مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الأجزاء من 44 الى 67

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

-الجزء -44 -

التعليم العالي و المدرسي

مستجدات الجريدة الرسمية عدد

(16) -7491مارس2026

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7419- 11 محرم 1447 (7) يوليو 2025

نصوص عامة

1446 مرسوم رقم 2.25.456 صادر في 29 من ذي الحجة (26) يونيو (2025) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 11 و 11 المكررة و 12 منه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من ذي الحجة 1446 (12) يونيو 2025

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادة 11 و 11 المكررة و 12 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو 2004

المادة 11 - تضم المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود

«ما يلي :

7 - تناط بالمدارس.

والتسيير.

وعلى الرغم .

التاليتين :

دبلوم الباشلور في التكنولوجيا.

15 - تناط بكلية الطب والصيدلة وطب الأسنان

دبلوم التخصص في طب الأسنان.

علاوة على الاختصاصات...

مختلف التخصصات

تنظم المسالك التي تتوج بالشهادات الوطنية الواردة في هذه المادة والسنتان التحضيريتان لكل من سلك المهندس وسلك المدارس الوطنية للتجارة والتسيير، في دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المنصوص

عليها في المادة 11 المكررة أدناه.

«تلقن التكوينات التي تتوج بالشهادات الوطنية المنصوص عليها أعلاه، عن طريق التعلم الحضوري. ويمكن اللجوء إلى التعلم عن بعد وإلى التعلم بالتناوب، وذلك طبقا للكيفيات المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.
يتم ترصيد الوحدات المكتسبة بهذه التكوينات، وفق الأرصدة

القياسية المخصصة لها.

يخصص لكل فصل دراسي 30 رصيدا قياسيا. ويحدد عدد «الأرصدة القياسية المخصصة لكل وحدة وكيفيات توزيعها على الفصول الدراسية بسلك التكوين المعني في دفاتر الضوابط «البيداغوجية ودفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية المنصوص عليها في المادة 11 المكررة أدناه.

ترفق كل شهادة وطنية من الشهادات المذكورة أعلاه، بملحق لها يسمى «ملحق الشهادة». ويتضمن على الخصوص، معلومات مفصلة حول التكوين الجامعي للطالب بما فيها الأنشطة «البيداغوجية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية وباقي الأنشطة «الموازية.

وتحدد نماذج الشهادات الوطنية التي تتوج التكوين بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وملاحقها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

المادة 11 المكررة - تحدد دفاتر .

الولوج المحدود:

- شروط الولوج .

والتقييمات.

يصادق على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المشار إليها أعلاه، بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بعد استطلاع

رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

الشهادات المشار إليها في

المادة 12 - بالإضافة. «المواد 5 و 6 و 8 أعلاه، وكذا الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا مع مراعاة اختصاصها والحصول على الاعتماد المطلوب لتحضير هذه الشهادات، كما تؤهل لتحضير وتسليم شهادة التأهيل الجامعي «المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، وفق الشروط والإجراءات

«المحددة بمرسوم.»

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وحرر بالرباط في 29 من ذي الحجة 1446 (26) يونيو (2025)

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

الإمضاء : عز الدين المداوي

.....

.....

مرسوم رقم 2.23.668 صادر في 15 من محرم 1445 (2) أغسطس (2023) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة.

رئيس الحكومة.

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع
تغييره وتتميمه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 6 محرم 1445 (24) يوليو2023

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 2 و 3 و 5 و 6 و 8 و 9 و 11 و 12 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.04.89 الصادر في

18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) :

المادة 2 - تضم المؤسسات الجامعية.

تناط بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح... بمختلف التخصصات.

تلقن التكوينات المذكورة أعلاه عن طريق التعلم الحضوري ويمكن اللجوء إلى التعلم عن بعد وإلى التعلم بالتناوب، وذلك طبقا للكيفيات المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها «العمل.

يتم ترصيد الوحدات المكتسبة في هذه التكوينات وفق الأرصدة القياسية المخصصة لها.

يعد الرصيد القياسي قيمة عددية متناسبة مع حجم العمل المطلوب من الطالب من الوقت اللازم للدراسة، والعمل الشخصي. وكذا التقييم بهدف اكتساب المعارف والكفايات المتوخاة

من وحدات الفصول الدراسية.

يخصص لكل فصل دراسي 30 رصيدا قياسيا. ويحدد عدد الأرصدة القياسية المخصصة لكل وحدة وكيفيات توزيعها على الفصول الدراسية بسلك التكوين المعني في دفاتر الضوابط البيداغوجية أو العلمية الوطنية المنصوص عليها في المادة 9 أدناه.»

المادة 3 - تختص المؤسسات الجامعية.

في المواد 5 و 6 و 8 و 10 أدناه.

ترفق كل شهادة وطنية بملحق لها يسمى «ملحق الشهادة».

ويتضمن، على الخصوص، معلومات مفصلة حول التكوين الجامعي للطالب بما فيها الأنشطة البيداغوجية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية وباقي الأنشطة الموازية.

وتحدد نماذج الشهادات الوطنية التي تتوج بها أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه وملاحقها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.»

المادة 5 يستغرق سلك .....

مرحلتين :

تستغرق المرحلة الأولى أربعة فصول، وتتوج بشهادة الدراسات الجامعية العامة :

تستغرق المرحلة الثانية فصلين بعد شهادة الدراسات الجامعية

العامة، وتتوج بإحدى الشهادتين التاليتين :

الإجازة :

.. الإجازة في التربية.

المادة 6. - يستغرق سلك الماستر أربعة فصول بعد شهادات الإجازة

أو الإجازة في الدراسات الأساسية.

أو الإجازة في التربية أو الإجازة في العلوم والتقنيات أو شهادة معترف بمعادلتها لها. ويتوج هذا السلك بشهادة الماستر»

المادة 8 - يستغرق سلك الدكتوراه ثلاث سنوات...

بالتعليم العالي.

يمكن تمديد.

الواردة في دفتر الضوابط

العلمية والبيداغوجية الوطنية.

بعده.

غير أنه استثناء ....

التسجيل الأول

وفقا لدفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية.

ويسري....

(الباقي لا تغيير فيه.)

والماستر:

المادة 9 - يحدد دفتر الضوابط البيداغوجية.

الجريدة الرسمية عدد 7223-4 صفر 1445 (21) أغسطس 2023

يحدد دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية لسلك «الدكتوراه:

يصادق على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية ودفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية المشار إليها أعلاه .

«العالي.»

المادة 11 - تضم المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود :

4- تناط بكلية علوم التربية.

التربية واللغات.

وتتولى تحضير

التالية :

- الماستر :

- الدكتوراه.

7- تناط بالمدارس العليا للتكنولوجيا .

و التسيير.

وعلى الرغم.

الشهادتين الوطنيتين التاليتين :

الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا :

الإجازة.

- تناط بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة .

لغات أجنبية.

وتتولى تحضير

الآتية :

- الماستر :

- الدكتوراه .

10 - تناط بالمدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم .

«الميادين المرتبطة بها.

وتتولى تحضير

التالية :

دبلوم المدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم :

صفحة : 6747

الإجازة :

الماستر :

- الدكتوراه.

11- تناط بالمعهد العالي العلوم الصحة .

بالعلوم الطبية وشبه الطبية.

وتتولى تحضير .

الإجازة :

الماستر :

الدكتوراه.

التالية :

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 12 - - بالإضافة إلى الشهادات المشار إليها في المادة 11 أعلاه .. الشهادات المنصوص عليها في المواد 5
و 6 و 8 و 10 أعلاه، وفق .

التحضير هذه الشهادات

المادة الثانية

تنسخ مقتضيات المادة 10 من المرسوم السالف الذكر

رقم 2.04.89، وتعوض بالمقتضيات التالية:

علاوة على الشهادات الوطنية المنصوص عليها في المواد 5 و 6 و 8 أعلاه، تختص المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح بتحضير وتسليم شهادة التأهيل الجامعي وفق الشروط والإجراءات المحددة بمرسوم»

المادة الثالثة

تدخل مقتضيات هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من السنة الجامعية 2024-2023 بالنسبة لسلكي الإجازة والدكتوراه، وابتداء من السنة الجامعية 2025-2024 بالنسبة لسلك الماستر، مع مراعاة المقتضيات التالية :

يظل الطلبة المسجلون لنيل الشهادات الوطنية التي تختتم بها أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه في تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، خاضعين لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.89 السالف الذكر إلى متم السنة الجامعية 2025-2026 بالنسبة السلكي الإجازة والماستر ومتم السنة الجامعية 2027-2028 بالنسبة لسلك الدكتوراه :

صفحة : 6748

يمكن تسليم شهادة الإجازة المنصوص عليها في هذا المرسوم عند متم السنة الجامعية 2024-2023، للطلبة الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة أو دبلوم الدراسات الجامعية المهنية أو دبلوم الدراسات الجامعية في العلوم والتقنيات أو دبلوم الدراسات العامة في العلوم الطبية أو دبلوم الدراسات العامة في علوم الصيدلة أو دبلوم الدراسات العامة في علوم طب الأسنان أو الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا أو الذين اجتازوا بنجاح المباراتين الوطنيتين لولوج مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها ومؤسسات التجارة والتدبير أو شهادة معترف بمعادلتها لها. والمستوفين جميعا للفصلين الخامس والسادس لسلك الإجازة :

يدمج بناء على التقييمات المنجزة وفق الكيفيات المحددة في دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، طلبة سلك الإجازة المذكورين في البند الأول أعلاه بسلك الإجازة المنصوص عليه في هذا المرسوم

وفق ما يلي :

الذين لم يستوفوا الفصلين الأول والثاني خلال السنة الجامعية

2023-2022

الذين لم يستوفوا الفصلين الثالث والرابع خلال السنة الجامعية

2024-2023

الذين لم يستوفوا الفصلين الخامس والسادس خلال السنتين الجامعيتين

2026-2025
2025-2024

المادة الرابعة

تظل الشهادات الوطنية التي تختص بتحضيرها وتسليمها المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود باستثناء الشهادات الوطنية التي تختتم بها أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه المنصوص عليها في المواد 5 و 6 و 8 خاضعة لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.89 السالف الذكر والجاري به العمل قبل تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1445 (2) أغسطس 2023)

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

الإمضاء : عبد اللطيف ميراوي

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7485 الظهير 1.26.04 بتنفيذ القانون 59.24 المتعلق بالتعليم العالي، والظهير 1.26.05 بتنفيذ القانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة

السنة الخامسة عشرة بعد المائة - عدد 7485

ISSN 0851-1195

5 رمضان 1447 (23) فبراير 2026

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

فهرست

نصوص عامة

المسطرة المدنية.

ظهير شريف رقم 1.26.07 صادر في 22 من شعبان (1447 (11) فبراير (2026) بتنفيذ القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية.

إحداث الوكالة الوطنية ومراكز حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ظهير شريف رقم 1.26.06 صادر في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير (2026) بتنفيذ القانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية الحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال

التعليم العالي والبحث العلمي.

ظهير شريف رقم 12604 صادر في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير (2026) بتنفيذ القانون رقم 59-24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

التعليم المدرسي.

ظهير شريف رقم 1.26.05 صادر في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير (2026) بتنفيذ القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي ..

صفحة

.....

.....

يعتبر مصطفى علاوي أحد الوجوه القضائية البارزة في المغرب، حيث يشغل منصب مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.

بالإضافة إلى مهامه القضائية، يُعرف بنشاطه العلمي الغزير وإسهاماته في إثراء المكتبة القانونية المغربية.

الخلفية الأكاديمية والمهنية

- المؤهلات: حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس.
- المنصب الحالي: مستشار بمحكمة الاستئناف بمدينة فاس.

أبرز المؤلفات والإصدارات القانونية

اشتهر الأستاذ مصطفى علاوي بإعداد مجموعات قانونية وفقهية تجمع بين الاجتهاد القضائي والتحليل القانوني، ومن أبرز أعماله المتاحة على منصات مثل SajPlus:

- مؤلف "ما جرى عليه عمل محكمة النقض": سلسلة تتألف من عدة أقسام تتناول القرارات الصادرة عن محكمة النقض.
- مؤلف "التوثيق في القضاء والقانون المغربيين": إصدار متخصص في قضايا التوثيق.
- مؤلف "المستحدث من قرارات محكمة النقض": يعنى برصد أحدث التوجهات القضائية.
- مؤلف "الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح والتنازل".
- كتاب "الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية بدائرة محكمة الاستئناف بفاس".

تُعد هذه المؤلفات مرجعاً مهماً للمحامين، القضاة، والباحثين في سلك القضاء المغربي نظراً لارتباطها بالعمل الميداني والاجتهادات القضائية المعاصرة.

يُعتبر الأستاذ مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، من المراجع القانونية البارزة في المكتبة القضائية المغربية من خلال سلسلته الشهيرة "التوثيق في القضاء والقانون المغربيين" .

إليك أهم النقاط حول الجزء 43 ومؤلفه:

- محتوى الجزء 43: يركز هذا الجزء بشكل خاص على قانون المسطرة المدنية، مع تحيينات تشمل مستجدات سنة 2026، مما يجعله مرجعاً لمواكبة التعديلات التشريعية الأخيرة التي عرفتها المنظومة القضائية .
- عن المؤلف:

- يشغل منصب مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.
- خريج جامعة القرويين بفاس (حاصل على الإجازة)، وهو ما يفسر تمكنه من الجمع بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في كتاباته [1, 2].
- القيمة العلمية: تتميز مؤلفاته بكونها "موسوعية"؛ حيث تتجاوز 40 جزءاً، وتعد أداة عملية للقضاة، المحامين، والعدول، لكونها تربط بين النصوص القانونية والاجتهاد القضائي العملي

الجريدة الرسمية عدد 7485-5 رمضان 1447 (23) فبراير 2026

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

25/05

ز/م

بسم الله الرحمن الرحيم

فاس في 19 رمضان

1447

موافق 09 مارس 2026

إلى:

السيدات والسادة المستشارين بهذه المحكمة

الموضوع : حول المشاركة في الدورة 31 من المعرض الدولي للكتاب .

المرجع : الرسالة الدورية للسيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة

القضائية عدد 07/26 وتاريخ 05/3/2026

سلام نام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فتبعا للرسالة الدورية للسيد الرئيس المنتدب المشار إليها في المرجع أعلاه ، حول مشاركة المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمعرض الدولي للكتاب في دورته 31 المزمع تنظيمه بالرباط خلال الفترة الممتدة من 30 ابريل 2026 الى 10 ملي 2026 وذلك برواق يعرض فيه إصدارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومنشورات محكمة النقض وبعض مؤلفات السيدات والسادة القضاة

ومن أجل إنجاح هذه الدورة وتنفيذا للرسالة الدورية المذكورة أعلاه ، يشرفني أن الطلب منكم التفضل بموافاتي على وجه الاستعجال بإصداراتكم ومؤلفاتكم لإحالتها على السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية لعرضها

في المعرض الدولي للنشر والكتاب.

مع خالص تحياتي وتقديري والسلام .

الرئيس الأول

الرئيس الأول

.....
.....
.....

يأجوج ومأجوج

يأجوج ومأجوج هم قومٌ مُحاربون ينحدرون من يافث بن نوح. سيُغيرون على الشعوب المجاورة، وهم من علامات يوم القيامة. ذُكروا في القرآن الكريم في قصة ذي القرنين، وهم يُمثلون قبائل يأجوج ومأجوج المذكورة في التوراة.

بحسب مفسري القرآن الكريم، لجأ قومٌ لذي القرنين إليه ليحميهم من قوم يأجوج ومأجوج. فأمرهم ذو القرنين بإحضار الحديد والنحاس، وبعون الله، بنى سدًّا لا يستطيع هؤلاء القوم إلا أن يعبروه، وأن يُحدثوا ثغرة. وعند اقتراب يوم القيامة، سيخترقون هذا السد ويملؤون الأرض.

إن المفسرين أعطوا صفات كثيرة ليأجوج ومأجوج، فقالوا يأجوج ومأجوج مخلوقات ضخمة الحجم، وبعضهم لديه آذان ضخمة يمكن أن تغطي أجسادهم بالكامل. وقالوا كل ليلة يقوضون الجدار الذي بناه ذو القرنين، لكن الله يدمر كل ما فعلوه في الصباح. وعندما يخترقونه أخيرًا، سيبدأون غزوًا مدمرًا للأمم الأخرى، والذي سيحدث بعد المجيء الثاني للنبي عيسى (عليه السلام). وبعد هزيمة الدجال، سيخوض عيسى وأصحابه حربًا ضد هذه الشعوب، لكنهم لن يتمكنوا من هزيمتهم. ورؤية أن وضعهم يزداد سوءًا، سيصلي المؤمنون إلى الله طلبًا للمساعدة، سيرسل الله ديدانًا إلى يأجوج ومأجوج، والتي ستسد أنوفهم وأفواههم وآذانهم وتدمر هذه القبائل. وسيكون غزو يأجوج ومأجوج أحد أعظم الكوارث في تاريخ البشرية.

اقتباسات من القرآن الكريم

- (أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ۖ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) (القرآن الكريم: سورة التوبة،، الآية 70)
- (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ (١٢) وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ (١٣)) (القرآن، سورة ص : 12-13)
- (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ (١٢) وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ (١٣)). (القرآن الكريم، سورة ق: 12-13)

.....

.....

.....
.....
.....
.....
.....

"شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"، قال محمد بن علي: فقال لي جابر: يا محمد من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة؟.
الحكم: غريب
الراوي: جابر بن عبد الله
المصدر: جامع الترمذي
مصدر الحكم: جامع الترمذي
الموضوع: العقائد
رقم الحديث:10299
"شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي".
الحكم: صحيح
الراوي: أنس بن مالك
المصدر: جامع الترمذي
مصدر الحكم: جامع الترمذي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان
الموضوع: الأحكام
رقم الحديث:9026

منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف

.....
.....

قال عز و جل : { فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ (79) وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ

تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (80) بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (81) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (82) }

سورة البقرة

.....

.....

قال عز و جل : { إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا (142) مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا (143) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا (144) إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا (145) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا (146) مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنتُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا (147) }

سورة النساء

.....

.....

قال عز و جل : { أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (75) وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (76) }

سورة البقرة

قال عز و جل : { شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (185) وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ (186) }

سورة البقرة

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

رافع بن عميرة صحابيٌّ جليل، كان دليل جيش خالد بن الوليد عندما قطع الصحراء في خمسة أيام من العراق إلى الشام، حيث اعتمد عليه المسلمون في سلك طريق الصحراء، وكان مع خالد بن الوليد عشرة آلاف مقاتل، طلب منهم الخليفة أبو بكر الصديق، أن ينتقلوا من العراق إلى الشام لقتال الروم مع أبو عبيدة بن الجراح في معركة اليرموك.

نسبه

- هو أبو الحسن رافع بن عميرة بن جابر بن حارثة بن عمرو بن مخضب بن حِرْمِز بن لبيد بن سِنْبس بن معاوية بن جَرْوَل بن ثُعَل بن عمرو بن الغوث بن طيئ الطائي السِّنْبسي .

من أخباره

- قال مسلم وأبو أحمد الحاكم: أن لرافع صحبة.
- كان دليل خالد بن الوليد لما سار من العراق إلى الشام فسلك به البر، فقطعه في خمسة أيام، وفيه قيل:

لله دَرُّ رَافِعٍ أَنَّـــى اهْتَـــدَى
فَوَّز مِنْ قُرَاقِرٍ إِلَـى سُـــوىَ
خمْسًا إِذَا مَا سَارَهَا الجِبسُ بَكَى
مَا سَارَهَا مِنْ قَبْلِهِ إِنْسٌ يُرَى

- قالت طيئ: هو الذي كلمه الذئب، كان لصًا في الجاهلية فدعاه الذئب إلى اللحوق برسول الله صَلَّى الله عليه وسلم. قال ابن إسحاق: ورافع بن عميرة الطائي، ذكرت طيئ أنه الذي كلمه الذئب، وهو في ضأن له، فدعاه إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم، وقال رافع في ذلك:

رَعَيتُ الضَّأْنَ أَحمْيهَـا بِكَلْبِـــي
مِنْ اللَّلصْتِ الخَفِـيّ وَكُـــلّ ذِيبِ
وَلَمَّا أَنْ سَمِعْـتُ الذِّئْـبَ نَادَى
يُبشِّرُنِي بِأَحْمـدَ مِـنْ قَـــــرِيبِ

سَعَيتُ إِلَيْهِ قَدْ شَمَّرْتُ ثَوْبِـي
عَلَى السَّاقَيْنْ قَاصِـدَةَ الرَّكِيـبِ
فَأَلْفَيْتُ النَّبِـــــــيَّ يَقُـــولُ قَـوْلًا
صَدُوقًا لَيْـسَ بِالقَـوْلِ الكَذُوبِ
فَبَشَّرَنِي بِقَـوْلِ الحَـقِّ حَتَّـــــــى
تَـبَـيّنْتُ الشَّـــــــرِيـعَـةُ لِلْـمُنِيـبِ
وَأَبْصَرْتُ الضِّيَاءَ يُضِـيءُ حَوْلِي
أَمَامِي إِنْ سَعَيْتُ وَمِـنْ جَنُوبِـي

- صاحب أبا بكر الصديق رضي الله عنه في سرية ذات السلاسل تحت قيادة عمرو بن العاص في زمن النبي عليه السلام.
- كان رافع لصًا في الجاهلية قبل أن يسلم، وكان يعمد إلى بَيْض النعام فيجعل الماءَ فيه فيخبؤه في المفاوِز، فلما أسلم كان دليلَ المسلمين في جيش خالد بن الوليد.
- قال رافع: لما كانت غزوة ذَات السلاسل قُلتُ لأختارنّ لنفسي رفيقًا صالحًا، فوفق لي أبو بكر فكان ينيمني على فراشه، ويلبسني كساءً له من أكسية فَدَك. فقلت له: علّمني شيئًا ينفعني. قال: اعْبُد الله ولا تُشْرِكْ به شَيْئًا، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ، وَتَصَدَّقْ إِنْ كَانَ لَكَ مَالٌ، وَهَاجِرْ دَارَ الكُفْرِ، وَلَا تَأَمَّر على رَجُلَيْنِ.
- كان رافع بن عميرة السنبسي الطائي يغدي أَهْلَ ثلاثة مساجد يسقيهم الحَيس وما لَهُ إلا قميص واحد هو للبيت وللجمعة.

هذا البيت هو جزء من قصيدة يرويها ابن إسحاق، وتُنسب إلى رافع بن عميرة الطائي، يصف فيها حمايته لأغنامه بكلبه من اللصوص والذئاب قبل أن يسمع الذئب يبشره بالنبي محمد ﷺ. الأبيات هي قصة شعبية/تاريخية تُعرف بقصة "الذئب الذي كلم رافع بن عميرة الطائي".

الأبيات المشهورة في هذه القصة:

- رَعَيتُ الضَّأْنَ أَحمْيهَـا بِكَلْبِـــي ... مِنْ اللَّصْتِ الخَفِـيِّ وَكُـــلِّ ذِيبِ
- فَلَمَّا أَنْ سَمِعْتُ الذِّئْبَ نَادَى ... يُبَشِّرُنِي بِأَحْمَدَ مِنْ قَرِيبِ
- سَعَيْتُ إِلَيْهِ قَدْ شَمَّرْتُ ثَوْبِي ... عَنِ السَّاقَيْنِ قَاصِدَةَ الرَّكِيبِ

سياق البيت:

- القائل: رافع بن عميرة السنبسي الطائي، وهو صحابي.
- المناسبة: قصة مشهورة تروي كلم الذئب لرافع بن عميرة، دعاه فيها للإسلام واللحاق برسول الله ﷺ.
- المعنى: يصف رافع حياته في الجاهلية كراعي للأغنام وحمايتها، قبل أن تتحول

حياته بعد سماع البشرى.
يُذكر أن رافع بن عميرة كان لصاً في الجاهلية ثم أسلم وصحب أبا بكر الصديق وكان دليلاً في جيش خالد بن الوليد.

.....

.....

حديث البطاقة هو حديث صحيح رواه الترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو، يصور مشهداً عظيماً يوم القيامة حيث يُؤتى برجل، وتُنشر له 99 سجلاً من الذنوب، فتوُضع في كفة، وتوضع بطاقة فيها شهادة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" في كفة أخرى، فترجح البطاقة وتطيش السجلات.

تفاصيل ومعاني الحديث:

- عظمة كلمة التوحيد: يدل الحديث على أن التوحيد الخالص إذا صدر عن صدق وإخلاص (كما قال العلماء: مع توبة نصوح) فإنه يكفر جميع السيئات ويثقل الميزان، ولا يثقل مع اسم الله شيء

.

- السجلات: هي صحائف أعمال العبد السيئة، وكل سجل منها كمد البصر.
- فطاشت السجلات: أي خفت كفة الذنوب لثقل كفة التوحيد.
- تفسير العلماء: لا يعني الحديث التواكل أو الاستهانة بالمعاصي، بل هو في حق من قالها بصدق أو لقي الله بذنوب دون الشرك.

مخرج الحديث:

رواه الترمذي وقال: "حديث حسن غريب".

.....

.....

.....

نماذج من إجابة الدعاء

- قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ٣٨ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ٣٩﴾ [آل عمران:38–39].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ٨٣ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ ٨٤﴾ [الأنبياء:83–84].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ٤١ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ٤٢﴾ [ص:41–42].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ٨٧ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ٨٨﴾ [الأنبياء:87–88].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ٨٩ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ٩٠﴾ [الأنبياء:89–90].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ٧٦﴾ [الأنبياء:76].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ٣ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ٤ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ٦ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ٧﴾ [مريم:3–7].

• قال الله في القرآن الكريم: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7485-5 رمضان 1447 (23) فبراير 2026

ظهير شريف رقم 1.26.04 صادر في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير 2026 بتنفيذ القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالدار البيضاء في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون رقم 59.24

يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

طبقا لأحكام الدستور ولا سيما الفقرة الأولى من الفصل 71 منه، وتطبيقا للقانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف)2019(رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9) أغسطس ولا سيما المادتان 15 و 17 منه، يحدد هذا القانون التوجهات التي يجب اتباعها في مجال السياسة العمومية المتعلقة بمكون التعليم العالي والبحث العلمي وكذا تنظيمه العام، ولا سيما القواعد المتعلقة بهيكلته، ونظام حكامته والقواعد العامة

لهندسته البيداغوجية واللغوية، وآليات دعمه ومواكبته وتتبعه وتقييمه ومصادر تمويله وكذا آليات التنسيق وإقامة الجسور بينه وبين باقي مكونات منظومة التربية والتكوين وبين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الجريدة الرسمية عدد 7485-5 رمضان 1447 (23) فبراير 2026

المادة 2

يقصد بالمصطلحات والعبارات التالية في مدلول هذا القانون

ما يلي :

- مؤسسة للتعليم العالي : كل مؤسسة تتولى القيام بمهام التكوين والبحث العلمي طبقا لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه :

- جامعة عمومية : مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلالية الإدارية والمالية والبيداغوجية والعلمية ويمكن أن تكون متخصصة في حقل معرفي معين أو متعددة التخصصات :

- جامعة خاصة : مؤسسة خاصة للتعليم العالي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وخاضعة للقانون الخاص تتولى القيام بمهام التكوين والبحث وفق أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وتتشكل على الأقل من مؤسستين خاصتين للتعليم العالي، ويمكن أن تكون متخصصة في حقل معرفي معين أو متعددة التخصصات :

- مؤسسة خاصة للتعليم العالي : كل مؤسسة للتعليم العالي محدثة في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون الخاص، ويمكن أن تكون متخصصة في حقل معرفي معين أو متعددة التخصصات :

- مؤسسة جامعية : كل مؤسسة للتعليم العالي تابعة لجامعة عمومية :

- مؤسسة رقمية للتعليم العالي : كل مؤسسة للتعليم العالي يتم التكوين فيها عبر منصات رقمية مخصصة لهذا الغرض، وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية :

- مؤسسة للبحث العلمي : كل مؤسسة تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي أو موضوعة تحت وصايتها، وتنحصر مهامها في القيام بالبحث العلمي وفق أحكام هذا القانون :

- مؤسسة أجنبية للتعليم العالي : فرع المؤسسة أجنبية للتعليم العالي يضطلع بمهام التعليم العالي والبحث العلمي وفق التشريع

الجاري به العمل :

- مؤسسات قطاعية للتعليم العالي : كل مؤسسة للتعليم العالي العمومي تابعة أو خاضعة لوصاية سلطة حكومية غير السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي :

- مؤسسة قطاعية للبحث العلمي : كل مؤسسة تقوم بمهام البحث العلمي والابتكار وتكون تابعة لسلطة حكومية غير السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي، أو خاضعة لوصايتها :

مؤسسات التعليم العالي غير الربحية ذات النفع العام : كل مؤسسة للتعليم العالي أو البحث العلمي أو هما معا، محدثة بمبادرة من شخص اعتباري أو أكثر من أشخاص القانون العام أو بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، طبقا للشروط والكيفيات المبينة في هذا القانون :
شهادة وطنية : كل شهادة يفوض تسليمها باسم الدولة إلى مؤسسة للتعليم العالي، وتحدد بنص تنظيمي قائمة هذه الشهادات :

مدن الابتكار : بنيات لتشجيع البحث العلمي والابتكار وتثمين نتائجه وكذا تسريع نقل التكنولوجيا ودعم المقاولة المبتكرة :

التكوين الأساسي : كل تكوين تنظمه مؤسسة للتعليم العالي في إطار مسلك معتمد من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، يلقن في التوقيت العادي أو التوقيت الميسر، وذلك وفق الشروط والكيفيات المبينة في هذا القانون :

التكوين المستمر : كل تكوين تنظمه مؤسسة للتعليم العالي ويختتم بشهادة خاصة تسلمها المؤسسة التي نظمته :

نمط التكوين الحضوري : كل تكوين يستلزم متابعة الدراسة حضوريا في مؤسسة التعليم العالي المسجل بها الطالب خلال جميع مراحل مساره التكويني :

نمط التكوين عن بعد : كل تكوين يلقن عن بعد من خلال منصات بيداغوجية رقمية مخصصة لذلك :

نمط التكوين بالتناوب : كل نمط يزاوج بين التكوين في مؤسسة للتعليم العالي والتكوين في مقاولات أو إدارات عمومية أو جماعات ترابية أو هيئات أو مؤسسات عامة أو خاصة أخرى :

- الترخيص : قرار إداري يخول فتح مؤسسة خاصة للتعليم العالي :

الاعتماد : قرار إداري يخول لمؤسسة للتعليم العالي إحداث مسلك للتكوين أو البحث :

الاعتراف : قرار إداري يخول لمؤسسة خاصة للتعليم العالي تحضير وتسليم شهادات معترف بمعادلتها للشهادات الوطنية.

الباب الثاني

التوجهات المتبعة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

المادة 3

يستند التعليم العالي والبحث العلمي إلى المبادئ والمرتكزات المنصوص عليها في المادة 4 من القانون الإطار رقم 51.17 المشار إليه أعلاه، كما يروم بلوغ الأهداف الأساسية المحددة في المادة 3 من هذا القانون الإطار، وذلك في إطار من التنسيق والالتقائية وتعاضد الوسائل والموارد مع باقي مكونات منظومة التربية والتكوين.

المادة 4

تراعي السياسات العمومية المتبعة في مجال التعليم العالي والبحث

العلمي التوجهات التالية :

تعزيز وضمان استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى في إطار تعاقدي مع الدولة :
اعتبار الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار استثمارا منتجا في الرأسمال البشري الوطني، وإسهاما في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة :

الملاءمة المستمرة للنموذج البيداغوجي قصد تنمية القدرات الشخصية للطالب، وتمكينه من اكتساب المهارات العلمية والمعرفية والسلوكية اللازمة :

- وضع إطار تعاقدي استراتيجي بين الدولة والقطاع الخاص في مجال تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار واعتباره إطارا وطنيا مرجعيا

لتطوير دور هذا القطاع والرفع من أدائه، وضمان إسهامه في تنمية المرفق العمومي للتعليم العالي

وتحسين مردوديته :

تعزيز دور المؤسسات الخاصة للتعليم العالي من خلال النهوض بوظائفها والرفع من إسهامها في المنظومة، في إطار التكامل والتعاون والشراكة بينها وبين مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع العام :

إرساء منظومة وطنية مندمجة لتنمية البحث العلمي والابتكار وروح التميز وإشاعة ثقافة الاجتهاد والنبوغ والإبداع على صعيد المؤسسات والمجالات والأنشطة طبقا للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار :

تعزيز وتنويع آليات ومصادر تمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار :

تطوير نظام معلوماتي مندمج لتدبير المعطيات واستغلالها لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بمختلف مكوناتها :

تطوير آليات تقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وفق مرجعيات ومؤشرات أداء متعاقد بشأنها :

ترسيخ وحدة المرفق العمومي للتعليم العالي والبحث العلمي من خلال تعزيز التعاون والشراكة والتكامل وتعاضد الموارد بين

قطاعية العام والخاص.

المادة 5

تعد السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات المعنية، مخططا مديريا للتعليم العالي يمكن من مواكبة واستشراف تطور التعليم العالي والبحث العلمي، وفق مبادئ العدالة المجالية، وتحقيق التوازن والإنصاف في التوزيع الجغرافي للخدمات والموارد والفرص بين مختلف الجهات.

الباب الثالث

التنظيم العام المؤسسات التعليم العالي

والبحث العلمي

الفصل الأول

المهام

المادة 6

تناط بمؤسسات التعليم العالي المهام التالية :

التكوين والبحث العلمي والابتكار، من خلال :

ضمان التكوين الأساسي لفائدة الطلبة :

توفير عروض التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة والعمل

على تنويعها وتطويرها :

- إنتاج موارد بيداغوجية مادية ورقمية، والعمل على تحيينها

وتجديدها :

- تشجيع ومواكبة الابتكار البيداغوجي :

العمل على ملاءمة التكوين مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والبيئية :

- تحفيز الفكر النقدي وصقل حس المبادرة والابتكار لدى الطلبة :

تطوير البحث العلمي والنهوض بأدواته المنهجية وموارده المعرفية والتقنية :

الإسهام في تعزيز السيادة الوطنية العلمية والتكنولوجية :

إنتاج أبحاث علمية ذات جودة تستجيب للأولويات المحلية والجهوية والوطنية :

نشر نتائج البحث العلمي بغية تيسير الولوج إليها بكافة الوسائل المتاحة :

تثمين نتائج البحث العلمي وتطوير آليات تطبيقها واستثمارها الخلق الثروة وتحفيز النمو الاقتصادي :

- تشجيع أنشطة نقل التكنولوجيا والابتكار :

تعزيز الشراكة في مجالات تثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا والابتكار بين مؤسسات التعليم العالي والمقاولات

مواكبة الطلبة، من خلال :

وضع نظام للإعلام والتوجيه والإرشاد الجامعي والعمل على تطويره :

تقديم خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي للطلبة :

الإسهام في إدماج الطلبة في الحياة العملية والرفع من قابلية تشغيلهم :
- ضمان مواكبة الطلبة في وضعية إعاقة من خلال توفير التجهيزات والوسائل الداعمة والتسهيلات التربوية والمادية الملائمة، وتكييف البرامج والامتحانات حسب احتياجاتهم :

- تيسير اندماج الطلبة في وضعية خاصة في مختلف مؤسسات وهياكل وبنيات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار :

- تشجيع الحركية الطلابية والتناوب بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الوطنية والأجنبية وبينها وبين المحيط

الاقتصادي والاجتماعي :

مواكبة الطلبة الأجانب.

الإشعاع الثقافي والرياضي من خلال :

الإسهام في التعريف بالتراث الثقافي والحضاري والروحي للمملكة :

ترسيخ السلوك المدني والحس المواطناتي لدى الطلبة :

- تنشيط القضاء الجامعي وجعله دامجا للطلبة بمختلف شرائحهم الاجتماعية :

- تطوير الرياضة الجامعية باعتبارها رافدا للمواهب والطاقات الرياضية الوطنية ووسيلة للارتقاء بالقدرات الحياتية للطلبة :

الانخراط في التعاون الدولي المتعلق بالأنشطة الثقافية والرياضية الجامعية.

الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من خلال :

- إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد التكوينات

وتلقينها والإشراف عليها، وكذا إشراكهم في اقتراح مواضيع البحث العلمي وتمويلها والمساهمة في تأطيرها واستقبال الطلبة وتدريبهم :

تشجيع تعاضد الموارد البشرية والمالية واللوجيستية في مختلف مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار :

القيام بمهام الخبرة والاستشارة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص :

العمل، بصفة عامة، على تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمقاولة.

الفصل الثاني

أصناف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكيفيات إحداثها

المادة 7

تتكون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من :

- مؤسسات تابعة للقطاع العام منتظمة في شكل جامعات عمومية أو مؤسسات قطاعية للتعليم العالي أو مؤسسات البحث العلمي العمومية :
مؤسسات تابعة للقطاع الخاص :

1311

مؤسسات التعليم العالي غير الربحية ذات النفع العام :

مؤسسات رقمية للتعليم العالي.

ويمكن الترخيص يفتح فروع المؤسسات أجنبية للتعليم العالي وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 8

تحدث مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وفق التشريع

الجاري به العمل، مع مراعاة ما يلي :

وجود حاجيات جهوية أو وطنية معززة بدراسات تقنية حول

الطابع الأولوي والكلفة والأثر والقابلية للإنجاز، تبرر إحداث

المؤسسة :

استجابة مبادرة الإحداث لكل من المخطط المديري للتعليم العالي المشار إليه في المادة 5 أعلاه والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتقني والابتكار :

استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي المنصوص عليها في المادة 70 أدناه

المادة 9

تحدث الجامعات العمومية بقانون طبقا لأحكام الفصل 71 من الدستور.

تعتبر الجامعات العمومية مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية الإدارية والمالية، وتخضع للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية وفق التشريع الجاري به العمل.

كما تخضع لوصاية الدولة التي تهدف إلى ضمان تقيد الأجهزة المختصة في هذه الجامعات بأحكام هذا القانون، خصوصا ما يتعلق بالمهام المسندة إليها والسهر فيما يخصها بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

المادة 10

تتمتع الجامعات العمومية بالاستقلالية البيداغوجية والعلمية والثقافية، وبحرية المبادرة في مختلف مجالات التكوين والبحث العلمي والابتكار.

يجوز للجامعات العمومية أن تمارس مهامها في إطار عقود برامج تبرم مع الدولة تحدد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء ووسائل التنفيذ، بما يضمن انسجامها مع السياسات العمومية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

المادة 11

تكون الجامعات العمومية متخصصة أو متعددة التخصصات

وتضم :

مؤسسات جامعية :

بنيات للبحث العلمي :

بنيات للابتكار :

مراكز للتكوين أو البحث أو هما معا :

مراكز للإعلام والتوجيه والإرشاد الجامعي والثقافة المقاولاتية وكذا وحدات للدعم النفسي والاجتماعي والوساطة :

- مصالح الجامعة :

مصالح إدارية مشتركة.

ويمكن للجامعات العمومية أن تحدث فروعا لها بالخارج بموجب اتفاقيات تبرم تحت إشراف السلطات الحكومية المختصة.

المادة 12

مع مراعاة أحكام المادة 8 أعلاه، تحدث المؤسسات الجامعية بمرسوم في شكل كليات أو مدارس أو معاهد.

المادة 13

يمكن للجامعات العمومية أن تشكل أقطابا جامعية، ولباقي مؤسسات التعليم العالي أن تنضم إليها.

يجب ألا يقل عدد أعضاء القطب الجامعي عن جامعتين اثنتين. وأن يكون في كل الأحوال، أحد أعضائه جامعة عمومية.

يتمتع القطب الجامعي بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويحدث بموجب اتفاقية تحدد على الخصوص، ما يلي :

- تسمية القطب :

الأهداف المتوخاة من إحداث القطب :

الأنشطة والهياكل المشتركة :

حقوق والتزامات كل عضو من أعضاء القطب :

- قواعد التسيير :

مساهمة الأعضاء :

نظام التتبع والمراقبة والتقييم.

تدخل الاتفاقية المحدثة للقطب الجامعي حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالى والسلطات الحكومية المعنية عند الاقتضاء.
يحدث القطب الجامعي في إطار مشروع أكاديمي وبيداغوجي وعلمي مشترك يهدف بالأساس إلى تعزيز التكامل والتعاضد في مجالات التكوين والبحث والابتكار

المادة 14

مع مراعاة أحكام المادة 8 أعلاه تحدث المؤسسات القطاعية للتعليم العالي باقتراح من السلطات الحكومية المعنية، وتنتظم في شكل مدارس أو معاهد أو مراكز.

ويمكن للمؤسسات القطاعية للتعليم العالي أن تحدث فروعا لها بالخارج بمقتضى اتفاقيات تبرم لهذا الغرض، وفق التشريع الجاري به العمل.

تحدد قائمة هذه المؤسسات بمرسوم.

المادة 15

تضم المؤسسات القطاعية للتعليم العالي :

بنيات للتكوين أو للتكوين والبحث العلمي والابتكار :

- مصالح إدارية :

بنيات للإعلام والتوجيه والإرشاد والدعم النفسي والوساطة.

تحدد البنيات المشار إليها في البند الأول أعلاه من لدن السلطة الحكومية المعنية بناء على اقتراح من مجلس المؤسسة، وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

تحدث المصالح والبنيات المشار إليها في البندين الثاني والثالث أعلاه، وفق الكيفيات والشروط المحددة في النظام الداخلي للمؤسسة

المعنية.

المادة 16

مع مراعاة أحكام المادة 8 أعلاه، تختص مؤسسات البحث العلمي العمومية بمهام البحث العلمي بما فيها التأطير المشترك لبحوث الماستر والدكتوراه، دون مهام التعليم العالي المختتم بنيل شهادات وطنية وتحدث باقتراح من السلطات الحكومية المعنية.

المادة 17

تحدث المؤسسات الخاصة للتعليم العالي بمبادرة من شخص اعتباري أو أكثر خاضع أو خاضعين للقانون الخاص، مع مراعاة مقتضيات المادة 8 أعلاه وأحكام القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.58 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو (2021).

ويمكن للدولة أن تتعاقد مع هذه المؤسسات للقيام بمهام البحث والتكوينات ذات الأولوية.

المادة 18

يمكن أن تتخذ المؤسسات الخاصة للتعليم العالي شكل «جامعات» أو «كليات» أو «مدارس» أو «معاهد» أو «مراكز»، شريطة أن تكون تسمياتها مخالفة لتسميات مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع العام.

المادة 19

تمنح السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي الترخيص بفتح مؤسسة خاصة للتعليم العالي، وفق الشروط التالية :

أن تتوفر المؤسسة المراد إحداثها على بنايات وتجهيزات ملائمة الأنشطة التكوين والبحث والأنشطة الموازية :

أن تكون مسالك التكوين معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي :

أن تتوفر على هيئة قارة للتدريس تكون أغلبية أعضائها حاصلين على الدكتوراه أو ما يعادلها :

أن تتوفر المؤسسة على دلائل مرجعية تحدد شروط وكيفيات التشغيل الخاصة بمستخدمها من الأطر التربوية والإدارية والتقنية ومسارهم المهني، وتقوم بإطلاعهم عليها عند تشغيلهم.

يمنح الترخيص يفتح واستغلال وتسيير المؤسسة بعد استيفاء الشروط أعلاه.

ويخضع كل توسيع للمؤسسة أو تغيير يراد إدخاله على أحد العناصر الأساسية التي منح على أساسها الترخيص الأول لنفس الأحكام الواردة أعلاه.

وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 20

يعتبر الترخيص الممنوح من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي اعترافا من قبل الدولة بالتكوين المقدم من طرف المؤسسة في إطار التكوين الأساسي، والذي يتوج بتسليم شهادات

معترف بمعادلتها للشهادات الوطنية.

المادة 21

يتم تقييم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي كل أربع سنوات للتأكد من استمرار استيفائها لشروط الترخيص، مع تتبع منتظم لهذه المؤسسات.

يسحب الترخيص، بقوة القانون مؤقتا أو بصفة نهائية في حالة إخلال المؤسسة بأحد الشروط التي منح الترخيص على أساسها، أو في حالة سحب اعتماد جميع مسالك التكوين المفتوحة بالمؤسسة أو عدم تجديدها، وذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

المادة 22

يتعين على المؤسسات الخاصة للتعليم العالي التوفر على أساتذة قارين يتناسب عددهم ومؤهلاتهم مع طبيعة ومضامين التكوينات التي يدرسونها.

ويمكن أن يساهم في التكوين بالمؤسسات المذكورة أساتذة متعاقدون وأساتذة زائرون مغاربة أو أجانب، ولها أن تستعين بمهنيين أو خبراء يتوفرون على دبلوم وخبرة تؤهلهم للمشاركة في التكوين، وذلك وفق عقد بين الطرفين.

كما يمكن الترخيص للأساتذة الباحثين بالتعليم العالي العام من أجل المساهمة في التكوين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي بعد موافقة رئيس الجامعة المعنية إذا تعلق الأمر بمؤسسة جامعية، أو موافقة رئيس المؤسسة إذا تعلق الأمر بمؤسسة قطاعية للتعليم العالي، وذلك شريطة عدم إخلالهم بمهامهم بالمؤسسات التابعين لها ووفق المقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 23

يستفيد، طبقا للتشريع الجاري به العمل الطلبة الذين يتابعون در استهم بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي من الخدمات المنصوص عليها في المادة 88 أدناه.

المادة 24

يتعين أن تتضمن الإعلانات الإشهارية المتعلقة بالتكوينات التي تحتضنها المؤسسات الخاصة للتعليم العالي المرخص لها معلومات صحيحة لا تحتمل أي تضليل أو مغالطة أو معلومات تخالف ما هو مرخص به لهذه المؤسسات من شأنها أن توقع العموم في أي لبس أو غموض في المسالك المعتمدة بها، أو المستوى التعليمي المطلوب أو الملقن بها، أو تحديد نوعية الدراسة أو نمط التكوين المقدم من قبلها، أو مدة تحضير الشهادات المسلمة باسمها.

المادة 25

يلتزم الممثل القانوني للمؤسسة الخاصة للتعليم العالي بضمان استمرارية الخدمات المقدمة من قبل هذه الأخيرة، ولا يجوز له، بأي حال من الأحوال الإقدام على إغلاقها قبل نهاية السنة الجامعية.

وفي حالة تعذر استمرارية المؤسسة في أداء مهامها لقوة قاهرة أو ظروف استثنائية مبررة لحالة الإغلاق أو لسحب الترخيص منها، يتعين على الممثل القانوني للمؤسسة إشعار السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والسلطات الترابية المختصة، وكذا الطلبة وأسرهم فورا قبل تاريخ إغلاقها، ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في الحالات الأخرى وإيجاد حلول ناجعة لاستكمال الطلبة لدراستهم.
وفي هذه الحالة تتخذ الإدارة جميع التدابير التي تراها لازمة لضمان استمرارية الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة. وتأمين متابعة الطلبة لدراستهم، إما بنفس المؤسسة أو بمؤسسة أخرى. دون تحمل الطلبة أي نفقة إضافية، وذلك وفق الشروط والكيفيات

المحددة بنص تنظيمي.

يجب، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، أن يثبت الممثل القانوني للمؤسسة الخاصة للتعليم العالي عند الترخيص لها اكتتابه الكفالة بنكية باسم السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي المواجهة النفقات المترتبة على عجز المؤسسة عن استئناف نشاطها، عند الاقتضاء

المادة 26

دون الإخلال بأحكام المادة 8 أعلاه، تحدث مؤسسات التعليم العالي غير الربحية ذات النفع العام بمبادرة من شخص اعتباري أو أكثر من أشخاص القانون العام أو بشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك وفق دفتر تحملات يحدد نموذجه بنص تنظيمي.

تتعاقد الدولة مع هذه المؤسسات قصد القيام بمهام التكوين

والبحث في المجالات ذات الأولوية.

ينتج بقوة القانون عن إحداث مؤسسات التعليم العالي غير الربحية ذات النفع العام اعتراف الدولة بها.

تحدد قائمة هذه المؤسسات بمرسوم

المادة 27

تحدث المؤسسات الرقمية للتعليم العالي طبقا لأحكام هذا القانون ووفق الشروط والكيفيات المحددة بمرسوم.

المادة 28

يمكن للمؤسسات الأجنبية للتعليم العالي أن تحدث فروعا لها بالتراب الوطني، وفق اتفاقيات تصادق عليها السلطات الحكومية المعنية، مع مراعاة الشروط المطلوبة للترخيص بإحداث مؤسسة خاصة للتعليم العالي.

يشترط أن تكون تسمية فرع المؤسسة الأجنبية للتعليم العالي ونظامه البيداغوجي والشهادات المسلمة من قبله مطابقا لما هو معمول به في المؤسسة الأم، مع مراعاة التشريع الوطني المتعلق باعتماد مسالك التكوين والبحث

ينتج بقوة القانون عن الموافقة على إحداث فروع المؤسسات الأجنبية اعتراف الدولة بها.

الباب الرابع

حكامة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

الفصل الأول

الجامعات العمومية

المادة 29

يدير الجامعة مجلس ويسيرها رئيس.

ويواكب الجامعة على صعيد كل جهة مجلس للأمناء من أجل الاضطلاع بالمهام المسندة إليها طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 30

يتألف مجلس الجامعة من :

رئيس الجامعة، بصفته رئيسا :

ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية :

رئيس المجلس العلمي المحلي الذي يقع في دائرة نفوذه الترابي مقر الجامعة :

- مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التي يوجد مقر الجامعة في دائرة نفوذها الترابي :

ممثل عن مؤسسات التكوين المهني الواقعة بدائرة النفوذ الترابي للجامعة، يتم تعيينه من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني :

- رؤساء المؤسسات الجامعية التابعة للجامعة :

- رئيس مجلس الجماعة الذي يوجد في دائرة نفوذه الترابي مقر الجامعة :

ممثل عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب :

ممثلين اثنين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يعينان من

لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، باقتراح من رئيس الجامعة مع مراعاة المناصفة :

- أستاذ باحث أو أستاذة باحثة عن كل مؤسسة جامعية تابعة للجامعة منتخب من لدن ومن بين الأساتذة الباحثين المزاولين مهامهم بالمؤسسة الجامعية المعنية :

- - أستاذة باحثة عن كل مؤسسة متوفرة على العدد الأكبر من الأساتذة الباحثين مقارنة مع باقي المؤسسات التابعة للجامعة وفي حدود ثلاث مؤسسات تنتخب من لدن

ومن بين الأساتذة الباحثين المزاولين مهامهم بالمؤسسات المعنية :
ثلاثة (3) أطر إدارية وتقنية منتخبين من لدن ومن بين الأطر الإدارية والتقنية العاملين بالجامعة :

ثلاثة (3) ممثلين عن الطلبة منتخبين من لدن ومن بين الطلبة

الذين يتابعون دراستهم بصفة قانونية بالجامعة المعنية.

يمكن لرئيس مجلس الجامعة أن يدعو على سبيل الاستشارة.

كل شخص يرى فائدة في حضوره أشغال المجلس.

تحدد، بنص تنظيمي، شروط وكيفيات انتخاب الأعضاء المنتخبين في مجلس الجامعة، وكذا مدة انتدابهم.

إذا لم يقع انتخاب الأعضاء المنتخبين داخل الأجال المقررة لذلك.

اعتبر مجلس الجامعة مكونا بصفة قانونية بحضور باقي أعضائه.

يتولى المدير الإداري والمالي المشار إليه في المادة 37 أدناه مهام كتابة

مجلس الجامعة.

المادة 31

تساعد مجلس الجامعة في القيام بمهامه لجان دائمة، من بينها :

لجنة الشؤون البيداغوجية :

لجنة البحث العلمي والابتكار :

- لجنة الميزانية :

لجنة الشراكة والتعاون :

لجنة الشؤون القانونية والمؤسساتية والأخلاقيات :

لجنة الشؤون الثقافية والرياضية والحياة الجامعية.

يمكن للمجلس أن يحدث لجانا دائمة أخرى أو لجانا مؤقتة، كلما اقتضت الضرورة ذلك.

يحدد النظام الداخلي لمجلس الجامعة كيفيات سيره ومهام اللجان المحدثة لديه وتأليفها وكذا كيفيات سيرها.

المادة 32

يجتمع مجلس الجامعة، بدعوة من رئيسه، مرتين على الأقل في كل سنة محاسبية، إحداهما لحصر القوائم التركيبية للسنة المحاسبية المنتهية، والأخرى لدراسة وحصر ميزانية السنة الموالية.

كما يمكن، كلما دعت الضرورة لذلك، أن يتعقد المجلس بمبادرة من رئيسه أو بطلب مكتوب من ثلث أعضائه على الأقل.
يتداول مجلس الجامعة بصفة قانونية بحضور نصف أعضائه على الأقل.

وإذا لم يتوفر هذا النصاب القانوني، جاز بعد سبعة (7) أيام، على الأقل، عقد اجتماع ثان دون اعتبار شرط النصاب.

وتتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل

الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا

المادة 33

يضطلع مجلس الجامعة بالمهام التالية :

المصادقة على مشروع استراتيجية تطوير الجامعة :

المصادقة على مشروع ميزانية الجامعة، بما فيه مشروع توزيع الاعتمادات والمناصب المالية على مختلف المؤسسات الجامعية

ومصالح الجامعة والمصالح الإدارية المشتركة بالجامعة :

إبداء الرأي في مقترحات تعيين رؤساء المؤسسات التابعة للجامعة :

البت في المشاريع الرامية إلى تحسين التكوينات المدرسة داخلها والنظر في كل تدبير ذي طابع بيداغوجي يهدف إلى الرفع من جودة
التكوين :

إبداء الرأي في طلبات اعتماد مسالك التكوين أو البحث أو هما معا

اقتراح إحداث مؤسسات جامعية :

- تحديد التدابير الرامية إلى وضع نظام للإعلام والتوجيه والإرشاد

الجامعي، والعمل على تطويره :

اتخاذ التدابير الكفيلة بتيسير الاندماج المهني للخريجين :

الموافقة على إحداث الشهادات الخاصة بالجامعة المقترحة من

لدن مجالس المؤسسات، وتحديد كيفيات تحضيرها، وشروط الحصول عليها، وكذا كيفيات التقييم المتعلقة بها، وذلك في إطار

التكوين المستمر، مع مراعاة أحكام المادة 81 أدناه :

البت في مشاريع إحداث بنيات البحث العلمي :

البت في مشاريع إحداث المراكز الجامعية :

المصادقة على مشاريع اتفاقيات واتفاقات التعاون والشراكة على

الصعيد الجهوي والوطني والدولي :

المصادقة على إحداث الأقطاب الجامعية أو الانضمام إليها :

المصادقة على كل الأنظمة الداخلية للجامعة وللمؤسسات والبنيات التابعة لها :

قبول الهبات والوصايا.
غير أن مداولات مجلس الجامعة المتعلقة بالاقتناءات والتفويتات العقارية والاقتراضات لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من لدن الإدارة.

كما يجوز لمجلس الجامعة أن يفوض بعض صلاحياته إلى رئيس الجامعة أو لجنة منبثقة عن هذا المجلس

المادة 34

يسير الجامعة رئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

لا يمكن مزاولة مهام رئيس جامعة لأكثر من ولايتين متتابعتين أو منفصلتين، سواء في نفس الجامعة أم في جامعة أخرى.

يختار رئيس الجامعة بعد إعلان مفتوح للترشيحات من بين المترشحات والمترشحين المتوفرين على المستوى العلمي والكفايات والتجربة المهنية اللازمة لتسيير الجامعة، وذلك وفق دفتر تحملات يحدد نموذجه بنص تنظيمي

تدرس هذه الترشيحات من قبل لجنة تعينها لهذا الغرض السلطة

الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

تقوم اللجنة بانتقاء أولي لسبعة (7) ترشيحات على الأكثر، تعد بشأنه تقريرا عن حصيلة أشغالها، وتعرضه على السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

تجري اللجنة مقابلات مع المترشحات والمترشحين الذين تم انتقاؤهم. وتقدم للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي قائمة تتضمن ثلاثة (3) ترشيحات على الأكثر مرتبة حسب الاستحقاق ومرفقة بتقرير عن حصيلة أشغالها، من أجل إخضاعها للمسطرة

المعمول بها فيما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

ويحدد تأليف اللجنة سالفة الذكر وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

المادة 35

يتولى رئيس الجامعة إعداد مشاريع مقررات مجلس الجامعة المشار إليها في المادة 33 أعلاه، مرفقة بآراء وتوصيات مجلس الأمناء الصادرة بموجب المادة 46 من هذا القانون، ويعمل على تنفيذها بعد المصادقة عليها.

كما يتولى علاوة على ذلك القيام بما يلي :

إعداد مشروع استراتيجية تطوير الجامعة :

التوقيع على الشهادات والدبلومات التي تسلمها الجامعة :

الإسهام في تدبير الموارد البشرية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

الإشراف على حسن سير المؤسسات الجامعية من خلال :
التنسيق بين مختلف المؤسسات والبنيات والمصالح الإدارية المشتركة للجامعة وتطوير أدائها :

التنسيق بين مختلف بنيات البحث العلمي والابتكار الضمان الانسجام وتحقيق النجاعة في إنجاز مشاريعها وتطوير أدائها :

السهر على استتباب النظام داخل الجامعة والمؤسسات والمرافق

التابعة لها طبقا للتشريع الجاري به العمل :

. اقتراح أي تدبير من شأنه الرفع من أداء الجامعة.

إبرام الاتفاقيات والاتفاقات بعد موافقة مجلس الجامعة عليها :

- تمثيل الجامعة أمام الدولة والهيئات العامة والخاصة وإزاء الغير :

التصرف باسم الجامعة ومباشرة جميع الإجراءات التحفظية :

تمثيل الجامعة أمام القضاء ورفع الدعاوى والدفاع باسمها.

ويمكن لرئيس الجامعة أن يتلقى تفويضا من مجلس الجامعة لتسوية قضايا معينة.

المادة 36

إذا تغيب رئيس الجامعة أو عاقه عائق عن مزاولة مهامه، لأي سبب من الأسباب، أو في حالة شغور المنصب، ناب عنه، بصفة مؤقتة أحد رؤساء المؤسسات الجامعية التابعة للجامعة، يعين من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

وفي حالة اعتراض صعوبة خطيرة سير الجامعة أو استحالة انعقاد

مجلسها وفق الكيفيات القانونية المطلوبة، يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بصفة استثنائية، وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي المشار إليها في هذا القانون، أن تتخذ بقرار جميع التدابير اللازمة لاستعادة السير العادي للجامعة، وذلك المدة محددة تنتهي بانتهاء الأسباب التي أدت إلى الوضعية الاستثنائية.

المادة 37

يساعد رئيس الجامعة في القيام بمهامه نواب للرئيس، يعين أربعة منهم من بين أساتذة التعليم العالي بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي باقتراح من رئيس الجامعة.
كما يمكن لرئيس الجامعة أن يستعين بستة نواب آخرين على الأكثر من بين الأساتذة

الباحثين يعينون بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي باقتراح من رئيس الجامعة، شريطة أن تصرف التعويضات المخصصة لهم من الموارد المالية الذاتية للجامعة.

كما يساعد رئيس الجامعة مدير إداري ومالي، يعين وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي ويستفيد من الوضعية المالية المخولة لمديري الإدارات المركزية

يمكن لرئيس الجامعة أن يفوض بعض اختصاصاته إلى رؤساء المؤسسات الجامعية أو نواب الرئيس أو المدير الإداري والمالي.

المادة 38

يحدد الهيكل التنظيمي للجامعة والمؤسسات الجامعية التابعة لها وفق التشريع الجاري به العمل.

يتقاضى نواب رؤساء الجامعات ورؤساء المؤسسات الجامعية و نوابهم والكتاب العامون للمؤسسات الجامعية تعويضات عن المهام يحدد مقدارها وكيفيات صرفها بنص تنظيمي.

تحدد بمقرر المجلس الجامعة، تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة

بالتعليم العالي والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، مبالغ التعويضات عن المهام بالبنيات والمراكز والمصالح المشار إليها في المادة 11 أعلاه، وكذا مديري مختبرات البحث المعتمدة بالجامعة، شريطة أن تصرف هذه التعويضات من الموارد الذاتية للجامعة المعنية.

باستثناء رؤساء المؤسسات الجامعية ونواب رئيس الجامعة، يتم التعيين في مناصب المسؤولية بالجامعة بقرار الرئيس الجامعة.

المادة 39

تشتمل ميزانية الجامعة على ما يلي :

(أ) في باب الموارد :

المخصصات والإعانات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص لفائدة الجامعة :

- مداخيل الخدمات المؤدى عنها المقدمة من قبل الجامعة :

المداخيل المتأتية من تقديم خدمات أخرى مأذون بها بموجب التشريع الجاري به العمل :

المحاصيل والأرباح المتأتية من التصرفات المتعلقة بأملاك الجامعة :
المداخيل المتأتية من أنشطة مؤسسات تنمية التكوين والبحث

والابتكار وباقي الأنشطة المساهماتية للجامعة :

التسبيقات القابلة للإرجاع التي تمنحها الخزينة والهيئات العامة أو الخاصة، والاقتراضات المأذون بها طبقا للتشريع الجاري به

العمل :

استرداد الموارد المحصل عليها وغير المستحقة :

الموارد ذات الطابع العرضي المحصل عليها من بيع سلع أو قيم أو من أي مصدر آخر :

- الموارد الطارئة :

الهبات والوصايا التي يقبل مجلس الجامعة تلقيها :

مداخيل أو موارد أو محاصيل أخرى مأذون بها بموجب التشريع

الجاري به العمل.

ب) في باب النفقات :

- نفقات التسيير :

نفقات التجهيز والاستثمار :

نفقات برامج ومشاريع البحث العلمي :

المبالغ المخصصة لتسديد التسبيقات ونفقات خدمة الدين :

المساهمة في رأسمال مؤسسات تنمية التكوين والبحث والابتكار المنصوص عليها في المادة 41 أدناه، أو شركات أخرى :

النفقات الخاصة بالطلبة :

نفقات مختلفة.

المادة 40

رئيس الجامعة هو الأمر يقيض موارد الجامعة وصرف نفقاتها.

ويمكن أن يفوض بعض سلطه، كأمر بالصرف، إلى رؤساء المؤسسات الجامعية فيما يتعلق بالميادين الراجعة إلى اختصاصاتهم. ولا سيما فيما يتعلق بميزانية التسيير والتجهيز.

المادة 41

يمكن للجامعات أن تساهم في رأسمال مقاولات خاصة أو عمومية

وفق التشريع الجاري به العمل

ويحق لها. كذلك، إحداث شركات مساهمة تسعى مؤسسات تنمية التكوين والبحث والابتكار».
لا يمكن أن تقل مساهمة الجامعة في رأسمال أي مؤسسة لتنمية التكوين والبحث والابتكار عن نسبة 34%. ويمكن، بصفة استثنائية. أن تقل عن ذلك بترخيص من السلطات المختصة، بناء على تقرير تعدد الجامعة المعنية.

المادة 42

يتألف مجلس الأمناء، علاوة على رئيسه من :

السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي :

السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية :

السلطة الحكومية المكلفة بالمالية :

السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني :

أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية أو ممثله من بين

أعضائها الدائمين :

أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

أو ممثله من بين أعضائها الدائمين :

والي الجهة أو ممثله التي يوجد في دائرة نفوذها الترابي مقر الجامعة :

رئيس المجلس العلمي الجهوي الذي يقع في دائرة نفوذه الترابي مقر الجامعة :

رؤساء مجالس الجهات التي يشملها النفوذ الترابي للجامعة :

رؤساء الجامعات المعنية :

شخصيتين تمثلان المحيط الاقتصادي والاجتماعي، يتم تعيينهما من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي باقتراح من رئيس مجلس الأمناء، وبعد استطلاع رأي الهيئات المهنية المعنية المتواجدة بالجهة :

شخصيتين مشهود لهما بالكفاءة والخبرة في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي من داخل أو خارج المملكة، يتم تعيينهما من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، باقتراح من رئيس مجلس الأمناء :

أستاذ للتعليم العالي ينتخب من قبل ومن بين الأساتذة الباحثين الأعضاء بمجلس كل جامعة متواجدة بالجهة :

- ممثل عن الأطر الإدارية والتقنية ينتخب من قبل ومن بين هذه الأطر الأعضاء بمجلس كل جامعة متواجدة بالجهة.

تمثل عند الاقتضاء السلطات الحكومية المشار إليها أعلاه من قبل مسؤولين بدرجة مدير للإدارات المركزية على الأقل.

يمكن لرئيس مجلس الأمناء أن يدعو كل شخص يرى فائدة في مشاركته في أشغال المجلس.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات انتخاب العضوين المنتخبين في مجلس الأمناء، وكذا مدة انتدابهما.

يمكن المجلس الأمناء، وفق مقتضيات نظامه الداخلي، إحداث لجان دائمة أو مؤقتة، قصد مساعدته على مزاولة المهام المسندة إليه.

المادة 43

يرأس مجلس الأمناء شخصية من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة العلمية وبخبرتها في التدبير العمومي، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرتين.

يعين رئيس مجلس الأمناء بمرسوم باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

المادة 44

يجتمع مجلس الأمناء، بدعوة من رئيسه في دورتين في السنة وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

يوجه رئيس مجلس الأمناء الدعوة إلى الأعضاء 15 يوما على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة، مصحوبة بجدول الأعمال وبكافة الوثائق الضرورية.

إذا تعذر حضور رئيس مجلس الأمناء أشغال المجلس، لأي سبب من الأسباب ثابت عنه بصفة مؤقتة السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي

يشترط لصحة مداولات مجلس الأمناء حضور ما لا يقل عن نصف أعضائه، وفي حالة تعذر هذا النصاب، توجه الدعوة لاجتماع ثان يعقد بعد 7 أيام على الأقل، وفي هذه الحالة، تتم المداولات دون التقيد بشرط النصاب

يبدي مجلس الأمناء آراءه بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا

يمكن للرئيس دعوة أعضاء المجلس لعقد دورة استثنائية، وفق جدول أعمال يخبرهم به قبل تاريخ انعقاد هذه الدورة بثلاثة أيام على الأقل. وتصدر آراء المجلس في حالة انعقاد دورة استثنائية بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

المادة 45

تحدد التدابير اللازمة لتنظيم مجلس الأمناء وكيفيات سيره بموجب نظام داخلي يدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من قبل هذا المجلس.

المادة 46

يعمل مجلس الأمناء على تنسيق الجهود الرامية إلى تطوير الجامعة على الصعيد الجهوي في انسجام تام مع السياسات العمومية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، من خلال الإسهام في بلورة استراتيجية تطوير الجامعة وترسيخ

تجذرها الترابي، وكذا الحرص على ملاءمة عروض التكوين والبحث العلمي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

ولهذه الغاية، يناط بمجلس الأمناء، على الخصوص القيام بالمهام التالية :

إبداء الرأي في مشروع استراتيجية تطوير الجامعة قبل المصادقة عليها من قبل مجلس الجامعة :

- تقييم حصيلة منجزات الجامعة برسم السنة المنصرمة :

إبداء الرأي في برنامج عمل السنة الموالية :

تتبع تنفيذ العقود البرامج المبرمة مع الدولة :

إبداء الرأي في مشاريع إحداث الأقطاب الجامعية أو الانضمام إليها، أو اقتراحها :

إبداء الرأي في إحداث أو تغيير أو دمج أو حذف مؤسسة جامعية

أو فرع للجامعة بالخارج :

تتبع تنفيذ توصيات التقييم المؤسساتي للجامعة :

المبادرة باقتراح جميع التدابير الهادفة إلى ضمان حسن تدبير الجامعة وفق مبادئ الشفافية والحكامة الرشيدة.

المادة 47

بعد مجلس الأمناء تقريرا سنويا حول أداء الجامعة، ويرفعه رئيسه إلى رئيس الحكومة مصحوبا بتوصيات المجلس في هذا الشأن.

ولهذا الغرض، ومن أجل تتبع ومواكبة الجامعة في القيام بالمهام المنوطة بها، يطلب رئيس مجلس الأمناء من رئيس الجامعة المعنية جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لإعداد التقرير المذكور، وكذا مذكرة توضيحية حول مدى اعتماد الآراء والتوصيات الصادرة عن المجلس، ومبررات عدم الأخذ بها عند الاقتضاء .
على رئيس الجامعة المعنية الرد على طلبات مجلس الأمناء في أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما من تاريخ الطلب.

المادة 48

يحدث بكل مؤسسة جامعية مجلس للمؤسسة يتألف من أعضاء بحكم القانون، ومن ممثلين منتخبين عن الأساتذة الباحثين والموظفين الإداريين والتقنيين، وممثلين منتخبين عن الطلبة، وكذا من أعضاء معينين من بين شخصيات من خارج المؤسسة.

تحدد، بنص تنظيمي كيفيات تعيين وانتخاب أعضاء مجلس المؤسسة وكذا كيفيات سيره.

المادة 49

يتداول مجلس المؤسسة في القضايا التي تهم التكوين والتأطير والبحث بالمؤسسة الجامعية، ويتخذ القرارات اللازمة لحسن سيرها وتطوير أدائها في انسجام مع استراتيجية تطوير الجامعة.

بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى المخولة له بموجب هذا القانون، يتداول مجلس المؤسسة فيما يلي :

مشروع النظام الداخلي للمؤسسة قبل عرضه على مجلس الجامعة قصد المصادقة :

مشروع ميزانية المؤسسة الجامعية :

مخططات العمل السنوية الخاصة بالمؤسسة، ولا سيما التكوينات ومشاريع البحث وتطوير وتوسيع البنية التحتية والأنشطة العلمية والثقافية والرياضية وكذا الشراكة :

برنامج التقييم المؤسساتي للمؤسسة :

- مشاريع إحداث أو تغيير أو إدماج أو حذف :

مسالك التكوين الأساسي :

عروض التكوين المستمر :

بنيات البحث بالمؤسسة.

التقرير السنوي حول حصيلة أنشطة المؤسسة خلال السنة المنصرمة :

تأديب الطلبة، وذلك عن طريق لجنة يحدد تأليفها وكيفيات سيرها وفق النص التنظيمي المشار إليه في المادة 90 أدناه :

اقتراح كل تدبير من شأنه الرفع من أداء المؤسسة وعرضه على مجلس الجامعة.
مع مراعاة أحكام المادة 53 بعده، يحدث مجلس المؤسسة لجانا دائمة، ولا سيما :

لجنة الشؤون البيداغوجية والحياة الطلابية :

لجنة البحث العلمي والابتكار والشراكة :

- لجنة تتبع الميزانية.

ويمكن للمجلس، إن اقتضى الحال إحداث لجان دائمة أخرى أو لجان خاصة لدراسة قضايا معينة بمبادرة من رئيس المؤسسة.

ويحدد في النظام الداخلي لمجلس المؤسسة عدد اللجان الدائمة المذكورة وتأليفها ومهامها وكيفية سيرها.

المادة 50

يسير المؤسسات الجامعية لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة عمداء بالنسبة للكليات ومديرون بالنسبة للمدارس والمعاهد، يختارون بعد إعلان مفتوح للترشيحات من بين أساتذة التعليم العالي، وذلك وفق دفتر تحملات يحدد نموذجه بنص تنظيمي

لا يمكن مزاولة مهام عميد أو مدير لأكثر من ولايتين متتابعتين أو منفصلتين سواء في نفس الجامعة أم في جامعة أخرى.

تدرس هذه الترشيحات من قبل لجنة تعينها لهذا الغرض السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

تقوم اللجنة بانتقاء أولي لسبعة ترشيحات على الأكثر، تعد بشأنه

تقريرا عن حصيلة أشغالها.

تجري اللجنة مقابلات مع المترشحات والمترشحين الذين تم انتقاؤهم وتقدم اللجنة المذكورة لمجلس الجامعة، قصد إبداء الرأي، قائمة تتضمن ثلاثة (3) ترشيحات على الأكثر، مرتبة حسب الاستحقاق، ومرفقة بتقرير عن حصيلة أشغالها.

تعرض الترشيحات التي تم انتقاؤها على السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي لإخضاعها للمسطرة المعمول بها فيما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

ويحدد تأليف اللجنة سالفة الذكر وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

المادة 51

يتولى العميد أو المدير، تحت إشراف رئيس الجامعة تسيير المؤسسة الجامعية والسهر على حسن أدائها، ويقوم لهذه الغاية. بالمهام التالية :

يترأس مجلس المؤسسة، ويضع جدول أعماله :

بعد مشروع برنامج عمل المؤسسة للسنة الموالية ويعرضه على مجلس المؤسسة لإبداء الرأي قبل رفعه إلى مجلس الجامعة للمصادقة :
- بعد النظام الداخلي المجلس المؤسسة بعد استشارة أعضائه ويرفعه إلى رئيس الجامعة قصد عرضه على المصادقة :

بعد مشروع النظام الداخلي للمؤسسة ولهيا كلها ويعرضه على مجلس المؤسسة لإبداء الرأي قبل رفعه إلى مجلس الجامعة للمصادقة :

يقترح المقتضيات التي تهم المؤسسة لإدراجها في النظام الداخلي للجامعة، وذلك بعد استشارة مجلس المؤسسة بشأنها :

بعد، بعد استشارة مجلس المؤسسة مشروع ميزانية المؤسسة :

يشرف على تنظيم الدراسة والتكوين وتقييم المعارف :

يوقع، إلى جانب رئيس الجامعة على الشهادات التي تم تحضيرها في المؤسسة :

يشرف على حسن أداء البنيات البيداغوجية وبنيات البحث والابتكار وبنيات الأنشطة الموازية الموجودة بالمؤسسة، وعلى حسن سير مصالحها الإدارية والمرافق التابعة لها :

يسهر في حدود اختصاصاته وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حسن تدبير شؤون الأطر الإداريين والتقنيين العاملين بالمؤسسة :

يسهر على احترام النظام الداخلي للمؤسسة :

بعد حصيلة منجزات المؤسسة ويعرضها على مجلس المؤسسة الإبداء الرأي قبل رفعها إلى مجلس الجامعة.

المادة 52

يساعد رئيس المؤسسة الجامعية في أداء مهامه أربعة نواب

وكاتب عام.

يعين رئيس الجامعة نواب رؤساء المؤسسات الجامعية باقتراحمن رئيس المؤسسة من بين أساتذة التعليم العالي أو الأساتذة المحاضرين المؤهلين أو المبرزين

يعين الكاتب العام للمؤسسة الجامعية من لدن رئيس الجامعة بناء على اقتراح من رئيس المؤسسة من بين الموظفين الحاصلين على الأقل على شهادة الماستر أو دبلوم مماثل، أو ما يعادلهما، والمتوفرين على تجربة مهنية في التسيير الإداري أو المالي لا تقل عن خمس (5) سنوات

يجوز لرئيس المؤسسة الجامعية أن يفوض بعض اختصاصاته وصلاحياته إلى نوابه وإلى الكاتب العام.

إذا تغيب رئيس المؤسسة الجامعية أو عاقه عائق حال دون قيامه بمهامه، لأي سبب من الأسباب، أو عند شعور المنصب، ناب عنه بصفة مؤقتة، أحد نوابه أو أحد نواب رئيس الجامعة، وإذا تعذر ذلك جاز أن ينوب عنه أحد رؤساء الشعب بالمؤسسة، وذلك بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي يتخذ باقتراح من رئيس الجامعة.

المادة 53

تحدث بكل مؤسسة جامعية لجنة علمية.

تختص اللجنة العلمية باقتراح التدابير المتعلقة بالمسار المهني للأساتذة الباحثين بالمؤسسة المعنية، ولا سيما ما يتعلق منها بترسيمهم وترقيتهم وتأديبهم.

ويحدد بمرسوم تأليف اللجنة المذكورة وكيفيات سيرها.

المادة 54

تنتظم هياكل التعليم والتكوين والبحث العلمي والابتكار

والأنشطة الموازية في كل مؤسسة جامعية في شكل :

شعب مطابقة للتخصصات والمجالات التكوين والبحث :

بنيات البحث العلمي والابتكار الموطنة بالمؤسسة :

مركز دراسات الدكتوراه في المؤسسة عند الاقتضاء :

بنيات للأنشطة الموازية.

تحدث هذه الهياكل بناء على اقتراح من مجلس المؤسسة وموافقة

مجلس الجامعة.

المادة 55

تعتبر الشعبة بنية لتأطير الأنشطة البيداغوجية والعلمية للأساتذة الباحثين، وتنسيق عملهم، وتنظيم برامج التداريب الفائدة الطلبة، علاوة على المهام الأخرى التي يمكن أن تكلف بها من قبل رئيس المؤسسة.

تتألف الشعبة من الأساتذة الباحثين القارين والأساتذة الباحثين الملحقين بحكم القانون إن وجدوا، ويرأسها أستاذ باحث يُحدد نص تنظيمي شروط وكيفيات ومدة انتخابه وكذا التعويضات المخولة له.

الفصل الثاني

المؤسسات القطاعية للتعليم العالي والمؤسسات

القطاعية للبحث العلمي

المادة 56

مع مراعاة المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها، تخضع المؤسسات القطاعية للتعليم العالي والمؤسسات القطاعية للبحث العلمي لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 57

يسير المؤسسة القطاعية مدير لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يختار بعد إعلان مفتوح للترشيحات من بين المترشحات والمترشحين المتوفرين على المستوى العلمي والكفايات والتجربة المهنية اللازمة لتسيير المؤسسة، وذلك وفق دفتر تحملات يحدد نموذجه بنص تنظيمي.

تدرس هذه الترشيحات من قبل لجنة تعينها لهذا الغرض السلطة الحكومية المعنية.

تقوم اللجنة بانتقاء أولي لسبعة ترشيحات على الأكثر، تعد بشأنه تقريرا عن حصيلة أشغالها، وتعرضه على السلطة الحكومية المعنية.

تجري اللجنة مقابلات مع المترشحات والمترشحين الذين تم انتقاؤهم، وتقدم للسلطة الحكومية المعنية قائمة تتضمن ثلاثة (3) ترشيحات على الأكثر مرتبة حسب الاستحقاق، ومرفقة بتقرير عن حصيلة أشغالها، من أجل إخضاعها للمسطرة المعمول بها فيما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

ويحدد تأليف اللجنة سالفة الذكر وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

يساعد مدير المؤسسة القطاعية في أداء مهامه أربعة نواب على الأكثر وكاتب عام، يعينون بقرار للسلطة الحكومية المعنية، وباقتراحمنه.

المادة 58

يتولى مدير المؤسسة القطاعية القيام بالمهام التالية :

يترأس مجلس المؤسسة ويضع جدول أعماله :

يقترح النظام الداخلي لمجلس المؤسسة بعد استشارة أعضائه ويعرضه على مصادقة السلطة الحكومية المعنية بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي :
التقرير السنوي حول حصيلة أنشطة المؤسسة خلال السنة المنصرمة :

تأديب الطلبة، وذلك عن طريق لجنة يحدد تأليفها وكيفيات سيرها وفق النص التنظيمي المشار إليه في المادة 90 أدناه :

اقتراح كل تدبير من شأنه الرفع من أداء المؤسسة وعرضه على السلطة الحكومية المعنية.

مع مراعاة أحكام المادة 61 بعده، يحدث مجلس المؤسسة لجانا

دائمة، ولا سيما :

لجنة الشؤون البيداغوجية والطلابية :

لجنة البحث العلمي والابتكار والشراكة :

لجنة الشؤون الثقافية والرياضية والإعلام :

- لجنة تتبع الميزانية.

ويمكن، إن اقتضى الحال إحداث لجان دائمة أخرى أو لجان خاصة لدراسة قضايا معينة، بمبادرة من رئيس المؤسسة.

ويحدد في النظام الداخلي لمجلس المؤسسة، عدد اللجان الدائمة المذكورة وتأليفها ومهامها وكيفية سيرها.

بعد، بعد استشارة مجلس المؤسسة مشروع ميزانية المؤسسة :

يشرف على تنظيم الدراسة والتكوين وتقييم المعارف :

يوقع على الشهادات والدبلومات التي تم تحضيرها في المؤسسة :

يشرف على حسن أداء البنيات البيداغوجية وبنيات البحث والابتكار وبنيات الأنشطة الموازية الموجودة بالمؤسسة، وعلى حسن سير مصالحها الإدارية والمرافق التابعة لها :

يدير شؤون الأطر الإدارية والتقنية العاملة بالمؤسسة :

يسهر على احترام النظام الداخلي للمؤسسة :

يعد تقريرا سنويا عن حصيلة منجزات المؤسسة، ويرفعه إلى السلطة الحكومية المعنية.

المادة 59

يحدث بكل مؤسسة قطاعية للتعليم العالي مجلس للمؤسسة.

يتألف من أعضاء بحكم القانون، ومن ممثلين منتخبين عن الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية، وممثلين منتخبين عن الطلبة. وكذا من أعضاء معينين من بين شخصيات من خارج المؤسسة.

تحدد، بنص تنظيمي كيفيات تعيين وانتخاب أعضاء مجلس المؤسسة، وكذا كيفيات سيره

المادة 60

مع مراعاة الاختصاصات المنوطة بمجلس الإدارة بالنسبة للمؤسسات المنظمة في شكل مؤسسات عمومية، يتداول مجلس المؤسسة في القضايا التي تهم التكوين والتأطير والبحث، ولا سيما :

مشروع النظام الداخلي للمؤسسة قبل عرضه على مصادقة السلطة الحكومية المعنية بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي :

- مشروع الميزانية :

مخططات العمل السنوية الخاصة بالمؤسسة، ولا سيما التكوينات ومشاريع البحث وتطوير وتوسيع البنية التحتية والأنشطة العلمية والثقافية والرياضية وكذا الشراكة :

برنامج التقييم المؤسساتي للمؤسسة :

- مشاريع إحداث أو تغيير أو إدماج أو حذف :

مسالك التكوين الأساسي :

عروض التكوين المستمر :

بنيات البحث بالمؤسسة.

المادة 61

تحدث بكل مؤسسة قطاعية للتعليم العالي لجنة علمية.

تختص اللجنة العلمية باقتراح التدابير المتعلقة بالمسار المهني للأساتذة الباحثين بالمؤسسة المعنية، ولا سيما ما يتعلق منها بترسيمهم وترقيتهم.

ويحدد بمرسوم تأليف اللجنة المذكورة وكيفيات سيرها.

الفصل الثالث

مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

التابعة للقطاع الخاص

المادة 62

يخضع تنظيم التكوين والبحث بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي التابعة للقطاع الخاص لنظام داخلي.

يصادق على النظام الداخلي سالف الذكر بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

المادة 63

تضمن مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي التابعة للقطاع الخاص، بصفة فعلية استمرارية خدماتها.

المادة 64

يتعين على الممثلين القانونيين المؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص العمل على تأمين الطلبة الذين يتابعون الدراسة بها لدى هيئات التأمين المعتمدة ضد مخاطر الحوادث التي قد يتعرضون لها داخل هذه المؤسسات، أو خلال مشاركتهم في الأنشطة الموازية التي يمارسونها، تحت إشراف ومسؤولية المؤسسة المعنية.

المادة 65

تنقيد مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي التابعة للقطاع الخاص بالالتزامات الناتجة عن تطبيق التشريع المتعلق بالشغل إزاء مواردها البشرية ما لم ينص على ما هو أفضل لهذه الموارد البشرية في عقود فردية أو اتفاقيات جماعية مبرمة بين المؤسسات المذكورة والعاملين بها أو ممثليهم.

المادة 66

تمارس السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي مراقبة منتظمة على مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي التابعة للقطاع الخاص، وتمارس هذه المراقبة من قبل أساتذة باحثين أو باحثين وأطر إدارية وتقنية تنتدبهم لهذه الغاية السلطة الحكومية السالفة الذكر.

تشمل هذه المراقبة السهر على التزام المؤسسات المذكورة بالبرامج البيداغوجية والبحثية وكذا التحقق من وجود الموارد البشرية المؤهلة والتجهيزات والوسائل الضرورية لضمان الظروف الملائمة التكوين الطلبة.

كما تشمل هذه المراقبة فحص الوثائق الإدارية المتعلقة بالمؤسسات المذكورة والعاملين بها وطلبتها، وكذا تفتيش المرافق الدراسية والصحية وسير الأقسام الداخلية في حالة وجودها.

المادة 67

يعاقب بغرامة من 100000 درهم إلى 200000 درهم كل من أقدم على :

إحداث أو إدارة مؤسسة خاصة للتعليم العالي أو البحث العلمي دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في هذا القانون أو إبقائها مفتوحة أو الاستمرار في تسييرها بعد سحب الترخيص :

القيام دون ترخيص بتوسيع مؤسسة سبق الترخيص بإحداثها سواء تعلق هذا التوسيع بالمؤسسة نفسها أو بأحد عناصر الترخيص الأول أو إضافة فروع أو ملحقات إليها : تغيير البرامج والحصص المرخص بها :

تشغيل أستاذ لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة :

- تسليم شهادة أو دبلوم غير مرخص بتسليمه :

رفض الخضوع للمراقبة الإدارية والبيداغوجية المنصوص عليها في هذا القانون أو عرقلة القيام بها :

عدم تطبيق أحكام المادتين 24 و 64 أعلاه :

تقديم تكوين باسم مؤسسة أجنبية أو لفائدتها دون التقيد بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

وفي حالة العود، يضاعف المبلغ الأدنى والمبلغ الأقصى للغرامة.

ويمكن الحكم بحرمان مرتكب المخالفة من إحداث مؤسسة خاصة للتعليم العالي أو البحث العلمي أو تسييرها لمدة أقصاها 10 سنوات

المادة 68

يؤهل المعاينة المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، موظفون منتدبون لهذه الغاية من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والمحلفون طبقا للتشريع المعمول به..

يزاول الموظفون المحلفون مهامهم وهم حاملون لبطاقة انتداب مسلمة لهم من السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

يتعين على الموظفين المحلفين في حالة معاينتهم لأي مخالفة خلال قيامهم بمهامهم تحرير محاضر معاينة يسلمونها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي. يعتد بها إلى أن يثبت ما يخالف ما تضمنته من بيانات ومعلومات ووقائع.

تتم إحالة محاضر المعاينة على النيابة العامة المختصة، عند الاقتضاء داخل أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تحريرها، مع تسليم نسخة منها إلى من ثبتت في حقه المخالفة.

تحدد بمرسوم شروط انتداب الموظفين المحلفين، وكذا نموذج بطاقة الانتداب المثبتة لصفتهم.

المادة 69

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي توجيه استفسار للمؤسسة الخاصة للتعليم العالي المخالفة لأحكام هذا القانون.

في حالة عدم قيام المؤسسة المخالفة بتسوية وضعيتها خلال أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ التوصل بالاستفسار يتم توجيه إنذار مكتوب لها قصد تسوية وضعيتها في أجل أقصاه 3 أشهر من تاريخ التوصل بالإنذار.

إذا انصرم الأجل المذكور تقوم السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بتشكيل لجنة للمراقبة تتولى زيارة المؤسسة المعنية قصد التحقق من امتثالها للإنذار المكتوب، وفي حالة عدم امتثالها، تتولى السلطة الحكومية المذكورة تقديم شكاية إلى النيابة العامة المختصة.

الفصل الرابع

آليات التنسيق والتشاور

المادة 70

تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي آليات للتنسيق والتشاور تتمثل في :

اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي :

منتدى رؤساء الجامعات :

- شبكات رؤساء المؤسسات الجامعية ورؤساء المؤسسات القطاعية

للتعليم العالي :

- مرصد الملاءمة بين الدراسات العليا ومتطلبات سوق الشغل.

المادة 71

علاوة على الاختصاصات المسندة إليها بموجب هذا القانون، تبدي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي التي ترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، رأيها فيما يلي :

- إحداث مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بجميع أصنافها. وكذا إدماجها أو تغييرها أو حذفها :

إحداث فروع مؤسسات أجنبية :

إحداث أقطاب جامعية :

طلبات الاعتماد المتعلقة بمشاريع إحداث مسالك للتكوين

أو للتكوين والبحث المقدمة من مختلف مؤسسات التعليم العالي بكل أصنافها :

المعايير والضوابط البيداغوجية الوطنية المتعلقة بمختلف أسلاك ومسالك التكوين والبحث.

كما يمكن للجنة أن تقترح جميع التدابير التي من شأنها تحسين جودة التكوين بمؤسسات التعليم العالي.

تنبثق عن اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي خمس (5) لجان

دائمة كما يلي :

- اللجنة الدائمة لتتبع الجامعات العمومية :

اللجنة الدائمة لتتبع المؤسسات القطاعية للتعليم العالي :

اللجنة الدائمة لتتبع المؤسسات الخاصة للتعليم العالي :

- اللجنة الدائمة لتتبع مؤسسات التعليم العالي غير الربحية ذات النفع العام :

اللجنة الدائمة لتتبع فروع المؤسسات الأجنبية للتعليم العالي.

يحدد بمرسوم تأليف وتنظيم وكيفيات سير اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي واللجان الدائمة المنبثقة عنها.

المادة 72

يساهم منتدى رؤساء الجامعات بصفة استشارية، في تنسيق المبادرات البيداغوجية والبحثية بين الجامعات وإبداء الرأي في السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتتبع تنزيلها ومناقشة القضايا الآنية وكذا اقتراح حلول مشتركة بشأنها.

كما يمكن للمنتدى أن يتقدم إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بأي توصية من شأنها الرفع من جودة التكوين والبحث بالجامعات وكذا إشعاعها على الصعيدين الوطني والدولي.

تحدد كيفيات سير منتدى رؤساء الجامعات بموجب نظام داخلي

يصادق عليه المنتدى خلال أول اجتماع له.

المادة 73

تناط بشبكات رؤساء المؤسسات الجامعية ورؤساء المؤسسات القطاعية للتعليم العالي، الخاصة بكل حقل معرفي، مهمة إبداء الرأي في القضايا البيداغوجية المتعلقة باختصاصاتها، وتقديم أي توصية من شأنها الرفع من أداء المؤسسات المعنية.

تحدد كيفيات سير الشبكات سالفة الذكر بموجب نظام داخلي تصادق عليه كل شبكة في أول اجتماع لها.

المادة 74

يضطلع مرصد الملاءمة بين الدراسات العليا ومتطلبات سوق الشغل على الخصوص، بالمهام التالية :

تتبع وتحليل العلاقة بين التكوينات الملقنة في مؤسسات التعليم

العالي وأولويات الاقتصاد الوطني :

رصد مؤشرات إدماج الخريجين في الحياة العملية من خلال مقارنة المخرجات البيداغوجية مع حاجيات القطاعات الإنتاجية :

- تنسيق أنشطة بنيات تتبع إدماج الخريجين المحدثة في مؤسسات

التعليم العالي :

تقديم التوصيات الملائمة بخصوص مراجعة وتطوير العرض التكويني.

يحدد تأليف المرصد وكيفيات سيره بنص تنظيمي.

الباب الخامس

التنظيم البيداغوجي

المادة 75

تراعي التكوينات المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي

القواعد العامة التالية :

ولوج مسالك التكوين، وفق معايير الشفافية وتكافؤ الفرص :

تنويع التكوينات، وفق مناهج متجددة من أجل تشجيع الطلبة على التميز والإبداع وصقل قدراتهم ومؤهلاتهم :

اعتماد هندسة بيداغوجية تراعي الانسجام والتكامل والتنسيق

والتنوع بين مكونات منظومة التعليم العالي :

إرساء جسور وممرات بين مسالك التكوين :

تحصيل الوحدات الدراسية عن طريق التقييم المنتظم وترصيد المكتسب منها :

- تشجيع الحركية الطلابية بين مؤسسات التعليم العالي على المستويين الوطني والدولي :

وضع نظام معلوماتي لإرشاد وتوجيه الطلبة وإعادة توجيههم :

أولويات القطاعات الإنتاجية.

المادة 76

ترتكز الهندسة اللغوية المعتمدة بالتعليم العالي على سياسة لغوية واضحة ومنسجمة، تتيح تعزيز التمكن من اللغات الوطنية والانفتاح على اللغات الأجنبية.

وتقوم الهندسة اللغوية المذكورة على القواعد والأسس التالية :
تعزيز مكانة اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية في مسالك التكوين والبحث :

العمل على تنويع لغات التدريس :

تشجيع استعمال اللغات الأجنبية الأكثر تداولا :

وضع إطار مرجعي وطني لتدريس اللغات والتدريس بها، يتضمن مستويات مرجعية تبرز مدى التمكن من اللغات وتحدد مضامين هذا الإطار المرجعي بنص تنظيمي، وذلك بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المختصة :

الرفع من مستوى التكوين والتدريس في مجال تعلم اللغات سواء على مستوى التكوين الأساسي أم التكوين المستمر :

توظيف المقاربات والطرق الحديثة في مجال تعلم اللغات ولا سيما استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

المادة 77

بعد التوجيه والإرشاد الجامعي من وظائف مؤسسات التعليم العالي، ومكونا هاما من مكونات النموذج البيداغوجي، يستهدف نجاحالطالب في مساره التكويني وتيسير اندماجه في الحياة العملية.

يستند التوجيه وإعادة التوجيه إلى مساعدة الطالب على اختيار مسار تكويني ملائم لمؤهلاته الذاتية والمعرفية.

المادة 78

يلقن التكوين بمؤسسات التعليم العالي وفق أنماط متعددة ولا سيما :

- التكوين الحضوري :

- التكوين عن بعد :

- التكوين بالتناوب.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تقديم أنماط التكوين بمؤسسات التعليم العالي.

المادة 79

تختص، وفق الكيفيات والشروط المحددة بنصوص تنظيمية مؤسسات التعليم العالي بتقديم التكوين في شكل أسلاك ومسالك ووحدات وبتحضير وتسليم شهادات مطابقة لكل سلك منها.

تسلم الشهادات الوطنية من قبل مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع العام ومؤسسات التعليم العالي الأخرى الحاصلة على اعتراف الدولة.

المادة 80

تخضع جميع مسالك التكوين المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي المسطرة الاعتماد.

يمنح الاعتماد لمدة محددة، وتحدد شروط وكيفيات منحه وسحبه بنص تنظيمي.

يجب تحت طائلة المساءلة القانونية أن تتضمن الإعلانات الإشهارية المتعلقة بالتكوينات التي تحتضنها مؤسسات التعليم العالي معلومات صحيحة لا تحتمل أي لبس أو تدليس.

المادة 81

المؤسسات التعليم العالي أن تنظم تكوينات مؤدى عنها في إطار التكوين الأساسي الملقن في توقيت مبسر والتكوين المستمر.

تنظم التكوينات الأساسية المعتمدة، في إطار التوقيت الميسر. لفائدة العاملين بالقطاعين العام والخاص وكل الأشخاص الراغبين في ذلك.

ويختتم التكوين المستمر بشهادات خاصة، تسلمها مؤسسة التعليم العالي المعنية، ويشار فيها وجوبا إلى عبارة تكوين مستمر».

الباب السادس

رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي

المادة 82

تعمل السلطات الحكومية المعنية على تعزيز رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي، وتطوير إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مسارات التكوين والبحث، وكذا البنيات البيداغوجية والعلمية والتدبيرية.

المادة 83

تنجز السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي خلال أجل لا يتعدى خمس (5) سنوات من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، نظاما معلوماتيا وطنيا لتدبير مؤسسات التعليم العالي، يوفر، بصفة منتظمة معطيات وبيانات لتتبع سير المؤسسات المذكورة، وتسهر على تطويره وتحيينه بانتظام.

الباب السابع

الموارد البشرية

المادة 84

يتألف موظفو الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي من الأساتذة الباحثين المحددة وضعيتهم النظامية وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ومن أطر إدارية وتقنية يحدد نظامهم الأساسي بمرسوم.

المادة 85

تسري على الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات القطاعية للتعليم العالي وبمؤسسات البحث العلمي العمومية المقتضيات المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذه المؤسسات.

المادة 86

يمكن المؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي أن تتعاقد، كلما دعت الضرورة ذلك مع خبراء وأساتذة غير دائمين وباحثين ما بعد الدكتوراه، مغاربة أو أجانب

الباب الثامن

حقوق الطلبة وواجباتهم

المادة 87

يعتبر طلبة في مدلول هذا القانون الأشخاص المستفيدون من خدمات التعليم العالي والبحث العلمي والمسجلون بكيفية قانونية في مؤسسات التعليم العالي بمختلف أصنافها، قصد متابعة الدراسة والتكوين بالمؤسسات المذكورة، من أجل تحضير شهادة من الشهادات الوطنية في تخصص من التخصصات.

المادة 88

يستفيد الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالتعليم العالي، وفق الشروط التنظيمية المطلوبة من :

نظام المنح المخولة للطلبة المستحقين وفق الشروط والمعايير المحددة بنص تنظيمي :

الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية المقدمة لفائدتهم من قبل مختلف البنيات والمرافق التابعة لقطاع التعليم العالي :

- خدمات الإيواء والطعامة المقدمة بالأحياء والإقامات الجامعية :

- نظام التغطية الصحية الخاص بطلبة التعليم العالي :
خدمات وحدات الدعم النفسي والوساطة المحدثة على صعيد كل مؤسسة جامعية أو مجموعة من المؤسسات، قصد المواكبة النفسية ومعالجة المعيقات التي تحول دون تمكين الطلبة من متابعة دراستهم في ظروف طبيعية :

نظام القروض الدراسية الممنوحة لفائدة طلبة المؤسسات الخاصة، وكذا طلبة المؤسسات غير الربحية ذات النفع العام بشروط تفضيلية في إطار الشراكة مع الأبناك ومؤسسات التمويل

المختلفة :

تأسيس أندية ثقافية ورياضية وفنية داخل الفضاء الجامعي :

الانتظام، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في جمعيات

أو منظمات تهدف إلى الدفاع عن مصالحهم :

حرية الإعلام والتعبير داخل مؤسسات التعليم العالي وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

خدمات الوحدات المكلفة ببرامج التحسيس والتحفيز والتتبع الموجهة إليهم من أجل مساعدتهم على متابعة دراستهم وتحديد اختياراتهم المتعلقة بمشاريعهم المستقبلية، ودعم نبوغهم الفكري والإبداعي :

تيسير الاندماج المهني في الحياة العملية.

تمول الخدمات الاجتماعية الخاصة بالإيواء والطعامة والتغطية الصحية والمنح بإعانات مالية تمنحها الدولة والجماعات الترابية أو مؤسسات التعليم العالي، وبمساهمة المستفيدين وكل مساهمة تطوعية من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين.

بالإضافة إلى الخدمات المشار إليها أعلاه، يستفيد الطلبة الموجودون في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة أو الذين يواجهون صعوبة نفسية أو إدراكية من الولوج إلى التعليم العالي، مع ضمان توفير الوسائل المتاحة لتمكينهم من متابعة دراستهم بكيفية طبيعية ومكيفة حسب وضعيتهم.

المادة 89

يجب على الطلبة التقيد بما يلي :

القوانين والأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي ومؤسساته :

ضوابط الحياة الجامعية كما هي منصوص عليها في الأنظمة الداخلية للجامعات ومؤسساتها ومؤسسات التعليم العالي الأخرى :

المبادئ والقواعد الإرشادية المحددة في ميثاق الطالب، المنصوص عليه في القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17 :

شروط الاستفادة من الخدمات البيداغوجية والاجتماعية والإدارية المقدمة للطلبة.

المادة 90

تلتزم كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بوضع نظامها الداخلي رهن إشارة الطلبة.

دون إخلال بتطبيق أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، فإن كل عمل مخالف لأحكام الأنظمة الداخلية المذكورة أعلاه، يعرض مرتكبه لعقوبات تأديبية وفق مسطرة وتدرج يحددان بنص تنظيمي.

المادة 91

مع مراعاة أحكام المادة 64 أعلاه، يجب على كل شخص يتابع تكوينه بمؤسسة للتعليم العالي أن يتوفر على تأمين لدى الهيئات المختصة ضد مخاطر الحوادث التي قد يتعرض لها داخل هذه المؤسسات أو بمناسبة مشاركته في الأنشطة العلمية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية، التي يمارسها تحت الإشراف الفعلي للمؤسسة المسجل بها بصفة قانونية.

المادة 92

تلتزم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي غير الربحية ذات النفع العام، وكذا فروع المؤسسات الأجنبية للتعليم العالي، بتخصيص منح للطلبة المتميزين، ولا سيما المنحدرين من أسر معوزة، والموجودين في وضعية إعاقة، وذلك وفق شروط ونسب تحدد بنص تنظيمي

الباب التاسع

البحث العلمي

المادة 93

تضع الحكومة استراتيجية للبحث العلمي والتقني والابتكار، تحين بصفة منتظمة، وتحدد على وجه الخصوص، الأولويات الوطنية في هذا المجال.

ويتولى المجلس الوطني للبحث العلمي المحدث بموجب المادة 16 من القانون - الإطار رقم 51.17 المشار إليه أعلاه، تتبع وتنسيق الاستراتيجية المذكورة

المادة 94

تتكون المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتقني والابتكار من القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات المعنية بتنفيذ استراتيجية البحث العلمي والتقني والابتكار، ومن البنيات المعهود لها القيام بأنشطة البحث العلمي، ومنها على الخصوص :
- أكاديمية المملكة المغربية :

أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات :

الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى :

مؤسسات البحث العلمي والابتكار المتخصصة، سواء العاملة

بكيفية مستقلة أو تابعة لمؤسسات أو قطاعات أخرى :

المركز الوطني للبحث العلمي والتقني :

بنيات البحث التابعة للمقاولات :

الجماعات العالمة.

المادة 95

تنتظم البنيات المكلفة بأنشطة البحث العلمي والابتكار على مستوى الجامعات في مراكز الدراسات للدكتوراه، وفي شكل مختبرات أو مراكز أو شبكات للبحث أو أي بنية أخرى تحدث وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 96

تحدث الجامعات أو الأقطاب الجامعية بنيات خاصة بتثمين نتائج

البحث العلمي ونقل التكنولوجيا لتعزيز الابتكار

تشمل هذه البنيات على الخصوص :

مدن الابتكار المحدثة في إطار الأقطاب الجامعية، وبتنسيق مع

القطاعات الحكومية المعنية :

الحاضنات الجامعية المشاريع المقاولات المبتكرة :

- مسرعات البحث العلمي والتكنولوجي :

بنيات دعم التكنولوجيا والابتكار الخاصة ببراءات الاختراع :

بنيات نقل التكنولوجيا.

المادة 97

تنتظم بنيات البحث والابتكار التابعة للهيئات والمؤسسات المشار إليها في المادة 94 أعلاه، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بها

المادة 98

تحصر بنص تنظيمي قائمة بنيات البحث العلمي والابتكار.

المادة 99

تحدث، على صعيد كل قطب جامعي، مدينة للابتكار بمقرر لجهازه التداولي، ويسند تدبيرها وتسويق منتجاتها إلى شركة مساهمة يحدثها القطب الجامعي.

وتناط بها، على الخصوص المهام التالية :

دعم البحث العلمي التطبيقي والتكنولوجي وتثمين نتائجه :

احتضان المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة :

نقل التكنولوجيا وربط الجامعة ومؤسسات التعليم العالي الأخرى

بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي :

تكوين الموارد البشرية في مجالات الابتكار وريادة الأعمال :

توفير الخبرة القانونية والتقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية

والصناعية الناتجة عن البحث :

تقديم خدمات الاستشارة والخبرة.

المادة 100

تخضع جميع مراكز وهياكل وبنيات البحث العلمي لنظام اعتماد تحدد شروط منحه ومدته وكيفيات سحبه بنص تنظيمي.

تخضع فروع المؤسسات الأجنبية المحدثة على التراب الوطني فيما يخص البحث العلمي الأنظمة الاعتماد الخاصة بالمؤسسة - الأم. على ألا تتعارض هذه الأنظمة مع التشريع الوطني الجاري به العمل.

المادة 101

تزاول مهام البحث بالمؤسسات والمراكز والبنيات والهياكل المعنية من لدن الفئات التالية :

الأساتذة الباحثون :

هيئة للباحثين بمؤسسات البحث العلمي العمومية تحدد وضعيتها النظامية بمرسوم :

- الأساتذة الفخريون :

الخبراء والأساتذة الباحثون غير الدائمين والباحثون ما بعد الدكتوراه مغاربة أو أجانب، والذين يتم التعاقد معهم لهذا الغرض :

- طلبة سلك الدكتوراه :

- أطر وتقنيو البحث

المادة 102

تضع السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي بتشاور مع السلطات الحكومية والمؤسسات والهيئات المعنية، نظاما وطنيا للمعلومات من أجل تعزيز حكامة البحث العلمي والابتكار، وتوفير مؤشرات تتبعه وتطويره والإسهام في تدبير وتقييم مختلف بنياته

يتم تحديث هذا النظام بصفة دورية لضمان ملاءمته مع متطلبات تطوير البحث العلمي والابتكار على المستويين الوطني والدولي.

المادة 103

تحدث هيئة وطنية تعنى بتعبئة وتدبير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والابتكار، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية الإدارية والمالية.

المادة 104

تتخذ الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والخاصة التدابير اللازمة من أجل تنويع وتعزيز مصادر تمويل البحث العلمي.

المادة 105

تعمل السلطات الحكومية المختصة وبموجب اتفاقيات للشراكة على تطوير آليات من أجل إنجاز أنشطة البحث العلمي والابتكار.

المادة 106

طبقا لأحكام المادة 50 من القانون الإطار رقم 51.17 سالف الذكر تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتبسيط مساطر صرف النفقات، قصد تسهيل عمليات تدبير برامج ومشاريع البحث العلمي وتوفير شروط النجاعة في تنفيذها، وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

الباب العاشر

التقييم وضمان الجودة

المادة 107

تخضع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي إلى نظام للتتبع والتقييم الداخلي والمؤسساتي

وتلتزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بإحداث بنية ضمن هيكلتها التنظيمية تعنى بإنجاز عمليات منتظمة للتقييم الذاتي الأنشطة التكوين والبحث.

المادة 108

يتم، وفق التشريع الجاري به العمل، وضع إطار مرجعي الجودة التعليم العالي والبحث العلمي يعتمد كأساس الإعداد الدلائل المرجعية المعايير الجودة
وتحدد هذه الدلائل على الخصوص، مؤشرات ومجالات التقييم وفترات الإنجاز ونماذج تقارير التقييم والهيئات التي تنجزها والجهات التي توجه إليها.

الباب الحادي عشر

أحكام ختامية وانتقالية

المادة 109

لا تسري أحكام هذا القانون على جامعة القرويين وجامعة الأخوين والمؤسسات العسكرية للتعليم العالي ومؤسسات التكوين المهني التي تظل خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بها.

المادة 110

توضع رهن إشارة الجامعات بدون مقابل، وطبقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي العقارات التابعة للملك الخاص للدولة المستغلة من قبل الجامعات والمخصصة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

المادة 111

مع مراعاة أحكام المادتين 112 و 113 بعده، يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وينسخ ابتداء من نفس التاريخ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19) ماي (2000)، كما وقع تتميمه

المادة 112

تبقى سارية المفعول خلال أجل لا يتعدى ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى حين تعويضها. النصوص المتخذة لتطبيق أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي المشار إليه أعلاه

المادة 113

تقوم مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص المرخص لها قبل نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بمطابقة وضعيتها مع أحكام هذا القانون داخل أجل لا يتجاوز ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ دخول النصوص التطبيقية المتعلقة به حيز التنفيذ، تحت طائلة سحب الترخيص المسلم لها. وكل استمرار في مزاولة مهامها يعرضها للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

.....
.....
.....
.....

صفحة 1330

ظهير شريف رقم 1.26.05 صادر في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير 2026

بتنفيذ القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بالدار البيضاء في 22 من شعبان 1447 (11) فبراير (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون رقم 59.21

يتعلق بالتعليم المدرسي

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9) أغسطس (2019)، ولا سيما المادة 17 منه، يحدد هذا القانون التوجهات التي يجب اتباعها في مجال السياسة العمومية المتعلقة بالتعليم المدرسي، وكذا تنظيمه العام ولا سيما القواعد المتعلقة بهيكلته، ونظام حكامته، والقواعد العامة لهندسته البيداغوجية واللغوية ومصادر تمويله ومنظومة تقييمه وآليات التنسيق وإقامة الجسور بينه وبين باقي مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

الجريدة الرسمية عدد 7485-5 رمضان 1447 (23) فبراير 2026

المادة 2

يقصد بالمصطلحات التالية في مدلول هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ما يلي :

المتعلم : كل طفلة أو طفل، أو تلميذة أو تلميذ، أو طالبة أو طالب يستفيد من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص، المنصوص عليها في هذا القانون :

- عرض تربوي مدرسي يتميز بالتكيف :

التعليم المدرسي الاستدراكي والمرونة في أسلوب التنفيذ والتنظيم البيداغوجي بغية الاحتفاظ بالمتعلم بسلك التعليم الإلزامي وإعادة إدماج المنقطعين منهم عن الدراسة من جديد في أسلاك التعليم المدرسي أو في التكوين المهني. أو تأهيلهم للاندماج الاجتماعي والمهني، وضمان تمدرس اليافعين والشباب الذين لم يسبق لهم التمدرس، وكذا تمدرس أبناء الرحل والوافدين من الخارج الموجودين في وضعيات صعبة بمن فيهم أبناء المهاجرين المقيمين بشكل دائم أو مؤقت بالمغرب :

أقسام ومراكز الفرصة الثانية : بنيات للتعليم المدرسي الاستدراكي، توفر عرضا تربويا يزاوج بين التأهيل التربوي والمهني والتوجيه والمواكبة للمنقطعين عن الدراسة. قصد الإدماج السوسيو مني، ويتم تدبيرها في إطار اتفاقية للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني النشيطة في هذا المجال، أو الجماعات الترابية وبدعم مالي من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو المديريات الإقليمية التابعة لها أو تحت إشرافها المباشر

- أقسام التميز : أقسام تحدث بمؤسسات التعليم المدرسي تروم التشجيع على التميز، وتعتمد على نموذج عمل دينامي وحيوي وعلى مقاربات تربوية وبيداغوجية ملائمة للحاجات النوعية للمتعلمين المتفوقين من أجل متابعة دراستهم في ظروف تفضيلية توفر شروط المنافسة التربوية الضرورية وتساعدهم
على الاستمرار في التميز :

الحوض المدرسي : شبكة المؤسسات التعليم المدرسي العمومي الموجودة في مجال جغرافي يضم جماعة ترابية أو عدة جماعات ترابية، يتم في إطارها تعزيز التعاون والتآزر بين هذه المؤسسات في مواكبة المتعلمين على امتداد مسارهم الدراسي، وتبادل وتقاسم التجارب والخبرات والبرامج المشتركة بينها، وتعضيد الموارد والممتلكات والتجهيزات الموضوعة رهن إشارتها، وكذا تعزيز التنسيق بينها وبين المديريات الإقليمية :

المشروع الشخصي للمتعلم : سيرورة ذاتية ونمائية للمتعلم. ذهنية ووجدانية ومعرفية ونفسية واجتماعية، تعكس التفاعل الإيجابي بين ذاته ومحيطه مع إسقاطات مستقبلية لتنمية مساره الدراسي والمهني يعمل على عقلنتها وتطويرها باستمرار كما تعكس هذه السيرورة الممتدة والمتجددة في الزمن مبادرة المتعلم وانخراطه والتزامه عبر جميع مراحلها ومحطاتها :
مؤسسات التعليم المدرسي العمومي : مرافق تربوية وإدارية عمومية تتولى تقديم خدمات التربية والتعليم المدرسي الفائدة المتعلمين بمختلف الأسلاك التعليمية

والمسالك الدراسية
والمسارات المهنية :

المدارس الجماعاتية : مؤسسات للتعليم المدرسي العمومي تضم التعليم الابتدائي، وعند الاقتضاء التعليم الإعدادي، تحدث خصوصا بالوسط القروي والجبلي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص للمساهمة في تعميم التعليم الإلزامي ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين والحد من الأقسام المشتركة. وتخول للمتعلمين البالغين سن التمدرس حق الولوج إلى التعليم والاستفادة من خدمات اجتماعية، ولا سيما الإيواء والإطعام. يتم تدبيرها بشكل مشترك في إطار اتفاقيات للشراكة بين الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي والقطاع الخاص :

مؤسسات التفتح للتربية والتكوين : مؤسسات للتعليم المدرسي العمومي، تقدم أنشطة تربوية موازية في المجالات الفنية والرياضية والأدبية والعلمية والتكنولوجية والنفسية والاجتماعية بهدف تشجيع وتحفيز المتعلمين على قيم النبوغ والتميز والابتكار والتربية على المواطنة، وتعزيز قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار بين الثقافات والحضارات الإنسانية، وتنمية مهاراتهم الحياتية. وصقل الحس النقدي والمقاولاتي لديهم، وإتاحة الفرص أمامهم للانفتاح على المهن وسوق الشغل :

المركبات التربوية : مؤسسات للتعليم المدرسي العمومي، تضم سلكين تعليميين على الأقل، ويمكن أن تضم تعليما مدرسيا استدراكيا، كما يمكنها أن تقدم عند الاقتضاء، خدمات اجتماعية، ولا سيما الإيواء والإطعام :

مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي : بنيات تربوية وإدارية تابعة للقطاع الخاص تقدم خدمات التعليم المدرسي وفق التوجهات الوطنية مؤدى عنها في مختلف أسلاكه ومراحله يحدثها أشخاص ذاتيون أو اعتباريون غير الدولة، وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وطبقا لدفاتر التحملات التي تضعها السلطة الحكومية المختصة، والمحددة لحقوق والتزامات كل طرف :

- مؤسسات التعليم المدرسي غير الربحي : بليات تربوية وإدارية تحدثها هيئات ذات النفع العام، وتقدم خدمة عمومية في مختلف أسلاك التعليم المدرسي بهدف الإسهام في تحقيق أهداف التعليم المدرسي المنصوص عليها في هذا القانون :

المدارس الشريكة : بنيات تربوية وإدارية تحدث في إطار اتفاقيات للشراكة بين المؤسسات والهيئات العامة والخاصة وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي، تقدم خدمات عمومية للتعليم المدرسي في مختلف مراحله وأسلاكه.

المادة 3

يعتبر التعليم المدرسي بقطاعيه العام والخاص مكونا من مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، يستند إلى المبادئ والمرتكزات المنصوص عليها في المادة 4 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، ويروم تحقيق الأهداف الأساسية المحددة في المادة 3 من هذا القانون الإطار، وذلك في إطار من التكامل والتفاعل والتعاضد والتناسق والالتقائية مع التكوين المهني والتعليم العتيق والتعليم العالي.

يقوم التعليم المدرسي بقطاعيه العام والخاص بمجموعة من الوظائف، ولا سيما منها التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم في أبعادها الدينية والوطنية والكونية والتعليم، والتثقيف، ونشر المعرفة، ودعم التميز والاستحقاق والتكوين والتأطير، والتوجيه المدرسي والمهني والبحث والابتكار والتأهيل وتيسير الانفتاحوالاندماج المهني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

يشكل التعليم المدرسي مرحلة حاسمة من مراحل بناء مواطن اليوم والغد باعتبار أدواره الأساسية في ضمان تكافؤ الفرص بين المتعلمين والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وذلك عبر إكسابهم المعارف والمهارات الحياتية والقيم الأساسية الضرورية التي تمكنهم من النجاحالدراسي والمهني ومواصلة التعلم مدى الحياة

الباب الثاني

التوجهات المتبعة في مجال التعليم المدرسي

المادة 4

يشكل التعليم المدرسي إحدى الأولويات الوطنية، ويوضع تحت مسؤولية الدولة التي تحدد السياسات العمومية المتبعة في هذا المجال.

وتتولى الدولة وضع التصورات الخاصة بالتعليم المدرسي والعمل على تنظيمه وضبطه وتوجهه وتقييمه وتطويره حسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية للبلاد، وحسب حاجات الأفراد والجماعات، وذلك وفق مقاربة تشاركية مع مجموع المتدخلين في منظومة التربية والتعليم المدرسي.

المادة 5

علاوة على التوجهات المتبعة في مجال التعليم المدرسي، تتمثل

خياراته الكبرى في ما يلي :

التمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية والكونية، ومقومات الهوية الوطنية وترسيخ قيم ومبادئ التسامح والمشاركة والتضامن واحترام الآخر وحقوق الإنسان والمواطنة والسلوك

المدني :

جعل التعليم المدرسي مدخلا للارتقاء الفردي والمجتمعي واقامة التوازن بين الفرد والمجتمع على مستوى تلبية الحاجات، ورافعة أساسية لتعزيز الصحة ونمط العيش السليم، قصد تكوين أفراد قادرين على التكفل بأنفسهم، والعيش بكرامة معتزين بمواطنتهم :

توجيه التعليم المدرسي من خلال مراجعة المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية، بما يضمن تطوير قدرات وملكات المتعلم، واكسابه القدرة على الملاحظة والتقييم والتحليل والفكر النقدي البناء والمبادرة والإبداع وتنمية الحس المقاولاتي لديه :

المراجعة المستمرة للنموذج البيداغوجي المعمول به، والحرص على جعل العمل التربوي منسقا، في جميع مستوياته، مع متطلبات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد :

- مواصلة توسيع أنماط التعليم المدرسي الاستدراكي لضمان التعلم مدى الحياة والإسهام في القضاء على الأمية، وكذا محاربة الهدر والانقطاع المدرسيين، ولا سيما في سن التعليم الإلزامي :

- إرساء هندسة لغوية مستمدة من التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية المتبعة، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ وتطوير كل من اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وإتقان تعلم اللغات الأجنبية الأكثر تداولا والتمكن منها :

تعبئة متواصلة للفاعلين التربويين والأسر والجماعات الترابية وهيئات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتحقيق أهداف إصلاح منظومة التعليم المدرسي :

الارتقاء بمين التربية والتكوين بالنظر لأدوارها المتميزة في بناء الإنسان والمجتمع، والتأكيد على أن التعليم رسالة نبيلة ومهنة لها دور محوري في تقدم المجتمع ومواصلة نموه ورقيه :

اعتماد الشراكة والتعاقد بين الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من جهة، ومن جهة أخرى بينها وبين باقي المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي للتطوير المستمر للتعليم المدرسي، وذلك وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل :
مواصلة الدولة لمجهود الرفع المستمر للغلاف المالي المرصود التمويل التعليم المدرسي، وتنويع مصادره، والعمل على تعبئة الموارد اللازمة لهذا التمويل، ولا سيما من خلال تفعيل التضامن

الوطني والقطاعي :

ترسيخ اختيار التطوير المتواصل للتعليم المدرسي العمومي وضمان مجانيته في جميع أسلاكه وتخصصاته، باعتباره قوام التنمية المستدامة وعماد تأهيل الرأسمال البشري :

ترسيخ المنهج العلمي في التعليم المدرسي، من حيث التصور والتنفيذ والتقييم والتتبع والعمل على الارتقاء بنظم البحث العلمي في المجال التربوي :

- إقامة الجسور والممرات بين المسالك الدراسية والمسارات المهنية التعزيز الحركية وضمان مواصلة التمدرس للحد من الهدر والانقطاع المدرسيين، واعتماد نظام متجدد للتوجيه المدرسي والمهني قريب من المتعلم، يسايره في جميع الأسلاك التعليمية.

الباب الثالث

الولوج إلى التعليم المدرسي

المادة 6

يعتبر التعليم المدرسي إلزاميا لجميع الأطفال إناثا وذكورا، البالغين من العمر أربع (4) سنوات إلى تمام ست عشرة (16) سنة، بمن فيهم الموجودين في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، طبقا لما هو محدد في التشريع الجاري به العمل، وكذا واجبا على المسؤولين عن رعايتهم قانونا.

تلتزم الدولة بتعبئة كل الوسائل اللازمة، وتتخذ كل التدابير التنظيمية والمادية والتربوية والاجتماعية الضرورية لضمان ذلك ولا سيما توفير مقعد بيداغوجي لكل طفل في أقرب مؤسسة للتعليم المدرسي لمكان إقامته، وضمان مواصلة تمدرسه إلى نهاية سلك التعليم الإلزامي على الأقل.

يجب على الدولة تسجيل الأطفال البالغين من التمدرس الإلزامي المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه والمنقطعين عن الدراسة أو غير المتمدرسين في التعليم المدرسي بعد استيفائهم الكفايات والشروط المطلوبة، أو إعدادهم للاندماج المهني بعد الاستفادة من التعليم المدرسي الاستدراكي عند الاقتضاء.

المادة 7

مع مراعاة أحكام مدونة الأسرة، يعتبر مسؤولا عن رعاية الطفل

حسب مفهوم هذا القانون :

- الأب أو الأم :

- الوصي أو المقدم :

الكافل أو مديرو أو متصرفو مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذا المسؤولون عن المراكز والمؤسسات المستقبلة للأحداث الجانحين والموجودين في وضعيات صعبة أو غير مستقرة أو في وضعية احتياج.

وفي حالة وجود نزاع بين الأب والأم. تلتزم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها، بالتقيد بالتشريع الجاري به العمل.

المادة 8

يلتزم كل شخص ذاتي أو اعتباري مسؤول عن رعاية الطفل قانونا عند بلوغه سن التمدرس الإلزامي، بالقيام بتسجيله بإحدى مؤسسات التعليم المدرسي والسهر على مواظبته في الحضور والالتزام بمسايرة دروسه وأنشطته التربوية داخل مؤسسة التعليم المدرسي المسجل بها.

وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام، تتولى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو المديريات الإقليمية التابعة لها القيام بتسجيل الطفل تلقائيا، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان التحاقه الفعلي بمقاعد الدراسة والمواظبة على الحضور.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات تسجيل الأطفال بالتعليم المدرسي الإلزامي ومراقبة مواظبتهم.

المادة 9

يجب على كل شخص ذاتي أو اعتباري مسؤول عن رعاية الطفل حسب مفهوم هذا القانون، أن يصرح به لدى أقرب مؤسسة للتعليم المدرسي من مكان إقامته داخل أجل أقصاه سنة (6) أشهر من تاريخ بلوغ الطفل من الثانية (2) من عمره، مع العمل على تجديد هذا التصريح كل سنة إلى غاية تسجيله الفعلي بإحدى مؤسسات التعليم المدرسي.

كما يمكن التصريح بالطفل أو تجديد التصريح به من خلال المنصة الرقمية التي يتم إحداثها لهذا الغرض.
وفي حالة تغيير مكان إقامة الطفل المعني إلى منطقة أخرى، يجب على الأسرة أو الشخص المسؤول عن رعاية الطفل قانونا، أن يصرحبه لدى أقرب مؤسسة للتعليم المدرسي من مكان إقامته مقابل وصل وذلك داخل أجل أقصاه سنة (6) أشهر من تاريخ انتقال الطفل إلى مكان إقامته الجديد.

يمنح للطفل، عند التصريح به لأول مرة لدى المؤسسة، معرف رقعي خاص به يتضمن بياناته الشخصية يرافقه طيلة مساره الدراسي والتكويني، مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 10

تحدث على مستوى كل عمالة أو إقليم لجنة للتنسيق، تتولى الإشراف على عملية تسجيل الأطفال بالتعليم المدرسي وتتبعها، ولا سيما مواكبة عملية التصريح وتجديد التصريح والتسجيل والالتحاق بمؤسسات التعليم المدرسي واقتراح الإجراءات والتدابير الوقائية والعلاجية الكفيلة بمحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين، وكذا إعداد تقارير دورية حول أشغالها.

تحدد بنص تنظيمي تركيبة لجنة التنسيق وتنظيمها وكيفيات

سيرها.

المادة 11

من أجل المساهمة في مجهودات تعميم التعليم الإلزامي ذي جودة تعمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها، على تعزيز وتوسيع نطاق المدارس الجماعاتية، ولا سيما بالوسط القروي والجبلي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص لتحل تدريجيا محل فروع المدارس الابتدائية.

يتم تطوير ودعم المدارس الجماعاتية والرفع من أدائها والارتقاء بها وتحسين جاذبيتها وتجويد خدماتها التربوية والاجتماعية، في إطار اتفاقية للشراكة بين الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجماعات الترابية وباقي المؤسسات العمومية والهيئات العامة والخاصة، ولا سيما جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات إحداث المدارس الجماعاتية واختصاصاتها وتنظيمها وكذا تسييرها.

المادة 12

علاوة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بتسجيل الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، بمن فيهم أبناء الرحل والمهاجرين المقيمين بشكل دائم أو مؤقت بالمغرب، وكذا مواظبتهم على الحضور ومواصلة تمدرسهم. يتم العمل، طبقا للتشريع الجاري به العمل على تعزيز التربية الدامجة بموجب اتفاقيات للشراكة بين الدولة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي.

المادة 13

يراعى في تطبيق أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه الحرص على إعمال مبدأ التمييز الإيجابي، ولا سيما بالنسبة للفئات

التالية :

المتعلمون بالوسط القروي والجبلي وبالوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص، ولا سيما الفتيات منهم:

المتعلمون في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، بمن فيهم أبناء الرحل والمهاجرين المقيمين بشكل دائم أو مؤقت بالمغرب :

المتعلمون من ذوي الاحتياج، الذين يوجد آباؤهم وأمهاتهم

أو المتكفلون بهم قانونا في وضعية اجتماعية هشة :

المتعلمون الذين لا يتحكمون في المستلزمات الدراسية الأساسية المتابعة دراستهم في المستوى المسجلين فيه، ولا يستطيعون مسايرة إيقاع التعلم في بعض أو جل المواد الدراسية :

المتعلمون الموهوبون أو المتميزون الذين يثبتون نبوغهم وتفوقهم في مساراتهم الدراسية :

المتعلمون المتمتعون بصفة مكفولي الأمة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 14

طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. تلتزم الدولة بتوفير خدمات الدعم الاجتماعي لكافة المتعلمين في وضعية هشاشة أو احتياج أو وضعية إعاقة، ولا سيما خدمات الإيواء والإطعام والنقل المدرسي والدعم النفسي والتربوي، وذلك من أجل ضمان تمدرسهم بالتعليم الإلزامي وحمايتهم من مخاطر الهدر والانقطاع المدرسيين.

المادة 15

من أجل تعزيز مجهودات الدولة في محاربة الهدر والانقطاع المدرسيين تعمل السلطات الحكومية المختصة بتشاور وتنسيق مع مختلف الفاعلين التربويين والاجتماعيين على إحداث نظام للرصد المبكر والمواكبة المنتظمة للمتعلمين الذين من المحتمل انقطاعهم عن الدراسة أو الذين يعانون من مشاكل صحية أو نفسية أو اجتماعية قد تحول دون مواصلة تمدرسهم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

الباب الرابع

التنظيم العام للتعليم المدرسي

الفرع الأول

هيكلة التعليم المدرسي

المادة 16

يتكون التعليم المدرسي من :

التعليم الابتدائي، بما فيه التعليم الأولي والتعليم الأصيل :

التعليم الإعدادي، بما فيه التعليم الأصيل والتعليم المهني ومسارات رياضة ودراسة :

التعليم الثانوي التأهيلي، بما فيه التعليم الأصيل والتعليم المهني والتعليم التكنولوجي ومسارات رياضة ودراسة ومسارات للتميز :

التعليم ما بعد البكالوريا بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا :

التعليم ما بعد البكالوريا بأقسام تحضير شهادة التقني العالي :

التعليم المدرسي الاستدراكي

المادة 17

يهدف التعليم الأولي إلى ضمان المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين للاستفادة من خدمات التربية والتعليم، وكذا تيسير تفتحهم ونموهم الحسن - حركي والعقلي والوجداني والاجتماعي وتحقيق استقلاليتهم وتنشئتهم الاجتماعية، فضلا عن تنمية مهاراتهم المكانية والزمانية والرمزية والتخيلية والتعبيرية.

المادة 18

يسعى التعليم الابتدائي إلى تمكين المتعلمين من الكفايات الأساس لتنمية مهاراتهم المعرفية والحركية والنفسية، وتعزيز مكتسباتهم في التعبير الشفهي والفهم والقراءة والكتابة والحساب واكتسابهم القيم والمعارف الثقافية الأساسية وتنمية الحس الوطني والفني لديهم. ومساعدتهم على التفتح الاجتماعي والنفسي والمهني وإبراز مواهبهم الإبداعية، وتمكينهم من الاستئناس بالمشروع الشخصي واعدادهم للالتحاق بالتعليم الإعدادي

المادة 19

يهدف التعليم الإعدادي إلى تعزيز التعلمات والمهارات الأساسية والقيم التي اكتسبها المتعلم بالتعليم الابتدائي، وتنمية حسه التجريدي التجريبي والنقدي وروح المبادرة والمسؤولية والإبداع لديه، وتعزيز كفاياته اللغوية والتقنية والرقمية والمهنية والاستئناس بالمفاهيم والقوانين الأساسية للعلوم والتمرن على معرفة العالم، واكتسابه المهارات الحياتية المعرفية والعملية والذاتية والاجتماعية والانفتاحعلى محيطه

الاجتماعي والاقتصادي والبيني والثقافي، ورعاية مواهبه الرياضية والفنية والتعبيرية الأساسية ومواكبته في بناء مشروعه الشخصي ومساعدته في اختيار توجهاته الدراسية والمهنية.

المادة 20

يهدف التعليم الثانوي التأهيلي إلى تعزيز مكتسبات التعليم الإعدادي وتنويع مجالات التعلم في إطار هندسة بيداغوجية مرنة -وشاملة تسمح للمتعلم بتوطيد مشروعه الشخصي، المتابعة الدراسة بالتعليم العالي أو بالتكوين المهني أو بالتعليم ما بعد البكالوريا بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا وبأقسام تحضير شهادة التقني العالي أو التعلم مدى الحياة.

المادة 21

يتوخى التعليم ما بعد البكالوريا بالأقسام التحضيرية للمدارس -العليا، تعميق فهم المتعلم للمواد الدراسية الملقنة بالتعليم الثانوي التأهيلي، وتمكينه من اكتساب التعلمات في حقول معرفية متنوعة والتحكم فيها. وتملك منهجية للعمل مبنية على التنظيم والتفكير والبحث والتحليل والاستدلال والمبادرة، وتقوية قدراته على التواصل والمثابرة وحل المشكلات، وذلك لتحضيره لاجتياز مباريات ولوج المعاهد والمدارس العليا وباقي مؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية.

المادة 22

يهدف التعليم ما بعد البكالوريا بأقسام تحضير شهادة التقني العالي، إلى تنمية القيم والكفايات المهنية والذاتية للمتعلم بغية إكسابه المعارف والمهارات والقدرات التطبيقية في المجالات العلمية والتقنية من أجل تأهيله لولوج سوق الشغل والاندماج في الحياة العملية أو لمتابعة الدراسة بالتعليم العالي.

المادة 23

يتم تقديم التعليم المدرسي الاستدراكي، كما هو منصوص عليه في المادة 2 أعلاه، في الأقسام الاستدراكية وفي أقسام ومراكز الفرصة الثانية، التي تحدثها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أو في إطار اتفاقيات للشراكة بينها وبين المؤسسات والهيئات العامة والخاصة وباقي الشركاء، بما في ذلك جمعيات المجتمع المدني.

تخضع الأقسام الاستدراكية وأقسام ومراكز الفرصة الثانية المحدثة في إطار اتفاقيات الشراكة للمراقبة التربوية والإدارية التي تقوم بها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

يتم تنظيم التعليم المدرسي الاستدراكي بنص تنظيمي.

المادة 24

ينظم التعليم المدرسي في شكل أسلاك ومسالك دراسية ومسارات مهنية، بما فيها مسارات رياضة ودراسة ومسارات التميز، تراعى في هيكلتها وتنظيمها وهندستها البيداغوجية، الأحكام المنصوص عليها في المادتين 15 و 28 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، وكذا تلك المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

تحدد بنص تنظيمي مراحل كل سلك تعليمي والشهادات التي يتوج بها، وكذا المسالك الدراسية والمسارات المهنية ونظام الدراسة والتقييم.

المادة 25

تحدث أقسام التعليم الأولي بالقطاع العام، طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وكذا بموجب اتفاقيات للشراكة بين السلطة الحكومية المختصة أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة، وباقي الشركاء، بما يضمن تغطية ترابية عادلة ومنصفة، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المحددة في دفتر للتحملات يحدد التزامات وحقوق كل طرف يصادق عليه بنص تنظيمي.

تتولى السلطة الحكومية المختصة ضبط وتنظيم التعليم الأولي. وتطوير نموذجه البيداغوجي والإشراف على جودة التعلمات الملقنة به.
تخضع أقسام التعليم الأولي في إطار المناهج المعتمدة وطنيا. للتأطير والإشراف والمراقبة التربوية من لدن السلطة الحكومية المختصة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

المادة 26

تلتزم السلطة الحكومية المختصة بوضع موارد بشرية مؤهلة وبرامج تعليمية وتربوية ملائمة رهن إشارة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وذلك بهدف ترسيخ

الثوابت الدستورية للبلاد لدى أبنائهم. وتربيتهم على القيم الدينية، وتعريفهم بهويتهم الوطنية متعددة المكونات ومؤسساتهم الدستورية، وبالموروث الثقافي الوطني بمختلف روافده

ويتم تقديم هذه البرامج عبر صيغ متعددة تشمل التعليم الحضوري، والتعليم عن بعد، وكذا الوسائط الرقمية التفاعلية، بما يضمن الولوج العادل والمنصف لهذه الخدمات التعليمية.

الفرع الثاني

مؤسسات التعليم المدرسي

المادة 27

تشتمل مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع العام على :

مؤسسات التعليم الابتدائي، وتختص بسلك التعليم الابتدائي ويمكن أن تضم أقساما للتعليم الإعدادي، أو أقساما للتعليم المدرسي الاستدراكي :

مؤسسات التعليم الإعدادي، وتختص بسلك التعليم الإعدادي ويمكن أن تضم أقساما للتعليم الابتدائي، أو أقساما للتعليم الثانوي التأهيلي أو المهني، أو أقساما للتعليم المدرسي الاستدراكي أو أقساما لمسار رياضة ودراسة :

مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي وتختص بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، ويمكن أن تضم أقساما للتعليم الإعدادي أو المهني، أو أقساما تحضيرية للمدارس العليا، أو أقساما لتحضير شهادة التقني العالي، أو أقساما المسار رياضة ودراسة، أو أقساما للتميز :

مؤسسات للأقسام التحضيرية للمدارس العليا، ويمكن أن تضم أقساما لتحضير شهادة التقني العالي أو أقساما للتعليم الثانوي التأهيلي :

- مركبات تربوية.

تحدد بنصوص تنظيمية شروط وكيفيات إحداث مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع العام، وكذا آليات تأطيرها وتدبيرها التربوي والإداري والمالي والمادي.

المادة 28

علاوة على مؤسسات التعليم المدرسي المنصوص عليها في المادة 27 أعلاه، تعمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على إحداث مؤسسات التفتح للتربية والتكوين كما هي محددة في المادة 2 أعلاه، وذلك وفق رؤية مندمجة تستجيب لحاجات المتعلمين وتراعي الخصوصيات الجهوية.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات إحداث مؤسسات التفتحللتربية والتكوين، وكذا آليات تأطيرها وتدبيرها التربوي والإداري والمالي والمادي.

المادة 29

تقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بإحداث أحواض مدرسية تحدد شروط إحداثها وكيفيات تنظيمها بنص تنظيمي.

المادة 30

تتولى مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص القيام بما يلي :

- تقديم خدمات التربية والتعليم والتعلم والتوجيه المدرسي والمهني :

اتخاذ تدابير استباقية لمحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين ومواكبة المتعلمين المعرضين للفشل الدراسي :

دعم التميز والنبوغ والابتكار والمهارات الحياتية والمهنية وروحالمبادرة والاستقلالية الذاتية

- التنشئة الاجتماعية وترسيخ قيم المواطنة والتسامح والتعايش

والتضامن والسلوك المدني :

تنمية الصحة البدنية والنفسية والذهنية :

تنفيذ برامج الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي :

- تقديم الخدمات التثقيفية والرياضية :

- المساهمة في إنجاز برامج التكوين الأساس والتكوين المستمر.

يتم تقديم كل الخدمات في مجال التعليم المدرسي بمراعاة مبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص وضمان الجودة والتمييز الإيجابي.

تقوم مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام أو الخاص بتقديم خدماتها بشكل حضوري، أو عن بعد عند الاقتضاء، أو هما معا، وذلك طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 31

تساهم الجماعات الترابية في حدود الاختصاصات الموكولة إليها بموجب قوانينها التنظيمية، في تحقيق أهداف التعليم المدرسي، وذلك من خلال اتفاقيات للشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

ولا سيما في المجالات التالية :

النقل المدرسي بالوسط القروي والجبلي وبالوسط شبه الحضري

والمناطق ذات الخصاص :

تأهيل وصيانة فضاءات مؤسسات التعليم المدرسي ومحيطها

الخارجي :

- الحراسة والنظافة :

دعم المكتبات المدرسية وتنمية القراءة وتكنولوجيا الإعلام

والاتصال :

الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي :

- تنمية الرياضة المدرسية والأنشطة المندمجة والثقافية والفنية.

المادة 32

مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يرتكز تنظيم مؤسسات التعليم المدرسي على المبادئ التالية :

إرساء الاستقلالية باعتماد مشروع المؤسسة المندمج :

احترام الخصوصيات والمعطيات المحلية والاستجابة للحاجيات

الملحة :

الانفتاح على المحيط الخارجي :

التقييم الدوري للنتائج التربوية والمردودية الداخلية.

المادة 33

يجب أن تتوفر كل مؤسسة من مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص على مشروع للمؤسسة مندمج، كإطار منهجي موجه لمجهودات جميع الفاعلين التربويين والشركاء وآلية عملية لتنظيم وأجرأة مختلف العمليات التربوية والتدبيرية الهادفة إلى تحسين جودة التعلمات لدى المتعلم، وأداة أساسية لتنزيل السياسات التربوية داخل كل مؤسسة وتنميتها المستمرة، مع مراعاة خصوصياتها ومتطلبات انفتاحها على محيطها التربوي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

يتم اعتماد مشروع المؤسسة المندمج بمؤسسات التعليم المدرسي العمومي في إطار تعاقدي مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو المديريات الإقليمية التابعة لها، قائم على أهداف ومؤشرات وآليات للتتبع والتقييم.
تحدد بنص تنظيمي كيفية إعداد مشروع المؤسسة المندمج ومكوناته وطرق تمويله ومسطرة المصادقة عليه، وتتبع تنفيذه وتقييمه.

المادة 34

من أجل تعزيز مردودية العملية التربوية داخل مؤسسات التعليم المدرسي، يتم تشكيل فرق تربوية تضم أطرا تربوية وإدارية وتقنية تتولى إعداد وتنفيذ مشروع المؤسسة المندمج، وكذا تطوير وتنمية خدمات الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي والتوجيه المدرسي والمهني وتنمية قيم المواطنة ومحاربة الإقصاء وترسيخ الاهتمام بالقراءة والثقافة والفنون.

كما يتم إحداث وحدات للدعم النفسي وخلايا للوساطة، وذلك في إطار اتفاقيات للشراكة مع هيئات عامة أو خاصة، ولا سيما مع جمعيات المجتمع المدني النشيطة في هذا المجال.

المادة 35

يجب أن تتوفر كل مؤسسة للتعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص على نظام داخلي يتضمن وجوبا ميثاق المتعلم الذي يحدد حقوقه وواجباته.

يصادق على النظام الداخلي طبقا للكيفيات المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل

المادة 36

تحدث، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وعلى مستوى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص، جمعية الأمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ وجمعية للارتقاء بالحياة المدرسية والأنشطة المندمجة، وكذا جمعية للرياضة المدرسية.

تحدد بنصوص تنظيمية القوانين الأساسية النموذجية للجمعيات سالفة الذكر.

تحدد العلاقة بين مؤسسات التعليم المدرسي والجمعيات سالفة الذكر بموجب اتفاقية للشراكة تصادق عليها السلطة الحكومية المختصة.

المادة 37

تحدث لجنة وطنية دائمة تضم ممثلين عن السلطة الحكومية المختصة وعن الهيئات الممثلة لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، تتولى أساسا :
إبداء الرأي في الحالات والقضايا التي تعرض عليها من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو من الهيئات الممثلة

الجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ :

اقتراح الآليات الكفيلة بحل الخلافات التي قد تنشأ بين الأسر ومؤسسات التعليم المدرسي العمومي والخصوصي، ما لم تكن

معروضة على القضاء :

المساهمة في إجراء الدراسات والأبحاث الهادفة إلى تطوير أداء جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ.

يحدد تأليف اللجنة الوطنية وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

المادة 38

يقبل متعلمو مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بمؤسسات التعليم المدرسي العمومي بالمستوى الدراسي المطابق للمستوى الذي

كانوا يتابعون دراستهم به أو سينتقلون إليه.

تطبق على متعلمي مؤسسات التعليم المدرسي العمومي الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، نفس الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

يجب على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تسليم شهادة مغادرة المؤسسة للراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم المدرسي الأخرى، وفق الشروط والكيفيات المحددة في العقد المشار إليه في المادة 50 أسفله.

المادة 39

يتولى مسؤولو مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع العام. القيام بكافة التدابير المتعلقة بتأمين جميع المتعلمين المسجلين بها عن الحوادث التي قد يتعرضون لها داخل مؤسساتهم، أو في الوقت الذي يكونون فيه خارجها وتحت المراقبة الفعلية للعاملين بها، وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل.

كما يتعين على مسؤولي مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع الخاص. وفي بداية كل سنة دراسية، الحرص على أن يتم تأمين جميع المتعلمين المسجلين بها عن الحوادث التي قد يتعرضون لها داخل مؤسساتهم، أو في الوقت الذي يكونون فيه خارجها وتحت المراقبة الفعلية للعاملين بها بمختلف أصنافها. وذلك وفقا للأنظمة الجاري بها العمل، وطبقا لبنود العقود الخاصة المبرمة بين المؤسسات المذكورة وأمهات وآباء وأولياء

أمور المتعلمات والمتعلمين.

كما يجب على المسؤولين المذكورين بالقطاعين العام والخاص إطلاع أمهات وآباء وأولياء أمور المتعلمات والمتعلمين، بكل الوسائل المتاحة، على بنود عقد التأمين المتضمن للضمانات المخولة لهم، وكذا الإجراءات الواجب القيام بها عند وقوع الحادثة، مع تبيان اسم المؤمن له وقسط أو اشتراك التأمين.
يمكن لأمهات وآباء وأولياء أمور المتعلمات والمتعلمين القيام بإبرام عقد تأمين تكميلي لفائدة أبنائهم.

الفرع الثالث

أحكام خاصة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي

المادة 40

تساهم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، في تفاعل وتكامل مع مؤسسات التعليم المدرسي العمومي، في تحقيق أهداف التعليم المدرسي المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وكذا في تطويره والرفع من مردوديته وتحسين جودته وتنويع العرض التربوي والتعليمي.

كما تساهم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في تعميم التعليم الإلزامي في الوسط الحضري والوسط القروي والجبلي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص.

تتولى السلطة الحكومية المختصة تشجيع مبادرات الشراكة بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها ومؤسسات التعليم المدرسي العمومي من جهة، ومؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي أو الهيئات الممثلة لها من جهة أخرى، لا سيما في مجالات تبادل الخبرة وتقاسم التجارب الرائدة في المجال التربوي والتدبير الإداري والمالي.

المادة 41

مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية والمساطر الإدارية الجاري بها العمل في مجال الاستثمار، واحتراما للمبادئ التي تستند عليها منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كما هي منصوص عليها في القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، والتوجهات المتبعة في مجال التعليم المدرسي، يمكن للأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين غير الدولة، إحداث مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، لتقديم :

- أصناف التعليم المدرسي المنصوص عليها في المادة 16 أعلاه :

التعليم الخاص بالمتعلمين في وضعية إعاقة :

- تعليم اللغات :

دروس الدعم والتقوية.

المادة 42

يجب على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي الالتزام باحترام القانون والشفافية والنزاهة والمساواة بين جميع المتعلمين في الولوج إليها، والاستمرارية في تقديم خدماتها والانفتاح على المرتفقين والتواصل معهم.

كما تلتزم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بالدلائل المرجعية المعايير الجودة المنصوص عليها في المادة 53 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، وتخضع في تسييرها للمسؤولية والمحاسبة والمبادئ والقيم الديمقراطية.

المادة 43

يتعين على كل من يرغب في فتح مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي أو توسيعها أو إدخال أي تغيير عليها، أو إضافة أسلاك للتعليم المدرسي أو مسالك دراسية أو مسارات مهنية أخرى بهاء أن يحصل على ترخيص من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية.

يتم إحداث بوابة إلكترونية لوضع ومعالجة طلبات الترخيص.

تبت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية في طلب الترخيص خلال مدة أقصاها ستون (60) يوما، تحتسب ابتداء من تاريخ إيداع الطلب المصحوب بجميع الوثائق المطلوبة والمثبت بوصل، وإلا اعتبر الطلب مقبولا بعد انصرام الأجل، وكل رفض للطلب من طرف الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية يجب أن يكون معللا

مع مراعاة أحكام الفقرتين الأولى والثانية أعلاه، تسلم الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية موافقة مبدئية للذين تقدموا بطلبات الحصول على الترخيص في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما.

لا تعتبر الموافقة المبدئية ترخيصا مسبقا لفتح أو توسيع أو إدخال أي تغيير على المؤسسة.

يمنح الترخيص النهائي بفتح أو توسيع أو إدخال أي تغيير على مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي بعد التوقيع على دفتر التحملات
المشار إليه في المادة 2 أعلاه

يتعين على مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي تحيين ملفها الإداري في حالة وفاة مؤسسها القانوني أو تغيير ممثلها القانوني مع إشعار الإدارة بذلك ، خلال أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما.

في حالة وفاة صاحب الترخيص جاز لذوي الحقوق أن يستمروا في استغلال المؤسسة لمدة سنتين ويتعين عليهم خلالها تقديم طلب بتحويل الترخيص، إما في اسم

شخص طبيعي أو عدة أشخاص طبيعيين، أو باسم شخص معنوي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذه المادة

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات الحصول على الموافقة المبدئية وعلى الترخيص لفتح مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي أو توسيعها أو إدخال أي تغيير عليها، وكذا كيفية تحيين الملف الإداري.

المادة 44

مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل يمكن المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي أن تقوم بإصدار إعلاناتها الإشهارية بعد حصولها على الموافقة المبدئية من لدن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية.

لا يجوز أن تتضمن هذه الإعلانات معلومات من شأنها أن تغالط المتعلمين أو أولياء أمورهم فيما يخص أسلاك التعليم والمسالك الدراسية والمسارات المهنية والشهادات المسلمة المرخص بها، والخدمات المقدمة من لدنها.

المادة 45

يجب أن تكون التسمية المقترحة المؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي مطابقة لمستوى وأسلاك وصنف التعليم المدرسي المقدم بها، مع إضافة عبارة التعليم المدرسي الخصوصي».

مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل فيما يخص حماية الاسم التجاري، لا يجوز أن تطلق على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي أسماء تحملها مؤسسات التعليم العمومي الواقعة بالعمالة أو الإقليم التي توجد بها.

يمكن المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي أن تضم سلكا واحدا أو أكثر من أسلاك التعليم المدرسي المشار إليها في المادة 16 أعلاه، وكذا التعليم الخاص بالمتعلمين في وضعية إعاقة وتعليم اللغات وتنظيم دروس الدعم التربوي

المادة 46

تلتزم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، كحد أدنى، طبقا الدفتر تحملات، بمعايير التجهيز والبنايات المدرسية، والتأطير والتوجيه المدرسي والمهني والبرامج والمناهج المقررة في التعليم المدرسي العمومي وكذا إحداث المرافق الرياضية التي تمارس فيها حصص التربية البدنية والرياضة، وعند الاقتضاء، إبرام اتفاقيات

للشراكة مع جماعات ترابية أو مؤسسات أو جمعيات أو نواد رياضية مختصة لتوفير الملاعب الرياضية لفائدة المتعلمين.

المادة 47

تخضع مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي للشروط الصحية والوقائية الجاري بها العمل.

ويجب على هذه المؤسسات المشاركة الفعلية في الحملات الصحية التي تدخل في إطار البرامج الوطنية للمراقبة الصحية، وذلك بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها، وكذا مع المصالح الإدارية المكلفة بالصحة المدرسية.

المادة 48

يمكن المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي اعتماد مشروع تربوي يتضمن مقاربات تربوية مبتكرة ومجالات الإبداع والتجديد البيداغوجي من أجل الرفع من جودة التعلمات، وتطوير الكفايات الأساسية وتعزيز إتقان اللغات الأجنبية لدى المتعلمين، لا سيما في التخصصات العلمية والتكنولوجية، مع مراعاة ما يلي :

التوجهات المتبعة في التعليم المدرسي :

تهييئ المتعلمين وترشيحهم لاجتياز الامتحانات المدرسية المقررة من لدن السلطة الحكومية المختصة عند نهاية كل سلك تعليمي لنيل نفس الشهادات المطابقة.

تقوم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المعنية وجوبا بعرض المشروع التربوي، وكذا لائحة المراجع للمناهج والبرامج الدراسية على الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية قصد المصادقة عليها.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات المصادقة على المشروع التربوي ولائحة المراجع للمناهج والبرامج الدراسية المقررة.

المادة 49

يجب على كل مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي الإعلان عن لائحة رسوم وواجبات الخدمات التعليمية والموازية المقدمة الفائدة المتعلمين، لا سيما خلال فترة التسجيل وإعادة التسجيل، ونشرها بصفة دائمة وتعليقها بالأماكن المخصصة لذلك داخل المؤسسة، وعند الاقتضاء، بكل وسائل النشر المتاحة بما فيها الرقمية.

يجب أن تتضمن هذه اللائحة ما يلي :

رسوم التسجيل السنوية :

رسوم التأمين السنوية :

واجبات التمدرس الشهرية، التي تشمل كافة الأنشطة التربوية :

الواجبات الشهرية لخدمات الإطعام والإيواء والنقل المدرسي عند توفرها.

لا يجوز بأي حال من الأحوال الرفع من قيمة الرسوم والواجبات المذكورة خلال السنة الدراسية الجارية، مع ضرورة القيام بالإخبار المسبق لأولياء أمور المتعلمين بأي رفع محتمل في قيمتها برسم السنة الدراسية الموالية.

المادة 50

يجب على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي إبرام عقد مكتوب مع المسؤولين قانونا عن المتعلمين، يحدد واجبات وحقوق كل طرف، مع تسليمهم نسخة منه.

يتعين الاحتفاظ بالعقد في ملف المتعلم الذي تضعه المؤسسات المذكورة رهن إشارة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية.

يحدد نموذج العقد بنص تنظيمي.

المادة 51

لا يجوز المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، بأي حال من الأحوال إلزام المتعلمين الذين يتابعون دراستهم بها، وكذا أولياء أمورهم باقتناء كتب مدرسية ومعينات تربوية ولوازم مدرسية منها برسم أي فترة من السنة الدراسية، أو العمل على توجيههم نحو مكتبة معينة.

المادة 52

تلتزم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بضمان حق التمدرس بشكل منتظم للمسجلين بها، ويمنع عليها رفض إعادة تسجيل أو طرد أي متعلم يتابع دراسته بها، إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة المتناسبة مع المشروع التربوي للمؤسسة والتزم بنظامها الداخلي، وكذا ببنود العقد المشار إليه في المادة 50 أعلاه.

وفي حالة تعدد الأسلاك التعليمية داخل نفس المؤسسة، تمنحالأولوية في التسجيل بالسلك الموالي لمتعلميها الذين أكملوا دراستهم بنجاح في السلك الدراسي الأسبق.

المادة 53

في إطار احترام الدلائل المرجعية المعايير الجودة المنصوص عليها في المادة 53 من القانون - الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، تخضع مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بصفة منتظمة، للمراقبة التربوية والإدارية والصحية، التي تقوم بها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بواسطة لجن متخصصة تتكون من موظفين إداريين وتربويين.

تهدف المراقبة التربوية إلى التأكد من تطبيق البرامج التربوية المعمول بها، ومدى احترام إجراءات تنظيم السنة الدراسية ومساطر التوجيه وإعادة التوجيه.

وتشمل المراقبة الإدارية فحص الوثائق الإدارية المتعلقة بالمؤسسة و مستخدميها التربويين والإداريين والمتعلمين المسجلين بها، وكذا مراقبة جودة جميع مرافقها وتجهيزاتها المختلفة.
كما تشمل المراقبة الصحية التحقق من احترام المؤسسة للقواعد العامة للصحة والسلامة المتعلقة بالمتعلمين وبجميع المستخدمين وبسلامة مرافقها وتجهيزاتها.

المادة 54

يشترط في الراغبين للعمل بالإدارة التربوية أو بهيئة التربية والتعليم أو في مجال التوجيه المدرسي والمهني بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي استيفاء الشروط والمؤهلات التربوية المحددة بنص تنظيمي.

يجوز للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية أن ترخص وفق الشروط المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل الأشخاص غير مغاربة للعمل بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي

المادة 55

يستفيد العاملون بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي من برامج التكوين المستمر المخصصة لفائدة أطر مؤسسات التعليم المدرسي العمومي، وفق شروط تحدد بموجب اتفاقيات للشراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية ومؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي الموجودة داخل نفوذها الترابي

يمكن المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي إحداث مراكز خاصة بها للتكوين المستمر لفائدة الأطر الإدارية والتربوية العاملة بها وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يتعين على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي السماحللعاملين بها بالمشاركة في الدورات واللقاءات التكوينية المنظمة من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بهدف تنمية قدراتهم، والرفع من أدائهم وكفاءاتهم المهنية.

تقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بإعداد قاعدة بيانات خاصة بالعاملين بالمؤسسات المذكورة، من أجل وضع برنامج سنوي يتضمن حاجاتهم من التكوين المستمر، وذلك بتنسيق مع المسؤولين عن هذه المؤسسات.

المادة 56

لا يجوز لمالك مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي الإقدام على إغلاقها قبل نهاية السنة الدراسية.
وفي حالة حدوث قوة قاهرة كما هي محددة في التشريع الجاري به العمل خلال السنة الدراسية ترتب عنها استحالة استمرار نشاط مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي وجب على مالكها إشعار الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية فورا بذلك كتابيا، مرفقا بالمبررات والوثائق المثبتة.

وفي هذه الحالة، تتخذ الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية الإجراءات الضرورية لضمان استمرار متابعة المتعلمين لدروسهم سواء بالإشراف المباشر على تسيير المؤسسة أو باستعمال الموارد والوسائل المتوفرة لديها إلى نهاية السنة الدراسية، أو العمل، في حدود الإمكانات المتوفرة على تسجيلهم في إحدى مؤسسات التعليم المدرسي العمومي القريبة من مقرات سكناهم، أو من المؤسسة التي تعذر استمرار نشاطها، مع مراعاة الضوابط والمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

تتخذ الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية تلقائيا نفس التدابير المشار إليها أعلاه في حالة إغفال أو تهرب مالك المؤسسة من التبليغ عن وضعيتها.

وفي كل الأحوال، يجب على مالك كل مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي معرضة للإغلاق في السنة الدراسية الموالية، إشعار المتعلمين المعنيين بالأمر وأوليائهم بكل إغلاق لها داخل أجل ثلاثة (3) أشهر على الأقل قبل نهاية السنة الدراسية مع إشعار الأكاديمية في نفس الأجل.

المادة 57

مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة 54 أعلاه، يستمر العاملون بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في تاريخ العمل بالأحكام الخاصة بمؤسسات التعليم

المدرسي الخصوصي المنصوص عليها في هذا القانون، في مزاولة مهامهم بهذه المؤسسات.

المادة 58

يمكن المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تقديم تعليم أجنبي بالمغرب، شريطة الحصول على ترخيص بذلك، طبقا للشروط والكيفيات المحددة في دفتر التحملات الذي يصادق عليه بنص تنظيمي.

يتعين على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المرخص لها بتقديم تعليم أجنبي بالمغرب احترام الثوابت الدستورية للبلاد، وتلقين الأطفال المغاربة الذين يتابعون تعليمهم بها البرامج التي تعرفهم بهويتهم الوطنية بما فيها تلقيتهم اللغتين العربية والأمازيغية، والتعريف بمؤسسات البلاد الدستورية، وتقديم برامج للدعم التربوي وتوفير منحدراسية لفائدة أبناء الأسر المعوزة.
تخضع هذه المؤسسات للمراقبة التربوية والإدارية والصحية، التي تقوم بها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفق أحكام المادة 53 أعلام

المادة 59

تحدث لجنة وطنية دائمة تضم ممثلين عن السلطة الحكومية المختصة وعن الهيئات الممثلة المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي

تتولى أساسا :

إبداء الرأي في الحالات والقضايا التي تطرح عليها من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو من الهيئات الممثلة المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي :

اقتراح الآليات الكفيلة بحل الخلافات التي يمكن أن تقع بين الأسر ومؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي ما لم تكن معروضة على

القضاء :

المساهمة في إجراء الدراسات والأبحاث الهادفة إلى تطوير أداء وجودة خدمات مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بما في ذلك الأبعاد البيداغوجية والاجتماعية والمالية :

المساهمة في اقتراح آليات لتصنيف مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المنصوص عليها في المادتين 106 و 107 بعده.

يحدد تأليف اللجنة الوطنية وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

الفرع الرابع

معاينة المخالفات والعقوبات الخاصة بالتعليم المدرسي

المادة 60

علاوة على ضباط الشرطة القضائية يؤهل المعاينة المخالفات المنصوص عليها في المادتين 64 و 65 من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، موظفون منتدبون لهذه الغاية من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين محلفون طبقا للتشريع الجاري به العمل.

يزاول الموظفون المحلفون مهامهم وهم حاملون لبطاقة انتداب مسلمة لهم من لدن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية.

يتعين على الموظفين المحلفين، في حالة معاينتهم لأية مخالفة خلال قيامهم بمهامهم تحرير محاضر معاينة يوجهونها للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية، يعتد بها إلى أن يثبت ما يخالف ما تضمنته من بيانات ووقائع.

تتم إحالة محاضر المعاينة على النيابة العامة المختصة، عند الاقتضاء داخل أجل أقصاه أسبوع من تاريخ تحريرها، مع تسليم نسخة من هذه المحاضر إلى من ثبتت في حقه المخالفة.
تحدد بنص تنظيمي شروط انتداب الموظفين المحلفين ونموذج

بطاقة الانتداب المثبتة لصفتهم.

المادة 61

تتولى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية، حسب الحالة توجيه استفسار مكتوب لمؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي المخالفة الأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

في حالة عدم قيام مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي المخالفة بتسوية وضعيتها خلال أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التوصل بالاستفسار يتم توجيه إنذار مكتوب لها قصد تسوية وضعيتها في أجل أقصاه سنة (6) أشهر من تاريخ التوصل بالإنذار.

إذا انصرم هذا الأجل. تقوم الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية بتشكيل لجنة للمراقبة تتولى زيارة المؤسسة المعنية، قصد التأكد من مدى امتثالها للإنذار المكتوب. وفي حالة عدم امتثالها، يقوم مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية بتقديم شكاية إلى النيابة العامة المختصة، وعند الاقتضاء اتخاذ الإجراءات الإدارية المخولة له طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 62

يعاقب الأشخاص المسؤولون قانونا عن رعاية الطفل، الذين لم يتقيدوا بأحكام المادتين 8 و 9 أعلاه، بغرامة مالية تتراوح بين خمسمائة 500) درهم وألفي (2000) درهم(

وفي حالة العود يضاعف المبلغ الأدنى والمبلغ الأقصى للغرامة.

المادة 63

إلى جانب العقوبات المشار إليها في المادتين 64 و 65 بعده، يمكن المدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية اتخاذ إجراءات إدارية في حق المخالفين للأحكام الخاصة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

يتم تحديد هذه الإجراءات الإدارية بنص تنظيمي.

المادة 64

يعاقب بغرامة من عشرة آلاف (10.000) درهم إلى خمسين ألف (50.000) درهم كل من أقدم دون ترخيص من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين على :
فتح أو إدارة مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي :

توسيع مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي مرخص بإحداثها سواء تعلق هذا التوسيع بالمؤسسة نفسها، أو بأحد العناصر الأساسية موضوع الترخيص الأول، أو إضافة ملحقات لها :

- تغيير مقر مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي المرخص بفتحها :

تغيير البرامج والمناهج المرخص بها، أو استعمال كتب غير مرخص بها من لدن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية :

تسليم دبلومات أو شهادات خاصة بمؤسسة للتعليم المدرسي

الخصوصي :

إغلاق مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي قبل نهاية السنة الدراسية، ما عدا في حالة حدوث قوة قاهرة.

كما يعاقب بنفس الغرامة، كل من أقدم على :

حرمان متعلم من متابعة دراسته بالمؤسسة أو رفض إعادة تسجيله بالرغم من استيفائه للمكتسبات والكفايات التربوية اللازمة والتزامه بالنظام الداخلي وتقيد ولي أمره ببنود العقد المشار إليه في المادة 50 أعلاه :

حرمان متعلم من اجتياز الامتحانات المدرسية :

رفض تسليم متعلم شهادة المغادرة أو الشهادات المدرسية، بالرغم من التزام ولي الأمر ببنود العقد

إلزام متعلم يتابع دراسته بالمؤسسة، وكذا ولي أمره، باقتناء كتب مدرسية ومعينات تربوية ولوازم مدرسية منها، أو عمل على توجيهه
نحو مكتبة معينة.

وفي حالة العود، يرفع الحد الأدنى للغرامة إلى سبعين ألف (70.000) درهم والحد الأقصى إلى مئة ألف (100.000) درهم.

المادة 65

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000) درهم إلى عشرين ألف :(20.000) درهم كل مسؤول عن مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي استخدم عن قصد بمؤسسته مربيا أو مدرسا أو مستخدما لا تتوفر فيه الشروط والمؤهلات التربوية المطلوبة :

مسؤول عن مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي يرفض الخضوع للمراقبة التربوية أو الإدارية أو الصحية المنصوص عليها في المادة 53 أعلاه، أو يعرقل القيام بها :

- مدير مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي قام بتسجيل أو إعادة تسجيل متعلم لا يتوفر على تأمين فردي واسمي عن الحوادث المدرسية برسم السنة الدراسية الجارية :
مدير مؤسسة للتعليم المدرسي الخصوصي ثبت أنه لا يزاول مهامه بصفة فعلية

ومنتظمة، أو أن ترشيحه لمنصب المدير من لدن صاحب المؤسسة اكتسى صبغة غير قانونية، أو أنه شغل هذا المنصب دون ترخيص من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

المعنية :

مدير قام بتضمين الإعلانات الإشهارية المتعلقة بالمؤسسة معلومات من شأنها أن تغالط المتعلمين وأولياء أمورهم فيما يخص مستوى ونوع التعليم الملقن بها وشروط الولوج المطلوبة :

مسؤول قام بتغيير اسم المؤسسة دون مصادقة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية :

مسؤول لم يعمل على كتابة اسم المؤسسة على واجهتها، وكذا رقم وتاريخ الترخيص المخول لها من لدن الأكاديمية الجهوية للتربية

والتكوين المعنية.

وفي حالة العود يرفع الحد الأدنى للغرامة إلى خمسين ألف .50.000) درهم والحد الأقصى إلى سبعين ألف (70.000) درهم(

المادة 66

يوجد في حالة العود كل شخص صدر في حقه مقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به بسبب ارتكابه إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد 62 و 64 و 65 أعلاه، وقام بارتكاب مخالفة مماثلة أو من نفس الدرجة من الخطورة داخل أجل ثلاث (3) سنوات من تاريخ صدور الحكم المذكور.

الفرع الخامس

أحكام خاصة بباقي مؤسسات التعليم المدرسي

المادة 67

يمكن للقطاع الخاص المغربي، وفي إطار اتفاقيات للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومات الدول الأجنبية، فتح مؤسسات للتعليم المدرسي الخصوصي بهذه الدول، وذلك لتقديم خدمات التربية والتعليم الأبناء المغاربة المقيمين بالخارج، كما يمكن المؤسسات التعليم المدرسي التابعة للقطاع الخاص المذكور، استقبال متعلمين

من جنسيات أخرى، شريطة احترام القوانين والأنظمة التربوية الجاري بها العمل في دول الاستقبال، وكذا مقتضيات الإطار المرجعي للمنهاج والدلائل المرجعية للبرامج والتكوينات المعتمدة في التعليم المدرسي المغربي.
الـ

المادة 68

يمكن إحداث مؤسسات التعليم المدرسي غير الربحي المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، طبقا للشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 69

من أجل تعزيز البنيات المدرسية ودعم أنشطتها وتحقيق إشعاعها وانفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، يمكن إحداث مدارس شريكة، ولا سيما في الوسط القروي والجبلي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص، وذلك في إطار اتفاقيات للشراكة بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والهيئات العامة والخاصة وباقي الشركاء المعنيين.

تخضع المدارس الشريكة لنفس الأحكام المطبقة على مؤسسات التعليم المدرسي العمومي، وكذا لمقتضيات اتفاقيات الشراكة المحدثة لها.

المادة 70

من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للتعليم المدرسي، تقوم مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص ومؤسسات التعليم المدرسي غير الربحي والمدارس الشريكة، في إطار من التكامل والتعاضد في الموارد والوسائل والإمكانات المتوفرة لديها بإنجاز برامج ومشاريع مشتركة بموجب اتفاقيات للتعاون والشراكة، وتبادل الخبرات والتجارب في المجال التربوي وانفتاح المؤسسات المذكورة على محيطها الخارجي، وكذا تنظيم الأنشطة التربوية والمندمجة والمنافسات الرياضية والثقافية والترفيهية، والاستغلال المشترك للمرافق والتجهيزات المحتضنة لها، وتشجيع التكوين الأساس والتكوين المستمر للأطر التربوية والإدارية والتقنية العاملة بها.

الباب الخامس

النموذج البيداغوجي

المادة 71

يشمل النموذج البيداغوجي بالتعليم المدرسي المناهج والبرامج والتكوينات والمقاربات البيداغوجية والوسائط التعليمية بما فيها الرقمية، والإيقاعات الزمنية للدراسة والتعلم، وكذا التوجيه المدرسي

والمهني ونظام التقييم والامتحانات المدرسية.

يتعين على السلطة الحكومية المختصة العمل على التطوير المستمر للنموذج البيداغوجي المعتمد بما يمكن المتعلم من اكتساب المهارات المعرفية الأساسية والكفايات اللازمة والقيم الوطنية والكونية، ومن تحقيق أهداف ووظائف التعليم المدرسي المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه من هذا القانون.

الفرع الأول

الهندسة البيداغوجية واللغوية

المادة 72

تعمل السلطة الحكومية المختصة على وضع هندسة بيداغوجية دامجة ترتكز على التكامل والترابط بين أسلاك التعليم المدرسي وعلى مد الجسور مع التكوين المهني والتعليم العتيق، والتعليم العالي مع العمل على تطويرها أو تجديدها بشكل مستمر، وذلك استنادا إلى القواعد التالية :

الاستجابة لحاجات المتعلمين المعرفية والمهارية والنفسية والاجتماعية وغيرها، مع مراعاة الموجودين منهم في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة، لا سيما أبناء الرحل والمهاجرين المقيمين بالمغرب :

التكامل والانسجام والالتقائية بين مختلف مكونات منظومة

التربية والتكوين والبحث العلمي :

تنمية الكفايات الأساسية والمهارات الحياتية للمتعلمين في إطار مشاريعهم الشخصية :

بناء المضامين في علاقاتها بالمخرجات والمواصفات المستهدفة لدى المتعلم :

الدمج الفعلي والشامل للتربية على القيم الدينية والوطنية والكونية، وقيم الهوية الحضارية للدولة المغربية وقيم المواطنة

والمساواة والانفتاح والتواصل والسلوك المدني :

تعزيز تعلم العلوم والتكنولوجيات وإذكاء الحس المقاولاتي وروح

المبادرة لدى المتعلمين :

- إرساء التعدد اللغوي، وفق أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المشار إليه أعلاه والنصوص المتخذة لتطبيقه، مع ترسيخ اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية والانفتاح الثقافي والرياضي وتنمية الحس النقدي والإبداعي والابتكار لدى المتعلمين :

انفتاح مؤسسات التعليم المدرسي على محيطها الخارجي :

- تلبية حاجات البلاد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والبيئية.

المادة 73

تسهر السلطة الحكومية المختصة على تنويع وتجويد المسالك الدراسية والمسارات المهنية بالتعليم المدرسي في انسجام وتكامل مع أطوار التعليم العتيق وأسلاك التكوين المهني والتعليم العالي، مع مراعاة ما يلي :

التكامل والتدرج بين الأسلاك والمسالك الدراسية والمسارات المهنية، بما ينسجم ومراحل نمو المشاريع الشخصية للمتعلمين :
تطوير مسارات مهنية جاذبة منذ التعليم الإعدادي تتوج بالحصول على شهادات تسمح للحاصلين عليها بمتابعة دراستهم وتكوينهم حسب الممرات والجسور الموضوعة بين التعليم المدرسي وباقي مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي :

وضع نظام للممرات داخل مختلف أسلاك التعليم المدرسي واحداث جسور بين مسالك ومسارات التعليم المدرسي، وأطوار التعليم العتيق أو أسلاك التكوين المهني أو التعليم العالي، بما يضمن حركية المتعلم داخل المسالك الدراسية والمسارات المهنية واستدامة مشروعه الشخصي :

مراجعة المسالك والمسارات المذكورة حسب معايير محددة. تستجيب للأفاق الدراسية والمهنية للمتعلمين، وبما يضمن الاحتفاظ بهم لأطول مدة ممكنة داخل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي واعدادهم للاندماج الاجتماعي والمهني.

المادة 74

تقوم الهندسة اللغوية المطبقة في التعليم المدرسي أساسا على

المرتكزات التالية :

التدريس باللغتين العربية والأمازيغية، باعتبارهما لغتين رسميتين للدولة، على أساس مواصلة جعل اللغة العربية في لغة التدريس الأساسية في جميع الأسلاك التعليمية، وتدريس اللغة الأمازيغية. بكيفية تدريجية في سلك التعليم الابتدائي المتضمن للتعليم الأولي، في أفق تعميمها على مختلف المراحل التعليمية، وذلك طبقا لأحكام
النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

تنويع لغات التدريس، من خلال اللجوء إلى اعتماد التناوب اللغوي والتعدد اللغوي بكيفية تدريجية، بدءا من سلك التعليم الابتدائي المتضمن للتعليم الأولي، وذلك باستعمال اللغات الأجنبية الأكثر تداولا ونفعا وجدوى للمتعلم وفق برمجة زمنية تحدد بنص تنظيمي:

اعتماد مقاربة التجريب لتفعيل الهندسة اللغوية في التعليم المدرسي قبل تعميمها في مختلف الأسلاك التعليمية وفي جميع مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، مع مراعاة مبادئ الإنصاف
وتكافؤ الفرص.

المادة 75

التفعيل الهندسة اللغوية المطبقة في التعليم المدرسي، يتعين على السلطات الحكومية المعنية القيام بما يلي :
وضع إطار وطني مرجعي مشترك لتدريس اللغات والتدريس بها.

تتضمن مستويات مرجعية تبرز مدى التمكن من اللغات، والتي تستند إلى مؤشرات قابلة للقياس وتحدد مضامين هذا الإطار الوطني المرجعي بنص تنظيمي بتنسيق مع المؤسسات والهيئات

المختصة :

- إرساء نظام للإشهاد في تعلم اللغات تعده الهيئة الوطنية المنصوص عليها في البند الرابع من المادة 35 من القانون الإطار

رقم 51.17 سالف الذكر :

الرفع من مستوى التكوين والتدريس في مجال تعلم اللغات سواء على مستوى التكوين الأساس أو التكوين المستمر :

توظيف المقاربات والطرق الحديثة في مجال تعلم اللغات ولا سيما استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والتواصل ذات الصلة بالمناهج والطرق المتبعة لتدريس اللغات والتدريس بها.

الفرع الثاني

المناهج والبرامج والتكوينات

المادة 76

تتولى السلطة الحكومية المختصة إعداد المناهج والبرامج التعليمية لكل مستوى من مستويات التعليم المدرسي، مع العمل على تقييمها وتحيينها وملاءمتها بكيفية مستمرة، وذلك وفق الإطار المرجعي للمنهاج والدلائل المرجعية للبرامج والتكوينات الذي تعده اللجنة الدائمة التجديد وملاءمة المناهج والبرامج المنصوص عليها في المادة 28 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17

يتعين على هذه اللجنة أن تراعي عند إعداد الإطار المرجعي والدلائل المرجعية المذكورة، إدماج الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية وملاءمة الزمن المدرسي وإيقاعات التعلم مع الخصوصيات الجهوية

والمحلية.

المادة 77

تقوم السلطة الحكومية المختصة بوضع دلائل مرجعية للمواصفات والكفايات المستهدفة لدى المتعلمين حسب أسلاك ومستويات التعليم المدرسي مع مراعاة حالات المتعلمين في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، بمن فهم أبناء الرحل وأبناء المهاجرين المقيمين بشكل دائم أو مؤقت بالمغرب.

تتم المصادقة على هذه الدلائل من لدن اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج المنصوص عليها في المادة 28 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

المادة 78

يتم تنويع وملاءمة المقاربات البيداغوجية المعتمدة بالتعليم المدرسي باعتماد التعلم الذاتي والتعاوني واعتبار المتعلم محور الفعل التربوي، وتموقع الأستاذ كمشرف على التعلمات وميسر لها، وتشجيع المبادرة والابتكار، وكذا حفز التفاعل الإيجابي للمتعلمين مع الوضعيات التربوية.

كما يجب أن تقوم المقاربات البيداغوجية على توفير هامش أكبر من الحرية للأستاذ في تدبير إيقاعات التعلم داخل الفصل الدراسي.

تعمل السلطة الحكومية المختصة على وضع إطار مرجعي للمقاربات البيداغوجية المعتمدة في الممارسة التربوية بالفصول الدراسية وباقي فضاءات التعلم، وكذا في التكوين الأساس والتكوين المستمر للأطر التربوية.

يصادق على الإطار المرجعي للمقاربات البيداغوجية بنص تنظيمي.

المادة 79

يشكل إنتاج الكتاب المدرسي المرجعي ركيزة أساسية في السياسة العمومية المتعلقة بالتعليم المدرسي ومسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومختلف الفاعلين التربويين.

ولهذه الغاية تتولى السلطة الحكومية المختصة إعداد الكتب المدرسية المرجعية الموجهة للتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي، والعمل على تحيينها المنتظم وفق المستجدات العلمية والبيداغوجية.

المادة 80

يجب أن يتم إعداد مضامين الكتب المدرسية المرجعية والوسائل الديداكتيكية والوسائط التعليمية والموارد البيداغوجية بما فيها الرقمية من لدن السلطة الحكومية المختصة، وفق الدلائل المرجعية للبرامج والتكوينات التي تعدها اللجنة الدائمة للتجديد وملاءمة المناهج والبرامج المنصوص عليها في المادة 28 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17

تضع السلطة الحكومية المختصة دفترا للتحملات يحدد شروط وكيفيات قيام القطاع الخاص بطبع الكتب المدرسية المرجعية وتوزيعها.

المادة 81

يمكن المؤسسات النشر القيام بإنتاج كتب مدرسية تكميلية أو موازية، وكذا موارد تربوية، بما فيها الرقمية داعمة وملائمة للمناهج والبرامج المعتمدة، وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة في دفتر للتحملات المنصوص عليه في المادة 80 أعلاه .
ولهذا الغرض، يجب جعل المناهج والبرامج التعليمية التي تم تحيينها وفق مقتضيات المادة 76 أعلاه، وكذا المقاربات البيداغوجية المعتمدة متاحة للعموم قبل دخولها حيز التنفيذ، وذلك بهدف تمكين مؤسسات النشر من التنافس بينها وتقديم أفضل العروض في هذا المجال.

تخضع الكتب المدرسية التكميلية أو الموازية وكذا الموارد التربوية بما فيها الرقمية الداعمة للمناهج والبرامج التعليمية المقررة والمنتجة من لدن مؤسسات النشر المصادقة السلطة الحكومية المختصة، بعد استطلاع رأي اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج.

وتحدد بنص تنظيمي كيفيات المصادقة المذكورة.

الفرع الثالث

التوجيه المدرسي والمهني

المادة 82

يشكل التوجيه المدرسي والمهني حقا من حقوق المتعلم، وواجبا من واجبات مؤسسات التعليم المدرسي ووظيفة من وظائفها، ومكونا من المكونات الأساسية للنموذج البيداغوجي يتكامل ويتفاعل معها في إطار نسقي، بما يضمن نجاح المتعلم في مساره التعليمي والتكويني، وييسر اندماجه في الحياة الاجتماعية والمهنية في إطار مشروعه الشخصي ووفق متطلبات التنمية المستدامة للمجتمع.

كما يعتبر التوجيه المدرسي والمهني إطارا لمواكبة وتتبع اكتساب المعارف وتنمية المهارات والكفايات والمكتسبات الفردية للمتعلمين ومساعدتهم على استدامة التعلم بنجاح، واكتساب القدرة على التكيف والاندماج مع متطلبات الحياة الاجتماعية والعملية وتطوراتها.

يتعين على مؤسسات التعليم المدرسي العمل على توفير الشروط الكفيلة بضمان مواكبة المتعلم ومساعدته على التوجيه، والحرص على إعادة توجيهه كلما دعت الضرورة لذلك استنادا إلى ميوله وقدراته ومؤهلاته الحقيقية ومدى انسجامها مع مستلزمات النجاح في مختلف المسالك الدراسية والمسارات المهنية المتاحة.

المادة 83

علاوة على مرتكزات التعليم المدرسي يستند التوجيه المدرسي

والمهني إلى ما يلي :

اعتبار المتعلم منطلقاً وغاية لكونه فاعلا نشيطا ومسؤولا عن تعلماته واختياراته الدراسية والمهنية من خلال مشروعه الشخصي، مع الحرص على مواكبته من لدن الفاعلين بمؤسسات التعليم المدرسي بما يستجيب لحاجاته البيداغوجية والتربوية والنفسية والاجتماعية :

جعل الفعل التربوي مواكباً للمشروع الشخصي للمتعلم، عبر إدماج بعد التوجيه المدرسي والمهني ضمن السيرورة التربوية بمختلف أبعادها ومداخلها، وتعزيز كفاية التوجيه الذاتي لدى المتعلم، ولا سيما ما تعلق منها بالمبادرة والاختيار والاستقلالية وتحمل المسؤولية والاندماج الاجتماعي والمهني :

جعل مؤسسات التعليم المدرسي، باعتبار وظيفتها التوجيهية، بيئة منفتحة ومواكبة للمشروع الشخصي للمتعلم بيداغوجيا وتربويا و تخصصيا، وتدبيريا :

توجيه المتعلمين نحو مسارات دراسية وتكوينية تتلاءم مع مؤهلاتهم الذاتية والمعرفية والعلمية، وتسمح لهم باندماج أفضل في الحياة العملية.

تحدد بنص تنظيمي المقتضيات العامة والبنيات والإجراءات الخاصة بالتوجيه المدرسي والمهني، وكذا مجموع الأنشطة والممارسات التربوية الهادفة إلى تحقيق المشروع الشخصي للمتعلم.

المادة 84

يشكل المشروع الشخصي للمتعلم آلية أساسية لتحقيق نسقية النموذج البيداغوجي، من حيث مكوناته ومدخلاته وسيرورته ومخرجاته.

وذلك باعتباره :

ضامناً للتنسيق بين التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العتيق والتعليم العالي نظرا الامتداده عبرها :

آلية لاستشراف حاجات المتعلمين وخصوصياتهم في استحضار لمتطلبات محيطهم الاجتماعي والاقتصادي :

منهجية للتفكير والعمل، تتفاعل في إطارها معارف المتعلم ومهاراته وكل تعلماته :

تجسيداً مباشراً المحورية وفاعلية المتعلم ضمن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي :

آلية من الآليات الكفيلة بإبراز التفوق والنبوغ من جهة، ووسيلة من وسائل تحصين التمدرس واستدامة التعلم للحد من الانقطاع والهدر المدرسيين من جهة أخرى.

الفرع الرابع

نظام التقييم التربوي والامتحانات المدرسية

المادة 85

تعمل السلطة الحكومية المختصة على إرساء نظام للتقييم التربوي يأخذ بعين الاعتبار جميع وظائف التقييم التشخيصية والتكوينية ولا سيما من خلال التدابير الآتية :

- تخصيص حيز زمني للتقييم يتلاءم ومكانته وأهميته على مستوى التوجيهات التربوية والمقاربات البيداغوجية :

تبسيط ومعيرة آليات وأدوات التقييم للتأكد من توفر المتعلمين على المواصفات والكفايات المشار إليها في المادة 77 أعلاه :

اعتماد مقاربات تقويمية قائمة على الرصد المنتظم للتعثرات الدراسية للمتعلمين على امتداد المسار الدراسي. ومساعدتهم على معالجتها واستدراك ما فاتهم من تعلمات :

- إرساء محطات تقويمية للتصديق المرحلي على التعلمات الأساسية في المستويات الانتقالية بالتعليم الابتدائي والإعدادي، وربطها

بالدعم التربوي :

تعزيز العمل بتقويم المستلزمات الدراسية مع بداية كل مستوى دراسي للتحسين الفعلي للتعلمات وتطوير الممارسات التربوية ولا سيما بالتعليم الابتدائي :

الرفع من قدرات الأساتذة في مجال التقييم التربوي لتطوير

ممارساتهم التقويمية.

المادة 86

علاوة على التدابير المنصوص عليها في المادة 35 من القانون - الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17 تعمل السلطة الحكومية المختصة على التطوير المستمر لنظام الامتحانات المدرسية للرفع من جودته ومواكبة المستجدات التربوية على مستوى الهندسة البيداغوجية والبرامج الدراسية، والاستجابة لمتطلبات مواصلة التعلم مدى الحياة.

المادة 87

من أجل ضمان مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المتعلمين في الانتقال ما بين المستويات والأسلاك التعليمية داخل التعليم المدرسي يجب أن يقوم نظام التقييم التربوي والامتحانات المدرسية على المواصفات والكفايات المحددة في الدلائل المرجعية المنصوص عليها في المادة 77 أعلاه.

الباب السادس

آليات التنسيق وإقامة الجسور بين التعليم المدرسي وباقي مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

المادة 88

من أجل تعزيز وتطوير المسارات المهنية بالتعليم المدرسي، تقوم السلطة الحكومية المختصة، وبتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني، بما يلي :
- إعداد ووضع المناهج والبرامج الخاصة بالمسارات المهنية ضمن

تنظيم بيداغوجي منسجم ومتناغم :

- إدماج اكتشاف المهن منذ التعليم الابتدائي في المناهج الدراسية

الحفز الميولات المهنية لدى المتعلمين :

توسيع وتنويع المسارات المهنية بما يستجيب لتنوع ميولات المتعلمين ومشاريعهم الشخصية وحاجات سوق الشغل :

وضع آليات للتنسيق بين مؤسسات التعليم المدرسي المحتضنة للمسارات المهنية ومؤسسات التكوين المهني ومؤسسات الإنتاج والمقاولات

إحداث شبكات محلية وجهوية للتربية والتعليم والتكوين.

تحدد بنص تنظيمي آليات التنسيق المذكورة وكيفيات اشتغالها.

المادة 89

تعمل السلطة الحكومية المختصة على ضمان إعادة إدماج متعلمي التعليم المدرسي الاستدراكي ومتعلمي برامج محاربة الأمية في التعليم المدرسي، وفق مسارات مرنة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم ومكتسباتهم وسيرورات تعلمهم.

وتحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة.

الباب السابع

تدبير وحكامة التعليم المدرسي

والعلاقة مع المجتمع المدني

الفرع الأول

الحكامة الإدارية

المادة 90

تتولى السلطة الحكومية المختصة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالتعليم المدرسي، وكذا تنظيم البنيات الإدارية التابعة لها على أساس مبادئ الملاءمة والتكامل والتناسق بين الوظائف والمهام، وكذا توزيع الموارد الموضوعة رهن إشارتها على المصالح المركزية و اللاممركزة واعمال مبدأ التفريع من أجل تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين من ممارسة المهام والاختصاصات الموكولة إليها بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 91

من أجل تحديد الأدوار والمهام الموكولة لمختلف بنيات التدبير المعهود إليها الإشراف على التعليم المدرسي على المستوى الترابي، يتم وضع برامج تعاقدية بين السلطة الحكومية المختصة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من جهة، وبين كل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها من جهة أخرى.

يتم إستناد المسؤوليات في تدبير هذه البنيات عبر تفويض الصلاحيات والمهام، وذلك في إطار الاستقلالية والتعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة.

المادة 92

علاوة على المهام والاختصاصات الموكولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين طبقا للتشريع الجاري به العمل، تقوم السلطة الحكومية الوصية بتحويلها الصلاحيات والوسائل المادية والبشرية الضرورية للقيام بمهامها وتعزيز استقلاليتها في إطار تعاقدي، مع إقرار آلية للتتبع والتقييم وقياس الأداء والافتحاص بكيفية دورية.

المادة 93

الأجل التدبير الأمثل للاختصاصات والمهام الموكولة لمختلف بنيات التدبير بالتعليم المدرسي طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل تقوم السلطة الحكومية المختصة بوضع وتحيين دلائل للمساطر تحدد أدوار ومهام وكيفية اشتغال جميع بنيات التدبير المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية، وذلك في إطار من التكامل والنجاعة والحكامة الجيدة

الفرع الثاني

الموارد البشرية والتكوين

المادة 94

يحدد بمرسوم النظام الأساسي الخاص بالأطر التربوية والإدارية والتقنية المنتمية لمختلف الفئات المهنية المزاولة مهامها بالتعليم المدرسي العمومي.

المادة 95

علاوة على الشروط النظامية المطلوبة لولوج مختلف هيئات التربية والتعليم والإدارة التربوية والتدبير والتفتيش والتأطير والمراقبة والتقييم والتكوين بالتعليم المدرسي يعتبر التكوين الأساس شرطا لازما لولوج هذه الهيئات، فضلا عن الاستجابة للمعايير والمؤهلات والكفايات المحددة في الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات المنصوص عليها في المادة 37 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17

المادة 96

تقوم السلطة الحكومية المختصة مع مراعاة اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، بإرساء وتطوير نظام للتكوين الأساس والمستمر، وتعمل على ضمان جودته والرفع من مردوديته وأثره على المتعلمين.

يهدف نظام التكوين إلى الاستجابة لحاجيات التعليم المدرسي من الأطر التربوية والإدارية والتقنية، وذلك من خلال :

توفير تكوين أساس متخصص في مختلف مجالات التعليم المدرسي يعتمد معايير الجودة والمهنية والكفاءة :

- توفير تكوين مستمر لقائدة مختلف أصناف وفئات الأطر التربوية والإدارية والتقنية.

المادة 97

تعمل السلطة الحكومية المختصة على المراجعة والتحيين المستمرين المناهج وبرامج التكوين الأساس بمؤسسات تكوين الأطر العليا التابعة لها، بهدف تأهيل مواردها البشرية وتنمية قدراتها والرفع من أدائها وكفاءتها المهنية، وذلك من خلال القيام بما يلي :

- ملاءمة أنظمة التكوين مع المستجدات التربوية والبيداغوجية والعلمية والتكنولوجية :

استثمار نتائج البحث العلمي في المجال التربوي لتجويد برامج التكوين وتحيينها :

تعزيز الجوانب التطبيقية والعملية للتكوين الأساس، ولا سيما باعتماد التداريب الميدانية بمؤسسات التعليم المدرسي وبمختلف بنيات التدبير

المادة 98

تقوم السلطة الحكومية المختصة باتخاذ كافة التدابير الضرورية وتعبئة الموارد اللازمة لضمان استفادة الأطر التربوية والإدارية والتقنية

من دورات التكوين المستمر، من أجل استكمال خبرتهم وتطوير مهاراتهم وتحسين مردوديتهم. كما يقع على عاتق هذه الأطر واجب الانخراط في الدورات التكوينية والعمل على تحقيق تنميتهم المهنية.

ومن أجل ذلك تضع السلطة الحكومية المختصة استراتيجية للتكوين المستمر خاصة بالتعليم المدرسي يتم تنزيلها عبر برامج ومخططات سنوية بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومؤسسات تكوين الأطر العليا، وبشراكة مع هيئات عامة وخاصة عند الاقتضاء

تحدد استراتيجية التكوين المستمر وشروط وكيفيات استفادة الأطر التربوية والإدارية والتقنية من دوراته بنص تنظيمي.

الفرع الثالث

التحول الرقعي والمعلوماتي

المادة 99

تعمل السلطة الحكومية المختصة على تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم المدرسي، وتطوير بنياتها الرقمية وتنمية وتطوير التعلم والتكوين والتوجيه المدرسي والمهني عن بعد.

المادة 100

من أجل قيادة وتقييم وضمان جودة التعليم المدرسي تضع السلطة الحكومية المختصة نظاما معلوماتيا وطنيا مندمجا، يوفر كل المعطيات والإحصائيات الموثوقة و المحينة الخاصة بالتعليم المدرسي.

المادة 101

تعمل السلطة الحكومية المختصة على تطوير نظام معلوماتي وطني خاص بتدبير مؤسسات التعليم المدرسي، يوفر لجميع الأطراف المعنية. بصفة منتظمة معطيات وبيانات لتتبع سير المؤسسات التعليمية تمكن من اتخاذ إجراءات استدراكية هادفة في جميع مجالات التدبير التربوي والإداري والمالي والمادي للمؤسسة.

يجب على مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص استعمال هذا النظام في مختلف العمليات المتعلقة بتدبير مختلف أنشطتها، ولا سيما تسجيل المتعلمين والتنظيم التربوي والامتحانات والتقييمات وخدمات ومساطر التوجيه المدرسي والمهني وخدمات الدعم التربوي والاجتماعي، وآليات التواصل مع أمهات وأباء وأولياء أمور المتعلمات والمتعلمين، وكذا مع باقي جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي.

المادة 102

من أجل إرساء منظومة وطنية شاملة ومندمجة لتتبع المتعلمين طيلة مسارهم التعليمي أو التكويني، تعمل السلطة الحكومية المختصة بتنسيق مع السلطات الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والتكوين المهني والتعليم العتيق وباقي الشركاء على تطوير واستغلال نظام معلوماتي موحد يمكن من تجميع ومسك وتسجيل وحفظ وتحيين المعطيات المتعلقة بالمسار التعليمي أو التكويني أو هما معا للمتعلمين، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بهم بما يضمن النجاعة والشفافية مع

مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل

الفرع الرابع

العلاقة مع المجتمع المدني

المادة 103

تعمل السلطة الحكومية المختصة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها، وكذا مؤسسات التربية والتعليم والتكوين على تعزيز الشراكة والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي.

ويراعى في إبرام الشراكات المذكورة تصنيف هذه الجمعيات من حيث مستوى تعاونها وانخراطها ومساهمتها في دعم البرامج والأنشطة التربوية والتعليمية والتكوينية على المستوى الجهوي أو الصعيد الوطني.

يتم وضع ميثاق التزام ينظم العلاقة بين مختلف الأطراف.

المادة 104

يمكن لأطر جمعيات المجتمع المدني، ولا سيما النشيطة منها في مجال التعليم الأولي والتعليم المدرسي الاستدراكي والتربية الدامجة والدعم التربوي والتنشيط التربوي والثقافي والفني والرياضي الاستفادة من دورات التكوين الأساس والتكوين المستمر التي تنظمها السلطة الحكومية المختصة أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وذلك في إطار تعاقدي.

الباب الثامن

تمويل التعليم المدرسي العمومي ومنظومة تقييمه

المادة 105

في إطار التضامن الوطني والقطاعي للنهوض بالتعليم المدرسي وضمان مجانيته تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص وباقي الهيئات إلى جانب الدولة، في تمويل التعليم المدرسي

المادة 106

تخضع مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاعين العام والخاص لتقييم سنوي لمردوديتها التربوية والإدارية ونظام حكامتها وجودة الخدمات التي تقدمها، وذلك بناء على

دلائل مرجعية المعايير الجودة توضع لهذا الغرض من لدن السلطة الحكومية المختصة.

يتم بناء على التقييم المذكور، وضع تصنيف سنوي المؤسسات التعليم المدرسي ينشر من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بكل الوسائل المتاحة لتمكين المواطنين من الاطلاع عليه من جهة واستثماره من لدنها في إعداد استراتيجيات وبرامج خاصة لتأطير ومواكبة مؤسسات التعليم المدرسي التي حصلت على نتائج تقييم متدنية من جهة أخرى.

يتم منح علامة الجودة المؤسسات التعليم المدرسي المستوفية

للمعايير والشروط المحددة بنص تنظيمي.

المادة 107

تتولى السلطة الحكومية المختصة طبقا للدلائل المرجعية المعايير الجودة المنصوص عليها في المادة 53 من القانون - الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17 إنجاز تقييم داخلي للتعليم المدرسي بكل مستوياته ووفق برمجة سنوية ومتعددة السنوات، وذلك لقياس المردودية ومدى بلوغ الأهداف المسطرة لتنمية وتطوير التعليم المدرسي.

وتهم عمليات التقييم الداخلي مختلف الجوانب المنصوص عليها في المادة 55 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17

تحدد بنص تنظيمي مؤشرات ومجالات التقييم الداخلي وفترات الإنجاز ونماذج تقارير التقييم والهيئات التي تنجزها والجهات التي توجه إليها.

كما يخضع التعليم المدرسي لتقييم خارجي يقوم به المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وفق برمجة سنوية ومتعددة السنوات.

المادة 108

تسهر السلطة الحكومية المختصة بتنسيق مع مختلف الشركاء على وضع آلية للرصد والاستشراف للمساعدة على اقتراح التدابير الرامية إلى ملاءمة عرض التعليم المدرسي مع الطلب عليه على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي.

كما يتم وضع إطار مرجعي لجودة التعليم المدرسي من أجل تحديد الممارسات الجيدة التي من شأنها الرفع من جودة التعلمات، ورصد عمليات التجديد والابتكار التي تعرفها المقاربات البيداغوجية والتوجيه المدرسي والمهني.

تقوم السلطة الحكومية المختصة بإعداد دلائل مرجعية المعايير الجودة بتنسيق مع مختلف الشركاء استنادا إلى الإطار المرجعي للجودة المنصوص عليه في المادة 53 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17

الباب التاسع

البحث والابتكار في التعليم المدرسي

المادة 109

تقوم عمليات البحث والابتكار في التعليم المدرسي بقطاعيه العام والخاص، على الإبداع والمبادرة وحرية الاختيار والاجتهاد والعمل الجماعي والتشاركي من أجل تطوير وتحسين جودة التعليم المدرسي.
يساهم في عمليات البحث والابتكار مختلف الفاعلين في التعليم المدرسي، ولا سيما الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومؤسسات

التربية والتعليم والتكوين

المادة 110

تعمل السلطة الحكومية المختصة، وبموجب اتفاقيات للشراكة على تطوير آليات البحث العلمي في المجال التربوي والابتكار وتمويله وذلك بمساهمة مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المختصة.

يتعين استغلال واستثمار نتائج البحوث العلمية في المجال التربوي المنجزة في تطوير وتجويد التعليم المدرسي والعمل على نشرها بكل الوسائل المتاحة.

يتم تنظيم عمليات البحث العلمي في المجال التربوي والابتكار في

التعليم المدرسي بنص تنظيمي.

الباب العاشر

أحكام انتقالية وختامية

المادة 111

مع مراعاة أحكام المادة 31 من القانون الإطار المشار إليه أعلاه رقم 51.17، لا تطبق أحكام هذا القانون على مؤسسات التعليم التي تمارس نشاطها في إطار

الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين حكومة المملكة المغربية وحكومات الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية.

تبقى المؤسسات المذكورة خاضعة لمراقبة الأكاديميات الجهوية

للتربية والتكوين المعنية بخصوص مدى الالتزام بمضمون الاتفاقيات الثنائية الدولية المبرمة من قبل المملكة المغربية، وكذا دفاتر التحملات المعدة لهذا الغرض.

صفحة : 1351

المادة 112

لا تخضع المدارس والثانويات ومراكز التكوين العسكري لأحكام هذا القانون، وتبقى خاضعة للنصوص المنظمة لها.

المادة 113

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وينسخ ابتداء من نفس التاريخ ما يلي :

- الظهير الشريف رقم 1.61.225 الصادر في 2 رمضان 1381 ، (7) فبراير (1962) بتحديد اختصاصات وزير التربية الوطنية الراجعة لتنظيم الدروس والنظام المدرسي المؤسسات التعليم ومؤسسات التكوين التربوي التابعة لوزارة التربية الوطنية :

الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1383 (13) نوفمبر (1963) حول إلزامية التعليم الأساسي كما وقع تغييره وتتميمه :

القانون رقم 05.00 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.201 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19) ماي 2000).

القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.202 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19) ماي 2000 .

تظل النصوص التنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بالتعليم المدرسي سارية المفعول إلى حين نسخها أو تعويضها أو تعديلها حسب الحالة، كما أن الأحكام المنصوص

عليها في هذا القانون التي تستلزم صدور نصوص تطبيقية لها لا تدخل حيز التنفيذ.
إلا ابتداء من تاريخ نشر هذه النصوص بالجريدة الرسمية.

.....
.....

.....
.....
قال عز و جل: { وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِۖ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا (13) }
سورة الجن

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7487 - 12 رمضان 1447 (2) مارس 2026 .

نظام موظفي الإدارات العامة
صفحة : 1400

نصوص خاصة

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

مرسوم رقم 2.25.615 صادر في 7 رمضان 1447 (25) فبراير 2026 بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

رئيس الحكومة

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 90 و 92 منه :

وعلى القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19) مارس 2015

وعلى القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.77 بتاريخ : 14 من جمادى الأولى 1444 (9) ديسمبر 2022 .

وعلى القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.50 بتاريخ 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو 2023 .

وعلى القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.58 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو 2021

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري :

وعلى المرسوم رقم 293.44 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29) أبريل (1993) المتعلق بوضعية الكتاب العامين للوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.11.112 الصادر في 20 من رجب 1432 (23) يونيو (2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات :

وعلى المرسوم رقم 2.09.264 الصادر في 16 من جمادى الآخرة 1432 (20) ماي (2011) في شأن تحديد معايير إحداث المديريات العامة :

وعلى المرسوم رقم 297.364 الصادر في 10 صفر 1418 (16) يونيو (1997) المتعلق بوضعية مديري الإدارة المركزية، كما وقع تغييره :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 9 ربيع الآخر 1447 (2) أكتوبر 2025.

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تناط بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية مهمة إعداد سياسة الدولة في مجال الصحة والحماية الاجتماعية والسهر، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على مواكبة تنفيذها.

ولهذه الغاية، تتولى، علاوة على الاختصاصات المنوطة بها بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل القيام مع مراعاة الاختصاصات الموكولة إلى القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية :

إعداد الاستراتيجيات الوطنية في مجال الصحة والسياسات العمومية والبرامج المتعلقة بها، ولا سيما برامج صحة السكان ومكافحة الأمراض والمراقبة الوبائية والأمن الصحي والصحة البيئية :

وضع التوجهات العامة لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية :

وضع التوجهات العامة السياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية المخزون الوطني من الدم ومشتقاته وضمان سلامتها وجودتها، بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية :

وضع الخريطة الصحية الوطنية :

وضع وتطوير المنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة التي تهدف إلى تنسيق وانسجام المنظومات المعلوماتية الجهوية :

- تنسيق الإجراءات الرامية إلى تيسير ولوج الساكنة إلى الخدمات الصحية وتحسين أداء المنظومة الصحية الوطنية :

- تنسيق السياسات العمومية للدولة في مجال الحماية الاجتماعية مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية :

السهر على التقائية مختلف المبادرات والبرامج الحكومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات المعنية :

بلورة التوجهات العامة المتعلقة بالأنظمة التكميلية للحماية الاجتماعية والسهر على مواكبة تنفيذها، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات المعنية :
وضع الأسس الاستراتيجية للتحول الرقمي للمنظومة الصحية الوطنية، وتطوير وتأمين أنظمة المعلومات، وتنظيم أساليب العمل وحكامة البيانات والأمن السيبراني للمنظومة المذكورة في إطار الملاءمة مع المعايير الوطنية والدولية المعتمدة في هذا المجال :

- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال

اختصاص الوزارة :

- مواكبة المجموعات الصحية الترابية وباقي المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالصحة وتتبع أدائها والسهر على تعزيز وتنسيق أنشطتها، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

العمل على توحيد الممارسات والتدابير المتخذة على مستوى المجموعات الصحية الترابية للحد من التفاوتات الجهوية وضمان الولوج العادل للرعاية والعلاج :

السهر على تطوير العرض الصحي الوطني، وتنسيق البرامج الصحية الوطنية، بتنسيق مع مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص :

وضع مؤشرات لقياس أداء المنظومة الصحية الوطنية وتتبعها من

خلال النتائج المحققة على الصعيد الوطني :

تعزيز التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة باختصاصات الوزارة، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية.

المادة 2

تشتمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على إدارة مركزية تتكون من البنيات الإدارية التالية :

- الكتابة العامة :

المفتشية العامة :

- المديرية العامة للصحة العامة، التي تضم :

مديرية البرامج الصحية :

مديرية المراقبة والرصد الوبائي والأمن الصحي.

المديرية العامة لدعم ومواكبة المنظومة الصحية التي تضم :

مديرية استراتيجية التموين بالأدوية والمنتجات الصحية :

مديرية تتبع التجهيزات :

مديرية دعم ومواكبة المؤسسات الصحية.

صفحة : 1401

المديرية العامة للحماية الاجتماعية، التي تضم :

مديرية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وصحة الموظفين :

مديرية الضمان الاجتماعي والأنظمة التكميلية.

المديرية العامة لنظم المعلومات والرقمنة، التي تضم :

مديرية نظم المعلومات :

مديرية التحول الرقعي :

مديرية الأمن السيبراني.

مديرية الاستراتيجيات والتعاون والبحث :

- مديرية التنظيم والشؤون القانونية :

مديرية الشؤون المالية والعامة :

مديرية الموارد البشرية

المادة 3

يمارس الكاتب العام، تحت سلطة الوزير الاختصاصات المنوطة بالكتاب العامين للقطاعات الوزارية بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، لاسيما المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 293.44 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29) أبريل (1993).

المادة 4

يمارس المفتش العام تحت سلطة الوزير الاختصاصات المنوطة بالمفتشين العامين للقطاعات الوزارية بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، لاسيما المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.11.112 الصادر في 20 من رجب 1432 (23) يونيو 2011 .

المادة 5

تناط بالمديرية العامة للصحة العامة المهام التالية :

وضع السياسات المتعلقة بالصحة العامة ومواكبة تنفيذها :

- إعداد البرامج المتعلقة بمكافحة الأمراض وبالوقاية القبلية منها :

وضع القواعد العامة الرصد والمراقبة الوبائية :

رصد ومراقبة الأخطار المهددة للصحة وتقييم الاستجابة لها، بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية :

بلورة تصورات حول الأمن الصحي والصحة البيئية وفق مقاربة صحية متعددة القطاعات :

- الإسهام في إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال اختصاصها :

الإشراف على المديريتين التابعتين لها :

- تنسيق وتأطير أعمال المديريتين المذكورتين والسهر على ضمان التقائية المشاريع والبرامج في مجالات تدخلهما.

المادة 6

تناط بمديرية البرامج الصحية القيام بتنسيق مع المؤسسات الصحية المعنية بالمهام التالية :

إعداد برامج الصحة المتعلقة بالأمراض المعدية وغير المعدية والأمراض النادرة، ومواكبة تنفيذها :

- إعداد برامج الصحة المتعلقة بدورة حياة السكان، ومواكبة تنفيذها :

- إعداد البرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ومواكبة تنفيذها :

- إعداد البرامج المتعلقة بصحة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومواكبة تنفيذها :

العمل على تعزيز حقوق الإنسان ومقاربة النوع في المجال الصحي.

المادة 7

تناط بمديرية المراقبة والرصد الوبائي والأمن الصحي، القيام بتنسيق مع المؤسسات الصحية المعنية بالمهام التالية :

رصد الأخطار الصحية ومراقبتها والكشف عنها وتقييمها ونمذجة

التنبؤات واعداد وسائل الاستجابة لها :

رصد الأخطار المهددة للصحة في المراكز الحدودية وتقييم الاستجابة لها، بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية :

تنسيق أنشطة المختبرات التابعة للوزارة :

- مراقبة وتقييم الأخطار الصحية المتعلقة بالبيئة والماء والغذاء :

- رصد وتقييم الأخطار الصحية المتعلقة بنواقل الأمراض ومستودعاتها :

الإسهام في تتبع تنفيذ البرامج الصحية المرتبطة بالعوامل المحددة للصحة.

المادة 8

تناط بالمديرية العامة لدعم ومواكبة المنظومة الصحية المهام

التالية :

- دعم التنسيق والتكامل بين المؤسسات الصحية :

السهر على ضمان تموين المخزون الاحتياطي والاستراتيجي الوطني من الأدوية والمنتجات الصحية وتتبع وضعيته :

إعداد الاستراتيجية الوطنية للتموين بالأدوية والمنتجات الصحية :

وضع التوجهات العامة المتعلقة بإنجاز وتجديد المنشآت الصحية :

تتبع أداء المؤسسات الصحية ومراقبة تدبيرها :

الإسهام في توفير الأدوية والمنتجات الصحية الاستراتيجية التي يتعذر توفيرها من طرف المجموعات الصحية الترابية في بعض

الحالات المحددة :

- إعداد الإطار المرجعي لإحداث ومواكبة البنيات التحتية الصحية :

الإسهام في إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال اختصاصها :

الإشراف على المديريات التابعة لها :

تنسيق وتأطير أعمال المديريات المذكورة والسهر على ضمان التقائية المشاريع والبرامج في مجالات تدخلها.

المادة 9

تناط بمديرية استراتيجية التموين بالأدوية والمنتجات الصحية المهام التالية :

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتموين بالأدوية والمنتجات الصحية بتنسيق مع المؤسسات الصحية المعنية :

الإسهام في توفير الأدوية والمنتجات الصحية الاستراتيجية التي يتعذر توفيرها من طرف المجموعات الصحية الترابية، فيما يتعلق
بالحالات التالية :

الانقطاع الكلي للأدوية أو النقص الحاد فيها :

لدواعي الصحة العامة ولا سيما البرامج الصحية الوطنية :

- إعلان وضعية وبائية أو أزمة صحية وطنية :

لغاية التعاون الدولي الثنائي أو متعدد الأطراف.
وضع الأنظمة المرجعية المتعلقة بتدبير عمليات توزيع وتخزين

الأدوية والمنتجات الصحية :

التنسيق في مجال التموين بالأدوية والمنتجات الصحية مع الأطراف المعنية في إطار إدارة الأزمات والحالات الطارئة.

المادة 10

تناط بمديرية تتبع التجهيزات المهام التالية :

وضع التوجهات العامة المتعلقة بإنجاز وتجديد المنشآت الصحية بناء على الحاجيات المعبر عنها :

- إعداد الإطار المرجعي لإحداث البنيات التحتية الصحية :

تتبع تجهيز وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية الصحية :

تتبع الخريطة الصحية الوطنية وتحيينها.

المادة 11

تناط بمديرية دعم ومواكبة المؤسسات الصحية المهام التالية :

تنسيق إعداد الخرائط الصحية الجهوية طبقا للخريطة الصحية الوطنية :

تنسيق عملية إعداد البرامج الطبية الجهوية وتتبع تنفيذها :

دعم التنسيق والتكامل بين المؤسسات الصحية وتتبع أدائها :

- تحديد أدوات تقييم نجاعة أداء المؤسسات الصحية والعمل على انسجامها :

تتبع أداء المؤسسات الصحية ومواكبتها في قيامها بالمهام المنوطة بها :

إعداد تقارير بشأن نجاعة أداء المؤسسات الصحية.

المادة 12

تناط بالمديرية العامة للحماية الاجتماعية المهام التالية :

الإشراف على إعداد السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية والسهر على مواكبة تنفيذها بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات المعنية :

- إعداد التوجهات المتعلقة بالأنظمة التكميلية للحماية الاجتماعية بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات العمومية
المعنية :
الإسهام في إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية

المتعلقة بالحماية الاجتماعية :

الإشراف على المديريتين التابعتين لها :

- تنسيق وتأطير أعمال المديرتين المذكورتين والسهر على ضمان التقائية المشاريع والبرامج في مجالات تدخلهما.

المادة 13

تناط بمديرية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وصحة

الموظفين المهام التالية :

تتبع أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والسهر على

تطويرها :

إدارة وتتبع ملفات التعويض عن الإصابة بمرض أو حادثة أثناء أو بمناسبة مزاولة العمل وعن حوادث الشغل والأمراض المهنية

بالقطاع العام :

دراسة وتتبع الملفات المعروضة على المجلس الصحي فيما يتعلق بإجازات المرض والتصديق ومراقبة الأهلية الصحية للتوظيف والسهر على تطبيق المقتضيات المتعلقة بمراقبة صحة الموظفين.

المادة 14

تناط بمديرية الضمان الاجتماعي والأنظمة التكميلية المهام

التالية :

تتبع وتطوير ومراقبية أنظمة التعاضد والأنظمة التكميلية للحماية الاجتماعية وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها

العمل :

تتبع الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الحماية الاجتماعية والسهر على تنفيذها بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية :

- تنسيق تنفيذ السياسات العمومية في مجال خدمات الحماية الاجتماعية طويلة وقصيرة الأمد وكذا التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل.

المادة 15

تناط بالمديرية العامة لنظم المعلومات والرقمنة المهام التالية :

وضع الاستراتيجية الرقمية للوزارة ومواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية :
السهر على إعداد التوجهات العامة والمخططات والبرامج من أجل رقمنة مندمجة للمنظومة الصحية الوطنية، بتنسيق مع الهيئات المعنية والسهر على تتبع تنفيذها وتقييمها وتحيينها، طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل :

تطوير أنظمة المعلومات :

تعزيز الابتكار التكنولوجي من خلال نظام تعاوني :

السهر على ضمان أمن نظم معلومات الوزارة بتنسيق مع الهيئات

المعنية :

السهر على توفير وتطوير البنية التحتية المعلوماتية للوزارة والسهر على صيانتها واستمراريتها و نجاعتها وأمنها المعلوماتي :

إجراء تقييم المعايير الأمن والسلامة الخاصة بالأنظمة والبنيات

التحتية :

العمل على تعزيز الأمن السيبراني من خلال التأمين ضد التهديدات ووضع آليات للتصدي لها، مع إعداد وتنفيذ خطط استمرارية العمل والتعافي من الكوارث لضمان استدامة الخدمات الرقمية التي تسهر الوزارة على تقديمها :

القيام بمهام اليقظة التكنولوجية، واستشراف التحولات الرقمية وتقييم مدى ملاءمتها مع حاجيات الوزارة بتنسيق مع الهيئات المعنية :

- الإسهام في إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال اختصاصها :

الإشراف على المديريات التابعة لها :

- تنسيق وتأطير أعمال المديريات المذكورة والسهر على ضمان التقائية المشاريع والبرامج في مجالات تدخلها.

المادة 16

تناط بمديرية نظم المعلومات المهام التالية :

العمل على توفير وتطوير البنية التحتية المعلوماتية للوزارة والسهر على صيانتها واستمراريتها ونجاعتها وأمنها المعلوماتي :

تحديد العمليات الداخلية والمرجعيات والدلائل الموجهة للعمل الرقمي، والعمل على تطويرها وتحيينها بانتظام :

- إعداد وتدبير المرجعيات الوطنية في المجال الصحي، بما في ذلك المعرفات الوطنية والرموز الموحدة والمصطلحات التقنية، الضمان انسجام المعطيات وتكامل الأنظمة :
- تطوير نظام حكامة المعطيات والسهر على جودة البيانات وتكاملها وقابلية تبادلها واستغلالها في دعم اتخاذ القرار، وفقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي :

العمل على إعداد النظام المعلوماتي المندمج المتعلق بنظام المعلومات الاستشفائية بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية

طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل :

- تصميم وتطوير وصيانة التطبيقات المهنية الرقمية ودعمها التقني

والوظيفي :

السهر على تقديم الدعم التقني والوظيفي لمختلف المصالح الإدارية فيما يتعلق باستعمال النظم الرقمية، وتيسير إدماجها في

سير العمل اليومي :

- العمل على صيانة الشبكات وأنظمة المعلومات والتطبيقات والسهر على حسن استغلالها :

إجراء تقييمات الأمان للأنظمة والبنيات التحتية :

السهر على تدبير قواعد المعطيات المتعلقة بأنشطة الوزارة وضمان جودة المعلومات الرقمية وتكاملها وسهولة الولوج إليها.

المادة 17

تناط بمديرية التحول الرقعي المهام التالية :

تصميم المنتجات الرقمية وتطويرها وضمان تكاملها :

تصميم برامج التحول الرقمي وإدارتها :

إعداد وتنفيذ المخططات والبرامج المتعلقة برقمنة المنظومة الصحية الوطنية، والسهر على تتبعها وتقييمها وتحيينها، بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية :

العمل على إعداد النظام المعلوماتي المندمج المتعلق بالملف الطبي المشترك، بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية، طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل :

إعداد المخططات والبرامج السنوية المشاريع التحول الرقمي للوزارة، وتتبع تنفيذها وتقييم مدى نجاعتها :

الإشراف على تطوير وتنمية أنظمة المعلومات والمنصات الرقمية الوطنية في مجال تدخل الوزارة ومواكبة مستعمليها وضمان استمرارية عملها :

السهر على توفير الحلول الرقمية المبتكرة لتلبية الحاجيات الاستراتيجية للوزارة ومواكبة تبنيها واستخدامها، بتنسيق مع الفاعلين المعنيين بالابتكار التكنولوجي :

السهر على ضمان حكامة البيانات المتعلقة بمجالات اختصاص الوزارة والعمل على توفرها وموثوقيتها وجودتها وحمايتها، وفق النصوص القانونية الجاري بها العمل :

القيام بمهام اليقظة التكنولوجية في مجالي التحول الرقعي وتكنولوجيا المعلومات، بتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية.

المادة 18

تناط بمديرية الأمن السيبراني المهام التالية :

وضع التوجهات الاستراتيجية لأمن نظم معلومات الوزارة وملاءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وتتبع تنفيذها :

الإشراف على وضع وتفعيل آليات حكامة أمن نظم المعلومات على مستوى الوزارة :

السهر على ضمان امتثال نظم معلومات الوزارة للتوجيهات والقواعد والأنظمة والمراجع والتوصيات الصادرة عن المديرية العامة لأمن نظم المعلومات :

- تنسيق قطاع الصحة في مجال الأمن السيبراني :

التصريح لدى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بالبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية التابعة لقطاع الصحة، وينظم المعلومات الحساسة الخاصة بالوزارة مع السهر على المصادقة على أمن هذه النظم :

السهر على ضمان سرية البيانات الصحية وسلامتها وتوفرها، مع مواكبة التحول الرقمي للقطاع في إطار أمن وأخلاقي وذي سيادة :

مواكبة وتتبع عملية جرد وتصنيف الأصول المعلوماتية ونظم المعلومات التابعة لمختلف مديريات الوزارة :

وضع آلية فعالة على صعيد الوزارة للرصد واليقظة وتتبع التهديدات السيبرانية :

وضع نظام تدبير الأزمات الأمنية لنظم معلومات الوزارة، والإشراف على تفعيله في حالة وقوع حوادث أمن سيبرانية وذلك بتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين :

- إعداد وتتبع تنفيذ مخطط لضمان استمرارية أو استئناف نظم معلومات الوزارة، واختباره بصفة منتظمة وتحيينه :

- إعداد برامج التحسيس والتكوين وتطوير الكفاءات في مجال الأمن السيبراني وتتبع تنفيذها على مستوى قطاع الصحة :

إجراء وتتبع عمليات افتحاص أمن نظم معلومات الوزارة وتنفيذ ومراقبة التوصيات الصادرة في هذا الشأن :

إعداد تقرير سنوي عن أمن نظم معلومات الوزارة.
صفحة : 1405

المادة 19

تناط بمديرية الاستراتيجيات والتعاون والبحث المهام التالية :

- تنسيق إعداد السياسات الصحية الوطنية وتتبع تنفيذها :

- تنسيق إعداد الدراسات المتعلقة بالمواضيع الاستراتيجية في مجال الصحة :

العمل على تعزيز وتطوير المشاريع في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع الشركاء الوطنيين والدوليين :

جرد الحاجيات وتحيينها في مجال التعاون والبحث والابتكار :

جمع وتحليل ونشر الإحصائيات والمعطيات الصحية والقيام بإنجاز الدراسات والأبحاث في مجال اختصاص الوزارة :

تشجيع البحث في مجال الصحة بتنسيق مع مراكز الامتياز ويتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص :

العمل على تعزيز التعاون والشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الصحة.

المادة 20

تناط بمديرية التنظيم والشؤون القانونية المهام التالية :

- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال الصحة والحماية الاجتماعية :

القيام بالدراسات وإعداد الاستشارات القانونية المتعلقة بمجالات تدخل الوزارة :

تدبير وتتبع المنازعات القضائية :

دراسة الاتفاقيات التي تعتزم الوزارة إبرامها :

المواكبة والتأطير القانوني لمختلف مصالح الوزارة وللمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالصحة والهيئات المهنية :

الإشراف على تنسيق إحداث واستغلال المصحات والمؤسسات المماثلة :

الإشراف على العلاقات مع المهن المنظمة والهيئات المهنية وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 21

تناط بمديرية الشؤون المالية والعامة المهام التالية :

- إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ومشاريع وتقارير نجاعة الأداء :

- إعداد مشروع الميزانية السنوية والسهر على تتبع تنفيذها :

تحديد آليات تخصيص الميزانية بناء على الأولويات الوطنية والاحتياجات الجهوية :
- تقييم فعالية الإنفاق في مجال اختصاص الوزارة ودراسة الأثر المتعلق بسياساتها العامة :

- تتبع الشراكات المالية مع الفاعلين في مجال اختصاص الوزارة :

إدارة المشتريات الخاصة بالوزارة بما فيها العقارات والمنقولات

المادة 22

تناط بمديرية الموارد البشرية، المهام التالية :

تدبير الموارد البشرية للوزارة :

السهر على التأهيل المهني للموظفين :

بلورة خطط وبرامج التكوين الأساسي بمؤسسات التكوين التابعة

للوزارة وتنسيق تنفيذها :

- إعداد استراتيجية الوزارة في مجال التكوين المستمر وتتبع تنفيذها :

قيادة تخطيط المناصب المالية للموارد البشرية للوزارة بتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية :

- تصميم وتنفيذ سياسة حركية الموارد البشرية :

إدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين :

- الإشراف على تنسيق وتتبع أنشطة مؤسسات التكوين التابعة للوزارة :

الإسهام في تنمية وتطوير النظم المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية :

- الإسهام في تنمية الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي القطاع بتنسيق مع باقي الإدارات والمؤسسات المعنية.

مواكبة ودعم المؤسسات الصحية الخاضعة لوصاية الوزارة فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية.

المادة 23

تحدث الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية وتحدد اختصاصاتها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والحماية الاجتماعية، تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية والسلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة.

المادة 24

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر القرار المنصوص عليه في المادة 23 أعلاه بالجريدة الرسمية.

وينسخ، ابتداء من نفس التاريخ، المرسوم رقم 2.94.285 الصادر في 17 من جمادى الآخرة (1415 (21) نوفمبر (1994) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الصحة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه.

غير أن مقتضيات قرار وزير الصحة رقم 003.16 الصادر في 23 من ربيع الأول 1437 (4) يناير (2016) بشأن إحداث وتحديد
اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة الصحة تظل سارية المفعول في الجهات والعمالات والأقاليم التي لم تشرع فعليا فيها المجموعات الصحية الترابية في ممارسة الاختصاصات المسندة إليها بموجب القانون المشار إليه أعلاه رقم 22.08.

كما تنسخ، ابتداء من التاريخ السالف الذكر المقتضيات المتعلقة بالهياكل المكلفة بالحماية الاجتماعية المحدثة بموجب المرسوم 2014 رقم 2.14.280 الصادر في 20 من شعبان 1435 (18) يونيو بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.

المادة 25

تعوض الإحالة إلى المرسوم السالف الذكر رقم 294.285 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1415 (21) نوفمبر (1994)، الواردة في النصوص الجاري بها العمل بالإحالة إلى هذا المرسوم.

المادة 26

تمارس وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بصفة انتقالية، إلى التاريخ الذي تشرع فيه فعليا كل مجموعة صحية ترابية في ممارسة اختصاصاتها، الاختصاصات المخولة بموجب القانون السالف الذكر رقم 08.22 إلى المجموعات الصحية الترابية غير تلك المسندة إلى المراكز الاستشفائية الجامعية بموجب التشريع الجاري به العمل.

وتحدد البنيات الإدارية للوزارة التي تتولى ممارسة الاختصاصات المذكورة بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية والسلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة.

المادة 27

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الصحة والحماية الاجتماعية والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 7 رمضان 1447 (25) فبراير (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

الإمضاء : أمين التيراوي

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية المكلف بالميزانية.

الإمضاء : فوزير القجع.

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

الإمضاء : أمل الفلاح.

.....
.....
.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

القرار عدد: 401/1

المؤرخ في : 06/03/2024

ملف جنحي عدد : 21173/6/1/2023

بين : الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

ضد

(----------—)

القسم الجنائي الأول محكمة النقص

بتاريخ 06 مارس 2024

إن الغرفة الجنائية القسم الأول بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين : الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

الطالب

المطلوب

1

25/10/2024 رك

40-2024-1-6

وبين (—---------)

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس ، بمقتص تصريح افضى به بتاريخ 01 غشت 2023 لدى كاتب الضبط بها، والرامي إلى نقض القرار الصادر بث في 31 بولبوز 2023 عن الغرفة الجنحية بنفس المحكمة في القضية ذات العدد 1052/2525/2023 ، والقاضي تأييد أمر قاضي التحقيق القاضي بعدم متابعة المطلوب المسمى (—---------) بجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي إلى الموت دون نية إحداثه .

إن محكمة النقض

بعد أن تلث السيدة المستشارة بشرى اليوسفي التقرير المكلفة به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيدة زكية وزين المحامية العامة في مستنتجاتها.

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل حيث إن طلب النقض قدم وفق الشكليات المتطلبة قانونا وتم تعزيزه بمذكرة مستوفية لكل الشروط الضرورية فكان بذلك موافقا لما يقتضيه القانون مما يجعله مقبولا شكلا.

في الموضوع: نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعن، بإمضائه.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المستدل بها المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه والخرق الجوهري للقانون ، ذلك أن الغرفة الجنحية أيدت الأمر المستأنف الصادر عن السيد قاضي التحقيق القاضي بعدم متابعة المتهم حمزة صفصافي بجناية المساهمة في

الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي إلى الموت دون نية إحداثه استنادا إلى إنكاره في سائر أطوار البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي مشاركته الشقيقه المسمى محسن صفصافي في الاعتداء على الهالك بالضرب والجرح بالسلاح ، دون مناقشتها لباقي الوثائق والحجج المرفقة بالملف وخاصة تصريحات المشتكي نبيل هواري والمصرحين محمد أمين باغزي ويوسف الحمداوي التمهيدية وأثناء مرحلة التحقيق والتي أوضحوا خلالها بشكل تلقائي وواضح أن المتهم - رفقة شقيقه المسمى محسن صفصافي والمدعو ساسا والمسمى يوسف إضافة الى المسمى أيوب ولد العساس ساهما في الضرب والجرح الذي تعرض له الهالك، وكذا تصريحات المصرح محمد أمين باغازي الذي أفاد أنه بلغ الى علمه أن الضحية الهالك انس الهواري تعرض للضرب والجرح البليغ من قبل المدعو (—---------) واشقاؤه ومن بينهم المتهم (—---------) ، فضلا عن نتيجة تقرير التشريح الطبي المرفق بالملف والذي يتطابق مع تصريحات الشاكي والمصرحين وكذا قراره واختفاؤه بحلول دورية الشرطة بمكان وقوع الحادث والغرفة الجنحية لما قضت على النحو المذكور بدوية الأكفر بجميع هذه المعطيات تكون قد
جعلت قرارها معرضا للنقض والابطال .

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية . حيث إنه بمقتضى المادة 365 في بندها رقم 8 والمادة 370 في بقناعة رقم 3 من القانون المذكور ، يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث أيد القرار المطعون فيه الأمر المستأنف القاضي بعدم متابعة المطلوب في النقض بالأفعال المذكورة أعلاه، واقتصر على انكاره في جميع مراحل البحث والتحقيق و عدم وجود ما يفند انكاره بقرائن أو أدلة قوية أو كافية للقول بمتابعته من دون أن يبين في تعليله سبب استبعاده التصريحات المصرحين محمد امين باغزي ويوسف الحمداوي المفضى بها أمام الشرطة القضائية والتي أكدا خلالها وبأدق التفاصيل أن المطلوب في النقض كان من بين المشاركين في الاعتداء بالضرب والجرح على الهالك، ودون أن تناقش كذلك تصريحات المشتكي نبيل هواري المعززة بتصريحات المذكورين أعلاه، وهي أي الغرفة الجنحية لما قضت على النحو المذكور ، فإنها لم تحط بكل الأدلة المعروضة عليها ولم تناقشها وتحدد مدى كفايتها للمتابعة والإحالة ، خاصة وأن دورها ليس تقييم الحجج والدلائل المعروضة أمامها من حيث كفايتها للإدانة، الأمر الذي جاء معه قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض والإبطال.

قضت :

لهذه الاسباب

-1 بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 31/07/2023 عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بفاس ، في القضية ذات العدد 1052/2525/2023

وبإحالة القضية إلى نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي متركبة من هيئة أخرى.

. وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة

النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة بوشعيب بوطربوش رئيسا والمستشارين بشرى اليوسفي مقررة وعبد الحق ابو الفراج ووالمحجوب براقي والحسن بن دالي، أعضاء وبمحضر المحامية العامة السيدة زكية وزين التي كانت تمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة اليماني.

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل المستشارة المقررة

6

2024/09/11

3

6-1-2024-401

.....

.....

فتح له الملف

136/ 2609/2026

المملكة المغربية السلطة القضائية .

محكمة الاستئناف بفاس

غرفة التحقيق الثانية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون أمر قضائي بالمتابعة جزئيا والإحالة على غرفة الجنايات

ملف عدد : 147/2023

الحن سعيد هاني قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بفاس

" الغرفة الثانية".

قرار عدد

بناء على المادة 83 وما بعدها من قانون المسطرة

231137 الجنائية

وبناء على مطالبة السيد الوكيل العام للملك المؤرخة في 26/4/2023 الرامية إلى إجراء

تحقيق في مواجهة المسميين :

(----------—) (1)

في حالة اعتقال.

(----------—) (2)

في حالة سراح.

يؤازرهما ذة أمينة در عاوي وذ رشيد شدادي المحاميان بهيئة فاس.

من أجل جناية الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه للأول وجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه للثاني.

الفعلان المنصوص عليهما وعلى عقوبتهما في الفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي.

الوقائع

1- إفادات البحث التمهيدي

يستفاد من محاضر الشرطة القضائية لأمن فاس عدد 707 دائرة الحي الجديد وتاريخ

24/04/2023 و عدد 1042 الفرقة المحلية للشرطة القضائية بمنطقة بنسودة و تاريخ 24/04/2023 وعدد 1536 الفرقة الجنائية الأولى بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية وتاريخ 26/04/2023 أنه بتاريخ 24/04/2023 حوالي الساعة 07 و 45 دقيقة صباحا انتقلت عناصر الشرطة القضائية لأمن

1

فاس دائرة الحي الجديد بناء على اشعار من طرف قاعة المواصلات المحلية إلى مستشفى الغساني بفاس التواجد أحد الأشخاص الذي تعرض للضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض والذي وافته المنية حيث ؟ وجدت الأمر يتعلق بالمسمى قيد حياته ---------- مغربي مزداد سنة 1997 وعاينت طعنات مختلفة على مستوى أسفل صدره وبطنه من الجهة اليسرى وجرحا سطحيا على مستوى أسفل القفا وثلاث جروح غائرة على مستوى الراس وأصابع اليد اليسرى.

وعند الاستماع إلى المتهمين تمهيديا صرح (----------) بكونه قام بتعريض الهالك المسمى قيد حياته ---------- للضرب والجرح بالسلاح الأبيض بمفرده أصابه بجروح دامية متفاوتة الخطورة في مختلف أنحاء جسمه.

وأنكر (----------) ما نسب اليه.

وبعد انهاء البحث التمهيدي احيل المحضر على السيد الوكيل العام للملك لاتخاذ المتعين.

2 - مطالبة النيابة العامة:

بناء على الوقائع المذكورة أعلاه تم استنطاق المتهمين (----------) بن (----------) و (----------) من طرف السيد الوكيل العام للملك فأجاب الأول ان الضحية ---------- له عداوة مع اخيه الملقب بساسة وانه يوم الواقعة قدم عنده إلى المراب الذي يضع به سلعته وذلك حوالي الساعة السابعة صباحا من اليوم الثاني من عيد الفطر وبمجرد فتحه له الباب هوى عليه بسلاح أبيض من الحجم الكبير حيث ضربه على مستوى يديه فلاذ بالفرار ولم يعرضه لاي ضرب او جرح حيث هو من عرض نفسه للضرب والجرح وكان حاضرا معه بعين المكان المسمى زكرياء ولد عائشة ولم يكن معه حاضرا أي أحد من اخوته نافيا ان يكون قد عرض الضحية للضرب والجرح .

و صرح الثاني انه لم يكن حاضرا وقت وقوع النزاع و لا علم بما وقع ولا يعلم من عرضه للضرب والجرح وكل ما في الأمر أنه اليوم الثاني من عيد الفطر حوالي الساعة السابعة والنصف صباحا قدم عنده شقيقه محسن والدم ينزف من يده فقام بإيصاله الى حي زواغة قصد الذهاب الى الطبيب الى ان وصل الى علمه وفاة الضحية ---------- .

وتأسيسا على ما سبق التمس السيد الوكيل العام للملك بمقتضى مطالبته المؤرخة في 26/04/2023 إجراء تحقيق في مواجهة المتهمين أعلاه من أجل جناية الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه للأول وجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاحالابيض المقضي إلى الموت دون نية احداثه للثاني طبقا للفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي.

2

3 - إفادات التحقيق الإعدادي:

عند مثول المتهمين في مرحلة التحقيق الإعدادي أجاب (ــــــــــــ) عند استنطاقه ابتدائيا أن الهالك ــــــــــــ له عداوة مع اخيه وانه صباح يوم عيد الفطر الماضي حضر عنده الهالك وقام بضربه على مستوى بديه وانه اتصل بأخيه لنقله للمستشفى موضحا ان الهالك كان رفقة يوسف بوزبولا.

وعند استنطاقه تفصيليا أجاب أن الهالك حضر عنده لمنزلهم ومعه شخصين ولما فتح الباب هوى عليه بالسكين فتبادل الضرب معه حيث تشابكا وسقط أرضا وكان يتحوز بسكينين وان الهالك عمد الى ضرب نفسه وأضاف انه الهالك كان في حالة تخدير .

س ج انه كان لوحده

تمت مواجهته بتصريحاته التمهيدية فأفاد أنها ضمنت عليه.

عرضت عليه الصور المرفقة بالملف بخصوص اثار الضرب على جسم الهالك فلم يدل بأي جواب .
س ج انه لا يتوفر على دراجة نارية.

و أجاب (ــــــــــــ) بن (ــــــــــــ)عند استنطاقه ابتدائيا انه لم يكن حاضرا لما حضر عنده اخوه ــــــــــــ وطلب منه ايصاله إلى الطبيب نافيا المنسوب اليه.

وعند استنطاقه تفصيليا أجاب انه لم يكن حاضرا مؤكدا انه كان بالمنزل وحضر عنده اخوه محسن وطلب منه ايصاله للمستشفى ولم يخبره بما وقع له.

س ج انه قام بإيصال شقيقه لحي زواغة عند ابن عمته من اجل إيصاله للمستشفى.

س ج ان اخوه (ــــــــــــ) أخبره فقط انه تبادل الضرب.

وعند الاستماع الى المطالبة بالحق المدني فاطمة الصبار اجابت ان الهالك ــــــــــــ ابنها وكان يعمل حارسا وبلغ الى علمها وفاته.

وعند الاستماع الى الشاهدين على انفراد صرح محمد امين باغزي بعد اداءه اليمين القانونية ان الهالك كان يعمل حارسا وانه ثاني عيد الفطر طلب منه تعويضه في الحراسة وفي الليل حضر (ــــــــــــ) ومعه ثلاث اشخاص حوالي منتصف الليل وحضر على متن دراجتين ناريتين وانهم غادروا المكان بعدها حضر عنده الحمداني وأخبره ان الهالك تعرض للضرب.

س ج لم يعاين واقعة الضرب.

س ج ان (ــــــــــــ) حضر ولم يتأكد من هوية باقي الحاضرين.

وصرح نبيل هواري بدون يمين ان الهالك أخوه وانه لم يكن حاضرا.

3

وبتاريخ 19/06/2023 تقرر إنهاء التحقيق وأحيل الملف على السيد الوكيل العام للملك للاطلاع وإبداء الرأي، فأدلى بملتمسه النهائي بتاريخ 21/06/2023 الرامي إلى متابعة المتهمين من أجل المنسوب إليهما وإحالتهما وملف النازلة على غرفة الجنايات الابتدائية لمحاكمتهما طبقا للقانون.

دواعي الإحالة

حيث طالب السيد الوكيل العام للملك بإجراء تحقيق في مواجهة المتهمين ــــــــــــ و ــــــــــــ ــــــــــــ بن ــــــــــــ بن ــــــــــــ من أجل جناية الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه للأول وجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المقضي الى الموت دون نية أحداثه للثاني طبقا للفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي.

و حيث صرح المتهم ــــــــــــ بن الخمار عند الاستماع إليه تمهيديا أنه قام بتعريض الهالك المسمى قيد حياته ــــــــــــ للضرب والجرح بالسلاح الأبيض بمفرده أصابه بجروح دامية متفاوتة الخطورة في مختلف أنحاء جسمه.

وحيث جدد المتهم تصريحاته أعلاه عند استنطاقه بالتحقيق تفصيليا موضحا أن الهالك حضر عنده لمنزلهم ومعه شخصان ولما فتح الباب هوى عليه بالسكين فتبادل الضرب معه حيث تشابكا وسقط أرضا وكان يتحوز بسكينين.

و حيث أفاد محمد امين باغزي عند الاستماع اليه كشاهد بالتحقيق بعد اداءه اليمين القانونية ان الهالك كان يعمل حارسا وانه ثاني عيد الفطر طلب منه تعويضه في الحراسة وفي الليل

حضر ــــــــــ ومعه ثلاث اشخاص حوالي منتصف الليل على متن دراجتين ناريتين وانهم غادروا المكان بعدها حضر عنده الحمداني وأخبره أن الهالك تعرض للضرب.

وحيث خلص التشريح الطبي المنجز بتاريخ 25/04/2023 أن وفاة الضحية ــــــــــ كانت نتيجة صدمة نزيف دموية ترتبت عن جرح على مستوى البطن وبذلك تحققت العلاقة السببية بين الفعل الصادر عن المتهم المتمثل في الاعتداء بالضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض في حق الضحية والنتيجة المترتبة عنه وهي وفاة الهالك.

وحيث إنه من خلال المفصل أعلاه فقد توفر لدينا من الأدلة ما يبرر متابعة المتهم ــــــ ---- من أجل جناية الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المقضي الى الموت دون نية احداثه طبقا للفصل 403 من القانون الجنائي

وحيث إن الفعل الذي تقرر متابعة المتهم من أجله ارتكب داخل الدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنائي.

4

و حيث أنكر المتهم ــــــــــ جناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي إلى الموت دون نية احداثه تمهيديا وقضائيا بالتحقيق ابتدائيا و تفصيليا في حق الهالك انس هواري و لم يسفر البحث التمهيدي و التحقيق الإعدادي عن أي دليل قانوني أو قرائن كافية يمكن اعتمادها لمتابعة المتهم من أجل الجنابة أعلاه .

لهذه الأسباب

وتطبيقا لمقتضيات المادتين 216 و 218 من قانون المسطرة الجنائية.

نامر

أولا: بمتابعة المتهم ــــــــــ من أجل جناية الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية أحداثه طبقا للفصل 403 من القانون الجنائي.

و بعدم متابعة المتهم ــــــــــ من أجل جناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه.

ثانيا: إحالة المتهم ــــــــــ ومستندات الملف على غرفة الجنايات الابتدائية بهذه المحكمة لمحاكمته طبقا للقانون.

ثالثا: تبليغ هذا الأمر إلى كل من:

(1) السيد الوكيل العام للملك

(2) المتهمين ودفاعهما.

(3) المطالبين بالحق المدني ودفاعهم.

(4) السيد مدير السجن المحلي بفاس ليضع المتهم محسن صفصافي بن عبد العالي بن الخمار رهن إشارة الجهة المحال عليها.

وحفظ البت في الصائر.

2023 يوليوز 10

وحرر بتاريخ

الإمضاء: قاضي التحقيق

.....

.....

.....

عدم وجود ما يمنع إصلاح الأخطاء المادية التي يمكن أن ترد في الأحكام والقرارات القضائية سواء تعلق الأمر بأخطاء تلقائية ارتكبتها المحاكم أم بأخطاء ناتجة عن طلبات الأطراف ، فإن رفض القرار إصلاح الخطأ المادي المحض يجعله بدون أساس ومعرضا للنقض .

المملكة المغربية الحمد لله وحده

القرار عدد : 610/5

المؤرخ في : 10/12/2013

ملف مدني - القسم الخامس عدد : 2032/1/5/2013

السيدة ربيعة بنت عبد السلام الهاني ضد

السيد الدخيسي لحسن ومن معه

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 10/12/2013

إن الغرفة المدنية : القسم الخامس
من محكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : السيدة ربيعة بنت عبد السلام الهاني .

الساكنة بدوار المنزه فرقة البرابر جماعة تمضيت ظهر السوق عمالة تاونات.

النائب عنها الأستاذ عبد الله المرنيسي المحامي بهيئة فاس المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

الطالبة

وبين السيد الدخيسي لحسن الساكن بكيلومتر 11 طريق صفرو فاس.

شركة التأمين العربية المغربية .

في حالة تصفية في شخص مصفيها .

الكائنة برقم 30 زنقة مرس السلطان البيضاء .

ورثة المالكي عبد السلام وهم : والده محمد بن احمد بلحاج والدته بامنة بنت محمد

الأبناء محمد وفاطمة وإصلاح.

الساكنين بدوار المنزة فرقة البرابرة جماعة تمضيت ظهر السوق عمالة تاونات

الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية بفرنسا.
تمثله بالمغرب شركة أنجاد في شخص مديرها وأعضاء مجلسها الإداري الكائنة برقم 115 شارع الجيش الملكي البيضاء.

صندوق الإيداع والتدبير في شخص مديره وأعضاء مجلسه الإداري الكائن بشارع النخيل حي الرياض الرباط.

. حسام القاصرين رقم 001.283.22750.000.15

-2013/5/1/610-

الدولة المغربية في شخص السيد الوزير الأول بمكاتبه بالرباط .

وزارة المالية في شخص السيد وزير المالية بالرباط

الوكيل القضائي للمملكة بمكاتبه بوزارة المالية بالرباط .

المطلوبين

بحضور : - قاضي التوثيق وشؤون القاصرين بمركزية ظهر السوق .

النيابة العامة

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 11/3/2013 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ عبد الله المرنيسي والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بفاس الصادر بتاريخ 26/11/2012 في الملف عدد 2010/1315 .

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 08/10/2013

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 10/12/2013

و بناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة لطيفة أهضمون والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد نجيب بركات

و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه ادعاء الطالبة بمقالين افتتاحي واصلاحي أمام المحكمة الابتدائية بفاس أن والدها الهالك الهاني عبد السلام توفي على إثر حادثة سير وأنه خلف ورثة وهم الأرملة الكون فاطمة والأبناء القاصرين نعيمة وعزيزة وخديجة وراضية وربيعة ولبنى ومحفوظ وأمه فاطمة بنت عبد القادر وأن عمها السيد علال بن عمر المرنيسي قام بإنجاز رسم إرائة تحت عدد 16 صحيفة 24 توثيق فاس ورد

فيه أن الهالك خلف بنتا تسمى فاطمة وأنجز رسم تقديم بنفس الاسم واستصدر حكما بالتعويض عن المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 9/10/1986 أيدته محكمة الاستئناف مبدئيا مع خفض التعويضات وتم توجيه التعويضات إلى صندوق الإيداع والتدبير الذي رفض تمكينها من المبالغ المستحقة لها لأن هناك خطأ في إسمها والحال أن البنت فاطمة لا وجود لها ملتمسة تصحيح الخطأ الوارد بالحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 9/10/1986 في الملف عدد 6293/85 وكذا القرار الإستئنافي رقم 1541/88 بخصوص اسمها والقول بأن التعويض المحكوم به هو الربيعة بنت عند السلام الهاني، وبعد تمام المناقشة صدر الحكم الابتدائي برفض الطلب، استأنفته الطالبة فصدر
القرار الإستئنافي والتأبيد وهو المطعون فيه بالنقض.

حيث تعيب الطاعنة على القرار في وسائلها الثلاثة مجتمعة خرق الفصول 3 و 55 و 334 و 345 من قانون المسطرة المدنية والتغيير والتأويل الخاطئ لموضوع الدعوى وانعدام التعامل وخرق الفصول 404 و 416 و 418 من قانون الالتزامات والعقود لأنها لا تطالب بإصلاح خطا وقعت فيه المحكمة بل إصلاح خطأ نجم عن الظروف والملابسات التي صدر فيها الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي القاضي بالتعويض الفائدة إحدى بنات المرحوم على أساس أن اسمها فاطمة وليس ربيعة، لأن الحكم صدر لفائدة شخص لا وجود له بسبب خطأ نجم عن إقامة الإراثة من طرف عمها وهي قاصر ووقع الخطأ في اسمها ولهذا تلتمس إصلاح الحكم المبني على وثائق خاطئة وليس خطأ المحكمة التي لا يجوز لها تغيير الطلب، ومن جهة أخرى ثم وضع مبلغ التعويض لدى صندوق الإبداع والتدبير في اسم فاطمة وعندما أصلحت الإراثة وأحضرت جميع الوثائق التي تفيد أن والدها لم يخلف أي بنت باسم فاطمة بل فقط ربيعة وأدلت المحكمة بما يفيد أن المبلغ المودع باسم فاطمة لازال وديعة لم تسحب لم تلتفت المحكمة إلى هذه الوثائق ولم تستجب لطلب إجراء بحث لإزالة الالتباس .

حقا حيث صبح ما عابته الطاعنة على القرار ذلك أنها أدلت بوثائق تقيد وجود خطأ طال اسمها الشخصي أثناء صدور الحكم القاضي لها بالتعويض، وعدم وجود ما يمنع إصلاح الأخطاء المادية التي يمكن أن ترد في الأحكام والقرارات القضائية سواء تعلق الأمر بأخطاء تلقائية ارتكبتها المحاكم أم بأخطاء ناتجة عن طلبات الأطراف ، فإن رفض القرار إصلاح الخطأ المادي المحض يجعله بدون أساس ومعرضا للنقض .

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون وبهيئة أخرى وتحميل المطلوب الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاء بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد إبراهيم بولحيان والمستشارين السادة لطيفة أهضمون مقررة ومحمد أو غريس والناظفي اليوسفي وجواد الهاري أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نجيب بركات وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نجاة مروان

الرئيس

المستشارة المقررة

كاتبة الضبط

3

محكمة النقض

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل
الحامل لتوقيعات الرئيس والمستشار

المقرر وكاتب الضبط

2013/5/1/610

.....
.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7328 - 17
صفر 1446 موافق 22 أغسطس 2024 .

ظهير شريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7) أغسطس (2024) بتنفيذ القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18:00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية. كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7) أغسطس 2024)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء عزيز أخنوش.

قانون رقم 39.24

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 10.00

المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

المادة الأولى

تغير وتتمم على الشكل التالي أحكام المواد 13 و 16 و 16 مكرر 2 و 16 مكرر 4 و 30 من القانون رقم 1000 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 102.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر 2002 .

المادة 13 - ينشأ بقوة القانون بين جميع الملاك المشتركين في ملكية العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون منذ تاريخ تقييد أول تقويت بشأنها اتحاد للملاك المشتركين، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

صفحة : 5367

يكون الغرض من اتحاد الملاك حفظ وصيانة الأجزاء المشتركة وإدارتها، وعند الاقتضاء، إسداء خدمات جماعية لفائدة الملاك ترتبط بتدبير الملكية المشتركة

يحق لاتحاد الملاك في حالة تعذر الصلح والوساطة التقاضي ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع المالكين المتضررين

(الباقي بدون تغيير)

المادة 16 - ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر.

و يستدعى إليه الملاك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية.

خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع، وبين الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع وجدول الأعمال

المادة 16 مكرر 2 - ينعقد الجمع العام العادي على الأقل مرة كل سنة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من انتهاء السنة الجارية و يمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة لذلك ويستدعى إليها جميع الملاك المشتركين

يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي إلى جميع الملاك بكل الوسائل القانونية المتاحة، تتضمن مكان وتاريخ وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال

المادة 16 مكرر 4 - يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية بآخر عنوان شخصي أو مهني أشعر به وكيل الاتحاد ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر (15)

يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.

(الباقي بدون تغيير)

المادة 30 - يجب على وكيل الاتحاد ووكيل مجلس الاتحاد المنصوص عليه في المادة 29 أعلاه، كل فيما يخصه أن يقوم بتبليغ جميع القرارات المتخذة من طرف الجمع العام مشفوعة بمحاضر الاجتماعات إلى كافة الملاك داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام من تاريخ اتخاذها

يتم التبليغ بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية

(الباقي بدون تغيير)

المادة الثانية

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

.....
.....
.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

فاس في 22 رمضان 1447

موافق 12 مارس 2026

مذكرة عدد 495/2/2026:

إلى :

السيدات والسادة المستشارين المكلفين بالبت في القضايا الزجرية

الموضوع : حول تتبع مؤشر الاخراج من المداولة .

المرجع : كتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد : 2890 وتاريخ : 2026/02/24

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد

فتبعا لكتاب السيد الرئيس المنتدب المشار إليه في المرجع أعلاه والذي يخبر فيه ان قطب القضاء الجنائي وسعيا لتحسين الأداء القضائي في المادة الزجرية على مستوى تصفية الملفات والبت فيها داخل آجال معقولة، قام باستخراج المعطيات المتعلقة بمؤشر الإخراج من المداولة في القضايا الزجرية من نظام ساج 2، برسم سنة 2025 . وقد تبين من خلال هذه المعطيات بأن نسبة الإخراجات من المداولة من الملفات التي تم حجزها للحكم بهذه المحكمة بلغت 2,33% ، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني .

لأجله أهيب بكم باتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي الإخراجات غير المبررة التي تؤثر سلبا على السير العادي للقضايا مع الحرص على الدراسة القبلية للملفات ومراقبة سلامة

الإجراءات المتخذة من طرف مساعدي القضاء واعمال الحكامة في تدبير الزمن القضائي، وموافاتي بما يعترضكم من صعوبات وإشكالات التي تعترض سير هذه القضايا للعمل على تجاوزها، مع الإشارة إلى أن قطب القضاء الجنائي يعمل على تتبع تطور النسبة المذكورة أعلاه بصفة دورية .

مع خالص تحياتي . والسلام

الرئيس الأول

.....
.....
.....

المملكة المغربية

برئاسة النيابة العامة

دورية عدد 24 س/ رن ع

بتاريخ 11 يوليو 2019

إلى

السادة الوكلاء العامون للملك لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع حول تفعيل مسطرة الصلح.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فلا يخفى عليكم أن المشرع المغربي نظم أحكام الصلح الزجري في إطار المادة 41 من قانون المسطرة الجنائية، وجعله كبديل أساسي لتحريك الدعوى العمومية في الجنح الضبطية المعاقب عليها بسنتين حبسا أو أقل أو بغرامة لا يتجاوز حدها الأقصى 5000

درهم، إذا تحققت إحدى الحالات التالية:

تراضي المشتكي والمشتكى به على الصلح

عدم حضور المتضرر أمام وكيل الملك، وتبين من وثائق الملف وجود تنازل مكتوب صادر عنه؛

حالة عدم وجود مشتك، كما هو الحال في جنح السكر العلني البين، والاستعمال غير المشروع للمخدرات.

كما أكدت الفقرة الأخيرة من المادة 461 من ق م ج على إمكانية تطبيق مسطرة الصلح في حالة ارتكاب جنحة من طرف طفل، إذا وافق هو ووليه، وكذا ضحية الفعل الجرمي على ذلك.

ومن خلال تتبع الإحصائيات الصادرة عن المحاكم الابتدائية خلال السنتين الأخيرتين، يلاحظ عدم التطبيق الواسع لهذه المسطرة، ووجود تفاوت كبير بين النيابات العامة في مدى تفعيلها. فبينما سجلت بعض المحاكم أكثر من مائة حالة صلح خلال سنة 2018، فإن محاكم أخرى لم تبادر إلى تطبيقه في أي قضية. كما أن عدد المحاكم التي لم تسجل أي حالة صلح إلى حدود منتصف هذه السنة عرف ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنة الفارطة، الشيء الذي ينذر بضعف النتائج المحققة خلال نهاية السنة.

وتبرز نفس المعطيات الاحصائية، أن أمر تفعيل مسطرة الصلح لا يرتبط بحجم المحكمة وعدد المحاضر الرائجة بها أو عدد الأشخاص المقدمين أمامها، خاصة وأن أفضل النتائج المحققة سنة 2018 ترجع إلى محاكم صغرى أو متوسطة. مما يؤكد أن طريقة تدبير المحاضر التي تتوفر فيها شروط مسطرة الصلح، خاصة عند تقديم الأشخاص، تؤثر بشكل سلبي أو إيجابي في مدى إعمالها. حيث يقتضي تفعيل الصلح بالشكل المرضي أن يتحلى قاضي النيابة العامة بالإيجابية، ويسعى إلى تطبيقه في كل مرة توفرت شروطه

ونظرا لما لمسطرة الصلح من أهمية بالغة في تدعيم مكانة الضحية في الخصومة الجنائية، والتخفيف من حجم قضايا الجنح الضبطية وعدم إثقال كاهل المحاكم بها وتكريس العدالة التصالحية، والحيلولة دون متابعة الأشخاص وما يترتب عن ذلك من إجراءات للتنفيذ، وباقي تبعات الحكم الجنحي الصادر بالإدانة، فإني أدعوكم إلى ما يلي:

أولا الحرص التام على تفعيل مسطرة الصلح بكل جدية، في كل القضايا التي تتوفر فيها الشروط القانونية المحددة في المادة 41 من ق م ج والمادة 461 إذا كان مرتكب الجرم طفلا

ثانية التأكيد على الدور الإيجابي لقاضي النيابة العامة في تفعيل مسطرة الصلح من خلال إشعار الأطراف بمقتضيات المادة 41 المذكورة، والتعامل إيجابيا مع طلباتهم؛

ثالثا: تشكل فترة التقديم أمام النيابة العامة المرحلة المثلى لاقتراح إجراء مسطرة الصلح، خاصة في الجنح الضبطية التي لا يكون فيها مشتك، وهي كثيرة وتشكل في غالب الأحيان جرائم بسيطة، مما يتعين معه المبادرة إلى اقتراح إجراء الصلح بخصوصها

رابعا: حث المشتكى به أو مرتكب الجرم على أداء قيمة الغرامة التصالحية، بحيث يمكنه إيداعها مباشرة بصندوق المحكمة، الشيء الذي يوفر ضمانات أكبر لنجاح مسطرة المصادقة على الصلح من طرف رئيس المحكمة أو من ينوب عنه؛

ونظرا للأهمية القصوى لهذه الدورية في تعزيز حقوق الضحايا، وتحقيق فوائد العدالة التصالحية، فإني أدعوكم إلى تعميم فحواها على نوابكم وحثهم على تفعيل مقتضياتها بكل جدية، وفق المرامي التي ابتغاها المشرع من وراء سن مسطرة الصلح بموجب المادة 41 من ق م ج ، والرجوع إلى هذه الرئاسة في حالة وجود أي صعوبات.

والسلام.

.....

.....

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية رقم: 10 / رن ع / س / ق 1/2026

2026 مارس 16

إلى

السيدات والسادة

الوكلاء العامين للملح لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملح لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول تفعيل مسطرة الصلح كبديل عن الدعوى العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

لا يخفى عليكم أن القانون رقم 03.23 المغير والمتمم لقانون المسطرة الجنائية تضمن مستجدات جوهرية همت مسطرة الصلح، والتي عملت هذه الرئاسة على إبراز خطوطها العريضة من خلال المنشور رقم 25 الصادر عنها بتاريخ 10 نونبر 2025. حيث انصرفت نية المشرع من خلال التعديلات المدخلة على المادتين 41 و 1-41 من قانون المسطرة الجنائية المنظمتين للصلح إلى تعزيز دور النيابة العامة في تفعيل هذه المسطرة البديلة عن الدعوى العمومية، وتوطيد دعائم العدالة التصالحية.

وهكذا، فقد أضحى مخولا لوكلاء الملك أن يقترحوا الصلح بصفة تلقائية على الطرفين، والسعي إلى تحقيقه بينهما أو إمهالهما لذلك، مع إمكانية اللجوء إلى الوساطة لإنجاح مسطرة الصلح، بأن يعهد به إلى وسيط أو أكثر يقترحه الأطراف أو يختاره وكيل الملك، أو أن تسند مهمة إجرائه إلى محامي الطرفين، كما يمكن الاستعانة في هذا الصدد بخدمات مكتب المساعدة الاجتماعية بالمحكمة. أما في حالة عدم وجود مشتك، أو في حالة عدم حضور المتضرر وثبوت تنازله كتابة، فيمكن لوكيل الملك اقتراح صلح يتمثل في أداء غرامة لا

1

تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة قانونا، أو إصلاح الضرر الناتج عن الفعل الجرمي مع تحرير محضر بذلك والسهر على التحقق من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

ولتعزيز فرص تطبيقه، فقد وسع القانون المذكور من نطاق الجرائم القابلة للصلح، إذ لم يعد الأمر مقتصرا على الجنح الضبطية، بل امتد ليشمل مجموعة من الجنح التأديبية التي تتجاوز العقوبة المقررة لها سنتين حبسا، وهي الجرائم المحددة على سبيل الحصر بمقتضى المادة 41-1 من قانون المسطرة الجنائية، والتي تندرج فيها أكثر الجنح ارتكابا وعرضا على النيابات العامة، كالضرب والجرح والسرقة والنصب وخيانة الأمانة وغيرها من الجنح، الأمر الذي يبرز توجه نية المشرع إلى توسيع مجال التصالح بين الضحية ومرتكب الفعل الجرمي وتفادي إقامة الدعوى العمومية عند تسوية النزاع بين الطرفين.

كما خولت الفقرة الثالثة من المادة 461 من قانون المسطرة الجنائية تطبيق مسطرة الصلح في حالة ارتكاب جنحة من طرف طفل في نزاع مع القانون، وذلك وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادتين 41 و 1-41 من نفس القانون، الأمر الذي يقتضي الاستحضار الدائم للمصلحة الفضلى للطفل والسعي إلى حصول الصلح بينه أو بين وليه القانوني) والمتضرر من الفعل الجرمي ما سيمكن من الحيلولة دون متابعة الطفل لضمان بقائه في وسطه الطبيعي.

ورغم أن التعديلات المشار إليها أعلاه الواردة في القانون رقم 03.23 لم تدخل حيز التنفيذ إلا بتاريخ 08 دجنبر 2025 ، إلا أن بعض مسؤولي وقضاة النيابة العامة أبانوا عن إدراك

عال بأهمية الصلح في تدبير قضايا المواطنين وبدوره المركزي في ترشيد إقامة الدعاوى العمومية أمام القضاء الزجري، حيث أفضى ذلك إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الأداء المتعلقة بعدد الأشخاص المستفيدين من مسطرة الصلح، إذ انتقل عدد حالات الاستفادة من 8219 مستفيدا خلال سنة 2023 إلى 15862 خلال سنة 2024، لتعرف سنة 2025 تحقيق نسبة

2

ارتفاع مهمة حيث بلغ عدد المستفيدين من الصلح 21963 شخصا بنسبة ارتفاع تقدر ب (38%) -1- .

وإذا كان هذا التحسن المسجل في المؤشرات المتعلقة بتفعيل مسطرة الصلح يبرز حرص أغلب النيابات العامة لدى المحاكم الابتدائية على تفعيل هذه المسطرة وفقا لأولويات السياسة الجنائية المحددة من قبل هذه الرئاسة، وهو ما يستحق التنويه والإشادة ببعض مسؤولي وقضاة النيابة العامة الذين سجلوا نتائج متميزة سواء في عدد حالات الصلح المنجزة أو المبالغ المالية المهمة المستخلصة في إطار الغرامة التصالحية، فإن بعض النيابات العامة الأخرى لا زالت تسجل حالات محدودة لا تتناسب مع عدد القضايا المعروضة أمامها، وهو ما يقتضي منها بذل المزيد من الجهود، لا سيما في ضوء المستجدات التشريعية الجديدة التي حرص المشرع من خلالها على تبسيط شروط تفعيل مسطرة الصلح، سواء من حيث تجاوز الإكراه المادي المرتبط بتمكين وكيل الملك من اقتراح أداء غرامة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة قانونا، أو من حيث تجاوز الإكراهات الإجرائية المتجلية في إلغاء مسطرة المصادقة على الصلح، حيث وفقا للمقتضيات الجديدة يصبح هذا الأخير نافذا بمجرد تحرير محضر بذلك من طرف وكيل الملك أو أحد نوابه وفقا للشكليات المحددة قانونا، وبتنفيذ الالتزامات المتفق عليها .

واعتبارا للمكانة المحورية التي تحتلها مسطرة الصلح في تنفيذ السياسة الجنائية، لما لها من دور في تعزيز حماية حقوق الضحايا، والمساهمة في تحقيق النجاعة القضائية من خلال تقليص عدد القضايا الزجرية المعروضة على المحاكم، فإني أدعوكم إلى ما يلي:

أولا : استحضار الصلح كأولوية مركزية في تنفيذ السياسة الجنائية، وكهدف أساسي في تدبير القضايا الزجرية من خلال المبادرة إلى اقتراحه على الأطراف أو الاستجابة لطلب إجرائه كلما تبين لكم توفر مبرراته القانونية المحددة في المادتين 41 و 1-41 من قانون المسطرة الجنائية، والمادة 461 من نفس القانون إذا كان الأمر يتعلق بطفل في نزاع مع القانون

انعكس هذا الارتفاع إيجابا على إجمالي مبلغ الغرامات التصالحية الذي بلغ 13.295.844 در هما، تم إيداعه بشكل مباشر في صناديق الأداء بالمحاكم، دون ضرورة

ثانيا: تفعيل الوساطة بين الأطراف وفقا للغايات التشريعية، وتخويل الوسطاء المهلة الكافية لإنجاح محاولات الصلح بين الأطراف، وذلك بما يضمن حقوق الجميع ويساهم في تعزيز مبادئ العدالة التصالحية

ثالثا : تقدير قيمة الغرامة التصالحية وفق الضوابط المحددة في المادة 1-41 من قانون المسطرة الجنائية، بألا تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة قانونا للجريمة المرتكبة، أو إصلاح الضرر الناتج عنها :

رابعا: تتبع تنفيذ التزامات الصلح المتفق عليها داخل الآجال المحددة، واتخاذ المتعين قانونا عند الإخلال بها أو عند ظهور عناصر جديدة تمس الدعوى العمومية

خامسا : مواصلة موافاة رئاسة النيابة العامة بالمعطيات الإحصائية ذات الصلة بتفعيل مسطرة الصلح من خلال الحرص على ملء الاستبيان المتعلق بوضعية الأشخاص المقدمين بتطبيقية تدبير الإحصائيات، مع التأكيد على أن النتائج المحققة سيتم اعتمادها في تقييم الأداء الخاص بكل نيابة عامة.

ونظرا لأهمية التوجيهات التي تتضمنها هذه الدورية، ولما لتفعيلها من دور في تعزيز تفعيل مسطرة الصلح الزجري، فإني أدعوكم إلى تعميم فحواها على نوابكم، وحثهم على التقيد بها، والسهر على التنزيل السليم لإرادة المشرع عند إعادة تنظيمه المسطرة الصلح بموجب المادتين 41 و 1-41 من قانون المسطرة الجنائية، مع موافاتي بكل الصعوبات أو الإشكالات التي قد تعترضكم عند التطبيق.

والله ولي التوفيق

والسلام.

.....
.....

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.

صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025
وفق تعديلات:
القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛

المادة 41
يعتبر الصلح بديلا عن الدعوى العمومية إذا توفرت شروط إقامتها، ولا يمس بقرينة البراءة.
يمكن للمتضرر أو للمشتكى به أو لكليهما، قبل إقامة الدعوى العمومية، أن يطلب من وكيل الملك تضمين الصلح الحاصل بينهما في محضر.
يمكن لوكيل الملك إذا بدت له أدلة كافية لإقامة الدعوى العمومية وقبل تحريكها، أن يقترح الصلح على الطرفين ويسعى إلى تحقيقه بينهما أو يمهلهما لإجرائه.
كما يمكن لوكيل الملك أن يقترح الصلح بالوساطة على الطرفين قبل تحريك الدعوى العمومية، تلقائيا أو بناء على طلب من أحدهما، يعهد به إلى وسيط أو أكثر يقترحه الأطراف أو يختاره وكيل الملك أو يعهد به إلى محامي الطرفين، ويمكنه أيضا أن يستعين بخدمات مكتب المساعدة الاجتماعية بالمحكمة.
المادة 41-1
لا يمكن سلوك مسطرة الصلح إلا إذا تعلق الأمر بجنحة يعاقب عليها بسنتين حبسا أو أقل وبغرامة لا يتجاوز حدها الأقصى مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أو بجنحة من الجنح المنصوص عليها في الفصول 401 و404 (البند 1) و425 و426 و441 (الفقرة الثانية) و445 و447-1 و447-2 و447-3 و505 و517 و520 و523 و524 و525 و526 و538 و540 و542 و547 و549 (البندين الأخيرين) و553 (الفقرة الأولى) و571 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 316 من مدونة التجارة، أو إذا نص القانون صراحة على ذلك بالنسبة لجرائم أخرى.
إذا تراسى الطرفان على الصلح، فإنه يحرر محضرا بذلك بحضورهما وحضور محاميهما عند الاقتضاء، ما لم يتنازلا أو يتنازل أحدهما عن ذلك، ويوقع إلى جانبهما وكيل الملك.
يتضمن محضر الصلح ما اتفق عليه الطرفان، وعند الاقتضاء أداء المشتكى به غرامة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة قانونا للجريمة.
إذا لم يحضر المتضرر أمام وكيل الملك، وتبين من وثائق الملف وجود تنازل مكتوب صادر عنه، أوفي حالة عدم وجود مشتك، يمكن لوكيل الملك أن يقترح على المشتكى به أو المشتبه فيه صلحا يتمثل في أداء غرامة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة

للجريمة أو إصلاح الضرر الناتج عن أفعاله، وفي حالة موافقته، يحرر وكيل الملك محضرا يتضمن ما تم الاتفاق عليه، ويوقع وكيل الملك والمعني بالأمر على المحضر.
يتحقق وكيل الملك من تنفيذ اتفاق الصلح.
توقف مسطرة الصلح في الحالتين المشار إليهما في هذه المادة إقامة الدعوى العمومية.
ويمكن لوكيل الملك إقامتها في حالة عدم تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المشتكى به أوإذا ظهرت عناصر جديدة تمس الدعوى العمومية، ما لم تكن هذه الأخيرة قد سقطت بأحد أسباب السقوط.
تتوقف مدة تقادم الدعوى العمومية بكل إجراء يرمي إلى إجراء الصلح أو إلى تنفيذه.

.....
.....

مجموعة القانون الجنائي

صيغة محينة بتاريخ 14 يونيو2021

ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 26) 1382 نونبر (1962بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي

كما تم تعديله:

-1القانون رقم 12.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.56 بتاريخ 27 شوال 8) 1442 يونيو(2021 ، الجريدة الرسمية 6995 بتاريخ 3 ذو القعدة 1442 14)يونيو(2021 ، ص4162 ؛

الفصل401

إذا كان الجرح أو الضرب أو غيرهما من أنواع العنف أو الإيذاء قد نتج عنه عجز تتجاوز مدته عشرين يوما، فإن العقوبة تكون الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين[1] إلى ألف درهم.

وفي حالة توفر سبق الإصرار أو الترصد أو استعمال السلاح، تكون العقوبة الحبس من سنتين إلى خمس، والغرامة من مائتين وخمسين إلى ألفي درهم.

1

ويجوز أن يحكم على مرتكب الجريمة، علاوة على ذلك، بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 وبالمنع من الإقامة من خمس سنوات إلى عشر.

الفصل404

يعاقب كل من ارتكب عمدا ضربا أو جرحا أو أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء ضد امرأة بسبب جنسها أو ضد امرأة حامل، إذا كان حملها بينا أو معلوما لدى الفاعل، أو في وضعية إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية، أو ضد أحد الأصول أو ضد كافل أو ضد زوج أو خاطب، أو ضد شخص له ولاية أو سلطة عليه أو مكلف برعايته أو ضد طليق أو بحضور أحد الأبناء أو أحد الوالدين كما يلي[2]:

- 1في الحالات المنصوص عليها في الفصلين 400 و401، ضعف العقوبة المقررة لكل حالة، حسب التفصيلات المشار إليها فيهما .

الفرع :2 في التهديد وعدم تقديم المساعدة

)الفصول(431 – 425

الفصل425

من هدد بارتكاب جناية ضد الأشخاص أو الأموال، وذلك بكتابة موقع عليها أو بدون توقيع، أو صورة أو رمز أو علامة، يعاقب، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين[3] إلى خمسمائة درهم.

الفصل426

التهديد المشار إليه في الفصل السابق، إذا كان مصحوبا بالأمر بإيداع مبلغ من المال في مكان معين، أو بالقيام بأي شرط آخر، فعقوبته الحبس من سنتين إلى خمس والغرامة من مائتين وخمسين إلى ألف درهم.

الفصل441

[2] - تم تغيير وتتميم الفصل 404 أعلاه ، بمقتضى المادة 2 من القانون رقم 103.13، السالف الذكر.

[3]

من دخل أو حاول الدخول إلى مسكن الغير، باستعمال التدليس أو التهديد أو العنف ضد الأشخاص أو الأشياء، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من مائتين[4] إلى مائتين وخمسين درهما.

وإذا انتهكت حرمة المسكن ليلا، أو باستعمال التسلق أو الكسر أو بواسطة عدة أشخاص، أو إذا كان الفاعل أو أحد الفاعلين يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ، فالعقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة من مائتين[5] إلى خمسمائة درهم.

الفصل445

من أبلغ بأي وسيلة كانت، وشاية كاذبة ضد شخص أو أكثر إلى الضباط القضائيين أو إلى ضباط الشرطة القضائية أو الإدارية أو إلى هيئات مختصة باتخاذ إجراءات بشأنها أو تقديمها إلى السلطة المختصة، وكذلك من أبلغ الوشاية إلى رؤساء المبلغ ضده أو أصحاب العمل الذين يعمل لديهم، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[6] إلى ألف درهم، ويجوز للمحكمة أن تأمر علاوة على ذلك، بنشر حكمها كله أو بعضه في صحيفة أو أكثر، على نفقة المحكوم عليه.

وإذا كانت الوقائع المبلغ بها تستوجب زجرا جزائيا أو إداريا، فإن المتابعة عن الوشاية الكاذبة، تطبيقا لهذا النص، يمكن الشروع فيها، إما عقب الحكم النهائي ببراءة المبلغ ضده أو إعفائه أو عقب صدور أمر أو قرار بعدم متابعته أو عقب حفظ الشكاية بأمر من أحد رجال القضاء أو الموظف أو رئيس المبلغ ضده أو مستخدمه المختص بالبت في الشكاية.

وعلى المحكمة التي ترفع لها الدعوى، بمقتضى هذا الفصل، أن تأمر بوقف نظر دعوى البلاغ الكاذب، إذا كانت المتابعة عن الواقعة المبلغ بها لازالت جارية.

الفصل[7]447-1

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو

4

5

6

7- تمت إضافة الفصول 1-447 و2-447 و3-447 أعلاه، بمقتضى المادة 5 من القانون رقم 103.13، السالف الذكر.

تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها.

يعاقب بنفس العقوبة، من قام عمدا وبأي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته.

الفصل447-2

يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم.

الفصل447-3

يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم، إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في الفصلين 447-1 و 447-2في حالة العود وفي حالة ارتكاب الجريمة من طرف الزوج أو الطليق أو الخاطب أو أحد الفروع أو أحد الأصول أو الكافل أو شخص له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلف برعايتها أو ضد امرأة بسبب جنسها أو ضد قاصر.

الباب التاسع :في الجنايات والجنح المتعلقة بالأموال

)الفصول (607 – 505

الفرع :1 في السرقات وانتزاع الأموال

)الفصول(539 – 505

الفصل505

من اختلس عمدا مالا مملوكا للغير يعد سارقا، ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[8] إلى خمسمائة درهم.

[8]

الفصل[9]-517

من سرق من الحقول خيولا أو دواب للحمل أو عربات أو دواب للركوب أو مواشي، كبيرة أو صغيرة، أو أدوات فلاحية، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من ألف ومائتين إلى خمسة آلاف درهم.

وتطبق نفس العقوبة على سرقة الأخشاب من أماكن قطعها والأحجار من محاجرها والرمال من الشواطئ أو من الكثبان الرملية الساحلية أو من الأودية أو من أماكنها الطبيعية والأسماك من بركة أو حوض أو ترعة خاصة.

غير أنه إذا تعلق الأمر بجنحة سرقة الرمال من الأماكن المنصوص عليها في الفقرة السابقة وتم تحديد الكمية المسروقة منها، فإن الغرامة تكون خمسمائة درهم عن كل متر مكعب على أن لا تقل عن ألف ومائتي درهم .ويعتبر كل جزء من متر مكعب بمثابة متر مكعب.

تأمر المحكمة، علاوة على ذلك، بأن يصادر لفائدة الدولة، مع حفظ حقوق الغير حسني النية، الآلات والأدوات والأشياء ووسائل النقل التي استعملت في ارتكاب الجريمة أو كانت ستستعمل في ارتكابها أو التي تحصلت منها وكذلك المنح وغيرها من الفوائد التي كوفئ بها مرتكب الجريمة أو كانت معدة لمكافأته .

الفصل520

من نزع حدودا فاصلة بين عقارين، وذلك بقصد ارتكاب سرقة، يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[10] إلى ألف درهم.

الفصل523

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وغرامة من مائتين[11] إلى ألف درهم، أحد الورثة أو مدعي الوراثة، الذي يتصرف بسوء نية في التركة أو جزء منها قبل اقتسامها.

---

[9] -**غير وتمم بالمادة الفريدة من القانون رقم 10.11 الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 152.1.11 بتاريخ 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5975 بتاريخ 6 شوال 1432 (5 سبتمبر 2011)، ص 4396.**

[10] - نفس الإحالة.

[11] - نفس الإحالة.

ويعاقب بنفس العقوبة المالك على الشياع أو الشريك الذي يتصرف بسوء نية في المال المشترك أو رأس المال.

الفصل524

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس وغرامة من مائتين[12] إلى خمسمائة درهم، المحجوز عليه الذي يتلف أو يبدد عمدا الأشياء المحجوزة المملوكة له التي سلمت لغيره لحراستها.

أما في حالة وضع الأشياء المحجوزة تحت حراسة مالكها، فعقوبته الحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات وغرامة من مائتين[13] إلى خمسمائة درهم.

الفصل525

الراهن الذي يبدد أو يتلف عمدا شيئا مملوكا له، رهنه في دين عليه أو على غيره يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[14] إلى خمسمائة درهم.

الفصل526

في الحالات المشار إليها في الفصلين السابقين، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[15] إلى خمسمائة درهم، من أخفى عمدا الأشياء المبددة؛ وتطبق نفس العقوبة على زوج أو أصل أو فرع المحجوز عليه والمدين والمقترض أو الراهن إذا ساعدوا في تبديدها أو إتلافها أو في محاولة ذلك.

الفصل538

من حصل على مبلغ من المال، أو الأوراق المالية أو على توقيع أو على تسليم ورقة مما أشير إليه في الفصل السابق، وكان ذلك بواسطة التهديد بإفشاء أو نسبة أمور شائنة، سواء كان التهديد شفويا أو كتابيا، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[16] إلى ألفي درهم.

---

[12] - نفس الإحالة.

[13] - نفس الإحالة.

[14] - نفس الإحالة.

[15] - نفس الإحالة.

[16] - نفس الإحالة.

الفرع :2 في النصب وإصدار شيك دون رصيد

)الفصول (546 – 540

الفصل540

يعد مرتكبا لجريمة النصب، ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من خمسمائة إلى خمسة آلاف درهم، من استعمل الاحتيال ليوقع شخصا في الغلط بتأكيدات خادعة أو إخفاء وقائع صحيحة أو استغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره ويدفعه بذلك إلى أعمال تمس مصالحه أو مصالح الغير المالية بقصد الحصول على منفعة مالية له أو لشخص آخر.

وترفع عقوبة الحبس إلى الضعف والحد الأقصى للغرامة إلى مائة ألف درهم، إذا كان مرتكب الجريمة أحد الأشخاص الذين استعانوا بالجمهور في إصدار أسهم أو سندات أو اذنوات أو حصص أو أي أوراق مالية أخرى متعلقة بشركة أو بمؤسسة تجارية أو صناعية.

الفصل542

يعاقب بعقوبة النصب المقررة في الفقرة الأولى من الفصل 540 من يرتكب بسوء نية أحد الأفعال الآتية:

- 1أن يتصرف في أموال غير قابلة للتفويت.

- 2أن يتصرف في مال برهنه عقاريا أو حيازيا أو إعطاء حق انتفاع أو كراء أو أي تصرف آخر، إضرارا بمن سبق له التعاقد معه بشأنه .

- 3أن يستمر في تحصيل دين انقضى بالوفاء أو التجديد.

الفرع :3 في خيانة الأمانة، والتملك بدون حق

)الفصول (555 – 547

الفصل547

من اختلس أو بدد بسوء نية، اضرارا بالمالك أو واضع اليد أو الحائز، أمتعة أو نقودا أو بضائع أو سندات أو وصولات أو أوراقا من أي نوع تتضمن أو تنشئ التزاما أو ابراء كانت سلمت إليه على أن يردها، أو سلمت إليه لاستعمالها أو استخدامها لغرض

معين، يعد خائنا للأمانة ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين[17] إلى ألفي درهم.

وإذا كان الضرر الناتج عن الجريمة قليل القيمة، كانت عقوبة الحبس من شهر إلى سنتين والغرامة من مائتين[18] إلى مائتين وخمسين درهما مع عدم الإخلال بتطبيق الظروف المشددة المقررة في الفصلين 549 و.550

الفصل549

ترفع عقوبة خيانة الأمانة إلى الحبس من سنة إلى خمس سنوات والغرامة من مائتين-[19] - إلى خمسة آلاف درهم، في الحالات الآتية :

-إذا ارتكبها عدل أو حارس قضائي أو قيم أو مشرف قضائي، وذلك أثناء قيامه بوظيفته أو بسببها.

-إذا ارتكبها الناظر أو الحارس أو المستخدم في وقف، إضرارا بهذا الأخير.

-إذا ارتكبها أجير أو موكل، إضرارا بمستخدمه أو موكله.

الفصل552

من استغل حاجة قاصر دون الواحدة والعشرين أو بالغا فاقد الأهلية أو محجورا، أو استغل أهواءه أو عدم خبرته، ليحصل منه على التزام أو إبراء أو أي سند يمس ذمته المالية، إضرارا به، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين[20] إلى ألفي درهم.

---

[17] - - تم رفع الحد الأدنى للغرامات الجنحية إلى 200 درهم بمقتضى الفصل الثاني من قانون رقم 3.80 المغيرة بموجبه بعض مقتضيات القانون الجنائي، بتنفيذه ظهير شريف رقم 283-81-1 بتاريخ 11 رجب 1402 (6 مايو 1982)؛ الجريدة الرسمية عدد 3636 بتاريخ 15 رمضان 1402 (7 يوليوز 1982)، ص 835.

[18] - نفس الإحالة.

[19] - نفس الإحالة.

[20] - نفس الإحالة.

وإذا كان المجني عليه تحت سلطة الجاني أو تحت إشرافه أو تحت رعايته، رفعت العقوبة إلى الحبس من سنة إلى خمس والغرامة من مائتين وخمسين إلى ثلاثة آلاف درهم.

الفرع :6 في إخفاء الأشياء

الفصول 574 – 571

الفصل571

من أخفى عن علم كل أو بعض الأشياء المختلسة، أو المبددة، أو المتحصل عليها من جناية أو جنحة، يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين[21] إلى آلفي درهم، ما لم يكون الفعل مشاركة معاقبا عليها بعقوبة جناية طبقا للفصل.129

إلا أنه إذا كانت العقوبة المقررة في القانون للجنحة التي تحصلت منها الأشياء أقل من العقوبة المشار إليها في الفقرة السابقة فإن هذه العقوبة الأخيرة تعوض بالعقوبة المقررة لمرتكب الجريمة الأصلية.

مدونة التجارة

صيغة محينة بتاريخ 22 أبريل2019

ظهير شريف رقم 1.96.83 صادر في 15 من ربيع الأول(1417 فاتح أغسطس 1996بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة

المادة316

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة تتراوح بين 2.000 و 10.000 درهم، دون أن تقل قيمتها عن خمسة وعشرين في المائة من مبلغ الشيك أو من الخصاص:

ساحب الشيك الذي أغفل أو لم يقم بتوفير مؤونة الشيك قصد أدائه عند تقديمه؛

ساحب الشيك المتعرض بصفة غير صحيحة لدى المسحوب عليه؛

[21] - نفس الإحالة.

من زيف أو زور شيكا؛

من قام عن علم بقبول تسلم شيك مزور أو مزيف أو بتظهيره أو ضمانه ضمانا احتياطيا؛

من استعمل عن علم أو حاول استعمال شيك مزيف أو مزور؛

كل شخص قام عن علم بقبول أو تظهير شيك شرط أن لا يستخلص فورا وأن يحتفظ به على سبيل الضمان.

تصادر الشيكات المزيفة أو المزورة وتبدد .ويتم مصادرة المواد والآلات والأجهزة والأدوات التي استعملت أو كانت معدة لإنتاج هذه الشيكات، بأمر قضائي، إلا إذا استعملت دون علم مالكها.

.....

.....

السيدة والسادة الرؤساء الأولون الأفاضل،

في إطار تنظيم انتخابات ممثلي الجمعيات المهنية للقضاة بمجلس التوجيه والمراقبة التابع لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، أحيطكم علما أنه تم تطوير منصة إلكترونية مخصصة لهذه العملية، يتم الولوج إليها عبر الفضاء الرقمي الخاص بالقضاة.

وبناء عليه، أطلب منكم العمل على تعميم فحوى هذه الرسالة على جميع السادة القضاة التابعين لدائرة نفوذكم القضائية، وحثهم على ضرورة الولوج إلى الفضاء الرقمي المذكور، والتأكد من تفعيل حساباتهم والتثبت من صحة بيانات الولوج، لاسيما اسم المستخدم وكلمة المرور، وذلك لضمان حسن سير العملية الانتخابية.

وفي حالة تسجيل أية صعوبات تقنية، يرجى الاتصال بالمصالح التقنية لقطب التحديث والنظم المعلوماتية عبر الأرقام التالية:

05.37.91.92.21

05.37.91.92.30

05.37.91.92.31

مع خالص التحيات.

.....

.....

.....

فهرست

نصوص عامة

المحكمة الدستورية.

صفحة

ظهير شريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10) مارس 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 06613 المتعلق بالمحكمة الدستورية ....

الخريطة القضائية للمملكة.

1640

مرسوم رقم 2.25.963 صادر في فاتح رمضان 1447) (19) فبراير (2026) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 223.665 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1445

(10) نوفمبر (2023) بتحديد الخريطة القضائية للمملكة.

1641
صفحة

الجماعات السلالية - الوصاية الإدارية وتدبير الأملاك.

مرسوم رقم 2.25.540 صادر في 15 من رمضان 1447 (5) مارس 2026 بتغيير المرسوم رقم 219.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير (2020)

بتطبيق أحكام القانون رقم 6217 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

انتخاب أعضاء مجلس النواب.

1667

مرسوم رقم 2.26.190 صادر في 22 من رمضان 1447) (12) مارس 2026

بتحديد تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب.

اللوائح الانتخابية العامة.

1667

قرار لوزير الداخلية رقم 50326 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026)

يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة..

إدارات الدولة والجماعات الترابية - تعطيل عن العمل.

1668

قرار الرئيس الحكومة رقم 3.14.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) بتعطيل إدارات الدولة والجماعات الترابية، بصفة

استثنائية عن العمل يوم الاثنين 23 مارس 2026

1670

مرسوم رقم 2.25.963 صادر في فاتح رمضان 1447 (19) فبراير (2026) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.23.665 الصادر في

25 من ربيع الآخر 1445 (10) نوفمبر (2023) بتحديد الخريطة القضائية للمملكة

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.38 بتاريخ 30 من ذي القعدة (1443 (30) يونيو (2022) كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 2 و 67 و 68 و 74 و 75 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.23.665 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1445 (10) نوفمبر (2023) بتحديد الخريطة القضائية للمملكة، كما وقع تغييره :

وباقتراح من وزير العدل :

وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية المعنية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 9 شعبان 1447 (29) يناير (2026)

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم، على النحو التالي، مقتضيات المادتين الثانية والثالثة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.23.665، الصادر)2023(في 25 من ربيع الآخر 1445) (10) نوفمبر

المادة الثانية - يحدد عدد محاكم الدرجة الأولى على النحو التالي :

يحدد عدد محاكم الدرجة الثانية في أربع وثلاثين (34) محكمة، موزعة على النحو التالي :

محاكم الاستئناف وعددها أربعة وعشرون (24) (الجدول رقم (1) :

محاكم الاستئناف الإدارية.

الجدول رقم (3)
صفحة 1642
موزعين على النحو التالي :

يحدد عدد الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري في قسمين اثنين (2)

قسم واحد (1) متخصص في القضاء التجاري بمحكمة الاستئناف بوجدة (الجدول رقم (6) :

قسم واحد (1) متخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف بوجدة (الجدول رقم (6) :

يحدد عدد المراكز القضائية التابعة.

الجدول رقم (4).

المادة الثالثة - تحدد مقار محاكم

الدرجة الثانية والأقسام المتخصصة في القضاء الملحقة بهذا المرسوم.

التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري ودوائر اختصاصها المحلي، وفق ما هو مبين في الجداول رقم 1 و 2 و 3 و 6

تحدد مقار المراكز

الجدول رقم 4 الملحق بهذا المرسوم.

المادة الثانية

تغير الجداول رقم 1 و 2 و 3 و 4 و 5 الملحقة بالمرسوم السالف الذكر رقم 2.23.665، وفق ما هو مبين في الجداول الملحقة بهذا المرسوم

المادة الثالثة

تنسخ وتعوض على النحو التالي، مقتضيات المادة السادسة من المرسوم السالف الذكر، رقم 2.23.665

المادة السادسة - يعمل بمقتضيات هذا المرسوم بالنسبة لكل محكمة من المحاكم المبينة بعده، ابتداء من تاريخ تعيين المسؤولين القضائيين بها :

المحاكم الابتدائية بكل من بوزنيقة وتحناوت وشيشاوة وأرفود والريش وأسا الزاك والمضيق :

المحاكم الابتدائية التجارية بكل من العيون، والداخلة، وبني ملال :

المحاكم الابتدائية الإدارية بكل من العيون، والداخلة، وبني ملال :

محكمة الاستئناف بالداخلة :

محكمة الاستئناف بتارودانت

يعمل بمقتضيات هذا المرسوم بالنسبة لكل من القسم المتخصص في القضاء التجاري والقسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف بوجدة، ابتداء من تاريخ تعيين رئيس القسم المعني من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية..

المادة الرابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير العدل

وحرر بالرباط في فاتح رمضان 1447 (19) فبراير (2026)

الإمضاء : عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

عدد 7491-26 رمضان 1447 (16) مارس 2026

الجريدة الرسمية

الجدول رقم 1

محاكم الدرجة الأولى والدرجة الثانية

مقار المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ودوائر اختصاصها المحلي

محاكم الاستئناف

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف المحاكم الابتدائية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الجماعات الترابية

الرباط

الرباط

الرباط

الراشيدية

أكادير

أكادير

إمسوان

انزكان

إنزكان

أولاد دحو

بيوكرى

بيوكرى

ايت ميلك

تزنيت

تافراوت

أملن

تارسواط

تزنيت

تا سريرت

أفلا إغير

اربغ نتاهلة

ايت و افقا

اثنين أداي

1643

اكادير

1644

الجريدة الرسمية

)2026(267491 رمضان 1447 (16) مارس

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف المحاكم الابتدائية

محاكم الاستئناف

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الجماعات الترابية

تفراوت المولود

أنزي

تيغمي

أيت إسفن

أربعاء أيت أحمد

تيزغران

إداوكوكمار

سيدي أحمد أوموسى

أربعاء رسموكة

المعدر الكبير

الركادة

وجان

سيدي بو عبد اللي

بونعمان

اثنين أكلو

أربعاء الساحل

تارودانت

أزرار

أولاد تايمة

إذا ومومن

طاطا

نسينت

تارودانت

أولاد تايمة

طاطا

تارودانت

كلميم

سطات

بني ملال

بني ملال

بني ملال

تاكزيرت

)2026(267491 رمضان 1447 (16) مارس

الجريدة الرسمية

محاكم الاستئناف

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف المحاكم الابتدائية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الجماعات الترابية

أفورار

تيموليلت

آيت و عرضى

بني عياط

قصبة تادلة

الفقيه بن صالح

سوق السبت أولاد النمة

ازيلال

أزيلال

تيلوكيت

دمنات

خنيفرة

خريبكة

الباقي بدون تغيير)

صفحة 1645

1646

الجريدة الرسمية

الجدول رقم 2

)2026(عدد 267491 رمضان 13447 (16) مارس

محاكم الدرجة الأولى و محاكم الدرجة الثانية مقار المحاكم الابتدائية التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ودوائر اختصاصها المحلي

محاكم الاستئناف التجارية

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف التجارية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية الجماعات الترابية

المحاكم الابتدائية التجارية

الرباط

الدار البيضاء

الرباط

الدار البيضاء

فاس

مزكيتام الرشيدية

كرامة

وجدة

ايت مايت

طنجة

زومي

الحسيمة

بني بوعياش

الدار البيضاء

فاس

فاس

وجدة

مع مراعاة المادة 6 من المرسوم رقم 223665 كما تم

تغييره وتتميمه

طنجة

طنجة

1647

محاكم الاستئناف التجارية

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف التجارية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية | التجارية الجماعات الترابية

المحاكم الابتدائية التجارية

امزورن

أجدير

شقران

أربعاء تاوريرت

تيفروين

النكور

زاوية سيدي عبد القادر

بني حذيفة

بني عبد الله

آيت يوسف وعلي

لوطا

امرابطن

از مورن

آيت قمرة

ارواضي

تارجيست

سيدي بوزينب

بني عمارت

سيدي بوتميم

زرقت

بني ابشير

بني بونصار

بني احمد اموكزان

بني بوفراح

ستادة

بني جميل مكصولين

بني اكميل

كتامة

تا مساوت

مولاي احمد الشريف

اساكن

16-48

الجريدة الرسمية

)2026(عدد 7491 - 26 رمضان 1447 (16) مارس

محاكم الاستئناف التجارية

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف التجارية المحاكم الابتدائية التجارية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية الجماعات الترابية

بني بوشيبت

تاغزوت

عبد الغاية السواحل

مراكش

اكادير

الجدول رقم 3

محاكم الدرجة الأولى و محاكم الدرجة الثانية مقار المحاكم الابتدائية الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية ودوائر اختصاصها المحلي

محاكم الاستئناف

الإدارية

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية المحاكم الابتدائية الإدارية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية الجماعات الترابية

الرباط

الرباط

الرباط

الدار البيضاء

الدار البيضاء

فاس

مزكيتام

الرشيدية

كرامة

وجدة

ايت مايت

طنجة

الحسيمة

بني بوعياش

1649

فاس

فاس

وجدة

) مع مراعاة المادة من المرسوم رقم 2.23065 كما تم تغييره

وتتميمه)

طنجة

زومي

طنجة

1650

الجريدة الرسمية

محاكم الاستئناف الإدارية

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية المحاكم الابتدائية الإدارية

)2026(عدد 7491 - 26 رمضان 1447 (16) مارس

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية الجماعات الترابية

امزورن

أجدير

شقران

أربعاء تاوريرت

تيفروين

النكور

زاوية سيدي عبد القادر

بني حذيفة

بني عبد الله

آيت يوسف وعلي

لوطا

امرابطن

از مورن

آيت قمرة

ارواضي

تارجيست

سيدي بوزينب

بني عمارت

سيدي بوتميم

زرقت

بني ابشير

بني بونصار

بني احمد اموكزان

بني بوفراح

سنادة

بني جميل مكصولين

بني اكميل

كتامة

تا مساوت

مولاي احمد الشريف

اساكن

محاكم الاستئناف الإدارية

دوائر اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية المحاكم الابتدائية الإدارية

دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية الجماعات الترابية

بني بوشيبت

تاغزوت

عبد الغاية السواحل

مراكش

أكادير

صفحة 1651

1652

الجريدة الرسمية

جدول رقم 4

المراكز القضائية التابعة للمحاكم الابتدائية

محاكم الاستئناف

المحاكم الابتدائية

الرباط

المراكز القضائية

بيوكرى

أكادير

تزنيت

تارودانت

أولاد برحيل

تافنكولت تالوين إيغرم

تارودانت

كلميم

كلميم

تاكزيرت

بني ملال

بني ملال

أفورار

قصبة تادلة

سوق السبت أولاد النمة

أزيلال

واويزغت

محاكم الاستئناف

المحاكم الابتدائية

المراكز القضائية

آيت عتاب

تا كلفت

تيلوكيت

دمنات

خنيفرة

وجدة

الباقي لا تغيير فيه

1654

الجريدة الرسمية

جدول رقم 5

محاكم الاستئناف المشتملة على أقسام الجرائم المالية

ودوائر اختصاصها المحلي

محاكم الاستئناف المشتملة على أقسام الجرائم المالية

دوائر نفوذها

الدوائر الاستئنافية التالية:

الدوائر الاستئنافية التالية:

الدوائر الاستئنافية التالية:

الرباط

الدار البيضاء

فاس

مراكش

الدوائر الاستئنافية التالية : مراكش

تارودانت كلميم.....

.....

أكادير

الداخلة

.....

.....

محاكم الاستئناف التجارية	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف التجارية المحاكم الابتدائية التجارية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية الجماعات الترابية
		امزورن
		أجدير
		شتوان
		أربعاء تاوريرت
		تيفروين
		النكور
		زاوية سيدي عبد القادر
		بني حذيفة
		بني عبد الله
		آيت يوسف وعلي
		لوطا
		امر ابطن
		ازمورن
		آيت قمرة
		ارواضي
		تارجيست
		سيدي بوزنيب
		بني عمارت
		سيدي بوتميم
		زرقت
		بني ابشير
		بني بونصار
		بني احمد اموكزان
		بني بوفراح
		سنادة
		بني جميل مكصولين
		بني اكميل
		كتامة
		تامساوت
		مولاي احمد الشريف
		اساكن

محاكم الاستئناف	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف المحاكم الابتدائية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الجماعات الترابية
		أقوار تيمولىلت أيت وعرضى بني عياط
	قصبة تادلة	.....
	الفقيه بن صالح	.....
	سوق السبت أولاد النمة	.....
	أزيلال دمنات	ازيلال ..... تيلوكيت .....
	خنيفرة	.....
خريبكة	.....	.....
(الباقي بدون تغيير)		

* * *

جدول رقم 4

المراكز القضائية التابعة للمحاكم الابتدائية

محاكم الاستئناف	المحاكم الابتدائية	المراكز القضائية
الرباط	.....	.....
.....		
أكادير	بيوكرى	.....
	تزنيت	.....
تارودانت	تارودانت	أولاد برحيل تافنكولت تالوين إيغرم
كلميم	كلميم	.....
.....		
بني ملال	بني ملال	تاكزيرت
		أفورار
	قصبة تادلة	.....
	سوق السبت أولاد النمة	.....
	أزيلال	واويزغت

الجدول رقم 3
محاكم الدرجة الأولى و محاكم الدرجة الثانية
(مقار المحاكم الابتدائية الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية ودوائر اختصاصها المحلي)

محاكم الاستئناف الإدارية	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية المحاكم الابتدائية الإدارية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية الجماعات الترابية
الرباط	الرباط	الرباط .....
	الدار البيضاء	الدار البيضاء .....
فاس	فاس	فاس ..... مزكيتام الرشيدية ..... كرامة
	وجدة (مع مراعاة المادة 3 من المرسوم رقم 2.23.665 كما تم تغييره وتتميمه)	وجدة ..... ابت مابت
طنجة	طنجة	طنجة ..... زوي الحسيمة بني بوعياش

محاكم الاستئناف الإدارية	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية المحاكم الابتدائية الإدارية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية الجماعات الترابية
		امزورن
		أجدير
		شقران
		أربعاء تاوريرت
		تيفروين
		التكور
		زاوية سيدي عبد القادر
		بني حذيفة
		بني عبد الله
		أيت يوسف وعلي
		لوطا
		امرابطن
		أزمورن
		أيت قمرة
		ارواضي
		تارجيست
		سيدي بوزينب
		بني عمارت
		سيدي بونميم
		زرقت
		بني ابشير
		بني يونصار
		بني احمد اموكران
		بني بوفراح
		سنادة
		بني جميل مكصولين
		بني اكميل
		كتامة
		تامساوت
		مولاي احمد الشريف
		اساكن

محاكم الاستئناف الإدارية	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية المحاكم الابتدائية الإدارية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية الجماعات الترابية
		بني بوشيبت تاغزوت عبد الغاية السواحل
مراكش	.....	.....
أكادير	.....	.....

* * *

محاكم الاستئناف	المحاكم الابتدائية	المراكز القضائية
وجدة		آيت عتاب
		تاكلفت
		تيلوكيت
	دمنات	.....
	خنيفرة	.....
	.....	.....
(الباقي لا تغيير فيه)		

. . .

جدول رقم 5

محاكم الاستئناف المشتملة على أقسام الجرائم المالية ودوائر اختصاصها المحلي

محاكم الاستئناف المشتملة على أقسام الجرائم المالية	دوائر نفوذها
الرباط **الدار البيضاء**	**الدوائر الاستئنافية التالية: .....** **الدوائر الاستئنافية التالية: .....**
فاس **مراكش**	**الدوائر الاستئنافية التالية: .....** **الدوائر الاستئنافية التالية: مراكش ..... أكادير تارودانت كلميم..... الداخلة**

* * *

محاكم الاستئناف التجارية	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف التجارية المحاكم الابتدائية التجارية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية الجماعات الترابية
		بني بوشيبت ناغزوت عبد الغاية السواحل
مراكش	.....	.....
اكادير	.....	.....

* * *

محاكم الاستئناف	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف المحاكم الابتدائية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الجماعات الترابية
		تفراوت المولود أنزي تيغمي أيت إسحق أربعاء أيت أحمد تيزغران اداوكوكمار سيدي أحمد أوموسى أربعاء رسموكة المعدر الكبير الركادة وجان سيدي بو عبد الله بونعمان اثنين أكلو أربعاء الساحل
تارودانت	تارودانت	تارودانت ..... أزرار
	أولاد تايمة	أولاد تايمة ..... إدا ومومن
	طاطا	طاطا ..... تمسينت
كلميم	.....	.....
.....		
سطات	.....	.....
بني ملال	بني ملال	بني ملال ..... تاكزيرت

الجدول رقم 6
الأقسام المتخصصة
في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري
بمحاكم الاستئناف ودوائر اختصاصها المحلي

الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بمحكم الاستئناف		دوائر الاختصاص المحلي
القسم المتخصص في القضاء التجاري بمحكمة الاستئناف بوجدة	المحكمة الابتدائية التجارية بوجدة - المحاكم الابتدائية التجارية - المحاكم الابتدائية الإدارية - الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري - الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري	**وجدة** بني درار النعيمة عين الصفا لبصارة بني خالد أمن انكاد مسنفركي سيدي بولنوار سيدي موسى - لمباية إسلي جرادة عين بني مطير الجماعات الترابية

	تافوغالت
	زكزل
	فجيج
	بوعرفة
	بني تدجيت
	بوعنان
	عين الشعير
	عين الصواطر
	بومرم
	تالسينت
	بوشاون
	بني كيل
	عبولكحل
	معتركة
	تندرارة
	الناصور
	ازغنغان
	بني أنصار
	العروي
	زابو

			تونسبت
			لعوينات
			كنفودة
			كمايت
			ليخانة
			رأس عصفور
			سيدي بوبكر
			تبولي
			بني مطير
			أولاد سيدي عبد الحاكم
			مريجة
			أولاد لمزنيل
			تاوريرت
			العيون - سيدي ملوك
			ديسو
			كطيطير
			أهل وادزا
			ملك الوديان
			عين الحجر
			مشرع حمادي

القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف بوجدة	المحكمة الابتدائية الإدارية بوجدة	آيت مايت وجدة بني درار النعيمة عين الصفا لبصارة بني خالد أهل انكاد مستغركي سيدي بولنوار سيدي موسى - لمهابة إسلي جرادة عين بني مطهر نوسيبت لعويدات كنفودة كفايت لبخانة

		أولاد امحمد
		بركان
		أحفير
		السعيدية
		أكيم
		عين الركادة
		سيدي سليمان - الشراعة
		لعتامنة
		مداغ
		فزوان
		أغبال
		بوغربة
		الشويحية
		رسلان
		سيدي بوهرة
		تافوغالت
		زكزل
		فحيج
		بوعرفة
		بني تدجيت

	تفرسيت
	ازلاف
	التسافت
	ارجرمواس
	أولاد أمغار
	بودينار
	بني مرغنين
	تمسمان
	انروكيوت
	امطالسة
	عين الزهرة
	أولاد بوبكر
	دار الكبداني
	تزاغين
	أمجاو
	أيت عايت

		بوعرك
		ابعزانن
		بني شيكر
		بني سيدال الجبل
		بني سيدال لوطا
		حاسي بركان
		انسو
		نيرطوطبن
		بني وكيل أولاد محاند
		أركمان
		البركانيين
		أولاد ستوت
		أولاد داوود ازخانين
		الدريوش
		بن الطيب
		سبخار
		تليليت
		وردانة
		امهاجر
		افرني

		رأس عصفور
		سيدي بوبكر
		تيولي
		بني مطهر
		أولاد سيدي عبد الحاكم
		مريجة
		أولاد غزيل
		تاوريرت
		العيون - سيدي ملوك
		دينو
		كحليطير
		أهل وادزا
		ملك الوديان
		عين الحجر
		مشرع حمادي
		مستكمر
		نقشرقي
		سيدي علي بلقاسم
		سيدي لحسن
		العاتف

		بوعنان
		عين الشعير
		عين الشواطر
		بومريم
		تالسبلت
		بوشاون
		بني كيل
		عبولكحل
		معركة
		تندرارة
		الناضور
		ازغنغان
		بني أنصار
		العروي
		زايو
		سلوان
		رأس الماء
		بني بوسفرور
		ايحدادن
		إيكسان

		ميضار
		تيليت
		ورداية
		امهاجر
		افرني
		نفرسيت
		ازلاف
		تمالفت
		ارجرمواس
		أولاد أمغار
		بوديدار
		بني مرغنين
		تعمسان
		اتروكوت
		امطالسة
		عين الزهرة
		أولاد بوبكر
		دار الكبداني
		تزاغين
		أمجاو

		سنوان
		رأس الماء
		بني بومغرور
		ايحدادن
		إيكسان
		بوعرك
		ايعزانن
		بني شيكر
		بني سعدال الجبل
		بني سيدال لوطا
		حامي بركان
		الفسو
		تزغموضين
		بني وكيل أولاد معاند
		أركمان
		البركانيين
		أولاد سنوت
		أولاد داوود ازخانين
		الدريوش
		بن الطيب

مستكمر		
تلشرفي		
سيدي علي بلقاسم		
سيدي لحسن		
العاطف		
أولاد امحمد		
مركان		
أحنير		
السعيدية		
أكليم		
عين الركادة		
سيدي سليمان - الشراعة		
لعثامنة		
مداغ		
فزوان		
أغبال		
بوعربية		
الشويحية		
رسلان		
سيدي بوهرية		

الجدول رقم 2
محاكم الدرجة الأولى و محاكم الدرجة الثانية
(مقار المحاكم الابتدائية التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ودوائر اختصاصها المحلي)

محاكم الاستئناف التجارية	دوائر اختصاص محاكم الاستئناف التجارية المحاكم الابتدائية التجارية	دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية الجماعات الترابية
الدارالبيضاء	الرباط	الرباط ..... الدار البيضاء .....
	الدارالبيضاء	
فاس	فاس	فاس ..... مزكيتام الرشيدية ..... كرامة
	وجدة مع مراعاة المادة 8 من المرسوم رقم 2.75.665 المتعلق بتغييره وتتميمه)	وجدة ..... ايت ملول
طنجة	طنجة	طنجة ..... زوميي الحسيمة بني بوعياش

إعلانات وبلاغات

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صفحة 1607

اقتصاد الرعاية بالمغرب

رهانات الاعتراف القطاعي والتنظيم المؤسساتي

طبقا للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 12.128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول موضوع اقتصاد الرعاية بالمغرب وفي هذا الإطار، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإعداد رأي في الموضوع.

وخلال دورتها العادية الواحدة والسبعين بعد المائة (171) المنعقدة بتاريخ 26 يونيو 2025 ، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الرأي الذي يحمل عنوان: اقتصاد الرعاية بالمغرب رهانات الاعتراف القطاعي والتنظيم المؤسساتي. " وقد جاء هذا الرأي الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، ومخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين 2 ، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية " أشارك (oucharikо.ma) "، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي .

الملحق رقم : 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

2 الملحق رقم 2 : لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم.

الملحق رقم : 3 : نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية أشارك (ouchariko.ma) و على شبكات التواصل الاجتماعي
تقديم

يشهد العالم تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية مطردة تلقي بتداعياتها على نجاعة آليات التضامن والحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية المقدمة للأفراد والأسر، لا سيما التكفل بالأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، والأطفال دون سن التمدرس. فثمة ضرورة لإعادة النظر بكيفية عميقة ومستمرة في مقاربات التكفل والرعاية حسب الحاجيات المستجدة للأفراد والأسر، في ظل تسارع وتيرة شيخوخة الساكنة، وارتفاع أمد الحياة عند الولادة، وتغيرات البنيات الأسرية، والديناميات المرتبطة بالهجرة فضلا عن التحولات التي يشهدها سوق الشغل.

في هذا السياق، يبرز اقتصاد الرعاية" (Care Economy) كنموذج (paradigme) صاعد قمين باستيعاب هذه التحولات ومواكبتها، وبخلق منظومة مهيكلة من الأنشطة والخدمات تحمل رهانات كبرى على مستوى السياسات الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية، بما فيها التشغيل.

وتجدر الإشارة إلى أن "اقتصاد الرعاية" قد استعمل في بداية الثمانينيات من القرن الماضي لتسليط الضوء على الطابع اللامرئي لخدمات الرعاية المنزلية التي تقوم بها النساء وعدم إيلائها الأهمية التي تستحقها، قبل أن ينتقل تدريجيا إلى النقاش الدولي حول العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والسياسات العمومية، لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وتعرف منظمة العمل الدولية اقتصاد الرعاية بكونه مجموع أنشطة الرعاية والعلاقات التي تنشأ عند تقديمها والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الجسدية والنفسية والعاطفية للبالغين والأطفال، ورعاية المسنين وتوفير العلاج للمرضى، ورعاية الأشخاص في وضعية إعاقة". وتغطي هذه الأنشطة أعمال الرعاية المأجورة المساعدون المنزليون الممرضات المساعدون في تربية الأطفال دون 6 سنوات ...)، وأعمال الرعاية غير المأجورة المحيط الأسري والمجتمعي من أجل تقديم الرعاية المباشرة للغير إطعام مولود جديد، أو تقديم الرعاية لشريك مريض ...) أو غير المباشرة أعمال الطهي والتنظيف والتي عادة ما يشار إليها بالأعمال المنزلية.

واستنادا إلى ذلك، فإن اقتصاد الرعاية لا يكتفي فحسب بعرض خدمات موجهة إلى أشخاص في وضعية تبعية أو هشاشة، ويقدمها مساعدون عائليون أو منزليون او

اجتماعيون، وإنما يجسد من خلال المنظومة التي يرسيها التزاما أخلاقيا ومسؤولية إنسانية أساسية للعناية بالآخرين. كما يضطلع بدور محوري في ضمان الرفاه الاجتماعي، واستدامة التماسك الأسري والمجتمعي، وتعزيز الإدماج الاقتصادي لاسيما الفائدة النساء

أما على الصعيد الوطني، فإن السلطات العمومية المعنية تعتمد عددًا من البرامج والمشاريع في مجال التنمية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال توفير خدمات وبنيات موجهة لتمكين النساء، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وحماية الطفولة، وضمان فعلية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/04/policy-tool-care-economy?

*Waring (Marilyn), If Women Counted: A New Feminist Economics, Harper & Row, San Francisco, 1988. Organisation Internationale du Travail, prendre soin d'autrui: un travail et des emplois pour l'avenir du travail décent,2019, p.8.

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، الحصيلة المرحلية 2021-2024

https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2024/05/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-

% D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-web-.pdf

هذا، وبالرغم من أهمية الجهود المبذولة في إطار هذه البرامج والمخططات، بما في ذلك تحيين الأهداف وتحديث أدوات التدبير والرفع من الميزانيات المرصودة لها فإن ما تفتأ تعرفه بلادنا من تغيرات ديمغرافية واجتماعية على غرار بلدان أخرى، يقتضي التحول نحو نموذج اقتصاد الرعاية" وإرساء منظومة شاملة ومتكاملة التدخلات للاستجابة بفعالية للحاجيات المستجدة للأفراد والفئات المستهدفة. ذلك أنه مع الاقتراب من انغلاق النافذة الديموغرافية، وارتفاع وتيرة شيخوخة الساكنة، وتنامي نمط الأسر النووية وتراجع التضامن العائلي، سيتزايد الضغط على آليات التكفل التقليدية والمؤسساتية، وستصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى الحاجيات المرتبطة بالرعاية طويلة الأمد، ومساعدة الأشخاص

المسنين، ومرافقة الأشخاص في وضعية إعاقة، فضلاً عن مساعدة الأسر للقيام بالأعمال المنزلية.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار اعتماد الرعاية على النساء بشكل أساسي، وغالبًا في ظروف يغيب فيها التثمين والاعتراف والدعم المؤسساتيين، يكرس التفاوتات الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ولا يساهم في تحرير طاقات المرأة وازدهارها الذاتي، بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي ضوء هذه التطورات برهاناتها وتحدياتها، يروم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني، من خلال هذا الرأي، الإسهام في بلورة رؤية جماعية تعترف بأنشطة الرعاية كقطاع اجتماعي واقتصادي قائم بذاته ذي أثر ملموس على التشغيل والنمو، ويتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

كما يقف رأي المجلس على الشروط والرافعات الضرورية لإرساء منظومة مغربية لـ " اقتصاد الرعاية" تقوم على هندسة مؤسساتية مبتكرة معززة بجيل جديد من الخدمات، من شأنها أن توفر ولوجا عادلا وملائما ومستداما إلى الرعاية لفائدة جميع فئات الساكنة، لاسيما الأكثر هشاشة داخل العمق الترابي، وتخلق الفرص الاقتصادية، وتجعل هذا القطاع ركيزة أساسية من ركائز السياسات التنموية الوطنية.

تطور الحاجيات الاجتماعية للأفراد والأسر

يشهد المغرب تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة تساهم في إعادة تحديد الاحتياجات المرتبطة برعاية الأفراد والأسر وتؤدي شيخوخة الساكنة، وارتفاع معدل انتشار الأمراض المزمنة، والتحولات التي تعرفها البنيات الأسرية، إلى بروز مطرد الحاجيات متعددة ومتنوعة في مجال الرعاية وتزداد صعوبة الاستجابة لهذه الحاجيات، سواء كانت في إطار مهني أو داخل الأسر، في ظل محدودية عرض الخدمات واستمرار ممارسات عدم المساواة في أعمال الرعاية.

وتسلط هذه التحولات الضوء على التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا في وضع وتنفيذ سياسات ملائمة قادرة على مواكبة حاجيات الساكنة بمختلف فئاتها إلى خدمات الرعاية بكيفية عادلة ومستدامة.

المصدر السابق

هذا، وبالرغم من أهمية الجهود المبذولة في إطار هذه البرامج والمخططات، بما في ذلك تحيين الأهداف وتحديث أدوات التدبير والرفع من الميزانيات المرصودة لها فإن ما تفتأ تعرفه بلادنا من تغيرات ديمغرافية واجتماعية على غرار بلدان أخرى، يقتضي التحول

نحو نموذج اقتصاد الرعاية" وإرساء منظومة شاملة ومتكاملة التدخلات للاستجابة بفعالية للحاجيات المستجدة للأفراد والفئات المستهدفة. ذلك أنه مع الاقتراب من انغلاق النافذة الديموغرافية، وارتفاع وتيرة شيخوخة الساكنة، وتنامي نمط الأسر النووية وتراجع التضامن العائلي، سيتزايد الضغط على آليات التكفل التقليدية والمؤسساتية، وستصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى الحاجيات المرتبطة بالرعاية طويلة الأمد، ومساعدة الأشخاص المسنين، ومرافقة الأشخاص في وضعية إعاقة، فضلاً عن مساعدة الأسر للقيام بالأعمال المنزلية.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار اعتماد الرعاية على النساء بشكل أساسي، وغالبًا في ظروف يغيب فيها التثمين والاعتراف والدعم المؤسساتيين، يكرس التفاوتات الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ولا يساهم في تحرير طاقات المرأة وازدهارها الذاتي، بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي ضوء هذه التطورات برهاناتها وتحدياتها، يروم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال هذا الرأي، الإسهام في بلورة رؤية جماعية تعترف بأنشطة الرعاية كقطاع اجتماعي واقتصادي قائم بذاته ذي أثر ملموس على التشغيل والنمو، ويتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

كما يقف رأي المجلس على الشروط والرافعات الضرورية لإرساء منظومة مغربية لـ " اقتصاد الرعاية" تقوم على هندسة مؤسساتية مبتكرة معززة بجيل جديد من الخدمات، من شأنها أن توفر ولوجا عادلا وملائما ومستداما إلى الرعاية لفائدة جميع فئات الساكنة، لاسيما الأكثر هشاشة داخل العمق الترابي، وتخلق الفرص الاقتصادية، وتجعل هذا القطاع ركيزة أساسية من ركائز السياسات التنموية الوطنية.

تطور الحاجيات الاجتماعية للأفراد والأسر

يشهد المغرب تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة تساهم في إعادة تحديد الاحتياجات المرتبطة برعاية الأفراد والأسر وتؤدي شيخوخة الساكنة، وارتفاع معدل انتشار الأمراض المزمنة، والتحولات التي تعرفها البنيات الأسرية، إلى بروز مطرد الحاجيات متعددة ومتنوعة في مجال الرعاية وتزداد صعوبة الاستجابة لهذه الحاجيات، سواء كانت في إطار مهني أو داخل الأسر، في ظل محدودية عرض الخدمات واستمرار ممارسات عدم المساواة في أعمال الرعاية.

وتسلط هذه التحولات الضوء على التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا في وضع وتنفيذ سياسات ملائمة قادرة على مواكبة حاجيات الساكنة بمختلف فئاتها إلى خدمات الرعاية بكيفية عادلة ومستدامة.

المصدر السابق

---

1 بنية ديمغرافية في تحول

1.1. شيخوخة الساكنة

حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يحتاج حوالي 2.3 مليار شخص عبر العالم إلى خدمات الرعاية بحلول عام 2030، وذلك نتيجة شيخوخة الساكنة.

وتظهر المعطيات الأخيرة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن المغرب يشهد تسارع وتيرة شيخوخة الساكنة حيث ارتفعت نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق من 9.4 في المائة سنة 2014 إلى 13.8 في المائة سنة 2024 وتقدر هذه الفئة العمرية بحوالي 5 ملايين شخص في 2024، مقارنة بـ 3.2 ملايين شخص سنة 2014، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى 4.6 في المائة، وهو معدل يفوق بكثير معدل النمو العام للسكان الذي لا يتعدى 0.85 في المائة .

ويُعزى هذا التطور أساسا إلى تواصل انخفاض معدل الخصوبة، حيث بلغ المعدل المتوسط للإنجاب سنة 2024 حوالي 1.97 طفل لكل امرأة، وهو ما يعتبر دون عتبة تعويض الأجيال المقدرة بـ 2.1 طفل لكل امرأة. كما يُعزى إلى ارتفاع متوسط أمد الحياة، الذي بلغ 77 سنة في 2023 78.8 سنة للنساء و 75.3 سنة للرجال، مقارنة بـ 74.8 سنة 2014 77.3 سنة في الوسط الحضري و 71.7 سنة في الوسط القروي) و 47 سنة فقط سنة 1962 (57) سنة في المدن و 43 سنة في القرى .

وبحلول سنة 2050، من المرجح أن يبلغ شخص واحد من بين كل أربعة مغاربة 60 سنة أو أكثر، وستتجاوز أعمار ما يقارب نصف هذه الفئة 70 سنة أو أكثر 12.

2.1 ارتفاع معدل إعالة الأشخاص المسنين

يسجل ارتفاع متزايد في معدل الإعالة الديمغرافية عموما، أي نسبة السكان غير النشطين الأطفال دون سن 15، أو الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 59 سنة، بالنظر إلى السكان في سن العمل، حيث من المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى حوالي 70 في المائة بحلول سنة 2050، حسب المندوبية السامية للتخطيط، ما يفيد أنه سيكون هناك حوالي 70 شخصا معالاً لكل 100 شخص نشيط ، ويُعزى ذلك أساسا إلى تسارع وتيرة الشيخوخة السكانية.

أما بالنسبة لمعدل الإعالة المرتبطة بالشيخوخة (الأشخاص ما فوق 59 سنة، تفيد توقعات المندوبية السامية للتخطيط أنه سيعرف منحى تصاعديا ليرتفع إلى حوالي 39.4 في المائة بحلول سنة 2050، وذلك بعد أن 14.2024 بلغ 22.8 في المائة سنة

جلسة الإنصات إلى منظمة العمل الدولية (مكتب الاتصال بالمغرب 30 أكتوبر 2024

10 المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 النتائج الرئيسية، 17 دجنبر 2024

chrome-native://pdf/link?url=content%3A%2F%2Fmedia%2Fexternal%2Fdownloads%2F1000085028

11 المصدر السابق

وزارة الصحة المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018

13 HCP, Projection de la population et des ménages 2015-2050, Centre d'Etude et de Recherches

Démographique (CERED), 2017, p. 34.

https://www.hcp.ma/Projections-de-la-population-et-des-menages-2014-2050 a3380.html

14 المندوبية السامية للتخطيط معطيات إحصائية حول الأشخاص المسنين بالمغرب، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

1611

الجريدة الرسمية 7490-22 رمضان 1447 (12) مارس 2026

الرسم البياني رقم 1 توقعات تطور معدل الإعالة للأشخاص المسنين ما بين 2014 و 2050

50%

39,4%

40%

31,8%

30%

22,8%

25,2%

20%

15,1%

10%

0%

2014

2024

2030

2040

2050

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

هذا، وإذا كان انخفاض نسبة الولادات يخفف نسبياً من العبء المرتبط بالشباب، فإن تسارع وتيرة الشيخوخة يزيد بشكل ملحوظ من العبء الملقى على عاتق الأشخاص المسنين.

ويفاقم من هشاشة الأشخاص المسنين غياب مصدر دخل بالنسبة ل 52.4 في المائة منهم. وتؤثر هذه الوضعية بشكل خاص على النساء والساكنة القروية، التي تمثل نسبة 80.1 في المائة و 62.6 في المائة على التوالي، مقابل 26 في المائة فقط من الرجال و 46.2 في المائة من الأشخاص المسنين القاطنين في الوسط الحضري 15.

3.1. توجه متسارع نحو نمط الأسرة النووية

ارتفع عدد الأسر المغربية ليبلغ 9.275.038 أسرة سنة 2024، بينما انخفض متوسط حجم الأسر من 4.6 فرد سنة 2014 إلى 3.9 فرد سنة 2024، وهم هذا الانخفاض الوسطين الحضري والقروي على حد سواء، حيث تراجع من 4.2 إلى 3.7 فرد بالوسط الحضري ومن 5.3 إلى 4.4 فرد بالوسط القروي من جهة أخرى، ارتفعت نسبة الأسر التي تشغل مساكن تتألف من غرفة إلى غرفتين إلى 43.5 في المائة في الوسط الحضري، سنة 162024 .

وعلاوة على ذلك، شهدت تركيبة الأسر تغيرات ملحوظة، فقد تراجعت نسبة الأسر الممتدة وارتفعت نسبة الأسر النووية. وهو ما من شأنه التأثير على توفر المساعدين المنزليين بالنسبة للأشخاص الفاقدين للاستقلالية وإضعاف النموذج القائم على التضامن والتكافل الأسري.

15 Ministère de la Santé et de la Protection sociale, Stratégie nationale de la santé des personnes âgées

2024-2030», p. 24.

1 المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، مذكرة حول النتائج الرئيسية دجنبر 2024، ص 9 و 19

وفي ظل هذه التحولات، ارتفعت نسبة الأسر التي تترأسها نساء من 16.2 في المائة سنة 2014 إلى 19.2 في المائة سنة 2024، ويعكس هذا الارتفاع حدوث تغيرات ملحوظة في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنساء وكذا في الديناميات الأسرية. ويظهر هذا الارتفاع بشكل أوضح بالوسط الحضري، حيث تصل نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى 21.6 في المائة سنة 2024، مقارنة ب 14.5 بالوسط القروي 17.

وتطرح هذه الوضعية تحديات كبرى تتعلق بضرورة الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالرعاية تجاه الأطفال والمسنين، لا سيما في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية، والبنيات الاجتماعية الملائمة.

4.1. تصاعد الإصابة بالأمراض المزمنة وبفقدان الاستقلالية

تشهد بلادنا تسارعاً في وتيرة التحول الوبائي، إذ أصبحت الأمراض غير المعدية مسؤولة عن 85 في المائة من الوفيات بالمغرب، حسب معطيات منظمة الصحة العالمية .
ويصاحب هذا التحول ارتفاع في معدلات الإماتة وظهور حالات تعدد الأمراض، مما يسهم في بروز العديد من الاختلالات الصحية التي تؤدي بدورها إلى إعاقات متنوعة، سواء كانت حركية أو عضوية أو حسية أو عقلية، وهي حالات تستدعي تكفلا طويل الأمد وعلاجات منتظمة، غالباً ما تقدم في المنزل.

وفي هذا السياق، من المرتقب أن تتعرض منظومة الصحة والحماية الاجتماعية لضغط متزايد، خاصة مع ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة كداء السكري وارتفاع ضغط الدم والأمراض العصبية والعصبية العضلية ويأتي ذلك في وقت تظهر فيه بنية نفقات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الاستشفاء العلاجات الطبية المتنقلة، الأدوية هيمنة النفقات المرتبطة بالأمراض المزمنة والمكلفة (ALD/ALC) ، خاصة القصور الكلوي، والسرطانات الصلبة وارتفاع ضغط الدم الحاد ومرض السكري 19.

ومن جهة أخرى، فإن الأشخاص المسنين يمثلون 8.5 في المائة من المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و 36.7 في المائة من النفقات، في حين يمثلون 18.1 في المائة من منخرطي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي و 2.45 في المائة من النفقات 20.

علاوة على ذلك، وبما أن الرعاية المؤسساتية التي يمكن تقديمها داخل المنازل لا تزال في مراحلها الأولية فإن المنظومة الصحية المتمركزة أساسا على منطق الاستشفاء داخل المراكز الصحية، تفتقر إلى خدمات مجتمعية حقيقية للدعم تتيح مرافقة الأشخاص فاقدي الاستقلالية داخل محيطهم الأسري.

17 المصدر السابق، ص...

"Ministère de la santé et de la protection sociale, Plan d'action national multisectoriel de prévention et de contrôle des maladies non transmissibles 2023-2024, Plan d'action, 2, p. 9. 1 رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حصيلة مرحلية تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها 2024 ، ص 29

20 Ministère de la Santé et de la Protection sociale, Stratégie nationale de la santé des personnes âgées 2024-2030, p. 24.

وتظل خدمات الرعاية المنزلية المأجورة الملائمة للأشخاص فاقدي الاستقلالية نادرة ومكلفة، مما يحد من إمكانية الولوج إليها. وعلى عكس خدمات العلاج المقدمة في المصحات والمعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، تخضع خدمات الرعاية المقدمة في المنزل لهذه الضريبة، ما يرفع من كلفتها وأثرها على القدرة الشرائية للأسر 21. إن هذه الخدمات التي تتميز غالباً بالمرونة المناسبة للاستجابة للاحتياجات الخاصة للأسر، تواجهها كذلك صعوبات هيكلية تتعلق بنقص الموارد البشرية المؤهلة والتكوينات المتخصصة مما يشكل عائقاً حقيقياً أمام تعميمها.

2. محدودية عرض التكفل الاجتماعي

1.2. عدم كفاية المنظومة المؤسساتية

تجدر الإشارة إلى أن العرض العمومي في مجال العناية بأوضاع الطفولة والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، قد عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، سواء من حيث التشريعات والأطر الاستراتيجية، أو من حيث الولوج إلى الخدمات بالنسبة للساكنة المستهدفة 22. ورغم هذه الجهود التدريجية يلاحظ أن العرض الحالي ما يزال تعتريه اختلالات بنيوية مستمرة، تحد من قدرته على الاستجابة بشكل ملائم لحاجيات الأشخاص في وضعية هشاشة. كما أن أعمال الرعاية في منظومة التكفل الاجتماعي عموما لا تحظى بعد بالتثمين المستحق، ويتم نقل وظائفها نحو الأسر - ولاسيما النساء - فضلا عن تفاقم أوجه اللامساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتوجه المتزايد في المقابل نحو تسليع خدمات الرعاية هذا، ومن شأن هذه الوضعية أن تسهم في حدة الأعباء الملقاة على عاتق الأسر، وفي إضعاف شروط الولوج العادل إلى خدمات رعاية ذات جودة.

بالنسبة للطفولة الصغرى، تسجل خدمات الحضانة والتعليم الأولي تطورا ملحوظا، وهو مدخل أساسي في نمو ورفاه الأطفال وتسهل هذه البنيات الملاءمة بين الحياة الأسرية والحياة المهنية، خصوصا بالنسبة للنساء. وقد مكن البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي من الرفع من نسبة ولوج الأطفال إلى التعليم الأولي الذي انتقل من 45 في المائة ما بين 2017 و 2018 إلى 76.2 في المائة ما بين 2022 و 2023، لا سيما بالنسبة للفتيات من 44.6 في المائة خلال الموسم الدراسي 2017-2018 إلى 77 في المائة خلال الموسم الدراسي (2022-2023، خصوصا في الوسط القروي حيث بلغ 84.5 في المائة بالنسبة للفتيات القرويات مقابل 34.6 في المائة خلال الموسم الدراسي 2017-2018 23.

الجلسة الإنصات إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب، 22 يناير 2025

22 وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة الحصيلة المرحلية 2021-2024

https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2024/05/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-web-.pdf

وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع - مشروع قانون المالية لسنة 2024 ملخص

الرسم البياني رقم 2 تطور نسبة التعليم الأولي حسب النوع والوسط

تطور نسبة التمدرس حسب النوع والوسط

84.50%

77.00%

90.00%

71.90%

72.50%

71.00%

70.00%

--

80.00%

55.70%

-4016

70.70%

72.60%

76.20%

72.00%

60,00%

45.30%

54.10%

54.50%

64.60%

50.00%

41.60%

40.00%

409

32.80%

30.00%

28.50%

34.60%

139.20%

تنزيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي

20.000

قبل تنزيل البرنامج الوطني لتعميم

10.006

وتطوير التعليم الأولي

0.00%

2006-2007 2017-2018

2018-2019

2019-2020

2020-2021

2021-2022

2022-2023

اجمالي نسبة التمدرس .

اصالي نسبة تمدرس الفتيات في الوسط القروي

إجمالي نسبة تمدرس الفتيات

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ورغم التقدم المحرز، لا تزال هذه العروض غير كافية لتلبية الحاجيات، ذلك أن تحقيق هدف التغطية الكاملة 100 % في أفق 2028 ، يقتضي توفير طاقة استيعابية إضافية تتسع لأكثر من 550.000 مقعد دراسي 24 كما أن القطاع يعرف عدة أوجه قصور، من أبرزها غياب إطار قانوني بالنسبة للفئة العمرية من 0 إلى 3 سنوات، وتنوع مسارات التكوين بشكل غير منسق، إلى جانب ضعف آليات مراقبة المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات 25

هذا، ومن جهة أخرى، شرعت العديد من المقاولات في إحداث حضانات بشكل تدريجي لفائدة الأجيرات العاملات لديها. وتستفيد هذه المبادرات على محدوديتها من عدة تحفيزات في إطار برامج عمل الجماعات 20 والشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن التحفيزات الضريبية بحيث تتمتع هذه البنيات من إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند اقتناء معدات التجهيز والآلات والأدوات الضرورية لتأمين اشتغالها 27. وتهدف هذه التدابير إلى تخفيف العبء الضريبي عن المقاولات المستثمرة في إحداث دور للحضانة، بما يشجع على توفير مثل هذه الخدمات لفائدة مستخدميها، ولا سيما النساء.

المصدر السابق، ص. 3.

جلسة الإنصات إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 4 دجنبر 2024

خصص مجلس جماعة الدار البيضاء علاقاً مالياً قدره 60 مليون درهم لإحداث دور للحضانة في المناطق الاقتصادية والصناعية في الفترة ما

بين سنتي 2023-2028، وذلك بشراكة مع الاتحاد العالم المقاولات المغرب.

https://www.casablancacity.ma/storage/photos/48/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1%20%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9%202023%20%D9%882028.pdf

27 المدونة العامة للضرائب المادة 92 - الفقرة الأولى - البند الثامن

بالنسبة للأشخاص المسنين، يُسجل نقص كبير في البنيات المتخصصة في طب الشيخوخة، بحيث لا يوفر العرض الصحي الحالي للتكفل بهذه الفئة سوى بنيتين متخصصتين حصريا في أمراض الشيخوخة تتواجدان معا بجهة الرباط سلا القنيطرة، و 6 أطباء فقط متخصصين على الصعيد الوطني، إلى جانب 200 طبيب عام حاصلين على دبلوم جامعي في هذا التخصص 28. كما أن عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين لا يتجاوز 72 مركز استقبال للتكفل الدائم موزعة عبر أنحاء التراب الوطني وبطاقة استيعابية جد محدودة 29. وتتركز هذه المؤسسات أساساً في الوسط الحضري حيث تديرها في معظم الأحيان جمعيات لا يمكنها الدعم العمومي من استدامة وجودة خدماتها، وهذا بالإضافة إلى غياب آليات صارمة ومنتظمة للرصد والتتبع والتقييم.

وتجدر الملاحظة، علاوة على ذلك، أن هناك خصاصا في البنيات التحتية التي تستجيب للاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين مما يشكل عائقا كبيرا أمام إدماجهم الاجتماعي، لا سيما بالنسبة لمن يعاني منهم من أمراض مزمنة أو إعاقة أو عجز حركي فغياب المرافق الصحية كالمراحيض الملائمة، ووسائل النقل العمومي المراعية لخصوصية الأشخاص المسنين، والحدائق العمومية، والنوادي النهارية التي توفر لهم الرعاية الصحية الأولية والأنشطة الثقافية والرياضية، كلها عوامل تساهم في تعميق عزلتهم والحد من

قدرتهم على ارتياد الفضاءات والمرافق العامة وتزداد حدة هذه الوضعية في المناطق القروية، حيث مرافق القرب نادرة أو منعدمة.

وبالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، يُسجل أن عروض الرعاية المقدمة ما تزال غير كافية وتعرف تفاوتا مجاليًا كبيرًا، بسبب نقص المؤسسات الملائمة والموارد البشرية المؤهلة، وغياب آليات الإدماج المهني. ويُشكل هذا النقص عبئًا كبيرًا على الأسر، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يتحملن القسط الأكبر من مهام الرعاية اليومية. وحسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ، تبلغ نسبة انتشار الإعاقة في المغرب 4.8 في المائة مع تسجيل نسبة أعلى في الوسط القروي 5.6) في المائة مقارنة بالوسط الحضري (4.2) في المائة، وتبقى هذه النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ لدى الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق، حيث تصل إلى 18.5 في المائة 30. وغالبا ما تضطر النساء إلى تقليص نشاطهن المهني أو توقيفه من أجل رعاية قريب من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يضر باستقلاليتهن الاقتصادية. ويفاقم هذا الانسحاب القسري من سوق الشغل من حدة الفوارق بين الجنسين. كما أن أسرا تتقهقر إلى مستوى الهشاشة لأنه لديها أطفالا في وضعية إعاقة أو أشخاصا في وضعية تبعية، يتطلب التكفل بهم مصاريف مرتفعة التوفير الرعاية واقتناء المعدات الملائمة، وكذا تحمل مصاريف التنقل في غياب الولوجيات المادية الكافية إلى وسائل النقل العمومي والبنيات التحية.

وعلاوة على ذلك، يسجل الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم أن العرض الفعلي الموجه إلى هذه الفئات الهشة لا يوفر بنيات يمكنها أن تواكب حاجيات ناشئة، كأن تقدم الرعاية النهارية للأشخاص المصابين باضطرابات عقلية ، أو تُعنى بالأشخاص في نهاية حياتهم. كما أن الخصاص المسجل في مؤسسات إعادة التأهيل الفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، يحد من ولوج هؤلاء الأشخاص إلى رعاية شاملة وملائمة.

** Stratégie nationale de la santé pour les personnes âgées 2024-2030, op. cit., pp. 29, 31.

جلسة الإنصات إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بكل من الرباط والجديدة والقنيطرة، 26 دجنبر 2024

10 المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 النتائج الرئيسية، 17 دجنبر 2024

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني، الصحة العقلية وأسباب الانتحار في المغرب، دراسة 2022

2.2 هشاشة ظروف العمل في أنشطة المساعدة الاجتماعية

1.2.2. خدمات غير مأجورة تتحملها النساء

)2026(عدد 7490-22 رمضان 1447 (12) مارس

تضطلع النساء بالقسط الأكبر من أعمال الرعاية غير المأجورة 32 ، حيث تخصصن في المتوسط خمس ساعات يوميًا، مقابل 43 دقيقة فقط للرجال. ويُعيق حجم أعمال الرعاية غير المأجورة ولوج النساء إلى التعليم والتكوين وسوق الشغل 33، وهو ما يفسر تدني معدل النشاط الاقتصادي للنساء، والذي بلغ 16.8 في المائة سنة 342024

وتتفاقم هذه الوضعية بالنظر إلى أن 35 في المائة من النساء النشيطات في المغرب تشتغلن في أعمال الرعاية غير المأجورة وترتفع هذه النسبة إلى 70.5 في المائة لدى النساء القرويات النشيطات و 60.3 في المائة منهن مساعدات أسريات بدون أجر أو حماية اجتماعية 35 وتساهم هذه الوضعية في الحد من التمكين الاقتصادي للنساء، كما تزيد من مخاطر الهشاشة لدى النساء والأطفال والخلية الأسرية عموما، والتي تصبحرهينة لمصدر دخل واحد.

وتواصل النساء تحمل الجزء الأكبر من الأعباء المنزلية بمتوسط 4 ساعات ونصف يوميا مقابل 37 دقيقة للرجال، حتى وإن كن مشتغلات كما تتواصل هذه الفوارق، بغض النظر عن الشريحة الاجتماعية للنساء بحيث نجدها حتى لدى الطفلات، حيث تقوم الفتيات الصغيرات بتحمل أربعة أضعاف من الأعباء المنزلية مقارنة بأقرانهن الفتيان 36.

وتؤثر بشكل سلبي هذه الأعباء الملقاة على كاهل النساء، بما فيها العبء الذهني، على إدماجهن في سوق الشغل وعلى مسارهن المهني. وقد يدفع هذا العديد من النساء النشيطات إلى القبول بوظائف ثانوية وبأجور متوسطة أو ضعيفة من أجل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، كما قد يدفع بنساء أخريات إلى التخلي عن نشاطهن المهني، عندما تتجاوز تكاليف الرعاية المنزلية دخولهن المهنية أو توازيها، مما يساهم في ارتفاع أعداد النساء "غير النشيطات"

وفقا لمنظمة العمل الدولية، يقصد بالعمل غير مدفوع الأجر في مجال الرعاية، قيام الأفراد برعاية أشخاص آخرين - مثل الأطفال، أو المسنين أو أفراد الأسرة المرضى أو في وضعية تبعية - أو إنجاز أعمال منزلية، دون الحصول على مقابل مالي، سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجها.

https://www.unescwa.org/sd-glossary/unpaid-care-work

33 HCP, Toward Inclusive Development In Morocco: Policy Pathways for Enhancing Women's Economic Participation, Policy report, March 2025, p.3.

المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، مذكرة حول

النتائج الرئيسية، دجنبر 2024.

35 HCP, Etude sur l'estimation des coûts d'opportunité économique de l'autonomisation économique des

femmes rurales, rapport, Mars 2025, pp. 8-9.

HCP, Rapports sociaux Femmes-Hommes: éclairages à partir des enquêtes sur l'emploi du temps,

note de synthèse, 2025, p. 6.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم إسهامها الحقيقي في إنتاج القيمة على مستوى الأسرة والاقتصاد، تظل أعمال الرعاية التي تزاولها النساء بدون أجر غير مكممة في إطار الحسابات الوطنية ومستثناة من الناتج الداخلي الإجمالي، وكذا ضمن التشريعات المتعلقة بالأسرة 37. فحسب دراسة حول الحساب الفرعي للأسر لسنة 2014"38، فإن إدماج العمل غير المأجور في الحسابات الاقتصادية من شأنه أن يرفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 19.4 في المائة، 16.4 في المائة منها تعود إلى أعمال الرعاية التي تقدمها النساء وفي 2014، كان من المتوقع أن يبلغ إسهام الأسر 43 في المائة من الناتج الداخلي لو تم إدراجه في الحسابات الوطنية.

وتبرز هذه المعطيات الإحصائية ضرورة إعادة توجيه سياسات عمومية أكثر إنصافا بما يسمح بإعادة توزيع الثروات، بشكل يراعي الأدوار الأساسية التي تضطلع بها النساء لضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

2.2.2 خدمات مأجورة تتسم بالهشاشة

غالبا ما تمارس خدمات الرعاية المأجورة من طرف النساء التعليم الأولي الأعمال الصحية ، المساعدة الاجتماعية، المساعدة المنزلية، كما تتسم ظروف العمل بالهشاشة

الشغلية أجور متدنية، إطار قانوني محدود، أنشطة غير منظمة، وغياب الاعتراف المهني بكافة العاملات والعاملين في هذا المجال.

أما بخصوص العمل الاجتماعي الذي يعتبر أساسيا لمواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، فإنه يشهد بعض التعثرات نظرا للخصاص المسجل على مستوى المهنيين المؤهلين والنقص على مستوى التكوين والتأطير وضعف الأجور بالنسبة للمستخدمين في المراكز والمؤسسات التي تديرها الجمعيات الشريكة، بحيث يسجل ان حوالي ثلثي العاملات والعاملين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور 39 هذا ، وعلى الرغم من صدور القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين منذ غشت 402021، فإن دخوله الفعلي حيز التنفيذ يبقى مشروطا بإصدار كافة نصوصه التطبيقية، خاصة المتعلقة منها باعتماد المهنيين وتنظيمهم، وإحداث هيئاتهم التمثيلية، وكيفيات التصديق على الخبرات المهنية بالنسبة للعاملات والعاملين الاجتماعيين المستقلين الذين لا يتوفرون على مؤهلات علمية وشهادات جامعية.

وفيما يخص العمل المنزلي، والذي تم تمتيعه بالاعتراف القانوني ضمن أشكال العمل المأجور على الرغم من دخول القانون رقم 19.12 حيز التنفيذ بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، فإن تطبيقه لا يزال محدودًا، حيث لم يتم تسجيل سوى 9.386 عقد عمل بنهاية سنة 2024 8.314) مغاربة و 1.072 أجانب) 42 ويواصل غالبية العاملات والعاملين نشاطهم في إطار غير منظم دون الاستفادة من الحقوق الأساسية أو التكوين المهني، وغالبًا في ظروف عمل غير لائقة كما أن محدودية آليات التفتيش بسبب الطابع الخاص لفضاءات الشغل لا تساعد على ضمان احترام المقتضيات القانونية الجاري بها العمل من جهة أخرى، تبقى بعض أحكام هذا القانون بحاجة إلى تعزيزها ضمانا لظروف عمل لائقة ومنصفة. ويُكرس هذا الإطار القانوني تمييزا سلبيا إزاء العاملات والعاملين المنزليين بالتنصيص على أنه يمكن أن يقل مبلغ الأجر النقدي عن الحد الأدنى القانوني للأجر في حدود 40 في المائة (المادة (19).

يتعلق الأمر خصوصا بإشكالية تثمين الأعمال المنزلية التي تمارسها النساء خلال الحياة الزوجية وكيفيات احتسابها كمساهمة منها في تنمية الأموال المكتسبة للأسرة. راجع مدونة الأسرة، المادة 49.

HCP, Compte satellite des ménages au Maroc, Rapport de synthèse, Mars 2024,p.51. رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني حول قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، إحالة رقم

2020/29

https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/2021/BO_7010_Ar.pdf

قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 غشت 2016

https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/2016/BO_6493 Ar.PDF

2 جلسة الإنصات إلى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 20 نونبر 2024

كما أن القانون المذكور لا يتطرق إلى الجوانب الأساسية للعمل اللائق، على غرار ظروف وساعات العمل والعمل الليلي، والساعات الإضافية، ورخصة الأمومة، وغيرها.

وتسلط مجمل هذه العوامل الديموغرافية والصحية والاجتماعية الضوء على التحديات البنيوية الكبرى التي تواجه تنظيم الرعاية بالمغرب، وتضعف أسس التضامن التقليدية، كما تمارس ضغطا متزايدا على القدرات المتوفرة حالياً على مستوى الرعاية.

.11 رهانات الانتقال إلى اقتصاد الرعاية

تبرز محدودية خدمات التكفل الاجتماعي الحالية الحاجة إلى اعتماد مقاربة مهيكلة وأكثر اندماجا، تتعدى فيها وظيفة الرعاية المهام الأسرية أو الظرفية، لتصبح رافدًا حقيقيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يشكل اقتصاد الرعاية فرصة استراتيجية كبرى للمغرب، إذ يتجاوز دوره مجرد الاستجابة المتنامية للطلب على الخدمات الاجتماعية والصحية، وإنما يتيح إمكانية إرساء دعامة جديدة لتنمية اقتصادية دامجة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما يتيح خلق فرص شغل قارة، وحفز الابتكار المؤسساتي، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا تعرف في السنوات الأخيرة دينامية سانحة من شأنها تيسير الانتقال نحو منظومة وطنية لاقتصاد الرعاية. وتجد هذه الدينامية ثوابتها في العديد من التوجيهات الملكية السامية 43 التي تؤكد على ترسيخ العدالة الاجتماعية، وقيم التضامن وحماية الفئات الهشة. كما شرعت بلادنا تبعا لذلك، منذ سنة 2021، في تنزيل عرض جديد للحماية الاجتماعية 44 يدمج عناصر الوقاية والرعاية والدعم الاجتماعي، ويشمل مجالات متعددة مثل الحماية من مخاطر المرض، ومواكبة الأطفال في مراحلهم المبكرة، ودعم كبار السن من خلال توسيع نظام التقاعد، فضلاً عن تقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر خصاصا، وكذا الأسر المعوزة التي يكون أحد أفرادها . من الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي إطار الالتزامات الدولية للمغرب، من شأن التوجه نحو اقتصاد الرعاية والاستثمار في أنشطته أن يسهم مباشرة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030، وفي مقدمتها الهدف 1 القضاء على الفقر) والهدف 3 الصحة الجيدة والرفاه، والهدف 4 التعليم الجيد، والهدف 5 المساواة بين الجنسين، والهدف 10 الحد من أوجه عدم المساواة 45.

43 انظر:

الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، 9 أكتوبر 2020 الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2023

ه انظر: ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

45 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-/development-goals

---

كما أن القانون المذكور لا يتطرق إلى الجوانب الأساسية للعمل اللائق، على غرار ظروف وساعات العمل والعمل الليلي، والساعات الإضافية، ورخصة الأمومة، وغيرها.

وتسلط مجمل هذه العوامل الديموغرافية والصحية والاجتماعية الضوء على التحديات البنيوية الكبرى التي تواجه تنظيم الرعاية بالمغرب، وتضعف أسس التضامن التقليدية، كما تمارس ضغطا متزايدا على القدرات المتوفرة حالياً على مستوى الرعاية.

.11 رهانات الانتقال إلى اقتصاد الرعاية

تبرز محدودية خدمات التكفل الاجتماعي الحالية الحاجة إلى اعتماد مقاربة مهيكلة وأكثر اندماجا، تتعدى فيها وظيفة الرعاية المهام الأسرية أو الظرفية، لتصبح رافدًا حقيقيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يشكل اقتصاد الرعاية فرصة استراتيجية كبرى للمغرب، إذ يتجاوز دوره مجرد الاستجابة المتنامية للطلب على الخدمات الاجتماعية والصحية، وإنما يتيح إمكانية إرساء دعامة جديدة لتنمية اقتصادية دامجة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما يتيح خلق فرص شغل قارة، وحفز الابتكار المؤسساتي، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا تعرف في السنوات الأخيرة دينامية سانحة من شأنها تيسير الانتقال نحو منظومة وطنية لاقتصاد الرعاية. وتجد هذه الدينامية ثوابتها في العديد من التوجيهات الملكية السامية 43 التي تؤكد على ترسيخ العدالة الاجتماعية، وقيم التضامن

وحماية الفئات الهشة. كما شرعت بلادنا تبعا لذلك، منذ سنة 2021، في تنزيل عرض جديد للحماية الاجتماعية 44 يدمج عناصر الوقاية والرعاية والدعم الاجتماعي، ويشمل مجالات متعددة مثل الحماية من مخاطر المرض، ومواكبة الأطفال في مراحلهم المبكرة، ودعم كبار السن من خلال توسيع نظام التقاعد، فضلاً عن تقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر خصاصا، وكذا الأسر المعوزة التي يكون أحد أفرادها . من الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي إطار الالتزامات الدولية للمغرب، من شأن التوجه نحو اقتصاد الرعاية والاستثمار في أنشطته أن يسهم مباشرة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030، وفي مقدمتها الهدف 1 القضاء على الفقر) والهدف 3 الصحة الجيدة والرفاه، والهدف 4 التعليم الجيد، والهدف 5 المساواة بين الجنسين، والهدف 10 الحد من أوجه عدم المساواة 45.

43 انظر:

الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، 9 أكتوبر 2020 الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2023

ه انظر: ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

45 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-/development-goals

---

وعلاوة على ذلك، ثمة اهتمام مؤسساتي متزايد بهذا الورش الواعد، من خلال انخراط السلطات العمومية من قطاعات مختلفة، وبالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين، في مقاربات ومبادرات تلتقي مع أهداف اقتصاد الرعاية فيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، وتحسين العرض الصحي، وتمكين النساء، وتطوير التعليم الأولي، والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة. وفي سياق هذا المنحى احتضنت بلادنا أشغال المؤتمر الدولي الأول حول اقتصاد الرعاية بمشاركة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية، وخبراء من المنظمات الدولية والإقليمية، وكذا صناع القرار في عدد من الدول العربية والإفريقية.

وتشكل هذه المبادرات وعيا مطردا بالإشكالات الحالية والمستقبلية في مجال الرعاية الاجتماعية لمواكبة تحولات بنية السكان والمجتمع، كما تشكل فرصة لإبراز الإمكانات

المعيارية والمؤسساتية والبشرية التي تتوفر عليها بلادنا، والقمينة بإسناد انتقالها نحو منظومة وطنية لاقتصاد الرعاية.

1.2 فرصة للاعتراف الثقافي والقطاعي بأعمال الرعاية وإعادة تثمينها

يشكل تطوير اقتصاد منظم للرعاية فرصة استراتيجية لإرساء تحول في التمثلات بشأن اقتصاد الرعاية وتثمينه، مع الحفاظ على قيم التكافل الأسري والمجتمعي.

هذا، ويُنظر عموما إلى أعمال الرعاية باعتبارها واجبًا طبيعيًا تمارسه النساء داخل المنازل وفي نطاق الحياة الخاصة والأسرية. وتؤدي هذه النظرة التقليدية إلى إضفاء طابع غير مرئي على خدمات الرعاية التي تضطلع بها النساء في معظم الأحيان، وهو ما يكرس استمرار التفاوتات البنيوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وفي ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية المتسارعة، أضحى من الضروري تعزيز وعي جماعي بشأن أعمال الرعاية التي لا ينبغي أن تظل عبنا على النساء والأسر، وغالبا في ظروف يغيب فيها التثمين والاعتراف الاجتماعي والدعم المؤسساتي هذا، لا يروم مأسسة أعمال الرعاية استبدال التكافل العائلي أو تحويله إلى خدمة مأجورة بحصر المعنى، بل يسعى إلى مواكبته وتعزيزه، من خلال إرساء سياسات داعمة وخدمات في متناول الجميع، وتقاسم خدمات الرعاية بين النساء والرجال بكيفية منصفة، سواء داخل الأسر أو على مستوى المجتمع.

وعلاوة على الرهان الاجتماعي، يشكل اقتصاد الرعاية رافعة استراتيجية لخلق القيمة على مستوى الأسرة والاقتصاد. فالرعاية، التي ينظر إليها كعبء أو نشاط غير منتج، تتحول عند الاعتراف بها إلى دعامة مركزية للاستدامة الاقتصادية.

المؤتمر الدولي الأول الاقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية، 25 و 26 يونيو 2024 بالرباط

https://social.gov.ma/%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-

%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-
/84%9%D8%A7%D

وفي هذا الصدد، وانسجاما مع الديناميات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تدعو إلى إرساء اقتصاد للرفاه أكثر إدماجا وإنصافا وقدرة على الصمود أمام الصدمات يمكن استحضار تجارب دولية رائدة في هذا المجال، تعترف بعمل الرعاية المنظم وغير المنظم، المأجور وغير المأجور، وتدمجه ضمن حساباتها الوطنية وسياساتها العمومية، مع اعتماد مؤشرات جديدة للأداء الاقتصادي تراعي الرفاه، وجودة الخدمات، والأثر على التماسك الاجتماعي، والوقت المخصص للتضامن بين الأجيال.

مؤطر رقم 1 تجارب دولية

نيوزيلندا تدرج ميزانية الرفاه التي أعطيت انطلاقتها سنة 2019، هذا الهدف في صلب أهداف السياسة الميزانياتية، من خلال مؤشرات بديلة للناتج الداخلي الإجمالي على غرار الصحة النفسية، والإدماج الاجتماعي، وجودة التعليم، وحماية البيئة 47.

2.2. رافعة لتحسين التقائية السياسات العمومية

يعكس تعدد البرامج والسياسات العمومية الموجهة إلى الفئات الهشة بالمغرب حرصا متناميا على النهوض بالبعد الاجتماعي في مسار الإصلاحات الكبرى نحو إرساء الدولة الاجتماعية، كما يجسد إرادة مؤسساتية واضحة للانتقال من منطق التدخلات الظرفية إلى بناء منظومة حماية اجتماعية متعددة الأبعاد. هذا التنوع في المبادرات والآليات يشكل في حد ذاته مكسبا، بالنظر إلى اتساع دائرة الفئات المستهدفة وتنوع حاجياتها.

ففي مجال الطفولة ، تتقاطع عدة برامج ومخططات تعنى بالحماية، والتنمية، والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم الأولي، وتستند إلى أطر استراتيجية متقدمة من قبيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وبرامج الطفولة الصغرى، رغم ما أفرزته هذه المقاربات من توسيع للعرض المؤسساتي وتحسين الاستجابة

في حالات الطوارئ زلزال الحوز.

وثمة عدد من البرامج الموجهة للنساء 19 ، تتضمنها الخطة الحكومية الثالثة للمساواة (2023-2026) لاسيما في ما يتعلق بمحاربة العنف والحماية القانونية والقضائية، وتعزيز التمكين الاقتصادي، ودعم الولوج إلى خدمات المواكبة والإدماج الاجتماعي.

أما بالنسبة للأشخاص المسنين 50 ، تسعى خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة (2023-2030) إلى الجمع بين الوقاية الصحية، والدعم الاجتماعي، وتعزيز المشاركة المجتمعية. وسيمكن هذا الإطار الاستراتيجي من تطوير عرض مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمسنين من خلال تأهيل بنيات الإيواء، وتعزيز خدمات

المواكبة النفسية والاجتماعية، وإحداث فضاءات القرب مثل أندية المسنين، بما يحد من العزلة الاجتماعية ويعزز استقلاليتهم الوظيفية.

47 New Zealand Treasury, "The Wellbeing Budget", 2019, pp. 5-29.

https://www.unescap.org/sites/default/files/Session 1 05 New%20Zealand Wellbeing%20Budget%202

019.pdf

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، الحصيلة المرحلية -2021 - 2024، ص 25-24

المصدر ذاته ص 15-18

50 المصدر ذاته ص 25-26

مؤطر رقم 2 : تأطير قانوني لأنشطة الرعاية بالمغرب

القانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين؛

القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين :

القانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ؛

القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية ؛

القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل ؛

القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.

وللنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة ، ساهم تنوع البرامج، التي تندرج في إطار مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2023-2026،

في توسيع نطاق الخدمات الصحية والاجتماعية والتأهيلية، وتحسين الولوج إلى الحقوق وتكافؤ الفرص. وقد شكلت رقمنة المساطر وإحداث بطاقة الشخص في وضعية إعاقة تحولا نوعيا في تبسيط الولوج إلى الحقوق والخدمات. كما ساهم إحداث مراكز التوجيه والمساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة كشباك وحيد في تعزيز المواكبة القريبة والمتخصصة.

إن تعدد هذه البرامج والآليات الموجهة للأطفال، والأشخاص المسنين، والنساء، والأشخاص في وضعية إعاقة، بما يعكسه من دينامية إصلاحية وتوجها مؤسساتيا ملموسا نحو توطيد وتوسيع مجالات التدخل الاجتماعي، يطرح من جهة أخرى تحدي الالتقائية والتنسيق والتكامل بين تدخلاتها في استهداف الساكنة التي تعاني من هشاشات مركبة ويشكل اقتصاد الرعاية فرصة سانحة لإعادة النظر بكيفية عميقة في التشريعات والسياسات العمومية وتعزيز تجانسها، بحيث يمكن من الانتقال من منطق المقاربات القطاعية والفئوية، سواء في مجالات الصحة والعمل الاجتماعي والتعليم والتشغيل والتعمير وغيرها، إلى مقاربات متكاملة ومندمجة تضع مسارات حياة الأفراد والأسر واحتياجاتهم الفعلية في صلب اهتمام الفاعلين العموميين، ولا سيما الفئات التي تتطلب أوضاعهم العناية والتكفل.

وفي هذا الأفق، تفيد دراسة التجارب المقارنة أن اقتصاد الرعاية يمكن أن يتحوّل إلى رافعة استراتيجية الإصلاح السياسات العمومية، من خلال

تعزيز القدرة على الصمود في وجه المخاطر على الصعيد الاجتماعي؛

تحسين العدالة بين الأجيال

وضمان توزيع أكثر توازنا للمسؤوليات بين الدولة والأسر والفاعلين المحليين.

1 المصدر السابق، ص 19-23

مؤطر رقم 3 تجارب دولية

السويد إدماج خدمات الصحة والمساعدة الاجتماعية على الصعيد المحلي، بما يكفل تنسيق خدمات الرعاية حسب حاجيات كل فرد وتدبيرا أمثل للموارد 52.

اليابان اعتماد نظام الرعاية المندمجة المجتمعية الذي يجمع بين الرعاية الصحية، والدعم الاجتماعي، والسكن، والوقاية، ما يتيح للمسنين الحفاظ على استقلاليتهم داخل محيطهم الأسري رغم تزايد حاجياتهم للرعاية 53

ألمانيا: نظام التأمين ضد فقدان الاستقلالية يتيح حقوقاً خاصة للمساعدين الأسريين، تشمل إجازات مأجورة ودورات تكوينية، وهو ما يشكل نموذجا على إعادة توزيع متوازن للمسؤوليات بين الدولة والأسر والفاعلين المحليين 54

.3.2. رافعة لتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المجالية

يشكل اقتصاد الرعاية رافعة أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الفوارق المجالية. فمن شأن توزيع أفضل لخدمات الرعاية عبر مختلف المجالات الترابية أن يُحسن الإنصاف في الولوج إلى الخدمات الأساسية وأن يرتقي بظروف عيش الساكنة، لا سيما في المناطق القروية وشبه الحضرية التي لا تزال تعاني من قصور في عرض الخدمات.

كما يسهم توسيع خدمات الرعاية وتنويع أنماط التكفل سواء داخل المنازل أو في إطار مؤسساتي في تحسين الولوج الجغرافي والمالي إلى هذه الخدمات. في هذا الصدد، يشكل مشروع إنشاء حضانات داخل المقاولات خاصة بالمناطق الصناعية للدار البيضاء، نموذجا واعدا للشراكة بين القطاع العام والخاص، يجمع بين الإدماج الاجتماعي، وجاذبية المجال الترابي، والأداء الاقتصادي 55

ومن جهة أخرى، يمكن اقتصاد الرعاية من إنعاش التنمية المجالية، من خلال الربط بين الإدماج الاجتماعي والتضامن والتنمية الاقتصادية المحلية، وذلك بتوفير خدمات القرب على غرار الرعاية المنزلية أو مؤسسات استقبال الطفولة المبكرة، مع خلق فرص اقتصادية محلية. كما يمكن أن تعمل التعاونيات والجمعيات والبنيات المجتمعية المتجذرة على الصعيد الترابي، على تعزيز كثافة وانتشار خدمات الرعاية، حتى في أكثر المناطق عزلة.

SIHEDATE. Territoires, santé et bien-être en Suède, dossier documentaire, Paris: Institut des Hautes Études de Développement et d'Aménagement des Territoires en Europe, 2020.

https://www.ihedate.org/IMG/pdf/dossier documentaire territoires sante et bien-etre en suede.pdf

53 Ministry of Health, Labour and Welfare, Long term car insurance system of Japan, Health and

Welfare Bureau for the Elderly, November 2016, p. 19.

https://www.mhlw.go.jp/english/policy/care-welfare/care-welfare-elderly/dl/establish e.pdf

5 CLEISS. Régime de sécurité sociale en Allemagne, IV- Assurance dépendance, Paris: Centre des

Liaisons Européennes et Internationales de Sécurité Sociale, 19 juin 2023.

https://www.cleiss.fr/docs/regimes/regime allemagne4.html

يستهدف هذا المشروع تعبئة 300 مقاولة سنويا في أفق 2028 انظر : برنامج عمل جماعة الدار البيضاء عين السبع للفترة 2023-2028، ص 105

مؤطر رقم 4 تجارب دولية

فرنسا: ساهم إحداث دور الصحة متعددة التخصصات في الوسط القروي في الحفاظ على

العرض الصحي ومحاربة ظاهرة الفراغ الطبي 56 .

الأوروغواي : ساعد إنشاء المنظومة الوطنية المندمجة للرعاية سنة 2016 على تنظيم عرض عمومي ومجتمعي في الوسط القروي، ما ساهم في خلق فرص شغل محلية، خاصة لفائدة النساء، بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع والأسرة 57

4.2 رافعة من أجل تمكين النساء وخلق فرص الشغل

يشكل تطوير اقتصاد الرعاية فرصة استراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وخلق فرص الشغل في المغرب. وفي سياق يتسم بارتفاع عبء أعمال الرعاية غير المأجورة، التي تتحملها النساء بالدرجة الأولى، يفتح هذا الاقتصاد آفاقا جديدة لتعزيز مشاركتهن في سوق الشغل.

وتظهر معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن عبء أعمال الرعاية غير المأجورة، يعد من أبرز العوائق التي تحول دون مشاركتهن الفعلية في سوق الشغل. ومن شأن الاستثمار في خدمات رعاية تكون في متناول الجميع، أن يُسهم في إعادة توزيع الأعباء المنزلية، وتحسين شروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وتحرير وقت النساء الذي يمكن استثماره في الأنشطة الاقتصادية.

فضلا عن المشاركة في سوق الشغل، من شأن اقتصاد الرعاية خلق فرص شغل لا سيما في مجالات المساعدة المنزلية ورعاية الأطفال ومرافقة الأشخاص المسنين أو الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا التأطير في دور الحضانة والمؤسسات المتخصصة. وتستجيب هذه الأنشطة بشكل مباشر الحاجيات المجالات الترابية، كما تمثل خزانًا واعدا لفرص العمل المتاحة للنساء والشباب والأشخاص ذوي التأهيل المحدود.

5 Ministère de la Transition écologique et de la Cohésion des territoires. « Maisons de santé

pluriprofessionnelles», 2022.

https://www.ecologie.gouv.fr/politiques-publiques/maisons-sante-pluriprofessionnelle

New Long-Term Care Policies in Latin America: The National System of Care in Uruguay, 2016.

https://ouci.dntb.gov.ua/en/works/4NgMeA6l/?utm_source

إمكانات تعميم التعليم الأولى في مجال إحداث فرص الشغل لفائدة النساء

60000

51903

50000

46713

40000

30000

20000

10000

0

5190

مناصب الشغل التي تم إحداثها بالنسبة للرجال

مناصب الشغل التي تم إحداثها. بالنسبة للنساء

مجموع مناصب الشغل المباشرة التي تم إحداثها

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وحسب دراسة إسقاطية أنجزها القطاع الحكومي المكلف بالاقتصاد والمالية 58 ، كشفت النتائج المحصل عليها فيما يخص المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال بلوغ أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، أن هذا التعميم سيسمح بإحداث 51.903 منصب شغل جديد، منها ما يناهز 71 في المائة كمناصب مباشرة. وقد أظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي أن نصيب النساء سيكون 46.713 فرصة عمل. كما تقدر الحاجيات من المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بحوالي 132.000 منصب شغل في مجالات الطفولة المبكرة، والتعليم الأولي، ومواكبة الأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة، حسب دراسة أعدها القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة 59.

وحسب القطاع الحكومي ذاته، تلتقي هذه النتائج مع معطيات دراسة سابقة أنجزها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل سنة 2019 حول إمكانات تطوير مسالك التكوين في مهن الرعاية بالمغرب، والتي قدرت عدد المناصب المطلوبة في هذا المجال، سواء على مستوى الرعاية المنزلية، أو لدى الأسر، أو ضمن مؤسسات متخصصة، بما يقارب 160.000 منصب 60

من أجل استراتيجية دامجة ومستدامة للرعاية

انطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضرورة اعتماد بلادنا لاستراتيجية وطنية لاقتصاد الرعاية منظمة ومندمجة وطموحة، قمينة بتحويل الرعاية إلى رافعة حقيقية للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع - مشروع قانون المالية لسنة 2024، ملخص، ص. 4.

جلسة الإنصات إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 4 تجنبر 2024

المصدر السابق

وبالتالي، لا بد من تجاوز المقاربة التي تختزل الرعاية في وظيفة أسرية أو ظرفية محدودة، وتجزئها على سياسات قطاعية وفئوية حسب حاجيات الأشخاص المستهدفين، وإنما يتعين الاعتراف بهذا المجال باعتبارها رهانا عرضائيا واستراتيجيا، بهدف

. تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في وجه المخاطر

النهوض بالمساواة بين النساء والرجال

دعم الفئات الهشة والحد من أوجه التفاوتات

جعل اقتصاد الرعاية محركا للإدماج وخلق فرص الشغل وتحقيق التنمية المستدامة.

ويرى المجلس أن الغاية من اعتماد استراتيجية وطنية لاقتصاد الرعاية لا تتمثل في التخلي عن التضامن الأسري الذي يظل ركيزة أساسية من ركائز التماسك الاجتماعي والثقافي ببلادنا، بل دعمه وتعزيزه من خلال تخفيف الأعباء الملقاة على الأسر، ولاسيما النساء، وتقاسم المسؤوليات بين الأسر والدولة والجماعات الترابية والمقاولات والمجتمع المدني بشكل أكثر إنصافا كما تتغيا الاستراتيجية استكشاف وتطوير نسيج اقتصادي و اجتماعي ناشئ، قادر على توفير فرص شغل لفائدة النساء والشباب والأشخاص ذوي المؤهلات المحدودة، والذين يشكلون الفئات الأكثر عرضة للهشاشة وعدم النشاط في بلادنا.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتمحور الاستراتيجية الوطنية حول أربعة محاور متكاملة :

. جعل أعمال الرعاية رهانا وطنيا ورصد الإمكانات والوسائل اللازمة لتنزيله على أرض الواقع

. تثمين مهن الرعاية والاعتراف بالمهنيين باعتبارهم ركائز أساسية للرفاه الاجتماعي؛

ضمان توزيع منصف لأعمال الرعاية عبر آليات مندمجة وتضامنية

. الاستثمار في تطوير اقتصاد الرعاية وملاءمته مع قيم المجتمع.

المحور الأول: جعل اقتصاد الرعاية رهانا وطنيا ورصد الإمكانات اللازمة لتنزيله على أرض الواقع

1. إحداث آلية وطنية للحكامة مخصصة للرعاية، تضم الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتتولى قيادة وتنسيق وتتبع وتقييم الاستراتيجية

الوطنية لاقتصاد الرعاية مع ضمان انسجام السياسات العمومية، وتمفصل التدخلات القطاعية، وترشيد الموارد المعبأة.

2 إرساء إطار قانوني موحد خاص باقتصاد الرعاية، يؤطر مختلف المقتضيات القانونية القائمة المرتبطة بأعمال الرعاية بالمغرب. ويُشكل هذا الإطار القاعدة التي يقوم عليها اقتصاد مهني ودامج للرعاية بما يعزز التقائية السياسات العمومية، مع تجويد تخصيص الموارد، وتوجيه التدخلات نحو الحاجيات الاجتماعية ذات الأولوية.

3 إدماج اقتصاد الرعاية ضمن الاستراتيجيات القطاعية، ولا سيما السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والسياسات المتعلقة بالفئات الهشة الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، الأشخاص المسنين والمساواة بين النساء والرجال، والتشغيل، والصحة، والتعليم، والتعمير، والسكن، باعتبارها رافعة عرضائية واستراتيجية لتحقيق التنمية البشرية الدامجة والمستدامة.

.4 ضمان التنزيل الترابي للاستراتيجية الوطنية للرعاية، عبر تحويل الأهداف الوطنية إلى مخططات عمل تراعي الخصوصيات الجهوية وحاجيات الساكنة، بما يكفل الولوج المنصف إلى الخدمات ويعزز القرب والنجاعة، ويعبّئ الفاعلين المحليين لتعزيز أثرها على التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي

---

5 الإشراك الفعلي للقطاع الخاص والمجتمع المدني في بلورة وتنزيل الاستراتيجية الوطنية لاقتصاد الرعاية، بما يضمن البناء المشترك والتنزيل الفعّال على مختلف المستويات الترابية، وتعزيز المعرفة بالقطاع وتثمينه، وترسيخ الوعي بأهمية اقتصاد الرعاية لدى مقدمي الرعاية والأسر والمستفيدين بما يكفل نجاعة الاستراتيجية وتملكها واستدامتها.

6 إرساء نظام وطني لرصد وتتبع أعمال الرعاية من خلال الجمع المنتظم لمعطيات مفصلة حسب الجنس والفئة العمرية وصنف الرعاية، وإعداد حسابات فرعية لقياس أدائها الاقتصادي ، سواء أكانت مأجورة أو غير مأجورة، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي ونجاعة السياسات العمومية في هذا المجال.

المحور الثاني: تثمين مهن الرعاية والاعتراف بالمهنيين باعتبارهم ركائز أساسية للرفاه الاجتماعي

7 الاعتراف بمجموع مهن الرعاية وتنظيمها وإضفاء الطابع المهني عليها، سواء كانت مأجورة أو غير مأجورة، من خلال إعداد مصنف وطني موحد معزّز بخريطة ترابية للمهن، وإرساء إطار وطني للتكوين والتأهيل والتصديق على الخبرات المكتسبة، بما يجعل أعمال الرعاية ركيزة استراتيجية في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية بالمغرب.

. ضمان شروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية الشاملة لكافة مهنيي الرعاية، عبر تعزيز الآليات المعمول بها حاليا وإدماج كافة العاملات والعاملين في القطاع المنظم.

9 الاعتراف بمهن المساعدين العائليين وتقديم الدعم لهم عن طريق منحهم إجازات خاصة وتمكينهم من الاستفادة من برامج التكوين، ومنحهم تعويضات مادية ملائمة، وإدماجهم ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.

10 إرساء نظام وطني لتنظيم خدمات الوساطة في مجال الرعاية بما يكفل جودة الخدمات وشفافيتها وسلامتها، وضمان حقوق كل من الأسر والعاملات والعاملين.

المحور الثالث: ضمان توزيع منصف لأعمال الرعاية عبر آليات مندمجة وتضامنية

11 الرفع من وتيرة الاستثمار في البنيات التحتية الاجتماعية الأساسية، على غرار دور الحضانة ورعاية الأطفال، والمؤسسات الطبية الاجتماعية، وخدمات الرعاية المنزلية، للتخفيف من عبء الرعاية غير المأجورة، ولا سيما تلك التي تتحملها النساء.

12 توسيع معايير الاستفادة من البرامج الاجتماعية في إطار منظومة السجل الاجتماعي الموحد، عبر الإدماج الممنهج لحاجيات الرعاية داخل الأسر الأمراض المزمنة، أشخاص في وضعية تبعية الإعاقة، رعاية الأطفال أو المسنين بما يتيح استهداف المستفيدين بشكل أدق، وملاءمة الدعم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر، وتعزيز أثر الحماية الاجتماعية.

13 إرساء آليات قانونية وخدمات ملائمة إجازات اجتماعية، أوقات عمل تتسم بالمرونة عمل عن بعد تمكن من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وتخفيف عبء الرعاية، ودعم المساواة بين النساء والرجال.

14. وضع إطار جبائي تحفيزي لاقتصاد الرعاية، يوفر امتيازات ضريبية لفائدة الأسر والمهنيين، ويشمل إعفاء خدمات الرعاية المنزلية وخدمات دعم الاستقلالية لفائدة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة من الضريبة على القيمة المضافة.

15 تخصيص دعم مستدام للمؤسسات والمبادرات العاملة في مجال رعاية القرب وخدمات الاستقبال المجتمعي، وكذا المشاريع المبتكرة وسهلة الولوج بالنسبة للمرتفقين وذات الأثر الاجتماعي القوي.

المحور الرابع: الاستثمار في تطوير اقتصاد الرعاية وملاءمته مع قيم المجتمع

16. تطوير حلول للتكفل بالآخرين تكون مبتكرة وملائمة ثقافيا وسهلة الولوج على غرار الرعاية المنزلية وآليات الاستقبال المشترك بين الأسر أو البنيات المجتمعية، ونماذج الرعاية القائمة على التفاعل بين الأجيال السكن التضامني والمراكز المجتمعية المختلطة)، أو مراكز رعاية القرب بنيات صغيرة الحجم، رعاية متنقلة، مراكز الرعاية النهارية ... بغية الاستجابة للحاجيات المتزايدة للرعاية مع التدبير الأمثل للموارد المتوفرة.

17. تأطير ودعم آليات الرعاية التضامنية، على غرار الأسر المستقبلة للأشخاص في وضعية هشاشة وذلك عبر إعداد دفتر تحملات وطني واضح وتعبئة مساعدات مادية ولوجستيكية تروم ضمان السلامة والجودة والإنصاف في الاستقبال.

18 إطلاق برامج بحث وابتكار مخصصة لاقتصاد الرعاية، من أجل تجريب مقاربات وتقييم وتنزيل حلول ملائمة للسياقات المحلية، بشراكة مع الجامعات ومراكز البحث والجمعيات، والمقاولات الناشئة العاملة في المجال الاجتماعي.

19. تطوير آليات تمويل مبتكرة لخدمات اقتصاد الرعاية، على غرار إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص واعتماد سندات الأثر الاجتماعي أو التمويلات المرتكزة على النتائج، بغية دعم مشاريع الرعاية ذات الأثر الاجتماعي القوي.

20 تشجيع الابتكار التكنولوجي في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية اعتمادا على الحاجيات المحلية من خلال ملاءمة الأدوات الرقمية (الرعاية الصحية عن بعد، منصات رقمية، أنظمة منزلية ذكية مع الحاجيات المحلية من أجل تيسير الولوج إلى الخدمات وضمان جودتها وفعاليتها.

.....
.....
.....
.....
.....
.....

صفحة : 1576

مرسوم رقم 2.24.875 صادر في 22 من رمضان 1447 (12) مارس 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.08.678 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21) ماي (2009) بتطبيق أحكام القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة.

رئيس الحكومة.

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.08.678 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21) ماي 2009) بتطبيق أحكام القانون رقم 40.04

بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من رمضان 1447
(5) مارس2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يتمم على النحو التالي الفصل الأول من المرسوم السالف الذكر رقم 208.678 بالمواد 1 المكررة و 3 المكررة و المكررة و المكررة مرتين والفصل الخامس منه بالمادتين 13 المكررة و 13 المكررة مرتين و 13 المكررة ثلاث مرات :

المادة 1 المكررة. - من أجل نزع الصفة المادية عن مسطرة الحصول على تراخيص فتح واستغلال دور الحضانة الخاصة أو تجديدها وتراخيص توسيع أو إدخال تغيير على أحد العناصر الأولية لدور الحضانة الخاصة التي تستلزم الموافقة المسبقة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 تحدث منصة إلكترونية يعيد تدبيرها إلى السلطة الحكومية المكلفة
بالشباب.

تتم معالجة المعطيات الشخصية عبر المنصة الإلكترونية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المادة 3 المكررة - يودع طلب تجديد رخصة فتح واستغلال دار الحضانة الخاصة المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 عبر المنصة الإلكترونية، وفق نموذج معد لهذا الغرض، مقابل وصل.

المادة 5 المكررة - يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 عبر المنصة الإلكترونية، وفق نموذج معد لهذا الغرض، مقابل وصل»

الجريدة الرسمية عدد 7490-22 رمضان 1447 (12) مارس 2026

المادة 5 المكررة مرتين - لتطبيق أحكام المادة 14 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 ، يجب على صاحب رخصة فتح واستغلال دار الحضانة الخاصة، إذا قرر إنهاء نشاطه، أن يشعر بذلك السلطة الحكومية المكلفة بالشباب، عبر المنصة الإلكترونية، من خلال تعبئة نموذج معد لهذا الغرض

المادة 13 المكررة - يجب على كل من يرغب في استغلال الطابق الأول إلى جانب الطابق السفلي أن يستوفي المعايير التالية :

- تجهيز السلاليم بحواجز أمان في الأعلى والأسفل وبمقابض

ملائمة للأطفال :

توفير أرضية مضادة للانزلاق على مستوى الطابق الأول والدرج المؤدي إليه :

توفير نظام إنذار سمعي وبصري يمكن إدراكه على مستوى الطابق الأول :

تجهيز نوافذ الطابق الأول بزجاج أمن مقاوم للكسر ويوسائل تحد من فتحها إلى عشرة (10) سنتيمترات كحد أقصى أو بقضبان أو شبكات عمودية أو بكل وسيلة أخرى تمنع أي خطر للسقوط ؛

توفير مرافق صحية مناسبة لسن الأطفال الذين يتم استقبالهم على مستوى الطابق الأول.

المادة 13 المكررة مرتين - يجب أن يخصص الطابق الأول بصورة حصرية لاستقبال الأطفال الذين يبلغ سنهم على الأقل

أربعة وعشرين (24) شهرا.»

المادة 13 المكررة ثلاث مرات يتعين أن يتوفر المربون على تكوين في إجراءات الإخلاء، والوقاية من المخاطر، والإسعافات الأولية. والسلوك الذي يجب اتباعه في حالات الطوارئ.

يعلق بالمدخل الأساسي لدار الحضانة الخاصة مخطط للإخلاء..

المادة الثانية

تغير أو تتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 3 و 4 و 5 و 7 الفقرة الثانية) و 8 و 11 (الفقرة الأولى من المرسوم السالف الذكر
: 2.08.678 رقم

المادة 3 - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 يُرفق طلب الحصول على رخصة فتحواستغلال دار الحضانة الخاصة وطلب الحصول على رخصة توسيع دار الحضانة الخاصة أو إدخال تغيير على أحد عناصرها، حسب الحالة بالوثائق والمستندات المنصوص عليها أدناه.
ا. فيما يخص رخصة فتح واستغلال دار الحضانة الخاصة :

أولا : ملف إداري يتضمن :

1) الوثائق .

بالمؤسس :

1 - بالنسبة إلى الشخص الذاتي :

- نسخة من السجل العدلي أو من بطاقة السوابق مسلمة منذ

«أقل من ثلاثة أشهر :

نسخة من الوثائق المثبتة لهوية المؤسس :

نسخة من الشهادة السلبية . الخاصة :

- تصريح بالشرف يلتزم بموجبه المؤسس بتشغيل الأشخاص المضمنة أسماؤهم في طلب رخصة فتح واستغلال دار الحضانة الخاصة.

2 - بالنسبة إلى الشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص :

- نسخة من النظام الأساسي :

- نسخة من الوثائق المثبتة لهوية الممثل القانوني للشخص

الاعتباري المعني :

نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري مسلمة وفق النموذج 7 :

نسخة من الشهادة السلبية . الخاصة :

- نسخة من السجل العدلي أو من بطاقة السوابق للممثل القانوني

للشخص الاعتباري مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر :

تصريح بالشرف يلتزم بموجبه المؤسس بتشغيل الأشخاص المضمنة أسماؤهم في طلب رخصة فتح واستغلال دار الحضانة «الخاصة.

ب) الوثائق والمستندات المتعلقة.

الخاصة :

من لدن المصالح التقنية

- تصميم «المختصة التابعة للجماعة. ولهذا الغرض، يجب أن يقع المحل المخصص لدار الحضانة الخاصة وجوبا في الطابق السفلي وعند الاقتضاء في الطابق الأول شريطة استيفاء المعايير المحددة في المادة 13 المكررة من هذا المرسوم :

نسخة من شهادة المطابقة :
نسخة من شهادة المطابقة للمعايير الصحية :

نسخة من رسم الملكية أو من عقد كراء. مكتوب

قصد شغل المحل كدار حضانة خاصة.

(ج) الوثائق والمستندات المتعلقة بالمرشح .

الخاصة:

نسخة من كل دبلوم أو شهادة .

مطلوبة :

نسخة من الشهادة أو الشهادات . في الميدان المطلوب :

نسخة من عقد الشغل الطرفين، مع مراعاة أحكام المادة 19 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 :

نسخة من السجل العدلي . السوابق مسلمة منذ

«أقل من ثلاثة أشهر :

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من سند

«الإقامة إذا كان المدير من جنسية أجنبية :

ملف طبي . للمرشح وتقرير الفحص الطبي الصدري.

د) الوثائق .

بالمربي :

نسخة من الدبلوم أو الشهادة التعليمية المطلوبة :

نسخة من الشهادة أو .

في الميدان :

نسخة من السجل العدلي. السوابق مسلمة منذ

«أقل من ثلاثة أشهر :

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من سند

الإقامة إذا كان المربي من جنسية أجنبية :

ملف طبي. للمربي وتقرير الفحص الطبي الصدري

ه) الوثائق والمستندات المتعلقة بباقي .

الخاصة :

نسخة من السجل. السوابق مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر :

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من سند الإقامة إذا كان المستخدم من جنسية أجنبية :

للمستخدم.

- شهادة طبية .

و) النظام الداخلي لدار الحضانة الخاصة الذي يجب أن يحدد

على وجه الخصوص :

كيفيات سير دار الحضانة الخاصة :

- أوقات العمل والزيارة :

قواعد النظافة والصحة والسلامة، مع مراعاة أحكام القانون السالف الذكر رقم 40.04 والنصوص المتخذة لتطبيقه :

التدابير الوقائية التي يتعين على دار الحضانة الخاصة التقيد بها.

ثانيا : ملف بيداغوجي يتضمن على وجه الخصوص :

بطاقة في شأن المقاربة البيداغوجية المزمع اعتمادها :

الأهداف البيداغوجية المراد بلوغها حسب الفئة العمرية

للأطفال:

الأنشطة والبرامج التربوية الدورية :

الأنشطة المقررة لتنفيذ برنامج خدمات الحراسة التربوية

المقدمة للأطفال.

ثالثا : ملف صحي يتضمن :

- نسخة من الاتفاقية المبرمة مع طبيب .

جدول الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء :

بيان عن حقيبة الإسعافات الأولية.

ا - فيما يخص رخصة توسيع دار الحضانة الخاصة أو إدخال تغيير على أحد عناصرها :

- تصميم توسيع .

الرخصة المذكورة :

قائمة التجهيزات والمعدات. الحضانة الخاصة :

نسخة من شهادة المطابقة :

نسخة من شهادة المطابقة للمعايير الصحية.

المادة 4 - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04 ، كل ملف طلب ترخيص ...

الباقي لا تغيير فيه.)
المادة 5 - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04، يجب أن يبين .

ما يلي :

في حالة فتح واستغلال دار حضانة خاصة أو توسيعها أو تجديد رخصتها : اسم المؤسس أو تسمية المؤسسة حسب الحالة ورقم و تاريخ تسليم .

طاقتها الاستيعابية :

في حالة تغيير أحد عناصر دار الحضانة الخاصة : اسم المؤسس أو تسمية المؤسسة، حسب الحالة، ورقم وتاريخ تسليم .

للمؤسسة

المادة 7 الفقرة الثانية). - كما يجب عليه أن يضع.

للمؤسسة واستعمال الزمن للسنة الجارية.

المادة 8 - تطبيقا لأحكام البند السادس من.

في الميدان

التربوي التالية :

شهادة البكالوريا أو ما يعادلها وشهادة تثبت التوفر على تجربة

مهنية في مؤسسة تربوية لا تقل مدتها عن سنتين :

أو دبلوم . بمعادلتها له وشهادة تثبت التوفر على

تجربة مهنية في مؤسسة تربوية لا تقل مدتها عن سنة.»

المادة 11 الفقرة الأولى - يجب على المدير أن يشعر ولي أمر الطفل وطبيب. لحادث وأن يتخذ، بتنسيق مع

ولي أمره التدابير التي تستلزمها حالته الصحية.

المادة الثالثة

تنسخ مقتضيات المادة 2 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.08.678

وتعوض بالمقتضيات التالية :

المادة 2 - يودع طلب الحصول على رخصة فتح واستغلال دار الحضانة الخاصة عبر المنصة الإلكترونية، وفق نموذج معد لهذا

الغرض مقابل وصل

كما يودع، وفق الكيفيات المحددة أعلاه، طلب الحصول على رخصة توسيع دار الحضانة الخاصة أو إدخال تغيير على أحد عناصرها، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 40.04.

المادة الرابعة

الجريدة |

يغير على النحو التالي، عنوانا الفصل الأول والفصل الخامس من

المرسوم السالف الذكر رقم 2.08.678 :

الفصل الأول

التراخيص والتصاريح

الفصل الخامس

معايير فتح دور الحضانة الخاصة واستغلالها

المادة الخامسة

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
غير أن طلبات الترخيص المودعة لدى المصالح اللاممركزة التابعة للقطاع الوزاري

المكلف بالشباب قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ تظل خاضعة للمقتضيات الجاري بها العمل عند تاريخ إبداع هذه الطلبات.

المادة السادسة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الشباب والثقافة والتواصل.

)2026(وحرر بالرباط في 22 من رمضان 1447) (12) مارس

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش

وزير الشباب والثقافة والتواصل

الإمضاء : محمد المهدي بتسعيد.

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية :-7491 - 26رمضان 1447 (16) مارس 2026

صفحة : 1671

قرار لوزير العدل رقم 357.26 صادر في 27 من شعبان 1447 (16) فبراير (2026) لتطبيق المرسوم رقم 2.23.100 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1446 (22) أكتوبر (2024) المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الشركات المدنية العقارية

وزير العدل.

بناء على المرسوم رقم 2.23.100 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1446 (22) أكتوبر (2024) بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الشركات المدنية العقارية ولا سيما المواد 1 و 5 و 6 و 8 و 9 و 11 و 13 منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المواد 1 و 5 و 8 و 9 و 11 من المرسوم رقم 2.23.100 المشار إليه أعلاه، يحدد كما هو ملحق بهذا القرار :

نموذج السجلين الزمني والتحليلي وسجل الإيداع للشركات المدنية العقارية (الملحق رقم (1) :

نموذج طلبات التقييد والتقييد التعديلي والتشطيب ووصل الإيداع في سجل الشركات المدنية العقارية (الملحق رقم (2) :

نموذج المستخرج والشهادات المتعلقة بالتقييدات في سجل الشركات المدنية العقارية (الملحق رقم (3)

المادة الثانية

تتمم قائمة الوثائق المنصوص عليها في المادة 6 من المرسوم رقم 2.23.100 سالف الذكر بالوثائق الآتية :

- شهادة تسمية الشركة لم يمض على تسليمها أجل تسعين (90) يوما، يسلمها رئيس كتابة الضبط بالمحكمة التابع لها عنوان مقر الشركة، بناء على طلب من المعني بالأمر أو وكيله :

شهادة الملكية أو نسخة من عقد الكراء أو عقد توطين مسجلين بإدارة التسجيل، أو أي وثيقة أخرى تثبت تواجد مقر للشركة :

أصل الوكالة موقعة ومصححة الإمضاء ومسجلة بإدارة التسجيل إذا كان مودع الطلب غير الممثل القانوني للشركة :

صورة لوثيقة إثبات هوية الوكيل عند الاقتضاء

المادة الثالثة

تتمم قائمة الوثائق المنصوص عليها في المادة 8 من المرسوم رقم 2.23.100 سالف الذكر بالوثائق الآتية :

- شهادة تسمية فرع لم يمض على تسليمها أجل تسعين (90) يوما، يسلمها رئيس كتابة الضبط بالمحكمة التابع لها عنوان مقر الشركة أو مقر الفرع في حالة إحداثه خارج دائرة نفوذ المحكمة التابع لها مقر الشركة، بناء على طلب من المعني بالأمر أو وكيله :

شهادة الملكية أو نسخة من عقد الكراء أو عقد توطين مسجلين بإدارة التسجيل، أو أي وثيقة أخرى تثبت تواجد مقر الفرع :

- مستخرج للتقييدات المضمنة بالسجل أو شهادة بتقييد الشركة التابع لها الفرع، أو ما يقوم مقامها :

نسخة من عقد الشركة التابع لها الفرع :

صورة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بالنسبة لمسير أو مسيري الفرع، أو صورة من بطاقة التسجيل بالنسبة للأجانب المقيمين بالمغرب أو من جواز السفر أو ما يقوم مقامه لإثبات الهوية بالنسبة للأجانب غير المقيمين :

أصل الوكالة، موقعة ومصححة الإمضاء ومسجلة بإدارة التسجيل إذا كان مقدم الطلب غير الممثل القانوني للشركة :

صورة لوثيقة إثبات هوية الوكيل عند الاقتضاء

المادة الرابعة

)2026(عدد 7491-26 رمضان 1447 (16) مارس

تتمم قائمة الوثائق المنصوص عليها في المادة 9 من المرسوم رقم 2.23.100 سالف الذكر بالوثائق الآتية :

أصل الوكالة، موقعة ومصححة الإمضاء ومسجلة بإدارة التسجيل، إذا كان مقدم الطلب غير الممثل القانوني للشركة :

- صورة لوثيقة إثبات الهوية للوكيل عند الاقتضاء.

المادة الخامسة

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من شعبان 1447 (16) فبراير (2026)

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

الملحق رقم 1

نموذج السجلين الزمني والتحليلي وسجل الإيداع

للشركات المدنية العقارية

نموذج رقم 1 السجل الزمني للشركات المدنية العقارية

الرقم الزمني

تاريخ الإيداع

تسمية الشركة

عنوان مقر الشركة

غرض الشركة

اسم طالب التقييد وصفته

موضوع التقييد

ملاحظات أحكام -

رقم تقييد الشركة المدنية العقارية

نموذج رقم 2: السجل التحليلي للشركات المدنية العقارية

تسمية الشركة المدنية العقارية ...

رقم التقييد بالسجل ..

رقم وتاريخ التقييد بالسجل الترتيبي

تسمية الشركة

عنوان مقر الشركة

غرض الشركة

الفروع

مبلغ رأس مال الشركة

الأسماء العائلية والشخصية وجنسية الشركاء أو الأغيار المرخص لهم بإدارة وتسيير الشركة والتوقيع باسمها ورقم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية أو بطاقة الإقامة بالنسبة للأجانب المقيمين أو نسخة من جواز السفر بالنسبة للأجانب غير المقيمين

الوثائق التي تم إيداعها بكتابة الضبط لأجل التقييد أو التقييد التعديلي أو التشطيب

ملاحظات

أحكام...

صفحة : 1675

نموذج رقم 3 سجل الإبداع الخاص بالشركات المدنية العقارية

رقم الإيداع

تسمية الشركة

المقر عنوان

طبيعة العقود والوثائق المودعة

عدد العقود والوثائق

الإيداع تاريخ

اسم المودع

عنوان المودع

الملاحظات

المملكة المغربية وزارة العدل

Co+1+ЖOH+

Royaume du Maroc MINISTERE DE LA JUSTICE

محكمة الاستئناف .....

المحكمة الابتدائية ب .

نموذج رقم 6 طلب تقييد تعديل يسجل الشركات المدنية العقارية

تسمية الشركة.

مقر الشركة.

بيانات حول الشركة

رقم تقييد الشركة بسجل الشركات المدنية العقارية.

التعديل المطلوب

يشهد الممضي أسفله .....

الصفة .

إطار خاص بالإمضاء

العنوان....

رقم بطاقة التعريف الوطنية.

بصحة البيانات الواردة في هذا الطلب

حرري .

بتاريخ /

توقيع طالب التقييد

.....

ا - بالنسبة للأجانب المقيمين بالمغرب الإدلاء بصورة من بطاقة الإقامة وإذا كانوا غير مقيمين بالمغرب الإدلاء بنسخة من جواز السفر

المملكة المغربية وزارة العدل

النموذج رقم 7 طلب التشطيب من سجل الشركات المدنية العقارية

+C+1+ЖOH+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

محكمة الاستئناف ب.

المحكمة الابتدائية ب .....

تسمية الشركة.

مقر الشركة .

بيانات حول الشركة

رقم تقييد الشركة بسجل الشركات المدنية العقارية.

التشطيب المطلوب

يشهد الممضي أسفله :

إطار خاص بالإمضاء

الصفة

العنوان

رقم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية .....

بصحة البيانات الواردة في هذا الطلب.

حرر في.

بتاريخ

//

توقيع طالب التقييد

ا بالنسبة للأجانب الإدلاء بصورة من بطاقة الإقامة إذا كانوا مقيمين بالمغرب أو نسخة من جواز السفر لإثبات الهوية بالنسبة للأجانب غير المقيمين

النموذج رقم 5 طلب تقييد فرع بسجل الشركات المدنية العقارية

المملكة المغربية وزارة العدل

+ ХИЛЕ+ | ΚΕΨΟΣΘ

+++ЖОН+

Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

1679

تسمية الشركة :

أ بيانات الشركة المدنية العقارية

المقر الاجتماعي للشركة

البلد

الشركة المتواجد مقرها الاجتماعي بالمغرب

رقمها بسجل الشركات المدنية العقارية .....

الشركة المتواجد مقرها الاجتماعي بالخارج

بالمحكمة الابتدائية .....

رقمها بسجل الشركات المدنية العقارية أو ما يقوم مقامه .....

التسمية عند الاقتضاء

ب - بيانات الفرع موضوع طلب التقييد

العنوان.

النشاط المزاول ....

تاريخ الشروع في الاستغلال.

يشهد الممضي أسفله...

إطار خاص بإمضاء طالب التقييد

..... الصفة

العنوان

رقم وثيقة إثبات الهوية.

بصحة البيانات الواردة في طلب تقييد فرع

تابع للشركة المدنية العقارية .

المقيدة بالسجل التحليلي للشركات المدنية العقارية بالمحكمة الابتدائية .....

.....تحت رقم

حرر في .

توقيع طالب التقييد

يجب أن يكون هذا الطلب موقعا من طرف المسير

المملكة المغربية وزارة العدل

Co+1+ЖOH+

Royaume du Maroc MINISTERE DE LA JUSTICE

محكمة الاستئناف .....

المحكمة الابتدائية ب .

نموذج رقم 6 طلب تقييد تعديل يسجل الشركات المدنية العقارية

تسمية الشركة.

مقر الشركة.

بيانات حول الشركة

رقم تقييد الشركة بسجل الشركات المدنية العقارية.

التعديل المطلوب

يشهد الممضي أسفله .....

الصفة .

إطار خاص بالإمضاء

العنوان....

رقم بطاقة التعريف الوطنية.

بصحة البيانات الواردة في هذا الطلب

حرري .

بتاريخ /

توقيع طالب التقييد

ا بالنسبة للأجانب المقيمين بالمغرب الإدلاء بصورة من بطاقة الإقامة وإذا كانوا غير مقيمين بالمغرب الإدلاء بنسخة من جواز السفر

النموذج رقم 8 وصل الإيداع

المملكة المغربية وزارة العدل

محكمة الاستئناف ...

المحكمة الابتدائية ب

+ΧΙΛΚ+ ΗΕΨΟΣΘ

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

يشهد رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ب..

السيد (ة):

بصفته (١):

أودع (ت)، من أجل التقييد بسجل الشركات المدنية العقارية، العقود والوثائق التالية:

طبيعة العقود والوثائق المودعة

عددها

1683

الملاحظات عند الاقتضاء

والمتعلقة بالشركة المدنية العقارية (تسميتها).

الكائن مقرها الاجتماعي ب....

بتاريخ..

.....

.....

على الساعة

تحت عدد

بسجل الإيداع.

حررب

في.

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

**

الملحق رقم 3

)2026(عدد 7491-26 رمضان 1447 (16) مارس

نموذج المستخرج والشهادات المتعلقة بالتقييدات في سجل الشركات المدنية العقارية

النموذج رقم 9 شهادة بتقييد شركة مدنية عقارية

المملكة المغربية

وزارة العدل

+ХИЛЕ | ИСТОКѲ

+++ЖОН+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

تسمية الشركة المدنية العقارية.....

يشهد رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية .....

السيد (ة).

)1(بصفته

وضع (ت) طلبا بتقييد الشركة المدنية العقارية .....

الكائن مقرها الاجتماعي ب .

مرفقا بالوثائق والعقود المثبتة.

بتاريخ..

على الساعة .....

تحت عدد .

بالسجل الزمني.

وبعد التحقق من صحة الطلب أعلاه ومطابقته للوثائق المدلى بها والمنصوص عليها قانونا، قام بالتقييد المطلوب في السجل

التحليلي تحت رقم..

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 10 شهادة بتقييد فرع بسجل الشركات المدنية العقارية

المملكة المغربية وزارة العدل

محكمة الاستئناف .....

المحكمة الابتدائية ب .....

+++ⵣOH+

Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

يشهد رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ....ـــــــــــان

السيد (ة).

بصفته (١).

1685

وضع (ت) طلبا بتقييد فرع للشركة المدنية العقارية . .....

المقيدة بالسجل التحليلي للشركات المدنية العقارية بالمحكمة الابتدائية .....

مرفقا بالوثائق والعقود المثبتة.

بتاريخ ..... على الساعة .....

تحت عدد .

مقر الفرع .

بالسجل الزمني.

وبعد التحقق من صحة الطلب أعلاه ومطابقته للوثائق المدلى بها والمنصوص عليها قانونا، تم

التقييد المطلوب في السجل التحليلي تحت رقم..

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 11 شهادة التقييد بسجل الشركات المدنية العقارية

محكمة الاستئناف ب..

المحكمة الابتدائية ب

المملكة المغربية وزارة العدل

+ХИЛЕ+ | НΣΥΟΣΘ

+++ЖОН+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

نحن رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية

.....

مقرها ب

تنشهد أن الشركة المدنية العقارية..

مقيدة بسجل الشركات المدنية العقارية منذ تاريخ ...../../. تحت رقم ..... بالسجل الزمني .

بالسجل التحليلي.

سلمت هذه الشهادة بتاريخ /

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 12 مستخرج التقييدات المضمنة بسجل الشركات المدنية العقارية

المملكة المغربية وزارة العدل

+++ⵣKOH+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

الرقم التحليلي:

محكمة الاستئناف ب..

المحكمة الابتدائية ب .

(1) تسمية الشركة.

(2) تاريخ التقييد.

(3) عنوان مقر الشركة.....

(5) الفروع..

تحت عدد

من السجل الزمني .....

(6) مبلغ رأس مال الشركة..

(7) مدة الشركة .

التاريخ المحدد لانتهائها.

(8) الاسماء العائلية والشخصية وتاريخ ومكان الازدياد والجنسية وموطن ورقم وثيقة إثبات الهوية للشركاء والأغيار المرخص لهم بإدارة وتسيير الشركة والتوقيع باسمها

رقم وتاريخ التقييد بالسجل الزمني

التعديلات - الأحكام - الملاحظات .....

نسخة مطابقة للسجل التحليلي

بتاريخ / /

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 13 مستخرج التقييدات المضمنة بسجل الشركات المدنية العقارية

الخاصة بالفروع المقيدة خارج دائرة المحكمة المسجلة بها الشركة

+oCoJo0+1+0+

Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة الاستئناف ب...

المحكمة الابتدائية ب .

1 بيانات حول الفرع

رقم تقييد الفرع بسجل الشركات المدنية العقارية .....

التسمية عند الاقتضاء.

تاريخ التقييد .

عنوان الفرع

تحت عدد.

النشاط المزاول.

تاريخ الشروع في الاستغلال:

بالسجل الزمني

2 بيانات حول المسير

الاسم العائلي والشخصي

تاريخ الازدياد //

الجنسية .

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية :

العنوان الشخصي :

بيانات حول الشركة

تسمية الشركة.

عنوان مقر الشركة

رقم تقييد الشركة بسجل الشركات المدنية العقارية.

بالمحكمة الابتدائية ب .

بالنسبة للأجانب الإدلاء بصورة من بطاقة الإقامة إذا كانوا مقيمين بالمغرب أو نسخة من جواز السفر إذا كانوا غير مقيمين.

النموذج رقم 15 شهادة بتقييد تعديل بسجل الشركات المدنية العقارية

المملكة المغربية

وزارة العدل

+0+1+ЖOH+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

تسمية الشركة المدنية العقارية.

رقم التقييد بسجل الشركات المدنية العقارية . .....

محكمة الاستئناف .....

المحكمة الابتدائية ب

يشهد رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية .....

السيد (ة).

بصفته (1) .

وضع (ت) طلبا لتقييد تعديل خاص بالشركة المدنية العقارية ....

الكائن مقرها الاجتماعي .

مرفقا بالوثائق والعقود المثبتة بتاريخ ...

موضوع طلب تقييد التعديل.

على الساعة ..... تحت عدد.

من السجل الزمني.

وبعد التحقق من توفر وصحة المعلومات والوثائق المدلى بها والمنصوص عليها قانونا، تم تقييد التعديل المطلوب في السجل
التحليلي رقم..

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 16 شهادة بتقييد تشطيب من سجل الشركات المدنية العقارية

المملكة المغربية

وزارة العدل

+ХИЛЕ+ | +Col+1+ЖОН+

НΣΥΟΣΘ

Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

محكمة الاستئناف ب..

المحكمة الابتدائية ب

تسمية الشركة المدنية العقارية.

رقم تقييد الشركة بسجل الشركات المدنية العقارية .....

يشهد (تشهد) رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ...

أن

.....) السيد

.....)1(بصفته..

وضع (ت) طلبا بتقييد تشطيب على الشركة المدنية العقارية.

الكائن مقرها الاجتماعي ب.

مرفقا بالوثائق والعقود المثبتة.

بتاريخ..

على الساعة.. ..

تحت عدد ..... من السجل الزمني.

للشركة رقم.....

وبعد التحقق من توفر وصحة المعلومات والوثائق المدلى بها والمنصوص عليها قانونا، تم التقييد المطلوب في السجل التحليلي

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 17 شهادة التشطيب من سجل الشركات المدنية العقارية

المملكة المغربية

وزارة العدل

+CoJo+|+ЖOH+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

محكمة الاستئناف ب...

المحكمة الابتدائية ب .

يشهد رئيس (ة) كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية .....

الشركة المدنية العقارية .

الكائن مقرها ب .....

المقيدة بتاريخ .

تحت رقم .

.....ورقم.

بالسجل الزمني

.. بالسجل التحليلي.

قد شطب عليها من سجل الشركات المدنية العقارية بتاريخ .....

سبب التشطيب.....

//

سلمت هذه الشهادة بتاريخ

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

النموذج رقم 18 شهادة تسمية الشركة المدنية العقارية أو الفرع

المملكة المغربية وزارة العدل

| ٢٠١٨٤٠

YOLO

+C+|+ЖOH+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

محكمة الاستئناف ب...

المحكمة الابتدائية ب .

شهادة عدد

نوع التسمية

شركة مدنية عقارية

تاريخ إصدار الشهادة

فرع

/

...../

تاريخ نهاية الصلاحية (90 يوما)

على الساعة

...../

معلومات حول المستفيد (ة)

اسم المستفيد (ة) من الشهادة

صفته (1)

عنوانه (1)

:

رقم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية

:

معلومات حول مودع (ة) الطلب

اسم مودع (ة) الطلب

عنوانه (١)

رقم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية

على الساعة .

بتاريخ ..... // .....

توقيع رئيس (ة) كتابة الضبط

وطابع المحكمة

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7491-26 رمضان 1447 (16) مارس 2026

نصوص عامة
صفحة : 1640

ظهير شريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10) مارس (2026) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 262/26 الصادر في 12 من رمضان 1447 (2) مارس (2026) الذي صرحت بمقتضاه : بأن القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية ليس فيه ما يخالف الدستور»

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالدار البيضاء في 20 من رمضان 1447 (10) مارس (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء: عزيز أخنوش

*

قانون تنظيمي رقم 36.24

بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13

المتعلق بالمحكمة الدستورية

مادة فريدة

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 2 و 14 و 17 الفقرة الأخيرة) و 25 الفقرة الأولى) و 26 (الفقرة الأولى) و 27 و 38 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال

المادة 2 - يمكن الطعن .

المنتخبين.

من لدن المترشحين وأعضاء المجلس المعني داخل أجل....

النتائج.....

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى «أمانتها العامة، تتضمن البيانات والمستندات الواردة في المادة 35 من هذا القانون التنظيمي مقابل إشعار بالتوصل وفقا لأحكام المادة 34 بعده.

ثبت

أيام....

المادة 14 - في حالة وفاة.

الأخرى.

وفي حالة عدم ...

من الدستور.

يكمل ...

خلقه

لا يمكن للعضو المعين أو المنتخب الذي أكمل الفترة المتبقية من مدة عضوية سلفه، إعادة تعيينه أو انتخابه إذا كانت مدة عضويته خلال هذه الفترة المتبقية تفوق ثلاث (3) سنوات دون إخلال بأحكام الفصل 130 من الدستور

المادة 17 (الفقرة الأخيرة). - تنشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية صدورها، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية

المادة 25 (الفقرة الأولى) - تقوم والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية.

والالتزامات الدولية إليها..

بالأمر.»

المادة 26 الفقرة الأولى) - تبت. والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي المجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية والالتزامات الدولية للدستور.

من الحكومة.»

المادة 27 - يحول نشر.

الداخلي...

غير أنه...

للدستور.

إذا صرحت المحكمة الدستورية أن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مقتضى ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة تفسير المحكمة الدستورية، وجبت الإحالة إلى هذا التفسير عند عملية النشر.

إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا.

المصادقة عليه إلا بعد مراجعة الدستور

المادة 38 - مع مراعاة أحكام

يوما.

غير أنه....

الانتخاب

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح التي تتولى تبليغها إلى المطعون في انتخابهم وفق العنوان المصرح به عند التصريح بالترشيحات وإلى الطاعن المعني، وإلى دفاع الأطراف، إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين حسب الحالة، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها.

.....
.....

.....
.....

القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014).
المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6288 بتاريخ 8 ذو القعدة 1435 (4 سبتمبر (2014)، ص 6661.

الباب الأول: تنظيم المحكمة الدستورية
الفرع الأول: تأليفها ومدة العضوية فيها
الفرع الثاني: المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة والواجبات المفروضة على أعضائها
الفرع الثالث: استبدال أعضاء المحكمة الدستورية الذين انتهت عضويتهم فيها
الفرع الرابع: التعويض الممنوح لأعضاء المحكمة الدستورية
الباب الثاني: سير المحكمة الدستورية
الفرع الأول: أحكام عامة
الفرع الثاني: القرارات المتعلقة بالمطابقة للدستور
الفرع الثالث: اختصاص المحكمة في النظر في كل دفع بعدم دستورية قانون
الفرع الرابع: الإجراءات المطبقة في الحالة المنصوص عليها في الفصل 73 من الدستور
الفرع الخامس: إجراءات نظر الدفع المنصوص عليه في الفصل 79 من الدستور
الفرع السادس: المنازعات في انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين
الفرع السابع: مراقبة صحة عمليات الاستفتاء وإجراءات المراجعة الدستورية
الفرع الثامن: التسيير الإداري للمحكمة الدستورية
الباب الثالث: أحكام مختلفة وانتقالية
الباب الأول: تنظيم المحكمة الدستورية
الفرع الأول: تأليفها ومدة العضوية فيها
المادة 1
تتألف المحكمة الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور، من اثني عشر (12) عضوا، يعينون لمدة تسع (9) سنوات غير قابلة للتجديد، من بين الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا

مهنتهم لمدة تفوق خمس عشرة (15) سنة، والمشهود لهم بالتجرد والنزاهة.
ويتوزع هؤلاء الأعضاء كما يلي :
*ستة (6) أعضاء يعينون بظهير من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى؛
*ثلاثة (3) أعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ؛
*ثلاثة (3) أعضاء ينتخبون من قبل مجلس المستشارين.
يعين الملك رئيس المحكمة الدستورية بظهير من بين الأعضاء الذين تتألف منهم.
تنشر بالجريدة الرسمية ظهائر تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها المعينين من قبل الملك، وكذا ملخص محضري الجلسة العامة لمجلسي البرلمان المتضمنين لنتائج انتخابات أعضاء كل مجلس.

المادة 2

يمكن الطعن في عملية ونتائج انتخابات أعضاء المحكمة الدستورية المنتخبين داخل أجل ثمانية أيام، من تاريخ إعلان النتائج.
تبت المحكمة الدستورية في الطعن داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام.

المادة 3

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 130 من الدستور، يتم، كل ثلاث (3) سنوات، تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية.
عند أول تعيين لأعضاء المحكمة الدستورية، يعين ثلث أعضاء كل فئة لمدة ثلاث (3) سنوات والثلث الثاني لمدة ست (6) سنوات والثلث الأخير ة لمدة تسع (9) سنوات.

المادة 4

يؤدي رئيس المحكمة الدستورية وأعضاؤها، قبل مباشرة مهامهم، قسم بين يدي الملك على أن يقوموا بالمهام المسندة إليهم بإخلاص وأمانة ويمارسوها بكامل النزاهة في ظل احترام الدستور، وأن يكتموا سر المداولات والتصويت، وألا يتخذوا أي موقف علني أو يفتوا في أي مسألة من المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصات المحكمة الدستورية.

الفرع الثاني: المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة والواجبات المفروضة على أعضائها

المادة 5

لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وعضوية الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو كل هيئة ومؤسسة من المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور.
كما لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وممارسة أي وظيفة عامة أخرى أو مهمة عامة انتخابية أو شغل منصب مهما كان مقابل أجر في شركة تجارية أو مزاولة مهام يؤدى عنها أجر من قبل دولة أجنبية أو منظمة دولية أو منظمة دولية غير حكومية.

المادة 6
لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وممارسة أي مهنة حرة.
ولهذا الغرض، يجب على كل عضو بالمحكمة الدستورية يمارس مهنة حرة، تعليق هذه الممارسة خلال مدة عضويته.
المادة 7
يلحق بالمحكمة الدستورية الموظفون المعينون أو المنتخبون أعضاء فيها لمدة عضويتهم بها ويعادون، بحكم القانون، عند انتهاء المدة المذكورة إلى إطارهم الأصلي.
المادة 8
يلتزم أعضاء المحكمة الدستورية بواجب التحفظ، وعموما بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يمس باستقلالهم ومن كرامة المنصب الذي يتقلدونه.
ولا يجوز لهم، بوجه خاص، خلال مدة عضويتهم :
– أن يتخذوا أي موقف علني أو الإدلاء بأي فتوى في القضايا التي سبق للمحكمة الدستورية أن قضت فيها أو يحتمل أن يصدر عنها قرار في شأنها ؛
- أن يشغلوا داخل حزب سياسي أو نقابة أو أي هيئة ذات طابع سياسي أو نقابي كيفما كان شكلها أو طبيعتها، منصب مسؤول أو قيادي أو، بصفة عامة، ممارسة نشاط فيها يتنافى مع أحكام الفقرة الأولى أعلاه ؛
– أن يسمحوا بالإشارة إلى صفتهم كأعضاء بالمحكمة الدستورية في أي وثيقة يحتمل أن تنشر وتكون متعلقة بأي نشاط عمومي أو خاص.
المادة 9
طبقا لأحكام الفصل 158 من الدستور، تحدد بقانون كيفيات التصريح الكتابي بالممتلكات والأصول التي في حيازة أعضاء المحكمة الدستورية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمهم لمهامهم وخلال ممارستها وعند انتهائها.
المادة 10
يجب على أعضاء المحكمة الدستورية إطلاع رئيس المحكمة، فورا، على كل تغيير يطرأ على الأنشطة التي يزاولونها خارج هذه المحكمة، إذا كان من شأنه أن يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون التنظيمي.
المادة 11
يجب على كل عضو من أعضاء المحكمة الدستورية يرغب في الترشح لمهمة عامة انتخابية أن يقدم استقالته من العضوية في المحكمة الدستورية قبل إيداع طلب ترشيحه.
ولا تطبق أحكام الفقرة السابقة على المهام الانتخابية الداخلية في جمعيات وهيئات ليس لها طابع نقابي أو سياسي أو مهني.
ويسري أثر استقالة العضو فور تقديمها إلى الرئيس.
الفرع الثالث: استبدال أعضاء المحكمة الدستورية الذين انتهت عضويتهم فيها

المادة 12
تنتهي العضوية بالمحكمة الدستورية في الحالات التالية :
أولا : بانتهاء المدة المحددة لها؛
ثانيا : بوفاة العضو؛
ثالثا : بالاستقالة، ويجب أن تقدم إلى رئيس المحكمة الدستورية ويبتدئ مفعولها من تاريخ تعيين أو انتخاب من
يحل محل العضو المستقيل على أن تراعى في ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه ؛
رابعا : بالإعفاء الذي تثبته المحكمة الدستورية، بعد إحالة الأمر إليها من رئيسها أو من رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو السلطة الحكومية المكلفة بالعدل في الحالات التالية :
– مزاولة نشاط أو قبول منصب أو نيابة انتخابية تتنافى مع عضوية المحكمة الدستورية ؛
– فقدان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ؛
– حدوث عجز بدني مستديم يمنع بصورة نهائية عضوا من أعضاء المحكمة الدستورية من مزاولة مهامه ؛
إخلال بالالتزامات العامة والخاصة المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.
المادة 13
تباشر مسطرة تعيين أو انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين سيحلون محل الأعضاء الذين ستنتهي مدة عضويتهم قبل تاريخ انتهاء المدة المذكورة بخمسة عشر (15) يوما على الأقل؛ ومن أجل ذلك، يتعين على رئيس المحكمة الدستورية إحاطة جهة التعيين أو الانتخاب علما بالتاريخ الذي ستنتهي فيه مدة انتداب كل عضو، قبل ثلاثة (3) أشهر من التاريخ المذكور.
تسري مدة عضوية كل عضو تم تعيينه أو انتخابه إثر كل تجديد ابتداء من تاريخ انتهاء، مدة عضوية الأعضاء، الذين انتهت مدة انتدابهم.
المادة 14
في حالة وفاة عضو أو استقالته أو إعفائه، تباشر مسطرة تعيين من يخلفه خلال مدة خمسة عشر (15) يوما من تبليغ الحالة إما إلى الملك إن كان أمر تعيين الخلف يرجع إلى جلالته وإما إلى رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين في الحالات الأخرى.
وفي حالة عدم انعقاد أحد مجلسي البرلمان أو هما معا، يحتسب الأجل المذكور أعلاه، ابتداء من تاريخ انعقاد المجلس أو المجلسين المذكورين مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من الفصل 130 من الدستور.
يكمل عضو المحكمة الدستورية المعين أو المنتخب للحلول محل من انتهت عضويته من أعضائها لأي سبب من الأسباب قبل ميعادها العادي، الفترة المتبقية من مدة انتداب العضو

الذي خلفه.
الفرع الرابع: التعويض الممنوح لأعضاء المحكمة الدستورية
المادة 15
يتقاضى أعضاء المحكمة الدستورية تعويضا يساوي، التعويض النيابي ويخضع للنظام الضريبي الذي يخضع له هذا الأخير.
ويستفيد رئيس المحكمة الدستورية، علاوة على ذلك، من التعويض عن التمثيل ومختلف المزايا العينية المستحقة لرئيس مجلس النواب.
وعلاوة على ذلك، يستفيد رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية من تعويض خاص عند انتهاء مهامهم، يحدد بمرسوم.
الباب الثاني: سير المحكمة الدستورية
الفرع الأول: أحكام عامة
المادة 16
تجتمع المحكمة الدستورية بدعوة من رئيسها، وإذا تغيب الرئيس أو عاقه عائق، وجه أكبر الأعضاء سنا من بين أقدمهم عضوية بالمحكمة الدستورية الدعوة لاجتماع المحكمة وتولى رئاستها في هذه الحالة.
المادة 17
تبت المحكمة الدستورية في القضايا المعروضة عليها بعد الاستماع إلى تقرير عضو من أعضائها يعينه الرئيس.
و تكون مداولاتها صحيحة إذا حضرها تسعة (9) من أعضائها على الأقل.
وتتخذ المحكمة الدستورية قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين تتألف منهم.
وإذا تعذر توفر النصاب المذكور بعد دورتين للتصويت، وبعد المناقشة، تتخذ المحكمة قراراتها بالأغلبية المطلقة لأعضائها . وفي حالة تعادل الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحا.
إذا تعذر على مجلسي البرلمان أو على أحدهما انتخاب الأعضاء داخل الأجل القانوني للتجديد، تكون مداولات المحكمة الدستورية صحيحة إذا حضرها ستة (6) من أعضائها على الأقل، وتمارس اختصاصاتها وتصدر قراراتها، وفق نصاب لا يحتسب فيه الأعضاء الذين لم يقع بعد انتخابهم.
وتصدر قراراتها باسم الملك وطبقا للقانون.
ويجب أن تتضمن هذه القرارات في ديباجتها بيان النصوص التي تستند إليها وأن تكون معللة وموقعة من قبل الأعضاء الحاضرين بالجلسة التي صدرت خلالها.
وتنشر بالجريدة الرسمية داخل أجل لا يزيد على ثلاثين يوما من تاريخ صدورها.
المادة 18
جلسات المحكمة الدستورية غير علنية ما لم ينص قانون تنظيمي على خلاف ذلك.

يجوز للمحكمة، إذا اقتضى الأمر ذلك، الاستماع إلى المعنيين بالأمر بحضور دفاعهم أو إلى أي شخص آخر من ذوي الخبرة في القضية المعروضة على المحكمة.

يرتدي أعضاء المحكمة الدستورية، خلال الجلسات، بذلة تحدد مميزاتها بقرار لرئيس المحكمة.

المادة 19

إذا لاحظت المحكمة الدستورية وجود خطإ مادي في قرار من قراراتها جاز لها تصويبه تلقائيا.

المادة 20

لكل طرف معني أن يطلب من المحكمة الدستورية تصويب خطإ مادي شاب قرارا من قراراتها، ويجب أن يقدم الطلب في غضون عشرين (20) يوما من تاريخ تبليغ القرار، المنصوص عليه في المادتين 31 و38 بعده، المطلوب تصويبه.

الفرع الثاني: القرارات المتعلقة بالمطابقة للدستور

المادة 21

يحيل رئيس الحكومة على الفور القوانين التنظيمية التي أقرها البرلمان، بصفة نهائية، إلى المحكمة الدستورية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها. قصد البت في مطابقتها للدستور.

ويشار في رسالة الإحالة، عند الاقتضاء، إلى أن الأمر يدعو إلى التعجيل بالبت في الموضوع.

المادة 22

يحيل رئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين على الفور النظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وكذا التعديلات المدخلة عليهما بعد إقرارها من قبل كل من المجلسين المذكورين، قبل الشروع في تطبيقهما، إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور.

كما تحال باقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية إلى المحكمة الدستورية للبت في مطابقتها للدستور، من لدن رئيس كل مجلس.

المادة 23

تكون إحالة القوانين إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 132 منه، برسالة من الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو برسالة أو عدة رسائل تتضمن في مجموعها إمضاءات عدد من أعضاء مجلس النواب لا يقل عن خمس الأعضاء الذين يتألف منهم، أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين.

المادة 24

تكون إحالة الالتزامات الدولية إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور، طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 55 منه، برسالة من الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو برسالة أو عدة رسائل تتضمن في

مجموعها إمضاءات عدد من أعضاء مجلس النواب لا يقل عن سدس الأعضاء الذين يتألف منهم، أو ربع أعضاء مجلس المستشارين.

المادة 25

تقوم المحكمة الدستورية، فور إحالة القوانين التنظيمية والقوانين والأنظمة الداخلية للمجالس، والالتزامات الدولية إليها، بإبلاغ ذلك إلى الملك ورئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان الذي يتولى إعلام أعضاء مجلسه بالأمر.

ولرئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين وأعضاء المجلسين أن يدلوا إلى المحكمة الدستورية بما يبدو لهم من ملاحظات كتابية في شأن القضية المعروضة عليها .

المادة 26

تبت المحكمة الدستورية في مطابقة القوانين التنظيمية والقوانين والأنظمة الداخلية للمجالس والالتزامات الدولية للدستور داخل أجل ثلاثين (30) يوما يحتسب ابتداء من تاريخ إحالتها إليها أو في غضون ثمانية (8) أيام في حالة الاستعجال، بطلب من الحكومة.

وفور نشر قرار المحكمة الدستورية القاضي بمطابقة قانون تنظيمي أو قانون للدستور، ينتهي، فيما يخص هذا القانون التنظيمي أو القانون، وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذ القوانين

المادة 27

يحول نشر قرار المحكمة الدستورية القاضي بعدم مطابقة مادة من قانون تنظيمي أو من قانون أو من نظام داخلي للدستور دون إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون أو العمل بالمادة موضوع القرار من النظام الداخلي.

غير أنه، إذا قضت المحكمة الدستورية بأن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مادة غير مطابقة للدستور ويمكن فصلها من مجموعه، يجوز إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون أو العمل بالنظام الداخلي باستثناء المادة المصرح بعدم مطابقتها للدستور.

إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإنه لا يمكن المصادقة عليه.

الفرع الثالث: اختصاص المحكمة في النظر في كل دفع بعدم دستورية قانون

المادة 28

تحدد بقانون تنظيمي لاحق، شروط وإجراءات ممارسة المحكمة الدستورية لاختصاصاتها في مجال النظر في كل دفع بعدم دستورية قانون، طبقا لأحكام الفصل 133 من الدستور.

الفرع الرابع: الإجراءات المطبقة في الحالة المنصوص عليها في الفصل 73 من الدستور

المادة 29

في الحالة المنصوص عليها في الفصل 73 من الدستور يحيل رئيس الحكومة القضية إلى المحكمة الدستورية لتبت فيها خلال شهر، وتخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام إذا صرحت

الحكومة بأن الأمر يدعو إلى التعجيل.
تقرر المحكمة الدستورية في ما إذا كانت النصوص المعروضة عليها لها صبغة تشريعية أو تنظيمية.
الفرع الخامس: إجراءات نظر الدفع المنصوص عليه في الفصل 79 من الدستور
المادة 30
إذا دفعت الحكومة، طبقا لأحكام الفصل 79 من الدستور، بعدم قبول اقتراح أو تعديل ترى أنه لا يدخل في مجال القانون تتوقف فورا مناقشة الاقتراح أو التعديل في الجلسة العامة.
وتتولى الجهة التي تحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية فور ذلك إشعار الجهات الأخرى التي لها كذلك صلاحية اتخاذ نفس الإجراء بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 79 من الدستور، وللجهة التي تم إشعارها على هذه الصورة أن تبدي من الملاحظات ما تراه مناسبا في الموضوع داخل الأجل المحدد من لدن المحكمة الدستورية.
المادة 31
تبت المحكمة الدستورية في ظرف ثمانية (8) أيام وتبلغ قرارها داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام من تاريخ صدوره إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.
الفرع السادس: المنازعات في انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين
المادة 32
يحدد في ثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ الإعلان عن نتيجة الاقتراع، الأجل الذي يتم داخله الطعن، طبقا للقانون، في انتخاب أعضاء البرلمان أمام المحكمة الدستورية.
المادة 33
تبت المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل 132 من الدستور، داخل أجل سنة، ابتداء من تاريخ انقضاء أجل تقديم الطعون إليها.
غير أن للمحكمة تجاوز هذا الأجل بموجب قرار معلل، إذا استوجب ذلك عدد الطعون المرفوعة إليها، أو استلزم ذلك الطعن المقدم إليها.
المادة 34
يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى أمانتها العامة أو لدى والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم الذي جرت فيه العمليات الانتخابية أو لدى رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يجري الانتخاب بدائرتها، وذلك مقابل وصل يحمل تاريخ إيداع الطعن ويتضمن قائمة الوثائق والمستندات المقدمة من طرف الطاعن تعزيزا لطعنه.
ويشعر والي الجهة أو العامل أو رئيس كتابة الضبط، بكل وسيلة تواصل معمول بها بما

في ذلك البريد الإلكتروني، الأمانة العامة للمحكمة الدستورية ويوجه إليها العرائض التي تلقاها.

وتسجل العرائض بالأمانة العامة للمحكمة الدستورية بحسب ترتيب وصولها.

غير أنه، فيما يخص العرائض الواردة من ولاة الجهات أو عمال العمالات أو الأقاليم أو من رؤساء كتابة الضبط بالمحاكم الابتدائية، فإنه يشار في تسجيلها بالأمانة العامة للمحكمة الدستورية إلى تاريخ تسليمها إلى الجهة أو العمالة أو الإقليم أو إلى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية.

ويشعر رئيس المحكمة الدستورية، فورا، رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، حسب الحالة، بالعرائض التي وجهت إليه أو أشعر بتلقيها.

المادة 35

العرائض تتضمن الاسم الشخصي والاسم العائلي للطاعن وصفته وعنوانه والاسم الشخصي والاسم العائلي للمنتخب أو المنتخبين المنازع في انتخابهم وكذا صفاتهم وبيان الوقائع والوسائل المحتج بها لإلغاء الانتخاب.

ويجب على الطاعن أن يشفع عريضته بالمستندات المدلى بها لإثبات وسائل التي يحتج بها ويمكنه الاستعانة بمحام.

وللمحكمة الدستورية أن تمنح الطاعن، بصورة استثنائية، أجلا للإدلاء بجزء من المستندات المشار إليها أعلاه.

وليس للعريضة أثر واقف وهي معفاة من الرسم القضائي وجميع رسوم الدمغة والتسجيل.

المادة 36

توجه المحكمة الدستورية لأعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين المطعون في انتخابهم نسخة من العريضة.

يحدد في خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ العرائض، الأجل الذي يمكن داخله للمطعون في انتخابهم، الذين يعنيهم الأمر، الاطلاع على المستندات المرفقة بها في الأمانة العامة للمحكمة الدستورية وأخذ نسخ منها ليدلوا كتابة بملاحظاتهم في شأنها.

للمحكمة الدستورية أن تبلغ المذكرات الجوابية للأطراف المعنية، مع الإشارة إلى أجل الرد عليها.

المادة 37

يجب على كل جهة تودع لديها محاضر العمليات الانتخابية وملاحقها أن توجهها إلى المحكمة الدستورية إذا طلب منها ذلك.

وللمحكمة الدستورية أن تأمر بإجراء تحقيق في الموضوع وتكلف أحدا أو أكثر من أعضائها بتلقي تصريحات الشهود بعد أدائهم اليمين بين يديها، طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية .

ويحرر محضرا بذلك من طرف كتابة الضبط ويدعى المعنيون بالأمر للاطلاع عليه في الأمانة العامة للمحكمة وإيداع ملاحظاتهم في شأنه كتابة في غضون ثمانية أيام.

وللمحكمة الدستورية أن تكلف عضوا أو أكثر من أعضائها للقيام في عين المكان بإجراءات التحقيق التي ترى ضرورة القيام بها، طبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

المادة 38

مع مراعاة أحكام المادة 33 من هذا القانون التنظيمي، وعندما تكون القضية جاهزة تبت فيها المحكمة الدستورية بعد الاستماع إلى تقرير المقرر داخل أجل ستين(60) يوما.

غير أنه، للمحكمة أن تقضي، دون إجراء تحقيق سابق، بعدم قبول العرائض، أو رفضها إذا كانت تتضمن مأخذ يظهر جليا أنه لم يكن لها تأثير في نتائج الانتخاب.

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى الجهة الإدارية التي تسلمت طلب الترشيح وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين، حسب الحالة، وإلى الأطراف المعنية داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها.

في حالة عدم توفر المحكمة على عنوان الأطراف أو محل المخابرة، يعتبر مقر العمالة التي توجد بها الدائرة الانتخابية الموطن القانوني.

المادة 39

للمحكمة الدستورية، إذا قضت لفائدة الطاعن، إما أن تلغي الانتخاب المطعون فيه وإما أن تصحح النتائج الحسابية التي أعلنتها لجنة الإحصاء وتعلن، عند الاقتضاء، المرشح الفائز بصورة قانونية.

الفرع السابع: مراقبة صحة عمليات الاستفتاء وإجراءات المراجعة الدستورية

المادة 40

تتولى المحكمة الدستورية مراقبة صحة الإحصاء العام للأصوات المدلى بها في الاستفتاء.

وتنظر في جميع المطالبات المضمنة في محاضر العمليات وتبت فيها بصورة نهائية.

وإذا عاينت وجود مخالفات في هذه العمليات يكون لها باعتبار نوعها أو جسامتها أن تقضي إما بالإبقاء على تلك العمليات وإما بإلغائها جميعها أو بعضها.

المادة 41

تعلن المحكمة الدستورية، بقرار، عن نتائج الاستفتاء. ويشار إلى هذا الإعلان في الظهير الشريف القاضي بإصدار الأمر بتنفيذ نص الدستور المراجع الذي وافق عليه الشعب.

المادة 42

تتولى المحكمة الدستورية مراقبة صحة إجراءات المراجعة الدستورية التي تعرض بظهير على البرلمان، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 174 من الدستور، وتعلن نتيجتها.

يشار إلى هذا الإعلان في الظهير القاضي بإصدار الأمر بتنفيذ نص مراجعة الدستور.

الفرع الثامن: التسيير الإداري للمحكمة الدستورية

المادة 43

يحدد التنظيم الداخلي للمحكمة الدستورية وكيفية تسييرها بموجب نظام داخلي تضعه المحكمة.

يتولى تسيير المصالح الإدارية للمحكمة الدستورية، تحت سلطة رئيسيها، أمين عام يعين بظهير من بين ثلاثة أشخاص، يقترحهم رئيس المحكمة من خارج أعضائها، تساعده في مهامه كتابة الضبط.

ويقوم الأمين العام للمحكمة الدستورية بتسجيل الإحالات الواردة عليها من السلطات المختصة و العرائض المتعلقة بالنزاعات الانتخابية و كذا تبليغ قرارات المحكمة، ويتخذ جميع التدابير اللازمة لتحضير وتنظيم أعمال المحكمة الدستورية، ويكون مسؤولا عن مسك وحفظ ملفاتها ومستنداتها.

المادة 44

يمكن لرئيس المحكمة الدستورية أن يفوض للأمين العام التوقيع على جميع التصرفات والقرارات ذات الصبغة الإدارية. ويقوم الأمين العام بتحضير مشروع ميزانية المحكمة وعرضه على الرئيس للموافقة عليه.

تسجل الاعتمادات المرصدة لميزانية المحكمة في الميزانية العامة للدولة.

المادة 45

رئيس المحكمة الدستورية هو الآمر بصرف اعتماداتها، وله أن يعين الأمين العام آمرا مساعدا بالصرف وفق الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا المجال.

ويتولى محاسب يلحق بالمحكمة الدستورية بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية، القيام لدى رئيس المحكمة بجميع الصلاحيات المسندة إلى المحاسبين العموميين بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها.

المادة 46

يمكن أن يلحق قضاة أو موظفون، أو يوضعون رهن إشارة المحكمة الدستورية، حسب الحالة، لمساعدة رئيسها وأعضائها في القيام بمهامهم، بقرار مشترك تتخذه السلطة التي يتبع لها المعنيون ورئيس المحكمة الدستورية.

الباب الثالث: أحكام مختلفة وانتقالية

المادة 47

تكون جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي أجالا كاملة.

المادة 48

مع مراعاة المقتضيات المشار إليها بعد، وطبقا لأحكام الفصل 177 من الدستور، يستمر المجلس الدستوري القائم في تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية، في ممارسة صلاحياته المنصوص عليها في القانون التنظيمي المحدث له، إلى حين تنصيب المحكمة الدستورية طبقا لمقتضيات هذا القانون التنظيمي.

تدخل مقتضيات هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فيما يخص مسطرة تعيين أو انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وتدخل باقي المقتضيات الأخرى حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تنصيب المحكمة.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من هذه المادة، ينسخ هذا القانون التنظيمي ويعوض القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.124 بتاريخ14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994).

غير أنه، يستمر العمل، بصفة انتقالية، بأحكام المواد 8 المكررة و8 المكررة مرتين و35 المكررة من الباب الخامس المكرر من القانون التنظيمي رقم29.93 ، المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، إلى حين تعويضها طبقا لأحكام الفصل 158 من الدستور.

المادة 49

تحال إلى المحكمة الدستورية فور تنصيبها، جميع ملفات القضايا التي كانت معروضة على المجلس الدستوري والتي لم يتم البت فيها، كما تحال على المحكمة أيضا جميع المحفوظات والوثائق المودعة لديه.

تحل المحكمة الدستورية محل المجلس الدستوري، في الحقوق والالتزامات المتعلقة بجميع صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات وكل العقود والاتفاقيات المبرمة قبل تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية.

كما تحل عبارة المحكمة الدستورية محل عبارة المجلس الدستوري في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية.

.....

.....

.....

.....

صادق مجلس النواب، يوم الثلاثاء 13 يناير 2026، خلال جلسة تشريعية ترأس جزءها الأول السيد محمد صباري، نائب رئيس المجلس، وترأس الجزء الثاني منها السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، على مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون وأربعة مشاريع قوانين تهم الصحة والعدل، وذلك بحضور السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، والسيد أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

وقد استهلت الجلسة بالمصادقة بالأغلبية على مشروع قانون رقم 54.23 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي يندرج ضمن الإصلاحات الجوهرية للمنظومة الصحية الوطنية؛ حيث يهدف إلى توحيد القواعد وهياكل التدبير، تعزيزاً لركائز الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، وبما يضمن تكريس مبادئ العدالة والشفافية في ولوج جميع المواطنات والمواطنين إلى الخدمات الصحية.

وفي سياق متصل، وافق المجلس على مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يحدد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وهو النص الذي يعد لبنة أساسية في استكمال البناء الدستوري للمملكة؛ إذ يمنح المتقاضين آلية دستورية لمراجعة النصوص التشريعية التي قد تمس بحقوقهم وحرياتهم. كما يتضمن المشروع مقتضيات تفصيلية تنظم أطراف الدعوى، مع منح النيابة العامة صفة الطرف، وتحديد دور محكمة النقض في تصفية الدفوع لضمان جديتها، مما يشكل طفرة نوعية في حماية الحقوق وتعزيز سمو الدستور.

كما واصل المجلس أشغاله بالمصادقة، في إطار قراءة ثانية، على مشروع قانون رقم 70.24 المتعلق بتعويض المصابين في حوادث السير التي تسببت فيها عربات برية ذات محرك، وذلك بعد إدخال تعديلات تهدف إلى تحيين المقتضيات التشريعية وتجويدها بما يخدم مصلحة الضحايا.

وحظي مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم مدونة التجارة بالموافقة في قراءة ثانية، وهو النص الرامي إلى تكريس العدالة الوقائية من خلال منح بنك المغرب صلاحيات أوسع في ضبط بيانات عوارض الأداء ومركزتها، مما سيسهم في معالجة الإشكالات العملية المرتبطة بالشيكات والكمبيالات، ويخفف بدوره الضغط على المؤسسات السجنية.

واختتمت الجلسة بالتصويت على مشروع قانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الذي يأتي تنزيلاً للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى الرفع من النجاعة القضائية والتصدي لظواهر البطء والتعقيد الإجرائي. ويمثل هذا القانون حجر الزاوية في المنظومة الإجرائية الوطنية، إذ يهدف إلى تبسيط المساطر وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، مع ضمان جودة الخدمات وتسريع تنفيذ الأحكام، بما يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها المملكة.

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

(الأمانة العامة للحكومة المطبعة الرسمية) - الرباط

2025-1447

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 133 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون ساري المفعول يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، يدفع أحد أطرافها أنه يمس بالحقوق والحريات التي يضمها الدستور.

المادة 2

يراد بالعبارات التالية في مدلول هذا القانون التنظيمي ما يلي :

(1) القانون الذي يدفع أحد أطراف الدعوى بعدم دستوريته : كل مقتضى تشريعي ساري المفعول يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، ويدفع طرف من أطرافها بأن تطبيقه سيؤدي إلى خرق أو انتهاك حق من الحقوق أو حرية من الحريات التي يضمتها الدستور.

أو إلى حرمانه من هذا الحق أو الحرية :

ب أطراف الدعوى : كل مدع أو مدعى عليه في قضية معروضة على المحكمة، وكل منهم أو مطالب بالحق المدني أو مسؤول مدني أو النيابة العامة في الدعوى العمومية أو في القضايا المدنية التي تكون فيها طرفا أصليا أو منضما بمقتضى القوانين الجاري بها العمل مع مراعاة مقتضى المادة 15 أدناه :

ج) دفع أحد الأطراف بعدم دستورية قانون : الوسيلة القانونية التي يثير بواسطتها أحد أطراف الدعوى أثناء النظر فيها، عدم دستورية قانون يعتبره ماسا بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.

المادة 3

يمكن أن يثار الدفع بعدم دستورية قانون أمام مختلف محاكم المملكة، وكذا أمام المحكمة الدستورية مباشرة بمناسبة البت في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان.
لا يمكن إثارة الدفع لأول مرة خلال مرحلة الاستئناف إلا إذا تعلق الأمر بحكم غيابي في حق مثير الدفع، أو إذا طبقت المحكمة في المرحلة القضائية السابقة مقتضى تشريعيا لم يكن متارا من قبل الأطراف خلال هذه المرحلة.

لا يمكن إثارة الدفع أمام محكمة النقض إلا في الحالات التي ينعقد لها الاختصاص كمحكمة موضوع

يجب في جميع الأحوال، أن يثار الدفع بعدم الدستورية قبل اعتبار القضية المعروضة على المحكمة جاهزة للحكم.

لا يمكن أن يثار الدفع المذكور تلقائيا من لدن المحكمة، مع مراعاة مقتضى البند «ب» من المادة 2 من هذا القانون التنظيمي.

الباب الثاني

شروط وإجراءات إثارة الدفع بعدم دستورية

قانون أمام المحاكم

المادة 4

يجب، تحت طائلة عدم القبول من قبل المحكمة المعروض عليها النزاع، إثارة الدفع بعدم الدستورية بواسطة مذكرة كتابية، مع مراعاة الشروط التالية :

1- أن تقدم بصفة مستقلة :

2- أن تكون موقعة من قبل محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض، ما لم يتعلق الأمر بإثارة الدفع من قبل النهاية العامة. مع مراعاة الاتفاقيات الدولية النافذة :

3- أن يؤدى عنها رسم قضائي يتم تحديد مبلغه وفق التشريع الجاري به العمل، ما لم يتم تمتيع مدير الدفع بالمساعدة القضائية أو يكون الطلب الأصلي معفى من الأداء بقوة القانون :

4- أن تتضمن المقتضى التشريعي موضوع الدفع :

5- أن تتضمن الحق أو الحرية موضوع الخرق أو الانتهاك والتي . يضمنها الدستور:
6 - أن يكون المقتضى التشريعي موضوع الدفع هو الذي تم تطبيقه أو يراد تطبيقه من لدن المحكمة في الدعوى أو المسطرة أو بشكل أساسا للمتابعة حسب الحالة.

يجب أن ترفق المذكرة بنسخ منها مساوية لعدد الأطراف، وعند الاقتضاء، بأي وثيقة أخرى يرغب الطرف المعني في الإدلاء بها أمام

المحكمة

المادة 5

يجب على محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة، حسب الحالة أن تتأكد من استيفاء الدفع بعدم دستورية قانون المنار أمامها. للشروط المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه داخل أجل أقصاه ثمانية (8) أيام من تاريخ إثارته أمامها.

تنذر المحكمة مثير الدفع لتصحيح مسطرة الدفع أمامها داخل أجل لا يتجاوز أربعة (4) أيام من تاريخ إنذاره بذلك، وذلك تحت طائلة عدم قبول الدفع.

يتوقف احتساب الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من تاريخ إنذار مثير الدفع بتصحيح المسطرة، ويستأنف احتسابه من تاريخ إبداع مذكرة تصحيح المسطرة من قبل مثير الدفع.

إذا تحققت المحكمة من استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، أصدرت مقررا بقبول الدفع وأحالته، مرفقا بمذكرة الدفع، إلى محكمة النقض داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثالثة من هذه المادة.

في حالة ما إذا تبين لمحكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة، حسب الحالة، عدم استيفاء مذكرة الدفع للشروط المذكورة، أصدرت مقررا بعدم قبول الدفع يبلغ فورا للأطراف.

يكون مقررها معللا وغير قابل للطعن.

المادة 6

توقف المحكمة، التي أثير أمامها الدفع البت في دعوى الموضوع كما توقف الأجال المرتبطة بها، ابتداء من تاريخ تقديم الدفع، مع مراعاة

الاستثناءات الواردة في المادة 7 بعده

غير أن المحكمة تواصل البت في الدعوى فورا بعد صدور مقررها المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة 5 أعلاه أو مقرر محكمة النقض المنصوص عليه في المادة 10 بعده، إذا قضت بعدم استيفاء مذكرة الدفع للشرطين المنصوص عليهما في المادة 9 بعده أو إذا بلغت. حسب الحالة بقرار المحكمة الدستورية المنصوص عليه في المادة 26 من هذا القانون التنظيمي القاضي برفض الدفع.

-2-

يتعين على المحكمة، عند عزمها مواصلة البت في الدعوى إشعار الأطراف بذلك فورا طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل وإذا تعذر إشعار الأطراف، تواصل المحكمة البت في الموضوع.

المادة 7

مع مراعاة مقتضيات المادة 28 من هذا القانون التنظيمي، لا توقف المحكمة إجراءات الدعوى أو البت فيها في الحالات الآتية :

1 - إجراءات التحقيق في المجالين المدني والجنائي :

2 - اتخاذ التدابير الوقتية أو التحفظية الضرورية :

3- اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة متى تعلق الأمر بتدبير سالب للحرية :

4- عندما ينص القانون على أجل محدد للبت في الدعوى أو البت على سبيل الاستعجال :

5- إذا كان إيقاف البت في الدعوى يؤدي إلى إلحاق ضرر بحقوق أحد الأطراف يتعذر إصلاحه.

المادة 8

يحال الدفع بعدم دستورية قانون المنار أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة حسب الحالة، إلى الرئيس الأول لمحكمة النقض طبقا لأحكام المادة 5 أعلاه، ويشعر فورا الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة بالإحالة المذكورة مرفقا بمذكرة الدفع، قصد تقديم ملتمساته الكتابية داخل أجل ثلاثة (3) أيام من تاريخ توصله بنسخة من هذه

المذكرة.

المادة 9

تتولى محكمة النقض التحقق من استيفاء مذكرة الدفع المحالة إلها للشرطين التاليين :

1 - وجود صلة بين المقتضى التشريعي محل الدفع وبين الحق أو الحرية موضوع الخرق أو الانتهاك والتي يضمتها الدستور :

2 - ألا يكون قد سبق البت بمطابقة المقتضى التشريعي محل الدفع للدستور، ما لم تتغير الأسس التي بنيت عليها المطابقة المذكورة.

-3

المادة 10

تتخذ محكمة النقض مقررا معللا داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصلها بمقرر المحكمة المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة 5 أعلاه، غير أنه يتوقف احتساب هذا الأجل إذا طلبت محكمة النقض نسخة من ملف الدعوى أو إحدى الوثائق من المحكمة المعنية التي يتعين عليها إحالة هذه النسخة أو الوثيقة إلى محكمة النقض فورا، ويستأنف احتسابه ابتداء من تاريخ توصلها بنسخة من الملف أو الوثائق المذكورة.

يكون هذا المقرر غير قابل للطعن ويبلغ إلى المحكمة التي أثير أمامها الدفع التي تتولى تبليغه فورا للأطراف.

المادة 11

تتولى محكمة النقض في حالة استيفاء الشرطين الواردين في المادة 9 أعلاه، إحالة مذكرة الدفع إلى المحكمة الدستورية مرفقة بنسخة من مقرر المحكمة التي أثير أمامها الدفع وبمقررها القاضي بقبول الدفع داخل الأجل المشار إليه في المادة 10 أعلاه.

المادة 12

في حالة إثارة الدفع بعدم دستورية قانون أمام محكمة النقض تتولى هذه المحكمة التحقق من استيفاء هذا الدفع، للشروط المنصوص عليها في المادتين 4 و 9 أعلاه، داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إثارته أمامها.

تنذر المحكمة مثير الدفع لتصحيح مسطرة الدفع أمامها داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام من تاريخ إنذاره بذلك، وذلك تحت طائلة. عدم قبول الدفع.

يتوقف احتساب الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من تاريخ إنذار مثير الدفع لتصحيح المسطرة، ويستأنف احتسابه من تاريخ إبداع مذكرة تصحيح المسطرة من قبل مثير الدفع.

إذا تحققت محكمة النقض من استيفاء مذكرة الدفع للشروط المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، تحمل هذه المذكرة إلى المحكمة الدستورية مرفقة بمقررها القاضي بقبول الدفع داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثالثة من هذه المادة.

-3-

وإذا تبين لها عدم استيفاء مذكرة الدفع للشروط المذكورة، فإنها تصدر مقررا بعدم قبول الدفع.

يكون مقرر محكمة النقض معللا وغير قابل للطعن ويبلغ فور صدوره إلى الأطراف.

المادة 13

توقف محكمة النقض، البث في الدعوى كما توقف الأجال المرتبطة بها، ابتداء من تاريخ تقديم الدفع، مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة 7 أعلاه.

غير أنها تواصل البت في الدعوى فور صدور مقررها المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة 12 أعلاه، أو إذا بلغت، حسب الحالة. بقرار المحكمة الدستورية المنصوص عليه في المادة 26 من هذا القانون التنظيمي القاضي برفض الدفع.

يتعين على محكمة النقض، عند عزمها مواصلة البت في الدعوي إشعار الأطراف بذلك فورا طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل، وإذا تعذر إشعار الأطراف، تواصل المحكمة البت في الموضوع.

المادة 14

إذا تنازل المدعي عن دعواه، فإن المحكمة، التي أثير أمامها الدفع تشهد على التنازل، مع مراعاة القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

لا يجوز إحالة الدفع بعدم دستورية قانون إلى المحكمة الدستورية إذا تم الإشهاد على التنازل عن الدعوى التي أثير بمناسبتها الدفع المذكور.

في الحالة المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يبلغ الإشهاد على التنازل إلى الرئيس الأول لمحكمة النقض قصد حفظ الملف.

لا يمكن التنازل عن الدفع بعدم دستورية قانون بعد صدور مقرر محكمة النقض بقبول الدفع وإحالته إلى المحكمة الدستورية.

المادة 15

في حالة عدم وجود مقتضى خاص منصوص عليه في هذا القانون التنظيمي، تطبق أمام المحاكم المثار أمامها الدفع بعدم دستورية قانون، قواعد قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية وكذا أي مقتضى إجرائي آخر منصوص عليه في نصوص خاصة، حسب الحالة.

4

الباب الثالث

شروط وإجراءات إثارة الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحكمة الدستورية

المادة 16

يقدم الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحكمة الدستورية بمناسبة البت في منازعة متعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان بواسطة مذكرة كتابية تتوفر فيها نفس الشروط المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 4 و 5 و 6 من المادة 4 أعلاه

يجب إرفاق مذكرة الدفع بنسخ مساوية لعدد الأطراف وكذا بجميع الوثائق والمستندات المعززة للدفع.

يجب أن يقدم هذا الدفع قبل أن تصبح القضية المعروضة على المحكمة الدستورية جاهزة للحكم.

المادة 17

يترتب عن تقديم الدفع أمام المحكمة الدستورية بمناسبة المنازعة المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان إيقاف البت في هذه المنازعة إلى حين بت المحكمة الدستورية في الدفع المقدم أمامها.

استثناء من أحكام الفقرة الأولى أعلاه، لا توقف المحكمة الدستورية إجراءات التحقيق المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

لا يمكن إثارة الدفع المذكور تلقائيا من طرف المحكمة الدستورية.

المادة 18

للمحكمة الدستورية أن تنذر مثير الدفع لتصحيح مسطرة الدفع داخل أجل لا يتجاوز أربعة (4) أيام من تاريخ إنذاره.

الباب الرابع

إجراءات البت في الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحكمة الدستورية

المادة 19

تتولى المحكمة الدستورية، تبليغ الدفع المتوصل به فورا إلى رئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان وإلى الأطراف، ولهم أن يدلوا بمذكرات كتابية تتضمن ملاحظاتهم بخصوص موضوع الدفع وذلك داخل أجل تحدده المحكمة الدستورية

المادة 20

يمكن للمحكمة الدستورية عند الاقتضاء، تبليغ المذكرات الجوابية المدلى بها للأطراف المعنية بالدفع مع تحديد أجل للتعقيب.

المادة 21

يمكن للمحكمة الدستورية بصفة تلقائية أو بطلب من أحد الأطراف، ضم الدفوع بعدم الدستورية المتعلقة بنفس المقتضى التشريعي أو بمقتضى تشريعي مرتبط به.

المادة 22

بعد انقضاء الأجال المحددة في المادتين 19 و 20 أعلاه، يحدد رئيس المحكمة الدستورية تاريخ الجلسة، ويشعر رئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان والأطراف بذلك قبل انعقادها بعشرة (10) أيام على الأقل.

المادة 23

يمكن للمحكمة الدستورية أن تطلب من المحكمة المتار أمامها الدفع بعدم دستورية قانون تمكينها من نسخة من ملف الدعوى أو إحدى الوثائق داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل بالطلب.

المادة 24

ثبت المحكمة الدستورية في الدفع بعدم دستورية قانون داخل أجل تسعين (90) يوما ابتداء من تاريخ توصلها بالدفع المحال إليها أو من تاريخ إثارته لأول مرة أمامها.

المادة 25

ثبت المحكمة الدستورية وتصدر قراراتها المتعلقة بالدفع بعدم دستورية قانون وفق القواعد المحددة في القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، مع مراعاة المقتضيات الخاصة الواردة في هذا القانون التنظيمي.

المادة 26

يبلغ قرار المحكمة الدستورية الصادر بشأن الدفع بعدم دستورية قانون إلى محكمة النقض وإلى المحكمة المثار أمامها الدفع، داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ صدوره وتبلغه هذه الأخيرة للأطراف.

يتم فورا إبلاغ القرارات الصادرة بعدم دستورية مقتضى تشريعي إلى الملك وإلى رئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان.

تنشر القرارات الصادرة بشأن الدفع بعدم دستورية القوانين فور صدورها بالجريدة الرسمية، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية.

الباب الخامس

آثار القرار الصادر عن المحكمة الدستورية القاضي بعدم دستورية مقتضى تشريعي

المادة 27

يترتب عن القرار الصادر عن المحكمة الدستورية بعدم دستورية مقتضى تشريعي نسخه ابتداء من تاريخ تحدده المحكمة الدستورية في قرارها طبقا لأحكام الفصل 134 من الدستور.

لا يترتب عن التصريح بعدم دستورية مقتضى تشريعي ونسخه طبقا للفقرة الأولى أعلاه، مسؤولية الدولة عن تطبيق هذا المقتضى قبل نسخه

المادة 28

إذا صرحت المحكمة الدستورية بعدم دستورية مقتضى تشريعي. وكان قد صدر، في نفس الدعوى، في الحالات المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون التنظيمي، مقرر قضائي غير قابل لأي طعن استند إلى المقتضى التشريعي المذكور، يتعين ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية، بما في ذلك إمكانية تقديم دعوى جديدة من قبل أطراف هذه الدعوى، طبقا للتشريع الجاري به العمل.

-5
المادة 29

يمكن أن يتم تبادل المذكرات والوثائق المدلى بها بمناسبة الدفع بعدم دستورية قانون وإيداعها وتبليغها، بطريقة إلكترونية، سواء كانت معدة على حامل ورقي أو إلكتروني، وذلك وفق المواصفات التي توفرها الأنظمة المعلوماتية المعدة لهذا الغرض.

كما يمكن أن تحل الإشعارات والوصولات المعدة بطريقة إلكترونية والمستخرجة وفق الأنظمة المذكورة، محل الإشعارات والوصولات المعدة على حامل ورقي

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بمقتضى نص تنظيمي.

الباب السادس

أحكام ختامية

المادة 30

تكون جميع الأجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي كاملة لا يحتسب فيها اليوم الأول الذي يباشر فيه أي إجراء من الإجراءات المرتبطة بالدفع ولا اليوم الأخير الذي تنتهي فيه.

إذا كان اليوم الأخير يوم عطلة، امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده.

المادة 31

يدخل هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ بعد انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا، يبتدئ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد :
7491 - 26 رمضان 1447 (16) مارس 2026

المحكمة الدستورية

(قرار رقم 262.26 م. د صادر في 12 من رمضان 1447 (2) مارس 2026)

الحمد لله وحده.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المحكمة الدستورية.

بعد اطلاعها على القانون التنظيمي رقم 36.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية. المحال إليها بمقتضى رسالة السيد رئيس الحكومة المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة في 5 فبراير 2026، وذلك من أجل البت في - مطابقته للدستور :

وبعد اطلاعها على الملاحظات الكتابية التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة والفريق الحركي في مجلس المستشارين والفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية بمجلس النواب والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة على التوالي بتاريخي : 11 و 12 فبراير 2026

وبعد اطلاعها على الوثائق المدرجة في الملف، وعلى باقي المستندات المدلى بها :

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91

بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29) يوليو (2011) :

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ
: 16 من شوال 1435 (13) أغسطس 2014 .

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون :

أولا - فيما يتعلق بالاختصاص :

حيث إن الفصل 132 من الدستور، ينص في فقرته الثانية على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، مما تكون معه هذه المحكمة مختصة بالبت في مطابقة القانون التنظيمي المحال إليها للدستور :

ثانيا - فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لإقرار القانون التنظيمي :

حيث إنه يبين من الاطلاع على الوثائق المدرجة بالملف، أن القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد في 19 أكتوبر 2025، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وتم إيداعه بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس النواب في 24 أكتوبر 2025، وأن هذا المجلس لم يشرع
في التداول فيه إلا بعد مرور عشرة أيام من إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه بالأغلبية في جلسته العامة المنعقدة في 22 ديسمبر 2025، كما تداول في شأنه مجلس المستشارين، وصادق عليه بالأغلبية في جلسته العامة في 3 فبراير 2026، والكل وفقا لأحكام الفصلين 84 و 85 من الدستور :

ثالثا - فيما يتعلق بالموضوع :

حيث إن الدستور نظم المحكمة الدستورية بمقتضى فصوله من 129 إلى 134 وأن الفصل 131 منه ينص على أنه : «يحدد قانون تنظيمي قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها، ووضعية أعضائها.

يحدد القانون التنظيمي أيضا المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة الدستورية خاصة ما يتعلق منها بالمهن الحرة وطريقة إجراء التجديدين الأولين لثلث أعضائها، وكيفيات تعيين من يحل محل أعضائها الذين استحال عليهم القيام بمهامهم، أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم » :

وحيث إن القانون التنظيمي المعروض على أنظار هذه المحكمة يتكون من مادة فريدة تغير وتتمم أحكام المواد 2 و 14 و 17 الفقرة الأخيرة) و 25 الفقرة الأولى) و 26 الفقرة الأولى) و 27 و 38 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435

: (13) أغسطس2014

وحيث إنه يبين من فحص هذه التعديلات مادة مادة، أنها تكتسي صبغة قانون تنظيمي وفقا لأحكام الفصل 131 من الدستور وأنها تقتضي بيان ما يلي :

في شأن المادة 2 :

وحيث إن هذه المادة تنص على أنه : يمكن الطعن .... المنتخبين من لدن المترشحين وأعضاء المجلس المعني داخل أجل .... النتائج.

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى أمانتها العامة، تتضمن البيانات والمستندات الواردة في المادة 35 من هذا القانون التنظيمي مقابل إشعار بالتوصل وفقا لأحكام المادة 34 بعده.

: »تبت ... آيام

وحيث إن التعديل يتضمن تحديد من لهم الحق في الطعن في عملية ونتائج انتخابات أعضاء المحكمة الدستورية المنتخبين، وما يجب أن تتضمنه عريضة الطعن من بيانات وما يجب إرفاقه من مستندات لإحالتها على المحكمة المذكورة :
وحيث إن الدستور ينص في الفقرة الأولى من فصله 130 على أنه : «تتألف المحكمة الدستورية من .... ستة أعضاء ينتخب نصفهم من قبل مجلس النواب، وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس

المستشارين.... :

وحيث إن التعديل المذكور الذي يروم تحديد المؤهلين لممارسة هذا الطعن، وبيان كيفية إحالته إلى المحكمة مع ما يتعين تضمينه وإرفاقه بعريضة الطعن باعتباره ضمانة دستورية أساسية لحماية عملية الانتخاب والذي تم التقيد فيه بالمبادئ العامة للقانون ذات الصلة بالصفة والمصلحة يعد ضمن الصيغ التشريعية التي تقتضي الوضوحورفع كل التباس، ويستجيب لمتطلبات وضوح ومقرونية القواعد القانونية المستفادة من أحكام الفصل السادس من الدستور :

وحيث إنه بناء على ذلك تكون المادة بصيغتها المعروضة، غير مخالفة للدستور :

في شأن المادة 14 :

حيث إن الفقرة المضافة إلى المادة 14 تنص على أنه : لا يمكن للعضو المعين أو المنتخب الذي أكمل الفترة المتبقية من مدة عضوية سلفه، إعادة تعيينه أو انتخابه إذا كانت مدة عضويته خلال هذه الفترة المتبقية تفوق ثلاث (3) سنوات دون إخلال بأحكام الفصل

130 من الدستور» :

وحيث إن الفصل 130 من الدستور ينص على أن المحكمة الدستورية تتألف من اثني عشر عضوا يعينون لمدة تسع سنوات غير

قابلة للتجديد :

وحيث إن الدستور لم ينظم مسطرة تعيين أو انتخاب عضو في حالة شعور منصب قبل انقضاء الولاية الأصلية، ولم ينص على منع إعادة تعيينه أو انتخابه لولاية كاملة، واكتفى بإسناد تحديد وضعيته

لقانون تنظيمي :

وحيث إن التعيين أو الانتخاب لتعويض عضو انتهت مدة مهامه قبل الأجل القانوني لا ينشئ ولاية دستورية ولا يعد انتدابا دستوريا كاملا بالمعنى المقصود في الفصل 130 من الدستور، وإنما يشكل آلية استثنائية تفرضها ضرورة استمرارية عمل المؤسسة الدستورية وانتظام سيرها، لأنه انتداب مرتبط عضويا بالمدة التي تم تعيينه

لإتمامها :

وحيث إنه في غياب أي منع صريح أو ضمني وارد في الدستور فإن ما جاءت به الفقرة المضافة إلى المادة 14 من القانون التنظيمي المعروض، لا يعتبر تجديدا للولاية المحددة دستوريا، ما دام أن تعيينه الإكمال المدة لا يتعلق بأول تعيين لولاية كاملة :

وحيث إن تحديد المشرع التنظيمي لسقف أقصاه ثلاث سنوات لمدة التعيين أو الانتخاب لإكمال مدة ولاية سلفه، إنما يندرج ضمن سلطته التقديرية لتأطير وضعية قانونية محددة، ويتوخى ملء فراغ تشريعي وضمان توازن بين احترام الأحكام الدستورية المتعلقة بعدم

تجديد الولاية ومتطلبات استمرار عمل المحكمة الدستورية :

وحيث إنه، تبعا لما ذكر، فإن الفقرة المضافة إلى المادة 14 ليس فيها

ما يخالف أحكام الدستور :

في شأن الفقرة الأخيرة من المادة 17 :

حيث إن هذه الفقرة تنص على أنه: تنشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية ... صدورها، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي

للمحكمة الدستورية :

وحيث إن تمكين نشر هذه القرارات بالموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية يندرج ضمن تسهيل الاطلاع على القرار إعمالا الأحكام الفقرة الأولى من الفصل 27 من الدستور :

وحيث إنه بناء على ذلك، ليس في هذه الفقرة ما يخالف الدستور :

في شأن الفقرة الأولى من كل من المادتين 25 و 26 :

حيث إن الفقرتين الأولى من المادتين 25 و 26 تنصان على التوالي. على أنه : «تقوم .... والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية، والالتزامات الدولية إليها ... بالأمر» وعلى أنه : «ثبت - والقوانين والنظام الداخلي المجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية والالتزامات الدولية للدستور الحكومة » :

وحيث إن التعديلين الواردين على هاتين المادتين يعدان مجرد تذكير بما تنص عليه المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية وتحقيقا لما يفرضه الانسجام بين مواده، مما يكون معه التعديلات المدخلان على المادتين مطابقين للدستور :

في شأن المادة 27 :

حيث إن التعديلين المدخلين على المادة 27 تنصان على التوالي. أنه : «إذا صرحت المحكمة الدستورية أن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مقتضى ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة تفسير المحكمة الدستورية، وجبت الإحالة إلى هذا التفسير عند عملية النشر»، وعلى أنه : «إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا.. المصادقة عليه إلا بعد مراجعة الدستور.» :

وحيث إنه، طبقا لأحكام الدستور، ولا سيما الفصلين 132 و 134 منه، تناط بالمحكمة الدستورية مهمة مراقبة دستورية القوانين والأنظمة الداخلية عملا بمبدأ سمو الدستور وأن قراراتها لا تقبل أي طريق من طرق الطعن وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية :

وحيث إن التفسير أو التحفظ التأويلي الذي تصرح بموجبه المحكمة بمطابقة قانون تنظيمي أو قانون أو نظام داخلي للدستور شريطة اعتماد تفسيرها، يشكل لا محالة جزءا لا يتجزأ من منطوق قرارها ويحدد نطاقه وآثاره القانونية، ويتعين تبعا لذلك التقيد به عند تطبيق كل نص موضوع قرارها ؛

وحيث إن التعديل الأول من جهة، لا يترتب عنه تغيير مضمون القانون أو النظام الداخلي، وإنما يهدف إلى ضمان وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للولوج والاستيعاب، ويرمي إلى تمكين المخاطبين بالقانون من الوقوف على حدود مطابقته للدستور، ومن جهة أخرى فإنه يندرج في إطار تفعيل الأثر الإلزامي لتعليل المحكمة الدستورية والمنطوق قراراتها، لأن القانون لا يتسم بسموه بالتعبير عن إرادة الأمة إلا في الحدود التي قررتها المحكمة الدستورية على نحو مطابق الأحكام الدستور :

وحيث إن التعديل الثاني يخص تعليق المصادقة على التزام دولي صرحت المحكمة الدستورية بأنه يتضمن بندا مخالفا للدستور إلا بعد مراجعة الدستور هو مجرد تذكير وتنزيل تأكيدي وتشريعي لما نص عليه الدستور في فقرته الرابعة من الفصل 55

وحيث إنه تبعا لذلك، فإن التعديلين المدخلين على هذه المادة ليس فيهما ما يخالف الدستور :

في شأن المادة 38 :

حيث إن هذه المادة تنص على أنه : مع مراعاة أحكام .... يوما.

غير أنه . .... الانتخاب.

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح التي تتولى تبليغها إلى المطعون في انتخابهم وفق العنوان المصرح

به عند التصريح بالترشيحات وإلى الطاعن المعني وإلى دفاع الأطراف إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين حسب الحالة، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها :

وحيث إن التعديل الوارد على هذه المادة، أعطى للمحكمة الدستورية تكليف السلطة المعنية بتلقي التصريحات بالترشح لتتولى تبليغ ما تصدره من قرارات ذات الصلة بالمنازعات الانتخابية إلى المطعون في انتخابهم وإلى الطاعن المعني وإلى دفاع الأطراف، إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين :

وحيث إن الدستور ينص في الفقرة الأولى من فصله 131 بصفة خاصة على أن القانون التنظيمي يحدد قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها :

وحيث إن تبليغ القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية وهو من بين الإجراءات المسطرية الجوهرية التي يقتضيها النظر في المنازعات الانتخابية المرفوعة إلى المحكمة، ويندرج ضمن أنماط تصريف القضايا، يرجع أمر اختيار سبله إلى المشرع، بما يروم التيسير، ويحقق النجاعة، ويضمن بالضرورة حقوق كل الأطراف الترتيب الآثار التي تنتج عن القرارات المذكورة، وليس للمحكمة الدستورية التعقيب على سلطة المشرع التقديرية المقررة له في الدستور، طالما أن ذلك لا يخالف أحكامه، على أن تقوم الجهة المكلفة بهذا الإجراء بموافاة المحكمة بمال الإجراء المذكور، وأن المحكمة تحتفظ بصلاحياتها في إشعار الأطراف المعنية بالقرار :

وحيث إنه تبعا لذلك، ومراعاة للتفسير المذكور ليس في هذه المادة ما يخالف الدستور :

لهذه الأسباب :

أولا - تصرح بأن القانون التنظيمي رقم 36.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية ليس فيه ما يخالف الدستور :

ثانيا - تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى السيد رئيس الحكومة وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الإثنين من 12 رمضان 1447 (2) مارس 2026

الإمضاءات :

عبد الأحد الدقاق

محمد أمين بنعبد الله

محمد بن عبد الصادق

محمد الأنصاري

الحسين اعبوشي

الطبقة الخال

محمد علي

خالد برجاوي.

نجيب آيا محمد

أمينة المسعودي.

محمد البديدي

محمد قصري

.....
.....
.....

المادة 64

تبت المحكمة بنفس الهيئة المصدرة للمقرر القضائي، إما تلقائيا أو بناء على ملتمس النيابة العامة أو طلب أحد الأطراف، وبدون مصاريف في كل ما يتعلق بتصحيح أخطاء مادية كتابية أو حسابية في مقرراتها، إذا كانت لازالت قائمة ، شريطة أن لا تكون موضوع طعن بالتعرض أو الاستئناف.

.....
.....

مرسوم رقم 2.25.540 صادر في 15 من رمضان 1447 (5) مارس c2026 بتغيير المرسوم رقم 2.19.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير (2020) بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

رئيس الحكومة.

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.19.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير (2020) بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ فاتح رمضان 1447

(19) فبراير 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي مقتضيات المادة 24 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 219.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441

المادة 24 - تتولى سلطة الوصاية . مع المستفيدين.

تودع العقود المذكورة. بالسجلات العقارية

يتولى المحافظ على الأملاك العقارية. دفتر التحملات

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية.

وحرر بالرباط في 15 من رمضان 1447 (5) مارس 2026

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الواقي الفتيت

مرسوم رقم 2.26.190 صادر في 22 من رمضان 1447) (12) مارس 2026 بتحديد تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه.

ولا سيما المواد 21 و 23 و 28 و 31 منه :
وباقتراح من وزير الداخلية :

1667

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المجتمع في 15 من رمضان 1447 (5) مارس2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يدعى الناخبات والناخبون في جميع جهات المملكة يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2026 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

المادة الثانية

تبتدئ المدة التي تقدم خلالها الترشيحات في الساعة الثامنة (8) صباحا من يوم الاثنين 31 أغسطس 2026 وتنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026، وتقدم الترشيحات وفق الأحكام المبينة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة بعده.

المادة الثالثة

تفتح المنصة الإلكترونية المخصصة لإيداع التصريحات بالترشيحابتداء من الساعة الثامنة (8) صباحا من يوم الاثنين 31 أغسطس 2026 وتغلق في الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الثلاثاء 8 سبتمبر 2026

تودع التصريحات بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ابتداء من يوم وساعة فتحها إلى غاية يوم وساعة إغلاقها.

الإيداع التصريح بالترشيح، يجب على وكيل اللائحة، بعد الولوج إلى المنصة الإلكترونية، أن يقوم بفتح حساب خاص به على نفس المنصة على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية أو الدائرة الانتخابية الجهوية المعنية، حسب الحالة، ثم ملء النسخة الإلكترونية للتصريحبالترشيح، والتثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها.

إثر ذلك، يقوم وكيل اللائحة بوضع نسخة إلكترونية من لائحة الترشيح المتضمنة للمعلومات المحددة في الفقرة الخامسة من المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه، والتي تحمل إمضاءات المترشحين المصادق عليها، ونسخة إلكترونية لوثيقة التركية المسلمة لهذه الغاية من لدن الجهاز المختص في الحزب السياسي أو تحالف الأحزاب السياسية الذي تتقدم باسمه اللائحة المعنية، في الخانة المخصصة لذلك بالمنصة الإلكترونية.

إذا تعلق الأمر بلائحة ترشيح مقدمة من قبل مترشحين بدون انتماء حزبي، يجب على وكيل اللائحة أن يضع في الخانة المخصصة لهذه الغاية في المنصة الإلكترونية، علاوة على نسخة إلكترونية من لائحة الترشيح، كما هو مبين في الفقرة الرابعة أعلاه، نسخا إلكترونية من الوثائق المشار إليها في البنود «أ» و «ب» و «ج» من الفقرة الحادية عشرة من المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 سالف الذكر.
بعد ذلك يتعين على وكيل لائحة الترشيح الإشهاد على صحة المعلومات والوثائق التي أودعها عبر المنصة الإلكترونية، ثم يقوم بتحميل وطبع الوصل المؤقت الذي يبين تاريخ وساعة الإيداع عبر المنصة الإلكترونية وكذا الرقم الترتيبي للائحة الترشيح. ويبين الوصل المذكور أيضا اليوم والساعة المحددين لوكيل اللائحة لتقديم أصل التصريح بالترشيح والوثائق المرفقة به لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح بمقر العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية بالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية، أو بمقر ولاية الجهة

بالنسبة للدوائر الانتخابية الجهوية.

كل تصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية غير مستوف لكافة المعلومات أو لم يرفق بالوثائق المطلوبة لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

المادة الرابعة

يجب على كل وكيل لائحة ترشيح قام بإيداع التصريح بالترشيحعبر المنصة الإلكترونية أن يحضر إلى مقر السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح في اليوم والساعة المحددين له في الوصل المؤقت، وأن يدلي بهذا الوصل مرفقا بأصل ملف الترشيح الذي يتضمن وثائق الترشيح المنصوص عليها في المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 سالف الذكر.
وتسلم السلطة المذكورة وصلا لوكيل لائحة الترشيح يثبت إيداع ملف الترشيح.

تقدم وثائق الترشيح الموما إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى غاية الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026.

المادة الخامسة

كل وكيل لائحة ترشيح تخلف عن الحضور إلى مقر السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح في اليوم والساعة المحددين له في الوصل المؤقت يعتبر موعده لاغيا. وفي هذه الحالة، يتعين عليه استخراج وصل مؤقت جديد عبر المنصة الإلكترونية يبين الرقم الترتيبي الجديد للائحة وكذا اليوم والساعة المحددين له لتقديم أصل التصريح بالترشيح والوثائق المرفقة به لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح، وذلك داخل الأجال ووفق الكيفيات المبينة في المواد الثانية والثالثة والرابعة أعلاه

المادة السادسة

في حالة تخلف وكيل لائحة ترشيح أو أكثر برسم دائرة انتخابية محلية عن إبداع أصل ملف الترشيح لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح داخل الأجل القانوني، أو في حالة سحب تصريح بالترشيح أو رفضه أو إلغائه من طرف السلطة المذكورة وجب إعادة ترتيب لوائح الترشيح المسجلة برسم الدائرة الانتخابية المحلية المعنية من خلال ارتقاء اللوائح المرتبة في المراتب الدنيا إلى المراتب الأعلى.

المادة السابعة

تبتدئ الحملة الانتخابية في الساعة الأولى من يوم الخميس 10 سبتمبر 2026 وتنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلا من يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2026.

المادة الثامنة

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من رمضان 1447) (12) مارس 2026

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عزيز أخنوش

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

قرار لوزير الداخلية رقم 503.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة.

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 4 و 6 و 12 و 21 و 23 و 30 المكررة منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11 بعاد تنظيم الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة وفقا لمقتضيات
www.listeselectorales.ma الذي يحمل تسمية هذا القرار، ويشار إليه في المواد بعده بالموقع الإلكتروني.

يستند الموقع الإلكتروني المذكور في سيره واستغلاله إلى نظام معلوماتي تشرف عليه المصالح المختصة بوزارة الداخلية.

المادة 2

يعتمد ويستعمل الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد في اللوائح الانتخابية العامة وفق الكيفيات والشروط والأجال المبينة في المواد بعده.
كما يتيح لقائدة الناخبات والناخبين المقيدين في اللوائح المذكورة الاطلاع، بصفة شخصية، على البيانات الخاصة بهم المضمنة فيها أو في جداولها التعديلية بمناسبة كل مراجعة لها. ويمكنهم، عند الاقتضاء. إدخال معلومات إضافية، بما في ذلك عنوان بريد إلكتروني أو رقم

هاتف نقال.

يفتح الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد من فاتحأبريل إلى 31 ديسمبر من كل سنة وخلال الفترة الممتدة ما بين 18 و 24 يناير بمناسبة عملية المراجعة وكلما تعلق الأمر بمراجعة سابقة لانتخاب عام أو جزئي. كما يفتح خلال الأجال المحددة للاطلاع طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، غير مقيد في اللوائح الانتخابية العامة ومستوف للشروط المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11، أن يتقدم خلال الأجل المحدد. حسب الحالة، في القانون المذكور أو في نصوصه التطبيقية، يطلب قيده في اللوائح المذكورة عن طريق الموقع الإلكتروني.

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، مقيد في اللوائح الانتخابية العامة، ويرغب في نقل قيده من لائحة جماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية إلى دائرة انتخابية أخرى تابعة لنفس الجماعة، أن يتقدم خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بطلب نقل قيده عن طريق الموقع الإلكتروني.

المادة 4

يمكن توجيه إشعار إلى كل شخص مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال في حالة توفرهما، من أجل دعوته إلى تقديم طلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها بكيفية فعلية.

المادة 5

يقدم طلب القيد أو نقل القيد عن طريق الموقع الإلكتروني من خلال ملء النسخة الإلكترونية للطلب بالموقع المذكور. ويجب على صاحب الطلب أن يدلي بالمعلومات المطلوبة.

كل طلب غير مستوف للمعلومات المطلوبة لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

يجب على صاحب طلب القيد أو نقل القيد أن يدلي بعنوان بريد إلكتروني صحيح

لا يعالج النظام المعلوماتي كل طلب أدلى صاحبه بعنوان بريد إلكتروني غير صحيح.

المادة 6

بعد ملء النسخة الإلكترونية لطلب القيد أو نقل القيد، يجب على صاحب الطلب التثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها.

وفور ذلك، يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به برسالة إلكترونية تتضمن رمزا يقوم بواسطته بالإشهاد على تقديم طلبه، ويتعين عليه أن يدخل

الرمز المذكور في الخانة المخصصة لذلك على صفحة الموقع الإلكتروني المشار إليه في الرابط الموجود في الرسالة الإلكترونية، وذلك حتى يتأتى للنظام المعلوماتي اعتماد طلبه ومعالجته وفق الكيفيات المبينة في هذا القرار.

إثر إنجاز عملية الإشهاد المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، يقوم صاحب الطلب بتحميل وطبع وصل عن طلبه يتضمن الرقم الترتيبي للطلب وتاريخ تسجيله غير أن هذا الوصل لا يعتبر إشهادا بالقيد النهائي في اللائحة الانتخابية العامة إلا بعد موافقة اللجنة الإدارية

المعنية على الطلب المذكور

يتضمن الوصل المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه تنبيها لصاحب الطلب يخبره أنه في حالة عدم صحة المعلومات المدلى بها، سيعتبر الطلب لاغيا ولن يحال إلى اللجنة الإدارية المعنية للتداول في شأنه.

في حالة تقديم طلب يحمل رقم بطاقة وطنية للتعريف سبق تضمينه في طلب آخر يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به بإشعار يخبره بعدم الاحتفاظ بطلبه مع بيان سبب ذلك.

المادة 7

تتولى مصالح العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لنفوذها الجماعة أو المقاطعة الموجه إليها طلب القيد أو طلب نقل القيد طبع الطلب المذكور، ثم تحيله على الفور إلى السلطة الإدارية المحلية المختصة.

المادة 8

تجري السلطة الإدارية المحلية بحثا أوليا للتأكد من صحة المعلومات المضمنة في كل طلب قيد أو نقل قيد وارد عن طريق الموقع الإلكتروني، ثم تعرض الطلب على اللجنة الإدارية مشفوعا بملاحظاتها، قصد التداول في شأنه خلال اجتماعاتها.

المادة 9

يسلم رئيس اللجنة الإدارية إلى السلطة الإدارية المحلية فورا القرارات التي اتخذتها اللجنة في شأن طلبات القيد أو نقل القيد الواردة عليها عن طريق الموقع الإلكتروني
المادة 10

تسهر السلطة الإدارية المحلية التابعة لها الجماعة أو المقاطعة المعنية على إدخال مضمون القرارات المشار إليها في المادة 9 أعلاه في النظام المعلوماتي للموقع الإلكتروني.

المادة 11

يتلقى صاحب طلب القيد أو نقل القيد بعنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به عند تقديم الطلب، رسالة إلكترونية بمضمون قرار اللجنة الإدارية في شأن طلبه.

غير أنه في حالة رفض الطلب، يشار في الرسالة المذكورة إلى سبب الرفض.

المادة 12

تضمن بالموقع الإلكتروني بالنسبة لكل جماعة أو مقاطعة، خلال الأجل المقرر لذلك، نتائج مداولات اللجنة الإدارية المتعلقة بما يلي :

- طلبات القيد أو نقل القيد المقبولة :

- طلبات القيد أو نقل القيد المرفوضة، مع بيان أسباب رفضها :

التشطيبات التي باشرتها اللجنة الإدارية، مع بيان الأسباب التي ارتكزت عليها :

مال الشكاوى المقدمة لدى اللجنة الإدارية.

المادة 13

تودع بالموقع الإلكتروني اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة فور حصرها من طرف اللجنة الإدارية المعنية.

المادة 14

يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني، علاوة على البيانات الخاصة به المضمنة في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المحصورة بصفة نهائية للتأكد من وجود اسمه فيها، على عنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

يتم الولوج إلى البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بكيفية شخصية بإدخال المعلومات التالية :

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية والاسم العائلي

أو

. رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وتاريخ الميلاد.

المادة 15

لا يجوز لأي شخص أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائحالانتخابية العامة إلا على البيانات الخاصة به تحت طائلة المتابعات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

يمكن لكل ناخبة أو ناخب مفيد أن يقوم عن طريق الموقع الإلكتروني، بإدخال المعلومات المتعلقة بعنوان البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال أو عند الاقتضاء، تحيين المعلومات المذكورة

المادة 17

يمكن أن توجه إلى كل ناخبة أو ناخب عبر عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف النقال الذي أدلى به، حسب الحالة، رسالة إلكترونية أو رسالة نصية قصيرة لإشعاره بعنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

المادة 18

ينسخ قرار وزير الداخلية رقم 4516.14 الصادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 19

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

)2026(وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1447 (13) مارس

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت.

قرار الرئيس الحكومة رقم 3.14.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) بتعطيل إدارات الدولة والجماعات الترابية بصفة استثنائية، عن العمل يوم الاثنين 23 مارس 2026.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.05.916 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1426 (20) يوليو (2005) بتحديد أيام ومواقيت العمل بإدارات الدولة والجماعات الترابية، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما الفقرة الأخيرة بالمادة الثالثة منه.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة بالمادة الثالثة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 205.916 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1426 (20) يوليو (2005)، وبمناسبة عيد الفطر المبارك، تعطل إدارات الدولة والجماعات الترابية، بصفة استثنائية، عن العمل يوم الإثنين 2026 23 مارس

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1447 (13) مارس 2026

الإمضاء : عزيز أخنوش.

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 45

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

- قصيدة : يا من يرى مافي الضمير ويسمع
- كلمات : الإمام أبو القاسم السهيّليّ رحمه الله تعالى

يقول الإمام النّوويّ رحمه الله تعالى : من دعا بها الله استجاب دعاءه

الأبيات :

يا مَن يرى مافي الضميرِ ويسمعُ
أنتَ المُعَدُّ لكلِّ ما يُتوقّعُ

يا مَن يُرجّى للشدائدِ كلّها
يامَن إليهِ المُشتكى والمفزعُ

يا مَن خزائنُ رزقهِ في قولِ كُن
أُمننْ فإنّ الخيرَ عندكَ أجمعُ

مالي سوى فقري إليكَ وسيلةٌ
فبالافتقارِ إليك فقريَ أدفعُ

مالي سوى قرعي لبابكَ حيلةٌ
فلئن رُدِدتُّ فأيّ بابٍ أقرعُ

ومَنِ الذي أدعو وأهتفُ باسمهِ
إن كان فضلكَ عن فقيركَ يُمنعُ

حاشا لجودكَ أن تُقنِّطَ عاصيًا
الفضلُ أجزلُ والمواهبُ أوسعُ

بالذُّلِّ قد وافيتُ بابكَ عالمًا
أنّ التذللَ عند بابكَ ينفعُ

وجعلتُ معتمدي عليكَ توكلاً
وبسطتُ كفّي سائلاً أتضرعُ

فبحقِ من أحببتَهُ وبعثتَهُ
وأجبتَ دعوةَ من بهِ يتشفعُ

اجعل لنا من كلّ ضيقٍ مخرجًا
والْطف بنا يامن إليهِ المرْجِعُ

اللهمَّ آمين يارب العالمين .

- أداء : المنشد محمود الحمود

.....

.....

.....

كلمات أنشودة الله الله ل سادات أوتشان الله الله الله الله الله يا ربي الله الله الله الله الله الله يا كريم الله الله الله الله الله

" للمنشد سادات أوتشان (Sadat Uçan) هي أنشودة صوفية تركية مشهورة، تتميز بذكر الله والثناء عليه بأسلوب وجداني، وتتكرر فيها عبارات التعظيم والتضرع، مثل "الله الله يا ربي" و"الله يا كريم" مع كلمات تعبر عن الحب الإلهي والتوجه إلى الله عز وجل، وتنتشر بصوت أوتشان الذي يغني غالباً باللغة التركية مع لازمة عربية.

كلمات الأنشودة (مقاطع رئيسية):

- اللازمة:

الله الله الله الله الله يا ربي
الله الله الله الله الله يا كريم

- المقطع الأول:

عمري انتهى، صرتُ خرابًا
عقلي ضاع، صرتُ مجنونًا
أرفرف كجناحٍ وأدور باستمرار
أحترق وأذبل، صرتُ عاشقًا هائمًا

- اللازمة:

الله الله الله الله الله يا ربي
الله الله الله الله الله يا كريم

- المقطع الثاني:

عرفتُ نفسي، ومتُّ قبل أن أموت
جئتُ إلى بابك يا سلطاني الله
عيناي دامعتان، وركبتاي لا تقويان
أتتبع طريقك، أنا مسكين

- اللازمة:

الله الله الله الله الله يا ربي
الله الله الله الله الله يا كريم

- المقطع الثالث:

يا عشقي، لو أفديتُ روحي فما الفائدة
سهم الحب في القوس، وأنا كالقوس
القلوب تستيقظ وتحترق بحبك
روحي فداء لك يا سلطاني الله.

الأنشودة تعتمد على الألحان الروحانية الهادئة المشهورة في الإنشاد التركي.
كلمات أنشودة الله الله ل سادات أوتشان

الله الله
الله الله
الله الله
يا ربي الله
الله الله
الله الله
الله الله
يا كريم الله

الله الله
الله الله
الله الله
يا ربي الله
الله الله
الله الله
الله الله
يا كريم الله

عمري انتهى، صرتُ خرابًا
عقلي ضاع، صرتُ مجنونًا
عمري انتهى، صرتُ خرابًا
عقلي ضاع، صرتُ مجنونًا

أرفرف كجناحٍ وأدور باستمرار
أحترق وأذبل، صرتُ عاشقًا هائمًا
أرفرف كجناحٍ وأدور باستمرار
أحترق وأذبل، صرتُ عاشقًا هائمًا

الله الله
الله الله
الله الله
يا ربي الله
الله الله
الله الله
الله الله
يا كريم الله

عرفتُ نفسي، ومتُّ قبل أن أموت
جئتُ إلى بابك يا سلطاني الله
عرفتُ نفسي، ومتُّ قبل أن أموت
جئتُ إلى بابك يا سلطاني الله

عيناي دامعتان، وركبتاي لا تقويان
أتتبع طريقك، أنا مسكين
عيناي دامعتان، وركبتاي لا تقويان
أتتبع طريقك، أنا مسكين

الله الله
الله الله
الله الله
يا ربي الله
الله الله
الله الله

الله الله
يا كريم الله

يا عشقي، لو أفديتُ روحي فما الفائدة
سهم الحب في القوس، وأنا كالقوس
يا عشقي، لو أفديتُ روحي فما الفائدة
سهم الحب في القوس، وأنا كالقوس

القلوب تستيقظ وتحترق بحبك
روحي فداء لك يا سلطاني الله
القلوب تستيقظ وتحترق بحبك
روحي فداء لك يا سلطاني الله

الله الله
الله الله
الله الله
يا ربي الله
الله الله
الله الله
الله الله
يا كريم الله

الله الله
الله الله
الله الله
يا ربي الله
الله الله
الله الله
الله الله
يا كريم الله

.....

.....
الجريدة الرسمية

نظام موظفي الإدارات العمومية

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.13.422 صادر في 28 من ربيع الأول 1435 (30) يناير (2014) بتحديد كيفيات تطبيق الفصل 46 المكرر مرتين من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية المتعلق بالوضع رهن الإشارة.

رئيس الحكومة

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 90 منه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية

حسبما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما الفصل 46 المكرر مرتين منه :

وعلى المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 13 من شوال 1397 (27) سبتمبر 1977 بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات :

وعلى الأنظمة الأساسية الخاصة بموظفي الإدارات العمومية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 17 من رجب 1434 (28) ماي2013

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفصل 46 المكرر مرتين من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958).

يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات الوضع رهن الإشارة.

المادة 2

يتم الوضع رهن الإشارة بطلب من الإدارة العمومية المستقبلة يوجه إلى الإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية، تبين فيه المواصفات المطلوب توفرها في الموظف المراد وضعه رهن إشارتها، أو تحدد فيه الموظف المراد وضعه رهن إشارتها.

ويكون الوضع رهن الإشارة قابلا للتراجع عنه وفق مقتضيات المادة 10 أدناه.

المادة 3

يتم الوضع رهن الإشارة وتجديده، بعد موافقة الموظف المعني بالأمر بموجب قرار الرئيس الإدارة العمومية الأصلية أو للسلطة المختصة فيما يتعلق بالجماعات الترابية، بناء على اقتراح من رئيس الإدارة العمومية المستقبلة.

المادة 4

صفحة : 2847

يتم الوضع رهن الإشارة لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

ويجدد الوضع رهن الإشارة تلقائيا إذا تم التنصيص على ذلك في قرار الوضع رهن الإشارة.

المادة 5

يزاول الموظف الموضوع رهن الإشارة مهاما من مستوى تراتبي مماثل، على الأقل للمهام التي كان يزاولها بالإدارة العمومية أو الجماعة الترامية الأصلية، ويخضع لنفس الالتزامات المهنية التي تقتضيها ممارسة المهام المعهود إليه بها بالإدارة العمومية المستقبلة.

المادة 6

يعتبر في حكم الموظفين العاملين بالإدارة العمومية المستقبلة، طبقا للفقرة الأولى من المادة 6 من المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25) نوفمبر (2011) في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات

العمومية الموظفون الموضوعون رهن إشارتها من أجل الترشح لشغل منصبي رئيس قسم أو رئيس مصلحة بها .

وفي حالة تعيين الموظف الموضوع رهن الإشارة في أحد هذين المنصبين، يوضع المعني بالأمر وجوبا في وضعية الإلحاق.

المادة 7

تعد الإدارة العمومية المستقبلة عند نهاية كل سنة، تقريرا حول نشاط الموظف الموضوع رهن إشارتها يتضمن تقديرا عاما لأدائه.

يوجه هذا التقرير، قبل 31 ديسمبر من السنة المعنية، إلى الإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية، بعد إطلاع المعني بالأمر عليه
وتسجيل ملاحظاته بشأنه.

ويتم تنقيط وتقييم الموظف الموضوع رهن الإشارة من طرف الإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية بناء على هذا التقرير.

المادة 8

يظل الموظف الموضوع رهن الإشارة متمتعا في إدارته أو في جماعته الترابية الأصلية بجميع حقوقه في الأجرة والترقي والتقاعد.

يمكن للموظف الموضوع رهن الإشارة أن يستفيد، علاوة على الأجرة والتعويضات المطابقة لوضعيته النظامية التي يتقاضاها بالإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية من التعويضات والمصاريف الأخرى التي تمنحها الإدارة العمومية المستقبلة بصفة عرضية لموظفيها المنتمين إلى نفس الدرجة أو الإطار الذي ينتمي إليه المعني بالأمر أو إلى درجة أو إطار مماثل، وذلك طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

المادة 9

يستفيد الموظف الموضوع رهن الإشارة من الرخص المنصوص عليها في الفصل 39 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية حسبما وقع تغييره وتتميمه :

بموجب مقررات الرئيس الإدارة العمومية الموضوع رهن إشارتها :

أو بموجب مقررات الرئيس الإدارة العمومية الأصلية أو للسلطة المختصة فيما يتعلق بالجماعات الترابية بمبادرة من رئيس الإدارة العمومية الموضوع رهن إشارتها إذا كانت هذه المقررات تخضع

التأشيرة مصالح المراقبة المالية.

المادة 10

ينتهي الوضع رهن الإشارة بانقضاء مدته، ويمكن إنهاؤه قبل انقضاء مدته بقرار الرئيس الإدارة العمومية الأصلية أو للسلطة المختصة

فيما يتعلق بالجماعات الترابية في الحالات التالية :

يطلب من الموظف المعنى بالأمر وبعد موافقة الإدارة العمومية المستقبلة :

بمبادرة من الإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية، بعد إشعار كل من الموظف المعني بالأمر والإدارة العمومية المستقبلة ثلاثين (30) يوما على الأقل قبل دخول قرار إنهاء الوضع رهن الإشارة حيز التطبيق :

بمبادرة من الإدارة العمومية المستقبلة، بعد إشعار كل من الموظف المعني بالأمر والإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية، ثلاثين (30) يوما على الأقل قبل دخول قرار إنهاء الوضع رهن الإشارة حيز التطبيق.

غير أنه يمكن بمبادرة من الإدارة العمومية المستقبلة، إنهاء الوضع رهن الإشارة دون إخطار مسبق في حالة ارتكاب الموظف الموضوع رهن الإشارة لخطأ يستوجب عرضه على المجلس التأديبي، وتعد الإدارة العمومية المستقبلة تقريرا في هذا الشأن تتم إحالته على الإدارة العمومية أو الجماعة الترابية الأصلية.

المادة 11

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى كل من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 28 من ربيع الأول 1435 (30) يناير (2014).

وقعه بالعطف

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران

الإمضاء : محمد حصاد.

وزير الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : محمد بوسعيد.

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

الإمضاء : محمد مبديع.

.....

.....

قانون المسطرة المدنية

المادة 64

تبت المحكمة بنفس الهيئة المصدرة للمقرر القضائي، إما تلقائيا أو بناء على ملتمس النيابة العامة أو طلب أحد الأطراف، وبدون مصاريف في كل ما يتعلق بتصحيح أخطاء مادية كتابية أو حسابية في مقرراتها، إذا كانت لازالت قائمة ، شريطة أن لا تكون موضوع طعن بالتعرض أو الاستئناف.

.....

.....

1446 مرسوم رقم 2.25.456 صادر في 29 من ذي الحجة (26) يونيو (2025) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 11 و 11 المكررة و 12 منه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من ذي الحجة 1446 (12) يونيو 2025

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادة 11 و 11 المكررة و 12 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو 2004

المادة 11 - تضم المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود " ما يلي :

7 - تناط بالمدارس.

والتسيير.

وعلى الرغم .

التاليتين :

دبلوم الباشلور في التكنولوجيا.

15 - تناط بكلية الطب والصيدلة وطب الأسنان

دبلوم التخصص في طب الأسنان.

علاوة على الاختصاصات...

مختلف التخصصات

تنظم المسالك التي تتوج بالشهادات الوطنية الواردة في هذه المادة والسنتان التحضيريتان لكل من سلك المهندس وسلك المدارس الوطنية للتجارة والتسيير، في دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المنصوص

عليها في المادة 11 المكررة أدناه.

«تلقن التكوينات التي تتوج بالشهادات الوطنية المنصوص عليها أعلاه، عن طريق التعلم الحضوري. ويمكن اللجوء إلى التعلم عن بعد وإلى التعلم بالتناوب، وذلك طبقا للكيفيات المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.
يتم ترصيد الوحدات المكتسبة بهذه التكوينات، وفق الأرصدة القياسية المخصصة لها.

يخصص لكل فصل دراسي 30 رصيدا قياسيا. ويحدد عدد «الأرصدة القياسية المخصصة لكل وحدة وكيفيات توزيعها على الفصول الدراسية بسلك التكوين المعني في دفاتر الضوابط «البيداغوجية ودفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية المنصوص عليها في المادة 11 المكررة أدناه.

ترفق كل شهادة وطنية من الشهادات المذكورة أعلاه، بملحق لها يسمى «ملحق الشهادة». ويتضمن على الخصوص، معلومات مفصلة حول التكوين الجامعي للطالب بما فيها الأنشطة «البيداغوجية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية وباقي الأنشطة «الموازية.

وتحدد نماذج الشهادات الوطنية التي تتوج التكوين بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وملاحقها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

المادة 11 المكررة - تحدد دفاتر .

الولوج المحدود:

- شروط الولوج .

والتقييمات.

يصادق على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المشار إليها أعلاه، بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

الشهادات المشار إليها في المادة 12 - بالإضافة. «المواد 5 و 6 و 8 أعلاه، وكذا الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا مع مراعاة اختصاصها والحصول على الاعتماد المطلوب لتحضير هذه الشهادات، كما تؤهل لتحضير وتسليم شهادة التأهيل الجامعي «المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، وفق الشروط والإجراءات «المحددة بمرسوم.»

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وحرر بالرباط في 29 من ذي الحجة 1446 (26) يونيو (2025)

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

الإمضاء : عز الدين المداوي

.....

.....

صفحة : 6746
الجريدة الرسمية عدد 7223-4 صفر 1445 (21) أغسطس 2023
نصوص عامة

مرسوم رقم 2.23.668 صادر في 15 من محرم 1445 (2) أغسطس (2023) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة.

رئيس الحكومة.

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 6 محرم 1445 (24) يوليو2023

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 2 و 3 و 5 و 6 و 8 و 9 و 11 و 12 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.04.89 الصادر في

18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) :

المادة 2 - تضم المؤسسات الجامعية.

تناط بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح... بمختلف التخصصات.

تلقن التكوينات المذكورة أعلاه عن طريق التعلم الحضوري ويمكن اللجوء إلى التعلم عن بعد وإلى التعلم بالتناوب، وذلك طبقا للكيفيات المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها «العمل.

يتم ترصيد الوحدات المكتسبة في هذه التكوينات وفق الأرصدة القياسية المخصصة لها.

يعد الرصيد القياسي قيمة عددية متناسبة مع حجم العمل المطلوب من الطالب من الوقت اللازم للدراسة، والعمل الشخصي. وكذا التقييم بهدف اكتساب المعارف والكفايات المتوخاة من وحدات الفصول الدراسية.

يخصص لكل فصل دراسي 30 رصيدا قياسيا. ويحدد عدد الأرصدة القياسية المخصصة لكل وحدة وكيفيات توزيعها على الفصول الدراسية بسلك التكوين المعني في دفاتر الضوابط البيداغوجية أو العلمية الوطنية المنصوص عليها في المادة 9 أدناه.»

المادة 3 - تختص المؤسسات الجامعية.

في المواد 5 و 6 و 8 و 10 أدناه.

ترفق كل شهادة وطنية بملحق لها يسمى «ملحق الشهادة».

ويتضمن، على الخصوص، معلومات مفصلة حول التكوين الجامعي للطالب بما فيها الأنشطة البيداغوجية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية وباقي الأنشطة الموازية.

وتحدد نماذج الشهادات الوطنية التي تتوج بها أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه وملاحقها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.»

المادة 5 يستغرق سلك .....

مرحلتين :

تستغرق المرحلة الأولى أربعة فصول، وتتوج بشهادة الدراسات الجامعية العامة :

تستغرق المرحلة الثانية فصلين بعد شهادة الدراسات الجامعية

العامة، وتتوج بإحدى الشهادتين التاليتين :

الإجازة :

.. الإجازة في التربية.

المادة 6. - يستغرق سلك الماستر أربعة فصول بعد شهادات الإجازة

أو الإجازة في الدراسات الأساسية.

أو الإجازة في التربية أو الإجازة في العلوم والتقنيات أو شهادة معترف بمعادلتها لها. ويتوج هذا السلك بشهادة الماستر»

المادة 8 - يستغرق سلك الدكتوراه ثلاث سنوات...

بالتعليم العالي.

يمكن تمديد.

الواردة في دفتر الضوابط

العلمية والبيداغوجية الوطنية.

بعده...

غير أنه استثناء ....

التسجيل الأول

وفقا لدفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية.

ويسري....

(الباقي لا تغيير فيه.)

والماستر:

المادة 9 - يحدد دفتر الضوابط البيداغوجية.

الجريدة الرسمية عدد 7223-4 صفر 1445 (21) أغسطس 2023

يحدد دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية لسلك «الدكتوراه:

يصادق على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية ودفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية المشار إليها أعلاه .

«العالي..... »

المادة 11 - تضم المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود :

4- تناط بكلية علوم التربية.

التربية واللغات.

وتتولى تحضير

التالية :

- الماستر :

- الدكتوراه.

7- تناط بالمدارس العليا للتكنولوجيا .

و التسيير.

وعلى الرغم.

الشهادتين الوطنيتين التاليتين :

الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا :

الإجازة.

- تناط بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة .

لغات أجنبية.

وتتولى تحضير

الآتية :

- الماستر :

- الدكتوراه .

10 - تناط بالمدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم .

«الميادين المرتبطة بها.

وتتولى تحضير

التالية :

دبلوم المدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم :

صفحة : 6747

الإجازة :

الماستر :

- الدكتوراه.

11- تناط بالمعهد العالي العلوم الصحة .

بالعلوم الطبية وشبه الطبية.

وتتولى تحضير .

الإجازة :

الماستر :

الدكتوراه.

التالية :

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 12 - - بالإضافة إلى الشهادات المشار إليها في المادة 11 أعلاه ... الشهادات المنصوص عليها في المواد 5
و 6 و 8 و 10 أعلاه، وفق .

التحضير هذه الشهادات

المادة الثانية

تنسخ مقتضيات المادة 10 من المرسوم السالف الذكر

رقم 2.04.89، وتعوض بالمقتضيات التالية:

علاوة على الشهادات الوطنية المنصوص عليها في المواد 5 و 6 و 8 أعلاه، تختص المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح بتحضير وتسليم شهادة التأهيل الجامعي وفق الشروط والإجراءات المحددة بمرسوم»

المادة الثالثة

تدخل مقتضيات هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من السنة الجامعية 2024-2023 بالنسبة لسلكي الإجازة والدكتوراه، وابتداء من السنة الجامعية 2025-2024 بالنسبة لسلك الماستر، مع مراعاة المقتضيات التالية :

يظل الطلبة المسجلون لنيل الشهادات الوطنية التي تختتم بها أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه في تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، خاضعين لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.89 السالف الذكر إلى متم السنة الجامعية 2025-2026 بالنسبة السلكي الإجازة والماستر ومتم السنة الجامعية 2027-2028 بالنسبة لسلك الدكتوراه :

صفحة : 6748

يمكن تسليم شهادة الإجازة المنصوص عليها في هذا المرسوم عند متم السنة الجامعية 2023-2024، للطلبة الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة أو دبلوم الدراسات الجامعية المهنية أو دبلوم الدراسات الجامعية في العلوم والتقنيات أو دبلوم الدراسات العامة في العلوم الطبية أو دبلوم الدراسات العامة في علوم الصيدلة أو دبلوم الدراسات العامة في علوم طب الأسنان أو الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا أو الذين اجتازوا بنجاح المباراتين الوطنيتين لولوج مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها ومؤسسات التجارة والتدبير أو شهادة معترف بمعادلتها لها.
والمستوفين جميعا للفصلين الخامس والسادس لسلك الإجازة :

يدمج بناء على التقييمات المنجزة وفق الكيفيات المحددة في دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، طلبة سلك الإجازة المذكورين في البند الأول أعلاه بسلك الإجازة المنصوص عليه في هذا المرسوم وفق ما يلي :

الذين لم يستوفوا الفصلين الأول والثاني خلال السنة الجامعية

2023-2022

الذين لم يستوفوا الفصلين الثالث والرابع خلال السنة الجامعية

2024-2023

الذين لم يستوفوا الفصلين الخامس والسادس خلال السنتين الجامعيتين

2026-2025
2025-2024

المادة الرابعة

تظل الشهادات الوطنية التي تختص بتحضيرها وتسليمها المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود باستثناء الشهادات الوطنية التي تختتم بها أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه المنصوص عليها في المواد 5 و 6 و 8 خاضعة لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.89 السالف الذكر والجاري به العمل قبل تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1445 (2) أغسطس 2023)

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

الإمضاء : عبد اللطيف ميراوي

.....

.....

المملكة المغربية
محكمة الاستئناف

بفاس

النيابة العامة

ملف جنايات ابتدائية احداث

2826/2613/07

فاس في 26/03/2026

ملتمس النيابة العامة مقدم إلى السيد رئيس غرفة الجنايات والسادة المستشارين

الرامي إلى البت في وضعية حدث محكوم عليه

يوجد رهن تدبير الإيداع بمركز عبد العزيز بن
ادريس الحماية الطفولة.

بناء على مقتضيات قانون المسطرة الجنائية لاسيما المواد 299 467 وما يليها و
599 و

وبناء على الدعوى العمومية الجارية في حق المفيد سيف الدين.

من أجل جناية الايذاء العمدي باستعمال السلاح المفضي إلى الموت واستهلاك مادة مخدرة طبقا للفصل 403 من ق ج و 08 من ظهير 1974/5/21

وبناء على قرار السيد قاضي التحقيق في ملف التحقيق عدد 92/2302/2025 القاضي بإيداع الحدث وهن الاعتقال بتاريخ 30/10/2025

و بناء على قرار السيد قاضي التحقيق بتاريخ 03/12/2025 القاضي بتغيير التدبير في حق الحدث و إبداعه بمركز عبد العزيز بن ادريس الحماية الطفولة.

و بناء على القرار الصادر عن محكمتكم الموقرة بتاريخ يومه 26/03/2026 القاضي بمؤاخذة الحدث من

اجل المنسوب اليه والحكم عليه بسنتين اثنين حبسا نافذا في حدود ستة أشهر و موقوف التنفيذ في الباقي. وحيث عن منطوق القرار المشار إليه أعلاه اثار منازعة في التنفيذ مما يتعين معه البت في وضعية استمرار إبداع الحدث في مركز عبد العزيز بن ادريس الحماية الطفولة من عدمه، إلى حين صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

فإن السيد الوكيل العام للملك يلتمس:

البت في وضعية استمرار إيداع الحدث في مركز عبد العزيز بن ادريس الحماية الطفولة من عدمه، إلى حين صيرورة القرار الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

الإمضاء:

الوكيل العام للمليك العام للملك

امضاء : محمد المعدني

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المديرية العامة للشؤون القضائية

قطب القضاء الجنائي

شعبة تتبع القضايا الجنائية الخاصة

+.ХИЛЕ+ | ИСУОЕӨ

OPPEC .1.ХИИ. I НӨ.Е+ Н.ЖОХН

إلى

السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف فاس

الموضوع: الملفات الرائجة بقسم الجرائم المالية.

المرجع: المعطيات المضمنة بنظام 12S خلال شهر فبراير 2026

سلام تام بوجود مولانا الإمام نصره الله

وبعد

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، بخصوص وضعية الملفات الرائجة بقسم الجرائم المالية بمحكمتكم والتي بذلت الهيئات المكلفة بالبت فيها مجهودات حميدة لتصريفها على نحو مكن من تحقيق نسبة تصفية بلغت 133% من المسجل، مع موافاة قطب القضاء الجنائي بنسخة من المقررات الثمانية المحكومة خلال هذه الفترة وهي:

تاريخ الحكم

2026-02-24

2026-02-24

2026-02-24

2026-02-24

2026-02-25

2026-02-25

2026-02-25

2026-02-04

رقم الملف

53/2624/2025

54/2624/2025

55/2624/2025

58/2623/2025

1/2626/2026

2/2626/2026

74/2625/2025

6/2625/2026

شاكرا لكم حسن تعاونكم والسلام

عن الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

وبتفويض منه

رئيس قطب القضاء الجنائي

حكيم وردي

.....

.....

قواعد ومساطر التنفيذ الجبري للأحكام القضائية) في المادة المدنية

الإطار القانوني.

. قواعد تنفيذ الأحكام الفضائية

. إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية

تنفيذ الأحكام الأجنبية بالمغرب.

الإطار القانوني

الباب الثالث من قانون المسطرة المدنية (الفصول)451 من 428 إلى

قواعد تنفيذ الأحكام القضائية

الأحكام القابلة للتنفيذ

تكون الأحكام القضائية قابلة للتنفيذ في مجموع التراب الوطني، إذا كانت صادرة عن

1- المحاكم المغربية.

2 - المحاكم الأجنبية بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية

أجل تنفيذ الأحكام

يمكن طلب تنفيذ الأحكام داخل أجل ثلاثين سنة من اليوم الذي صدرت فيه ويسقط الحق في تنفيذها بإنصرام هذا الأجل

الجهة المكلفة بالتنفيذ

يتولى المفوض القضائي أو عون من كتابة الضبط تنفيذ الأحكام تحت إشراف قاضي متابعة التنفيذ
تسهر على إجراءات التنفيذ كتابة ضبط المحكمة المصدرة للحكم المطلوب تنفيذه أو كتابة ضبط المحكمة المنابة التي يقع التنفيذ بدائرتها

مسطرة تنفيذ الأحكام

يتم تنفيذ الأحكام بناء على طلب من طرف طالب التنفيذ أو من ينوب عنه يقدم إلى كتابة الضبط مرفق بالنسخة التنفيذية من الحكم المطلوب تنفيذه

النسخة التنفيذية لا يمكن تسليمها إلا مرة واحدة، ويجوز لمن فقدها أن يحصل على نسخة ثانية بمقتضى أمر بصدره قاضي المستعجلات. بناء على طلب يقدم أمام المحكمة المصدرة للحكم

-

إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية

يبلغ عون التنفيذ إلى الطرف المحكوم عليه الحكم المطلوب تنفيذه. ويعذره بأن يقي بما قضى به الحكم حالا أو بتعريفه بنواياه خلال أجل لا يتعدى عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب

في حالة رفض المحكوم عليه التنفيذ أو صرح بعجزه عن الوفاء يتخذ عون التنفيذ الإجراءات الاتية :

حجز أموال المحكوم عليه المنقولة أو العقارية :

. يتم التنفيذ أولا على المنقولات وفي حالة عدم كفايتها يتم التنفيذ على العقارات غير أنه يقع التنفيذ إذا كان للدين ضمان عيني عقاري مباشرة على العقار المحمل به .

بيع المنقولات أو العقارات المحجوزة عن طريق المزاد العلني وتسليم الناتج إلى المحكوم لفائدته

تنفيذ الأحكام الأجنبية بالمغرب

تكون الأحكام الصادرة عن المحاكم الأجنبية قابلة للتنفيذ في المغرب بشرط تذبيلها بالصيغة التنفيذية قبل تقديم طلب تنفيذها وذلك وفق المسطرة الآتية .

تقديم طلب بمقال إلى المحكمة الابتدائية الموطن أو محل إقامة المدعى عليه أو المكان التنفيذ عند عدم وجودهما ويرفق الطلب بما يلي :

- نسخة رسمية من الحكم المطلوب تنفيذه .

أصل وثيقة التبليغ أو كل وثيقة تقوم مقامه .

شهادة من كتابة الضبط المختصة تشهد بعدم التعرض و الإستئناف والنقض :

ترجمة نامة إلى اللغة العربية عند الاقتضاء للمستندات المشار إليها أعلاه مصادق على صحتها من طرف ترجمان محلف

تكون العقود المبرمة بالخارج أمام الضباط والموظفين العموميين المختصين أيضا قابلة للتنفيذ بعد إعطائها الصيغة التنفيذية

وزارة العدل والحريات

ساحة المامونية - الرباط المغربية

www. justicegovma /www mahakamma

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

+.ХИЛЕТ |

ИСНОЕӨ

البرنامج المعلوماتي الخاص باحتساب التعويضات المنصوص عليها في مدونة الشغل

الوثيقة المرجعية المعتمدة

شتنبر 2025

تقديم

في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (2021 (2026)، خاصة الإجراء 89 منه المتعلق بالمساهمة في وضع برمجيات المساعدة القضاة على تحرير أحكامهم وقراراتهم والسهر على تفعيلها، وكذا الإجراء 93 بشأن العمل على توحيد الاجتهاد القضائي، وإسهاما من قطب القضاء المدني في المبادرات الرامية إلى توحيد العمل القضائي في قضايا نزاعات الشغل والرفع من جودته و نجاعته تم تطوير برنامج معلوماتي خاص باحتساب التعويضات المنصوص عليها في مدونة الشغل، وذلك بعد جردها وتحليل طرق احتسابها، سواء تلك الناتجة عن الفصل التعسفي أو الناتجة عن تنفيذ عقد الشغل، وفق الإطار القانوني الذي ينظمها، من جهة، وفي ضوء الاجتهادات الرصينة لمحكمة النقض، من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج، الذي تم إعداده بالاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، في ما يلي:

توحيد العمل القضائي في مادة نزاعات الشغل

مساعدة القضاة على تحرير الأحكام وبالتالي توفير الجهد والوقت

تلافي الأخطاء التي تطال الأحكام لا سيما في ما يتعلق باحتساب التعويضات؛

الرفع من جودة الأحكام بما يضمن تأييدها على مستوى المحكمة الأعلى درجة.

أما بخصوص أهم وظائف ومميزات هذا البرنامج، فيمكن تلخيصها كالآتي:

احتساب التعويضات بشكل آلي بمجرد إدخال بعض البيانات من قبيل تلك المتعلقة بالأجر، مدة العمل وإطار الأجير المهني... علما بأن البرنامج مزود بجميع المعطيات المتعلقة بمبلغ الحد الأدنى للأجر على مدى الثلاثين سنة الماضية، والتي يأخذها بعين الاعتبار إلى جانب باقي العناصر في احتساب المستحقات والتعويضات

إمكانية احتساب كافة التعويضات أو اختيار احتساب بعضها حسب الحالة؛

ملء تلقائي للبيانات الخاصة بالملف كاسم المحكمة، اسم القاضي المكلف أسماء الأطراف ودفاعهم، تاريخ تسجيل الملف عبر خوارزميات خاصة أعدت بواسطة الذكاء الاصطناعي، حيث يتم استقاؤها مباشرة من "منصة محاكم"؛
إتاحة حيثيات نموذجية خاصة بكل تعويض تم احتسابه حسب الحالة يمكن الاستعانة بها عند تحرير الحكم

توليد منطوق الحكم بشكل آلي في ما يخص التعويضات المحكوم بها؛

إمكانية تصدير نموذج حكم في صيغة Word يتضمن كافة المعلومات الخاصة بالملف كرقم الملف، وأجرة الأجير، ومدة عمله، وكذا الحيثيات المختارة ومنطوق الحكم.

ولا شك أن هذا البرنامج لبنة أولية نأمل أن تنضاف إليها برامج جديدة في مواد أخرى للمساهمة في مساعدة القضاة على تحرير الأحكام والرفع من جودتها.

وتأتي هذه الوثيقة المرجعية التي أعدها القطب من أجل توفير مادة علمية وعملية تم اعتمادها في تطوير البرنامج، مع إمكانية الرجوع إليها والاستعانة بها عند البت في قضايا نزاعات الشغل.

وتهدف إلى تسليط الضوء على مجموعة من التعويضات التي يستحقها الأجراء سواء أثناء سريان العلاقة الشغلية أو عند إنهائها، وفق مقاربة منهجية تشمل الإطار القانوني لهذه التعويضات وخاصة طريقة احتسابها في ضوء القرارات الرصينة لمحكمة النقض، بما من شأنه أن يساهم في التطبيق الأمثل والتنزيل الأسلم للقواعد الناظمة لها، وذلك وفق الشكل الآتي:

الصور الأول التعويضات الناتجة عن تنفيذ عقد الشغل

الصور الثاني التعويضات الناتجة عن الفصل التعسفي

المحور الأول التعويضات الناتجة عن تنفيذ عقد الشغل

أولا: الأجور المستحقة

1. الإطار القانوني

المادة 362

يجب أن تؤدى الأجور بالعملة المغربية ، رغم كل شرط مخالف.

يمكن أن تعطى للأجراء فوائد عينية في المهن أو في المقاولات التي جرى فيها العرف بذلك.

المادة 363

يجب أداء الأجر للعمال على الأقل مرتين في الشهر، تفصل بينهما مدة أقصاها ستة عشر يوما، كما يجب أن يؤدى للمستخدمين أجرهم مرة في الشهر على الأقل.

يجب أداء العمولات المستحقة للوكلاء المتجولين والممثلين، والوسطاء في التجارة والصناعة، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

المادة 364

يمكن، إذا تعلق الأمر بالشغل على أساس القطعة، أو الشغل المؤدى، أو المردودية لإنجاز أي شغل يتطلب أزيد من خمسة عشر يوما، تحديد تواريخ أداء الأجر، عن تراض بين الطرفين، شرط أن يتقاضى الأجير وجوبا أقساطا مسبقة كل خمسة عشر يوما، بحيث يستوفي أجره كاملا خلال الخمسة عشر يوما الموالية لتسليمه الشغل الذي قام بإنجازه.

المادة 365

يجب أداء الأجر للأجير الذي يتقاضى أجره على أساس الساعة، أو اليوم، خلال الأربع والعشرين ساعة الموالية لفصله عن شغله، وخلال الإثنين والسبعين ساعة الموالية لمغادرته لشغله، إذا ترك مشغله من تلقاء نفسه.

المادة 367

يجب في النشاطات غير الفلاحية، أداء الأجور عن كل ساعة من ساعات الشغل للأجراء الذين يشتغلون لمدة زمنية معينة، إذا لم تكن هذه الساعات، موزعة داخل المقاولة خلال الأسبوع، بكيفية معلومة مسبقا.

لا تسري أحكام الفقرة السابقة على الأجراء الذين يتقاضون أجورهم على أساس القطعة أو الشغل المؤدى، أو المردودية، أو العمولة، ولا على الذين يتقاضون أجرا ثابتا مرة في الأسبوع، أو الأسبوعين، أو الشهر، ولا على الذين يؤدون شغلا يتعذر معه التعامل على أساس الساعة.

5

المادة 370

يجب على كل مشغل أن يسلم أجراءه عند أداء أجورهم، وثيقة إثبات تسمى "ورقة الأداء"، وأن يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالشغل.

لا يعتبر تنازلا من الأجير عن حقه في الأجر وتوابعه القبول الصادر منه لورقة الأداء المتضمنة للوفاء بالأجر دون احتجاج أو تحفظ ويسري هذا الحكم ولو ذكر الأجير في ذيل الوثيقة عبارة قرئ وصودق عليه" متبوعة بإمضائه.

المادة 371

يجب على كل مشغل، أو من ينوب عنه أن يمسك في كل مؤسسة أو جزء منها، أو في كل ورشة، دفترا يسمى "دفتر الأداء" تحدد نموذجه السلطة الحكومية المكلفة بالشغل.

2. تطبيق

أجير بمؤسسة صناعية اشتغل لمدة 5 سنوات، بأجرة شهرية قدرها 4.000 درهم بعد إنهاء العلاقة الشغلية، تقدم بدعوى يطالب فيها بالتعويض عن الأجور المستحقة عن مدة 3 أشهر التي لم يتوصل بها.

- الحل:

الأجرة الشهرية

4.000 درهم

التعويض المستحق عن الأجور غير المؤداة هو :

.4.000 درهم × 3 أشهر = 12000 درهما

6

ثانيا: التعويض عن الساعات الإضافية

1. الإطار القانوني

المادة 201 من مدونة الشغل

تؤدى للأجير كيفما كانت طريقة أداء أجره، زيادة نسبتها 25% عن الساعات الإضافية، إذا قضاها فيما بين السادسة صباحا والتاسعة ليلا في النشاطات غير الفلاحية، وفيما بين الخامسة صباحا والثامنة ليلا في النشاطات الفلاحية، و 50% إذا قضاها فيما بين التاسعة ليلا والسادسة صباحا في النشاطات غير الفلاحية، وفيما بين الثامنة ليلا والخامسة صباحا في النشاطات الفلاحية.

ترفع هذه الزيادة على التوالي بالنسبة للفترتين إلى 50% وإلى 100%، إذا قضى الأجير الساعات الإضافية في اليوم المخصص لراحته الأسبوعية، حتى ولو عوضت له فترة الراحة الأسبوعية براحة تعويضية.

2 طريقة احتساب التعويض عن الساعات الإضافية:

ملاحظات هامة

يحتسب التعويض عن الساعات الإضافية على أساس أجرة الساعة؛

يراعى عند احتساب هذا التعويض طبيعة عمل الأجير، فلاحي أو غير فلاحي) وكذلك وقت اشتغاله ليلا أو نهارا.

3. تطبيقات:

- تطبيق 1

أجير بشركة فلاحية اشتغل ساعات إضافية محددة في (4) أربع ساعات خلال أيام الشغل العادية ما بين الساعة (8) الثامنة ليلا و (5) الخامسة صباحا، لمدة (6) ستة أشهر، بأجرة شهرية قدرها 3.000 درهما.

- الحل

تحويل الأجرة

3.000 درهما : 208 ساعة = 14,42 درهما

تحديد نسبة الزيادة المستحقة

14,42 درهما × 50% = 7,21 درهما

أجر الساعة الإضافية هو:

7,21 درهما + 14,42 درهما = 21,63 درهما

7
أجر أربع ساعات في اليوم هو:

21,63 درهما × 4 ساعات = 86,52 درهما

التعويض المستحق عن الساعات الإضافية خلال ستة أشهر هو:

26 يوما × 6 أشهر = 156 يوما.

156 يوما × 86,52 درهما = 13.497,12 درهم

- تطبيق 2

أجير بمؤسسة صناعية اشتغل لساعات إضافية قدرها ساعتان (2) في اليوم في الفترة ما بين الساعة 6 صباحا إلى 9 ليلا، لمدة أربعة 4 أشهر، بأجرة شهرية محددة في

3.500 درهما

- الحل:

تحويل الأجرة

3.500 درهما : 191 ساعة = 18,32 درهما

تحديد نسبة الزيادة 18,32 درهما × 25% = 4,58 درهما

.4,58 درهما + 18,32 درهما = 22,9 درهما أجرة الساعة الإضافية هو:

أجر ساعتان (2) في اليوم هو: 22,9 درهما × ساعتان 2 = 45,8 درهما

التعويض المستحق عن الساعات الإضافية خلال أربعة (4) أشهر هو:

26 يوما × 4 أشهر = 104 يوما. .45,8 درهما × 104 يوما = 4.763,2 درهما

8

4. العمل القضائي:

قرار عدد 1197/1، الصادر بتاريخ 11/10/2022، في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/1971

إثبات اشتغال ساعات إضافية يقع على عاتق الأجير - نعم.

إذا كان عبء إثبات اشتغال الأجير لساعات إضافية يقع على عاتقه بحكم أن الأصل هو عدم الاشتغال تلك الساعات والاستثناء هو العمل لساعات إضافية، فإن ذلك رهين بثبوتها ثبوتا واضحا، حيث حددت تلك الساعات من خلال الوسيلة المثارة في أربع ساعات، ولم تحدد مبلغ التعويض عنها، في حين حددتها في أزيد من ثلاث ساعات من خلال مقال استئنافها الفرعي وفي أربع أو خمس ساعات من خلال مذكرة مستنتجات بعد البحث دون الإشارة إلى مبلغ التعويض المطلوب، كما أن شهادة الشاهدتين لم تستطع ان تحسم وتحدد بدقة عدد الساعات الإضافية، لأن معاينتها وقت دخولها ووقت خروجها من العمل أو وقت رجوعها إلى منزلها ليس من شأنه أن يثبت عدد الساعات المطلوب عنها التعويض.

قرار عدد 174/2، الصادر بتاريخ 06/02/2024، في الملف الاجتماعي رقم

.2021/1/5/321

إثبات استفادة الأجير من التعويض عن الساعات الإضافية يقع على عاتق

المشغل - نعم.

إن المطلوبة هي الملزمة قانونا بإثبات أداء التعويض عن الساعات الإضافية وذلك بورقة الأداء التي يجب أن تتضمن الشكليات التي تحددها السلطات المعنية طبقا للمادة 370 من مدونة الشغل وإما بواسطة دفتر الأجور لأن كل مشغل ملزم بمسك دفاتر الأجور طبقا للمادة 371 من مدونة الشغل، وأمام خلو الملف مما يفيد توصل الطالب وأن المحكمة حين قامت بتوجيه اليمين الحاسمة للممثل القانوني للمشغلة قصد إثبات توصل الطالب بالتعويض عن الساعات الإضافية تكون قد أساءت تطبيق القانون.

9

قرار عدد 111، الصادر بتاريخ 19/01/2016، في الملف الاجتماعي رقم 997/5/1/2014

طلب التعويض عن الساعات الإضافية، إثبات العمل خارج ساعات العمل العادية

نعم.

إن القرار المطعون فيه لما أيد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض طلب التعويض عن الساعات الإضافية على أساس أن الطاعن لم يثبت اشتغاله خارج ساعات العمل العادية، يكون قد رده ضمنيا ويبقى ما أثير بالوسيلة لا سند له.

قرار عدد 493، الصادر بتاريخ 07/05/2008، في الملف الاجتماعي رقم 1415/5/1/2007

عدم إثبات توفر الأسباب المبررة لتمديد فترة الشغل إلى ما بعد المدة

العادية، استحقاق التعويض عن الساعات الإضافية - نعم.

إن إقرار الطاعنة باشتغال المطلوب 12 ساعة يوميا أي أنه يشتغل أكثر من 44 ساعة أسبوعيا المحددة بمقتضى المادة 184 من مدونة الشغل، وأمام عدم إثبات توفر سبب من الأسباب المبررة لتمديد فترة شغل الأجراء إلى ما بعد المدة العادية طبقا للمواد من 190 إلى 193 من مدونة الشغل، وخاصة ما ادعته من أن ما يقضيه المطلوب من ساعات إضافية هي ساعات حضور وليست ساعات عمل فعلي، يكون معه الأجير محقا في التعويض عن هذه الساعات.

قرار عدد 319، الصادر بتاريخ 06/03/2014، في الملف الاجتماعي رقم

2013/1/5/432

استحقاق التعويض عن الساعات الإضافية نتيجة إقرار المشغل باشتغالها - نعم.

إن إقرار الممثل القانوني للطاعنة بجلسة البحث بأن الأجير يعمل لمدة أربع وعشرين ساعة ويتوقف لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى، فإن ما تدعيه الطاعنة من أن المحكمة المطعون في قرارها قد أولت تلك التصريحات تأويلا خاطئا، يبقى ادعاء يعوزه الإثبات، وبالتالي فإن اشتغال المطلوب في النقض لساعات إضافية يبقى ثابتا

بإقرار الطاعنة التي يبقى عليها عبء إثبات العكس، وأمام هذا الوضع فإن المطلوب في النقض غير ملزم بأي إثبات.

10

ثالثا: التعويض عن الأعياد الدينية والوطنية

1. الإطار القانوني

المادة 219 من مدونة الشغل

يتقاضى الأجير الذي يحتسب أجره بالساعة أو اليوم، تعويضا عن يوم العيد المؤدى عنه يساوي ما كان سيتقاضاه لو بقي في شغله، باستثناء التعويضات التي تؤدى له عن المخاطر، أو لاسترداد مصاريف أو نفقات سبق له أن تحملها بسبب شغله.

يحق للأجير أن يستفيد من عطلة العيد المؤدى عنها إذا اشتغل قبل العيد مباشرة أو إذا اشتغل لمدة ثلاثة عشر يوما خلال الشهر السابق ليوم العيد.

المادة 220 من مدونة الشغل

يحدد التعويض عن يوم العيد المؤدى عنه المستحق للأجير الذي يحتسب أجره على أساس الشغل المنجز أو المردودية أو القطعة بمعدل جزء من ستة وعشرين من الأجر، الذي حصل عليه من شغله الفعلي، خلال الستة والعشرين يوما، التي سبقت يوم العيد المؤدى عنه.

2. طريقة احتساب التعويض عن أيام الأعياد الدينية والوطنية:

ملاحظات هامة

يحتسب التعويض عن أيام الأعياد الدينية والوطنية على أساس الأجرة اليومية

تحدد لائحة الأعياد الدينية والوطنية بمقتضى نص تنظيمي.

3. تطبيق:

أجير يشتغل بمقاولة تجارية بأجرة شهرية قدرها 3.600 درهم طالب بالتعويض عن اشتغاله طيلة أيام الأعياد الدينية والوطنية مدتها 5 أيام خلال السنة السابقة لفصله عن العمل.

- الحل

تحويل الأجرة

3.600 درهم : 26 يوما = 138,46 درهما.

138,46 درهما × 5 أيام = 692.3 درهما.

11

4. العمل القضائي:

قرار عدد 61/2، الصادر بتاريخ 09/01/2024 في الملف الاجتماعي رقم 1865/5/1/2021.

إثبات اشتغال الأعياد الدينية والوطنية على عاتق الأجير - نعم

إن المحكمة لما قضت برفض الطلب بخصوص الأعياد الدينية والوطنية، كان قد ثبت لها أن الطالب لم يثبت بالحجة المقبولة قانونا أنه اشتغل خلال هذه الأيام والقرار لما نحى هذا المنحى يكون قد علل ما قضى به تعليلا كافيا.

قرار عدد 252/2، الصادر بتاريخ 15/02/2023 في الملف الاجتماعي رقم 2087/5/1/2020

إثبات اشتغال الأعياد الدينية والوطنية على عاتق الأجير - نعم

إن الطالب وإن كان قد أدلى بأوامر بالخدمة صادرة عن المطلوبة في النقض مع جداول بلائحة المستخدمين ووقت نقلهم من مقرات سكناهم خلال فترات الأعياد الدينية فإن هذه الفواتير لم تحدد بالضبط عدد ساعات العمل، والمحكمة لما اعتبرت أن هذه الساعات غير ثابتة وأن عددها كذلك غير محدد تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني.

12

رابعا: التعويض عن العطلة السنوية

1. الإطار القانوني

المادة 231 من مدونة الشغل

يستحق كل أجير، قضى ستة أشهر متصلة من الشغل في نفس المقاولة أو لدى نفس المشغل عطلة سنوية مؤدى عنها، تحدد مدتها على النحو أدناه، مالم يتضمن عقد الشغل، أو اتفاقية الشغل الجماعية، أو النظام الداخلي، أو العرف، مقتضيات أكثر فائدة

يوم ونصف يوم من أيام الشغل الفعلي عن كل شهر من الشغل؛

يومان من أيام الشغل الفعلي عن كل شهر من الشغل، فيما يتعلق بالأجراء الذين لا يتجاوز سنهم الثامنة عشرة.

المادة 232 من مدونة الشغل

يضاف إلى مدة العطلة السنوية المؤدى عنها، يوم ونصف يوم من أيام الشغل الفعلي، عن كل فترة شغل كاملة مدتها خمس سنوات متصلة أو غير متصلة، على ألا تؤدي هذه الإضافة إلى رفع مجموع مدة العطلة إلى أزيد من ثلاثين يوما من أيام الشغل الفعلي.

المادة 251 من مدونة الشغل

إذا أمضى الأجير ما لا يقل عن ستة أشهر متتابعة في خدمة مقاولة واحدة، أو مشغل واحد، ثم أنهى عقد شغله دون الاستفادة من عطلته السنوية المؤدى عنها بكاملها، أو عند الاقتضاء، العطلة السنوية المؤدى عنها المستحقة له عن السنتين المنصرمتين وجب له تعويض عن عدم التمتع بالعطلة السنوية المؤدى عنها، أو عن أقساط العطل السنوية المؤدى عنها التي لم يستفد منها.

يعادل كل جزء من شهر الشغل الذي بدأه الأجير، شهرا كاملا من الشغل، يجب مراعاته عند احتساب مبلغ التعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها.

المادة 252 من مدونة الشغل

يستحق الأجير، عند إنهاء عقد شغله، تعويضا عن عدم التمتع بالعطلة السنوية المؤدى عنها، يساوي حسب الأحوال، يوما ونصف يوم أو يومين عن كل شهر أتمه في الشغل، كما تم تعريفه في المادة 238 ، وذلك إذا ثبت أنه اشتغل لدى نفس المشغل أو في نفس المقاولة فترة تساوي على الأقل شهرا من الشغل.

13

المادة الأولى من قرار وزير التشغيل والتكوين المهنى رقم 344.05 صادر في 29

من ذي الحجة 1425 (9) فبراير (2005) بتحديد الكيفيات الخاصة بحساب التعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها والتعويض عن عدم التمتع بها.

تحدد الكيفيات الخاصة بحساب التعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها والتعويض عن عدم التمتع بها كما يلي:

إذا كان الأجير يتقاضى أجره على أساس الساعة أو اليوم، يحتسب التعويض اليومي المخول له عن عطلته السنوية المؤدى عنها، على أساس الأجر المستحق له عن آخر يوم اشتغل فيه قبل تاريخ بداية عطلته السنوية.

لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل الأجر المعتمد في احتساب التعويض المذكور عن الأجر المستحق عن الأجرة اليومية العادية

إذا كان الأجير يتقاضى أجره على أساس القطعة أو الشغل المؤدى أو المردودية أو يتقاضى جزءا من الأجر على أساس الساعة أو اليوم والجزء الآخر على أساس القطعة أو الشغل المؤدى أو المردودية فإن التعويض اليومي الممنوح له عن عطلته السنوية المؤدى عنها، يساوي 26/1 من الأجرة الإجمالية المستحقة عن 26 يوما من العمل الفعلي التي تسبق مباشرة بداية عطلته السنوية

إذا كان الأجير يشتغل بمنزله، يحتسب التعويض اليومي بناء على متوسط الأجر اليومي الذي تقاضاه خلال الإثني عشر شهرا التي تسبق بداية العطلة أو منذ التحاق الأجير بالعمل إذا كانت مدة عمله تقل عن الإثني عشر شهرا؛

إذا كان الأجير يتقاضى أجره حسب النسبة المئوية أو العمولة، فإن التعويض اليومي لا يمكن أن يقل عن متوسط الأجرة اليومية التي تقاضاها الأجير خلال الثلاثة أشهر الأكثر دخلا خلال السنة التي تسبق بداية العطلة السنوية؛

إذا كان الأجير يتقاضى أجره كلا أو بعضا بواسطة الحلوان الذي يقدمه الزبناء فإن قيمة الأجر اليومي المأخوذة بعين الاعتبار عند احتساب التعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها هي تلك المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2 - طريقة احتساب التعويض عن العطلة السنوية

ملاحظات هامة

يحتسب التعويض عن العطلة السنوية على أساس الأجرة اليومية

يعتبر في حكم شهر عمل كل جزء من الشهر دون أن تتجاوز مدة العطلة السنوية 30 يوما؛

عند احتساب التعويض يراعى سن الأجير ومدة عمله.

14

3. تطبيقات:

- تطبيق 1

أجير بمؤسسة صناعية يبلغ من العمر 26 سنة، اشتغل لمدة سنة ونصف، بأجرة شهرية قدرها 3.500 درهم.

- الحل

تحويل الأجرة

3.500 درهم : 26 يوما = 134,61 درهما.

التعويض المستحق عن عدم الاستفادة من العطلة السنوية هو:

134,61 درهما × 18 يوما = 2422,98 درهم.

- تطبيق 2

أجير بمؤسسة تجارية يبلغ من العمر 16 سنة، اشتغل لمدة 12 شهرا، بأجرة شهرية قدرها 4.000 درهم

- الحل:

تحويل الأجرة

4.000 درهم : 26 يوما = 153,84 درهما.

التعويض المستحق عن عدم الاستفادة من العطلة السنوية هو: 153,84. درهما × 24 يوما = 3.692,16 درهم

- تطبيق 3:

أجير اشتغل بشركة لصناعة السيارات لمدة 6 سنوات، بأجرة شهرية قيمتها 4500 درهم، بعد أن تعرض للطرد طالب بالتعويض عن عدم تمتعه بالعطلة السنوية الأخيرة.

- الحل:

تحويل الأجرة

4500. درهم : 26 يوما = 173,07 درهما

التعويض المستحق عن عدم الاستفادة من العطلة السنوية هو: 173,07 درهما × 19.5 يوما = 3.374,86 درهما

15

4. العمل القضائي:

قرار عدد 949/1، الصادر بتاريخ 05/11/2024، في الملف الاجتماعي رقم 2609/5/1/2022.

استفادة الأجير من العطلة كأيام راحة لا تفيد توصله بالتعويض عن عطلته المقررة قانونا نعم

إن استفادة المطلوب من العطلة كأيام راحة لا تفيد توصله بالتعويض عن عطلته المقررة قانونا، والتي لم تدل الطاعنة بما يفيد براءة ذمتها منها، والقرار الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي لما قضى لفائدة المطلوب بالعطلة السنوية الأخيرة طبقا للمادة 251 من مدونة الشغل، يكون غير خارق للمقتضيات المستدل بها.

قرار عدد 174/2، الصادر بتاريخ 06/02/2024، في الملف الاجتماعي رقم 321/5/1/2021.

إثبات استفادة الأجير من التعويض عن العطلة السنوية يقع على عاتق المشغل -

نعم

إن المطلوبة هي الملزمة قانونا بإثبات أداء التعويض عن العطلة السنوية وذلك بورقة الأداء التي يجب أن تتضمن الشكليات التي تحددها السلطات المعنية طبقا للمادة 370 من مدونة الشغل واما بواسطة دفتر الأجور لأن كل مشغل ملزم بمسك دفاتر الأجور طبقا للمادة 371 من مدونة الشغل، وأمام خلو الملف مما يفيد توصل الطالب وأن

المحكمة حين قامت بتوجيه اليمين الحاسمة للممثل القانوني للمشغلة قصد إثبات توصل الطالب بالتعويض عن العطلة السنوية تكون قد أساءت تطبيق القانون.

قرار عدد 1017/2، الصادر بتاريخ 05/09/2023، في الملف الاجتماعي رقم 1497/5/1/2021

استحقاق التعويض عن العطلة السنوية يقتصر على أيام الشغل الفعلي - نعم المشغل ملزم بإثبات أداء التعويض عن العطلة السنوية - نعم

إن المشرع قد حدد التعويض عن العطلة بدقة وعدد أيامها ولا يستحق الأجير التعويض عنها إلا عن أيام العمل الفعلي، وهو ما انتهت إليه المحكمة في حساب التعويض عن العطلة السنوية بعلة أن المشغلة هي المكلفة بمسك دفتر العطل ولم تدل بما يثبت أنها مكنته منها ويتعين الحكم له بها.

16

قرار عدد 754/2 الصادر بتاريخ 07/06/2023، في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/859

تحديد المدة المطالب بالتعويض عنها بدقة نعم

إن ما اثاره الطالب من دفوع تتعلق بعدم الحكم له بالتعويض عن العطلة السنوية عن سنتين، فالثابت من القرار المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي في منطوقه، والذي قضى للطالب بمبلغ 2342.13 درهم تعويضا عن العطلة السنوية، وأن المقال لم يحدد فيه الطالب السنتين المعنيتين بالتعويض، فيكون القرار لما نحي نفس المنحى وعن صواب، معللا تعليلا سليما.

قرار عدد 758/2، الصادر بتاريخ 07/06/2023، في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/924

إثبات الالتحاق بالعمل بعد قضاء العطلة السنوية يقع على عاتق الأجير - نعم

إن إثبات الالتحاق بالعمل بعد الاستفادة من العطلة السنوية يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات، والمحكمة لما استخلصت من البحث المنجز من طرفها أن واقعة الالتحاق بالعمل بعد الانتهاء من العطلة المدرسية السنوية غير ثابتة خلافا لما تمسك به الطالب، يكون معللا تعليلا يطابق القانون والواقع.

قرار عدد 997/2، الصادر بتاريخ 05/09/2023، في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/2587

قضاء الأجير في العمل أكثر من ستة أشهر متصلة يستحق معه التعويض عن العطلة السنوية نعم

إن عقود العمل المبرمة بين الطرفين، وخاصة العقد الأخير الذي يبتدئ من 12/06/2019 إلى غاية 11/01/2020 والذي استمر بإقرار الطرفين إلى غاية رفع حالة الطوارئ شهر يوليوز 2020 يجعله عقدا غير محدد المدة تستحق معه المطلوبة العطلة السنوية لقضائها في عملها بصفة متصلة أكثر من ستة أشهر طبقا للمادة 237 من مدونة الشغل.

قرار عدد 50/1، الصادر بتاريخ 18/01/2022 في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/909

إثبات استفادة الأجراء من العطلة السنوية يقع على عاتق المشغل - نعم عملا بأحكام المادتين 251 و 252 من مدونة الشغل يستحق الأجير عند إنهاء عقد شغله تعويضا عن عدم تمتعه بالعطلة السنوية المؤدى عنها الأجرة بكاملها أو عند الاقتضاء العطلة السنوية المؤدى عنها المستحقة له عن السنتين المنصرمتين، وما دام

17

أن المشغلة ملزمة بمسك سجل الرخص السنوية فإنه يقع عليها عبء إثبات تمتيع أجيرها بعطلته السنوية في إبانها.

قرار عدد 689/3، الصادر بتاريخ 22/10/2024 في الملف الاجتماعي رقم

2022/1/5/2230

التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يعتبر جمة على أن مبلغ الأجرة هو المضمنة بشاهدة التصريح بالأجون

إن الثابت من وثائق الملف بأن الطاعن قد نازع في مبلغ الأجرة التي كان يتقاضاها وهي 4000.00 درهم بدلا من 2308.00 درهم، ولأن التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يعتبر حجة على أن مبلغ الأجرة هي المضمنة بشهادة التصريح بالأجور، على اعتبار أن واقعة التصريح بالأجر مستقلة عن واقعة إثبات مبلغ الأجرة التي تقع على عاتق المشغلة كما هي محددة في المواد

370 وما يليها من مدونة الشغل، والمحكمة باعتمادها على الأجرة المصرح بها من طرف المطلوبة فقط في احتساب التعويض عن العطلة السنوية، يجعل قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وجب نقضه.

قرار عدد 29، الصادر بتاريخ 04/01/2023 في الملف الاجتماعي رقم

2020/2/5/222

نزاع شغل - عطلة سنوية - شروط استحقاقها.

إن العطلة السنوية تستحق للأجير الذي قضى ستة أشهر متصلة من الشغل في نفس المقاولة ويحكم بها عن السنة الأخيرة من العمل ما لم يكن عقد شفوي أو اتفاق جماعي بين الأجير والمشغل يقتضي ذلك، والمحكمة لما قضت بالسنة الأخيرة للأجير، تكون قد صادفت الصواب وما بالوسيلة على غير أساس.

18

خامسا: علاوة الأقدمية

1. الإطار القانوني:

المادة 350 من مدونة الشغل

يجب أن يستفيد كل أجير، مالم يحتسب له الأجر على أساس الأقدمية، بموجب بند من بنود عقد الشغل، أو نظام داخلي، أو اتفاقية شغل جماعية، من علاوة الأقدمية تحدد نسبتها على النحو التالي:

5% من الأجر المؤدى له بعد قضائه سنتين في الشغل؛

-10% من الأجر المؤدى له بعد قضائه خمس سنوات في الشغل

15% من الأجر المؤدى له، بعد قضائه اثنتي عشرة سنة في الشغل؛

-20% من الأجر المؤدى له، بعد قضائه عشرين سنة في الشغل

25% من الأجر المؤدى له، بعد قضائه خمسة وعشرين سنة في الشغل.

2. طريقة احتساب علاوة الأقدمية:

ملاحظة هامة:

لا يستحق التعويض عن علاوة الأقدمية إلا بعد قضاء الأجير سنتين من العمل.

3. تطبيق

- نازلة

أجير اشتغل بشركة للتصنيع لمدة 27 سنة، بأجرة شهرية قدرها 4.000 درهما، فتقدم بطلب من أجل الاستفادة من التعويض عن علاوة الأقدمية.

< الحل

تحويل الأجرة

4.000 درهم × 12 شهرا = 48.000 درهما

احتساب التعويض

أ - التعويض بنسبة 5%

48.000 درهما × 5 = 100 = 2.400 درهم

.2.400 درهم × 3 سنوات = 7.200 درهم

ب - التعويض بنسبة 10%

19

48.000 درهم × 10 = 4.800 درهما

4.800 درهما × 7 سنوات = 33.600 درهما

ت التعويض بنسبة 15%

48.000 درهما × 15 = 7.200 درهما

7.200 درهما × 8 سنوات = 57.600 درهما

ث التعويض بنسبة 20%

48.000 درهما × 20% = 9.600 درهما

9.600 درهما × 5 سنوات = 48.000 درهما

ج التعويض بنسبة 25%

48.000 درهما × 25 = 12.000 درهما

12.000 درهما × (2) سنتين = 24.000 درهما

مبلغ التعويض المستحق عن علاوة الأقدمية هو:

7.200 درهم 33.600 درهم + 57.600 درهم + 48.000 درهم 24.000 درهم
170.400 درهم

4. العمل القضائي:

قرار عدد 949/1، الصادر بتاريخ 05/11/2024 في الملف الاجتماعي رقم 2609/5/1/2022

الرفع من أجرة الأجير تدريجيا لا يفيد استفادته من علاوة الأقدمية، وعلى المشغل إثبات استفادته منها - نعم.

إن خضوع أجرة الأجير للرفع بشكل تدريجي لا يقوم دليلا على توصله بعلاوة الأقدمية كما نصت عليها المادة 350 من مدونة الشغل، ما لم يحتسب الأجر للأجير على أساس الأقدمية بموجب بند من بنود عقد الشغل أو نظام داخلي أو اتفاقية شغل جماعية، فضلا على أن المشغلة لم تثبت استفادة الأجير من الأقدمية.

قرار عدد 1145/1، الصادر بتاريخ 27/09/2022 في الملف الاجتماعي رقم 1617/5/1/2022

إثبات استفادة الأجير من علاوة الأقدمية يقع على عاتق المشغل - نعم.

20

إن إدلاء المشغل بأوراق الأداء تثبت تقاضي الأجير العلاوة الأقدمية والتي لم تكن محل أي طعن جدي من طرف هذا الأخير يجعله غير مستحق لها.

قرار عدد 174/2، الصادر بتاريخ 06/02/2024 في الملف الاجتماعي رقم

.2021/1/5/321

إثبات استفادة الأجير من علاوة الأقدمية يقع على عاتق المشغل - نعم.

إن المطلوبة هي الملزمة قانونا بإثبات أداء التعويض عن الأقدمية وذلك بورقة الأداء التي يجب أن تتضمن الشكليات التي تحددها السلطات المعنية طبقا للمادة 370 من مدونة الشغل وإما بواسطة دفتر الأجور لأن كل مشغل ملزم بمسك دفاتر الأجور طبقا للمادة 371 من مدونة الشغل، وأمام خلو الملف مما يفيد توصل الطالب وأن المحكمة حين قامت بتوجيه اليمين الحاسمة للممثل القانوني للمشغلة قصد إثبات توصل الطالب بالتعويض عن الأقدمية تكون قد أساءت تطبيق القانون.

قرار عدد 958/1، الصادر بتاريخ 12/11/2024، في الملف الاجتماعي رقم 1551/5/1/2023

اعتبار فترات توقف عقد الشغل ضمن فترات الشغل الفعلية عند احتساب

التعويض عن علاوة الأقدمية - نعم.

إن كان عقد الشغل يتوقف مؤقتا خلال فترة العطلة، فإن العلاقة الشغلية تبقى متواصلة خلالها ولا تنقطع، عملا بالمادة 352 من مدونة الشغل التي اعتبرت أن فترات توقف عقد الشغل المنصوص عليها في المادة 32 من نفس القانون تعد فترات شغل فعلي ولا يمكن إسقاطها من مدة الشغل المعتد بها لتخويل علاوة الأقدمية، وأن تغيب الأجير عن العمل بسبب تعرضه لحادثة شغل كان مبررا قانونا بشواهد طبية، وبالتالي لا تأثير لهذا التغيب على التعويض عن الأقدمية.

قرار عدد 664/2، الصادر بتاريخ 17/05/2023، في الملف الاجتماعي رقم 656/5/1/2021

تقادم علاوة الأقدمية وفقا للمادة 395 من مدونة الشغل بناء على دفع من

له مصلحة فيه - نعم.

إن المحكمة لما قضت بتقادم علاوة الأقدمية بناء على الدفع المتمسك به من طرف المطلوبة، طبقا لما نصت عليه المادة 395 من مدونة الشغل والتي تقضي

21

بتقادم جميع الحقوق الناتجة عن عقد الشغل سواء كانت ناتجة عن تنفيذ العقد أو انهائه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.

قرار عدد 413/2 الصادر بتاريخ 22/03/2023 في الملف الاجتماعي رقم

.2021/1/5/37

تقادم المطالبة بالتعويض عن علاوة الأقدمية طبقا للمادة 395 من مدونة

الشغل وليس الفصل 380 من قانون الالتزامات والعقود - نعم.

إن التعويض عن علاوة الأقدمية باعتباره يستمد أساسه من العلاقة الشغلية الرابطة بين الطرفين، فإنه يخضع في إطار تقادمه لمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل وليس لفصول قانون الالتزامات والعقود المحتج بها، ذلك أن النص الخاص يطبق على النص العام، فتكون الطاعنة قد قدمت دعواها خارج أجل السنتين المنصوص عليها في المادة 395 من مدونة الشغل، فضلا على أنها لم تثبت بقبول سبب عدم المطالبة بحقوقها خلال الأجل المقرر قانونا.

قرار عدد 34/2 الصادر بتاريخ 04/01/2023، في الملف الاجتماعي رقم 2077/5/1/2020

تقادم التعويض عن علاوة الأقدمية بمرور سنتين حسب المادة 395 من

مدونة الشغل - نعم.

إن التقادم طبقا لمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل يكون بمرور سنتين ويشمل كل الحقوق الناتجة عن عقود الشغل الفردية وعقود التدريب من أجل الادماج المهني وعن عقود التدرج المهني وعن الخلافات الفردية التي لها علاقة بهذه العقود أيا كان طبيعة هذه الحقوق سواء كانت نابعة عن تنفيذ هذه العقود أو عن إنهائها ويشمل منحة الأقدمية، ولا تطبق عليها مقتضيات قانون الالتزامات والعقود والمحكمة لما أخذت بهذا المعطى وقالت بتقادم منحة الأقدمية تكون قد طبقت القانون وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

قرار عدد 516/2، الصادر بتاريخ 12/04/2023، في الملف الاجتماعي رقم 639/5/1/2021

على المحكمة أن تبين في حكمها طريقة احتسابها للتعويض حتى تتمكن

محكمة النقض من بسط رقابتها عليه - نعم.

22

إن المحكمة مصدرة القرار لم تبرز فيه كيفية احتسابها للتعويض عن الأقدمية باعتبار

أن الطالب تمسك بأن له أقدمية خمس سنوات، وأن له الحق في تعويض قدره 84.000 درهم وليس 19.800 درهم كما انتهى إلى ذلك القرار في منطوقه.

قرار عدد 875/1، الصادر بتاريخ 22/10/2024، في الملف الاجتماعي رقم 2060/5/1/2023

على المشغل إثبات أداء الأجر المحدد قانونا وعلاوة الأقدمية.

يجب أن يستفيد كل أجير مالم يحتسب له الأجر على أساس الأقدمية بموجب بند من بنود عقد الشغل، أو نظام داخلي، أو اتفاقية شغل جماعية، من علاوة الأقدمية تحدد نسبتها على النحو المحدد بالمادة 350 من مدونة الشغل، كما لا يمكن أن يقل مبلغ الأجر عن الحد الأدنى المحدد قانونا طبقا للمادة 356 من نفس المدونة، ولما كان المقرر قانونا أن المشغل هو الملزم بإثبات أداء الأجر المحدد قانونا وعلاوة الأقدمية بموجب المواد 370 و 371 و 372 من نفس القانون، وهو مالم يقم الدليل عليه مادامت المطلوبة نفت بمذكرتها أمام قضاة الموضوع التوصل بالمستحقات المترتبة عن تنفيذ عقد العمل المحكوم بها، فإن المحكمة المطعون في قرارها قد طبقت المقتضيات المحتج بها تطبيقا سليما.

قرار عدد 1049/1، الصادر بتاريخ 26/11/2024، في الملف الاجتماعي رقم 1073/5/1/2024.

تقادم علاوة الأقدمية.

إن المطلوب في النقض التمس بمقاله الافتتاحي للدعوى الحكم لفائدته بتعويض عن الأقدمية، فقضت المحكمة الابتدائية بتعويض عنها، والطالبة استأنفت الحكم المذكور استئنافا أصليا كما استأنفه فرعيا المطلوب، والتمست الطالبة بمذكرتها بإضافة سبب للاستئناف اعتبار تقادم التعويض عن الأقدمية، والمحكمة المطعون في قرارها قضت برفع التعويض عن علاوة الأقدمية طبقا للمادة 350 من مدونة الشغل دون إعمال مقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل المتمسك بها من طرف الطالبة، مما يكون معه القرار مشوبا بفساد التعليل وهو ما يعرضه للنقض.

23

سادسا: تكملة الأجر

1- الإطار القانوني

المادة 356 من مدونة الشغل

لا يمكن أن يقل الحد الأدنى القانوني للأجر، في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية عن المبالغ التي تحدد بنص تنظيمي بعد استشارة المنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا.

المادة الأولى من المرسوم رقم 2.24.1122 صادر في 2 رجب 1446 (3) يناير 2025) ، بتحديد مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية.

ابتداء من فاتح يناير 2025 ، يحدد في سبعة عشر درهما وعشر سنتيمات (17.10) درهما مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر المؤدى للأجراء عن ساعة الشغل في النشاطات غير الفلاحية.

المادة الثانية من نفس المرسوم

ابتداء من فاتح أبريل 2025 ، يحدد في ثلاثة وتسعين درهما (93) درهما)، مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر المؤدى للأجراء عن يوم شغل في النشاطات الفلاحية.

2 طريقة احتساب التعويض عن تكملة الأجرة:

ملاحظات هامة

يراعى عند احتساب تكملة الأجر الحد الأدنى القانوني المعمول به عن المدة المطالب بها؛

3. تطبيق:

أجير يشتغل بمؤسسة صناعية بأجرة شهرية قدرها 1.600 درهم، منذ 01/01/2023 إلى أن تم طرده بتاريخ 01/02/2025، مما دفعه للمطالبة بتكملة الأجر.

- الحل:

تحديد الحد الأدنى للأجر

بما أن الأجير يطالب بتكملة الأجر عن المدة من 01/01/2023 إلى غاية 01/02/2025، فإن التعويض عن تكملة الأجر سيتم احتسابه على ثلاث مراحل كما يلي:

24

المرحلة الأولى: ابتداء من 01/01/2023 إلى غاية فاتح سبتمبر 2023 يحتسب الأجر على أساس 15,55 درهما للساعة، طبقا للمادة الأولى من المرسوم رقم 2.22.606 الصادر في 10 صفر 1444 (7) سبتمبر (2022) ، بتحديد مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة.

15,55 درهما × 191 ساعة = 2.970,05 درهما

2.970,05 درهما - 1.600 = 1.370,05 درهما

1.370,05 درهما × 8 أشهر = 10.960,4 درهما

المرحلة الثانية ابتداء من فاتح سبتمبر 2023 إلى غاية فاتح يناير 2025 يحتسب الأجر على أساس 16,29 درهما للساعة، طبقا للمادة الأولى من المرسوم رقم 2.23.799 الصادر في 27 من ربيع الأول 1445 (13) أكتوبر 2023)، بتحديد مبالغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية.

16,29 درهما × 191 ساعة = 3.111,39 درهما

3.111,39 درهما - 1.600 درهما = 1.511,39 درهما

1.511,39 درهما × 16 شهرا = 24.182,24 درهما

المرحلة الثالثة: ابتداء من فاتح يناير 2025 إلى غاية 01/02/2025 يحتسب على أساس 17,10 درهما للساعة، طبقا للمادة الأولى من المرسوم رقم 2.24.1122 الصادر في 2 رجب 1446 (3) يناير (2025) ، بتحديد مبالغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية.

.17,10 درهما × 191 ساعة = 3.266,1 درهما

3.266,1 درهما - 1.600 درها = 1.666,1 درهما

1.666,1 درهما × 1 شهر = 1.666,1 درهما

مجموع التعويض المستحق عن تكملة الأجر هو:

10.960,4 درهما + 24.182,24 درهما +1.666,1 درهما = 36.808,74 درهما

25

4. العمل القضائي:

قرار عدد 758/2، الصادر بتاريخ 07/06/2023، في الملف الاجتماعي رقم 924/5/1/2021

الدفع بتقادم تكملة الأجر أمام محكمة الاستئناف - نعم

إن المطلوبة قد تمسكت في أسباب استئنافها بتقادم طلب تكملة الأجر عملا بالمادة 395 من مدونة الشغل، والمحكمة لما استنتجت من الدفع المذكور أن طلب تكملة الأجر قد تقادم واحتسب التعويض عن السنتين الأخيرتين تكون قد طبقت المادة 395 من مدونة الشغل تطبيقا سليما، باعتبار أن الدفع بالتقادم يجوز التمسك به خلال مرحلة الاستئناف، لأن الطعن بالاستئناف ينشر الدعوى من جديد ويسوغ للأطراف التمسك بدفوعهم أمام محكمة ثاني درجة لأنها تعتبر محكمة موضوع.

قرار عدد 516/2، الصادر بتاريخ 12/04/2023 في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/639

إمكانية إثارة المحكمة للتقادم من تلقاء نفسها لا.

إن المحكمة في قرارها المؤيد للحكم الابتدائي بخصوص الأجر المحكوم به عن ثلاثة أشهر فقط، قد استبعدت الأشهر المطالب بها لتقادمها، والحال أن المطلوبة هي من لها المصلحة في اثارة التقادم ولا حق للمحكمة في اثارته تلقائيا، لأن الطلب ليس من النظام العام.

قرار عدد 122/2 الصادر بتاريخ 23/01/2024 في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/2040

ثبوت تقاضي الأجير أجرا أقل من الحد الأدنى استحقاق تكملة الأجر - نعم

إن المشغل هو الملزم بإثبات الأجر الذي يتقاضاه الأجير باعتباره مكلفا بمسك دفاتر الأجور وفي غياب ذلك فإن ما صرح به من أجر أقل من الحد الأدنى للأجر يستوجب

تكملته إلى غاية الحد المنصوص عليه قانونا وتمكينه من فارق الأجر الذي تقاضاه وما يستحقه قانونا.

26

قرار عدد 685/2، الصادر بتاريخ 16/07/2024، في الملف الاجتماعي رقم 2876/5/1/2022

الملزم بإثبات الأجر الذي يتقاضاه الأجير هو المشغل - نعم

إن المقرر قانونا أنه لا يجوز الاتفاق على أجر يقل عن الحد الأدنى للأجر، والمشغل هو الملزم بإثبات الأجر باعتباره الملزم قانونا بمسك دفاتر الأجور، والمحكمة لما قضت برفض طلب التعويض عن فارق الأجر واستبعدت ما عرض عليها من وثائق وما أجرته من بحث والتي تفيد أن الطالبة تتقاضى 1500 درهم شهريا بإقرار الممثل القانوني بجلسة البحث وهي تقل عن الحد الأدنى للأجر المقرر قانونا، يكون قرارها مشوبا بفساد التعليل.

قرار 75/3، الصادر بتاريخ 28/01/2025 في الملف الاجتماعي رقم 623/5/1/2023

إثبات الأجر وطريقة أدائه تقع على عاتق المشغل نعم

إن المكلف بإثبات طريقة أداء الأجر هي المشغلة وليس الأجير، لأن المشغلة هي من تقوم بأداء الأجر، وبشتى الوسائل ومن بينها التحويل للحساب البنكي للأجير، وبذلك تكون المحكمة قد قلبت عبء إثبات أداء الأجر، وفق ما هو محدد في المادتين 370 و 371 من مدونة الشغل.

قرار عدد 144/3، الصادر بتاريخ 16/04/2024، في الملف الاجتماعي رقم 2836/5/1/2023

عند احتساب التعويض عن تكملة الأجر يراعى الأجر وتوابعه كالعلوان نعم

إن القرار حين تحديده لتكملة الأجر اعتمد على أجرة شهرية قدرها 1000 درهم دون أن يأخذ بعين الاعتبار الحلوان الذي أقر به الأجير بجلسة البحث، والذي يعتبر

عنصرا من عناصر الأجر طبقا للمادة 357 من مدونة الشغل، مما يجعل القرار فاسد التعليل.

27

قرار عدد 1060/1، الصادر بتاريخ 03/12/2024 في الملف الاجتماعي رقم 1095/5/1/2024

لا يمكن أن يقل أجر الأجير عن الحد الأدنى المحدد قانونا، استحقاق تكملة

الأجر نعم

طبقا للمادة 356 من مدونة الشغل لا يمكن أن يقل الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية، عن المبالغ التي تحدد بنص تنظيمي، وما دام الطالب أقر بجلسة البحث المجرى ابتدائيا أن أجرة المطلوب هي 1500 درهم، فإن محكمة الاستئناف لما قضت بتأييد الحكم المستأنف في الشق المتعلق بالتعويض عن فارق الأجر تكون قد طبقت المقتضى المذكور تطبيقا سليما.

قرار عدد 12/1، الصادر بتاريخ 13/01/2025 في الملف الاجتماعي رقم 1410/5/1/2023

عباء إثبات الأجر يقع على عاتق المشغل - نعم

إن الأجير لا يمكن أن يطالب بإثبات واقعة سلبية، وأن المادتين 370 و 371 من مدونة الشغل أوجبتا على المشغل مسك دفتر الأداء وأوجبتا عليه أيضا تسليم أجرائه ورقة الأداء يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالشغل، ومبلغ الأجر الذي يتقاضاه، وبذلك يبقى عبء إثبات أداء الأجر على عاتق المشغل لتوفره على الأدوات التي أوجبها عليه المشرع.

28

الصور الثاني التعويضات الناتجة عن الفصل التعسفي

أولا: التعويض عن الفصل

1- الإطار القانوني:

المادة 52 من مدونة الشغل

يستحق الأجير المرتبط بعقد شغل غير محدد المدة، تعويضا عند فصله بعد قضائه ستة أشهر من الشغل داخل نفس المقاولة، بصرف النظر عن الطريقة التي يتقاضى بها أجره، وعن دورية أدائه.

المادة 53 من مدونة الشغل

يعادل مبلغ التعويض عن الفصل عن كل سنة، أو جزء من السنة من الشغل الفعلي، ما يلي:

96 ساعة من الأجرة، فيما يخص الخمس سنوات الأولى من الأقدمية

144 ساعة من الأجرة، فيما يخص فترة الأقدمية المتراوحة بين السنة السادسة والعاشرة

192 ساعة من الأجرة، فيما يخص مدة الأقدمية المتراوحة بين السنة الحادية عشرة والخامسة عشرة

240 ساعة من الأجرة، فيما يخص مدة الأقدمية التي تفوق السنة الخامسة عشرة.

يمكن النص في عقد الشغل، أو اتفاقية الشغل الجماعية، أو النظام الداخلي على مقتضيات أكثر فائدة للأجير.

ويحق للأجير أن يستفيد أيضا، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل من التعويض عن فقدان الشغل لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو هيكلية.

2 - طريقة احتساب التعويض عن الفصل:

ملاحظات هامة

لا يستحق التعويض عن الفصل إلا بعد قضاء ستة أشهر من العمل داخل نفس المقاولة

إذا تعلق الأمر بمندوب الأجراء أو الممثل النقابي بالمقاولة يرفع التعويض بنسبة 100%

يحتسب التعويض عن الفصل على أساس أجرة الساعة

يعتبر بمثابة سنة جزء من السنة عند احتساب التعويض.

31

3. تطبيق:

أجير في القطاع غير الفلاحي يتقاضى أجرة شهرية قدرها 4.000 درهم، اشتغل لمدة 21 سنة إلى أن تم فصله بشكل تعسفي.

- الحل:

يتم احتساب التعويض عن الفصل بعد تحويل الأجرة إلى الساعة

4.000 درهم : 191 ساعة = 20,94 درهم

وبالتالي فإن أجر الساعة هو: 20.94 درهم

التعويض عن الفصل عن الخمس سنوات الأولى:

20.94 درهم × 96 ساعة = 2.010,24 درهم عن السنة الأولى

2.010,24 درهم × 5 سنوات = 10.051,2 درهم

مبلغ التعويض بخصوص الفترة المتراوحة بين السنة السادسة والعاشرة

20.94. درهم × 144 ساعة = 3.015,36 درهم

3.015,36 درهم × 5 سنوات = 15.076,8 درهم

مبلغ التعويض بخصوص الفترة المتراوحة بين السنة الحادية عشرة

والخامسة عشرة:

20.94. درهم × 192 ساعة = 4020.48 درهم .4020.48 درهم × 5 سنوات = 20102.4 درهم

مبلغ التعويض بخصوص المدة التي تفوق السنة الخامسة عشرة.

20.94. درهم × 240 ساعة = 5.025,6 درهم

5.025,6. درهم × 6 سنوات = 30.153,6 درهم

وبالتالي فإن مبلغ التعويض المستحق عن الفصل هو:

10051.2 درهم + 15.076,8 درهم + 20102.4 درهم + 30.153,6 درهم = 75.384 درهم

32

4. العمل القضائي:

قرار عدد 259/2 الصادر بتاريخ 22/02/2023 في الملف الاجتماعي رقم 2169/5/1/2020

اعتبار جزء من السنة كسنة عند احتساب التعويض نعم

إن التعويض عن الفصل يحتسب على أساس السنة أو جزء من السنة من الشغل والتي تعتبر سنة عملا بمقتضيات المادة 53 من مدونة الشغل والتي جاءت واضحة ومفصلة بهذا الخصوص، بينما المادة 52 من نفس القانون فإنها تتحدث عن المدة التي يجب على الأجير قضاءها لدى المشغل حتى يتمكن من الاستفادة من التعويض عن الفصل ولا علاقة لها بكيفية احتساب التعويض عن الفصل المنصوص عليه في المادة 53 أعلاه.

قرار عدد 1453/1، الصادر بتاريخ 13/12/2022 في الملف الاجتماعي رقم 1018/5/1/2021

اعتبار جزء من السنة كسنة عند احتساب التعويض عن الفصل ثبوت صفة مندوب الأجراء استحقاق التعويض مضاعفا - نعم

إن تقدير التعويض عن الفصل يؤخذ فيه بعين الاعتبار كل سنة أو جزء من السنة من الشغل الفعلي، فإنه يعادل في نازلة الحال 32 سنة من الشغل، أي ما يوازي أجرة 6240 ساعة شغل، والقرار المطعون فيه لما اعتمد أجرة 6000 ساعة الموازية لإحدى وثلاثين سنة من الشغل علما أن فترة اشتغال الأجير تعادل 31 سنة و 4 أشهر، يكون خارقا لمقتضيات المادة 53 من مدونة الشغل، وأن ثبوت صفة الطالبة كمندوبة نقابية تكون محقة في الحصول على تعويض عن الفصل مضاعفا طبقا للمادة 58 من مدونة الشغل.

قرار عدد 888/2، الصادر بتاريخ 05/11/2024، في الملف الاجتماعي رقم

2022/1/5/1725

الأجر المعتمد في احتساب التعويض الأجر الخام - نعم

إنه وبالرجوع لأوراق الأداء المدلى بها من طرف الأجير فإن الأجرة التي كان يتوصل بها خلال السنة السابقة لمسطرة الفصل هي 13.648,09 درهم وأن المحكمة المطعون في قرارها كانت على صواب حين اعتمدتها في احتساب التعويضات طبقا للمادة 55 من مدونة الشغل.

33

قرار عدد 842/2، الصادر بتاريخ 22/10/2024 في الملف الاجتماعي رقم 1273/5/1/2022

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الفصل الأجر العام - نعم

إن الأجر الذي يتعين اعتماده في احتساب التعويض عن الفصل المنصوص عليه في المادة 52 من مدونة الشغل هو الأجر الأساسي مع توابعه حسب التفصيل الوارد في المادة 57 من نفس المدونة، غير أن المحكمة المطعون في قرارها حين اعتمدت فيما قضت به من تعويض على الأجر الصافي تكون قد خالفت مقتضيات المادة 57 المذكورة.

قرار عدد 119/3، الصادر بتاريخ 04/02/2025 في الملف الاجتماعي رقم 605/5/1/2023

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الفصل الأجر العام - نعم

إن التعويض عن الفصل يخضع لمقتضيات المادة 57 من مدونة الشغل والمحكمة لما اعتمدت معدل الأجر الخام خلال الاثنين وخمسين أسبوعا السابقة على إنهاء العقد تكون قد احترمت المادتين 55 و 57 من مدونة الشغل، باعتبار أن هذا التعويض لا يحتسب على أساس الأجر الصافي.

قرار عدد 918/3. الصادر بتاريخ 10/12/2024 في الملف الاجتماعي رقم

2022/1/5/2933

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الفصل الأجر العام، إلزام المشغل بإثبات الأجر - نعم

إن العبرة في كيفية احتساب التعويض عن الفصل هو مراعاة الأجر بمعناه الأساسي مع توابعه طبقا للمادة 57 من مدونة الشغل. والمحكمة لما استبعدت شهادة الأجر المدلى بها من طرف الطالبة لأن هذه الأخيرة لم تدل بأوراق الأداء علما بأن المشغلة هي الملزمة بالإدلاء بما يثبت خلاف ما جاء بشهادة الأجر باعتبارها هي الملزمة بمسك سجلات الأداء تكون قد أساءت تطبيق القانون.

34

قرار عدد 52/3، الصادر بتاريخ 21/01/2025 في الملف الاجتماعي رقم 859/5/1/2023

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الفصل.

يعتمد في تقدير التعويض عن الفصل من الشغل الأجر بمعناه الأساسي مع توابعه كما هو مبين في المادة 57 من مدونة الشغل، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت الأجر الخام ورفعت من التعويض عن الفصل، تكون قد طبقت المادة المذكورة تطبيقا سليما.

قرار عدد 371/2، الصادر بتاريخ 15/03/2023، في الملف الاجتماعي رقم 2112/5/1/2020

شهادة الأجر غير موقعة من قبل الأجير وغير مذيلة بعبارة "قرى وصودق عليه"، غير مقبولة في الإثبات نعم

إن الطالبة تمسكت بوثائق تخص أجرتها الشهرية ومنها لائحة التصريح بالأجر الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأوراق الأجرة المدلى بها ورسالة تحسين الوضعية المالية يستشف منها أن الأجرة الصافية التي كانت تتوصل بها الطالبة لا تقل عن 17.710 درهم إضافة إلى بعض المنافع النقدية والعينية الأخرى والمحكمة لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الوثائق في احتساب التعويضات الناتجة عن الفصل وكذلك الشأن بالمدة التي تستحق عنها التعويض عن الفصل، وأن ما ادلت به المطلوبة من شهادة الأجر غير مقبولة لأنها غير موقعة من قبل الطالبة وغير مذيلة بعبارة "قرئ وصودق عليه" ومتبوعة بإمضائها ومنازع فيها من قبل الطالبة والمحكمة لما لم تلتفت إلى هذه الدفوع يكون قرارها مشوبا بنقص التعليل وغير مؤسس قانونا مما يتعين نقضه.

35

ثانيا : التعويض عن الضرر

1- الإطار القانوني:

المادة 41 من مدونة الشغل

يحق للطرف المتضرر، في حالة إنهاء الطرف الآخر للعقد تعسفيا، مطالبته بالتعويض عن الضرر.

لا يمكن للطرفين أن يتنازلا مقدما عن حقهما المحتمل في المطالبة بالتعويضات الناتجة عن إنهاء العقد سواء كان الإنهاء تعسفيا أم لا.

يمكن للأجير الذي فصل عن الشغل لسبب يعتبره تعسفيا اللجوء إلى مسطرة الصلح التمهيدي المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 532 أدناه من أجل الرجوع إلى شغله أو الحصول على تعويض.

في حالة الحصول على تعويض، يوقع توصيل استلام مبلغ التعويض من طرف الأجير والمشغل أو من ينوب عنه، ويكون مصادقا على صحة إمضائه من طرف الجهة المختصة، ويوقعه بالعطف العون المكلف بتفتيش الشغل.

يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الصلح التمهيدي نهائيا وغير قابل للطعن أمام المحاكم.

في حالة تعذر أي اتفاق بواسطة الصلح التمهيدي، يحق للأجير رفع دعوى أمام المحكمة المختصة، التي لها أن تحكم في حالة ثبوت فصل الأجير تعسفيا، إما بإرجاع الأجير إلى شغله أو حصوله على تعويض عن الضرر يحدد مبلغه على أساس أجر شهر ونصف عن كل سنة عمل أو جزء من السنة على ألا يتعدى سقف 36 شهرا.

2 - طريقة احتساب التعويض عن الضرر:

ملاحظات هامة

يتم احتساب جزء من السنة بمثابة سنة كاملة.

يحتسب التعويض عن الضرر على أساس الأجرة الشهرية

لا يمكن أن تتجاوز مدة التعويض سقف 36 شهرا عن كل سنة عمل أو جزء من السنة.

3 - تطبيق:

أجير بمؤسسة صناعية يشتغل بأجرة شهرية قدرها 4.000 درهم، لمدة 21 سنة فصل تعسفيا عن العمل مما تسبب له في ضرر طالب من أجله بالتعويض.

36

< الحل:

تحديد مبلغ شهر ونصف

.4.000 درهم × 1.5 شهر ونصف = 6.000 درهم

مبلغ التعويض المستحق هو:

.6.000 درهم × 21 سنة = 126.000 درهم

5. العمل القضائي:

قرار عدد 400/1، الصادر بتاريخ 30/04/2024، في الملف الاجتماعي رقم

2022/1/5/2915

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الضرر، الأجر الصافي نعم

إن الأجرة الواجب اعتمادها لاحتساب التعويضات على ضوء مدونة الشغل تختلف من تعويض إلى آخر، إذ ميز المشرع صراحة بين التعويضات التي يعتمد عند احتسابها على الأجر الخام وتلك التي يؤخذ فيها بالأجرة الصافية، وأن احتساب التعويض عن الضرر يتم على أساس الأجرة الصافية وليس الأجر الخام، لكون المادة 41 من مدونة الشغل بشأن التعويض عن الضرر لا تتضمن ما يفيد ضرورة اعتماد الأجر وتوابعه، مما لا مجال معه للتمسك بوجوب اعتماد الأجر وتوابعه لتحديد التعويض المذكور.

قرار عدد 171/2 الصادر بتاريخ 08/02/2023، في الملف الاجتماعي رقم 1771/5/1/2020

اعتبار جزء من السنة بمثابة سنة عند احتساب التعويض عن الضرر نعم

إنه ولئن نازع الطالب في التعويض المحكوم به عن الضرر فإنه لم يحدد مبلغ التعويض المستحق كما أن مدة العمل التي تمسك بها هي ثلاثة عشرة سنة وشهرين

وأربعة أيام أي أربعة عشر سنة، وأن التعويض عن الجزء من السنة يساوي سنة فيبقى ما أثير من أن مدة العمل المستحق عنها التعويض عن الضرر هي أربعة عشر سنة وهو ما انتهى إليه القرار عن صواب.

قرار 23/2 الصادر بتاريخ 04/01/2023 في الملف الاجتماعي رقم 743/5/2/2020

37

اعتماد الأجر المصرح به من صرف الأجير في احتساب التعويضات مالم ينازع فيه المشغل - نعم التعويضات المستحقة عن الفصل هي المنصوص عليها في مدونة

الشغل وليس من بينها الفوائد القانونية - نعم

إن الأجر وإن كان يجب أن يتضمن الأجر الأساسي وباقي التعويضات والمكافآت فيجب إثباته لاعتماده في الحكم بالتعويضات مالم يصرح الأجير بأجرة ولم ينازع فيها المشغل فيعتبر ذلك إقرارا منه بالأجرة المصرح بها ما دام هو الملزم بإثباتها باعتباره يمسك دفاتر الأجور.

وأن المستحقات التي تجب للأجير نتيجة فصله تعسفيا هي المنصوص عليها في مدونة الشغل ولم تنص على الفوائد القانونية وبالتالي لا موجب للحكم بها.

قرار عدد 24/3، الصادر بتاريخ 13/01/2025 في الملف الاجتماعي رقم 707/5/1/2023.

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الضرر الأجر الصافي - نعم

إن المحكمة لما استندت في قضائها إلى قرار محكمة النقض والذي اعتبر بأن الأجر الواجب اعتماده هو مبلغ 19.744 درهم، تكون قد بنت قضاءها على غير أساس باعتبار أن المحكمة لم تناقش الأجر وعناصره عملا بالمادة 57 من مدونة الشغل، وما دام أن محكمة النقض لم تحسم في مبلغ الأجر وإنما أحالته على محكمة الموضوع لإبداء الرأي في ورقة الأداء عن شهر يونيو 2015، وهو الأمر الذي لم تقم به المحكمة خاصة أن التعويض عن الفصل يخضع للأجر الخام، والتعويض عن الضرر والاخطار يخضع للأجر الصافي، وهو ما يجعل القرار عرضة للنقض.

قرار عدد 556/3، الصادر بتاريخ 10/09/2024، في الملف الاجتماعي رقم

2023/1/5/3042

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الضرر الأجر الصافي نعم

إن المشرع ميز بين التعويض الذي يعتمد فيه الأجر الخام، وهو التعويض عن الفصل طبقا للمادة 57 من مدونة الشغل، بخلاف باقي التعويضات التي تحتسب على أساس الأجر الصافي، والمحكمة لما اعتمدت الأجر الذي تقاضاه الطاعن بخصوص تعويضات الضرر والاخطار والفصل دون الالتفات إلى أوراق الأداء التي يجب اعتمادها في التعويضات المذكورة يجعل قراراها موجبا للنقض.

38

ثالثا: التعويض عن الإخطار

1. الإطار القانوني:

المادة 43 من مدونة الشغل

يكون إنهاء عقد الشغل غير محدد المدة، بإرادة منفردة، مبنيا على احترام أجل الإخطار، مالم يصدر خطأ جسيم عن الطرف الآخر.

ينظم أجل الإخطار ومدته بمقتضى النصوص التشريعية، أو التنظيمية، أو عقد الشغل، أو اتفاقية الشغل الجماعية، أو النظام الداخلي، أو العرف.

يكون باطلا بقوة القانون كل شرط في عقد الشغل، أو اتفاقية الشغل الجماعية أو النظام الداخلي، أو العرف يحدد أجل الإخطار في مدة تقل عما حددته النصوص التشريعية، أو التنظيمية.

يكون باطلا في جميع الأحوال كل شرط يحدد أجل الإخطار في أقل من ثمانية أيام.

يعفى المشغل والأجير من وجوب التقيد بأجل الإخطار في حالة القوة القاهرة.

المادة الأولى من المرسوم رقم 2.04469 الصادر في 16 من ذي القعدة 1425 (29) ديسمبر (2004) المتعلق بأجل الإخطار لإنهاء عقد الشغل غير محدد المدة

بارادة منفردة.

يحدد أجل الإخطار لإنهاء عقد الشغل غير محدد المدة بإرادة منفردة، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 43 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 65.99 كما يلي:

بالنسبة للأطر ومن شابههم، حسب أقدميتهم

أقل من سنة شهر واحد؛

من سنة إلى 5 سنوات شهران

أكثر من 5 سنوات ثلاثة أشهر.

بالنسبة للمستخدمين والعمال، حسب أقدميتهم

أقل من سنة ثمانية أيام؛

من سنة إلى 5 سنوات شهر واحد

أكثر من خمس سنوات شهران

39

2. طريقة احتساب التعويض عن الإخطار:

ملاحظات هامة

يراعى عند احتساب التعويض الإطار الذي ينتمي إليه الأجير ومدة اشتغاله.

3. تطبيقات:

ل تطبيق 1

أجير اشتغل كإطار بمؤسسة صناعية لمدة ستة سنوات، بأجرة شهرية قدرها 9.000 درهم، إلى أن تم طرده فطالب بالتعويض عن عدم الإخطار.

ل الحل

بما أن الأجير المطالب بالتعويض ينتمي لصنف الأطر وما دام أنه قد اشتغل لمدة تفوق خمس سنوات فإنه يستحق تعويض عن الاخطار يعادل أجرة ثلاثة أشهر.

.9.000 درهم × 3 أشهر = 27.000 درهم

- تطبيق 2

أجير اشتغل كمستخدم لدى شركة صناعية لمدة أربع (4) سنوات، بأجرة شهرية قدرها 3.300 درهم، إلى أن تم طرده فطالب بالتعويض عن الاخطار.

- الحل

بما أن الأجير ينتمي لصنف المستخدمين وما دام أنه اشتغل لمدة تقل عن خمس سنوات فإن يكون محقا في الحصول على تعويض محدد في أجرة شهر عمل.

3.300 درهم × 1 شهر = 3.300 درهم

4. العمل القضائي:

قرار عدد 23/3، الصادر بتاريخ 13/01/2025 في الملف الاجتماعي رقم

2023/1/5/621

اعتماد الأجر الصافي الاحتساب التعويض عن الإخطار نعم

إن المحكمة قد احترمت المادة 43 من مدونة الشغل والمرسوم رقم 2.04.469 المتعلق بأجل الإخطار لإنهاء عقد الشغل غير محدد المدة بإرادة منفردة، والصادر بتاريخ 29/12/2004 ، لما قضت للمطلوب بتعويض عن شهرين على أساس أجرة صافية قدرها 11.436,39 درهم، وما استدلت به الطالبة يبقى على غير أساس.

40

قرار عدد 324/3، الصادر بتاريخ 25/03/2025 في الملف الاجتماعي رقم 873/5/1/2023

عدم بيان الحكمة لطبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض موجب للنقض - نعم

إن المحكمة قضت بالتعويضات عن الطرد التعسفي، دون أن تعلل قرارها بخصوص الأجر المعتمد في احتساب التعويضات، لما لذلك من تأثير على التعويضات المحكوم بها، وحتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها حول الأجر المعتمد ما إذا كان صافيا أو خاما ومدى مطابقته للقانون والواقع من حيث أوراق الأداء المدلى بها وهو ما يجعل القرار عرضة للنقض.

قرار عدد 64/2، الصادر بتاريخ 09/01/2024 في الملف الاجتماعي رقم 2764/5/1/2021

طبيعة الأجر المعتمد في احتساب التعويض عن الإخطار الأجر الصافي -

نعم

بناء على ورقة الأداء لشهر غشت سنة 2019 والتي ادلى بها الطالب نفسه مرفقة بمقاله الافتتاحي وبعد خصم مبلغي العطلة السنوية والساعات الإضافية المبينين بها انتهى القرار إلى تحديد مبلغ الأجرة الصافية في مبلغ 8.348,02 درهم والأجرة الخام في مبلغ 9.019,16 درهم الذي حدد به التعويض عن الفصل وفق المادة 57 من مدونة الشغل في حين حدد التعويضين عن الاخطار والضرر على أساس الأجرة الصافية وفق المادتين 40 و 51 من نفس القانون والمحكمة لما نحت هذا المنحى تكون قد طبقت القانون ولم تخرق المقتضيات المحتج بها.

قرار عدد 53/1. الصادر بتاريخ 28/01/2025 في الملف الاجتماعي رقم 1297/5/1/2024

احتساب التعويضات على أساس الحد الأدنى للأجر مع مراعاة عدد ساعات العمل الفعلية.

إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة كانت تعمل لدى المطلوبة في النقض كمنظفة لمدة ساعتين في اليوم، ثلاث مرات في الأسبوع، وأن المحكمة مصدرة القرار موضوع الطعن احتسبت لها التعويضات المستحقة لها على أساس أجرة الساعة المحددة في 14.81 درهم والتي لا تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجر، وبحسب

41

ساعات الشغل الفعلية ساعتان في اليوم، وثلاثة أيام في الأسبوع، (6) ساعات × 4) وهو بذلك لم يخرق أي مقتضى قانوني.

قرار عدد 47/1، الصادر بتاريخ 28/01/2025، في الملف الاجتماعي رقم

2023/1/5/1652

الأصل في الأجر هو الحد الأدنى إثبات ما يتجاوزه يبقى على عاتق الأجير لا.

إن الثابت أن الأجير تمسك أمام قضاة الموضوع بكونه يتقاضى أجرة في حدود 5.819 درهم مقسمة حسب طريقة الأداء والثابتة بكشوف التحويلات لحسابه البنكي، وهو ما يجعل عبء إثبات خلاف ذلك يقع على عاتق المشغلة، لكون الأجير لا يمكنه إثبات واقعة سلبية، ولأن المادتين 370 و 371 من مدونة الشغل أوجبتا على المشغل مسك دفترا يسمى "دفتر الأداء"، وأوجبتا عليه أيضا تسليم أجراءه ورقة الأداء يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالشغل ومبلغ الأجر الذي يتقاضاه الأجير، والقرار المطعون فيه لما نحى خلاف ذلك، واعتبر أن الأصل في الأجر هو الحد الأدنى، وأن إثبات ما يتجاوزه يبقى على عاتق الأجير عملا بمقتضيات الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود، وأيد الحكم القاضي للطالب بالتعويضات على أساس الحد الأدنى رغم عدم منازعة المطلوبة في النقض في الأجر المتمسك به من الطالب يكون مشوبا بخرق المقتضيات القانونية المستدل بها، ومعللا تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض.

قرار عدد 531/2 الصادر بتاريخ 19/04/2023 في الملف الاجتماعي رقم

2021/1/5/763

خضوع شهادة الأجر المعتمد عليها في إثبات الأجر لرقابة محكمة النقض -

نعم

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي احتسب التعويضات المحكوم بها للطالب عن الضرر والإخطار والفصل... على أساس أجرة شهرية قدرها 5.500,00 درهم رغم أن الطالب من جهة أولى التمس الحكم له بالتعويضات المستحقة له على أساس أجرة شهرية قدرها 11.000,00 درهم، وأدلى إثباتا لذلك بشهادة الأجر تفيد تقاضيه لأجرة شهرية صافية قدرها 11.000,00 درهم، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها اعتبرت أن الطالب أدلى بشهادة الأجرة تفيد أنه يتقاضى أجرة شهرية قدرها 5.500,00 درهم دون أن تبرز في تعليلها مراجع الشهادة المذكورة حتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها عليها أمام إنكار الطالب الإدلاء بها وتمسكه بشهادة الأجر التي تحمل مبلغ 11.000,00 درهم.

42

.....

.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
الحد الأدنى للأجور المعمول به حاليا؟
الحد الأدنى للأجور: 3422,72 درهم؛
الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي: 2418,00 درهم.

الحد الأدنى للأجور بالمغرب هو:
الأجر قبل الاقتطاع 3422.72
الأجر بعد الاقتطاعات 3192.00.

.....
.....

محضر معينة حادثة سير
ولاية الأمن بفاس منطقة فاس الجديد دار دبيبغ

مصلحة حوادث السير 2/2 عدد 753 /م ح س /2/2

ضابط شرطة ممتاز بمصلحة حوادث السير 2/2 بمنطقة فاس الجديد دار دبيبيغ بفاس
.

السيد وكيل الملك
لدى المحكمة الابتدائية
بفاس .

(تحت اشراف السلم الإداري)

حادثة سير جسمانية

حالة التلبس

تعليمات النيابة العامة في شخص الأستاذ فؤاد الفارسي بتاريخ 20/08/2024
السيارة محضر الانتقال والمعاينة - رسم بياني لمكان وقوع الحادثة 12 - 12)
محاضر استماع محضر مخالفة - شهادة طبية - السجنال من وثيقتي التامين - نسخ من وثائق السيارة -

نسخة من شهادة الملكية المؤقتة - نسخة من رخصة السياقة.

صلة لما ورد بالموضوع اعلاء على الشرف أن أحبل عليكم هذه المسطرة وأنهى إلى علمكم ما يلي: بتاريخ 20/08/2024 على الساعة 22 و 30 دقيقة تمت معاينة حادثة سير بجروح وقعت بشارع البحر الأبيض المتوسط حي الرياض النرجس بين : 1- سيارة نوع أودي 4 مسجلة بالخارج تحت عدد 2 - 682 - FZ يسوقها مالكها المسمى مصطفى

دحمانى مغربى مرداد بتاريخ 01/01/1978 بتاونات من والديه أحمد بن بوشتى وفطومة بنت أحمد متزوج 02 ابناء محاسب يقطن 147 اقامة عليا ط الشقة شارع البحر الأبيض المتوسط حي الرياض النرجس فاس. -2- دراجة نارية نوع هايلاند ورقم لوحتها الخلفية 047121 - 15 يسوقها المسمى حمزة الحجوجي مغربي مزداد بتاريخ 01/09/1999 بفاس من والديه عبدالله بن أحمد ورحمة بنت عبد السلام عازب طالب يقطن اقامة زياد رقم 200 شارع البحر الأبيض المتوسط حي الرياض النرجس فاس والحامل البطاقة التعريف الوطنية عدد:
387302/س د
جراء الحادثة لحقت المركبتين خسائر مادية متفاوتة كما تم نقل الدراجي إلى المستشفى الجامعي قبل وصولي إلى عين المكان وبانتقالي اليه وجدته قد غادر، وعند الاستماع اليه أدلى بشهادة طبية مسلمة له من القطاع الخاص مدة العجز بها 24 يوما وأصر على المتابعة امام العدالة، كما تم الاستماع الى سائق السيارة اودي المسمى

مصطفى دحماني في محضر قانوني أصر من خلاله على المتابعة بخصوص الخسائر المادية التي لحقت سيارته. ظروف الحادثة

أفاد سائق السيارة أودي أنه كان راكنا السيارة على يمين الطريق بشارع البحر الأبيض المتوسط واراد تغيير مكان ركنها نحو الممر الفاصل بين الشارع المذكور ووادية الورود وعند انطلاقة من الشارع المذكور مغيرا اتجاهه نحو المرجهة اليسار فوجى بسائق الدراجة النارية الذي كان قادما من جهة اعوينة الحجاج متوجها نحو حي الرياض ، عبر الشارع المذكور واصطدم بمقدمة دراجته النارية مع الجناح الأمامي الايسر للسيارة أودي واندفعت المركبتين واستقرتا بالممر الفاصل ، فيما أفاد سائق الدراجة النارية أنه كان قادما عبر شارع البحر الأبيض المتوسط نحو حي الرياض ومن تم نحو النرجس وعلى مستوى الشارع المذكور فوجى بسائق السيارة الخارجية الذي كان متوقفا على يمين الطريق وفجاة ولج الشارع وغير اتجاهه نحو الممر المؤدي إلى وادية الورود دون أن يستعمل المنية الضوئي السينيال حيث حاول تفاديه بأن انجاز نحو اليسار إلا انه اصطدم بمقدمة دراجته النارية مع الجناح الأمامي الايسر للسيارة أودي.

وللاشارة فقد تعذر تحديد الأسباب التقديرية لوقوع الحادثة فيما أسجل مخالفة عدم وضع الخوذة الواقية بالنسبة لسائق الدراجة النارية هايلاند ، ليتم ربط الاتصال بالنيابة العامة في شخص الاستاذ: فؤاد الفارسي الذي أعطى
تعليماته بانجاز مسطرة عادية في الموضوع

السير 22 منطقة فاس الجديد دار دبيبيغ de Police de Fes

20
حسن فاضل
Préfecture

de Police

.....

.....
المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 977/04

المؤرخ في : 9/12/2015

ملف جنحي عدد : 15347/6/4/2015

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط

ضد

حياتي البقال ومن معه

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بتاريخ : 9/12/2015

ان الغرفة الجنائية القسم 4
بمحكمة النقض

بين الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط

الطالب

وبين حياتي البقال ومن معه

المطلوبين

977

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بمقتضى تصريح أقضى به بتاريخ 16/05/2015 لدى كتابة الضبط بالمحكمة المذكورة ، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنائية لديها بتاريخ 6/5/2015 في القضية عدد 113/14، والقاضي بالغاء القرار الجنائي الابتدائي المحكوم بمقتضاه بمؤاخذة المتهمين حياتي البقال وحمو ايت حمو الأول من أجل جناية التزوير في محرر رسمي والثاني من اجل المشاركة في ذلك بعشر سنوات سجنا لكل واحد منهما وبأدائهما. الفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 5000 درهم، والحكم من جديد بالبراءة وعدم الاختصاص في المطالب المدنية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد الجيلالي بن الديجور التقرير المكلف به في القضية.

و بعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد مفراض في مستنتجاته

و بعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعن.

في شأن وسيلة النقص الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه.

ذلك ان تعليلات المحكمة جاءت ناقصة لأنها أخذت بتصريحات المشتكي الذي حضر أمامها وتنازل عن الشكاية المقدمة من طرفه في مواجهة المتهمين ، لكون التوقيع توقيعه، وقد وقع له خلط في الموضوع لوجود عدة تبليغات، وهو ما يعد محاولة لتضليل العدالة والإفلات من العقاب خاصة أن نتيجة الخبرة افادت ان التوقيع الواردة بشهادة التسليم لا يعود للضحية محمد ايت حمو ابراهيم مما يبقى معه القرار المطعون فيه ناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والابطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث انه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور

يجب ان يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية والا كان باطلا.

وحيث أن المحكمة مصدرة القرار المطعون لما قضت ببرائة المطلوبين في النقض استندت في ذلك على شهادة الضحية الذي حضر أمامها وأكد أن التوقيع صادر عنه وانه يتنازل عن شكايته في حين أن الخبرة المنجزة على ذمة القضية تفيد عكس ذلك ، وبالتالي فان المحكمة لما اغفلت مناقشة ما ورد في الخبرة المذكورة ، واعتبرت أن الوثيقة المطعون فيها بالزور محررا رسميا، والحال انها مجرد شهادة ادارية تكون قد عللت قضائها تعليلا ناقصا وعرضته للنقض والابطال.

977

لهذه الاسباب

قضت بنقض وابطال القرار الصادر عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 6/5/2015 في القضية عدد 113/2014، وباحالة القضية على نفس المحكمة وهي متركبة من هيأة أخرى للبت فيها من جديد طبقا للقانون

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلام بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد ماء العينين ماء العينين رئيسا والسادة المستشارين الجيلالي بن الديجور مقررا ، مصطفى أزمو ، عبد الرزاق الكندوز. رشيد المشرق وبحضور المحامي العام السيد محمد مقراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفيظة الغراس.

الرئيس

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

.....
.....
.....

قال عز و جل: { الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ (28)}

سورة الرعد

مؤلف الاساسيات و الضروريات في مختلف المناحي توثيقا و تصحيحا في ظل الاستقرار اعداد مصطفى علاوي المستشار

مؤلف

"الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً" هو سلسلة قانونية هامة من إعداد مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس. يغطي هذا المرجع قضايا مدنية وقانونية متعددة، بما في ذلك المسؤولية عن عمل الغير، البيع، وملحقات قانونية (Lexique Juridique)، ويُعد مرجعاً لتوثيق وتصحيح الإجراءات القانونية.

أبرز تفاصيل المؤلف:

- الإعداد: مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس).
- المجال: القانون المدني والتوثيق القانوني.
- المحتويات: يتضمن أجزاءً متخصصة مثل "المسؤولية عن عمل الغير" و"البيع"،

بالإضافة إلى ملحقات قانونية.

- الهدف: توثيق وتصحيح المساطر في ظل الاستقرار.

يمكن العثور على أجزاء مختلفة من هذا المؤلف، مثل الجزء الرابع، عبر منصات تحميل الكتب القانونية المغربية.

.....
.....

التعويض عن الضرر المعنوي – إخضاعه لنسبة المسؤولية المحكوم بها – نعم

قرار رقم 2/2278 صادر بتاريخ 2000/12/20
ملف جنحي رقم 11016/18/98

القاعدة:

المادة 74 من ظهير 84 التي حددت قواعد تقدير التعويضات عن الضرر المعنوي ومصاريف الجنازة وإن كانت لم تنص على تطبيق قسط المسؤولية فإن سكوتها عن ذلك لا يعتبر استثناء لهذا النوع من التعويض من تطبيق القواعد العامة التي تقضي بإلزام المتسبب في الضرر بإصلاحه بالتعويض عنه في حدود المسؤولية وذلك استنادا إلى الفصل 78 من قانون الإلتزامات والعقود الذي ينص على أن كل شخص يعتبر مسؤولا عن الضرر المادي والمعنوي الذي أحدثه.

باسم جلالة الملك

في شأن السبب الوحيد المستدل به على النقض المتخذ من عدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل.

ذلك أن محكمة الاستئناف عدلت الحكم الابتدائي في المسؤولية بجعل ثلاثة أرباعها على المسؤول المدني والربع على ذوي حقوق الهالكة وأيدت الحكم الابتدائي بخصوص التعويض المعنوي في 11970 درهما لكل واحد من أبوي الهالكة سيما مصاريف الجنازة التي كانت ابتدائيا 2.000 درهم فأخضعتها لتوزيع المسؤولية بجعلها 1.500 درهم ولم تخضع التعويض المعنوي لتوزيع المسؤولية معللة ذلك بظهير 02/10/1984 وأن الحيثية التي عللت بها لا ترتكز على أساس قانوني إذ أن الظهير المذكور لم ينص على إخضاع أو عدم إخضاع التعويض المعنوي لتوزيع المسؤولية فخرقت مقتضيات الفصل 4 منه علما بأن إخضاع التعويض المعنوي

للتوزيع هو من المبادئ العامة للقانون وأن المشرع ترك هذا المجال للقضاء خصوصا وأن محكمة الاستئناف أخضعت بعض التعويض للتوزيع دون الأخرى وهكذا يتضح بأن القرار المطعون فيه لم يكن صائبا عندما أخضع مصاريف الجنازة للتوزيع ولم يخضع التعويض المعنوي فسجلت العارضة هذا التناقض في تأويل الفصل 4 من الظهير الذي تعتبر تأويلا فاسدا وأن التناقض والتأويل الفاسد يعتبر أن انعداما في التعليل ويعرض القرار المطعون فيه للنقض.

بناء على المادة 74 من ظهير 84 التي حددت قواعد تقدير التعويضات عن الضرر المعنوي ومصاريف الجنازة وإن كانت لم تنص على تطبيق قسط المسؤولية فإن سكوتها عن ذلك لا يعتبر استثناء لهذا النوع من التعويض من تطبيق القواعد العامة التي تقضي بإلزام المتسبب في الضرر بإصلاحه بالتعويض عنه في حدود المسؤولية وذلك استنادا إلى الفصل 78 من قانون الإلتزامات والعقود الذي ينص على أن كل شخص يعتبر مسؤولا عن الضرر المادي والمعنوي الذي أحدثه.

وحيث إن القرار المطعون فيه عندما عدل الحكم الابتدائي بتوزيع المسؤولية بين المتهم والضحيتين ولم يخضع التعويض المعنوي لنسبة المسؤولية الآمر الذي يعرضه للنقض.

لهذه الأسباب:

- قضى بالنقض والإحالة.

.....

.....

عندما حدد قضاة الموضوع التعويضات للابوين في اطار الايراد التكميلي على اساس50 % رغم ان كل واحد منهما طلب 22,22 % لم تحكم باكثر مما طلب طالما انها مطالبة بتطبيق القانون الواجب على النازلة ولو لم يطلب الاطراف ذلك.

قرار عدد 4414 – الصادر في الملف المدني عدد2000/5/1/1121 – بتاريخ 2000/11/16

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون،

حيث يؤخذ من عناصر الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء في الملف عدد 96/8859 في 99/12/9 ادعاء المطلوبين في النقض الحماني زهرة ومشكور محمد ومساعف عبد الله ان مورثتهم مشكور السعدية تعرضت لحادثة بتاريخ90/11/20 اودت بحياتها تسبب فيها حمدون

الجيلالي الذي كان يسوق شاحنة في ملكية الشركة المغربية للمعادن المؤمنة لدى شركة التامين الملكي المغربي وان الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل بالنسبة للهالكة وان مسطرة الشغل انتهت بصدور أمر بالتصالح طالبين الحكم لهم بتعويض تكميلي، فقضت المحكمة الابتدائية بجعل ثلثي المسؤولية على المدعى عليها وبادائها تحت ضمان مؤمنها ايرادا تكميليا ومصاريف الجنازة بحكم استانفه المحكوم عليهما وايدته محكمة الاستئناف بمقتضى قرارها المطعون فيه.

حيث يعيب الطالبان على المحكمة في الوسيلة الأولى خرق الفصول 345 و359 من ق م م و404 ظ ل ع و11 من ظهير84/10/2 بسب انعدام التعليل والسند القانوني ذلك انها منحت ابوي الضحية تعويضا عن الضرر المادي اعتمادا على رسم كفالة في حين ان هذه الوثيقة لا تشكل حجة لعدم توفرها على الشروط القانونية لان نفقة الابناء لا تجب شرعا الا اذا كان الاب ضعيفا والابناء قادرين على الانفاق عليهم وهذا ما استقر عليه اجتهاد المجلس الأعلى الا ان قضاة الموضوع اعتمدوا على رسم كفالة لا تتوفر فيه البيانات السالفة الذكر لانها تعتمد على شهادة شهود لم يؤدوا اليمين القانونية ولم يستمع إليهم طبقا للفصول 75 و76 من ق م م ولانه لا يمكن اعتبار شهادة اللفيف وسيلة من وسائل الاثبات المحددة على سبيل الحصر في الفصل 406 من ظ ل ع الذي وان اشار إلى شهادة الشهود كدليل الا انه ينبغي تلقيها في إطار الفصول 71 وما يليه من ق م م وان شهود اللفيف لا يؤدون شهادتهم أمام القاضي خاصة وان الأمر يتعلق بوقائع من اختصاص المحكمة ويجب ان تجري بشأنها بحثا.

لكن فان ما اثير بالوسيلة يختلط فيه الواقع بالقانون ولم يسبق عرضه على قضاة الموضوع ما لا تقبل مناقشته لاول مرة أمام المجلس الأعلى.

ويعيب الطالبان على المحكمة في الوسيلة الثانية خرق الفصلين 345 و359 و3 من ق م م بسبب انعدام التعليل والسند القانوني ذلك انها رفضت الدفع المبنى على ان الحكم الابتدائي حكم بما لم يطلب بسبب ان التعويض المحكوم به يقل عن المبلغ المطلوب في حين ان ابوي الضحية حددا مطالبهما على أساس نسبة 45 % ولم يطلبا 50 % من الراسمال المعتمد حتى يمكن منحهما هذه النسبة كما فعل قضاة الموضوع وانه ينبغي الالتفات الى الأساس الذي وقع الاعتماد عليه أي النسبة المطلوبة بعد تطبيق مقتضيات الفصل12 من ظهير84/10/2 ذلك ان كل واحد من الابوين طالب بنسبة 22، 22 % وان قضاة الموضوع حددوا التعويضات على أساس نسبة 50 % خارقين الفصل الثالث المذكور معرضين قرارهم للنقض.

لكن لما كانت العبرة بمبلغ الايراد التكميلي المطلوب بمقتضى المقال الافتتاحي فان المحكمة لما بتت في حدود المبلغ المذكور بعد قيامها بالعمليات الحسابية وتطبيق النسب المتطلبة قانونا في إطار ظهير 84/10/2 لم تخرق الفصل الثالث ولم تقض

باكثر مما طلب طالما انها مطالبة بتطبيق القانون الواجب التطبيق على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك مما كان معه بالوسيلة خلاف الواقع.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وبتحميل الطالبين الصائر

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور حوله بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيدة بديعة ونيش والمستشارين السادة : عائشة القادري مقررة وعائشة ابن الراضي ومحمد أوغريس ورضوان المياوي وبمحضر المحامي العام السيد بوشعيب بصير وبمساعدة كاتب الضبط السيد عبد اللطيف رزقي.

.....

.....

حادثة شغل ـ جريمة قتل ـ تعويض ذوي الحقوق ـ مطالبة بالإيراد.

إن ذوي الحقوق الذين تم تعويضهم في إطار القانون العام عن الضرر اللاحق بهم من جراء قتل موروثهم أثناء تأديته لعمله، لا يمكنهم المطالبة بالإيراد في نطاق مسطرة الشغل، إذ غاية المشرع هي حصول ذوي الحقوق على تعويض عن الضرر وهو في نازلة الحال قد حصل بمقتضى القرار الجنائي.

القرار عدد 229، المؤرخ في: 2004/03/17، الملف الاجتماعي عدد: 2003/1/5/1097

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن طالبة النقض أصالة عن نفسها ونيابة عن أبنائها القاصرين صدر لفائدتهم حكم قضى لبهم بالإيراد المحدد فيه عن وفاة موروثهم محمد بهى أوسعيد نتيجة تعرضه لطعنة بسكين من طرف العربي عبد القادر بن لخضر يؤدى الإيراد المطلوب في النقض عثمان بنعمر وبإيداعه لفائدة ورثة الهالك بصندوق الإيداع والتدبير مبلغ 155975.85 درهم داخل ستين يوما الموالية للنطق بالحكم وهو المبلغ المكون من رأسمال الإيراد وبأدائه أيضا مبلغ 750.00 درهم للأرملة عن مصاريف الجنازة ورفض باقي الطلبات بعد الطعن فيه بالاستئناف صدر قرار بالتاريخ أعلاه قضى بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعد التصدي برفض الدعوى وتحميل المستأنف عليهم الصائر وإعفائهم منه طبقا للقانون.

في الوسيلتين المستدل بهما للنقض الأولى والثانية مجتمعتين:
حيث تعيب الطاعنة على القرار خرق القانون الفصل 3 من ظهير 1963/2/6 وفساد التعليل ذلك أن الهالك محمد بهى أوسعيد تعرض لاعتداء بباب العمارة التي يعمل بها حارسا ولفظ انفاسه في الحين مما تعتبر معه الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل وفقا لأحكام الفصل المستدل به والقرار رد طلب العارضة بعلة حصول الورثة على تعويض في إطار القانون العام في حين أن الدعوى الحالية تستند إلى قيام علاقة الشغل بينما الخطأ هو أساس المسؤولية في إطار القانون العام والعارضة لم تحصل بعد على أي تعويض في إطار دعوى الحق العام وأن تعليل القرار بأن العارضة لم تسلك مسطرة التنفيذ ولم تثبت عسر أو امتناع المحكوم عليه حتى يتسنى لها الرجوع على المشغل يعتبر تعليلا فاسدا.
لكن حيث إن الثابت لقضاة الموضوع أن ذوي الحقوق ومنهم طالبة النقض وابناؤه المقدمة عليهم صدر لفائدتهم تعويض يؤديه العربي عبد القادر قاتل الضحية بمقتضى القرار الجنائي الصادر عن غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بوجدة بتاريه 2000/6/14 في الملف الجنائي عدد 2000/25 الذي وقع الإدلاء به من طرف دفاع طالبة النقض مما ترتب عنه أن ذوي الحقوق تم تعويضهم عن الضرر اللاحق بهم من جراء وفاة موروثهم في إطار القانون العام مما لا يمكن لهم المطالبة بالإيراد في نطاق مسطرة الشغل إذ غاية المشرع هي حصول ذوي الحقوق على تعويض عن الضرر وهو في نازلة الحال قد حصل بمقتضى القرار الجنائي المشار إليه وهذا التعليل المستمد من الوقائع الثابتة لقضاة الموضوع يحل محل تعليل القرار والوسيلتان لا سند لهما.

لهذه الأسباب
قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وبتحميل الطالبة الصائر. الصائر.
وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة عبد الوهاب عبابو والمستشارين السادة: الحبيب بلقصير مقررا ويوسف الادريسي وعبد العزيز السلاوي ومليكة بنزاهير ، وبمحضر المحامي العام السيد محمد بنعلي وكاتب الضبط السيد سعيد احماموش.

.....
.....

المجلس الأعلى
قرار رقم 2/514 صادر بتاريخ 2000/02/21
ملف جنحي رقم 98/20835/37
التعليل:
في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من خرق الفصل 347 من قانون المسطرة الجنائية، ذلك أن الحكم يجب أن يتضمن كيفية الاستدعاء الموجه للمترافعين وتاريخه وتاريخ تبليغ الحكم بالإحالة إلا أن القرار المطعون فيه لم يتضمن ذلك مما يعرضه للنقض.
لكن حيث إن البيانات الواردة بالفصل 347 المذكور وان أوجب تضمينها بالحكم إلا أنه لم يرتب البطلان عن إغفالها الشيء الذي لا يقوم موجبا للنقض وبالتالي تكون الوسيلة عديمة الجدوى.
في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق الفصل 430 من قانون المسطرة الجنائية ذلك أن الفصل المذكور ينص على أنه بمجرد استنطاق المتهم حول هويته يتلو الرئيس أو أحد القضاة تقريره حول الوقائع وأن ما جاء في تنصيصات القرار المطعون فيه مخالف للواقع إذ لا يوجد في الملف ومحضر الجلسة أي تقرير حتى تتم قراءته، وذلك ما يعتبر إخلالا جوهريا بقواعد المسطرة يترتب عليه البطلان.
لكن حيث إن الثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه أن السيد المستشار المقرر تلا تقريره في القضية، مما يقوم دليلا على احترام مقتضيات الفصل 430 المذكور مما تكون معه الوسيلة عديمة الأساس.
لكن في شأن الوسيلة الثالثة المتخذة من انعدام التعليل وعدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني سليم، ذلك أنه عملا بمقتضيات الفقرة السابعة من الفصل 347 من قانون المسطرة الجنائية فإن كل حكم يجب أن يتضمن الأسباب الواقعية والقانونية التي بني عليها ولو في حالة البراءة، كما أن الفصل 352 منه ينص على أن الأحكام تكون باطلة إذا لم تكن معللة بأسباب أو كانت تحتوي على أسباب متناقضة وأنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه سيلاحظ من تعليله أن ذوي حقوق الهالك تقدموا فقط بطلب التعويض المعنوي ومصاريف الجنازة وأن هذه الطلبات لا تخضع لنسبة المسؤولية وهذا التعليل لا أساس له ولم يبين الحكم سنده القانوني وأن أساس الحكم بالتعويض هو ثبوت المسؤولية في حق المحكوم عليه الشيء الذي لم تبينها المحكمة مع العلم أن الضحية ساهم في الحادثة ولا يقبل عدم تحمله لأي قسط من المسؤولية مما يكون معه القرار المطعون فيه غير مرتكز على أساس معرضا للنقض.
بناء على مقتضيات الفصلين 347 و 352 من قانون المسطرة الجنائية فإنه يجب أن يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا.
وحيث يتجلى من القرار المطعون أن محكمة الاستئناف تبنت تعليل الحكم الابتدائي

بكونه لم يناقش المسؤولية لأن المطالب المدنية تعلقت بالتعويض المعنوي ومصاريف الجنازة وهي لا تخضع للمسؤولية.

وحيث إن الالتزام بتعويض الضرر الناتج عن الخطأ يقتضي تعيين المسؤول عنه وتقدير درجة مساهمته فيه، وذلك من خلال وقائع وظروف الحادثة التي اشترك فيها كل من الظنين والضحية خاصة عندما ينازع المدعى عليه بالمسؤولية في نسبتها إليه كليا أو جزئيا.

وحيث إن القواعد العامة للمسؤولية تؤكد ما ذكر إذ تقضي بأن يسأل كل شخص في حدود مسؤوليته عن الضرر الذي أحدثه بخطئه، الشيء الذي كرسه ظهير 2 أكتوبر 1984 بنصه على تطبيق نسبة المسؤولية على التعويض المحددة به مادية كانت أو معنوية وبالتالي فإن سكوت بعض فصوله كالرابع والثاني لا يمكن تأويله بأنه استثناء من القاعدة العامة مادام لم ينص على ذلك بصريح العبارة.

وحيث إن استبعاد محكمة الاستئناف مناقشة المسؤولية بعلة أن نوعية التعويضات المطلوبة لا تخضع للمسؤولية لم يستند على أساس قانوني صحيح مما يعرض قرارها للنقض.

لهذه الأسباب:

· قضى بالنقض.

.....

.....

تقضي المادة العاشرة من ظهير 2 اكتوبر 1984 على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية عند منح المحكمة للتعويض.

المجلس الأعلى/ الغرفة الجنائية

القرار عدد 1101 – المؤرخ في 1993/02/09 – ملف جنحي عدد 33-01/15081

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

وبعد ضم الطلبين لارتباطهما.

نظرا للمذكرة المدلى به من لدن طالبي النقض

في شان وسيلة النقض الثانية المتخذة من الخرق الجوهري للقانون خرق المادة 347 من ق.م.ج التي تنص على وجوب التنصيص في كل حكم او قرار على المترافعين في

الدعوى في حين ان القرار المطعون فيه لم يتضمن بتاتا اسماء المطالبين بالحق المدني وهما السيد احمد والسيدة خديجة بنت سالم ومن تم يكون قد خرق مقتضيات الفصل المستدل به مما يتعين معه نقضه.

حيث انه ما دام منطوق الحكم الابتدائي الذي تضمنه القرار المطعون فيه في صفحته الاولى ذكر اسماء المطالبين بالحق المدني والدي الهالكة المفضى لهما بالتعويض وهما الزين احمد وخديجة بنت سالم فان عدم ذكرهما بطليعة القرار لا يؤثر على سلامته هذا فضلا على ان ما اوجب القانون ذكره بمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل 347 من قانون المسطرة الجنائية لا يعتبر شكلية جوهرية ولا يدخل في الحالات التي يترتب البطلان عند الاخلال بها عملا بمقتضيات الفصل352 من نفس القانون مما يكون معه الوسيلة غير مجدية.

لكن وحيث وان الوسيلة الاولى المتخذة من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة انعدام التعليل خرق مقتضيات الفصل 352 من ق.م.ج ذلك ان القرار المطعون فيه قضى بتاييد الحكم الابتدائي المستانف فيما استقر عليه من تجزيء للمسؤولية وتحميل المتهم ثلثيها وترك الثلث الباقي على عاتق اولياء الضحية ومنحهم رغم ذلك التعويضات المستحقة باكملها ودون اخضاعها لتشطير المسؤولية الذي انتهت اليه المحكمة وانه علل ذلك في صفحته الثانية بكون التعويض المعنوي لا يخضع لتشطير المسؤولية عملا بمقتضيات ظهير 2/10/84 الذي تفيد جميع مواده على العمل انه لم يخرج عن المبادئ العامة في عدم تحميل أي طرف اداء تعويض ما الا بناء على نسبة المسؤولية التي يتحملها وانه مما يؤكد ذلك انه نص بصريح العبارة في مادته العاشرة على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة او المسؤول المدني في تحديد التعويض الممنوح للضحية عن الالام والتشويه وهي على كل حال اضرار معنوية وان التعويض الممنوح للضحية عن مصاريف الجنازة من جهة اخرى والذي لم يتم اخضاعه ايضا لتشطير المسؤولية لا يمكن احتسابه ضمن التعويضات المعنوية وبما ان القرار الاستئنافي ارتاى رغم ذلك عدم اخضاع التعويضات المحكوم بها باكملها لتشطير المسؤولية الذي استقر عليه فان يكون ضعيف التعليل وبالتالي منعدم التعليل مما يتعين معه نقضه.

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا قضى بتشطير المسؤولية وذلك بجعل ثلثيها على المتهم والثلث على اولياء الهالكة ومنح لكل واحد من والدي الضحية تعويضا معنويا قدره 11970 درهم مع تعويض عن مصاريف الجنازة للاب قدره خمسة الاف درهم.

وحيث لئن كان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا قد صادف الصواب عندما اعتبر ان التعويض المستحق لوالدي الهالكة تعويضا معنويا فقط واحتسبه على اساس الدخل

الادنى اذ الامر يتعلق بضحية قاصرة وغير متوفرة على دخل معروف وذلك تمشيا مع مقتضيات المادتين الرابعة والخامسة من ظهير ثاني اكتوبر 1984 فانه لم يصادف الصواب فيما قضى به من تعويض لكل واحد من الابوين اذ يعتبر تعويضا كاملا لم يراع فيه تشطير المسؤولية كما تقضي بذلك المادة العاشرة من نفس الظهير التي تؤكد على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية عند منح المحكمة للتعويض كما انه يلاحظ انه قضى لوالد الهالكة بالمبلغ المطلوب عن مصاريف الجنازة كله دون اخضاعه لتشطير المسؤولية ومن تم يكون قد اخل بمقتضيات ظهير ثاني اكتوبر 1984 مما يجعل القرار معرضا للنقض والابطال في المصالح المدنية لا غير.

من اجله:

قضى بنقض وابطال القرار المطعون فيه الصادر عن الغرفة الاستئنافية بالرشيدية بتاريخ ثالث عشر يونيو 1990 في المقتضيات المدنية لا غير وباحالة النازلة على نفس الغرفة لتبت فيها من جديد طبق القانون وهي مؤلفة من هيئة اخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة يحيى الصقلي رئيسا والمستشارين السادة: عبد الصمد الرايس، الطاهر السميرس، احمد الحضري، الهاشمي الجباري، بحضور المحامي العام السيد العزوزي الذي مثل النيابة العامة بمساعدة كاتبة الضبط السيدة كركوري عالية.

.....

.....

– إن الدفع بعدم تلاوة التقرير من طرف المستشارين المقرر أو إعفاء الرئيس منه، لا يستجاب له الا إذا ترتب عنه ضرر للطاعن. إذ لا دفع بدون ضرر.

– يخضع الضرر المعنوي الناتج عن حادثة تسببت فيها عربة برية ذات محرك لتشطير المسؤولية طبقا للفصل 78 من قانون الالتزامات والعقود، وإن كان الفصل 4 من ظهير 1984/10/4 لا يخضعها للتشطير.

قرار عدد: 4451، بتاريخ: 2009/12/09، ملف مدني عدد: 2008/5/1/742

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه بالنقض الصادر عن محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 2007/07/12 في الملف المدني عدد 17/2007/117 ادعاء المطلوب ضدهما النقض ورثة أيوب بوكرين تعرض هذا الأخير بتاريخ

2005/05/20 لحادثة سير مميتة تسبب فيها عبد الجليل الغوسال بسيارة عبد الرزاق الغوسال المسؤول المدني والتمسا الحكم لهما بالتعويض مع إحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء. وبعد تمام المناقشة صدر الحكم الابتدائي بتحميل المدعى عليه عبد الرزاق الغوسال ثلاث أربع المسؤولية وإبقاء الربع على عاتق أولياء الهالك والحكم على المسؤول المدني بأدائه لفائدة كل واحد من المدعيين التعويض الإجمالي المحكوم به وكذا التعويض عن مصاريف الجنازة وبإحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء.

وبعد استئنافه من شركة التأمين قضت محكمة الاستئناف بتأييده مع خفض التعويض عن المصاريف الطبية.

حيث تعيب الطاعنة على القرار في الوسيلة الأولى خرق مقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، ذلك أنه لم تقع تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر بإعفاء من الرئيس وعدم الطرفين وأن الملف لا يتوفر على أية نسخ منه مما يتعين نقضه.

لكن، خلافا لما جاء في الوسيلة، فإن القرار لم ينص على إعفاء المستشار المقرر من تلاوة التقرير الذي لا يعد إجراءا إلزاميا طبقا للفصل 342 من قانون المسطرة المدنية، كما أن الطاعنة لم تبين نوع الضرر الذي لحقها من جراء عدم وجود التقرير مما تبقى معه الوسيلة غير مقبولة.

وتعيب عليه في الوسيلة الثانية خرق القانون وعدم الارتكاز على أساس وانعدام التعليل، ذلك أن محكمة الاستئناف اكتفت بمناقش سطحي لأوجه الاستئناف بخصوص المسؤولية التي كانت مجحف في حق عبد الجليل الغوسال وأنها تجاهلت الدفع المتعلق بها مما يبقى معه قرارها معرضا للنقض.

لكن، فإن ما أثير الوسيلة غامض ولم تنب أية دفوع مما تبقى معه غير مقبولة.

وتعيب عليه في الوجه الثاني من الوسيلة الثالث خرق القانون ذلك أن عدم تطبيق نسبة المسؤولية على مصاريف الجنازة يجعل القرار على غير أساس.

لكن، وخلافا لهذا الوجه من الوسيلة فإن القرار راعى نسبة المسؤولية بخصوص مصاريف الجنازة والوجه غير مقبول.

وتعيب عليه في الوجه الأول من نفس الوسيلة الثالثة خرق القانون ذلك أنه بنى حكمه على أن التعويض عن الضرر المعنوي لا يخضع لنسبة المسؤولية استنادا إلى مقتضيات الفصل 4 من ظهير 1984/10/02، في حين أن هذا النوع من التعويض يخضع لنسبة المسؤولية مما يكون قد جانب الصواب فيما قضى به ومعرضا للنقض.

حقا حيث إن عدم إشارة الفصل 4 من ظهير 1984/10/4 المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك إلى تطبيق نسبة المسؤولية

على ما يستحقه المتضرر من تعويضات فإنه لا يشير إلى استبعاد المقتضيات العامة المنصوص عليها في الفصل 78 من ق.ل.ع التي تلزم المتسبب في الضرر بإصلاحه، وهو الإصلاح الذي يتم في حدود ما ينوبه من الخطأ، والمحكمة لما اعتبرت خلاف ذلك بدون أساس يكون قرارها مخالفا للقانون ومعرضا للنقض.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بنقض وإبطال القرار بخصوص التعويض المعنوي والرفض في الباقي مع إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها وهي مؤلفة من هيئة أخرى وجعل الصائر مناصفة.

.....

.....

المجلس الأعلى

قرار رقم 2/2278 صادر بتاريخ 2000/12/20

ملف جنحي رقم 11016/18/98

التعليل

في شأن السبب الوحيد المستدل به على النقض المتخذ من عدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل.

ذلك أن محكمة الاستئناف عدلت الحكم الابتدائي في المسؤولية بجعل ثلاثة أرباعها على المسؤول المدني والربع على ذوي حقوق الهالكة وأيدت الحكم الابتدائي بخصوص التعويض المعنوي في 11970 درهما لكل واحد من أبوي الهالكة سيما مصاريف الجنازة التي كانت ابتدائيا 2.000 درهم فأخضعتها لتوزيع المسؤولية بجعلها 1.500 درهم ولم تخضع التعويض المعنوي لتوزيع المسؤولية معللة ذلك بظهير 02/10/1984 وأن الحيثية التي عللت بها لا ترتكز على أساس قانوني إذ أن الظهير المذكور لم ينص على إخضاع أو عدم إخضاع التعويض المعنوي لتوزيع المسؤولية فخرقت مقتضيات الفصل 4 منه علما بأن إخضاع التعويض المعنوي للتوزيع هو من المبادئ العامة للقانون وأن المشرع ترك هذا المجال للقضاء خصوصا وأن محكمة الاستئناف أخضعت بعض التعويض للتوزيع دون الأخرى وهكذا يتضح بأن القرار المطعون فيه لم يكن صائبا عندما أخضع مصاريف الجنازة للتوزيع ولم يخضع التعويض المعنوي فسجلت العارضة هذا التناقض في تأويل الفصل 4 من الظهير الذي تعتبر تأويلا فاسدا وأن التناقض والتأويل الفاسد يعتبر أن انعداما في التعليل ويعرض القرار المطعون فيه للنقض.

بناء على المادة 74 من ظهير 84 التي حددت قواعد تقدير التعويضات عن الضرر

المعنوي ومصاريف الجنازة وإن كانت لم تنص على تطبيق قسط المسؤولية فإن سكوتها عن ذلك لا يعتبر استثناء لهذا النوع من التعويض من تطبيق القواعد العامة التي تقضي بإلزام المتسبب في الضرر بإصلاحه بالتعويض عنه في حدود المسؤولية وذلك استنادا إلى الفصل 78 من قانون الالتزامات والعقود الذي ينص على أن كل شخص يعتبر مسؤولا عن الضرر المادي والمعنوي الذي أحدثه.

وحيث إن القرار المطعون فيه عندما عدل الحكم الابتدائي بتوزيع المسؤولية بين المتهم والضحيتين ولم يخضع التعويض المعنوي لنسبة المسؤولية الآمر الذي يعرضه للنقض.

لهذه الأسباب:

· قضى بالنقض والإحالة.

.....

.....

تقضي المادة العاشرة من ظهير 2 اكتوبر 1984 على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية عند منح المحكمة للتعويض.

المجلس الأعلى/ الغرفة الجنائية

القرار عدد 1101 – المؤرخ في 1993/02/09 – ملف جنحي عدد 33-01/15081

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

وبعد ضم الطلبين لارتباطهما.

نظرا للمذكرة المدلى به من لدن طالبي النقض

في شان وسيلة النقض الثانية المتخذة من الخرق الجوهري للقانون خرق المادة 347 من ق.م.ج التي تنص على وجوب التنصيص في كل حكم او قرار على المترافعين في الدعوى في حين ان القرار المطعون فيه لم يتضمن بتاتا اسماء المطالبين بالحق المدني وهما السيد احمد والسيدة خديجة بنت سالم ومن تم يكون قد خرق مقتضيات الفصل المستدل به مما يتعين معه نقضه.

حيث انه ما دام منطوق الحكم الابتدائي الذي تضمنه القرار المطعون فيه في صفحته الاولى ذكر اسماء المطالبين بالحق المدني والدي الهالكة المفضى لهما بالتعويض وهما الزين احمد وخديجة بنت سالم فان عدم ذكرهما بطليعة القرار لا يؤثر على سلامته هذا فضلا على ان ما اوجب القانون ذكره بمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل

347 من قانون المسطرة الجنائية لا يعتبر شكلية جوهرية ولا يدخل في الحالات التي يترتب البطلان عند الاخلال بها عملا بمقتضيات الفصل352 من نفس القانون مما يكون معه الوسيلة غير مجدية.

لكن وحيث وان الوسيلة الاولى المتخذة من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة انعدام التعليل خرق مقتضيات الفصل 352 من ق.م.ج ذلك ان القرار المطعون فيه قضى بتاييد الحكم الابتدائي المستانف فيما استقر عليه من تجزيء للمسؤولية وتحميل المتهم ثلثيها وترك الثلث الباقي على عاتق اولياء الضحية ومنحهم رغم ذلك التعويضات المستحقة باكملها ودون اخضاعها لتشطير المسؤولية الذي انتهت اليه المحكمة وانه علل ذلك في صفحته الثانية بكون التعويض المعنوي لا يخضع لتشطير المسؤولية عملا بمقتضيات ظهير 2/10/84 الذي تفيد جميع مواده على العمل انه لم يخرج عن المبادئ العامة في عدم تحميل أي طرف اداء تعويض ما الا بناء على نسبة المسؤولية التي يتحملها وانه مما يؤكد ذلك انه نص بصريح العبارة في مادته العاشرة على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة او المسؤول المدني في تحديد التعويض الممنوح للضحية عن الالام والتشويه وهي على كل حال اضرار معنوية وان التعويض الممنوح للضحية عن مصاريف الجنازة من جهة اخرى والذي لم يتم اخضاعه ايضا لتشطير المسؤولية لا يمكن احتسابه ضمن التعويضات المعنوية وبما ان القرار الاستئنافي ارتاى رغم ذلك عدم اخضاع التعويضات المحكوم بها باكملها لتشطير المسؤولية الذي استقر عليه فان يكون ضعيف التعليل وبالتالي منعدم التعليل مما يتعين معه نقضه.

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا قضى بتشطير المسؤولية وذلك بجعل ثلثيها على المتهم والثلث على اولياء الهالكة ومنح لكل واحد من والدي الضحية تعويضا معنويا قدره 11970 درهم مع تعويض عن مصاريف الجنازة للاب قدره خمسة الاف درهم.

وحيث لئن كان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا قد صادف الصواب عندما اعتبر ان التعويض المستحق لوالدي الهالكة تعويضا معنويا فقط واحتسبه على اساس الدخل الادنى اذ الامر يتعلق بضحية قاصرة وغير متوفرة على دخل معروف وذلك تمشيا مع مقتضيات المادتين الرابعة والخامسة من ظهير ثاني اكتوبر 1984 فانه لم يصادف الصواب فيما قضى به من تعويض لكل واحد من الابوين اذ يعتبر تعويضا كاملا لم يراع فيه تشطير المسؤولية كما تقضي بذلك المادة العاشرة من نفس الظهير التي تؤكد على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية عند منح المحكمة للتعويض كما انه يلاحظ انه قضى لوالد الهالكة بالمبلغ المطلوب عن مصاريف الجنازة كله دون اخضاعه لتشطير المسؤولية ومن تم يكون قد اخل بمقتضيات ظهير ثاني اكتوبر

1984 مما يجعل القرار معرضا للنقض والابطال في المصالح المدنية لا غير.
من اجله:
قضى بنقض وابطال القرار المطعون فيه الصادر عن الغرفة الاستئنافية بالرشيدية بتاريخ ثالث عشر يونيو 1990 في المقتضيات المدنية لا غير وباحالة النازلة على نفس الغرفة لتبت فيها من جديد طبق القانون وهي مؤلفة من هيئة اخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه.
وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة يحيى الصقلي رئيسا والمستشارين السادة: عبد الصمد الرايس، الطاهر السميرس، احمد الحضري، الهاشمي الجباري، بحضور المحامي العام السيد العزوزي الذي مثل النيابة العامة بمساعدة كاتبة الضبط السيدة كركوري عالية.

.....
.....
– إن الدفع بعدم تلاوة التقرير من طرف المستشارين المقرر أو إعفاء الرئيس منه، لا يستجاب له الا إذا ترتب عنه ضرر للطاعن. إذ لا دفع بدون ضرر.
– يخضع الضرر المعنوي الناتج عن حادثة تسببت فيها عربة برية ذات محرك لتشطير المسؤولية طبقا للفصل 78 من قانون الالتزامات والعقود، وإن كان الفصل 4 من ظهير 1984/10/4 لا يخضعها للتشطير.

قرار عدد: 4451، بتاريخ: 2009/12/09، ملف مدني عدد: 2008/5/1/742
وبعد المداولة طبقا للقانون
حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه بالنقض الصادر عن محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 2007/07/12 في الملف المدني عدد 17/2007/117 ادعاء المطلوب ضدهما النقض ورثة أيوب بوكرين تعرض هذا الأخير بتاريخ 2005/05/20 لحادثة سير مميتة تسبب فيها عبد الجليل الغوسال بسيارة عبد الرزاق الغوسال المسؤول المدني والتمسا الحكم لهما بالتعويض مع إحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء. وبعد تمام المناقشة صدر الحكم الابتدائي بتحميل المدعى عليه عبد الرزاق الغوسال ثلاث أربع المسؤولية وإبقاء الربع على عاتق أولياء الهالك والحكم على المسؤول المدني بأدائه لفائدة كل واحد من المدعيين التعويض الإجمالي المحكوم به وكذا التعويض عن مصاريف الجنازة وبإحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء.

وبعد استئنافه من شركة التأمين قضت محكمة الاستئناف بتأييده مع خفض التعويض عن المصاريف الطبية.

حيث تعيب الطاعنة على القرار في الوسيلة الأولى خرق مقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، ذلك أنه لم تقع تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر بإعفاء من الرئيس وعدم الطرفين وأن الملف لا يتوفر على أية نسخ منه مما يتعين نقضه.

لكن، خلافا لما جاء في الوسيلة، فإن القرار لم ينص على إعفاء المستشار المقرر من تلاوة التقرير الذي لا يعد إجراءا إلزاميا طبقا للفصل 342 من قانون المسطرة المدنية، كما أن الطاعنة لم تبين نوع الضرر الذي لحقها من جراء عدم وجود التقرير مما تبقى معه الوسيلة غير مقبولة.

وتعيب عليه في الوسيلة الثانية خرق القانون وعدم الارتكاز على أساس وانعدام التعليل، ذلك أن محكمة الاستئناف اكتفت بمناقش سطحي لأوجه الاستئناف بخصوص المسؤولية التي كانت مجحف في حق عبد الجليل الغوسال وأنها تجاهلت الدفع المتعلق بها مما يبقى معه قرارها معرضا للنقض.

لكن، فإن ما أثير الوسيلة غامض ولم تنب أية دفوع مما تبقى معه غير مقبولة.

وتعيب عليه في الوجه الثاني من الوسيلة الثالث خرق القانون ذلك أن عدم تطبيق نسبة المسؤولية على مصاريف الجنازة يجعل القرار على غير أساس.

لكن، وخلافا لهذا الوجه من الوسيلة فإن القرار راعى نسبة المسؤولية بخصوص مصاريف الجنازة والوجه غير مقبول.

وتعيب عليه في الوجه الأول من نفس الوسيلة الثالثة خرق القانون ذلك أنه بنى حكمه على أن التعويض عن الضرر المعنوي لا يخضع لنسبة المسؤولية استنادا إلى مقتضيات الفصل 4 من ظهير 1984/10/02، في حين أن هذا النوع من التعويض يخضع لنسبة المسؤولية مما يكون قد جانب الصواب فيما قضى به ومعرضا للنقض.

حقا حيث إن عدم إشارة الفصل 4 من ظهير 1984/10/4 المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك إلى تطبيق نسبة المسؤولية على ما يستحقه المتضرر من تعويضات فإنه لا يشير إلى استبعاد المقتضيات العامة المنصوص عليها في الفصل 78 من ق.ل.ع التي تلزم المتسبب في الضرر بإصلاحه، وهو الإصلاح الذي يتم في حدود ما ينوبه من الخطأ، والمحكمة لما اعتبرت خلاف ذلك بدون أساس يكون قرارها مخالفا للقانون ومعرضا للنقض.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بنقض وإبطال القرار بخصوص التعويض المعنوي والرفض

في الباقي مع إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها وهي مؤلفة من هيئة أخرى وجعل الصائر مناصفة.

.....

.....

المجلس الأعلى

قرار رقم 2/2278 صادر بتاريخ 2000/12/20

ملف جنحي رقم 11016/18/98

التعليل

في شأن السبب الوحيد المستدل به على النقض المتخذ من عدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل.

ذلك أن محكمة الاستئناف عدلت الحكم الابتدائي في المسؤولية بجعل ثلاثة أرباعها على المسؤول المدني والربع على ذوي حقوق الهالكة وأيدت الحكم الابتدائي بخصوص التعويض المعنوي في 11970 درهما لكل واحد من أبوي الهالكة سيما مصاريف الجنازة التي كانت ابتدائيا 2.000 درهم فأخضعتها لتوزيع المسؤولية بجعلها 1.500 درهم ولم تخضع التعويض المعنوي لتوزيع المسؤولية معللة ذلك بظهير 02/10/1984 وأن الحيثية التي عللت بها لا ترتكز على أساس قانوني إذ أن الظهير المذكور لم ينص على إخضاع أو عدم إخضاع التعويض المعنوي لتوزيع المسؤولية فخرقت مقتضيات الفصل 4 منه علما بأن إخضاع التعويض المعنوي للتوزيع هو من المبادئ العامة للقانون وأن المشرع ترك هذا المجال للقضاء خصوصا وأن محكمة الاستئناف أخضعت بعض التعويض للتوزيع دون الأخرى وهكذا يتضح بأن القرار المطعون فيه لم يكن صائبا عندما أخضع مصاريف الجنازة للتوزيع ولم يخضع التعويض المعنوي فسجلت العارضة هذا التناقض في تأويل الفصل 4 من الظهير الذي تعتبر تأويلا فاسدا وأن التناقض والتأويل الفاسد يعتبر أن انعداما في التعليل ويعرض القرار المطعون فيه للنقض.

بناء على المادة 74 من ظهير 84 التي حددت قواعد تقدير التعويضات عن الضرر المعنوي ومصاريف الجنازة وإن كانت لم تنص على تطبيق قسط المسؤولية فإن سكوتها عن ذلك لا يعتبر استثناء لهذا النوع من التعويض من تطبيق القواعد العامة التي تقضي بإلزام المتسبب في الضرر بإصلاحه بالتعويض عنه في حدود المسؤولية وذلك استنادا إلى الفصل 78 من قانون الإلتزامات والعقود الذي ينص على أن كل شخص يعتبر مسؤولا عن الضرر المادي والمعنوي الذي أحدثه.

وحيث إن القرار المطعون فيه عندما عدل الحكم الابتدائي بتوزيع المسؤولية بين

المتهم والضحيتين ولم يخضع التعويض المعنوي لنسبة المسؤولية الآمر الذي يعرضه للنقض.

لهذه الأسباب:

· قضى بالنقض والإحالة.

.....

.....

تقضي المادة العاشرة من ظهير 2 اكتوبر 1984 على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية عند منح المحكمة للتعويض.

المجلس الأعلى (محكمة النقض) / الغرفة الجنائية

القرار عدد 1101 – المؤرخ في 1993/02/09 – ملف جنحي عدد 33-01/15081

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

وبعد ضم الطلبين لارتباطهما.

نظرا للمذكرة المدلى به من لدن طالبي النقض

في شان وسيلة النقض الثانية المتخذة من الخرق الجوهري للقانون خرق المادة 347 من ق.م.ج التي تنص على وجوب التنصيص في كل حكم او قرار على المترافعين في الدعوى في حين ان القرار المطعون فيه لم يتضمن بتاتا اسماء المطالبين بالحق المدني وهما السيد احمد والسيدة خديجة بنت سالم ومن تم يكون قد خرق مقتضيات الفصل المستدل به مما يتعين معه نقضه.

حيث انه ما دام منطوق الحكم الابتدائي الذي تضمنه القرار المطعون فيه في صفحته الاولى ذكر اسماء المطالبين بالحق المدني والدي الهالكة المفضى لهما بالتعويض وهما الزين احمد وخديجة بنت سالم فان عدم ذكرهما بطليعة القرار لا يؤثر على سلامته هذا فضلا على ان ما اوجب القانون ذكره بمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل 347 من قانون المسطرة الجنائية لا يعتبر شكلية جوهرية ولا يدخل في الحالات التي يترتب البطلان عند الاخلال بها عملا بمقتضيات الفصل352 من نفس القانون مما يكون معه الوسيلة غير مجدية.

لكن وحيث وان الوسيلة الاولى المتخذة من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة انعدام التعليل خرق مقتضيات الفصل 352 من ق.م.ج ذلك ان القرار المطعون فيه قضى

بتاييد الحكم الابتدائي المستانف فيما استقر عليه من تجزيء للمسؤولية وتحميل المتهم ثلثيها وترك الثلث الباقي على عاتق اولياء الضحية ومنحهم رغم ذلك التعويضات المستحقة باكملها ودون اخضاعها لتشطير المسؤولية الذي انتهت اليه المحكمة وانه علل ذلك في صفحته الثانية بكون التعويض المعنوي لا يخضع لتشطير المسؤولية عملا بمقتضيات ظهير 2/10/84 الذي تفيد جميع مواده على العمل انه لم يخرج عن المبادئ العامة في عدم تحميل أي طرف اداء تعويض ما الا بناء على نسبة المسؤولية التي يتحملها وانه مما يؤكد ذلك انه نص بصريح العبارة في مادته العاشرة على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة او المسؤول المدني في تحديد التعويض الممنوح للضحية عن الالام والتشويه وهي على كل حال اضرار معنوية وان التعويض الممنوح للضحية عن مصاريف الجنازة من جهة اخرى والذي لم يتم اخضاعه ايضا لتشطير المسؤولية لا يمكن احتسابه ضمن التعويضات المعنوية وبما ان القرار الاستئنافي ارتاى رغم ذلك عدم اخضاع التعويضات المحكوم بها باكملها لتشطير المسؤولية الذي استقر عليه فان يكون ضعيف التعليل وبالتالي منعدم التعليل مما يتعين معه نقضه.

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا قضى بتشطير المسؤولية وذلك بجعل ثلثيها على المتهم والثلث على اولياء الهالكة ومنح لكل واحد من والدي الضحية تعويضا معنويا قدره 11970 درهم مع تعويض عن مصاريف الجنازة للاب قدره خمسة الاف درهم.

وحيث لئن كان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا قد صادف الصواب عندما اعتبر ان التعويض المستحق لوالدي الهالكة تعويضا معنويا فقط واحتسبه على اساس الدخل الادنى اذ الامر يتعلق بضحية قاصرة وغير متوفرة على دخل معروف وذلك تمشيا مع مقتضيات المادتين الرابعة والخامسة من ظهير ثاني اكتوبر 1984 فانه لم يصادف الصواب فيما قضى به من تعويض لكل واحد من الابوين اذ يعتبر تعويضا كاملا لم يراع فيه تشطير المسؤولية كما تقضي بذلك المادة العاشرة من نفس الظهير التي تؤكد على ضرورة مراعاة قسط المسؤولية عند منح المحكمة للتعويض كما انه يلاحظ انه قضى لوالد الهالكة بالمبلغ المطلوب عن مصاريف الجنازة كله دون اخضاعه لتشطير المسؤولية ومن تم يكون قد اخل بمقتضيات ظهير ثاني اكتوبر 1984 مما يجعل القرار معرضا للنقض والابطال في المصالح المدنية لا غير.

من اجله:

قضى بنقض وابطال القرار المطعون فيه الصادر عن الغرفة الاستئنافية بالرشيدية بتاريخ ثالث عشر يونيو 1990 في المقتضيات المدنية لا غير وباحالة النازلة على نفس الغرفة لتبت فيها من جديد طبق القانون وهي مؤلفة من هيئة اخرى وبرد المبلغ

المودع لمودعه.
وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة يحيى الصقلي رئيسا والمستشارين السادة: عبد الصمد الرايس، الطاهر السميرس، احمد الحضري، الهاشمي الجباري، بحضور المحامي العام السيد العزوزي الذي مثل النيابة العامة بمساعدة كاتبة الضبط السيدة كركوري عالية.

.....
.....

القرار عدد 424

الصادر بتاريخ 9 أبريل 2008

في الملف الجنحي عدد 5608/6/2/2006

- خضوعه لنسبة المسؤولية.

حادثة سير - تعويض معنوي ومصاريف الجنازة

إن الثابت من الحكم المستأنف أنه أخضع التعويض المعنوي لكل واحد من الأبوين وكذا مصاريف الجنازة لنسبة المسؤولية والمحكمة مصدرة المطعون فيه لما أيدت الحكم المذكور، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها مؤسسا وما بالوسيلة خلاف الواقع.

رفض الطلب

بناء على طلب النقض المرفوع من من شركة شركة التأمين التأمين النقل والمسؤول المدني شركة النقل بمقتضى تصريح أفضيا به بواسطة الأستاذ (ت. ق) بتاريخ 40/1/06 لدى كتابة الضبط المحكمة الاستيناف بالرباط والرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 5/1/06 في القضية عدد 1620/06 القاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف مع تعديله في التعويض الإجمالي الخالص المحكوم به لفائدة والدي الهالك إلى مبلغ (150678) درهم لكل واحد منهما وإلغائه فيما قضى به من رفض الطلب بالنسبة لأشقاء الهالك والحكم لهم من جديد بتعويض إجمالي خالص قدره (42075) درهم لهم جميعا والحكم بالفوائد القانونية من تاريخ هذا القرار وتحميل المستأنف الخاسر الصائر.

إن المجلس (محكمة النقض)

بعد أن تلا السيد المستشارة عائشة المنوني التقرير المكلف به في القضية

وبعد الإنصات إلى السيد عبد اللطيف أجزول المحامي العام في مستنتجاته

وبعد ضم الملفين لارتباطهما

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من الطاعنين بواسطة الأستاذ (ت.ق) المحامي بهيئة الرباط المقبول لدى المجلس الأعلى.

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض المتخذة من الخرق الجوهري للقانون الفقرة الرابعة من المادة 534 من قانون المسطرة الجنائية ، حيث إنه من المبادئ القانونية المسلم بها قانونا أن أي حكم يجيب أن يكون مستندا على قواعد قانونية نص عليها المشرع وإلا اعتبر منعدم الأساس فالحكم المطعون فيه قضى بالتعويض المادي لذوي الهالك ولم يحترم مقتضيات المادة الرابعة من ظهير 2/10/84 التي تنص أنه إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفق نظام أحواله الشخصية وكذا لشخص آخر يعوله تعويضا عن ما فقدوه من مورد عيشهم بسبب وفاته. وأنه بالرجوع إلى المادة 198 من مدون رة المرتبطة بالمدونة المذكورة التي تنص على نفقة الأب على أبنائه تستمر إلى حين بلوغ ن المادة 209 من مدونة الأسرة حددت الرشد القانوني بثمانية عشرة سنة كاملة، واعتبار الإبن المالك مزداد سنة 1986 وأن تاريخ الحادثة كان في يوليوز 2004 مما يتبين أنه كان قاصرا وهم من الأشخاص الذين يلزم الأب بالنفقة عليهم وليس ممن يلزم بالنفقة على الغير فيكون القرار بما قضى بها فيه خرق للمواد المذكورة مما يتعين معه من النقض بنقضه.
للسلطة الوصال التصريح

لكن حيث يتضح من تنصيصات القرار المطعون فيه أن المحكمة لما اعتبرت رسم الكفالة مستوفيا لشروطه الشرعية فبات معتبرا قانونا عاملا قضاء وأنه تبعا لذلك يكون التعويض عن فقد مورد العيش مستحقا للمطالبين به واعتبارا لسن المهالك (18) سنة ودخله 3500 درهم واعتبرت ما تم الإدلاء به من شواهد مثبتة لواقعة الإنفاق بمقتضى موجب الكفالة عدد 3228 إنما تكون قد استعملت السلطة المخولة لها في تقييم الأدلة المعروضة عليها كمحكمة موضوع في إثبات ذلك وعللته بما هو مقبول ومستساغ وبالتالي تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم وما بالوسيلة على غير أساس.

25

وفي شأن الوسيلة الثانية المتخذة من انعدام التعليل.

حيث إن كل قرار يجب أن يكون معللا تعليلا سليما من الوجهتين القانونية والواقعية وان انعدام التعليل يوازي عدم ارتكاز القرار على أساس من الواقع أو القانون ذلك أن محكمة الاستئناف حين ألغت الحكم الابتدائي تكون ملزمة بالتعليل من الوجهتين المذكورتين ما دام القرار لم يتبنى تعليله الذي ألغاه.

وأنه بالرجوع إلى تعليل القرار الاستئنائي نجد أنه لم يجب على دفوعات الطاعنة وفق ما تقتضيه القواعد القانونية إذ بالرجوع إلى المادة 370 من مدونة الشغل التي تنص على أنه يجب على كل مشغل أن يسلم أجزاءه عند أداء أجورهم وثيقة تسمى ورقة الأداء ، وأن يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة المكلفة بالشغل ، وعلى فرض أن الهالك القاصر كان يتقاضى أجرا فإن شهادة الأجر المدلى السكن فكيف تأخذ محكمة الاستئناف بها تنص على مبلغ 3500 درهم شاملة . بهذه الوثيقة التي لم تأخذ بها المحكمة الابتدائي موقفها بخصوصها.

وأن القرار الاستئنائي لما علل بأن القانون لم يشترط في شهادة الأجر شكلا معينا في هذه الشهادات وأن رسم الكفالة مستوفية للشروط الشرعية وأن نقصان التعليل يعتبر بمثابة انعدامه مما يكون معه القرار المطعون فيه معرضا للنقض تحكمة النقض

لكن حيث يتضح من تنصيصات القرار المطعون فيه أن المحكمة عندما اعتبرت كون الوثيقة المدلى بها لإثبات الأجر الشهري الذي كان يتقاضاه الهالك والمحدد في مبلغ 3500 درهم يمكن اعتمادها كوسيلة لإثبات الإنفاق وبالتالي يستحق المطالبين التعويض على أساسها طالما أنه من جهة فإن القانون لم يشترط في هذه الشهادات شكلا معينا فكانت بذلك معتبرة قانونا ومن جهة أخرى فإن المطالبون بالحق المدني أثبتوا بموجب الكفالة عدد 3228 أن الهالك كان هو الكافل والمنفق على أبويه واخواته المطالبين بالحق المدني إنما تكون المحكمة قد استعملت سلطتها التقديرية الموكولة إليها في تقييم وترجيح ما يعرض عليها من وثائق ومستندات مما تستقل به و لا يراقبها المجلس الأعلى (محكمة النقض) على ذلك ويبقى بذلك قرارها معللا بما فيه الكفاية والوسيلة على غير أساس.

26

وفي شأن الوسيلة الثالثة المستدل بها على النقض المتخذة من عدم إخضاع التعويضات المعنوية ومصاريف الجنازة نسبة المسؤولية ذلك أن قواعد المسؤولية المدنية تقتضي مسائلة كل شخص وفي حدود مسؤوليته وأن المحكمة الابتدائية حملت

ربع المسؤولية للهالك وأن القرار الاستئنافي لم يخضع التعويض المعنوي ومصاريف الجنازة نسبة المسؤولية مما يكون معه خارقا لقواعد المسؤولية ومعرضا للنقض.

لكن حيث إنه وفي إطار تأييد القرار المطعون فيه للحكم المستأنف فيما يخص التعويض المعنوي ومصاريف الجنازة وما دام هذا الأخير قد أخضع هذين التعويضين لنسبة المسؤولية إذ الثابت من تنصيصاته أنه قضى بتعويض معنوي قدره 18548 درهم لكل واحد من الأبوين والذي أصبح بعد إخضاع لنسبة المسؤولية محددا في مبلغ 13905 درهما كما هو الشأن بالنسبة لمصايف الجنازة، الشيء الذي جاء معه القرار المطعون فيه مؤسسة لاف الواقع.

قضى برفض الطلب المقدم من شركة التأمين النقل، وبرد الوديعة المودعيها بعد استيفاء مبلغ الصوائر القضائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: زبيدة الناظم رئيسا والمستشارين: عائشة المنوني مقررة وعبد الرحيم اغزييل وعبد السلام البقالي وفؤاد هلالي وبمحضر المحامي العام السيد عبد اللطيف أجزول الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ربيعة الطهري.

27

.....
.....
.....

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.26.58 صادر في 8 رمضان 1447 (26) فبراير 2026 بالموافقة على عقد قرض رقم 98166 بمبلغ خمسمائة مليون أورو (500.000.000,00

أورو) المبرم بتاريخ فاتح ديسمبر 2025 بين المملكة المغربية والبنك الأوروبي للاستثمار لتمويل برنامج إعادة الإعمار بعد الزلزال بالمغرب - الشطرب».

رئيس الحكومة.

بناء على قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.65 بتاريخ 11 من جمادى الآخرة 1446 : (13) ديسمبر (2024) ولا سيما المادة 42 منه .

وعلى قانون المالية لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير (1982).

ولاسيما البند ا من الفصل 41 :

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق، كما هو ملحق بأصل هذا المرسوم على عقد قرض)رقم 98166 بمبلغ خمسمائة مليون أورو (500.000.000,00 أورو المبرم بتاريخ فاتح ديسمبر 2025 بين المملكة المغربية و البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل برنامج إعادة الإعمار بعد الزلزال بالمغرب الشطرب».

المادة الثانية

يسند إلى الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 رمضان 1447 (26) فبراير (2026)

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

الإمضاء : فوزي لقجع.

.....
.....

صفحة : 1723

الجريدة الرسمية عدد 7492 - 29 رمضان 1447 (19) مارس 2026

نصوص عامة

قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم 3173.24 صادر في 10 جمادى الآخرة 1446 (12) ديسمبر (2024) يتعلق بقواعد الجو

وزير النقل واللوجيستيك

بناء على المرسوم رقم 2.22.191 الصادر في 4 رجب 1444 (26) يناير (2023 المتعلق بخدمات الملاحة الجوية ولا سيما المادة 3 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.24.992 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1446 (28) أكتوبر (2024) المتعلق باختصاصات وزير النقل واللوجيستيك :

واعتبارا للاتفاق الخاص بالطيران المدني الدولي الممضى عليه بشيكاغو في 7 ديسمبر 1944 الصادر بنشره الظهير الشريف رقم 1.57.172 بتاريخ 10 ذي القعدة 1376 (8) يونيو (1957)، ولا سيما ملحقه رقم 2 المتعلق بقواعد الجو

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تحدد طبقا لمقتضيات الاتفاق الخاص بالطيران المدني الدولي المشار إليه أعلاه، لا سيما ملحقه رقم 2 قواعد الجو المنصوص عليها في المادة 3 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.22.191 الصادر في 4 رجب 1444 (26) يناير (2023) ، في الملحق بهذا القرار.

المادة الثانية

تقوم المديرية العامة للطيران المدني بنشر تحيينات الملحق بهذا القرار المشار إليه في المادة الأولى أعلاه على موقعها الإلكتروني.

المادة الثالثة

ينسخ ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية قرار وزير النقل واللوجيستيك رقم 3282.13 الصادر في 18 من محرم 1435 (22) نوفمبر (2013) المتعلق بقواعد الجو.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 جمادى الآخرة 1446 (12) ديسمبر (2024).

الإمضاء : عبد الصمد قيوح.

يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد 7492 بتاريخ 29 رمضان 1447 (19) مارس 2026 .

.....
.....

قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم 237.25 صادر في 21 من رجب 1446 (22) يناير (2025) يتعلق بخرائط الطيران

وزير النقل واللوجيستيك

بناء على المرسوم رقم 222.191 الصادر في 4 رجب 1444 (26) يناير (2023) المتعلق بخدمات الملاحة الجوية ولا سيما المادة 28
منه :

وعلى المرسوم رقم 2.24.992 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1446 (28) أكتوبر (2024) المتعلق باختصاصات وزير النقل واللوجيستيك :

واعتبارا للاتفاق الخاص بالطيران المدني الدولي الموقع بشيكاغو في 7 ديسمبر 1944، الصادر بنشره الظهير الشريف رقم 1.57.172 بتاريخ 10 ذي القعدة 1376 (8) يونيو (1957) ، ولا سيما الملحق الرابع المتعلق بخرائط الطيران

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يهدف هذا القرار إلى تحديد الشروط التي يجب مراعاتها من أجل إعداد خرائط الطيران المنصوص عليها في المادة 28 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.22.191. وتستخدم هذه الخرائط لتوفير المعلومات الخاصة بمختلف مراحل الرحلة الجوية، بهدف ضمان سلامة الملاحة الجوية.

المادة الثانية

تعد خرائط الطيران من قبل مقدم خدمات معلومات الطيران (SIA-Maroc) التابع لمقدم خدمات الملاحة الجوية، والمكلف بتقديم خدمة معلومات الطيران وذلك طبقا للمتطلبات المنصوص عليها في الملحق بأصل هذا القرار. وتأخذ بعين الاعتبار هذه المتطلبات القواعد المحددة في الملحق الرابع للاتفاق الخاص بالطيران المدني الدولي المشار إليه أعلاه

يقوم، كذلك مقدم الخدمات المشار إليه أعلاه بنشر خرائط الطيران.

المادة الثالثة

ينشر الملحق بهذا القرار ويتم تحيينه من طرف المديرية العامة للطيران المدني على موقعها الإلكتروني.

المادة الرابعة

ينسخ ، ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، قرار وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك رقم 3762.13 الصادر في 8 صفر 1435 (12) ديسمبر (2013) المتعلق بخرائط الطيران

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من رجب 1446 (22) يناير 2015

الإمضاء : عبد الصمد قيوح

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة العدل

الوزير

2205 س

+I+1+ЖОК+ Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

- 1 2026

السيد المحافظ العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أنه ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين.

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتهيئة للمنظومة الإلكترونية الخاصة بمسك السجل المذكور، يشرفني إخباركم بأنه تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في

العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

عبد اللهيفا وسب

المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....

.....

يقول الرسول محمد صلى الله عليه و سلم (إن الله تعالى إذا انعم على عبد نعمة يحب أن يرى اثر النعمة عليه ويكره البؤس والتباؤس، ويبغض السائل الملحف، ويحب الحيي العفيف المتعفف) ومعناه أن الله تنزهت حكمته، يحب التجمل في الهيئة، والنظافة في الملبوس، لأنه تعالى(جميل يحب الجمال)و(نظيف يحب النظافة) ويؤكد هذا المعنى قوله صلى الله عليه و سلم (السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءا من النبوة) وقوله صلى الله عليه و سلم إذا وسع الله فأوسعوا) لان الله يحب عدم إظهار الحاجة لغيره سبحانه.

.....

.....

هذا الحديث النبوي الشريف يحث على إظهار نعمة الله تعالى (بشكرها) وتجنب التظاهر بالفقر، وهو حديث صحيح رواه البيهقي وغيره ، يوضح الحديث أن الله يحب العبد الذي يظهر أثر نعمته عليه (في لباسه ومأكله دون إسراف)، ويكره إظهار البؤس والتمسكن (التباؤس)، ويبغض السائل الملحف.

شرح الحديث ومعانيه:

- "يحب أن يرى أثر نعمته عليه": أي يُظهر العبد فضل الله عليه في مأكله، ومشربه، وملبسه، ونظافته، مع مراعاة القصد وتجنب الإسراف.
- "يكره البؤس والتباؤس": البؤس هو الفقر، والتباؤس هو التظاهر بالفقر والمَسكنة مع كون المرء غنياً، وذلك يعتبر كفراناً للنعمة وإساءة لها.
- "يبغض السائل الملحف": يكره الله الذي يلحّ في طلب الناس ويسألهم بإلحاح شديد رغم عدم الحاجة الضرورية.

- "ويحب الحيي العفيف المتعفف": جاء في تمام الحديث أن الله يحب صاحب الحياء، الذي يكف نفسه عن سؤال الناس وعن المحرمات.

الخلاصة:

يُعلمنا الحديث أن الشكر لا يكون باللسان فقط، بل بإظهار النعمة أيضاً، وأن الإسلام دين الجمال والتوازن، ينهى عن التذلل والتظاهر بالفقر (التباؤس) ويحث على العفة.

.....

.....

المملكة المغربية رئاسة النيابة العامة

+OIOOΣOXH+1+C800+toCotst

دورية: 5 س / ر.ن.ع

إلى

بتاريخ 24 يناير 2020

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد

لا يخفى عليكم ما يترتب عن ظاهرة البناء غير القانوني من تداعيات خطيرة، لعدم احترامها شروط السلامة المطلوبة، فضلا عن انعكاساتها السلبية على المشهد العمراني لذلك عمل المشرع على تدعيم الترسانة القانونية للتعمير بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، والذي عدل وتمم ونسخ بعض مقتضيات القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية، وكذا الظهير الشريف رقم 1.60.63 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، بحيث استهدف القانون المذكور تجميع المقتضيات الزجرية المتفرقة بين النصوص القانونية المنظمة لقطاع التعمير، وتوفير إطار قانوني متكامل للوقاية وزجر مخالفات البناء والتعمير. واعتبارا للدور المنوط بالنيابة العامة في الاشراف على الأبحاث وتحريك المتابعات المتعلقة بهذا النوع من المخالفات. ومن

أجل توحيد عمل النيابات العامة بشأن الإشكالات التي أبان عنها تطبيق القانون رقم 66.12 السالف الذكر، وتحقيق النجاعة والفعالية في التصدي لمخالفات التعمير والبناء، أدعوكم إلى إيلاء عناية خاصة لهذا النوع من القضايا، والتعامل معها بالصرامة اللازمة مع الحرص على ما يلي:

0537718899-www.pmp.ma شارع الأرز، مجمع محج الرياض، الرباط صندوق البريد 21576 الرباط النخيل -- الهاتف OIR.H.Q. CICA CAII QQETE QQΘ.E. +.XIE2+ | +0.3.5+ 21576 QQG.E-II.ЖЕЙ
دراسة المحاضر ومراقبة شكلياتها، ولا سيما ما يتعلق بهوية المخالفين، لتفادي أي عيوب شكلية أو صعوبات قد تعترض تنفيذ العقوبات المحكوم بها، مع الإسراع بإحالتها على المحكمة؛

-الإسراع بالبت في طلب الاذن بمعاينة المخالفات المرتكبة داخل الأماكن المعتمرة طبقا للفقرة 2 من المادة 66 من القانون رقم 12.90

مؤازرة السلطات الإدارية من طرف فرق أخرى للشرطة القضائية عند عدم امتثال المخالفين، بمناسبة معاينة المخالفات المرتكبة داخل الأماكن المعتمرة

-العمل على تجهيز الملفات الرائجة أمام المحكمة للبت فيها داخل آجال معقولة؛

التماس عقوبات زجرية تتناسب وخطورة الأفعال المرتكبة

الطعن في الاحكام القضائية التي تقضي بعقوبات غير متناسبة مع خطورة الأفعال أو لا تراعي حالة العود؛ -

-

تبليغ مقررات الهدم إلى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 68 من القانون 12.90 رفقة ما يفيد نهائية الحكم؛

-موافاتي بإحصائيات شهرية حول عدد المحاضر المنجزة في مجال التعمير والناء ونوعية المخالفات المسجلة، والإجراءات المتخذة بشأنها ومآلها؛

إشعاري بجميع الصعوبات التي تعترضكم بهذا الخصوص.

-

والسلام

.....

.....

ROYAUME DU MAROC

ADMINISTRATION DE LA DEFENSE NATIONALE

Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information

المملكة المغربية

إدارة الدفاع الوطني

المديرية العامة لأمن نظم المعلومات

NOTE DE SECURITE

Titre

Campagne de phishing par SMS liée à de fausses amendes routières

Numéro de Référence

62830304/26

Date de Publication

03 Avril 2026

Risque

Critique

Impact

Critique

Une campagne d'arnaque par SMS est actuellement en circulation au Maroc. Des citoyens reçoivent des messages

frauduleux prétendant provenir d'autorités officielles, comme le Ministère de la Justice, les informant d'une supposée infraction routière.

Ces messages, souvent rédigés en arabe, proviennent généralement de numéros étrangers (par exemple avec des indicatifs +44 ou +63), évoquent une urgence (paiement immédiat pour éviter des pénalités) afin de pousser les victimes à agir rapidement. Ils contiennent un lien qui semble renvoyer vers un site officiel, ressemblant à celui du portail des amendes: amendes.justice.gov.ma.

En réalité, il s'agit d'un faux site conçu pour tromper les utilisateurs. Une fois visité, il peut vous être demandé de saisir:

Vos informations personnelles (nom, CIN, numéro de téléphone)

Vos coordonnées bancaires (numéro de carte, date d'expiration, code CVV)

Un code de confirmation (OTP) envoyé par votre banque

Ces informations peuvent ensuite être utilisées pour effectuer des opérations frauduleuses.

Recommandations:

La DGSSI recommande de:

Vérifier la source du message: Les autorités marocaines n'utilisent pas de numéros étrangers pour communiquer avec les citoyens.

Examiner attentivement les liens: Les sites officiels marocains se terminent toujours par.gov.ma.

Se méfier des messages urgents: Les arnaques jouent souvent sur la peur et l'urgence pour vous faire agir sans réfléchir.

Utiliser uniquement les canaux officiels Pour vérifier une amende, passez par les

Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information, Centre de Veille de Détection et de Réaction aux Attaques

Informatiques, Méchouar Saïd,

B.P. 1048 Rabat Tel: 05 37 57 2147-Fax: 05 37 57 20 53 Email:

contact@macert.gov.ma

المديرية العامة لأمن نظم المعلومات مديرية تدبير مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية ، المشور السعيد، ص.ب 1048 الرباط 0537 57 2053
0537572147: - فاكس

contact@macert.gov.ma البريد الإلكتروني

.....
.....

.....
.....

قرار محكمة النقض
رقم 10/216
الصادر بتاريخ رقم 28 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 18034/2019

حادثة سير . تامين - أثره .

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المتهم وإن كان لا يتوفر وقت الحادثة على رخصة سياقة مطابقة لصنف السيارة التي كان يتولى سياقتها، فإن كونه يعمل لدى مالك السيارة ويستعملها بترخيص منه يجعله مؤمنا له طبقا المقتضيات المادتين الرابعة والسابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تبقى الضمان قائما متى كان المتسبب في الحادثة ممن يسأل عنه المؤمن له طبقا لمقتضى الفصل 85 من قانون الالتزامات و العقود، ورتبت على ذلك قيام ضمان الطاعنة للحادثة تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني سليم وما أثير غير مؤسس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين النقل بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد الجليل (م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 18/1/2019 الرامي إلى نقض القرار الصادرة عن الغرفة الاستئنافية الجنحية الحوادث السير بها على للسلطة القضائية. بتاريخ 10/1/2019 ملف عدد 720/2018 القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه المجلس الأعلى في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار (م. ز) مسؤولا مدنيا و أدائه الفائدة المطالب بالحق المدني (ع.ل) تعويضا إجماليا مبلغه 25، 71326 درهما والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود الربع وإحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر و رفض باقي الطلبات .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الجليل (م) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .
في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من خرق المادة 7 من مدونة السير و المادة 7 من قرار وزير المالية والخوصصة المؤرخ في 26/5/2006 ذلك أن السيد (م. ز) يملك سيارة كبيرة الحجم من نوع مرسيدس مخصصة للنقل المزدوج تحمل عددا من الأشخاص يتجاوز الثمانية، وحسب بطاقة الإذن فإن المقاعد المسموح بها تصل إلى 17 . وحسب معاينة الضابطة القضائية فإن السيد (ر) بن (ح) لم يكن يتوفر على

رخصة السياقة من صنف "س" حسب ما تقتضيه المادة 7 من قانون 05-52 المعتبر بمثابة مدونة السير بل سبق له أن حصل على رخصة السياقة من صنف "باء" سنة 2009 وسمح لنفسه بان يشتغل كسائق على متن السيارة الكبيرة الحجم والمخصصة للنقل المزدوج في نطاق عقد الشغل مع مالكها السيد (م. ز) دون مراعاة أن القانون لا يسمح له بسياقتها لأن الرخصة التي بحوزته تمنع عليه منعا كليا سياقة سيارة يتجاوز عدد ركابها ثمانية . و تبعا لذلك دفعت الطاعنة بانعدام الضمان واعتبرت ان السيد (ر) بن (ح) في حكم من لا يتوفر على رخصة السياقة عملا بالمادة 7 من القرار المذكور و أن محكمة الموضوع خالفت القانون عندما اعتبرت أن الناقلة أداة الحادثة لم يستوجب المشرع بان يتوفر سائقها على رخصة السياقة من صنف "س" وبذلك جاء تعليلها عاما وليس خاصا و اعتمدت سندا قانونيا تم العاؤه وأصبح العمل جاريا بموجب نصوص قانونية حديثة العهد، و بالتالي لا يحق لها أن تتدرع في استعاد كل دفع أثارته مقاولة التأمين استنادا إلى المادة 12 من قرار وزير المالية الذي تم نسخه، كما أن محكمة الموضوع سجلت أن شركة التامين لم تثبت بأن السيارة أداة الحادثة كانت تحمل عددا من الأشخاص يتجاوز الثمانية ، والحال أن المحكمة تتوفر رفقة المحضر على بطاقة الإذن التي تثبت أن السيارة النقل المزدوج مخصصة لسبعة عشر مقعدا، وبذلك فإنها الحاولت قلب عبء الإثبات وطالبت شركة التأمين بإثبات ما ليس في حاجة إلى إثباته الوجود البطاقة الإذن من وثائق الملف، مما تكون محكمة النقض. معه قد وقعت في خلط بين أصناف رخص السياقة ولم تأخذ بالتمييز الذي جاء به المشرع، علما أن رخصة من صنف "باء" قد حدد لها المشرع عدد المقاعد في ثمانية وما زاد عن ذلك يستلزم رخصة من صنف "س" و اعتمدت عقدة نموذجية يرجع تاريخها إلى 25/1/1965 مما يعرض قرارها للنقض.

حيث إنه خلافا لما ورد بالوسيلة، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المتهم وإن كان لا يتوفر وقت الحادثة على رخصة سياقة مطابقة لصنف السيارة التي كان يتولى سياقتها، فإن كونه يعمل لدى مالك السيارة ويستعملها بترخيص منه يجعله مؤمنا له طبقا لمقتضيات المادتين الرابعة والسابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تبقى الضمان قائما متى كان المتسبب في الحادثة ممن يسأل عنه المؤمن له طبقا المقتضى الفصل 85 من قانون الالتزامات و العقود، ورتبت على ذلك قيام ضمان الطاعنة

للحادثة تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني سليم وما أثير غير مؤسس.
من أجله

قضت برفض الطلب و برد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و منى البخاتي بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

.....
.....

قرار محكمة النقض

رقم : 766/1

الصادر بتاريخ 26/04/2013

في الملف الجنائي رقم 5080/6/1/2023

تعليل المحكمة رفضها لطلب إدماج العقوبات المقدم إليها من طرف الطالب بعلة أن الجرائم المراد إدماج عقوباتها من صنف واحد وهي الاتجار في المخدرات ولا تتجاوز الحد الأقصى المقرر للجريمة الأشد تكون تجاوزت للشروط المحددة في الفصلين 119 و 120 من مجموعة القانون الجنائي - لا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

حيث إن طلب النقض قدم داخل الأجل القانوني، ووفق الشكليات المتطلبة قانونا، وتم تعزيزه بمذكرة مستوفية لكل الشروط الضرورية، فكان بذلك موافقا لما يقتضيه القانون، مما يجعله مقبولا شكلا

في الموضوع

نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من الطالب بإمضاء الأستاذ (س.ض) المحامي بهيئة المحامين بالرباط المقبول للترافع أمام محكمة النقض،

والمستوفية للشروط الشكلية المتطلبة وفق المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية. لنقد

في شأن وسيلة النقض الفريدة، المتخذة من سوء تطبيق مقتضيات الفصل 120 من القانون الجنائي، وفساد التعليل وانعدام الأساس القانوني، ذلك أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه اعتبرت أن الجرائم المطلوب دمج عقوباتها من صنف واحد، وهي الاتجار في المخدرات، وأن العقوبات المحكوم بها لا تتجاوز الحد الأقصى المقرر للجريمة الأشد، واعتبرت الطلب مخالفا لمقتضيات الفصل 120 المشار إليه، مما يتبين معه أن المحكمة طبقت مقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل المذكور

والتي تتعلق بضم العقوبات التي تصدر عن محكمة واحدة بموجب حكم واحد، في حين أن طلب الطاعن يتعلق بتعدد الجرائم صدرت فيها عدة أحكام لا يفصل بينها حكم غير قابل للطعن. وبمقتضى المادتين 599 و 600 من قانون المسطرة الجنائية والفقرة الثانية من الفصل 120 المستدل به، فإنه يتعين تنفيذ عقوبة واحدة فقط من العقوبتين المحكوم بهما ، لذا يتعين نقض وإبطال القرار

المطعون فيه.

1
بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى المادة 365 في بندها الثامن والمادة 370 في بندها الثالث من القانون المذكور، يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن فساد التعليل ينزل منزلة انعدامه.

وحيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت برفض طلب الطاعن بدمج عقوبات سالبة للحرية اعتمدت في تعليل قرارها على ما يلي: ((حيث تبين لهذه المحكمة وبعد اطلاعها ثبت لها أن الجرائم المراد إدماج عقوباتها من صنف واحد، ويتعلق الأمر بالاتجار في المخدرات، إضافة إلى أن العقوبات المراد إدماجها لا تتجاوز الحد الأقصى المقرر للجريمة الأشد.

وحيث إنه تبعا لذلك، يكون الطلب مخالفا لمقتضيات الفصل 120 من القانون الجنائي، الأمر الذي يستوجب التصريح برفضه، دون أن تبحث في توفر أو عدم توفر الشروط التي يقتضيها الفصلان 119 و 120 من القانون المذكور، مع بيان تواريخ ارتكاب الطالب للأفعال المدان بها، والأحكام الصادرة في حقه من أجلها، وما إذا كانت هذه

الجرائم قد فصل بينها حكم غير قابل للطعن بل اعتمدت في ذلك على أساس غير صحيح من القانون، فكان قرارها والحالة هذه فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، وخارقا للمقتضيات القانونية المشار إليها، وعرضة للنقض والإبطال.

من أجله

قضت

- بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية في غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف بوجدة بتاريخ 23 نونبر 2022 تحت عدد 5177 في القضية عدد و سلطة القضائية

2022/2523/176

- وبإحالة القضية والأطراف على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي مشكلة

من هيئة أخرى.

وبرد المبلغ المودع لمودعه.

وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

- كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة بوشعيب بوطربوش رئيسا، والمستشارين هشام السعداوي مقررا والمصطفى هميد وعبد الحق أبو الفراج ومحمد العلام، أعضاء وبمحضر المحامية العامة السيدة زكية وزين التي كانت تمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة اليماني.

2

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 46

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DE L'INTERIEUR

Direction Générale des Collectivités Territoriales

Royaume itu Maric

Ministère de l'Economie et des Finances

Trésorerie Générale du Royaume

DFP/N 17

Rabat, le

08 AVR. 2026

F/ 604

Note conjointe

Mesdames et Messieurs les Walis de Régions et Gouverneurs des Préfectures, des Préfectures d'arrondissements et des Provinces du Royaume;

Mesdames et Messieurs les Présidents des Conseils des Collectivités Territoriales;

Mesdames et Messieurs les Trésoriers régionaux et les Trésoriers préfectoraux et provinciaux;

Mesdames et Messieurs les Percepteurs;

Mesdames et Messieurs les Percepteurs communaux.

Objet: Transfert d'attributions dans le cadre de la mise en œuvre de la loi n°14-25 complétant et modifiant la loi n°47-06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales

Dans le cadre de la mise en œuvre de la loi n°14-25 complétant et modifiant la loi n°47-06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales, il a été décidé de procéder, à compter du 9 avril 2026, au transfert des restes à recouvrer au titre des taxes locales, autres que la taxe d'habitation, la taxe de services communaux et la taxe professionnelle, des trésoriers régionaux, préfectoraux et provinciaux et des percepteurs aux percepteurs communaux, conformément au tableau joint en annexe.

Il est à préciser que les restes à recouvrer précités incluent les créances au titre des taxes, droits, contributions et redevances objet de la loi n° 39-07 ainsi que toutes les autres créances dont les ordres de recettes ont été émis par les ordonnateurs des collectivités territoriales.

Ce transfert porte également sur l'ensemble des documents, pièces, informations et données informatiques requis pour le recouvrement des créances susmentionnées, ainsi que pour le traitement des réclamations et des contentieux y afférents.

Mesdames et Messieurs les Walis de Régions, les Gouverneurs des Préfectures, des Préfectures d'arrondissements et des Provinces du Royaume, les Présidents des Conseils des Collectivités Territoriales, les Trésoriers régionaux, les Trésoriers préfectoraux et provinciaux, les Percepteurs et les

Percepteurs communaux voudront bien prendre note de ces informations et les porter à la connaissance des agents placés sous leur autorité.

POUR LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

POUR LA MINISTRE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES

Le Trésorier Général du Royaume Par Intérim

Abdellatif AMRANI

Pour le Ministle de l'Inteneur et par délégation Le Wai,
Directeur Général des Collectivités Territoriales

Signé Jelloul SAMSSEME

.....
.....
.....

Préjudice d'anxiété :

prescription de l'action en réparation

0

Audience à venir

Vendredi 17 avril 2026-9H30

Chambre mixte - pourvoi n° 24-17.384

A suivre sur courdecassation.fr

La Cour de cassation doit se pencher sur la situation des personnes qui ont été exposées, parfois il y a longtemps, à une substance nocive, et qui souffrent d'une crainte de développer une maladie grave. De combien de temps ces personnes disposent-elles pour demander la réparation de ce préjudice d'anxiété ?

Pour répondre à cette question, la Cour pourrait être amenée à s'interroger sur le point de savoir si le préjudice d'anxiété constitue ou non un préjudice corporel.

Avertissement: Ce communiqué n'a pas vocation à exposer dans son intégralité la teneur de l'affaire. Il tend à présenter de façon synthétique les principales questions juridiques posées à l'audience.

Repères

Le préjudice d'anxiété

Le préjudice d'anxiété désigne la souffrance psychique éprouvée par une personne qui a été exposée à une substance nocive et qui se trouve, de ce fait, dans lincertitude de développer une maladie grave

La prescription de l'action en réparation

Le principe

En matière de responsabilité civile delictuelle, le délai de prescription de l'action en réparation d'un dommage est en principe de 5 ans.

Au-delà de 5 ans, il n'est plus possible d'agir contre le potentiel responsable. Ce délai commence à courir le jour où la victime a connu ou aurait dû connaître les faits lui permettant d'exercer cette action en justice (art. 2224 du code civil).

L'exception du dommage corporel

En matière de responsabilité civile délictuelle, le délai de prescription de l'action en réparation d'un dommage corporel est porté à 10 ans.

Il commence à courir le jour de la consolidation de ce dommage, c'est-à-dire lorsque celui-ci est définitivement stabilisé

Les faits

Dans les années soixante-dix, une femme enceinte s'est vu prescrire un médicament destiné à limiter les risques de fausse couche. Elle a donné naissance à une fille.

A l'âge de 14 ans, lors de ses premières consultations gynécologiques, cette fille a été informée de ce que ce médicament était un perturbateur endocrinien pouvant affecter les femmes enceintes qui le consommaient, mais aussi l'enfant à naître.

Devenue adufte, elle a mené à terme une première grossesse.

Par la suite, elle a tenté d'avoir un second enfant: elle n'y est pas parvenue et a développé des malformations utérines et vaginales.

La procédure

Les sociétés ayant produit et commercialisé ce médicament ont été assignées en responsabilité.

La cour d'appel a reconnu leur responsabilité.

La fille a obtenu réparation des dommages corporels tenant à certaines anomalies morphologiques de l'utérus que la cour d'appel a attribuées au fait qu'elle ait été exposée à ce médicament dans le ventre de sa mère.

La fille avait aussi demandé la réparation de son préjudice d'anxiété lié au risque de développer une pathologie grave.

Or, la cour d'appel a rejeté cette demande, jugeant que ce volet de l'action en responsabilité était prescrit.

En effet, la cour d'appel a estimé que le préjudice d'anxiété n'entrait pas dans la catégorie des dommages corporels.

Elle en a déduit que la victime avait 5 ans et non 10 ans pour saisir la justice, à compter du moment où elle avait appris avoir

été exposée à ce perturbateur endocrinien et devoir bénéficier d'un suivi particulier en raison d'un risque d'infertilité.

La fille a formé un pourvoi en cassation.

La question posée à la Cour de cassation

Lorsqu'une personne a la crainte de développer une maladie grave du fait d'avoir été exposée à une substance nocive, combien de temps a-t-elle pour demander à la justice la réparation de son préjudice d'anxiété et à partir de quand le délai prescription de cette action commence-t-il à courir?

1

.....

.....

1

ROYAUME DU MAROC MINISTERE DE L'INTERIEUR Direction Générale des Collectivités Territoriales

Ministère de l'Economie et des Finances

F/602

TGR/DFP/N9

08 AVR. 2020

Circulaire conjointe

A

Mesdames et Messieurs les Walis de Régions et Gouverneurs des Préfectures, des Préfectures d'arrondissements et des Provinces du Royaume;

Mesdames et Messieurs les Trésoriers régionaux et les Trésoriers préfectoraux et provinciaux;

Mesdames et Messieurs les Directeurs régionaux, provinciaux et (inter) préfectoraux des impôts;

Mesdames et Messieurs les Présidents des Conseils des Communes;

Mesdames et Messieurs les Percepteurs;

Mesdames et Messieurs les Percepteurs communaux.

Objet: Dématérialisation des échanges liés à la délivrance de l'attestation de paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble objet de mutation ou de cession.

Réf.:

Article 95 de la loi n° 15-97 formant Code de Recouvrement des Créances Publiques, promulguée par le dahir nº 1-00-175 du 28 moharrem 1421 (3 mai 2000);

Circulaire conjointe DGCT/n° 10091 et DFP/n°31 en date du 16 juillet 2020.

L'article 95 du Code de Recouvrement des Créances Publiques dispose qu': << En cas de mutation ou de cession d'immeuble, il est fait obligation aux adouls, notaires ou toute autre personne exerçant des fonctions notariales, à peine d'être tenus solidairement avec le contribuable au paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble objet de cession, de se faire présenter une attestation des services de recouvrement justifiant le

paiement des cotes se rapportant à l'année de mutation ou de cession et aux années antérieures ».

Par ailleurs, la circulaire conjointe de la Trésorerie Générale du Royaume (TGR) et de la Direction Générale des Collectivités Territoriales (DGCT) visée en référence, a consacré la dématérialisation des échanges liés à la délivrance de l'attestation de paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble objet de mutation ou de cession.

Dans ce sens et conformément à la procédure prévue par ladite circulaire, les échanges précités, effectués entre les comptables publics chargés de délivrer ladite attestation, d'une part, et les services compétents des communes, d'autre part, ont été dématérialisés.

2

La présente circulaire conjointe intervient dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la loi n° 14-25 modifiant et complétant la loi n° 47-06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales qui a conféré aux percepteurs communaux la qualité de comptables publics chargés du recouvrement des taxes locales à l'exclusion de la taxe professionnelle (TP), la taxe d'habitation (TH) et la taxe de services communaux (TSC).

Dans ce cadre, la TGR a adapté le télé-service disponible à l'adresse https://eservices.tgr.gov.ma en vue de permettre aux

percepteurs communaux de renseigner les comptables chargés de la délivrance de ladite attestation sur la situation fiscale du bien objet de mutation ou de cession.

Ainsi, les différentes étapes du processus de traitement des demandes de délivrance de l'attestation en question, se présentent comme suit:

L'obtention de l'attestation de paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble débute par la récupération de la fiche de renseignements auprès de la Direction Générale des Impôts (DGI). Ce service a été entièrement dématérialisé en vue d'offrir un meilleur service aux usagers et ce dans les meilleurs délais.

Deux situations peuvent se présenter:

Lorsque le contribuable n'a aucun reste à recouvrer auprès de la DGI, la fiche en question lui est délivrée électroniquement et en temps réel sur la base de son numéro d'article TH/TSC, via la plateforme SIMPL/Attestation;

Dans le cas contraire et lorsque le contribuable a un reste à recouvrer auprès de la DGI, la fiche susvisée lui est délivrée via la même plateforme, dans un délai de 48 heures à compter de

la date de dépôt de la demande, après paiement des arriérés afférents auxdites taxes.

Il est rappelé que l'ensemble des paiements peuvent être opérés au niveau du guichet électronique SIMPL. Ces paiements sont comptabilisés, sans délai, dès règlement.

S'agissant des terrains nus, ces biens font l'objet de la délivrance de la fiche de renseignement relative aux terrains non bâtis. Pour ce faire, une demande, selon le modèle établi par l'administration, est à déposer physiquement auprès de la direction des impôts dont relève le bien. Le modèle précité énumère l'ensemble des pièces justificatives à joindre à la demande.

Ensuite, le notaire, via l'application Tawtik + ou l'Adel via le portail de la TGR, initie la demande d'obtention de l'attestation des impôts et taxes grevant l'immeuble, appuyée des informations et documents nécessaires liés à la transaction, ainsi que de la fiche de renseignements délivrée par les services compétents de la DGI afin de

2

renseigner le percepteur chargé provisoirement de délivrer l'attestation de la situation fiscale du bien objet de cession ou de mutation.

Pour ce qui est des documents nécessaires précités, il s'agit notamment :

Du compromis de vente;

Du certificat de propriété ;

De la carte nationale d'identité électronique (personne physique);

De l'extrait modèle << J >> du registre de commerce (personne morale).

Ladite demande est acheminée automatiquement et simultanément au percepteur précité d'une part, et au service d'assiette de la commune concernée ainsi qu'au percepteur communal compétent d'autre part, lesquels renseignent le percepteur sur la situation fiscale du bien en question dans un délai n'excédant pas 48 heures à compter de la réception de la demande précitée.

Lorsque le bien objet de cession ou de mutation n'est pas grevé de créances, chez l'ensemble des intervenants, l'attestation est délivrée de manière dématérialisée par le percepteur relevant de la TGR dans un délai ne dépassant pas 48 heures à compter de la réception des renseignements de la commune et du percepteur communal.

Au cas où l'un des intervenants précités, la commune, le percepteur communal ou le percepteur relevant de la TGR constate que le bien en question est grevé de créances, il adresse, via le télé-service, au notaire ou à l'Adel initiateur de la demande les informations relatives auxdites créances afin de lui permettre d'en informer le cédant et de régulariser la situation fiscale du bien.

A cet égard, il convient de rappeler que pour prétendre à la délivrance de l'attestation en question, le demandeur n'est tenu de régler que les impositions dues, grevant uniquement l'immeuble objet de cession ou de mutation.

Mesdames et Messieurs les Walis de Régions et les Gouverneurs des Préfectures, des Préfectures d'arrondissements et des Provinces du Royaume, les Trésoriers régionaux, les Trésoriers préfectoraux et provinciaux et les percepteurs sont invités à prêter assistance aux percepteurs communaux pour qu'ils accèdent au télé-service et produisent les renseignements requis dans le délai imparti de 48 heures, à compter du jour suivant la réception de la demande.

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

Le Ministre de l'Intérieur

Abdelouafi LAFTIT

3

LA MINISTRE DE L'ECONOMIE

ET DES FINANCES

Ministre de l'Economie et des Finances

Nadia FETTAH

.....

.....

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة

الأمانة العامة للحكومة المطبعة الرسمية - الرباط

2026-1447

القسم الأول

مهنة المحاماة

الباب الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

المحاماة مهنة حرة ومستقلة تمارس وفقا لمقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها المملكة وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

تساهم المحاماة في تحقيق المحاكمة العادلة والدفاع عن حقوق الإنسان، والمحامون بهذا الاعتبار جزء من أسرة القضاء.

المادة 2

مع مراعاة مقتضيات المادتين 34 و 35 أدناه، لا تجوز ممارسة مهنة المحاماة وتحمل أعبائها والتمتع بامتيازاتها والقيام بمهامها، إلا من طرف محام مسجل بجدول إحدى هيئات المحامين بالمغرب أو محام متمرن مقيد بلائحة التمرين لديها.

المادة 3

يمارس المحامي مهنته في إطار إحدى هيئات المحامين المحدثة لدى محاكم الاستئناف.

المادة 4

يتقيد المحامي في سلوكه المهني بمبادئ الحرية والاستقلال والتجرد والنزاهة والكرامة والمروءة والشرف، مع مراعاة ما تقتضيه الأخلاق الحميدة وأعراف وتقاليد المهنة.

الباب الثاني

الولوج إلى المهنة وحالات التنافي

الفرع الأول

شروط الولوج إلى المهنة

المادة 5

يشترط في المترشح المهنة المحاماة :

1 - أن يكون مغربيا أو من مواطني دولة تربطها بالمملكة المغربية اتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين بممارسة مهنة المحاماة في الدولة الأخرى، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل :

2 - أن يكون بالغا من العمر واحدا وعشرين (21) سنة على الأقل وأن لا يتعدى أربعين (40) سنة على الأكثر في تاريخ إجراء مباراة ولوج معهد تكوين المحامين الذي يشار إليه في هذا القانون ب «المعهد» :

3 - أن يكون المترشح لمباراة ولوج المعهد متحصلا، من إحدى كليات العلوم القانونية بالمغرب على شهادة الماستر أو الماستر المتخصص أو دبلوم الدراسات العليا المعمقة أو المتخصصة في العلوم القانونية أو شهادة معترف بمعادلتها لها :

4- أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية :

5 - أن لا يكون مدانا بمقتضى مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بسبب ارتكابه أفعالا منافية للشرف والمروءة أو حسن السلوك، ولو رد اعتباره :

6 - أن لا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي نهائي بالتشطيب أو العزل أو الإعفاء أو سحب الترخيص، أو الإحالة إلى التقاعد السبب يتعلق بالشرف :

7 - أن لا يكون مصرحا بسقوط أهليته التجارية بمقتضى مقرر

حائز لقوة الشيء المقضي به :

8 - أن لا يكون في حالة إخلال بأي التزام مهني صحيح يربطه بإدارة أو مؤسسة عمومية :

9 - أن يتوفر على شروط القدرة الصحية اللازمة للقيام بمهام المهنة ؛

10 - أن يجتاز بنجاح مباراة ولوج المعهد ويقضي فترة التكوين ويحصل على شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ويقضي فترة التمرين، مع مراعاة مقتضيات المادتين 12 و 13 أدناه.

المادة 6

يكتسب المترشح الذي يجتاز بنجاح المباراة المشار إليها في المادة 5 أعلاه صفة طالب بالمعهد، ويقضي بهذه الصفة فترة تكوين أساسي لمدة سنة واحدة، يتلقى خلالها تكوينا نظريا.
يحصل الطالب بعد قضاء فترة التكوين بالمعهد على شهادة الكفاءة الممارسة مهنة المحاماة، التي يسلمها له المعهد.

يجب على الطالب الحاصل على شهادة الكفاءة، تقديم طلب التقييد في لائحة المحامين المتمرنين بإحدى هيئات المحامين داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر من تاريخ تسليمه شهادة الكفاءة، وإلا رفض طلبه، ما لم يثبت أنه قد تعذر عليه تقديم الطلب داخل الأجل المذكور السبب مشروع.

الفرع الثاني

التمرين

المادة 7

يقضي المحامي المتمرن فترة تمرين تحدد في أربعة وعشرين (24) شهرا تحت إشراف هيئة المحامين المعنية تبتدئ من تاريخ تقييده بلائحة المحامين المتمرنين الممسوكة من لدنها، تتضمن عشرين (20) شهرا بمكتب محام يعينه النقيب وتدريبا لمدة أربعة (4) أشهر في مجال ذي صلة بممارسة مهنة المحاماة بإحدى الإدارات أو المؤسسات العمومية أو باقي أشخاص القانون العام أو المقاولات العمومية.

في حالة انقطاع المحامي المتمرن عن التمرين لسبب مشروع، يمكن تمديد فترة التمرين لنفس مدة الانقطاع بقرار المجلس الهيئة.

المادة 8

لا يقيد الطالب الحاصل على شهادة الكفاءة، في لائحة التمرين إلا بعد أداء واجب الانخراط في الهيئة وأداء اليمين وفق الصيغة التالية :

«أقسم بالله العظيم أن أمارس مهنة المحاماة بشرف وكرامة وضمير ونزاهة واستقلال وإنسانية، وأن أحترم المؤسسات القضائية وقواعد المهنة ومؤسساتها، وأن أسهم في حسن تطبيق القانون وحماية الحقوق والحريات، وأن أحافظ على السر المهني وأن لا أبوح أو أنشر ما يخالف القوانين والأنظمة والأخلاق العامة أو يمس بأمن الدولة والسلم العمومي».

تؤدى اليمين أمام محكمة الاستئناف المختصة في جلسة تعقدها لهذا الغرض، يترأسها الرئيس الأول أو من ينوب عنه ويحضرها الوكيل العام للملك أو من ينوب عنه، وكذا نقيب الهيئة أو من ينوب عنه لتقديم المترشحين.

-2-

-2-

يحرر محضر بأداء اليمين، ويضمن في سجل خاص يمسك بكتابة الضبط لدى المحكمة المذكورة، وتحال نسخة منه إلى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل ورئاسة النيابة العامة وهيئة المحامين المعنية.

كل إخلال بالالتزامات الواردة في اليمين المؤداة يعتبر إخلالا بالواجبات المهنية.

المادة 9

يتولى مجلس هيئة المحامين مسك لائحة المحامين المتمرنين على حامل ورقي والكتروني، ويقوم بنشرها سنويا رفقة جدول المحامين بالموقع الإلكتروني للهيئة وبكل الوسائل المتاحة.

المادة 10

للمحامي المتمرن أن يقوم مقام المحامي المشرف على تمرينه في جميع القضايا، غير أنه يمنع عليه :

1 - أن يترافع أمام محاكم الدرجة الثانية خلال السنة الأولى من تمرينه، ولو في إطار المساعدة القضائية :

2 - أن يفتح مكتبا لممارسة المهنة، أو أن يمارسها باسمه الخاص ما لم يكلف بذلك في نطاق المساعدة القضائية :

3- أن يحمل لقب محام دون أن يكون مشفوعا بصفة متمرن.

لا يعتبر المحامي المتمرن أجيرا.

المادة 11

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل نظام وكيفية إجراء مباراة ولوج المعهد، وكيفية قضاء فترة التكوين.

المادة 12

يعفى من الحصول على شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين :

1 - قدماء القضاة من الدرجة الثانية أو من درجة تفوقها بعد قبول استقالتهم، أو إحالتهم إلى التقاعد ما لم يكن ذلك لسبب تأديبي يتعلق بالشرف :

2 - المحامون الحاملون الجنسية إحدى الدول الأجنبية التي أبرمت مع المملكة المغربية اتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقدتين بممارسة مهنة المحاماة في الدولة الأخرى مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل. ويجب على المحامين المنتمين لهذه الدول اجتياز اختبار لتقييم معرفتهم بالقانون المغربي قبل البت في طلباتهم، تحدد كيفية تنظيمه وإجرائه بمقتضى نص تنظيمي :
-3-

3 - قدماء المحامين الذين سبق تسجيلهم مدة خمس (5) سنوات على الأقل بدون انقطاع في جدول هيئة أو عدة هيئات للمحامين بالمغرب وقدماء المحامين المغاربة الذين سبق تسجيلهم لنفس المدة بدون انقطاع بهيئة أو عدة هيئات للمحامين بإحدى الدول الأجنبية التي أبرمت مع المملكة المغربية اتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقدتين بممارسة مهنة المحاماة في الدولة الأخرى، ثم انقطعوا عن الممارسة لسبب غير تأديبي شريطة ألا تزيد مدة هذا الانقطاع عن إثنتي عشرة (12) سنة، مع مراعاة مقتضيات الفرع الثاني من الباب السابع

من القسم الأول من هذا القانون

المادة 13

يعفى من الحصول على شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، مع قضاء سنة واحدة من التمرين بمكتب محام يعينه النقيب أساتذة التعليم العالي في مادة القانون الذين مارسوا، بعد ترسيمهم مهنة التدريس لمدة ثمان (8) سنوات بإحدى كليات العلوم القانونية بالمغرب، بعد إحالتهم

إلى التقاعد ما لم يكن ذلك لسبب تأديبي، أو بعد قبول استقالتهم شريطة ألا يتجاوز سنهم خمسة وخمسين (55) سنة عند تقديم الطلب.

الفرع الثالث

حالات التنافي

المادة 14

تتنافى مهنة المحاماة مع :

1 - كل نشاط تجاري سواء مارسه المحامي بصفة مباشرة أو غير مباشرة. غير أنه يمكن للمحامي التوقيع على الأوراق التجارية لأغراضه المدنية أو أن يكون عضوا في مجلس إداري لشركة :

2 - مهام التسيير في شركة تجارية، أو اكتساب صفة شريك متضامن في شركات التضامن أو شركة التوصية البسيطة أو شركة التوصية بالأسهم، أو صفة شريك وحيد في شركة ذات مسؤولية محدودة :

3 - جميع الوظائف الإدارية والقضائية باستثناء ممارسة التدريس بصفة عرضية في المعاهد والكليات :

4 - جميع المهن الحرة الأخرى، سواء مارسها المحامي بصفة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء ممارسة مهام مستشار في مجال الملكية
الصناعية طبقا للتشريع الجاري به العمل :

5 - مهام محاسب أو أجير أو مستخدم خاضع لمدونة الشغل.

يتعرض للمساءلة التأديبية كل محام يوجد في حالة تنافي.
-3-

المادة 15

يبقى المحامي الذي تسند إليه مهمة عضو في الديوان الملكي أو في الحكومة أو في المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو في المحكمة الدستورية، أو سفير أو عضو في ديوان وزير أو متفرغ لأي مهمة كلف بها من لدن الدولة داخل أو خارج المملكة، مسجلا في جدول الهيئة ومحتفظا بأقدميته دون أن يكون له الحق في ممارسة مهام المهنة طيلة توليه لتلك المهمة.

يجب على المحامي، فور تكليفه بالمهمة، إشعار الهيئة التي ينتمي إليها كتابة بذلك.

الفرع الرابع

جدول هيئة المحامين

المادة 16

يقدم المحامي المتمرن طلبه الرامي إلى التسجيل في جدول هيئة المحامين إلى نقيب الهيئة التي أنهى بها فترة التمرين، وذلك داخل أجل لا يتعدى سنة من تاريخ نهاية التمرين مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 7 أعلاه.

عند انصرام هذا الأجل يستدعي مجلس الهيئة المعني بالأمر للاستماع إليه بشأن العذر الذي حال دون تقديمه للطلب، وفي حالة قبول عذره تمنح له مهلة ثلاثة (3) أشهر إضافية لتقديم طلب التسجيل إلى الهيئة.

يجب أن يتضمن الطلب المشار إليه في الفقرتين أعلاه على الخصوص، الاسم الشخصي والعائلي لصاحب الطلب وصفته وموطنه أو محل إقامته وكذا رقم بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني.

المجلس الهيئة أن يقرر حذف المحامي المتمرن الذي لا يتقيد بالأجلين المنصوص عليهما أعلاه من لائحة التمرين.

لا يتخذ قرار الحذف إلا بعد الاستماع للمعني بالأمر من طرف مجلس الهيئة أو في غيبته إذا استدعي ولم يحضر بعد خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه بالاستدعاء في آخر عنوان له أو في العنوان المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية.

المادة 17

يقدم المترشح المنتمي إلى إحدى الفئات المشار إليها في المادتين 12 و 13 أعلاه طلبه إلى الهيئة المراد التسجيل بها، مرفقا بما يثبت استيفاءه للشروط المنصوص عليها في المادتين المذكورتين حسب الحالة، وبما يثبت أداءه لواجب الانخراط.

المادة 18

يحدد واجب الانخراط في هيئات المحامين بالنسبة لمختلف الفئات المنصوص عليها في هذا القانون، بقرار لهيئة المحامين المعنية يتخذ بناء على إطار مرجعي يحدد بنص تنظيمي.

المادة 19

يجب على مجلس الهيئة أن يبت في طلب التسجيل في الجدول داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إيداعه بعد استكمال عناصر البحث حول المترشح.

لا يتخذ قرار رفض طلب التسجيل إلا بعد الاستماع للمعني بالأمر من طرف مجلس الهيئة أو في غيبته إذا استدعي ولم يحضر بعد خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه.

يعتبر طلب التسجيل مرفوضا إذا لم يبت فيه المجلس داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه.

يبلغ قرار قبول أو رفض التسجيل في الجدول إلى المعني بالأمر وإلى الوكيل العام للملك المختص، داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ صدوره.

المادة 20

تؤدى اليمين من طرف المترشح المعفى من شهادة الكفاءة أو من التمرين أو منهما معا والذي تقرر تسجيله في الجدول، حسب الصيغة والكيفية المنصوص عليهما في المادة 8 أعلاه.

المادة 21

يسجل المحامون المتمرنون المقبولون في الجدول اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب.

يسجل المترشحون المنصوص عليهم في المادتين 12 و 13 أعلاه في الجدول ابتداء من تاريخ أداء اليمين.

-4-

المادة 22

لا يجوز لقدماء القضاة والموظفين ورجال السلطة أو الذين مارسوا مهامها، أن يقيدوا في لوائح التمرين أو يسجلوا في جداول هيئات المحامين المحدثة لدى محاكم الاستئناف التي مارسوا مهامهم في دائرتها قبل مضي خمس (5) سنوات من تاريخ انقطاعهم عن العمل بها.

يمنع عليهم، بعد تسجيلهم في أي هيئة أخرى، أن يمارسوا خلال نفس الفترة مهام المهنة أمام الهيئات القضائية بتلك الدوائر.

المادة 23

يجب على كل محام مسجل بجدول هيئة من هيئات المحامين أن يدلي لنقيب الهيئة في الأسبوع الأول من شهر يناير من كل سنة بما يثبت أنه :

- يمارس مهنته بمكتب يقع ضمن مجال اختصاص الهيئة المسجل

بجدولها :

- يمارس مهنته بصفة فردية أو مع غيره من المحامين بصفته مساعدا أو في نطاق مشاركة أو شراكة أو مساكنة أو في إطار شركة مدنية مهنية أو في إطار عقد تعاون مع محام أجنبي أو شركة مهنية أجنبية للمحاماة :

- يؤدي في الآجال المقررة الواجبات المالية لفائدة الهيئة التي ينتمي

إليها :

- يتوفر على تأمين للمسؤولية المدنية الناجمة عن ممارسة المهنة.

يجب على المحامي، تحت طائلة المساءلة التأديبية، إشعار النقيب بكل تغيير يطرأ على وضعيته داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ حدوث التغيير المذكور.

يشعر النقيب الوكيل العام للملك المختص بهذا التغيير داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصله بالإشعار.

المادة 24

يقدم المحامي الراغب في نقل تسجيله من هيئة إلى أخرى طلبه إلى الهيئة المراد الانتقال إليها، ويتولى مجلس الهيئة البت فيه بعد التأكد من احترامه للشروط المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه.

إذا كان المحامي المعني موضوع متابعة تأديبية، يؤجل البت في الطلب المذكور إلى حين فصل مجلس الهيئة فيها.

يستمر المحامي في ممارسة مهامه بالهيئة المسجل بها إلى حين صدور قرار في شأن طلب نقل تسجيله.

8

المادة 25

يقوم مجلس الهيئة بحصر الجدول في متم شهر مارس من كل سنة، ويوجهه في صيغة ورقية والكترونية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ورؤساء كتابات الضبط ورؤساء كتابات النيابة العامة بكل من محكمة النقض ومحاكم الدرجة الثانية ومحاكم الدرجة الأولى التابعة لدائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف التي تتواجد بها الهيئة.

يتضمن الجدول الاسم الكامل للمحامي وجنسيته ورقمه المهني الوطني المسلم له من قبل مجلس الهيئة التي ينتمي إليها، وتاريخ تسجيله بالجدول وعنوان مكتبه ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني وكيفية ممارسته للمهنة طبقا للمادة 26 أدناه.

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل نشر الجدول المذكور بموقعها الإلكتروني فور التوصل به مع تحيين هذا النشر سنويا.

الباب الثالث

ممارسة المهنة

الفرع الأول

كيفية ممارسة المهنة

المادة 26

يمكن للمحامي أن يمارس مهنته بصفة فردية أو مع غيره من المحامين في إطار عقد :

- مشاركة مع محام آخر مسجل بنفس الهيئة :

شراكة مع محام آخر مسجل بهيئة أخرى شريطة ألا يتجاوز

عددهم محاميين اثنين ؛

- مساكنة مع محام آخر مسجل بنفس الهيئة :

- مساعدة بصفته محاميا مساعدا :

- شركة مدنية مهنية للمحاماة.

يمكن للمحامي إبرام عقد تعاون مع محام أجنبي أو مع شركة مهنية أجنبية للمحاماة.

يمنع على المحامي أن يتخذ أكثر من مكتب واحد لممارسة المهنة داخل التراب الوطني، ما لم يتعلق الأمر بممارسة المهنة في إطار عقد شراكة بين محاميين اثنين مسجلين بهيئتين مختلفتين.

-5-

المادة 27

يعرض عقد المشاركة أو الشراكة أو المساكنة أو المساعدة على مجلس هيئة المحامين المختص من أجل التأشير عليه بناء على طلب المحامين المعنيين بالأمر.

لا ترفض التأشيرة إلا في حالة تضمين العقد بنودا منافية للتشريع الجاري به العمل أو لقواعد المهنة، وعدم استجابة المحامين المعنيين لتوجيهات مجلس الهيئة في شأن تعديل البنود المذكورة. يجب أن يكون قرار الرفض معللا.

يبت مجلس الهيئة في كل الأحوال، داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إيداع العقد، ويعتبر عدم البت داخل هذا الأجل بمثابة تأشيرة.

يحيل النقيب نسخة من العقد المؤشر عليه إلى الوكيل العام للملك المختص.

المادة 28

يتضمن عقد التعاون المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 26 أعلاه على الخصوص ما يلي :

- أسماء وعناوين الأطراف وبريدهم الإلكتروني :

- موضوع العقد :

أن المحامي الممارس بالمغرب يباشر الإجراءات وفق مقتضيات المادة 37 أدناه.

يعرض عقد التعاون على مجلس هيئة المحامين المختص من أجل التأشير عليه.

يحيل النقيب نسخة من العقد المؤشر عليه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وإلى الوكيل العام للملك المختص.

المادة 29

المحامون الممارسون في إطار المشاركة مسؤولون مدنيا على وجه التضامن إزاء موكليهم.

لا يجوز للمحامين الذين يمارسون المهنة وفق إحدى الكيفيات المنصوص عليها في بنود الفقرة الأولى من المادة 26 أعلاه، أن ينوبوا أو يؤازروا أو يمثلوا أطرافا لها مصالح متعارضة.

-6-

لا يجوز للمحامي المساعد أن يمارس باسمه الخاص إلا بإذن من صاحب المكتب المتعاقد معه أو في نطاق المساعدة القضائية.

لا يعتبر المحامي المساعد أجيرا.

المادة 30

إذا حدث نزاع مهني بين المحامين المتشاركين أو المتساكنين، أو مع الخلف العام لأحدهم، ولم يتوصل النقيب إلى التوفيق بينهم، يمكن للأطراف الاتفاق على عرض النزاع على تحكيم يعهد به لهيئة تتألف من محكم يختاره كل طرف معني ومحكم يعينه النقيب يتولى رئاسة الهيئة المذكورة.

تبت الهيئة التحكيمية داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر من تاريخ عرض النزاع عليها وذلك وفق مسطرة تواجهية. يمكن للنقيب تمديد هذا الأجل لثلاثة (3) أشهر إضافية بقرار معلل.

المادة 31

يمكن لكل محام مسجل في جدول المحامين الاستفادة من تكوين تخصصي ينظمه المعهد، وتمنح له شهادة بعد استيفاء الشروط المقررة في النصوص المنظمة للمعهد، يكتسب بموجبها صفة محام متخصص.

الفرع الثاني

مهام المهنة

المادة 32

مع مراعاة مقتضيات المادة 22 أعلاه، يمارس المحامي مهامه بمجموع تراب المملكة وخارجه وفق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمنشورة بالجريدة الرسمية.

المادة 33

مع مراعاة المقتضيات التشريعية المخالفة ومقتضيات المادتين 38 و 39 أدناه، يختص المحامي دون غيره بما يلي :

1 - الترافع نيابة عن الأطراف ومؤازرتهم والدفاع عنهم وتمثيلهم وممارسة جميع الطعون أمام مختلف محاكم المملكة :

2 - القيام لدى كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة ومختلف مكاتب المحاكم بجميع الإجراءات أثناء سريان المسطرة أو إثر صدور مقرر، والحصول منها على كل البيانات والوثائق ذات الصلة بالقضية المكلف بها.

-6-

كما يختص المحامي :

1 - بتمثيل الغير والنيابة عنه أمام الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها وباقي أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص :

2 - بالنيابة عن الأطراف وتمثيلهم ومؤازرتهم أمام الهيئات التأديبية الإدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وباقي أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص والهيئات المهنية :

3 - بتحرير عقود إنشاء الشركات، وما يطرأ عليها من تعديل مع مراعاة التشريع الجاري به العمل. غير أنه يمنع على المحامي الذي قام بتحرير عقد الشركة النيابة أو مؤازرة شريك ضد شريك آخر داخل نفس الشركة فيما له علاقة بشؤونها :

4 - بتقديم كل عرض أو قبوله، وإعلان كل إقرار أو رضا أو تنازل عن حق، والقيام بصفة عامة بكل الأعمال لفائدة موكله.

غير أنه يجب على المحامي الإدلاء بوكالة خاصة مكتوبة إذا تعلق الأمر بإنكار خط يد أو طلب يمين أو قلبها أو رفع اليد عن كل حجز.

دون الإخلال بمقتضيات الفقرة الثالثة أعلاه، يجب على المحامي لأجل ممارسة الاختصاصات المشار إليها في الفقرة الأولى والبنود 1 و 2 و 4 من الفقرة الثانية وفي الفقرة الثالثة أعلاه الإدلاء بنيابة مكتوبة تتضمن على الخصوص اسمه ورقمه المهني الوطني وعنوان بريده الإلكتروني، واسم الموكل وعنوانه ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني عند الاقتضاء.

كما يختص المحامي أيضا :

1 - بالقيام بمهام التحكيم والوساطة وباقي الطرق البديلة لحل المنازعات وفق التشريع الجاري به العمل. غير أنه يمنع على المحامي أن ينوب أو يؤازر أحد الأطراف في نزاع مارس فيه إحدى هذه المهام ؛

2 - بتقديم الاستشارات والإرشادات والقيام بالدراسات والأبحاث في الميدان القانوني.

المادة 34

يسمح للمحامي غير الحامل للجنسية المغربية الذي يمارس المهنة في بلد أجنبي يرتبط مع المغرب باتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقدتين بممارسة المهنة في الدولة الأخرى، أن يقوم بالمهام المشار إليها في المادة 33 أعلاه بعد التسجيل في جدول إحدى هيئات المحامين بالمغرب. غير أنه يمكن للمحامي الذي يمارس المهنة في بلد أجنبي، أن يؤازر الأطراف أو يمثلهم أمام محاكم المملكة، وذلك بعد تعيين محل

-7-

مخابرة بمكتب محام مسجل بجدول إحدى هيئات المحامين بالمملكة والحصول على إذن وزير العدل في كل قضية على حدة، ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك.

المادة 35

يمكن لوزير العدل أن يأذن بصفة استثنائية، لمكتب محاماة أجنبي لا يرتبط بلده باتفاقية مع المملكة، بممارسة المهام المشار إليها في المادة 33 أعلاه شريطة أن يكون مرتبطا بعقد مع شركة أجنبية تنجز مشروعا استثماريا أو صفقة بالتراب الوطني، وأن يسجل بلائحة مستقلة لدى هيئة المحامين التي ينفذ بدائرة نفوذها المشروع أو الصفقة.

إذا كان تنفيذ المشروع الاستثماري أو الصفقة يشمل دائرة نفوذ أكثر من هيئة محامين، وجب على مكتب المحاماة الأجنبي التسجيل بلائحة مستقلة بهيئة المحامين بالرباط.

يجب على مكتب المحاماة الأجنبي أن يعين محل مخابرة معه بمكتب أحد المحامين بالهيئة المقيد بلائحتها.

يمنع على مكتب المحاماة الأجنبي المعني أن يمارس المهنة خارج نطاق المشروع الاستثماري أو الصفقة موضوع الإذن.

تنتهي صلاحية الإذن الصادر عن وزير العدل بانتهاء المشروع الاستثماري أو الصفقة ما لم يكن هناك نزاع، على أن يخبر مكتب المحاماة الأجنبي نقيب الهيئة المعنية بذلك، ويجب على النقيب إشعار كل من وزير العدل والوكيل العام للملك المختص بذلك.

المادة 36

يمكن للمحامين الحاملين للجنسية المغربية والممارسين لمهنتهم بصفة فعلية ومستمرة في بلد أجنبي أو أكثر، فتح مكتب إضافي لممارسة المهنة فوق التراب الوطني وفق إحدى الكيفيات المنصوص عليها في المادة 26 أعلاه، شريطة التسجيل في جدول إحدى هيئات المحامين بالمغرب، مع الاحتفاظ بتسجيلهم وممارستهم للمهنة بمكاتبهم بالخارج.

المادة 37

يتولى المحامي المرتبط بعقد تعاون مع محام أجنبي أو شركة مهنية أجنبية للمحاماة مباشرة الإجراءات أمام القضاء، بالأصالة، في كل الملفات والقضايا التي تحال إليه من طرف مكتب المحامي الأجنبي أو الشركة الأجنبية للمحاماة المعنية.

-7-

المادة 38

يختص المحامون الممارسون بالمغرب وفقا لمقتضيات هذا القانون بتمثيل الأطراف ومؤازرتهم في جميع القضايا باستثناء :

- القضايا التي تطبق في شأنها المسطرة الشفوية طبقا لمقتضيات قانون المسطرة المدنية :

- قضايا الجنح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك :

القضايا التي يكون أحد طرفيها قاضيا أو محاميا :

- القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون.

غير أنه يمكن للأطراف الاستعانة بمحامي في القضايا الواردة في البنود أعلاه.

المادة 39

مع مراعاة الحقوق المكتسبة، لا يقبل المؤازرة الأطراف أو تمثيلهم أمام محكمة النقض إلا :

. المحامون المسجلون بجدول إحدى هيئات المحامين منذ إثنتا عشرة (12) سنة على الأقل، وقدماء القضاة بمحاكم الدرجة الأولى والثانية وأساتذة التعليم العالي بعد خمس (5) سنوات من تاريخ تسجيلهم بجدول إحدى هيئات المحامين، شريطة خضوعهم لتكوين خاص تشرف عليه السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، تحدد مدته وكيفية تنظيمه بنص تنظيمي :

. قدماء المستشارين والمحامين العامين بمحكمة النقض المسجلون بجدول إحدى هيئات المحامين بالمغرب.

المادة 40

يهيئ مجلس كل هيئة في شهر أكتوبر من كل سنة، قائمة بأسماء المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

يتولى نقيب الهيئة تبليغ القائمة المذكورة خلال شهر نونبر الموالي إلى الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها.

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل نشر القائمة الكاملة للمحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض بالموقع الإلكتروني للوزارة فور التوصل بها مع تحيين هذا النشر سنويا.

الباب الرابع

واجبات المحامين

الفرع الأول

التكوين المستمر

المادة 41

يخضع المحامي لزوما لتكوين مستمر وفق برنامج سنوي يعده هد بناء على اقتراح من الهيئة التي ينتمي إليها المحامي.

المادة 42

يجب على المحامي المقبول لدى محكمة النقض، باستثناء النقباء دماء المستشارين بمحكمة النقض والمحامين العامين لديها، أن يثبت ويا أنه خضع لتكوين مستمر لمدة عشرين (20) ساعة على الأقل من دورات التكوين المنظمة بتنسيق بين المعهد ومجلس الهيئة نية.

المادة 43

يعتبر كل إخلال بالتزام المحامي ببرنامج التكوين المستمر مخالفة ية.

الفرع الثاني

التشبث بالوقار والتقيد بالسر المهني

المادة 44

يجب على المحامي أن يعلق خارج أو داخل البناية التي يوجد بها تبه، لوحة تحمل اسمه الشخصي والعائلي وكونه محاميا أو محاميا ولا للترافع أمام محكمة النقض.

ويمكن أن تتضمن اللوحة الإشارة إلى كونه نقيبا أو نقيبا سابقا حاملا لشهادة الدكتوراه في العلوم القانونية و / أو حاصلا على شهادة امي متخصص مسلمة من المعهد.

يمنع على المحامي الإشارة في اللوحة أو أوراق مكتبه أو ملفاته إلى سة أخرى غير الصفات المحددة أعلاه.

المادة 45

يمنع على المحامي أن يمارس أي عمل يستهدف جلب الزبناء ستمالتهم، كما يمنع عليه القيام بكل إشهار أيا كانت وسيلته.

-8-

-8-

غير أنه يحق للمحامي أن يتوفر على موقع إلكتروني، بإذن من النقيب، يضمن فيه نبذة عن حياته ومساره الدراسي والمهني وميادين اهتماماته القانونية وأبحاثه، شريطة ألا يكون هذا المضمون مخالفا للتشريع الجاري به العمل ولأعراف المهنة.

يتولى النقيب مراقبة مدى تقيد المحامي بمقتضيات الفقرة السابقة.

المادة 46

يجب على المحامي، تحت طائلة تطبيق الجزاءات الجنائية والمساءلة التأديبية التقيد بالسر المهني ويجب عليه بصفة خاصة، أن يتقيد بسرية البحث والتحقيق في القضايا الزجرية، وأن لا يفشي أي معلومات تتعلق بملفات أو ينشر أي مستندات أو وثائق أو مراسلات لها علاقة ببحث أو تحقيق مازال جاريا.

الفرع الثالث

العلاقات مع المحاكم

المادة 47

لا يحق للمحامي الحضور، في إطار ممارسة مهامه أمام الهيئات القضائية أو التأديبية إلا إذا كان مرتديا للبذلة المهنية.

المادة 48

مع مراعاة مقتضيات قانون المسطرة المدنية، يبلغ المحامي في مكتبه أو في حسابه المهني الإلكتروني، وإذا تعذر تبليغه اعتبر كل إجراء بلغ بمقر هيئة المحامين المسجل بجدولها صحيحا ومنتجا لآثاره.

يجب على المحامي، عند تنصيبه للدفاع أمام محكمة خارج نطاق الاختصاص الترابي للهيئة المسجل بها أن يختار محلا للمخابرة معه بمكتب محام بدائرة نفوذ المحكمة التي نصب للدفاع أمامها، وإلا اعتبر كل إجراء بلغ لكتابة ضبط هذه الأخيرة صحيحا ومنتجا لآثاره.

يكون التبليغ الذي يتم لأحد المحاميين المتشاركين المنتميين لهيئتين مختلفتين صحيحا ومنتجا لآثاره تجاه المحامي المتشارك الآخر.

يجب على المحامي عند الترافع أمام محكمة خارج دائرة نفوذ محكمة الاستئناف المحدثة لديها الهيئة المسجل بها، أن يقدم نفسه ويصرح برقمه المهني الوطني إلى نقيب الهيئة أو من يمثله وإلى كل من رئيس الجلسة وممثل النيابة العامة وإلى المحامي الذي يرافع عن الطرف الآخر.

-9-

المادة 49

مع مراعاة التشريع الجاري به العمل، لا يعتبر تبليغ المقررات القضائية التمهيدية القاضية بتحملات مالية أو الفاصلة في الدعوى والقرارات التأديبية للمحامي صحيحا

ومنتجا لآثاره القانونية تجاه أطراف النزاع، ما لم يتفق المحامي مع موكله كتابة على خلاف ذلك.

المادة 50

يمنع على المحامين في كل الأحوال أن يتفقوا فيما بينهم، على أن يتوقفوا كليا عن تقديم المساعدة الواجبة عليهم إزاء القضاء، سواء بالنسبة للجلسات أو الإجراءات.

يمنع تنظيم الوقفات الاحتجاجية ورفع الشعارات داخل فضاءات المحاكم وقت انعقاد الجلسات.

الفرع الرابع

المساعدة القضائية

المادة 51

يختص النقيب أو من يمثله بتعيين محام مسجل في الجدول أو مقيد في لائحة التمرين لكل متقاض مستفيد من المساعدة القضائية بقوة القانون أو بناء على طلب.

لا يجوز للمحامي المعين أن يمتنع عن تقديم المساعدة القضائية دون سبب مشروع تحت طائلة المساءلة التأديبية.

إذا امتنع المحامي المعين عن تقديم المساعدة القضائية، عين النقيب من يحل محله.

المادة 52

مع مراعاة التشريع الجاري به العمل، يتولى النقيب أو من يمثله تعيين محام لكل شخص تعذر عليه توكيل محام للنيابة عنه أو مؤازرته الأسباب غير تلك المتعلقة بالمساعدة القضائية، وذلك داخل أجل ثلاثة (3) أيام من تاريخ تقديم طلب لهذا الغرض.

المادة 53

للمحامي المعين في نطاق المساعدة القضائية أن يتقاضى من موكله أتعابا عن المسطرة التي باشرها ونتجت عنها استفادة مالية لهذا الأخير يحدد مبلغها بالتوافق بينهما. وفي حالة عدم اتفاقهما يعرض الأمر على النقيب لتحديد مبلغ تلك الأتعاب، ويكون قراره قابلا للطعن من قبل الأطراف المعنية أمام غرفة المشورة بمحكمة

الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ.

-9-

يتقاضى المحامي المذكور في الحالات الأخرى أتعابا من الخزينة العامة عن الخدمات المقدمة من طرفه، يحدد مبلغها وكيفية صرفها بموجب نص تنظيمي.

الفرع الخامس

العلاقات مع الموكلين

المادة 54

يجب على المحامي أن يتوفر على تكليف مكتوب من موكله، يتضمن

هذا التكليف البيانات التالية :

- الاسم الكامل للموكل أو الشخص الذي تولى توكيل المحامي نيابة عن الموكل ورقم بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو أي وثيقة أخرى تثبت هويته، أو تسمية الشخص الاعتباري وبيانات

تعريفه وممثله القانوني :

- الاسم الكامل للمحامي وعنوان مكتبه ورقمه المهني الوطني وعنوان

بريده الإلكتروني :

- موضوع القضية :

- رقم ملف القضية المكلف بها إن وجد :

- مرحلة أو مراحل التقاضي المتفق عليها :

- كيفية أداء الأتعاب عند الاقتضاء :

شروط أخرى يتفق عليها الأطراف.

يمكن تغيير الشروط المضمنة في التكليف الكتابي باتفاق موقع عليه من الطرفين.

يعتبر إقرار المؤازر أو الموكل أمام جهة قضائية باسم المحامي المختار من طرفه بمثابة تكليف، ويضمن ذلك بمحضر يحرر لهذا الغرض ويمكن للمحامي وللمؤازر أو الموكل تسلم نسخة منه.

المادة 55

يجب على المحامي أن يحتفظ في ملفه بالتكليف المكتوب أو بنسخة من المحضر المشار إليهما في المادة السابقة، وذلك للإدلاء به عند المنازعة في التكليف تحت طائلة سقوط الحق في الأتعاب أو المنازعة فيها.

المادة 56

يجب على المحامي الإدلاء بتوكيل خاص كلما تعلق الأمر باستخلاص مبالغ مالية من محاسبين عموميين لفائدة موكليه في قضايا لم يكن ينوب فيها.

المادة 57

يجوز للمحامي أن يتفق مع موكله على أداء، زيادة على الأتعاب التي سبق الاتفاق عليها، أتعاب إضافية يحددها الطرفان استنادا إلى المجهودات المبذولة من طرف المحامي.

المادة 58

يمكن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ توصله به تحت طائلة سقوط حقه في المنازعة.

يختص نقيب هيئة المحامين بالبت بناء على طلب، في المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب المتفق عليها والمصروفات، بما في ذلك مراجعة النسبة المحددة باتفاق بين المحامي وموكله، كما يختص بتحديد وتقدير الأتعاب في حالة عدم وجود اتفاق مسبق بشأنها.

يستمع النقيب إلى المحامي والموكل لتلقي ملاحظاتهما، وما يتوفران عليه من حجج، ويبت في المنازعة داخل أجل شهر من تاريخ توصله بالطلب.

إذا تعلق الأمر بأتعاب نقيب ممارس أو مصروفاته تولى البت في المنازعة النقيب السابق للهيئة، وعند عدم وجوده أو إذا تعذر عليه ذلك، يتولى تحديدها أقدم عضو بمجلس الهيئة، وفق نفس الآجال والإجراءات أعلاه.

يكون القرار الصادر في المنازعة قابلا للطعن من قبل الأطراف المعنية أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ.

تتقادم جميع الطلبات والمنازعات المتعلقة بالأتعاب بمرور خمس (5) سنوات من تاريخ انتهاء التوكيل.

المادة 59

يذيل رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها مكتب المحامي قرار النقيب بتحديد الأتعاب والمصروفات الصادر تطبيقا للمواد 53 و 58 و 63 من هذا القانون، بالصيغة التنفيذية بعد صيرورته نهائيا.

المادة 60

يستقبل المحامي موكليه ويقدم استشاراته بمكتبه وفي حالة تنقل المحامي خارج دائرة نفوذ المحكمة الابتدائية التي يتواجد بها مقر مكتبه، يمكنه القيام بذلك بمكتب أحد المحامين أو بمكتب مخصص لهذا الغرض بمقر الهيئة التي تنقل إليها.
لا يمكن للمحامي أن يتوجه في نطاق نشاطه المهني إلى موطن موكله إلا إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية، شريطة إشعار النقيب ومراعاة قواعد الوقار وأخلاقيات المهنة، وذلك تحت طائلة المساءلة التأديبية.

المادة 61

يحث المحامي موكله على تسوية النزاع عن طريق الصلح أو الوساطة أو الطرق البديلة الأخرى لحل النزاعات، لا سيما قبل مباشرة أي مسطرة قضائية.

يقوم المحامي بإخبار موكله بجميع الوسائل الممكنة بمراجع الملف ومراحل سير الدعوى وبالإجراءات المتخذة فيها متى طلب ذلك وبما يصدر فيها من مقررات. كما يقدم الموكله النصح والإرشاد لا سيما فيما يتعلق بطرق الطعن الممكنة وأجالها.

المادة 62

بها. يجب على المحامي أن يتتبع القضية إلى نهايتها في المرحلة التي كلف

لا يحق للمحامي سحب نيابته أو وضع حد لمؤازرته إلا بعد توجيه إشعار لموكله، بأي وسيلة تثبت التوصل داخل أجل معقول حتى يتأتى له إعداد دفاعه، وذلك في عنوانه الوارد بالتكليف وعند الاقتضاء في العنوان المضمن ببطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يوجه المحامي إشعارا بذلك إلى الطرف الآخر أو محاميه وإلى الجهة المعروضة عليها القضية.

المادة 63

يمكن للموكل أن يسحب التوكيل من محاميه، ويجب عليه أن يشعر بذلك الطرف الآخر أو محاميه بأي وسيلة تثبت التوصل، وكذا الجهة التي تنظر في القضية.

يجب على الموكل أن يؤدي للمحامي الأتعاب المتفق عليها والمصروفات المستحقة عن الخدمات المقدمة لفائدته، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين يختص النقيب بتحديد الأتعاب المستحقة. إذا تعلق الأمر بأتعاب ومصروفات مستحقة لفائدة النقيب الممارس، تولى تحديد مبلغها النقيب السابق للهيئة، وعند عدم وجوده أو إذا تعذر عليه ذلك تولى تحديدها أقدم عضو بمجلس الهيئة.

يكون قرار تحديد الأتعاب قابلا للطعن من لدن الأطراف المعنية أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ.

-10

-11-

المادة 64

لا يحق للمحامي بعد سحب نيابته أو وضع حد لمؤازرته أو سحب التوكيل منه، تحت طائلة المتابعة التأديبية، أن يحتفظ بالملف المسلم له من طرف موكله وبأي وثيقة مرتبطة به، ولو في حالة وجود منازعة في الأتعاب.

المادة 65

لا يعتد بسحب التوكيل أو وضع حد للمؤازرة، بعد صدور مقرر قضائي يقضي بأداء مبالغ مالية لفائدة الموكل أو المؤازر تخضع الإجراءات الإيداع بحساب ودائع وأداءات المحامين المشار إليه في المادة 75 أدناه، إلا بعد خصم أتعاب المحامي المتفق عليها أو المحددة من طرف الجهة المختصة في حالة وجود نزاع بشأنها.

المادة 66

يمنع على المحامين من قدماء القضاة أو رجال السلطة أو باقي الموظفين أن يقبلوا تمثيل الأطراف أو مؤازرتهم في القضايا التي كانت معروضة عليهم أو كلفوا بها أثناء ممارسة مهامهم السابقة.

المادة 67

يمكن للمحامي أن يطلب تسبيقا من مبلغ الأتعاب المتفق عليه مع موكله. كما يمكنه أن يتسلم مسبقا من موكله المبالغ التي يتعين أداؤها أو إيداعها بصندوق المحكمة بمناسبة أي إجراء اقتضته المسطرة.

المادة 68

يجب على المحامي أن يسلم فورا لموكله، مقابل كل وثيقة أصلية أو مبلغ تسلمه منه ، وصلا متضمنا للبيانات المحددة في المادة 72 أدناه.

المادة 69

لا يجوز للمحامي :

- أن يتفق مسبقا مع موكله على أن تكون الأتعاب المستحقة له مرتبطة بنتيجة الدعوى :

- أن يتسلم أتعابه في شكل حصص عينية في مال متنازع فيه أو أن يقتني بنفسه أو بواسطة الغير بطريق التفويت حقوقا متنازعا فيها مرتبطة بالقضايا التي يتولى الدفاع فيها، أو أن يستفيد منها شخصيا أو بواسطة زوجه أو أصوله أو فروعه بأي وجه كان.

كل اتفاق مخالف لهذه المقتضيات يكون باطلا بقوة القانون.

11-

المادة 70

مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب والقانون المتعلق بالأرشيف وكذا مقتضيات المواد 62 و 63 و 64 أعلاه، يبقى المحامي مسؤولا عن وثائق الملف خلال خمس (5) سنوات تحتسب، حسب الحالة، من تاريخ انتهاء القضية أو من تاريخ آخر إجراء في المسطرة أو من يوم تصفية الحساب مع الموكل.

المادة 71

تعتبر أتعاب المحامي ديونا ممتازة ويكون لاستيفائها حق الأولوية بعد أداء الديون المنصوص عليها في البند السابع من الفصل 1248 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12) أغسطس (1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

الفرع السادس

حسابات المحامي

المادة 72

لا يجوز للمحامي أن يتسلم في نطاق نشاطه المهني، أي مبالغ مالية أو سندات أو قيم إلا مقابل وصل مؤرخ وموقع ومرقم.

يتضمن هذا الوصل وجوبا اسم المحامي ورقم تعريفه الضريبي و تاريخ التكليف واسم الطرف الذي قام بالدفع أو التسليم وسببه وتاريخه وكيفية الأداء.

يتعين أداء الأتعاب التي يتجاوز مبلغها عشرة آلاف (10.000) درهم بواسطة شيك أو بإحدى وسائل الأداء بطريقة إلكترونية.

المادة 73

يجب على المحامي أن يقيد حسابات المبالغ المالية والسندات والقيم التي يتسلمها والعمليات المنجزة عليها في دفتر للحسابات اليومية الذي بعده أو يوافق على نموذجه مجلس الهيئة، ويؤشر عليه النقيب.

يجب عليه أيضا أن يمسك حسابا خاصا بملف كل موكل يتضمن جميع العمليات المتعلقة به.

يتضمن الدفتر اليومي جميع العمليات الحسابية من مداخيل ومصاريف المكتب حسب تسلسلها دون بياض أو تشطيب أو زيادة وكذا موضوع كل عملية بإيجاز ووضوح ومبلغها وتاريخ وكيفية أدائه واسم الطرف الذي تمت في اسمه.

-12

يجب على المحامي أن يتدارك فورا في صلب الدفتر اليومي، كل خطا أو إغفال في تدوين العمليات الحسابية.

في حالة وجود منازعة بين المحامي وموكله، تعتبر المحاسبة الممسوكة بكيفية منتظمة من طرف المحامي وسيلة إثبات مقبولة لدى الجهات المختصة ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 74

يقوم النقيب أو من ينتدبه من أعضاء مجلس الهيئة تلقائيا أو بناء على طلب الوكيل العام للملك المختص، مرة واحدة في السنة على الأقل، بمراقبة مكتب المحامي والتأكد من مدى احترامه للنصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للمهنة والتحقق من وضعية الودائع لديه ومن كون حساباته ممسوكة بكيفية منتظمة.

يجب على النقيب إشعار الوكيل العام للملك المختص والمحامي المعني بنتائج المراقبة.

المادة 75

يؤسس على صعيد كل هيئة حساب ودائع وأداءات المحامين يديره مجلس هيئتها تودع به لزوما على سبيل الوديعة المبالغ المسلمة للمحامين المسجلين بجدول هذه الهيئة بما فيها تلك العائدة لموكليهم وتتم بواسطته كل الأداءات المهنية التي يقوم بها المحامي لفائدة موكليه أو الغير.

تودع بهذا الحساب كل المبالغ الناتجة عن تنفيذ مقرر قضائي.

كل أداء تم خلافا لهذه المقتضيات لا تكون له أي قوة إبرائية في مواجهة الموكل أو المحامي، ويتحمل مرتكب المخالفة عند الاقتضاء مسؤولية أداء المبالغ العائدة للموكل أو مصروفات وأتعاب المحامي.

يتم تدبير هذا الحساب وفق النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة 121 أدناه.

المادة 76

تصفى المبالغ المودعة بحساب ودائع وأداءات المحامين بتسليم الجزء المعتبر أتعابا ومصروفات للمحامي بناء على الاتفاق المبرم بينه وبين موكله أو بناء على قرار نهائي بتحديد الأتعاب، وتسليم الباقي لمستحقيه.

الباب الخامس

حصانة الدفاع

المادة 77

للمحامي أن يسلك الطريقة التي يراها ناجعة للدفاع عن موكله في احترام للنصوص القانونية الجاري بها العمل وقواعد وأخلاقيات المهنة.

لا يسأل المحامي عما يرد في مرافعاته الشفوية أو في مذكراته مما يستلزمه الحق في الدفاع.

لا يمكن اعتقال المحامي بسبب ما قد ينسب له من أقوال أو كتابات صدرت عنه أثناء ممارسته المهام مهنته.

تحرر المحكمة محضرا مستقلا بما قد يحدث من سب أو قذف أو إهانة أو إخلال بالسير العادي للجلسة، وتحيله إلى النقيب وإلى الوكيل العام للملك المختصين لاتخاذ المتعين قانونا.

يجب على النقيب أن يتخذ قرارا في الموضوع داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما، ويشعر بذلك الوكيل العام للملك المختص ويحيل الملف في حالة المتابعة إلى مجلس الهيئة داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ اتخاذ القرار المذكور، للبت فيه.

إذا لم يتخذ النقيب أي قرار داخل الأجل المحدد في الفقرة السابقة أحال الوكيل العام للملك المختص القضية إلى غرفة المشورة للبت فيها.

المادة 78

يجب في حالة اعتقال محام أو وضعه تحت الحراسة النظرية من طرف ضابط الشرطة القضائية، إشعار نقيب هيئة المحامين الواقعة ضمن الدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف حيث وقع الاعتقال وذلك بجميع الوسائل المتاحة.

إذا كان الاعتقال لسبب مرتبط بممارسة المهنة، لا يتم الاستماع للمحامي المعني إلا من طرف النيابة العامة بحضور النقيب أو من ينتدبه لذلك.

إذا تعذر إشعار النقيب لأي سبب من الأسباب ضمن ذلك وجوبا في محضر مع بيان شكليات الاتصال.

إذا لم يحضر النقيب أو من انتدبه رغم الإشعار، أمكن الاستماع للمحامي المذكور دون حضور النقيب أو من انتدبه.

لا يجرى أي بحث مع المحامي أو تفتيش لمكتبه من أجل جناية أو جنحة لها صلة بالمهنة وارتكبت أثناء مزاولته لها، إلا من طرف النيابة العامة أو من طرف قاضي التحقيق أو قاض آخر ينتدبه، وذلك وفق المقتضيات أعلاه.

لا يمكن للأبحاث والإجراءات أعلاه أن تمس في أي حال من الأحوال، بسرية المحادثات والمراسلات بين الموكل والمحامي.

يعتبر باطلا وعديم الأثر كل إجراء تم خلافا لمقتضيات هذه المادة.

المادة 79

لا يمكن تنفيذ حكم بإفراغ مكتب محام إلا بعد إشعار النقيب كتابة قصد اتخاذ ما يلزم من إجراءات ضرورية لضمان مصالحالموكلين، وذلك داخل أجل لا يتعدى ستين (60) يوما من تاريخ التوصل بالإشعار، غير أنه إذا لم يتخذ النقيب أي إجراء داخل الأجل المذكور أمكن للمحكمة مواصلة إجراءات التنفيذ بحضور كاتب الضبط الذي يحرر محضرا بالإجراءات المتخذة لضمان مصالح الموكلين.

المادة 80

يعاقب بالعقوبات المقررة، حسب الحالة في الفصلين 263 و 267 من مجموعة القانون الجنائي كل من ارتكب في حق محام أثناء ممارسته لمهنته أو بسببها :

- سبا أو قذفا أو تهديدا بأي وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في الفصل 263 من القانون نفسه :

- عنفا أو إيذاء طبقا لمقتضيات الفصل 267 من القانون المذكور.

يعاقب بنفس العقوبات كل محام ارتكب أحد الأفعال المشار إليها أعلاه في حق أحد زملائه أو في حق الهيئة القضائية أو التأديبية.

المادة 81

يحق لهيئة المحامين المعنية أن تتنصب طرفا مدنيا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 80 أعلاه.

الباب السادس

التأديب

الفرع الأول

تأديب الطالب والمحامي المتمرن

المادة 82

يتعرض للمساءلة التأديبية خلال فترتي التكوين الأساسي والتمرين كل طالب أو متمرن أخل بالتزاماته وبقواعد الانضباط أو لم يحافظ على السر المهني أو ارتكب أي فعل مخل بشرف المهنة.

-13-

المادة 83

يقوم مدير المعهد بالأبحاث اللازمة في الوقائع المنسوبة للطالب خلال فترة تكوينه بالمعهد، ويقرر على إثر ذلك إما متابعته أو حفظ الملف.

يجري النقيب المختص الأبحاث والتحريات في شأن الوقائع المنسوبة إلى محام متمرن، ويقرر على إثر ذلك إما متابعته أو حفظ الملف.

المادة 84

يتم البت في المتابعة التأديبية للطالب من قبل لجنة تأديبية تتألف من :

- السلطة الحكومية المكلفة بالعدل أو من يمثلها، رئيسا :

ثلاثة مكونين بالمعهد تعينهم السلطة الحكومية المكلفة بالعدل :

ممثل عن فوج الطلبة يتم انتخابه من لدنهم.

تجتمع اللجنة التأديبية بصفة صحيحة بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل بمن فيهم الرئيس وتتخذ قراراتها بالأغلبية، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يعين رئيس اللجنة التأديبية أحد المكونين، أعضاء اللجنة، للقيام بمهام المقرر.

المادة 85

يستدعي رئيس اللجنة التأديبية الطالب للنظر في ملفه بكل وسيلة تثبت التوصل، وذلك داخل أجل خمسة (5) أيام على الأقل قبل تاريخ اجتماع اللجنة التأديبية.

يحق للطالب المتابع الاطلاع على وثائق الملف التأديبي وأخذ نسخ منها قبل تاريخ مثوله أمام اللجنة التأديبية، ويمكن أن يختار أحد زملائه بالفوج أو محام لمؤازرته.

تبت اللجنة التأديبية داخل أجل شهر من تاريخ إحالة الملف التأديبي إليها.

المادة 86

يتم البت في المتابعة التأديبية للمحامي المتمرن من طرف مجلس هيئة المحامين المقيد بلائحة التمرين لديها.
لا يتخذ مجلس الهيئة قراره في حق المحامي المتمرن إلا بعد الاستماع إليه أو في غيبته إذا استدعي ولم يحضر بعد خمسة (5) أيام من تاريخ تبليغه بالاستدعاء في آخر عنوان له، أو في العنوان المضمن ببطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يحق للمحامي المتمرن المتابع الاطلاع على وثائق الملف التأديبي وأخذ نسخ منها قبل تاريخ مثوله أمام مجلس الهيئة، ويمكن له أن يختار محاميا لمؤازرته.

يبت مجلس الهيئة داخل أجل شهر من تاريخ إحالة الملف التأديبي إليه.

المادة 87

تطبق على الطالب والمحامي المتمرن مع مراعاة مبدا التناسب مع الخطا المرتكب، إحدى العقوبات التأديبية التالية :

الإنذار :

. التوبيخ :

. وضع حد للتكوين بالنسبة للطالب :

. تمديد فترة التمرين لمدة لا تزيد عن سنة بالنسبة للمحامي المتمرن :

. الحذف من لائحة التمرين بالنسبة للمحامي المتمرن.

المادة 88

في حالة متابعة طالب بالمعهد زجريا، يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل توقيفه، بقرار معلل، إلى حين البت في الدعوى العمومية.

ينتهي مفعول التوقيف بقوة القانون بمجرد صدور مقرر يقضي ببراءة المتابع ولو كان ابتدائيا، دون المساس بالمساءلة التأديبية.

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل بناء على طلب المعني بالأمر، ولأسباب جديدة تتسم بالجدية، أن تضع حدا للتوقيف.

المادة 89

في حالة متابعة محام متمرن زجريا، يمكن لمجلس الهيئة توقيفه بقرار معلل، إلى حين البت في الدعوى العمومية.

ينتهي مفعول التوقيف بقوة القانون بمجرد صدور مقرر يقضي ببراءة المتابع ولو كان ابتدائيا، دون المساس بالمساءلة التأديبية.

يمكن لمجلس الهيئة بناء على طلب المعني بالأمر، ولأسباب جديدة تتسم بالجدية، أن يضع حدا للتوقيف.

-14-

-14-

الفرع الثاني

تأديب المحامي

أولا

مقتضيات عامة

المادة 90

يتعرض للمساءلة التأديبية المحامي الذي يرتكب مخالفة للنصوص التشريعية أو التنظيمية ذات الصلة بممارسة المهنة أو لقواعد المهنة أو أعرافها، أو إخلالا بالمروءة أو الأمانة أو الشرف ولو تعلق الأمر بأفعال خارجة عن النطاق المهني.

المادة 91

تطبق على المحامي مع مراعاة مبدأ التناسب مع الفعل المرتكب العقوبات التأديبية التالية :

. الإنذار :

. التوبيخ :

. التوقيف عن ممارسة المهنة لمدة لا تزيد عن ثلاث (3) سنوات :

التشطيب من الجدول

يمكن أن يتضمن القرار الصادر بالتوقيف عقوبة إضافية تقضي بتعليق منطوقه بكتابة الهيئة لمدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر وبنشره بالموقع الإلكتروني للهيئة وبالموقع الإلكتروني للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يعلق منطوق القرار النهائي الصادر بالتشطيب بكتابة الهيئة لمدة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر، وينشر بالموقع الإلكتروني للهيئة وبالموقع الإلكتروني للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 92

للمحامي الذي صدر في حقه قرار تأديبي نهائي بالإنذار أو بالتوبيخ أو بالتوقيف أن يقدم لمجلس الهيئة طلب رد الاعتبار داخل الأجال الآتية :

بعد انقضاء سنة من تاريخ صدور مقرر نهائي بعقوبة الإنذار أو التوبيخ :

- بعد انقضاء سنتين (2) من تاريخ انتهاء تنفيذ عقوبة التوقيف إذا كانت مدتها تقل عن سنة :

بعد انقضاء أربع (4) سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ عقوبة التوقيف، إذا كانت مدتها تفوق سنة.

-15-

يبت مجلس الهيئة في طلب رد الاعتبار داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ تقديمه، ويعتبر عدم البت داخل هذا الأجل رفضا للطلب.

المادة 93

يمكن لمجلس الهيئة أن يأمر بالتنفيذ المعجل لقرار التوقيف المؤقت عن ممارسة المهنة أو التشطيب من الجدول في حالة الإخلال الخطير بقواعد المهنة.

للمحامي المعني أن يطلب إيقاف التنفيذ المعجل أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف التي قدم لديها الطعن في القرار التأديبي.

المادة 94

تتقادم المتابعة التأديبية :

- بمرور ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ ارتكاب الإخلال المهني :

- بتقادم الدعوى العمومية إذا كان الفعل المرتكب يشكل جريمة.

يقطع التقادم بكل إجراء من إجراءات المتابعة أو التحقيق الإعدادي أو المحاكمة.

لا يحول قبول الاستقالة دون متابعة المحامي تأديبيا بسبب أفعال سابقة عن التشطيب من الجدول أو الحذف من لائحة التمرين.

المادة 95

تتقادم العقوبة التأديبية بالتوقيف بانصرام خمس (5) سنوات من تاريخ صيرورة القرار التأديبي نهائيا.

المادة 96

لا تحول المتابعة التأديبية دون تحريك الدعوى العمومية، من طرف النيابة العامة أو المتضرر، في شأن الأفعال التي تشكل جنحا أو جنايات

المادة 97

في حالة متابعة محام زجريا، يمكن لمجلس الهيئة أن يصدر قرارا معللا بمنعه من ممارسة المهنة مؤقتا، بناء على طلب النقيب أو الوكيل العام للملك المختص.

ينفذ هذا القرار رغم كل طعن.

يمكن لمجلس الهيئة بناء على طلب المعني بالأمر، ولأسباب جديدة تتسم بالجدية، أن يقرر رفع المنع وفق نفس الكيفيات.

-15-

ينتهي مفعول المنع المؤقت بقوة القانون بمجرد صدور مقرر يقضي ببراءة المحامي المتابع ولو كان ابتدائيا دون المساس بالمساءلة التأديبية.

يجب على مجلس الهيئة أن يبت في موضوع المتابعة التأديبية داخل أجل أقصاه شهران من تاريخ تبليغه بالمقرر القضائي النهائي الصادر في الدعوى العمومية، وإلا رفع المنع المؤقت بقوة القانون.

لا يمكن أن تتجاوز مدة المنع المؤقت من ممارسة المهنة سنة ما لم يكن المعني بالأمر معتقلا.

ثانيا

المسطرة التأديبية

المادة 98

تحال إلى النقيب الشكايات المرفوعة مباشرة لمجلس الهيئة أو المحالة من الوكيل العام للملك والمقدمة في مواجهة محام، والتي تتعلق بمخالفة النصوص التشريعية أو التنظيمية أو قواعد المهنة أو أعرافها أو أي إخلال بالمروءة أو الشرف.

يتخذ النقيب قرارا معللا بشأن المتابعة أو الحفظ داخل أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ التوصل بالشكاية، ويبلغ هذا القرار إلى الوكيل العام للملك المختص وإلى المشتكي داخل أجل سبعة (7) أيام من تاريخ اتخاذه، ويكون قرار الحفظ قابلا للطعن من لدن المشتكي أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشرة (15) يوما من تاريخ تبليغه ما لم يكن محل منازعة أمام مجلس الهيئة طبقا المقتضيات الفقرة 4 من هذه المادة، وفي هذه الحالة توقف غرفة المشورة البت في الطعن إلى حين بت المجلس في المنازعة أو عدم بته فيها داخل الأجل المحدد له.

إذا انصرم أجل الشهر المذكور أعلاه دون أن يتخذ النقيب قرارا صريحا، اعتبر ذلك بمثابة قرار ضمني بالحفظ. وفي هذه الحالة يحيل النقيب فورا ملف الشكاية إلى الوكيل العام للملك المختص الذي يمكنه أن يتخذ قرارا بالمتابعة يضمنه تكييفا للوقائع الواردة في الشكاية ويحيله إلى غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة.

للوكيل العام للملك المختص أن ينازع في قرار الحفظ الصريحأمام مجلس الهيئة، بواسطة مذكرة تتضمن تكييفه للوقائع الواردة في الشكاية، وعلى المجلس أن يبت في المنازعة داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ تقديمها، وذلك بعد الاستماع إلى كل من المشتكي والمشتكى به طبقا للكيفيات المنصوص عليها في المواد 99 و 100 و 101 أدناه، أو في غيابهما إذا توصلا بالاستدعاء ولم يحضرا.
يكون القرار الصادر عن النقيب بالحفظ الضمني أو عن مجلس الهيئة بعدم المؤاخذة تطبيقا للفقرتين 3 و 4 أعلاه قابلا للطعن من قبل المشتكي أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ.

إذا لم يبت مجلس الهيئة في المنازعة داخل الأجل المحدد أعلاه أحيل الملف بقوة القانون إلى غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة.

إذا ألغت غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف قرار الحفظ الصريحالصادر عن النقيب، وجب عليها التصدي والبت في الموضوع.

للمشتكي التنازل عن شكايته قبل بت مجلس الهيئة أو غرفة المشورة في موضوعها، ويترتب عن هذا التنازل حفظ الشكاية أو إيقاف إجراءات المتابعة التأديبية، حسب الحالة.

المادة 99

إذا قرر النقيب تلقائيا أو بناء على شكاية، أو مجلس الهيئة حسب الحالة، متابعة محام تأديبيا، عين هذا المجلس من بين أعضائه مقررا أو أكثر لإجراء تحقيق حضوري مع المحامي المعني داخل أجل

شهر من تاريخ التعيين.

يحق للمحامي المتابع الاطلاع على ملف القضية والحصول على نسخ من وثائقه والاستعانة بمحام أو أكثر المؤازرته.

في حالة عدم قيام المقرر بمهمته، لأي سبب من الأسباب، يعين مجلس الهيئة مقررا آخر للقيام بنفس المهمة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تعيينه، وإلا تم تطبيق مقتضيات الفقرة الرابعة بعده.

يقوم النقيب أو مجلس الهيئة بتكييف الوقائع وتوجيه استدعاء للمحامي المتابع يتضمن ملخصا لهذه الوقائع والمقتضيات التشريعية والتنظيمية وقواعد المهنة أساس المتابعة، كما يعين فيه يوم وساعة انعقاد المجلس التأديبي.

يجوز للمقرر حضور مداولات مجلس الهيئة دون أن يكون له حق التصويت.

-16-

المادة 100

يبلغ الاستدعاء إلى المحامي المتابع ثمانية (8) أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد مجلس الهيئة، مع إشعاره بإمكانية اختيار محام لمؤازرته وحقه في الاطلاع داخل الأجل المذكور على وثائق ملف المتابعة وأخذ نسخ منها.

-16-

المادة 101

يحضر المحامي المتابع أمام مجلس الهيئة للاستماع إليه، ويعرض النقيب أمام المجلس ملخصا للأفعال الواردة في قرار المتابعة.

يقدم المحامي المتابع ملاحظاته ووسائل دفاعه في الموضوع، وللنقيب وأعضاء مجلس الهيئة ولدفاع المحامي المتابع أن يوجهوا له الأسئلة التي يرونها مفيدة بواسطة النقيب أو بإذن منه.

إذا لم يحضر المحامي المتابع رغم توصله بالاستدعاء، يبت المجلس في المتابعة بقرار يعتبر حضوريا في حقه.

يبت مجلس الهيئة داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إحالة المتابعة إليه، ويعتبر عدم بت المجلس في المتابعة داخل هذا الأجل قرارا بعدم مؤاخذة المحامي المتابع.

تكون مداولات مجلس الهيئة سرية، وتتخذ قراراته عن طريق التصويت بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين، ولا يشارك النقيب في التصويت عند اتخاذ القرار التأديبي إلا في حالة تعادل الأصوات.

يجب على النقيب تبليغ القرار التأديبي، داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ صدوره إلى المشتكي والمحامي المعني وإلى الوكيل العام للملك المختص.

في حالة تعذر تبليغ القرار التأديبي إلى المحامي المعني أو المشتكي يعلق هذا القرار بمقر الهيئة، ويعتبر هذا التعليق بمثابة تبليغ للقرار بعد انصرام خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تعليقه

المادة 102

يحق لكل من المحامي المعني والوكيل العام للملك الطعن في القرار التأديبي الصادر عن مجلس الهيئة أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة، وذلك داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التوصل.

المادة 103

يجب على المحامي الموقوف أو المشطب عليه أو المحامي المتمرن المحذوف من لائحة التمرين أن يتوقف عن ممارسة أي عمل من أعمال المهنة أو أن يتعامل بصفته محاميا أو محاميا متمرنا بمجرد صدور قرار قابل للتنفيذ بإحدى تلك العقوبات.

يتخذ النقيب الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات التأديبية داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ صيرورتها قابلة للتنفيذ.

-17

يشعر النقيب الوكيل العام للملك المختص بتنفيذ المعني بالأمر للقرار التأديبي.

في حالة الامتناع عن التنفيذ الطوعي من طرف المحامي المعني يحدد النقيب داخل أجل لا يتعدى ثمانية وأربعين (48) ساعة من تاريخ الامتناع تاريخ الانتقال إلى مكتب المحامي المذكور ليسهر على التنفيذ مع إمكانية الاستعانة في ذلك بالنيابة العامة.

إذا لم يتخذ النقيب الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار التأديبي داخل الأجل المحدد باشر الوكيل العام للملك إجراءات التنفيذ بعد تبليغ النقيب بتاريخ وساعة الإجراء.

لا يمكن تسجيل المحامي المشطب عليه أو المحامي المتمرن المحذوف من لائحة التمرين بجدول هيئة أخرى أو تقييده بلائحة التمرين لديها.

المادة 104

تحرك تلقائيا أو بناء على شكاية المتابعة التأديبية، أمام غرفة المشورة في مواجهة نقيب ممارس من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة استئناف، غير تلك التي تتبع لها الهيئة المسجل بها المعني بالأمر يعين من لدن الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

تبت غرفة المشورة في موضوع المتابعة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 105

يمكن الطعن بالنقض في قرار غرفة المشورة وفقا للشروط والقواعد والآجال المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

المادة 106

تمسك هيئة المحامين بطاقة شخصية لكل محام أو محام متمرن تقيد فيها القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضده ومالها ووضعية تنفيذها.

تدرج هذه البطاقة في الملف المهني للمعني بالأمر، ويحال نظير منها في حالة انتقاله إلى الهيئة الجديدة التي انتقل إليها.

يترتب عن قبول رد الاعتبار تضمينه في البطاقة المشار إليها أعلاه.

التوقف والانقطاع عن ممارسة المهنة

الفرع الأول

المانع المؤقت

المادة 107

يجب على المحامي الذي يحول مانع مؤقت دون ممارسته للمهنة أن يشعر النقيب كتابة داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ حدوث المانع.

يضمن المعني بالأمر في الإشعار اسم المحامي أو المحامين الذين اختارهم من نفس الهيئة للقيام مقامه في التسيير المؤقت للمكتب ما لم يكن يمارس المهنة في إطار مشاركة أو شركة مدنية مهنية.

وإذا لم يتمكن من اختيار من يقوم مقامه عين النقيب المحامي أو المحامين المكلفين بالتسيير المؤقت للمكتب داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصله بالإشعار المنصوص عليه أعلاه.

إذا تعلق الأمر بالمنع المؤقت من ممارسة المهنة المنصوص عليه في المادة 97 أعلاه أو بعقوبة تأديبية بالتوقيف تشترط موافقة النقيب على المحامي الذي اختاره المعني بالأمر ليقوم مقامه مؤقتا بتسيير المكتب. وفي حالة عدم موافقة النقيب على هذا الاختيار، يعين محاميا أو أكثر للقيام بهذه المهمة.

ينهي النقيب مهام التسيير المؤقت للمكتب عند زوال المانع، تلقائيا أو بطلب من المحامي صاحب المكتب أو من المحامي أو المحامين المعينين للتسيير المذكور.

الفرع الثاني

التغاضي عن التقييد في الجدول

المادة 108

يتعين التغاضي عن تقييد كل محام في الجدول في إحدى الحالات التالية :

- إذا كان لا يمارس مهنته فعليا، دون مانع مشروع :

- إذا كان لا يؤدي دون موجب مقبول في الآجال المقررة، واجبات مساهمته في تكاليف الهيئة، أو يخل بمقتضيات الأنظمة الاجتماعية المحدثة لفائدة أعضائها أو ذوي حقوقهم ؛

- إذا تعذر عليه ممارسة المهنة بسبب مرض أو عاهة خطيرة ومستمرة.

18-

المادة 109

المجلس الهيئة أن يقرر التغاضي عن تسجيل محام في جدول الهيئة تلقائيا أو بطلب من الوكيل العام للملك المختص أو من المعني بالأمر بعد الاستماع إليه أو في غيبته إذا استدعي ولم يحضر بعد خمسة

عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه بالاستدعاء.

يبلغ القرار المتخذ إلى المحامي المعني وإلى الوكيل العام للملك المختص داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ صدوره.

وإذا تعذر تبليغ المحامي في آخر عنوان مهني له، يتم تعليق القرار بمقر الهيئة لمدة ثلاثة (3) أشهر، ويعتبر التبليغ منتجا لآثاره بعد انصرام مدة التعليق.

يمكن للمحامي المعني الطعن في قرار مجلس الهيئة الصادر في شأن التغاضي أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة، وذلك داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه.

يترتب على قرار التغاضي حذف اسم المحامي المعني من الجدول مؤقتا مع الاحتفاظ له بأقدميته في الهيئة، ويجب عليه الامتناع عن ممارسة أي عمل من أعمال المهنة تحت طائلة تطبيق مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 141 أدناه.

تطبق مقتضيات المادة 107 أعلاه في شأن تسيير مكتب المحامي الذي يوجد في وضعية التغاضي.

المادة 110

يقدم المحامي المعني، تحت طائلة تطبيق مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 111 أدناه، طلب إعادة تسجيله في الجدول مرفقا بما يفيد زوال سبب التغاضي، وذلك داخل

أجل أقصاه خمس (5) سنوات من تاريخ تبليغه بقرار التغاضي ما لم يتعلق الأمر بالتغاضي بسبب مرض أو عامة خطيرة ومستمرة.

يبت مجلس الهيئة في طلب إعادة تسجيل المحامي المتغاضى عنه بمقتضى قرار داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ تقديمه، وإذا لم يبت المجلس داخل هذا الأجل اعتبر ذلك قبولا للطلب.

الفرع الثالث

التشطيب والإسقاط من الجدول

المادة 111

يشطب مجلس الهيئة على المحامي من الجدول بمقتضى قرار بالتشطيب قابل للتنفيذ.

يسقط اسم المحامي من الجدول في حالة الوفاة أو الاستقالة.
18-

المادة 112

في حالة وفاة محام غير مرتبط بعقد مشاركة وغير شريك في شركة مدنية مهنية، يعين النقيب بتنسيق مع الورثة محاميا من أجل تصفية المكتب ما لم يكن المحامي المتوفى قد عين قيد حياته محاميا لهذه المهمة.

يقوم المحامي المعين بإحصاء الملفات الجارية في مكتب المعني بالأمر بحضور أحد أعضاء مجلس الهيئة ينتدب لهذا الغرض، ويتخذ، باتفاق مع ورثة الهالك جميع الإجراءات اللازمة لضمان تصفية الملفات وتحديد حقوق والتزامات الطرفين ومال المكتب.

يمكن للمحامي المستقيل اختيار محام أو أكثر لتصفية مكتبه ما لم يكن مرتبطا بعقد مشاركة أو شريكا في شركة مدنية مهنية. وإذا لم يقم بهذا الاختيار، عين النقيب محاميا أو أكثر لتولي هذه المهمة.

يمكن للمحامي المشطب عليه، ما لم يكن مرتبطا بعقد مشاركة أو شريكا في شركة مدنية مهنية اختيار محام أو أكثر لتصفية مكتبه شريطة موافقة النقيب على هذا الاختيار، وفي حالة عدم موافقة النقيب يعين محاميا أو أكثر للقيام بهذه المهمة.

يحدد النقيب في قرار التعيين أجلا للمحامي المختار أو المعين للقيام بالمهام التي أوكلت له، ويشرف على عملية التصفية أو ينتدب أحد أعضاء مجلس الهيئة للقيام بذلك.

يقدم المحامي المختار أو المعين للنقيب تقريرا عن وضعية التصفية وحسابا عن العمليات التي قام بها كل ثلاثة (3) أشهر، تحت طائلة استبداله ومساءلته تأديبيا عند الاقتضاء، وللنقيب أن يشعر بذلك المعنيين بإجراءات التصفية.

لا يمكن المحام أن يتولى تصفية أكثر من مكتب في وقت واحد.

الفرع الرابع

الصفة الشرفية

المادة 113

يمكن لمجلس الهيئة أن يخول صفة محام شرفي للمحامي الذي قدم خدمات جليلة للمهنة واستقال منها بعد أقدمية عشرين (20) سنة على الأقل من الممارسة في هيئة أو أكثر من هيئات المحامين بالمغرب.

المادة 114

يمكن سحب الصفة الشرفية، بمقتضى قرار يتخذه مجلس الهيئة متى صدر عن المعني بالأمر ما يخل بشرف المهنة أو أعرافها أو أخلاقياتها.

القسم الثاني

هيئات المحامين

الباب الأول

تأسيس هيئات المحامين

المادة 115

لا يمكن تأسيس أكثر من هيئة للمحامين لدى نفس محكمة الاستئناف

تتمتع كل هيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتعتبر الممثل القانوني للمحامين المنتسبين إليها.

المادة 116

تتشكل هيئة المحامين من المحامين المسجلين في الجدول والمحامين المتمرنين، ويجب أن تقترن صفة المحامي أو المحامي المتمرن بالهيئة التي ينتمي إليها.

المادة 117

مع مراعاة الحقوق المكتسبة، لا تؤسس أي هيئة جديدة للمحامين لدى محكمة استئناف إلا إذا بلغ عدد المحامين المتواجدة مكاتبهم بدائرة نفوذ المحكمة المذكورة خمسمائة (500) محام على الأقل دون احتساب المحامين المتمرنين.

لا يتم انتخاب أجهزة الهيئة الجديدة إلا خلال فترة إجراء انتخابات باقي الهيئات القائمة.

الباب الثاني

أجهزة هيئة المحامين ومهامها

المادة 118

تمارس هيئة المحامين مهامها بواسطة الأجهزة التالية :

الجمعية العامة :

- مجلس الهيئة :

- النقيب.

19-

المادة 119

تتألف الجمعية العامة لهيئة المحامين من جميع المحامين المسجلين بجدول الهيئة، وتتولى انتخاب النقيب وأعضاء مجلس الهيئة ودراسة القضايا التي تهم ممارسة المهنة.

تجتمع الجمعية العامة مرة في السنة على الأقل بدعوة من النقيب بناء على جدول أعمال يحدده مجلس الهيئة.

يتعين الإعلان عن موعد اجتماعات الجمعية العامة وجدول أعمالها خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل تاريخ انعقادها، ويعلق هذا الإعلان بمقر الهيئة وينشر في موقعها الإلكتروني

المادة 120

يقوم مجلس هيئة المحامين في نطاق اختصاصها الترابي علاوة على المهام المسندة إليه بموجب باقي مواد هذا القانون، بما يلي :

1 - المساهمة في تأهيل وتحديث مهنة المحاماة :

2 - الدفاع عن استقلال مهنة المحاماة وحريتها ونزاهتها :

3 - حماية حقوق المحامين والسهر على تقيدهم بواجباتهم في نطاق المبادئ والقواعد التي ترتكز عليها المهنة :

4 - تنمية الوعي المهني لدى المحامين قصد تعزيز الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها وتقاليدها والمحافظة عليها :

5 - وضع مشروع برنامج للتكوين المستمر لفائدة المحامين واقتراحه على المعهد والمساهمة في تنزيله :

6 - ترتيب المحامين المسجلين في الجدول حسب أقدميتهم :

7 - اتخاذ الترتيبات والإجراءات المتعلقة بتنظيم الانتخابات المهنية :

8 - تحديد واجب الاشتراك السنوي :

9 - تحديد رسوم الدمغة طبقا للتشريع الجاري به العمل :

10 - إدارة أموال الهيئة :

11 - اكتتاب عقود التأمين عن المسؤولية المهنية لحساب أعضائها لدى مقاولة للتأمين معتمدة في المغرب يحدد حده الأدنى بنص تنظيمي ؛

-19-

-20-

12 - إنشاء وإدارة مشاريع اجتماعية لفائدة أعضاء الهيئة، وتوفير الموارد الضرورية لضمان الإعانات والمعاشات لهم أو للمتقاعدين منهم أو لأراملهم وأولادهم سواء في شكل مساعدات مباشرة، أو عن طريق صندوق للتقاعد :

13 - تقوية أواصر التضامن والتعاون بين المحامين :

14 - نشر وتعميم الدراسات القانونية والحقوقية والأبحاث بين المحامين والباحثين والطلبة بجميع الوسائل المتاحة من نشرات و دوريات ومجلات وندوات وغيرها، والتعريف بالمستجدات القانونية وطنيا ودوليا، والمساهمة في نشر الوعي باحترام القانون لدى المواطنين :

15 - المساهمة في نشر الوعي بحقوق الانسان في المجتمع، وفي إشاعة احترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية وسيادة القانون :

16 - تمتين أواصر التعاون وتبادل التجارب مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك :

17 - تعيين خبير محاسب المراقبة حسابات الهيئة :

18 - الترخيص للنقيب لرفع دعاوى أمام القضاء باسم الهيئة وإجراء الصلح أو التحكيم، وإبرام كل تفويت أو اقتناء أو رهن أو قرض وقبول كل هبة أو وصية لفائدتها.

المادة 121

يضع مجلس الهيئة نظاما داخليا يحدد فيه كيفيات سيره وممارسة مهامه، وكذا كيفيات تدبير حساب ودائع وأداءات المحامين، وذلك استنادا إلى مقتضيات هذا القانون وقواعد المهنة وأعرافها وتقاليدها. يصادق على هذا النظام بأغلبية أعضاء مجلس الهيئة.

يحيل النقيب النظام الداخلي بعد المصادقة عليه إلى الرئيس الأول المحكمة الاستئناف المختصة والوكيل العام للملك لديها.

يخضع كل تعديل يطرأ على النظام الداخلي لإجراءات المصادقة والإحالة المنصوص عليها أعلاه.

يمكن للوكيل العام للملك الطعن في النظام الداخلي للهيئة وفي التعديلات التي تطرأ عليه أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التوصل به.

تودع نسخة من النظام الداخلي بكتابة الهيئة وبكتابة ضبط محكمة الاستئناف المختصة وينشر في الموقع الإلكتروني للهيئة.

المادة 122

يتم انتخاب أعضاء مجلس الهيئة من بين الفئات الثلاث التالية :

- النقباء السابقون الذين لا يمكنهم الترشح إلا في هذه الفئة :

المحامون المسجلون بالجدول لمدة تفوق عشرين (20) سنة ؛

- المحامون المسجلون بالجدول لمدة تتراوح بين عشر (10) سنوات وعشرين (20) سنة.

يخصص للفئتين الأولى والثانية ثلثا أعضاء المكتب.

المادة 123

مع مراعاة مقتضيات المادة 122 أعلاه، يتألف مجلس الهيئة من :

النقيب المنتخب والنقيب المنتهية ولايته :

- نقيب سابق إذا كان عدد أعضاء الهيئة يقل عن 500 عضو ونقيبين سابقين إذا كان عدد أعضاء الهيئة يساوي أو يفوق 500

عضو ينتخبون من طرف الجمعية العامة :

- الأعضاء المنتخبين من قبل الجمعية العامة التالي بيانهم :

. عشرة أعضاء إذا كان عدد المحامين يتراوح بين 100 و 500 :

. اثنا عشر عضوا إذا كان عددهم يتراوح بين 501 و 800 :

. أربعة عشر عضوا إذا كان عددهم يتراوح بين 801 و 1100 :

. ستة عشر عضوا إذا كان عددهم يتراوح بين 1101 و 1400 :

ثمانية عشر عضوا إذا كان عددهم يتراوح بين 1401 و 1700 ؛

عشرون عضوا إذا كان عددهم يتجاوز 1700.

المادة 124

تنتهي العضوية في مجلس الهيئة في الحالات الآتية :

. الوفاة :

. الاستقالة :

. صدور عقوبة نهائية بالتشطيب من الجدول :

. فقدان الصفة التي بموجبها تم اكتساب العضوية في مجلس الهيئة :

. تعذر ممارسة المهام بصفة نهائية بسبب مرض أو عاهة خطيرة ومستمرة.

-21

في حالة فقدان عضو منتخب لعضويته بمجلس الهيئة لأحد الأسباب المشار إليها أعلاه، يتم تعويضه بالمترشح الذي يليه مباشرة في عدد الأصوات المحصل عليها داخل نفس الفئة المعنية عند تساوي مترشحين أو أكثر من جنسين مختلفين في عدد الأصوات، تكون الأسبقية للمترشحة.

إذا تعلق الأمر بنقيب ممارس يتم تعويضه بالمترشح الذي حصل على الرتبة الثانية في انتخابات نقيب الهيئة، وعند تساوي مترشحين أو أكثر من جنسين مختلفين في عدد الأصوات، تكون الأسبقية للمترشحة. وإذا تعلق الأمر بنقيب سابق حل محله النقيب الأسبق.

وإذا تعذر تعويض العضو أو النقيب المعني وفق المقتضيات أعلاه تجرى انتخابات جزئية وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القسم.

المادة 125

يتولى النقيب، بالإضافة إلى الاختصاصات المسندة إليه بموجب هذا القانون القيام على الخصوص بما يلي :

1 - رئاسة اجتماعات مجلس الهيئة والجمعية العامة :

2 - وضع جدول أعمال اجتماعات مجلس الهيئة وإعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، وتحديد تاريخ انعقادها وتوجيه الدعوة إليها :

3 - تدبير المصالح الإدارية والتقنية والمالية للهيئة :

4 - تنفيذ قرارات مجلس الهيئة وجمعيتها العامة :

5 - تمثيل الهيئة وطنيا ودوليا.

يمكن للنقيب أن يفوض لأحد أعضاء مجلس الهيئة بعض اختصاصاته من غير رئاسة اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الهيئة.

إذا غاب النقيب أو عاقه عائق مؤقت ناب عنه في ممارسة مهامه النقيب السابق ثم النقيب الأسبق ثم أقدم أعضاء المجلس وإلا فأسبقهم تسجيلا في الجدول.

الباب الثالث

انتخاب مجلس الهيئة ونقيبها

المادة 126

يصدر مجلس الهيئة قرارا بحصر لوائح الناخبين حسب الأقدمية في التسجيل بجدول الهيئة.
تعلق اللوائح الانتخابية بكتابة الهيئة وتنشر بالموقع الإلكتروني الخاص بكل منهما وبجميع الوسائل المتاحة، وذلك داخل أجل شهرين على الأقل قبل التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات.

يحق لكل محام لم يرد اسمه في اللائحة الانتخابية أو ورد خطأ في ذلك الاسم أن يتقدم بطلب داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ النشر، إلى النقيب قصد تدارك الإغفال أو الخطا.

في حالة عدم الاستجابة لطلبه داخل أجل ثلاثة (3) أيام الموالية التاريخ إيداعه، يمكن للمحامي المعني أن يتقدم، داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ رفض طلبه أو عدم بت النقيب فيه، بطعن أمام المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية الذي يبت داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إيداع مقال الطعن، وذلك بمقرر غير قابل لأي طعن.

تعلق اللوائح الانتخابية النهائية بكتابة الهيئة وتنشر بموقعها الإلكتروني وبجميع الوسائل المتاحة.

المادة 127

يصدر مجلس الهيئة، قبل تاريخ إجراء الانتخابات بثلاثة (3) أشهر قرارا بحصر لائحة بأسماء المحامين الذين يحق لهم الترشح لمنصب النقيب، ولعضوية مجلس الهيئة حسب كل فئة من الفئات المنصوص عليها في المادة 122 أعلاه، بعد التأكد من

توفرهم على شروط الترشحالمنصوص عليها في المادتين 130 و 132 أدناه، حسب الحالة.

يصدر مجلس الهيئة قرارا بحصر اللائحة أعلاه شهرين قبل إجراء انتخابات جزئية وفق مقتضيات هذا الباب.

يحق لكل محام لم يرد اسمه في اللائحة الانتخابية أو ورد خطأ في ذلك الاسم أن يتقدم بطلب داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ النشر، إلى النقيب قصد تدارك الإغفال أو الخطا.

في حالة عدم الاستجابة لطلبه داخل أجل ثلاثة (3) أيام الموالية لتاريخ إيداعه، يمكن للمحامي المعني أن يتقدم، داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ رفض طلبه أو عدم بت النقيب فيه، بطعن أمام المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية الذي يبت داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إيداع مقال الطعن، وذلك بمقرر غير قابل لأي طعن.

يصدر مجلس الهيئة قرارا بتحديد اللائحة النهائية بأسماء المحامين الذين لهم حق الترشح لمنصب النقيب ولعضوية مجلس الهيئة.

تعلق وتنشر قرارات مجلس الهيئة وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 126 أعلاه.

-

-22-

المادة 128

تتولى لجنة مؤلفة من النقيب وعضوين من مجلس الهيئة، من غير المترشحين، يعينهما هذا المجلس الإشراف على سير العملية الانتخابية المنصوص عليها في هذا الباب والبت في المسائل التي قد تثيرها عملية التصويت وتضمن مقرراتها في محاضر.

إذا تعذر تعيين العضوين من بين أعضاء مجلس الهيئة، يعين هذا المجلس محاميين اثنين بالهيئة من خارج أعضائه.

يرأس النقيب اللجنة المذكورة، ويتولى العضو الأصغر سنا مهام المقرر.

المادة 129

ينتخب النقيب لمدة ثلاث (3) سنوات غير قابلة للتجديد.

ينتخب أعضاء مجلس الهيئة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

غير أنه لا يمكن انتخاب أعضاء مجلس الهيئة الذين استمرت عضويتهم لمدتين متتاليتين إلا بعد مرور ثلاث (3) سنوات على آخر ولاية، ما لم يكونوا نقباء سابقين.

تجرى انتخابات النقيب وأعضاء مجلس الهيئة خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر دجنبر من السنة الأخيرة من الولاية الانتخابية.

المادة 130

يشترط في المترشح لعضوية مجلس الهيئة ما يلي :

1 - أن لا يكون قد صدرت في حقه عقوبة تأديبية نهائية بالتوقيف إلا إذا رد إليه اعتباره :

2 - أن لا يكون محكوما عليه بموجب مقرر مكتسب لقوة الشيء المقضي به في قضية زجرية تمس بالشرف أو المروءة أو الأمانة، ولو رد إليه اعتباره.

يعتبر النقيب المنتهية ولايته عضوا بقوة القانون لولاية واحدة في مجلس الهيئة الموالي.

المادة 131

ينتخب أعضاء مجلس الهيئة في دورة واحدة بأغلبية المصوتين عن طريق الاقتراع الإسمي الفردي السري، وفي حالة تساوي الأصوات تعتبر فائزة المحامية المترشحة إن وجدت وإلا اعتبر فائزا المترشح الأسبق تسجيلا في الجدول.

-22-

ينتخب مجلس الهيئة من بين أعضائه كاتبا ونائبه وأمينا للمال ونائبه.

المادة 132

لا يترشح لمنصب نقيب إلا المحامي الذي تتوفر فيه الشروط

التالية :

أن يكون مسجلا في الجدول لمدة عشرين (20) سنة على الأقل :

أن لا يكون نقيبا سابقا أيا كانت مدة الولاية :

أن يكون عضوا بمجلس الهيئة لولايتين على الأقل :

- أن لا يكون قد صدرت في حقه عقوبة تأديبية نهائية بالتوقيف ولو رد إليه اعتباره :

- أن لا يكون محكوما عليه بموجب مقرر مكتسب لقوة الشيء المقضي به في قضية زجرية تمس بالشرف أو المروءة أو الأمانة ولو رد إليه اعتباره.

المادة 133

ينتخب النقيب عن طريق الاقتراع الفردي السري بأغلبية المصوتين، شريطة أن لا يقل عددهم عن نصف المحامين المسجلين في جدول الهيئة.

تعاد العملية الانتخابية إذا لم يبلغ عدد المصوتين النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وفي هذه الحالة ينتخب النقيب بأغلبية المصوتين مهما كان عددهم.

في حالة إعادة العملية الانتخابية، يقتصر الترشيح لمنصب النقيب على المترشحين الأول والثاني الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات. وإذا تنازل أحد المترشحين أو حال مانع دون ترشحه، يحل محله المترشحالذي يليه مباشرة في عدد الأصوات. وفي حالة التساوي في عدد الأصوات تقدم في الترشيح المحامية إن وجدت، وإلا ترشح الأسبق تسجيلا في جدول الهيئة.

إذا تساوى عدد الأصوات المحصل عليها في الاقتراع، تعلن نقيبا المحامية المترشحة إن وجدت، وإلا أعلن نقيبا المترشح الأسبق تسجيلا في جدول الهيئة.

المادة 134

تحرر اللجنة المنصوص عليها في المادة 128 أعلاه، المحاضر المتعلقة بالعملية الانتخابية في ثلاثة نظائر موقع عليها.

-23

يوضع نظير محضر انتخاب النقيب ومجلس الهيئة رهن إشارة المترشحين بمقر الهيئة بمجرد الإعلان على النتائج، ويحق لهم أخذ نسخ منه.

يسهر النقيب على تبليغ نظير المحضر المذكور داخل أجل ثمانية (8) أيام الموالية لإجراء الانتخابات إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف المختص.

يحق للمترشحين وللوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف المختص الطعن في نتائج انتخاب النقيب وأعضاء مجلس الهيئة وذلك بمقال يودع بكتابة ضبط المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ الإعلان عن النتائج بالنسبة للمحامي المترشحومن تاريخ التوصل بالمحاضر بالنسبة للوكيل العام للملك.

تبت المحكمة في الطعن داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ

إيداع المقال.

المادة 135

تسعى هيئات المحامين لتحقيق مبدا المناصفة خلال انتخاب أعضاء مجالسها، على أن لا تقل نسبة تمثيلية أحد الجنسين عن الثلث.

المادة 136

يتسلم كل من النقيب الجديد ومجلس الهيئة في الأسبوع الأول من الشهر الموالي لانتخابه مهامه من نقيب الهيئة السابق ومجلس الهيئة المنتهية ولايته، مع تقرير عن الوضعية الإدارية والمالية للسنة السابقة عن تسليم المهام.

المادة 137

تعتبر باطلة بقوة القانون القرارات التي تتخذها أجهزة مجلس هيئة المحامين خارج نطاق اختصاصاتها، أو تشكل مخالفة للقوانين الجاري بها العمل أو إخلالا بالنظام العام.

تعاين غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة بطلان قرارات أجهزة مجلس الهيئة بناء على ملتمس من الوكيل العام للملك لديها بعد الاستماع للنقيب أو من ينوب عنه.

القسم الثالث

التبليغات والطعون

المادة 138

تبلغ قرارات مجلس الهيئة وقرارات النقيب إلى الوكيل العام للملك عن طريق كتابة النيابة العامة.

تبلغ قرارات مجلس الهيئة وقرارات النقيب إلى المحامي المعني بها بمكتبه بكل وسيلة تفيد التوصل، وذلك داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ صدورها. وإذا تعلق الأمر بمحام متمرن يبلغ في آخر عنوان له

في حال تعذر التبليغ إلى المحامي أو المحامي المتمرن يتم التبليغ بالعنوان المضمن في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، مع تطبيق مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 101 أعلاه عند الاقتضاء.

تبلغ قرارات النقيب المتخذة تطبيقا للمادتين 53 و 58 أعلاه إلى الشخص المعني بها بعنوانه

المادة 139

علاوة على الاختصاصات المسندة إليها بموجب هذا القانون، تبت غرفة المشورة لدى محكمة الاستئناف المختصة في الطعون المقدمة لديها ضد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة المحامين وقرارات النقيب، وذلك بعد استدعاء النقيب وباقي الأطراف المعنية، السماع ملاحظاتهم الكتابية أو الشفوية وتلقي الملتمسات الكتابية للوكيل العام للملك المختص.

المادة 140

يمكن الطعن بالتعرض والنقض في القرارات الصادرة عن غرفة المشورة وفق الشروط والقواعد والآجال المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية. غير أن الطعن المرفوع من لدن النقيب باسم الهيئة ومن الوكيل العام للملك يقدم دون محام.

يعفى الطعن المرفوع من لدن الوكيل العام للملك والنقيب من أداء الرسوم القضائية.

يمكن لمحكمة النقض بناء على طلب المحامي المعني، وبصفة استثنائية أن تأمر بقرار معلل، بإيقاف تنفيذ المقررات المطعون فيها أمامها والصادرة بالتوقيف عن ممارسة المهنة أو التشطيب من الجدول.

القسم الرابع

مقتضيات زجرية

المادة 141

يعتبر منتحلا لصفة محام كل محام أو محام متمرن يمارس مهنة المحاماة رغم توقيفه أو حذفه مؤقتا من الجدول أو التشطيب عليه أو حذفه من لائحة التمرين، حسب الحالة.

-23

-24-

كل شخص نسب لنفسه عن غير حق صفة محام علانية أو انتحل صفة محام أو استعمل أي وسيلة قصد إيهام الغير بأنه يمارس مهنة المحاماة بالمغرب أو أنه مستمر في ممارستها أو أنه مأذون له في ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل 381 من مجموعة القانون الجنائي.

كل شخص ارتدى، عن غير حق، أمام أي محكمة من المحاكم أو أمام مجلس من المجالس التأديبية بذلة المحامي قصد إيهام الغير بأنه يمارس مهنة المحاماة، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل 382 من مجموعة القانون الجنائي

المادة 142

كل شخص قام بصفة اعتيادية بسمسرة الزبناء أو استمالتهم لفائدة محام يعاقب بالحبس من سنتين إلى أربع سنوات، وبغرامة من .عشرين ألفا (20.000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم

المادة 143

يعاقب كل شخص ثبت أنه يباشر بسوء نية، إجراء أي مسطرة قضائية لفائدة الغير دون أن يكون مخولا قانونا لذلك بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من عشرين ألف (20.000) درهم إلى خمسين ألف (50.000) درهم، ما لم تكن الأفعال معاقبا عليها بعقوبة أشد.

القسم الخامس

مقتضيات ختامية وانتقالية

المادة 144

تكون جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون كاملة فلا يحسب اليوم الذي أنجز فيه الإجراء ولا اليوم الأخير الذي ينتهي فيه الأجل.

إذا صادف اليوم الأخير يوم عطلة امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده.

المادة 145

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية غير أن :

- مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 129 أعلاه لا تطبق إلا على نقباء هيئات المحامين المنتخبين بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ :
- مقتضيات المواد 12 و 39 والبند 11 من المادة 120 أعلاه لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد نشر النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقها في الجريدة الرسمية.

ينسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.101 الصادر في 20 من شوال 1429 (20) أكتوبر (2008)، مع مراعاة المقتضيات التالية :

- تستمر أجهزة هيئات المحامين القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ في القيام بالمهام المسندة إليها إلى حين تولي الأجهزة الجديدة لهيئات المحامين لمهامها، طبقا لمقتضيات المادة 136 أعلاه، على إثر انتخابها خلال شهر دجنبر الموالي لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وتسهر على اتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى انتخاب الأجهزة المذكورة :

يستمر العمل بمقتضيات القانون رقم 28.08 سالف الذكر بالنسبة :

. الشروط الترشح لمهنة المحاماة والحصول على شهادة الأهلية لممارسة مهنة المحاماة، وذلك إلى حين شروع معهد تكوين المحامين في ممارسة مهامه بشكل فعلي :

. للمترشحين الحاصلين على شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ الذين لا يتجاوز سنهم 45 سنة عند تقديم طلب التسجيل في لائحة المحامين المتمرنين لدى إحدى هيئات المحامين، في ما يخص التمرين والتسجيل في جدول الهيئة :

. للمتابعات التأديبية التي تم تحريكها قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى حين البت النهائي فيها.

تظل النصوص المتخذة لتطبيق القانون رقم 28.08 المذكور سارية المفعول إلى حين تعويضها.

المادة 146

تعتبر الإحالات إلى مقتضيات القانون رقم 28.08 السالف الذكر الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، إحالات إلى المقتضيات المماثلة لها في هذا القانون.

-2-

.....
.....
.....

سورة الدخان

قال عز و جل : { لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۖ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (8) بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ (9) فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ (10) يَغْشَى النَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ (11) رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ (12) } .

.....
.....
.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء

الدار البيضاء في 2016

إعلان

تنفيذا لمقتضيات المادة 47 من القانون 46.21 المتعلق بالمفوضين القضائيين فإن تسجيل الملفات والطلبات واستخلاص الرسوم القضائية بصندوق المحكمة مشروط باختيار المفوض القضائي وأداء أتعابه المستحقة بصفة قبلية. ولأجله يرجى من السيدات والسادة المحامين وعموم المتقاضين الحرص على اختيار المفوض القضائي وأداء أتعابه قبل إيداع المقالات بصندوق المحكمة ضمانا لشروط المحاكمة العادلة.

امضاء

رئيس كتابة الضبط

.....

.....

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.1080 صادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431 (21) ديسمبر (2009) بتطبيق القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.124 بتاريخ 14 من ربيع الآخر 1417

: 30 أغسطس 1996)، لاسيما المادتين 193 و 194 منه)

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 209.481 الصادر في 4 محرم 1431 (21) ديسمبر (2009) بتطبيق القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات

المساهمة، لا سيما المادة 4 منه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 8 رمضان 1447 (26) فبراير 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، مقتضيات البندين 2 و 3 من المادة 4 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.09.481 :

المادة الرابعة - يؤرخ ويوقع التقرير الخاص لمراقب الحسابات

ويجب أن يتضمن ما يلي :

رأي مراقب الحسابات . مجلس الإدارة الجماعية :

رأيه بخصوص سعر الإصدار ومبلغه أو فارق السعر المعتمد

أو شروط تحديد هذا السعر :

بيان ما إذا كانت أسس حساب كل من سعر الإصدار أو الفارق أو شروط تحديد هذا السعر التي اعتمدها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية صحيحة وصادقة :

رأي مراقب الحسابات. أو مجلس الإدارة الجماعية.

المادة الثانية

يسند إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة، كل

فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026)

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح

وزير الصناعة والتجارة

الإمضاء : رياض مزور

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7495 11 شوال 1447 (30) مارس 2026

نصوص عامة

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 470.26 صادر في 9 رمضان 1447 (27) فبراير (2026) بتغيير قرار لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاحالإدارة رقم 2214.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر (2019) بتحديد كيفيات إعمال الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية.

وزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما وقع تغييره وتتميمه، لا سيما المادتين 64-5 و 64-6 منه

وعلى المرسوم رقم 2.18.1009 الصادر في 23 من شعبان 1440

(29) أبريل (2019) بتطبيق القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، كما وقع تغييره وتتميمه، لا سيما المادة 2 منه :

وبعد الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة)2019(رقم 2214.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر بتحديد كيفيات إعمال الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية :

وباقتراح من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي مقتضيات المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2214.19 المشار إليه أعلاه :

المادة الأولى - يتعين على المؤمن. خلال الستين (60) يوما الموالية. وعلى أبعد تقدير المكلفة بالمالية.

الباقي بدون تغيير)

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 رمضان 1447 (27) فبراير (2026)

الإمضاء : نادية فتاح.

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7495-11 شوال 1447 (30) مارس 2026

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 471.26 صادر في 9 رمضان 1447 (27) فبراير (2026) بتغيير قرار لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاحالإدارة رقم 2216.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر (2019) بتحديد الشروط الواجب إدراجها في عقود التأمين برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية.

وزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما وقع تغييره وتتميمه، لا سيما المواد 64-1 -: و 64-5 و 248 منه

وعلى المرسوم رقم 2.18.1009 الصادر في 23 من شعبان 1440 (29) أبريل (2019) بتطبيق القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، كما وقع تغييره وتتميمه، لا سيما المادة الأولى منه :

وبعد الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة)2019(رقم 2216.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر بتحديد الشروط الواجب إدراجها في عقود التأمين برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية :

وباقتراح من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تنسخ الملاحق المرفقة بقرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاحالإدارة رقم 2216.19 المشار إليه أعلاه وتعوض بالملاحق المرفقة بهذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 رمضان 1447 (27) فبراير (2026)

الإمضاء : نادية فتاح

صفحة : 1907

الملحق رقم 1

الشروط المتعلقة بالضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية الممنوح برسم عقد تأمين المسؤولية المدنية التي يمكن أن تثار بسبب الأضرار البدنية أو المادية اللاحقة بالأغيار والتي تسببت فيها مركبة برية ذات محرك أو مقطوراتها أو شبه مقطوراتها

المنصوص عليه في البند 2 من المادة 164 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات

1 - (موضوع الضمان)

طبقا للمادة 64-3 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر، يغطي الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية ما يلي :

1 - الأضرار البدنية التي يتعرض لها السائق وكل شخص منقول على متن المركبة المؤمن عليها، وكذا الأضرار اللاحقة بذوي حقوقهم على إثر وفاتهم، عندما تنتج هذه الأضرار مباشرة عن واقعة كارثية تمس المركبة المؤمن عليها :

2 - الأضرار اللاحقة بالمركبة المؤمن عليها والناتجة مباشرة عن

واقعة كارثية :

3- الأضرار البدنية التي يتعرض لها مالك المركبة وأزواجه وأولاده الموجودون تحت كفالته، وكذا الأضرار اللاحقة بذوي حقوقهم بسبب وفاتهم، عندما يكون مالك المركبة شخصا ذاتيا، شريطة أن تكون هذه الأضرار ناتجة مباشرة عن واقعة كارثية.

2 - تفعيل الضمان

لا يمكن تفعيل هذا الضمان إلا بعد نشر قرار رئيس الحكومة بالإعلان عن حدوث واقعة كارثية في الجريدة الرسمية.

3- التصريح بالحادث

يتعين على المؤمن له إشعار المؤمن أو من يمثله بحدوث كل واقعة من شأنها أن تؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، وذلك بمجرد علمه بها وعلى أبعد تقدير خلال الستين (60) يوما الموالية لحدوثها ما لم يتم تمديد

هذا الأجل من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

يمكن للمؤمن له إشعار المؤمن أو من يمثله بحدوث الواقعة المذكورة بعد انصرام الأجل المذكور في حالة الاستحالة المطلقة للقيام بذلك أو في حالة وجود سبب مشروع أو وقوع حادث فجائي أو قوة قاهرة.

يمكن أن يصرح بالحادث المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من طرف مالك المركبة أو الضحية.

4 - القيمة المؤمن عليها)

«تساوي القيمة المؤمن عليها بالنسبة لكل مركبة قيمة المركبة وعند الاقتضاء، قيمة مقطوراتها أو شبه مقطوراتها، دون أن تتجاوز سقف الضمان المحدد بقرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة)2019(رقم 4150.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر بتحديد الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بالضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية ونسب العمولة برسم عرض عمليات التأمين المتعلقة بهذا الضمان وكذا أسقف الضمان ومبالغ خلوص التأمين.

5 - خلوص التأمين)

تمنح التغطية برسم هذا الضمان بالنسبة لكل مركبة بما في ذلك مقطوراتها أو شبه مقطوراتها مؤمن عليها، مع مراعاة خلوص التأمين المحدد طبقا لمقتضيات قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاحالإدارة رقم 4150.19 السالف الذكر.

6 - (نطاق الضمان)

لا يطبق أي شرط من شأنه أن يجعل نطاق الضمان مشروطا

أو يقلصه، باستثناء الشروط التي :

1) تطبق بقوة القانون :

ب) تحدد المركبة أو المركبات المؤمن عليها :

«ج) تندرج ضمن الشروط المحددة في هذا الملحق.

7 - (تقييم الأضرار)

يحدد التعويض عن الضرر البدني المستحق للضحية أو لذوي «حقوقها بسبب وفاتها أو فقدانها، برسم هذا الضمان وفقا لأحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في «حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك، كما تم تغييره وتتميمه، دون الأخذ بعين الاعتبار قسط مسؤولية الضحية، مع مراعاة أحكام المادة 17 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر.

8 - تخفيض التعويض ومنح تسبيق عنه)

يمكن أن تكون التعويضات برسم هذا الضمان موضوع تخفيض وفقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3967.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر (2019) بتحديد الأسقف الإجمالية للتعويض برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية وشروط وكيفيات تخفيض التعويض المذكور، وكذا منح التسبيق عن التعويض. وفي هذه الحالة يتم منح تسبيق عن التعويض وفقا للشروط والكيفيات المحددة في القرار المذكور
الملحق رقم 2

الشروط المتعلقة بالضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية

الممنوح برسم عقد التأمين الذي يغطي الأضرار اللاحقة بالأموال بـ «المنصوص عليه في البند 1 من المادة 64-1 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات

1 - (موضوع الضمان)

يغطي الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية الأضرار اللاحقة بالأموال المؤمن عليها والناتجة مباشرة عن واقعة كارثية.

2 - تفعيل الضمان

لا يمكن تفعيل هذا الضمان إلا بعد نشر قرار رئيس الحكومة بالإعلان عن حدوث واقعة كارثية في الجريدة الرسمية.

3 - التصريح بالحادث

يتعين على المؤمن له إشعار المؤمن أو من يمثله بحدوث كل واقعة من شأنها أن تؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، وذلك بمجرد علمه بها وعلى أبعد تقدير خلال الستين (60) يوما الموالية لحدوثها ما لم يتم تمديد

هذا الأجل من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

يمكن للمؤمن له إشعار المؤمن أو من يمثله بحدوث الواقعة المذكورة بعد انصرام الأجل المذكور في حالة الاستحالة المطلقة للقيام بذلك أو في حالة وجود سبب مشروع أو وقوع حادث فجائي أو قوة قاهرة.

4 - القيمة المؤمن عليها وخلوص التأمين

1) - القيمة المؤمن عليها)

تساوي القيمة المؤمن عليها بالنسبة لكل مال القيمة القصوى المؤمنة لهذا المال برسم الضمانات غير الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية الممنوحة بموجب نفس العقد، وذلك دون أن تتجاوز السقف المحدد بقرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 4150.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر (2019) بتحديد الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بالضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية ونسب العمولة برسم عرض عمليات التأمين المتعلقة بهذا الضمان وكذا أسقف الضمان ومبالغ خلوص التأمين.

ب) - (خلوص التأمين)

تمنح التغطية برسم هذا الضمان، بالنسبة لكل مال مؤمن عليه مع مراعاة خلوص التأمين المحدد طبقا لمقتضيات قرار وزير «الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة رقم 4150.19 السالف الذكر.

عندما يغطي العقد عدة عقارات أو محلات، تطبق الأسقف وخلوص التأمين عن كل عقار أو محل وعن كل واقعة.

عندما يغطي العقد عدة مركبات برية ذات محرك أو مقطورات أو شبه مقطورات، يطبق السقف وخلوص التأمين عن كل مركبة أو مقطورة أو شبه مقطورة.

عندما يغطي العقد عدة أموال أخرى، يطبق السقف وخلوص التأمين عن كل مال وعن كل واقعة. غير أنه لا يمكن أن يتجاوز مجموع التعويضات المستحقة برسم نفس عقد التأمين عن الأضرار اللاحقة بالأموال الموجودة بنفس العقار أو المحل أحد الأسقف المحددة في الجدول الثاني الوارد في المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 4150.19 السالف الذكر، حسب الحالة. ولا يمكن أيضا أن يتجاوز مجموع مبالغ خلوص التأمين المطبق على مبالغ الأضرار أحد مبالغ خلوص التأمين المحددة في نفس الجدول حسب الحالة.

5 - نطاق الضمان

«لا يطبق على العقد أي شرط من شأنه أن يجعل نطاق الضمان مشروطا أو يقلصه، باستثناء الشروط التي :

1) تطبق بقوة القانون :

(ب) تحدد المال المؤمن عليه :

ج) تندرج ضمن الشروط المحددة في هذا الملحق.

6 - تخفيض التعويض ومنح تسبيق عنه

يمكن أن تكون التعويضات برسم هذا الضمان موضوع تخفيض وفقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3967.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر (2019) بتحديد الأسقف الإجمالية للتعويض برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية وشروط وكيفيات تخفيض التعويض المذكور، وكذا منح التسبيق عن «التعويض. وفي هذه الحالة، يتم منح تسبيق عن التعويض وفقا للشروط والكيفيات المحددة في القرار المذكور
الملحق رقم 3

الشروط المتعلقة بالضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية الممنوحبرسم عقود التأمين، غير تلك المنصوص عليها في البند 2 من المادة 64-1 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات التي تغطي المسؤولية المدنية التي يمكن أن تثار بسبب الأضرار البدنية اللاحقة بالأغيار غير مأموري المؤمن له الموجودين بالأماكن المنصوص عليها في العقود المذكورة

1 - (موضوع الضمان)

يغطي الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، الأضرار البدنية التي يتعرض لها الأشخاص غير مأموري المؤمن له الموجودين بالأماكن المنصوص عليها في عقد التأمين، وكذا الأضرار اللاحقة بذوي حقوقهم بسبب وفاتهم أو فقدانهم. عندما تنتج هذه الأضرار

مباشرة عن واقعة كارثية.

2 - تفعيل الضمان

لا يمكن تفعيل هذا الضمان إلا بعد نشر قرار رئيس الحكومة بالإعلان عن حدوث واقعة كارثية في الجريدة الرسمية.

3 - التصريح بالحادث)

يتعين على المؤمن له إشعار المؤمن أو من يمثله بحدوث كل واقعة من شأنها أن تؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، وذلك بمجرد علمه بها و على أبعد تقدير خلال الستين (60) يوما الموالية لحدوثها ما لم يتم تمديد هذا الأجل من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

يمكن للمؤمن له إشعار المؤمن أو من يمثله بحدوث الواقعة المذكورة بعد انصرام الأجل المذكور في حالة الاستحالة المطلقة للقيام بذلك أو في حالة وجود سبب مشروع أو وقوع حادث فجائي أو قوة قاهرة.

يمكن أن يصرح بالحادث المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من طرف الضحية.

4 - نطاق الضمان

لا يطبق أي شرط من شأنه أن يجعل نطاق الضمان مشروطا أو يقلصه، باستثناء الشروط التي :

1) تطبق بقوة القانون :

ب) تحدد المكان أو الأماكن المنصوص عليها في عقد التأمين :

ج) تندرج ضمن الشروط المحددة في هذا الملحق
5 - (تقييم الأضرار)

يحدد التعويض عن الضرر البدني المستحق للضحية أو لذوي حقوقها بسبب وفاتها أو فقدانها، برسم هذا الضمان وفق أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك، كما تم تغييره وتتميمه، دون الأخذ بعين الاعتبار قسط مسؤولية الضحية، مع مراعاة أحكام المادة 17 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر.

6 - تخفيض التعويض ومنح تسبيق عنه)

يمكن أن تكون التعويضات برسم هذا الضمان موضوع تخفيض وفقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3967.19 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27) ديسمبر (2019) بتحديد الأسقف الإجمالية للتعويض برسم «الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية وشروط وكيفيات تخفيض التعويض المذكور، وكذا منح التسبيق عن التعويض. وفي هذه

الحالة، يتم منح تسبيق عن التعويض وفقا للشروط والكيفيات المحددة في القرار المذكور

.....
.....

قرار للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 441.26 صادر في 7 رمضان 1447 (25) فبراير (2026) بتغيير حدود مبالغ الصفقات العمومية التي يتم الإعلان عنها لمدة أربعين (40) يوما على الأقل.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

بناء على المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 من شعبان 1444 (8) مارس (2023 المتعلق بالصفقات العمومية، ولا سيما المادة 23 منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 23 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.22.431 تغير على النحو التالي حدود مبالغ الصفقات التي يجب أن يتم الإعلان عنها لمدة أربعين (40) يوما على الأقل :

- خمسة وستون مليونا وستة وثمانون ألف (65.086.000) درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات الأشغال المبرمة لحساب الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام :

مليون وستمائة واثنان وتسعون ألفا ومائتان وستة وثلاثون (1.692.236) درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الدولة :

أربعة ملايين وستمائة وواحد وعشرون ألفا ومئة وستة (4.621.106) درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الجماعات الترابية :

ثمانية ملايين وسبعمائة ألف (8.700.000 درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

وحرر بالرباط في 7 رمضان 1447 (25) فبراير (2026)

الإمضاء : فوزي لقجع.

الجريدة الرسمية عدد 7495-11 شوال 1447 (30) مارس 2026
استدراك خطا وقع بالجريدة الرسمية عدد 7487 1369 بتاريخ 12 رمضان 1447 (2) مارس (2026) - الصفحة

قرار لوزير التجهيز والماء رقم 906.25 صادر في 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025) يتعلق بتحديد لائحة الوثائق والمستندات المكونة لملف طلب الحصول على رخصة الاحتلال المؤقت للملك العمومي غير المتعلقة بالاستثمار.

البند 6 من الفقرة الأولى من المادة الأولى :

بدلا من :

تصميم موقعي بعده مهندس مساح طبوغرافي معتمد.

احتلالها مؤقتا :

يقرأ :

تصميم موقعي بعده مهندس مساح طبوغرافي

احتلالها مؤقتا :

.....
.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/338

الصادر بتاريخ 27 يونيو 2023

في الملف الشرعي رقم : 65/2/1/2022 .

صدقة المدين بالنفقة - لا.

المحكمة لما استخلصت من وثائق الملف أن مديونية الطاعن بالنفقة سابقة على عقد الصدقة الأمر الذي من شأنه إضعاف الضمان العام المقرر لفائدة الدائن دون قيد بمقتضى الفصل 1241 من قانون الالتزامات والعقود، وقضت بإلغاء حكم المستأنف القاضي برفض الطلب، وتصديا ببطلان رسم الصدقة، فإنها أسست لقضائها، وعللت قرارها بما فيه الكفاية، وما بالوسيلة على غير أساس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه المشار إلى مراجعه علاه، أن المطلوبة "ن د" تقدمت بتاريخ 02 يناير 2018 بمقال إلى المحكمة الابتدائية ببني ملال، عرضت فيه أن المدعى عليه "أهـ" زوجها، وأنهما أنجبا بنتين "هـ" في 08/01/2004 و"ر" في سنة 2008، وأنه لما طردها وابنتيها من بيت الزوجية استصدرت حكما بتاريخ 16/07/2013 قضى عليه بأدائه لها نفقتها ونفقة بنتها منه وباقي التوابع، وأنها لما سلكت إجراءات التنفيذ امتنع المدعى عليه عن الأداء رغم يسره حسب محضر الامتناع عدد 247-2015 بتاريخ 20/07/2015، وقام بإنجاز عقد صدقة في 30/12/2013 تصدق بموجبه بالفيلا التي سكنها موضوع الرسم العقاري "ب" عدد (0...) الكائن بمدينة بني ملال لفائدة أبنائه "ع " . "ع ل" و"ي"، وأن هذا التفويت صوري لحرمانها من المبالغ المحكوم لها بها. والتمست الحكم ببطلان رسم الصدقة المضمن بعدد 410 صحيفة 390 سجل الأملاك العقارية رقم 42 بتاريخ 3 يناير 2014 والتشطيب عليه من الرسم العقاري المذكور، وأجاب المدعى عليه أنه أدى واجبات النفقة المحكوم بها والمحددة في مبلغ 48475 درهما، وأنه مستعد لأدائها متى تمت مطالبته بها رضائيا أو قضائيا، إضافة إلى أن دعوى النفقة لا تدخل ضمن المديونية بمفهومها المدني أو التجاري، لأنها ليست دينا، لكون العلاقة بين الأب والأبناء ليست علاقة مديونية ولا يمكن إخضاعها من حيث التأطير القانوني لمقتضيات الفصل 1241 من ق.ل. ع والتمس عدم قبول الدعوى شكلا

ورفضها موضوعا. فأصدرت المحكمة الابتدائية المذكورة بتاريخ 16/04/2018 حكما بعدم قبول الدعوى، فاستأنفته المدعية، وألغته محكمة لاستئناف وقضت تصديا ببطلان رسم الصدقة عدد 410 صحيفة 390 سجل الأملاك العقارية رقم 42 بتاريخ 03/01/2014 والحكم تبعا لذلك بالتشطيب عليه من الصك العقاري عدد (0...) وإبطال جميع الآثار المترتبة عليه بقرارها المطعون فيه

1

بالنقض من طرف الطاعن بواسطة نائبه بمقال تضمن وسيلتين أجابت عنه المطلوبة بواسطة دفاعها والتمست رفض الطلب.

وحيث يعيب الطاعن القرار في الوسيلتين مجتمعتين للارتباط بعدم ارتكازه على أساس قانوني وانعدام التعليل، ذلك أنه أثار عدم قانونية تكييف نفقة الأبناء على أنها علاقة مديونية لعدم وجود نص يؤطرها في المديونية طبقا للفصل 1241 من ق.ل. ع كما أنها لا تدخل ضمن المديونية الممتازة طبقا للفصل 1243 من نفس القانون ولا تدخل في المديونية التي لها الأولوية طبقا للفصل 1242 من نفس القانون وبالتالي فلا تخضع لمقتضيات الفصل 1241 المذكور أعلاه إلا أن المحكمة لم تناقش ذلك، كما أنه أثار أن المدعية أسست دعواها على عدم أدائه لها واجبات النفقة المحكوم بها لفائدة ابنتيه "هـ" و"ر" استنادا 10/11/2015 لمحضر الامتناع المؤرخ في 20/07/2015، مع أنه حسب المحضر عدد 247-2015 المؤرخ في أدى واجبات النفقة المحكوم بها والمحددة في 48475 درهما، مما يكون معه المبرر القانوني الموضوع الدعوى قد سقط، والمحكمة لم تناقش هذا الدفع، إضافة إلى أنه لا يحكم ببطلان رسم الصدقة إلا إذا أثبت الطرف الدائن إحاطة الدين بمال المتصدق، وأن المدعية لم تثبت هذه الإحاطة والعسر، ولا سيما أن المادة 278 من مدونة الحقوق العينية تقرر الحق للدائنين الذين لهم وحدهم طلب إبطال الهبة، خاصة وأن المدعية لم تسلك مسطرة إهمال الأسرة لاستصدار حكم جنحي يثبت بصورة قطعية فقر ذمته المالية وعدم وجود ما يحجز من منقولات والتمس نقض القرار.

لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار لما ثبت لها من محضر امتناع وعدم وجود ما يحجز المؤرخ في 20/07/2015 الذي أفاد فيه الطاعن حسبما به بأنه عاجز عن الأداء المبلغ النفقة 48475 درهما، وتعذر سلوك مسطرة الحجز لعدم وجود ما يدل على منقولات لدى الطاعن، وثبت لها من محضر الأداء المؤرخ في 10/11/2015 أن الطاعن أدى بواسطة ابنه ع غ هـ" ما بذمة والده - الطاعن - الأصل مع الصوائر ما مجموعه 50.227 درهما عن احتساب نفقة الزوجة من 01/11/2013 إلى غاية

02/08/2015، ونفقة البنتين من 07/11/2013 إلى غاية 07/08/2015، الأعياد والمناسبات من 07/01/2013 إلى غاية 07/08/2015، فإنه ثبت لها أيضا من محضر امتناع وعدم وجود ما يحجز المؤرخ في 07/07/2011 الذي به بناء على مواصلة التنفيذ ابتداء من 07/08/2015 أن المدعى عليه - الطاعن - امتنع عن أداء النفقة وتوابعها لفائدة المدعية خلال المدة المتراوحة ما بين 07/08/2015 إلى 07/07/2017 أي المدة اللاحقة للفترة التي أداها والتي أصل الدين فيها 5309.00 دراهم، وبإضافة الصوائر 55.215.00 درهما واستخلصت من ذلك أن المديونية بالنفقة بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ 16/07/2013 سابقة على عقد الصدقة المبرم بتاريخ 30/12/2013 الذي من شأنه إضعاف الضمان العام المقرر لفائدة الدائن دون قيد بمقتضى الفصل 1241 من ق.ل.ع، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، وتصديا ببطلان رسم الصدقة، فإنها بذلك أسست لقضائها، وعللت قرارها بما فيه الكفاية، وردت على باقي الدفوع

2

المثارة، وما بالوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب، وتحميل الطاعن المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بنزهة رئيسا والسادة المستشارين عمر لمين مقررا وعبد الغني العيدر ونور الدين الحضري والإدريسي حادي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد الفلاحي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة معجوط.

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1770/1

المؤرخ في 31/12/2025

ملف جنحي عدد :

2025/1/6/27697

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

ضد

بتاريخ 31/12/2025

إن الغرفة الجنائية (الهيئة الأولى) بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة

الطالب

وبين ...

المطلوب

2026/01/06

1770-2025-1-6

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 24/10/2025 أمام كاتبة الضبط بها، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة المشورة لجنحالسير بالمحكمة المذكورة بتاريخ 23/10/2025 في القضية ذات العدد 66/2702/2025، القاضي بتأييد المقرر الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة بتاريخ 03/09/2025، القاضي باستبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها على المسمى ... او ما تبقى منها بعقوبة بديلة تتجلى في العمل لأجل

المنفعة العامة بالمديرية الإقليمية للعدل بالقنيطرة والمتمثلة في المعالجة الرقمية للأرشيف والمسح الضوئي للملفات لمدة 6 ساعات يوميا بما مجموعه 720 ساعة

عمل يبتدئ تنفيذها من يوم 13/10/2025 طيلة أيام الأسبوع من الإثنين إلى الجمعة من الساعة 10 ، باستثناء أيام العطل الرسمية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار الحسن بن دالي التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى السيدة زكية وزين المحامية العامة في مستنتجاتها

وبعد المداولة طبقا للقانون، والاطلاع على مذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعن، وكذا المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوب في النقض، بإمضاء الأستاذ حميد كرايري المحامي بهية المحامين بالقنيطرة المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في الشكل:

حيث إن طلب النقض قدم داخل الأجل المحدد قانونا بموجب المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية وجاء مستوفيا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع

في شأن وسيلة النقض ذات الأولوية المثارة تلقائيا من طرف محكمة النقض لتعلقها بالنظام العام، المتخذة من خرق قاعدة جوهرية للمسطرة تتعلق بالاختصاص.

بناء على المادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية) بعد تعديله بالقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

حيث تنص هذه المادة على ما يلي :

((يمكن القاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مصدرة الحكم الابتدائي، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون، إما تلقائيا بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة أو بطلب منها أو طلب المحكوم عليه، أو دفاعه، أو الممثل الشرعي للحدث، أو مدير المؤسسة السجنية، أو من يعنيه الأمر، استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم عليهم بمقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.

((تقبل في هذه الحالة قرارات قاضي تطبيق العقوبات المنازعة من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو دفاعه أو الممثل الشرعي للحدث خلال اليوم الموالي ليوم التبليغ

بصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و 600 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إدراج الملف بالجلسة.

((يترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.))
و حيث ان مقرر استبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها على المطلوب في النقض أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة ، قد صدر عن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة ، ونازعت فيه النيابة العامة لدى نفس المحكمة المذكورة في اطار مقتضيات المادتين 599 و 600 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث أنه بمقتضى المادة 599 من ق.م.ج :" يرجع النظر في النزاعات العارضة المتعلقة بالتنفيذ الى المحكمة المصدرة للقرار المراد تنفيذه ويمكن لهذه المحكمة أيضا أن تقوم بتصحيح الأخطاء المادية الصرفة الواردة فيه ." ، وأنه بمقتضى المادة 600 من ق.م.ج : " تنظر المحكمة في النزاعات العارضة بغرفة المشورة بناء على ملتمسات النيابة العامة أو بناء على طلب يرفعه الطرف الذي يهمه الأمر، ويستمع إلى ممثل النيابة العامة وإلى محامي الطرف إن طلب ذلك وإلى الطرف شخصيا إن اقتضى الحال."

وحيث إنه تبعا لما ورد بالنصوص القانونية أعلاه ، وبالنظر إلى أن المقرر القضائي المنازع في تنفيذه قد صدر عن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة، باعتباره آخر جهة قضائية نظرت في القضية، فان غرفة المشورة لهذه المحكمة الأخيرة هي المختصة للبت في المنازعة.

وحيث إن غرفة المشورة لجنح السير بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة مصدرة القرار المطعون فيه لما بتت في المنازعة المتعلقة بتنفيذ مقرر قاضي تطبيق العقوبة السالف الذكر بالرغم من أن اختصاص النظر في القضية لا ينعقد لها قانونا، تكون قد خرقت قواعد الاختصاص الواردة بالنصوص القانونية أعلاه، فعرضت بذلك قرارها للنقض والإبطال.

ونظرا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 550 من القانون المذكور .

من أجله

ومن غير حاجة لبحث ما جاء في أسباب الطعن بالنقض الواردة في مذكرة الطاعن

قضت

- بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة المشورة لجنح السير بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 23/10/2025 في القضية ذات العدد 66/2702/2025 ، وبإحالة القضية وأطرافها على غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة للبت فيها من جديد طبقا للقانون.

وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات محكمة الاستئناف بالقنيطرة المطعون في قرارها إثر القرار المذكور أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبد الحق أبو الفراج رئيسا، والمستشارين الحسن بن دالي مقررا وأحمد نهيد ورشيد ثقافي والمحجوب براقي أعضاء وبمحضر المحامية العامة السيدة زكية وزين ممثلة للنيابة العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة اليماني.

الرئيس

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

.....

.....

.....

.....

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).
المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.
صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025
وفق تعديلات:

• القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛

• القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.32 صادر في 16 من محرم 1446 (24 يوليو 2024)؛ الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص 5327؛

الباب الخامس مكرر: تنفيذ العقوبات البديلة

المادة 647-1

تختص الإدارة المكلفة بالسجون، مركزيا أومحليا، أومن تفوض له ذلك، بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة وتوضع رهن إشارتها الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

ويحدد تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 647-2

تقوم النيابة العامة بإحالة المقرر المتضمن للعقوبة البديلة بعد اكتسابه قوة الشيء المقضي به إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يصدرمقررا تنفيذيا بذلك، ويحيله على الإدارة الكلفة بالسجون التي تقع داخل نفوذ المحكمة التي أصدرت الحكم.

غير أنه يمكن تنفيذ المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتسابه قوة الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.

وإذا وجد المحكوم عليه خارج دائرة نفوذ قاضي تطبيق العقوبات، فإنه يمكن له أن ينيب عنه قاضي تطبيق العقوبات الموجود بدائرة نفوذه المحكوم عليه لإصدارالمقرر التنفيذي بذلك. ويشعرالنيابة العامة بكل امتناع أوإخلال في تنفيذها.

إذا صدرالقرارالقاضي بالعقوبة البديلة عن محكمة الاستئناف، فإن الاختصاص ينعقد لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية التي بتت في القضية ابتدائيا.

المادة 647-3

يختص قاضي تطبيق العقوبات بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة أووضع حد لتنفيذها وإصدارجميع القرارات والأوامر المتعلقة بها، بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة، وله على الخصوص ما يلي:

-1الأمربتنفيذ العقوبة الأصلية أوما تبقى منها في حالة الامتناع عن تنفيذ العقوبات البديلة أوالإخلال بها خلال مدة تنفيذها؛

-2الأمربتمديد المدة التي يتعين خلالها تنفيذ العقوبة البديلة في الحالات المنصوص عليها قانونا؛

-3النظرفي التقارير المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة التي تعرض عليه واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها؛

-4إصدارمقرر يقسي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها بناء على تقرير الإدارة المكلفة بالسجون، تسلم نسخة منه للمعني بالأمر، وتحال نسخة أيضا على النيابة العامة ومركز السجل العدلي المختص.

تقبل قرارات وأوامر قاضي تطبيق العقوبات المنازعة داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ الإشعار بصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و600 من هذا القانون، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الملف عليها.

ويترتب عن كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار أو الأمر الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.

المادة 647-4

يستفيد المحكوم عليه الذي ينفذ العقوبة البديلة من رد الاعتبار القضائي بعد مرور أجل سنة من تاريخ انقضاء العقوبة البديلة.

ويرد الاعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة بديلة، وذلك بعد انتهاء فترة اختبار مدتها سنة ونصف تحتسب من تاريخ تنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الأول

تدابير تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

المادة 647-5

تحيل النيابة العامة داخل أجل لا يتجاوز خمسة أيام من صدور حكم المحكمة القاضي بتحديد العقوبة البديلة ملف المحكوم عليه إلى قاضي تطبيق العقوبات، لإصدار مقرر يقسي بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

إذا كان المحكوم عليه معتقلا، يبقى رهن الاعتقال إلى غاية إصدار قاضي تطبيق العقوبات مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة الذي يجب أن يصدر داخل أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ إحالة الملف إليه، ويجب أن يتضمن الإشارة إلى:

. الهوية الكاملة للمحكوم عليه؛

. طبيعة العمل المسند إليه والمؤسسة التي سيؤديه فيها؛

. عدد الساعات الإجمالية وتوزيعها وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه مع المؤسسة المعنية.

يبلغ فورا مقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة إلى المحكوم عليه ونائبه الشرعي إذا كان حدثا والنيابة العامة والمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أو الإيداع، وترسل أيضا نسخة من نفس المقرر للمؤسسة التي

سيؤدي بها العمل لأجل المنفعة العامة.
يتم الإفراج عن المحكوم عليه المعتقل بمجرد توصل المؤسسة السجنية بمقرر قاضي تطبيق العقوبات المحدد للعقوبة البديلة.
تخصم مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه بحساب ثلاث ساعات عمل عن كل يوم حبس، ثم تستبدل المدة المتبقية من عقوبة الحبس الأصلية ليؤديها عملا لأجل المنفعة العامة دون أن تقل عن 40 ساعة.

المادة 647-6

يأمرقاضي تطبيق العقوبات فور توصله بالملف بإحضارالمحكوم عليه والاستماع إليه حول هويته ووضعيته الاجتماعية والمهنية والعائلية.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات الاستعانة بالنيابة العامة للتأكد من صحة المعلومات التي يدلي بها المحكوم عليه، كما يمكنه أن يكلف بذلك مكتب المساعدة الاجتماعية.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأمربعرض المحكوم عليه على خبرة طبية لفحصه وتقديم تقريرعن حالته الصحية من أجل اختيارطبيعة العمل الذي يناسب حالته البدنية إذا اقتضى الأمرذلك، ثم يعهد إلى المحكوم عليه باختيارعمل معين من بين الأعمال المعروضة التي تلائم قدراته ومهاراته، والتي من شأنها أن تحافظ على اندماجه دون التأثيرسلبا على المسارالعادي لحياته العائلية أو المهنية أو الدراسية.
يراعى عند تطبيق مقتضيات العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة للنساء والأحداث والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيل هذه الفئات، ويراعي ضمان اندماجهم في محيطهم الأسري وأداء مهام الأمومة وعدم التأثير على السير العادي للدراسة بالنسبة للأشخاص الذين ما زالوا يتابعون دراستهم.

المادة 647-7

في حالة عدم تنفيذ أو إخلال المحكوم عليه بالالتزامات المحددة له في المقرر التنفيذي لأداء عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات إصدارمقرر لوضع حد لهذه العقوبة، وتطبق حينها في حق المحكوم عليه العقوبة الحبسية الأصلية بعد خصم عدد ساعات العمل المنفذة والتي يتم احتسابها على أساس يوم واحد لكل ثلاث ساعات عمل غيرمؤداة.

المادة 647-8

تمسك المؤسسات التي يؤدي بها المحكوم عليه عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة سجلا خاصا يوقع عليه قاضي تطبيق العقوبات ويؤشرعلى جميع صفحاته، يتضمن هوية المحكوم عليه وساعات العمل التي أداها مشفوعة بتوقيعه الشخصي أوإبصامه عند الاقتضاء. ويوضع هذا السجل رهن إشارة قاضي تطبيق العقوبات قصد الاطلاع

عليه كلما طلب ذلك، كما يمكن الاطلاع عليه من قبل وكيل الملك أومن ينوب عنه ومن قبل الإدارة المكلفة بالسجون.

يتعين على المؤسسات المذكورة أن توجه إلى قاضي تطبيق العقوبات تقريرا عن كل محكوم عليه يؤدي عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة لديها بمجرد انتهاء مدة عقوبته، أوإذا انقطع عن القيام بالعمل المعهود به إليه أورفض القيام به أو حال مانع دون ذلك. وتوجه نسخة منه إلى وكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون.

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بزيارات تفقدية للمحكوم عليهم، ويتم إشعارقاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة بكل إخلال في تنفيذ العقوبة.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يقوم بزيارة تفقدية للمحكوم عليهم الذين يقضون عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، تلقائيا أوبناء على ملتمس من النيابة العامة، ينجزعلى إثرها تقريرا يحيل نسخة منه إلى هذه الأخيرة. كما يمكن له تكليف موظفين من كتابة الضبط أو أحد المساعدات أو المساعدين الاجتماعيين بمكتب المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية لمكان تنفيذ العقوبة، للقيام بالزيارة وإعداد تقريربشأنها.

كما يمكن لوكيل الملك أن يقوم بزيارة تفقدية لأماكن تنفيذ عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، ينجزعلى إثرها تقريرا يحيل نسخة منه على قاضي تطبيق العقوبات.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يطلب من المؤسسات التي تؤدى فيها عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة، إعداد تقاريرخاصة أو دورية حول تنفيذ العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة لبعض المؤسسات أو بعض المحكوم عليهم.

المادة 647-9

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات، تلقائيا أو بناء على طلب من المحكوم عليه، أودفاعه أومن له مصلحة في ذلك، أن يصدرمقررا بوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال السبب المبرر المتعلق بالظروف الاجتماعية أوالصحية أوالعائلية أوالدراسية أوالمهنية للمحكوم عليه أوبظروف المؤسسة التي يقسي بها العقوبة.

يبلغ هذا المقرر إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة التي يقسي بها المحكوم عليه العقوبة البديلة والإدارة المكلفة بالسجون.

يمكن للمحكوم عليه أوالنيابة العامة المنازعة في المقرر المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه ويتم البت فيه طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 647-3 أعلاه.

خلافا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 647-3 أعلاه، لا توقف المنازعة تنفيذ المقرر المذكور أعلاه.

الفرع الثاني تدابيرتنفيذ المراقبة الإلكترونية

المادة 647-10

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ تدبير المراقبة الإلكترونية المحددة في الحكم القاضي بالإدانة، وفق الكيفية المشار إليها في المواد من 11 647- إلى 14-647 أدناه.

ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات أولوكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدبيرأعلاه بما فيها طلب تقاريرمن الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 11-647

تتم المراقبة الإلكترونية بواسطة قيد إلكتروني يوضع بمعصم المحكوم عليه أوساقه أوعلى جزء آخرمن جسده، بشكل يسمح برصد تحركاته داخل الحدود الترابية المحددة له.

يمكن وضع الحدث تحت هذا التدبيربحضور وليه أوالمقدم عليه أووصيه أوكافله أوحاضنه أوالشخص المعهود إليه برعايته.

المادة 12-647

تلتزم الجهات المشار إليها في المادة 1-647 برصد وتتبع حركات وتنقلات الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية.

يعاقب كل شخص خاضع للمراقبة الإلكترونية أخل عمدا بالالتزامات المفروضة عليه أو فر أو تخلص، بأي وسيلة كانت، من الأجهزة أو الأدوات المستعملة في المراقبة أوقام بإتلافها أوبتعييبها بالحبس من شهرإلى ثلاثة أشهر وغرامة من 2000 درهم إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

تنفذ العقوبات المحكوم بها طبقا لمقتضيات الفقرة أعلاه ضد الشخص المخل بالالتزامات المفروضة عليه استثناء من مقتضيات الفصل 120 من مجموعة القانون الجنائي، بالإضافة إلى العقوبة الأصلية الصادرة في حقه أوما تبقى منها.

إذا تقرر في هذه الحالة تطبيق العقوبة الأصلية أوما تبقى منها من طرف قاضي تطبيق العقوبات، تنفذ العقوبة رغم المنازعة.

المادة 13-647

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تدبير القيد الإلكتروني والمصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بهذا الخصوص.

تحدث مكاتب لدى المؤسسات السجنية بالنسبة للمحكوم عليهم الموجودين في حالة اعتقال وبالمحاكم بالنسبة للمحكوم عليهم في حالة سراح تتولى الإشراف على عملية وضع وإزالة القيد الإلكتروني عن المحكوم عليهم.

ينجزتقريربعملية وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه، يوجه إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يضمه إلى ملف المعني بالأمر.

تحرر الإدارة المكلفة بالسجون المختصة بتدبير وتتبع عملية المراقبة الإلكترونية

تقاريرترفعها إلى قاضي تطبيق العقوبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك أو إذا طلبها القاضي المذكور، وتوجه نسخة منها إلى النيابة العامة.

المادة 647-14

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يخضع المعني بالأمربناء على طلبه أومن له مصلحة في ذلك لفحص طبي للتحقق من تأثيرالقيد الإلكتروني على صحته. وفي حالة ما إذا كان هناك أي تأثير، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات عرض الأمرعلى المحكمة المصدرة للعقوبة البديلة قصد تغييرها بعقوبة بديلة أخرى بعد أخذ مستنتجات النيابة العامة.

يمكن اعتبارا للظروف الصحية للمحكوم عليه، في حالة تدخل طبي استعجالي إزالة القيد، على أن يرفع الطبيب المعالج تقريرا في الموضوع إلى قاضي تطبيق العقوبات في أجل أربعة وعشرين ساعة يوضح أسباب ذلك.

يصدرقاضي تطبيق العقوبات مقررا يوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال المانع الصحي، أوبتغييرمكان وضع القيد، يبلغ إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة السجنية، وتطبق بشأن المنازعة فيه مقتضيات الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 647-9.

الفرع الثالث: تدابير تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أوفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

المادة 647-15

يأمرقاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة تقييد الحقوق أوفرض تدابيررقابية أوعلاجية أوتأهيلية بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به، ما لم يكن معتقلا من أجل سبب آخر.

غير أنه يمكن إصدارالمقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم قوة الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.

يلتزم المحكوم عليه بالمثول أمام قاضي تطبيق العقوبات داخل أجل أقصاه أسبوع، من تاريخ تبليغه المقرر النهائي الصادر في حقه أومن تاريخ الإفراج عنه.

المادة 647-16

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ التدابير الرقابية أوالعلاجية أو التأهيلية المحددة في الحكم القاضي بالعقوبة البديلة.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابيرأعلاه.

ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات، عند الاقتضاء، تكليف موظفي كتابة الضبط بالمحكمة أو المكلفين بمكتب المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية للقيام بالتدابير

اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابير الرقابية أوالعلاجية أوالتأهيلية وإعداد تقاريربشأنها، توجه نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

المادة 647-17

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء للإدارة المكلفة بالسجون بما يفيد تنفيذه أو استمراره في تنفيذ التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية المحكوم بها عليه، وذلك وفق الجدولة الزمنية المحددة له، وتحال نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات المختص.

في حالة رصد إخلال المحكوم عليه بتنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابيررقابية أو علاجية أو تأهيلية أو بالالتزامات المحددة له من قبل قاضي تطبيق العقوبات، يصدرهذا القاضي أمرا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه وفقا لمقتضيات المادة 647-3 أعلاه.

الفرع الرابع: تدابيرتنفيذ الغرامة اليومية

المادة 647-18

يؤدى مجموع الغرامة اليومية دفعة واحدة، غير أنه يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأذن بتقسيط أدائها داخل الآجال المحددة في الفصل 35-15 من مجموعة القانون الجنائي إذا تعلق الأمربمحكوم عليه غيرمعتقل، شريطة أداء قسط أولي يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة الأداء.

المادة 647-19

يأمرقاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية، إذا كان معتقلا، بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به وأدائه مجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها عليه.

غير أنه يمكن إصدارالمقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم لقوة الشيء المقضي به إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.

لا تحسب مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه عند تحديد مبلغ الغرامة اليومية الواجب أداؤها.

المادة 647-20

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء بما يفيد أداء الغرامة اليومية أو تنفيذه أو استمراره في التنفيذ، وذلك وفق الجدولة الزمنية التي يحددها له قاضي تطبيق العقوبات.

في حالة إخلال المحكوم عليه بتنفيذ الغرامة اليومية يصدرقاضي تطبيق العقوبات مقررا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه، والتي تخصم منها عدد الأيام التي أديت غرامتها.

المادة 647-21

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون التنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات

والهيئات، لاسيما التي يمكن إشراك المصالح التابعة لها في تنفيذ العقوبات البديلة.
تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بإعداد تقاريردورية حول سيروحصيلة تنفيذ العقوبات البديلة والإكراهات التي تعترضها والحلول المقترحة لها، وتوجه هذه التقاريرإلى السلطات القضائية المعنية.

المادة 647-22

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مُصدرة الحكم الابتدائي، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون، إما تلقائيا بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة أو بطلب منها أو طلب المحكوم عليه، أو دفاعه، أو الممثل الشرعي للحدث، أومديرالمؤسسة السجنية، أومن يعنيه الأمر، استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم عليهم بمقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.

تقبل في هذه الحالة قرارات قاضي تطبيق العقوبات المنازعة من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو دفاعه أو الممثل الشرعي للحدث خلال اليوم الموالي ليوم التبليغ بصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و600 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إدراج الملف بالجلسة.

يترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.

الباب السادس: تقادم العقوبات

المادة 648

يترتب عن تقادم العقوبة تخلص المحكوم عليه من آثارالإدانة إذا لم تكن العقوبة قد نفذت خلال الآجال المحددة في المادة 649 وما بعدها إلى المادة 651 بعده.

غير أنه، مع ذلك، فإن حالات انعدام الأهلية المحكوم بها في مقرر الإدانة أو التي تكون نتيجة قانونية لهذا المقرر تبقى سارية المفعول.

ينقطع التقادم فيما يخص استيفاء المصاريف القضائية والغرامات، بكل إجراء من إجراءات التحصيل يتم بمسعى من الجهات المأذون لها بتحصيل تلك الأموال.

المادة 649

تتقادم العقوبات الجنائية بمسي خمس عشرةسنة ميلادية كاملة، تحسب ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

إذا تقادمت عقوبة المحكوم عليه، فإنه يخضع بقوة القانون طيلة حياته للمنع من الإقامة في دائرة العمالة أوالإقليم التي يستقربها الضحية الذي ارتكبت الجريمة على شخصه أوعلى أمواله أويستقربها ورثته المباشرون.

تطبق على المنع من الإقامة في هذه الحالة مقتضيات القانون الجنائي.

المادة 650
تتقادم العقوبات الجنحية بمسي أربع سنوات ميلادية كاملة، ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
غير أنه إذا كانت عقوبة الحبس المحكوم بها تتجاوز خمس سنوات، فإن مدة التقادم تكون مساوية لمدة العقوبة.
المادة 651
تتقادم العقوبات عن المخالفات بمسي سنة ميلادية كاملة، تحسب ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
المادة 652
لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يقبل من شخص تقدمه لتنفيذ ما حكم به عليه في غيبته، أوبناء على المسطرة الغيابية، إذا تقادمت العقوبة المحكوم بها عليه.
المادة 653
تتقادم المقتضيات المدنية الواردة في منطوق مقرر زجري مكتسب لقوة الشيء المقضي به حسب قواعد تقادم الأحكام المدنية.
المادة 653-1
لا تتقادم العقوبات الصادرة بشأن جرائم ينص على عدم تقادمها القانون أواتفاقية دولية صادقت عليها المملكة المغربية ونشرت بالجريدة الرسمية.

.....
.....

.....
.....

قال عز و جل : { وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ (186) }
سورة البقرة

.....
.....

وسائل الإثبات في التشريع المغربي
• المؤلف: مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).

• كتاب عملي ومفصل (حوالي 484 صفحة)، يغطي وسائل الإثبات في التشريع المغربي بشكل عام، مع التركيز على التطبيق القضائي والوسائل التقليدية والمستحدثة (مثل الخبرة، المعاينة، تحقيق الخطوط).
• يُعتبر من الكتب الحديثة النافعة والمتداولة، ومتوفر بصيغة PDF في بعض المواقع القانونية.

.....
.....

القرار عدد 89

الصادر بتاريخ 1 فبراير 2022

في الملف المدني رقم : 533/1/2/2020

عقد كراء مأذونية - المدة محددة - إلزام طرفيه بما وقع الاتفاق عليه.

إن عقد كراء المأذونية الرابط بين الطرفين محدد المدة ملزم لهما فيما وقع عليه الاتفاق بينهما، مما لا مجال معه للتمسك بمناشير لم يبرم العقد وفق مضمونها.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

بناء على العريضة المودعة بتاريخ 30/12/2009 من طرف الطالب المذكور حوله الرامية إلى نقض القرار عدد 470/2019 الصادر الاستئناف بخريبكة بتاريخ 4/11/2019 في الملف رقم :
317/1201/2019

1/10/2021 من طرف المطلوبة في النقض وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بواسطة نائبها الرامية على رفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى هما في الملف

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في الا منبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 1/2/2022.

وبناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد القمحي والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد سعيد زياد.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

حيث يؤخذ من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه أن المطلوبة في النقض (ع.ص) تقدمت بتاريخ 14/12/2018 بمقال أمام المحكمة الابتدائية بخريبكة، عرضت فيه أن المدعى عليه (م. ب) اكترى منها مأذونية سيارة أجرة صغيرة من الصنف الثاني تحمل رقم 154 بسومة شهرية قدرها 1000 درهم، وأن مدة الاستغلال انتهت بتاريخ 31/8/2018 وفق ما يؤخذ من عقد الكراء،

1

وأنها وجهت له إنذارا بعدم رغبتها في تجديد عقد الكراء، بلغ به دون جدوى، و التمست الحكم بفسخ عقد الكراء تحت طائلة غرامة تهديدية. أجاب المدعى عليه بأن الأمر يتعلق بمأذونية تنظمها مسطرة خاصة، وأن وزارة الداخلية هي المشرفة على كيفية إنهائها، والمدعية لم تدل بما يفيد تحقق الشرط الفاسخ والمتمثل في تحويل السيارة في اسمه وأنه يؤدي الوجيبة الشهرية بانتظام، فأصدرت المحكمة حكمها عدد 80 بتاريخ 1/4/2019 في الملف عدد 259/1302/2018 قضت فيه بإرجاع المدعى عليه للمدعية رخصة سيارة الأجرة من الصنف الثاني رقم 154 داخل المحال الحضري و رفض باقي الطلبات، استأنفه المحكوم عليه فأيدته محكمة الاستئناف بمقتضى قرارها المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة الفريدة

حيث ينعى الطاعن على القرار استناده على الفصل 687 من ق.ل. ع المنظم لانقضاء الكراء، وكذا ما ذهب إليه القرار من أن الدوريات لا يمكن أن تحل محل قانون الالتزامات والعقود، متناسيا وجوب تطبيق مناشير صادرة عن وزارة الداخلية تنظم محال رخص سيارة الأجرة، إضافة إلى أن الإنذار لم تراع فيه المقتضيات القانونية سيما تحديد آجال معينة تخول الطاعن تدبير أموره. وكان على المحكمة مما حفاظا على حقوق الطرفين. والمحكمة لم تجب على جميع الدفوع التي أثيرت ابتدائيا

لكن، ومن جهة أولى، فإن العقد الرابط العقد الرابط بين الطرفين الطرف محدد المدة ملزم لهما فيما وقع عليه الاتفاق بينهما، مما لا مجال معه للتمسك بمناشير لم يبرم العقد وفق مضمونها. ومن جهة ثانية، فإن المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث لم تر له ضرورة الومن جهة ثالثة، فإنه فضلا عن أن النعي لم يحدد الدفوع التي لم تجب عليها المحكمة فإنه ينصرف إلى الدفوع المثارة أمام محكمة الدرجة الأولى. وبخصوص باقي النعي فهو دفاع في الموضوع، والوسيلة في فرع منها على غير أساس وغير مقبولة في الباقي.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة مليكة بامي رئيسة والمستشارين السادة محمد القمحي مقررا، عبد الرحيم سعد الله عبد الرحمان انويدر ومحمد الخليفي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد سعيد زياد وبمساعدة كاتب الضبط السيد فهد الرميشي.

2

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

++ХИЛЕ+ | ИСЧОЕӨ

ОГРЕС .1.ХИИ. І НӨ.Е+ Н.ЖОх.lt

إعلان

2026 أبريل 13

عن فتح باب الترشح

الممارسة مهام قاضي التوثيق بسفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج.

يعلن المجلس الأعلى للسلطة القضائية عن فتح باب الترشح في وجه السيدات والسادة القضاة

لممارسة مهام قاضي التوثيق بكل من:

- سفارة المملكة المغربية ببروكسيل ببلجيكا

- القنصلية العامة للمملكة المغربية بدولسدورف بألمانيا

- القنصلية العامة للمملكة المغربية بليون بفرنسا

- القنصلية العامة للمملكة المغربية بنيويورك بأمريكا

- سفارة المملكة المغربية بباريس بفرنسا.

يفتح باب الترشح في وجه السيدات والسادة قضاة المملكة المتوفرين على الشروط الآتية:

. أن يكون مرتبا في الدرجة الأولى على الأقل

. أن يكون قد مارس مهام قاضي التوثيق لمدة ثلاث سنوات على الأقل

. ألا يكون موضوع عقوبة تأديبية ما لم يرد له اعتباره

عدم سبقية الالحاق أو الوضع رهن الإشارة لممارسة مهام قاضي التوثيق في إحدى سفارات أو قنصليات المملكة المغربية بالخارج

إتقان لغة البلد المراد الترشح للعمل به، كتابة وقراءة ومخاطبة

استعمال تقنيات الحاسوب في التحرير والتواصل

يتكون ملف الترشح من الوثائق التالية :

. طلب موجه إلى السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية تحت إشراف السلم الإداري

السيرة الذاتية للمترشح (ة) وفق النموذج المرفق بهذا الإعلان.

لا يُسمح بالترشح لأكثر من منصب واحد.

لذا ، فعلى السيدات والسادة القضاة الراغبين في الترشح لهذه المهمة تعبئة طلباتهم وتحميل الوثائق المرفقة بهذه الطلبات وجوباً بالنافذة المخصصة لطلبات الترشح لمهمة قاضي التوثيق بالفضاء الخاص بالقضاة والتي ستكون رهن إشارتهم ابتداء من 13 أبريل 2026 إلى غاية 24 أبريل 2026، على الساعة الرابعة والنصف عصرا.

والله الموفق

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

محمد عبد النباوى

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7496 - 14 شوال 1447 (2) أبريل 026z

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.1141 صادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026) بإعفاء الأراضي الفلاحية البورية المملوكة للجماعات السلالية المخصصة للتمليك لفائدة مستغليها من أعضاء هذه الجماعات من وجيبات المحافظة العقارية.

رئيس الحكومة.

بناء على الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12) أغسطس (1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف)2011(رقم 1.11.177 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22) نوفمبر ولا سيما الفصل 108 منه :

وعلى القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف)2019(رقم 1.19.115 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9) أغسطس ولا سيما المادة 17 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.19.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير (2020) بتطبيق أحكام القانون المشار إليه أعلاه رقم 62.17 ولا سيما المواد من 20 إلى 25 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.16.375 الصادر في 13 من شوال 1437 (18) يوليو (2016) بتحديد تعريفة وجيبات المحافظة العقارية كما وقع تغييره :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ فاتح رمضان 1447 (19) فبراير 2026

ة الرسمية

1997

ص عامة

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تعفى من الوجيبات المتعلقة بالتحفيظ العقاري جميع إجراءات تحفيظ القطع الأرضية الفلاحية البورية المملوكة للجماعات السلالية المخصصة للتقسيم والتمليك لفائدة مستغليها من أعضاء هذه الجماعات طبقا لمقتضيات المادة 17 من القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9) أغسطس (2019)، وذلك إلى أن يتم التقييد واستخراج الرسوم العقارية للقطع الأرضية موضوع التمليك في اسم الأشخاص المعنيين تطبيقا للقانون السالف الذكر.

المادة الثانية

يسند إلى وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، كل واحد منهم فيما يخصه، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

)2026(وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1447 (17) مارس

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية

القروية والمياه والغابات

الإمضاء : أحمد البواري.

.....

.....

صفحة 1998

الجريدة الرسمية عدد 7496 - 14 شوال 1447 (2) أبريل c2026

قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 2191.25 صادر في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025) بتحديد المعايير التقنية ومعايير الأمن والسلامة التي يجب أن تستوفيها القاعة السينمائية، وكذا المعايير المتعلقة بجودة التجهيزات التقنية وعدد الشاشات المخصصة للعرض ووسائل الراحة والاستقبال التي يتم بناء عليها تصنيف القاعات السينمائية.

وزير الشباب والثقافة والتواصل

بناء على المرسوم رقم 2.25.484 الصادر في 7 صفر 1447 (فاتح) أغسطس (2025 المتعلق بتوزيع الأفلام السينمائية وتصديرها واستيرادها وتأشيرة استغلالها التجاري والتأشيرة الثقافية واستغلال القاعات السينمائية، ولا سيما المادتين 13 و 14 منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 13 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.25.484 ، تحدد في الملحق رقم 1 المرفق بهذا القرار المعايير التقنية ومعايير الأمن والسلامة التي يجب أن تستوفيها القاعة السينمائية.

المادة الثانية

تطبيقا لمقتضيات المادة 14 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.25.484 تحدد في الملحق رقم 2 المرفق بهذا القرار المعايير المتعلقة بجودة التجهيزات التقنية وعدد الشاشات المخصصة للعرض ووسائل الراحة والاستقبال التي يتم بناء عليها تصنيف القاعات السينمائية.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025).

الإمضاء : محمد المهدي بنسعيد.
صفحة 1999

الجريدة الرسمية عدد 7496 - 14 شوال 1447 (2) أبريل 2026

الملحق رقم 1 المرفق بقرار وزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 2191.25 الصادر في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025) بتحديد المعايير التقنية ومعايير الأمن والسلامة التي يجب أن تستوفيها القاعة السينمائية، وكذا المعايير المتعلقة بجودة التجهيزات التقنية وعدد الشاشات المخصصة للعرض ووسائل الراحة والاستقبال التي يتم بناء عليها تصنيف القاعات السينمائية

1. المعايير التقنية

المعايير التقنية ومعايير الأمن والسلامة التي يجب أن تستوفيها القاعة السينمائية

المعايير التقنية

شاشة العرض

أن تكون مسطحة أو مقعرة

أن يكون طول الشاشة ثلاثة (3) أمتار على الأقل؛

مصنوعة من مادة غير عاكسة للضوء.

المسافة بين شاشة العرض والمقاعد

أن لا تقل المسافة بين شاشة العرض وأول صف من المقاعد المقياس الذي يساوي (عرض الشاشة 0.6)

أن لا تقل المسافة بين شاشة العرض وآخر صف من المقاعد المقياس الذي يساوي (عرض الشاشة × 2.9)

أن لا تقل المسافة بين صفوف المقاعد 0.90 متر ؛

أن يتم توزيع المقاعد داخل القاعة السينمائية بشكل يتيح للجمهور المشاهدة والوصول إلى

منافذ الإغاثة في حالات الطوارئ

أن لا تتجاوز زاوية الرؤية الجانبية بالنسبة للمقاعد 20 درجة

أن يكون موقع جهاز العرض محاذيا أفقيا وعموديا مع النقطة المركزية للشاشة، مع السماح

بانحراف محدود لا يتجاوز 90 سنتيمترا :

أن تكون مجهزة بمكيف الهواء بمصفاة للجسيمات؛

أن يكون جهاز العرض داخل غرفة آلية العرض أو معلقا على السقف عند الاقتضاء

أن يكون زجاج الغرفة المقابل الجهاز العرض محايدا بصريا (Hublot).

أن تكون مجهزة بمزود طاقة احتياطية يسمح بإيقاف تشغيل جهاز العرض وكافة مكوناته

بشكل آمن في حالة انقطاع الكهرباء

أن تكون مجهزة بنظام التحكم في الصوت يحفظ في خزانة مخصصة لهذا الغرض.

يجب أن لا تقل المسافة الفاصلة بين الضوء الناجم عن جهاز العرض وآخر صف من المقاعد عن مترين.

يجب أن تكون قاعة العرض مجهزة بنظام عزل صوتي لا يسمح بتجاوز مستوى صدى الصوت داخل القاعة 3 ديسيبل.

مكبرات الصوت خلف الشاشة :

يتم توزيعها بشكل متناسب في الجهة اليمنى والجهة اليسرى وفي وسط الشاشة.

نظام مكبر الصوت منخفض التردد:

إذا كان نظام مكبر الصوت منخفض التردد يتألف من جهاز واحد، يجب وضعه على الأرض في أقرب مسافة من مركز الشاشة.

إذا كان نظام مكبر الصوت منخفض التردد يتألف من جهاز واحد ومكبرات صوت منخفضة التردد إضافية، يجب وضع الجهاز على الأرض في أقرب مسافة من مركز الشاشة وتثبيت المكبرات

الإضافية في الجدران الجانبية لقاعة العرض.

غرفة آليات العرض

الضوء الناجم عن جهاز العرض

العزل الصوتي داخل قاعة العرض

تموضع مكبرات الصوت
صفحة 2000

مكبرات الصوت المحيطية: (Ambiance)

يجب توزيعها بشكل متساو في الجدران الجانبية لقاعة العرض، على أن يثبت المكبر الأول بين الصف الأول والثالث وتثبت باقي المكبرات على نفس المسافة التي تفصل بين المكبر الأول والثاني.

كما يتم تثبيت مكبرات الصوت في سقف القاعة وفي الحائط الخلفي لقاعة العرض على ارتفاع مترين ونصف من أرضية القاعة.

منافذ الطوارئ والمسارات

2 معايير الأمن والسلامة

معايير الأمن والسلامة

يجب أن تستوفي القاعة السينمائية من الناحية الوظيفية جميع شروط السلامة الصحية والإخلاء والحماية وأن تكون محاطة بمسارات تؤمن سيولة المرور للدخول والخروج من أجل ضبط حالات الطوارئ

بالنجاعة اللازمة

يجب أن تتوفر القاعة السينمائية على بوابات ومخارج للطوارئ لضمان إخلاء الجمهور وجميع الأشخاص المتواجدين داخلها واعليتهم طبقا لخطتي الإخلاء والطوارئ

يجب أن تكون القاعة السينمائية مجهزة بنظام للإرشاد وبلوحات مكتوبة بأكثر من لغة وبإشارات ضوئية تعمل في حالة انقطاع التيار الكهربائي تبين مخارج الطوارئ وأماكن وجود عبوات إطفاء الحريق وصندوق

الإسعافات الأولية والقواعد التي يجب اتباعها عند حدوث حريق

. يجب أن تكون مقاعد قاعة العرض مرقمة من أجل تنظيم الولوج :

. يجب أن تكون المسارات المؤدية إلى منافذ الإغاثة خالية من أي عراقيل قد تحول دون تنفيذ خطتي الإخلاء والطوارئ

يجب أن تتوفر القاعة السينمائية على مولدات كهربائية احتياطية للطوارئ كأجهزة الإنذار وأجهزة الإضاءة.

ونظام بث المراقبة بالكاميرات، وجميع الأنظمة الأخرى المتعلقة بسلامة الأشخاص داخلها؛

ا يجب رسم مخطط المبنى طابقا بطابق بطريقة بسيطة وواضحة مع الحفاظ على النسب الصحيحة :

يجب وضع علامات التشوير على الأرضية والجدران لتوجيه الجمهور إلى المنافذ؛

يجب أن يكون الحد الأدنى المسموح به لعرض مخطط الإخلاء هو حجم 43 (29.7 سم × 42 سم)؛

يجب أن تضم القاعة السينمائية منفذين (2) للطوارئ على الأقل

. يجب أن تحتوي القاعة السينمائية على:

نظام كشف الحرائق يتيح تشغيل الإنذار الصوتي بكيفية آلية ويدوية

نظام للرش الآلي للحريق

قنينات إطفاء الحريق توزع داخل القاعة السينمائية :

نقاط تزود بالماء لإطفاء الحريق مع خراطيم الإطفاء موزعة داخل القاعة السينمائية.

. يجب أن تكون جميع المواد المستخدمة لتجهيز القاعة السينمائية مقاومة للحرائق أو غير قابلة للاشتعال:

. يجب أن تكون القاعة مجهزة بنظام للتهوية ونظام للتكييف.

المعايير الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

يجب أن تتوفر القاعة السينمائية على الولوجيات التي تسمح بدخول الأشخاص في وضعية إعاقة وتضمن سلامتهم من كل ما من شأنه أن يشكل خطرا عليهم، وكذا توفير أماكن مخصصة لهم وممرات تراعى فيها القواعد العامة المنصوص عليها في القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

*

الملحق رقم 2 المرفق بقرار وزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 2191.25 الصادر في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025) بتحديد المعايير التقنية ومعايير الأمن والسلامة التي يجب أن تستوفيها القاعة السينمائية، وكذا المعايير المتعلقة بجودة التجهيزات التقنية وعدد الشاشات المخصصة للعرض ووسائل الراحة والاستقبال التي يتم بناء عليها تصنيف القاعات السينمائية

1 جودة التجهيزات التقنية

المعايير المتعلقة بجودة التجهيزات التقنية وعدد الشاشات المخصصة للعرض ووسائل الراحة والاستقبال التي يتم بناء عليها تصنيف القاعات السينمائية

التجهيزات التقنية

طول الشاشة

القاعات من صنف (1)

القاعات من صنف (ب)

لا يقل عن ثمانية (8) أمتار

المسافة الفاصلة بين آخر صف من المقاعد والضوء الناجم عن جهاز العرض

القاعات من صنف (ج)

لا يقل عن ثمانية (8) أمتار

لا يقل عن خمسة (5) أمتار

لا تقل عن مترين (2)

لا تقل عن ثلاثة (3) أمتار

مكبر صوت منخفض التردد مع 6 مكبرات صوت محيطي موزعة على جدران قاعة العرض

يساوي 10.000 وحدة (لومن)

لا تقل عن ثلاثة (3) أمتار

مكبر صوت منخفض التردد أو أكثر مع 14 مكبر صوت محيطي موزعة على الجدران وسقف قاعة العرض

مكبر صوت منخفض التردد مع 08 مكبرات صوت محيطي موزعة على جدران قاعة العرض

لا يقل عن 10.000 وحدة (لومن)

التكنولوجيا الصوتية

قياس كمية الضوء

لا يقل عن 12.000 وحدة (لومن)

2 عدد الشاشات المخصصة للعرض

صنف القاعة السينمائية

الصنف (1)

الصنف (ب)

الصنف (ج)

عدد الشاشات المخصصة للعرض

عشر (10) شاشات أو أكثر

من خمس (5) إلى تسع (9) شاشات

من شاشة واحدة (1) إلى أربع (4) شاشات

3 وسائل الراحة والاستقبال

الوسائل

القاعة من صنف (1)

الاستقبال

هو يتضمن كراسي انتظار

القاعة من صنف (ب)

ثلاثة (3) شبابيك للتذاكر على الأقل

شاشات رقمية لعرض المواد الترويجية

الأقل

للأفلام المبرمجة:

لوحات الإرشاد

منصف.

مقاعد بمسندين للذراع

المرافق الصحية

مزودة بصنابير للماء الصالح للشرب مواد التنظيف

القاعة من صنف (ج)

شباكين (2) للتذاكر على

بهو انتظار شباك واحد للتذاكر:

بهو يتضمن كراسي انتظار ؛ لوحات الإرشاد.

المقاعد

مقاعد مريحة

مقاعد عادية

مزودة بصنابير للماء الصالحللشرب مواد التنظيف

مزودة بصنابير للماء الصالحللشرب مواد التنظيف

قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 2194.25 صادر في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025) بتحديد

قائمة أصناف الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية

وزير الشباب والثقافة والتواصل

بناء على المرسوم رقم 2.25.485 الصادر في 7 صفر 1447 (فاتح أغسطس (2025 المتعلق بعلامة الأستوديو وببطاقة المهني السينمائي وبأصناف الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية، ولا سيما المادة التاسعة منه،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة التاسعة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 485,2.25، تحدد قائمة أصناف الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية في الملحق المرفق بهذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

صفحة 2003

وحرر بالرباط في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025).

الإمضاء : محمد المهدي بنسعيد.

2004

الجريدة الرسمية عدد 7496 - 14 شوال 1447 (2) أبريل 2026

ملحق بقرار وزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 2194.25 الصادر في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025) بتحديد قائمة أصناف الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية

قائمة أصناف الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية

صنف النشاط المهني المرتبط بالصناعة السينمائية

المهني المعني

منتج

منتج منتدب ؛

منتج منفذ؛

مدير الإنتاج (رئيس وحدة) ؛

إدارة الإنتاج

المحافظة

مدير الإنتاج مساعد؛

متصرف الإنتاج

منسق الإنتاج

سكرتير الإنتاج

محاسب الإنتاج

منسق النقل واللوجيستيك

مدير خدمات ما بعد الانتاج (رئيس وحدة)؛

مدير خدمات ما بعد الانتاج مساعد..

محافظ عام (رئيس وحدة) ؛

محافظ

محافظ الموقع

محافظ مساعد.

مدير الخدمات الفنية السينمائية (رئيس وحدة)؛

مدير الخدمات الفنية السينمائية مساعد؛

مدير اختيار الممثلين؛

مدير اختيار الممثلين مساعد.

كاتب السيناريو؛

كاتب الحوار ؛

مصحح النص.

مخرج (رئيس وحدة)؛

مساعد مخرج أول رئيس وحدة)؛

مساعد مخرج ثان ؛

سكرتير الإخراج

الإخراج

الخدمات الفنية السينمائية

كتابة السيناريو السينمائي
صفحة : 2008

الجريدة الرسمية عدد 7496 - 14 شوال 1447 (2) أبريل 2026

ملحق بقرار وزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 2195.25 الصادر في 10 ربيع الأول 1447 (3) سبتمبر (2025) بتحديد نسبة التقنيين والمتدربين المغاربة الذين يتعين على مستغلي القاعات السينمائية

وشركات الإنتاج تشغيلهم أو الاستعانة بهم ومجالات تخصصهم

نسبة التقنيين والمتدربين المغاربة الذين يتعين على مستغلي القاعات السينمائية وشركات الإنتاج تشغيلهم أو الاستعانة بهم ومجالات تخصصهم

1 بالنسبة للقاعات السينمائية

مجال التخصص

تشغيل جهاز العرض

المساعدة على تشغيل جهاز العرض

المكلف بشباك التذاكر

2 - بالنسبة لشركات الإنتاج

مجال التخصص

إدارة الإنتاج

الإنتاج الوطني

%30

نسبة التقنيين المغاربة

نسبة المتدربين المغاربة

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

نسبة التقنيين المغاربة

الإنتاج المشترك (وطني / أجنبي) .

نسبة المتدربين المغاربة

الإنتاج الأجنبي

واحد (1) على الأقل

الإنتاج الوطني المستفيد من الدعم السومي"

%60

% 40

% 30

الخدمات الفنية

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل	
السينمائية	
الإخراج	
اثنان (2) على الأقل	
ثلاثة (3) على الأقل	
اثنان (2) على الأقل	
اثنان (2) على الأقل	
واحد (1) على الأقل	
المحافظة	
واحد (1) على الأقل	
اثنان (2) على الأقل	
واحد (1) على الأقل	
واحد (1) على الأقل	
واحد (1) على الأقل	
التصوير	
الديكور	
	%30
	%20
	%60
	%80
	% 40
	% 40

% 30

% 30

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

الأزياء

واحد (1) على الأقل

ثلاثة (3) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

واحد (1) على الأقل

الصوت

% 30

% 60

% 40

% 30

واحد (1) على الأقل

الحلاقة

واحد (1) على الأقل

ثلاثة (3) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

واحد (1) على الأقل

الإضاءة والآليات

%30

%60

% 40

% 30

واحد (1) على الأقل

المؤثرات الخاصة

واحد (1) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

اثنان (2) على الأقل

واحد (1) على الأقل

واحد (1) على الأقل

التزيين الفني (الماكياج)

تشمل النسب رئيس وحدة على الأقل لكل مجال تخصص.

.....

.....

.....

.....

جادك الغيث هو موشحة أندلسية من تأليف العلامة الشاعر لسان الدين ابن الخطيب.

الموشح

نسجت على منوال موشح ابن سهل شاعر إشبيلية وسبتة من بعدها التي مطلعها:

هل درى ظبي الحمى أن قد حمى
قلب صب حلَّه عن مكنسِ
فهو في حرٍ وخفقٍ مثلما
لعبت ريح الصبا بالقبسِ

فبدأها ابن الخطيب فقال:

جادَكَ الغيْثُ إذا الغيْثُ هَمى
يا زَمانَ الوصْلِ بالأندَلُسِ
لمْ يكُنْ وصْلُكَ إلاّ حُلُما
في الكَرَى أو خِلسَةَ المُخْتَلِسِ

وقد غنت تلك الموشحة فيروز:

جادك الغيث إذا الغيث همى
يا زمان الوصل بالأندلس
لم يكن وصلك إلا حلما
في الكرى أو خلسة المختلس
إذ يقود الدهر أشتات المنى
ينقل الخطو على مايرسمُ
زمرا بين فُرادى وثنا
مثلما يدعو الوفودَ الموسمُ
والحيا قد جلل الروض سنا
فثغور الزهر فيه تبسم
وروى النعمان عن ماء السماء
كيف يروي مالكٌ عن أنس
فكساه الحسن ثوباً مُعلماً
يزدَ هي منه بأبهى ملبس
في ليالٍ كتمت سر الهوى
بالدجى لولا شموس الغُرر
مال نجم الكأس فيها وهوى

مستقيم السير سعد الأثـر
وطرٌ مافيه مـن عيـب ٍ سـوى
أنـه مـرَّ كلـمـح البـصـر
حيـن لـذّ النـوم شيئـاً أو كمـا
هجـم الصبـح هجـوم الحـرس
غـارت الشهـب بنـا أو ربمـا
أثـرت فينـا عيـون النـرجـس
أيٌّ شـئ لامـرئ قـد خلـصـا
فيكون الـروض قـد مكـن فيـه
تنهـب الأزهـار فيـه الفُرصـا
أمِنـت مـن مـكـره ماتتقيـه
فـاذا المـاء تناجـى والحـصـا
وخـلا كـل ٌّ خلـيـل بأخيـه
تُبصـر الـورد غيـوراً بَـرمـا
يكتسي مـن غيظـه مـا يكتسـى
وتــرى الآس لبِيبـا فهـمـا
يسـرق السمـع بأذنـي فـرس
يا أُهَيلَ الحي مِـن وادي الغضـا
وبقلبـي مسـكـنٌ أنـتـم بــه
ضاق عن وجدي بكم رحبُ الفضا
لا أبالـي شرقَـه مـن غـربـه
فأعيدوا عهـد أنـس قـد مضـى
تعتقـوا عبدكـم مــن كـربـه
واتقـوا الله ، وأحيـوا مغـرمـا
يتلاشـى نفسـًا فــي نـفـس
حبـس القلـب عليكـم كـرمـا
أفترضـون َ عـفـاء الحُـبُـس
وبقلـبـي منـكـم مـقـتـربٌ
بأحاديـث المنـى وهـو بعيـد
قمـر أطلـع مـنـه المـغـرب
شقوة المضني بـه وهـو سعيـد
قـد تسـاوى محسـنٌ أو مذنـبٌ
فـي هـواه بيـن وعـدٍ ووعيـد

أحـور المقلـة معسـول اللمـى
جال في النَّفْس مجـالَ النَّفَس
سدد السهـم فأصمـى إذ رمـى
بـفـؤادي نبـلـه المـفـتـرس
إن يكـن جـار وخـاب الأمـل
ففـؤاد الصَّـبِّ بالشـوق يـذوب
فـهـو للنـفـس حبـيـب اول
ليس في الحب لمحبـوب ذنـوب
أمــره معـتـمـل ممـتـثـل
في ضلوع قـد براهـا وقلـوب
حكـم اللحـظ بــه فاحتكـمـا
لم يراقب فـي ضعـاف الأنفس
ينصـف المظلـوم ممـن ظلمـا
ويجـازي البَـرَّ منهـا والمُسِـي
مـا لقلبـي كلمـا هبـت صبـا
عاده عيـدٌ مـن الشـوق جديـد
جلـب الهـم لــه والوصـبـا
فهو للأشجان فـي جهـدٍ جهيـد
كـان فـي اللـوح لـه مكتتـبـا
قـولـه : إن عـذابـي لشـديـد
لاعجٌ في أضلعـي قـد أضرمـا
فهي نـارٌ فـي الهشيـم اليبـس
لم يـدع فـي مهجتـي إلا ذِمـا
كبقـاء الصبـح بـعـد الغـلـس
سلمي يا نفس فـي حكـم القضـا
واعمري الوقت برجعي ومتـاب
ودعي ذكـر زمـان قـد مضـى
بين عُتبى قـد تقضـت وعتـاب
واصرفي القول إلى مولى الرضى
ملهـم التوفيـق فـي أم الكتـاب
الكريـم المنتـهـي والمنتـمـي
أسـد السـرج وبـدر المجـلـس
ينـزل النصـر عليـه مثلـمـا

ينـزل الـوحـي روح الـقُـدس
مصطفـى الله سَمِـيٌّ المصطفـى
الغنـي بالله عـن كـل أحـد
مـن إذا ماعَقـد العهـد وفـى
وإذا مـا فتـح الخطـب عـقـد
من بني قيس بـن سعـد وكفـى
حيث بيت النصر مرفـوع العَمَـد
حيث بيت النصر محمَّي الحمـى
وجَنى الفضـل زكـي المغـرس
والهـوى ظـل ظلـيـلٌ خيـمـا
والنـدى هـبَّ الـى المغتـرس
هاكهـا ياسِبـطَ أنصـار العُلـى
والـذي إن عثـر الدهـر أقـال
غـادةً ألبسهـا الحـسـن مُـلا
تبهـر العيـن جـلاءً وصـقـال
عارضت لفظـاً ومعنـى وحلـى
قول مـن أنطقـه الحـب فقـال:
((هل درى ظبي الحمى أن قد حمى
قلب صـب حَلَّـه عـن مكنـس
فهـو فـي حـر وخفـقٍ مثلمـا
لعبـت ريـح الصبـا بالقبـس))
بيت شعري لِابْنْ اَلْخَطِيبْ يُزين قَصر الحمراء.
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7496-14 شوال 1447 (2) أبريل 2026
صفحة : 2009

قرار مشترك لوزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 506.26 صادر في 16 من رمضان 1447 (6) مارس (2026) بتحديد مصاريف تدبير القيد الإلكتروني.

وزير العدل

والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

بناء على القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002) كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.25.386 الصادر في 6 ذي الحجة 1446 (3) يونيو 2025 بتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة، ولا سيما
المادة 33 منه.

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 33 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.25.386 ، تحدد مصاريف تدبير القيد الإلكتروني في مبلغ إجمالي أقصاه 70 درهما عن كل يوم تنفيذ.
الرسمية

صفحة : 2009

المادة الثانية

تتولى المصالح المكلفة بالمالية، طبقا للمقتضيات التشريعية المتعلقة بتحصيل الديون العمومية، استيفاء مصاريف تدبير القيد الإلكتروني بموجب مقرر قضائي لفائدة الميزانية العامة.

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا القرار المشترك، الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 16 من رمضان 1447 (6) مارس 2026

وزير العدل.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد.

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

والمالية المكلف بالميزانية

الإمضاء: فوزي لقجع

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7453-11 جمادى الأولى 1447 (3) نوفمبر 2025
صفحة : 8457

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

إدارة الدفاع الوطني

مرسوم رقم 2.25.841 صادر في 6 جمادى الأولى 1447 (29) أكتوبر 2025 بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

رئيس الحكومة.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية
كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.21.112 الصادر في 4 ربيع الأول 1443 (11) أكتوبر (2021) بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة الدفاع الوطني :

وعلى القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.58 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو 2021

وعلى المرسوم الملكي رقم 62.68 الصادر في 19 من صفر 1388 (17) ماي (1968) بتحديد المقتضيات المطبقة على الموظفين المتمرنين بالإدارات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.82673 الصادر في 28 من ربيع الأول 1403 (13) يناير (1983) بتنظيم إدارة الدفاع الوطني، كما وقع تغييره وتتميمه لاسيما بالمرسوم رقم 2.11509 بتاريخ 22 من شوال 1432 (21) سبتمبر 2011

وعلى المرسوم رقم 2.62.344 الصادر في 15 من صفر 1383 (8) يوليو (1963) بتحديد سلالم الأجور وشروط ترقي موظفي الدولة في الرتبة والدرجة، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 273.722 الصادر في 6 ذي الحجة 1393 (31) ديسمبر (1973) بتحديد سلالم ترتيب موظفي الدولة وتسلسل المناصب العليا بالإدارات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 204.403 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بتحديد شروط ترقي موظفي الدولة في الدرجة أو الإطار، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.05.1366 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة :

وعلى المرسوم رقم 2.05.1367 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بتحديد مسطرة تنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.11.621 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25) نوفمبر (2011) بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.02.349 الصادر في 27 من جمادى الأولى 1423 (7) أغسطس (2002) بتحديد السن الأقصى للتوظيف ببعض أسلاك ودرجات الإدارات العمومية والجماعات المحلية :

وعلى المرسوم رقم 292231 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29) أبريل (1993) بإعفاء الموظفين من شرط السن المطلوب نظاميا لتوظيفهم في إطار جديد من أطر الدولة :

وعلى المرسوم رقم 2.12.90 الصادر في 8 جمادى الآخرة 1433 (30) أبريل (2012) المتعلق بالشهادات المطلوبة لولوج مختلف الدرجات المحدثة بموجب الأنظمة الأساسية، كما وقع تغييره :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 25 من ربيع الآخر 1447 (18) أكتوبر 2025

وبعد المداولة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 26 من ربيع)2025(الآخر 1447 (19) أكتوبر

رسم ما يلي :

الباب الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

يحدد هذا المرسوم النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، التي يشار إليها في ما يلي من هذا المرسوم بـ «المديرية العامة».

المادة 2

يخضع موظفو المديرية العامة للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني التي تتولى تدبير شؤونهم وفق مقتضيات هذا النظام الأساسي والمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

يتولى موظفو المديرية العامة ممارسة المهام المنوطة بهم بموجب هذا النظام الأساسي.
ويمكن، عند الاقتضاء، أن تسند إلى هؤلاء الموظفين، مهام أخرى تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 4

طبقا لأحكام النصوص التشريعية ذات الصلة يلتزم موظفو المديرية العامة بالقيام بالمهام المسندة إليهم، وفق المبادئ والمعايير المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 54.19، لاسيما المادة 33 منه في احترام تام للواجبات والقواعد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وبواجب التحفظ وكتمان السر

المهني أثناء تأدية مهامهم أو بمناسبة مزاولتها وكذا بعد انتهاء وظيفتهم، في كل ما يتعلق بالوقائع والمعلومات والوثائق التي اطلعوا عليها أثناء أو بمناسبة مزاولة مهامهم.

الباب الثاني

هيئات موظفي المديرية العامة

المادة 5

يتكون موظفو المديرية العامة من الهيئات التالية :

هيئة مهندسي أمن نظم المعلومات :

هيئة متصرفي أمن نظم المعلومات :

هيئة تقنيي أمن نظم المعلومات

الفرع الأول

هيئة مهندسي أمن نظم المعلومات

المادة 6

تشتمل هيئة مهندسي أمن نظم المعلومات على الدرجات التالية :

- مهندس الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى :

مهندس الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الممتازة :

مهندس رئيس لأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى :

مهندس رئيس لأمن نظم المعلومات من الدرجة الممتازة

كما تشتمل الهيئة المذكورة على منصب سام المهندس عام الأمن

نظم المعلومات.

المادة 7

يقوم مهندسو أمن نظم المعلومات بمهام التأطير والتدبير والاستشارة والمراقبة والإشراف والتكوين والتحسيس، وفق ما هو محدد في الدليل المرجعي للوظائف

والكفاءات وخرائطية المناصب الذي تضعه المديرية العامة.

المادة 8

تسري على مهندسي أمن نظم المعلومات مع مراعاة مقتضيات هذا النظام الأساسي، مقتضيات المرسوم رقم 2.11.471 الصادر في 15 من شوال 1432 (14) سبتمبر (2011) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه.

من أجل ذلك، تعتمد المماثلة التالية :

هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات

هيئة مهندسي أمن نظم المعلومات

مهندس الدولة من الدرجة الأولى

مهندس الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

مهندس الدولة من الدرجة الممتازة

مهندس الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الممتازة

مهندس رئيس من الدرجة الأولى

مهندس رئيس لأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

مهندس رئيس من الدرجة الممتازة

مهندس رئيس الأمن نظم المعلومات من الدرجة الممتازة

مهندس عام

مهندس عام لأمن نظم المعلومات

الفرع الثاني

هيئة متصرفي أمن نظم المعلومات

المادة 9

تشتمل هيئة متصرفي أمن نظم المعلومات على الدرجتين التاليتين :

متصرف أمن نظم المعلومات من الدرجة الثانية :

متصرف أمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى.

كما تشتمل على منصب سام المتصرف عام لأمن نظم المعلومات.

المادة 10

يقوم متصرفو أمن نظم المعلومات، وفق ما هو محدد في الدليل المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، وفي مجال اختصاصهم بالمهام التالية :

الإسهام في إعداد برامج ومشاريع المديرية العامة وتتبع تنفيذها :

التنسيق الإداري والتقني بين مختلف المصالح التابعة للمديرية العامة أو مع الشركاء :

- إعداد الدراسات والتقارير، في إطار مهام ومشاريع المديرية العامة :
الإسهام في إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا

الدلائل المرجعية ذات الصلة بأمن نظم المعلومات :

الإشراف على إنجاز المهام التقنية أو الإدارية ذات الطابع الأفقي :

الإسهام في أنشطة التكوين والتحسيس المقررة من لدن المديرية

العامة.

المادة 11

تسري على متصر في أمن نظم المعلومات، مع مراعاة مقتضيات هذا النظام الأساسي مقتضيات المرسوم رقم 2.06.377 الصادر في 20 من ذي القعدة 1431 (29) أكتوبر (2010) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه.

من أجل ذلك، تعتمد المماثلة التالية :

هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات

هيئة متصرفي أمن نظم المعلومات

متصرف من الدرجة الثانية

منصرف أمن نظم المعلومات من الدرجة الثانية.

متصرف من الدرجة الأولى

متصرف أمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى.

متصرف عام

متصرف عام الأمن نظم المعلومات

الفرع الثالث

هيئة تقنيي أمن نظم المعلومات

المادة 12

تشتمل هيئة تقنبي أمن نظم المعلومات على الدرجات التالية :

- تقني أمن نظم المعلومات من الدرجة الثالثة :

- تقني أمن نظم المعلومات من الدرجة الثانية :

- تقني أمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى.

المادة 13

يقوم تقنيو أمن نظم المعلومات وفق ما هو محدد في الدليل المرجعي المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، بالمهام التالية :

الإسهام في أنشطة المصالح التابعة للمديرية العامة :

المشاركة في إعداد وإنجاز المشاريع ذات الطابع التقني :

- الإسهام في مراقبة واستلام الأعمال المتعلقة بمجال اختصاصهم :

الإسهام في تتبع تشغيل البنى التحتية والأنظمة المعلوماتية

الموضوعة رهن إشارة المديرية العامة وصيانتها :
الإسهام في مراقبة جودة الخدمات والأشغال التقنية المنجزة في مجال اختصاصهم والتأكد من مطابقتها للمعايير المعتمدة :

المشاركة في إعداد وتنفيذ أنشطة التحسيس والتكوين المنظمة

من قبل المديرية العامة :

الإسهام في إعداد التقارير والبيانات التقنية المتعلقة بسير الأنظمة

والبرامج والمشاريع

المادة 14

تسري على تقني أمن نظم المعلومات مع مراعاة مقتضيات هذا النظام الأساسي، مقتضيات المرسوم رقم 2.05.72 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات، كما وقع تغييره

من أجل ذلك، تعتمد المماثلة التالية :

هيئة التقليين المشتركة بين الوزارات

هيئة تقلبي أمن نظم المعلومات

تقني من الدرجة الثالثة

تقني أمن نظم المعلومات من الدرجة الثالثة.

تقني من الدرجة الثانية

تقني أمن نظم المعلومات من الدرجة الثانية.

تقني من الدرجة الأولى

تقني أمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

الباب الثالث

التوظيف والتنقيط والتقييم

الفرع الأول

التوظيف

المادة 15

يوظف مهندسو الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى من بين المترشحين الحاصلين على إحدى الدبلومات أو الشهادات المنصوص عليها في المرسوم السالف الذكر رقم 2.11.471 الصادر في 15 من شوال 1432 (14) سبتمبر 2011، في التخصصات المرتبطة بعلوم الحاسوب، لاسيما منها : الأمن السيبراني ونظم وشبكات الإعلاميات والتشفير والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وتطوير البرمجيات والتطبيقات ونظم المعلومات.

المادة 16

يوظف متصرفو أمن نظم المعلومات من الدرجة الثانية من بين المترشحين الحاصلين على إحدى الشهادات أو الدبلومات المنصوص عليها في المرسوم السالف الذكر رقم 2.06.377 الصادر في 20 من ذي القعدة 1431 (29) أكتوبر (2010)، في التخصصات المحددة في المادة 15 أعلاه، وكذا في القانون الرقمي.

المادة 17

يوظف تقنيو أمن نظم المعلومات من الدرجة الثالثة من بين المترشحين الحاصلين على الدبلومات المنصوص عليها في المرسوم السالف)2005(الذكر رقم 2.05.72 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر في التخصصات المحددة في المادة 15 أعلاه .

المادة 18

يمكن إذا استدعت ضرورة المصلحة ذلك، إضافة تخصصات أخرى إلى تلك المحددة في المواد 15 و 16 و 17 من هذا المرسوم، بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

المادة 19

طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 22 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958). يمكن الرئيس الحكومة أن يرخص لإدارة الدفاع الوطني، بأن تقوم بتوظيفات في هيئتي مهندسي أمن نظم المعلومات ومتصرفي أمن نظم المعلومات بعد اختبار الكفاءات المطلوب توافرها في المترشحين دون إعلان سابق أو لاحق.

الفرع الثاني

التنقيط والتقييم

المادة 20

طبقا لأحكام المادة 19 من القانون السالف الذكر رقم 54.19 يتم تنقيط وتقييم الأداء المهني لموظفي المديرية العامة سنويا وفق المقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل، لاسيما المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.05.1367 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) والمرسوم الملكي رقم 988.68 الصادر في 19 من صفر 1388 (17) ماي 1968) بتحديد مسطرة التنقيط وترقي موظفي الإدارات العمومية في الرتبة والدرجة

وتؤخذ نتائج التنقيط والتقييم بعين الاعتبار في تطور المسار المهني للموظف، وفي تحديد حاجياته في مجال التكوين المستمر وتعيينه

للاستفادة منه.

الباب الرابع

مقتضيات متفرقة وانتقالية

المادة 21

يمكن الإدارة الدفاع الوطني كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك، وفي حدود المناصب المالية المخصصة لهذا الغرض، أن تشغل متعاقدين بالمديرية العامة وفق الشروط والكيفيات المحددة بقرار الرئيس الحكومة.
تعرض عقود التشغيل التي لا يمكن أن تتعدى مدتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتمديد لمدة أقصاها ثلاث سنوات على تأشيرة كل من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بإصلاحالإدارة.

المادة 22

يوقع المترشحون الذين تم قبول توظيفهم عملا بمقتضيات هذا النظام الأساسي التزاما بالعمل ضمن مصالح المديرية العامة لمدة لا تقل عن ثمان (8) سنوات ابتداء من تاريخ التوظيف. يتضمن هذا الالتزام شرطا يقضي بأداء الموظف الذي يرغب في ترك العمل قبل استيفاء هذه المدة، لفائدة الخزينة العامة للمملكة نسبة الثمن (8/1) من آخر أجرة سنوية عن كل سنة أو جزء من السنة من الخدمة غير المنجزة. يعفى

الموظف من هذا الأداء في حالة ثبوت عدم قدرته الصحية أو المهنية على الاستمرار في مزاولة مهامه.

تسري مقتضيات هذه المادة كذلك على الموظفين المدمجين بالمديرية العامة تطبيقا المقتضيات هذا النظام الأساسي. ويحتسب أجل الثماني (8) سنوات المشار إليه في الفقرة أعلاه ابتداء من تاريخ إدماجهم.

المادة 23

يمكن، كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك دعوة موظفي المديرية العامة للعمل خارج أيام ومواقيت العمل العادية المحددة في المرسوم)2005(رقم 2.05.916 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1426 (20) يوليو بتحديد أيام ومواقيت العمل بإدارات الدولة والجماعات الترابية لاسيما المادة الأولى منه بما فيها أيام العطل والأعياد والرخص الإدارية.

يؤدي موظفو المديرية العامة خدمة المداومة وفق الكيفيات المحددة بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

يمكن تعويض فترات العمل المنجزة خارج أوقات العمل العادية بفترات للراحة لا تحتسب ضمن أيام الإجازة السنوية أو بتعويض مالي يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني تؤشر عليه السلطتان الحكوميتان المكلفتان بالميزانية وبالوظيفة العمومية.

المادة 24

طبقا لأحكام المادة 18 من القانون السالف الذكر رقم 54.19 تعد المديرية العامة لفائدة موظفيها برامج للتكوين المستمر لتقوية قدراتهم وإغناء خبراتهم بغية تأهيلهم لمزاولة المهام المنوطة بهم وتحقيق الأهداف المسطرة وضمان نقل الخبرات.

المادة 25

طبقا لمقتضيات المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.05.1366 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) ولاسيما المادة 9 منه، يتعين على موظفي المديرية العامة المعينين لمتابعة دورات التكوين المستمر المواظبة على حضور هذه الدورات والمشاركة في أشغالها إلى نهايتها بما في ذلك اجتياز الاختبارات ذات الصلة.

المادة 26

يستفيد موظفو المديرية العامة من تعويض خاص إجمالي، يؤدى عند نهاية كل شهر، يحدد مقداره حسب الدرجات وفق ما هو مبين في الجدول الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 27

يستفيد الموظفون المتوفرون على دبلوم أو شهادة في إحدى التخصصات المنصوص عليها في المادتين 15 و 16 أعلاه، الموضوعون رهن إشارة المديرية العامة، طيلة مدة وضعهم رهن الإشارة من تعويض تكميلي يساوي الفرق بين رواتبهم المستحقة بناء على وضعيتهم النظامية والأجور المخولة لموظفي المديرية العامة وفق شروط المماثلة المحددة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني تؤشر عليه السلطنان الحكوميتان المكلفتان بالميزانية والوظيفة العمومية.

المادة 28

يدمج الموظفون المرسمون والمتمرنون المنتمون للمديرية العامة المزاولون لمهامهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم وفق الجدول التالي :

الدرجة الحالية

درجة الإدماج

تقني من الدرجة الأولى

علني أمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

متصرف من الدرجة الثانية

متصرف أمن نظم المعلومات من الدرجة الثانية.

منصرف من الدرجة الأولى

منصرف أمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

مهندس الدولة من الدرجة الأولى

مهندس الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

مهندس الدولة من الدرجة الممتازة.

مهندس الدولة لأمن نظم المعلومات من الدرجة الممتازة.

مهندس رئيس من الدرجة الأولى

مهندس رئيس الأمن نظم المعلومات من الدرجة الأولى

يحتفظ المعنيون بالأمر بنفس الوضعية، فيما يتعلق بالرتبة والأقدمية في الرتبة والدرجة والرقم الاستدلالي، التي كانوا يتمتعون بها في تاريخ إدماجهم. ويعتد بالخدمات المؤداة في درجاتهم السابقة. كما لو تم أداؤها في الدرجات المدمجين فيها.
8461

الرسمية

المادة 29

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى كل من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1447 (29) أكتوبر (2025)

وقعه بالعطف :

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : عزيز أخنوش

المكلف بالميزانية.

الإمضاء: فوزي لقجع

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الإمضاء: أمل الفلاح

وزارة الشباب والثقافة والتواصل

استدراك خطا وقع بالجريدة الرسمية عدد 7418 بتاريخ 7 محرم 1447 (3) يوليو (2025) (الصفحة 4965)

قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 1125.25 صادر في 4 ذي القعدة 1446 (2) ماي 2025 بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية لقطاع التواصل.

بدلا من :

المادة 15

يضطلع قسم.

تطوير قطاعات الصحافة

والنشر والطباعة المحدثة .

يقرأ :

المادة 15

يضطلع قسم .

تطوير قطاعات الصحافة

والنشر والطباعة والتوزيع المحدثة.

.....

.....

صفحة : 2040

الجريدة الرسمية عدد 7496 14 شوال 1447 (2) أبريل 2026

نظام موظفي الـادارات العمومية

نصوص خاصة

إدارة الدفاع الوطني

قرار الرئيس الحكومة رقم 3.07.26 صادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.21.112 الصادر في 4 ربيع الأول 1443 (11) أكتوبر (2021) بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة الدفاع الوطني :

وعلى المرسوم رقم 282.673 الصادر في 28 من ربيع الأول 1403 (13) يناير (1983) بتنظيم إدارة الدفاع الوطني، كما وقع تغييره وتتميمه، لا سيما بالمرسوم رقم 2.11.509 بتاريخ 22 من شوال 1432 : (21) سبتمبر 2011 .

وبناء على المرسوم رقم 2.25.841 الصادر في 6 جمادى الأولى 1447 (29) أكتوبر (2025) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، لا سيما المادة 21 منه

قرر ما يلي :

الباب الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 21 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.25.841 الصادر في 6 جمادى الأولى 1447 (29) أكتوبر 2025 يتم وفق الشروط والكيفيات المحددة في هذا القرار، التشغيل بموجب عقود بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، التي يشار إليها في ما يلي من هذا القرار بالمديرية العامة.

المادة 2

يتم كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك، وفي حدود المناصب المالية الشاغرة المخصصة لهذا الغرض، التشغيل بموجب عقد لمدة لا يمكن أن تتعدى ثلاث (3) سنوات قابلة للتمديد لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات، وذلك لإنجاز مشاريع أو دراسات أو تقديم استشارات أو خبرات أو القيام بمهام محددة تندرج ضمن المهام التي تضطلع بها المديرية العامة.

ولا يمكن، في جميع الأحوال أن يؤدي هذا التشغيل إلى ترسيم المتعاقد معه في أطر الإدارة.

الباب الثاني

شروط وكيفيات تشغيل المتعاقدين

المادة 3

يتم تشغيل المتعاقدين المشار إليهم في المادة 2 أعلاه، من بين الأشخاص المتوفرين على الشروط التالية :

1- أن يكونوا حاملين للجنسية المغربية :

2 - أن يكونوا متوفرين على مستوى علمي لا يقل عن متابعتهم خمس (5) سنوات من التعليم العالي بنجاح :

3- أن يكونوا متوفرين على تجربة مهنية لا تقل مدتها عن سنتين (2) في القطاع العام أو القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالمشاريع أو الدراسات أو الاستشارات أو الخبرات أو المهام المطلوب إنجازها :

4- أن يكونوا متوفرين على المؤهلات المهنية اللازمة لممارسة المهام المطلوب القيام بها، والتي تحددها إدارة الدفاع الوطني :

5- أن يكونوا متمتعين بالحقوق المدنية، وألا يكون قد صدر في حقهم مقرر بالإدانة مكتسب لقوة الشيء المقضي به سواء بالمغرب أو بالخارج، بسبب ارتكابهم جناية أو جنحة.

المادة 4

يتم تشغيل المتعاقدين عن طريق فتح باب الترشيح بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني يتضمن على الخصوص ما يلي :

الشروط الواجب توفرها في المترشحات والمترشحين :

- طبيعة المشاريع أو الدراسات أو الاستشارات أو الخبرات أو المهام المطلوب القيام بها :

عدد المناصب المفتوحة :

- مدة العقد :

الوثائق التي يتكون منها ملف الترشيح.

المادة 5

ينشر قرار فتح باب الترشيح خمسة عشر (15) يوما، على الأقل. قبل آخر أجل لإيداع الترشيحات على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة. كما يمكن تعميمه ونشره بكل الوسائل الأخرى المتاحة.

المادة 6

تعين بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني لجنة تتألف من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل من بينهم رئيس، تتولى دراسة الترشيحات المتوصل بها واجراء المقابلات الانتقائية قصد اختيار

المترشحين المراد تشغيلهم.

و لهذا الغرض، تقوم اللجنة بالمهام التالية :

- دراسة الترشيحات المتوصل بها :

حصر لائحة المترشحين المقبولين لاجتياز المقابلات الانتقائية :

حصر اللائحة النهائية للمترشحين المقبولين ولائحة الانتظار وترتيبهم حسب الاستحقاق في حدود المناصب المالية المخصصة

لهذا الغرض :

وضع محضر يثبت النتائج النهائية.

المادة 7

يتم الإعلان عن النتائج النهائية المشتملة على لائحة المترشحين المقبولين ولائحة الانتظار، بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة

الدفاع الوطني.

المادة 8

في حالة عدم التوصل بأي ترشيح أو كانت الترشيحات المتوصل بها لا تستوفي الشروط المطلوبة، يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني أن تختار، بمبادرة منها الشخص أو الأشخاص المراد تشغيلهم بصفة متعاقدين شريطة توفرهم على الشروط

المذكورة في قرار فتح باب الترشيح.

المادة 9

يستفيد المتعاقدون الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالمديرية العامة من أجرة جزافية شهرية وتعويضات عن التنقل، تحدد مبالغهما وفق الجدول الملحق بأصل هذا القرار، وذلك حسب مؤهلاتهم العلمية وتجربتهم المهنية مع مراعاة مقتضيات المادة 11 أدناه

لا تحتسب التجربة التي اكتسبها المتعاقد خلال مدة العقد المراجعة

أجرته داخل مدة نفس العقد.

المادة 10

يمكن لإدارة الدفاع الوطني، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وبعد الحصول على ترخيص من رئيس الحكومة أن تشغل بكيفية استثنائية، متعاقدين، دون التقيد بشرطي المستوى العلمي والتجربة المهنية المنصوص عليهما في البندين الثاني والثالث من المادة 3 أعلاه وذلك دون إعلان سابق أو لاحق

المادة 11

تحدد مقادير الأجرة الجزافية الشهرية المخولة للمتعاقدين الذين يتم تشغيلهم طبقا لمقتضيات المادة 10 أعلاه، حسب كل حالة على حدة، شريطة ألا تتجاوز المبلغ الأقصى المحدد في الجدول المنصوص عليه في المادة 9 أعلاه.

المادة 12

تحرر عقود التشغيل وفق النموذج الملحق بهذا القرار. ويتضمن على الخصوص، حقوق وواجبات المتعاقد وحالات انتهاء العقد و شروط فسخه عند الاقتضاء توقع هذه العقود من قبل طرفيها وتؤشر عليها السلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة.

المادة 13

يمارس المتعاقدون الذين تم تشغيلهم بموجب عقود مهامهم طبقا لمقتضيات عقود تشغيلهم، مع مراعاة المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بالوظائف المسندة إليهم.

المادة 14

يحق لإدارة الدفاع الوطني إنهاء عقد التشغيل خلال مدة سريانه شريطة إخطار المتعاقد بذلك شهرا على الأقل قبل التاريخ المقرر لإنهائه. ويستفيد المتعاقد المعني، في هذه الحالة، إذا قضى مدة لا تقل عن اثني عشر (12) شهرا من الخدمة الفعلية بالمديرية العامة، من تعويض يحدد مقداره في أجرة شهر واحد.

الباب الثالث

مقتضيات ختامية

المادة 15

لا يجوز أن يتم، بموجب عقد تشغيل أي موظف سبق أن غادر أسلاك المديرية العامة، إلا بعد مرور خمس (5) سنوات على الأقل من تاريخ حذفه من الأسلاك.

ولا يجوز أن يتم تشغيل أي موظف تم عزله من أسلاك الوظيفة العمومية.

المادة 16

لا يجوز في أي حال من الأحوال إبرام عقد جديد مع نفس الشخص الذي انتهى عقد تشغيله بالمديرية العامة، سواء عند انتهاء مدته الأصلية أو بعد انتهاء فترة التمديد المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القرار.

المادة 17

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026)

الإمضاء: عزيز أخنوش.

ملحق بقرار رئيس الحكومة رقم 3.07.26 الصادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026) بتحديد نموذج عقد تشغيل

المتعاقدين بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات

بإدارة الدفاع الوطني

بين إدارة الدفاع الوطني المشار إليها بعده بالإدارة».

من جهة

والسيد (ة). المشار إليه بعده بالمتعاقد»

الحامل للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية رقم.

المزداد (ة) بتاريخ .

الحاصل (ة) على شهادة.

في. ..

الساكن (ة) في ...

البريد الإلكتروني.

من جهة أخرى

بناء على المرسوم رقم 2.25.841 الصادر في 6 جمادى الأولى 1447 (29) أكتوبر (2025) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، لاسيما المادة 21 منه :

وعلى قرار رئيس الحكومة رقم 3.07.26 الصادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس 2026 بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني :

وعلى دبلوم / شهادة . المدلى به من طرف المعني بالأمر :

وعلى الوثيقة المدلى بها التي تثبت توفر المعني بالأمر على مدة .

من التجربة المهنية :

رقم. وعلى قرار السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني يفتح باب الترشيح لتشغيل متعاقدين بتاريخ بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

لا يتم الإشارة إلى هذه النقطة عند التعاقد بموجب المادة 11 من قرار رئيس الحكومة

رقم 3.07.26 الصادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني

تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى

موضوع العقد وتاريخ سريان مفعوله

يتم ابتداء من

تشغيل السيد(ة).

من قبل إدارة الدفاع الوطني للعمل بصفة متعاقد بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، لإنجاز المشروع التالي / إنجاز الدراسة لتقديم خبرة أو استشارة في مجال للقيام بالمهام التالية

المادة 2

مدة العقد

يبرم هذا العقد لمدة .

لا ينتج عن هذا العقد في أي حال من الأحوال حق الترسيم في أطر الإدارة.

المادة 3

أوقات وعدد ساعات العمل

يلتزم المتعاقد باحترام أوقات العمل المحددة طبقا للنصوص الجاري بها العمل في الإدارات العمومية. ويمكن للإدارة، كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك دعوة المتعاقد للعمل خارج أيام ومواقيت العمل العادية، بما في ذلك أيام العطل والأعياد، وفق نفس الأحكام المطبقة على موظفي المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

يتعين على المتعاقد أن يستجيب في جميع الظروف، لكل أمر استدعاء يوجه إليه حتى وإن كان في رخصة إدارية. كما يتعين عليه الحضور، إذا اقتضى الحال إلى مقر

المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني في حالات الطوارئ والأزمات السيبرانية.

ويعوض المتعاقد عن العمل المنجز خارج أوقات العمل العادية بفترات للراحة لا تحتسب ضمن أيام الرخصة الإدارية السنوية وذلك وفق نفس القواعد المطبقة على موظفي المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

المادة 4

الأجر والتعويضات

يتقاضى المتعاقد في متم كل شهر أجرة جزافية قدرها .

يستفيد المتعاقد بمناسبة تنقلاته لأغراض المصلحة من التعويضات عن التنقل حسب المقادير الواردة في قرار رئيس الحكومة السالف الذكر رقم 3.07.26 الصادر في 27 من رمضان 1447 (17) مارس (2026) ، ووفق الشروط الواردة في النصوص التنظيمية المطبقة على موظفي الإدارات العمومية.

ولا يحق للمتعاقد المطالبة بأي تعويض آخر غير التعويضات المنصوص عليها في هذا العقد.

المادة 5

الرخص

يستفيد المتعاقد من الرخصة الإدارية السنوية، وذلك بعد قضائه سنة من الخدمة الفعلية ومن الرخصة الممنوحة عن الولادة أو الأبوة، طبقا للشروط المحددة في الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24) فبراير (1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

كما يستفيد المتعاقد من العطل المقررة عن أيام الأعياد في

الإدارات العمومية.

المادة 6

رخصة التغيب لأسباب صحية

يستفيد المتعاقد، بحكم القانون من رخصة مرض في حالة تعرضه المرض مثبت بصفة قانونية يحول دون ممارسته لمهامه

ويجب أن يدلي المتعاقد داخل أجل 48 ساعة على الأكثر، بشهادة طبية تبين المدة المتوقع أن يكون فيها غير قادر على ممارسة مهامه. وتقوم الإدارة عند الحاجة بإجراء المراقبة الطبية والإدارية اللازمة للتأكد من صحة الشواهد الطبية المدلى بها من لدن المتعاقد، ومن كونه يستفيد من رخصته للعلاج فقط. وإذا ثبت عكس ذلك يتم استرجاع الأجر المؤدى إلى المعني بالأمر خلال رخصة المرض لعدم إنجازه الخدمة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

لا يجوز أن يزيد مجموع مدد رخص المرض على شهرين عن فترة كل اثنا عشر شهرا متتابعا، ويتقاضى المتعاقد خلال الشهر الأول مجموع أجرته المشار إليها في المادة 4 أعلاه، ويخفض هذا الأجر إلى النصف خلال الشهر الثاني.

وفي حالة انصرام مدة الشهرين، ولم يكن باستطاعة المتعاقد استئناف خدمته، يفسخ العقد دون إخطار ولا تعويض.

المادة 7

حوادث الشغل

تطبق على المتعاقد التصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في شأن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

المادة 8

التغطية الصحية والخدمات الاجتماعية

يستفيد المتعاقد من التغطية الصحية ومن الخدمات الاجتماعية ضمن الشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ويتحمل المتعاقد الاقتطاعات من الأجرة، برسم مساهمة الأجير، المنصوص عليها في الأنظمة المتعلقة بالتغطية الصحية الأساسية.

المادة 9

نظام التقاعد

ينخرط المتعاقد في نظام المعاشات المطبق عليه وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ويتحمل المتعاقد الاقتطاعات من الأجرة، برسم مساهمة الأجير المنصوص عليها في نظام التقاعد الذي يخضع له.

المادة 10

التزامات المتعاقد

يلتزم المتعاقد، إضافة إلى الالتزامات التي تفرضها المهام المسندة إليه والمحددة في بطاقة توصيف المهام المرفقة بهذا العقد، على الخصوص بما يلي :

أن يزاول مهامه بالمقرات التي تحددها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني :

ألا يمارس أثناء مدة العقد أي نشاط آخر يستهدف الربح :

ألا تكون له بشكل مباشر أو غير مباشر، في مقاولة موضوعة تحت مراقبة الدولة، مصالح من شأنها أن تمس بحياده أو تجعله في وضعية تعارض المصالح.

بغض النظر عن القواعد المتعلقة بالسر المهني المنصوص عليها في القانون الجنائي يلزم المتعاقد، ولو بعد انتهاء مدة العقد، بواجب التحفظ وكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالوقائع والمعلومات والوثائق التي اطلع عليها عند ممارسة مهامه أو أثناءها.

المادة 11

إجراءات تأديبية

توجه السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني إنذارا للمتعاقد إذا صدر منه أي تصرف أو سلوك من شأنه المساس بالتزاماته تجاه الإدارة أو بإنجازه للمهام المنوطة به.

المادة 12

فسخ العقد وإنهاؤه

1 - يحق للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني إنهاء عقد التشغيل خلال سريانه، بعد إخطار المتعاقد، كتابة أو عن طريق البريد الإلكتروني بقرار فسخ العقد شهرا على الأقل قبل التاريخ المقرر لإنهاء العقد.

ويستفيد المتعاقد، في هذه الحالة، من تعويض يحدد مقداره في أجرة شهر واحد إذا قضى المتعاقد مدة لا تقل عن اثني عشر (12) شهرا من الخدمة الفعلية بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

2 - يمكن فسخ العقد، أثناء سريانه، دون إخطار ولا تعويض.

وذلك في الحالات التالية :

- إذا لم يلتحق المتعاقد بمكان عمله خلال خمسة (5) أيام ابتداء من تاريخ تعيينه :

- إذا صدر في حقه مقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به بالإدانة من أجل جناية أو جنحة أو من أجل أية أفعال مخلة

بالمروءة :

- إذا ثبتت في حقه أخطاء مهنية جسيمة :

إذا ثبت إخلاله بإحدى الالتزامات المهنية لا سيما تلك المنصوص

عليها في المادة 10 أعلاه :

- إذا تغيب عن العمل، بدون تبرير مسبق لمدة تزيد عن خمسة (5) أيام

3 - يجوز فسخ العقد بطلب من المتعاقد، بعد تبليغه رغبته في الفسخ إلى السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، كتابة. تحت إشراف المدير العام للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، ثلاثين (30) يوما على الأقل قبل تاريخ الفسخ. وفي هذه الحالة لا يستفيد المتعاقد من أي تعويض.

المادة 13

تسوية النزاعات

تختص بالنظر في النزاعات الناتجة عن تنفيذ هذا العقد المحكمة المختصة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 14

ملكية الأعمال والدراسات المنجزة

تعتبر الخبرات والدراسات المنجزة من طرف المتعاقد والأعمال التي قام بها، في إطار المهام الموكولة إليه طيلة مدة العقد، ملكا للإدارة.

المادة 15

مراجعة العقد

يمكن مراجعة مقتضيات هذا العقد بموجب ملحق

المادة 16

تجديد العقد

إذا دعت الضرورة إلى تجديد العقد، تقوم الإدارة بإخطار المتعاقد برغبتها في تجديد هذا العقد شهرا على الأقل قبل تاريخ نهاية سريانه ويتوفر المتعاقد على ثمانية (8) أيام لإخبار الإدارة بقراره.

المادة 17

شهادة العمل

تسلم الإدارة للمتعاقد عند انتهاء مدة سريان العقد، سواء تم تجديده أم لا، شهادة تثبت مدة ونوع المهام التي قام بها المتعاقد.

المادة 18

الموافقة على العقد

لا يدخل هذا العقد حيز التنفيذ إلا بعد التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة

وحرر بالرباط في .

الإمضاءات

السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني

المتعاقد قرأه ووافق عليه

التأشيرات

السلطة الحكومية المكلفة بالمالية

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7496-14 شوال 1447 (2) أبريل 2026.
صفحة : 2045

قرار لرئيس الحكومة رقم 3.13.26 صادر في 7 شوال 1447 (26) مارس (2026) بتغيير وتتميم قرار الوزير الأول رقم 3.128.95 بتاريخ 22 من صفر 1416 (21) يوليو (1995) يحدد بموجبه تنظيم المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس على الصعيد الاستشفائي الجامعي.

رئيس الحكومة

بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.112 الصادر في 4 ربيع الأول 1443 (11) أكتوبر (2021 بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة

الدفاع الوطني :

وبعد الاطلاع على قرار الوزير الأول رقم 3.128.95 بتاريخ 22 من صفر 1416 (21) يوليو (1995) المحدد بموجبه تنظيم المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس على الصعيد الاستشفائي الجامعي، كما وقع تغييره وتتميمه.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو الآتي مقتضيات المادة 3 من القرار المشار إليه أعلاه رقم 3.128.95 الصادر في 22 من صفر 1416 (21) يوليو 1995 .

المادة 3 - تشمل الأقطاب .

التالية :

1. - الأقطاب :

الأمراض الجلدية.

2 - قطب القلب والرئة :

- مركز

:

العناية.

القلب :

- جراحة القلب :

جراحة .

المحيطة :

- أمراض الرئة :

- أمراض السل :

- الجراحة الصدرية.

3 - قطب.

المشعة :

النظائر المشعة :

4- قطب جراحة العظام والمفاصل :

جراحة العظام والمفاصل 1:

جراحة العظام والمفاصل 2 :

الجراحة التقويمية والإصلاحية والحروق :

- مراكز العمليات.

4 مكرر - قطب جراحة الأحشاء :

- جراحة الأحشاء 1 :

جراحة الأحشاء 2 :

- أمراض الشرج :

أمراض النساء والتوليد :

ه - التعقيم.

5- قطب الكلي والمسالك البولية :

9 - قطب المختبرات :

الطب.

الجماعات :

علم الدم والمناعة :

مختبر الفيروسات :

التشريح .

10 - قطب الصيدلة :

الأدوية.

الصيدلانية :

المتفاعلات البيولوجية والمواد الكيميائية :

المستلزمات الطبية.

- - المصالح :

الباقي لا تغيير فيه)

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 شوال 1447 (26) مارس (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

.....
.....
.....

Sécurité | Un décret historique pour les secours en Polynésie française

Le décret de création de l’Établissement Public d’Incendie et de Secours (EPIS) en Polynésie française a été publié. Il marque une étape majeure pour la sécurité des habitants. Il officialise la coordination des appels d’urgence des sapeurs-pompiers désormais gérés de manière unifiée pour une réponse plus rapide et efficace aux côtés du SAMU.

Les communes conservent leur compétence en matière d'incendie et de secours tout en centralisant les ressources en matière de traitement de l'alerte, pour couvrir l’ensemble de la Polynésie française.

Aperçu

La Polynésie française, territoire d'Outre-mer de la France, comprend plus de 100 îles dans le Pacifique sud et s'étend sur plus de 2 000 km. Les archipels des Australes, des Gambier, des Marquises, de la Société et des Tuamotu sont connus pour leurs lagons et leurs hôtels de bungalows sur pilotis. Ce territoire se compose de plages de sable blanc et de sable noir, de montagnes, d'un arrière-pays sauvage et d'immenses cascades.

.....
.....
القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).
المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.
صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025
وفق تعديلات:
• القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛
• القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.32 صادر في 16 من محرم 1446 (24 يوليو 2024)؛ الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص 5327؛

الباب الخامس مكرر: تنفيذ العقوبات البديلة
المادة 647-1
تختص الإدارة المكلفة بالسجون، مركزيا أومحليا، أومن تفوض له ذلك، بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة وتوضع رهن إشارتها الوسائل اللازمة للقيام بذلك.
ويحدد تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.
المادة 647-2
تقوم النيابة العامة بإحالة المقرر المتضمن للعقوبة البديلة بعد اكتسابه قوة الشيء المقضي به إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يصدرمقررا تنفيذيا بذلك، ويحيله على الإدارة الكلفة بالسجون التي تقع داخل نفوذ المحكمة التي أصدرت الحكم.
غير أنه يمكن تنفيذ المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتسابه قوة الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.
وإذا وجد المحكوم عليه خارج دائرة نفوذ قاضي تطبيق العقوبات، فإنه يمكن له أن ينيب عنه قاضي تطبيق العقوبات الموجود بدائرة نفوذه المحكوم عليه لإصدارالمقرر التنفيذي بذلك. ويشعرالنيابة العامة بكل امتناع أوإخلال في تنفيذها.
إذا صدرالقرارالقاضي بالعقوبة البديلة عن محكمة الاستئناف، فإن الاختصاص ينعقد

لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية التي بتت في القضية ابتدائيا.

المادة 647-3

يختص قاضي تطبيق العقوبات بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة أووضع حد لتنفيذها وإصدارجميع القرارات والأوامر المتعلقة بها، بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة، وله على الخصوص ما يلي:

-1الأمربتنفيذ العقوبة الأصلية أوما تبقى منها في حالة الامتناع عن تنفيذ العقوبات البديلة أوالإخلال بها خلال مدة تنفيذها؛

-2الأمربتمديد المدة التي يتعين خلالها تنفيذ العقوبة البديلة في الحالات المنصوص عليها قانونا؛

-3النظرفي التقاريرالمتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة التي تعرض عليه واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها؛

-4إصدارمقرر يقسي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها بناء على تقريرالإدارة المكلفة بالسجون، تسلم نسخة منه للمعني بالأمر، وتحال نسخة أيضا على النيابة العامة ومركزالسجل العدلي المختص.

تقبل قرارات وأوامرقاضي تطبيق العقوبات المنازعة داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ الإشعاربصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و600 من هذا القانون، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الملف عليها.

ويترتب عن كل منازعة إيقاف تنفيذ القرارأو الأمر الصادرعن قاضي تطبيق العقوبات.

المادة 647-4

يستفيد المحكوم عليه الذي ينفذ العقوبة البديلة من رد الاعتبارالقضائي بعد مرورأجل سنة من تاريخ انقضاء العقوبة البديلة.

ويرد الاعتباربقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة بديلة، وذلك بعد انتهاء فترة اختبارمدتها سنة ونصف تحتسب من تاريخ تنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الأول

تدابيرتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

المادة 647-5

تحيل النيابة العامة داخل أجل لا يتجاوز خمسة أيام من صدور حكم المحكمة القاضي بتحديد العقوبة البديلة ملف المحكوم عليه إلى قاضي تطبيق العقوبات، لإصدارمقرر يقسي بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

إذا كان المحكوم عليه معتقلا، يبقى رهن الاعتقال إلى غاية إصدارقاضي تطبيق

العقوبات مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة الذي يجب أن يصدرداخل أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ إحالة الملف إليه، ويجب أن يتضمن الإشارة إلى:

. الهوية الكاملة للمحكوم عليه؛

. طبيعة العمل المسند إليه والمؤسسة التي سيؤديه فيها؛

. عدد الساعات الإجمالية وتوزيعها وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه مع المؤسسة المعنية.

يبلغ فورا مقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة إلى المحكوم عليه ونائبه الشرعي إذا كان حدثا والنيابة العامة والمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أوالإيداع، وترسل أيضا نسخة من نفس المقرر للمؤسسة التي سيؤدي بها العمل لأجل المنفعة العامة.

يتم الإفراج عن المحكوم عليه المعتقل بمجرد توصل المؤسسة السجنية بمقرر قاضي تطبيق العقوبات المحدد للعقوبة البديلة.

تخصم مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه بحساب ثلاث ساعات عمل عن كل يوم حبس، ثم تستبدل المدة المتبقية من عقوبة الحبس الأصلية ليؤديها عملا لأجل المنفعة العامة دون أن تقل عن 40 ساعة.

المادة 647-6

يأمرقاضي تطبيق العقوبات فور توصله بالملف بإحضارالمحكوم عليه والاستماع إليه حول هويته ووضعيته الاجتماعية والمهنية والعائلية.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات الاستعانة بالنيابة العامة للتأكد من صحة المعلومات التي يدلي بها المحكوم عليه، كما يمكنه أن يكلف بذلك مكتب المساعدة الاجتماعية.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأمربعرض المحكوم عليه على خبرة طبية لفحصه وتقديم تقريرعن حالته الصحية من أجل اختيارطبيعة العمل الذي يناسب حالته البدنية إذا اقتضى الأمرذلك، ثم يعهد إلى المحكوم عليه باختيارعمل معين من بين الأعمال المعروضة التي تلائم قدراته ومهاراته، والتي من شأنها أن تحافظ على اندماجه دون التأثيرسلبا على المسارالعادي لحياته العائلية أو المهنية أو الدراسية.

يراعى عند تطبيق مقتضيات العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة للنساء والأحداث والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيل هذه الفئات، ويراعي ضمان اندماجهم في محيطهم الأسري وأداء مهام الأمومة وعدم التأثير على السير العادي للدراسة بالنسبة للأشخاص الذين ما زالوا يتابعون دراستهم.

المادة 647-7

في حالة عدم تنفيذ أو إخلال المحكوم عليه بالالتزامات المحددة له في المقرر التنفيذي

لأداء عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات إصدارمقرر لوضع حد لهذه العقوبة، وتطبق حينها في حق المحكوم عليه العقوبة الحبسية الأصلية بعد خصم عدد ساعات العمل المنفذة والتي يتم احتسابها على أساس يوم واحد لكل ثلاث ساعات عمل غيرمؤداة.

المادة 647-8

تمسك المؤسسات التي يؤدي بها المحكوم عليه عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة سجلا خاصا يوقع عليه قاضي تطبيق العقوبات ويؤشرعلى جميع صفحاته، يتضمن هوية المحكوم عليه وساعات العمل التي أداها مشفوعة بتوقيعه الشخصي أوإبصامه عند الاقتضاء. ويوضع هذا السجل رهن إشارة قاضي تطبيق العقوبات قصد الاطلاع عليه كلما طلب ذلك، كما يمكن الاطلاع عليه من قبل وكيل الملك أومن ينوب عنه ومن قبل الإدارة المكلفة بالسجون.

يتعين على المؤسسات المذكورة أن توجه إلى قاضي تطبيق العقوبات تقريرا عن كل محكوم عليه يؤدي عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة لديها بمجرد انتهاء مدة عقوبته، أوإذا انقطع عن القيام بالعمل المعهود به إليه أورفض القيام به أو حال مانع دون ذلك. وتوجه نسخة منه إلى وكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون.

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بزيارات تفقدية للمحكوم عليهم، ويتم إشعارقاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة بكل إخلال في تنفيذ العقوبة.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يقوم بزيارة تفقدية للمحكوم عليهم الذين يقضون عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، تلقائيا أوبناء على ملتمس من النيابة العامة، ينجزعلى إثرها تقريرا يحيل نسخة منه إلى هذه الأخيرة. كما يمكن له تكليف موظفين من كتابة الضبط أو أحد المساعدات أو المساعدين الاجتماعيين بمكتب المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية لمكان تنفيذ العقوبة، للقيام بالزيارة وإعداد تقريربشأنها.

كما يمكن لوكيل الملك أن يقوم بزيارة تفقدية لأماكن تنفيذ عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، ينجزعلى إثرها تقريرا يحيل نسخة منه على قاضي تطبيق العقوبات.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يطلب من المؤسسات التي تؤدى فيها عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة، إعداد تقاريرخاصة أو دورية حول تنفيذ العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة لبعض المؤسسات أو بعض المحكوم عليهم.

المادة 647-9

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات، تلقائيا أو بناء على طلب من المحكوم عليه، أودفاعه أومن له مصلحة في ذلك، أن يصدرمقررا بوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال السبب المبرر المتعلق بالظروف الاجتماعية أوالصحية أوالعائلية أوالدراسية أوالمهنية للمحكوم عليه أوبظروف المؤسسة التي يقسي بها العقوبة.

يبلغ هذا المقرر إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة التي يقسي بها المحكوم عليه العقوبة البديلة والإدارة المكلفة بالسجون.
يمكن للمحكوم عليه أوالنيابة العامة المنازعة في المقرر المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه ويتم البت فيه طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 647-3 أعلاه.
خلافا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 647-3 أعلاه، لا توقف المنازعة تنفيذ المقرر المذكور أعلاه.
الفرع الثاني تدابيرتنفيذ المراقبة الإلكترونية
المادة 647-10
تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ تدبير المراقبة الإلكترونية المحددة في الحكم القاضي بالإدانة، وفق الكيفية المشار إليها في المواد من 11 647- إلى 647-14 أدناه.
ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات أولوكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدبيرأعلاه بما فيها طلب تقاريرمن الإدارة المكلفة بالسجون.
المادة 647-11
تتم المراقبة الإلكترونية بواسطة قيد إلكتروني يوضع بمعصم المحكوم عليه أوساقه أوعلى جزء آخرمن جسده، بشكل يسمح برصد تحركاته داخل الحدود الترابية المحددة له.
يمكن وضع الحدث تحت هذا التدبيربحضور وليه أوالمقدم عليه أووصيه أوكافله أوحاضنه أوالشخص المعهود إليه برعايته.
المادة 647-12
تلتزم الجهات المشار إليها في المادة 647-1 برصد وتتبع حركات وتنقلات الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية.
يعاقب كل شخص خاضع للمراقبة الإلكترونية أخل عمدا بالالتزامات المفروضة عليه أو فر أو تخلص، بأي وسيلة كانت، من الأجهزة أو الأدوات المستعملة في المراقبة أوقام بإتلافها أوبتعييبها بالحبس من شهرإلى ثلاثة أشهر وغرامة من 2000 درهم إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.
تنفذ العقوبات المحكوم بها طبقا لمقتضيات الفقرة أعلاه ضد الشخص المخل بالالتزامات المفروضة عليه استثناء من مقتضيات الفصل 120 من مجموعة القانون الجنائي، بالإضافة إلى العقوبة الأصلية الصادرة في حقه أوما تبقى منها.
إذا تقرر في هذه الحالة تطبيق العقوبة الأصلية أوما تبقى منها من طرف قاضي

تطبيق العقوبات، تنفذ العقوبة رغم المنازعة.

المادة 647-13

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تدبير القيد الإلكتروني والمصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بهذا الخصوص.

تحدث مكاتب لدى المؤسسات السجنية بالنسبة للمحكوم عليهم الموجودين في حالة اعتقال وبالمحاكم بالنسبة للمحكوم عليهم في حالة سراح تتولى الإشراف على عملية وضع وإزالة القيد الإلكتروني عن المحكوم عليهم.

ينجزتقريربعملية وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه، يوجه إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يضمه إلى ملف المعني بالأمر.

تحرر الإدارة المكلفة بالسجون المختصة بتدبير وتتبع عملية المراقبة الإلكترونية تقاريرترفعها إلى قاضي تطبيق العقوبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك أو إذا طلبها القاضي المذكور، وتوجه نسخة منها إلى النيابة العامة.

المادة 647-14

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يخضع المعني بالأمربناء على طلبه أومن له مصلحة في ذلك لفحص طبي للتحقق من تأثيرالقيد الإلكتروني على صحته. وفي حالة ما إذا كان هناك أي تأثير، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات عرض الأمرعلى المحكمة المصدرة للعقوبة البديلة قصد تغييرها بعقوبة بديلة أخرى بعد أخذ مستنتجات النيابة العامة.

يمكن اعتبارا للظروف الصحية للمحكوم عليه، في حالة تدخل طبي استعجالي إزالة القيد، على أن يرفع الطبيب المعالج تقريرا في الموضوع إلى قاضي تطبيق العقوبات في أجل أربعة وعشرين ساعة يوضح أسباب ذلك.

يصدرقاضي تطبيق العقوبات مقررا يوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال المانع الصحي، أوبتغييرمكان وضع القيد، يبلغ إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة السجنية، وتطبق بشأن المنازعة فيه مقتضيات الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 647-9.

الفرع الثالث: تدابير تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أوفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

المادة 647-15

يأمرقاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة تقييد الحقوق أوفرض تدابيررقابية أوعلاجية أوتأهيلية بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به، ما لم يكن معتقلا من أجل سبب آخر.

غير أنه يمكن إصدارالمقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم قوة

الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.
يلتزم المحكوم عليه بالمثول أمام قاضي تطبيق العقوبات داخل أجل أقصاه أسبوع، من تاريخ تبليغه المقرر النهائي الصادر في حقه أومن تاريخ الإفراج عنه.

المادة 647-16

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ التدابير الرقابية أوالعلاجية أو التأهيلية المحددة في الحكم القاضي بالعقوبة البديلة.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابيرأعلاه.
ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات، عند الاقتضاء، تكليف موظفي كتابة الضبط بالمحكمة أو المكلفين بمكتب المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية للقيام بالتدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابير الرقابية أوالعلاجية أوالتأهيلية وإعداد تقاريربشأنها، توجه نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

المادة 647-17

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء للإدارة المكلفة بالسجون بما يفيد تنفيذه أو استمراره في تنفيذ التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية المحكوم بها عليه، وذلك وفق الجدولة الزمنية المحددة له، وتحال نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات المختص.
في حالة رصد إخلال المحكوم عليه بتنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابيررقابية أو علاجية أو تأهيلية أو بالالتزامات المحددة له من قبل قاضي تطبيق العقوبات، يصدرهذا القاضي أمرا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه وفقا لمقتضيات المادة 647-3 أعلاه.

الفرع الرابع: تدابيرتنفيذ الغرامة اليومية

المادة 647-18

يؤدى مجموع الغرامة اليومية دفعة واحدة، غير أنه يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأذن بتقسيط أدائها داخل الآجال المحددة في الفصل 35-15 من مجموعة القانون الجنائي إذا تعلق الأمربمحكوم عليه غيرمعتقل، شريطة أداء قسط أولي يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة الأداء.

المادة 647-19

يأمرقاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية، إذا كان معتقلا، بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به وأدائه مجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها عليه.
غير أنه يمكن إصدارالمقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم لقوة الشيء المقضي به إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.

لا تحسب مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه عند تحديد مبلغ الغرامة اليومية الواجب أداؤها.

المادة 647-20

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء بما يفيد أداء الغرامة اليومية أو تنفيذه أو استمراره في التنفيذ، وذلك وفق الجدولة الزمنية التي يحددها له قاضي تطبيق العقوبات.

في حالة إخلال المحكوم عليه بتنفيذ الغرامة اليومية يصدرقاضي تطبيق العقوبات مقررا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه، والتي تخصم منها عدد الأيام التي أديت غرامتها.

المادة 647-21

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون التنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات، لاسيما التي يمكن إشراك المصالح التابعة لها في تنفيذ العقوبات البديلة.

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بإعداد تقاريردورية حول سير و حصيلة تنفيذ العقوبات البديلة والإكراهات التي تعترضها والحلول المقترحة لها، وتوجه هذه التقاريرإلى السلطات القضائية المعنية.

المادة 647-22

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مُصدرة الحكم الابتدائي، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون، إما تلقائيا بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة أو بطلب منها أو طلب المحكوم عليه، أو دفاعه، أو الممثل الشرعي للحدث، أو مدير المؤسسة السجنية، أومن يعنيه الأمر، استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم عليهم بمقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.

تقبل في هذه الحالة قرارات قاضي تطبيق العقوبات المنازعة من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو دفاعه أو الممثل الشرعي للحدث خلال اليوم الموالي ليوم التبليغ بصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و600 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إدراج الملف بالجلسة.

يترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.

الباب السادس: تقادم العقوبات

المادة 648

يترتب عن تقادم العقوبة تخلص المحكوم عليه من آثارالإدانة إذا لم تكن العقوبة قد نفذت خلال الآجال المحددة في المادة 649 وما بعدها إلى المادة 651 بعده.

غير أنه، مع ذلك، فإن حالات انعدام الأهلية المحكوم بها في مقرر الإدانة أو التي

تكون نتيجة قانونية لهذا المقرر تبقى سارية المفعول.
ينقطع التقادم فيما يخص استيفاء المصاريف القضائية و الغرامات، بكل إجراء من إجراءات التحصيل يتم بمسعى من الجهات المأذون لها بتحصيل تلك الأموال.
المادة 649
تتقادم العقوبات الجنائية بمضي خمس عشرةسنة ميلادية كاملة، تحسب ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
إذا تقادمت عقوبة المحكوم عليه، فإنه يخضع بقوة القانون طيلة حياته للمنع من الإقامة في دائرة العمالة أوالإقليم التي يستقربها الضحية الذي ارتكبت الجريمة على شخصه أوعلى أمواله أويستقربها ورثته المباشرون.
تطبق على المنع من الإقامة في هذه الحالة مقتضيات القانون الجنائي.
المادة 650
تتقادم العقوبات الجنحية بمضي أربع سنوات ميلادية كاملة، ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادر بالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
غير أنه إذا كانت عقوبة الحبس المحكوم بها تتجاوز خمس سنوات، فإن مدة التقادم تكون مساوية لمدة العقوبة.
المادة 651
تتقادم العقوبات عن المخالفات بمضي سنة ميلادية كاملة، تحسب ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادر بالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
المادة 652
لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يقبل من شخص تقدمه لتنفيذ ما حكم به عليه في غيبته، أو بناء على المسطرة الغيابية، إذا تقادمت العقوبة المحكوم بها عليه.
المادة 653
تتقادم المقتضيات المدنية الواردة في منطوق مقرر زجري مكتسب لقوة الشيء المقضي به حسب قواعد تقادم الأحكام المدنية.
المادة 653-1
لا تتقادم العقوبات الصادرة بشأن جرائم ينص على عدم تقادمها القانون أواتفاقية دولية صادقت عليها المملكة المغربية ونشرت بالجريدة الرسمية.

.....
.....

صفحة : 6405

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.386 صادر في 6 ذي الحجة 1446 (3) يونيو 2025 بتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة

رئيس الحكومة.

بناء على القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 : (3 أكتوبر (2002)، ولا سيما المادتين 1-647 و 13-647 منه

وعلى الظهير الشريف رقم 108.49 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1429 (29) أبريل (2008) بتعيين المندوب العام الإدارة السجون وإعادة الإدماج وبتحديد اختصاصاته :

وعلى القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.33 بتاريخ

: 18 من محرم 1446 (24) يوليو 2024

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 من ذي القعدة 1446 (22) ماي 2025 .

رسم ما يلي :

الباب الأول

أحكام مشتركة

المادة الأولى

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ العقوبات البديلة

ولهذه الغاية يعهد لها القيام بما يلي :

- تحديد لائحة المؤسسات السجنية المكلفة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة ودوائر اختصاصها :

التنسيق بين مختلف المتدخلين لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة :

الإسهام في إعداد برامج لإعادة تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات بديلة قصد الاندماج في المجتمع بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة والقطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية :

إبرام اتفاقيات أو عقود شراكة مع مصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخيرية أو دور العبادة أو غيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو

المنظمات غير الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام أو مؤسسات القطاع الخاص أو الأشخاص الذاتيين :

إعداد دلائل حول العقوبات البديلة، وتقديم كل توصية أو اقتراحمن شأنه تعزيز الممارسات الفضلي في مجال اختصاصها :

إعداد الإحصائيات المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة :

تطوير برمجيات معلوماتية لتسهيل مهام التتبع والمراقبة :

الإسهام في تطوير البحوث والدراسات المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 2

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون تفويض بعض مهامها المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة إلى أحد أشخاص القانون العام أو الخاص بناء على اتفاقيات أو عقود تحدد فيها واجبات والتزامات كل طرف طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

تتولى بنية إدارية مختصة تابعة للإدارة المكلفة بالسجون مهمة تتبع تنفيذ العقوبات البديلة على الصعيد المركزي واللاممركز

المادة 4

يعتبر مدير المؤسسة السجنية مسؤولا عن تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، ولهذه الغاية يجب عليه :

1 - التحقق من استيفاء المقررات التنفيذية للعقوبات البديلة للشروط المتطلبة قانونا، والرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند الاقتضاء :

2 - التنسيق مع المصالح اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة. في كل ما يهم تتبع ومراقبة تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة البديلة :

3- الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون. كل فيما يخصه، عند كل صعوبة في التنفيذ.

المادة 5

يكلف بمراقبة وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة موظف تابع للإدارة المكلفة بالسجون، ويشار إليه بعده بالمكلف بالمراقبة.

يقوم المكلف بالمراقبة بزيارة أماكن تنفيذ العقوبات البديلة ويمكنه أن يقوم بذلك خارج أوقات العمل الإداري وخلال أيام العطل والأعياد، وبعض من ارتداء الزي الرسمي عند الاقتضاء.

إذا كانت العقوبة البديلة تنفذ بمكان مخصص للنساء، فإنه لا يمكن إجراء هذه الزيارة إلا من قبل موظفة تابعة للبنية الإدارية المختصة أو بحضورها.

يتأكد المكلف بالمراقبة من هوية المحكوم عليه بعد التعريف بصفته وبطبيعة مهمته.

يمكن للبنية المركزية المختصة أن تقوم بزيارات دورية وأخرى مفاجئة لأماكن تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 6

يدون الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة، فور التوصل بمقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ العقوبة البديلة.

البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقرر القضائي وبهوية المحكوم عليه ويتوع ومدة العقوبة الحبسية الأصلية والعقوبة البديلة بالسجل المنصوص عليه في المادة 9 أدناه.

يشار إلى مقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ العقوبة البديلة المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه بالمقرر التنفيذي

المادة 7

يتولى الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة مسك ملف لكل محكوم عليه بعقوبة بديلة، ويتضمن ما يلي :

1 - ملخص حكم العقوبة البديلة :

2 - المقرر التنفيذي والأوامر الصادرة عن قاضي تطبيق العقوبات خلال مراحل التنفيذ :

3 - مدة العقوبة الحبسية الأصلية والبيانات المتعلقة بالعقوبة البديلة :

4 - بيانات الهوية ونسخ من الوثائق التعريفية للشخص المحكوم عليه وصورته الشخصية :

5- القرارات الصادرة عن مدير المؤسسة السجنية أو الإدارة المكلفة بالسجون المتعلقة بالعقوبة البديلة :

6 - أصل التقارير أو المحاضر وكل الوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها :

7 - نسخا طبقا للأصل من السندات والمقررات القضائية الصادرة خلال تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة البديلة :

8 - محضر يتضمن إخبار المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه وبالجزاءات المترتبة عن الإخلال بها :

9- إشهاد المحكوم عليه بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليه :

10 - ما يفيد تبليغ المحكوم عليه أو نائبه الشرعي إذا كان حدثا

يفحوى المقرر التنفيذي :

11 - بطاقات التقييم والتتبع والوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة

المادة 8

يتولى الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية حفظ ملف المعتقل المحكوم عليه بعقوبة بديلة بعد الإفراج عنه. والذي يجب أن يتضمن :

- نسخا طبقا للأصل من المقررات القضائية :

نظائر التقارير والمحاضر المنجزة من قبل مدير المؤسسة السجنية أو الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة :

المستندات والوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الأول

في ما يخص سجل العقوبات البديلة

المادة 9

يجب أن يمسك الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة سجلا للعقوبات البديلة، يتضمن هوية المحكوم عليه وحالته العائلية وجميع البيانات المتعلقة بالعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه والعقوبة البديلة ومراجع مقررها التنفيذي وتاريخ بداية تنفيذها أو مبلغها المالي وتاريخ ومراجع وثيقة أو سند تسديده والمقررات القضائية القاضية باستبدال العقوبة البديلة أو المتخذة بشأنها والتاريخ الفعلي لنهايتها أو تنفيذها.

ترقم صفحات هذا السجل قبل الشروع في العمل به، ويوقع قاضي تطبيق العقوبات على الصفحتين الأولى والأخيرة منه.

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون رقمنة هذا السجل، وفي حالة تعارضه مع السجل الورقي يعتمد هذا الأخير ما لم تتوافر قرائن قوية

تدعم صحة السجل الإلكتروني

المادة 10

يجب ألا يحتوي سجل العقوبات البديلة الورقي على بياض أو محو أو تشطيب أو كشط، مع وضع عبارة «بل» بخط أحمر عند كل خطأ في التدوين. ويصادق عليه الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة ومدير المؤسسة السجنية

يطبق نفس الإجراء المشار إليه بالفقرة الأولى أعلاه في حالة تصحيح الهوية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية، أو تصحيح أو تغيير الوضعية الجنائية للعقوبة

البديلة.

المادة 11

يجب المحافظة على سجل العقوبات البديلة حتى بعد انتهاء العمل

به، كما يجب :

التحقق من صحة جميع المعلومات قبل تدوينها في هذا السجل :

الكتابة بخط واضح ويلون موحد مع استعمال أسلوب بسيط

وسليم :

- تقديمه ووضعه فقط رهن إشارة قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك وكل شخص منتدب من طرفهما، وكذا الجهات المخول لها قانونا حق الاطلاع عليه :

- ضمان سرية المعطيات والمعلومات المدونة به وعدم وضعه في متناول العموم أو تكليفهم بملئه.

تطبق مقتضيات التشريع المتعلق بالأرشيف على هذا السجل وعلى مختلف الوثائق الإدارية والسندات والمقررات القضائية المتعلقة بالعقوبة البديلة.

المادة 12

لا يجوز إخراج سجل العقوبات البديلة من المؤسسة السجنية إلا في حالة إغلاقها، وينقل عندئذ إلى المؤسسة السجنية التي حلت محلها

الفرع الثاني

في ما يخص المعتقلين

المادة 13

يمكن للمحكمة أو لقاضي تطبيق العقوبات عند النظر في استبدال العقوبة الحبسية الأصلية بعقوبة بديلة، أن يطلب رأي مدير المؤسسة السجنية حول إمكانيات تأهيل المعتقل وتقويم سلوكه واستجابته الإعادة الإدماج وكذا حالته الصحية.

المادة 14

إذا تقدم مدير المؤسسة السجنية بطلب استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي تطبيق العقوبات وفقا لمقتضيات الفصل 4-35 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 22-647 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، تعين عليه تذييل هذا الطلب برأيه، وإرفاقه بالوثائق التالية :

- بطاقة شخصية للمعتقل حول وضعيته الجنائية :

- شهادة طبية أو تقرير طبي يتعلق بحالته الصحية عند الاقتضاء.

صادر عن طبيب المؤسسة السجنية :

بطاقة حول احتياجاته التأهيلية وسلوكه داخل المؤسسة السجنية وعدد مرات وأسباب اعتقاله.

تطبق مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه على طلب استبدال العقوبة الذي يتقدم به المعتقل إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي تطبيق العقوبات

المادة 15

يتم الإفراج عن المعتقل المحكوم عليه بعقوبة بديلة فور التوصل بمقرر قاضي تطبيق العقوبات القاضي بالإفراج عنه، وبعد التحقق من هذا المقرر وفقا لمقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه

يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية باحتساب مدة العقوبة البديلة أو مبلغها، ويفرج فورا عن المعتقل المحكوم عليه بها بعد التأكد من عدم اعتقاله من أجل قضية أخرى، مع إحالة الملف قبل إتمام إجراءات الإفراج على البنية المحلية المختصة قصد تتبع التنفيذ.

إذا تبين أن المحكوم عليه بعقوبة بديلة معتقل من أجل قضية أخرى. يجب على مدير المؤسسة السجنية إشعار قاضي تطبيق العقوبات لاتخاذ المتعين قانونا.

المادة 16

تستقبل البنية المحلية المختصة المعتقل عند الإفراج عنه وتطلعه على نوع العقوبة البديلة المحكوم عليه بها والغاية منها، كما تخبره، مقابل إشهاد بالالتزامات المفروضة عليه وبجزاء الإخلال بها، وتحرص على استيفاء البيانات الكافية للاتصال به.

يلتزم المحكوم عليه بالإقامة في العنوان الذي أدلى به للبنية المحلية المختصة، كما يلتزم بإشعارها عند كل تغيير المحل أو عنوان إقامته.

المادة 17

إذا كان المحكوم عليه يقيم خارج دائرة اختصاص المؤسسة السجنية التي أفرجت عنه، يوجه مدير هذه المؤسسة بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات نظيرا عن ملف العقوبة البديلة إلى المؤسسة السجنية التي يوجد مقر إقامة أو محل سكنى المحكوم عليه ضمن دائرة اختصاصها، من أجل تتبع تنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الثالث

في ما يخص غير المعتقلين

المادة 18

يتحقق الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، من توفر المقرر التنفيذي على الشروط والبيانات المتطلبة قانونا، كما يقوم وفقا للمقتضيات القانونية باحتساب مدة العقوبة البديلة الواجب على المحكوم عليه غير المعتقل تنفيذها، مع إشعار قاضي تطبيق العقوبات بذلك

المادة 19

تقوم البنية المحلية المختصة باستدعاء المحكوم عليه من أجل تنفيذ العقوبة البديلة، برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بأي وسيلة اتصال أو تقنية تترك أثرا كتابيا.

يوجه مدير المؤسسة السجنية تقريرا إلى قاضي تطبيق العقوبات عند تعذر استدعاء المحكوم عليه أو امتناعه عن الحضور لاتخاذ ما يلزم قانونا.

المادة 20

إذا قرر قاضي تطبيق العقوبات وضع حد للعقوبة البديلة في حالة امتناع المحكوم عليه عن التنفيذ أو إخلاله بالالتزامات المفروضة عليه، تعين عليه تضمين الأمر بتنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية نوع العقوبة البديلة المحكوم بها ومدتها وما تم تنفيذه من طرف المحكوم عليه

يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية. تحت إشراف مدير هذه المؤسسة باحتساب مدة العقوبة الحبسية الأصلية التي يجب على المعتقل قضاؤها في هذه الحالة، ويتعين عليه الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة

الباب الثاني

تتبع تنفيذ العقوبات البديلة

الفرع الأول

العمل لأجل المنفعة العامة

المادة 21

يقوم مدير المؤسسة السجنية، في إطار التنسيق المحلي مع مصالحالدولة أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخيرية أو دور العبادة أو غيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام بإعداد برامج العمل ولائحة الأماكن التي يمكن تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بها، في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ترسل هذه البرامج واللائحة إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون. ويتم تحيينها ومراجعتها بشكل دوري وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 22

تلتزم المصالح والمؤسسات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه باستقبال المحكوم عليه وتكليفه بعمل يحافظ على كرامته الإنسانية. ويمنع عليها تكليفه للقيام بأعمال ذات منفعة خاصة أو شخصية.

وتلتزم على الخصوص بما يلي :

التنسيق مع مدير المؤسسة السجنية في كل ما يهم تنفيذ عقوبة

العمل لأجل المنفعة العامة :

تبليغ المحكوم عليه تحت إشراف البنية المحلية المختصة بضوابط العمل المفروضة داخل مقارها أو بموجب أنظمتها

الداخلية :

- مسك سجل العمل لأجل المنفعة العامة المنصوص عليه في المادة 8-647 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 10 و 11 أعلاه :

إعداد تقارير شهرية وتقارير خاصة كلما طلب منها ذلك حول تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة توجهها إما ورقيا أو إلكترونيا أو هما معا إلى البنية المحلية المختصة وإلى قاضي

تطبيق العقوبات ووكيل الملك

تقوم المصالح والمؤسسات المذكورة فورا بإخبار مدير المؤسسة السجنية كلما تبين لها أن المحكوم عليه لا يحترم ضوابط العمل المقررة من قبلها أو المحددة له بموجب عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة ويتولى مدير المؤسسة السجنية إشعار قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك بذلك.

المادة 23

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل، يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية باحتساب مدة العمل لأجل المنفعة العامة التي يتعين على المحكوم عليه تنفيذها بعد خصم مدة اعتقاله، وإحالة الملف قبل إتمام إجراءات الإفراج على البنية المحلية المختصة، ويفرج عن المعتقل فور التحقق من كونه غير معتقل من أجل قضية أخرى.

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه غير معتقل، يقوم الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة بالتحقق من استيفاء المقرر التنفيذي للشروط المتطلبة وفق مقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه.

المادة 24

تضع البنية المحلية المختصة، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، برنامجا للزيارات الدورية للمكلفين بالمراقبة من أجل | التأكد من التزام المحكوم عليهم بأداء العمل حسب البرنامج المحدد.

يقوم مدير المؤسسة السجنية بزيارات مفاجئة إلى أماكن تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، ويمكنه أن يكلف البنية المحلية المختصة بإجرائها.

يوقع المكلف بالمراقبة في سجل العمل لأجل المنفعة العامة المشار إليه في المادة 22 أعلاه، ويشير فيه إلى تاريخ الزيارة ويدون به ملاحظاته، ويحرر محضرا يحال إلى مدير المؤسسة السجنية عند كل إخلال، والذي يتعين إشعار قاضي تطبيق العقوبات به.

المادة 25

بعد مدير المؤسسة السجنية تقريرا مفصلا يضمنه ملاحظاته ومقترحاته حول تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بالمصالحوالمؤسسات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه، وحول تقيد المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه، يوجهه إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون

بعد أيضا تقريرا بتمام تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بعد استنفاد المحكوم عليه لساعات العمل ويوجهه إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون

المادة 26

يمكن لمدير المؤسسة السجنية تقديم طلب مرفق بالوثائق المبررة له، إلى قاضي تطبيق العقوبات من أجل التوقيف المؤقت لتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، وذلك مراعاة الظروف المحكوم عليه الاجتماعية أو الصحية أو العائلية أو الدراسية أو المهنية، أو الظروف تتعلق بالمصالح والمؤسسات التي يقضي بها عقوبة العمل لأجل المنفعة

العامة.

الفرع الثاني

المراقبة الإلكترونية

المادة 27

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع عمليات المراقبة الإلكترونية وتنسيقها مركزيا ومحليا، كما تتولى تتبع عمليات وضع وإزالة القيد الإلكتروني والمراقبة الميدانية للمحكوم عليهم، ويمكنها تفويض بعض التدابير التقنية المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية للقطاع العام أو الخاص.

تحدث لدى الإدارة المكلفة بالسجون منصة وطنية للمراقبة الإلكترونية تتولى تتبع تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية وتنسيقها وطنيا، ويتولى داخلها موظفون تابعون لهذه الإدارة مهمة رصد وتتبع حركة وتنقل المحكوم عليه بالوسائل الإلكترونية

يمكن عند الاقتضاء إحداث منصات جهوية أو محلية للمراقبة الإلكترونية تعمل تحت إشراف البنية المركزية المختصة، وتسري عليها نفس المقتضيات المتعلقة بالمنصة الوطنية.

المادة 28

يعهد إلى الموظفين المشار إليهم في المادة 27 أعلاه القيام بما يلي :

تقبع ومراقبة التزام المحكوم عليه بالتواجد في المكان المحدد له داخل الأوقات المحددة بموجب المقرر التنفيذي :

- معالجة الإشعارات والإنذارات المنبعثة عن أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية :

الاتصال المباشر بالمحكوم عليه، أو عبر المنصات الجهوية أو المحلية أو تكليف البنية المحلية المختصة لمعالجة مختلف إشعارات وإنذارات المراقبة الإلكترونية والانتقال إلى عين المكان عند الاقتضاء :

- إعداد قاعدة للبيانات والإحصائيات المتعلقة بتنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية وتحليل المعطيات المجمعة لتقييم فعالية نظام المراقبة الإلكترونية وتقديم المقترحات الكفيلة بتحسينه :

القيام بزيارات ميدانية لأماكن التنفيذ للتأكد من مدى سلامة إجراءات وتدابير تقبع تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية :

- أرشفة جميع البيانات والمعطيات المتعلقة بتنفيذ المراقبة الإلكترونية، وضمان سريتها وسلامتها.

المادة 29

يتولى موظفو منصات المراقبة الجهوية والمحلية إلى جانب المهام المخولة لموظفي المنصة الوطنية للمراقبة الإلكترونية المحددة في المادة 28 أعلاه، القيام بما يلي :

تنفيذ التعليمات والأوامر الموجهة لهم من طرف البنية المركزية المختصة بخصوص تتبع التنفيذ :

إشعار قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك عند حدوث أي طارئ يمكن أن يؤثر على تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية :

- إنجاز تقرير بكل إتلاف أو تعييب لأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية أو نزع القيد الإلكتروني أو محاولة ذلك، وكذا عند كل إخلال عمدي من المحكوم عليه بالتزامات المراقبة الإلكترونية، وإحالته تحت إشراف السلم الإداري على قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

المادة 30

عند عدم توفر منصات للمراقبة الإلكترونية الجهوية أو المحلية.

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون أن تكلف مباشرة البنية المحلية المختصة للقيام بجميع أو بعض المهام المشار إليها في المادتين 28 و 29 أعلاه

علاوة على ذلك، تقوم البنية المحلية المختصة، بما يلي :

القيام بالزيارات الميدانية للتأكد من توفر مكان تنفيذ عقوبة.

المراقبة الإلكترونية على الشروط والمتطلبات التقنية لتركيب

وتشغيل أجهزة ومعدات المراقبة الإلكترونية :

وضع وإزالة القيد الإلكتروني وأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية :

التنسيق مع قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك :

القيام بزيارات الرصد والتتبع وكذا التدخلات الميدانية.

المادة 31

يكلف مدير المؤسسة السجنية بالتنسيق مع الإدارة المكلفة بالسجون، المكلفين بالمراقبة الذين سيباشرون مهمة تلبع تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية، بما في ذلك وضع وإزالة القيد الإلكتروني عن المحكوم عليهم في حالة سراح بالمكاتب المحدثة

لهذا الغرض بالمحاكم. مع التنسيق في هذه الحالة الأخيرة مع قاضي تطبيق العقوبات لتسهيل

مباشرتهم لمهامهم.

المادة 32

تعتمد المراقبة الإلكترونية على نظامين :

نظام ثابت يتم تنفيذه عبر وضع وتثبيت الأجهزة والأدوات الخاصة به بمنزل المحكوم عليه أو بمحل إقامته أو بأي مكان آخر حدده المقرر التنفيذي. ووضع قيد إلكتروني على جسد المحكوم عليه بعد برمجته وضبط إعداداته مع أجهزة المراقبة التي تم تثبيتها للتأكد من تقيد المحكوم عليه بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليه بعدم مغادرة المكان المحدد أو عدم مغادرته في أوقات محددة، إما بشكل كلي أو جزئي، وذلك بتحديد الأوقات المسموح له خلالها بمغادرة هذا المكان أو المحل، بعد ضبط إعدادات أجهزة المراقبة وفقا لهاته الأوقات :
نظام متحرك يتم تنفيذه عبر وضع قيد إلكتروني على المحكوم عليه لمعرفة مكان تواجده بصفة متواصلة وتتبع تحركاته باستمرار، ولتحديد مكان تواجده على مدار الساعة بشكل دقيق من خلال رصد تحركاته عبر تقنية الترددات اللاسلكية أو عبر نظام الأقمار الصناعية لتحديد المواقع GPS»، بقيام القيد الإلكتروني الموضوع على جسد المحكوم عليه ببعث إشارات باستمرار عن مكان تواجد هذا الأخير، وذلك وفق توقيت يتم ضبطه سلفا.

يحدد قاضي تطبيق العقوبات في المقرر التنفيذي نظام المراقبة الإلكترونية الذي يجب أن يخضع له المحكوم عليه وأوقات وأجال تنفيذه

المادة 33

تتحمل الدولة مصاريف تدبير القيد الإلكتروني.

تحدد المصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بقرار مشترك للسلطتين الحكوميتين المكلفتين بالعدل والمالية.

المادة 34

يتعين على البنية المحلية المختصة تزويد المحكوم عليه بمجرد وضع القيد الإلكتروني على جسده بالمعلومات الكافية حول حقوقه وواجباته في إطار تنفيذ العقوبة.

المادة 35

يتم وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه وإزالته من قبل المكلف بالمراقبة بالمؤسسة السجنية إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل، أو بالمكاتب المحدثة بالمحاكم بخصوص المحكوم عليه في حالة سراح.

تنجز البنية المحلية المختصة في كلتا الحالتين تقريرا يحال إلى قاضي تطبيق العقوبات، وتوجه نسخة منه إلى وكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون

المادة 36

لا يتم وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه وتثبيت أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية بالمكان أو المحل المحدد لتنفيذ العقوبة، إلا من طرف المؤسسة السجنية التابع لدائرة اختصاصها المحل أو المكان المذكور
إذا كان هذا المحل أو المكان خارج دائرة اختصاص المؤسسة السجنية المعتقل بها المحكوم عليه يعمل مديرها على إشعار قاضي تطبيق العقوبات والتنسيق مع المؤسسة السجنية المختصة من أجل القيام بالإجراءات القبلية للتأكد من توفر مكان أو محل تنفيذ العقوبة على شروط المراقبة الإلكترونية.

كما يقوم مدير المؤسسة السجنية المعتقل بها المحكوم عليه باتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيله إلى المؤسسة السجنية المختصة قبل رفع

حالة الاعتقال عنه

المادة 37

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية باحتساب مدة المراقبة الإلكترونية، وتحديد تاريخ بدايتها ونهايتها وفقا لما هو مضمن في المقرر التنفيذي، ويرفع فورا حالة الاعتقال عن المحكوم عليه، ويحيل الملف على الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة قبل الإفراج عنه من أجل وضع القيد الإلكتروني.

المادة 38

تقوم البنية المحلية المختصة بتثبيت أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية بالمحل أو المكان المحدد لتنفيذ العقوبة، وتشرف على برمجة وضبط إعدادات القيد الإلكتروني مع هذه الأجهزة والأدوات التي تم تثبيتها بالمحل أو المكان المذكور وفقا للحيزين

الجغرافي أو الزمني أو هما معا اللذين يتعين عدم خرقهما، وربط هذا القيد بمنصة المراقبة الإلكترونية على نحو يضمن انبعاث إشارات تحذيرية عند كل خرق

للالتزامات أو إخلال بها.

يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون كل فيما يخصه، عند كل صعوبة.

المادة 39

إذا اقتضت ضرورة برمجة وضبط إعدادات القيد الإلكتروني مع أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية أن يتم وضع هذا القيد على جسد المحكوم عليه أو إزالته عنه بمكان أو محل تثبيت وتركيب هذه الأجهزة، فإنه يمكن استثناء. وبعد إشعار قاضي تطبيق العقوبات. أن يتم الوضع أو الإزالة بالمحل أو المكان المحدد لتنفيذ العقوبة. والمثبتة به هذه الأجهزة والأدوات

يحرر محضر حول العملية يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات، يبين فيه الطبيعة التقنية لتركيب وضبط إعدادات أجهزة المراقبة التي اقتضت وضع أو إزالة القيد الإلكتروني بمكان أو محل تنفيذ العقوبة

المادة 40

يتعين على البنية المحلية المختصة القيام بزيارات ميدانية مسبقة للتأكد من توفر المكان أو المحل على الشروط التقنية اللازمة للتنفيذ السليم للمراقبة الإلكترونية وللالتزامات المفروضة على المحكوم عليه.

تشمل هذه الزيارات إجراء كل فحص مطلوب للتأكد من توفر العوامل الملائمة لتفعيل المراقبة الإلكترونية وضمان التوافق مع المعايير التقنية المطلوبة، وتقييم قدرة المكان على استيعاب أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية

يحرر محضر عن كل زيارة يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات.

يتعين الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون كل فيما يخصه، عند وجود أي صعوبة.

المادة 41

يتعهد المحكوم عليه باحترام الالتزامات المفروضة عليه بموجب المقرر التنفيذي، ويلتزم أيضا بما يلي :

الحضور أمام البنية المحلية المختصة كلما طلبت منه ذلك :

التوفر على رقم هاتفي والإجابة على الاتصالات الهاتفية الواردة من البنية المختصة أو منصة المراقبة المعنية. وإمدادها بالرقم الهاتفي الجديد في حالة تغييره للرقم الذي أدلى به، وبرقم هاتف أحد أقاربه للاتصال به عند الضرورة :

التقيد بالتعليمات والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ المراقبة الإلكترونية، والاعتناء بأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية والقيد الإلكتروني :

عدم إتلاف أو تعييب أو نزع القيد الإلكتروني، أو أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية أو تغيير مكان تثبيتها أو محاولة ذلك تحت أي ظرف كان :

الإخبار الفوري بكل عطب يلحق بالفيد الإلكتروني أو بأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية، وكذا بكل الحالات الطارئة أو الاستعجالية :

الشحن الدائم لبطاريتي الهاتف والقيد الإلكتروني :

- عدم فصل أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية عن التيار الكهربائي أو عن الربط الهاتفي، إذا كانت تعمل بهما :

الاستجابة للاستدعاءات الموجهة إليه بخصوص تتبع تنفيذ المراقبة الإلكترونية.

يشار في التعهد إلى أنه في حالة الإخلال بأحد الالتزامات المنصوص عليها، ينفذ المحكوم عليه العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها بعد خصم مدة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، وإلى ما يمكن أن يتعرض له من متابعة بخصوص كل إتلاف أو تعييب لأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية.

تحيط البنية المحلية المختصة قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك علما بالحالات الطارئة.

المادة 42

في حال عدم استجابة المحكوم عليه أو نائبه الشرعي للاستدعاءات الموجهة إليه من قبل البنية المحلية المختصة أو الاتصالات الهاتفية الواردة منها، وعند كل إخلال بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى المراقبة الإلكترونية، يحرر الموظف المسؤول

عن البنية المحلية المختصة تقريرا حول الخرق أو الإخلال المرتكب والإجراءات المتخذة، بحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك مع إشعار الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 43

في حالة تأثير القيد الإلكتروني على صحة المحكوم عليه، يتم إشعار قاضي تطبيق العقوبات بناء على طلب المحكوم عليه أو من له مصلحة في ذلك.

المادة 44

إذا أمر قاضي تطبيق العقوبات بوضع حد لتنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية وتطبيق العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها، يضمن بالمقرر التنفيذي مدة العقوبة السالبة للحرية التي يجب على المحكوم عليه قضاءها في هذه الحالة.

يتعين على مدير المؤسسة السجنية الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة

الفرع الثالث

تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية

أو علاجية أو تأهيلية

المادة 45

يتحقق الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، من المقرر التنفيذي وفق مقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه، ويتأكد من تضمينه نوع التدبير الرقابي أو العلاجي أو التأهيلي المحكوم به أو السلطة أو السلطات التي يتعين على المحكوم عليه التقدم أمامها للمراقبة وبمدة خضوعه له، ويحيل الملف قبل إتمام إجراءات الإفراج عن المعتقل على البنية المحلية المختصة.

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه غير معتقل تولى الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة القيام بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 46

يبلغ الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة، مقابل إشهاد. المعتقل عند الإفراج عنه بفحوى المقرر التنفيذي، وبنوع التدبير الرقابي أو العلاجي أو التأهيلي

المحكوم به عليه، وبالساعة والتاريخ اللذين يتوجب عليه المثول فيهما أمام قاضي تطبيق العقوبات.

المادة 47

يقوم قاضي تطبيق العقوبات بعد مثول المحكوم عليه في حالة سراح أمامه بتمكين مدير المؤسسة السجنية من جميع المعلومات التي تفيد في تتبع التنفيذ، لا سيما الجدولة الزمنية وبرنامج تنفيذ العقوبة وبيانات الاتصال بالمحكوم عليه.

المادة 48

إذا أمر قاضي تطبيق العقوبات بوضع حد لتنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية وتطبيق العقوبة الجنسية الأصلية أو ما تبقى منها، يضمن المقرر الذي يصدره مدة العقوبة السالبة للحرية التي يجب على المحكوم عليه قضاءها.

يتعين على مدير المؤسسة السجنية الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة

أولا : التدابير الرقابية وتقييد بعض الحقوق

المادة 49

يتحقق الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة من تضمين المقرر التنفيذي القاضي بفرض التدابير الرقابية وتقييد بعض الحقوق الإشارة إلى مكان تنفيذ العقوبة أو عنوان سكن المحكوم عليه عند تنفيذها به مع الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند كل صعوبة.

المادة 50

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات تلقائيا أو بناء على ملتمس وكيل الملك أو مدير المؤسسة السجنية أو المحكوم عليه أو نائبه الشرعي، تغيير المكان أو العنوان موضوع تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق، كلما كان من شأن هذا الإجراء تجنيب المحكوم عليه الاتصال أو الاحتكاك بالأشخاص ضحايا الجريمة، أو كان مفيدا في تأهيل المحكوم عليه.

المادة 51

يتعين على المصالح المنصوص عليها في البند 3 من الفصل 12-35 من مجموعة القانون الجنائي مسك سجل لإثبات تقدم المحكوم عليه إليها في مواعيد محددة، وتضع له بتنسيق مع قاضي تطبيق العقوبات مواعيد وبرنامج التنفيذ، ويمكنها بالإضافة إلى ذلك اعتماد التقنية البيومترية لإثبات تقدم المحكوم عليه إليها في المواعيد المحددة.

تشعر هذه المصالح مدير المؤسسة السجنية المعنية بتتبع تنفيذ هذه التدابير بتقدم المحكوم عليه أمامها في المواعيد المحددة.

تسري على هذا السجل مقتضيات المادتين 10 و 11 أعلاه.

المادة 52

يجوز للمؤسسة السجنية بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات اعتماد ووضع وسائل تقنية تساهم في مراقبة المحكوم عليه بعقوبة الإقامة في مكان محدد وعدم مغادرته أو عدم مغادرته في أوقات معينة، أو بعقوبة المنع من ارتياد أماكن معينة أو عدم ارتيادها في أوقات معينة، أو بعقوبة التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بالأشخاص ضحايا الجريمة.

ثانيا : التدابير العلاجية

المادة 53

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الصحية المعنية، بإعداد لائحة تضم المؤسسات والمراكز التي يمكن أن يخضع فيها المحكوم عليه لعلاج نفسي أو علاج ضد الإدمان.

تقوم البنية المركزية المختصة بتعميم هذه اللائحة على المؤسسات السجنية المعنية لوضعها رهن إشارة قضاة تطبيق العقوبات ووكلاء الملك

تخضع هذه اللائحة للتحيين والمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 54

يمكن القاضي تطبيق العقوبات الترخيص بخضوع المحكوم عليه للعلاج النفسي أو علاج ضد الإدمان بإحدى المؤسسات الخاصة على نفقته

تسري على المؤسسات الخاصة نفس المقتضيات المطبقة على المؤسسات العمومية فيما يخص تتبع تنفيذ العقوبة البديلة.

المادة 55

يمكن تنفيذ تدابير العلاج النفسي أو العلاج ضد الإدمان بإيداع المحكوم عليه بالمؤسسة الصحية أو دون إيداعه مع الخضوع الحصص علاجية.

يقرر قاضي تطبيق العقوبات إيداع المحكوم عليه بالمؤسسة الصحية أو عدم إيداعه حسب خطورة الجريمة المرتكبة وخطورة المحكوم عليه وحالته الصحية واحتياجات إعادة إدماجه.

إذا قرر قاضي تطبيق العقوبات إيداع المحكوم عليه من أجل الخضوع للتدبير العلاجي. تقوم المؤسسة السجنية بإيداعه بالمؤسسة الصحية المحددة بالمقرر التنفيذي إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل، وذلك بعد إتمامها للإجراءات المعمول بها للإفراج عنه. ويتعين عليها الرجوع فورا إلى قاضي تطبيق العقوبات عند أي صعوبة.

المادة 56

تنجز المؤسسة الصحية تقارير دورية حسب مراحل تنزيل البروتوكول العلاجي وكذا عند انتهائه، توجهها إلى المؤسسة السجنية.
يقوم مدير المؤسسة السجنية بتوجيه نسخة من التقارير المذكورة مرفقة بملاحظاته حول تتبع تنفيذ التدبير العلاجي للمحكوم عليه. إلى قاضي تطبيق العقوبات

ثالثا : التدابير التأهيلية

المادة 57

تراعى في تنفيذ التدابير التأهيلية مؤهلات المحكوم عليه المعرفية والعلمية والدراسية. وكذا النشاط المهني أو الحرفي الذي يزاوله واحتياجات تقويمه وتأهيله.

يجب على المحكوم عليه أن يقدم للبنية المحلية المختصة في تواريخ تحددها، جميع الوثائق التي تراها ضرورية لإثبات خضوعه أو استمرار خضوعه للتدابير التأهيلية المحكوم بها.

رابعا : تعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة

المادة 58

تستقبل البنية المحلية المختصة المحكوم عليه المعتقل بمجرد توصلها بالمقرر التنفيذي. وتخبره بالالتزامات المفروضة عليه وبأجال التنفيذ والجزاءات المترتبة عن عدم التنفيذ قبل الإفراج عنه. وتستدعي لنفس الغاية المحكوم عليه في حالة سراح

المادة 59

يجب على المحكوم عليه أن يقدم للبنية المحلية المختصة في تواريخ تحددها جميع الوثائق التي تراها ضرورية لإثبات قيامه بتعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

يقوم الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة بتحرير تقرير حول تنفيذ المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه، ويحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات من أجل اتخاذ المتعين. ويجوز لهذا الموظف إجراء زيارات ميدانية للتأكد من التنفيذ أو الاستمرار فيه كلما تعلق الأمر بإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

الفرع الرابع

الغرامة اليومية

المادة 60

يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية بعد التوصل بالمقرر التنفيذي والتحقق منه وفق مقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه، بحساب مجموع مبلغ الغرامة اليومية التي يجب على المعتقل أداءها بضرب عدد أيام العقوبة الحبسية المتبقية في مبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها، وذلك بعد خصم مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه ما بين تاريخ حرمانه من حريته إلى غاية يوم أداء الغرامة، وتراعى في تحديد هذه المدة مقتضيات المادة 613 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 61

ينجز الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية بطاقة يبين فيها مدة العقوبة الحبسية المحكوم بها على المعتقل وعدد أيام الاعتقال التي قضاها والمدة المتبقية، ومبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها ومجموع قيمة الغرامة الواجب أداؤها، ويشير فيها إلى المراجع المتعلقة بسند الاعتقال وبالمقرر القضائي وبالمقرر التنفيذي لقاضي تطبيق العقوبات ويضمها إلى ملف المحكوم عليه.

المادة 62

يبلغ الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة المعتقل بواسطة إشهاد بفحوى البطاقة المشار إليها في المادة 61 أعلاه، وبطرق الأداء المشار إليها في المادة 63 بعده، ويحرص على تمكينه من إخبار عائلته أو إخبار الشخص الذي يرى مصلحة له في ذلك من أجل أداء قيمة الغرامة، وإذا تعلق الأمر بمعتقل حدث وجب عليه تبليغ ولي أمره أو وصيه.

يدلي المعتقل أو من ينوب عنه المدير المؤسسة السجنية بما يفيد أداءه دفعة واحدة لمجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها.

المادة 63

يستخلص مبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها بصندوق المحكمة طبقا لمقتضيات التشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية، ويمكن أداؤها بواسطة شيك مقابل وصل يرفق بنسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو سند الإقامة أو جواز السفر، حسب الحالة.

يمكن الأداء بواسطة تحويل بنكي لحساب مفتوح في اسم المحاسب بالمحكمة المختصة لدى صندوق الإيداع والتدبير أو أي مؤسسة ائتمانية أخرى معتمدة. كما يمكن الأداء بواسطة وسائل الأداء الإلكترونية الأخرى المعتمدة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 64

يمكن عند الضرورة للمعتقل أن يأذن باقتطاع قيمة مبلغ الغرامة اليومية أو جزء منها من الحساب الإسعي المفتوح له بالمؤسسة السجنية بناء على طلب يلتمس من خلاله ذلك.

يقوم الموظف المسؤول عن التدبير المالي بالمؤسسة السجنية باقتطاع مبلغ الغرامة اليومية وأدائه وفق مقتضيات المادة 63 أعلاه ويسلم المدير المؤسسة السجنية جميع الوثائق التي تفيد الأداء، وتسلم نسخة منها للمعتقل المعني مقابل إشهاد بذلك.

المادة 65

يقوم مدير المؤسسة السجنية فور أداء مجموع مبلغ الغرامة أو الإدلاء بما يفيد الأداء بموافاة قاضي تطبيق العقوبات بكل الوثائق المفيدة لاستصدار الأمر القاضي بإطلاق سراح المعتقل.

يفرج مدير المؤسسة السجنية عن المعتقل فور توصله بمقرر قاضي تطبيق العقوبات القاضي بالإفراج

المادة 66

إذا أذن قاضي تطبيق العقوبات بأداء المحكوم عليه المبلغ الغرامة اليومية على شكل أقساط. قام بمد مدير المؤسسة السجنية بالجدولة الزمنية التي حددها من أجل تتبع التنفيذ.

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء للبنية المحلية المختصة بما يفيد أداء الغرامة اليومية أو استمراره في التنفيذ، وفق الأقساط والأجال التي حددها قاضي تطبيق العقوبات

ينجز الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة تقريرا حول أداء المحكوم عليه المجموع مبلغ الغرامة اليومية يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات من أجل استصدار الأمر القاضي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها.

كما يقوم بإنجاز تقرير حول كل إخلال في التنفيذ من طرف المحكوم عليه. يحال على قاضي تطبيق العقوبات

المادة 67

إذا أصدر قاضي تطبيق العقوبات مقررا يقضي بتنفيذ المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الصادرة في حقه أو ما تبقى منها، ضمنه مدة العقوبة الحبسية التي يجب على المحكوم عليه قضاءها.

يتعين على مدير المؤسسة السجنية الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة.

الباب الثالث

أحكام متفرقة وختامية

المادة 68

يصدر قاضي تطبيق العقوبات مقررا يقضي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها بناء على تقرير مدير المؤسسة السجنية، تسلم نسخة منه للمعني بالأمر وتحال نسخة إلى النيابة العامة ومركز السجل العدلي المختص.

المادة 69

يسلم مدير المؤسسة السجنية المحكوم عليه عند تمام تنفيذه للعقوبة البديلة بطاقة تفيد ذلك، ويسلمه أيضا، بناء على طلبه. سواء أثناء تنفيذه للعقوبة البديلة أو بعد تمام تنفيذها، موجزا من سجل العقوبة البديلة دون الإشارة فيه إلى نوع الجريمة المرتكبة أو مدة العقوبة الحبسية الأصلية.

يتوقف تسليم الموجز المذكور لدفاع المحكوم عليه أو لعائلته بناء على موافقته

ينجز مدير المؤسسة السجنية موجزا من سجل العقوبة البديلة ويشهد بصحته ويحرص على تسليمه للشخص الذي تقدم بالطلب بعد التأكد من هويته.

المادة 70

توافي عند الاقتضاء المصالح والمؤسسات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه وكذا هيئات القطاع الخاص التي يمكن إشراكها في تنفيذ العقوبات البديلة، فقط الجهات القضائية المختصة أو الإدارة المكلفة بالسجون بالوثائق الإدارية المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة لديها.

المادة 71

تحدث لجنة تحت رئاسة عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه، يعهد إليها القيام بمهام التنسيق بين مدير المؤسسة السجنية وبين المصالح اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والهيئات التي يمكن تنفيذ العقوبات البديلة بها.

المادة 72

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، كل واحد منهم فيما يخصه

وحرر بالرباط في 6 ذي الحجة 1446 (3) يونيو (2025).

الامضاء : عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء عبد الوافي لفتيت

وزير العدل.

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية.

الإمضاء : فوزي لقجع

.....

.....

.....

.....

نشرة قرارات محكمة النقض - الغرفة الجنائية - العدد 44

تطبيق القانون الجنائي

القرار عدد 2

الصادر بتاريخ 02 يناير 2019

في الملف الجنحي عدد : 622018/6/1/2017

جريمة غسل الأموال - عناصرها التكوينية - خلو الملف من أي أدلة أو قرائن - أثره.

يشترط لقيام جريمة غسل الأموال ثبوت قيام عملية تحويل أموال متحصلة من الجرائم الوارد النص عليها في الفصل 2-574 من القانون الجنائي بهدف إخفاء أو إنكار مصدرها غير المشروع أو المساعدة على تجنب المسؤولية الجنائية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذه الجرائم والغرفة الجنحية لما قضت بعدم المتابعة من أجل جنحة غسل الأموال وبرفع الحجز عن الأموال والممتلكات والحسابات بعلة أن الملف خال من أي أدلة أو قرائن على نسبتها للمطلوبين تكون قد أبرزت عدم توفر الأفعال على العناصر المادية والقانونية الكافية لمتابعة المطلوبين بالجريمة أعلاه، وعللت قرارها بشأن ذلك تعليلا كافيا ووفقا لما يقتضيه القانون.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من السيد نائب الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 18/07/2017 لدى كاتب الضبط بها، والرامي إلى نقض القرار الصادر بتاريخ 11/07/2017 عن الغرفة الجنحية بالمحكمة المذكورة، في القضية ذات العدد 155/2526/2017، والقاضي بتأييد أمر قاضي التحقيق بعدم متابعة المطلوبين في النقض، (خ.ز)، و(ع.خ)، من أجل جنحة غسل الأموال.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار بوشعيب بوطربوش التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى السيدة وفاء زويدي المحامية العامة في مستنتجاتها،

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن المدلى بها من لدن الطالب بإمضائه.

في شأن وسيلة النقض الفريدة المستدل بها، المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن الغرفة الجنحية، قضت بتأييد الأمر المستأنف بعدم متابعة المطلوبين في النقض من أجل جنحة غسل الأموال وبرفع الحجز عن أموالهما وممتلكاتهما العقارية وحساباتهما البنكية، وتبنت حيثياته. إلا أنه يتبين من وثائق الملف وخاصة محضر الشرطة القضائية وتقرير وحدة معالجة المعلومات المالية أن مصادر المبالغ المالية التي يتداولها المطلوب ضدهما في النقض وأنشطتهما لا تستند لأي مصدر مشروع ولم يدليا بما يثبت اكتسابها عن طريق أنشطة تجارية مشروعة، مما يشكل قرينة كافية على متابعتهما من أجل المنسوب إليهما، والسيد قاضي التحقيق لما قضى بعدم المتابعة للأسباب الواردة في الأمر الصادر عنه ولعلة أن الأصل هو البراءة، يكون قد خالف القانون باعتباره سلطة اتمام مهمته جمع الأدلة لا تقييمها أو الترجيح بينها، وتبعا لذلك يكون القرار المطعون فيه لما قضى بتأييد الأمر المستأنف دون مناقشة المعطيات أعلاه، جاء ناقص التعليل الموازي لانعدامه، ومعرضا للنقض والإبطال.

حيث أيد القرار المطعون فيه، الأمر المستأنف بعدم متابعة المطلوبين في النقض من أجل الفعل المشار إليه، أعلاه، وتبنى علله، وقد علل هذا الأخير ذلك بما يلي:

حيث التمس السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة إجراء تحقيق في مواجهة المتهمين أعلاه من أجل جنحة غسل الأموال، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 574/1 و 574/2 و 574/3 من مجموع القانون الجنائي، والتمس في ملتمس النهائي متابعتهما من أجل ذلك وإحالتهما على المحكمة لمحاكمتهما طبقا للقانون.

وحيث تمسك المتهمين في سائر مراحل البحث والتحقيق بأن الأموال المحجوزة هي المملكة المغربية المغربية متحصلة من مصدر مشروع ولا علاقة لها بالاتجار في المخدرات أو غيرها من الأنشطة غير المشروعة.

وحيث إن جنحة غسل الأموال طبقا للفصل 1-574 لا يمكن تصورها إلا من خلال ارتكاب الأفعال المحددة في هذا الفصل الذي جاء فيه: "تكون الأفعال التالية جريمة غسل الأموال عندما ترتكب عمدا وعن علم اكتساب أو حيازة أو استعمال أو استبدال أو تحويل أو نقل ممتلكات أو عائداتها بهدف إخفاء أو تمويه طبيعتها الحقيقية أو مصدرها غير المشروع، الفائدة الفاعل أو لفائدة الغير، عندما تكون متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 بعده.

مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 بعده على الإفلات من الآثار التي يرتبها القانون على أفعاله.

تسهيل التبرير الكاذب بأية وسيلة من الوسائل، المصدر ممتلكات أو عائدات مرتكب إحدى الجرائم المشار إليها في الفصل 2-574 بعده، التي حصل بواسطتها على ربح مباشر أو غير مباشر.

12

- تقديم المساعدة أو المشورة في عملية حراسة أو توظيف أو إخفاء أو استبدال أو تحويل أو نقل العائدات المتحصل عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة في الفصل 2-574 بعده.

محاولة ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في هذا الفصل."

وحيث حدد القانون الجنائي قائمة الجرائم الأصلية التي تتحصل منها الأموال في الفصل 2-574 الذي نص صراحة على ما يلي: "يسري التعريف الوارد في الفصل 14-574 أعلاه على الجرائم التالية: - الاتجار غير المشروع في المخدرات

والمؤثرات العقلية - الاتجار غير المشروع بالبشر؛ تهريب المهاجرين - الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخيرة - الرشوة والغدر واستغلال النفوذ واختلاس الأموال العامة والخاصة - الجرائم الإرهابية - تزوير وتزييف النقود وسندات القروض العمومية ووسائل الأداء الأخرى - الانتماء إلى عصابة منظمة أنشأت أو وجدت للقيام بإعداد أو ارتكاب فعل أو أفعال إرهابية - الاستغلال الجنسي - إخفاء أشياء متحصل عليها من جناية أو جنحة؟ خيانة الأمانة - النصب - الجرائم التي تمس الملكية الصناعية؛ - الجرائم التي تمس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة - الجرائم المرتكبة ضد البيئة - القتل العمدي أو العنف أو الإيداء العمدي الاختطاف والاحتجاز وأحد الرهائن - السرقة وانتزاع أموال؛ - تقريب البضائع - الغش في البضائع وفي المواد الغذائية - التزييف والتزوير وانتحال الوظائف أو الألقاب والأسماء أو استعمالها بدون حق؛ تحويل الطائرات أو السفن أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أو إتلافها أو إتلاف المنشات الجوية أو البحرية أو البرية أو تعييب أو تخريب أو إتلاف وسائل الاتصال - الحصول أثناء مزاولة مهنة أول القيام بمهمة على معلومات متميزة واستخدامها لإنجاز أو المساعدة عمدا على إنجاز عملية أو اكسر في السوق - المس بنظم المعالجة الآلية للمعلومات".

وحيث تبعا لذلك فإنه يشترط لقيام جريمة غسل الأموال ثبوت قيام عملية تحويل أموال متحصلة من الجرائم الوارد النص عليها في الفصل 5742 من القانون الجنائي بهدف إخفاء أو إنكار مصدرها غير المشروع أو المساعدة على تجنب المسؤولية الجنائية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذه الجرائم.

وحيث إنه لا يوجد بالملف ما يدل على كون المتهمين قد اقترفا إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 من القانون الجنائي وإن ما اكتسب من أموال منقولة أو عقارية كانت من مصدر غير مشروع.

وحيث لم يسفر البحث والتحقيق على قيام أي دليل على كون المتهمين قد اقترفا إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 من القانون الجنائي وأن الأموال المحجوزة بالفعل متحصلة من إحدى الجرائم الوارد ذكرها في الفصل أعلاه، ولا بما يفند تصريحات المتهمين بخصوص مصدر تلك الأموال.

وحيث إنه استنادا لذلك فإن جنحة غسل الأموال تبقى غير ثابتة في حق السالفي الذكر، ما دام الملف خال من أية أدلة أو قرائن على نسبة هذه الجنح لهما.

وحيث إنه ما دام أن الأصل في الإنسان البراءة، فإنه يتعين التصريح بعدم متابعة المتهمين أعلاه من أجل جنح غسل الأموال.

وحيث إنه يتعين التصريح برفع الحجز عن أموال وممتلكات المتهمين وحساباتهما البنكية بمناسبة هذه القضية لعدم قيام العناصر التكوينية للأفعال الجرمية المنسوبة إليهما.»

وحيث إنه يتجلى من هذا التعليل أن الغرفة الجنحية أبرزت أنه لا تتوفر في الأفعال العناصر المادية والقانونية الكافية لمتابعة المطلوبين في النقض بجنحة غسل الأموال، وعللت قرارها بشأن ذلك تعليلا كافيا ووفقا لما يقتضيه القانون، مما تكون معه الوسيلة غير مرتكزة على أساس.

قضت برفض الطلب المرفوع من السيد نائب الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف
بالرباط.
و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة الطيب أنجار رئيسا والمستشارين بوشعيب بور طربوش - مقررا - والمصطفى هميد وجمال سرحان والمصطفى البعاج وبمحضر المحامية العامة السيدة وفاء زويدي التي كانت تمثل النيابة العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة اليماني.

.....
.....
.....

تتحقق الجريمة بوجود ركن مادي (مثل إخفاء الأموال أو نقلها أو شراء أصول بها) وركن معنوي (القصد الجنائي، أي العلم بمصدر الأموال غير المشروع ونية إخفائه). وتشمل الجرائم الأصلية التي تؤدي إلى غسل الأموال الاتجار بالمخدرات، الرشوة، والتهرب الضريبي، وغيرها.
أكدت أحكام محكمة النقض أن تحقق جريمة غسل الأموال لا يشترط صدور حكم نهائي في الجريمة الأصلية، ويكفي وجود قرائن قوية. كما أن تعدد التصرفات

المشبوهة (مثل التحويلات المتكررة أو الشراء السريع للأصول) كافٍ لإثبات الركن المادي.

.....
.....

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.

صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025

وفق تعديلات:

- القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛
- القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.32 صادر في 16 من محرم 1446 (24 يوليو 2024)؛ الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص 5327؛

الكتاب الخامس: مساطر خاصة (575...595)

القسم الرابع: أحكام خاصة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال وجرائم أخرى

المادة 595-1

يمكن للوكيل العام للملك أولوكيل الملك كل فيما يخصه بمناسبة إجراء بحث قضائي أن يطلب معلومات حول ممتلكات أوعمليات أو تحركات أموال يشتبه في أن لها علاقة بتمويل الإرهاب أوغسل الأموال أو بإحدى الجرائم الواردة في الفصل 574-2 من مجموعة القانون الجنائي، من البنوك الخاضعة لأحكام القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

الصادربتنفيذه الظهيرالشريف رقم 1.14.193 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر)2014، ومن البنوك الحرة التي تسري عليها أحكام القانون رقم 58.90 المتعلق بالمناطق المالية الحرة الصادربتنفيذه الظهيرالشريف رقم 1.91.131 بتاريخ 21 من شعبان 1412 (26 فبراير)1992، ومن كل شخص أومؤسسة أو هيئة تمسك

معلومات تتعلق بأموال وممتلكات يشتبه في أن لها علاقة بالجريمة.
يمكن أيضا لقاضي التحقيق ولهيئة الحكم إذا أحيلت عليهما مسطرة لها علاقة بجريمة إرهابية أوجرائم غسل الأموال أو أحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 574-2 من مجموعة القانون الجنائي طلب المعلومات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 595-2

يمكن للسلطات القضائية المذكورة في المادة 595-1 أعلاه أن تأمربتجميد أو حجزالأموال أو الممتلكات المشتبه في أن لها علاقة بتمويل الإرهاب أو غسل الأموال أو الجرائم المنصوص عليها في الفصل 574-2 من مجموعة القانون الجنائي.
يمكن لهذه السلطات أيضا أن تطلب مساعدة بنك المغرب لتنفيذ هذه التدابير.
تبلغ السلطات المذكورة إلى بنك المغرب التدابير المتخذة وما تقرر في شأنها.

المادة 595-3

يقصد بالتجميد المنع المؤقت لنقل الممتلكات أوتبديلها أوالتصرف فيها أو تحريكها أوإخضاعها للحراسة.

المادة 595-4

يجب على المؤسسات البنكية والمؤسسات والهيئات المشار إليها في المادة 595-1 أعلاه تقديم المعلومات المطلوبة منها داخل أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ التوصل بالطلب.
لا يجوز للبنوك والمؤسسات والهيئات أن تواجه السلطات المذكورة في المادة 595-1 أعلاه أو بنك المغرب بمبدأ الحفاظ على السرالمهني.
لا يمكن أن يتعرض بنك المغرب أوالبنوك أوالمؤسسات والهيئات المشار إليها في المادة 595-1 أعلاه أو مسيروها أو المستخدمون لديها لأية متابعة على أساس الفصل 446 من القانون الجنائي ولاأن تقام ضدهم أي دعوى للمسؤولية المدنية بسبب ممارسة الأعمال والمهام المخولة لهم، في نطاق تطبيق مقتضيات هذا القسم.

المادة 595-5

يمنع استعمال المعلومات المحصل عليها لأغراض غيرالأغراض المنصوص عليها في هذا القسم.

المادة 595-6

يجوز للحكومة، في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب المنضمة إليها المملكة المغربية والمنشورة بصفة رسمية أن تحيل، بطلب من دولة أجنبية، الطلب إلى الوكيل العام للملك لاتخاذ الإجراءات التالية:

-1 البحث والتعريف فيما يتعلق بعائد إحدى جرائم تمويل الإرهاب والممتلكات التي استخدمت أوكانت معدة لاستخدامها في ارتكاب هذه الجريمة أو كل ممتلك تطابق قيمته العائد منها؛

-2 تجميد الممتلكات أوحجزها؛

-3 اتخاذ الإجراءات التحفظية بشأن الممتلكات المذكورة. يرفض الوكيل العام للملك الطلب إذا:

– كان من شأن تنفيذه المس بسيادة الدولة أوأمنها أومصالحها الأساسية أوالنظام العام؛

– صدرفي شأن الأفعال المتعلق بها الطلب مقرر قضائي نهائي في التراب الوطني؛

– تعلق الأمربتنفيذ مقرر قضائي أجنبي صدروفق شروط لا توفرضمانات كافية لحماية حقوق الدفاع؛

– كانت الأفعال المقدم على أساسها الطلب لا علاقة لها بتمويل الإرهاب.

المادة 595-7

يتوقف على ترخيص من الوكيل العام للملك، كل تنفيذ في التراب الوطني لمقرر تجميد أوحجزأومصادرة صادرعن سلطة قضائية أجنبية وقدم في شأنه طلب من لدن السلطة المذكورة.

يجب أن يتعلق قرارالترخيص بالتجميد أوبالحجزأوبالمصادرة بممتلك استخدم أوكان معدا لاستخدامه في ارتكاب الجريمة ويوجد بالتراب الوطني، أو أن يهدف إلى الإلزام بدفع مبلغ نقدي مطابق لقيمة الممتلك المذكور.

يتوقف تنفيذ المقرر الأجنبي على توافرالشرطين التاليين:

-1 أن يكون المقرر القضائي الأجنبي نهائيا وقابلا للتنفيذ وفق قانون الدولة الطالبة؛

-2 أن تكون الممتلكات المراد تجميدها أو حجزها أو مصادرتها عملا بهذا المقرر قابلة للتجميد أو الحجز أو المصادرة في ظروف مماثلة حسب التشريع المغربي.

المادة 595 -8

يترتب على ترخيص الوكيل العام للملك بالمصادرة، مع مراعاة حقوق الأغيار، نقل ملكية الممتلكات المصادرة إلى الدولة المغربية، ما عدا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك مع الدولة الطالبة أوفي إطارتطبيق اتفاقية دولية مصادق عليها ومنشورة بالجريدة الرسمية أوعلى أساس المعاملة بالمثل.

لا يترتب عن قرار الوكيل العام للملك القاضي بالترخيص بحجزالأموال أوتجميدها إلا عقل الأموال موضوع القرارومنع التصرف فيها طيلة مدة سريان مفعول قرارالحجزأوالتجميد والذي لا يمكن أن يتجاوز في كل الأحوال ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة كحد أقصى بملتمس من الدولة الطالبة، ما لم تنص اتفاقية دولية

مصادق عليها ومنشورة بالجريدة الرسمية على خلاف ذلك ويرفع الحجزفي هذه الحالة بقوة القانون.

المادة 595-9

يجب على كل الأشخاص الذين يشاركون في معالجة المعلومات المالية وفي مكافحة التحركات المرتبطة بتمويل الإرهاب وبصفة عامة، على جميع الأشخاص الذين يطلب منهم، بأي صفةمنالصفات، الإطلاع على تلك المعلومات أواستغلالها أن يتقيدوا تقيدا تاما بكتمان السرالمهني تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في الفصل 446 من القانون الجنائي.

المادة 595-10

يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من مجموعة القانون الجنائي مسيرو أومستخدموالأبناك إذا أخبروا عمدا بأي وسيلة كانت، الشخص المعني بالأمرأوغيره ببحث يجري بشأن تحركات أمواله بسبب الاشتباه في علاقتها بتمويل الإرهاب.

يتعرض لنفس العقوبات كل من استعمل عمدا المعلومات المحصل عليها لأغراض غيرالأغراض المنصوص عليها في هذا القسم.

القسم الخامس: استعمال تقنيات الاتصال عن بعد

المادة 595-11

يمكن للنيابة العامة أو قاضي التحقيق أوالمحكمة، تلقائيا أو بناء على طلب من الدفاع أو أحد الأطراف، إذا وجدت أسباب جدية وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، أن تلجأ، بعد موافقة المتهم أوالشخص المراد الاستماع إليه وفقا لأحكام الفقرة الثانية أدناه، إلى مباشرة إجراءات البحث أو التحقيق أو المحاكمة عن بعد.

يستفيد من إجراءات التقاضي عن بعد كل من المشتبه فيه أو المتهم أو المسؤول المدني أوالضحية أوالمطالب بالحق المدني أوالشاهد أوالترجمان، وكل شخص ارتأت الهيئات القضائية فائدة في الاستماع إليه.

يجب أن تضمن موافقة المتهم أوالشخص المراد الاستماع إليه عن بعد بمحضرالاستماع. ولا يمكن لمن سبق له إبداء موافقته على الاستماع إليه عن بعد التراجع عن هذه الموافقة أوالاعتراض عليها أمام الهيئة التي قررت اللجوء إلى هذه المسطرة أثناء بتها في القضية مالم تقرر الهيئة حضوره لضمان حسن سير إجراءات المحاكمة أوبناء على طلبه أوطلب دفاعه.

يتمتع الأطراف المستمع إليهم بواسطة هذه التقنيات بالضمانات الممنوحة لهم قانونا، وتسري عليهم نفس القواعد المنظمة لحضورهم الشخصي وتترتب عنها نفس الآثار.

تسهرالمحكمة على ضمان جودة البث وسرية تواصل المتهم مع دفاعه، ولها أن

تؤجل الجلسة حال تعذر إجراء التقاضي عن بعد لأي سبب كان.

المادة 595-12

يمكن للنيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة، اللجوء إلى مسطرة الاستماع أو الاستنطاق أو المواجهة مع الغير وفق الضوابط المقررة في المادة 595-11 أعلاه.

يباشر الإجراء مع الأشخاص المعنيين بالأمر مباشرة في المكان المهيأ لهذه الغاية والمجهز بالوسائل التقنية اللازمة.

إذا تعلق الأمر بشخص معتقل، فإنه يمكن للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق أو المحكمة، استنطاقه أو الاستماع إليه أو مواجهته مع الغير باستعمال تقنية الاتصال عن بعد بكيفية تضمن سرية البث.

إذا كان الشخص مؤازرا بمحام، فيمكن لهذا الأخير الحضور إلى جانب القاضي في المكان الذي يجري فيه التحقيق أو الاستماع أو المواجهة، أو الحضور إلى جانب مؤازره بالمؤسسة السجنية.

يحرر محضر بعملية الاستماع أو الاستنطاق أو المواجهة وفق الشكليات المنصوص عليها في هذا القانون وتفرغ العملية في محضر توقعه الجهة القضائية التي باشرت الإجراء، ويضم إلى أصل الملف بعد تلاوته على الشخص المعني مع الإشارة إلى ذلك بالمحضر. ويمكن أن تكون العمليات المنجزة موضوع تسجيل سمعي وبصري.

المادة 595-13

يمكن للنيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة وفق الضوابط المحددة في المادة 595-11 أعلاه، إذا تعلق الأمر بشخص يتواجد خارج دائرة نفوذها، توجيه إنابة قضائية إلى الجهة القضائية المختصة بالمحكمة التي يتواجد بها المعني بالأمر قصد الاستماع إليه أو استنطاقه أو إجراء مواجهة معه عبر تقنيات الاتصال عن بعد، يبين فيها هوية الشخص أو الأشخاص موضوع هذا الإجراء وتحدد فيها المهمة المطلوبة وتاريخ وساعة إنجازها.

تستدعي الجهة القضائية المنابة الشخص أو الأشخاص في التاريخ المحدد إلى مكتب أو قاعة مجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد.

يتم الاستماع إلى الشخص أو الأشخاص أو استنطاقهم أو مواجهتهم مع الغير بحضور كاتب ضبط يكلف من الجهة القضائية المنابة.

يحرر كاتب الضبط محضرا يبين فيه الإجراءات المطلوبة وتاريخ وساعة بدايتها ونهايتها، والمكان الذي أنجزت فيه والتقنية المستعملة فيها والأحداث التي قد تقع بمكان الاستماع دون أن يضمن فيه محتوى الاستماع أو الاستنطاق أو المواجهة الذي تتولى تضمينه الجهة القضائية المنيبة.

يوقع الشخص الذي تم الاستماع إليه على المحضر إلى جانب كاتب الضبط، أو يشار

إلى رفضه التوقيع أو إلى استحالة ذلك.
تحيل الجهة القضائية المنابة فورا نسخة من المحضر إلى الجهة القضائية المنيبة لإضافته إلى الملف ويحتفظ بأصل المحضر في ملف خاص.
إذا كان الشخص مؤازرا بمحام، فيمكن لهذا الأخير الحضور إلى جانب مؤازره بالمكان الذي يجري فيه تنفيذ الإنابة أو إلى جانب كاتب الضبط المكلف من الجهة القضائية المنابة.
تقوم الجهة القضائية المصدرة للإنابة بتلاوة المحضر المنجز للعملية على المعني بالأمر وتشير إلى ذلك في المحضر، ويمكن أن يكون هذا الأخير موضوع تسجيل سمعي وبصري.
المادة 595-14
يمكن، في إطار تنفيذ إنابة قضائية دولية، الإذن لمحكمة أجنبية، وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 715 من هذا القانون، بالاستماع إلى شخص أو أكثر، إذا كان موجودا بالمغرب ووافق صراحة على قبول هذا الطلب.
يتولى القاضي المعين من قبل رئيس المحكمة الموجهة إليها الإنابة الإشراف على العملية وضبط نظامها، وعليه أن يحرر بعد التأكد من هوية الأطراف محضرا يبين فيه نوع الإجراء المنجز وسند تنفيذه وتاريخ وساعة بدايته ونهايته، والأشخاص الذين شاركوا فيه، والوقائع والأحداث التي قد تقع بالمكان الذي ينجز به الإجراء.
إذا كانت المناقشات تجري بغير اللغة العربية، فيجب حضور مترجم، حتى وإن كان الشخص أو الأشخاص يحسنون اللغة التي تستعملها المحكمة الأجنبية.
يمكن للقاضي الوطني المشرف على تنفيذ الإنابة تلقائيا أو بناء على طلب من ممثل النيابة العامة الذي يحضر معه أن يعترض على طرح بعض الأسئلة إذا كان من شأنها المساس بمصالح المغرب الأساسية أو بثوابته، أو تتعلق بسر من أسرار الدفاع الوطني.
يمكن للقاضي الوطني الأمر بإيقاف تنفيذ الإنابة في حالة إصرار المحكمة الأجنبية على طرح السؤال المعترض عليه.
يحرر محضر بالعملية، ويمكن أن تكون موضوع تسجيل سمعي وبصري.
المادة 595-15
لا يسمح للمحكمة الأجنبية بطرح الأسئلة مباشرة على الشخص أو الأشخاص المستمع إليهم بالمغرب إلا إذا كان تشريع الدولة يسمح بنفس المعاملة إذا صدر الطلب من المغرب، أو إذا قدمت التزاما بالمعاملة بالمثل.
إذا لم يكن قانون الدولة يسمح بطرح الأسئلة مباشرة وتعذر تقديم التزام بالمعاملة بالمثل، فإنه يمكن طرح الأسئلة بواسطة القاضي المغربي.
يتمتع الشخص أو الأشخاص المستمع إليهم بحقوق الدفاع المخولة لهم بمقتضى

القانون المغربي أوالقانون الأجنبي فيما لا يتعارض مع التشريع الوطني.
يتم الاتفاق مسبقا على الإجراءات التقنية والمسطرة المتبعة وفق طرق الاتصال المستعملة بين الدولتين في إطارالتعاون القضائي الدولي.
المادة 595-16
يمكن للقضاة المغاربة أن يباشروا الاستماع إلى الأشخاص الموجودين خارج المغرب أواستنطاقهم أومواجهتهم مع الغيرأوتلقي تصريحاتهم عن طريق تقنيات الاتصال عن بعد وفق مقتضيات المادة 714 من هذا القانون، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية للدول التي يطلب القيام بالإجراء بإقليمها.
المادة 595-17
يمكن أن تذيل الأحكام والقرارات والأوامرالقضائية بالتوقيع الإلكتروني أوالرقمي لكل من الرئيس وكاتب الضبط.

.....
.....

عرف الفقه المغربي حادثة شغل بأنها (الحادث الذي يصيب جسم الإنسان فجأة بفعل عنيف وبسبب خارجي) ،وقد يقتضي هذا الحادث إما صبغة حادثة شغل أو يتسم بصبغة المصلحة حالة الحوادث المصلحية، أو صبغة الحوادث المدرسية، وهو ما يوجب التمييز بين هذين الأخيرين وحوادث الشغل باعتبارها صلب موضوع هذا الدليل.

فحادثة الشغل تشمل كل الحوادث المهنية والعوارض الصحية التي تصيب الأجير أثناء قيامه بعمله أو بمناسبته حتى ولو كانت بسبب القوة القاهرة وتلحق بجسمه عجزا يقعده عن العمل نهائيا أو ينقص من قدراته ،وقد يتعرض لها الموظفين غير الرسميين والأعوان والأجراء، في حين أن الحوادث التي يتعرض لها الموظفون الرسميون أثناء مزاولتهم لمهامهم تسمى «بحادثة المصلحة» كما أن هناك الحوادث المدرسية وهي «كل الإصابات الجسدية التي تلحق التلميذ بفعل غير إرادي من طرفه، أو الناتجة عن فعل فجائي وبسبب خارجي، أثناء وجوده في عهدة الأطر التربوية للمؤسسة التعليمية من رجال تعليم وغيرهم.»

ولتمييز وبيان اختلاف حادثة الشغل عن باقي الحوادث، فإن المشرع أفرد لها مجموعة من المقتضيات التشريعية التي سيتم بيانها وفق منهجية مقارنة.

لكن، قبلا وعلى سبيل التمييز بين حادثة الشغل وتلك المتعلقة بالمصلحة أو المدرسية سيتم تناول هاتين الأخيرتين بشكل جد مقتضب .

أولا: تعريف حادثة مصلحة

عرف المشرع حادثة مصلحة على أنها الحادثة التي يتعرض لها الموظفون والأعوان الرسميون أثناء أو بمناسبة مزاولة عملهم، سواء من حيث المكان، ويتعلق الأمر بأي مكان يوجد فيه العون بناء على أمر إدارته)القيام بمهمة(... ،أو من حيث الزمان، ويشمل جميع فترات الذهاب والإياب التي يستوجبها إما التوجه إلى العمل أو الرجوع منه.

وطبقا للفصل 45 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377)24 فبراير 1958(في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه، فإن الموظف الرسمي يتقاضى مجموع أجرته خال مدة توقفه عن عمله إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله أو إلى أن يتم الاعتراف نهائيا بعدم قدرته على العمل ويحال على التقاعد.

كما يحق للموظف المصاب بحادثة، أن يسترجع من الإدارة التي ينتمي إليها الأتعاب الطبية والمصاريف المترتبة مباشرة عن الحادثة، حيث تقدم الطلبات المتعلقة باسترجاع التكاليف مصحوبة بفواتير محررة تحريرا مفصا وتامة الأداء، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 14 من المرسوم رقم 2.99.1219 الصادر في 6 صفر 1421)10 ماي 2000( )المحددة بموجبه كيفية تطبيق مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.008 المشار إليه أعاه، والمتعلقة بالرخص لأسباب صحية ورخصة الولادة.(

وقد نص القانون رقم 71.011 الصادر بتاريخ 12 ذي القعدة 1391)30 ديسمبر 1971(المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه، أنه «إذا نتج عن الحادثة عجز بدني يعادل أو يفوق 25% يخول للموظفين أو لذويهم الحق في تعويض عن الأضرار التي لحقتهم، واستحقوا الحصول على معاش زمانة مؤقت أو دائم.

ويتوقف اكتساب الحق في معاش الزمانة على الشرطين التاليين:

يجب ألا تقل نسبة العجز البدني الدائم عن 25%؛

يجب أن ينسب العجز الذي خلفته الحادثة إلى العمل الإداري، وينبغي في هذه الحالة أن يكون العجز ناتجا إما أثناء ممارسة العمل أو بمناسبة ممارسته أو أثناء قطع

المسافة الرابطة بين مقر الإقامة ومكان العمل)ذهابا وإيابا(، وإما في حالة قيامه بعمل في سبيل المصلحة العامة، وإما عند مخاطرته بحياته لأجل إنقاذ شخص أو عدة أشخاص؛

إذا نتج عن الإصابة عجز يجعل الموظف غير قادر بصفة نهائية على الاستمرار في مزاولة عمله حذف الموظف من سلك الموظفين الذي ينتمي إليه ويكون له الحق في الحصول على معاش الزمانة.»

وتجدر الإشارة، إلى أنه قد تم إسناد البت في ملفات حوادث المصلحة وخاصة صاحية تحديد مدى انتساب الحادثة للعمل الإداري إلى لجنة الإعفاء المنصوص عليها في الفصل 29 من القانون 011.71 المؤرخ في 1971/12/30.

وتتألف هذه اللجنة طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.97.351 بتاريخ 19 ديسمبر 1997 من الأعضاء الآتي ذكرهم:

الوزير المكلف بالمالية أو ممثله رئيسا؛ الوزير المكلف بالوظيفة العمومية أو ممثله؛ ممثل الإدارة التي ينتمي إليها الموظف؛ رئيس المجلس الصحي أو ممثله؛ ممثل الصندوق المغربي للتقاعد؛

ممثلين عن الموظفين من بين ممثلي الموظفين والمستخدمين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

هذا ويستحق معاش الزمانة ابتداء من فاتح الشهر الذي يلي تاريخ اجتماع لجنة الإعفاء الذي تم خاله البت

استعمال الزمن الأصلي أو وثيقة الأمر بالمهمة الأصلية؛ نسخة من قرار آخر ترقية؛ نسخة من قرار الترسيم؛

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مع بيان العنوان الشخصي الحالي.

 مراحل تكوين وتصفية ملف حادثة مصلحة:

بالنسبة للموظف المصاب:

تتم تعبئة مطبوع التصريح بالحادثة من طرف الموظف، عبر تحديد المعلومات المتعلقة به وبظروف الحادثة والتصريح بشكل مفصل وواضح عن ساعة وتاريخ ومكان وظروف وكيفية وقوع الحادثة.

في حالة عدم تمكن الموظف من الحضور إلى المؤسسة، يمكن لأحد أقاربه سحب المطبوع وإرجاعه إلى إدارة مؤسسته بعد تمام تعبئته.

تصميم مكان وقوع الحادثة:

يضع الموظف المصاب في المطبوع رسما مبسطا وتصميما لمكان وقوع الحادثة.

ويختم مطبوع التصريح بالحادثة باسم وخاتم رئيس المؤسسة أو الإدارة مع عبارة أطلع عليه بتاريخ.

شهود الحادثة)موظفون أو تلاميذ:(

يعبأ المطبوع بتضمينه للمعلومات الخاصة باسم الشاهد وعنوانه ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وشهادته حول الحادثة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه لا يتم التعويض إلا في الحالات التي تساوي أو تفوق نسبة العجز البدني فيها 25%.

بالنسبة للوزارة:

تقوم المصلحة المختصة بتدبير ملفات حوادث المصلحة، بفحص وثائق الحادثة التي تتوصل بها قبل اتخاذ الإجراءات التالية:

فتح ملف حادثة مصلحة، بعد التأكد من توفر جميع الوثائق واستيفائها لجميع الشروط؛

عرض الشواهد الطبية على المجلس الصحي قصد تحديد نسبة العجز، بناء على تقرير اللجنة الطبية الإقليمية وشهادة الطبيب المعالج وتحرير رأي في الموضوع؛

إحالة ملف الحادثة على الصندوق المغربي للتقاعد قصد عرضه على أنظار لجنة الإعفاء؛

حضور اجتماع لجنة الإعفاء المنعقد للبت في ملف الحادثة وإقرار انتساب الحادثة للعمل الإداري من عدمه؛

إخبار المعني بالأمر بقرار لجنة الإعفاء؛

إخبار مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر بالموضوع قصد إنجاز قرار رخصة مرض، عن المدة التي تغيبها الموظف الذي تعرض للحادثة، وذلك حسب الحالات:

رخصة مرض بمجموع الأجرة في حالة إقرار اللجنة انتساب الحادثة للعمل الإداري؛ رخصة مرض عادية في حالة إقرار اللجنة عدم انتساب الحادثة للعمل الإداري.

وتتم تصفية ملف الحادثة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، وذلك بصرف التعويض المخول للموظف المصاب بناء على نسبة العجز المقررة من طرف لجنة الإعفاء .«المرجع الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية»

ثانيا: تعريف الحادثة المدرسية

الحوادث المدرسية هي كل الإصابات الجسدية التي تلحق التلميذ بفعل غير إرادي من طرفه، أو الناتجة عن فعل فجائي وبسبب خارجي، أثناء وجوده في عهدة الأطر التربوية للمؤسسة التعليمية من رجال تعليم وغيرهم .ويستحق التعويض عن الحادثة المدرسية للتلاميذ المسجلة أسماؤهم بانتظام بالمؤسسات التعليمية العمومية ،حين تواجدهم تحت مراقبة المكلفين بهذه المهمة، وكذا تلاميذ المدارس المتنقلة المسجلة أسماؤهم لدى السلطة المحلية في الأماكن المعينة لهذا الغرض؛

هذا وتنبع أهمية الحوادث المدرسية من زاوية المعيار الوظيفي نظرا لارتباطها بمسؤولية الإدارة في عدد من الحوادث التي يكون ضحيتها التلاميذ داخل المؤسسة التعليمية وتحت الحراسة الفعلية للمكلفين بهذه المهمة.

في هذا الصدد، ينص الظهير المتعلق بالحوادث المدرسية المؤرخ في 16 شوال 1361)26 أكتوبر 1942(حسبما وقع تغييره وتتميمه، على تحمل الدولة لجميع المصاريف الناجمة عن الحوادث التي يتعرض لها التلاميذ المسجلون بالمؤسسات المدرسية العمومية أثناء وجودهم تحت الحراسة الفعلية للمكلفين بالمهمة.

بحيث تؤدى المصاريف للمؤسسات الاستئنافية أو للممونين، ولا يمكن لآباء وأولياء التلاميذ استرجاعها في حالة أدائها مباشرة.

وبمقتضى هذا النص، يخول إيراد للتلاميذ المصابين على إثر حادثة مدرسية، بعجز تعادل أو تفوق نسبته 10%. ويمنح هذا الإيراد لمدة خمس سنوات. وبعد هذه المدة يمنح للمصاب إيراد نهائي إذا ثبت أنه مازال يعاني من عجز دائم ونهائي.

هذا ويبقى لآباء وأولياء التلاميذ المصابين الحق في إقامة دعوى المسؤولية المدنية، وذلك طبقا لمقتضيات قانون الالتزامات والعقود.

وحفاظا على صحة التلاميذ، أبرمت الوزارة التأمين المدرسي والرياضي واتفاقية الضمان المدرضي والرياضي مع شركات للتأمين، وذلك لإضافة ضمانات تكميلية لتلك المنصوص عليها في ظهير 1942، والتي تهم أساسا:

توسيع مجال تغطية الحوادث المدرسية ليشمل تنقل التلميذ من مقرات سكناهم إلى المؤسسة، استفادة مؤطري الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية من التأمين،

توفير العاج للمصابين في أحسن الظروف وذلك باسترجاع المصاريف الطبية والصيدلية الناجمة عن الحوادث المدرسية أو بتحمل شركة التأمين هذه المصاريف مباشرة.

تخصيص تعويض يومي عن الاستشفاء يمنح للمصابين طيلة مدة إقامتهم بالمراكز الاستئنافية.

ظهير 6 فبراير 1963 القانون رقم 18.12مفهوم حادثة شغل

الفصل3 المادة 3

تعتبر بمثابة حادثة للشغل الحادثة كيفما كان سببها تعتبر حادثة شغل كل حادثة، كيفما كان سببها يترتب التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل عنها ضرر، للمستفيد من أحكام هذا القانون، سواء شخص سواء كان أجيرا أو يعمل بأية صفة كانت وفي كان أجيرا أو يعمل بأية صفة تبعية كانت وفي أي محل أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين كان إما لحساب مشغل واحد أو عدة مشغلين، وذلك وإما لحساب رؤساء المقاولات المبينة بعده ولو كان بمناسبة أو بسبب الشغل أو عند القيام به، ولو كانت المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحا، وذلك حتى ولو هذه الحادثة ناتجة عن قوة قاهرة أو كانت ظروف كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة أو كانت الشغل قد تسببت في مفعول هذه القوة أو زادت في أحوال الشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو خطورتها إلا إذا أثبت المشغل أو مؤمنه طبقا للقواعد زادت في خطورته اللهم إلا إذا برهن المؤاجر أو المؤمن العامة للقانون أن مرض المصاب كان سببا مباشرا في على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة للأمراض. وقوع الحادثة.

ويقصد بالضرر في مفهوم هذا القانون كل إصابة جسدية أو نفسية تسببت فيها حادثة الشغل وأسفرت عن عجز جزئي أو كلي، مؤقت أو دائم للمستفيد من أحكامه.

ظهير 6 فبراير 1963 القانون رقم 18.12مفهوم حادثة شغل

أهم المستجدات

أن حادثة شغل هي تلك الحادثة التي ترتب عنها ضرر للمستفيد من أحكام هذا القانون مع وجود صفة التبعية، وبذلك يكون المشرع قد أقر معيارين للقول بوجود حادثة شغل: المعيار الأول الضرر والثاني التبعية، وذلك لتميز عقد الشغل عن باقي العقود المشابهة ،وأن يكون الأجير تحت إشراف ورقابة وتوجيه رب العمل.

شروط تحقق حادثة الشغل:

أن تحدث ضررا الذي يصيب الضحية إما جسديا أو نفسيا؛ أن تقع الحادثة بشكل مفاجئ.

أن تقع الحادثة أثناء الشغل أو بسببه .

ويعتبر الضرر النفسي الناتج عن حوادث الشغل من أهم المستجدات التي جاء بها القانون 18.12 والذي خصه بالمادة 3 منه كما هو مبين أعلاه.

ويقصد بالضرر في مفهوم هذا القانون كل إصابة جسدية أو نفسية تسببت فيها حادثة الشغل وأسفرت عن عجز جزئي أو كلي، مؤقت أو دائم للمستفيد من أحكامه.

ويمكن اعتبار الضرر النفسي، صورة من صور الضرر المعنوي، إذ يتمثل في الضرر الداخلي الذي يعاني منه المصاب ويتجدد ذلك الضرر في نفسه كلما اضطر إلى استخدام العضو المصاب مباشرة من جراء حادثة الشغل، كأن يكون الضرر الاحق مثل (حروق، بتر، تشوه....) . كما يمكن أن ينتج هذا الضرر من غير إصابة جسدية، كتعرض الأجير لانهيار عصبي جراء سماعه كام نابي أو عبارات مهينة لكرامته من مشغله أو حضوره واقعة مشينة تركت آثارا نفسية عليه، أو نتيجة ضغط العمل الذي سبب له إرهاقا أو اكتئابا أو توترا، يكون مصدره مكان العمل أو أدوات العمل إلى غير ذلك من الحالات والتي يبقى القضاء هو الجهة الكفيلة لاعتبار ما تعرض له الأجير من ضرر معنوي يكتسي صبغة حادثة شغل أو مرض مهني أم لا. كما أن الضرر النفسي يختلف باختلاف نوع الإصابة وشخصية المصاب وسنه وجنسه ومهنته، وتبعا لذلك فمسألة تقديره تبقى نسبية ولا يمكن للمحكمة أن تقدرها تلقائيا إلا بعد اللجوء إلى عرض

الأجير المصاب على خبرة طبية لتحديد النسب، علما أنه إلى حد كتابة هذا الدليل لم يصدر بعد أي قرار على مستوى محكمة النقض، لكي يمكن القاضي المكلف بقضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية الاسترشاد به في اتخاذ توجه معين، كمعرفة مدى إمكانية الحكم بالضرر المعنوي في حالة عدم وجود عجز بدني دائم أو إمكانية الجمع بينهما، وهل يمكن لذوي حقوق الهالك المطالبة بالتعويض عن الضرر النفسي من جراء فقدان الهالك؟ ومدى إمكانية إخضاع الضرر المعنوي لمسطرة تفاقم الضرر؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي ستطرح حول كيفية التعويض عن هذا النوع من الضرر، وبالتالي فالعمل القضائي كفيل بإيجاد حلول لتلك التساؤلات مستقبلا.

قرار عدد 576/ 2صادر بتاريخ 26 /05 /2021 في الملف الاجتماعي عدد 1928 /5 /2 /2019)غير منشور(

الذي جاء في حيثياته، أنه بالرجوع إلى وثائق الملف وخاصة تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الخبير الدكتور المختار الحضيكي المأمور بها ابتدائيا فإنه حدد نسبة العجز في 25 في المائة بعد أن كشف على الضحية بصفة مدققة وهو طبيب مختص في طب الشغل الضيء الذي جعله مختصا في نوعية الإصابة، كما أن المصاب قد أثبت مادية الحادثة بواسطة الشاهد المستمع إليه بجلسة البحث المجرى استئنافيا ويتعلق الأمر بالمسمى بوجمعة الفرقان الذي صرح بعد أدائه اليمين القانونية أنه يشتغل مع المطلوب في النقض بالضيعة وأن الأخير تعرض لحادثة شغل بعد دخول حشرة من نوع دبور في أذنه وأنه حاول مع أجراء آخرين إخراجها غير أنهم تعذر عليهم ذلك، فحين اعتمد القرار على تقرير الخبرة معتبرا في ذلك أن الحادثة تكتضي صبغة حادثة شغل نتج عنها صمم يكون معلا بما فيه الكفاية ولم يخرق أي من المقتضيات المستدل بها.

قرار عدد 2 /856 صادر بتاريخ 10 /07 /2020 في الملف الاجتماعي عدد 1382 /5 /2/ 2018)غير منشور(

حيث لئن كانت محكمة الموضوع لها سلطة تقدير شهادة الشهود وتقييمها والتي لا سلطة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل، فقد تبين من جلسة البحث المأمور بها استئنافيا أن المحكمة استمعت إلى الشاهدين عبد الهادي النيلي ومحمد أباري، واستخلصت من شهادتهما قيام عاقة الشغل بين طرفي الدعوى وثبوت مادية حادثة الشغل خال وقت العمل، وقدمت شهادة الإثبات على شهادة النفي الذي تمسك بها الطالب، بحيث صرح الشاهد الأول بأنه بتاريخ 6/2014/28 حضر عنده المستأنف أي المطلوب وهو مصاب على مستوى أصبع يده اليسرى)الإبهام(طالبا منه النجدة وأوصله إلى أخيه عبد الله النيلي الذي نادى على سيارة الأجرة لإيصال الضحية إلى المستشفى لتلقي العاج، وبقي الشاهد يحرس محل العمل إلى حين أن حضر المستأنف عليه أي الطالب وأخبره بما وقع، فقرر المشغل الالتحاق بالمستشفى لاطمئنان على صحة المستأنف)المطلوب(مما تكون معه المحكمة قد أعملت سلطتها التقديرية استنادا إلى ما راج أمامها بجلسة البحث مع الشاهدين وطبقت قواعد الترجيح في تقديم المثبت على النافي، فضاً عن ذلك أن الطالب صرح بجلسة البحث بأن المطلوب يعمل بالقطعة كلما احتاج إليه وما زال يمارس عمله لديه، وأن نفي الطالب عاقة الشغل مع المطلوب تفنده تصريحاته السابقة، وهي معطيات تفيد أولا ثبوت عاقة الشغل بين طرفي الدعوى، وثانياً ثبوت مادية حادثة الشغل خال وقت العمل ،فجاء قرارها معلا تعليا كافياً.

قرار عدد 2 /372 صادر بتاريخ 24 /06/ 2020 في الملف الاجتماعي عدد 786/ 5/ 2/ 2018)غير منشور(

لكن، حيث إنه لما كانت مقتضيات الفصل 3 من ظهير 1963/06/02 تنص على أنه «تعتبر بمثابة حادثة شغل الحادثة كيفما كان سببها التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل شخص سواء كان أجيرًا أو يعمل بأية صفة كانت وفي أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين وإما لحساب رؤساء المقاولات المبينة بعده ولو كان المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحاً وذلك حتى ولو كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة، وكانت أحوال المشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو زادت في خطورته، اللهم إذا برهن المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة لأمراض»، فإن المطلوب في النقض حينما تعرض للحادثة على إثر سقوطه من إحدى السالم لما كان يقوم بطاء إحدى الواجهات لفائدة

الطالبة، حسب الثابت من محضر الضابطة القضائية المؤرخ في 2008/09/02،ومن خال تصريحات المصرحين المدونة به وتحت تبعيتها تكون الحادثة التي حصلت له بمناسبة العمل وتكتضي صبغة مهنية ومشمولة بمقتضيات ظهير 1963/02/06،ولا مجال للتمسك بكون المطلوب كان يشتغل لدى الطالبة بصفة عرضية، على اعتبار أن الفصل 3 أعاه لم يشترط في المصاب بالحادثة أن يعمل لدى المشغل بصفة مستمرة وبشكل رسمي، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت الحادثة التي تعرض لها المطلوب تكتضي صبغة حادثة شغل ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس ولم تخرق المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليا كافيا وسليما.

قرار عدد 2 /140 صادر بتاريخ 02/ 05/ 2020 في الملف الاجتماعي عدد1381/ 5/ 2/ 2018)غير منشور (

لكن حيث إن الثابت من تصريح الطاعن بمحضر الضابطة القضائية المنجز إثر الحادثة التي تعرض لها الضحية الهالك أن عاقة الشغل ثابتة حيث أوضح أن الشاحنة التي كانت سبباً في الحادثة وإن كانت على ملكية المسمى العمراني الزريف إلا أن الطاعن ونظرًا لاحتياجه لها فقد استعارها من هذا الأخير وشغل الهالك على متنها مقابل أجر أسبوعي قدره 500 درهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما انتهت إلى قيام عاقة الشغل مع الطالب تكون قد بنت قرارها على أساس سليم.

قرار عدد 1337/ 2 صادر بتاريخ 27 /11/ 2019 في الملف الاجتماعي عدد 1994 /5 /2/ 2019)غير منشور(.

« لكن حيث إنه بالرجوع إلى وثائق الملف كما هي معروضة على قضاة الموضوع، وعلى الخصوص تقرير الخبير المنتدب الذي جاء في تقريره أن وفاة مورث المطلوبين كانت بتاريخ 2008/10/23 لها عاقة سببية بينها وبين الحادث، وتتجلى في المضاعفات الناتجة عن الاستلقاء على الظهر مما تكون المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي اعتبرت والحال ما ذكر أن العاقة السببية بين الحادث والوفاة ثابتة وأن الحادث يعتبر حادث شغل، بدعوى أنه لم

يثبت أن الضحية كان مصابا بالمرض في القلب أو ضيق التنفس، تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ،غير خارقة لأي مقتضى وعللت قراراها بما فيه الكفاية.«

قرار عدد 1208 /2 صادر بتاريخ 30/ 10/ 2019 في الملف الاجتماعي عدد 965 /5/ 2/ 2018)غير منشور(.

« لكن إنه خافا لما تمسكت به الطاعنة، ذلك أنه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 3 من ظهير 1963/02/06 فإنها تنص على أنه «تعتبر بمثابة حادثة للشغل الحادثة كيفما كان سببها التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل شخص سواء كان أجيرا أو يعمل بأية صفة كانت وفي أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين وإما لحساب رؤساء المقاولات المبنية بعده ولو كان المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحا وذلك لو كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة وكانت أحوال الشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو زادت في خطورته، اللهم إذا برهن المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة للأمراض « والثابت من أوراق الملف ومنها المحضر البحري المنجز بتاريخ 2010/04/13 من طرف مدير المركب والذي يشهد من خاله أن الهالك كان يعمل ميكانيكيا على ظهر باخرة الصيد المسماة السمالي رقم 8- 832، وأن البحارين أيت أحيا وخداف عبد الحق شاهداه يسقط بمكان

الآلات بالباخرة، وبأن حالته لا تنم عن الحياة، وأن هذه الحادثة وقعت بتاريخ 2010/04/12 والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت وفاة الهالك ناتجة عن حادثة ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد التزمت بمقتضيات الفصل 3 أعاه وعللت قرارها تعليا سليما أمام عدم إثبات المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة كان عرضة سهلة للأمراض.«

قرار عدد 461 صادر بتاريخ 18 /02/ 2015 في الملف الاجتماعي عدد 1016 /5/ 1 2013/

تعاقد مع مقاولة- وفاة صاحب المقاولة على إثر سقوطه أثناء العمل - انتفاء عاقة التبعية بين الطرفين - عدم قيام حادثة شغل.

«لما ثبت أن المطلوب أنكر عاقة الشغل الرابطة بينه وبين الضحية الهالك الذي لم يكن مستخدما معه أو تابعا له أو أنه يعمل تحت إشرافه أو مراقبته، وإنما كان مقاولا في الصباغة يشتغل على شكل مقاولة صغيرة مستقلة تشغل عددا من العمال، وأنه لم يكن يتواجد باستمرار بمكان العمل، وإنما كان يزوره لمراقبة درجة انجاز الأشغال من طرف مستخدميه، وأن الهالك تعاقد معه من أجل صباغة منزله وسلمه تسبيقا عن عمله، وهو ما لم يكن محل منازعة من طرف الورثة، فإن الاتفاق بين صاحب المنزل والهالك على صباغة منزله وتسليمه تسبيقا عن عمله لا يشكل حجة كافية على وجود عاقة التبعية بينهما ولا يترتب عنها قيام حادثة الشغل».) منشور بنشرة قرارات محكمة النقض الغرفة الاجتماعية عدد 19 الصفحة 103 وما يليها.(

قرار عدد 708 صادر بتاريخ 26/ 05/ 2011 في الملف الاجتماعي عدد 982/ 5/ 1/ 2010حادثة طريق ـ سفر مأذون به ـالانحراف عن الطريق العادية عرضا.

«الأجير المأذون له من طرف مشغله بالتنقل في إحدى المدن لحضور نشاط نقابي، والذي تعرض أثناء الطريق لحادثة سير فإن الحادثة الطارئة له تعتبر بحسب مفهوم الفصل 6 من ظهير 1963/02/06 حادثة شغل، ذلك أنها وقعت له في مسافة الذهاب والإياب بين محل الشغل ومحل إقامته الأصلي، علما أن انحرافه عرضا عن الطريق العادي، لأخذ قسط من الراحة والاستجمام، لا يؤدي إلى انفصام عاقة التبعية بينه وبين مشغليه .»المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري، الطبعة الثانية.

قرار عدد 2858 صادر بتاريخ 26/ 08/ 2009 في الملف الاجتماعي عدد 1063/ 1/ 2008

إن حادثة الطريق المقرونة بحادثة الشغل واقعة مادية يمكن إثباتها أو نفيها بجميع وسائل الإثبات المقررة قانونا.

«لا تكفي الحادثة في ذاتها، والإدلاء بما يفيد العاقة الشغلية، وإنما يتعين أن تتحقق الشروط التشريعية لوصف الحادثة بحادثة طريق..».)المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري، الطبعة الثانية(

قرار عدد 548 صادر بتاريخ 13 /05/ 2009 في الملف الاجتماعي عدد 393/ 5/ 1/ 2008

«حادثة الطريق الطارئة للضحية عندما كان يسوق ناقلة في ملكية مشغله بمناسبة عمله تعتبر حادثة شغل، ولا يكفيه لدفع مسؤولية المشغل مجرد ادعاء وقوع الحادثة في مكان يبعد عن المكان الاعتيادي الذي كانت تنتقل منه السلع المنقولة، وأن هذا الأخير أخذ الناقلة بدون إذن المشغل، بل يتعين عليه إثبات ذلك أمام قضاة الموضوع.» المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل وإلا مراض المهنية للدكتور بال العشري. الطبعة الثانية.

قرار عدد 486 صادر بتاريخ 24/ 05/ 2006 في الملف الاجتماعي عدد120/ 5/ 2006 حادثة طريق- مسافة الذهاب للعمل- مرآب العمارة- الحادثة تعتبر حادثة شغل.

«لاعتبار المرآب جزء من السكن يشترط أن يكون خاصا أي لا يدخل ضمن الأجزاء التي تنظمه الملكية المشتركة ،ولما كان الاستعمال المشترك لمرآب العمارة مخول لساكنيها فإنه لا يمكن

والحالة هذه القول بأنه جزء من سكن الأجيرة، وتعتبر الحادثة التي تعرضت لها هذه الأخيرة حين غادرت مسكنها بهدف التوجه إلى مقر عملها خال المسافة الفاصلة بين عتبة الشقة التي تقيم

فيها ومرآب العمارة، حادثة طريق مشمولة بحماية ظهير حوادث الشغل». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري الطبعة الثانية.

قرار عدد 181 صادر بتاريخ 01/ 03/ 2006 في الملف الاجتماعي عدد 1229/ 5/ 1/ 2005

«عاقة التبعية تقتضي الإشراف والتوجيه وإصدار التعليمات والتدخل في أوقات العمل نحو الضحية، أما مجرد الاتفاق فا يمكن اعتبار عاقة التبعية قائمة، وتبعا لذلك فإن اتفاق صاحب المنزل على صباغة منزل يؤدي أجره حسب عدد الأمتار لا يشكل قرينة كافية على وجود عاقة تبعية وما يترتب عنها قيام حادثة شغل». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري، الطبعة الثانية.

قرار عدد 795 صادر بتاريخ 13/ 09/ 2000 في الملف الاجتماعي عدد 412/ 5/ 1/ 2000

«إن وجود الأجير في مهمة بمدينة مراكش بتكليف من المشغل وأثناء استحمامه بالفندق تعرض إلى سقوط أدى إلى إصابته في مرفقه الأيسر يعتبر حادثة شغل». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري. الطبعة الثانية.

قرار عدد 2065 صادر بتاريخ 10/ 09/ 1990 في الملف الاجتماعي تحت عدد 9570/ 89

« إن الحادثة تعتبر حادثة شغل ولو كانت ناتجة عن نزيف دموي أصيب به الضحية قبل سقوطه على الأرض »..

منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى العدد 46 نونبر 1992 صفحة 183.

.....

.....

.....

.....

C H ASSAN Il U

JOURNAL DES OBSERVATIONS CLINIQUES

Service: CHIRURGIE

1966 624

Identification du patient

Nom et Prénom

Age:

13

Lit

Genre

Etat Civil

A AUTRE

F

Date

Observations

07/03/2026 03:20.11

CHIRURGIE PEDIATRIQUE 2 médecin

MAHAMAT SALEH MAHAMAT

RAPPORT MEDICAL

service

Identité Il s'agit de âgée de 13 ans originaire et habitant à Fès

Motif de consultation:

Suspicion d'une agression sexuelle

ATCD

Médicaux RAS

Chirurgicaux: jamais opéré

Nous signatons qu'elle a un antecedent de fugue à plus plusieurs reprise

HDM histoire remonte à environ 10 jours avant son admission marquée par une agression sexuelle survenue entre cette fille et un jeune homme âgé d' environ 23 ans selon le dire de la fille, la fille nous signale qu'il y a eu des rapports sexuels non consentant elle aurait resté environ 10 jours avec le jeune homme à son domicile.

l'examen clinique

Examen général patiente consciente, stable sur le plan hémodynamique et respiratoire

et apyrétique.

Examen de la marge anale:

la marge anale propre, pas des lésions périnéales, le sphincter anal est tonique. la marge

anale est propre.

Le reste de l'examen somatique est sans particularité.

Conclusion il s'agit d'une patiente de 13 ans, aux antécédent des fugues reçue pour suspicion d'une agression sexuelle remonte à 10 jours chez qui l'examen clinique ne trouve pas des lésions périnéales. Le reste de l'examen somatique est sans particularité en dehors d'un examen gynécologique.

Conduite à tenir:

avis de l'assistance social est souhaitable.

Consultation gynécologique est nécessaire pour lever l'équivoque.

Date d'impression

Imprimé par

07/03/2026

3:23

MSALEH

.....

.....

المستشفى الحسن الثاني

سجل الملاحظات السريرية القسم: الجراحة 1966 624 بيانات المريض الاسم الكامل العمر: 13 السرير الجنس الحالة الاجتماعية أخرى أنثى التاريخ الملاحظات 2026/03/07 03:20.11

جراحة الأطفال - الطبيب الثاني محمد صالح محمد

التقرير الطبي القسم البيانات الشخصية: هذه ، عمرها 13 عامًا، من فاس ومقيمة فيها. سبب الاستشارة: اشتباه في اعتداء جنسي التاريخ الطبي لا يوجد ما يستدعي الانتباه التاريخ الجراحي: لم تخضع لأي عملية جراحية نلاحظ أن لديها تاريخًا من الهروب من المنزل في عدة مناسبات. ملخص الحالة يعود تاريخ المريضة (HDM) إلى حوالي عشرة أيام قبل دخولها المستشفى، حيث تعرضت لاعتداء جنسي من قبل شاب يبلغ من العمر حوالي 23 عامًا، وفقًا لروايتها. أفادت المريضة بممارسة الجنس دون رضاها، وأنها مكثت مع الشاب في منزله لمدة عشرة أيام تقريبًا. الفحص السريري الفحص العام: المريضة واعية، وحالتها مستقرة من الناحية الدموية والتنفسية، ولا تعاني من الحمى. فحص منطقة الشرج: منطقة الشرج نظيفة، ولا توجد بها أي آفات في منطقة العجان. العضلة العاصرة الشرجية قوية. منطقة الشرج نظيفة. باقي الفحص البدني طبيعي. الخلاصة: هذه مريضة تبلغ من العمر 13 عامًا، ولديها تاريخ من الهروب من المنزل، وقد تم إدخالها إلى المستشفى للاشتباه في تعرضها لاعتداء جنسي قبل 10 أيام. لم يكشف الفحص السريري عن أي إصابات في منطقة العجان (Perineum) . وكانت بقية نتائج الفحص البدني طبيعية، باستثناء الفحص النسائي. الإجراء المطلوب: يوصى باستشارة الخدمات الاجتماعية. من الضروري إجراء استشارة نسائية لتوضيح الحالة. تاريخ الطباعة طُبع بواسطة MSALEH 3:23 2026/03/07

.....

....

.....

.....

كُلُّ بَاب وإن طالت مغالقه يَوْمَا لَهُ مِنْ جَميل الصبر مفتاح وَكَمْ مِنْ كُرُوبٍ ظَنَنَّا لَا انْفَرَاجَ لَهَا حتى رَأَيْنَا جَلِيل الهم ينزاح فاصبر لحكم ربك لا تياس فرحمته لِلْخَلِقِ ظِلَّ وَلِلَّايَامِ أَصْبَاحُ

هذا البيت الشعري الشهير يُعبر عن أمل كبير وثقة بفرج الله بعد الشدائد، حيث يؤكد أن كل مشكلة أو ضيق (باب مغلق) مهما طال أمده، سيأتي يوم وينفرج بفضل الصبر الجميل والثقة بالله. هو دعوة لعدم اليأس، واليقين بأن العسر يتبعه يسر.

وكُلُّ بابٍ وإنْ طالتْ مَغالِقُهُ ... يومًا لهُ من جميلِ الصَّبرِ مفتاحُ
كم مِن كروبٍ ظَنَنّا لا انفراجَ لها ... حتّى رأينا جليلَ الهمِّ ينزاحُ
فاصبر لربِّكَ لا تيأس فرحمتُهُ ... للخلقِ ظلٌّ وللأيَّامِ إصباحُ

معاني ودلالات البيت:

- مغاليقه: قيوده وأقفاله، دلالة على شدة استعصاء الأمر.
- جميل الصبر: هو الصبر الذي لا شكوى فيه لغير الله.
- مفتاح: الفرج والحل.

المعنى العام:

يشير البيت إلى أن الصبر هو أقوى أداة لتجاوز الأزمات النفسية والعملية، وهو جزء من العقيدة الإسلامية في حسن الظن بالله. وكم من أمور بدت مستحيلة، ولكن بالصبر والانتظار، تيسرت وانزاح الهم عنها.

الخطاط المبدع السيد سلاوي

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المديرية العامة للشؤون القضائية قطب القضاء الجنائي

2026 1562 ق ج

+. ХИЛЕ+ | ИСΥΟΣΘ

ОГРЕС ХИЙ. І ІΘ.Е+ +.ХОХ.ІН

إلى

2026 15 اى ميل

السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس

الموضوع: دراسة حول الأحكام الصادرة في القانون رقم 77.15 القاضي بمنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وحيازتها وتسويقها واستعمالها.

المرجع: المادة 46 من قرار الرئيس المنتدب رقم 16/25 بتحديد الهياكل الإدارية والمالية للمجلس.

سلام تام بوجود مولانا الإمام عام له النصر والتمكين

وبعد؛

علاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، وفي إطار تتبع العمل القضائي في القضايا المتعلقة بالبيئة لا سيما القانون رقم 15. 177 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف)2015(رقم 1.15.148 بتاريخ 25 من صفر 1437 (7) ديسمبر

يشرفني أن أحيل عليكم نسخة من دراسة حول الأحكام الصادرة في هذا النوع من القضايا أعدها قطب القضاء الجنائي، قصد الاطلاع والتفضل بتعميمها على الهيئات القضائية المختصة بالنظر في هذا النوع من القضايا، ولكل غاية مفيدة.

عن الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة ة القضائية

و بتفويض منه

قطب القضاء الجنائي

حكيم وردي

---

1 - تم تتميم وتغيير القانون أعلاه بموجب القانون رقم 57.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 128. 1.19 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1441 (15) دجنبر (2018) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6845 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1441 (8) يناير 2010

المملكة المغربية المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المديرية العامة للشؤون القضائية قصب القضاء الجنائي

+.ХИЛЕ+ | ИСΥΟΣΘ

ОГРЕССИИ. І НΘ.Е+ +.ХОХ.ІН

دراسة حول الأحكام الصادرة في القانون رقم 77.15 القاضي بمنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وحيازتها وتسويقها واستعمالها]

أطر المشرع المغربي قضايا البيئة بمجموعة من القوانين الخاصة، إلى جانب القواعد الواردة في مجموعة القانون الجنائي، بهدف الوقاية من كل أشكال الاعتداء على النظم الإيكولوجية، ويعد القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.148 بتاريخ 25 من صفر 1437 (7) ديسمبر (2015) من أبرز مكونات هذه الترسانة التشريعية، إذ تسجل محاكم المملكة سنويا ما لا يقل عن عشرة آلاف قضية إعمالا له.

وإلى جانب الحجم المهم من القضايا المسجلة تنفيذا لهذا القانون، مكنت عملية تتبع القطب لها ، من رصد بعض الملاحظات المتعلقة بتطبيق الهيئات القضائية المقتضياته، يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا : الوضعية العامة للقضايا المتعلقة بالقانون رقم 17.15.

بلغ مجموع القضايا المتعلقة بالقانون رقم 15. القاضي بمنع صنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وحيازتها وتسويقها واستعمالها خلال سنة 2025 حوالي 10739 قضية رائجة، منها 444 قضية مخلفة عن سنة 2024، و10295 قضية مسجلة خلال سنة 2015 ، صدر بشأنها 10511 حكما ، فيما بقيت منها 228 قضية تم تأخيرها لسنة 2026.

---

1 - تم تتميم وتغيير القانون أعلاه بموجب القانون رقم 18 57 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.118 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1441 (15) دجنبر (2018) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6845 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1441 (6) يناير 2020

في حين بلغ عدد المتهمين في هذا النوع من القضايا 11154 متهما.

الباقي

المحكوم

الرائج

المسجل

المخلف

228

10511

10739

10295

444

احصائيات القضايا

وإجمالا تعكس مؤشرات أداء الهيئات القضائية فعالية في معالجة هذا النوع من الملفات حيث بلغت نسبة المحكوم من الرائج 102% ونسبة المحكوم من المسجل 98%.

ثانيا : الملاحظات المثارة بشأن العقوبات

تراوحت الغرامات المحكوم بها في القضايا الرائجة برسم سنة 2025 ما بين 200 درهم و 40000 درهم، ويبرز الجدول والمبيان أسفله توزيع العقوبات الصادرة في هذه القضايا حسب قيمة الغرامة المحكوم بها :

قيمة الغرامة المحكوم بها

العقوبات الصادرة بغرامة مالية 500 درهم أو أقل

- العقوبات الصادرة فوق 500 درهم وأقل من 2000 درهم

العقوبات الصادرة بغرامات مالية من 2000 درهم فما فوق

6538

%62

2139

%20.35

1834

%17.44

عدد الأحكام الصادرة

النسبة الماوية

نسب العقوبات الصادرة حسب مبلغ الغرامة

العقوبات الصادرة درهم

2000 بأقل من

%38

العقوبات الصادرة ب 2000 درهم فما فوق %62

من خلال المعطيات المعروضة أعلاه يلاحظ أن %38% من الغرامات المحكوم بها في هذا النوع من القضايا تقل عن 2000 درهم والحال أن المادتين 11 و 15-2 من القانون 77.15 تنصان على غرامة تتراوح بين 2.000 إلى 500.000 درهم دون إمكانية تمتيع المتهم بظروف التخفيف أو ميزة وقف تنفيذ العقوبة المنصوص عليها في المواد 146 و 149 و 150 من القانون الجنائي بصريح المادة 15-2 من نفس القانون.

2

ثالثا : بشأن توزيع الجرائم

باستقراء الجدول أسفله نلاحظ أن غالبية القضايا المتعلقة بالقانون رقم 77.15 لا يتم تسجيلها ضمن الرمز المخصص لها وهو (2121) بل يتم تسجيلها ضمن قضايا جنحية أخرى بلغ عدد القضايا المسجلة برموز أخرى نسبة (41.77%) وهو ما يشكل عائقا للتتبع الدقيق لهذه القضايا ، وفيما يلي توزيع الملفات الرائجة حسب نوع القضية :

جنحي بيئة

جنحي قمع الغش

جنحي عادي ضبطي

جنحي تلبسي ضبطي سراح

جنحي عادي تأديبي

جنحي تلبسي تأديبي اعتقال

جنحي بناء بدون رخصة

جنحي تلبسي تأديبي سراح

جنحي تلبسى ضبطى اعتقال

جنحي أحداث ضبطى سراح

جنحى غابة

جنحي أحداث ضبطي

جنحي أحداث تأديبي سراح

جنحي استئناف تلبسي

جنحي استئنافي عادي

جنحي بيئة استئنافي

168

6053

5989 6221

232

5

189

194

164

30

33

3629

3662

3553

109

4

101

105

78

27

1

63

64

63

1

0

19

19

19

0

0

1

1

1

0

0

17

17

13

4

0

13

13

13

0

0

2

2

2

0

1

1

2

2

0

1

0

1

1

0

0

2

2

2

0

0

21

21

17

4

15

395

410

373

37

0

5

5

5

0

228

10511

10739

10295

444

المجموع

رابعا : بشأن التوزيع الجغرافي للملفات المحكومة بغرامة أقل من 2000 درهم

يعكس الجدول والمبيان أسفله التوزيع الجغرافي للملفات المحكومة بغرامات مالية تقل عن 2000 درهم حيث تتصدر المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء عدد الأحكام ب 521 حكما تليها المحكمة الابتدائية بالناظور ب 271 حكما في حين سجلت 50 محكمة أقل من 50 حكما.

3

المحكمة

المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء.

عدد الملفات المحكومة باقل من 2000 درهم

المحكمة الابتدائية الناظور

المحكمة الابتدائية تيفلت

المحكمة الابتدائية اليوسفية

المحكمة الابتدائية الخميسات

المحكمة الابتدائية الدريوش

مبيان يوضح التوزيع الجغرافي للملفات المحكومة بأقل من 2000 درهم

521

50 - باقي المحاكم أقل من 50 حكما

180

المحكمة الابتدائية قلعة السراغنة

52 - المحكمة الإبتدائية المحمدية

271

171

55 - المحكمة الإبتدائية أكادير

151

المحكمة الابتدائية مراكش

58 المحكمة الإبتدائية وجدة

142

المحكمة الابتدائية سطات

59 المحكمة الإبتدائية تطوان

138

المحكمة الابتدائية خليفة

59 المحكمة الابتدائية القصر الكبير

129

المحكمة الابتدائية أصلي

61 - المحكمة الإبتدائية برشيد

62 - المحكمة الإبتدائية الداخلة

126

101

المحكمة الابتدائية بركان

67 - مركز القاضي المقيم بسيدي رحال

المحكمة الابتدائية مكناس

67 - المحكمة الإبتدائية ابن جرير

100

87

98

96

97

97

96

98

87

100

77

101

67

126

67

129

138

62

142

61

151

59

171

59

المحكمة الابتدائية القنيطرة

77 - المحكمة الإبتدائية صفرو

المحكمة الابتدائية ورالات

المحكمة الإبتدائية ورزازات

المحكمة الابتدائية صفرو

المحكمة الابتدائية القنيطرة

المحكمة الإبتدائية مكناس

المحكمة الابتدائية ابن جرير

المحكمة الإبتدائية بركان

مركز القاضي المقيم بسيدي رحال

المحكمة الإبتدائية أسفي

المحكمة الابتدائية الداخلة

المحكمة الابتدائية خنيفرة

المحكمة الابتدائية برشيد

المحكمة الابتدائية سطات

المحكمة الابتدائية مراكش

المحكمة الابتدائية القصر الكبير

المحكمة الابتدائية قلعة السراغنة

المحكمة الابتدائية تطوان

المحكمة الابتدائية الدريوش

المحكمة الابتدائية وجدة

المحكمة الابتدائية الخميسات

المحكمة الابتدائية المادير

المحكمة الابتدائية اليوسفية

180

58

271

55

521

المحكمة الابتدائية المحمدية

المحكمة الإبتدائية تيفلت

المحكمة الإبتدائية الناظور

المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء

0 100 200 300 400 500 600

52

سجلت أقل من 50 حكما

بال المحاكم

خامسا : بشأن مواد المتابعة والعقوبة

بالرجوع للمواد المحددة للمتابعة والعقوبة كما سطرتها النيابة العامة وضمنت بنظام تدبير القضايا الزجرية 4S@JP، يلاحظ أن بعض النيابات العامة تعتمد في تسطير المتابعات على مقتضيات المادة 10 من القانون 77.15 قبل تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 57.18 ، والحال أن هذه الأفعال والعقوبات تقع تحت طائلة المادتين 02 و11 من القانون في صيغته المعدلة، كما أن عدم أمكانية تمتيع المتهم بظروف التخفيف نصت عليها المادة 15-2 بدل المادة 11

.....

.....

.....

.....

كُلُّ بَاب وإن طالت مغالقه يَوْمَا لَهُ مِنْ جَميل الصبر مفتاح وَكَمْ مِنْ كُرُوبٍ ظَنَنَّا لَا انْفَرَاجَ لَهَا حتى رَأَيْنَا جَلِيل الهم ينزاح فاصبر لحكم ربك لا تياس فرحمته لِلْخَلِقِ ظِلَّ وَلِلَّايَامِ أَصْبَاحُ

هذا البيت الشعري الشهير يُعبر عن أمل كبير وثقة بفرج الله بعد الشدائد، حيث يؤكد أن كل مشكلة أو ضيق (باب مغلق) مهما طال أمده، سيأتي يوم وينفرج بفضل الصبر الجميل والثقة بالله. هو دعوة لعدم اليأس، واليقين بأن العسر يتبعه يسر.

وكُلُّ بابٍ وإنْ طالتْ مَغالِقُهُ ... يومًا لهُ من جميلِ الصَّبرِ مفتاحُ
كم مِن كروبٍ ظنَنّا لا انفراجَ لها ... حتّى رأينا جليلَ الهمِّ ينزاحُ
فاصبر لربّكَ لا تيأس فرحمتُهُ ... للخلقِ ظلٌّ وللأيَّامِ إصباحُ

معاني ودلالات البيت:

- مغاليقه: قيوده وأقفاله، دلالة على شدة استعصاء الأمر.
- جميل الصبر: هو الصبر الذي لا شكوى فيه لغير الله.
- مفتاح: الفرج والحل.

المعنى العام:

يشير البيت إلى أن الصبر هو أقوى أداة لتجاوز الأزمات النفسية والعملية، وهو جزء من العقيدة الإسلامية في حسن الظن بالله. وكم من أمور بدت مستحيلة، ولكن بالصبر والانتظار، تيسرت وانزاح الهم عنها.

الخطاط المبدع السيد سلاوي

.....

.....

(1) تأسس الأمن الوطني يوم 16 ماي 1956

(2) تأسست القوات المسلحة الملكية يوم 14 ماي 1956

(3) تأسست الوقاية المدنية يوم 15 ماي 1956

(4) تأسس الدرك الملكي يوم 29 أبريل 1957

(5) تأسس الجمارك المغربية يوم 9 أكتوبر 1977

(6) تأسس الهلال الأحمر يوم 24 دجنبر 1957

(7) تأسس صندوق ضمان الإجتماعي سنة 1959

(8) تأسست الأمانة العامة للحكومة يوم 10 دجنبر 1955

(9) تاسس صندوق المقاصة سنة 1941

(10) تأسس قانون مدونة الأسرة يوم 10 أكتوبر 2004

(11) أعطيت إنطلاقة المبادارة الوطنية للتنمية البشرية سنة ماي 2005

(12) إنطلقت المسيرة الخضراء يوم 6 نونبر 1975

(13) أخد المغرب الإستقلال يوم 18 نونبر 1956

(14) تقديم عريظة المطالبة بالإستقلال يوم 11 يناير 1944

(15) تأسس حلف الشمال الاطلسي يوم 4 أبريل 1949

(16) داخل المغرب تحت نظام الحماية يوم 30 مارس 1912

(17) أول دستور بالمغرب سنة 1908

(18) المصادقة على أول دستور بالمغرب يوم 7 دجنبر 1962

(19) الازمة الإقتصادية التي ضربت العالم بداية بالولايات المتحدة الأمريكية يوم 24 أكتوبر 1929

(20) بدأت الحرب العالمية الأولى يوم 28 يوليوز 1914 وانتهت يوم 11 نونبر 1918

(21) بدأت الحرب العالمية الثانية يوم 1 شتنبر 1939 وإنتهت يوم 2 شتنبر 1945

(22) كانت الثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 1953

(23) تاسس الإتحاد المغرب العربي يوم 17 فبراير 1989 من خمسة دول وهما المغرب وموريطانيا والجزائر وتونس وليبيا

(24) عدد دول الإتحاد الإفريقي هو 55 دولة وعودة المغرب إليه يوم 18 يوليوز 2016 بعدما نسحب سنة

1984

(25) تاسست عصبة الأمم المتحدة سنة 1919

(26) عدد الأعضاء المجلس الأمن دائمون هو 5 وهم الصين وفرنسا تم روسيا وكدالك المملكة المتحدة تم

الولايات المتحدة الأمريكية

(27) عدد دول الإتحاد الأوربي هو 27 دولة

(28) تعرض الملك محمد الخامس للنفي يوم 20 مارس 1953 وتمت عودته يوم 16 نونبر 1955 من طرف فرنسا حيث نفي إلى جزيرة كورسيكا تم إلى مدغشقر

(29) الحكم الملك محمد الخامس سنة 18 نونبر 1927 حتى وفاتي يوم 26 فبراير 1961

(30) الحكم الملك الحسن الثاني يوم 30 مارس 1961 حتى وفاته يوم 23 يوليوز 1999

(31) إزداد مولي الحسن يوم 8 ماي 2003

(32) وقعت تفجيرات الإرهابية بالمدينة الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003

(33) تم تشكيل أول الحكومة للتناوب يوم 14 مارس 1998 وترأسها زعيم سياسي هو عبد الرحمان اليوسفي

(34) يحتل المغرب الرتبة الأولى عربيا وإفريقيا وعالميا من حيث إنتاج الفوسفاط ويحتل الرتبة الثانية العالمية من حيث تصدير بعد الصين كما يعتبر المغرب أول مصدر للفوسفاط

(35) بدأت الحرب فيتنام يوم 1 نونبر سنة 1955 وإنتهت في 20 أبريل سنة 1975

(36) تم صلح كامب ديفد بين مصر وإسرائيل في مارس 1979

(37) السلطة التنفيذية هي الحكومة

(38) السلطة التشريعية هي البرلمان

(39) إنتفاضة الخبز في أنحاء المملكة يوم 19 يناير 1984
(40) إسترجاع سيدي إفني يوم 30 يونيو 1969

(41) إسترجاع إقليم وادي الذهب يوم 14 غشت 1979

(42) إسترجاع طرفاية يوم 15 أبريل 1958

(43) مقر وحدة الإفريقية هو أديس أبابا عاصمة إيثوبيا

(44) في حالة تداخل بين العدد للمرأة يأخذ بأخر عدة

(45) أول دولة إفريقيا صنعت سكك الحديدية هي مصر

(46) أقيمت أول بطولة لكأس العرب في بيروث

(47) أكثر أنواع الطيور شيوعا في العالم هي الدجاج

(48) المعركة التي كان في رسول (ص) هو أول من رما بالمنجنيق هي معركة الطائف

(49) تطلق عبارة الموت الأسود على الطاعون

(50) المعدن الدي يوجد في حالته سائلة هو الزنبق

(51) يطلق لقب البحر الميت على البحر الذي لا يعيش فيه السمك

(52) نقصد بالضاهرة الإحتباس الحراري معني الارتفاع درجة الحرارة في الأرض

(53) الغاز الدي يستعمل في طيران المنطاد هو الهليوم

(54) تحول المادة من الصلب إلى السائلة تسمى الإنصهار

(55) تحول المادة السائلة إلى الصلبة تسمى التبخر

(56

(57) يوم العالمي للطفولة هو 20 نونبر

(58) اليوم العالمي للصحة هو 7 أبريل

(59) اليوم العالمي للحقوق الإنسان هو 10 دجنبر

(60) يوم العالمي للمرأة هو 8 مارس

(61) اليوم العالمي اللام هو 21 مارس

(62) ذكرى المولد النبوي الشريف هو 12 ربيع الأول

(63) ذكرى الثورة الملك والشعب هو 20 غشت

(64) تأسيس جهاز القوات المساعدة يوم 1 يوليوز 1946

(65) ذكرى تأسيس القوات المساعدة هو 1 يوليوز

(66) عيد الإستقلال يوم 18 نونبر

(67) عيد العرش يوم 30 يوليوز 1999

(68) عيد الشباب يوم 21 غشت

(69) عيد الشغل يوم 1 ماي

(70) تتوفر رخصة السياقة على رصيد 20 نقطة خلال الفترة الإختبارية وعلى 30 نقطة خلال مرحلة نهائية

(71) تسمح رخصة السياقة بالمغرب من صنف ذ بسياقة مركبات نقل الأشخاص التي تتجاوز 10 مقاعد مع

احتساب السائق

(72

(73) أكثر دولة إنتاجا لزهرة الخزامى هي هولندا

(74) الهند هي أكثر دولة إنتاجا للموز والقطن

(75) أنجولا هي أكبر دولة منتجة للموز في إفريقيا

(76) الصين أكثر دولة إنتاجا للذهب على مستوى العالمي

(77) اكثر دولة إنتاجا للدهب في إفريقيا هي غانا

(78) أكثر دولة إنتاجا للكاوكاو على مستوع العالم هي ساحل العاج

(79) أكبر دولة إنتاجا للثمور هي الإمارات العربية المتحدة

(80) أكبر دولة يوجد فيها البترول على مستوى العالم هي أمريكا

(81) أكبر دولة يوجد فيها البترول على مستوى الإفريقي هي ليبيا

(82) أكثر دولة يوجد فيها الغاز الطبيعي على مستوى العالم هي روسيا
(83) أكثر دولة يوجد فيها الغاز الطبيعي على مستوى الإفريقي هي نيجيريا وعلى مستوى الدول العربية هي

قطر

(84) أكثر دولة إنتاجا للفول السوداني على مستوى العالم هي الصين

(85) اكثر دولة إنتاجا للفول السوداني على مستوى الإفريقي هي مالي

(86) أول من إستخدم الغازات السامة هي ألمانيا

(87) الحرب التي وقعت بين الجزائر والمغرب سنة 1963 سميت بالحرب رمال

(88) أول من وضع خريطة للعالم هو الإدريسي

(89) شن تونج هو مؤسس الصيدلة في الصين

(90) الضوء المنبعث من القمر هو إنعكاس ضوء الشمس

(91) الإستخدام غاز تنائي أكسيد كربون 2CO للإطفاء الحرائق

(92) بدأ الإهتمام الأوربي بالحقوق الإنسان في عهد الثورة الفرنسية

(93) تنظيم الجمعيات بالمغرب يمقتضى ظهير الشريف يوم 15 نونبر 1958

(94) عدد ولايات المتحدة الأمريكية هو 50 ولاية إضافة إلى فدرالية

(95) أغلى المعادن في العالم هو الروديوم

(96) يعتبر عدم توقف بضوء التشوير الأحمر مخالفة من دارجة الأولى

(97) 350 ألف هو عدد المشاركين في المسيرة الخضراء

(98) ألكسندر غراهام هو مخترع هاتف فعال

(99) البارومتر جهاز يتم إستخدامه في قياس الظغط الجوي

الفريد نوبل هو مخترع ديناميك (100

الزعيم الذي ترأس الحكومة التناوب سنة 14 مارس 1998 هو عبد رحمان اليوسفي (101

يحتاج الأجنبي الراغب في الإقامة في المغرب بطاقة التسجيل أو بطاقة الإقامة (102

بحر إيجة هو الذي يفصل بين تركيا واليونان (103

خريبكة هي المدينة التي يقام بها مهرجان للسينما الإفريقية (104

مراكش هي مدينة التي يقام بها مهرجان للفيلم (105

وحدة القياس طولية ذكرت في القرآن الكريم هي ذراع (106)

توجد مؤسسة محمد السادس العلماء الأفارقة في فاس (107)

ينضم مهرجان تصميت للسينما بالمغرب في مدينة بن ملال (108)

محمد بن تومرت هو مؤسس الموحدين (109)

يقر منتدى دافوس الإقتصادي في جنيف (110)

أنطونيو غوتيريش هو آمين العام الحالي للأمم المتحدة

يخضع إقليم غويانا بأمريكا الجنوبية للحماية الفرنسية (112)

أكثر دولة إستثمارا في إفريقيا هي مصر ثم بعدها المغرب

الناتج الداخلي الخام يتكون من مجموع القيام المضافة التي تحققها الدولة والمؤسسات والافراد (114)

المقيمين داخل المغرب كيف ماكانت جنسيتاهم

BNPJ هي الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (115)
يوجد مقر البنك الدولي في واشنطن (116

(113)

(117)نشبت الحرب بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر المالوين سنة 1982

(118) ترتيب الأحزاب السياسية حسب تاريخ تأسيسها أولا حزب الإستقلال + الإتحاد الإشتراكي

الإتحاد الدستوري الحركة الشعبية

(119) أطلقت على العملية العسكرية ضد عراق سنة يناير 1991 إسم عاصفة الصحراء

(120

(121) ستة أشهر هي مدة فحص التقني الذي يجب على سيارات مستعملة العمل به

(122 مسقط هي عاصمة عمان

(123) الباثولوجيا هو علم دراسة الأمراض وأسبابه

(124

كوالالمبور هي عاصمة ماليزيا

(125) ستوكهولم هي عاصمة السويد

(126 أديس أبابا هي عاصمة إثيوبيا

(127 بانجولا هي عاصمة غامبيا

(128 يوجد البحر الميت في الأردن

(129 يوجد البحر الأسود في تركيا

(130 يقع البحر الاحمر في جمهورية سودان

(131 يوجد البحر بدون ماء في جمهورية مصر العربية وهو بحر الرمال العظيم

(132 أشهر قصة مسرحية روميو وجوليت

(133 مخترع الكهرباء هو توماس أديسون

(134 العالم نيوتن هو مكتشف الجاذبية

(135 نظام الحكم بالمغرب هو ملكية دستورية برلمانيا ديمقراطية الاجتماعية

(136 توجد ستة القارات في العالم وهما القارة إفريقيا واستراليا والقطب الجنوبي وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ويورو آسيا التي تظم أوربا مع آسيا)

(137 ضابط الشرطة القضائية : تكون له صفة ضباطية التي يمنحها إياه قانون مسطر الجنائية مهمته هي تلقي شكايات والوشايات والتثبت من وقوع الجرائم وجمع الادلة وتحرر المحاضر اللازمة الإتباث الاتر مادي للجريمة

(138

ضابط الأمن مهمته محافضة نظام العام سواء في الشارع او الملتقيات او السهرات أو المباريات ويباشر عمله بزي رسمي ويكون تدخله قبل وقوع جريمة

(139 تأسست الجامعة الدول العربية يوم 22 مارس 1945 تحتوي على 22 دولة مقرها في القاهرة إنطم إليها المغرب سنة 1958

عدد الأعضاء المجلس النواب هو 395 عضو ينتاخبون مباشرة لولاية مدتها 5 سنوات (140

عدد الأعظاء المجلس المستشاريين هو 120 عضو ينتاخبون بطريقة غير مباشرة من ممتلي (141

الجماعات المحلية وممتلي ماجورين لولاية مدتها 6 سنوات

(142

عدد جهات المملكة المغربية هو 12 جهة

(143 أول رئيس الحكومة للمغرب هو بكاي بن مبارك هبيل سنة 7 دجنبر 1955 تاريخ تأسيس الحكومة المغربية

(144 اصغر جهة من حيث المساحة هي جهة طنجة تطوان الحسيمة

(145 أصغر جهة من حيث عدد السكان هي جهة الداخلة واذي الذهب

(146 اكبر الجهة من حيث المساحة هي جهة العيون الساقية الحمراء

(147

أكبر الجهة من حيث عدد السكان هي جهة الدار البيضاء سطات

(148 أنشئ أول مختبر للشرطة العلمية بالمغرب في دجنبر 1995 بالمدينة بالدار البيضاء

(149 يوجد مقر منظمة اليونيسكو أو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بباريس

(150 تفتح الدورة البرلمانية الأولى يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر وتفتح الدورة البرلمانية الثانية

(151

التقسيم الإداري الجديدي

يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل مدة كل دورة 4 أشهر على الأقل

(1) 12 جهة 12 والي جهة و 12 رئيس الجهة

(2) 13 عمالة و 62 إقليم

(3) 199 باشوية و 258 دائرة

(4) 516 قيادة و 467 ملحقة الإدارية

(5) 221 جماعة حضارية و 1282 جماعة قراوية ما مجموعه 1503

(152 تأسيس الإتحاد المغرب العربي في مراكش سنة 1989

(153

سنة 1991 وقف إطلاق النار بين الجيش المغرب وبوليساريو بعض إندلاعها سنة 1975

(154 وفاة الملك الحسن الثاني رحمه الله سنة 1999 واعتلاء العرش الملك محمد السادس

(155 مند اكتوبر 2008 الوضع المتقدم للمغرب مع الإتحاد الأوربي

(156

يوم 1 يوليوز 2011 الإستفتاء على دستور

(157 تأسيس الدولة العلوية سنة 1660

زيارة الملك محمد الخامس لمدينة طنجة الخاضعة للحماية الدولية أنداك سنة 1947

(158

(159

إعتلاء محمد الخامس على العرش وهو في سن 18 عشر سنة 1927

(160

أحداث سيدي إفني وتدخلات الجيش العنيفة سنة 2008

(161

تقع قرية العقبة في سويسرا

(162

الإسم الذي أطلقه نابليون على الحرب هي تجارة البرابرة

(163

الجزيرة العربية التي تقع عند مدخل باب مندب وقسمه إلى قناتين هي بريم

(164

أكبر شركة المنيوم في العالم هي كال مونتريال توجد في كندا

(165

السيزم هو إتحاد الألعاب الرياضية العسكرية

(166

النبات البري التي تعالج به الدئاب نفسها هو سربنتايا (النباتات الثعبانية)

(167

الدولة التي تسمى بلغة أهلها الطير الدي ياكل الأفاعي هو غواتيمالا

(168

أصعب الرموز الصينية هي الترثرة

(169

أول من إستخدم بطاقة المعايدة في تاريخ هم الفراعنة

وحدة قياس التي ذكرت في القرآن الكريم هي درع

(170

تعني إختصار كلمة فورتيكس الوكالة الأوروبية لحراس الحدود والسواحل

(172

(171

عدد دول الإسلامية في العالم هو 57 دولة

(173

عاضمة الإتحاد الأوربي هي بروكسيل

(174

12 عضو في المحكمة الدستورية

(175

عرف المغرب برنامج الإصلاح الإقتصادي المعروف بالتقويم الهيكلي سنة 1983

(176

يبلغ عدد العيون النحلة هو 5

(177

إستعمال هاتف أتناء سياقة مخالفة من درجة التانية وغرمة تقدر ب 500 دارهم

(178

التركة في قانون المغربي هو مجموع ما يتركه الميت من مال أو حقوق مالية

قصفت قوات اليابانية ميناء هاربر سنة 7 دجنبر 1941

(179

أبو الأنبياء هو إبراهيم عليه السلام

(180

الدينامو متر جهاز لقياس القوة

(181

يصب واد نكور في البحر الأبيض المتوسط

(182

أول بلد عربي عرف الطباعة هم لبنان

(183

(184

الدولة التي لام تستعمر نهائية هي السعودية

(185

كانت حرب ريف سنة 1920 حتى 1927 بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي تعرف باسد

(186

(187

الريف وكانت أول معركة خدها المغرب

عدم توفر على ضوء الوضع الأمامي مخالفة من درجة التانية

(188

تريخ تاسيس السلامة الطرقية يوم 15 يوليوز 1977

(189

عدم إحترام الحق أسبقية مخالفة من درجة التانية

(190

(191

مؤلف كتاب رأسمال هو كارل ماكس

(192

عدد مؤشرات البورصة في المغرب هي 2

(193

أصبحت الإمبراطورية سنة 1922 إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية

(194

شهد المغرب إدماج البنوك ومصاريف جديدة تسمى بالتشاركية

(195

يطلق على مدينة الصويرة موكادور

(196

مساحة الوطن العربي حوالي 14 مليون كيلو متر مربع

ينتمي إدريس لشكر لحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية

(197

المعطي بوعبيد هو الذي ترأس حكومة سنة 1979 حتى 1983

(198

دول التي تنتمي إلى حوض النيل هس عشرة وهما بوروندي + جمهورية الكونغو الديمقراطية

مصر + اريتريا + إثيوبيا + كينيا + سودان + رواندا + تنزانيا + أوغندا

الدول الحبيسة في أوروبا هي النمسا + صربيا + سويسرا

(199)

الدول الحبيسة في آسيا هي كازاخستان

(200)

الدول الحبيسة في إفريقيا هي جمهورية إفريقيا الوسطى + النيجر

كم 7 القارات في العالم هما آسيا + إفريقيا + أمريكا الشمالية + أمريكا الجنوبية + القارة القطبية

الجنوبية + أوربا أستراليا

وحدة قياس الطاقة هي الجول

وحدة قياس كهرومغناطيسية هي أمبير

قائد المسلمين في معركة عين جالوت هو سيف الدين قطز

تم تدشين المسجد الحسن الثاني يوم 30 غشت 1993

الطائر الذي ينتحر عندما يتقدم في السن هو النسر

إسم العلمي للطباشير هو كربونات الكالسيوم

قبيل إبن الأدم هو الذي قتل سدس سكان الأرض وهو أخي هبيل الدي يساوي سدس سكان

يلقب الصغير دب بالديسم

فرض الصيام علة المسلمين في السنة الثانية هجرية

لون لسنان زرافة هو هو أزراق مائل للأسود

أكبر الهضبة في العالم هي التبت

يقع المسجد الزيتون في تونس

إسم أبو لهاب هو عبد العزى بن عبد المطلب

الحيوان الذي لا يمتلك هيكلا عضميا هو قناديل البحر

تولى أحمد جابر الصباح حكم البلاد في دولة الكويت سنة 1921 حتى 1950

أقوى حيوانات ذاكرة هو الجمل

ولد ابن خلدون في تونس

توجد أعلى النافورة في العالم في جدة

عدد ضربات القلب حوت في دقيقة هو 1

تم تغير زي شرطة المغربية سنة 2017

صدر مرسوم بتغير الساعة قانونية زيادة لي 60 دقيقة في المغرل سنة 2012

الظليم هو ذكر النعام

أول طبقات غلاف الجوي هو الترويرسفير

يوجد شلال أوزود في إقليم أزيلال

بوليود المغرب هي ورزازات

المادة التي تشكل 80% من حجم دماغ الأسنان هي الماء

المخيخ هو من أعضاء جهاز العصبي

السورة التي قيل أنها قلب القرآن الكريم هي يس

عدد أجزاء القرآن الكريم هو 30

أبو بكر بن عمر هو من أدخل الإسلام إلى إفريقيا في عهد المربطون

14 هو عدد سجدة في القرآن الكريم

GIR فرقة التدخل السريع

CU فرقة الهيئة الحضرية

IP فرقة السير والجولان الشرطة مرور

GMS المجموعة المتنقلة الأمن

PF شرطة الحدود

BMM فرقة الدرجين

GMMO المجموعة المتنقلة للمحافضة على نظام

BRI الفرقة الجهوية للتدخل

BCI الفرقة المركزية للتدخل

BAG الفرقة المكفحة العصابات

UMPS الوحدة المتنقلة لشرطة النجدة (شرطة القرب)

(201

(202

(203

(204

(205

(206

(207

(208

(209

الأرض

(210

(211

(212

(213

(214

(215

(216

(217

(218

(219

(220

(221

(223

(224

(225

(226

(227

(228

(229

(230

(231

(232

(233

(234

.....

BRP J الفرقة الجهوية لشرطة القضائية ضد فساد المالي

ANRT الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

ADS الوكالة التنمية الإجتماعية

BIOPHARMA شركة إنتاج بيطري بيولوجي وصيدلاني

CCM المركز السينمائي المغربي

ANP الوكالة الوطنية الموانئ

BNRM المكتبة الوطنية للملكة المغربية

ENSA مدرسة الوطنية العليا للإدارة

IAV معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة

INRA المعهد الوطني للبحث الزراعي

IPM معهد باستور المغرب

ISM المعهد العالي للقضاء

LOARC مختبر الرسمي للتحليل والبحوث الكيميائية للدار البيضاء

MAP وكالة المغربي العربي للأنباء

MASEN وكالة المغربية للطاقة المستدامة

MDA دار الصانع

NWM شركة الناضور غرب المتوسط

OC مكتب الصرف

ODCO مكتب التنمية التعاون

ONCA المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية

ONMT المكتب الوطني المغربي للسياحة

(235

سورة الإخلاص هي التي تعادل ثلث القرآن

من أول كتب كتابا في الاحاديث هو سليم بن قيس (236

(237 تعبد اليزيدية الشيطان

(238 السلطان العاشقين هو عمر بن الفارض .

(239 أندر العنصر على وجه الأرض هو الأستاتين

(240

العنصر الرئيسي في مواد التخدير هو الكحول

(241 يقام منتدى كرانس مونتانا بمدينة الداخلة

(242 إنعقد مؤتمر المناخ COP 22 بمراكش

(243

إنعقد مؤتمر المناخ COP 23 بدولة ألمانيا

(244 إنعقد مؤتمر المناخ COP 24 بدولة بولندا

(245 إنعقد مؤتمر المناخ COP 25 بدولة إسبانيا مدريد

(246 (247 كان الملك الأرض عندما بنى إبراهيم الكهف هو دو قرنين

(248

بلغ ارتفاع مستوى سطح البحر من عام 1900 هو 1 إلى 2 دسم

(249

عدد الخلايا الجسم الإنسان هو 37.2 تريليون خلية تقريبا

+ الإمارات العربية المتحدة + الكويت + قطر + البحريين

(250

يتكون المجلس التعاون الخليجي من 6 دول وهما المملكة العربية السعودية + سلطنة عمان

عقد مؤتمر لوزان سنة 1341 بعد ثلاثة الايام تولي عبد المجيد الثاني خلافة وحضرة ممثلون

من حكومة أنقرة وتم إتفاق على ما يلي إلغاء الخلافة العثمانية

قطع كل صلة بالإسلام

(251

(253

(254

(255

أول الإمراة الصلبية في الشرق هي أنطاكية تأسست سنة 1098 (252

أول فيلم عربي بألوان هو الأسكافي

المدينة المصرية التي إشتهرت بصناعة كسوة الكعبة هي تنيس

اول من بلغ القطب الشمالي هو روبرت بيري سنة 1909

أول جزيرة وصل إليها كرستوفر كولومبوس هي سان سلفادور (256)

إسم سفينة التي أبحر عليها كولومبوس لأول مرة هي سانتا ماريا (257)

إشتهر به العالم فوريل هو التنويم المغناطيسي

معركة سقوط الدولة الأموية هي معركة الزاب

حدتث أول عملية زراعة الكبد أب لإبنه في أوكلاهوما

أول عاصمة للمسلمين في الأندلس هي الإشبيلية

الشاعرة الجاهلية الأولى هي جليلة بنت مرة

المرأة التي أدعت النبوة في عهد أبو بكر هي سجاح بنت الحارث

أعطى الرسول مفاتيح الكعبة يوم الفتح إلى عثمان بن طلحة

الشاعر الذي أعتبره عمر بن الخطاب أشعر العرب هو النابغة الذبياني

واضع العلم الصرف هو أبو مسلم معاد الهراء ابن مسلم ابن أبي سارة الكوفي

أول من أنشئ الحديقة الحيوان بالعالم هو الملك وين بالصين

أول سفينة الفضاء وصلت لزحل هي فيوجرا

أول سفينة الفضاء وصلت المشتري هي بايونير وصلت في 2 مارس 1972

أول سفينة الفضاء وصلت لزحل إلى أعمق في المجال الجوي هي غاسيني

أول سلاطين المماليك هي شجرة الدر

آخر سلاطين المماليك في مصر هو طومان باي

آخر سلاطين المماليك في حلب هو خاير بك

أخر كتاب ألفه العقاد هو أنا

أول رئيس لبنجلاديش هو محمد مجيب الرحمن

آخر سلاطين الدولة الأيوبية هو توران شاه

بيزنطية مدينة تاريخية توجد في تركيا

أول من أطلق على يوم الجمعة هذا الإسم هو لؤي بن كعب

توجد المنضمة العفو الدولية في لندن

الدولة أولى التي اختراع لقاح كورنا في العالم هي أمريكا

أنصار عيسى بن مريم ومؤمنين برسالته هم الحواريون

يعود أمر تقدير وسائل الإثبات في المادة الجنائية هو قاضي الحكم

يخرج عن الإختصاصات المجلس الأعلى للحسابات هو التدقيق في حسابات الأحزاب

الصحابية التي دافعت عن الرسول (ص) في معركة الأحد هي أم عمار_نسيبه

مؤسس الإمبراطورية المغولية هو جنكيز خان

الإسم الذي يطلق على الشاعر الذي عاش عاصر الجاهلية والإسلام هو المخضرم

الشاعر أهل البيث هو حيدر الحلي

أول من قال أما بعد هو قس بن ساعدة

أول من حفر بئر بترول في العالم هو أدوين دريك

تعني كلمة الإستراتيجية القائد

صاحب الألياذة والأوديسة هو هوميروس

السلطان الأول للدولة المملوكية هو عز الدين أيبك

الصحابي الملقب بشهيد الحي هو طلحة بن عبيد الله

أكبر الجزر البحر الأبيض المتوسط هي الجزر الصقلية

جزيرة سردينيا تقع في البحر الأبيض المتوسط في مدينة إيطاليا

تأسس المعهد الملكي للشرطة سنة 1978

اليوم العالمي للوقاية المدنية هو 1 مارس

الجماعات المحلية هي وحدات الترابية

كان زلزال أكادير سنة 1960

كان زلزال الريف يوم 24 فبراير 2004

أكبر نهر بالمغرب نهر أم ربيع

أطول نهر بالمغرب نهر درعة

أقصر نهر في المغرب هو نهر لوكوس

(258

(259

(260

(261

(262

(263

(264

(265

(266

(267

(268

(269

(270

(271

(272

(273

(274

(275

(276

(277

(278

(279

(280

(281

(282

(283

(284

(285

(286

(287

(288

(289

(290

(291

(292

(293

(294

(295

(296

(297

(298

(299

(300

(301

(302

(303)

تعديل الدستور المغربي سنة 1972 و 1992 و 1996 وكدالك 2011

304)

305)

عدد وحدات في الأمن الوطني 11

306)

307)

عدد رتب الأمن الوطني 10

308)

طول السواحل البحرية المغربية هي 350000 كلم

309)

عدد السلاسل الجبلية بالمغرب 4

310)

عدد سهول بالمغرب 4

(311

عدد تسلسل الحكم على المغرب 9

(312

عدد سكان المغرب حسب آخر إحصاء 36 مليون نسمة

(313

مساحة التي تغطيها الغابات في المغرب 12%

(314

مساحة المغرب 710850 كم مربع

(315

أكبر سهل في المغرب سهل تادلة

316)

أصغر سهل في المغرب

317)

أكبر بحيرة في إفريقيا هي فيكتوريا

318)

أكبر بحيرة في العالم من حيث المساحة هي قزوين

319)

أكبر بحيرة في العالم من حيث الحجم هي بيكالا في واشنطن

320)

آخر تقسيم عرفه المغرب سنة 2015

321)

أول إستحقاقات التشريعية بالمغرب سنة 1963

(322

أحزاب الحكومة 6

عدد دساتير المغرب منذ الإستقلال 6

(323

عدد الوزراء بالمغرب 1 المحاكم الإبتدائية 83

(324

عدد المحاكم الإستئناف التجارية 3

(325

عدد المحاكم التجارية 8

(326

عدد المحاكم الإستئناف الإدارية 2

(327

عدد المحاكم الإدارية 7

(328

المحاكم الإستئنافية 22

(329

المحكمة النقض 1

(330

(331

المحكمة العسكرية 1

(332

المحكمة الدستورية 1

عدد الأعضاء المحكمة الدستورية هو 12

(334

أقدم مملكة في التاريخ هي مملكة تلمون

(335

أقدم عاصمة في تاريخ هي دمشق سوريا

(336

أول رئيس الأمريكا هو جورج واشنطن

(337

أول قائد للحركة الشعبية هو عز الدين عبد القادر القاسم

(338

أقدم مكتبة في العالم الإسلامي هي دار الحكمة بغداد

(339

أول متحف في العالم في القاهرة سنة 1901

(340

أول من أطلق إسم طبيب بيطري هم الرومان

(341

أول من وضع مقياس الذكاء هو الفريد بينيه

(342

أول جائزة نوبل في طب إميل فون بهرنج

أول جائزة نوبل في الآداب سولي برودوم

(343

أول مركبة تصل لسطح الأرض لونا 2 يوم 13 شتنبر سنة 1959

(344

أول مولود في الإسلام هو عبد الله بن زبير

(345

أول من كتب بسم الله الرحمن الرحيم هو سليمان بن داود

(346

أول من شكل الأحرف بالمصحف هو أبو الأسد الدولي

(347)

أول دولة المنتجة للقصدير هي ماليزيا

(348)

طاليس العرب هو أبو بكر الرازي

(349

(350

تأسس إتحاد الحقوقيين العرب في بغداد يوم 15 يناير 1975

(351

المخدرات الصلبة هي الهروين + الكوكايين

(352

السقم معناه هو المرض

(353

عدد شركات الإتصالات بالمغرب هو 4

(354

نعم تم إختراع إشارات مرور قبل سيارات تاريخ تركيبها يوم 10 دجنبر سنة 1868 أمام

برلمان البريطاني

(355

مخالفة حزام سلامة هي 300 درهم

(356

مخالفة الضوء الأحمر هي 700 درهم

(357

وضع قانون سير يوم 1 أكتوبر 2010

(358

صدور الضهير البربري من طرف سلطات الحماية يوم 16 ماي 1930

(359

(360

مدير وكالة للوطنية للسلامة الطرقية هو بناصر بولعجول

(361

مدة صباحية بطاقة الرمادية هي 10 سنوات

(362

(363

البحر الذي يفصل بين الأسيا وإفريقيا هو البحر الأحمر

صوت السيف هو صليل

364)

الظليم هو ذكر النعامة

365)

سرعة العطس عند هي 165 كم في ساعة

366)

كلمة البلقان تعني هي سلسلة الجبال

367)

368)

طول سور الصين العظيم هو 2400 كم

(369

أكبر جزيرة في أسيا هي جزيرة بورنيو

(370

عدد أسنان قط هي 40

(371

مخترع مقياس الحرارة الطبي هو دانييل غابرييل فهرنهايت

(372

مخترع القلم الحبر هو لويس أديسون ووترمان

(373

مخترع الآلة الحاسبة هو بليز باسكال

(374

مخترع الكرة الطائرة هو ويليام جورج مورغان سنة 1895

(375

(376

مخترع الطباعة هو يوهان غوتنبرغ

(377

السورة التي ذكر فيها البعوض هي سورة البقرة

(378

المعركة التي انتصر فيها نابليون بونابرت على المماليك سنة 1798 هي الأهرام (إمبابة)

(379

عدد أبناء الرسول هم 7 منهم 4 الإناث و 3 الذكور

(380

نضرية العقد الاجتماعي تعود إلى توماس هوبز

(381

عدد خلفاء الدولة الأموية هو 14 خليفة

(382

الإتفاقية مدريد ثلاثية كانت يوم 14 نونبر سنة 1975 كان طرفان فيها المغرب

إسبانيا + موريتانيا

(383

الافعال الخمسة ترفع بثبوت النون

الفيلم هو ذكر السلحفاة

(384

تاريخ صدور الإعلان العالمي للحقوق الإنسان سنة 1984

(385

تاسس مجلس الحقوق الإنسان بالمغرب سنة 1990

(386

صاحب كتاب حي بن يقضان هو ابن طفيل

(387

عدد أقطار الوطن العربي هو 22

(388

أول من إستخدم مصطلح توتاليتارية هو جوزيف ستالين

(389

أول من وضع على إسمه على النقود هو الإسكندر المقدوني

(390)

مؤسس الحركة الكشفية هو اللورد روبرت ستيفنسون سميث بادن باول سنة 1907

(391)

توجد أقدم أعمدة حجرية في العالم في منطقة نبتة بالصحراء المصرية

النبتة المقدسة عند الفراعنة هي اللوتس

بنيت أول ناطحة سحاب في العالم في شرق اليمن حضر موت

أخر ملوك الكنديين في العراق في الجاهلية هي معد يكرب

يناير هو كانون الثاني

فبراير هو شباط

مارس هو آذار

أبريل هو نيسان

ماي هو أيار

يونيو هو حزيران

يوليوز هو تموز

غشت هو أب

شتنبر هو أيلول

أكتوبر هو تشرين الأول

نونبر هو تشرين الثاني

دجنبر هو كانون الأول

وظائف خلايا الدم الحمراء هو نقل الأكسجين

وظائف خلايا الدم البيضاء هو حماية الجسم من الميكروبات

الأشعة المستعملة في الفحص الطبي هي الأشعة السينية

نوع الموجات التي يصدرها الرادار هو كهرومغناطيسية

صاحب النضرية النسبية هو أينشتاين

إنسحاب الإحتلال الصهيوني من غزة يوم 11 شتنبر 2005

القارة الصفراء هي أسيا

تاني أكبر بحر هو كورال

أهداف قمة مالطا هي تجنب قيام الحرب النووية

درجة حرارة الجسم الإنسان الطبيعية هي 37 درجة

مدينة الأسود هي سنغافورة

الأنيميا هو مرض فقر الدم

وحدة قياس الصوت هي ديسيبل

استمرت خلافة الخلفاء الراشيدين هو 30 سنة

معاهدة وارسو في 14 ماي سنة 1955

مطار أورلي يوجد في باريس

غزو نابليون شبه الجزيرة العربية الإيبرية سنة 1808

إتفاقية سايكس بيكو السرسة بين بريطانيا وفرنسا سنة 1916

إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بين 164 دولة في 1 يناير 1995

مؤتمر برلين في 15 نونبر سنة 1884 إلى 26 فبراير سنة 1885 كان الإتفاق على أن تصبح

بلغاريا إمارة مستقلة تقع تحت سيادة سلطان العثماني

يعمل المفعل النووي ب اليورانيوم

أقل درجة حرارة مسجلة في الأرض هي 89.2 درجة مئوية

مكتشف طبيعة الضوء المتماوجة هو توماس يونغ

الأزمة العالمية الجديدة بدأت في شتنبر 2008

البحر الذي يفرق بين قارتين هو البحر الأحمر

ارتفاع قمة إفرست ب 29 ألف قدم اي 8.848 متر

مدة الحمل الفيل هي من 18 شهرا إلى 22 شهر

استمرت الخلافة العثمانية ب 400 سنة

طول أمعاء الإنسان هو 7 أمتار

(392

(393

(394

(395

(396

(397

(398

(399

(400

(401

(402

(403

(404

(405

(406

(407

(408

(409

(410

(411

(412

(413

(414

(415

(416

(417

(418

(419

(420

(421

(422

(423

(424

(425

(426

(427

(428

(429

(430

(431

(432

(433

(434

(435)

.....
.....
.....

.....
.....

(526

كاتب النشيد الوطني هو العلي الصقلي الحسيني

صاحب إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا هو أحمد الشوقي

أول من عرف سرعة الضوء أكبر من سرعة الصوت هو العالم البيروني

المسافة التي يقطعها الدم في اليوم أثناء دورانه في الجسم هي 250 ألف كلوميتر

بدون تأثير الإحتباس الحراري سيكون متوسط دراجة الحرارة الأرض هو 18 درجة مئوية

عالم كان له سبق إختراع ديناميت هو الفريد نوبل

كوكب من كواكب المجموعة الشمسية قريب إلى كوكب أرض من حيث الكتلة والحجم هو

كوكب عطارد

أكبر كواكب هو كوكب المشتري

يعرف العلم دراسة أعضاء الجسم ووضائفها بالعلم الطب الفسيولوجي

غاز يشكل %75% من إجمالي كتلة الشمس هو الهيدروجين

يقع مقر شرطة الدولية الإنتربول في مدينة ليون

تنتمي الدولة الوطاسية إلى سلالة الأمازيغية حكمت ما بين 1471 إلى 1554 في المغرب

الأقصى وسيطرت على منطقة الريف

الحكم المغرب بعد سقوط الأمويين هم الأدارسة

24 وزير

عرف تعديل الحكومي الأخير تقليص عدد الوزراء من 39 وزير إلى

عين صاحب جلالة مؤخرا سيدة على رأس مجلس الوطني لحقوق إنسان إسمها أمينة بوعياش

يعتبر الإتحاد العام للمقاولات المغرب) CGEM) جمعية مغربية للأرباب المقاولات تأسست

في 20 أكتوبر سنة 1947 إبان الحماية الفرنسية تمت مغربيتها بعد إنضمام إليها تجمع الصيناعيين

المغاربة إليها سنة 1969

يعتبر وزن ريشة وزنا شائعا في رياضة الملاكمة والصراع فيه جد محتدم وهو محدد ما بين أوزان 56 إلى أقل من 60 كلغ

(527

(528

(529

(530

(531

(532

(533

(534

(535

(536

(537

(538

(539

(540

(541

(542

مرض سرطان الدم يعرف علميا ب مرض لوكيميا

(543

(544

(545

النخاع الشوكي هو من أعظاء جهاز العصبي

(546

تم جمع أكثر من 70 مليون عسكر خلال الحرب العالمية الأولى حيث توفي منهم بحوالي 10 ملايين

(547

معركة بدر كبرى كانت في شهر رمضان

(548

القمر الأحمر هي أغنية ل عبد الهادي بلخياط

(549

الكوكب الأحمر هو المريخ

(550

المقاوم المغربي الذي ارتبط إسمه بمعركة لهرى هو موحى أو حمو الزياني

(551

مثلث بيرمودا هو منطقة جغرافية تقع في المحيط الأطلسي

(552

(553

تقع جزر جغرافية أربعة كيلومترات شمال سواحل الناضور

(554

يوجد نوع من الأحماض يسبب تراكم بلوراته حول المفاصل نوبة النقرس هو حمض اليوريك

مرض كرون هو مرض الإلتهاب الأمعاء

(556

التلث الصبغي هو مرض جيني يخص الكروموزمات

(557

أطول نهر في إفريقيا هو نهر النيل

(558

أطول نهر في أوروبا هو نهر فولغا

(559

أكثر دولة إستقطابا للسياح في العالم هي فرنسا

(560

يبلغ البرج إيفيل عند إنشائه 300 مترا

أكبر البرج في العالم هو برج خليفة

(561

توجد أعلى شلالات في العالم بدولة فنزويلا إسم شلال هو أنجل

(562

رئيس النيابة العامة هو الوكيل العام للملك بمحكمة النقض

(563

العالم العربي الملقب بأبو الكمياء هو جابر بن حيان

(564)

اليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب هو أبو العتاهية

(565)

القائد الذي نجح في الفتح الصين هو قتيبة بن مسلم
المنطقة الجبلية التي كان يسكنها الغساسنة هي الجولان
عاصمة الإتحاد الأوروبي هي بركسيل

(436

(437

يعمل يوليوس قيصر في بداية حياته محامي

(438

أصغر ولايات المتحدة الأمريكية هي رود إيلاند

(439

إسم أصلي لياسر عرفات هو محمد عبد الرؤوف قدوة

(440

أول طبيب في الإسلام هو الحارث بن كلده

(441

يسمع ذكر البعوض من شعيرات جسده

عقد أول مؤتمر الإسلامي في رباط

(442

إسم قصر الرئاسة الأرجنتين هو القصر الوردي

(443

الإسم السابق لموريطانيا هو شنقيط

(445

الإسم الذي الأطلق على مصحف عثمان هو الإمام

(446

جزيرة الجمال هي كورسيكا

(447

إسم القسطنطينية قبل إسطنبول هي أستانة

(448

اصغر جزيرة في العالم هي سي لاند

(449

أول دولة إفريقيا مستقلة هي ليبيريا

(450

أول من استخدام دروع الحرب هما الأشوريون

(451

(452

أول الجيش نظامي هم الإشوري

(453

كانت مهنة الجاحظ قبل الأدب هي خباز

أم القرى هي مكة المكرمة

(454

جبل أبي قبيس أول الجبل وضع على الأرض

(455

الصحابي الذي كان يسمع كلام الملائكة هو عمران بن حصين

(456

حواري الرسول (ص) هو الزبير بن العوام

(457

العمل نبي الله داود عليه السلام هو صناعة الدروع

(458

عدد الدولة الواقعة على حوض النيل هي 10

(459

إختراع جيمس واط المحرك البخاري سنة 1769

(460

أثقل جرس في العالم هو ستار كولوكول في روسيا

(461

حكام مصر بدأ حكمه عام 1936

(462

أول من صاد بالصقر هو الحارث بن معاوية

(463

(464

مخترع شخصيتي توم وجيري هو وليام حنا

(465

أكبر طائر لا يطير في العالم هو النعام

(466

يوجد مجمع البحرين في جبل طارق

(467

الطائر الذي يعش في القارة القطبية الجنوبية ولا يمكنه الطيران هو بطريق

(468

يطلق على الإقتصاد التي تتحكم في دولة بجميع وسائل الإقتصاد هو الموجه أو المخطط

(469

الجماعات الحضرية والقروية وحدات ترابية تندرج ضمن اللامركزية الترابية

(470

العناصر الكيميائية الأساسية لدى الكائنات الحية هي الكربون الهيدروجين + الأكسجين

مدرجة في دفتر تحملات

(471

التدبير المفوض هو إمتياز تدبير مرفق العام يمنح لفائدة سلطة الإدارية مستقلة وفق شروط

(472

أو مسجد بني خارج الجزيرة العربية في البصرة هو الخميس

(473

فضيحة رئيس الأمريكي نيكسون ووترجيت هي التنصت على الحزب الديمقراطي

(474

الملكة الهندية التي بني لها تاج المحل هي أرجمان) ممتاز محل سنة 1630)

(475

آخر من مات من العشرة المبشرين بالجنة هو سعد بن أبي وقاص

أصغر شهداء بدر هو عمير بن العاص

(476

أقدم مدينة جامعية في أوروبا هي بولونيا

(477

العلم الذي يدرس تأثير القوى هو الديناميكا

(478

الإسم العلمي لهيدروكسيد الصوديوم هو الصودا الكاوية زائد ماء النار

شعب الباسك هو الباشقنطش

(479

أول من أنكر صفات الله هو الجعد بن درهم

(480

(481)

(482)

تسمى القوات الدولية للحفض السلام القبعات الحمراء

(483

توجد العضلة الخياطة في الفخذ

(484)

يسمى الغبار في ساحة المعركة ب قسطال

(485)

أطول جسر المعلق في أوروبا هي لشبونة

(486)

جزر السمك هي المالديف

(487

أول من وضع موائد الأكل في طريق هو عبد الله بن العباس

(488

المرض الذي مات منه أبو العباس السفاح هو الجدري

(489

كانت تسمى دمشق في العصر الإسلامي ب جلق

(490

هيرودتس نسبة للكنعانيين هو الذي أطلق على الفلسطين هذا الإسم

(491

يسمى وطن الظبي ب كناس

(492

النبيان الذان سجدا في بطن أمهما هم عيسى ويحيى

(493

فتى موسى هو يوشع بن نون

(494

كان ملك الأرض عندما بني إبراهيم الكعبة هو ذو القرنين

(495

(496

إسم رياح التي أرسلها الله لبناء الكعبة لها جناحان ورأس حية هي الخجوج

إسم صنم بني مخزوم هو ذو الثرى

(497

الدولة التي حدت فيها إنفجار تشرنوبول هي أوكرانيا

(498

الغابة التي تسمى رئة العالم هي الأمازون

(499

إسم أخر لغابة الأمازون المطيرة هو السلفا

(500

الذي داخل ببني إسرائيل الأرض المقدسة هو يوشع بن نون بعد وفاة موسى

(501

أقدم مدينة في التاريخ وأقدم مدينة محاطة بسور هي أريحا

(502

إسم أبو أيوب الأنصاري هو خالد بن زيد بن ثعلبة بن النجار

(503

إسم الجزيرة التي لا يدخلها النساء هي أثيوس اليونان

(504

شاعر أهل البيث هو حيدر الحلي

(505

يشمل مصطلح سكان النشيطين الفئة البالغة من عمر 15 سنة فما فوق

(506

كلمة مهرجان تعني محبة الروح

(507

كلمة قابوس تعني الوجه الحسن

(508

كلمة بهلول تعني الرجل الجامع الصفات الحسنة

(509

أصحاب الدم الأزرق هم نبلاء إسبانيا

(510

كلمة الصمد تعني ماء ضباب

(511

أقصر مدة الحكم في التاريخ هو لويس 19

(512

اكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان هي الصين

(513

(514

أكبر الدولة في العالم روسيا تم كندا والولايات المتحدة الأمريكية

(515

أصغر الدولة في العالم هي الفاتيكان

(516

أكبر الدولة إفريقيا هي

(517

أصغر الدولة إفريقيا هي

(518

توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأروبي سنة 1996

(519

إعتماد حرف تيفيناغ لكتابة الأمزيغية يوم 3 فبراير سنة 2003

(520

يصدر مقترح القانون عن البرلمان

يصدر مرسوم عن رئيس الحكومة

(521

يعتبر سكان تحت عتبة الفقر حسب برنامج الأمم المتحدةش للتنمية السكان دوي دخل يومي

دولارين أو أقل

تعتبر المقاولة التي يمتلك رأس مالها الدولة وقطاع الخاص مقاولة شبه عمومية

(522

يصدر الحكم القضائي عن المحكمة الإبتدائية ومحكمة الإستئناف

(523)

والي الجهة هو من يتحمل مسؤولية الجهة

(524)

ثاني أكبر مدينة مغربية هي الرباط

(525)

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار هو عبد اللطيف ميراوي

وزير النقل واللوجستيك هو محمد عبد الجليل

وزير الشباب والثقافة والتواصل هو محمد مهدي بنسعيد

وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة هي عواطف حيار

وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني هو عبد اللطيف لوديي

وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإستثمار والإلتقائية وتقييم السياسات العمومية

وزير المنتدب لدى وزيرة الإقتصاد والمالية المكلف بالميزانية هو فوزي لقجع

وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي بإسم

عدد الدول العربية الموجودة في القارة إفريقيا هو عشرة الدول هم (المغرب تونس - مصر -

(566

الجزائر - ليبيا -موريطانيا - سودان - صومال جيبوتي جزر القمر

عدد دول شبه جزيرة العربية هم 7 دول أولا المملكة العربية السعودية + الإمارات العربية

(567

المتحدة + مملكة البحرين + دولة الكويت + سلطنة عمان + الجمهورية اليمنية + دولة قطر

صاحب كتاب معجم البلدان هو ياقوت الحموي

(568

يقع مقر منضمة الأمم المتحدة للأغدية في روما

(569

(570

أقيمت دورة المباريات الأولى في كأس العالم فس كرة القدم سنة 1930 في الأورجوي

(571

أكبر المحيط هو الهادئ والثاني أكبر المحيط هو المحيط الأطلسي

(572

أخطر المحيط بالعالم هو المحيط الهندي

(573

أصغر المحيط هو المحيط المتجمد الشمالي

(574

يوجد نهر الأمازون في غرب أمريكا اللاتينية

(575

لندن هي مدينة الضباب

(576

عاصمة صومال هي مقديشو

(577

زهرة المدائن هي القدس

(578

يقصد بأرخبيل هو مجموعة متقاربة ومتجاورة من الجزر

(579

تعرف الأوبيك بإختصار منظمة الدول المصدرة للبترول

(580

تقع شبه جزيرة الإيبيرية في جنوب غرب أوربا تشكل إسبانيا جزر أكبر منها بيننما تحتل برتغال المنطقة الغربية منها

يوجد مقر منضمة الصحة العالمية في جنيف سويسرا

(581

أطول الجبل في إفريقيا هو جبل كيليمنجارو

(582

(583

اللغة الرسمية للنمسا هي ألمانيا

(584

أكبر قمة في العالم هي قمة إفرست

(585

إسم حزب سنبلة هو حزب الحركة الشعبية

(586

السورة التي تبدأ بدون بسملة هي الثوبة

(587

السورة التي لا يوجد فيها حرف الميم هي الكوثر

(588

السورة التي ذكر فيها دي القرنين هي سورة الكهف

(589

آخر سورة نزلة في القرآن الكريم هي سورة النصر

(590

(591

أول سورة نزلت على النبي محمد (ص) هي سورة العلق

(592

إسم رئيس ولايات المتحدة الأمريكية هو جو بايدن

(593

الدولة التي يوجد بها مقر الإتحاد الأوروبي هي بلجيكا في مدينة بروكسيل

(594

الوزير الخارجية بالمغرب هو ناصر بوريطة

رئيس الحكومة عزيز أخنوش

(595

وزير الداخلية هو عبد الوافي لفتيت

(596

وزير العدل هو عبد اللطيف وهبي

(597

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية هو أحمد التوفيق

(598

الأمين العام للحكومة هو محمد الحجوي

(599

وزيرة الإقتصاد والمالية هي نادية فتاح العلوي

(600

وزير التجهيز والماء هو نزار بركة

(601

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة هو شكيب بن موسى

(602

وزير الصحة والحماية الإجتماعية هو خالد أيت الطالب

(603

وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة هي فاطمة الزهراء
(608

(609

(610

(611

(612

(613

هو محسن جازولي

(614

(615

الحكومة هو مصطفى بايتاس

(616

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالإنتاقل الرقمي وإصلاح الإدارة هي غيثة مزور

(617

الذهب الأسود هو البترول

(618

أكبر مدينة في قارة أوربا هي لندن

أول شخص دار حول الكرة الأرضية هو ماجيلان فيرديناند

(619

(620

المدينة النور هي باريس

(621

عدد الفصول الدستور هو 180 الفصل

(622

أصغر البلد عربيا من حيث المساحة هي البحرين

(623

أصغر البلد عربيا من حيث عدد السكان هو قطر

(624

أكبر أسطول بحري في العالم في اليابان

(625

أكبر الغذة في الجسم الإنسان هي الكبد

(626

يتكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين

تأسس العلم الجبر على اليد الخوارزمي

(627

يقصد بالشاعر المخضرم الذي عاش عصرين

(628

أولقيت أول قنبلة ذرية بمدينة هيروشيما سنة 1945

(629

(630

يقع الخليج الخنازير في كوبا

(631

استقلت أمريكا سنة 1776

(632

كان بناء جدار برلين سنة 1961 وإنهار سنة 1989

(633

(634

المضيق الذي يربط البحر الأسود ببحر مرمرة هو مضيق البوسفور

(635

يقصد بالمصطلح الهرطقة عند المسيح هو خروج عن تعاليم الدين

(636

توجد أعلى قمة الجبلية في المغرب على جبل توبقال

(637

(638

التسلسل التاريخي للدول المتعاقبة على الحكم المغرب هم الأدارسة المرابطون الموحدين

المرينيون الوطاسيون السعديون تم العلويين

عاصمة أندونيسيا هي جاكرتا

توضع صورة شجرة الأرز على العلم دولة لبنان

(639

تألفت من إتحاد مملكتي قشتالة واغلون هي دولة إسبانيا

(640

معنى البحر الضلمات هو المحيط الأطلسي

(641

أسست الشرطة في الإسلام واتخدت كجهاز الحفض الأمن في عهد عثمان بن عفان

(642

يشارك في الحكومة المغربية سنة 2016 حزب الإستقلال

(643

الديكتاتور الذي أعدم هو وزوجته بعد سقوط جدار برلين هو تشاو سيسكو

(644

توحيد الألمانيتين في 3 أكتوبر سنة 1990

(645

أقدم عاصمة في تاريخ هي دمشق

(646

بدأ تاريخ هجري سنة 622

(647

(648

تأسست السوق الأوروبية المشتركة 25 مارس 1957

الدولة التي تنتمي لمجموعة الدول الإسكندنافية هي الدانمارك

(653

الدرع الإعلامي لحزب الإستقلال هو العلم

(654

من الجرائد التي تصدر بالمغرب أسبوعيا هي الأيام

(655

أول من عرف نظام الإنتخابات هم قدماء اليونان

(656

الصلاة التي لا ركوع فيها ولا سجود هي الصلاة الجنازة

تقع الهضبة الأناضول ب تركيا

(657

(658

موسم حب ملوك سنوي ينظم بمدينة صفرو

(659

المرحوم الإدريس بن زكري هو رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة

(660

القائد الحملة الفرنسية على مصر هو نابليون بونابارت

(661

يطلق على تغير المادة من الغاز إلى سائل هي التكثيف

(662

العادات والتقاليد والعلوم والأدب التي تنقل من جيل لأخر تسمى التراث

(663

كل عشر سنوات يطلق عليها عقد

(664

يقصد بالحق الفيتو هو حق النقض والإعتراض

(665

أقيمة محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية في ألمانيا

(667

عرف المرحوم فريد بلكاهية في مجال الرسم

(668

ينتمي وزير الخارجية صلاح دين مزوار سنة 2016 لحزب التجمع الوطني للأحرار

توجد المحطة الطاقة الشمسية بمدينة ورزازات

669)

670)

فاز المنتخب الوطني المغربي بكأس إفريقيا سنة 1976

أكبر دولة عرفها المغرب في العصور الوسطى هي الموحدين

671)

على أي شيئ أطلق العرب إسم فرصاد

672)

يوجد تمثال الحرية في أمريكا (نييورك)

673)

مخترع المديع هو ماركوني غوليلمو

674)

الهيئة المختصة بمراقبة صحة إجراءات مرجعة الدستور المغربي هي المحكمة الدستورية

675)

يترأس المجلس الوزاري هو الملك

676)

ينتج الجسم الخلية الدم الحمراء هي 200 مليار الخلية في اليوم

677)

678)

عدد الفقرات العمود الفقري للإنسان هي 33

679)

تاريخ معركة أنوال هي 17 يونيو 1921

680)

التسونامي كلمة بلغة يونانية

681)

إنقردت ديناصورات في العصر الطباشيري

682)

أعرض نهر في العالم هو الأمازون

683)

أقدم جامعة في العالم هي جامعة القرويين بفاس

684)

تقع دولة سنغافورة في آسيا

685)

يقع البحر الميت في الأردن

686)

أكبر السد في إفريقيا هو سد إثوبيا

687)

أكبر السد في المغرب هو الوحدة

688)

أصغر سد في المغرب هو سد الجمعة

689)

عاصمة الصين هي بكين

عاصمة اليابان هي طوكيو

690)

عدد دول المطلة على البحر الأبيض المتوسط هو 24 دولة

تاسست لجنة القدس سنة 1975

691)

اليوم العالمي للغة العربية هو 18 دجنبر

692)

عاصمة بلاروسيا هي مينسيك

693)

يسمى الوطن الضبي هو الكناس

694)

أول من جاؤو بالمصافحة هم اليمنيون

إسم مطار أكادير هو المسيرة الدولي

696)

697)

يقصد بمصطلح الفيسيولوجيا هو علم وظائف الأعضاء

جنسية نزار قباني مصرية

698)

نسبة الماء في الكرة الأرضية هي 71%

699)

توجد مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة في فاس

700)

701)

إستغرق نزول القرآن الكريم 23 سنة

702)

703)

وفاة الرسول (ص) في سن 63

الحر الشديد هي لافح

(704

مكتشف فيتامين D هو والتر نورمان

(705

شعار ماوتسي تونغ هو منة زهرة

(706

عاصمة كندا هي أتاوا

(707

عدد الأسنام إنسان البالغ هي 32

(708

ANAPEC هي الوكالة الوطنية الإنعاش التشغيل والكفاءات

(709

التأميم هو تحويل ممتلكات القطاع الخاص إلى القطاع العام

(710

يحدد المبلغ الضريبة الخصوصية السنوية على سيارات بالمغرب على عدد الأحصنة فقط

(711

رابع السلطة هي الصحافة

(712

أول من بنى السجون في الإسلام هو علي بن أبي طالب

قصفت القوات الجوية اليابانية ميناء بيرل هاربر في 7 دجنبر 1941

(713

(714

النبي الذي كان يسمي بشري هو بل دا الكفل كليم الله - أسد الله

(715

مهلهل الشعراء هو مهلهل ابن ربيعة

(716

تقع الضريبة على القيمة المضافة على كاهل المستهلك النهائي

(717

يطلق على أول الليل وصف الغسق

(718

يأتي الوقود الأحفوري من إحتراق المواد العضوية في نظام بيئي

(719

أول من جاهد في سبيل الله هو إدريس

(720

السورة القرآنية التي سميت بإسم وقت من أوقات الصلاة هي الفجر والعصر

(721

الدولة الأبعد من الجزائر هي سلطنة عمان

(722

إسم العظم فوق الدماغ هو قحفة

(723

الآتية يمكن أن نجده في الحالات الفيزيائية الثلاث هو الماء

(724

الدولة التي يوجد فيها نظام الحكم جمهوري هي اليونان

(725

أكبر سد في العالم هو سد الممرات الثلاث الصيني

(726

عدد المحيطات في العالم 5 بترتيب هم المحيط الهادئ المحيط الأطلسي المحيط الهندي -

المحيط المتجمد الشمالي - المحيط المتجمد الجنوبي

(727

(728

تطل 38 دولة على المحيط الهادئ وبالنسبة للمحيط الهندي 21 دولة

الدول العربية التي تطل على المحيط الأطلسي هي تمانية دول خمس منها تقع في إفريقيا وهما

(729

المغرب الجزائر + مصر + موريطانيا تونس وثلاثة دول الأخرى في آسيا وهم فلسطين لبنان سوريا

(730

تحتوي الكرة الأرضية على ما يقارب 60 بحرا

توجد حديقة ماجوريل في مدينة مراكش تأسست سنة 1924

(731 إنفصال جنوب سودان على سودان

يوم 9 يوليوز 2011

(732

تتكون الدولة الإمارات العربية من 7 الإمارات وهم أبو ضبي - ودبي والشارقة ورأس الخيمة

و عجمان وأم القيوين والفجيرة

الغاز الذي يمتص الاشعة فوق البنفسجية في غلاف جوي هو الغاز الأوزون

(734

الدولة التي لا تطل على البحر من جميع جوانب هي غينيا الإستوائية

(733

(735

تدغين تنتمي إلى سلسلة جبال الريف

(736)

بيرمانيا لا تنتمي للقارة الأوروبية

(737)

الإنتربول تعنى منضمة الشرطة الجنائية الدولية

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7499 -

بتاريخ:

25 شوال 1447

13 أبريل 2026

صفحة : 2135

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.1062 صادرفي 14 من شوال 1447 (2 أبريل 2026)

بتطبيق القانون رقم 03.25 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي

للقيم المنقولة.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 03.25 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.64 بتاريخ

22 من جمادى ألولى 1447 (14 نوفمبر 2025) و لا سيما املواد 20

و28 و43 و44 و51 و61 و62 و63 و64 و65 و66 و67 و68 و70 و71

و73 و97 و115 و116 و136 و137 و147 و154 و173 و188 منه ؛

وبعد املداولة في مجلس الحكومة املنعقد بتاريخ 22 من رمضان 1447

)12 مارس 2026(،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يراد بعبارة الإدارة الواردة في المواد 43 و44 و51 و61 و62 و63

و64 و65 و66 و67 و68 و70 و71 و97 و115 و116 و136 و137
و147 و154 و188 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 03.25، السلطة
الحكومية املكلفة باملالية.

املادة الثانية

تطبيقا ألحكام املادة 20 من القانون رقم 03.25 السالف الذكر
وباقتراح من الهيئة املغربية لسوق الرساميل، يحدد في مليون
)1.000.000(درهم املبلغ الدنى الولي لحصص مساهمة املالك
املشتركين في الصندوق الجماعي للتوظيف أو أحد أقسامه خلال تأسيسه.

املادة الثالثة

تطبيقا لأحكام املادة 28 من القانون رقم 03.25 السالف الذكر
وباقتراح من الهيئة املغربية لسوق الرساميل، يحدد في خمسة ماليين
)5.000.000(درهم املبلغ الدنى لرأسمال شركة الستثمار ذات
الرأسمال املتغير عند تأسيسها.

املادة الرابعة

تطبيقا ألحكام املادة 73 من القانون رقم 03.25 السالف الذكر،
تخضع القواعد املحاسبية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم املنقولة
وكذا كل تغيير يتعلق بها للمصادقة بقرار من السلطة الحكومية
املكلفة باملالية، وذلك بعد استطالع رأي املجلس الوطني للمحاسبة.

.....

.....

وزير العدل

قرار لوزير العدل رقم 623.26 صادر في 2 شعبان 1447 (22) يناير (2026) بتفويض الإمضاء

بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.111 الصادر في 4 ربيع الأول 1443 (11) أكتوبر 2021 بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

وعلى المرسوم رقم 2.22.81 الصادر في 8 رمضان 1444 (30) مارس (2023 المتعلق بتفويض السلطة والإمضاء :

وعلى القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ : 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس 2016 .

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20) سبتمبر (1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5) مارس (1974) ولا سيما الفصل 20 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.21.826 الصادر في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021 المتعلق باختصاصات وزير العدل

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى القضاة الواردة أسماؤهم ومهامهم في الجدول التالي الإمضاء نيابة عن وزير العدل على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين لهم للقيام بمأموريات داخل المملكة وكذا المصادقة على وثائق التعويضات التي تخصهم :

)2026(عدد 7498 - 21 شوال 1447 (9) أبريل

2107

الجريدة الرسمية

المحاكم الإدارية

الدوائر القضائية

المحاكم

الرؤساء الأولون والرؤساء

محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش

مراكش

عبد السلام نعناني

إدارية مراكش

مصطفى زاهر

إدارية بني ملال

عبد المجيد مليكي

محكمة الاستئناف الإدارية بأكادير

عبد المعطي القدوري

إدارية أكادير

عبد الكريم الهاشمي

أكادير

إدارية العيون

إدارية الداخلة

محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط

عز العربي الحمومي

إدارية الرباط

حميد ولد البلاد

إدارية الدار البيضاء

عبد المجيد الشفيق

محكمة الاستئناف الإدارية بفاس

عبد الله بونيت

إدارية فاس

رضا التايدي

إدارية وجدة

مصطفى الريفي

محكمة الاستئناف الإدارية بطنجة

عبد العتاق فكير

إدارية طنجة

مصطفى أجهوم

طنجة

الرباط

فاس

2108

الجريدة الرسمية

)2026(عدد 7498 - 21 شوال 1447 (9) أبريل

المحاكم التجارية

الدوائر القضائية

المحاكم

الرؤساء الأولون والرؤساء

الوكلاء العامون والوكلاء

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

عبد الواحد صفوري

عائشة الناصري

الدار البيضاء

تجارية الدار البيضاء

رشيد الشائب

سعاد الكاملي

خديجة ابريطل

تجارية الرباط

فاس

ماجدة الداودي

أحمد شوري

محكمة الاستئناف التجارية بفاس

رشيدة حليمي

حجيبة البخاري

تجارية فاس

فاطمة فارسي

رشيد الرفيق

تجارية وجدة

ليلى فاتح

محمد صابر

محكمة الاستئناف التجارية بمراكش

مراكش

الحبيب ابوزيد

تجارية مراكش

عبد اللطيف المحمدي

أحمد الرشود

تجارية بني ملال

العربي فريس

ابتسام فهيم

محكمة الاستئناف التجارية بأكادير

محمد الكراوي

محمد جعكيك

مصطفى خويا موح

محمد أمركي

أكادير

تجارية أكادير

تجارية العيون

تجارية الداخلة

طنجة

محكمة الاستئناف التجارية بطنجة

محمد ملجاوي

خديجة بالكلوش

تجارية طنجة

عبد اللطيف الهدان

غزلان بلبول
2109

الجريدة الرسمية

)2026(عدد 7498 - 21 شوال 1447 (9) أبريل

الدوائر القضائية

المحاكم العادية

المحاكم

الوكلاء العامون والوكلاء

محكمة الاستئناف بالرباط

المصطفى لغزال

ابتدائية الرباط

عبد العزيز راجي

خالد خلقي

ابتدائية تمارة

الرؤساء الأولون والرؤساء

محمد شنضيض

فاطمة الواقفي

ابتدائية سلا

عبد السلام العداز

رضوان فارح

ابتدائية الخميسات

الحسن البشري

حميد حراش

ابتدائية تيفلت

المختار العيادي

الرباط

سيدي أمين العلمي

ابتدائية الرماني

عبد الرحيم بوعبيد

سعيد الركيطي

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

أحمد الخطابي

عبد الهادي زحاف

الابتدائية الاجتماعية

صالح تزاري

نادية أمزاوير

الابتدائية الزجرية

مليكة اشكورة

حسن جابر

محمد زواكي

الدار البيضاء

سمير آيت ارجدال

الابتدائية المدنية

عائشة ايت الحاج

عبد الكبير رشيد

ابتدائية المحمدية

رابحة فتح النور

ابتدائية بوزنيقة

ابتدائية ابن سليمان

مصطفى أكاشي

محكمة الاستئناف بفاس

أحمد واهروش

الزبير العباسي

ابتدائية فاس

عبد الرحيم زيدي

عبد الرحمان السباعي

ابتدائية تاونات

محمد حبشان

فاس

عبد اللطيف السحيمي

ابتدائية صفرو

خالد بنمومن

حميد بلمكي

ابتدائية بولمان

ياسين مخلي

حسن ايت موح

عمر البكاري

2110

الجريدة الرسمية

الدوائر القضائية

المحاكم

الرؤساء الأولون والرؤساء

)2026(عدد 7498 - 21 شوال 1447 (9) أبريل

الوكلاء العامون والوكلاء

محكمة الاستئناف بمراكش

مصطفى آيت الحلوي

ابتدائية مراكش

خالد كردودي

محمد دحان

ابتدائية إمنتانوت

مراكش

خالد الركيك

عثمان الخضري

ابتدائية قلعة السراغنة

مليكة از طوطي

ادريس ليمور

ابتدائية شيشاوة

سعيد بوطويل

ابتدائية تحناوت

ابتدائية ابن جرير

فاطمة العبدلاوي

حكيمة البحتي

محمد الضاوي

محكمة الاستئناف بمكناس

بوزيان الفهمي

محمد واكريم

ابتدائية مكناس

مكناس

ابتدائية الحاجب

خالد بنهاشم

عبد الرحمان كرامي

ابتدائية أزرو

مراد العكيلي

مصطفى الوارث

محكمة الاستئناف بوجدة

كلثوم تواب

خالد بن كيران

مصطفى يرتاوي

ابتدائية وجدة

جمال غولين

عبد الهادي بويحياوي

ميمون الهواري

يوسف منصوري

عمر قريوح

كريمة ادريسي

عمرو بنعلي

ابتدائية فجيج

سعيد ايكيس

عبد الهادي طالبي

رشيد حدادي

ادريس شرقي

مراد النادي

حميد فضلي

بوشعيب الماحي

فاطمة أرهوني

عبد الهادي ببخوتي

محمد الزردة

محمد الخياري

هند بوشان

احمد البنوضي

وجدة

ابتدائية بركان

ابتدائية جرادة

ابتدائية تاوريرت

محكمة الاستئناف بطنجة

ابتدائية طنجة

ابتدائية العرائش

ابتدائية القصر الكبير

ابتدائية أصيلة

طنجة

)2026(عدد 7498 - 21 شوال 1447 (9) أبريل

2111

الجريدة الرسمية

الدوائر القضائية

المحاكم

محكمة الاستئناف بتطوان

الرؤساء الأولون والرؤساء

الوكلاء العامون والوكلاء

عبد الرزاق محسن

إسماعيل حمدي

محمد سعيد الكشوري

محسن البقالي الحسني

حزام المالكي

عبد الصماد البقالي القاسمي

رضى بلحسين

كريم بويخلف

حسن عابدي

احمد اليوسفي

محمد أنيس

الجديدة

محمد مسعودي

محمد وداع

على شفقي

هشام بوصولة

أسفي

محمد أبو يحيى

إبراهيم بونجرة

عبد الرزاق فتاح

ابتدائية أكادير

عبد الكريم دو الطيب

محمد بلحسن

هشام الحسني

رشيد التيس

أكادير

يونس الحيان

خالد مقصودي

محمد بمزاغ

محمد مطار

تطوان

ابتدائية تطوان

ابتدائية وزان

ابتدائية المضيق

ابتدائية شفشاون

محكمة الاستئناف بتازة

عبد الغني الشاغ

محمد أقوير

تازة

ابتدائية تازة

محمد حاري

ابتدائية جرسيف

رشيد عماري

محكمة الاستئناف بالجديدة

رشيد محمود

ابتدائية الجديدة

محمد آيت هماد

ابتدائية سيدي بنور

عادل محفوظى

محكمة الاستئناف بأسفي

علي آيت كاغو

ابتدائية أسفى

رشيد نبيه

ابتدائية اليوسفية

مولاي اسماعيل احتيتيش

ابتدائية الصويرة

طارق عكلي

محكمة الاستئناف بأكادير

سعيد الشايب

ابتدائية إنزكان

عبد الحكيم صباح

ابتدائية بيوكرى

كمال محرر

ابتدائية تيزنيت

يوسف مرسلي

ابتدائية طاطا

ناصر العلمي

ابتدائية أولاد تايمة

العربي احميدوش

ابتدائية تارودانت

فيصل العموم

2112

الدوائر القضائية

المحاكم

الرؤساء الأولون والرؤساء

الوكلاء العامون والوكلاء

محكمة الاستئناف بالناضور

الناضور

عبد المجيد منصف

ابتدائية الناضور

عبد الغني الطيبات

كمال اسليماني

ابتدائية الدريوش

حميد الرحاوي

ميمون الباب

الحسيمة

توفيق سوط

عبد العالي الغليوني

محكمة الاستئناف بالحسيمة

محمد الادريسي

محمد التازي

ابتدائية الحسيمة

عيسى اليحياوي

عزيز تعليت

ابتدائية تارجيست

محمد بروحو

محمد الزربي

محكمة الاستئناف بالرشيدية

محمد الخياطي

حسن العرجي

ابتدائية الرشيدية

الرشيدية

أحمد رضى الشرقاوي

طارق طاوسي

ابتدائية ميدلت

محمد البكري

ابتدائية الريش

ابتدائية أرفود

محكمة الاستئناف بورزازات

رشيدة عبد النبي

ابتدائية ورزازات

ورزازات

محمد منير الادريسي

عبد العزيز لكنيفري

ابتدائية زاكورة

عبد الله لطفي

يوسف بن طالب

ابتدائية تنغير

كروم الزهري

عبد اللطيف الفتيحي

محكمة الاستئناف بخريبكة

إبراهيم عنترة

عبد العزيز شقروف

ابتدائية خريبكة

خريبكة

عبد اللطيف بلحميدي

بوزكري دياني

ابتدائية وادي زم

محمد صياح

خالد يطعنا

ابتدائية أبي الجعد

المصطفى عمراني

العربي هيشري

رضوان الخضر

)2026(عدد 7498 - 21 شوال 1447 (9) أبريل

2113

الجريدة الرسمية

الرؤساء الأولون والرؤساء

الدوائر القضائية

المحاكم

الوكلاء العامون والوكلاء

محكمة الاستئناف بالقنيطرة

بوشعيب محيب

ابتدائية القنيطرة

القنيطرة

عبد الكريم الشافعي

محمد بنجيلالي

ابتدائية سوق أربعاء الغرب

كريم آيت بلا

طارق الحسناوي

ابتدائية سيدي قاسم

احمد الزعلامي

عزيز أغربي

ابتدائية مشرع بلقصيري

عبد الرحيم عيدي

عبد اللطيف الأنصاري

ابتدائية سيدي سليمان

حميد ميمون

العلامي موهاجير

محكمة الاستئناف بالعيون

نور الدين الواهلي

إبراهيم بنتزرت

ابتدائية العيون

العيون

محمد الراوي

بهيجة السماعيلي

ابتدائية السمارة

عبد الله احمن

التجاني أحمد الزاكي

ابتدائية بوجدور

عادل جلال منصور

حسن طه

محكمة الاستئناف بسطات

عديل هتوف

رشيد تاشفين

ابتدائية سطات

سطات

أحمد مسموكي

أحمد ميدة

ابتدائية برشيد

محمد عامر

المحجوب أقدار

ابتدائية ابن أحمد

عزيز مدني

ادريس بحسي

محكمة الاستئناف ببني ملال

نور الدين داحن

عبد السلام مسار

ابتدائية بني ملال

محمد الجعفري

عبد الحميد البهلول

ابتدائية قصبة تادلة

مصطفى هيبي

مراد سلطان

ابتدائية الفقيه بن صالح

كريم بنموسى

اعمرو الحيلولي

ابتدائية خنيفرة

عبد الحق اشرايكي

بني ملال

سعيد بوهلال

ابتدائية سوق السبت أولاد النمة

حاتم حراث

عائشة العازم

ابتدائية أزيلال

بوشعيب لوردي

حسن وتاب

ابتدائية دمنات

رضوان بدة

2114

الجريدة الرسمية

)2026(عدد 7498 21 شوال 1447 (9) أبريل

الدوائر القضائية

المحاكم

الرؤساء الأولون والرؤساء

الوكلاء العامون والوكلاء

محكمة الاستئناف بكلميم

عادل حاميدي

سعيد موفنين

سفيان فقوش

توفيق حبي

عبد العزيز تقي الله

توفيق عارف

كلميم

ابتدائية كلميم

ابتدائية أسا الزاك

ابتدائية سيدي افني

هشام الصحراوي

ابتدائية طانطان

محمد عبده البراق

محكمة الاستئناف بالداخلة

الداخلة

ابتدائية الداخلة

طارق التاقي

رشيد كردام

المادة الثانية. - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 شعبان 1447 (22) يناير (2026).

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي

الدوائر القضائية	المحاكم	الرؤساء الأولون والرؤساء	الوكلاء المداومون والوكلاء
	محكمة الاستئناف بوادي	صديقي زيد الخير	خالد الزناتي
مراكش	ابتدائية مراكش	محمد بنعلي	فاطمة الزهراء
	ابتدائية القنيطرة	عبدالرحيم المنصوري	خليفة بن طاهر
	ابتدائية الدار البيضاء	إدريس الوهابي	سعيد بوعزيز
	ابتدائية الرباط		
	ابتدائية تمنصورت	-	-
سطات	ابتدائية آيت عبود	لطيفة العدناوي	عفيفة البصير
	محكمة الاستئناف بمكناس	محمد الأندلسي	يوسف القاسمي
	ابتدائية مكناس	محمد وفاري	هدى بنعيشة
	ابتدائية الحاجب	عبد الرحمان الزاهري	مريم الطالبي
	ابتدائية الريش	صديقي الزهراء	العابد الزياني
	محكمة الاستئناف بوجدة	هند بن جلون	مصطفى برادلي
وجدة	ابتدائية وجدة	جمال الدرعي	عبد القادر بوجمعة
	ابتدائية بركان	حميدي الدغاري	يوسف الحسيني
	ابتدائية بوذنيب	الحسن الزروق	الزهرة المرابطي
	ابتدائية تنوشفت	حسن بحيي	سعيدة المؤمن
	ابتدائية تنجداد	عبد القادر هلتي	رشيد هندو
عكاشة	محكمة الاستئناف بفاس	الحسن شرقي	عمر القادري
	ابتدائية عكاشة	حميد العلمي	يوسف الدكالي
	ابتدائية الرباط	أحمد العرجوني	عبد الرحمان الزاهري
	ابتدائية الصخيرات	عبد الرحيم المنصوري	أحمد الموظف

الدوائر القضائية	المحاكم	الرؤساء الأولون والرؤساء	الوكلاء المداومون والوكلاء
	محكمة الاستئناف بمكناس	[illegible]	[illegible]
القنيطرة	ابتدائية القنيطرة	محمد بصماني	كريم أبو بكر
	ابتدائية سيدي قاسم	عزيز الحربي	عبد الرحيم عبدي
	ابتدائية سلا والصخيرات	عبد اللطيف الأنصاري	محمد مرزوق
	ابتدائية سيدي سليمان	الحسين بن محمد	[illegible]
فاس	محكمة الاستئناف بفاس	إبراهيم مبارك	محمد الزاوي
	ابتدائية فاس	وفيدة السلاوي	عبد الله أمين
	ابتدائية صفرو	الحبيب أحمد الزاهي	سلمى بنان منصور
	ابتدائية بولمان	منصور بلة	خليل طارق
مكناس	محكمة الاستئناف بمكناس	[illegible]	[illegible]
	ابتدائية مكناس	أحمد وجدة	[illegible]
	ابتدائية الحاجب	الحسين الأنصاري	محمد مكناس
	ابتدائية أزرو	إدريس بلمكي	كريم الفهري الناصري
بني ملال	محكمة الاستئناف ببني ملال	عبد الصمد مبارك	محمد القصاري
	ابتدائية بني ملال	عبد الحميد الشعباني	مصطفى عدي
	ابتدائية قصبة تادلة	مريم بنصالح	كريم عموس
	ابتدائية الفقيه بن صالح	الأمير الجراري	أيوب الحق الزناتي
	ابتدائية أزيلال	سعيد برحيلة	طارق بنت
	ابتدائية سوق السبت أولاد النمة	عبدالله المنوني	يوسف أوراز
	ابتدائية أبي الجعد	خليل أمين	[illegible]
	ابتدائية تمنصلت	-	-

الدوائر القضائية	المحاكم	الرؤساء الأولون والرؤساء	الوكلاء العامون والوكلاء
تمسمان	محكمة الاستئناف بتمسمان	عادل حميدي	سعيد مولاتين
	ابتدائية تمسمان	سفيان قنوش	توفيق حبيب
	ابتدائية أسا الزاك	-	-
	ابتدائية مجدي الغربي	هشام الصحراوي	عبد العزيز تقي الله
	ابتدائية طاطفلان	محمد عبده البراق	توفيق عارف
العاصفة	محكمة الاستئناف بالعاصفة	-	-
	ابتدائية العاصفة	طارق الناجي	رشيد الزاهد

المادة الثانية: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 شعبان 1447 (27 يناير 2026)

الإمضاء غير المقروء

المحاكم الإدارية

الدوائر القضائية	المحاكم	الرؤساء الأولون والرؤساء
مرانان	محكمة الاستئناف الإدارية بمرانان	عبد السلام بنعلي
	إدارية مرانان	مصطفى زاهر
	إدارية بني ملال	عبد المجيد مليكي
كانيز	محكمة الاستئناف الإدارية بكانيز	عبد المعطي الكتوري
	إدارية كانيز	عبد الكريم الهاشمي
	إدارية الحوت	-
	إدارية الدخلة	-
تونفيت	محكمة الاستئناف الإدارية بتونفيت	عز العرب المنصوري
	إدارية تونفيت	محمد بن شلاح
	إدارية آيت البحر	عبد السميع الشنتوف
قاسم	محكمة الاستئناف الإدارية بقاسم	عبد الله بوزيان
	إدارية قاسم	رضا القاسمي
	إدارية ريحانة	مصطفى الزيتي
طنجة	محكمة الاستئناف الإدارية بطنجة	عبد الحافظ أمزيان
	إدارية طنجة	مصطفى جاوزه

المحاكم التجارية

الدوائر القضائية	المحاكم	الرؤساء الأولون والرؤساء	الوكلاء العامون والوكلاء
قاع البيضاء	محكمة الاستئناف التجارية بقاع البيضاء	عبد الودود حلوي	عائشة الناصري
	تجارية قاع البيضاء	[illegible] الشاب	سعد القصري
	تجارية الرياط	كلثوم لبريدا	داوية التاوزري
عدن	محكمة الاستئناف التجارية بعدن	أحمد شوران	رشيد حليمي
	تجارية ثامن	مهيبة البنوري	دانية الفاسي
	تجارية وجدة	رشيد الزاهق	أنس الفتح
مرانان	المحكمة الابتدائية التجارية بمرانان	محمد عامر	الشهيب بورية
	تجارية مرانان	عماد الدين الصابوني	أحمد الزياني
	تجارية بني ملال	ليلى فريد	ياسمين فهيم
أدوير	محكمة الاستئناف التجارية بأدوير	محمد تنوارو	محمد جنكيك
	تجارية أدوير	مصطفى حيمة مزوغ	محمد أمرابي
	تجارية الصويرة	-	-
	تجارية الدخلة	-	-
طنجة	محكمة الاستئناف التجارية بطنجة	محمد ملجاوي	كلثومة بنشقرون
	تجارية مسجا	عبد الخليف البيطار	شرقان بلون

المحاكم العادية

شوافر الخشبية	المحاكم	الرؤساء الأولون ونائبو الرؤساء	الوكلاء العاموون والوكلاء
	محكمة الاستئناف بالرباط	المستشار العزاوي	عبد العزيز بلاوي
	ابتدائية الرباط	شاك نافع	سمية المنصوبي
	بداية سلا	لطيفة الرافعي	عبد الصمد الحداد
الرباط	ابتدائية سلا	رضوان شرح	الحسن البشري
	ابتدائية الخميسات	محمد ه بنيز	المصطفى الصابر
	بداية تمارة	سعاد بن أحمادي	عبد الكريم بن حيو
	ابتدائية الصخيرات	محمد الرحماني	الحسن الطيبي
	بداية تمارة	عبد الإله بن يدفع	مبارك مرزوق
	الابتدائية الاجتماعية	نجمة أمين دوم	منية بنموسى ا
	ابتدائية الزهراء	حسن دباغ	محمد أزواغي
قاضي البيشة	الابتدائية الجنحية	معمر أحمد وجدال	عائشة بنت الصباح
	ابتدائية الجنحية	عبد الكبير رشيد	رابحة فتح الله
	ابتدائية بني ملال	-	-
	ابتدائية قاضي	مصطفى الكاظمي	أحمد ا العزيزي
	محكمة الاستئناف بالدار	العزيز الحسني	عبد الكريم بن زيان
	ابتدائية الدار	عبد الرحمان العلوي	محمد جبلان
الدار	ابتدائية الوكالات	عبد اللطيف السعيدي	هند بنموس
	ابتدائية بنسليمان	سعيد الحلو	يحيى سلاي
	بداية بوجعد	حسن ابنة مرج	عمر الطاهري

أنواع القضايا	المحاكم	الرؤساء الأولون ونائبو الرؤساء	الوكلاء العاموون والوكلاء
	محكمة الاستئناف بالعيون	عبد الرزاق مصباح	إسماعيل معتصم
	ابتدائية الداخلة	محمد سعيد الكاموري	محسن البقالي الحسني
الجنوب	ابتدائية بوجدور	رضوى بنحدون	جزولة الدالي
	ابتدائية العيون		
	ابتدائية الكويرة	أحمد محمد البقالي الفاسي	فريد بوجيدة
	محكمة الاستئناف بفاس	عبد الحق الخلاع	محمد الزيزي
فاس	ابتدائية فاس	محمد حاري	حسن عاطفي
	ابتدائية صفرو	رشيد صابر	محمد لمريني
	محكمة الاستئناف بالجديدة	رشيد مسعود	محمد كنبي
الجديدة	ابتدائية الجديدة	محمد أحمد سعد	محمد مسعودي
	ابتدائية سيدي بنور	خالد معروفي	محمد وداع
	محكمة الاستئناف بالرشيدية	حسن إيت بلحاج	حسن بلقاسي
الراشيدية	ابتدائية الريش	رشيد أزرار	فاطمة بوسعادة
	ابتدائية بوعرفة	عبد الرحمان المتقال	محمد أمين بنعيس
	ابتدائية ميدلت	فاروق حامي	إبراهيم بوعمرة
	محكمة الاستئناف بتطوان	محمد الشاهد	عبد الرزاق فتاح
	ابتدائية تطوان	عبد الكريم بن الطيب	محمد بنعمر
	ابتدائية الفنيدق	عبد الحفيظ مساك	منير الحسني
	ابتدائية مرتيل	عماد منصور	رشيد التيمي
تطوان	ابتدائية المضيق	وصفة برحيلي	يونس لحلو
	ابتدائية شفشاون	ناصر الحلبي	خالد مقنوشي
	ابتدائية أولاد تيمة	كريم معمودن	محمد مزار
	ابتدائية القرويين	فيصل عمور	محمد بطار

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7497 - 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026

نصوص عامة

صفحة : 2050

مرسوم رقم 2.26.28 صادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026 يتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.151 بتاريخ 30 من شوال 1427 (22) نوفمبر (2006) ، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 22 منه :

وعلى القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.54 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) :

وعلى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ : 11 من رجب 1441 (6) مارس 2020 .

وعلى المرسوم رقم 2.14.841 الصادر في 19 من شوال 1436 (5) أغسطس (2015) المتعلق بالإذن بعرض الأدوية المعدة للاستعمال
البشري في السوق :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من رمضان 1447 (19) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04

يكون استيراد كل دواء معد للاستعمال البشري موضوع تأشيرة صحية تسلم وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة في هذا المرسوم.

المادة 2

يقصد في مدلول هذا المرسوم بـ «الدواء، كل دواء معد للاستعمال البشري يتم استيراده في شكل منتج جاهز أو منتج سائب أو منتج وسيط كما هي معرفة في الملحق بالمرسوم المشار إليه أعلاه)2015(رقم 2.14.841 بتاريخ 19 من شوال 1436 (5) أغسطس

المادة 3

لا تسري أحكام هذا المرسوم على :

- الأدوية الخاضعة للإذن الخاص المنصوص عليه في البند الثاني

من المادة 7 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 :

الأدوية المصنفة كمخدرات أو كمؤثرات عقلية التي تظل خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.

المادة 4

من أجل الحصول على التأشيرة الصحية، يتعين على المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية تكوين ملف يتضمن الوثائق والمستندات
التالية :

1 - طلب، يعد وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة موقع عليه ومختوم من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية :

2 - نسخة من الإذن بعرض الدواء، موضوع طلب التأشيرة الصحية، في السوق :

3 - تصريح بالشرف موقع عليه من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية يشهد بموجبه بمطابقة الدواء المزمع استيراده لعناصر الملف الذي تم بناء عليه تسليم الإذن بالعرض في السوق :

4 - نسخة من شهادة المنشأ أو من شهادة المنتوج الصيدلي (CPP) :

5- وثيقة تبين موقع صنع المادة أو المواد الفاعلة التي يتضمنها الدواء :

6 - تصريح بالشرف موقع عليه من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية يلتزم بموجبه بإيداع نشرة أو نشرات تحليل حصة أو حصص الدواء المستورد لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ تسلمها :

7- نسخة من وصل الأداء المنصوص عليه في المادة 6 أدناه.

المادة 5

يودع ملف طلب التأشيرة الصحية المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه بطريقة إلكترونية لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، مقابل وصل.

يشار إلى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بعده باسم «الوكالة».

المادة 6

يترتب على طلب التأشيرة الصحية أداء أجرة عن الخدمات الفائدة الوكالة، مقابل وصل.
عملا بأحكام المادة 10 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 10.22

يحدد سعر هذه الأجرة بمقرر المجلس إدارة الوكالة.

المادة 7

تبت الوكالة في طلب الحصول على التأشيرة الصحية داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ إيداع ملف الطلب كاملا.

غير أن هذا الأجل يمكن أن يخفض إلى سبعة (7) أيام في حالة الاستعجال، بطلب معلل من المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية.

يجب أن يكون كل قرار برفض منح التأشيرة الصحية معللاً، وأن يبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 8

تتضمن التأشيرة الصحية، على وجه الخصوص، البيانات التالية :

- اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية :

الاسم التجاري والاسم المتعارف عليه دوليا للدواء وشكله الصيدلي وتقدير جرعته وطريقة استعماله :

- مدة صلاحية الدواء التي يجب أن تساوي أو تفوق في تاريخ دخول الدواء إلى التراب الوطني، ثلثي (3/2) مدة صلاحية الدواء المذكور الإجمالية.

يحدد نموذج التأشيرة الصحية بقرار للسلطة الحكومية المكلفة

بالصحة.

المادة 9

تمنح التأشيرة الصحية لمدة سنتين، قابلة للتجديد. وتشمل سلسة من عمليات استيراد الدواء المعني.

غير أنه إذا كانت المدة المتبقية للإذن بعرض الدواء المعني في السوق أقل من سنتين، فإن التأشيرة الصحية تمنح في حدود المدة

المتبقية من هذا الإذن.

تسري مدة صلاحية التأشيرة الصحية من تاريخ التوقيع عليها من لدن مدير الوكالة.

المادة 10

يجب على المؤسسة الصيدلية الصناعية الحاصلة على التأشيرة الصحية أن تصرح لدى الوكالة بما يلي :

الكمية المستوردة حسب نوع كل دواء عند نهاية كل سنة :

كل حادث وقع أثناء عملية الاستيراد من شأنه التأثير على جودة الدواء المعني أو سلامته أو هما معا.

المادة 11

يجب أن يكون كل تغيير يطرأ على أحد العناصر التالية موضوع

طلب جديد للتأشيرة الصحية :

صاحب الإذن بالعرض في السوق :

موقع أو مواقع صنع الدواء أو المادة الفاعلة :

مزود الدواء أو المادة الفاعلة :

مصنع الدواء أو المادة الفاعلة.

المادة 12

تقوم الوكالة، حسب الحالة، بسحب التأشيرة الصحية أو بإيقافها إذا تم سحب الإذن بعرض الدواء المعني في السوق أو إيقافه.

علاوة على الحالتين المشار إليهما أعلاه، تقوم الوكالة :

(أ) يسحب التأشيرة الصحية إذا لم تتقيد المؤسسة الصيدلية الصناعية بأحكام البند الثاني من المادة 10 أعلاه :

ب بعد إعذار المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية، بإيقاف التأشيرة الصحية إذا لم يتم إيداع نشرة أو نشرات تحليل حصة أو حصص الدواء المستورد لدى الوكالة داخل الأجل المنصوص عليه في البند 6 من المادة 4 من هذا المرسوم أو في حالة الإخلال بأحكام البند الأول من المادة 10 أعلاه.

في حالة إيقاف التأشيرة الصحية طبقا لأحكام البند (ب) أعلاه تدعى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية إلى تسوية وضعيتها داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما.

إذا لم تمتثل المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية، بعد انصرام الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة، فإنه يتم سحب التأشيرة الصحية منها.

يجب أن يكون قرار إيقاف أو سحب التأشيرة الصحية معللا وأن يبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 13

تظل التأشيرات الصحية الخاصة باستيراد الأدوية المعدة للاستعمال البشري المسلمة للمؤسسات الصيدلية الصناعية، قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، سارية المفعول إلى حين انتهاء مدة صلاحيتها.

المادة 14

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الموالي التاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينسخ، ابتداء من التاريخ نفسه الأحكام المتعلقة باستيراد الأدوية المعدة للاستعمال البشري من لدن المؤسسات الصيدلية الصناعية الواردة في المرسوم رقم 2.00.411 الصادر في 19 من ربيع الأول 1421 (22) يونيو 2000) بإحداث تأشيرة صحية على استيراد الأدوية المقدمة في شكلها التجاري والمواد الأولية الفاعلة المعدة حصرا للاستعمال الصيدلي.

المادة 15

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل

واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026).

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

الإمضاء : أمين التهراوي.

الجريدة الرسمية عدد 7497 - 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026

مرسوم رقم 2.26.266 صادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.07.1064 الصادر في 5 رجب 1429 (9) يوليو 2008) المتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.54 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023)، ولا سيما المادتين : 5 و 15 منه
وعلى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ

:)2020(11 من رجب 1441 (6) مارس

وعلى المرسوم رقم 2.24.705 الصادر في 28 من ربيع الأول 1446 (2) أكتوبر (2024) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأمانة العامة للحكومة :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.07.1064 الصادر في 5 رجب 1429

(9) يوليو (2008) المتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات

والمؤسسات الصيدلية وفتحها :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من رمضان 1447

(19) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 41 و 42 و 43 و 44 (الفقرة الأولى) و 49 و 50 الفقرة الثانية) و 51 (الفقرة الثانية) و 52 و 54 (الفقرة الأولى) و 56 و 57 و 58 و 59 و 60 و 61 و 62 (الفقرة الأولى) و 63 و 64 و 65 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.07.1064 الصادر في (5 رجب 1429 (9) يوليو 2008

المادة 41 - تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة.

يتحقق مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية من العذر القانوني الذي . ويوجه نسخة منه إلى عامل العمالة أو الإقليم المختص وإلى رئيس المجلس الوطني والمجلس الجهوي لهيئة الصيادلة المعني.

المادة 42 - يجب على صيدلي الصيدلية .....

" علما بذلك، يخبر الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية و المجلس الجهوي لهيئة صيادلة الصيدليات.

المادة 43 - تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة....

من لدن المجلس الوطني لهيئة الصيادلة وتوافق عليه السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

المادة 44 (الفقرة الأولى). - لأجل إحداث مؤسسة صيدلية، يجب

على ....
طلب إذن مسبق بالموافقة لدى
الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

المادة 49 - يُمنح الإذن المسبق بالموافقة على . من تاريخ توصل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بالطلب، وذلك بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.
يجب على المجلس الوطني. «الأمر إليه....
من إحالة

المادة 50 (الفقرة الثانية) - يسري أجل جديد ابتداء من تاريخ توصل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بالإثباتات المطلوبة.

المادة 51 (الفقرة الثانية) - يبلغ الإذن فورا إلى كل من المجلس «الوطني لهيئة الصيادلة وعامل العمالة أو الإقليم محل إقامة «المؤسسة الصيدلية المراد إحداثها.

المادة 52 - بمجرد الانتهاء من أشغال. طلب إذن «نهائي بفتح المؤسسة الصيدلية لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات «الصحية.

ويجب أن ..

التالية :

6 - حسب غرض المؤسسة، قائمة الآلات والتجهيزات والمعدات ولا سيما تلك المخصصة للنظام المعلوماتي ولوزن المواد الأولية الصيدلية ولتصنيع الأدوية ومراقبتها وتوضيبها ...
وتوزيعها :

-7»

8 - النظام الداخلي ...

الأمر بشركة.. .

ويجب أن ....

لتطبيقه.

9 - نسخة من وصل الأداء المنصوص عليه في المادة 71 المكررة من هذا المرسوم.»

المادة 54 الفقرة الأولى). - يمنح مدير الوكالة المغربية للأدوية و المنتجات الصحية الإذن النهائي، بعد استطلاع رأي .

داخل أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالرأي المذكور

المادة 56 - يتم تبليغ قرار...

فورا إلى الأمين العام للحكومة والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة وإلى عامل العمالة أو الإقليم حيث ستقام المؤسسة «الصيدلية.

«المادة 57 - طبقا لأحكام المادة 79 من القانون رقم 17.04 السالف «الذكر، يجب التصريح لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بكل مشروع . في إنجازه

يجب كذلك التصريح لدى الوكالة المذكورة بكل تعديل آخر...

(الباقي لا تغيير فيه.)
المادة 58 - يبلغ مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية موافقته إلى المؤسسة. لا يتعدى ستين (60) يوما يحتسب ....

ابتداء من تاريخ توصله بالتصريح المنصوص عليه في المادة 57 أعلاه.

غير أنه.....

بالعناصر المطلوبة.

يجوز لمدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، طبقا ..

أن يعترض بقرار معلل، في الأجل المحدد على التعديلات المقترحة.

المادة 59 - يبلغ مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية قراره. وإلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 60 - يجب أن يكون نقل محال الصنع

موضوع إذن يسلمه مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية طبقا لأحكام المادتين .

من هذا المرسوم.

المادة 61 - تطبيقا لأحكام.

لغيابه، تصريحا إلى مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية في البند المذكور.
والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة .

المادة 62 الفقرة الأولى) - تطبيقا لأحكام البند الثاني من المادة 127 من . لغيابه، طلب إذن نيابة لدى

مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

المادة 63 - تطبيقا لأحكام المادة 129 من القانون السالف الذكر ...

مهامه طلب إذن نيابة لدى مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية مرفقا بالوثائق المنصوص عليها
المرشح للنيابة.

غير أنه إذا كان التوقف النهائي عن مزاولة النشاط ناتج عن وفاة الصيدلي المسؤول أو فصله من قبل المؤسسة الصيدلية المعنية تتولى هذه الأخيرة القيام بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه فورا.

المادة 64 يمنح مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما ..... بعد

الاطلاع على تقرير بحث مفتشية الصيدلة واستطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

يبلغ قرار الإذن فورا إلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 65 - تطبيقا لأحكام المادة 128 من القانون السالف الذكر ... طلب إذن نيابة لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

الجريدة الرسمية عدد 7497 - 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026

يمنح مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل لا يتجاوز مفتشية الصيدلة واستطلاع رأي

المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

يبلغ قرار الإذن فورا إلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة الثانية

تنسخ وتعوض، على النحو التالي، مقتضيات المادة 70 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.07.1064

المادة 70 - يقصد بالإدارة في مدلول :

149 المواد 82 و 83 و 89 و 118 و 123 (البنود 1 و 2 و 3 و 139 و

من القانون السالف الذكر رقم 17.04 ، الوكالة المغربية للأدوية

والمنتجات الصحية :

المواد 119 و 120 و 130 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 السلطة الحكومية المكلفة بالصحة ومدير الوكالة المغربية

للأدوية والمنتجات الصحية :

- المادة 126 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 السلطة الحكومية المكلفة بالصحة :

- المادة 97 الفقرة الثالثة من القانون السالف الذكر رقم 17.04

«الأمانة العامة للحكومة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات «الصحية :

- المادة 102 من القانون السالف الذكر رقم 17.04، الأمين العام «للحكومة.»

المادة الثالثة

يتمم المرسوم السالف الذكر رقم 2.07.1064 بالمواد 71 المكررة و 71 المكررة مرتين و 71 المكررة ثلاث مرات و 71 المكررة أربع مرات :

المادة 71 المكررة. - يترتب على طلب الإذن النهائي بفتح المؤسسة الصيدلية وطلب الإذن بنقل محال الصنع أو التخزين وطلب إحداث موقع أو مواقع جديدة أداء أجرة عن الخدمات لفائدة الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، مقابل وصل.

عملا بأحكام المادة 10 من القانون السالف الذكر رقم 10.22 يحدد سعر هذه الأجرة بمقرر المجلس إدارة الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.»

المادة 71 المكررة مرتين - من أجل رقمنة مسطرة الحصول على التراخيص والأذون وتلقي التصاريح التي تدخل بموجب أحكام هذا المرسوم، في مجال اختصاص الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، تحدث لدى هذه الوكالة منصة إلكترونية يُعهد إليها بتدبيرها.

يتم عبر المنصة المذكورة، إيداع ملفات طلبات التراخيص والأذون المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وإشعار المعنيين بالأمر بالمال الذي تم تخصيصه لها ومنحهم التراخيص والأذون موضوع طلباتهم.»

المادة 71 المكررة ثلاث مرات - يتم تكوين ملفات طلبات التراخيص والأذون المشار إليها في هذا المرسوم وإيداعها ومعالجتها وتسليمها وفق أحكام القانون المشار إليه أعلاه رقم 55.19 والنصوص المتخذة لتطبيقه.»

المادة 71 المكررة أربع مرات. - يجب على الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية موافاة الأمانة العامة للحكومة، بصورة منتظمة بالمعطيات والمعلومات الضرورية للاضطلاع بالاختصاصات المسندة إليها في مجال المهن المنظمة بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه)2024(رقم 2.24.705 الصادر في 28 من ربيع الأول 1446 (2) أكتوبر

المادة الرابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية والأمين العام للحكومة ووزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

الأمين العام للحكومة.

الإمضاء : محمد حجوي.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

الإمضاء : أمين التهراوي.

.....

.....

.....

.....

مرسوم رقم 2.07.1064 صادر في 5 رجب 1429 (9) يوليو 2008 يتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها.
أنظر التعديل :
الجريدة الرسمية عدد 7497 - 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026 .

الجريدة الرسمية عدد 5646 - 6 رجب 1429 (10) يوليو 2008
صفحة : 2075

مرسوم رقم 2.07.1064 صادر في 5 رجب 1429 (9) يوليو 2008 يتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها.

-

الوزير الأول

بناء على القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.151 بتاريخ 30 من شوال 1427 -(22) نوفمبر (2006) ولاسيما الباب الأول الفرعين الأول والثالث) والباب الثاني الفرعين الأول والثاني من القسم الثاني المتعلق بمزاولة الصيدلة :

وعلى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 الصادر في 25 من ذي الحجة 1396 (17) ديسمبر (1976) يتعلق بإحداث هيئة للصيادلة :

وعلى المرسوم رقم 2.75.863 الصادر في 11 من صفر 1397 فاتح فبراير 1977) لتطبيق الفصل 51 من الظهير الشريف بمثابة قانون المشار إليه أعلاه رقم 1.75.453 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1396 (17) ديسمبر 1976

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 4 رجب 1429 (8) يوليو 2028

رسم ما يلي :

الباب الأول

إذن مزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص من لدن المغاربة

المادة 1

لأجل تطبيق المادة 93 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 . يجب على كل صيدلي مغربي يرغب في مزاولة مهنته بالقطاع الخاص أن -يودع طلب إذن لهذا الغرض مقابل وصل لدى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 2

يجب أن يحرر طلب الإذن المشار إليه في المادة الأولى أعلاه في استمارة يحددها ويسلمها لهذا الغرض المجلس الوطني لهيئة الصيادلة ويجب أن يشفع بثلاثة نظائر من الوثائق التالية :

1 - نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من دبلوم دكتور في الصيدلة مسلم من إحدى كليات الطب والصيدلة المغربية أو إن تعذر ذلك، شهادة مؤقتة عن الدبلوم، أو شهادة أو دبلوم من كلية أو مؤسسة جامعية -أجنبية معترف بمعادلته طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل :

2 نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من بطاقة التعريف الوطنية :

3 - البطاقة رقم 3 من السجل العدلي محررة منذ أقل من ثلاثة أشهر أو أي وثيقة رسمية أخرى تقوم مقامها :

4 - تصريح بالشرف من صاحب الطلب مصادق عليه بشكل قانوني يشهد فيه أنه غير مقيد في هيئة أجنبية للصيادلة أو نسخة من وثيقة الحذف من الهيئة المذكورة :

5 - بالنسبة لصاحب الطلب الذي سبق له أن مارس داخل الإدارة العمومية أو داخل مؤسسة عمومية، قرار الحذف من أسلاك الإدارة أو أي شهادة أخرى تثبت انقطاعه عن العمل بصورة قانونية يسلمها المرفق الذي كان يعمل به :

6 - صورة تعريف لصاحب الطلب.

المادة 3

قبل تسليم الإذن، يقوم رئيس المجلس الوطني بالتحقق من صحة

الدبلوم المسلم بالمغرب أو بالخارج.

إذا تعلق الأمر بالتحقق من صحة دبلوم وطني، يحيل رئيس المجلس الوطني الأمر داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما إلى المؤسسة الجامعية التي سلمت الدبلوم المذكور.

إذا كانت الضرورة تدعو إلى التحقق من صحة دبلوم مسلم من كلية أو مؤسسة جامعية أجنبية، أحال رئيس المجلس الوطني الأمر داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما إلى الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية التي تقوم بالمساعي الضرورية.

المادة 4

يبت رئيس المجلس الوطني في طلب الإذن بمزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص داخل أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالجواب المتعلق بالتحقق من الدبلوم والمشار إليه في المادة 3 أعلاه.

ويمنح الإذن بحكم القانون بعد الاطلاع على الملف الكامل والتحقق من صحة الدبلوم المسلم بالمغرب أو بالخارج.

يجب أن يكون رفض منح الإذن معللا ويبلغ كتابة إلى الصيدلي صاحب الطلب بالعنوان الذي صرح به.

المادة 5

لا يترتب على منح الإذن بمزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص أداء أي أجرة.

المادة 6

تبلغ داخل أجل 24 ساعة قرارات الإذن المتخذة من لدن رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة إلى وزير الصحة والأمين العام للحكومة.

الباب الثاني

إذن مزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص من لدن رعايا أجانب

المادة 7

يسلم الأمين العام للحكومة الإذن بمزاولة مهنة الصيدلة من لدن الرعايا الأجانب بالقطاع الخاص المنصوص عليه في المادة 94 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 بعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

ولهذه الغاية، يجب على المعني بالأمر أن يودع مقابل وصل لدى الأمانة العامة للحكومة طلبا، محررا في استمارة تحددها وتسلمها هذه الأخيرة، مشفوعا بثلاثة نظائر من الوثائق التالية :

1 - نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من شهادة الجنسية

2- نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من سند الإقامة على التراب المغربي المنصوص عليه في المادة 5 من القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة أو إن تعذر ذلك، وصل إيداع طلب الحصول على السند المذكور :

3 - نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من عقد الزواج بشخص من جنسية مغربية أو عند الاقتضاء الدفتر العائلي عندما لا يكون المترشح من رعايا دولة أبرمت مع المغرب اتفاقا يسمح بموجبه للصيادلة من رعايا إحدى الدولتين بالإقامة على تراب الدولة الأخرى المزاولة المهنة بها :

4 - نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من دبلوم دكتور في الصيدلة أو دبلوم أو شهادة تمنح له الحق في مزاولة المهنة في الدولة التي ينتمي إليها ومعترف بمعادلتها للدبلوم الوطني طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل :

5 - مستخرج من السجل العدلي محرر منذ أقل من ثلاثة أشهر

أو أي وثيقة رسمية أخرى تقوم مقامه :

6 - تصريح بالشرف من صاحب الطلب مصادق عليه بشكل قانوني يشهد فيه بأنه غير مقيد في هيئة صيادلة أجنبية أو نسخة من وثيقة الحذف من الهيئة المذكورة :

7 - بالنسبة لصاحب الطلب الذي سبق له أن زاول المهنة داخل الإدارة العمومية أو داخل مؤسسة عمومية، قرار الحذف من أسلاك الإدارة أو أي شهادة أخرى تثبت انقطاعه عن العمل بصورة قانونية يسلمها المرفق الذي كان يعمل به :

8 - صورة تعريف صاحب الطلب :

المادة 8

يسلم الأمين العام للحكومة الإذن بالمزاولة مع مراعاة احترام أحكام القانون رقم 02.03 المشار إليه أعلاه وبعد التحقق من صحة الدبلوم.

ويقوم بالتحقق من صحة الدبلوم وفقا لأحكام المادة 3 أعلاه.

المادة 9

تبلغ فورا قرارات الإذن المتخذة من لدن الأمين العام للحكومة إلى وزير الصحة ورئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

الباب الثالث

الصيدليات

الفرع الأول

إيداع طلبات إحداث الصيدليات

أو استغلالها ونقل الأنشطة المهنية وقبول الطلبات المذكورة

المادة 10

يجب على كل صيدلي يرغب في إحداث صيدلية أن يودع مقابل وصل يحمل تاريخ الإبداع وساعته، طلب إذن لدى عامل العمالة أو الإقليم حيث يوجد المكان الذي يعتزم إقامة الصيدلية به.

يتضمن الوصل المذكور تاريخا ثابتا للإيداع وساعته، ويخول لصاحبه حقا في ترتيب الأولوية.

يجب أن يرفق طلب الإذن المذكور بملف كامل يتضمن نسخا مشهودا بمطابقتها لأصول الوثائق المشار إليها في المادة 57 من القانون السالف ذكره رقم 17.04

المادة 11

إذا تعلق الأمر بشركة، يودع طلب إحداث صيدلية من قبل ممثلها القانوني لدى عامل العمالة أو الإقليم حيث يوجد المكان الذي ستقام به الصيدلية مشفوعا بملف يتضمن، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالمحل الوثائق التالية :

. نسخة مشهود بمطابقتها لأصل العقد التأسيسي للشركة ؛

الإذن بالمزاولة لكل واحد من الصيادلة الشركاء :

شهادة تقييد كل صيدلي من الشركاء في جدول هيئة الصيادلة :

شهادة مسلمة من لدن رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة تثبت

أن الصيادلة الشركاء لا يملكون ولا يشتركون في ملكية أي

صيدلية أخرى ولا يزاولون أي نشاط صيدلي آخر :

شهادة القياس والملف التقني المشار إليهما على التوالي في المادة 20 وعند الاقتضاء المادة 21 أدناه.

المادة 12

إذا تعلق الطلب باقتناء صيدلية موجودة سابقا، يعفى الصيدلي المشتري من شروط المسافة ومن التقيد بالمعايير التقنية المرتبطة بمساحة المحل وكذا من الإدلاء بنسخ مشهود بمطابقتها لأصول الوثائق المتعلقة بالمحل ماعدا :

عقد اقتناء أو وعد باقتناء الأصل التجاري للصيدلية :
- إما عقد اقتناء أو وعد باقتناء المحل الذي يأوي الصيدلية، وإما عقد تجديد الكراء أو الوعد بتجديده طبقا للمادة 61 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 ، وفي حالة رفض المكري تجديد عقد الكراء، يدلي الصيدلي صاحب الطلب بما يثبت أن الصيدلي بائع الأصل التجاري قد بلغ المكري كتابة هذا البيع مع إشعار بالتوصل.

المادة 13

تطبيقا لأحكام المادة 59 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 يكون نقل الأنشطة المهنية من صيدلية إلى صيدلية أخرى موجودة موضوع طلب يودع لدى عامل العمالة أو الإقليم المختص التابع لدائرة نفوذه مكان إقامة الصيدلية المنقول إليها النشاط.

المادة 14

يجب أن يرفق طلب النقل بالوثائق التالية :

. حسب الحالة :

- أصل الدبلوم المضمن على ظهره الإذن المسلم وفقا لأحكام الظهير الشريف رقم 59.367.1 بتاريخ 21 من شعبان 1379 (19) فبراير (1960) بتنظيم مزاولة مهن الصيادلة وجراحي

الأسنان والعقاقيريين والقوابل :

- أصل قرار الإذن بالإحداث أو النقل المحصل عليه وفقا لأحكام

القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 :

- نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من شهادة التقييد في جدول الهيئة الجهوية للصيادلة التابع لدائرة نفوذها مكان الصيدلية

المنقول إليها النشاط :

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من عقد اقتناء المحل أو كرائه

أو عقد الوعد بالاقتناء أو الكراء :

- نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من عقد اقتناء الأصل التجاري أو من عقد الوعد بالاقتناء مرفقة بنسخة من عقد تجديد الكراء أو الوعد بتجديده طبقا للمادة 61 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 وفي حالة رفض المكري تجديد عقد الكراء، يدلي الصيدلي صاحب الطلب بما يثبت أن الصيدلي بائع الأصل التجاري قد بلغ المكري كتابة هذا البيع مع إشعار بالتوصل.

علاوة على الوثائق المذكورة آنفا، يجب على الصيدلي صاحب طلب النقل أن يدلي بعقد تفويت صيدليته أو عقد الوعد بتفويتها أو إذا تعذر ذلك، بالتزام يلتزم بموجبه أنه سيقوم بإغلاق صيدليته بمجرد الحصول

على الإذن بالنقل.

المادة 15

لا يمكن التصريح بعدم قبول طلب إذن بإحداث صيدلية أو استغلالها أو نقل الأنشطة المهنية إلا إذا كان الملف المدلى به لا يشتمل على إحدى الوثائق المطلوبة بموجب المواد 10 و 11 و 12 و 13 أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب أن يكون رفض تسلم الملف معللا كتابة وأن يبلغ فورا إلى المعني بالأمر مشفوعا بملف الطلب.

المادة 16

إذا تمت معاينة أخطاء مادية أو وجود اختلاف في الوثائق المدلى بها عند تسلم الطلب أو خلال دراسته، يقبل العامل الملف كاملا ويدعو الصيدلي المترشح للقيام بالتصحيح اللازم والإدلاء بالوثائق التي تشهد بذلك، ويجب أن يتم ذلك على أبعد تقدير يوم منح الإذن وقبل تسليمه.

وفي جميع الحالات، يجب أن يكون تاريخ صلاحية الوثائق المدلى بها لاحقا لتاريخ إيداع الطلب.

الفرع الثاني

كيفيات قياس المسافة الدنيا الفاصلة بين الصيدلية المزمع إحداثها والصيدليات المجاورة

المادة 17

لأجل تطبيق المادة 57 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 يجب أن يتم قياس المسافة الدنيا المحددة في 300 متر والتي ينبغي أن تفصل بين أقرب نهاية واجهة الصيدلية المزمع إنشاؤها وأقرب نهاية واجهة كل صيدلية من الصيدليات المجاورة وعند الاقتضاء، أقرب نهاية واجهة صيدلية مجاورة في طور الحصول على الإذن، وفق الشروط الواردة في هذا الفرع من لدن مهندس مساح طبوغرافي يمارس بالقطاع الخاص، ويكون محلفا بشكل قانوني وفي وضعية قانونية إزاء

الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين.

المادة 18

طبقا لأحكام المادة 57 من القانون رقم 17.04 المشار إليه أعلاه يجب أن يكون للمدخل الرئيسي للصيدلية منفذ مباشر إلى الطريق العام ما عدا إذا كانت الصيدلية موجودة داخل مركز تجاري.

يراد في مدلول هذا المرسوم بالمركز التجاري الأسواق الكبرى والقساريات والفضاءات المخصصة للتجارة في محطات القطارات والمحطات الطرقية وباحات الاستراحة والموانئ والمطارات.

المادة 19

تقاس المسافة انطلاقا من نهاية الواجهة الأقرب التي تتكون من تقاطع الجدار الداخلي للجزء القابل للاستغلال من الصيدلية المزمع إحداثها والجدار الخارجي للواجهة الأقرب لكل واحدة من الصيدليات المجاورة.

يجب أن تكون المسافة المذكورة أفقية حقيقية باتباع خط مستقيم مباشر يبلغ 300 مترا كيف ما كان انحدار الأرض.

فور إجراء القياس، يسلم المهندس المساح الطبوغرافي إلى الصيدلي صاحب الطلب شهادة تثبت أن القياس تم إنجازه بالسنتمترات وترقيمه بالمترات.

المادة 20

يجب أن ترفق الشهادة المنصوص عليها في المادة 19 أدناه بملف

تقني طبوغرافي يتضمن ما يلي :

عناصر مراجعة المسح العقاري :

. رسم القياس :

جميع عناصر القياس :

جميع عناصر الحساب :

تصميم قياس يبين الصيدليات المجاورة والصيدلية المزمع إنشاؤها والتي يبلغ العامل المختص قائمتها إلى المهندس المساح

الطبوغرافي بناء على طلبه.

المادة 21

عندما لا تتوفر الجماعة حيث ستقام الصيدلية على أي صيدلية داخل نفوذها الترابي، يعفى الصيدلي صاحب الطلب من عملية قياس المسافة الدنيا المشار إليها في المادة 57 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 مع مراعاة الإدلاء بشهادة مع ملف طلب الإذن تسلمها السلطة المحلية المختصة تثبت أن الجماعة المعنية لا تتوفر على أي صيدلية.

المادة 22

يحدد وزير الصحة بقرار، بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة المعايير التقنية لإقامة الصيدلية ومعايير الصحة والمساحة

الواجب توفرها في المحل المراد إحداث الصيدلية به.

الفرع الثالث

مراقبة المطابقة

المادة 23

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 58 من القانون رقم 17.04 المشار إليه أعلاه، تتألف لجنة مراقبة مطابقة محل الصيدلية للمعايير التقنية للإقامة والصحة والمساحة من الأعضاء التالي بيانهم :

- ممثلان عن وزارة الصحة، منهما واحد على الأقل مفتش في

الصيدلة، يعينهما وزير الصحة :

ممثل للسلطة الإدارية المحلية يعينه العامل :

ممثل لهيئة الصيادلة مفوض قانونا من لدن رئيس المجلس الجهوي التابع له مكان إقامة الصيدلية موضوع مراقبة المطابقة، من بين الممثلين الواردة أسماؤهم في قائمة تحدد سنويا.
ولهذا الغرض يعد كل مجلس جهوي قائمة ممثليه الرسميين والنائبين عنهم، وذلك عن كل عمالة أو إقليم. ويجب أن تبلغ هذه القائمة سنويا من لدن الرئيس إلى عمال العمالات والأقاليم التابعة للنفوذ الترابي للمجلس الجهوي المعني.
وفي جميع الحالات، يجب ألا يكون الصيدلي الممثل للمجلس الجهوي لهيئة الصيادلة الذي يحضر أشغال لجنة المطابقة صيدليا يزاول بإحدى

الصيدليات المجاورة للصيدلية المزمع إحداثها .

المادة 24

تقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه، بدعوة من العامل المختص بزيارة لفحص المحل ومراقبة مطابقته للمعايير التقنية الواردة في المادة 22 أعلاه، مع التقيد التام بأحكام المادة 58 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04

يحرر إثبات المطابقة في محضر يعده مفتش الصيدلة، عضو اللجنة ويوقعه بصفة قانونية أعضاء اللجنة المذكورة. ويجب إرسال أصل هذا

المحضر فورا إلى العامل المختص.

الفرع الرابع

تسليم الإذن بإحداث الصيدليات أو استغلالها ونقل الأنشطة المهنية

وتقديم الطعون

البند 1

تسليم الأذون

المادة 25

تطبيقا لأحكام المادة 57 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 يسلم الإذن بإحداث صيدلية من لدن عامل العمالة أو الإقليم المختص تبعا لمكان إقامة الصيدلية وذلك بعد الاطلاع على الملف المشار إليه في المادة 10 أعلاه، وعند الاقتضاء، على الوثائق الواردة في المادة 11 بالإضافة إلى محضر إثبات مطابقة المحل للمعايير التقنية للإقامة والصحة والمساحة المشار إليها في المادة 57 المذكورة أعلاه.

المادة 26

تطبيقا لأحكام المادة 64 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 إذا تعلق الأمر بصيدلية محدثة في إطار شركة، يجب على العامل المختص أن يتأكد من مطابقة العقد التأسيسي للشركة لأحكام القانون المذكور وكذا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشركات ولاسيما التحقق من أن الشركة تتكون حصرا من صيادلة مأذون لهم

بصفة قانونية.

المادة 27

عندما يكون الغرض من نقل الأنشطة المهنية إحداث صيدلية جديدة

فإن الإذن بالإحداث يمنح وفقا لأحكام المادة 25 أعلاه.

المادة 28

عندما يتم نقل الأنشطة المهنية في نفس النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم الذي توجد به صيدلية الصيدلي صاحب طلب النقل، يجب على العامل المعني أن يقوم في الآن نفسه بإلغاء الإذن المسلم سابقا للمعني بالأمر وأن يمنح له الإذن بالنقل، وعند الاقتضاء، أن يسلم الإذن للصيدلي الذي اقتني الصيدلية المذكورة.

وعلاوة على ذلك، إذا لم تكن الصيدلية موضوع تفويت، يجب على الصيدلي المعني أن يقوم فور الحصول على الإذن الجديد بإغلاق صيدليته القديمة. ويعاين العامل إغلاق الصيدلية المذكورة من لدن الصيدلي المعني. وفي حالة عدم إغلاقها ، قام العامل بذلك فورا .

المادة 29

إذا كان نقل الأنشطة المهنية سيتم داخل النفوذ الترابي لإقليم أو عمالة غير تلك التي توجد بها صيدلية الصيدلي صاحب طلب النقل فإن الإذن المذكور يجب أن يتضمن الإشارة إلى إلغاء الإذن السابق

ومراجعه والسلطة التي سلمته.

يوجه العامل الذي سلم الإذن بالنقل فورا نسخة من الإذن المذكور إلى العامل المختص التابع له مكان إقامة الصيدلية القديمة من أجل معاينة إغلاقها أو في حالة عدم إغلاقها ، قام بذلك فورا. أو عند الاقتضاء، تسليم الإذن للصيدلي الذي اقتناها.

المادة 30

يستدعي العامل المختص صاحب الطلب، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، قصد سحب قرار الإذن داخل أجل ستين يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الاستدعاء.

غير أن سحب قرار الإذن يكون مشروطا بالإدلاء بشهادة يسلمها رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة يثبت فيها أن المعني بالأمر لا يملك ولا يشترك في ملكية أي صيدلية أخرى ولا يزاول أي نشاط صيدلي آخر.

إذا لم يسحب القرار المذكور داخل الأجل المحدد اعتبر المعني بالأمر متخليا عن طلبه.

المادة 31

يجب على عامل العمالة أو الإقليم الذي سلم إذن الإحداث أو الاستغلال أو النقل أن يوجه نسخة منه فورا إلى وزير الصحة والأمين العام للحكومة والمجلس الوطني والمجلس أو المجالس الجهوية

للصيادلة المعنية.

المادة 32

لا يترتب على تخلي الصيدلي صاحب الطلب عن طلب الإذن بإحداث صيدلية أو بنقل الأنشطة المهنية أو على تنازله لفائدة صيدلي آخر نقل حق ترتيب الأولوية في إيداع الملف.

المادة 33

يجب أن يكون رفض تسليم الإذن بإحداث الصيدلية أو استغلالها أو نقل أنشطتها معللا ويبلغ كتابة إلى الصيدلي صاحب الطلب.

البند 2

الإذن بإدخال تغييرات تتعلق بالمحل الذي توجد به الصيدلية

المادة 34

تطبيقا لأحكام المادة 60 من القانون رقم 17.04 ، يجب أن يكون كل تغيير يطرأ على العناصر المتعلقة بالمحل الذي توجد به الصيدلية والتي على أساسها تم تسليم إذن الإحداث، موضوع طلب إذن جديد

تحدد فيه طبيعة التغييرات المراد إنجازها.

يسلم العامل المختص الإذن الذي تم طلبه بعد قيام اللجنة المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه بزيارة لفحص مطابقة المحل.

إذا عاينت اللجنة أن من شأن التغييرات المتعلقة بواجهة الصيدلية الإخلال بالمسافة الدنيا الفاصلة بين الصيدلية المعنية وحدود الواجهات الأقرب للصيدليات المجاورة، وجب على الصيدلي المعني بالأمر الإدلاء بالشهادة والملف التقني الطبوغرافي المرفق بها المنصوص عليهما على

التوالي في المادتين 19 و 20 أعلاه.

يوجه العامل المختص فورا نسخة من الإذن المنصوص عليه في هذه المادة إلى كل من وزير الصحة والأمين العام للحكومة والمجلس الوطني والمجلس الجهوي لهيئة الصيادلة المعني بالأمر.

المادة 35

تطبيقا للفقرة الأخيرة من المادة 60 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 ، يجب أن تكون أشغال التهيئة المنجزة بداخل الصيدلية موضوع تصريح لدى عامل العمالة أو الإقليم المختص.

المادة 36

لأجل تطبيق الفقرة السادسة من المادة 58 من القانون المذكور أعلاه رقم 17.04 ، يسري أجل سنة واحدة المشار إليه في تلك الفقرة ابتداء من تاريخ قرار العامل بالإذن بإحداث الصيدلية.

لأجل تطبيق الفقرة الثانية من المادة 59 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 يسري أجل ستة أشهر الوارد في الفقرة المذكورة ابتداء من تاريخ قرار العامل بالإذن بنقل الأنشطة المهنية.

البند 3

الطعون

المادة 37

تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 58 من القانون السالف

الذكر رقم 17.04 في حالة رفض تسليم الإذن بإحداث صيدلية أو استغلالها أو نقل الأنشطة المهنية من قبل العامل، يمكن للصيدلي المعني أو ممثل الشركة عند الاقتضاء، قبل اللجوء إلى المحاكم المختصة أن يتقدم بطلب استعطافي أمام عامل العمالة أو الإقليم الذي اتخذ قرار

الرفض.

يعيد العامل دراسة ملف طلب الإذن، وعند الاقتضاء، العناصر الجديدة المدلى بها من قبل المعني بالأمر، ويبت في الطلب داخل أجل لا يتعدى ستين يوما .

.....

.....

مرسوم رقم 2.07.1064 صادر في 5 رجب 1429 (9) يوليو 2008 يتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها.

أنظر التعديل :

الجريدة الرسمية عدد 7497 - 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026 .

الجريدة الرسمية عدد 5646 - 6 رجب 1429 (10) يوليو 2008

صفحة : 2080

الفرع الخامس

مستودعات الأدوية وخدمة الحراسة الليلية

المادة 38

تطبيقا لأحكام المادة 67 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 يمنح بطلب من رئيس الجماعة القروية التي لا توجد بها أي صيدلية الإذن بإحداث مستودع للأدوية خارج المدار الحضري وتسييره عندما تستوجب ذلك المصلحة العامة من قبل عامل العمالة أو الإقليم الموجود بدائرة نفوذه مكان إقامة أقرب صيدلية من الجماعة المذكورة إلى الصيدلي أو الصيادلة مالكي الصيدلية المذكورة، بعد استطلاع رأي المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة المعني.

يظل الصيدلي المأذون له باستغلال مستودع الأدوية والصيادلة الشركاء إذا تعلق الأمر بشركة مسؤولين عن مجموع الأعمال الصيدلية

المنجزة داخل المستودع المذكور.

تحدد كيفيات استغلال مستودع للأدوية ومؤهلات المستخدمين العاملين به ولائحة الأدوية التي تصرف به بقرار لوزير الصحة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 39

في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 68 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 04.17 ، يقوم العامل فورا بمعاينة إغلاق مستودع الأدوية الذي أصبح إذن إحداثه واستغلاله لاغيا، وفي حالة عدم إغلاقه قام بذلك.

المادة 40

ماعدا حالة مستودعات الأدوية التي يمكن للعامل المعني الإذن بإحداثها، بصفة استثنائية عند الحاجة خارج المدار الحضري، يجب على أصحاب المستودعات الليلية المفتوحة في وجه العموم أن يقوموا بإغلاقها داخل الأجل المحدد في المادة 132 من القانون المشار إليه

أعلاه رقم 17.04.

يتعين على صيادلة الصيدليات وفقا لأحكام المادة 111 من القانون رقم 17.04 المذكور، أن يتولوا مهمة الحراسة الليلية مع التقيد بأوقات الفتح والإغلاق وبالكيفيات التي يحددها العامل المختص باقتراح من رئيس المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة المعني.

الفرع السادس

النيابة والاستعانة بمساعدين

المادة 41

تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 123 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 يتحقق الأمين العام للحكومة من العذر القانوني الذي يبرر غياب الصيدلي عن صيدليته خلال فترة محددة، ويسلم الإذن بالنيابة عن الفترة المذكورة، ويوجه نسخة منه إلى وزير الصحة والعامل المختص وإلى رئيسي المجلس الوطني والمجلس الجهوي لهيئة الصيادلة -
المعني.
المادة 42

يجب على صيدلي الصيدلية الذي يستعين بصيدلي مساعد بموجب أحكام المادة 108 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04، أن يصرح بذلك إلى عامل العمالة أو الإقليم الذي سلم الإذن يفتح الصيدلية أو نقل الأنشطة المهنية. وبعد أن يأخذ هذا الأخير علما بذلك، يخبر وزير الصحة والأمين العام للحكومة والمجلس الجهوي لهيئة صيادلة الصيدليات.

المادة 43

تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 108 من القانون السالف الذكر رقم 17.04، يجب أن يعد العقد النموذجي الذي تبرم على أساسه العقود بين الصيادلة أصحاب الصيدليات والصيادلة المساعدين من لدن المجلس الوطني لهيئة الصيادلة ويوافق عليه وزير الصحة والأمين العام للحكومة.

الباب الرابع

الإذن بإحداث المؤسسات الصيدلية

الفرع الأول

طلبات الإذن المسبق بالموافقة لإحداث المؤسسات الصيدلية

البند 1

إيداع طلبات الإذن المسبق بالموافقة

المادة 44

لأجل إحداث مؤسسة صيدلية، يجب على الصيدلي المؤسس أو إذا تعلق الأمر بشركة على ممثلها القانوني أن يودع طلب إذن مسبق بالموافقة لدى الأمانة العامة للحكومة.

يجب أن يحدد الطلب المذكور الإقليم أو العمالة حيث يعتزم إقامة المؤسسة الصيدلية، وكذا غرضها وهوية الصيدلي المؤسس أو هوية الممثل القانوني، عندما يتعلق الأمر بشركة.

المادة 45

يجب أن يكون طلب الإذن المسبق بالموافقة مشفوعا بالوثائق التالية في ثلاثة نظائر:

1- التصاميم الهندسية المعدة مع احترام المعايير التقنية للإحداث الجاري بها العمل مؤشرا عليها من قبل السلطة المختصة :

2 - التصاميم التالية : تصميم الموقع وتصميم الكتلة وتصاميم مرقمة للمحلات التي تحدد على الخصوص مكان مزاولة الأنشطة الصيدلية وممرات الأشخاص والمواد الأولية والمواد التامة الصنع المتعلقة بالعمليات الصيدلية وكذا قائمة التجهيزات اللازمة لإنجاز الأنشطة المراد مزاولتها :

3 - تصاميم تنفيذ التجهيزات التقنية المتعلقة خاصة بالكهرباء والسباكة ومولد الكهرباء والتكييف والتهوية والحماية من الحريق والتعقيم عند الاقتضاء :

4 - نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من عقد اقتناء العقار أو كرائه

أو عقد الوعد بالاقتناء أو بالكراء :

5 - مذكرة يوقعها بصفة قانونية الصيدلي المؤسس أو الممثل القانوني، إذا تعلق الأمر بشركة يشار فيها إلى موقع أو مواقع التصنيع أو التخزين أو هما معا التي ستقام خارج موقع المؤسسة، وعند الاقتضاء إلى العملية أو العمليات التي سيتم تفويضها وإلى المؤسسة المفوض إليها :

6 - قائمة الأنشطة الصيدلية التي ستنجز بالمؤسسة :

7 - بطاقة تقنية تبين تاريخ انطلاق إنجاز المشروع والتخطيط المراحله ومدته، وكذا تخصيص المحلات والتجهيزات مع التقيد بقواعد حسن إنجاز صنع الأدوية أو توزيعها الجاري بها العمل.

المادة 46

إذا تعلق الأمر بشركة، يجب أن يشتمل الملف بالإضافة إلى ذلك على

ما يلي :

1 - ثلاث نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من النظام الأساسي للشركة :

2 - ثلاث نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من محضر مصادقة الجمعية العامة التأسيسية على النظام الأساسي للشركة :

3 - قائمة أعضاء الجهاز التداولي وصفاتهم :

4 - مقرر الجهاز التداولي القاضي بتعيين الممثل القانوني للشركة

والصيادلة الذين تم اقتراحهم لشغل مناصب صيدلي مسؤول، وعند الاقتضاء، صيادلة مساعدين وصيادلة مندوبين وكذا الصيادلة المعينين لشغل وظائف مدراء تقنيين وتجاريين :

ويجب أن يبين كذلك :

5 - الشكل القانوني للشركة وتسميتها وعنوان مقرها الرئيسي :

6 - عنوان موقع أو مواقع المؤسسة الصيدلية المراد إقامتها .

المادة 47

بالنسبة إلى المؤسسات الصيدلية الصناعية، يجب على الصيدلي المؤسس، أو إذا تعلق الأمر بشركة على ممثلها القانوني أن يدلي علاوة

على الوثائق المذكورة في المادة 45 أعلاه بالوثائق التالية :

1 - قرار الموافقة البيئية مسلم من السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة طبقا للمادة 7 من القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة :

2 - مذكرة يوقعها بصفة قانونية الصيدلي المؤسس أو الممثل القانوني، إذا تعلق الأمر بشركة يشار فيها إلى وصف نظام معالجة الهواء ونظام معالجة الماء المناسبين :

3 - قائمة الأشكال الصيدلية التي يعتزم المؤسس صناعتها واستيرادها وبيعها بالجملة.

المادة 48

بالنسبة إلى المؤسسات الصيدلية التي تتعاطى نشاط تصنيع الغازات المعدة للاستعمال الطبي أو توزيعها، يجب على الصيدلي المؤسس، أو إذا تعلق الأمر بشركة على ممثلها القانوني أن يدلي بالإضافة إلى الوثائق المشار إليها في المواد 45 و 46 و 47 أعلاه بتصميم أماكن تخزين الغازات الطبية.

البند 2

دراسة الطلبات وتسليم الإذن المسبق بالموافقة

المادة 49

يسلم الإذن المسبق بالموافقة على إحداث مؤسسة صيدلية داخل أجل 60 يوما ابتداء من تاريخ توصل الأمين العام للحكومة بالطلب، وذلك بعد موافقة وزير الصحة واستطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

ولهذا الغرض، يتوفر وزير الصحة على أجل 30 يوما ابتداء من توصله بالملف الموجه إليه من لدن الأمانة العامة للحكومة قصد دراسته وإبداء رأيه.

يجب على المجلس الوطني لهيئة الصيادلة إبداء رأيه داخل أجل 15 يوما ابتداء من إحالة الأمر إليه.

المادة 50

يمكن إيقاف سريان الأجل المنصوص عليه في المادة 49 أعلاه، إذا تعذر تسليم الإذن لأسباب تعزى إلى صاحب الطلب، لاسيما إذا لم يدل بوثائق الإثبات الواردة في البند الأول من هذا الفرع أو قدم وثائق غير صالحة، ويحاط صاحب الطلب علما بهذا الإيقاف برسالة يدعى من خلالها إلى تقديم الإثباتات المطلوبة منه.

يسري أجل جديد ابتداء من تسلم الأمين العام للحكومة للإثباتات

المطلوبة.

المادة 51

يجب أن يشير قرار الإذن المسبق بالموافقة إلى هوية الصيدلي المالك أو إذا تعلق الأمر بشركة إلى عنوانها التجاري وتسميتها وصنف المؤسسة الصيدلية، طبقا لأحكام المادة 74 من القانون أعلاه رقم 17.04 المشار إليه، وكذا الأنشطة والأشكال الصيدلية المرخص بها.

يبلغ الإذن فورا إلى كل من وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة وعامل العمالة أو الإقليم محل إقامة المؤسسة الصيدلية المراد إحداثها .

الفرع الثاني

طلبات الإذن النهائي بفتح المؤسسات الصيدلية

البند 1

إيداع طلبات الإذن النهائي

المادة 52

بمجرد الانتهاء من أشغال إنجاز المشروع، يجب على صاحب الإذن المسبق بالموافقة أن يودع طلب إذن نهائي بفتح المؤسسة الصيدلية لدى الأمانة العامة للحكومة.

ويجب أن يرفق الطلب المذكور بالوثائق التالية :

1 - ثلاث نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من أذون مزاولة المهنة من لدن الصيادلة المقترحين الممارسة مهام صيدلي مسؤول ومهام الصيادلة المساعدين وعند الاقتضاء الصيدلي أو الصيادلة المندوبين والمسلمة لهم طبقا لأحكام المادتين 93 و 94 من القانون رقم 17.04 المشار إليه أعلاه وكذا الوثائق التي تثبت مؤهلاتهم أو تجربتهم المهنية المطلوبة

بموجب المادتين 99 و 100 من نفس القانون :

2 - قائمة أسماء الصيادلة المقترحين لشغل منصبي مدير تقني ومدير تجاري مرفقة بنسخ مشهود بمطابقتها للأصول من أذون المزاولة

المسلمة لهم :

3 - ثلاث نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من عقود استخدام الصيدلي المسؤول والصيادلة المساعدين وعند الاقتضاء الصيادلة المندوبين، وكذا عقود استخدام الصيادلة الذين سيتولون مهام مدير تقني

ومدير تجاري :

4 - تصاريح بالشرف للصيادلة المشار إليهم في البند 3 أعلاه من هذه المادة تحمل توقيعاتهم مصادق عليها قانونا وتثبت عدم جمعهم بين

مهامهم وأي نشاط صيدلي آخر :

5 - قائمة أسماء المستخدمين التقنيين وكذا الوثائق التي تثبت مؤهلاتهم موقع عليها بصفة قانونية من لدن صاحب الإذن المسبق

بالموافقة :

6 - حسب غرض المؤسسة قائمة الآلات والتجهيزات والمعدات ولاسيما تلك المخصصة لوزن المنتوجات الصيدلية وتصنيعها ومراقبتها وتوضيبها وتخزينها وحيازتها ومناولتها وتغليفها وكذا الوسائل المخصصة لبيعها بالجملة وتوزيعها بالجملة مع احترام قواعد حسن إنجاز صنع الأدوية وتوزيعها :

7 - ثلاث نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من عقد تفويض العمليات مع الإشارة إلى طبيعة العمليات التي سيتم تفويضها بموجب المادة 89

من القانون رقم 17.04 السالف الذكر، عند الاقتضاء :

8 - النظام الداخلي للمؤسسة موقع عليه بصفة قانونية من قبل صاحب الإذن المسبق بالموافقة، أو مصادق عليه من قبل الجهاز التداولي، إذا تعلق الأمر بشركة.
ويجب أن يشير هذا النظام الداخلي إلى كيفيات سير المؤسسة وأن يوضح وجوبا كيفيات تدبير النفايات الصيدلية طبقا لمقتضيات القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 53

إذا اعتزمت المؤسسة الصيدلية استغلال أدوية أو منتجات تحتوي على عناصر مشعة اصطناعية أو حيازتها ، يجب على الصيدلي المقترحلشغل منصب الصيدلي المسؤول أن يدلي بشهادة تثبت حصوله على تكوين في صيدلة الأشعة وإذا تعذر ذلك، يجب عليه أن يصرحبالشخص المختص المؤهل لمساعدته طبقا لمقتضيات المادة 101 من القانون السالف الذكر. ويجب أن يكون الشخص المذكور صيدليا مأذونا له قانونا بمزاولة الصيدلة وحاصلا على نفس التكوين.

البند 2

دراسة الطلب وتسليم الإذن النهائي

المادة 54

يسلم الأمين العام للحكومة الإذن النهائي، بعد موافقة وزارة الصحة واستطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة داخل أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالموافقة والإذن المذكورين.

يسلم الإذن النهائي بعد الاطلاع على الإذن المسبق بالموافقة ومحضر زيارة مراقبة المطابقة للمعايير التقنية المنصوص عليها في المادة 55 أدناه والمنجزة وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 76 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 والوثائق المنصوص عليها في المادة 52 أعلاه، ويجب أن يشير صراحة إلى العناصر المضمنة في الإذن المسبق بالموافقة ، وكذا إلى هوية الصيدلي المسؤول.

المادة 55

طبقا لأحكام المادة 75 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 .

تحدد بقرار لوزير الصحة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة المعايير التقنية التي يجب استيفاؤها من لدن المؤسسات

الصيدلية الصناعية والمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة.

تحدد وفق نفس المسطرة المعايير التقنية الخاصة بمؤسسات صنع

الغازات الطبية وتوزيعها وبيعها .

المادة 56

يتم تبليغ قرار الإذن النهائي بفتح المؤسسة الصيدلية فورا إلى وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة وإلى عامل العمالة أو الإقليم حيث ستقام المؤسسة الصيدلية.

الفرع الثالث

مسطرة الموافقة على عمليات توسيع محال الصنع أو التخزين

أو هما معا، أو تعديلها أو نقلها

البند 1

التوسيعات والتعديلات

المادة 57

طبقا لمقتضيات المادة 79 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر يجب التصريح لدى الأمانة العامة للحكومة بكل مشروع توسيع أو تعديل للمحال الموجودة بالموقع أو المواقع المبينة في الإذن النهائي بفتحالمؤسسة الصيدلية قبل الشروع في إنجازه.

يجب كذلك التصريح لدى الأمانة العامة للحكومة بكل تعديل آخر يمس عناصر الملف التي تم على أساسها تسليم الإذن النهائي قبل الشروع في إنجازه.

يجب في كلتا الحالتين السالفتين، أن يرفق التصريح بالمستندات والوثائق التي تبرر التعديلات المزمع القيام بها.

المادة 58

يبلغ الأمين العام للحكومة موافقته إلى المؤسسة الصيدلية المعنية داخل أجل لا يتعدى 60 يوما كاملة يحتسب ابتداء من تاريخ توصله

بالتصريح، بعد الاطلاع على موافقة وزير الصحة.

غير أنه يتم توقيف هذا الأجل إذا استوجب الأمر القيام بتفتيش المؤسسة المعنية أو إذا طلب من هذه الأخيرة استكمال عناصر ملف التصريح. وفي هذه الحالة، يسري أجل جديد مدته 30 يوما يبتدئ من

تاريخ التوصل بالعناصر المطلوبة.

يجوز للأمين العام للحكومة، طبقا للفقرة الثالثة من المادة 79 من القانون السالف الذكر رقم 17.04. أن يعترض بقرار معلل، في الأجل

المحدد على التعديلات المقترحة بعد موافقة وزير الصحة.

المادة 59

يبلغ الأمين العام للحكومة قراره بالموافقة أو عند الاقتضاء قراره بالتعرض إلى وزير الصحة وإلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

البند 2

نقل محال الصنع أو التخزين أو هما معا

المادة 60

يجب أن يكون نقل محال الصنع أو التخزين أو هما معا، خارج الموقع أو المواقع المبينة في الإذن النهائي بفتح مؤسسة صيدلية وكذا كل إحداث الموقع أو مواقع جديدة من قبل نفس

المؤسسة الصيدلية، موضوع إذن يسلمه الأمين العام للحكومة طبقا لأحكام المادتين 75 و 76 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر والمواد 45 و 47 و 49 و 50 و 51 وعند الاقتضاء المواد 48 و 52 و 53 من هذا المرسوم.

الفرع الرابع

النيابات

المادة 61

تطبيقا لأحكام البند الأول من المادة 127 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 04.17 ، يجب على الصيدلي المسؤول الذي يتغيب لمدة تقل عن ثلاثة أشهر أن يوجه، خمسة عشر يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لغيابه، تصريحا إلى الأمين العام للحكومة ووزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة، مرفقا بالوثائق التي تثبت أن الصيدلي النائب عنه يستوفي الشروط الواردة في البند المذكور.

المادة 62

تطبيقا لأحكام البند الثاني من المادة 127 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 ، يجب على الصيدلي المسؤول الذي يتغيب لمدة تفوق ثلاثة أشهر دون أن تتجاوز سنة واحدة أن يودع ستين يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لغيابه، طلب إذن نيابة لدى الأمين العام للحكومة.

يجب أن يرفق الطلب المذكور بالوثائق التي تثبت أن الصيدلي النائب عنه يستوفي الشروط الواردة في البند المذكور.

المادة 63

تطبيقا لأحكام المادة 129 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 يجب على الصيدلي المسؤول الذي يرغب في إيقاف نشاطه بصفة نهائية أن يودع ستين يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لإيقاف مهامه، طلب إذن نيابة لدى الأمانة العامة للحكومة مرفقا بالوثائق المنصوص عليها في البنود 1 و 3 و 4 من المادة 52 أعلاه المتعلقة بالصيدلي المرشح للنيابة.

المادة 64

يسلم الأمين العام للحكومة داخل أجل لا يتجاوز ستين يوما أذون النيابة بالنسبة للحالات المنصوص عليها في المادتين 62 و 63 أعلاه بعد الاطلاع على تقرير بحث مفتشية الصيدلة وموافقة وزير الصحة واستطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

يبلغ قرار الإذن فورا إلى وزير الصحة وإلى المجلس الوطني لهيئة الصيدلة.

المادة 65

تطبيقا لأحكام المادة 128 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 يجب على الصيدلي المندوب أو الصيدلي المساعد الذي يتغيب لمدة تفوق شهرا، أن يودع ثلاثين يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لغيابه، طلب إذن نيابة لدى الأمانة العامة للحكومة.

يسلم الأمين العام للحكومة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما إذن النيابة بعد الاطلاع على تقرير بحث مفتشية الصيدلة وموافقة وزير الصحة واستطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

يبلغ قرار الإذن فورا إلى وزير الصحة وإلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

الباب الخامس

أحكام مختلفة وختامية

المادة 66

طبقا لمقتضيات المادة 96 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر.

يجب على كل صيدلي، بعد حصوله على الإذن بالمزاولة أن يقيد نفسه

حسب الحالة، في جدول الهيئة الخاص بـ :

مجلس الصيادلة المصنعين والموزعين بصفة صيدلي مسؤول أو صيدلي مندوب أو صيدلي مساعد أو صيدلي مدير تقني أو تجاري بناء على شهادة مسلمة له من قبل المؤسسة الصيدلية التي

استخدمته :

أو المجلس الجهوي لصيادلة الصيدليات للمكان الذي يتواجد به عنوانه المهني، بصفته صيدليا مالكا لصيدلية أو صيدلي شريك في صيدلية أو صيدلي مساعد بصيدلية بناء، حسب الحالة، على قرار الإذن بفتح مؤسسة صيدلية أو نقلها أو شهادة مسلمة من قبل صيدلي الصيدلية إلى الصيدلي المساعد الأجير.

المادة 67

تحدد بقرار لوزير الصحة، بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة قواعد حسن إنجاز الأعمال الصيدلية المنصوص عليها في

المادة 31 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر.

المادة 68

تحدد بقرار لوزير الصحة، بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة، قواعد حسن إنجاز صنع الأدوية وتوزيعها المنصوص عليها

في المادة 20 من القانون السالف الذكر رقم 17.04.

تحدد حسب نفس المسطرة قواعد حسن إنجاز الصنع والتوزيع الخاصة بمؤسسات صنع الغازات الطبية وتوزيعها وبيعها، وكذا قائمة المواد الملوثة التي تستوجب معالجة خاصة والمنصوص عليها في المادة 87 من القانون رقم 17.04 المشار إليه أعلاه.

المادة 69

طبقا لمقتضيات المادتين 85 و 90 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 ، تحدد بقرار لوزير الصحة، بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة المهام التقنية للمدراء التقنيين والمدراء التجاريين

بالمؤسسات الصيدلية.

المادة 70

يقصد بالإدارة في مدلول المواد 118 و 119 و 120 و 123 النقط 1 و 2 و 3 البند (2) و 126 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر وزارة الصحة.
يقصد بالإدارة في مدلول المواد 82 و 83 و 102 و 123 الفقرة الأخيرة) و 139 و 149 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر الأمين العام للحكومة.

يقصد بالإدارة في مدلول المواد 89 و 97 (الفقرة الثالثة) و 130 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر وزارة الصحة والأمانة العامة للحكومة.

المادة 71

تطبيقا لمقتضيات المادة 97 من القانون رقم 17.04 السالف

الذكر، يجب على الصيدلي المأذون له بمزاولة الصيدلة بالقطاع الخاص أن يخبر فورا ، بمجرد تعيينه في وظيفة عمومية، حسب الحالة الأمانة العامة للحكومة أو المجلس الوطني لهيئة الصيادلة الذي سلم له الإذن بالمزاولة.

المادة 72

مع مراعاة أحكام المادة 159 من القانون رقم 17.04 السالف الذكر، يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الثلاثين الذي يلي

تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

غير أنه بالنسبة لملفات طلبات أذون إحداث أو نقل الصيدليات وأذون إحداث المؤسسات الصيدلية الصناعية والمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة المودعة لدى السلطة الإدارية

المحلية المختصة مقابل وصل، قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، وكذا تسليم الأذون المتعلقة بها تظل خاضعة لمسطرة الدراسة المعمول بها قبل التاريخ المذكور.

المادة 73

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية والأمين العام للحكومة ووزيرة الصحة، كل واحد منهم فيما

يخصه.

وحرر بالرباط في 5 رجب 1429 (9) يوليو (2008).

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عباس الفاسي.

وزير الداخلية

الإمضاء : شكيب بنموسى

الأمين العام للحكومة.

الإمضاء : عبد الصادق الربيع.

وزيرة الصحة.

الإمضاء : ياسمينة بادو

.....

.....

.....

.....

الأدوية والصيدلة

مشروع قانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة

يهدف هذا النص إلى توسيع مجال التعريف القانوني لمفهوم الأدوية وتوسيع دائرته، خصوصا وأن التشريع المتعلق بالأدوية والصيدلة، الصادر سنة 1960، أصبح متجاوزا ولا يتلاءم مع الواقع. كما يهدف إلى تكريس حسن إنجاز وصنع الدواء والتسويق والتخزين وصرف الأدوية، إضافة إلى حسن حفظها ونقلها وإتلاف الأدوية غير الصالحة للاستهلاك حفاظا على الصحة العامة للمواطن. أما بخصوص مزاولة الصيدلة فقد سمح النص بإمكانية فتح الصيدليات

بالمصحات، كما نص على جملة من المقتضيات تهم الصيدليات والمؤسسات الصيدلية حيث احتفظ بنظام الترخيص وعدم التركيز في مكان واحد من خلال توحيد مسافة التباعد في 300 متر بين الصيدليات. كما ينص هذا النص على إجبار صاحب الصيدلية الصناعية والمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة على فتح كل منها لنظام الترخيص الذي يمنح على مرحلتين: مرحلة الإذن المسبق للمشروع ومرحلة الإذن النهائي بفتح المؤسسة وتسييرها. ولهذا الإجراء فائدتين أساسيتين، فهو من جهة، يمنح للمستثمر إمكانية الحصول على التمويل الضروري لإنجاز مشروعه وخاصة باللجوء إلى القروض، ومن جهة ثانية يضمن له الحصول على الإذن النهائي بفتح المؤسسة وتسييرها متى تم إنجازها طبقا للمشروع المرخص له مسبقا من طرف الإدارة.

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

:nature - loi

مشروع قانون

صادقت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، يوم الاثنين 10 فبراير 2025، على مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

وفي كلمة له بالمناسبة، قال وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أمين التهراوي، إن هذا المشروع يهدف إلى تحقيق السيادة اللقاحية لبلادنا من خلال إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري، ومواكبة هذه الصناعة، وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، والتحقق من استيفائها للمعايير المتعارف عليها على الصعيد الدولي.

وأكد الوزير أن المملكة المغربية تعمل على بَلْوَرَةِ إطار قانوني فعال ومتكامل يضمن لها بلوغ مستوى النضج الثالث لتنظيم اللقاحات، وذلك حتى تكون الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية كمؤسسة عمومية مؤهلة لكي تدرَج في قائمة منظمة الصحة العالمية للهيئات التنظيمية ذات مستوى النضج الثالث والرابع.

وأشار الوزير إلى أن المرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، جاء في سياق ما أفرزته جائحة كوفيد-19 من تحديات مرتبطة بالأمن الدوائي لبلادنا، حيث كشفت هذه الأزمة الصحية العالمية عن الحاجة الملحة لضمان استدامة وتوافر الأدوية، ولاسيما اللقاحات، كمادة حيوية لمواجهة الأزمات الصحية وتعزيز الرعاية الصحية.

ويروم هذا المرسوم بقانون، إلى إحداث نظام وطني للإقرار الرسمي بقابلية حصص اللقاحات والأمصال المعدة للاستعمال البشري للتوضيب والتسويق. وذلك بإرساء مسطرة لمراجعة بيانات الإنتاج ونتائج اختبارات مراقبة جودة كل حصة لقاح أو مصل معد للاستعمال البشري كان موضوع إذن بالعرض في السوق.

كما يهدف المشروع إلى إرساء مسطرة لمراجعة بيانات الإنتاج وعند الاقتضاء نتائج اختبارات

مراقبة جودة كل حصّة لقاح أو مصل مُعدّ للاستعمال البشري كان موضوع إذن بالعرض في السوق؛ وكذا إعفاء حصص اللقاحات والأمصال التي تقتنيها المملكة المغربية عبر صندوق الأمم المتحدة للطفولة من شهادة الإقرار الرّسمي بقابلية الحصة للتوضيب والتسويق، فضلا عن تحديد شروط وكيفيات منح شهادة الإقرار الرّسمي بقابلية الحصّة للتوضيب والتّسويق بموجب نص تنظيمي.

تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق أن تم عرض المرسوم بقانون والمصادقة عليه بالإجماع من طرف لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين في شهر سبتمبر الماضي فيما بين الدورتين البرلمانيتين لهذه السنة التشريعية، وتم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7339 بتاريخ 30 سبتمبر 2024.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 27383 رمضان 1446 (3) مارس

صفحة : 1521

قانون رقم 55.24

بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99

المتعلق بمدونة المحاكم المالية

مادة فريدة

تغير وتتمم على النحو التالي ابتداء من 23 مارس 2023. أحكام الفقرة الثانية من المادتين 165 و 192 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 (13) يونيو (2002)، كما تم تغييره وتتميمه :

«المادة 165 الفقرة الثانية). - طبقا للفصل 150 من الدستور.

ويرتبون في تسلسل الدرجات كما يلي :

- خارج الدرجة :

- الدرجة الممتازة : المستشار المشرف من الدرجة الممتازة :

- الدرجة الاستثنائية :

(الباقي بدون تغيير)

المادة 192 الفقرة الثانية) - ويقيد في لائحة الأهلية لأجل الترقية :

- إلى الدرجة الممتازة قضاة الدرجة الاستثنائية الذين قضوا

خمس سنوات على الأقل من العمل في درجتهم :

إلى الدرجة الاستثنائية.

الباقي بدون تغيير.

الجريدة الرسمية عدد 27383 رمضان 1446 (3) مارس

صفحة : 1521

ظهير شريف رقم 1.25.08 صادر في 21 من شعبان 1446 (20) فبراير (2025) بتنفيذ القانون رقم 61.24 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 27) سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية. عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 61.24 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27) سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 21 من شعبان 1446 (20) فبراير (2025).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

قانون رقم 61.24

يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27) سبتمبر (2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة

مادة فريدة

يصادق على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 27) سبتمبر (2024 بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

.....

.....

فهرست

نصوص عامة

صفحة

مدونة الأدوية والصيدلة.

مرسوم رقم 2.24.327 صادر في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر 2024 يتعلق بشهادة البيع الحر وشهادة إثبات احترام قواعد حسن إنجاز الصنع

9874

مرسوم رقم 2.24.346 صادر في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر 2024 بتطبيق أحكام المادتين 42 و 44 من القانون رقم 17:04 بطابة مدونة الأدوية والصيدلة .....

صفحة : 9877

المدونة العامة للضرائب - إعفاء مؤقت من الضريبة على الشركات

مرسوم رقم 2.24.966 صادر في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر 2024 بتتميم الملحق بالمرسوم رقم 217.743 الصادر في 5 شوال 1439 (19) يونيو (2018) بتحديد الأنشطة المزاولة من طرف الشركات الصناعية للاستفادة من الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات

المنصوص عليه في المادة 6 (11) - باء - (4) من المدونة العامة للضرائب...

صفحة : 9880

اتفاقيتا قرضين مبرمتين بين المملكة المغربية والوكالة الفرنسية للتنمية.

مرسوم رقم 224.1097 صادر في 10 جمادى الآخرة 1446 (12) ديسمبر 2024 بالموافقة على اتفاقية الفرض رقم CMA 133001 بمبلغ خمسين مليون أورو 50.000.000.000 أورو) المبرمة بتاريخ 27 نوفمبر 2024 بين المملكة المغربية والوكالة الفرنسية للتنمية، لتمويل برنامج دعم الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026.

صفحة : 9880

الجريدة الرسمية عدد 7363-21 جمادى الآخرة 1446 (23) ديسمبر 2024

المادة 21

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل به ابتداء من تاريخ نشر القرارات المشار إليها في المواد 4 و 8 و 12 و 16 و 17 أعلاه في الجريدة الرسمية، إلى وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

وحرر بالرباط في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر (2024)

وقعة بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

الإمضاء : أمين التهراوي.

مرسوم رقم 2.24.346 صادر في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر 2024 بتطبيق أحكام المادتين 42 و 44 من القانون رقم 17.04 بمثابة. مدونة الأدوية والصيدلة.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.151 بتاريخ 30 من شوال 1427 (22) نوفمبر 2006)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادتين 42 و 44 منه :

وعلى القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.54 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) :

وعلى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ : 11 من رجب 1441 (6) مارس 2020

وعلى المرسوم رقم 2.14.841 الصادر في 19 من شوال 1436 (5) أغسطس (2015) المتعلق بالإذن بعرض الأدوية المعدة للاستعمال البشري في السوق :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 20 من ربيع (الأخر 1446 (24) أكتوبر 2024

رسم ما يلي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادتين 42 و 44 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04 ، يُحدد هذا المرسوم :

- شروط منح تأشيرة إشهار الدواء لدى العموم أو إيقافها أو سحبها :

- كيفيات إيداع إشهار الدواء لدى مهنيي الصحة المؤهلين لوصف الأدوية أو صرفها أو استعمالها في ممارسة مهنتهم.

المادة 2

يقصد في مدلول هذا المرسوم بالعبارات التالية ما يلي :

1 - الدواء : كل دواء معدّ للاستعمال البشري :

2 - إشهار الأدوية : إشهار الأدوية كما هو معرف بموجب أحكام المادة 38 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 :

3- المؤسسة الصيدلية الصناعية : المؤسسة الصيدلية الصناعية الحاصلة على الإذن بعرض الدواء، موضوع ملف طلب تأشيرة إشهار الدواء لدى العموم أو إشهار الدواء لدى مهنيي الصحة، في السوق

4 - مهنيو الصحة : مهنيو الصحة المؤهلون لوصف الأدوية أو صرفها أو استعمالها في ممارسة مهنتهم.

الباب الثاني

منح تأشيرة إشهار الدواء لدى العموم أو إيقافها أو سحبها

المادة 3

يتوقف إشهار كل دواء لدى العموم على الحصول على تأشيرة تمنح من لدن الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية المشار إليها في هذا المرسوم باسم «الوكالة».

المادة 4

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادتين 40 و 41 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 ، يُشترط لمنح تأشيرة الإشهار:

- ألا يكون الدواء المعني قد تم إيقاف الإذن بعرضه في الشوق أو سحبه :

ألا تكون حصة الدواء المعني قد تم إيقاف توزيعها والقيام باستردادها عملا بأحكام المادة 119 من القانون السالف الذكر

17.04 رقم

المادة 5

يجب على كل مؤسسة صيدلية صناعية ترغب في الحصول على

تأشيرة الإشهار تكوين ملف يتضمن ما يلي :

1 - طلب موقع عليه ومختوم من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية يتضمن البيانات التالية :

(1) اسم الدواء وشكله ومقداره :
ب اسم أو تسمية المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية

وعنوانها أو مقرها الاجتماعي، حسب الحالة :

(ج) طريقة أو طرق الإشهار المختارة :

د مراجع الإذن بعرض الدواء المعني في السوق.

2- موجز محين عن خصائص الدواء موقع عليه من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية :

3- مشروع الإشهار على دعامة إلكترونية :

4- نسخة من وصل الأداء المنصوص عليه في المادة 6 أدناه :

5 - المراجع العلمية للإشهار، عند الاقتضاء.

المادة 6

يكون ملف طلب تأشيرة الإشهار موضوع أجرة تؤدى إلى الوكالة مقابل وصل

عملا بأحكام المادة 10 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 10.22 يحدد سعر هذه الأجرة بمقرر لمجلس إدارة الوكالة.

المادة 7

يودع ملف طلب تأشيرة الإشهار لدى الوكالة مقابل وصل.

تبت الوكالة داخل أجل أقصاه ستون (60) يوما من تاريخ إيداع

ملف الطلب كاملا.

يجب أن يكون كل قرار برفض منح التأشيرة معللا وأن يبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 8

يمكن للوكالة أن تطلب بكل وسيلة من وسائل الاتصال الملائمة من المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية موافاتها بالمعلومات التكميلية التي تعتبرها ضرورية لمعالجة ملف الطلب المودع لديها.

يترتب على طلب المعلومات التكميلية تعليق سريان الأجل المحدد للوكالة للبت في ملف الطلب. ويستأنف احتساب هذا الأجل ابتداء من

تاريخ موافاة الوكالة بالمعلومات المطلوبة.

المادة 9

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 42 من القانون السالف الذكر رقم 17.04. تُمنح تأشيرة الإشهار لمدة سنة قابلة للتجديد في

حدود مدة صلاحية الإذن بالعرض في السوق.

يكون تجديد تأشيرة الإشهار موضوع طلب يودع لدى الوكالة. ويجب أن يكون هذا الطلب موقعا عليه ومختوما من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وأن يرفق بنسخة من وصل الأداء المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه وبتصريح بالشرف يشهد بموجبه الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية نفسها بأنه لم يطرأ أي تغيير على المستندات أو البيانات المضمنة في ملف طلبه والمنصوص عليها في 1 («أ» و «ب» و «ج» و «د») و 2 و 3 من المادة 5 من هذا المرسوم.

المادة 10

يجب أن يكون كل إشهار مصمما بطريقة تمكن من جعل الطابع الإشهاري للرسالة الموجهة إلى العموم واضحا ومن تعريف المنتج بوضوح على أنه دواء.

المادة 11

يتعين أن تتضمن الرسالة الإشهارية على وجه الخصوص

البيانات التالية :

- اسم الدواء وتسميته المتعارف عليها أو العلمية :

الرقم الترتيبي لتأشيرة الإشهار المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 42 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 :

المعلومات الضرورية لاستعمال الدواء بصورة صحيحة :

الدعوة إلى قراءة التعليمات المضمنة في نشرة الدواء أو الموجودة

على التوضيب الخارجي للدواء، حسب الحالة :

- اسم أو تسمية المؤسسة الصيدلية الصناعية، حسب الحالة.

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 41 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 ، يُرْفَق إشهار كل دواء لدى العموم وجوبا برسالة تحذير وإحالة إلى استشارة الصيدلي متبوعة بعبارة راجع الطبيب عند استمرار الأعراض.

المادة 12

تقوم الوكالة بإيقاف تأشيرة الإشهار أو سحبها، حسب الحالة. إذا تم إيقاف الإذن بعرض الدواء المعني في السوق أو سحبه.

كما تقوم الوكالة بإيقاف تأشيرة الإشهار أو سحبها، إذا تبين لها أن المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية أخلت بأحكام المادة 39 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 أو بأحكام المادتين 10 أو 11 من هذا المرسوم.

يجب أن تكون قرارات إيقاف تأشيرة الإشهار أو سحبها معللة وأن تبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

الباب الثالث

إشهار الدواء لدى مهني الصحة

المادة 13

تطبيقا لأحكام المادة 44 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 يجب أن يكون كل إشهار الدواء لدى مهنيي الصحة موضوع ملف طلب يودع لدى الوكالة مقابل وصل.

يجب أن يتضمن هذا الملف ما يلي :

طلب موقع عليه ومختوم من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية يتضمن البيانات المنصوص عليها في

(أ) وب) وج) ود) من البند (1) من المادة 5 من هذا المرسوم :

المستندات المنصوص عليها في البنود 2 و 3 و 5 من المادة نفسها.

المادة 14

يمكن للمؤسسة الصيدلية الصناعية أن تشرع في إشهار الدواء المعني لدى مهنيي الصحة، بعد انصرام أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إيداع ملف الطلب كاملا لدى الوكالة.

غير أنه إذا تبين للوكالة، بعد دراسة الملف المودع لديها أنه يثير ملاحظات، فإنها تقوم داخل الأجل المحدد أعلاه، بإبلاغ المؤسسة

الصيدلية الصناعية بهذه الملاحظات، مع بيان التعليل.

وفي هذه الحالة، يتعين على المؤسسة الصيدلية الصناعية استيفاء الملاحظات المثارة، قبل انصرام الأجل المنصوص عليه في هذه المادة.

المادة 15

تقوم الوكالة بإيقاف إشهار الدواء لدى مهنيي الصحة أو سحبه.

حسب الحالة، إذا تم إيقاف الإذن بعرض الدواء المعني في السوق أو سحبه

كما تقوم الوكالة بإيقاف هذا الإشهار أو سحبه، إذا تبين لها أن المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية أخلت بأحكام المادة 39 من القانون السالف الذكر رقم 17.04

يجب أن تكون قرارات إيقاف إشهار الدواء لدى مهنيي الصحة أو سحبه معللة وأن تبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

الباب الرابع

أحكام انتقالية ونهائية

المادة 16

في انتظار دخول القانون السالف الذكر رقم 10.22 حيز التنفيذ :

تودع ملفات طلب تأشيرة الإشهار وإشهار الأدوية لدى مهنيي الصحة لدى مديرية الأدوية والصيدلة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة من أجل دراستها :

تؤدى الأجرة عن تأشيرة الإشهار طبقا لأحكام النصوص التنظيمية الجاري بها العمل :

تسلم تأشيرة إشهار الأدوية من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

المادة 17

مع مراعاة أحكام المادة 12 أعلاه، تظل تأشيرات الإشهار المسلمة قبل تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، إلى المؤسسات الصيدلية الصناعية المعنية سارية المفعول إلى حين انتهاء مدة صلاحيتها.

المادة 18

تنسخ ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية الأحكام المتعلقة بإشهار الأدوية المعدة للاستعمال البشري الواردة في الجزء الثاني من المرسوم رقم 2.76.266 الصادر في 17 من جمادى الأولى 1397 (6) ماي 1977 بشأن رخصة القبول لبيع المحضرات الصيدلية وبإشهار الأدوية الخاصة بالصيدليات والمحضرات الصيدلية، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 19

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

وحرر بالرباط في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر (2024).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة والحماية الاجتماعية

الإمضاء : أمين التهراوي.

.....

.....

صفحة : 9880

مرسوم رقم 2.24.966 صادر في 3 جمادى الآخرة 1446 (5) ديسمبر 2024

بتتميم الملحق بالمرسوم رقم 2.17.743 الصادر في 5 شوال 1439 (19) يونيو (2018) بتحديد الأنشطة المزاولة من طرف الشركات الصناعية للاستفادة من الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات المنصوص عليه في المادة 6 (11) - باء - (4) من المدونة العامة للضرائب.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.17.743 الصادر في 5 شوال 1439

(19) يونيو (2018) بتحديد الأنشطة المزاولة من طرف الشركات الصناعية للاستفادة من الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات المنصوص عليه في المادة 6 (11) - باء - (4) من المدونة العامة للضرائب :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 11 من جمادى الأولى 1446) (14) نوفمبر 2024

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تتمم على النحو التالي لائحة الأنشطة المنصوص عليها في الملحق بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 217.743 الصادر في 5 شوال 1439 (19) يونيو 2018

1439 ملحق بالمرسوم رقم 2.17.743 الصادر في 5 شوال (19) يونيو (2018) بتحديد الأنشطة المزاولة من طرف

الشركات الصناعية للاستفادة من الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات المنصوص عليه في المادة 6 (11 - باء - 4)

من المدونة العامة للضرائب

لائحة الأنشطة

1 - الصناعات الغذائية

24 - أنشطة أخرى

- صناعة تحلية .

للسقي :

- صناعة عتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة

.....
.....

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7497-18 شوال 1447 (6) أبريل 2026

قرار لوزير الداخلية رقم 2937.25 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1447 (18) ديسمبر 2025 بتحديد النظام الداخلي للجنة تتبع
الوقائع الكارثية.

وزير الداخلية.

بناء على القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.152 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25) أغسطس 2016)، لا سيما المادة 11 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.785 الصادر في 23 من شعبان 1440 (29) أبريل (2019) بتطبيق القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، كما تم تغييره وتتميمه، لا سيما المادتين 8 و 10 منه.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادتين 8 و 10 من المرسوم رقم 2.18.785 المشار إليه أعلاه، يحدد هذا القرار النظام الداخلي للجنة تتبع الوقائع الكارثية المشار إليها بعده ب لجنة التتبع»، والذي يتضمن كيفيات سير أشغال هذه اللجنة، وتأليف وسير لجنة الخبرة وعلاقتها مع لجنة التتبع، وكذا تأليف ومهام وكيفية سير اللجان التقنية المتخصصة المشار إليها في هذا القرار بـ «اللجان التقنية».

المادة 2

تجتمع لجنة التتبع كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في السنة، بدعوة من رئيسها الذي يسير أشغالها ويحدد جدول أعمال اجتماعاتها، ويوجه الدعوة الخاصة بالاجتماعات إلى أعضائها.

تتضمن كل دعوة مكان وتاريخ وساعة الاجتماع، وترفق بجدول

أعماله.

يمكن إضافة بعض النقط إلى جدول أعمال لجنة التتبع في بداية الاجتماع أو إرجاء مناقشة بعضها إلى اجتماع آخر أو تأجيل اجتماعاتها بمبادرة من رئيسها أو باقتراح عضو أو أكثر من أعضائها.

توجه الدعوة والوثائق المرفقة بها إلى أعضاء اللجنة خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بواسطة جميع الوسائل التي تثبت التوصل بما في ذلك الوسائل الإلكترونية، غير أنه لا يتم الأخذ بالأجل المذكور في حالة الاستعجال.

صفحة : 2055

المادة 3

يمكن للجنة التتبع أن تعقد اجتماعاتها بشكل حضوري أو بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة أو بأي وسيلة أخرى مماثلة أو هما معا تضمن المشاركة الفعلية والتعريف المسبق بالمشاركين وتتيح إمكانية وضع تسجيل موثق للمناقشات والمداولات

يعتبر في حكم الحاضرين، الأعضاء المشاركون في اجتماع لجنة التتبع بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة أو بأي وسيلة أخرى
مماثلة.

تكون اجتماعات اللجنة غير عمومية، غير أنه يمكن لرئيسها أن يدعو، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في حضوره

في حالة انعقاد الاجتماع بشكل حضوري، توقع ورقة حضور الاجتماع من لدن جميع الأعضاء الحاضرين.

المادة 4

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 8 من المرسوم رقم 2.18.785 السالف الذكر، يعتبر اجتماع لجنة التتبع صحيحا بحضور ثلثي (3/2) أعضائها على الأقل.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب، يتم إرجاء الاجتماع إلى تاريخ لاحق يتم تحديده من طرف الرئيس خلال الاجتماع نفسه ويتم إخبار أعضاء اللجنة بذلك وفق نفس الكيفيات المشار إليها في المادة 2 أعلاه. وفي هذه الحالة، يعتبر الاجتماع الثاني صحيحا كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 5

مع مراعاة مقتضيات المادة 3 أعلاه، تصدر اللجنة آراءها واقتراحاتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين في الاجتماع، وفي حالة تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي فيه صوت الرئيس. ويتم التصويت برفع اليد.

لا يمكن أن يكون حق الأعضاء في التصويت داخل اللجنة موضوع تفويض

المادة 6

تطبيقا لمقتضيات المادة 9 من المرسوم رقم 2.18.785 السالف الذكر، تتولى كتابة لجنة التتبع تحضير اجتماعات اللجنة واعداد محاضرها ومسك أرشيفها.
يجب أن يتضمن محضر الاجتماع، على الخصوص، ما يلي :

مكان وتاريخ وساعة انعقاد الاجتماع :

النقط المدرجة في جدول الأعمال :

- الأسماء العائلية والشخصية وصفات الأعضاء الحاضرين :

- نتائج التصويت :

ملخص لمناقشات اللجنة :

الآراء والاقتراحات والقرارات الصادرة عن اللجنة.

علاوة على ذلك، توجه كتابة لجنة التتبع لرئيسها تقرير أنشطة لجنة التتبع وكذا أشغال لجنة الخبرة واللجان التقنية عند الاقتضاء

المادة 7

تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون رقم 110.14 ومقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.18.785 السالفي الذكر، تعين لجنة التتبع من بين أعضائها رئيس وأعضاء لجنة الخبرة. ويمكن للجنة التتبع عند الاقتضاء، استبدالهم أو استبدال بعضهم أو إضافة أعضاء جدد.

يعين رئيس لجنة الخبرة من بين أعضاء لجنة التتبع الممثلين للإدارة.

يمكن للجنة الخبرة أن تضم إليها، بصفة استشارية، كل شخص ترى فائدة في استطلاع رأيه.

المادة 8

مع مراعاة مقتضيات المادة 13 من المرسوم رقم 2.18.785 السالف الذكر، تجتمع لجنة الخبرة بدعوة من رئيسها بمجرد توصلها يطلب إنجاز تقارير الخبرة المنصوص عليها في المادتين 13 و 14 من القانون رقم 110.14 السالف الذكر.

يسير رئيس لجنة الخبرة اجتماعاتها، وبعد تقريرا بخصوص أشغالها ويوجهه إلى لجنة التتبع.

يجب على لجنة الخبرة أن تعد تقارير الخبرة المطلوبة من لدن صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية داخل أجل يمكن لجنة التتبع من احترام الأجل المنصوص عليه في المادة 13 من المرسوم رقم 2.18.785 السالف الذكر.

المادة 9

تطبيقا لمقتضيات المادة 8 من المرسوم رقم 2.18.785 السالف الذكر، يمكن أن تحدث لجنة التتبع لمدة محددة، لجانا تقنية وذلك من أجل معالجة مسائل خاصة ذات صلة بمهام لجنة التتبع، لا سيما القيام بدراسات تقنية أو تقديم آراء بشأن المسائل المعروضة عليها.

المادة 10

يتم تعيين رؤساء اللجان التقنية وأعضائها من طرف لجنة التتبع ومن بين أعضائها، غير أنه يمكن أن تضم هذه اللجان أعضاء، من غير أعضاء لجنة التتبع، متخصصين في الميادين ذات الصلة بمهامها.

المادة 11

تجتمع اللجان التقنية بدعوة من رئيسها، بمبادرة منه أو يطلب من رئيس لجنة التتبع تلقائيا أو باقتراح من لجنة الخبرة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك حسب طبيعة القضايا المعروضة عليها.

يسير رئيس كل لجنة تقنية اجتماعاتها وبعد تقريرا بخصوص أشغالها ويوجهه إلى لجنة التتبع داخل الأجل الذي يحدده رئيس لجنة التتبع.

المادة 12

يمكن أن يكون هذا النظام الداخلي محل تغيير، بمبادرة من رئيس لجنة التتبع أو يطلب من ثلث (3/1) أعضائها على الأقل.

المادة 13

يلتزم أعضاء لجنة التتبع أو لجنة الخبرة أو اللجان التقنية وكل شخص آخر يشارك في أشغال اللجان المذكورة بالسر المهني، فيما يتعلق بعملهم داخل هذه اللجان.

المادة 14

يطلع جميع أعضاء اللجان المشار إليها أعلاه على النظام الداخلي كل فيما يخصه، ويلتزمون بتطبيق مقتضياته.

المادة 15

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من جمادى الآخرة 1447 (18) ديسمبر (2025).

الإمضاء عبد الوافي لفتيت.

.....

.....

.....

A

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

المديرية العامة للضرائب

Communiqué

Paiement de la Taxe d'Habitation et de la

Taxe de Services Communaux au titre de l'année 2026

Au plus tard le 1 juin 2026

La Direction Générale des Impôts rappelle que le paiement de la Taxe d'Habitation et de la Taxe de Services Communaux au titre de l'année 2026 doit être opéré au plus tard le 1er juin 2026.

Le paiement peut être effectué:

à travers les sites web e-banking et les applications mobile-banking des banques;

auprès des agences bancaires et des réseaux des établissements de paiements;

à travers le portail internet de la DGI: www.tax.gov.ma;

auprès des Recettes de l'Administration Fiscale (DGI).

Références légales: loi n° 14.25 modifiant et complétant la loi n° 47.06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales.

Pour toute demande d'information ou d'assistance,

veuillez contacter le Centre d'Assistance de la DGI à l'adresse SIMPL@tax.gov.ma

ou en appelant le 05 37 27 37 27 (lignes groupées).

زلقة الحاج أحمد الشرقاوي، أكدال الرباط المغرب

Rue Haj Ahmed Cherkaoui, Agdal, Rabat, Maroc

05 37 27 90 00/07 www.tax.gov.ma

المديرية العامة للضرائب

DERICTION GENERALE

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7497 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026 .
صفحة : 2076

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 26.228 صادر في 7 شعبان 1447 (27) يناير (2026) بتغيير وتتميم قرار وزير الصيد البحري والشؤون الإدارية والعلاقة مع البرلمان رقم 2964.97 الصادر في 18 من رجب 1418 (19) نوفمبر (1997) في شأن اختصاصات وتنظيم مندوبيات الصيد البحري.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

بناء على المرسوم رقم 215.890 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري - لا سيما المادة 13

منه :

وبعد الاطلاع على قرار وزير الصيد البحري والشؤون الإدارية والعلاقة مع البرلمان رقم 2964.97 الصادر في 18 من رجب 1418 (19) نوفمبر (1997) في شأن اختصاصات وتنظيم مندوبيات الصيد البحري، كما وقع تغييره وتتميمه، لاسيما المادة الثانية منه.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي مقتضيات المادة 2 من قرار وزير الصيد البحري والشؤون الإدارية والعلاقة مع البرلمان المشار إليه أعلاه)1997(رقم 2964.97 الصادر في 18 من رجب 1418) (19) نوفمبر

المادة 2 - تعين حدود مندوبيات الصيد البحري على النحو التالي :

1 - تحدد مندوبية الصيد البحري للناضور

تتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

2 - تحدد مندوبية الصيد البحري للحسيمة.

وتتألف من :

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

الإدارات العامة

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

3- تحدد مندوبية الصيد البحري بالمضيق.

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

4 - تحدد مندوبية الصيد البحري لطنجة..

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

5 - تحدد مندوبية الصيد البحري للعرائش.

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

6 - تحدد مندوبية الصيد البحري للقنيطرة - مهدية...

وتتألف من :

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

7 - تحدد مندوبية الصيد البحري للمحمدية .

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

8 - تحدد مندوبية الصيد البحري للدار البيضاء.

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

9 - تحدد مندوبية الصيد البحري للجديدة - الجرف الأصفر.

وتتألف من :

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

10 - تحدد مندوبية الصيد البحري الأسفي.

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

11 - تحدد مندوبية الصيد البحري للصويرة .

وتتألف من :

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

12 - تحدد مندوبية الصيد البحري بأكادير.....

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

13 - تحدد مندوبية الصيد البحري لسيدي إفني..

وتتألف من :

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

14 - تحدد مندوبية الصيد البحري لطانطان.

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

- مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

15 - تحدد مندوبية الصيد البحري للعيون

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

16 - تحدد مندوبية الصيد البحري لبوجدور

وتتألف من :

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

- مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

17 - تحدد مندوبية الصيد البحري للداخلة ..

وتتألف من :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

- مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

18 - تحدد مندوبية الصيد البحري للجبهة....

وتتكون من :

2077

مصلحة سلامة الملاحة والوقاية من التلوث :

مصلحة صناعات الصيد البحري :

- مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 شعبان 1447 (27) يناير (2026).

الإمضاء : أحمد البواري.

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 217498 شوال 1447 (9) أبريل 2026
صفحة : 2126

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الاقتصاد والمالية

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 639.26 صادر في 8 شوال 1447 (27) مارس (2026) بتغيير قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1393.11 بتاريخ 21 من جمادى الآخرة 1432 (25) ماي (2011) بشأن إحداث وتحديد اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الاقتصاد والمالية.

وزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على المرسوم رقم 207995 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر (2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد

والمالية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1393.11 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1432 (25) ماي (2011) بشأن إحداث وتحديد اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية الوزارة الاقتصاد والمالية، كما وقع تغييره وتتميمه

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تنسخ وتعوض، كما يلي، مقتضيات المواد 4 و 8 و 9 و 10 و 11 من قرار وزير الاقتصاد والمالية المشار إليه أعلاه رقم 1393.11 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1432 (25) ماي (2011) :

المادة 4 - تشتمل مديرية الميزانية على :

قسم القطاعات المنتجة :

قسم الصناعة والطاقة والاستثمار الخاص :

قسم قطاعات التجهيزات الأساسية :

قسم تمويل ودعم الإصلاح :

قسم التنمية الترابية المندمجة :

قسم التعليم والتكوين المهني والتشغيل :

قسم القطاعات الاجتماعية :

قسم القطاعات الإدارية :

قسم الحماية الاجتماعية :

قسم المعاشات :

قسم إعداد قانون المالية :

قسم تتبع تنفيذ الميزانية :

قسم موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية :

قسم الإصلاح الميزانياتي :

قسم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي :

قسم التطوير المعلوماتي والبيانات :

قسم استغلال نظم المعلومات :

قسم التمويل المتعدد الأطراف :

قسم أوروبا :

قسم آسيا وإفريقيا وأمريكا والصناديق العربية.

قسم القطاعات المنتجة، ويتكون من :

مصلحة التنمية الفلاحية :

مصلحة السياحة والصناعة التقليدية :

مصلحة المساحات المسقية والصيد البحري.

قسم الصناعة والطاقة والاستثمار الخاص، ويتكون من :

مصلحة الصناعة والاستثمار الخاص :

مصلحة تتبع الاستثمار الخاص الترابي :

مصلحة الطاقة والمعادن.

قسم قطاعات التجهيزات الأساسية، ويتكون من :

مصلحة التجهيز والنقل والانتقال الرقمي :

مصلحة السكنى والتعمير :

مصلحة الماء:

مصلحة التتبع الميزانيائي للمقاولات والمؤسسات العمومية.

قسم تمويل ودعم الإصلاح، ويتكون من :

مصلحة تمويل الإصلاح :

مصلحة مواكبة ودعم الإصلاح :

مصلحة ميزانية المواطن

قسم التنمية الترابية المندمجة، ويتكون من :

مصلحة تتبع تنزيل برامج التنمية الترابية المندمجة :

مصلحة مواكبة تفعيل الجهوية المتقدمة :

مصلحة التتبع المالي الترابي.

قسم التعليم والتكوين المهني والتشغيل، ويتكون من :

مصلحة التربية الوطنية :

مصلحة التعليم العالي :

مصلحة التشغيل والتكوين المهني.

قسم القطاعات الاجتماعية، ويتكون من :

مصلحة الصحة والتنمية الاجتماعية :

مصلحة الشبيبة والرياضة والشؤون الثقافية.

قسم القطاعات الإدارية، ويتكون من :

مصلحة مرافق السيادة :

مصلحة المرافق الإدارية والأمن :

مصلحة إدارة الدفاع الوطني :

مصلحة القطاعات الاقتصادية.

قسم الحماية الاجتماعية، ويتكون من :

مصلحة دعم الأسعار وتحديد التعريفة :

مصلحة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض :

مصلحة التعويضات العائلية :

مصلحة الاستهداف.

قسم المعاشات، ويتكون من :

مصلحة الدراسات والتشريع :

مصلحة الأنظمة غير المساهمة :

مصلحة المعاشات والمساعدات الخاصة.

قسم إعداد قانون المالية، ويتكون من :

مصلحة إعداد قانون المالية :

مصلحة إعداد التقارير :

مصلحة التنسيق والتركيب.

قسم تتبع تنفيذ الميزانية، ويتكون من :

مصلحة تتبع تنفيذ الميزانية :

مصلحة قانون التصفية :

مصلحة تتبع تنفيذ مشاريع الاستثمار والاتفاقيات
قسم موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية

ويتكون من :

مصلحة موظفي الدولة والجماعات الترابية :

مصلحة مستخدمي المؤسسات العمومية :

مصلحة مؤسسات التكوين والأعوان المتعاقدين :

مصلحة الدراسات العامة للأنظمة الأساسية والأجور والإحصائيات.

قسم الإصلاح الميزانياتي، ويتكون من :

مصلحة مراجع الإصلاح الميزانياتي :

مصلحة تتبع النجاعة الميزانياتية :

مصلحة التكوين في مجال الإصلاح الميزانياتي.

قسم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويتكون من :

مصلحة تفعيل ميزانية النوع الاجتماعي :

مصلحة الشراكات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي :

مصلحة تدبير المعارف

قسم التطوير المعلوماتي والبيانات، ويتكون من :

مصلحة البيانات وأدوات المساعدة على اتخاذ القرار :

مصلحة تطوير نظام إعداد وتنفيذ قانون المالية وتتبع النجاعة :

مصلحة تطوير نظام التمويلات الخارجية ونظام الموظفين :

مصلحة مساعدة صاحب المشروع.

قسم استغلال نظم المعلومات، ويتكون من :

مصلحة تدبير المعلومات :

مصلحة الاستغلال والمساندة :

مصلحة أمن نظم المعلومات.

قسم التمويل المتعدد الأطراف، ويتكون من :

مصلحة البنك الدولي :

مصلحة البنك الإفريقي للتنمية.

قسم أوروبا، ويتكون من :

مصلحة الاتحاد الأوروبي :

مصلحة التمويل الثنائي الأوروبي.

قسم آسيا وأفريقيا وأمريكا والصناديق العربية، ويتكون من :

مصلحة الصناديق العربية :

مصلحة آسيا وأفريقيا وأمريكا.

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل مديرية الميزانية على المصالح التالية، الملحقة مباشرة بالمدير :

مصلحة الشؤون العامة :

مصلحة تتبع نظام المعلومات الجغرافية :

مصلحة التنسيق الميزانياتي :

مصلحة الخدمات المساندة :

مصلحة التواصل.»

المادة 8 - تشتمل مديرية أملاك الدولة على :

قسم التثمين والتدبير النشط للأملاك :

قسم دعم الاستثمار :

قسم الأراضي الفلاحية :

القسم الطبوغرافي والتقني :

قسم تكوين وتدبير الرصيد العقاري :

قسم تصفية الأملاك :

قسم حماية الرصيد العقاري :

قسم الخواص والقطاعات الاجتماعية :

قسم التطوير المعلوماتي :

قسم البنية التحتية والأمن المعلوماتي :

قسم الموارد والدعم :

قسم المراقبة والتدقيق والتفتيش.

قسم التثمين والتدبير النشط للأملاك، ويتكون من :

مصلحة الاستشراف العقاري والتدبير النشط للأملاك :

مصلحة الخبرة العقارية :

مصلحة المحاسبة المتعلقة بأملاك الدولة.

قسم دعم الاستثمار، ويتكون من :

مصلحة التدبير اللاممركز للاستثمار :

مصلحة المشاريع التعاقدية :

مصلحة تعبئة العقار الفائدة الهيئات العمومية.

قسم الأراضي الفلاحية، ويتكون من :

مصلحة الشراكة في القطاع الفلاحي :

مصلحة تعبئة الأراضي الفلاحية.

القسم الطبوغرافي والتقني، ويتكون من :

مصلحة نظام المعلومات الجغرافي :

مصلحة الطبوغرافيا :

مصلحة ضبط الأملاك :

مصلحة التدبير الإلكتروني للوثائق والأرشفة

قسم تكوين وتدبير الرصيد العقاري، ويتكون من :

مصلحة الاقتناءات بالتراضي :

مصلحة نزع الملكية :

مصلحة التخصيصات.

قسم تصفية الأملاك، ويتكون من :

مصلحة التصفية العقارية :

مصلحة العلاقات مع الأنظمة العقارية :

مصلحة تصفية الاحتلالات.

قسم حماية الرصيد العقاري، ويتكون من :

مصلحة النزاعات الإدارية والتحكيم :

مصلحة النزاعات القضائية :

مصلحة الدراسات واليقظة القانونية.

قسم الخواص والقطاعات الاجتماعية، ويتكون من :

مصلحة العلاقات مع القطاعات الاجتماعية :

مصلحة الخواص وبيع المنقولات :

مصلحة تتبع حظيرة المساكن :

مصلحة العلاقات مع الهيئات المؤسساتية وتتبع الشكايات

قسم التطوير المعلوماتي، ويتكون من :

مصلحة التطوير والإدماج المعلوماتي :

مصلحة المساعدة في إدارة المشاريع :

مصلحة تطوير نظام التقرير والبوابات الإلكترونية.

قسم البنية التحتية والأمن المعلوماتي، ويتكون من :

مصلحة الإنتاج والمكتبيات :

مصلحة الشبكة والبنيات التحتية :

مصلحة أمن نظم المعلومات

قسم الموارد والدعم، ويتكون من :

مصلحة تدبير الموارد البشرية :

مصلحة التكوين والتعاون :

مصلحة الميزانية والمشتريات :

مصلحة الوسائل اللوجستيكية :

مصلحة الممتلكات العقارية.

قسم المراقبة والتدقيق والتفتيش، ويتكون من :

مصلحة التفتيش

مصلحة التدقيق والمراقبة الداخلية :

مصلحة التعاقد ومراقبة التدبير.

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل مديرية أملاك الدولة على مصلحة ملحقة مباشرة بالمدير، تحمل اسم مصلحة التواصل».

المادة 9 - تشتمل مديرية الشؤون الإدارية والعامة على :

قسم البرمجة الاستراتيجية والتنظيم ومراقبة التدبير :

قسم تدبير الموارد البشرية :

قسم تدبير المسارات المهنية والتوظيفات :

قسم التكوين وتطوير الكفاءات والتعاون :

قسم الميزانية والمحاسبة :

قسم الممتلكات والوسائل العامة :

قسم المشتريات :

قسم الشؤون القانونية :

قسم نظم المعلومات :

قسم البنيات المعلوماتية :

قسم التواصل والإعلام.

قسم البرمجة الاستراتيجية والتنظيم ومراقبة التدبير، ويتكون

من :

مصلحة البرمجة الاستراتيجية والتنظيم :

مصلحة مراقبة التدبير وتدبير المخاطر :

مصلحة التدقيق الداخلي :

مصلحة تتبع الأوراش الأفقية.

قسم تدبير الموارد البشرية، ويتكون من :

مصلحة تدبير المسارات الإدارية :

مصلحة تطوير وتحديث آليات تدبير الموارد البشرية :

مصلحة التنسيق والشؤون العامة :

مصلحة مواكبة العمل الاجتماعي والحوار القطاعي.

قسم تدبير المسارات المهنية والتوظيفات، ويتكون من :

مصلحة تدبير المناصب المالية والتوظيفات :

مصلحة الامتحانات والمباريات المهنية :

مصلحة تدبير كتلة الأجور والترقيات

قسم التكوين وتطوير الكفاءات والتعاون، ويتكون من :

مصلحة هندسة التكوين :

مصلحة تطوير ومواكبة الكفاءات :

مصلحة التكوين الرقمي :

مصلحة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات :

مصلحة التعاون.

قسم الميزانية والمحاسبة، ويتكون من :

مصلحة البرمجة والنجاعة الميزانياتية :

مصلحة الميزانية العامة :

مصلحة المركزة المحاسباتية :

مصلحة الحسابات الخصوصية للخزينة والتكاليف المشتركة.

قسم الممتلكات والوسائل العامة، ويتكون من :

مصلحة المطبعة وتدبير المخزون :

مصلحة التهيئة وصيانة البنايات :

مصلحة استغلال البنايات :

مصلحة النقل وتدبير المهمات :

مصلحة الدعم اللوجستيكي وتنظيم التظاهرات

قسم المشتريات، ويتكون من :

مصلحة برمجة المشتريات :

مصلحة المشتريات :

مصلحة تتبع الصفقات والعقود.

صفحة : 2130

قسم الشؤون القانونية، ويتكون من :

مصلحة تتبع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية :

مصلحة تتبع المبادرات البرلمانية :

مصلحة التنسيق.

قسم نظم المعلومات، ويتكون من :

مصلحة الدراسات والتطوير :

مصلحة المعدات المعلوماتية والصيانة :

مصلحة أمن نظم المعلومات

قسم البنيات المعلوماتية، ويتكون من :

مصلحة تدبير المركز المعلوماتي :

مصلحة الاستغلال

مصلحة إدارة الشبكات.

قسم التواصل والإعلام، ويتكون من :

مصلحة العلاقات مع وسائل الإعلام :

مصلحة المنشورات :

مصلحة التواصل الرقعي :

مصلحة التوثيق والمعلومات :

مصلحة أرشيف الوزارة.

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل مديرية «الشؤون الإدارية والعامة على مصلحة تحمل اسم مرصد النوع الاجتماعي للوزارة».

المادة 10 تشتمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على :

قسم التوقعات والتأطير الماكرو اقتصادي :

قسم تحليل آثار السياسات الماكرو اقتصادية :

قسم تحليل الظرفية والتنافسية الاقتصادية :

قسم الدراسات القطاعية :

قسم الدراسات الترابية والاستدامة :

قسم الدراسات الاجتماعية والشغل

قسم النمذجة :

قسم المعلومات وتحليل المعطيات.

قسم التوقعات والتأطير الماكرو - اقتصادي، ويتكون من :

مصلحة التوقعات الماكرو - اقتصادية :

مصلحة التقارير والوثائق الميزانياتية :

مصلحة البرمجة والتعاون.

قسم تحليل آثار السياسات الماكرو - اقتصادية، ويتكون من :

مصلحة تحليل آثار السياسة الميزانياتية :

مصلحة تحليل آثار السياسة الجبائية :

مصلحة تحليل آثار السياسة النقدية.

قسم تحليل الظرفية والتنافسية الاقتصادية، ويتكون من :

مصلحة تحليل الظرفية الدولية :

مصلحة تحليل الظرفية الوطنية :

مصلحة تحليل التنافسية الاقتصادية.

قسم الدراسات القطاعية، ويتكون من :

مصلحة دراسة القطاع الأولي :

مصلحة دراسة القطاع الثانوي والبنية التحتية :

مصلحة دراسة القطاع الثالث والاقتصاد الرقمي.

قسم الدراسات الترابية والاستدامة، ويتكون من :

مصلحة الدراسات الترابية :

مصلحة دراسة آثار التغيرات المناخية والاستدامة :

مصلحة اليقظة والنمذجة المجالية.

قسم الدراسات الاجتماعية والشغل، ويتكون من :

مصلحة تحليل آثار سياسات التشغيل

مصلحة دراسة الإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية :

مصلحة الدراسات الديموغرافية والديناميات الاجتماعية.

قسم النمذجة، ويتكون من :

مصلحة تطوير النماذج الاقتصادية :

مصلحة تطوير النماذج متعددة القطاعات.

قسم المعلومات وتحليل المعطيات، ويتكون من :

مصلحة بنك المعطيات وتجميع المعلومات :

مصلحة تحليل المعطيات والبيانات الضخمة :

مصلحة التوثيق والتواصل

.....

.....

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على المصلحتين التاليتين :

مصلحة الشؤون العامة :

مصلحة المعلوميات.

المادة 11 - تشتمل الوكالة القضائية للمملكة على :

قسم الطعون بالإلغاء ومنازعات الوضعية الفردية :

قسم منازعات القضاء الشامل :

قسم منازعات المسؤولية العقدية والقضايا الاستعجالية :

قسم المنازعات المدنية والعقارية :

قسم القضايا الزجرية :

قسم القضايا التجارية والتحكيم والوسائل البديلة :

قسم الوقاية من المنازعات ومواكبة الشركاء :

قسم الدراسات القانونية وتثمين الرصيد الوثائقي

قسم الطعون بالإلغاء ومنازعات الوضعية الفردية، ويتكون من :

مصلحة الطعون بالإلغاء :

مصلحة منازعات الرقابة الإدارية :

مصلحة منازعات الوضعية الفردية والمعاشات.

قسم منازعات القضاء الشامل، ويتكون من :

مصلحة منازعات المسؤولية المرفقية :

مصلحة منازعات المسؤولية عن المخاطر :

مصلحة القضايا الإدارية الخاصة.

قسم منازعات المسؤولية العقدية والقضايا الاستعجالية. ويتكون من :

مصلحة منازعات الصفقات العمومية :

مصلحة منازعات العقود الإدارية الخاصة :

مصلحة القضايا الاستعجالية ومنازعات التنفيذ.

قسم المنازعات المدنية والعقارية، ويتكون من :

مصلحة المنازعات العقارية والأكرية :

مصلحة المنازعات المدنية المتنوعة :

مصلحة منازعات المسؤولية التقصيرية :

مصلحة إفراغ المساكن الوظيفية والإدارية.

قسم القضايا الزجرية، ويتكون من :

مصلحة الجرائم المالية واسترداد الأموال

مصلحة القضايا الجنحية والشكايات :

2131

مصلحة تأمين الدفاع عن مؤسسات وموظفي الدولة.

قسم القضايا التجارية والتحكيم والوسائل البديلة، ويتكون من :

مصلحة القضايا التجارية :

مصلحة منازعات التحكيم والاستثمار :

مصلحة المصالحة والتوفيق

مصلحة المصاحبة في إبرام عقود واتفاقيات الاستثمار.

قسم الوقاية من المنازعات ومواكبة الشركاء، ويتكون من :

مصلحة تتبع وتحليل مخاطر المنازعات وأثرها المالي :

مصلحة مواكبة ودعم قدرات الشركاء

مصلحة الاسترداد الودي الصوائر الدولة.

قسم الدراسات القانونية وتثمين الرصيد الوثائقي، ويتكون من :

مصلحة الدارسات واليقظة القانونية :

مصلحة تدبير وتحليل المعطيات وتثمين الرصيد الوثائقي.

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل الوكالة

القضائية للمملكة على المصالح التالية :

مصلحة الشؤون العامة :

مصلحة المعلوميات :

مصلحة التدقيق ومراقبة الجودة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 شوال 1447 (27) مارس (2026)

الإمضاء : نادية فتاح

.....

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

قرار لوزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 650.26 صادر في 6 شوال 1447 (25) مارس (2026) بتغيير وتتميم قرار وزيرة الصحة رقم 1940.08 بتاريخ 23 من شوال 1429 (23) اكتوبر (2008) بتطبيق المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13) أبريل (2007) بشأن التعويض عن الحراسة والتعويض عن الخدمة الإلزامية المنجزة من طرف بعض موظفي وزارة الصحة ومستخدمي المراكز الاستشفائية.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية

بناء على المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13) أبريل (2007) بشأن التعويضات عن الحراسة والخدمة الإلزامية والمداومة المنجزة بالمؤسسات الصحية

التابعة لوزارة الصحة وللمراكز الاستشفائية الجامعية، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما : بالمرسوم رقم 2.25.1067 الصادر في 18 من رجب 1447 (8) يناير 2026

وعلى المرسوم رقم 2.77.169 الصادر في 9 ربيع الأول 1397 (28) فبراير (1977) بتحديد لائحة أيام الأعياد المسموح فيها بالعطلة في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والمصالح ذات الامتياز

كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد الاطلاع على قرار وزيرة الصحة رقم 1940.08 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر (2008) بتطبيق المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428) (13) أبريل 2007 بشأن التعويض عن الحراسة والتعويض عن الخدمة الإلزامية المنجزة من طرف بعض موظفي وزارة الصحة ومستخدمي المراكز الاستشفائية.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يغير، على النحو التالي، عنوان قرار وزيرة الصحة المشار إليه أعلاه : رقم 1940.08 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر 2008

قرار لوزيرة الصحة رقم 1940.08 صادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر (2008) بتطبيق المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13) أبريل (2007) بشأن التعويضات عن الحراسة والخدمة الإلزامية والمداومة المنجزة بالمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة وللمراكز الاستشفائية الجامعية.»

المادة الثانية

تغير وتتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 2 و 12 و 13 من قرار وزيرة الصحة المشار إليه أعلاه رقم 1940.08 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر 2008

المادة 2 - تنجز الحراسة والخدمة الإلزامية...

ممرض

يبعث هذا البرنامج .

الإلزامية خلاله إلى :

مدير المستشفى إذا كان المستشفى مصلحة للدولة مسيرة بصورة مستقلة أو تابعا لإحدى المراكز الاستشفائية الجامعية المحدثة بموجب القانون رقم 70.13 :

المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية عندما يتعلق

الأمر بإحدى المؤسسات الصحية المكونة لها :

مندوب وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالعمالة أو الإقليم بالنسبة لباقي المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وتبعث

كل مؤسسة.

المادة 12- يحتسب التعويض عن الحراسة.

وحدة.

ويحتسب التعويض المذكور على أساس وحدة زمنية كاملة مكونة من 12 ساعة بالنسبة للحراسة المنجزة خلال أيام السبت والأحد وأيام الأعياد المسموح فيها بالعطلة المحددة بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.77.169 الصادر في 9 ربيع الأول 1379 (28) فبراير (1977) وكذا الفترات الليلية.

المادة 13- تهيأ عند نهاية كل ثلاثة أشهر.. المباشرين ثم تبعث من أجل إعداد بيانات إجمالية والقيام بإجراءات التصفية if:

مدير المستشفى عندما يتعلق الأمر بمستشفى مسير بصورة مستقلة أو بمستشفى تابع لمركز استشفائي جامعي محدث بموجب القانون رقم 70.13 :

مندوب وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر

بمؤسسة صحية مسيرة بطريقة مباشرة :

المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية عندما يتعلق الأمر بإحدى المؤسسات الصحية المكونة لها.

تنجز البيانات القرار»

المادة الثالثة

تنسخ الفقرة الأخيرة من المادة 1 من قرار وزيرة الصحة السالف الذكر رقم 1940.08 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر 2008).

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 شوال 1447 (25) مارس (2026).

الإمضاء : أمين التهراوي.

.....
.....

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة النقض

القرار عدد : 528/3

المؤرخ في : 12/12/2013

ملف تجاري عدد : 1976/3/3/2023

شركة الرابطة الشرقية للتامين

ضد

شركة اطلنطا سند

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 12/12/2003

إن الغرفة التجارية الهيئة الثالثة بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين : شركة الرابطة الشرقية للتامين في شخص ممثلها القانوني, الكائن مقرها الاجتماعي بشارع محمد الخامس, عمارة قادة. الرقم 01, وجدة

ينوب عنها الأستاذ عبد اللطيف العمراني المحامي بهيئة وجدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

الطالبة

وبين : شركة اطلنطا سند في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بالرقم 181 شارع أنفاء الدار البيضاء

ينوب عنها الأستاذان اكرام وجلال المحاميان بهيئة الدار البيضاء المقبولات للترافع أمام محكمة النقض.

المطلوبة

2023/3/3/1976

3/528

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 12-10-2023 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ عبد اللطيف العمراني والرامي إلى نقض القرار رقم 1090 الصادر بتاريخ 13/02/2023 في الملف 1206/8223/2022 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء . وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على المذكرة الجوابية المقدمة من لدن المطلوبة بواسطة نائبيها الأستاذان اكرام وجلال المودعة بتاريخ 11/12/2023 والرامية الى عدم قبول الطلب ورفضه .

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 كما وقع تعديله وتتميمه وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 21/11/2023

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 12/12/2023 وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد حسن ابو ثابت والاطلاع على ملاحظات المحامي العام السيد عبد العزيز اوبايك .

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف والقرار المطعون فيه أن الطالبة شركة الرابطة الشرقية للتامين تقدمت بتاريخ 17/08/2021 بمقال الى المحكمة التجارية بالدار البيضاء, تتعرض بمقتضاه على الأمر بالأداء الذي استصدرته في مواجهتها المطلوبة شركة اطلنطا سند عن رئيس نفس

المحكمة بتاريخ 1.879.328 64 19/05/2021 في الملف عدد 1597/8102/2021 والقاضي بأدائها لها مبلغ درهما مؤسسة تعرضها على ان المحكمة التجارية بالدار البيضاء تبقى غير مختصة للبت في الطلب . لان محل إقامتها يوجد بمدينة وجدة وقد سبق للمدعى عليها ان تقدمت بطلب أداء مجموعة من الكمبيالات إلى المحكمة التجارية بوجدة مما تكون معه بذلك قد تنازلت عن شرط الاختصاص المكاني . كما أن المتعرضة سبق لها أن سجلت دعوى أمام المحكمة التجارية بوجدة من اجل مطالبة المدعى عليها بإجراء محاسبة بعدما توقفت عن تزويدها بشواهد التأمين وعن التعامل معها مما اضطرها إلى إبرام بروتوكول اتفاق سلمتها بموجبه الكمبيالات موضوع الأمر بالأداء على أساس الاستمرار في المعاملة . غير أنها لم تف بالتزامها وأوقفت التعامل معها رغم أداء جزء من تلك الكمبيالات, مضيفة أنها لم تتوصل رفقة الأمر بالأداء بنسخ للكمبيالات موضوع مقال الأمر بالأداء الذي لا يشير إلى تاريخ استحقاق الكمبيالة الأولى الذي من المحتمل أن يكون قد مر عليه أكثر من سنة والمادة 228 من م ت تنص على انه " تتقادم دعوى الحامل على المظهرين والساحب بمضي سنة واحدة ابتداء من تاريخ الاحتجاج المحرر ضمن الآجال القانوني أو من تاريخ الاستحقاق في حالة اشتراط الرجوع بدون مصاريف" ملتمسية من حيث الاختصاص التصريح بعدم الاختصاص المحكمة التجارية بالدار البيضاء

للبت في الطلب, ومن حيث الجوهر إلغاء الأمر بالأداء المتعرض عليه، وبعد الجواب, صدر الحكم برفض التعرض وتأييد الأمر بالأداء المطعون فيه أيد استئنافيا بمقتضى القرار المطعون فيه بالنقض.

في شان الوسيلة الأولى ..

حيث تعيب الطاعنة القرار بخرق القانون لخرق الفصل 28 من قمم والمادة 10 من قانون إحداث المحاكم التجارية بدعوى أن الاختصاص المكاني يعود إلى محكمة الموطن الحقيقي أو المختار للمدعى عليه أو إلى المحكمة التي تقع الطالبة في دائرة نفوذها التي هي المحكمة التجارية بوجدة . غير أن القرار اعتبر أن النزاع بهم بروتوكول الاتفاق المبرم بين الطرفين وليس الكمبيالات موضوع الأمر بالأداء، وهو تفسير خاطئ, مما يكون معه قد خرق المقتضيات المذكورة أعلاه ويتعين التصريح

بنقضه.

لكن حيث إن المحكمة مصدرة القرار لما أعملت اتفاق الطرفين على إسناد الاختصاص للمحكمة التجارية بالدار البيضاء بخصوص النزاع الماثل، فإنها تقيدت بما اتجهت إليه إرادتهما وفق المقرر في الفصل 230 من ق ل ع اعتبارا منها إلى أن بروتوكول الاتفاق المتحدث عنه يتعلق بنفس الدين موضوع الكمبيالات المعتمدة كسند لاستصدار الأمر بالأداء، مما تبقى معه المحاجاة

بعدم جواز إعمال بنود الاتفاق فيما يخص تحديد الجهة القضائية المختصة أمرا غير جدير بالنيل من سلامة القرار الذي لم يخرق أي مقتضى والوسيلة على غير أساس .

في شان الوسيلة الثانية

حيث تنعى الطالبة على القرار نقصان التعليل الموازي لانعدامه بدعوى أنها دفعت بتقادم الكمبيالات. غير أن القرار اعتبر أن الدين ناتج عن كمبيالة وهو دين قصير الأمد وان الطالبة هدمت قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم من خلال مناقشتها للدين، والحال أنها أسست دفعها بتقادم الكمبيالات على كونها لم تتوصل بنسخ منها، وأن مقال الأمر بالأداء لا يشير إلى تاريخ أول استحقاق الذي من المحتمل أن يكون قد مر عليه أزيد من سنة، ومقتضيات المادة 228 من م ت تنص على أنه " تتقادم دعوى الحامل على المظهرين والساحب بمضي سنة واحدة ابتداء من تاريخ الاحتجاج المحرر ضمن الآجال القانوني أو من تاريخ الاستحقاق في حالة اشتراط الرجوع بدون مصاريف ". كما أنها أدلت بلائحة تبين المبالغ المحولة للمطلوبة طيلة أربع سنوات التي تقدر ب 13.190.23390 درهما, غير أن القرار المطعون فيه لم يعتد بهذا الأداء ولم يجر خبرة حسابية بين الطرفين، خصوصا وان الكمبيالات ناتجة عن بروتوكول اتفاق، فجاء بذلك مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدامه، مما يتعين معه التصريح بنقضه .

لكن حيث إن المحكمة مصدرة القرار استخلصت هدم قرينة الوفاء المبني عليها التقادم من معطيات الملف ولا سيما مقال التعرض الذي ورد فيه هذا وأن الكمبيالة موضوع الأمر بالأداء كانت العارضة قد سلمتها للمدعي على سبيل الضمان الحضر حساب قديم كان بينهما نظرا لتحول إسم الشركة

على أن يستمر التعامل بينهما بعد ذلك وتؤدي تلك الكمبيالة في وقتها، لكن المدعية لم تف بالتزاماتها وتوقفت عن تزويد العارضة بشواهد التأمين من اجل الاشتغال، الشيء الذي دفع بالعارضة إلى التوقف عن الأداء وتسجيل دعوى أمام المحكمة التجارية بوجدة من أجل طلب المحاسبة والتعويض بتعيين خبير حيسوبي كما هو ثابت من نسخة المقال الافتتاحي للدعوى رفقته " ومؤدى ذلك أنها تنازع بكيفية صريحة في المديونية المطالب بها، لذا فإن استخلاص المحكمة كان سليما ومتماشيا مع ما ورد بمقال التعرض المتحدث عنه هذا علما أن المحكمة لم تعتمد للقول بعدم تحقق التقادم على التعليل الذي أوردته الوسيلة فقط، وإنما اعتمدت تعليلا آخر جاء فيه إن الدعوى موجهة ضد الطالبة بصفتها قابلة للكمبيالات لم يطلها التقادم الوارد في المادة 228 من م ت الذي هو ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الاستحقاق لانقطاع الأجل بمقتضى الإنذارات المتوصل بها من طرف الطاعنة " وهو تعليل لم تنتقده الطالبة، أبرزت فيه أن الدعوى التي رفعت بتاريخ 19/05/2021 لم يطلها التقادم الثلاثي المقرر بموجب المادة 228 من م ت مادام أن تاريخ انطلاق سريان أمد التقادم الذي هو 10/10/2018 تاريخ استحقاق أول كمبيالة أي قبل انصرام اجل ثلاث سنوات . أما بخصوص ما أثير بشأن عدم تبليغ الطالبة نسخا من الكمبيالات رفقة الأمر بالأداء، فقد ردته المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بان مصالح

الطالبة لم تتضرر من عدم تبليغها صور الكمبيالات رفقة الأمر بالأداء، طالما تم التعريف بسند الدين في مقال الأمر بالأداء وهو تعليل لم يكن بدوره محل انتقاد من قبل الطالبة والمحكمة لم تكن ملزمة بمسايرة الطالبة في جميع ملتمساتها لاسيما ما تعلق منها بإجراء الخبرة الحسابية طالما أنه تأكد لها استمرار المطلوبة في حيازة سند الدين مما يبرر قيام المديونية في جانبها, وبذلك جاء القرار معللا بما يكفي، والوسيلة على غير أساس .

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب المصاريف .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد عبد الالاه حنين رئيسا والمستشارين السادة : حسن ابو ثابت مقررا ومحمد وزاني طيبي وهشام العبودي وعبد الرفيع بوحمرية أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد عبد العزيز او بايك وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة السعدية
بنعزيز.

الرئيس

المستشار المقرر

.....
.....

قرار محكمة النقض
رقم : 128
الصادر بتاريخ 22 فبراير 2022

في الملف المدني رقم 587/1/5/2020

حادثة سير - تعويض - طلب إعادة احتساب التعويضات المحكوم بها للمطلوب بناء على

دخله - طلب جديد في المرحلة الاستئنافية - أثره.

عملا بمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية لا يمكن تقديم أي طلب جديد أثناء النظر في الاستئناف باستثناء طلب المقاصة أو كون الطلب الجديد لا يعدو أن يكون دفاعا عن الطلب الأصلي، ومحكمة الاستئناف اعتبرت أن إعادة احتساب التعويضات المحكوم بها للمطلوب بناء على دخل أدلي بما يثبته لأول مرة أمامها وليس مبلغ الأجرة الدنيا المطالب به ابتدائيا، لا يعد طلبا جديدا والحال أن التعويضات المطالب بهما استئنافيا لم تعرض على المحكمة الابتدائية وبالتالي فإن البت فيها يشكل خرقا لمبدأ التقاضي على درجات المكفول

لجميع الأطراف، والمحكمة لما سارت خلاف هذا المنحى جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه وخارقا لمقتضيات الفصل 143 أعلاه وعرضة للنقض.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 19/12/2019 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ (م.ف) والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بفاس الصادر بتاريخ 29/04/2019 986/1202/2018 - 2018 في الملفين المضمومين عدد 896/1202/2016 - الصحيح

وبناء على وسائل النقض والأوراق والمذكرات والمستنتجات الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 31/01/2021.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 22/02/2022.

وبناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

ملاحظات المحامي العام السيد نجيب بركات.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة لطيفة أهضمون والاستماع إلى

وبعد المداولة طبقا للقانون :

حيث يستفاد من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه ادعاء المطلوب تعرضه بتاريخ 20/11/2015 الحادثة سير لما كان على متن دراجته النارية حيث صدمته حافلة للنقل العمومي من

1

نوع فولفو مسجلة تحت رقم "..." كان يقودها (م.م) وتملكها شركة النقل (...) التي تؤمن مسؤوليتها المدنية لدى شركة التأمين (...) ملتمسا الحكم بالتعويض عن الأضرار البدنية اللاحقة به . وبعد إجراء خبرة طبية بواسطة الخبير (ن.ب) وتمام المناقشة قضى الحكم الابتدائي بتحميل محمد محب 4/3 مسؤولية الحادث واعتبار شركة النقل (...) مسؤولا مدنيا وأدائها للمدعي تعويضات مختلفة بحلول تعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتحدين استأنفته هذه الأخيرة كما استأنفه المطلوب كل على حدة وبعد إجراء خبرة طبية جديدة بواسطة الخبير (ع.ش) وتمام الإجراءات أصدرت محكمة الاستئناف قرارها المطعون فيه بالنقض بتأييد الحكم المستأنف في

مبدئه مع تعديله يجعل مسؤولية الحادثة كاملة على عاتق المستأنف عليه (م.م) ورفع التعويض الإجمالي المحكوم به.

حيث تعيب الطالبة على القرار في الوسيلة الفريدة للنقض عدم الارتكاز على أساس

قانوني وانعدام التعليل، فقد سبق لها أن التمست استبعاد شهادة الأجر المدلى بها خلال مرحلة الاستئناف لأن المصاب حدد طلباته الابتدائية بصورة صريحة على أساس الحد الأدنى للأجر كما أن تلك الشهادة لا تتلاءم ووضعيته المهنية المشار اليها هويته التي أوضح فيها أنه مياوم وما ذهب إليه القرار يتعارض مع روح نص الفصل الثاني من قانون المسطرة المدنية وما أقره العمل القضائي وقد جاء معللا "... إن الثابت من شهادة العناء و الأجر المدلى بها خلال هذه المرحلة من قبل المصاب أنه كان يعمل لدى التعاونية الغابوية التربية الأسماك والأحياء المائية بواومانة المركز إقليم خنيفرة منذ تاريخ 18/7/2015 إلى 7/11/2015 بأجرة شهرية صافية قدرها 3200 درهم وبذلك فإن دخل المصاب السنوي هو 38400 درهم واهوا الألحو الذي يتعين اعتماده في احتساب التعويضات بدلا من الحد الأدنى للأجر المعتماد ابتدائيا الخاصة الوالى مطالبة المصاب إعادة احتساب تعويضاته على محكمة النقض . أساس أجره ليس طلبا جديدا وبذلك فإن تحديد طلباته ابتدائيا على ضوء الحد الأدنى للأجر لا يغلق الباب أمامه استئنافيا من أجل تعديلها على أساس أجره الحقيقي بعد حصوله على شهادة الأجر وليس في ذلك مخالفة للفصل 3 من قانون المسطرة المدنية ... وهو تعليل لا يرتكز على أساس والعكس هو الصحيح وما ذهب إليه القرار مخالف للقانون ويتعين نقضه.

حقا حيث صح ما عيب على القرار، ذلك أنه عملا بمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية لا يمكن تقديم أي طلب جديد أثناء النظر في الاستئناف باستثناء طلب المقاصة أو كون الطلب الجديد لا يعدو أن يكون دفاعا عن الطلب الأصلي، ومحكمة الاستئناف اعتبرت أن إعادة احتساب التعويضات المحكوم بها للمطلوب بناء على دخل، أدلي بما يثبته لأول مرة أمامها وليس مبلغ الأجرة الدنيا المطالب به ابتدائيا، لا يعد طلبا جديدا والحال أن التعويضات المطالب بها استئنافيا لم تعرض على المحكمة الابتدائية وبالتالي فإن البت فيها يشكل خرقا لمبدأ التقاضي على درجات المكفول لجميع الأطراف والمحكمة لما سارت خلاف هذا المنحى جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه وخارقا لمقتضيات الفصل 143 أعلاه وعرضة للنقض.

2

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون وبهيئة أخرى وتحميل المطلوب الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد الناظفي اليوسفي رئيسا والمستشارين السادة لطيفة أهضمون مقررة و نجاة مسعودي وحفيظ الزايدي ومختار سوفاري أعضاء و بمحضر المحامي العام السيد نجيب بركات وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نجاة مروان.

.....

.....

.....

القرار عدد 455

الصادر بتاريخ 02 يوليوز 2020 في الملف الإداري عدد 2894/4/1/2019

رفع دعوى ضد الجماعة - شروط قبولها.

بمقتضى المادة 48 من القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي فإنه لا يمكن تحت طائلة عدم القبول من لدن المحاكم المختصة رفع دعوى التعويض أو الشطط في استعمال السلطة، غير دعاوى الحيازة أو الدعاوى المرفوعة لدى القضاء المستعجل ضد الجماعة أو ضد قرارات جهازها التنفيذي إلا إذا كان المدعي قد أخبر من قبل الجماعة ووجه إلى الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم التابعة له الجماعة مذكرة تتضمن موضوع وأسباب شكايته وتسلم هذه السلطة للمدعي فورا وصلا بذلك، ويتحرر المدعي من هذا الإجراء إذا لم يسلم له الوصل بعد مرور أجل الخمسة عشرة يوما الموالية للتوصل بالمذكرة، وبعد ر الموالي لتاريخ الوصل إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بالتراضي بين الطرفين، ونزولا عند حكم هذا المقتضى فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف بأن وزارة الأوقاف في شخص وزيرها قد سبق لها أن تقدمت بطلب إلى عامل الإقليم بخصوص موضوع التراع توصل به هذا المجلس الأعلى للسلطة القضائية. الأخير وأصدر بشأنه الوصل المنصوص عليه في المقتضى القانوني الآنف الذكر، في واستخلصت من ذلك تقيد المطلوبة بالمسطرة المنصوص عليها في المقتضى القانوني المحتج بخرقه وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسائغا.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه المشار إلى مراجعه أعلاه أن المطلوبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تقدمت بتاريخ 28/05/2013 بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط عرضت فيه أن الأوقاف العامة بشفشاون تملك الملك "..." بمقتضى الرسم العقاري رقم "..." الكائن بشفشاون ويتألف من أرض بها بناء سفلي تصل مساحتها 18 آر و 67 سنتيار

حسب التفصيل والحدود الواردين بالتصميم الهندسي الملحق بالصك العقاري المذكور، وأن المجلس الحضري لمدينة شفشاون عمد إلى احتلال هذا العقار وأكراه للغير دون موجب قانوني، وأنها طالبت الجهات الوصية للبت في شكايتها كما هو ثابت

1

من الوصل رقم 170 المؤرخ في 16/07/2010 إلا أن ذلك ظل دون نتيجة، ملتمسة الحكم بطرد المجلس الحضري بمدينة شفشاون من الملك المدعو "..." بشفشاون ذي الرسم العقاري رقم "..." هو أو من يقوم مقامه وتسليمه خاليا من كل الشوائب وتحميله الصائر مع حفظ حقها في استرجاع ما قوته عليها من منفعة، وبعد الجواب قضت المحكمة بانعقاد اختصاصها نوعيا للبت في الطلب بحكم تم استئنافه أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض التي أصدرت قرارها عدد 580/1 بتاريخ 08/05/2014 في الملف رقم 984/4/1/2014 قضت فيه بتأييد الحكم المستأنف وإرجاع الملف إلى المحكمة مصدرته لمواصلة البت فيه، وبعد الإرجاع وتمام الإجراءات قضت المحكمة بإفراغ الجماعة الحضرية لشفشاون من الملك المسمى قرب مولاي عبد الرحمان الشريف ذي الرسم العقاري عدد "..." وذلك في شخصها أو من يقوم مقامها مع تحميلها الصائر وبرفض باقي الطلب، بحكم تم استئنافه أصليا من طرف الجماعة الحضرية لشفشاون وفرعيا من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي ألغته فيما قضى به من رفض طلب التعويض وبعد التصدي قضت على الجماعة الحضرية لشفشاون بأدائها لوزارة الأوقاف الباقي بمقتضى القرار المطعون فيه تعويضا إجماليا قدره 63.000,00 درهم ،
و تاييده في الباقي بمقتضى القرار المطعون فيه بالنقض .

في الوسيلة الأولى للطعن

حيث تعيب الطالبة القرار المطعون فيه بخرق الفصل 514 من قانون المسطرة المدنية . وفساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أنه المحكمة مصدرته في تعليل قضائها لم تتقيد بالمقتضى المذكور وقضت بتعويض قدره 63,000,000 درهم لفائدة المطلوبة عن مدة استغلال العقار المدعى فيه دون أن يتم إدخال الوكيل القضائي للمملكة في الدعوى من طرفها رغم أن هذا الإجراء من النظام العام يمكن إثارته من طرف المحكمة في أي مرحلة من مراحل التقاضي ولو لم يثره الأطراف، مما يناسب نقض قرارها.

لكن، حيث إن الوكيل القضائي للمملكة يتم إدخاله في دعاوى مديونية الدولة وإداراتها، وفي نازلة الحال فإن الأمر يتعلق بجماعة التي هي غير مخاطبة بذلك، ولا مجال للاحتجاج بالمقتضى القانوني المحتج به، وما أثير على غير أساس.

في الوسيلة الثانية للطعن :

حيث تعيب الطالبة القرار المطعون فيه بفساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرته لم تتقيد في تعليل قضائها بمقتضيات الفصل 48 المتعلق بالميثاق الجماعي على الرغم من كون موضوع الدعوى يتعلق بتسليم عقار مع الحكم بتعويض عن الحرمان

2

من استغلاله الذي يوجب رفع إخبار الرئيس الجماعة الحضرية يتعلق بطلب أداء تعويض مما عرضته للنقض.

لكن، حيث بمقتضى المادة 48 من القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي فإنه لا يمكن تحت طائلة عدم القبول من لدن المحاكم المختصة رفع دعوى التعويض أو الشطط في استعمال السلطة، غير دعاوى الحيازة أو الدعاوى المرفوعة لدى القضاء المستعجل، ضد الجماعة أو ضد قرارات جهازها التنفيذي إلا إذا كان المدعى قد أخبر من قبل الجماعة ووجه إلى الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم التابعة له الجماعة مذكرة تتضمن موضوع وأسباب شكايته، وتسلم هذه السلطة للمدعي فورا وصلا بذلك، ويتحرر المدعي من هذا الإحراء إذا لم يسلم له الوصل بعد مرور أجل الخمسة عشرة يوما الموالية للتوصل بالمذكرة، وبعد مرور أجل شهر الموالي لتاريخ الوصل إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بالتراضي بين الطرفين"، ونزولا عند حكم هذا المقتضى فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف بأن وزارة الأوقاف في شخص وزيرها قد سبق لها أن تقدمت بتاريخ 09/07/2010 يطلب إلى شفشاون بخصوص موضوع التراع توصل به هذا الأخير وأصدر بشأنه الوصل رقم 170 ف /ج م بتاريخ 16/07/2010 المنصوص عليه في المقتضى القانوني الآنف الذكر
و اعتبرت من جهة أخرى أن الشكاية المتمسك بها تتعلق بالدعوى موضوع المطالبة بأداء دين أو تعويض في حين أن موضوع دعوى النازلة يتعلق بتسليم محل تجاري بالسوق الأسبوعي الجديد للمستأنف عليه، لتستخلص من ذلك تقيد المطلوبة بالمسطرة المنصوص عليها في المقتضى القانوني المحتج بخرقه وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.

في الوسيلة الثالثة للطعن

حيث تعيب الطالبة القرار المطعون فيه يفساد التعليل وانعدامه وعدم الارتكاز على أساس قانوني سليم، ذلك أن المحكمة مصدرته في تعليل قضائها مؤيدة الحكم المستأنف لم تأخذ في الاعتبار أنه وعلى الرغم من عدم منازعة المطلوبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في كون العقار المدعى فيه هو نفسه العقار موضوع الكراء رغم إدلائها بالظهير الشريف المؤرخ في 27 جمادى الثانية لعام 1315 للهجرة الذي يثبت تملك المكرية زاوية مولاي عبد الرحمان الشريف له، وردت عن ذلك بتعليل فاسد مفاده أن عقد الكراء لم يتضمن تحديدا إضافيا حول العقار المؤجر دون بيان التحديد الإضافي المطلوب كما أن العقد المذكور لا يشير إلى سند

التملك مع أنه لا يوجد في القانون ما يلزم المكري بالإشارة إلى عقود الكراء التي يبرمها مع المكتري إلى سندات التملك، خاصة بعد أن

3

أثبتت أمامها بأنها تتواجد بالعقار المدعى فيه بحسن نية بموجب عقد كراء صحيح وقانوني منذ عشرين سنة على عين التقريب وأدلت بالظهير السالف الذكر لإثبات تملك الجهة المكرية له، مؤكدة على أن هذا الظهير يعتبر حجة منتجة في الدعوى طالما لم يتم إلغاؤه أو اسقاطه بظهير آخر، والتمست بناء ذلك بإجراء بحث بين الطرفين في موضوع الكراء بحضور الجهة المكرية، وجعلت قرارها عرضة للنقض.

لكن، حيث إن محكمة الاستئناف اعتبرت من خلال ما أوردته ضمن تعليل قضائها بأن الخبرة التي أمرت بها بمقتضى قرارها التمهيدي عدد 255 بتاريخ 24/03/2016 التي كلف للقيام بها الخبير (م. ر) التي أودع تقريره بتاريخ 31/03/2017 خلص فيه أن العقار موضوع الدعوى والذي أحدثت فوقه سوق "قسارية" هو نفسه موضوع الرسم العقاري 24111/19 والذي تعود ملكيته للأوقاف العامة لشفشاون وفق موجز النظير الذي تم الإدلاء به والذي تم تأسيسه بتاريخ 05/07/2002 دون تعرض بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي المالكة الوحيدة، ومن جهة أخرى أن عقد الكراء المتمسك به من طرف الجماعة الحضرية المدينة شفشاون المؤرخ في 08/09/1995 الشريف بغاية كراء قطعة أرضية تتواجد بشارع مولاي عبد الرحمان الشريف دون أي تحديد إضافي وحتى الإشارة إلى سند التملك
، مما يجعل محل العقد غير محدد وغير مضبوط ويكون بذلك ممثلى زاوية مولاي عبد الرحمان الشريف قد تصرفوا بالكراء في ملك غير مملوك لهم، وسند تواجد الجماعة الحضرية لمدينة شفشاون بعقار الوزارة المعنية
غير مشروع حتى ولو لو كانت حسنة النية ، لتستخلص - عن حق - أحقية المطلوبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المطالبة باسترجاع عقارها، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف الذي قضى بإفراغ الجماعة من العقار، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسائغا ومبنيا على أساس قانوني، وما بالوسيلة على غير أساس

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا اعلى رئيسا والمستشارين السادة المصطفى الدحابي مقررا، أحمد دينية نادية للوسي، فائزة بلعسري وبمحضر المحامي العام السيد

سابق الشرقاوي، ومساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة العكرود.

.....
.....

.....
.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بلاس

الرئيس الأول

+. ΟΙΘΕΣΗ | Ι.Μ. ΛΗ.Ο

عدد : 780/2/2026

فاس في : الثلاثاء 4 ذو القعدة 1447 الموافق 21 أبريل 2026

إلى : السيدات والسادة رؤساء الهيئات القضائية والمستشارين المكلفين بالبت في القضايا الزجرية بهذه المحكمة

الموضوع حول تتبع وضعية الأخطاء المادية في الاحكام الزجرية برسم سنة 2025.

المرجع: كتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد 1360 ق ق ج وتاريخ 2 أبريل 2026

وبعد.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

فتنفيذا لكتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية المشار إليه في المرجع أعلاه، و الذي يخبر فيه أنه في إطار الدور الذي يضطلع به المجلس في الرفع من مستوى النجاعة القضائية بالمحاكم ورصد الاكراهات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة، قام قطب القضاء الجنائي بإجراء قراءة في وضعية الأخطاء المادية التي لحقت بالقرارات القضائية الزجرية برسم سنة 2025 وذلك بالاعتماد على المعطيات الاحصائية المستقاة من نظام ساج 2، حيث تم تصنيف محكمة الاستئناف بفاس في الخانة الحمراء ضمن تصنيف محاكم المملكة حيث بلغ المحكوم في قضايا اصلاح خطأ مادي 335 من أصل 22749 أي بنسبة 1.47%

لأجله، أهيب بكم اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بالحد من الأخطاء المادية التي تنعكس سلبا على السير العادي للقضايا والعمل على مراجعة القرارات والتأكد من سلامتها قبل توقيعها ، بما يسهم في ترشيد الزمن القضائي وتعزيز جودة القرارات القضائية.

مع خالص تحياتي والسلام

الرئيس الأول

.....

.....

.....

9290/6/10/2021

481/2022

03-03-2022

عدم توفر سائق دراجة ثلاثية العجلات على رخصة السياقة طبقا للمادة 7 من القانون رقم 05-52 لا يترتب عنه انعدام الضمان، لأن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به، وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 14-116 والمضمنة في الصفحة عدد 5885 من الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 2016/07/18.

قضاء المحكمة بتعويض عن التشويه الذي له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية بنسبة 30% تطبيق سليم للمادة 10 من ظهير 84/10/2. عدم جواب المحكمة على طلب المصاب باستبعاد شهادة الأجر بعد الطعن فيها، أضر بمصالح الطاعنة

.....

.....

22264/6/10/2021

431/2022

24-02-2022

ان المادة 183 من مدونة السير تعاقب على جنحة عدم التوقف عقب ارتكاب الحادثة فضلا على العقوبات الاصلية المحددة فيها بعقوبة اضافية هي توقيف رخصة السياقة لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين، من غير ان تنص على امكانية تخفيضها عن الحد الادنى المذكور تمشيا مع المبدأ العام المقرر في المادتين 149 و150 من القانون الجنائي اللتين تحصران أثر ظروف التخفيف المتمثل في النزول بعقوبات الجنح عن حدودها الدنيا في العقوبات الاصلية دون العقوبات الاضافية، و المحكمة عندما أيدت الحكم الابتدائي الذي أدان المطلوبة في النقض من أجل الجنحة المذكورة وخفض مدة توقيف السياقة الى ستة أشهر، والحال انها عقوبة اضافية

تكون قد اساءت تطبيق المقتضيات القانونية المشار اليها، وعرضت قرارها للنقض بعيب خرق القانون.

.....

15923/6/10/2021

443/2022

24-02-2022

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من القانون ذاته، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 116.14، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة عندما لم يتبين لها من وثائق الملف أن الدراجة ثلاثية العجلات نوع دوكير تتجاوز سعة محركها 49 رغم توفرها على رقم تسجيل واعتبرت أن المتهم غير ملزم بالتوفر على رخصة السياقة طبقا للمقتضيات أعلاه وبالتالي فإن ضمان شركة التأمين الطاعنة قائما وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من احلالها محل مؤمنها في الأداء تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

المادة 311

(غيرت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 من

شوال 1437 (18 يوليو 2016)، ج.ر عدد 6490 بتاريخ 7 ذي القعدة 1437 (11 أغسطس 2016)، ص: 5879)

تدخل أحكام المادة 6 والمادة 61 - 1 والفقرة الخامسة من المادة 65 من هذا القانون حيز التنفيذ وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة

المادة 6

لا يجوز لأي كان سياقة مركبة فلاحية ذات محرك أو مركبة غابوية ذات محرك أو أربية للأشغال العمومية أو أربية خاصة ذات محرك، على الطريق العمومية، ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة مسلمة طبقا للمادة الأولى أعلاه.

المادة 61
يجب أن تكون كل مركبة مسجلة مزودة بصفائح تسجيل تحدد الإدارة خصائصها وشروط تثبيتها على المركبة .
المادة 61 - 1
(أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 من
شوال 1437 (18 يوليو 2016) ، ج.ر عدد 6490 بتاريخ 7 ذي القعدة 1437 (11 أغسطس 2016)، ص: 5882)
لا يمكن صياغة صفائح التسجيل املشار إليها في المادة 61 أعلاه إلا من قبل الأشخاص المعتمدين من قبل الإدارة وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.

الباب الثاني
أحكام خاصة تتعلق بالدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات
المادة 64
لا تقبل الدراجات والدراجات ثالثية العجلات والدراجات رباعية العجلات للسير على الطريق العمومية إلا إذا كان مصادقا عليها من قبل الإدارة، بعد مراقبة خصائصها التقنية و لا سيما منها :
-البنية ؛
-إطار العجلات ؛
-أجهزة التحريك والتوجيه و الإنارة والتشوير و الإنذار والحصر ؛
المادة -
- الصفائح والتقييد.
(غيرت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 من شوال 1437 (18 يوليو 2016) ، ج.ر عدد 6490 بتاريخ 7 ذي القعدة 1437 (11 أغسطس 2016)، ص: 5869)
يجب على كل من تملك دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، غير تلك المشار إليها في المادة 53 أعلاه، أن يكون متوفرا على سند للملكية يحدد على الخصوص، هويته وعنوانه. ويجب أن يكون لكل مركبة من المركبات المذكورة رقم ترتيبي يضمن
بسند الملكية السالف الذكر.
يحدد بنص تنظيمي شكل سند الملكية ومضمونه ومسطرة الحصول عليه وكذا الرقم الترتيبي للمركبات المذكورة.
يجب أن تكون المركبات السالفة الذكر مزودة بصفيحة تحمل الرقم الترتيبي السالف الذكر،

تحدد
الإدارة خصائصها وشروط تثبيتها على المركبة.
يمكن للإدارة أن تعهد بإعداد وتسليم سندات الملكية والصفائح إلى أشخاص معتمدين من قبلها وفق الشروط املحددة بنص تنظيمي.
تطبق أحكام هذه المادة كذلك على الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات.
يجب على سائق المركبات المذكورة أن يكون حاملا لسند ملكيتها أو للوثيقة التي تحل محله أثناء السير بها على الطريق العمومية و الإدلاء به إلى الأعوان المكلفين بمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون
والنصوص الصادرة لتطبيقه، كلما طلبوا ذلك.

المادة 5
الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 11 غشت 2016
(غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 من
شوال 1437 (18 يوليو 2016)، ج.ر عدد 6490بتاريخ 7 ذي القعدة 1437)11 أغسطس 2016)، ص: 5866)
استثناء من أحكام المادة الأولى أعلاه، يجوز للسائقين العسكريين الحاصلين على إجازة السياقة المسلمة من قبل السلطة التابعين لها، من أجل سياقة المركبات العسكرية :
1 - أن يسوقوا، على الطريق العمومية المركبات العسكرية التي عهد إليهم بسياقتها من قبل السلطة العسكرية المختصة، شريطة احترام قواعد السير المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والقواعد المقررة في شأنهم من قبل السلطة العسكرية ؛
2 - أن يقوموا بتبديل الإجازة مقابل رخصة للسياقة من نفس الصنف، مسلمة من قبل الإدارة المدنية، وفقا للشروط المحددة بنص تنظيمي، دون اجتياز الاختبارين المشار إليهما في المادة 10 أسفله شريطة استيفائهم الشروط المحددة في البندين 1 و2 من المادة 11 أسفله.

.....
.....
دراجة ثلاثية العجلات - إلزامية توفر سائق الدراجة على رخصة سياقة - تطبيق المقتضى القانوني ذي الصلة رهين بصدور نص تنظيمي بتحديد الآجال والكيفيات - قيام الضمان ... نعم.

حيث لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 2016/07/18 والذي دخل حير التنفيذ بتاريخ 2016/08/11 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من القانون ذاته؛ فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة في الصفحة عدد 5885 من القانون المشار إليه أعلاه؛ وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة؛
والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت ضمان شركة التأمين للحادثة يظل قائما وما أثارته بهذا الخصوص يكون غير مؤسس استنادا للمقتضيات أعلاه تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة غير مؤسسة.

قرار محكمة النقض الصادر بتاريخ 30 شتنبر 2020 في الملف الجنحي عدد 2019/10257.

.....
.....

ظهير شريف رقم 1.16.106 صادر في 13 من شوال 1437 (18) يوليو 2016 بتنفيذ القانون رقم 116.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11) فبراير 2010 .

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 116.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف

رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11) فبراير (2010)، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 13 من شوال 1437 (18) يوليو 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران

قانون رقم 116.14

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05

المتعلق بمدونة السير على الطرق

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11) فبراير 2010

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 5 و 7 و 8 و 10 و 11 و 18 65 و 27 و 30 و 31 و 32 و 34 و 37 و 38 و 40 و 44 و 54 و 58 و 59 و 134 و 66 و 95 و 96 و 97 و 99 و 103 و 104 و 109 و 111 و 118 و129 و 1729171 و 135 و 136 و 155 و 160 و 162 و 167 و 168 و 169 و 216 و 181 و 183 و 184 و 185 و 186 و 191 و 195 و 198 و 200 و201 و 267 217 و 219 و 222 و 224 و 226 و 228 و 231 2519 و 256 و و 268 و 277 و 281 و 284 و 286 و 304 و 309 و311 و 316 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 07.1.10 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11) فبراير 2010 .

صفحة : 5866

المادة 5 - استثناء من أحكام المادة الأولى أعلاه، يجوز للسائقين العسكريين الحاصلين على إجازة السياقة المسلمة من قبل السلطة التابعين لها، من أجل سياقة المركبات العسكرية :

1 - أن يسوقوا....

السلطة العسكرية :

2 - أن يقوموا بتبديل الإجازة مقابل رخصة للسياقة من نفس الصنف مسلمة من قبل الإدارة المدنية، وفقا للشروط المحددة بنص تنظيمي، دون اجتياز الاختبارين المشار إليهما في المادة 10 أسفله شريطة استيفائهم الشروط المحددة في البندين 1 و 2 من المادة 11 «أسفله»

المادة 7 . - يحدد صنف.

يمكن سياقتها.

«أصناف رخصة السياقة هي : «أم» (AM) و «11» (1) و وه

وتسمح هذه الأصناف بسياقة المركبات التالية :

«صنف «أم» (AM) :

- دراجة بمحرك :

دراجة رباعية العجلات خفيفة بمحرك

A :1 »(11« صنف

الدراجات النارية الخفيفة.

«صنف «أ» (٨) :

الدراجات النارية.

صنف «ب» (B) :

على الأكثر :

السيارات.

3500 كيلوغرام :

السيارات .

الطريق العمومية :

المركبات الفلاحية.

الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك :

الدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك :

الدراجات رباعية العجلات ثقيلة بمحرك

باستثناء الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات رباعية العجلات ثقيلة بمحرك يجوز أن تقرن المركبات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما وزن المركبة الجارة وهي فارغة.

C) ...) »صنف «ج«

كيلوغراما.

مجموعة .

إذا كانت المركبات من صنف «أم» (AM) و «11» (1) A) و «أ» (A) «و «ب» (B) مهيأة خصيصا للأشخاص المعاقين تجب الإشارة إلى ذلك في رخصة السياقة المعنية برموز تحددها الإدارة.

«المادة 8 . - لا يسمح .

في المادة 7 أعلاه.

«غير أن :

1

2

3 - رخصة السياقة من الصنف «أ» (A) تقبل أيضا بالنسبة

A) :) »للصنف «11» (41) و «أم

4 - رخصة السياقة من الصنف «ب» (B) أو من الصنف «11» (1) تقبل أيضا بالنسبة للصنف «أم» (AM) :

مع مراعاة أحكام المادة 309.....

(الباقي بدون تغيير)

بنجاح :

المادة 10 . - تسلم رخصة السياقة إلى.

: 10-...

2 - الاختبار في مراقبة القدرات والسلوكات . العمومية. الطريق

يعفى من الاختبارات المشار إليها في 2 أعلاه، المترشحون لاجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة من صنف «أم» (AM).»

الجريدة الرسمية عدد 6490 - 7 ذو القعدة 1437 (11) أغسطس 2016

المادة 11

لا يجوز لأي كان أن يتقدم لاجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة إحدى أصناف المركبات. إذا لم يكن مستوفيا للشروط التالية :

1 - أن لا تقل سنه عن :

- 14 سنة شمسية كاملة السياقة المركبات من الصنف «أم» (AM) :

16-

2-

:

3 - أن يثبت خضوعه لتعليم في سياقة المركبات ذات محرك في إحدى المؤسسات المرخص لها لهذا الغرض مع مراعاة أحكام المادة 251 أدناه :

4- أن يكون حاصلا على :

رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية من صنف «ب» (B) و ألا يقل رصيد النقط المخصص لرخصته عن إثنتي عشرة «نقطة، للحصول على رخصة السياقة من الصنفين «ج» (C)

D) :) »ود

رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية من صنف «ب» (8) وألا يقل رصيد النقط المخصص لرخصته عن إثنتي عشرة نقطة. للحصول على رخصة السياقة من الصنف «هـ (د) : (E(D))

رخصة السياقة من الصنف «ج» (C).

(الباقي بدون تغيير)

المادة 18 - يوجه الطبيب الذي قام بالفحص الطبي طبقا لأحكام المادة 15 أعلاه إلى الإدارة.

(الباقي بدون تغيير)

المادة 27 - عند انتهاء الفترة الاختبارية المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه. ومع مراعاة أحكام المادة 26 أعلاه. يخصص لرخصة السياقة الرصيد الأقصى المحدد في ثلاثين (30) نقطة.

المادة 30 - يتم إخبار المعني بالأمر عند إشعاره بأن إحدى المخالفات المؤدية إلى خصم النقط قد سجلت عليه، بأنه يمكن أن يتعرض لخصم للنقط وبوجود معالجة آلية لهذه النقط.

صفحة : 5867

توجه الإدارة للمعني بالأمر رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام. تتضمن هذه البيانات وما بقي في رصيده من النقط مع مراعاة المخالفات الأخرى التي يكون قد ارتكبها المخالف ولم يتم تسجيلها في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة وذلك بالنسبة للحالات التالية :

عند الخصم الأول للنقط من الرصيد المخصص لرخصة «السياقة :

عند كل خصم للنقط ترتب عنه فقدان نصف النقط أو أكثر من الرصيد المخصص لرخصة السياقة :

عند كل خصم للنقط ترتب عنه فقدان خلال الفترة الاختبارية. أكثر من ثلثي النقط المخصصة لرخصة السياقة خلال هذه «الفترة.»

المادة 31 - إذا ثبت ارتكاب مخالفة بأداء غرامة ...

تحدد الإدارة شكله ومحتواه ويخول الوصل المذكور للمخالف حق السياقة لمدة مائة وعشرين (120) ساعة ابتداء من ساعة تسلمه

(الباقي بدون تغيير)

المادة 32 في ما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة 31 أعلاه وفي حالة فقدانه مجموع النقط يتلقى المعني بالأمر من الإدارة، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام موجهة إليه بالعنوان المصرح به للإدارة، تذكيرا بالمخالفات التي سبق ارتكابها وبالمخالفة الأخيرة التي

ترتب عليها خصم مجموع النقط والأمر بتسليم رخصة السياقة التي بحوزته إلى مصالح الإدارة المذكورة داخل أجل شهر من تاريخ توصله بالرسالة. ويفقد بذلك حق سياقة أية مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة.»

المادة 34- لا يجوز للحاصل. وفق أحكام هذا القانون.

غير أن الحاصل على رخصة السياقة من الصنف «ج» أو «د»، منذ أربع (4) سنوات على الأقل في تاريخ فقدان مجموع النقط، يعفى من الفترة الاختبارية.

إذا كانت رخصة السياقة .....

(الباقي بدون تغيير)

.....

.....

.....

سبحان الخالق سبحان الرازق سبحان الباقي مدى الخلائق
كلام الله حقا محقق وما محمد الا مصدق
كلام الله حقا تحقيقا وما محمد الا تصديقا
كلام الله حقا علينا وما محمد الا نبينا
كلام الله حقا مرفع وما محمد الا مشفع
هدى ورحمة للناس نعمة فضل وحكمة مولاي محمد
الحمد لله والشكر لله والأمر لله مولاي محمد
أنت الرفيع أنت الرحيم أنت الغفور مولاي محمد
ارحمنا يا الله وارحم شبابي شبابي يفنى تحت التراب
ارحمنا يا الله وارحم والدينا هما ربونا وارضوا علينا
امسا لخير عليكم يا امواليين الدار الله إيزيدكم بخير أكتر
الله يرحمكم ويجود عليكم وما طعيمتم مخلوف عليكم
تبقاوعلى خير يا امواليين الدار الله إيزيدكم بخير أكتر
سبحان الرازق سبحان الخالق سبحان الباقي مدى الخلائق

.....

.....

القصيدة الفياشية هي قصيدة للابتهال الصوفي، رائجة في المغرب وخارجه وهي من قصائد الملحون والطرب الأندلسي والغرناطي، تعتبر من من روائع الشعر المغربي العامي وتتكون من تسعة وعشرين قسما. وتنسب للولي الصالح سيدي عثمان ابن يحيى الشرقي المكنّى بالبهلول

الشرقي، الذي عاش في القرن السادس عشر في عهد الدولة العلوية بالمغرب.
تتميز القصيدة الفياشية بعدة سمات، من أبرزها الغناء الروحي الذي يحظى بحضور قوي في المغرب كبلد صوفي، ويتميّز بتأثيره الذي امتد إلى بلدان عربية وإسلامية أخرى. كما تضم الطرب الأندلسي والغرناطي، وهو ميراث فني عريق يمثل درّة في تاج الفن المغربي. إلى جانب ذلك، يشكل الملحون عنصراً أساسياً في القصيدة، فهو فن شعري مغربي عامي يجمع بين الغناء والكلمات العامية ويُؤدى على وقع موسيقى مميزة، وقد سجل الملحون كتراث غير مادي باسم المملكة المغربية في اليونسكو عام 2023.
تكتب القصيدة باللهجة المغربية العامية مع مفردات قد تقترب من الفصحى، وتتميز ببلاغة التعبير الشفهي وقوة تراكيب اللغة، كما يمكن أداؤها جماعياً أو فردياً مع تكرار وترديد مقاطع محددة. وتتباين أساليب الأداء الموسيقي من غياب الموسيقى إلى إيقاعات أندلسية مصحوبة بالآلات، وقد يُدرج فيها أحياناً الصلاة على النبي أثناء الغناء، ما يضفي عليها طابعاً روحانياً متميزاً.
تتضمن القصيدة الفياشية معاني إيمانية، وصورًا شعرية نابعة من اليقين والرضا والتوكل على الله، مثل:
«أنا عبد رب له قدرة.. يهون بها كل أمر عسير.. فإن كنت عبداً ضعيف القوة.. فربي على كل شيء قدير»
وتتكرر الجملة الأساسية المستمدة منها عنوان القصيدة:
«أنا ماني فياش آش عليا مني.. نقلق من رزقي لاش والخالق يرزقني»
تعكس هذه الأبيات التواضع الإنساني والاعتماد على قدرة الله، وتستمر في تعليم السامع الصبر والإيمان. تُغنى القصيدة على مرّ الأجيال في المغرب بصوت كبار المطربين والمنشدين والجوقات الشعبية. تتراوح طرق الأداء بين المجالس الصوفية وحفلات الطرب الرسمية. عظم النسخ المغناة تعتمد على مقاطع مختارة، وقد يضاف إليها الصلاة على النبي. تمتد القصيدة في تسعة وعشرين مقطعًا، لكنها غالبًا لا تُغنى كاملة عند الأداء الموسيقي. الكلمات المفتاحية هي :
انا ماني فياش اش علي مني نقلق من رزقي لاش و الخالق يرزقني
انـا عبـد رب لـه قـــــدرة يهون بها كل امر عسير
فان كنت عبدا ضعيف القوى فربي على كل شيء قدير
مني اش علي انا عبد مملـوك والاشياء مقضية مافي التحقيق شكوك
ربي ناظر فيا و انا نظري متروك في الارحام و الاحشا من نطفة صورنـي

.....
.....

.....

.....

القرار رقم 178

الصادر بتاريخ 22 مارس 2022

في الملف الشرعي رقم 596/2/1/2019

هبة لفائدة الزوجة - حصرية الاعتصار في الأب من أولاده دون غيرهم.

المقرر أن اعتصار الهبة محصور في الأب من أولاده دون غيرهم ومن ذلك زوجته، وهو المقتضى الذي كرسته الفقرة الثانية من المادة 285 من مدونة الحقوق العينية. والمحكمة لما عللت ما قضت به بأن الاعتصار في الفقه الإسلامي لا يكون إلا من الأب أو الأم لولدهما وبالتالي يكون إبطال عقد الهبة لفائدة الزوجة (المطلوبة) غير ذي أساس، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما.

رفض الطلب

جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على عريضة النقض المودعة بتاريخ 21 مارس 2019 من طرف الطالب المذكور حوله بتاريخ 21/12/2017 في الملف عدد بواسطة نائبه والرامية إلى نقض القرار رقم 495 الصادر المملكة المغربية 250/1402/2016 عن محكمة الاستئناف مكناس
وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 كما كما تم تعديله وتتميمه.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 22/02/2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 22 مارس 2022.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد الغني العيدر والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد الفلاحي الرامية إلى رفض الطلب.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف والقرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، أن الطالب تقدم بمقال سجل بتاريخ 05/02/2015 بالمحكمة الابتدائية بمكناس في مواجهة زوجته (ع) وابنه (ز)، عرض فيه أنه سبق له بتاريخ 08/09/2005 أن وهب لزوجته المدعى عليها الأولى نسبة 65 في المائة من الملك المسمى "ن... 1 - 4" الكائن بعين المكون من أرض مساحتها 110 م م،

عدد.... كما وهب لابنه (ز) ما قدره 35 في المائة من العقار المذكور، وأن الموهوب لهما لم يكونا في مستوى التعامل معه أدبيا وأخلاقيا وماديا، وأنه لظروف صحية واقتصادية إلى جانب ما ذكر من تعامل أصبح معسرا، وأن المدعى عليه الثاني يشتغل حاليا ويبلغ من العمر حوالي 28 سنة، كما أن المدعى عليها الأولى تشتغل أستاذة وتتقاضى شهريا ما يزيد على 9000 درهم، وأن المدعي يجوز فعليا الدار الموهوبة ولازال يتصرف فيها بالسكن وغيره وقد أخرج منها فرنا عصريا يستغله، وأن هبته كانت تحت ضغوط واستدراج من طرف زوجته وابنه المذكورين، وأنه يجوز له الرجوع فيما وهبه، والتمس الحكم بإبطال عقد الهبة المنجز بتاريخ 08/09/2005 على يد الموثق الأستاذ ... المتعلق بطرفي الدعوى وإرجاع الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل عقد الهبة. وأجاب المدعى عليه (ز) بأن المقال لا يتوفر على البيانات وعلى صفته ملتمسا عدم قبول الطلب، وفي الموضوع، ملاحظة عدم توفر شروط الاعتصار وعدم الإشهاد عليه بعقد الهبة، وعدم موافقة المدعى عليه على إمكانية التراجع، والتمس رفض الدعوى وبعد تبادل الأجوبة والتماس النيابة العامة تطبيق القانون، قضت المحكمة الابتدائية بتاريخ 08/12/2015 في الملف عدد 323/1620/2015 بفسخ عقد الهبة المنجز بتاريخ 08/09/2005 على يد الموثق الأستاذ ... في شقه المتعلق بالهبة التي وهبها الواهب المدعي لابنه الموهوب له (ز) في حدود 35 في المائة، وبرفض باقي الطلب. فاستألفة المناعلى جزئيا في شقه المتعلق برفض الطلب في مواجهة المدعى عليها (ع). وأيدته محكمة الاستئناف القرارها المطعون فيه بالنقض من طرف الطالب بواسطة دفاعه بمقال تضمن وسيلتين ، وجه للمطلوبة طبقا للقانون

حيث يعيب الطالب القرار في الوسيلتين مجتمعتين بنقصان التعليل وفساده الموازيين لانعدامه والخرق الجوهري للقانون، ذلك أن المحكمة مصدرته لم تجيم على الدفع الذي أثاره والمتعلق بكونه متزوجا من امرأة أخرى وله منها البنت المالك المزدادة بتاريخ 08/01/2016، وازدادت له بنت أخرى تسمى "ق" بتاريخ 02/02/2017، وبذلك أصبح له ورثة آخرون مما يخوله الرجوع في الهبة، وأن المحكمة استندت في حيثياتها على المادة 284 من مدونة الحقوق العينية الصادرة سنة 2008 مع أن الهبة كانت بتاريخ 08/09/2005 والمطبق آنذاك هو الفقه الإسلامي ومذهب الإمام مالك، فخرقت بذلك قاعدة عدم رجعية القانون وأهملت القاعدة الفقهية التي تقول بأن الاعتصار لا يقتصر على الأب والأم اتجاه ولدهما، وإنما يكون أيضا بين الزوج وزوجته والتمس لذلك نقض قرارها.

لكن، حيث إنه من جهة أولى لئن كانت المحكمة ملزمة بالرد على الدفوع المثارة أمامها على وجه صحيح، فإن ذلك مشروط بأن تكون تلك الدفوع منتجة في الدعوى. ولما كان زواج الواهب بامرأة ثانية وإنجابه منها ليس من أسباب رجوعه في ما وهبه لزوجته وفقا للفقه المحرر في

المسألة، فإن المحكمة بعدم جوابها على ما أثاره الطاعن بهذا الخصوص ، يعتبر ردا ضمنيا منها له - مادام غير منتج في الدعوى. ومن جهة ثانية، فقد ورد في المدونة الكبرى للإمام مالك في الجزء 15 ص 136 " قال مالك في الرجل يهب لولده الكبار هبة ثم يريد أن يعتصرها أن ذلك له، ما لم يستحدثوا دينا أو
ينكحوا، فإن ذلك إذا وهب لهم وهم صغار ثم بلغوا فله أن يعتصر هبته ما لم يحدثوا دينا أو ينكحوا أو تتغير عن حالها واستنتج الفقه من ذلك أن اعتصار الهبة محصور في الأب من أولاده دون غيرهم ومن ذلك زوجته، وهو المقتضى الذي كرسته الفقرة الثانية من المادة 285 من مدونة الحقوق العينية. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت ما قضت به بأن الاعتصار في الفقه الإسلامي لا يكون إلا من الأب أو الأم لولدهما وبالتالي يكون إبطال عقد الهبة (لفائدة الزوجة المطلوبة) غير ذي أساس فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما، وما بالنعي على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب، وعلى الطالب المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بنزهة رئيسا والسادة المستشارين عبد الغني العيدر مقررا وعمر لمين ولطيفة أرجدال وحادي الإدريسي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد الفلاحي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة أو بهوش.

.....
.....

قرار محكمة النقض
رقم 519
الصادر بتاريخ 03 مارس 2022

في الملف الجنحي رقم 8642/2021

حادثة سير - الحكم بارجاع رخصة السياقة – أثره.

إن المحكمة عندما اعتبرت ان الحكم بارجاع رخصة السياقة للمتهم من طرف محكمة الدرجة الأولى لا يعدو ان يكون حكما تمهيديا والحال انه متابع من أجل عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة

لتفادي الحادثة والجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير وتغيير معالم الحادثة وهي أفعال إن ثبتت في حقه تستوجب الحكم بقوة القانون تطبيق العقوبة الإضافية المنصوص عليها بفصول المتابعة، تكون قد بنت في العقوبة الإضافية قبل الفصل في جوهر الدعوى العمومية وعللت قرارها تعليلا فاسدا مما يتعين معه نقضه.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسيدي بنور .

بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 27/01/2021 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية الحوادث السير بها بتاريخ 21/01/2021 ملف عدد 01/2021 والقاضي : بعدم قبول استئناف الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بارجاع رخصة سياقة المتهم.

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

وبعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.
وبعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من الخرق الجوهري للقانون وانعدام التعليل ذلك ان القرار الاستئنافي قضى بعدم قبول الاستئناف استنادا لمقتضيات المادة 401 من قانون المسطرة الجنائية وان ما علل به قراره جاء مخالفا للقانون لكون الحكم بارجاع رخصة السياقة ليس حكما تمهيديا ولا عارضا ولا اعداديا بل هو حكم بث في العقوبة الإضافية وان عدم الطعن فيه داخل اجل عشرة أيام باعتباره حكما حضوريا للطاعن سوف يضفي عليه حجية الشئ المقضي به وبالتالي سيستفيد المخالف من ذلك ويتجنب الجزاء الذي فرضه القانون بالنظر لما هو متابع به والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم تراع ان ارجاع الرخصة كان قبل مرور الحد الأدنى على الاقل لمدة توقيفها وهو في حد ذاته خرقا للقانون عرضت قرارها للنقض.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب ان تكون والقانونية والا كانت باطلة وان نقصان التعليل الاحكام والقرارات معللة من الناحيتين يوازي انعدامه.

حيث ثبت صحة ما نعته على القرار المطعون فيه ذلك ان المحكمة مصدرته عللت ما انتهت اليه من عدم قبول استئناف النيابة العامة للحكم الابتدائي القاضي بارجاع رخصة السياقة للمطلوب في النقض من كونه مجرد حكم تمهيدي لا يقبل استئنافه إلا بعد صدور الحكم في الجوهر وفي نفس الوقت الذي يطلب فيه استئناف هذا الحكم، في حين أن البت في وضعية رخصة السياقة المحتفظ بها مؤقتا من طرف وكيل الملك بعد اثارة الدعوى العمومية واحالة القضية على المحكمة يستلزم بداية البت في مدى مسؤولية المتابع الجنائية من عدمها وما ترتب عن ذلك من عقوبات إضافية مقررة بقوة القانون متعلقة برخصة السياقة عند توافر شروطها والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما اعتبرت ان الحكم بارجاع رخصة السياقة للمتهم من طرف محكمة الدرجة الأولى لا يعدو ان يكون حكما تمهيديا والحال انه متابع من اجل عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الحادثة والجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير وتغيير معالم الحادثة وهي أفعال إن ثبتت في حقه تستوجب الحكم بقوة القانون تطبيق العقوبة الإضافية المنصوص عليها بفصول المتابعة تكون قد بثت في العقوبة الإضافية قبل الفصل في جوهر الدعوى العمومية وعللت قرارها تعليلا فاسدا مما يتعين معه نقضه.
من أجله

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية الحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بسيدي بنور بتاريخ 21/01/2021 ملف عدد 01/2021 وإحالة القضية على نفس المحكمة لثبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي مكونة من هيئة اخرى وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صائر الدعاوى الجنائية مع الاجبار في الأدنى.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي وبحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير.

.....
.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 47

المادة الانتخابية 2026

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....
.

تخاطر

مهارة عقلية وذهنية تمكن من يمتلكها على التواصل مع اخرين يمتلكون نفس المهارة عن طريق التخاطر فقط

التخاطر أو التلباثي (بالإنجليزية: Telepathy) هو مصطلح صاغه فريدرك مايرز عام 1882 ويشير إلى المقدرة على التواصل ونقل المعلومات من عقل إنسان لآخر، أي أنه يعني القدرة على اكتساب معلومات من أي كائن واعي آخر، وقد تكون هذه المعلومات أفكاراً أو مشاعر أو صور أو غير ذلك، وقد استخدمت الكلمة في الماضي لتعبر عن انتقال المعلومة.

إن الكثير من الدراسات قامت لسبر أغوار هذه الظاهرة النفسية والتي لا تزال في موضع جدال علمي وتعتبر من العلوم الزائفة، فالناقدون لهذه الظاهرة يقولون بأنها لا تملك نتائج متكررة ناجحة عندما تطبق في بحوث متعددة، وهذه الظاهرة شائعة الاستخدام في أفلام الخيال العلمي والعلوم الحديثة. إن كلمة (Telepathy) هي من أصل يوناني تعود لكلمة من مقطعين بمعنى (التأثير عن بعد). ويعد التخاطر أحد مظاهر الحاسة السادسة أو الإدراك خارج الحواس، وللحاسة السادسة مظاهر أخرى مثل الاستبصار، والمعرفة المسبقة.

نشأة المفهوم

التخاطر عبر التاريخ

رويت حالات تخاطر كثيرة في التاريخ كحالات تناقل أفكار أو أحداث بين بعض الأشخاص مثل حادثة ياسارية الجبل وروي ان عمر بن الخطاب كان يخطب على المنبر في المدينة خطبة الجمعة، فالتفت من الخطبة ونادى باعلى صوته: ياسارية بن الحصن «الجبل الجبل»، فلما سئل عن تفسير ذلك، قال: وقع في خلدي أن المشركين هزموا أخواننا وركبوا أكتافهم وأنهم يمرون بجبل فإن عدلوا إليه قاتلوا من وجدوه وظفروا وإن جاوزوه هلكوا فخرج مني هذا الكلام "ثم قال الراوي للحديث: جاء البشير بعد شهر فذكر أنهم سمعوا في ذلك اليوم وفي تلك الساعة صوتاً يشبه صوت عمر بن الخطاب يقول: ياسارية بين الحصن الجبل الجبل فعدلنا إليه ففتح الله علينا.

وقد قال ابن عثيمين في ذلك: «يستفاد من ذلك ثبوت كرامات الأولياء وهي كل أمر خارق للعادة يجريه الله تبارك وتعالى على يد ولي من أوليائه تكريما له وتصحيحا لمنهجه الذي يسير عليه.

ولكن من هو الولي؟ الولي هو المؤمن التقي قال تعالى: أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (62) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) سورة يونس. والكرامة قد تكون لتخليص الولي من شدة وقد تكون إعزاز لما يدعوا إليه من دين الله من جهة أخرى».

وفي فترة الاتحاد السوفيتي سخرت الدولة الشيوعية الكثير من المقدرات المالية والبشرية لإثبات القدرات العقلية غير الطبيعية من دون نتائج.

ولقد ذكر ابن خلدون في مقدمته بعض الكرامات التي يمنحها الله لبعض عباده لغرض لايعلمه

الا هو.

يعتقد ان الإنسان كان يعيش على كوكب الأرض منذ زمن طويل ومن المؤكد إنه طور قدرات لتساعده في البقاء والمحافظة على نسله، وكان ذلك وخلال الثلاثة آلاف سنة الأخيرة لم تعد الحاجة لها مع ظهور الحضارة بانتشار الديانات السماوية، لكن تلك القدرات بقيت مدفونة. وهي ما زالت موجودة عند البدو الرحل بما يعرف بظاهرة قص الاثر التي تمكنهم من البحث عن الناس المفقودين في الصحراء، وحادثة سارية الجبل دليل على التخاطر.

ويضم التخاطر أنواعا كثيرة منها:

- التخاطر المتأخر: انتقال الأفكار يأخذ فترة طويلة بين الانتقال والإستقبال.
- التخاطر التنبؤي والماضي: انتقال الأفكار في الماضي أو الحاضر والمستقبل بين إنسان إلى آخر.
- تخاطر العواطف: عملية انتقال الأفكار والأحاسيس
- تخاطر الوعي اللاطبيعي: يتطلب علم اللاوعي للوصول إلى الحكمة الموجودة عند بعض البشر.

العالم الحسي والعالم الروحي

يعيش الإنسان في عالمين: 1-العالم المادي (الفيزيقي). 2-العالم اللامادي (الميتافيزيقي).

فأولهما معروف وهو الذي تهيمن عليه الأدراكات الحسية، كالسمع والبصر والذوق واللمس والشم، ويطلق عليه أيضا عالم الحس، والآخر هو العالم الروحي أو كما يحلو للعلماء تسميته بعالم اللاوعي، وهو الذي تهيمن عليه أبجدية غير معروفة لحد الآن ويتخبط العلماء في فك رموزها، وبمعنى آخر لو أستعملنا مصطلحات الباراسيكولوجيا فهو يعرف بعالم الأستشفاف، وهو العالم الذي تتجلى فيه جميع الظواهر الروحية والقدرات غير الحسية، وكلا العالمين يعيشان جنبا إلى جنب، في حياة الناس، ويطغى بعضها على بعض حسب طبيعة الشخص ومقدراته الروحية أو الحسية، وطبيعة البيئة التي يعيش فيها والعوامل المؤثرة التي يخضع لتأثيراتها، فالتواصل مع الآخرين عن طريق التخاطر، يحدث عندما يهيمن عالم الأستشفاف على عالم الحس، (أي انخفاض قدرات عالم الحس وانكفاءه)، ولا علاقة بين القدرة اللاحسية من جهة والذكاء والأمور الغيبية، من جهة أخرى.

التخاطر الواعي

رغم كل الجدل حول التخاطر إلا أنه موجود في الحياة اليومية ومعظم الناس إن لم نقل كل شخص قد اختبره، على سبيل المثال حين يفكر شخص بشخص ما وبعد مدة قد لا تزيد عن دقائق يجده يتصل به أو يدق جرس الباب أو قد يصله أخبار عنه، أو عندما تشعر الأم بخوف أو بتغير بدقات قلبها وكأن أحدًا أخبرها بمكروه ما قد أصاب أحد أولادها، والأمثلة كثيرة.

ومع تطور المعرفة بعلوم الطاقة والباراسيكولوجي أصبح من الممكن التحكم بظاهرة التخاطر وتوجيهها بشكل واعي وإرسال رسائل فكرية حسية بترددات من المشاعر إلى أحدهم ومن ثم تلقي الإجابة بشكل ما عبر مجموعة من التمارين والخطوات ومع الكثير من التركيز والصور

الذهنية الواضحة ومع درجات عالية من الاسترخاء.
ويفضل أن يتم التخاطر عندما تكون السماء صافية وفي الليل بحيث يكون الشخص المُرسَل إليه نائم وعقله اللا واعي في أوج عمله، أما نجاح الأمر برمته فيتعلق بالحالة النفسية للمُرسِل وإيمانه بنجاح الأمر فلو كان يعمل على التخاطر كتجربة فمن المرجح أنه لن ينجح فيه أما لو كان على ثقة من نجاحه فالإجابة لا بد لها أن تظهر وحتى لو تأخرت قليلًا.

ظهير شريف رقم 1.25.69 صادر في 19 من رجب (1447) (9) يناير 2026

بتنفيذ القانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 19 من رجب 1447 (9) يناير (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

الرسمية

صفحة : 801

قانون رقم 16.25

بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية

مادة فريدة

تغير على النحو التالي أحكام المادة 35 الفقرة الرابعة) من القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بتنفيذه الظهير
الشريف رقم 1.21.81 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو 2021

المادة 35 الفقرة الرابعة - تتألف اللجنة العليا، من مؤرخ المكلفة بالداخلية. المملكة أو من ينوب عنه رئيسا، وقاض.

ظهير شريف رقم 1.25.75 صادر في 2 شعبان 1447 (22) يناير 2016

بتنفيذ القانون رقم 28.25 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 28.25 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بالرباط في 2 شعبان 1447 (22) يناير (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

.....
.

184-2609-2026 جنائي وقائع

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 20/05/2025

الغرفة الجنحية

أصدرت الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بفاس في جلستها بغرفة المشورة وهي

ملف

الغرفة

متركبة من السادة

2025/2525/430

90/2025 قرار عدد

علي ادريسي

صدر بتاريخ 20/05/2025

عضوا

عضوا

. فؤاد حادق

. فاطمة الزهراء ارباح

ملف تحقيق عدد 389/21

القرار :

ممثل النيابة العامة

. عبد الكريم الخطابي

. جمال بوعبيد

الصادر

كاتبا للضبط

القرار التالي:

رئيسا

بين السيد الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة

بتاريخ : 30/05/2022

والمسمى: -1-

من جهة

3

1987/08/02 بتاريخ 3- يونس رشدي بن عزيز بن احرازم بن مغربي مزداد . بالبهائيل إقليم صفرو من امه خديجة بنت دريس اعزب فلاح والساكن حي امسيلة باشوية البهاليل بطاقته التعريف التعر الوطنية رايق له د257021CB عدد لا سوابق

المتهمين بارتكاب جناية الاحتجاز واضرام النار وهي الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 436

و 581 من ق ج

من جهة أخرى

بناء على المحكمة النقض عدد 2727/9 المؤرخ في 20/11/2024 ملف حناني عند 25995/6/2022 القاضي بنقض وابطال القرار الصاد عن الغرفة الجنحية بمحكمة المستأنف بفاس بتاريخ 27/06/2022 في القضية عدد

836/2525/2022 وإحالة القضية على نفس المحكمة للبث فيها طبق القانون.

وبناء على الاستكلف المرفوع من طرف النيابة العامة حسب التصريح المؤرخ في 30/05/2022 صك عدد 165 ضد الأمر الصادر عن السيد قاضي التحقيق بهذه المحكمة

الغرفة الثالثة بتاريخ 30/05/2022 في ملف عدد 389/2021 القاضي بعدم متابعة المتهمين من أجل جريمتي الاحتجاز واضرام النار

الوقائع

مرحلة البحث التمهيدي:

ما تتلخص وقائع القضية حسب ما يستفاد من محضري الضابطة القضائية الأول عدد 5152 بتاريخ 2021/12/9 المنجز من طرف الدرك الملكي مركز البهاليل والثاني عدد 858 بتاريخ 2021/12/9 المنجز من طرف المركز القضائي للدرك الملكي صفرو أنه يومه توصلت عناصر الدرك الملكي بمكالمة من طرف عناصر الوقاية المدنية مفادها أنهم بدورهم أشعروا من طرف ساكنة الجوار للمشتكي ــــــــــ مكبل على مستوى شجرة وسط حديقة منزله وتنبعث منه رائحة الحريق فورها تم انتقل عناصر الدرك الملكي إلى عين المكان ليتم معاينة المشتكي ــــــــــ وهو مكبل على مستوى شجرة بواسطة أسلاك وقفل حديدي ولا يحمل أي أثار للضرب أو الاعتداء عليه، وهو يرتعش من شدة البرد وتم فك وثائقه ليصرح ان جاره المسمى ــــــــــ وابنيه ــــــــــ و ــــــــــ هم من قاموا بذلك نظرا لسوء الجوار بينهم ولم يكن رفقة أي شخص من أفراد عائلته أو أي شاهد عيان وتم نقله إلى المستشفى حسب محضر الانتقال والمعاينة.

وبناء على تعليمات السيد الوكيل العام للملك من أجل تعميق البحث من طرف المركز القضائي الذي انتقل يومه وحسب المحضر عدد 858 بتاريخ 2021/12/9 وبعد إجراء معاينة على المنزل للبحث عن أي دليل يفيد حث وبعد

تفتيش منزل المشتكي تم ضبط مجموعة من المفاتيح الموجودة بداخل منزل المشتكي.

وعند الاستماع إلى كل من شهود الجوار منهم : أيوب زلغي بن محمد، ومحمد بن الغازي أكدا أنهما شاهدا المشتكي وهو مكبل على شجرة وأخبر جاره من أجل الاتصال بعناصر الدرك الملكي نافيا أن يكون قد سمعا صراخ أو

2

نزاع بداخل منزل المشتكي وهند امال بنت محمد أكدت له أنه لا علم لها ولم تكن حاضرة لكونها كانت علة في عملها في جني علة الزيتون.

وعند الاستماع إلى المشتكى به الأول ــــــــــ بن ــــــــــ من طرف نفس الضابطة القضائية صرح أن ما ورد في تصريحات المشتكي لا أساس له من الصحة نافيا أن يكون قد قام بما يدعي.

وعند الاستماع إلى المشتكى به الثاني ــــــــــ بن ــــــــــ بن ــــــــــ من طرف نفس الضابطة الية صرح ان ما ورد في تصريحات المشتكي لا أساس له من الصحة نافيا أن يكون قد قام بما يدعي.

وعند الاستماع إلى المشتكى به الثالث ــــــــــ بن ــــــــــ بن ــــــــــ من طرف نفس الضابطة القضائية صرح أن ما ورد في تصريحات المشتكي لا أساس له من الصحة نافيا أن يكون قد قام بما يدعي.

ومن أجل البحث مع المشتكي للمرة الثانية وبعد محاصرته بعدة أسئلة تتعلق بالمفتاحين وطريقة تكبيله ومنع الجناة من فك وثائقه وعدم سرقة أي شيء وارتدائه لقبعته ونعله بطريقة تكبيله ومنع الجناة من فك وثاقه وعدم سرقة أي شيء وارتدائه لقبعته ونعله بطريقة عادية رفض الجواب عنها وثار في وجه عناصر الدرك مدعيا بالعبارة التالية: (ديرو لي بغيتو والله منكمل حتى جي المسؤول) وهو يتردد في كلامه حسب المفصل بالمحضر المرفق، وعند إحالة المسطرة على السيد الوكيل العام للملك التمس إجراء تحقيق في حق المتهم أعلاه من اجل التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق.

إجراءات التحقيق الاعدادي :

عند استنطاق المتهم الأول ــــــــــ بن ــــــــــ بن ــــــــــ ابتدائيا أجاب عن التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق بالإنكار، ونفى ما ورد في شكاية المشتكية موضحا أنه لم يقم باحتجاز المشتكي ولم يقم بإضرام النار في منزله ويجهل من قام بذلك.

وعند استنطاق المتهم الثاني ــــــــــ بن ــــــــــ ابتدائيا أجاب عن التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق بالإنكار، لفى ما ورد في شكاية المشتكية موضحا بان المشتكي احمد العموم هو من قام بربط نفسه لكن دون ان يشاهد ذلك بعينه وان ما جاء على لسان هذا الأخير لا أساس له من الصحة كونه له عداوة معه سابقة ونزاع حول ممر ارضي.

وعند استنطاق المتهم الثالث ــــــــــ فصرح تلقائيا عن التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق بالإنكار موضحا انه لم يقم باحتجاز المشتكي ولا اضرام في منزله ويجهل من قام بذلك وأوضح أن لهم عداوة مع المشتكي بسبب ممر أرضي.

وعند الاستماع الى المشتكي ــــــــــ بعد أن أكد أنه لا يرغب في انتصابه كطرف مدني أكد ما ورد في شكاية في مواجهة المتهمين موضحا أنه بتاريخ 2021/12/8 صباح اليوم المالي 2021/12/9 حوالي الساعة الرابعة

3

استفاق على وقع ضحيح ليفاجا بعدم وجود التيار الكهربائي وخياما حاول الفقد الأمر بالمنزل

وهو يستعين بمصباح يدوي صغير وبعدها تفاجأ بشخصين يضعان كمامتين والقباين و اسكا به وأحكما قبضته من كلتا يديه واقتاداه إلى شجرة وسط المنزل ليحضر بعدها شخصين آخرين فقاموا بتكبيل رجله يسلك حديدي إلى حدود ركبته ثم قام شخص آخر كان رفقتهم بإحضار سلسلة حديدية تعود له ثم قام بتكبيله بها وربطه الشجرة وإحكام إغلاقها بواسطة قفل ثم غادروا بعدها آثار انتباهه انبعاث الدخان من نوافذ المنزل وكذا النيران تلتهم الأفرشة موضحا بأن المتهمين وشخص آخر هم من قاموا بذلك وأوضح بأن شخصين حاولا مساعدته إلا أنه رفض وطلب منهما تركه كما هو إلى حين حضور الجيران للاتصال بالوقاية المدنية وأكد شكايته في مواجهة المتهمين

وعند الاستماع إلى الشاهد الحسين عزيزي بعد أدائه اليمين القانونية فشهد أنه ليست له أية افادة تنير التحقيق في القضية موضحا أنه يعرف المشتكي المتوفى كونه كان عازب ويقطن وحده بالمنزل موضحا أنه لم يكن حاضرا إلى أن أخير بالواقعة.

وعند الاستماع إلى الشاهد الثاني أيوب الزائغي بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وأدائه اليمين القانونية، أن المشتكي المتوفى بعد جاره ويبعد عنه بحوالي 100 متر فصرح أنه كان نائما بمقر سكناه وأيقظته والدته بعد أن أخبرته بواقعة اضرام النار بمنزل المشتكي وعند التحاقه بمنزل هذا الأخير وجد هذا الأخير مكبل اليدين والرجلين وآثار اضرام النار بمنزله موضحا أنه قام بنقل ومرافقته إلى المستشفى موضحا أنه يجهل الفاعل.

وعند الاستماع إلى الشاهد محمد أبا الغازي بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وأدائه اليمين القانونية، أن المتهمين والمشتكي يعدون من ساكنة الجوار وأنه غادر مقر سكناه حوالي 6 أو 7 صباحا الى صفرو دون أن يلاحظ أي شيء إلى أن أخبر من طرف عائلته بموضوع اضرام النار بمنزل المشتكي المتوفي وتكبيله بمنزله وأنه ليست له أية إفادة تنير التحقيق.

وعند الاستماع إلى الشاهد محمد سيل وبعدم أداء اليمين القانونية وطلبنا منه أن يوضح هل هو مستخدم أو له قرابة بالطرفين ونوعها وهو مقيم بسر مهني أو ديني وأن يصرح بما يعلمه في القضية، فأجابنا وشهد بما يلي: يوم الواقعة حضرت إلى منزله الشاهدة رحمة ما يضيع وأخبرته بواقعة اضرام النار بمنزل المشتكي المتوفى وبعدها اتصل برجال الإطفاء هاتفيا وبعد حضورهم وحضور عناصر الدرك الملكي والقائد شاهد فعلا المشتكي قيد حياته مكبل اليدين والرجلين بباب منزله بالحديقة كما لاحظ آثار اندلاع النيران موضحا أن المشتكي كان قيد حياته معروف بسلوكه السيء موضحا أنه يجهل الفاعلين.

وعند الاستماع الى الشاهدة الخامسة رحمة ما يضيع بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وأدائه اليمين القانونية فشهدت أنها تعرف المشتكي الذي وافته المنية كونها تسكن بالقرب من منزله وأنها شاهدت بأم عينها الدخان ينبعث من منزل المشتكي قيد حياته من النوافذ معروف بسلوكه الشيء موضحا أنه يجهل الفاعلين.

وعند الاستماع إلى الشاهدة الخامسة رحمة ما يضيع بعد التأكد من هويتها ونفيها العداوة والقرابة وأدائه اليمين القانونية فشهدت أنها تعرف المشتكي الذي وافته المنية كونها تسكن بالقرب من منزله وأنها شاهدت بأم عينها الدخان ينبعث من منزل المشتكي قيد حياته من النوافذ ومن باب السطح دون أن تعرف من أضرم النار وتجهل الفاعل موضحة أنها طلبت من المصرح محمد سبيل الاتصال برجال الإطفاء وأنها بعد ذلك لما دخلوا المنزل شاهدت المشتكي بالقرب من باب منزله بالحديقة وهو مكبل من يديه ورجليه.

وعند الاستماع إلى الشاهدة هند امال بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وأدائه اليمين القانونية فشهدت | أنها تعرف المشتكي المتوفى فصرحت بأنها تفاجأت بعناصر الدرك الملكي يحضرون إلى مقر سكناها لاستفسارها عن الواقعة بحكم أنها تسكن بالقرب من منزل الهالك وليس لها أية افادة تنير التحقيق في الموضوع كما أكدت أن المشتكي قيد حياته يمكن بمفرده بالمنزل ويتردد عليه اشخاص غرباء وفتيات للسهر وقضاء الليل معه وأدلى دفاع المتهمين باستدعاء المشتكى بملاحظة أنه وافته المنية وعن سؤال من طرف دفاع المتهم أجابت أنها لم تلاحظ أي آثار للنار او اي دخان

بمنزل المشتكي

وعند استنطاق المتهم الأول ـــــــــــ بن ـــــــــــ تفصيليا تمسك بإنكاره وبسابق تصريحاته التمهيدية نافيا ما

ورد بتصريحات المشتكي

وعند استنطاق المتهم الثاني ـــــــــــ بن ـــــــــــ تفصيليا تمسك بإنكاره وبسابق تصريحاته التمهيدية نافيا ما ورد بتصريحات المشتكي.

وعند استنطاق المتهم ـــــــــــ بن عزيز بن ـــــــــــ تفصيليا تمسك بإنكاره وبسابق تصريحاته التمهيدية نافيا ما ورد بتصريحات المشتكي.

ورجع استدعاء المشتكي ـــــــــــ بملاحظة أنه توفي وهو الأمر الذي أكده كل من المتهمين والشهود أعلام ومن أجل ما ذكر أعلاه انتهى التحقيق الاعدادي وأحيل الملف على السيد الوكيل العام للملك لوضع ملتمسانه

النهائية، فالتمس متابعة المتهمين من أجل التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق.

وعلى ضوء ما سلف أصدر السيد قاضي التحقيق الأمر عدد 163 بتاريخ 30/05/2022 القاضي بعدم متابعة المتهمين من التهم موضوع المطالبة بإجراء التحقيق.

وعند عرض القضية على أنظار الغرفة الجنحية أصدرت قرارها بتاريخ 27/06/2022 في الملف عدد

836/2525/2022 تحت عدد 843 القاضي بتأييد الأمر المستأنف و تحميل الخزينة العامة الصائر و هو القرار المنقوض بعلة أن الغرفة الجنحية كسلطة اتهام باعتبارها درجة ثانية للتحقيق تقتصر دورها على جميع الأدلة دون الحزم في ادانة أو تبرءة المشتبه فيه الذي يبقى اختصاصا صميما لمحكمة الموضوع وعليه فإن المحكمة مصدرة القرار

5

المطعون فيه لما قضت بتأييد الأمر بعدم المتابعة الصادر عن السيد قاضي التحقيق مبنية تعايله الذي اقتصر فيه على انكار المطلوبين في النقض تمهيديا بالتحقيق وخلو الملف من أي دليل الهام و كون اقوال المشتكي ظلت مجردة من الاثبات القانوني والحال أن الضحية احمد العموم صرح تمهيديا و بالتحقيق انه تعرض للاحتجاز عن طريق تكبيله و ربطه الى شجرة وسط المنزل من طرف المطلوبين في النقض وشخص آخر وذلك بعدما فوجئ بانقطاع التيار الكهربائي عن منزله و رأى انبعاث الدخان من نوافذ منزله و النيران تلتهم الافرشة و هي التصريحات التي تعززت بافادات الشهود أيوب الزائغي ومحمد سيل ورحمة لتضيع الذين أكدوا بالتحقيق معاينتهم للضحية مكبلا و النار مشتعلة بمنزله وما تضمنه محضر الانتقال والمعاينة لمكان الاعتداء الذي الذي تطابقت أوصافه مع ما صرح به الضحية الذي تعرف بسهولة على المطلوبين في ا النقض فضلا على عدم وجود بود ما يبرر توجيهه الاتهام لهم دون غيرهم والمحكمة بقضائها على النحو المذكور دون مراعاة أن تقييم وسائل الاثبات من صميم اختصاص محكمة الموضوع لم تجعل لما قضت به اساسا من القانون اضفى في على قرارها عيب نقصا صان التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والابطال.

وبعد النقض والإحالة عرضت القضية على انظار الغرفة رفة الجنحية . 0/2025 تخلف خلالها المتهمون والتمس السيد الوكيل العام العام للملك لك التقيد بنقطة الإحالة وحجزت القضية للمداولة لجلسة 20/05/2025 13/05/5 ية بجلسة

وبعد المداولة طبقا للقاء للقانون :

836/2525/2022 في الملف 2022 27/06/22 عدد/حيث أن القرار عدد 843 الصادر عن الغرفة الجنحية بتاريخ 27 القاضي بتأييد الأمر المستأنف وتحميل الخزينة العامة الصائر قد تم نقضه وابطاله للعلة الواردة أعلاه

وحيث إنه طبقا للمادة 554 من قانون الى ن الجنائية يتعين : على المحالمحكمة التي لتي احيلت عليها القضية بعد النقض ان تلتزم بقرار محكمة النقض فيما يرجع للنقطة القانونية التي بت فيها.

وحيث يلت وثائق الملف أن الضحية احمد لعموم صرح تمهيديا وبالتحقيق انه تعرض للاحتجاز عن طريق تكبيله وربطه الى شجرة وسط المنزل من طرف المتهمين وشخص آخر بعدما فوجئ بانقطاع التيار الكهربائي عن منزله ورثة انبعاث الدخان من نوافذ منزله والنيران تلتهم الأفرشة وهذه التصريحات تعززت بإفادة الشهود أيوب الزالغي ومحمد سيل ورحمة مايضيع الذين أكدوا بالتحقيق معاينتهم من الضحية مكبلا والنار مشتعلة بمنزله ومحضر الانتقال والمعاينة لمكان الاعتداء تطابقت اوصافه مع ما صرح به الضحية الذي تعرف بسهولة على المتهمين ولا وجود لما يبرر توجيهه الاتهام لهم دون غيرهم مما ارتأت معه الغرفة الجنحية اعتبارا لما ذكر متابعتهم من أجل جناية الاحتجاز واضرام النار طبقا للفصلين 436 و 581 من القانون الجنائي خلافا لما ذهب اليه الأمر المستأنف.

6

لهذه الأسباب

وبناء على مقتضيات المواد 222 الى 224 و 231 الى 237 و 234 الى 247 من ق ج ج.

اصدرت الغرفة الجنحية لدى محكمة الاستئناف بفاس قرارها الآتي نصه علنيا ونهائيا وغيابيا وتصفيه لقرار محكمه

25995/6/9/2022 النقض عدد 2727/9 المؤرخ في 20/11/2024 ملف جنائي عدد

في الشكل بقبول الاستئناف.

في الموضوع: الغاء الأمر المستأنف القاضي بعدم المتابعة والأمر تصديا بمتابعة المتهمين ـــ---------- بن ـــــــــــــ و ـــــــــــــ بن ـــــــــــــ و ـــــــــــــ بن ـــــــــــــ من اجل جناية الاحتجاز وإضرام النار طبقا للفاصلين 436 و 581 من القانون الجنائي واحالتهم على غرفة الجنايات الابتدائية بهذه المحكمة لمحاكمتهم طبقا للقانون وحفظ البث في الصائر.

بهذا صدر القرار بالغرفة الجنحية في التاريخ أعلاه .

7

الإمضاء

كاتب الضبط :

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 2927/9

المؤرخ في : 20/11/2024

ملف جنائي عدد : 25995/6/9/2022

الوكيل العام للملك لدى محكمة

الاستئناف بفاس

ضد

عزيز رشدي بن حرازم ومن معه

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

لسلة خاصة بالملف لا يسمح بتسليمها للغير

بتاريخ : 20/11/2024

إن الغرفة الجنائية - القسم التاسع بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

الطالب

وبين عزيز رشدي بن حرازم

و كريم رشدي بن عزيز و يونس رشدي بن حرازم

المطلوبين

احمد مطيع و من معه

6-9-2024-2727

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس بمقتضى تصريحسجل بكتابة الضبط بها بتاريخ فاتح يوليوز 2022، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 27 يونيو 2022 في القضية ذات العدد 836/2525/2022 القاضي بتأييد الأمر الصادر عن قاضي التحقيق بنفس المحكمة بعدم

متابعة المطلوبين في النقض عزيز رشدي بن حرازم و كريم رشدي بن عزيز و يونس رشدي بن حرازم من أجل جريمتي الاحتجاز وإضرام النار.

إن محكمة النقض

بعد أن ثلا المستشار السيد علي عسلي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد الحيمر في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقض والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه و الخرق الجوهري للقانون،

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن لبيان أوجه النقض و المذيلة بإمضائه.

ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه تأييدها للأمر المستأنف لعدم كفاية الأدلة القانونية بإنكارهم تمهيديا و بالتحقيق وخلو الملف من أي دليل اتهام و كون أقوال المشتكي ظلت مجردة عن الإثبات القانوني، والحال أن التصريحات التمهيدية للضحية جاءت واضحة بشأن تعرضه للاحتجاز عن طريق تكبيله وربطه إلى شجرة وسط المنزل من طرف المطلوبين في النقض و آخر وذلك بعدما فوجئ بانقطاع التيار الكهربائي عن منزله و رأى انبعاث الدخان من نوافذ منزله و النيران تلتهم الأفرشة و هي التصريحات التي تعززت بإفادات الشهود أيوب الزالفي و محمد سيل و رحمة ما يضيع و ما تضمنه محضر الانتقال و المعاينة لمكان الاعتداء الذي تبينت مطابقته من حيث الأوصاف لما جاء في تصريحات الضحية فضلا عن سهولة تعرفه على المعتدين و عدم وجود ما يبرر توجيهه الاتهام للمطلوبين في النقض دون غيرهم و أن الغرفة الجنحية بتأييدها لقرار قاضي التحقيق تجاوزت ما يمكن المحكمة الموضوع أن تستخلصه من مناقشة القضية من خلال التصريحات الواردة بمحضر البحث التمهيدي و أن الإثبات الجازم ليس مطلوبا إلا بالنسبة للمحكمة و أن قاضي التحقيق بكتفي بقيام أدلة تبرر المتابعة و لو لم تكن مقنعة للإدانة، والمحكمة بقضائها على النحو المذكور دون مراعاة ما ذكر فقد جاء قرارها خارقا للقانون و ناقص التعليل الموازي لانعدامه الأمر الذي يعرضه للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور لا كان باطلا . فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا

وحيث إن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

6-9-2024-2727

وحيث إن الغرفة الجنحية كسلطة اتهام باعتبارها درجة ثانية للتحقيق يقتصر دورها على جميع الأدلة دون الجزم في إدانة أو تبرئة المشتبه فيه الذي يبقى اختصاصا صميما لمحكمة الموضوع، وعليه فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بتأييد الأمر بالمتابعة الصادر عن قاضي التحقيق ملبنية تعليله الذي اقتصر فيه على إنكار المطلوبين في النقض تمهيديا و بالتحقيق وخلو الملف من أي دليل اتهام و كون أقوال المشتكي ظلت مجردة عن الإثبات القانوني والحال أن الضحية أحمد العموم صرح تمهيديا و بالتحقيق أنه تعرض للاحتجاز عن طريق تكبيله وربطه إلى شجرة وسط المنزل من طرف المطلوبين في النقض و شخص آخر وذلك بعدما فوجئ بالقطاع التيار الكهربائي عن منزله و رأى البعاث الدخان من نوافذ منزله و النيران تلتهم الأفرشة و هي التصريحات التي تعززت بإفادات الشهود أيوب الزالغي و محمد سيل و رحمة مايضيع الذين أكدوا بالتحقيق معاينتهم للضحية مكبلا و النار مشتعلة بمنزله و ما تضمنه محضر الانتقال والمعاينة لمكان الاعتداء الذي تطابقت أوصافه مع ما صرح به الضحية الذي تعرف بسهولة على المطلوبين في النقض فضلا عن عدم وجود ما يبرر توجيهه الاتهام لهم دون غيرهم و المحكمة بقضائها على النحو المذكور دون مراعاة أن تقييم وسائل الإثبات من صميم اختصاص محكمة الموضوع، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون أضفى على قرارها عيب نقصان التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 27 يونيو 2022 في القضية ذات العدد 836/2525/2022 وبإحالة القضية على المحكمة نفسها لتبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وتحميل الخزينة العامة الصائر، كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات

المحكمة المذكورة اثر القرار المطعون فيه أو بطرته .
و به صد صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : أحمد والمستشارين علي عسلي مقررا والحسين أفقيهي والمصطفى العضراوي والسعدية بلمير المحامي العام السيد محمد الحيمر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد بمحكمة النا المتني رئيسا وبمحضر المحامي

كاتب الضبط

المستشار المقرر

الرئيس

. مشهود بمطابقتها للأصول

2727-2024-9-6

.....

.....

المملكة المغربية المجلس الأعلى للسلطة القضائية محكمة الاستئناف بفاس

امر بعدم المتابعة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

مكتب التحقيق الغرفة الثالثة

ملف تحقيق

نحن رشيد أو الصغير قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بفاس بناء على مقتضيات المادة 83 و 216 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على مطالبة السيد الوكيل العام المؤرخة في 28-12-2021 في مواجهة المسميين

1- عزيز رشدي بن احرازم بن عبد السلام ، مغربي مزداد بتاريخ 1958 بالبهاليل إقليم صفرو من امه خديجة بنت حمو ، متزوج وله أربعة أبناء متقاعد ، والساكن بزنقة عنقودة حي الخندق باشوية البهاليل البطاقة التعريف الوطنية عدد له بذكره. 152 558 س لا سوابق تحت المراقبة القضائية

22021389 عدد

389/2021= ع

قار عدد:

163

در بتاريخ.

2022/05/30

-2 كريم رشدي بن عزيز بن احرازم، مغربى مزداد بتاريخ / 11 / 1981/07 بالبهاليل ، من امه خديجة بنت عبد ادريس ، متزوج و أب لطفلين متقاعد ، والساكن بدوار عين فرج جماعة اغبالو اقورار قيادة الواثة إقليم صفرو لبطاقة التعريف الوطنية عدد CB 182460 - لا سوابق له بذكره . تحت المراقبة القضائية

ع المغربية

صفرو البطاقة التعريف الوطنية عدد بذكره والساكن بدوار طريق فدان الحديد حي المسيلة باشوية البهاليل يونس رشدي بن عزيز بن احرازم ، مغربي مزداد بتاريخ 02/8 1987 بالبهاليل ، من امه خديجة بنت عبد ادريس ، عازب فلاح . إقليم لا سوابق له - 257021/CB تحت المراقبة القضائية

المتهمين بارتكابهم الجناية الاحتجاز واضرام النار، وهي الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين : 436 و 581 من القانون الجنائي .

الوقائع

أولا: إفادات البحث التمهيدي

تتلخص وقائع القضية حسب ما يستفاد من محضري الضابطة القضائية الأول عدد 5152 بتاريخ 09/12/2021 المنجز من طرف درك البهاليل والثاني عدد 858 بتاريخ 09/12/2021 المنجز من طرف المركز القضائي لدرك صفرو انه يومه توصل عناصر الدرك الملكي بمكالمة من طرف عناصر الوقاية المدنية مفادها انهم بدورهم اشعروا من طرف ساكنة الجوار المشتكي حمد العموم مكبل على مستوى شجرة وسط حدقة منزله ومنزله تنبعث منه رائحة الحريق، فورها تم انتقال عناصر الدرك الملكي الى عين المكان ليتم معاينة المشتكي احمد العموم وهو مكبل على مستوى شجرة بواسطة اسلاك وقفل حديدي ولا يحمل أي اثار للضرب أو الاعتداء عليه .

وهو يرتعش من شدة البرد وتم فك وثائقه ليصرح ان اجاره المسمى عزيز رشدي وابنيه كريم ويونس هم من قاموا بذلك نظرا لسوء الجوار بينهم ولم يكن رفقته أي شخص من افاد عائلته

او أي شاهد عيان وتم نقله الى المستشفى حسب محضر الانتقال والمعاينة .

وبناء على تعليمات السيد الوكيل العام للملك من أجل تعميق البحث من طرف المركز القضائي الذي انتقل يومه. وحسب المحضر عدد 858 بتاريخ 9-12-2021 وبعد اجراء معاينة على المنزل للبحث عن أي دليل يفيد البحث وبعد تفتيش منزل المشتكي تم ضبط مجموعة من المفاتيح وبعد استعمالها تبين ان القفل الحديدي تم فتحه بواسطة مفتاحين كانا ضمن المفاتيح

م الموجودة بداخل منزل المشتكي .

وعند الاستماع الى كل من شهود الجوار منهم: أيوب زلغي بن محمد - و محمد بن الغازي كدا انهما شاهدا المشتكي وهو مكبل على شجرة واخبر جاره مناجل الاتصال بعناصر الدرك الملكي نافيا ان يكون قد سمعا أي صراخ أو نزاع بداخل منزل المشتكي وهند امال بنت محمد اكنت انه لا علم لها ولم تكن حاضرة لكونها كانت منشغلة في عملها في جني غلة الزيتون.

وعند الاستماع إلى المشتكى به الأول عزيز رشدي بن احرازم من طرف نفس الضابطة القضائية صرح ان ما ورد في تصريحات المشتكي لا أساس له من الصحة نافيا ان يكون قد ان كما تدعي. وعند الاستماع إلى المشتكى به الثاني كريم رشدي بن عزيز بن احرازم من طرف نفس الضابطة القضائية صرح ان ما ورد في تصريحات المشتكي لا أساس له من الصحة نافيا أن يكون قد أن كما تدعي.

2

من طرف نفس الضابطة وعند الاستماع إلى المشتكى به الثالث يونس رشدي بن عزيز بن احرازم الفضائية صرح أن ما ورد في تصريحات المشتكي لا أساس له من الصحة نافيا أن يكون قد أن كما تدعي.

ومن أجل البحث مع المشتكي للمرة الثانية وبعد محاصرته بعدة أسئلة تتعلق بالمفتاحين وطريقة تكبيله ومنع الجناة من فك وثائقه وعدم سرقة أي شئ وارتدائه لقبعته ونعله بطريقة عادية رفض الجواب عنها وثار في وجه عناصر الدرك مدعيا بالعبارة التالية (ديرو لي بغيتو والله منكمل حتى جي المسؤول (وهو يتردد في كلامه حسب المفصل بالمحضر المرفق

وعند إحالة المسطرة على السيد الوكيل العام للملك التمس إجراء تحقيق في حق المتهم أعلاه من اجل التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق.

ثانيا: إجراءات التحقيق الإعدادي:

عند استنطاق المتهم الأول عزيز رشدي بن احرازم بن عبد السلام ابتدائيا أجاب عن التهم موضوع المطالبة باجراء تحقيق بالإنكار، ونفي ما ورد في شكاية المشتكية موضحا أنه لم يقم باحتجاز المشتكي ولم يقم بإضرام النار في منزله ويجهل من قام بذلك

و عند استنطاق المتهم الثاني كريم رشدي بن احرازم ابتدائيا أجاب عن التهم موضوع المطالبة باجراء تحقيق بالإنكار نفي ما ورد في شكاية المشتكية موضحا بأن المشتكي أحمد العموم هو من قام بربط نفسه لكن دون أن يشاهد ذلك بعينه و أن ما جاء على لسان هذا الأخير

لا أساس له من الصحة كونه له عداوة معه سابقة ونزاع حول ممر أرضي .

وعند استنطاق المتهم الثالث رشدي يونس فصرح تلقائيا عن التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق بالإنكار موضحا انه لم يقم باحتجاز المشتكي ولا إضرام النار في منزله ويجهل من قام بذلك وأوضح أن لهم عداوة مع المشتكي بسبب ممر أرضي

وعند الاستماع الى المشتكي أحمد العموم بعد أن أكد انه لا يرغب في انتصابه كطرف مدني أكد ما ورد في شكايته في مواجهة المتهمين موضحا أنه بتاريخ: 08/12/2021 صباح اليوم الموالي 9/12/2021 حوالي الساعة الرابعة استفاق على وقع ضجيج ليفاجأ بعدم وجود التيار الكهربائي وحينما حاول تفقد الأمر بالمنزل وهو يستعين بمصباح ديوي صغير وبعدها تفاجأ بشخصين يضعان كمامتين واقيتين وأمسكا به وأحكما قبضته من كلتا يديه واقتاداه إلى شجرة وسط المنزل ليحضر بعدها شخصين آخرين فقاموا بتكبيل رجله يسلك حديدي إلى حدود ركبته ثم قام شخص آخر كان رفقتهم بإحضار سلسلة حديدية تعود له ثم قام بتكبيله بها وربطه

الشجرة وإحكام إغلاقها بواسطة قفل ثم غادروا بعدها آثار انتباهه انبعاث الدخال من نوافذ المنزل وكذا النيران تلتهم الأفرشة موضحا بأن المتهمين وشخص آخر هم من قاموا بذلك وأوضح بأن شخصين حاولا مساعدته إلا أنه رفض وطلب منهما تركه كما هو إلى حين حضور الجيران للاتصال بالوقاية المدنية واكد شكايته في مواجهة المتهمين ورجع استدعاء المشتكي بملاحظة انه توفي وهو الأمر الذي أكده المتهمون والشهود

وعند الاستماع الى الشاهد الحسين عزيزي بعد أدائه اليمين القانونية فشهد أنه ليست له أية إفادة تنير التحقيق في القضية موضحا أنه يعرف المشتكي المتوفي كونه كان عازب ويقطن وحده بالمنزل موضحا أنه لم يكن حاضرا إلى أخبر بالواقعة.

وعند الاستماع الى الشاهد الثاني أيوب الزالغي بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وادائه اليمين القانونية، أن المشتكي المتوفي بعد جاره ويبعد عنه بحوالي 100 متر فصرح أنه كان نائما بمقر سكناه وأيقظته والدته بعد أن أخبرته بواقعة إضرام النار بمنزل المشتكي وعند التحاقه بمنزل هذا الأخير وجد هذا الأخير مكبل اليدين والرجلين وآثار إضرام النار بمنزله موضحا أنه قام بنقل ومرافقته إلى المستشفى موضحا أنه يجهل الفاعل.

وعند الاستماع الى الشاهد محمد أبا الغازي بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وادائه اليمين القانونية. أن المتهمين والمشتكي يعدون من ساكنة الجوار وأنه غادر مقر سكناه حوالي 6 - أو 7 صباحا إلى صفرو دون أن يلاحظ أي شيء إلى أن أخبر من طرف عائلته بموضوع إضرام النار بمنزل المشتكي المتوفي وتكبيله بمنزله وأنه ليست له أية إفادة تنير التحقيق.

وعند الاستماع الى الشاهد محمد سيل وبعدم أدى اليمين القانونية وطلبنا منه أن يوضح هل هو مستخدم أو له قرابة بالطرفين ونوعها وهو هو مقيم بسر مهني أو ديني وأن يصرح بما يعلمه في القضية، فأجابنا وشهد بما يلي: يوم الواقعة حضرت إلى منزله الشاهدة رحمة ما يضيع

وأخبرته بواقعة إضرام النار بمنزل المشتكي المتوفي وبعدها اتصل برجال الإطفاء هاتفيا وبعد حضورهم وحضور عناصر الدرك الملكي والقائد شاهد فعلا المشتكي قيد حياته مكبل اليدين والرجلين بباب منزله بالحديقة كما لاحظ آثار اندلاع النيران موضحا أن المشتكي كان قيد حياته معروف بسلوكه السيء موضحا أنه يجهل الفاعلين.

وعند الاستماع الى الشاهدة الخامسة رحمة ما يضيع بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وادائه اليمين القانونية فشهدت أنها تعرف المشتكي الذي وافته المنية كونها تسكن بالقرب من منزله وأنها شاهدت بأم عينها الدخان ينبعث من منزل المشتكي قيد حياته من النوافذ ومن باب

4

السطح دون أن تعرف من أضرم النار وتجهل الفاعل موضحة أنها طلبت من المصرح محمد سيل الاتصال برجال الإطفاء وأنها بعد ذلك لما دخلوا المنزل شاهدت المشتكي بالقرب من باب منزله بالحديقة وهو مكبل من يديه ورجليه.

وعند الاستماع إلى الشاهدة هند أمال بعد التأكد من هويته ونفيه العداوة والقرابة وإدائه اليمين القانونية، فشهدت أنها تعرف المشتكي المتوفي فصرحت بأنها تفاجأت بعناصر الدرك الملكي يحضرون إلى مقر سكناها لاستفسارها عن الواقعة بحكم أنها تسكن بالقرب من منزل الهالك وليس لها أية إفادة تثير التحقيق في الموضوع كما أكدت أن المشتكي قيد حياته يقطن بمفرده بالمنزل ويتردد عليه أشخاص غرباء وفتيات للسهر وقضاء الليل معه، وأدلى دفاع المتهمين باستدعاء المشتكي بملاحظة أنه وافته المنية وعن سؤال من طرف دفاع المتهم أجابت أنها لم تلاحظ أي آثار للنار أو أي دخان بمنزل المشتكي.

عند استنطاق المتهم الأول عزيز رشدي بن احرازم تفصيليا تمسك بانكاره ويسابق تصريحاته التمهيدية نافيا ما ورد بتصريحات المشتكي ..

وعند استنطاق المتهم الثاني كريم رشدي بن احرازم تفصيليا تمسك بانكاره ويسابق تصريحاته التمهيدية نافيا ما ورد بتصريحات المشتكي .

وعند استنطاق المتهم يونس رشدي بن عزيز بن احرازم تفصيليا تمسك بانكاره ويسابق تصريحاته التمهيدية نافيا ما ورد بتصريحات المشتكي.

ورجع استدعاء المشتكي احمد العموم بملاحظة انه توفي وهو الأمر الذي أكده كل من المتهمين والشهود أعلام

ومن أجل ما ذكر أعلام انتهى التحقيق الإعدادي وأحيل الملف على السيد الوكيل العام للملك الوضع ملتمساته النهائية، فالتمس متابعة المتهمين من أجل التهم موضوع المطالبة باجراء تحقيق.

ثالثا : دواعي التصريح بعدم المتابعة .

حيث ظل كل واحد من المتهمين متمسكا بإنكاره للتهمة موضوع المطالبة بإجراء تحقيق في سائر مراحل البحث والتحقيق.

وحيث انه وامام تمسك المتهمين بإنكارهم للتهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق في سائر مراحل البحث والتحقيق وامام مختلف تصريحات الشهود وكذا مختلف إجراءات البحث والتحقيق الإعدادي لم يثبت من خلالها أي دليل أو قرينة قانونية يمكن اعتمادها في متابعة المتهمين من أجل التهم

5

موضوع المطالبة بإجراء تحقيق مما يتعين التصريح بعدم متابعتهم لعدم كفاية الأدلة القانونية تطبيقا المقتضيات المادة 216 من قانون المسطرة الجنائية.

تصرح بما يلي:

لهذه الأسباب

أولا) بعدم متابعة كل من عزيز رشدي بن احرازم بن عبد السلام و كريم رشدي بن عزيز بن احرازم و يونس رشدي بن عزيز بن احرازم من التهم موضوع المطالبة بإجراء تحقيق العدم كفاية الأدلة القانونية تطبيقا للمادة 216 قانون المسطرة الجنائية وبإنهاء مفعول المراقبة القضائية بعد صيرورة الأمر نهائي في حقهم

ثانيا) يحفظ الملف بكتابة الضبط مكتب التحقيق لإعادة التحقيق عند ظهور أدلة جديدة.

ثالثا / بتبليغ هذا الأمر إلى كل من:

1 السيد الوكيل العام لمخالفته لملتمساته نهائيا.

2 المتهمين ودفاعهم.

وحرر بمكتبنا بتاريخ : 30/05/2022

6

.....

.....

مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، هو باحث قانوني مغربي بارز، تركزت مؤلفاته على الأبحاث القضائية والقانونية، ومن أبرزها "اقتباسات قضائية وقانونية" (عدة أجزاء)، "الاقتصاد في الاجتهاد القضائي المغربي"، "المحاكمة بتقنية الاتصال عن بعد"، بالإضافة إلى بحوث في الأحوال الشخصية.

3+ ism.biblio.ma
أبرز مؤلفات مصطفى علاوي:
- اقتباسات قضائية وقانونية (الجزء السادس): إعداد المستشار مصطفى علاوي.
- الاقتصاد في الاجتهاد القضائي المغربي: دراسة فقهية وقضائية.
- المحاكمة بتقنية الاتصال عن بعد: بحث يتناول الجوانب القانونية الحديثة في التقاضي.
- أحكام الطلاق الرجعي وفق مدونة الأحوال الشخصية: (الفوج 21) الصادر عن المعهد العالي للقضاء.

3+ ism.biblio.ma
تتميز هذه المؤلفات بكونها مصادر تطبيقية قانونية من واقع الممارسة القضائية في المغرب.

مبحث تفسير و تكييف العقود اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
مبحث تفسير وتكييف العقود هو دراسة قانونية متخصصة أعدها الأستاذ مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب). يحمل علاوي إجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس، وله العديد من المؤلفات في المجال القضائي المغربي، مثل تدوين الاجتهادات القضائية، ومؤلفات حول الوثيقة، والإثبات، والاقتصاد في الاجتهاد القضائي، وغيرها.

droitarabic.com
محتوى المبحثيُعد هذا المبحث مرجعًا مهمًا في قانون الالتزامات والعقود المغربي (ظهير الالتزامات والعقود)، خاصة في ظل أهمية العقود في المعاملات المدنية والتجارية. يركز على:
- تفسير العقود (Interprétation des contrats): يبحث في كيفية استخراج النية المشتركة للمتعاقدين من عبارات العقد، مع التمييز بين التفسير الحرفي والتفسير الغائي (بناءً على مقصود الطرفين وحسن النية). يناقش قواعد التفسير في القانون المغربي، مع الاستناد إلى الفقه والاجتهاد القضائي (محكمة النقض والمحاكم الاستئنافية).
- تكييف العقود (Qualification des contrats): يتناول إعطاء الوصف القانوني الصحيح للعقد (مثل: بيع، إيجار، وكالة، شركة...) بناءً على حقيقة المقاصد والآثار، لا على التسمية التي أطلقها المتعاقدان. يُعد التكييف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض، ويؤثر مباشرة على القواعد الواجبة التطبيق (آثار العقد، البطلان، الإنفاذ...).

يبرز المبحث أهمية هذين الموضوعين في استقرار المعاملات، وحماية التوازن العقدي، ودور القاضي في ملء الثغرات أو تصحيح التكييف الخاطئ، مع مقارنات محتملة مع التشريعات المصرية والفرنسية (خاصة بعد إصلاح قانون العقود الفرنسي 2016).عدد الصفحات تقريبًا 30 صفحة، وحجمه حوالي 1.3 ميغابايت (.PDF)

bokawy.com
كيفية الحصول على المبحث
يمكن تحميله مجانًا (أو الاطلاع عليه) من مواقع قانونية مغربية وعربية متخصصة، مثل:

• droitarabic.com: يحتوي على رابط مباشر للملف PDF.
droitarabic.com
• noor-book.com و foulabook.com و sajplus.com: توفر خيارات تحميل مباشرة.
noor-book.com
ابحث باستخدام العنوان الكامل: "مبحث تفسير و تكييف العقود اعداد مصطفى علاوي".أهمية الموضوع في القانون المغربيفي القانون المغربي (المبني على التقليد اللاتيني مع تأثيرات إسلامية)، يُعد تفسير العقود أداة لاستكشاف الإرادة الحقيقية (المادة المتعلقة بسلطان الإرادة وحسن النية)، بينما التكييف يحدد طبيعة العقد لتطبيق الأحكام المناسبة (مثل عقود معينة أو غير معينة). يساعد المبحث القضاة والمحامين والطلاب على فهم الاجتهاد القضائي المغربي في هذا المجال.

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7500 - 28 شوال 1447 (16) أبريل 2026

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

صفحة : 2199

قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 26.553 صادر في 22 من رمضان 1447 (12) مارس (2026) بتغيير وتتميم قرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 3963.15 الصادر في 15 من صفر 1437 (27) نوفمبر (2015) بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة ...

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

بعد الاطلاع على قرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 3963.15 الصادر في 15 من صفر 1437 (27) نوفمبر (2015)

بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة، كما تم تغييره وتتميمه :

وعلى قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 2266.23 الصادر في 8 صفر 1445 (25) أغسطس (2023) بشأن إحداث وتنظيم معاهد تكوين تقنيي الفلاحة :

وعلى قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 382.25 الصادر في 12 من شعبان 1446

(11) فبراير (2025) بشأن إحداث وتنظيم معاهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، مقتضيات المادة 4 الفقرة الثانية من قرار وزير الفلاحة والصيد البحري المشار إليه أعلاه : رقم 3963.15 الصادر في 15 من صفر 1437 (27) نوفمبر 2015 .

المادة 4 الفقرة الثانية). وعلى المستوى الإقليمي ..... كما هو مبين في الجدول التالي :
المديرية الجهوية للفلاحة

المديرية الإقليمية للفلاحة

المراكز الجهوية للتلقيحالاصطناعي ومركز إنتاج بذور المراعي

مؤسسات التعليم الفلاحي والبحث

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة طنجة - تطوان -الحسيمة

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتطوان

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالعرائش؛

- المعهد التقني الفلاحي بإزمورن - الحسيمة.

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة

بالزرايب - بركان

المعهد التقني الفلاحي بجرسيف

المعهد التقني الفلاحي بجرادة

المعهد التقني الفلاحي بتاوريرت

الثانوية الفلاحية ببركان.

معهد التقنيين المتخصصين في الهندسة

القروية ومسح الأراضي بمكناس

معهد التقنيين المتخصصين في البستنة بمكناس

الثانوية الفلاحية بعين تاوجدات الحاجب

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بساحل بوطاهر - إقليم تاونات

المعهد التقني الفلاحي بالمنزل - صفرو

المعهد التقني الفلاحي ببودربالة - الحاجب

الثانوية الفلاحية بواد أمليل - تازة.

- المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في

تربية المواشي بالفوارات - القنيطرة

المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في

المياه والغابات بسلا؛

معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة

الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل سلا؛

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتيفلت - الخميسات

المدرسة الفلاحية بتمارة

الثانوية الفلاحية بمشرع بلقصيري - سيدي قاسم

الثانوية الفلاحية بتمارة.

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالفقيه بن صالح

المديرية الجهوية لجهة الرباط سلا القنيطرة

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة الشرق

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة فاس مكناس

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بابن خليل - خنيفرة

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بسيدي

حمادي - بني ملال

المعهد التقني الفلاحي ببتر مزوي - خريبكة

- المعهد التقني الفلاحي بتنانت - أزيلال

الثانوية الفلاحية بالفقيه بن صالح.

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بعين جمعة - النواصر؛

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بأولاد مومن - سطات

المعهد التقني الفلاحي للشاوية - سطات

المعهد التقني الفلاحي بخميس متوح . الجديدة؛

المعهد التقني الفلاحي بخميس الزمامرة -سيدي بنور

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالسويهلة ولاية مراكش

المعهد التقني الفلاحي بالعطاوية - قلعة السراغنة

المعهد التقني الفلاحي بالرحامنة

المعهد التقني الفلاحي بشيشاوة

- الثانوية الفلاحية جمعة سحيم - أسفي.

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالراشيدية

المعهد التقني الفلاحي بقلعة مكونة.

- معهد التقنيين المتخصصين في البستنة والتسويق بايت ملول - ولاية اكادير ؛

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتارودانت

المعهد التقني الفلاحي بسيدي بيبي - اشتوكة أيت باها

الثانوية الفلاحية بأولاد تايمة - تارودانت.

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بكلميم

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة الدار البيضاء سطات

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة مراكش اسفي

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة درعة تافيلالت

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة سوس ماسة

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة كلميم - واد نون

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة العيون الساقية الحمراء

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالعيون.

المديرية الجهوية للفلاحة لجهة الداخلة وادي الذهب

- معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالداخلة.

)2015(صفر 1437 (27) نوفمبر

المادة الثانية - تنسخ وتعوض على النحو التالي مقتضيات المادة 14 من القرار سالف الذكر رقم 3963.15 الصادر في 15 من

المادة 14 - تحدد مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي المشار إليها أعلاه كالتالي :

1- معاهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتطوان :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالعرائش :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالزرايب - بركان :

معهد التقنيين المتخصصين في الهندسة القروية ومسح الأراضي بمكناس :

معهد التقنيين المتخصصين في البستنة بمكناس :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بساحل بوطاهر - إقليم تاونات :

المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات - القنيطرة :

المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في المياه والغابات بسلا :

معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل - سلا :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتيفلت - الخميسات :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالفقيه بن صالح :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بابن خليل - خنيفرة :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بسيدي حمادي - بني ملال :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بعين جمعة - النواصر :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بأولاد مومن - سطات :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالسويهلة - ولاية مراكش :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالرشيدية :

معهد التقنيين المتخصصين في البستنة والتسويق بآيت ملول - ولاية أكادير :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتارودانت :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بكلميم :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالعيون :

معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالداخلة.

2 - المعاهد التقنية الفلاحية :

المعهد التقني الفلاحي بإزمورن - الحسيمة :

المعهد التقني الفلاحي بجرسيف :

المعهد التقني الفلاحي بجرادة :

المعهد التقني الفلاحي بتاوريرت :

المعهد التقني الفلاحي بالمنزل - صفرو :

المعهد التقني الفلاحي ببودربالة - الحاجب :

المعهد التقني الفلاحي ببئر مزوي - خريبكة :

المعهد التقني الفلاحي بتنانت - أزيلال :

المعهد التقني الفلاحي بالشاوية - سطات :

المعهد التقني الفلاحي بخميس متوح - الجديدة :

المعهد التقني الفلاحي بخميس الزمامرة - سيدي بنور :

المعهد التقني الفلاحي بالعطاوية - قلعة السراغنة :

المعهد التقني الفلاحي بالرحامنة :

المعهد التقني الفلاحي بشيشاوة :

المعهد التقني الفلاحي بقلعة مكونة :

المعهد التقني الفلاحي بسيدي بيبي - اشتوكة آيت باها.

3 - الثانويات الفلاحية :

الثانوية الفلاحية ببركان :

الثانوية الفلاحية بعين تاوجدات - الحاجب :

الثانوية الفلاحية بواد أمليل - تازة :

الثانوية الفلاحية بمشرع بلقصيري - سيدي قاسم :

الثانوية الفلاحية بتمارة :

الثانوية الفلاحية بالفقيه بن صالح :

الثانوية الفلاحية جمعة سحيم - أسفي :

الثانوية الفلاحية بأولاد تايمة - تارودانت.

كما تشمل هذه المؤسسات المدرسة الفلاحية بتمارة.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من رمضان 1447) (12) مارس 2026

الإمضاء : أحمد البواري.

.....

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى اللسلطة القضائية

الأمانة العامة

المديرية العامة للشؤون القضائية

قلب القضاء الجنائي شعبة بجماعة القضاء الجنائي وحدة ولوج القضاء الجنائي

2026 1603 وقع

ОГРЕС .1.ХИИ. І НӨ.Е+ Н.ЖОХН

الرياض في

2026 20 اسبريال

إلى

السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس

الموضوع: حول أهداف نجاعة القضاء الجنائي ذات الصلة بمؤشر المحكوم داخل الآجال الاسترشادية برسم سنة 2026.

وبعد

سلام نام بوجود مولانا الإمام

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وفي إطار تتبع تنزيل قرار المجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد 1244- وتاريخ 21 دجنبر 2023 بتحديد الآجال الاسترشادية للبت في القضايا ، ومساهمة منه في تحقيق الأهداف والتوجهات الاستراتيجية والبرامج المسطرة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، للارتقاء بمنظومة العدالة، وتكريس المحاكمة العادلة، قام قطب القضاء الجنائي بدراسة وتحليل المعطيات المتعلقة بمؤشر المحكوم داخل الآجال الاسترشادية في القضايا الزجرية دون احتساب قضايا الرادار الثابت برسم سنة 2025 والثلاثة أشهر الأولى من سنة 2026، وعمل في ضوء ذلك على تحديد أهداف النجاعة القضائية في المادة الزجرية ذات الصلة بهذا المؤشر برسم 2026.

وإذ أحيل عليكم جداول إحصائية تبين أداء محكمتكم والمحاكم الابتدائية التابعة لها استنادا للمؤشر المذكور، وكذا رسوم بيانية تبرز منحنى تطور هذا المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026 ، أرجو منكم التفضل بتعميم هذه الجداول على المحاكم التابعة لدائرة نفوذ كم، واتخاذ

الإجراءات المناسبة ومضاعفة الجهود لتحقيق النسب المستهدفة، ومواكبة
الهيات التي تسجل تعثرا في أدائها، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في مشروع نجاعة أداء المجلس برسم سنة 2026، وذلك ببلوغ النسب الدنيا المستهدفة المحددة في المبيانات المرفقة بهذا الكتاب، مع مراعاة التطبيق السليم للإجراءات المسطرية المتعلقة بسير الدعاوي وضمان شروط المحاكمة العادلة، وموافاة الأمانة العامة للمجلس - قطب القضاء الجنائي بالإجراءات المتخذة من طرفكم، وكذا بالنتائج التي سيتم تحقيقها في هذا السياق، علما أن هذا القطب سيعمل على إجراء تقييم للنسب المحققة والمستهدفة منتصف هذه السنة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم والسلام.

عن الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبتفويض منه

رئيس قطب القضاء الجنائي

حكيم وردي

.....

وضعية تصور مؤشر نسبة السكوم داخل الأجل الاسترشادي

بالدائرة الاستئنافية بفاس

النسبة الدنيا المستهدفة برسم

نسبة المحكوم داخل الاجل الاسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

2026

89,32%

85.94%

79,36%

80,30%

76,27%

68,50%

57,58%

84,30%

81,85%

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال سنة 2025

89.32%

80.87

53.206/%

65102%

56.32%

60.01%

50,78%

18,18

4274%

2287%

100.00%

76,14%

69.44%

72.08%

المحكمة

محكمة الاستئناف بفاس

المحكمة الابتدائية بفاس

المحكمة الابتدائية بصفرو

المحكمة الابتدائية بتاونات

المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور

المركز القضائي بتيسة

المركز القضائي بقرية با محمد

المركز القضائي ببولمان

المركز القضائي باوطاط الحاج

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

محكمة الاستئناف بفاس

100,00%

90,00%

80,00%

89,32%

92,96%

89,32%

70,00%

60,00%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال 2025 سنة
وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

المحكمة الابتدائية بفاس

100,00%

90,00%

85,94%

80,87%

78,37%

80,00%

70,00%

60,00%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

2025 سنة

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادى خلال نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

المحكمة الابتدائية بفاس

100,00%

90,00%

85,94%

80,87%

78,37%

80,00%

70,00%

60,00%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

2025 سنة

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادى خلال نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

المحكمة الابتدائية بتاونات

90,00%

80,00%

80,30%

70,00%

56,32%

66,61%

60,00%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

نسبة المحكوم داخل الأجل الإسترشادي

خلال سنة 2025

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي. خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026 المركز القضائي بتيسة

68,50%

80,00%

70,00%

60,00%

50.00%

40,00%

42,74%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال سنة 2025

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

%18,18

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026 المركز القضائي بقرية با محمد

70,00%

60,00%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

57,58%

40,00%

22,87%

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال سنة 2025

نسبة المحكوم داخل الأجل الإسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور

90,00%

80,00%

70,00%

60,00%

76,27%

79,38%

59,78%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

نسية المحكوم داخل الأجل الإسترشادي خلال 2025 سنة

نسبة المحكوم داخل الأجل الإسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

120,00%

المركز القضائي ببولمان

100,00%

100,00%

80,00%

84,30%

76,14%

60.00%

40,00%

20,00%

0,00%

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

خلال نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

2025 سنة

وضعية تطور المؤشر والقيمة المستهدفة برسم سنة 2026

المركز القضائي باوطاط الحاج

90,00%

81,85%

80,00%

72,08%

69,44%

70,00%

60,00%

50,00%

40,00%

30,00%

20,00%

10,00%

0,00%

نسبة المحكوم داخل الأجل الإسترشادي خلال نسبة

2025 سنة

النسبة الدنيا المستهدفة برسم 2026

المحكوم داخل الأجل الإسترشادي خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 2026

.....

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.25.70 صادر في 26 من رجب 1447 (16) يناير 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه.

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 25/259.م.د الصادر في 3 رجب 1447 (24) ديسمبر (2025) الذي صرحت بمقتضاه بأن : «القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ليس فيه ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالرباط في 26 من رجب 1447 (16) يناير (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون تنظيمي رقم 53.25

يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11

المتعلق بمجلس النواب

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و 6 و 7 و 8 و 11 43 و 13 و 18 و 21 و 23 و 24 و 28 و 37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و و 45 و 46 و 48 الفقرة الأولى) و 49 و 50 و 51 و 52 الفقرة الأولى) 67 66 65 64 63 62 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 58 و 59 و 68 و 69 الفقرتان الثانية والثالثة) و 72 و 73 (فقرة أخيرة مضافة و 74 الفقرة السادسة) و 75 الفقرة الثالثة) و 78 (الفقرة الرابعة)

و 79 الفقرة الأولى - البند «ج» والفقرة الثالثة) و 80 (الفقرة الأخيرة) و 84 (الفقرة الثالثة و 87 و 88 فقرة أخيرة مضافة و 95 و 96 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 2011 (14) أكتوبر 2011 .

المادة 3 - الناخبون هم المغاربة، ذكورا وإناثا، البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع، والمقيدون في اللوائح الانتخابية العامة بعد تاريخ آخر حصر لها بصفة نهائية.»

المادة 6. - لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب :

1 - المتجنسون بالجنسية المغربية. تغييره وتتميمه : كما وقع

2 - الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية :

3 - الأشخاص الذين ...

ليكونوا ناخبين ؛

4 - الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى حكم نهائي بعقوبة حبس نافذة أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ . أحكام المادة 66 منه ؛ مع مراعاة

5 - الأشخاص المتابعون على إثر ضبطهم في حالة تلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المنصوص عليها في «ب. 1» و «ب.2» و «ب.3» من البند «ب» من 2 من المادة 7 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية

6 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام استئنافية بالإدانة يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية :

7- الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام ابتدائية بالادانة من أجل جناية.

يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البند 2 أعلاه بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين ابتداء من التاريخ الذي يصير فيه الحكم بالعزل «نهائيا. كما يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البندين 3 و 6 أعلاه، ما لم يتعلق الأمر بجناية بعقوبة موقوفة التنفيذ.

«لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر ..... على الأحكام النهائية التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية.

.....
.....
.....

قرارات المحكمة الدستورية

قرار رقم :25/259
تاريخ صدور القرار :24/12/2025
طباعة
المملكة المغربية الحمد لله وحده،
المحكمة الدستورية
ملف عدد307/25 :
قرار رقم: 25/259 م.د.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون
المحكمة الدستورية،
بعد اطلاعها على القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، المحال إليها بمقتضى رسالة السيد رئيس الحكومة المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة في 16 ديسمبر 2025، وذلك من أجل البتِّ في مطابقته للدستور، عملا بأحكام الفقرة الثانية من الفصل 132 من الدستور، على وجه الاستعجال طبقا للفقرة الرابعة منه، وهو ما استجابت له هذه المحكمة؛
وبعد الاطلاع على الملاحظات الكتابية التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة، وعضوان من مجلس المستشارين وأعضاء من مجلس النواب، المسجلة بالأمانة العامة المذكورة على التوالي في 18 و22 ديسمبر 2025؛
وبعد اطلاعها على باقي الوثائق المدرجة بالملف؛
وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتـــاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)؛
وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتـــاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014)؛
وبناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من دي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبناء على القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24 مارس 2016)، كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون؛
أولا- فيما يتعلق بالاختصاص:
حيث إن الفصل 132 من الدستور، ينص في فقرته الثانية على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، مما تكون معه هذه المحكمة مختصة للبت في مطابقة القانون التنظيمي المحال إليها للدستور؛
ثانيا - فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لإقرار القانون التنظيمي:
حيث إنه، يبين من الاطلاع على الوثائق المدرجة بالملف، أن القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، المحال إلى المحكمة الدستورية، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد في 19 أكتوبر 2025، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وتم إيداعه بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس النواب في 24 أكتوبر 2025، وأن هذا المجلس لم يشرع في التداول فيه إلا بعد مرور عشرة أيام من إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه بالأغلبية في جلسته العامة المنعقدة في

فاتح ديسمبر 2025، كما تداول في شأنه مجلس المستشارين، وصادق عليه بالأغلبية في جلسته العامة في 9 ديسمبر 2025، والكل وفقا لأحكام الفصلين 84 و85 من الدستور؛

ثالثا ـ فيما يتعلق بالموضوع:

حيث إن الدستور يسند، في الفقرة الثانية من فصله 62، إلى قانون تنظيمي، تحديد عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، ومبادئ التقسيم الانتخابي، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات، ونظام المنازعات الانتخابية؛

وحيث إن القانون التنظيمي رقم 53.25، المعروض على نظر المحكمة الدستورية، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، يتكون من مواد ثلاث:

- الأولى، تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و6 و7 و8 و11 و13 و18 و21 و23 و24 و28 و37 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و45 و46 و48 (الفقرة الأولى) و49 و50 و51 و52 (الفقرة الأولى) و53 و54 و55 و56 و57 و58 و59 و62 و63 و64 و65 و66 و67 و68 و69 (الفقرتان الثانية والثالثة) و72 و73 (فقرة أخيرة مضافة) و74 (الفقرة السادسة) و75 (الفقرة الثالثة) و78 (الفقرة الرابعة) و79 (الفقرة الأولى - البند «ج» والفقرة الثالثة) و80 (الفقرة الأخيرة) و84 (الفقرة الثالثة) و87 و88 (فقرة أخيرة مضافة) و95 و96 من القانون التنظيمي المذكور،

- الثانية، تتمم القانون التنظيمي المذكور، بالمادة 51 المكررة،

- الثالثة، تنسخ أحكام المادة 26 من القانون التنظيمي الساري المفعول، وتنص على تطبيق أحكامه على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية؛

وحيث إنه، يبين من فحص هذه التعديلات مادة، مادة، أنها تكتسي صبغة قانون تنظيمي، تبعا لأحكام الفصل 62 من الدستور، وتقتضي بيان ما يلي:

في شأن المادة الأولى:

فيما يخص المادة 3:

حيث إن هذه المادة تنص على أن الناخبين " ...هم المغاربة، ذكورا وإناثا، البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع، والمقيدون في اللوائح الانتخابية العامة بعد تاريخ آخر حصر لها بصفة نهائية."؛

وحيث إن نظام انتخاب أعضاء مجلس النواب يتضمن، باعتباره من المشمولات المنصوص عليها بصريح نص الفقرة الثانية من الفصل 62 من الدستور المومأ إليها أعلاه، الأحكام المتعلقة بتحديد من له صفة ناخب؛

وحيث إن هذه المادة في صيغتها المعروضة عملت بما أقرته أحكام الفقرة الأولى من الفصل 30 من الدستور، بصفة خاصة، وعلى توحيد سن الرشد القانونية، لممارسة الحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات، مما تكون معه المادة 3 المعروضة مطابقة للدستور؛

فيما يخص المادة 6:

حيث إن التعديلات المدخلة على هذه المادة تنص على التوالي على أنه:

"لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب:

1 -...؛

2 - الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية؛

3 -...؛

4 - الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى حكم نهائي بعقوبة حبس نافذة أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ ..... مع مراعاة أحكام المادة 66 منه؛

5- الأشخاص المتابعون على إثر ضبطهم في حالة تلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المنصوص عليها في «ب.1» و «ب.2» و «ب.3» «من البند «ب» من 2 من المادة 7 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية؛

6 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام استئنافية بالإدانة يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية؛

7 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام ابتدائية بالإدانة من أجل جناية.

يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البند 2 أعلاه بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين ابتداء من التاريخ الذي يصير فيه الحكم بالعزل نهائيا. كما يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البندين 3 و6 أعلاه، ما لم يتعلق الأمر بجناية، ... بعقوبة موقوفة التنفيذ.

لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر ...على الأحكام النهائية التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية...".

وحيث إنه، بالرجوع إلى الدستور، فإنه ينص في:

- الفقرة الأخيرة من الفصل الثاني منه، على أنه : "تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع ...النزيه..."،

- في الفصل 11 منه، بصفة خاصة، على أن:

"الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.

...كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون..."،

- الفقرة الرابعة من الفصل 23 منه على أن:

"قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان."،

- الفقرة الأولى من الفصل 60 منه، على أنه : " يتكون البرلمان من مجلسين،...ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة..."،

-الفقرة الثانية من الفصل 62 منه، على أنه :

" يبين قانون تنظيمي ... شروط القابلية للانتخاب..."،
- الفصل 119 منه، على أنه:
"يعتبر كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة بريئا، الى أن تثبت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به."؛
وحيث إنه يستفاد من أحكام الدستور، المستدل بها في ترابطها وتكاملها، ما يلي:
- أن تحديد شروط القابلية للانتخاب أمر أسنده الدستور لقانون تنظيمي، وأن رقابة هذه المحكمة، فيما يخص ذلك، تنصب على التحقق من تقيد المشرع بالنطاق الموضوعي للقانون التنظيمي المعروض، واستيفاء شروط القابلية للترشح المقررة قانونا لمتطلبات الضرورة والتناسب، بوصفهما قيدا تشريعيا يرد على ممارسة الحق السياسي، المكفول دستوريا، للترشح للعضوية في مجلس النواب، مع إتاحة سبل الانتصاف القضائي في كل منازعة تتصل بمباشرة هذا الحق، وأن ما يقرره المشرع، وفق سلطته التقديرية، من تحديد لشروط بغاية تحقيق نزاهة الاقتراع وصدق العملية الانتخابية في كافة مراحلها،
- أن أعضاء البرلمان يستمدون نيابتهم من الأمة، مما يوجب على المشرع، تحديد شروط لا يؤهل وفقها للترشح للعضوية في مجلس النواب، من أدين بارتكاب جرائم معينة أو ضبط في حالة تلبس بارتكابها خلال الحملة الانتخابية، أو من تم عزله من مسؤولية انتدابية وهو ما يستقل المشرع بتقديره، ويعود للمحكمة الدستورية أمر مراقبته، صيانة لمشروعية التمثيل الديمقراطي، واعتبارا للصلاحيات المسندة دستوريا لمجلس النواب، بصفة خاصة،
- أن قرينة البراءة، المكفولة دستوريا، يتمتع بها كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة، أمام القضاء الزجري، أما شروط القابلية للانتخاب، أي أهلية الترشح، فتندرج موضوعا، في نطاق التنظيم التشريعي للحقوق السياسية، مما يكون معه المشرع، مخولا، متى تقيد بالأحكام الدستورية المشار إليها أعلاه، لتحديد موانع الترشح للعضوية في مجلس النواب، في مواجهة من صدرت في حقهم أحكام قضائية، في جرائم يعود إليه أمر تحديدها، دون اشتراط إدانة هؤلاء بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به، أو من توبع إثر ضبطه في حالة التلبس، إذ يعد ذلك من بواعث عدم الاطمئنان إلى صدق ونزاهة العملية الانتخابية، في كافة مراحلها ؛
وحيث إن المشرع بتحديده طبيعة الأفعال الجرمية المنصوص عليها في البنود 4 و5 و6 و7 من المادة المعروضة، المانعة من أهلية الترشح للعضوية في مجلس النواب، يكون قد راعى جسامة الأفعال المرتكبة مما يكون معه هذا التحديد مبررا ومشروعا ومتناسبا لأجل تحقيق غايات نزاهة العملية الانتخابية وضمان الثقة في المؤسسة التشريعية؛

وحيث إن ما نصت عليه المادة المعروضة من منع مؤقت للترشح للعضوية في مجلس النواب، بالنسبة للأشخاص المتابعين في حالة تلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المشار إليها في البند 5 خلال الحملة الانتخابية، وهي جرائم تتعلق بالمروءة والأخلاق والاستقامة وسلامة الذمة أو بالمس بصدقية وسلامة العملية الانتخابية، والأشخاص الصادرة في حقهم أحكام استئنافية بالإدانة يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية، والأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام ابتدائية

بالإدانة من أجل جناية، وكذا الأشخاص الذين تم عزلهم من مهمة انتدابية، جاء ترتيبا من جهة أولى، لما أقره الدستور من عقوبات، بمقتضى القانون، على كل شخص خالف القواعد والمقتضيات المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية الاقتراع، وعملا من جهة ثانية، بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة المقرر في الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور، بالنسبة لمن تم عزلهم من مسؤولية انتدابية، ولم يمس، من جهة ثالثة، بقرينة البراءة وضمانات المحاكمة العادلة التي تظل محفوظة للأشخاص المعنيين في مسار الدعوى القائمة في مواجهتهم أمام القضاء الزجري، ولم يتجاوز، من جهة رابعة، حدود ما أناطه الدستور بالمشرع من حماية صدق ونزاهة العملية الانتخابية، بالوقاية، من بواعث عدم الاطمئنان إليها، بصفة خاصة، ومن جهة خامسة، فإنه لا يترتب على هذه التدابير في هذه الحدود الانتقاص من حقوق الترشح والانتخاب المخولة لسائر المواطنين ؛

وحيث إنه، يعود للمشرع، تحقيقا لغايات نزاهة وصدق العمليات الانتخابية، وصيانة مشروعية التمثيل الديمقراطي، تحديد موانع أهلية الترشح، على نحو ما تقدم، أو مراجعة اختياراته المتعلقة برفع الموانع المذكورة، وليس للمحكمة الدستورية صلاحية التعقيب على السلطة التقديرية للمشرع في اختيار نوعية التدابير التشريعية التي يرتضيها سبيلا لبلوغ أهداف أو تطبيق قواعد مقررة في الدستور، طالما أن ذلك لا يخالف أحكامه ولا يشوبه أي غلو في التقدير؛

وحيث إن الجزاء المقرر لرفع مانع الأهلية بالنسبة للأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية، إلى ما بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين من التاريخ الذي يصير فيه الحكم المذكور نهائيا، أتى متناسبا مع الغايات الدستورية المشار إليها؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، تكون المادة السادسة، في صيغتها المعروضة، غير مخالفة للدستور؛

فيما يخص المادتين 7 و8:

حيث إن المادتين المعروضتين تنصان على التوالي، على أنه:

" لا يؤهل للترشح ... مزاولتها منذ أقل من سنتين في تاريخ الاقتراع:

- ...؛

- قضاة المجلس ...الجهوية للحسابات؛

- رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم؛

- أفراد القوات ...القوة العمومية؛

- مفتشو المالية؛

- الخازن العام للمملكة والخزنة الجهويون."،

وعلى أنه:

" لا يؤهل ..... منذ أقل من أربع سنوات في تاريخ الاقتراع:

- ...؛

- قضاة المجلس ...للحسابات؛

- رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها

بمختلف هيئاتهم؛

- رؤساء ...العسكرية؛

- رؤساء المصالح ... وعمداء الشرطة."؛

وحيث إن ضمان تكافؤ الفرص بين المترشحين لعضوية مجلس النواب، وعدم التمييز بينهم، ومتطلبات الوقاية، قانونا وواقعا، من مظنة التأثير على التعبير الحر عن إرادة الناخبين، المستفادة بصفة خاصة من أحكام الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 11 من الدستور، تعد أسبابا ضرورية ومشروعة لإيراد موانع على أهلية ترشح المزاولين فعلا لبعض الوظائف والمهام العمومية، أو وضع قيود، محددة المدة، على هذا الحق السياسي، بعد الانتهاء من مزاولتهم للوظائف والمهام المذكورة، سواء تعلق الأمر بمزاولتهم لوظائفهم في مجموع أنحاء المملكة أو في كل دائرة تقع داخل نفودهم الذي زاولوا فيه مهامهم؛

وحيث إن المادتين المذكورتين، تنصان، على تمديد الآجال المقررة لرفع مانع أهلية الترشح بالنسبة لسائر الفئات المشمولة بأحكامهما، وأدرجتا، بناء على معيار وظيفي، فئات أخرى، ضمن تلك المشمولة بمانع الأهلية، تحقيقا للغايات الدستورية المشار إليها، مما تكون معه المادتان المعروضتان مطابقتين للدستور؛

فيما يخص المادة 11:

حيث إن هذه المادة تنص على أنه:

"- يجرد بحكم القانون ... في هذا القانون التنظيمي.

تثبت المحكمة الدستورية التجريد من هذه الصفة بطلب من مكتب مجلس النواب أو وزير العدل، أو بطلب من رئاسة النيابة العامة في حالة صدور إدانة قضائية بعد الانتخاب أو بطلب من السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح أو بطلب من كل من له مصلحة.

تجرد المحكمة الدستورية كل نائب يوجد رهن الاعتقال لمدة تعادل أو تفوق ستة (6) أشهر، وذلك بناء على إحالة من النيابة العامة لدى المحكمة المعروضة عليها القضية أو من السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

يجب على المحكمة التي أصدرت حكما يقضي بإدانة نائب تبليغ نسخة منه، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ صدوره، إلى والي الجهة أو العامل، حسب الحالة، التابع لدائرة نفوذه الترابي العنوان المدلى به لدى المحكمة من لدن المعني بالأمر."؛

وحيث إن التعديلات المدخلة على هذه المادة، خولت لرئاسة النيابة العامة، إلى جانب جهات أخرى، صلاحية توجيه طلب تجريد نائب من صفته، في حالة صدور إدانة قضائية بعد انتخابه، وأسندت صلاحية مماثلة إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح، ونصت، على تجريد المحكمة الدستورية لكل نائب يوجد رهن الاعتقال لمدة تعادل أو تفوق ستة (6) أشهر بناء على طلب من الجهتين المعنيتين، وأوجبت، على المحكمة التي أصدرت حكما يقضي بإدانة نائب تبليغ نسخة منه، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ صدوره، إلى والي الجهة أو العامل، حسب الحالة، التابع لدائرة نفوذه الترابي العنوان المدلى به لدى المحكمة من لدن المعني بالأمر؛

وحيث إن تخويل صلاحية طلب التجريد إلى رئاسة النيابة العامة يجد سنده في المادة 25 من

القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، لكون قضاتها يوضعون تحت سلطة وإشراف ومراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، الذي يعد رئيسا للنيابة العامة، كما أن إسناد هذه الصلاحية إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح يجد مبرره فيما أسنده الدستور للولاة والعمال من العمل على تطبيق القانون طبقا للفصل 145 منه، وينسجم مع الصلاحيات المخولة لهما، بصفة خاصة، بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، في تدبير حالات أخرى لوضعية أعضاء هذا المجلس، لاسيما منها العضوية المكتسبة عن طريق التعويض (المادة 90 من هذا القانون التنظيمي)؛

وحيث إنه، من متطلبات الأداء السليم للوظائف الانتخابية، المستفادة من أحكام الفقرة الأولى من الفصل 60 من الدستور، فيما يخص القانون التنظيمي المعروض، والتي لا يسوغ معها، من وجه، الإبقاء على عضوية نائب يوجد رهن الاعتقال خلال المدة المشار إليها، ويندرج فيها، من وجه آخر، ما اختار المشرع إسناده إلى المحكمة التي أصدرت حكما بإدانة نائب من تبليغ نسخة من الحكم إلى والي الجهة أو العامل المعني، حسب الحالة، داخل الأجل الموماً إليه أعلاه؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في المادة 11 المعروضة ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 23:

حيث إن التعديل المدخل على المادة المعروضة، همّ على التوالي، على وجه الخصوص، كيفيات إيداع التصريحات بالترشيح عبر منصة إلكترونية خاصة، والتدابير المتخذة لتحسين تمثيلية النساء بمجلس النواب، وأحكاما تتعلق بوثائق مرفقة بلوائح الترشيح أو بالتصريحات الفردية بالترشيح التي تعني المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة أو من هم في وضعية إعاقة، وأخرى خاصة بذوي الانتماء الحزبي تهم التزكية الممنوحة للوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح، وأحكاما تتعلق ببعض الوثائق المرفقة بلوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح للمترشحين بدون انتماء حزبي، وأحكاما أخرى خاصة بالدعم العمومي الموجه لتحفيز لوائح الترشيح المقدمة من قبل الشباب من الجنسين؛

وحيث إن مباشرة المشرع لاختصاصه في تحديد القواعد المتعلقة بالتصريح بالترشيح، وكيفياته عبر منصة إلكترونية خاصة، باعتبار ذلك جزءا من النظام الانتخابي بمدلول الفقرة الثانية من الفصل 62 من الدستور، أتى، ميسرا للإجراءات المتعلقة بممارسة حق الترشح المكفول بمقتضى الفقرة الأولى من الفصل 30 من الدستور، ومندرجا، فيما يخص أهدافه، ضمن التزام تشريعي بتسريع التحول الرقمي في مجال الانتخابات تحقيقا للنجاعة الإدارية ومتطلبات الجودة والشفافية، التي تعد معايير تخضع لها سائر المرافق العمومية، طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 154 من الدستور، ومن بينها المرفق العام الانتخابي؛

وحيث إنه، طبقا لأحكام الدستور، فإن تحديد نوعية التدابير التي من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية (الفقرة الأولى من الفصل 30)، وكفالة الطابع الفعلي للحقوق السياسية (الفقرة الثانية من الفصل 6) ومن بينها حق الترشح، والسعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء، (الفقرة الثانية من الفصل 19)، والمفاضلة والترجيح بين البدائل المختلفة، أمر يستقل المشرع بتقديره، طالما أن ذلك لا يخالف أحكام الدستور، ويتلاءم مع

مقاصده؛

وحيث إن الفقرة الثالثة من المادة 23 المعروضة تنص على تخصيص لوائح الترشيح برسم الدوائر الانتخابية الجهوية حصريا للنساء، دون أن يحول ذلك وحقهن في الترشح برسم المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية المحلية، تحقيقا للغايات الدستورية السابق بيانها، وتمييزا إيجابيا لفائدة النساء، يبرره واجب النهوض بتمثيليتهن في المؤسسات المنتخبة، في أفق تحقيق المناصفة بين النساء والرجال، مما يقتضي أن يبقى هذا التدبير، في حدود الاستثناء من النظام الانتخابي العام، وألا تطبعه صبغة الديمومة، وأن يحاط بضوابط كفيلة لتحقيق الأثر المتوخى منه، وألا يتخلف، من حيث أهدافه، عما سبق أن سنه المشرع من تدابير، سعيا متواصلا إلى تحقيق مبدأ المناصفة المشار إليه، وعملا بمبدأ تطابق القواعد القانونية المتخذة مع الهدف المتوخى منها، وهو ما تقيدت به الصيغة المعروضة؛

وحيث إن اشتراط إدلاء المترشحات والمترشحين المقيمين خارج تراب المملكة بنسخة من سند الإقامة ساري الصلاحية مسلم من لدن الجهة المختصة ببلد الإقامة، فضلا عن اندراجه في مجال النظام الانتخابي لأعضاء مجلس النواب، يعد من مشمولات القانون التنظيمي المتعلق بهذا المجلس طبقا للفقرة الثانية من الفصل 62 من الدستور، و يجد سنده أيضا في أحكام الفصل 17 منه، التي أسندت للقانون، تحديد شروط وكيفيات ممارسة هذه الفئة من المواطنين لحقها في الترشح، مما يكون معه اشتراط إدلائهم، وقت إيداع التصريحات بترشيحهم بما يفيد إقامتهم في الخارج، بصفة نظامية، أمرا مبررا دستوريا؛

وحيث إن اشتراط إدلاء المترشحات والمترشحين في وضعية إعاقة، بوثيقة رسمية صادرة عن السلطة الحكومية المختصة، سارية الصلاحية تثبت هذه الوضعية، يعد شرطا يندرج ضمن النطاق الموضوعي لنظام انتخاب أعضاء مجلس النواب، ويجد سنده في أحكام الفصل 34 من الدستور التي أقرت، بصفة خاصة، الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية، بتيسير تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة، "بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع" ومن بينها حق الترشح، إضافة إلى باقي الحقوق الانتخابية التي يعود إلى المشرع والسلطة التنظيمية اتخاذ ترتيبات ميسرة ومعقولة بشأنها، لفائدة هذه الفئة من المواطنين؛

وحيث إن تنصيص الفقرة العاشرة من المادة المعروضة على عدم جواز "التراجع عن التزكية الممنوحة لوكيل اللائحة أو المترشح، حسب الحالة، أو سحبها بعد إيداع التصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية"، تمليه متطلبات نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 11 من الدستور، فضلا عن ذلك، فإن الأحزاب السياسية تساهم" في التعبير عن إرادة الناخبين"، طبقا للفقرة الأولى من الفصل 7 من الدستور، وهو ما لا يتحقق إلا باختيار المترشحين لمختلف العمليات الانتخابية وضمانا لاستقرارها، وذلك إعمالا للتعاقد المعنوي بين الناخبين والهيئات السياسية التي زكت أولئك المترشحين لمهام انتدابية؛

وحيث إن الفقرة الحادية عشرة من المادة 23 المعروضة، تنص، بصفة خاصة، على إرفاق لوائح الترشيح والتصريحات الفردية بالترشيح، المقدمة من المترشحين بدون انتماء سياسي، بنص " مطبوع لبرنامجهم الانتخابي الذي يجب أن يتضمن تصور مترشحي اللائحة أو

المترشح الفردي للعمل البرلماني، وأن يتوفر فيه شرط الجدية والقابلية للتطبيق"، و"ببيان عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية، مدعم بوثيقة بنكية تثبت توفر لائحة الترشيح أو المترشح الفردي على المبالغ المرصودة للحملة الانتخابية"، واشترطت أيضا إرفاق لوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح بوثيقة تشتمل على توقيعات لا تقل عن مائتي توقيع لناخبات وناخبي الدائرة الانتخابية المعنية، مع اشتراط نسبة معينة لا تقل عنها توقيعات الناخبات حسب الحالة بالنسبة للدائرة الانتخابية المحلية، واشتراط نسبة معينة من توقيعات الناخبات والناخبين المنتسبين لكافة العمالات والأقاليم بالنسبة للدائرة الانتخابية الجهوية مع مراعاة نسبة الناخبات المبينة في الفقرة المذكورة أعلاه؛

وحيث إن الشروط المذكورة، تندرج، من جهة أولى، ضمن ما يتطلبه الدستور من شفافية العمليات الانتخابية، علاقة بترشح غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية بصفة خاصة، ولم تضع، من جهة ثانية، قيودا غير متناسبة على ممارسة هؤلاء لحقهم في الترشح، إذ لم تتجاوز، من حيث طبيعتها، ما هو متطلب بحكم القانون من الأحزاب السياسية، في برامجها الانتخابية من جدية وشفافية في بيان مصادر تمويلهم، ويسرت من جهة ثالثة ممارسة المترشحين من غير ذوي الانتماء الحزبي، بصفة مطردة، لحقهم في الترشح، بقصرها على النصاب المتطلب من التوقيعات على الناخبات والناخبين، واتخذت، من جهة رابعة، تدبيرا تشريعيا، يرمي إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في ممارسة الحقوق السياسية وكفالة النهوض بمشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات؛

وحيث إن لهذه الشروط جميعها سندا من أحكام الفصل 7 (الفقرة الأولى)، و11 (الفقرة الأخيرة)، و19 (الفقرة الأولى)، و30 (الفقرة الأولى)، و60 (الفقرة الأولى)، و70 (الفقرة الثانية) من الدستور؛

وحيث إن الفقرات 14 و15 و16 من المادة المعروضة أقرت، على التوالي، وبصفة خاصة، دعما ماليا عموميا تحفيزا للمترشحين المرتبين بالتناوب بين الجنسين برسم الدوائر الانتخابية المحلية أو الجهوية، من الفئة التي لا يزيد عمرها عن 35 سنة، سواء من ذوي الانتماء الحزبي أو بدونه، وحددت نسبة الأصوات المتطلبة من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية المعنية، للاستفادة من الدعم المذكور، وأسندت إلى مرسوم تحديد شروط وكيفيات صرفه؛

وحيث إن إنفاذ الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية، لتحقيق توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية للبلاد، وفق ما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 33 من الدستور، يمكن أن يرد في صورته المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية، ترشيحا وانتخابا بصفة خاصة، في شكل تدابير ذات طبيعة تشريعية أو تنظيمية من شأنها النهوض بمشاركة هذه الفئة من المواطنات والمواطنين، في الانتخابات، ولا سيما عبر إقرار دعم مالي عمومي يشجع المترشحات والمترشحين منهم، من ذوي الانتماء الحزبي أو بدونه، على الولوج إلى الوظائف الانتخابية، تحقيقا للديمقراطية المواطنة التي تعد من ركائز النظام الدستوري للمملكة طبقا للفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور، وللطابع التعددي للتمثيلية البرلمانية، المستفاد، بصفة خاصة، من أحكام الفقرة الثانية من الفصل الثاني والفقرة الأولى من الفصل 60 من الدستور؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق بيانه، فإن اختيار تدبير تشريعي معين والمفاضلة بين تدابير عدة ممكنة، تحقيقا للغايات الدستورية المذكورة، أو لكفالة الطابع الفعلي لممارسة الشباب لحقوقهم السياسية، ومنها الانتخابية، أمر يستقل المشرع بتقديره، طالما أن ذلك لم يخالف أحكام الدستور، ولم يتعارض مع القواعد القانونية المتخذة للهدف المتوخى منها، وهو ما تحقق في الفقرات 14 و15 و16 من المادة المعروضة؛

وحيث إنه، تبعا لذلك ليس في المادة 23، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 24 (الفقرة الأخيرة):

حيث إن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة المضافة إلى المادة 24 المعروضة، من أنه: " في حالة ضبط أحد المترشحين متلبسا بارتكاب جناية أو جنحة، وفق أحكام البند 5 من المادة 6 من هذا القانون التنظيمي، وجب رفض لائحة الترشيح المعنية أو إلغاؤها حسب الحالة" ليس فيه ما يخالف الدستور، لذات التعليل الذي بمقتضاه عُدّ البند 5 من المادة 6 من القانون التنظيمي المعروض مطابقا للدستور، وفق ما تم بيانه أعلاه، ذلك أنه متى كانت حالة التلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المبينة في البند المذكور، مانعا من موانع أهلية الترشح، ترتب على ذلك، رفض لائحة الترشيح المعنية، أو إلغاؤها بعد تسلم لائحة الترشيح للوصل النهائي؛

وحيث إن مدلول "إلغاء" لائحة الترشيح المعنية الذي تقرر بقوة القانون، كما هو وارد في الفقرة الأخيرة من المادة المعروضة، لا ينصرف إلى الإلغاء الذي يتقرر بحكم قضائي، وإنما إلى عدم الاعتداد بلائحة الترشيح المعنية متى ضبط أحد مترشحيها متلبسا بارتكاب جناية أو جنحة بعد تسلمه الوصل النهائي، وفق أحكام البند 5 من المادة 6 من القانون التنظيمي، في باقي مراحل العملية الانتخابية اللاحقة على تسلم لائحة الترشح للوصل النهائي، وفي أي من المراحل المتزامنة لوقوع حالة التلبس؛

وحيث إنه تبعا لذلك ليس في المادة 24 (الفقرة الأخيرة)، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المواد من 38 الى 69:

حيث إن المواد 38 و39 و40 و41 و42 و43 و45 و46 و48 (الفقرة الأولى) و49 و50 و51 و52 (الفقرة الأولى) و53 و54 و55 و56 و57 و58 و59 و62 و63 و64 و65 و66 و67 و68 و69 (الفقرتان الثانية والثالثة)، تنص حسب الحالة على الرفع من العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية، وعلى استحداث جرائم جديدة، وعلى إعادة تكييف جرائم من جنح الى جنايات، وتنص على عدم إمكانية الحكم بالعقوبات البديلة بخصوص الجنح المرتكبة بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب، وعلى تحديد مفهوم الجرائم المماثلة في حالة العود، وعلى ملاءمة أجل تقادم الدعوى العمومية والدعوى المدنية فيما يخص ارتكاب إحدى الجرائم الانتخابية مع القواعد العامة المعمول بها؛

وحيث إنه، يبين من فحص أحكام المواد المذكورة أعلاه، أن المشرع بتحديده لقواعد زجرية خاصة بالعملية الانتخابية عمد إلى تشديد العقوبات المطبقة على الجرائم المرتكبة بمناسبة

انتخاب أعضاء مجلس النواب وإلى عدم إمكانية الحكم بالعقوبات البديلة فضلا عن تحديد مفهوم الجرائم المماثلة في حالة العود، وذلك إعمالا لأحكام الفصل 11 من الدستور فيما تنص عليه من أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي؛

وحيث إن المشرع لما حدد الأفعال التي تستوجب الإدانة وكذا العقوبات المطبقة عليها، لم يتجاوز في إقراره لتلك العقوبات مبدأ التناسب فيما بينها وبين الجرائم المرتكبة بمناسبة الانتخابات؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في المواد المعروضة، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 72 (الفقرات الثانية والثالثة والرابعة):

حيث إن الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من هذه المادة، في صيغتها المعروضة، استحدثت بالنسبة للتصويت في الاقتراع إجراءات جديدة لإنجاز الوكالة بواسطة منصة إلكترونية خاصة، وأتاحت إمكانية إرسال نسخة من الوكالة المحملة من المنصة، من قبل الناخب الموكل إلى الناخب الوكيل، وأقرت آلية جديدة للتحقق من صحة الوكالة المدلى بها من طرف الناخب للوكيل؛

وحيث إن الأحكام المعروضة تروم التيسير المطرد لممارسة المغاربة المقيمين في الخارج لحقهم في التصويت، وفق الغاية المقررة في الفصل 17 من الدستور، والنهوض بمشاركة هذه الفئة من المواطنات والمواطنين في الانتخابات، وفق الالتزام الإيجابي المقرر على السلطات العمومية وتعزيز شفافية الانتخابات التي تعد أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، طبقا للفقرتين الأولى والأخيرة من الفصل 11 سالف الذكر، كما تندرج، فيما يخص أهدافها، ضمن متطلبات الجودة والشفافية طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 154 من الدستور، التي يخضع لها المرفق العام الانتخابي؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة، من المادة المذكورة، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 87:

حيث إن الصيغة المعدلة من هذه المادة أسندت اختصاص النظر في الطعون المتعلقة برفض الترشيحات إلى المحاكم الابتدائية الإدارية، بعد أن كانت تختص بها المحاكم الابتدائية، وأقرت إمكانية الطعن في أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة النقض، وحددت آجالا وقواعد لتبليغ الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهتين القضائيتين المعنيتين، كما نصت على اعتبار عدم بت محكمة النقض داخل أجل أربع وعشرين ساعة (24) بمثابة رفض للطعن المقدم أمامها مما يترتب عنه تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الإدارية، وعلى عدم جواز المنازعة في تصريح بالترشيح تم قبوله من لدن السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات؛

وحيث إن تخويل الطرف الذي رفض ترشيحه إمكانية الطعن في القرار الصادر عن السلطة الإدارية المكلفة بتلقي الترشيحات أمام القضاء الإداري المختص وإمكانية الطعن في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الإدارية بهذا الخصوص أمام محكمة النقض يعد ضمانة قضائية متاحة قانونا في إطار المنازعات المتصلة بالترشيح؛

وحيث إن آجال الطعن وكيفيات التبليغ واعتبار عدم بت محكمة النقض داخل أجل أربع وعشرين ساعة (24) بمثابة رفض للطعن المقدم أمامها، وإن كانت مبررة بمتطلبات تسلسل مراحل العملية الانتخابية في مدة محددة، وضمان استقرار المراكز القانونية لباقي المترشحين وبوحدة العملية الانتخابية المستفادة من ورود الانتخاب بصيغة المفرد في الفقرة الأولى من الفصل 62 من الدستور، فإنه يبقى من حق أطراف العملية الانتخابية الانتصاف أمام المحكمة الدستورية بمناسبة الطعن في صحة هذه العمليات طبقا لأحكام المادة 89 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، ولهذه المحكمة بسط نظرها على الأعمال السابقة والممهدة للاقتراع بمناسبة بتها في صحة انتخاب أعضاء البرلمان، بمقتضى أحكام الفقرة الأولى من الفصل 132 من الدستور؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في المادة 87 في صيغتها المعروضة، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 96 (الفقرة الأخيرة):

حيث إن الفقرة الأخيرة من هذه المادة تنص بصفة خاصة، على أنه:

" يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح، حسب الحالة، تلقى مبالغ من الحزب السياسي الذي ترشح باسمه والتي يعود مصدرها إلى المساهمة التي منحت للحزب المذكور من طرف الدولة لتمويل حملته الانتخابية، أن يقوم بتبرير صرف المبالغ المذكورة للغايات التي منحت من أجلها لدى المجلس الأعلى للحسابات أو إرجاعها إلى الخزينة. ويعتبر عدم تبرير صرف المبالغ المذكورة أو عدم إرجاعها إلى الخزينة اختلاسا للمال العام يعاقب عليه طبقا للتشريع الجاري به العمل."؛

وحيث إن الدعم المالي الذي تخصصه الدولة للأحزاب السياسية، برسم المساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، يعد مالا عاما موجها لتحقيق المهمة المسندة لها في مساهمة هذه الأحزاب في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة بمقتضى الفصل 7 من الدستور، مما لا يصح معه توجيهه لغير هذه الغاية؛

وحيث إن مسؤولية السهر على صرف المساهمة الممنوحة من قبل الدولة للأحزاب السياسية لتمويل حملتها الانتخابية، مشتركة بين هذه الأحزاب السياسية والمترشحين الذين ترشحوا باسمها؛

وحيث إنه يعود إلى المشرع، بمناسبة إقرار القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، اتخاذ تدابير تروم حماية صرف المال العام وتعزيز الرقابة عليه، سواء بالتنصيص على وجوب تبرير أوجه صرفه لدى المجلس الأعلى للحسابات المنوط به دستوريا فحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية (الفقرة الأخيرة من الفصل 147 من الدستور)، أو إرجاع المبالغ المعنية إلى الخزينة، وأن عدم تبرير صرف المبالغ المذكورة أو عدم إرجاعها إلى الحزينة، يُعد اختلاسا للمال العام يعاقب عليه طبقا للقانون، وذلك تخليقا للممارسة الانتخابية، وإعمالا لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة التي تعد من مرتكزات النظام الدستوري للمملكة؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، تكون هذه الفقرة الأخيرة من المادة 96 المعروضة، ليس فيها ما يخالف

الدستور؛

في شأن المادة الثانية:

فيما يخص المادة 51 المكررة:

حيث إن هذه المادة المتممة للقانون التنظيمي المعروض تنص على أنه:

" يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من بث أو وزع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو نشر أو أذاع أو نقل أو بث أو وزع خبرا زائفا أو ادعاءات أو وقائع كاذبة أو مستندات مختلقة أو مدلس فيها بقصد المساس بالحياة الخاصة لأحد الناخبين أو المترشحين أو التشهير بهم، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يعاقب بنفس العقوبة كل من قام، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الانترنت أو الأنظمة المعلوماتية، بصناعة محتوى يشتمل على مضمون كاذب أو مزيف بقصد المساس بنزاهة وصدق العمليات الانتخابية."؛

وحيث إن الدستور ينص في الفقرة الخامسة من الفصل 11 منه، على أنه: "كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بـ...صدق...العمليات الانتخابية يعاقب على ذلك بمقتضى القانون"، وفي الفقرة الأولى من الفصل 24 منه، على أن: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة"، وفي الفقرة الأولى من الفصل 25 منه، على أن: "حرية... التعبير مكفولة بكل أشكالها"، وفي الفقرة الأولى من الفصل 132 منه، على أن المحكمة الدستورية "تبت ...في صحة انتخاب أعضاء البرلمان..."؛

وحيث إنه، من جهة أولى، فإن ضمان صدق العمليات الانتخابية، باتخاذ مقتضيات تشريعية من شأنها زجر المناورات التدليسية التي تهدف إلى تضليل الناخبين والتأثير على إرادتهم، ولاسيما بصناعة ونشر محتويات كاذبة أو مزيفة، ومن جهة ثانية، أن نطاق الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة، المكفول بمقتضى الدستور، يشمل أيضا الأعمال المندرجة في الدعاية الانتخابية، ومن جهة ثالثة، أن احتدام التنافس الذي يطبع الحملات الانتخابية يجب أن لا ينحرف عن ضوابط احترام كرامة الآخرين، التي يتعين أن تحكم حرية التعبير والنقد المسموح بهما في ممارسة الدعاية الانتخابية، كيفما كانت طبيعة الدعامات وشكلها ووسائل التواصل المستعملة في هذه الدعاية، والمواد والمحتويات المنشورة عبرها، ومن جهة رابعة، أن العمليات الانتخابية المجراة وفق القانون، محمولة على قرينة الصحة والنظامية، مما يترتب عنه أن المنازعة في نتائجها تتم أمام القضاء الانتخابي المختص، وهي المحكمة الدستورية في حالة القانون التنظيمي المعروض، ووفق الأوضاع الإجرائية المقررة في القانون، وأنه يقع على عاتق الطرف الذي ينازع في العملية الانتخابية المعنية الإدلاء بما يراه إثباتا لمآخذه بشأنها، بمناسبة دعاوى انتخابية، إنفاذا لضمانة التقاضي في المادة الانتخابية المكفولة بموجب الدستور، والمنظمة بالقانون؛

وحيث إن أحكام المادة 51 المكررة المتخذة عملا بأحكام الدستور التي سبق بيانها، حددت العناصر التكوينية للجرائم الانتخابية التي أتت لزجرها، كما اندرج هذا التحديد ضمن الغايات والأهداف الدستورية التي اتخذت من أجلها، وراعى، فيما يخص القصد الجنائي، متطلبات حماية الحياة الخاصة، وصدق ونزاهة العمليات الانتخابية، كيفما كانت الدعامات والأدوات المستعملة في الدعاية الانتخابية، ولم يمس بحرية الصحافة المكفولة بمقتضى الفصل 28 من الدستور، ولا بالأنشطة الصحفية المهنية المشروعة التي تمارس بحسن نية وتستند إلى التحقق من المعلومة؛

وحيث إن أحكام المادة 51 المكررة مبررة بغاية مشروعة، واستوفت متطلبات الضرورة في تحديد الجرائم والتناسب في الجزاء المطبق عليها، مما تكون معه المادة المعروضة غير مخالفة للدستور؛

في شأن المادة الثالثة (الفقرة الأخيرة):

حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة تنص، على أنه:

"تطبق أحكام هذا القانون التنظيمي على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية"؛

وحيث إنه، يحق للمشرع، استثناء من قاعدة الأثر الفوري للقانون، أن يرجئ تنفيذ أحكام تشريعية إلى تاريخ لاحق، بداعي تدبير أوضاع قانونية محددة في الزمان يمليها ضمان حسن سير المؤسسة التشريعية القائمة في ظل الولاية التشريعية الحالية لمجلس النواب، مما تكون معه الفقرة الأخيرة المذكورة غير مخالفة للدستور؛

وحيث إن باقي أحكام مواد القانون التنظيمي المعروض ليس فيها ما يخالف الدستور؛

لهذه الأسباب:

أولا- تصرح بأن القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ليس فيه ما يخالف الدستور؛

ثانيا- تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى السيد رئيس الحكومة، وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الأربعاء 3 رجب 1447

(24 ديسمبر 2025)

الإمضاءات

محمد أمين بنعبد الله

عبد الأحد الدقاق	محمد بن عبد الصادق		محمد الأنصاري
لطيفة الخال	الحسين اعبوشي	محمد علمي	خالد برجاوي
أمينة المسعودي	نجيب أبا محمد	محمد قصري	محمد ليديدي

.....
.....
.....

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 6987 - 5 شوال 1442 (17) ماى 2021 .
صفحة : 3405
ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442 (21) أبريل (2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 118.21 الصادر في 24 من شعبان 1442 (7) أبريل (2021) الذي صرحت بمقتضاه :

بأن القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب ليس فيه ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 8 رمضان 1442 (21) أبريل 2021)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني

قانون تنظيمي رقم 04.21

يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد الأولى و 5 و 12 (الفقرتان الأولى والثانية) و 13 الفقرة الثانية و 22 (الفقرة الأولى) و 23 و 24 (فقرة سابعة مضافة و 43 و 50 الفقرتان الأولى والثانية و 71
صفحة : 3405

(الفقرة الثانية) و 77 الفقرة الأولى - البند الخامس) و 78 الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة و 79 و 80 و 83 (الفقرة الثالثة)

و 84 و 85 و 86 الفقرتان الثانية والثالثة و 87 و 88 الفقرتان الأولى والثانية و 91 و 93 و 94 و 95 و 96 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر 2011 .

المادة الأولى - يتألف مجلس النواب من 395 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة ويتوزعون

كما يلي :

305 عضوا طبقا لأحكام

المادة 2 بعده

90 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية الجهوية وفق التوزيع المبين في الجدول أدناه

يجرى الانتخاب.

والتصويت التفاضلي.

غير أنه في حالة انتخاب .... في

دورة واحدة.

جدول يتعلق بتوزيع المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية

«الجهوية

الدائرة الانتخابية الجهوية.

طنجة - تطوان - الحسيمة

الشرق

عدد المقاعد

7

10

10

12

10

6

7

5

قاس - مكناس

الرباط - سلا - القنيطرة

بني ملال - خنيفرة

الدار البيضاء - سطات

مراكش أسفي

درعة تافيلالت

سوس - ماسة

كلميم وادنون

العيون - الساقية الحمراء

الداخلة - وادي الذهب.

المادة 5 - لا يؤهل أعضاء . في

مجلس النواب

لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب برسم الدوائر الانتخابية الجهوية كل شخص سبق انتخابه عضوا في المجلس المذكور برسم دائرة انتخابية جهوية.
المادة 12 (الفقرتان الأولى والثانية) - يجرد من العضوية في مجلس «النواب كل نائب تخلف عن إبداع حساب حملته الانتخابية داخل الأجل المحدد في المادة 95 من هذا القانون التنظيمي. أو لم يبين مصادر تمويل حملته الانتخابية أو لم يبرر مصاريفه الانتخابية أو لم يرفق جرد هذه المصاريف بالوثائق المثبتة ولم يستجب للإعذار الموجه إليه في شأتها من قبل الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عملا بأحكام المادة 96 من هذا القانون التنظيمي

يجرد من العضوية في مجلس النواب كل نائب تجاوز السقف «المحدد للمصاريف الانتخابية المشار إليه في المادة 93 من هذا القانون «التنظيمي »

«المادة 13 (الفقرة الثانية). تتنافى العضوية في مجلس النواب مع رئاسة مجلس جهة، ومع رئاسة مجلس عمالة أو إقليم، ومع رئاسة «مجلس كل جماعة يتجاوز عدد سكانها 300.000 نسمة، ويؤخذ بعين الاعتبار عدد السكان المثبت في آخر إحصاء عام رسمي، وتحدد بنص تنظيمي قائمة الجماعات المعنية. كما تتنافى العضوية في مجلس «النواب مع أكثر من رئاسة واحدة لغرفة مهنية أو المجلس جماعة أو مجلس مقاطعة جماعية أو مجموعة تؤسسها جماعات ترابية

المادة 22 الفقرة الأولى - يمكن للمغاربة المقيمين في الخارج أن يقدموا ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية والدوائر الانتخابية الجهوية وفق الكيفيات والشروط وداخل الأجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.

«المادة 23 يجب إيداع التصريحات بالترشيح في ثلاثة نظائر من قبل وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح بنفسه بمقر العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية بالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية، وبمقر ولاية الجهة بالنسبة للدوائر الانتخابية الجهوية. وذلك خلال المدة المحددة في المرسوم المشار إليه في المادة 21 أعلاه

يجب أن تشتمل كل لائحة ترشيح مقدمة برسم الدوائر الانتخابية الجهوية على أسماء مترشحات لا يقل عددهن عن ثلثي عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل دائرة انتخابية جهوية وتخصص المرتبتان الأولى والثانية في كل لائحة ترشيح حصريا للنساء، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد المحددة للدوائر الانتخابية المحلية. ويشترط أيضا للترشح برسم الدوائر الانتخابية الجهوية التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة لإحدى الجماعات الواقعة في النفوذ الترابي للجهة المعنية بالترشيح.

يجب أن تتضمن كل لائحة ....

الواجب شغلها....

كما يجب أن ترفق.

بدون انتماء سياسي بما يلي :
أ - .....
ب - .....

ج - وثيقة تشتمل على لائحة التوقيعات المصادق عليها تتضمن.

عن كل مقعد من المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية المحلية أو الدائرة الانتخابية الجهوية المعنية حسب الحالة مائتي توقيع على الأقل منها 80% من التوقيعات لناخبين ينتمون للدائرة المعنية و 20% من التوقيعات لمنتخبي الجهة التابعة لها الدائرة الانتخابية المعنية، من بين أعضاء مجلسي البرلمان أو مجالس الجماعات الترابية أو الغرف المهنية أو من بينهم جميعا كما يجب بالنسبة للترشحبرسم الدوائر الانتخابية الجهوية أن تتضمن لائحة التوقيعات «أسماء ناخبين ومنتخبين منتسبين لكافة العمالات والأقاليم التابعة للجهة شريطة ألا يقل عدد الموقعين في كل عمالة أو إقليم عن 7% من عدد التوقيعات المطلوبة.

لا يجوز لناخب المنتخب أن يوقع لأكثر من لائحة ترشيح .....

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 24 (فقرة سابعة مضافة). - في حالة انصرام الأجل المخصص لإيداع التصريحات بالترشيح، تعتبر صحيحة لائحة الترشيح التي تبين بعد تسليم الوصل النهائي لوكيلها أن أحد مترشحها غير مؤهل للانتخاب»

المادة 43 - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم :

كل وكيل لائحة ترشيح أو كل مترشح يستعمل أو يسمح ....

والدفاع عنهما :

كل وكيل لائحة ترشيح أو كل مترشح يتخلى لغيره ....

الانتخابية بها :

كل وكيل لائحة ترشيح أو كل مترشح يضبط في حالة تلبس .

أو بواسطة غيره.

تطبق الغرامة المشار إليها في هذه المادة في حق كل وكيل لائحة ترشيح أو مترشح فردي لم يقم خلال الأجل المحدد في المادة 33 أعلاه بإزالة الإعلانات الانتخابية التي قام بتعليقها وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وذلك دون الإخلال باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نفس المادة 33

المادة 50 الفقرتان الأولى والثانية). يمنع إدخال الهاتف النقال التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات أو لجنة الإحصاء الجهوية.

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على

التابعة للعمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات ورؤساء لجان «الإحصاء الجهوية وكذا الأشخاص المرخص لهم من لدن رئيس المكتب أو اللجنة المعنية.»

المادة 71 الفقرة الثانية) - يتم التصويت بواسطة ورقة .

لفائدة اللائحة أو المترشح على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية ولفائدة اللائحة أو المترشح على مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية.

بوضع علامة تصويته في المكان المخصص لكل منهما.

المادة 77 الفقرة الأولى - البند الخامس يدخل الناخب وبيده

ورقة. على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية وعلامة تصويته في المكان المخصص للائحة أو للمترشح على مستوى «الدائرة الانتخابية الجهوية ويقوم بطي ورقة التصويت قبل الخروج

من المعزل»

المادة 78 الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة). - يوزع الرئيس على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية

وعلى مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية.

«إذا اشتملت ورقة تصويت. إما على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية أو على مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية على عدة علامات تصويت تلغى إذا كانت تلك العلامات للوائح أو المترشحين مختلفين، وتعد بصوت واحد إذا كانت للائحة

واحدة أو المترشح واحد.

تعتبر إما على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية أو على مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية، ولا يحتسب هذا التصويت إلا لفائدة الانتخاب المطابق

المادة 79 - تلغى أوراق التصويت التالية :

ب - الأوراق التي يعثر عليها. على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية أو على مستوى الدائرة الانتخابية «الجهوية

2

الا تعتبر

نتائج الاقتراع

في حالة ....

منازعا فيها.

من

توضع الأوراق

الدائرة الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية الجهوية ويشار على ظهر الغلاف الآخر إلى عدد الأوراق غير القانونية التي تهم كلا من «الدائرة الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية الجهوية.

يجب أن تثبت. الدائرة الانتخابية المحلية أو الدائرة الانتخابية الجهوية المعنية، حسب الحالة، وأسباب النزاع وإلى القرارات التي اتخذها مكتب التصويت في شأنها.

3407

أما الأوراق المعترف بصحتها . المحلية والدائرة الانتخابية الجهوية. الدائرة الانتخابية

يضاف الغلاف.

المحضر المذكور.

المادة 80 تحرر على الفور على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية والمحاضر الخاصة بالانتخاب على مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية والمشار إليها في المواد من 81 عمالة المقاطعات أو لجنة الإحصاء إلى 85 بعده..

«الجهوية.

عمالة المقاطعات

غير أنه. إذا . أو لجنة الإحصاء الجهوية أن يكون حاضرا ... وينص فيه على هذه الحالة.

عمالة المقاطعات

يتم إعداد.

أو لجنة الإحصاء الجهوية. وتكون لنسخ المحضر هذه نفس حجية «نظائره الأصلية.»

المادة 83 الفقرة الثالثة) يمكن إحداث لجنتين للإحصاء عمالة المقاطعات بالنسبة للدائرة الانتخابية «الجهوية.»

بها.

المادة 84 - تقوم لجنة الإحصاء... حسب توصلها

توزع المقاعد على اللوائح بواسطة قاسم انتخابي يستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها. وتوزع المقاعد الباقية حسب قاعدة أكبر البقايا، وذلك بتخصيصها للوائح التي تتوفر على الأرقام القريبة من

القاسم المذكور.

تخصص المقاعد المترشحي كل لائحة حسب ترتيبهم التسلسلي في اللائحة. غير أن مترشحي كل من اللائحة التي تبين بعد تسجيلها وجود مترشح بها غير مؤهل للانتخاب وكذا اللائحة التي فقدت أحد مترشحيها بسبب الوفاة خارج أجل التعويض المشار إليه في المادة 23 من هذا القانون التنظيمي والمرتبين في المراتب الدنيا بالنسبة للمترشحغير المؤهل أو المترشح المتوفى، يرتقون بحكم القانون

أسماء المترشحين المنتخبين.

إذا أحرزت لائحتان أو عدة لوائح نفس البقية ..... لتعيين

المترشح الفائز.
في حالة انتخاب عضو واحد على أكبر عدد من

«الأصوات.

«إذا أحرز مترشحان أو عدة مترشحين . التعيين المترشح

«الفائز.

لا يمكن أن يعلن عن انتخاب مترشحي لائحة فريدة أو مترشحفريد إذا لم تحصل اللائحة المعنية أو المترشح المعني على عدد من الأصوات يعادل على الأقل خمس أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية المعنية.

تقوم لجنة الإحصاء التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات.

فيما يخص الانتخاب على مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية بإحصاء الأصوات التي نالتها كل لائحة أو كل مترشح وتعلن نتائجها.

المادة 85 تثبت على الفور.

على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية وبالانتخاب على مستوى الدائرة «الانتخابية الجهوية.

يسلم نظير من . من لدن رئيس

و أعضاء لجنة الإحصاء.

يحمل رئيس لجنة . على مستوى الدوائر «الانتخابية المحلية وإلى مقر لجنة الإحصاء الجهوية بالنسبة للانتخاب على مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية.

تتألف لجنة الإحصاء الجهوية من :

- رئيس المحكمة الابتدائية التابع لنفوذها مركز الجهة أو قاض

ينوب عنه بصفة رئيس :

ناخبين يحسنان القراءة والكتابة يعينهما والي الجهة :

ممثل والي الجهة، بصفة كاتب اللجنة.

يمكن أن يمثل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح مندوب يحضر أشغال لجنة الإحصاء الجهوية.

يجوز للجنة الإحصاء الجهوية أن تستعين بموظفين لإنجاز المهام الموكولة إليها. وتحدد لائحة هؤلاء الموظفين من قبل رئيس اللجنة المذكورة باقتراح من والي الجهة. كما يمكنها استعمال الوسائل «التقنية الكفيلة بمساعدتها على إنجاز أعمالها.

تقوم لجنة الإحصاء الجهوية بإحصاء الأصوات التي حصلت عليها لوائح الترشيح أو المترشحين. كما تقوم بإعلان نتائج الاقتراع وتوزيع المقاعد طبق الكيفية المنصوص عليها في المادة 84 أعلاه.

تثبت ..... في المادة 80 أعلاه.

يسلم نظير من هذا المحضر إلى والي الجهة، مشفوعا بنظير من محاضر مختلف لجان الإحصاء التابعة للعمالات أو الأقاليم أو عمالات المقاطعات الواقعة في النفوذ الترابي للجهة ويوضع النظيران الآخران من المحضر نفسه في غلافين مختومين وموقع عليهما من لدن رئيس لجنة الإحصاء الجهوية وأعضائها، ثم يوجه أحدهما إلى المحكمة الابتدائية لدائرة النفوذ.

أما النظير الثالث من المحضر الموضوع في غلاف مختوم وموقع عليه، فيحمل على الفور من لدن رئيس لجنة الإحصاء الجهوية إلى المحكمة الدستورية.

المادة 86 الفقرتان الثانية والثالثة) يتم الاطلاع بمقر ولاية «الجهة على محضر لجنة الإحصاء الجهوية خلال ثمانية أيام كاملة أثناء أوقات العمل الرسمية ابتداء من تاريخ إعداده.

يجوز للمترشحين المطعون في انتخابهم.

بمقر السلطة الإدارية المحلية أو بمقر ولاية الجهة، خلال ثمانية أيام، أثناء أوقات العمل الرسمية ابتداء من تاريخ تبليغهم عريضة

«الطعن.»

المادة 87 يسوى النزاع.

الأحكام التالية :

يجوز لكل مترشح رفض التصريح بترشيحه أن يرفع قرار الرفض إلى المحكمة الابتدائية لدائرة النفوذ

يمكن إقامة دعوى الطعن . تاريخ

تبليغ الرفض.

تبت المحكمة الابتدائية المعنية بصفة انتهائية .

والى العامل أو والي الجهة، حسب الحالة. ويتعين على السلطة المختصة أن تسجل فورا الترشيحات.

الباقي لا تغيير فيه)

المادة 88 الفقرتان الأولى والثانية يمكن الطعن في القرارات عمالات المقاطعات ولجان الإحصاء الجهوية من لدن الناخبين والمترشحين المعنيين بالأمر أمام المحكمة «الدستورية.

يخول كذلك للعمال ولولاة الجهات الحق في تقديم الطعن كل «فيما يخصه.»

المادة 91 - تباشر انتخابات جزئية لملء مقعد أو مقاعد شاغرة في دائرة انتخابية محلية أو دائرة انتخابية جهوية في الحالات التالية :

1- إذا لم يتأت إجراء العمليات الانتخابية .

أو لأي سبب آخر :
2 - إذا لم تحصل اللائحة الفريدة أو المترشح الفريد على عدد من الأصوات يعادل على الأقل خمس أصوات الناخبين المقيدين في

«الدائرة الانتخابية المعنية :

3 - إذا ألغيت نتائج ..

الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 93 يجب على المترشحين للانتخابات التشريعية العامة

أو الجزئية أن يلتزموا بسقف المصاريف .

بالداخلية والعدل والمالية.

المادة 94- يجب على وكيل.

مترشح حسب الحالة.

أن يعد حساب حملته الانتخابية وفق نموذج يحدد بنص تنظيمي.

ويتكون الحساب المذكور من بيان مفصل المصادر تمويل حملته «الانتخابية وجرد المصاريفه الانتخابية ويجب أن يرفق هذا الجرد

بالوثائق المثبتة للمصاريف المذكورة.

المادة 95 - يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح. حسب الحالة. أن يودع داخل أجل ستين يوما...

المجلس الأعلى للحسابات حساب حملته الانتخابية مرفقا بالوثائق

المشار إليها في المادة 94 أعلاه.

المادة 96 - يوجه وزير الداخلية إلى الرئيس الأول للمجلس «الأعلى للحسابات قائمة المترشحين برسم الانتخابات التشريعية العامة أو الجزئية مع بيان أسماء المترشحين المنتخبين والمترشحين

غير المنتخبين.

يتولى المجلس الأعلى للحسابات بحث حساب الحملة الانتخابية للمترشحين للانتخابات التشريعية العامة أو الجزئية.

يقوم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بإعذار وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح معني حسب الحالة، قصد الإدلاء بالوثائق المطلوبة داخل أجل ستين يوما ابتداء من تاريخ الإعذار.

يضمن . في تقرير

يشير التقرير إلى أسماء المترشحين الذين لم يودعوا حساب

حملاتهم الانتخابية وفقا لأحكام هذا القانون التنظيمي أو لم يبينوا مصادر تمويل هذه الحملات أو لم يبرروا مصاريفهم الانتخابية «أو لم يرفقوا جرد مصاريفهم الانتخابية بوثائق الإثبات المطلوبة

أو تجاوزوا السقف المحدد للمصاريف الانتخابية.

يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات إلى وزير الداخلية «قائمة المترشحين الذين تخلفوا عن إبداع حساب حملاتهم الانتخابية وفق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.

يترتب على تخلف وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح، حسب الحالة، عن إبداع حساب حملته الانتخابية حسب الأجال والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي عدم أهليته للانتخابات التشريعية العامة والجزئية والانتخابات العامة والجزئية المجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية طيلة مدتين انتدابيتين متتاليتين «ابتداء من تاريخ صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات المشار إليه أعلاه، وذلك دون الإخلال باتخاذ الإجراءات والمتابعات المقررة في المقتضيات الجاري بها العمل فيما يتعلق بالمبالغ التي قام الحزب السياسي الذي ترشح باسمه بتحويلها لفائدته والتي يعود مصدرها إلى المساهمة التي تلقاها الحزب المذكور من الدولة لتمويل حملته «الانتخابية»

المادة الثانية

يتمم القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 27.11 بالمادة 12

المكررة التالية :

المادة 12 المكررة - يجرد من صفة عضو في مجلس النواب كل نائب تخلى خلال مدة انتدابه عن الانتماء إلى الحزب السياسي الذي ترشح باسمه العضوية مجلس النواب أو عن الفريق أو المجموعة

النيابية التي ينتمي إليها.

يجوز للحزب السياسي الذي ترشح العضو المعني باسمه أن يلتمس من رئيس مجلس النواب إحالة طلب التجريد على المحكمة «الدستورية.

يجرد كل نائب تغيب سنة تشريعية كاملة عن حضور أشغال

مجلس النواب دون عذر مقبول

تصرح المحكمة الدستورية بشغور المقعد الذي يشغله المعني بالأمر بناء على إحالة من رئيس مجلس النواب وفق أحكام

الفصل 61 من الدستور»

المادة الثالثة

لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب برسم الدوائر الانتخابية الجهوية المحدثة بموجب هذا القانون التنظيمي كل شخص سبق انتخابه عضوا في المجلس المذكور برسم الدائرة الانتخابية الوطنية القائمة قبل دخول هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7478 - 19 شعبان 1447 (29) يناير 2026
صفحة : 785

ظهير شريف رقم 1.25.70 صادر في 26 من رجب 1447 (16) يناير 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 25/259. م.د الصادر في 3 رجب 1447 (24) ديسمبر (2025) الذي صرحت بمقتضاه بأن : «القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي

بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ليس فيه ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالرباط في 26 من رجب 1447 (16) يناير (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون تنظيمي رقم 53.25

يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11

المتعلق بمجلس النواب

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و 6 و 7 و 8 و 11 43 و 13 و 18 و 21 و 23 و 24 و 28 و 37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و و 45 و 46 و 48 (الفقرة الأولى) و 49 و 50 و 51 و 52 الفقرة الأولى) 67 66 65 64 63 62 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 58 و 59 و
و 68 و 69 الفقرتان الثانية والثالثة) و 72 و 73 (فقرة أخيرة مضافة و 74 الفقرة السادسة) و 75 الفقرة الثالثة) و 78 الفقرة الرابعة)

و 79 الفقرة الأولى - البند «ج» والفقرة الثالثة) و 80 (الفقرة الأخيرة) و 84 الفقرة الثالثة) و 87 و 88 فقرة أخيرة مضافة) و 95 و 96 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر 2011

المادة 3 الناخبون هم المغاربة، ذكورا وإناثا، البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع، والمقيدون في اللوائح الانتخابية العامة بعد تاريخ آخر حصر لها بصفة نهائية.

المادة 6. - لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب :

1 - المتجنسون بالجنسية المغربية.

كما وقع تغييره وتتميمه :

2 - الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية :

3 - الأشخاص الذين....

ليكونوا ناخبين :

4 - الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى حكم نهائي بعقوبة حبس

نافذة أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ . مع مراعاة أحكام المادة 66 منه :

5 - الأشخاص المتابعون على إثر ضبطهم في حالة تلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المنصوص عليها في «ب.1» و «ب. 2» و «ب.3» من البند «ب» من 2 من المادة 7 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية

والاستفتائية :

6 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام استئنافية بالإدانة يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية :

7 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام ابتدائية بالإدانة من أجل جناية.

يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البند 2 أعلاه بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين ابتداء من التاريخ الذي يصير فيه الحكم بالعزل نهائيا. كما يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البندين 3 و 6 أعلاه، ما لم بعقوبة موقوفة التنفيذ.

يتعلق الأمر بجناية....

لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر . .. على الأحكام النهائية

التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية...

الأهلية الانتخابية...

لا يترتب...
المادة 7 - لا يؤهل للترشح.

مزاولتها منذ أقل من سنتين في تاريخ الاقتراع :

الجهوية للحسابات :

قضاة المجلس.

رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون

لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم :

أفراد القوات.

القوة العمومية :

- مفتشو المالية :

الخازن العام للمملكة والخزنة الجهويون.

«المادة 8. - لا يؤهل

منذ أقل من أربع سنوات في

تاريخ الاقتراع :

للحسابات :

قضاة المجلس.

- رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم :

رؤساء

العسكرية :

رؤساء المصالح.

وعمداء الشرطة

المادة 11. - يجرد بحكم القانون.

في هذا القانون

التنظيمي.

تثبت المحكمة الدستورية التجريد من هذه الصفة يطلب من مكتب مجلس النواب أو وزير العدل، أو يطلب من رئاسة النيابة العامة في حالة صدور إدانة قضائية بعد الانتخاب أو بطلب من السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح أو بطلب من كل من له

مصلحة.

تجرد المحكمة الدستورية كل نائب يوجد رهن الاعتقال لمدة تعادل أو تفوق سنة (6) أشهر، وذلك بناء على إحالة من النيابة العامة لدى المحكمة المعروضة عليها القضية أو من السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

يجب على المحكمة التي أصدرت حكما يقضي بإدانة نائب تبليغ نسخة منه، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ صدوره، إلى والي الجهة أو العامل، حسب الحالة التابع لدائرة نفوذه الترابي العنوان

المدلى به لدى المحكمة من لدن المعني بالأمر.»

والاجتماعي والبيئي.

المادة 13 - تتنافى العضوية في....
تتنافى العضوية في مجلس النواب مع رئاسة مجلس جهة، كما تتنافى مع أكثر من رئاسة واحدة للهيئات المنتخبة التالية :

مجلس عمالة أو إقليم :

مجلس جماعة :

مجلس مقاطعة جماعية :

مجموعة تؤسسها جماعات ترابية :

- غرفة مهنية.»

المادة 18 - تعلن المحكمة. المشار إليهما في المادة 17 بطلب من مكتب مجلس النواب أو وزير العدل أو السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

في حالة وجود شك . في هذا الشأن، جاز للجهات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه أو للنائب بنفسه أن يرفع الأمر إلى المحكمة «الدستورية التي تقرر حالات التنافي.

يجب على النائب. داخل أجل ثلاثين يوما تبتدئ من تاريخ تبليغه قرار المحكمة الدستورية وفي حالة عدم قيامه بذلك، جاز للجهات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية لإعلان إقالته.

المادة 21 - يحدد تاريخ الاقتراع المتعلق بالانتخابات العامة الأعضاء مجلس النواب والمدة التي تقدم خلالها . قبل تاريخ الاقتراع بتسعين يوما على الأقل.

غير أنه في حالة انتخاب جزئي ينشر المرسوم المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه في الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بخمسة

وأربعين يوما على الأقل.

تنتهي المدة التي تقدم خلالها التصريحات بالترشيح في الساعة الثانية عشرة (12) زوالا من اليوم الرابع عشر السابق لتاريخ «الاقتراع.»

المادة 23 - تودع التصريحات بالترشيح عبر منصة إلكترونية تخصص لهذا الغرض. ويبين المرسوم المشار إليه في المادة 21 أعلاه يوم وساعة فتح المنصة المذكورة ويوم وساعة إغلاقها. ولهذه الغاية يقوم وكيل لائحة الترشيح أو المترشح الفردي، حسب الحالة، بملء التصريح بالترشيح في المنصة الإلكترونية وإرفاقه بالوثائق المنصوص عليها في هذه المادة. كما يجب عليه إدخال كافة المعلومات المطلوبة والتثبت منها والإشهاد بصحتها. إثر ذلك، يقوم بتحميل وطبع وصل مؤقت يحمل رقما ترتيبيا للتصريح بالترشيح ويبين الوصل المذكور اليوم والساعة المحددين لوكيل اللائحة أو للمترشح من أجل إيداع أصل التصريح بالترشيح والوثائق المرفقة به بمقر السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

يجب إبداع أصل التصريح بالترشيح في ثلاثة . للدوائر «الانتخابية الجهوية، مقابل وصل، مع مراعاة المدة المحددة في المرسوم

المشار إليه في المادة 21 أعلاه

يجب أن تشتمل كل لائحة ترشيح مقدمة برسم الدوائر الانتخابية الجهوية حصريا على أسماء مترشحات. ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح .

للجهة المعنية بالترشيح.

يجب أن تتضمن .

الواجب شغلها.

يجب أن تحمل لوائح .

و جنسهم وأرقام بطائقهم

الوطنية للتعريف وتواريخ وأماكن ولادتهم.

المترشحين فيها.

ترتيب

يجب أن تكون لوائح .

مرفقة بما يلي :

وصل دفع مبلغ .

أو المقاطعة المعنية.

- شهادة القيد.

إذا تعلق الأمر بمترشحة أو مترشح مقيم خارج تراب المملكة.

يبلد الإقامة وبنسخة من سند الإقامة ساري

الصلاحية مسلم من لدن الجهة المختصة ببلد الإقامة.

إذا تعلق الأمر بمترشحة أو مترشح في وضعية إعاقة، يدلي المعني بالأمر، علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه، بوثيقة رسمية صادرة عن السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية إعاقة سارية

الصلاحية تثبت وضعية إعاقة.

يجب أن يكون . مصحوبا بنسخة من البطاقة الوطنية

للتعريف وبصورة المترشح أو المترشحين.

يجب أن ترفق لوائح . ذوي انتماء حزبي بتركية مسلمة لهذه تتقدم باسمه اللائحة أو المترشح، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التراجع عن التركية الممنوحة للائحة أو المترشح. حسب الحالة، أو سحبها بعد إيداع التصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية.

كما يجب أن ترفق . مترشحين بدون انتماء حزبي " بما يلي :

(1) نص مطبوع لبرنامجهم الانتخابي الذي يجب أن يتضمن تصور مترشحي اللائحة أو المترشح الفردي للعمل البرلماني، وأن يتوفر فيه شرط الجدية والقابلية للتطبيق :
ب) بيان عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية، مدعم بوثيقة بنكية تثبت توفر لائحة الترشيح أو المترشح الفردي على المبالغ المرصودة للحملة الانتخابية :

(ج) وثيقة تشتمل . مائتي توقيع على الأقل لناخبات وناخبي الدائرة الانتخابية المعنية. ويجب ألا تقل نسبة الناخبات الموقعات برسم الدائرة الانتخابية المحلية المعنية عن ثلاثين في المائة (30%) من التوقيعات المطلوبة، وألا تقل نسبة الناخبات الموقعات برسم «الدائرة الانتخابية

الجهوية المعنية عن خمسين في المائة (50%) من التوقيعات المطلوبة. كما يجب فيما يخص الدائرة الانتخابية الجهوية أن تتضمن لائحة التوقيعات أسماء ناخبات وناخبين منتسبين لكافة العمالات والأقاليم التابعة للجهة شريطة ألا يقل عدد الموقعات والموقعين في كل عمالة أو إقليم عن سبعة في المائة (7%) من عدد التوقيعات المطلوبة، مع مراعاة نسبة الناخبات المبينة أعلاه.

«لا يجوز لناخبة أو ناخب أن يوقع لأكثر بدون انتماء

حزبي

يجب أن تتضمن . للموقعين، واللائحة الانتخابية

العامة المقيدين فيها، وأن تكون موضوع إيداع واحد.

يجوز للوائح الترشيح المقدمة برسم الدوائر الانتخابية المحلية من لدن مترشحين بدون انتماء حزبي التي تتضمن في كل لائحة ترشيح معنية، مترشحين مرتبين بالتناوب بين الجنسين ولا يزيد عمر كل واحد منهم على 35 سنة في تاريخ الاقتراع، التي حصلت على عدد من الأصوات يعادل على الأقل نسبة اثنين في المائة (2%) من عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية الاستفادة من دعم مالي عمومي يعادل خمسة وسبعين في المائة (75%) من المصاريف الانتخابية للائحة الترشيح بمناسبة حملتها الانتخابية، شريطة ألا يتعدى مبلغ الدعم المذكور خمسة وسبعين في المائة (75%) من سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 93 من هذا القانون التنظيمي. وتحدد بموجب مرسوم شروط وكيفيات صرف الدعم المذكور، الذي يخصم من المبلغ الكلي المساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

يخول الحق في الاستفادة من الدعم المالي العمومي المشار إليه في الفقرة أعلاه للوائح الترشيح المقدمة برسم الدوائر الانتخابية الجهوية من لدن مترشحات بدون انتماء حزبي لا يزيد عمر كل واحدة منين على 35 سنة في تاريخ الاقتراع.

يخول الحق في الاستفادة من هذا الدعم المالي العمومي أيضا للوائح الترشيح المستوفية للشروط المبينة في الفقرتين أعلاه والمقدمة بتركية من حزب سياسي أو تحالف أحزاب سياسية.
«إذا توفي أحد مترشحي اللائحة .

المادة 24 - تمنع الترشيحات المتعددة.

أو يوم الاقتراع.

انتخابه باطلا.

يعتبر

لا تقبل الترشيحات.

المادة 23 أعلاه.

لا يقبل

القانون التنظيمي.

لا تقبل لوائح الترشيح.

بدون انتماء حزبي

استثناء من أحكام .

المعنية.

التحالفات

«إذا تبين.

من هذا القانون التنظيمي.

في حالة ضبط أحد المترشحين متلبسا بارتكاب جناية أو جنحة وفق أحكام البند 5 من المادة 6 من هذا القانون التنظيمي، وجب رفض لائحة الترشيح المعنية أو إلغاؤها حسب الحالة.

المادة 28 - يسلم وصل نهائي في ظرف الثلاثة أيام الموالية ابتداء من تاريخ إيداع أصل التصريح بالترشيح ما عدا في حالات الرفض المنصوص عليها في المادة 24 من هذا القانون التنظيمي.

تسجل الترشيحات المقبولة حسب ترتيب إبداعها عبر المنصة «الإلكترونية المشار إليها في المادة 23 أعلاه مع مراعاة حالات الترشيحات التي لم يتم إيداع أصل الملفات المتعلقة بها لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح أو التي تم سحبها أو وقع رفضها أو إلغاؤها من طرف السلطة المذكورة.

يخصص لكل لائحة .

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 37 - يمنع تسخير الوسائل ولا تدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات وكذا المعدات اللازمة لاستقبال الحاضرين بالفضاء المحتضن للتجمعات المذكورة التي تضعها الدولة أو الجماعات الترابية على قدم المساواة رهن إشارة المترشحين أو الأحزاب السياسية.

المادة 38 - تحدد طبقا لأحكام هذا الباب الجرائم المرتكبة المقررة لها.

لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجنح المنصوص عليها في هذا الباب.

المادة 39 - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 000.20 إلى 50.000 درهم كل شخص قام بنفسه أو بواسطة غيره في يوم الاقتراع بنشر أو توزيع إعلانات أو منشورات انتخابية أو غير ذلك من الوثائق الانتخابية إما مباشرة أو بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.
يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50,000 إلى 100.000 درهم كل موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية قام أثناء مزاولة عمله بتوزيع برامج المترشحين أو منشوراتهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية إما مباشرة أو بأي وسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة أعلاه.

تطبق العقوبة المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه في حق كل موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية قام أثناء مزاولته لمهامه أو بمناسبتها بدعوة أو استمالة أحد الناخبين أو الناخبات من أجل التصويت لشخص معين أو حزب معين.

المادة 40 - دون الإخلال. «درهم عن كل إخلال . 100.000 بغرامة من 50.000 إلى المادة 32 من هذا القانون التنظيمي.

يعاقب بنفس العقوبة كل شخص قام بنشر إعلانات سياسية أو منشورات انتخابية مؤدى عنها على منصات أو مواقع إلكترونية أجنبية.

المادة 41 - يعاقب على مخالفة أحكام المادة 35 من هذا القانون التنظيمي بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم إذا ارتكب الجريمة أحد المترشحين، وبغرامة قدرها 300.000 درهم إذا ارتكب الجريمة صاحب مطبعة.

المادة 42 - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 000.50 إلى 100.000 درهم على القيام بإعلانات انتخابية للوائح غير مسجلة أو المترشحين غير مسجلين أو بتوزيع برامجهم أو منشوراتهم.

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم إذا كان مرتكب الجريمة المشار إليها في الفقرة أعلاه موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو

جماعة ترابية، وتطبق «نفس العقوبة على مرتكب الجريمة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 36 من هذا القانون التنظيمي

المادة 43 - يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم :

كل وكيل لائحة .

والدفاع عنهما :

كل وكيل لائحة .

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 45 - يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم كل شخص فقد حق التصويت لسبب من الأسباب . دون طلب منه.

المادة 46 - يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من .50.000 إلى 100.000 درهم، كل من صوت ..... « «أكثر من مرة واحدة.
المادة 48 الفقرة الأولى). - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص.

غير الاسم المقيد فيها.

المادة 49 - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص يحمل أسلحة ظاهرة أو مخفية أو أدوات تشكل خطرا على الأمن العام يدخل قاعة «التصويت.

المادة 50 - يمنع إدخال الهاتف .

لجنة

«الإحصاء الجهوية.

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة.

رئيس

المكتب أو اللجنة المعنية.

في حالة مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يقوم رئيس المكتب أو اللجنة المعنية بحجز الهاتف النقال أو الجهاز أو الوسيلة المذكورة.

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم مرتكبو الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى

من هذه المادة.

المادة 51 - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص أقدم، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوحأو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية، بنشر أو إذاعة أو نقل أو بث أو توزيع أخبار زائفة أو إشاعات. الإمساك عن التصويت.

المادة 52 الفقرة الأولى). - يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من استأجر أو سخر أشخاصا على وجه يهدد به الناخبين أو المترشحين أو يخل بالنظام العام أو الأمن العام.

المادة 53 - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من أقدم بواسطة .

.. أو حرية التصويت.

يعاقب بنفس العقوبة كل من ارتكب الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه عن طريق نشر أو إذاعة أو نقل أو بث أو توزيع محتويات رقمية بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

المادة 54 - يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من دخل أو حاول دخول قاعة التصويت لمنع الناخبين من اختيار لائحة ترشيح أو مترشح.
يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من دخل أو حاول دخول قاعة التصويت يعنف لارتكاب الفعل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه.

تكون العقوبة في السجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات إذا كان مرتكبو الأفعال المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة يحملون السلاح.

المادة 55 - دون الإخلال عشرين سنة إذا تم ارتكاب الجرائم المشار إليها في المادة 54 أعلاه بناء على خطة مديرة اتفق على تنفيذها إما في مجموع تراب المملكة وإما في عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم أو في دائرة أو عدة دوائر انتخابية.

المادة 56 - دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم الناخبون الذين يرتكبون . الاعتداء والتهديد.

المادة 57 - يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى سنة وبغرامة من

.10.000 إلى 50.000 درهم كل رئيس مكتب«

نسخ المحضر وتسليمها.

المادة 58 - يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 000.50 إلى 100.000 درهم ، كل من قام بانتهاك العمليات الانتخابية بكسر صندوق الاقتراع أو فتح أوراق التصويت.

انتهاك سرية التصويت.

المادة 59 - يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 000.50 إلى 100.000 درهم ، كل من استولى على صندوق الاقتراع قبل فرز أوراق التصويت الموجودة بداخله.»

ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية . المادة 62 - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حصل أو حاول الحصول طيلة الفترة الممتدة من تاريخ نشر المرسوم المحدد لتاريخ الاقتراع إلى غاية الإعلان عن نتائج الانتخاب، على صوت ناخب أو أصوات عدة أو استعمل نفس الوسائل الإرغام أو محاولة إرغام ناخب أو عدة ناخبين على

الإمساك عن التصويت.

يحكم بالعقوبات المشار إليها أعلاه. الذين

توسطوا في تقديمها أو ساهموا أو شاركوا في ذلك.

المادة 63 - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من أرغم أو حاول أن يرغم ناخبا على الإمساك عن التصويت أو أثر أو حاول التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

نتائج الانتخاب، بتقديم هدايا أو تبرعات . المادة 64 - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص قام، طيلة الفترة الممتدة من تاريخ نشر المرسوم المحدد لتاريخ الاقتراع إلى غاية الإعلان عن بقصد التأثير في

تصويت الناخبين أو بعض منهم.

المادة 65 - تضاعف العقوبة في .

إذا كان مرتكب الجريمة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

المادة 66 - يترتب بقوة القانون على العقوبات الصادرة بموجب المواد من 58 إلى 60 والمواد من 62 إلى 64 أعلاه الحرمان من حق التصويت لمدة خمس سنوات ومن حق الترشح للانتخابات لفترتين نيابيتين متتاليتين من تاريخ قضاء العقوبة أو تقادمها.

المادة 67 - باستثناء الحالات المنصوص عليها بصورة خاصة في القوانين الجاري بها العمل يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من قام في مكتب تصويت أو مكتب إحصاء. أو بأي عمل آخر من أعمال التدليس، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية. وسواء جرى ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب الجريمة موظفا .

ترابية.

المادة 68 - يعاقب مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 67 أعلاه بالحرمان من ممارسة حقوقه الوطنية لمدة لا تقل

عن خمس سنوات.

المادة 69 الفقرتان الثانية والثالثة) - يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل جريمة منصوص عليها في هذا الباب. بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها. وتعتبر جرائم مماثلة جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي وفي القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين وفي القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية وفي التشريعات المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة وانتخاب أعضاء الغرف المهنية.

تتقادم الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية المقامتان بموجب أحكام هذا القانون التنظيمي وفق المقتضيات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 72 - يجوز للناخبات والناخبين .

عن طريق الوكالة.

لهذه الغاية، يتعين على كل ناخب يعنيه الأمر أن ينجز الوكالة عبر منصة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض بإدخال البيانات المتعلقة باسميه الشخصي والعائلي ورقم بطاقته الوطنية للتعريف ورقم تسجيله بسجلات التسجيل القنصلي الممسوكة من طرف سفارات وقنصليات المملكة والجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية بالتراب الوطني والعنوان المدلى به للتقييد في اللائحة الانتخابية المذكورة وكذا الاسم الشخصي والعائلي للناخب الممنوحة له الوكالة

ورقم بطاقته الوطنية للتعريف وعنوانه الشخصي.

يجب على الناخب المقيم خارج تراب المملكة، فور إنجاز الوكالة عبر المنصة الإلكترونية، التثبت من المعطيات والمعلومات التي أدلى «بها، سواء الخاصة به أو المتعلقة بالناخب الذي وكله للتصويت نيابة عنه، وتأكيد صحتها إشهادا منه على أنه قام بملء مطبوع الوكالة بصفة شخصية وأن المعلومات المضمنة فيه صحيحة. ثم يقوم بتحميل نسخة من الوكالة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي إلى الناخب الذي وكله للتصويت نيابة عنه بالتراب الوطني.

تقوم السلطة الإدارية المحلية التابع لدائرة نفوذها مكتب التصويت الذي يصوت فيه الناخب الموكل إليه، بطبع نسخة من الوكالة من أجل وضعها رهن إشارة رئيس مكتب التصويت المعني يوم الاقتراع قصد التحقق من صحة الوكالة المدلى بها من طرف الناخب الموكل إليه.

يقوم الوكيل .

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 73 فقرة أخيرة مضافة - غير أنه إذا استدعت ذلك ظروف طارئة، خارج الأجل المحدد للإعلان عن أماكن إقامة مكاتب التصويت، يقوم عامل العمالة أو الإقليم المعني، عند الاقتضاء باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتمكين الناخبات والناخبين المعنيين من «التصويت»

المادة 74 الفقرة السادسة) - يخول وكيل كل لائحة .

ويجب تبليغ اسم هذا الممثل أو من ينوب عنه، عند الاقتضاء، إلى غاية الساعة الثانية عشرة من زوال اليوم. أن تخبر

بذلك رئيس مكتب التصويت

المادة 75 الفقرة الثالثة) - يكون التصويت سريا، ويتم داخل معزل مكشوف من الجهة المقابلة لرئيس وأعضاء مكتب التصويت وممثلي لوائح الترشيح أو المترشحين بوضع الناخب علامة تصويته

..... السلطة الإدارية المحلية.

المادة 78 الفقرة الرابعة) - يوزع الرئيس على مختلف.

يقرأ بصوت عال اسم وكيل لائحة الترشيح أو اسم المترشح.

مستوى الدائرة الانتخابية الجهوية

المادة 79 الفقرة الأولى - البند «ج» والفقرة الثالثة) -

(ج) الأوراق المشطب فيها على اسم وكيل لائحة أو عدة وكلاء

لوائح أو اسم مترشح أو عدة مترشحين.

في حالة ما إذا اعترف مكتب التصويت بصحة الأوراق المشار إليها في البنود (أ) و (ب) و (ج) رغم النزاعات التي أثيرت في شأنها إما من لدن الفاحصين أو من لدن الناخبين أو ممثلي المترشحين الحاضرين، فإنها

تعتبر منازعا فيها.»

المادة 80 الفقرة الأخيرة). - يتم إعداد نسخ من المحضر مطابقة

النظائره الأصلية باستخدام .

نظائره الأصلية.

المادة 84 الفقرة الثالثة) - تخصص المقاعد المترشحي كل لائحة حسب ترتيبهم التسلسلي في اللائحة غير أن مترشحي اللائحة التي في المراتب الدنيا بالنسبة للمترشحفقدت أحد مترشحيها . المتوفى، يرتقون. أسماء المترشحين المنتخبين.

المادة 87 - يسوى النزاع.

الأحكام التالية :

يجوز لكل مترشح رفض.....

إلى المحكمة الابتدائية

«الإدارية الدائرة النفوذ

يمكن إقامة دعوى ....

من تاريخ تبليغ الرفض.

ثبت المحكمة الابتدائية الإدارية المعنية بصفة انتهائية وجوبا في ظرف أربع وعشرين ساعة ابتداء من ساعة إبداع عريضة الطعن. وتبلغ حكمها فورا إلى المعني بالأمر بالعنوان الذي أدلى به لدى المحكمة المذكورة وإلى الوالي أو العامل حسب الحالة، بصفته السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح ويتعين على السلطة المذكورة أن تسجل فورا الترشيحات التي حكمت المحكمة .. .. من
هذا القانون التنظيمي.

يمكن الطعن في حكم المحكمة الابتدائية الإدارية أمام محكمة النقض في ظرف أربع وعشرين ساعة ابتداء من ساعة صدوره تحت طائلة عدم القبول وتبت محكمة النقض وجوبا خلال أربع وعشرين «ساعة ابتداء من ساعة تقديم الطعن وتبلغ قرارها فورا إلى المعني بالأمر بالعنوان الذي أدلى به لدى المحكمة المذكورة وإلى الوالي أو العامل حسب الحالة، بصفته السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

يعتبر عدم البت داخل أجل أربع وعشرين ساعة المشار إليه في الفقرة أعلاه بمثابة رفض للطعن المقدم أمام محكمة النقض، ويتم تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الإدارية.
لا يجوز المنازعة في تصريح بالترشيح تم قبوله من لدن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

المادة 88 فقرة أخيرة مضافة - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 30.000 درهم كل من رفض تسلم قرار المحكمة الدستورية القاضي بإلغاء أو إبطال انتخابه أو بتجريده من العضوية بمجلس النواب أو بشغور المقعد الذي كان يشغله بالمجلس المذكور لأي سبب من «الأسباب.»

المادة 95 - يجب. أن يودع داخل أجل تسعين يوما من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع حساب حملته الانتخابية مرفقا بالوثائق المشار إليها في المادة 94 أعلاه، عبر المنصة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض من طرف المجلس الأعلى للحسابات. ويجب على وكيل اللائحة أو المترشح أن يودع أيضا، داخل نفس الأجل، حساب حملته الانتخابية والوثائق المرفقة به في شكلها المادي مباشرة مقابل وصل لدى المجلس الأعلى للحسابات أو لدى المجلس الجهوي للحسابات التابعة له الدائرة الانتخابية المعنية، الذي يتولى توجيه الحساب والوثائق المذكورة إلى المجلس الأعلى للحسابات.

المادة 96 - يوجه وزير. غير المنتخبين.

يتولى المجلس الأعلى للحسابات فحص حساب الحملة.

أو الجزئية.

يقوم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أو من يفوضه لهذه الغاية، بإعذار وكيل. من تاريخ الإعذار.

يضمن المجلس الأعلى للحسابات نتيجة فحصه في تقرير

يشير التقرير. للمصاريف الانتخابية.

يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

القانون التنظيمي.

يترتب على تخلف. تقرير المجلس الأعلى للحسابات المشار إليه أعلاه كما يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح حسب الحالة، تلقى مبالغ من الحزب السياسي الذي ترشح«باسمه والتي يعود مصدرها إلى المساهمة التي منحت للحزب المذكور من طرف الدولة لتمويل حملته الانتخابية، أن يقوم بتبرير صرف المبالغ المذكورة للغايات التي منحت من أجلها لدى المجلس الأعلى للحسابات أو إرجاعها إلى الخزينة. ويعتبر عدم تبرير صرف المبالغ المذكورة أو عدم إرجاعها إلى الخزينة اختلاسا للمال العام يعاقب

عليه طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة الثانية

يتمم القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 27.11 بالمادة 51 المكررة التالية :
المادة 51 المكررة - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 000.50 إلى 100.000 درهم كل من بث أو وزع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو نشر أو أذاع أو نقل أو بث أو وزع خبرا زائفا أو ادعاءات أو وقائع كاذبة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها بقصد المساس بالحياة الخاصة لأحد الناخبين أو المترشحين أو التشهير بهم بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي «منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية، بصناعة محتوى يشتمل على مضمون كاذب أو مزيف بقصد المساس بنزاهة وصدق العمليات الانتخابية.

المادة الثالثة

تنسخ أحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

تطبق أحكام هذا القانون التنظيمي على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية.

ظهير شريف رقم 1.25.71 صادر في 26 من رجب 1447 (16) يناير 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 25/260 م.د الصادر في 3 رجب 1447 (24) ديسمبر (2025) الذي صرحت بمقتضاه بأن : القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، ليس فيه ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 26 من رجب 1447 (16) يناير (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء: عزيز أخنوش.

قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 6 و 8 و 10 (الفقرة الثانية) و 11 و 12 و 13 فقرة أخيرة مضافة و 23 و 31 و 32 و 36 الفقرة الثانية) و 38 و 40 و 41 (فقرة ثانية مضافة و42 الفقرة الأولى) و 43 (الفقرة الرابعة و 44 و 45 و 47 فقرة ثانية مضافة و49 و 66 (الفقرة الثانية) من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011) :

المادة 6 - يودع الأعضاء المؤسسون لحزب سياسي، مباشرة ملفا لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، مرفقا بنسخة منه على دعامة إلكترونية، مقابل وصل مؤرخ ومختوم فور التأكد من «تضمنه الوثائق التالية :

1 تصريح بتأسيس الحزب في شكل ورقة فريدة يحمل التوقيعات المصادق عليها لاثني عشر (12) عضوا مؤسساء من بينهم أربع (4) نساء على الأقل، على أساس ممثل واحد عن كل جهة من جيات المملكة، يبين فيه :

الأسماء

وعناوينهم :

مشروع تسمية الحزب ومقره المركزي بالمغرب ورمزه، شريطة أن تكون تسمية الحزب ورمزه مميزين عن تسميات ورموز الأحزاب السياسية المؤسسة قانونا.

2 - ثلاثة ... برنامجه :

الجريدة الرسمية عدد 7478 - 19 شعبان 1447 (29) يناير 2026

3 - التزامات مكتوبة في شكل تصريحات فردية لألفي عضو المادة 9 بعده

«مؤسس على الأقل.

البطاقة الوطنية

يجب أن يكون كل تصريح . للتعريف سارية الصلاحية وبشهادة التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة بعد تاريخ آخر حصر لها بصفة نهائية مسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية وبنسخة من السجل العدلي مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر.

مقرات إقامتهم الفعلية

يجب أن يكون الأعضاء على جميع جهات المملكة، شرط ألا يقل عددهم عن خمسة في المائة (5%) في كل جهة من عدد الأعضاء المؤسسين المطلوب قانونا.

يجب ألا تقل نسبة كل من الشباب الذين لا تزيد أعمارهم على 35 سنة والنساء عن خمس الأعضاء المشار إليهم في البند 3 أعلاه

توجه السلطة . تأسيس الحزب إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، وذلك داخل أجل سبعة أيام من تاريخ إبداعه «لديها.»

المادة 8 - في حالة مطابقة . في البند 1 من المادة 6 أعلاه، داخل أجل خمسة وأربعين يوما الموالية لتاريخ إيداع الملف.»

المادة 10 الفقرة الثانية) - يجب أن يكون هذا التصريح موقعا من طرف كافة الأعضاء المشار إليهم في البند 1 من المادة 6 أعلاه

تحت طائلة عدم القبول

المادة 11 - يعتبر المؤتمر التأسيسي قانونيا إذا حضره خمسة وسبعون في المائة (75%) على الأقل من عدد الأعضاء المؤسسين

المطلوب قانونا.

يشترط في الأعضاء الذين حضروا المؤتمر التأسيسي أن يكونوا موزعين، بحسب مقرات إقامتهم الفعلية على جميع جهات المملكة شريطة ألا يقل عددهم في كل جهة عن خمسة في المائة (5%) من عدد هؤلاء الأعضاء، مع مراعاة النسبة المحددة لكل من الشباب والنساء في الفقرة الرابعة من المادة 6 من هذا القانون التنظيمي.

تضمن شروط.

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 12 - عند اختتام المؤتمر التأسيسي، وفي أجل أقصاه خمسة وأربعون (45) يوما، يقوم المسؤول الوطني للحزب الذي تم انتخابه بإيداع ملف التأسيس لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية مقابل وصل مؤرخ ومختوم يسلم فورا بعد التأكد من تضمن الملف

الوثائق التالية :

محضر المؤتمر مختوم ومؤرخ وموقع عليه من طرف المسؤول «الوطني للحزب :
- لائحة تتضمن أسماء الأعضاء الذين حضروا المؤتمر التأسيسي مشهود بصحتها في محضر المفوض قضائي، تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه، وتوقيعاتهم وأرقام بطائقهم

«الوطنية للتعريف :

- لائحة أعضاء الأجهزة المسيرة للحزب تبين بالنسبة لكل عضو اسميه الشخصي والعائلي وجنسيته وتاريخ ومكان ولادته ومهنته

وعنوانه مرفقة بنسخة من بطاقته الوطنية للتعريف :

ثلاثة نظائر لكل من النظام الأساسي والبرنامج كما صادق عليهما

المؤتمر.

يتعين على الحزب السياسي .

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 13 فقرة أخيرة مضافة) - ينشر بالجريدة الرسمية، بمبادرة من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، مستخرج من ملف المؤتمر التأسيسي للحزب بعد تأسيسه بكيفية قانونية.»

المادة 23 - خلافا.

سياسي :

1- أفراد القوات .

2 - القضاة

للحسابات :

3 - رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم المزاولون فعليا :

4 - الأشخاص الآخرون. كما وقع تغييره وتتميمه.»

المادة 31 - تشتمل

واجبات .

المساهمات

الهيات . الإجمالي أو القيمة الإجمالية لكل واحدة منها 800.000 درهم في السنة بالنسبة لكل متبرع ذاتي :

عائدات استغلال .

عائدات استثمار أموال الحزب في الشركات التي يؤسسها طبقا للأحكام المبينة في هذه المادة :

عائدات الحساب البنكي الجاري للحزب :

الدعم المخصص للأحزاب السياسية.... " الجماعية والجهوية والتشريعية :
- القروض التي تلقاها الحزب بمقتضى اتفاقيات مكتوبة تحدد

موضوعها وكيفيات وأجل سدادها.

يحدد قانون المالية .

ملكية هذه الأحزاب.

تتم عملية ..

بالجريدة الرسمية.

يجوز لكل حزب أن يؤسس شركة شريطة أن يكون رأسمالها مملوكا كليا له من أجل استثمارها في أنشطته والحصول على

عائدات مالية في المجالات التالية :

التواصل والأنشطة الرقمية :

إصدار الصحف الناطقة باسم الحزب :

النشر والطباعة المرتبطة بالحزب وأنشطته :

خدمات الإعلام والتواصل الموجهة للتأطير السياسي.

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات يجب على المسؤول الوطني للحزب أن يودع تصريحا بتأسيس الشركة لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ تأسيسها، مرفقا بنسخة من نظامها الأساسي، وبيان مجال نشاطها، ورأسمالها، وهوية مسيريها، وعنوان مقرها الاجتماعي

يصرح، وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها أعلاه، بكل تغيير يطرأ على الشركة.

تدمج نتائج حسابات كل شركة مؤسسة من طرف الحزب ضمن الحساب السنوي للحزب المودع لدى المجلس الأعلى للحسابات.

في حالة مخالفة هذه المقتضيات تتعرض الشركة للحل بمقتضى حكم قضائي يصدر بناء على طلب من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، دون الإخلال بالمتابعات المقررة في التشريعات الجاري بها «العمل.

يمكن للأحزاب السياسية أن تستفيد من البرامج التكوينية.

و ممارسة مهامها، وذلك وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي.

كما يمكن للأحزاب السياسية. القاعات العمومية. التابعة للدولة، وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي.

يجوز لكل حزب سياسي أن يحدث مؤسسة مملوكة كليا له تهتم بالتفكير والتكوين وإنتاج الأبحاث والدراسات في مختلف القضايا «السياسية.

المادة 32 - تمنح الدولة للأحزاب السياسية التي غطت على الأقل ثلث عدد الدوائر الانتخابية المحلية. دعما سنويا

للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها.

يشترط أيضا.

أعلاه ما يلي :

1. فيما يخص الدوائر الانتخابية المحلية، أن يكون مترشح لا يزيد عمره على خمس وثلاثين سنة في تاريخ الاقتراع مرتبا في المرتبة ...

«الحزب المعني :

2. فيما يخص الدوائر الانتخابية الجهوية، أن تكون مترشحة مقيمة خارج تراب المملكة مرتبة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني وأن تكون مترشحة لا يزيد عمرها على خمس وثلاثين سنة في تاريخ الاقتراع مرتبة في المرتبة الأولى .....

الحزب المعني.

يمنح الدعم .... القواعد الآتية بعده :

أ - .....

ب - .....

ج - .....

تطبيقا لمقتضيات ..... المعنية.

" استثناء من القواعد ..... دائرة انتخابية محلية بتركية منه مترشحة أو مترشح لا يزيد عمره على خمس وثلاثين سنة أو مترشحة أو مترشح مقيم خارج تراب المملكة أو مترشحة أو مترشح

في وضعية إعاقة أو مترشحة أخرى غير منتسبة لإحدى الفئات المذكورة، مبلغ يعادل ست مرات المبلغ .....

السالف الذكر.

يصرف دعم ..... والسياسي.

غير أن الأحزاب السياسية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه «المادة، التي تعذر عليها استيفاء أحد الشروط المنصوص عليها في 1 و 2 من الفقرة الثانية من هذه المادة تستفيد من دعم سنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها يعادل نصف مبلغ الحصة السنوية الجزافية الموزعة عملا بالبند «أ» من الفقرة الثالثة من هذه المادة.

تستفيد ....
الوطنية العادية. ويمكن لظروف استثنائية يعللها الحزب المعني عقد المؤتمر الوطني العادي خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ حلول أجل أربع سنوات المطلوب لتنظيم المؤتمر الوطني العادي.

يجوز للأحزاب السياسية المشار إليها أعلاه أن تستفيد كذلك من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمر استثنائي يعقد بدعوة من الأجهزة المؤهلة طبقا لأنظمتها الأساسية، إذا أسفر هذا

المؤتمر عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب.

يحدد مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر «الوطني العادي أو المؤتمر الاستثنائي، عند الاقتضاء، في نسبة خمسين في المائة (50%) من مبلغ الدعم السنوي المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة الراجع للحزب السياسي برسم السنة المقررة لعقد «المؤتمر المعني.
لا يعتد في احتساب أجل أربع سنوات المقرر لعقد المؤتمر الوطني العادي للحزب بتاريخ عقد مؤتمر استثنائي إلا إذا أسفر المؤتمر الاستثنائي عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب.

المادة 36 الفقرة الثانية - تحتسب. طبق نفس القواعد المحددة بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة 32 أعلامه

المادة 38 - لا يجوز للحزب أن يتلقى. من أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص، وكذا من الشركات التي تملك أو جزء من رأسمالها.

المادة 40 - يجب أن أو شيك بريدي أو عن طريق التحويل البنكي

يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة . أو شيك بريدي أو عن طريق التحويل البنكي. بواسطة شيك بنكي

المادة 41 فقرة ثانية مضافة) - يحدد النص التنظيمي المشار إليه في الفقرة أعلاه أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير والدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث ومساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي أو المؤتمر الاستثنائي المخصص لانتخاب مسؤول

وطني جديد للحزب.»

المادة 42 (الفقرة الأولى). - تحصر الأحزاب. المحاسبين

بالمغرب، وذلك وفق دليل يبين معايير التدقيق القانوني والتعاقدي. يحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة

الحكومية المكلفة بالمالية.

المادة 43 الفقرة الرابعة) - كما يجب على كل حزب سياسي أن يرجع إلى الخزينة كل مبلغ من الدعم العمومي ثبت استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها، أو لم يثبت صرفه بالوثائق والمستندات المطلوبة وفقا للنصوص التنظيمية المتعلقة بمحاسبة الأحزاب السياسية. وفي حالة عدم إرجاع . من الدعم العمومي

المادة 44 - طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور.

المادة 42 من هذا القانون التنظيمي وفحص صحة نفقاتها المتعلقة

بالدعم المشار إليه في المادة 32 أعلاه.

لهذه الغاية. بنص تنظيمي وجميع الوثائق المثبتة التي تقتضيها عملية تدقيق الحسابات.

يتم دعم إثبات تحصيل الموارد وصرف نفقات الأحزاب «السياسية بكل الوثائق والمستندات المثبتة وفق مقتضيات النص التنظيمي المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه .
يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أو من يفوضه لهذه الغاية، إلى المسؤول الوطني عن الحزب المعني إعذارا، في حالة تخلفه عن تقديم حسابه السنوي، أو الملاحظات المسجلة من طرف المجلس في الحالات التالية :

عدم تقديم المستندات .

لهذه الغاية :

صرف الدعم المنصوص .

من أجلها.

يتعين على الحزب حسب الحالة الإدلاء بحسابه السنوي أو تسوية وضعيته داخل أجل خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ التوصل بالإعذار أو بالملاحظات المذكورة.

إذا لم يقم.

الجاري بها العمل.

يسترد الحزب.

تجاه الخزينة.

في حالة تخلف حزب عن الإدلاء بحسابه السنوي لمدة ثلاث سنوات متتالية يحيل الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات الأمر على السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، التي يجوز لها تقديم طلب حل الحزب المعني إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط.

تصرح المحكمة بحل الحزب المعني داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء

من تاريخ تقديم الطلب.

المادة 45 يتولى.

الانتخابية.

لهذه الغاية.

الانتخابية.

يشمل حساب الحملة الانتخابية لكل حزب سياسي بيانا مفصلا المصادر تمويل الحملة وجردا مفصلا للنفقات....

بها العمل.

يتم

تنظيمي.

يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أو من يفوضه لهذه الغاية، إلى المسؤول الوطني عن الحزب المعني إعذاراء في حالة تخلفه عن تقديم حساب الحملة الانتخابية داخل الأجل المقرر أو الملاحظات المسجلة في الحالات التالية :

- إذا تبين للمجلس الأعلى للحسابات بأن المستندات المدلى بها

التي منح من أجلها :

عدم إرجاع مبالغ الدعم الإثبات ..... صرفها بوثائق

يتعين على الحزب حسب الحالة الإدلاء بحساب الحملة الانتخابية أو تسوية وضعيته، داخل أجل خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ التوصل بالإعذار أو بالملاحظات المذكورة.
إذا لم يقم الحزب ...

القوانين الجاري بها العمل.

يسترد ...

تجاه الخزينة.

المادة 47 فقرة ثانية مضافة - يحيل الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

بصفته رئيس النيابة العامة الاختلالات التي سجلها المجلس المذكور في شأن استعمال التمويل العمومي، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يقتضيها القانون.»

المادة 49 - مع مراعاة أحكام الفقرتين الثامنة والحادية عشرة من المادة 32 من هذا القانون التنظيمي، يتعين على كل حزب سياسي أن يعقد مؤتمره الوطني العادي على الأقل مرة كل أربع سنوات.

وفي حالة عدم عقده خلال المدة المطلوبة، يفقد حقه في الاستفادة

وضعيته.

المادة 66 الفقرة الثانية - تطبق نفس العقوبات...

لفائدة حزب سياسي تتجاوز قيمتها 800.000 درهم.

المادة الثانية

تعوض عبارة «المحكمة الإدارية بالرباط المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر بعبارة «المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط».

يدخل منع الأطر والموظفين التابعين لوزارة الداخلية أو العاملين بها بمختلف هيئاتهم، الذين يتوفرون في تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي على انتداب انتخابي في مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو مجلس جماعة ترابية أو مجلس مقاطعة جماعية أو غرفة مهنية، من تأسيس حزب سياسي أو الانخراط فيه حيز التنفيذ حسب الحالة وكل فيما يخصه، في تاريخ إجراء الانتخابات العامة المقبلة لمجلس النواب أو مجلس المستشارين أو مجالس الجماعات الترابية أو انتخابات أعضاء الغرف المهنية.

المادة الثالثة

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون التنظيمي، لا تطبق أحكام البند 3 من المادة 23 من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 29.11 على الأطر والموظفين المنخرطين في الأحزاب السياسية، التابعين لوزارة الداخلية أو العاملين بها بمختلف هيئاتهم، والذين يزاولون فعليا، إلا بعد ستة أشهر من دخول هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ .

ظهير شريف رقم 1.25.72 صادر في 19 من رجب 1447 (9) يناير 2026 بتنفيذ القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 19 من رجب 1447 (9) يناير 2026

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء: عزيز أخنوش

قانون رقم 55.25

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و 4 و 6 و 7 و 8 و 10 و 12 الفقرة الأخيرة) و 13 (الفقرة الثالثة) و 17 و 20 (الفقرة الأخيرة) 114 و 21 و 23 و 29 و 30 المكررة و 46 الفقرة الثانية) و 85 و 86 و 87 و و 115 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر 2011 .

الجريدة الرسمية عدد 7478 - 19 شعبان 1447 (29) يناير 2026
صفحة : 797

المادة 3 - يقيد في اللوائح الانتخابية العامة المواطنات والمواطنون «المغاربة البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة في تاريخ حصر اللوائح المذكورة بصفة نهائية عند وضعها أو مراجعتها «طبقا لهذا القانون، والمتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية.
هذا القانون.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها للقيد في اللوائح الانتخابية العامة.

المادة 4 يجب على المواطنات والمواطنين المشار إليهم في المادة 3 إيداع طلبهم.

أعلاه أن يطلبوا مع مراعاة ...

يجب أن يقدم المعني بالأمر...

أو بصمته

يجوز تقديم طلب القيد عن طريق موقع إلكتروني يحدث لهذه «الغاية. وتحدد بقرار لوزير الداخلية كيفيات وإجراءات تقديم طلب القيد عن طريق الموقع الإلكتروني.

يجب أن يدلي صاحب الطلب بالوثائق ....

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 6 - يمكن للمواطنات والمواطنين. أو المقاطعة التي ولدوا فيها أو التي ولد فيها أحد الوالدين أو الأصول أو التي يتوفرون فيها على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري.

كما يمكن للمواطنات والمواطنين. أو المقاطعات التالية : بإحدى الجماعات

-1

-2

-3»

4 - الجماعة أو المقاطعة التي ولد فيها أحد والدي المعني بالأمر أو أصوله.

يجب أن يثبت . أو غيرهما من الوثائق الإدارية.

يقدم المعنيون بالأمر طلبات القيد كتابيا إلى اللجنة الإدارية المختصة أو إلى سفارات أو قنصليات المملكة التابع لها محل إقامتهم طبق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، مع تضمينها وجوبا عنوان بريد إلكتروني صحيح، ويقوم موظف يعينه السفير أو القنصل بتلقي الطلبات المذكورة، ويسلم فورا وصلا مؤرخا وموقعا عليه عن كل طلب بعد التأكد من تضمنه كافة البيانات المطلوبة.

يتولى سفير صاحب الجلالة. بتوجيهها إلى اللجان الإدارية المعنية.

يمكن كذلك للمعنيين بالأمر تقديم طلبات القيد عن طريق الموقع الإلكتروني المشار إليه في المادة 4 أعلاه، مع تضمين طلبات فيدهم وجوبا عنوان بريد إلكتروني صحيح.

المادة 7 - لا يمكن أن يقيد في اللوائح الانتخابية :

-1-

-2

(1»

ب) عقوبة حبس نافذة كيفما كانت مدتها أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر أو غرامة من أجل جناية

أو إحدى الجنح الآتية :

ب 1 - السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التقالس أو شهادة الزور أو تزوير الأوراق العرفية المتعلقة بالتجارة أو البنوك أو الوثائق الإدارية أو الشهادات أو صنع الأختام أو الطوابع أو طوابع الدولة أو إصدار شيك بدون رصيد أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو الإخلال بواجب التحفظ وكتمان السر في إطار مسطرة إبرام الصفقات العمومية أو الحصول أثناء مزاولة مهنة

أو القيام بمهمة على معلومات متميزة واستخدامها لإنجاز أو المساعدة عمدا على إنجاز عملية أو أكثر في السوق أو تبديد أموال القاصرين أو اختلاس الأموال العمومية أو إلحاق أضرار مالية بمصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مجموعاتها أو هيئاتها أو بمؤسسات عمومية أو أي مرفق عمومي آخر أو التهديد بالتشهير أو الغدر أو انتهاك الأعراض أو القوادة أو البغاء أو اختطاف القاصرين أو التغرير بهم أو إفساد أخلاق الشباب
أو المتاجرة بالمخدرات :

ب 2 - الحصول أو محاولة الحصول على صوت ناخب أو أصوات عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد التأثير على تصويتهم .

ب. 3 - القيام خلال الحملة الانتخابية، بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة ترابية واما لمجموعة من المواطنين، أيا كانت، يقصد التأثير في تصويت الناخبين أو بعض منهم :

ب. 4 - ارتكاب نفس الأفعال المشار إليها في «ب 2» أعلاه بواسطة الغير، أو باستعمال نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل ناخب أو عدة ناخبين على الإمساك عن التصويت، أو قبول أو التماس الهدايا أو التبرعات أو الوعود المذكورة أو التوسط في تقديمها أو المشاركة في ذلك، أو حمل أو محاولة حمل ناخب على الإمساك عن التصويت أو التأثير أو محاولة التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

(ج) عقوبة حبس لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر دون إيقاف التنفيذ أو عقوبة حبس لمدة تتجاوز ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ من أجل أي جريمة غير الجرائم المشار إليها في البند (ب) أعلاه باستثناء الجنحالمرتكبة عن غير عمد بشرط ألا تقترن بجنحة الفرار :

3- الأفراد المحرومون من حق التصويت .

-7

8 - الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من

مسؤولية انتدابية.

المادة 8 - لا يجوز للأشخاص المحكوم عليهم بإحدى العقوبات المشار إليها في البندين (ب) و (ج) من 2 من المادة 7 أعلاه أن يطلبوا قيدهم .... حق التصويت لمدة أطول.

لا يجوز للأشخاص المشار إليهم في البند 8 من المادة 7 أعلاه أن يطلبوا قيدهم في اللوائح الانتخابية العامة إلا بعد انصرام مدتين انتدابيتين متتاليتين ابتداء من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهائيا.

على الأحكام

لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر .

النهائية التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية...

الانتخابية»

لا يترتب على العفو الخاص.

المادة 10 - تحدث في كل جماعة

في

اللوائح الانتخابية وتضم :

قاضيا، بصفة رئيس :

ممثلا عن المجلس.

من بين أعضائه :

الباشا .... أو من يمثلهم.

يعين المجلس الأعلى للسلطة القضائية القضاة الذين يرأسون اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في حالة إحداثها ونوابهم عند الاقتضاء.

يعين المجلس.

لأي سبب من الأسباب.

يجوز للجنة الإدارية .

اتخاذ قراراتها.

يجوز أن تحدث في كل جماعة .

مساعدة بموجب قرار يتخذه الوالي أو العامل.

لجنة إدارية

تباشر اللجنة أو اللجان الإدارية.

الباقي لا تغيير فيه)

المادة 12 (الفقرة الأخيرة) - تبلغ اللجنة الإدارية إلى ..

طيلة خمسة عشر يوما. كما تبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المعنيين المقيمين خارج تراب المملكة عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها في شأن طلبات القيد التي تقدموا بها.»

المادة 13 الفقرة الثالثة - لهذه الغاية، يجوز لكل حزب سياسي أن ينتدب وكيلا عنه، على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة «المقاطعات ويسلم المستخرج إلى وكيل الحزب المنتدب بعد إدلائه خلال الفترة المحددة في الفقرة الأولى ... الغرض

المراد من المستخرج.»

المادة 17 - تضع اللجنة.

بمرسوم.

تكون اللائحة .

المعنيين بالأمر.

تؤهل اللجنة الإدارية عند الاقتضاء الملاءمة اللائحة الانتخابية وفق التعديلات التي قد تطرأ على النفوذ الترابي للدوائر الانتخابية الجماعية قبل حصر اللائحة الانتخابية بصفة نهائية.

إذا تعذر لأي سبب من الأسباب على رئيس اللجنة الإدارية الحضور في اليوم المحدد لحصر اللائحة الانتخابية العامة للجماعة أو المقاطعة ناب عنه، بحكم القانون، ممثل السلطة الإدارية المحلية.

من تاريخ حصرها.

تتولى السلطة الإدارية المحلية ..

المادة 20 الفقرة الأخيرة) - تضع كتابة ... السلطة الإدارية المحلية، بما فيها الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للائحة الانتخابية، قصد عرضها على مداولات اللجنة الإدارية.

المادة 21 - تودع طلبات القيد

بسفارات وقنصليات المملكة أو عن طريق الموقع الإلكتروني المخصص لهذه الغاية. ويجب أن يتم تقديمها وتسجيلها وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه. كما تودع وفق نفس الكيفيات

وداخل نفس الأجل طلبات نقل القيد.

يقوم السفير أو القنصل الذي تلقى طلبات كتابية جديدة للقيد أو طلبات كتابية لنقل القيد بإحالتها إلى اللجان الإدارية المختصة.

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته الفعلية داخل النفوذ.

لائحة الناخبين.

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته الفعلية، إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية، أن يقدم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية. ويترتب على هذا الطلب شطب اسمه مباشرة من لائحة الجماعة أو المقاطعة التي كان مقيدا بها.»

المادة 23 - تقبل اللجنة الطلبات بعد المعالجة

المعلوماتية.

لا تشطب اللجنة. على نسخة من الحكم

النهائي الذي يترتب عليه الحرمان من حق التصويت

تقوم اللجنة الإدارية..

من رسم الوفاة.

تتخذ اللجنة قراراتها .

رئيس اللجنة.

كل قرار صادر برفض طلب قيد أو نقل قيد أو بشطب قيد. باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات

الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار. غير أنه بالنسبة لكل ناخب غير مكان إقامته الفعلية إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية دون أن يقوم بتقديم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية، تقوم «اللجنة الإدارية بشطب اسمه بكيفية تلقائية، ويبلغ قرار الشطب إلى المعني بالأمر، وفق نفس الكيفية وداخل نفس الأجل، في العنوان

المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف.

تبلغ اللجنة الإدارية، وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج عبر مصالح السفارات والقنصليات وتبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المقيمين بالخارج عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها المذكورة وكذا القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد الأخرى الواردة عليها مباشرة بواسطة الموقع الإلكتروني .
يمنع قيد ناخب في لوائح.

799

شطب اسمه من اللوائح الأخرى. غير أنه إذا تعلق الأمر بتكرار قيد ناخب مقيم خارج تراب المملكة، فإنه يحتفظ بقيد المعني بالأمر في لائحة آخر جماعة أو مقاطعة قيد فيها.

إذا تعلق الأمر.

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 29 - تحصر اللجنة

المادة 17 من هذا القانون.

تطبق عند الاقتضاء الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 17 من هذا القانون.

يودع نظير من اللائحة الانتخابية النهائية في شكل دعامة إلكترونية لدى المحكمة الإدارية وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

في حالة وفاة.

خلال اجتماعها الموالي.

للأحزاب السياسية أن تحصل. في المادتين 24 و 27 من هذا القانون على مستخرج من الجداول المذكورة وفق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 أعلاه.

المادة 30 المكررة - تقدم طلبات . يوما على الأقل.

يبين القرار.

في هذه المادة.

تجتمع اللجنة . للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.

يبلغ رئيس اللجنة .

رفض طلباتهم، التي يجب

أن تكون معللة داخل أجل ثلاثة أيام ابتداء باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات. غير أنه بالنسبة لكل ناخب غير مكان إقامته الفعلية إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية دون أن يقوم بتقديم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية تقوم اللجنة الإدارية بشطب اسمه بكيفية تلقائية، ويبلغ قرار الشطب إلى المعني بالأمر، وفق نفس الكيفية وداخل نفس الأجل، في

العنوان المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف.

تبلغ اللجنة الإدارية، وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج عبر مصالح السفارات والقنصليات. وتبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المقيمين بالخارج عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها المذكورة وكذا القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد الأخرى الواردة عليها مباشرة بواسطة الموقع الإلكتروني.
تقوم اللجنة الإدارية.

بما في ذلك يومي السبت والأحد.

الأجل المحدد لإيداع الجدول

يمكن لكل شخص . المتضمن لنتائج مداولات اللجنة الإدارية دعوى طعن في قرار اللجنة المذكورة، وذلك وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها السلطة الإدارية المحلية...

ثبت المحكمة.

الأطراف الأخرى المعنية.

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في تاريخ يحدد في القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

تطبق عند الاقتضاء الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 17 من هذا القانون.

للأحزاب السياسية ...

المقيدين فيها.

يتسلم وكيل الحزب....

تقديم الطلب.

تقوم السلطة الإدارية المحلية، عند الاقتضاء، بإدخال التغييرات اللازمة على اللوائح الانتخابية المحصورة بكيفية نهائية في التاريخ المحدد بموجب القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة. وتشمل هذه التغييرات، من جهة شطب أسماء الأشخاص المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الأهلية الانتخابية لسبب قانوني، ومن جهة أخرى، إدراج أسماء الأشخاص الذين قضت المحكمة بقيدهم في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المعنية. وتكون هذه التغييرات موضوع جدول يودع بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر السابق لتاريخ الاقتراع، وللأحزاب السياسية أن تحصل على مستخرج من الجدول المذكور.

المادة 46 الفقرة الثانية). - يجب ألا يبعد تاريخ الجلسة الأخيرة للمحكمة الإدارية بأكثر من 20 يوما عن تاريخ إيداع الجدول التعديلي بالنسبة للطعون المقدمة في شأن القرارات المنصوص عليها في المادتين 16 و 28 من هذا القانون.

المادة 85 - تحدد طبقا لأحكام هذا القسم الجرائم المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية والجرائم المرتكبة بمناسبة الاستفتاء والعقوبات المقررة لها.

لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجنح المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة 86 - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة .من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من حصل «اللوائح الانتخابية. من

يمكن، علاوة على ذلك الحكم على مرتكبي الأفعال المشار إليها أعلاه بالحرمان من حق التصويت ومن ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة خمس سنوات.

تطبق نفس العقوبة على ..... إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وتضاعف . أو جماعة ترابية أو منتخبا.

المادة 87 - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة . من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من استعمل شارك فيه.

يمكن علاوة على ذلك. أعلاه بالحرمان من حق التصويت ومن ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة خمس سنوات.

تطبق . الأولى أعلاه. ارتكاب إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة ترابية أو منتخبا»

المادة 114 في حالة العود.. في هذا القسم.

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل جريمة منصوص عليها في هذا القسم، بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها. وتعتبر جرائم مماثلة جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات المتعلقة بالانتخابات التشريعية أو انتخابات مجالس الجماعات الترابية أو انتخابات الغرف المهنية.

تتقادم الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية المقامتان بموجب أحكام هذا القانون وفق المقتضيات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 115 - يمنع إجراء استطلاعات الرأي عمليات التصويت. انتهاء

كما يمنع القيام بأي وسيلة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية خلال الفترة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه

أو تعاليق عليها.

لأجل تطبيق الأحكام سالفة الذكر. الوسيلة المعتمدة لجمع هذه المعلومات بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

الجريدة الرسمية عدد 7478-9 شعبان 1447 (29) يناير 2026

يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى سنة وبغرامة من 100.000 إلى 250.000 درهم كل من قام خلافا لأحكام هذه المادة .

التعاليق عليها.

إذا كان مرتكب المخالفة. ويرفع الحد الأقصى للغرامة

.... إلى 500.000 درهم

يمكن، علاوة على ذلك الحكم على مرتكبي الجرائم المشار إليها أعلاه بسقوط الأهلية التجارية لمدة خمس سنوات.

المادة الثانية

تعوض عبارة «المحكمة الإدارية المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 57.11 سالف الذكر بعبارة المحكمة الابتدائية الإدارية.

المادة الثالثة

تنسخ أحكام المواد 3 و 4 و 7 الفقرتان الثانية والثالثة و 10 الفقرة السادسة) و 13 (الفقرتان الثانية والثالثة) و 14 (البندان 4 و (5) و 16 من القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 191.1.14 بتاريخ 17 من صفر 1436 (10) ديسمبر (2014).

.....
.....
.....
.....
.....

قانون رقم57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية .

اللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائيةدراسات الاتصالات والوسائط

صيغة محينة بتاريخ 20 سبتمبر 2024
يناير 2026 .

القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

كما تم تعديله:

القانون رقم 02.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.100 بتاريخ 29 رمضان 1437 (5 يوليو 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7 يوليو 2016)، ص 5186.برامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 182:23(2 مارس (2021)، جريدة رسمية عدد 6975 بتاريخ 22 من شعبان 1442) (5) أبريل (2021)،

أنظر :

ظهير شريف رقم 1.25.72 صادر في 19 من رجب 1447 (9) يناير 2026 بتنفيذ القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

ظهير شريف رقم 1.11.171 صادر في 30 ذي القعدة 1432 (28 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

الحمد لله وحده،
الطابع الشريف- بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)تاريخ

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، اسماه الله واعز امره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بالرباط في 30 من ذي القعدة 1432 (28 اكتوبر 2011).

وقعه بالعطف:
رئيس الحكومة،
الإمضاء: عباس الفاسي.

قانون رقم57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائيةدراسات الاتصالات والوسائط

القسم الأول: وضع اللوائح الانتخابية العامة ومراجعتها وضبطها

الباب الأول: أحكام عامة

المادة الاولى

تعتمد اللوائح الانتخابية العامة وحدها لإجراء الانتخابات العامة أو التكميلية أو الجزئية لمجلس النواب ومجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات.

تعتمد نفس اللوائح لإجراء عمليات الاستفتاء مع مراعاة أحكام الباب الأول من القسم الثاني من هذا القانون.

المادة 2

القيد في اللوائح الانتخابية العامة إجباري.

المادة 3

يقيد في اللوائح الانتخابية العامة المواطنات والمواطنون المغاربة البالغون سن الرشد القانونية والمتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية وغير الموجودين في إحدى حالات فقدان الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون.سياسة

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف أساسا في القيد في اللوائح الانتخابية العامة.

الباب الثاني: وضع اللوائح الانتخابية العامة

الفرع الأول: شروط القيد وفقدان الأهلية الانتخابية

المادة 4

يجب على المواطنات والمواطنين المغاربة البالغين سن الرشد القانونية على الأقل في تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية عند وضعها أو مراجعتها طبقا لهذا القانون أن يطلبوا، مع مراعاة أحكام المادة 7 من هذا القانون، قيدهم في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيمون فيها بكيفية فعلية ومتصلة منذ ثلاثة أشهر على الأقل في تاريخ إيداع طلبهم.

يتم القيد في لائحة الدائرة الانتخابية الواقع في دائرة نفوذها المحل الذي يقيم فيه كل معني بالأمر بكيفية فعلية ومتصلة.تاريخ

لا يمكن قبول طلب قيد في الجماعة أو المقاطعة التي يملك أو يتوفر فيها صاحب الطلب على محل إقامة ثانوية كيفما كانت طبيعته.

يودع المعنيون بالأمر طلبات القيد بمكاتب تخصصها السلطة الإدارية المحلية لهذه الغاية.

يجب أن يقدم المعني بالأمر طلب قيده بصفة شخصية، وذلك بملء مطبوع خاص يثبت فيه اسمه الشخصي والعائلي وتاريخ ومكان ولادته ومهنته وعنوانه ورقم بطاقته الوطنية للتعريف.

ويجب أن يحمل هذا الطلب توقيع المعني بالأمر أو بصمته.

يجب أن يدلي صاحب الطلب بالوثائق التي تثبت توفره على الشروط القانونية المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية.

تسجل طلبات القيد تبعا لتلقيها ويسلم عنها وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا.

المادة 5

استثناء من أحكام المادة 4 أعلاه، يحق للموظفين والأعوان العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، ولو لم يتوفر فيهم شرط مدة الإقامة المبين أعلاه، أن يطلبوا قيدهم في الجماعة أو المقاطعة التي يمارسون فيها وظيفتهم وأصبحوا يقيمون فيها فعليا.

ويحق ذلك أيضا لأفراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم تحت سقف واحد ولأفراد عائلات أفراد القوات المسلحة الملكية وأعوان القوة العمومية الممارسين لوظيفتهم، الذين يمكن قيدهم في اللوائح الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي أصبح رب الأسرة يقيم فيها فعليا بصرف النظر عن شرط مدة الإقامة.

كما يمكن بصفة استثنائية، للأشخاص المولودين في الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال والتي تحدد قائمتها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية، أن يقدموا طلبات القيد بالجماعة التابع لها مكان ولادتهم. ويقيد كل معني بالأمر في لائحة الدائرة الانتخابية الواقع في نفوذها محل ولادته. ويجب إرفاق طلب القيد بشهادة يسلمها رئيس اللجنة الإدارية للجماعة التي يقيم فيها المعني بالأمر بالفعل تثبت عدم قيده في لائحة الجماعة المذكورة.

المادة 6

يمكن للمواطنات والمواطنين المغاربة المولودين بالمغرب والمقيمين خارج تراب المملكة أن يطلبوا قيدهم في لائحة الجماعة أو المقاطعة التي ولدوا فيها أو التي ولد فيها الأب أو الجد أو التي يتوفرون فيها على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري.

كما يمكن للمواطنات والمواطنين المغاربة المولودين والمقيمين خارج تراب المملكة، أن يطلبوا قيدهم في اللوائح الانتخابية. ويتم هذا القيد، حسب اختيار المعنيين بالأمر، بإحدى الجماعات أو المقاطعات التالية:

1. الجماعة أو المقاطعة التي يتوفر فيها المعني بالأمر على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري؛
2. الجماعة أو المقاطعة التي قيد في لوائحها احد الوالدين أو الزوج أو الزوجة حسب الحالة؛
3. الجماعة أو المقاطعة التي يتوفر فيها أحد الوالدين أو الزوج أو الزوجة حسب الحالة على إقامة؛
4. الجماعة أو المقاطعة التي ولد فيها أب المعني بالأمر أو جده.

ويجب أن يثبت ذلك بكل وسيلة من الوسائل المألوفة كالشهادة الإدارية للولادة أو الشهادة اللفيفية أو غيرهما من الوثائق الإدارية.

يجب أن يقدم المعنيون بالأمر طلبات القيد إلى اللجنة الإدارية المختصة أو إلى سفارات أو قنصليات المملكة التابع لها محل إقامتهم طبق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه.

يتولى سفير صاحب الجلالة أو القنصل الذي تلقى طلبات القيد الجديدة إحالتها عن طريق

الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، إلى وزارة الداخلية التي تقوم بتوجيهها إلى اللجان الإدارية المعنية.

المادة 7

لا يمكن أن يقيد في اللوائح الانتخابية:

1. أفراد القوات المسلحة الملكية العاملون من جميع الرتب وأعوان القوة العمومية وسائر الأشخاص الذين أسندت إليهم مهمة أو انتداب، ولو كان مؤقتا، كيفما كانت تسميتهما أو مداهما، بعوض أو بدون عوض، والذين يعملون، بتلك الصفة، في خدمة الإدارة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية أو في خدمة مرفق عمومي كيفما كانت طبيعته والذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم؛

2. الأفراد المحكوم عليهم نهائيا بإحدى العقوبات الآتية:

أ) عقوبة جنائية؛

ب) عقوبة حبس نافدة كيفما كانت مدتها أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ لمدة تتجاوز ثلاثة اشهر أو غرامة من أجل جناية أو إحدى الجنح الأتية : السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التفالس أو شهادة الزور أو تزوير الأوراق العرفية المتعلقة بالتجارة أو البنوك أو الوثائق الإدارية أو الشهادات أو صنع الأختام أو الطوابع أو طوابع الدولة أو إصدار شيك بدون رصيد أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو تبديد أموال القاصرين أو اختلاس الأموال العمومية أو التهديد بالتشهير أو الغدر أو السكر العلني أو انتهاك الأعراض أو القوادة أو البغاء أو اختطاف القاصرين أو التغرير بهم أو إفساد أخلاق الشباب أو المتاجرة بالمخدرات؛

ج) عقوبة حبس نافدة لمدة تتجاوز ستة اشهر من أجل الجنح الأتية: الزيادة غير المشروعة في الأثمان أو الادخار السري للمنتجات أو البضائع أو الغش في بيع البضائع أو التدليس في المواد الغذائية أو المنتجات الزراعية أو البحرية؛

د) عقوبة حبس لمدة تتجاوز ثلاثة اشهر دون إيقاف التنفيذ أو عقوبة حبس لمدة تتجاوز ستة اشهر مع إيقاف التنفيذ من اجل أي جريمة غير الجرائم المشار إليها في البندين (ب) و(ج) أعلاه باستثناء الجنح المرتكبة عن غير عمد بشرط ألا تقترن بجنحة الفرار؛

3. الأفراد المحرومون من حق التصويت بموجب حكم قضائي خلال المدة المحددة في هذا الحكم؛

4. الأشخاص الصادرة عليهم أحكام جنائية غيابية؛

5. المحجور عليهم قضائيا؛

6. الأشخاص الذين طبقت في حقهم مسطرة التصفية القضائية؛

7. الأشخاص المحكوم عليهم بالتجريد من الحقوق الوطنية ما لم يستفيدوا من عفو شامل أو يسترجعوا حقوقهم الوطنية بعد انصرام المدة المحكوم عليهم بها.

المادة 8

لا يجوز للأشخاص المحكوم عليهم بإحدى العقوبات المشار إليها في البنود (ب) و(ج) و(د) من

2 بالمادة 7 أعلاه أن يطلبوا قيدهم في اللوائح الانتخابية إلا بعد انصرام خمس سنوات من تاريخ قضاء العقوبة أو تقادمها أو من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهائيا إذا تعلق الأمر بعقوبة موقوفة التنفيذ، وذلك دون إخلال بالحالات التي يحكم فيها بالحرمان من حق التصويت لمدة أطول.تاريخ

لا توقف طلبات إعادة النظر أو المراجعة ترتيب الآثار على الأحكام المكتسبة لقوة الشيء المقضي به التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية.

لا يترتب على العفو الخاص استرجاع الأهلية الانتخابية.

الفرع الثاني: مسطرة وضع اللوائح الانتخابية العامة

المادة 9

تقدم طلبات القيد في اللوائح الانتخابية خلال مدة ثلاثين يوما يحدد تاريخ بدايتها ونهايتها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية وينشر بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد للشروع في عمليات القيد بخمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 10

تحدث في كل جماعة أو في كل مقاطعة تابعة لجماعة مقسمة إلى مقاطعات لجنة إدارية تتولى بحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية وتضم:

- قاضيا يعينه الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التابعة لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المعنية، رئيسا؛
- ممثلا عن المجلس الجماعي أو مجلس المقاطعة، يعينه المجلس من بين أعضائه؛
- الباشا أو القائد أو الخليفة أو من يمثلهم.

إذا تعذر على رئيس اللجنة الإدارية حضور أشغالها لأي سبب من الأسباب ناب عنه قاض يعينه لهذه الغاية الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف المعنية.

يعين المجلس الجماعي أو مجلس المقاطعة أيضا من بين أعضائه نائبا عن ممثل المجلس في اللجنة الإدارية يحضر أشغالها إذا تعذر ذلك على الممثل المذكور لأي سبب من الأسباب.

إذا رفض مجلس الجماعة أو المقاطعة تعيين من يمثله في اللجنة الإدارية أو تعذر عليه ذلك لأي سبب من الأسباب أو إذا تخلف الممثل المذكور أو من ينوب عنه عن المشاركة في أعمال اللجنة، قام وزير الداخلية أو السلطة المفوض إليها من لدنه لهذا الغرض، بعد توجيه إعذار حسب الحالة إلى المجلس المعني أو ممثله أو من ينوب عن هذا الأخير، بتعيين من يخلف ممثل المجلس من بين الناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة.

يجب أن يوجه الإعذار المشار إليه في الفقرة السابقة بواسطة رسالة مضمونة الوصول أو بأي وسيلة من وسائل التبليغ القانونية الأخرى وأن يبين فيه الأجل المحدد لجواب من يعنيهم الأمر.

ولا يجوز أن يقل هذا الأجل عن يوم واحد أو يزيد على خمسة أيام من تاريخ الإعذار. ويعتبر عدم الجواب عند انصرام هذا الأجل بمثابة رفض.

يتولى موظف يعينه رئيس اللجنة الإدارية باقتراح من السلطة الإدارية المحلية مهام كتابة اللجنة

الإدارية وتحضير أشغالها.
يجوز للجنة الإدارية أن تستمع بصفة استشارية إلى جميع الأشخاص الذين يمكن أن تستفيد من آرائهم في اتخاذ قراراتها.
يجوز أن تحدث في كل جماعة يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة وكذا في كل مقاطعة، إلى جانب اللجنة الإدارية، لجنة أو عدة لجان إدارية مساعدة تتألف وفق الكيفيات المبينة أعلاه. ويتم تحديد المجال الترابي لعمل كل لجنة إدارية مساعدة بموجب قرار يتخذه الوالي أو العامل. بعد إخبار الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التابعة لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المعنية.
تباشر اللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة، في نطاق المجال الترابي المحدد لها، مهامها تحت إشراف اللجنة الإدارية.
تسري الأحكام المقررة في هذا القانون، في شأن كيفيات اشتغال اللجنة الإدارية وكذا المهام الموكولة إليها، على اللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة، وذلك باستثناء المهام المنصوص عليها في المادتين 17 و29 من هذا القانون.
المادة 11
تتألف، وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات أو المقاطعات الجديدة الناشئة عن تقسيم جماعات أو مقاطعات. ويعين ممثل المجلس ونائبه من لدن مجلس الجماعة أو المقاطعة التي انبثقت عن تقسيمها الجماعة أو المقاطعة الجديدة.
تتألف، وفق نفس الكيفيات، اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات أو المقاطعات الجديدة الناشئة عن ضم جماعات أو مقاطعات. ويعين ممثل المجلس ونائبه من طرف العامل من بين أعضاء المجالس المندمجة.
تتألف، وفق نفس الكيفيات، اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات أو المقاطعات التي وقع توقيف مجلسها أو حله أو الذي تعذر تأليفه . ويعين ممثل المجلس ونائبه من لدن اللجنة الخاصة من بين أعضائها.
تسري أحكام الفقرات الخامسة والسادسة والسابعة من المادة 10 أعلاه على اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة المشار إليها في هذه المادة.
المادة 12
تجتمع اللجنة الإدارية في تاريخ يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية للتداول في طلبات القيد المقدمة إليها. وتسجل الطلبات التي تتوفر فيها الشروط القانونية وترفض الطلبات التي لا تتوفر فيها هذه الشروط.تاريخ
تتخذ اللجنة الإدارية قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.
يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ كتابة إلى كل شخص تم رفض طلب قيده القرار القاضي بذلك الذي يجب أن يكون معللا. ويبلغ هذا القرار خلال الثلاثة أيام التالية لصدوره

بمحل سكنى المعني بالأمر مقابل وصل أو بأية وسيلة من وسائل التبليغ القانونية الأخرى.
تبلغ اللجنة الإدارية إلى السفير أو القنصل مضمون القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد المقدمة من طرف المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة عن طريق نفس الجهات التي أحالت إليها الطلبات المذكورة وذلك لتمكين أصحاب هذه الطلبات من الاطلاع بمقر السفارة أو القنصلية على مآلها. ويقوم السفير أو القنصل بإعداد جدول بمضمون القرارات المذكورة يعلق بمقر السفارة أو القنصلية طيلة خمسة عشر يوما.

المادة 13

تحرر اللجنة الإدارية، بعد انتهاء أشغالها عملا بأحكام المادة 12 أعلاه، اللائحة الانتخابية المؤقتة للجماعة أو المقاطعة وتودعها في مكاتب السلطات الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة طيلة ثمانية أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.
للأحزاب السياسية أن تحصل، بطلب منها، على مستخرج من اللائحة الانتخابية المؤقتة للجماعة أو المقاطعة يتضمن أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم والدائرة الانتخابية المقيدين بها.سياسة
يسلم المستخرج إلى وكيل الحزب المنتدب لهذه الغاية بعد إدلائه، خلال الفترة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة، بطلب كتابي مؤرخ وموقع عليه من طرف الجهاز المختص في الحزب. وتبين في الطلب الدوائر الانتخابية أو الجماعة أو المقاطعة المعنية وكذا الغرض المراد من المستخرج.
يكون المستخرج مبوبا حسب الدوائر الانتخابية أو حسب مكاتب التصويت المحدثة برسم آخر انتخابات عامة. ويسلم مرة واحدة، مطبوعا، حسب طلب الحزب أو الوكيل المنتدب، على الورق أو في شكل ملف مضمن في قرص مدمج أو بواسطة أي وسيلة إلكترونية ممكنة.
لا يمكن استعمال المستخرج إلا للغرض الانتخابي الذي سلم من أجله.

المادة 14

يخبر الجمهور بواسطة إعلانات تعلق بأبواب المباني الإدارية وبيانات تذاع في الإذاعة أو التلفزيون وتنشر في الصحف أو بأي طريقة أخرى من الطرق المألوفة الاستعمال أنه يجوز لكل من يعنيه الأمر أن يطلع في عين المكان على اللائحة الانتخابية المؤقتة أثناء أوقات العمل الرسمية خلال الأجل المشار إليه في المادة 13 أعلاه.
يجب على كل شخص لم يقيد في اللائحة الانتخابية المؤقتة أن يقدم طلب قيده إلى اللجنة الإدارية، خلال أجل سبعة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لإيداع اللائحة المذكورة.
كما يجوز لكل شخص مقيد في اللائحة الانتخابية المؤقتة أن يطلب خلال الأجل نفسه شطب اسم شخص يرى أنه مقيد فيها بصفة غير قانونية. ويخول نفس الحق للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.
يجب إرفاق طلبات القيد أو الشطب بالبيانات والإثباتات الضرورية .

يسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا عن كل طلب أو شكوى.
لا تقبل أي شكوى أو طلب بعد انصرام الأجل المنصوص عليه أعلاه.
المادة 15
تجتمع اللجنة الإدارية في تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية للبت في الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة 14 أعلاه. وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها. وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.تاريخ
تكون قرارات اللجنة معللة، وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الشكاوى والطلبات، ويوضع رقم ترتيبي للقرارات ويبلغها رئيس اللجنة كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية، في أجل الثلاثة أيام التالية لاتخاذها إلى المعنيين بالأمر في العنوان المضمن في الطلب أو الشكوى.
تكون قرارات اللجنة موضوع جدول تعديلي يودع في المكاتب المشار إليها في المادة 13 أعلاه حيث يمكن لكل شخص يعنيه الأمر أن يطلع عليه أثناء أوقات العمل الرسمية، خلال سبعة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.
تطبق في شأن القرارات التي اتخذتها اللجنة الإدارية بخصوص الطلبات والشكاوى الواردة عليها من المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة المقتضيات المتعلقة بالأجل والإجراءات الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون. ويمكن لكل من يعنيه الأمر إقامة دعوى طعن في قرار اللجنة الإدارية داخل نفس الأجل.
للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها، داخل الأجل المحدد لإيداع هذا الجدول، على نسخة منه وفق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 أعلاه.سياسة
المادة 16
يجوز لكل شخص يعنيه الأمر أن يقيم خلال أجل سبعة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء الأجل المشار إليه في المادة السابقة دعوى طعن في قرارات اللجنة الإدارية. ويخول نفس الحق للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.
يجوز للأشخاص الذين قدموا طلبات قيدهم لدى سفارات أو قنصليات المملكة تقديم دعوى الطعن المشار إليها في الفقرة أعلاه خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة السابقة.
تقدم الطعون المشار إليها في الفقرتين أعلاه وفق الشروط المحددة في المادتين 45 و46 من هذا القانون.
المادة 17

تضع اللجنة الإدارية اللائحة الانتخابية النهائية للجماعة أو المقاطعة في تاريخ يحدد بمرسوم.

تكون اللائحة الانتخابية مبوبة حسب الدوائر الانتخابية وحسب عناوين المعنيين بالأمر.

تتولى السلطة الإدارية المحلية مسك اللوائح الانتخابية. ولهذه الغاية، تعد اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة فور حصرها في أربعة نظائر ، تحتفظ بنظير في محفوظاتها، وتوجه نظيرا إلى مقر الجماعة أو المقاطعة بينما توجه النظيرين الآخرين إلى مقر العمالة أو الإقليم أو

عمالة المقاطعات التابعة له الجماعة أو المقاطعة المعنية. وتتولى السلطة الإقليمية توجيه نظير من اللائحة الانتخابية للجماعات أو المقاطعات التابعة لها إلى المحكمة الإدارية التي تدخل الجماعات أو المقاطعات المعنية في دائرة نفوذها الترابي داخل أجل ثمانية أيام من تاريخ حصرها.

المادة 18

تعتمد اللوائح الانتخابية النهائية الموضوعة طبقا لهذا القانون وحدها لإجراء الانتخابات وعمليات الاستفتاء المشار إليها في المادة الأولى أعلاه إلى أن تتم مراجعتها طبقا لأحكام هذا القانون على أن تراعى في ذلك التغييرات التي قد تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 30 من هذا القانون.

المادة 19

تستخرج اللائحة الانتخابية النهائية لكل جماعة أو مقاطعة من الحاسوب. غير أن هذه اللائحة لا تعتمد لإجراء الانتخابات وعمليات الاستفتاء إلا بعد الإشهاد على مطابقتها للائحة المحصورة محليا من طرف رئاسة اللجنة الإدارية.

في حالة عدم مطابقتها أو المنازعة في ذلك أو تعذر استخراجها من الحاسوب، تعتمد اللائحة المحصورة محليا من طرف اللجنة الإدارية.

الباب الثالث

مراجعة اللوائح الانتخابية العامة (2)

تمم هذا الباب الثالث بموجب المادة 18 من القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف)8393(: رقم 1.14.191 بتاريخ 17 من صفر 1436 (10) ديسمبر (2014)، جر عدد 6316 بتاريخ 18 من صفر 1436 (11) ديسمبر (2014)، ص

المادة 20

تقوم اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه كل سنة بمراجعة اللوائح الانتخابية الموضوعة وفق أحكام هذا القانون.

- - تنص المادة 18 من القانون رقم 8814 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.191 بتاريخ 17 من صفر 1436 (10) ديسمبر (2014) على أنه : " تتميما لأحكام القانون رقم 57.11، تطبق كذلك على اللوائح

الانتخابية العامة، بمناسبة المراجعات التي تخضع لها عملا بأحكام القانون المذكور، أحكام المواد 3 و 4 و 7 (الفقرتان الثانية والثالثة) و 10 (الفقرة السادسة) و 13 (الفقرتان الثانية والثالثة) و 14 (البندان (4) و (5) و 16 من هذا القانون.

تتلقى كتابة اللجنة الإدارية خلال عمليات المراجعة طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد.

يجوز للسلطة الإدارية المحلية، خلال الأجل المخصص لإيداع طلبات القيد، دعوة كل شخص تتوفر فيه، حسب علمها، الشروط المطلوبة قانونا وغير مقيد في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم بها قصد تقديم طلب قيده فيها.

يجوز للسلطة الإدارية المحلية أيضا أن تطلب من اللجنة الإدارية خلال اجتماعاتها شطب اسم كل شخص ترى أنه قيد بصفة غير قانونية.

تهيئ كتابة اللجنة الإدارية لائحة بأسماء الأشخاص الذين قدموا طلبات القيد أو طلبات نقل القيد بقصد عرضها على اللجنة الإدارية. كما تقوم بوضع لائحة بأسماء الأشخاص الذين يتعين شطب أسمائهم من طرف اللجنة الإدارية في الحالات المنصوص عليها في المادة 23 من هذا القانون.

تضع كتابة اللجنة الإدارية أيضا قائمة تتضمن الحالات المحالة إليها من طرف السلطة الإدارية المحلية قصد عرضها على مداولات اللجنة الإدارية.

المادة 21

تودع طلبات القيد في اللوائح الانتخابية من فاتح أبريل إلى غاية 31 ديسمبر بالمكاتب الإدارية التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض أو بسفارات وقنصليات المملكة، ويجب أن يتم تقديمها وتسجيلها وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه.

يقوم السفير أو القنصل الذي تلقى طلبات القيد الجديدة وفق المسطرة المبينة في المادة السادسة من هذا القانون بإحالتها إلى اللجان الإدارية المختصة.

إذا تعلق الأمر بطلب يهدف إلى نقل قيد من اللائحة الانتخابية لجماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية إلى دائرة أخرى بنفس الجماعة، وجب أن يشفع المعني بالأمر طلب قيده بطلب شطب اسمه من اللائحة الانتخابية المقيد فيها. ويجب على اللجنة الإدارية للجماعة أو المقاطعة التي يرغب المعني بالأمر في نقل قيده إلى لائحتها أن تحيل على الفور طلب الشطب المذكور على اللجنة الإدارية بالجماعة أو المقاطعة المقيد فيها لشطب اسمه من لائحتها.

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته داخل النفوذ الترابي لنفس الجماعة أو المقاطعة أن يخبر اللجنة الإدارية المعنية بعنوان إقامته الجديد تحت طائلة الشطب التلقائي من لائحة الناخبين.

المادة 22

تجتمع اللجنة الإدارية كل سنة ابتداء من 5 يناير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني أو وطني للتداول في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد المقدمة إليها وكذا لبحث الحالات المعروضة عليها من لدن كتابتها طبقا لأحكام المادة 20 أعلاه. ويمكن أن تستمر اجتماعات

اللجنة الإدارية إلى غاية يوم 9 يناير.تاريخ

المادة 23

تقبل اللجنة الطلبات المتوفرة فيها الشروط القانونية المطلوبة وترفض التي لا تتوفر فيها هذه الشروط. وتشطب من اللائحة الانتخابية أسماء الأشخاص الذين فقدوا الأهلية الانتخابية طبقا لأحكام هذا القانون أو الذين انتفت علاقتهم بالجماعة أو المقاطعة بفعل تغيير محل إقامتهم الفعلية إلى جماعة أو مقاطعة أخرى. كما تقوم بإصلاح الأخطاء المادية التي تلاحظها في اللوائح كإغفال قيد شخص فيها أو قيد شخص في عدة لوائح أو تكرار قيده في إحداها أو التي تتعلق بالحالات المحالة إليها والتي تم رصدها بعد المعالجة المعلوماتية.

لا تشطب اللجنة أسماء الذين فقدوا الأهلية الانتخابية إلا بعد اطلاعها على نسخة من حكم قضائي يكتسي قوة الشيء المقضي به يترتب عليه الحرمان من حق التصويت.

تقوم اللجنة الإدارية بشطب أسماء الأشخاص المتوفين بعد الاطلاع على مستخرج من رسم الوفاة.

يجب على مصالح الحالة المدنية بالجماعة أو المقاطعة التي وقعت فيها الوفاة توجيه نسخة من رسم الوفاة بمجرد تحريره إلى مقر كتابة اللجنة الإدارية للجماعة أو المقاطعة التي كان يقيم فيها الشخص المتوفى بقصد إدراج اسمه في لائحة الأشخاص الذين يتعين شطب أسمائهم من طرف اللجنة الإدارية.

تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها، وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه رئيس اللجنة.

كل قرار صادر برفض طلب قيد أو طلب نقل قيد أو بشطب تلقائي باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات يجب أن يكون معللا، ويبلغه رئيس اللجنة الإدارية كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية إلى الشخص المعني بالأمر في العنوان المضمن في اللائحة الانتخابية وذلك في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار.

تبلغ اللجنة الإدارية إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون.

يمنع قيد ناخب في لوائح عدة جماعات أو مقاطعات أو تكرار قيده في لائحة جماعة أو مقاطعة. ولا يمكن للناخب المعني أن يبقى مقيدا إلا في لائحة الجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها فعليا وتعتبر التقييدات الأخرى باطلة بحكم القانون، ويجب على اللجان الإدارية المختصة شطب اسمه من اللوائح الأخرى.

إذا تعلق الأمر بتكرار قيد شخص في لائحة جماعة الإقامة الفعلية ولائحة جماعة الولادة الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال، يحتفظ بقيد المعني بالأمر في لائحة آخر جماعة قيد فيها. ويشطب على اسمه بقوة القانون من لائحة الجماعة الأخرى.

على إثر الانتهاء من أشغالها، تقوم اللجنة الإدارية بإعداد جدول تعديلي مؤقت للائحة الانتخابية

للجماعة أو المقاطعة يتضمن نتائج مداولاتها في شأن التقييدات الجديدة ونقل التقييدات والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء التي قامت بإصلاحها.

المادة 24

تودع اللجنة الإدارية الجدول التعديلي المؤقت في الساعة الثامنة من صباح يوم 10 يناير بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومكاتب مصالح الجماعة أو المقاطعة وتودع معه اللائحة الانتخابية للسنة السابقة طيلة ثمانية أيام. ويقع إخبار الجمهور بذلك بواسطة إعلانات تلصق على أبواب المباني الإدارية وتذاع في الإذاعة أو التلفزيون وتنشر في الصحف أو بأية طريقة أخرى مألوفة الاستعمال حتى يتمكن كل من يهمه الأمر من الاطلاع على اللوائح والجداول المذكورة داخل أوقات العمل الرسمية.

يجب على كل من لم يقيد في اللائحة الانتخابية أن يطلب قيده فيها إلى اللجنة الإدارية المختصة طبقا للمادتين 4 و21 من هذا القانون وذلك خلال أجل سبعة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لعرض الجدول التعديلي المؤقت ولائحة السنة المنصرمة.

يجوز لكل ناخب مقيد أن يطلب خلال الأجل نفسه شطب اسم شخص يرى أنه قيد بصفة غير قانونية، ويخول نفس الحق للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

يجب إرفاق طلب القيد أو الشطب بالبيانات والإثباتات الضرورية.

يسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا عن كل طلب أو شكوى. تقدم هذه الطلبات والشكاوى إلى مقر اللجنة الإدارية. ولا يقبل أي طلب أو شكوى بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة 25

تعرض الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة السابقة على نظر اللجنة الإدارية لبحثها واتخاذ القرار اللازم في شأنها خلال الاجتماعات التي تعقدها لهذه الغاية طبقا لأحكام المادة 26 بعده.

المادة 26

تجتمع اللجنة الإدارية ابتداء من 10 فبراير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني أو وطني . ويمكن أن تستمر اجتماعاتها إلى غاية 14 منه. وتكون قراراتها معللة. وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الطلبات والشكاوى مع وضع رقم ترتيبي لها، ويبلغها رئيسها كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية إلى المعنيين بالأمر في العنوان المضمن في الطلب أو الشكوى. وذلك في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار.تاريخ

كما تضمن القرارات التي اتخذتها في جدول تعديلي نهائي.

يطبق في شأن القرارات التي اتخذتها اللجنة الإدارية بخصوص الطلبات والشكاوى الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج الأجل والإجراءات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون. ويمكن لكل من يعنيه الأمر إقامة دعوى طعن في قرار اللجنة الإدارية داخل نفس الأجل.

المادة 27

تودع اللجنة الإدارية ابتداء من الساعة الثامنة من صباح 15 فبراير الجدول التعديلي النهائي للائحة الانتخابية وذلك لمدة ثمانية أيام بالأماكن المشار إليها في المادة 24 من هذا القانون، ويمكن لكل ناخب أن يطلع عليه في أي مكان من الأماكن المذكورة داخل أوقات العمل الرسمية.

المادة 28

يمكن لكل شخص رفضت اللجنة الإدارية طلب تسجيله أن يطعن في قرار الرفض.

يمكن لكل ناخب مقيد أن يطعن في قرارات اللجنة الإدارية. ويخول الحق نفسه للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

تقدم الطعون المشار إليها في الفقرة أعلاه خلال أجل ثمانية أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لإيداع الجدول التعديلي النهائي، وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة في المادتين 45 و46 من هذا القانون.

المادة 29

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في 31 مارس من كل سنة اللائحة الانتخابية للجماعة أو للمقاطعة، وتبوب اللائحة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

يودع نظير من اللائحة الانتخابية النهائية لدى المحكمة الإدارية وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

في حالة وفاة أو في حالة فقدان أحد الناخبين الأهلية الانتخابية خارج الآجال المخصصة لاجتماع اللجنة الإدارية، تتولى السلطة الإدارية المحلية إصلاح اللائحة الانتخابية فورا. وتخبر بذلك اللجنة الإدارية خلال اجتماعها الموالي.

للأحزاب السياسية أن تحصل، بطلب منها، داخل الآجال المحددة لإيداع الجدول التعديلي المؤقت والجدول التعديلي النهائي المشار إليهما على التوالي في المادتين 24 و27 من هذا القانون، على نسخة من الجداول المذكورة وفق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 أعلاه.سياسة

المادة 30

ا غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 02.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.100 بتاريخ 29 من رمضان 1437 (5) يوليو 2016) ج.ر عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7) يوليو 2016)، ص: 5186؛ كما غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير)2182 :الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)، جر عدد 6975 بتاريخ 22 من شعبان 1442 (5) أبريل (2021)، ص

تظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة بعد مراجعتها وفق أحكام هذا القانون صالحة وحدها لجميع الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية العامة أو التكميلية أو الجزئية ولعمليات

الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللائحة الانتخابية للسنة التالية، على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات الآتية :

1 - وفاة :

2 - تحويل مكان إقامة العاملين في المصالح العمومية أو مصالح الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية على إثر انتقالهم أو انتهاء خدمتهم ومكان إقامة أفراد عائلتهم القاطنين معهم في تاريخ الانتقال أو انتهاء الخدمة. ويجب أن تكون الطلبات المقدمة في هذا الشأن مصحوبة بالمبررات الضرورية :

3 - الأحكام الصادرة على إثر طعن في قرارات اللجنة الإدارية :

4 - الحرمان من حق التصويت بموجب حكم قضائي :

5 - إغفال اسم شخص في اللائحة الانتخابية نتيجة خطإ مادي :

6 - قيد أحد الناخبين في عدة لوائح انتخابية أو تعدد قيده في لائحة واحدة :

7 - الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية :

- التشطيبات التي تقوم بها السلطة الإدارية المحلية خارج الآجال المخصصة لاجتماعات اللجنة الإدارية :

9 - طلبات القيد التي يقدمها الأشخاص الذين بلغوا سن الرشد القانونية بعد حصر اللوائحالانتخابية النهائية أو الذين سيبلغون هذه السن في التاريخ المحدد للاقتراع :

10 - طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد المقدمة بعد آخر حصر للوائح الانتخابية العامة :

11 - طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد التي توصلت بها اللجنة الإدارية من سفارات وقنصليات المملكة.

في حالة إجراء انتخابات جماعية أو جهوية أو تشريعية جزئية، تقبل طلبات القيد وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 أعلاه التي تصل إلى مقر اللجنة الإدارية في اليوم الخامس عشر (15) السابق ليوم الاقتراع على أبعد تقدير.

تعرض الطلبات المذكورة وكذا الحالات الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه في اليوم الموالي لانتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة على اللجنة الإدارية المختصة لدراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها. وتبلغ قراراتها كتابة إلى السلطة الإدارية المحلية وإلى المعنيين بالأمر داخل أجل يومين من تاريخ اتخاذها. وتضمن اللجنة قراراتها في جدول يوضع رهن إشارة العموم بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر (10) السابق ليوم الاقتراع.

كما يتضمن الجدول المذكور الإضافات والإصلاحات والتشطيبات المرتبطة بالحالات الأخرى المشار إليها أعلاه.

إذا تعلق الأمر بانتخابات عامة جماعية أو جهوية أو تشريعية، يتم إدخال التغييرات المشار إليها في البنود أعلاه وفق الأحكام المقررة في المادة 30 المكررة بعده.

المادة 30 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 02.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.100 بتاريخ 29 من رمضان 1437 (5) يوليو 2016) ج.ر عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7) يوليو (2016)، ص: 5186؛ كما غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير)2182 :الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)، جر عدد 6975 بتاريخ 22 من شعبان 1442 (5) أبريل (2021)، ص

تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 من المادة 30 أعلاه خلال مدة 30 يوما يحدد تاريخ بدايتها ونهايتها بقرار لوزير الداخلية ينشر بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد للشروع في عمليات القيد بخمسة عشر (15) يوما على الأقل.

يبين القرار المذكور أيضا التواريخ والآجال المنصوص عليها في هذه المادة.

تجتمع اللجنة الإدارية خلال سبعة (7) أيام للتداول في طلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها وكذا لبحث الحالات الأخرى المشار إليها في المادة 30 أعلاه واتخاذ القرارات اللازمة في شأنها طبقا للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.

يبلغ رئيس اللجنة الإدارية كتابة وبكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية، إلى المعنيين بالأمر بالعنوان المضمن في طلبات قيدهم أو طلبات نقل قيدهم قرارات رفض طلباتهم داخل أجل ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار. كما يبلغ وفق نفس الكيفيات وداخل نفس الأجل قرارات الشطب إلى المعنيين بالأمر بالعنوان المضمن في اللائحة الانتخابية، باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات.

تقوم اللجنة الإدارية بإعداد جدول يتضمن نتائج مداولاتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء المادية التي قامت بإصلاحها ، وتودعه بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة وبالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة طيلة سبعة (7) أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لاجتماعات اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة. ويقع إخبار الجمهور بذلك بواسطة إعلانات تلصق على أبواب المباني الإدارية وتذاع في الإذاعة والتلفزيون وتنشر في الصحف أو بأية طريقة أخرى مألوفة الاستعمال حتى يتمكن كل من يهمه الأمر من الاطلاع على الجدول

المذكور داخل أوقات العمل الرسمية خلال الأجل المحدد في هذه الفقرة، بما في ذلك يومي السبت والأحد.

يمكن لكل شخص رفض طلب قيده أو طلب نقل قيده أو شطب اسمه من اللائحة الانتخابية أن يقيم، خلال نفس الأجل المحدد لإيداع الجدول المشار إليه في الفقرة الثالثة أعلاه، دعوى طعن في قرار اللجنة الإدارية، وذلك وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المواد 45 و 46 و 133 من هذا القانون. ويخول حق الطعن أيضا للوالي أو العامل أو السلطة الإدارية المحلية.

تبت المحكمة ابتدائيا وانتهائيا في الطعن المقدم أمامها وجوبا داخل أجل أقصاه خمسة أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط بالمحكمة. وتبلغ حكمها فورا إلى اللجنة الإدارية بمقرها وإلى الوالي أو العامل وإلى الأطراف الأخرى المعنية.

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في اليوم الأربعين (40) السابق لتاريخ الاقتراع اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون. وعند الاقتضاء، تقوم السلطة الإدارية المحلية فورا بإدراج اسم الشخص الذي قضت المحكمة بقبول طعنه في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المعنية.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها على مستخرج من اللائحة الانتخابية العامة المشار إليها في الفقرة أعلاه، يتضمن أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم وتواريخ ازديادهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها.

يتم الحصول على المستخرج المذكور، طبق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 من هذا القانون خلال مدة عشرة أيام ابتداء من تاريخ الحصر النهائي.

يكون المستخرج مبوبا حسب مكاتب التصويت المحدثة بالجماعة أو المقاطعة بعد تحديدها.

لهذه الغاية، يجوز لكل حزب سياسي أن ينتدب وكيلا عنه، على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات أو الجماعة أو المقاطعة، لتقديم طلب الحصول على المستخرج المذكور.

يتسلم وكيل الحزب المستخرج المطلوب داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب.

المادة 30 المكررة مرتين

أضيفت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 02.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.100 بتاريخ 29 من رمضان 1437 (5) يوليو 2016) ج.ر عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7) يوليو 2016)، ص: 5186 كما نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون

رقم 10.21 الصادر بتنفيذه)2182:الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)، ج ر عدد 6975 بتاريخ 22 من شعبان 1442 (5) أبريل (2021)، ص

علاوة على المهام الموكولة إلى السلطة الإدارية المحلية عملا بأحكام المادة 20 من هذا القانون، يجب على هذه السلطة الإدارية أن تطلب من كل مواطنة أو مواطن مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة أن يتقدم بطلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها. ولهذه الغاية، تقوم المصالح الترابية للمديرية العامة للأمن الوطني بإحالة قوائم الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة السالفة الذكر لأول مرة إلى السلطة الإقليمية المختصة فور تسلمها من طرف المعنيين بالأمر.

المادة 31

تجرى وفقا لأحكام الباب الثاني من هذا القسم عمليات وضع اللوائح الانتخابية العامة الجديدة.

تجرى وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القسم عمليات المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة.

الباب الرابع: المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية

المادة 32

تباشر عملية المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة تحت إشراف لجنة وطنية تقنية تتألف كما يلي:

- رئيس غرفة بمحكمة النقض، بصفة رئيس اللجنة، يعينه الرئيس الأول لهذه المحكمة؛
- ممثل واحد عن كل حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية؛
- ممثل وزير الداخلية بصفة كاتب اللجنة.

يجوز للجنة أن تستعين بموظفين لإنجاز المهام الموكولة إليها. وتحدد لائحة هؤلاء الموظفين من طرف رئيس اللجنة باقتراح من ممثل وزير الداخلية.

تقوم اللجنة الوطنية التقنية بإخضاع المعطيات المتعلقة بالمقيدين في اللوائح الانتخابية العامة لمعالجة معلوماتية على مستوى الحاسوب المركزي لوزارة الداخلية، لرصد الأخطاء المادية التي قد تشوب هذه اللوائح كقيد شخص في عدة لوائح، أو تكرار قيده في لائحة واحدة، أو بصفة عامة الحالات المتعلقة بالأخطاء المادية الأخرى التي قد تلاحظها في هذه اللوائح. وتضمن هذه العمليات في محضر تعده اللجنة الوطنية التقنية.

تحيل اللجنة الوطنية، عن طريق العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية، إلى اللجنة الإدارية في كل جماعة أو مقاطعة الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية العامة، التي تهم لائحة الجماعة أو المقاطعة.

المادة 33

تباشر عملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية بعد إدخالها إلى الحاسوب لأول مرة أو بمناسبة المراجعة السنوية للوائح الانتخابية أو المراجعة الاستثنائية لهذه اللوائح أو كلما تقرر ذلك بقانون.

تحدد التواريخ والآجال الخاصة بعملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية بقرار لوزير الداخلية.

المادة 34

تقوم اللجان الإدارية المختصة على صعيد كل جماعة أو مقاطعة بدراسة الحالات المحالة إليها نتيجة عملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية واتخاذ القرار المناسب في شأنها طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 35

كل قرار صادر بالشطب يبلغه رئيس اللجنة الإدارية كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية، إلى الشخص المعني بالأمر بالعنوان المضمن في اللائحة الانتخابية وذلك في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار.تاريخ

المادة 36

تضع اللجنة الإدارية بعد انتهاء أشغالها الجدول التعديلي الذي يودع رفقة اللائحة الانتخابية النهائية بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة طيلة ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بقرار لوزير الداخلية حيث يمكن لكل شخص يعنيه الأمر الاطلاع عليه داخل أوقات العمل الرسمية.

المادة 37

لكل شخص يرى أن اسمه قد شطب بصفة غير قانونية أن يقيم دعوى طعن في قرارات اللجنة الإدارية وذلك طبق الإجراءات المحددة في المادة 46 بعده، ويخول نفس الحق إلى العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

يجوز لكل ناخب مقيد أن يطلب من المحكمة شطب اسم شخص يرى أنه قيد بصفة غير قانونية. ويخول نفس الحق إلى العامل أو الباشا أو القائد.

تقدم الطعون المشار إليها أعلاه خلال ثلاثة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء الأجل المحدد في المادة 36 أعلاه.

يجب أن لا يبعد تاريخ الجلسة الأخيرة للمحكمة المحال إليها الطعن بأكثر من 10 أيام عن تاريخ إيداع الجدول التعديلي.

المادة 38

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في تاريخ يحدد بقرار لوزير الداخلية اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

يودع نظير من اللائحة الانتخابية النهائية لدى المحكمة الإدارية وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

تظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة نهائيا صالحة وحدها لجميع الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية العامة أو التكميلية أو الجزئية وكذلك لعمليات الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللوائح الانتخابية للسنة التالية على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 30 أعلاه.

المادة 39

إذا تعذر في جماعة أو مقاطعة وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها أو ضبطها بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية في التواريخ وداخل الآجال المقررة، تحدد تواريخ وآجال جديدة لوضع اللائحة الانتخابية بموجب قرار لوزير الداخلية.

الباب الخامس: أحكام خاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب

المادة 40

يمكن للأجانب المقيمين بالمغرب الذين تربط بلادهم بالمملكة المغربية اتفاقيات تجيز قيد المواطنين باللوائح الانتخابية للبلد الآخر أو الأجانب الذين أقرت بلدانهم معاملة مماثلة للمواطنين المغاربة، طلب قيدهم في لوائح انتخابية إضافية خاصة بالأجانب.

تعتمد اللوائح الإضافية الخاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب لتصويت المقيدين فيها بمناسبة الانتخابات الجماعية.

المادة 41

يقدم، بكيفية شخصية، كل أجنبي من الأجانب المشار إليهم في المادة 40 أعلاه يرغب في قيد اسمه في اللائحة الانتخابية الإضافية طلب قيده بملء مطبوع خاص يثبت فيه اسميه الشخصي والعائلي واسمي أبويه ورقم بطاقة إقامته بالمغرب أو بطاقة تسجيله المسلمة من طرف المدير العام للأمن الوطني، والتي يجب أن تكون سارية المفعول.

يجب أن يدلي صاحب الطلب بجميع الوثائق التي تثبت أنه يقيم فعليا في المغرب منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، وفي دائرة نفوذ الجماعة أو المقاطعة منذ مدة لا تقل عن ستة أشهر متصلة.

كما يجب عليه أن يدلي بتصريح موقع ومصادق عليه يقر فيه أنه يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية في بلده الأصلي.سياسة

تودع طلبات القيد في اللوائح الانتخابية الإضافية داخل الآجال المحددة في هذا القانون.

المادة 42

تسري على اللوائح الانتخابية الإضافية أحكام المادة 9 والمادة 13 وما يليها من المواد إلى غاية المادة 19 فيما يتعلق ببحث طلبات القيد فيها وتحرير اللائحة المؤقتة وتسليم مستخرج منها للأحزاب السياسية والبت في الشكاوى المتعلقة بطلبات القيد فيها وكيفية وتاريخ حصرها.

توضع اللائحة الانتخابية الإضافية الخاصة بالأجانب على مستوى الجماعة أو المقاطعة وتبوب حسب الدوائر الانتخابية التي ينتمي إليها الناخبون المقيدون فيها وحسب محلات سكناهم.

المادة 43

تسري أحكام هذا القسم على عمليات المراجعة السنوية والمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية

الإضافية وعمليات ضبط هذه اللوائح بعد المعالجة المعلوماتية والطعون المتعلقة بها. تاريخ
المادة 44
تظل اللوائح الانتخابية الإضافية الخاصة بالأجانب المحصورة بعد وضعها أو مراجعتها وفق أحكام هذا القانون صالحة لانتخابات المجالس الجماعية العامة أو التكميلية أو الجزئية إلى أن تحصر نهائيا اللائحة الانتخابية للسنة التالية، على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات الآتية:

1. وفاة؛
2. الأحكام الصادرة على إثر طعن في قرارات اللجان الإدارية؛
3. الحرمان من حق التصويت في البلد الأصلي؛
4. إغفال اسم شخص في اللائحة الانتخابية نتيجة خطأ مادي؛
5. قيد أحد الناخبين في عدة لوائح انتخابية أو تعدد قيده في لائحة واحدة؛
6. الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية؛
7. طلبات القيد التي يقدمها الأشخاص الذين بلغوا سن الرشد القانونية بعد حصر اللوائح الانتخابية النهائية أو الذين سيبلغون هذه السن في التاريخ المحدد للاقتراع.

لكي تكون طلبات القيد هذه مقبولة يجب أن تصل إلى مقر اللجنة الإدارية قبل اليوم الخامس عشر السابق ليوم الاقتراع؛

8. طلبات القيد الجديدة المقدمة بعد آخر حصر للوائح الانتخابية الإضافية.

تكون هذه الإضافات أو التشطيبات موضوع جدول يحرره رئيس اللجنة الإدارية ويودع بمكاتب السلطات الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة عشرة أيام قبل التاريخ المحدد للاقتراع.

الباب السادس: الطعون المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة

المادة 45

تقدم الطعون المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية العامة ويفصل فيها وفق القواعد الإجرائية المقررة في هذا القانون وفي القانون رقم 41.90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية .

المادة 46

يقدم الطعن في القرارات المنصوص عليها في المواد 16 و28 و37 من هذا القانون إلى المحكمة الإدارية المختصة بواسطة تصريح يدلى به لكتابة الضبط بها، ويسلم عنه كاتب الضبط وصلا. وتبت المحكمة بصفة انتهائية في القضية دون مصاريف أو إجراءات بعد استدعاء يوجه إلى الأطراف المعنية بالأمر قبل التاريخ المحدد للنظر في الطعن بثلاثة أيام.

يجب أن لا يبعد تاريخ الجلسة الأخيرة للمحكمة الإدارية بأكثر من 30 يوما عن تاريخ إيداع الجدول التعديلي.تاريخ

يبلغ الحكم كتابة فور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى السلطة الإدارية المحلية المعنية.

لا يوقف الطعن بالنقض تنفيذ حكم المحكمة الإدارية.

في حالة بت محكمة النقض في الطعن بالنقض المعروض عليها، فإن طلب إعادة النظر أو المراجعة لا يوقف تنفيذ القرار الصادر عنها.

القسم الثاني: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات

الباب الأول: أحكام عامة

الفرع الأول: شروط المشاركة في الاستفتاء

المادة 47

يشارك في الاستفتاء:

1. الناخبون المقيدون في اللوائح الانتخابية العامة؛
2. أفراد القوات المسلحة الملكية العاملون أيا كانت رتبهم وأعوان القوة العمومية وبوجه عام جميع الأشخاص الذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم؛
3. المغاربة المسجلون في سفارات وقنصليات المملكة المغربية والمغاربة المقيمون بالخارج.

يشترط في الأشخاص المشار إليهم في البندين 2 و3 أعلاه أن يكونوا بالغين سن الرشد القانونية في تاريخ الاقتراع وأن تتوفر فيهم الشروط الأخرى المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة بصرف النظر عن شرط عدم الانتماء إلى بعض فئات الموظفين المدنيين والعسكريين.

المادة 48

دراسات الاتصالات والوسائط

تقوم بوضع لوائح الأشخاص المشار إليهم في البند 2 من المادة 47 أعلاه السلطة التي يخضعون لها وتوجهها إلى الوالي أو العامل الذي يبلغها إلى رؤساء مكاتب التصويت التي يدعى للتصويت فيها الأشخاص المذكورون.

الفرع الثاني: حملة الاستفتاء

المادة 49

تبتدئ الفترة المخصصة لحملة الاستفتاء في الساعة الأولى من اليوم العاشر الذي يسبق تاريخ الاقتراع وتنتهي في الساعة الثانية عشرة ليلا من اليوم السابق للاقتراع.

لا يجوز أن يشارك في حملة الاستفتاء إلا الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المؤسسة بصفة قانونية في التاريخ المقرر لبداية الحملة.

المادة 50

يجوز، خلال حملة الاستفتاء، عقد الاجتماعات العامة بكامل الحرية وفقا للتشريع الجاري به العمل في شأن التجمعات العمومية.برامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

تطبق على حملة الاستفتاء أحكام التشريع الجاري به العمل في شأن الصحافة والنشر.

المادة 51

تقوم السلطة الإدارية المحلية في كل جماعة أو مقاطعة، خلال اليوم الحادي عشر السابق لليوم المحدد لإجراء الاقتراع، بتعيين أماكن خاصة تعلق بها الملصقات المتعلقة بالاستفتاء.

تخصص في كل من هذه الأماكن مساحات متساوية لجميع الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء. وتوزع السلطة الإدارية المحلية المساحات المذكورة حسب ترتيب إيداع الطلبات لديها.

يحدد عدد الأماكن الواجب تخصيصها في كل جماعة أو مقاطعة بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

المادة 52تاريخ

يحدد عدد الملصقات المتعلقة بالاستفتاء التي يجوز وضعها في الأماكن المشار إليها في المادة 51 أعلاه وحجمها ومضمونها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

يحظر تعليق الملصقات المذكورة خارج الأماكن المعينة لذلك، ولو كانت مدموغة.

المادة 53

لا يجوز أن تتضمن الملصقات غير الرسمية المتعلقة بحملة الاستفتاء اللونين الأحمر أو الأخضر أو الجمع بينهما.

لا يجوز لأي شخص أن يقوم يوم الاقتراع بنفسه أو بواسطة غيره، بتوزيع منشورات تتعلق بحملة الاستفتاء.

يمنع تسخير الوسائل أو الأدوات المملوكة للهيئات العامة أو الجماعات الترابية أو الشركات أو المقاولات المنصوص عليها في القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى ، في حملة الاستفتاء، بأي شكل من الأشكال. ولا تدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات التي تضعها الدولة أو الجماعات الترابية رهن إشارة الأحزاب السياسية أو المنظمات النقابية على قدم المساواة.سياسة

الفرع الثالث: تحضير عمليات التصويت وسيرها

المادة 54

يحاط الناخب علما بمكتب التصويت الذي سيصوت فيه، بواسطة إشعار مكتوب يتضمن اسميه الشخصي والعائلي أو أسماء أبويه إن لم يكن له اسم عائلي وعنوانه ورقم بطاقته الوطنية للتعريف وعنوان مكتب التصويت والرقم الترتيبي المخصص له في لائحة الناخبين. وتوجه السلطة الإدارية المحلية الإشعار المذكور إلى الناخبين بأي وسيلة من الوسائل المتاحة. ولا يعتبر هذا الإشعار ضروريا للتصويت.

فيما يتعلق بالأشخاص المشار إليهم في البند 2 من المادة 47 من هذا القانون، يحرر الوالي أو العامل أو من ينتدبه لهذا الغرض الإشعار المنصوص عليه أعلاه الذي يوجه إلى السلطة التي يخضع لها هؤلاء الأشخاص لتتولى تسليمه لهم.

المادة 55

تعين بقرار للوالي أو العامل أو من يقوم مقامه في ذلك الأماكن التي تقام فيها مكاتب التصويت.

ويحاط العموم بذلك قبل تاريخ الاقتراع بستة أيام على الأقل بواسطة تعليق إعلانات أو النشر في الصحف أو في الإذاعة أو التلفزيون أو بأي وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال.

تقام مكاتب التصويت في أماكن قريبة من الناخبين بالبنايات العمومية. ويمكن، عند الضرورة، إقامة المكاتب المذكورة في أماكن أو بنايات أخرى.

تقوم السلطة الإدارية المحلية، خلال أجل 48 ساعة على الأقل قبل تاريخ الاقتراع، بإيداع لائحة الناخبين بالمكاتب الإدارية ومصالح الجماعة أو المقاطعة، مبوبة حسب مكاتب التصويت التابعين لها.

يحدث بكل جماعة أو مقاطعة مكتب مركزي، ويعين مكان إقامة هذا المكتب بقرار للوالي أو العامل أو من يقوم مقامه في ذلك.

المادة 56

يعين الوالي أو العامل، 48 ساعة على الأقل قبل تاريخ الاقتراع، من بين الموظفين أو الأعوان العاملين بالإدارة العمومية أو الجماعات الترابية أو من بين مستخدمي المؤسسات العمومية أو الناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة وتتوفر فيهم شروط النزاهة والحياد، الأشخاص الذين يعهد إليهم برئاسة مكاتب التصويت ويسلمهم لوائح الناخبين التابعين للمكتب المعهود إليهم برئاسته والمطبوع الخاص بتحرير محضر عمليات التصويت وأوراق إحصاء الأصوات.

ويعين أيضا، داخل نفس الأجل الموظفين أو الناخبين الذين يقومون مقام رؤساء مكاتب التصويت إذا تغيبوا أو عاقهم عائق.تاريخ

يساعد رئيس مكتب التصويت ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم داخل الأجل ووفق الكيفيات والشروط المشار إليها أعلاه مع بيان مهامهم. كما يتم تعيين نواب عنهم يقومون مقامهم إذا تغيبوا أو عاقهم عائق.

إذا تعذر حضور الأشخاص المعينين لمساعدة رئيس مكتب التصويت ساعة افتتاح الاقتراع، يختار رئيس المكتب المذكور لمساعدته الناخبين الاثنين الأكبر سنا والناخب الأصغر سنا من بين الناخبين الحاضرين بمكان التصويت الذين يحسنون القراءة والكتابة. وفي هذه الحالة، يتولى أصغر الأعضاء سنا مهام كاتب مكتب التصويت. يعين رئيس وأعضاء المكتب المركزي ونوابهم وفق الكيفيات المبينة أعلاه.

المادة 57

للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء أن تعين ممثلا ناخبا عنها للحضور باستمرار في كل مكتب تصويت ليراقب عملياته. ويجب تبليغ اسم هذا الممثل، إلى غاية الساعة الثانية عشرة من زوال اليوم السابق لتاريخ الاقتراع، إلى السلطة الإدارية المحلية التي يتعين عليها أن تخبر بذلك رئيس مكتب التصويت. سياسة

وتسلم هذه السلطة فورا إلى مندوب الحزب السياسي أو المنظمة النقابية المعنية وثيقة تثبت صفة ممثل، ويجب أن يقدم الممثل هذه الوثيقة إلى رئيس مكتب التصويت.

المادة 58

يفصل مكتب التصويت في جميع المسائل التي تثيرها عمليات التصويت وتضمن قراراته في محضر عمليات التصويت.
تناط المراقبة وحفظ النظام داخل التصويت برئيسه.
المادة 59
يكون لدى كل مكتب تصويت لائحة في نظيرين للمصوتين الذين يتعين عليه تلقي أصواتهم، تتضمن أرقامهم الترتيبية في اللائحة الانتخابية وأرقام بطائقهم الوطنية للتعريف.
يجب على كل مكتب تصويت أن يتحقق قبل بداية الاقتراع من توفره على جميع الوثائق والمستندات اللازمة لسير عملية التصويت، ويجب أن يتحقق كذلك من أنه لا يوجد أي تفاوت من حيث العدد بين أوراق التصويت ب "نعم" وأوراق التصويت ب "لا".
المادة 60
يفتتح الاقتراع في الساعة الثامنة صباحا ويختتم في الساعة السابعة مساء. وإذا تعذر لسبب قاهر افتتاح الاقتراع في الساعة المقررة في هذا القانون، وجبت الإشارة إلى ذلك في محضر عمليات التصويت.
المادة 61
يعاين رئيس مكتب التصويت في الساعة المحددة لافتتاح الاقتراع أمام المصوتين الحاضرين أن الصندوق لا يحتوي على أي ورقة ثم يسده بقفلين أو مغلقين متباينين يحتفظ بأحد مفتاحيهما ويسلم الآخر إلى عضو مكتب التصويت الأكبر سنا.
المادة 62
التصويت حق شخصي وواجب وطني.
يكون التصويت سريا، ويشارك المصوتون في الاقتراع مباشرة وداخل معزل بوضع ورقة التصويت في غلاف غير شفاف وغير مصمغ يحمل خاتم السلطة الإدارية المحلية.
يجب على الناخبين ألا يهتموا في مكاتب التصويت إلا بالإدلاء بأصواتهم ولا يجوز لهم إثارة أي جدال أو نقاش كيفما كان نوعه.
المادة 63
يجيب المصوتون ب "نعم" أو "لا" مطبوعين في ورقتين مختلفتي اللون.
المادة 64
تتم عملية التصويت كما يلي:
يسلم المصوت، عند دخوله قاعة التصويت، إلى كاتب مكتب التصويت بطاقته الوطنية للتعريف؛
يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل للمصوت؛
يأمر الرئيس بالتحقق من وجود اسم المصوت في لائحة المصوتين ومن هويته؛
يأخذ المصوت من فوق طاولة معدة لهذا الغرض بنفسه غلافا وورقتي التصويت.
ويحرص رئيس مكتب التصويت على احترام هذا المقتضى؛

يدخل المصوت وبيده هذه الوثائق إلى المعزل ويضع، حسب اختياره، ورقة تصويته داخل الغلاف قبل الخروج من المعزل؛

يودع المصوت بنفسه الغلاف المحتوي على ورقة تصويته في صندوق الاقتراع؛

- يضع الرئيس على يد المصوت علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة. ويضع إذاك عضوا المكتب إشارة أمام اسم المصوت في لائحة المصوتين؛

يعيد الكاتب للمصوت بطاقته الوطنية للتعريف، ثم يغادر المصوت قاعة التصويت في الحين.

إذا كان المصوت يحمل قرارا قضائيا بالقيد في اللائحة الانتخابية العامة، أمكنه التصويت على النحو المبين أعلاه، مع الإشارة إلى ذلك في المحضر.

يمكن لكل مصوت به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع ورقة تصويته داخل الغلاف أو إدخال هذا الغلاف في صندوق الاقتراع أن يستعين بمصوت من اختياره يكون متوفرا على البطاقة الوطنية للتعريف. ويشار إلى هذه الحالة في محضر عمليات التصويت. غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من مصوت معاق واحد.

الفرع الرابع: فرز الأصوات

المادة 65

يتولى مكتب التصويت، بمجرد اختتام الاقتراع، فرز الأصوات بمساعدة فاحصين. غير أنه لرئيس المكتب وأعضائه أن يقوموا بأنفسهم بفرز الأصوات دون مساعدة فاحصين إذا كان مكتب التصويت يشتمل على أقل من مائتي مصوت.

المادة 66

يعين رئيس مكتب التصويت من بين المصوتين الحاضرين عدة فاحصين يحسنون القراءة والكتابة ويوزعهم على طاولات يجلس حول كل منها أربعة فاحصين.

يجوز للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء تعيين فاحصين يوزعون كذلك قدر الإمكان على جميع طاولات الفرز. وفي هذه الحالة، يجب إشعار الرئيس بأسماء الفاحصين قبل اختتام التصويت بساعة على الأقل، وذلك ليتأتى وضع لائحة الفاحصين وتوزيعهم على الطاولات قبل بداية عملية الفرز.سياسة

المادة 67

يباشر فتح صندوق التصويت ويتم التحقق من عدد الأغلفة، فإذا كان عددها أكثر أو أقل من عدد المصوتين الموضوعة أمام أسمائهم الإشارة المنصوص عليها في المادة 64 أعلاه، وجبت الإشارة إلى ذلك في محضر عمليات التصويت.

يوزع الرئيس الأغلفة على مختلف الطاولات، ويخرج في كل طاولة أحد الفاحصين ورقة التصويت من الغلاف ويسلمها بعد نشرها إلى فاحص أخر يقرؤها بصوت عال، ثم يضع فاحصان على الأقل علامة عن كل ورقة تدل على "نعم" وعن كل ورقة تدل على "لا" في أوراق معدة لهذا الغرض.

إذا وجدت في غلاف عدة أوراق تصويت، اعتبرت ملغاة إن اختلف اللون وعدت صوتا واحدا إن كانت من نفس اللون.

المادة 68

يصرح بإلغاء الأصوات المعبر عنها في إحدى الحالتين الآتيتين:

أ) الأوراق أو الأغلفة التي تتضمن كتابات أو تحمل علامة خارجية أو داخلية من شأنها أن تضر بسرية الاقتراع ؛

ب) الأوراق التي يعثر عليها في صندوق الاقتراع بدون غلاف أو في أغلفة غير قانونية.

لا تعتبر الأوراق الملغاة في نتائج الاقتراع.

إذا اعترف مكتب التصويت بصحة الأوراق المشار إليها في البندين (أ) و(ب) رغم النزاعات التي أثيرت بشأنها، إما من لدن الفاحصين أو من طرف المصوتين الحاضرين، فإنها تعتبر منازعا فيها.

توضع أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية في غلاف مستقل مختوم وموقع عليه من طرف رئيس وأعضاء المكتب.

ويجب أن يشار على ظهر الغلاف المذكور إلي عدد الأوراق الملغاة وعدد الأوراق المنازع فيها وعدد الأغلفة غير القانونية.

يجب أن تثبت في كل ورقة من الأوراق الملغاة أو المنازع فيها أسباب إضافتها إلى المحضر.

كما يجب أن يشار في الأوراق المنازع فيها إلى أسباب النزاع وإلى القرارات التي اتخذها مكتب التصويت في شأنها.

أما الأوراق المعترف بصحتها والتي لم تكن محل أي نزاع، فيباشر إحراقها أمام المصوتين الحاضرين بعد انتهاء عمليات فرز الأصوات وإحصائها.

المادة 69

يلحق الغلاف المتضمن لأوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية بالمحضر المشار إليه في المادة 70 بعده، مع مراعاة الشكليات والشروط المقررة في المادة 68 أعلاه.

المادة 70

تسجل عملية فرز الأصوات في محضر يحرر في نظيرين يوقعهما رئيس وأعضاء مكتب التصويت.

غير أنه، إذا تعذر لسبب قاهر على عضو من أعضاء مكتب التصويت أن يكون حاضرا في المكتب المذكور إلى غاية إنهاء عملية الاقتراع أو فرز الأصوات أو إحصائها أو إعلان النتائج، يوقع المحضر من قبل الأعضاء الحاضرين، وينص على هذه الحالة في المحضر.

يحمل في الحال إلى المكتب المركزي المحدث على صعيد الجماعة أو المقاطعة نظيرا المحضر مشفوعين بالغلاف الذي يحتوي على الأوراق الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

الفرع الخامس: إحصاء الأصوات

المادة 71

يودع نظير من محاضر مكاتب التصويت وكذا لائحة المصوتين رهن إشارة العموم، ابتداء من الساعة الأولى من أوقات العمل الرسمية لليوم الموالي لتاريخ الاقتراع، في مقر المكتب المركزي التابعة له مكاتب التصويت، حيث يمكن للمصوتين أن يطلعوا عليه خلال أجل يومين أثناء أوقات العمل الرسمية ويبدوا في شأنه ما يعن لهم من مطالبات.تاريخ

تدون المطالبات في سجل مرقم خاص بتلقي المطالبات، ويجب أن يبين في كل مطالبة الاسم الشخصي والعائلي للمصوت المعني ورقم بطاقته الوطنية للتعريف ورقمه الترتيبي في لائحة المصوتين.

المادة 72

يباشر المكتب المركزي، بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في المادة 71 أعلاه، إحصاء الأصوات المعبر عنها في الجماعة أو المقاطعة باعتبار الأصوات التي اعترفت بصحتها مختلف مكاتب التصويت الملحقة به.

المادة 73

تسجل عمليات إحصاء الأصوات في محضر يحرر في نظيرين يوقعهما رئيس المكتب المركزي وأعضاؤه. ويجب أن تثبت في المحضر المذكور المطالبات التي أبداها المصوتون عملا بأحكام المادة 71 أعلاه.

غير أنه يمكن استخراج نظيري المحضر المشار إليهما في الفقرة السابقة من الحاسوب بعد تضمينهما المعطيات الإحصائية الخاصة بالنتائج المعلن عنها من طرف مكاتب التصويت التابعة للمكتب المركزي. ويتولى الرئيس وأعضاء المكتب المذكور التحقق من تطابق المعطيات المذكورة مع ما هو مضمن في محاضر مكاتب التصويت. ويوقع النظيران المستخرجان من الحاسوب من لدن رئيس المكتب المركزي وأعضائه.

يحتفظ بأحد النظيرين ضمن وثائق السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الجماعة أو المقاطعة مع نظير من محضر كل مكتب تصويت ملحق بالمكتب المركزي. ويوجه النظير الآخر إلى الوالي أو العامل مع نظير لمحضر كل مكتب تصويت والغلاف الذي يحتوي على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

المادة 74

تباشر إحصاء الأصوات على مستوى العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات لجنة تتألف من:

رئيس المحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها مقر العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات أو قاض ينتدبه لهذا الغرض، رئيسا؛

مصوتين يحسنان القراءة والكتابة يعينهما الوالي أو العامل؛

ممثل للوالي أو للعامل يتولى مهام كتابة اللجنة.

المادة 75

تباشر اللجنة إحصاء الأصوات باعتبار الإحصاء الذي أنجزته مختلف المكاتب المركزية التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات والأصوات التي اعترفت بصحتها مكاتب التصويت الملحقة بها .

تسجل عملية الإحصاء في محضر يحرر في نظيرين. غير أنه يمكن استخراج نظيري المحضر من الحاسوب بعد التحقق من تطابق المعطيات المضمنة فيهما مع تلك المضمنة في محاضر المكاتب المركزية. ويوقع رئيس اللجنة وأعضاؤها نظيري المحضر اللذين يشار فيهما عند الاقتضاء إلى محاضر المكاتب المركزية التي تحتوي على مطالبات.

يحتفظ بأحد النظيرين ضمن وثائق العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات ويحمل الآخر من طرف رئيس اللجنة في الحال إلى المحكمة الدستورية مع نظير من محاضر المكاتب المركزية ومكاتب التصويت التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات والأغلفة المحتوية على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

الباب الثاني: تصويت المواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة

المادة 76

يجرى التصويت وعمليات فرز الأصوات التي يعبر عنها المواطنات والمواطنون المغاربة المقيمون خارج تراب المملكة وإحصاء هذه الأصوات ووضع محاضر عمليات التصويت وفقا لأحكام الفرع الثالث وما بعده إلى الفرع الخامس من الباب الأول من هذا القسم، مع مراعاة أحكام المادة 77 وما يليها من المواد إلى غاية المادة 83 بعده.

المادة 77

يجب أن يوضع خاتم السفارة أو القنصلية على الأغلفة المشار إليها في المادة 62 من هذا القانون.

المادة 78

يجرى التصويت في مكاتب للتصويت تحدث في مبنى السفارة أو القنصلية المسجل فيها المصوتون وبالأماكن الأخرى التي يعينها السفير أو القنصل لهذه الغاية داخل الأجل المحدد في المادة 55 أعلاه.

المادة 79

يرأس مكتب التصويت القنصل أو أحد الأعوان الذي ينتدبه السفير أو القنصل لذلك ويمارس الاختصاصات التي يخولها هذا القانون لرئيس مكتب التصويت.

يجوز للسفير أو القنصل الإعلان عن الشروع في الاقتراع قبل التاريخ المحدد له بيوم أو يومين.تاريخ

يباشر التصويت من الساعة الثامنة صباحا إلى غاية السابعة مساء حسب التوقيت المحلي ببلد الإقامة.

المادة 80

يمكن للمواطنات وللمواطنين المغاربة المقيمين بصفة فعلية ومستمرة داخل تراب المملكة،

المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة والمتواجدين بالخارج خلال المدة المخصصة للاقتراع أن يشاركوا في التصويت في أقرب مكتب تصويت من محل تواجدهم شريطة الإدلاء بجواز سفرهم. ويشار إلى هذه الحالة ببيان خاص في محضر مكتب التصويت.

المادة 81

يقوم كاتب مكتب التصويت بتضمين البيانات الخاصة بكل مصوت في لائحة تسمى لائحة المصوتين. وتشتمل هذه البيانات على الاسم الشخصي والعائلي للمصوت ورقم بطاقة تسجيله القنصلية أو جواز سفره المغربي أو بطاقته الوطنية للتعريف، وعنوانه الشخصي بالخارج أو داخل تراب المملكة إذا تعلق الأمر بمواطنة أو بمواطن مقيم بأرض الوطن.

المادة 82

يمكن لكل مصوت يعنيه الأمر أن يطلع، في مبنى السفارة أو القنصلية، خلال اليومين الموالبين لليوم المحدد للاقتراع، أثناء أوقات العمل الرسمية، على محضر مكتب التصويت وعلى لائحة المصوتين لإبداء ما يعن له في شأنها من مطالبات.

عند انصرام الأجل المذكور أعلاه، يحمل إلى السفارة التابعة لها القنصلية محضر مكتب التصويت بعد أن يتمم عند الاقتضاء بالمطالبات المعبر عنها ويشفع بالغلاف المحتوي على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

المادة 83

يباشر السفير إحصاء الأصوات المعبر عنها في مكاتب التصويت المحدثة في دائرة نفوذ السفارة ويسجل هذه العملية في محضر يحرر في نظيرين يحتفظ بأحدهما ضمن وثائق السفارة ويوجه الأخر في الحال إلى المحكمة الدستورية، مصحوبا بنظير من محاضر مكاتب التصويت والأغلفة المحتوية على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

الباب الثالث: إعلان نتائج الاستفتاءات

المادة 84

تعلن المحكمة الدستورية نتائج الاستفتاءات بعد التحقق من صحتها والبت في المطالبات.

القسم الثالث: تحديد المخالفات والعقوبات المقررة لها

المادة 85

تحدد طبقا لأحكام هذا القسم المخالفات المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية والمخالفات المرتكبة بمناسبة الاستفتاء والعقوبات المقررة لها.

المادة 86

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من حصل علي قيده في لائحة انتخابية باسم غير اسمه أو بصفة غير صفته أو أخفى حين طلب قيده أن به مانعا قانونيا يحول بينه وبين أن يكون ناخبا أو حصل علي قيده في لائحتين أو أكثر من اللوائح الانتخابية.

تطبق نفس العقوبة على كل شخص ساهم في ارتكاب إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة

السابقة. وتضاعف العقوبة إذا كان الشخص المساهم موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية أو منتخبا.

المادة 87

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من استعمل تصريحات مدلسة أو شهادات مزورة للحصول أو محاولة الحصول على قيده في لائحة انتخابية أو قام، بواسطة تلك الوسائل، بقيد شخص في لائحة انتخابية أو شطب اسمه منها بغير موجب قانوني أو حاول ذلك أو شارك فيه.

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الأفعال المشار إليها أعلاه بالحرمان من ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة لا تزيد على سنتين.

تطبق نفس العقوبة على كل شخص ساهم في ارتكاب إحدى المخالفات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه. وتضاعف العقوبة إذا كان الشخص المساهم موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية أو منتخبا.

المادة 88

يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى شهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص فقد حق التصويت لسبب من الأسباب وصوت إما بحكم قيده في لوائح انتخابية وضعت قبل فقده حق التصويت أو قيد فيها بعد ذلك دون طلب منه.

المادة 89

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 10.000 إلي 50.000 درهم كل من صوت بموجب قيد في اللائحة الانتخابية حصل عليه في الحالات المنصوص عليها في المادة 86 أعلاه أو بانتحاله اسم وصفة مصوت مسجل أو استعمل حقه في التصويت أكثر من مرة واحدة.

المادة 90

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص مقيد في لوائح انتخابية متعددة صوت أكثر من مرة واحدة.

المادة 91

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل شخص قام بنفسه أو بواسطة غيره يوم الاقتراع بتوزيع إعلانات أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق المتعلقة بحملة الاستفتاء.

المادة 92

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من علق إعلانات تتعلق بالاستفتاء خارج الأماكن المشار إليها في المادة 51 من هذا القانون أو علق إعلانات تتعلق بالحملة الاستفتائية لحزبه أو منظمته النقابية بمكان مخصص لحزب سياسي آخر أو لمنظمة نقابية أخرى. سياسة

المادة 93

يعاقب على المخالفة لأحكام الفقرة الأولى من المادة 53 أعلاه بغرامة من 10.000 إلي

50.000 درهم إذا صدرت المخالفة من ممثل لإحدى الأحزاب السياسية أو المنظمات النقابية وبغرامة قدرها 50.000 درهم إذا صدرت المخالفة من صاحب مطبعة.

المادة 94

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم على القيام بإعلانات لفائدة إحدى الأحزاب السياسية أو المنظمات النقابية غير المشاركة في حملة الاستفتاء أو بتوزيع منشوراتها.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم إذا كان مرتكب المخالفة المشار إليها في الفقرة السابقة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

المادة 95

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم :

كل حزب سياسي أو منظمة نقابية يستعمل أو يسمح باستعمال المساحة المخصصة لتعليق ملصقاته لغرض غير التعريف بموقفه والدفاع عنه؛

كل حزب سياسي أو منظمة نقابية يتخلى لغيره عن المساحة المخصصة له لتعليق ملصقاته بها؛

كل شخص يضبط في حالة تلبس وهو يستعمل شخصيا أو بواسطة غيره المساحة غير المخصصة لحزبه السياسي أو منظمته النقابية لتعليق ملصقاته بها.

المادة 96

يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص يقوم بتسخير الوسائل والأدوات المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 53 أعلاه في حملة الاستفتاء.

المادة 97

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص مكلف في عمليات اقتراع بتلقي الأوراق المصوت بها وإحصائها وفرزها قام باختلاس أوراق منها أو أضاف إليها ما ليس منها أو أفسدها أو قرأ لفظا غير اللفظ المقيد فيها.

يعاقب بنفس العقوبة كل شخص ضبط متلبسا بتسريب أوراق التصويت إلى خارج مكتب التصويت سواء قبل البدء في عملية الاقتراع أو خلال إجرائها.

المادة 98

لا يجوز لشخص يحمل أسلحة ظاهرة أو مخفية أو أدوات تشكل خطرا على الأمن العام أن يدخل قاعة التصويت، وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل في شأن التجمعات العمومية.

يمنع إدخال الهاتف النقال أو أي جهاز معلومياتي أو أي وسيلة أخرى للتصوير أو للاتصال السمعي البصري إلى القاعة المخصصة لمكتب التصويت أو المكتب المركزي أو لجنة الإحصاء التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات.دراسات الاتصالات والوسائط

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على رؤساء مكاتب التصويت ورؤساء المكاتب المركزية ورؤساء لجان الإحصاء التابعة للعمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات وكذا الأشخاص المرخص لهم من لدن رئيس المكتب أو اللجنة المعنية.

في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، يقوم رئيس المكتب أو اللجنة المعنية بحجز الهاتف النقال أو الجهاز أو الوسيلة المذكورة دون الإخلال بالمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

المادة 99

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل شخص أقدم، باستعمال أخبار زائفة أو إشاعات كاذبة أو غير ذلك من طرق التدليس، على تحويل أصوات المصوتين أو دفع مصوتا أو أكثر إلى الإمساك عن التصويت.

المادة 100

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من استأجر أو سخر أشخاصا على وجه يهدد به المصوتين أو يخل بالنظام العام.

تضاعف العقوبة إذا كان هؤلاء الأشخاص مصوتين.

المادة 101

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من أقدم بواسطة تجمعات أو صياح أو مظاهرات تهديدية على إحداث اضطراب في سير عمليات التصويت أو مس بممارسة حق التصويت أو حرية التصويت.

المادة 102

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من اقتحم أو حاول اقتحام قاعة التصويت بعنف لمنع المصوتين من التصويت.

تكون العقوبة هي الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا كان المقتحمون أو محاولو الاقتحام يحملون السلاح.

المادة 103

دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، تكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا وقع الاقتحام المشار إليه في المادة السابقة بناء على خطة مدبرة اتفق على تنفيذها إما في جميع أرجاء المملكة وإما في عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات أو في عدة عمالات أو أقاليم أو عمالات مقاطعات أو في جماعة أو مقاطعة أو في عدة جماعات أو مقاطعات.

المادة 104

دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 15.000 إلى 50.000 درهم المصوتون الذين يرتكبون في حق رئيس مكتب التصويت أو عضو من أعضاء المكتب عملا من أعمال العنف أو يؤخرون عمليات التصويت أو يحاولون

دون إجرائها باستعمال الاعتداء والتهديد.

المادة 105

يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم على انتهاك عمليات الاقتراع بكسر صندوق الاقتراع أو فتح الأغلفة المحتوية على أوراق التصويت أو تشتيت الأغلفة أو أخذها أو إتلافها أو القيام بإبدال الأغلفة بأخرى أو بأية مناورات أخرى يراد بها تغيير أو محاولة تغيير نتيجة الاقتراع أو انتهاك سرية التصويت.

المادة 106

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل من استولى على صندوق الاقتراع قبل فرز الأصوات الموجودة بداخله.

المادة 107

يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات على انتهاك عمليات التصويت أو فرز الأصوات أو إحصائها أو إعلان النتائج إذا ارتكبه الأشخاص المعهود إليهم بإنجاز العمليات المذكورة.

المادة 108

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من استعمل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد التأثير على مصوت أو عدة مصوتين، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة الغير أو استعمل نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل مصوت أو عدة مصوتين على الإمساك عن التصويت.

يحكم بالعقوبات المشار إليها أعلاه على الأشخاص الذين قبلوا أو التمسوا الهدايا أو التبرعات أو الوعود المنصوص عليها في الفقرة السابقة وكذا الأشخاص الذين توسطوا في تقديمها أو شاركوا في ذلك.

المادة 109

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حمل أو حاول أن يحمل مصوتا على الإمساك عن التصويت أو أثر أو حاول التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

المادة 110

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص قام، خلال حملة الاستفتاء، بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة ترابية وإما لمجموعة من المواطنين، أيا كانت، بقصد التأثير في تصويت المصوتين أو بعض منهم.

المادة 111

تضاعف العقوبة في الأحوال المقررة في المواد 108 و109 و110 أعلاه إذا كان مرتكب المخالفة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

يترتب بقوة القانون على العقوبات الصادرة بموجب المواد المشار إليها في الفقرة السابقة الحرمان من التصويت لمدة سنتين.

المادة 112

باستثناء الحالات المنصوص عليها بصورة خاصة في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من قام، في مكتب تصويت أو مكتب مركزي أو في مكاتب السلطات الإدارية المحلية أو خارج ذلك بخرق أو محاولة خرق سرية التصويت أو بالمس أو محاولة المس بنزاهته أو بالحيلولة أو محاولة الحيلولة دون إجراء عمليات التصويت، سواء كان ذلك بتعمد الإخلال بالنصوص الجاري بها العمل أو بأي عمل آخر من أعمال التدليس، وسواء جرى ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب المخالفة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

المادة 113

يجوز الحكم على مرتكب إحدى الأفعال المنصوص عليها في المادة السابقة بالحرمان من ممارسة حقوقه الوطنية لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتعدى خمس سنوات.

المادة 114

في حالة العود، تضاعف العقوبات بالحبس أو السجن والغرامة المنصوص عليها في هذا الباب.

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل مخالفة أحكام هذا القسم بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به ثم ارتكب مخالفة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها. تاريخ

القسم الرابع: استطلاعات الرأي واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الانتخابات العامة والاستفتاءات

الباب الأول: استطلاعات الرأي

المادة 115

يمنع إجراء استطلاعات الرأي التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستفتاء أو بانتخابات تشريعية أو انتخابات تتعلق بمجالس الجماعات الترابية أو بالغرف المهنية خلال الفترة الممتدة من اليوم الخامس عشر السابق للتاريخ المحدد لانطلاق حملة الاستفتاء أو الحملة الانتخابية إلى غاية انتهاء عمليات التصويت.

كما يمنع القيام، بأي وسيلة كانت، خلال الفترة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، بنشر نتائج كل استطلاع للرأي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستفتاء أو بإحدى الانتخابات المنصوص عليها أعلاه أو تعاليق عليها.دراسات الاتصالات والوسائط

لأجل تطبيق الحكام السالفة الذكر، يقصد باستطلاع الرأي كل تحقيق أو بحث أو تحر يجرى

لدى عينة من السكان، ويراد به الحصول على معلومات ذات طابع إحصائي أو معرفة مختلف الآراء حول العمليات المشار إليها في الفقرتين السابقتين، بجمع أجوبة فردية تعبر عن هذه الآراء، استنادا إلى تجارب تقنية أو علمية أو الاطلاع على وثائق أو استفسارات، كيفما كانت الوسيلة المعتمدة لجمع هذه المعلومات.

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من قام خلافا لأحكام هذه المادة بطلب إجراء استطلاع للرأي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستفتاء أو بإحدى الانتخابات المذكورة، أو بإجراء الاستطلاع المذكور أو بنشر نتائجه أو التعاليق عليها.

إذا كان مرتكب المخالفة شخصا معنويا، تطبق عقوبة الحبس المنصوص عليها أعلاه على الشخص الطبيعي الموكل إليه بصفة قانونية أو نظامية تمثيل الشخص المعنوي ويرفع الحد الأقصى للغرامة إلى 200.000 درهم.

الباب الثاني: استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

الفرع الأول: الحملات الانتخابية

المادة 116

تستفيد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية والجهوية والجماعية من وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية في حملاتها الانتخابية خلال الانتخابات المذكورة.سياسة

المادة 117

دون المساس بالاختصاصات المسندة في هذا الشأن للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بموجب النص المحدث لها تعتمد في استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية من لدن الأحزاب السياسية المبادئ التالية:

1. تضمن وسائل الإعلام العمومية لجميع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المشار إليها في المادة 116 أعلاه مدد بث منصفة ومنتظمة وشروط برمجة متشابهة في إطار البرامج الخاصة بالحملة الانتخابية؛

2- يتم تقدير مبدأ الإنصاف في توزيع وترتيب الحصص المخصصة للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المشار إليها في المادة 116 أعلاه على أساس تمثيلية هذه الأحزاب في مجلسي البرلمان.

تحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والاتصال مدد الحصص الزمنية وشروط وكيفيات ومسطرة ترتيب هذه الحصص سواء بالنسبة للتدخلات والتصريحات أو البرامج الخاصة أو تغطية التجمعات التي تنظمها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المشار إليها في المادة 116 أعلاه.

المادة 118

(غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس 2021))2182:ج.ر عدد 6975 بتاريخ 22 من شعبان 1442) (5) أبريل (2021)، ص

يجب ألا تتضمن برامج الفترة الانتخابية والبرامج المعدة للحملة الانتخابية بأي شكل من الأشكال موادا من شأنها :

الإخلال بثوابت الأمة كما هي محددة في الدستور ؛

- المس بالنظام العام ؛

- المس بالكرامة الإنسانية أو الحياة الخاصة أو باحترام الغير ؛

المس بالمعطيات والبيانات المحمية بالقانون :

- الدعوة إلى القيام بحملة لجمع الأموال :

- التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف.

كما يجب ألا تتضمن هذه البرامج :

استعمال الرموز الوطنية :

- الظهور في أماكن العبادة أو أي استعمال كلي أو جزئي لهذه الأماكن :

- الظهور بشكل واضح داخل المقرات الرسمية، سواء كانت محلية أو جهوية أو وطنية :

- إظهار عناصر أو أماكن أو مقرات يمكن أن تشكل علامة تجارية.

يجوز بمناسبة الحملات الانتخابية استعمال علم المملكة والنشيد الوطني والصورة الرسمية لجلالة الملك المثبتة في القاعات التي تحتضن الاجتماعات المتعلقة بالحملة الانتخابية.

تسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام المقتضيات المنصوص عليها في هذه المادة طبقا للاختصاصات المخولة لها بمقتضى القوانين الجاري بها العمل.

الفرع الثاني: الحملات الاستفتائية

المادة 119

تستفيد الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء من وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية وفق الشروط المبينة في المادتين 117 و118 أعلاه.

القسم الخامس: أحكام خاصة بالغرف المهنية

المادة 120

مع مراعاة أحكام هذا القسم، تظل انتخابات الغرف المهنية خاضعة لأحكام القسم الثاني والجزء الخامس بالقسم الثالث من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) وتعوض الإحالات إلى مواد القسم الأول من القانون المذكور رقم 9.97 الوارد في الأحكام المذكورة بالإحالات إلى مواد القسم الأول من هذا القانون التي تتضمن أحكام مطابقة. سياسة

المادة 121

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها لإثبات الهوية عند التقييد في اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها لإثبات هوية الناخبين عند التصويت لانتخاب أعضاء الغرف المهنية.

المادة 122

يشترط في من يترشح لانتخابات الغرف المهنية أن يكون بالغا سن الرشد القانونية في تاريخ الاقتراع.

المادة 123

تنسخ المادة 266 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه وتعوض بالأحكام التالية :

«المادة 266 : يحاط الناخبون علما بأماكن التصويت بواسطة الإشعار المشار إليه في المادة 54 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. ويوجه الإشعار إلى الناخبين المعنيين وفق الكيفية المنصوص عليها في المادة 54 المذكورة.

المادة 124

تباشر عمليات التصويت لانتخاب أعضاء الغرف المهنية المشار إليها في المادة 269 من القانون السالف الذكر رقم 9.97 على النحو التالي :

- يسلم الناخب، عند دخوله قاعة التصويت، إلى كاتب مكتب التصويت بطاقته الوطنية للتعريف :

- يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل للناخب :

يأمر الرئيس بالتحقق من وجود اسم الناخب في لائحة الناخبين ومن هويته :

- يأخذ الناخب بنفسه من فوق طاولة معدة لهذا الغرض ورقة تصويت واحدة، ويحرص رئيس مكتب التصويت على احترام هذا المقتضى :

- يدخل الناخب وبيده ورقة التصويت إلى المعزل ويضع حسب اختياره علامة تصويته، في المكان المخصص للائحة أو للمترشح. ويقوم بطي ورقة التصويت قبل الخروج من المعزل :

يودع الناخب بنفسه ورقة تصويته مطوية في صندوق الاقتراع :

- يضع الرئيس على يد المصوت علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة ويضع إذاك عضوا المكتب في طرة لائحة الناخبين إشارة أمام اسم المصوت :

- يعيد الكاتب للناخب بطاقته الوطنية للتعريف، ثم يغادر الناخب قاعة التصويت في الحين.

إذا كان الناخب يحمل قرارا قضائيا بالتسجيل في اللائحة الانتخابية لغرفة مهنية، أمكنه التصويت على النحو المبين أعلاه، مع الإشارة إلى ذلك في المحضر.

يمكن لكل ناخب به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع علامة تصويته على ورقة التصويت أو إدخال هذه الورقة في صندوق الاقتراع، أن يستعين بناخب من اختياره، يكون متوفرا على البطاقة الوطنية للتعريف. ويشار إلى هذه الحالة في محضر العمليات الانتخابية. غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من ناخب معاق واحد.

المادة 125

تطبق أحكام القسم الثالث من هذا القانون على المخالفات المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية وعلى المخالفات المرتكبة بمناسبة انتخاب أعضاء هذه الغرف.

القسم السادس

مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للمنظمات النقابية برسم انتخاب ممثلي المأجورين بمجلس المستشارين

المادة 126

تساهم الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها المنظمات النقابية المشاركة في انتخابات أعضاء مجلس المستشارين.

المادة 127

يحدد المبلغ الكلي للمساهمة المشار إليها في المادة 126 أعلاه بقرار يصدره رئيس الحكومة باقتراحمن السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والمالية.

المادة 128

يراعى في توزيع مبلغ مساهمة الدولة المشار إليها في المادة 126 أعلاه عدد الأصوات التي تحصل عليها كل منظمة نقابية على الصعيد الوطني وعدد المقاعد التي تفوز بها كل منظمة على الصعيد نفسه.

المادة 129

تحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والمالية كيفيات توزيع مبلغ المساهمة المشار إليها في المادة 126 أعلاه وطريقة صرفه.

توجه السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية إلى المجلس الأعلى للحسابات بيانا بالمبالغ التي منحت لكل منظمة نقابية.

المادة 130

يجب على المنظمات النقابية التي استفادت من مساهمة الدولة في تمويل حملتها الانتخابية أن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الآجال ووفق الشكليات المحددة بموجب نص تنظيمي للغايات التي منحت من أجلها.

المادة 131

يتولى المجلس الأعلى للحسابات فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها كل منظمة نقابية معنية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملتها الانتخابية.

إذا تبين للمجلس الأعلى للحسابات بأن المستندات المدلى بها من لدن منظمة نقابية في شأن استعمال مبلغ مساهمة الدولة الممنوح لها برسم حملتها الانتخابية لا تبرر ، جزئيا أو كليا ، استعمال المبلغ المذكور طبقا للغايات التي منح من أجلها أو إذا لم تدل بالمستندات والوثائق المثبتة المطلوبة، يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات إلى المسؤول الوطني عن المنظمة إنذارا من أجل إرجاع المبلغ المذكور إلى الخزينة أو تسوية وضعية المنظمة خلال أجل ثلاثين يوما من تاريخ الإنذار.

إذا لم تقم المنظمة المعنية بالاستجابة لإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات داخل الأجل المحدد قانونا، تفقد المنظمة حقها في الاستفادة من إعانات الدولة المنصوص عليها في المادة 424 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 14 من رجب 1424 (11) سبتمبر (2003)، وذلك إلى حين تسوية وضعيتها تجاه الخزينة، دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

المادة 132

يعد كل استخدام كلي أو جزئي للمساهمة الممنوحة من طرف الدولة لأغراض غير تلك التي منحت من أجلها اختلاسا للمال العام يعاقب عليه بهذه الصفة طبقا للقانون.

القسم السادس المكرر

دعم قدرات القساء التمثيلية

أضيف هذا القسم بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 182:23(2 مارس (2021)، جريدة رسمية عدد 6975 بتاريخ 22 من شعبان 1442) (5) أبريل (2021)،

المادة 132 المكررة

يقدم، وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة لمجالس الجماعات الترابية والانتخابات العامة التشريعية وانتخابات أعضاء الغرف المهنية يطلق عليه اسم صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء.

القسم السابع

أحكام انتقالية وختامية

المادة 133

بصفة انتقالية، واستثناء من أحكام المادتين 45 و 46 من هذا القانون، فإن الطعون المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية تقدم وجوبا أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفقا للكيفيات وفي الآجال المحددة في المادتين المذكورتين. وتبت المحكمة طبقا لأحكام هاتين المادتين.

غير أن الأحكام الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لا تطبق في العمالات والأقاليم حيث يوجد مقر محكمة إدارية.

في حالة الطعن أمام المحكمة الإدارية مع وجود اختصاص محكمة ابتدائية بالنظر في الطعن بموجب الفقرة الأولى أعلاه، يجب على المحكمة الإدارية رفض الطعن المقدم أمامها.

المادة 134

تظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة عملا بأحكام القانون رقم 36.11 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.158 بتاريخ 18 من شوال 1432 (17) سبتمبر (2011) صالحة وحدها لإجراء جميع الانتخابات العامة أو التكميلية أو الجزئية لمجلس النواب أو مجالس الجهات أو مجالس الجماعات والمقاطعات ولعمليات الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللائحة

الانتخابية للسنة التالية، على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات المشار إليها في المادة 30 من هذا القانون.

المادة 135

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 121 أعلاه يظل مقيدين في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية المحصورة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ الناخبون المقيدون في هذه اللوائح على أساس سند آخر غير البطاقة الوطنية للتعريف.

المادة 136

مع مراعاة أحكام القسم الخامس من هذا القانون، تنسخ أحكام القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997) كما وقع تغييره وتتميمه المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة وبطائق الناخبين وبالاستفتاءات واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية وبمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها النقابات.

الفهرس

قانون رقم57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية4

القسم الأول: وضع اللوائح الانتخابية العامة ومراجعتها وضبطها 4

الباب الأول: أحكام عامة 4

الباب الثاني: وضع اللوائح الانتخابية العامة4

الفرع الأول: شروط القيد وفقدان الأهلية الانتخابية 4

الفرع الثاني: مسطرة وضع اللوائح الانتخابية العامة 7

الباب الثالث: مراجعة اللوائح الانتخابية العامة 12

الباب الرابع: المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية18

الباب الخامس: أحكام خاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب 20

الباب السادس: الطعون المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة 22

القسم الثاني: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات 23

الباب الأول: أحكام عامة 23

الفرع الأول: شروط المشاركة في الاستفتاء23

الفرع الثاني: حملة الاستفتاء 23

الفرع الثالث: تحضير عمليات التصويت وسيرها 24
الفرع الرابع: فرز الأصوات 27
الفرع الخامس: إحصاء الأصوات 29
الباب الثاني: تصويت المواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة 31
الباب الثالث: إعلان نتائج الاستفتاءات 32
القسم الثالث: تحديد المخالفات والعقوبات المقررة لها 32
القسم الرابع: استطلاعات الرأي واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الانتخابات العامة والاستفتاءات 38
الباب الأول: استطلاعات الرأي 38
الباب الثاني: استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية 39
الفرع الأول: الحملات الانتخابية 39
الفرع الثاني: الحملات الاستفتائية 40
القسم الخامس: أحكام خاصة بالغرف المهنية 40
القسم السادس: مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للمنظمات النقابية برسم انتخاب ممثلي المأجورين بمجلس المستشارين 42
القسم السابع: أحكام انتقالية وختامية 43
الفهرس 44

.....

.....

.....

Listes électorales : la radiation d’office d’un électeur par la commission de révision est limitée aux cas légalement prévus (Cass. adm. 2003)

Réf : 17884

Identification

Réf

17884

Juridiction

Cour de cassation

Pays/Ville

Maroc/Rabat

N° de décision

1323

Date de décision

11/09/2003

N° de dossier

2576/4/2/2003

Type de décision

Arrêt

Chambre

Administrative

Abstract

Thème

Administratif, Contentieux électoral

Mots clés

Révision exceptionnelle des listes, Radiation d'office, Pouvoirs de la commission, Listes électorales, Elections, Contrôle du juge, Contentieux électoral, Commission de révision, Cassation, Cas légaux limitatifs, Annulation

Base légale

Article(s) : 2 - Dahir n° 1-02-199 du 22 joumada I 1423 (1er août 2002) portant promulgation de la loi n° 52-02 relative à la révision exceptionnelle des listes électorales générales.

Article(s) : 4 - 21 - Dahir portant loi n° 1-79-283 du 11 chaoual 1399 (4 septembre 1979) modifiant et complétant le dahir portant loi n° 1-76-469 du 9 chaoual 1396 (4 octobre 1976) formant code électoral.

Source

Non publiée

Résumé en français

Il résulte des dispositions de la loi relative à la révision exceptionnelle des listes électorales et de l'article 21 du Code électoral que la commission administrative ne peut procéder d'office à la radiation d'un électeur que dans les cas limitativement énumérés par ce dernier texte. Par conséquent, encourt la cassation l'arrêt qui valide la décision de radier un électeur prise d'office en dehors de ces cas, alors qu'il n'est pas justifié d'une réclamation émanant d'un autre électeur inscrit dont la commission aurait dû rapporter l'existence et les motifs afin de permettre au juge d'exercer son contrôle.

Texte intégral

القرار عدد : 1323 المؤرخ في : 2003/9/11، ملف إداري القسم الثاني عدد : 2003/2/4/2576

باسم جلالة الملك

بتاريخ 15 رجب 1424 موافق 2003/9/11 إن الغرفة الإدارية القسم الثاني بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين السيد عمر بن محمد ميموني العنوان بني ادرار المركز عمالة وجدة أنكاد، نائبه الأستاذ : عبد القادر عبادي محام بوجدة والمقبول لدى المجلس الأعلى

المستأنف

وبين : لجنة الفصل لجماعة بني إدرار في شخص رئيسها بمقر بلدية بني إدرار عمالة وجدة أنكاد

المستأنف عليها

بناء على المقال الاستئنافي المرفوع بتاريخ 2003/8/11 من طرف السيد عمر بن محمد ميموني بواسطة محاميه الأستاذ عبد القادر عبادي الذي استأنف بمقتضاه الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بوجدة بتاريخ 03/6/3 في القضية عدد :03/206 ش خ .

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف

وبناء على المادة 47 من القانون رقم 41/90 المحدث للمحاكم الإدارية

وبناء على قانون المسطرة المدنية.

وبناء على تعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2003/9/11

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد عبد الحليم أطاع الله لتقريره والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد الشرقاوي سابق .

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل : حيث إن الاستئناف جاء على الصفة ومستوف للشروط الشكلية فهو مقبول .

وفي الموضوع :

حيث إن الحكم المستأنف قضى برفض طلب المستأنف الرامي إلى إلغاء قرار لجنة الفصل بجماعة بني أدرار القاضي بشطب قيده من الدائرة الانتخابية رقم 11 للجماعة المذكورة .

في أسباب الاستئناف :

حيث يعيب المستأنف الحكم المستأنف بخرق المادة 2 من القانون 52-02 و4 و21 من القانون 9-79 ذلك أن المواد المذكورة بينت اختصاص اللجنة الإدارية على سبيل الحصر وعددت الحالات التي يحق لها فيها التشطيب تلقائيا أسماء الأشخاص المقيدين في اللائحة الانتخابية وان الجنة الفصل قامت بالتشطيب على العارض بصفة تلقائية دون توفر الحالات المنصوص عليها

في المادة 21 المذكورة ودون تقديم طلب من مقيد وانه وان كانت لجنة الفصل جاء في جوابها أمام محكمة الدرجة الابتدائية بان التشطيب تم بناء على شكايات فإنها لم تدل بتلك الشكايات حتى يتسنى مراقبة فيما إذا كان المشتكي مقيد بالدائرة وكذا فيما إذا كان طلبه معززا بحجج إثبات كما ينص القانون على ذلك وان المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه اكتفت بالتأكيد على أن التشطيب تم بناء على المادة 2 من القانون 52-02 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية في حين أن سلطة اللجنة الإدارية في التشطيب مقيدة بشروط وان القضاء يسلط رقابته على القرار حول مدى احترام اللجنة للشروط الواردة في المادة 2 المذكورة وان المستأنف أدلى لاثبات بكونه مسجل بالدائرة الانتخابية رقم ببطاقة الناخب وبكونه من موالدها لذلك يلتمس إلغاء الحكم المستأنف وتصديا بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من أثار قانونية.

حيث انه بناء على المادة من القانون رقم 02-52 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة فان اللجنة الإدارية تقوم بعمليات القيد الجديد والشطب وتصحيح الأخطاء وفق أحكام القسم الأول من قانون مدونة الانتخابات .

وحيث ان المراجعة الاستثنائية لا تخول اللجنة الإدارية ولجنة الفصل التشطيب على الأشخاص المسجلين باللوائح الانتخابية المحصورة في اليوم الموالي لتاريخ نشر القانون المشار إليه أعلاه المتعلق بالمراجعة الاستثنائية الذي يصادف تاريخ 03/3/25 الا بالنسبة للحالات المنصوص عليها في المادة 21 من المدونة المذكورة في حين فان حالة المستأنف لا توجد من ضمن تلك الحالات فلم يكن من حق لجنة الفصل التشطيب عليه تلقائيا من اللائحة الانتخابية ودون توصلها بشكاية من مقيد في تلك اللائحة والإدلاء باسمه والأسباب التي يكون قد اعتمدها في شكايته حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها على قرار التشطيب الذي اعتمدته .

وحيث أن لجنة الفصل لم تدل أمام المحكمة لا باسم المشتكي والأسباب التي اعتمدها في طلب التشطيب على المعني بالأمر من اللائحة الانتخابية وبذلك يكون قرارها بالتشطيب عليه قد تم تلقائيا ويبقى غير مستند على أساس قانوني ويتعين إلغاؤه وكذلك الحكم المستأنف الذي سايره .

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا بإلغاء قرار لجنة الفصل لجماعة بني أدرار القاضي بالتشطيب على المستأنف السيد عمر بن محمد ميموني من لائحة الدائرة الانتخابية رقم 11 للجماعة المذكورة مع ما يترتب على ذلك قانونا بإعادة تسجيله بتلك اللائحة .

وبه صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الثاني السيد احمد حنين والمستشارين السادة : بوشعيب البوعمري , الحسن بو

مريم , عائشة بن الراضي , عبد الحم أطاع الله , وبمحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير العفاط .

رئيس الغرفة المستشار المقرر كاتب الضبط

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 5979 - 20 شوال 1432 (19) سبتمبر 2011
صفحة : 4619

ظهير شريف رقم 1.11.158 صادر في 18 من شوال 1432 (17) سبتمبر (2011) بتنفيذ القانون رقم 36.11 المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية العامة وضبطها بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية.

الحمد لله وحده.

الطابع الشويف - بداخله .

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا : بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 36.11 المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية العامة وضبطها بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 18 من شوال 1432 (17) سبتمبر (2011).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عباس الفاسي.

قانون رقم 36.11

يتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية العامة وضبطها بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تباشر عملية تجديد اللوائح الانتخابية العامة ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية وينشر بالجريدة الرسمية.

تشمل عملية تجديد اللوائح الانتخابية العامة، على التوالي، فحص اللوائح الانتخابية المحصورة في 6 يونيو 2011، مع مراعاة التغييرات التي طرأت عليها عملا بأحكام المادة 27 من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، كما وقع تغييره وتتميمه وإجراء التقييدات الجديدة.
وتصحيح الأخطاء المادية وحصر اللوائح الانتخابية الجديدة بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة فريدة لإثبات هوية الناخبات والناخبين المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة التي سيتم حصرها بصفة نهائية طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 2

تباشر عملية تجديد اللوائح الانتخابية العامة طبقا لأحكام هذا القانون

وكذا لأحكام القانون رقم 997 المشار إليه أعلاه.

المادة 3

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في شأن اللجنة الإدارية ولجنة الفصل في المواد 8 و 9 و 10 و 13 و 18 و 23 و 29 و 32 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه، تتولى عملية تجديد اللوائح الانتخابية العامة، عملا بأحكام المادة الأولى من هذا القانون، لجنة إدارية تحدث في كل جماعة أو مقاطعة وتتألف من :

قاض يعينه الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التابعة لدائرة نفوذها

الجماعة أو المقاطعة المعنية، رئيسا :

ممثل المجلس الجماعة أو المقاطعة، ونائب له ليقوم مقامه في حالة غيابه لأي سبب من الأسباب، يعينهما المجلس من بين أعضائه

لهذه الغاية :

الباشا أو القائد أو الخليفة أو من يمثلهم.

إذا تعذر على رئيس اللجنة الإدارية حضور أشغالها، لأي سبب من الأسباب. تاب عنه قاض يعينه لهذه الغاية الرئيس الأول المحكمة الاستئناف المعنية.

يجوز للجنة الإدارية أن تستمع بصفة استشارية إلى جميع الأشخاص الذين يمكن أن تستفيد من أرائهم في اتخاذ قراراتها.

تتداول اللجنة الإدارية وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها. وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس

بصفة استثنائية، تحدث في كل جماعة يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة وكذا في كل مقاطعة إلى جانب اللجنة الإدارية لجنة أو عدة لجان إدارية مساعدة تتألف وفق الكيفيات المبينة في الفقرة الأولى أعلاه، ويتم تحديد المجال الترابي لعمل كل لجنة إدارية مساعدة بموجب قرار يتخذه الوالي أو العامل بعد إخبار الرئيس الأول المحكمة الاستئناف التابعة لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المعنية.

تباشر اللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة في نطاق المجال الترابي المحدد لها مهامها تحت إشراف اللجنة الإدارية.

تسري الأحكام المقررة في هذا القانون، في شأن كيفيات اشتغال اللجنة الإدارية وكذا المهام الموكولة إليها، على اللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة، وذلك باستثناء المهام المنصوص عليها في المادتين 18 و 29 من هذا القانون

صفحة 4620

المادة 4

إذا رفض مجلس الجماعة أو المقاطعة أو تعذر عليه لأي سبب من الأسباب تعيين من يمثله في اللجنة الإدارية المشار إليها في المادة 3 أعلاه أو إذا امتنع الممثل المذكور عن المشاركة في أعمال اللجنة، قام وزير الداخلية أو السلطة المفوض لها من لدنه لهذا الغرض، بعد توجيه إعدار إلى من يعنيه الأمر بتعيين من يخلفه من بين الناخبات والناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة.

يجب أن يوجه الإعذار المشار إليه في الفقرة السابقة بواسطة رسالة مضمونة الوصول أو بأي وسيلة من وسائل التبليغ القانونية الأخرى. ويبين فيه الأجل المحدد لجواب من يعنيه الأمر، ولا يجوز أن يقل هذا الأجل عن يوم واحد ولا أن يزيد على ثلاثة أيام من تاريخ الإعذار.

ويعتبر عدم الجواب عند انصرام هذا الأجل بمثابة رفض.

يتولى موظف يعينه رئيس اللجنة الإدارية، باقتراح من السلطة الإدارية المحلية، مهام كتابة اللجنة الإدارية وتحضير أشغالها .

تتخذ اللجنة الإدارية مقرا لها في مكان معروف وسهل الولوج لدى العموم.

الباب الثاني

فحص وتصحيح اللوائح الانتخابية

المادة 5

تباشر اللجنة الإدارية واللجن الإدارية المساعدة عند الاقتضاء، في كل جماعة أو مقاطعة طيلة الفترة المخصصة لتقديم طلبات القيد الجديدة المشار إليها في المادة 9 من هذا القانون المهام التالية :

1- فحص وتصحيح التقييدات المضمنة في اللائحة الانتخابية الجماعة أو المقاطعة المحصورة يوم 6 يونيو 2011، مع مراعاة ما تقتضيه أحكام المادة 27 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه، للتأكد من أن كل قيد في هذه اللائحة يتعلق بشخص يقيم فعليا بتراب الجماعة أو المقاطعة : وذلك دون الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 4 من القانون المذكور في شأن الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال وأحكام المادة 4 المكررة من نفس القانون المتعلقة بقيد المغاربة المولودين والمقيمين خارج تراب المملكة :

2 وضع قائمة الأشخاص الذين فقدوا حق القيد في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة طبقا لأحكام القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه، وذلك بناء على الإثباتات الضرورية :

-3 رصد وإصلاح الأخطاء المادية التي قد تلاحظها اللجنة الإدارية في اللائحة الانتخابية :

-4 دعوة الأشخاص المقيدين بدون البطاقة الوطنية للتعريف قصد إثبات هويتهم بواسطة البطاقة المذكورة، أو وصل إبداع ملف طلبه وذلك قبل انتهاء الفترة المخصصة لتقديم طلبات القيد الجديدة :

تلقي طلبات تصحيح عناوين الناخبات والناخبين المبينة باللوائح الانتخابية.

المادة 6

تتداول اللجنة الإدارية خلال الفترة المخصصة لتقديم طلبات القيد الجديدة، في التقييدات المضمنة في اللائحة الانتخابية الجماعة أو المقاطعة، وتحدد التقييدات المستوفية لشرط الإقامة

الفعلية قصد الاحتفاظ بها. كما تحدد أسماء الأشخاص المقيدين فيها الذين لا يتوافر فيهم الشرط المذكور، وتقوم بشطب أسمائهم من اللائحة الانتخابية.

تتداول اللجنة الإدارية أيضا في شأن التقييدات المتعلقة بالأشخاص الذين فقدوا حق القيد في اللائحة الانتخابية. كما تقوم بإصلاح الأخطاء المادية التي قد تلاحظها في اللائحة الانتخابية.

لا تشطب اللجنة الإدارية أسماء الاشخاص المقيدين في اللائحة الانتخابية الذين فقدوا حق القيد فيها إلا بعد اطلاعها على الإثباتات الضرورية.

تقوم اللجنة الإدارية بشطب أسماء الأشخاص المتوفين بعد الاطلاع على مستخرج من رسم الوفاة، ولهذه الغاية، يجب على مصالح الحالة المدنية بالجماعة أو المقاطعة التي وقعت فيها الوفاة توجيه نسخة من رسم الوفاة بمجرد تحريره إلى مقر كتابة اللجنة الإدارية للجماعة أو المقاطعة التي كان يقيم فيها الشخص المتوفى بقصد إدراج اسمه في لائحة الأشخاص الذين يتعين شطب أسمائهم من طرف اللجنة المذكورة.

المارة 7

كل قرار صادر بشطب باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات، يبلغه رئيس اللجنة الإدارية إلى الشخص المعني بالأمر داخل الأجل ووفق الكيفيات المبينة بعده.

يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ كتابة إلى كل شخص قررت اللجنة شطب اسمه من اللائحة الانتخابية القرار القاضي بذلك، ويكون التبليغ خلال الثلاثة أيام التالية لصدور هذا القرار، ويجب أن يتم في العنوان المضمن في اللائحة الانتخابية بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية.

المادة 8

يوجه رئيس اللجنة الإدارية، خلال الفترة المخصصة لتقديم طلبات القيد الجديدة، إشعارا إلى كل ناخب مقيد في لائحة الجماعة أو المقاطعة بدون البطاقة الوطنية للتعريف يبلغ إليه بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية في العنوان المضمن في اللائحة الانتخابية المقيد فيها، قصد الإدلاء بالبيانات الخاصة بهويته استنادا إلى بطاقته الوطنية للتعريف. ويجب على المعنى بالأمر أن يدلى بالبيانات المطلوبة قبل انصرام الفترة المحددة لتقديم طلبات القيد الجديدة، وذلك تحت طائلة شطب اسمه من اللائحة الانتخابية الجماعة أو المقاطعة .

الباب الثالث

نقل التقييدات والتقييدات الجديدة وحصر اللوائح الانتخابية الجديدة

المادة 9

تقدم طلبات القيد الجديدة في اللوائح الانتخابية العامة بصفة شخصية خلال مدة ثلاثين يوماً، ويحدد تاريخ البدء في تقديم هذه الطلبات بمرسوم.

تقدم خلال نفس الأجل الطالبات الهادفة إلى نقل القيد من اللائحة الانتخابية الجماعة إلى لائحة جماعة أخرى، أو من لائحة مقاطعة إلى لائحة مقاطعة أخرى، أو من دائرة انتخابية جماعية إلى دائرة انتخابية أخرى بنفس الجماعة.

1 في هذه الحالة، يجب على الناخب المعني أن يشفع طلب نقل قيده يطلب شطب اسمه من اللائمة الانتخابية المقيد فيها، وعلى اللجنة الإدارية للجماعة أو المقاطعة التي يرغب المعني بالأمر نقل قيده إلى لائحتها أن تحيل طلب الشعب المذكور على نظيرتها بالجماعة أو المقاطعة المقيد فيها قصد شطب اسمه من لائحتها .

المادة 10

تقدم طلبات القيد الجديدة من طرف الأشخاص غير المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة المحصورة في 6 يونيو 2011 مع مراعاة التغييرات التي طرأت عليها عملا بأحكام المادة 27 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه المبالغين من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد لحصر اللوائح الانتخابية الجديدة وفقا لأحكام هذا القانون، والمتوفرة فيهم الشروط المنصوص

عليها في القسم الأول من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه.

يقيد المغاربة ذكورا وإناثاء المولودون بالمغرب المقيمون خارج تراب المملكة، في لائحة الجماعة أو المقاطعة التي ولدوا فيها أو التي ولد فيها أب المعني بالأمر أو جده أو التي يتوفرون فيها على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري، وتقدم الطلبات الخاصة بهم وكذا الطلبات المتعلقة بقيد المغاربة المولودين والمقيمين خارج تراب المملكة مباشرة لدى اللجنة الإدارية المعنية

أو لدى سفارة أو قنصلية المملكة التابع لها محل إقامتهم.

تقوم اللجنة الإدارية للجماعة أو المقاطعة التي قيد في لوائحها الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الثانية أعلاه، بطلب منهم، بإخبار الجهة التي أحالت عليها طلب القيد مع بيان القرار المتخذ في شأنه
التبليغ ذلك إلى المعنيين بالأسر.

تقدم طلبات القيد طبقا للشكليات والشروط المنصوص عليها في المادة 4 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه، غير أنه يتعين على كل طالب للقيد أن يدلي وجويا ببطاقته الوطنية التعريف

الإثبات هويته.

المادة 11

تقوم اللجنة الإدارية، في تاريخ يحدد بمرسوم، ببحث طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد المقدمة إليها، وتتداول في شأنها طبقا لأحكام هذا القانون. وتقبل الطلبات التي تتوافر فيها الشروط القانونية وترفض الطلبات التي لا تتوافر فيها هذه الشروط.

يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية القرار القاضي بالرفض إلى كل شخص رفض طلبه، ويكون التبليغ خلال الثلاثة أيام التالية لصدور القرار، ويجب أن يتم في العنوان المضمن في طلب القيد أو طلب نقل القيد.

المادة 12

تقوم اللجنة الإدارية على ضوء الأعمال والمداولات التي أنجزتها بمقتضى أحكام المواد 5 و 6 و 11 من هذا القانون بالمهام التالية :

1 - وضع لائحة انتخابية مؤقتة تتضمن :

- أسماء الأشخاص المقيدين في اللائحة الانتخابية المحصورة في 6 يونيو 2011 مع مراعاة التغييرات التي طرأت عليها عملا بأحكام المادة 27 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاء الذين قررت اللجنة الإدارية الاحتفاظ بأسمائهم في اللائحة الانتخابية :

أسماء الأشخاص الذين قررت اللجنة قبول طلبات قيدهم :

أسماء الأشخاص الذين قررت اللجنة قبول طلبات نقل فيدهم.

2 - حصر قائمة التشطيبات التي يجب أن تتضمن :

أسماء الأشخاص المقيدين في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة الذين تبين للجنة أن أصحابها لا تتوافر فيهم الشروط المطلوبة قانونا للتقييد في هذه اللائحة مع الاحتفاظ بتقييدهم

يمحل إقامتهم الفعلية :

أسماء الأشخاص المقيدين في اللائحة الانتخابية للجماعة

أو المقاطعة الذين تخلفوا عن الإدلاء بالبيانات التي تثبت هويتهم استنادا إلى بطاقتهم الوطنية للتعريف داخل الأجل المحدد لهذه الغاية :

- أسماء الأشخاص المقيدين أكثر من مرة واحدة في لائحة انتخابية أو في أكثر من لائحة واحدة الدين قررت اللجنة شطب أسمائهم منها.

3 - إعداد جدول الطلبات المرفوضة الذي يتضمن :

أسماء أصحاب طلبات القيد الجديدة التي قررت اللجنة الإدارية رفضها لعدم استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة فأنونا :

أسماء أصحاب طلبات نقل القيد التي قررت اللجنة الإدارية رفضها

لعدم استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة قانونا.

المادة 13

تقوم اللجنة الإدارية، ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم، بإيداع اللائحة الانتخابية المؤقتة وقائمة التشطيبات وجدول الطلبات المرفوضة المشار إليها في المادة 12 أعلاه، بمكاتب السلطات الإدارية المحلية ومصالحالجماعة أو المقاطعة طيلة خمسة أيام، ويجوز لكل من يعنيه الأمر أن يطلع عليها في عين المكان أثناء أوقات العمل الرسمية.

يخبر الجمهور بالإيداع المذكور بواسطة إعلانات تعلق بأبواب المباني الإدارية وبيانات تبث في الإذاعة أو التلفزيون وتنشر في الصحف أو بأية طريقة أخرى من الطرق المألوفة الاستعمال.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها على مستخرج من كل من اللائحة الانتخابية المؤقتة وقائمة التشطيبات وجدول الطلبات المرفوضة على صعيد الجماعة أو المقاطعة. ويتضمن مستخرج اللائحة الانتخابية المؤقتة أسماء الناخبات والناخبين الشخصية والعائلية ومحل سكناهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها .

يسلم المستخرج إلى وكيل الحزب المنتدب لهذه الغاية بناء على طلب كتابي مؤرخ وموقع عليه من طرف الجهاز المختص في الحزب يتقدم به داخل الأجل المحدد في الفقرة الأولى من هذه المادة. وتبين في الطلب الدوائر الانتخابية أو الجماعة أو المقاطعة المعنية وكذا الغرض المراد من المستخرج، ويكون المستخرج مبويا يحسب الدوائر الانتخابية المكونة للجماعة أو بحسب مكاتب التصويت المحدثة برسم آخر انتخابات عامة.

يسلم المستخرج مرة واحدة، مطبوعا حسب طلب الحزب أو الوكيل المنتدب على الورق أو في شكل ملف مضمن في قرص مدمج أو بواسطة كل وسيلة إلكترونية أخرى.

لا يمكن استعمال المستخرج إلا للغرض الانتخابي الذي سلم من أجله.

المادة 14

يجوز لكل شخص يعتبر أن اللجنة الإدارية شطبت اسمه من اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة، بكيفية غير قانونية، أن يطلب خلال الأجل المشار إليه في المادة 13 أعلاه لدى اللجنة الإدارية إعادة إدراج

اسمه في اللائحة الانتخابية.

يجوز لكل شخص مقيد في اللائحة الانتخابية المؤقتة للجماعة أو المقاطعة أن يطلب، خلال الأجل نفسه، شطب اسم شخص يرى أنه

مقيد فيها بصفة غير قانونية.

كما يجوز لكل شخص رفض طلب قيده أو طلب نقل فيده أن يتقدم لدى اللجنة الإدارية بشكوى.

يجب إرفاق طلبات إعادة القيد أو طلبات الشطب أو الشكاوي المتعلقة بطلبات القيد أو نقل القيد المرفوضة بالبيانات والإثباتات الضرورية

يجب على كل من لم يقيد في اللائحة الانتخابية أن يتقدم بطلب قيده خلال نفس الأجل لدى اللجنة الإدارية.

يسلم كاتب اللجنة الإدارية فورا وصلا يحمل رقماً ترتيبياً عن كل طلب أو شكوى.

لا يقبل أي طلب أو شكوى بعد انصرام الأجل المنصوص عليه أعلاه.

المادة 15

تعرض الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة السابقة على اللجنة الإدارية للتداول في شأنها خلال اجتماعاتها التي تعقد خلال مدة تحدد بمرسوم.

تكون قرارات اللجنة الإدارية معللة وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الطلبات والشكاوى مع وضع رقم ترتيبي لها.

يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ، كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية القرار القاضي بهذا الرفض إلى كل شخص رفض طلبه أو شكواه، ويكون التبليغ خلال الثلاثة أيام التالية لصدور القرار، ويجب أن يتم في العنوان المصمن في الطلب أو الشكوى.

المادة 16

تضمن اللجنة الإدارية قراراتها في الجدول التعديلي، وتودعه طيلة خمسة أيام، تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم بمكاتب السلطات الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة. ويجوز لكل من يعنيه الأمر أن

يطلع عليه في عين المكان أثناء أوقات العمل الرسمية.

يغير الجمهور بالإيداع المذكور بواسطة إعلانات تعلق بأبواب المباني الإدارية وبيانات تبت في الإذاعة أو التلفزيون، وتنشر في الصحف أو بأية

طريقة أخرى من الطرق المألوفة الاستعمال.

للأحزاب السياسية أن تحصل يطلب منها على مستخرج من الجدول التعديلي داخل الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وفق الكيفيات والشروط المبينة في المادة 13 من هذا القانون.

المارة 17

يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يطعن في قرارات اللجنة الإدارية خلال الأجل المشار إليه في المادة 16 أعلاه، وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في المواد 36 و 37 و 296 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه.

تبت المحكمة الإدارية أو الابتدائية المحال إليها اللعن، حسب الحالة. وجويا داخل أجل 15 يوما من تاريخ تقديم الطعن، وتبلغ حكمها فورا إلى رئيس اللجنة الإدارية وإلى الأطراف المعنية الأخرى بكل وسائل التبليغ القانونية.

المادة 18

تقوم اللجنة الإدارية، انطلاقا من اللائحة الانتخابية المؤقتة المشار إليها في البند 1 من المادة 12 من هذا القانون والجدول التعديلي الشار إليه في المادة 16 أعلاه، بحصر اللائحة الانتخابية النهائية. ويتم حصر اللائحة المذكورة في تاريخ يحدد بمرسوم.

بالنسبة للجماعات المقسمة إلى مقاطعات تعصر اللائحة الانتخابية على صعيد كل مقاطعة من المقاطعات التابعة للجماعة.

بالنسبة للجماعات غير المقسمة إلى مقاطعات تكون اللائحة الانتخابية مبوية حسب الدوائر الانتخابية الجماعية التابعة لها.

يراعى في حصر اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة ترتيب الناخبات والناخبين حسب عناوين إقامتهم.

تطبق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 15 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه على اللوائح الانتخابية العامة المحصورة بصفة نهائية عملا بأحكام هذه المادة غير أنه يجب توجيه نظير من اللائحة المذكورة إلى المحكمة الإدارية داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ حصرها.

الباب الرابع

المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة النهائية

المادة 19

تباشر ابتداء من تاريخ يحدد بقرار لوزير الداخلية، معالجة معلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة المحصورة طبقا لأحكام المادة 18 أعلاه، وذلك وفق الأحكام المقررة في الباب الثاني من الجزء الثاني من القسم الأول من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد بعده من هذا القانون.

المادة 20

تجرى عملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية العامة تحت

إشراف لجنة وطنية تقنية تتألف كما يلي .

رئيس غرفة بالمجلس الأعلى بصفة رئيس اللجنة، يعينه الرئيس الأول لهذا المجلس :

ممثل عن كل حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية :

ممثل وزير الداخلية بصفة كاتب اللجنة.

يجوز الجنة أن تستعين بموظفين لإنجاز المهام الموكولة إليها. وتحدد لائحة هؤلاء الموظفين من طرف رئيس اللجنة باقتراح من ممثل وزير الداخلية

المادة 21

تقوم اللجنة الوطنية التقنية بإخضاع المعمليات المتعلقة بالمقيدين في اللوائح الانتخابية العامة لمعالجة معلوماتية على مستوى الحاسوب المركزي لوزارة الداخلية، الرصد الأخطاء المادية التي قد تشوب هذه اللوائح كفيد شخص في عدة لوائح، أو تكرار قيده في لائحة واحدة. أو بصفة عامة الحالات المتعلقة بالشوائب أو الأخطاء المادية الأخرى التي قد تلاحظها في هذه اللوائح، وتكون هذه العمليات مدونة في محاضر موقعة من طرف أعضاء اللجنة الوطنية التقنية.

المادة 22

تحيل اللجنة الوطنية التقنية على اللجنة الإدارية في كل جماعة ومقاطعة، عن طريق العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية. الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية العامة التي تهم لائحة الجماعة أو المقاطعة.

المادة 23

تجتمع اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون في كل جماعة أو مقاطعة في تاريخ يحدد بموجب القرار المشار إليه في المادة 19 من هذا القانون الدراسة الحالات

المحالة إليها إثر عملية المعالجة المعلوماتية للواقع المذكورة، وذلك لبحثها واتخاذ القرار اللازم في شأنها.

المادة 21

كل قرار صادر بالشطب من اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة يبلغه رئيس اللجنة الإدارية كتابة إلى الشخص المعني بالأمر بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية، في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار.

المادة 25

تضع اللجنة الإدارية بعد انتهاء أشغالها الجدول التعديلي المؤقت الذي يتضمن القرارات التي اتخدتها طبقا لأحكام المادة 23 من هذا القانون.

تودع اللجنة الإدارية الجدول التعديلي المؤقت، رفقة اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة، بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالحالجماعة أو المقاطعة طيلة خمسة أيام تبتدئ من تاريخ يعدد بالقرار المشار إليه في المادة 19 من هذا القانون ويمكن لكل شخص يعنيه الأمر الاطلاع عليهما في عين المكان أثناء أوقات العمل الرسمية.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها، على مستخرج من الجدول التعديلي المؤقت داخل الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة وفق الكيفيات والشروط المبينة في المادة 13 من هذا القانون.

المادة 26

لكل شخص برى آن اسمه قد شطب بصفة غير قانونية من اللائحة الانتخابية أن يقدم شكوى إلى رئيس اللجنة الإدارية خلال نفس الأجل المشار إليه في المادة 25 أعلاه.

يسلم كاتب اللجنة الإدارية فورا وصلا يحمل رقما ترتيبيا عن كل

شكرى

المادة 27

تعرض الشكاوى المشار إليها في المادة 26 أعلاه على اللجنة الإدارية التي تجتمع في تاريخ يحدد به وجب القرار المشار إليه في المادة 19 من هذا القانون، وتقوم بالتداول في الشكاوى المذكورة والبت فيها.

تكون قرارات اللجنة الإدارية موضوع جدول تعديلي نهائي يودع بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة طوال أجل ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد في القرار

المشار إليه في المادة 19 من هذا القانون، ويمكن لكل شخص يعنيه الأمر الاطلاع عليه في عين المكان أثناء أوقات العمل الرسمية.

للأحزاب السياسية أن تحصل، يطلب منها، على مستخرج من الجدول التعديلي النهائي داخل الأجل المشار إليه في الفقرة أعلاه وفق الكيفيات والشروط المبينة في المادة 13 من هذا القانون.

المادة 28

لكل شخص يعنيه الأمر أن يقيم خلال الأجل المبين في المادة 27 أعلاه دعوى طعن في قرارات اللجنة الإدارية وذلك وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في المواد 36 و 37 و 296 من القانون رقم 9.97

المشار إليه أعلاه.

تبت المحكمة الإدارية أو الابتدائية المحال إليها الطعن حسب الحالة. وجوبا داخل أجل ثمانية أيام من تاريخ تقديم الطعن، وتبلغ حكمها فورا إلى رئيس اللجنة الإدارية وإلى الأطراف المعنية الأخرى.

المادة 29

تقوم اللجنة الإدارية، وفقا لأحكام المادة 18 من هذا القانون، في كل جماعة أو مقاطعة، بحصر اللائحة الانتخابية العامة بصفة نهائية، وذلك في تاريخ يحدد في القرار المشار إليه في المادة 19 من هذا القانون

للأحزاب السياسية أن تحصل على مستخرج من اللائحة المحصورة من طرف اللجنة.

المادة 30

نظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة نهائيا طبقا لهذا القانون صالحة وحدها لجميع الانتخابات العامة أو الجزئية أو التكميلية للمجالس الجماعية والمجالس الجهوية والانتخابات التشريعية الخاصة بمجلس النواب وكذا لعمليات الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللوائحالانتخابية العامة للسنة التالية على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 27 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه.

المادة 31

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ في اليوم الموالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

.....
.....

قرار لوزير الداخلية رقم 4516.14 صادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.191 بتاريخ 17 18من صفر 1436 (10) ديسمبر (2014)، ولا سيما المواد 4 و 5 و 10 و 11 و منه

قرر ما يلي:

المادة الأولى

يحدث موقع إلكتروني للوائح الانتخابية العامة يحمل تسمية: www.listeselectorales.ma ويشار إليه في هذا القرار بالموقع الإلكتروني. يستند الموقع الإلكتروني المذكور في سيره واستغلاله إلى نظام معلوماتي تشرف عليه المصالح المختصة بوزارة الداخلية.

يعتمد ويستعمل الموقع الإلكتروني بمناسبة عمليات المراجعة العادية والاستثنائية التي تخضع لها اللوائح الانتخابية العامة.

المادة 2

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، غير مقيد في اللوائح الانتخابية العامة ومستوف للشروط المقررة في القانون رقم 57.11

الجريدة الرسمية عدد 6318 مكرر الصادرة بتاريخ 26 صفر 1436 (19) ديسمبر (2014) ص 8572 مغير ومتمم بقرار لوزير الداخلية رقم 1910.16 صادر في 29 من رمضان 1437 (5) يوليو (2016)، ج ر عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7) يونيو 2016)

5228

المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، أن يتقدم خلال الأجل المحدد بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بطلب قيده في اللوائح المذكورة عن طريق الموقع الإلكتروني.

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، مقيد في اللوائح الانتخابية العامة، ويرغب في نقل قيده من لائحة جماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية جماعية إلى دائرة انتخابية جماعية أخرى، أن يتقدم خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بطلب نقل قيده عن طريق الموقع الإلكتروني.

يقدم طلب القيد أو نقل القيد عن طريق الموقع الإلكتروني من خلال ملء نسخة الطلب الإلكترونية بالموقع المذكور. ويجب على صاحب الطلب أن يدلي بالمعلومات المطلوبة. وكل طلب غير مستوف لهذه المعلومات لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

يجب على صاحب طلب القيد أو نقل القيد أن يدلي بعنوان بريد

إلكتروني صحيح.

لا يعالج النظام المعلوماتي كل طلب أدلى صاحبه بعنوان بريد إلكتروني

غير صحيح.

104 غيرت وتممت أحكام الفقرتان الثانية والثالثة من المادة 3 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من قرار

وزير الداخلية رقم 1522.21 صادر في 20 من شوال 1442 (فاتح) يونيو 2021) بتغيير وتتميم القرار رقم 4516.14 الصادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6992 22 شوال

3813 1442 (3) يونيو (2021)، ص 3813

بعد ملء النسخة الإلكترونية لطلب القيد أو نقل القيد، يجب على صاحب الطلب التثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها. وفور ذلك، يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به برسالة إلكترونية تتضمن رمزا يقوم بواسطته بالإشهاد على تقديم طلبه. ويتعين عليه أن يدخل الرمز المذكور في الخانة المخصصة لذلك على صفحة الموقع الإلكتروني المشار إليه في الرابط الموجود في الرسالة الإلكترونية، وذلك حتى يتأتى للنظام المعلوماتي اعتماد طلبه ومعالجته وفق الكيفيات المبينة في هذا القرار.

إثر إنجاز عملية الإشهاد المشار إليها في الفقرة أعلاه، يقوم صاحب الطلب بتحميل وطبع وصل عن طلبه يتضمن الرقم الترتيبي للطلب وتاريخ تسجيله. غير أن هذا الوصل لا يعتبر إشهادا بالقيد النهائي في اللائحة الانتخابية العامة إلا بعد موافقة اللجنة الإدارية المعنية على الطلب المذكور.

يتضمن الوصل المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه تنبيها لصاحب الطلب يخبره أنه في حالة عدم صحة المعلومات المدلى بها، سيعتبر الطلب لاغيا ولن يحال إلى اللجنة الإدارية المعنية للتداول في شأنه.

في حالة تقديم طلب يحمل رقم بطاقة وطنية للتعريف سبق تضمينه في طلب آخر يتوصل صاحب الطلب عبر بريده الإلكتروني بإشعار يخبره بعدم الاحتفاظ بطلبه مع بيان السبب في ذلك.

105 غيرت وتممت أحكام الفقرة الأولى من المادة الرابعة أعلاه بمقتضى قرار وزير الداخلية رقم 1522.21 صادر في 20 من شوال 1442 (فاتح يونيو (2021) بتغيير وتتميم القرار رقم 4516.14 الصادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6992 ، 22 شوال 1442 (3) يونيو 2021)، ص 3813

المادة 5

تتولى مصالح العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لنفوذها الجماعة أو المقاطعة، الموجه إليها طلب القيد أو طلب نقل القيد، طبع الطلب المذكور وتحيله على الفور إلى السلطة الإدارية المحلية المختصة.

المادة 6

تجري السلطة الإدارية المحلية بحثا أوليا للتأكد من صحة المعلومات المضمنة في شأن كل طلب قيد أو نقل قيد وارد عن طريق الموقع الإلكتروني، ثم تحيل الطلب على أنظار اللجنة الإدارية مشفوعا بملاحظاتها، قصد التداول في شأنه خلال اجتماعاتها.

المادة 7

يحيل رئيس اللجنة الإدارية إلى السلطة الإدارية المحلية فورا القرارات التي اتخذتها اللجنة في شأن الطلبات الواردة عليها عن طريق الموقع الإلكتروني.

المادة 8

تتولى السلطة الإدارية المحلية إحالة القرارات المشار إليها في المادة 7 أعلاه إلى مصالح العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لها لإدخال البيانات الخاصة بها في النظام المعلوماتي الذي يستند إليه الموقع الإلكتروني.

المادة و

يتلقى صاحب طلب القيد أو نقل القيد بعنوانه الالكتروني، الذي أدلى به عند تقديم الطلب، إخبارا بالمال الذي خصصته اللجنة الإدارية لطلبه.

في حالة رفض الطلب يشار في الإخبار المذكور إلى الأسباب التي ارتكزت عليها اللجنة الإدارية لاتخاذ قرار الرفض.

المادة 10

تودع بالموقع الإلكتروني، بالنسبة لكل جماعة أو مقاطعة، القائمة المتضمنة لأسماء الأشخاص الذين اعتبرت اللجنة الإدارية خلال اجتماعاتها أنهم فقدوا حق القيد في اللوائحالانتخابية العامة طبقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 57.11 ويجب شطبهم منها. تودع أيضا بنفس الموقع الإلكتروني بالنسبة لكل جماعة أو مقاطعة، قائمة بأسماء الأشخاص الذين وردت في شأنهم ملاحظات من لدن وكلاء الأحزاب السياسية واعتبرت اللجنة الإدارية أنه يجب شطب أسمائهم من اللوائح الانتخابية العامة.

يتم إيداع القائمتين المشار إليهما أعلاه بالموقع الإلكتروني خلال الأجل المحدد لذلك بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 11

يودع بالموقع الإلكتروني، بالنسبة لكل جماعة أو مقاطعة، خلال الأجل المحدد لذلك بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل الجدول التعديلي الذي يتضمن قائمة التسجيلات الجديدة والتشطيبات التي باشرتها اللجنة الإدارية مرفقا باللائحة الانتخابية العامة المعنية بعملية المراجعة.

المادة 12

تودع بالموقع الإلكتروني اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة فور حصرها من طرف اللجنة الإدارية المعنية.

المادة 13

يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع على البيانات الخاصة به في الموقع الالكتروني للتأكد من إدراج أو عدم إدراج اسمه في القائمتين المشار إليهما في المادة 10 أعلاه المتضمنة لأسماء الأشخاص المزمع شطبهم من اللوائح الانتخابية العامة.

يمكن أيضا لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع على البيانات الخاصة به في الموقع الإلكتروني المضمنة في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المحصورة بصفة نهائية للتأكد من

وجود اسمه فيها. كما يمكنه التعرف على عنوان مكتب التصويت الذي ألحق به والذي سيمارس فيه حق التصويت بمناسبة العمليات الانتخابية.

يتم الولوج إلى المعطيات المشار إليها في الفقرتين أعلاه بكيفية شخصية بإدخال

المعلومات التالية:

. رقم البطاقة الوطنية للتعريف والاسم العائلي

أو

رقم البطاقة الوطنية للتعريف وتاريخ الميلاد

المادة 14

لا يجوز لأي شخص أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة إلا على بياناته الشخصية تحت طائلة المتابعات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وحرر بالرباط في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014).

الإمضاء: محمد حصاد.

.....
.....
القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.191 بتاريخ 17 18من صفر 1436 (10) ديسمبر (2014)،

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021 .

صفحة : 2183

ظهير شريف رقم 1.21.29 صادر في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021) بتنفيذ القانون رقم 11.21 القاضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 11.21 القاضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية. كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين وحرر بفاس في 9 شعبان 1442 (23) مارس 2021

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني

قانون رقم 11.21

يقضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية

المادة الأولى

تنسخ أحكام المادة 265 من القانون رقم 997 المتعلق بمدونة الانتخابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997) وتعوض بالأحكام التالية :

المادة 265 يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام
التالية :

يجب أن تتضمن التصريحات بالترشيح بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية :

يخصص للنساء عدد من المقاعد بالنسبة لكل غرفة فلاحية يحدد في مقعدين اثنين (2) بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضوا مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا وتلحق هذه المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة الانتخابية للغرفة المحصورة بعد آخر مراجعة عادية أو استثنائية للوائح المذكورة. ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي

تشتمل علها الغرفة وتحدد هذه الدوائر بالنسبة لكل غرفة فلاحية بقرار لوزير الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثين (30) يوما على الأقل :

بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.
يجب ألا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة المترشحين من نفس الجنس باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من «أحد الجنسين.»
المادة الثانية

تجرى ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية. وفقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 9.97 مع مراعاة أحكام المادتين 121 الفقرة الأولى) و 125 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011) والأحكام التالية :

1 - تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد طيلة واحد وعشرين (21) يوما :

2 - تجتمع اللجان الإدارية أو اللجان الإدارية الفرعية عند وجودها خلال ثلاثة (3) أيام للقيام بالمهام التالية :

- دراسة طلبات القيد وطلبات نقل القيد المقدمة إليها :

شطب أسماء الأشخاص المتوفين :

- شطب أسماء الأشخاص الذين اختل فيهم أحد الشروط المقررة قانونا للقيد في اللائحة الانتخابية للغرفة المهنية المقيدين فيها :

- تصحيح الأخطاء المادية التي قد تلاحظها في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية أو الأخطاء التي تم رصدها بعد معالجتها بواسطة الحاسوب.

3 - يودع طيلة سبعة (7) أيام الجدول التعديلي مرفقا باللائحة الانتخابية بعد آخر حصر لها بصفة نهائية بمكاتب السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية وبمقر الغرفة المعنية :

4 - تبلغ قرارات اللجان الإدارية إلى المعنيين بالأمر في أجل ثلاثة (3) أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار :

5- يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يقدم دعوى الطعن في قرارات اللجنة الإدارية خلال أجل إيداع الجدول التعديلي المشار إليه أعلاه. وتبت المحكمة المحال إليها الطعن وجوبا داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ تقديم الطعن وتبلغ حكمها فورا إلى رئيس اللجنة الإدارية وإلى الأطراف المعنية الأخرى بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية :

6 - تحدد بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه التواريخ والأجال المنصوص عليها في هذه المادة، وكذا تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية الخاصة بالغرف المهنية بعد مراجعتها وفقا لأحكام هذا القانون :

7 - للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها على مستخرج من اللائحة الانتخابية خلال مدة تحدد بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه.

ويتضمن المستخرج أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم وتواريخ ولادتهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها، وكذا الصنف المهني أو الهيئة الناخبة عند الاقتضاء، ولهذه الغاية، يجب على كل حزب سياسي يرغب في ذلك أن ينتدب وكيلا عنه لتقديم طلب المستخرج لدى السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية المهنية المعنية أو لدى العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية. ويتسلم وكيل الحزب المستخرج المطلوب داخل أجل ثلاثة (3) أيام

من تاريخ تقديم طلبه ويسلم مرة واحدة مطبوعا حسب طلب الحزب أو الوكيل المنتدب على الورق أو في شكل ملف مضمن في قرص مدمج أو بواسطة أي وسيلة إلكترونية ممكنة، ولا يمكن استعمال المستخرج إلا للغرض الانتخابي الذي سلم من أجله.

.....

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 404

الصادر بتاريخ 23 فبراير 2022

ملف جنائي رقم : 9134/6/9/2020

المصادرة في الجنح - وجوب نص خاص.

إن المصادرة في الجنح لا تكون إلا بنص خاص، وأن إدانة المطلوب في النقض من أجل جنحمحاولة السرقة وحمل السلاح في ظروف من شأنها تهديد سلامة الأشخاص والأموال واستهلاك المخدرات والسياقة في حالة تخدير لا يترتب عنها قانونا مصادرة الدراجة النارية طالما أنه لم يتم التنصيص عليها بخصوص الجنح المذكورة، وأن جنحة ترويج المخدرات المبررة للمصادرة قد تمت تبرئته منها، مما تبقى معه الوسيلة على غير أساس ...

باسم وطبقا للقانون

رفض الطلب

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بمقتضى تصريح سجل بتاريخ 12/03/2020 لدى كتابة الضبط بها، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ ال04/03/2020 الفي القضية ذات العدد 741/2601/2020 القاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به براءة المطلوب في النقض (حمزة. ك. ب. م. ب. ب) من جنحتي السرقة وترويج المخدرات، وبتأييده مبدئيا فيما قضى به عليه من أجل جنح محاولة السرقة وحمل السلاح في ظروف من شأنها تهديد سلامة الأشخاص والأموال واستهلاك المخدرات والسياقة في حالة تخدير بخمسة (5) أشهر حبسا وغرامة ألف (1000) درهم نافذين وبإرجاع الدراجة النارية لمن له الحق فيها، مع تعديله بخفض العقوبة الحبسية المحكوم بها عليه إلى أربعة (4) أشهر حبسا نافذا.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد الحسين أفقيهي التقرير المكلف به في القضية؛

وبعد الإنصات إلى السيد المحامي العام محمد الحيمر في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن لبيان أوجه النقض المذيلة بإمضائه؛

1
في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقض والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه

ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه إرجاع الدراجة النارية لمن له الحق فيها استنادا إلى عدم ثبوت ارتباطها بالأفعال الجرمية المنسوبة للمطلوب في النقض، والحال أنه بالرجوع لوثائق الملف وخاصة محضر الضابطة القضائية المنجز على ذمة القضية نجد أنه ضبط في حالة تخدير على متنها وبحوزته سلاح أبيض وكيس بلاستيكي به 09 عبوات من مادة اللصاق، وأنه تبعا لذلك، فإنه كان يستعملها في ارتكاب الأفعال الجرمية المنسوبة إليه، والمحكمة حين قضت بإرجاعها له دون مراعاتها ما ذكر كان قرارها مشوبا بعيب نقصان التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

لكن؛ حيث إنه من جهة أولى، فإن المصادرة في الجنح لا تكون إلا بنص خاص، وأن إدانة المطلوب في النقض من اجل جنح محاولة السرقة وحمل السلاح في ظروف من شأنها تهديد سلامة الأشخاص والأموال واستهلاك المخدرات والسياقة في حالة تخدير لا يترتب عنها قانونا مصادرة الدراجة النارية، طالما أنه لم يتم التنصيص عليها بخصوص الجنح المذكورة، ومن جهة ثانية فإن جنحة ترويج المخدرات المبررة للمصادرة قد تمت تبرئته ، مما تبقى معه الوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت برفض الطلب المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط ضد القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 4/3/2020 في القضية ذات العدد 741/2601/2020، وتحميل الخزينة العامة الصائر ؛

محكمة النقض

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة محمد زهران رئيس غرفة رئيسا والمستشارين الحسين افقيهي مقررا واحمد المثني

والمصطفى العضراوي وعلي عسلي وبمحضر المحامي العام السيد محمد الحيمر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير العفاط.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7491 - 26 رمضان 1447 (16) مارس 2026
صفحة : 1640

ظهير شريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10) مارس (2026) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 262/26 الصادر في 12 من رمضان 1447 (2) مارس (2026) الذي صرحت بمقتضاه : بأن القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية ليس فيه ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالدار البيضاء في 20 من رمضان 1447 (10) مارس (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

*

قانون تنظيمي رقم 36.24

بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13

المتعلق بالمحكمة الدستورية

مادة فريدة

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المواد 2 و 14 و 17 الفقرة الأخيرة) و 25 الفقرة الأولى) و 26 (الفقرة الأولى) و 27 و 38 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13) أغسطس 2014)

المادة 2 - يمكن الطعن ....

المنتخبين....

من لدن المترشحين وأعضاء المجلس المعني داخل أجل ....

النتائج.

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى «أمانتها العامة، تتضمن البيانات والمستندات الواردة في المادة 35 من هذا القانون التنظيمي مقابل إشعار بالتوصل وفقا لأحكام المادة 34 بعده.

تبت .... أيام.»

المادة 14 - في حالة وفاة.... الأخرى.

وفي حالة عدم . . .... من الدستور.

يكمل . .... خلفه

لا يمكن للعضو المعين أو المنتخب الذي أكمل الفترة المتبقية من مدة عضوية سلفه، إعادة تعيينه أو انتخابه إذا كانت مدة عضويته خلال هذه الفترة المتبقية تفوق ثلاث (3) سنوات دون إخلال

بأحكام الفصل 130 من الدستور.»

المادة 17 (الفقرة الأخيرة) - تنشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية صدورها، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية»

المادة 25 الفقرة الأولى
تقوم ..... والقوانين والنظام الداخلي المجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية والالتزامات الدولية إليها..

بالأمر.»

والقوانين والنظام

المادة 26 الفقرة الأولى) - ثبت . الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية. والالتزامات الدولية للدستور.

من الحكومة.»

المادة 27 - يحول نشر...

الداخلي....

«غير أنه...

للدستور

إذا صرحت المحكمة الدستورية أن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مقتضى ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة تفسير المحكمة الدستورية، وجبت الإحالة إلى هذا التفسير عند عملية النشر.
إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا.... المصادقة عليه إلا بعد مراجعة الدستور.

المادة 38 - مع مراعاة أحكام ..... يوما.

غير أنه .... الانتخاب

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح التي تتولى تبليغها إلى المطعون في انتخابهم وفق العنوان المصرح به عند التصريح

بالترشيحات وإلى الطاعن المعني، وإلى دفاع الأطراف، إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين حسب الحالة، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها.

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7491-26 رمضان 1447 (16) مارس 2026 .

مرسوم رقم 2.25.540 صادر في 15 من رمضان 1447 (5) مارس 2026 بتغيير المرسوم رقم 2.19.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير 2020) بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 219.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير (2020) بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ فاتح رمضان 1447 (19) فبراير 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي مقتضيات المادة 24 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 219.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441
(9) يناير 2020

المادة 24 - تتولى سلطة الوصاية ..... مع المستفيدين.

تودع العقود المذكورة .... بالسجلات العقارية.

يتولى المحافظ على الأملاك العقارية دفتر التحملات

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية.

وحرر بالرباط في 15 من رمضان 1447 (5) مارس (2026)

الإمضاء: عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت

.....

.....

26 رمضان 1447 (16) مارس 2026

السنة الخامسة عشرة بعد المائة - عدد 7491

فهرست

صفحة

نصوص عامة

المحكمة الدستورية.

ظهير شريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10) مارس 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

الخريطة القضائية للمملكة.

صفحة : 1640

مرسوم رقم 2.25.963 صادر في فاتح رمضان 1447) (19) فبراير (2026) يتغيير وتتميم المرسوم رقم 223.665 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1445 (10) نوفمبر 2023) بتحديد الخريطة القضائية للمملكة.

صفحة : 1641

الجماعات السلالية - الوصاية الإدارية وتدبير الأملاك.

مرسوم رقم 225.540 صادر في 15 من رمضان 1447 (5) مارس 2026 بتغيير المرسوم رقم 219.973 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1441 (9) يناير (2020) بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

انتخاب أعضاء مجلس النواب.

صفحة : 1667

مرسوم رقم 226190 صادر في 22 من رمضان 1447) (12) مارس 6z20 بتحديد تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب.

اللوائح الانتخابية العامة.

صفحة : 1667

قرار الوزير الداخلية رقم 50326 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة.

صفحة : 1668

إدارات الدولة والجماعات الترابية - تعطيل عن العمل.

قرار الرئيس الحكومة رقم 3.1426 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) بتعطيل إدارات الدولة والجماعات الترابية، بصفة استثنائية، عن العمل يوم الاثنين 23 مارس 2026

صفحة : 1670

مرسوم رقم 2.26.190 صادر في 22 من رمضان 1447 (12) مارس 2026 بتحديد تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما المواد 21 و 23 و 28 و 31 منه :

صفحة : 1667

وباقتراح من وزير الداخلية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المجتمع في 15 من رمضان 1447 (5) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يدعى الناخبات والناخبون في جميع جهات المملكة يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2026 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

المادة الثانية

تبتدئ المدة التي تقدم خلالها الترشيحات في الساعة الثامنة (8) صباحا من يوم الاثنين 31 أغسطس 2026 وتنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026. وتقدم الترشيحات وفق الأحكام المبينة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة بعده.

المادة الثالثة

تفتح المنصة الإلكترونية المخصصة لإيداع التصريحات بالترشيحابتداء من الساعة الثامنة (8) صباحا من يوم الاثنين 31 أغسطس 2026 وتغلق في الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الثلاثاء 8 سبتمبر 2026

تودع التصريحات بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ابتداء من يوم وساعة فتحها إلى غاية يوم وساعة إغلاقها.

الإيداع التصريح بالترشيح، يجب على وكيل اللائحة، بعد الولوج إلى المنصة الإلكترونية، أن يقوم بفتح حساب خاص به على نفس المنصة على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية أو الدائرة الانتخابية الجهوية المعنية، حسب الحالة، ثم ملء النسخة الإلكترونية للتصريح

بالترشيح، والتثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها.

إثر ذلك، يقوم وكيل اللائحة بوضع نسخة إلكترونية من لائحة الترشيح المتضمنة للمعلومات المحددة في الفقرة الخامسة من المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه، والتي تحمل إمضاءات المترشحين المصادق عليها، ونسخة إلكترونية لوثيقة التركية المسلمة لهذه الغاية من لدن الجهاز المختص في الحزب السياسي أو تحالف الأحزاب السياسية الذي تتقدم باسمه اللائحة المعنية، في الخانة المخصصة لذلك بالمنصة الإلكترونية.

إذا تعلق الأمر بلائحة ترشيح مقدمة من قبل مترشحين بدون انتماء حزبي، يجب على وكيل اللائحة أن يضع في الخانة المخصصة لهذه الغاية في المنصة الإلكترونية، علاوة على نسخة

إلكترونية من لائحة الترشيح، كما هو مبين في الفقرة الرابعة أعلاه، نسخا إلكترونية من الوثائق المشار إليها في البنود «أ» و «ب» و «ج» من الفقرة الحادية عشرة من المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 سالف الذكر.

بعد ذلك يتعين على وكيل لائحة الترشيح الإشهاد على صحة المعلومات والوثائق التي أودعها عبر المنصة الإلكترونية، ثم يقوم بتحميل وطبع الوصل المؤقت الذي يبين تاريخ وساعة الإبداع عبر المنصة الإلكترونية وكذا الرقم الترتيبي للائحة الترشيح. ويبين الوصل المذكور أيضا اليوم والساعة المحددين لوكيل اللائحة لتقديم أصل التصريح بالترشيح والوثائق المرفقة به لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح بمقر العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية بالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية، أو بمقر ولاية الجهة بالنسبة للدوائر الانتخابية الجهوية.

كل تصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية غير مستوف لكافة المعلومات أو لم يرفق بالوثائق المطلوبة لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

المادة الرابعة

يجب على كل وكيل لائحة ترشيح قام بإيداع التصريح بالترشيحعبر المنصة الإلكترونية أن يحضر إلى مقر السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح في اليوم والساعة المحددين له في الوصل المؤقت، وأن يدلي بهذا الوصل مرفقا بأصل ملف الترشيح الذي يتضمن وثائق الترشيح المنصوص عليها في المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 سالف الذكر وتسلم السلطة المذكورة وصلا

لوكيل لائحة الترشيح يثبت إيداع ملف الترشيح.

تقدم وثائق الترشيح الموما إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى غاية الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026

المادة الخامسة

كل وكيل لائحة ترشيح تخلف عن الحضور إلى مقر السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح في اليوم والساعة المحددين له في الوصل المؤقت يعتبر موعده لاغيا. وفي هذه الحالة، يتعين عليه استخراج وصل مؤقت جديد عبر المنصة الإلكترونية يبين الرقم الترتيبي الجديد للائحة وكذا اليوم والساعة المحددين له لتقديم أصل التصريح بالترشيح والوثائق المرفقة به لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح، وذلك داخل الأجال ووفق الكيفيات المبينة في المواد الثانية والثالثة والرابعة أعلاه

المادة السادسة

في حالة تخلف وكيل لائحة ترشيح أو أكثر برسم دائرة انتخابية محلية عن إبداع أصل ملف الترشيح لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح داخل الأجل القانوني، أو في حالة سحب تصريح بالترشيح أو رفضه أو إلغائه من طرف السلطة المذكورة وجب إعادة ترتيب لوائح الترشيح المسجلة برسم الدائرة الانتخابية المحلية المعنية من خلال ارتقاء اللوائح المرتبة في المراتب الدنيا إلى المراتب الأعلى.

ة الرسمية

الجريدة الرسمية 7491 - 26 رمضان 1447 (16) مارس 2026

المادة السابعة

تبتدئ الحملة الانتخابية في الساعة الأولى من يوم الخميس 10 سبتمبر 2026 وتنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلا من يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2026

المادة الثامنة

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من رمضان 1447 (12) مارس 2026

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عزيز أخنوش

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

قرار لوزير الداخلية رقم 503.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح

الانتخابية العامة.

وزير الداخلية.

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 4 و6 و 12 و 21 و 23 و 30 المكررة منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11 بعاد تنظيم الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة وفقا لمقتضيات ،www.listeselectorales.ma الذي يحمل تسمية هذا القرار. ويشار إليه في المواد بعده بالموقع الإلكتروني.

يستند الموقع الإلكتروني المذكور في سيره واستغلاله إلى نظام معلوماتي تشرف عليه المصالح المختصة بوزارة الداخلية.

المادة 2

يعتمد ويستعمل الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد في اللوائح الانتخابية العامة وفق الكيفيات والشروط والأجال المبينة في المواد بعده.
كما يتيح لفائدة الناخبات والناخبين المقيدين في اللوائح المذكورة الاطلاع، بصفة شخصية، على البيانات الخاصة بهم المضمنة فيها أو في جداولها التعديلية بمناسبة كل مراجعة لها. ويمكنهم، عند الاقتضاء إدخال معلومات إضافية، بما في ذلك عنوان بريد إلكتروني أو رقم

هاتف نقال

يفتح الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد من فاتحأبريل إلى 31 ديسمبر من كل سنة وخلال الفترة الممتدة ما بين 18 و 24 يناير بمناسبة عملية المراجعة وكلما تعلق الأمر بمراجعة سابقة لانتخاب عام أو جزئي كما يفتح خلال الأجال المحددة للاطلاع طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، غير مفيد في اللوائح الانتخابية العامة ومستوف للشروط المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11. أن يتقدم خلال الأجل المحدد. حسب الحالة، في القانون المذكور أو في نصوصه التطبيقية، بطلب قيده في اللوائح المذكورة عن طريق الموقع الإلكتروني.

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، مقيد في اللوائح الانتخابية العامة، ويرغب في نقل قيده من لائحة جماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية إلى دائرة انتخابية أخرى تابعة لنفس الجماعة، أن يتقدم خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بطلب نقل قيده عن طريق الموقع

الإلكتروني.

المادة 4

يمكن توجيه إشعار إلى كل شخص مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال في حالة توفرهما، من أجل دعوته إلى تقديم طلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها بكيفية

فعلية.

المادة 5

يقدم طلب القيد أو نقل القيد عن طريق الموقع الإلكتروني من خلال ملء النسخة الإلكترونية للطلب بالموقع المذكور. ويجب على صاحب الطلب أن يدلي بالمعلومات المطلوبة.

كل طلب غير مستوف للمعلومات المطلوبة لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

يجب على صاحب طلب القيد أو نقل القيد أن يدلي بعنوان بريد إلكتروني صحيح.

لا يعالج النظام المعلوماتي كل طلب أدلى صاحبه بعنوان بريد إلكتروني غير صحيح.

المادة 6

بعد ملء النسخة الإلكترونية لطلب القيد أو نقل القيد، يجب على صاحب الطلب التثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها.

وفور ذلك، يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به برسالة إلكترونية تتضمن رمزا يقوم بواسطته بالإشهاد على تقديم طلبه ويتعين عليه أن يدخل الرمز المذكور في الخانة المخصصة لذلك على صفحة الموقع الإلكتروني المشار إليه في الرابط الموجود في الرسالة الإلكترونية، وذلك حتى يتأتى للنظام المعلوماتي اعتماد طلبه ومعالجته وفق الكيفيات المبينة في هذا القرار.

إثر إنجاز عملية الإشهاد المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، يقوم صاحب الطلب بتحميل وطبع وصل عن طلبه يتضمن الرقم الترتيبي للطلب وتاريخ تسجيله غير أن هذا الوصل لا يعتبر إشهادا بالقيد النهائي في اللائحة الانتخابية العامة إلا بعد موافقة اللجنة الإدارية

المعنية على الطلب المذكور.

يتضمن الوصل المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه تنبيها لصاحب الطلب يخبره أنه في حالة عدم صحة المعلومات المدلى بها، سيعتبر الطلب لاغيا ولن يحال إلى اللجنة الإدارية المعنية للتداول في شأنه.

في حالة تقديم طلب يحمل رقم بطاقة وطنية للتعريف سبق تضمينه في طلب آخر يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به بإشعار يخبره بعدم الاحتفاظ بطلبه مع بيان سبب ذلك.

المادة 7

تتولى مصالح العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لنفوذها الجماعة أو المقاطعة الموجه إليها طلب القيد أو طلب نقل القيد طبع الطلب المذكور، ثم تحيله على الفور إلى السلطة الإدارية المحلية المختصة.

المادة 8

تجري السلطة الإدارية المحلية بحثا أوليا للتأكد من صحة المعلومات المضمنة في كل طلب قيد أو نقل قيد وارد عن طريق الموقع الإلكتروني، ثم تعرض الطلب على اللجنة الإدارية مشفوعا بملاحظاتها، قصد التداول في شأنه خلال اجتماعاتها.

المادة 9

يسلم رئيس اللجنة الإدارية إلى السلطة الإدارية المحلية فورا القرارات التي اتخذتها اللجنة في شأن طلبات القيد أو نقل القيد الواردة عليها عن طريق الموقع الإلكتروني

المادة 10

تسهر السلطة الإدارية المحلية التابعة لها الجماعة أو المقاطعة المعنية على إدخال مضمون القرارات المشار إليها في المادة 9 أعلاه في النظام المعلوماتي للموقع الإلكتروني

المادة 11

يتلقى صاحب طلب القيد أو نقل القيد بعنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به عند تقديم الطلب، رسالة إلكترونية بمضمون قرار اللجنة الإدارية في شأن طلبه.

غير أنه في حالة رفض الطلب، يشار في الرسالة المذكورة إلى سبب

الرفض.

المادة 12

تضمن بالموقع الإلكتروني بالنسبة لكل جماعة أو مقاطعة، خلال الأجل المقرر لذلك، نتائج مداولات اللجنة الإدارية المتعلقة بما يلي :

- طلبات القيد أو نقل القيد المقبولة :

- طلبات القيد أو نقل القيد المرفوضة، مع بيان أسباب رفضها :

التشطيبات التي باشرتها اللجنة الإدارية مع بيان الأسباب التي ارتكزت عليها :

مال الشكاوى المقدمة لدى اللجنة الإدارية.

المادة 13

تودع بالموقع الإلكتروني اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة فور حصرها من طرف اللجنة الإدارية المعنية.

المادة 14

يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني، علاوة على البيانات الخاصة به المضمنة في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المحصورة بصفة نهائية للتأكد من وجود اسمه فيها، على عنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

يتم الولوج إلى البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بكيفية

شخصية بإدخال المعلومات التالية :

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية والاسم العائلي أو

. رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وتاريخ الميلاد

المادة 15

لا يجوز لأي شخص أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائحالانتخابية العامة إلا على البيانات الخاصة به تحت طائلة المتابعات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

يمكن لكل ناخبة أو ناخب مفيد أن يقوم عن طريق الموقع الإلكتروني، بإدخال المعلومات المتعلقة بعنوان البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال أو عند الاقتضاء، تحيين المعلومات المذكورة.

المادة 17

يمكن أن توجه إلى كل ناخبة أو ناخب عبر عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف النقال الذي أدلى به، حسب الحالة، رسالة إلكترونية أو رسالة نصية قصيرة لإشعاره بعنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

المادة 18

ينسخ قرار وزير الداخلية رقم 4516.14 الصادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 19

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1447 (13) مارس 2026

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت.

قرار الرئيس الحكومة رقم 3.14.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) بتعطيل إدارات الدولة والجماعات الترابية بصفة استثنائية، عن العمل يوم الاثنين 23 مارس 2026.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.05.916 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1426 (20) يوليو (2005) بتحديد أيام ومواقيت العمل بإدارات الدولة والجماعات الترابية، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما الفقرة الأخيرة بالمادة الثالثة منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة بالمادة الثالثة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 205.916 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1426 (20) يوليو (2005)، وبمناسبة عيد الفطر المبارك، تعطل إدارات الدولة والجماعات الترابية، بصفة استثنائية، عن العمل يوم الإثنين 23 مارس 2026

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1447 (13) مارس 2026

الإمضاء : عزيز أخنوش.

.....

.....

المحكمة الدستورية

قرار رقم 262.26 م.د صادر في 12 من رمضان 1447 (2) مارس 2026

الحمد الله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المحكمة الدستورية

بعد اطلاعها على القانون التنظيمي رقم 36.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

المحال إليها بمقتضى رسالة السيد رئيس الحكومة المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة في 5 فبراير 2026، وذلك من أجل البت في مطابقته للدستور :

وبعد اطلاعها على الملاحظات الكتابية التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة والفريق الحركي في مجلس المستشارين والفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية بمجلس النواب والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة على التوالي بتاريخي : 11 و 12 فبراير 2026

وبعد اطلاعها على الوثائق المدرجة في الملف، وعلى باقي المستندات المدلى بها :

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91

بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29) يوليو (2011) :

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13) أغسطس 2014

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون :

أولا - فيما يتعلق بالاختصاص :

حيث إن الفصل 132 من الدستور، ينص في فقرته الثانية على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، مما تكون معه هذه المحكمة مختصة بالبت في مطابقة القانون التنظيمي المحال إليها للدستور :

ثانيا - فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لإقرار القانون التنظيمي :

حيث إنه يبين من الاطلاع على الوثائق المدرجة بالملف، أن القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد في 19 أكتوبر 2025 طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وتم إيداعه بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس النواب في 24 أكتوبر 2025، وأن هذا المجلس لم يشرع

في التداول فيه إلا بعد مرور عشرة أيام من إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه بالأغلبية في جلسته العامة المنعقدة في 22 ديسمبر 2025. كما تداول في شأنه مجلس المستشارين، وصادق عليه بالأغلبية في جلسته العامة في 3 فبراير 2026، والكل وفقا لأحكام الفصلين 84 و 85 من الدستور :

ثالثا - فيما يتعلق بالموضوع :

حيث إن الدستور نظم المحكمة الدستورية بمقتضى فصوله من 129 إلى 134 وأن الفصل 131 منه ينص على أنه : «يحدد قانون تنظيمي قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها، ووضعية أعضائها.

يحدد القانون التنظيمي أيضا المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة الدستورية، خاصة ما يتعلق منها بالمهن الحرة وطريقة إجراء التجديدين الأولين لثلث أعضائها، وكيفيات تعيين من يحل محل أعضائها الذين استحال عليهم القيام بمهامهم، أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم » :

وحيث إن القانون التنظيمي المعروض على أنظار هذه المحكمة يتكون من مادة فريدة تغير وتتمم أحكام المواد 2 و 14 و 17 الفقرة الأخيرة) و 25 الفقرة الأولى) و 26 (الفقرة الأولى) و 27 و 38 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435

:)2014(13) أغسطس(

وحيث إنه يبين من فحص هذه التعديلات مادة مادة، أنها تكتسي صبغة قانون تنظيمي وفقا لأحكام الفصل 131 من الدستور وأنها تقتضي بيان ما يلي :

في شأن المادة 2 :

وحيث إن هذه المادة تنص على أنه : يمكن الطعن .... المنتخبين من لدن المترشحين وأعضاء المجلس المعني داخل أجل .... النتائج.

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى أمانتها العامة، تتضمن البيانات والمستندات الواردة في المادة 35 من هذا القانون التنظيمي مقابل إشعار بالتوصل وفقا لأحكام المادة 34 بعده .
تبت .... أيام "

وحيث إن التعديل يتضمن تحديد من لهم الحق في الطعن في عملية ونتائج انتخابات أعضاء المحكمة الدستورية المنتخبين، وما يجب أن تتضمنه عريضة الطعن من بيانات وما يجب إرفاقه من مستندات لإحالتها على المحكمة المذكورة :
وحيث إن الدستور ينص في الفقرة الأولى من فصله 130 على أنه : تتألف المحكمة الدستورية من ... ستة أعضاء ينتخب نصفهم من قبل مجلس النواب، وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين :

وحيث إن التعديل المذكور الذي يروم تحديد المؤهلين لممارسة هذا الطعن، وبيان كيفية إحالته إلى المحكمة مع ما يتعين تضمينه وإرفاقه بعريضة الطعن باعتباره ضمانة دستورية أساسية لحماية عملية الانتخاب والذي تم التقيد فيه بالمبادئ العامة للقانون ذات الصلة بالصفة والمصلحة بعد ضمن الصيغ التشريعية التي تقتضي الوضوحورفع كل التباس، ويستجيب لمتطلبات وضوح ومقرونية القواعد القانونية المستفادة من أحكام الفصل السادس من الدستور :

وحيث إنه بناء على ذلك تكون المادة بصيغتها المعروضة غير مخالفة للدستور :

في شأن المادة 14 :

حيث إن الفقرة المضافة إلى المادة 14 تنص على أنه : لا يمكن للعضو المعين أو المنتخب الذي أكمل الفترة المتبقية من مدة عضوية سلفه، إعادة تعيينه أو انتخابه إذا كانت مدة عضويته خلال هذه الفترة المتبقية تفوق ثلاث (3) سنوات دون إخلال بأحكام الفصل 130 من الدستور :

وحيث إن الفصل 130 من الدستور ينص على أن المحكمة الدستورية تتألف من اثني عشر عضوا يعينون لمدة تسع سنوات غير

قابلة للتجديد :

وحيث إن الدستور لم ينظم مسطرة تعيين أو انتخاب عضو في حالة شغور منصب قبل انقضاء الولاية الأصلية، ولم ينص على منع إعادة تعيينه أو انتخابه لولاية كاملة، واكتفى بإسناد تحديد وضعيته

لقانون تنظيمي :

وحيث إن التعيين أو الانتخاب لتعويض عضو انتهت مدة مهامه قبل الأجل القانوني لا ينشئ ولاية دستورية ولا يعد انتدابا دستوريا كاملا بالمعنى المقصود في الفصل 130 من الدستور، وإنما يشكل آلية استثنائية تفرضها ضرورة استمرارية عمل المؤسسة الدستورية وانتظام سيرها، لأنه انتداب مرتبط عضويا بالمدة التي تم تعيينه لإتمامها :

وحيث إنه في غياب أي منع صريح أو ضمني وارد في الدستور فإن ما جاءت به الفقرة المضافة إلى المادة 14 من القانون التنظيمي المعروض، لا يعتبر تجديدا للولاية المحددة دستوريا، ما دام أن تعيينه الإكمال المدة لا يتعلق بأول تعيين لولاية كاملة :
وحيث إن تحديد المشرع التنظيمي لسقف أقصاه ثلاث سنوات المدة التعيين أو الانتخاب لإكمال مدة ولاية سلفه، إنما يندرج ضمن سلطته التقديرية لتأطير وضعية قانونية محددة، ويتوخى ملء فراغ تشريعي وضمان توازن بين احترام الأحكام الدستورية المتعلقة بعدم

تجديد الولاية ومتطلبات استمرار عمل المحكمة الدستورية :

وحيث إنه، تبعا لما ذكر، فإن الفقرة المضافة إلى المادة 14 ليس فيها

ما يخالف أحكام الدستور :

في شأن الفقرة الأخيرة من المادة 17 :

حيث إن هذه الفقرة تنص على أنه: «تنشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية ... صدورها، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي

للمحكمة الدستورية :

وحيث إن تمكين نشر هذه القرارات بالموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية يندرج ضمن تسهيل الاطلاع على القرار إعمالا الأحكام الفقرة الأولى من الفصل 27 من الدستور :

وحيث إنه بناء على ذلك، ليس في هذه الفقرة ما يخالف الدستور :

في شأن الفقرة الأولى من كل من المادتين 25 و 26 :

حيث إن الفقرتين الأولى من المادتين 25 و 26 تنصان على التوالي على أنه : «تقوم ... والقوانين والنظام الداخلي المجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة

الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية، والالتزامات الدولية إليها ... بالأمر» وعلى أنه : «ثبت - والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي المجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية والالتزامات الدولية للدستور من

الحكومة » :

وحيث إن التعديلين الواردين على هاتين المادتين يعدان مجرد تذكير بما تنص عليه المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية وتحقيقا لما يفرضه الانسجام بين مواده، مما يكون معه التعديلات المدخلان على المادتين مطابقين للدستور :

في شأن المادة 27 :

حيث إن التعديلين المدخلين على المادة 27 تنصان على التوالي أنه : «إذا صرحت المحكمة الدستورية أن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مقتضى ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة تفسير المحكمة الدستورية، وجبت الإحالة إلى هذا التفسير عند عملية النشر»، وعلى أنه : «إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا.... المصادقة عليه إلا بعد مراجعة الدستور.»

وحيث إنه، طبقا لأحكام الدستور، ولا سيما الفصلين 132 و 134 منه تناط بالمحكمة الدستورية مهمة مراقبة دستورية القوانين والأنظمة الداخلية عملا بمبدأ سمو الدستور وأن قراراتها لا تقبل أي طريق من طرق الطعن وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية :

وحيث إن التفسير أو التحفظ التأويلي الذي تصرح بموجبه المحكمة بمطابقة قانون تنظيمي أو قانون أو نظام داخلي للدستور شريطة اعتماد تفسيرها، يشكل لا محالة جزءا لا يتجزأ من منطوق قرارها ويحدد نطاقه وآثاره القانونية، ويتعين تبعا لذلك التقيد به عند تطبيق كل نص موضوع قرارها :

وحيث إن التعديل الأول من جهة، لا يترتب عنه تغيير مضمون القانون أو النظام الداخلي، وإنما يهدف إلى ضمان وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للولوج والاستيعاب، ويرمي إلى تمكين المخاطبين بالقانون من الوقوف على حدود مطابقته للدستور، ومن جهة أخرى فإنه يندرج في إطار تفعيل الأثر الإلزامي لتعليل المحكمة الدستورية والمنطوق قراراتها، لأن القانون لا يتسم بسموه بالتعبير عن إرادة الأمة إلا في الحدود التي قررتها المحكمة الدستورية على نحو مطابق

الأحكام الدستور :

وحيث إن التعديل الثاني يخص تعليق المصادقة على التزام دولي صرحت المحكمة الدستورية بأنه يتضمن بندا مخالفا للدستور إلا بعد مراجعة الدستور هو مجرد تذكير وتنزيل تأكيدي وتشريعي لما نص عليه الدستور في فقرته الرابعة من الفصل 55

وحيث إنه تبعا لذلك فإن التعديلين المدخلين على هذه المادة ليس فيهما ما يخالف الدستور :

في شأن المادة 38 :

حيث إن هذه المادة تنص على أنه : مع مراعاة أحكام ... يوما.

غير أنه .... الانتخاب.

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح التي تتولى تبليغها إلى المطعون في انتخابهم وفق العنوان المصرح به عند التصريح بالترشيحات وإلى الطاعن المعني وإلى دفاع الأطراف إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين حسب الحالة، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها : »

وحيث إن التعديل الوارد على هذه المادة. أعطى للمحكمة الدستورية تكليف السلطة المعنية بتلقي التصريحات بالترشح لتتولى تبليغ ما تصدره من قرارات ذات الصلة بالمنازعات الانتخابية إلى المطعون في انتخابهم وإلى الطاعن المعني، وإلى دفاع الأطراف، إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين :

وحيث إن الدستور ينص في الفقرة الأولى من فصله 131 بصفة خاصة على أن القانون التنظيمي يحدد قواعد تنظيم المحكمة

الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها :

وحيث إن تبليغ القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية وهو من بين الإجراءات المسطرية الجوهرية التي يقتضيها النظر في المنازعات الانتخابية المرفوعة إلى المحكمة، ويندرج ضمن أنماط تصريف القضايا، يرجع أمر اختيار سبله إلى المشرع بما يروم التيسير، ويحقق النجاعة، ويضمن بالضرورة حقوق كل الأطراف الترتيب الآثار التي تنتج عن القرارات المذكورة، وليس للمحكمة الدستورية التعقيب على سلطة المشرع التقديرية المقررة له في الدستور، طالما أن ذلك لا يخالف أحكامه، على أن تقوم الجهة المكلفة بهذا الإجراء بموافاة المحكمة بمال الإجراء المذكور، وأن المحكمة تحتفظ بصلاحياتها في إشعار الأطراف المعنية بالقرار :

وحيث إنه تبعا لذلك، ومراعاة للتفسير المذكور ليس في هذه المادة ما يخالف الدستور :

لهذه الأسباب :

أولا - تصرح بأن القانون التنظيمي رقم 36.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية

ليس فيه ما يخالف الدستور :

ثانيا - تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى السيد رئيس الحكومة وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الإثنين 12 من رمضان 1447 (2) مارس 2026

الإمضاءات :

عبد الأحد الدقاق

محمد أمين بنعبد الله

محمد بن عبد الصادق

محمد الأنصاري

الحسين العوشي

الطبقة الخال

محمد علي

خالد برجاوي.

محمد قصري

نجيب أبا محمد

أمينة المسعودي

محمد ليديدي

.....

.....

.....

القانون التنظيمي رقم 53.25، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب
صفحة : 792

المادة 51 المكررة - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من بث أو وزع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته دون موافقته، أو نشر أو أذاع أو نقل أو بث أو وزع خبرا زائفا أو ادعاءات أو وقائع كاذبة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها بقصد المساس بالحياة الخاصة لأحد الناخبين أو المترشحين أو التشهير بهم، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية، بصناعة محتوى يشتمل على مضمون كاذب أو مزيف بقصد المساس بنزاهة وصدق العمليات الانتخابية.

المادة الثالثة

تنسخ أحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

تطبق أحكام هذا القانون التنظيمي على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية.

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.25.71 صادر في 26 من رجب 1447 (16) يناير (2026) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 25/260 م.د الصادر في 3 رجب 1447 (24) ديسمبر (2025) الذي صرحت بمقتضاه بأن : «القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، ليس فيه ما يخالف الدستور».

الجريدة الرسمية عدد 7478-19 شعبان 1447 (29) يناير 2026

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا.

القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما وافق عليه

مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالرباط في 26 من رجب 1447) (16) يناير 2026

وقعة بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 6 و 8 و 10 (الفقرة الثانية) و 11 و 12 و 13 فقرة أخيرة مضافة و 23 و 31 و 32 و 36 الفقرة الثانية) و 38 و 40 و 41 (فقرة ثانية مضافة و 42 (الفقرة الأولى) و 43 (الفقرة الرابعة و 44 و 45 و 47 فقرة ثانية مضافة و 49 و 66 (الفقرة الثانية) من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011) :

المادة 6 - يودع الأعضاء المؤسسون لحزب سياسي مباشرة ملفا لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، مرفقا بنسخة منه على دعامة إلكترونية مقابل وصل مؤرخ ومختوم فور التأكد من تضمنه الوثائق التالية :

1 - تصريح بتأسيس الحزب في شكل ورقة فريدة يحمل التوقيعات المصادق عليها لاثني عشر (12) عضوا مؤسسا، من بينهم أربع (4) نساء على الأقل، على أساس ممثل واحد عن كل جهة من جهات المملكة، يبين فيه :

الأسماء

وعناوينهم :

مشروع تسمية الحزب ومقره المركزي بالمغرب ورمزه، شريطة أن تكون تسمية الحزب ورمزه مميزين عن تسميات ورموز الأحزاب السياسية المؤسسة قانونا.

2 - ثلاثة... برنامجه :
3 - التزامات مكتوبة في شكل تصريحات فردية لألفي عضو المادة 9 بعده.

مؤسس على الأقل.

يجب أن يكون كل تصريح .

البطاقة الوطنية

للتعريف سارية الصلاحية وبشهادة التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة بعد تاريخ آخر حصر لها بصفة نهائية مسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية وبنسخة من السجل العدلي مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر.

يجب أن يكون الأعضاء

مقرات إقامتهم الفعلية

على جميع جهات المملكة، شرط ألا يقل عددهم عن خمسة في المائة (5%) في كل جهة من عدد الأعضاء المؤسسين المطلوب قانونا.

يجب ألا تقل نسبة كل من الشباب الذين لا تزيد أعمارهم على 35 سنة والنساء عن خمس الأعضاء المشار إليهم في البند 3 أعلاه

توجه السلطة . تأسيس الحزب إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، وذلك داخل أجل سبعة أيام من تاريخ إبداعه لديها.»

المادة 8 - في حالة مطابقة. في البند 1 من المادة 6 أعلاه، داخل أجل خمسة وأربعين يوما الموالية لتاريخ إبداع الملف.»

المادة 10 الفقرة الثانية) - يجب أن يكون هذا التصريح موقعا من طرف كافة الأعضاء المشار إليهم في البند 1 من المادة 6 أعلاه

تحت طائلة عدم القبول

المادة 11 - يعتبر المؤتمر التأسيسي قانونيا إذا حضره خمسة وسيعون في المائة (75%) على الأقل من عدد الأعضاء المؤسسين

المطلوب قانونا.

يشترط في الأعضاء الذين حضروا المؤتمر التأسيسي أن يكونوا موزعين، بحسب مقرات إقامتهم الفعلية على جميع جهات المملكة شريطة ألا يقل عددهم في كل جهة عن خمسة في المائة (5%) من عدد هؤلاء الأعضاء، مع مراعاة النسبة المحددة لكل من الشباب والنساء في الفقرة الرابعة من المادة 6 من هذا القانون التنظيمي.

تضمن شروط

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 12 - عند اختتام المؤتمر التأسيسي. وفي أجل أقصاه خمسة وأربعون (45) يوما، يقوم المسؤول الوطني للحزب الذي تم انتخابه بإيداع ملف التأسيس لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية مقابل وصل مؤرخ ومختوم يسلم فورا بعد التأكد من تضمن الملف

الوثائق التالية :

محضر المؤتمر مختوم ومؤرخ وموقع عليه من طرف المسؤول

الوطني للحزب :
- لائحة تتضمن أسماء الأعضاء الذين حضروا المؤتمر التأسيسي مشهود بصحتها في محضر المفوض قضائي، تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه، وتوقيعاتهم وأرقام بطائقهم

الوطنية للتعريف :

لائحة أعضاء الأجهزة المسيرة للحزب تبين بالنسبة لكل عضو اسميه الشخصي والعائلي وجنسيته وتاريخ ومكان ولادته ومهنته و عنوانه مرفقة بنسخة من بطاقته الوطنية للتعريف :

ثلاثة نظائر لكل من النظام الأساسي والبرنامج كما صادق عليهما

المؤتمر.

يتعين على الحزب السياسي.

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 13 فقرة أخيرة مضافة) - ينشر بالجريدة الرسمية، بمبادرة من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، مستخرج من ملف المؤتمر التأسيسي للحزب بعد تأسيسه بكيفية قانونية.»

المادة 23 - خلافا.

سياسي :

1- أفراد القوات .

2 - القضاة

للحسابات :

3 - رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم المزاولون فعليا :

4 - الأشخاص الآخرون. كما وقع تغييره وتتميمه.»

المادة 31 - تشتمل

واجبات.

المساهمات

الهبات

الإجمالي أو القيمة الإجمالية لكل واحدة

منها 800.000 درهم في السنة بالنسبة لكل متبرع ذاتي :

عائدات استغلال

عائدات استثمار أموال الحزب في الشركات التي يؤسسها طبقا للأحكام المبينة في هذه المادة :

عائدات الحساب البنكي الجاري للحزب :

الدعم المخصص للأحزاب السياسية..... الجماعية والجهوية والتشريعية :
القروض التي تلقاها الحزب بمقتضى اتفاقيات مكتوبة تحدد

موضوعها وكيفيات وأجل سدادها.

يحدد قانون المالية .

ملكية هذه الأحزاب.

تتم عملية .

بالجريدة الرسمية.

يجوز لكل حزب أن يؤسس شركة شريطة أن يكون رأسمالها مملوكا كليا له من أجل استثمارها في أنشطته والحصول على

عائدات مالية في المجالات التالية :

التواصل والأنشطة الرقمية :

إصدار الصحف الناطقة باسم الحزب :

النشر والطباعة المرتبطة بالحزب وأنشطته :

ه خدمات الإعلام والتواصل الموجهة للتأطير السياسي.

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات يجب على المسؤول الوطني للحزب أن يودع تصريحا بتأسيس الشركة لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ تأسيسها، مرفقا بنسخة من نظامها الأساسي، وبيان مجال «نشاطها، ورأسمالها، وهوية مسيريها، وعنوان مقرها الاجتماعي

يصرح، وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها أعلاه، بكل تغيير يطرأ على الشركة.

تدمج نتائج حسابات كل شركة مؤسسة من طرف الحزب ضمن الحساب السنوي للحزب المودع لدى المجلس الأعلى للحسابات.

في حالة مخالفة هذه المقتضيات تتعرض الشركة للحل بمقتضى حكم قضائي يصدر بناء على طلب من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، دون الإخلال بالمتابعات المقررة في التشريعات الجاري بها «العمل.

يمكن للأحزاب السياسية أن تستفيد من البرامج التكوينية.

و ممارسة مهامها، وذلك وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي.

كما يمكن للأحزاب السياسية. القاعات العمومية التابعة للدولة، وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي.

يجوز لكل حزب سياسي أن يحدث مؤسسة مملوكة كليا له تهتم بالتفكير والتكوين وإنتاج الأبحاث والدراسات في مختلف القضايا «السياسية.

المادة 32 - تمنح الدولة للأحزاب السياسية التي غطت على الأقل ثلث عدد الدوائر الانتخابية المحلية.
.... دعما سنويا
للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها.
يشترط أيضا.

أعلاه ما يلي :

1. فيما يخص الدوائر الانتخابية المحلية، أن يكون مترشح لا يزيد عمره على خمس وثلاثين سنة في تاريخ الاقتراع مرتبا في المرتبة...

«الحزب المعني :

2. فيما يخص الدوائر الانتخابية الجهوية، أن تكون مترشحة مقيمة خارج تراب المملكة مرتبة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني و أن تكون مترشحة لا يزيد عمرها على خمس وثلاثين سنة في تاريخ الاقتراع مرتبة في المرتبة الأولى.

الحزب المعني.

يمنح الدعم .

القواعد الآتية بعده :

2

تطبيقا لمقتضيات.

المعنية.

استثناء من القواعد. دائرة انتخابية محلية بتزكية منه مترشحة أو مترشح لا يزيد عمره على خمس وثلاثين سنة أو مترشحة أو مترشح مقيم خارج تراب المملكة أو مترشحة أو مترشح في وضعية إعاقة أو مترشحة أخرى غير منتسبة لإحدى الفئات المذكورة، مبلغ يعادل ست مرات المبلغ .

السالف الذكر.

يصرف دعم .

والسياسي.

غير أن الأحزاب السياسية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه «المادة، التي تعذر عليها استيفاء أحد الشروط المنصوص عليها في 1 و 2 من الفقرة الثانية من هذه المادة تستفيد من دعم سنوي

للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها يعادل نصف مبلغ الحصة السنوية الجزافية الموزعة عملا بالبند «أ» من الفقرة الثالثة من هذه المادة.

تستفيد الوطنية العادية. ويمكن لظروف استثنائية يعللها الحزب المعني عقد المؤتمر الوطني العادي خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ حلول أجل أربع سنوات المطلوب لتنظيم المؤتمر الوطني العادي.

يجوز للأحزاب السياسية المشار إليها أعلاه أن تستفيد كذلك من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمر استثنائي يعقد بدعوة من الأجهزة المؤهلة طبقا لأنظمتها الأساسية، إذا أسفر هذا

المؤتمر عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب.

يحدد مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي أو المؤتمر الاستثنائي، عند الاقتضاء، في نسبة خمسين في المائة (50%) من مبلغ الدعم السنوي المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة الراجع للحزب السياسي برسم السنة المقررة لعقد «المؤتمر المعني.
لا يعتد في احتساب أجل أربع سنوات المقرر لعقد المؤتمر الوطني العادي للحزب بتاريخ عقد مؤتمر استثنائي إلا إذا أسفر المؤتمر

الاستثنائي عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب.»

المادة 36 الفقرة الثانية - تحتسب. طبق نفس القواعد المحددة بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة 32 أعلام

المادة 38 - لا يجوز للحزب أن يتلقى من أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص، وكذا من الشركات التي

تملك. أو جزء من رأسمالها.

المادة 40 - يجب أن . أو شيك بريدي أو عن طريق

التحويل البنكي.

يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة . بواسطة شيك بنكي

أو شيك بريدي أو عن طريق التحويل البنكي.

المادة 41 (فقرة ثانية مضافة) - يحدد النص التنظيمي المشار إليه

في الفقرة أعلاه أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير والدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث ومساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي أو المؤتمر الاستثنائي المخصص لانتخاب مسؤول

وطني جديد للحزب.»

المادة 42 (الفقرة الأولى) - تحصر الأحزاب. المحاسبين

بالمغرب، وذلك وفق دليل يبين معايير التدقيق القانوني والتعاقدي. يحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة

الحكومية المكلفة بالمالية.

المادة 43 الفقرة الرابعة) - كما يجب على كل حزب سياسي أن

يرجع إلى الخزينة كل مبلغ من الدعم العمومي ثبت استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها، أو لم يثبت صرفه بالوثائق والمستندات المطلوبة وفقا للنصوص التنظيمية المتعلقة بمحاسبة الأحزاب السياسية. وفي حالة عدم إرجاع . من الدعم العمومي.

المادة 44 - طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور.

المادة 42 من هذا القانون التنظيمي وفحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم المشار إليه في المادة 32 أعلاه.

لهذه الغاية. بنص تنظيمي وجميع الوثائق المثبتة التي تقتضيها عملية تدقيق الحسابات.

يتم دعم إثبات تحصيل الموارد وصرف نفقات الأحزاب السياسية بكل الوثائق والمستندات المثبتة وفق مقتضيات النص التنظيمي المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه.
بوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أو من يفوضه لهذه الغاية، إلى المسؤول الوطني عن الحزب المعني إعذارا، في حالة تخلفه عن تقديم حسابه السنوي، أو الملاحظات المسجلة من طرف المجلس في الحالات التالية :

عدم تقديم المستندات.

لهذه الغاية :

صرف الدعم المنصوص.

من أجلها.

يتعين على الحزب حسب الحالة الإدلاء بحسابه السنوي أو تسوية وضعيته داخل أجل خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ التوصل بالإعذار أو بالملاحظات المذكورة.

إذا لم يقم .

الجاري بها العمل.

يسترد الحزب.

تجاه الخزينة.

في حالة تخلف حزب عن الإدلاء بحسابه السنوي لمدة ثلاث دستنوات متتالية يحيل الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات الأمر على السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، التي يجوز لها تقديم طلب حل الحزب المعني إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط

تصرح المحكمة بحل الحزب المعني داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء

من تاريخ تقديم الطلب.

المادة 45 - يتولى.

الانتخابية.

لهذه الغاية.

الانتخابية

يشمل حساب الحملة الانتخابية لكل حزب سياسي بيانا مفصلا المصادر تمويل الحملة وجردا مفصلا للنفقات.

بها العمل.

يتم

تنظيمي.

يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أو من يفوضه هذه الغاية، إلى المسؤول الوطني عن الحزب المعني إعذارا، في حالة تخلفه عن تقديم حساب الحملة الانتخابية داخل الأجل المقرر أو الملاحظات المسجلة في الحالات التالية :

إذا تبين للمجلس الأعلى للحسابات بأن المستندات المدلى بها

التي منح من أجلها :

عدم إرجاع مبالغ الدعم. الإثبات

صرفها بوثائق

يتعين على الحزب حسب الحالة الإدلاء بحساب الحملة الانتخابية أو تسوية وضعيته داخل أجل خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ التوصل بالإعذار أو بالملاحظات المذكورة.
«إذا لم يقم الحزب.

القوانين الجاري بها العمل.

يسترد

تجاه الخزينة »

المادة 47 فقرة ثانية مضافة - يحيل الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

بصفته رئيس النيابة العامة، الاختلالات التي سجلها المجلس المذكور في شأن استعمال التمويل العمومي، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يقتضيها القانون.»

المادة 49 - مع مراعاة أحكام الفقرتين الثامنة والحادية عشرة من المادة 32 من هذا القانون التنظيمي، يتعين على كل حزب سياسي أن يعقد مؤتمره الوطني العادي على الأقل مرة كل أربع سنوات. وفي حالة عدم عقده خلال المدة المطلوبة، يفقد حقه في الاستفادة

وضعيته ..

المادة 66 الفقرة الثانية - تطبق نفس العقوبات.

لفائدة حزب سياسي تتجاوز قيمتها 800.000 درهم.

المادة الثانية

تعوض عبارة المحكمة الإدارية بالرباط المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر بعبارة «المحكمة الابتدائية

الإدارية بالرباط».

يدخل منع الأطر والموظفين التابعين لوزارة الداخلية أو العاملين بها بمختلف هيئاتهم، الذين يتوفرون في تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي على انتداب انتخابي في مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو مجلس جماعة ترابية أو مجلس مقاطعة جماعية أو غرفة مهنية، من تأسيس حزب سياسي أو الانخراط فيه حيز التنفيذ حسب الحالة وكل فيما يخصه، في تاريخ إجراء الانتخابات العامة المقبلة لمجلس النواب أو مجلس المستشارين أو مجالس الجماعات الترابية أو انتخابات أعضاء الغرف المهنية.

المادة الثالثة

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون التنظيمي، لا تطبق أحكام البند 3 من المادة 23 من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 29.11 على الأطر والموظفين المنخرطين في الأحزاب السياسية، التابعين لوزارة الداخلية أو العاملين بها بمختلف هيئاتهم، والذين يزاولون فعليا، إلا بعد ستة أشهر من دخول هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ.

.....

.....

مدونة الانتخابات

صيغة محينة بتاريخ 5 أبريل 2021

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

كما تم تعديله:

- القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2182؛
- القانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2183؛
- المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1436 (4 أبريل 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6349 بتاريخ 16 جمادى الآخرة 1436 (6 ابريل 2015)، ص 3626، المصادق عليه بالقانون رقم 43.15 الصادر بتنفيذه

الظهير الشريف رقم 1.15.96 بتاريخ 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6387 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1436 (17 أغسطس 2015)، ص 7071؛

- القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص 5537؛
- القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملة الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (2 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ 3 ذو الحجة 1432 (31 أكتوبر 2011)، ص 5256؛
- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011)، ص 5172؛
- القانون رقم 36.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.150 بتاريخ في 2 محرم 1430 (30 ديسمبر2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5696 بتاريخ 4 محرم 1430 (فاتح يناير2009)، ص 3؛
- القانون رقم 23.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.07 بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007)، الجريدة الرسمية 5513 بتاريخ 13 ربيع الأول 1428 (2 أبريل 2007)، ص 1103؛
- القانون رقم 64.02 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.83 بتاريخ 20 من محرم 1424 (24 مارس 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5093 بتاريخ 20 محرم 1424 (24 مارس 2003)، ص 1001.

ظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات[22]

الحمد لله وحده؛

الطابع الشريف- بداخله :

22- الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)، ص 570.

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر عن مجلس النواب في 21 من ذي القعدة 1417 (31 مارس 1997).

وحرر بالرباط في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997).

وقعه بالعطف

الوزير الأول
الإمضاء: عبد اللطيف الفيلالي

بيان الأسباب

إن مدونة الانتخابات تندرج ضمن الإصلاحات التي جاءت بها المراجعة الدستورية بتاريخ 13 سبتمبر 1996 تحقيقا لمطامح جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الهادفة إلى استكمال صرح الديمقراطية ومواصلة بناء دولة القانون ببلادنا.

وتهدف هذه المدونة التي تم إعدادها في إطار منهج توافقي ومشاورات مفيدة وبناءة بين رؤساء الهيئات السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة ممثلة في شخص وزير جلالة الملك في الداخلية إلى ضبط وتحيين الأحكام القانونية التي تهم اللوائح الانتخابية وتنظيم الاستفتاءات والانتخابات الخاصة بأعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء المجالس الجماعية وأعضاء الغرف المهنية. وتتضمن المدونة أحكاما مشتركة وأخرى خاصة بهذه الاستشارات والانتخابات.

وهكذا، فإن مدونة الانتخابات تهدف أساسا إلى وضع منظومة قانونية موحدة وعصرية وسهلة المنال تتضمن التشريع الانتخابي الجاري به العمل والذي تتميز النصوص المتعلقة به حاليا بتعددها وتوزعها بسبب نشرها في تواريخ مختلفة يرجع البعض منها إلى بداية الاستقلال.

إن مدونة الانتخابات التي تطمح إلى تزويد المملكة المغربية بنظام انتخابي عصري ومحكم أفضل ما يكون الإحكام يرتكز على توزيع عقلاني للمسؤولية في ميدان الانتخابات بين الدولة والأطراف المعنية تحت المراقبة الدائمة للقضاء، تستوحي أحكامها من المبادئ الأساسية للقانون الوضعي الذي ينظم الديمقراطيات العصرية، كما يظل، في نفس الوقت، مرتبطا بالخصوصيات العريقة والأصيلة للحضارة المغربية التي تجعل من الشورى وتبادل الرأي مبدأ للعمل وتدبير شؤون الدولة.

وفضلا عن إعادة النظر في الأحكام القانونية وتوحيدها وكذا في الإطار القانوني لمختلف مراحل عمليات الاقتراع، انطلاقا من التقييد في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج والمنازعات الانتخابية، فإن هذه المدونة تتضمن العديد من التحسينات والتجديدات الهامة المستوحاة من الاجتهادات القضائية في الميدان الانتخابي ومن اقتراحات الهيئات السياسية وكذا من التجارب المستخلصة من الممارسة ومن تطبيق القوانين الانتخابية، الشيء الذي سيمكن من جهة من تعزيز المكتسبات في هذا الميدان بما تضمنه لها من نزاهة ومصداقية وسلامة، ومن جهة أخرى من دعم الضمانات التي تم إقرارها على جميع المستويات، تلك الضمانات، التي تعتمد كأساس مبدأ تساوي الحظوظ بين المرشحين والهيئات السياسية وتغطي في نفس الوقت جميع مراحل المسلسل الانتخابي.

وفعلا، فإن ممارسة حق التصويت من طرف كل مواطن رهينة بالتقييد في اللوائح الانتخابية اعتبارا لكون أهمية هذه الأخيرة تكمن في الإشهاد بأن الناخب تتوفر فيه الشروط الموضوعية المطلوبة لاكتساب حق التصويت. وانطلاقا من هذا المنظور، فإن مدونة الانتخابات تتضمن أحكاما تم ضبطها وإغناؤها سعيا لضمان احترام المبدأ الأساسي المتمثل في "مواطن واحد وتقييد واحد وبطاقة واحدة وصوت واحد" وهو المبدأ الذي سيكون تطبيقه ميسرا نتيجة المقتضى الجديد الذي جاءت به المدونة والمتمثل في التنصيص على إلزامية التقييد في اللوائح الانتخابية.

وعلى مستوى التعبير عن إرادة الناخبين، تنص مدونة الانتخابات على المبادئ المتعارف عليها عالميا في هذا الميدان والمرتبطة بحرية التصويت وسريته وطابعه العام. وترمي هذه المبادئ أساسا إلى ضمان سلامة النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع وذلك بتمكين كل ناخب من التصويت بحرية لصالح المرشح أو اللائحة التي يختارها بعيدا عن كل تأثير أو تهديد أو إكراه.

وبهدف تحقيق حرية الاختيار المشار إليها أعلاه، تتضمن مدونة الانتخابات مجموعة من الأحكام الكفيلة بضمان التنافس الشريف بين الأحزاب والمرشحين وتهذيب وسائل الدعاية الانتخابية. وتهدف القواعد التي تم الأخذ بها في هذا الباب إلى وضع تقنين وسط لا يتمسك بالجزئيات ولا يتسم بالتعقيد لضمان احترامها بكيفية حقيقية.

وفي هذا السياق تم إدراج أحكام صارمة في مدونة الانتخابات تتعلق بتحديد وزجر المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات على جميع الأصعدة، حيث تنص المدونة على أحكام ردعية متكاملة تسمح بتصور جميع افتراضات الغش أو التدليس وتحديد العقوبات المناسبة لها.

ولصيانة حقوق الناخبين وباقي الأطراف المعنية الأخرى، نصت مدونة الانتخابات على أحكام تنظم المنازعات الانتخابية ابتداء من التقييد في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج. وترمي هذه الأحكام التي ترتكز على مسطرة مجانية وسريعة وغير قسرية إلى تخويل القاضي المحال عليه أمر الانتخاب اختصاص القيام بالتحقق من قانونية الإجراءات وصحة نتائج الاقتراع وذلك إما لتأكيد الانتخاب أو إصلاح نتائج الاقتراع أو إلغائها.

وبالنظر لخصوصيات الاستشارات والانتخابات المعنية، تنص مدونة الانتخابات على أحكام خاصة تنظم عمليات الاستفتاء وانتخاب أعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية وأعضاء الغرف المهنية.

وترتبط هذه الأحكام الخاصة أساسا بتحديد تاريخ الاقتراع ومسطرة إيداع الترشيحات وأسلوب الاقتراع وإعلان النتائج.

وانطلاقا من المبدإ القاضي بأن المساواة لا تتحقق في إطار المنافسة الانتخابية إلا إذا كانت الوسائل التي تتوفر عليها كل الأطراف المتنافسة لعرض أفكارها وبرامجها متوازية من حيث أهميتها، فإن مدونة الانتخابات تقر المبدأ الرامي إلى تقديم دعم مالي من طرف الدولة للهيئات السياسية في شكل مساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، الشيء الذي سيمكن هذه الهيئات من القيام بالدور المنوط بها بموجب الدستور والمتمثل في المساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، فإن مدونة الانتخابات تقر نظاما محكما يمكن من استبعاد كل شكل من أشكال التمويل السري للحملات الانتخابية وكذا من ضمان احترام المرشحين للسقف المحدد المصاريف الانتخابية.

وفي الأخير، فإن مدونة الانتخابات ترفع الإمكانية الممنوحة للهيئات السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية باستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية إلى مستوى مبدإ يكرسه القانون.

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

القسم الأول[23]: وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة

نسخ.

القسم الثاني: الأحكام المشتركة لتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية[24]

المادة 38[25]

تسري أحكام هذا القسم على تنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات وأعضاء غرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

المادة 39

الاقتراع حر وشخصي وسري وعام.

23- تم نسخ الأحكام المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة وبطائق الناخبين وبالاستفتاءات واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية وبمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها النقابات، وذلك بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ 3 ذو الحجة 1432 (31 أكتوبر 2011)، ص 5256.

ملاحظة: لقد تم تنظيم وضع اللوائح الانتخابية العامة ومراجعتها وضبطها في القسم الأول من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

24- تم تغيير وتتميم عنوان القسم الثاني بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.83 بتاريخ 20 من محرم 1424 (24 مارس 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5093 بتاريخ 20 محرم 1424 (24 مارس 2003)، ص 1001.

25- تم تغيير وتتميم المادة 38 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الجزء الأول: الأحكام العامة المتعلقة ببطائق الناخبين والترشيحات ومدة الانتداب

الباب الأول : بطائق الناخبين

المادة 40

تكون بطاقة الناخب دائمة وتستخرج من الحاسوب، وتعتبر صالحة لجميع للانتخابات الجماعية وللإستفتاءات[26].

يقوم العامل أو ممثله بإعداد بطائق الناخبين وتضمينها مكان مكتب التصويت الذي يجب أن يصوت فيه الناخب المعني ويجب على كل ناخب أن يسحب بطاقته الانتخابية بنفسه بعد التوقيع أمام اسمه في اللائحة الانتخابية.

إذا أضاع الناخب بطاقته الانتخابية أو تعرضت هذه البطاقة للتلف أمكنه الحصول على بطاقة جديدة تحمل لفظة "نسخة" بعد توجيه طلب بذلك إلى السلطة الإدارية المحلية التي تقع في دائرة نفوذها الترابي الجماعة التي هو مقيد في لائحتها الانتخابية.

كما يجب تجديد بطاقة الناخب في حالة نقل التقييد من جماعة إلى أخرى وذلك وفق نفس المسطرة المحددة في الفقرة أعلاه على أن يتم إيداع البطاقة السابقة قبل سحب البطاقة الجديدة.

تتضمن بطاقة الناخب اسمي الناخب الشخصي والعائلي أو أسماء أبويه إن لم يكن له اسم عائلي وتاريخ ومحل ولادته وعنوانه ورقم بطاقة تعريفه الوطنية أو رقم وثيقة التعريف الرسمية الأخرى المدلى بها عند تقييده واسم الجماعة المقيد فيها والرقم المخصص له في اللائحة الانتخابية ورقم الدائرة الانتخابية المقيد فيها.

يعلن عن التاريخ الذي يبتدئ فيه سحب البطائق الانتخابية بطريق تعليق إعلانات بذلك أو النشر في الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون أو بأية وسيلة مألوفة الاستعمال. ويمكن للسلطة الإدارية المحلية، ابتداء من نفس التاريخ، أن تسلم، بمبادرة منها، البطائق المذكورة إلى أصحابها بعد توقيع كل ناخب معني أمام اسمه في اللائحة الانتخابية. كما يمكن تسليم البطائق غير المسحوبة أو غير المسلمة لأصحابها بمكتب التصويت يوم الاقتراع، ويقوم مقام بطاقة الناخب الحكم القضائي الصادر بوجوب قيد المعني بالأمر في اللائحة الانتخابية[27].

إذا تعذر لأي سبب من الأسباب استخراج بطاقة الناخب من الحاسوب، تولى العامل أو ممثله إعداد بطائق الناخبين وفق الكيفيات المشار إليها أعلاه.

26- تم تغيير وتميم الفقرتين الأولى والخامسة من المادة 40 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

27- تم تغيير وتميم الفقرة السادسة من المادة 40 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.150 بتاريخ 2 محرم 1430 (30 ديسمبر2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5696 بتاريخ 4 محرم 1430 (فاتح يناير2009)، ص 3.

الباب الثاني: شروط أهلية الترشح وموانعه

المادة 41[28]

يشترط في من يترشح للانتخابات أن يكون ناخبا[29] وبالغا من العمر واحدا وعشرين سنة شمسية كاملة[30] على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع.

28- تم تغيير وتميم المادة 41 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

29- أنظر المادة 3 من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

المادة 3

" يقيد في اللوائح الانتخابية العامة المواطنات والمواطنون المغاربة البالغون سن الرشد القانونية والمتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية وغير الموجودين في إحدى حالات فقدان الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف أساسا في القيد في اللوائح الانتخابية العامة."

- أنظر كذلك المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الجماعية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص5537. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 4

"يشترط في من يترشح للانتخابات أن يكون ناخبا ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية".

- أنظر كذلك المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5987 بتاريخ 19 ذو القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)، ص 5053.

المادة 4

"يشترط في من يترشح للعضوية في مجلس النواب أن يكون ناخبا ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية".

- أنظر كذلك المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.172 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد5997 مكرر بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص 5520

المادة 5

"يشترط في من يترشح لانتخابات مجلس المستشارين أن يكون ناخبا ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.

يجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون المترشحون للانتخابات التي تجري في هيئة من الهيئات الناخبة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه أعضاء في الهيئة التي يترشحون عنها.

لا يحق لناخب أن يترشح في أكثر من هيئة ناخبة واحدة".

30- قارن مع المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 57.11، السالف الذكر.

المادة 122

"يشترط في من يترشح لانتخابات الغرف المهنية أن يكون بالغا سن الرشد القانونية في تاريخ الاقتراع".

- قارن مع المادة 209 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 12 ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، الجريدة الرسمية عدد 5184 بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص 418. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 209

" سن الرشد القانوني 18 سنة شمسية كاملة."

- قارن مع الفصل 4 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، الجريدة الرسمية عدد 2395 بتاريخ 4 ربيع الأول 1378 (19 شتنبر 1958)، ص 2190. كما تم تغييره وتتميمه.

الفصل 4

" يعتبر راشدا في مفهوم هذا القانون كل شخص بلغ ثمان عشرة سنة شمسية كاملة.

تحدد جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون حسب التقويم الميلادي."

المادة 42[31]

لا ينتخب :

1. المتجنسون بالجنسية المغربية خلال السنوات الخمس التالية لحصولهم عليها ما لم يرفع عنهم هذا القيد وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 17 من الظهير الشريف الصادر في 21 من صفر 1378 (6 سبتمبر 1958) المعتبر بمثابة قانون الجنسية المغربية[32]؛
2. الأشخاص الذين اختل فيهم نهائيا شرط أو أكثر من الشروط المطلوبة ليكونوا ناخبين؛
3. الأشخاص الذين يزاولون فعليا الوظائف الآتي بيانها أو الذين يكونون قد انتهوا من مزاولتها منذ أقل من ستة أشهر في التاريخ المحدد للاقتراع:
   - القضاة ؛
   - قضاة المجلس الأعلى للحسابات وقضاة المجالس الجهوية للحسابات ؛
   - العمال والكتاب العامون للعمالات أو الأقاليم والخلفاء الأولون للعمال والباشوات ورؤساء دواوين العمال ورؤساء المقاطعات الحضرية ورؤساء الدوائر والقواد وخلفائهم وخلفاء المقاطعات والشيوخ والمقدمون ؛
   - المحتسبون ؛
   - حكام الجماعات والمقاطعات ونوابهم؛
   - الأشخاص الآخرون غير المشار إليهم أعلاه الذين فقدوا الاستفادة من الحق النقابي عملا بالمرسوم رقم 2.57.1465 الصادر في 15من رجب 1377 (5 فبراير 1958) في شأن ممارسة الموظفين الحق النقابي، كما وقع تغييره بالمرسوم الملكي رقم 010.66 بتاريخ 27 من جمادى الآخرة 1386 (12 أكتوبر 1966)[33].
4. الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة حبس نافذة أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ كيفما كانت مدتهما من أجل إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد **100** و **101** و **102** و **103**من هذا القانون مع مراعاة أحكام المادة **104** منه.

31- تم تغيير وتتميم المادة 42 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
32- أنظر الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، السالف الذكر.
33- أنظر المرسوم رقم 2.57.1465 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي بتاريخ 15 رجب 1377 (5 فبراير 1958)، الجريدة الرسمية عدد 2372 بتاريخ 21 رمضان 1377 (11 أبريل 1958)، ص 922. كما تم تغييره وتتميمه.

الباب الثالث: مدة الانتداب وآجال العمليات الانتخابية وكيفيات إيداع الترشيحات

الفرع الأول: مدة الانتداب

المادة 43[34]

ينتخب أعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء المجالس الجماعية وأعضاء مجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية لمدة ست سنوات.

تنتهي مدة عضوية المنتخبين في انتخابات جزئية أو تكميلية عندما تنتهي عضوية الأعضاء المنتخبين في الانتخابات العامة. ويسري نفس المقتضى على الأعضاء الذين يدعون لملء المقاعد الشاغرة عن طريق التعويض.

الفرع الثاني: تاريخ الاقتراع

المادة 44

يحدد تاريخ الاقتراع والمدة التي تقدم خلالها الترشيحات وتاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها بمرسوم[35] ينشر في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع.

34- تم تغيير الفقرة الأولى من المادة 43 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

35-أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.146 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجهات، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1544.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات في جميع أنحاء المملكة يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجهات."

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.147 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1545.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات في جميع أنحاء المملكة يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات."

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.148 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1546.

المادة الأولى

" يدعى أعضاء مجالس الجماعات بمجموع أنحاء المملكة يوم الخميس 17 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم."

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.149 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1546.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات الذين تتألف منهم الهيئات الناخبة لممثلي الجماعات الترابية والمنتخبين في الغرف المهنية والمنتخبين في المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية وكذا أعضاء الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين على الصعيد الوطني يوم الجمعة 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين."

الفرع الثالث: إيداع وتسجيل الترشيحات

المادة 45[36]

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح من طرف كل مرشح أو وكيل كل لائحة بمقر السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات، ولا تقبل الترشيحات الموجهة بواسطة البريد أو بأية وسيلة أخرى.

تقدم التصريحات الفردية بالترشيح أو لوائح المرشحين في ثلاث نسخ ويجب أن تحمل:

- إمضاءات المرشحين مصادقا عليها ؛
- اسم المرشح أو أسماء المرشحين الشخصية والعائلية وجنسهم وتاريخ ومكان ولادتهم ومهنتهم ومكان سكناهم والدائرة الانتخابية التي قيدوا بها وتلك المرشح فيها أو الهيئة المنتمين إليها وانتماءاتهم السياسية عند الاقتضاء ؛
- صورة المرشح أو المرشحين الشخصية؛
- بيان تسمية اللائحة واسم وكيلها في حالة الاقتراع باللائحة وكذا ترتيب المرشحين في اللائحة؛
- شهادة القيد في اللوائح الانتخابية مسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية التابعة
- لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المقيد فيها أو نسخة من القرار القضائي القائم مقامها.

يجب أن ترفق لوائح المرشحين أو التصريحات الفردية بالترشيح بنسخة من بطاقة السوابق لكل مرشح مسلمة من طرف الإدارة العامة للأمن الوطني منذ أقل من ثلاثة أشهر أو بنسخة من السجل العدلي مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر. كما يجب أن ترفق لوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح المقدمة من طرف المرشحين ذوي انتماء سياسي بتزكية مسلمة لهذه الغاية من لدن الجهاز المختص في الهيئة السياسية التي تتقدم باسمها اللائحة أو المرشح[37].

المادة 46

تمنع الترشيحات المتعددة في عدة دوائر أو عدة هيئات ناخبة أو عدة لوائح برسم نفس الاقتراع.

لا تقبل الترشيحات المودعة خلافا لأحكام هذا القانون أو المقدمة من طرف مرشح أو مرشحين غير مؤهلين قانونا للانتخاب.

يجب رفض هذه الترشيحات من طرف السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.16.69 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1437 (29 يناير 2016) يحدد بموجبه تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب؛ الجريدة الرسمية عدد 6435 بتاريخ 21 ربيع الآخر 1437 (فاتح فبراير 2016)، ص 529.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات لانتخاب أعضاء مجلس النواب يوم الجمعة 7 أكتوبر 2016".

36- تم تغيير وتتميم المادة 45 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

37- أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة 45 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 47[38]

تسلم السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح لكل مرشح أو وكيل كل لائحة وصلا مؤقتا عن إيداع الترشيح.

تسلمه وصلا نهائيا في ظرف 48 ساعة من إيداع الترشيح إذا كانت تتوافر في المرشح أو المرشحين الشروط القانونية المطلوبة، وتسجل الترشيحات بحسب تاريخ تلقيها، ويثبت رقم تسجيلها في الوصل النهائي المتعلق بكل منها ويبلغ رفض الترشيح الذي ينبغي أن يكون معللا إلى المتعلق بالأمر مقابل وصل أو إبراء داخل الأجل المشار إليه أعلاه.

في حالة وقوع نزاع يتعلق بتسجيل ترشيح فردي أو لائحة الترشيحات، يمكن للمرشح أو للمرشحين المعنيين أن يمارسوا حق الطعن ضمن الشروط المقررة في هذا القانون.

لا يقبل سحب أي ترشيح بعد انصرام أجل إيداع الترشيحات باستثناء الحالات المنصوص عليها في هذا القانون.

إذا توفي أحد مرشحي اللائحة، وجب على وكيلها أو على المرشحين الآخرين عند وفاة وكيل اللائحة تعويضه بمرشح جديد إلى غاية اليوم الأخير من المدة التي تقدم خلالها الترشيحات. وتعتبر اللائحة صحيحة إذا وقعت الوفاة بعد انصرام أجل إيداع التصريحات بالترشيح أو يوم الاقتراع.

تنهي السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات إلى علم الناخبين عن طريق تعليق إعلانات أو بأية وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال أسماء المرشحين، فور تسجيل ترشيحا تهم.

المادة 48[39]

يخصص رمز لكل لائحة ترشيح أو لكل مرشح.

تحدد بقرار لوزير الداخلية الرموز المخصصة للوائح المرشحين أو لمرشحي الهيئات السياسية[40]، وتحدد السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات الرمز المخصص لكل لائحة مستقلة أو مرشح مستقل، وتثبته في الوصل النهائي الذي تسلمه لوكيل اللائحة أو للمرشح.

38- تم تغيير وتتميم الفقرة الخامسة من المادة 47 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

39- تم تغيير وتتميم المادة 48 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

40- - أنظر قرار لوزير الداخلية رقم 2643.15 بتاريخ 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص 6734

- قارن مع قرار لوزير الداخلية رقم 3147.15 بتاريخ 2 من ذي الحجة 1436 (16 سبتمبر 2015) بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو المترشحين المنتمين للمنظمات النقابية، الجريدة الرسمية عدد 6396 بتاريخ 3 ذو الحجة 1436 (17 سبتمبر 2015)، ص 7700.

.

الجزء الثاني: الحملة الانتخابية

المادة 49

تعقد الاجتماعات الانتخابية وفق الشروط المحددة في الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) في شأن التجمعات العمومية[41].

تطبق على الدعاية الانتخابية أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.378 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) المعتبر بمثابة قانون الصحافة[42].

المادة 50[43]

تقوم السلطة الإدارية المحلية في كل جماعة ابتداء من تاريخ انتهاء أجل وضع التصريحات بالترشيح بتعيين أماكن خاصة تعلق بها الإعلانات الانتخابية.

تخصص في كل من هذه الأماكن مساحات متساوية للمرشحين أو للوائح المرشحين.

يجب ألا يتعدى عدد هذه الأماكن بصرف النظر عن الأماكن المعينة بجانب مكاتب التصويت:

- 12 في الجماعات الحضرية أو القروية التي تضم 2.500 ناخب أو أقل؛
- 18 في غيرها من الجماعات الحضرية أو القروية أو مقاطعات الجماعات مع زيادة مكان واحد عن كل 3.000 ناخب أو جزء يتجاوز 2.000 ناخب في الجماعات الحضرية أو القروية أو المقاطعات الموجود بها أكثر من 5.000 ناخب.

المادة 51

لا يجوز لأي مرشح أو وكيل كل لائحة أن يضع في الأماكن المشار إليها في المادة 50 أعلاه :

1. أكثر من إعلانين انتخابيين يجب ألا يتجاوز حجمهما 80 على 120 سنتيمتر.
2. أكثر من إعلانين حجمهما 25 على 50 سنتيمترا للاخبار بانعقاد الاجتماعات الانتخابية، ويجب ألا يتضمن هذان الإعلانان إلا تاريخ الاجتماع ومكانه وأسماء الذين سيخطبون فيه وأسماء المرشحين.

يحظر تعليق إعلانات انتخابية خارج الأماكن المعينة لذلك، ولو كانت في شكل ملصقات مدموغة.

41- ظهير شريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958 بشأن التجمعات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 (27 نونبر1958)، ص 2853. كما تم تغييره وتتميمه.

42- ظهير شريف رقم 1.58.378 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بشأن بمثابة قانون الصحافة، الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 (27 نونبر 1958)، ص 2856. كما تم تغييره وتتميمه.

43- تم تغيير الفقرة الثالثة من المادة 50 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

المادة 52[44]

لا يجوز أن تتضمن الإعلانات غير الرسمية التي يكون لها غرض أو طابع انتخابي وكذا برامج المرشحين ومنشوراتهم على اللونين الأحمر والأخضر أو الجمع بينهما.

المادة 53

لا يجوز:

أ) لأي موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة محلية أن يقوم خلال الحملة الانتخابية أثناء مزاولة عمله بتوزيع منشورات المرشحين أو برامجهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية؛

ب)لأي شخص أن يقوم يوم الاقتراع بنفسه أو بواسطة غيره بتوزيع برامج أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق الانتخابية.

المادة 54

يمنع بأي شكل من الأشكال تسخير الوسائل والأدوات المملوكة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وشبه العامة في الحملة الانتخابية للمرشح. ولا يدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات التي تضعها الدولة والجماعات المحلية رهن إشارة المرشحين والأحزاب السياسية على قدم المساواة.

الجزء الثاني: التصويت

الباب الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع

الفرع الأول: أوراق التصويت

المادة 55[45]

التصويت حق وواجب وطني.

يتم التصويت بواسطة ورقة فريدة تتضمن، في حالة الاقتراع باللائحة، بيان الدائرة الانتخابية والانتماء السياسي للائحة عند الاقتضاء والاسم الشخصي والعائلي لوكيل اللائحة وكذا الرمز المخصص لها، وفي حالة الاقتراع الفردي بيان الدائرة الانتخابية وأسماء المرشحين الشخصية والعائلية وانتماءهم السياسي عند الاقتضاء والرمز المخصص لكل مرشح.

ترتب لوائح الترشيح أو الترشيحات الفردية في ورقة التصويت الفريدة بحسب تاريخ تسجيلها.

44- تم تغيير المادة 52 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

45- تم تغيير وتتميم المادة 55 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

يختلف حجم ورقة التصويت حسب عدد لوائح المرشحين أو عدد الترشيحات الفردية المقدمة في الدائرة الانتخابية المعينة. غير أن حجم المكان المخصص لرمز اللائحة أو المرشح في ورقة التصويت الفريدة يجب أن يكون متساويا بالنسبة لجميع لوائح الترشيح أو المرشحين.

تتولى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح إعداد أوراق التصويت فور انصرام أجل إيداع الترشيحات.

الفرع الثاني: مكاتب التصويت

المادة 56[46]

يحدث بقرار للعامل في كل دائرة انتخابية مكتب أو عدة مكاتب للتصويت يعلن عن مقارها بواسطة تعليق إعلانات بذلك أو النشر في الصحف أو في الإذاعة أو التلفزيون أو بأية وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال وذلك قبل التاريخ المحدد للاقتراع بعشرين يوما على الأقل، ويشار في القرار المذكور إلى المكتب المركزي إذا كانت دائرة انتخابية تحتوي على عدة مكاتب للتصويت.

تقام هذه المكاتب في أماكن قريبة من الناخبين بالبنايات العمومية.

ويمكن عند الضرورة إقامة المكاتب المذكورة في غيرها من الأماكن أو البنايات.

تقوم السلطة الإدارية المحلية خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولي من هذه المادة بتعليق لائحة الناخبين بالمكاتب الإدارية، مبوبة بحسب مكاتب التصويت التابعين لها.

المادة 57[47]

يعين العامل 48 ساعة على الأقل قبل تاريخ الاقتراع من بين الموظفين والعاملين بالإدارة العمومية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة أو الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة وتتوفر فيهم شروط النزاهة والحياد والأشخاص الذين يعهد إليهم برئاسة مكاتب التصويت ويسلمهم لوائح الناخبين التابعين للمكتب المعهود إليهم برئاسته ولائحة الترشيحات المسجلة في الدائرة الانتخابية والمطبوع الخاص بتحرير محضر العمليات الانتخابية وأوراق إحصاء الأصوات ويعين أيضا الموظفين أو الناخبين الذين يقومون مقام رؤساء مكاتب التصويت إذا تغيبوا أو عاقهم عائق.

يساعد رئيس مكتب التصويت ثلاثة أعضاء يعينهم العامل خلال الأجل المشار إليه أعلاه من بين الناخبين غير المرشحين الذين يعرفون القراءة والكتابة. ويعين العامل أيضا ضمن نفس الشروط نوابا لهم يقومون مقامهم إذا تغيبوا أو عاقهم عائق. وإذا تعذر حضور الأشخاص المعينين لمساعدة رئيس مكتب التصويت ساعة افتتاح الاقتراع، يختار رئيس المكتب المذكور لمساعدته الناخبين الأكبر سنا والناخب الأصغر سنا من بين الناخبين غير المرشحين الحاضرين بمكان التصويت الذين يعرفون القراءة والكتابة.

إذا كان عدد الناخبين التابعين لمكتب التصويت أو عدد الناخبين غير المرشحين لا يسمح بتكوين المكتب المذكور، يعين طبق الكيفيات المنصوص عليها أعلاه أعضاء مكتب التصويت ونوابهم من بين الناخبين المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة.

46- تمت إضافة الفقرة الثالثة بالمادة 56 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

47- تم تغيير وتتميم المادة 57 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

يتولى أصغر الأعضاء سنا مهام كاتب مكتب التصويت.

المادة 58[48]

يفصل مكتب التصويت في جميع المسائل التي تثيرها عمليات الانتخاب وتضمن قراراته في محضر العمليات الانتخابية.

تناط المراقبة وحفظ النظام داخل مكتب التصويت برئيس المكتب المذكور.

يخول كل مرشح أو لائحة للمرشحين الحق في التوفر في كل مكتب على ممثل ناخب مؤهل ليراقب بصفة مستمرة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإحصائها التي يقوم بها مكتب التصويت. كما يحق للممثل المذكور أن يطلب تضمين محضر مكتب التصويت جميع الملاحظات التي قد يدلي بها بشأن العمليات المذكورة. ويجب تبليغ اسم هذا الممثل قبل الاقتراع بأربع وعشرين ساعة إلى السلطة الإدارية المحلية (الباشا أو القائد أو خليفة المقاطعة) التي يتعين عليها أن تخبر بذلك رئيس مكتب التصويت.

تسلم السلطة الإدارية المحلية فورا إلى المرشح أو وكيل اللائحة وثيقة تثبت صفة ممثل، ويجب أن يقدم الممثل هذه الوثيقة إلى رئيس مكتب التصويت.

يكون لدى كل مكتب تصويت لائحة في نظيرين للناخبين الذين يتعين عليه تلقي أصواتهم تتضمن أرقام تقييد الناخبين في اللائحة الانتخابية وأرقام بطائق تعريفهم الوطنية أو أرقام دفاترهم العائلية.

الباب الثاني: كيفيات التصويت

المادة 59[49]

يفتتح الاقتراع في الساعة الثامنة صباحا ويختتم في الساعة السابعة مساء. وإذا تعذر افتتاح الاقتراع في الساعة المقررة في هذا القانون لسبب قاهر، وجبت الإشارة إلى ذلك في محضر العمليات الانتخابية.

المادة 60[50]

يكون التصويت سريا ويشارك الناخبون في الاقتراع مباشرة وداخل معزل بوضع علامة في المكان المخصص للائحة المرشحين أو للمرشح الذي يريدون التصويت لفائدته في ورقة التصويت الفريدة الحاملة لطابع السلطة الإدارية المحلية.

يجب على الناخبين ألا يهتموا في مكاتب التصويت إلا بالإدلاء بأصواتهم ولا يجوز لهم إثارة مجادلات أو نقاش كيفما كان نوعه.

48- تم تغيير الفقرة الأخيرة بالمادة 58 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.
49- تم تغيير المادة 58 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
50- تم تغيير المادة 60 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 61[51]

يعاين رئيس مكتب التصويت في الساعة المحددة للشروع في الاقتراع أمام الناخبين الحاضرين أن الصندوق لا يحتوي على أية ورقة ولا أي غلاف ثم يسده بقفلين أو مغلاقين متباينين يحتفظ بأحد مفتاحيهما ويسلم الآخر إلى عضو مكتب التصويت الأكبر سنا.

المادة 62[52]

يقدم الناخب عند دخوله قاعة التصويت إلى كاتب مكتب التصويت بطاقة التعريف الوطنية أو دفتره العائلي وبطاقته الانتخابية أو القرار القضائي القائم مقامها. يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل والرقم الترتيبي للناخب الذي يأخذ بنفسه ورقة تصويت من فوق طاولة معدة لهذا الغرض.

يدخل وبيده هذه الوثائق منعزلا مهيئا في القاعة المذكورة ويجعل ورقة تصويته داخل الغلاف ثم يتجه بعد ذلك إلى مكتب التصويت ويقدم بطاقته الانتخابية وورقة هويته إلى الرئيس الذي يأمر بالتحقق من وجود اسم الناخب في اللائحة التي سلمت إليه ومن هويته، وإذا كان الناخب لا يحمل ورقة هوية عليها صورته ووقع الشك في هويته جاز للرئيس أن يضع على يده علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة ثم يودع الناخب بنفسه الغلاف المحتوي على ورقة تصويته في صندوق الاقتراع، ويضع إذ ذاك عضوا المكتب في طرة لائحة كل منهما إشارة أمام اسم المصوت.

إذا نسي الناخب بطاقته الانتخابية أو أضاعها أمكنه مع ذلك أن يصوت بشرط أن يعرف بهويته أعضاء المكتب أو ناخبان يعرفهما أعضاء المكتب، وينص على هذه الحالة ببيان خاص في محضر العمليات الانتخابية.

يمكن لكل ناخب به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع علامة تصويته على ورقة التصويت أو إدخال هذه الورقة في صندوق الاقتراع أن يستعين بناخب من اختياره يكون متوفرا على بطاقة التعريف الوطنية. ويشار إلى هذه الحالة في محضر العمليات الانتخابية. غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من ناخب معاق واحد.

الباب الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج

المادة 63[53]

يتولى المكتب بمجرد اختتام الاقتراع فرز الأصوات بمساعدة فاحصين ويجوز للرئيس وأعضاء المكتب أن يقوموا بأنفسهم بفرز الأصوات دون مساعدة فاحصين إذا كان مكتب التصويت يشتمل على أقل من مائتي ناخب مقيد.

يساعد رئيس مكتب التصويت عدة فاحصين يحسنون القراءة والكتابة يختارهم من بين الناخبين الحاضرين غير المرشحين ويوزعهم على عدة طاولات يجلس حول كل منها أربعة فاحصين، ويسمح للمرشحين بتعيين فاحصين يجب توزيعهم بالتساوي على مختلف طاولات

51- تم تغيير المادة 61 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
52- تم تغيير وتتميم المادة 62 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.
53- تم تغيير المادة 63 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الفرز بقدر الإمكان، وفي هذه الحالة، يجب أن يسلم المرشحون أسماء الفاحصين الذين يقترحونهم إلى رئيس مكتب التصويت قبل اختتام الاقتراع بساعة على الأقل.

يفتح صندوق الاقتراع ويتحقق من عدد أوراق التصويت، وإذا كان هذا العدد أكثر أو أقل من عدد المصوتين الموضوعة أمام أسمائهم الإشارة المنصوص عليها في المادة 62 أعلاه وجبت الإشارة إلى ذلك في المحضر.

يوزع الرئيس على مختلف الطاولات أوراق التصويت ويأخذ أحد الفاحصين كل ورقة ويدفعها غير مطوية إلى فاحص آخر يقرأ بصوت عال اسم وكيل اللائحة أو اسم المرشح الذي وضعت علامة التصويت في المكان المخصص له. ويسجل فاحصان آخران على الأقل في أوراق إحصاء الأصوات المعدة لهذا الغرض، الأصوات التي نالها كل لائحة أو كل مرشح.

إذا اشتملت ورقة تصويت على عدة علامات تصويت، تلغى إذا كانت تلك العلامات للوائح أو لمرشحين مختلفين. وتعد بصوت واحد إذا كانت لائحة واحدة أو لمرشح واحد.

المادة 64[54]

تلغى الأصوات المدلى بها في الحالات التالية:

أ) الأوراق التي تحمل علامة خارجية أو داخلية من شأنها أن تضر بسر الاقتراع أو تتضمن كتابات مهينة للمرشحين أو غيرهم أو تشتمل على اسم المصوت أو الأوراق التي لا تحمل طابع السلطة الإدارية المحلية؛

ب) الأوراق التي يعثر عليها في صندوق الاقتراع بدون علامة تصويت أو تحمل علامة تصويت لفائدة أكثر من مرشح واحد أو لائحة واحدة؛

ج) الأوراق المشطب فيها على اسم مرشح أو عدة مرشحين أو لائحة أو عدة لوائح.

د) لا تعتبر في نتائج الاقتراع الأوراق الملغاة.

في حالة ما إذا اعترف مكتب التصويت أن الأوراق المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و(ج) صحيحة رغم النزاعات الواقعة بشأنها إما من طرف الفاحصين أو من طرف الناخبين الحاضرين فإنها تعتبر منازعا فيها.

تجعل أوراق التصويت المرتبة حسب صنفيها (الملغاة) و(المنازع فيها) وكذا (الأوراق غير القانونية) في ثلاثة غلافات مستقلة مختومة وموقع عليها من طرف رئيس وأعضاء المكتب، وتضاف إلى المحضر.

ويجب أن تثبت في كل ورقة من هذه الأوراق أسباب إضافتها إلى المحضر كما يجب أن يشار فيها فيما يتعلق بالأوراق المنازع فيها إلى أسباب النزاع وإلى المقررات التي اتخذها مكتب التصويت بشأنها.

أما الأوراق المعترف بصحتها والتي لم يترتب عنها أي نزاع فيباشر إحراقها بعد عمليات الفرز أمام الناخبين الحاضرين.

54- تم تغيير وتتميم المادة 64 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 65

يقوم رئيس مكتب التصويت بإعلان النتيجة بمجرد انتهاء عملية الفرز، ويحرر على الفور محضر العمليات في ثلاثة نظائر يصادق على كل نظير منها ويوقعه رئيس وأعضاء مكتب التصويت.

غير أنه إذا تعذر لسبب قاهر على عضو واحد من أعضاء مكتب التصويت التواجد في المكتب المذكور إلى غاية إنهاء عملية الاقتراع وفرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج، يوقع المحضر من طرف الأعضاء الحاضرين، وينص على هذه الحالة في محضر العمليات الانتخابية.

المادة 66[55]

بصرف النظر عن الإحصاء الذي تقوم به مكاتب التصويت، تباشر عمليات إحصاء الأصوات ووضع المحاضر وتحديد الجهات التي ستوجه إليها وكذا إعلان النتائج حسب طبيعة الانتخاب طبقا لأحكام هذا القانون.

في حالة الاقتراع باللائحة وبالتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية، توزع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي ثم بأكبر البقايا وذلك بتخصيص المقاعد الباقية للأرقام القريبة من القاسم المذكور.

تخصص المقاعد لمرشحي كل لائحة حسب ترتيبهم التسلسلي في اللائحة. غير أنه بالنسبة للائحة التي فقدت أحد مرشحيها خارج أجل التعويض المشار إليه في المادة **47** من هذا القانون، يرتقي بحكم القانون المرشحون المتواجدون في المراتب الدنيا بالنسبة للمرشح المتوفى إلى المراتب الأعلى. ويعتمد هذا الترتيب الجديد في توزيع المقاعد وإعلان أسماء المرشحين المنتخبين[56].

إذا أحرزت لائحتان أو عدة لوائح على نفس البقية، ينتخب برسم المقعد المعني المرشح الأكبر سنا والمؤهل من حيث الترتيب في اللائحة. وفي حالة تعادل السن، تجرى القرعة لتعيين المرشح الفائز.

إذا تعلق الأمر بالاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة، أو في حالة انتخاب عضو

واحد في إطار دائرة انتخابية أو هيئة ناخبة، ينتخب المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات

إذا أحرز مرشحان أو عدة مرشحين عددا متساويا من الأصوات، ينتخب أكبرهم سنا. وفي حالة تعادل السن، تجرى القرعة لتعيين المرشح الفائز .

المادة 67

تسلم إلى ممثل كل مرشح أو لائحة نسخة من المحاضر المشار إليها في المادة أعلاه بعد ترقيمها والمصادقة عليها وتوقيعها من طرف رئيس وأعضاء مكتب التصويت أو المكتب المركزي أو لجان التحقق أو الإحصاء حسب الحالة.

55- تم تغيير المادة 66 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

56- تم تغيير الفقرة الثالثة من المادة 66 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

لهذه الغاية وفضلا عن المحاضر المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 66 أعلاه، يتم إعداد نسخ من المحاضر باستخدام أية وسيلة من وسائل الاستنساخ في عدد من النظائر يعادل عدد المرشحين أو لوائح الترشيح[57].

الجزء الرابع: المنازعات الانتخابية

الباب الأول: الطعون المتعلقة بالترشيحات

المادة 68

يفصل في النزاعات المتعلقة بإيداع الترشيحات وفق الأحكام الآتية مع مراعاة الأحكام الأخرى المحددة في هذا القانون.

لكل مرشح رفض ترشيحه أن يطعن في قرار الرفض خلال أجل يومين يبتدئ من تاريخ تبليغه إياه أمام المحكمة الإدارية التي يشمل نطاق اختصاصها الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها صاحب الطعن[58].

يسجل الطعن مجانا وتبت فيه المحكمة الإدارية ابتدائيا وانتهائيا خلال الأجل المحدد حسب الحالة ابتداء من تاريخ إيداعه بكتابة ضبطها، وتبلغ حكمها فورا إلى المعني بالأمر والى السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات التي يجب عليها أن تسجل فورا الترشيحات التي حكمت المحكمة بقبولها وتعلنها للناخبين وفق الإجراءات المقررة في المادة 47 أعلاه.

الباب الثاني: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية

المادة 69[59]

يمكن الطعن في القرارات الصادرة عن مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء التابعة للجماعات الحضرية أو المقاطعات ولجان الإحصاء أو التحقق التابعة للعمالات أو الأقاليم واللجان الجهوية للإحصاء فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات وإعلان نتائج الاقتراع وذلك طبقا لأحكام المقررة في هذا القانون.

يجوز للمرشحين المطعون في انتخابهم طبقا لأحكام هذا القانون الاطلاع على محاضر العمليات الانتخابية وأخذ نسخ منها حسب الحالة بمقر الدائرة الانتخابية أو الجماعة أو العمالة أو الإقليم التابعة له الدائرة الانتخابية أو العمالة أو الإقليم مركز الجهة داخل أجل ثمانية أيام يبتدئ من تاريخ تبلغهم بعريضة الطعن.

57- تم تغيير الفقرة الثانية من المادة 67 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
58- تم تغيير الفقرة الثانية من المادة 68 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
59- تم تغيير وتتميم المادة 69 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 70

يمكن أن يتم الطعن المشار إليه في المادة السابقة كل من له مصلحة في ذلك وعامل العمالة أو الإقليم أو خليفته الأول أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد الذين تقع الدائرة الانتخابية في نطاق اختصاصهم.

المادة 71

يقدم الطعن بعريضة كتابية في ظرف ثمانية أيام كاملة تبتدئ من يوم إيداع المحضر الذي يتضمن إعلان نتائج الاقتراع، ويكون غير مقبول إذا قدم خارج هذا الأجل.

تودع عريضة الطعن بكتابة ضبط المحكمة الإدارية المختصة وتسجل فيها مجانا، ويجب أن تتضمن أسباب الطعن المطلوب من المحكمة البت فيها.

المادة 72

يعين رئيس المحكمة المرفوع إليها الطعن خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لإيداعه قاضيا مقررا يتولى إطلاع المعنيين بالأمر على عريضة الدعوى ويتلقى ملاحظاتهم الشفوية أو الكتابية.

المادة 73[60]

يقوم رئيس المحكمة الإدارية عندما تكون القضية جاهزة بإخبار عامل العمالة أو الإقليم وخليفته الأول والباشا ورئيس الدائرة والقائد المعنيين بالأمر والأطراف بتاريخ الجلسة التي ستنظر في الطعن. ويتم الإخبار بتاريخ الجلسة ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقادها.

تبت المحكمة الإدارية في الطعن في ظرف 40 يوما من تاريخ إيداعه بكتابة ضبطها.

يبلغ الحكم إلى الأطراف وإلى عامل العمالة أو الإقليم أو خليفته الأول أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد للمعنيين بالأمر ويعفى من رسوم الدمغة والتسجيل.

في حالة استئناف حكم المحكمة الإدارية، تبت محكمة الاستئناف الإدارية في الأمر خلال أجل أقصاه شهران. وفي حالة الطعن بالنقض في القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف الإدارية أمام محكمة النقض[61]، يبت هذا الأخير في الأمر داخل أجل أقصاه أربعة أشهر. وتبلغ قرارات محاكم الاستئناف الإدارية ومحكمة النقض إلى الأطراف وإلى عامل العمالة أو الإقليم المعني داخل أجل شهر من تاريخ صدورها. ويستمر المرشحون المعلن عن انتخابهم في ممارسة مهامهم إلى أن يصير الحكم القاضي بإلغاء انتخابهم نهائيا.

المادة 74

لا يحكم ببطلان الانتخابات جزئيا أو مطلقا إلا في الحالات الآتية :

1. إذا لم يجر الانتخاب وفق الإجراءات المقررة في القانون؛

60- تم تغيير المادة 73 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 08.36، السالف الذكر.

61- حلت عبارة "محكمة النقض" محل عبارة " المجلس الأعلى" بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 58.11 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.170 بتاريخ 27 ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011)، ص 5228.

2. إذا لم يكن الاقتراع حرا أو شابته مناورات تدليسية ؛
3. إذا كان المنتخب أو المنتخبون من الأشخاص الذين لا يجوز لهم الترشح للانتخابات بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي.

المادة 75[62]

في حالة اللجوء إلى مسطرة التعويض المنصوص عليها في المواد **169** و**194** و **216** و**282** من هذا القانون، فإن التعويض يتم بقرار للسلطة المكلفة بتلقي الترشيحات داخل أجل **30** يوما الموالية لتاريخ الشغور أو لتبليغ الحكم النهائي البات في دعوى الطعن. ويبلغ القرار إلى العضو المدعو لملء المقعد الشاغر في محل سكناه برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

إذا رفض المرشح تلبية الاستدعاء لشغل المقعد الشاغر داخل أجل **15** يوما من تاريخ تبلغه بقرار التعويض أو إذا طرأ عليه بعد تاريخ الانتخاب، ما يحرمه من الحق في أن يكون ناخبا أو منتخبا برسم نفس الهيئة الناخبة أو إذا تعذر تبليغه لسبب قاهر، وجب استدعاء المرشح الذي يليه مباشرة في نفس اللائحة برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

غير أن أهلية المرشح الذي أصبح عضوا عن طريق شغل المقعد الشاغر يمكن الطعن فيها وفقا لأحكام هذا القانون داخل أجل ستة أيام من التاريخ الذي استدعي فيه المرشح المذكور لملء المقعد الشاغر.

تنتهي مدة انتداب الأعضاء المعلن عن فوزهم في الانتخابات الجزئية وكذا مدة انتداب

المرشحين الذين أصبحوا منتخبين عن طريق التعويض في التاريخ المقرر لانتهاء مدة الانتداب الجاري[63].

الجزء الخامس: تحديد المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات والعقوبات المقررة لها

المادة 76

تحدد طبقا لأحكام هذا الجزء المخالفات المرتكبة بمناسبة الحملة الانتخابية والعمليات الانتخابية والعقوبات المقررة لها.

المادة 77

يعاقب بغرامة من 1.000 درهم إلى 5.000 درهم:

1. كل شخص قام بنفسه أو بواسطة غيره في يوم الاقتراع بتوزيع بطائق أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق الانتخابية ؛
2. كل موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة محلية قام أثناء مزاولة عمله بتوزيع برامج المرشحين أو منشوراتهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية.

62- تم تغيير وتتميم المادة 75 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، الساف الذكر.
63- تم إضافة الفقرة الأخيرة من المادة 75 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، الساف الذكر.

المادة 78

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم كل من علق إعلانات انتخابية خارج الأماكن المشار إليها في المادة 50 أعلاه أو بمكان يكون مخصصا لمرشح آخر أو للائحة أخرى.

المادة 79

يعاقب على المخالفة لأحكام المادة 52 أعلاه بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم إذا صدرت المخالفة من أحد المرشحين وبغرامة قدرها 1.000 درهم إذا صدرت المخالفة من صاحب مطبعة.

المادة 80

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم على القيام بإعلانات انتخابية لمرشحين أو لوائح مرشحين غير مسجلين وبتوزيع برامجهم ومنشوراتهم.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكبها موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة محلية.

المادة 81

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حصل على قيده في لائحة انتخابية باسم غير اسمه أو بصفة غير صفته أو أخفى حين طلب قيده أن به مانعا قانونيا يحول بينه وبين أن يكون ناخبا أو حصل على قيده في لائحتين أو أكثر من اللوائح الانتخابية.

المادة 82

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل تصريحات مدلسة أو شهادات مزورة للحصول أو محاولة الحصول على قيده في لائحة انتخابية أو قام بواسطة تلك الوسائل بقيد مواطن في لائحة انتخابية أو شطب إسمه منها بغير موجب قانوني أو حاول ذلك أو شارك فيه.

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الجنح المشار إليها أعلاه بالحرمان من ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة لا تزيد على سنتين.

المادة 83

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم :

- كل مرشح يستعمل أو يسمح باستعمال المساحة المخصصة لإعلاناته الانتخابية لغرض غير التعريف بترشيحه وببرنامجه والدفاع عنهما؛
- كل مرشح يتخلى لغيره عن المساحة المخصصة له لتعليق إعلاناته الانتخابية بها؛
- كل مرشح يضبط في حالة تلبس وهو يستعمل المساحة غير المخصصة له لتعليق إعلاناته الانتخابية بها.

المادة 84[64]

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من **5.000** إلى **10.000** درهم كل شخص يخالف أحكام المادة **54** من هذا القانون.

المادة 85

يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى شهر وبغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص فقد حق التصويت لسبب من الأسباب وصوت إما بحكم قيده في لوائح انتخابية وضعت قبل فقده حق التصويت أو قيد فيها بعد ذلك دون طلب منه.

المادة 86

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من صوت بحكم قيد في اللائحة الانتخابية حصل عليه في الحالات المنصوص عليها في المادة 81 أعلاه وبانتحاله اسم وصفة ناخب مقيد أو استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة.

المادة 87

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص مقيد في لوائح انتخابية متعددة صوت أكثر من مرة واحدة.

المادة 88

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص مكلف في عمليات اقتراع بتلقي الأوراق المصوت بها وإحصائها وفرزها قام باختلاس أوراق منها أو أضاف إليها ما ليس منها أو أفسدها أو قرأ اسما غير الاسم المقيد فيها.

المادة 89

لا يجوز لشخص يحمل أسلحة ظاهرة أو مخفية أو أدوات فيها خطر على الأمن العام أن يدخل قاعة التصويت وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في الفصول 8 و9 و 10 من الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) في شأن التجمعات العمومية.

المادة 90

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص أقدم باستعمال أخبار زائفة أو إشاعات كاذبة أو غير ذلك من طرق التدليس على تحويل أصوات الناخبين أو دفع ناخبا أو أكثر إلى الإمساك عن التصويت.

64- تم تغيير المادة 84 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 91

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم كل من استأجر أو سخر أشخاصا على وجه يهدد به الناخبين أو يخل بالنظام العام.

تضاعف العقوبة إذا كان هؤلاء الأشخاص ناخبين.

المادة 92

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أقدم بواسطة تجمعات أو صياح أو مظاهرات تهديدية على إحداث اضطراب في سير عمليات التصويت أو مس بممارسة حق الانتخاب أو حرية التصويت.

المادة 93

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط على اقتحام أو محاولة اقتحام قاعة التصويت بعنف لمنع الناخبين من اختيار مرشح من المرشحين أو لائحة من اللوائح.

تكون العقوبة هي السجن من سنة إلى ثلاث سنوات إذا كان المقتحمون أو محاولو الاقتحام يحملون السلاح.

المادة 94

تكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا وقع الاقتحام المشار إليه في المادة السابقة بناء على خطة مدبرة اتفق على تنفيذها إما في جميع أرجاء المملكة وإما في عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم أو في دائرة أو عدة دوائر انتخابية.

المادة 95

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط الناخبون الذين يقومون أثناء اجتماعهم للاقتراع بإهانة مكتب التصويت أو عضو من أعضائه أو يرتكبون نحوهم عملا من أعمال العنف أو يؤخرون العمليات الانتخابية أو يحولون دون إجرائها باستعمال الاعتداء والتهديد.

المادة 96[65]

يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم على انتهاك العمليات الانتخابية بكسر صندوق الاقتراع وفتح أوراق التصويت وتشتيتها أو أخذها أو إتلافها أو القيام بإبدال أوراق التصويت بأخرى أو بأي مناورات أخرى يراد بها تغيير أو محاولة تغيير نتيجة الاقتراع أو انتهاك سر التصويت.

65- تم تغيير المادة 96 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 97

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استولى على صندوق الاقتراع قبل فرز أوراق التصويت الموجودة بداخله.

المادة 98

يعاقب بالحبس من خمس إلى عشر سنوات على انتهاك عمليات الاقتراع إذا ارتكبه أعضاء مكتب التصويت أو مأمورو السلطة المعهود إليهم بحراسة أوراق التصويت قبل فرزها.

المادة 99

لا يترتب على الحكم بالعقوبة إلغاء الانتخاب في أي حال من الأحوال دون الإخلال بالمقتضيات المتعلقة بالطعون الانتخابية.

المادة 100[66]

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حصل أو حاول الحصول على صوت ناخب أو أصوات عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد بها التأثير على تصويتهم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة الغير أو استعمل نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل ناخب أو عدة ناخبين على الإمساك عن التصويت.

يحكم بالعقوبات المشار إليها أعلاه على الأشخاص الذين قبلوا أو التمسوا الهدايا أو التبرعات أو الوعود المشار إليها أعلاه وكذا على الأشخاص الذين توسطوا في تقديمها أو شاركوا في ذلك.

المادة 101[67]

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حمل أو حاول أن يحمل ناخبا على الإمساك عن التصويت أو أثر أو حاول التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

المادة 102[68]

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص قام خلال الحملة الانتخابية بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة محلية وإما لمجموعة من المواطنين أيا كانت بقصد التأثير في تصويت هيئة من الناخبين أو بعض منهم.

66- تم تغيير المادة 100 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

67- تم تغيير المادة 101 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

68- تم تغيير المادة 102 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 103

تضاعف العقوبة في الأحوال المقررة في المواد 100 و 101 و 102 أعلاه إذا كان مرتكب الجنحة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة محلية.

المادة 104[69]

يترتب على العقوبات الصادرة بموجب المواد من 100 إلى 102 أعلاه الحرمان من حق الترشح للانتخابات لمدتين انتدابيتين متواليتين.

المادة 105

لا تجوز متابعة أي مرشح عملا بالمواد من 100 إلى 102 أعلاه قبل إعلان نتائج الاقتراع.

المادة 106

فيما عدا الحالات المنصوص عليها بصورة خاصة في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من قام في لجنة إدارية أو في مكتب تصويت أو مكتب إحصاء للأصوات أو في مكاتب السلطات الادارية المحلية أو خارج ذلك بخرق أو محاولة خرق سر التصويت أو بالمس أو محاولة المس بنزاهته أو بالحيلولة أو محاولة الحيلولة دون إجراء عمليات الاقتراع، سواء كان ذلك بتعمد الإخلال بالنصوص الجاري بها العمل أو بأي عمل آخر من أعمال التدليس، وسواء جرى ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب الجنحة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الادارة أو جماعة محلية.

المادة 107

يمكن الحكم على مرتكب جنحة من الجنح المنصوص عليها في المادة السابقة بالحرمان من ممارسة حقوقه الوطنية لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتعدى خمس سنوات.

المادة 108

في حالة العود تضاعف العقوبات بالحبس أو السجن والغرامة المنصوص عليها في هذا الجزء.

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل مخالفة لأحكام هذا الجزء، بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها.

تتقادم الدعوى العمومية والدعوى المدنية المقامتان بموجب المادتين 80 و 81 والمادة 85 وما يليها إلى غاية المادة 98 ومن المادة 100 وما يليها إلى المادة 102 والمادة 106 بمضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب.

69- تم تغيير المادة 104 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

القسم الثالث: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية[70]

الجزء الأول: أحكام خاصة بتنظيم الاستفتاءات [71]

نسخ.

الجزء الثاني: أحكام خاصة بانتخاب مستشاري الجهات[72]

نسخ.

الجزء الثالث: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم [73]

نسخ.

الجزء الرابع: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات[74]

نسخ.

70- تم تغيير وتتميم عنوان القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الأولى رقم 64.02، السالف الذكر.
71- تم نسخ الأحكام المتعلقة بالاستفتاءات بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.
- أنظر الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات في القسم الثاني من القانون رقم القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.
72- تم نسخ أحكام الجزء الثاني من القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ 24 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) ص 5561. كما تم تغييره وتتميمه.
73- تم نسخ أحكام الجزء الثالث من القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 59.11، السالف الذكر.
74- تم نسخ أحكام الجزء الرابع من القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 59.11، السالف الذكر.

الجزء الخامس: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء الغرف المهنية

المادة 218[75]

تطبق أحكام هذا الجزء على وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية الخاصة بغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

وتسري الأحكام الواردة في القسم الثاني من هذا القانون على انتخاب أعضاء الغرف المذكورة مع مراعاة أحكام هذا الجزء.

الباب الأول: وضع اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية

الفرع الأول: شروط التقييد في اللوائح الانتخابية

الفصل الأول: الشروط العامة

المادة 219

يتم وضع اللوائح الانتخابية الخاصة بغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، طبقا لأحكام هذا الباب والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 220[76]

يقيد في هذه اللوائح كل شخص استوفى الشروط المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون[77] والذي أثبت أنه يمارس فعليا بدائرة نفوذ الغرفة، منذ سنة على الأقل عند حصر اللوائح الانتخابية، نشاطا مهنيا يخوله حق القيد في اللائحة الانتخابية لإحدى الغرف المهنية المنصوص عليها في المادة 218 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا الباب.

المادة 221[78]

لا يمكن أن يقيد في اللوائح الانتخابية لإحدى الغرف المنصوص عليها في المادة 218 أعلاه الأشخاص المشار إليهم في المادتين 5[79] و6[80] من هذا القانون وكذلك الموظفون والأعوان أو المأجورون بأية صفة كانت العاملون مع الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة.

75- تم تغيير وتتميم المادة 218 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

76- تم تغيير وتتميم المادة 220 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

77- تم تعويض الإحالة إلى المادة 3 الواردة في المادة 220 أعلاه، بالإحالة إلى المادة 3 من القسم الأول من القانون رقم 57.11، بمقتضى المادة 120 من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

78- تم تغيير وتتميم المادة 221 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

79- تم تعويض الإحالة إلى المادة 5 الواردة في المادة 221 أعلاه، بالإحالة إلى المادة 7 من القسم الأول من القانون رقم 57.11، بمقتضى المادة 120 من القانون رقم 57.11 السالف الذكر.

80- تم تعويض الإحالة إلى المادة 6 الواردة في المادة 221 أعلاه، بالإحالة إلى المادة 8 من القسم الأول من القانون رقم 57.11، بمقتضى المادة 120 من القانون رقم 57.11 السالف الذكر.

يفقد الناخب بصفة شخصية أو بواسطة ممثل صفة ناخب عندما يصبح غير متوفر على الشروط المقررة لتقييده.

الفصل الثاني: غرف الفلاحة

المادة 222[81]

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة 220 أعلاه، يجب على كل شخص طلب قيده في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة أن يثبت توفره بصفة رئيسية على إحدى الصفات التالية:

أ) أن يكون مالكا لعقار فلاحي أو غابوي أو منتفعا به أو مكتريا له أو شريكا في استغلاله ؛

ب) أن يكون عضوا في شركة تعاونية لاستغلال فلاحي أو غابوي أو رب حق في أرض جماعية ؛

ج) أن يكون شريكا في شركة تضامن تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي؛

د) أن يكون متصرفا منتدبا لشركة كيفما كان شكلها تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي أو إنتاج مواد فلاحية نباتية أو حيوانية بشرط أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو وكلاء الشركة مغاربة.

لا يكون ناخبا من يملك قطيعا من المواشي على وجه الشركة دون أن يكون مالكا أو منتفعا أو مكتريا للأراضي المخصصة بتربية المواشي المذكورة أو صيانتها أو تسمينها.

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات[82]

المادة 223[83]

ناخبو غرف التجارة والصناعة والخدمات هم:

1. بصفة شخصية: التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات المقيدون في السجل التجاري؛
2. بواسطة ممثلين:

أ) شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة المقيدة في السجل التجاري عن مقرها الرئيسي؛

ب) التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات وشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية أو شركات التضامن عما لكل منهم من المؤسسات الثانوية أو الفروع المقيدة في السجل التجاري.

81- تم تغيير وتتميم المادة 222 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

82- أنظر المادة الثانية من القانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2183.

83- تم تغيير وتتميم المادة 223 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

يجب على ممثلي التجار وأرباب الصناعات ومقدمي الخدمات والشركات أن يمارسوا في المنشأة وظيفة رئيس مجلس الادارة أو رئيس مجلس الرقابة أو عضو مجلس الادارة الجماعية أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو المدير العام أو مدير أو تكون منوطة بهم، في حالة عدم وجود من تتوفر فيهم الأوصاف الآنفة الذكر، مهام تستلزم تحمل مسؤوليات فيما يرجع إلى ادارة الأعمال التجارية أو التقنية أو الادارية.

يجب أن يكون الناخبون بصفة شخصية وبصفة ممثلين مستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة 220 أعلاه[84].

المادة 224

لا يجوز أن يقيد في لائحة الناخبين لغرف التجارة والصناعة والخدمات الصناع التقليديون حسبما ورد التعريف بهم في المادة 228 من هذا القانون.

المادة 225[85]

إذا كانت مؤسسة للتجارة والصناعة والخدمات مملوكة لشركة تضامن أو شركة توصية جاز أن يقيد في لائحة الناخبين بالمكان الذي توجد فيه المؤسسة جميع الشركاء في شركة تضامن أو المتضامنين.

يكون لكل من الشركات المومأ إليها في البند (أ) من الفقرة 2 بالمادة 223 أعلاه ثلاثة ممثلين عن مقرها الرئيسي.

يكون لكل واحد من الأشخاص الذاتيين والمعنويين المومإ إليهم في الفقرة 2 من المادة 223 أعلاه عدد إضافي من الممثلين عن المقر الرئيسي وعن مجموع ما لهم من مؤسسات ثانوية واقعة في دائرة اختصاص نفس غرفة التجارة والصناعة والخدمات يحدد على أساس عدد الأجراء المصرح بهم كما يلي :

1. إذا كان عدد الأجراء لا يزيد على 50 أجيرا: ممثل إضافي واحد عن كل 10 أجراء؛
2. إذا كان عدد الأجراء يفوق 50 أجيرا دون أن يزيد على 200: خمسة (5) ممثلين مع زيادة ممثل إضافي واحد عن كل 30 أجيرا بالنسبة لشطر عدد الأجراء الذي يزيد على 50 أجيرا؛
3. إذا كان عدد الأجراء يفوق 200: عشرة (10) ممثلين مع زيادة ممثل إضافي واحد عن كل 60 أجيرا بالنسبة لشطر عدد الأجراء الذي يزيد على 200 أجير، دون أن يتجاوز عدد الممثلين خمسة عشرة (15) في المجموع.

المادة 226

يقيد تلقائيا في لوائح الناخبين:

---

84 - تم نسخ الفقرة الأخيرة من المادة 223 أعلاه، بمقتضى الثانية من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

85- تم تغيير وتتميم المادة 225 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.15.260، الصادر في 14 من جمادى الآخر ة 1436 (4 أبريل2015)، الجريدة الرسمية عدد 6349 بتاريخ 16 جمادى الآخرة 1436 (6 أبريل 2015) ص 3626، المصادق عليه بالقانون رقم 43.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.96 بتاريخ 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015)؛ الجريدة الرسمية عدد 6387 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1436 (17 أغسطس 2015) ص 7071.

1. الناخبون بصفة شخصية المومأ إليهم في الفقرة (1) من المادة 223 أعلاه ؛
2. الشركات المشار إليها بالبند (أ) من الفقرة 2 بالمادة 223 أعلاه وواحد من ممثليها ويكون بالنسبة إلى شركات المساهمة إما رئيس مجلس الادارة أو رئيس مجلس الرقابة وإما في حالة عدم وجوده عضو مجلس الادارة المنتدب أو المدير العام وفيما يخص الشركات ذات المسؤولية المحدودة المدير أو واحد من المديرين إن تعددوا ؛
3. التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات والشركات المومأ إليهم بالبند (ب) من الفقرة 2 بالمادة 223 من هذا القانون. وفي هذه الحالة يكون الممثل الواجب قيده هو المدير العام أو عضو مجلس الادارة الجماعية أو المسير أو واحد من المسيرين إن تعددوا.

يقيد بطلب من ممثل المنشأة القانوني الممثلون المشار إليهم بالمادة 225 أعلاه الذين للتجار أرباب الصناعات ومقدمي الخدمات والشركات الحق في تعيينهم ولم يقيدوا تلقائيا بمقتضى ما هو منصوص عليه بالفقرات (1) و (2) و (3) أعلاه.

إذا غادر المنشأة ممثلها أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة في المقطع الثاني من البند (ب) من المادة 223 من هذا القانون وجب على المنشأة أو المعني بالأمر إخبار رئيس اللجنة الادارية بذلك في الحال قصد تصحيح اللائحة الانتخابية.

يقيد التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات بلائحة الناخبين الخاصة بالدائرة الانتخابية التي تقع بداخلها منشآتهم ويقيد ممثلو الشركات بلائحة الدائرة الموجود فيها مقر الشركة.

إذا كان مقر الفروع أو المؤسسات الثانوية يتم في دائرة اختصاص غرفة أخرى غير الغرفة المقيد بها المقر الرئيسي فإن ممثلي التجار وأرباب الصناعات ومقدمي الخدمات والشركات عن الفروع والمؤسسات الآنفة الذكر يقيدون بلائحة الدائرة الانتخابية التي يوجد بها مقر الفرع أو المؤسسة الثانوية. وإذا كانت لمنشأة في دائرة اختصاص غرفة من الغرف عدة فروع أو مؤسسات ثانوية تقع بدوائر انتخابية مختلفة وجب عليها أن تبين عند تعيين ممثلها أو ممثليها الدائرة أو الدوائر الانتخابية التي تختار أن يقيدوا بلوائح ناخبيها.

المادة 227

تنقسم الهيئة الناخبة لغرف التجارة والصناعة الخدمات إلى ثلاثة أصناف: التجارة والصناعة والخدمات.

يحدد توزيع مختلف الأنشطة الاقتصادية على هذه الأصناف حسب القائمة المغربية للأنشطة الاقتصادية بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية والوزير المكلف بالتجارة والصناعة.

توزع مقاعد غرف التجارة والصناعة والخدمات على أصناف التجارة والصناعة والخدمات لتأليف الهيئات الناخبة للغرفة المذكورة. ويخصص بكل صنف عدد من المقاعد يعين على أساس مبلغ الضرائب المهنية والسكان العاملين والأهمية الاقتصادية للتجارة والصناعة والخدمات بالدائرة.

الفصل الرابع: غرف الصناعة التقليدية

المادة 228[86]

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة 220 من هذا القانون، يعد ناخبا في غرف الصناعة التقليدية :

أ) بصفة شخصية:

1. كل صانع تقليدي شخص طبيعي متوفر على محل أو معمل فردي للصناعة التقليدية يثبت عنوانه إما بشهادة مسلمة من الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية أو السلطة الإدارية المحلية وإما بشهادة تقييد بهذه الصفة في جداول الضريبة المهنية (البتانتا) ما لم يكن معفى منها بمقتضى القانون. ويشار كذلك في الشهادتين المذكورتين إلى النشاط الذي يزاوله المعني بالأمر كصانع تقليدي ؛
2. كل عضو في تعاونية للصناعة التقليدية تؤسس وتزاول نشاطها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في الميدان التعاوني ؛
3. جميع الشركاء في شركة تضامن والشركاء المتضامنين في شركة توصية تزاول نشاطها في الصناعة التقليدية وتكون مقيدة في السجل التجاري؛

ب)بواسطة ممثلين، فيما يخص كل شركة كيفما كان شكلها تكون مقيدة في السجل التجاري وتزاول نشاطا تقليديا، على النحو التالي:

- ممثل واحد في شخص رئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس المراقبة أو عضو من مجلس الإدارة أو المسير الرئيسي أو الممثل القانوني أو من تكون منوطة به، في حالة عدم وجود من تتوفر فيهم الأوصاف الآنفة الذكر، مهام تستلزم تحمل مسؤوليات في ما يرجع إلى إدارة الأعمال التجارية أو التقنية أو الإدارية؛
- ممثلون إضافيون يتحدد عددهم كما يلي:
- ممثل واحد إذا كان عدد المأجورين المستخدمين يقل عن **10** ؛
- ممثلان اثنان إذا كان هذا العدد يتراوح بين **11** و**30** ؛
- ثلاثة ممثلين إذا كان هذا العدد يتراوح بين **31** و**50** ؛
- أربعة ممثلين إذا كان هذا العدد يتراوح بين **51** و**200** ؛
- خمسة ممثلين إذا كان هذا العدد يفوق 200.

إذا غادر ممثل ما الشركة أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة أعلاه، وجب على الشركة أو المعني بالأمر إخبار رئيس اللجنة الإدارية بذلك في الحال قصد تصحيح اللائحة الانتخابية.

لا يجوز أن يكون ناخبا في غرف الصناعة التقليدية المأجورون والعملة والمتعلمون لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم أعلاه وكذا الصناع التقليديون المزاولون عملهم في أماكن سكناهم.

86- تم تغيير وتتميم المادة 228 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

لأجل تطبيق أحكام هذا القانون، يعد صانعا تقليديا كل شخص يزاول بصورة رئيسية واعتيادية نشاطا يغلب عليه الطابع اليدوي في صنع أو تحويل منتجات أو تقديم خدمات.

تنقسم الهيئة الناخبة لغرف الصناعة التقليدية إلى صنفين:

- صنف الصناعة للتقليدية الفنية والانتاجية؛
- صنف الصناعة التقليدية الخدماتية.

توزع مختلف أنشطة الصناعة التقليدية على الصنفين المذكورين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية والوزير المكلف بالصناعة التقليدية.

توزع المقاعد المخصصة لغرف الصناعة التقليدية على هذين الصنفين لتأليف الهيئتين الناخبتين للغرف المذكورة، ويخصص لكل صنف عدد من المقاعد يحدد على أساس الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لكل صنف بالدائرة الانتخابية.

الفصل الخامس: غرف الصيد البحري

المادة 229[87]

ناخبو غرف الصيد البحري :

1. بصفة شخصية:

- مجهزو سفن الصيد البحري؛
- الأشخاص الذين يستغلون مؤسسات للصيد البحري أو لتربية الأحياء المائية أو يمارسون لحسابهم أنشطة استغلال الموارد البحرية الحية الساحلية والمرخص لهم طبقا للقانون الجاري به العمل.

يعتبر مجهزا لأجل تطبيق هذا القانون، كل مالك لسفينة صيد أو حصة مشاعة من سفينة صيد.

2. بواسطة ممثلين:

أ) شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تمارس نشاطات الصيد البحري أو تربية الأحياء المائية التي تدفع الضريبة المهنية (الباتنتا) عن مقرها الرئيسي ما لم تكن معفاة من ذلك بمقتضى القانون ؛

ب)شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التوصية أو شركات التضامن التي تمارس نشاطات الصيد البحري أو تربية الأحياء المائية عما لكل منها من المؤسسات الثانوية أو الفروع التي تدفع الضريبة المهنية (البتانتا) ما لم تكن معفاة من ذلك بمقتضى القانون ؛

ج) التعاونيات أو المجموعات المؤسسة قانونا قصد ممارسة نشاط للصيد البحري أو تربية الأحياء المائية أو كل نشاط آخر لاستغلال الموارد البحرية الحية الساحلية.

87- تم نسخ أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 229 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

يجب أن يستوفى الناخبون بصفة شخصية أو بواسطة ممثلين الشروط المنصوص عليها في المادة 220 من هذا القانون.

يجب أن يكون ممثلو الشركات ممارسين لوظيفة رئيس مجلس الادارة أو متصرف منتدب أو متصرف أو عضو بمجلس الادارة الجماعية أو مجلس الرقابة أو مدير عام أو وكيل مفوض أو مسير، ويجب أن يكون ممثلو التعاونيات أو المجموعات الأخرى ممارسين للنشاط الذي يمثلونه وأن يكونوا معينين من طرف مجلس إدارة التعاونية أو المجموعة المعنية.

المادة 230

علاوة على الأشخاص المشار إليهم في المادتين 5 و 6 من هذا القانون[88]، لا يمكن أن يقيد الأشخاص المحكوم عليهم في حالة العود من أجل إحدى المخالفات التالية والمرتكبة خرقا لقوانين الصيد البحري: الصيد غير القانوني أو الصيد بمعدات محظورة أو صيد أنواع لم تبلغ بعد الحجم الأدنى للتسويق أو نقل غير مرخص به لمنتجات الصيد من سفينة إلى أخرى في البحر.

المادة 231[89]

يقيد تلقائيا في لوائح الناخبين:

أ) الناخبون بصفة شخصية المومأ إليهم في الفقرة 1 من المادة 229 أعلاه .

يقيد مجهزو السفن، حسب اختيارهم، في لائحة الدائرة الانتخابية التي يقع في نفوذها ميناء التسجيل أو ميناء التفريغ الاعتيادي للسفينة.

لا يمكن لأي مجهز أن يقيد في آن واحد في لائحتي الدائرة الانتخابية لميناء التسجيل وميناء التفريغ الاعتيادي للسفينة.

إذا اختلف مجهزو سفينة صيد ما، تم اختيار ميناء التفريغ الاعتيادي تلقائيا.

يقيد الأشخاص الذين يستغلون مؤسسات للصيد البحري أو لتربية الأحياء المائية في لائحة الدائرة الانتخابية التي يقع في نفوذها استغلال المؤسسة.

يقيد الأشخاص الذين يمارسون لحسابهم نشاطا لاستغلال الموارد البحرية الحية الساحلية في لائحة الدائرة الانتخابية المسجل بها نشاطهم.

ب) الشركات المشار إليها بالبند (أ) من الفقرة2 من المادة 229 أعلاه وواحد من ممثليها ويكون بالنسبة لشركات المساهمة إما رئيس مجلس الادارة وإما ـ في حالة عدم وجوده ـ متصرف منتدب أو المدير العام، وفيما يخص الشركات ذات المسؤولية المحدودة، المسير أو واحد من المسيرين إن تعددوا ؛

ج) الشركات المشار إليها بالبند (ب) من الفترة 2 من المادة 229 أعلاه، وفي هذه الحالة يكون الممثل الواجب قيده هو المدير أو الوكيل المفوض أو المسير أو واحد من المسيرين إن تعددوا؛

88- نفس الملاحظة الواردة في هامش المادة 221 أعلاه.

89- تم تغيير وتتميم المادة 231 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.15.260، السالف الذكر.

د) التعاونيات أو المجموعات المشار إليها بالبند (ج) من الفقرة 2 من المادة 229 أعلاه، وفي هذه الحالة يكون الممثل الواجب قيده هو العضو المعين من طرف مجلس الادارة المعني بالأمر.

المادة 232

يقيد بطلب من ممثل المنشأة القانوني الممثلون الذين للشركات الحق في تعيينهم ولم يقيدوا تلقائيا بمقتضى ما هو منصوص عليه في المادة 231 أعلاه.

يقيد ممثلو الشركات بلائحة الدائرة الانتخابية الموجود فيها مقر الشركة.

إذا كان مقر الفروع أو المؤسسات الثانوية يقع في دائرة اختصاص غرفة للصيد البحري غير الغرفة المقيد بها المقر الرئيسي، فإن ممثلي الشركات عن الفروع والمؤسسات الآنفة الذكر يقيدون بلائحة الدائرة الانتخابية التي يوجد بها مقر الفرع أو المؤسسة الثانوية، وإذا كانت منشأة في دائرة اختصاص غرفة من الغرف عدة فروع أو مؤسسات ثانوية تقع بدوائر انتخابية مختلفة، وجب عليها أن تبين عند تعيين ممثلها أو ممثليها الدائرة أو الدوائر الانتخابية التي تختار أن يقيدوا بلوائح ناخبيها.

المادة 233

إذا كانت الشركات أو المؤسسات لتربية الأحياء المائية أو للصيد البحري مملوكة لشركة تضامن أو شركة توصية، جاز أن يقيد في لائحة الناخبين بالمكان الذي توجد فيه المؤسسة جميع الشركاء في شركة تضامن أو المتضامنين.

يكون لكل من الشركات المومأ إليها في البند (أ) من الفقرة 2 بالمادة 229 أعلاه ممثلان عن مقرها الرئيسي.

يكون لكل من الشركات المومأ إليها في البند (ب) من الفقرة 2 بالمادة 229 أعلاه ممثل واحد عن مجموع ما لها من الفروع أو المؤسسات الثانوية الواقعة في دائرة اختصاص غرفة الصيد البحري إذا كان عدد سفن صيدها المتوفرة على رخصة للصيد سارية المفعول يساوي 5 سفن صيد أو يقل عنها، وممثلان إذا كان هذا العدد يفوق 5 و يساوي 10 سفن أو يقل عنها وثلاثة ممثلين إذا كان هذا العدد يفوق 10 ويساوي 20 سفينة أو يقل عنها وأربعة ممثلين إذا كان هذا العدد يفوق 20 سفينة صيد.

يمكن لهؤلاء الممثلين أن ينيبوا أحدا منهم لتمثيلهم بصفة ناخب في الغرفة.

المادة 234

إذا غادر ممثل ما الشركة أو التعاونية أو المجموعة أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة أعلاه، وجب على الشركة أو التعاونية أو المجموعة أو المعني بالأمر إخبار رئيس اللجنة الادارية بذلك في الحال قصد تصحيح اللائحة الانتخابية.

المادة 235[90]

تنقسم الهيئة الناخبة إلى أربع هيئات ناخبة:

90 - تم تغيير وتتميم المادة 235 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.15.260، السالف الذكر.

- الصيد الصناعي؛
- الصيد الساحلي؛
- الصيد التقليدي؛
- مؤسسات الصيد البحري ومزارع تربية الأحياء البحرية والأنشطة الأخرى لاستغلال الموارد البحرية الحية الساحلية بدون سفينة.

يحدد توزيع مختلف الأنشطة الاقتصادية على الهيئات المذكورة حسب القائمة المغربية للأنشطة الاقتصادية بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية والوزير المكلف بالصيد البحري.

يخصص لكل هيئة ناخبة بكل غرفة للصيد البحري عدد من المقاعد يحدد على أساس عدد المستخدمين وحجم وقيمة المحصولات المفرغة ورقم المعاملات المخصصة للتصدير و/أو الأهلية الاجتماعية والاقتصادية للنشاط بالدائرة.

الفصل السادس: أحكام متفرقة

المادة 236

يمنع على أي كان من يقيد مرات عديدة في نفس اللائحة أو أن يقيد في آن واحد في عدة لوائح انتخابية لهيئات مهنية ناخبة مختلفة.

غير أنه يحق للناخب الذي يمكنه من أجل أشغاله المهنية أن يقيد بدون تمييز في لوائح عدة غرف مهنية أو لعدة أصناف مهنية أو لعدة هيئات ناخبة أن يلتمس تقييده في إحدى هاته اللوائح، وإذا اختار تقييده في اللائحة الانتخابية لإحدى الغرف المهنية أو لصنف مهني أو لهيئة ناخبة وجب عليه أن يقدم طلبا إلى رئيس اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 239 من هذا القانون خلال الأجل المحدد لتقديم طلبات التقييد.

المادة 237

لا تحول دون التقييد في اللوائح الانتخابية الأحكام الصادرة من أجل المخالفات المتصفة بجنح على ألا يتوقف الزجر عنها على إثبات سوء نية مرتكبيها ولا تستوجب إلا العقوبة بغرامة.

الفرع الثاني: عملية وضع اللوائح الانتخابية[91]

المادة 238

تودع طلبات التقييد في اللوائح الانتخابية خلال أجل يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجب أن يقدم أصحاب الشأن طلبات قيدهم شخصيا وذلك بملء مطبوع خاص يثبتون فيه أسماءهم الشخصية والعائلية وتاريخ ومكان ولادتهم ومهنتهم وعنوانهم ورقم بطاقة تعريفهم الوطنية، ويجب أن تحمل هذه طلبات توقيع المعنيين بالأمر أو بصماتهم.

91- قارن الفرع الثاني أعلاه، مع الفرع الثاني من الباب الثاني من القسم الأول المتعلق بمسطرة وضع اللوائح الانتخابية العامة من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

على من لا تتوفر لديه البطاقة أن يقدم وثيقة رسمية تحمل صورته. وفى حالة عدم توفر هذه الوثائق، يتعين عليه أن يأتي بشخصين للتعريف به يكون أحدهما على الأقل متوفرا على بطاقة التعريف الوطنية، وإذا تعذر ذلك أمكن إثبات هوية الشاهدين بأية وثيقة تعريف رسمية شريطة أن تحمل صورتهما. ويجب إثبات رقم تاريخ البطاقة الوطنية أو الوثيقة الرسمية الأخرى في المطبوع الخاص بطلب التقييد.

يجب أن يدلي صاحب الطلب، علاوة على ذلك، بجميع الوثائق التي تثبت توافر الشروط القانونية المطلوبة للتقييد في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية.

تسجل الطلبات بحسب تاريخ تلقيها ويسلم عنها وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا.

يحدد تاريخ البدء في تلقي الطلبات وإجراءات تقديمها بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية. وينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

المادة 239[92]

تتولى بحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية لجنة إدارية تحدث على مستوى كل دائرة انتخابية أو فرع انتخابي بالنسبة لغرف الفلاحة وغرف الصناعة التقليدية وبالمدينة التي يوجد بها مقر الغرفة المعنية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصيد البحري.

تتألف اللجنة الإدارية التي يرأسها العامل أو السلطة التي يفوض إليها القيام مقامه في ذلك علاوة على رئيسها من :

- ناخبين عن الغرفة المعنية يحسنان القراءة والكتابة، يعينهما العامل بصفتهما عضوين أصليين؛
- ناخبين آخرين يعينان بنفس الكيفية للنيابة عنهما، وإذا تغيب العضو أو العضوان الأصليان أو عاقهما عائق يدعى الناخبان المذكوران ليخلفاهما حسب ترتيب تعيينهما.

غير أن اللجنة الادارية تتألف بالنسبة لغرف التجارة والصناعة فيما يخص كل صنف من الأصناف المهنية المشار إليهما في المادة 227 أعلاه المتواجدة في النفوذ الترابي للغرفة من عضو أصلي وعضو احتياطي يعينان من طرف العامل من بين الناخبين المنتمين لكل صنف من الأصناف المهنية المذكورة، كما تضم ممثلا للوزير المكلف بالتجارة والصناعة.

تتألف اللجنة الإدارية بالنسبة لغرف الصيد البحري فيما يخص كل هيئة من الهيئات الناخبة المشار إليها في المادة 235 أعلاه المتواجدة في النفوذ الترابي للغرفة من عضو أصلي وعضو احتياطي يعينان من طرف العامل من بين الناخبين المنتمين لكل هيئة من الهيئات المعنية.

بالنسبة لغرف الصيد البحري، فإن اللجنة الإدارية تضم، علاوة على أعضائها ممثلا للوزير المكلف بالصيد البحري.

92- تم تغيير وتتميم الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 239 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

تتألف اللجنة الإدارية بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية من عضوين اثنين أصليين وعضوين احتياطيين يعينون من طرف العامل من بين الناخبين، يمثلان على التوالي الصنفين المهنيين المشار إليهما في المادة 228 أعلاه. كما تضم ممثلا للوزير المكلف بالصناعة التقليدية[93].

يجوز للجنة الإدارية أن تستمع بصفة استشارية بناء على طلب من الرئيس إلى الموظفين أو كل الأشخاص الذين قد تستعين بآرائهم في اتخاذ مقررتها.

المادة 240

إذا كانت دائرة نفوذ غرفة التجارة والصناعة والخدمات أو غرفة الصيد البحري تشمل عمالتين أو إقليمين أو عدة عمالات أو أقاليم، عني في كل عمالة أو إقليم بإحداث لجنة إدارية فرعية تتألف حسبما هو مبين أعلاه، ويعين أعضاءها ويرأسها العامل أو ممثله ويعهد إليها بمهمة وضع وإيداع لائحة الناخبين في دائرة نفوذ العمالة أو الاقليم المقصود.

المادة 241[94]

تجتمع اللجنة الادارية أو عند الاقتضاء اللجنة أو اللجان الادارية الفرعية في تاريخ يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

تتداول في طلبات القيد وتقبل الطلبات التي تتوافر فيها الشروط القانونية وترفض الطلبات التي لا تتوافر فيها.

لا تكون مداولات اللجان المشار إليها أعلاه صحيحة إلا بحضور ثلثي أعضائها. وتتخذ مقرراتها بأغلبية الأصوات، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ كتابة إلى كل شخص رفض طلب تقييده في اللائحة الانتخابية القرار القاضي بذلك، ويكون التبليغ خلال الثلاثة أيام التالية لصدور قرار الرفض، ويجب أن يتم في محل سكنى المعني بالأمر مقابل وصل.

تحرر اللجنة الإدارية بعد انتهاء أشغالها اللائحة الانتخابية المؤقتة وتودعها في مكاتب السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية وبمقر الغرفة المعنية خلال أجل خمسة أياما يبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم بناء على اقتراح من وزير الداخلية، ويخبر الجمهور بذلك بكل الطرق المألوفة الاستعمال.

المادة 242

يجوز لكل من يعنيه الأمر أن يطلع خلال الأجل المشار إليه في المادة السابقة على اللائحة الانتخابية وأن يحصل على نسخة منها في عين المكان في الأوقات ووفق الشروط التي تحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجوز لكل شخص لم يقيد في اللائحة الانتخابية لإحدى الغرف المهنية أن يطلب خلال نفس الأجل قيده فيها لدى اللجنة الإدارية كما يجوز لكل شخص مقيد في اللوائح الانتخابية أن يطلب

93- تم تغيير وتتميم الفقرة السادسة من المادة 239 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

94- تم تغيير وتتميم الفقرة الأخيرة من المادة 241 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

خلال الأجل نفسه شطب شخص يرى أنه مقيد فيها بصفة غير قانونية، ويخول نفس الحق إلى العامل أو الخليفة الأول للعامل أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد.

ويسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا عن كل طلب أو شكوى.

لا تقبل أية شكوى أو طلب بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 241 أعلاه.

المادة 243[95]

تعرض الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة السابقة على اللجنة الإدارية التي تجتمع في شكل لجنة للفصل والتي تتألف فضلا عن أعضاء اللجنة الإدارية من ناخبين يعينهما العامل من بين الناخبين المقيدين في اللائحة الانتخابية للغرفة المعنية.

غير أن اللجنة المذكورة تضم بالنسبة إلى غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري إضافة إلى أعضاء اللجنة الإدارية ناخبا من كل هيئة ناخبة أو صنف مهني يوجد بالنفوذ الترابي للغرفة يعينه العامل من بين الناخبين المنتمين لكل صنف أو كل هيئة من الأصناف المهنية أو الهيئات الناخبة المعنية.

تجتمع لجنة الفصل في تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية، وتتداول هذه اللجنة وفق الشروط المقررة في المادة 241 من هذا القانون.

تكون قرارات لجنة الفصل معللة وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الشكاوى والطلبات مع وضع رقم ترتيبي لها ويبلغها رئيس اللجنة الادارية كتابة في أجل الثلاثة أيام التالية لاتخاذها إلى المعنيين بالأمر في محل سكناهم مقابل وصل.

تكون قرارات اللجنة موضوع جدول تعديلي يودع في المكاتب المشار إليها في المادة 241 أعلاه حيث يمكن لكل شخص يعنيه الأمر الاطلاع عليه والحصول على نسخة منه في عين المكان وذلك خلال خمسة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجوز خلال نفس الأجل لكل شخص يعنيه، الأمر أن يقيم دعوى طعن في قرارات لجنة الفصل وفق الشروط المقررة في المادة 278 من هذا القانون، ويخول نفس الحق للعامل أو الخليفة الأول للعامل أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد.

المادة 244

يحدد بمرسوم التاريخ الذي تحصر فيه اللجان الإدارية اللوائح النهائية للناخبين.

تحصر هذه اللوائح حسب الدائرة الانتخابية بالنسبة لغرف الفلاحة وحسب الدائرة الانتخابية والصنف المهني بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية.

توضع اللوائح الانتخابية على التوالي بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصيد البحري حسب عدد الأجزاء المطابقة للأصناف المهنية أو لهيئاته الناخبة.

إذا كانت دائرة نفوذ غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصيد البحري تشمل عمالتين أو إقليمين أو عدة عمالات أو أقاليم، وجب أن تضاف اللوائح المشار إليها في الفقرة

95- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 243 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى 64.02، السالف الذكر.

السابقة إلى اللائحة الموضوعة للعمالة أو الإقليم الذي يوجد مقر الغرفة بدائرة نفوذه قصد وضع لائحة الناخبين للغرفة المعنية.

المادة 245

تعتمد اللوائح الانتخابية النهائية الموضوعة طبقا لهذا القانون وحدها لإجراء انتخابات الغرف المهنية العامة أو التكميلية إلى أن تتم مراجعتها طبقا لأحكام هذا القانون على أن تراعى في ذلك التغييرات التي قد تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 255 بعده.

المادة 246

تستخرج اللوائح النهائية لناخبي الغرفة المهنية من الحاسوب.

توجه اللوائح المذكورة إلى رؤساء اللجان الإدارية لبحث مدى مطابقتها للوائح الانتخابية المحصورة محليا من طرف اللجان الإدارية.

لا تعتمد اللوائح المذكورة لإجراء العمليات الانتخابية إلا بعد الإشهاد على مطابقتها للوائح المحصورة محليا من طرف اللجنة الإدارية؛ وفي حالة عدم مطابقتها أو المنازعة في ذلك أو تعذر استخراج اللوائح من الحاسوب، تعتمد اللائحة المحصورة محليا من طرف اللجنة الإدارية.

الباب الثاني: مراجعة اللوائح الانتخابية[96]

المادة 247

تباشر كل سنة عملية مراجعة اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية طبقا لأحكام هذا الباب.

تتلقى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 239 من هذا القانون خلال قيامها بعمليات المراجعة طلبات القيد الصادرة عن الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة قانونا للقيد في اللوائح الانتخابية، وتشطب من هذه اللوائح أسماء الأشخاص المتوفين أو الذين فقدوا الأهلية الانتخابية أو صفة ناخب طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 248

تودع طلبات القيد في اللوائح الانتخابية من فاتح ديسمبر إلى غاية 31 منه بالمكاتب التي يعينها رئيس اللجنة الادارية لهذا الغرض، ويجب أن يتم تقديمها وتسجيلها وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة 238 أعلاه.

إذا تعلق الأمر بطلب يهدف إلى نقل قيد من لائحة انتخابية لصنف مهني أو لهيئة ناخبة إلى لائحة صنف أو هيئة أخرى أو من لائحة غرفة إلى لائحة أخرى، وجب أن يشفع الطلب بما يثبت أن المعني بالأمر طلب شطب اسمه من اللوائح الانتخابية المقيد فيها.

96- قارن الباب الثاني أعلاه، مع الباب الثالث من القسم الأول المتعلق بمراجعة اللوائح الانتخابية العامة من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

المادة 249

تجتمع اللجنة الادارية كل سنة ابتداء من 5 يناير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني أو وطني، ويمكن أن تستمر اجتماعاتها إلى غاية 9 منه، وتودع الجدول التعديلي المؤقت للوائح الانتخابية في الساعة الثامنة من صباح 10 يناير بالمكاتب المشار إليها في المادة 241 من هذا القانون، وتودع معه اللوائح الانتخابية للسنة السابقة.

المادة 250

تتداول اللجنة الإدارية في طلبات القيد وتقبل الطلبات المتوافرة فيها الشروط القانونية المطلوبة وترفض التي لا تتوافر فيها هذه الشروط، وتشطب من اللوائح الانتخابية أسماء الأشخاص المتوفين أو الذين فقدوا الأهلية الانتخابية أو صفة ناخب طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، كما تقوم بإصلاح الأخطاء المادية التي تلاحظها في اللوائح كإغفال قيد شخص فيها أو قيد شخص في عدة لوائح أو تكرار قيده في إحداها أو التي تتعلق بالحالات المحالة عليها بعد رصدها بواسطة الحاسوب.

تتداول اللجنة الإدارية وتتخذ مقرراتها وتبلغها وفقا للمسطرة المحددة في المادة 241 من هذا القانون.

المادة 251

تبقى اللائحة الانتخابية للسنة المنصرمة والجدول التعديلي المؤقت مودعين بالمكاتب المشار إليها في المادة 241 من هذا القانون طيلة الثمانية أيام كاملة الموالية، ويخبر الجمهور بواسطة إعلانات ملصقة في أبواب البنايات الادارية وإعلانات بواسطة الاذاعة أو التلفزيون والصحف أو بأية وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال بأنه يمكن لكل شخص أن يطلع على اللائحة المذكورة وأن يحصل على نسخة منها في عين المكان في الأوقات ووفق الشروط التي تحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجوز لكل من لم يتم تقييده أن يوجه خلال نفس الأجل طلب تقييد إلي رئيس اللجنة الادارية يحرر طبق الشكليات المقررة في المادة 238 من هذا القانون.

يجوز لكل ناخب تم تقييده أن يطالب إما بتقييد ناخب أغفل تقييده وإما بشطب شخص مقيد بصفة غير قانونية، ويخول نفس الحق للعامل أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد.

يسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا عن كل طلب أو شكوى.

تعرض الطلبات والشكاوى على نظر لجنة الفصل المنصوص عليها في المادة 243 من هذا القانون.

لا تقبل أية مطالبة أو شكوى بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 252

تجتمع لجنة الفصل ابتداء من 10 فبراير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني وطني، ويمكن أن تستمر اجتماعاتها إلى غاية 14 منه وتكون قراراتها معللة وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الطلبات والشكاوى مع وضع رقم ترتيبي لهذه المقررات ويبلغها رئيس اللجنة في أجل الثلاثة أيام التالية لاتخاذها إلى المعنيين بالأمر في محل سكناهم مقابل وصل.

المادة 253

يودع يوم 15 فبراير في الساعة الثامنة صباحا الجدول التعديلي النهائي بالأماكن الإدارية المنصوص عليها في المادة 241 من هذا القانون.

يجوز لكل ناخب أن يطلع في كل مكان من تلك الأماكن على هذا الجدول وأن يأخذ نسخة منه في عين المكان ليتسنى له عند الحاجة أن يقيم، خلال أجل ثمانية أيام كاملة تبتدئ من يوم إيداع الجدول التعديلي النهائي، دعوى الطعن في المقررات التي يتضمنها هذا الجدول طبقا لأحكام المادة 278 بعده.

تحصر اللجنة الادارية نهائيا في 31 مارس لائحة الناخبين بالنسبة لكل غرفة مهنة طبقا لأحكام المادة 244 من هذا القانون.

المادة 254

إذا تعذر في إحدى الغرف المهنية وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها أو ضبطها في التواريخ وداخل الآجال المقررة لذلك، تحدد تواريخ وآجال جديدة لاجتماعات اللجنة الإدارية ولجنة الفصل، وتضرب آجال جديدة لوضع اللائحة بموجب قرار لوزير الداخلية.

المادة 255[97]

تعتمد اللوائح المحصورة بعد مراجعتها وحدها إلى أن تحصر نهائيا اللوائح الانتخابية للسنة الموالية فيما يخص جميع الانتخابات العامة أو التكميلية مع مراعاة التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها إثر الحالات الآتية:

1. وفاة ؛
2. الأحكام النهائية الصادرة على إثر دعاوى الطعن المقدمة ضد مقررات اللجنة الادارية ؛
3. ظهور قيد من قيود الأهلية الانتخابية؛
4. إغفال التقييد في اللائحة الانتخابية على إثر خطأ مادي ؛
5. التقييد في عدة لوائح أو تقييدات متعددة في لائحة واحدة ؛
6. الكف بعد انتهاء أجل التقييد عن القيام بالمهام التي يترتب على مزاولتها التجريد من حق التصويت؛
7. استيفاء شرط السن أو الإقامة في دائرة نفوذ الغرفة بعد انتهاء أجل التقييد؛
8. القيام، عند الاقتضاء، بتعويض الممثل الذي غادر المنشأة أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة في الفقرة الثانية من المادة 223 من هذا القانون بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وفي البند (ب) من المادة 228 بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية وفي الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 229 من هذا القانون بالنسبة لغرف الصيد البحري؛

97 - تم تغيير وتتميم المادة 255 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
- قارن مع المادة 255 أعلاه، مع المادة 30 من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

9. الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية بعد إدخالها إلى الحاسوب.

لا تقبل طلبات التقييد المقدمة طبقا لأحكام الفقرتين 7 و8 أعلاه إلا إذا وردت على مقر اللجنة الادارية قبل اليوم العاشر السابق ليوم الاقتراع.

تكون أعمال الإضافة أو الشطب المذكورة موضوع جدول تعديلي يحرره رئيس اللجنة الإدارية. وينشر هذا الجدول قبل تاريخ الاقتراع بخمسة أيام.

غير أن أعمال الشطب على إثر وفاة أو على إثر فقدان الأهلية ناتج عن أحكام قضائية أو على إثر فقد الصفة بالنسبة للناخب بصفة ممثل، يباشرها على الفور رئيس اللجنة الادارية بمجرد توفره على الإعلام بالوفاة أو على نسخة من الحكم بالإدانة أو على ما يثبت أن الناخب فقد صفة ممثل.

المادة 256

تؤهل اللجان الادارية على صعيد كل غرفة مهنية في حالة إدخال اللوائح الانتخابية للغرف المهنية إلى الحاسوب للقيام بإصلاح الأخطاء المادية التي تلاحظها في اللوائح المحصورة نهائيا كإغفال قيد شخص أو تقييده[98] في عدة لوائح انتخابية أو تكرار تقييده في لائحة واحدة حيث تقوم بدراسة الحالات المحالة عليها نتيجة عملية المعالجة المعلوماتية واتخاذ القرار المناسب في شأنها طبقا لأحكام الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون مع مراعاة ما يلي:

- تودع اللجنة الادارية المختصة الجدول التعديلي المؤقت رفقة اللائحة الانتخابية النهائية وكذا الجدول التعديلي النهائي بالمكاتب التي يعينها رئيس اللجنة الإدارية لهذا الغرض.
- يسوى النزاع المتعلق بالتقييد في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية طبقا لأحكام المادة 278 من هذا القانون.

المادة 257

تجري وفقا لأحكام هذا الجزء جميع عمليات وضع اللوائح الانتخابية الجديدة أو مراجعتها بصفة استثنائية.

الباب الثالث: تعيين الدوائر الانتخابية ونفوذها ومقارها

المادة 258

يباشر بموجب مرسوم يتخذ باقتراح مشترك من وزير الداخلية والوزير الوصي على الغرفة المعنية تعيين الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة وتحديد مقر كل دائرة ونفوذها الترابي وعدد المقاعد المخصصة لها.

98- تم استدراك الخطأ بالمادة 256 أعلاه، بالجريدة الرسمية عدد 4472 بتاريخ 2 ذي الحجة 1417 (10 أبريل 1997)، ص 649.

يحدد نفس المرسوم كذلك توزيع المقاعد على الأصناف المهنية لكل غرفة وكل دائرة انتخابية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

الباب الرابع: أسلوب الاقتراع

المادة 259

ينتخب أعضاء غرف الفلاحة بواسطة الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة.

ينتخب أعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري بالاقتراح النسبي على اللوائح على أساس قاعدة أكبر بقية، على أن الانتخاب يكون عن طريق الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة عندما يقتضي الأمر انتخاب عضو واحد في إطار دائرة انتخابية.

الباب الخامس: شروط أهلية الترشح وموانعه

المادة 260[99]

يشترط فيمن يترشح لانتخابات غرف الفلاحة أو غرف التجارة والصناعة والخدمات أو غرف الصناعة التقليدية أو غرف الصيد البحري، علاوة على شرط السن المنصوص عليه في المادة 41 من هذا القانون[100]، أن يكون مقيدا في اللائحة الانتخابية للغرفة المهنية المعنية.

يجب على المرشح أن يثبت أيضا أنه يمارس بكيفية فعلية، منذ ثلاث سنوات متصلة على الأقل في تاريخ الاقتراع، نشاطا مهنيا في دائرة نفوذ الغرفة المعنية مصنفا ضمن الصنف المهني أو الهيئة الناخبة التي يترشح برسمها، وذلك ضمن الشروط المحددة في هذا القانون.

المادة 261

لا ينتخب في الغرف المهنية: الأشخاص الجاري في حقهم منذ وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها الأخيرة أحد أنواع عدم الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في المواد 5 و 6[101] و221 من هذا القانون وغير الممكن لهم الاستدلال بأحكام المادة 237 من هذا القانون.

لا ينتخب أيضا الأشخاص المجردون من الحق في قابلية الانتخاب على إثر حكم قضائي أو عقوبات بالتجريد من الحقوق الوطنية.

---

99 - تم تغيير وتتميم الفقرة الأخيرة من المادة 260 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

100- أنظر هامش المادة 41 أعلاه.

101- نفس الملاحظة الواردة في هامش المادة 221 أعلاه.

الباب السادس: الترشيحات

المادة 262[102]

تسري على انتخاب أعضاء الغرف المهنية الأحكام المنصوص عليها في الباب الثالث من الجزء الأول من القسم الثاني من هذا القانون والمتعلقة بتحديد تواريخ وآجال العمليات الانتخابية وبإيداع وتسجيل الترشيحات وبتخصيص الرموز وذلك مع مراعاة أحكام هذا الباب.

المادة 263

ينشر المرسوم الذي يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المذكور بعشرين يوما على الأقل.

المادة 264

تودع الترشيحات أو لوائح المرشحين في الساعة الثانية عشرة على الأكثر من زوال اليوم العاشر السابق للاقتراع بمقر اللجنة الإدارية المعنية بالانتخاب والمشار إليها في المادة 239 أعلاه.

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح حسب الأصناف المهنية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وحسب الهيئة الناخبة بالنسبة لغرف الصيد البحري.

يجب أن تشتمل كل لائحة على عدد من الأسماء يساوي عدد المقاعد المراد شغلها في الصنف المتعلق بالدائرة الانتخابية المعنية.

المادة 265[103]

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام التالية :

- يجب أن تتضمن التصريحات بالترشيح بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية ؛

- يخصص للنساء عدد من المقاعد بالنسبة لكل غرفة فلاحية يحدد في مقعدين اثنين (2) بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضوا مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30عضوا، وتلحق هذه المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة الانتخابية للغرفة المحصورة بعد آخر مراجعة عادية أو استثنائية للوائح المذكورة، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرفة. وتحدد هذه الدوائر بالنسبة لكل غرفة فلاحية بقرار لوزير الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية قيب تاريخ الاقتراع بثلاثين(30) يوما على الأقل ؛

102- تم تغيير وتتميم المادة 262 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

103- تم نسخ وتعويض المادة 265 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 11.21، السالف الذكر.

- بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، يجب ألا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس، باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من أحد الجنسين.

الباب السابع: العمليات الانتخابية

الفرع الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع

المادة 266[104]

يحاط الناخبون علما بأماكن التصويت بواسطة الإشعار المشار إليه في المادة **54** من القانون رقم **57.11** المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. ويوجه الإشعار إلى الناخبين المعنيين وفق الكيفية المنصوص عليها في المادة **54** المذكورة.

المادة 267

يجب أن تتضمن أوراق التصويت الموضوعة وفق الكيفيات المقررة في المادة 55 من هذا القانون، بيان الغرفة المهنية والصنف المهني أو الهيئة الناخبة للمرشحين.

المادة 268[105]

تسري على عمليات إحداث مكاتب التصويت وتعيين رؤسائها وأعضائها ونوابهم وكذا سير هذه المكاتب أحكام المواد 56 و 57 و 58 من هذا القانون.

يحاط الجمهور علما بأمان التصويت عشرة أيام على الأقل قبل تاريخ الاقتراع.

الفرع الثاني: عمليات التصويت

المادة 269

تجري عمليات التصويت وفقا لأحكام المواد 59 وما يليها إلى غاية المادة 62 من هذا القانون.

الفرع الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج

الفصل الأول: أحكام مشتركة

المادة 270

تجري عمليات فرز وإحصاء الأصوات طبقا لأحكام المادتين63 و 64 من هذا القانون.

104- تم نسخ وتعويض المادة 266 أعلاه، بمقتضى المادة 123 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

105- تم تغيير وتتميم المادة 268 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الفصل الثاني: غرف الفلاحة

المادة 271[106]

يعلن رئيس المكتب إلى العموم نتيجة الفرز بمجرد الانتهاء من مباشرته.

غير أنه إذا كانت الدائرة الانتخابية تحتوي على عدة مكاتب للتصويت، فإن النتيجة التي تسفر عنها في كل مكتب من هذه المكاتب يقررها حالا ويوقع عليها رئيس وأعضاء المكتب، ثم يحملها رئيس مكتب التصويت إلى المكتب المركزي المنصوص عليه في المادة 56 من هذا القانون الذي يباشر في الحال بمحضر رؤساء جميع مكاتب التصويت الأخرى إحصاء أصوات الدائرة المقصودة ويعلن عن نتيجتها.

تثبت في محضر عملية إحصاء الأصوات والإعلان عن النتائج وفقا لأحكام المادة 65 من هذا القانون.

المادة 272[107]

يتم الإعلان عن نتائج الاقتراع وفقا لأحكام المادة 66 من هذا القانون.

يتعرض للعقوبات المقررة في المادتين 81 و82 من هذا القانون كل مرشح تم انتخابه عضوا في غرفة للفلاحة والحالة أنه لم يستوف وقت إيداع ترشيحه شروط الأهلية للانتخاب المطلوبة. وعلاوة على ذلك يعلن في الحال عن استقالته بقرار للوزير المكلف بالفلاحة.

يخول حينذاك المرشح المعلن عن استقالته أجل أربعة أيام كاملة ليطلب حسب المسطرة المحددة في أحكام الجزء الرابع من القسم الثاني من هذا القانون إلغاء المقرر الصادر في شأنه.

المادة 273

يحرر محضر العمليات الانتخابية لكل مكتب من مكاتب التصويت وفق الكيفيات المحددة في المادة 65 من هذا القانون.

يحتفظ بنظير واحد في محفوظات مقر الدائرة الانتخابية وبالنظير الثاني في مكتب الاقليم المنتمية إليه الدائرة الانتخابية، أما النظير الثالث المصحوب بالأوراق المثبتة فيوضع في ظرف مختوم يوقع عليه طبق نفس الشروط المبينة أعلاه ويوجه إلى المحكمة الادارية التابعة لنفوذها الدائرة الانتخابية.

ثم يوضع ضمن نفس الكيفيات محضر إحصاء الأصوات والإعلان عن نتائج الاقتراع الموقع عليه من طرف رئيس وأعضاء المكتب المركزي وكذا من طرف رؤساء جميع مكاتب التصويت الملحقة بالمكتب المذكور، ويوجه إلى نفس الأماكن التي وجهت إليها محاضر مكاتب التصويت.

106- تم تغيير وتتميم المادة 271 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

107- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 272 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري

المادة 274

يحرر محضر العمليات الانتخابية لكل مكتب من مكاتب التصويت وفقا لأحكام المادة 65 من هذا القانون.

يحتفظ بنظير من المحضر في مقر مكتب التصويت ويوضع النظير الثاني المضافة إليه الأوراق المتنازع فيها والملغاة والأوراق غير القانونية في ظرف مختوم يوقعه رئيس وأعضاء مكتب التصويت ويوجه في الحال إلى لجنة الاحصاء المنصوص عليها في المادة 275 بعده. ويودع النظير الثالث بكتابة ضبط المحكمة الادارية التابعة لها الدائرة الانتخابية[108].

المادة 275

تحدث بمقر كل عمالة أو إقليم لجنة إحصاء تتألف حسب طبيعة الفرقة المعنية ممن يأتي:

- رئيس المحكمة الابتدائية أو قاض ينتدبه لهذا الغرض، رئيسا؛
- ناخبان يحسنان القراءة والكتابة يعينهما العامل؛
- ممثل العامل، كاتبا.

يجوز للمرشحين أو ممثليهم حضور أشغال اللجنة.

المادة 276

تقوم اللجنة المذكورة أعلاه بإحصاء الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح أو كل لائحة وبإعلان نتائج التصويت النهائية وفقا لأحكام المادة 66 من هذا القانون.

تثبت عمليات إحصاء الأصوات وإعلان النتائج في الحال بمحضر يوقعه رئيس وأعضاء اللجنة.

يسلم نظير من المحضر إلى العامل للاحتفاظ به في مقر العمالة أو الإقليم، ويوجه في الحال إلى المحكمة الادارية التابعة لنفوذها العمالة أو الإقليم نسخة موضوعة مع جميع الأوراق الملحقة في ظرف مختوم موقع عليه وفق نفس الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة.

يوجه في الحال نظير موضوع كذلك في ظرف مختوم وموقع إلى مقر الدائرة الانتخابية.

توقع جميع نظائر المحضر وفق الشروط المشار إليها أعلاه.

يتعرض للعقوبات المقررة في الحالتين 81 و 82 من هذا القانون كل مرشح تم انتخابه عضوا في غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصناعة التقليدية أو غرفة للصيد البحري والحالة أنه لم يستوف وقت إيداع ترشيحه شروط الأهلية للانتخاب المطلوبة، وعلاوة على ذلك يعلن في الحال عن استقالته حسب الحالة بقرار للوزير الوصي عن الغرفة المعنية.

108- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 274 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الباب الثامن: إيداع المحاضر

المادة 277[109]

لكل مرشح يعنيه الأمر أن يطلع بمقار الدائرة الانتخابية أو السلطة الادارية المحلية أو العمالة أو الاقليم على محضر كل مكتب من مكاتب التصويت وإن اقتضى الحال محضر المكتب المركزي أو محضر لجنة الاحصاء خلال الثمانية أيام الكاملة التالية لتحريرها ليقيم عند الحاجة دعوى الطعن المنصوص عليها في المادة 281 من هذا القانون.

توضع قوائم التوقيع رهن إشارة الناخبين وفق نفس الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة.

تودع لنفس الغاية، خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، بمقر كل غرفة مهنية، حسب الحالة، نسخة من محضر مكتب التصويت أو المكتب المركزي، عند الاقتضاء، المتضمن للنتائج النهائية للاقتراع بالنسبة لغرف الفلاحة أو محضر لجنة الإحصاء بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

الباب التاسع: المنازعات الانتخابية

الفرع الأول: المنازعات المتعلقة بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية

المادة 278

تسوى الطعون المتعلقة بالتقييد في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين 36 و 37 من هذا القانون.

الفرع الثاني: الطعون المتعلقة بالترشيحات

المادة 279[110]

يسوى النزاع المتعلق بإيداع الترشيحات حسب الأحكام المقررة في المادة 68 من هذا القانون مع مراعاة ما يلي :

- يجوز لكل مرشح أو لوكيل كل لائحة تم رفض إيداع ترشيحه أن يطعن في مقرر السلطة المكلفة بتسجيل الترشيحات أمام المحكمة الادارية المختصة في ظرف ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ تبليغ الرفض؛
- تبت المحكمة الادارية نهائيا في ظرف يومين من تاريخ إيداع الطعن بكتابة ضبطها وتبلغ حكمها إلى السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات.

109- أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة 277 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.
110- تم تغيير وتتميم المادة 279 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

الفرع الثالث: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية

المادة 280

لا يحكم ببطلان الانتخابات جزئيا أو مطلقا إلا في الحالات المقررة في المادة 74 من هذا القانون.

المادة 281

يمكن أن تكون المقررات التي تتخذها مكاتب التصويت والمكاتب المركزية ولجان الاحصاء فيما يخص العمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات والاعلان عن نتائج الاقتراع، موضوع دعوى طعن طبق الشروط المقررة في الجزء الرابع من القسم الثاني من هذا القانون.

الباب العاشر: الانتخابات الجزئية وأحكام متفرقة

المادة 282[111]

في حالة الوفاة أو إذا ما أعلن عن استقالة عضو في غرفة للفلاحة أو غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصناعة التقليدية أو غرفة للصيد البحري ضمن الشروط المقررة في المواد 272 و 276 و283 من هذا القانون أو إذا ما ألغيت نتائج الاقتراع عملا بأحكام المادة 74 من هذا القانون أو على إثر دعوى الطعن المقامة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 281 أعلاه فإن المقعد الشاغر في اللائحة بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري يسند إلى المرشح الموالي في نفس اللائحة في الهيئة الناخبة المعنية وإن لم يوجد فإن الانتخابات الجديدة التي تصير ضرورية تباشر في أجل لا يمكن أن يتجاوز ستين يوما (60) ابتداء من تاريخ المقرر الذي تعلن بمقتضاه الاستقالة في الحالات المنصوص عليها في المواد 272 و 276 و283 المذكورة إن لم يكن ذلك المقرر موضوع دعوى طعن، أو في الأحوال الأخرى ابتداء من تاريخ الوفاة أو تاريخ تبليغ الحكم النهائي الصادر في دعوى الطعن.

المادة 283[112]

يعلن العامل الذي يوجد بدائرة نفوذه مقر الغرفة حالا عن استقالة كل عضو في غرفة للفلاحة أو غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصناعة التقليدية أو غرفة للصيد البحري يوجد لسبب طارئ بعد انتخابه في إحدى حالات عدم الأهلية المقررة في هذا القانون أو طرأ عليه ما يحرمه من الحق في أن يكون ناخبا أو منتخبا فيها.

المادة 284

تنظم الحملة الانتخابية وتحدد المخالفات المرتكبة بمناسبة انتخابات غرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري على التوالي والعقوبات المقررة لها طبقا لأحكام الجزئين الثاني والخامس من القسم الثاني من هذا القانون.

111- تم تغيير وتتميم المادة 282 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

112- تم تغيير وتتميم المادة 283 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

القسم الرابع: التمويل واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية

الجزء الأول: مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية[113] والنقابات[114]

الجزء الأول المكرر: دعم قدرات النساء التمثيلية[115]

نسخ.

الجزء الثاني: مصاريف المرشحين أثناء الحملات الانتخابية

المادة 289

يتعين على المرشحين للانتخابات العامة الجماعية والتشريعية، الالتزام بالسقف المحدد للمصاريف الانتخابية بموجب مرسوم[116] يتخذ باقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل وزير المالية.

113- تم نسخ أحكام الجزء الأول من القسم الرابع أعلاه، بمقتضى المادة 71 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011) ص 5172.

114- تم نسخ الأحكام المتعلقة بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها النقابات بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

115 - تم نسخ الجزء الأول المكرر من القسم الرابع أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2182.

116 - أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.452 بتاريخ 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد سقف المصاريف الانتخابية برسم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين وأعضاء مجالس الجهات وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات و المقاطعات، الجريدة الرسمية عدد 6374 بتاريخ 15 من رمضان 1436 (2يوليو 2015)، ص 6147.

المادة الأولى

" يحدد سقف المصاريف الانتخابية بالنسبة للمترشحين والمترشحات الخاصة بالحملات الانتخابية برسم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما يلي:

- بالنسبة لمجلس المستشارين: 300.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة؛
- بالنسبة لمجالس الجهات: 150.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة؛
- بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم: 50.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة؛
- بالنسبة لمجالس الجماعات: 60.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة."

المادة 290[117]

يضع كل مرشح جردا للمبالغ التي صرفها أثناء حملته الانتخابية ويرفقها بجميع الوثائق التي تثبت صرف المبالغ المذكورة. ويجب عليه أيضا أن يضع بيانا مفصلا لمصادر تمويل حملته الانتخابية.

المادة 291

يجب على المرشحين للانتخابات التشريعية أن يودعوا داخل أجل شهر واحد من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع لدى لجنة التحقق من المصاريف الانتخابية جردا بالمصاريف مرفقا بالوثائق المشار إليها في المادة 290 أعلاه.

المادة 292

تحدث لجنة تتولى بحث جرد المصاريف والوثائق المثبتة لها والمتعلقة بمصاريف المرشحين للانتخابات التشريعية خلال الحملات الانتخابية.

تتألف هذه اللجنة ممن يأتي:

- قاض بالمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- قاض بمحكمة النقض يعينه وزير العدل ؛
- ممثل لوزير الداخلية؛
- مفتش المالية يعينه وزير المالية.

تضمن اللجنة نتيجة بحثها في تقرير.

المادة 293

إذا لاحظت اللجنة المشار إليها في المادة 292 أعلاه أن جرد المصاريف لم يتم إيداعه خلال الأجل المحدد لهذه الغاية، أو لاحظت أنه يتضمن تجاوزا للسقف المحدد طبقا لهذا القانون، أحالت الأمر على الجهة القضائية المختصة.

المادة 294

يمكن للقاضي المحال عليه أمر الطعن في نتيجة انتخاب جماعي أن يلزم المرشح المعني في أجل يحدده له بالإدلاء بجرد المصاريف والوثائق المثبتة لها والمشار إليها في المادة 290 أعلاه.

117- تم تغيير وتتميم المادة 290 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

الجزء الثالث: استعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية[118]

القسم الخامس: أحكام انتقالية وختامية

المادة 296

بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المواد 36 و 37 و 68 و 168 و 193 و 214 و 278 و279 من هذا القانون فإن الطعون المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية وبالترشيحات تقدم أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفقا للكيفيات وفي الآجال المحددة في المواد المشار إليها أعلاه. وتبت المحكمة طبقا لأحكام المواد المذكورة.

غير أن الأحكام الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لا تطبق في العمالات والأقاليم حيث يوجد مقر محكمة إدارية.

تستأنف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، أمام محاكم الاستئناف الإدارية[119].

المادة 297

تنسخ أحكام:

- القانون رقم 8.80 المتعلق بتنظيم الاستفتاءات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.273 بتاريخ 23 من جمادى الآخرة 1400 (9 ماي 1980) ؛
- القانون رقم 12.92 المتعلق بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة وتنظيم انتخابات مجالس الجماعات الحضرية والقروية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.90 بتاريخ 9 ذي الحجة 1412 (11 يونيو 1992) ؛
- الباب الثاني والفصل 52 من الظهير الشريف رقم 1.63.273 بتاريخ 22 من ربيع الآخر 1383 (12 سبتمبر 1963) في شأن تنظيم العمالات والأقاليم ومجالسها ؛
- الجزء الأول والفصول 40 و 43 (البند 1) و 45 (الفقرتان الثالثة والرابعة) من الظهير الشريف رقم 1.62.281 الصادر في 24 من جمادى الأولى 1382 (24 أكتوبر 1962) بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية ؛
- الجزء الأول والفصول 40 و 43 (البند 1) و 45 (الفقرتان الثالثة والرابعة) من الظهير الشريف رقم 1.63.194 الصادر في 5 صفر 1383 (28 يونيو 1963) بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية ؛
- الجزء الأول والفصول 42 و45 (البنود 1 و 2 و 4) و 47 (الفقرتان الثالثة والرابعة) من الظهير الشريف رقم 1.77.42 بتاريخ 7 صفر 1397 (28 يناير 1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة العصرية.

118- تم نسخ الأحكام المتعلقة باستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

119- تمت إضافة الفقرة الثالثة بالمادة 196 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

المادة 298

يباشر ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم القيام بمراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة المحصورة في تاريخ 31 مارس 1997 والتي يجب على المغاربة، ذكورا وإناثا، غير المقيدين والبالغين من العمر عشرين سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد لحصر اللوائح المذكورة بعد مراجعتها وفقا لأحكام هذه المادة أن يطلبوا تقييدهم فيها.

تقوم اللجان الادارية وفقا لأحكام الجزء الأول من القسم الأول من هذا القانون بعمليات التقييد الجديدة والشطب وكذا تصحيح الأخطاء المالية مع مراعاة الأحكام الواردة أدناه:

- تودع طلبات التقييد في اللوائح الانتخابية طوال خمسة أيام؛
- يودع الجدول التعديلي المؤقت مرفقا باللائحة الانتخابية المحصورة في 31 مارس 1997 طوال ثلاثة أيام تودع في أثنائه الطلبات والشكاوى المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 12 من هذا القانون؛
- يحدد أجل إيداع الجدول التعديلي النهائي المعد من طرف لجان الفصل في ثلاثة أيام يمكن خلالها إقامة دعاوى الطعن في قرارات اللجان المذكورة؛
- تبلغ قرارات اللجان الادارية وقرارات لجان الفصل في أجل يوم واحد ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار.

غير أنه لا يجوز شطب الأشخاص المقيدين بصورة قانونية في اللوائح الانتخابية العامة المحصورة في 31 مارس 1997 تطبيقا للقانون رقم 12.92 المشار إليه أعلاه.

المادة 299

يباشر، وفقا لأحكام الباب الأول من الجزء الخامس من القسم الثالث من هذا القانون، وضع لوائح انتخابية جديدة لغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية يجب أن يطلب تقييدهم فيها الأشخاص المقيدون في اللوائح الانتخابية الموجودة وكذا الأشخاص الذين لم يسبق لهم أن قيدوا أنفسهم فيها.

تحل اللوائح الانتخابية الجديدة الموضوعة بموجب الفقرة السابقة محل اللوائح الانتخابية المتعلقة بنفس الموضوع والموجودة في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة 300

يباشر، وفقا للأحكام المشار إليها في المادة 299 أعلاه، وضع اللوائح الانتخابية الأولى لغرف الصيد البحري، ويجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 229 من هذا القانون أن يطلبوا تقييدهم فيها.

يعين العامل من بين الأشخاص المستوفين للشروط الواجب توفرها في ناخبي الغرف المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، الناخبين الأعضاء الأصليين والاحتياطيين في اللجنة الإدارية ولجنة الفصل المشار إليهما على التوالي في المادتين 239 و 243 من هنا القانون.

المادة 301

تنتهي، ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم، مدة انتداب الأعضاء المزاولين مهامهم في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بالمجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الفلاحة وغرف الصناعة التقليدية.

يتم، في التواريخ التي تحدد بمرسوم ووفقا لأحكام هذا القانون، تنظيم انتخاب الأعضاء الجدد في المجالس المذكورة وغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وكذا تنظيم الانتخابات الأولى لغرف الصيد البحري.

الفهرس

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات 1121
القسم الأول: وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة 1121
القسم الثاني: الأحكام المشتركة لتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية 1121
الجزء الأول: الأحكام العامة المتعلقة ببطائق الناخبين والترشيحات ومدة الانتداب 1122
الباب الأول : بطائق الناخبين 1122
الباب الثاني: شروط أهلية الترشح وموانعه 1123
الباب الثالث: مدة الانتداب وآجال العمليات الانتخابية وكيفيات 1125
إيداع الترشيحات 1125
الفرع الأول: مدة الانتداب 1125
الفرع الثاني: تاريخ الاقتراع 1125
الفرع الثالث: إيداع وتسجيل الترشيحات 1126
الجزء الثاني: الحملة الانتخابية 1128
الجزء الثاني: التصويت 1129
الباب الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع 1129
الفرع الأول: أوراق التصويت 1129
الفرع الثاني: مكاتب التصويت 1130
الباب الثاني: كيفيات التصويت 1131
الباب الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج 1132
الجزء الرابع: المنازعات الانتخابية 1135
الباب الأول: الطعون المتعلقة بالترشيحات 1135
الباب الثاني: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية 1135
الجزء الخامس: تحديد المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات والعقوبات المقررة لها 1137
القسم الثالث: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية 1143
الجزء الأول: أحكام خاصة بتنظيم الاستفتاءات 1143
الجزء الثاني: أحكام خاصة بانتخاب مستشاري الجهات 1143
الجزء الثالث: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم 1143
الجزء الرابع: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات 1143
الجزء الخامس: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء الغرف المهنية 1144
الباب الأول: وضع اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية 1144
الفرع الأول: شروط التقييد في اللوائح الانتخابية 1144
الفصل الأول: الشروط العامة 1144
الفصل الثاني: غرف الفلاحة 1145
الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات 1145

الفصل الرابع: غرف الصناعة التقليدية 1148
الفصل الخامس: غرف الصيد البحري 1149
الفصل السادس: أحكام متفرقة 1152
الفرع الثاني: عملية وضع اللوائح الانتخابية 1152
الباب الثاني: مراجعة اللوائح الانتخابية 1156
الباب الثالث: تعيين الدوائر الانتخابية ونفوذها ومقارها 1159
الباب الرابع: أسلوب الاقتراع 1160
الباب الخامس: شروط أهلية الترشح وموانعه 1160
الباب السادس: الترشيحات 1161
الباب السابع: العمليات الانتخابية 1161
الفرع الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع 1162
الفرع الثاني: عمليات التصويت 1162
الفرع الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج 1162
الفصل الأول: أحكام مشتركة 1162
الفصل الثاني: غرف الفلاحة 1163
الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري 1164
الباب الثامن: إيداع المحاضر 1165
الباب التاسع: المنازعات الانتخابية 1165
الفرع الأول: المنازعات المتعلقة بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية 1165
الفرع الثاني: الطعون المتعلقة بالترشيحات 1165
الفرع الثالث: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية 1166
الباب العاشر: الانتخابات الجزئية وأحكام متفرقة 1166
القسم الرابع: التمويل واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية 1167
الجزء الأول: مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات 1167
الجزء الأول المكرر: دعم قدرات النساء التمثيلية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الجزء الثاني: مصاريف المرشحين أثناء الحملات الانتخابية 1167
الجزء الثالث: استعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية 1169
القسم الخامس: أحكام انتقالية وختامية 1169
الفهرس 1172

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 48

تكملة المادة الانتخابية 2026

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....
.....
.....
.....
.....
.....

الحِلْمُ (في اللغةً): الأَناةُ والعقل، وجمعه: أَحْلام وحُلُومٌ. والحِلْم خلافُ الطَّيش. يقال: حَلُمْتُ عنه أحلُم، فأنا حليمٌ والحِلْم (اصطلاحًا) عُرِّف بعدَّة تعريفات منها:

- (ضبط النَّفس والطَّبع عن هيجان الغضب).
- وقيل: (الطُّمَأْنِينَة عند سَوْرَة الغضب، وقيل: تأخير مكافأة الظَّالم).
- وقيل هو: (اسم يقع على زمِّ النَّفس عن الخروج عند الورود عليها، ضدُّ ما تحبُّ إلى ما نهي عنه. فالحِلْم يشتمل على المعرفة والصَّبر والأَنَاة).

الفرق بين الحلم وغيره من المعاني

الفرق بين الحِلْم والصَّبر

الحِلْم هو الإمْهَال بتأخير العقاب المستحقّ... ولا يصحُّ الحِلْم إلَّا ممَّن يقدر على العقوبة وما يجري مجراها... والصَّبر حبس النَّفس لمصادفة المكروه وصَبَر الرَّجل حَبَس نفسه عن إظهار الجزع.

الفرق بين الحِلْم والأَنَاة والرِّفق

وأمَّا الأَنَاة: فهي التَّأنِّي في الأمور وعدم العجلة، وألَّا يأخذ الإنسان الأمور بظاهرها فيتعجَّل ويحْكُم على الشَّيء قبل أن يتأنَّى فيه وينظر. وأمَّا الرِّفق: فهو معاملة النَّاس بالرِّفق والهون حتى وإن استحقُّوا ما يستحقُّون مِن العقوبة والنَّكال، فإنَّه يرفُق بهم.

الفرق بين الحِلْم والوَقَار

الوَقَار: الهدوء وسكون الأطراف، وقلَّة الحركة في المجلس، ويقع أيضًا على مفارقة الطَّيش عند الغضب، مأخوذ مِن الوَقْر وهو: الحِمْل.

الفرق بين الحِلْم والإمْهَال

أنَّ كلَّ حلمٍ إمهالٌ، وليس كلُّ إمهالٍ حلمًا.

ورود الحلم في القرآن الكريم

- ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ١٩٩﴾ [الأعراف:199]
- ووصف الله تعالى أنبيائه بالحِلْم : ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ١٠١﴾ [الصافات:101]
- يقول ابن تيمية (وقد انطوت البشارة على ثلاثٍ: 1-على أنَّ الولد غلامٌ ذكرٌ، 2-وأنَّه يبلغ الحِلْم، 3-وأنَّه يكون حليمًا، وأيُّ حلمٍ أعظم مِن حلمه حين عرض عليه أبوه الذَّبح فقال: سَتَجِدُنِي إِن شَاء اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ .وقيل: لم ينعت الله الأنبياء بأقلَّ مِن الحِلْم ونعت إبراهيم به في قوله

تعالى في التوبة:﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ١١٤﴾ [التوبة:114]،وفي هود:﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ ٧٥﴾ [هود:75]؛ لأنَّ الحادثة شهدت بحلمه.).

• ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ١٣٣ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ١٣٤﴾ [آل عمران:133–134]

قال ابن كثير: ((وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ)) أي: لا يعملون غضبهم في النَّاس، بل يكفون عنهم شرَّهم، ويحتسبون ذلك عند الله عزَّ وجلَّ. ثمَّ قال تعالى: ((وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ)) أي: مع كفِّ الشَّرِّ يعفون عمَّن ظلمهم في أنفسهم، فلا يبقى في أنفسهم مَوجدة على أحد، وهذا أكمل الأحوال، ولهذا قال: وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ، فهذا مِن مقامات الإحسان).

• ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ٣٤﴾ [فصلت:34]

قال ابن كثير: (أي: إذا أحسنت إلى مَن أساء إليك، قادته تلك الحسنة إليه إلى مصافاتك ومحبَّتك، والحنو عليك، حتى يصير كأنَّه وليٌّ لك حميم، أي: قريب إليك مِن الشَّفقة عليك والإحسان إليك. ثمَّ قال: ((وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا)) [فصّلت:35]، أي: وما يقبل هذه الوصيَّة ويعمل بها إلَّا مَن صبر على ذلك، فإنَّه يشقُّ على النُّفوس، ((وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ)) أي: ذو نصيب وافر مِن السَّعادة في الدُّنْيا والآخرة.

قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس

في تفسير هذه الآية: (أمر الله المؤمنين بالصَّبر عند الغضب، والحِلْم عند الجهل، والعفو عند الإساءة، فإذا فعلوا ذلك عصمهم الله مِن الشَّيطان، وخضع لهم عدوُّهم كأنَّه وليٌّ حميم).٨

.....

.....

.....

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

التوحيد: من أسماء الله الحسنى الدالة على صفاته

الأربعاء 24 نوفمبر 2021

من أسماء الله الحسنى الدالة على صفاته، درس في مادة التوحيد من مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني بشرح كفاية الطالب الرباني لأبي الحسن، للسنة الأولى من التعليم الإعدادي العتيق،

الدرس السادس (6) .

أهداف الدرس

- أن أتعرف بعض أسماء الله الحسنى ومدلولاتها.
- أن أميز بين مدلولات هذه الأسماء.
- أن أتخلق بمعاني أسماء الله الحسنى في حياتي

التمهيد

العقول عاجزة عن التفكر في ذات الحق سبحانه وإدراك ماهيته، فلا تدركه العقول والأبصار، وقد أمر سبحانه بالتفكر في مخلوقاته للاستدلال بها عليه، وانعقد الإجماع على وجوب معرفته تعالى بأسمائه وصفاته الواردة في القرآن والسنة.

فما الأسماء المذكورة في المتن؟ وما دلالتها؟ وما الواجب علينا نحوها؟

المتن

قال المصنف رحمه الله تعالى: «الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، الْمُدَبِّرُ الْقَدِيرُ، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ».

الفهم

الشرح

- المدبر : التدبير هو: النظر في عواقب الأمور في حق البشر. وفي حق الله إبرامُ الأمر وتنفيذه وقضاؤه وفق إرادته وعلمه.
- .البصير: وهو صفة تتعلق بكل موجود على وجه الاتضاح.
- العلي الكبير: العلي وصفه واستحقاقه لنعوت الجلال والكبرياء.
- المجيد : مشتق من مجد واستمجد إذا زاد والمجد نهاية الشرف

استخلاص مضامين المتن

- أستخرج من النص ما تضمنه من أسماء الله الحسنى.
- أستخرج من المتن مضمون قوله تعالى:[الحديد الآية 4]

التحليل

اشتمل الدرس على محورين: اشتمل الدرس على محورين:

أولا: من أسماء الله الحسنى

1 - العالم: مشتق من العلم وهو صفة تنكشف بها جميع المعلومات الواجبات والجائزات والمستحيلات، ومن أسمائه كذلك العلام والعليم، ولا يسمى عارفا ولا فطنا ولا عاقلا ولا داريا؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية: فلا يسمى سبحانه إلا بما سمى به نفسه في القرآن الكريم، أو سماه به نبيه عليه الصلاة والسلام، أو انعقد عليه الإجماع.

2 - الخبير: العليم بخفايا الأمور التي لا يتوصل إليها غيره، كما أن الشهيد هو المطلع على ظواهرها، والعليم هو المطلع على ظواهرها وبواطنها.

3 . المدبر: لم يرد في الأسماء الحسنى بهذه الصيغة، وإنما ورد في القرآن فعله في قوله تعالى:

[سورة السجدة الآية 5] وقوله تعالى:
[سورة يونس الآية 3]
وقوله سبحانه:[سورة الرعد الآية 2]
أي يقضي وحده سبحانه أمر خلقه في الدنيا بأرزاقهم وفي الآخرة بحسابهم.
والتدبير في حق البشر هو النظر، وإعمال الفكر في عواقب الأمور؛ أي أدبارها لتوضع على الوجه الأصلح والأكمل، وأما في حقه تعالى فمعنى المدبر العالم بمآل الأمور وعواقبها وما خفي منها فيكون معنى التدبير إبرامَ الأمر وتنفيذه وقضاءه على غاية الإحكام والإتقان.
4 - القدير: وهو مشتق من القدرة وهي لغة: القوة [لسان العرب مادة قدر]. واصطلاحا: هي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإرادة فلا تتعلق إلا بالممكنات، وهي عامة التعلق بجميع الممكنات قال تعالى:[سورة البقرة الآية 106]
وقال تعالى:
[سورة الكهف الآية 45]
والقدير صيغة مبالغة من حيث كثرة متعلقات قدرته.
5 - السميع البصير: هما من أسمائه تعالى: والسمع والبصر صفتان ينكشف بهما الموجود على وجه يعلمه سبحانه، وكما أن ذاته تعالى لا تشبه الذوات فكذلك صفاته لا تشبه الصفات فيرى تعالى ويسمع الذوات والصفات، والجلي والخفي والإسرار والإعلان، قال تعالى:[سورة الزخرف الآية 80]
أي نسمعها، وقال تعالى: [سورة الشورى الآية 11]
فسمعه تعالى يتعلق بكل موجود كان ذلك الموجود قديما أو حادثا، كان شأنه أن يُسمع لنا أو لا، فذاته وصفاته وكذا ذواتنا وصفاتنا مسموعة له سبحانه بسمعه على وجه يعلمه هو.
6 - العلي الكبير: أي المتعالي عن أوصاف خلقه فلا يدرك كُنْهَ علوه وكبريائه غيرُه، فعُلوُّه وكبرياؤه معناهما المنزلة والمكانة والأوصاف المعنوية لا المكان ولا الأوصاف الحسية؛ فبصره لا بحدقة وأجفان، وسمعه لا بأصمخة وآذان، وكلامه لا بشفة لسان، وبطشه بغير جارحة، ويخلق بغير آلة. يدبر بغير فكرة وترتيب، ولا يَحجب سمعَه بُعْدٌ، ولا يدفع رؤيتَه ظلامٌ؛ لأن هذه كلَّها من لوازم النقص، والحدوث، وصفاته تعالى لا نقص ولا حدوث فيها، فليس علوه سبحانه علوَّ جهة ولا اختصاص ببقعة، بل العلي وصفه وهو استحقاقه سبحانه لنعوت الجلال، والكبرياء نعته وهو استحقاقه لصفات الجمال. قال الله تعالى: [سورة غافر الآية 12]
ثانيا: استواؤه سبحانه على عرشه ومعيته لخلقه
1 - استواؤه سبحانه على عرشه قال المصنف رحمه الله: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ» معناه أن فوقيته تعالى على عرشه فوقية استيلاء وملك وغلبة وقهر؛ لأن المالك فوق المملوك، والخالق فوق المخلوق، ففوقيته راجعة إلى معنى الملك والقهر لا فوقية حسية لاستحالة ذلك عليه تعالى، فالتأويل واجب لقرينة استحالة المماثلة للحوادث والعرش مخلوق عظيم فوق السموات السبع، دل على وجوده الكتاب والسنة والإجماع، والمجيد صفة للعرش أي العظيم بذاته وفي

ذاته قال تعالى: [سورة النمل الآية 26]، وقال تعالى: [سورة البروج الآية 15].

2 . معيته لخلقه سبحانه بعلمهقال المصنف رحمه الله: «وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ» علمه تعالى محيط بجميع الكائنات في أمكنتها، فهو مطلع على جميع أحوالها. قال تعالى:

[سورة المجادلة الآية 7]

فقد دلت الآية على سعة علمه تعالى وإحاطته بكل شيء كثير أو قليل، عظيم أو حقير، فالله سبحانه تعالى قد أحاط بكل شيء علما، وهو بكل شيء عليم. ومعنى معيته تعالى بعلمه تَعلُّقُ العلم بكل شيء في محله لا المصاحبةُ بالذات في المكان لتنزيهه عنها، وقد تكون المعية في حقه تعالى بمعنى النصرة والحفظ، ولا يفهم من قوله: «وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ» الجهة؛ لأنه هو سبحانه منزه عن المكان، ولا يفهم منه أن علمه متجزئ مفارق لذاته بل هو صفة قديمة لا تفارق الذات، وإنما المراد أن علمه محيط بجميع الكائنات في أماكنها ومحيط بجميع الأمكنة.

من فوائد الدرس :

- وجوب مراقبة الله عز وجل؛ فمن عرف أنه سبحانه السميع البصير راقبه في الحركات والسكنات فلا يراه حيث نهاه أو يفقده حيث أمره.
- حفظ أسماء الله الحسنى تعلقا بمقتضاها وسؤاله سبحانه بها تحقيقا لمقصد العبودية.
- تفويض العبد تدبير أموره إلى خالقه الذي يدبر الأمور فتطمئن نفسه.
- تقوية الإيمان والثقة بالله المؤديين إلى إخلاص العمل وصدق التوجه إليه سبحانه.

التقويم

- أذكر معاني أسماء الله الحسنى الآتية:
- العالم
- الخبير
- السميع
- البصير
- المدبر
- أبين معنى قول المصنف: «وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ».

الاستثمار

عن ابن كثير رحمه الله في تفسير آية الكرسي: «هذه آية الكرسي ولها شأن عظيم قد صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنها أفضل آية في كتاب الله، روى الإمام أحمد، عن أبي- هو ابن كعب- أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله: «أي آية في كتاب الله أعظم؟ قال: الله ورسوله أعلم. فرددها مرارًا ثم قال أبى: آية الكرسي.

قال: «لِيَهْنك العلم أبا المنذر، والذي نفسي بيده إن لها لسانًا وشفتين تقدس الملك عند ساق العرش» [تفسير ابن كثير1 /672]

أقرأ آية الكرسي وأستخرج ما فيها من أسماء الله الحسنى وأقارن ذلك بما في الدرس.

.....
.....
الجريدة الرسمية
5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026

السنة الخامسة عشرة بعد المائة - عدد 7502

ISSN 0851-1195

فهرست

نصوص عامة

انتخاب أعضاء مجلس النواب :

ورقة التصويت الفريدة

صفحة 2292

مرسوم رقم 226278 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير المرسوم رقم 2.11.605 الصادر في 21 من ذي القعدة 1432 (19) أكتوبر (2011) المتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

... سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين.

مرسوم رقم 226279 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

2293

... مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية.

مرسوم رقم 226300 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير المرسوم رقم 2.16666 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

2294

مرسوم رقم 226.301 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) بتحديد الأجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

2295

شروط وكيفيات صرف الدعم المالي العمومي

مرسوم رقم 2.26.311 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026) بتحديد شروط وكيفيات صرف الدعم المالي العمومي لفائدة لوائح الترشيح المقدمة برسم الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من لدن مترشحات ومترشحين لا تزيد أعمارهم على خمس وثلاثين (35) سنة.

صفحة : 2296

الجريدة الرسمية عدد 7502 - 5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026

نصوص عامة
صفحة : 2292

مرسوم رقم 2.26.278 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير المرسوم رقم 2.11.605 الصادر في 21 من ذي القعدة 1432 (19) أكتوبر (2011) المتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت

الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما

المادتين 28 و 71 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.11.605 الصادر في 21 من ذي القعدة 1432 (19) أكتوبر (2011) المتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس

النواب، كما وقع
تغييره :

وباقتراح من وزير الداخلية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 شوال 1447 (26) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أحكام المادتين الأولى والثانية من المرسوم رقم 2.11.605

المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

المادة الأولى - تتضمن ورقة التصويت الفريدة بيان الدائرة الانتخابية والعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لها والانتماء الحزبي للائحة عند الاقتضاء، والاسم الشخصي . . الرمز المخصص لها.

غير أنه، وفي حالة انتخاب جزئي . وأسماء المترشحين الشخصية والعائلية وانتمائهم الحزبي عند الاقتضاء والرمز المخصص لكل مترشح.
الجريدة الرسمية عدد 7502 - 5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026

المادة الثانية - ترتب لوائح الترشيح المحلية ولوائح الترشيح الجهوية المسجلة بصفة نهائية في ورقة التصويت الفريدة في كل دائرة انتخابية محلية على النحو التالي :

1- ترتب لوائح الترشيح المحلية حسب ترتيب تسجيلها، وترتب في ورقة التصويت حسب عرض هذه الورقة، بشكل عمودي ومن يمين الورقة المذكورة إلى يسارها :

2- ترتب لوائح الترشيح الجهوية المترشحين منتمين حزبيا في نفس ترتيب لوائح الترشيح المحلية المقدمة على صعيد الدائرة الانتخابية المحلية من لدن مترشحين من نفس الانتماء الحزبي وتوضع على يسارها :

3- ترتب لوائح الترشيح الجهوية المترشحين منتمين حزبيا، غير اللوائح المشار إليها في البند 2 أعلاه، وكذا لوائح الترشيح الجهوية المترشحين بدون تزكية حزبية بعد لوائح الترشيح المحلية في الجانب المخصص للوائح الترشيح الجهوية، وذلك حسب ترتيب تسجيلها.

في حالة انتخاب جزئي، وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد برسم دائرة انتخابية محلية أو دائرة انتخابية جهوية يرتب المترشحون في ورقة التصويت الفريدة بحسب ترتيب تسجيلهم

بصفة نهائية، وإذا تعلق الأمر بملء أكثر من مقعد واحد برسم دائرة انتخابية جهوية، ترتب لوائح الترشيح بحسب ترتيب تسجيلها.»

المادة الثانية

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

مرسوم رقم 2.26.279 صادر في 4 ذي القعدة 1447) (22) أبريل 2026بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء

مجلس النواب.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادتين 93 و 94 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره :

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 شوال 1447)2026(26) مارس(

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أحكام المادتين الأولى والثانية من المرسوم رقم 2.16.668 المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

«المادة الأولى - يحدد سقف المصاريف الانتخابية بالنسبة للمترشحين والمترشحات الخاصة بالحملة الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب في ستمائة ألف (600.000) درهم لكل مترشح أو مترشحة.

المادة الثانية - يقصد بالمصاريف الانتخابية في مدلول هذا المرسوم النفقات التي ينجزها المترشحون والمترشحات.

والتي تستعمل بوجه خاص للغايات التالية :

تغطية مصاريف طبع الإعلانات .

.. تغطية المصاريف الأخرى المرتبطة باقتناء لوازم الدعاية الانتخابية :
تغطية مصاريف إنجاز ويث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة

بالحملة الانتخابية عبر الوسائل الرقمية :

تغطية المصاريف عن النفقات المنجزة يوم الاقتراع .....

مصاريف إزالة الإعلانات الانتخابية.

إلى ما كانت عليه.

تدرج أيضا ضمن المصاريف الانتخابية، النفقات المتعلقة بإعداد «حساب الحملة الانتخابية التي قد تنجز خلال الخمسة عشر يوما الموالية لانصرام الأجل المحدد في المادة الثالثة بعده.»

المادة الثانية

يتمم المرسوم رقم 2.16.668 سالف الذكر بالمادة الثانية المكررة

التالية :

المادة الثانية المكررة - يقصد بالوسائل الرقمية في مدلول هذا المرسوم شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يحدد سقف المصاريف الانتخابية للحملة الانتخابية عبر الوسائل الرقمية في ثلث (3/1) المصاريف الانتخابية الخاصة بالحملة الانتخابية لكل مترشح أو مترشحة، على ألا يتجاوز

ثمانمائة ألف (800.000) درهم بالنسبة لكل لائحة ترشيح محلية ومليون وخمسمائة ألف (1.500.000) درهم لكل لائحة ترشيح جهوية.

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح

مرسوم رقم 2.26.300 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير المرسوم رقم 2.16.666 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس 2016 في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد من 34 إلى 37 منه :

وعلى القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة الأولى منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.666 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره :

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 14 من شوال 1447 (2) أبريل z026c

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تغير أحكام المواد الأولى والثالثة والخامسة من المرسوم رقم 216.666

المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

المادة الأولى - تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه، يحدد مبلغ الحصة الجزافية من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، في مليون درهم بالنسبة لكل حزب سياسي ويصرف هذا المبلغ لفائدة الأحزاب السياسية ابتداء من اليوم التسعين السابق لتاريخ الاقتراع.»
المادة الثالثة - يوزع الشطر الثاني المشار إليه في المادة الثانية

أعلاه على النحو التالي :

. - يستخرج قاسم (ق) على الطريقة التالية :

ق

i

ب (+)5 × ج

1) مبلغ الشطر الثاني المشار إليه في المادة الثانية أعلاه :

ب) عدد المقاعد الواجب ملؤها على الصعيد الوطني :

ج) عدد المقاعد التي حصلت عليها، برسم الدوائر الانتخابية

المحلية المحدثة طبقا لأحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه، بتركية حزبية مترشحات أو مترشحون لا يزيد عمرهم على خمس وثلاثين (35) سنة أو

مترشحات أو مترشحون مقيمون خارج تراب المملكة أو مترشحات أو مترشحون في وضعية إعاقة أو مترشحات غير منتسبات لإحدى الفئات المذكورة.

ال - يحتسب مبلغ الحصة (ح) الراجعة لكل حزب سياسي برسم الشطر الثاني المشار إليه في هذه المادة كما يلي :

ح ق م + ق × 5 × ن

ق) القاسم المستخرج طبقا للبند ا :

م) مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزب السياسي على الصعيد الوطني :

ن) عدد المقاعد التي نالها مترشحات أو مترشحو الحزب السياسي برسم الدوائر الانتخابية المحلية المحدثة طبقا لأحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه الذين لا يزيد عمرهم على خمس وثلاثين (35) سنة، أو مقيمون خارج تراب المملكة، أو في وضعية إعاقة، أو مترشحات غير منتسبات لإحدى الفئات المذكورة.

الإدراج المترشحات والمترشحين المعنيين في إحدى الفئات المشار

إليها في «ج» و «ن» أعلاه، لا يعتد إلا بالوثائق الرسمية المدلى بها في أصل ملف الترشيح المودع لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح»

المادة الخامسة. - يجوز أن يصرف لفائدة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب بطلب منها، تسبيق لا يفوق مبلغه الإجمالي 30% من مبلغ الحصة الثانية من مساهمة الدولة. ويمكن صرف التسبيق ابتداء من التاريخ المشار إليه في المادة الأولى من هذا المرسوم
يحدد مبلغ التسبيق الراجع لكل حزب سياسي بالتناسب مع المبلغ الذي حصل عليه الحزب المعني خلال السنة المقررة لإجراء الاقتراع برسم الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها. غير أنه في حالة تعذر ذلك، يمكن صرف مبلغ للحزب المعني على سبيل التسبيق، لا يتجاوز مبلغ التسبيق الذي حصل عليه خلال آخر انتخابات عامة لانتخاب أعضاء مجلس «النواب.

يجب خصم مبلغ التسبيق.

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة الثانية

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية. كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

الإمضاء : عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

وزير العدل

الإمضاء: عبد اللطيف وهبي

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح.

مرسوم رقم 2.26.301 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل y202 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) بتحديد الأجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما

المواد 34 و 43 و 45 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 216.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) بتحديد الأجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

كما وقع تغييره وتتميمه :

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 14 من شوال 1447

(2) أبريل 2026

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تغير أحكام المادة الأولى من المرسوم رقم 2.16.667 المشار إليه

أعلاه على النحو التالي :

المادة الأولى - لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه، يجب أن تستعمل بوجه خاص للغايات التالية :

تقديم دعم مالي في شكل مبالغ تسلمها الأحزاب السياسية لمترشحيها على سبيل المساهمة في تمويل حملتهم الانتخابية. ويسلم الدعم المذكور عن طريق التحويل البنكي أو بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي :

تغطية مصاريف الصحافة .

تغطية مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بالحملة الانتخابية عبر الإذاعات الخاصة أو الوسائل الرقمية :

اقتناء مختلف.

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة الثانية

يتمم المرسوم رقم 2.16.667 سالف الذكر بالمادة الأولى المكررة

التالية :

المادة الأولى المكررة - يقصد بالوسائل الرقمية في مدلول هذا المرسوم شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يجب ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للمصاريف الانتخابية الخاصة بالحملة الانتخابية لكل حزب سياسي عبر الوسائل الرقمية «خمسة ملايين درهما.

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية. كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي:

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح

مرسوم رقم 2.26.311 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026

بتحديد شروط وكيفيات صرف الدعم المالي العمومي القائدة لوائح الترشيح المقدمة برسم الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من لدن مترشحات ومترشحين لا تزيد أعمارهم على خمس وثلاثين (35) سنة.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 23 و 93 و 94 و 95 و 96 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره :

وباقتراح من وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 28 من شوال 1447 (16) أبريل 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرات الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة من المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه، يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات صرف الدعم المالي العمومي لفائدة لوائح الترشيح المقدمة برسم الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من لدن مترشحات ومترشحين لا تزيد أعمارهم على خمس وثلاثين (35) سنة برسم الدوائر الانتخابية المحلية أو الدوائر الانتخابية الجهوية سواء كانوا بدون انتماء حزبي أو منتمين حزبيا.

يصرف الدعم المالي المذكور من المبلغ الكلي لمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب المحدد بموجب قرار رئيس الحكومة عملا بأحكام المادة 35 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة الثانية

للاستفادة من الدعم المالي المذكور يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أن يقوم بفتح حساب بنكي باسم لائحة الترشيح خاص بالحملة الانتخابية للائحة يبين بشكل مفصل، فضلا عن المبالغ المرصودة لتمويل الحملة الانتخابية ومصادرها المصاريف المتعلقة بجميع النفقات التي أنجزتها اللائحة في إطار الحملة الانتخابية. ولا يعتد بمصاريف غير مثبتة في الحساب البنكي المذكور.

المادة الثالثة

يؤخذ بعين الاعتبار لتحديد مبلغ الدعم المالي العمومي الراجع لكل لائحة ترشيح معنية قائمة النفقات المنصوص عليها في المرسوم رقم 216.668 المشار إليه أعلاه المنجزة خلال الأجال المحددة بموجبه.

المادة الرابعة

يحدد المبلغ الأقصى للدعم المالي العمومي الراجع لكل لائحة ترشيح معنية برسم المصاريف الانتخابية للائحة بمناسبة حملتها الانتخابية في خمسة وسبعين في المائة (75%) من سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين المحدد بموجب المرسوم رقم 2.16.668 سالف الذكر.

التحديد مبلغ الدعم المالي المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة بتزكية من حزب سياسي أو تحالف أحزاب سياسية، يتعين الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تلقتها اللائحة المعنية من الحزب أو التحالف الذي تتقدم باسمه، سواء كان مصدرها يعود إلى المساهمة التي منحت للحزب أو للتحالف من لدن الدولة لتمويل حملته الانتخابية أو إلى الموارد المالية الأخرى للحزب أو التحالف.

يحدد مبلغ الدعم المالي العمومي المستحق لكل لائحة معنية في خمسة وسبعين في المائة (75%) من المصاريف الانتخابية المنجزة فعليا برسم الحملة الانتخابية، بناء على فحص حساب حملتها

الانتخابية من لدن المجلس الأعلى للحسابات وتصريح المجلس المذكور بالمصاريف التي أنجزتها لائحة الترشيح المعنية المطابقة للنفقات الانتخابية المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة أعلاه

المادة الخامسة

يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أن يعد حساب الحملة الانتخابية وفق الكيفيات المحددة بموجب المرسوم رقم 2.16.668 سالف الذكر، وأن يودع الحساب المذكور لدى المجلس الأعلى للحسابات مشهودا بصحته من لدن خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب داخل الأجل ووفق الكيفية المنصوص عليهما في المادة 95 من القانون التنظيمي رقم 27.11 سالف الذكر.

المادة السادسة

يوجه وزير الداخلية إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات قائمة لوائح الترشيح المعنية بالدعم المالي العمومي مع بيان أسماء مترشحات ومترشحي كل لائحة

المادة السابعة

لصرف مبلغ الدعم المالي العمومي الراجع لكل لائحة ترشيح معنية، يقدم وكيل اللائحة بعد صدور تصريح المجلس الأعلى للحسابات بالمطابقة المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أعلاه، طلبا كتابيا إلى وزير الداخلية، باعتباره الجهة المكلفة بصرف التمويل العمومي يبين فيه رقم الحساب البنكي المفتوح باسم اللائحة.

يصرف مبلغ الدعم المالي العمومي عن طريق التحويل إلى الحساب البنكي للائحة داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة الثامنة

يسند إلى وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عزيز أخنوش

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح

قرار لوزير الداخلية رقم 690.26 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026) بتحديد الأجال والتواريخ المتعلقة بإجراء مراجعة للوائح الانتخابية العامة تمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في 23 سبتمبر 2026

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 30 المكررة منه :
وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم 503.26 الصادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 30 المكررة من القانون رقم 57.11 المشار إليه أعلاه، وتمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في 23 سبتمبر 2026 ، تخضع اللوائح الانتخابية العامة المحصورة في 31 مارس 2026 المراجعة تجرى وفقا لمقتضيات هذا القرار.

المادة الثانية

تودع، ابتداء من يوم 15 ماي 2026 إلى غاية يوم 13 يونيو 2026 طلبات القيد الجديدة في اللوائح الانتخابية العامة من طرف الأشخاص غير المقيدين فيها البالغين من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمتوفرة فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 57.11 سالف الذكر.

تقدم خلال نفس الأجل المبين في الفقرة الأولى أعلاه طلبات نقل القيد من طرف الناخبات والناخبين المعنيين بالأمر.

تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد مباشرة لدى المكاتب التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض في كل جماعة أو مقاطعة أو عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة : www.listeselectorales.ma

بالنسبة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد مباشرة لدى سفارات وقنصليات المملكة أو لدى المكاتب التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض بالجماعة أو المقاطعة المعنية في حالة تواجدهم داخل تراب المملكة أو عن طريق الموقع الإلكتروني سالف الذكر

: www.listeselectorales.ma

المادة الثالثة

تجتمع اللجنة الإدارية واللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة عند وجودها، في كل جماعة أو مقاطعة خلال الفترة الممتدة من يوم 15 يونيو 2026 إلى غاية يوم 21 يونيو 2026.

المادة الرابعة

تودع اللجنة الإدارية واللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة، عند وجودها الجدول المتضمن لنتائج مداولاتها في شأن طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء المادية التي قامت بإصلاحها، بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة المعنية ابتداء من يوم 22 يونيو 2026 إلى غاية 2026 يوم 28 يونيو

يمكن لكل من يعنيه الأمر الاطلاع، خلال الأجل المبين في الفقرة الأولى أعلاه على الجدول المذكور أثناء أوقات العمل الرسمية.

كما يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يطلع خلال نفس الأجل، عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة على البيانات الخاصة به المضمنة في الجدول المذكور، وذلك وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 12 من القرار المشار إليه أعلاه رقم 503.26

المادة الخامسة

تحصر اللجنة الإدارية في يوم 10 يوليو 2026 اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة مبوبة بحسب الدوائر الانتخابية عند الاقتضاء، ويرتب الناخبات والناخبون فيها حسب عناوين إقامتهم.

المادة السادسة

طبقا لمقتضيات المادة 14 من القرار رقم 503.26 سالف الذكر.

يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة على البيانات الخاصة به المضمنة في اللائحة الانتخابية النهائية المشار إليها في المادة الخامسة أعلاه.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026).

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت

.....

.....

.....

.....

القانون التنظيمي رقم 53.25، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب
صفحة : 792
الجريدة الرسمية عدد 7478-19 شعبان 1447 (29) يناير 2026
المادة 51 المكررة - يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من بث أو وزع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته دون موافقته، أو نشر أو أذاع أو نقل أو بث أو وزع خبرا زائفا أو ادعاءات أو وقائع كاذبة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها بقصد المساس بالحياة الخاصة لأحد الناخبين أو المترشحين أو التشهير بهم، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.
يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية، بصناعة محتوى يشتمل على مضمون كاذب أو مزيف بقصد المساس بنزاهة وصدق العمليات الانتخابية.
المادة الثالثة
تنسخ أحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.
تطبق أحكام هذا القانون التنظيمي على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية.

.....

.....

قرارات المحكمة الدستورية

قرار رقم :

25/259

تاريخ صدور القرار :

24/12/2025

طباعة

المملكة المغربية الحمد لله وحده،

المحكمة الدستورية

ملف عدد: 25/307

قرار رقم: 25/259 م .د.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المحكمة الدستورية،

بعد اطلاعها على القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، المحال إليها بمقتضى رسالة السيد رئيس الحكومة المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة في 16 ديسمبر 2025، وذلك من أجل البتِّ في مطابقته للدستور، عملا بأحكام الفقرة الثانية من الفصل 132 من الدستور، على وجه الاستعجال طبقا للفقرة الرابعة منه، وهو ما استجابت له هذه المحكمة؛

وبعد الاطلاع على الملاحظات الكتابية التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة، وعضوان من مجلس المستشارين وأعضاء من مجلس النواب، المسجلة بالأمانة العامة المذكورة على التوالي في 18 و22 ديسمبر 2025؛

وبعد اطلاعها على باقي الوثائق المدرجة بالملف؛

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتـــاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتـــاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014)؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من دي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24 مارس 2016)، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون؛

أولا- فيما يتعلق بالاختصاص:

حيث إن الفصل 132 من الدستور، ينص في فقرته الثانية على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، مما تكون معه هذه المحكمة مختصة للبت في مطابقة القانون التنظيمي المحال إليها للدستور؛

ثانيا - فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لإقرار القانون التنظيمي:

حيث إنه، يبين من الاطلاع على الوثائق المدرجة بالملف، أن القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، المحال إلى المحكمة الدستورية، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد في 19 أكتوبر 2025، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وتم إيداعه بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس النواب في 24 أكتوبر 2025، وأن هذا المجلس لم يشرع في التداول فيه إلا بعد مرور عشرة أيام من إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه بالأغلبية في جلسته العامة المنعقدة في فاتح ديسمبر 2025، كما تداول في شأنه مجلس المستشارين، وصادق عليه بالأغلبية في جلسته العامة في 9 ديسمبر 2025، والكل وفقا لأحكام الفصلين 84 و85 من الدستور؛

ثالثا - فيما يتعلق بالموضوع:

حيث إن الدستور يسند، في الفقرة الثانية من فصله 62، إلى قانون تنظيمي، تحديد عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، ومبادئ التقسيم الانتخابي، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات، ونظام المنازعات الانتخابية؛

وحيث إن القانون التنظيمي رقم 53.25، المعروض على نظر المحكمة الدستورية، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، يتكون من مواد ثلاث:

- الأولى، تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و6 و7 و8 و11 و13 و18 و21 و23 و24 و28 و37 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و45 و46 و48 (الفقرة الأولى) و49 و50

و51 و52 (الفقرة الأولى) و53 و54 و55 و56 و57 و58 و59 و62 و63 و64 و65 و66 و67 و68 و69 (الفقرتان الثانية والثالثة) و72 و73 (فقرة أخيرة مضافة) و74 (الفقرة السادسة) و75 (الفقرة الثالثة) و78 (الفقرة الرابعة) و79 (الفقرة الأولى - البند «ج» والفقرة الثالثة) و80 (الفقرة الأخيرة) و84 (الفقرة الثالثة) و87 و88 (فقرة أخيرة مضافة) و95 و96 من القانون التنظيمي المذكور،

- الثانية، تتمم القانون التنظيمي المذكور، بالمادة 51 المكررة،

- الثالثة، تنسخ أحكام المادة 26 من القانون التنظيمي الساري المفعول، وتنص على تطبيق أحكامه على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية؛

وحيث إنه، يبين من فحص هذه التعديلات مادة، مادة، أنها تكتسي صبغة قانون تنظيمي، تبعا لأحكام الفصل 62 من الدستور، وتقتضي بيان ما يلي:

في شأن المادة الأولى:

فيما يخص المادة 3:

حيث إن هذه المادة تنص على أن الناخبين " ...هم المغاربة، ذكورا وإناثا، البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع، والمقيدون في اللوائح الانتخابية العامة بعد تاريخ آخر حصر لها بصفة نهائية."؛

وحيث إن نظام انتخاب أعضاء مجلس النواب يتضمن، باعتباره من المشمولات المنصوص عليها بصريح نص الفقرة الثانية من الفصل 62 من الدستور المومأ إليها أعلاه، الأحكام المتعلقة بتحديد من له صفة ناخب؛

وحيث إن هذه المادة في صيغتها المعروضة عملت بما أقرته أحكام الفقرة الأولى من الفصل 30 من الدستور، بصفة خاصة، وعلى توحيد سن الرشد القانونية، لممارسة الحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات، مما تكون معه المادة 3 المعروضة مطابقة للدستور؛

فيما يخص المادة 6:

حيث إن التعديلات المدخلة على هذه المادة تنص على التوالي على أنه:

"لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب:

1 -...؛

2 - الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية؛

3 -...؛

4 - الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى حكم نهائي بعقوبة حبس نافذة أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ ..... مع مراعاة أحكام المادة 66 منه؛

5- الأشخاص المتابعون على إثر ضبطهم في حالة تلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المنصوص عليها في «ب.1» و «ب.2» و «ب.3» «من البند «ب» من 2 من المادة 7 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية؛

6 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام استئنافية بالإدانة يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية؛

7 - الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام ابتدائية بالإدانة من أجل جناية.
يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البند 2 أعلاه بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين ابتداء من التاريخ الذي يصير فيه الحكم بالعزل نهائيا. كما يرفع مانع الأهلية المشار إليه في البندين 3 و6 أعلاه، ما لم يتعلق الأمر بجناية، ... بعقوبة موقوفة التنفيذ.

لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر ...على الأحكام النهائية التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية...".

وحيث إنه، بالرجوع إلى الدستور، فإنه ينص في:

- الفقرة الأخيرة من الفصل الثاني منه، على أنه : "تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع ...النزيه..."،

- في الفصل 11 منه، بصفة خاصة، على أن:
"الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.
...كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون..."،

- الفقرة الرابعة من الفصل 23 منه على أن:
"قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان."،

- الفقرة الأولى من الفصل 60 منه، على أنه : " يتكون البرلمان من مجلسين،...ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة..."،

-الفقرة الثانية من الفصل 62 منه، على أنه :
" يبين قانون تنظيمي ... شروط القابلية للانتخاب..."،

- الفصل 119 منه، على أنه:
"يعتبر كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة بريئا، الى أن تثبت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به."؛

وحيث إنه يستفاد من أحكام الدستور، المستدل بها في ترابطها وتكاملها، ما يلي:

- أن تحديد شروط القابلية للانتخاب أمر أسنده الدستور لقانون تنظيمي، وأن رقابة هذه المحكمة، فيما يخص ذلك، تنصب على التحقق من تقيد المشرع بالنطاق الموضوعي للقانون التنظيمي المعروض، واستيفاء شروط القابلية للترشح المقررة قانونا لمتطلبات الضرورة والتناسب، بوصفهما قيدا تشريعيا يرد على ممارسة الحق السياسي، المكفول دستوريا، للترشح للعضوية في مجلس النواب، مع إتاحة سبل الانتصاف القضائي في كل منازعة تتصل بمباشرة هذا الحق، وأن ما يقرره المشرع، وفق سلطته التقديرية، من تحديد لشروط بغاية تحقيق نزاهة الاقتراع وصدق العملية الانتخابية في كافة مراحلها،

- أن أعضاء البرلمان يستمدون نيابتهم من الأمة، مما يوجب على المشرع، تحديد شروط لا يؤهل وفقها للترشح للعضوية في مجلس النواب، من أدين بارتكاب جرائم معينة أو ضبط في حالة تلبس بارتكابها خلال الحملة الانتخابية، أو من تم عزله من مسؤولية انتدابية وهو ما يستقل المشرع بتقديره، ويعود للمحكمة الدستورية أمر مراقبته، صيانة لمشروعية التمثيل الديمقراطي، واعتبارا للصلاحيات المسندة دستوريا لمجلس النواب، بصفة خاصة،

- أن قرينة البراءة، المكفولة دستوريا، يتمتع بها كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة، أمام القضاء الزجري، أما شروط القابلية للانتخاب، أي أهلية الترشح، فتندرج موضوعا، في نطاق التنظيم التشريعي للحقوق السياسية، مما يكون معه المشرع، مخولا، متى تقيد بالأحكام الدستورية المشار إليها أعلاه، لتحديد موانع الترشح للعضوية في مجلس النواب، في مواجهة من صدرت في حقهم أحكام قضائية، في جرائم يعود إليه أمر تحديدها، دون اشتراط إدانة هؤلاء بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به، أو من توبع إثر ضبطه في حالة التلبس، إذ يعد ذلك من بواعث عدم الاطمئنان إلى صدق ونزاهة العملية الانتخابية، في كافة مراحلها ؛

وحيث إن المشرع بتحديده طبيعة الأفعال الجرمية المنصوص عليها في البنود 4 و5 و6 و7 من المادة المعروضة، المانعة من أهلية الترشح للعضوية في مجلس النواب، يكون قد راعى جسامة الأفعال المرتكبة مما يكون معه هذا التحديد مبررا ومشروعا ومتناسبا لأجل تحقيق غايات نزاهة العملية الانتخابية وضمان الثقة في المؤسسة التشريعية؛

وحيث إن ما نصت عليه المادة المعروضة من منع مؤقت للترشح للعضوية في مجلس النواب، بالنسبة للأشخاص المتابعين في حالة تلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المشار إليها في البند 5 خلال الحملة الانتخابية، وهي جرائم تتعلق بالمروءة والأخلاق والاستقامة وسلامة الذمة أو

بالمس بصدقية وسلامة العملية الانتخابية، والأشخاص الصادرة في حقهم أحكام استئنافية بالإدانة يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية، والأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام ابتدائية بالإدانة من أجل جناية، وكذا الأشخاص الذين تم عزلهم من مهمة انتدابية، جاء ترتيبا من جهة أولى، لما أقره الدستور من عقوبات، بمقتضى القانون، على كل شخص خالف القواعد والمقتضيات المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية الاقتراع، وعملا من جهة ثانية، بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة المقرر في الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور، بالنسبة لمن تم عزلهم من مسؤولية انتدابية، ولم يمس، من جهة ثالثة، بقرينة البراءة وضمانات المحاكمة العادلة التي تظل محفوظة للأشخاص المعنيين في مسار الدعوى القائمة في مواجهتهم أمام القضاء الزجري، ولم يتجاوز، من جهة رابعة، حدود ما أناطه الدستور بالمشرع من حماية صدق ونزاهة العملية الانتخابية، بالوقاية، من بواعث عدم الاطمئنان إليها، بصفة خاصة، ومن جهة خامسة، فإنه لا يترتب على هذه التدابير في هذه الحدود الانتقاص من حقوق الترشح والانتخاب المخولة لسائر المواطنين ؛

وحيث إنه، يعود للمشرع، تحقيقا لغايات نزاهة وصدق العمليات الانتخابية، وصيانة مشروعية التمثيل الديمقراطي، تحديد موانع أهلية الترشح، على نحو ما تقدم، أو مراجعة اختياراته المتعلقة برفع الموانع المذكورة، وليس للمحكمة الدستورية صلاحية التعقيب على السلطة التقديرية للمشرع في اختيار نوعية التدابير التشريعية التي يرتضيها سبيلا لبلوغ أهداف أو تطبيق قواعد مقررة في الدستور، طالما أن ذلك لا يخالف أحكامه ولا يشوبه أي غلو في التقدير؛

وحيث إن الجزاء المقرر لرفع مانع الأهلية بالنسبة للأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية، إلى ما بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين من التاريخ الذي يصير فيه الحكم المذكور نهائيا، أتى متناسبا مع الغايات الدستورية المشار إليها؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، تكون المادة السادسة، في صيغتها المعروضة، غير مخالفة للدستور؛

فيما يخص المادتين 7 و8:

حيث إن المادتين المعروضتين تنصان على التوالي، على أنه:

" لا يؤهل للترشح ... مزاولتها منذ أقل من سنتين في تاريخ الاقتراع:

- ...؛

- قضاة المجلس ...الجهوية للحسابات؛

- رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم؛

- أفراد القوات ...القوة العمومية؛

- مفتشو المالية؛

- الخازن العام للمملكة والخزنة الجهويون."،

وعلى أنه:
" لا يؤهل ..... منذ أقل من أربع سنوات في تاريخ الاقتراع:

- ...؛

- قضاة المجلس ...للحسابات؛

- رجال السلطة وأعوان السلطة والأطر والموظفون التابعون لوزارة الداخلية أو العاملون بها بمختلف هيئاتهم؛

- رؤساء ...العسكرية؛

- رؤساء المصالح ... وعمداء الشرطة."؛

وحيث إن ضمان تكافؤ الفرص بين المترشحين لعضوية مجلس النواب، وعدم التمييز بينهم، ومتطلبات الوقاية، قانونا وواقعا، من مظنة التأثير على التعبير الحر عن إرادة الناخبين، المستفادة بصفة خاصة من أحكام الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 11 من الدستور، تعد أسبابا ضرورية ومشروعة لإيراد موانع على أهلية ترشح المزاولين فعلا لبعض الوظائف والمهام العمومية، أو وضع قيود، محددة المدة، على هذا الحق السياسي، بعد الانتهاء من مزاولتهم للوظائف والمهام المذكورة، سواء تعلق الأمر بمزاولتهم لوظائفهم في مجموع أنحاء المملكة أو في كل دائرة تقع داخل نفودهم الذي زاولوا فيه مهامهم؛

وحيث إن المادتين المذكورتين، تنصان، على تمديد الآجال المقررة لرفع مانع أهلية الترشح بالنسبة لسائر الفئات المشمولة بأحكامهما، وأدرجتا، بناء على معيار وظيفي، فئات أخرى، ضمن تلك المشمولة بمانع الأهلية، تحقيقا للغايات الدستورية المشار إليها، مما تكون معه المادتان المعروضتان مطابقتين للدستور؛

فيما يخص المادة 11:

حيث إن هذه المادة تنص على أنه:

"- يجرد بحكم القانون ... في هذا القانون التنظيمي.
تثبت المحكمة الدستورية التجريد من هذه الصفة بطلب من مكتب مجلس النواب أو وزير العدل، أو بطلب من رئاسة النيابة العامة في حالة صدور إدانة قضائية بعد الانتخاب أو بطلب من السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح أو بطلب من كل من له مصلحة.
تجرد المحكمة الدستورية كل نائب يوجد رهن الاعتقال لمدة تعادل أو تفوق ستة (6) أشهر،

وذلك بناء على إحالة من النيابة العامة لدى المحكمة المعروضة عليها القضية أو من السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

يجب على المحكمة التي أصدرت حكما يقضي بإدانة نائب تبليغ نسخة منه، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ صدوره، إلى والي الجهة أو العامل، حسب الحالة، التابع لدائرة نفوذه الترابي العنوان المدلى به لدى المحكمة من لدن المعني بالأمر."؛

وحيث إن التعديلات المدخلة على هذه المادة، خولت لرئاسة النيابة العامة، إلى جانب جهات أخرى، صلاحية توجيه طلب تجريد نائب من صفته، في حالة صدور إدانة قضائية بعد انتخابه، وأسندت صلاحية مماثلة إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح، ونصت، على تجريد المحكمة الدستورية لكل نائب يوجد رهن الاعتقال لمدة تعادل أو تفوق ستة (6) أشهر بناء على طلب من الجهتين المعنيتين، وأوجبت، على المحكمة التي أصدرت حكما يقضي بإدانة نائب تبليغ نسخة منه، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ صدوره، إلى والي الجهة أو العامل، حسب الحالة، التابع لدائرة نفوذه الترابي العنوان المدلى به لدى المحكمة من لدن المعني بالأمر؛

وحيث إن تخويل صلاحية طلب التجريد إلى رئاسة النيابة العامة يجد سنده في المادة 25 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، لكون قضاتها يوضعون تحت سلطة وإشراف ومراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، الذي يعد رئيسا للنيابة العامة، كما أن إسناد هذه الصلاحية إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح يجد مبرره فيما أسنده الدستور للولاة والعمال من العمل على تطبيق القانون طبقا للفصل 145 منه، وينسجم مع الصلاحيات المخولة لهما، بصفة خاصة، بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، في تدبير حالات أخرى لوضعية أعضاء هذا المجلس، لاسيما منها العضوية المكتسبة عن طريق التعويض (المادة 90 من هذا القانون التنظيمي)؛

وحيث إنه، من متطلبات الأداء السليم للوظائف الانتخابية، المستفادة من أحكام الفقرة الأولى من الفصل 60 من الدستور، فيما يخص القانون التنظيمي المعروض، والتي لا يسوغ معها، من وجه، الإبقاء على عضوية نائب يوجد رهن الاعتقال خلال المدة المشار إليها، ويندرج فيها، من وجه آخر، ما اختار المشرع إسناده إلى المحكمة التي أصدرت حكما بإدانة نائب من تبليغ نسخة من الحكم إلى والي الجهة أو العامل المعني، حسب الحالة، داخل الأجل الموماً إليه أعلاه؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في المادة 11 المعروضة ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 23:

حيث إن التعديل المدخل على المادة المعروضة، همّ على التوالي، على وجه الخصوص، كيفيات إيداع التصريحات بالترشيح عبر منصة إلكترونية خاصة، والتدابير المتخذة لتحسين تمثيلية النساء بمجلس النواب، وأحكاما تتعلق بوثائق مرفقة بلوائح الترشيح أو بالتصريحات الفردية

بالترشيح التي تعني المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة أو من هم في وضعية إعاقة، وأخرى خاصة بذوي الانتماء الحزبي تهم التزكية الممنوحة للوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح، وأحكاما تتعلق ببعض الوثائق المرفقة بلوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح للمترشحين بدون انتماء حزبي، وأحكاما أخرى خاصة بالدعم العمومي الموجه لتحفيز لوائح الترشيح المقدمة من قبل الشباب من الجنسين؛

وحيث إن مباشرة المشرع لاختصاصه في تحديد القواعد المتعلقة بالتصريح بالترشيح، وكيفياته عبر منصة إلكترونية خاصة، باعتبار ذلك جزءا من النظام الانتخابي بمدلول الفقرة الثانية من الفصل 62 من الدستور، أتى، ميسرا للإجراءات المتعلقة بممارسة حق الترشح المكفول بمقتضى الفقرة الأولى من الفصل 30 من الدستور، ومندرجا، فيما يخص أهدافه، ضمن التزام تشريعي بتسريع التحول الرقمي في مجال الانتخابات تحقيقا للنجاعة الإدارية ومتطلبات الجودة والشفافية، التي تعد معايير تخضع لها سائر المرافق العمومية، طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 154 من الدستور، ومن بينها المرفق العام الانتخابي؛

وحيث إنه، طبقا لأحكام الدستور، فإن تحديد نوعية التدابير التي من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية (الفقرة الأولى من الفصل 30)، وكفالة الطابع الفعلي للحقوق السياسية (الفقرة الثانية من الفصل 6) ومن بينها حق الترشح، والسعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء، (الفقرة الثانية من الفصل 19)، والمفاضلة والترجيح بين البدائل المختلفة، أمر يستقل المشرع بتقديره، طالما أن ذلك لا يخالف أحكام الدستور، ويتلاءم مع مقاصده؛

وحيث إن الفقرة الثالثة من المادة 23 المعروضة تنص على تخصيص لوائح الترشيح برسم الدوائر الانتخابية الجهوية حصريا للنساء، دون أن يحول ذلك وحقهن في الترشح برسم المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية المحلية، تحقيقا للغايات الدستورية السابق بيانها، وتمييزا إيجابيا لفائدة النساء، يبرره واجب النهوض بتمثيليتهن في المؤسسات المنتخبة، في أفق تحقيق المناصفة بين النساء والرجال، مما يقتضي أن يبقى هذا التدبير، في حدود الاستثناء من النظام الانتخابي العام، وألا تطبعه صبغة الديمومة، وأن يحاط بضوابط كفيلة لتحقيق الأثر المتوخى منه، وألا يتخلف، من حيث أهدافه، عما سبق أن سنه المشرع من تدابير، سعيا متواصلا إلى تحقيق مبدأ المناصفة المشار إليه، وعملا بمبدأ تطابق القواعد القانونية المتخذة مع الهدف المتوخى منها، وهو ما تقيدت به الصيغة المعروضة؛

وحيث إن اشتراط إدلاء المترشحات والمترشحين المقيمين خارج تراب المملكة بنسخة من سند الإقامة ساري الصلاحية مسلم من لدن الجهة المختصة ببلد الإقامة، فضلا عن اندراجه في مجال النظام الانتخابي لأعضاء مجلس النواب، يعد من مشمولات القانون التنظيمي المتعلق بهذا المجلس طبقا للفقرة الثانية من الفصل 62 من الدستور، و يجد سنده أيضا في أحكام الفصل 17 منه، التي أسندت للقانون، تحديد شروط وكيفيات ممارسة هذه الفئة من المواطنين لحقها في

الترشح، مما يكون معه اشتراط إدلائهم، وقت إيداع التصريحات بترشيحهم بما يفيد إقامتهم في الخارج، بصفة نظامية، أمرا مبررا دستوريا؛

وحيث إن اشتراط إدلاء المترشحات والمترشحين في وضعية إعاقة، بوثيقة رسمية صادرة عن السلطة الحكومية المختصة، سارية الصلاحية تثبت هذه الوضعية، يعد شرطا يندرج ضمن النطاق الموضوعي لنظام انتخاب أعضاء مجلس النواب، ويجد سنده في أحكام الفصل 34 من الدستور التي أقرت، بصفة خاصة، الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية، بتيسير تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة، "بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع" ومن بينها حق الترشح، إضافة إلى باقي الحقوق الانتخابية التي يعود إلى المشرع والسلطة التنظيمية اتخاذ ترتيبات ميسرة ومعقولة بشأنها، لفائدة هذه الفئة من المواطنين؛

وحيث إن تنصيص الفقرة العاشرة من المادة المعروضة على عدم جواز "التراجع عن التزكية الممنوحة لوكيل اللائحة أو المترشح، حسب الحالة، أو سحبها بعد إيداع التصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية"، تمليه متطلبات نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 11 من الدستور، فضلا عن ذلك، فإن الأحزاب السياسية تساهم" في التعبير عن إرادة الناخبين"، طبقا للفقرة الأولى من الفصل 7 من الدستور، وهو ما لا يتحقق إلا باختيار المترشحين لمختلف العمليات الانتخابية وضمانا لاستقرارها، وذلك إعمالا للتعاقد المعنوي بين الناخبين والهيئات السياسية التي زكت أولئك المترشحين لمهام انتدابية؛

وحيث إن الفقرة الحادية عشرة من المادة 23 المعروضة، تنص، بصفة خاصة، على إرفاق لوائح الترشيح والتصريحات الفردية بالترشيح، المقدمة من المترشحين بدون انتماء سياسي، بنص " مطبوع لبرنامجهم الانتخابي الذي يجب أن يتضمن تصور مترشحي اللائحة أو المترشح الفردي للعمل البرلماني، وأن يتوفر فيه شرط الجدية والقابلية للتطبيق"، و"ببيان عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية، مدعم بوثيقة بنكية تثبت توفر لائحة الترشيح أو المترشح الفردي على المبالغ المرصودة للحملة الانتخابية"، واشترطت أيضا إرفاق لوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح بوثيقة تشتمل على توقيعات لا تقل عن مائتي توقيع لناخبات وناخبي الدائرة الانتخابية المعنية، مع اشتراط نسبة معينة لا تقل عنها توقيعات الناخبات حسب الحالة بالنسبة للدائرة الانتخابية المحلية، واشتراط نسبة معينة من توقيعات الناخبات والناخبين المنتسبين لكافة العمالات والأقاليم بالنسبة للدائرة الانتخابية الجهوية مع مراعاة نسبة الناخبات المبينة في الفقرة المذكورة أعلاه؛

وحيث إن الشروط المذكورة، تندرج، من جهة أولى، ضمن ما يتطلبه الدستور من شفافية العمليات الانتخابية، علاقة بترشح غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية بصفة خاصة، ولم تضع، من جهة ثانية، قيودا غير متناسبة على ممارسة هؤلاء لحقهم في الترشح، إذ لم تتجاوز، من حيث طبيعتها، ما هو متطلب بحكم القانون من الأحزاب السياسية، في برامجها الانتخابية من جدية وشفافية في بيان مصادر تمويلهم، ويسرت من جهة ثالثة ممارسة المترشحين من غير

ذوي الانتماء الحزبي، بصفة مطردة، لحقهم في الترشح، بقصرها على النصاب المتطلب من التوقيعات على الناخبات والناخبين، واتخذت، من جهة رابعة، تدبيرا تشريعيا، يرمي إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في ممارسة الحقوق السياسية وكفالة النهوض بمشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات؛

وحيث إن لهذه الشروط جميعها سندا من أحكام الفصل 7 (الفقرة الأولى)، و11 (الفقرة الأخيرة)، و19 (الفقرة الأولى)، و30 (الفقرة الأولى)، و60 (الفقرة الأولى)، و70 (الفقرة الثانية) من الدستور؛

وحيث إن الفقرات 14 و15 و16 من المادة المعروضة أقرت، على التوالي، وبصفة خاصة، دعما ماليا عموميا تحفيزا للمترشحين المرتبين بالتناوب بين الجنسين برسم الدوائر الانتخابية المحلية أو الجهوية، من الفئة التي لا يزيد عمرها عن 35 سنة، سواء من ذوي الانتماء الحزبي أو بدونه، وحددت نسبة الأصوات المتطلبة من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية المعنية، للاستفادة من الدعم المذكور، وأسندت إلى مرسوم تحديد شروط وكيفيات صرفه؛

وحيث إن إنفاذ الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية، لتحقيق توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية للبلاد، وفق ما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 33 من الدستور، يمكن أن يرد في صورته المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية، ترشيحا وانتخابا بصفة خاصة، في شكل تدابير ذات طبيعة تشريعية أو تنظيمية من شأنها النهوض بمشاركة هذه الفئة من المواطنات والمواطنين، في الانتخابات، ولا سيما عبر إقرار دعم مالي عمومي يشجع المترشحات والمترشحين منهم، من ذوي الانتماء الحزبي أو بدونه، على الولوج إلى الوظائف الانتخابية، تحقيقا للديمقراطية المواطنة التي تعد من ركائز النظام الدستوري للمملكة طبقا للفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور، وللطابع التعددي للتمثيلية البرلمانية، المستفاد، بصفة خاصة، من أحكام الفقرة الثانية من الفصل الثاني والفقرة الأولى من الفصل 60 من الدستور؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق بيانه، فإن اختيار تدبير تشريعي معين والمفاضلة بين تدابير عدة ممكنة، تحقيقا للغايات الدستورية المذكورة، أو لكفالة الطابع الفعلي لممارسة الشباب لحقوقهم السياسية، ومنها الانتخابية، أمر يستقل المشرع بتقديره، طالما أن ذلك لم يخالف أحكام الدستور، ولم يتعارض مع القواعد القانونية المتخذة للهدف المتوخى منها، وهو ما تحقق في الفقرات 14 و15 و16 من المادة المعروضة؛

وحيث إنه، تبعا لذلك ليس في المادة 23، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 24 (الفقرة الأخيرة):

حيث إن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة المضافة إلى المادة 24 المعروضة، من أنه: " في حالة ضبط أحد المترشحين متلبسا بارتكاب جناية أو جنحة، وفق أحكام البند 5 من المادة 6 من هذا

القانون التنظيمي، وجب رفض لائحة الترشيح المعنية أو إلغاؤها حسب الحالة" ليس فيه ما يخالف الدستور، لذات التعليل الذي بمقتضاه عُدّ البند 5 من المادة 6 من القانون التنظيمي المعروض مطابقا للدستور، وفق ما تم بيانه أعلاه، ذلك أنه متى كانت حالة التلبس بارتكاب جناية أو إحدى الجنح المبينة في البند المذكور، مانعا من موانع أهلية الترشح، ترتب على ذلك، رفض لائحة الترشيح المعنية، أو إلغاؤها بعد تسلم لائحة الترشيح للوصل النهائي؛

وحيث إن مدلول "إلغاء" لائحة الترشيح المعنية الذي تقرر بقوة القانون، كما هو وارد في الفقرة الأخيرة من المادة المعروضة، لا ينصرف إلى الإلغاء الذي يتقرر بحكم قضائي، وإنما إلى عدم الاعتداد بلائحة الترشيح المعنية متى ضبط أحد مترشحيها متلبسا بارتكاب جناية أو جنحة بعد تسلمه الوصل النهائي، وفق أحكام البند 5 من المادة 6 من القانون التنظيمي، في باقي مراحل العملية الانتخابية اللاحقة على تسلم لائحة الترشح للوصل النهائي، وفي أي من المراحل المتزامنة لوقوع حالة التلبس؛

وحيث إنه تبعا لذلك ليس في المادة 24 (الفقرة الأخيرة)، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المواد من 38 الى 69:

حيث إن المواد 38 و39 و40 و41 و42 و43 و45 و46 و48 (الفقرة الأولى) و49 و50 و51 و52 (الفقرة الأولى) و53 و54 و55 و56 و57 و58 و59 و62 و63 و64 و65 و66 و67 و68 و69 (الفقرتان الثانية والثالثة)، تنص حسب الحالة على الرفع من العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية، وعلى استحداث جرائم جديدة، وعلى إعادة تكييف جرائم من جنح الى جنايات، وتنص على عدم إمكانية الحكم بالعقوبات البديلة بخصوص الجنح المرتكبة بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب، وعلى تحديد مفهوم الجرائم المماثلة في حالة العود، وعلى ملاءمة أجل تقادم الدعوى العمومية والدعوى المدنية فيما يخص ارتكاب إحدى الجرائم الانتخابية مع القواعد العامة المعمول بها؛

وحيث إنه، يبين من فحص أحكام المواد المذكورة أعلاه، أن المشرع بتحديده لقواعد زجرية خاصة بالعملية الانتخابية عمد إلى تشديد العقوبات المطبقة على الجرائم المرتكبة بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب وإلى عدم إمكانية الحكم بالعقوبات البديلة فضلا عن تحديد مفهوم الجرائم المماثلة في حالة العود، وذلك إعمالا لأحكام الفصل 11 من الدستور فيما تنص عليه من أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي؛

وحيث إن المشرع لما حدد الأفعال التي تستوجب الإدانة وكذا العقوبات المطبقة عليها، لم يتجاوز في إقراره لتلك العقوبات مبدأ التناسب فيما بينها وبين الجرائم المرتكبة بمناسبة الانتخابات؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في المواد المعروضة، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 72 (الفقرات الثانية والثالثة والرابعة):

حيث إن الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من هذه المادة، في صيغتها المعروضة، استحدثت بالنسبة للتصويت في الاقتراع إجراءات جديدة لإنجاز الوكالة بواسطة منصة إلكترونية خاصة، وأتاحت إمكانية إرسال نسخة من الوكالة المحملة من المنصة، من قبل الناخب الموكل إلى الناخب الوكيل، وأقرت آلية جديدة للتحقق من صحة الوكالة المدلى بها من طرف الناخب للوكيل؛

وحيث إن الأحكام المعروضة تروم التيسير المطرد لممارسة المغاربة المقيمين في الخارج لحقهم في التصويت، وفق الغاية المقررة في الفصل 17 من الدستور، والنهوض بمشاركة هذه الفئة من المواطنات والمواطنين في الانتخابات، وفق الالتزام الإيجابي المقرر على السلطات العمومية وتعزيز شفافية الانتخابات التي تعد أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، طبقا للفقرتين الأولى والأخيرة من الفصل 11 سالف الذكر، كما تندرج، فيما يخص أهدافها، ضمن متطلبات الجودة والشفافية طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 154 من الدستور، التي يخضع لها المرفق العام الانتخابي؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة، من المادة المذكورة، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 87:

حيث إن الصيغة المعدلة من هذه المادة أسندت اختصاص النظر في الطعون المتعلقة برفض الترشيحات إلى المحاكم الابتدائية الإدارية، بعد أن كانت تختص بها المحاكم الابتدائية، وأقرت إمكانية الطعن في أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة النقض، وحددت آجالا وقواعد لتبليغ الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهتين القضائيتين المعنيتين، كما نصت على اعتبار عدم بت محكمة النقض داخل أجل أربع وعشرين ساعة (24) بمثابة رفض للطعن المقدم أمامها مما يترتب عنه تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الإدارية، وعلى عدم جواز المنازعة في تصريح بالترشيح تم قبوله من لدن السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات؛

وحيث إن تخويل الطرف الذي رفض ترشيحه إمكانية الطعن في القرار الصادر عن السلطة الإدارية المكلفة بتلقي الترشيحات أمام القضاء الإداري المختص وإمكانية الطعن في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الإدارية بهذا الخصوص أمام محكمة النقض يعد ضمانة قضائية متاحة قانونا في إطار المنازعات المتصلة بالترشيح؛

وحيث إن آجال الطعن وكيفيات التبليغ واعتبار عدم بت محكمة النقض داخل أجل أربع وعشرين ساعة (24) بمثابة رفض للطعن المقدم أمامها، وإن كانت مبررة بمتطلبات تسلسل مراحل العملية الانتخابية في مدة محددة، وضمان استقرار المراكز القانونية لباقي المترشحين وبوحدة العملية الانتخابية المستفادة من ورود الانتخاب بصيغة المفرد في الفقرة الأولى من

الفصل 62 من الدستور، فإنه يبقى من حق أطراف العملية الانتخابية الانتصاف أمام المحكمة الدستورية بمناسبة الطعن في صحة هذه العمليات طبقا لأحكام المادة 89 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، ولهذه المحكمة بسط نظرها على الأعمال السابقة والممهدة للاقتراع بمناسبة بتها في صحة انتخاب أعضاء البرلمان، بمقتضى أحكام الفقرة الأولى من الفصل 132 من الدستور؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، ليس في المادة 87 في صيغتها المعروضة، ما يخالف الدستور؛

فيما يخص المادة 96 (الفقرة الأخيرة):

حيث إن الفقرة الأخيرة من هذه المادة تنص بصفة خاصة، على أنه:
" يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح، حسب الحالة، تلقى مبالغ من الحزب السياسي الذي ترشح باسمه والتي يعود مصدرها إلى المساهمة التي منحت للحزب المذكور من طرف الدولة لتمويل حملته الانتخابية، أن يقوم بتبرير صرف المبالغ المذكورة للغايات التي منحت من أجلها لدى المجلس الأعلى للحسابات أو إرجاعها إلى الخزينة. ويعتبر عدم تبرير صرف المبالغ المذكورة أو عدم إرجاعها إلى الخزينة اختلاسا للمال العام يعاقب عليه طبقا للتشريع الجاري به العمل."؛

وحيث إن الدعم المالي الذي تخصصه الدولة للأحزاب السياسية، برسم المساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، يعد مالا عاما موجها لتحقيق المهمة المسندة لها في مساهمة هذه الأحزاب في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة بمقتضى الفصل 7 من الدستور، مما لا يصح معه توجيهه لغير هذه الغاية؛

وحيث إن مسؤولية السهر على صرف المساهمة الممنوحة من قبل الدولة للأحزاب السياسية لتمويل حملتها الانتخابية، مشتركة بين هذه الأحزاب السياسية والمترشحين الذين ترشحوا باسمها؛

وحيث إنه يعود إلى المشرع، بمناسبة إقرار القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، اتخاذ تدابير تروم حماية صرف المال العام وتعزيز الرقابة عليه، سواء بالتنصيص على وجوب تبرير أوجه صرفه لدى المجلس الأعلى للحسابات المنوط به دستوريا فحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية (الفقرة الأخيرة من الفصل 147 من الدستور)، أو إرجاع المبالغ المعنية إلى الخزينة، وأن عدم تبرير صرف المبالغ المذكورة أو عدم إرجاعها إلى الحزينة، يُعد اختلاسا للمال العام يعاقب عليه طبقا للقانون، وذلك تخليقا للممارسة الانتخابية، وإعمالا لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة التي تعد من مرتكزات النظام الدستوري للمملكة؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، تكون هذه الفقرة الأخيرة من المادة 96 المعروضة، ليس فيها ما يخالف الدستور؛

في شأن المادة الثانية:

فيما يخص المادة 51 المكررة:

حيث إن هذه المادة المتممة للقانون التنظيمي المعروض تنص على أنه:
" يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من بث أو وزع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو نشر أو أذاع أو نقل أو بث أو وزع خبرا زائفا أو ادعاءات أو وقائع كاذبة أو مستندات مختلقة أو مدلس فيها بقصد المساس بالحياة الخاصة لأحد الناخبين أو المترشحين أو التشهير بهم، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.
يعاقب بنفس العقوبة كل من قام، بأي وسيلة بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الانترنت أو الأنظمة المعلوماتية، بصناعة محتوى يشتمل على مضمون كاذب أو مزيف بقصد المساس بنزاهة وصدق العمليات الانتخابية."؛

وحيث إن الدستور ينص في الفقرة الخامسة من الفصل 11 منه، على أنه: "كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بـ...صدق...العمليات الانتخابية يعاقب على ذلك بمقتضى القانون"، وفي الفقرة الأولى من الفصل 24 منه، على أن: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة"، وفي الفقرة الأولى من الفصل 25 منه، على أن: "حرية... التعبير مكفولة بكل أشكالها"، وفي الفقرة الأولى من الفصل 132 منه، على أن المحكمة الدستورية "تبت ...في صحة انتخاب أعضاء البرلمان..."؛

وحيث إنه، من جهة أولى، فإن ضمان صدق العمليات الانتخابية، باتخاذ مقتضيات تشريعية من شأنها زجر المناورات التدليسية التي تهدف إلى تضليل الناخبين والتأثير على إرادتهم، ولاسيما بصناعة ونشر محتويات كاذبة أو مزيفة، ومن جهة ثانية، أن نطاق الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة، المكفول بمقتضى الدستور، يشمل أيضا الأعمال المندرجة في الدعاية الانتخابية، ومن جهة ثالثة، أن احتدام التنافس الذي يطبع الحملات الانتخابية يجب أن لا ينحرف عن ضوابط احترام كرامة الآخرين، التي يتعين أن تحكم حرية التعبير والنقد المسموح بهما في ممارسة الدعاية الانتخابية، كيفما كانت طبيعة الدعامات وشكلها ووسائل التواصل المستعملة في هذه الدعاية، والمواد والمحتويات المنشورة عبرها، ومن جهة رابعة، أن العمليات الانتخابية المجراة وفق القانون، محمولة على قرينة الصحة والنظامية، مما يترتب عنه أن المنازعة في نتائجها تتم أمام القضاء الانتخابي المختص، وهي المحكمة الدستورية في حالة القانون التنظيمي المعروض، ووفق الأوضاع الإجرائية المقررة في القانون، وأنه يقع على عاتق الطرف الذي ينازع في العملية الانتخابية المعنية الإدلاء بما يراه إثباتا لمآخذه بشأنها، بمناسبة دعاوى

انتخابية، إنفاذا لضمانة التقاضي في المادة الانتخابية المكفولة بموجب الدستور، والمنظمة بالقانون؛

وحيث إن أحكام المادة 51 المكررة المتخذة عملا بأحكام الدستور التي سبق بيانها، حددت العناصر التكوينية للجرائم الانتخابية التي أتت لزجرها، كما اندرج هذا التحديد ضمن الغايات والأهداف الدستورية التي اتخذت من أجلها، وراعى، فيما يخص القصد الجنائي، متطلبات حماية الحياة الخاصة، وصدق ونزاهة العمليات الانتخابية، كيفما كانت الدعامات والأدوات المستعملة في الدعاية الانتخابية، ولم يمس بحرية الصحافة المكفولة بمقتضى الفصل 28 من الدستور، ولا بالأنشطة الصحفية المهنية المشروعة التي تمارس بحسن نية وتستند إلى التحقق من المعلومة؛

وحيث إن أحكام المادة 51 المكررة مبررة بغاية مشروعة، واستوفت متطلبات الضرورة في تحديد الجرائم والتناسب في الجزاء المطبق عليها، مما تكون معه المادة المعروضة غير مخالفة للدستور؛

في شأن المادة الثالثة (الفقرة الأخيرة):

حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة تنص، على أنه:
"تطبق أحكام هذا القانون التنظيمي على انتخابات أعضاء مجلس النواب المقبل التي ستجرى بعد تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية"؛

وحيث إنه، يحق للمشرع، استثناء من قاعدة الأثر الفوري للقانون، أن يرجئ تنفيذ أحكام تشريعية إلى تاريخ لاحق، بداعي تدبير أوضاع قانونية محددة في الزمان يمليها ضمان حسن سير المؤسسة التشريعية القائمة في ظل الولاية التشريعية الحالية لمجلس النواب، مما تكون معه الفقرة الأخيرة المذكورة غير مخالفة للدستور؛

وحيث إن باقي أحكام مواد القانون التنظيمي المعروض ليس فيها ما يخالف الدستور؛

لهذه الأسباب:

أولا- تصرح بأن القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ليس فيه ما يخالف الدستور؛

ثانيا- تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى السيد رئيس الحكومة، وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الأربعاء 3 رجب 1447
(24 ديسمبر 2025)

الإمضاءات

محمد أمين بنعبد الله

عبد الأحد الدقاق	محمد بن عبد الصادق	محمد الأنصاري
لطيفة الخال	الحسين اعبوشي	محمد علمي	خالد برجاوي
أمينة المسعودي	نجيب أبا محمد	محمد قصري	محمد ليديدي

.....
.....

.....
.....
.....

"لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين".
الحكم:صحيح
الراوي:أبو هريرة
المصدر:سنن ابن ماجه
مصدر الحكم:مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري
الموضوع:الرقائق
رقم الحديث:10196

حديث شريف صحيح، رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، يحث على الفطنة والحذر وعدم تكرار الخطأ. يعني ألا يُخدع المؤمن أو يُؤذى من نفس الشخص أو الموقف مرتين، فالمؤمن كيس فطن يتعظ من تجاربه ولا يلدغ من جحر واحد مرتين.

معاني ودلالات الحديث:

- أصل الحديث: صحيح البخاري وصحيح مسلم.
- المعنى اللغوي: الجحر هو ثقب الحيوانات السامة (الحية أو العقرب)، واللدغ هو العض، والمقصود التحذير من تكرار الضرر

.

- المعنى الشامل: يجب على المؤمن الاستفادة من خبراته، ولا يغتر بمن ظلمه أو خدعه سابقاً، بل يأخذ حذره لتجنب الوقوع في نفس الورطة.

• قصة الحديث: قاله النبي ﷺ لأبي عزة الجمحي الذي أسره في بدر وعفا عنه، فلما نقض عهده في أحد وأُسر مجدداً قال: "لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين" ثم أمر بقتله.

الخلاصة: الحديث دعوة لليقظة، الحكمة، وحسن التصرف، وتجنب السذاجة في التعاملات التي أثبتت التجارب ضررها.

.....

.....

4/478

الصادر بتاريخ 01 يونيو 2023 في الملف المدني رقم 5287/1/5/2022

حادثة سير - التنازل - الصلح.

الصلح لا يعتبر كذلك إلا بثبوت صفة المتنازل ووجود مقابل التنازل حتى يكون صلحا.

المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما التفتت عن التنازل ولم تعتبره صلحا وأن الغاية منه هو حصول المتسبب في الحادثة على عقوبة مخففة ولم يكن لذلك تأثير على سير الدعوى، خاصة وأن التنازل المتمسك به ينصرف إلى الحقوق المدنية التي نتجت عن الحادثة ولا يجوز التوسع في تفسيره وهي لما اعتبرته تنازلا عن المتابعة وليس وفق ما تمسكت به الطالبة وبنت في الدعوى لم تخرق القانون.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

لمه حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه عدد 892 الصادر بتاريخ 19/4/2022 في الملف عدد 105/1202/2022 عن محكمة الاستئناف بمراكش، أن المدعي (أ.ف) (المطلوب) عرض أمام المحكمة الابتدائية بنفس المدينة أنه بتاريخ 23/8/2020 تعرض لحادثة سير بشارع (...) عندما صدمته دراجة نارية نوع (...) جارية على ملكية المدعى عليها التي لا تتوفر على تأمين وأنه أصيب بأضرار ملتمسا الحكم بتحميل الحارس القانوني كامل المسؤولية وعرضه على خبرة طبية مع حفظ حقه في التعقيب وتقديم مطالبه المدنية وإحلال صندوق ضمان حوادث السير في الأداء مع الفوائد القانونية. وبعد جواب صندوق ضمان حوادث السير وإجراء خبرة طبية والتعقيب عليها وانتهاء الإجراءات أصدرت المحكمة حكمها بالمصادقة على تقرير الخبرة باعتبار المدعى عليها حارسة قانونية وتحميلها كامل المسؤولية والحكم عليها بأدائها لفائدة المدعي تعويضا قدره 27884.52 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبرفض باقي الطلبات استأنفته المدعى عليها (أ.ا) ملتمسة الحكم بإجراء بحث بين الطرفين بخصوص التنازل مع إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد برفض الطلب. كما

استأنفه صندوق ضمان حوادث السير وفق ما جاء في مقاله الاستئنافي. وبعد استيفاء الإجراءات، أصدرت المحكمة قرارها بتأييد الحكم المستأنف، وهو المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة الفريدة

حيث يعيب الطاعن على القرار خرق القانون المتمثل في خرق مقتضيات الفصول 1098 و 1105 و 1106 من ق.ل.ع والمادة 152 من القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات وعدم الارتكاز على أساس وفساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن التنازل المبني على الصلح الواقع بين الضحية والمتسبب في الحادثة .
يكون ملزما لهما ولا يجوز الرجوع عنه وتنقضي الحقوق والادعاءات التي كانت محلا له وذلك وفق عمل محكمة النقض في العديد من قراراتها، وأن الصلح يحسم النزاع بين أطرافه وانقضاء بالتالي الحقوق والادعاءات التي انصب عليها الصلح ولا يجوز الرجوع في الصلح ولو باتفاق الطرفين، وأنه دفع بسبقية تنازل المطلوب عن أي مطالبة بخصوص التعويض في مواجهة المسؤولة مدنيا، وبالتالي لا يمكنه الرجوع في الصلحبخصوص المطالبة بالتعويض وأن المحكمة لم تعتد بالتنازل وقضت برد الدفع بعلة أنه لم يكن طرفا في إبرام الصلح وأنه أبرم لتمكين المسؤولة مدنيا من عقوبة مخففة، وبالتالي فلا يمكن له تأثير على سير الدعوى، مع أن المادة 152 من مدونة التأمينات تخوله التدخل في جميع الدعاوي بين ضحايا حوادث السير أو ذويهم وبين المسؤولين مدنيا أو مقاولة التأمين وإعادة التأمين ويمارس جميع طرق الطعن وكذا كافة الدفوع المتعلقة بالمسؤولية والتعويض، كما أن تفسير الصلح يجب أن يكون في حدود ضيقة كيفما كانت عباراته، وهو بالتالي لا يسري إلا على المنازعات والحقوق التي ورد عليها، وأن التنازل انصب على كافة المطالب المتعلقة بالتعويض ولم يرد فيها أن لفظ المتابعة ينصب الدعوى الجنحية التي يبقى الحق في إقامتها بيد النيابة العامة، والمحكمة مصدرة القرار لما تجاوزت كل هذا تكون قد جعلت قرارها فاسد التعليل وخرقت مقتضيات قانونية وجعلته معرضا للنقض.

لكن، عملا بالفصل 1098 من ق.ل. ع الصلح عقد بمقتضاه يحسم الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان قيامه، وذلك بتنازل كل منهما للآخر عن جزء مما يدعيه أو بإعطائه مالا معينا أو حقا ومؤدى ذلك فإن الصلح لا يعتبر كذلك إلا بثبوت صفة المتنازل ووجود مقابل التنازل حتى يكون صلحا منتجا، وعملا بالفصل 467 من نفس القانون التنازل عن الحق يجب أن يكون له مفهوم ضيق ولا يكون له إلا المدى الذي يظهر بوضوح من الألفاظ المستعملة ممن أجراه ولا يسوع التوسع فيه عن طريق التأويل، و لمحكمة الموضوع سلطة تقييم الحجج والأدلة لاستخلاص مبررات قضائها بما يسوغه واقعا وقانونا، ولما كان الإشهاد المدلى به تضمن أن المطلوبين تنازلوا عن متابعة المتسبب في الحادثة التي تعرض لها موروثهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما التفتت عن التنازل ولم تعتبره صلحا وأن الغاية منه هو حصول المتسبب في الحادثة على عقوبة مخففة ولم يكن لذلك تأثير على سير الدعوى، خاصة وأن التنازل المتمسك

به ينصرف إلى الحقوق المدنية التي نتجت عن الحادثة ولا يجوز التوسع في تفسيره وهي لما اعتبرته تنازلا عن المتابعة وليس وفق ما تمسكت به الطالبة وبتت في الدعوى لم تخرق أي مقتضى قانوني وما بالوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

+. ХИЛЕ+ ИСЧОΣΘ

Το ΘΙΘΕΣΗ | Ι.И. ЛУН.О

عدد : 780/2/2026

فاس في : الثلاثاء 4 ذو القعدة 1447 الموافق 21 أبريل 2026

إلى : السيدات والسادة رؤساء الهيئات القضائية والمستشارين المكلفين بالبت في القضايا الزجرية بهذه المحكمة

الموضوع حول تتبع وضعية الأخطاء المادية في الاحكام الزجرية برسم سنة 2025.

المرجع: كتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد 1360/ ق ق ج وتاريخ 2 أبريل 2026

وبعد.

سلام نام بوجود مولانا الإمام

فتنفيذا لكتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية المشار إليه في المرجع أعلاه، و الذي يخير فيه أنه في إطار الدور الذي يضطلع به المجلس في الرفع من مستوى النجاعة القضائية بالمحاكم ورصد الاكراهات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة، قام قطب القضاء الجنائي بإجراء قراءة في وضعية الأخطاء المادية التي لحقت بالقرارات القضائية

الزجرية برسم سنة 2025 وذلك بالاعتماد على المعطيات الاحصائية المستقاة من نظام ساج 2، حيث تم تصنيف محكمة الاستئناف بفاس في الخانة الحمراء ضمن تصنيف محاكم المملكة حيث بلغ المحكوم في قضايا اصلاح خطأ مادي 335 من أصل 22749 أي بنسبة 1.47%

لأجله، أهيب بكم اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بالحد من الأخطاء المادية التي تنعكس سلبا على السير العادي للقضايا والعمل على مراجعة القرارات والتأكد من سلامتها قبل توقيعها، بما يسهم في ترشيد الزمن القضائي وتعزيز جودة القرارات القضائية.

مع خالص تحياتي و السلام

الرئيس الأول

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

محكمة النقض
القرار عدد : 2577/6
المؤرخ في : 12/12/2018

ملف جنحي عدد :
7378/6/6/2018

ضد

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 12/12/2018

إن الغرفة الجنائية بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين

وبين

الطالب

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدنى : محمد لطرش، بمقتضى تصريح اقصى به بتاريخ 25/01/2018، تحت عدد 400 ، لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة ، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية بالمحكمة اعلاء بتاريخ : 23/01/2018 تحت عدد 96، في القضية الجنحية الاستئنافية عدد 1386/2016 ، القاضي ب (تأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاء بحم الاختصاص في الطلبات المدنية، تبعا للحكم ببراءة الظنينين من جنحة انتزاع عقار من حيازة الغير ، وتحميل الخزينة العامة بالصادر - وتحميل الطرف المدني صائر استئنافه).

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار محمد المرابط المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد الحسين أمهوض المحامى العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا لعريضة النقض المدلى بها من طرف الطاعن بالنقض بواسطة دفاعه الأستاذ: على جبيرة، المحامي بهيئة تازة المقبول للترافع امام محكمة النقض

في شان وسيلتي النقض المثارتان من طرف طالب النقض

المتخذة أولاهما من سوء التعليل الموازي لانعدامه، ذلك انه لما ثبت للمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بالنقض أن الظنينين مررا انبوبهما وخيطهما الكهربائي تحت ارض الطاعن بالنقض، فان الضرر ثابت بموجب الاعتداء الذي طال ملكيته وحيازته لعقاره، وان اعتبار المحكمة تحقق الاعتداء دون حصول الضرر يجعل قضاءها فاسدا وان اعتبارها ان تواجد الأسلاك والانابيب تحت ارضه لا يمنعه من استغلال ارضه يتنافى مع المفهوم القانوني لفلة العقار التي تشمل ما فوق الأرض وما في جوفها

والمتخذة ثانيهما من سوء التعليل، فالقرار المطعون فيه بالنقض لما اعتبر أن فعل الانتزاع غير ثابت في القضية يكون قد فسر الفصل : 570 من القانون الجنائي بنقيض قصده، فالمنع من استغلال العقار بالأوجه المخصصة له يشكل انتزاعا للحيازة

حيث إنه بمقتضى المواد 365 و 370 و 534 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه ، لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص في الطلبات المدنية، تبعا للحكم ببراءة الظنينين من الجنحة انتزاع عقار من حيازة الغير ، واعتمدت في ذلك على تصريح الظليلين الذي جاء فيه انهما مررا انبوبهم وخيطهما الكهربائي بجانب طريق رجلية تمر بأرض الشاكي، من اجل إيصال الماء إلى منزلهما ، وعلى شهادة الشاهد : محمد الهاشمي بعد يمينه، التي جاء فيها أن الانبوب المائي يمر فوق ارض الشاكي، يربط منزل المتهمين بالبئر، وأن هذا الانبوب يمر عبر طريق رجلية قديمة ، تخترق ارض الشاكي ، وعلى أن ما قام به المتهمان لا يشكل انتزاعا لعقار من حيازة الغير بمفهوم الفصل: 570 من القانون الجنائي لعدم ظهور المتهمين بمظهر الحائز للعقار، ولا ان ما قاما به أعاق تصرف الشاكي في عقاره واستغلاله ما دام الانبوب المائي يمر بجانب الطريق، دون التأكد بدقة من فعل الانتزاع على ضوء تصريحات الطرفين ووثائق الملف ، وان الانتزاع لا يقتصر على الدخول الى العقار أو الاستيلاء عليه ، وانما يتم بكل ما ينتج عنه حرمان الحائز من استغلال له ، في الأوجه المخصص له ، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا ، الموازي لانعدامه ، والوسائل على أساس ،

لهذه الأسباب

قضت بنقض وابطال القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ: 23/01/2018، تحت عدد 96 في القضية عدد 1386/2801/2016 في شقه المدني، وبإحالة القضية على نفس المحكمة وهي مكونة من هيئة أخرى للبت فيها من جديد طبقا للقانون ورد مبلغ الضمانة وتحميل المطلوب في النقض الصائر

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبد العزيز البقالي رئيسا، والمستشارين محمد المرابط مقررا، ونعيمة بلفلاح وبوشعيب مرشود وهشام العبودي، وبمحضر المحامي العام السيد الحسين أمهوض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد: محمد المجداوي

الرئيس

المستشار المقرر

كاتب الضبط

.....

.....

1547-2025-2-6

المملكة المغربية

القرار عدد : 1547/2

المؤرخ في : 10/12/2025

ملف جنحي عدد : 14464/2025

شركة الملكية المغربية للتأمين

ضد

عبد الرحمان مسكد ليام

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 10/12/2025

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية -

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين شركة الملكية المغربية للتأمين .

ينوب عنها الأستاذ سليم بتسعيد المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

الطالبة

و بين عبد الرحمان مسكد ليام.

المطلوب

547-2025-2-6

بناء على طلب النقض المقدم من طرف شركة الملكية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها بتاريخ 14/02/2025 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 05/02/2025 في القضية عدد 4211/2606/2024 . والقاضي مبدنيا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إحلال شركة الملكية المغربية للتأمين محل المسؤول المدني في الأداء، مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والصائر وبرفض باقي الطلبات ، مع تعديله بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وبالرفع من التعويض الإجمالي المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني إلى

المبلغ الوارد بمنطوقه ..

إن محكمة النقض

بعد أن ثلا المستشار المقرر مولاي إدريس شداد التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض ، والمستوفية للشروط المتطلبة قانونا طبقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة
الجنائية .

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض والمتخذة منعدم الرد على دفع مثار بشكل نظامي ، وانعدام التعليل، وانعدام الأساس القانوني ، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قضت بتأييد الحكم. المستأنف فيما قضى به من اعتماد شواهد الأجر المدلى بها من طرف المطلوب في النقص والتي تفيد حصوله على سنويا قدره 53220 درهم، رغم أن الطاعنة أوردت صراحة في مذكرتها في المرافعة المدلى بها استنافيا أن مبلغ الأجر السنوي حسب الوثائق المدلى بها من طرف الضحية المطلوب في النقض نفسه لا يتعدى 51261 درهم أي 4273 درهم شهريا و ليس 4800 درهم المعتمد ابتدائيا ، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تجب بالمرة عن هذا الدفع رغم إثارته بشكل نظامي ورغم ما له من أثر مباشر على حجم التعويضات المحكوم بها، فكان بذلك قرارها ناقص التعليل وعديم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه.

لكن ، حيث إنه بالرجوع إلى وثائق الملف ومحتوياته يتضح بجلاء أن القرار المطعون فيه بالنقض اعتمد على شواهد الأجر المدلى بها من طرف المطلوب واعتبر أن أجر الضحية

المطلوب في النقض 4435 درهم مما يكون معه دخله السنوي هو 53220 درهم وذلك كما هو ثابت من شواهد الأجر المدلى بها من طرقه. وذلك خلافا لما جاء في الوسيلة ، الأمر الذي يكون ما تناقشه الطاعنة في الوسيلة خلاف الواقع وبالتالي فهو غير مقبول.

وفي شأن الوسيلة الثانية المستدل بها على النقض والمتخذة من عدم الرد على دفع مثار بشكل نظامي . وخرق مقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية وانعدام الأساس القانوني ، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قضت بتأييد الحكم المستأنف مع تعديله برفع التعويض بعد إجراء العمليات الحسابية التي حددت المبلغ المستحق كتعويض عن التشويه الجمالي في 25990 درهم، رغم أن الطاعنة التمست في مذكرتها في المرافعة المثلى بها استنافيا تطبيق الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية على التشويه الجمالي لأن المطلوب في النقض التمس في مذكرة الطلبات الختامية الحكم له بمبلغ 13,055,25 درهم أي بأكثر مما طلب وبعد ذلك التعليل الموازي لانعدامه مما يستوجب نقضه خرقا لمقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية ودون الرد على دفع مثار بشكل نظامي فكان بذلك سيء

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل سوء التعليل ونقصانه منزلة انعدامه.
حيث إنه وطالما أن المحكمة وطبقا للفصل الثالث من قانون المسطرة المدنية ملزمة بالبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ لها أن تغير تلقائيا موضوع أو سبب هذه الطلبات وثبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة.

حيث إنه استنادا إلى تنصيصات القرار المطعون فيه يتبين أنه قضى للمطالب بالحق المدني المطلوب. في النقص عن التشويه بمبلغ 25999 درهم ، والحال أن مذكرة المطالب المدنية المقدمة من طرف هذا الأخير حددت طلبه عنه في مبلغ 13.055.25 درهم ، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها ومن غير أن تتأكد من صحة تلك الطلبات المقدمة عن الضرر المذكور عملت على تحديد تلك التعويضات للمطلوب عن ذلك كما هو مفصل سلفا مما تكون معه قد خرقت مقتضيات الفصل 3 المنوه عنه ، وعرضت بذلك قرارها للنقض والإبطال بهذا الخصوص .

من أجل

قضت بنقص القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 05/02/2025 في القضية عند 4211/2606/2024 وذلك بخصوص مبلغ التعويض عن التشويه المحكوم به للمطلوب، وبالرفض فيما عدا ذلك ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد الوديعة المودعتها وعلى المطلوب بالمصاريف القضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد الإجبار في

أدنى أمده القانوني .
و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة نقال رئيسة ، والمستشارين : مولاي إدريس شداد مقررا، وطاهر طاهوري وجمال سرحان وعائشة شرقي وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة باحرار .

كاتبة الضبط

المستشار المقرر

3
محكمة النقض
النسخة مشهود بمطابقتها للأصل الحامل
لتوقيعات الرئيس والمستشار المقرر
و كاتب الضبط

1547-2025-2-6

.....
.....

.....
.....
"لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين".
الحكم:صحيح
الراوي:أبو هريرة
المصدر:سنن ابن ماجه
مصدر الحكم:مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري
الموضوع:الرقائق
رقم الحديث:10196

حديث شريف صحيح، رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، يحث على الفطنة والحذر وعدم تكرار الخطأ. يعني ألا يُخدع المؤمن أو يُؤذى من نفس الشخص أو الموقف مرتين، فالمؤمن كيس فطن يتعظ من تجاربه ولا يلدغ من جحر واحد مرتين.

معاني ودلالات الحديث:

- أصل الحديث: صحيح البخاري وصحيح مسلم.
- المعنى اللغوي: الجحر هو ثقب الحيوانات السامة (الحية أو العقرب)، واللدغ هو العض، والمقصود التحذير من تكرار الضرر

.

- المعنى الشامل: يجب على المؤمن الاستفادة من خبراته، ولا يغتر بمن ظلمه أو خدعه سابقاً، بل يأخذ حذره لتجنب الوقوع في نفس الورطة.
- قصة الحديث: قاله النبي ﷺ لأبي عزة الجمحي الذي أسره في بدر وعفا عنه، فلما نقض عهده في أحد وأُسر مجدداً قال: "لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين" ثم أمر بقتله.

الخلاصة: الحديث دعوة لليقظة، الحكمة، وحسن التصرف، وتجنب السذاجة في التعاملات التي أثبتت التجارب ضررها.

.....

.....

المملكة المغربية

Н.ХИЛЕННИСЧОΣΘ

رئاسية السابة العامة

المملكة المغربية +.ΘΣОУСИ | ХИЛЕ+

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

بلاغ مشترك

السلطة القضائية برواق مشترك في الدورة 31 للمعرض الدولي للنشر والكتاب برنامج تواصلي مكثف للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة

يشارك المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة في الدورة 31 للمعرض الدولي للنشر والكتاب الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بإشراف من وزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة، وذلك في الفترة الممتدة من 30 أبريل إلى 10 ماي 2026، بفضاء السويسي بالرباط.

ويتضمن البرنامج التواصلي للرواق المشترك بين المجلس ورئاسة النيابة العامة الذي يقام تحت شعار : القضاء في خدمة المواطن " سلسلة من الندوات واللقاءات التواصلية، وعرضا لأهم إصدارات السلطة القضائية وإصدارات القضاة.

وفي إطار السياسة التواصلية الهادفة إلى التعريف بمنجزات وأنشطة السلطة القضائية يفتتح الرواق أبوابه بعرض حصيلة ومنجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمعهد العالي للقضاء، وحصيلة عمل المفتشية العامة للشؤون القضائية.
ويضم البرنامج مائدة مستديرة حول المرأة والقضاء، وندوة حول القضاء والاستثمار، وندوة ثانية حول دور القضاء في حماية الأمن العقاري، وندوة ثالثة تبرز دور القضاء في تخليق الحياة العامة.

واستحضارا لأهمية التحولات الرقمية الراهنة يناقش رواق السلطة القضائية دور القضاء في ظل التحولات الرقمية في محورين، يقدم المحور الأول تصور السلطة القضائية لتنزيل التحول الرقمي بالمنظومة القضائية، ويناقش المحور الثاني موضوع الأمن المعلوماتي والأمن السيبراني، كما يضم البرنامج ندوة حول دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات وندوة حول الحماية القانونية والقضائية للطفل، وجلسة تبرز مستجدات العقوبات البديلة والتخفيض التلقائي للعقوبة.

وسيعرف الرواق عرض الإصدارات الحديثة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمعهد العالي للقضاء وإصدارات القضاة، إضافة إلى منشورات ومطويات تعرف بمختلف الخدمات القضائية.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
رئاسة النيابة العامة

برنامج جلسات الأيام الدراسية بالمعرض الدولي للنشر والكتاب

الدورة 31 من 01 إلى 09 ماي 2026 - الرباط

تحت شعار:

القضاء في خدمة المواطن

المحاور

حصيلة ومنجزات السلطة القضائية برسم 2025

المواضيع

المتدخلون

حصيلة ومنجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المسير

د منير المنتصر بالله الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

حصيلة ومنجزات رئاسة النيابة العامة

ذ أحمد الوالي علمي الكاتب العام لرئاسة النيابة العامة

د شكير فتوح

رئيس قطب الدراسات والشؤون القانونية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

حصيلة المعهد العالي للقضاء

ذ عبد الحنين التوزاني المدير العام للمعهد العالي للقضاء

حصيلة عمل المفتشية العامة للشؤون القضائية

ف : حسن الحضري تائب المفتش العام

المحاور

المواضيع

المتدخلون

المسير

ذة: أمينة المالكي عضو بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

ذة : أمينة افروخي رئيسة قطب حماية الأسرة والمرأة والطفل والفئات الخاصة برئاسة النيابة العامة

ذة : أمال المنيعي رئيسة قطب التعاون بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

المرأة والقضاء

مائدة مستديرة حول المرأة والقضاء

ذة: لطيفة توفيق رئيسة قطب القضاء المدني بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

ذة: وفاء زويدي رئيسة قطب قضايا حقوق الانسان برئاسة النيابة العامة.

ممثل عن اللجنة الأوربية الفعالية العدالة (CPEJ)

الجلسة الثالثة: الأحد 03 ماي 2026

من 3 زوالا إلى 7 مساء

المحاور

المواضيع

المتدخلون

مظاهر حماية المستثمر من خلال مساطر صعوبات المقاولة

د موج خويا رئيس المحكمة الابتدائية التجارية بأكادير.

المسير

حكامة القضاء التجاري في حماية المستثمر

ذة سميرة زرود تائبة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية بمراكش

الدور الحمالي للنيابة العامة الحقوق الملكية الصناعية في ضبط وتشجيع الاستثمار

د محمد محبوبي مستشار بديوان السيد رئيس النيابة العامة

الواضح - الغامض فيما يخص التحكيم في العقود العامة

القضاء والاستثمار

د عز الدين الماحي رئيس قطب الموارد البشرية والتكوين برئاسة النيابة العامة

ذ: مراد الفضيل محام عام بمحكمة النقض مدير الترجمة والتوثيق والتدوين بالأمانة العامة للحكومة

مساهمة النيابة العامة في تكريس الأمن القضائي في مجال منازعات الاستثمار

ذ: سمير الستاوي رئيس وحدة دراسة وتحليل وتتبع تقارير تقييم الأداء بالنيابات العامة لدى المحاكم برئاسة النيابة العامة

ضبط النظام العام الاقتصادي للممارسات المقيدة للمنافسة

د: روشام الطاكي أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الجلسة الرابعة: الإثنين 04 ماي 2026

من 3 زوالا إلى 7 مساء

المحاور

المواضيع

المتدخلون

دور القضاء في تحقيق الأمن العقاري

ذ حسن فتوخ مستشار بديوان الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

المسير

ذ : رشيد حويابي رئيس قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائية بالمعهد العالي للقضاء

حسن النية في التصرفات ودورها في ضمان الأمن العقاري على ضوء الاجتهاد القضائي

دور النيابة العامة في حماية الملكية العقارية

ذ عبد الحكيم الحكماوي رئيس وحدة الدراسات والأبحاث برئاسة النيابة العامة

دور التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري في تعزيز آليات حماية الملكية العقارية

: محمد محبوبي مستشار بديوان السيد رئيس النيابة العامة

ذ ادريس الزرق المحافظ العام بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

فعالية نظام التوثيق ودوره في تحقيق استقرار المعاملات العقارية

ذ: عالي الطوير أستاذ جامعي بجامعة محمد الخامس الرباط

دور القضاء في حماية الأمن العقاري
الجلسة الخامسة: الثلاثاء 05 ماي 2026

من 3 زوالا إلى 7 مساء

المحاور

المواضيع

المتدخلون

تقنيات البحث المالي الموازي في جرائم الفساد المالي

د: خالد كردودي الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش

دور القضاء في تخليق الممارسة الانتخابية

المسير

د: عبد العزيز الغزاوي رئيس شعبة القضاء الإداري بقطب القضاء المتخصص بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

دور الإختصاصات غير القضائية للمحاكم المالية في تخليق الحياة العامة

ذ : شفيق البهوي رئيس فرع بالغرفة الرابعة بالمجلس الأعلى للحسابات

ذة: سعاد كوكاس عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

دور الإختصاصات القضائية للمحاكم المالية في تخليق الحياة العامة

ذ جمال حاحو محام عام بالنيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات

ذ عبد الرحمان الشرقاوي أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس الرباط

أخلاقية الحياة العامة

دور القضاء في تخليق الحياة العامة
الجلسة السادسة: الأربعاء 06 ماي 2026

من 3 زوالا إلى 7 مساء

المحاور

المواضيع

المتدخلون

المسير

ذ: يوسف أوستوحرئيس قطب التحديث ونظم المعلوميات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

تنزيل التحول الرقمي بالمنظومة القضائية

القضاء والتحولات الرقمية

ذ عبد الكبير بنعيسى رئيس مدير قطب التحديث ونظم المعلومات برئاسة النيابة العامة

ذ: عبد اللطيف الشنتوف عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

ذة نائلة أحديدو مديرة مديرية التحدث ونظم المعلومات بوزارة العدل.

الأمن المعلوماتي والأمن السيبراني

ممثل عن إدارة الدفاع الوطني

الجلسة السابعة: الخميس 07 ماي 2026

من 3 زوالا إلى 7 مساء

المحاور

المواضيع

المتدخلون

دور القاضي الإداري في حماية الملكية العقارية

د عبد المجيد شفيق رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية بالدار البيضاء

المسير

د: عز الدين الماحي رئيس قطب الموارد البشرية والتكوين برئاسة النيابة العامة

الخبرة القضائية في مجال المنازعات الإدارية

دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات

دور القضاء الإداري في حماية حقوق المواطنة

ذ : رضا التايدي رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية بفاس

دور القضاء الإداري في حماية الحق في التعليم

ذ: أحمد أجعون عميد كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل القنيطرة

دور قضاء الإلغاء في صون حقوق الموظف العمومي

ذ الحسين كداحرئيس قسم منازعات الإلغاء بالوكالة القضائية للمملكة

ذ عبد اللطيف الطهار عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الجلسة التاسعة: السبت 09 ماي 2026

من 3 زوالا إلى 7 مساء

المحاور

المواضيع

المتدخلون

العقوبات البديلة مضامين التشريع وجهود التنزيل

ذ حكيم الوردي رئيس القطب الجنائي بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

الأدوار الموكولة للنيابة العامة بشأن العقوبات البديلة والتخفيض التلقائي للعقوبة

المسير

ذ: مراد العلمي رئيس قطب الدعوى العمومية وتتبع تنفيذ السياسة الجنائية وتحليل ظاهرة الجريمة برئاسة النيابة العامة

تنفيذ المقررات

ذ زكرياء العروسي رئيس وحدة تتبع القضائية والتدابير الزجرية وممارسة الطعون غير العادية برئاسة النيابة العامة

العقوبات البديلة والتخفيض التلقائي للعقوبة

الأسس الفلسفية والقانونية للتخفيض التلقائي للعقوبة

ذ هشام ملاطي مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل

الأسس الفلسفية والقانونية للعقوبات البديلة

د عبد الجليل عينوسي أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس الرباط

تجليات التخفيض التلقائي للعقوبة على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

ذ حسن حمينة مدير الضبط القضائي عن المندوبية العامة الإدارة السجون وإعادة الإدماج

.....

.....

.....

حديث: "لكل شيء معدن، ومعدن التقوى قلوب العارفين"

أخرج الحديثَ الطبرانيُّ في الكبير بسنده إلى منبه بن عثمان قال: حدثني عمر بن محمد بن زيد، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لكل شيء معدن، ومعدن التقوى قلوب العارفين". وأخرجه القضاعي مرة بسنده إلى منبه بن عثمان، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لكل شيء معدنا، ومعدن التقوى قلوب العارفين". من غير ذكر عمر بن محمد بن زيد، إلى أن يصل إلى عبد الله بن عمر مرفوعا

كما في سند الطبراني. ومرة بسنده إلى الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن لكل شيء معدنا، ومعدن التقوى قلوب العارفين" فجعل الرواية عن عمر مرفوعا. وهذه الرواية توافق رواية البيهقي في شعب الإيمان بسنده إلى سالم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن لكل شيء معدن، ومعدن التقوى قلوب العاقلين". والاختلاف في اللفظ إذ قال العاقلين عوض العارفين. قال البيهقي: «قال الشيخ أحمد: وهذا منكر، ولعل البلاء وقع من الرجل الذي لم يسم. والله أعلم». قلت: الحديث فيه اضطراب سندا ومتنا، ولعل هذا سبب تضعيف الروداني وغيره له، والله تعالى أعلم.

منصة محمد السادس للحديث الشريف- وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية

شرح المعنى (من الناحية التربوية):

- المعدن: هو الأصل والمنبع (مثل معدن الذهب).
- المعنى: كما أن لكل شيء في الدنيا أصلًا يخرج منه، فإن التقوى الصادقة، الحقيقية، والراسخة لا تكون إلا في قلوب أصحاب العقول الواعية التي تعظم الله وتخشاه. القلب هو المحرك للأعمال، فإذا صلح القلب بالتقوى، صلحت الجوارح.

.....

.....

التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية

Mutuelle Générale du Personnel des Administrations Publiques

MGPAP

التعاضدية العامة لموظفى الإدارات العمومية ومؤسسة الشيخ زايد بن سلطان تعززان شراكتهما الاستراتيجية لتوسيع سلة الخدمات الصحية لفائدة المنخرطين وذوي حقوقهم

الرباط، 29 أبريل 2026

في إطار الدينامية القوية والمتميزة، التي تشهدها التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، وتنزيلاً لمخططها الاستراتيجي الرامي إلى الارتقاء بجودة الخدمات الصحية والاجتماعية، تم يوم الأربعاء 29 أبريل 2026 التوقيع على اتفاقية جديدة بين التعاضدية العامة ومؤسسة الشيخ زايد بن سلطان، وذلك بمقر جامعة الزهراوي الدولية لعلوم الصحة بمدينة العرفان بالرباط.

ويأتي هذا التوقيع تحت إشراف رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، السيد مولاي إبراهيم العثماني، في سياق تعزيز مسار التعاون المؤسساتي بين الجانبين، واستكمالاً للاتفاقية الأولى الموقعة بتاريخ 10 أبريل 2025 ، والتي شكلت محطة أساسية في تطوير العرض الصحي الموجه لمنخرطي التعاضدية وذوي حقوقهم . و هي اتفاقية الشراكة التي مكنت المنخرطين من امتيازات عديدة ، من بينها : تطبيق التعريفة الوطنية المرجعية .TNR و إعفاء المنخرط من أي دفع مسبق . كما تتعهد مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان بتقديم العلاجات الاستعجالية الضرورية بدون أي شروط ، مع استكمال جميع الإجراءات الإدارية اللازمة بعد العلاج . كما تعطى للمنخرط جميع المعلومات حول العلاجات التي لا تشملها التغطية الصحية . و لتسهيل ولوج المنخرطين و ذوي حقوقهم إلى الخدمات الطبية و العلاجية بمختلف مستشفيات مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان، أحدثت

التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية

29 شارع ابن سينا أكدال الهاتف 0675481033 الفاكس 0537771543

+212 5 37 76 6396 : مركز النداء

www.mgpap.org.ma

التعاضدية العامة شبابيك خاصة، تمكن من التواصل المباشر و تقديم كل المساعدات اللازمة للمنخرطين الوافدين على المؤسسة.

وبموجب هذه الاتفاقية الجديدة، يستفيد منخرطو التعاضدية العامة وذوو حقوقهم من مجانية إجراء التحاليل الطبية المخبرية وفحوصات الأشعة، في خطوة نوعية تروم توسيع سلة الخدمات الصحية وتقوية منظومة الحماية الاجتماعية الموجهة لفائدة هذه الفئة.

وتكتسي هذه الاتفاقية أهمية خاصة بالنظر إلى أثرها المباشر في التخفيف من الأعباء المالية التي يتحملها المنخرطون وأسرهم، خاصة في ظل الارتفاع المتواصل لكلفة العلاج والخدمات الطبية المتخصصة. كما تندرج ضمن رؤية شمولية تعتمدها الأجهزة المسيرة للتعاضدية برئاسة السيد مولاي إبراهيم العثماني تقوم على تقريب الخدمات من المنخرطين وضمان ولوجهم إلى العلاج في أفضل الظروف، وبأقل كلفة ممكنة.

وتعد هذه الخطوة امتداداً لسلسلة من الإجراءات والتدابير الاجتماعية والصحية التي اتخذتها التعاضدية العامة خلال السنوات الأخيرة، والتي شملت الرفع من نسب التعويض عن الأدوية والفحوصات، وتحسين منحالتقاعد والوفاة، إلى جانب توسيع شبكة الشراكات مع المؤسسات الاستشفائية الرائدة، بما يعكس التزام المؤسسة بخدمة المنخرطين وتعزيز جودة الخدمات المقدمة لهم.

وفي هذا الإطار، تبرز سياسة القرب التي اعتمدتها التعاضدية العامة، كأحد المرتكزات الأساسية لهذا التحول من خلال العمل على تقليص أعباء التنقل والولوج إلى العلاج، عبر توسيع الشراكات مع مؤسسات صحية مرجعية وتوفير خدمات متخصصة في مواقع أقرب إلى أماكن إقامة المنخرطين، بما يضمن السرعة والفعالية في الاستفادة من الخدمات.

كما يواكب هذا الورش الإصلاحي توجه قوي نحو التحول الرقمي، باعتباره رافعة أساسية لتحديث العلاقة مع المنخرطين وتبسيط المساطر. وفي هذا السياق، يبرز التطبيق الرقمي الجديد MA.MGPAP كأحد أهم عناوين هذه الاستراتيجية، حيث يتيح للمنخرطين تتبع ملفاتهم الصحية والإدارية وحجز المواعيد، والاطلاع على مختلف الخدمات والتعويضات بشكل فوري وآمن بما يعزز الشفافية ويرفع من جودة الخدمة.

التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية

29 شارع ابن سينا أكدال الهاتف 0675481033 الفاكس 0537771543

+212 5 37 76 6396 : مركز النداء

www.mgpap.org.ma

وتؤكد التعاضدية العامة، من خلال هذه الشراكة المتجددة، استمرارها في نهج مقاربة اجتماعية تضامنية تستجيب لتطلعات المنخرطين وذوي حقوقهم وتكرس نموذجاً متجدداً للحماية الصحية والاجتماعية، قوامه الجودة، القرب والعدالة في الولوج إلى الخدمات.

التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية

29 شارع ابن سينا أكدال الهاتف 0675481033 الفاكس

0537771543

+212 5 37 76 6396 : مركز النداء

www.mgpap.org.ma

.....

.....

.....

الفصل 361
الموسوعة الكاملة القانون المسطرة المدنية

. بناء على مقتضيات الفصل 360 من قانون المسطرة المدنية، فانه يجب مع مراعاة مقتضيات الفقرة التالية من هذا الفصل أن تقدم طلبات إلغاء مقررات السلطات الإدارية للشطط في استعمال السلطة داخل أجل ستين يوما (60) من يوم نشر أو تبليغ المقرر المطعون فيه....

وحيث ان الطاعن محمد الكزولي، وبواسطة مقال قدم بتاريخ 5/11/2012، طلب إلغاء المرسوم رقم 2-12-202 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6052 بتاريخ 31/5/2012، والقاضي بالمصادقة على مشروع قانون تصميم التهيئة لمدينة سطات، وذلك للأسباب التالية :

1 - ذلك ان المرسوم المطعون فيه هو أداة لتحديد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بعملية التعمير ولابد ان يكون مبنيا على إجراءات شكلية وواقعية.

2 - لخرقه ضوابط قانون التعمير.

127

3 - ان الفصل 15 من الدستور يقر بقدسية حق الملكية الخاصة.

مصادرة جل أملاك الطاعن. 1 - لكونه اتخذ كمطية للانحراف في السلطة لأجل
ان الطاعن سبق ان تقدم بدعوى الإلغاء استنادا إلى أن تصميم التهيئة قد جاء مخالفا لتصميم التنظيف والتهيئة العمرانية والتي أثرت في المركز القانوني له. ملتمسا إلغاء المرسوم المذكور لا تسامه بالشطط ان استعمال السلطة.

لكن حيث انه ومما لا خلاف عليه، أن المراسيم الصادرة في إطار قانون تصميم التهيئة هي من القوانين التنظيمية التي تصبح بمجرد نشرها سارية المفعول عكس القرارات الفردية التي ينبغي تبليغها

وحيث ينص الفصل 360 من قانون المسطرة المدنية في فقرته الأولى ان طلبات الغاء مقررات السلطات الإدارية للشطط في استعمال السلطة، يجب أن تقدم داخل أجل ستين (60) يوما من يوم نشر أو تبليغ المقرر المطعون فيه، ومادام المقرر قد صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 31/5/2012، وان الطعن فيه ثم يتم إلا بتاريخ 5/11/2012 أي ما يفوق الخمسة أشهر، يكون هذا الطعن غير مقبول لوقوعه خارج أجل الطعن ولخرقه المقتضيات الأمرة الواردة ضمن الفصل المذكور قرار محكمة النقض عدد : 511/1 المؤرخ : في : 30/5/2013 ملف إداري عدد : 2356/4/1/2012

.....

.....

ИСУОЕΘ٤+١ +.ХИЛ

ОГРЕС .1.ХИИ. I НΘ.Е+ +.ХОІ.ІН

المملكة المغربية المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المديرية العامة للشؤون القضائية قصب القضاء الجنائي

قراءة أولية في مستجدات المسطرة الجنائية إيقاف تنفيذ العقوبة بعد صدور مقرر حائز لقوة الشيء المقضوية

لقد أعطى المشرع المغربي أهمية بالغة للعدالة التصالحية، بعد أن تبنى قانون المسطرة الجنائية المغربي مقاربة حديثة تجعل من الصلح الذي يتم بين المتضرر ومرتكب الجنح الضبطية سببا قانونيا يخول للنيابة العامة اعتماده لوضع حد لآثار الجريمة، وذلك عبر فرض التزامات على الجاني كأداء غرامة تصالحية دون حاجة لتحريك الدعوى العمومية وما يستتبعها من إثقال لكاهل المحاكم بكثرة القضايا

كما أقر المشرع مكانة متميزة للضحية تمكنه من التصالح سواء قبل رفع القضية إلى المحكمة أو بعدها. إذ أن الصلح الذي يبرمه تكون له آثار مباشرة توقف بسببه إجراءات المحاكمة بل وتوقف التنفيذ

وبالتالي، فإن المشرع فتح الباب أمام القضاء المغربي من أجل إيلاء أهمية خاصة للصلح بمناسبة معالجة القضايا الزجرية، وذلك في مختلف مراحل الخصومة الجنائي، ومنح للنيابة العامة مهام جديدة تنضاف إلى مهامها الرامية إلى تتبع تنفيذ المقررات الصادرة بالإدانة بحسب الشروط المنصوص عليها قانونا، وسلطتها في إيقاع التنفيذ بطلب منها عندما يصبح المقرر غير قابل لأي طريقة من طرق الطعن العادية أو لطعن بالنقض المصلحة الأطراف، مع تخويلها الحق في أن تسخر القوة العمومية لهذه الغاية (المادة (597)، وذلك بمقتضى المادة 1-597

نص المادة 597-1 1

في حالة صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به يقضي بعقوبة سالبة للحرية من أجل جنحة من الجنح المنصوص عليها في المادة 1-41 من هذا القانون، يمكن للنيابة العامة تلقائيا أو بناء على طلب المعني بالأمر أو دفاعه في حالة تنازل الطرف المشتكي أو المتضرر من الفعل الجرمي وأداء قيمة الغرامات والمصاريف القضائية، أن تتقدم بملتمس للمحكمة المصدرة للحكم يرمي إلى إيقاف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية.

1

يضع قرار المحكمة القاضي بإيقاف تنفيذ العقوبة جدا لتنفيذها، وإذا كان المحكوم عليه مودعا بالمؤسسة السجنية، فإن المحكمة تأمر بالإفراج عليه فورا"

2 - المستجدات

تحويل النيابة العامة إمكانية أن تتقدم بملتمس للمحكمة المصدرة للحكم يرمي إلى إيقاف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، تلقائيا أو بناء على طلب المعني بالأمر أو دفاعه في حالة تنازل الطرف المشتكي أو المتضرر من الفعل الجرمي وأداء قيمة الغرامات والمصاريف القضائية، في حالة صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به يقضي بعقوبة سالبة للحرية من أجل جنحة من الجنح المنصوص عليها في المادة 1-41 من هذا القانون، والتي يعاقب عليها بسنتين حبسا أو أقل وبغرامة لا يتجاوز حدها الأقصى مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أو بجنحة من الجنح المنصوص عليها في الفصول 401 و 404 (البند (1) و 425 و 426 و 441 (الفقرة الثانية) 549 547 445 447-19 447-29 و 3-447 و 505 و 517 و 520 و 523 و 524 و 525 و 526 و 538 و 540 542 و البندين الأخيرين) و 553 (الفقرة الأولى) و 571 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 316 من مدونة التجارة، أو إذا نص القانون صراحة على ذلك بالنسبة لجرائم أخرى.

3 - الخلفيات

بعد نص المادة الجديدة 1-597 المستحدثة، من أهم المستجدات المضمنة في قانون المسطرة الجنائية الجديد، والتي تهدف إلى تعزيز العدالة التصالحية في مرحلة ما بعد المحاكمة وإثر صدور المقررات القضائية القاضية بعقوبات سالبة للحرية والحائزة لقوة الشيء المقضي به، وهو ما يقوي من سلطة النيابة العامة في هذا الباب ويدعم دورها في إقامة سياسة جنائية تسعى إلى تقوية العلاقات الاجتماعية والأسرية داخل المجتمع، وتنعي مبادئ وقيم التسامح، وتساهم بالتالي في إيقاف تنفيذ العقوبات السالبة للحرية خاصة في الجرائم البسيطة وكذا ترشيد الاعتقال والتخفيف من حدة الاكتظاظ في السجون المغربية

وهو نفس التوجه الذي سارت في مجموعة من التشريعات الجنائية الأوربية من ضمنها بلجيكا التي أقرت بفضل نظامها القضائي مقاربة تصالحية تعتمد نظام الوساطة بين الجاني والضحية منذ إحالة الملف على النيابة العامة، وقبل إقرار المتابعة في حق المتهم.

2

.....

القرار عدد 485

الصادر بتاريخ 06 أبريل 2016

في الملف الجنحي عدد

2015/2/6/6086

فعلان جنحتي السكر العلني البين والسياقة في حالة سكر منفصلان تحكمهما مقتضيات مختلفة - لا مجال لتطبيق مقتضيات الفصل 118 من القانون الجنائي.

لما توبع المطلوب من أجل جنحتين مختلفتين وهما السكر العلني البين والسياقة في حالة سكر طبقا لمرسوم 14/11/1967 والمادة 183 من مدونة السير، فإنه لا مجال لتطبيق مقتضيات الفصل 118 من القانون الجنائي ما دام الأمر يتعلق بجنحتين مستقلتين وليس فعلا واحدا قابلا لأوصاف متعددة.

نقض جزئي وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرشيدية بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ سابع يناير 2015 لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بهما بتاريخ تاسع وعشرين دجنبر 2014 في الملف عدد 509/2014، والقاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في حق الظنين باسوا (ف) المحكوم بمقتضاه بإدانته من أجل جنحة السكر العلني البين وإلغائه فيما قضى به من إدانة الظنين الأول محمد (ب) من أجل السكر العلني البين وكذا براءته من أجل السياقة في حالة سكر وبعد التصدي الحكم بإدانته من أجل السياقة في حالة سكر والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها (5000) درهم وتوقيف
رخصة السياقة لمدة ستة أشهر تبتدئ من تاريخ السحب الفعلي لها والحكم ببراءته من أجل السكر العلني البين مع تحميل الظنينين الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى.

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة سميرة نقال التقرير المكلفة به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد عبد الرحيم حادير المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن والمستوفية للشروط المتطلبة وفقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الفريدة المستدل بها على النقض والمتخذة من سوء ونقصان التعليل الموازيان لانعدامه، ذلك وأنه طبقا للمادتين 364 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون

كل حكم أو قرار معللا بأسباب من الناحيتين الواقعية والقانونية تعليلا كافيا وإلا كان باطلا، وأن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تعلل قرارها تعليلا كافيا وسليما لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم محمد (ب) من أجل السكر العلني البين وكذا براءته من أجل السياقة في حالة سكر وبعد التصدي قضت بإدانته من أجل السياقة في حالة سكر وحكمت عليه بغرامة نافذة قدرها (5000) درهم وتوقيف رخصة سياقته لمدة ستة أشهر تبتدئ من تاريخ السحب الفعلي لها والحكم ببراءته من أجل السكر العلني البين مستندة في ذلك على مقتضيات المادة 118 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أن الفعل الواحد الذي يقبل أوصافا متعددة يجب أن يوصف بأشدها وأن الفعل الأشد خطورة في النازلة هو السياقة في حالة سكر فضلا على أن فعل السكر العلني البين يبقى مجرد ظرف تشديد في جنحة السياقة في حالة سكر، إلا أنه وخلافا لما جاء في حيثيات القرار

المطعون فيه فإن المتابعة المسطرة في حق المتهم محمد (ب) تتضمن فعلين جرميين منفصلين منظمين بمقتضى قوانين زجرية مختلفة مما لا يترك بأي حال من الأحوال مجالا للقول بأنهما فعلا واحدا متعدد الأوصاف خاصة وأنه يمكن تصور قيام أحدهما وهو السكر العلني البين دون الآخر الأمر الذي تنعدم معه إمكانية وصف هذا الفعل بوصف آخر أو اعتباره ظرفا مشددا للعقوبة المقررة في القانون الفعل جرمي آخر، مما يكون معه القرار المطعون فيه لما صدر على النحو المذكور مشوبا بسوء التعليل ويستوجب النقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل سوء التعليل منزلة انعدامه الموجب للنقض والإبطال.

حيث إن المحكمة المطعم في قرارها لما ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوب في النقص محمد (ب) من أجل السكر العلني البين وكذا براءته من أجل السياقة في حالة سكر وقضت من جديد بإدانته من أجل السياقة في حالة سكر وبراءته من أجل السكر العلني البين عملت قرارها بما يلي: "حيث إن واقعة السكر تبقى واحدة في كلتي الجنحتين ولا يمكن متابعة الشخص مرتين من أجل نفس الفعل ذلك أن الفعل الواحد الذي يقبل أوصافا متعددة يجب أن يوصف بأشدها.

وحيث إن واقعة السكر العلني البين تبقى مجرد ظرف تشديد في جنحة السياقة في حالة سكر باعتبار الجنحة الأخيرة هي الأشد ويتعين إدانة الطنين من أجلها فقط وتكون بذلك محكمة الدرجة الأولى لما قضت بإدانة الظنين من أجل الجنحتين معا قد جانبت الصواب.... والحال أن المطلوب المذكور توبع من أجل جنحتين مختلفتين وهما السكر العلني البين والسياقة في حالة سكر وهما فعلان منفصلان تحكمهما مقتضيات مختلفة، فجنحة السكر العلني يحكمها مرسوم 14/11/1967 والذي لا زال ساري المفعول، وجنحة السياقة في حالة

سكر تقع تحت طائلة المادة 183 من مدونة السير الجديدة ولا مجال لتطبيق مقتضيات الفصل

118 من القانون الجنائي ما دام أن الأمر يتعلق بجنحتين مستقلتين وليس فعلا واحدا قابلا لأوصاف متعددة كما أن السكر العلني لا يمكن اعتباره ظرفا مشددا لجنحة السياقة في حالة سكر، مما يكون معه القرار المطعون فيه عندما علل على النحو المذكور مشوبا بسوء التعليل المنزل منزلة انعدامه وبالتالي عرضة للنقض والإبطال بخصوص ذلك.

من أجله

قضت بالنقض الجزئي للقرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية بتاريخ 29/12/2014 في الملف عدد 509/2014 بخصوص جنحة السكر العلني البين للمطلوب محمد (ب).

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة متركبة من السادة فؤاد هلالي رئيسا والمستشارين: سميرة نقال مقررة وعبد السلام البقالي ونجاة العلوي بطراني وبديعة بوعدي وبمحضر المحامي العام السيد عبد الرحيم حادير الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ربيعة الطهري.

.....

.....

.....

.....

نصوص عامة

قرار لوزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 صادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026) بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 الصادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026) المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

بناء على المرسوم رقم 2.26.28 الصادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026) المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري، ولا سيما المادتين 4 و 8 منه.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.26.28، يحدد نموذج طلب الحصول على التأشيرة الصحية وفق الملحق رقم 1 المرفق بهذا القرار.

المادة الثانية

تطبيقا لمقتضيات المادة 8 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.26.28، يحدد نموذج التأشيرة الصحية وفق الملحق رقم 2 المرفق بهذا القرار.

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة

وحرر بالرباط في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026).

الإمضاء : أمين التهراوي.

الملحق رقم 1 بقرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 الصادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026)

بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة

بالأدوية المعدة للاستعمال البشري

معلومات خاصة بصاحب الطلب

نموذج طلب الحصول على التأشيرة الصحية

اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المستوردة

معلومات خاصة بالمؤسسة الصيدلية المصدرة

تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المصنعة وعنوان موقع الصنع

عنوان موقع صنع الدواء المستورد

عنوان مكان التخزين

الإسم التجاري للدواء

الإسم المتعارف عليه دوليا للدواء (DCI)

معلومات خاصة بالدواء أو المادة الفاعلة

2357

تقدير الجرعة والشكل الصيدلي

شكل المنتج عند الاستيراد (منتج جاهز أو سائب أو وسيط)

شروط التخزين

كمية الدواء المستوردة (عدد الحصص أو الكمية الإجمالية المتوقعة) : إذا تعلق الأمر بسلسلة من عمليات استيراد الدواء، يرجى تعبئة جدول

التخصيص عبر البوابة الإلكترونية للوكالة).

الوضع التعريفي

تصريح بالشرف

التزم بإيداع نشرة أو نشرات تحليل حصة أو حصص الدواء المستورد لدى أنا الموقع أسفله بصفتي الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية . الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ تسلمها.

الإسم العائلي والشخصي للصيدلي المسؤول :

التوقيع والخاتم :

التاريخ :

الملحق رقم 2 بقرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 الصادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026)

بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة

بالأدوية المعدة للاستعمال البشري

نموذج التأشيرة الصحية

مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية

بناء على القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.151 بتاريخ 30 من شوال 1427 (22) نوفمبر (2006)، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.26.28 الصادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026) المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري :

وعلى قرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 الصادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026) بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري :

وعلى طلب المؤسسة الصيدلية الصناعية المستوردة المودع بتاريخ .....

يسلم :

اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المستوردة.

التأشيرة الصحية

الاسم التجاري للدواء

الإسم المتعارف عليه دوليا للدواء

الشكل الصيدلي وتقدير الجرعة

طريقة الاستعمال

رقم وتاريخ الإذن بالعرض في السوق

اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المصنعة وعنوان موقع الصنع

عملا بأحكام المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري، يجب أن تساوي أو تفوق مدة صلاحية الدواء، في تاريخ دخوله إلى التراب الوطني، ثلثي (3/2) مدة صلاحية الدواء المذكور الإجمالية.

رقم التأشيرة :

التاريخ :

الإمضاء

قرار لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة رقم 634.26 صادر في 22 من رمضان 1447 (12) مارس (2026) بنشر قائمة بأسماء الأشخاص الذاتيين والاعتباريين المعتمدين لإعداد برامج الأشغال والوثائق الجيولوجية والمنجمية

وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

بناء على القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.76 بتاريخ 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو (2015)، خاصة المادة 58 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في 12 من رجب 1437 (20) أبريل (2016) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية كما تم تغييره وتتميمه لا سيما المادة 36 منه.

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 36 من المرسوم رقم 215.807 المشار إليه أعلاه، تحدد وفقا لملحق هذا القرار، قائمة بأسماء الأشخاص الذاتيين والاعتباريين المعتمدين لإعداد برامج الأشغال والوثائق الجيولوجية والمنجمية التي يتعين على أصحاب السندات المنجمية تقديمها للإدارة المكلفة بالمعادن

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

المادة الثانية

وحرر بالرباط في 22 من رمضان 1447 (12) مارس (2026)

الإمضاء : ليلى بنعلي.

ملحق قرار لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة رقم 634.26 الصادر في 22 من رمضان 1447 (12) مارس (2026) بنشر قائمة بأسماء الأشخاص الذاتيين المعتمدين لإعداد برامج الأشغال والوثائق الجيولوجية والمنجمية

قائمة الأشخاص الذاتيين المعتمدين لإعداد برامج الأشغال والوثائق الجيولوجية والمنجمية

الجريدة الرسمية

رقم الاعتماد

تاريخ صلاحية الاعتماد

الهاتف

177/2026

178/2026

179/2026

تعتمد صلاحية هذا الاعتماد لمدة أربع (04) سنوات ابتداء من تاريخ 13 يناير 2026

180/2026

181/2026

182/2026

183/2026

184/2026

185/2026

عنوان المراسلة

+212608899118

+212662382021

+212666906586

+212661280117

+212662795255

+212 212661556785

+212 212604465426

+212662743040

+212702602119

بوازار وملسات ورززات

الإسم والنسب

دبلوم

عبد الاله بنهمو

إقامة عين الراحة عمارة 1 الطابق الأول الشقة 3 المحاميد مراكش

كاسطور رقم 152 الحي الحسني كان ورززات

شهادة "Maitrise" في العلوم التخصصية - تخصص الجيولوجيا - اختيار الهندسة المعدنية - جامعة القاضي عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش

باسو مسكور

شهادة ماستر في العلوم والتقنيات - مسلك اكتشاف واستعمال الموارد المعدنية - جامعة القاضي عياض كلية -العلوم والتقنيات مراكش

على الوزاني

شارع تادلة ، إقامة بسم الله الشقة 25 الرباط

دبلوم مهندس دولة - تخصص الجيولوجيا التطبيقية -المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية الرباط

المصطفى بوسمارة

تجزئة الحسنى رقم 43 طريق تازة -وجدة

شهادة "Maitrise" في العلوم التخصصية - تخصص الجيولوجيا - اختيار الهندسة المعدنية - جامعة القاضي عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش

شهادة "Maitrise" في العلوم التخصصية - تخصص الجيولوجيا - اختيار الهندسة المعدنية - جامعة القاضي عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش

134 رقم حي الزيتون بلوك ف رقم . يكوين اكادير

إجازة : جازة تخصص الجيولوج لوجيا - كلية العلوم أكادير

احمد رضناوي

الحسن رخيص

رقم 233 حي تيشكا تنغير

عمار عمارة 10 الشقة 6 تجزئة سليمة حي كاميلا مكناس

هادة ماستر متخصص بالموارد المعدنية والطاقية -جامعة مولاي إسماعيل مكناس

عبد العزيز اولمكي

دبلوم مهندس دولة - الهندسة المعدنية - تخصص الجيولوجيا - المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية الرباط

السعادة مادة 4 رقم 321 المحاميد مراكش

الحو سلكو

فاس إجازة في فرع علم الأرض - كلية العلوم ظهر المهراز -

الحو الزهر

صفحة : 2383

رقم الاعتماد

الهاتف

تاريخ صلاحية الاعتماد

عنوان المراسلة

دبلوم

الإسم و م والنسب

186/2026

+212676491815

دوار الخميس تزكين الحوز

إجازة تخصص الجيولوجيا - جامعة القاضي . كلية العلوم والتقنيات مراكش عياض

حسن الباز

الحافظ الصالحي عبد الحاف

187/2026

+21266139105 1050

250 نجمة الوسط طريق الكوراي مكناس

دكتوراه في الموارد المعدنية - جامعة أورليان

دكتوراه في علوم الأرض - جامعة لافال كندا

شهادة "Maitnse" في العلوم التخصصية - تخصـ الجيولوجيا - اختيار الهندسة المعدنية - جامعة المـ عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش تخصص ة القاضي

مروان رشيدي

188/2026

+212658213037

+212635607009 +212641864312

تعتمد صلاحية هذا الاعتماد لمدة أربع (04) سنوات ابتداء من تاريخ 13 يناير 2026

187 GIT شارع لوربي شقة 2 كبيك كندا 2015

عمر اغجدامي

189/2026

313 القسيم المحاميد مراكش

عبد الفتاح الحلو

190/2026

رقم 101 إقامة سلطانة شارع عبد الكريم الخطابي سملالية مراكش

دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في الجيولوجيا . جامعة ماري كوري باريس

علي زرور

191/2026

+212670014512

1507 رقم الصنوبر 40100 مراكش

شهادة "Maitise" في العلوم التخصصية - تخم الجيولوجيا - اختيار الهندسة المعدنية - جامعة الـ عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش تخصص ة القاضي

إجازة في فرع علم الأرض - كلية العلوم ظهر المهراز. فاس ز

حسن بنحمرو

امحمد ايت و اما

192/2026

+212605464694 +212673867539

تجزئة سبيع 3 رقم 174 سبيع مراكش

إجازة في فرع علم الأرض - كلية العلوم ظهر المهر مهراز -فاس

193/2026

+212608890258

رقم روضة رياض الياسمين مراكش

دكتوراه في علوم الأرض - جامعة جوزيف فوربي -كرونوبل

عثمان مادي

194/2026

+212661238975

شارع ابن الأثير رقم 29 الفضية 1 حي الداخلة أكادير

إجازة جيولوجيا الموارد المعدنية - جامعة القاضي عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش

عبد الحميد باجدي

195/2026

+212662832904

تعاونية الإخلاص تملالت قلعة السراغنة

المهراز - فاس دكتوراه في العلوم - metallogenie كلية العلوم ظهر

الطابق الأول تجزئة حسنى رقم 15 سيدي معروف الدار البيضاء

سمير سموي

196/2026

+212662163677

فيلا 41 تجزئة الغرفة طريق عين السمين فاس

دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

197/2026

+212677583364

حي ترقاع السفلى الناظور

جواد شكراد

ميمون اعلمول

)2026(عدد 7503- 9 ذو القعدة 1447 (27) أبريل

198/2026

+212661339111

دكتوراه في العلوم - العلوم الجيولوجية - جامعة محمد الأول وجدة

199/2026

+212654477796

تجزئة صوماكا رقم 40 مراكش

نصر الدين يوبي

دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة القاضي عياض كلية العلوم السملالية مراكش

الإسم والنسب

رقم الاعتم عتماد

الهاتف

نوان المراسلة

دبلوم

تاريخ صلاحية الاعتماد

العلوم مراكش دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة القاضي عياض كلية

محمد بنحرف

200/2026

إقامة القصر زنقة الياسم الياسمين عمارة او شقة 11 حي الراحراحة البيضاء

محمد السعدي

دكتوراه في الجيولوجيا - كلية العلوم بتونس - تونس

201/2026

تعتمد صلاحية هذا الاعتماد لمدة أربع ا (04) سنوات ابتداء من تاريخ 13 يناير 2026

+212678865640

إقامة : ة الأسرة سحر عمارة الف شقة (12) سلا الجديدة

دبلوم مهندس دولة - تخصص الجيولوجيا التطبيقية -المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية الرباط

محمد بلبدوي

2/2026 202/2

+2126 2660590409

تجزئة الوفاق 3 رقم 374 3374 تمارة

دكتوراه في الجيولوجيا - تخصص الهيدروجيولوجيا والهيدروجيوكيميائية - جامعة مولاي إسماعيل -الرشيدية

فاطمة عبد الفاضل

203/2026

+21266 2663874604

عمارة دار شقة رقم 107 . الهدى بدى 85001 أكادير الأمان

دكتوراه في الجيولوجيا - كلية العلوم بتونس - تونس

الحسن بوطيب

204/2 /2026

+2126 2672861985

مة ام هاني 4 عمارة ارة 18 الشقة 14 نة 04 طريق القنيطرة طرة سلا إقامة

مولاي احمد بن ادريس

205 05/2026

تعتمد صلاحية هذا الاعتماد لمدة مدة أربع (04) سنوات ابتداء من تاريخ 13 13 يناير 2026

+212 12661064202

رقم 4 عمارة 6 بلوك ب إقامة الريحان 12000 مان 02 تمارة

الهيدروجيولوجا دكتوراه في علوم الأرض - تخصص جيوفيزياء الثقب

احمد رشيد

06/2026

+212648804000

حي الخير زنقة محمد بن لا المختار الرقم 5 سطات

دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة عبد المالك السعدي -كلية العلوم - تطوان

دبلوم مهندس دولة - تخصص الجيولوجيا التطبيقية -المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية الرباط

عبد العزيز زردان

207/202 2026

+212628904650

تجزئة الوفاق 2 رقم 45 تـ 45 تمارة

دكتوراه في الجيولوجيا البنيوية - جامعة الحسن الثاني -كلية العلوم بن مسيك الدار البيضاء

الحسين او حوسي

208/202 2026

+21260 2601609512

حي الانبعاث زنقة واد الرما لرمان رقم 14 سلا

شهادة ماستر متخصص بالموارد المعدنية والطاقية -جامعة مولاي إسماعيل مكناس

الطاهر رشيد

209/202 2026

212603203966

عمار سارة 130 شقة 6 شارع شارع الجيش الملكي م ج مكناس

شهادة ماستر في العلوم والتقنيات - مسلك اكتشاف واستعمال الموارد المعدنية - جامعة القاضي عياض كلية العلوم والتقنيات مراكش

محمد درويش

210. 10/2026

+212676973166

رقم 85 حي الوفاء : اء تتغير

محمد علي الدين بلقول

211/201 126 200

+212661477898

بلوك ، رقم 288 حي الهدى أكادير

دكتوراه في الجيولوجيا البنيوية - كلية العلوم أكادير

212/2026

+212603329009

العلوم والتقنيات مراكش إجازة تخصص الجيولوجيا - جامعة القاضي عياض كلية

رقم 12 تجزئة الصافي طابق 2 لشقة 11 المحمدية

المصطفى والربان

213/2026

+212611880015 +212668138029

بوتاريالت الدخلانية تار ة تارودانت

+212661232331

دكتوراه في الجيولوجيا - كلية العلوم أكادير

محمد الزغودي

الإسم والنسب

)2026(عدد 7503- 9 ذو القعدة 1447 (27) أبريل

الجريدة الرسمية

رقم الاعتمد

تاريخ صلاحية الاعتماد

الهاتف

دبلوم

عنوان المراسلة

محمد بوعبد الله

214/2026

+212667772215

ظهر المحلة تجزئة السلام زنقة الوسيلة 2 رقم 12 وجدة

دكتوراه في العلوم التطبيقة - جامعة موريال - موريال

عزيزي مساعد

215/2026

+212666479793

رقم 9 شقة 5 طابق 2 تجزئة تبارك حي س س م ب ع الله مكناس

دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة مولاي إسماعيل مكناس

عبد الله الخلوفي

216/2026

تعتمد صلاحية هذا الاعتماد لمدة أربع (04) سنوات ابتداء من تاريخ 13 يناير 2026

+212676433949

عمارة 38 رقم 1 حي الشباب حي م الرباط

كلية العلوم الرباط دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة محمد الخامس أكدال -

عبد اللطيف اعراب

217/2026

+212661059506

فيلا 5 تجزئة التوفيق عين عتيق تمارة

دكتوراه في الجيولوجيا - جامعة القاضي عياض كلية العلوم السملالية مراكش

218/2026

+212668853119

تكنيت امرزكان ورززات

إجازة في الدراسات الأساسية - مسار العلوم الجيولوجية . جامعة القاضي عياض كلية العلوم السملالية مراكش

محمد سعدي

قائمة الأشخاص الذاتين المجددة اعتماداتهم لأجل إعداد برامج الأشغال والوثائق الجيولوجية والمنجمية

الإسم والنسب

)2026(عدد 7503- 9 ذو القعدة 1447 (27) أبريل

تاريخ تسليم الاعتماد

رقم الاعتماد |

الهاتف

عنوان المراسلة

دبلوم

تاريخ صلاحية الاعتماد

دبلوم مهندس دولة - المدرسة المحمدية للمهندسين -الرباط

مصطفى احمر الراس

13/04/2021

116/2021

+212771894810

رقم 419 تجزئة سعيد حجي سلا

عبد الغني الحرفي

13/04/2021

118/2021

+21267070 0707742

زنقة الماس رقم 68 الفضية حي الداخلة أكادير

دكتوراه دولة في العلوم - تخصص الجيولوجيا -جامعة القاضي عياض - كلية العلوم المسملالية مراكش

الحو اعمو

13/04/2021

115/2021

+212671712968

إجازة في العلوم - تخصص علوم الأرض -جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية العلوم بفاس

الطابق الأول رقم 252 تجزئة | الواد الأحمر - الرشيدية

محمد السالمي

13/04/2021

101/2021

+212661987900

الزنقة 12 رقم 43 حي المسيرة الرشيدية

بجامعة ابن طفيل - كلية العلوم - القنيطرة ماستر تخصص تحليل الموارد والاخطار الطبيعية

الحسين الكبوس

29/03/2018

49/2018

درب كسوس رقم 6 شارع الحسن الثاني الرباط

دبلوم الدراسات المعمقة بجامعة محمد الخامس -كلية العلوم بالرباط - تخصص الجيولوجيا

29/03/2018

19/2018

تعتمد صلاحية تجديد هذا الاعتماد لمدة أربع (04) سنوات . نوات ابتداء من تاريخ 13 يناير 2026 يناير

+212641993461

إقامة بديعة 2 تريبلكس رقم 18 الهرهورة تمارة

موسكو ماستر في العلوم الجيولوجية بجامعة لومونوسوف

الشرقي رحمتي

29/03/2018

50/2018

+212661288448

رقم 25 شارع ادريس 1 الشقة Al مكناس

دكتوراه في العلوم والتقنيات بجامعة شعيب الدكالي -ولوجية البحرية التخطيط التدبير والبيئة الجيولو دكتوراه في العلوم بجامعة بوردو 1 - تخصص علم الرواسب البحرية والمناخ

أسماء المحمدي علوي

.....

.....

.....

عن أبي هريرة رضي الله عنه
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا يَحْكِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، اعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ».
[متفق عليه]

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7502-5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026
صفحة : 2331

إعلانات وبلاغات

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

حول مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال"

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لا سيما في مادتيه 4 و 7 ، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس النواب

بتاريخ 08 يناير 2026، من أجل الإدلاء برأيه حول مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال. "

وفي هذا الإطار، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإعداد مشروع رأي في الموضوع.

وخلال دورتها العادية التاسعة والسبعين بعد المائة (179) المنعقدة بتاريخ 26 فبراير 2026، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي.

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، بالإضافة إلى مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين.

لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن

رئيس اللجنة ومقرر الموضوع : جواد شعيب

الملحق 1 لائحة أعضاء لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن

الملحق 2 : لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 152 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 08 يناير 2026، من أجل الإدلاء برأيه حول مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال "

ويندرج مشروع القانون رقم 29.24 ضمن دينامية الإصلاحات ذات الأولوية التي تحظى بعناية خاصة من قبل جلالة الملك حفظه الله، بالنظر إلى اتصالها المباشر بأكثر الفئات هشاشة، وهي فئة الأطفال، التي تقتضي حماية قانونية فعالة، وتكفلاً اجتماعياً مؤسساتياً، يضمنان صون كرامتها ومصلحتها الفضلي. كما يأتي مشروع القانون، حسب الجهة صاحبة المبادرة التشريعية، في سياق ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدستورية والدولية للمملكة في مجال حقوق الطفل، وفي تفاعل مع الملاحظات والتوصيات التي سبق أن قدمتها الهيئات الوطنية والدولية في تقاريرها بشأن وضعية الطفولة داخل مراكز ومؤسسات الرعاية الاجتماعية 3

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن المجلس يضع قضايا الطفولة في صلب المجالات التي يتتبع تطور أوضاعها ويواكبها بالدراسة والاقتراح، سواء ضمن تقاريره السنوية أو من خلال الآراء التي سبق أن أدلى بها بشأن فعلية حقوق الطفل، والحد من ظاهرة تزويج الطفلات، وتعزيز الحماية القضائية للطفل في ضوء مراجعة قانون المسطرة الجنائية، وتحصين المصلحة الفضلى للطفل ضمن ورش مراجعة مدونة الأسرة، فضلاً عن التأكيد على ضرورة توفير بيئة رقمية دامجة وآمنة للأطفال.

وبالتالي، فإن تناول المجلس لمشروع القانون رقم 29.24 يستحضر الآراء والتقارير التي راكمها في الموضوع، من حيث المقاربة والرؤية والمبادئ التوجيهية والإطار المرجعي، وغيرها من المحددات التي يعتمدها المجلس في اشتغاله على القضايا المرتبطة بالطفل، وفي مقدمتها أحكام الدستور، واتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها بلادنا، والتطورات التي تشهدها مقاربات حماية الطفولة على الصعيد الدولي وكذا تنزيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، فضلا عن واقع الحال بالنسبة للأطفال المودعين في مراكز حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

هذا، وقد تم إعداد مشروع الرأي ارتكازا على منهجية (SWOT) في تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر التي ينطوي عليها مشروع القانون رقم 29.24 ، وهي مداخل تحليلية من شأنها تعزيز انسجامه التشريعي وتحسين أثره القانوني والمؤسساتي، بما يرسخ المصلحة الفضلى للطفل كمرجعية مؤطرة لكل مبادرة تشريعية أو إصلاح مؤسساتي في هذا المجال.

مجلس المستشارين، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 2924 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، ص 38

https://www.merpse.gov.ma/PDF/PPL/Projets/N/3054/Conseillers/RAP_COM_1.pdf لا سيما التقارير والآراء التالية : فعلية حقوق الطفل، مسؤولية الجميع (2016)، ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟" (2019)، من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية الأطفال (2024) رأي المجلس حول مشروع قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق
بالمسطرة الجنائية" (2025)

I.

الإطار المرجعي لحماية الطفولة

صفحة : 2333

تشكل حماية الطفولة رهانا أساسيا من رهانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا، وهي مسؤولية ملقاة بموجب الدستور ومقتضيات مدونة الأسرة، على عاتق الدولة والأسرة، بل والمجتمع برمته.

وتعتبر حماية الطفولة مجالا ذا طابع مركب لأنه يشتمل على عدة أبعاد سياسية، ومؤسساتية، ومعيارية واجتماعية وثقافية واقتصادية وعملية. كما أنه يتطلب تدخل عدة فاعلين سواء الحكوميين أو غير الحكوميين على المستويين الوطني والترابي، فضلا عن كونه يهم عدة شرائح من الأطفال تتسم بالتباين من حيث الخصائص والإشكاليات. وهو مجال دائم التطور والتغير حسب وتيرة ووجهة الديناميات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ببلادنا.

وبخصوص السياسات العمومية، تتطلب حماية الطفولة، خاصة الأطفال المتخلى عنهم أو الأيتام، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال في وضعية الشارع أو في وضعية صعبة، والأطفال في نزاع أو تماس مع القانون، والأطفال المهاجرون غير المصحوبين تعزيز التنسيق بين جميع القطاعات الوزارية والهيئات العمومية المعنية مع إشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني، وهو ما يقتضي إرادية مؤسساتية قوية تتجسد بشكل ملموس في وضع تدابير مالية ملائمة وتحقيق الالتقائية بين العديد من السياسات العمومية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والترابي، كما تقتضي العمل وفق منطق الاستمرارية والتتبع الصارم لتنزيل التدابير المعتمدة، وضمان استجابة ملائمة لمختلف الإشكاليات بشكل فعال وناجع.

وفي هذا السياق، يبرز التوجه نحو عقلنة التدخل العمومي من خلال إرساء بنيات مؤسساتية للحكامة والتدبير باختصاصات واضحة ومحددة بدقة، وقادرة على ضمان فعلية التنسيق والانسجام والالتقائية بين السياسات والمتدخلين للتكفل بالأطفال في وضعيات الهشاشة المشار إليها، وجعل احترام حقوق الطفل ومصلحته الفضلي هدفا أسمى ، بحيث لا يكون إيداع الطفل في مراكز حماية الطفولة أو في مؤسسة سجنية إلا كخيار أخير يتم اللجوء إليه فقط عند عدم توفر بدائل مناسبة.

وجدير بالذكر أنه عندما يتبين أن التكفل بالطفل من خلال مؤسسة لحماية الطفولة أمر لا مفر منه، يمكن اعتماد نمطين من أنماط التكفل التكفل في مؤسسة لها نظام مفتوح"، أو التكفل داخل مؤسسة لها نظام "محروس"، بما يضمن تلبية احتياجات الطفل على النحو الذي يصون حقوقه الأساسية.

1.1. السياق المعياري

على مستوى الإطار المعياري، ثمة العديد من الصكوك الدولية والنصوص القانونية التي تؤطر مجال حماية الأطفال وإعمال حقوقهم بمن فيهم الأطفال في نزاع مع القانون). وفيما يلي أبرز تلك الوثائق ذات الصلة بالإطار المعياري لمشروع القانون رقم 29.24 :

على الصعيد الدولي :

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (سنة (1989) وبروتوكولاتها الاختيارية : تكرس حقوق الطفل، وتقر المبادئ الأساسية لحمايته : المصلحة الفضلى للطفل، وعدم التمييز، والبقاء في بيئته العائلية والنمو. وبالنسبة للرعاية البديلة، تنص المادة 9 على عدم فصل الطفل عن والديه إلا إذا كان ذلك ضرورياً لحماية مصالحه، بينما تؤكد المادة 20 حق الطفل المحروم من بيئته الأسرية في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة وتنظم المادة 21 مسألة التبني وفق ضمانات قانونية تكفل احترام حقوق الطفل وصون كرامته، في حين تشدد المادة 25 على ضرورة إخضاع وضعية الأطفال المودعين لمراجعة دورية تضمن ملاءمة تدابير الرعاية والظروف الأخرى ذات الصلة بالإيداع ؛

قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (1990)، والتي تنص على أن حرمان الطفل من حريته لا يجوز أن يتم إلا كتدبير استثنائي في أضيق الحدود، ولأقصر مدة زمنية ممكنة، مع وجوب ضمان احترام كرامته الإنسانية وحماية حقوقه الأساسية طوال فترة الإيداع وتؤكد هذه القواعد ضرورة توفير معاملة إنسانية تراعي احتياجات الطفل الخاصة، وتمكنه من الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية والتأهيل، بما ينسجم مع الهدف الإصلاحي والحمائي الذي ينبغي أن يؤطر أي إجراء سالب للحرية ؛

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/142/64) لسنة 2009 7 المتعلق بالمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، والتي ترتكز على مبدأين محوريين يتمثلان في مبدأ الضرورة الذي يقضي بعدم اللجوء إلى الرعاية البديلة إلا عند تعذر بقاء الطفل داخل أسرته؛ ومبدأ الملاءمة الذي يوجب اختيار نمط الرعاية الأنسب لوضعيته الفردية، مع إعطاء الأولوية للرعاية الأسرية على حساب الإيواء المؤسساتي. كما تؤكد هذه الوثيقة على أولوية الوقاية ودعم الأسرة باعتبارهما مدخلاً أساسياً لتفادي الإيداع، وعلى تقليص اللجوء إلى الإيواء المؤسساتي طويل الأمد، وضمان المراجعة الدورية لوضعية الأطفال المودعين، فضلاً عن إعدادهم التدريجي للاندماج المجتمعي بما يحقق استقلاليتهم ويصون كرامتهم.

على الصعيد الوطني :

أبرز النصوص ذات الصلة بأهداف ومقتضيات مشروع القانون رقم 29.24 :

تصدير الدستور الذي يؤكد اختيار المملكة المغربية الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة الحق والقانون سمو الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية ؛

الفصل 32 من الدستور الذي يكرس التزام الدولة بضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يكفل وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها، كما يوجب عليها توفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية. ويؤكد في السياق ذاته، أن التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على كل من الأسرة والدولة، بما يعكس تكاملاً في المسؤولية يروم صون حقوق

الطفل وضمان شروط نموه السليم واندماجه داخل المجتمع ؛
1

---

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-rules-protection-juveniles-

deprived-their-liberty.

https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n09/470/33/pdf/n0947033.pdf

الفصل 32 .... تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية"

الفصل 934 من الدستور الذي ينص على وضع وتفعيل سياسات موجهة للأطفال بهدف معالجة أوضاعهم الهشة على غرار أشخاص وفئات اجتماعية أخرى، وإعادة تأهيل الأطفال في وضعية إعاقة وإدماجهم في الحياة الاجتماعية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع ؛

القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ، بما في ذلك المؤسسات التي تستقبل الأطفال في وضعية صعبة أو هشاشة، من خلال تحديد شروط إحداثها والترخيص لها، وقواعد التسيير، ومعايير الاستقبال والإيواء، وآليات المراقبة والتتبع من أجل توفير شروط الحماية والرعاية داخل هذه البنيات ؛

القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين، الذي يحدد شروط ثبوت حالة الإهمال بمقرر قضائي، وإجراءات إسناد الكفالة للأشخاص أو الأسر أو المؤسسات المؤهلة ، بما في ذلك الإيداع المؤقت للأطفال المهملين في مراكز أو مؤسسات حماية الطفولة كتدبير احترازي يلجأ إليه القضاء متى تبين أن بقاء الطفل في محيطه الأسري يشكل خطراً على سلامته أو يتعذر معه ضمان رعايته وحمايته ويكتسي هذا الإجراء طابعاً مؤقتاً يهدف إلى توفير الحماية العاجلة والرعاية الضرورية للطفل إلى حين البت في وضعيته النهائية، سواء بإرجاعه إلى أسرته بعد زوال أسباب الإهمال، أو بإسناد كفالته وفق الضوابط القانونية المعمول كما يحددها نص القانون ؛

مقتضيات القانون الجنائي لا سيما الفصول 13، 138 139 140 ، 327 459 465 12467-2 ، سواء كان فيه الحدث مسؤولا من الناحية الجنائية عن أفعاله، أو كان ضحية أفعال جرمية من الأغيار، وكذا مقتضيات قانون المسطرة الجنائية المادة 458 وما يليها 13 التي تحدد سن الرشد الجنائي في 18 سنة وتبين القواعد المطبقة على الأحداث الجانحين أو في وضعية صعبة، والإجراءات التي يتعين اتخاذها عند الحاجة إلى إيداعهم مراكز حماية الطفولة في حالة نزاع مع القانون، ومؤسسات رعاية الأطفال ضحايا الجنايات والجنح أو الذين يوجدون في وضعية صعبة.

الفصل 34: تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي: معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها :

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع"

---

https://ww
ads/2013/01/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA

NDINA7%D9%84%D1%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9

NAA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf

elle n
cuments/Lon/%D9%83%D9%81%D8%A7%D9%BE%DE%A9%20%D8%A
7%D9 SA7%D9%8

D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86.pdf

https://www.cour

ma/Documents/Lou/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8
%A9%20%D8 99%82%D8%A7%D9%86%D9%8

A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A.pdf

20%D8%B1%D9%82%D9%85% https://bibliotheque esri
ma/uploads/files/maktabu/11/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9
%

2002.012620%D8%A7%D9%84%D9%85%DINAA%D8%B9%D9%84%D9%85%20%DISAINDINA7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%B7%DRABIND%D9%84%D8%AC

.2.1. الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي

تعد السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة (2015-2025، التي يشرف عليها القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، الإطار الاستراتيجي لسياسة الدولة في مجال حماية الطفولة.

وتستهدف هذه السياسة العمومية، التي تدخل في السنة الأخيرة من برنامجها الوطني التنفيذي الثاني 2026-2023 جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً ويكونون في حاجة إلى الحماية سواء كانوا ضحايا للاعتداء أو الإهمال أو العنف أو مختلف أشكال الاستغلال، بما في ذلك بيع الأطفال والاتجار بهم، أو كانوا في وضعيات هشاشة اجتماعية واقتصادية، كالأطفال المحرومين من الوسط العائلي اليتامى والمتخلى عنهم، والأطفال المنحدرين من أسر فقيرة أو القاطنين بمناطق قروية معزولة، أو المنتمين إلى أسر عاجزة عن القيام بوظائفها التربوية والحمائية أو تعانى اختلالاً وظيفياً. كما تشمل الأطفال غير المتمدرسين، والأطفال العاملين، والأطفال في وضعية الشارع، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال الذين يعانون من الإدمان والأطفال المقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال المهاجرين، فضلاً عن الأطفال الشهود الذين قد يتعرضون لتبعات نفسية واجتماعية خاصة.

ولا يقتصر نطاق هذه السياسة على فئة الأطفال فحسب، بل يمتد ليشمل الأسر والمجالات المحلية التي يعيشون وينمون في كنفها، بما في ذلك الأسر البيولوجية، والأسر المتكفلة أو الممتدة، والأسر أحادية الوالدين، والأسر الفقيرة أو في وضعية هشاشة، وكذا الأسر القاطنة بمناطق قروية معزولة تفتقر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو تلك التي تعيش أوضاعاً صعبة تعجز معها عن حماية أطفالها وضمان

نموهم السليم. وتتمفصل هذه السياسة إلى مجموعة من البرامج التنفيذية، من أبرزها حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، والنهوض بكفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري، وحماية الأطفال من مخاطر الأنترنت، وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع، إضافة إلى مواكبة الأطفال المقيمين بمؤسسات

الرعاية الاجتماعية لما بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة، بما ييسر انتقالهم الأمن إلى الاستقلالية والاندماج

المجتمعي.

أما على مستوى الحكامة، فتتولى اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، برئاسة السيد رئيس الحكومة، تتبع تنزيل مضامين هذه السياسة العمومية وتدابير برنامجها الوطني التنفيذي. وتتألف اللجنة، بالإضافة إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة من عدة قطاعات حكومية، لا سيما وزارة العدل، ووزارة الداخلية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل.

---

https://social.gov.ma/%d8%a7%d9%84%d8%b7%d9%81%d9%88%d9%
%884%d8%a9/%d8%aa%d8%b9%d

b1%d9%8a%d9%81/

المؤطر رقم 1 : تحيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 15 على مجموع تدابير الوقاية والتصدي لجميع أشكال الإهمال والاعتداء والعنف والاستغلال المرتكبة في حق الأطفال. وتهدف هذه السياسة إلى إرساء بيئة توفر الحماية لجميع الأطفال، طبقا لأحكام دستور المملكة الذي يضمن ويكرس حقوق الأطفال، والتزاما بمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل الحق في الحماية ، وعدم التمييز، والمصلحة الفضلى للطفل، والحق في الحياة والبقاء والنمو، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الأطفال.

II. التنظيم والبنيات الإجرائية

1.11. تعدد المتدخلين

على المستوى الإجرائي، ينخرط العديد من الفاعلين والهيئات والبنيات من مختلف التخصصات والصلاحيات في تنزيل السياسة المندمجة لحماية الطفولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر نذكر من بينها اللجان الإقليمية التي يترأسها عمال العمالات والأقاليم، ومراكز المواكبة لحماية الطفولة آليات ترابية مندمجة)، ووحدات حماية الطفولة، والقضاة، وضباط الشرطة القضائية، ومصالح مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وجمعيات المجتمع المدني الشريكة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، والمربون والمدرسون والمساعدون الاجتماعيون والنفسيون، والأطر الصحية.

هذا، وبالنسبة لمراكز حماية الطفولة ذات النظام المحروس" المخصصة لاستقبال الأطفال في نزاع مع القانون أو في وضعية صعبة، فإن تدبيرها يتم تحت سلطة القضاء وبتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالعدل. أما التسيير الإداري والتربوي لهذه المراكز، فتشرف عليه السلطة الحكومية المكلفة بالشباب 17.

---

15 Processus d'élaboration d'une Politique publique intégrée de protection de l'enfance-Rapport d'étape Juin 2013-ministère de la Solidarité de la Femme et du Développement social

10 تنص المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل على حق هذا الأخير في الحماية من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته".

راجع 17

قرار لوزير الشباب والرياضة رقم 95780 (11) يوليوز (1981) يتعلق بتنظيم وتحديد اختصاصات مؤسسات حماية الطفولة للتسوية -https://mjcc.gov.ma/wp content/uploads/2022/02/arrete centre de protection 1 exact.pdf

قرار لوزير الشباب والرياضة رقم 1460.14 (23) سبتمبر (2014) بتغيير وبتتميم قرار وزير الشباب والرياضة رقم 957.80 المتعلق بتنظيم وتحديد اختصاصات مؤسسات حماية الطفولة للتسوية

https://mjcc.gov.ma/wp-content/uploads/2022/02/bo_arrete_146014_enfance.pdf

---

الجريدة الرسمية عدد 7502-5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026
صفحة : 2338

18 وعلاوة على ذلك، ينص القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية على إحداث مراكز الإصلاح والتهذيب للتكفل بالمعتقلين الأحداث، وهي بنيات سجنية تابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ومخصصة لإيداع الأطفال الجانحين بما يراعي سنهم ووضعيتهم القانونية وحاجتهم إلى التربية والتأهيل وإعادة الإدماج كما يؤكد القانون 19 على مبدأ الفصل بين الفئات داخل الفضاء السجني، حيث يلزم بأن تتوفر كل مؤسسة

سجنية تستقبل الأحداث على حي مستقل أو مكان منفصل كليا على الأقل عن أماكن إيواء السجناء البالغين، ضمانًا لحمايتهم وتفاديا لأي تأثيرات سلبية قد تمس مسارهم التربوي والإصلاحي.

ومن جهتها، تتولى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 20، ولا سيما عبر الشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني، وبتعاون مع السلطات المحلية ذات النفوذ الترابي، الإشراف على مؤسسات رعاية الطفولة ذات "النظام المفتوح" من خلال الترخيص والمراقبة والمواكبة للجمعيات المسيرة لهذه المؤسسات، فيما تقدمه من خدمات المساعدة الاجتماعية والدعم التربوي والنفسي للأطفال في وضعية صعبة (اليتامي، المهملون المتخلى عنهم، في وضعية الشارع .... ومصاحبتهم خلال مسار الحماية، بالإضافة إلى دعم التمدرس بالنسبة للأطفال المنحدرين من أسر معوزة أو مناطق نائية.

2.11. وضعية الأطفال في مراكز الحماية ومؤسسات الرعاية

مراكز حماية الطفولة ذات النظام المحروس

بلغ عدد مراكز حماية الطفولة المفعلة على المستوى الوطني 17 مركزا 21 في 2024 ، من بينها 4 مخصصة للإناث. ويتراوح عدد نزلاء هذه المراكز بين 3000 و 4000 نزيل 22. وقد وقفت دراسة لمنظمة اليونيسف 23 شملت مراكز حماية الطفولة بكل من مدن الرباط وطنجة ووجدة، على جملة من الاختلالات، من أبرزها :

(أ) غياب المعايير والشروط الملائمة فيما يتعلق بالاستقبال والحماية والإشراف ؛

ب الاكتظاظ، إضافة إلى غياب فصل النزلاء حسب السن ومستوى الهشاشة اختلاط فئات هشة من الأطفال في وضعية صعبة مع قاصرين في نزاع مع القانون)، مما يطرح إشكالات كبيرة على مستوى سلامة الأطفال ونموهم ؛

(ج) رغم أن مراكز حماية الطفولة ليست مخصصة لتكون مؤسسات سالبة للحرية، إلا أن العديد منها يضطلع عملياً بهذا الدور. لذلك فإن استعمالها كمراكز احتجاز بحكم الواقع يثير مخاوف جدية بشأن مدى ملاءمتها كاليات للحماية ؛

المادة 3 الجريدة الرسمية عدد 7328 (22) أغسطس (2024)

المرجع نفسه، المادة 16

20 مرسوم رقم 2.19.693 صادر في 12 من رجب 1442 (24) فبراير 2021) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد

6971 (22) مارس (2021) قطاع الشباب مشروع نجاعة الأداء، مشروع قانون المالية لسنة 2025، ص 62

22 جلسة إنصات إلى وزارة العدل، فبراير 2026

23 UNICEF, pratiques de détention et alternatives non privatives de liberté pour les enfants, étude de cas au Maroc, 2025, page 35

د لا يتم دائماً اللجوء إلى الاعتقال كملاذ أخير، وهو ما يستدعي إجراء إصلاحات مستعجلة للبنيات التحتية وقواعد الإيداع.

كما توصي الدراسة بإعطاء الأولوية للعدالة التصالحية، والإشراف الأسري، والإيداع لدى منظمات المجتمع المدني بدل اللجوء بشكل ممنهج إلى الإيداع في مراكز ذات نظام محروس.

مراكز الإصلاح والتهذيب مؤسسات سجنية

2339

تعمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على وضع برامج خاصة برعاية المعتقلين الأحداث، وذلك في إطار اضطلاعها بما أناطه بها المشرع من اختصاصات لا سيما "إعداد والسهر على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال إعادة إدماج السجناء، والحفاظ على سلامتهم وسلامة الأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون والمساهمة في الحفاظ على الأمن العام 24.

وحسب المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 25، يمثل الأحداث حوالي 1 في المائة من مجموع الساكنة السجنية، حيث بلغ عددهم 1136 حدث إلى غاية نهاية يناير 2026 وتتشكل الغالبية الساحقة منهم من الذكور (1100) أي بنسبة 96.8 في المائة). وقد ارتكب 56 في المائة من القاصرين (635) جنحاً أو جرائم متعلقة بالأموال، في حين أن 13.4 في المائة (153) ارتكبوا جنحا وجنايات ماسة بالأمن والنظام العام. ويوجد حوالي 56.6 في المائة من الأحداث المعتقلين رهن الاعتقال الاحتياطي، أي ما يعادل 644 حدثا 512 منهم قضوا إلى غاية 29 يناير 2026 أقل من 6 أشهر، و 100 تتراوح المدة التي قضوها من 6 أشهر إلى سنة، و 32 تفوق المدة التي قضوها سنة.

مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال ذات النظام المفتوح

يبلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال في وضعية صعبة 119 مؤسسة 26، غير أن هذا العدد يهم فقط مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخص لها بموجب القانون 65.15.

ويبلغ عدد الأطفال المودعين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة والمتخصصة في مجال الأطفال في وضعية صعبة ما مجموعه 8698 مستفيداً ومستفيدة، إلى غاية سنة 2024 - 27 - .

---

24 العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

المادة الأولى من المرسوم رقم 2.08.772 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21) ماي (2009) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية

29 جلسة الإنصات إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فبراير 2026

معطيات واردة من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2026

27 وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مشروع نجاعة الأداء، مشروع قانون المالية لسنة 2025

ومن جهة أخرى، تفيد المعطيات المتوفرة 28 أن تدابير الحماية القضائية والاجتماعية، المحروسة وغير المحروسة، قد شملت في السنوات الأخيرة عشرات الآلاف من الأطفال، كالتالي :

الأطفال في نزاع مع القانون :

شهدت الفترة ما بين سنتي 2020 و 2023 ارتفاعا في عدد قضايا الأطفال في نزاع مع القانون وعدد المتابعين، حيث انتقلا على التوالي من 18811 إلى 26529، ومن 21716 إلى 32940، وهو ما يشير إلى تزايد مستمر من سنة لأخرى لهذه الظاهرة. وخلال الفترة ما بين 2022 و 2023، تم قبل صدور الحكم إيداع 1724 حدثا، أي ما يعادل 8.2 في المائة من الأطفال المعنيين في مؤسسة لحماية الطفولة. أما بعد صدور الحكم، فقد تم إيداع 8.5 في المائة من الأحداث (1360) في مؤسسة سجنية، فيما جرى إيداع 4.5 في المائة منهم بمؤسسات حماية الطفولة (1046).

الأطفال ضحايا الجرائم :

بلغ العدد الإجمالي للقضايا 33829 قضية ما بين سنتي 2019 و 2023، فيما وصل العدد الإجمالي للمتابعين 36644 شخصا بمتوسط سنوي يبلغ 6766 للقضايا و 7329 للمتابعين). أما بخصوص طبيعة الجرائم المرتكبة في حق الأطفال، فتأتي الاعتداءات الجنسية في المرتبة الأولى، تليها الاعتداءات الجسدية يشكلان 77 في المائة من مجموع الجرائم. ويمثل الذكور

90.3 في المائة من الضحايا، مقابل 9.7 في المائة بالنسبة للإناث. كما أن حوالي ثلث الضحايا مودعون في مركز الحماية الطفولة أو مؤسسة للرعاية الاجتماعية.

الأطفال المهملون :

في سنة 2023 بلغ عدد الأطفال المهملين 2105 طفل، 839 تم العثور عليهم و 1266 تم التخلي عنهم بصفة تلقائية 29.

هذا، وإذا كانت المعطيات المتعلقة ببنيات استقبال الأطفال المهملين أو في وضعية صعبة تعكس اتساع حجم ونطاق الظاهرة، وتطور الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية والمجتمع المدني لتوفير الحماية والرعاية الملائمتين، فإنها تبرز في المقابل جملة من الإكراهات البنيوية والوظيفية المستمرة التي سبق أن وقف عليها تقرير للمجلس الأعلى للحسابات 30 بشأن المؤسسات التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة بما في ذلك فئة الأطفال. فقد سجل التقرير تقادم النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لعمل الجمعيات المشرفة على عدد كبير من هذه المؤسسات، ورصد أوجه قصور في أنماط التدبير والحكامة تنعكس على جودة التكفل بالأطفال المستفيدين. كما أشار إلى نقائص في مراقبة استعمال الإعانات والأموال العمومية، بما يستدعي إرساء آليات تتبع أكثر صرامة وشفافية، فضلاً عن ضعف الموارد المالية ومحدودية مساهمة التمويلات العمومية في تغطية تكاليف التسيير. وإلى جانب ذلك، تمت الإشارة إلى عدم ملاءمة بعض البنيات التحتية والخدمات المقدمة، سواء من حيث الطاقة الاستيعابية أو احترام معايير التكفل مع تسجيل حالات اكتظاظ وظروف إقامة لا ترقى دائماً إلى مستوى يضمن كرامة الأطفال وحقوقهم.

جلسة إنصات إلى وزارة العدل، 4 فبراير 2026

20 المصدر نفسه

26 24

المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة، 2008، لا سيما الصفحات 14 و 24 و 26 .

III. عرض مضامين مشروع القانون رقم 29.24

1.11. دواعي وأهداف مشروع القانون 31

يمكن إجمال دواعي وضع تشريع وطني جديد يؤطر منظومة الحماية القضائية والرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال الموجودين في وضعيات هشاشة، في مجموعة من الاعتبارات، من أبرزها :

تعدد المتدخلين في مجال حماية الطفولة، وما يترتب عن ذلك من تداخل في الأدوار وغياب الوضوح في المسؤوليات ؛

انخراط ثلاثة قطاعات وزارية في تدبير المؤسسات المخصصة لحماية الطفولة، وما قد يطرحه من اختلاف في الرؤى والمقاربات وعدم الانسجام بين تدخلات القطاعات الثلاث ؛

. صعوبات في التنسيق وخلق الالتقائية بين مختلف التدخلات في مجال حماية الطفولة ؛

وجود فراغ قانوني أو قصور في التأطير التشريعي لبعض الجوانب في مجال حماية الطفولة :

ضعف آليات مراقبة وتتبع وتقييم آليات حماية الطفولة وأثر ذلك على نجاعة وفعالية وجودة عرض الخدمات المقدمة في هذا المجال ؛

. إشكالات مرتبطة بمراقبة وتتبع الأطفال المودعين بالمراكز ذات النظام المحروس أو بالمؤسسات السجنية.

ومن أجل معالجة هذه الإشكاليات والصعوبات القانونية والعملية، يروم مشروع القانون إرساء هندسة شاملة المجال حماية الطفولة، من خلال الانتقال من تدبير قطاعي متفرق إلى منظومة موحدة قائمة على الوضوحالمؤسساتي والتقائية التدخلات، وإدراج المقاربة الحقوقية في معالجة إشكاليات الأطفال في وضعيات هشاشة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

وفي هذا التوجه، يندرج إحداث وكالة وطنية خاصة بحماية الطفولة تمنح الاختصاصات الحصرية في هذا المجال، مع تمكينها من الموارد والإمكانيات اللازمة للقيام بأدوارها، وتعزيز أجهزتها الإدارية وآليات التدبير والتسيير والتقرير بشكل تشاركي، وذلك بما يتيح تنسيقاً فعلياً بين مختلف الهيئات والقطاعات المعنية بقضايا الطفولة كما يهدف المشروع إلى جعل الوكالة السلطة الوحيدة ذات الإشراف المباشر على مراكز حماية الطفولة بنظاميها المحروس والمفتوح، وكذا مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، وتحديد اختصاصاتها في التخطيط والترخيص والتتبع والمراقبة ورصد وضعية الأطفال المودعين بها، مع ترتيب المسؤوليات الضرورية بشكل واضح، حسب تخصص كل صنف من هذه البنيات الاستقبالية - 32-.

جلسة الإنصات إلى وزارة العدل، 4 فبراير 2026

12 مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات حول مشروع قانون رقم

الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، ص 39-40.

2924 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية

https://www.chambredesrepresentants
ma/sites/default/files/loi/Rapportl.1-2924 pdf

المؤطر رقم 2 المسار الإعدادي لمشروع القانون رقم 29.24

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون رقم 29.24، قبل الشروع في مسطرة المصادقة عليه ابتداءً من 19 يونيو 2025 تاريخ عرضه على مجلس الحكومة، لم يكن في صيغته الحالية الموحدة، إذ كانت مقتضياته موزعة في الأصل بين مشروعي قانونين منفصلين سبق للقطاع الحكومي المكلف بالعدل إدراجهما ضمن مخططه التشريعي القطاعي مشروع القانون الأول، يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة والنظام المطبق بالمؤسسات التابعة لها. أما مشروع القانون الثاني، فيتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج 33

بالموازاة مع المسار الإعدادي لمشروع القانون السالف الذكر، أطلق القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، دراسة قبلية سنة 2025 حول جدوى إحداث وكالة وطنية للأطفال المحتاجين إلى الحماية 34 فوفق رؤية القطاع الحكومي، يجب أن يأتي إحداث وكالة وطنية الحماية الطفولة كاستجابة مؤسساتية تمكن الدولة من تحمل كامل مسؤوليتها في مجال حماية الطفولة مع الاحترام التام للأحكام القانونية التي تحدد اختصاصات القطاعات والهيئات الأخرى العاملة في مجال الطفولة، والاعتراف بالدور الريادي الذي يلعبه المجتمع المدني في معالجة قضايا هذه الفئة الاجتماعية، حيث يُنظر إليه كشريك أساسي للدولة في تنفيذ البرامج والمخططات العمومية المتعلقة بالطفولة 35.

2.111. بنية مشروع القانون وأبرز مقتضياته

يتألف مشروع القانون رقم 29.24 في صيغته النهائية بعد استكماله لمساره التشريعي بين غرفتي البرلمان 34 من 220 مادة موزعة على 6 أقسام بينما تشتمل الصيغة التي توصل بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من مجلس النواب، على 213 مادة موزعة على خمسة أقسام كالتالي :

. القسم الأول : أحكام عامة (المواد: (4-1)

القسم الثاني : الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ومراكز حماية الطفولة التابعة لها (المواد: (147-5

- القسم الثالث : في شأن الأحداث المودعين بالمؤسسات السجنية التابعة للإدارة المكلفة بالسجون (المواد 148-151)

. القسم الرابع مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال (المواد: 152-198)

----------,,,,,,,,

وزارة العدل، مشروع نجاعة الأداء، مشروع قانون المالية لسنة 2025ء ص 79-80

https://lof finances gov ma/sites/default/files/budget/files/pdp 06-justice_2025_ar.pdf/ent-7449101148153199532

https://lof finances goy ma/sites/default/files/budget/files/pdp_48-solidarite_insertion_sociale_et famille_2026_ar pdf/cut

-4599404276457255654 وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مشروع نجاعة الأداء، مشروع قانون المالية لسنة 2026، ص 67.9

15 جلسة الإنصات إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 4 فبراير 2026 صادق عليه مجلس المستشارين في قراءة ثانية، خلال الجلسة العامة التشريعية المنعقدة بتاريخ 3 فبراير 2026

القسم الخامس : الأحكام الخاصة بنظام الحرية المحروسة والرعاية اللاحقة (المواد :

199-205)

. القسم السادس : أحكام متفرقة وانتقالية وختامية (المواد : 206-220)

هذا، ومن أبرز المقتضيات التي ينص عليها مشروع القانون، تصنيف مراكز حماية الطفولة إلى نظامين : نظام محروس يستفيد فيه الأطفال في نزاع مع القانون من الخدمات داخل المركز وفق ضوابط محددة ونظام مفتوح يسمح بالاستفادة من الأنشطة داخل المركز وخارجه وفق شروط قانونية مضبوطة، وذلك بالنسبة للأطفال في وضعية صعبة أو حالة الإهمال أو ضحايا جنايات أو جنح.

كما ينص المشروع على إمكانية تحويل الأطفال من المؤسسات السجنية إلى مراكز حماية الطفولة ذات النظام المحروس في إطار تغيير التدبير أو بموجب مقرر قضائي، بما في ذلك النزلاء المودعون احتياطيا، وكذا جميع الأحداث منذ بداية الاحتكاك مع أجهزة العدالة، مع تقوية الشراكة بين الوكالة والإدارة العامة للسجون لتعزيز استفادة النزلاء من برامج التكوين والتأهيل.

ويتضمن المشروع أيضاً تحديداً دقيقاً لفئات الأطفال المعنيين بكل صنف من أصناف المراكز، وفق وضعياتهم القانونية والاجتماعية الأطفال في نزاع مع القانون الأطفال في وضعية صعبة، ضحايا الجرائم وغيرهم)، مع إرساء مؤسسات للرعاية الاجتماعية متخصصة بالأطفال، من قبيل مؤسسات كفالة الأطفال المهملين، ومؤسسات استقبال الأطفال وحمايتهم، ومؤسسات التكفل بالأطفال المتمدرسين أو في وضعية إعاقة أو تشرد، إضافة إلى مؤسسات الإسعاف الاجتماعي المتنقل.

وبإفراده لقسم خاص بالرعاية اللاحقة بالنسبة للأطفال نزلاء المراكز المحروسة، بكرس المشروع المقاربة القائمة على الوقاية والتأهيل والمصاحبة البعدية من خلال تتبع الأطفال بعد مغادرتهم مراكز الحماية للتحقق من اندماجهم في محيطهم العائلي والاجتماعي والاقتصادي

IV تحليل نقدي لمضامين مشروع القانون رقم 29.24 نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT)

ملاحظات عامة

. إن تحديد مدى جدوى إحداث وكالة وطنية لحماية الطفولة ينبغي أن يتم استنادا إلى دراسة قبلية طبقا لمقتضيات القانون - الإطار رقم 3650.21 ؛

حسب عدد من الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم، لم يتم إجراء مشاورات كافية وموسعة مع الأطراف المعنية أثناء إعداد مشروع القانون ؛

. في غياب توافق إيجابي وصلب من قبل الفاعلين، فإن تطبيق مشروع القانون بعد اعتماده ستواجهه صعوبات التملك المؤسساتي والمقبولية الجماعية، لا سيما في المجالات الترابية حيث توجد مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، والتي يتم تدبيرها بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني ؛

طبقا لأحكام المادة 40 من القانون الإطار رقم 5021 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، في تنصيصها على وجوب أن يكون كل مشروع قانون يرمي إلى إحداث مؤسسة عمومية موضوع دراسة قبلية تنجزها السلطة الحكومية المعنية".

---

https://www. finances gov ma/Publication/cabinet/2021/BC-7007-Dahir-1.21.89-Ref-EEP-Loi-50-21-Ar.pdf

---

. لم يحدد مشروع القانون، ضمن العبارات التي عرفها في أحكامه العامة، مدلولا المفهومين أساسيين هما: المصلحة الفضلى للطفل وحماية الطفولة ؛

. إن الأهداف والمجالات التي يشملها مشروع القانون لا تغطي سوى نطاق محدود جدا في منظومة حماية الطفولة، ألا وهو حماية الأطفال المودعين بمراكز حماية الطفولة أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

المؤطر رقم 3 إنجاز دراسة قبلية

" يجب أن يكون كل مشروع قانون يرمي إلى إحداث مؤسسة عمومية موضوع دراسة قبلية - تنجزها السلطة الحكومية المعنية.

يتعين على هذه الدراسة أن :

توضح الأسباب التي تدعو إلى إحداث المؤسسة العمومية موضوع مشروع القانون ؛

تبين أن المهام التي ستسند إليها لا تمارسها، وفق التشريع الجاري به العمل أي مؤسسة عمومية أخرى، وأنه لا يمكن عند الاقتضاء، ممارستها بصورة مرضية، من لدن مؤسسة عمومية أخرى أو بنية إدارية ؛

تبرر أن مهام المرفق العمومي المنوطة بها لا يمكن أن تكون موضوع نمط آخر من أنماط تدبير المرافق العمومية ؛

تشير إلى مصادر تمويله وتقيم الانعكاسات المتوقعة لإحداثه على الميزانية العامة للدولة".

القانون - الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، المادة 3640

أبرز نقاط القوة

1 تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الأطفال المودعين بمراكز حماية الطفولة، من خلال النص على العديد من المقتضيات المتعلقة باحترام حقوق الأطفال المودعين، وبروتوكولات التكفل والحكامة، والتدبير الإداري والمالي ؛

2 إيلاء أهمية كبرى لحقوق الطفل : مراعاة المصلحة الفضلى للطفل، ومبدأ عدم التمييز، والحق في النمو، والحفاظ على سلامته الجسدية والنفسية، وتفريد الخدمات المقدمة، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومراعاة احتياجات النزلاء في وضعية إعاقة (المادتان (3-2)، والمقتضيات التي تهم ظروف إيواء الطفل النزيل المواد (52) إلى (58)، والمقتضيات الخاصة بالنزيلات الحوامل والنزيلات المرفقات بأطفالهن المادة 57) والمادة (90) والأطفال المولودين داخل المركز والمقتضيات المتعلقة بالتكفل والتتبع الطبي المواد من 85 إلى (97)، والمقتضيات المتعلقة بالتمدرس والتعليم والتكوين المهني المواد من 48 إلى (60) ، والمقتضيات المتعلقة بالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والترفيهية المادتان 61 و (62) ؛

3 وضع الوكالة تحت وصاية الدولة وإسناد رئاسة مجلس إدارتها إلى رئيس الحكومة، مما من شأنه تعزيز التنسيق بين القطاعات وتحسين برمجة الميزانية.

---

36 المرجع السابق

أبرز مكامن القصور

1- ضعف في وضوح الغاية من مشروع القانون

. ثمة جملة من العناصر التي تؤثر سلبا على وضوح الغاية من مشروع القانون :

يوحي عنوان مشروع القانون المتعلق بالوكالة الوطنية لحماية الطفولة باضطلاع هذه الوكالة باختصاص شامل يغطي جميع أبعاد حماية كافة الأطفال، انسجاماً مع السياسة العمومية للدولة غير أنه، كما هو محدد في المادة 7 ، فإن مجال تدخل الوكالة يقتصر على إدارة وتدبير مراكز حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، دون أن تمتد اختصاصاتها إلى جوانب أساسية أخرى، من قبيل تعزيز بنية الأسرة، والبدائل الممكنة عن الإيداع بالمؤسسات، والوقاية من المخاطر، أو الآليات الترابية لحماية الطفولة ؛

ربط تنفيذ عدد من مقتضيات مشروع القانون بنصوص تنظيمية يناهز عددها عشرون نصا دون تحديد أجال إصدارها ؛

تداخل في المهام والمسؤوليات بين الوكالة بموجب مشروع القانون وقطاعات وزارية وعمومية أخرى، لا سيما مصالح القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ومؤسسة التعاون الوطني، طبقا لمقتضيات القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ونصوصه التنظيمية.

2 - ضعف في ضمانات الحكامة الجيدة .2

- حول تركيبة مجلس الإدارة (المادة (12) :

لم يتم تحديد العدد الإجمالي للأعضاء، لاسيما عدد ممثلي الإدارة، وتمت إحالة هذا المقتضى على نص تنظيمي، علماً بأن مجلس الإدارة هو الهيئة التداولية للوكالة، وأن قراراته تتخذ بأغلبية الأعضاء الحاضرين (المادة (16). وفي هذا الصدد، وبهدف إرساء ممارسات الحكامة الجيدة داخل المؤسسات العمومية، ينص القانون الإطار رقم 50.21 على ضرورة التقليص من العدد المرتفع لأعضاء الأجهزة التداولية (المادة 22 منه) ؛

لم يعتمد مشروع القانون مبدأ المناصفة عند تعيين أعضاء الجهاز التداولي للوكالة كما هو منصوص عليه في المادة 27 من القانون الإطار (50.21).

هذا، وإذا كان مشروع القانون لم يحدد عدد أعضاء ممثلي الإدارة في مجلس إدارة الوكالة، فإنه في المقابل حصر عضوية المجتمع المدني في جمعيتين فقط، وهي تمثيلية تبقى ضعيفة مع العلم أن القطاع الجمعوي يشكل شريكا وفاعلاً أساسياً في تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال ؛

عدم تمثيلية هيئات العاملات والعاملين الاجتماعيين المنصوص عليها في القانون رقم 3745.18 ؛

37 https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/2021/B0_7010_Arpdf

عدم تمثيلية الأطفال في انسجام مع مقتضيات المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تنص على إشراك الطفل، إما مباشرة أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة ، في أي إجراءات قضائية أو إدارية تمس الطفولة 38.

. حول استثناء بعض المؤسسات الخاضعة للنظام المفتوح من نطاق تطبيق أحكام مشروع القانون

:)210(المادة(

إذا كان مشروع القانون يهدف من خلال إحداث وكالة وطنية إلى إرساء إطار مؤسساتي موحد ومتكامل الحماية الطفولة، فإن تنصيصه على وجود مؤسسات خارج مجال نفوذ الوكالة وسلطتها 39 من حيث الإحداث والترخيص والحكامة والمراقبة ومعاينة المخالفات

والعقوبات، لا يعزز هدف التوحيد والتجميع والالتقائية ؛

وهذا الاستثناء يشكل تمييزاً لا ينسجم مع مبدأي كونية الحقوق في مجال حماية الطفولة

و عدم قابليتها للتجزيء.

. لا ينص مشروع القانون صراحة على آلية للمراقبة الخارجية والمستقلة لعمل الوكالة، باستثناء المراقبة المالية للدولة (المادة (6).

. مراقبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال المواد 179 إلى 186): ينص القانون على إحداث لجنة محلية متعددة الأطراف يعهد إليها بمراقبة هذه المؤسسات دون أن تحل محل المراقبة المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة، غير أن مشروع القانون لا يحدد بدقة مهامها، أي الجوانب التي يمكنها مراقبتها وتلك التي يتعين عليها مراقبتها. كما لا يشير بتدقيق إلى بروفايلات وكفاءات الأشخاص الممثلين داخل هيئات مراقبة مؤسسات الرعاية، ونوعية الخبرات الملائمة، في حين أن رهان المراقبة يتمثل في التقييم الشامل لجودة التكفل بالأطفال، ومدى احترام حقوقهم، ومعايير وضوابط الرعاية، وهو ما يستدعي توفر معارف وكفاءات متخصصة ؛

لا ينص مشروع القانون 29.24 على مقتضيات من شأنها تعزيز الضمانات التشريعية التي يتعين تخويلها لمديري ومديرات مراكز حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال رغم أنهم يشكلون الحلقة الأساسية في منظومة التكفل بالأطفال. فالبنسبة لمديري مراكز حماية الطفولة، لم يحدد مشروع القانون بشكل دقيق مسؤولياتهم، لا سيما في مجال تدبير الموارد البشرية والمالية، واكتفى بالإحالة في ذلك على نص تنظيمي. أما بالنسبة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية فإن مشروع القانون لا ينص إلا على عقوبات عقوبات جنائية، إنذار، إغلاق غرامات في حق المدير و أو المؤسس المواد من 190 إلى (197) عند ارتكاب مخالفات بحسب درجة خطورتها. في حين كان ينبغي أن يتضمن النص أيضاً مقتضيات تهدف إلى تعزيز الضمانات التشريعية الممنوحة لهذه المؤسسات، إلى جانب تدابير مصاحبة من شأنها دعم قدراتها وتحسين شروط أدائها لمهامها.

---

38 https://www.ohchr.org/ar/instruments-

mechanisms/instruments/united-nations-rules-protection-juveniles-deprived-their-liberty

39 - يتعلق الأمر حسب مشروع القانون بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال التي تتوفر على نظام حكامة خاص ومنظومة متكاملة للمراقبة والتدبير الإداري والمالي، وكذا مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية أو الموضوعة تحت وصايتها.

. لم يؤخذ البعد الترابي بعين الاعتبار بشكل كاف ضمن هيئات اتخاذ القرار، والحال أنه يشكل عنصرا مهما في النهوض بحماية الأطفال في المجالات الترابية، لا سيما على مستوى تحديد الإشكاليات وتوفير التمويلات.

. وعلى الرغم من أن مشروع القانون ينص على إنشاء قاعدة بيانات جهوية ووطنية خاصة بنزلاء مراكز الحماية ومؤسسات الرعاية (المادة (7) ، وكذا وضع سجل إلكتروني على مستوى الوكالة الوطنية خاص بمسك المعلومات والمعطيات الخاصة بالأطفال - النزلاء المادة (8)، فإن هذه التدابير تبقى دون أن تعتبر التزاماً كافياً بموجب القانون من أجل تطوير نظام معلوماتي رقمي ومندمج للتدبير والتتبع والتقييم .

3 - حصر نطاق تطبيق مشروع القانون في مراكز حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، دون أن يمتد إلى باقي مكونات منظومة حماية الأطفال.

4 - ضعف المقاربة التشاركية، وتغليب منطق المراقبة على حساب منطق المواكبة :

. إشراك محدود للجمعيات كفاعل إلى جانب الدولة في تقديم الخدمة العمومية في مجال رعاية الطفولة؛ وفي المقابل يخضع مشروع القانون طبيعة هذه العلاقة مع المجتمع المدني للترخيص والمراقبة والزجر؛

. الطابع الزجري المفرط للمقتضيات المؤطرة للالتزامات والمسؤوليات الملقاة على عاتق مؤسسي ومديري مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، مع غياب آليات مواكبة تقنية ومالية تحفيزية تلتزم الدولة بموجبها بإرساء دينامية تعاون مع الجمعيات، قائمة على الشفافية والمسؤولية.

5 غياب التنصيص على التدابير البديلة عن إيداع الأطفال بمراكز الحماية، كما هو متعارف عليه دولياً، باعتبارها أكثر نجاعة من حيث الكلفة، وأكثر فعالية في احترام المصلحة الفضلى للطفل وإعادة تأهيله وإدماجه.

الفرص السانحة

لقد تم إبراز الفرص التي يتيحها مشروع القانون في سياق إصلاح منظومة حماية ورعاية الطفولة ببلادنا، في معرض بيان دواعيه وأهدافه كما قدمتها الجهة صاحبة المبادرة التشريعية. غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يعتبر أن رصد هذه الفرص وبلورتها بشكل موضوعي لا يمكن أن يتم على الشكل الأمثل إلا في إطار الدراسة القبلية التي يستوجبها القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ولا سيما في المادة 40 منه. ففي ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن إجراء تقييم قبلي للفرص المتاحة التي يحملها مشروع القانون، والوقوف على انعكاساتها الإيجابية المحتملة على منظومة حماية الطفولة ببلادنا، في أبعادها القانونية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

أبرز المخاطر

غياب دراسة قبلية، طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل من شأنها توضيح الأسباب التي تدعو إلى إحداث الوكالة، بما في ذلك عدم التداخل في المهام المنوطة بها مع اختصاصات مؤسسة عمومية أخرى أو بنية إدارية، وكذا تقييم الانعكاسات المتوقعة لإحداثها على الميزانية العامة للدولة

ضعف التشاور مع الأطراف المعنية، المؤسساتية والجمعوية، وما قد يترتب عليه من محدودية إنفاذ مقتضيات مشروع القانون عند دخوله حيز التنفيذ ؛

ضعف ضمانات الأمن القانوني بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني، لاسيما مديرو مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال ؛

تكريس الطابع المشتت والمجزأ السياسة حماية الطفولة على المستوى القانوني والمؤسساتي خاصة مع التنصيص على مؤسسات للرعاية الاجتماعية يتم تدبيرها خارج مقتضيات مشروع القانون وسلطة الوكالة الوطنية ؛

ضعف فعالية مراقبة مراكز حماية الطفولة بالنظر إلى ارتباطها تنظيمياً بالوكالة ؛

التراجع التدريجي لانخراط المجتمع المدني في هذا المجال، وما قد يترتب عنه من إغلاق لعدد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية :

ضعف انخراط ومشاركة المجالات الترابية، رغم أنها تعتبر فاعلا حاسما في مجال تمويل مؤسسات رعاية الطفولة.

خلاصات وتوصيات

لقد بذلت الدولة خلال السنوات الأخيرة جهودا ملحوظة ومتنامية في مجال حماية الطفولة، وأفضت هذه الجهود إلى تحقيق عدة مكتسبات على المستويات الدستورية والقانونية والتنظيمية

والمؤسساتية غير أنه، ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات تستدعى تعزيز فعالية سياسة حماية الطفولة وفق مقاربة أفقية ودامجة، مع تنزيلها بشكل تدريجي لضمان تحقيق نتائج مستدامة.

ويجسد مشروع القانون رقم 29.24 وجود إرادة قوية لدى السلطات العمومية لتعزيز حماية حقوق الطفل بالمغرب، لاسيما الأطفال في وضعيات نزاع أو تماس مع القانون والقضاء، مما يقتضي إيداعهم في مراكز للحماية سواء كانت ذات نظام محروس أو مفتوح، وكذا الأطفال المستفيدون من خدمات التكفل داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية هذا التوجه الرامي إلى إرساء قواعد معيارية وضوابط تدبيرية في هذا المجال.

هذا، وإذا كان مشروع القانون يهدف إلى إعادة تنظيم وتصنيف مراكز حماية الطفولة التابعة حاليا إلى القطاع الحكومي المكلف بالشباب، والتي تستقبل الأطفال في نزاع أو تماس مع القانون أو في وضعية صعبة، فإنه بالنسبة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال لا ينص صراحة على إخراج هذه الفئة من نطاق تطبيق القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، بحيث اختار اعتماد مقاربة ضمنية لتحقيق هذا الأثر القانوني.
فعوض نسخ المقتضيات ذات الصلة الواردة في القانون 65.15، تم التنصيص في المادة 152 على أنه بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يحدد هذا القسم النظام القانوني المطبق على مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال"، بما يفيد إقرار نظام خاص ومستقل يؤطر هذه المؤسسات. كما تؤكد المادة 211 إلزام مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالأطفال بالتقيد بأحكام هذا القانون، في حين تلزم المادة 215 بإحالة المحفوظات والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه المؤسسات الموجودة في حوزة السلطة الحكومية المختصة، إلى الوكالة الوطنية الجديدة ويترتب عن ذلك نقل صلاحيتين أساسيتين كانتا موكولتين إلى القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وهما الترخيص والتتبع والمراقبة.

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أنه رغم الإرادة المعلنة من قبل الجهة صاحبة المبادرة التشريعية لإرساء إصلاح هيكلي شامل لقطاع حماية الطفولة، فإن النص أحال في ما يقارب عشرين مقتضى على نصوص تنظيمية دون تحديد أجال زمنية لصدورها، الأمر الذي قد يؤثر على وتيرة تنزيله الفعلي. كما علق دخول القانون حيز التنفيذ، بمقتضى المادة 220 على صدور نصوصه التطبيقية، مما يجعل إنفاذه مشروطا باستكمال إطاره التنظيمي. وبالنسبة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، فقد منحها مشروع القانون أجل 24 شهراً للتقيد بأحكام القانون الجديد، يحتسب ابتداء من تاريخ صدور النصوص التطبيقية ودخول القانون حيز التنفيذ، وهو ما يعكس الارتهان بمرحلة انتقالية طويلة الأمد بدون التنصيص على أفق زمني واضح.

في ضوء نتائج القراءة التحليلية لمشروع القانون رقم 29.24 ، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن هذا النص يحتاج إلى إعادة النظر في فلسفته وغاياته ضمن رؤية واضحة ومتماسكة، وفي انسجام عضوي مع أهداف ومحاور وبرامج السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

وفي هذا الإطار يوصي المجلس بما يلي :

1 إعادة النظر في مشروع القانون رقم 29.24 استناداً إلى نتائج الدراسة القبلية التي يلزم القانون الإطار رقم 50.21 إنجازها، والتي على أساسها تقاس جدوائية إحداث وكالة وطنية لحماية الطفولة من عدمها ؛

2 إذا تبين من خلال مخرجات الدراسة القبلية الآنفة الذكر أن إحداث وكالة وطنية أمر ضروري ووجيه، فيجب أن يخول لها مشروع القانون اختصاصات تتصل بجوانب الوقاية، والمراقبة وتكييف التدابير الحمائية البديلة، مع مراعاة المعايير الدولية، وجعلها دعامة قانونية ناجعة في تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

3 في مجال قضاء الأحداث، يجب على الدولة ضمان مواءمة المقتضيات القانونية المتعلقة بحماية الطفولة بإعطاء الأولوية لتطبيق العقوبات البديلة في حق الأطفال الذين يوجدون في نزاع مع القانون عوض العقوبات السالبة للحرية، ولا سيما العمل لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية، وتقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية (علاج) ضد الإدمان أو تأهيلية من خلال متابعة الدراسة أو التكوين أو مزاولة نشاط مهني.

الملاحق

الملحق رقم 1 : لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

فئة الخبراء

1 فؤاد ابن الصديق

2 حكيمة حميش

3. أمينة العمراني

4 عبد المقصود راشدي

فئة النقابات

5. أحمد بهنيس

6 محمد بنصغير نائب مقرر اللجنة)

7 محمد دحماني (مقرر اللجنة)

.8 محمد عبد الصادق السعيدي

9. لحسن حنصالي

10. عبد الرحمان قنديلة نائب الرئيس)

فئة الهيئات والجمعيات المهنية

11. محمد حسن بنصالح

12. عبد الحي بسة

13 محمد بولحسن

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

14 . ليلي بربيش

15. جواد شعيب الرئيس ومقرر الموضوع

16. حكيمة الناجي

17. عبد الرحمان الزاهي

18. الزهرة زاوي

19 . كريمة مكيكة

فئة الأعضاء المعينين بالصفة

20 لطفي بوجندار

21 لحسن الغدير

22 عثمان كاير

23. حسن بولقنادل

24. حسن طارق

الخبير الدائم بالمجلس

المترجم

عمر ابن عيدة

يوسف ستان

الملحق رقم 2 : لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم 37

وزارة العدل

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

وزارة الشباب والثقافة والتواصل

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

المرصد الوطني لحقوق الطفل

رئاسة النيابة العامة

مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء

مؤسسة التعاون الوطني

يونيسيف المغرب

قطاعات وزارية

هيئات وطنية ومؤسسات

عمومية

منظمات دولية

—------

الترتيب حسب تاريخ الإنصات

—-------

.....

.....

.....

.....

.....

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

قرار لرئيس الحكومة رقم 3.11.26 صادر في 28 من شوال 1447 (16) أبريل 2026 بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية للمندوبية العامة الإدارة السجون وإعادة الإدماج.

رئيس الحكومة.

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 108.49 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1429 (29) أبريل (2008) بتعيين المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج وتحديد اختصاصاته :

وعلى القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.33 بتاريخ 18 من محرم 1446 (24) يوليو 2024

وعلى القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.32 بتاريخ 18 من محرم 1446
(24) يوليو 2024

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بشأن تحديد قواعد وتنظيم القطاعات الوزارية

واللاتمركز الإداري ؛

وعلى المرسوم رقم 225.638 الصادر في 7 صفر 1447 (فاتح أغسطس (2025) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية العامة الإدارة السجون وإعادة الإدماج :

وعلى المرسوم رقم 225.386 الصادر في 6 ذي الحجة 1446 (3) يونيو (2025) يتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة :

وعلى المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25) نوفمبر (2011) في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء

المصالح بالإدارات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19) يناير (1976) بشأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا
في مختلف الوزارات :

وعلى المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2) فبراير (1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة.

الجريدة الرسمية عدد 7503-9 ذو القعدة 1447 (27) أبريل 2026

قرر ما يلي :

الباب الأول

مديرية العمل الاجتماعي والتأهيل لإعادة الإدماج

المادة الأولى

تشتمل مديرية العمل الاجتماعي والتأهيل لإعادة الإدماج على

الأقسام التالية :

قسم برامج التعليم والتكوين المهني :

قسم الشؤون الاجتماعية والتربوية والتأهيلية :

- قسم التأهيل الفني والحرفي والتشغيل.

المادة 2

تناط بقسم برامج التعليم والتكوين المهني المهام التالية :

- إعداد خريطة برامج التربية والتعليم والتكوين المهني والفلاحي بناء على تشخيص احتياجات المعتقلين، وتتبع تنفيذها، بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية :

- إعداد برامج محو الأمية والتربية غير النظامية ومختلف برامج التعلم مدى الحياة وتتبع تنفيذها :

تتبع تدبير وحدات التعليم الجامعي بالمؤسسات السجنية لفائدة المعتقلين الطلبة :

السهر على تطوير قواعد بيانات وبرامج معلوماتية خاصة بتتبع المعتقلين المستفيدين من برامج التعليم والتكوين وإعداد دلائل تعريفية وتحسيسية في شأنها :

الإسهام في إعداد وتنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون مع القطاعات والمؤسسات المعنية.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة التعليم ومحو الأمية والتربية غير النظامية :

مصلحة التكوين المهني.

المادة 3

تناط بقسم الشؤون الاجتماعية والتربوية والتأهيلية المهام التالية :

إعداد مخططات وبرامج تربوية واجتماعية وتأهيلية مندمجة بناء على الاحتياجات الخاصة لكل فئة من المعتقلين :

إعداد برامج الدعم الروحي والأنشطة الثقافية والرياضية لفائدة المعتقلين وتتبع تنفيذها :
- إعداد برامج ومشاريع تأهيل المعتقلين لتسهيل إعادة إدماجهم في

المجتمع بعد الإفراج وتتبع تنفيذها :

وضع برامج خاصة بالمواكبة والرعاية الاجتماعية للمعتقلين الأحداث والفئات في وضعية هشاشة وتتبع تنفيذها :

وضع برامج خاصة بتتبع وضعية النساء المعتقلات الحوامل وأطفالهن المرافقين لهن بالمؤسسات السجنية :

وضع برامج للمساعدة الاجتماعية والقانونية للمعتقلين وتعزيز آليات تواصلهم مع البيئة الخارجية والسهر على تنفيذها، وإعداد دلائل خاصة بحقوقهم وواجباتهم :

التنسيق مع القطاعات والشركاء المتدخلين في تنفيذ مختلف برامج ومشاريع التأهيل التربوي والاجتماعي للمعتقلين :

السهر على تطوير قواعد بيانات وبرامج معلوماتية لتتبع المعتقلين المستفيدين من مختلف البرامج التربوية والاجتماعية والتأهيلية. وتقييم هذه البرامج ورصد الحاجيات لتفريد البرامج :

الإسهام في إعداد وتنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون في مجالات التأهيل الاجتماعي والثقافي والرياضي مع القطاعات والمؤسسات المعنية.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة البرامج والأنشطة التربوية والتأهيلية :

- مصلحة المواكبة الاجتماعية للأحداث والفئات في وضعية هشاشة.

المادة 4

تناط بقسم التأهيل الفني والحرفي والتشغيل المهام التالية :

وضع مخططات للتأهيل الفني والحرفي وتفريد البرامج، بناء على الاحتياجات، بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية :

- إعداد برامج تشغيل المعتقلين داخل وحدات الإنتاج بالمؤسسات السجنية وتتبع تنفيذها :

السهر على تطوير الفنون والمهن بالمؤسسات السجنية :

وضع برامج للمشاركة في المعارض والتظاهرات للتعريف بأعمال ومنتجات المعتقلين وتتبع تنفيذها :

- تتبع ومراقبة تنزيل مشاريع تشغيل المعتقلين وإحداث وتدبير وحدات إنتاجية داخل المؤسسات السجنية :

- الإسهام في إعداد وتنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون في مجالات التأهيل الفني والحرفي والتشغيل مع القطاعات والمؤسسات المعنية :
السهر على تطوير قواعد بيانات وبرامج معلوماتية لتتبع برامج التأهيل الفني والحرفي وتشغيل المعتقلين وتقييم هذه البرامج

ورصد الحاجيات لتفريد البرامج.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة الفنون والمهن :

مصلحة تشغيل المعتقلين.

الباب الثاني

مديرية أمن المؤسسات السجنية

المادة 5

تشتمل مديرية أمن المؤسسات السجنية على الأقسام التالية :

- قسم التصنيف والدراسات الأمنية :

- قسم الأمن الوقائي للمعتقلين والأشخاص :

-قسم المنشآت والمعدات الأمنية للمؤسسات السجنية.

المادة 6

تناط بقسم التصنيف والدراسات الأمنية المهام التالية :

الإسهام في وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالحفاظ على أمن المؤسسات السجنية وسلامة منشآتها ومعداتها وتتبع تنفيذها :

- تتبع ومراقبة عملية تصنيف المعتقلين وإعادة تصنيفهم، وكيفية تدبير أماكن الإيواء بالمؤسسات السجنية :

- إعداد دراسات وتقارير حول مختلف الجوانب الأمنية بالمؤسسات

السجنية وتدبير المخاطر الأمنية بها :

- إعداد دلائل المساطر الأمنية وتقييمها :

- الإسهام في إعداد الأنظمة الداخلية للمؤسسات السجنية ومراقبة تنفيذها.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة مراقبة وتتبع التصنيف وإيواء المعتقلين :

مصلحة الدراسات وتقييم الأداء الأمني للمؤسسات السجنية.

المادة 7

تناط بقسم الأمن الوقائي للمعتقلين والأشخاص المهام التالية :

الإسهام في وضع برامج ومخططات الحفاظ على سلامة المعتقلين

والأشخاص :

- إعداد برامج وخطط أمنية للوقاية من المخاطر والأحداث الطارئة وتدبير الأزمات بتعاون مع السلطات المختصة :

تتبع ومراقبة البرامج الأمنية وعمليات التفتيش والتنقيب بمرافق

المؤسسات السجينة :

- تتبع ومراقبة التدابير التأديبية المتخذة في حق المعتقلين، لا سيما فيما يخص مطابقتها للمقتضيات القانونية ذات الصلة :

مراقبة مدى تطبيق الضوابط المتعلقة بالأمن والانضباط داخل

المؤسسات السجنية :

- الإشراف على توجيه وإعادة توزيع المعتقلين على المؤسسات

السجنية وضبط حركيتهم :

تتبع ومراقبة التأطير الأمني لعمليات ترحيل المعتقلين من المؤسسات السجنية وعند إخراجهم إلى المؤسسات الصحية.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة البرامج الأمنية :

مصلحة حركية المعتقلين :

مصلحة مراقبة وتتبع المعتقلين الخطيرين والفئات الخاصة.

المادة 8

تناط بقسم المنشآت والمعدات الأمنية للمؤسسات السجنية المهام التالية :

وضع البرامج المتعلقة بالحفاظ على أمن المؤسسات السجنية وسلامة منشآتها والسهر على تنفيذها :

تتبع وضعية المنشآت والمعدات الأمنية بالمؤسسات السجنية ورصد الحاجيات منها :

- المعاينة الدورية للبنية التحتية للمؤسسات السجنية ودراسة مدى استجابتها للمتطلبات الأمنية، وإعداد تقارير بشأنها :

الإشراف على تتبع سير عمل قاعات المراقبة الإلكترونية بالكاميرات والوضعية الأمنية بالمؤسسات السجنية وإعداد تقارير بشأنها.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة المراقبة الأمنية لمنشآت ومرافق المؤسسات السجنية :

مصلحة المراقبة الإلكترونية والمعدات الأمنية بالمؤسسات السجنية.

الباب الثالث

مديرية الضبط القضائي

المادة 9

تشتمل مديرية الضبط القضائي على القسمين التاليين :

- قسم تتبع ومراقبة تنفيذ العقوبة :

- قسم تدبير ملفات العفو وطلبات الإفراج والتخفيض التلقائي للعقوبة.

المادة 10

تناط بقسم تتبع ومراقبة تنفيذ العقوبة المهام التالية :

- تتبع ومراقبة تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية السالبة للحرية :

- تتبع ومراقبة الوضعيات الجنائية للمعتقلين :

- دراسة طلبات المعتقلين ومعالجتها وتوجيهها إلى السلطات والهيئات

المختصة :

السهر على إعداد الإحصائيات الخاصة بلوائح الأحكام والمقررات القضائية السالبة للحرية وتطوير قواعد البيانات حول الوضعيات الجنائية والعديد العام للمعتقلين والقيام بتحليلها :

تتبع ومراقبة السجلات والوثائق القضائية وتدبير أرشيف تنفيذ العقوبات بالمؤسسات السجنية.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة مراقبة تنفيذ العقوبة :

مصلحة تتبع ومراقبة الوضعيات الجنائية :

مصلحة تدبير واستغلال قواعد بيانات المعتقلين.

المادة 11

تناط بقسم تدبير ملفات العفو وطلبات الإفراج والتخفيض

التلقائي للعقوبة المهام التالية :

السهر على تدبير الملفات المتعلقة بطلبات واقتراحات العفو بتنسيق مع السلطات المعنية وفق النصوص الجاري بها العمل :

- إعداد ودراسة ملفات وطلبات المعتقلين المتعلقة بالإفراج المقيد بشروط والرخص الاستثنائية للخروج والسهر على تتبع تنفيذ

القرارات الصادرة بهذا الشأن :

دراسة الملفات المتعلقة بالتخفيض التلقائي للعقوبة ومراقبة مدى مطابقتها للنصوص الجاري بها العمل :

- دراسة ملفات وطلبات المعتقلين للاستفادة من الرخص الاستثنائية للخروج :

تطوير قواعد بيانات خاصة بملفات العفو والإفراج المقيد بشروط والرخص الاستثنائية والتخفيض التلقائي للعقوبة.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة تدبير ملفات العفو والإفراج المقيد بشروط :

- مصلحة تدبير التخفيض التلقائي للعقوبة.

الباب الرابع

مديرية تتبع تنفيذ العقوبات البديلة

المادة 12

تشتمل مديرية تتبع تنفيذ العقوبات البديلة على الأقسام التالية :

- قسم تتبع ومراقبة تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية :

- قسم التعاون وتنسيق تتبع تنفيذ العقوبات البديلة :

- قسم تتبع عقوبة وتدابير المراقبة الإلكترونية.

المادة 13

تناط بقسم تتبع ومراقبة تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية

المهام التالية :

- مراقبة تتبع تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية المتعلقة بالعقوبات البديلة وبدائل الاعتقال :

تتبع ومراقبة وضعيات المحكومين والسجلات الخاصة بتنفيذ

العقوبات البديلة وبدائل الاعتقال :

- تتبع الإجراءات الخاصة بتنفيذ كل عقوبة بديلة وفق النصوص

الجاري بها العمل :

السهر على تطوير قواعد معطيات وبرامج معلوماتية خاصة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة وبدائل الاعتقال وبمراقبة الوضعيات

المذكورة :

السهر على ضبط وتتبع الملفات المتعلقة بطلبات واقتراحات استبدال العقوبات السالبة للحرية بعقوبات بديلة.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

- مصلحة تتبع ومراقبة الأحكام والمقررات وضبط الوضعيات :

- مصلحة تتبع إجراءات تنفيذ مقررات العقوبات البديلة :

مصلحة التدبير المعلوماتي وتحليل المعطيات.

المادة 14

تناط بقسم التعاون وتنسيق تتبع تنفيذ العقوبات البديلة المهام التالية :

مواكبة التنسيق مع السلطات والهيئات المعنية فيما يخص تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، وضبط آليات تبادل المعلومات في هذا الشأن :

- إعداد مشاريع اتفاقيات التعاون والشراكة مع مصالح الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة والأشخاص الذاتيين في مجال تنفيذ العقوبات البديلة، والسهر

على تنفيذ هذه الاتفاقيات :

السهر على مراقبة إجراءات تتبع تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بالتنسيق مع المؤسسات السجنية ومع مختلف المتدخلين :

القيام بدراسات لتقييم تتبع تنفيذ العقوبات البديلة وتقديم مقترحات لتطوير علاقات التعاون والشراكة في هذا المجال.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة تنسيق تتبع تنفيذ العقوبات البديلة :

مصلحة الدراسات وتقييم تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 15

تناط بقسم تتبع عقوبة وتدابير المراقبة الإلكترونية المهام التالية :

الإشراف على تتبع ومراقبة الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بعقوبة وتدابير المراقبة الإلكترونية :

الإشراف على إدارة المنصة الوطنية للمراقبة الإلكترونية :

- إعداد قاعدة بيانات موحدة تضم بيانات المراقبة الإلكترونية

ومؤشرات الأداء :

الإشراف على تتبع التزام المحكومين بعقوبة وتدابير المراقبة الإلكترونية وإعداد تقارير بشأنها :

التنسيق المستمر مع بنيات التتبع والمراقبة المختصة بالمؤسسات السجنية :

الإشراف على تدبير الأساور ومعدات المراقبة الإلكترونية واستغلالها في العقوبات البديلة وفي بدائل الاعتقال وفق النصوص الجاري بها العمل :

- الإسهام في إعداد مشاريع اتفاقيات أو عقود تفويض بعض التدابير التقنية المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية لأشخاص القانون العام أو الخاص :

تتبع وتقييم المعطيات والإحصائيات الخاصة بتتبع تنفيذ عقوبة وتدابير المراقبة الإلكترونية، وإعداد دراسات ومؤشرات إحصائية بشأنها.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة الإشراف والتتبع الإداري والتقني للمراقبة الإلكترونية :

- المنصة الوطنية للمراقبة الإلكترونية.

الباب الخامس

مديرية الرعاية الصحية

المادة 16

تشتمل مديرية الرعاية الصحية على القسمين التاليين :

- قسم إعداد وتنفيذ البرامج الصحية :

قسم مراقبة الوحدات الصحية بالمؤسسات السجنية.

المادة 17

تناط بقسم إعداد وتنفيذ البرامج الصحية المهام التالية :

- إعداد برامج ومخططات علاجية ووقائية لفائدة المعتقلين وفقا للسياسة الحكومية في هذا المجال وتتبع تنفيذها :

- إعداد برامج الحماية الصحية ومحاربة الأمراض المعدية والأوبئة

داخل الوسط السجني وتتبع ومراقبة تنفيذها :

الإشراف على وضع وتنفيذ برامج صحية خاصة بدعم المعتقلين في وضعية هشاشة :

- إعداد برامج خاصة بالصحة العقلية والنفسية وتتبع تنفيذها

وتقييمها :

الإسهام في وضع وتنفيذ خطط وبرامج صحية استعجالية في حالات الطوارئ :

الإشراف على تنظيم الحملات الطبية العلاجية والوقائية بالمؤسسات السجنية لفائدة المعتقلين :

- الإسهام في إعداد برامج لتطوير علاقات الشراكة والتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية لتعزيز الرعاية الصحية بالمؤسسات السجنية.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة التخطيط واعداد البرامج الصحية :

- مصلحة تتبع تنفيذ برامج الرعاية الصحية والنفسية.

المادة 18

تناط بقسم مراقبة الوحدات الصحية بالمؤسسات السجنية

المهام التالية :

- مراقبة تدبير الخدمات الطبية بالوحدات الصحية بالمؤسسات السجنية وتحديد المعايير التقنية والمساطر المعتمدة في تسييرها :

- إعداد الدلائل المسطرية الخاصة بتدبير الرعاية الصحية الفائدة المعتقلين بالمؤسسات السجنية :

- تتبع ومراقبة التزام الأطر الطبية بالنصوص والضوابط الجاري بها

العمل بالمؤسسات السجنية :

- مراقبة وتتبع سير العمل بالوحدات الصحية بالمؤسسات السجنية :

تتبع تطور المؤشرات الخاصة بالوضع الصحي للمعتقلين بالمؤسسات السجنية.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة مراقبة تدبير الوحدات الصحية :

مصلحة مراقبة وتتبع الخدمات والوضعية الصحية للمعتقلين :

مصلحة تجميع وتحليل المؤشرات الصحية.

الباب السادس

مديرية التحديث والرقمنة

المادة 19

تشتمل مديرية التحديث والرقمنة على الأقسام التالية :

- قسم الدراسات والتحول الرقعي :

قسم تطوير النظم والبرامج المعلوماتية :

قسم البنية التحتية المعلوماتية.

المادة 20

تناط بقسم الدراسات والتحول الرقعي المهام التالية :

- إعداد استراتيجية المندوبية العامة في مجال التحديث والرقمنة والسهر على تنفيذها :

- إعداد المخططات والبرامج السنوية المشاريع التحول الرقمي وتتبع

تنفيذها وتقييم مدى نجاعتها :

إعداد الدراسات وتحديد الاحتياجات من البرامج الرقمية :

الإسهام في إعداد برامج ومشاريع تبسيط المساطر وتطويرها :

الإشراف على تجميع ومركزة المعطيات الإحصائية وتنظيمها في قواعد بيانات :

- الإسهام في إعداد التقارير المتعلقة بأنشطة المندوبية العامة وتتبع تطور مؤشرات تنفيذ استراتيجيتها.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة الدراسات وإدارة مشاريع التحديث :

مصلحة الرقمنة وتطوير قواعد البيانات

المادة 21

تناط بقسم تطوير النظم والبرامج المعلوماتية المهام التالية :

- الإسهام في إعداد وتنفيذ استراتيجية المندوبية العامة في مجال

التحديث والرقمنة :

وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بأنظمة المعلومات :

- تطوير وتدبير الأنظمة والبرامج المعلوماتية وقواعد المعطيات

والمنصات الرقمية وضمان استمرارية عملها :

تقديم الدعم والمساعدة التقنية المستعملي البرامج المعلوماتية وتعزيز آليات اليقظة التكنولوجية.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة هندسة وتطوير البرامج المعلوماتية :

مصلحة تطوير واستغلال المنصات والخدمات الرقمية وتبادل البيانات.

المادة 22

تناط بقسم البنية التحتية المعلوماتية المهام التالية :

الإسهام في إعداد وتنفيذ استراتيجية المندوبية العامة في مجال

التحديث والرقمنة :

وضع التوجهات الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات والسهر على تنفيذها :

- إرساء آليات لليقظة التكنولوجية في مجالي التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات :

- توفير البنية التحتية المعلوماتية والسهر على صيانتها واستمراريتها ونجاعتها :

تدبير مراكز وقواعد البيانات وتأطير عملية الولوج إليها واستغلالها.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

- مصلحة البنية التحتية وشبكات المعلوميات والصيانة :

- مصلحة إدارة مراكز البيانات المعلوماتية :

مصلحة المواكبة واليقظة التكنولوجية.

الباب السابع

مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية

المادة 23

تشتمل مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية على الأقسام والمصلحة التالية :

- قسم تدبير المسار الإداري للموظفين :
- قسم التوظيف وتثمين الموارد البشرية :

قسم الشؤون الإدارية والقانونية وتدبير المستندات :

مصلحة التدبير المعلوماتي لنفقات ومعطيات الموظفين.

المادة 24

تناط بقسم تدبير المسار الإداري للموظفين المهام التالية :

تدبير الوضعيات الإدارية والرخص :

2403

تدبير حركية الموظفين وتتبع توزيعهم على المصالح المركزية

والمؤسسات السجنية :

- مراقبة وتتبع التزام الموظفين بقواعد الانضباط شبه العسكري

وبمدونة السلوك والواجبات المهنية :

- تتبع وتدبير الشؤون التأديبية للموظفين :

تتبع ومراقبة تسيير شؤون الموظفين بالمؤسسات السجنية :

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية:

مصلحة تدبير شؤون الموظفين :

مصلحة الانضباط والشؤون التأديبية :

- مصلحة تدبير حركية وتوزيع الموظفين.

المادة 25

تناط بقسم التوظيف وتثمين الموارد البشرية المهام التالية :

التخطيط والتدبير التوقعي للمناصب والكفاءات وتقييم برامج

تطوير الموارد البشرية :

تدبير مباريات التوظيف والترقية :

الإسهام في إعداد البرمجة الميزانياتية لكتلة الأجور :

- تدبير مناصب المسؤولية بالإدارة المركزية وبالمؤسسات السجنية :

الإسهام في إعداد برامج تثمين الموارد البشرية بتنسيق مع المعهد الوطني لتكوين أطر إدارة السجون وإعادة الإدماج والمصالح

المركزية المعنية وتتبع تنفيذها :

تتبع وتقييم الأداء المهني للموظفين.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة التوظيف والترقية :

مصلحة التخطيط والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات :

مصلحة تقييم الأداء المهني وتثمين الموارد البشرية.

المادة 26

تناط بقسم الشؤون الإدارية والقانونية وتدبير المستندات المهام

التالية :

- الإسهام في إعداد وتنزيل برامج ومشاريع تحديث ورقمنة تدبير الموارد البشرية وتثمينها :

- الإسهام في إعداد الدلائل المسطرية المتعلقة بمجالات تدبير

المؤسسات السجنية :

السهر على تنظيم الشؤون الإدارية بالمؤسسات السجنية وتتبعها

ومراقبتها :

الإشراف على تدبير طلبات الحق في الحصول على المعلومات :

السهر على تحسين إجراءات استقبال وإرشاد المرتفقين :

الإشراف على حفظ الملفات والمستندات وضبط وتجميع معطيات

الموظفين :

السهر على تدبير الشؤون القانونية والمنازعات القضائية والدفاع

عن مصالح المندوبية العامة :

- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجالات اختصاص المندوبية العامة وتتبعها بتنسيق مع القطاعات المعنية :

- تدبير الأرشيف، والسهر على مراقبة الالتزام بالنصوص الجاري بها

العمل بهذا الشأن :

السهر على حفظ ذاكرة المؤسسات السجنية وتدبير الرصيد الوثائقي.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

- مصلحة تنظيم الشؤون الإدارية :

مصلحة الاستقبال والإرشاد :

- مصلحة الدراسات والشؤون القانونية والتوثيق :

- مصلحة تدبير الأرشيف وحفظ الذاكرة

الباب الثامن

مديرية الميزانية والتجهيز

المادة 27

تشتمل مديرية الميزانية والتجهيز على الأقسام والمصلحة التالية :

قسم الميزانية والمحاسبة :

قسم التموين واللوجستيك :

قسم المباني والإعدادات :

مصلحة تتبع الخدمات اللوجستية لفائدة المعتقلين.

المادة 28

تناط بقسم الميزانية والمحاسبة المهام التالية :

- إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ومشاريع وتقارير نجاعة

الأداء وفق النصوص الجاري بها العمل :

- إعداد مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة والسهر على

تنفيذها :

تدبير الحسابات الخصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة :

- التدبير المالي والمحاسباتي للميزانية والمراقبة الداخلية للنفقات :

- تنسيق عملية إعداد مخطط للصفقات :

تتبع ومراقبة التدبير المالي والمحاسباتي بالمؤسسات السجنية والمعهد الوطني لتكوين أطر إدارة السجون وإعادة الإدماج :

الإشراف على إعداد الدلائل المرجعية للتدبير المالي والمحاسباتي :

تدبير التعويضات العرضية للموظفين والمتعاقدين :

تتبع ومراقبة تدبير أموال المعتقلين بالمؤسسات السجنية.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة الميزانية والبرمجة :

مصلحة المحاسبة والمراقبة الداخلية للنفقات :

مصلحة تدبير التعويضات العرضية.

المادة 29

تناط بقسم التموين واللوجستيك المهام التالية :

- تحديد الحاجيات التموين وتجهيز المؤسسات السجنية والمصالحالمركزية :

وضع برنامج للصفقات الخاصة بتلبية الحاجيات المذكورة وفق النصوص الجاري بها العمل :

مراقبة دفاتر التحملات المتعلقة بصفقات التموين والتجهيز الخاصة بالمؤسسات السجنية والمصادقة عليها وتتبع تنفيذها :

مراقبة تدبير المواد التموينية وتتبع وضعية المخزون بالمؤسسات السجنية والمصالح المركزية :

الإشراف على جرد التجهيزات والمعدات ومسك القوائم الخاصة بها وفق الضوابط المعمول بها :

تدبير الوسائل اللوجستية وحظيرة السيارات :
إعداد الدلائل الإجرائية وبطاقات ونماذج واستمارات التتبع

والمراقبة ورصد الاحتياجات.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة التجهيز والمعدات :

- مصلحة التموين :

مصلحة رصد الحاجيات والمراقبة والتتبع.

المادة 30

تناط بقسم المباني والإعدادات المهام التالية :

- تحديد حاجيات إنجاز الدراسات التقنية اللازمة لعمليات البناء

والتوسعة والصيانة :

دراسة التصاميم الهندسية التقنية ودفاتر التحملات والتنسيق

مع المهندسين المعماريين ومكاتب الدراسات :

تتبع ومراقبة أشغال تهيئة المؤسسات السجنية :

مراقبة مطابقة الأشغال الدفاتر التحملات :

- إعداد الدليل الهندسي المرجعي البرامج البناء :

تدبير ومراقبة الممتلكات العقارية والسكن الوظيفي :

الإشراف على إعداد الدراسات التقنية المتعلقة بالبنايات.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

- مصلحة الدراسات التقنية للبنايات :

مصلحة تتبع إنجاز الأوراش :

مصلحة صيانة المباني والمنشآت والتجهيزات التقنية.

الباب التاسع

المعهد الوطني لتكوين أطر إدارة السجون

وإعادة الإدماج

المادة 31

يشتمل المعهد الوطني لتكوين أطر إدارة السجون وإعادة الإدماج المتواجد مقره بتيفلت والذي يشار إليه في هذا الباب ب

«المعهد». على الأقسام والمصلحة التالية :

قسم برامج التكوين وتطوير الكفاءات :

- قسم التدبير المالي واللوجستيك :

- قسم الشؤون الداخلية والانضباط :

مركز تكوين الأطر بإفران :

مصلحة التعاون والدراسات والتوثيق.

المادة 32

تناط بقسم برامج التكوين وتطوير الكفاءات المهام التالية :

الإشراف على تشخيص وتحليل الاحتياجات التدريبية والأنشطة التكوينية وإعداد استراتيجية التكوين بتنسيق مع المصالح

المركزية المعنية :

الإشراف على إعداد وحدات التكوين والمحتوى البيداغوجي للأنشطة التكوينية والعمل على تحيينها وتطويرها وإعداد تقارير

تقييمية بشأنها :

الإشراف على إعداد الدلائل المرجعية للتكوين والعمل على تحيينها وتطويرها بالتنسيق مع مختلف المصالح المركزية المعنية :

الإشراف على تنظيم دورات تكوينية دورية للمكونين في مختلف مجالات تدبير الشأن السجني وتوسيع شبكة المكونين على مستوى

المعهد والمؤسسات السجنية :

- إعداد برامج التكوين الأساسي وشبه العسكري والتكوين المستمر والمتخصص والتأهيلي والتقويمي للموظفين وتتبع البرمجة الزمنية الجميع الأنشطة التكوينية :

الإسهام في تدبير وتطوير المنصات والبرامج المعلوماتية ذات الصلة

بمجال التكوين :

الإسهام في تنظيم الأيام الدراسية بالمعهد :

- إعداد وتطوير أدوات ومؤشرات لتقييم أنشطة التكوين وأداء المتدربين والمكونين وإعداد ورفع تقارير بشأنها للمندوب العام.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة إعداد مخططات وبرامج التكوين :

مصلحة التكوين الأساسي والتأهيلي والتداريب شبه العسكرية :

مصلحة التكوين المستمر والمتخصص.

المادة 33

تناط بقسم التدبير المالي واللوجستيك المهام التالية :

تدبير الشؤون المالية للمعهد بالتنسيق مع المصالح المركزية المختصة :

تحديد الحاجيات السنوية لتدبير المعهد :

تنفيذ العمليات المتعلقة بصرف الاعتمادات المخصصة للمعهد وتتبعها ومراقبتها :

تدبير المواد التموينية والتجهيزات والمعدات بالمعهد ومسك السجلات وإعداد القوائم والنماذج والمستندات المالية وفق النصوص الجاري بها العمل :

الجريدة الرسمية عدد 7503-9 ذو القعدة 1447 (27) أبريل 2026
صفحة : 2406

تتبع ومراقبة التغذية والنظافة والسهر على احترام قواعد الصحة

والسلامة داخل المعهد :

الإشراف على إجراءات المحافظة على المباني والمنشآت والمعدات

وتدبير حظيرة السيارات التابعة للمعهد :

تدبير المعدات والوسائل اللوجستية المتعلقة بتنفيذ برامج وأنشطة التكوين.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة التدبير المالي والمحاسباتي :

مصلحة اللوجستيك والصيانة.

المادة 34

تناط بقسم الشؤون الداخلية والانضباط المهام التالية :

تتبع وتنسيق الشؤون الإدارية والتقنية ومساعدة المدير في التسيير الإداري للمعهد :

الإشراف على تتبع الوضع العام بمختلف مرافق المعهد ومراقبة

السير العادي لبرامج التكوين :

تدبير شؤون الموظفين العاملين بالمعهد :

- تدبير الشؤون الإدارية للمتدربين بالمعهد :

الإشراف على تنظيم العمل بالوحدة الصحية بالمعهد وتتبع تدبير خدماتها :

- الإسهام في تحديد وتنفيذ البرمجة الزمنية لأنشطة التكوين بالمعهد :

- تتبع مختلف الأنشطة اليومية للمتدربين ومراقبة انضباطهم والتزامهم بالنظام الداخلي وإعداد تقارير بشأنها :

تتبع ومراقبة انخراط المتدربين في برامج وأنشطة التكوين :

الإسهام في تشخيص وتحليل الاحتياجات التدريبية للموظفين في مجال التكوين شبه العسكري وقواعد الانضباط :

- الإسهام في إعداد وتنفيذ برامج التكوين شبه العسكري وقواعد الانضباط :

وضع وتنفيذ برامج خاصة بتعزيز القدرات البدنية للمتدربين :

الإشراف على مختلف إجراءات تأمين الحراسة والأمن والمداومة بالمعهد :

السهر على تدبير المعدات الأمنية بالمعهد :

المراقبة المستمرة للأمن والانضباط العام بالمعهد وإعداد تقارير إخبارية بشأنها.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة الشؤون الإدارية للموظفين والمتدربين :

مصلحة الانضباط والشؤون الداخلية.

المادة 35

تناط بمركز تكوين الأطر بإفران الذي يدخل في حكم قسم بالإدارة

المركزية، ويسهر على تسييره مدير المهام التالية :

الإسهام في تحديد الاحتياجات التكوينية للموظفين وفي تخطيط وتنفيذ وتقييم مختلف برامج التكوين بالمركز بالتنسيق مع مدير

المعهد :

الإسهام في إعداد المواد والمحتوى البيداغوجي للأنشطة التكوينية والعمل على تحيينها وتطويرها واعداد تقارير تقييمية بشأنها :

الإسهام في إعداد الدلائل المرجعية للتكوين :

- إعداد الحاجيات السنوية لتدبير المركز بتنسيق مع مدير المعهد :

- تنفيذ وتتبع العمليات المتعلقة بالاعتمادات المخصصة للمركز :

السهر على تدبير المواد التموينية والمعدات بالمركز ومسك السجلات وإعداد اللوائح والنماذج والمستندات المالية وفق

النصوص الجاري بها العمل :

الإشراف على إجراءات المحافظة على المباني والمنشآت والمعدات وتدبير اللوجستيك وحظيرة السيارات التابعة للمركز :

تدبير شؤون الموظفين العاملين بالمركز :

الإشراف على الشؤون الإدارية للمتدربين بالمركز :

السهر على تدبير الشؤون الداخلية وعلى الانضباط العام بالمركز :

إعداد تقارير تقييم المتدربين بالتنسيق مع مدير المعهد.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة التداريب والانضباط :

مصلحة التدبير الإداري واللوجستيك

الباب العاشر

بنيات ملحقة مباشرة بالمندوب العام وبالكتابة العامة

المادة 36

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل الإدارة

المركزية على البنيات التالية :

بنيات ملحقة مباشرة بالمندوب العام :

قسم التعاون والشراكة :
- قسم الرصد الاستباقي والشؤون العامة.

بنيات ملحقة مباشرة بالكتابة العامة :

- قسم مراقبة التدبير :

مصلحة الأمن السيبراني...

المادة 37

تناط بقسم التعاون والشراكة المهام التالية :

- الإسهام في إعداد استراتيجية المندوبية العامة في مجال التعاون والشراكة وتتبع تنفيذها وتقييمها :

السهر على تطوير وتعزيز التعاون والشراكة مع القطاعات

والهيئات الحكومية وغير الحكومية :

السهر على إعداد مشاريع اتفاقيات التعاون والشراكة المتعلقة بتدبير الشأن السجني وتتبع تنفيذها وتقييمها :

السهر على تنفيذ وتنسيق البرامج المسطرة في إطار علاقات

التعاون والشراكة :

البحث عن الشراكات لتطوير وتحديث آليات تدبير المؤسسات

السجنية وتحسين الأداء.

ويتكون هذا القسم من المصالح التالية :

مصلحة التعاون الدولي :

- مصلحة الشراكة مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية :

- مصلحة التنسيق وتقييم الشراكات.

المادة 38

تناط بقسم الرصد الاستباقي والشؤون العامة المهام التالية :

الإسهام في الوقاية من المخاطر والتهديدات الأمنية لضمان أمن

المؤسسات السجنية :

رصد وتتبع وتجميع وتحليل المعلومات والأحداث والوقائع التي من شأنها المس بسلامة المعتقلين والأشخاص وأمن المؤسسات

السجنية والنظام العام ورفع تقارير بشأنها :

- إرساء نظام لليقظة والرصد الاستباقي للمخاطر الأمنية وتحليل البيانات والتحقق منها ورفع تقارير بشأنها :

- تطوير آليات التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة :

- إعداد تقارير حول الوضع الأمني العام بالمؤسسات السجنية وإحالتها على المندوب العام.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة اليقظة والرصد الاستباقي للمخاطر الأمنية :

مصلحة التقييم والتنسيق الداخلي وتبادل المعلومات.

المادة 39

تناط بقسم مراقبة التدبير المهام التالية :

2407

الإسهام في إعداد استراتيجية المندوبية العامة ومواءمتها مع

استراتيجية وأهداف نجاعة أداء البرامج وتتبع تنفيذها :

تحديد أدوات تقييم نجاعة الأداء والعمل على انسجامها :

- توفير الدعم المنهجي للأشخاص المرجعيين في مراقبة التدبير :

الإسهام في هيكلة وتزويد النظم المندمجة للمعلومات :

تجميع القوائم التركيبية وتقرير نجاعة الأداء وفق النصوص

الجاري بها العمل :

تتبع ومراقبة تسيير مختلف البرامج المسطرة وإعداد تقارير دورية بشأنها :

الإشراف على إعداد تقرير الأنشطة وتتبع تطور مؤشرات تنفيذ

استراتيجية المندوبية العامة.

ويتكون هذا القسم من المصلحتين التاليتين :

مصلحة مراقبة التسيير وتتبع نجاعة الأداء :

مصلحة الدراسات وإعداد التقارير وتحليل المعطيات.

المادة 40

تتولى الأقسام المحدثة بموجب هذا القرار، بالإضافة إلى الاختصاصات المشار إليها في المواد أعلاه، كل في مجال اختصاصه
المهام التالية :

- الإسهام في إعداد الاستراتيجية العامة للمندوبية العامة وتتبع تنفيذها واقتراح التدابير الكفيلة بتطوير الأداء :

القيام بأعمال المراقبة الداخلية للمؤسسات السجنية :

السهر على تطوير قواعد بيانات والقيام بدراسات تحليلية وتقييمية وإعداد الإحصائيات والتقارير بشكل دوري :

السهر على حفظ وأرشفة الملفات والوثائق المتعلقة باختصاصات القسم ورقمنتها وفقا للضوابط المعمول بها.

المادة 41

ينسخ القراران التاليان :

قرار رئيس الحكومة رقم 3.25.15 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15) يوليو (2015) بتحديد اختصاصات وتنظيم أقسام ومصالحالمديريات المركزية التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون

وإعادة الإدماج :

قرار المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج رقم 3660.11 الصادر في 24 من محرم 1433 (20) ديسمبر (2011) بشأن إحداث مركز تكوين أطر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

المادة 42

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 28 من شوال 1447 (16) أبريل (2026)

الإمضاء : عزيز أخنوش

.....

.....

وزارة الداخلية

قرار لوزير الداخلية رقم 2698.25 صادر في 27 من شوال 1447 (15) أبريل (2026) بتغيير وتتميم قرار وزير الداخلية رقم 18-3392 بتاريخ 28 من صفر 1440 (7) نوفمبر (2018) بإحداث وتنظيم معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين التابعة لوزارة الداخلية.

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم 3392.18 الصادر في 28 من صفر 1440 (7) نوفمبر (2018) بإحداث وتنظيم معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين التابعة لوزارة الداخلية، كما وقع تغييره وتتميمه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي، مقتضيات المواد الأولى و 2 (الفقرة الأولى) و 4 و 10 و 11 و 15 من قرار وزير الداخلية المشار إليه أعلاه رقم 3392.18 الصادر في 28 من صفر 1440 (7) نوفمبر 2018

المادة الأولى. - تحدث .

الترابية.

يحدد.

القرار.

ويمكن إحداث ملحقات للمعاهد المذكورة بكل جهة من جهات المملكة.

تحدد قائمة هذه الملحقات عند الاقتضاء في الملاحق السالفة «الذكر»

المادة 2 (الفقرة الأولى) - تناط. مؤهلين للعمل «حصريا بالمصالح المركزية واللاممركزة لوزارة الداخلية والجماعات «الترابية»

المادة 4 يشرف المدير تحت سلطة مدير تنمية الكفاءات والتحول الرقمي بوزارة الداخلية على تدبير بالمعهد.»

المادة 10 - تحدث بكل معهد مصلحة للبرمجة وهندسة التكوين تسهر على إعداد برامج التكوين الأساسي والتكوين المستمر وتتبع تنفيذها . بالإدارة المركزية.

المادة 11 - تحدث بكل معهد مصلحة للدعم واللوجستيك

تناط بها مهمة تتبع تنفيذ الصفقات والمشتريات وتدبير المخازن والوسائل اللوجيستية والمحافظة على ممتلكات المعهد وصيانتها. يعين المركزية.

المادة الثانية

يتمم قرار وزير الداخلية السالف الذكر رقم 339218 الصادر في 28 من صفر 1440 (7) نوفمبر (2018) بالمادة 15 المكررة التالية :

المادة 15 المكررة - يلتزم المترشحون الناجحون في مباراة ولوج المعهد كتابة بالعمل بالمصالح المشار إليها في المادة 2 من هذا القرار لمدة لا تقل عن ثمان (8) سنوات ابتداء من تاريخ التوظيف. ويلزم كل موظف أخل بهذا الالتزام بأن يرجع مجموع المبالغ والرواتب التي استفاد منها خلال فترة التكوين، إضافة إلى نسبة الثمن (8/1) عن كل سنة أو جزء من سنة من الخدمة غير المنجزة، ما عدا إذا كان عدم الوفاء بالتعهد خارجا عن إرادته.

.....
.....
.....

.....

.....
وزارة الداخلية

عمالة إقليم الناظور

جماعة ازغنغان

مديرية المصالح

مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات

والموارد البشرية

قرار رقم : 159 بتاريخ : 231 دجنبر 2025

بشأن فتح باب الترشيح لشغل منصب المسؤولية الشاعر بجماعة أزغنغان

ان رئيس المجلس الجماعي لازغنغان :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24) فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تغييره وتتميمه ...

بناء على الظهير الشريف رقم : 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 ل (7 يوليو (2015) بتنفيذ

القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

بناء على المرسوم رقم 2.77.738 الصادر في : 13 شوال 1397 الموافق 27 شتنبر (1977) بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات.

بناء على المرسوم رقم 2.11.681 الصادر بتاريخ : 28 من ذي الحجة 1432 (25) نونبر (2011) في شان كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية.

بناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D 6744 بتاريخ : 30 شتنبر 2021 حول التعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية.

بناء على المرسوم رقم: 2.21.580 الصادر في 22 محرم 1443 (31) غشت (2021) بالتعيين في

المناصب العليا بإدارات الجماعات والمقاطعات والأجور والتعويضات المرتبطة بها

بناء على قرار وزير الداخلية رقم 2522.21 صادر في 21 من ربيع الأول 1443 (28) أكتوبر 2021) بتحديد شروط وكيفيات التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجماعات

بناء على مقرر المجلس الجماعي لجماعة ازغنغان عدد 03/23 بتاريخ 07 فبراير 2023 والمؤشر

عليه من طرف السيد عامل عمالة إقليم الناطور بتاريخ 08 مارس 2023 .

يقرر ما يلي

المادة الأولى يعلن رئيس جماعة ازغنغان عن فتح باب الترشيح لشغل منصب المسؤولية الشاعر:

رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والممتلكات.

المادة الثانية. يفتح باب الترشيح لتقلد مهام رئيس قسم في وجه

1 - الموظفون المرسمون والأعوان المتعاقدون بجماعة ازغنغان الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

أن يكونوا مرتبين على الأقل في درجة متصرف من الدرجة الثانية أو في إطار مهندس دولة أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل.

أن يكونوا حاصلين على الأقل على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة أو درجة مماثلة.

أن يتوفروا على الأقل عند تاريخ الإعلان عن هذا القرار على اربع (04) سنوات من الخدمة بصفة مرسم أو خمس (05) سنوات بالنسبة للأعوان المتعاقدين بإدارة الجماعة.

2 - الموظفون المرسمون والأعوان المتعاقدون الذين مارسوا مهام رئيس قسم غيرانه يمكن إذا استدعت ضرورة المصلحة ذلك الإعفاء من هذا الشرط.

المادة الثالثة تسحب بطائق المهام الاساسية للمناصب والكفاءات المطلوبة لتقلدها من مكتب تدبير الموارد البشرية والتكوين.

المادة الرابعة يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية :
طلب الترشيح يحمل صورة فوتوغرافية حديثة العهد مشفوعا بموافقة رئيس مجلس الجماعة ورأيه

حول كفاءة المترشح .

- سيرة ذاتية تتضمن مؤهلات المترشح ونبذة عن مساره المهني وكذا المهام والوظائف التي زاولها. برنامج العمل والمنهجية التي يقترحها المترشح في شان تدبير المنصب المراد شغله وتطويره والرفع من أدائه

نسخة من الشهادات والدبلومات المحصل عليها مصادق على مطابقتها للأصل.

قرار التعيين في الإطار الحالي.

قرار التعيين في منصب المسؤولية.

المادة الخامسة : تودع ملفات الترشيح مقابل وصل استلام بمكتب الضبط بمقر جماعة ازغنغان ابتداء من الى غاية الساعة الرابعة والنصف مساءيوم

لقبول الترشيحات .

... وهو اخراجل

2026 2.6

المادة السادسة : تتولى لجنة معينة بقرار السيد رئيس مجلس جماعة ازغنغان عملية انتقاء الملفات المستوفية الشروط الترشيح وكذا اجراء المقابلة الانتقائية.

تتولى اللجنة دراسة ملفات الترشيح المتوصل بها وحصر لائحة المترشحين المستوفين للشروط

المطلوبة، كما تتولى إجراء المقابلات الشخصية مع المرشحين الذين تم قبول ملفاتهم.

تقوم اللجنة باعداد تقرير نهائي حول نتائج المقابلات الشخصية يتضمن اسماء المترشحين والمترشحات مرتبة حسب الاستحقاق يعتمدها رئيس المجلس الجماعي في تعيين المرشحين لمختلف المسؤوليات.

المادة السابعة : تعلن النتائج بقرار الرئيس المجلس الجماعي .

المادة الثامنة : ينشر هذا القرار على بوابة الخدمات العمومية : www.emploi-public.ma ويلصق

بمقر الجماعة.

حرر بازغنغان في:

تأشيرة السيد : عامل إقليم الناظور يم الناظور

الرئيس

الرئيس LE PRESIDENT

العامل

إمضاء جمال الشعراني

.....

.....

.....

A

Ministère de l'Economie et des Finances

▼ Direction Générale des Impôts

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

▼

المصرية العامة للضرائب

Communiqué

Paiement de la Taxe d'Habitation et de la

Taxe de Services Communaux au titre de l'année 2026

Au plus tard le 1 juin 2026

La Direction Générale des Impôts rappelle que le paiement de la Taxe d'Habitation et de la Taxe de Services Communaux au titre de l'année 2026 doit être opéré au plus tard le 1er juin 2026.

Le paiement peut être effectué:

à travers les sites web e-banking et les applications mobile-banking des banques;

auprès des agences bancaires et des réseaux des établissements de paiements;

à travers le portail internet de la DGI: www.tax.gov.ma;

auprès des Recettes de l'Administration Fiscale (DGI).

Références légales: loi n° 14.25 modifiant et complétant la loi n° 47.06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales.

Pour toute demande d'information ou d'assistance,

veuillez contacter le Centre d'Assistance de la DGI à l'adresse SIMPL@tax.gov.ma

ou en appelant le 05 37 27 37 27 (lignes groupées).

زلقة الحاج أحمد الشرقاوي، أكدال الرباط المغرب

Rue Haj Ahmed Cherkaoui, Agdal, Rabat, Maroc

05 37 27 90 00/07 www.tax.gov.ma

المديرية العامة للضرائب

DERICTION GENEALE

.....

.....

Revue Fiduciaire Most

MARCHES PUBLICS

Marché contrat à titre onéreux conclu entre un maître d'ouvrage et une personne physique ou morale dénommée entrepreneur, fournisseur ou prestataire de services et ayant pour objet l'exécution de travaux, la livraison de fournitures ou la réalisation de prestations de services.

Réforme des marchés publics 'Le décret des marchés publics n°2.22.431 du 8 mars 2023':

NB: entrer en vigueur le 1er septembre 2023

La réservation de 30% du montant prévisionnel des marchés publics aux TPME, aux jeunes entreprises innovantes, aux coopératives et aux auto-entrepreneurs, pour soutenir le tissu entrepreneurial national et stimuler l'innovation au lieu de 20% dans l'ancien decret.

Publier, au début de chaque année budgétaire, sur le portail des marchés publics, une liste comportant le nombre de marchés publics attribués, au titre de l'année budgétaire précédente aux TPME. (Art. 148) et liste Bon Commande attribués et les contrat de droit commun.

Le montant du cautionnement provisoire ne doit pas dépasser 2% du montant de l'estimation (Art. 24). Cet article détaille aussi les cas où la caution provisoire reste acquise au maître d'ouvrage au lieu 3% dans l'ancien décret:

Réduction du délai de validité des offres des concurrents de 75 jours à 60 jours. (Art 143)

Interdiction pour le titulaire d'un marché résilié à tort de l'entreprise de participer à l'AO d'achèvement (Art. 27)

Recours à l'emploi de la main d'œuvre locale dans la limite de 20% de l'effectif requis pour la réalisation du marché (art.149)

Introduction du plan de charge parmi les critères d'évaluation d'évaluation des offres pour les marchés de travaux (Art.4)

Relèvement du montant du Bon de Commande à 500.000 DH TTC au lieu de 200.000 B11 dans l'ancien décret avec obligation de publication de l'avis d'achat sur le portail des marchés pour une durée à jours (Art.91)

En matière de sous-traitance, obligation pour le titulaire du marché de choisir les sous-traitants parmi les prestataires installés au Maroc, notamment les très petites, petites et moyennes entreprises installées au Maroc y compris les jeunes entreprises innovantes, les coopératives, les unions de coopératives et les auto entrepreneurs (Art. 151)

Nouvelles modalités d'évaluation des offres Financières (Art. 43 et 44) Choix de l'offre économiquement la plus avantageuse l'offre la mieux disant au lieu Foffre moins disant

Mode passation:

dialogue compétitif (Art. 12)

F'AO spontané (Art. 12),

AOO simplifié (Art. 19)

l'Appel d'offres national réservé aux entreprises marocaines dans la limite de 10 MDH HT pour les marchés de travaux. (Art. 19)

الله ولي التوفيق

.....

.....

ROYAUME DU MAROC

ADMINISTRATION DE LA DEFENSE NATIONALE

Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information

المملكة المغربية

إدارة الدفاع الوطني

المديرية العامة لأمن نظم المعلومات

NOTE DE SECURITE

Titre

Campagne de phishing par SMS liée à de fausses amendes routières

Numéro de Référence

62830304/26

Date de Publication

03 Avril 2026

Risque

Critique

Impact

Critique

Une campagne d'arnaque par SMS est actuellement en circulation au Maroc. Des citoyens reçoivent des messages frauduleux prétendant provenir d'autorités officielles, comme le Ministère de la Justice, les informant d'une supposée infraction routière.

Ces messages, souvent rédigés en arabe, proviennent généralement de numéros étrangers (par exemple avec des indicatifs +44 ou +63), évoquent une urgence (paiement immédiat pour éviter des pénalités) afin de pousser les victimes à agir rapidement. Ils contiennent un lien qui semble renvoyer vers un site officiel, ressemblant à celui du portail des amendes: amendes.justice.gov.ma.

En réalité, il s'agit d'un faux site conçu pour tromper les utilisateurs. Une fois visité, il peut vous être demandé de saisir:

Vos informations personnelles (nom, CIN, numéro de téléphone)

Vos coordonnées bancaires (numéro de carte, date d'expiration, code CVV)

Un code de confirmation (OTP) envoyé par votre banque

Ces informations peuvent ensuite être utilisées pour effectuer des opérations frauduleuses.

Recommandations:

La DGSSI recommande de:

Vérifier la source du message: Les autorités marocaines n'utilisent pas de numéros étrangers pour communiquer avec les citoyens.

Examiner attentivement les liens: Les sites officiels marocains se terminent toujours par.gov.ma.

Se méfier des messages urgents: Les arnaques jouent souvent sur la peur et l'urgence pour vous faire agir sans réfléchir.

Utiliser uniquement les canaux officiels Pour vérifier une amende, passez par les

Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information, Centre de Veille de Détection et de Réaction aux Attaques

Informatiques, Méchouar Saïd,

B.P. 1048 Rabat Tel: 05 37 57 2147-Fax: 05 37 57 20 53 Email: contact@macert.gov.ma

المديرية العامة لأمن نظم المعلومات مديرية تدبير مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية ، المشور السعيد، ص.ب 1048 الرباط 0537 57 2053 :0537572147 - فاكس

البريدcontact@macert.gov.ma

الإلكتروني

plateformes officielles comme le portail amendes.justice.gov.ma ou l'application <<< Infractions Routières ».

Protéger vos données bancaires: Ne communiquez jamais vos informations sensibles sur un site douteux.

المديرية العامة لأمن نظم المعلومات مديرية تدبير مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية ، المشور السعيد، ص.ب 1048 الرباط

فاكس - 0537572147: 2053 57 0537

البريد الإلكترونيcontact@macert.gov.ma

Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information, Centre de Veille de Détection et de Réaction aux Attaques B.P.

Informatiques, Méchouar Saïd,

1048 Rabat Tel: 05 37 57 2147-

Fax: 05 37 57 20 53

Email: contact@macert.gov.ma

.....

.....

مرسوم رقم 431 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 08 / 03 / 2023 نشر بتاريخ 09 / 03 / 2023 في الجريدة الرسمية العدد 7176 السنة الثانية عشر بعد المائة

العنوان :بشأن الصفقات العمومية.

ديباجة

ديباجة

رئيس الحكومة
بناء على الدستور، ولا سيما الفصول 72 و 90 و 92 منه؛
وعلى القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2) يونيو (2015)، ولا سيما المادة 68 منه؛
وعلى القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7) يوليو (2015)، ولا سيما المادة 123 منه؛
وعلى القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.8.4 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7) يوليو (2015)، ولا سيما المادة 201 منه؛
وعلى القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7) يوليو (2015)، ولا سيما المادة 210 منه؛
وعلى القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.195 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11) نوفمبر (2003)،
كما تم تغييره وتتميمه وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023)،
رسم ما يلي:

الصفقات العمومية :: الباب الأول - أحكام عامة :: مبادي عامة

مادة 1

يخضع إبرام الصفقات العمومية للمبادئ التالية:
حرية الولوج إلى الصفقات العمومية،
المساواة في التعامل مع المتنافسين؛
ضمان حقوق المتنافسين؛
الشفافية في اختيارات صاحب المشروع.
كما يخضع إبرام الصفقات العمومية لمبدا النزاهة ومبادئ الحكامة الجيدة.
يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار، عند إبرام الصفقات العمومية، حسب الحالة، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإيكولوجية وكذا أهداف التنمية المستدامة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية وتثمين المنظر المعماري وحماية التراث الوطني والمآثر تروم المبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في هذه المادة تأمين فعالية الصفقات العمومية وحسن استعمال المال العام. وتستلزم تحديدا قبليا للحاجات واحترام وجوب الإشهار التاريخية ومتطلبات تشجيع الابتكار والبحث والتطوير. واللجوء إلى المنافسة واختيار العرض الأفضل اقتصاديا. يتم تفعيل هذه المبادئ والمتطلبات طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الأول - أحكام عامة :: الموضوع ومجال التطبيق

مادة 2

يحدد هذا المرسوم الشروط والأشكال التي تبرم وفقها صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لحساب الهيئات التالية:
أ- الدولة.
ب- الجهات والعمالات أو الأقاليم والجماعات ومجموعات الجماعات الترابية ومؤسسات التعاون بين الجماعات وكل شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام تابع للجماعات الترابية، والمشار إليها في هذا المرسوم باسم «الجماعات الترابية»؛
ج- المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام الملزمة، بموجب التشريع والتنظيم الجاري به العمل، بتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.
يحدد هذا المرسوم أيضا بعض القواعد المتعلقة بتدبير الصفقات العمومية المشار إليها أعلاه ومراقبتها.

الصفقات العمومية :: الباب الأول - أحكام عامة :: استثناءات

مادة 3

تستثنى من مجال تطبيق هذا المرسوم:
-الاتفاقيات أو العقود المبرمة وفقا لأشكال وحسب قواعد القانون العادي كما هي معرفة بموجب البند 7 من المادة 4 من هذا المرسوم؛
-عقود التدبير المفوض للمرافق العامة وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
-عمليات تفويت الممتلكات بين مرافق الدولة، أو بين الدولة والجماعات الترابية أو بين الدولة والمؤسسات العمومية.
-الأعمال المنجزة بين مرافق الدولة، المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري به العمل؛
العقود المتعلقة بالمعاملات المالية المنجزة في السوق المالي الدولي وكذا الخدمات المرتبطة بها؛
الاتفاقيات المتعلقة بالمساعدة المقدمة لصاحب المشروع والمبرمة بين الجماعات الترابية والهيئات العمومية المحلية أو الوطنية أو الهيئات الدولية.
-الأعمال المنجزة لحساب الجماعات الترابية من لدن الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام التابعة لها أو شركات التنمية الجهوية أو شركات التنمية أو شركات التنمية المحلية، في إطار اتفاقات يحدد شكلها وشروطها بقرار للوزير المكلف بالداخلية.
-الأعمال المنجزة في الخارج لفائدة المصالح المتواجدة في الخارج، سواء كانت هذه المصالح تابعة للدولة أو للمؤسسات العمومية.
يمكن الحيد عن مقتضيات هذا المرسوم فيما يتعلق بالصفقات المبرمة في إطار الاتفاقيات أو المعاهدات التي وقعها المغرب مع هيئات دولية أو دول أجنبية إذا نصت هذه الاتفاقيات أو المعاهدات صراحة على تطبيق شروط وأشكال خاصة بإبرام الصفقات.

الصفقات العمومية :: الباب الأول - أحكام عامة :: تعاريف

مادة 4

تعاريف يقصد، في مدلول هذا المرسوم، بالعبارات التالية ما يلي:
-1نائل الصفقة المتنافس الذي تم قبول عرضه قبل تبليغه المصادقة على الصفقة؛
-2السلطة المختصة: الأمر بالصرف أو الشخص المفوض من لدنه قصد المصادقة على الصفقة أو كل شخص آخر مؤهل لهذا الغرض بموجب نص تشريعي أو تنظيمي؛
-3جدول الأثمان الوثيقة التي تتضمن تفصيلا حسب كل وحدة من الأعمال التي يتعين تنفيذها والتي تبين بالنسبة لكل وحدة الثمن المطبق عليها؛
-4جدول أثمان التموينات الوثيقة التي تبين لائحة المواد الواجب تموينها في الورش والأثمان الأحادية المطابقة.
-5جدول الثمن الإجمالي الوثيقة التي تبين بالنسبة لصفقة بثمن إجمالي العمل المراد إنجازه والثمن الجزافي المطابق له.

-6متنافس كل شخص ذاتي أو اعتباري يشارك في طلب المنافسة في المرحلة التي تسبق تقديم العروض أو يشارك في مسطرة تفاوضية قبل منح الصفقة أو يقترح عرضا قصد إبرام صفقة.
-7اتفاقيات أو عقود القانون العادي: الاتفاقيات أو العقود التي يكون موضوعها إنجاز أعمال سبق تحديد شروط تنفيذها وثمنها، والتي لا يمكن لصاحب المشروع تعديلها أو ليست له فائدة في تعديلها. تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع اتفاقيات أو عقود خاضعة للقانون العادي في الملحق رقم 1 من هذا المرسوم. ويمكن تغيير هذه اللائحة أو تتميمها بقرار للوزير المكلف بالمالية باقتراح من السلطة الحكومية المعنية وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية. يتعين على صاحب المشروع أن يقوم عند بداية كل سنة مالية، بنشر قائمة في بوابة الصفقات العمومية، تتضمن حسب طبيعة الأعمال، العدد والمبلغ الإجمالي للاتفاقيات أو العقود الخاضعة للقانون العادي المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة. يحدد نموذج هذه القائمة بقرار للوزير المكلف بالمالية،
-8تفصيل المبلغ الإجمالي الوثيقة التي تتضمن بالنسبة لصفقة بثمن إجمالي توزيعا للأعمال المزمع تنفيذها حسب كل وحدة، على أساس طبيعة هذه الأعمال، ويمكن أن تبين هذه الوثيقة الكميات الجزافية بالنسبة لمختلف الوحدات
-9بيان تقديري مفصل الوثيقة التي تتضمن بالنسبة لصفقة بأثمان أحادية، تفصيلا للأعمال المراد تنفيذها حسب كل وحدة وتبين بالنسبة لكل وحدة الكمية المفترضة
والثمن الأحادي المطابق في جدول الأثمان؛ ويمكن أن يشكل البيان التقديري المفصل وجدول الأثمان وثيقة واحدة تدعى جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل»؛
- 10تجمع: متنافسان أو أكثر يوقعون التزاما واحدا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم؛
-11مقاولة حديثة النشأة مبتكرة كل مقاولة حديثة النشأة، تأسست وفقا للتشريع الجاري به العمل، وتتوفر على مؤهلات عالية للابتكار والنمو، ولا سيما في مجال التكنولوجيات الحديثة والرقمية
-12صاحب المشروع السلطة المختصة أو كل شخص يعين بمقرر للسلطة المذكورة من أجل إعداد الصفقات العمومية وإبرامها وتنفيذها باسم إحدى الهيئات المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم ولحسابها.
يمكن للسلطة المختصة تعيين صاحب مشروع أو عند الحاجة، أصحاب مشاريع بالنسبة للصفقات العمومية الخاصة بالهيئة المعنية. تعين السلطة المختصة صاحب المشروع لصفته. يحتفظ بنسخة من مقرر تعيين صاحب المشروع في ملف كل صفقة مبرمة من لدن إحدى الهيئات المذكورة أعلاه
-13صاحب مشروع منتدب كل مؤسسة عمومية أو إدارة عمومية أو شركة للدولة أو شركة تابعة لها أو شركة تابعة عامة أو شركة للتنمية الجهوية أو شركة للتنمية أو شركة للتنمية المحلية أنيطت بها كل مهام صاحب المشروع أو بعضها14- صفقة كل عقد بعوض يبرم بين

صاحب مشروع وشخص ذاتي أو اعتباري يدعى مقاولا أو موردا أو خدماتيا، ويهدف إلى تنفيذ أشغال أو تسليم توريدات أو القيام بخدمات، كما هي معرفة بعده:

أ- صفقة الأشغال: كل صفقة تهدف إلى تنفيذ أشغال مرتبطة على وجه الخصوص، ببناء بناية أو منشأة أو بنية أو بإعادة بنائها أو بهدمها أو بإصلاحها أو بتجديدها، أو بتهيئتها أو بصيانتها أو بهما معا، وكذا بإعادة التشجير أو بتهيئة المساحات الخضراء.

وتشمل صفقة الأشغال كذلك كل عقد يتعلق بترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة كما هي معرفة في النصوص التشريعية المتعلقة بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.

ويمكن أن تضم صفقة الأشغال عند الاقتضاء، الأعمال الثانوية للأشغال من قبيل الدراسات والخدمات المقدمة في إطار نفس الصفقة، وكذا تركيب المعدات التقنية والكهربائية والإلكترونية والسمعية البصرية وتكييف الهواء أو هما معا؛

ب) صفقة التوريدات: كل صفقة ترمي إلى اقتناء منتوجات أو معدات أو إيجارها مع وجود خيار الشراء.

ويمكن أن تتضمن هذه الصفقة، عند الاقتضاء، وبصورة ثانوية، أشغال الوضع والتركيب الضرورية لإنجاز العمل.

وتشمل صفقات التوريدات على وجه الخصوص، ما يلي:

-صفقات التوريدات العادية، التي ترمي إلى اقتناء منتوجات توجد في السوق ولا يتم تصنيعها وفق مواصفات تقنية خاصة يشرطها صاحب المشروع

-صفقات التوريدات غير العادية، التي يكون موضوعها الرئيسي اقتناء منتوجات لا توجد في السوق والتي يتعين على صاحب الصفقة إنجازها بمواصفات تقنية خاصة بصاحب المشروع.

ويمكن لهذه الصفقات أن تتضمن، عند الاقتضاء، بصورة ثانوية أعمال تصور؛ صفقات الإيجار مع خيار الشراء التي يكون موضوعها إيجار تجهيزات من غير العقارات، أو معدات أو أدوات تخول للمكتري في تاريخ محدد مسبقا، إمكانية اقتناء كل أو جزء من هذه التجهيزات أو المعدات أو الأدوات المؤجرة، مقابل ثمن متفق عليه، مع أخذ الدفعات المقدمة على سبيل الإيجار بعين الاعتبار بصورة جزئية على الأقل

ج) صفقة الخدمات كل صفقة يكون موضوعها إنجاز أعمال خدماتية لا يمكن وصفها بأشغال أو بتوريدات.

وتشمل صفقات الخدمات، على وجه الخصوص، ما يلي:

-الصفقات المتعلقة بأعمال الدارسات والإشراف على الأشغال والبحث التي تتضمن عند الاقتضاء، التزامات خاصة مرتبطة بمفهوم الملكية الفكرية

-صفقات الخدمات العادية التي يكون موضوعها إنجاز خدمات يمكن تقديمها بدون مواصفات تقنية خاصة يشترطها صاحب المشروع

-صفقات الإيجار بدون خيار شراء المنقولات المتعلقة خصوصا بالتجهيزات والمعدات

والبرمجيات والأثاث والعربات والآليات؛
-الصفقات المتعلقة بأعمال صيانة وحفظ التجهيزات والمنشآت والمعدات وحراسة المباني الإدارية أو تنظيفها وأعمال صيانة المساحات الخضراء؛
-الصفقات المتعلقة بأعمال المساعدة المقدمة لصاحب المشروع الصفقات المتعلقة بأعمال التكوين؛
-الصفقات المتعلقة بأعمال مختبرات البناء والأشغال العمومية المرتبطة بإجراء التجارب ومراقبة جودة المواد وكذا التجارب الجيوتقنية،
-الصفقات المتعلقة بالدراسات الزلزالية أو الدارسات الجيوتقنية؛
-الصفقات المتعلقة بوضع المعالم الطبوغرافية أو أخذ الصور والأفلام،
-العقود المتعلقة بأعمال الهندسة المعمارية،
-15مخطط التحمل: التصريح الذي يعده المتنافس والذي يبين الصفقات العمومية التي يتولى تنفيذها، بصفته صاحب الصفقة أو بصفته متعاقدا من الباطن، عند تقديم عرضه إلى صاحب المشروع
-16أعمال الأشغال أو التوريدات أو الخدمات
-17صاحب أعمال: المقاول أو المورد أو الخدماتي؛
-18أعمال مبتكرة أعمال يكون موضوعها البحث والتطوير تتعلق بطرائق جديدة أو تحسين طرائق موجودة بالنسبة للأشغال أو الخدمات أو التوريدات
-19سجل خاص السجل الذي يمسكه صاحب المشروع والذي تدون فيه مراجع جميع الوثائق الصادرة عنه أو المتوصل بها من لدنه أثناء مرحلة إبرام الصفقة؛
-20تفصيل فرعي للأثمان: الوثيقة التي تبين بالنسبة لكل ثمن من أثمان الجدول أو بالنسبة للأثمان المشار إليها فقط في دفتر الشروط الخاصة، الكميات ومبلغ المواد والتوريدات واليد العاملة ومصاريف تسيير المعدات والمصاريف العامة والرسوم والهوامش. لا تكون لهذه الوثيقة قيمة تعاقدية إلا إذا نص دفتر الشروط الخاصة على خلاف ذلك؛
-21صاحب صفقة نائل الصفقة الذي تم تبليغه المصادقة على الصفقة،

الصفقات العمومية :: الباب الأول - أحكام عامة :: تحديد الحاجات

مادة 5

يجب على صاحب المشروع أن يقتصر عند تحديد الأعمال موضوع الصفقة، على الاستجابة لطبيعة الحاجات المراد تلبيتها وحجمها. كما يتعين على صاحب المشروع، قبل أي دعوة إلى المنافسة أو إجراء أي مفاوضة، أن يحدد، بكل ما يمكن من الدقة، الحاجات المراد تلبيتها، والمواصفات التقنية ومحتوى الأعمال المزمع تنفيذها، وأن يحرص عندما يستلزم إبرام الصفقة ذلك، على الحصول على التراخيص وعلى القيام بالإجراءات المطلوبة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

فيما يتعلق بصفقات الأشغال، يتعين على صاحب المشروع، قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة، التأكد عند الاقتضاء، من تصفية الوعاء العقاري المزمع إنجاز المشروع عليه، ما عدا في حالة الحصول على ترخيص من رئيس الحكومة. فيما يخص أعمال ترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة المشار إليها في المادة 4 أعلاه، يتعين على صاحب المشروع اللجوء إلى المساعدة للإشراف على المشروع. وفيما يتعلق بإنجاز الأعمال التي تتضمن مكونا حرفيا، يتم تحديد الحاجات من لدن صاحب المشروع على أساس منتوجات الصناعة التقليدية المغربية.
يجب تحديد الحاجات على أساس منتوجات مغربية المنشا أو بالإحالة إلى معايير مغربية معتمدة. المملكة المغربية.
وفي حالة انعدامهما، يتم تحديد الحاجات على أساس منتوجات أجنبية المنشا تستجيب للمعايير المطبقة في المغرب أو للمعايير الدولية في حالة عدم وجود معايير مطبقة في المغرب. في الحالتين المشار إليهما في الفقرة أعلاه، يعد صاحب المشروع شهادة إدارية تبرر اللجوء إلى المنتوجات أجنبية المنشا. يجب أن تحدد المواصفات التقنية للأعمال موضوع الصفقة وفق معايير تتعلق على وجه الخصوص، بالنجاعة والقدرة والجودة المطلوبة.
مع مراعاة المكونات اللازمة لصيانة المعدات التي سبق اقتناؤها وجردها، يجب أن لا تشير المواصفات التقنية إلى أي علامة تجارية أو تحيل إلى مصنف أو تسمية أو براءة اختراع أو تصور أو نوع أو منشا أو مصدر معين أو منتج معين أو معيار للإشهاد، إلا في حالة عدم وجود وسيلة أخرى تمكن من وصف خصائص الأعمال المزمع تنفيذها، بما يكفي من الدقة والوضوح، شريطة أن تكون التسمية المستعملة مقرونة بعبارة «أو ما يعادلها.«
وفي الحالة التي تتم فيها الإشارة إلى علامة تجارية أو الإحالة إلى مرجع، فإنها تتضمن الأعمال التي لها خصائص معادلة والتي تتوفر على نجاعة وجودة مساويتين، على الأقل، للنجاعة والجودة المطلوبتين.
يجب أن لا يترتب، بأي حال من الأحوال، على تحديد المواصفات التقنية، الحد من حرية المنافسة أو تقييدها.
إذا اقترح متنافس علامة تجارية تستجيب للمواصفات التقنية المطلوبة من لدن صاحب المشروع، يجب أن يشار إلى هذه العلامة التجارية في الصفقة إذا تم إسنادها إليه.

الصفقات العمومية :: الباب الأول - أحكام عامة :: إعداد تقدير كلفة الأعمال

مادة 6

قبل أي دعوة إلى المنافسة أو إجراء أي مفاوضة، يُعد صاحب المشروع تقديرا لكلفة الأعمال المزمع إنجازها، حسب خصائص ومحتوى هذه الأعمال والأثمنة المطبقة في السوق مع مراعاة جميع الاعتبارات والإكراهات المتعلقة على وجه الخصوص، بشروط وأجل التنفيذ.
كما يمكن إعداد تقدير كلفة الأعمال على أساس مراجع الأثمان في حالة وجودها. يتضمن التقدير المعد، وفقا لمقتضيات هذه المادة، مختلف الأثمان الواردة، حسب الحالة في جدول

الأثمان - البيان التقديري المفصل، وجدول الأثمان والبيان التقديري المفصل، وجدول الثمن الإجمالي. ويقصد بالمبلغ الإجمالي للتقدير مبلغ التقدير مع احتساب جميع الرسوم. إذا كانت الصفقة محصصة، قام صاحب المشروع بإعداد تقدير لكل حصة. يضمن تقدير كلفة الأعمال في وثيقة مكتوبة وموقعة من لدن صاحب المشروع. يحتفظ بهذه الوثيقة في ملف الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: صفقات - إطار

مادة 7

.1استثناء من أحكام المادة 5 أعلاه، يمكن إبرام صفقات تدعى «صفقات إطار» عندما يتعذر، مسبقا وبصورة كاملة، تحديد كمية ووتيرة تنفيذ أي عمل يكتسي صبغة توقعية ومتكررة ودائمة. لا تحدد صفقات - الإطار إلا الحدين الأدنى والأقصى للأعمال التي يتم حصرها حسب قيمتها أو كميتها والتي يمكن طلبها خلال فترة معينة لا تفوق السنة الجارية لإبرامها. ويجب أن يحدد الحدان الأدنى والأقصى من لدن صاحب المشروع قبل أي دعوة إلى المنافسة أو إجراء أي مفاوضة. لا يجوز أن يفوق الحد الأقصى للأعمال ضعف الحد الأدنى.

.2تحدد الصفقات الإطار، على وجه الخصوص، مواصفات الأعمال وثمنها أو كيفيات تحديد هذا الثمن.

تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات - إطار في الملحق رقم 2 من هذا المرسوم. ويمكن عند الاقتضاء، تغيير هذه اللائحة أو تتميمها بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المعنية وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

-3تبرم الصفقات - الإطار لمدة محددة لا تتجاوز السنة الجارية. تتضمن دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بالصفقات - الإطار بندا يتعلق بالتجديد الضمني. وفي هذه الحالة، تجدد الصفقات - الإطار ضمنيا من سنة إلى أخرى في حدود مدة إجمالية لثلاث سنوات متتالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في ألف من الملحق رقم 2 من هذا المرسوم وخمس سنوات متتالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في باء من الملحق نفسه.

تسري مدة الصفقة الإطار ابتداء من تاريخ الشروع في تنفيذ الأعمال المحدد في الأمر بالخدمة.

يتم عدم تجديد الصفقة - الإطار بمبادرة من أحد طرفي الصفقة بواسطة إشعار مسبق وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة في دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة - الإطار.

ويترتب على عدم تجديد الصفقة - الإطار فسخها.

-4خلال مدة الصفقة - الإطار، يحدد صاحب المشروع كميات الأعمال المزمع إنجازها وأجل تنفيذها بالنسبة لكل طلبية حسب الحاجات المراد تلبيتها.

إذا نصت الصفقة - الإطار على ذلك، يجوز لكل طرف من الطرفين المتعاقدين أن يطلب

مراجعة شروط تنفيذ الصفقة.
وفي هذه الحالة، ينص دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة الإطار على الشروط التي يمكن أن تكون موضوع هذه المراجعة. ويتم إدراج هذه المراجعة بموجب عقد ملحق. وفي حالة عدم حصول اتفاق حول هذه المراجعة، تفسخ الصفقة. 5 استثناء من مقتضيات الفقرة الثالثة من البند الأول من هذه المادة، يمكن تعديل كمية وقيمة الأعمال المراد تنفيذها، حسب الحالة، وذلك في حدود:
-عشرة في المائة (10) من الحد الأقصى في حالة الزيادة؛
-خمسة وعشرين في المائة (25) من الحد الأدنى، في حالة التخفيض.
يتم تقييم نسبتي عشرة في المائة (10) وخمسة وعشرين (25) المشار إليهما أعلاه في إطار المدة الإجمالية للصفقة الإطار بواسطة تعديل واحد أو عدة تعديلات جزئية. ويتم إدراج كل تعديل بموجب عقد ملحق.
-6يتم الالتزام المحاسبي للصفقة - الإطار، كل سنة، على أساس المبلغ الأقصى للصفقة - الإطار. إلا أنه يمكن لهذا الالتزام بالنسبة للسنة الأولى، أن يتم، عند الاقتضاء، على أساس المبلغ المطابق للحاجات الواجب تلبيتها أو المبلغ التناسبي مع المدة المعنية، وذلك في حدود اعتمادات الأداء المتوفرة برسم السنة المالية الجارية.
بالنسبة للسنة الأخيرة، يجب أن يتم الالتزام المحاسبي على أساس المبلغ المطابق للحاجات المراد تلبيتها أو بالتناسب مع المدة المتبقية لاستنفاد المدة الإجمالية للصفقة - الإطار، دون أن يتجاوز مجموع مبلغ الالتزامات برسم الصفقة - الإطار ثلاث مرات المبلغ الأقصى المعدل عند الاقتضاء، بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في ألف من الملحق رقم 2 من هذا المرسوم، وخمس مرات المبلغ الأقصى المعدل عند الاقتضاء، بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في باء من الملحق نفسه. إذا لم يتم الالتزام المحاسبي بمبلغ الصفقة - الإطار برسم سنة معينة، فإنه يجب فسخ هذه الصفقة.
.7يعد صاحب المشروع، عند نهاية كل سنة مالية، كشفا نهائيا جزئيا في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المرحلة المعنية وكشفا نهائيا عاما عند نهاية المرحلة الأخيرة من الصفقة الإطار، في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المدة الكاملة للصفقة - الإطار.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: الصفقات القابلة للتجديد

مادة 8

.1يمكن إبرام صفقات تدعى صفقات قابلة للتجديد إذا أمكن لصاحب المشروع تحديد كميات الأعمال مسبقا، بأكبر قدر ممكن من الدقة، والتي تكتسي طابعا توقعيا ومتكررا ودائما.
-2تحدد الصفقات القابلة للتجديد، على وجه الخصوص، مواصفات ومحتوى وكيفيات تنفيذ

وثمن الأعمال المحتمل إنجازها خلال مدة لا تتجاوز السنة الجارية لإبرامها. تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات قابلة للتجديد في الملحق رقم 3 من هذا المرسوم. تغير هذه اللائحة أو تتمم بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المعنية وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

-3تبرم الصفقات القابلة للتجديد لمدة محددة لا تتجاوز السنة الجارية.

تتضمن دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بالصفقات القابلة للتجديد بندا يتعلق بالتجديد الضمني. وفي هذه الحالة، تجدد الصفقات القابلة للتجديد ضمنيا من سنة إلى أخرى في حدود مدة ثلاث سنوات متتالية وإجمالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في ألف من الملحق رقم 3 من هذا المرسوم وخمس سنوات متتالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في باء من الملحق نفسه. تسري مدة الصفقة القابلة للتجديد ابتداء من تاريخ الشروع في تنفيذ الأعمال المحدد في الأمر بالخدمة. يتم عدم تجديد الصفقة القابلة للتجديد بمبادرة من أحد طرفي الصفقة بواسطة إشعار مسبق وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة في دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة. ويترتب على عدم تجديد الصفقة القابلة للتجديد فسخها.

-4خلال مدة الصفقة القابلة للتجديد، يحدد صاحب المشروع كميات الأعمال المزمع إنجازها وأجل تنفيذها بالنسبة لكل طلبية حسب الحاجات المراد تلبيتها. إذا نصت الصفقة القابلة للتجديد على ذلك، جاز لكل طرف من الطرفين المتعاقدين أن يطلب مراجعة شروط تنفيذ الصفقة. وفي هذه الحالة، ينص دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة القابلة للتجديد على الشروط التي يمكن أن تكون موضوع هذه المراجعة. ويتم إدراج هذه المراجعة بموجب عقد ملحق. وفي حالة عدم حصول اتفاق حول هذه المراجعة، تفسخ الصفقة.

يمكن تغيير الأعمال المزمع إنجازها في إطار الصفقة القابلة للتجديد. وتتم هذه التغييرات وفق الشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط الإدارية العامة المطبق على العمل موضوع الصفقة القابلة للتجديد

.5يتم الالتزام المحاسبي للصفقة القابلة للتجديد، كل سنة، على أساس المبلغ الإجمالي للصفقة. غير أنه يمكن لهذا الالتزام بالنسبة للسنة الأولى أن يتم، عند الاقتضاء، على أساس المبلغ المطابق للحاجات الواجب تلبيتها أو المبلغ التناسبي للمدة المعنية، وذلك في حدود اعتمادات الأداء المتوفرة بالنسبة للسنة المالية الجارية. بالنسبة للسنة الأخيرة، يجب أن يتم الالتزام المحاسبي على أساس المدة المتبقية لبلوغ المدة الإجمالية للصفقة القابلة للتجديد. إذا لم يتم الالتزام المحاسبي بمبلغ الصفقة القابلة للتجديد برسم سنة معينة، فإنه يجب فسخ هذه الصفقة.

.6يعد صاحب المشروع عند نهاية كل سنة مالية كشفا جزئيا نهائيا في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المرحلة المعنية وكشفا نهائيا عاما عند نهاية المرحلة الأخيرة من الصفقة القابلة للتجديد، في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المدة الكاملة للصفقة القابلة للتجديد.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: صفقات بأقساط اشتراطية

مادة 9

صفقات بأقساط اشتراطية الصفقات بأقساط اشتراطية هي صفقات تنص على قسط ثابت مشمول بالاعتمادات المتوفرة يكون صاحب الصفقة متأكدا من إنجازه، وقسط أو أقساط اشتراطية يتوقف تنفيذها على توفر الاعتمادات، وتبليغ أمر أو أوامر بالخدمة تأمر بتنفيذ القسط أو الأقساط المعنية داخل الآجال المحددة في الصفقة. يشكل القسط الثابت والأقساط الاشتراطية بصورة منفردة مجموعة أعمال متجانسة ومستقلة ووظيفية. تنفيذه. تهم الصفقات بأقساط اشتراطية مجموع العمل وتحدد محتوى كل قسط وثمنه وكيفيات إذا لم يتم إصدار الأمر بالخدمة المتعلق بقسط أو عدة أقساط اشتراطية داخل الآجال المحددة، أمكن لصاحب الصفقة بطلب منه: إما الاستفادة من تعويض عن الانتظار إذا نصت الصفقة على ذلك وفق الشروط التي تحددها؛ إما العدول عن إنجاز القسط أو الأقساط الاشتراطية المعنية. إذا قرر صاحب المشروع العدول عن إنجاز قسط أو عدة أقساط اشتراطية، قام بتبليغ هذا المقرر، بواسطة أمر بالخدمة، إلى صاحب الصفقة.
وفي هذه الحالة، يمنح لصاحب الصفقة تعويض يدعى تعويض العدول عن الإنجاز» إذا نصت الصفقة على ذلك ووفق الشروط التي تحددها.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: صفقات محصصة

مادة 10

.1يمكن أن تكون الأشغال أو التوريدات أو الخدمات موضوع صفقة فريدة أو صفقة محصصة.
يختار صاحب المشروع بين هاتين الكيفيتين لإنجاز الأعمال بالنظر إلى المزايا المالية أو التقنية التي توفرها أو عندما يكون من شأن التحصيص تشجيع مشاركة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولين الذاتيين. يمكن لصاحب المشروع، عند الاقتضاء، حصر عدد الحصص التي يمكن إسنادها إلى المتنافس لأسباب تتعلق بما يلي:
-ضمان التموين؛
-قدرة صاحب العمل على إنجاز الصفقة بالنظر إلى مخطط التحمل الخاص به؛
-أجل التنفيذ؛
-مكان التنفيذ أو التسليم.
-في حالة إسناد عدة حصص إلى المتنافس نفسه، جاز إبرام صفقة واحدة مع هذا المتنافس تضم

جميع هذه الحصص.
يجب أن يتضمن نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 من هذا المرسوم جميع الإيضاحات المفيدة في هذا الشأن.
-2من أجل إسناد الحصص، يقوم صاحب المشروع بما يلي- :
إما بفتح وفحص عروض كل حصة على حدة وإسناد الحصص، حصة بحصة، وفق ترتيبها المدرج في ملف طلب العروض وإما بفتح وفحص جميع العروض وإسناد الحصص على أساس أفضل تركيبة للعروض تمكن صاحب المشروع من قبول العرض الشامل الأكثر أفضلية بالنسبة إلى مجموع الحصص. ولهذا الغرض، يحدد نظام الاستشارة الطريقة المعتمدة لإسناد الحصص.
تؤخذ بعين الاعتبار عروض التخفيض من الثمن المقدمة من لدن المتنافسين حسب عدد الحصص الممكن إسنادها إليهم.
.3يقصد في مدلول هذه المادة بالحصة ما يلي:
فيما يتعلق بالتوريدات مادة أو مجموعة من المواد أو أشياء أو سلع لها نفس الطبيعة وتكتسي صبغة متجانسة أو متشابهة أو متكاملة؛
فيما يتعلق بالأشغال جزء من العمل المراد إنجازه أو حرفة أو مجموعة أعمال تندرج ضمن مجموعة متجانسة إلى حد ما وتتوفر على مواصفات تقنية متشابهة أو متكاملة.
فيما يخص الخدمات: جزء من العمل المراد إنجازه أو مجموعة من الأعمال تندرج ضمن مجموعة متجانسة إلى حد ما وتتوفر على مواصفات تقنية متشابهة أو متكاملة.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: صفقة تصور وإنجاز

مادة 11

تعتبر صفقة تصور وإنجاز كل صفقة أشغال فريدة تبرم مع صاحب عمل أو تجمع لأصحاب أعمال وتتعلق بما يلي:
-إما بتصور المشروع وبتنفيذ الأشغال؛
-وإما بتصور منشأة كاملة وإنجازها وتسليمها. يمكن لصاحب المشروع أن يلجأ إلى صفقة تصور وإنجاز عندما يتبين:
أن إنجاز المشروع يتطلب، منذ البداية، إشراك صاحب التصور مع منجز العمل؛ وأن موضوع الصفقة يتعلق بمشروع بنية تحتية من نوع خاص أو بأعمال ذات طبيعة خاصة تتطلب طرائق خاصة ومبتكرة ومراحل تصنيع مندمجة بشكل وثيق. تتضمن صفقة التصور والإنجاز التزاما بتحسين مستوى النجاعة الطاقية. تبرم صفقة التصور والإنجاز عن طريق المباراة طبقا لمقتضيات الفرع الثاني من الباب الرابع من هذا المرسوم. يقوم صاحب المشروع، بوسائله الخاصة أو باللجوء إلى المساعدة للإشراف على المشروع، ببرمجة وبتنسيق تدخل كل من

صاحب التصور ومنجز العمل، وكذا بمراقبة احترام صاحب الصفقة لالتزاماته التعاقدية وتتبع حسن سير الأعمال موضوع الصفقة. تحدد صفقة التصور والإنجاز كيفيات التنسيق والمراقبة المشار إليهما في الفقرة أعلاه. يشترط من أجل اللجوء إلى صفقة التصور والإنجاز الحصول على ترخيص مسبق من رئيس الحكومة يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، فيما يخص صفقات الدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم؛ الحصول على ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالداخلية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، فيما يخص صفقات الجماعات الترابية.
يعد صاحب المشروع المعني، عند نهاية تنفيذ صفقة التصور والإنجاز، تقريرا يتضمن على وجه الخصوص، تقييما لمدى مطابقة تنفيذ الصفقة للترخيص الممنوح، وتقييما للنتائج المحصل عليها ويحدد عند الاقتضاء، الإكراهات التي واجهت صاحب المشروع.
يرفع هذا التقرير إلى رئيس الحكومة من لدن الوزير المعني أو إلى الوزير المكلف بالداخلية من لدن الأمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: الحوار التنافسي

مادة 12

-Iالحوار التنافسي هو المسطرة التي يقوم بموجبها صاحب المشروع بإجراء حوار مع المترشحين المقبولين للمشاركة فيه من أجل تحديد أو تطوير حلول من شأنها تلبية حاجاته.
ينصب الحوار التنافسي على مشاريع تكتسي طابعا معقدا أو مشاريع مبتكرة لا يستطيع صاحب المشروع، بوسائله الخاصة، تحديد الشروط التقنية لإنجازها، والتركيبة القانونية والمالية المتعلقة بها.
.IIيتم إجراء مسطرة الحوار التنافسي عبر ثلاث مراحل متتالية كما يلي: ألف الدعوة إلى المنافسة يقوم صاحب المشروع في هذه المرحلة: بنشر إعلان الدعوة إلى المنافسة المتعلق بالحوار التنافسي وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 50 من هذا المرسوم، غير أن الأجل بين تاريخ نشر الإعلان والتاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات لا يمكن أن يقل عن خمسة عشر يوما؛ بإعداد نظام الاستشارة للحوار التنافسي طبقا لأحكام المادة 21 من هذا المرسوم؛ بإعداد برنامج وظيفي يحدد طبيعة وحجم الحاجات المراد تلبيتها والأهداف التي يتعين تحقيقها. يوضع هذا البرنامج رهن إشارة المتنافسين. تودع أو تسلم ملفات الترشيحات المكونة طبقا لمقتضيات (1) من ألف وباء من II من المادة 53 من هذا المرسوم من لدن المتنافسين وفق الشروط المحددة في المادة 54 من المرسوم نفسه. يتم قبول المترشحين للمشاركة في الحوار التنافسي وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المادتين 56 و 57 من هذا المرسوم، من لدن لجنة يحدد تأليفها وفقا المقتضيات المادة 55 من المرسوم

نفسه.
يخبر صاحب المشروع المترشحين الذين لم يتم قبولهم بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.
مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأخيرة من البند (ألف من هذه المادة، يخبر صاحب المشروع، وفق نفس الأشكال المترشحين المقبولين ويدعوهم للمشاركة في الحوار التنافسي داخل أجل يحدده. يسلم صاحب المشروع البرنامج الوظيفي المفصل ومشروع دفتر الشروط الخاصة إلى المترشحين المقبولين. لا يمكن أن يقل عدد المترشحين المقبولين للمشاركة في الحوار التنافسي عن مترشحين اثنين. إذا كان عدد المترشحين المقبولين للمشاركة يقل عن اثنين، يقوم صاحب المشروع بإنهاء المسطرة ويخبر بذلك المترشح المقبول إن وجد. باء سير الحوار التنافسي
.1يقوم صاحب المشروع، خلال هذه المرحلة، بإجراء حوار تنافسي مع كل مترشح من المترشحين المقبولين لتقديم عرض. يجرى الحوار التنافسي عبر جولات متتالية، تسلم فيها العروض المتضمنة للحلول المقترحة من لدن المترشحين في كل جولة. يساعد صاحب المشروع، في جميع جولات الحوار التنافسي، اثنان على الأقل من ممثلي إدارته، يكون أحدهم تابعا للمصلحة المعنية بالعمل موضوع الحوار التنافسي. يمكن لصاحب المشروع أن يناقش مع المترشحين المقبولين جميع جوانب المشروع، ولا سيما الجوانب القانونية والتقنية والمالية. يتم الاستماع إلى كل مترشح في ظروف تتسم بالتقيد بمبدأ المساواة في التعامل مع المتنافسين المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا المرسوم. لا يجوز لصاحب المشروع أن يقدم لبعض المترشحين معلومات من شأنها أن تمنحهم أفضلية تنافسية على غيرهم، كما لا يجوز له أن يكشف للمترشحين الآخرين عن الحلول المقترحة أو عن معلومات سرية مقدمة من لدن أحد المترشحين في إطار الحوار التنافسي دون الحصول على موافقة صريحة من هذا الأخير.
يواصل صاحب المشروع الحوار التنافسي مع المترشحين المتنافسين حتى يتمكن من تحديد الحل أو الحلول التي من شأنها أن تلبي حاجاته المحددة في البرنامج الوظيفي. عند انتهاء المناقشات مع كل مترشح، يتم إعداد محضر يوقعه بصورة مشتركة صاحب المشروع والمترشح. يجوز لصاحب المشروع أن يطلب توضيحات أو تفاصيل تتعلق بالحلول المقترحة من لدن المترشحين دون أن تترتب على هذه التوضيحات أو التفاصيل تغيير العناصر الأساسية للعرض أو الخصائص الرئيسية لدفتر الشروط الخاصة. عند انتهاء جولات الحوار التنافسي، لا تقبل إلا الحلول التي تستجيب على نحو أفضل للمعايير المحددة من لدن صاحب المشروع في البرنامج الوظيفي.
وفي هذه الحالة، يتم إعداد محضر يبين المترشحين المقبولين والمترشحين غير المقبولين. تسلم نسخة من هذا المحضر إلى لجنة فتح العروض وفحصها؛
.2عند انتهاء الحوار التنافسي، يخبر صاحب المشروع بذلك المترشحين الذين شاركوا في جميع جولات الحوار التنافسي، وذلك بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل. يحصر صاحب المشروع البنود النهائية لدفتر الشروط الخاصة ويسلمه

للمترشحين المقبولين ويدعوهم، في اليوم نفسه، وفق الشكليات نفسها، إلى تسليم عروضهم داخل أجل لا يقل عن ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إرسال الدعوة، مع بيان مكان تسليم العروض وتاريخ فتحها وفحصها. يجب أن تتضمن هذه العروض، علاوة على دفتر الشروط الخاصة الموقع بالأحرف الأولى والموقع عليه، العرض المالي للمترشح.

-3يعد صاحب المشروع تقريرا شاملا ومفصلا حول سير ومضمون المناقشات التي أجراها مع المترشحين والاختيارات التي حصرها. هذا التقرير من لدن صاحب المشروع وممثلي الإدارة المشار إليهم في (1) من باء) يوقع من هذه المادة. يحتفظ بهذا التقرير في ملف الصفقة. جيم نتائج الحوار التنافسي خلال هذه المرحلة، تقوم اللجنة المشار إليها في ألف من (II) من هذه المادة بفتح وفحص العروض المقدمة من لدن المترشحين طبقا لمقتضيات المواد 42 و 45 إلى 48 من هذا المرسوم. تقوم هذه اللجنة، بعد ذلك، بتقييم وترتيب العروض المالية المقدمة من لدن المترشحين وتقترح على صاحب المشروع قبول العرض الأقل ثمنا. يمكن أن ينص نظام الاستشارة للحوار التنافسي على منح جوائز مالية للمترشحين التي كانت عروضهم الأحسن ترتيبا في حدود ثلاثة مترشحين. يتم خصم مبلغ الجائزة المالية الممنوحة لصاحب الصفقة من المبالغ المستحقة له برسم هذه الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الأول - أنواع الصفقات :: العرض التلقائي

مادة 13

.1يمكن لكل مقاول أو مورد أو خدماتي أن يقترح، بمبادرة منه، على صاحب المشروع كل مشروع أو فكرة أو عملية تقدم وظائف جديدة أو خدمات جديدة أو ابتكارات تقنية تستجيب لحاجة محتملة لم يتم تحديدها مسبقا من لدن صاحب المشروع.

لا يمكن أن يعتبر عرضا تلقائيا كل عرض سبق أن كان موضوع دعوة إلى المنافسة.

لا يمكن أن يتعلق العرض التلقائي بمشروع سبق أن قام صاحب المشروع بإنجاز دراسات في شأنه، إلا إذا تبين أن هذه الدراسات أصبحت متجاوزة.

-2يقوم صاحب المشروع بتقييم مسبق لاقتراح صاحب العرض التلقائي. إذا قرر صاحب المشروع قبول العرض التلقائي المقدم إليه، يقوم، في مرحلة أولى، بإعداد برنامج وظيفي للحاجات قبل الدعوة، في مرحلة ثانية، إلى المنافسة، من أجل إنجاز المشروع أو الفكرة أو العملية موضوع العرض التلقائي.

.3لا يمكن لصاحب المشروع اللجوء إلى مسطرة التفاوض قصد التعاقد مع صاحب العرض التلقائي، إلا إذا تبين أن العرض التلقائي يستند إلى تكنولوجيا خاصة لا يملكها ولا يتقنها إلا صاحب العرض التلقائي، ولا يوجد أي بديل آخر لتلبية حاجات صاحب المشروع.

.4بعد إعداد البرنامج الوظيفي للحاجات المشار إليه أعلاه، يقوم صاحب المشروع بالدعوة إلى المنافسة. ولهذه الغاية، يتولى إعداد ملف طلب العروض على أساس الاقتراحات المقدمة من

لدن صاحب العرض التلقائي الذي يتعين عليه أن يحدد كتابة لصاحب المشروع البيانات السرية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال، الكشف عنها. يمكن لصاحب العرض التلقائي، على غرار المتنافسين الآخرين، المشاركة في مسطرة طلب العروض التي تم الإعلان عنها طبقا لمقتضيات هذا المرسوم. عندما يشارك صاحب العرض التلقائي في طلب العروض، يستفيد من هامش للأفضلية يتخذ شكل زيادة تتراوح بين خمسة بالمائة (5) وعشرة بالمائة (10) من التنقيط الإجمالي للعرض. تحدد في نظام الاستشارة كيفيات تطبيق هامش الأفضلية الذي يمنح لصاحب العرض التلقائي المشارك في الدعوة إلى المنافسة.

.5ينصب تقييم عروض المتنافسين على وجه الخصوص، على الجوانب التالية: التناسق العام للمشروع ومدى ملاءمته مع المهمة المسندة إلى صاحب المشروع جودة ونجاعة الحلول التقنية المقترحة تحليل التكاليف مقارنة بمزايا المشروع تنافسية العرض وإمكانية خلق فرص الشغل كيفيات نقل التكنولوجيا جودة التركيبة التعاقدية والمالية المقترحة. يتم تقييم عروض المتنافسين والبت فيها وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة 144 من هذا المرسوم.

-6ينص نظام الاستشارة على منح جائزة مالية لصاحب العرض التلقائي في إحدى الحالات التالية:

-إذا تم قبول عرضه التلقائي، دون أن يشارك في الدعوة إلى المنافسة؛

-إذا شارك في الدعوة إلى المنافسة، دون أن يتم إسناد الصفقة إليه؛

-إذا تم إعلانه نائلا للصفقة،

وفي هذه الحالة، يتم خصم مبلغ الجائزة المالية الممنوحة له من المبالغ المستحقة بصفته صاحب الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الثاني - أثمان الصفقات :: طبيعة الأثمان وكيفيات تحديدها

مادة 14

يمكن أن تكون الصفقة بثمن إجمالي أو بأثمان أحادية أو بأثمان مركبة أو بأثمان بنسبة 1

.1صفقة بثمن إجمالي: الصفقة بثمن إجمالي هي الصفقة التي يغطي فيها ثمن جزافي مجموع الأعمال موضوع الصفقة. ويتم احتساب هذا الثمن الجزافي على أساس تفصيل المبلغ الإجمالي. ويرصد لكل وحدة من هذا التفصيل ثمن جزافي. ويحتسب المبلغ الإجمالي بجمع مختلف الأثمان الجزافية المحددة لكل هذه الوحدات. وفي الحالة التي تكون فيها الوحدات مرصودة بكميات، فإن الأمر يتعلق بكميات جزافية بعدها صاحب المشروع. وتعد كمية جزافية الكمية التي قدم بشأنها صاحب الصفقة ثمنا جزافيا

-2صفقة بأثمان أحادية الصفقة بأثمان أحادية هي الصفقة التي تكون فيها الأعمال موزعة، بناء على بيان تقديري مفصل يضعه صاحب المشروع، على وحدات مختلفة، مع الإشارة بالنسبة لكل وحدة من هذه الوحدات إلى الثمن الأحادي المقترح تحتسب المبالغ المستحقة برسم الصفقة

بتطبيق الأثمان الأحادية على الكميات المنفذة فعليا حسب الصفقة.

3صفقة بأثمان مركبة:

تدعى الصفقة صفقة بأثمان مركبة عندما تتضمن أعمالا يؤدى جزء منها على أساس ثمن إجمالي والجزء الآخر على أساس أثمان أحادية. وفي هذه الحالة، يتم تسديد المبالغ المستحقة كما هو منصوص عليه في البندين 1 و 2 من هذه المادة. .4 4-صفقة بأثمان بنسبة مائوية:

تدعى الصفقة صفقة بثمن بنسبة مانوية عندما يحدد ثمن العمل بواسطة نسبة مائوية تطبق على مبلغ الأشغال المنجزة فعليا دون احتساب الرسوم، والتي تمت معاينتها بصورة قانونية ودون احتساب المبلغ الناتج عن مراجعة الأثمان ومبالغ التعويضات والغرامات المحتملة. لا يطبق هذا الشكل من الأثمان إلا على أعمال الهندسة المعمارية طبقا لمقتضيات الباب الخامس من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني - أنواع وأثمان الصفقات :: الفرع الثاني - أثمان الصفقات :: طبيعة الأثمان

مادة 15

طبيعة الأثمان يتضمن ثمن الصفقة الربح وجميع الحقوق والضرائب والرسوم والمصاريف العامة والعرضية و، بصورة عامة، جميع النفقات المترتبة على العمل موضوع الصفقة إلى غاية تنفيذ هذا العمل. غير أنه يمكن لصاحب المشروع أن يدرج في دفتر الشروط الخاصة بندا ينص على أنه يتحمل بموجبه مصاريف الاستخلاص الجمركي أو النقل أو هما معا. تكون أثمان الصفقات ثابتة أو قابلة للمراجعة أو مؤقتة.

-1الصفقة بثمن ثابت: يكون ثمن الصفقة ثابتا عندما لا يكمن تعديله خلال أجل تنفيذ الصفقة. إذا تم تغيير سعر الضريبة على القيمة المضافة، بعد التاريخ الأقصى المحدد لتسليم العروض، يعكس صاحب المشروع هذا التغيير على ثمن التسديد. بالنسبة للصفقات المتعلقة باقتناء مواد أو خدمات ذات أسعار منظمة، يعكس صاحب المشروع الفارق الناتج عن تغيير أثمان هذه المواد أو الخدمات الحاصل بين تاريخ إيداع العروض وتاريخ التسلم على ثمن التسديد المحدد في الصفقة. تبرم صفقات التوريدات وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات على أساس أثمان ثابتة. غير أنه بالنسبة لصفقات التوريدات وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات التي لا تتضمن أسعار منظمة والتي يفوق أجل تنفيذها ستة أشهر، يعكس صاحب المشروع الفارق الناتج عن تقلبات أثمان الأعمال موضوع الصفقات المذكورة، الحاصل بين تاريخ إيداع العروض وتاريخ التسليم، على ثمن التسديد المحدد في الصفقة، وذلك وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بقرار الرئيس الحكومة يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالمالية. تبرم صفقات الدراسات التي يقل أجل تنفيذها عن ثلاثة أشهر، بثمن ثابت.

-2الصفقة بثمن قابل للمراجعة:

يكون ثمن الصفقة قابلا للمراجعة عندما يمكن تغييره بسبب التقلبات الاقتصادية التي تحدث

خلال تنفيذ الأعمال أو عندما يتطلب إنجازها اللجوء إلى حصة هامة من المواد الأولية التي تتأثر أسعارها بصورة مباشرة بتقلبات الأسعار العالمية. تبرم صفقات الأشغال بأثمان قابلة للمراجعة. تبرم صفقات الدراسات التي يساوي أو يفوق أجل إنجازها ثلاثة أشهر بأثمنة قابلة للمراجعة. تحدد قواعد وشروط مراجعة الأثمان بقرار الرئيس الحكومة يتخذ بعد التأشير عليه من لدن الوزير المكلف بالمالية. تبين دفاتر التحملات صراحة كيفيات مراجعة الأثمان وتاريخ استحقاقها.

-3لصفقة بثمن مؤقت:

تبرم الصفقة بثمن مؤقت عندما يتعين الشروع في تنفيذ العمل في حين أن جميع الشروط الضرورية لتحديد ثمن أصلي نهائي غير مستوفاة بسبب الصبغة الاستعجالية التي يكتسيها العمل. لا يجوز إبرام صفقة بثمن مؤقت إلا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 7 من البند 11 من المادة 89 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الثالث - أشكال الصفقات وطرق إبرامها :: شكل ومحتوى الصفقات

مادة 16

ألف) تعتبر الصفقات عقودا مكتوبة تحدد دفاتر تحملاتها طرق الإبرام وشروط التنفيذ. تتألف دفاتر التحملات من دفاتر الشروط الإدارية العامة ودفاتر الشروط المشتركة ودفاتر الشروط الخاصة.

.1تحدد دفاتر الشروط الإدارية العامة المقتضيات الإدارية المطبقة على جميع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة من لدن الهيئات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو على صنف معين من هذه الصفقات. يصادق على هذه الدفاتر بمرسوم. إذا تضمنت صفقة عدة أصناف من الأعمال، يطبق دفتر الشروط الإدارية العامة المطابق للصنف الراجح من هذه الأعمال. إذا لم يوجد دفتر شروط إدارية عامة خاص بالأعمال موضوع الصفقة، تخضع هذه الأخيرة لأحد دفاتر الشروط الإدارية العامة الجاري به العمل الأكثر ملاءمة، بعد أن يقوم صاحب المشروع بإدخال التعديلات الضرورية، عند الاقتضاء، في دفتر الشروط الخاصة.

2تحدد دفاتر الشروط المشتركة، بصورة أساسية، المقتضيات التقنية المطبقة على جميع الصفقات المتعلقة بنفس الصنف من الأشغال أو التوريدات أو الخدمات أو على جميع الصفقات المبرمة من لدن نفس القطاع الوزاري أو نفس المصلحة المتخصصة أو من لدن جماعة ترابية أو مؤسسة عمومية أو أي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام.

غير أنه يمكن لدفاتر الشروط المشتركة أن تتضمن كل الشروط المشتركة غير الشروط التقنية، التي تهم صنف الصفقات الخاضعة لها أو صفقات القطاع الوزاري أو المصلحة المتخصصة أو الجماعة الترابية أو المؤسسة العمومية المعنية أو الشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني، وذلك مع التقيد بمقتضيات دفتر الشروط الإدارية العامة أن تحدد على وجه

الخصوص، البنود المالية المشتركة التي تهم طبيعة الأعمال ولا سيما تحديد الأثمان وصيغ مراجعة الأثمان طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل. تتم المصادقة على هذه الدفاتر بقرار للوزير المعني يؤشر عليه الوزير المكلف بالمالية إذا كانت هذه الدفاتر تتضمن بنودا لها انعكاس مالي.

يمكن تمديد نطاق تطبيق دفاتر الشروط المشتركة الخاصة بقطاع وزاري أو بمؤسسة عمومية أو بأي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام لتشمل قطاعات وزارية أخرى أو مؤسسات عمومية أخرى أو أشخاص اعتبارية أخرى خاضعة للقانون العام بموجب قرار للوزير المعني أو بمقرر للجهاز التداولي للمؤسسة العمومية المعنية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني، حسب الحالة.

فيما يخص صفقات الجماعات الترابية، فإن دفاتر الشروط المشركة المطبقة عليها يتم إعدادها والمصادقة عليها بقرار للوزير المكلف بالداخلية. غير أنه يمكن عند الاقتضاء، بموجب قرار للوزير المكلف بالداخلية، تمديد نطاق تطبيق دفاتر الشروط المشتركة الخاصة بقطاع وزاري أو مؤسسة عمومية أو أي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام لتشمل الجماعات الترابية.

-3تحدد دفتر الشروط الخاصة البنود المتعلقة بالصفقة ويتضمن الإحالة إلى النصوص العامة المطبقة والإشارة إلى مواد دفاتر الشروط المشتركة، وعند الاقتضاء، إلى مواد دفتر الشروط الإدارية العامة التي يتم الحيد عنها، دون إعادة التنصيص على مقتضيات دفاتر الشروط الإدارية العامة أو دفاتر الشروط المشتركة التي لم يتم الحيد عنها.

يوقع صاحب المشروع على دفتر الشروط الخاصة قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة.

ويمكن أن يأخذ هذا التوقيع شكل توقيع منسوخ رقميا أو توقيع الكتروني فيما يخص دفتر الشروط الخاصة المنشور في بوابة الصفقات العمومية. باء يجب أن تتضمن دفاتر الشروط الخاصة على الأقل البيانات والشروط التالية:

أ. طريقة الإبرام

ب-الإحالة الصريحة إلى مقتضيات هذا المرسوم التي تم بموجبها إبرام الصفقة

ج. بيان الأطراف المتعاقدة وأسماء وصفات الموقعين المتصرفين باسم الهيئة المعنية وباسم المتعاقد معها؛

د. موضوع ومحتوى الأعمال المراد إنجازها، مع الإشارة إلى مكان تنفيذ الأعمال؛

ه- رد الوثائق المدمجة في الصفقة حسب أولويتها؛ و الثمن، مع مراعاة المقتضيات المتعلقة بالصفقات بأثمان مؤقتة؛

ز. أجل التنفيذ أو تاريخ انتهاء الصفقة؛

ح- اللجوء إلى تشغيل اليد العاملة المحلية بالنسبة لصفقات الأشغال والخدمات ما عدا الدراسات

ط -اللجوء إلى الحرفيين بالنسبة للصفقات التي تتضمن مكونا حرفيا.

ي- اللجوء، وفق الشروط المحددة في المادتين 144 و 145 من هذا المرسوم، إلى الخبراء المقيمين بالمغرب، سواء بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات أو بتلك المتعلقة بالنظم

المعلوماتية ك شروط استلام الأعمال، وعند الاقتضاء، شروط تسليمها؛
ل- شروط منح واسترجاع التسبيقات وفق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل
م- شروط تسديد المبالغ طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ن شروط الرهن؛
س- شروط الفسخ؛ ع المصادقة على الصفقة من لدن السلطة المختصة؛
ف- التزام صاحب الصفقة بموافاة صاحب المشروع بالوثائق التي تثبت الأداء الفعلي للأجور والتكاليف الاجتماعية المتعلقة بأجرائه، بالموازاة مع تقدم تنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، متى كانت الصفقة تتعلق بأعمال حراسة البنايات الإدارية أو بأعمال صيانتها أو نظافتها أو صيانة المساحات الخضراء.
ص- إلزام صاحب الصفقة بأن يقدم لصاحب المشروع الوثائق التي تثبت أدائه المستحقات المتعاقد من الباطن، طيلة سريان تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها من الباطن في حالة لجوء صاحب الصفقة إلى التعاقد من الباطن. يجب أن تنص أيضا دفاتر الشروط الخاصة على البيانات الأخرى المنصوص على وجوب تضمينها فيها بموجب دفاتر الشروط الإدارية العامة.
يمكن إعداد دفاتر شروط خاصة موحدة وفق نماذج تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية بالنسبة لصفقات الدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام وبقرار للوزير المكلف بالداخلية بالنسبة لصفقات الجماعات الترابية.
)جيم) تبرم الصفقات على أساس عقد الالتزام الذي يوقعه نائل الصفقة وعلى أساس دفتر الشروط الخاصة.

الصفقات العمومية :: الباب الثالث - أشكال الصفقات وطرق إبرامها :: نشر البرنامج التوقعي لثلاث سنوات

مادة 17

يقوم صاحب المشروع، في بداية كل سنة مالية، وقبل متم الثلاثة أشهر الأولى منها على أبعد تقدير، بنشر البرنامج التوقعي لثلاث سنوات للصفقات التي يعتزم إبرامها برسم السنة المالية المعنية والسنتين الموليتين، وذلك في جريدة ذات توزيع وطني وفي بوابة الصفقات العمومية.
يعلق هذا البرنامج التوقعي، من لدن صاحب المشروع، في مقار الهيئة التابع لها طيلة مدة ثلاثين يوما على الأقل. يمكن لصاحب المشروع، عند الحاجة، إدخال تعديلات على البرنامج التوقعي لثلاث سنوات. ينشر البرنامج التوقعي لثلاث سنوات المعدل وفق الشكليات المشار إليها أعلاه. يجب أن يتضمن البرنامج التوقعي لثلاث سنوات على وجه الخصوص، ما يلي:
بالنسبة للسنة المالية المعنية، الإشارة، بالنسبة لكل صفقة، إلى موضوع الدعوة إلى المنافسة، وطبيعة العمل، ومكان التنفيذ، وطريقة الإبرام المعتزم اعتمادها، والتقدير المتوقع لكلفة العمل، والفترة الزمنية المتوقعة لنشر إعلان الدعوة إلى المنافسة، وعند الاقتضاء، بيان ما إذا كانت الصفقة مخصصة للمقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وللتعاونية ولاتحاد التعاونيات وللمقاول الذاتي؛

بالنسبة للسنتين المواليتين للسنة المعنية، تقديم مجمع للمشاريع أو العمليات الرئيسية التي يعتزم صاحب المشروع إنجازها في إطار البرمجة الميزانياتية الممتدة على ثلاث سنوات.
يعد البرنامج التوقعي لثلاث سنوات للصفقات وفق نموذج يحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية.

الصفقات العمومية :: الباب الثالث - أشكال الصفقات وطرق إبرامها :: طلب إبداء الاهتمام

مادة 18

يهدف طلب إبداء الاهتمام إلى تمكين صاحب المشروع من تحديد المتنافسين المحتملين قبل الشروع في الدعوة إلى المنافسة. يكون طلب إبداء الاهتمام موضوع إعلان ينشر في جريدة ذات توزيع وطني، على الأقل، وفي بوابة الصفقات العمومية لمدة يحددها صاحب المشروع.
يتضمن إعلان طلب إبداء الاهتمام على وجه الخصوص موضوع العمل المراد إنجازه الوثائق التي يجب الإدلاء بها من لدن المتنافسين؛ مكان سحب الملفات مكان استلام الترشيحات التاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات. لا يمكن أن يترتب على طلب إبداء الاهتمام الحد من عدد المتنافسين.
لا يخول طلب إبداء الاهتمام أي حق للمتنافسين المحتملين كما لا يبرر اللجوء إلى المسطرة التفاوضية أو طلب العروض المحدود، ما عدا إذا توافرت شروط اللجوء إلى هاتين المسطرتين.

الصفقات العمومية :: الباب الثالث - أشكال الصفقات وطرق إبرامها :: طرق إبرام الصفقات

مادة 19

باستثناء أعمال الهندسة المعمارية الخاضعة لمقتضيات الباب الخامس من هذا المرسوم تبرم صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات عن طريق طلب العروض أو المباراة أو وفق المسطرة التفاوضية. 1 طلب العروض 1. يمكن أن يكون طلب العروض مفتوحا أو محدودا. يكون طلب العروض مفتوحا»، عندما يمكن لكل متنافس الحصول على ملف الاستشارة وتقديم عرضه ويكون طلب العروض محدودا» عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمتنافسين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم. علاوة على طلب العروض المفتوح، يمكن أيضا إبرام صفقات وفق مسطرة طلب العروض المفتوح المبسط عندما يساوي أو يقل المبلغ التقديري للصفقة عن مليون - 26- 1.000.000) درهم دون احتساب الرسوم.
يخضع طلب العروض المفتوح المبسط إلى الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا المرسوم بالنسبة لطلب العروض المفتوح، مع مراعاة ما يلي:
-تتألف لجنة طلب العروض المفتوح المبسط من الرئيس وعضو واحد يعينه صاحب المشروع وممثل للخزينة العامة للمملكة أو ممثل للوزير المكلف بالمالية كما هو منصوص عليه في المادة 38 من هذا المرسوم، حسب الحالة. ينشر إعلان طلب العروض المفتوح المبسط في

بوابة الصفقات العمومية وفي جريدة واحدة على الأقل؛ يحدد أجل نشر الإعلان في عشرة أيام على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة لا يضم الملف التقني للمتنافس المشار إليه في باء من (1) من المادة 28 من هذا المرسوم، الشهادات المرجعية والتصريح بمخطط التحمل.

.2يكون طلب العروض بالانتقاء المسبق عندما لا يسمح بتقديم العروض، بعد استشارة لجنة الانتقاء المسبق، إلا للمتنافسين الذين يتوفرون على المؤهلات الكافية، ولا سيما من الناحية التقنية والمالية.

.3يمكن أن يكون طلب العروض وطنيا أو دوليا.

أ. يكون طلب العروض «وطنيا» عندما لا يقبل للمشاركة فيه إلا المتنافسين المقيمين في المغرب. ما عدا الحالات المبررة، بصورة قانونية بشهادة إدارية يعدها صاحب المشروع تحت مسؤوليته، يتم اللجوء إلى طلب العروض الوطني إذا كان المبلغ التقديري للصفقة يقل أو يساوي عشرة ملايين (10.000.000) درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات الأشغال ومليون (1.000.000) در هم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات. يمكن تغيير الحدود المشار إليها أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.

ب يكون طلب العروض «دوليا» عندما يتم قبول المتنافسين المقيمين أو غير المقيمين في المغرب للمشاركة فيه. ويهم الصفقات التي يتجاوز مبلغها التقديري الحدود المذكورة أعلاه.

IIالمباراة تمكن المباراة من إجراء تبار بين المتنافسين على أساس برنامج، من أجل إنجاز عمل يستوجب أبحاثا خاصة ذات طابع تقني أو جمالي أو مالي.

IIIالمسطرة التفاوضية تمكن المسطرة التفاوضية صاحب المشروع من إجراء مفاوضات مع متنافس أو أكثر من أجل إسناد الصفقة طبقا للشروط المنصوص عليها في الفرع الثالث من الباب الرابع من هذا المرسوم.

IVاستثناءا من مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، يمكن اللجوء إلى تنفيذ أعمال بواسطة سندات طلب طبقا للشروط المحددة في المادة 91 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: مبادئ وكيفيات

مادة 20

.1يخضع طلب العروض المفتوح أو المحدود للمبادئ التالية:

أ- الدعوة إلى المنافسة؛

ب- فتح الأظرفة في جلسة عمومية.

ج- فحص العروض من لدن لجنة طلب العروض

د. اختيار العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية من لدن لجنة طلب العروض قصد

اقتراحه على صاحب المشروع
هـ وجوب قيام صاحب المشروع الذي يجري طلب العروض بتبليغ الكلفة التقديرية للأعمال إلى أعضاء لجنة طلب العروض طبقا لمقتضيات المادة 39 من هذا المرسوم.
-2لا يجوز إبرام صفقات عن طريق طلب العروض المحدود إلا بالنسبة للأعمال التي لا يمكن تنفيذها سوى من لدن عدد محدود من المقاولين أو الموردين أو الخدماتيين، اعتبارا لطبيعتها وخصوصيتها ولأهمية الكفاءات والموارد الواجب تسخيرها والوسائل والمعدات التي يتعين استعمالها، على أن يقل المبلغ التقديري لهذه الأعمال عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم دون احتساب الرسوم. يتعين على صاحب المشروع أن يستشير ثلاثة متنافسين على الأقل، بوسعهم الاستجابة على نحو أفضل للحاجات المراد تلبيتها.
يكون اللجوء إلى طلب العروض المحدود موضوع شهادة إدارية يعدها صاحب المشروع توضح الأسباب التي دعته إلى اختيار هذه المسطرة.
.3يمكن أن يكون طلب العروض بتخفيض أو بزيادة أو بعروض أثمان.«
أ- بالنسبة لطلبات العروض بتخفيض أو بزيادة، يُوقع المتنافس التزاما بتنفيذ الأشغال أو الخدمات أو تسليم التوريدات على أساس تخفيض من الكلفة التقديرية
التي يعدها صاحب المشروع أو على أساس زيادة عليها. ويعبر عن هذا التخفيض أو هذه الزيادة بنسبة مائوية. لا يمكن أن تساوي الزيادة أو التخفيض المقترح من لدن المتنافس صفرا ويجب التعبير عن هذه الزيادة أو هذا التخفيض بنسبة مائوية برقمين على الأكثر بعد الفاصلة، تحت طائلة إقصاء عرضه. تبرم الصفقات العمومية المتعلقة بحراسة المباني الإدارية أو تنظيفها وصيانة المساحات الخضراء عن طريق طلب العروض بزيادة.«
ب- بالنسبة لطلبات العروض بعروض بأثمان، لا يتضمن ملف طلب العروض إلا بيانات تتعلق بطبيعة وأهمية الأشغال أو التوريدات أو الخدمات التي يقترح المتنافس أثمانها ويحصر مبلغها النهائي.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: نظام الاستشارة

مادة 21

يعتبر نظام الاستشارة وثيقة تحدد شروط تقديم العروض ومعايير وكيفيات إسناد الصفقة. يكون كل طلب عروض موضوع نظام استشارة بعده صاحب المشروع. يبين نظام الاستشارة على وجه الخصوص، البيانات التالية: لائحة الوثائق التي يجب أن يدلي بها المتنافسون كما هي منصوص عليها في المادة 28 من هذا المرسوم معايير قبول المتنافسين وإسناد الصفقة. ويجب أن تكون لهذه المعايير صلة مباشرة بموضوع الصفقة المراد إبرامها، وأن تكون موضوعية، وأن لا تكون تمييزية وغير متناسبة مع محتوى الأعمال المزمع إنجازها. يمكن أن ترفق معايير قبول المتنافسين بمعاملات ترجيح ويجب ألا يترتب، بأي حال من الأحوال، على هذه

المعاملات الحد من المنافسة نسبة خمسة عشرة في المئة (15) المطبقة في إطار الأفضلية الوطنية المنصوص عليها في المادة 147 من هذا المرسوم؛ العملة أو العملات القابلة للتحويل التي يجب أن يعبر بها عن ثمن العرض المالي إذا كان المتنافس غير مقيم بالمغرب.
تحول مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم، وذلك من أجل تقييم هذه العروض ومقارنتها. يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم، الصادر عن بنك المغرب والمعمول به في أول يوم عمل من الأسبوع السابق للأسبوع الذي يتم خلاله فتح الأظرفة.
اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المتنافسين عند الاقتضاء، الشروط والكيفيات التي يتم وفقها فحص العروض البديلة وتقييمها بالمقارنة مع الحل الأساسي المنصوص عليه في دفتر الشروط الخاصة، طبقا المقتضيات المادة 33 من هذا المرسوم عند الاقتضاء، العدد الأقصى للحصص التي يمكن إسنادها إلى نفس المتنافس وطريقة إسناد الحصص طبقا لمقتضيات المادة 10 من هذا المرسوم؛ عند الاقتضاء، رقم الثمن أو الأثمنة الأحادية الأساسية وبيانها ومبلغها التقديري أو مبالغها التقديرية. تحدد معايير قبول وإسناد الصفقة المنصوص عليها في نظام الاستشارة كما يلي
-1بالنسبة لصفقات الأشغال: تأخذ معايير قبول المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:
أ- الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛
ب- المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء،
ج- أهمية مخطط التحمل، عند الاقتضاء.
يتم تقييم هذه المعايير حسب الوثائق المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.
عندما يكون تقديم العرض التقني المنصوص عليه في المادة 31 من هذا المرسوم مطلوبا يمكن تتميم معايير القبول على وجه الخصوص، بما يلي: الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها للورش؛ التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال المراد تنفيذها؛
عدد الحرفيين والمعلمين الحرفيين الرئيسيين وتجربتهم الذين يلتزم المتنافس بالاستعانة بخدماتهم بالنسبة لأعمال المحافظة على المدن العتيقة وترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والقديمة
-الجدول الزمني للإنجاز المقترح،
-أساليب وطرائق البناء؛
-الجودة الجمالية والوظيفية للعمل؛
-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة،
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،

-المحافظة على الموارد المائية درجة استعمال المنتوج المغربي المنشأ؛
تواجد مقر المتنافس بالجهة المعنية بالمشروع، عند الاقتضاء.
تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. ويتضمن نظام الاستشارة العتبة المحددة لقبول المتنافسين.
يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.
-2بالنسبة لصفقات التوريدات تأخذ معايير قبول المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:
أ) أن الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛
ب) المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء.
ج) أهمية مخطط التحمل، عند الاقتضاء.
يتم تقييم هذه المعايير وفق الوثائق المضمنة في الملف الإداري والملف التقني. عندما يكون تقديم العرض التقني مطلوبا، يمكن، حسب الحالة، تتميم معايير القبول على وجه الخصوص، بما يلي:
-الجودة الوظيفية للتوريدات
-الضمانات المقدمة
-الخدمة بعد البيع؛
-الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز العمل؛
-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
-المحافظة على الموارد المائية
-اللجوء إلى منتوجات الصناعة التقليدية المغربية، عند الاقتضاء؛
-تواجد مقر المتنافس بالجهة المعنية بالأعمال موضوع الصفقة، عند الاقتضاء.
-تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني.
-تحدد عتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة.
يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.
غير أنه بالنسبة للتوريدات المفضية إلى تكلفة استعمال أو صيانة أو هما معا، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار معيار كلفة الاستعمال أو الصيانة أو هما معا من أجل إسناد الصفقة.
ولهذه الغاية، تسند الصفقة على أساس الثمن الإجمالي الذي يجمع بين ثمن الشراء والتقييم النقدي لكلفة الاستعمال أو الصيانة أو هما معا طيلة مدة محددة.

-3بالنسبة لصفقات الخدمات تأخذ معايير قبول المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

-الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛

-المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء؛

-أهمية مخطط التحمل، عند الاقتضاء

-تواجد المتنافس في الجهة المعنية بالمشروع، عند الاقتضاء.

-يتم تقييم هذه المعايير وفق الوثائق المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.

عندما يكون تقديم العرض التقني مطلوبا، يمكن، حسب الحالة، تتميم معايير القبول، على وجه الخصوص، بما يلي:

-المنهجية المقترحة

-الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها من أجل العمل المراد إنجازه

البرنامج الزمني لتسخير الموارد البشرية

-الطابع الابتكاري للعرض

-جودة المساعدة التقنية

-درجة نقل الكفاءات والمعارف

-الضمانات المقدمة

-الجدول الزمني للإنجاز المقترح

-التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛

-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة

-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

-المحافظة على الموارد المائية

-درجة اللجوء إلى خبراء مغاربة من لدن المتنافسين غير المقيمين في المغرب بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات بما فيها صفقات تصور وتطوير وتطبيق النظم المعلوماتية.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. تحدد عتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة.

بعد قبول المتنافسين، يتم إسناد الصفقة على أساس:

-العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم بالنسبة للصفقات المتعلقة بأعمال غير أعمال الدراسات

-العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 144 من هذا المرسوم بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات.

يجب أن يوقع صاحب المشروع نظام الاستشارة قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة. ويأخذ هذا التوقيع شكل توقيع منسوخ رقميا أو توقيع إلكتروني فيما يخص نظام الاستشارة المنشور في بوابة الصفقات العمومية.

مادة 22

.1يكون كل طلب عروض موضوع ملف يعده صاحب المشروع، ويتضمن ما يلي:
أ. نسخة من الإعلان عن طلب العروض أو الرسالة الدورية المنصوص عليها في المادة 23 من هذا المرسوم، حسب الحالة؛
ب نظير من دفتر الشروط الخاصة
ج التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛
د. نموذج عقد الالتزام المشار إليه في المادة 30 من هذا المرسوم
هـ نموذج لجدول الأثمان ونموذج للبيان التقديري المفصل أو نموذج لجدول الأثمان البيان التقديري المفصل عندما يتعلق الأمر بصفقة بأثمان أحادية؛
و- نموذج جدول أثمان التموينات عندما ينص دفتر الشروط الخاصة على ذلك؛
ز. بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي نموذج جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي حسب كل وحدة مع بيان الكميات الجزافية أو عدم بيانها.
ح- نموذج إطار التفصيل الفرعي للأثمان، عند الاقتضاء؛
ط- نموذج التصريح بالشرف.
ي- نموذج التصريح بمخطط التحمل
ك- نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 أعلاه.

-2يوافي صاحب المشروع أعضاء لجنة طلب العروض المنصوص عليها في المادة 38 من هذا المرسوم بملف طلب العروض، ستة أيام على الأقل، قبل نشر إعلان طلب العروض في بوابة الصفقات العمومية أو إرسال الرسالة الدورية إلى المتنافسين، حسب الحالة. يتوفر أعضاء لجنة طلب العروض على أجل ستة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم ملف طلب العروض لإطلاع صاحب المشروع على ملاحظاتهم المحتملة.

-3يجب أن تكون ملفات طلب العروض متاحة قبل نشر الإعلان عن طلب العروض وأن توضع رهن إشارة المتنافسين ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان في إحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة 23 بعده وإلى غاية التاريخ الأقصى لتسليم العروض. يمكن تحميل ملفات طلب العروض من بوابة الصفقات العمومية.

-4تسجل أسماء المتنافسين الذين قاموا بسحب ملف طلب العروض أو تحميله في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع الإشارة إلى تاريخ وساعة السحب أو التحميل.

-5تسلم ملفات طلب العروض مجانا إلى المتنافسين باستثناء التصاميم والوثائق التقنية التي يتطلب استنساخها معدات تقنية خاصة. تحدد أجرة تسليم هذه التصاميم والوثائق التقنية بقرار

للوزير المكلف بالمالية.
-6عندما لا يتم، لأي سبب من الأسباب، تسليم ملف طلب العروض للمتنافس أو الممثله الذي حضر إلى المكان المحدد في الإعلان عن طلب العروض، يقوم صاحب المشروع، في اليوم نفسه بتسليمه شهادة تبين سبب عدم تسليم الملف مع الإشارة إلى اليوم المحدد لسحبه قصد تمكين المتنافس من إعداد ملفه. يحتفظ بنسخة من هذه الشهادة في ملف الصفقة. في حالة عدم تسليمه ملف طلب العروض في اليوم المحدد في الشهادة المسلمة له، يجوز للمتنافس أن يلجأ، بواسطة أي وسيلة اتصال تمكن من تحديد تاريخ التوصل إلى السلطة الرئاسية التي يتبع لها صاحب المشروع المعني بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو عامل العمالة أو الإقليم أو والي الجهة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالجماعات الترابية، يعرض فيها ظروف تقديم طلبه للحصول على الملف المذكور والجواب الذي تلقاه.
إذا تبين لها صحة الطلب، تدعو السلطة المرفوع إليها الأمر، كتابة، صاحب المشروع إلى تسليم ملف طلب العروض فورا إلى المتنافس المعني، وعند الاقتضاء، إلى تأجيل تاريخ فتح الأظرفة لمدة توازي على الأقل المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الطلب وتاريخ تسليم الملف إلى المشتكي. ينشر إعلان التأجيل في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية.
-7يمكن لصاحب المشروع، بصورة استثنائية، إدخال تعديلات على ملف طلب العروض دون تغيير موضوع الصفقة. وفي هذه الحالة، تتم موافاة جميع المتنافسين الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور، بهذه التعديلات وتضمينها في الملفات الموضوعة رهن إشارة المتنافسين الآخرين. يمكن إدخال هذه التعديلات في أي وقت داخل الأجل الأصلي للإشهار وعلى أبعد تقدير سبعة أيام قبل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.
بعد انصرام الأجل المذكور، يتعين على صاحب المشروع تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة عبر إعلان تعديلي. إذا كانت التعديلات التي أدخلت على ملف طلب العروض، تستلزم نشر إعلان تعديلي فإن هذا الإعلان ينشر طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من البند الثاني من المادة 23 من هذا المرسوم. وفي هذه الحالة، لا تنعقد جلسة فتح الأظرفة إلا بعد انقضاء أجل عشرة أيام كحد أدنى. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ صدور الإعلان التعديلي في آخر وسيلة للنشر دون أن يكون التاريخ المحدد للجلسة الجديدة سابقا للتاريخ المقرر في إعلان الإشهار الأصلي. يجب، في جميع الحالات، احترام أجل الإشهار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من البند الثاني من (1) من المادة 23 أدناه. يجب إبلاغ جميع المتنافسين الذين قاموا بسحب ملف طلب العروض أو بتحميله بالتعديلات التي أدخلت عليه وكذا بالتاريخ الجديد لفتح الأظرفة، عند الاقتضاء. يتم اللجوء إلى الإعلان التعديلي في إحدى الحالات التالية:
أ. إذا أدخل صاحب المشروع تعديلات على ملف طلب العروض دون احترام أجل سبعة أيام المنصوص عليه أعلاه؛

ب. إذا كانت التعديلات التي تم إدخالها على ملف طلب العروض تقتضي أجلا إضافيا الإعداد العروض ج. إذا تعلق الأمر بتصحيح أخطاء جلية تمت معاينتها في الإعلان المنشور د. إذا لاحظ صاحب المشروع، بعد نشر الإعلان، أن الأجل الذي يسري بين تاريخ نشر الإعلان وتاريخ جلسة فتح الأظرفة غير مطابق لأجل الإشهار المنصوص عليه في المادة 23 أدناه.
-8إذا اعتبر أحد المتنافسين أن الأجل المقرر في إعلان الإشهار غير كاف لإعداد العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال موضوع الصفقة، أمكنه، خلال النصف الأول من أجل الإشهار، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة. ويجب أن تتضمن هذه الرسالة كل العناصر التي تمكن صاحب المشروع من تقييم طلب التأجيل. إذا أقر صاحب المشروع بوجاهة طلب المتنافس المحال إليه، قام بتأجيل تاريخ جلسة الأظرفة. ويكون التأجيل، الذي يعود لصاحب المشروع صلاحية تقدير مدته، موضوع فتح إعلان تعديلي ينشر طبق الشكليات التي يتم وفقها نشر إعلان طلب العروض. لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة إلا مرة واحدة أيا كان المتنافس الذي يطلبه.
يخبر صاحب المشروع بهذا التأجيل المتنافسين الذين قاموا بسحب ملفات طلب العروض أو بتحميلها.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: إشهار طلب العروض

مادة 23

أ) طلب العروض المفتوح
-1مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، يجب أن يكون كل طلب عروض مفتوح، وطنيا كان أو دوليا، موضوع إعلان يبين ما يلي:
أ. موضوع طلب العروض مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية
ب- صاحب المشروع المعني بطلب العروض
ج. مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف طلب العروض
د. مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث تودع العروض أو توجه؛
ه- المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، مع الإشارة إلى أن المتنافسين يمكنهم تسليم أظرفتهم مباشرة إلى رئيس لجنة طلب العروض عند افتتاح هذه الجلسة؛
و-الإحالة إلى المادة التي تحدد في نظام الاستشارة، لائحة الوثائق المثبتة الواجب على كل متنافس الإدلاء بها؛
ز- مبلغ قيمة الضمان المؤقت، عندما يكون الضمان مطلوبا ح المبلغ التقديري لكلفة الأعمال

المعد من لدن صاحب المشروع
ط- عند الاقتضاء، تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المتنافسين. ويجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الأخير من أجل الإشهار وعلى أبعد تقدير خمسة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة.
إذا صادف اليوم المقرر للاجتماع أو زيارة المواقع يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة أو تتم الزيارة في يوم العمل الموالي وفي نفس الساعة
ي- عند الاقتضاء، مكان استلام الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة، طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 37 من هذا المرسوم؛
ك- العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان طلب العروض.
ل- ثمن اقتناء التصاميم أو الوثائق التقنية أو هما معا، عند الاقتضاء.
-2ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني، على الأقل، يختارهما صاحب المشروع تكون إحداهما باللغة العربية ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح بلغة نشر كل من الجريدتين اللتين تم اختيارهما.
كما يمكن بالموازاة مع ذلك، إخبار المتنافسين المحتملين، وعند الاقتضاء، الهيئات المهنية بالإعلان عن طلب العروض المفتوح، وذلك بإدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة أخرى للإشهار.
يحدد أجل إشهار إعلان طلب العروض المفتوح في الجريدتين وفي بوابة الصفقات في واحد وعشرين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح الأظرفة. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في آخر وسيلة للنشر.
غير أن الأجل المذكور يمدد إلى أربعين يوما، على الأقل، بالنسبة إلى الصفقات التالية:
أ) صفقات الأشغال المبرمة لحساب الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، خمسة وسبعين وخمسمائة وخمسون ألف (75.550.000) درهم دون احتساب الرسوم مليون.
ب- صفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الدولة التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، مليون وتسعمائة وأربعة وستين ألف وثلاثمائة (1.964.300) درهم دون احتساب الرسوم
ج- صفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الجماعات الترابية التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، خمسة ملايين وثلاثمائة وأربعة وستين ألف وخمسون 5.364.050) درهم دون احتساب الرسوم
د- صفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم التي يساوي أو يفوق

مبلغها التقديري، ثمانية ملايين وسبعمائة ألف 8.700.000) درهم دون احتساب الرسوم
يمكن تغيير حدود المبالغ المذكورة بقرار للوزير المكلف عندما تكون الصفقة مخصصة، يتم
تقييم الحدود المشار إليها أعلاه على أساس المبلغ الإجمالي لجميع الحصص المكونة للعمل. 11
طلب العروض المحدود يكون طلب العروض المحدود موضوع رسالة دورية توجه في اليوم
نفسه، عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى جميع المتنافسين الذين يقرر
صاحب المشروع استشارتهم. مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، تتضمن هذه
الرسالة الدورية البيانات التالية:
أ. موضوع طلب العروض المحدود، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة
والجهة المعنية؛
ب صاحب المشروع المعني بطلب العروض
ج. مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن سحب ملف طلب العروض
د. مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث تودع العروض أو توجه؛
هـ - المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، مع الإشارة إلى إمكانية تسليم
المتنافسين أظرفتهم مباشرة إلى رئيس لجنة طلب العروض عند افتتاح هذه الجلسة؛
و- الإحالة إلى المادة التي تحدد في نظام الاستشارة، لائحة الوثائق المثبتة الواجب على كل
متنافس الإدلاء بها؛
ز- مبلغ قيمة الضمان المؤقت عندما يكون الضمان مطلوبا
ح- المبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع
ط- عند الاقتضاء، مكان استلام الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة، طبقا للشروط المنصوص
عليها في المادة 37 من هذا المرسوم؛
ي- تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المتنافسين،
عند الاقتضاء. ويجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الثاني من أجل توجيه الرسالة الدورية
وعلى أبعد تقدير ثلاثة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة
ك- ثمن اقتناء التصاميم أو الوثائق التقنية أو هما معا، عند الاقتضاء.
يجب توجيه الرسالة توجيه الرسالة الدورية المذكورة في أجل عشرة أيام على الأقل، قبل
التاريخ الدورية. يرفق ملف طلب العروض بالرسالة الدورية.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب
العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: الضمان المؤقت

مادة 24

.1عندما يطلب صاحب المشروع تقديم الضمان المؤقت، يحدد دفتر الشروط الخاصة، وفق
النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، أهمية الضمانات المالية الواجب على كل
متنافس تقديمها برسم الضمان المؤقت.

يجب أن يعبر عن مبلغ الضمان المؤقت بالقيمة دون أن يتجاوز اثنين بالمائة (2%) من المبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع.

-2يصبح مبلغ الضمان المؤقت ملكا، حسب الحالة، للدولة أو للجماعة الترابية أو للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني في إحدى الحالات التالية:

-إذا تم إقصاء عرض المتنافس لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في أ) وب وج) ود) أو (هـ) من باء من البند 9 من (II) من المادة 43 من هذا المرسوم؛

-إذا قام المتنافس بسحب عرضه داخل أجل صلاحية العروض المنصوص عليه في المادة 36 من هذا المرسوم إذا رفض نائل الصفقة التوقيع على الصفقة؛

-إذا رفض صاحب الصفقة استلام المصادقة على الصفقة التي تم تبليغها إليه داخل الأجل المحدد في المادة 143 من هذا المرسوم.

-إذا لم ينص دفتر الشروط الخاصة على الضمان المؤقت، تطبق على المتنافس، الذي يوجد في إحدى الحالات المشار إليها أعلاه، غرامة مقدارها واحد في المائة (1) من المبلغ التقديري الذي يعده صاحب المشروع.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: طلب التوضيحات أو المعلومات وإخبار المتنافسين

مادة 25

يجوز لكل متنافس أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، أن يقدم إليه توضيحات أو معلومات تتعلق بطلب العروض أو بالوثائق المتعلقة بها. لا يكون هذا الطلب مقبولا إلا إذا توصل به صاحب المشروع سبعة أيام على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.

يتعين على صاحب المشروع أن يرد، وفق الشكليات نفسها، على كل طلب معلومات أو توضيحات توصل به، وذلك داخل أجل ثلاثة أيام على أبعد تقدير قبل التاريخ المقرر لجلسة فتح الأظرفة. كل توضيح أو معلومة قدمت من لدن صاحب المشروع إلى أي متنافس بطلب من هذا الأخير، وجب تبليغها، في اليوم نفسه ووفق الشكليات نفسها، إلى المتنافسين الآخرين الذين قاموا بسحب ملف طلب العروض أو بتحميله وإلى أعضاء لجنة طلب العروض.

يوضع هذا التوضيح أو المعلومة رهن إشارة كل متنافس محتمل في بوابة الصفقات العمومية.

يجب عدم الكشف بأي حال من الأحوال عن هوية المتنافس أو المتنافسين الذين قدموا الطلب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: اجتماع أو زيادة المواقع

مادة 26

اجتماع أو زيارة المواقع يمكن لصاحب المشروع أن يقرر اجتماعا أو زيارة للمواقع وفق الشروط المنصوص عليها في ط من البند (1) من (1) وفي (ي) من البند (II) من المادة 23 من هذا المرسوم.
إذا تم عقد اجتماع أو تنظيم زيارة إلى المواقع، يحرر صاحب المشروع محضرا يبين فيه طلبات التوضيح التي تلقاها والأجوبة التي أعطيت في شأنها من لدنه خلال هذا الاجتماع أو الزيارة. ينشر هذا المحضر في بوابة الصفقات العمومية ويبلغ إلى جميع المتنافسين وإلى أعضاء لجنة طلب العروض، وذلك بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل. لا يكون حضور المتنافسين للاجتماع أو زيارة المواقع إلزاميا. لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يترتب على عدم حضور أي متنافس لهذا الاجتماع أو لهذه الزيارة إقصاؤه. لا يمكن للمتنافسين الذين لم يحضروا الاجتماع أو الذين لم يشاركوا في زيارة المواقع إبداء ملاحظات أو تقديم شكاية في شأن سير الاجتماع أو زيارة المواقع كما هي مضمنة في المحضر الذي تم تبليغه إليهم أو وضعه رهن إشارتهم من لدن صاحب المشروع.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: الشروط المطلوبة من المتنافسين

مادة 27

يمكن أن يشارك بصورة صحيحة، وأن ينال الصفقات العمومية، في إطار المساطر المنصوص عليها في هذا المرسوم، الأشخاص الذاتيون أو الاعتباريون الذين
-يثبتون توفرهم على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة
-يوجدون في وضعية جبائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفعوا المبالغ المستحقة أو في حالة عدم الأداء، لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية
-يكونون منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في نظام آخر خاص للاحتياط الاجتماعي، ويقدمون بصورة منتظمة تصريحاتهم المتعلقة بالأجور ويوجدون في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئات؛
يزاولون إحدى الأنشطة المطابقة لموضوع الصفقة.
ولا يقبل للمشاركة في طلبات العروض الأشخاص الموجودون في حالة تصفية قضائية؛

الأشخاص الموجودون في حالة تسوية قضائية، ماعدا في حالة ترخيص خاص من السلطة القضائية المختصة
-الأشخاص الذين صدر في حقهم مقرر بالإقصاء المؤقت أو النهائي طبقا لمقتضيات المادة 152 من هذا المرسوم
-الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 68 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 111.14 بالنسبة لصفقات الجهات الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 66 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 112.14 بالنسبة لصفقات العمالات أو الأقاليم؛ الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 65 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 113.14 بالنسبة لصفقات الجماعات الأشخاص الذين يمثلون أكثر من متنافس واحد في نفس الصفقة بالنسبة لصفقة فريدة أو في نفس الحصة بالنسبة لصفقة محصصة؛ الخدماتيون الذين ساهموا في إعداد ملف طلب العروض المعني؛ أصحاب الصفقات التي تم فسخها بسبب خطا راجع إليهم، وذلك بالنسبة لصفقات إتمام الأعمال المتعلقة بها.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: إثبات القدرات والمؤهلات

مادة 28

-1يتعين على كل متنافس أن يقدم ملفا إداريا وملفا تقنيا. ألف يتضمن الملف الإداري ما يلي:
.1بالنسبة لكل متنافس عند تقديم العروض
أ. الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس وتختلف هذه الوثائق حسب الشكل القانوني للمتنافس
-إذا تعلق الأمر بمقاول ذاتي أو بشخص ذاتي يعمل لحسابه الخاص، لا تطلب منه أي وثيقة؛
-إذا تعلق الأمر بممثل للمتنافس، وجب عليه تقديم ما يلي، حسب الحالة:
نسخة مشهود بمطابقتها لأصل الوكالة المصادق على توقيعها، عندما يتصرف باسم شخص ذاتي؛
-مستخرج من النظام الأساسي للشركة أو نسخة مطابقة لأصل محضر الجهاز المختص أو هما معا، الذي يخول له صلاحية التصرف باسمها؛
-الوثيقة التي يفوض بموجبها شخص مؤهل صلاحياته إلى شخص آخر، عند الاقتضاء.
إذا تعلق الأمر بتعاونية أو باتحاد تعاونيات الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة للشخص الذي يتصرف باسم التعاونية أو اتحاد التعاونيات.
ب التصريح بالشرف
ج. أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، عند الاقتضاء

د- بالنسبة إلى التجمعات اتفاقية تأسيس التجمع المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل.
-2بالنسبة إلى المتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه وفق الشروط المحددة في المادة 43 من هذا المرسوم
أ. شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه.
يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على المتنافس.
ب- شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو من لدن أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء الهيئة المعنية؛
ج. نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري نموذج (9) بالنسبة إلى الأشخاص الملزمين بالقيد في السجل التجاري بموجب التشريع الجاري به العمل؛
د- نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من الشهادات أو التراخيص اللازمة لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، عند الاقتضاء؛
هـ- الوثائق المثبتة لجنسية المقاولة ومسيريها بالنسبة للصفقات المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام، إذا طلب صاحب المشروع ذلك؛
ز- الوثائق التي تعادل الشهادات المشار إليها في البنود (أ) وب) وج) أعلاه المسلمة من لدن الإدارات أو الهيئات المختصة ببلدهم الأصلي أو بلد المنشأ، بالنسبة للمتنافسين غير المقيمين بالمغرب.
عندما لا يتم تسليم هذه الوثائق من لدن الإدارات أو الهيئات المختصة، يتم تعويضها بشهادة مسلمة من لدن سلطة قضائية أو إدارية بالبلد الأصلي أو ببلد المنشأ تثبت عدم إصدار الوثائق المذكورة.
يعتمد تاريخ الإدلاء، إلى صاحب المشروع، بالوثائق المنصوص عليها في أ) وب) أعلاه أساسا لتقييم صلاحيتها.
باء الملف التقني:
-1بالنسبة للأعمال العادية، يضم الملف التقني:
أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وتحدد عند الاقتضاء، مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي نفذها أو شارك في تنفيذها مع بيان الصفة التي تمت بها هذه المشاركة
ب- التصريح بمخطط التحمل للمتنافس المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، إذا نص على ذلك نظام الاستشارة.
-2بالنسبة للأعمال غير العادية، يضم الملف التقني، بالنظر إلى طبيعة هذه الأعمال وأهميتها، الوثائق التالية:

أ. مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وتحدد عند الاقتضاء، مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي نفذها أو شارك في تنفيذها مع بيان الصفة التي تمت بها هذه المشاركة؛
ب- الشهادات أو نسخها المشهود بمطابقتها للأصل التي يسلمها أصحاب المشاريع العامون أو الخواص أو رجال الفن الذين أنجز المتنافس تحت إشرافهم الأعمال المذكورة أو أصحاب الصفقات برسم الجزء المتعاقد بشأنه من الباطن. تحدد كل شهادة على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال ومبلغها وسنة إنجازها وكذا اسم الموقع وصفته وتقييمه. بالنسبة لأعمال ترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة، يجب أن تتضمن الشهادات المرجعية المذكورة أعلاه بيانا بكون الأشغال المنفذة همت عقارات مصنفة وفق مقتضيات القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، كما وقع تغييره وتتميمه. يجب على صاحب المشروع أن لا يطلب، بأي حال من الأحوال، تقديم شهادات مرجعية غير متناسبة مع طبيعة ومحتوى الأعمال ومبلغ الصفقة. ج التصريح بمخطط التحمل، إذا نص على ذلك نظام الاستشارة؛ د. الوثيقة أو الوثائق المتبئة للقدرات المالية للمتنافس، إذا نص على ذلك نظام الاستشارة.

-3في حالة وجود نظام للتأهيل والتصنيف يهم الصفقات المعنية بالأعمال، تقوم الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور مقام الوثائق المشار إليها في أ) من البند 1 من باء وفي الفقرات (أ) وب ود من البند 2 من باء من هذه المادة.

-4في حالة وجود نظام للاعتماد بهم الصفقات المعنية بالأعمال، تقوم الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور مقام الوثائق المذكورة في الفقرة (أ) من البند 1 من باء وفي الفقرات (أ) (وب) ود من البند 2 من باء من هذه المادة.

-5يتعين على المتنافسين غير المقيمين بالمغرب تقديم وثائق الملف التقني المنصوص عليها في البندين 1 أو 2 من باء من هذه المادة، حسب الحالة.

إذا كان المتنافس مؤسسة عمومية، يتعين عليه الإدلاء بما يلي:

-1عند تقديم العرض، علاوة على الملف التقني، ووثائق الملف الإداري المنصوص عليها في (ب) وج) من الفقرة 1 من (ألف) من (1) من هذه المادة، نسخة من النص الذي يؤهله لممارسة المهام ذات الصلة بالأعمال موضوع الصفقة 2-وإذا كان من المزمع إسناد الصفقة إليه:

أ. شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على المتنافس. غير أن الشهادة المذكورة لا تطلب إلا من المؤسسات العمومية الخاضعة للضريبة.

ب شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو من لدن أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء الهيئة المعنية. يعتمد تاريخ الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في

(أ) وب) أعلاه، إلى صاحب المشروع أساسا لتقييم صلاحيتها.

.IIIإذا كان المتنافس تعاونية أو اتحاد تعاونيات، يتعين عليه الإدلاء بما يلي:

.1عند تقديم العرض، علاوة على الملف التقني، ووثائق الملف الإداري المنصوص عليها في أ) وب) وج) من الفقرة 1 من (ألف) من (1) من هذه المادة، شهادة القيد في السجل المحلي للتعاونيات؛

.2وإذا كان من المزمع إسناد الصفقة إليه:

أ. شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه

يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على التعاونية أو إتحاد التعاونيات المعني؛

ب- شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن التعاونية أو اتحاد التعاونيات توجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئة طبقا لمقتضيات المادة 27 أعلاه.

يعتمد تاريخ الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في (أ) وب) أعلاه، إلى صاحب المشروع أساسا لتقييم صلاحيتها.

IVإذا كان المتنافس مقاولا ذاتيا، يتعين عليه الإدلاء بما يلي:

-1عند تقديم العرض، علاوة على الملف التقني، ووثائق الملف الإداري المنصوص عليها في (ب) وج) من الفقرة (1) من (ألف من (1) من هذه المادة، شهادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة؛

-2وإذا كان من المزمع إسناد الصفقة إليه، شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه.

يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم فرض الضريبة برسمه المقاول الذاتي.

يعتمد تاريخ الإدلاء إلى صاحب المشروع بهذه الوثيقة أساسا لتقييم صلاحيتها.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: التصريح بالشرف

مادة 29

يتضمن التصريح بالشرف البيانات التالية:

-1عندما يتعلق الأمر بشخص ذاتي، الاسم العائلي والشخصي للمتنافس ومحل سكناه وكذا أرقام الهاتف والفاكس والعنوان الإلكتروني للمتنافس

-2عندما يتعلق الأمر بشركة تسمية الشركة أو اسمها التجاري وشكلها القانوني ورأسمالها وعنوان مقرها الاجتماعي، والاسم العائلي والشخصي لممثلها والصفة التي يتصرف بها والصلاحيات المخولة إليه وكذا أرقام الهاتف والفاكس والعنوان الإلكتروني للشركة
-3عندما يتعلق الأمر بتعاونية أو اتحاد التعاونيات تسمية التعاونية أو اتحاد التعاونيات ورأسمالها ومقرها والاسم العائلي والشخصي لممثلها والصفة التي يتصرف بها والصلاحيات المخولة إليه وكذا أرقام الهاتف والفاكس والعنوان الإلكتروني للتعاونية أو الاتحاد التعاونيات؛.
-4رقم القيد في السجل التجاري بالنسبة إلى المتنافسين الملزمين بالقيد فيه أو رقم التسجيل في السجل المحلي للتعاونيات أو رقم التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، حسب الحالة؛
-5رقم الضريبة المهنية ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للاحتياط الاجتماعي بالنسبة للمتنافسين المقيمين بالمغرب وبيان الهوية البنكية.
ويتضمن التصريح بالشرف أيضا البيانات التالية:
أ. التزام المتنافس بتغطية الأخطار الناجمة عن نشاطه المهني ببوليصة تأمين وفق الشروط المحددة في دفاتر التحملات.
ب- التزام المتنافس، إذا كان يعتزم اللجوء إلى التعاقد من الباطن بأن لا يتجاوز هذا التعاقد خمسين في المائة (50) من مبلغ الصفقة وأن لا يشمل الحصة أو الجزء الرئيسي من الصفقة، وأن يتأكد من استيفاء المتعاقدين معه من الباطن للشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم؛
ج. إشهاد المتنافس بأنه يتوفر على التراخيص اللازمة لتنفيذ الأعمال، كما هو منصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل
د- إشهاد المتنافس بأنه لا يوجد في حالة تصفية قضائية أو تسوية قضائية وإذا كان في حالة تسوية قضائية، بأنه مرخص له من لدن السلطة القضائية المختصة للمشاركة في طلبات العروض..
هـ - الالتزام بعدم القيام بنفسه أو بواسطة شخص آخر باللجوء إلى أفعال الغش أو رشوة الأشخاص الذين يتدخلون بأي صفة كانت في مختلف مساطر إبرام الصفقة وتدبيرها وتنفيذها؛
و- الالتزام بألا يقوم بنفسه أو بواسطة شخص آخر بتقديم وعود أو هبات أو هدايا بهدف التأثير على مختلف مساطر إبرام الصفقة وتنفيذها؛
ز. إشهاد المتنافس بأنه لا يوجد في حالة تنازع المصالح،
ح. إشهاد المتنافس بأنه لم يشارك في إعداد ملف طلب العروض المعني؛
ط- إشهاد المتنافس بصحة المعلومات الواردة في التصريح بالشرف وفي الوثائق التي أدلى بها في ملف ترشيحه تحت طائلة تطبيق الإجراءات القسرية المنصوص عليها في المادة 152 من هذا المرسوم. يجب أن يكون التصريح بالشرف موقعا من لدن المتنافس.

مادة 30

يجب أن تتضمن الملفات التي يقدمها المتنافسون علاوة على دفتر الشروط الخاصة ونظام الاستشارة الموقعين بالأحرف الأولى والموقع عليهما، وثائق الملف الإداري والملف التقني المنصوص عليهما في المادة 28 من هذا المرسوم وعرضا ماليا، وإذا نص نظام الاستشارة على ذلك، عرضا تقنيا كما هو منصوص عليه في المادة 31 بعده،
وعند الاقتضاء الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية الأخرى المنصوص عليها في المادة 37 من هذا المرسوم. يتضمن العرض المالي ما يلي:
أ. عقد الالتزام الذي يلتزم بموجبه المتنافس بإنجاز الأعمال موضوع الصفقة طبقا للشروط المنصوص عليها في دفاتر التحملات، وذلك مقابل ثمن يقترحه.
ويتم إعداد هذا العقد في نظير واحد. يوقع عقد الالتزام المذكور من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل، ويجب أن يتضمن جميع البيانات المطلوبة بما في ذلك بيان الهوية البنكية.
يجب أن يحرر المبلغ الإجمالي لعقد الالتزام بالأرقام وبكامل الأحرف، مع الأخذ بعين الاعتبار التخفيض المحتمل.
في حالة عدم التطابق بين المبلغ المحرر بالأرقام وبين المبلغ المحرر بكامل الأحرف يتم اعتماد المبلغ المكتوب بالأحرف.
بالنسبة لطلبات العروض المسماة طلبات العروض بتخفيض أو بزيادة»، يبرز عقد الالتزام النسبة المئوية للتخفيض أو الزيادة المقدمة من لدن المتنافس بالنسبة للمبلغ التقديري المعد من لدن صاحب المشروع. بالنسبة للصفقات - الإطار، يجب أن يبرز عقد الالتزام المبلغ الأقصى والمبلغ الأدنى للصفقة. عندما يكون عقد الالتزام مقدما من لدن تجمع كما هو معرف بموجب المادة 150 من هذا المرسوم، يجب توقيعه إما من لدن كل عضو من أعضاء التجمع أو من لدن الوكيل فقط إذا أثبت هذا الأخير على أنه مؤهل بموجب توكيلات مشهود بصحة الإمضاء عليها من أجل تمثيل أعضاء التجمع خلال مسطرة إبرام الصفقة.
يجب أن ينص عقد التزام التجمع المعني أيضا على المبلغ المطابق لحصة كل عضو من أعضاء التجمع.
ب- جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل بالنسبة للصفقات بأثمان أحادية أو جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي وفق النماذج المضمنة في ملف طلب العروض. يجب أن تحرر بالأرقام الأثمان الأحادية لجدول الأثمان والبيان التقديري المفصل وأثمان جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل والأثمان الجزافية لجدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي. في حالة عدم تطابق الأثمان الأحادية لجدول الأثمان وأثمان البيان

التقديري المفصل يعتد بأثمان جدول الأثمان في حالة عدم تطابق بين المبالغ المجمعة في جدول الثمن الإجمالي وأثمان تفصيل المبلغ الإجمالي، يعتد بمجموع مبلغ تحليل الثمن الإجمالي. يجب أن تحرر بالأرقام المبالغ المجمعة لجدول الأثمان - بيان تقديري وجدول الثمن الإجمالي وتفصيل الثمن الإجمالي.
بالنسبة لطلبات العروض المسماة طلبات العروض بتخفيض أو بزيادة»، يبرز جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل أو جدول الثمن الإجمالي، حسب الحالة النسبة المئوية للتخفيض أو الزيادة المقدمة من لدن المتنافس بالنسبة للمبلغ التقديري المعد من لدن صاحب المشروع. في حالة عدم تطابق مجموع مبلغ عقد الالتزام ومجموع مبلغ البيان التقديري المفصل أو مجموع مبلغ جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل أو جدول الثمن الإجمالي، حسب الحالة يعتد بمبلغ هذه الوثائق الأخيرة لوضع المبلغ الحقيقي لعقد الالتزام.
ج. تفصيل فرعي للأثمان، عند الاقتضاء.
د. جدول أثمان التموينات، إذا نص دفتر الشروط الخاصة على ذلك.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: تقديم عرض تقني

مادة 31

يمكن أن يشترط صاحب المشروع في نظام الاستشارة من المتنافسين تقديم عرض تقني عندما تبرر ذلك الطبيعة الخاصة للأعمال المراد إنجازها اعتبارا لتعقيدها أو لأهمية الوسائل التي يتعين استعمالها لإنجازها.
ويمكن أن يتناول العرض التقني، حسب موضوع الصفقة على وجه الخصوص
-المنهجية المقترحة، مع تحديد المزايا التقنية التي تتيحها وكيفية تقييم أثرها المالي؛
-الوسائل التي يجب استعمالها لتنفيذ الأعمال؛
-خطة الإنجاز؛
-الخدمة بعد البيع؛
-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة،
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،
-الحفاظ على الموارد المائية،
-التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم، بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛
-مستوى اللجوء إلى الحرفيين والمعلمين الحرفيين الرئيسيين بالنسبة لأعمال المحافظة على المدن العتيقة وترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والقديمة،
-درجة اللجوء إلى خبراء مغاربة من لدن المتنافسين غير المقيمين في المغرب بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات، بما فيها صفقات تصور وتطوير وتطبيق النظم المعلوماتية،

-درجة استعمال منتوجات الصناعة التقليدية المغربية، عند الاقتضاء،
-البرنامج الزمني لتسخير الموارد؛
-درجة نقل المهارات والمعارف،
-المزايا الوظيفية للعمل
-الطابع الابتكاري للعرض
-جودة المساعدة التقنية
الضمانات الممنوحة برسم العمل.
يجب ألا ينصب العرض التقني إلا على العناصر التي لها صلة مباشرة بتنفيذ العمل موضوع الصفقة وألا يتضمن سوى الوثائق المتعلقة بهذه العناصر.
ولهذا الغرض، ينص نظام الاستشارة على الوثائق التي يجب أن يتضمنها العرض التقني وكذا على معايير قبول هذا العرض طبقا لمقتضيات المادتين 21 و 51 من هذا المرسوم. لا يجوز أن تدرج كوثائق في العرض التقني أو أن تستعمل في تقييم العرض المذكور، الشواهد المسلمة من لدن رجال الفن الذين أنجزت الأعمال تحت إشرافهم أو من لدن أصحاب المشاريع العامين أو الخواص أو أصحاب الصفقات فيما يخص الجزء المتعاقد بشأنه من الباطن من هذه الأعمال.
يمكن تقديم العرض التقني بالنسبة إلى الحل الأساسي أو الحل البديل أو هما معا.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: تقديم ملفات المتنافسين

مادة 32

.1يوضع الملف الذي يتعين على كل متنافس تقديمه في ظرف مغلق يحمل البيانات التالية: اسم المتنافس وعنوانه؛ موضوع الصفقة، وعند الاقتضاء، الإشارة إلى الحصة أو الحصص، في حالة صفقة مخصصة تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة التنبيه إلى أنه يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة طلب العروض خلال الجلسة العمومية لفتح الأظرفة.«
.2يحتوي هذا الظرف على غلافين منفصلين عندما لا يكون العرض التقني مطلوبا أو ثلاثة أغلفة منفصلة عندما يكون تقديم العرض التقني مطلوبا، سواء تضمن أم لم يتضمن عرضا بديلا:
أ. يتضمن الغلاف الأول، علاوة على وثائق الملفين الإداري والتقني، دفتر الشروط الخاصة ونظام الاستشارة موقعين بالأحرف الأولى وموقع عليهما ويحملان بيان قرى وقبل» من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل من لدنه لهذا الغرض.
يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «الملفان الإداري والتقني.«
ب يتضمن الغلاف الثاني العرض المالي. ويجب أن يكون مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة

عبارة «العرض المالي.«
ج. يتضمن الغلاف الثالث العرض التقني. ويجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «العرض التقني، سواء تضمن أم لم يتضمن عرضا بديلا.
-3تشير الأغلفة الثلاثة المشار إليها أعلاه بصورة بارزة إلى ما يلي: اسم المتنافس وعنوانه موضوع الصفقة، وعند الاقتضاء، الإشارة إلى الحصة أو الحصص المعنية؛ تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة.
-4علاوة على الظرف المنصوص عليه في البند الأول أعلاه، يتعين على المتنافس عند الاقتضاء، تقديم ظرف منفصل يتضمن الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية الأخرى.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: عروض تتضمن عروض ابديلة

مادة 33

يمكن لصاحب المشروع أن ينص في نظام الاستشارة على تقديم عروض بديلة. في حالة التنصيص على تقديم عروض بديلة، يجب أن يحدد نظام الاستشارة المتطلبات الدنيا التي يتعين على العروض مراعتها وكذا شروط وكيفيات فحص هذه العروض البديلة وتقييمها بالنسبة للحل الأساسي المحدد في دفتر الشروط الخاصة.
ما لم ينص نظام الاستشارة على خلاف ذلك، لا يكون تقديم عرض بديل متوقفا على تقديم عرض بالنسبة للحل الأساسي. تكون العروض البديلة التي يقدمها المتنافسون موضوع ظرف منفصل عن العرض الأساسي الذي قد يقترحونه.
تعتبر وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في الفقرة 1 من ألف من (1) وفي الفقرة (1) من (11) من المادة 28 من هذا المرسوم والملف التقني صالحة، سواء بالنسبة للحل الأساسي أو للعروض البديلة. إذا لم يقدم المتنافس سوى عرضا بديلا، يجب أن يقدم الظرف الذي يحتوي على هذا العرض طبقا لمقتضيات المادة 32 من هذا المرسوم وأن يحمل عبارة «عرض بديل.«

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: إيداع أظرفة المتنافسين

مادة 34

مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية، يمكن لأظرفة المتنافسين أن 1
-1تودع مقابل وصل بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان طلب العروض
-2توجه إلى صاحب المشروع عن طريق البريد المضمون، مع إشعار بالتوصل
-3تسلم، خلال الجلسة، إلى رئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.
ينتهي أجل استلام الأظرفة في التاريخ والساعة المحددين لجلسة فتح الأظرفة في الإعلان عن طلب العروض. لا تقبل الأظرفة المودعة أو المستلمة بعد اليوم والساعة المحددين.
تسجل الأظرفة عند استلامها، من لدن صاحب المشروع، حسب ترتيب توصله بها في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.
ويوضع على الظرف الذي تم التوصل به رقم التسجيل وتاريخ وساعة التوصل يجب أن تظل الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن من لدن صاحب المشروع، إلى حين فتحها طبقا للشروط الواردة في المادة 39 من هذا المرسوم.
يودع الظرف الذي يحتوي على الوثائق المقدمة من لدن المتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: سحب الأظرفة

مادة 35

مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية، يمكن للمتنافس سحب كل ظرف تم إيداعه أو التوصل به قبل اليوم أو الساعة المحددين لجلسة فتح الأظرفة.
يكون سحب الظرف موضوع طلب مكتوب موقع من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل بصورة قانونية وموجه إلى صاحب المشروع. ويسجل صاحب المشروع تاريخ وساعة السحب في السجل الخاص المشار إليه في المادة 4 من هذا المرسوم.
يمكن للمتنافسين الذين سحبوا أظرفتهم تقديم أظرفة جديدة طبقا للشروط المحددة في المادة 34 أعلاه.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: أجل صلاحية العروض

مادة 36

يظل المتنافسون ملتزمين بالعروض التي قدموها، طيلة مدة ستين يوما تسري، حسب الحالة، ابتداء من تاريخ جلسة فتح الأظرفة أو من تاريخ توقيع الصفقة من لدن نائل الصفقة عندما تكون هذه الصفقة صفقة تفاوضية. غير أنه إذا اعتبرت لجنة طلب العروض أنه يتعذر عليها تحديد اختيارها خلال أجل صلاحية العروض المنصوص عليه في الفقرة السابقة، يطلب صاحب المشروع، قبل انتهاء هذا الأجل، من المتنافسين المعنيين بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل تمديد أجل صلاحية عروضهم لمدة إضافية يحددها. ولهذه الغاية، يحدد صاحب المشروع للمتنافسين المعنيين تاريخا أقصى لتقديم أجوبتهم.
وفي هذه الحالة:
أ. يظل المتنافسون، الذين عبروا، وفق الشكليات نفسها، عن موافقتهم على طلب تمديد الأجل قبل التاريخ الأقصى للجواب المحدد من لدن صاحب المشروع ملتزمين طيلة المدة الإضافية المتفق عليها؛
ب. يحرر المتنافسون، الذين لم يوافقوا على طلب تمديد الأجل أو الذين لم يقدموا جوابهم خلال الأجل المحدد لهم، من التزاماتهم إزاء صاحب المشروع، ويسلم لهم رفع اليد عن الضمان المؤقت خلال ثمان وأربعين ساعة على أبعد تقدير تحتسب ابتداء من التاريخ الأقصى للجواب المحدد من لدن صاحب المشروع.
ج -في حالة عدم موافقة أي متنافس من المتنافسين على طلب التمديد أو عدم رد أي منهم داخل الأجل المحدد لهم، يسلم لهم رفع اليد عن الضمان المؤقت خلال ثمان وأربعين ساعة على أبعد تقدير، تحتسب ابتداء من التاريخ الأقصى للجواب المحدد من لدن صاحب المشروع. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء المسطرة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: إيداع وسحب العينات أو النماذج المصغرة والوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى

مادة 37

يمكن أن ينص نظام الاستشارة على إيداع عينات أو نماذج مصغرة و أو على تقديم وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى.
.1لا يطلب إيداع العينات أو النماذج المصغرة من المتنافسين إلا إذا كانت طبيعة الأعمال تتطلب ذلك ولم تكن هناك أي وسيلة أخرى كفيلة بوصف وتعريف الخصائص التقنية للعمل المطلوب ومواصفاته بطريقة واضحة وبما يكفي من الدقة.
يتم إيداع العينات أو النماذج المصغرة وفحصها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 43 من هذا المرسوم.
-2توضع الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى في ظرف منفصل، يودع، على أبعد تقدير، في يوم العمل السابق لتاريخ جلسة فتح الأظرفة مقابل وصل يسلمه

صاحب المشروع أو يسلم أثناء الجلسة لرئيس لجنة طلب العروض.
يجب أن يكون هذا الظرف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى.«
عند استلام الأظرفة التي تحمل عبارة «الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى، يقوم صاحب المشروع بتسجيلها، حسب ترتيب توصله بها، في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع الإشارة إلى رقم التسجيل وكذا تاريخ وساعة التوصل. يمكن سحب الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المودعة أو المتوصل بها على أبعد تقدير يوم فتح الأظرفة وقبل الساعة المحددة لذلك. يكون سحب الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى موضوع طلب مكتوب موقع عليه من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل بصورة قانونية.
يسجل تاريخ وساعة السحب في السجل الخاص من لدن صاحب المشروع.
ويمكن للمتنافسين الذين سحبوا وثائقهم الوصفية أو بياناتهم الموجزة أو وثائقهم التقنية الأخرى تقديم وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى جديدة وفق الشروط المنصوص عليها أعلاه.
يمكن إيداع وسحب الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى بطريقة إلكترونية طبقا لمقتضيات المادة 135 من هذا المرسوم.
يتم فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 40 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: لجنة طلب العروض

مادة 38

يحدد تأليف لجنة طلب العروض كما يلي:
-1يتولى صاحب المشروع رئاسة لجنة طلب العروض.
إذا تغيب صاحب المشروع الذين عينهم لهذا الغرض. أو عاقه عائق ناب عنه أحد الأشخاص
-2بالنسبة للصفقات التي تبرمها الدولة، تتألف اللجنة، علاوة على الرئيس، من الأعضاء الآتي بيانهم والذين يعتبر حضورهم إجباريا:
-ممثلان عن الإدارة التي يتبع لها صاحب المشروع، ينتمي أحدهما، على الأقل، إلى المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة، يعينهما صاحب المشروع
-ممثل عن الخزينة العامة للمملكة؛
-ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية إذا كان المبلغ التقديري للصفقة يفوق خمسين مليون (50.000.000) درهم دون احتساب الرسوم

-3بالنسبة لصفقات المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم، تتألف اللجنة، علاوة على الرئيس من الأعضاء الآتي بيانهم والذين يعتبر حضورهم إجباريا

-ممثلان عن المؤسسة العمومية أو الشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام الذي يتبع له صاحب المشروع، ينتمي أحدهما على الأقل، إلى المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة، يعينهم صاحب المشروع

-ممثل الوزير المكلف بالمالية وفقا للمقتضيات التشريعية المتعلقة بالمراقبة المالية المطبقة على المؤسسة العمومية المعنية ممثل الوزير المكلف بالمالية أو ممثل عن الخزينة العامة للمملكة، حسب الحالة بالنسبة للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام

-المسؤول عن المشتريات أو ممثله، عند الاقتضاء

-المسؤول المالي أو ممثله، عند الاقتضاء.

تضم اللجنة أيضا كل عضو آخر يعتبر حضوره إلزاميا بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للمؤسسة العمومية المعنية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني.

-4بالنسبة لصفقات الجماعات الترابية تتألف اللجنة، علاوة على الرئيس من الأعضاء الآتي بيانهم والذين يعتبر حضورهم إجباريا

أ. بالنسبة للجهات ومجموعاتها:

-المدير العام للمصالح أو مدير المصالح، حسب الحالة، أو ممثله؛

-رئيس مصلحة الصفقات أو ممثله؛

-رئيس المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة أو ممثله؛ المحاسب العمومي المكلف أو ممثله.

ب) بالنسبة للأقاليم والعمالات ومجموعاتها:

-المدير العام للمصالح أو مدير المصالح، حسب الحالة، أو ممثله؛

-رئيس مصلحة الصفقات أو ممثله؛ رئيس المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة أو ممثله؛ المحاسب العمومي المكلف أو ممثله.

ج. بالنسبة للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات المدير العام للمصالح أو مدير المصالح، حسب الحالة، أو ممثله؛

-رئيس مصلحة الصفقات أو ممثله؛

-رئيس المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة أو ممثله؛

-المحاسب العمومي المكلف أو ممثله.

يمكن تغيير تأليف لجنة طلب العروض المنصوص عليها في البند الرابع من هذه المادة بقرار للوزير المكلف بالداخلية.

-5يمكن للجنة طلب العروض أن تستعين على سبيل الاستشارة، بكل شخص خبيرا كان أو

تقنيا، ترى فائدة في مشاركته في أشغالها، كما يمكن لها إحداث لجنة فرعية. عندما تقرر لجنة طلب العروض استشارة خبير أو تقني، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني للمشاركة في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية. لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة طلب العروض.

.6تتم دعوة أعضاء اللجنة بمبادرة من صاحب المشروع. ويتعين على هذا الأخير توجيه رسالة الدعوة إلى أعضاء هذه اللجنة، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة بسبعة أيام على الأقل، مرفقة بملف طلب العروض الذي يتضمن عند الاقتضاء الملاحظات التي أبداها هؤلاء الأعضاء وبكل معلومة أو توضيح أو وثيقة تمت موافاة المتنافسين بها.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: فتح أظرفة المتنافسين في جلسة عمومية

مادة 39

.1تكون جلسة فتح أظرفة المتنافسين عمومية. وتنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في إعلان طلب العروض أو في الرسالة الدورية.

إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من يوم العمل الموالي.

يفتتح رئيس اللجنة جلسة فتح الأظرفة.

.2يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم أن يسلموها له فورا.

يدعو الرئيس، بعد ذلك، المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غير مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة الوثائق الناقصة، ويحصر، بصورة نهائية لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها.

لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

يتأكد رئيس اللجنة، بعد ذلك، من حضور الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع، من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها.

.3في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذي يعتبر حضورهم اجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة. ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة المكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم
.4يسلم الرئيس، بعد ذلك، أو عند استئناف الجلسة في حالة التأجيل، إلى أعضاء اللجنة المستند الكتابي الذي يتضمن الثمن التقديري لكلفة الأعمال المعد طبقا المقتضيات المادة 6 من هذا المرسوم يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على جميع صفحات المستند المذكور الذي يجب أن يتم حفظه مع ملف طلب العروض من لدن الرئيس.
-5يعلن الرئيس بصوت عال، عن مراجع الجرائد وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع جميع الوسائل الأخرى التي نشر بها إعلان طلب العروض أو عن مراجع الرسالة الدورية بالنسبة إلى طلب العروض المحدود. يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم في شأن العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة عندما يتأكد الرئيس من صحة هذه التحفظات أو الملاحظات، يقوم بإنهاء المسطرة، تحت مسؤوليته، ويخبر، بصوت عال، بذلك المتنافسين الحاضرين. إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن هذه التحفظات أو الملاحظات لا تستند إلى أساس يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة.
.6يفتح الرئيس أظرفة المتنافسين ويتحقق من وجود الأغلفة المنصوص عليها في المادة 32 من هذا المرسوم.
-7يفتح الرئيس، بعد ذلك، الغلاف الذي يحمل عبارة "الملفان الإداري والتقني" ويعلن بصوت عال عن الوثائق المضمنة في كل ملف ويضع قائمة بالوثائق المقدمة من لدن كل متنافس.
يعلن الرئيس عن مكان وتاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية. بعد استيفاء هذه الإجراءات، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة. مديرية التشريع والدراسات.
-8تتابع اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة وتقوم بفحص وثائق الملف الإداري المشار إليها في الفقرة 1 من (ألف) من (1) من المادة 28 من هذا المرسوم، ووثائق الملف التقني، وتقصي:
أ. المتنافسين الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم؛
ب- المتنافسين الذين لم يتقيدوا بمقتضيات البند (2) من المادة 32 من هذا المرسوم فيما يتعلق بتقديم ملفاتهم؛
ج- المتنافسين الذين لم يقدموا الوثائق المطلوبة
د. المتنافسين الذين يمثلهم نفس الشخص في نفس الصفقة، سواء تعلق الأمر بصفقة فريدة أو بنفس الحصة بالنسبة إلى صفقة محصصة؛
هـ المتنافسين الذين قدموا وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، غير أصليين، أو لا يتطابق موضوعهما مع موضوع طلب العروض أو اللذين يكون مبلغهما أقل من المبلغ المطلوب أو اللذين يتضمنان تحفظات أو قيودا، وذلك عندما يكون الضمان المؤقت مطلوبا
و- المتنافسين الذين تبين أن مؤهلاتهم المالية والتقنية غير كافية بالنظر إلى المعايير المحددة

في نظام الاستشارة؛
ز- المتنافسين الذين تتجاوز أهمية مخطط التحمل الخاص بهم تلك المنصوص عليها في نظام الاستشارة.
-9إذا عاينت اللجنة وجود أخطاء مادة أو عدم التطابق في وثائق الملف الإداري فإنها تقوم بقبول عرض المتنافس المعني، شريطة أن يقوم هذا الأخير بإدراج التصحيحات الضرورية طبقا لمقتضيات المادة 43 من هذا المرسوم.
.10تحصر اللجنة لائحة المتنافسين المقبولين ولائحة المتنافسين الذين تم إقصاؤهم.
.-11تستأنف الجلسة العمومية، ويتلو الرئيس لائحة المتنافسين المقبولين، دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين.
يعيد الرئيس بعد ذلك، مقابل إبراء إلى المتنافسين الحاضرين الذين تم إقصاؤهم ملفاتهم دون فتح الأغلفة التي تتضمن العروض التقنية، سواء تضمنت أم لم تتضمن عروضا بديلة، والعروض المالية ويدعوهم عند الاقتضاء، إلى استعادة الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية، وذلك باستثناء وثائق الملف الإداري والتقني التي كانت سببا في إقصاء هؤلاء المتنافسين، مع مراعاة مقتضيات البند 3 من المادة 47 من هذا المرسوم.
.12عندما لا يتم اشتراط تقديم عرض تقني، سواء تضمن أو لم يتضمن عرضا بديلا، أو إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى، تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بفتح وفحص العروض المالية للمتنافسين المقبولين طبقا للشروط المنصوص عليها في المواد 42 إلى 44 من هذا المرسوم.
.13عندما يتم اشتراط إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و / أو تقديم عرض تقني يتضمن أو لا يتضمن عرضا بديلا:
أ. يفتح الرئيس حسب الحالة الأغلفة المحتوية على الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و / أو الأغلفة المحتوية على العروض التقنية للمتنافسين المقبولين، ويعلن عن الوثائق التي يحتوي عليها كل غلاف
ب- يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأغلفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين وذلك في آن واحد، على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.
ج. يجب أن تظل الأظرفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 42 من هذا المرسوم د. جلسة فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى عند الاقتضاء، و/أو العرض التقني وفق مقتضيات المادتين 40 و 41 من هذا يحدد الرئيس بتشاور مع أعضاء اللجنة، حسب الحالة، تاريخ وساعة المرسوم؛ استئناف الجلسة العمومية التي يبلغهما إلى المتنافسين والعموم الحاضرين.
-14بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة.

-15في نهاية هذه الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بتعليق الإعلان في مقاره المتضمن للتاريخ والساعة المحددين لعقد الجلسة العمومية المقبلة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى

مادة 40

.1بعد فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني، تجتمع لجنة طلب العروض في جلسة مغلقة لفحص، عند الاقتضاء، الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى للمتنافسين المقبولين.

-2يمكن للجنة طلب العروض عند الحاجة، قبل اتخاذ قرارها، استشارة كل خبير أو تقني أو إحداث لجنة فرعية لتقييم الجودة التقنية للوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقترحة، بالنظر إلى المواصفات التقنية المنصوص عليها في دفتر الشروط الخاصة. وفي هذه الحالة، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني أو هما معا للمشاركة، حسب الحالة، في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة طلب العروض. يجب أن يكون التقييم الذي ينجزه الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية موضوعيا وغير تمييزي وقابلا للتحقق منه ومعللا. ويجب أن لا ينصب هذا التقييم، بأي حال من الأحوال على قبول المتنافسين من عدمه. تضمن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية في تقارير يعدونها ويوقعون عليها تحت مسؤوليتهم.

-3يمكن للجنة طلب العروض عند الاقتضاء، أن تطلب كتابة من متنافس أو أكثر تقديم توضيحات في شأن الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقدمة من لدنهم.

-4تحصر اللجنة لائحة المتنافسين الذين تقدموا بوثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى تستجيب للمواصفات المطلوبة، كما تحصر لائحة المتنافسين الذين تم إقصاء عروضهم لعدم مطابقة الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقدمة من لدنهم للمواصفات المطلوبة، مع بيان النقائص التي تمت معاينتها في هذا الشأن.

تحرر اللجنة محضرا عن أشغالها يوقعه الرئيس وأعضاء اللجنة. ويرفق هذا المحضر، عند الاقتضاء، بتقرير الخبير أو التقني أو اللجنة الفرعية.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: فحص وتقييم العروض التقنية

مادة 41

على إثر فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني، وعند الاقتضاء، الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية الأخرى، تقوم لجنة طلب العروض في جلسة مغلقة بفحص العروض التقنية للمتنافسين المقبولين وتقييمها. وتقصي المتنافسين الذين قدموا عروضا تقنية غير مطابقة للمواصفات المطلوبة في نظام الاستشارة أو غير المستجيبة للمعايير المحددة فيه.
ويمكن للجنة أن تطلب كتابة من متنافس أو أكثر تقديم توضيحات حول عروضهم التقنية.
ويجب أن تقتصر هذه التوضيحات على الوثائق المضمنة في هذه العروض. يجوز للجنة، قبل اتخاذ قرارها، استشارة كل خبير أو تقني أو إحداث لجنة فرعية لتحليل العروض التقنية، وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة 40 من هذا المرسوم.
على إثر تقييم العروض التقنية، تحصر اللجنة لائحة المتنافسين المقبولين.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: فتح الأغلفة المتضمنة للعروض المالية

مادة 42

-1تستأنف الجلسة العمومية على إثر فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني بالنسبة للحالة المنصوص عليها في البند 12 من المادة 39 من هذا المرسوم في التاريخ والساعة المعلن عنهما من لدن رئيس اللجنة بالنسبة للحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من البند 13 من نفس المادة.
-2بعد استئناف الجلسة العمومية، يتلو الرئيس بصوت عال، لائحة المتنافسين المقبولين وكذا لائحة المتنافسين غير المقبولين دون الإفصاح عن أسباب إقصائهم، ويعيد للحاضرين منهم، مقابل إبراء ملفاتهم دون فتح الأغلفة المتضمنة للعروض المالية، وذلك مع مراعاة مقتضيات البند الثالث من المادة 47 من هذا المرسوم. يفتح الرئيس، بعد ذلك، أغلفة المتنافسين المقبولين والحاملة لعبارة «عرض مالي» ويتلو عال مبالغ عقود الالتزام والبيانات التقديرية المفصلة.
بصوت
-3يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام، كما يوقعون، حسب الحالة على جداول الأثمان وعلى البيانات التقديرية المفصلة وعلى جداول الأثمان - البيانات التقديرية المفصلة وعلى جداول الثمن الإجمالي وعلى التفاصيل الفرعية للثمن الإجمالي و، عند الاقتضاء، على جداول أثمان التموينات.
-4بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

مادة 43

أولا تقييم العروض المالية للمتنافسين في جلسة مغلقة

.1تواصل لجنة طلب العروض أشغالها في جلسة مغلقة. ويمكنها استشارة كل خبير أو تقني من أجل تنويرها في شأن نقط معينة من العروض المالية المقدمة من لدن المتنافسين المقبولين أو عند الاقتضاء، إحداث لجنة فرعية لتحليل هذه العروض.

-2تقصي اللجنة المتنافسين الذين تكون عروضهم المالية

-غير مطابقة لموضوع الصفقة غير موقعة؛

-موقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين للالتزام باسمهم استنادا إلى الوثيقة أو الوثائق المثبتة للصلاحيات المخولة لهم؛

-متضمنة لقيود أو تحفظات

-مشتملة على تباينات في صياغات الأثمان أو وحدة الحساب أو الكميات بالمقارنة مع المعطيات الواردة في التوصيف التقني أو في جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل.

-3تتحقق اللجنة، بعد ذلك، من نتيجة العمليات الحسابية للعروض المالية للمتنافسين المقبولين، مع الأخذ بعين الاعتبار، التخفيضات المحتملة والمضمنة في هذه العروض.

وتقوم عند الاقتضاء، بتصحيح الأخطاء الحسابية، وتثبيث المبالغ الصحيحة للعروض المعنية.

3تتحقق اللجنة، بعد ذلك، من نتيجة العمليات الحسابية للعروض المالية للمتنافسين المقبولين، مع الأخذ بعين الاعتبار، التخفيضات المحتملة والمضمنة في هذه العروض وتقوم عند الاقتضاء، بتصحيح الأخطاء الحسابية، وتثبيت المبالغ الصحيحة للعروض المعنية.

4بعد استيفاء هذا الإجراء، تقصي اللجنة العروض المالية المفرطة والعروض المالية المنخفضة بكيفية غير عادية مقارنة بالمبلغ التقديري المعد من لدن صاحب المشروع، وذلك وفق الكيفيات وحسب الشروط المنصوص عليها في المادة 44 أدناه.

-5تحدد اللجنة بعد ذلك، الثمن المرجعي للعروض المالية للمتنافسين، طبقا لأحكام المادة 44 بعده. ثانيا اختيار العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا:

-1تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بترتيب عروض المتنافسين المقبولين بالنظر إلى الثمن المرجعي المحدد، من أجل اقتراح العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا على صاحب المشروع.

يراد، في مدلول هذا المرسوم، بالعرض الأكثر أفضلية اقتصاديا ما يلي: أ العرض المالي الأفضل ثمنا بالنسبة للثمن المرجعي، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات. غير أنه بالنسبة لصفقات حراسة المباني الإدارية وتنظيفها وصيانة المساحات الخضراء يراد بالعرض المالي الأفضل ثمنا العرض الذي اقترح نسبة الزيادة

الأضعف المطبقة على الكلفة التقديرية للأعمال التي أعدها صاحب المشروع، مع مراعاة مقتضيات الفقرة (أ) من البند الثالث من المادة 20 من هذا المرسوم ب- العرض المالي الأفضل ثمنا بالنسبة للثمن المرجعي، مع الأخذ بعين الاعتبار، عند الاقتضاء، مجموع ثمن الاقتناء والتقييم النقدي لكلفة الاستعمال و / أو الصيانة طيلة مدة محددة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 من هذا المرسوم وذلك بالنسبة لصفقات التوريدات

ج- العرض الحاصل على أفضل نقطة تقنية ومالية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 144 من هذا المرسوم، وذلك بالنسبة لصفقات الخدمات المتعلقة بأعمال الدراسات.

.2في حالة تساوي عدة عروض اعتبرت الأكثر أفضلية اقتصاديا بالنظر إلى جميع العناصر، تقوم اللجنة بإجراء قرعة من أجل الفصل بين المتنافسين المعنيين. مديرية التشريع والدراسات غير أنه إذا : كان أحد المتنافسين المعنيين تعاونية أو اتحاد تعاونيات أو مقاولا ذاتيا، يمنح حق الأفضلية إلى العرض الذي تقدمت به التعاونية أو اتحاد التعاونيات أو المقاول الذاتي؛ كان إثنان أو أكثر من المتنافسين المعنيين تعاونية أو اتحاد تعاونيات أو مقاولا ذاتيا، تمنح الأفضلية للعروض المقدمة من لدنهم. وفي هذه الحالة، تقوم اللجنة بإجراء قرعة من أجل الفصل بينهم.

-3تتحقق اللجنة، بعد ذلك، من أن العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا لا يحتوي على ثمن أو أثمان أحادية رئيسية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية كما هي معرفة في المادة 44 من هذا المرسوم.

-4تدعو اللجنة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل المتنافس الذي تقدم بالعرض الأكثر أفضلية اقتصاديا من أجل: تقديم وثائق الملف الإداري المشار إليها، حسب الحالة، في الفقرة (2) من البند ألف من أولا أو في الفقرة (2) من ثانيا من المادة 28 من هذا المرسوم؛ تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء؛ تسوية عدم التطابق المعاين بين مختلف الوثائق المكونة لملفه الإداري، عند الاقتضاء تقديم العينات أو النماذج المصغرة المطلوبة في نظام الاستشارة، عند الاقتضاء؛ تبرير الثمن أو الأثمان الأحادية الرئيسية التي اعتبرت منخفضة بكيفية غير عادية أو مفرطة طبقا لمقتضيات المادة 44 من هذا المرسوم. ولهذه الغاية، تحدد اللجنة للمتنافس أجلا لا يقل عن سبعة أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالرسالة المشار إليها في هذا البند.

-5يوقف رئيس اللجنة الجلسة ويحدد التاريخ والساعة من أجل استئناف أشغالها في جلسة مغلقة.

-6يجب أن تقدم عناصر جواب المتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه في ظرف مغلق مرفق، عند الاقتضاء، بالعينات أو النماذج المصغرة المطلوبة.

يجب أن يتضمن هذا الظرف بكيفية بارزة البيانات التالية: ا

-سم وعنوان المتنافس

-موضوع الصفقة والإشارة عند الاقتضاء، إلى الحصة إذا كانت الصفقة مخصصة؛

-التنبيه إلى أنه يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة طلب العروض" ويحمل بصورة

بارزة عبارة تكملة الملف وعناصر الجواب.«
يجب أن يودع هذا الظرف مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع المبين في رسالة الدعوة أو أن يوجه إلى المكتب المذكور بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل. مكتب صاحب المشروع المعين في رسالة الدعوة.
يجب أن تودع العينات أو النماذج المصغرة، عندما يكون ذلك مطلوبا، مقابل وصل، في يسجل إيداع الظرف أو العينات أو النماذج المصغرة في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.
-7تجتمع اللجنة في المكان وفي اليوم والساعة المحددة. غير أنه يمكن للرئيس دعوة أعضاء اللجنة من أجل استئناف أشغالها بمجرد تلقي جواب المتنافس المعني.
-8تتأكد اللجنة من وجود الرسالة التي تم بموجبها دعوة المتنافس المعني وتقوم بالتأكد من الوثائق والجواب المتوصل بهما من المتنافس، وعند الاقتضاء، من العينات أو النماذج المصغرة. تقوم اللجنة، بعد ذلك بفحص الوثائق والجواب المتوصل بهما والعينات أو النماذج المصغرة، عند الاقتضاء. يمكن للجنة، عند الاقتضاء، وقبل اتخاذ قرارها، استشارة كل خبير أو تقني أو مختبر أو إحداث لجنة فرعية لتقييم الجودة التقنية للعينات أو النماذج المصغرة المقترحة. تفحص اللجنة أيضا التبريرات المقدمة من لدن المتنافس والمتعلقة بالأثمنة الأحادية الرئيسية المفرطة أو المنخفضة بكيفية غير عادية، وذلك طبقا للكيفيات المنصوص عليها في المادة 44 أدناه.
-9تقرر اللجنة عند إنهائها لهذا الفحص ألف إما اقتراح قبول عرض المتنافس المعني على صاحب المشروع، إذا تبين لها، حسب الحالة، أن:
أ. الوثائق المدلى بها لاستكمال الملف الإداري تستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 28 من هذا المرسوم؛
ب- التصحيحات المطلوبة تم تأكيدها؛
ج- عدم التطابق المعاين تمت تسويته،
د- التبريرات المتعلقة بالثمن أو بالأثمان الأحادية الرئيسية المفرطة أو المنخفضة بكيفية غير عادية مقنعة؛
هـ العينات أو النماذج المصغرة المقدمة مطابقة للخصائص المنصوص عليها في دفتر الشروط الخاصة،
باء) إما إقصاء المتنافس المعني، إذا:
أ. لم يجب داخل الأجل المحدد له؛
ب. لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة؛
ج. لم يقدم العينات أو النماذج المصغرة، عند الاقتضاء؛
د. لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية التي تمت معاينتها؛
ه- لم يقم بتسوية عدم التطابق المعاين بين مختلف وثائق ملفه،

و- اعتبرت التبريرات المقدمة في شأن الثمن أو الأثمنة الأحادية الرئيسية المفرطة أو المنخفضة بكيفية غير عادية غير مقنعة؛
ز- قدم عينات أو نماذج مصغرة غير مطابقة للخصائص المطلوبة في دفتر الشروط الخاصة عند الاقتضاء.

-10في حالة إقصاء المتنافس الذي قدم العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا طبقا لمقتضيات (ب) من البند (9) أعلاه، تدعو اللجنة، طبقا للشروط المنصوص عليها في البند 4 من هذه المادة، المتنافس صاحب العرض المرتب ثانيا. تقوم اللجنة بفحص الوثائق والأجوبة المتوصل بها، وعند الاقتضاء، العينات أو النماذج المصغرة، ثم تقرر إما قبوله أو إقصاءه طبقا للشروط المحددة أعلاه.

-11إذا لم تقبل اللجنة المتنافس المعني، فإنها تدعو المتنافس صاحب العرض الموالي وتفحص الوثائق والأجوبة المتوصل بها، وعند الاقتضاء، العينات أو النماذج المصغرة، طبقا لنفس الشروط المبينة أعلاه إلى حين استنفاذ المسطرة أو التصريح بعدم جدوى طلب العروض.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: تحديد الثمن المرجعي والعرض المفرط والعرض المنخفض بكيفية غير عادية

مادة 44

تحديد الثمن المرجعي والعرض المفرط والعرض المنخفض بكيفية غير عادية ألف الثمن المرجعي بعد إقصاء العروض المفرطة والعروض المنخفضة بكيفية غير عادية، تقوم اللجنة بتحديد الثمن المرجعي. يساوي الثمن المرجعي للعروض المتوسط الحسابي الناتج عن تقدير كلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع معدل العروض المالية للمتنافسين المقبولين.
يحتسب الثمن المرجعي وفق المعادلة التالية:

مجموع العروض الماليةE + (_____)
عدد العروض المالية P = _____
2

- Pحيث الثمن المرجعي؛
E-تقدير كلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع. تقوم اللجنة بعد ذلك بترتيب عروض المتنافسين وفقا لمقتضيات المادة 43 أعلاه بالنظر إلى الثمن المرجعي المحدد.
العرض الأفضل ثمنا المقترح على صاحب المشروع، هو العرض الأقرب إلى الثمن المرجعي بتفريط.
وفي حالة غياب عروض أقل من الثمن المرجعي المذكور، فإن العرض الأفضل ثمنا هو

العرض الأقرب إلى هذا الثمن بإفراط. باء العرض المفرط والعرض المنخفض بكيفية غير عادية:

-1العرض المفرط يعتبر العرض مفرطا عندما يتجاوز بأكثر من عشرين في المائة (20) المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال والتوريدات

- 2والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات. العرض المنخفض بكيفية غير عادية يعتبر العرض منخفضا بكيفية غير عادية إذا كان يقل بأكثر من: عشرين في المائة (20) من المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال؛ خمسة وعشرين في المائة (25) من المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات.

جيم) أثمان أحادية رئيسية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية: يمكن لدفتر الشروط الخاصة أن ينص عند الحاجة، على بند متعلق بالأثمان الأحادية الرئيسية. تحدد يعتبر الثمن الأحادي الرئيسي الوارد في جدول الأثمان و / أو في البيان التقديري كيفيات تقييم الثمن أو الأثمان الأحادية الرئيسية كما يلي: المفصل المتعلق بالعرض الأكثر أفضلية، مفرطا إذا تجاوز عشرين بالمائة (20%) من الثمن المطابق له الوارد في المبلغ التقديري المفصل لصاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال والتوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات يعتبر الثمن الأحادي الرئيسي الوارد في جدول الأثمان و / أو في البيان التقديري المفصل المتعلق بالعرض الأكثر أفضلية منخفضا بكيفية غير عادية إذا كان يقل بعشرين بالمائة (20%) من الثمن المطابق له الوارد في المبلغ التقديري المفصل الصاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال أو بخمسة وعشرين بالمائة (25) بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات. عندما يتبين أن ثمنا أو أثمانا من الأثمان الأحادية الرئيسية الواردة في جدول الأثمان و / أو في المبلغ التقديري المفصل المتعلق بالعرض الأكثر أفضلية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية بالنظر إلى المعايير المحددة في هذا البند، تقوم لجنة طلب العروض بدعوة المتنافس المعنى كتابة لتبرير الثمن أو الأثمان المذكورة. تتعلق التبريرات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، بالجوانب التالية: الاقتصاد الناتج عن أنماط صنع المنتوجات وكيفيات تقديم الخدمات أو طرائق البناء؛ شروط التنفيذ الملائمة بصورة استثنائية التي يمكن أن يستفيد منها المتنافس؛ تفرد المشروع أو العرض الاستعمال الرشيد للموارد. قبل البت في قبول أو رفض العرض الذي يحتوي على ثمن أو أثمان أحادية رئيسية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية، يمكن للجنة إحداث لجنة فرعية لفحص التبريرات المقدمة من لدن المتنافس المعني.

تعد اللجنة الفرعية، في نهاية أشغالها، تقريرا يوقعه أعضاؤها تحت مسؤوليتهم.

تقرر لجنة طلب العروض، استنادا إلى التقرير المذكور، قبول عرض المتنافس المعني أو إقصائه.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: طلب العروض عديم الجدوى

مادة 45

تصرح اللجنة بعدم جدوى طلب العروض، إذا:
أ. لم يتم تقديم أو إيداع أي عرض؛
ب- لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص الملفين الإداري والتقني؛
ج- لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص العروض التقنية أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى؛
د. لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص العروض المالية ه لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص العينات والنماذج المصغرة؛
و. لم يتم قبول أي عرض بالنظر إلى الشروط والمعايير المحددة في نظام الاستشارة.
لا يبرر التصريح بعدم جدوى طلب العروض للسبب الوارد في (أ) أعلاه، اللجوء إلى المسطرة التفاوضية، إلا في حالة الإعلان عن نفس طلب العروض للمرة الثانية وتم التصريح بعدم جدواه

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: محضر جلسة فحص العروض

مادة 46

تحرر لجنة طلب العروض خلال الجلسة، محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها. ويبين هذا المحضر، الذي لا يتم إبلاغه إلى العموم ولا تبليغه إلى المتنافسين، المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، كما يتضمن هذا المحضر، عند الاقتضاء، الملاحظات المقدمة من لدن أعضاء اللجنة خلال عمليات فحص العروض وكذا آرائهم في شأن هذه الملاحظات. يبين هذا المحضر أيضا أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين، والمعايير التي استندت إليها اللجنة لتقترح على صاحب المشروع قبول العرض الذي اعتبرته الأفضل اقتصاديا. يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.
يرفق محضر جلسة فحص العروض، عند الاقتضاء، بكل تقرير تم إعداده، حسب الحالة من لدن اللجنة الفرعية أو الخبير أو التقني أو المختبر.
ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقرات الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. يعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: النتائج النهائية لطلب العروض

مادة 47

يخبر صاحب المشروع نائل الصفقة بقبول عرضه برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بأي وسيلة تعطي تاريخا مؤكدا، داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال لجنة طلب العروض. ويخبر أيضا، داخل الأجل نفسه المتنافسين المقصيين، مع بيان أسباب رفض عروضهم وذلك بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل. ترفق هذه الرسالة بالوثائق المضمنة في ملفاتهم.
غير أن صاحب المشروع يحتفظ بالوثائق التي كانت سببا في إقصاء المتنافسين، لمدة خمس سنوات على الأقل، باستثناء أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه الذي يتم إرجاعه للمتنافسين الذين تم اقصاؤهم داخل ثمانية وأربعين ساعة الموالية لتاريخ إرسال الرسالة المشار إليها في الفقرة 2 من هذه المادة.
كما يتم إرجاع العينات والنماذج المصغرة المودعة من لدن المتنافسين المقصيين، بعد انصرام أجل خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالرسالة المذكورة. لا يحق لأي متنافس المطالبة بالتعويض إذا لم يتم قبول عرضه. لا يمكن بأي حال من الأحوال، لصاحب المشروع أو للسلطة المختصة تغيير الاختيار الذي أقرته لجنة طلب العروض.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الأول - طلب العروض المفتوح أو المحدود :: إلغاء طلب العروض

مادة 48

.1يمكن للسلطة المختصة، في أي مرحلة من مراحل المسطرة وقبل تبليغ المصادقة على الصفقة، إلغاء طلب العروض.
ويتم هذا الإلغاء في إحدى الحالات التالية:
أ. إذا طرأ على المعطيات الاقتصادية أو التقنية للأعمال موضوع طلب العروض تغيير جوهري لأسباب خارجة عن إرادة صاحب المشروع
ب. إذا تبين وجود ظروف استثنائية تحول دون التنفيذ العادي للصفقة
ج. إذا تجاوز مبلغ العرض المقبول الاعتمادات المرصودة. لا يمكن أن يبرر إلغاء طلب العروض للأسباب الواردة أعلاه، بأي حال من الأحوال الشروع في مسطرة جديدة بنفس شروط طلب العروض الأول، ما دامت أسباب إلغاء طلب العروض المذكور قائمة.
-2تلغي السلطة المختصة، وفق الشروط نفسها، طلب العروض في إحدى الحالات التالية:
أ. إذا تم الكشف عن عيب شاب المسطرة؛

ب. إذا تبين أن الشكاية التي قدمها المتنافس مبنية على أساس، مع مراعاة أحكام المادة 163 من هذا المرسوم؛
ج. إذا لم يعبر أي متنافس عن موافقته على الإبقاء على عرضه داخل الأجل الإضافي المقترح من لدن صاحب المشروع طبقا لمقتضيات البند (ج) من المادة 36 من هذا المرسوم؛ د. إذا لم يتم تبليغ المصادقة على الصفقة إلى نائلها داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 143 من هذا المرسوم،
ه- إذا رفض نائل الصفقة التوقيع على الصفقة؛
و. إذا رفض نائل الصفقة استلام المصادقة على الصفقة المبلغة إليه داخل الأجل المشار إليه في المادة 143 من هذا المرسوم.
-3يكون إلغاء طلب العروض موضوع مقرر معلل وموقع من لدن السلطة المختصة.
ينشر هذا المقرر في بوابة الصفقات العمومية.
-4يخبر صاحب المشروع المتنافسين، كتابة، بإلغاء طلب العروض، مع بيان أسباب الإلغاء، كما يبلغ نسخة من مقرر الإلغاء إلى أعضاء لجنة طلب العروض.
-5لا يبرر إلغاء طلب العروض اللجوء إلى المسطرة التفاوضية.
-6لا يحق للمتنافسين ولا لنائل الصفقة، في حالة إلغاء طلب العروض وفق الشروط المنصوص عليها أعلاه، المطالبة بالتعويض.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: مبادئ وكيفيات

مادة 49

يمكن إبرام صفقات بناء على طلب عروض بالانتقاء المسبق عندما تتطلب الأعمال موضوع الصفقة، بحكم تعقيدها أو طبيعتها الخاصة، القيام بانتقاء مسبق للمتنافسين، في مرحلة أولى، قبل دعوة المتنافسين المقبولين في مرحلة ثانية، لإيداع عروضهم. يخضع طلب العروض بالانتقاء المسبق للمبادئ التالية:
أ- الدعوة إلى المنافسة
ب. فتح الأظرفة في جلسة عمومية؛
ج. فحص العروض من لدن لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق؛
د. اختيار العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا من لدن لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق بهدف اقتراحه على صاحب المشروع
هـ - وجوب تبليغ صاحب المشروع للمبلغ التقديري لكلفة الأعمال إلى أعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: إشهارطلب العروض بالانتقاء المسبق

مادة 50

مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، ينشر الإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق وفقا لمقتضيات الفقرتين 1 و 2 من البند (2) من (1) من المادة 23 من هذا المرسوم.
غير أن نشر هذا الإعلان يجب أن يتم خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة القبول.
يبين إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق ما يلي:
أ- موضوع طلب العروض بالانتقاء المسبق، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛
ب- صاحب المشروع المعني بطلب العروض بالانتقاء المسبق
ج. مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن سحب ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق
د- مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث تودع العروض أو توجه؛ المسبق
هـ العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان طلب العروض بالاقتناء المسبق.
و- المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة القبول، مع الإشارة إلى أن المتنافسين يمكنهم تسليم ملفات قبولهم مباشرة إلى رئيس اللجنة عند افتتاح الجلسة
ز- الوثائق المثبتة المنصوص عليها في نظام الاستشارة التي يتعين على كل متنافس الإدلاء بها.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: نظام الاستشارة لطلب العروض بالانتقاء المسبق

مادة 51

يكون كل طلب عروض بالانتقاء المسبق موضوع نظام استشارة بعده صاحب المشروع.
يبين نظام الاستشارة على وجه الخصوص، ما يلي:
-Iبالنسبة لمرحلة الانتقاء المسبق:
-1لائحة الوثائق التي يجب أن يدلى بها المتنافسون والمنصوص عليها في البند (1) من ألف وباء من (II) من المادة 53 من هذا المرسوم.
-2معايير الانتقاء المسبق للمتنافسين. ويمكن أن تأخذ هذه المعايير، التي تختلف بحكم طبيعة

الأعمال المراد إنجازها، بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:
الضمانات المقدمة من لدن المتنافسين ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية،
-المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء.
يتم تقييم هذه المعايير وفق الوثائق والمستندات المضمنة في الملفات الإدارية والتقنية.
-IIبالنسبة لمرحلة تقييم العروض
.1لائحة الوثائق التي يتعين على المتنافسين المقبولين تقديمها والمنصوص عليها في البند 2 من ألف من (II) من المادة 53 من هذا المرسوم.
-2معايير تقييم عروض المتنافسين وإسناد الصفقة. يجب أن تكون لهذه المعايير صلة مباشرة بموضوع الصفقة المراد إبرامها، وأن تكون موضوعية، وأن لا تكون تمييزية وغير متناسبة مع محتوى الأعمال المزمع إنجازها. يمكن أن ترفق معايير قبول المتنافسين بمعاملات ترجيح ويجب ألا يترتب، بأي حال من الأحوال، على هذه المعاملات الحد من المنافسة. تختلف معايير تقييم عروض المتنافسين وإسناد الصفقة حسب طبيعة الأعمال المراد إنجازها على النحو التالي:
أ. بالنسبة لصفقات الأشغال وعندما يكون تقديم عرض تقني مطلوبا، تأخذ معايير تقييم عروض المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:
-الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها للورش؛
-التجربة الخاصة ومؤهلات المستخدمين بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛
مستوى اللجوء إلى الحرفيين والمعلمين الحرفيين الرئيسيين)، وذلك بالنسبة للأعمال المتعلقة بالمحافظة على المدن العتيقة وترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والقديمة
-البرنامج الزمني المقترح للتنفيذ؛
-أساليب وطرائق البناء الجودة الجمالية والوظيفية للعمل؛
-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة،
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،
-المحافظة على الموارد المائية،
-درجة استعمال المنتوج المغربي المنشأ،
تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. ويتضمن نظام الاستشارة العتبة المحددة لقبول المتنافسين.
يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف في المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.
ب. بالنسبة لصفقات التوريدات وعندما يكون تقديم عرض تقني مطلوبا، تأخذ معايير تقييم العروض بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:
-الجودة الوظيفية للتوريد؛

-الضمانات المقدمة من لدن المتنافسين
-الخدمة بعد البيع؛
-الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز العمل
-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
-المحافظة على الموارد المائية
-اللجوء إلى منتوجات الصناعة التقليدية المغربية، عند الاقتضاء.
تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني.
ويتضمن نظام الاستشارة العتبة المحددة لقبول المتنافسين. يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف في المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.
ج. بالنسبة لصفقات الخدمات وعندما يكون تقديم عرض تقني مطلوبا، تأخذ معايير تقييم العروض بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:
-المنهجية المقترحة
-الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز العمل؛
-البرنامج الزمني لتوظيف الموارد البشرية،
-الطابع الابتكاري للعرض،
-جودة المساعدة التقنية درجة نقل الكفاءات والمعارف،
-الضمانات المقدمة من لدن المتنافسين؛
-الجدول الزمني للإنجاز المقترح،
-التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛
الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة
تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية المحافظة على الموارد المائية درجة اللجوء إلى الخبراء المغاربة من لدن المتنافسين غير المقيمين بالمغرب بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات، بما في ذلك صفقات تصور وتطوير النظم المعلوماتية.
تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. تحدد عتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة. لأجل إسناد الصفقة: عندما تتعلق الصفقة بأعمال غير أعمال الدارسات، يكون المعيار الوحيد الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار، بعد قبول المتنافسين هو العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم؛ عندما تتعلق الصفقة بأعمال الدارسات، يكون المعيار الوحيد الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار، بعد قبول المتنافسين هو العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 144 من هذا المرسوم. العملة أو العملات القابلة للتحويل التي يجب أن يعبر بها عن ثمن العرض المالي
-IIIإذا كان المتنافس غير مقيم بالمغرب. تحول مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية

إلى الدرهم، وذلك من أجل تقييم هذه العروض ومقارنتها. يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم، الصادر عن بنك المغرب والمعمول به في أول يوم عمل من الأسبوع السابق للأسبوع الذي يتم خلاله فتح الأظرفة.

-IVاللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المتنافسين. ينص نظام الاستشارة، عند الاقتضاء، على ما يلي:

-العدد الأقصى للحصص التي يمكن إسنادها إلى نفس المتنافس وطريقة إسناد الحصص طبقا لمقتضيات المادة 10 من هذا المرسوم الشروط والكيفيات التي يتم وفقها فحص العروض البديلة وتقييمها بالمقارنة مع الحل الأساسي المنصوص عليه في دفتر الشروط الخاصة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 33 من هذا المرسوم رقم الثمن أو الأثمنة الأحادية الرئيسية وبيانها ومبلغها التقديري أو مبالغها التقديرية.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق

مادة 52

-1يكون طلب العروض بالانتقاء المسبق موضوع ملف يعده صاحب المشروع قبل الشروع في المسطرة، ويتضمن ما يلي:

)ألف) في مرحلة الانتقاء المسبق:

أ. نسخة من الإعلان عن الانتقاء المسبق.

ب- مذكرة تقديم المشروع التي يجب أن تبين على وجه الخصوص، موضوع الصفقة وسياق المشروع ومكان التنفيذ وطبيعة العمل مع وصف موجز له؛

ج- نموذج طلب القبول؛

د- نموذج التصريح بالشرف

هـ نموذج التصريح بمخطط التحمل و نظام الاستشارة.

باء) في مرحلة تقييم العروض

أ. دفتر الشروط الخاص

ب- التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛

ج. نموذج عقد الالتزام

د. نموذج لجدول الأثمان ونموذج للبيان التقديري المفصل أو نموذج لجدول الأثمان البيان التقديري المفصل عندما يتعلق الأمر بصفقة بأثمان أحادية؛

هـ بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي نموذج جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي عن كل وحدة مع بيان الكميات الجزافية أو عدم بيانها؛ و نموذج جدول أثمان التموينات، عندما

ينص دفتر الشروط الخاصة على ذلك؛ ز نموذج إطار التفصيل الفرعي للأثمان، عند الاقتضاء.

-2يوجه ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق المنصوص عليه في البند (1) أعلاه إلى أعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق، ستة أيام على الأقل، قبل إرسال الإعلان للنشر.

يحدد لأعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق أجل ستة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق لإطلاع صاحب المشروع على ملاحظاتهم المحتملة.

-3ينشر إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين على الأقل، توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع تكون إحداهما باللغة العربية.

وينشر هذا الاعلان بلغة نشر كل من الجريدتين. كما يمكن بالموازاة مع ذلك، إخبار المتنافسين المحتملين وعند الاقتضاء، الهيئات المهنية بالإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق، وذلك بإدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة أخرى للإشهار.

-4يجب أن يكون ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق المنصوص عليه في الفقرة ألف من البند (1) أعلاه متوفرا قبل نشر الإعلان، وأن يوضع رهن إشارة المتنافسين بمجرد نشر إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق وذلك إلى غاية التاريخ الأقصى المحدد لتسليم طلبات قبول المتنافسين. ينشر ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق المنصوص عليه في الفقرة باء من البند (1) أعلاه في بوابة الصفقات العمومية، باستثناء التصاميم والوثائق التقنية.

.5يسلم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق مجانا إلى المتنافسين، باستثناء التصاميم والوثائق التقنية التي يتطلب استنساخها معدات تقنية خاصة. تحدد أجرة تسليم هذه التصاميم والوثائق التقنية بقرار للوزير المكلف بالمالية. يمكن تحميل ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق من بوابة الصفقات العمومية.

.6تقيد، في السجل الخاص، أسماء المتنافسين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق، مع بيان تاريخ وساعة السحب أو التحميل.

-7عندما لا يتم، لأي سبب من الأسباب، تسليم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق للمتنافس أو ممثله الذي حضر إلى المكان المحدد في الإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق، يقوم صاحب المشروع، في اليوم نفسه بتسليمه شهادة تبين سبب عدم تسليم الملف، مع الإشارة إلى اليوم المحدد لسحبه قصد تمكين المتنافس من إعداد ملفه. يحتفظ بنسخة من هذه الشهادة في ملف الصفقة.

في حالة عدم تسليمه ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق في اليوم المحدد في الشهادة المسلمة له، يجوز للمتنافس أن يلجا، بواسطة أي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل إلى السلطة الرئاسية التي يتبع لها صاحب المشروع المعني بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا

المرسوم أو عامل العمالة أو الإقليم أو والى الجهة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالجماعات الترابية، يعرض فيها ظروف تقديم طلبه للحصول على الملف المذكور والجواب الذي تلقاه. إذا تبين لها صحة الطلب، تدعو السلطة المرفوع إليها الأمر، كتابة، صاحب المشروع إلى تسليم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق فورا إلى المشتكي، وعند الاقتضاء، إلى تأجيل تاريخ فتح الأظرفة لمدة توازي على الأقل المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الطلب وتاريخ تسليم الملف إلى المشتكي.

ينشر إعلان التأجيل في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية.

-8يمكن لصاحب المشروع، بصورة استثنائية، إدخال تعديلات على ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق دون تغيير موضوع الصفقة. وفي هذه الحالة، تتم موافاة جميع المتنافسين، الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور، بهذه التعديلات، وتضمينها في الملفات الموضوعة رهن إشارة المتنافسين الآخرين.

يمكن إدخال هذه التعديلات، في أي وقت، داخل الأجل الأصلي للإشهار وعلى أبعد تقدير سبعة أيام قبل انعقاد جلسة قبول المتنافسين.

بعد انصرام الأجل المذكور، يتعين على صاحب المشروع تأجيل تاريخ انعقاد جلسة القبول عبر إعلان تعديلي.

إذا كانت التعديلات التي أدخلت على ملف طلبات العروض بالانتقاء المسبق تتطلب نشر إعلان تعديلي ينشر هذا الإعلان طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من البند الثاني من (1) من المادة 23 من هذا المرسوم. في هذه الحالة، لا تنعقد جلسة القبول إلا بعد انقضاء أجل عشرة أيام كحد أدنى. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ آخر نشر للإعلان التعديلي في آخر وسيلة للنشر دون أن يكون التاريخ المحدد للجلسة الجديدة سابقا للتاريخ المقرر في إعلان الإشهار الأصلي. يتم إبلاغ كل المتنافسين الذين سحبوا أو حملوا ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق بالتعديلات المنصوص عليها أعلاه وكذا بالتاريخ الجديد لجلسة القبول، عند الاقتضاء.

يتم اللجوء إلى إعلان تعديلي في إحدى الحالات التالية : إذا تعلق الأمر بتصحيح أخطاء واضحة تمت معاينتها في الإعلان المنشور إذا لاحظ صاحب المشروع، بعد نشر الإعلان، أن الأجل الذي يسري بين تاريخ النشر وجلسة القبول غير مطابق للأجل المطلوب.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: الشروط المطلوبة من المتنافسين وإثبات الكفاءات والمؤهلات

مادة 53

(اتطبق الشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم على المتنافسين في إطار طلب العروض بالانتقاء المسبق.

(IIيتعين على كل متنافس أن يقدم ملفا إداريا وملفا تقنيا:
ألف) يضم الملف الإداري ما يلي:
-1بالنسبة لكل متنافس في مرحلة القبول.
أ) الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس وتختلف هذه الوثائق حسب الشكل القانوني للمتنافس.
إذا أي وثيقة تعلق الأمر بمقاول ذاتي أو بشخص ذاتي يعمل لحسابه الخاص، لا تطلب منه إذا تعلق الأمر بممثل للمتنافس، وجب عليه تقديم ما يلي، حسب الحالة: . نسخة مشهود بمطابقتها لأصل الوكالة المصادق على توقيعها، عندما يتصرف باسم شخص ذاتي؛ . مستخرج من النظام الأساسي للشركة أو نسخة مطابقة لأصل محضر الجهاز المختص أو هما معا، الذي يخول له صلاحية التصرف باسمها؛ . الوثيقة التي يفوض بموجبها شخص مؤهل صلاحياته إلى شخص آخر، عند الاقتضاء.
-إذا تعلق الأمر بتعاونية أو باتحاد تعاونيات الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة للشخص الذي يتصرف باسم التعاونية أو اتحاد التعاونيات.
ب التصريح بالشرف،
ج. طلب القبول؛
د. إذا تعلق الأمر بتجمع، اتفاقية تأسيس التجمع المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل؛
ه. إذا تعلق الأمر بمؤسسة عمومية، نسخة من النص الذي يؤهلها لممارسة المهام التي لها علاقة بالأعمال موضوع الصفقة. بالنسبة للمتنافسين المقبولين في مرحلة تقييم العروض، أصل وصل الضمان 2 المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، عند الاقتضاء.
3بالنسبة للمتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه:
أ) شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 من هذا المرسوم. يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على المتنافس.
بالنسبة للمؤسسات العمومية، لا تطلب هذه الشهادة إلا من المؤسسات الخاضعة لنظام الضريبة.
ب- شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء الهيئة المعنية؛
ج. نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري (نموذج ((9) بالنسبة للأشخاص الملزمين بالقيد في السجل التجاري بموجب التشريع الجاري به العمل ونسخة من شهادة القيد في السجل المحلي بالنسبة للتعاونيات ونسخة من شهادة القيد في السجل الوطني للمقاول الذاتي بالنسبة

للمقاولين الذاتيين؛ د. الوثائق المثبتة لجنسية المقاولة ومسيريها بالنسبة للصفقات المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام، إذا طلبها صاحب المشروع ه بالنسبة للمتنافسين غير المقيمين بالمغرب، يتعين عليهم تقديم ما يعادل الشواهد المشار إليها في البنود (أ) (وب وج) أعلاه مسلمة من لدن الإدارات أو الهيئات المختصة ببلدهم الأصلي أو بلد المنشأ.
عندما لا يتم تسليم الوثائق المذكورة من لدن الادارات أو الهيئات المختصة بالبلد الأصلي أو بلد المنشأ المعني، يمكن تعويض الشواهد المذكورة بشهادة مسلمة من لدن سلطة قضائية أو إدارية بالبلد الأصلي أو ببلد المنشأ تثبت عدم إمكانية إصدار هذه الوثائق. يعتمد تاريخ تسليم الوثائق المقررة في (أ) وب) أعلاه إلى صاحب المشروع أساسا لتقييم صلاحيتها.
باء) يضم الملف التقني:
أ. مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وتحدد عند الاقتضاء، مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي نفذها المتنافس أو شارك في تنفيذها، مع بيان صفة هذه المشاركة
ب- شهادات أو نسخ منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة من لدن أصحاب المشاريع العامين أو الخواص أو من لدن رجال الفن الذين أنجز المتنافس تحت إشرافهم الأعمال المذكورة أو من لدن أصحاب الصفقات بالنسبة للأعمال المتعاقد بشأنها من الباطن. تحدد كل شهادة على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال ومبلغها وسنة إنجازها وكذا اسم الموقع وصفته وتقييمه. بالنسبة لأعمال ترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة، يجب أن تتضمن الشهادات المرجعية المذكورة أعلاه بيانا بكون الأشغال المنفذة همت عقارات مصنفة وفق مقتضيات القانون السالف الذكر رقم 22.80 يجب على صاحب المشروع أن لا يشترط بأي حال من الأحوال، شهادات مرجعية غير متناسبة مع طبيعة ومحتوى الأعمال ومبلغ الصفقة ج- تصريح بمخطط التحمل للمتنافس إذا نص عليه نظام الانتقاء المسبق؛
د. الوثيقة أو الوثائق المثبتة للقدرات المالية للمتنافس، عند الاقتضاء،
ه- إذا وجد نظام للتأهيل والتصنيف مطبق على الصفقات المعنية بالأعمال، فإن الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور تقوم مقام الوثائق المشار إليها في الفقرات (أ) وب ود من البند (باء) من (11) من هذه المادة؛
و. إذا وجد نظام للاعتماد مطبق على الصفقات المعنية بالأعمال، فإن الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور تقوم مقام الوثائق المشار إليها في الفقرات (أ) وب ود من البند (باء من (II) من هذه المادة
ز- يتعين على المتنافسين غير المقيمين بالمغرب تقديم وثائق الملف التقني المنصوص عليها في الفقرات (أ) وب (وج ود من البند باء من (II) من هذه المادة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: محتوى ملفات القبول وتقديمها وإيداعها وسحبها

مادة 54

يضم ملف القبول المقدم من لدن كل متنافس ملفا إداريا وملفا تقنيا.
أ. يضم الملف الإداري ما يلي:
-الوثيقة أو الوثائق المثبتة للصلاحيات المخولة للشخص الذي يتصرف باسم المتنافس كما هو منصوص عليها في المادة 53 من هذا المرسوم؛
-التصريح بالشرف
-طلب القبول
-اتفاقية تأسيس التجمع المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل، عندما يكون المتنافس تجمعا؛
-نسخة من النص الذي يؤهله لممارسة المهام ذات الصلة بتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة عندما يكون المتنافس مؤسسة عمومية.
ب. يضم الملف التقني الوثائق المنصوص عليها في البند (باء من (11) من المادة 53 أعلاه.
توضع وثائق ملف القبول المنصوص عليها في (أ) وب) أعلاه في ظرف يودع أو يسلم وفقا لمقتضيات المادة 34 من هذا المرسوم.
يجب أن يكون هذا الظرف مغلقا وأن يحمل البيانات التالية:
-اسم المتنافس وعنوانه
-موضوع طلب العروض بالانتقاء المسبق
-تاريخ وساعة جلسة القبول
-التنبيه إلى أنه لا يفتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق أثناء جلسة القبول.«
يجوز للمتنافسين الذين قاموا بإيداع أظرفتهم سحبها وفقا لمقتضيات المادة 35 من هذا -79- المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق

مادة 55

يحدد تأليف لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق طبقا لمقتضيات المادة 38 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: جلسة القبول

مادة 56

-1تكون جلسة القبول عمومية تنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المنصوص عليها في إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق. إذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو عيد، تنعقد الجلسة في يوم العمل الموالي وفي الساعة نفسها. يفتتح رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق جلسة القبول.

-2يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين، الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم بعد، أن يسلموها له فورا. ويدعو، بعد ذلك، المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غير مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة الوثائق الناقصة»، ويحصر بصورة نهائية لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها. لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

يتأكد رئيس اللجنة، بعد ذلك، من حضور الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة القبول للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها.

-3في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة القبول بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة القبول. ويطلب بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة مكان وتاريخ وساعة استئناف جلسة القبول.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

-4يعلن الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حالة التأجيل، بصوت عال، عن مراجع النشر في الجريدتين وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع الوسائل الأخرى التي نشر بها الإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق. يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم حول العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة. إذا تأكد الرئيس من صحة التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها، يقوم بإنهاء المسطرة تحت مسؤوليته، ويخبر بذلك بصوت عال المتنافسين. إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها لا تستند إلى أساس، يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة.

.5يفتح الرئيس أظرفة المتنافسين ويتأكد من وجود الملفات المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه ويعلن بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في كل ملف ويضع قائمة بالوثائق التي قدمها كل متنافس.

6بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية، وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

.7تجتمع اللجنة في جلسة مغلقة وتقوم بفحص وثائق الملف الإداري ووثائق الملف التقني، المشار إليها في المادة 54 أعلاه، ونقصي اللجنة:
أ. المتنافسين الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم
ب- المتنافسين الذين لم يقدموا الوثائق المطلوبة.
ج- المتنافسين الذين تبين أن مؤهلاتهم المالية والتقنية غير كافية بالنظر إلى المعايير المنصوص عليها في نظام الاستشارة.
تحصر اللجنة لائحة المتنافسين المقبولين بما في ذلك المتنافسين المقبولين بتحفظ على أن يقوموا بتصحيح التباين المعاين في وثائق المك الإداري.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: محضر جلسة القبول

مادة 57

تحرر لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق خلال جلسة القبول محضرا، لا يتم إبلاغه إلى العموم ولا تبليغه إلى المتنافسين، يتضمن هذا المحضر، عند الاقتضاء، الملاحظات المقدمة من لدن أعضاء اللجنة خلال هذه الجلسة وكذا رأي اللجنة في شأنها. كما يبين أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين ولائحة المتنافسين المقبولين.
يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.
ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقار الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة يعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: النتائج النهائية لجلسة القبول

مادة 58

يخبر صاحب المشروع المتنافسين غير المقبولين بإقصائهم بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل داخل أجل لا يتعدى خمسة أيام ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق.
ويخبر أيضا، داخل الأجل نفسه ووفق الشكليات نفسها، المتنافسين الذين تم قبولهم.
يجب توجيه رسالة القبول إلى المتنافسين المقبولين ثلاثين يوما على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. تبين هذه الرسالة مكان استلام العروض وكذا تاريخ وساعة ومكان انعقاد

هذه الجلسة والمبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع، وعند الاقتضاء، التاريخ المقرر للاجتماع أو زيارة المواقع الذي يجب أن يكون على أبعد تقدير خمسة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة. تتم بواسطة هذه الرسالة، دعوة المتنافسين الذين تم قبولهم لسحب أو تحميل ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق ولإيداع عروضهم مرفقة بدفتر الشروط الخاصة الموقع بالأحرف الأولى والموقع عليه، وعند الاقتضاء، بأصل وصل الضمان المؤقت أو بشهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه. عندما يتم اشتراط إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و / أو تقديم عرض تقني يتضمن أو لا يتضمن عرضا يديلا ، تحدد الرسالة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة تاريخ ومكان هذا الإيداع طبقا لمقتضيات المادة 37 من هذا المرسوم.
إذا اعتبر أحد المتنافسين أن الأجل المقرر في رسالة القبول غير كاف لإعداد العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال موضوع طلب العروض بالانتقاء المسبق، أمكنه، خلال النصف الأول من هذا الأجل، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة أي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ مؤكد، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.
يجب أن تتضمن رسالة المتنافس جميع العناصر التي تمكن صاحب المشروع من النظر في طلب التأجيل. إذا أقر صاحب المشروع بصحة طلب المتنافس، قام بإرجاء تاريخ فتح الأظرفة. وفي هذه الحالة، يكون التأجيل، الذي تعود صلاحية تقدير مدته لصاحب المشروع موضوع رسالة موجهة بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل إلى المتنافسين المقبولين.
تحدد هذه الرسالة التاريخ الجديد لفتح الأظرفة. لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة إلا مرة واحدة أيا كان المتنافس الذي يطلبه.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: طلب التوضيحات والمعلومات وإخبار المتنافسين

مادة 59

تطبق مقتضيات المادة 25 من هذا المرسوم على طلبات التوضيحات والمعلومات وإخبار المتنافسين في إطار طلب العروض بالانتقاء المسبق.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: محتوى وتقديم الملفات

مادة 60

يجب أن تتضمن ملفات المتنافسين المقبولين الوثائق المطلوبة بواسطة رسالة القبول المنصوص عليها في المادة 58 من هذا المرسوم ويجب أن تقدم حسب الشكليات ووفق الشروط المحددة في المادة 32 من نفس المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: تقديم العروض التقنية والعروض البديلة

مادة 61

تقدم العروض التقنية والعروض البديلة وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها على التوالي في المادتين 31 و 33 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: إيداع وسحب الأظرفة

مادة 62

يتم إيداع وسحب أظرفة المتنافسين المقبولين وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 34 و 35 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: أجل صلاحية العروض

مادة 63

يظل المتنافسون ملتزمين بالعروض التي قدموها طيلة أجل صلاحية العروض المنصوص عليه في المادة 36 من هذا المرسوم.
غير أن هذا الأجل يبتدئ من تاريخ جلسة فتح الأظرفة المنصوص عليه في المادة 64 بعده.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: جلسة فتح أظرفة المتنافسين وتقييم العروض والنتائج النهائية

مادة 64

-1تكون جلسة فتح الأظرفة عمومية. وتنعقد في المكان واليوم والساعة المحددة في رسالة القبول المنصوص عليها في المادة 58 من هذا المرسوم. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من يوم العمل الموالي. يفتتح رئيس لجنة طلب العروض

بالانتقاء المسبق جلسة فتح الأظرفة.
-2يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم بعد أن يسلموها له فورا. ويدعو، بعد ذلك، المتنافسين، الذين تبين لهم أن ملفاتهم غر مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة الوثائق الناقصة، ويحصر، بصورة نهائية، لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها. لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء. يتأكد رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء، بعد ذلك، من حضور الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا. إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها.
.3في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة ويطلب، بعد ذلك من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة.
يجب أن تبين هذه الرسالة المكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة.
إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة. يتأكد الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حالة تأجيلها، من وجود السند الذي تم بواسطته دعوة المتنافسين المقبولين.
-4يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم في شأن العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة. عندما يتأكد الرئيس من صحة التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها، يقوم بإنهاء المسطرة، تحت مسؤوليته، ويخبر بذلك، بصوت عال المتنافسين الحاضرين.

إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن هذه التحفظات أو الملاحظات لا تستند إلى أساس، فإنه يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر جلسة فتح الأظرفة. يسلم الرئيس إلى أعضاء اللجنة المستند الكتابي الذي يتضمن الثمن التقديري لكلفة الأعمال.
-5يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على جميع صفحات المستند المذكور الذي يجب أن يتم حفظه مع ملف طلب العروض من لدن الرئيس.
-6يقوم الرئيس بحصر لائحة عروض المتنافسين المقبولين التي تم إيداعها أو التوصل بها إلى غاية التاريخ والساعة المحددين في رسالة القبول. بعد استيفاء هذا الإجراء، تتابع أشغال اللجنة، حسب الحالة، كما يلي:
أ- عندما لا يتم اشراط تقديم عرض تقني، سواء تضمن أو لم يتضمن عرضا بديلا، أو إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى، تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بفتح

وفحص العروض المالية للمتنافسين المقبولين طبقا لمقتضيات البنود 8 إلى 10 من هذه المادة.
ب- عندما يتم اشراط إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و أو تقديم عرض تقني يتضمن أولا يتضمن عرضا بديلا يفتح الرئيس، حسب الحالة، الأغلفة المحتوية على الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و / أو الأغلفة المحتوية على العروض التقنية للمتنافسين المقبولين ويعلن عن الوثائق التي يحتوي عليها كل غلاف.
ج. يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأغلفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين وذلك في آن واحد، على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.
د. يجب أن تظل هذه الأغلفة مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 42 من هذا المرسوم. يحدد الرئيس بتشاور مع أعضاء اللجنة: تاريخ وساعة جلسة فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى، و / أو العرض التقني وفق مقتضيات المادتين 40 و 41 من هذا المرسوم عند الاقتضاء تاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية التي يخربهما المتنافسين الحاضرين.
-7عند استئناف الجلسة العمومية طبقا لمقتضيات المادة 42 من هذا المرسوم، يتلو الرئيس لائحة المتنافسين المقبولين ولائحة المتنافسين غر المقبولين دون الإفصاح عن أسباب إقصائهم بناء على نتائج فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و / أو العرض التقني.
-8يقوم الرئيس، بعد ذلك، بفتح الأغلفة الحاملة لعبارة "عرض مالي ويتلو مبالغ عقود الالتزام."
-9يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام و، حسب الحالة، على جداول الأثمان أو البيانات التقديرية المفصلة أو على جداول الأثمان - البيانات التقديرية المفصلة أو على جداول الثمن الإجمالي أو تفاصيل المبلغ الإجمالي وكذا جداول أثمان التموينات عند الاقتضاء. بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.
-10تقوم اللجنة بتقييم العروض المالية للمتنافسين وفقا لأحكام المواد 43 إلى 47 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الأول - طلب العروض :: الجزء الفرعي الثاني - طلب العروض بالانتقاء المسبق :: إلغاء طلب العروض بالانتقاء المسبق

مادة 65

يتم إلغاء طلب العروض بالانتقاء المسبق طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: مبادئ وكيفيات إجراء المباراة

مادة 66

.1تتعلق المباراة
أ) إما بتصور مشروع؛
ب. إما بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به معا؛
ج. إما في آن واحد بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به وتتبع ومراقبة إنجازه د. إما بتصور وإنجاز مشروع عندما يتعلق الأمر بصفقة تصور وإنجاز المنصوص عليها في المادة 11 من هذا المرسوم. تهم الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع مباراة على وجه الخصوص، المجالات المتعلقة بتهيئة التراب الوطني وبالتعمير أو بالهندسة وكذا الأعمال التي تكون موضوع صفقات تصور وإنجاز.
-2تنظم المباراة على أساس برنامج يعده صاحب المشروع.
-3تتضمن المباراة دعوة عمومية للمنافسة، ويمكن للمتنافسين الذين يرغبون في المشاركة إيداع طلب القبول. ويقتصر إيداع المشاريع على المتنافسين المقبولين
من لدن لجنة المباراة إثر جلسة القبول طبقا لمقتضيات المادة 74 من هذا المرسوم.
-4يتم فحص وترتيب المشاريع التي اقترحها المتنافسون المقبولون من لدن لجنة المباراة.
-5يتم فتح الأظرفة في جلسة عمومية.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: برنامج المباراة

مادة 67

يبين برنامج المباراة الحاجات التي يتعين أن يستجيب لها المشروع ويحدد المحتوى التوقعي للعمل والميزانية التوقعية القصوى لتنفيذ هذا العمل.
يبين البرنامج أيضا العناصر التالية:
-الإعلان عن الهدف المتوخى من المباراة وعرض الجوانب الرئيسية التي يجب اعتبارها ولا سيما الجوانب التقنية والوظيفية والجمالية والمالية
-تعريف مكونات المشروع ومحتواه.
ينص برنامج المباراة على منح جوائز وعلى عدد المشاريع التي ستحصل على جوائز وذلك في حدود الخمسة مشاريع الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة. ويحدد أيضا مبالغ هذه الجوائز.

يتم خصم مبلغ الجائزة الممنوحة لصاحب الصفقة موضوع المباراة من المبالغ المستحقة له برسم هذه الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: إشهار المباراة

مادة 68

مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم ينشر إعلان المباراة وفق المقتضيات المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2 من البند (2 من (1) من المادة 23 من هذا المرسوم.
غير أن نشر هذا الإعلان يجب أن يتم خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة القبول.
ويبين هذا الإعلان ما يلي:
أ- موضوع المباراة، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛
ب- صاحب المشروع الذي يجري المباراة
ج- مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف المباراة،
د. مكتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث تودع ملفات القبول أو توجه
هـ- المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة القبول، مع الإشارة إلى أن المتنافسين يمكنهم تسليم ملفات قبولهم مباشرة إلى رئيس لجنة المباراة عند افتتاح الجلسة
و-العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية التي يمكن من خلالها تحميل ملفات المباراة، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان المباراة.
ز- الوثائق المثبتة المنصوص عليها في نظام المباراة التي يتعين على كل متنافس الإدلاء بها؛
ح- التأهيل أو التأهيلات المطلوبة والصنف أو الأصناف التي يتعين أن يرتب فيها المتنافس، بالنسبة لصفقات الأشغال أو مجال أو مجالات النشاط بالنسبة لصفقات الدراسات والإشراف على الأشغال، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: نظام المباراة

مادة 69

1تكون المباراة موضوع نظام مباراة يعده صاحب المشروع. ويبين هذا النظام على وجه الخصوص، ما يلي:
أ. لائحة الوثائق التي يتعين على المتنافسين تقديمها طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في البند (II)من المادة 53 من هذا المرسوم؛

ب- معايير انتقاء المتنافسين التي تأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص
-الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية
-المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء.
يتم تقييم هذه المعايير حسب الوثائق والمستندات المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.
ج. معايير تقييم وترتيب المشاريع
-1عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع فقط، تهم معايير تقييم المشاريع، على وجه الخصوص:
-الكلفة التوقعية للمشروع
-الطابع الابتكاري للمشروع
-درجة نقل الكفاءات
-الجودة الجمالية والوظيفية
الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
-المحافظة على الموارد المائية.
-2عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به و / أو بتتبع أو مراقبة إنجاز هذا المشروع أو بصفقة تصور وإنجاز ، تهم معايير تقييم المشاريع والعروض على وجه الخصوص، ما يلي:
-المنهجية المقترحة
-الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز الأعمال؛
-البرنامج الزمني لتسخير الموارد البشرية
-الطابع الابتكاري للمشروع
-جودة المساعدة التقنية
-درجة نقل الكفاءات؛ الضمانات المقدمة
-الجدول الزمني للإنجاز المقترح
-التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛
-الجودة الجمالية والوظيفية؛
-الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة
-تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
-المحافظة على الموارد المائية.
-3تمنح نقطة لكل معيار من المعايير المشار إليها في البندين (1) و (2) أعلاه.
تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من المعايير المشار إليها أعلاه.
يتعين على صاحب المشروع أن يشترط في نظام المباراة، حصول المتنافسين على نقطة تقنية دنيا وإجمالية برسم مجموع المعايير من أجل القبول، وعند الاقتضاء، نقطة دنيا للقبول برسم

كل معيار.
كما يتعين على صاحب المشروع أن ينص في نظام المباراة، على أن المتنافس الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية هو الذي يتم اختياره نائلا للصفقة وفقا لمقتضيات المادة 82 من هذا المرسوم.
يجب أن تكون المعايير تقييم عروض المتنافسين وإسناد الصفقة صلة مباشرة بموضوع المباراة، وأن تكون موضوعية، وأن لا تكون تميزية وغر متناسبة مع محتوى الأعمال.
د. العملة أو العملات القابلة للتحويل التي يجب أن يعبر بها عن ثمن العرض المالي إذا كان المتنافس غير مقيم بالمغرب. تحول مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم، وذلك من أجل تقييم هذه العروض ومقارنتها. يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم، الصادر عن بنك المغرب والمعمول به في أول يوم عمل من الأسبوع السابق للأسبوع الذي يتم خلاله فتح الأظرفة.
هـ- اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المتنافسين.
(IIيوقع نظام المباراة من لدن صاحب المشروع قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: ملف المباراة

مادة 70

تكون المباراة موضوع ملف يعده صاحب المشروع. ويتضمن هذا الملف ما يلي:
أ. نسخة من إعلان المباراة
ب- برنامج المباراة؛
ج- نموذج طلب القبول،
د- نموذج التصريح بالشرف،
هـ نظام المباراة،
يوجه صاحب المشروع ملف المباراة إلى أعضاء لجنة المباراة ثمانية أيام، على الأقل قبل تاريخ نشر إعلان المباراة في بوابة الصفقات العمومية.
يتوفر أعضاء لجنة المباراة على أجل ثمانية أيام يحسب ابتداء من تاريخ تسلم ملف المباراة لإبداء ملاحظاتهم المحتملة لصاحب المشروع.
يوضع ملف المباراة رهن الإشارة ويسلم إلى المتنافسين وفق الشروط وحسب الشكليات المنصوص عليها في البنود من 3 إلى 6 من المادة 22 من هذا المرسوم.
يمكن لصاحب المشروع أن يدخل بصورة استثنائية، تعديلات على ملف المباراة، دون تغيير موضوعها. يجب موافاة جميع المتنافسين الذين قاموا بتحميل أو سحب الملف المذكور بهذه

التعديلات ووضعها رهن إشارة المتنافسين الآخرين.
إذا استوجبت هذه التعديلات إرجاء التاريخ المحدد لجلسة القبول، فإن هذا الإرجاء يكون موضوع إعلان ينشر وفق الشروط المنصوص عليها في البند السابع من المادة 22 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: الشروط المطلوبة من المتنافسين وإثبات القدرات والمؤهلات

مادة 71

تطبق الشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم على المتنافسين في إطار المباراة.
يتعين على المتنافسين الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في البند (II) من المادة 53 من هذا المرسوم لإثبات قدراتهم ومؤهلاتهم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: محتوى ملف طلب القبول وتقديمه وإيداعه وسحبه

مادة 72

يحدد محتوى ملف طلب القبول ويتم تقديمه وإيداعه وسحبه وفق مقتضيات المادة 54 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: لجنة المباراة

مادة 73

يحدد تأليف لجنة المباراة طبقا لمقتضيات المادة 38 من هذا المرسوم.
تضم لجنة المباراة علاوة على ذلك، ممثلا عن القطاع الوزاري المعني بالمجال الذي له صلة بموضوع المباراة.
إذا تغيب الممثل المذكور بعد دعوته من لدن صاحب المشروع، فإن جلسة لجنة المباراة تعقد بصورة صحيحة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: جلسة القبول

مادة 74

تجرى أشغال جلسة القبول طبقا لمقتضيات المادة 56 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: محضر جلسة القبول

مادة 75

يتم إعداد محضر جلسة القبول وفقا لمقتضيات المادة 57 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: النتائج النهائية لجلسة القبول

مادة 76

يخبر صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل المتنافسين غير المقبولين بإقصائهم. يجب أن توجه هذه الرسالة إلى المتنافسين الذين تم إقصائهم، والتي تتضمن جميع أسباب الإقصاء، داخل أجل لا يتعدى خمسة أيام، ابتداء من تاريخ انتهاء جلسة القبول. يخبر صاحب المشروع أيضا، داخل الأجل نفسه بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل المتنافسين المقبولين بقبولهم وبمكان إيداع المشاريع وعدد الاقتضاء، العروض وكذا بتاريخ وساعة ومكان اجتماع لجنة المباراة وبالتاريخ المحدد الجلسة فتح الأظرفة. يدعو صاحب المشروع في الرسالة نفسها كل متنافس مقبول إلى سحب ملف المباراة وإيداع مشروعه مدعما بكلفته التقديرية الإجمالية؛ وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في الفقرة (2) من البند (ألف) من (II) من المادة 53 من هذا المرسوم عرضه المالي، عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به و / أو بتتبع أو مراقبة إنجاز هذا المشروع أو بصفقة تصور وإنجاز. غير أنه عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع فقط، لا يطلب أي عرض مالي. يجب أن توجه رسالة القبول المذكورة إلى المتنافسين المقبولين أربعين يوما، على الأقل قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. إذا اعتبر متنافس أن الأجل المحدد في رسالة القبول غير كاف لإعداد المشاريع، وعند الاقتضاء، لإعداد العروض، بالنظر إلى تعقد الأعمال، أمكنه، خلال النصف الأول من الأجل المذكور، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.
لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة للسبب المشار إليه أعلاه إلا مرة واحدة، أيا كان المتنافس الذي يطلبه.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: الوثائق والمعلومات الواجب تقديمها للمتنافسين المقبولين

مادة 77

يضع صاحب المشروع رهن إشارة المتنافسين المقبولين ما يلي:
-1عندما تتعلق المباراة فقط بتصور المشروع، ملفا يتضمن الوثائق التقنية والتصاميم والمخططات وجميع المعطيات الأخرى التي يرى صاحب المشروع أنها مفيدة لإعداد التصور المذكور.
-2عندما تتعلق المباراة بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرات (ب) وج) ود) من البند (1) من المادة 66 من هذا المرسوم ملفا يتضمن الوثائق التالية:
نظير من مشروع الصفقة المزمع إبرامها؛
-التصاميم والمخططات والوثائق التقنية وجميع المعطيات الأخرى التي لها صلة بالمشروع، عند الاقتضاء
-نموذج عقد الالتزام؛
-نماذج جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل وجدول الأثمان البيان التقديري المفصل وجدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي، حسب الحالة.
يمكن لصاحب المشروع أن ينظم اجتماعا أو زيارة للمواقع أو هما معا وفقا لمقتضيات المادة 26 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: محتوى وتقديم الملفات

مادة 78

يجب أن تتضمن ملفات المتنافسين المقبولين المشاريع والوثائق المطلوبة في رسالة القبول المنصوص عليها في المادة 76 من هذا المرسوم ويجب أن تقدم وفقا لمقتضيات المادة 32 من المرسوم نفسه.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: إيداع أظرفة المتنافسين وسحبها

مادة 79

تودع أظرفة المتنافسين المقبولين وتسحب طبقا لمقتضيات المادتين 34 و35 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: أجل صلاحية العروض

مادة 80

طبقا لمقتضيات المادة 36 من هذا المرسوم، يظل المتنافسون ملتزمين بعروضهم طيلة أجل مدة صلاحية العروض الذي يسري ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: فتح الأظرفة المحتوية على المشاريع المقترحة من لدن المتنافسين

مادة 81

.1تكون جلسة فتح الأظرفة عمومية، وتنعقد في المكان واليوم والساعة المحددة في رسالة القبول. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في الساعة نفسها من يوم العمل الموالي. يفتتح رئيس لجنة المباراة جلسة فتح الأظرفة.

.2يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم بعد، أن يسلموها إليه فورا. يدعو الرئيس، بعد ذلك المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غر مكتملة إلى الإدلاء نهائية لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها. بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة الوثائق الناقصة، ويحصر الرئيس، بصورة لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة الوثائق بعد استيفاء هذا الاجراء. ويتأكد رئيس اللجنة بعد ذلك من وجود الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا. إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها.

-3في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية. لفتح الأظرفة. ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء
المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة المكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة. إذا تغيب، خلال انعقاد الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

-4يتأكد الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حال تأجيلها، من وجود رسالة القبول التي تم بواسطتها دعوة المتنافسين المقبولين. يتلو الرئيس لائحة المتنافسين المقبولين دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين.

-5يقوم الرئيس بفتح أظرفة المتنافسين المقبولين ويتأكد من وجود الوثائق المطلوبة في كل ظرف من هذه الأظرفة، ويضع قائمة بذلك. بعد استيفاء هذا الإجراء، يخبر الرئيس المتنافسين الحاضرين وأعضاء اللجنة بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية.
تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة.

مادة 82

-IIتقوم لجنة المباراة، في جلسة مغلقة، بتقييم المشاريع المقترحة من لدن المتنافسين. ويمكن لهذه اللجنة، قبل اتخاذ قرارها، أن تستشير كل خبير أو تقني يستطيع تنويرها في شأن نقط خاصة تتعلق بالمشاريع المقترحة، أو إحداث لجنة فرعية لتحليل هذه المشاريع.
إذا قررت لجنة المباراة استشارة خبير أو تقني أو هما معا، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني أو هما معا للمشاركة في أعمال اللجنة أو اللجنة الفرعية.
لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة المباراة.
يجب أن يكون التقييم الذي ينجزه الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية موضوعيا وغير تمييزي وقابلا للتحقق منه ومعللا ويجب أن لا ينصب هذا التقييم على قبول المشاريع من عدمه.
تضمن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية في تقارير يعدونها ويوقعون عليها تحت مسؤوليتهم. يمكن للجنة، قبل إبداء رأيها، أن تدعو كتابة المتنافسين لتقديم توضيحات في شان مشاريعهم. كما يمكنها أن تطلب من متنافس أو أكثر إجراء بعض التعديلات على مشاريعهم.
ويمكن أن تتعلق هذه التعديلات بتصور المشروع أو بتنفيذه أو بهما معا. وفي هذه الحالة يتعين على المتنافس عند الاقتضاء، بيان الكلفة المرتبة على هذه التعديلات.
لا يجوز الكشف للمتنافسين الآخرين عن الطرائق والكلفة المقترحة من لدن المتنافسين.
تقصي اللجنة كل مشروع تتجاوز كلفة إنجازه الميزانية التوقعية القصوى المحددة في برنامج المباراة لتنفيذ المشروع.
.IIتقوم اللجنة، بعد ذلك، بتقييم المشاريع على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام المباراة وبترتيبها، كما يلي:
)ألف) عندما تهم المباراة فقط تصور مشروع:
تقوم اللجنة بترتيب المشاريع حسب القيمة التقنية والجمالية لكل مشروع وكلفته الإجمالية، وذلك طبقا للمعايير المحددة في نظام المباراة. تقوم لجنة المباراة بإقصاء المشاريع التي لا تستوفي المعايير المحددة في نظام المباراة وتحصر المشاريع المقبولة. تقوم لجنة المباراة بتنقيط المشروع حسب المعايير المحددة في نظام المباراة بمنح نقطة على مائة (100) لكل معيار. تقوم اللجنة بتنقيط تقدير كلفة المشروع المقترح، دون احتساب الرسوم، بمنح مائة (100) نقطة للتقدير الأدنى ثمنا ونقط للتقديرات الأخرى بتناسب عكسي مع مبلغها. من أجل ترتيب العروض وحصر لائحة المتنافسين الذين يتعين منحهم جوائز، تقوم اللجنة بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل متنافس، بالنظر إلى المشروع المقترح وتقدير كلفة هذا المشروع

دون احتساب الرسوم. يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة تقدير كلفة المشروع دون احتساب الرسوم، بعد إجراء ترجيح كما يلي:
ثمانون بالمائة (80%) بالنسبة للمشروع المقترح
-عشرون بالمائة (20%) بالنسبة لكلفة المشروع المقترحة دون احتساب الرسوم.
باء(عندما تتعلق المباراة بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرات (ب) وج) ود) من البند (1) من المادة 66 من هذا المرسوم
.1بالنسبة للحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) وج) من المادة 66 من هذا المرسوم
تقوم اللجنة بفحص وتقييم المشاريع بالنظر إلى القيمة التقنية والجمالية لكل مشروع وكلفته، وعند الاقتضاء، شروط تنفيذه، وذلك طبقا لمعايير المحددة في نظام المباراة.
تقوم اللجنة بإقصاء المشاريع التي لا تستوفي المعايير المحددة في نظام المباراة وتحصر المشاريع المقبولة.
تقوم اللجنة عند الاقتضاء، بوضع اللمسات الأخيرة، مع المتنافسين المقبولين على شروط مشروع الصفقة الذي يجب تقديمه إلى صاحب المشروع وتجري مفاوضات معهم في شأن الانعكاسات المحتملة للتعديلات المذكورة أعلاه على كلفة المشروع. تقوم لجنة المباراة بتنقيط المشروع حسب المعايير المحددة في نظام المباراة، وذلك بمنح نقطة على مائة (100) لكل معيار.
تقوم اللجنة بتنقيط تقدير كلفة المشروع المقترح دون احتساب الرسوم، وذلك بمنح مائة 100) نقطة للتقدير الأدنى ثمنا ونقط للتقديرات الأخرى بتناسب عكسي مع مبلغها. (بعد إجراء هذا التقييم، تستأنف الجلسة العمومية في التاريخ والساعة المعلن عنهما من لدن رئيس اللجنة كما تم تعليق إعلانهما من لدن صاحب المشروع. تقوم اللجنة بفتح الأظرفة المحتوية على العروض المالية للمتنافسين وفق مقتضيات المادة 42 من هذا المرسوم.
بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة. تتابع اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة، وتقوم بإقصاء المتنافسين الذين تكون عروضهم المالية: غير مطابقة لموضوع الصفقة غير موقعة موقعة من لدن شخص غير مؤهل للالتزام باسم المتنافس المعني بالنظر إلى الوثيقة أو الوثائق المثبتة للصلاحيات المخولة له؛ متضمنة لقيود أو تحفظات مشتملة على تباينات في صياغات الأثمان أو وحدة الحساب أو الكميات بالمقارنة مع المعطيات الواردة في التوصيف التقني وفي جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل. تتحقق اللجنة بعد ذلك من نتيجة العمليات الحسابية للعروض المالية للمتنافسين المقبولين مع الأخذ بعين الاعتبار، التخفيضات المحتملة والمضمنة في هذه العروض وتقوم، عند الاقتضاء، بتصحيح الأخطاء الحسابية وتثبيت المبالغ الصحيحة للعروض المعنية. تقوم لجنة المباراة بتقييم وتنقيط العروض المالية وذلك بمنح مائة (100) نقطة للعرض الأدنى ثمنا ونقط للعروض الأخرى بتناسب عكسي مع مبلغها. تقوم اللجنة بتقييم العروض من أجل اختيار العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا. ولهذه الغاية، تقوم اللجنة بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل متنافس، بالنظر

إلى المشروع المقترح وتقدير كلفة المشروع، دون احتساب الرسوم، والعرض المالي. يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة تقدير الكلفة الإجمالية للمشروع دون احتساب الرسوم والنقطة المالية، بعد إجراء ترجيح كما يلي:

-سبعون بالمائة (70%)، بالنسبة للمشروع المقترح
-عشرون بالمائة (20%) بالنسبة للكلفة الإجمالية المقترحة للمشروع دون احتساب الرسوم
عشرة بالمائة (10%)، بالنسبة للعرض المالي.
وفي هذه الحالة، يجب أن ينص دفتر الشروط الخاصة على حد التسامح بالنسبة لتقدير الكلفة الإجمالية للمشروع الذي أسندت الصفقة على أساسه، وكذا التبعات التي قد يتحملها المتنافس المقبول إذا تم تجاوز حد التسامح المذكور.
-2بالنسبة للحالة المنصوص عليها في (د) من البند (1) من المادة 66 المشار إليها اعلام تقوم اللجنة، بعد فحص وتقييم المشاريع المتعلقة بصفقة تصور وإنجاز، بحصر النقطة الإجمالية لكل مشروع، وذلك بإضافة النقطة التقنية والنقطة المالية، المحصل عليهما طبقا المقتضيات الفقرة (1) من (ب) أعلاه، بعد إجراء ترجيح وفق النسبتين التاليتين: سبعون بالمائة (70%)، بالنسبة للمشروع المقترح
ثلاثون بالمائة (30%)، بالنسبة للعرض المالي.
(IIIتقوم اللجنة، بعد ذلك، بترتيب مشاريع المتنافسين. ويرتب المتنافس الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية في الرتبة الأولى. في حالة حصول مشروعين أو أكثر على نقط إجمالية متساوية، تقبل اللجنة المتنافس الذي حصل على أفضل نقطة تقنية للمشروع المقترح.
تقوم اللجنة، إذا كانت النقط التقنية بدورها متساوية، بإجراء قرعة من أجل ترتيب المتنافسين.
(IVعلى إثر هذا الترتيب، يدعو رئيس لجنة المباراة بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل المتنافسين المعنيين من أجل:
أ- تقديم الوثائق المكملة للملف الإداري المنصوص عليها في البند الثالث من ألف) من (11) من المادة 53 من هذا المرسوم،
ب- تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء،
ج- تسوية، عند الاقتضاء، عدم التطابق المعاين في مختلف وثائق ملفاتهم. ولهذه الغاية، يحدد رئيس اللجنة للمتنافسين المعنيين أجلا لا يقل عن سبعة أيام، ابتداء من تاريخ التوصل برسالة الدعوة. يقوم رئيس اللجنة بإيقاف أشغال جلسة تقييم المشاريع وترتيبها ويحدد تاريخ وساعة استئنافها. يجب أن تقدم عناصر جواب المتنافسين في ظرف مغلق يتضمن بصورة بارزة البيانات التالية:
اسم وعنوان المتنافس موضوع المباراة التنبيه إلى أنه يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس اللجنة ويتضمن بوضوح عبارة تكملة الملف وعناصر الجواب.«
يجب إيداع هذا الظرف مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع المبين في رسالة الدعوة أو

إرساله بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل أو بطريقة إلكترونية وفقا لمقتضيات المادة 135 من هذا المرسوم.
يسجل إيداع هذا الظرف في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.
تجتمع اللجنة في المكان واليوم والساعة المحددة لاستئناف الجلسة، وتتأكد من وجود السند الذي استعمل كوسيلة لدعوة المتنافسين المعنيين وتقوم بالتحقق من الأجوبة والوثائق المتوصل بها.
تقوم اللجنة بعد فحص الأجوبة والوثائق المتوصل بها
-1بإقصاء المتنافس المعني إذا: لم يجب داخل الأجل المحدد لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة لم يقم بتسوية عدم التطابق المعاين لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية المطلوبة.
-2بحصر اللائحة النهائية للمتنافسين الذين يستوفون الشروط المطلوبة في أ) وب) و (ج) من (IV)أعلاه.
-3باقتراح على صاحب المشروع قبول المشروع المرتب أولا ومنح جوائز للمرشحين الخمسة الأحسن ترتيبا.
لا تخول الجوائز للمتنافسين المقصيين طبقا لمقتضيات (1) أعلاه. لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير الترتيب المقترح من لدن اللجنة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: مباراة عديمة الجدوى

مادة 83

تعلن اللجنة المباراة عديمة الجدوى في إحدى الحالات التالية:
أ-. إذا لم يتم تقديم أو إيداع أي عرض
ب. إذا لم يتم قبول أي متنافس على إثر جلسة القبول
ج. إذا تجاوزت الكلفة الإجمالية المقترحة لكل مشروع الميزانية التوقعية القصوى المحددة في برنامج المباراة لتنفيذ العمل المشار إليه في (أ) وب) وج) من المادة 66 من هذا المرسوم
د- إذا تجاوزت كل العروض المالية الميزانية التوقعية القصوى المقررة للعمل عندما يتعلق الأمر بمباراة بشأن صفقة تصور وإنجاز المشار إليها في د) من المادة 66 من هذا المرسوم
هـ- إذا لم يحظ أي مشروع بالقبول بالنظر إلى المعايير المحددة في نظام المباراة.
لا يبرر إعلان المباراة عديمة الجدوى اللجوء إلى المسطرة التفاوضية.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: محضر المباراة

مادة 84

تحرر لجنة المباراة أثناء الجلسة محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها. ويتضمن هذا المحضر، الذي لا يتم تبليغه إلى العموم ولا إلى المتنافسين، المناقشات التي أجرتها اللجنة مع المتنافسين، وعند الاقتضاء، يستعرض ملاحظات الأعضاء ورأي اللجنة في شأن هذه الملاحظات. ويتضمن المحضر أيضا النتائج النهائية للمباراة ويبين أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين وكذا مبررات اختيار اللجنة.
يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.
يرفق بالمحضر مشروع الصفقة التي تقترح اللجنة على صاحب المشروع إبرامها مع المتنافس المقبول والتقرير الذي يعده، عند الاقتضاء، الخبراء أو التقنيون أو اللجان الفرعية.
ينشر مستخرج من المحضر في بوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقار الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. ويعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: النتائج النهائية للمباراة

مادة 85

تطبق مقتضيات المادة 47 من هذا المرسوم على النتائج النهائية للمباراة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثاني - المباراة :: إلغاء المباراة

مادة 86

يتم إلغاء المباراة وفقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.
في حالة إلغاء المباراة، يمنح صاحب المشروع الجوائز المقررة في برنامج المباراة للمتنافسين الأحسن ترتيبا.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثالث - المسطرة التفاوضية :: مبادئ

مادة 87

1. تعتبر المسطرة التفاوضية طريقة من طرق إبرام الصفقات تختار بموجبها لجنة تفاوض نائلا للصفقة بعد استشارة، حسب الحالة، متنافس أو أكثر وبعد التفاوض في شأن شروط الصفقة.
ينصب هذا التفاوض على وجه الخصوص، على الثمن وأجل التنفيذ وتاريخ الانتهاء أو التسليم وعلى شروط التنفيذ أو تسليم العمل. ولا يجوز، في أي حال من الأحوال، أن ينصب هذا

التفاوض على موضوع الصفقة ومحتواها.
-2تتألف لجنة التفاوض من رئيس ونائبه وممثلين اثنين عن الهيئة التابع لها صاحب المشروع يعينهم هذا الأخير.
يمكن للجنة التفاوض أن تستعين على سبيل الاستشارة، بكل شخص، خبيرا كان أو تقنيا ترى فائدة في مشاركته في أشغال اللجنة. إذا قررت لجنة التفاوض استشارة خبير أو تقني أو هما معا، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني أو هما معا لمشاركة في أشغال اللجنة.
-3تبرم الصفقات التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة أو بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة. تبرم الصفقات التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة وفقا لمقتضيات المادة 88 من هذا المرسوم. باستثناء الحالات المنصوص عليها في الفقرتين 7 و 9 من البند (11) من المادة 89 أدناه تبرم الصفقات التفاوضية بدون إشهار وبدون إجراء منافسة مسبقة بعد التفاوض على شروط الصفقة بين لجنة التفاوض والمتنافس أو المتنافسين الذين تمت استشارتهم. يكون هذا التفاوض موضوع التقرير المشار إليه في البند 9 من المادة 88 بعده.
-4يتعين على كل مترشح لصفقة تفاوضية أن يقدم، في بداية المسطرة، ملفا إداريا وملفا تقنيا بضمان مجموع الوثائق المنصوص عليها في المادة 28 من هذا المرسوم
-5باستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة (2) من البند (11) من المادة 89 بعده يستوجب إبرام صفقة تفاوضية إعداد شهادة إدارية، من لدن صاحب المشروع
تبين الاستثناء الذي يبرر إبرام الصفقة بطريقة تفاوضية، وتبين أيضا، على وجه الخصوص، مبررات اللجوء إلى هذه المسطرة.
-6يمكن للسلطة المختصة، في أي وقت، إنهاء المسطرة التفاوضية بمقرر معلل.
يحتفظ بمقرر إلغاء المسطرة التفاوضية دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة في ملف الصفقة.
ينشر مقرر إلغاء المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة في بوابة الصفقات العمومية ويحتفظ به في ملف الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثالث - المسطرة التفاوضية :: المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة

مادة 88

.1تكون المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة موضوع دعوة إلى المنافسة تنشر في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدة ذات توزع وطني، على الأقل، يختارها صاحب المشروع. ويمكن بالموازاة مع ذلك، تبليغ هذا الإعلان إلى علم المتنافسين المحتملين، وعند الاقتضاء، إلى الهيئات المهنية، بواسطة إدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة إشهار أخرى.

.2يجب أن يبتن إعلان الإشهار ما يلي:
أ- موضوع الصفقة التفاوضية، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال بالجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية
ب- صاحب المشروع الذي يجري المسطرة التفاوضية
ج- عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث يمكن سحب ملف الصفقة؛
د- الوثائق الواجب الإدلاء بها من لدن المتنافسين
هـ عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث تودع عروض المتنافسين أو توجه؛
و- العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية التي يمكن من خلالها تحميل ملف المسطرة التفاوضية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر الإعلان
ز- التاريخ الأقصى لإيداع الترشيحات.
-3يجب أن لا يقل الأجل الفاصل بين تاريخ نشر إعلان الإشهار في آخر وسيلة نشر والتاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات عن عشرة أيام.
-4يتضمن ملف الصفقة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة على وجه الخصوص:
ا. نسخة من إعلان الإشهار.
ب- دفتر الشروط الخاصة
ج- التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء.
د. نموذج عقد الالتزام
هـ العناصر المكونة للعرض التقني، عند الاقتضاء
و- نموذج لجدول الأثمان ونموذج للبيان التقديري المفصل أو نموذج لجدول الأثمان البيان التقديري المفصل، عندما يتعلق الأمر بصفقة بأثمان أحادية؛
ز- نموذج جدول أثمان التموينات، عندما ينص دفتر الشروط الخاصة على ذلك؛
ح- بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي نموذج جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي حسب كل وحدة، مع بيان أو عدم بيان الكميات الجزافية
ط -نموذج إطار التفصيل الفرعي للأثمان، عند الاقتضاء
ي - نموذج التصريح بالشرف
ك- نموذج التصريح بمخطط التحمل
ل -نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 من هذا المرسوم باستثناء التصاميم والوثائق التقنية المشار إليها في التفاوضية في بوابة الصفقات العمومية، ويوضع رهن إشارة المتنافسين ويمكن تحميله من بوابة الصفقات العمومية بمجرد نشر الإعلان.
.5يتكون ملف الرشيح للمتنافس من الملف الإداري والملف التقني. يوضع ملف الترشيح في ظرف مغلق ويجب إما إيداعه مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع أو إرساله عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

-6بعد تسلم ملفات الترشيح، تفحص لجنة التفاوض الملفات الإدارية والتقنية وتحصر لائحة المتنافسين المقبولين الذين تعتبر مؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية كافية.
لا يجوز أن يقل عدد المتنافسين المقبولين للتفاوض عن ثلاثة متنافسين، إلا إذا كان عددهم يقل عن ثلاثة. يوجه صاحب المشروع إلى المتنافسين المقبولين رسالة استشارة، مع تحديد تاريخ أقصى الإيداع العروض، كما يوجه رسالة إلى المتنافسين المقصيين، مع بيان أسباب إقصائهم.
-7بعد استلام العروض تجري اللجنة مفاوضات مع كل متنافس من المتنافسين المقبولين، أيا كان عددهم.
-8عند اختتام المفاوضات، تقترح اللجنة على السلطة المختصة إسناد الصفقة إلى المتنافس الذي قدم العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو محدد في المادة 43 من هذا المرسوم.
-9تكون المفاوضات موضوع تقرير يوقعه رئيس وأعضاء لجنة التفاوض، يحتفظ بهذا التقرير في ملف الصفقة. يجب أن يتضمن التقرير المذكور على وجه الخصوص، مراجع نشر إعلان الصفقة التفاوضية في الجريدة وفي بوابة الصفقات العمومية، ولائحة المتنافسين المشاركين في المفاوضات، وأن يبين أيضا محتوى المفاوضات ومبالغ عروض المتنافسين وكذا مبررات اختيار المتنافس المقبول.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الثالث - المسطرة التفاوضية :: حالات اللجوء إلى الصفقات التفاوضية

مادة 89

يمكن إبرام صفقة تفاوضية في إحدى الحالات المنصوص عليها في البندين (1) و (11) من هذه المادة.
-(Iيمكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية بعد إشهار مسبق وإجراء منافسة:
.1الأعمال التي كانت موضوع مسطرة طلب عروض تم إعلانها عديمة الجدوى وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 45 و 65 من هذا المرسوم. وفي هذه الحالة، يجب ألا يطرأ أي تغيير على الشروط الأصلية للصفقة وألا تزيد المدة الفاصلة بين تاريخ إعلان عدم جدوى المسطرة وتاريخ نشر الإعلان عن الصفقة التفاوضية عن واحد وعشرين يوما.
2الأعمال التي يعهد صاحب المشروع بتنفيذها إلى الغير وفق الشروط المنصوص عليها في الصفقة الأصلية، على إثر تقصير صاحب الصفقة.
(IIيمكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة:
- 1الأعمال التي لا يمكن أن يعهد بإنجازها إلا لصاحب أعمال معين اعتبارا الضرورات تقنية أو لصبغتها المعقدة التي تستلزم خبرة خاصة
-2الأعمال التي تتطلب ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام أن تظل سرية. يجب أن تكون هذه الصفقات موضوع ترخيص مسبق من لدن رئيس الحكومة بالنسبة إلى كل حالة على حدة،

بناء عده تقرير خاص تعده السلطة المختصة المعنية 3-الأشياء التي يختص بصنعها حصريا حاملو براءات الاختراع

-4الأعمال المنجزة لدى المؤسسات العمومية التي تتمتع بالحصرية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

-5الأعمال التي يجب إنجازها في إطار العرض التلقائي والتي تستند إلى تقنية خاصة لا يملكها أو لا يتقنها سوى حامل العرض كما هو منصوص على ذلك في البند 3 من المادة 13 من هذا المرسوم.

-6الأعمال التي يجب إنجازها في حالة الاستعجال القصوى والناجمة عن ظروف غير متوقعة بالنسبة إلى صاحب المشروع وغير ناتجة عن عمل صادر عنه والتي لا يتلاءم إنجازها مع الأجال التي يستلزمها القيام بإشهار مسبق وإجراء منافسة. يهدف موضوع هذه الأعمال، على وجه الخصوص، إلى مواجهة خصاص أو حدث كارثي مثل الزلازل أو الفيضانات أو المد البحري أو الجفاف أو الوباء أو الجائحة أو وباء حيواني أو أمراض نباتية مدمرة أو اجتياح الجراد أو الحرائق أو البنايات والمساكن المتداعية والمنشات المهددة بالانهيار أو حدث يهدد أمن الشبكات والمنشآت أو يهدد صحة المستهلك أو الثروة الحيوانية أو الطبيعية. ويجب أن تقتصر الصفقات المتعلقة بهذه الأعمال حصريا على الحاجات الضرورية المواجهة حالة الاستعجال.

-7الأعمال التي تكتسي طابعا استعجاليا والتي تتعلق بالدفاع عن حوزة التراب الوطني أو بأمن السكان أو بسلامة السير الطرقي أو بالملاحة الجوية أو البحرية أو بالأعمال ذات الصلة بحملة الاستكشاف في البحر، والتي يجب الشروع في تنفيذها، قبل أن يتم تحديد جميع شروط الصفقة. ويتم إنجاز هذه الأعمال طبقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في البند (ب) من المادة 90 بعده؛

-8الأعمال المتعلقة بتنظيم الحفلات أو الزيارات الرسمية التي تكتسي صبغة استعجالية وغير متوقعة، والتي لا يتلاءم تنفيذها مع الأجال التي يستلزمها الإشهار المسبق وإجراء المنافسة

-9الأعمال الإضافية التي يعهد بها إلى صاحب الصفقة، إذا كان من المفيد، بالنظر إلى أجل التنفيذ أو حسن سير هذا التنفيذ، عدم إدخال مقاول أو مورد أو خدماتي جديد وعندما يتبين أن هذه الأعمال، غير المتوقعة وقت إبرام الصفقة الرئيسية تعتبر تكملة لها ولا تتجاوز نسبة عشرة في المائة (10%) من مبلغها.

أما فيما يتعلق بالأشغال، فيتعين علاوة على ذلك، أن يستلزم تنفيذها وجود معدات منصبة أو تم استعمالها من لدن المقاول في عين المكان.

تبرم الصفقات المتعلقة بهذه الأعمال الإضافية في شكل عقود ملحقة بالصفقات الأصلية المرتبطة بها.

مادة 90

تبرم الصفقات التفاوضية:
أ- إما على أساس عقد الالتزام ودفتر الشروط الخاصة
ب- إما، بصورة استثنائية بتبادل رسائل أو اتفاقية خاصة بالنسبة للأعمال التي تكتسي طابعا استعجاليا والمنصوص عليها في البند (7 من (11) من المادة 89 من هذا المرسوم والتي لا يتلاءم إنجازها مع إعداد الوثائق المكونة للصفقة. يجب أن تنص الرسائل المتبادلة أو الاتفاقية الخاصة على الأقل، على طبيعة الأعمال وكذا حدود التزامات الطرفين من حيث المبلغ والمدة. وتحدد هذه الرسائل أو الاتفاقية أيضا الثمن النهائي أو الثمن المؤقت.
تتم تسوية تبادل الرسائل أو الاتفاقية الخاصة في شكل صفقة بثمن نهائي خلال الثلاثة أشهر الموالية.

الصفقات العمومية :: الباب الرابع - مساطر إبرام الصفقات العمومية :: الفرع الرابع - أعمال بِناءً على سندات طلب :: مجال التطبيق

مادة 91

.1يجوز القيام، بناء على سندات طلب باقتناء توريدات وبإنجاز أشغال أو خدمات وذلك في حدود خمسمائة ألف (500.000) درهم مع احتساب الرسوم.
يتم تقدير حد خمسمائة ألف (500.000 درهم المشار إليه أعلاه في إطار سنة مالية واحدة، حسب أعمال من نفس النوع وحسب كل أمر بالصرف أو أمر بالصرف مساعد.
بالنسبة للقطاعات المكلفة بالدفاع الوطني والأمن العام، يتم تقدير هذا الحد أيضا حسب الشخص المؤهل المعين بقرار الرئيس الحكومة، يتخذ باقتراح من الوزير المعني، بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية.
-2تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع سندات طلب في الملحق رقم 4 من هذا المرسوم. ويمكن تغيير هذه اللائحة أو تتميمها بقرار للوزير المكلف بالمالية يتخذ باقتراح من الوزير المعني بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.
-3تحدد سندات الطلب مواصفات ومحتوى الأعمال المراد تلبيتها، وعند الاقتضاء أجل التنفيذ أو تاريخ التسليم وشروط الضمان.
-4يجب أن تكون الأعمال المزمع إنجازها بواسطة سندات طلب موضوع منافسة مسبقة، ما عدا إذا كان إجراء هذه المنافسة غير ممكنا أو كانت المنافسة غير متلائمة مع طبيعة الأعمال.
في حالة تعذر إجراء المنافسة أو كانت هذه المنافسة غير متلائمة مع طبيعة الأعمال يتعين على صاحب المشروع أو الشخص المؤهل أن يعد شهادة إدارية تبرر هذه الاستحالة أو عدم الملاءمة.
ينشر صاحب المشروع إعلان شراء بسند الطلب في بوابة الصفقات العمومية خلال مدة لا تقل

عن ثمانية وأربعين ساعة. يتضمن هذا الإعلان:
أ) موضوع ومحتوى العمل.
ب- مكان وأجل التنفيذ أو تاريخ تسليم العمل
ج- عنوان مكتب صاحب المشروع، حيث يمكن إيداع بيانات أثمان المتنافسين؛
د. التاريخ والساعة القصوى للتوصل ببيانات أثمان المتنافسين.
.5يوضع بيان الأثمان الموقع عليه من لدن المتنافس في ظرف مغلق، ويودع في مكاتب صاحب المشروع. تسجل الأظرفة المودعة في سجل مخصص لسندات الطلب من لدن صاحب المشروع.
-6يمكن أيضا إيداع الأظرفة المتضمنة لبيانات الأثمان بطريقة الكترونية وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية. يجب أن تشير بيانات الأثمان إلى تسمية أو هوية المتنافس وعنوانه ورقم الضريبة المهنية وبيان الهوية البنكية، وعند الاقتضاء، رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام خاص آخر للاحتياط الاجتماعي.
-7يقوم صاحب المشروع، بعد ذلك يفحص بيانات الأثمان المتوصل بها ويرتبها ترتيبا تصاعديا حسب مبالغها، بعد تصحيح الأخطاء الحسابية، عند الاقتضاء. يسند صاحب المشروع سند الطلب للمتنافس الذي قدم العرض الأقل ثمنا، بعد تأكيد هذا الأخير تصحيح الأخطاء الحسابية، عند الاقتضاء.
-8في حالة تساوي عرضين أو أكثر، تمنح الأفضلية لعرض المتنافس الذي يزاول نشاطه في مكان تنفيذ العمل. تمنح هذه الأفضلية، حسب الأولوية، لعرض المتنافس الذي يزاول نشاطه بالنفوذ الترابي للجماعة أو للإقليم أو للعمالة أو للجهة. إذا كانت عروض المتنافسين الذين يزاولون أنشطتهم بالنفوذ الترابي لنفس الجماعة أو لنفس الإقليم أو لنفس العمالة أو لنفس الجهة متساوية، يتم حسب الأولوية، إجراء قرعة من أجل الفصل بينهم.
-9يعلق صاحب المشروع في مقاره إعلانا عن نتائج فحص بيانات الأثمان لمدة ثلاثة أيام وينشره في بوابة الصفقات العمومية. ويبين هذا الإعلان موضوع سند الطلب وعدد المتنافسين الذين قاموا بإيداع بيانات الأثمان ونائل سند الطلب ومبلغ عرضه
-10يتعين على صاحب المشروع، عند بداية كل سنة مالية نشر قائمة في بوابة الصفقات العمومية تضم حسب طبيعة الأعمال، عدد سندات الطلب المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة ومبلغها الإجمالي.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الأول - مقتضيات عامة :: المقتضيات المطبقة على أعمال الهندسة المعمارية

مادة 92

تخضع أعمال الهندسة المعمارية لمقتضيات هذا الباب وللمقتضيات التالية من هذا المرسوم:
الباب الأول، باستثناء المادة 5 منه؛
-البند 4 من المادة 14 والبند 1 من المادة 15
-المادة 17
-المواد 25 و 36 و 38 و 48؛ الباب السادس، باستثناء المادتين 138 و 139 منه
-الباب السابع
المواد 150، 152، 153
-الباب التاسع
-الباب العاشر
-الباب الحادي عشر، باستثناء المادتين 167 و 168 منه؛
-الباب الثاني عشر
تبرم أعمال الهندسة المعمارية على أساس عقد يسمى عقد مهندس معماري يحدد الشروط الإدارية والتقنية والمالية المطبقة على العمل المراد تنفيذه.
يحدد نموذج عقد المهندس المعماري بقرار للوزير المكلف بالمالية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: أتعاب المهندسين المعماريين

مادة 93

تؤدى أتعاب المهندس المعماري حصريا من لدن الهيئة التابع لها صاحب المشروع.
-1تحتسب أتعاب المهندس المعماري بتطبيق النسبة المئوية المقترحة من لدنه على مبلغ الأشغال المنجزة فعلا، دون احتساب الرسوم، والمثبتة بصورة قانونية.
يجب ألا يشمل مبلغ الأشغال دون احتساب الرسوم المشار إليه أعلاه، المبلغ الناتج عن مراجعة أثمان الأشغال والتعويضات الممنوحة لصاحب الصفقة والغرامات المحتملة. يضاف إلى أتعاب المهندس المعماري سعر الضريبة على القيمة المضافة الجاري به العمل. تحتسب أتعاب المهندس المعماري حسب الكيفيات التالية: بالنسبة لأعمال التشييد الجديد للمباني، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن أربعة في المائة (4%) وأن لا تتجاوز ستة في المائة (6%)
-بالنسبة لأعمال تشييد المنشآت الفنية والمستشفيات والمؤسسات السجنية والمدرجات والمطارات والموانئ والملاعب والمنشآت أو البنايات الأخرى المماثلة، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن أربعة في المائة (4%) وأن لا تتجاوز ستة في المائة (6%)
بالنسبة للأعمال المتعلقة بمشاريع تشييد المباني ذات الطابع المتكرر، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن أربعة في المائة (4%) وأن لا تتجاوز خمسة في المائة (5%)
بالنسبة للأعمال المتعلقة بتهيئة المباني وصيانتها، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس

المعماري عن ثلاثة في المائة (3%) وأن لا تتجاوز أربعة في المائة (4%(
-بالنسبة للأعمال المتعلقة بالديكور والهندسة المعمارية الداخلية، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن ثلاثة في المائة (3) وأن لا تتجاوز أربعة في المائة.(4%)
يمكن تغيير النسب المانوية المنصوص عليها أعلاه بقرار الرئيس الحكومة يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالمالية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.
-2بالنسبة لعمليات التجزئة، تحتسب أتعاب المهندس المعماري، بتطبيق مبلغ جزافي لكل هكتار محدد في عقد المهندس المعماري.
-3يحدد عقد المهندس المعماري تفصيل أتعاب المهندس المعماري وكيفيات أدائها.
ينص العقد أيضا على حد للتسامح بالنسبة للتقدير الموجز الذي تم إسناد العقد على أساسه وكذا التبعات التي قد يتحملها المهندس المعماري في حالة تجاوز هذا الحد.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: طرق الإبرام

مادة 94

تبرم العقود المتعلقة بأعمال الهندسة المعمارية عن طريق الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة أو المحدودة أو المباراة المعمارية أو الاستشارة المعمارية التفاوضية أو الاستشارة المعمارية المجمعة.
-1تكون الاستشارة المعمارية مفتوحة، عندما يمكن لكل متنافس الحصول على ملف الاستشارة وتقديم ترشيحه. تمكن الاستشارة المعمارية المفتوحة صاحب المشروع من اختيار المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية، بعد إجراء تباري بين مهندسين معماريين على أساس برنامج للاستشارة المعمارية وبناء على اقتراح لجنة الاستشارة المعمارية. يتم اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المفتوحة بالنسبة للمشاريع التي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية المتوقعة للأشغال عن ثلاثين مليون (30.000.000) درهم دون احتساب الرسوم.
تبرم عقود المهندس المعماري المتعلقة بعمليات التجزئة عن طريق الاستشارة المعمارية المفتوحة.
-2تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة مبسطة، عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمهندسين المعماريين المبتدئين.
يراد في مدلول هذه المادة بالمهندس المعماري المبتدئ المهندس الذي لا تتجاوز أقدميته في مزاولة مهنة مهندس معماري، بصفة حرة، خمس سنوات.
يتم اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة بالنسبة للمشاريع التي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية المتوقعة للأشغال عن ثلاثة ملايين (3.000.000 درهم دون احتساب الرسوم.
تبرم الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها

في هذا المرسوم بالنسبة للاستشارة المعمارية المفتوحة، مع مراعاة ما يلي:
تتألف لجنة الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة من الرئيس وعضوين اثنين يعينهم صاحب المشروع، يكون أحدهما على الأقل مهندسا معماريا، وممثل الخزينة العامة للمملكة أو ممثل الوزرة المكلفة بالمالية وفقا لمقتضيات المادة 38 من هذا المرسوم حسب الحالة؛ يمكن للجنة دعوة أي خبير تعتبر مشاركته مفيدة لأشغال اللجنة.
كما يمكن للجنة إحداث لجنة فرعية.
إذا قررت اللجنة استشارة خبير يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير المعني للمشاركة في أعمال اللجنة أو اللجنة الفرعية.
لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية.
-3تكون الاستشارة المعمارية محدودة، عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمهندسين المعماريين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم يجب أن لا يقل عدد المهندسين المعماريين الذين يتعين على صاحب المشروع استشارتهم عن خمسة، يتواجد إثنان على الأقل، منهم في الجهة المعنية بالمشروع.
تمكن الاستشارة المعمارية المحدودة صاحب المشروع من اختيار المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية، بعد إجراء تباري بين المهندسين المعماريين الذين تمت استشارتهم على أساس برنامج للاستشارة المعمارية المحدودة وبناء على اقتراح لجنة الاستشارة المعمارية.
يتم اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المحدودة بالنسبة للمشاريع التي تهم تهيئة وصيانة البنايات والتي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية التوقعية للأشغال عن عشرة ملايين 10.000.000(درهم دون احتساب الرسوم
-4المباراة المعمارية هي مسطرة يتبارى من خلالها مهندسون معماريون لتمكين صاحب المشروع بناء على اقتراح لجنة المباراة، من اختيار تصور لمشروع وإسناد تتبعه ومراقبة تنفيذه إلى المهندس المعماري صاحب التصور.
تمكن الأحسن ترتيبا في الحدود المنصوص عليها في برنامج المباراة. المباراة المعمارية أيضا صاحب المشروع من منح مكافأة لأصحاب المشاريع في الحدود المنصوص عليها في برنامج المباراة.
يجب اللجوء إلى المباراة المعمارية بالنسبة للمشاريع التي تفوق الميزانية الإجمالية التوقعية للأشغال ثلاثين مليون 30.000.000 درهم دون احتساب الرسوم.
غير أنه يمكن لصاحب المشروع اللجوء إلى هذه المسطرة حتى بالنسبة للمشاريع التي يقل مبلغها عن هذا الحد.
.5تتيح الاستشارة المعمارية التفاوضية لصاحب المشروع التفاوض في شأن شروط العقد مع مهندس أو عدة مهندسين معماريين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 133 من هذا المرسوم

-6الاستشارة المعمارية المجمعة هي استشارة مفتوحة تتم وفقا للشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في الجزء الفرعي الأول من هذا الباب. وتسمح الاستشارة المعمارية المجمعة

أ) لصاحبي مشاريع اثنين أو أكش بالتنسيق فيما بينهم، لإنجاز أعمال الهندسة المعمارية المتعلقة بالمشاريع الصغرى من نفس الطبيعة، في إطار تكتل الأصحاب المشاريع يتم تكوينه طبقا لمقتضيات المادة 155 من هذا المرسوم

ب) لصاحب مشروع واحد بإنجاز عمل هندسة معمارية واحدة تتعلق بعدة مشاريع صغيرة من نفس الطبيعة وذات الطابع المتكرر.

يمكن لأصحاب المشاريع اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المجمعة بالنسبة لعقود أعمال الهندسة المعمارية المتعلقة بالمشاريع المشار إليها في (أ) وب أعلاه والتي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية المتوقعة لكل الأشغال المرتبطة بها عن عشرة ملايين (10.000.000) درهم دون احتساب الرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: برنامج الاستشارة المعمارية المفتوحة

مادة 95

-1تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة موضوع برنامج يبين الحاجات التي يتعين أن يستجيب لها المشروع ويحدد محتواه التوقعي وكذا الميزانية القصوى التوقعية لتنفيذ هذا المشروع.

-2يتضمن برنامج الاستشارة المعمارية المفتوحة، علاوة على ذلك العناصر التالية:

بيان الهدف الذي ترمي إليه الاستشارة وعرض الجوانب الهامة التي يجب اعتبارها تعريف مفصل بمكونات المشروع ومحتواه وصف لسياق التدخل مرفقا ببيان المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير والمرتبطة بالمشروع.

-3يرفق بهذا البرنامج، عند الاقتضاء المسح الطوبوغرافي الموقع المشروع الدراسات الجيوتقنية الأولية التي من شأنها أن ترشد المهندس المعماري حول المشروع المزمع إنجازه وثيقة تشهد بتصفية الوعاء العقاري الخطة الجانبية للمشرع (Plan cote) مذكرة المعلومات مسلمة من لدن الوكالة الحضرية كل وثيقة أخرى لها علاقة بالمشروع، منصوص عليها في القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

-4يجب أن يكون البرنامج موقعا من لدن صاحب المشروع ومهندس معماري تابع للإدارة قبل الشروع في مسطرة الاستشارة المعمارية.

-5ينص البرنامج على منح جوائز للمشاريع الثلاثة الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة ويحدد مبالغها.

يخصم مبلغ الجائزة الممنوحة للمهندس المعماري صاحب عقد الهندسة المعمارية من الأتعاب المستحقة له برسم هذا العقد.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: إشهار الاستشارة المعمارية

مادة 96

يخضع إشهار الاستشارة المعمارية لما يلي:

I) الاستشارة المعمارية المفتوحة

-1مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة موضوع إعلان يبين ما يلي:

أ- موضوع الاستشارة المعمارية ومكان تنفيذ الأشغال، مع بيان الجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

ب- صاحب المشروع الذي يجري الاستشارة

ج- الميدانية التوقعية القصوى دون احتساب الرسوم لتنفيذ الأشغال المزمع إنجازها؛

د. مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف الاستشارة المعمارية؛

هـ مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن إيداع العروض أو توجيهها إليه؛

و- المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد الجلسة العمومية لفتح الأظرفة، مع بيان أنه بإمكان المهندسين المعماريين تسليم ملفاتهم مباشرة إلى رئيس لجنة الاستشارة المعمارية عند افتتاح الجلسة؛

ز- الإشارة إلى المادة التي تنص في نظام الاستشارة على الوثائق المثبتة الواجب على كل مهندس معماري الإدلاء بها

ح- تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المهندسين المعماريين عند الاقتضاء، يجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الأخير من أجل الإشهار وعلى أبعد تقدير خمسة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة.

إذا صادف اليوم المحدد للاجتماع أو زيارة المواقع يوم عيد أو عطلة، يعقد الاجتماع أو تتم زيارة المواقع في الساعة نفسها من يوم العمل الموالي

ط- العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان الاستشارة المعمارية

ي- أثمان اقتناء التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء.

-2ينشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين على الأقل، توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية، كما ينشر في الموقع الإلكتروني لصاحب المشروع، عند الاقتضاء. وينشر

الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة بلغة نشر كل من الجريدتين.
كما يمكن، بالموازاة مع ذلك، تبليغه إلى علم المتنافسين المحتملين وعند الاقتضاء، إلى الهيئات المهنية بإدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة أخرى للإشهار. يتم نشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة في الجريدتين وفي بوابة الصفقات العمومية بواحد وعشرين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في آخر وسيلة للنشر.
-3تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة موضوع إعلان إشهار وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة. ينشر هذا الإعلان في جريدة توزع على الصعيد الوطني وفي بوابة الصفقات العمومية. ويحدد أجل إشهار هذا الإعلان في خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.
IIالاستشارة المعمارية المحدودة تكون الاستشارة المعمارية المحدودة موضوع رسالة دورية توجه، في نفس اليوم، عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى جميع المهندسين المعماريين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم. التالية: مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، تتضمن هذه الرسالة الدورية البيانات
أ- موضوع الاستشارة المعمارية، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال بالجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية.
ب- السلطة التي تجري الاستشارة المعمارية
ج- مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن سحب ملف الاستشارة المعمارية.
د- مكتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن إيداع العروض أو توجيهها؛
ه- المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد الجلسة العمومية لفتح الأظرفة، مع بيان أنه بإمكان المهندسين المعماريين تسليم ملفاتهم مباشرة إلى رئيس لجنة الاستشارة المعمارية عند افتتاح الجلسة؛
و- الإحالة إلى المادة التي تحدد في نظام الاستشارة لائحة الوثائق المثبتة التي يجب على كل مهندس معماري الإدلاء بها؛
ز- الميزانية التوقعية القصوى دون احتساب الرسوم، لتنفيذ الأشغال المزمع إنجازها؛

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: إخبار المهندسين المعماريين المتنافسين

مادة 97

تطبق مقتضيات المادة 25 من هذا المرسوم على إخبار المهندسين المعماريين المتنافسين في إطار الاستشارة المعمارية المفتوحة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: اجتماعات أو زيارة المواقع

مادة 98

يمكن لصاحب المشروع أن يقرر اجتماعا أو زيارة للمواقع وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 26 من هذا المرسوم. غير أنه يجوز له بالنسبة لبعض الأعمال وبعد التنصيص على ذلك في نظام الاستشارة، أن يقيد قبول المهندسين المعماريين بشرط الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع.
وفي هذه الحالة، يتعين على صاحب المشروع أن يسلم شهادة حضور للمهندسين المعماريين الذين حضروا هذا الاجتماع أو قاموا بزيارة المواقع.
إذا تم عقد اجتماع أو تنظيم زيارة إلى المواقع، يحرر صاحب المشروع محضرا يبين طلبات التوضيح والأجوبة التي أعطيت في شأنها خلال هذا الاجتماع أو الزيارة.
وينشر هذا المحضر في بوابة الصفقات العمومية ويبلغ ، بواسطة رسالة إلى جميع المهندسين المعماريين وكذا إلى أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية. إذا لم يكن حضور الاجتماع أو زيارة المواقع إلزاميا، لا يقبل بأي حال من الاحوال من المهندسين المعماريين الذين لم يحضروا الاجتماع أو لم يشاركوا في زيارة المواقع تقديم ملاحظات أو شكايات بشأن الكيفية التي مر وفقها الاجتماع أو الزيارة كما هي مضمنة في المحضر الذي تم نشره وتبليغه إليهم.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: الشروط المطلوبة من المهندسين المعماريين

مادة 99

تقتصر المشاركة في الاستشارات المعمارية ونيل عقود أعمال الهندسة المعمارية على المهندسين المعماريين المرخص لهم بمزاولة مهنة مهندس معماري بصورة حرة والمقيدين في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين الموجودين في وضعية جبائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفعوا المبالغ المستحقة أو في حالة عدم الأداء، لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية
المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والذين يدلون بصورة منتظمة، بتصريحاتهم المتعلقة بالأجور لدى هذه الهيئة.
لا يقبل للمشاركة في الاستشارات المعمارية المهندسون المعماريون الذين يوجدون في حالة تصفية قضائية يوجدون في حالة تسوية قضائية، ماعدا في حالة ترخيص خاص تسلمه السلطة القضائية المختصة تعرضوا لعقوبة سحب نهائي لترخيص مزاولة مهنة مهندس معماري أو

عقوبة التوقيف عن مزاولة المهنة يكونون موضوع إقصاء مؤقت أو نهائي طبقا لمقتضيات المادة 152 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: إثبات الكفاءات والمؤهلات

مادة 100

يتعين على كل مهندس معماري أن يقدم ملفا إداريا يتضمن:

-1تصريحا بالشرف يبين الاسم الشخصي والعائلي للمهندس المعماري وصفته وعنوانه، وإذا كان يتصرف باسم شركة العنوان التجاري للشركة وشكلها القانوني ورأسمالها وعنوان المقر الاجتماعي والصفة التي يتصرف بها والصلاحيات المخولة إليه وكذا رقم التسجيل في الضريبة المهنية ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبيان الهوية البنكية.

ويتعين أن يتضمن التصريح بالشرف أيضا أن المهندس المعماري المتنافس اكتتب عقد تأمين وفقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل لتغطية جميع الأخطار المهنية التي يمكن أن يكون مسؤولا عنها؛

لا يوجد في حالة تصفية قضائية أو تسوية قضائية وإذا كان في حالة تسوية قضائية، بأنه مرخص له من لدن السلطة القضائية المختصة بمتابعة مزاولة نشاطه يلتزم بعدم اللجوء بنفسه أو بواسطة شخص آخر إلى أفعال الغش أو رشوة الأشخاص الذين يتدخلون بأي صفة كانت في مختلف مساطر إبرام الصفقات وتدبيرها وتنفيذها؛ يلتزم بألا يقوم بنفسه أو بواسطة شخص آخر بتقديم وعود أو هبات أو هدايا قصد التأثير على مسطرة إبرام العقد وتنفيذه يشهد بصحة المعلومات المنصوص عليها في التصريح بالشرف وفي الوثائق التي أدلى بها في ملف ترشيحه.

-2المهندس المعماري صلاحية إلزام الشركة أو هما معا، إذا تعلق الأمر بشركة مهندسين معماريين تم تأسيسها وفقا لمقتضيات القانون المتعلق بمزاولة مهنة مستخرجا من النظام الأساسي للشركة أو من محضر الجهاز المختص يخول المهندسين المعماريين.

-3شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو في حالة عدم التسديد، بأنه قدم ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

-4شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئة طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في هذا الشأن في المادة 99 أعلاه

-5نسخة مشهود بمطابقها لأصل الترخيص بمزاولة مهنة المهندس المعماري مسلمة من لدن الادارة.
-6شهادة أو نسخة مشهود بمطابقها للأصل بالقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين مسلمة منذ أقل من سنة.
.7الوثائق المثبتة الجنسية المهندس المعماري أو مسيري شركة المهندسين المعماريين بالنسبة للعقود المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام.
-8شهادة الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع عندما يكون هذا الحضور إلزاميا.
لا تطلب الشهادات المرجعية من المهندسين المعماريين المتنافسين.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: نظام الاستشارة المعمارية

مادة 101

-Iتكون الاستشارة المعمارية موضوع نظام يعده صاحب المشروع. ويجب أن ينص هذا النظام على شروط تقديم العروض وكيفيات إسناد العقد.
يتضمن نظام الاستشارة المعمارية، على وجه الخصوص، ما يلي:
-1لائحة الوثائق التي يجب أن يدلي بها المهندسون المعماريون وفقا لمقتضيات المادة 100 من هذا المرسوم
-2معايير القبول التي تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات القانونية للمهندسين المعماريين وعند الاقتضاء، إلزامية الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع.
-3معايير اختيار وترتيب العروض الإسناد العقد إلى المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية.
وتتعلق هذه المعايير بما يلي:
أ- جودة الاقتراح التقني:
-من ناحية الأصالة والوجاهة والذكاء الابتكاري في ما يخص الجانب المعماري وإدماج المشروع في الموقع واحترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير.
-من ناحية حماية البيئة والتنمية المستدامة وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية واحترام معايير البناء وكذا الأخذ بعين الاعتبار المنتجات مغربية المنشأ و على وجه الخصوص، منتجات الصناعة التقليدية
-بالنظر إلى متطلبات برنامج الاستشارة المعمارية المتعلقة باحترام مساحات مختلف مكونات البرنامج ومعايير وأنظمة الرفاهية والسلامة
-بالنظر إلى التقدير الموجز دون احتساب الرسوم للكلفة الإجمالية للأشغال المقترحة من لدن

المهندس المعماري تحدد هذه الكلفة التقديرية بناء على نسب مساحات المشروع.
يتضمن نظام الاستشارة المعمارية، على وجه الخصوص، ما يلي: .1. لائحة الوثائق التي يجب أن يدلي بها المهندسون المعماريون وفقا لمقتضيات المادة 100 من هذا المرسوم 2 معايير القبول التي تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات القانونية للمهندسين المعماريين وعند الاقتضاء، إلزامية الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع .3 معايير اختيار وترتيب العروض الإسناد العقد إلى المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية. وتتعلق هذه المعايير بما يلي:
أ- جودة الاقتراح التقني:
-من ناحية الأصالة والوجاهة والذكاء الابتكاري في ما يخص الجانب المعماري وإدماج المشروع في الموقع واحترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير من ناحية حماية البيئة والتنمية المستدامة وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية واحترام معايير البناء وكذا الأخذ بعين الاعتبار المنتجات مغربية المنشأ و على وجه الخصوص، منتجات الصناعة التقليدية.
-بالنظر إلى متطلبات برنامج الاستشارة المعمارية المتعلقة باحترام مساحات مختلف مكونات البرنامج ومعايير وأنظمة الرفاهية والسلامة.
-بالنظر إلى التقدير الموجز دون احتساب الرسوم للكلفة الإجمالية للأشغال المقترحة من لدن المهندس المعماري تحدد هذه الكلفة التقديرية بناء على نسب مساحات المشروع.
ب- اقتراح الأتعاب المقدم من لدن المهندس المعماري. تمنح نقطة لكل معيار من المعايير المشار إليها أعلاه، مع تفصيل هذه المعايير إلى معايير فرعية، عند الاقتضاء. 4. اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المهندسين المعماريين.
.(IIيوقع نظام الاستشارة من لدن صاحب المشروع ومهندس معماري تابع للإدارة قبل الشروع في الاستشارة المعمارية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: ملف الاستشارة المعمارية

مادة 102

-1تكون الاستشارة المعمارية موضوع ملف يعده صاحب المشروع ويتضمن ما يلي:
أ- نسخة من الإعلان عن الاستشارة المعمارية
ب- برنامج الاستشارة المعمارية
ج- نظير من مشروع عقد المهندس المعماري
د- التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء

ه- نموذج عقد الالتزام و نموذج التصريح بالشرف
ز- نظام الاستشارة المعمارية.
-2يوجه صاحب المشروع ملف الاستشارة إلى أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية ثمانية أيام على الأقل قبل تاريخ نشر الإعلان في بوابة الصفقات العمومية بالنسبة للاستشارة المعمارية المفتوحة أو إرسال الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة. يتوفر أعضاء اللجنة على أجل ثمانية أيام من تاريخ تسلم ملف الاستشارة لإبداء ملاحظاتهم المحتملة لصاحب المشروع
-3يجب أن تكون ملفات الاستشارة المعمارية متوفرة قبل نشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة أو إرسال الرسالة الدورية بالنسبة للإستشارة المعمارية المحدودة، حسب الحالة، وأن توضع رهن إشارة المهندسين المعماريين بمجرد أول صدور الإعلان الاستشارة المعمارية في إحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة 96 من هذا المرسوم وإلى غاية التاريخ الأقصى التسليم العروض. يمكن تحميل ملفات الاستشارة المعمارية المفتوحة من بوابة الصفقات العمومية.
-4تدون أسماء المهندسين المعماريين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف الاستشارة المعمارية في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع بيان تاريخ وساعة السحب أو التحميل، حسب الحالة.
-5تسلم ملفات الاستشارة المعمارية بالمجان إلى المهندسين المعماريين، باستثناء التصاميم والوثائق التقنية التي يتطلب استنساخها معدات تقنية خاصة يحدد قرار للوزير المكلف بالمالية أجرة تسليم هذه التصاميم والوثائق التقنية.
.6عندما لا يتم، لأي سبب من الأسباب، تسليم ملف الإستشارة المعمارية لمهندس معماري أو ممثله الذي حضر إلى المكان المعين في الإعلان عن الإستشارة المعمارية المفتوحة أو في الرسالة الدورية بالنسبة للإستشارة المعمارية المحدودة، يسلمه صاحب المشروع في اليوم نفسه شهادة تبين سبب عدم تسليمه الملف. وتبين هذه الشهادة اليوم المحدد لسحبه قصد تمكين المهندس المعماري من إعداد ملفه.
ويحتفظ بنسخة منها في ملف العقد. في حالة عدم تسليمه الملف في اليوم المحدد في الشهادة التي سلمت له، يجوز للمهندس المعماري أن يلجأ، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل إلى السلطة الرئاسية التي يتبع لها صاحب المشروع المعني بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو عامل العمالة أو الإقليم أو والي الجهة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالجماعات الترابية، يعرض فيها ظروف تقديم طلبه للحصول على الملف المذكور والجواب الذي تلقاه. إذا تبين لها صحة الطلب، تدعو السلطة المرفوع إليها الأمر، كتابة، صاحب المشروع إلى تسليم ملف الاستشارة فورا إلى المهندس المعماري المعني وعند الاقتضاء، إلى تأجيل تاريخ فتح الأظرفة لمدة توازي على الأقل، المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الطلب وتاريخ تسليم الملف إلى

المشتكي.
ينشر إعلان التأجيل في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني يختار هما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية.
.7يمكن، بصورة استثنائية لصاحب المشروع أن يدخل تعديلات على ملف الاستشارة المعمارية دون تغيير موضوع العقد.
ويجب موافاة جميع المهندسين المعماريين الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور بهذه التعديلات وتضمينها في الملف الموضوع رهن إشارة المهندسين المعماريين الآخرين. يمكن إدخال هذه التعديلات في أي وقت داخل الأجل الأصلي للإشهار، وعلى أبعد تقدير أيام قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. سبعة بعد انصرام الأجل المذكور، يتعين على صاحب المشروع تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة عبر إعلان تعديلي. إذا كانت التعديلات التي أدخلت على ملف الاستشارة المعمارية تستلزم نشر إعلان تعديلي، يتم نشر هذا الإعلان طبقا لمقتضيات البند (2) من المادة 96 من هذا المرسوم.
وفي هذه الحالة، لا تنعقد جلسة فتح الأظرفة إلا بعد انقضاء أجل عشرة أيام كحد أدنى.
ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان التعديلي في آخر وسيلة للنشر دون أن يكون التاريخ المحدد للجلسة الجديدة سابقا للتاريخ المقرر في إعلان الإشهار الأصلي.
يجب، في جميع الحالات، احترام أجل الإشهار المنصوص عليه في البند (2) من المادة 96 من هذا المرسوم.
يجب إبلاغ جميع المهندسين المعماريين المتنافسين الذين قاموا بسحب أو بتحميل ملف الاستشارة المعمارية بالتعديلات التي أدخلت عليه وكذا بالتاريخ الجديد لفتح الأظرفة، عند الاقتضاء. علاوة على الحالتين المنصوص عليهما في البندين 6 و 8 من هذه المادة، يتم اللجوء إلى الإعلان التعديلي في إحدى الحالات التالية:
أ- إذا أدخل صاحب المشروع تعديلات على ملف الاستشارة المعمارية دون احترام أجل سبعة أيام المنصوص عليه أعلاه.
ب. إذا قرر صاحب المشروع إدخال تعديلات على ملف الاستشارة المعمارية وكانت هذه التعديلات تقتضي أجلا إضافيا لإعداد العروض.
ج. إذا تعلق الأمر بتصحيح أخطاء واضحة تمت معاينتها في الإعلان المنشور د. إذا لاحظ صاحب المشروع، بعد نشر الإعلان أن الأجل الذي يجب أن يسري بين تاريخ النشر وجلسة فتح الأظرفة غير مطابق لأجل الإشهار القانوني.
-8إذا اعتبر أحد المهندسين المعماريين المتنافسين أن الأجل المقرر في إعلان الإشهار غير كاف لإعداد العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال، أمكنه، خلال النصف الأول من أجل الإشهار، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ مؤكد، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.
ويجب أن تتضمن هذه الرسالة كل العناصر التي تمكن صاحب المشروع من تقييم طلب

التأجيل.
إذا أقر صاحب المشروع وجاهة طلب المهندس المعماري المتنافس المحال إليه، قام بتأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.
يكون التأجيل، الذي يترك تقدير مدته لصاحب المشروع، موضوع إعلان تعديلي ينشر طبق الشكليات التي يتم وفقها نشر إعلان الاستشارة المعمارية.
لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة لهذا السبب إلا مرة واحدة أيا كان المهندس المعماري الذي يطلبه.
يخبر صاحب المشروع بهذا التأجيل المهندسين المعماريين الذين قاموا بسحب ملفات الاستشارة المعمارية أو بتحميلها.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: محتوى ملفات المهندسين المعماريين

مادة 103

تتضمن الملفات المقدمة من لدن المهندسين المعماريين ما يلي:
(االملف الإداري الذي يتضمن:
ألف بالنسبة إلى كل مهندس معماري متنافس عند تقديم العروض
.1تصريح بالشرف
-2مستخرج من النظام الأساسي لشركة المهندسين المعماريين أو محضر الجهاز المختص الذي يخول للمهندس المعماري صلاحية إلزام الشركة إزاء الأغيار أو هما معا
-3نسخة مشهود بمطابقها لأصل الترخيص بمزاولة مهنة المهندس المعماري مسلمة من لدن الإدارة المختصة
-4شهادة بالقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين مسلمة منذ أقل من سنة أو نسخة مشهود بمطابقها للأصل؛
-5الوثائق المثبتة الجنسية المهندس المعماري أو مسيري شركة المهندسين المعماريين، حسب الحالة بالنسبة للعقود المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام
-6شهادة الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع عندما يكون هذا الحضور إلزاميا.
باء) بالنسبة للمهندس المعماري المتنافس المزمع إسناد العقد إليه والمهندسين المعماريين المستفيدين من الجوائز
-1شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المهندس المعماري يوجد في وضعية جبائية قانونية أو في حالة عدم التسديد، أنه قدم ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية

-2شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المهندس المعماري يوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئة.

(IIالاقتراح التقني الذي يجب أن يتضمن ما يلي:

-1مذكرة تقديم تتضمن:

أ) التصور المعماري للمشروع بالنظر للمعايير المحددة في نظام الاستشارة المعمارية

ب- محتوى المشروع بالنسبة لبرنامج الاستشارة المعمارية

ج- مذكرة وصفية للمواد المستعملة؛

-2الرسم الأولي الموجز للمشروع.

-3الجدول الزمني لإعداد الدراسات.

-4التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم، للكلفة الإجمالية للأشغال المعدة على أساس نسب مساحات المشروع.

(IIIالاقتراح المالي المتضمن لعقد الالزام الذي يحدد اقتراح الأتعاب.

يوقع عقد الالتزام المذكور من لدن المهندس المعماري المتنافس أو ممثله المؤهل، ويجب أن يتضمن جميع البيانات المطلوبة بما في ذلك بيان الهوية البنكية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: تقديم ملفات المهندسين المعماريين

مادة 104

.1يوضع الملف الذي يقدمه كل مهندس معماري في ظرف مغلق يحمل ما يلي:

اسم وعنوان المهندس المعماري

-موضوع العقد؛

-تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة

-التنبيه إلى أنه يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة الاستشارة المعمارية خلال الجلسة العمومية لفتح الأظرفة."

.2يحتوي هذا الظرف على ثلاثة أغلفة منفصلة:

أ) غلاف يتضمن وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في المادة 103 أعلاه وعقد المهندس المعماري ونظام الاستشارة المعمارية موقعين بالأحرف الأولى من لدن المهندس المعماري المتنافس وموقعا عليهما بعد وضع عبارة «قرى وقبل». يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا ويحمل بصورة بارزة عبارة «الملف الإداري«

ب - غلاف يتضمن وثائق الاقتراح التقني المشار إليها في المادة 103 أعلاه. يجب أن يكون

هذا الغلاف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «الاقتراح التقني»؛
ج- غلاف يتضمن الاقتراح المالي. يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا ويحمل بصورة بارزة عبارة «الاقتراح المالي.«
-3تبين الأغلفة المشار إليها أعلاه، بصورة بارزة، ما يلي:
اسم وعنوان المهندس المعماري
موضوع العقد؛
تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: إيداع أظرفة المهندسين المعماريين وسحبها

مادة 105

-(امع مراعاة مقتضيات المادة 135 من هذا المرسوم، تكون الأظرفة حسب اختيار المهندسين المعماريين:
.1إما مودعة، مقابل وصل بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة أو في الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة.
-2إما موجهة عن طريق البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل إلى المكتب المذكورة.
-3إما مودعة، بطريقة إلكترونية في بوابة الصفقات العمومية
-4إما مسلمة مباشرة إلى رئيس اللجنة عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة. يلتهي أجل استلام الأظرفة في التاريخ والساعة المحددين الجلسة فتح الأظرفة في الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة أو في الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة. المعمارية المحدودة.
لا تقبل الأظرفة المودعة أو المستلمة بعد اليوم والساعة المحددة. تسجل الأظرفة عند استلامها حسب ترتيب التوصل بها في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.
ويوضع على كل ظرف تم التوصل به رقم تسجيله وتاريخ وساعة التوصل به. يجب أن تظل الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن من لدن صاحب المشروع إلى حين فتحها من لدن رئيس اللجنة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 107 من هذا المرسوم.
.(IIيمكن سحب كل ظرف تم إيداعه أو تم التوصل به على أبعد تقدير يوم جلسة فتح الأظرفة وقبل الساعة المحددة لذلك.
يكون سحب الظرف موضوع طلب مكتوب موقع من لدن المهندس المعماري موجه إلى صاحب المشروع. يسجل صاحب المشروع تاريخ وساعة السحب في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

يمكن للمهندسين المعماريين الذين سحبوا أظرفتهم تقديم أظرفة جديدة طبقا للكيفيات المنصوص عليها في البند (1) أعلاه.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: لجنة الاستشارة المعمارية

مادة 106

علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 38 من هذا المرسوم، تضم لجنة الاستشارة المعمارية الأعضاء الآتي بيانهم:
-مهندس معماري يعينه صاحب المشروع. غير أنه في حالة عدم توفر الهيئة التابع لها صاحب المشروع على مهندس معماري، تتم الاستعانة بمهندس معماري تابع الإدارة أخرى
-مهندس معماري يمثل الوزارة المكلفة بالتعمير. غير أنه إذا نعيب هذا الأخير، بعد دعوته، بصورة قانونية، فإن جلسة فتح الأظرفة تعقد بصورة صحيحة.
يمكن للجنة الاستشارة المعمارية أن تستعين على سبيل الاستشارة، بكل خبير ترى فائدة في مشاركته في أشغال اللجنة. كما يمكن لهذه اللجنة إحداث لجنة فرعية.
عندما تقرر لجنة الاستشارة المعمارية استشارة خبير يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير المعني للمشاركة في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.
لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية. ويجب أن تضم هذه اللجنة مهندسا معماريا.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: فتح الأظرفة في جلسة عمومية

مادة 107

.1يتم فتح تعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في إعلان الاستشارة المعمارية أو في الرسالة الدورية. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من أظرفة المهندسين المعماريين في جلسة عمومية. يوم العمل الموالي.
تعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في إعلان الاستشارة المعمارية أو في الرسالة الدورية. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من يوم العمل الموالي.
يفتتح رئيس اللجنة جلسة فتح أظرفة المهندسين المعماريين.
-2يدعو الرئيس المهندسين المعماريين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم أن يسلموها

له فورا. ويدعو بعد ذلك، المهندسين المعماريين المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غير مكتملة، إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة «الوثائق الناقصة ويحصر نهائيا لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها. لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

-3يفتتح رئيس اللجنة الجلسة ويتأكد من وجود الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى في أن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الظرف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع، من لدن رئيس اللجنة، في مكان آمن إلى حين فتحها.

-4في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المهندسين المتنافسين وأعضاء اللجنة بمكان وتاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة. ويطلب، بعد ذلك من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة.

يجب أن تبين هذه الرسالة مكان وتاريخ وساعة استئناف جلسة فتح الأظرفة. إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، باستثناء المهندس المعماري التابع للإدارة، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة. غير أنه في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة، يؤجل الرئيس هذه الجلسة وفق نفس الشكليات. في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة خلال الجلسة الجديدة التي تعقد بعد التأجيل المشار إليه أعلاه، فإن هذه الجلسة تنعقد بصورة صحيحة. يعلن الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حال تأجيلها، بصوت عال، عن مراجع الجرائد التي نشر بها إعلان الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع الوسائل الأخرى التي تم بها النشر أو عن مراجع الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة

-5يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم في شأن العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة.

عندما يتأكد الرئيس من صحة التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها يقوم بإنهاء المسطرة، تحت مسؤوليته ويخبر بذلك، بصوت عال المهندسين المعماريين المتنافسين الحاضرين إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها لا تستند إلى أساس، فإنه يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة يفتح الرئيس، أظرفة المهندسين المعماريين المتنافسين ويتحقق من وجود الأغلفة الثلاث المنصوص عليها في المادة 104 من هذا المرسوم. يفتح الرئيس، بعد ذلك، في آن واحد، بالنسبة لكل مهندس معماري، الغلافين اللذين يحملان عبارة «الملف الإداري» وعبارة «الاقتراح التقني ويعلن، بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في كل غلاف. يعلن الرئيس،

كذلك، بصوت عال، عن محتوى التقدير الموجز للكلفة الإجمالية الأشغال المشروع المقترح من لدن كل مهندس معماري متنافس

-6يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على هذا التقدير الموجز وعلى الأغلفة المتضمنة للاقتراحات المالية للمهندسين المعماريين وذلك في آن واحد، على طياتها وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.

.7يجب أن تظل هذه الأغلفة مغلقة وموضوعة، من لدن رئيس اللجنة، في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 109 أدناه.

يحدد الرئيس، بتشاور مع أعضاء اللجنة، تاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية ويخبر بهما المهندسين المعماريين المتنافسين والعموم الحاضرين.

وبعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المهندسون المعماريون المتنافسون والعموم من القاعة.

في نهاية هذه الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بتعليق الإعلان، في مقاره المتضمن للتاريخ والساعة المتفق عليهما لعقد الجلسة العمومية المقبلة.

تجتمع لجنة الاستشارة المعمارية، بعد ذلك، في جلسة مغلقة. وبعد فحص وثائق الملف الإداري، تقصي اللجنة:

أ- المهندسين المعماريين الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة 99 من هذا المرسوم

ب- المهندسين المعماريين الذين لم يتقيدوا بمقتضيات البند (2) من المادة 104 من هذا المرسوم، فيما يتعلق بتقديم ملفاتهم؛

ج- المهندسين المعماريين الذين لم يدلوا بالوثائق المطلوبة في الملف الإداري

د- المهندسين المعماريين الذين يمثلهم الشخص نفسه في نفس العقد؛

ه- المهندسين المعماريين الذين ليست لهم الصفة للتعهد. إذا لاحظت اللجنة وجود أخطاء مادية أو عدم التطابق في وثائق الملف الإداري، تقبل عرض المهندس المعماري أو المهندسين المعماريين المعنيين يتحفظ، شريطة أن يقوموا بالتصحيحات الضرورية طبقا للشروط المنصوص عليها في البند (6) من المادة 110 بعده.

تحصر اللجنة، بعد ذلك، لائحة المهندسين المعماريين المقبولين المهندسين المعماريين المقبولين، شريطة تصحيح الأخطاء المادية المعاينة أو عدم التطابق في وثائق الملفات الإدارية المهندسين المعماريين غر المقبولين.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: فحص وتقييم الاقتراحات التقنية

مادة 108

تواصل اللجنة أشغالها وتفحص الاقتراحات التقنية الخاصة بالمهندسين المعماريين المقبولين أو المقبولين بتحفظ على إثر فحص وثائق الملف الإداري. تقوم اللجنة، بعد ذلك بالتحقق من حسابات التقدير الموجز للكلفة الإجمالية للأشغال وتصحح الأخطاء الحسابية المحتملة. تقصي اللجنة اقتراحات المهندسين المعماريين غير المطابقة للمواصفات المطلوبة في نظام الاستشارة المعمارية أو التي لا تستجيب للمعايير الواردة فيه أو الذين قدموا تقديرا للكلفة الإجمالية لأشغال المشروع تفوق الميزانية المحددة من لدن صاحب المشروع وتحصر لائحة المهندسين المعماريين المقبولين.

يمكن للجنة الاستشارة المعمارية وقبل إبداء رأيها، استشارة كل خبير أو إحداث لجنة فرعية لتحليل الاقتراحات التقنية.

ويجب أن تتضمن اللجنة الفرعية التقنية مهندسا معماريا، على الأقل، بصفته عضوا في لجنة الاستشارة المعمارية.

كما يمكنها أن تطلب كتابة من مهندس معماري أو أكثر الإدلاء بتوضيحات حول اقتراحاتهم التقنية. ويجب أن تقتصر هذه التوضيحات على الوثائق المضمنة في الاقتراحات التقنية. يجب أن تكون تقييمات الخبراء أو أعضاء اللجنة الفرعية مبنية على عناصر موضوعية وغير تمييزية وقابلة للتحقق منها ومبررة بصورة قانونية. إذا تمت الاستعانة بخبير أو لجنة فرعية، يجب أن تضمن خلاصاتهم في تقرير يعده ويوقعه الخبير أو أعضاء اللجنة الفرعية تحت مسؤوليتهم. يبرز هذا التقرير نتائج التقييم، مع بيان نقط قوة ونقط ضعف كل من مذكرة التقديم والرسم الموجز للمشروع والجدول الزمني لإعداد الدراسات. وتمنح نقطة على مائة (100) لجميع هذه العناصر بناء على المعايير المحددة في نظام الاستشارة المعمارية.

يبرز هذا التقرير أيضا تنقيط التقديرات الموجزة، دون احتساب الرسوم، للكلفة الإجمالية للأشغال على أساس نسب مساحات المشروع، وذلك بتخصيص مائة (100) نقطة للتقدير الأكثر أفضلية ونقط بتناسب عكسي مع مبلغها للتقديرات الموجزة الأخرى.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: فتح الأظرفة المتضمنة للاقتراحات المالية في جلسة عمومية

مادة 109

1. تستأنف الجلسة العمومية في التاريخ والساعة المعلن عنهما من لدن رئيس اللجنة كما تم تعليق الإعلان عنهما من لدن صاحب المشروع. يتلو الرئيس لائحة المهندسين المعماريين المقبولين بعد فحص ملفاتهم الإدارية واقتراحاتهم التقنية، دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المهندسين المعماريين الذين لم يتم قبولهم. يرجع الرئيس، مقابل إبراء، إلى المهندسين المعماريين المقصيين الحاضرين، ملفاتهم الإدارية واقتراحاتهم التقنية وكذا اقتراحاتهم المالية، باستثناء الوثائق التي كانت سببا في إقصاء هم.

-2يفتح الرئيس بعد ذلك، أظرفة المهندسين المعماريين المقبولين الحاملة لعبارة اقتراح مالي» ويتلو محتوى عقود الالتزام المتضمنة لاقتراحات الأتعاب.
-3يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام المتضمنة لاقتراحات الأتعاب.
-4بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المهندسون المعماريون المتنافسون والعموم من القاعة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: تقييم اقتراحات المهندسين المعماريين في جلسة مغلقة

مادة 110

-1تواصل اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة.
-2تقوم اللجنة بالتحقق من حسابات الاقتراح المالي وتصحح الأخطاء الحسابية المحتملة وتقصي المهندسين المعماريين الذين كانت اقتراحات أتعابهم
-غير موقعة؛
-موقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين لإلزام المهندسين المعماريين المعنيين؛
-متضمنة لقيود أو تحفظات،
أعلى من الحد الأقصى أو أقل من الحد الأدنى للنسب المنصوص عليهما في المادة 93 من هذا المرسوم.
-3تقوم اللجنة بالتنقيط المالي لاقتراحات نسب الأتعاب بتخصيص مائة (100) نقطة لاقتراح نسب الأتعاب الأكثر أفضلية ونقط بتناسب عكسي مع مبلغها لاقتراحات الأتعاب الأخرى.
-4تقوم اللجنة بتقييم العروض من أجل اختيار العرض الأكثر أفضلية. ولهذا الغرض، تقوم بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل مهندس معماري، بالنظر إلى الاقتراح التقني وبالتقدير الموجز دون احتساب الرسوم، للكلفة الإجمالية للأشغال على أساس نسب مساحات المشروع وباقتراح الأتعاب.
يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة التقدير الموجز والنقطة المالية، بعد إجراء ترجيح كما يلي:
-سبعون بالمائة (70%) بالنسبة للاقتراح التقني
-عشرون بالمائة (20%) بالنسبة للتقدير الموجزة عشرة بالمائة (10%) بالنسبة لاقتراح الأتعاب.
يعتبر المهندس المعماري الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية نائلا للعقد.
-5ترتب اللجنة اقتراحات المهندسين المعماريين المقبولين من أجل تحديد العرض الأكثر أفضلية من أجل اقتراحه على صاحب المشروع. وفي حالة حصول عدة عروض، تم اعتبارها

أكش أفضلية، على نقط إجمالية متساوية، ترجح اللجنة عرض المهندس المعماري الذي حصل على أحسن نقطة بالنسبة للاقتراح التقني. وإذا كانت نقط الاقتراحات التقنية بدورها متساوية، تقوم اللجنة بإجراء قرعة التحديد المهندس المعماري الذي سيتم اقتراحه لنيل العقد.

.6يدعو رئيس اللجنة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل المهندس المعماري المتنافس الذي تقدم بالعرض الأكثر أفضلية من أجل: تقديم وثائق الملف الإداري المبينة في الفقرة باء من البند (1) من المادة 103 من هذا المرسوم تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء تسوية عدم التطابق المثبت في مختلف الوثائق المكونة لملفه، عند الاقتضاء. ولهذه الغاية، تحدد اللجنة للمهندس المعماري أجلا لا يقل عن سبعة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم الرسالة المشار إليها أعلاه.

-7تجتمع اللجنة في اليوم والساعة المحددين. غير أنه يمكن للرئيس دعوة أعضاء اللجنة لاستئناف أشغالها بمجرد التوصل بأجوبة المهندسين المعماريين المعنيين. تتأكد اللجنة من وجود السند الذي استعمل كوسيلة لدعوة المهندس المعماري المعني وتتحقق من الوثائق والأجوبة المتوصل بها. بعد فحص الوثائق والأجوبة التي تم التوصل بها تقرر اللجنة:

أ. إما أن تقترح على صاحب المشروع قبول اقتراح المهندس المعماري المعني؛

ب إما إقصاء المهندس المعماري المعني إذا:

-لم يجب داخل الأجل المحددة

-لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة

-لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية كما هو مطلوب منه، عند الاقتضاء

-لم يقم بتسوية عدم التطابق المثبت بين مختلف وثائق ملفه، عند الاقتضاء.

-إذا تم إقصاء المهندس المعماري المعني في إحدى الحالات المشار إليها في (ب) أعلاه تدعو اللجنة، طبقا لنفس الشكليات المهندس المعماري صاحب العرض المرتب ثانيا.

تقوم اللجنة بفحص الوثائق والأجوبة التي تم التوصل بها،

وتقرر إما قبول العرض أو إقصائه إذا لم تقبل اللجنة عرض المهندس المعماري المعني، تدعو المهندس المعماري صاحب العرض الموالي، وتفحص أجوبته ووثائقه طبقا لمقتضيات هذا البند إلى أن تقضي المسطرة إلى نتيجة أو يتم إعلان الاستشارة المعمارية عديمة الجدوى.

من أجل منح جوائز للمهندسين المعماريين المنصوص عليها في برنامج الاستشارة المعمارية، تقوم اللجنة بدعوة بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المهندسين المعماريين المتنافسين الموالية عروضهم في الترتيب لعرض المهندس المعماري نائل العقد، لتقديم الوثائق والأجوبة المنصوص عليها في البند 6 من هذه المادة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: الاستشارة المعمارية عديمة الجدوى

مادة 111

تعلن اللجنة الاستشارة المعمارية عديمة الجدوى في إحدى الحالات التالية:
ا. إذا لم يتم تقديم أي عرض أو إبداعه
ب- في حالة عدم قبول أي مهندس معماري متنافس على إثر فحص الملفات الادارة
ج- إذا لم يتم قبول أي مهندس معماري متنافس على إثر فحص الاقتراحات التقنية والمالية.
لا يمكن أن يبرر التصريح بعدم جدوى الاستشارة المعمارية للسبب الوارد في (أ) أعلاه اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية، إلا في حالة الإعلان عن نفس الاستشارة المعمارية للمرة الثانية وتم التصريح بعدم جدواها للسبب نفسه.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: محضر جلسة فحص العروض

مادة 112

تحرر لجنة الاستشارة المعمارية، خلال الجلسة، محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها. يبين هذا المحضر الذي لا يتم إبلاغه إلى العموم ولا تبليغه إلى المهندسين المعماريين المتنافسين الميزانية التوقعية القصوى التي أعدها صاحب المشروع كما يتضمن هذا المحضر، عند الاقتضاء، الملاحظات المقدمة من لدن أعضاء اللجنة خلال عمليات فحص العروض وكذا أرائهم في شأن هذه الملاحظات. يبين هذا المحضر أيضا أسباب إقصاء المهندسين المعماريين المتنافسين غر المقبولين والمعايير التي استندت إليها اللجنة لتقترح على صاحب المشروع قبول العرض الذي اعتبرته الأفضل على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام الاستشارة المعمارية. يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة. يرفق محضر جلسة فحص العروض عند الاقتضاء، بكل تقرير تم إعداد ه، حسب الحالة، من لدن اللجنة الفرعية أو الخبير. ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقرات الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. ويعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: النتائج النهائية للاستشارة المعمارية

مادة 113

-1يخبر صاحب المشروع المهندس المعماري نائل العقد بقبول عرضه، وذلك برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بأي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام

تحتسب ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال لجنة الاستشارة المعمارية.
كما يخبر، داخل الأجل نفسه المهندسين المعماريين المقصيين بعدم قبول عروضهم مع بيان أسباب عدم قبولها، وذلك بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل وترفق هذه الرسالة بالوثائق المضمنة في ملفاتهم. غير أن صاحب المشروع يحتفظ بالوثائق التي كانت سببا في اقصاء المتنافسين، لمدة خمس سنوات على الأقل، باستثناء وثائق الاقتراح التقني.
-2لا يجوز أن يطالب أي مهندس معماري بتعويض إذا لم يقبل عرضه.
-3لا يمكن بأي حال من الأحوال، لصاحب المشروع أو للسلطة المختصة تغيير الاختيار الذي أقرته لجنة الاستشارة المعمارية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الأول - الاستشارة المعمارية :: إلغاء الاستشارة المعمارية

مادة 114

يتم إلغاء الاستشارة المعمارية وفقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: مبادئ وكيفيات مباراة الهندسة المعمارية

مادة 115

-1مباراة الهندسة المعمارية مسطرة تتيح لصاحب المشروع، بناء على اقتراح لجنة المباراة، اختيار تصور لمشروع وإسناد تتبعه ومراقبة تنفيذه إلى المهندس المعماري صاحب التصور.
-2تنظم مباراة الهندسة المعمارية على أساس برنامج يعده صاحب المشروع.
-3تتضمن مباراة الهندسة المعمارية دعوة عمومية للمنافسة. ويمكن لكل مهندس معماري إيداع مشروع، إذا رغب في المشاركة فيها.
-4تقوم لجنة المباراة بفحص وترتيب المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين.
-5يقتصر منح الجوائز على المهندسين المعماريين الذين رثبت مشاريعهم في المراتب الأولى من لدن لجنة المباراة، بما في ذلك نائل العقد، طبقا لمقتضيات المادة 128 من هذا المرسوم.
-6تتضمن المباراة فتح الأظرفة في جلسة عمومية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: برنامج مباراة الهندسة المعمارية

مادة 116

-1تكون مباراة الهندسة المعمارية موضوع برنامج يبين الحاجات التي يتعين أن يستجيب لها المشروع والمحتوى التوقعي للأعمال ويحدد الميزانية التوقعية القصوى لتنفيذ هذا المشروع.
-2يتضمن برنامج مباراة الهندسة المعمارية، علاوة على ذلك العناصر التالية:
أ) الإعلان عن الهدف المتوخى من المباراة وعرض الجوانب الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ولاسيما الجوانب التقنية والوظيفية والجمالية والمالية
ب تعريف مفصل المكونات المشروع ومحتواه ج. وصف لسياق التدخل مرفقا ببيان المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير والمرتبطة بالمشروع.
-3يرفق بهذا البرنامج المسح الطوبوغرافي الموقع المشروع الدارسات الجيوتقنية الأولية التي من شأنها أن ترشد المهندس المعماري حول المشروع المزمع إنجازه وثيقة تشهد بتصفية الوعاء العقاري الخطة الجانبية للمشروع (Plan cote) مذكرة المعلومات مسلمة من لدن الوكالة الحضرية المعنية كل وثيقة، لها علاقة بالمشروع، منصوص عليها في القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.
-4ينص البرنامج على منح جوائز للمشاريع الخمسة الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة، مع تحديد مبالغ هذه الجوائز.
يتم خصم مبلغ الجائزة الممنوحة لصاحب العقد موضوع المباراة من المبالغ المستحقة له برسم العقد المتعلق بتصور وتتبع المشروع ومراقبة تنفيذه.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: إشهار مباراة الهندسة المعمارية

مادة 117

يتم الاعلان عن مباراة الهندسة المعمارية طبقا لمقتضيات المادة 96 من هذا المرسوم.
غير أن نشر إعلان المباراة الهندسة المعمارية يجب أن يتم في أجل أربعين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لاستلام المشاريع. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الاعلان في آخر وسيلة للنشر.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: إخبار المتنافسين

مادة 118

تطبق مقتضيات المادة 97 من هذا المرسوم على طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من لدن المهندسين المعماريين المتنافسين وكذا الأجوبة المخصصة لها من لدن صاحب المشروع.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: نظام مباراة الهندسة المعمارية

مادة 119

تكون مباراة الهندسة المعمارية موضوع نظام مباراة يعده صاحب المشروع. ويجب أن ينص هذا النظام على شروط تقديم العروض بطريقة تضمن إخفاء هوية اقتراحات المهندسين المعماريين وعلى كيفيات إسناد العقد.
يتضمن نظام مباراة الهندسة المعمارية، على وجه الخصوص، ما يلي:
-Iفي مرحلة تقييم المشاريع
معايير اختيار وترتيب العروض لإسناد العقد إلى المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية. وتختلف هذه المعايير حسب موضوع العقد. وتتعلق المعايير المذكورة بما يلي:
أ- جودة الاقتراح التقني ا من ناحية الأصالة والوجاهة والذكاء الابتكاري في ما يخص الجانب المعماري وإدماج المشروع في الموقع واحترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير.
ب. من ناحية حماية البيئة والتنمية المستدامة وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية واحترام معايير البناء وكذا الأخذ بعين الاعتبار المنتجات مغربية المنشأ، وعلى وجه الخصوص، منتجات الصناعة التقليدية.
ج- بالنظر إلى متطلبات برنامج المباراة المتعلقة باحترام مساحات مختلف مكونات البرنامج ومعايير وأنظمة الرفاهية والسلامة، وكذا جودة التوزيع والتدفق وولوج الأشخاص ذوي الحركية المحدودة
د. بالنظر إلى الجدوى التقنية المتعلقة بجودة تصور البناء وجودة أنظمة التنقل الأفقية والعمودية وجودة البنيات التحتية.
باء التوظيف الأمثل لتكاليف المشروع وأجال إنجازه والمتعلقة بما يلي:
أ- التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم، للكلفة الإجمالية للمشروع المزمع إنجازه
ب- الجدول الزمني لإعداد الدراسات جيم اقتراح الأتعاب المقدم من لدن المهندس المعماري.
في مرحلة توزيع الجوائز وإسناد العقد لائحة الوثائق الواجب على المهندسين المعماريين تقديمها طبقا لمقتضيات المادة 100 من هذا المرسوم معايير قبول المهندسين المعماريين التي تأخذ بعين الاعتبار مؤهلاتهم القانونية.
IIIاللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من

لدن المهندسين المعماريين المتنافسين.
- IVشروط ضمان إخفاء الهوية ورفعها.
-Vيجب أن يوقع نظام المباراة من لدن صاحب المشروع ومن لدن مهندس معماري تابع للإدارة قبل الشروع في مسطرة مباراة الهندسة المعمارية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: ملف مباراة الهندسة المعمارية

مادة 120

-1تكون مباراة الهندسة المعمارية موضوع ملف يعده صاحب المشروع، يتضمن ما يلي:
-نسخة من إعلان المباراة
-برنامج المباراة المعمارية،
-نظير من عقد المهندس المعماري التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء،
-نموذج عقد الالتزام؛
-نموذج التصريح بهوية المهندس المعماري كما هو منصوص عليه في المادة 124 من هذا المرسوم،
-نموذج التصريح بالشرف
-نظام المباراة.
-2يوجه صاحب المشروع ملفات مباراة الهندسة المعمارية إلى أعضاء لجنة المباراة وفق الشروط المنصوص عليها في البند 2 من المادة 102 من هذا المرسوم.
-3يجب أن تكون ملفات مباراة الهندسة المعمارية متوفرة قبل نشر الإعلان عن المباراة، وأن توضع رهن إشارة المهندسين المعماريين بمجرد أول صدور الإعلان المباراة في إحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة 96 من هذا المرسوم وإلى غاية التاريخ الأقصى لإيداع عروض المتنافسين.
-4تدون أسماء المهندسين المعماريين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف المباراة في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع بيان تاريخ وساعة السحب أو التحميل.
-5تسلم ملفات المباراة إلى المهندسين المعماريين وفق مقتضيات البندين 5 و 6 من المادة 102 من هذا المرسوم.
-6يمكن لصاحب المشروع، بصورة استثنائية، أن يدخل تعديلات على ملف المباراة المعمارية، دون تغيير موضوع المباراة. تبلغ هذه التعديلات، من لدن صاحب المشروع، إلى جميع المرشحين الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور، وتوضع رهن إشارة المتنافسين

الآخرين من المهندسين المعماريين. يمكن أن تتم هذه التعديلات في أي وقت داخل الأجل المحدد للإشهار، وفي أجل أقصاه عشرة أيام قبل التاريخ المقرر لجلسة فتح الأظرفة. إذا استوجبت هذه التعديلات تأجيل التاريخ المقرر لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، يكون هذا التأجيل موضوع إعلان ينشر طبقا لمقتضيات المادة 102 من هذا المرسوم. .

-7إذا اعتبر مهندس معماري أن الأجل المقرر في إعلان الإشهار غير كاف لتحضير العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال، أمكنه أثناء النصف الأول من أجل الإشهار أن يطلب من صاحب المشروع تأجيل تاريخ فتح الأظرفة وفق المقتضيات المنصوص عليها في البند 8 من المادة 102 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: الشروط المطلوبة من المهندسين المعماريين

مادة 121

طبق مقتضيات المادة 99 من هذا المرسوم على الشروط المطلوبة من المهندسين المعماريين للمشاركة في مباراة الهندسة المعمارية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: لجنة مباراة الهندسة المعمارية

مادة 122

يحدد تأليف لجنة مباراة الهندسة المعمارية وفقا لمقتضيات المادة 106 من هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: ضمان إخفاء الهوية ورفعه

مادة 123

تودع المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين حسب شروط وشكليات تمكن من ضمان إخفاء الهوية.

يتولى صاحب المشروع ترميز المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين.

يجب ضمان إخفاء الهوية إلى غاية قيام اللجنة برفعه. ولهذه الغاية، يبين نظام مباراة الهندسة المعمارية شروط تقديم العروض بطريقة تمكن من ضمان إخفاء هوية اقتراحات المهندسين

المعماريين. تحدد شروط ضمان إخفاء الهوية وترميزه ورفعه بموجب المواد 124 إلى 127 أدناه.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: محتوى ملفات المهندسين المعماريين وتقديمه اوإيداعها

مادة 124

(Iيتضمن الملف المقدم من لدن كل مهندس معماري الوثائق التالية: محتوى ملفات المهندسين المعماريين

ألف - التصريح بهوية المهندس المعماري معبا بصورة قانونية وموقع عليه

باء- الاقتراح التقني الذي يتضمن

.1تصميم الإنشاء الخاص بالموقع والكتلة الذي يبين تأثير البناية أو البنايات المزمع إنجازها بالنسبة للتأثيرات العمومية وكذا التأثيرات المحتملة للتجهيزات العمومية المقررة في تصاميم التعمير

-2التصاميم المعمارية بالسلالم المناسبة التي تقدم مختلف المستويات والتركيبات والتقطيعات والواجهات وكذا كل رسم معماري آخر ينص نظام مباراة الهندسة المعمارية على إضافته لعمل المهندس المعماري المتنافس والمتعلق، على وجه الخصوص، بالأفاق وبالمحاكاة في الموقع وبانعكاسات المحيط ويجب أن تقدم التصاميم المعمارية وفق الشكل المبين في نظام المباراة المعمارية.

-3مذكرة التقديم الوصفية والتفسيرية والتبريرية لمشروع المتنافس التي تحدد الأعمال الواجب إنجازها، وتبين خصائصها الوظيفية وتوزيعها وعلاقاتها داخل الفضاء وتضم المذكرة أيضا التوصيف المختصر للأعمال التقنية والتشطيبية (finition) المقترحة وكذا جدول المساحات المفيدة والمساحات الموجودة خارج البناء.

جيم- التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم، لكلفة المشروع المعدة على أساس حساب المساحات والأعمال التقنية والتشطيبية المقترحة

دال- مشروع عقد المهندس المعماري موقع بالأحرف الأولى وموقع عليه من لدن هذا الأخير؛

هاء- عقد الالتزام الذي يحدد نسبة الأتعاب المقترحة من لدن المهندس المعماري.

يوقع عقد الالتزام المذكور من لدن المهندس المعماري المتنافس أو ممثله المؤهل، ويجب أن يتضمن جميع البيانات المطلوبة بما في ذلك بيان الهوية البنكية.

(IIتقديم ملفات المهندسين المعماريين يجب أن يوضع الملف الذي يقدمه كل مهندس معماري في لف مرفق بغلاف مغلق يحتوي على التصريح بهوية المهندس المعماري معبا بصورة قانونية وموقع عليه من لدن المهندس المعماري المتنافس أو الشخص المؤهل من لدنه لهذا الغرض. يجب ألا يحتوي اللف والغلاف المشار إليهما أعلاه على أي إشارة أو علامة مميزة.

يتضمن اللف ثلاثة أظرفة:
-1يحمل الظرف الأول عبارة «مشروع» ويحتوي على الاقتراح التقني.
-2يحمل الظرف الثاني عبارة «تقدير» ويحتوي على ما يلي: التقدير الموجز لكلفة المشروع الجدول الزمني لإعداد الدارسات.
-3يحمل الظرف الثالث عبارة اقتراح مالي ويحتوي على ما يلي:
-عقد المهندس المعماري ونظام المباراة موقع عليهما وموقعان بالأحرف الأولى من لدن المهندس المعماري المتنافس أو من لدن الشخص المؤهل من لدنه لهذا الغرض، بعد وضع عبارة «قرى وقبل»؛
-عقد الالتزام الذي يحدد نسبة الأتعاب.
(IIIإيداع ملفات المهندسين المعماريين تودع ملفات المهندسين المعماريين، مقابل وصل بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان المباراة أو ترسل عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى المكتب المذكور. لا يمكن للمهندسين المعماريين إيداع ملفاتهم قبل انقضاء الأجل المحدد لصاحب المشروع لإدخال التعديلات المحتملة على ملف مباراة الهندسة المعمارية، طبقا لمقتضيات البند 6 من المادة 120 من هذا المرسوم.
لا تقبل ملفات المهندسين المعماريين المودعة أو المستلمة بعد التاريخ والساعة المحددين في إعلان المباراة لعقد جلسة فتح الأظرفة.
تسجل ملفات المهندسين المعماريين عند استلامها، من لدن صاحب المشروع، حسب ترتيب التوصل بها في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.
يتم إعطاء رمز يُسجل على اللف وعلى الغلاف المحتوي على التصريح بهوية المهندس المعماري والمسلمين من لدن هذا الأخير.
تظل اللفائف والأغلفة مغلقة وتوضع، من لدن صاحب المشروع، في مكان آمن إلى حين فتحها من لدن لجنة مباراة الهندسة المعمارية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 126 من هذا المرسوم.
توضع الأغلفة المحتوية على التصاريح بهوية المهندسين المعماريين والحاملة للرموز من لدن صاحب المشروع في ظرف منفصل.
لا يجوز سحب أو تتميم أو تغيير الملفات المودعة أو المستلمة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: فتح اللفائف المحتوية على المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين المتنافسين

مادة 125

-1تكون جلسة فتح اللفائف المحتوية على المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين عمومية. تنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في الإعلان عن المباراة. إذا

صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في يوم العمل الموالي في نفس الساعة.
-2يفتتح الرئيس الجلسة، ويتأكد من حضور كل الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا. إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح اللفائف للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على اللفائف التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه اللفائف مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها. يؤجل الرئيس بعد ذلك جلسة فتح اللفائف بثمان وأربعين ساعة ويخبر المهندسين المعماريين المتنافسين الحاضرين وأعضاء اللجنة بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح اللفائف ويطلب بعد ذلك من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة.
ويجب أن تبين هذه الرسالة مكان وتاريخ وساعة استئناف جلسة فتح اللفائف.
إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، باستثناء المهندس المعماري التابع للإدارة، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.
غير أنه في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة، يؤجل الرئيس الجلسة وفق الشكليات نفسها. في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة في الجلسة الجديدة التي تنعقد بعد التأجيل المشار إليه أعلاه، فإن هذه الجلسة تنعقد بصورة صحيحة.
-3يعلن الرئيس بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حال تأجيلها، بصوت عال عن مراجع الجرائد التي نشر بها إعلان مباراة الهندسة المعمارية وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع الوسائل الأخرى التي تم بها النشر.
-4يتأكد الرئيس من حمل كل لف مستلم لرمز ضمان حفظ إخفاء الهوية.
-5يتأكد الرئيس أيضا من وجود الأغلفة الحاملة لرمز حفظ إخفاء الهوية والمحتوية على التصاريح بهوية المهندسين المعماريين. توضع هذه الأغلفة في ظرف يوقعه أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى، في آن واحد على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن يظل هذا الظرف مغلقا وموضوعا في مكان آمن من لدن رئيس اللجنة، إلى غاية فتحه وفق الشروط المنصوص عليها في البند 7 من المادة 126 بعده.
-6يفتح الرئيس اللفائف ويتأكد من وجود الأظرفة المقررة في (II) من المادة 124 أعلاه في كل لف منها. ويضع على الأظرفة الثلاثة الرمز المبين على اللف.
-7يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأظرفة الحاملة لعبارة «اقتراح مالي»، في أن واحد على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليه.
ويجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن من لدن رئيس اللجنة، إلى غاية فتحها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 127 من هذا المرسوم. بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المهندسون المعماريون المتنافسون والعموم من القاعة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: تقييم مشاريع المهندسين المعماريين في جلسة مغلقة

مادة 126

-1تستأنف لجنة المباراة أعمالها في جلسة مغلقة.

-2يفتح الرئيس الأظرفة الحاملة لعبارة تقدير» ويتأكد من وجود الوثائق المطلوبة في كل ظرف منها ويعلن بصوت عال، مبلغ كل تقدير.

-3تقوم اللجنة بالتأكد من تقديرات المهندسين المعماريين بالنسبة للميزانية التوقعية القصوى التي أعدها صاحب المشروع لتنفيذ العمل وتقصي المشاريع التي تتجاوز تكلفها التقديرية الميزانية المذكورة.

-4تقوم اللجنة بعد ذلك، بفتح الأظرفة الحاملة لعبارة «مشروع»، باستثناء الأظرفة المتعلقة بالمشاريع التي تم إقصاؤها للسبب المنصوص عليه في البند 3 أعلاه.

-5تقوم اللجنة، بعد ذلك بتقييم وترتيب المشاريع على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام المباراة المعمارية. ويمكن لها أن تستشير كل خبير يستطيع إرشادها حول نقط خاصة من المشاريع المقترحة، كما يمكن لها، قبل اتخاذ قرارها، إحداث لجنة فرعية لتحليل هذه المشاريع ويجب أن تتضمن اللجنة الفرعية مهندسا معماريا، على الأقل، بصفته عضوا في لجنة المباراة المعمارية. تمنح لكل اقتراح تقني نقطة على مائة.(100)

-6تقوم اللجنة، بعد ذلك، بتقييم التقديرات الموجزة للكلفة الإجمالية للأشغال والجدول الزمني لإعداد الدراسات على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام المباراة المعمارية. وتمنح نقطة مائة (100) للتقدير الأكثر أفضلية. توزع هذه النقطة كما يلي: ثمانون (80) نقطة للتقدير الأكثر أفضلية بالنسبة إلى تقدير التكلفة الإجمالية للأشغال، ونقط بتناسب عكسي مع مبالغها بالنسبة للتقديرات الموجزة الأخرى؛ عشرون (20) نقطة للجدول الزمني لإعداد الدارسات. تقصي اللجنة المشاريع التي لا تستجيب للمعايير المحددة في نظام المباراة المعمارية وتحصر لائحة المشاريع المقبولة.

-7تقوم لجنة المباراة برفع إخفاء الهوية. وتفتح الظرف المحتوي على الأغلفة المتضمنة للتصاريح بهوية المهندسين المعماريين.

-8تحصر اللجنة لائحة المهندسين المعماريين المقبولة مشاريعهم وكذا لائحة المهندسين المعماريين التي أقصيت مشاريعهم.

-9يحدد الرئيس بتشاور مع أعضاء اللجنة تاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية.

في نهاية الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بتعليق التاريخ والساعة المتفق عليهما لعقد الجلسة العمومية المقبلة في مقاره وتبليغ هذا التاريخ، كتابة، للمهندسين المعماريين الذين قدموا عروضا.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: فتح الأظرفة المتضمنة للاقتراحات المالية في جلسة عمومية

مادة 127

.1تستأنف الجلسة العمومية في التاريخ والساعة المحددين طبقا لمقتضيات البند 9 من المادة 126 أعلاه.

.2يتلو الرئيس لائحة المهندسين المعماريين الذين تم قبول مشاريعهم، دون الإفصاح عن أسباب إقصاء مشاريع المهندسين المعماريين غير المقبولين. يرجع الرئيس إلى المهندسين المعماريين الحاضرين الذين تم إقصاؤهم، ملفاتهم مقابل إبراء، باستثناء الوثائق التي كانت سببا في إقصاءهم.

.3يفتح الرئيس، بعد ذلك، أظرفة المهندسين المعماريين المقبولين الحاملة لعبارة الاقتراح المالي ويعلن بصوت عال عن الوثائق المضمنة في كل ظرف منها، وعن هوية المهندس المعماري، ونسبة الأتعاب المبينة في عقد الالتزام.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام الحاملة لاقتراح نسبة الأتعاب.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمهندسون المعماريون المتنافسون من القاعة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: تقييم الاقتراحات المالية في جلسة مغلقة

مادة 128

-1تجتمع لجنة المباراة في جلسة مغلقة، وتتأكد من كون عقد المهندس المعماري موقعا بالأحرف الأولى وموقعا عليه من لدن المهندس المعماري أو الشخص المؤهل للالتزام باسمه.

وتقصي اللجنة المهندسين المعماريين أصحاب العقود غير الموقعة أو الموقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين للالتزام باسمهم.

-2تفحص اللجنة، بعد ذلك، عقود الالتزام وتقصي المهندسين المعماريين الذين تكون عقود التزامهم غير موقعة؛ موقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين للالتزام باسم المهندسين المعماريين المعنيين؛ متضمنة لقيود أو تحفظات متضمنة لنسب أتعاب أعلى من الحد الأقصى أو أقل من الحد الأدنى المنصوص عليهما في المادة 93 من هذا المرسوم.

-3تقوم اللجنة بالتنقيط المالي لاقتراحات الأتعاب بتخصيص مائة (100) نقطة الاقتراح الأتعاب الأكثر أفضلية ونقط بتناسب عكسي مع مبلغها لاقتراحات الأتعاب الأخرى.

-4تقوم اللجنة بتقييم العروض من أجل ترتيبها واختيار العرض الأكثر أفضلية. ولهذه الغاية،

تقوم بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل مهندس معماري بالنظر إلى الاقتراح التقني والتقدير الموجز للكلفة الإجمالية للأشغال، والجدول الزمني لإعداد الدراسات، واقتراح الأتعاب. يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة التقدير الموجز والنقطة المالية، بعد إجراء ترجيح كما يلي: سبعون بالمائة (70%) بالنسبة للاقتراح التقني؛ عشرون بالمائة (20%) بالنسبة للتقدير الموجز للكلفة الإجمالية للأشغال وللجدول الزمني لإعداد الدارسات عشرة بالمائة (10%) بالنسبة لاقتراح الأتعاب.

-5تقوم اللجنة، بعد ذلك، بترتيب المهندسين المعماريين المتنافسين بحسب العرض الأكثر أفضلية.

-6على إثر هذا الترتيب، يدعو رئيس لجنة المباراة بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل المهندسين المعماريين المعنين من أجل:

-تقديم وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في المادة 100 من هذا المرسوم

-تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء.

ولهذه الغاية، تحدد اللجنة للمهندسين المعماريين أجلالا يقل عن سبعة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم رسالة الدعوة.

-7يقوم رئيس اللجنة بإيقاف أشغال الجلسة ويحدد تاريخ وساعة استئنافها.

-8يجب أن تقدم عناصر جواب المهندسين المعماريين المتنافسين داخل ظرف مغلق. ويتضمن هذا الظرف بصورة بارزة، البيانات التالية:

-اسم وعنوان المهندس المعماري

-موضوع المباراة

-عبارة «الملف الإداري»؛

-التنبيه إلى أنه يجب عدم فتح هذا الظرف إلا من لدن رئيس اللجنة.«

يجب أن يودع هذا الظرف مقابل وصل، في مكتب صاحب المشروع المبين في رسالة الدعوة أو أن يوجه عن طريق البريد المضمون، مع إشعار بالتوصل إلى المكتب المذكور. يدون إيداع هذا الظرف في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

-9تجتمع اللجنة في اليوم والساعة المحددين. غير أنه يمكن للرئيس دعوة أعضاء اللجنة لاستئناف أشغالها بمجرد التوصل بأجوبة المهندسين المعمارين المعنين.

تتأكد اللجنة من وجود السند الذي استعمل كوسيلة لدعوة المهندسين المعمارين المعنين وتتحقق من الوثائق والأجوبة المتوصل بها. بعد فحص الوثائق والأجوبة التي تم التوصل بها، تقوم اللجنة:

أ- بإقصاء كل مهندس معماري: لم يجب داخل الأجل المحدد لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية المطلوبة.

ب- بحضر الترتيب النهائي للمهندسين المعماريين حسب مشاريعهم وتقترح على صاحب المشروع قبول المشروع المرتب أولا ومنح جوائز للمرشحين الخمسة الأحسن ترتيبا.

.10لا تمنح الجوائز للمهندسين المعماريين المقصيين طبقا لمقتضيات الفقرة (أ) من البند 9 من هذه المادة.
-11لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير الترتيب المقترح من لدن اللجنة.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: مباراة الهندسة المعمارية عديمة الجدوى

مادة 129

تعلن اللجنة المباراة عديمة الجدوى في إحدى الحالات التالية:
أ- إذا لم يتم تقديم أو إبداع أي عرض.
ب. إذا لم يتم قبول أي عرض عقب مرحلة تقييم المشاريع
ج. إذا لم يتم قبول أي عرض بعد تقييم التقدير الموجز دون احتساب الرسوم للكلفة الإجمالية للمشروع.
د. إذا لم يتم قبول أي عرض بعد فحص الملفات الادارية.
لا يبرر التصريح بعدم جدوى مباراة الهندسة المعمارية اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: محضرمباراة الهندسة المعمارية

مادة 130

تحرر لجنة مباراة الهندسة المعمارية خلال الجلسة محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها ويبين هذا المحضر، الذي لا يجوز تبليغه إلى العموم ولا إلى المهندسين المعماريين الميزانية التوقعية القصوى المقررة لتنفيذ المشروع، ويسجل، عند الاقتضاء الملاحظات التي عبر عنها أعضاء اللجنة أثناء عمليات فحص العروض ويبين كذلك رأي اللجنة بشأن هذه الملاحظات.
كما يبين هذا المحضر أسباب إقصاء المهندسين المعماريين غير المقبولين وكذا العناصر الدقيقة التي استندت إليها اللجنة لتحديد العرض الذي اعتبرته الأكثر أفضلية المزمع اقتراحه على صاحب المشروع، على أساس المعايير المبينة في نظام مباراة الهندسة المعمارية.
يوقع على هذا المحضر خلال الجلسة من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.
يرفق محضر جلسة فحص العروض عند الاقتضاء، بكل تقرير يعده ويوقعه، تحت مسؤوليتهم، أعضاء اللجنة الفرعية أو الخبير.
ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقار الهيئة التابع لها صاحب

المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. يعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: النتائج النهائية لمباراة الهندسة المعمارية

مادة 131

تطبق مقتضيات المادة 113 من هذا المرسوم على مباراة الهندسة المعمارية.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثاني - مباراة الهندسة المعمارية :: إلغاء مباراة الهندسة المعمارية

مادة 132

يتم إلغاء مباراة الهندسة المعمارية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 48 من هذا المرسوم.
في حالة إلغاء المباراة، يمنح صاحب المشروع الجوائز المنصوص عليها في برنامج المباراة للمتنافسين الأحسن ترتيبا.

الصفقات العمومية :: الباب الخامس - أعمال الهندسة المعمارية :: الفرع الثاني - طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية :: الجزء الفرعي الثالث - الاستشارة المعمارية التفاوضية :: اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية

مادة 133

(Iمبادئ
-1تعتبر الاستشارة المعمارية التفاوضية طريقة من طرق إبرام العقود تختار بموجبها لجنة تفاوض تحدث لهذا الغرض، نائل العقد بعد استشارة مهندس معماري متنافس أو أكثر وبعد التفاوض في شأن شروط هذا العقد.
تتعلق هذه المفاوضات على وجه الخصوص، بنسب الأتعاب وأجال تنفيذ العمل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تتعلق بموضوع الاستشارة المعمارية التفاوضية وبالبرنامج المعد من لدن صاحب المشروع.
.2يعين أعضاء لجنة التفاوض من لدن صاحب المشروع. وتتألف هذه اللجنة، التي يرأسها صاحب المشروع أو نائبه، من ممثلين اثنين عن الهيئة التابع لها صاحب المشروع، يكون أحدهما مهندسا معماريا. غير أنه إذا لم يكن لدى الهيئة المذكورة مهندس معماري يطلب

صاحب المشروع من أي إدارة أخرى أن تضع رهن إشارته مهندسا معماريا. يمكن للجنة التفاوض أن تستعين على سبيل الاستشارة، بكل خبير ترى فائدة في مشاركته في أشغالها. عندما تقرر لجنة الاستشارة المعمارية التفاوضية استشارة خبير ، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبر المعني المشاركة في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

-3يجب على كل مهندس معماري متنافس أن يقدم، في مرحلة الترشح، ملفا إداريا يضم جميع الوثائق المنصوص عليها في المادة 100 من هذا المرسوم.

-4تكون المفاوضات موضوع تقرير يعده ويوقعه أعضاء لجنة التفاوض يحتفظ بهذا التقرير في ملف العقد.

يجب أن يتضمن التقرير المذكور، على وجه الخصوص، لائحة المهندسين المعماريين الذين تمت استشارتهم، والمهندسين المعماريين الذين ترشحوا والمهندسين المعماريين الذين تم التفاوض معهم، وكذا موضوع هذه المفاوضات، وتقييم مقترحاتهم التقنية، ومبالغ عروضهم، ودواعي اختيار المهندس المعماري المقبول.

-5يستلزم إبرام عقد الاستشارة المعمارية التفاوضية إعداد شهادة إدارية، من لدن صاحب المشروع، تبين الاستثناء الذي يبرر إبرام العقد وفق هذه المسطرة وتوضح، بصورة خاصة، الأسباب التي أدت إلى تطبيقه في هذه الحالة.

-6يمكن للسلطة المختصة، في أي وقت، إنهاء المسطرة التفاوضية بمقرر معلل. يحتفظ بهذا المقرر في ملف العقد.

(IIحالات اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية

تبرم عقود الاستشارة المعمارية التفاوضية

-إما بعد إشهار مسبق وإجراء منافسة

-وإما دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة.

تبرم الاستشارات المعمارية التفاوضية التي تكون موضوع إشهار مسبق وإجراء منافسة، وفقا لمقتضيات البند (111) من هذه المادة.

تبرم الاستشارات المعمارية التفاوضية التي لا تكون موضوع إشهار مسبق وإجراء منافسة، بعد إجراء تفاوض في شأن شروط العقد بين لجنة التفاوض والمهندس المعماري أو المهندسين المعماريين الذين تمت استشارتهم. تكون هذه المفاوضات موضوع التقرير المشار إليه في الفقرة 4 من البند (1) من هذه المادة.

تكون هذه المفاوضات موضوع التقرير المشار إليه في الفقرة 4 من البند (1) من هذه

.1.يمكن أن تكون موضوع استشارة معمارية تفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة ا الأعمال التي كانت موضوع استشارة معمارية تم إعلانها عديمة الجدوى. وفي هذه الحالة، يجب ألا يطرأ أي تغيير على الشروط الأصلية للاستشارة المعمارية وألا تزيد المدة الفاصلة بين تاريخ إعلان عدم جدوى المسطرة وتاريخ نشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية التفاوضية عن واحد وعشرين يوما؛ ب الأعمال التي يعهد صاحب المشروع بتنفيذها إلى

مهندس معماري آخر وفق الشروط المنصوص عليها في العقد الأصلي، على إثر تقصير من صاحب العقد.

.2.يمكن أن تكون موضوع استشارة معمارية تفاوضية بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة:

أ- الأعمال التي تتطلب ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام أن تظل سرية. ويجب أن تكون هذه الاستشارات موضوع ترخيص مسبق من لدن رئيس الحكومة بالنسبة لكل حالة على حدة، بناء على تقرير خاص تعده السلطة المختصة المعنية. ب الأعمال التي يجب إنجازها في حالة الاستعجال القصوى والناجمة عن ظروف غير متوقعة بالنسبة لصاحب المشروع وغير ناتجة عن عمل صادر عنه والتي لا يتلاءم إنجازها مع الأجال التي يستلزمها القيام بإشهار مسبق وإجراء منافسة. يهدف موضوع هذه الأعمال، على وجه الخصوص، إلى مواجهة خصاص أو حدث كارثي مثل الزلازل أو الفيضانات أو المد البحري أو الجفاف أو الوباء أو الجانحة أو وباء حيواني أو أمراض نباتية مدمرة أو اجتياح الجراد أو الحرائق أو البنايات والمساكن المتداعية والمنشآت المهددة بالانهيار أو حدث يهدد أمن الشبكات والمنشآت أو يهدد صحة المستهلك أو الثروة الحيوانية أو الطبيعية. يجب أن يقتصر العقد المتعلق بهذه الأعمال حصريا على الحاجات الضرورية لمواجهة حالة الاستعجال.

-IIIكيفيات الاستشارة المعمارية التفاوضية بعد إشهار مسبق وإجراء منافسة:

-1تكون الاستشارة المعمارية التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة موضوع إعلان دعوة منافسة ينشر على الأقل، في جريدة ذات توزيع وطني يختارها صاحب المشروع وفي بوابة الصفقات العمومية.

ويمكن، بالموازاة مع ذلك، تبليغ هذا الإعلان إلى علم المهندسين المعماريين المحتملين، وعند الاقتضاء، إلى الهيئات المهنية، من خلال إدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة إشهار أخرى.

-2يجب أن يبين إعلان الإشهار ما يلي:

-موضوع العقدة

-صاحب المشروع الذي يجري الاستشارة المعمارية التفاوضية عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث يمكن سحب ملف العقدة الوثائق الواجب على المهندسين المعماريين الإدلاء بها؛

-عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث تودع عروض المهندسين المعماريين المتنافسين أو توجه.

-التاريخ الأقصى لإيداع الترشيحات.

-3يجب أن لا يقل الأجل الفاصل بين تاريخ نشر إعلان الإشهار في آخر وسيلة نشر والتاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات عن عشرة أيام.

-4يضم ملف الاستشارة المعمارية التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة ما يلي:

برنامج الاستشارة المعمارية التفاوضية نظير من مشروع عقد المهندس المعماري نظام الاستشارة المعمارية التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء نموذج عقد الالتزام؛ نموذج التصريح بالشرف.

-5يجب أن تتضمن ملفات الترشيحات الوثائق المنصوص عليها في المادة 103 من هذا المرسوم، وأن تقدم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 104 منه.

يوضع ملف الترشيح في غلاف مغلق يتم إيداعه مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع أو يتم إرساله عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

-6بعد تسلم ملفات المتنافسين، تفحص لجنة التفاوض الملفات الإدارية وتحصر لائحة المتنافسين المقبولين الذين تعتبر مؤهلاتهم القانونية كافية.

لا يجوز أن يقل عدد المهندسين المعماريين المتنافسين المقبولين للتفاوض عن ثلاثة، إلا إذا كان عددهم يقل عن ثلاثة. تباشر لجنة التفاوض، بعد ذلك، المفاوضات مع كل متنافس من المهندسين المعماريين المقبولين، مهما كان عددهم.

-7في نهاية المفاوضات، يسند العقد إلى المهندس المعماري المتنافس المقبول الذي قدم العرض الأكثر أفضلية طبقا لمقتضيات المادة 110 من هذا المرسوم.

-IVتبرم الالتزامات المتبادلة المتعلقة بالاستشارات المعمارية التفاوضية على أساس عقد الالتزام وعقد المهندس المعماري

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: الوثائق الواجب نشرها في بوابة الصفقات العمومية

مادة 134

يعهد إلى الخزينة العامة للمملكة بتدبير بوابة الصفقات العمومية.

)ألف) تنشر في بوابة الصفقات العمومية الوثائق التالية:

أ- النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للصفقات العمومية

ب- آراء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

ج- البرامج التوقعية للصفقات وبرامج تحيينها

د. إعلانات الإشهار والإعلانات التعديلية المتعلقة بها المنصوص عليها في هذا المرسوم

هـ إعلانات طلب إبداء الاهتمام

و- إعلانات المناقصات الإلكترونية

ز- ملفات الدعوة إلى المنافسة وكذا التغييرات المتعلقة بها؛

ح- محاضر الاجتماعات أو زيارات المواقع

ط- مستخرجات من محاضر جلسات فحص العروض

ي- نتائج طلبات العروض والصفقات التفاوضية مع إشهار مسبق وإجراء منافسة والمباراة،

والاستشارة المعمارية، والمباراة المعمارية، والاستشارات المعمارية التفاوضية، وكذا سندات الطلب

ك- مقررات إلغاء المسطرة

ل- تقارير تقديم الصفقات

م- تقارير انتهاء تنفيذ الصفقات

ن- مقررات الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية أو في عقود الهندسة المعمارية

س- مقررات سحب شواهد تأهيل وترتيب المقاولات وشهادة الاعتماد المتعلقة بالإشراف على العمل والرخيص بمزاولة المهنة، ولا سيما بالنسبة للمهندسين المعماريين؛

ع- ملخصات تقارير المراقبة والتدقيق

ف- لائحة الاتفاقيات والعقود الخاضعة للقانون العادي المنصوص عليها في المادة 4 من هذا المرسوم

ص. لائحة سندات الطلب المنصوص عليها في المادة 91 من هذا المرسوم.

ق- لائحة الصفقات العمومية المسندة إلى المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي المنصوص عليها في المادة 148 من هذا المرسوم. يمكن تغير أو تتميم لائحة الوثائق المشار إليها أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.

باء عندما تكون مسطرة إبرام الصفقات بطريقة إلكترونية، تعوض البيانات المشار إليها في 1 إلى 7 بعده، المضمنة في إعلانات الاشهار والإعلانات التعديلية المشار إليها في د) أعلاه بالبيان التالي: «عنوان بوابة الصفقات العمومية حيث يمكن تحميل الملفات ويمكن للمتنافسين إيداع الأظرفة بطريقة إلكترونية:«

-1في (ج) ود) وه) من المادة 23 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار طلب العروض المفتوح والرسالة الدورية بالنسبة لطلب العروض المحدود؛

-2في (ج) ود) (وو) من المادة 50 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار طلب العروض بالانتقاء المسبق

-3في (ج) (ود) وه) من المادة 68 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار المباراة

-4في (ج) وه) من المادة 88 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة

-5في (ج) من البند (4) وفي البند (5) من المادة 91 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان الشراء يسند الطلب

.6في (د) (وه (وو) من المادة 96 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار استشارة الهندسة المعمارية

-7في البند (2) من (III) من المادة 133 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار استشارة الهندسة المعمارية التفاوضية.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: إيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية

مادة 135

يتم إيداع وسحب أظرفة وعروض المتنافسين بطريقة إلكترونية في بوابة الصفقات العمومية.
تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية شروط وكيفيات تطبيق مقتضيات هذه المادة، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: فتح أظرفة المتنافسين وتقييم عروضهم بطريقة إلكترونية

مادة 136

يتم فتح الأظرفة وكذا تقييم العروض المودعة بطريقة إلكترونية من لدن المتنافسين وفق مقتضيات المواد التالية:
-1المواد من 39 إلى 44 من هذا المرسوم بالنسبة لطلبات العروض المفتوح والمحدود، باستثناء البندين 2 و 4 والفقرة (ب) من البند 13 من المادة 39 والبند 4 من المادة 42
-2المادة 64 من هذا المرسوم بالنسبة لطلب العروض بالإنتقاء المسبق، باستثناء البندين 2 و 5 والفقرة (ج) من البند 6 من هذه المادة.
-3المادتان 81 و 82 من هذا المرسوم بالنسبة للمباراة، باستثناء البند 2 من المادة 81
-4المادة 88 بالنسبة للمسطرة التفاوضية
-5المواد من 107 إلى 110 من هذا المرسوم بالنسبة للاستشارة المعمارية، باستثناء البنود 2 و 3 و 6 من المادة 107 والبند 3 من المادة 109
تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين والموردين والخدماتيين

مادة 137

يتم توطين قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين والموردين والخدماتيين لدى الخزينة العامة للمملكة التي تتولى تدبيرها.
تحتوي هذه القاعدة على المعلومات والوثائق الإلكترونية المتعلقة بالمقاولين والموردين والخدماتيين وبمؤهلاتهم القانونية والمالية والتقنية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كيفيات مسك قاعدة المعطيات الإلكترونية المذكورة واستغلالها.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: مسطرة المناقصات الإلكترونية

مادة 138

تعتبر المناقصة الإلكترونية مسطرة تنجز بطريقة إلكترونية، لاختيار العروض وتمكن المتنافسين من مراجعة الأثمان التي يقترحوا بالتخفيض طيلة سريان المناقصة الإلكترونية وذلك في حدود المدة الزمنية المحددة لهذه المناقصة.
يجوز لصاحب المشروع أن يلجأ إلى المناقصة الإلكترونية بالنسبة لصفقات التوريدات.
ويجب أن يتم، مسبقا، وصف هذه التوريدات بصورة دقيقة.
يجب عند اللجوء إلى المناقصات الإلكترونية التقيد بقواعد الإشهار المسبق. ولهذه الغاية، يجب على صاحب المشروع أن ينشر إعلان المناقصة الإلكترونية في بوابة الصفقات العمومية طيلة عشرة أيام على الأقل. ويجب أن يبين هذا الإعلان على وجه الخصوص، موضوع المناقصة الإلكترونية والشروط المطلوبة من المتنافسين وكيفيات المشاركة في المناقصة والعدد الأدنى للمتنافسين. يقبل صاحب المشروع، عند نهاية المناقصة الإلكترونية، العرض الأقل ثمنا والذي يتم إعلان المتنافس الذي تقدم به نائلا للصفقة المزمع إبرامها. يخضع إبرام الصفقة الناتجة عن مسطرة المناقصة الإلكترونية للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.
تحدد، بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كيفيات وشروط اللجوء إلى المناقصات الإلكترونية وإجرائها.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: المشتريات في مصنفات إلكترونية

مادة 139

من أجل اقتناء توريدات، يمكن لصاحب المشروع، أن يشترط على المتنافسين تقديم عروضهم في شكل مصنفات إلكترونية. مع مراعاة المبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم، يكون تقديم العروض في مصنفات إلكترونية موضوع استشارة يطلقها صاحب المشروع. تحدد شروط وكيفيات تقديم العروض في مصنفات إلكترونية بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: تبادل المعلومات مع أنظمة الأغيار

مادة 140

يمكن للجنة فتح الأظرفة الاطلاع عبر بوابة الصفقات العمومية، على المعلومات والمعطيات المتعلقة ببعض وثائق ملفات المتنافسين المتأتية من أنظمة الأغيار. تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المقتضيات بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب السادس - تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية :: تجريد الوثائق والمستندات من الصفة المادية

مادة 141

يمكن أن يتم تجريد إعداد الوثائق والمستندات المنصوص عليها في هذا المرسوم وحفظها وإرسالها، من الصفة المادية. يكون التوقيع على الوثائق والمستندات المجردة من الصفة المادية على شكل توقيع بالمسح الضوئي أو توقيع الكتروني. تحدد شروط وكيفيات تجريد الوثائق والمستندات المنصوص عليها في هذا المرسوم من الصفة المادية، بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب السابع - المصادقة على الصفقات :: مبادئ وكيفيات

مادة 142

لا تعتبر الصفقات التي تبرمها الدولة والجماعات الترابية صحيحة ونهائية إلا بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة. لا تعتبر الصفقات التي تبرمها المؤسسات العمومية صحيحة ونهائية إلا بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة والتأشير عليها من لدن مراقب الدولة، إذا كان هذا التأشير إلزاميا.
لا تعتبر الصفقات التي تبرمها الأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم صحيحة ونهائية إلا بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة.
يجب أن تتم المصادقة على الصفقات قبل الشروع في تنفيذها، باستثناء الحالة المنصوص عليها في (ب) من المادة 90 من هذا المرسوم. لا تتم المصادقة على الصفقات من لدن السلطة المختصة إلا بعد انصرام أجل انتظار مدته خمسة عشر يوما تبتدئ من اليوم الموالي لتاريخ انتهاء أشغال لجنة فتح الأظرفة أو لتاريخ توقيع الصفقة من لدن نائلها إذا كانت هذه الصفقة صفقة تفاوضية.

الصفقات العمومية :: الباب السابع - المصادقة على الصفقات :: أجل تبليغ المصادقة

مادة 143

يجب تبليغ المصادقة على الصفقة إلى نائلها خلال أجل أقصاه ستون يوما ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة أو تاريخ التوقيع على الصفقة من لدن نائلها، إذا كانت هذه الصفقة تفاوضية. إذا تم تمديد أجل صلاحية العروض طبقا لمقتضيات المادة 36 من هذا المرسوم، فإن أجل تبليغ المصادقة المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه يمدد لمدة إضافية لا تتجاوز مدة تمديد اجل صلاحية العروض المحددة من لدن صاحب المشروع والمقبولة من لدن المتنافسين. دون الإخلال بمقتضيات المادة 36 من هذا المرسوم، يمكن لصاحب المشروع أن يطلب عند الاقتضاء، من نائل الصفقة تمديد صلاحية عرضه لمدة إضافية لا تتعدى ثلاثين يوما. ولهذه الغاية، يحدد له تاريخا أقصى لتقديم جوابه. يجب توجيه هذا الطلب إلى نائل الصفقة قبل انصرام أجل الصلاحية، بواسطة البريد المضمون مع إشعار بالتوصل. يجب على نائل الصفقة، بعد تبليغه بصورة قانونية، أن يبلغ جوابه لصاحب المشروع باي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا، قبل انصرام التاريخ الأقصى المحدد له من لدن هذا الأخير. إذا قبل نائل الصفقة الأجل الجديد المقترح من لدن صاحب المشروع، فإنه يظل ملزما إزاء صاحب المشروع خلال هذا الأجل الجديد.
إذا رفض نائل الصفقة طلب تمديد أجل صلاحية عرضه، أو لم يجب داخل الأجل المحدد له من لدن صاحب المشروع، يسلم له رفع اليد عن ضمانه المؤقت، وذلك داخل أجل ثمانية وأربعين ساعة ابتداء من تاريخ استلام جواب نائل الصفقة أو بعد انصرام الأجل المحدد له. وفي هذه الحالة، تلغى المسطرة. في حالة عدم تبليغ المصادقة على الصفقة داخل الأجل المحدد والممدد، عند الاقتضاء بعد صاحب المشروع تقريرا يبين أسباب عدم المصادقة على الصفقة أو عدم تبليغها. يدرج هذا التقرير في ملف الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: صفقات الدراسات

مادة 144

ألف مبادئ وكيفيات:
عندما يتعذر على صاحب المشروع القيام بوسائله الخاصة بالدراسات اللازمة، يجوز له اللجوء إلى صفقات الدراسات.
يجب أن تكون هذه الصفقات محددة بدقة من حيث موضوعها ومداها ومدة تنفيذها حتى يتسنى إجراء منافسة بين أصحاب الأعمال.
لا يمكن أن يكون موضوع صفقات الدراسات إعداد مشاريع نصوص تشريعية أو تنظيمية، ما عدا في حالة الحصول على ترخيص من رئيس الحكومة. يمكن أن تضم صفقات الدراسات مرحلة أولية تسمى مرحلة «التعريف» لأجل تحديد الأهداف والفعالية المرجو بلوغهما أو التقنيات التي يجب استعمالها أو الوسائل البشرية والمادية التي يجب توفيرها.
يجب أن تنحى هذه الصفقات على إمكانية توقيف الدراسة بعد انصرام أجل معين أو عندما يصل مبلغ النفقات حدا معينا. تقسم الدراسة إلى عدة مراحل، إذا كانت طبيعة وأهمية الدراسة

تبرران ذلك، ويحدد لكل مرحلة ثمن خاص بها. وفي هذه الحالة، يمكن أن تنحى الصفقة على توقيف تنفيذها عند انتهاء أي مرحلة من هذه المراحل.
يجب أن ينص دفتر الشروط الخاصة على أن مكاتب الدراسات غير المقيمة بالمغرب مطالبة بإشراك خبراء مغاربة بنسبة لا تقل عن عشرين بالمائة (20%) من الخبراء المعينين لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، ما عدا في حالة عدم توفر خبراء مغاربة.
تستغل الهيئة التابع لها صاحب المشروع نتائج الدراسة وفقا لما تقتضيه حاجاتها الخاصة وحاجات الجماعات والهيئات المشار إليها في الصفقة.
تنص الصفقة على الحقوق المحتفظ بها لصاحب الصفقة في حالة إنجاز صنع أو تشييد منشآت بناء على الدراسة المنجزة. وتكون حقوق الملكية الصناعية أو الفكرية التي قد تنشأ بمناسبة الدراسة أو خلال إنجازها مكسبا لصاحب الصفقة، ما عدا إذا احتفظ صاحب المشروع لنفسه بهذه الحقوق كليا أو جزئيا بموجب الصفقة.
باء) تقييم العروض:
-ينص نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 من هذا المرسوم على أن تقييم العروض يتم على مرحلتين.
تهم المرحلة الأولى تقييم الجودة التقنية، وتخص الثانية تقييم العروض المالية.
.1يتم تقييم الجودة التقنية على أساس عدة معايير ولاسيما:
-تجربة المتنافس بالنظر إلى المهمة المعنية
-جودة المنهجية المقترحة
-برنامج العمل؛
-مستوى تأهيل الخبراء المقترحين؛
-درجة نقل الكفاءات والمعارف،
-نسبة مشاركة خبراء مغاربة ضمن المستخدمين الرئيسيين المقترحين لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، باستثناء حالة عدم توفرهم، وذلك بنسبة لا تقل عن عشرين بالمائة (20%) من هؤلاء الخبراء، عندما يكون صاحب الدراسة مكتب دارسات غير مقيم بالمغرب.
تخصص نقطة تقنية لكل معيار. ويتم بعد ذلك، ترجيح هذه النقط للحصول على نقطة تقنية إجمالية على مائة (100). ويمكن أن تتغير الترجيحات بحسب الحالات. يجب تحديد الترجيحات المطبقة وعتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة. يعد انتهاء هذه المرحلة الأولى، يتم إعداد تقرير عن التقييم التقني للمقترحات.
ويبرر هذا التقرير نتائج التقييم مع بيان نقط القوة ونقط الضعف بالنسبة لكل عرض. بناء على التقرير المذكور، تقصي اللجنة العروض التي حصلت على نقطة تقنية إجمالية.
.2بالنسبة للتقييم المالي، يعتبر العرض المالي متضمنا لجميع الرسوم والمستحقات والضرائب والمصاريف القابلة للاسترجاع مثل مصاريف التنقل والترجمة وطبع التقارير ومصاريف الكتابة وكذا التكاليف العامة والأرباح.

تقصي اللجنة العروض المفرطة والعروض المنخفضة بكيفية غير عادية طبقا للكيفيات
-يعتبر العرض مفرطا عندما يتجاوز بأكثر من عشرين في المائة (20%) تقدير كافة الأعمال الذي وضعه صاحب المشروع؛
-يعتبر العرض منخفضا بكيفية غير عادية عندما يقل بأكثر من خمسة وعشرين في المائة (25%) عن تقدير كافة الأعمال الذي وضعه صاحب المشروع.
تقوم اللجنة، بعد ذلك، بترتيب العروض المالية الأخرى وتمنح تنقيطا ماليا يساوي مائة (100) نقطة للاقتراح الأقل كافة وتمنح للاقتراحات الأخرى نقط مالية بتناسب عكسي مع مبلغها.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: صفقات الخدمات المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية

مادة 145

بالنسبة للصفقات المتعلقة بالخدمات المرتبطة بتصور وتطوير وتفعيل الأنظمة المعلوماتية، ينص دفتر الشروط الخاصة على أن المتنافسين غر المقيمين بالمغرب ملزمون بإشراك خبراء مغاربة بنسبة لا تغل عن عشرين بالمائة (20%) من الخبراء المعينين لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، ما عدا في حالة عدم وجودهم.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: الموازنة الصناعية

مادة 146

يمكن أن تتضمن دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بالمشاريع الكبرى، ولا سيما تلك المتعلقة بقطاعات الدفاع والأمن والصناعة والطاقة والتكنولوجيات الجديدة، على بند أو أكثر تخص الموازنة الصناعية، وذلك مع مراعاة الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية. يمكن أن تشمل الموازنة الصناعية على الخصوص، الاستثمارات المباشرة ونقل الكفاءات أو نغل التكنولوجيا والتكوين وشراء أو استعمال المنتجات المحلية والادماج الصناعي والصيانة والخدمة بعد البيع.
لا يرتب على هذه الموازنة أداء أي مقابل مالي من جانب صاحب المشروع. ينحن نظام الاستشارة على المعايير التي سيتم اعتمادها لتقييم العناصر المتعلقة بالموازنة الصناعية المضمنة في عروض المتنافسين.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: الأفضلية الوطنية

مادة 147

عندما يتقدم متنافسون غير مقيمين بالمغرب بعروض لنيل صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات، يجب عند تقييم العروض المالية، أن تمنح أفضلية للعروض المقدمة من لدن

المتنافسين المقيمين بالمغرب، مع مراعاة الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية.
ولهذه الغاية، فإن مبلغ العرض المالي المقدم من لدن المتنافس غير المقيم بالمغرب يخضع -لتخفيض بنسبة مانوية محددة في خمسة عشر في المائة (15%)، إذا كان مبلغ هذا العرض هو الأقرب بالتفريط من الثمن المرجعي، مع وجود عروض مقدمة من لدن المتنافسين المقيمين بالمغرب أقل من هذا الثمن المرجعي الزيادة بنسبة مانوية محددة في خمسة عشر في المائة (15%)، إذا كان مبلغ هذا العرض هو الأقرب بالإفراط من الأمن المرجعي
عند عدم وجود عروض أقل من هذا الثمن المرجعي
لزيادة بنسبة مانوية محددة في خمسة عشر في المائة (15%)، إذا كان مبلغ هذا العرض هو الأقرب بالتقريط من الأمن المرجعي، عندما تفوق العروض المقدمة من لدن المتنافسين المقيمين بالمغرب هذا الثمن المرجعي.
فيما يتعلق بصفقات الخدمات المتعلقة بالدراسات تطبق على مبلغ العرض المالي المقدم من لدن المتنافس غير المقيم بالمغرب زيادة بنسبة مانوية محددة في خمسة عشر في المائة (15%) لا تطبق مقتضيات هذه المادة على التجمعات التي يكون أحد أعضائها أو بعضهم مقيما بالمغرب، شريطة أن تكون حصته أو حصصهم في التجمع تساوي أو تفوق نسبتها ثلاثين في المائة (30%) كما هو مبين في عقد الالتزام.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: إجراءات لفائدة المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتعاونية واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي

مادة 148

يتعين على صاحب المشروع
-أن يخصص نسبة ثلاثين بالمائة (30%) من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم طرحها، برسم كل سنة مالية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المقيمة بالمغرب، بما فيها المقاولة حديثة النشأة المبتكرة، وكذلك للتعاونيات ولا تحاد التعاونيات وللمقاولين الذاتيين.
أن ينشر في بداية كل سنة مالية، في بوابة الصفقات العمومية لائحة تضم عدد الصفقات العمومية التي تم إسنادها، برسم السنة المالية المنصرمة، للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المقيمة بالمغرب، بما فيها المقاولة حديثة النشأة المبتكرة، وكذلك للتعاونيات ولاتحاد التعاونيات وللمقاولين الذاتيين، وكذا مبلغها الإجمالي.
تحدد شروط وكيفيات تطبيق مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: إنعاش التشغيل المحلي

مادة 149

يجب أن تتضمن صفقات الأشغال والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات بندا يلزم صاحب الصفقة باللجوء إلى تشغيل اليد العاملة المحلية لإنجاز الأعمال موضوع الصفقة. يحدد دفتر الشروط الخاصة نسبة اللجوء إلى اليد العاملة المحلية، في حدود عشرين في المائة (20%) من عدد العمال المطلوبين لإنجاز هذه الأعمال. يراد باليد العاملة المحلية في مدلول هذه المادة اليد العاملة المتواجدة بالجماعة حيث يوجد مكان تنفيذ الأعمال موضوع الصفقة أو عند الاقتضاء، بالعمالة أو الإقليم أو الجهة.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: التجمعات

مادة 150

يمكن للمتنافسين، بمبادرة منهم، أن يكونوا بينهم تجمعات لتقديم عرض وحيد ويمكن أن يكون التجمع إما بالشراكة أو بالتضامن.
لا يمكن لصاحب المشروع أن يحصر المشاركة في الصفقات التي يطرحها على التجمعات فقط أو أن يشترط شكل التجمع.
يجب أن يتوفر كل عضو في تجمع بالشراكة أو بالتضامن على شهادة التأهيل والتصنيف للمشاركة في صفقة أشغال خاضعة لنظام التأهيل والتصفيف طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.
يجب أن يتوفر كل عضو في تجمع بالشراكة أو بالتضامن على شهادة الاعتماد للمشاركة في صفقة الخدمات المتعلقة بالدراسات أو بالإشراف على المشاريع الخاضعة لنظام الاعتماد طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.
ألف) تجمع بالشراكة - يسمى التجمع تجمعا بالشراكة عندما يلتزم كل عضو في التجمع، بتنفيذ جزء أو عدة أجزاء منفصلة، من حيث تعريفها وأجرها، من الأعمال موضوع الصفقة.
ممثل أحد أعضاء التجمع المعين في عقد الالتزام بصفته وكيل التجمع، مجموع الأعضاء إزاء صاحب المشروع.
يكون هذا الوكيل كذلك متضامنا مع كل عضو من أعضاء التجمع فيما يخص التزاماته التعاقدية، إزاء صاحب المشروع، قصد تنفيذ التزاماته برسم الصفقة.
يتعين على كل عضو من أعضاء التجمع بالشراكة أن يتوفر على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة لإنجاز جزء أو أجزاء من الأعمال التي يلتزم بها.
بالنسبة لصفقات الأشغال الخاضعة لنظام تأهيل وتصنيف طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على كل عضو من أعضاء التجمع أن يثبت توفره على المؤهل أو المؤهلات المطلوبة أو الصنف المطلوب للجزء أو الأجزاء التي يلتزم بتنفيذها.
بالنسبة لصفقات الخدمات المتعلقة بالدراسات أو بالإشراف على المشاريع الخاضعة لنظام الاعتماد طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على كل عضو من التجمع أن يتوفر على الاعتماد المطلوب بالنسبة لمجال أو مجالات الأنشطة المطابقة للجزء أو الأجزاء

التي يلتزم بتنفيذها.
يتعين على التجمع بالشراكة أن يقدم عقد التزام وحيد يبين المبلغ الإجمالي للصفقة ويحدد جزء أو أجزاء الأعمال التي يلتزم بإنجازها كل عضو من أعضاء التجمع بالشراكة. باء التجمع بالتضامن يسمى التجمع تجمعا بالتضامن عندما يلتزم جميع أعضائه بكيفية تضامنية إزاء صاحب المشروع بإنجاز الصفقة بأكملها. يمثل أحد أعضاء التجمع المعين في عقد الالتزام بصفته وكيلا للتجمع، مجموع الأعضاء إزاء صاحب المشروع وينسق تنفيذ الأعمال من لدن جميع أعضاء التجمع. يتعين على التجمع بالتضامن أن يقدم عقد التزام وحيد يبين المبلغ الإجمالي للصفقة ومجموع الأعمال التي يلتزم أعضاء التجمع بإنجازها بكيفية تضامنية، مع العلم أنه يمكن أن يبين عقد الالتزام المذكور، عند الاقتضاء، الأعمال التي يلتزم كل عضو بإنجازها في إطار الصفقة المذكورة. يتعين على كل عضو من أعضاء التجمع بالتضامن أن يثبت توفره على المؤهلات القانونية المطلوبة.
يتم تقييم المؤهلات المالية والتقنية للتجمع بالتضامن على أساس دمج الموارد البشرية والوسائل التقنية والمالية لمجموع أعضائه من أجل التحقق من أنهم يستجيبون، بشكل تكاملي وتراكمي، للمتطلبات المحددة لهذه الغاية في إطار مسطرة إبرام الصفقة.
يتم تقييم مؤهلات أعضاء التجمع كالتالي:
-بالنسبة لصفقات الأشغال الخاضعة لنظام التأهيل والتصنيف طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على وكيل التجمع أن يثبت توفره على المؤهل أو المؤهلات المطلوبة أو الصنف المطلوب.
كما يجب على باقي أعضاء التجمع الآخرين أن يثبتوا توفرهم بصورة فردية، على الأقل على المؤهل أو المؤهلات المطلوبة والصنف المرتب مباشرة بعد الصنف المطلوب؛ بالنسبة لصفقات الخدمات المتعلقة بالدراسات أو بالإشراف على المشاريع الخاضعة لنظام اعتماد طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على كل عضو من التجمع أن يقدم الاعتماد المطلوب بالنسبة لمجال أو مجالات الأنشطة المطلوبة.
بالنسبة للصفقات غير الخاضعة لنظام التأهيل والتصنيف أو لنظام اعتماد، يجب على أعضاء التجمع أن يقدموا بصورة فردية الشهادات المرجعية المنصوص عليها في المادة 28 من هذا المرسوم.
جيم) أحكام مشتركة بين التجمع بالشراكة والتجمع بالتضامن:
يتم التوقيع على دفتر الشروط الخاصة والعرض المالي وكذا العرض التقني عند الاقتضاء، المقدمة من لدن تجمع إما من لدن مجموع أعضاء التجمع أو من لدن الوكيل فقط إذا أثبت هذا الأخير توفره على الصلاحيات في شكل توكيلات مصادق على توقيعها لتمثيل أعضاء التجمع خلال مسطرة إبرام الصفقة. إذا تم إبرام الصفقة بناء على طلب عروض بالانتقاء المسبق أو عن طريق المباراة، لا يجوز تعديل تركيبة التجمع بين تاريخ تقديم الترشيحات وتاريخ تقديم العروض. لا يجوز لنفس المتنافس أن يقدم بصورة فردية وباعتباره عضوا في تجمع، أكثر من

عرض برسم نفس الصفقة في حالة الصفقة الفريدة أو في نفس الحصة في حالة الصفقة المخصصة. غير أنه بالنسبة للصفقات المخصصة، يمكن للمتنافس أن يقدم عروضا سواء كان ذلك بشكل فردي أو في إطار تجمع يكون عضوا فيه، شريطة ألا تتعلق العروض المقدمة بنفس الحصة.
يتعين على كل تجمع أن يقدم ضمن وثائق الملف الإداري، اتفاقية تأسيس التجمع أو نسخة مشهود بمطابقتها لأصل هذه الاتفاقية.
يجب أن تبين هذه الاتفاقية، على وجه الخصوص، موضوع الاتفاقية ونوع التجمع والوكيل ومدة الاتفاقية والحساب أو الحسابات البنكية، وعند الاقتضاء، توزيع الأعمال. في حالة تجمع، يمكن تقديم الضمان المؤقت والضمان النهائي حسب إحدى الصيغ التالية:
أ- إما باسم التجمع بأكمله؛
ب- أو من لدن عضو أو أكثر من أعضاء التجمع بالنسبة لمجموع مبلغ الضمان،
ج. أو جزئيا من لدن كل عضو في التجمع، شريطة أن يتم تغطية المبلغ الإجمالي للضمان، في الحالتين المنصوص عليهما في (ب) وج) أعلاه، يجب أن يبين وصل الضمان المؤقت والنهائي أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه أنه تم تسليمهما في إطار تجمع. علاوة على الحالات المنصوص عليها في المادة 24 من هذا المرسوم، يتم حجز الضمان المؤقت في حالة تقصير التجمع، أيا كان العضو المقصر.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: التعاقد من الباطن

مادة 151

التعاقد من الباطن التعاقد من الباطن عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة، تحت مسؤوليته، إلى الغير بتنفيذ جزء من الصفقة المسندة إليه.
لا يجوز أن يتجاوز التعاقد من الباطن نسبة خمسين في المائة (50%) من مبلغ الصفقة، مع احتساب جميع الرسوم، أو أن يشمل الحصة أو الجزء الرئيسي منها.
لأجل تطبيق هذا المقتضى، يجب أن ينص دفتر الشروط الخاصة ضمن مكونات العمل على الأعمال التي تشكل الجزء الرئيسي للصفقة، وعدد الاقتضاء، على الأعمال التي لا يجوز أن تكون موضوعا للتعاقد من الباطن.
يجب أن تتوفر في المتعاقدين من الباطن الشروط المطلوبة من المتنافسين المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم.
إذا قرر صاحب الصفقة التعاقد من الباطن، وجب عليه اللجوء إلى أصحاب أعمال مقيمين بالمغرب، ولاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولة المبتكرة المبتدئة، وكذلك التعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولين الذاتيين.
مع مراعاة مقتضيات الفقرة الرابعة من هذه المادة، يختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ إلى صاحب المشروع نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من عقد

التعاقد من الباطن والذي يبين على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال المتعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين من الباطن الذين سيعهد إليهم بجزء من الأعمال موضوع الصفقة وعناوينهم التجارية أو تسميات شركاتهم وعناوينها. عندما يتبين لصاحب المشروع أن المتعاقدين من الباطن لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم، أمكنه أن يمارس حق الرفض برسالة معللة توجه بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل داخل أجل خمسة عشر يوما يبتدأ من تاريخ توصله بعقد التعاقد من الباطن. ينص دفتر الشروط الخاصة على بند يتم بمقتضاه إلزام صاحب الصفقة أن يقدم لصاحب المشروع الوثائق التي تثبت أدائه لمستحقات المتعاقد من الباطن، طيلة سريان تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها من الباطن. ليس لصاحب المشروع أي علاقة قانونية مع المتعاقدين من الباطن.
يظل صاحب الصفقة مسؤولا شخصيا عن جميع الالتزامات المترتبة على الصفقة سواء إزاء صاحب المشروع أو إزاء المستخدمين والأغيار.
يتعين على صاحب الصفقة أن يسلم للمتعاقد من الباطن، بناء على طلب من هذا الأخير، شهادة حسن تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها من الباطن.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: الإجراءات القسرية

مادة 152

في حالة تقديم تصريح بالشرف يتضمن معلومات غير صحيحة أو وثائق مزورة أو إذا ثبت في حق متنافس أو نائل صفقة أو صاحب صفقة، حسب الحالة، ارتكاب أعمال غش أو رشوة أو مخالفات متكررة لشروط العمل أو إخلالات خطيرة بالالتزامات التعاقدية الموقعة وبصرف النظر عند الاقتضاء، عن المتابعات القضائية، تتخذ العقوبات التالية أو واحدة منها فقط
أ. بمقرر للسلطة الحكومية المعنية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يتم بموجبه الإقصاء المؤقت أو النهائي للمتنافس المعني من المشاركة في الصفقات المعلن عنها من لدن المصالح الخاضعة لسلطته و / أو في الصفقات المعلن عنها من لدن المؤسسة أو المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايته؛
ب. بمقرر لرئيس الجهاز التداولي للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشار إليه في المادة 2 من هذا المرسوم، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يتم بموجبه الإقصاء المؤقت أو النهائي للمتنافس المعني من المشاركة في الصفقات المعلن عنها من لدن المصالح التابعة للشخص الاعتباري المذكور.
يمكن تمديد إجراء الإقصاء المشار إليه في (أ) أعلاه إلى الصفقات المعلن عنها من لدن مجموع إدارات الدولة والمؤسسات العمومية بموجب مقرر يتخذه رئيس الحكومة باقتراح من الوزير المعني، وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛
ج. بمقرر للوزير المكلف بالداخلية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يتم بموجبه الإقصاء المؤقت أو النهائي للمتنافس المعني من المشاركة في الصفقات المعلن عنها

من لدن الجماعات الترابية.
يمكن تمديد إجراء هذا الإقصاء إلى صفقات الدولة وصفقات المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام، بمقرر لرئيس الحكومة، باقتراح من الوزير المكلف بالداخلية، وذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.
د. بمقرر للسلطة المختصة، يتم بموجبه فسخ الصفقة، ويكون متبوعا أو غير متبوع بإبرام صفقة جديدة على نفقة ومخاطر صاحب الصفقة. وتخصم مبالغ النفقات الإضافية الناجمة عن إبرام صفقة جديدة بعد الفسخ من المبالغ التي قد تكون مستحقة لصاحب الصفقة المقصر بغض النظر عن الحقوق التي يجب مطالبته بها في حال الخصاص. ويبقى الناتج عن التخفيضات المحتملة من النفقات كسبا لصاحب المشروع.
في الحالات المبينة في (أ) وب وج) أعلاه، يتم تبليغ المتنافس أو نائل صفقة أو صاحب الصفقة، بالمؤاخذات المنسوبة إليه مع دعوته للإدلاء بملاحظاته داخل أجل يحدده له صاحب المشروع. ولا يمكن أن يقل هذا الأجل، بأي حال من الأحوال عن خمسة عشر يوما. يجب تعليل المقررات المنصوص عليها فيأ (وب وج) وتبليغها إلى المتنافس أو نائل صفقة أو صاحب الصفقة المقصر، حسب الحالة، ونشرها في بوابة الصفقات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب الثامن - مقتضيات خاصة :: النماذج

مادة 153

تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، نماذج الوثائق التالية:
-عقد الالتزام؛
-إطار جدول الأثمان،
-إطار جدول أثمان التموينات،
-إطار البيان التقديري المفصل؛
إطار جدول الأثمان - البيان التقديري المفصل؛
-إطار جدول الأمن الإجمالي؛
-إطار تفصيل المبلغ الإجمالي؛
-إطار التفصيل الفرعي للأثمان؛
-التصريح بالشرف؛
-التصريح بهوية المهندس المعماري،
-إطار البرنامج التوقعي؛
-إعلان الإشهار،
-طلب القبول؛

-رسالة القبول،
-الرسالة الدورية للاستشارة،
-إطار محضر جلسة طلب العروض أو المباراة أو الاستشارة المعمارية أو المباراة المعمارية،
-إطار مستخرج محضر جلسة طلب العروض أو المباراة أو الاستشارة المعمارية أو المباراة المعمارية،
-إطار النتائج النهائية لطلب العروض أو المباراة أو الاستشارة المعمارية أو المباراة المعمارية،
-إطار تقرير تقديم الصفقة؛
-إطار تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة عقد المهندس المعماري؛
-إطار تقرير لجنة المسطرة التفاوضية،
-إطار تقرير لجنة الاستشارة المعمارية التفاوضية،
-إطار الشهادة الإدارية
-نموذج لائحة سندات الطلب المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة،
-نموذج لائحة الصفقات العمومية التي نالتها المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولين الذاتيين
-نموذج لائحة الاتفاقيات أو العقود الخاضعة للقانون العادي المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة
-نموذج التصريح بمخطط التحمل؛
-نموذج مقرر تعيين صاحب المشروع نموذج اتفاقيات الإشراف المنتدب على المشروع،

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: الإشراف المنتدب على المشروع

مادة 154

.1يمكن أن تعهد السلطة المختصة بموجب اتفاقية، باسم الهيئة المعنية والحسابها، بتنفيذ كل أو بعض من مهام الإشراف على المشروع، بهدف ضمان حسن تنفيذ الصفقة وتحقيق الأهداف المتوخاة من المشروع موضوع الصفقة المذكورة.
ينصب الإشراف المنتدب على المشروع، حصريا، على صفقات الأشغال والدراسات المتعلقة بها. ويعهد به إلى إدارة عمومية أو مؤسسة عمومية أو شركة للدولة أو شركة تابعة لهذه الأخيرة أو شركة تابعة عامة أو شركة للتنمية الجهوية أو شركة للتنمية أو شركة للتنمية المحلية، مؤهلة بصورة قانونية، لتولي الإشراف المنتدب على المشروع، وذلك في حدود المهام الموكولة إليها.
يتم اللجوء للإشراف المنتدب على المشروع، حسب الحالة، بموجب مقرر لرئيس الحكومة يتخذ بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص

الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المنصوص عليها في المادة 2 من هذا المرسوم؛
-ترخيص من الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجماعات الترابية.
-يكون إبرام اتفاقية الإشراف المنتدب على المشاريع بالنسبة للجماعات الترابية خاضعا لرأي مسبق من الوزير المكلف بالداخلية.
يمكن أن تتعلق مهام الإشراف المنتدب على المشروع، على وجه الخصوص، بما يلي:
تحديد الشروط الإدارية والتقنية التي سيتم بموجبها دارسة وتنفيذ المشروع،
-تتبع وتنسيق الدارسات،
-فحص المشاريع التمهيدية والمشاريع،
-اعتماد المشاريع التمهيدية والمشاريع،
-تهيئ ملفات الاستشارة،
-إبرام الصفقات طبقا لمقتضيات هذا المرسوم؛
-تدبير الصفقة بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة تتبع الأشغال وتنسيقها ومراقبتها؛ استلام المنشأة،
يتم تنفيذ المهام المسندة لصاحب المشروع المنتدب طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المنظمة للصفقات العمومية، بما فيها مقتضيات هذا المرسوم. لا يكون صاحب المشروع المنتدب مسؤولا إزاء السلطة المختصة إلا عن تنفيذ المهام التي أسندتها إليه هذه الأخيرة في إطار اتفاقية الإشراف المنتدب على المشروع.
يمثل صاحب المشروع المنتدب الهيئة المعنية إزاء الغير في ممارسة المهام المسندة إليه وذلك إلى حين معاينة السلطة المختصة انتهاء المهام المذكورة طبقا للشروط المحددة في اتفاقية الإشراف المنتدب على المشروع.
-2تنص الاتفاقية المشار إليها أعلاه، على وجه الخصوص، على ما يلي:
أ. المشروع أو المشاريع التي تكون موضوع الإشراف المنتدب؛
ب- المهام الموكولة إلى صاحب المشروع المنتدب،
ج- الشروط التي يعاين صاحب المشروع وفقها انتهاء مهمة صاحب المشروع المنتدب،
د. شروط وكيفيات الأداء التدريجي لأجرة صاحب المشروع المنتدب حسب تقدم إنجاز المشروع موضوع الإشراف المنتدب المذكور؛
هـ- الشروط التي يمكن وفقها فسخ الاتفاقية؛
و- طريقة تمويل المشروع طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛
ز. كيفيات المراقبة التقنية والمالية والمحاسبية التي يمارسها صاحب المشروع في العملية مختلف مراحل.
ح- شروط اعتماد المشاريع التمهيدية واستلام المنشأة؛
ط- التزامات صاحب المشروع المنتدب إزاء صاحب المشروع في حالة وقوع نزاع ناتج عن تنفيذ مهمة الإشراف المنتدب على المشروع أو في حالة إلحاق ضرر بالغير.

-3تنص اتفاقية الإشراف المنتدب أيضا على شروط وكيفيات الدفع التدريجي، من لدن صاحب المشروع، إلى صاحب المشروع المنتدب للمبالغ الضرورية لتنفيذ المشروع، حسب تقدم إنجاز المشروع.
-4إذا عهد بالإشراف المنتدب إلى إحدى الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند 1 من هذه المادة ولم يتم تعيين صاحب المشروع المنتدب أمرا مساعدا بالصرف، تتم الدفوعات في حساب مفتوح لهذا الغرض بالخزينة العامة للمملكة في اسم صاحب المشروع المنتدب.
-5ترجع إلى صاحب المشروع المعني المبالغ المدفوعة إلى صاحب المشروع المنتدب غير المستعملة بعد انتهاء الصفقة.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: تكتل أصحاب المشاريع

مادة 155

.1يمكن لأصحاب أو إنجاز أعمال خدماتية من نفس النوع غير تلك المتعلقة بالدراسات في إطار تكتل لأصحاب المشاريع تنسيق اقتناء التوريدات من نفس النوع المشاريع.«
-2يتكون تكتل أصحاب المشاريع من اثنين أو أكثر من أصحاب مشاريع الذين يتجمعون من أجل إعلان دعوة واحدة للمنافسة، تؤدي إلى إبرام عدد من الصفقات يساوي عدد أصحاب المشاريع أعضاء التكتل. يخضع إبرام الصفقات من لدن تكتلات أصحاب المشاريع للقواعد المقررة في هذا المرسوم.
-3توقع اتفاقية تأسيس التكتل من لدن جميع أعضائه وتحدد هذه الاتفاقية كيفيات سير التكتل مع تعيين منسق من بين أعضائه.
-4يجب أن ترفق نسخة من الاتفاقية التأسيسية لتكتل أصحاب المشاريع بملف الصفقة.
-4يلتزم كل عضو من أعضاء التكتل في الاتفاقية، بتوقيع صفقة مع نائل الصفقة في حدود حاجاته الخاصة كما حددها من قبل ويقوم بتتبع تنفيذها.
-5يقوم المنسق، بتشاور مع أعضاء التكتل، بإعداد ملف الدعوة إلى المنافسة كما هو مقرر في المادة 22 من هذا المرسوم.
ويبين الملف المذكور، من خلال دفتر الشروط الخاصة، مشتريات كل عضو من أعضاء التكتل وجداول الأثمان البيانات التقديرية المفصلة.
.6يقوم المنسق، وفقا لمقتضيات هذا المرسوم بالشروع في الدعوة إلى المنافسة واختيار نائل الصفقة.
.7يجب أن يقدم المتنافسون عقد التزام، وعند الاقتضاء، ضمانا مؤقتا بالنسبة لطلبية كل عضو من أعضاء التكتل.
-8علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 38 من هذا المرسوم، تضم لجنة طلب العروض لتكتل أصحاب المشاريع ممثلي أعضاء التكتل.

-9يتعين على منسق تكتل أصحاب المشاريع أن يرسل ملف طلب العروض إلى أعضاء لجنة طلب العروض ستة أيام على الأقل، قبل إرسال إعلان طلب العروض للنشر. يتوفر الأعضاء المذكورون على أجل ستة أيام لإطلاع المنسق على ملاحظاتهم.
.10عندما لا يبرم أحد أعضاء تكتل أصحاب المشاريع الصفقة الناتجة عن طلب المنافسة المطروح من لدن المنسق باسم التكتل، أو عندما لا تتم المصادقة على هذه الصفقة من لدن السلطة المختصة التابع لها العضو المذكور، يخبر هذا الأخير المنسق، كتابة، بذلك.
يتعين على المنسق أن يقوم بإشعار نائل الصفقة، بواسطة أي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا، بتخلي عضو التكتل المذكور.
وفي هذه الحالة، يمكن لنائل الصفقة إما: قبول إبرام الصفقة مع الأعضاء الآخرين لتكتل أصحاب المشاريع وفق نفس الشروط رفض إبرام الصفقة مع الأعضاء الآخرين لتكتل أصحاب المشاريع، وفي هذه الحالة، تلغى الدعوة إلى المنافسة من لدن السلطة المختصة التي يتبع لها المنسق.
يصادق على الاتفاقيات المكونة لتكتلات أصحاب المشاريع التابعة للجماعات الترابية وفقا للكيفيات المحددة بقرار للوزير المكلف بالداخلية.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: تقرير تقديم الصفقة

مادة 156

يكون كل مشروع صفقة موضوع تقرير تقديم يعده صاحب المشروع ويتضمن بالخصوص، ما يلي:
-الأهداف المتوخاة من المشروع أو العمل موضوع الصفقة وكذلك المؤشرت المتعلقة بها؛
-الوسائل التي يجب استعمالها لإنجاز المشروع أو العمل موضوع الصفقة؛
-الميزانية المخصصة للصفقة؛
-الآجال المحددة لإنجاز المشروع أو العمل؛
-طبيعة ومدى الحاجات المراد تلبيتها كما هي محددة في المادة 5 من هذا المرسوم؛
-عرض موجز حول العناصر الأساسية للصفقة؛
-الأسباب التي أدت إلى اختيار طريقة الإبرام؛
-تبرير اختيار معايير انتقاء الترشيحات وتقييم العروض،
-تبرير اختيار نائل الصفقة.
فيما يتعلق بالصفقات التفاوضية، يبين تقرير التقديم أيضا، قدر الإمكان، تبريرات الأثمان المقترحة بالمقارنة مع الأثمان المتداولة عادة في السوق.
يجب الاحتفاظ بهذا التقرير، الذي يوقع من لدن صاحب المشروع، في ملف الصفقة، ووضعه رهن إشارة الأجهزة المختصة من أجل المراقبة والتدقيق المشار إليهما في المادة 159 من هذا

المرسوم.
بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الجماعات الترابية، يبلغ تقرير التقديم من لدن صاحب المشروع إلى الوزير المكلف بالداخلية بطلب من هذا الأخير.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة

مادة 157

تكون كل صفقة يساوي أو يفوق مبلغها مليون (1.000.000) درهم مع احتساب الرسوم موضوع تقرير انتهاء بعده صاحب المشروع داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد التسلم النهائي للأعمال. يبين تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة، على وجه الخصوص، ما يلي:
-موضوع الصفقة؛
-الأطراف المتعاقدة؛
-طبيعة الأعمال المتعاقد بشأنها من الباطن وهوية أو تسمية الشخص أو الأشخاص المتعاقدين من الباطن، عند الاقتضاء
-أجل التنفيذ، مع بيان تاريخ الشروع في التنفيذ وتاريخ انتهاء الأعمال وتبرير التجاوزات المحتملة بالنسبة للتاريخ المقرر في الأصل لانتهاء تنفيذ الأعمال؛
-مكان أو أماكن إنجاز الأعمال؛
-الحصيلة المادية التي تبرر التعديلات التي طرت على مستوى البرنامج الأصلي والتغييرات في حجم وطبيعة الأعمال؛
-الحصيلة المالية التي تبرز الميزانية الحقيقية المخصصة لتنفيذ الصفقة بما فيها، عند الاقتضاء، جميع النفقات اللاحقة، ولا سيما المتعلقة منها بمراجعة الأثمان والجوائز والتعويضات وفوائد التأخير؛
-تقييم إنجاز الأهداف المتوخاة المتعلقة بالمشروع أو العمل موضوع الصفقة وكذا بلوغ المؤشرات ذات الصلة،
-الفوارق المعاينة بين الأهداف المحددة في الأصل وحصيلة الإنجازات ومبررتها.
يوجه تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة، حسب الحالة، إلى الوزير المعني أو إلى رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو الشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشار إليه في المادة 2 من هذا المرسوم، ويحتفظ به في ملف الصفقة قصد وضعه رهن إشارة الأجهزة المختصة بغرض المراقبة والتدقيق المشار إليهما في المادة 159 من هذا المرسوم.
بالنسبة للجماعات الترابية، يبلغ هذا التقرير من لدن صاحب المشروع إلى السلطة المختصة المعنية وإلى الوزير المكلف بالداخلية بطلب من هذا الأخير.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: المرصد المغربي للطلبيات العمومية

مادة 158

سيحدث مرصد مغربي للطلبيات العمومية يكون مقره بالخزينة العامة للمملكة.
يحدد تأليف المرصد ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره بنص تنظيمي.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: المراقبة والتدقيق

مادة 159

دون الإخلال بالمراقبات المحدثة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تخضع الصفقات وعقودها الملحقة إلى مراقبات وتدقيقات بمبادرة من: الوزير المعني بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن المصالح التابعة لسلطته أو المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايته؛ الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الجماعات الترابية رئيس الجهاز التداولي بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم. تتعلق المراقبات والتدقيقات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، على وجه الخصوص، بما يلي:
-مشروعية الإجراءات المسطرية المتعلقة بإعداد الصفقة وإبرامها وتنفيذها
-تقييم حقيقة أو مادية الأشغال المنفذة أو التوريدات المسلمة أو الخدمات المنجزة؛ احترام وجوب إعداد ونشر الوثائق المتعلقة بالصفقة كما هو منصوص عليها في هذا المرسوم؛
-تقييم النتائج المحصل عليها بالنظر إلى الأهداف المتوخاة وإلى الوسائل المسخرة؛
-تقييم ثمن الصفقة بالنظر إلى الأثمان المطبقة وتقييم كلفة الأعمال موضوع هذه الصفقة؛
-فحص ملاءمة وفائدة المشاريع والأعمال المنجزة في إطار الصفقة؛
-وضع آليات التدقيق والمراقبة الداخلية وإدراج مخطط المخاطر في مجال الصفقات العمومية.
مع مراعاة مقتضيات الفقرة بعده، تكون المراقبة والتدقيق المنصوص عليهما في هذه المادة إجبارية بالنسبة للصفقات التي يتجاوز مبلغها ثلاثة ملايين (3.000.000 درهم مع احتساب الرسوم. تكون المراقبة والتدقيق إجبارية بالنسبة للصفقات التفاوضية التي يتجاوز مبلغها مليون (1.000.000 درهم مع احتساب الرسوم
)يجب أن تكون المراقبة والتدقيق المنصوص عليهما أعلاه موضوع تقارير مفصلة توجه حسب الحالة، إلى الوزير المعني أو الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجماعات الترابية أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو رئيس الجهاز التداولي للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشار إليه في المادة 2 من هذا المرسوم.
تنشر مستخرجات من هذه التقارير في بوابة الصفقات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: كتمان السر المهني

مادة 160

يتعين على كل متدخل في مسطرة إبرام الصفقات العمومية، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل الالتزام بكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالمعطيات والمعلومات التي بلغت إلى علمه بمناسبة ممارسة مهامه.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: الصبغة السرية للمسطرة

مادة 161

الصبغة السرية للمسطرة لا يجوز تبليغ أي معلومة تخص فحص العروض أو التوضيحات المطلوبة من المتنافسين أو تقييم العروض أو إسناد الصفقة، إلى المتنافسين وإلى أي شخص آخر ليست له صفة للمشاركة في المسطرة الجارية، قبل أن يتم نشر نتائج فحص العروض في بوابة الصفقات العمومية.

الصفقات العمومية :: الباب التاسع - حكامة الصفقات العمومية :: محاربة الغش والرشوة وتنازع المصالح

مادة 162

يتعين على كل متدخل في مسطرة إبرام الصفقات أيا كانت صفته، المحافظة على استقلاليته إزاء المتنافسين وألا يقبل منهم أي امتياز أو مكافأة وأن يمتنع عن ربط أي علاقة معهم من شأنها أن تمس بموضوعيته وحياده.
يجب على كل عضو من أعضاء لجان طلبات العروض والمباريات والمساطر التفاوضية واللجان الفرعية أو أي شخص آخر يدعى للمشاركة في أعمال هذه اللجان، إخبار الرئيس بكل وضعية تنازع للمصالح قد يكون فيها طرفا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
يجب على كل عضو أو أي شخص يكون في وضعية تنازع للمصالح عدم التدخل، بأي طريقة كانت في مسطرة إبرام الصفقة العمومية المعنية. يراد بتنازع المصالح، في مدلول هذه المادة، كل وضعية تكون فيها للمتدخل في مسطرة إبرام الصفقات مصلحة من شأنها التأثير على حياده وموضوعيته أثناء ممارسة وظيفته أو مهامه

الصفقات العمومية :: الباب العاشر - الشكايات والطعون :: شكايات المتنافسين وتوقيف المسطرة

مادة 163

.1يجوز لكل متنافس أن يوجه شكاية، بأي وسيلة تعطي تاريخا مؤكدا، إلى صاحب المشروع المعني إذا:
أ. لاحظ أن عيبا مسطريا شاب إبرام الصفقة؛
ب. سجل احتواء ملف طلب المنافسة على بنود تميزية أو شروط غير متناسبة مع موضوع

الصفقة؛
ج. لاحظ وجود أحد أعضاء لجنة طلب العروض أو لجنة المباراة في وضعية تنازع المصالح المحددة في المادة 162 من هذا المرسوم؛
د. نازع في أسباب إقصاء عرضه التي تم تبليغها إليه من لدن صاحب المشروع.
في الحالات المنصوص عليها في (أ) وب (وج أعلاه، يجب أن تقدم شكاية المتنافس ابتداء من تاريخ نشر إعلان الدعوة إلى المنافسة، وعلى أبعد تقدير، في اليوم الخامس بعد نشر نتائج الدعوة إلى المنافسة المذكورة في بوابة الصفقات العمومية.
بالنسبة للحالة المنصوص عليها في البند (د) أعلاه، يجب أن يقدم المتنافس شكايته داخل خمسة أيام تحتسب من تاريخ تسلم الرسالة التي تخبره بأسباب إقصاء عرضه.
-IIيخبر صاحب المشروع المشتكي المعني بالجواب الذي خصص لشكايته داخل أجل أقصاه خمسة أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالشكاية المذكورة. ولهذه الغاية، يجب عليه، حسب الحالة، إما رفض شكاية المتنافس مع تعليل رفضه أو القيام بتصحيح الخلل المثار من لدن المشتكي ومتابعة المسطرة أو اقتراح إلغاء المسطرة على السلطة المختصة طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.
-IIIإذا لم يجب صاحب المشروع المشتكي داخل الأجل المشار إليه أعلاه أو لم يقتنع هذا الأخير بالجواب المقدم إليه، أمكن للمشتكي خلال أجل خمسة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم جواب صاحب المشروع، أن يرفع حسب الحالة، شكايته إلى:
الوزير المعني بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن المصالح التابعة للقطاع الوزاري الخاضع لسلطته؛ الوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الجماعات الترابية رئيس الجهاز التداولي بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام. يتعين على المشتكي أن يخبر صاحب المشروع بتقديم شكايته في أقرب الآجال. يجب في الحالة المنصوص عليها في البند (د) من (1) من هذه المادة، تمديد أجل الانتظار المشار إليه في المادة 142 من هذا المرسوم، لمدة خمسة عشر يوما إضافية.
.IVفي الحالات المنصوص عليها في (أ) وب) وج) من (1) من هذه المادة، يجب على الوزير المعني أو الوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري يأمر صاحب المشروع بإيقاف مسطرة الدعوة إلى المنافسة لمدة لا تفوق عشرة أيام كحد أقصى، إذا ثبت له أن هذه الشكاية مبنية على أساس صحيح وأن المتنافس الخاضع للقانون العام، حسب الحالة، قبل أن يبت في الشكاية التي توصل بها أن قد يلحقه ضرر إذا لم يتم توقيف المسطرة.
بعد فحص الشكاية، يمكن للوزير المعنى أو للوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو لرئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية المعنية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام، حسب المرحلة التي وصلتها المسطرة، إما رفض شكاية المتنافس

مع تعليل رفضه أو إصدار أمره لصاحب المشروع من أجل القيام بتصحيح الخلل المثار من لدن المشتكي ومتابعة المسطرة أو اتخاذ قرار إلغاء المسطرة طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم. إلا أنه يمكن للوزير المعني أو للوزير المكلف بالداخلية أو للسلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو لرئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام، كل واحد منهم فيما يخصه، أن يأمر صاحب المشروع بمتابعة مسطرة إبرام الصفقة المعنية لاعتبارات استعجالية تهم الصالح العام تم إثباتها بصورة قانونية. في جميع الحالات، يتعين عليهم، كل واحد منهم فيما يخصه، الجواب على شكاية المشتكي بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا ، داخل أجل لا يزيد على خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ استلام الشكاية.

- Vيجب أن يكون كل مقرر اتخذ بموجب هذه المادة من لدن صاحب المشروع أو الوزير المعني أو الوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام، معللا وأن يكون موضوع تقرير مفصل يبين الظروف التي أدت إلى اتخاذه.

يجب أن يدرج هذا التقرير في ملف الصفقة. يجب تبليغ هذا المقرر إلى المشتكي وتوجيهه من لدن صاحب المشروع إلى أعضاء لجنة الدعوة إلى المنافسة.

VI-لا يمكن أن يكون موضوع شكاية من لدن المتنافسين

أ. اختيار مسطرة إبرام صفقة

ب- قرار لجنة طلب العروض أو لجنة المباراة بعدم قبول جميع العروض طبقا المقتضيات المواد 45 و 65 و 83 و 111 و 129 من هذا المرسوم؛

ج. قرار السلطة المختصة بإلغاء طلب العروض أو المباراة وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 48 و 65 و 86 و 114 و 132 من هذا المرسوم.

- VIIيسجل صاحب المشروع في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم اسم المشتكي وتاريخ استلام الشكاية وموضوعها وكذا المال المخصص لها طبقا لمقتضيات هذه المادة.

الصفقات العمومية :: الباب العاشر - الشكايات والطعون :: اللجوء إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

مادة 164

دون الإخلال بمقتضيات المادة 163 أعلاه، يمكن لكل متنافس، تقديم شكاية مباشرة إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 -21 سبتمبر (2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه.

وفي هذه الحالة، يتعين على المشتكي، في الوقت نفسه، أن يخبر، بأي وسيلة يمكن أن تعطي

تاريخا مؤكدا، صاحب المشروع بتقديم شكايته إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.
عندما تتعلق الشكاية بالحالة المنصوص عليها في (د) من (1) من المادة 163 أعلاه، يتم تمديد أجل الانتظار المنصوص عليه في المادة 142 من هذا المرسوم، لمدة خمسة عشر يوما إضافية.

الصفقات العمومية :: الباب الحادي عشر - مقتضيات خاصة ببعض الصفقات العمومية :: صفقات إدارة الدفاع الوطني

مادة 165

تخضع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة من لدن إدارة الدفاع الوطني لمقتضيات هذا المرسوم، مع مراعاة ما يلي:
.1إن إدارة الدفاع الوطني غير ملزمة بما يلي:
-طلب الترخيص المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 5 من هذا المرسوم؛
-إعداد الشهادة الإدارية المنصوص عليها، على التوالي، في الفقرة 8 من المادة 5 وفي الفقرة (أ) من البند 3 من المادة 19 من هذا المرسوم؛
-التقيد بضعف الحد الأدنى عند تحديد الحد الأقصى للأعمال المحددة بالكميات أو بالقيمة المتعلقة بصفقات الإطار المنصوص عليها في الفقرة 3 من البند 1 من المادة 7 من هذا المرسوم؛
-القيام بفتح الأظرفة في الجلسة العمومية المنصوص عليها في المواد 20 و 39 و 49 و 66 و 107 و 125 من هذا المرسوم؛
-تطبيق المقتضيات المتعلقة بقيام رئيس لجنة طلب العروض بتسلم الأظرفة خلال الجلسة،
-القيام بنشر البرنامج التوقعي وتقرير انتهاء الصفقة وكذا الوثائق المنصوص عليها في المادة 134 من هذا المرسوم؛
-القيام بنشر إعلان الشراء بسندات الطلب المنصوص عليه في البند 4 من المادة 91 من هذا المرسوم؛
-القيام بنشر لائحة الصفقات العمومية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 148 من هذا المرسوم
-اللجوء إلى مساطر التبادل الإلكتروني للوثائق والمناقصات الإلكترونية المنصوص عليها في المواد 135 و 136 و 138 من هذا المرسوم؛
-إخضاع صفقاتها لمقتضيات المادة 159 من هذا المرسوم؛
-تطبيق مقتضيات المادة 148 من هذا المرسوم فيما يخص الصفقات التي تهم الأسلحة أو الذخيرة أو التجهيزات العسكرية،
-التقيد بمجال التطبيق وبسقف وبشروط اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المحدودة المنصوص

عليها في الفقرة 4 من البند 3 من المادة 94 من هذا المرسوم
-نشر إعلان الدعوة إلى المنافسة المتعلق بالحوار التنافسي المنصوص عليه في المادة 12 من هذا المرسوم؛
-احترام الأسقف المنصوص عليها في المادة 19 من هذا المرسوم؛
-القيام بعكس التغييرات في الأثمان على ثمن تسديد صفقات التوريدات.
.2تكون استشارة المتنافسين في إطار الحوار التنافسي المنصوص عليه في المادة 12 من هذا المرسوم موضوع رسائل دورية توجه في اليوم نفسه، عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى جميع المتنافسين الذين قرر صاحب
المشروع استشارتهم.
-يمكن أن يتضمن الحوار التنافسي مرحلة اختبار أو تجريب التجهيزات والمعدات العسكرية موضوع الاستشارة. يتم تكوين اللجنة المكلفة بفحص العروض المتوصل بها في إطار الحوار التنافسي طبقا الأحكام البند الثاني من المادة 87 من هذا المرسوم. يتم فحص وتقييم العروض المالية للمتنافسين في إطار الحوار التنافسي طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من البند 3 من المادة 87 من هذا المرسوم. يمكن للسلطة المختصة، في إطار الحوار التنافسي، دعوة اللجنة لإجراء جولة أخيرة من المفاوضات مع المترشح المزمع إسناد الصفقة إليه. ويمكن أن تتعلق هذه المفاوضات بتحسين الشروط العامة للعروض التقنية والمالية والموازنة الصناعية، عند الاقتضاء، ولا سيما فيما يخص الثمن والضمانات المقدمة وأجل التنفيذ وكيفيات الأداء والتمويل.
-3يحدد إعلان الدعوة إلى المنافسة التاريخ الأقصى لإيداع الأظرفة.
.4يتم الأخذ بعين الاعتبار في كل سنة أسقف تعديل شروط تنفيذ الصفقات - إطار والصفقات القابلة للتجديد المنصوص عليها في المادتين 7 و 8 من هذا المرسوم المبرمة عن طريق مصنفات إلكترونية.
-5يمكن أن تكون موضوع طلب عروض محدود بدون تحديد سقف المبلغه وبدون إعداد شهادة إدارية، الأعمال التي تهم الدفاع الوطني والتي تكتسي صبغة خاصة وسرية، اعتبارا لطبيعتها ومكان تنفيذها أو تسليمها.
-6من أجل اقتناء أو صيانة الأجهزة والمعدات العسكرية، يمكن لإدارة الدفاع الوطني، في إطار مساطر إبرام الصفقات المنصوص عليها في هذا المرسوم أن تطلب من كل متنافس الإدلاء بكل وثيقة مثبتة تعتبرها ضرورية.
-7لا يتم إعداد كشف الحساب النهائي العام المنصوص عليه على التوالي في البند 7 من المادة 7 والبند 6 من المادة 8 من هذا المرسوم، إلا بعد استنفاد المبلغ الاجمالي لصفقات الإطار وللصفقات القابلة للتجديد وذلك حتى في حال تجاوز الآجال التعاقدية.
-8يمكن أن تتضمن الصفقات التي تهم إدارة الدفاع الوطني المبرمة حسب المسطرة التفاوضية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند (II) من المادة 89 من هذا المرسوم أو حسب

مسطرة طلب العروض المحدود أو حسب مسطرة الحوار التنافسي، مقتضى يتعلق بالموازنة الصناعية.
-9من أجل تقييم العروض ومقارنتها، يجب تحويل مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم.
يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم الصادر عن بنك المغرب المعمول به في يوم العمل الأول من الأسبوع السابق للتاريخ الأقصى لإيداع الأظرفة المحدد في إعلان الدعوة إلى المنافسة.

الصفقات العمومية :: الباب الحادي عشر - مقتضيات خاصة ببعض الصفقات العمومية :: الصفقات المتعلقة بترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة

مادة 166

تخضع صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات المتعلقة بترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة المصنفة طبقا لمقتضيات القانون السالف الذكر رقم 22.80 لمقتضيات هذا المرسوم، مع مراعاة المقتضيات الخاصة التالية: 1
-1لا يستوجب اللجوء إلى طلب العروض المحدود المتعلق بمشاريع ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة، تقديم شهادة إدارية.
-2يمكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة أعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة.
-3يمكن اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المفتوحة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع التي تقل ميزانيتها الإجمالية التوقعية لأعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة عن خمسين مليون (50.000.000) درهم دون احتساب الرسوم؛
-4يمكن اللجوء إلى المباراة المعمارية عندما يتعلق الأمر بأعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة التي تساوي أو تفوق ميزانيتها الإجمالية التوقعية للأشغال خمسين مليون (50.000.000 درهم دون احتساب الرسوم، إلا أنه يمكن لصاحب المشروع أن يلجأ أيضا إلى هذه المسطرة بالنسبة للمشاريع التي يقل مبلغها عن هذا السقف؛
-5يمكن أن تكون موضوع استشارة معمارية تفاوضية دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة، أعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة التي تتطلب خبرة ودراية خاصة في هذا المجال؛
.-6لا يمكن لأتعاب المهندس المتعلقة بمشاريع ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة أن تقل عن خمسة في المائة (5%) أو أن تتجاوز ثمانية في المائة (8%)؛
-7علاوة على الملف الإداري المنصوص عليه في المادة 100 أعلاه، تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة، بالنسبة لأعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة، موضوع نظام استشارة يعده صاحب المشروع ويتضمن الوثائق والمستندات التالية: مذكرة تبين تجربة

المهندس المعماري في مجال ترميم المآثر التاريخية متحقق من صحتها من لدن الهيأة الوطنية للمهندسين المعماريين؛ شهادات أو نسخ مشهود بمطابقتها للأصل سلمها أصحاب المشاريع العامون أو الخواص أو رجال الفن الذين أنجز المهندس المعماري تحت إشرافهم الأعمال المتعلقة بترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة. وتبين كل شهادة، على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال التي قام بتسييرها وتفصيل الأعمال التي أنجزها ومبلغها وسنة إنجازها وكذا اسم الموقع وصفته وتقييمه.

الصفقات العمومية :: الباب الحادي عشر - مقتضيات خاصة ببعض الصفقات العمومية :: الأعمال المتعلقة بدعم و/أو بتنظيم تزويد البلاد بالحبوب والقطاني والمواد المشتقة

مادة 167

تظل الأعمال المتعلقة بدعم و / أو بتنظيم تزويد البلاد بالحبوب والقطاني والمواد المشتقة خاضعة للمسطرة الخاصة التي يضعها لهذا الغرض المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

الصفقات العمومية :: الباب الحادي عشر - مقتضيات خاصة ببعض الصفقات العمومية :: عروض تمويل الصفقة بشروط تفضيلية بواسطة تمويلات امتيازية

مادة 168

يمكن قبول عرض التمويل بشروط تفضيلية المقدم في إطار التمويل الامتيازي ضمن معايير اختيار العروض وترتيبها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 من هذا المرسوم. تحدد كيفيات تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني عشر - مقتضيات انتقالية وختامية :: تاريخ الدخول حيز التنفيذ

مادة 169

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر السادس الموالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينسخ، ابتداء من التاريخ نفسه المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20) مارس (2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني عشر - مقتضيات انتقالية وختامية :: أحكام انتقالية

مادة 170

تظل المساطر المتعلقة بالصفقات العمومية المعلن عنها، قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، من لدن الدولة والجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية المحددة قائمتها بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 13 3535 الصادر في 24 من محرم 1435 (28) نوفمبر 2013، خاضعة لأحكام المرسوم السالف الذكر رقم 2.12.349 تظل سارية المفعول، بصورة انتقالية النصوص المتخذة لتطبيق المرسوم السالف الذكر رقم 2.12.349 إلى حين نسخها أو تعويضها طبقا لأحكام هذا المرسوم.

الصفقات العمومية :: الباب الثاني عشر - مقتضيات انتقالية وختامية :: ملاحق :: لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي

ملحق1

الصفقات العمومية :: الباب الثاني عشر - مقتضيات انتقالية وختامية :: ملاحق :: لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات-إطار

ملحق2

الصفقات العمومية :: الباب الثاني عشر - مقتضيات انتقالية وختامية :: ملاحق :: لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات قابلة للتجديد

ملحق3

الصفقات العمومية :: الباب الثاني عشر - مقتضيات انتقالية وختامية :: ملاحق :: لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع سندات طلب

ملحق4

.....

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم788.26 صادر في26 من شوال 1447
(14 أبريل 2026) بتغيير وتتميم قرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 3963.15 بتاريخ 15 من صفر 1437
(27 نوفمبر2015) بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة.-
وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،
بعد الاطلاع على قرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 3963.15 الصادر في 15 من صفر 1437 (27 نوفمبر 2015)
بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة ، - كما تم تغييره وتتميمه،
قرر ما يلي :
المادة الأولى
تغير وتتمم، على النحو التالي، مقتضيات المواد 4 (الفقرة الثانية) و6 و8 (الفقرة الأولى) من قرار وزير الفلاحة والصيد
البحري المشار إليه أعلاه رقم 3963.15 الصادر في 15 من صفر 1437 (27 نوفمبر 2015) :
» المادة 4 (الفقرة الثانية). - وعلى المستوى الإقليمي ، ..... كما هو مبين في الجدول التالي :
المراكز الجهوية للتلقيح الاصطناعي املديرية الجهوية للفلاحة المديرية الإقليمية للفلاحة ومركز إنتاج بذور المراعي
مؤسسات التعليم الفلاحي والبحث
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

.....

المديرية الجهوية للفلاحة

لجهة الشرق

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المديرية الجهوية للفلاحة

لجهة فاس - مكناس

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المديرية الجهوية

لجهة الرباط- سلا - القنيطرة

....

.....

.....

.....

.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة بني ملال - خنيفرة
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة الدار البيضاء - سطات
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة مراكش - آسفي
.....
.....

.....
.....
- المديرية الإقليمية للفلاحة بآسفي ؛
- المديرية الإقليمية للفلاحة باليوسفية.
.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة درعة - تافيلالت
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة سوس - ماسة
.....
.....
.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة كلميم - واد نون
.....
.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة
لجهة العيون - الساقية الحمراء
.....
.....
.....
.....
المديرية الجهوية للفلاحة

لجهة الداخلة - وادي الذهب

....

»المادة 6. - المديريات الإقليمية للفلاحة هي :

» - المديرية الإقليمية للفلاحة بأكادير..... ؛

» ..... ؛

»..... ؛

» - المديرية الإقليمية للفلاحة بآسفي التي يشمل نطاق اختصاصها إقليم آسفي ؛

الجريدة الرسمية عدد 7504 -

2449 صفحة

» - المديرية الإقليمية للفلاحة باليوسفية التي يشمل نطاق اختصاصها إقليم اليوسفية ؛

» - المديرية الإقليمية للفلاحة بصفرو التي ..... ؛

(الباقي بدون تغيير.)

» المادة 8. - تشتمل المديريات الإقليمية للفلاحة بأكادير .....

وتازة و اليوسفية على المصالح التالية :

» - مصلحة الحماية الإجتماعية ..... ؛

» ..... ؛

(الباقي بدون تغيير.)

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من شوال 1447 (14 أبريل 2026).

الإمضاء : أحمد البواري.

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 49

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....
....

1483
الحمد الله وحده
المملكة المغربية

القرار عدد : 1543/2

المؤرخ في 10/12/2025 :

ملف جنحي عدد : 11766/2025

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

شركة الملكية المغربية للتأمين ضد

بتاريخ 10/12/2025

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين شركة الملكية المغربية للتأمين

ينوب عنها الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

وبين عبد الاله زروال.

الطالبة

المطلوب

1

1543-2025-2-6

بناء على طلب النقض المقدم من طرف شركة الملكية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها بتاريخ 26/12/2024 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار المصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 18/12/2024 في القضية عدد 3834/2606/2024 . والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وبإحلال شركة الملكية المغربية للتأمين محل المسؤول المدني في الأداء، مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والصائر و برفض باقي الطلبات ، مع تعديله بالرفع من التعويض الإجمالي المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني إلى المبلغ

الوارد بمنطوقه .

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار المقرر مولاي إدريس شداد التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة فاس والمقبول

التراجع أمام محكمة النقض، والمستوفية للشروط المتطلبة قانونا طبقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية

في شأن الوسيلة الفريدة المستدل بها على النقض والمتخذة من خرق مقتضيات المادة 10 الفترة " ب "
من ظهير 2 أكتوبر (1984)، وتحريف الوقائع ، وعدم الرد على دفع مثار بشكل نظامي ، وسوء التعليل الموازي لانعدامه ، وانعدام الأساس القانوني ، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض عن الألم الجسماني دون الرد على دفع الطاعنة المتعلق بعدم استحقاق المطلوب في النقض لأي تعويض عن الألم الجسماني انطلاقا من نتائج الخبرة الفضائية التي أكدت أن الأدم المذكور ليون على جانب من الأهمية ، رغم أن الطاعنة ركزت على الدفع المذكور شفويا أمام المحكمة وكتابة من خلال

مذكرتها الكتابية المدلى بها استئنافيا بجلسة 04/12/2024 ، ملتمسة إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به المطلوب في النقض من تعويض عن الألم الجسماني ، وخرقت المادة العاشرة من ظهير 2 أكتوبر 1984 في الفقرة 10 والتي تنص صراحة على أن التعويض عن الألم الجسماني لا يستحق إلا إذا كان على الأقل على جانب من الأهمية حيث يحسب في هذه الحالة على أساس 5 في المائة من الرأسمال المعتمد

المطابق لمن المصاب ، مما تكون معه المحكمة قد خرقت المادة 10 من ظهير 02/10/1984 المشار إليها ملها وأنتقلت الرد عن دفع مثار بشكل نظامي ، فجعلت بذلك قرارها مخالفا للقانون وسيء التعليل الموازي الانعدامه وبالتالي عديم الأساس القانوني مما يتعين معه نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل عدم الجواب على دفع مؤثر أثير بصفة نظامية منزلة نقصان التعليل الموازي لانعدامه.

2

1543-2025-2-6

حيث إن الثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه أن نائب الطالبة قد دفع بجلسة المناقشة استئنافيا بما الضمنته الوسيلة أعلاه ، إلا أن المحكمة المصدرة لذلك القرار وبالرغم من إمكانية تأثير ذلك الدفع على منطوق ازارها متى شتت صحته وما دام أن السبب الذي اعتمدته المحكمة للقول بصحة الحكم بالتعويض المطلوب عن الألم الجسماني، إلى كون ما قضى به الحكم المستأنف جاء مؤسسا على أسس سليمة ومعطيات قانونية، والحال أنه من الثابت من وثائق الملف أن الخبرة الطبية المنجزة على ذمة القضية أن الألم الجسماني للضحية ليس على جانب من الأهمية، وبالرغم من كون البند " ب " من المادة العاشرة من ظهير 2 أكتوبر 1984 يعوض عن الألم الجسماني بنسبة 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند 1 من نفس المادة إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10% إذا كان مهما جدا الأمر الذي يكون معه القرار و بعدم جوابه على ذلك الدفع والمثار بصفة نظامية ورغم ما له من تأثير على التعويض المستحق قد جاء ناقص التعليل نقصانا يوازي انعدامه ومعرضا بذلك للنقض والإبطال بهذا

الخصوص.

من أجل

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 18/12/2024 في القضية عدد : 3834/2606/2024 وذلك بخصوص التعويض عن الألم المحكوم به للمطلوب ،

وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا القانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد الوديعة لمودعتها وعلى المطلوب بالمصاريف القضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية ..

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكالفة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة بقال رئيسة ، والمستشارين : مولاي إدريس شداد مقررا ، وطاهر طاهوري وجمال سرحان وعائشة شرقي وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بالحرار.

كاتبة الضبط

3

المستشار المقرر

الرئيسة

محكمة النقض
نسخة مشهود بمطابقتها للأصل الحامل لتوقيعات الرئيس والمستشار المقرر و
كاتب الضبط عن رئيس كتابة الضبط
قديري نزهة منتدبة قضائية

1543-2025-2-6

.....
.....

المملكة المغربية
السلطة القضائية

محكمة الاستئناف بفاس

غرفة الجنح الاستئنافية ملف جنحي سير رقم :
383/2606/2024

قرار عدد : 4369 / 2024

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 18/12/2024 عقدت غرفة الجنح الاستئنافية لدى محكمة الاستئناف بفاس جلستها العلنية بقاعة الجلسات الاعتيادية للبت في قضايا حوادث السير وأصدرت القرار الآتي نصه:

بين السيد الوكيل العام للملك

والمطالب بالحق المدني : عبد الالاه زروال

ينوب عنه الأستاذ عبد الله المرئيسي المحامي بهيئة فاس. من جهة

والمسمى رشيد الحرزلي بن ادريس بن بوشتى مغربى مزداد بتاريخ 1979 بمولاي يعقوب من والدتي طامو بنت الخمار متزوج 02 ابناء ، سائق، يقطن رقم 82 تجزئة مولاي ادريس شقة 15 تغات فاس

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة و منذ زمن لم

يمض عليه أمد التقادم الجنحي فتح باب السيارة دون احتياط والجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير طبقا للمادة 166 - 1 و 186 من مدونة السير.

والمسؤول مدنيا : شركة تلميرا للأشغال في شخص ممثلها القانوني والمدخلة في الدعوى

شركة التأمين الملكية المغربية في شخص مديرها وأعضاء مجلسها الإداري الكائن مقرها الاجتماعي ب الدار البيضاء .

ينوب عنها ذ سليم بنسعيد المحامي بفاس

من جهة أخرى

بناء على التصريح بالاستئناف المقدم من طرف ذ/ سليم بنسعيد عن شركة التأمين و المتهم رشيد الحرزلي صك عدد 3912 بتاريخ : 08-07-2024
وعلى التصريح بالاستئناف المقدم من طرف ذ المرنسي عبد الله عن المطالب بالحق المدني - عبد الالاه زروال : صك عدد 3983 بتاريخ : 15-07-2024
ضد الحكم عدد 2896 الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ : 04/07/2024 في الملف جنحي سير رقم : 1073/2402/2024 القاضي علنيا ابتدائيا وغيابيا في حق المتهمين و بمثابة حضوري في حق الباقي :

في الدعوى العمومية:

بمؤاخذة المتهم الأول من أجل المنسوب إليه والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها (300) درهم عن فتح الباب دون احتياط و بغرامة نافذة قدرها (1200) درهم من أجل الجروح غير العمدية . مع تحميل المتهم الأول الصائر والاجبار في الأدنى. وببراءة المتهم الثاني مما نسب إليه

في الدعوى المدنية التابعة في الشكل بقبول الطلبات .

في الموضوع في المسؤولية بتحميل المتهم الأول وفي محلها المسؤول المدني كامل مسؤولية الحادث.

ملف جنحي سير استئنافي رقم : 3834-2006-2024

في التأمين بإحلال شركة التأمين الملكية المغربية في شخص ممثلها القانوني محل مؤمنها في الأداء.

في التعويض وبعد المصادقة على تقرير خبرة الدكتور فاروق بوعياد وبأداء الأول و في محله المسؤول المدني مع إحلال مؤمنته محله في الأداء الفائدة المطالب بالحق المدني عبد الإلاه زروال مبلغ : 25139،95 درهما تعويضا مدنيا صافيا على مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادث الواقع لهما بتاريخ 30/07/2023 ، و الكل مع شمول 50 % من المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم، وتحميل الطرف المحكوم عليه

الصائر ، و برفض باقي الطلبات

الوقائع

بناء على محضر الضابطة القضائية رقم 1165 م ح س المنجز بتاريخ 23-01-2024 من طرف شرطة فاس منطقة فاس الجديد دار الدبيبغ والذي يستفاد منه أنه بتاريخ : 2023.12.16 على الساعة 16 و 30 دقيقة تمت معاينة حادثة سير جسمانية بشارع محمد السلاوي طرفيها : - 1-

سيارة من نوع هيونداي بيكوب رقم لوحتها -15 1 98997 كانت يسوقها المتهم رشيد الحرزلي - 2 و دراجة نارية نوع هايلاند رقم 15-056489 يتولى سياقتها عبد الالاه زروال
في الوقت الذي كان فيه سائق الدراجة النارية نوع HIGHLAND قادما من جهة مدارة محمد الخامس وجهه نحو مدارة المنصور وأثناء سيره بشارع محمد السلاوي وعلى مستوى مقهى اسطور اصطدم بالباب الأمامية اليسرى للسيارة نوع هيونداي بيكوب والتي كان سائقها متوقفا يمين الطريق وفتح الباب دون اخد الاحتياط، حيث ومن جراء الحادثة أصيب الدراجي بأضرار بدنية و ادلى بشهادة طبية أمد العجز بها 24 يوما

وعند الاستماع للمتهم تمهيديا صرح أنه توقف على مستوى شارع محمد السلاوي وجهته صوب مدارة المنصور وعندما فتحت الباب الأمامية اليسرى شيئا ما تفاجأ بسائق دراجة نارية كان قائما خلفه بسرعة يصطدم بها دون ترك مسافة الأمان.

وعند الاستماع لسائق الدراجة النارية صرح انه عندما كان يسير بشارع محمد السلاوي وعلى مستوى مقهى اسطور تفاجأ بسائق سيارة من نوع هيونداي كان متوقف يمين الطريق فتح الباب الامامية اليسرى الشيء الذي جعله يصطدم بها واسقط ارضا ومن جراء ذلك اصيب بأضرا جسمانية تصفها الشهادة الطبية المسلمة له.

وبناء على هذه الوقائع تابع السيد وكيل الملك المتهم بالمنسوب اليه اعلاه.

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى تقدم المطالب بالحق المدني بطلباته المدنية في مواجهة المتهم والمسؤول المدني وشركة التامين المدخلة في الدعوى بناء على تقرير الخبير والذي حدد بمقتضاه للضحية فروق بوعياد : عن العجز البدني الدائم في 10% والعجز المؤقت في 62 يوما والألم الجسماني ليس على جانب من الأهمية والتشويه منعدمة والذي يلتمس فيها الحكم له بتعويض اجمالي قدره مبلغ 68092،55 .

وبعد ادلاء دفاع شركة التامين بمذكرة في المرافعة والتي التمست تشطير المسؤولية ورفض طلب التعويض عن العجز الكلي المؤقت و المصاريف الطبية و إخضاع التعويضات لظهير 02/10/1984 مراعاة لنسبة المسؤولية وإعادة الخبرة وتقدم النيابة العامة بملتمسها الرامي الى الادانة واستيفاء الاجراءات اللازمة للبت في الملف أصدرت المحكمة بناء على هذه الوقائع الحكم الابتدائي موضوع هذه الدعوى الاستئنافية والمشار الى مراجعه ومنطوقه اعلاه.

وبناء على الاستئنافات اعلاه أدرجت القضية امام هذه المحكمة بآخر جلسة 04-12-2024 تخلف المتهم الأول ولا دليل على توصله بالاستدعاء، وحضر نائب شركة التأمين وأكد المذكرة

2

ملف جنحي سير استئنافي رقم : 2024-2606-3834

في المرافعة المدلى بها يلتمس فيها في الموضوع في موضوع في الدعوى العمومية فالمتهم لم ترتكب أي خطأ وان الضحية هو الذي كان يسير بسرعة مفرطة وعدم احترامه مسافة الأمان لذلك يلتمس الحكم بالبراءة وبعدم الاختصاص بالبت في الطلبات المدنية واحتياطيا حول المسؤولية جعلها كاملة على الضحية واعفاء المتهم من كل مسؤولية عن الحادثة واحتياطيا في حالة تشطيرها تحميل الدراجي اوفر نصيب منها وفي الخبرة التمس الأمر بإعادتها لعدم تقيد الخبير بالمعايير والمقاييس الواردة بمرسوم 14-01-1985 وللفرق في تقدير الأضرار اللاحقة بالضحية بين الخبير والطبيب الممثل لشركة التأمين وفي التعويضات اخضاعها لظهير 02-10-1984 مع ورفض طلب التعويض عن العجز الكلي المؤقت و عن الألم لكونها ليست على جانب

من الأهمية
حسب تقدير الطبيب ممثل شركة التأمين .

حضر نائب المطالب بالحق المدني عبد الإلاه زروال وادلى بمذكرة بها ما يفيد اداء القسط الجزافي الحكم بخبرة طبية جديدة لكون الخبير لم يعكس في تقريره حجم الأضرار اللاحقة بالضحية واحتياطيا تأييد الحكم المستأنف مع تعديله بالرفع من التعويض الى الحد المطلوب ابتدائيا والاستجابة لطلب التعويض عن الخسائر المادية.

التمس السيد الوكيل العام تأييد الحكم الابتدائي فتقرر حجز القضية للمداولة لجلسة

2024/12/18

بعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل حيث قدمت الإستئنافات داخل الأجل القانوني ووفق الشكليات المتطلبة قانونا لذلك فهي مقبولة شكلا.

في الموضوع في الدعوى العمومية :

حيث إن الحكم المستأنف قضى بإدانة المتهم من أجل المنسوب اليه، استنادا إلى محضر الضابطة القضائية المتضمن لتصريحات الأطراف والمعزز بالرسم البياني لمخطط الحادثة التي كانت بسبب عدم الاحتياط وعدم الانتباه وعدم مراعاة التزامات السلامة والحيطة، خاصة فتح الباب جهة الطريق دون التأكد من خلو العربات عبر المرأة العاكسة طبقا للمادة 49 من المرسوم الصادر بتاريخ 29-09-2010 التي تمنع السائق او راكب المركبة النزول منها أو فتح أحد ابوابها دون التأكد مسبقا من امكانية القيام بذلك دون خطر، مما تسبب في حادثة سير بأضرار بدنية ترتب عليها عجز مؤقت اقل من 30 يوم للضحية حسب الشهادة الطبية المسلمة لها مما يكون معه الفعل المنسوب اليه ثابت في حقه، كما ان العقوبة المحددة مناسبة للأفعال المقترفة من طرف المتهم بالنظر لدرجة خطورتها وشخص المتهم المرتكب للفعل الاجرامي ويكون بذلك الحكم الابتدائي جاء معللا تعليلا قانونيا سليما مما يتعين تأييده من حيث الادانة والعقوبة. وحيث يتعين تحميل المتهم الصائر وتحديد مدة الاكراه البدني في الأدنى.

في الدعوى المدنية

في المسؤولية حيث إن إدانة المتهم من اجل المنسوب اليه وفق التعليل اعلاه في الدعوى العمومية يستتبع مسؤوليته مدنيا عن الأضرار اللاحقة بالغير مادامت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر علاقة مباشرة وثابتة طبقا لمقتضيات الفصل 78 من ق ل ع.

حيث إن محكمة الدرجة الأولى جعلت مسؤولية الحادثة كاملة على المتهم.

وحيث ان المتهم تسبب في وقوع الحادثة بسبب عدم مراعاة التزامات السلامة والحيطة خاصة منها فتح الباب جهة الطريق دون التأكد من خلو العربات وفق التفصيل الوارد بالدعوى العمومية مما يكون هو المسؤول الوحيد عن الحادثة، فيما الضحية لم يرتكب أي خطأ ساهم به في ارتكاب

3

ملف جنحي سير استئنافي رقم : 3834-2606-2024

الحادثة بحكم ان السيارة متوقفة على جانب الطريق ليست في حالة سير حتى يلزم بمراقبة حركة سيرها.

وحيث إن محكمة الاستئناف بعد دراستها لظروف الحادثة وتقديرها لأسبابها تبين لها ان المسؤولية تم تقديرها تقديرا مناسبا مما يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بهذا الخصوص.

في الخبرة الطبية: حيث إن الخبرة الطبية المعتمدة ابتدائيا تم انجازها وفق الشكليات المتطلبة قانونا بحضور الطبيب ممثل شركة التأمين ومن حيث الموضوع خلص الى تحديد نتائج موضوعية ومناسبة لنوعية الإصابات العالقة بالضحية انطلاقا من الملف الطبي والتقرير المفصل بالخبرة ومحترمة للمعايير المنظمة لتحديد نسب العجز الواردة في مرسوم 14-01 1985 مما يتعين تأييد الحكم الابتدائي لما اعتمد على نتائجها في احتساب التعويضات للضحية.
في التعويض

حول التعويض عن العجز الكلي المؤقت وحيث ان المطالب بالحق المدني بالرجوع لهويته يعمل جباص يعتمد في كسبه اليومي على مجهوده مما يكون خلال فترة العجز المؤقت فقد كسبه اليومي لذلك فهو محق في التعويض عنه مادام انه لم يثبت للمحكمة بدليل انه خلال هذه الفترة كان له دخل او كسب مهني و يكون بذلك ما جاء في الدفع المثار بشأنه غير مؤسس ويتعين رده وتأييد الحكم الابتدائي بخصوصه.

حيث إن المحكمة بعد مراجعتها للعمليات الحسابية تبين لها أن الحكم المستأنف احترم جميع القواعد المنصوص عليها في احتساب التعويض كما هو منظم في ظهير 02/10/1984 وطبقه تطبيقا سليما انطلاقا من الحد الأدنى للدخل وسن الضحية بتاريخ الحادثة والرأسمال المقابل لهما بالجدول الملحق بالظهير ونتائج الخبرة الطبية غير ان مجموع التعويض لم يكن صحيحا .

فالمطالب بالحق المدني استحق عن العجز الدائم 18540 ، العجز المؤقت 1574,63 ، الألم الجسماني 6472,95 + ، المصاريف الطبية 127 + ، الخسائر المادية اللاحقة بالدراجة 2000

فيكون مجموع التعويض هو 28714,58 درهم وليس 25139 درهم كما ورد بالحكم الابتدائي مما يتعين الرفع من التعويض الى المبلغ المستحق.

وحيث يتعين تأييد الحكم المستأنف في باقي ما قضى به والتي لم تكن محل طعن ولارتكازه على أساس قانوني سليم.

وحيث يتعين تحميل شركة التأمين والمطالب بالحق المدني صائر استئناف الدعوى المدنية على النسبة.

لهذه الأسباب

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه والمواد 7 وما يليه - 253 - 286-287-290 - 297-300-308-314 -/02/10 348-349 - 362- إلى 367 - 396 إلى 414-636- الى 638 من قانون المسطرة الجنائية وظهير .1984

حكمت المحكمة علنيا نهائيا غيابيا في حق المتهمين و حضوريا في حق المطالب بالحق المدني و شركة التأمين.

في الشكل بقبول جميع الاستئنافات

في الموضوع: تأييد الحكم المستأنف مع تعديله بالرفع من التعويض المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني الى مبلغ هو 28714,58 درهم وتحميل المتهم صائر استئناف الدعوى العمومية وتحديد مدة الاكراه البدني في الأدنى وتحميل شركة التأمين والمطالب بالحق المدني صائر استئناف الدعوى المدنية على النسبة.

4

.....

.....

محكمة النقض

20250/6/12/2016

2019/119

2019-01-29

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهمين من جنحة النصب بعلة أنهم فوتوا حظوظهم في الرسم العقاري بطريقة قانونية، والحال أن عدم تسجيل المطالبين بالحق المدني لحقوقهم بنفس الرسم ناتج حسبما يستشف من وقائع القضية عن شرائهم بقعا أرضية قبل تجزئة الأرض، دون أن تبحث فيما إذا كان المتهمون بعد وفاة موروثهم البائع عالمين ببيع البقع الأرضية المذكورة وثبوت نيتهم الإجرامية في تفويتها بقصد الاستفادة المالية من ذلك والإضرار بحقوق المطالبين بالحق المدني، وأن تحيط بجميع معطيات وملابسات الواقعة،

ومناقشة تصريحات الشاهدين المستمع إليهما أمام قاضي التحقيق، اللذين أفادا أنهما اشتريا من المتهمين الأرض موضوع النزاع بالنيابة عن زوجتيهما، وبأن هذه الأرض كانت تضم مجموعة من البنايات يقطنها أشخاص في إطار غير مهيكل اقتنوها من والد المتهمين قيد حياته على أساس إبقاء أصحاب المنازل بمنازلهم وتفويتها لهم مجانا وعددهم أربعة عشر شخصا وإفراغ أصحاب الإسطبلات، وأن تستمع إلى مصرح محضر الشرطة القضائية الوسيط في عملية البيع الذي أفاد بأنه قبل إتمام البيع أجريت معاينة بمكان تواجد العقار بحضور المتهمين اللذين أكدا خلال المعاينة أن العقار يضم بنايات في ملكية أصحابها، لتستخلص في ضوء كل ما ذكر ومن باقي وثائق الملف ثبوت أو عدم ثبوت عناصر فصل المتابعة، مما يكون معه قرارها غير مرتكز على أساس. إن المحكمة لما استندت إلى مقتضى الفصل 540 من القانون الجنائي الذي ينص على أنه يعد مرتكبا لجريمة النصب من استعمل الاحتيال ليوقع شخصا في الغلط بتأكيدات خادعة أو إخفاء وقائع صحيحة أو استغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره وبدفعه بذلك على أعمال تمس مصالحه أو مصالح الغير المالية، بقصد الحصول على منفعة مالية له أو لشخص آخر، بمعنى أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الفاعل (مستعمل النصب) وبين الضحية الذي يقدم على القيام بأعمال تمس مصالحه المالية، وهو ما يتضح معه بأنه يجب أن يقوم الجاني بحَبْكِ خططه وحيله على الضحية مستعملا في ذلك الوسائل المحددة بالفصل أعلاه ليدفعه للقيام بأعمال ماسة بمصالحه المالية أو مصالح غيره. وهو ما لا محل له في النازلة إذ لا علاقة بين المتهمين والمشتكين، حيث لم يتبين أنهم نصبوا عليهم مباشرة ودفعوهم للقيام بأعمال مست مصالحهم المالية، في حين أن البيع الذي أبرمه المتهمون مع الغير أضر مباشرة بالمصالح المالية للمشتكين ما دام أنه انصب على أرض سبق لمورثهم بيعها لهم بدون تجزئتها ولم يتمكنوا من تسجيل عقودهم في الرسم العقاري، فضلا عن كون جنحة النصب تتحقق بمجرد الإضرار بمصالح المجني عليه من فعل الاحتيال ولا يشترط أن يقع الاحتيال مباشرة من الجاني على المجني عليه خلافا لما ذهب إليه القرار، وبعدم مراعاتها لما ذكر أعلاه لم تبن قضاءها على أساس وأضفت على قرارها عيب فساد التعليل ونقصانه المنزل منزلة انعدامه.

.....

.....

نشرة قرارات المجلس الأعلى .

حوادث السير

القرار عدد 69

الصادر بتاريخ 21 يناير 2010

في الملفين المضمومين عدد 69-1563/6/11/2009

حادثة سير

- تعويض - ضرر جسماني - مواصلة الدعوى من طرف الورثة.

إن التعويض عن الضرر الجسماني المتمثل في الجروح الناتجة عن الحادثة إنما هو حق شخصي، يتوجب إثبات أن الضحية الهالك طالب به قيد حياته، ولا يمكن لورثته أن يحلوا محله في ممارسته ويتقدموا بمطالبهم في إطار الدعوى المدنية التابعة التي تعتبر دعوى استثنائية تحكمها مقتضيات المادة 7 من قانون المسطرة الجنائية.

الأساس القانوني:

رفض الطلب

" يرجع الحق في إقامة الدعوى المدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن جناية أو جنحة أو مخالفة، لكل من تعرض شخصيا لضرر جسماني أو مادي أو معنوي تسببت فيه الجريمة مباشرة".

المملكة المغربية

(الفقرة 1 من المادة 7 من قانون المسطرة الجنائية للسلطة القضائية

باسم جلالة الملك

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني ورثة وأولاده محمد وعبد الهادي وعيد الكبير وإدريس بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ الحسين وهم حادة وخديجة وعائشة لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 19/11/2008 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية الحوادث السير بها بتاريخ 10/11/2008 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي في الدعوى العمومية وإلغائه فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة والحكم من جديد بعدم قبولها وتحميل الظنين صائر استئنافه والمطالبين بالحق المدني صائر باقي الاستئنافات.

إن المجلس (محكمة النقض)

بعد أن تلت السيدة المستشارة فاطمة بوخريس التقرير المكلفة به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته.

156

وبعد ضم الملفات للارتباط.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) .

في شأن وسيلتي النقض مجتمعتين المتخذتين من انعدام التعليل وخرق الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية والفصل 189 من ق.ل.ع، ذلك أن طبيعة الدعوى في حد ذاتها لها شق في الدعوى العمومية والشق الثاني في الدعوى المدنية التابعة والمحكمة عللت بالفصل 7 من قانون المسطرة الجنائية، ولم تناقش متى نشأ هذا الحق وهل تم اكتسابه فور نشوئه أو هناك أسباب أخرى تستلزم تطبيق الفصل 189 من ق.ل.ع، وأن الحق ينشأ مع الفعل غير المشروع في الضرر وقيام أركان المسؤولية وليس بإقامة الدعوى للمطالبة به، وأن حق التعويض عن الضرر الذي نشأ قبل الوفاة يدخل في ذمته المالية أي أصبح مكتسبا له فور وقوع الفعل الموجب له، وبذلك فإنه يدخل في حكم طبيعة المتروك وأن العارضين أثبتوا أنهم ذوو حقوقه وأن حقهم مكفول بمقتضيات الفصل 189 من قانون الالتزامات والعقود، وأن القرار طبق الفصل 7 من قانون المسطرة الجنائية تطبيقا خاطئا كما أن القرار غير معلل من الناحية الواقعية عندما نص على أن وفاة مورث العارضين كان بتاريخ 27/1/2005 وأن المتابعة لم تتم إلا بتاريخ 20/6/2006 أي بعد الوفاة بما يزيد عن سنة، لكن السؤال الذي يجب طرحه هل الحق نشأ بمجرد الحادثة وأصبح ملكا لمورث العارضين وبذلك فهل للعارضين سلطة المتابعة ؟ وما هو موجب التعليل عندما أسس حقا واكتسبه وأصبح لمورث العارضين فهذا الحق أصبح مالا قابلا للانتقال عن طريق الإرث، والطاعنين أحق به ولهم الصفة في المطالبة به تماشيا مع أحكام المادة 189 من قانون الالتزامات والعقود التي تقر نظرية الحقوق المكتسبة، مما يعرض القرار للنقض.

لكن

حيث إن التعويض عن الضرر الجسماني المتمثل في الجروح الناتجة عن الحادثة إنما هو حق شخصي لم يثبت من وثائق الملف أن الضحية الهالك طالب به قيد حياته، ولا يمكن لورثته أن يحلوا محله في ممارسته ويتقدموا بمطالبهم في إطار الدعوى المدنية التابعة التي تعتبر دعوى استثنائية تحكمها مقتضيات المادة السابعة من قانون المسطرة الجنائية والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض للطاعنين وقضت من جديد بعدم قبول دعواهم بتعليلها الذي أوردت فيه: << أن الهالك الحسين لم يسبق له أن تنصب طرفا مدنيا للمطالبة بالتعويض الناتج عن إصابته بجروح في إطار الدعوى المدنية التابعة إلى أن توفي بتاريخ 27/1/2005 في حين أن متابعة مرتكب الحادث من أجل الجرح خطأ تمت في 20/6/2006 أي بعد الوفاة بما يزيد عن سنة وأن مقتضيات المادة 7 من قانون المسطرة الجنائية تحصر حق المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن الجريمة مباشرة لكل من لحقه شخصيا ضرر مادي أو معنوي تسببت فيه الجريمة دون الأغيار أو الورثة، تكون قد

ركزت قرارها على أساس قانوني وعللته تعليلا كافيا ولم تخرق المقتضيات المحتج بها في شيء، والوسيلتان على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) برفض الطلب.

الرئيس السيدة السعدية الشياظمي - المقرر : السيدة فاطمة بوخريس.

.....
....

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).
المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.
صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025
وفق تعديلات:
• القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛

الباب الرابع: الدعوى المدنية
المادة 7
يرجع الحق في إقامة الدعوى المدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن جناية أوجنحة أومخالفة، لكل من تعرض شخصيا لضرر جسماني أومادي أو معنوي تسببت فيه الجريمة مباشرة.
يمكن للجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة والحاصلة على إذن بالتقاضي من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل حسب الكيفيات التي يحددها نص تنظيمي أن تنتصب طرفا مدنيا، إذا كانت قد تأسست بصفة قانونية منذ أربع سنوات قبل ارتكاب الفعل الجرمي، وذلك في حالة إقامة الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة أو الطرف المدني بشأن جريمة تمس مجال اهتمامها المنصوص عليه في قانونها الأساسي.
غير أنه، بالنسبة للجمعيات المذكورة والتي تعنى بقضايا مناهضة العنف ضد النساء، حسب قانونها الأساسي، فإنه لا يمكنها أن تنتصب طرفا إلا بعد حصولها على إذن كتابي من الضحية.
يمكن للدولة وللجماعات الترابية أن تتقدم بصفتها طرفا مدنيا، لمطالبة مرتكب الجريمة بأن يرد لها المبالغ التي سبق لها دفعها لموظفين أولذوي حقوقهم طبقا للقانون الجاري به العمل.
المادة 8

يمكن أن تقام الدعوى المدنية ضد الفاعلين الأصليين أو المساهمين أو المشاركين في ارتكاب الجريمة، وضد ورثتهم أوالأشخاص المسؤولين مدنيا عنهم.

المادة 9

يمكن إقامة الدعوى المدنية والدعوى العمومية في آن واحد أمام المحكمة الزجرية المحالة إليها الدعوى العمومية.

تختص هذه المحكمة سواء كان المسؤول عن الضرر شخصا ذاتيا أو اعتباريا خاضعا للقانون المدني. كما تختص بالنظرفي القضايا المنسوبة لأشخاص القانون العام في حالة ما إذا كانت دعوى المسؤولية ناتجة عن ضرر تسببت فيه وسيلة من وسائل النقل.

المادة 10

يمكن إقامة الدعوى المدنية، منفصلة عن الدعوى العمومية، لدى المحكمة المدنية المختصة.

غير أنه يجب أن توقف المحكمة المدنية البت في هذه الدعوى إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى العمومية إذا كانت قد تمت إقامتها.

المادة 11

لا يجوز للطرف المتضرر الذي أقام دعواه لدى المحكمة المدنية المختصة أن يقيمها لدى المحكمة الزجرية.

غير أنه يجوز له ذلك إذا أحالت النيابة العامة الدعوى العمومية إلى المحكمة الزجرية قبل أن تصدر المحكمة المدنية حكمها في الموضوع.

المادة 12

إذا كانت المحكمة الزجرية تنظرفي الدعوى العمومية والدعوى المدنية معا، فإن وقوع سبب مسقط للدعوى العمومية يترك الدعوى المدنية قائمة، وتبقى خاضعة لاختصاص المحكمة الزجرية مع مراعاة مقتضيات المادة 14 أدناه.

المادة 13

يمكن للطرف المتضرر أن يتخلى عن دعواه المدنية أو يصالح بشأنها أو يتنازل عنها دون أن يترتب عن ذلك انقطاع سيرالدعوى العمومية أو توقفها، إلا إذا سقطت هذه الدعوى تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة، مع مراعاة مقتضيات المادة 372 والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 461 من هذا القانون.

المادة 14

تتقادم الدعوى المدنية طبقا للقواعد المعمول بها في القانون المدني.

إذا تقادمت الدعوى العمومية فلا يمكن إقامة الدعوى المدنية إلا أمام المحكمة المدنية.

.....

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 74 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 18

القرار عدد 1746
الصادر بتاريخ 18 أبريل 2011
في الملف المدني عدد 1111/1/7/2009

التعويض عن حوادث السير
- المطالبة بالتعويض عن الأضرار البدنية من طرف ورثة المصاب.
المطالبة بالتعويض عن الأضرار البدنية الناتجة عن حادثة سير تنصب على حق شخصي مرتبط بالمتضرر، الذي له وحده الحق في إقامة الدعوى للمطالبة بالتعويض عنه، مادام هذا الحق لا يعد حقا ماليا ينتقل عن طريق الإرث، وبالتالي ليس من حق ورثته المطالبة بالتعويض المذكور، إلا إذا كان موروثهم قد رفع الدعوى قيد حياته، فيبقى لهم الحق في مواصلتها.
نقض وإحالة
باسم جلالة الملك
حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار عدد 1576/08 الصادر بتاريخ 10/11/2008 عن محكمة الاستئناف بفاس في الملف رقم 1017/08/4 المطعون فيه
بالنقض أن المطلوبين ورثة حميد (ن) المذكورين أعلاه تقدموا بمقال افتتاحي للدعوى أمام المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 4/7/2007 عرضوا فيه أنه بتاريخ 5/7/2005 تعرض مورثهم لحادثة سير عندما كان يسوق سيارة أجرة حيث اصطدم به المطلوب حضوره سعد (ب) فأصيب بأضرار وصفتها الشهادة الطبية، وقد توفي بعد ذلك، وأنهم تقدموا بطلب التعويض خلال
المسطرة الجنحية فأمرت المحكمة بإجراء خبرة على الملف الطبي للهالك وحدد الخبير المنتدب نسبة العجز الجزئي الدائم في 12% بعد عجز كلي مؤقت لمدة 45 يوما ملتمسين الحكم لهم بمبلغ 30614.20 درهم وإحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء، وبعد جواب شركة التأمين وتمام الإجراءات، قضت المحكمة بتحميل المدعى عليه سائق السيارة نوع فياط سعد (ب) أربعة أخماس مسؤولية الحادث، والحكم على المسؤولة لبنى (ق) بأدائها لفائدة المدعين تعويضا عن الأضرار
اللاحقة بمورثهم إثر حادثة 5/7/2005 مع إحلال شركة التأمين الملكية الوطنية للتأمين محل مؤمنها في الأداء بحكم استأنفته شركة التأمين،
وبعد المناقشة أصدرت محكمة الاستئناف بفاس قرارها المشار إليه أعلاه والقاضي بتأييد الحكم المستأنف وهو القرار المطعون فيه بالنقض.
في وسيلتي الطعن مجتمعتين:
حيث تعيب الطاعنة القرار المطعون فيه بسوء التعليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس قانوني وخرق حجية الأمر المقضي

به، ذلك أن الطاعنة تقدمت بدفع أساسي وهو انعدام صفة المطلوبين لتقديم دعوى المطالبة بالتعويض عن ضرر شخصي لحق بموروثهم
أثناء حياته إلا أن المحكمة ردت هذا الدفع بتعليل مفاده "أن من مات على حق فلورثته"، في حين أن موروث المطلوبين لم يثبت له حق في التعويض ولم يتقدم بدعواه من أجل المطالبة بهذا التعويض حتى يمكن لورثته أن يطالبوا بمواصلة المطالبة بهذا الحق، وأن الحكم الجنحي الابتدائي الصادر بتاريخ 9/1/2007 في الملف الجنحي عدد 1396/2005 ، صرح بعدم قبول تدخل المطلوبين في النقض شكلا بعلة أن الطلب قدم
من طرفهم بتاريخ 1/11/2005 في حين أن موروثهم توفي في 4/10/2005 وأن التعويض عن الضرر الناتج عن جريمة هو حق شخصي طبقا لمقتضيات الفصل 7 من قانون المسطرة الجنائية وأن الضحية توفي قبل تقديم الطلب، وهذا يعني أن هذا الحكم أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي لم يعد لهم الحق في تقديم دعوى جديدة للمطالبة
بنفس الشيء، وأن القرار المطعون فيه جاء لذلك سيء التعليل وخارقا لمبدأ حجية الأمر المقضي به ملتمسة نقضه.
حيث صح ما عابته الطاعنة على القرار المطعون فيه، ذلك أن المطالبة بالتعويض عن الأضرار البدنية الناتجة عن حادثة سير تنصب
على حق شخصي مرتبط بالمتضرر الذي له وحده الحق في إقامة الدعوى للمطالبة بالتعويض عنه ما دام هذا الحق لا يعد ذا طابع مالي قابل للانتقال عن طريق الإرث، وأن الورثة لا حق لهم في المطالبة بالتعويض المذكور، إلا إذا كان موروثهم قد تقدم بدعوى قيد حياته فلهم الحق في مواصلتها، وبالتالي فإن رفعهم للدعوى باسمهم للمطالبة بحق شخصي متعلق بموروثهم عديمة السند وغير مقبولة، وأن محكمة الموضوع لما قبلتها بعلة "أن من مات عن حق فلورثته" تكون قد
أساءت تطبيق هذه القاعدة وعرضت قرارها للنقض.

لأجله
قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بجميع غرفه بنقض القرار المطعون فيه.
الرئيس: السيد عبد العلي العبودي رئيس الغرفة الأولى – المقرر:
السيد سعد غزيول برادة - رؤساء الغرف: السيدة الباتول الناصري
رئيسة الغرفة التجارية، السيد إبراهيم بحماني رئيس غرفة الأحوال الشخصية والميراث، السيد أحمد حنين رئيس الغرفة الإدارية، السيدة مليكة بنزاهير رئيسة الغرفة الاجتماعية، السيد الطيب أنجار رئيس
الغرفة الجنائية - المحامي العام: السيدة فاطمة الحلاق.

.....

.....

.....

.....

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.

صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025

وفق تعديلات:

• القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛

الباب الرابع: الدعوى المدنية

المادة 7

يرجع الحق في إقامة الدعوى المدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن جناية أوجنحة أومخالفة، لكل من تعرض شخصيا لضرر جسماني أومادي أو معنوي تسببت فيه الجريمة مباشرة.

يمكن للجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة والحاصلة على إذن بالتقاضي من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل حسب الكيفيات التي يحددها نص تنظيمي أن تنتصب طرفا مدنيا، إذا كانت قد تأسست بصفة قانونية منذ أربع سنوات قبل ارتكاب الفعل الجرمي، وذلك في حالة إقامة الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة أو الطرف المدني بشأن جريمة تمس مجال اهتمامها المنصوص عليه في قانونها الأساسي.

غير أنه، بالنسبة للجمعيات المذكورة والتي تعنى بقضايا مناهضة العنف ضد النساء، حسب قانونها الأساسي، فإنه لا يمكنها أن تنتصب طرفا إلا بعد حصولها على إذن كتابي من الضحية.

يمكن للدولة وللجماعات الترابية أن تتقدم بصفتها طرفا مدنيا، لمطالبة مرتكب الجريمة بأن يرد لها المبالغ التي سبق لها دفعها لموظفين أولذوي حقوقهم طبقا للقانون الجاري به العمل.

المادة 8

يمكن أن تقام الدعوى المدنية ضد الفاعلين الأصليين أو المساهمين أو المشاركين في ارتكاب

الجريمة، وضد ورثتهم أوالأشخاص المسؤولين مدنيا عنهم.

المادة 9

يمكن إقامة الدعوى المدنية والدعوى العمومية في آن واحد أمام المحكمة الزجرية المحالة إليها الدعوى العمومية.

تختص هذه المحكمة سواء كان المسؤول عن الضرر شخصا ذاتيا أو اعتباريا خاضعا للقانون المدني. كما تختص بالنظرفي القضايا المنسوبة لأشخاص القانون العام في حالة ما إذا كانت دعوى المسؤولية ناتجة عن ضرر تسببت فيه وسيلة من وسائل النقل.

المادة 10

يمكن إقامة الدعوى المدنية، منفصلة عن الدعوى العمومية، لدى المحكمة المدنية المختصة.

غير أنه يجب أن توقف المحكمة المدنية البت في هذه الدعوى إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى العمومية إذا كانت قد تمت إقامتها.

المادة 11

لا يجوز للطرف المتضرر الذي أقام دعواه لدى المحكمة المدنية المختصة أن يقيمها لدى المحكمة الزجرية.

غير أنه يجوز له ذلك إذا أحالت النيابة العامة الدعوى العمومية إلى المحكمة الزجرية قبل أن تصدر المحكمة المدنية حكمها في الموضوع.

المادة 12

إذا كانت المحكمة الزجرية تنظرفي الدعوى العمومية والدعوى المدنية معا، فإن وقوع سبب مسقط للدعوى العمومية يترك الدعوى المدنية قائمة، وتبقى خاضعة لاختصاص المحكمة الزجرية مع مراعاة مقتضيات المادة 14 أدناه.

المادة 13

يمكن للطرف المتضرر أن يتخلى عن دعواه المدنية أو يصالح بشأنها أو يتنازل عنها دون أن يترتب عن ذلك انقطاع سيرالدعوى العمومية أو توقفها، إلا إذا سقطت هذه الدعوى تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة، مع مراعاة مقتضيات المادة 372 والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 461 من هذا القانون.

المادة 14

تتقادم الدعوى المدنية طبقا للقواعد المعمول بها في القانون المدني.

إذا تقادمت الدعوى العمومية فلا يمكن إقامة الدعوى المدنية إلا أمام المحكمة المدنية.

.....

.....

القضائي ص 30

القرار عدد 2493
الصادر بتاريخ 24 ماي 2011
في الملف المدني عدد 4284/1/7/2009

التعويض عن حوادث السير - إثبات الكسب المهني - الخبرة بدل التصريح الضريبي.
يمكن اللجوء إلى الخبرة الحسابية لتحديد الكسب المهني للمصاب في حادثة سير والمعتمد عليه في تقدير التعويض المستحق له طبقا لمقتضيات ظهير 2/10/1984، ولا يقدح في الخبرة ما وقع التصريح به من طرف المصاب أمام إدارة الضرائب من خسارة خلال سنة الحادثة باعتباره حدثا عارضا لا يعبر عن الوضعية الحقيقية لنشاطه المهني الدائم.
رفض الطلب
باسم جلالة الملك
حيث يؤخذ من وثائق الملف، ومن القرار المشار إليه أعلاه أن المطلوب في النقض أحمد (د) تقدم بمقال أمام المحكمة الابتدائية بسلا بتاريخ 20/6/2005، يدعي فيه أنه تعرض لحادثة سير بتاريخ 4/5/2001 تسبب فيها شخص مجهول لاذ بالفرار ولم يتعرف على اسمه وعنوانه والتمس الحكم لفائدته بمبلغ 5010.74 درهما عن الأضرار اللاحقة بسيارته وبإجراء خبرة طبية لتحديد الأضرار البدنية اللاحقة به، وتحميل سائق السيارة اجملهول كامل المسؤولية وإحلال صندوق مال الضمان في الأداء، وبتاريخ 17/02/2006 تقدم المسمى عمار (ب) بمذكرة جواب أوضح فيها أنه باع سيارته من نوع مرسيدس قبل وقوع الحادث، وبعد إجراء الخبرة وانتهاء المناقشة قضت المحكمة الابتدائية بتحميل الحارس القانوني للسيارة المتسببة في الحادث كامل المسؤولية، وبالمصادقة على تقريري الخبرة الحسابية والطبية، والحكم على المدعى عليه المسؤول المدني عمار (ب) لفائدة المدعي أحمد (د) مبلغ 121498.64 درهما تعويضا عن الأضرار اللاحقة به

وبسيارته، وإحلال شركة التأمين "أطلنطا" محله في الأداء وإخراج صندوق ضمان حوادث السيارات من الدعوى والنفاذ المعجل في حدود الثلث وبسريان الفوائد

القانونية من تاريخ الحكم، وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف مع تعديله برفع التعويض إلى مبلغ 162899.39 درهما، وهذا هو القرار المطلوب نقضه بوسيلتين أجاب عنهما المطلوب في النقض والتمس رفض الطلب.

في شأن الوسيلتين الأولى والثانية: حيث تنعى الطالبة على القرار المطعون فيه خرقه للمادتين 6 و7 من ظهير 2/10/1984 وانعدام التعليل وتحريف الوقائع، ذلك أن الوثائق المدلى بها إلى الخبير تؤكد أن الضحية صرح أمام إدارة الضرائب بأنه تكبد خسائر في تجارته سنة 2001 وهي السنة التي وقعت فيها الحادثة، ومعنى هذا أنه لم يكن يتوفر على كسب مهني خلال هذه السنة، وبهذا يجب اعتبار كسبه المهني مساويا للمبلغ الأدنى للأجر، ومن جهة أخرى فإنها نازعت في الخبرة على أساس أنها جاءت غير مطابقة للمادتين المذكورتين، في حين أشارت المحكمة في القرار إلى أن المنازعة تتعلق بعدم حضورية الخبرة وفي هذا تحريف للوقائع، وأن تحقيق الدعوى يجب ألا يخرج عن الوثائق المدلى بها.

لكن، حيث إن الخبرة من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير المحكمة، ولا رقابة عليها إلا فيما تسوقه من علل لتأسيس قضائها، وإذ هي اعتبرت أن الخبرة الحسابية التي أمرت بها جاءت مطابقة لمقتضيات ظهير 2/10/1984 وتتضمن من العناصر الواقعية ما يسمح بتحديد الكسب المهني للضحية، تكون قد قدرت الخبرة المذكورة تقديرا سائغا يبرر ما انتهت إليه ولا يقدح فيها ما وقع التصريح به أمام إدارة الضرائب من خسارة خلال سنة الحادثة، باعتباره حدثا عارضا لا يعبر عن الوضعية الحقيقية للنشاط المهني الدائم، مما يجعل الوسيلتين بدون جدوى.

لـهـذه الأسـبـاب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) برفض الطلب.

الرئيس: السيد بوشعيب البوعمري – المقرر: السيد أحمد الحضري – المحامي العام: السيد الحسن البوعزاوي.

.....

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 73 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 79

القرار عدد 545

الصادر بتاريخ 8 فبراير 2011

في الملف المدني عدد 3902/1/7/2009

مسؤولية تقصيرية
- مسؤولية حارس الشيء- الإعفاء من المسؤولية.
إن مناط مسؤولية الحارس القانوني للشيء هو الضرر الذي يصيب الغير بفعل هذا الشيء، والضرر يعتبر ناشئا عنه إذا تدخل الشيء تدخلا
إيجابيا في حدوثه، أما إذا كان دور الشيء سلبيا ودون أثر فاعل في حصول النتيجة الضارة فإن الحارس لا يتحمل أي تبعية.
رفض الطلب

باسم جلالة الملك
حيث يستفاد من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بسطات بتاريخ 25/11/2008 في الملف عدد 172/08/10 أن الطاعن تقدم بمقال أمام المحكمة الإبتدائية بنفس المدينة عرض فيه أنه بتاريخ 27/6/2005 تعرض لحادثة سير تسبب فيها المدعى عليه أزعمي عبد الله بواسطة سيارة نوع فورد رقم أ/ب25818/ مؤمن عليها لدى شركة التأمين سينا ملتمسا إحالته على خبرة طبية مع حفظ حقه في تقديم طلباته على ضوئها واعتبار المدعى عليه مسؤولا مدنيا وإحلال شركة التأمين المذكورة محله في الأداء، وبعد إجراء الخبرة وتمام الإجراءات صدر حكم يقضي بتحميل سائق الدراجة الهوائية ثلاثة أرباع المسؤولية وإبقاء الربع على عاتق سائق السيارة فورد وأدائه للمدعى تعويضا إجماليا قدره 44.965,97 درهم والكل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين سينا محله في الأداء وبرفض باقي الطلبات استأنفته هذه الأخيرة أصليا والطالب فرعيا أمام محكمة الإستئناف المذكورة التي ألغت الحكم المستأنف والحكم تصديا برفض الطلب وهو القرار المطعون فيه .

في وسيلة النقض :
حيث ينعى الطاعن على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل ذلك أن المحكمة قضت برفض الطلب مع أن الحارس للسيارة لم يثبت أنه قام بما هو ضروري لمنع وقوع الضرر الأمر الذي يجعل الشرطين المترتبين للإعفاء المنصوص عليهما في الفصل 88 من قانون الالتزامات والعقود غير متوفرين، كما أن السائق ملزم بأن يسير حسبما تقتضيه أصول السير والجولان التي يوجد فيها طبقا للفصل 32 من ظهير 24/1/1953، وبالتالي فإن المحكمة لما حملته كامل المسؤولية بالرغم من ذلك يجعل قرارها معرضا للنقض.
لكن، حيث إن مناط مسؤولية الحارس القانوني للشيء هو الضرر الذي يصيب الغير بفعل هذا الشيء، والضرر يعتبر ناشئا عنه إذا تدخل تدخلا إيجابيا

في حدوثه، أما إذا كان دور الشيء سلبيا ودون أثر فاعل في حصول النتيجة الضارة فإن الحارس لا يتحمل أي تبعية ومحكمة الإستئناف لما بنت قضاءها بإعفاء الحارس من المسؤولية تكون قد اعتبرت تدخل السيارة كان سلبيا ولم يكن لها أي دور في حدوث الضرر يكون قرارها مرتكزا على أساس وعللته تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

لهذه الأسباب
قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) برفض الطلب.
السيد بوشعيب البوعمري رئيسا والسادة المستشارون: عائشة بن الراضي مقررة، الحسن بومريم، سعد غزيول برادة، محمد الخراز، أحمد الحضري وبمحضر المحامي العام السيد الحسن البوعزاوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة الزوهرة الحفاري.

.....

.....

وفاة الأجير أثناء الدعوى – حلول الورثة في المتابعة

القرار عدد 343

الصادر بتاريخ 28 فبراير 2013

في الملف الاجتماعي عدد 2012/2/5/694

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق القضية ومن القرار المطعون فيه أن المدعي تقدم بمقال يعرض فيه أنه شرع في العمل لدى المدعى عليه منذ 1972 كسائق للأجراء إلى أن تم طرده بصفة تعسفية في 2004/09/25 وأنه كان يتقاضى اجرة شهرية قدرها 1.200 درهم ولأجل ذلك التمس الحكم له بالتعويضات المترتبة عن ذلك وبعد جواب المدعى عليها، وفشل محاولة الصلح بين الطرفين وانتهاء الاجراءات المسطرية أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها القاضي على المدعى عليها بأدائها لفائدة المدعي تعويضات عن تكملة الحد الأدنى للأجر وعن العطلة السنوية وعن الاشعار وعن الضرر الناتج عن الطرد التعسفي، وبرفض باقي الطلبات.

استأنفه الطرفان فألغته محكمة الاستئناف فيما قضى به من تعويض عن الطرد التعسفي والحكم من جديد برفض الطلب المتعلق بهما، وتأييده في الباقي، وهو القرار موضوع الطعن بالنقض.

في شأن الوسيلة الأولى للطعن بالنقض:

يعيب الطاعن القرار المطعون فيه الخرق الجوهري للقانون، ذلك ان القرار المطعون فيه يشير في الصفحة الأولى إلى أن القرار صدر بين عبد العزيز لفضيلي العلوي وبين مجاهد الحسن في حين أن عبد العزيز الفضيلي توفي أثناء المرحلة الاستئنافية وأن دفاعه تقدم بمذكرة من أجل مواصلة الدعوى في اسم ورثته وأن ذلك ثابت من خلال ما جاء في الصفحة الرابعة من القرار التي تشير إلى أن » دفاع المستأنف أدلى بمذكرة إدلاء ومواصلة الدعوى مؤدى عنه الرسوم القضائية جاء فيها أن العارض قد وافته المنية بتاريخ 2006/12/08 فأحاط بإرثه الورثة المشار إليهم بالمذكرة وان القرار المطعون فيه لم يحترم المقتضيات المنصوص عليها بالفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، ذلك ان القرار لم يصدر باسم ورثة الهالك بل صدر باسم هذا الأخير المتوفى.

حيث صح ماعابه الطاعن على القرار المطعون فيه، ذلك أن المستأنف توفي أثناء سريان الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأدلى نائبه بتاريخ 2008/02/19 بمذكرة من أجل مواصلة الدعوى في اسم ورثته مرفقة برسم إراثة، وهو ما أكده القرار المطعون فيه من خلال إشارته في الصفحة الرابعة منه إلى ذلك، ولما كان المستأنف قد توفي وأدلى نائبه بما يثبت وفاته أمام محكمة الاستئناف والتمس مواصلة الدعوى في اسم ورثته كان على المحكمة أن تصدر قرارها في اسم الورثة، والقرار المطعون فيه لما صدر في اسم المستأنف المتوفي يكون قد أخل بمقتضيات المادة 115 وما يليها من قانون المسطرة ويبقى عرضة للنقض، وبصرف النظر عن باقي الوسائل.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين تقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة.

لهـذه الأسبـــــاب

قضت محكمة النقض بنقض وإبطال القرار المطعون فيه.

.....
.....
.....
.....

تنص الفقرة الاخيرة من المادة 393 من قانون المسطرة الجنائية، انه اذا لم يمارس المتهم حقه في التعرض وكان الحكم الغيابي قابلا للاستئناف فإنه يحق له الاستئناف داخل اجل 20 يوما.

المستجد :

في حالة انقضاء اجل التعرض: اذا لم يمارس المتهم حقه في التعرض داخل اجل عشرة ايام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم فإن الاجل يمتد لعشرة ايام اخرى من اجل ان يستأنف المتهم الحكم.

اذا مارس المتهم حقه في الاستئناف داخل اجل التعرض : فإن هذا الاستئناف يعتبر تنازلا عن التعرض.

.....
.....

.....
.....

القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

ظهير شريف رقم 1.15.110 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015)
بتنفيذ القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله و أعز أمره أننا:

بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية، كما وافق عليه مجلس النواب و مجلس المستشارين.

و حرر بتطوان في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة :

الإمضاء: عبد الإله ابن كيران.

قانون رقم 28.13

يتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

قسم تمهيدي
مجال التطبيق و تعاريف

المادة 1

يهدف هذا القانون إلى تطوير الظروف الملائمة لإجراء الأبحاث البيوطبية و ضمان شفافية هذه الأبحاث و حماية الأشخاص المشاركين فيها.

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي :

- الأبحاث البيوطبية: كل بحث أو تجربة يتم تنظيمها و إجراؤها على الكائن البشري بغرض جمع المعلومات ، تطوير المعارف الإحيائية أو الطبية أو من أجل الاستجابة لمتطلبات الصحة العمومية.صحة

يمكن أن تكون الأبحاث البيوطبية تدخلية أو غير تدخلية:

1- تكون الأبحاث البيوطبية التدخلية:

- إما أبحاثا تتضمن تدخلا طبيا لا يندرج في التكفل الطبي الاعتيادي بالأشخاص؛
- و إما أبحاثا تتضمن أخطارا أو إكراهات بسيطة و لا تتعلق بالأدوية؛
- و إما تجارب سريرية تتعلق بأدوية تجريبية أو أبحاثا سريرية تتعلق بمستلزمات طبية.

2- تكون الأبحاث غير التدخلية أو أبحاث الملاحظة:

- إما أبحاثا ترمي إلى تقييم العلاجات المألوفة عندما تنجز جميع الأعمال الطبية و تستخدم المنتجات بصورة اعتيادية، مع اللجوء إلى مساطر تشخيص أو ملاحظة إضافية أو دون اللجوء إليها؛

- و إما دراسات تهدف إلى جمع معلومات أو معطيات صحية شخصية دون تدخل مباشر على الشخص و دون منحه أي دواء، بغرض تحليلها خاصة بالاستناد إلى طرق علم الأوبئة.

- البحث البيوطبي المتعدد المراكز: البحث الذي يجرى طبقا لنفس البروتوكول في مواقع مختلفة و من قبل عدة باحثين. و يمكن أن توجد مواقع البحث في جهات مختلفة من التراب الوطني أو فوق التراب الوطني و في بلدان أخرى.

- المتعهد: الشخص الذاتي أو المعنوي الذي يأخذ المبادرة بإجراء بحث بيوطبي و يتحمل مسؤولية تنفيذه و الإشراف عليه و تمويله و يضمن احترام الالتزمات المترتبة على ذلك طبقا لأحكام هذا القانون.

- المتعهد المؤسساتي: كل شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص. لا يسعى إلى تحقيق الربح، يأخذ مبادرة إجراء بحث بيوطبي و يتحمل مسؤولية تنفيذه و الإشراف عليه و تمويله و يضمن احترام الالتزامات المترتبة على ذلك طبقا لأحكام هذا القانون.

- الباحث: الطبيب أو طبيب الأسنان، حسب الحالة، الذي يشرف على الإنجاز الفعلي للبحث البيوطبي و يراقبه و يشارك في تحليل نتائجه و نشرها.مرافق وخدمات طبية

- المتدخل: الشخص الذاتي الذي يساهم مع الباحث في إنجاز البحث البيوطبي.

- المشارك: كل شخص يجرى عليه بحث بيوطبي.

- المنتجات البيولوجية: كل عضو أو نسيج أو جزء منهما أخذ من جسم بشري، على شكل عينة، بغرض إجراء بحث بيوطبي.

المادة 2

تجرى الأبحاث البيوطبية على الأشخاص و منتجاتهم البيولوجية وفق الشروط و الكيفيات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون و النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه.

دون الإخلال بالنصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي و مع مراعاة أحكام المادة 26 أدناه، لا تسري أحكام هذا القانون على الأبحاث غير التدخلية أو أبحاث الملاحظة.

لا يجوز إجراء أبحاث بيوطبية على منتجات بيولوجية مجهولة المصدر.

المادة 3

يجب أن يخضع إنجاز كل بحث بيوطبي للمبادئ الآتية:

- احترام حياة الشخص و صحته و سلامته البدنية و النفسية و كذا كرامته و خصوصيته؛صحة
- التطوع؛
- الموافقة المتنورة و الصريحة للشخص المشارك في البحث المذكور و استقلالية قراره؛
- الطبيعة غير التجارية للجسم البشري؛
- احترام قواعد حسن إنجاز الأعمال السريرية لضمان جودة البحث البيوطبي.

لا يمكن لأي أجنبي أن يشارك في بحث بيوطبي ما لم يكن في وضعية قانونية إزاء النصوص التشريعية المتعلقة بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية و بالهجرة غير المشروعية.

قد يعجبك ايضا
منذ عام
تحميل قانون المسطرة المدنية الجديد 2026 PDF
منذ عام
طريقة احتساب التعويض طبقا ظهير 2 أكتوبر 1984 المتعلق بتعويض...
منذ عام
ظهير 2 أكتوبر 1984 المتعلق بتعويض المصابين عن حوادث السير...
القسم الأول
أحكام تتعلق بالأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

الباب الأول

الموافقة

المادة 4

يجب قبل إجراء أي بحث بيوطبي على أي شخص ومهما كانت الغاية منه، الحصول على موافقته الحرة و المتنورة و الصريحة، بعد أن يقدم له الباحث أو الطبيب الذي يمثله شفويا و بواسطة وثيقة مكتوبة باللغة التي يتواصل بها، الإيضاحات و المعلومات التي تهم على الخصوص:مرافق وخدمات طبية

- حقوقه المنبثقة عن هذا القانون؛
- الهدف من البحث و منهجيته و مدته؛
- الإكراهات و الأخطار المتوقعة؛
- المنافع المنتظرة؛
- البدائل الطبية المحتملة.

يمكن للشخص المعني أن يستعين بأي شخص من اختياره على فهم الإيضاحات و المعلومات المذكورة في الفقرة السابقة.

غير أنه إذا كان الشخص المعني في وضعية سريرية تحول دون الحصول على موافقته المسبقة، وجب طلب الموافقة المكتوبة من أحد أفراد عائلته وفقا لنفس الشروط.

يعتبر حصرا فردا من أفراد العائلة حسب مدلول هذا القانون: الزوج أو الزوجة، و في حالة عدم وجودهما، الأب أو الأم، و في حالة عدم وجودهما أحد الأبناء كاملي الأهلية أو النائب الشرعي للشخص المعني أو كافله، مع مراعاة أحكام المادة 12 أدناه.

يجب إخبار الشخص المعني بالبحث الذي يجرى عليه بمجرد ما تسمح حالته الصحية بذلك. و تصبح موافقته عندئذ ضرورية لاستكمال البحث.صحة

المادة 5

يخبر الباحث الشخص المنتظرة موافقته بحقه في رفض المشاركة في البحث المزمع إجراؤه عليه أو سحب موافقته في أي وقت و إيقاف البحث، على أن يطلع على قراره الباحث الذي يتولى إخبار المتعهد بذلك.

غير أنه، عندما يتعلق الأمر بشخص مريض، فإن إيقاف البحث لا يترتب عليه إيقاف التتبع الطبي من قبل الطبيب المعالج.مرافق وخدمات طبية

المادة 6

يجب إثبات موافقة الشخص المشارك في بحث بيوطبي، أو عند الاقتضاء موافقة أحد أفراد عائلته، و كذا سحبها بوثيقة مكتوبة و موقع عليها بصفة قانونية طبقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

تحدد أيضا بنص تنظيمي كيفيات استقطاب الأشخاص الأصحاء الذين قد يشاركون في الأبحاث البيوطبية.

الباب الثاني

حقوق الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

المادة 7

لكل شخص يشارك في بحث بيوطبي الحق في حماية حياته و صحته و لسلامته البدنية و توازنه النفسي و كرامته.صحة

و يجب على المتعهد و الباحث و المتدخلين أن يتخذوا جميع الإجراءات الكفيلة بضمان هذه الحماية، لا سيما تلك المنصوص عليها في أحكام هذا القانون و النصوص المتخذة لتطبيقه و كذا في كل نص تشريعي أو تنظيمي جاري به العمل يتعلق بحقوق الإنسان، و كذا الإجراءات التي كرستها قواعد أخلاقيات المهنة.

و يجب كذلك على المتعهد و الباحث و المتدخلين اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية التي يخلفها البحث على السلامة البدنية و التوازن النفسي للشخص المشارك في البحث.

المادة 8

يجب على المتعهد و الباحث و المتدخلين احترام حياة المشارك الشخصية و سرية المعلومات المتعلقة به.

و لهذه الغاية، يجب أن يتم جمع المعطيات الشخصية المحصل عليها أثناء إنجاز الأبحاث البيوطبية و تحليلها و حفظها و تبادلها وفق أحكام هذا القانون و أحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي و أحكام النصوص المتخذة لتطبيقهما.

المادة 9

بغض النظر عن قيام المتعهد بإرجاع المصاريف التي تحملها المشارك جراء البحث أو بالتكفل المباشر بمصاريف علاج المشارك و الكشوفات المجراة عليه و بأي نفقة أخرى ترتبت عليها زيادة في تكاليف المشارك، لا يجوز للمتعهد أن يقدم لهذا الأخير أي مقابل مالي مباشر أو غير مباشر.

غير أنه، يمكن للمتعهد أن يصرف للمشاركين تعويضا مقابل الإكراهات التي يتحملونها يحدد مبلغه الأقصى بنص تنظيمي.

يجب على المتعهد أن يقدم مجانا إلى الباحث و إلى المشاركين الأدوية التجريبية و المستلزمات الطبية التجريبية موضوع البحث.

المادة 10

يجب أن يستفيد المشاركون قبل إجراء أي بحث، من فحص سريري تليه كل الكشوفات الطبية التي تعتبر مفيدة. و لا يمكن القيام بالبحث إلا إذا خلت نتائج تلك الكشوفات من أي مانع له. و يجب أن تبلغ النتائج المذكورة قبل الشروع في البحث إلى المشارك، أو إن اقتضى الحال إلى أحد أفراد عائلته الذي ينوب عنه وفقا للمادة 4 من هذا القانون، و أن تدرج في ملفه الطبي.

المادة 11

يمنع إجراء عدة أبحاث بيوطبية متزامنة على نفس الشخص.

يحدد برتوكول كل بحث بيوطبي المشار إليه في المادة 25 من هذا القانون، مدة للإقصاء لا يمكن خلالها للشخص المشارك في البحث أن يشارك في بحث آخر ، و تختلف هذه المدة بحسب طبيعة البحث و لا يمكن أن تقل عن المدة الدنيا المنصوص عليها في برتوكول البحث.

الباب الثالث

أحكام خاصة ببعض الأشخاص

المادة 12

لا يمكن إجراء أي بحث بيوطبي على القاصرين أو الأشخاص البالغين سن الرشد الخاضعين لإجراء من إجراءات الحماية الشرعية، إلا إذا كان من المنتظر أن يعود البحث بمنفعة مباشرة

على صحتهم و شريطة الحصول على الموافقة الحرة و المتنورة و الصريحة من النائب الشرعي للشخص المعني طبقا للمادة 4 أعلاه.صحة

غير أنه يمكن الترخيص بإجراء بحث بيوطبي غير ذي منفعة علاجية مباشرة على الأشخاص السالف ذكرهم، إذا كان هذا البحث :

1- لا يشكل أي خطر هام متوقع على صحتهم؛

2- ذي منفعة بالنسبة لأشخاص يتوفرون على نفس الخاصيات من حيث السن أو المرض أو الإعاقة؛

3- لا يمكن إجراؤه بطريقة أخرى.

و في حالة جواز إجراء البحث، يجب على الحصول على موافقة الشخص المعني الحرة و المتنورة و الصريحة وفقا لأحكام المواد 4 و 5 و 6 أعلاه، إذا كان مؤهلا للتعبير عن إرادته.

و يعتبر مؤهلا للتعبير عن إرادته تطبيقا لهذه المادة و طبقا لمدونة الأسرة، الطفل القاصر الذي بلغ سن التمييز و فاقد العقل خلال الفترات التي يؤوب إليه عقله فيها.

لا يمكن تجاهل رفض الشخص المعني أو نائبه الشرعي أو تراجعهما عن الموافقة.

المادة 13

لا يمكن إجراء أي بحث بيوطبي على شخص في حالة وفاة دماغية أو حالة غيبوبة دون موافقته المعبر عنها سلفا أو موافقة أحد أفراد عائلته المحصل عليها وفقا لأحكام المواد 4 و 5 و 6 أعلاه، و لا يمكن أن تكون أهمية المنفعة المتوخاة من البحث بالنسبة لهذا المشارك مبررا للخطر

المتوقع أن يتعرض له.

و لا يمكن إجراء أي بحث بيوطبي على شخص في حاجة إلى تكفل طبي استعجالي إلا إذا:

- كانت نجاعة البحث لا يمكن تحقيقها من خلال تجارب على أشخاص لا يوجدون في وضعية استعجال طبي؛

- كان مشروع البحث مرخصا له من قبل الإدارة خصيصا للحالات الاستعجالية، وفقا لأحكام هذا القانون و النصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه؛

- كان البحث لا يشكل أي خطر على الشخص المعني؛

- تم الحصول على موافقة الشخص أو موافقة أحد أفراد عائلته وفقا لأحكام المواد 4 و 5 و 6 أعلاه.

المادة 14

يمنع إجراء أبحاث بيوطبية على النساء الحوامل و النساء بالمخاض و الأمهات المرضعات.

غير أنه يمكن، بصفة استثنائية و شريطة الحصول على موافقة المشاركة وفقا لأحكام المواد 4 و 5 و 6 أعلاه، الترخيص بإجراء هذه الأبحاث، إذا كانت المنفعة المتوقعة لها لجنينها أو لرضيعها تبرر الخطر المتوقع التعرض له و تعذر إجراء البحث بطريقة أخرى.

المادة 15

لا يجوز طلب موافقة نزلاء مؤسسة استشفائية عامة أو خاصة قصد المشاركة في أبحاث بيوطبية، إلا إذا تعذر إجراء أبحاث ذات فعالية مماثلة على فئة أخرى من الأشخاص و تعلق الأمر بالحالتين التاليتين:

Ÿ عندما تبرر أهمية المنفعة المتوخاة لهؤلاء الأشخاص الخطر المتوقع التعرض له؛

Ÿ أو عندما تكون الأبحاث مبررة من حيث المنفعة المتوخاة لأشخاص آخرين موجودين في نفس الوضعية. و في هذه الحالة، يجب أن تكون الأخطار المتوقعة من البحث و إكراهاته في حدها الأدنى.

و في هاتين الحالتين، يجب الحصول على موافقة الأشخاص المذكورين وفقا لأحكام المواد 4 و 5 و 6 أعلاه.

المادة 16

يمنع إجراء أبحاث بيوطبية على الأشخاص الخاضعين لعقوبة سالبة للحرية بمقتضى مقرر قضائي أو الموضوعين تلقائيا بالمستشفيات.

الباب الرابع

اللجان الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

المادة 17

تحدث لجان جهوية تسمى "اللجان الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية" يشار إليها بعده باللجان الجهوية، يعهد إليها بدراسة مشاريع الأبحاث البيوطبية و إبداء الرأي بشأنها على الخصوص من الناحية الأخلاقية.

و يحدد بنص تنظيمي:

- عدد هذه اللجان و مجالها الترابي و مقر كل لجنة؛
- تأليف هذه اللجان و كيفيات سيرها و كذا كيفيات تعيين أعضائها و مدة انتدابهم.

يمكن للسلطة الحكومية المختصة أن تقيل لجنة جهوية أو بعض أعضائها إذا لم تتحقق شروط الاستقلالية و العمل اللازمين لتحقيق أهدافها.

المادة 18

يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تأليف اللجان الجهوية تعدد أعضائها و تنوع تخصصاتهم و لا سيما في المجال الطبي و الإحيائي و الصيدلي و الأخلاقي و الاجتماعي و النفسي و الديني و القانوني.

لا يمكن لمتعهد أو لموكله أن يكون عضوا في لجنة جهوية.

تكون العضوية في لجنة جهوية شخصية و لا يمكن تفويضها.

المادة 19

يمارس أعضاء اللجان الجهوية مهامهم باستقلالية تامة.

و يلزمون بحفظ سرية المعلومات التي قد يطلعون عليها بحكم مهامهم، و التي تتعلق بطبيعة الأبحاث و بالأشخاص الذين ينظمونها أو الذين يشاركون فيها أو بالمنتجات أو الأشياء أو الطرق المجربة.

المادة 20

يمنع على عضو في لجنة جهوية إذا كان باحثا أو باحثا منسقا في مشروع بحث بيوطبي معروض على أنظار هذه اللجنة المشاركة في المداولة المتعلقة بالمشروع المذكور. و لهذه الغاية يجب عليه، قبل المداولة، أن يعبئ تصريحا كتابيا بوجود تضارب للمصالح يحدد نموذجه بنص تنظيمي، و أن يسلمه إلى رئيس اللجنة الذي يرسله رفقة رأي هذه الأخيرة إلى السلطة الحكومية المختصة بالترخيص لإجراء الأبحاث البيوطبية.

و يسري الأمر كذلك على كل عضو من أعضاء اللجنة الجهوية له مصالح مباشرة أو غير مباشرة في مشروع البحث أو له أية علاقة مع المتعهد به أو الباحث فيه.

المادة 21

تختص بالنظر في برتوكول بحث بيوطبي معين اللجنة الجهوية التي يوجد بنفوذها الترابي المقر الذي يمارس فيه الباحث، أو عند الاقتضاء الباحث المنسق، نشاطه.

لا يمكن طلب أكثر من رأي واحد بالنسبة لكل مشروع بحث.

غير أنه إذا أبدت اللجنة الجهوية المعروض عليها المشروع رأيا بعدم الموافقة، يمكن للمتعهد أن يطلب من السلطة الحكومية المختصة عرض مشروع بحثه لدراسة ثانية على لجنة جهوية أخرى تعينها هذه السلطة وفقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

و في حالة بحث بيوطبي متعدد المراكز، يكون الرأي الذي صدر بالمغرب عن إحدى اللجهان الجهوية صالحا لكل البحث بغض النظر عن الموقع أو المواقع التي سيجرى بها البحث المذكور داخل التراب الوطني. و في هذه الحالة يتعين على المتعهد إخبار اللجان الجهوية الأخرى المعنية ترابيا بالرأي السالف الذكر و بالترخيص المحصل عليه.

المادة 22

قبل الشروع في تنفيذ أي بحث، يجب على المتعهد أو الشخص الذي فوض له هذا الأخير بعض الأعمال و المهام المرتبطة بالبحث أو جميعها أن يعرض ملف مشروع البحث مصحوبا ببرتوكوله على أنظار اللجنة الجهوية المختصة ترابيا المنصوص عليها في المادة 17 أعلاه.

و عندما يتعلق الأمر بالشخص المفوض له، يجب أن يضم الملف عقد التفويض.

تصدر اللجنة الجهوية، داخل الأجل المحدد بنص تنظيمي، رأيها معللا حول شروط صلاحية البحث، و لا سيما بالنسبة إلى:

- احترام أحكام هذا القانون و النصوص الصادرة بتطبيقه؛
- ملاءمة و صحة المعلومات المكتوبة الواجب الإدلاء بها، و كذا المسطرة الواجب اتباعها من أجل الحصول على موافقة المشاركين و تعليل البحث المراد إجراؤه على الأشخاص غير القادرين على منح موافقتهم؛
- جدوى البحث و الطابع المرضي لتقييم المنافع المنتظرة و المخاطر المتوقعة منه و مدى صحة استنتاجات هذا التقييم؛
- ملاءمة الوسائل المستخدمة للأهداف المرجوة؛
- كيفيات استقطاب المشاركين المقترحة من قبل المتعهد؛
- مؤهلات الباحث أو الباحثين؛
- مستوى التعويض الممنوح للباحثين و للمتدخلين و كذا الحصة العائدة لمواقع البحث؛

- مبالغ و كيفيات تعويض المشاركين.

المادة 23

تتحقق اللجنة الجهوية من طبيعة الفحوصات و الكشوفات التي سيخضع لها المشاركون . و يمكن لها أن تطلب إجراء فحوصات أو كشوفات إضافية إذا اعتبرت ذلك ضروريا.

كما يمكن لها طلب حذف فحص أو عدة فحوصات أو حذف أخذ عينات أو أي عمل يشكل خطرا على الأشخاص المشاركين في البحث.

القسم الثاني

أحكام متعلقة بإجراء الأبحاث البيوطبية

الباب الأول
شروط إجراء الأبحاث البيوطبية

المادة 24

لا يمكن إنجاز الأبحاث البيوطبية إلا في المؤسسات الصحية التابعة للدولة، سواء كانت مدنية أو عسكرية، أو في المؤسسات الصحية الخاصة أو في مواقع البحث التابعة للمراكز الاستشفائية و الجامعية و على أساس اتفاقية تحدد كيفيات تسيير تلك المواقع.صحة

غير أنه، لا يمكن إجراء الأبحاث البيوطبية التي تتعلق بأدوية منتجة صناعيا لعلاج خلوي أو جيني، أو خلوي مستخلص من جينات حيوانية أو تتعلق بمشتقات ثابتة للدم، إلا في المؤسسات الصحية التابعة للدولة أو في مواقع البحث التابعة للمراكز الاستشفائية و الجامعية المشار إليها في الفقرة السابقة.

و لا يمكن إجراء الأبحاث البيوطبية إلا في مواقع تتوفر على الوسائل البشرية و المادية و التقنية الملائمة للبحث و التي تتناسب مع شروط سلامة المشاركين.

يجب أن يكون كل موقع لإجراء بحث بيوطبي على الأشخاص معتمدا من قبل الإدارة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 25

لأجل إنجاز أي بحث بيوطبي، يجب إعداد بروتوكول يحدد بوضوح كل مرحلة من مراحل البحث و يصف على الخصوص هدف أو أهداف البحث و تصميمه و منهجيته و تجلياته الإحصائية و كذا تنظيمه.

يشمل مصطلح "بروتوكول" البروتوكول و تعديلاته المتعاقبة.

المادة 26

لا يمكن إجراء أي بحث بيوطبي تدخلي على أي شخص إلا إذا كان مرخصا له بصفة قانونية من قبل السلطة الحكومية المختصة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يجب أن تخضع الأبحاث غير التدخلية أو أبحاث الملاحظة لموافقة رئيس المؤسسة الصحية العمومية أو الخاصة التي يزمع إجراء البحث فيها، الذي يتحقق من الطبيعة غير التدخلية للبحث و يبلغ جوابه إلى المتعهد داخل أجل أقصى يحدد بنص تنظيمي.صحة

في حالة الاختلاف بين رئيس المؤسسة المعنية و المتعهد حول الطبيعة غير التدخلية للبحث، يجب إخضاع المشروع إلى الرأي القبلي للجنة الجهوية المختصة ترابيا.

المادة 27

لا يمكن الترخيص بإجراء أي بحث بيوطبي على أي شخص إلا إذا:

- كان البحث حاصلا على موافقة اللجنة الجهوية المختصة؛

- كان يرتكز عن المعارف العلمية التي لها علاقة بموضوع التجربة، بما في ذلك المعطيات قبل السريرية؛

- كان الخطر المتوقع أن يتعرض له الأشخاص الذين يشاركون فيه أقل بكثير من المنفعة المتوقعة لهم أو من الفائدة المتوخاة من هذا البحث؛

- كان يهدف إلى توسيع المعرفة العلمية بالنسبة للكائن البشري و الوسائل الكفيلة بتحسين وضعيته.

و لا يمكن إجراء البحث إلا تحت إدارة و مراقبة باحث يتوفر على الخبرة اللازمة لقيادته كما تحدد بنص تنظيمي، و في ظروف مادية و تقنية تتناسب مع موضوعه و تتلاءم مع شروط الدقة العلمية و سلامة الأشخاص المشاركين فيه.

المادة 28

لا يمكن إجراء الأبحاث البيوطبية المتعلقة بطب الأسنان إلا تحت إدارة و مراقبة باحث طبيب أسنان الذي يمكن له أن يلحق به طبيبا إذا دعت الضرورة لذلك. و يجب أن تتوفر في كل واحد منهما الخبرة اللازمة لقيادة البحث و إنجازه، كما تحدد بنص تنظيمي.مرافق وخدمات طبية

المادة 29

لا يمكن بعد الشروع في البحث، إدخال أي تعديل عليه بمبادرة من المتعهد أو أي عمل جديد فيه أو أخذ عينة بيولوجية أو أي عمل كشف جديد، إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة على هذه الأعمال من قبل اللجنة الجهوية التي أعطت الموافقة الأولى على مشروع البحث المذكور و ترخيص من السلطة الحكومية المختصة، طبقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي. و في هذه الحالة، تتحقق اللجنة الجهوية السالفة الذكر من الحصول على موافقة جديدة للأشخاص المشاركين في البحث.

المادة 30

لا يمكن إرسال العينات المأخوذة في إطار الأبحاث البيوطبية إلى الخارج من أجل تحليلها إلا في حالة عدم وجود مختبرات بيولوجية طبية بالمغرب تنجز هذه التحاليل بنفس معايير الجودة المطلوبة و في إطار احترام قواعد حسن إنجاز التحاليل البيولوجية الطبية، كما هي منصوص عليها في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

غير أنه عندما يتعلق الأمر ببحث بيوطبي متعدد المراكز على الصعيد الدولي، يمكن أن يتم إرسال العينات المذكورة وفقا لوثائق الاتفاق المبرم بين المتعهد و الباحث أو الباحثين، مع مراعاة الحصول على موافقة الإدارة و التقييد بالنصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، و دون الإخلال بأحكام الفقرتين 2 و 3 من المادة 31 بعده.

المادة 31

يجب على الباحثين و المتعهد و المؤسسة الصحية التي تم إجراء البحث فيها، بعد الانتهاء من البحث البيوطبي أو عند إيقافه المبكر، الاحتفاظ بجميع الوثائق المتعلقة بالبحث لمدة لا تقل على عشرين سنة. و يمكن للسلطة الحكومية المختصة بالترخيص للأبحاث البيوطبية أن تقرر إما مدة أطول و إما حفظ تلك الوثائق إلى الأبد عندما تتطلب طبيعة البحث ذلك.صحة

يجب أن يخضع تأسيس كل بنك للمنتجات البيولوجية البشرية لموافقة الأشخاص المعنيين المكتوبة على حفظ منتجاتهم البيولوجية و على الغرض من استعمالها و أن يصرح بذلك لدى السلطة المذكورة في الفقرة أعلاه.

و يجب أن يكون كل تغيير للغرض من استعمال المنتجات المذكورة موضوع موافقة و تصريح جديدين.

إذا كان إجراء بحث بيوطبي معين يتطلب تكوين مجموعة عينات بيولوجية بشرية، وجب التصريح بها من قبل المتعهد لدى السلطة التي سلمت الترخيص.أخبار

الباب الثاني

التزامات و مسؤوليات الباحث و المتعهد

المادة 32

عندما يأخذ أشخاص المبادرة لإجراء نفس البحث، يجب عليهم أن يعينوا شخصا ذاتيا أو معنويا بصفته متعهدا لتحمل الواجبات المترتبة عن البحث وفق أحكام هذا القانون.

و في حالة بحث بيوطبي متعدد المراكز، يجب على المتعهد أن يعين باحثا منسقا من بين الباحثين المعنيين بهذا البحث.

المادة 33

يمنع على نفس الشخص أن يجمع بين وظيفتي باحث و متعهد بالنسبة لنفس البحث.

غير أنه، يمكن بصفة استثنائية الجمع بين الوظيفتين عندما يتعلق الأمر بمتعهد مؤسساتي، شريطة الحصول على موافقة السلطة الحكومية المختصة.

يجب ألا يطغى نشاط الباحث في مجال البحث البيوطبي على مهامه المتعلقة بالعلاج أو التعليم أو هما معا.تعليم

المادة 34

يتحمل المتعهد مسؤولية الأضرار التي تلحق بصحة المشارك أثناء إنجاز البحث أو بعد توقيفه أو انتهائه، عند ثبوت علاقة سببية بين البحث و الأضرار ويضمن المتعهد التعويض الكامل للمتضرر أو لذوي حقوقه في حالة وفاته وذلك مهما كانت المدة الفاصلة بين تاريخ البحث وتاريخ ظهور الضرر.تاريخ

ولهذه الغاية، يجب أن يكتتب المتعهد تأمينا يضمن مسؤوليته المدنية بشأن البحث المعني و أن يعمل على تجديده. ويجب أن يشمل هذا التامين أيضا المسؤولية المدنية للباحثين و المتدخلين المعنيين بالبحث، بغض النظر عن وضعياتهم القانونية أو طبيعة العلاقات التي تربطهم بالمتعهد.

تقوم الإدارة بإيقاف أو سحب رخصة البحث البيوطبي الذي لم يكتتب المتعهد تأمينا بشأنه أو لم يجدده.

المادة 35

يتعين على الباحث تتبع الأشخاص المشاركين طبقا لبرتوكول البحث وتوجيه المعطيات المتعلقة بهم إلى المتعهد والخضوع لمراقبة الجودة التي يقوم بها هذا الأخير. كما يجب عليه إبلاغ مدير المؤسسة الصحية موقع البحث والمتعهد واللجنة الجهوية بكل حادث خطير غير مرغوب فيه وذلك طبقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي.صحة

المادة 36

يجب على المتعهد إخبار الإدارة واللجنة الجهوية بكل حادث جديد يخص جريان البحث أو تطوير المنتوج أو المستلزم الطبي موضوع هذا البحث، وكدا بكل توقف للبحث.

ويخبر المتعهد كذلك الإدارة بكل إيقاف للبحث، سواء كان مبكرا أم لا وذلك مع توضيح السبب.

يقوم المتعهد والباحث عند نهاية البحث أو توقفه. بإعداد تقرير نهائي يوقعان عليه. وإذا تعلق الأمر ببحث متعدد المراكز، يعد هذا التقرير ويوقع عليه من قبل كل الباحثين أو عند الاقتضاء من قبل الباحث المنسق. و يجب أن يعد هذا التقرير استنادا على نتائج البحث ويوجه إلى السلطة الحكومية المختصة من قبل المتعهد عبر البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.أخبار

المادة 37

يجب على المتعهد إخبار الإدارة على الفور بكل حادث خطير غير مرغوب فيه يمكن أن ينسب إلى البحث.

الباب الثالث

أحكام خاصة بالتجارب والأبحاث السريرية

المادة 38

دون الإخلال بأحكام هذا القانون، يجب أن تستوفي التجارب السريرية المتعلقة بالأدوية و الأبحاث السريرية المتعلقة بالمستلزمات الطبية الشروط المنصوص عليها في هذا الباب.

المادة 39

يقصد "بالتجارب السريرية" كل التجارب المتعلقة بالأدوية قصد تحديد أو إثبات آثارها السريرية والدوائية والآثار الأخرى المتعلقة بالدينامية الدوائية، أو قصد تبيان كل أثر غير مرغوب فيه، أو دراسة امتصاصها وتوزيعها و استقلابها والتخلص منها والتي تنجز:

1- بغرض الحصول على إذن بالعرض في السوق ؛

2- أو بعد منح هدا الإذن.

تسمى الأدوية موضوع التجارب السريرية "أدوية تجريبية"، ويجب أن تصنع وفقا لقواعد حسن إنجاز الصنع الخاصة بها المحددة من قبل الإدارة.

وتدخل كل مرحلة من مراحل هذه التجارب السريرية في مجال البحث التدخلي.

المادة 40

يقصد "بالأبحاث السريرية" كل التجارب أو الأبحاث التي يتم إجراؤها على مستلزم طبي بغرض عرضه في السوق وتهدف الأبحاث السريرية إلى :

- التحقق من فعالية مستلزم طبي في إطار الشروط العادية للاستعمال ؛
- تحديد آثاره الثانوية غير المرغوب فيها في إطار الشروط العادية للاستعمال ؛
- تقييم مدى تقبل العلاقة بين الفعالية المتوخاة من المستلزم ومخاطره ؛
- تأكيد احترام المستلزم الطبي للمتطلبات التقنية التي تقرها الإدارة.

تسمى المستلزمات الطبية موضوع بحث سريري "مستلزمات طبية تجريبية" و يجب أن تصمم وتصنع بحيث لا يؤدي استعمالها إلى الإضرار بصحة الأشخاص المشاركين في البحث وسلامتهم.

يجب أن تصنع المستلزمات الطبية التجريبية في احترام لقواعد حسن انجاز الصنع الخاصة بها التي تقرها الإدارة.

المادة 41

يجب انجاز التجارب السريرية والأبحاث السريرية في احترام لقواعد حسن انجاز الأعمال السريرية التي تحددها الإدارة.

وتحدد الإدارة كذلك كيفيات عنونة الأدوية التجريبية والمستلزمات الطبية التجريبية وكذا شروط حيازتها وتدبيرها و صرفها.

المادة 42

يجب أن تتم حيازة أي دواء تجريبي أو مستلزم طبي تجريبي وصرفه من قبل الصيدلي التابع لموقع البحث وتحت مسؤوليته.

عندما يصنف الدواء التجريبي كدواء مخدر، يجب أن تخضع ظروف حيازته وتدبيره وصرفه للأحكام التشريعية المتعلقة بالمواد السامة.

المادة 43

يجب على المتعهد بكل تجربة سريرية أو بحث سريري أن يكون مالكا للجزيئة موضوع التجربة للاختراع موضوع البحث.

غير أنه، يمكن لمتعهد مؤسساتي غير مالك لجزيئة تتوفر على إذن بالعرض في السوق أن يقوم، في إطار تحسين المعارف العلمية، ببحث على هذه الجزيئة.

إذا تعلق الأمر بمستحضر صيدلي جنيس، فيكون المتعهد هو المؤسسة أو المؤسسات الصيدلية الصناعية صاحبة طلب الإذن لعرضه في السوق.

المادة 44

عندما يكون متعهد أجنبي مالك الجزيئة أو الاختراع موضوع البحث، ممثلا في المغرب ، حسب الحالة، إما من قبل مؤسسة صيدلية صناعية، بصفتهما فرعا أو وكيلا، أو من قبل مؤسسة استيراد وتصنيع للمستلزمات الطبية، وجب عليه أن يفوض لممثله جميع الأعمال الضرورية لإنجاز البحث.

المادة 45

عندما يكون المتعهد الأجنبي مالك الجزيئة أو الاختراع، غير ممثل في المغرب، يمكنه تعيين ممثل قانوني يفوض إليه جميع الأعمال الضرورية لانجاز البحث أو بعضها.

و في هذه الحالة، يمكن أن يكون الممثل القانوني الذي يعمل لحساب المتعهد إما مؤسسة صيدلية صناعية أو مؤسسة استيراد و تصنيع للمستلزمات الطبية أو مؤسسة للبحث بالتعاقد كما هي معرفة في المادة 48 أدناه.

غير أنه في هذه الحالة الأخيرة، لا يمكن الترخيص لمؤسسة البحث بالتعاقد باستيراد الأدوية التجريبية أو حيازتها أو صرفها. ويجب أن تتم هذه العمليات إما من قبل مؤسسة صيدلية صناعية مرخص لها بصفة قانونية بالمغرب أوكل لها المتعهد هذه المهمة ، أو بالنسبة لعمليات الاستيراد، من قبل المباحث التابع لموقع البحث أو عند الاقتضاء، الباحث المنسق. ويجب على الباحث أن يعهد بعمليات حيازة وتدبير وصرف الدواء التجريبي أو المستلزم الطبي التجريبي المستورد من قبله إلى الصيدلي المسؤول عن الصيدلية التابعة لموقع البحث.

المادة 46

يتحمل الممثل القانوني للمتعهد، حسب بنود دفتر تحملات التجربة السريرية أو البحث السريري المراد إجراؤه، المسؤوليات المنوطة بالمتعهد بموجب هذا القانون والنصوص الصادرة بتطبيقه.

غير أنه، يظل المتعهد مسؤولا عن جودة المعطيات المتعلقة بالتجربة أو البحث وكلتيها وكذا عن مجموع العمليات المرتبطة به.

المادة 47

إذا ثبت، عند نهاية بحث بيوطبي، أن الدواء التجريبي أو المستلزم الطبي التجريبي موضوع البحث له فائدة مهمة بالنسبة للمرضى الذين شاركوا في التجربة المذكورة، وأنه لا توجد بدائل علاجية معادلة له، وجب على المتعهد لأجل ضمان استمرارية علاجهم بنفس المنتج، أن يسهل

لهؤلاء المرضى الحصول عليه بمجرد عرضه في السوق، خاصة عندما لا يستفيد المرضي ،المعنيون من أي نظام للتغطية الصحية الأساسية.صحة

الباب الرابع

مؤسسات البحث بالتعاقد

المادة 48

مؤسسة البحث بالتعاقد هي مؤسسة تكلف بمهمة تخطيط وتتبع تنفيذ بحث بيوطبي أو تجربة أو بحث سريري لحساب المتعهد.

ويجب أن تحدث مؤسسة البحث بالتعاقد على شكل شركة تجارية خاضعة للقانون المغربي.

ويجب أن تكون الوظائف التي تقوم م بها مؤسسة البحث بالتعاقد موضوع دفتر للتحملات يعده المتعهد.

يجب على مؤسسة البحث بالتعاقد أن تقوم بما يلي :

1- التأكد، استنادا على الوثائق، من حسن تنفيذ بروتوكول البحث بالنظر إلى قواعد حسن إنجاز الأعمال السريرية المشار إليها في المادة 41 أعلاه ؛

2- ضمان نقل المعطيات المصدر بصورة أمينة من سجل المريض إلى قاعدة معطيات البحث.

المادة 49

يجب على مسيري مؤسسات البحث بالتعاقد التصريح بمؤسساتهم لدى السلطة الحكومية المختصة قبل الشروع في ممارسة أنشطتها.

لا يمكن لشخص ذاتي أو معنوي شريك في مؤسسة بحث بالتعاقد القيام بمهمة الباحث بالنسبة للأبحاث التي تم تكليف هذه المؤسسة بها.

المادة 50

يمنع على مؤسسة البحث بالتعاقد القيام بما يلي :

1- الاستقطاب المباشر للمرضى الذين قد يشاركون في البحث البيوطبي ؛

2- ربط أي اتصال مع الأشخاص الذين يشاركون في البحث البيوطبي؛

3- الجمع المباشر للمعطيات المتعلقة بالأشخاص الدين يشاركون في البحث البيوطبي.

المادة 51

تسند مسؤولية المهام المرتبطة بالبحث البيوطبي في مؤسسة البحث بالتعاقد إلى طبيب أو صيدلي متوفر على الكفاءة الكافية في مجال البحث البيوطبي، كما تحدد بنص تنظيمي.مرافق وخدمات طبية

الباب الخامس

أحكام متعلقة بالإدارة

المادة 52

يجب على الإدارة المختصة، في إطار التقيد بالأحكام التشريعية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، أن تمسك جذاذية وطنية للأشخاص الأصحاء الذين شاركوا في الأبحاث البيوطبية، ويمكن لها في أي وقت أن تطلب من المتعهد معلومات إضافية حول البحث.

تعد الإدارة المختصة قاعدة معطيات وطنية للأبحاث البيوطبية وتقوم بتدبيرها.

ويمكن للإدارة المختصة تقديم أهم العناصر ذات الصلة ببروتوكول بحث موجود بقاعدة المعطيات الوطنية، بطلب من جمعيات المرضى ومرتفقي المنظومة الصحية، بعد إخبار المتعهد مسبقا بذلك الذي يمكنه الاعتراض على ذلك لأسباب تقر الإدارة بمشروعيتها.صحة

و لا تلتزم الإدارة المختصة بالاستجابة إلى الطلبات المبالغ فيه، لاسيما من حيث عددها أو طابعها المتكرر أو الممنهج.

المادة 53

يمكن للإدارة، بقوة القانون، توقيف بحث بيوطبي مؤقتا أو منعه في حالة وجود خطر على الصحة العمومية أو في حالة خرق أحكام هذا القانون أو أحد النصوص المتخذة لتطبيقه.

القسم الثالث

معاينة المخلفات والعقوبات

المادة 54

علاوة على ضباط الشرطة القضائية العاملين وفق القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية ، يؤهل لمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون، بواسطة محضر، الأعوان المفتشون المنتدبون بصفة قانونية لهذا الغرض من قبل الإدارة والمحلفون طبقا للتشريع المتعلق بأداء اليمين القانونية من طرف الأعوان محرري المحاضر.

ولهذا الغرض، يخضع مسيرو المؤسسات الصحية والمتعهدون والباحثون والمتدخلون المعنيون بإنجاز أبحاث بيوطبية خلال هذه الأبحاث، لمراقبة تقنية دورية يقوم بها الأعوان المفتشون السالف ذكرهم. تهدف إلى التحقق من احترام أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

إذا عاين الأعوان المفتشون السالف ذكرهم مخالفة لأحكام هذا القانون. قاموا بإخبار السلطة الحكومية المختصة بذلك قصد توقيف ترخيص البحث المعني وبإحالة المحضر على وكيل الملك المختص.

المادة 55

لا تحول أحكام هذا القسم دون تطبيق العقوبات الأشد التي ينص عليها التشريع الجاري به العمل.

المادة 56

يعاقب المتعهد والباحث والمتدخل الذين يعرضون عمدا شخصا لخطر فوري يؤدي إلى الموت أو إلى الجرح ينتج عنه بتر لعضو من أعضائه أو عجز دائم، بسبب عدم تقيدهم بقواعد الحذر و السلامة التي يفرضها هذا القانون، بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات و غرامة قدرها 500.000 درهم.

يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه على إجراء بحث بيوطبي أو الأمر بإجرائه على الأشخاص المشار إليهم في الباب الثالث من القسم الأول من هذا القانون خرقا لأحكام المواد 12 و13 و14 و 15 و16 أعلاه.

يتعرض كذلك الأشخاص الذاتيون المدانون من أجل ارتكاب إحدى المخالفتين المنصوص عليهما في الفقر تين السابقتين للمنع من مزاولة أي مهنة أو نشاط ارتكبت الجريمة خلا ل مزاولته أو بمناسبة مزاولته لمدة تتراوح بين خمس و عشر سنوات.

تطبق عقوبة المنع المذكورة دون الإخلال بالعقوبات الإدارية أو التأديبية التي يمكن أن تؤدي إليها الجريمة.

يمكن للمحكمة أيضا أن تحكم بعدم الأهلية لمزاولة أي وظيفة أو خدمة عمومية لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

المادة 57

يعاقب على إجراء بحث بيوطبي أو الأمر بإجرائه على أي شخص دون الحصول على موافقته الحرة والمتنورة والصريحة وفقا لأحكام المواد 4 و5 و6 أعلاه، بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات بغرامة قدرها 500.000 درهم.

ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص يواصل إجراء بحث بيوطبي دون الحصول على موافقة جديدة، خرقا لأحكام المادة 29 أعلاه.

المادة 58

يعاقب على إغفال أو رفض اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادتين 7 و10 أعلاه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 300.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 59

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها200.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، المتعهد والباحث والمتدخلون وكذا أعضاء اللجان الجهوية لحماية الأشخاص الذين يفشون معطيات أو معلومات متعلقة بالأشخاص خرقا لأحكام المادتين 8 و 19 أعلاه.

المادة 60

مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة 9 من هذا القانون وبغض النظر عن إرجاع المصاريف التي تم تحملها كما هو منصوص عليه في المادة المذكورة، يعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس

سنوات وبغرامة قدرها 500.000 درهم، كل من عرض مقابلا ماليا لأي شخص أو أدى له هذا المقابل أو حاول أو سهل أدائه، بأي وسيلة كانت، بغرض مشاركته في بحث بيوطبي.

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص تسلم أو حاول أن يتسلم المقابل المالي المذكور قصد المشاركة في بحث بيوطبي.

وتأمر المحكمة بمصادرة الأموال المعروضة و المؤداة.

المادة 61

يعاقب المتعهد الذي لم يقدم مجانا للباحثين والأشخاص الذين يشاركون في البحث البيوطبي الأدوية التجريبية والمستلزمات الطبية التجريبية موضوع البحث، بغرامة قدرها 400.000 درهم.

المادة 62

يعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة قدرها 500.000 درهم على إجراء أو الأمر بإجراء بحث بيوطبي:

1- دون الحصول على ترخيص من السلطة الحكومية المختصة وفقا للفقرة الأولى من المادة 26 من هذا القانون؛

2- في ظروف مخالفة لأحكام المادة 11 من هذا القانون؛

3- تقرر منع أو توقيف إنجازه من قبل السلطة الحكومية المختصة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 26 من هذا القانون.أخبار

يعاقب بنفس العقوبات الباحث والمتدخلون الذين يجرون مثل هذا البحث خرقا لأحكام المواد 24 و27 (الفقرة الثانية) و28 أعلاه.

المادة 63

يعاقب الباحث والمتدخلون الذين يرسلون عينات مأخوذة في إطار بحث بيوطبي إلى الخارج من أجل تحليلها خرقا لأحكام المادة 30 أعلاه، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 300.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 64

يعاقب الباحث والمتدخلون الذين يحفظون الوثائق المتعلقة ببحث بيوطبي لمدة أدنى من المدة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 31 أعلاه، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 65

دون الإخلال بالمسؤولية المدنية تجاه الأشخاص الذين ارتكبت في حقهم الجريمة، يعاقب كل من قام بإنشاء بنك للمنتجات البيولوجية خرقا لأحكام الفقرات 2 و3 و4 من المادة 31 أعلاه، بغرامة

قدرها 500.000 درهم.

المادة 66

مع مراعاة أحكام المادة 33 من هذا القانون، يعاقب بغرامة قدرها 1.000.000 درهم كل من جمع بين وظيفتي باحث ومتعهد بالنسبة لنفس البحث.

المادة 67

يعاقب المتعهد الذي لا يكتتب التأمين لضمان مسؤوليته المدنية خلافا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 34 أعلاه أو لم يقم بتجديد اكتتابه، بغرامة قدرها 500.000 درهم.

المادة 68

يعاقب على عدم تقيد الباحث بالالتزامات المرتبطة بتتبع المشاركين وتوجيه المعطيات المتعلقة بهم وكذا مراقبة الجودة المنصوص عليها في المادة 35 من هذا القانون، بغرامة قدرها 300.000 درهم.

ويعاقب بنفس العقوبة المتعهد الذي أخل بالتزاماته المتعلقة بالإخبار المنصوص عليها في المادتين 36 (الفقرتين 1 و2) و 37 أعلاه أو الذي أغفل إعداد التقرير المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 36 أعلاه أو توجيهه إلى السلطة الحكومية المختصة.أخبار

المادة 69

يعاقب المتعهد الذي يقدم للباحث أدوية تجريبية أو مستلزمات طبية تجريبية لا تستوفي قواعد حسن إنجاز الصنع المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 300.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ويعاقب بنفس العقوبة الباحث أو المتدخلون الذين ينجزون تجارب سريرية أو أبحاث سريرية مخالفة لقواعد حسن إنجاز الأعمال السريرية المنصوص عليها في المادة 41 من هذا القانون.

المادة 70

يعاقب بغرامة قدرها 100.000 درهم ، كل من قام بحيازة أدوية تجريبية أو مستلزمات طبية تجريبية أو صرفها دون احترام الشروط المنصوص عليها في المادتين 41 و 42 أعلاه.

المادة 71

يعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة قدرها 500.000 درهم، كل من كان غير مالك للجزيئة أو للمستحضر الصيدلي الجنيس وتعهد بتجربة سريرية أو بحث سريري خرقا لأحكام المادة 43 أعلاه.

المادة 72

يعاقب مسير كل مؤسسة بحث بالتعاقد تبادر ببحث بيوطبي لم يقم بالتصريح بهذه المؤسسة لدى السلطة الحكومية المختصة طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 49 أعلاه، بغرامة قدرها 1.000.000 درهم.

تأمر المحكمة فورا بإغلاق المؤسسة المذكورة.

المادة 73

تعاقب كل مؤسسة بحث بالتعاقد تقوم، خلافا لأحكام المادة 50 من هذا القانون، باستقطاب المرضى أو الاتصال بهم مباشرة أو جمع المعطيات المتعلقة بهم بشكل مباشر، بغرامة قدرها 1.000.000 درهم.

المادة 74

تعاقب كل مؤسسة بحث بالتعاقد تقوم بإسناد مسؤولية المهام المرتبطة بالبحث البيوطبي خرقا للشروط المنصوص عليها في المادة 51 أعلاه،بغرامة قدرها 1.000.000 درهم.

المادة 75

يعاقب مسيرو المؤسسات الصحية والمتعهدون والباحثون والمتدخلون المعنيون بإنجاز الأبحاث البيوطبية الذين يرفضون الخضوع للمراقبة المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 1.000.000 درهم.صحة

المادة 76

يعاقب بغرامة قدرها 500.000 درهم، كل متعهد بتجربة سريرية أو بحث سريري رفض أن يسهل للمرضى الذين شاركوا فيه الحصول على الدواء أو المستلزم موضوع التجربة أو البحث السالف ذكرهما. خلافا لأحكام المادة 47 أعلاه.

المادة 77

في حالة العود، ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا القسم إلى الضعف.

ويعتبر في حالة عود، كل شخص سبق الحكم عليه بموجب حكم نهائي بعقوبة من أجل إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تمام تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها.

لأجل تقرير العود، تعد جرائما مماثلة جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.أخبار

القسم الرابع

أحكام انتقالية وختامية

المادة 78

يظل الترخيص بالأبحاث البيوطبية خاضعا، بصفة انتقالية إلى حين دخول هذا القانون حيز التنفيذ، للمسطرة المطبقة في هذا الشأن في تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.تاريخ

المادة 79

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقها بالجريدة الرسمية.

.....
.....

.....
.....

يعتبر مصطفى علاوي أحد الوجوه القضائية البارزة في المغرب، حيث يشغل منصب مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس. يتميز بمسار أكاديمي ومهني غني، إذ حصل على الإجازة في الشريعة من كلية الشريعة جامعة القرويين بفاس وهو خريج المعهد العالي للقضاء.
إلى جانب مهامه القضائية، يُعرف الأستاذ علاوي بنشاطه التأليفي الغزير الذي يركز على تدوين وتحليل الاجتهادات القضائية المغربية، مما يجعله مرجعاً للباحثين والممارسين في الميدان القانوني.
أبرز مؤلفاته العلمية:
تتنوع إصداراته لتشمل مختلف فروع القانون، ويمكن الاطلاع على بعضها عبر منصات مثل فولة بوك (FoulaBook) أو موقع دروس القانون:

- وسائل الإثبات في التشريع المغربي: كتاب مفصل يتناول الوسائل التقليدية والمستحدثة في الإثبات.
- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية: تضم أكثر من 20 جزءاً توثق العمل القضائي في المملكة.

• مدونة العمل القضائي المغربي: مؤلف من عدة أجزاء يستعرض قرارات محكمة النقض ومحاكم الاستئناف.
• الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح والتنازل: دراسة تحليلية للآليات البديلة لحل النزاعات.
• سلسلة "قطوف قضائية" و"اقتباسات قضائية": إصدارات دورية تعنى بنشر المختار من الأحكام والقرارات.
مساهماته المهنية والعلمية:
• النشاط القضائي: يترأس غرفاً قضائية بمحكمة الاستئناف بفاس، منها غرفة الجنايات الابتدائية.
• التكوين والتأطير: يشارك بفعالية في ندوات علمية ودورات تدريبية، منها تأطير العدول وقضاة أقسام المالية، والمشاركة في لجان مكافحة العنف ضد المرأة والطفل.
• التوثيق الرقمي: تتوفر العديد من أعماله بصيغة PDF على مواقع قانونية متخصصة مثل SajPlus، مما يسهل الوصول إلى اجتهادات محكمة النقض والعمل القضائي المحلي بدائرة فاس.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7505- 16 ذو القعدة 1447 (4) ماي 2026
صفحة : 2456

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.26.223 صادر في 12 من ذي القعدة 1447 (30) أبريل 2026

بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.20.326 الصادر في 22 من شعبان 1442 (5) أبريل (2021) بتطبيق القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.110

بتاريخ 18 من شوال 1436 (4) أغسطس (2015) :

وعلى القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.54

بتاريخ 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.20.326 الصادر في 22 من شعبان 1442 (5) أبريل (2021) بتطبيق القانون رقم 28.13 المتعلق

بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من رمضان 1447 (19) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، مقتضيات المواد 5 و 8 و 10 و 16 و 20

و 22 و 23 و 24 و 25 و 27 و 28 و 29 (الفقرة (3) وعنوان الباب الخامس من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.20.326 الصادر في 22 من شعبان 1442 (5) أبريل 2021

المادة 5 - يحدد المبلغ الأقصى. بقرار للسلطة

الحكومية المكلفة بالصحة.»

المادة 8 - يعين أعضاء اللجان الجهوية المشار إليهم في البنود من 1) إلى (ك) من المادة 7 أعلاه ورؤسائها ونوابهم بقرار للسلطة الحكومية
جهوية واحدة....

المكلفة بالصحة.

ويعين ممثل جمعيات المجتمع المدني بقرار للسلطة الحكومية «المكلفة بالصحة من بين الجمعيات الأكثر نشاطا في مجال حماية المرضى ومساعدتهم.

يعين أعضاء .

قابلة للتجديد مرتين..

المادة 10 - تعد كل لجنة...

الداخلي وفق نموذج يحدد

بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة...

المادة 16 - يودع المتعهد أو ...

داخل نفوذها الترابي.

يتضمن ملف ...

الوثائق والمستندات التالية :

10 - وصف الكيفيات.

الأصحاء للمشاركة في

«البحث البيوطبي :

11 - كتيب ملاحظات :

12 - نسخة من وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة 34 من القانون السالف الذكر رقم 28.13

يمكن تغيير قائمة الوثائق والمستندات المنصوص عليها أعلاه أو تتميمها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة...

المادة 20 - يقوم رئيس اللجنة الجهوية ...

من تاريخ إصداره.»

المادة 22 - تطبيقا لأحكام المادة 26 من القانون السالف الذكر رقم 28.13، يقوم مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في المادة 31 المكررة أدناه، بالترخيص بإجراء بحث بيوطبي تدخلي على الأشخاص بناء على .
الوثائق والمستندات التالية :

المعلومات المتعلقة ...

الذاتية :

مذكرة ... مع المنافع المتوقعة لهم ؛

- بروتوكول البحث المنصوص عليه في المادة 25 من القانون السالف الذكر رقم 13.28 وملخص عنه
- نسخة من الترخيص المتعلق بحماية.

- عندما يتعلق الأمر ..... عند الاقتضاء

مع بيان قائمة الدول التي سيجرى بها البحث :

- نسخة من موافقة اللجنة الجهوية لحماية .

«الأبحاث البيوطبية :

- نسخة من موافقة المسؤول عن موقع البحث على إجراء البحث

«البيوطبي المعني فيه.

يمكن تغيير قائمة الوثائق والمستندات المنصوص عليها أعلاه أو تتميمها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

يودع الطلب والملف المرفق به لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية عبر منصة إلكترونية تحدث لهذا الغرض.

تتم معالجة المعطيات الشخصية عبر المنصة الإلكترونية وفق «النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المادة 23 - قبل الترخيص.

بزيارة مراقبة من لدن مفتشين محلفين تابعين للوكالة المغربية «للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ إبداع الطلب.

يتحقق المفتشون المشار إليهم أعلاه من .

في المادة 22 أعلاه.

ويحررون محضرا ...

أو مواقع البحث.

المادة 24 - يمكن لمدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية أن يطلب. العناصر المطلوبة.

المادة 25 - يمنح ترخيص البحث البيوطبي عبر البوابة الإلكترونية داخل أجل أقصاه ستون (60) يوما ... كاملا

«المادة 27 - يمكن طيلة مدة البحث.

بإجراء البحث البيوطبي.

مع مراعاة مقتضيات المادة 31 المكررة أدناه، يقوم مدير الوكالة

المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بوقف الترخيص أو سحبه .

للشروط التي تم بناء عليها الترخيص له.

المادة 28 - تطبيقا لأحكام .

ولترخيص من مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

يودع المتعهد .

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 29 الفقرة الثالثة). - يمكن لمدير الوكالة المغربية للأدوية

والمنتجات الصحية أن يطلب.

الدراسة الملف.

«الباب الخامس

أحكام انتقالية وختامية»

المادة الثانية

تنسخ وتعوض على النحو التالي، مقتضيات المواد 6 و 7 الفقرة الأولى) و 13 و 32 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.20.326 الصادر :)2021(في 22 من شعبان 1442 (5) أبريل

المادة 6 - تطبيقا لأحكام المادة 17 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 ، يحدد مقر اللجان الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية المشار إليها بعده باسم «اللجان الجهوية»، في مقر كل مجموعة من المجموعات الصحية الترابية المحدثة بموجب «القانون رقم 08.22

ولهذه الغاية تبرم اتفاقية بين الدولة وكل مجموعة صحية ترابية معنية تحدد على وجه الخصوص المحل والتجهيزات والمعدات اللازمة التي ستوضع رهن إشارة اللجنة الجهوية المعنية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

يُوقع على هذه الاتفاقية باسم الدولة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

«المادة 7 الفقرة الأولى). - تتألف كل لجنة جهوية من أربعة عشر (14)

عضوا يتوزعون كالآتي :

1 - أستاذان باحثان في الطب السريري أحدهما رئيس والآخر

نائب له :

2 - أستاذ باحث في طب الأسنان :

3 - أستاذ باحث في طب الأطفال :

4 - أستاذ باحث في علم الصيدلة وعلم تأثير الأدوية :

5 - أستاذ باحث في الطب أو طبيب ينتمي إلى مفتشية مصلحة

«الصحة العسكرية :

6 - أستاذ باحث في العلوم القانونية :

7 - أستاذ باحث في علم الاجتماع :

8 - طبيب أو طبيب أسنان أو صيدلي مؤهل في الإحصاء الحيوي أو علم الأوبئة :

9 - صيدلي أو طبيب إحيائي :

10 - ممثل عن المجلس العلمي المحلي المعني :

11 - أخصائي نفساني :

12 - ممرض متعدد التخصصات :

13 - ممثل عن جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية

المرضى ومساعدتهم.»

المادة 13 - تتولى كل مجموعة صحية ترابية، بموجب الاتفاقية «المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه، مهام كتابة اللجنة الجهوية المحدثة في مجالها الترابي.

ولهذا الغرض، يُعهد إليها، على وجه الخصوص، بتحضير اجتماعات اللجنة الجهوية واعداد محاضرها.

المادة 32 - تمارس المهام المسندة إلى السلطة الحكومية المختصة بموجب المواد 17 و 20 و 21 من القانون رقم 28.13 السالف الذكر من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالصحة. وتمارس الاختصاصات المسندة إلى السلطة الحكومية المختصة بموجب المواد 26 و 29 و 31 و 33 و

36 و 49 و 54 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 من لدن الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

ويقصد بعبارة «الإدارة الواردة في المواد 39 و 40 و 41 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 السلطة الحكومية المكلفة بالصحة. ويقصد بعبارة «الإدارة» الواردة في المواد 13 و 24 و 30 و 34 و 36 و 37 و 52 و 54 من القانون نفسه الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.»

المادة الثالثة

تتمم، على النحو التالي، مقتضيات المرسوم رقم 2.20.326 السالف الذكر بالمواد 3 المكررة و 22 المكررة و 25 المكررة و 29 المكررة وبالباب الرابع المتضمن للمواد 31 المكررة و 31 المكررة مرتين و 31 المكررة ثلاث مرات و 31 المكررة أربع مرات وبالمادة 31 المكررة خمس مرات المضمنة في الباب الخامس منه :

المادة 3 المكررة - عندما لا يستجيب أحد الأشخاص المشاركين لثلاث دعوات متتالية يوجهها إليه الباحث أو الطبيب الذي يمثله للمشاركة في البحث البيوطبي، يُعتبر منسحبا من هذا البحث. ويشار إلى هذا الانسحاب في سجل خاص يمسك لهذا الغرض من لدن الباحث أو الطبيب الذي يمثله.»

المادة 22 المكررة - عندما يتعلق الأمر ببحث بيوطبي متعدد المراكز على الصعيد الدولي، يمكن للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، أن تستند عند الترخيص بإجرائه، إلى القرارات وتقارير «التقييم والمعلومات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أو إحدى الهيئات المختصة المعترف بها من لدن هذه المنظمة والمدرجة في قائمة :

السلطات التنظيمية المرجعية لمنظمة الصحة العالمية (WLA) :

السلطات التنظيمية الوطنية الحاصلة على مستوى النضج الثالث أو الرابع وفقا لأداة المقارنة المعيارية العالمية لمنظمة الصحة العالمية GBT».»

المادة 25 المكررة - يقوم مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، بطلب من السلطة الحكومية المكلفة بالصحة كلما اقتضت دواعي الصحة العامة ذلك في حالة الاستعجال، بتطبيق مسطرة مستعجلة لمنح الترخيص بإجراء بحث بيوطبي.»

المادة 29 المكررة. - تُنشر في الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية قائمة الأبحاث البيوطبية المرخص بها أو تلك التي تم توقيف ترخيصها أو سحبه.

الباب الرابع

اللجنة الاستشارية للأبحاث البيوطبية

المادة 31 المكررة - قبل منح الترخيص بإجراء البحث البيوطبي الذي نال موافقة اللجنة الجهوية المعنية، يقوم مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية باستطلاع رأي لجنة استشارية مستقلة محدثة لديه تحمل اسم «اللجنة الاستشارية للأبحاث البيوطبية ويشار إليها بعده باسم «اللجنة الاستشارية».

كما يستطلع رأيها المسبق في شأن توقيف الترخيص بإجراء البحث البيوطبي أو سحبه.

المادة 31 المكررة مرتين. - تتألف اللجنة الاستشارية من الأعضاء

الآتي بيانهم :

1 - ثلاثة (3) أساتذة باحثين في الطب السريري :

ب - أستاذ باحث في العناية المركزة والإنعاش :

ج - أستاذ باحث في طب الأطفال :

د - أستاذ باحث في طب الأسنان :

هـ - أستاذ باحث في الطب وأستاذ باحث في طب الأسنان وأستاذ

باحث في علم الصيدلة ينتمون إلى مفتشية مصلحة الصحة «العسكرية :

و - طبيب أو صيدلي متخصص في البيولوجيا الطبية :

ز - أستاذ باحث في علم الصيدلة وعلم تأثير الأدوية :

ح - أستاذان باحثان (2) في علم الأوبئة السريري :

ط - أستاذ باحث في علم التسمم :

ي - صيدلي أو طبيب متخصص في الصحة العمومية :

ك - طبيب عام ؛

ل - صيدلي واحد بالمستشفيات.

يعين أعضاء اللجنة ومن بينهم الرئيس المشار إليهم في البنود أ) وب) و (ج) و (د) و و و ز) و (ح) و (ط) وي) وك) ول) أعلاه بقرار المدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.
ويعين الأعضاء المشار إليهم في البند (هـ) أعلاه وفق المسطرة المعمول بها.
المادة 31 المكررة ثلاث مرات - يلتزم أعضاء اللجنة الاستشارية بالامتناع عن المشاركة في أشغالها، إذا كانت لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في إحدى القضايا المدرجة في جدول

الأعمال. ولهذا الغرض، يجب على كل عضو من أعضائها عند بداية كل جلسة التوقيع على تصريح بعدم وجوده في حالة تنازع المصالح.

ويلزم أعضاء اللجنة الاستشارية بكتمان السر المهني في شأن المعلومات والمعطيات والوثائق التي يطلعون عليها بمناسبة قيامهم بمهامهم.

المادة 31 المكررة أربع مرات - تحدد بقرار المدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية كيفيات سير اللجنة الاستشارية.

المادة 31 المكررة خمس مرات - في انتظار الشروع الفعلي للمجموعات الصحية الترابية في ممارسة المهام المسندة إليها بموجب القانون السالف الذكر رقم 08.22، تستمر اللجان الجهوية في ممارسة مهامها بصفة انتقالية، كل فيما يخصها، بمقر المديريات الجهوية للصحة.

كما تستمر المديريات الجهوية للصحة، بصفة انتقالية، كل فيما يخصها، في ممارسة مهام كتابة اللجان الجهوية التي توجد بها مقارها إلى حين الشروع الفعلي للمجموعات الصحية الترابية في ممارسة المهام المسندة إليها.»

المادة الرابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 12 من ذي القعدة 1447 (30) أبريل (2026)

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية

الإمضاء : أمين التهراوي.

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 6978 مكرر - 3 رمضان 1442 (16) أبريل 2021
صفحة : 2304

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.20.326 صادر في 22 من شعبان 1442 (5) أبريل 2021 بتطبيق القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.110 بتاريخ 18 من شوال 1436 (4) أغسطس (2015) :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 20 من رجب 1442 (4) مارس 2021

رسم ما يلي :

الباب الأول

مقتضيات تتعلق بالأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

المادة الأولى

يتم الحصول على موافقة الشخص المزمع مشاركته في بحث بيوطبي أو عند الاقتضاء موافقة أحد أفراد عائلته من خلال إجراء مقابلة بينه وبين الباحث أو الطبيب الذي يمثله، يقدم له أثناءها هذا الأخير الإيضاحات والمعلومات المتعلقة بالبحث ولاسيما تلك المنصوص عليها في المادتين 4 و 5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 28.13 إذا كان الباحث أو الطبيب الذي يمثله لا يتحدث باللغة التي يتواصل بها الشخص المعني وجب عليه الاستعانة بترجمان مقبول لدى المحاكم.

يقدم الباحث أو الطبيب الذي يمثله للشخص المعني فور الانتهاء من المقابلة وثيقة الحصول على موافقته من أجل المشاركة في البحث البيوطبي، وتتضمن هذه الوثيقة الإيضاحات والمعلومات المذكورة.

على إثر هذه المقابلة يمنح للشخص المعني أجل للتفكير لا يقل عن 48 ساعة وفي حال موافقة هذا الشخص يدلي بوثيقة الموافقة موقعة من لدنه والتي يصرح بواسطتها على أنه توصل بجميع المعلومات والإيضاحات المنصوص عليها في القانون المذكور.

يحتفظ المشارك بنسخة من وثيقة الحصول على الموافقة.

يحدد بقرار لوزير الصحة نموذج وثيقة الحصول على موافقة الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية.

الرسمية

الجريدة الرسمية عدد 6978 مكرر - 3 رمضان 1442 (16) أبريل 2021

المادة 2

في حالة تغيير عنصر أو عدة عناصر من بروتوكول البحث، يتعين الحصول من جديد على موافقة الأشخاص المشاركين فيه فيما يخص العنصر أو العناصر التي تم تغييرها ووفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه، وذلك بعد أن يقوم الباحث أو الطبيب الذي يمثله بإخبار الأشخاص المعنيين بما تم تغييره في البرتوكول.

المادة 3

يضع المتعهد قبل الشروع في البحث البيوطبي رهن إشارة الأشخاص المشاركين فيه وثيقة تمكنهم من سحب موافقتهم في أي وقت. ويتوقف البحث بالنسبة للأشخاص المذكورين فور التوقيع على وثيقة سحب الموافقة وإيداعها مقابل وصل لدى الباحث.

يحدد بقرار لوزير الصحة نموذج وثيقة سحب الموافقة.

المادة 4

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 28.13، يمكن أن يقوم المتعهد باستقطاب الأشخاص الأصحاء الذين قد يشاركون في الأبحاث البيوطبية من خلال استخدام وسائل الإعلام الموجهة للعموم.

ويجب أن يوضح المتعهد في ملف مشروع البحث مع بروتوكوله

كيفيات الاستقطاب التي سيتم اعتمادها.

المادة 5

يحدد المبلغ الأقصى للتعويض الذي يمكن أن يصرف للمشاركين المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 9 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

الباب الثاني

اللجان الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية

المادة 6

تطبيقا لأحكام المادة 17 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 يحدد عدد اللجان الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية المشار إليها بعده باللجان الجهوية» في خمس لجان، كما يحدد مجالها الترابي ومقر كل منها وفق الجدول التالي :

اللجنة

اللجنة الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية بالرباط

المقر

المجال الترابي

الرباط / المديرية الجهوية للصحة

جية الرباط - سلا القنيطرة

اللجنة الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية بالدار البيضاء

الدار البيضاء /المديرية الجهوية للصحة

جيتا الدار البيضاء - سطات وبني ملال . خنيفرة

اللجنة الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية بفاس.

فاس / المديرية الجهوية للصحة

جهة فاس - مكناس.

اللجنة الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية بمراكش.

مراكش / المديرية الجهوية للصحة

جيات :

مراكش آسفي، ودرعة تافيلالت. وسوس - ماسة، وكلميم واد نون. والعيون الساقية الحمراء، والداخلة. وادي الذهب

وجدة / المديرية الجهوية للصحة

اللجنة الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية بوجدة

جية طنجة - تطوان الحسيمة والجهة الشرقية.

يمكن تغيير عدد اللجان الجهوية ونفوذها الترابي وكذا مقارها بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

المادة 7

تتألف كل لجنة جهوية من عشرة (10) أعضاء يتوزعون كالآتي :

- أستاذان باحثان في الطب أو طب الأسنان أحدهما رئيس والآخر

نائيه :

- أستاذ باحث في الصيدلة :

- طبيب أو طبيب أسنان أو صيدلي مؤهل في مجال الإحصاء الحيوي

أو علم الأوبئة :

- أستاذ باحث في العلوم القانونية :

- أستاذ باحث في علم الاجتماع :

- صيدلي إحيائي :

- ممثل عن المجلس العلمي المحلي المعني :

- أخصائي نفساني :

ممرض متعدد التخصصات.

يمكن لرئيس اللجنة أن يستدعي لحضور أشغالها، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في مشاركته بالنظر إلى طبيعة البحث أو وضعية الأشخاص المشاركين فيه.

المادة 8

يتم تعيين أعضاء اللجان الجهوية بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة باقتراح من الهيئات أو المؤسسات أو الإدارات التابعين لها. ولا يمكن لأي شخص أن يكون عضوا في أكثر من لجنة جهوية واحدة. يعين أعضاء اللجان الجهوية لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 9

في حالة شغور منصب خلال مدة انتداب عضو من أعضاء لجنة جهوية لأي سبب من الأسباب يتم تعيين عضو جديد له نفس التخصص وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه للفترة المتبقية من مدة الانتداب.

المادة 10

تعد كل لجنة جهوية نظامها الداخلي وتعرضه على وزير الصحة لأجل التحقق من مطابقته لأحكام القانون السالف الذكر رقم 28.13 ومقتضيات هذا المرسوم.

المادة 11

تجتمع اللجنة الجهوية بدعوة من رئيسها مرتين في السنة على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تكون مداولات اللجنة الجهوية صحيحة إذا حضرها أكثر من نصف عدد أعضائها على الأقل. وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال الاجتماع الأول، توجه الدعوة لعقد اجتماع ثان خلال ثلاثة (3) أيام الموالية. وفي هذه الحالة، تتداول اللجنة دون التقيد بشرط النصاب.

تتخذ اللجنة الجهوية آراءها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادلها، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

تكون مداولات اللجنة الجهوية سرية.

المادة 12

يحدد بقرار لوزير الصحة نموذج التصريح بتضارب المصالحبالنسبة لأعضاء اللجنة الجهوية المنصوص عليه في المادة 20 من القانون السالف الذكر رقم 28.13

المادة 13

تتولى المديرية الجهوية للصحة المختصة ترابيا مهام كتابة اللجنة الجهوية. ولهذا الغرض تقوم على الخصوص بتحضير اجتماعاتها وإعداد محاضرها.

المادة 14

تحتفظ كتابة اللجنة الجهوية بالملفات والتقارير ومحاضر المداولات والآراء، وذلك وفق شروط تضمن سريتها لمدة لا تقل عن المدة المحددة طبقا لأحكام المادة 31 من القانون السالف الذكر رقم

.28.13

المادة 15

تمنح تعويضات جزافية عن الأتعاب لأعضاء اللجنة الجهوية وتحدد مبالغ هذه التعويضات بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

المادة 16

يودع المتعهد أو الشخص المفوض من لدنه مقابل وصل، ملف مشروع البحث البيوطبي وبروتوكوله في دعامة ورقية وإلكترونية في مقر اللجنة الجهوية المزمع القيام بالبحث داخل نفوذها الترابي

يتضمن ملف مشروع البحث الوثائق التالية :

1 - طلب مؤرخ وموقع من طرف المتعهد أو الشخص المفوض من لدنه :

2 - المعلومات المتعلقة بهوية وصفة المتعهد والمتعهد المؤسساتي والباحث أو الباحثين :

3 - مذكرة تقديم تفصيلية لمشروع البحث البيوطبي تتضمن على الخصوص الإشارة إلى المعارف العلمية التي يستند إليها بما في ذلك المعطيات قبل السريرية وكذا المخاطر المتوقع أن يتعرض إليها الأشخاص المشاركون فيها مع المنافع المتوقعة لهم :

4 - بروتوكول البحث المنصوص عليه في المادة 25 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 :

5 - كتيب الباحث كما هو محدد في قواعد حسن إنجاز الأعمال السريرية المنصوص عليها في المادة 41 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 ، يرفق بملخص المعطيات التي تثبت الاستخدام الأمن للدواء التجريبي أو المستلزم الطبي التجريبي إذا كان يتم استخدامهما في ظروف مختلفة عن تلك المنصوص عليها في الإذن بالعرض في السوق بالنسبة للدواء أو في شهادة التسجيل بالنسبة للمستلزم الطبي المذكورين. وإذا كان كتيب الباحث يعود إلى الغير يجب إرفاق الملف برخصة

الغير المسلمة للمتعهد من أجل استعمالها :

6 - نسخة من وثيقة الحصول على موافقة الأشخاص المشاركين

في البحث :

7 - بطاقة تتضمن معطيات عن موقع البحث مع الإشارة بكيفية

مفصلة إلى الوسائل البشرية والمادية والتقنية التي يتوفر عليها الموقع المذكور :

8- السيرة الذاتية أو السير الذاتية للباحث أو الباحثين :

9 - ملف تقني يتعلق بالمنتجات والأعمال والأساليب المراد

استعمالها في إطار البحث :

10 - وصف الكيفيات التي ستستخدم في استقطاب الأشخاص الأصحاء للمشاركة في الأبحاث البيوطبية.

المادة 17

تصدر اللجنة الجهوية رأيها داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع الملف.

المادة 18

يمكن للجنة الجهوية أن تطلب من المتعهد الإدلاء بأي معلومات أو توضيحات تكميلية تراها ضرورية لدراسة الملف.

وفي هذه الحالة، يتوقف سريان الأجل المنصوص عليه في المادة 17 أعلاه إلى حين تقديم العناصر المطلوبة.

المادة 19

يجب أن يكون رأي اللجنة معللا وأن يتضمن العناصر التالية :

- اسم المتعهد :

اسم الباحث أو عند الاقتضاء الباحث المنسق :

عنوان البحث :

مراجع الوثائق التي استندت إليها اللجنة الجهوية من أجل إبداء رأيها

التعديلات التي تم إدخالها أثناء دراسة الملف :

- موقع البحث :

تاريخ إبداء الرأي والأسماء الكاملة للأعضاء الذين تداولوا في شأن المشروع وصفاتهم.

المادة 20

يقوم رئيس اللجنة الجهوية بإبلاغ رأيها إلى المتعهد داخل أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ إصداره، وتوجه نسخة منه إلى وزير الصحة.

المادة 21

في حالة ما إذا أبدت لجنة جهوية رأيا بعدم الموافقة على مشروع بحث بيوطبي، يجوز للمتعهد داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إبلاغه بذلك، أن يطلب من وزير الصحة عرض مشروع بحثه على دراسة ثانية. يقوم وزير الصحة بتعيين لجنة جهوية أخرى من أجل الدراسة الثانية ويخبر المتعهد بذلك وتوجه نسخة من هذا الإخبار إلى اللجنة الجهوية المذكورة.

تبدي اللجنة الجهوية المعينة رأيها وفق نفس الكيفيات الواردة في هذا الباب.

الباب الثالث

مقتضيات تتعلق بإجراء الأبحاث البيوطبية

المادة 22

تطبيقا لأحكام المادة 26 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 يتم الترخيص بإجراء بحث بيوطبي تدخلي على الأشخاص من لدن وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض، بناء على طلب يتقدم به المتعهد أو من ينوب عنه مشفوعا بملف يتضمن الوثائق التالية :

المعلومات المتعلقة بهوية وصفة المتعهد والمتعهد المؤسساتي والباحث أو الباحثين وسيرهم الذاتية :

- مذكرة تقديم تفصيلية لمشروع البحث البيوطبي تتضمن على الخصوص الإشارة إلى المعارف العلمية التي يستند إليها بما في ذلك المعطيات قبل السريرية وكذا المخاطر المتوقع أن يتعرض إليها الأشخاص المشاركون فيها مع المنافع المتوقعة لهم :

ملخص عن برتوكول البحث :

ترخيص يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مسلم طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

التزام المتعهد باحترام برتوكول البحث :

- كتيب الباحث كما هو محدد في قواعد حسن إنجاز الأعمال السريرية المنصوص عليها في المادة 41 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 يرفق بملخص المعطيات التي تثبت الاستخدام الأمن للدواء التجريبي أو المستلزم الطبي التجريبي إذا كان يتم استخدامهما في ظروف مختلفة عن تلك المنصوص عليها في الإذن بالعرض في السوق بالنسبة للدواء أو في شهادة التسجيل بالنسبة للمستلزم الطبي المذكورين. وإذا كان كتيب الباحث يعود إلى الغير، يجب إرفاق الملف برخصة الغير المسلمة للمتعهد من أجل استعمالها :

- نسخة من وثيقة الحصول على موافقة الأشخاص المشاركين في البحث :

- نسخة من شهادة التأمين التي تغطي مسؤولية المتعهد المدنية والمسؤولية المدنية للباحثين والمتدخلين المعنيين بالبحث :

بطاقة تتضمن معطيات عن موقع أو مواقع البحث مع الإشارة بكيفية مفصلة إلى الوسائل البشرية والمادية والتقنية التي يتوفر عليها الموقع المذكور :

ملف تقني يتعلق بالمنتجات والأعمال والأساليب المراد استعمالها في إطار البحث :

عندما يتعلق الأمر ببحث بيوطبي متعدد المراكز على الصعيد الدولي، نسخ من الآراء والتراخيص الممنوحة في البلدان الأجنبية عند الاقتضاء :

- نسخة من موافقة اللجنة الجهوية لحماية الأشخاص المشاركين

في الأبحاث البيوطبية.

يودع الطلب والملف المرفق به على دعامة ورقية وإلكترونية مقابل وصل لدى المديرية الجهوية لوزارة الصحة المزمع إجراء البحث داخل نفوذها الترابي.

المادة 23

قبل الترخيص بإجراء البحث البيوطبي يتم اعتماد موقع أو مواقع البحث المزمع إجراء البحث فيها بعد القيام بزيارة مراقبة من قبل موظفين محلفين تابعين لوزارة الصحة داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ إيداع الطلب.

يتحقق الموظفون المذكورون من مدى توفر المواقع المعنية على الوسائل البشرية والمادية والتقنية التي تتناسب مع شروط سلامة المشاركين المضمنة في الملف المنصوص عليه في المادة 22 أعلاه.

يحرر الموظفون المذكورون محضرا حول الزيارة تدرج فيه، إن اقتضى الحال ملاحظاتهم وتحفظاتهم حول اعتماد موقع أو مواقع البحث.

المادة 24

يمكن لوزير الصحة أن يطلب من المتعهد الإدلاء بأي معلومات أو توضيحات تكميلية يراها ضرورية لدراسة الملف أو لاعتماد موقع أو مواقع البحث. وفي هذه الحالة، يتوقف سريان الأجل المنصوص عليه في المادة 25 أدناه إلى حين تقديم العناصر المطلوبة.

المادة 25

يمنح ترخيص البحث البيوطبي، من قبل وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض، داخل أجل ستين (60) يوما تحتسب ابتداء من تاريخ إيداع ملف طلب الترخيص كاملا.

المادة 26

إذا لم يتم الشروع في البحث البيوطبي داخل أجل سنة من التاريخ المحدد لبدء البحث البيوطبي، يصبح هذا الترخيص لاغيا.

المادة 27

يمكن طيلة مدة البحث القيام بزيارات مراقبة دورية بهدف التحقق من مدى احترام الشروط التي تم على أساسها اعتماد موقع

البحث ومنح الترخيص بإجراء البحث البيوطبي.

يقوم وزير الصحة بوقف الترخيص أو سحبه أو سحب اعتماد موقع أو مواقع البحث البيوطبي في حال تعددها إذا تبين له أن البحث لم يعد مستوفيا للشروط التي تم على أساسها الترخيص له.

المادة 28

تطبيقا لأحكام المادة 29 من القانون السالف الذكر رقم 28.13

يخضع إدخال أي تعديل في بحث بيوطبي وأي عمل جديد أو أخذ عينة بيولوجية أو عمل كشف جديد لموافقة اللجنة الجهوية التي أعطت الموافقة الأولى على مشروع البحث فيما يخص التعديل المزمع القيام به ولترخيص من وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض.

يودع المتعهد أو الشخص المفوض من لدنه، وفق نفس المسطرة المنصوص عليها للحصول على موافقة اللجنة الجهوية المزمع القيام بالبحث داخل نفوذها الترابي، طلبا بتعديل مشروع البحث البيوطبي في دعامة ورقية وإلكترونية.

يرفق طلب الموافقة بمذكرة تضم كل المعلومات التي تبرز أهمية التعديل أو التعديلات المزمع القيام بها، وعند الاقتضاء، بملخص للبيانات الجديدة وكذا المخاطر المتوقع أن يتعرض إليها الأشخاص المشاركون فيها مع المنافع المتوقعة لهم وبجميع الوثائق التي توضحالتعديل المزمع القيام به.

يمكن للجنة الجهوية أن تطلب من المتعهد أو الشخص المفوض من لدنه الإدلاء بأي معلومات أو توضيحات تكميلية تراها ضرورية الدراسة الطلب.

المادة 29

يمنح الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 28 أعلاه بناء على طلب يتقدم به المتعهد أو من ينوب عنه وفق نفس المسطرة المنصوص عليها للحصول على الترخيص بإجراء البحث البيوطبي.

يرفق الطلب بالوثائق التالية :

- موافقة اللجنة الجهوية المعنية على التعديل المزمع القيام به :

- مذكرة تضم كل المعلومات التي تبرز أهمية التعديل أو التعديلات المزمع القيام بها، وعند الاقتضاء، ملخصا للبيانات الجديدة وكذا المخاطر المتوقع أن يتعرض إليها الأشخاص المشاركون فيها مع المنافع المتوقعة لهم :

كل وثيقة أخرى توضح التعديل المزمع القيام به.

يمكن لوزير الصحة أن يطلب من المتعهد الإدلاء بأي معلومات أو توضيحات تكميلية يراها ضرورية لدراسة الملف.

المادة 30

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة :

- الخبرة التي يجب أن يتوفر عليها الباحث من أجل قيادة بحث بيوطبي المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 27 بالقانون

السالف الذكر رقم 28.13 :

الخبرة التي يجب أن يتوفر عليها الباحث طبيب الأسنان والطبيب الذي يمكن أن يلحق به من أجل قيادة البحث المنصوص عليها في

المادة 28 من القانون السالف الذكر رقم 28.13 :

- الكفاءة الكافية في مجال البحث البيوطبي التي يجب أن يتوفر عليها الطبيب أو الصيدلي التي ستسند إليه مسؤولية المهام المرتبطة بالبحث البيوطبي في مؤسسة البحث بالتعاقد المنصوص عليها في المادة 51 من نفس القانون.

المادة 31

تحدد بقرار لوزير الصحة كيفيات الإبلاغ عن كل حادث خطير غير مرغوب فيه المنصوص عليه في المادة 35 من القانون السالف الذكر رقم 28.13

الباب الخامس

أحكام ختامية

المادة 32

يقصد بمصطلح «الإدارة» وبعبارة السلطة الحكومية المختصة المنصوص عليهما في القانون السالف الذكر رقم 28.13 «السلطة الحكومية المكلفة بالصحة».

المادة 33

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الصحة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 22 من شعبان 1442 (5) أبريل (2021).

وقعه بالعطف :

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وزير الصحة.

الإمضاء : خالد آيت طالب

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

الإمضاء : محمد بنشعبون.

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7505- 16 ذو القعدة 1447 (4) ماي 2026
صفحة : 2522

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

مرسوم رقم 2.26.342 صادر في 12 من ذي القعدة 1447 (30) أبريل (2026) في شأن وضعية طلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان المتدربين الملاحظين والخارجيين والداخليين والمقيمين.

رئيس الحكومة

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 90 و 92 منه :

وعلى القانون - الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.77 بتاريخ : 14 من جمادى الأولى 1444 (9) ديسمبر 2022 .

وعلى القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ : 7 ذي الحجة 1440 (9) أغسطس 2019 .

وعلى القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.50 بتاريخ 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو 2023

وعلى القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.51 بتاريخ 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو 2023 .

وعلى القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.04 بتاريخ : 22 من شعبان 1447 (11) فبراير 2026 .

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7) يونيو (2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما تم تغييره

وتتميمه، لاسيما المادة 11 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.512 الصادر في 9 رمضان 1440 (15) ماي (2019) بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية للطلبة وشروط وكيفية وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، كما تم تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.24.646 الصادر في 21 من صفر 1446 (26) أغسطس (2024) بإحداث لجان جهوية مشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية :

وعلى المرسوم رقم 2.24.687 الصادر في 21 من صفر 1446 (26) أغسطس (2024) المتعلق بالإشراف على التداريب بالمؤسسات الصحية المكونة للمجموعات الصحية الترابية وتأطيرها :

وعلى المرسوم رقم 2.06.619 الصادر في 28 من شوال 1429 (28) أكتوبر (2008) المتعلق بالمجلس التأديبي الخاص بالطلبة :

وعلى المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13) أبريل (2007) بشأن التعويضات عن الحراسة والخدمة الإلزامية والمداومة المنجزة بالمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة وللمراكز الاستشفائية الجامعية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل 2026

رسم ما يلي :

الفرع الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

يحدد هذا المرسوم وضعية طلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان العمومية خلال فترة مزاولة التداريب بالمؤسسات الصحية المكونة للمجموعات الصحية الترابية أو بالمؤسسات الاستشفائية العسكرية أو بالمؤسسات التي تربطها اتفاقية شراكة مع هذه الأخيرة.

المادة 2

يعتبر الطلبة المسجلون بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان متدربين عند استيفاء الشرطين التاليين :

1 - أن يكونوا بصدد تحضير إحدى الشهادات الوطنية التالية :

دبلوم دكتور في الطب :

دبلوم دكتور في طب الأسنان :

دبلوم دكتور في الصيدلة :

دبلوم التخصص الطبي :

- دبلوم التخصص في طب الأسنان :

- دبلوم التخصص الصيدلي والبيولوجي.

2- أن يثبتوا التوفر على ترخيص أو تعيين حسب الحالة، يخول لهم إجراء التداريب اللازمة.

المادة 3

يوضع المتدربون المنصوص عليهم في المادة 2 أعلاه، في إحدى

الوضعيات التالية :

1 - ملاحظ :

2 - خارجي ؛

3 - داخلي :

4 - مقيم.

المادة 4

ينجز المتدربون التداريب المسندة إليهم تحت سلطة المشرفين والمؤطرين المنصوص عليهم في المادة الثالثة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.24.687 الصادر في 21 من صفر 1446 (26) أغسطس 2024).

يضع عميد الكلية لائحة إسمية للمتدربين الملاحظين والخارجيين ويبلغها إلى المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية، وعند الاقتضاء، إلى مفتش مصلحة الصحة العسكرية.

يتم تعيين الداخليين والمقيمين لإنجاز التداريب اللازمة وفق مقتضيات هذا المرسوم والنصوص الجاري بها العمل.

المادة 5

تحدد الملفات الوصفية للتكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان المعتمدة ضوابط التكوين الاستشفائي لاسيما كيفيات تنظيم وتأطير وتقييم التداريب الاستشفائية الإلزامية، وكذا الغلاف الزمني المخصص لهذه التداريب ومجالاتها وأنواع الأنشطة التي يتعين القيام بها من لدن المتدرب، والكفايات المهنية والطبية المراد اكتسابها وكيفيات التقييم واستيفاء التداريب الإلزامية.

طبقا لأحكام القانون رقم 59.24 المشار إليه أعلاه ولا سيما المادتين 33 و 49 منه، تضع الكليات المعنية :

- ميثاق الطالب المتدرب :

- ميثاق المقيم :

نظام الضوابط المؤطرة للتداريب :

ميثاق التدريب الاستشفائي بعد استطلاع اللجان الجهوية المشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية.

الفرع الثاني

وضعية الملاحظين

المادة 6

تخول وضعية ملاحظ لكل :

طالب يتابع دراسته في السنة الأولى أو الثانية في الطب أو طب

الأسنان :

طالب يتابع دراسته في السنة الأولى أو الثانية أو الثالثة في الصيدلة.

المادة 7

تحدد الإجراءات الخاصة بتداريب الملاحظين وفق دفتر الضوابط

البيداغوجية الخاصة بكل دبلوم.

الفرع الثالث

وضعية الخارجيين

المادة 8

تخول وضعية خارجي لكل :

طالب يتابع دراسته ابتداء من السنة الثالثة في الطب أو طب

الأسنان :

طالب يتابع دراسته ابتداء من السنة الرابعة في الصيدلة.

المادة 9

دون الإخلال بضوابط التكوين الاستشفائي، يلتزم الخارجي بالقيام، تحت مسؤولية المشرف على التدريب الذي يحدد بتنسيق مع مؤطري التدريب الأعمال التي يتعين إنجازها، بالأنشطة التكوينية الأساسية ولا سيما :

1 - بالنسبة للتكوين في الطب وطب الأسنان :

- تسجيل الملاحظات الطبية :

- المساهمة في العلاجات :

المشاركة في مهمة الحراسة :

التعاون مع مهنيي الصحة العاملين بمقرات التدريب.

2 - بالنسبة للتكوين في الصيدلة، المساهمة في :

تنفيذ الوصفات الطبية :

- تسليم الأدوية :

- تحضير الأدوية المقيدة في مدونة الأدوية والصيدلة :

- إنجاز التحاليل البيولوجية بالمستشفيات.
يعتبر الخارجي المسجل في السنة السادسة من فريق العناية الطبية. ويتعين عليه إنجاز الأنشطة التكوينية بانتظام والمشاركة بصفة متواصلة في تقديم العناية الطبية خلال التداريب الاستشفائية والإسهام في الرعاية والعلاج.

المادة 10

يعين الخارجيون لإنجاز التداريب من لدن عميد الكلية المعنية بتنسيق مع المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية، أو مع مفتش مصلحة الصحة العسكرية عند الاقتضاء، بعد استطلاع رأي اللجنة الجهوية المشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية.

ينجز الخارجيون التداريب الاستشفائية تحت سلطة المشرفين والمؤطرين.

المادة 11

ينجز الخارجيون التداريب الاستشفائية بدوام جزئي مدته ثلاث ساعات ونصف (3.5) في اليوم وبدوام كامل مدته سبع (7) ساعات في اليوم، وذلك حسب مستوى التكوين، كما يلي :

تداريب استشفائية بدوام جزئي خلال السنتين الثالثة والرابعة من التكوين في الطب، وبدوام كامل خلال السنتين الخامسة والسادسة منه :

تداريب استشفائية بدوام جزئي خلال السنتين الرابعة والخامسة من التكوين في طب الأسنان، وبدوام كامل خلال السنة السادسة منه :

تداريب استشفائية بدوام جزئي خلال السنة الخامسة من التكوين في الصيدلة، وبدوام كامل خلال السنة السادسة منه.

إضافة إلى ما سبق يشارك الخارجيون في مهام الحراسة وفق البرمجة الزمنية المحددة لذلك.

المادة 12

تنظم التداريب الاستشفائية ابتداء من أوائل شهر سبتمبر إلى غاية متم شهر يوليو، مع ضمان استمرارية المرفق الصحي.

يحدد عميد الكلية المعنية برمجة زمنية للتداريب الاستشفائية تأخذ بعين الاعتبار فترة اجتياز الامتحانات

يتعين على الخارجيين حضور التداريب الاستشفائية طبقا للبرمجة الزمنية المذكورة، وللبرمجة الزمنية المتعلقة بالحراسة التي يحدد جدولها المشرف على التدريب.

بعد حضور التداريب الاستشفائية إلزاميا. ولهذه الغاية، يتم تتبع حضورهم والتحقق من التزامهم بمواقيت التداريب المحددة من لدن المشرفين على التداريب بمساعدة الأطباء المكلفين بالتأطير عند الاقتضاء.
يصادق المشرف على التدريب الاستشفائي بعد استيفائه من طرف الخارجي، وذلك بتنسيق مع مؤطري التداريب.

المادة 13

يستفيد الخارجيون من إجازة مدتها شهر عن كل سنة، يتقاضون خلالها التعويض عن المهام المنصوص عليه في النصوص الجاري بها العمل.

يحدد تاريخ الاستفادة من هذه الإجازة من قبل المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية باقتراح من عميد الكلية المعنية.

الفرع الرابع

وضعية الداخليين

المادة 14

تخول وضعية داخلي لكل مترشح اجتاز بنجاح مباراة ولوج القسم الداخلي المنصوص عليها في المادة 15 بعده.

المادة 15

تنظم كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان مباراة لولوج القسم الداخلي تفتح في وجه الطلبة المسجلين بهذه الكليات الذين استوفوا بنجاح السنوات الأربع الأولى من تكوينات دكتور في الطب أو دكتور في طب الأسنان أو دكتور في الصيدلة.

لا يجوز اجتياز مباراة القسم الداخلي بعد تقديم أطروحة الدكتوراه في الطب أو الصيدلة أو طب الأسنان.

تحدد شروط الانتقاء، ومعايير القبول، وكيفيات تنظيم هذه المباراة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

يحدد عدد المقاعد المفتوحة للتباري بموجب قرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالى والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة وعند الاقتضاء، السلطة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، وذلك باقتراحمن عمداء كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان المعنيين، أو من مفتش مصلحة الصحة العسكرية عند الاقتضاء.

المادة 16

يعين المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية الداخليين بالمؤسسات الصحية بتنسيق مع عميد الكلية المعنية، وباقتراح من اللجنة الجهوية المشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية المعنية.

غير أن الداخليين العسكريين والداخليين بالمؤسسات الاستشفائية العسكرية يعينون من لدن مفتش مصلحة الصحة العسكرية.

المادة 17

يتم قبول الطلبة الأجانب الذين يتابعون تكوينهم بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان العمومية بالمغرب لولوج القسم الداخلي بعد اجتياز المباراة بنجاح. ويحدد القرار المشترك المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة 15 أعلاه عدد المقاعد المفتوحة للتباري المخصصة لهم.

يعين المترشحون من الطلبة الأجانب داخليين، زيادة على العدد المقرر بعد مداولة لجنة المباراة، إذا حصلوا على نقطة عددية لا تقل عن تلك التي حصل عليها آخر مترشح مغربي معلن عن نجاحه، وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة في القرار المشترك المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 15 أعلاه.

المادة 18

تطبق مقتضيات المادتين 9 و 12 من هذا المرسوم على الداخليين.

المادة 19

تستغرق مدة العمل بالقسم الداخلي سنتين، يزاول الداخلي مهامه خلالهما كامل الوقت تحت سلطة المشرفين على التداريب.

يتعين على الداخليين أن يستوفوا جميع التداريب، والتي تشمل وجوبا :

- فيما يتعلق بالداخليين في الطب : تدريبا في الطب العام وتدريبا في الجراحة العامة، وتدريبا في أمراض الأطفال أو في أمراض النساء
والتوليد :

- فيما يتعلق بالداخليين في الصيدلة : تدريبين بالمصالح التي لها علاقة بالأدوية وتدريبين في مصالح البيولوجيا :

- فيما يتعلق بالداخليين في طب الأسنان : تدريبا في أمراض اللثة وعلم تشخيص الأمراض وتدريبا في علم المحافظة على الأسنان وتدريبا في علم أمراض أسنان الأطفال وتقويم الأسنان والوجه وتدريبا في جهاز الأسنان.

يحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة باقتراح من مجالس مؤسسات الكليات كيفية تنظيم القسم الداخلي ومجالات التداريب الاستشفائية، وكيفية تقييمها واستيفائها والمهارات التي يجب اكتسابها، إضافة إلى التكوينات التكميلية والبحوث الطبية التي يجب أن يقوم بها الداخليون.

يصادق عميد الكلية المعنية على نتائج استيفاء التداريب الاستشفائية والتكوينات التكميلية للقسم الداخلي.

المادة 20

لا يجوز لأي كان أن يحمل لقب «داخلي قديم» إذا لم يثبت قضاءه بالفعل سنتين في القسم الداخلي.

المادة 21

يعتبر الداخلي جزءا من فريق العناية الطبية للمؤسسات الصحية. ولهذه الغاية، يقوم على الخصوص بالتدريب الاستشفائي وفق جدولة زمنية تلزمه بالتواجد بالمصالح الاستشفائية والقيام بالحراسة والمداومة بها. كما يستفيد من تأطير ومواكبة مستمرين.

المادة 22

علاوة على الأنشطة التكوينية الأساسية المحددة في المادة 9 أعلاه يتعين على الداخليين القيام بأنشطة إضافية تتعلق أساسا بما يلي :

المشاركة في الحراسة، والعناية الطبية والتنسيق مع المصالحالصحية المتخصصة بما فيها المستعجلات :

- المساهمة في إعداد الموارد البيداغوجية المتعلقة بالتكوين تحت إشراف الأستاذ الباحث والمشرف على التدريب :

إنجاز بحوث وتقارير بحثية حول الحالات المرضية المعروضة على الفريق :

المساهمة في تأطير الخارجيين :

المشاركة الفعلية في تدبير أنشطة المصلحة الاستشفائية والمساهمة الفاعلة في تحسين أدائها.

المادة 23

يستفيد الداخليون من إجازة مدتها أسبوعين عن كل فصل مكون من ستة أشهر، يحددها المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية، باقتراح من الأستاذ رئيس المصلحة الاستشفائية.

يستفيد الداخليون خلال الاجازة المذكورة من التعويضات المحددة بموجب النصوص الجاري بها العمل.

مع مراعاة مقتضيات المادة 32 أدناه يستفيد الداخليون من الرخص لأسباب صحية وفق نفس الشروط والكيفيات المطبقة على المقيمين.

الفرع الخامس

وضعية المقيمين

المادة 24

تخول وضعية طبيب مقيم أو صيدلي مقيم أو طبيب أسنان مقيم

كما يلي :

1 - للداخليين الحاصلين على دبلوم دكتور في الطب أو دبلوم دكتور في الصيدلة أو دبلوم دكتور في طب الأسنان، بإحدى الكليات العمومية، وكذا للمترشحين العسكريين الناجحين في مباراة المساعدين

أو الممارسين المتمرسين بالمستشفيات العسكرية :

2 - أو بعد النجاح في مباراة ولوج سلك التخصص لتحضير إحدى الشهادات الوطنية التالية :

دبلوم التخصص الطبي :

- دبلوم التخصص الصيدلي والبيولوجي :

- دبلوم التخصص في طب الأسنان.

يشار إلى الأطباء المقيمين والصيادلة المقيمين وأطباء الأسنان المقيمين بعده بـ: «المقيمين».

المادة 25

تنظم كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان مباريات ولوج سلك التخصص في الطب أو التخصص الصيدلي والبيولوجي أو التخصص في طب الأسنان تفتح حسب الحالة، في وجه المترشحين الحاصلين

على إحدى الشهادات الوطنية التالية :

دبلوم دكتور في الطب أو أي شهادة معترف بمعادلتها له :

دبلوم دكتور في الصيدلة أو أي شهادة معترف بمعادلتها له :

دبلوم دكتور في طب الأسنان أو أي شهادة معترف بمعادلتها له.

تحدد شروط الانتقاء ومعايير القبول، وكيفيات تنظيم المباراة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والسلطة
الحكومية المكلفة بالصحة.

يحدد عدد المناصب المفتوحة للتباري بكل تخصص بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة وعند الاقتضاء السلطة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني وذلك باقتراح من اللجنة الجهوية المشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية المعنية، وباقتراح من مفتشية مصلحة الصحة العسكرية عند الاقتضاء.

المادة 26

لا يمكن للمقيم اجتياز مباراة ولوج سلك التخصص مرة ثانية إلا بعد إنهاء مهامه بصفته طبيبا مقيما أو صيدليا مقيما أو طبيب أسنان مقيم.

المادة 27

يعين المقيمون كمتدربين بمقرر مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، والسلطة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني فيما يخص المقيمين العسكريين.

يعين المقيمون غير العسكريين بالمؤسسات الصحية بصفة متمرنين ابتداء من السنة الأولى في الرتبة الأولى من الدرجة الأولى لإطار طبيب أو إطار صيدلي أو إطار طبيب أسنان، بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة وفق النصوص الجاري بها العمل.

يوقع المقيمون، غير العسكريين عند تعيينهم بهذه الصفة التزاما بالعمل مباشرة بعد الحصول على دبلوم التخصص، بالمجموعات الصحية الترابية، وعند الاقتضاء، بالوزارة المكلفة بالصحة أو إحدى المؤسسات الأخرى التي تقع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالصحة، أو بالوزارة المكلفة بالتعليم العالي في حالة نجاحهم في مباراة ولوج هيئة الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان وذلك لمدة ثلاث (3) سنوات بعد تعيينهم وفق النصوص الجاري بها العمل.

المادة 28

لا يمكن التحرر من الالتزام المنصوص عليه في المادة 27 أعلاه إلا بعد الموافقة الصريحة للسلطة المختصة.

وفي حالة الموافقة، يتعين على المعني إرجاع مجموع المبالغ التي استفاد منها، إضافة إلى المبالغ التي تغطي تكلفة التكوين الذي تلقاه والتي تعادل مجموع المبالغ التي تقاضاها خلال فترة تكوينه.

ولا يسري مفعول التحرر من الالتزام في كل الأحوال، إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بما يفيد أداءه الفعلي لمجموع المبالغ المذكورة، لدى المصالح المختصة.

وفي حالة انقطاع المقيمين عن التكوين إما بمحض إرادتهم واما بسبب إقصائهم بصفة نهائية في إطار إجراء تأديبي فيلزمون بقضاء مدة ثلاث (3) سنوات من العمل على الأقل ابتداء من تاريخ استئنافهم للعمل سواء بالمجموعات الصحية الترابية أو بالمؤسسات المعينين فيها، تحت طائلة تطبيق مقتضيات الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

المادة 29

يمكن قبول الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الأجانب الذين اجتازوا بنجاح المباراة المشار إليها في المادة 25 أعلاه كمقيمين.

ويعفى الأطباء العسكريون والصيادلة العسكريون وأطباء الأسنان العسكريين الأجانب من هذه المباراة، ويتم قبولهم كمقيمين بعد دراسة ملفاتهم.

المادة 30

لا يجوز لأي كان أن يحمل لقب «مقيم قديم» إلا إذا اجتاز بنجاحمدة التكوين كاملة وحصل على دبلوم التخصص ذي الصلة.

المادة 31

يعتبر المقيمون مسؤولين عن أنشطة العناية الطبية والعلاجية بالمؤسسات الصحية التي تم تعيينهم بها، ويدمجون في فرق العناية الطبية لهذه المؤسسات حسب مجالات تخصصهم.

يقوم المقيمون تحت السلطة البيداغوجية لمنسق التخصص المعني بالمهام الأساسية التالية :

التطبيب والعلاج للمرضى الوافدين على المؤسسات الصحية حسب الجدولة الزمنية المحددة لذلك :

تغطية فترات الحراسة والإلزامية والمستعجلات المبرمجة من طرف المصالح الاستشفائية :

- إنجاز التداريب الاستشفائية اللازمة لسلك التخصص، والانضمام إلى حصص التكوينات الأساسية والتكميلية، والندوات والورشات المبرمجة في مجالات التخصص :

التدرب الدقيق والمستمر على التقنيات التشخيصية والعلاجية المتاحة :

إعداد بحوث ومقالات علمية في مجالات التخصص :

المشاركة في جميع الأنشطة البيداغوجية داخل الكلية وفي فضاءات المؤسسات الصحية :

المساهمة في تأطير الأطروحات :

المساهمة في تأطير القرب والمواكبة المستمرة للداخليين والخارجيين :

- المشاركة الفعلية في تدبير أنشطة المصالح أو الأقسام الاستشفائية والمساهمة الفاعلة في تحسين أدائها :

- إنجاز كل المهام التي يكلفهم بها المشرفون أو والمؤطرون والتي تدخل في نطاق تكوينهم التخصصي.

يمكن للمقيمين عند الاقتضاء، إجراء تداريب خارج المجموعة الصحية الترابية لتعزيز التكوين والكفايات والمهارات المهنية والطبية بترخيص من المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية بعد موافقة عميد الكلية واستشارة المشرف على التدريب.

غير أن المقيمين العسكريين والمقيمين بالمؤسسات الاستشفائية العسكرية يرخص لهم من لدن مفتش مصلحة الصحة العسكرية بعد موافقة عميد الكلية واستشارة المشرف على التدريب.

يزاول المقيمون مهامهم بدوام كامل تحت سلطة منسق التخصص المعني.

المادة 32

يستفيد المقيمون من الرخص وفق النصوص الجاري بها العمل مع مراعاة النصوص الجاري بها العمل بالقوات المسلحة الملكية بالنسبة للعسكريين ومقتضيات المادة 35 أدناه.

المادة 33

بعد استكمال مدة الالتزام المحددة بموجب هذا المرسوم، يمكن للمعنيين وفق النصوص الجاري بها العمل :

الاستمرار في العمل لدى المجموعة الصحية الترابية أو المؤسسات المعينين فيها بعد إعادة التعيين :

الانقطاع النهائي عن العمل شريطة توجيه إخبار إلى السلطة المختصة شهرين (2) على الأقل قبل تاريخ الانقطاع المذكور :

التعاقد مع المجموعات الصحية الترابية.

كما يمكن لمقيم قديم الالتحاق خلال مدة الالتزام، وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالجامعة بعد أن يجتاز بنجاح مباراة ولوج هيئة الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الاسنان.

الفرع السادس

مقتضيات مشتركة

المادة 34

يحيل المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية تقريرا حول الأعمال المخالفة للنظام الداخلي للمؤسسة الصحية إلى عميد الكلية التي ينتمي إليها الطالب المتدرب، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

أما بالنسبة للمقيمين فيحيل المدير العام للمجموعة الصحية الترابية المعنية تقريرا حول المخالفات المهنية، إلى السلطة المختصة من أجل تطبيق المساطر والإجراءات طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

المادة 35

لا تحتسب الرخص لأسباب صحية التي تفوق مدتها أربعة (4) أشهر في حساب المدة الفعلية للعمل بالقسم الداخلي أو بصفة مقيم.

المادة 36

يستفيد المتدربون المشار إليهم في المادة 3 أعلاه من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفق النصوص الجاري بها العمل.

تتخذ المجموعة الصحية الترابية الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الطلبة المتدربين فيما يخص حوادث الشغل والأمراض المهنية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الفرع السابع

مقتضيات انتقالية

المادة 37

لتطبيق مقتضيات هذا المرسوم تحل المراكز الاستشفائية الجامعية محل المجموعات الصحية الترابية في الجهات التي لم تشرع فيها هذه المجموعات فعليا في ممارسة اختصاصاتها.

المادة 38

تحدد مدة الالتزام بالعمل بالنسبة للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الاختصاصيين خريجي فوجي 2024 و 2025 في ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم.

وتحدد مدة الالتزام بالعمل بالنسبة للمقيمين حسب فوج تخرجهم على النحو التالي :

- ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم بالنسبة لفوج 2026 :

- خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم بالنسبة لفوج 2027 :

- خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم بالنسبة لفوج 2028 :

أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم بالنسبة لفوج 2029 :

أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم بالنسبة لفوج 2030 :

أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهم بالنسبة لفوج 2031.

المادة 39

يظل الطلبة المسجلون قبل السنة الجامعية 2024-2025، بتكوين دكتور في الطب أو تكوين دكتور في الصيدلة أو تكوين دكتور في طب الأسنان خاضعين لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 8 من المرسوم رقم 2.91.527 الصادر في 21 من ذي القعدة 1413 (13) ماي 1993

المتعلق بوضعية الطلبة الخارجيين والداخليين والمقيمين بالمراكز الاستشفائية.

المادة 40

يظل الداخليون المسجلون قبل السنة الجامعية 2024-2025 بتكوين دكتور في الطب أو تكوين دكتور في الصيدلة أو تكوين دكتور في طب الأسنان خاضعين، فيما يخص ولوج نظام الإقامة، لمقتضيات البند «أ» بالفقرة الأولى للمادة 21 من المرسوم سالف الذكر رقم 2.91.527 الصادر في 21 من ذي القعدة 1413 (13) ماي 1993 .

المادة 41

مع مراعاة مقتضيات المادتين 39 و 40 أعلاه، تنسخ مقتضيات المرسوم سالف الذكر رقم 2.91.527 الصادر في 21 من ذي القعدة 1413 (13) ماي (1993) المخالفة لهذا المرسوم.

تعوض الإحالة إلى المرسوم المذكور الواردة في النصوص الجاري بها العمل بالإحالة إلى هذا المرسوم.

المادة 42

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الصحة والحماية الاجتماعية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 12 من ذي القعدة 1447 (30) أبريل (2026).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة والحماية الاجتماعية

الإمضاء : أمين التهراوي.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

الإمضاء : عز الدين المداوي.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

الإمضاء : فوزي لقجع.

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة

بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة

الإمضاء : أمل الفلاح.

.....
.....

القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة

مدونة الأدوية والصيدلةبرامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

ظهير شريف رقم 1.06.151 صادر في 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر 2006) بتنفيذ القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة .

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بمراكش في 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر 2006).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

قانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة

القسم الأول: الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية

الباب الأول: تعاريف

المادة 1

يراد بالدواء في مدلول هذا القانون كل مادة أو مركب يقدم على أن له خاصيات علاجية أو وقائية إزاء الأمراض البشرية أو الحيوانية، وكذا كل منتوج يمكن وصفه للإنسان أو الحيوان بهدف إجراء تشخيص طبي، أو استرداد الوظائف العضوية أو تقويمها أو تغييرها.

المادة 2

من أجل تطبيق أحكام المادة الأولى أعلاه، يعتبر في حكم الأدوية :

1. المحضر الوصفي وهو كل دواء يتم تحضيره فورا في الصيدلية تبعا لوصفة مخصصة لمريض معين ؛

2. المحضر الصيدلي وهو كل دواء يتم تحضيره خصيصا في الصيدلية وفقا للتوجيهات المنصوص عليها في دستور أو دساتير الأدوية الجاري بها العمل؛

3. الدواء الخاص بالصيدلية وهو كل دواء يتم تحضيره كاملا في الصيدلية تحت المراقبة المباشرة للصيدلي الذي يقوم بصرفه؛

4. المحضر الاستشفائي الذي يشمل :

كل دواء، باستثناء المنتجات الخاصة بالعلاج الجيني أو الخلوي، يتم تحضيره من طرف صيدلي بمكان الاستشفاء وفقا للتوجيهات المنصوص عليها في دستور أو دساتير الأدوية الجاري بها العمل وذلك بسبب غياب مستحضر صيدلي جاهز أو ملائم ؛مطبوعات وموارد طبية

الغازات الطبية المستخلصة بواسطة مولد أو أي جهاز آخر ملائم. وتصرف المستحضرات الاستشفائية بناء على وصفة طبية لفائدة مريض أو عدة مرضى؛

5. المستحضر الصيدلي وهو كل دواء يتم تحضيره مسبقا ويوضب بشكل خاص ويتميز بتسمية خاصة؛

6. المستحضر الجنيس لمستحضر مرجعي والذي يعتبر مستحضرا له نفس التركيبة النوعية والكمية من المواد الفاعلة التي يتكون منها المستحضر المرجعي ونفس الشكل الصيدلي والذي ثبت تكافؤه الحيوي مع هذا الأخير حسب الدراسات الملائمة في مجال التوافر الحيوي. ويشكل المستحضر المرجعي والمستحضر أو المستحضرات الجنيسة المنبثقة عنه مجموعة جنيسة.

ومن أجل تطبيق هذا البند تعتبر مختلف الأشكال الصيدلية المعدة للأخذ عن طريق الفم والقابلة للتفريغ الفوري شكلا صيدليا واحدا.

تحدد بنص تنظيمي شروط تطبيق هذا البند وكذا المعايير العلمية التي تبرر، عند الاقتضاء، الإعفاء من إنجاز الدراسات الخاصة بالتوافر الحيوي.

7. الدواء المناعي وهو كل دواء يكون في شكل :

أ) مستأرج : أي كل منتج مخصص للتعرف على تغيير نوعي ومكتسب في الرد المناعي ضد عامل مثير للحساسية أو لإحداث هذا التغيير ؛

ب) لقاح أو سمين أو مصل أي كل عنصر يستعمل بهدف إحداث مناعة إيجابية أو سلبية أو لغرض تشخيص حالة المناعة.

8. دواء العلاج المثلي : وهو كل دواء تم الحصول عليه من منتجات أو مواد أو تركيبات يطلق عليها اسم الأرومات المثلية، وذلك وفق طريقة لتصنيع الأدوية المثلية تم وصفها في دستور أو دساتير الأدوية الجاري بها العمل.

9. الدواء الصيدلي المشع وهو كل دواء يحتوي على نظير أو عدة نظائر مشعة، تسمى نويدات مشعة، مدخلة لأغراض طبية في شكل مولد أو مستحضر مركب من نويدات مشعة أو طليعة تعرف كما يلي :

المولد : كل نظام يستعمل في إنتاج أدوية صيدلية مشعة يحتوي على نويدة مشعة أصلية معينة تصلح لإنتاج نويدة مشعة فرعية يتم الحصول عليها بواسطة شطف أو أية طريقة أخرى.

مستحضر مركب من نويدات مشعة : كل مستحضر يتعين إعادة تكوينه أو مزجه مع نويدات مشعة لإنتاج الدواء الصيدلي المشع النهائي.

طليعة : كل نويدة مشعة أخرى يتم إنتاجها لوسم مادة أخرى إشعاعيا قبل استعمالها.

10. المنتجات المتعلقة بنظافة الجسم والتجميل المحتوية في تركيبتها إما على مادة لها مفعول علاجي بالمعنى المذكور في المادة الأولى أعلاه أو على مواد سامة تتجاوز جرعاتها ودرجات تركيزها تلك المحددة بنص تنظيمي ؛مطبوعات وموارد طبية

11. المنتجات الخاصة بالحمية المحتوية في تركيبتها على مواد كيماوية أو بيولوجية لا تشكل في حد ذاتها أغذية ولكن وجودها يضفي على هذه المنتجات إما خاصيات معينة مطلوبة في العلاج بواسطة الحمية أو خاصيات وجبات الاختبار ؛

12. مشتقات الدم الثابتة؛

13. المنتجات المقدمة على أنها مزيلة للرغبة في التدخين أو مقلصة من الإدمان عليه؛

14. المركزات المستعملة في تطهير الدم ؛

15. محاليل الديباليز الصفاقية ؛

16. الغازات الطبية ؛

17. مبيدات الحشرات ومبيدات القراديات المخصصة للاستعمال على الإنسان أو الحيوان ؛

18. المحضرات المستخلصة من النباتات الطبية المسجلة في دستور الأدوية ؛

19. المحضر الصيدلي المجزأ الذي هو كل عقار بسيط وكل مادة كيماوية وكل محضر مستقر ورد وصفه في دستور الأدوية الجاري به العمل محضر بمؤسسة صيدلية أو مجزأ من طرفها أو من طرف الصيدلية التي تقوم بصرفه.

المادة 3

تعتبر مواد فاعلة المواد المشتملة على خاصيات دوائية في مدلول المادة الأولى أعلاه.

اسم كل مادة فاعلة هو اسمها العلمي المستعمل عادة أو اسمها المتعارف عليه دوليا (DCI)، ولا يمكن أن يكون التدوين برموز كيماوية إلا تتمة للاسم.

يقصد بجرعة كل مادة فاعلة :

إما وزن الجرعة الواحدة ؛

أو نسبتها المائوية من وزن المحضر ؛

أو إذا تعلق الأمر بمنتوج يتم قياسه بوحدات بيولوجية، عدد الوحدات الموجودة في مقدار متناول أو في السنتيمتر المكعب أو في كمية محددة من المنتوج ذات وزن معين، وكل ذلك مع تعريف الوحدة الحيوية المستعملة.

ويعتبر هذا التعريف ضروريا لتحديد نشاط الدواء.

المادة 4

يراد بمنتجات صيدلية غير دوائية في مدلول هذا القانون :

مواد التضميد والمنتجات والمواد المعدة لأغراض طبية والمدرجة في دستور الأدوية؛

مواد التضميد والمنتجات والمواد المعدة لأغراض طبية والمقدمة في شكل معقم، وفقا لشروط التعقيم المنصوص عليها في دستور الأدوية.

المادة 5

يراد بدستور الأدوية " الفارما كوبيا "المصنف الذي يتضمن على الخصوص ما يلي :

قائمة العقاقير والأدوية البسيطة والمركبة والمنتجات الصيدلية غير الدوائية؛

لائحة أسماء الأدوية المتعارف عليها دوليا (DCI) ؛

جداول المقادير القصوى والاعتيادية للأدوية بالنسبة للبالغين والأطفال، وكذا المقادير المعفاة؛

المعلومات التي يمكن أن تفيد الصيدلي في مزاولة الأعمال الصيدلية.

يبين دستور الأدوية خاصيات الأدوية والوسائل التي تسمح بالتعرف عليها وطرائق التجارب والتحاليل المتبعة لإجراء المراقبة ومناهج التحضير والتعقيم وحفظ الأدوية المذكورة وكذا قواعد توضيبها وحالات التنافر الرئيسية وكذا مجموع المعطيات المفيدة للصيدلي في تحضير الأدوية وصرفها.

يتعين أن تستجيب لمواصفات دستور الأدوية الجاري به العمل كل مادة مقدمة تحت إسم علمي أو متعارف عليه وارد ضمن الأسماء المنصوص عليها في الدستور المذكور. علوم

يتعين على الصيادلة الاستناد أثناء مزاولة مهامهم إلى آخر طبعة من دستور أو دساتير الأدوية التي تجعلها الإدارة قابلة للتطبيق بناء على اقتراح من اللجنة الوطنية لدستور الأدوية.

تقوم اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة إما بإعداد دستور أدوية أو مراجعته وإما باعتماد دستور أدوية، وعند الاقتضاء، تقوم بتتميمه بواسطة كتيب وصفات وطني جامع لوصفات الأدوية الجاهزة للاستعمال والمعترف بها من حيث الفعالية والسلامة وعدم الضرر.

يحدد تأليف هذه اللجنة وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

المادة 6

يهدف الاحتراز الدوائي إلى تلقي وتقييم المعلومات المتعلقة بالتأثيرات غير المتوقعة أو السامة للأدوية بعد تسليم الإذن بعرضها في السوق.

وتحدث لهذا الغرض لجنة وطنية للاحتراز الدوائي تحدد مهامها وتأليفها وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

الباب الثاني: أحكام متعلقة بالأدوية

الفرع الأول: الإذن بالعرض في السوق

المادة 7

يجب أن يكون كل دواء مصنع أو مستورد أو مصدر ولو في شكل عينات، موضوع إذن مسلم من طرف الإدارة، قبل تسويقه أو توزيعه سواء بالمجان أو بمقابل، بالجملة أو بالتقسيط، وذلك وفق الأشكال الآتي ذكرها :

إما في شكل إذن بالعرض في السوق يضمن رقمه في التوضيب الثانوي لكل دواء موجه للتسويق ؛

وإما في شكل إذن خاص في ما يتعلق بالعينات المقدمة لغرض تسجيل المنتجات والتجارب السريرية أو في ما يتعلق بالأدوية الموصوفة وغير المسجلة في المغرب أو في ما يتعلق باستعمال مؤقت لبعض الأدوية المخصصة لعلاج أمراض خطيرة أو نادرة عند عدم وجود علاج خاص بها في المغرب.مطبوعات وموارد طبية

المادة 8

لا يمكن أن يسلم الإذن بالعرض في السوق إلا إذا خضع الدواء مسبقا لتجربة خاصة ترمي إلى :

1. بيان فعالية الدواء ؛

2. ضمان عدم ضرره حين استعماله في ظروف عادية؛

3. توضيح منفعته العلاجية؛

4. تحديد التكافؤ الحيوي عندما يتعلق الأمر بدواء جنيس.

إضافة إلى ذلك، يتعين على الصانع أو المستورد أن يثبت أنه :

عمل على إجراء التحليل النوعي والكمي للدواء ؛

يتوفر فعلا على طريقة الصنع وإجراءات المراقبة التي من شأنها أن تضمن جودة المنتوج أثناء الإنتاج الصناعي.

المادة 9

يمكن أن يتوقف منح الإذن بالعرض في السوق لدواء مستورد على إجراء زيارة لموقع الصنع من قبل مفتشي الصيدلة.

ويكون الهدف من هذه الزيارة التأكد من أن الدواء المراد استيراده تم تصنيعه وفقا لقواعد حسن إنجاز الصنع تعادل القواعد الجاري بها العمل في المغرب.

المادة 10

يجب أن يكون كل تغيير في تركيبة المستحضر الصيدلي أو في الخصائص الأساسية لتوضيبه أو فيهما معا، موضوع إذن جديد بالعرض في السوق.

يجب أن يكون كل تعديل في الإشهار لدى العموم أو لدى مهنيي الصحة يتعلق بالتغيير المذكور موضوع تأشيرة جديدة أو إيداع جديد لدى الإدارة حسب الحالة وذلك وفقا لأحكام المادتين 42 و44 من هذا القانون.صحة

المادة 11

لا يعفي القيام بالإجراءات المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه الصانع أو/ والحاصل على الإذن بالعرض في السوق، من تحمل المسؤولية التي قد تقع على عاتق أحدهما أو كليهما حسب الحالة بموجب أي تشريع آخر جاري به العمل وذلك بسبب عيب في صنع الدواء أو عندما تظهر على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد تأثيرات ضارة وغير متوقعة للدواء بعد عرضه للاستهلاك.

المادة 12

يتوقف كل تغيير في شخص صاحب الإذن بالعرض في السوق على إذن بالتحويل تسلمه الإدارة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تكوين الملف المتعلق بطلب الإذن بالعرض في السوق أو تحويله وكذا أجل منح الإذن المذكور.

المادة 13

يجب على الحاصل على الإذن بالعرض في السوق أن يقوم، على الفور، بإخبار الإدارة بكل عنصر جديد تسبب أو من شأنه أن يتسبب في تغيير عناصر الإذن بالعرض في السوق أو تتميمها ولاسيما بكل منع أو قيد تفرضه السلطات المختصة ببلد المنشأ.

المادة 14

إذا كان من شأن استعمال مستحضر مأذون بعرضه في السوق أن يشكل خطرا على الصحة العمومية، جاز لوزير الصحة أن يقوم، على سبيل الوقاية، بإيقاف الإذن ومنع بيع المستحضر بقرار معلل إلى غاية اتخاذ القرار النهائي. ويجب أن يصدر هذا القرار داخل أجل ستة أشهر بعد دعوة صاحب الإذن إلى تقديم تفسيراته. وإذا لم يقدمها داخل الأجل المذكور سحب منه الإذن بقوة القانون.

ويمكن للإدارة أن تقوم بجميع الإجراءات التي تراها ضرورية لنشر القرار المتعلق بإيقاف الإذن بالعرض في السوق أو سحبه. وعند إيقاف الإذن أو سحبه وجب على الصانع أو المستورد اتخاذ كافة التدابير قصد إيقاف توزيع مستحضره وصرفه ولاسيما لدى المتوفرين على المدخرات.

المادة 15

على الإدارة أن تقرر وقف أو سحب الإذن وفق الكيفيات المنصوص عليها بنص تنظيمي إذا ثبت لها :

1. غياب المفعول العلاجي أو أن استعمال المستحضر لا يمكن من تحقيق النتائج العلاجية المرجوة؛

2. أن المستحضر لا يتضمن التركيبة النوعية أو الكمية المصرح بها، وذلك بغض النظر عن تطبيق العقوبات المقررة في النصوص الجاري بها العمل المتعلقة بزجر الغش ؛

3. عدم إجراء المراقبة على المواد الأولية أو المنتجات في طور الصنع أو عند الاقتضاء المستحضر الجاهز؛

4. أن صاحب الإذن بالعرض في السوق لم يعد يزود السوق بصفة عادية لمدة ستة أشهر متواصلة أو لا يحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال المدخرات الاحتياطية؛

5. أن الإذن تم سحبه كعقوبة إضافية لإدانة قضائية بسبب ارتكاب مخالفات لأحكام هذا القانون؛

6. عدم قيام صاحب الإذن بتسويق المنتوج داخل أجل 12 شهرا ابتداء من تاريخ حصوله على الإذن. ويمكن تمديد هذا الأجل بصفة استثنائية من طرف الإدارة شريطة الإدلاء بمبررات.تاريخ

ويمكن كذلك للإدارة أن تقرر سحب الإذن بناء على طلب مبرر من صاحبه. ويتم هذا السحب بعد تقدير المبررات المقدمة وتقييم آثار هذا السحب على تموين السوق.

المادة 16

خلافا لجميع الأحكام التشريعية والتنظيمية القاضية بإحداث أي نظام للحماية كيفما كان نوعه يخص مستحضرا صيدليا، تؤهل الإدارة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تيسير الاستفادة من العلاج، وذلك لدواعي الصحة العامة في حالة وجود وضعية وبائية خطيرة أو حالة استعجالية قصوى أو حالة وقوع كارثة وطنية. ولا يمكن اللجوء إلى هذه الإجراءات إلا إذا كان المستحضر الصيدلي المعني بالأمر موضوعا رهن إشارة الجمهور ومعروضا بكمية غير كافية أو متسما بجودة ضعيفة أو كان ثمنه مرتفعا بصورة غير عادية.مطبوعات وموارد طبية

تتخذ التدابير المشار إليها أعلاه طبقا للمسطرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 67 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.

طبقا لأحكام المادة 55 من القانون رقم 17.97 المشار إليه أعلاه، يمكن لمؤسسة صيدلية صناعية ترغب في عرض دواء جنيس بالسوق أن تقوم بأي اختبار أو تجربة على المستحضر الصيدلي المرجعي قبل انقضاء أجل البراءة التي تحمي هذا الأخير وذلك بغرض تكوين الملف المتعلق بالعرض في السوق.

ولا يمكن تسويق الدواء الجنيس إلا بعد انقضاء أجل البراءة التي تحمي المستحضر الصيدلي المرجعي.

المادة 17

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة، يظل سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستورد ة للعموم محددا من لدن الإدارة وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.صحة

الفرع الثاني: أحكام متعلقة بصناعة الأدوية واستيرادها وتصديرها وبيعها بالجملة وتوزيعها بالجملة

المادة 18

يراد :

بالصناعة : مجموع العمليات المتعلقة بشراء المواد الأولية وأدوات التوضيب والإنتاج ومراقبة الجودة وتحرير الحصص وتخزين الأدوية ؛

بالصانع : كل صيدلي أو شركة صيدلية تملك مؤسسة صيدلية صناعية تقوم بصناعة الأدوية بغرض بيعها بالجملة ؛

بالبيع بالجملة : البيع لفائدة المؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة المعرفة في الفقرة 3 من المادة 74 أدناه ؛

بالتوزيع بالجملة : بيع الأدوية لفائدة صيادلة الصيدليات.

المادة 19

لا يمكن القيام بصناعة الأدوية واستيرادها وتصديرها وبيعها بالجملة إلا من طرف المؤسسات الصيدلية الصناعية المعرفة في الفقرة الثانية من المادة 74 من هذا القانون.

غير أنه يمكن للمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة تصدير الأدوية شريطة الحصول على إذن من طرف المؤسسة الصيدلية الصناعية صاحبة الإذن بالعرض في السوق.

المادة 20

يجب أن تخضع صناعة كل دواء لقواعد حسن إنجاز الصنع والتوزيع المحددة من طرف الإدارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

وتخضع كل حصة من الأدوية تم إنتاجها قبل تسويقها من طرف المؤسسة الصيدلية المنتجة لتحاليل المطابقة قصد التأكد من جودة الحصة المذكورة وإثبات صلاحيتها للاستهلاك.

المادة 21

يعتبر دواء سريا كل دواء بسيط أو مركب تتم حيازته بغرض البيع أو يعرض للبيع أو يباع دون أن يتضمن عنصر من عناصر توضيبه أحد البيانات الواردة بعده :

أ) اسم وعنوان الصيدلي باستثناء الأدوية التي لا يسمح حجم أشكالها الخارجية بكتابتهما والتي يجب توضيبها في علبة تحمل البيانات المطلوبة ؛

ب) اسم ومقدار كل مادة فاعلة يتضمنها المنتوج المعروض للبيع.

إذا كان المنتوج مقيدا في دستور أو دساتير الأدوية الجاري بها العمل أو في الكتيب المنصوص عليه في الفقرة 5 من المادة 5 أعلاه، أمكن استبدال البيانين الواردين في (ب) أعلاه بالاسم الذي ورد به الدواء في الدساتير أو الكتيب المذكور متبوعا، عند الاقتضاء بمرجع طبعتها.

ولا يعتبر المنتوج دواء سريا وإن كانت تركيبته غير معرفة تعريفا كافيا، عندما يكون اسم ونوعية المواد الأولية المستعملة في صنعه أو تحضيره وكذا الطرق المتبعة لهذا الغرض دقيقة إلى درجة يمكن من جراء تطبيقها الحصول على دواء مشابه للدواء المعني.

ولا يجوز في أي حال من الأحوال، أن يعوض رقم التسجيل الموجود بسجل الوصفات البيانين المشار إليهما في البند" ب" من هذه المادة، ما عدا فيما يخص المحضرات الوصفية.

يمنع تحضير الأدوية السرية وصنعها وبيعها وكذا كل إشهار أو إعلان متعلق بها.

المادة 22

إضافة إلى الإذن بالعرض في السوق المسلم طبقا لأحكام المادة 7 أعلاه، يخضع استيراد الأدوية لتأشيرة صحية تسلمها الإدارة قصد تتبع مسار الدواء المستورد ولاسيما في ما يتعلق بأماكن صنعه أو منشئه.صحة

تحدد بنص تنظيمي كيفيات إيداع طلب الحصول على التأشيرة الصحية وكذا شروط منحها أو إيقافها أو سحبها.

المادة 23

باستثناء حالة الكوارث التي تصيب البلاد، يجب أن تكون الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية الواردة من الخارج في شكل تبرعات، موضوع تصريح لدى الإدارة يقدمه الطرف المرسلة إليه 30 يوما كاملة، قبل إرسالها. ويمكن للإدارة، خلال هذا الأجل، أن تعترض بقرار معلل على دخول الأدوية والمنتجات المذكورة التراب الوطني.

يجب أن يكون التصريح بالتبرع مصحوبا بوثائق تخول للإدارة التأكد من :

أن الأدوية أو المنتجات مصنوعة وفق معايير معادلة لتلك الجاري بها العمل بالمغرب؛

أنها تسوق داخل بلد المنشأ؛

أن تاريخ انتهاء صلاحيتها يفوق أو يساوي سنة واحدة ؛تاريخ

أن توضيبها يشير إلى رقم الحصة وتاريخ الصلاحية وكذا إلى تقدير الجرعات والاسم المتعارف عليه دوليا عندما يتعلق الأمر بأدوية.

ويجب أن يرفق التصريح كذلك بشهادة تحدد اسم المتبرع وعنوانه وهوية الطرف المستفيد وكذا اسم وعنوان الصيدلي المكلف بالإشراف على العملية.

ولا يمكن أن يكون الطرف المستفيد إلا مستشفى عموميا أو مركزا استشفائيا أو مصلحة صحية تابعة للدولة أو الجماعات المحلية أو الهلال الأحمر المغربي أو جمعية معترف لها بصفة المنفعة العامة تعمل في المجال الصحي.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يتم دخول الأدوية المصنفة كمخدرات أو ذات مؤثرات عقلية إلى التراب الوطني وفق التشريع الجاري به العمل، وعند الاقتضاء، الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه المنتجات.

ويمنع بيع الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية موضوع التبرع.

المادة 24

يجب على كل مؤسسة صيدلية صناعية مصدرة لدواء أن تطلب من الإدارة منحها شهادة البيع الحر تثبت أن الدواء موضوع التصدير حاصل على الإذن بالعرض في السوق.

كما يتعين على المؤسسة الصيدلية الصناعية المصنعة لدواء بغرض تصديره أن تطلب من الإدارة شهادة تثبت احترام المؤسسة لقواعد حسن إنجاز الصنع المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون.

وتحدد بنص تنظيمي كيفيات إيداع طلب الشهادتين المشار إليهما في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة وآجال تسليمهما وكذا مدة صلاحيتهما.

ولا يمكن تصدير دواء تم إيقاف أو سحب الإذن بعرضه في السوق.

المادة 25

تتولى المؤسسات الصيدلية الصناعية المعرفة في الفقرة الثانية من المادة 74 أدناه بيع الأدوية بالجملة.

المادة 26

لا يمكن توزيع الأدوية بالجملة إلا من طرف المؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة المعرفة في الفقرة الثالثة من المادة 74 من هذا القانون.

غير أنه يمكن للمؤسسات الصيدلية الصناعية أن تتولى توزيع الأدوية مباشرة على الصيدليات ومخزونات الأدوية بالمصحات.

ويمكن للمؤسسات الصيدلية الصناعية المنتجة للغازات الطبية القيام بتوزيعها مباشرة على المصحات والمؤسسات التي تدخل في حكمها والصيدليات.

المادة 27

استثناء من أحكام المادتين 19 و26 من هذا القانون، يظل معهد باستور بالمغرب مؤهلا للقيام بعمليات صنع واستيراد وتسويق الأدوية ذات الأصل البيولوجي والأدوية المناعية المعرفة في البند 7 من المادة 2 أعلاه.

ويجب على المعهد المذكور أن يتقيد عند إنجاز هذه العمليات بجميع الأحكام المتعلقة بالمؤسسات الصيدلية الصناعية المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 28

استثناء من أحكام المادتين 19 و26 من هذا القانون، يظل المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية مؤهلا لإنجاز عمليات صنع الأدوية الصيدلية المشعة المعرفة في البند 9 من المادة 2 أعلاه واستيرادها وتسويقها.علوم

ويتعين على المركز المذكور أن يتقيد عند إنجاز هذه العمليات بجميع الأحكام المتعلقة بالمؤسسات الصيدلية الصناعية المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

الفرع الثالث: أحكام متعلقة بصرف الأدوية

المادة 29

يراد بالصرف في مدلول هذا القانون العمل الصيدلي الذي يكمن في :

تسليم دواء أو منتوج صيدلي غير دوائي مع تحليل الوصفة الطبية أو الطلبية المتعلقة بهما ؛

وضع المعلومات الضرورية رهن إشارة العموم حول حسن استعمال الأدوية والمواد الصيدلية وكذا الأعمال المرتبطة بالنصائح الوقائية والتربية الصحية؛صحة

النصح باستعمال دواء لا يكون تسليمه مقيدا بحكم القانون بضرورة الإدلاء بوصفة طبية.

المادة 30

تمارس الأعمال التالية من لدن صيادلة الصيدليات دون غيرهم :

تحضير الأدوية المشار إليها في البنود 1 و2 و3 من المادة 2 أعلاه؛

حيازة المواد التالية بغرض الصرف للعموم :

- الأدوية وكذا مواد التضميد والمنتجات والمواد المعرفة في المادة 4 أعلاه؛

- الألبان والأغذية اللبنية المغذية المخصصة للرضع وأغذية الحمية المخصصة للرضع من العمر الأول ؛

ويمكنهم بصفة ثانوية حيازة وبيع ما يلي :

جميع العقاقير وجميع المنتجات الكيماوية أو المحضرات الصيدلية علاوة على تلك الواردة في دستور أو دساتير الأدوية الجاري بها العمل شريطة أن تحمل لصيقة وأن تباع وفقا لمكوناتها ؛

المنتجات المخصصة للصيانة أو لوضع العدسات البصرية اللصيقة؛

الكواشف الموضبة بغرض بيعها للعموم ؛

الألبان والأغذية اللبنية القوتية المخصصة للرضع وأغذية الحمية المخصصة للرضع من العمر الثاني ؛

الزيوت العطرية ؛

المصاصات والرضاعات وقرورات الرضاعة.

المادة 31

يجب أن يتم تحضير الأدوية المحددة في البنود 1 و2 و3 من المادة 2 من هذا القانون، وتوضيبها بالأماكن التابعة للصيدلية وتحت عنوان هذه الأخيرة.

يجب على الصيادلة الذين يقومون بإعداد هذه المحضرات الالتزام بقواعد حسن إنجاز الأعمال الصيدلية التي تحددها الإدارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 32

لا يجوز للصيدلي أن يزيل توضيب مستحضر صيدلي خاضع للتشريع المتعلق بالمواد السامة قصد مزجه في محضر وصفي.

ولا يمتد هذا المنع إلى المستحضرات المخصصة للاستعمال على الجلد.

المادة 33

فضلا عن الأحكام التشريعية المتعلقة بالمواد السامة، يجب على الصيادلة تسجيل الوصفات التي تحتوي على المستحضرات الوصفية في سجل الوصفات المرقم والمؤشر عليه من طرف السلطات المختصة أو، عند الاقتضاء، في أي نظام آخر للتسجيل معتمد من لدن الإدارة.

ويجب أن يتضمن محتوى التسجيل رقما ترتيبيا واسم الطبيب واسم المريض وعنوانه وكذا تاريخ تسليم المستحضر الوصفي. ويتم حفظ هذا السجل لمدة عشر سنوات على الأقل.مرافق وخدمات طبية

المادة 34

يجب على الصيدلي أن يتأكد، قبل تسليم أي دواء موصوف من قبل طبيب أو جراح أسنان أو قابلة أو بيطري من أن الوصفة محررة بشكل واضح وتحمل تاريخ تحريرها، وكذا التوقيع بخط يد محررها وختمه واسمه وصفته مكتوبة بكاملها وعنوانه وعندما يتعلق الأمر بطفل يقل عمره عن 12 سنة، اسمه وسنه.

وعندما تتعلق الوصفة بدواء بيطري يجب على الصيدلي أن يتأكد أيضا أنها تشير إلى هوية مالك الحيوان المعني وعنوانه وإلى نوع الحيوان.

المادة 35

لا يمكن للصيدلي أن يصرف دواء موصوفا بمقدار يفوق المقدار المشار إليه في جدول المقادير القصوى المنصوص عليه في دستور الأدوية الجاري به العمل إلا إذا كانت الوصفة تحدد أيضا المقدار بالحروف مسبوقا بعبارة التحذير"أقول وأؤكد".تاريخ

وإذا تبين للصيدلي أن الوصفة محررة بطريقة تثير الشك أو أنها تشكل خطرا من حيث تأثيراتها وجب عليه أن يرجع إلى الموقع عليها قبل تسليم المنتوج المعين.

وإذا تعذر على الصيدلي الاتصال بالموقع على الوصفة فإنه يمتنع عن صرف الدواء أو الأدوية الموصوفة وينصح المريض بمراجعة طبيبه.

المادة 36

إذا تعلقت الوصفة بمحضر وصفي وجب على محررها أن يشير بخط واضح إلى كل المواد الفاعلة والسواغات المستعملة لإعداد المحضر وكذا مقاديرها.

المادة 37

إذا بدا للصيدلي ضرورة الاحتفاظ بوصفة الأدوية، ولاسيما في الحالات المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالمواد السامة، فإنه لا يجوز له الامتناع عن تسليم المريض نسخة منها مصادقا على مطابقتها للأصل من لدنه وتحمل خاتم صيدليته ورقم سجل الوصفات.

الفرع الرابع: الإشهار المتعلق بالأدوية

المادة 38

من أجل تطبيق أحكام هذا القانون، يراد بإشهار الأدوية كل أشكال الإعلام بما فيها السعي لجلب الزبناء أو البحث عنهم أو التحفيز الذي يهدف إلى الحث على وصف الأدوية المذكورة أو تسليمها أو بيعها أو استهلاكها.

غير أنه لا يدخل في حكم الإشهار :

الإعلام الذي يقوم به صيادلة الصيدليات والصيادلة مسيرو مخزونات الأدوية بالمصحات في إطار مزاولة مهامهم؛

المراسلة المرفقة، عند الاقتضاء، بكل وثيقة غير إشهارية ضرورية للإجابة على سؤال محدد يتعلق بدواء معين ؛

المعلومات العلمية الدقيقة والوثائق المرجعية المتعلقة على الخصوص بتغيير التوضيب والتحذيرات المرتبطة بالتأثيرات غير المرغوب فيها في إطار الاحتراز الدوائي وكذا قوائم البيع ولوائح الأسعار وذلك إذا لم تتم الإشارة فيها إلى أية معلومة حول الدواء ؛

المعلومات المتعلقة بالصحة أو بأمراض بشرية أو حيوانية على ألا تتم الإشارة فيها إلى دواء معين ولو بصفة غير مباشرة.صحة

المادة 39

يجب ألا يكون الإشهار المعرف في المادة 38 أعلاه خادعا وألا يمس بحماية صحة الأشخاص، ويجب على الإشهار أن يقدم الدواء أو المنتوج بطريقة موضوعية وأن يسهل حسن استعماله.

كما يجب أن يكون مطابقا لملف الإذن بالعرض في السوق.

المادة 40

لا تكون موضوع إشهار في مدلول المادة 38 أعلاه إلا الأدوية المستفيدة من الإذن بالعرض في السوق.

المادة 41

لا يقبل إشهار دواء ما لدى العموم إذا كان خاضعا لوصفة طبية أو قابلا لإرجاع المصاريف من طرف أنظمة التأمين عن المرض أو يتضمن الإذن بعرضه في السوق قيودا تتعلق بالإشهار لدى العموم بسبب خطر قد يلحق بالصحة العمومية.

غير أنه يمكن القيام بحملات إشهارية لدى العموم فيما يتعلق باللقاحات والأدوية المتعلقة بتنظيم النسل أو بمحاربة التدخين.

يرفق إشهار دواء لدى العموم وجوبا برسالة تحذير وإحالة إلى استشارة الصيدلي متبوعة بعبارة" راجع الطبيب عند استمرار الأعراض".مرافق وخدمات طبية

المادة 42

يتوقف كل إشهار لدى العموم على الحصول على تأشيرة تسلم لهذا الغرض.

تمنح تأشيرة الإشهار لمدة سنة قابلة للتجديد في حدود مدة صلاحية الإذن بالعرض في السوق وتسلم تحت رقم ترتيبي يتعلق بطريقة أو طرائق محددة للنشر. ويجب أن يشار في كل إشهار يتم بثه للعموم إلى الرقم الذي سلمت بموجبه التأشيرة.

لا ينتج عن تأشيرة الإشهار أية ضمانة من طرف الإدارة فيما يتعلق بخصائص المنتوج وتأثيراته العلاجية.

يجب تقديم طلب جديد للإدارة بخصوص أي تغيير يلحق موضوع التأشيرة المسلمة.

وتحدد بنص تنظيمي شروط منح تأشيرة الإشهار أو إيقافها أو سحبها.

المادة 43

يجب أن يتم كل إشهار تحت مسؤولية الصيدلي المسؤول عن المؤسسة الصيدلية الصناعية المرخص لها والحاصلة على الإذن بالعرض في السوق.

المادة 44

يجب أن يكون كل إشهار لدواء ما لدى مهنيي الصحة المؤهلين لوصف الأدوية أو صرفها أو استعمالها في ممارسة مهنتهم موضوع إيداع لدى الإدارة المختصة قبل نشره بـ 15 يوما وتحدد هذه الإدارة كيفيات الإيداع.صحة

ويجب أن تكون جميع المعلومات المتضمنة في الإشهار المذكور صحيحة ومحينة ويمكن التحقق منها وشاملة بحيث يستطيع الشخص الموجهة إليه تكوين فكرة عن القيمة العلاجية للدواء.

ولا يمكن أن يتضمن الإشهار أي عرض بمكافآت أو أشياء أو منتجات أو مزايا مادية يتم منحها بطريقة مباشرة، كيفما كانت طبيعتها، ما لم تكن غير ذات قيمة.

المادة 45

يجب أن يكون كل إشهار لفائدة المؤسسات الصيدلية الصناعية المرخص لها موضوع تصريح مسبق لدى الإدارة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 46

يمكن للمؤسسات الصيدلية الصناعية من أجل القيام بإشهار الأدوية المنصوص عليه في المادة 38 أعلاه أن تلجأ إلى خدمات :

وكالات الإعلام الطبي والصيدلي؛

المندوبين الطبيين والصيدليين.

يجب على الأشخاص الذين يقدمون معلومات عن الأدوية من خلال السعي لجلب الزبناء أو البحث عنهم يتوفروا على معارف علمية كافية مثبتة بدبلومات أو مؤهلات أو شهادات تحدد الإدارة لائحتها بنص تنظيمي.

غير أن الأشخاص المزاولين، في تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية مهام ممثل أو زائر طبي، يستمرون في مزاولة مهامهم بهذه الصفة.تاريخ

يجب على المؤسسات الصيدلية الصناعية التي تلجأ إلى خدمات المندوبين الطبيين والصيدليين، وعند الاقتضاء، الممثلين والزائرين الطبيين، أن تحرص على تحيين معارف هؤلاء الأشخاص، وأن تأمرهم بتزويد المقاولة بجميع المعلومات المرتبطة باستعمال الأدوية موضوع الإشهار وخاصة فيما يتعلق بالآثار غير المرغوب فيها والتي تبلغ إلى علمهم من قبل الأشخاص الذين تمت زيارتهم.

المادة 47

لا يجوز تقديم عينات الأدوية المجانية إلا لمهنيي الصحة المؤهلين لوصف الأدوية أو صرفها أو استعمالها أثناء مزاولة مهنتهم من أجل التعريف بها في حدود علبتين عن كل عينة.

ويجب أن تكون العينات مطابقة للمستحضرات الصيدلية المعنية وحاملة لعبارة "عينة مجانية يمنع بيعها".

يمنع تسليم عينات الأدوية بالأماكن التي يلجها العموم بمناسبة انعقاد المؤتمرات الطبية أو الصيدلية.

يمنع تسليم عينات أدوية تحتوي على مواد تصنف ضمن المؤثرات العقلية أو المخدرات أو التي ينطبق عليها كليا أو جزئيا التشريع المتعلق بالمخدرات.

يمنع على وكالات الإعلام الطبي والصيدلي تسلم طلبيات الأدوية من لدن صيدليي الصيدليات.

المادة 48

يجب أن تتم حيازة عينات الأدوية تحت مسؤولية الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وبأماكن معدة لهذا الغرض وملائمة لحفظها.

المادة 49

يجب على الصيادلة المسؤولين التصريح بمندوبيهم الطبيين والصيدليين، وعند الاقتضاء، الممثلين والزائرين الطبيين التابعين لهم لدى الإدارة التي تسلم لهؤلاء الأشخاص شهادة تسمح لهم بحيازة عينات الأدوية.

الفرع الخامس: القواعد المتعلقة بحفظ الأدوية ونقلها وبإتلاف الأدوية غير الصالحة للاستهلاك

المادة 50

يجب حفظ الأدوية ونقلها بكيفية تصون جودتها وتجنبها التلف.

يجب على الصيدلي أن يقوم بصفة منتظمة بجرد الأدوية المخزونة لديه بغرض التأكد من تاريخ صلاحيتها. كما يجب عليه سحب الأدوية التي انتهى تاريخ صلاحيتها من الرفوف وعزلها في المكان المخصص للحجر الصحي بالصيدلية بعيدا عن الأدوية الصالحة للاستهلاك وذلك بهدف إرجاعها إلى المؤسسة الصيدلية المعنية بقصد إتلافها.

لا يجوز بيع الأدوية غير الصالحة للبيع والأدوية التي انتهى تاريخ صلاحيتها أو صرفها، وتصبح غير صالحة للاستهلاك ويتعين إرجاعها قصد إتلافها إلى المؤسسة الصيدلية التي صنعتها، إما مباشرة أو عن طريق المؤسسة الصيدلية الموزعة بالجملة التي قامت بتوزيعها.صحة

يجب إتلاف الأدوية غير الصالحة للاستهلاك وفق التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل وشروط تكفل عدم الإضرار بالصحة العامة والبيئة.

يجب أن يحرر في شأن لائحة الأدوية التي تم إتلافها وكذا عمليات الإتلاف محضر يضمن في سجل خاص يمسكه الصيدلي المسؤول عن المؤسسة الصيدلية أو صيدلي الصيدلية أو الصيدلي مسير مخزون الأدوية بالمصحة.

المادة 51

يجب حفظ الأدوية ونقلها وكذا إتلاف الأدوية غير الصالحة للاستهلاك في إطار احترام قواعد حسن إنجاز الصنع والتوزيع وقواعد حسن الإنجاز المتعلقة بالصيدلية ومخزون الأدوية بالمصحة المنصوص عليها في المواد 20 و31 و70 من هذا القانون.تاريخ

لا تنقل المواد الصيدلية إلا بواسطة التجهيزات الضرورية والمناسبة لاحترام المسالك الدوائية والحفاظ على سلسلة التبريد بشكل يطابق قواعد حسن إنجاز الصنع والتوزيع المشار إليها في المادة 20 أعلاه.

الباب الثالث: المنتجات الصيدلية غير الدوائية

المادة 52

تكون المنتجات الصيدلية غير الدوائية المعرفة في المادة 4 أعلاه موضوع تسجيل لدى الإدارة قبل عرضها في السوق.

وتحدد كيفيات التسجيل ومدة صلاحيته بنص تنظيمي.

المادة 53

يتم تسجيل المنتجات الصيدلية غير الدوائية عندما يثبت الصانع أو المستورد أنه :

1. تم التحقق من عدم ضرر المنتوج في حالة استعماله في ظروف عادية وأن المنتوج خضع لتحليل نوعي وكمي؛

2. توجد فعلا طريقة للصنع وإجراءات مراقبة من شأنها ضمان جودة المنتوج في مرحلة الإنتاج الصناعي.

ويمكن للإدارة أن ترفض التسجيل في حالة عدم استيفاء الشروط المنصوص عليها في البندين 1 و 2 من هذه المادة كما يمكن لها أن توقفه أو تلغيه إذا أصبحت هذه الشروط غير متوفرة.

المادة 54

لا يعفي قيام الصانع بالإجراءات المنصوص عليها في المادتين 52 و53 أعلاه من المسؤولية التي قد تقع على عاتقه وفق الشروط المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بسبب عيب في صنع المنتوج أو عندما تظهر على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد تأثيرات ضارة وغير متوقعة بعد عرضه للاستهلاك.

القسم الثاني: مزاولة الصيدلة

الباب الأول: أماكن مزاولة الصيدلة برامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

المادة 55

أماكن مزاولة مهنة الصيدلة هي الصيدليات ومخزونات الأدوية بالمصحات والمؤسسات الصيدلية.

الفرع الأول: الصيدليات

المادة 56

يراد بالصيدلية المؤسسة الصحية المختصة بالقيام بصفة حصرية أو ثانوية بالعمليات المشار إليها في المادة 30 أعلاه.

المادة 57

يتوقف إحداث صيدلية على الحصول على إذن تسلمه السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التي يعتزم إقامة الصيدلية في دائرة نفوذها وذلك بناء على محضر معاينة المطابقة الذي تحرره اللجنة المنصوص عليها في المادة 58 بعده.صحة

ويخضع إحداث الصيدلية للقواعد التالية :

تحدد في 300 متر مقاسة بخط مستقيم المسافة الدنيا التي يجب أن تفصل بين أقرب نهاية واجهة الصيدلية المزمع إنشاؤها وأقرب نهاية واجهة كل صيدلية من الصيدليات المجاورة.

وتحدد بنص تنظيمي كيفيات قياس المسافة الدنيا.

يجب أن يكون للمدخل الرئيسي للصيدلية منفذ مباشر إلى الطريق العام ماعدا إذا كانت الصيدلية توجد بمركز تجاري؛

يجب أن يكون المحل الذي ستحدث فيه الصيدلية مطابقا للمعايير التقنية المتعلقة بإقامة الصيدلية والصحة والمساحة المحددة من طرف الإدارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة، يمكن أن تقام الصيدليات في مناطق سكنية.

يودع طلب الإذن بإحداث الصيدلية لدى السلطة المحلية المختصة مقابل وصل يبين تاريخ وساعة الإيداع ويرفق الطلب وجوبا بالوثائق التالية تحت طائلة عدم قبول تسلمه :تاريخ

الإذن بمزاولة الصيدلة المشار إليه في المادة 93 أو عند الاقتضاء المادة 94 أدناه ؛

شهادة القيد بجدول هيئة الصيادلة ؛

شهادة مرفقة بتصميم المسح العقاري أو عند عدم وجوده تصميم الموقع مسلمة من قبل مهندس مساح طبوغرافي محلف تثبت احترام المسافة الدنيا البالغة 300 متر المذكورة ؛

ويتحمل الصيدلي صاحب المشروع أتعاب المهندس المساح الطبوغرافي.

رخصة السكن أو شهادة المطابقة مسلمة طبقا للتشريع المتعلق بالتعمير أو عند عدم وجودها شهادة إدارية مسلمة من لدن السلطة المحلية المختصة تبين أن المحل المقترح لإيواء الصيدلية المزمع إحداثها بناية قديمة؛

عقد اقتناء المحل أو كرائه أو عقد الوعد بالاقتناء أو الكراء ؛

وفي حالة اقتناء الأصل التجاري لصيدلية، يتعين القيام بالإجراءات اللازمة لذلك بواسطة موثق.

ويجب أن يكون رفض تسلم ملف الطلب معللا كتابة.

المادة 58

تتم مراقبة مطابقة محل الصيدلية للمعايير المشار إليها في المادة 57 أعلاه من طرف لجنة يحدد تأليفها بنص تنظيمي وتضم وجوبا ممثلا عن هيئة الصيادلة.

يسلم الإذن بإحداث الصيدلية داخل أجل 60 يوما الموالية لتاريخ إيداع الطلب المقدم من لدن الصيدلي المعني، ويجب أن تبلغ إلى الإدارة وهيئة الصيادلة نسخة من الإذن المذكور.

عندما يتطلب المحل المقترح تهيئة تكميلية، يطلب من الصيدلي المعني بالأمر إنجاز الأشغال وإقامة التجهيزات الضرورية ويمنح له عندئذ أجل جديد مدته 30 يوما قبل إجراء مراقبة المطابقة للمرة الثانية.

وإذا لم يتم إنجاز أشغال التهيئة المطلوبة عند انصرام الأجل الجديد، اعتبر طلب الصيدلي المعني بالأمر لاغيا.

ويجب أن يكون رفض تسليم الإذن معللا كتابة.

ويصبح الإذن بإحداث الصيدلية لاغيا إذا لم يتم فتحها في وجه العموم داخل أجل سنة من تاريخ الحصول على الإذن.

وفي حالة رفض تسليم الإذن بفتح الصيدلية من قبل السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة، يمكن لطالب الإذن، وقبل اللجوء إلى المحاكم المختصة، أن يتقدم بطعن استعطافي أمام الإدارة.

المادة 59

يتوقف نقل الأنشطة المهنية من صيدلية إلى أخرى على إذن من السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة المزمع إقامة الصيدلية الجديدة في دائرة نفوذها تسلمه وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 57 و58 أعلاه. ويجب أن تبلغ نسخة من الإذن المذكور إلى الإدارة وهيئة الصيادلة.

يصبح الإذن بنقل الصيدلية لاغيا إذا لم يتم فتح الصيدلية الجديدة في وجه العموم داخل أجل ستة أشهر من تاريخ الحصول عليه.تاريخ

يترتب تلقائيا على تسليم الإذن بنقل الأنشطة المهنية إلغاء الإذن الأول.

ولهذا الغرض، تخبر السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التي توجد الصيدلية الجديدة داخل نفوذها السلطة الإدارية التابع لها مكان إقامة الصيدلية الأولى قصد سحب الإذن المتعلق بهذه الصيدلية وإغلاقها.

المادة 60

يجب أن يكون موضوع إذن جديد كل تغيير يطرأ على العناصر المتعلقة بمحل الصيدلية التي على أساسها تم تسليم الإذن بإحداثها بما في ذلك التغيير الذي قد يطرأ على المسافة الدنيا الفاصلة بين الصيدلية المعنية والصيدليات المجاورة.

وإذا كان التغيير المزمع إدخاله يهم واجهة الصيدلية، فإن الإذن الجديد يسلم على أساس احترام المسافة التي تم على أساسها تسليم الإذن الأول بفتح الصيدلية.

غير أن أشغال التهيئة الأخرى المنجزة داخل الصيدلية تكون موضوع تصريح لدى الإدارة وهيئة الصيادلة.

المادة 61

يخضع كراء المحال التي تقام بها الصيدليات لأحكام الظهير الشريف الصادر في 2 شوال 1374 (24 ماي 1955) بشأن عقود كراء الأملاك أو الأماكن المستعملة للتجارة أو الصناعة أو الحرف .

واستثناء من أحكام الفصل 5 من الظهير الشريف المذكور يطبق حق تجديد عقد الكراء ابتداء من تاريخ فتح الصيدلية.

المادة 62

لا يمكن لأي صيدلي أن يمتلك أكثر من صيدلية واحدة، كما يجب عليه أن يكون المالك الوحيد لها وأن يديرها بنفسه مع مراعاة أحكام المادة 63 بعده.

المادة 63

يجوز للصيادلة أن يؤسسوا شركة تضامن بغرض استغلال صيدلية شريطة أن يديرها كافة الشركاء، ولا يمكن لأي منهم أن يمتلك بصفة شخصية صيدلية أخرى أو أن يكون شريكا فيها.

كما يجوز لهم تأسيس شركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك واحد أو مجموعة شركاء من أجل استغلال صيدلية شريطة ألا تكون هذه الشركة مالكة لأكثر من صيدلية واحدة، وفي حالة تعدد الصيادلة الشركاء وجب أن يعهد بتسيير الصيدلية إليهم جميعا.

لا يمكن للصيدلي أن يكون شريكا في أكثر من صيدلية واحدة.

لا يمكن الحد من المسؤولية الجرمية وشبه الجرمية لمسيري الصيدلية.

ويجب أن يكون كافة الصيادلة الشركاء حاصلين على إذن بمزاولة المهنة المشار إليه في المادة 93، وعند الاقتضاء المادة 94 أدناه ومقيدين بجدول هيئة الصيادلة.

ويمنح الإذن بإحداث صيدلية أو استغلالها في إطار شركة للصيادلة الشركاء كل واحد باسمه، ولا يمكنهم مزاولة أي نشاط صيدلي آخر.

المادة 64

يجب أن يكون العقد التأسيسي للشركة بغرض استغلال صيدلية مطابقا لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومدونة الآداب المهنية للصيادلة.

المادة 65

يعتبر باطلا كل بند أو اتفاقية يكون الغرض منها إثبات أن ملكية صيدلية أو الملكية المشتركة فيها تعود إلى شخص غير صيدلي.

المادة 66

يجب أن يكتب بطريقة واضحة على واجهة الصيدلية، تحت طائلة العقوبات التأديبية، اسم الصيدلي والشهادات الجامعية المحصل عليها في ميدان الصيدلة أو أسماء وشهادات الصيادلة الشركاء عندما يتعلق الأمر بشركة. ولا يجوز الاحتفاظ على واجهة الصيدلية إلا بالأسماء الشخصية والعائلية للصيدلي أو الصيادلة السابقين باستثناء شهاداتهم.

ويجب أن تحرر الفاتورات والإيصالات وكل الوثائق التجارية والمحاسبية باسم الصيدلية والصيدلي أو الصيادلة الشركاء.

المادة 67

يمكن استثناء من أحكام المادتين 62 و63 أعلاه أن يؤذن لصيدلي أو صيادلة شركاء بإحداث مستودع للأدوية خارج المدار الحضري بناء على طلب رئيس الجماعة المعنية التي لا توجد أي صيدلية بنفوذها الترابي عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك والعمل على تسييره تحت مسؤوليتهم.

ويمنح الإذن المذكور إلى صاحب أو أصحاب أقرب صيدلية إلى الجماعة المعنية من لدن السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التي توجد الصيدلية في دائرة نفوذها بعد استطلاع رأي المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة.

تحدد بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة كيفيات استغلال المستودعات المذكورة ومؤهلات المستخدمين العاملين بها وكذا لائحة الأدوية التي تباع بها.

يجب أن تكون مستودعات الأدوية مطابقة للقواعد المتعلقة بالنظافة والصحة المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.صحة

المادة 68

يصبح الإذن بفتح مستودع الأدوية واستغلاله لاغيا في الحالتين التاليتين :

بمجرد فتح صيدلية بنفس الجماعة طبقا لأحكام المادة 57 أعلاه ؛

عندما يقوم الصيدلي الحاصل على الإذن المذكور بنقل صيدليته خارج الجماعة التي كانت الصيدلية مقامة بها ماعدا إذا ظل الصيدلي المذكور هو الأقرب فعليا إلى المستودع المعني.

الفرع الثاني: مخزونات الأدوية بالمصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها

المادة 69

يمكن للمصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها، المحددة في المادة 21 من القانون رقم 10.94المتعلق بمزاولة الطب أن تتوفر على مخزون من الأدوية لتلبية حاجياتها الداخلية الخاصة.

يجب أن يوضع مخزون الأدوية تحت مسؤولية صيدلي حاصل على إذن بمزاولة مهنته وفقا لأحكام المادة 93 أدناه.

يجب أن يبرم الصيدلي المعني لهذا الغرض اتفاقية مع المصحة أو المؤسسة المعنية. وتتوقف صحة هذه الاتفاقية على تأشيرة رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة الذي يتأكد من مطابقة بنودها لأحكام هذا القانون وللنصوص المتخذة لتطبيقه ولمدونة الآداب المهنية الخاصة بالصيادلة.

المادة 70

يعتبر الصيدلي المتعاقد مع المصحة أو المؤسسة المعتبرة في حكمها وفقا لأحكام المادة 69 أعلاه مسؤولا عن جميع الأعمال الصيدلية المنجزة بها. ويجب عليه أن يتقيد في مزاولة مهنته بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذا بالأحكام التشريعية المتعلقة بالمواد السامة، كما يمكنه، عند الاقتضاء، الاستعانة بمحضر أو عدة محضرين في مجال الصيدلة طبقا لأحكام المادة 109 من هذا القانون.

المادة 71

يجب على الصيدلي المتعاقد مع مصحة أو مع مؤسسة معتبرة في حكمها بغرض تسيير مخزون الأدوية، إذا كان مالكا لصيدلية، أن تكون صيدليته موجودة بدائرة النفوذ الترابي للجماعة التي توجد بها المصحة المتعاقد معها.

ولا يجوز للصيدلي المذكور التعاقد من أجل الغرض المشار إليه أعلاه، مع أكثر من مصحة واحدة.

وإذا كان الصيدلي المتعاقد مع المصحة لا يملك أي صيدلية وجب عليه أن يزاول مهنته بصفة شخصية بالمصحة المذكورة.

المادة 72

يتعين على المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها التزود بالأدوية مباشرة من المؤسسات الصيدلية المشار إليها في المادة 74 أدناه.

يجب على هذه المؤسسات احتساب ثمن الأدوية لفائدة المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها على أساس ثمن الأدوية الخاص بالمستشفى والمحدد بنص تنظيمي، كما يجب على هذه الأخيرة فوترة الأدوية التي تصرفها للمرضى المقيمين بها في حدود الثمن المذكور.

المادة 73

يمنع صرف الأدوية أو المنتجات الصيدلية غير الدوائية مجانا أو بعوض قصد العلاج خارج المصحة أو المؤسسة المعتبرة في حكمها.مطبوعات وموارد طبية

الفرع الثالث: المؤسسات الصيدلية

المادة 74

تشمل المؤسسات الصيدلية المؤسسات الصيدلية الصناعية والمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة.

يقصد بالمؤسسات الصيدلية الصناعية كل مؤسسة تتوفر على موقع للصنع وتقوم بعمليات صنع الأدوية واستيرادها وتصديرها وبيعها بالجملة، وعند الاقتضاء، توزيعها بالجملة.

يراد بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة كل مؤسسة تزاول الأنشطة المرتبطة بشراء الأدوية وحيازتها وتوزيعها بالجملة على الصيدليات ومخزونات الأدوية بالمصحات.

القسم الفرعي الأول: أحكام مشتركة

المادة 75

يخضع كل مشروع إحداث مؤسسة صيدلية للحصول على إذن مسبق تمنحه الإدارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

ولهذا الغرض، يجب على العضو أو الأعضاء المؤسسين للمؤسسة الصيدلية أن يقدموا للإدارة، قصد الحصول على الموافقة المسبقة على المشروع، ملفا يبين مكان إقامة المؤسسة الصيدلية وكيفيات استغلالها وهوية الصيدلي المسؤول وصفاته وعند الاقتضاء هويات الصيادلة المندوبين والصيادلة المساعدين وصفاتهم.

يمنح الإذن المسبق في شأن مشروع إحداث مؤسسة صيدلية باعتبار جودة منشآت المؤسسة وتجهيزاتها ومؤهلات المستخدمين وذلك طبقا للمعايير التقنية المحددة من طرف الإدارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تكوين وإيداع ملف طلب إحداث مؤسسة صيدلية وكذا آجال تسليم الإذن المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

المادة 76

يتوقف الشروع في تشغيل المؤسسة الصيدلية المعنية على الحصول على الإذن النهائي بفتح المؤسسة.

تسلم الإدارة الإذن النهائي بفتح المؤسسة الصيدلية بناء على :

الإذن المسبق؛

محضر زيارة المطابقة ؛

عقد استخدام الصيدلي المسؤول.

يتولى مفتشو الصيدلة القيام بزيارة المطابقة التي يكون الغرض منها التأكد من مطابقة المؤسسة المنجزة للمشروع المعروض على الإدارة والمقبول من طرفها أو المعدل بطلب منها عند الاقتضاء.

يسلم الإذن النهائي بفتح المؤسسة للصيدلي المالك لها أو عندما يتعلق الأمر بشركة لممثلها القانوني ويقتصر الإذن المذكور على النشاط موضوع الإذن المسبق.

المادة 77

عندما تتوفر المؤسسة الصيدلية الصناعية على موقعين اثنين أو أكثر للصنع أو التخزين أو هما معا، تتم الإشارة في الإذن إلى مكان كل موقع.

المادة 78

يصير الإذن النهائي لاغيا إذا لم تشرع المؤسسة في العمل داخل السنة الموالية لتاريخ تبليغه.

المادة 79

يجب التصريح لدى الإدارة بكل مشروع توسيع أو تعديل المحال الموجودة بالموقع أو المواقع المبينة في الإذن النهائي المشار إليه في المادة 76أعلاه.

وتتأكد الإدارة عن طريق عمليات التفتيش من احترام أحكام هذا القانون ولاسيما المعايير التقنية المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 75 أعلاه. وتبلغ موافقتها داخل أجل 60 يوما كاملة من تاريخ تلقي التصريح.تاريخ

غير أنه، عندما يلاحظ أن التعديلات المقترحة غير مطابقة للأحكام السابقة، تعترض الإدارة على القيام بها برسالة معللة تبلغ إلى الشخص الحاصل على الإذن النهائي. ويعتبر سكوت الإدارة عند انصرام الأجل المذكور بمثابة موافقة.

يكون موضوع إذن مسلم وفقا لأحكام المادتين 75 و76 أعلاه، كل نقل لمحال صنع الأدوية أو تخزينها أوهما معا خارج الموقع أو المواقع المبينة في الإذن النهائي المشار إليه في المادة 76 أعلاه وكذا كل إحداث لموقع أو مواقع جديدة.

المادة 80

يجب أن تعمل المؤسسات الصيدلية وفق شروط توفر كل الضمانات التي تكفل الصحة العامة والحفاظ على البيئة طبقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.صحة

كما يجب عليها التقيد بقواعد حسن إنجاز صنع الأدوية وتوزيعها كما هي محددة من طرف الإدارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة، ويجب أن تتوفر بالخصوص على ما يلي :

أماكن منفردة مهيأة ومنظمة ومصانة حسب العمليات الصيدلية التي يتم إنجازها فيها؛

الموارد البشرية ذات الكفاءة ؛

المعدات والوسائل الضرورية لمزاولة أنشطتها.

المادة 81

تطبق أحكام القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) على المؤسسات الصيدلية المحددة في المادة 74 أعلاه ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا القانون.

المادة 82

عندما يلاحظ أثناء عملية تفتيش مؤسسة صيدلية غياب الصيدلي المسؤول أو انقطاعه النهائي عن ممارسة أنشطته دون تعيين صيدلي ينوب عنه أو صيدلي بديل طبقا لأحكام المادتين 127 و129 من هذا القانون، تأمر الإدارة مالك المؤسسة الصيدلية أو وكيله القانوني إذا تعلق الأمر بشركة بتعيين صيدلي مسؤول داخل أجل تحدده. وعند انصرام الأجل المذكور دون تعيين الصيدلي المسؤول تطبق أحكام الفقرة 3 من المادة 83 أدناه.

المادة 83

عندما يلاحظ إثر عملية تفتيش مؤسسة صيدلية ارتكاب مخالفة من شأنها المساس بصحة السكان، توجه الإدارة إعذارا إلى الصيدلي المسؤول عن المؤسسة المذكورة لوضع حد للخروقات الملاحظة داخل أجل تحدده حسب أهمية الإصلاحات المطلوبة.

ولا يمكن تمديد الأجل المذكور إلا مرة واحدة بناء على طلب مبرر يقدمه الصيدلي المسؤول قبل انقضاء الأجل السالف الذكر.

إذا لم يتم الامتثال للإعذار عند انصرام الأجل المنصوص عليه أعلاه والممدد عند الاقتضاء يمكن للإدارة :

أن ترفع الأمر إلى السلطة القضائية بهدف إجراء المتابعات التي تستدعيها الوقائع التي تمت معاينتها؛

أن تطلب من رئيس المحكمة المختصة إصدار الأمر بإغلاق المؤسسة المعنية في انتظار النطق بالحكم.

المادة 84

يجب على المؤسسات الصيدلية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال المدخرات الاحتياطية التوفر على مدخر احتياطي من الأدوية التي تقوم بصنعها أو استيرادها أو توزيعها وذلك لضمان التموين العادي للسوق.

القسم الفرعي الثاني: أحكام خاصة بالمؤسسات الصيدلية الصناعية

المادة 85

يمكن أن تكون المؤسسة الصيدلية الصناعية في ملك شخص ذاتي أو شركة وفق الشروط التالية :

1. إذا كانت المؤسسة في ملك شخص ذاتي، يجب على هذا الأخير أن يكون صيدليا مأذونا له قانونا بصفة صيدلي مسؤول ؛

2. إذا كانت المؤسسة في ملك شركة، يجب أن تكون هذه الأخيرة خاضعة للقانون المغربي وأن يكون الصيدلي المسؤول بها إما أحد المدراء العامين أو أحد المسيرين وذلك حسب شكل الشركة.

ويجب أن يكون المدراء التقنيون والمدراء التجاريون المزاولون في المؤسسات الصيدلية الصناعية صيادلة مأذونا لهم قانونا. وتحدد الإدارة مهامهم التقنية بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 86

عندما تتوفر المؤسسة الصيدلية الصناعية على موقعين أو أكثر لصنع أو لتخزين الأدوية أو هما معا، يجب أن يوضع كل موقع تحت الإدارة التقنية لصيدلي مندوب باستثناء الموقع الذي يستقربه الصيدلي المسؤول ويكون الصيدلي المندوب مسؤولا عن تطبيق الأحكام القانونية داخل الموقع بتضامن مع الصيدلي المسؤول في المؤسسة.

المادة 87

يجب أن تتوفر المؤسسات الصيدلية الصناعية التي تقوم باستغلال مستحضرات صيدلية تحتوي على مواد ملوثة تتطلب معالجة خاصة على أماكن تستجيب للشروط المحددة في قواعد حسن إنجاز الصنع المشار إليها في المادة 20 أعلاه. وتحدد بنص تنظيمي قائمة المواد المذكورة.

المادة 88

يجب أن تتوفر المؤسسات الصيدلية الصناعية على مختبر أو عدة مختبرات للقيام بمراقبة الجودة وإجراء التجارب الضرورية على المواد الأولية ومواد التوضيب وكذا المنتجات الوسيطة والمنتجات كاملة الصنع.

ويجب أن تتوفر المؤسسات المذكورة على نظام للتوثيق يتضمن المواصفات وصيغ الصنع والإجراءات والبيانات والتقارير والتسجيلات المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها.

يجب حفظ الوثائق المتعلقة بكل حصة من الدواء لمدة خمس سنوات (5) على الأقل بعد تاريخ انتهاء صلاحية حصة الدواء المعنية ولمدة عشر سنوات (10) على الأقل بعد الإقرار بقابليتها للتوضيب والتسويق.تاريخ

الإقرار بقابلية الأدوية للتوضيب والتسويق هو العمل الذي يرخص به الصيدلي المسؤول تسويق حصة من الدواء ويثبت أنها خضعت لتحليلات المطابقة المطلوبة.

المادة 89

يمكن للمؤسسات الصيدلية الصناعية أن تفوض إلى مؤسسة صيدلية صناعية أخرى أو مؤسسة صيدلية موزعة بالجملة، كل حسب اختصاصه، ببعض عمليات الصنع أو المراقبة أو التوضيب أو التخزين أو البيع أو التوزيع أو بهاتين العمليتين الأخيرتين معا على أساس دفتر تحملات في شكل عقد يجب أن يؤشر على بنوده التقنية المجلس الوطني لهيئة الصيادلة الذي يتأكد من احترام أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

ولا يحق لأية مؤسسة صيدلية موزعة أن تنفرد بتوزيع مستحضر صيدلي واحد أو مستحضرات صيدلية خاصة بمؤسسة صيدلية صناعية واحدة.

ويجب على الأطراف المعنية إخبار الإدارة بذلك.

القسم الفرعي الثالث: أحكام خاصة بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة

المادة 90

يمكن أن تكون مؤسسة صيدلية موزعة بالجملة في ملك شخص ذاتي أو شركة وفق الشروط التالية :

1. إذا كانت المؤسسة في ملك شخص ذاتي، يجب على هذا الأخير أن يكون صيدليا مأذونا له قانونا بصفة صيدلي مسؤول ؛

2. إذا كانت المؤسسة في ملك شركة، يجب أن تكون هذه الأخيرة خاضعة للقانون المغربي وأن يكون الصيدلي المسؤول بها إما أحد المدراء العامين أو أحد المسيرين وذلك حسب شكل الشركة.

ويجب أن يكون المدراء التقنيون والمدراء التجاريون المزاولون في المؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة صيادلة مأذونا لهم قانونا. وتحدد الإدارة مهامهم التقنية بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 91

في حالة وفاة صيدلي يملك مؤسسة صيدلية موزعة بالجملة، يجب على ذوي الحقوق أن يتقيدوا بأحكام المادة 90 أعلاه داخل أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ الوفاة.

الباب الثاني: شروط مزاولة الصيدلة

المادة 92

تزاول مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص وفق شكل من الأشكال التالية :

صيدلي صاحب صيدلية يزاول بصفة فردية أو بصفة شريك أو صيدلي مساعد بصيدلية :

صيدلي مسؤول عن تسيير مخزون الأدوية بالمصحة ؛

صيدلي مسؤول أو صيدلي مندوب أو صيدلي مساعد بمؤسسة صيدلية.

الفرع الأول: الشروط العامة

المادة 93

تتوقف مزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص في أي شكل من الأشكال على الحصول على إذن يسلمه رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة إلى الأشخاص المستوفين للشروط التالية :

1. أن يكونوا من جنسية مغربية؛

2. أن يكونوا حاصلين على شهادة وطنية للدكتوراه في الصيدلة مسلمة من طرف كلية مغربية للطب والصيدلة أو على شهادة أو دبلوم معترف بمعادلته لها طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛

3. أن يكونوا في وضعية سليمة بالنظر إلى التشريع المتعلق بالخدمة العسكرية؛

4. ألا تكون قد صدرت في حقهم عقوبة من أجل ارتكاب أفعال مخلة بالشرف أو الكرامة أو الاستقامة؛

5. ألا يكونوا مقيدين بهيئة أجنبية للصيادلة.

المادة 94

تتوقف مزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص في أي شكل من الأشكال من لدن الأجانب على الحصول على إذن تسلمه الإدارة لهذا الغرض بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة، للأشخاص المستوفين للشروط التالية :

1. أن يكونوا في وضعية قانونية إزاء التشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة والهجرة غير المشروعة؛

2. أن يكونوا حاصلين على دكتوراه في الصيدلة أو دبلوم أو شهادة تخول لهم الحق في مزاولة الصيدلة في الدولة التي ينتمون إليها ومعترف بمعادلتها للدبلوم الوطني طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛

3. أن يكونوا إما من رعايا دولة أبرمت مع المغرب اتفاقا يسمح للصيادلة من رعايا كل دولة بالإقامة في تراب الدولة الأخرى لمزاولة مهنة الصيدلة، وإما من رعايا أجانب متزوجين برعايا مغاربة؛

4. ألا يكون قد صدر عليهم حكم بالمغرب أو ببلدهم الأصلي أو بأي بلد آخر من أجل ارتكاب أفعال تخل بالشرف أو الكرامة أو الاستقامة؛

5. ألا يكونوا مقيدين بهيئة أجنبية للصيادلة.

المادة 95

تحدد بنص تنظيمي الوثائق المكونة لملف طلب الإذن بمزاولة الصيدلة وكيفيات إيداعه وكذا آجال تسليم الإذن.

يجب أن يكون قرار رفض تسليم الإذن بالمزاولة معللا كتابة.

المادة 96

بمجرد الحصول على الإذن بالمزاولة، يجب على الصيدلي أن يطلب قيده بهيئة الصيادلة قبل القيام بأي عمل مرتبط بمهنته. ويكون هذا القيد بحكم القانون بناء على تسليم الإذن بالمزاولة وبعد أداء مبلغ الاشتراك في الهيئة.

المادة 97

يجب على كل صيدلي حاصل على الإذن بمزاولة الصيدلة في القطاع الخاص تم تعيينه في منصب عمومي أن يخبر الإدارة بذلك على الفور قصد إلغاء الإذن المذكور.

يتم الإلغاء المنصوص عليه في الفقرة أعلاه، بناء على طلب يقدمه الصيدلي المعني لهذا الغرض مرفق بقرار التوظيف أو الاستخدام المسلم إليه من لدن المرفق العمومي المعين به.

إذا كان الصيدلي الذي تم توظيفه أو استخدامه يملك صيدلية وحده أو في إطار شركة وجب عليه أن يخبر بتوظيفه أو استخدامه السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التي توجد في دائرة نفوذها الصيدلية المذكورة وذلك بغرض إلغاء أو تعديل الإذن، حسب الحالة، وتخبر السلطة المعنية الإدارة وهيئة الصيادلة بذلك.

المادة 98

تنشر لائحة الصيادلة المأذون لهم بالمزاولة في القطاع الخاص سنويا بالجريدة الرسمية.

الفرع الثاني: شروط خاصة بصيادلة المؤسسات الصيدلية

المادة 99

يجب أن يثبت الصيادلة المسؤولون والصيادلة المندوبون بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة توفرهم على تجربة عملية لا تقل إما عن سنة واحدة بصفتهم صيادلة مساعدين بمؤسسة أو عدة مؤسسات صيدلية وإما عن سنتين بصفتهم صيادلة صيدليات.

المادة 100

علاوة على الشروط العامة المنصوص عليها في الفرع الأول من هذا الباب، يجب أن يكون الصيادلة المسؤولون بالمؤسسات الصيدلية الصناعية حاصلين على دبلوم التخصص في الصيدلة شعبة" الصيدلة الصناعية"، المسلم من طرف الكليات المغربية للطب والصيدلة أو على شهادة أو دبلوم معترف بمعادلته له طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

في حالة عدم الحصول على إحدى الشهادات أو الدبلومات المذكورة، يجب أن يثبت الصيادلة المذكورون توفرهم على تجربة لا تقل على ثلاث سنوات في مزاولة المهنة بصفة صيادلة مساعدين أو صيادلة مندوبين بمؤسسة صيدلية صناعية.

يجب أن يثبت الصيادلة المندوبون بالمؤسسات الصيدلية الصناعية توفرهم على تجربة مهنية لا تقل عن سنة واحدة بصفتهم صيادلة مساعدين في مؤسسة أو عدة مؤسسات صيدلية صناعية.

المادة 101

يجب أن يكون الصيدلي المسؤول بمؤسسة صيدلية صناعية أو بمؤسسة صيدلية موزعة بالجملة تستغل وتوجد بحوزتها أدوية أو منتجات تحتوي على عناصر مشعة اصطناعية، حاصلا على مؤهلات في هذا المجال أو أن يستعين بشخص متخصص له تلك المؤهلات.

الفرع الثالث: سحب الإذن بمزاولة المهنة

المادة 102

يسحب المجلس الوطني لهيئة الصيادلة أو الإدارة حسب كل حالة على حدة من الصيدلي الإذن بمزاولة المهنة :

1. إذا صدر في حقه حكم جنائي أو مدني نهائي بسبب ارتكاب أفعال تضر بصحة الغير أو مخالفته أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه أو أحكام النصوص التشريعية المتعلقة بالمواد السامة؛صحة

2. إذا صدرت في حقه عقوبة تأديبية بالشطب صارت نهائية.

يصدر سحب الإذن إما بصفة مؤقتة أو نهائية حسب الحالة.

كما يمكن سحب الإذن بمزاولة المهنة في حالة صدور حكم بسبب أفعال مماثلة للأفعال المشار إليها أعلاه ارتكبت قبل تسليم الإذن المذكور ولم يتم العلم به إلا لاحقا.

الباب الثالث: قواعد مزاولة المهنة

الفرع الأول: قواعد مشتركة تتعلق بمختلف أشكال مزاولة المهنة

المادة 103

يجب على الصيدلي، كيفما كانت مهمته أو تخصصه وضمن حدود معارفه، أن يقوم بإسعاف مريض في حالة خطر وشيك إذا تعذر تقديم العلاجات الطبية له.علوم

المادة 104

يلزم جميع الصيادلة بكتمان السر المهني إلا في حالة الاستثناءات المنصوص عليها قانونا.

المادة 105

يجب ألا يبرم الصيادلة بأي حال من الأحوال اتفاقية ترمي إلى التخلي ولو جزئيا عن استقلالهم المهني في مزاولة مهامهم.

لا يكون أي تصرف أو عقد أو اتفاقية صحيحا إلا بعد التأشير عليه مسبقا من لدن رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة الذي يتأكد من مطابقة بنوده لأحكام هذا القانون ومدونة الآداب المهنية للصيادلة.

المادة 106

تتنافى مزاولة مهنة صيدلي مع مزاولة مهن الطب وجراحة الأسنان والبيطرة والقبالة أو أي مهنة حرة أخرى ولو في حالة التوفر على مؤهلات أو شهادات تخول الحق في مزاولتها.

المادة 107

مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة 47 أعلاه، يمنع منعا كليا التجول بالمنتجات الصيدلية قصد بيعها بأي شكل من الأشكال.

الفرع الثاني: القواعد المرتبطة بمزاولة المهنة بالصيدلية

المادة 108

يجب على صيدلي الصيدلية أن يزاول مهنته بصفة شخصية تحت طائلة التعرض لجزاءات تأديبية.

ويمكنه الاستعانة بصيدلي مأذون له بمزاولة المهنة.

غير أن صيدلي الصيدلية يجب أن يستعين :

بصيدلي مساعد أجير لديه، عندما يتراوح رقم الأعمال السنوي لصيدليته بين 3,5 و5,5 مليون درهم ؛

بصيدلي مساعد إضافي عندما يتجاوز رقم أعمال الصيدلية 5,5 مليون درهم.

يتم تحيين رقم الأعمال السنوي المشار إليه في الحالتين أعلاه كل ست سنوات بمرسوم.

ويجب أن تحضر الأدوية وتصرف من قبل الصيدلي صاحب الصيدلية أو الصيدلي المساعد الأجير المأذون له بمزاولة المهنة أو تحت مراقبتهما المباشرة.

لا يمكن للصيدلي المساعد في جميع الحالات أن يزاول بهذه الصفة إلا بعد إبرام عقد تكون بنوده مطابقة لأحكام هذا القانون ومدونة الآداب المهنية للصيادلة.

ويجب أن يكون العقد المبرم بين الصيدلي صاحب الصيدلية والصيدلي المساعد مطابقا للعقد النموذجي الذي يعده المجلس الوطني لهيئة الصيادلة وتوافق عليه الإدارة.

المادة 109

يمكن للصيدلي فيما يخص أنشطة تحضير الأدوية المعرفة في البنود 1 و2 و3 من المادة 2 من هذا القانون الاستعانة في صيدليته بمحضر أو عدة محضرين في مجال الصيدلة ويقوم هؤلاء المحضرون بمهامهم تحت مسؤولية أحد الصيادلة ومراقبته الفعلية وتظل مسؤوليتهم الجنائية قائمة.

المادة 110

يجب على الصيدلي الذي يصبح، لأي سبب من الأسباب، عاجزا عن مزاولة المهنة شخصيا إما أن يعين صيدليا يعوضه وفقا لأحكام المواد 123 و125 و126 أدناه وإما أن يقوم بإغلاق صيدليته.

ويصبح الإذن بإحداث الصيدلية المنصوص عليه في المادة 57 أعلاه لاغيا، عندما يتعدى إغلاق الصيدلية فترة متصلة مدتها سنة واحدة. ويتطلب إعادة فتحها الحصول على إذن جديد وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 57 المذكورة.

المادة 111

يجب على الصيدلي صاحب الصيدلية، تحت طائلة الجزاءات التأديبية، احترام أوقات فتح الصيدلية في وجه العموم وإغلاقها وكذا الكيفيات التي يتم وفقها تولي مهمة الحراسة.

يحدد عامل العمالة أو الإقليم المعني أوقات فتح الصيدليات وإغلاقها والكيفيات التي يتم وفقها تولي مهمة الحراسة باقتراح من المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة.

المادة 112

مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا القانون، لا يمكن لأي شخص تقديم الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية أو عرضها للبيع أو بيعها للعموم خارج الصيدلية وخصوصا على الطريق العام أو في الأسواق أو المنازل أو في متاجر غير مخصصة لمزاولة مهنة الصيدلة.

المادة 113

يمسك صيدلي الصيدلية محاسبته وفقا للتشريع المتعلق بالالتزامات المحاسبية الواجب على التجار العمل بها.

المادة 114

تطبق على الصيدليات أحكام الكتاب الخامس المتعلقة بصعوبات المقاولة الواردة في القانون المشار إليه

أعلاه رقم 15.95.

المادة 115

يمنع على الصيادلة أصحاب الصيدليات وعلى مستخدميهم أن يلتمسوا لدى العموم أو لدى شخص معنوي عام أو خاص طلبيات للأدوية أو للمنتجات الصيدلية غير الدوائية تحت طائلة الجزاءات التأديبية.

ويمنع كذلك على صيادلة الصيدليات إبرام طلبيات الأدوية عن طريق وكالات الإعلام الطبي والصيدلي.

الفرع الثالث: قواعد متعلقة بمزاولة المهنة بالمؤسسات الصيدلية

القسم الفرعي الأول: قواعد متعلقة بالصيادلة المسؤولين والصيادلة المندوبين

المادة 116

يجب على الصيدلي المسؤول والصيدلي أو الصيادلة المندوبين بالمؤسسات الصيدلية مزاولة مهامهم بصفة شخصية والتوفر على السلط والوسائل الضرورية لأداء مهامهم بفعالية.

المادة 117

دون الإخلال بالمسؤولية التضامنية للمؤسسة يكون الصيدلي المسؤول هو المسؤول الرئيسي عن العمليات التالية التي تعتبر أعمالا صيدلية :

شراء المواد الأولية ومراقبتها؛

تطوير أعمال الصيدلية؛

صنع الأدوية وكل عمليات توضيبها ؛

المراقبة في جميع مراحل الإنتاج ؛

مراقبة المنتجات كاملة الصنع؛

التخزين والبيع والتوزيع؛

الاستيراد ومراقبة المنتجات الصيدلية المستوردة؛

الإقرار بقابلية المنتجات كاملة الصنع للتوضيب والتسويق.

يجب القيام بكل عمل صيدلي تحت المراقبة الفعلية لأحد الصيادلة.

يمارس الصيدلي المسؤول على الخصوص الاختصاصات التالية :

يساهم في إعداد برامج البحث والدراسة الخاصة بالشركة ؛

يوقع بعد الاطلاع على تقارير الخبرة على طلبات الإذن بعرض المستحضرات الصيدلية في السوق وكذا بيانات الأسعار بهدف المصادقة عليها ؛

ينظم مجموع العمليات الصيدلية بالمؤسسة ويراقبها وخاصة الصنع والتوضيب والمراقبة والإشهار الطبي والصيدلي والإعلام والاحتراز الدوائي وتتبع الحصص وسحبها وتوزيع الأدوية مجانا أو بعوض وكذا كل عمليات التخزين المرتبطة بها ؛

إذا كانت المؤسسة في ملك شركة، يخبر كتابة باقي مسيري الشركة بالصعوبات المرتبطة بظروف الاستغلال التي من شأنها أن تعوق مزاولة اختصاصاته ويقترح عليهم عند الاقتضاء حلولا ؛

يتولى السلطة على الصيادلة المندوبين والصيادلة المساعدين وكذا على المستخدمين المشاركين في إنجاز الأعمال الصيدلية ويستشار فيما يخص تشغيلهم وفصلهم ؛

يجب عليه أن يصرح عند نهاية كل سنة لدى مفتشية الصيدلة ومجلس الصيادلة المصنعين والموزعين بهيئة الصيادلة بما يلي :

عدد الصيادلة المساعدين الملحقين بالمؤسسة وأسمائهم ؛

عدد المستخدمين المشاركين في إنجاز الأعمال الصيدلية.

يحضر الصيدلي المسؤول، بصفة استشارية، اجتماعات أجهزة الإدارة والتسيير بالشركة المخصصة لدراسة المسائل المتعلقة بالعمليات الصيدلية بالمؤسسة.

المادة 118

يجب أن يكون الصيادلة المسؤولون بالمؤسسات الصيدلية الصناعية قادرين في كل وقت وحين على إثبات أن كل المنتجات التي يستعملونها ويحضرونها ويستوردونها ويصدرونها ويوزعونها مطابقة للخصائص التي يجب أن تستجيب لها كما هي محددة في ملف الإذن بالعرض في السوق وبأنها خضعت لعمليات المراقبة الضرورية.

ويجب عليهم إعادة تقييم طرائقهم في الصنع والمراقبة وتعديلها عند الضرورة تبعا للتطورات العلمية والتقنية مع مراعاة موافقة الإدارة.

ويجب عليهم كذلك الحرص على أن تتم جميع عمليات صنع الأدوية واستيرادها وحيازتها وتوزيعها بالجملة مع احترام قواعد حسن إنجاز الصنع والتوزيع المشار إليها في المادة 20 أعلاه.

المادة 119

إذا علم صيدلي مسؤول بمؤسسة صيدلية صناعية أو مؤسسة صيدلية موزعة بالجملة بعد تسويق حصة من الأدوية بوقوع عارض أو حادث أثناء الصنع أو الاستيراد أو التوزيع من شأنه أن يشكل خطرا على الصحة العامة، وجب عليه العمل فورا على إيقاف كل توزيع للحصة أو الحصص المعنية، والقيام باستردادها والتصريح بذلك لدى الإدارة. علوم

وتحدد بنص تنظيمي كيفيات التصريح وإجراءات الاسترداد.

المادة 120

يجب على الصيدلي المسؤول بمؤسسة صيدلية مشار إليها في المادة 74 أعلاه أن يخبر الإدارة بأي أثر جديد غير مرغوب فيه بلغ إلى علمه ناتج عن استعمال الأدوية.

القسم الفرعي الثاني: قواعد متعلقة بالصيادلة المساعدين

المادة 121

يراد بالصيدلي المساعد بالمؤسسة الصيدلية، الشخص المأذون له بمزاولة الصيدلة الذي يساعد الصيدلي المسؤول أو الصيدلي المندوب بالمؤسسة المذكورة.

تتمثل المساعدة المذكورة خصوصا في الإشراف على المهام التالية :صحة

شراء ومراقبة المواد الأولية أو المنتجات الكاملة الصنع ؛

صنع الأدوية وتوضيبها ؛

مراقبة الجودة ؛

تخزين الأدوية وبيعها وتوزيعها.

يمكن للصيادلة المساعدين المشاركة في أعمال صيدلية أخرى بالمؤسسة التابعين لها وفق نفس الشروط المتعلقة بالصيادلة المسؤولين أو الصيادلة المندوبين.

المادة 122

يجب على كل مؤسسة صيدلية الاستعانة بعدد من الصيادلة المساعدين على النحو التالي تبعا لعدد المستخدمين المشاركين في الأعمال الصيدلية :

بالنسبة للمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة :

صيدلي مساعد واحد بالنسبة لعدد من المستخدمين يتراوح بين 50 و100؛

صيدلي مساعد إضافي عن كل مجموعة من 50 مستخدما إضافيا.

بالنسبة للمؤسسات الصيدلية الصناعية :

صيدلي مساعد بالنسبة لأقل من 30 مستخدما؛

صيدلي مساعد إضافي عن كل مجموعة من 30 مستخدما إضافيا.

الفرع الرابع: قواعد متعلقة بالنيابة

المادة 123

تتم النيابة عن مالك الصيدلية أو الصيدلي المسؤول عن تسيير مخزون الأدوية بالمصحة وفق الشروط التالية :

1. بالنسبة لمدة غياب تقل عن شهر واحد، يمكن أن يقوم بالنيابة صيدلي بصيدلية مجاورة، ويتم إشعار المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة والإدارة بذلك ؛

2. بالنسبة لمدة غياب تتراوح بين شهر واحد و3 أشهر، يمكن أن يقوم بالنيابة أحد الأشخاص المشار إليهم في البند 3 من هذه المادة.

تكون النيابة المذكورة مشروطة بالحصول على ترخيص بالنيابة يسلمه المجلس الجهوي لهيئة الصيادلة. تبلغ التراخيص المسلمة إلى الإدارة وإلى السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التي سلمت الإذن بفتح الصيدلية.

استثناء من أحكام المادة 93 أعلاه، يمكن أن يقوم بالنيابة المذكورة طالب في الصيدلية أكمل بنجاح السنة ما قبل النهائية من الدراسة الصيدلية.

3. بالنسبة لمدة غياب تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة، يمكن أن يقوم بالنيابة :

أ) صيدلي مأذون له لا يزاول أي نشاط مهني آخر؛

ب) صيدلي مساعد بنفس الصيدلية ؛

ج) صيدلي شريك في ملكية نفس الصيدلية.

يسلم المجلس الوطني لهيئة الصيادلة الإذن بالنيابة المنصوص عليه في البند 3 أعلاه بعد بحث تجريه مفتشية الصيدلة وبعد استطلاع رأي المجلس الجهوي للصيادلة. ويكون الإذن قابلا للرجوع عنه. ويبلغ إلى الإدارة وإلى السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التي سلمت الإذن بفتح الصيدلية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتجاوز مجموع فترات النيابة المنصوص عليها في هذه المادة 15 شهرا خلال مدة 5 سنوات متواصلة ابتداء من تاريخ تسليم الترخيص أو الإذن الأول بالنيابة. تاريخ

غير أنه يمكن للصيدلي مالك الصيدلية الذي يتعذر عليه بقوة القانون، في غير الحالات المشار إليها أعلاه، مزاولة مهنته شخصيا بالصيدلية خلال فترة محددة أن ينيب عنه أحد الأشخاص المشار إليهم في البند 3 من هذه المادة خلال هذه الفترة شريطة الحصول على إذن بذلك تسلمه الإدارة.

المادة 124

في حالة وفاة صيدلي مالك لصيدلية، يمكن لذوي حقوقه، بناء على إذن السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التابع لدائرة نفوذها موقع الصيدلية أن يعهدوا بتسيير الصيدلية إلى صيدلي مأذون له لا يزاول أي نشاط من الأنشطة المشار إليها في المادة 92 أعلاه. ويجب ألا تتجاوز مدة التسيير ثمانية عشر شهرا وعند انصرام هذا الأجل يصبح الإذن لاغيا.

غير أنه يمكن تجديد الإذن سنة بسنة إلى حدود انتهاء المدة القانونية اللازمة لنيل دبلوم الدكتوراه في الصيدلة عندما يكون زوج أو زوجة الصيدلي المتوفى أو أحد أبنائه يتابع الدراسة في الصيدلة وتبتدئ هذه المدة من تاريخ وفاة الصيدلي أو الصيدلية المعنية.

المادة 125

يمكن بصفة استثنائية عند قبول الصيدلي مالك الصيدلية لمتابعة الدراسة في تخصصات الصيدلة أو البيولوجيا، أن ينوب عنه صيدلي مأذون له، لا يزاول أي نشاط مهني آخر، لمدة أربع سنوات تمدد عند الضرورة بسنة واحدة بعد تقديم تبرير.

تسلم السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التابع لدائرة نفوذها موقع الصيدلية الإذن بالنيابة بعد بحث تجريه مفتشية الصيدلة وبعد استطلاع رأي المجلس الجهوي للصيادلة. ويكون الإذن قابلا للرجوع عنه.

المادة 126

في حالة إصابة صيدلي مالك لصيدلية بعجز أو بمرض مزمن مدرج في لائحة تحددها الإدارة، يرغمه على التوقف مؤقتا أو نهائيا عن مزاولة أي نشاط مهني، يجب عليه الاستعانة بصيدلي مساعد مأذون له قانونا لا يزاول أي نشاط مهني آخر وذلك بناء على إذن من السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أو العمالة التابع لدائرة نفوذها موقع الصيدلية.

لا يمكن أن تتجاوز مدة النيابة المنصوص عليها في الفقرة السابقة السنة الخامسة التي تلي تاريخ صدور الإذن بالنيابة. وبعد انقضاء هذه المدة يصبح الإذن بالمزاولة والإذن بإحداث الصيدلية لاغيين.

المادة 127

تتم النيابة عن الصيادلة المسؤولين بالمؤسسات وفق الشروط التالية :

1. إذا كانت النيابة مؤقتة ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر، يمكن أن يتولى النيابة صيدلي يعينه الصيدلي المسؤول أو يقترحه إذا تعلق الأمر بشركة لينوب عنه من بين الصيادلة المساعدين أو الصيادلة المندوبين بالمؤسسة نفسها، وإذا تعذر ذلك، يقوم بها صيدلي مأذون له قانونا ولا يزاول أي نشاط مهني آخر. ويجب التصريح فورا بالنيابة المذكورة لدى الإدارة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

أثناء مدة النيابة، يكون الصيدلي الذي يتولى النيابة مسؤولا عن العمليات التي تشكل الأعمال الصيدلية المنصوص عليها في المادة 117 أعلاه. وتظل مسؤولية الصيدلي المسؤول قائمة ؛

2. إذا تجاوزت المدة ثلاثة أشهر، لا يمكن أن يتولى النيابة عن الصيدلي المسؤول إلا صيدلي مأذون له لا يزال أي نشاط مهني آخر. ويجب ألا تتجاوز مدة النيابة سنة واحدة ؛ كما يجب الإذن بهذه النيابة المذكورة من طرف الإدارة بعد بحث تجريه مفتشية الصيدلية وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 128

إذا تغيب الصيدلي المندوب أو الصيدلي المساعد أو عاقه عائق مؤقتا لمدة تفوق شهرا، وجب أن يتولى النيابة عنه صيدلي من نفس المؤسسة الصيدلية أو، عند الاقتضاء، صيدلي مأذون له، لا يزاول أي نشاط مهني آخر. يجب أن تكون النيابة محل إذن تسلمه الإدارة بعد بحث تجريه مفتشية الصيدلة وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 129

في حالة توقف صيدلي مسؤول بمؤسسة صيدلية عن مزاولة نشاطه بصفة نهائية لأي سبب من الأسباب يعين صيدلي تتوفر فيه الشروط المشار إليها في المادتين 99 و100 أعلاه حسب الحالة ولا يزاول أي نشاط مهني آخر ليمارس مهام صيدلي مسؤول بالنيابة إلى غاية تسوية وضعيته لدى الإدارة.

ويجب أن تأذن الإدارة بالنيابة المذكورة بعد بحث تجريه مفتشية الصيدلة وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

لا يمكن أن تتجاوز ممارسة مهام صيدلي مسؤول بالنيابة مدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

القسم الثالث: مفتشية الصيدلة

المادة 130

تخضع لمراقبة مفتشية الصيدلة التابعة لوزارة الصحة الصيدليات ومخزونات الأدوية بالمصحات ومستودعات الأدوية. وتتمثل المراقبة المذكورة فيما يلي :صحة

الحرص على تطبيق أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والأحكام المتعلقة بالمواد السامة؛

القيام بأخذ العينات وإجراء المراقبات الضرورية ؛

إجراء مراقبة المطابقة للمعايير التقنية المنصوص عليها في المادتين 57 و75 من هذا القانون؛

مراقبة احترام قواعد حسن إنجاز صنع الأدوية وتوزيعها وقواعد حسن الإنجاز المتعلقة بالصيدليات ومخزونات الأدوية بالمصحات المنصوص عليها في المواد 20 و31 و70 من هذا القانون؛

إجراء الأبحاث التي تأمر بها الإدارة من تلقاء نفسها أو بطلب من المجلس الوطني لهيئة الصيادلة؛

البحث عن المخالفات المتعلقة بزجر الغش في الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية ومعاينتها.

المادة 131

يتولى المراقبة صيادلة مفتشون محلفون طبقا للتشريع المتعلق بأداء اليمين من طرف الأعوان محرري المحاضر، يفوضون بشكل قانوني لهذا الغرض من لدن وزير الصحة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات ممارسة المراقبة.

القسم الرابع: أحكام انتقالية وزجرية

المادة 132

يضرب لأصحاب المستودعات الليلية المفتوحة في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في وجه العموم أجل أقصاه أربعة وعشرون شهرا من التاريخ المذكور للتقيد بأحكامه. تاريخ

المادة 133

يضرب للأشخاص الذاتيين الذين يملكون في تاريخ نشر هذا القانون مؤسسات صيدلية أجل سنة واحدة ابتداء من التاريخ المذكور للتقيد بأحكام البند 1 من كل من المادتين 85 و90 أعلاه.

المادة 134

يعتبر مزاولا للصيدلة بصفة غير قانونية :

1. كل شخص، غير حاصل على الدبلوم أو الشهادة المشار إليهما في المادتين 93 و94 أعلاه لمزاولة المهنة يمارس عملا صيدليا كما هو محدد في أحكام هذا القانون ؛

2. كل صيدلي غير مأذون له يمارس عملا صيدليا كما هو محدد في هذا القانون أو يكون بحيازته عقار أو مادة أو تركيبة لها خصائص علاجية أو وقائية أو أي منتوج صيدلي غير دوائي بغرض بيعه أو صرفه من أجل الاستعمال الطبي البشري أو البيطري؛

3. كل صيدلي يمارس مهنته خلال الفترة التي كان فيها موقوفا أو مشطبا عليه من جدول هيئة الصيادلة وذلك ابتداء من تاريخ تبليغه بقرار التوقيف أو الشطب؛

4. كل شخص أو صيدلي قام بمساعدة الأشخاص المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه من أجل تمكينهم من التملص من تطبيق أحكام هذا القانون عليهم ؛

5. كل شخص وإن كان حاصلا على إذن بممارسة الصيدلة، يقوم، دون الحصول على إذن جديد، بفتح أو إعادة فتح صيدلية صار إذنها الأول لاغيا.

لا تطبق أحكام البند الأول من هذه المادة على طلبة الصيدلة الذين يمارسون النيابة بشكل قانوني أو ينجزون الأعمال المعهود بها إليهم من قبل الصيادلة التابعين لهم.

المادة 135

يعاقب على مزاولة الصيدلة بشكل غير قانوني في الحالتين المنصوص عليهما في البندين 1 و4 من المادة 134 أعلاه بالحبس من 3 أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وفي حالة العود، لا يمكن أن تقل مدة الحبس عن 6 أشهر وترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 136

يعاقب على مزاولة الصيدلة بشكل غير قانوني في الحالات المنصوص عليها في البنود 2 و3 و5 من المادة 134 أعلاه بغرامة من ألف وخمسمائة (1500) إلى سبعة آلاف وخمسمائة (7500) درهم.

وفي حالة العود ترفع الغرامة إلى الضعف.

يمكن للمحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تقرر كتدبير وقائي منع المحكوم عليه من مزاولة الصيدلة لمدة لا تزيد على سنتين.

المادة 137

يعتبر استعمال لقب صيدلي من قبل شخص غير حاصل على دبلوم صيدلي انتحالا للقب المنصوص والمعاقب عليه في الفصل 381 من القانون الجنائي.

المادة 138

يجب أن تكون الإشارة إلى أي لقب غير لقب صيدلي أو دكتور في الصيدلية متبوعة باسم الكلية أو المؤسسة التعليمية التي منحته وكذا المدينة أو البلد الذي تم فيه الحصول عليه، وفق الأشكال والبيانات المحددة من طرف المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

تمنع ممارسة الصيدلة تحت اسم مستعار.

يعاقب بغرامة من ثلاثة آلاف (3000) إلى عشرين ألف (20.000) درهم عن كل مخالفة لأحكام هذه المادة.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 139

يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى مليون (1.000.000) درهم الشخص المسؤول عن فتح مؤسسة صيدلية أو إعادة فتحها أو يستغلها دون الحصول على الإذن المشار إليه في المادة 76 أعلاه ،أو الذي يقوم بتوسيعات أو تعديلات دون التصريح بذلك لدى الإدارة طبقا للمادة 79أعلاه أو يتجاهل اعتراض الإدارة أو يرفض الخضوع لعمليات التفتيش المنصوص عليها في المادة 130 أعلاه.

تأمر المحكمة، بالإضافة إلى ذلك، بإغلاق المكان المستغل دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة 76 أعلاه أو عندما يشكل المكان المذكور خطرا جسيما على الصحة العامة. صحة

يمكن بصفة تحفظية، وفي انتظار النطق بالحكم، لرئيس المحكمة المرفوع إليها الأمر من طرف الإدارة لهذا الغرض أن يأمر بإغلاق المؤسسة.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 140

يعاقب بغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم :

عدم وضع كل موقع للصنع أو للتخزين أو هما معا تحت الإدارة التقنية لصيدلي؛

عدم وجود نظام التوثيق المنصوص عليه في المادة 88 أعلاه؛

عدم الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بكل حصة من الأدوية طوال الآجال المنصوص عليها في المادة 88 المذكورة؛

عدم تسيير مخزون الأدوية بمصحة من طرف صيدلي مأذون له قانونا؛

صرف أدوية ومنتجات صيدلية غير دوائية، بعوض أو بدون عوض، من طرف مصحة من أجل تقديم علاجات خارجها.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 141

يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة 107 من هذا القانون بالحبس من 3 أشهر إلى سنتين وبغرامة من خمسة وعشرين ألف (25.000) إلى مائة ألف (100.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وفي حالة العود، لا يمكن أن تقل عقوبة الحبس عن سنة واحدة ويرفع مبلغ الغرامة إلى الضعف.

المادة 142

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم :

صيدلي الصيدلية الذي لا يستعين بعدد الصيادلة المساعدين المطلوب بموجب المادة 108 من هذا القانون؛

صيدلي الصيدلية الذي يقوم، خرقا للفقرة الثانية من المادة 115 أعلاه، بإبرام طلبيات أدوية عن طريق وكالة إعلام طبي وصيدلي ؛

مسؤول وكالة الإعلام الطبي والصيدلي الذي يقوم خرقا للفقرة الأخيرة من المادة 47 من هذا القانون، بتسلم طلبيات أدوية من لدن صيدلي صيدلية.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 143

يعاقب بغرامة من خمسين ألف (50.000) إلى مائة ألف (100.000) درهم عن كل مخالفة للمادة 120 أعلاه.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 144

يعاقب بغرامة من ثلاثة آلاف (3000) إلى خمسة عشر ألف (15.000) درهم :

صيدلي الصيدلية الذي يصير لأي سبب من الأسباب عاجزا عن ممارسة المهنة شخصيا ولا يعين من ينوب عنه وفقا لأحكام المواد 123 و125 و126 من هذا القانون أو لا يقوم بإغلاق الصيدلية.

تطبق نفس العقوبة على عدم النيابة عن الصيدلي المسؤول أو الصيدلي المندوب أو الصيدلي المساعد في الحالات المنصوص عليها في المادتين 127 و128 أعلاه.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 145

يتعرض لغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم ذوو حقوق الصيدلي المتوفى الذين يستمرون بعد وفاته في استغلال الصيدلية دون العمل على تسييرها وفقا لأحكام المادة 124 أعلاه.

وعلاوة على ذلك، تحكم المحكمة بإغلاق الصيدلية تلقائيا.

المادة 146

يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى مليون (1.000.000) درهم عدم تعويض الصيدلي المسؤول بمؤسسة صيدلية الذي توقف نهائيا عن ممارسة نشاطه لأي سبب من الأسباب.

المادة 147

يمكن علاوة على العقوبة الجنائية أن يتعرض الصيادلة المحكوم عليهم بسبب ارتكاب أفعال بمثابة جرائم ضد الأشخاص أو الآداب العامة للمنع المؤقت أو النهائي من مزاولة مهنة الصيدلة. ويمكن أن تعتبر الأحكام الصادرة في الخارج من أجل الأفعال المشار إليها أعلاه بطلب من النيابة العامة كما لو ارتكبت على تراب المملكة من أجل تطبيق قواعد العود والعقوبات الإضافية أو تدابير وقائية.

المادة 148

يعاقب بغرامة من ألف (1000) إلى ستة آلاف (6000) درهم عن كل مخالفة لأحكام المواد 31 و32 و33 و35 و36 و37 و97 من هذا القانون.

غير أن مخالفات أحكام المادتين 32 و33 من هذا القانون المتعلقة بالمواد السامة تسري عليها كذلك العقوبات المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالمواد السامة.

وفي هذه الحالة يمكن للمحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تقرر كتدبير وقائي المنع من مزاولة الصيدلة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة.

المادة 149

في حالة الإدانة طبقا لأحكام هذا القسم، يمكن، بمبادرة من الإدارة إغلاق الصيدلية أو المؤسسة الصيدلية التي تسير بصفة غير قانونية بمجرد النطق بالحكم بالإدانة حتى ولو صدر غيابيا. ويمكن للمحاكم كذلك أن تصدر في حق الصيدلي المحكوم عليه منعا مؤقتا أو نهائيا من مزاولة المهنة.

المادة 150

يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى مليون (1.000.000) درهم الصيدلي المسؤول الذي يخالف أحكام المادتين 119 و120 أعلاه.

ويتعرض لنفس العقوبة كل شخص ينتمي إلى جهاز تدبير المؤسسة الصيدلية المعنية أو إدارتها أو تسييرها أو رقابتها يأمر عمدا بتسويق حصة من الأدوية من شأنها أن تشكل خطرا على الصحة العامة. صحة

ويتعرض لنفس العقوبة كل من قام ببيع الأدوية غير الصالحة للاستهلاك أو توزيعها.

يعاقب بغرامة من خمسين ألف (50.000) إلى مائة ألف (100.000) درهم صيدلي الصيدلية أو الصيدلي المسؤول عن مخزون الأدوية بالمصحة الذي قام بصرف الأدوية غير الصالحة للاستهلاك.

وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف وعلاوة على ذلك، يمكن معاقبة المخالف بالحبس لمدة سنتين على الأكثر.

المادة 151

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم عن كل مخالفة للأحكام المتعلقة بالإشهار المنصوص عليها في الفرع الرابع من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.

وفي حالة العود ترفع الغرامة إلى الضعف.

المادة 152

يعاقب بغرامة من ألفين وخمسمائة (2500) إلى عشرين ألف (20.000) درهم كل من خالف أحكام المادة 24 من هذا القانون.

المادة 153

يعد في حالة العود في مدلول أحكام هذا القسم، كل شخص ارتكب مخالفة ذات تكييف مماثل داخل أجل خمس سنوات الذي يلي التاريخ الذي أصبح فيه الحكم بالإدانة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة 154

يتابع طبقا للأحكام التشريعية المتعلقة بالتزوير واستعمال التزوير الجاري بها العمل كل من استخدم من أجل الحصول على الإذن بمزاولة مهنة الصيدلة شهادة مزورة أو مزيفة، أو استعمل شهادة تخص شخصا آخر.

المادة 155

يعاقب بغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسين ألف (50.000) درهم كل من عرقل مزاولة مهام مفتشي الصيدلة.

المادة 156

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم عن عدم اتباع قواعد حسن الإنجاز الخاصة بصنع الأدوية.

ويعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم عن عدم التقيد بقواعد حسن الإنجاز المتعلقة بتوزيع الأدوية.

ويعاقب بغرامة من 3000 إلى 15.000 درهم عن عدم احترام قواعد حسن الإنجاز المتعلقة بالصيدلية ومخزون الأدوية بالمصحة.

المادة 157

تجرى المتابعات القضائية التي يمكن أن يتعرض لها الصيادلة بموجب هذا القانون بصرف النظر عن المتابعات التأديبية التي قد تترتب على الأفعال المنسوبة إليهم.

يؤهل المجلس الوطني لهيئة الصيادلة طبقا لقانون المسطرة الجنائية لينصب نفسه طرفا مدنيا أمام المحاكم المحالة إليها المتابعة المتعلقة بأحد الصيادلة.

المادة 158

تظل ممارسة الصيدلة من لدن البياطرة خاضعة لأحكام القانون رقم 21.80 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة.

المادة 159

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، غير أنه يحدد للمؤسسات الصيدلية والصيدليات والمصحات التي تتوفر على مخزون للأدوية أجل 24 شهرا من تاريخ دخول نصوصه التطبيقية حيز التنفيذ لمطابقة وضعيتها مع أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. تاريخ

ينسخ هذا القانون :

الأحكام المتعلقة بالصيادلة الواردة في الظهير الشريف رقم 1.59.367 الصادر في 21 من شعبان 1379 19)فبراير 1960) بتنظيم مزاولة مهن الصيادلة وجراحي الأسنان والعقاقيريين والقوابل ؛

المرسوم الملكي رقم 257.66 الصادر في 30 من جمادى الأولى 1386 (16 سبتمبر 1966) بتنظيم مفتشية الصيدلة ؛

المرسوم الملكي رقم 074.66 الصادر في 30 من جمادى الأولى 1386 (16سبتمبر 1966) بتحديد شروط بيع الأدوية من طرف الأطباء.

1090117150

فهرس

قانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة 3

القسم الأول: الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية 3

الباب الأول: تعاريف 3

الباب الثاني: أحكام متعلقة بالأدوية 7

الفرع الأول: الإذن بالعرض في السوق 7

الفرع الثاني: أحكام متعلقة بصناعة الأدوية واستيرادها وتصديرها وبيعها بالجملة وتوزيعها بالجملة 10

الفرع الثالث: أحكام متعلقة بصرف الأدوية 13

الفرع الرابع: الإشهار المتعلق بالأدوية 15

الفرع الخامس: القواعد المتعلقة بحفظ الأدوية ونقلها وبإتلاف الأدوية غير الصالحة للاستهلاك 18

الباب الثالث: المنتجات الصيدلية غير الدوائية 19

القسم الثاني: مزاولة الصيدلة 20

الباب الأول: أماكن مزاولة الصيدلة 20

الفرع الأول: الصيدليات 20

الفرع الثاني: مخزونات الأدوية بالمصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها 24

الفرع الثالث: المؤسسات الصيدلية 25

القسم الفرعي الأول: أحكام مشتركة 26

القسم الفرعي الثاني: أحكام خاصة بالمؤسسات الصيدلية الصناعية 29

القسم الفرعي الثالث: أحكام خاصة بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة 30

الباب الثاني: شروط مزاولة الصيدلة 31

الفرع الأول: الشروط العامة 31

الفرع الثاني: شروط خاصة بصيادلة المؤسسات الصيدلية 33

الفرع الثالث: سحب الإذن بمزاولة المهنة 33

الباب الثالث: قواعد مزاولة المهنة 34

الفرع الأول: قواعد مشتركة تتعلق بمختلف أشكال مزاولة المهنة 34

الفرع الثاني: القواعد المرتبطة بمزاولة المهنة بالصيدلية 34

الفرع الثالث: قواعد متعلقة بمزاولة المهنة بالمؤسسات الصيدلية 36

القسم الفرعي الأول: قواعد متعلقة بالصيادلة المسؤولين والصيادلة المندوبين 36

القسم الفرعي الثاني: قواعد متعلقة بالصيادلة المساعدين 38

الفرع الرابع: قواعد متعلقة بالنيابة 39

القسم الثالث: مفتشية الصيدلة 42

القسم الرابع: أحكام انتقالية وزجرية 42

فهرس 49

.....

.....

.....

مرسوم رقم 2.26.28 الذي يؤطر منح التأشيرة الصحية للأدوية المعدة للاستعمال البشري القانون رقم 27.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، قدمه وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

.....

.....

صادق مجلس النوب، الاثنين 3 فبراير 2025، على مشروع قانون يتعلق بمدونة الأدوية والصيدلة، و27 مشروع قانون يوافق بموجبها على 27 اتفاقية دولية (19 اتفاقية ثنائية و8 اتفاقيات متعددة الأطراف)، وذلك خلال جلسة تشريعية ترأسها السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، بحضور كل من السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والسيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس

الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وصادق المجلس بالأغلبية على مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، الذي يعد أداة للمقارنة المعيارية العالمية لمنظمة الصحة العالمية Global Benchmarking Tool. ويهدف إلى بلوغ مستوى النضج الثالث لتنظيم الأدوية واللقاحات المنتجة محليا والمستوردة، بالإضافة على إدراج الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية في قائمة منظمة الصحة العالمية للهيئات التنظيمية ذات المستوى الثالث والرابع.

كما يهدف الى إحداث نظام وطني للإقرار الرسمي بقابلية حصص اللقاحات والأمصال المعدة للاستعمال البشري للتوضيب والتسويق، وإرساء مسطرة لمراجعة بيانات الإنتاج ونتائج اختبارات مراقبة جودة كل حصة لقاح أو مصل معد للاستعمال البشري كان موضوع إذن بالعرض في السوق، إضافة إلى إعفاء حصص اللقاحات والأمصال التي تقتنيها المملكة عبر صندوق الأمم المتحدة للطفولة من شهادة الإقرار الرسمي بقابلية الحصة للتوضيب والتسويق.

وخلال نفس الجلسة، صادق السادة النواب بالإجماع على 27 مشروع قانون يوافق بموجبها على 27 اتفاقية دولية، والتي تندرج في إطار وفاء المملكة بالالتزامات الدولية وتفعيل التوجيهات الملكية السامية بشأن توطيد علاقات التعاون والشراكة، كما تسهم في تعزيز مكانة المغرب على الصعيدين القاري والدولي.

وتتوزع الاتفاقيات السبعة والعشرين بين 19 اتفاقية ثنائية و8 اتفاقيات متعددة الأطراف، والتي تتجاوز أهدافها كونها مجرد إجراءات قانونية، لتصبح آليات دبلوماسية استراتيجية تعزز مكانة المغرب دوليا، وتخدم مصالحه العليا في مختلف المجالات.

وستشكل هذه الاتفاقيات وسيلة لاستباق التطورات وتحديد الإطار العام لملاءمة التشريع المغربي مع المتغيرات الحديثة.

وتصنف هده الاتفاقيات إلى عدة فئات، شملت أربع اتفاقيات في مجال النقل، وخمس في المجال القضائي، وخمس أخرى قطاعية، وخمس ذات طابع اقتصادي بحت، بالإضافة إلى اتفاقية في مجال ضمان الاجتماعي وأخرى في المجال الحقوقي، وثلاث اتفاقية في إطار المواءمة، وثلاث اتفاقيات ذات طابع مؤسساتي.

والاتفاقيات المعنية هي:

-مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم 1992 المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته 79 المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

- مشروع قانون 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورت 46، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962.

-مشروع قانون رقم 17.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023.

-مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب)، الموقع بالربط في 16 يناير 2023.

-مشروع قانون رقم 22.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016.

-مشروع قانون رقم 28.23 يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023.

-مشروع قانون رقم 29.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة في 28 أبريل 2023.

-مشروع قانون رقم 30.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023.

-مشروع قانون رقم 31.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023.

-مشروع قانون رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023.

-مشروع قانون رقم 33.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023.

-مشروع قانون رقم 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023.

-مشروع قانون رقم 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023.

-مشروع قانون رقم 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقعة بالرباط في 4 يوليو

2023.

-مشروع قانون رقم 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023.

- مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023.

- مشروع قانون رقم 49.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014.

-مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024.

-مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024.

-مشروع قانون رقم 08.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024.

-مشروع قانون رقم 10.24 يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، المعتمد بنيويورك في 19 يونيو2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 سبتمبر 2023.

- مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية المتعلق بتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية الفرنكفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022.

- مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024.

-مشروع قانون رقم 19.24 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023.

-مشروع قانون رقم 25.24 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات المبرم في 8 مارس 2004 بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة الوطنية وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس 2024.

- مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020 والموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022.

- مشروع قانون رقم 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقع بروما في 27 مارس 2024.

.....

.....

.....

.....

نصوص عامة

قرار لوزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 صادر في 5 ذي القعدة (23) 1447 أبريل (2026) بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 الصادر في 14 من شوال (2) 1447 أبريل (2026) المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

بناء على المرسوم رقم 2.26.28 الصادر في 14 من شوال (2) 1447 أبريل (2026) المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري، ولا سيما المادتين 4 و 8 منه.

قرر ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم2.26.28 ، يحدد نموذج طلب الحصول على التأشيرة الصحية وفق الملحق رقم 1 المرفق بهذا القرار.

المادة الثانية

تطبيقا لمقتضيات المادة 8 من المرسوم السالف الذكر رقم2.26.28 ، يحدد نموذج التأشيرة الصحية وفق الملحق رقم 2 المرفق بهذا القرار.

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة

وحرر بالرباط في 5 ذي القعدة (23) 1447 أبريل.(2026)

الإمضاء : أمين التهراوي.

الملحق رقم 1 بقرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 الصادر في 5 ذي القعدة (23) 1447أبريل(2026)

بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة

بالأدوية المعدة للاستعمال البشري

معلومات خاصة بصاحب الطلب

نموذج طلب الحصول على التأشيرة الصحية

اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المستوردة

معلومات خاصة بالمؤسسة الصيدلية المصدرة

تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المصنعة وعنوان موقع الصنع

عنوان موقع صنع الدواء المستورد

عنوان مكان التخزين

الإسم التجاري للدواء

الإسم المتعارف عليه دوليا للدواء(DCI)

معلومات خاصة بالدواء أو المادة الفاعلة

2357

تقدير الجرعة والشكل الصيدلي

شكل المنتج عند الاستيراد) منتج جاهز أو سائب أو وسيط(

شروط التخزين

كمية الدواء المستوردة) عدد الحصص أو الكمية الإجمالية المتوقعة : (إذا تعلق الأمر بسلسلة من عمليات استيراد الدواء، يرجى تعبئة جدول

التخصيص عبر البوابة الإلكترونية للوكالة.(

الوضع التعريفي

تصريح بالشرف

التزم بإيداع نشرة أو نشرات تحليل حصة أو حصص الدواء المستورد لدى أنا الموقع أسفله بصفتي الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية . الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ تسلمها.

الإسم العائلي والشخصي للصيدلي المسؤول:

التوقيع والخاتم:

التاريخ:
الملحق رقم 2 بقرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 الصادر في 5 ذي القعدة (23) 1447أبريل(2026)

بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة

بالأدوية المعدة للاستعمال البشري

نموذج التأشيرة الصحية

مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية

بناء على القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.151 بتاريخ 30 من شوال (22) 1427 نوفمبر(2006) ، كما وقع تغييره وتتميمه:

وعلى المرسوم رقم 2.26.28 الصادر في 14 من شوال (2) 1447 أبريل (2026) المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري:

وعلى قرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 861.26 الصادر في 5 ذي القعدة 1447 (23)أبريل (2026) بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 8 من المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري:

وعلى طلب المؤسسة الصيدلية الصناعية المستوردة المودع بتاريخ.....

يسلم:

اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المستوردة.

التأشيرة الصحية

الاسم التجاري للدواء

الإسم المتعارف عليه دوليا للدواء

الشكل الصيدلي وتقدير الجرعة

طريقة الاستعمال

رقم وتاريخ الإذن بالعرض في السوق

اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المصنعة وعنوان موقع الصنع

عملا بأحكام المرسوم رقم 2.26.28 المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري، يجب أن تساوي أو تفوق مدة صلاحية الدواء، في تاريخ دخوله إلى التراب الوطني، ثلثي (2/3) مدة صلاحية الدواء المذكور الإجمالية.

رقم التأشيرة:

التاريخ:

الإمضاء

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7497 - 18 شوال 1447 (6) أبريل 2026
صفحة : 2050

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.26.28 صادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026 يتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال
البشري.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.151 بتاريخ 30 من شوال 1427 (22) نوفمبر (2006) ، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 22 منه :

وعلى القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.54

بتاريخ 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) :

وعلى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ
: 11 من رجب 1441 (6) مارس 2020

وعلى المرسوم رقم 2.14.841 الصادر في 19 من شوال 1436 (5) أغسطس (2015) المتعلق بالإذن بعرض الأدوية المعدة للاستعمال
البشري في السوق :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من رمضان 1447)2026(19) مارس2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.04

يكون استيراد كل دواء معد للاستعمال البشري موضوع تأشيرة صحية تسلم وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة في هذا المرسوم.

المادة 2

يقصد في مدلول هذا المرسوم بـ «الدواء» كل دواء معد للاستعمال البشري يتم استيراده في شكل منتج جاهز أو منتج سائب أو منتج وسيط كما هي معرفة في الملحق بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.14.841 بتاريخ 19 من شوال 1436 (5) أغسطس 2015

المادة 3

لا تسري أحكام هذا المرسوم على :

- الأدوية الخاضعة للإذن الخاص المنصوص عليه في البند الثاني من المادة 7 من القانون السالف الذكر رقم 17.04 :

الأدوية المصنفة كمخدرات أو كمؤثرات عقلية التي تظل خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.

المادة 4

من أجل الحصول على التأشيرة الصحية، يتعين على المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية تكوين ملف يتضمن الوثائق والمستندات
التالية :

1 - طلب، يعد وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، موقع عليه ومختوم من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية :

2 - نسخة من الإذن بعرض الدواء، موضوع طلب التأشيرة الصحية، في السوق :

3 - تصريح بالشرف موقع عليه من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية يشهد بموجبه بمطابقة الدواء المزمع استيراده لعناصر الملف الذي تم بناء عليه تسليم الإذن بالعرض في السوق :

4 - نسخة من شهادة المنشأ أو من شهادة المنتوج الصيدلي (CPP) :

5 - وثيقة تبين موقع صنع المادة أو المواد الفاعلة التي يتضمنها الدواء :

6 - تصريح بالشرف موقع عليه من لدن الصيدلي المسؤول بالمؤسسة الصيدلية الصناعية يلتزم بموجبه بإيداع نشرة أو نشرات تحليل حصة أو حصص الدواء المستورد لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ تسلمها :

7 - نسخة من وصل الأداء المنصوص عليه في المادة 6 أدناه.

المادة 5

يودع ملف طلب التأشيرة الصحية المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه بطريقة إلكترونية لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، مقابل وصل.

يشار إلى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بعده باسم «الوكالة».

المادة 6

يترتب على طلب التأشيرة الصحية أداء أجرة عن الخدمات الفائدة الوكالة، مقابل وصل.

عملا بأحكام المادة 10 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 10.22 يحدد سعر هذه الأجرة بمقرر المجلس إدارة الوكالة.

المادة 7

تبت الوكالة في طلب الحصول على التأشيرة الصحية داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ إيداع ملف الطلب كاملا.

غير أن هذا الأجل يمكن أن يخفض إلى سبعة (7) أيام في حالة الاستعجال، بطلب معلل من المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية.

يجب أن يكون كل قرار برفض منح التأشيرة الصحية معللاً، وأن يبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 8

تتضمن التأشيرة الصحية، على وجه الخصوص، البيانات التالية :

- اسم أو تسمية وعنوان المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية :

- الاسم التجاري والاسم المتعارف عليه دوليا للدواء وشكله الصيدلي وتقدير جرعته وطريقة استعماله :

- مدة صلاحية الدواء التي يجب أن تساوي أو تفوق في تاريخ دخول الدواء إلى التراب الوطني، ثلثي (3/2) مدة صلاحية الدواء المذكور الإجمالية.

يحدد نموذج التأشيرة الصحية بقرار للسلطة الحكومية المكلفة

بالصحة.

المادة 9

تمنح التأشيرة الصحية لمدة سنتين، قابلة للتجديد. وتشمل سلسة من عمليات استيراد الدواء المعني.

غير أنه إذا كانت المدة المتبقية للإذن بعرض الدواء المعني في السوق أقل من سنتين، فإن التأشيرة الصحية تمنح في حدود المدة المتبقية من هذا الإذن.

تسري مدة صلاحية التأشيرة الصحية من تاريخ التوقيع عليها من لدن مدير الوكالة.

المادة 10

يجب على المؤسسة الصيدلية الصناعية الحاصلة على التأشيرة الصحية أن تصرح لدى الوكالة بما يلي :

الكمية المستوردة حسب نوع كل دواء عند نهاية كل سنة :

كل حادث وقع أثناء عملية الاستيراد من شأنه التأثير على جودة الدواء المعني أو سلامته أو هما معا.

المادة 11

يجب أن يكون كل تغيير يطرأ على أحد العناصر التالية موضوع

طلب جديد للتأشيرة الصحية :

صاحب الإذن بالعرض في السوق :

موقع أو مواقع صنع الدواء أو المادة الفاعلة :

مزود الدواء أو المادة الفاعلة :

مصنع الدواء أو المادة الفاعلة.

المادة 12

تقوم الوكالة، حسب الحالة، بسحب التأشيرة الصحية أو بإيقافها إذا تم سحب الإذن بعرض الدواء المعني في السوق أو إيقافه.

علاوة على الحالتين المشار إليهما أعلاه، تقوم الوكالة :

(أ) بسحب التأشيرة الصحية إذا لم تتقيد المؤسسة الصيدلية الصناعية بأحكام البند الثاني من المادة 10 أعلاه :

ب بعد إعذار المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية، بإيقاف التأشيرة الصحية إذا لم يتم إيداع نشرة أو نشرات تحليل حصة أو حصص الدواء المستورد لدى الوكالة داخل الأجل المنصوص عليه في البند 6 من المادة 4 من هذا المرسوم أو في حالة الإخلال بأحكام البند الأول من المادة 10 أعلاه.

في حالة إيقاف التأشيرة الصحية طبقا لأحكام البند (ب) أعلاه تدعى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية إلى تسوية وضعيتها داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما.

إذا لم تمتثل المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية، بعد انصرام الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة، فإنه يتم سحب التأشيرة الصحية منها.

يجب أن يكون قرار إيقاف أو سحب التأشيرة الصحية معللا وأن يبلغ إلى المؤسسة الصيدلية الصناعية المعنية وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 13

تظل التأشيرات الصحية الخاصة باستيراد الأدوية المعدة للاستعمال البشري المسلمة للمؤسسات الصيدلية الصناعية، قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، سارية المفعول إلى حين انتهاء مدة صلاحيتها.

المادة 14

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الموالي التاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينسخ، ابتداء من التاريخ نفسه الأحكام المتعلقة باستيراد الأدوية المعدة للاستعمال البشري من لدن المؤسسات الصيدلية الصناعية الواردة في المرسوم رقم 2.00.411 الصادر في 19 من ربيع الأول 1421 (22) يونيو 2000) بإحداث تأشيرة صحية على استيراد الأدوية المقدمة في شكلها التجاري والمواد الأولية الفاعلة المعدة حصرا للاستعمال الصيدلي.

المادة 15

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل

واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026)

وقعه بالعطف :

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : عزيز أخنوش.

الإمضاء : نادية فتاح.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

الإمضاء : أمين التهراوي.

.....

.....

مرسوم رقم 2.26.266 صادر في 14 من شوال 1447 (2) أبريل 6z20 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.07.1064 الصادر في 5 رجب 1429 (9) يوليو 2008) المتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.54 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023)، ولا سيما المادتين : 5 و 15 منه

وعلى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ
: 11 من رجب 1441 (6) مارس 2020

وعلى المرسوم رقم 2.24.705 الصادر في 28 من ربيع الأول 1446 (2) أكتوبر (2024) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأمانة العامة للحكومة :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.07.1064 الصادر في 5 رجب 1429

(9) يوليو (2008) المتعلق بمزاولة الصيدلة واحداث الصيدليات

والمؤسسات الصيدلية وفتحها :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من رمضان 1447 (19) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 41 و 42 و 43 و 44 (الفقرة الأولى) و 49 و 50 الفقرة الثانية و 51 (الفقرة الثانية) و 52 و 54 (الفقرة الأولى) و 56 و 57 و 58 و 59 و 60 و 61 و 62 (الفقرة الأولى) و 63 و 64 و 65 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.07.1064 الصادر في : 5 رجب 1429 (9) يوليو 2008

المادة 41 - تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة.

يتحقق مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية من العذر ويوجه نسخة منه إلى عامل العمالة القانوني الذي . أو الإقليم المختص وإلى رئيس المجلس الوطني والمجلس الجهوي لهيئة الصيادلة المعني.

المادة 42 - يجب على صيدلي الصيدلية .

«علما بذلك، يخبر الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية و المجلس الجهوي لهيئة صيادلة الصيدليات.

«المادة 43 - تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة.

من لدن المجلس الوطني لهيئة الصيادلة وتوافق عليه السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

المادة 44 الفقرة الأولى). - لأجل إحداث مؤسسة صيدلية، يجب

طلب إذن مسبق بالموافقة لدى على ..

الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

المادة 49 - يُمنح الإذن المسبق بالموافقة على ....

من تاريخ توصل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بالطلب، وذلك بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

يجب على المجلس الوطني ....

من إحالة

«الأمر إليه.

المادة 50 الفقرة الثانية) - يسري أجل جديد ابتداء من تاريخ توصل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بالإثباتات المطلوبة.

المادة 51 الفقرة الثانية) - يبلغ الإذن فورا إلى كل من المجلس «الوطني لهيئة الصيادلة وعامل العمالة أو الإقليم محل إقامة «المؤسسة الصيدلية المراد إحداثها.

المادة 52 - بمجرد الانتهاء من أشغال طلب إذن «نهائي بفتح المؤسسة الصيدلية لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات «الصحية.

ويجب أن ...

التالية :

6 - حسب غرض المؤسسة، قائمة الآلات والتجهيزات والمعدات ولا سيما تلك المخصصة للنظام المعلوماتي ولوزن المواد الأولية الصيدلية ولتصنيع الأدوية ومراقبتها وتوضيبها ...

وتوزيعها :

«7-

8 - النظام الداخلي .

الأمر بشركة.

ويجب أن . .

لتطبيقه.

9 - نسخة من وصل الأداء المنصوص عليه في المادة 71 المكررة من هذا المرسوم.»

المادة 54 الفقرة الأولى). - يمنح مدير الوكالة المغربية للأدوية و المنتجات الصحية الإذن النهائي، بعد استطلاع رأي ...

داخل أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالرأي المذكور.

المادة 56 - يتم تبليغ قرار. ...

فورا إلى الأمين

العام للحكومة والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة وإلى عامل العمالة أو الإقليم حيث ستقام المؤسسة «الصيدلية.

«المادة 57 - طبقا لأحكام المادة 79 من القانون رقم 17.04 السالف «الذكر، يجب التصريح لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بكل مشروع .. في إنجازه

يجب كذلك التصريح لدى الوكالة المذكورة بكل تعديل آخر...

(الباقي لا تغيير فيه.)
المادة 58 - يبلغ مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية موافقته إلى المؤسسة. لا يتعدى ستين (60) يوما يحتسب

ابتداء من تاريخ توصله بالتصريح المنصوص عليه في المادة 57 أعلاه.

بالعناصر المطلوبة.

غير أنه .

يجوز لمدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، طبقا .. أن يعترض بقرار معلل، في الأجل المحدد على التعديلات المقترحة.

المادة 59 - يبلغ مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية قراره. وإلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

«المادة 60 - يجب أن يكون نقل محال الصنع

موضوع إذن يسلمه مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية طبقا لأحكام المادتين .

من هذا المرسوم.

المادة 61 - تطبيقا لأحكام.

لغيابه، تصريحا إلى مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة .

في البند المذكور.

المادة 62 الفقرة الأولى) - تطبيقا لأحكام البند الثاني من المادة 127 من . لغيابه، طلب إذن نيابة لدى

مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

المادة 63 - تطبيقا لأحكام المادة 129 من القانون السالف الذكر

مهامه، طلب إذن نيابة لدى مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية مرفقا بالوثائق المنصوص عليها

المرشح للنيابة.

غير أنه إذا كان التوقف النهائي عن مزاولة النشاط ناتج عن وفاة الصيدلي المسؤول أو فصله من قبل المؤسسة الصيدلية المعنية تتولى هذه الأخيرة القيام بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه فورا.

«المادة 64 يمنح مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما . بعد

الاطلاع على تقرير بحث مفتشية الصيدلة واستطلاع رأي المجلس «الوطني لهيئة الصيادلة.

يبلغ قرار الإذن فورا إلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

المادة 65 - تطبيقا لأحكام المادة 128 من القانون السالف «الذكر طلب إذن نيابة لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.
يمنح مدير الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية داخل أجل لا يتجاوز مفتشية الصيدلة واستطلاع رأي

المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

يبلغ قرار الإذن فورا إلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة»

المادة الثانية

تنسخ وتعوض، على النحو التالي، مقتضيات المادة 70 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.07.1064

المادة 70 - يقصد بالإدارة في مدلول :

149 المواد 82 839 و 89 و 118 و 123 البنود 1 و 2 و 3 و 139 و-

من القانون السالف الذكر رقم 17.04 ، الوكالة المغربية للأدوية

والمنتجات الصحية :

المواد 119 و 120 و 130 من القانون السالف الذكر رقم 17.04

السلطة الحكومية المكلفة بالصحة ومدير الوكالة المغربية

للأدوية والمنتجات الصحية :

- المادة 126 من القانون السالف الذكر رقم 17.04، السلطة الحكومية المكلفة بالصحة :

- المادة 97 الفقرة الثالثة من القانون السالف الذكر رقم 17.04

«الأمانة العامة للحكومة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات

«الصحية :

- المادة 102 من القانون السالف الذكر رقم 17.04، الأمين العام

«للحكومة.»

المادة الثالثة

يتمم المرسوم السالف الذكر رقم 2.07.1064 بالمواد 71 المكررة و 71 المكررة مرتين و 71 المكررة ثلاث مرات و 71 المكررة أربع مرات :

«المادة 71 المكررة. - يترتب على طلب الإذن النهائي بفتح المؤسسة

الصيدلية وطلب الإذن بنقل محال الصنع أو التخزين وطلب إحداث موقع أو مواقع جديدة أداء أجرة عن الخدمات لفائدة الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، مقابل وصل.

عملا بأحكام المادة 10 من القانون السالف الذكر رقم 10.22 يحدد سعر هذه الأجرة بمقرر المجلس إدارة الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

المادة 71 المكررة مرتين - من أجل رقمنة مسطرة الحصول على التراخيص والأذون وتلقي التصاريح التي تدخل بموجب أحكام هذا المرسوم، في مجال اختصاص الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، تحدث لدى هذه الوكالة منصة إلكترونية يُعهد إليها بتدبيرها.

يتم عبر المنصة المذكورة، إيداع ملفات طلبات التراخيص والأذون المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وإشعار المعنيين بالأمر بالمال الذي تم تخصيصه لها ومنحهم التراخيص والأذون موضوع طلباتهم.»

المادة 71 المكررة ثلاث مرات - يتم تكوين ملفات طلبات التراخيص والأذون المشار إليها في هذا المرسوم وإيداعها ومعالجتها وتسليمها وفق أحكام القانون المشار إليه أعلاه رقم 55.19 والنصوص المتخذة لتطبيقه.»

المادة 71 المكررة أربع مرات. - يجب على الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية موافاة الأمانة العامة للحكومة، بصورة منتظمة بالمعطيات والمعلومات الضرورية للاضطلاع بالاختصاصات المسندة إليها في مجال المهن المنظمة بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه)2024(رقم 2.24.705 الصادر في 28 من ربيع الأول 1446 (2) أكتوبر

المادة الرابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية والأمين العام للحكومة ووزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 14 من شوال 1447 (2) أبريل (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

الأمين العام للحكومة.

الإمضاء : محمد حجوي.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية

الإمضاء : أمين التهراوي.

.....
.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7505- 16 ذو القعدة 1447 (4) ماي 2026 .
صفحة : 2529

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة رقم 1283.25 صادر في 21 من ذي القعدة 1446 (19) ماي 2025) بتحديد شروط وكيفيات شغل مهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

بناء على المرسوم رقم 2.24.140 الصادر في 13 من شعبان 1445 (23) فبراير (2024 في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، ولاسيما المادة 55 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.02.376 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17) يوليو (2002) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.11.672 الصادر في 27 من محرم 1433 (23) ديسمبر (2011) في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.24.141 الصادر في 13 من شعبان 1445 (23) فبراير (2024) بسن تدابير متفرقة تتعلق بالتعويضات المخولة الموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية.

قرر ما يلي :

الباب الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

يتم وفق الشروط والكيفيات المحددة في هذا القرار، شغل مهام الإدارة التربوية التالية، بمؤسسات التربية والتعليم العمومي :

1 - مهام الإدارة التربوية بالمدرسة الابتدائية :

- مدير.

2- مهام الإدارة التربوية بالثانوية الإعدادية :

- مدير :

حارس عام للخارجية :

صفحة : 2529

حارس عام للداخلية في حالة توفر الثانوية الإعدادية على قسم داخلي أو مطعم مدرسي.

3- مهام الإدارة التربوية بالثانوية التأهيلية :

- مدير :

- ناظر:

- مدير الدراسة في حالة توفر المؤسسة على أقسام تحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا أو أقسام التحضير شهادة التقني العالي :

رئيس الأشغال بالنسبة للثانويات التأهيلية التقنية :

حارس عام للخارجية :

- حارس عام للداخلية في حالة توفر الثانوية التأهيلية على قسم داخلي أو مطعم مدرسي .

المادة 2

يتم شغل مهام الإدارة التربوية عن طريق التعيين، ثم عن طريق الحركية أو بالتدرج المهني.

الباب الثاني

شغل مهام الإدارة التربوية عن طريق التعيين

المادة 3

يعين في مهام مدير المدرسة الابتدائية أو مهام رئيس الأشغال بالثانوية التأهيلية التقنية أو مهام حارس عام للخارجية أو للداخلية بالثانوية الإعدادية أو بالثانوية التأهيلية المتصرفون التربويون خريجو سلك تكوين أطر الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين الحاصلون على دبلوم التكوين في الإدارة التربوية المسلم من هذه المراكز.

الباب الثالث

شغل مهام الإدارة التربوية بالتباري عن طريق الحركية أو التدرج المهني

المادة 4

يتولى مهام مدير المدرسة الابتدائية :

المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب ؛
المتصرفون التربويون المزاولون لمهام ناظر أو مدير الدراسة أو حارس عام للخارجية أو للداخلية أو رئيس الأشغال، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 5

يتولى مهام مدير الثانوية الإعدادية :

المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب ؛

المتصرفون التربويون المزاولون المهام مدير بالمدرسة الابتدائية أو ناظر أو مدير الدراسة أو حارس عام للخارجية أو للداخلية أو رئيس الأشغال الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة

بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 6

يتولى مهام حارس عام للخارجية أو حارس عام للداخلية بالثانوية الإعدادية، المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 7

يتولى مهام مدير الثانوية التأهيلية :

المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب :

المتصرفون التربويون المزاولون المهام مدير ثانوية إعدادية أو ناظر أو مدير الدراسة، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب :

المتصرفون التربويون المزاولون المهام حارس عام للخارجية أو للداخلية بالثانويات التأهيلية الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب ؛

المتصرفون التربويون المزاولون لمهام رئيس الأشغال الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 8

يتولى مهام ناظر الثانوية التأهيلية :

المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام أو المهام مدير الدراسة الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب ؛

المتصرفون التربويون المزاولون لمهام مدير مدرسة ابتدائية الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر

منصب :

المتصرفون التربويون المزاولون المهام حارس عام للخارجية أو للداخلية أو المهام رئيس الأشغال الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 9

يتولى مهام حارس عام للخارجية أو حارس عام للداخلية بالثانوية التأهيلية، المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام أو لمهام رئيس الأشغال الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 10

يتولى مهام رئيس الأشغال بالثانوية التأهيلية التقنية، المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام أو لمهام حارس عام للخارجية أو للداخلية بثانوية تأهيلية، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 11

يتولى مهام مدير بالثانوية التأهيلية المحتضنة لأقسام تحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا أو لأقسام لتحضير شهادة التقني العالي :

المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب :

المتصرفون التربويون المزاولون المهام مدير ثانوية تأهيلية، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب ؛

المتصرفون التربويون المزاولون لمهام مدير الدراسة أو ناظر، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر

منصب ؛

المتصرفون التربويون المزاولون لمهام حارس عام للخارجية أو للداخلية بثانوية تأهيلية أو رئيس الأشغال الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

المادة 12

يتولى مهام مدير الدراسة بالثانوية التأهيلية المحتضنة لأقسام تحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا أو لأقسام تحضير شهادة التقني العالي ؛
المتصرفون التربويون المزاولون لهذه المهام أو لمهام ناظر، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب :

المتصرفون التربويون المزاولون المهام حارس عام للخارجية أو للداخلية بثانوية تأهيلية أو رئيس الأشغال، الذين قضوا سنتين (2) على الأقل من الخدمة بهذه الصفة في آخر منصب.

الباب الرابع

كيفيات التباري لشغل مهام الإدارة التربوية عن طريق الحركية والتدرج المهني

المادة 13

يتم شغل مهام الإدارة التربوية عن طريق الحركية والتدرج المهني باعتماد المعايير التالية :

. الأقدمية في المنصب : نقطتان (2) عن كل سنة دراسية :

. الأقدمية في المهمة : نقطة واحدة عن كل سنة دراسية :

- الأقدمية في المجموعة المدرسية : نقطتان (2) عن كل سنة دراسية

قضاها المترشح الذي يشغل مدير مجموعة مدرسية في حدود عشر (10) نقط. ولا تحتسب هذه الأقدمية إلا في حالة التباري على منصب مدير بالمدرسة الابتدائية.

المادة 14

يتم التعيين لشغل مهام الإدارة التربوية عن طريق التدرج المهني طبقا لمقتضيات المادة 55 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.24.140 الصادر في 13 من شعبان 1445 (23) فبراير (2024) بعد ترتيب المترشحين حسب الاستحقاق في لائحة تعد لهذا الغرض.

غير أنه بالنسبة للمترشحين لشغل مهام مدير ثانوية إعدادية أو مدير ثانوية تأهيلية لأول مرة، فيخضعون لانتقاء أولي والمقابلة بناء على مشروع شخصي.

تحدد كيفيات إجراء المقابلة بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية.

المادة 15

إذا تساوى مجموع نقط مترشحين إثنين أو أكثر، يتم الفصل بينهم عن طريق الأقدمية العامة، ثم الأقدمية في الإطار، ثم الأقدمية في المنصب فالأكبر سنا، ثم ترتيب اختيار المترشح.

المادة 16

يستفيد المترشحون الذين تم تعيينهم لأول مرة في مهام مدير ثانوية إعدادية أو ثانوية تأهيلية من مواكبة ميدانية تربوية وإدارية خلال السنة الأولى من ممارسة مهامهم من لدن لجنة للمواكبة يتم تحديد تركيبتها وكيفيات اشتغالها بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية.

الباب الخامس

التعيين في مناصب الإدارة التربوية الشاغرة المتبقية

المادة 17

إذا بقيت مناصب شاغرة ضمن لائحة مناصب الإدارة التربوية المفتوحة للتباري في إطار الحركات الانتقالية الوطنية المتعلقة بمزاولة مهام الإدارة التربوية والتدرج المهني بعد إجرائها، تقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بفتحها من جديد للتباري على مستوى الجهة وفق نفس الشروط والمعايير المنصوص عليها في هذا القرار.

وفي حالة استمرار شغور مناصب بعد تنظيم العملية سالفة الذكر على مستوى الجهة تقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتعيين متصرفين تربويين مباشرة فيها بطلب منهم دون التقيد بشرطي الأقدمية والتدرج المهني المنصوص عليهما في هذا القرار.

المادة 18

يعين في مهام الإدارة التربوية، وفق نفس الكيفية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 17 أعلاه :

المتصرفون التربويون الذين سبق أن تم إعفاؤهم من هذه المهام بطلب منهم، أو نتيجة عدم إقرار تعيينهم في المنصب، أو لأسباب صحية، شريطة الإدلاء المسبق بشهادة طبية تؤكد قدرة المعنيين بالأمر على مزاولة مهامهم، أو لأسباب تأديبية شريطة مضي سنة واحدة ابتداء من تاريخ المصادقة على العقوبة التأديبية :

المتصرفون التربويون الذين سبق أن صدرت في حقهم عقوبة تأديبية واستفادوا من مقتضيات المادة 65 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.24.140 الصادر في 13 من شعبان 1445 (23) فبراير 2024 .

ويتم تعيين المعنيين بالأمر، بناء على طلبهم، وبعد موافقة الإدارة التي ينتمون إليها على ذلك في المناصب الشاغرة المتبقية بعد إجراء الحركة الانتقالية الوطنية والتدرج المهني المتعلقة بمزاولة مهام الإدارة التربوية، والانتهاء من عملية التباري على هذه المناصب جهويا وفق مقتضيات المادة 17 أعلاه.

المادة 19

يسمح للمتصرفين التربويين المشار إليهم في المادة 17 أعلاه الذين تم تعيينهم بالمناصب الشاغرة المتبقية وفقا للفقرة الثانية من المادة 17 أعلاه بالمشاركة في الحركة الانتقالية الوطنية المتعلقة بمزاولة مهام الإدارة التربوية أو التباري على المناصب الشاغرة المتبقية جهويا بعد التوفر على الشروط المقررة في الباب الثالث من هذا القرار.

المادة 20

في حالة إغلاق مؤسسة تعليمية أو حصول تغيير في بنيتها التربوية نتج عنه تقليص في مناصب الإدارة التربوية، يتم تعيين المتصرفين التربويين المعنيين في مناصب جديدة لمهام الإدارة التربوية، مع مراعاة وضعيتهم السابقة داخل نفس الجماعة أو المدينة، أو في منصب آخر يلائم المهام الموكولة إليهم بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل داخل نفس الجماعة أو المدينة، وذلك بعد موافقتهم.

ويسمح للمعنيين بالأمر بالترشح قصد التباري على مناصب الإدارة التربوية الشاغرة حسب السلك التعليمي الملائم لوضعيتهم الإدارية، دون التقيد بشرط الأقدمية في آخر منصب المنصوص عليه في مواد الباب الثالث من هذا القرار.

الباب السادس

مقتضيات مشتركة

المادة 21

يعفى من مهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي كل من :

- ثبتت عدم كفاءته المهنية لمزاولة مهام الإدارة التربوية، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، استنادا إلى تقرير تعده اللجنة الجهوية المشار إليها في المادة 22 بعده :

- ثبتت إصابته بأحد الأمراض التي تخول له الاستفادة من رخصة مرض طويلة أو متوسطة الأمد أو إصابته بمرض مهني أو حادثة يحولان دون القيام بهذه المهام، وذلك بعد مصادقة المجلس الصحي المختص على وضعيته الصحية :

صدرت في حقه عقوبة تأديبية، غير عقوبتي الإنذار والتوبيخ.

المادة 22

تتولى لجنة جهوية يعين أعضاؤها بمقرر المدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية القيام بعملية تقييم أداء المعينين في مهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي على المستويين الإداري والمالي، وإنجاز تقرير مفصل في الموضوع يرفع إلى مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية قصد اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة.

المادة 23

تضم اللجنة الجهوية وجوبا، رئيس قسم بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية بصفته رئيسا ومفتشين مكلفين بمهام تنسيق التفتيش الجهوي ومتصرف تربوي مزاول لمهام الإدارة التربوية حسب الحالة.

المادة 24

تسري مقتضيات هذا القرار، ما عدا المواد 17 الفقرة الثانية) و 18 و 19 و 20 الفقرة الأولى منه على أطر الإدارة التربوية غير المنتمين لإطار متصرف تربوي، الذين يزاولون بصفة فعلية مهام الإدارة التربوية المنصوص عليهم في المادة 83 الفقرة الأولى من المرسوم السالف الذكر رقم 2.24.140 الصادر في 13 من شعبان 1445

(23) فبراير 2024

المادة 25

تنسخ مقتضيات القرارين التاليين :

قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث)2007(العلمي رقم 583.07 الصادر في 9 محرم 1428 (29) يناير بتحديد كيفيات وضع لوائح الأهلية لشغل مهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي :

قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 1849.05 الصادر في 2 رجب 1426 (8) أغسطس (2005) بشأن تحديد شروط وكيفيات تنظيم التكوين الخاص لفائدة الأطر المكلفة بمهام الإدارة التربوية.

المادة 26

تعتبر صحيحة، التعيينات لشغل مهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي التي تمت برسم السنة الدراسية 2024 - 2025 وإلى غاية تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

المادة 27

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من ذي القعدة 1446 (19) ماي 2025)

الإمضاء : محمد سعد برادة.

.....

.....

.....

المملكة المغربية

المؤرخ في : 10-10-2016

ملف جنحي

2016-3-6-1114

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بتاريخ 13- 10- 2016

إن الغرفة الجناية القسم المالك

محكمة النقض بالرباط

في جلستها العلنية اصدرت القرار الآتي نصه

الطالبة

المطلوبة

النيابة العامة

بناء على طلب النقض المقدم من الأستاذ ... بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة ... بتاريخ 08/04/2016 لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف ببني ملال الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها في القضية عدد 432/16 بتاريخ 07/04/2016 القاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بعدم الاختصاص النوعي وإحالة القضية على من له حق النظر.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار المصطفى البعاج التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد ابراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

نظرا لعريضة النقض المدلى بها من لدن طالب النقض المقدمة من طرف الأستاذ المحامي ... بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض التي جاءت
مستوفية للشروط المنصوص عليها قانونا.

في شأن الوسيلتين المستدل بهما على النقض مجتمعتين لتداخلهما المتخذتين من ضعف التعليل الموازي لانعدامه وخرق القانون، ذلك أنه من جهة أولى فإن الطاعنة تنكر الفعل المنسوب إليها في جميع المراحل، وأن صديق المشتكي المستمع إليه من طرف المحكمة لا يمكن الاعتماد على شهادته لكونه أدلى بها في غيابها ولم تتمكن بذلك في تجريحه، وأنه من جهة ثانية فإن الوثائق موضوع هذه القضية هي وثائق شخصية لها علاقة بالشخص بالرغم من كونها صادرة عن

السلطة العامة بدليل أن تزييفها أو تزويرها يخضع لمقتضيات الفصل 360 من القانون الجنائي الذي يجعل منها جنحة فقط، والتزوير والتزييف هو أخطر من التمزيق، لذلك فاعتبار تمزيق الوثائق جناية يتناقض مع قصد المشرع، إذ أن الجرائم العمدية المتمثلة في جريمة تمزيق جواز السفر لا يكفي فيها مادية الأفعال بل يجب أن يعتبر فيها القصد الجنائي الذي من شأنه أن يحدث ضررا ماديا أو معنويا طبقا لما ذهب إليه أحد قرارات المجلس الأعلى المنشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 55 ص 393 وما يليها.

بناء على مقتضيات المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

2

2016-3-6-1114

حيث إنه بمقتضى المادة 365 في بندها رقم 8 والمادة 570 في بندها رقم 8 من قانون المسطرة الجنائية، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يحتوي على الأسباب الواقعية والقانونية التي انبنى عليها وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل ينزل منزلة العدامه.

حيث إن محكمة القرار لما قضت بعدم الاختصاص النوعي استندت على كون الوثائق التي أقدمت الطاعنة على إتلافها تتمثل في رخصة السياقة وبطاقة التعريف الوطنية والورقة الرمادية وبطاقتين بنكيتين، وهي تعتبر أوراق تصدرها السلطة العامة وأوراق تجارية وبنكية تدخل تحت طائلة الفصل 592 من القانون الجنائي الذي يعطى الاختصاص للغرفة الجنائية الابتدائية للنظر في مثل هذه الأفعال الجرمية.

لكن حيث إنه بالرجوع إلى مقتضيات المادة 592 المذكورة أعلاه نجد أنها تتحدث عن أصول الوثائق الرسمية المتعلقة بالسلطة العامة أو صورها الرسمية ولا تتحدث عن الوثائق الصادرة عن السلطة العامة التي نجد من بينها رخصة السياقة وبطاقة التعريف الوطنية والورقة الرمادية. كما أن نفس المادة عندما تذكر الأوراق التجارية أو البنكية فإنها تقرنها بشرط أن تكون متضمنة أو منشئة لالتزامات أو تصرفات أو إبراء. ومحكمة القرار عندما قضت على النحو المذكور أعلاه دون أن تميز ما بين الوثائق المتعلقة بالسلطة العامة والوثائق الصادرة عنها، ودون أن توضح ما إذا كانت الوثائق البنكية تتضمن التزامات أو تصرفات أو إبراء / تكون قد جعلت قرارها مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدامه مما يستوجب النقض والإبطال.

لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 07/04/2016 في الملف الجنحي عدد 432/16 وإحالة القضية على نفس المحكمة

للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مركبة من هيئة أخرى وإرجاع مبلغ الوديعة المودعته وتحميل الخزينة العامة الصائر.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة اثر القرار المطعون فيه أي بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت و كانت الهيئة

الحاكمة متركبة من السادة : محمد بن حم رئيسا والمستشارين السادة المصطفى البعاج مقررا زكرياء كنوني ومصطفى نجيد ومحمد زحلول وبمحضر المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.

الرئيسيد

المستشار المقرر

كاتب الضبط

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 852/1

الصادر بتاريخ 13 يوليوز 2023

في الملف الإداري رقم 4071/4/1/2022

مخالفة التعمير - تاريخ ارتكابها - وجوب إزالتها.

إن اقتناء الطالب للعقار في وقت لاحق لا يعفيه من مسؤوليته كمالك في إنهاء مخالفة التعمير المرتكبة بعقاره بصرف النظر عن تاريخ ارتكابها ولو تمت قبل شرائه للعقار، إذ العبرة بثبوت المخالفة ووجوب إزالتها.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف ومحتوى القرار المطلوب نقضه المشار إلى مراجعه أعلاه، أن الطالب تقدم بتاريخ 01/04/2021 بمقال أمام المحكمة الإدارية بمراكش، عرض فيه أنه اشترى بمقتضى رسم شراء عدلي البقعة الأرضية الفلاحية رقم (...) والمستخرجة من البقعة

الفلاحية المسماة (م) الكائنة بمزارع دوار وعزان إقليم الحوز مساحتها 4639 مترا مربعا، وأنه اشتراها على الحالة التي كانت عليها وهي مسيجة بواسطة سور مبني بالمواد الصلبة ولم يقم ببناء أي سور جديد، وأنه فوجئ مؤخرا بتبليغه بأمر بالهدم تحت عدد 15/2021 صادر عن قائد قيادة سيدي عبد الله غياث يأمره فيه القطار بهدم البناء المخالف للقانون ولضوابط التعمير المتمثل في بناء سور على طول البقعة الأرضية بالمواد الصلبة، مضيفا بأن الأمر المذكور بني على محضر المعاينة المنجز من طرف نفس القائد بتاريخ 15/03/2021، وهو المحضر الذي لا يتضمن أي معاينة لوجود البناء أو بدايته ولا صورا فوتوغرافية تؤكد هاته المخالفة و لم يتم ضبط أي عملية بناء يقوم بها، وأن البناء موضوع المخالفة هو بناء قديم بينما لم يحدث هو أي تغيير على القطعة الأرضية بعد شرائه لها، والتمس لأجله الحكم بإلغاء قرار الهدم الصادر عن قائد قيادة سيدي عبد الله غياث مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، وبعد تخلف الإدارة المطعون ضدها عن الجواب وتمام الإجراءات صدر الحكم برفض الطعن، فاستأنفه الطالب أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش التي قضت بتأييده بمقتضى قرارها المطلوب نقضه.

في وسيلتي النقض مجتمعتين للارتباط :

حيث يعيب الطالب القرار المطعون فيه بعدم ارتكازه على أساس قانوني سليم وفساد التعليل المنزل منزلة انعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرته ارتكزت في تعليله على كون شراء العقار على حالته

1

لا يحول دون تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بالتعمير، في حين أنه اشترى العقار بتاريخ 05/11/2020 على نفس الشكل بحسن نية ولم يقم بأي تغيير أو فعل مخالف للقانون، وأنه أثبت بمقتضى محضر معاينة أن السور المحاط بالأرض هو قديم ويعود بناؤه لفترة سابقة على تاريخ شرائه، ولا ينبغي بالتالي مساءلته على مخالفة لم يرتكبها، وأن ما عللت به المحكمة قرارها من كون محضر معاينة المخالفة يشير إلى ضبطه في وضعية بناء سور، هو أمر لا وجود له بوثائق الملف وأن المحضر المذكور لا يتضمن أي إشارة إلى ضبطه في وضعية مخالفة، ويناسب نقض القرار المطعون فيه.

لكن، حيث إن محكمة الاستئناف لما استندت في تعليلها إلى ما جاءت به من أن الطالب لئن كان قد اشترى العقار موضوع التراع على حالته، فإن ذلك ليس من شأنه أن يحول دون تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتعمير واستحضرت أن الإدارة المختصة ممثلة في شخص قائد قيادة سيدي عبد الله غياث وقفت على وجود مخالفة للتعمير ارتكبت بعقار الطالب تتمثل في بناء سور على طول القطعة الأرضية بالمواد الصلبة بدون ترخيص كما هو ثابت من محضر معاينة المخالفة عدد 15 بتاريخ 15/03/2015، وأن ذلك يقتضي اتخاذ الإجراء الذي يفرضه القانون لإنهاء المخالفة من خلال الأمر بهدم البناء المخالف، والذي لا يمنع من إصداره كون المخالفة تمت في عهد المالك السابق للعقار، إذ العبرة بثبوت مخالفة التعمير ووجوب إزالتها، وأن اقتناء

الطالب للعقار في وقت لاحق لا يعفيه من مسؤوليته كمالك في إنهاء المخالفة المرتكبة بعقاره بصرف النظر عن تاريخ ارتكابها ولو تمت قبل شرائه للعقار، والمحكمة لما انتهت إلى كون قرار الهدم الصادر عن القائد هو قرار مشروع وأيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض الطلب، فإنها تكون قد أقامت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها المطعون فيه تعليلا سائغا، وما بالوسيلتين على غير أساس.

المجلس الأعلهذه الأسبابة القضائية

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل رافعه الصائر.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة بالغرفة الإدارية الهيئة الأولى متركبة من السيدة نادية للوسي رئيسا والمستشارين السادة رضا التايدي مقررا، فائزة بالعسري، عبد السلام نعناني أنوار شقروني وبمحضر المحامي العام السيد عاتق وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة هدى عدلي.

2

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 855/12

الصادر بتاريخ : 24/05/2013

في الملف الجنحي رقم 6655/6/12/2022

التنازل عن حق الانتفاع في أرض تابعة لجماعة سلالية - جنحة معاقب عليها بمقتضى

الفصل 542 من القانون الجنائي - نعم.

الحكم ببراءة المتهم الذي تنازل عن حق الانتفاع في أرض تابعة لجماعة سلالية دون التحقق من استيفاء الشروط والضوابط المنصوص عليها في القانون المنظم لأراضي الجماعات السلالية يضفي على قرار المحكمة عيب نقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعن أعلاه والمستوفية للشروط المتطلبة وفق المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن وسيلة النقض الفريدة

المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المطلوب في النقض، والحال أن المتهم اعترف تمهيديا وأثناء الاستماع إليه من طرف المحكمة بأن الأرض التي تسلمها من الجماعة السلالية قام ببيعها مقابل 14 مليون سنتيم، دون أن تناقش هذا الاعتراف بتاتا الذي يعتبر من وسائل الإثبات في القضايا الجنحية يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

بناء على المواد 364 و 365 و 370 و 534 من قانون المسطرة الجنائية، وبمقتضاها يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا بأسباب من الناحيتين الواقعية والقانونية تعليلا كافيا وإلا كان باطلا على أن نقصان التعليل أو فساده ينزل منزلة انعدامه.

وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطلوب في النقض من جنحة التصرف في مال غير قابل للتفويت وتبنت تعليله الذي استند في ذلك إلى: " أن المتهم صرح بأنه قد تنازل عن حق الاستفادة وأنه لم يبع القطعة الأرضية .... وأن فعل التفويت المنصوص عليه في فصل المتابعة يقتضي البيع أو الرهن أو غير ذلك من أفعال التفويت. أما التنازل عن حق الاستفادة فلا يعتبر تفويتا بمفهوم فصل المتابعة، في حين أن مقتضيات ظهير 27/04/1919 المنظم لأراضي الجماعات السلالية التي تعتبر من النظام العام تنص على توزيع

1

الانتفاع بين أفراد الجماعة من طرف جماعة النواب، وأن حق الانتفاع هو حق شخصي لا يقبل التفويت ولا التنازل عنه إلا لفائدة الجماعة السلالية نفسها وبالتالي فإن التنازل عن حق الانتفاع إذا لم يكن موافقا للشروط والضوابط المتعلقة بتوزيع الانتفاع يعتبر تصرفا في مال غير قابل للتفويت وفقا للفصل 542 من القانون الجنائي. ولما كان الثابت من وثائق الملف وتنصيصات القرار المطعون فيه أن الواقعة تتعلق بأرض جماعية تابعة لقبيلة قصر أيت مولاي المامون، وأن المطلوب في النقض صرح أمام المحكمة بأن القطعة الأرضية موضوع المتابعة تسلمها من القبيلة وتنازل عن حقه في انتفاعه منها مقابل 14 مليون سنتيم. فكان على المحكمة أن تستنفذ سلطتها في بحث وتحقيق القضية لتتأكد من مطابقة التنازل الذي أجراه المطلوب في النقض للنصوص القانونية المنظمة لأراضي الجماعات السلالية، لتستخلص من ذلك ثبوت عناصر الفصل 542 من القانون الجنائي من عدمه. وبقضائها على النحو المذكور، تكون قد أضفت على قرارها عيب نقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه وعرضته بالتالي للنقض والإبطال

لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالرشيدية بتاريخ 20/11/2021 تحت عدد 429 في القضية الجنحية عدد 136/2602/2021.

وبإحالة ملف القضية على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى.

وتحميل المطلوبين في النقض الصائر وبرد مبلغ الضمانة لمودعه والإجبار في الأدنى.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات محكمة الاستئناف المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو ذا بسجلات محكمة الاستئناف المذكورة .

بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبيد الله العبدوني رئيسا والمستشارين محمد أزرقان مقررا ومجتهد الركراكي ونجاة بطراني العلوي وحسن أزنير وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة شيماء لحلو.

2

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 1683/2

الحمد لله وحده

المؤرخ في : 16/12/2020

ملف جنحي عدد : 1988/2020

شركة التأمين سهام

ضد

حليمة فرياط ومن معها

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 16/12/2020

إن الغرفة الجنائية - القسم الثاني -

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين شركة التأمين : سهام

ينوب عنها الاستاذان بنونة و بنسعيد المحامة

و المقبولان للترافع امام محكمة النقض.

القسم الثاني

الطالبة :

وبين حليمة فرياط ومن معها

المطلوبون

1683-2020-2-6

1

بناء على طلب النقض المقدم من طرف شركة التأمين مهام، بمقتضى تصريح أفضت به بواسطه تالبيها الأستاذين بدونه و بتسعيد المحاميين بهيئة فلس بتاريخ 05/11/2019 لدى كتابة ضبط المحكمة الابتدائية. بفاس و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستكشافات الجنحية بها بتاريخ 29/10/2019 القضية عدد 733/2019 و القاضي في الدعوى المدنية التابعة مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة و إحلال شركة التأمين سهام محل مؤمنها في الأداء مع إلغائه فيما قضى به بخصوص التعويضات عن الألم بالنسبة للمطالبين بالحق المدني حليمة فرياط و ميمونة فرياط و محمد ترابي و

المصطفى بنطحطاح و الحكم تصديا رفض الطلب المتعلق بالألم بالنسبة لميمونة الرباط و يكون التمريض المستحق لها محددا في مبلغ 12978 درهم. و تخفيضه إلى مبلغ 5553.65 درهم بالنسبة لحليمة فرياط ليصبح التعويض المستحق لها محددا في مبلغ 22239.65 درهم . و إلى مبلغ 4655.10 درهم بالنسبة للمصطفى بنطحطاح ليصبح التعويض المستحق له محددا في مبلغ 31055.10 درهم .

إن محكمة النقض

و بعد أن تلت السيدة المستشارة المقررة بديعة بوعدي التقرير المكلف مكلفة به .

و بعد الانصات الى الى السيد فيصل الادريسي المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة أعلاه بواسطة الأستاذين بنونة و بنسعيد المحاميان بهيئة فاس والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض الحكم لا بها من لدن

فاس والمقبولان للترافع أمام .
في شأن وسيلة . محكمة النقض. الفريدة . المثارة. النقض تلقائيا لتعلقها بالنظام العام عملا بالمادة الثانية من القانون رقم 18-12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل و المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة المطعون في قرارها قضت بتأييد الحكم : الابتدائي فما قضى به من تعويض الفائدة المطلوبين في النقض محمد ترابي و المصطفى بنطحطاح مع تحيله جزئيا بخفض مبلغ التعويض ض عن الألم مستندة في فيما قضت لهما من تعويض على ظهير 20-10-1984 والحال أن الحادثة وقعت للمطلوبين للمطلوبين المذكورين وهم وهما في خدمة مشغلتهما شركة أوزون " و المحكمة بقضائها على النحو المشار إليه تكون قد) قد خرقت القانون و ع قرارها للنقض فض و الإبطال. عرضت 1

بناءا على المادة الثالثة من القنون رقم 12-18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل و حادثة الشغل هي كل حاد عند القيام به..... و مقتضى : بمقتضاها ها فإن ما كان سببها يترتب عنها ضرر للأجير ... . و ذلك بمناسبة أو بسبب الشغل أو حادثة كيفما طبقا للمادة 127 من من نفس يغير القانون فإن المستفيد من هذا قانوني القانون لا يمكنهم أن يطالبوا با كان ثابتا من وثائق الملف بأن غير مقتضيات القانون المذكور . و عليه وليا . مؤاجريهم بأي نوع هذه الدعوى و هما يقومان بعملهما على دثة شغل المطلوبين محمد ترابي و المصطفى بالحطاح تعرضا للحادثة موضوع متن عربة مشغلتهما شركة أوزون و لحسابها ، فإن الحادثة موضو صرفة و و لا يحق لهما مطالبة التعريض. وضوع النازلة تعتبر بالنسبة إليهما بهما حادثة ظهير مقتضيات المادة 157 من القانون رقم التعريض عنها إلا في إطار ظهير

1683-2020-2-6

12-18 و المحكمة لما عوضتهما في إطار ظهير 2-10-1984 و الحال أن مقتضيات القانون المتعلق بحوادث الشغل السالف الذكر هي الواجبة التطبيق و هي من النظام العام يثيرها القاضي الفانيا و لو لم يترها الأطراف عملا بالمادة الثانية من نفس القانون رقم 12-18 أعلاه ، تكون تلك المحكمة قد خرقت القانون و عرضت بذلك قرارها للنقض والإبطال.

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 29-10 2019 في القضية عدد 733/2019 ، بخصوص المقتضيات المتعلقة بالمطلوبين المصطفى بلطحطاح و محمد ترابي وبإحالة القضية على نفس المحكمة وهي متركبة من هيئة أخرى لتبت فيه طبقا للقانون . و برد الوديعة لمودعتها وعلى المطلوبين بالمصاريف القضائية تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد مدة الإجبار في أدنى أمده القانوني في حق من يجب . و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية

بمحكمة النقض الكائنة بشارع التخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: فؤاد هلالي رئيسا والمستشارين : بديعة بوعدي مقررة وسميرة نقال ومحمد خلوفي وطاهر طاهوري

و بحضور المحامي العام السيد فيصل الادريسي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ربيعة المطهري .

كاتبة الضبط

المستشارة المقررة

الرئيس

محكمة النقض

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل الحامل لتوقيعات الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط عن رئيس كتابة الضبط.

قديري نزهة منتدبة قضائية

3

1683-2020-2-6

دفع حول طبيعة الحادث

حيث سبق للشركة المرافعة ان نازعت في طبيعة الحادثة الحالية باعتبار انها تكتسي طابع حادثة شغل لكون الضحية هو حارس أمن بمدرسة خاصة ووقت الحادث كان بصدد نقل أكياس بلاستيكية خاصة بنفايات المدرسة بدليل تصريحه الذي ورد فيه ما يلي:

" وبينما كنت أعبر شارع مولاي هشام عرضا حاملا أكياس بلاستيكية خاصة بنفايات المدرسة " الخاصة " LEPPEP" التي | L" التي أعمل حارسا بها فوجئت بسيارة قادمة عن يساري بسرعة لتصطدم بي السيارة بمقدمتها وأسقط حينها أرضا

لكن المحكمة لم تجب على هذا الدفع وقضت له بالتعويضات مع احلال الشركة المرافعة

في حين أن الحادثة تكتسي حادثة شغل استنادا في ذلك الى مقتضيات المواد 4 158، 101، 162 و 163 من القانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل

ومن تم فانه لا يحق له مطالبة التعويض الا في اطار مقتضيات المادة 157 من القانون رقم 12-18
والمحكمة لما عوضته في اطار ظهير 2/10/1984 والحال ان مقتضيات القانون المتعلق بحوادث الشغل السالف الذكر هي الواجبة في التطبيق تكون المحكمة قد خرقت القانون ، وهذا ما سار عليه عدة قرارات المحكمة 1988/2/2020 النقض من بينها القرار رقم 2/1683 بتاريخ 16/12/2020 في الملف عدد

صحبته نسخة من هذا القرار

ولذلك يتعين الغاء الحكم في هذا الشق والحكم من جديد بايقاف البت في طلباته المدنية الى حين البت نهائيا في مسطرة حادثة الشغل

حول التعويضات

ان الشركة المرافعة تلتمس مراجعة التعويضات المحكوم بها ابتدائيا

حول العجز المؤقت

حيث نازعت الشركة المرافعة ابتدائيا هذا الطلب

لكن الحكم المستأنف قضى لفائدة المستأنف عليه مبلغ 05، 1.346 درهم عن العجز الكلي المؤقت

في حين ان الشركة المرافعة التمست رد هذا الطلب لعدم وجود ما يبرره

مما يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المستانف والحكم تصديا برفض هذا الطلب

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 50

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

قال عز و جل : { **وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (3) }**

سورة الطلاق

.....

الأستاذ **مصطفى علاوي** هو قاضٍ وباحث قانوني مغربي بارز، يشغل منصب **مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس**. يُعد من المراجع القضائية النشطة في توثيق وتحليل الاجتهادات القضائية بالمغرب، ويتميز بأسلوبه الذي يجمع بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية وتطبيقاتها العملية.

SajPlus.com

وهذه أبرز معلوماته الشخصية والمهنية وإسهاماته:

المؤهلات العلمية

- **الإجازة في الشريعة** من كلية الشريعة التابعة لجامعة القرويين بفاس.

SajPlus.com

أبرز مؤلفاته القانونية والقضائية

أثرى الأستاذ مصطفى علاوي الخزانة القانونية المغربية بسلسلة غنية من المصنفات والكتيبات الرقمية والورقية التي ترصد عمل المحاكم، ومن أهمها:

- **سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية**: وهي سلسلة موسعة صدرت منها أجزاء متعددة (تجاوزت 15 جزءاً) تعنى بتجميع القواعد القضائية المحينة.
- **مؤلف "ما جرى عليه عمل محكمة النقض"**: دراسة تحليلية لقرارات محكمة النقض المغربية مقسمة على عدة أجزاء.
- **مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح والتنازل**: يركز على تتبع تطور القرارات والأحكام القضائية المتعلقة بآليات الصلح وتنازل الأطراف في المادتين المدنية والأسرية.
- **مؤلف وسائل الإثبات في التشريع المغربي**: كتاب مفصل (يقارب 500 صفحة) يبحث في التطبيقات القضائية لوسائل الإثبات التقليدية والمستحدثة كـالخبرة والمعاينة.
- **مؤلفات متخصصة أخرى**: مثل "الاجتهاد القضائي المغربي في الحيازة والملكية العقارية"، وكتاب "الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة"، بالإضافة إلى سلسلة إصدارات بعنوان "قطوف قضائية".

Facebook·المكتبة الشاملة للعلوم القانونية

مؤلف ما جرى عليه عمل محكمة النقض الأقسام من 1 إلى 7 إعداد مصطفى علاوي المستشار .

Scribd
مؤلف اقتباسات قضائية و قانونية الأجزاء من - 1 - إلى - 15 اعداد : مصطفى علاوي .

Facebook·المكتبة الشاملة للعلوم القانونية
تحميل: pdf.مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح و التنازل إعداد مصطفى علاوي ...

SajPlus.com

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 731/2

06/07/2013 الصادر بتاريخ

في الملف الإداري رقم : 416/4/2/2023

صفقة عمومية - إعمال مسطرة التظلم المنصوص عليها في المادتين 71 و 72 من المرسوم رقم 2.99.1087 الصادر بتاريخ 4 ماي 2000 بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال المنجزة لحساب الدولة.

لئن ثبت للمحكمة سلوك الطاعنة لمسطرة التظلم ورتبت على ذلك قبول الدعوى، فإن قضائها بالحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض عن الضرر وإرجاع مبلغ الضمانة النهائية وفوائد التأخير وتصديا برفض الطلب في هذا الشق، فإنها تكون قد تناقضت في تعليلها رغم ما ثبت لها من سلوك الطاعنة المسطرة التظلم الإداري قبل اللجوء إلى القضاء.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار المطعون فيه بالنقض المذكور أعلاه، أن المدعية (الطالبة تقدمت بتاريخ 21/03/2013 أمام المحكمة الإدارية بالرباط بمقال افتتاحي للدعوى تعرض فيه أنها أبرمت عقد صفقة عدد KE/201112 مع وزارة التجهيز والنقل من أجل بناء قنطرة على وادي سبو عند النقطة الكيلومترية 1250 على الطريق الثانوية رقم 206، وأنها قامت بإعداد كل ما يتطلبه المشروع من وسائل للإنجاز من حيث إحضار الآليات للورش وتعيين طاقم تقني واليد العاملة وأنها بمجرد توصلها بالأمر ببداية الأشغال شرعت في التنفيذ، إلا أنها فوجئت فيما بعد بفسخ عقد الصفقة،

ملتمسة لذلك الحكم على المدعى عليها بأدائها لفائدتها تعويضا عن المصاريف المالية التي تحملتها قدرها 4.601.218,28 درهم مع الأمر بإجراء خبرة من أجل تحديد التعويض عن الأضرار التي لحقت بها، وبعد تخلف الإدارة المدعى عليها عن الجواب عن المقال الافتتاحي وإجراء خبرة بواسطة الخبير (ع. ه.ر) بمقتضى الحكم التمهيدي عدد 454 الصادر بتاريخ 06/06/2013، ووضعه بتاريخ 07/11/2013 لتقرير ضمنه مختلف الخلاصات التي توصل إليها بخصوص مستحقات المدعية وتقديم كل طرف المستنتجاته لما بعد الخبرة، أصدرت المحكمة الإدارية بالرباط وباستنفاذها كافة المساطر والإجراءات، قضت المحكمة على الدولة المغربية وزارة التجهيز والنقل) في شخص ممثلها القانوني بأدائها لفائدة المدعية قيمة مستحقاتها المالية المترتبة عن الصفقة والمحددة في مبلغ 4.601.218,28 درهم، بالإضافة إلى تعويض عن الضرر مبلغه 1.500.000,00 درهم وإرجاع مبلغ

1

الضمانات وقدره 1.246.322,89 درهم مع الفوائد التأخيرية ابتداء من تاريخ 12/02/2013 إلى تاريخ التنفيذ وبرفض باقي الطلبات، استأنفه الوكيل القضائي للمملكة استئنافا أصليا والشركة استئنافا فرعيا، وبعد تمام الإجراءات، قضت محكمة الاستئناف الإدارية بتأييد الحكم الابتدائي، وبعد الطعن فيه بالنقض من طرف الوكيل القضائي للمملكة، قضت محكمة النقض بالنقض والإحالة، فقضت محكمة الاستئناف الإدارية بعد إجراء خبرة وتمام الإجراءات المسطرية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض عن الضرر وإرجاع مبلغ الضمانة النهائية وفوائد التأخير وتصديا برفض الطلب في هذا الشق وتأييده فيما عدا ذلك مع تعديله بحصر قيمة الأشغال المنجزة غير المؤداة في مبلغ 2.832.007,71 درهم بقرارها المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة الأولى للطعن بالنقض المتخذة من خرق القانون

حيث تعيب الطالبة القرار المطعون فيه بخرق المادتين 71 و 72 من المرسوم رقم 2.99.1087 الصادر بتاريخ 4 ماي 2000 بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال المنجزة لحساب الدولة، والفصل 359 من قانون المسطرة المدنية لعدم الجواب على وسائل الدفاع وسوء تطبيق القانون، وفساد التعليل، ذلك أن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء القرار الاستئنافي وحملت مسؤولية فسخ الصفقة للطاعنة وعابت عليها عدم سلوك مسطرة المطالبة الواردة في المادتين 71 و 72 من المرسوم رقم 2.99.1087 بتاريخ 4 ماي 2000 بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال المنجزة لحساب الدولة، مؤسسة قرارها على كون محكمة النقض حسمت في هذه النقطة، والحال أنها راسلت وزير التجهيز والنقل واللوجستيك قبل اللجوء إلى القضاء كما يتجلى من المراسلتين المتوصل بهما بواسطة الفاكس، واللتان بقيتا بدون القضائية أي جواب، وقد تم الإدلاء بهما للسيد الخبير الذي أشار لهما في مرفقات تقريره كما تم الإدلاء بهما رفقة المطالب بعد الخبرة.

لكن، حيث إنه وطبقا لمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، فإنه إذا بتت محكمة النقض في نقطة قانونية تعين على محكمة الإحالة أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة وبما تم الحسم فيه، إلا أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتبين أنه استند بخصوص قرار النقض والإحالة إلى أن عدم سلوك مسطرة الفصلين 71 و 72 من دفتر الشروط الإدارية العامة يفضي إلى عدم قبول الدعوى، وأنه كان على المحكمة أن تجيب على دفع الوكيل القضائي للمملكة المثار بهذا الخصوص، بما يعنيه ذلك من أن حسم النزاع بعدم قبول الطلب رهين بثبوت عدم سلوك الطاعنة المسطرة التظلم المشار إليها. ولما ثبت للمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بعد الإحالة أن الطاعنة قد سلكت هذه المسطرة بمقتضى المراسلتين (مراسلة موجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل تحت عدد 10002/12 بتاريخ 10 أبريل 2012 حاملة لتأشيرة مكتب الضبط للوزارة المذكورة بنفس تاريخ

2

الإرسال ومراسلة موجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل تحت عدد 11075/2013 بتاريخ 22 فبراير 2013 حاملة لتأشيرة مكتب الضبط للوزارة المذكورة بتاريخ 13 مارس 2013)، ورتبت على ذلك قبول الدعوى، والحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض عن الضرر وإرجاع مبلغ الضمانة النهائية وفوائد التأخير وتصديا برفض الطلب في هذا الشق، وتأييده فيما عدا ذلك مع تعديله بحصر قيمة الأشغال المنجزة غير المؤداة في مبلغ 2.832,007,71 درهم، فإنها تكون قد تناقضت في تعليلها الذي أسسته بهذا الخصوص على قرار محكمة النقض المشار إليه رغم ما ثبت لها من سلوك الطاعنة المسطرة التظلم المذكورة، ولم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وقرارها بذلك يكون عرضة للنقض مع الإحالة.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه لتبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وبإحالة القضية على نفس المحكمة التي أصدرته لتبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوب في النقض الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة رئيسا، والمستشارين السادة: فاطمة الغازي مقررة ومحمد بوغالب وأحمد البوزيدي وعبد الغني يفوت أعضاء، وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد سليمان الخمليشي .

3

.....

ـ الإكراه البدني:

إذا لم تؤد طرق التنفيذ على أموال المدين إلى نتيجة يمكن أن يتابع التحصيل الجبري للضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى بواسطة الإكراه البدني .

.....

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية رقم : 12 س / ر ن ع

بتاريخ 28 فبراير 2018

من رئيس النيابة العامة

إلى السادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع حول تطبيق الاكراه البدني

المرجع: رسالة دورية عدد 9 س / ر ن ع وتاريخ 08 فبراير 2018

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

علاقة بالموضوع أعلاه، وتبعا لرسالتي الدورية عدد 9 س / ر ن ع وتاريخ 08 فبراير 2018 بشأن الشروط الواجب التقيد بها عند تطبيق الإكراه البدني عموما وفي مخالفات السير على وجه الخصوص، فقد أثارت بعض النيابات العامة مجموعة من الإشكالات المتصلة بتطبيق الإكراه البدني والتي يتعين معالجتها وفق ما هو منظم قانونا، وذلك كما يلي:

- بشأن تقادم الغرامة المطلوب تنفيذ الإكراه البدني بشأنها:

لا يخفى عليكم أن الغرامات بوصفها عقوبة تخضع للتقادم المقرر في المادة 648 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية. وتحدد مدة تقادمها في سنة واحدة إذا كانت الغرامة صادرة في مخالفة، وفي أربع سنوات إذا كانت صادرة في جنحة. ويبتدئ أجل التقادم من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادر بالعقوبة حائزا لقوة الشيء المقضي به أي يصبح الحكم غير قابل لأي طريقة من طرق الطعن العادية أو للطعن بالنقض.

وينقطع هذا الأجل طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 648 من قانون المسطرة الجنائية، والفقرة الأخيرة من المادة 138 من مدونة تحصيل الديون العمومية، بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من إدارة المالية أو مصالح كتابات الضبط بمحاكم المملكة، فمن تاريخ آخر إجراء

تباشره هذه المصالح كتبليغ الحكم أو توجيه الإنذار أو تقديم طلب الإكراه البدني للنيابة العامة يبدأ أجل جديد للتقادم.

ولتنفيذ الإكراه البدني في الغرامات، لابد من التحقق من كون الغرامة المحكوم بها لم تتقادم بعد، وإذا كانت قد تقادمت بعد الشروع في عملية التنفيذ لغياب أسباب قاطعة له، فيجب إيقاف تنفيذ الإكراه البدني فورا، مع إلغاء برقية البحث المحررة في حق المحكوم عليه إذا كان سبق تحريرها أثناء مباشرة إجراءات تنفيذ الإكراه البدني.

. إذا تعلق الأمر بتقادم الغرامة دون المصاريف القضائية

في الأحوال التي يتضمن فيها طلب الإكراه البدني تنفيذ غرامة ومصاريف قضائية، فإن المدة المعتبرة لتحديد مدة الإكراه البدني تكون هي المبلغ الإجمالي لهما معا، وهو ما يكون مضمنا في مستخرج المقرر الصادر بالإدانة المحال على النيابة العامة من أجل تنفيذ الإكراه البدني. فإذا ما تقادمت الغرامة دون المصاريف القضائية، بالنظر لاختلاف مدة تقادم كل منهما، فلا يمكن الاستمرار في عملية تنفيذ الإكراه البدني بمجرد تقادم الغرامة، لأن الإكراه يتعلق بصفة أساسية بالغرامة وقيمتها معتبرة في تحديد مدة الإكراه.

لذلك فإن الآثار المشار إليها في البند الأول أعلاه، تنطبق سواء كان طلب الإكراه يتعلق بالغرامة فقط أو ارتبطت بمصاريف قضائية. وفي هذه الحالة يتم إرجاع الملف إلى كتابة الضبط التي يمكنها أن تتقدم بطلب جديد للإكراه يشمل المصاريف القضائية وحدها دون الغرامة المتقادمة، ويجب أن يتوفر في هذا الطلب الجديد كل الشروط القانونية لتطبيق الإكراه البدني الواردة في رسالتي الدورية رقم 9 المشار لها أعلاه. وهي مناسبة لكي أذكركم بضرورة التقيد وما يفيد عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين وموافقة السيد قاضي تطبيق العقوبات قبل التوقيع على أوامر الاعتقال.

. مدى وجوب الإدلاء بما يفيد التبليغ

بالرجوع إلى أحكام المادة 642 من قانون المسطرة الجنائية فإنه يتعين تبليغ مقرر الحكم بالإدانة إلى المحكوم عليه قبل توجيه الإنذار إليه في إطار مسطرة الإكراه البدني، و " لا يعتد بالإنذار غير المسبوق بتبليغ مقرر الإدانة".

وحتى تتحقق النيابة العامة من توفر هذا الشرط في المادة 642 أعلاه، لابد من إرفاق طلب تنفيذ الإكراه البدني بما يفيد حصول التبليغ وفق ما هو مضمن قانونا، وإذا كان الحكم الصادر غيابيا فإن منطوقه يبلغ إلى المحكوم عليه وفق الكيفيات المنصوص عليه في الفصول 37 و 38 و 39 من قانون المسطرة المدنية المادة 391 من قانون المسطرة الجنائية.

لأجله ألتمس منكم إعادة دراسة ملفات الإكراه البدني المفتوحة لديكم بعناية، والتحقق من استيفائها الشروط القانونية، مع العمل على:

- الامتناع عن تنفيذ الاكراه البدني في الأحوال التي يكون قدم الطلب إليكم بشأن غرامة طالها التقادم، المحدد في سنة في المخالفات وأربع سنوات في الجنح وفق ما هو مبين أعلاه.
- مراجعة ملفات الاكراه البدني المفتوحة أو المحفوظة لديكم، مع إلغاء جميع أوامر الاعتقال والغاء برقيات البحث المحررة بشأن طلبات الاكراه البدني المتعلقة بغرامات طالها التقادم، سواء كان طلب الاكراه يتعلق بغرامة وحدها أو يشمل غرامة ومصارف قضائية.

- التحقق من توفر ما يفيد التبليغ إلى المحكوم عليه وفق ما هو منظم قانونا، والامتناع عن تنفيذ الاكراه البدني في الأحوال التي لا يكون طلب الاكراه البدني مرفقا بما يفيد التبليغ.

ونظرا لأهمية السهر على احترام الشروط القانونية للإكراه البدني باعتبارها تمس بحرية الأفراد وطمأنينتهم، خاصة في الأحوال التي تكون فيها الأحكام غيابية، فإني أدعوكم إلى تنفيذ التعليمات المشار إليها أعلاه بكل حزم وجدية، مع موافاة رئاسة النيابة العامة بمعطيات إحصائية (رقمية) حول تنفيذ كل بند من البنود أعلاه بمحكمتكم وفقا للنموذج رفقته، والرجوع إلينا في حالة وجود أي صعوبة.

والسلام.

.....

القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة ومرسومه التطبيقي .

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1770/1

الكؤرخ في : 31/12/2025

ملف جنحي عدد : 27697/6/1/2025

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة

ضد

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 31/12/2025

إن الغرفة الجنائية (الهيئة الأولى) بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:
بين الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة

الطالب

وبين

المطلوب

2026/01/06

1770-2025-1-6

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة بمقتضى تصريحأفضى به بتاريخ 24/10/2025 امام كاتبة الضبط بها الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة المشورة لجنحالسير بالمحكمة المذكورة بتاريخ 23/10/2025 في القضية ذات العدد 66/2702/2025، القاضي بتأييد المقرر الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة بتاريخ 03/09/2025، القاضي باستبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها على المسمى ----- او ما تبقى منها بعقوبة بديلة تتجلى في العمل لأجل المنفعة العامة بالمديرية الإقليمية للعدل بالقنيطرة والمتمثلة في المعالجة الرقمية للأرشيف والمسح الضوئي للملفات لمدة 6 ساعات يوميا بما مجموعه 720 ساعة عمل يبتدئ تنفيذها من يوم 13/10/2025 طيلة أيام الأسبوع من الإثنين إلى الجمعة من الساعة 10 ، باستثناء أيام العطل الرسمية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار الحسن بن دالي التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى السيدة زكية وزين المحامية العامة في مستنتجاتها،

وبعد المداولة طبقا للقانون والاطلاع على مذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعن، وكذا المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوب في النقض، بإمضاء الأستاذ حميد كرايري المحامي بهية المحامين بالقنيطرة المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في الشكل:

حيث إن طلب النقض قدم داخل الأجل المحدد قانونا بموجب المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية وجاء مستوفيا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع

في شأن وسيلة النقض ذات الأولوية المثارة تلقائيا من طرف محكمة النقض لتعلقها بالنظام العام، المتخذة من خرق قاعدة جوهرية للمسطرة تتعلق بالاختصاص.

بناء على المادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية) بعد تعديله بالقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة).

حيث تنص هذه المادة على ما يلي :

((يمكن القاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مصدرة الحكم الابتدائي، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون، إما تلقائيا بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة أو بطلب منها أو طلب المحكوم عليه، أو دفاعه، أو الممثل الشرعي للحدث، أو مدير المؤسسة السجنية، أو من يعنيه الأمر، استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم عليهم بمقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.

((تقبل في هذه الحالة قرارات قاضي تطبيق العقوبات المنازعة من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو دفاعه أو الممثل الشرعي للحدث خلال اليوم الموالي ليوم التبليغ بصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و 600 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إدراج الملف بالجلسة.

((يترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.))

1770-2025-6

2

و حيث ان مقرر استبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها على المطلوب في النقض أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة ، قد صدر عن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة ، ونازعت فيه النيابة العامة لدى نفس المحكمة المذكورة في اطار مقتضيات المادتين 599 و 600 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث أنه بمقتضى المادة 599 من ق.م.ج :" يرجع النظر في النزاعات العارضة المتعلقة بالتنفيذ الى المحكمة المصدرة للقرار المراد تنفيذه ويمكن لهذه المحكمة أيضا أن تقوم بتصحيح الأخطاء المادية الصرفة الواردة فيه ." ، وأنه بمقتضى المادة 600 من ق.م.ج : " تنظر المحكمة في النزاعات العارضة بغرفة المشورة بناء على ملتمسات النيابة العامة أو بناء على طلب يرفعه الطرف الذي يهمه الأمر، ويستمع إلى ممثل النيابة العامة وإلى محامي الطرف إن طلب ذلك وإلى الطرف شخصيا إن اقتضى الحال."

وحيث إنه تبعا لما ورد بالنصوص القانونية أعلاه ، وبالنظر إلى أن المقرر الفضائي المنازع في تنفيذه قد صدر عن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة، باعتباره آخر جهة قضائية نظرت في القضية، فان غرفة المشورة لهذه المحكمة الأخيرة هي المختصة للبت في المنازعة.

وحيث إن غرفة المشورة لجنح السير بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة مصدرة القرار المطعون فيه لما بتت في المنازعة المتعلقة بتنفيذ مقرر قاضي تطبيق العقوبة السالف الذكر بالرغم من أن اختصاص النظر في القضية لا ينعقد لها قانونا، تكون قد خرقت قواعد الاختصاص الواردة بالنصوص القانونية أعلاه، فعرضت بذلك قرارها للنقض والإبطال.

ونظرا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 550 من القانون المذكور.

من أجله

ومن غير حاجة لبحث ما جاء في أسباب الطعن بالنقض الواردة في مذكرة الطاعن

قضت

- بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة المشورة لجنح السير بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 23/10/2025 في القضية ذات العدد 66/2702/2025 ، وبإحالة القضية وأطرافها على غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة للبت فيها من جديد طبقا للقانون.

وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات محكمة الاستئناف بالقنيطرة المطعون في قرارها إثر القرار المذكور أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبد الحق أبو الفراج رئيسا، والمستشارين الحسن بن دالي مقررا وأحمد نهيد ورشيد ثقافي والمحجوب براقي أعضاء وبمحضر المحامية العامة السيدة زكية وزين ممثلة للنيابة العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة اليماني.

الرئيس

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

2026/01/07

3

1770-2025-1-6

.....

.....

.....

+.ХИЛЕ+ |

ИСУОСӨ

OPPEC ..ХИИ. I НӨ.E+ Н.ЖОх.lt

المملكة المغربية المجلس الأعلى للسلطة القضائية

25/22

202518

إلى

السيدة الرئيسة الأولى والسادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف وإلى السادة رؤساء المحاكم الابتدائية

الموضوع: رسالة دورية حول ضمان حسن تنزيل قانون العقوبات البديلة ومرسومه التطبيقي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد ،

بمناسبة دخول القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة ومرسومه التطبيقي رقم 25.386.2 حيز التنفيذ، وفي إطار الدور المواكب الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلطة القضائية لدعم القضاة وتمكينهم من كل المعطيات والآليات اللازمة لضمان التطبيق السليم للنصوص القانونية الجديدة، يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة الدورية التي ترمي إلى توحيد المعايير والإجراءات، ولفت الانتباه إلى بعض الجوانب العملية التي يتعين إيلاؤها ما تستحقه من عناية خلال المرحلة الأولى من التنزيل دون المساس باستقلال القضاة في ممارسة مهامهم؛ وهكذا يتعين الاهتمام بما يلي:

أولا : الدقة في تحرير منطوق الأحكام والمقررات التنفيذية:

يقتضي التطبيق العملي السليم للعقوبات البديلة أن يكون منطوق الحكم بها واضحا ودقيقا، يتضمن الحكم بالعقوبة الحبسية الأصلية وجميع البيانات الجوهرية المتعلقة بنوع العقوبة البديلة، مدتها وأماكن أو شروط تنفيذها ، وفق المقتضيات المنصوص عليها في القانون والمرسوم التطبيقي.

في حين يجب أن تتضمن المقررات التنفيذية لقاضي تطبيق العقوبات العناصر التالية :

1 - البيانات المشتركة:

- الهوية الكاملة للمحكوم عليه (الاسم العنوان رقم البطاقة الوطنية أو رقم جواز السفر)

1

- مراجع الحكم الأصلية (رقم الملف المحكمة المصدرة له، تاريخ الحكم ومنطوقه

- تفاصيل العقوبة البديلة نوعها ، مدتها ، مكان التنفيذ، المؤسسة المعنية)

- تاريخ المقرر التنفيذي والتوقيع عليه من طرف قاضي تطبيق العقوبات المصدر له ومختوما بطابعه وطابع المحكمة.

2 - الجزاءات المترتبة عن إخلال المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة البديلة :

التنصيص الواضح على أنه عند الإخلال بالتزامات تنفيذ العقوبات البديلة أو التوقف عن تنفيذها ، تنفذ العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها.

3 - إشعار الأطراف

تبليغ النيابة العامة، المحكوم عليه ونائبه الشرعي إذا كان حدثا ، المؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أو الإيداع أو الهيئة المستقبلة، وفق ما ينص عليه القانون (المادة 647 5 من قانون المسطرة الجنائية).

وإلى جانب هذه البيانات المشتركة بالنسبة لجميع المقررات التنفيذية فإن هناك بيانات خاصة حسب كل نوع من العقوبات البديلة وذلك على النحو التالي:

أ - بالنسبة لعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة:

- طبيعة العمل الذي يتعين على المحكوم عليه إنجازه

- المؤسسة أو المصلحة المستقبلة لتنفيذ العقوبة

- العنوان الكامل لمكان التنفيذذ

- المدة الإجمالية للعقوبة وعدد الساعات أو الأيام المحددة

البرنامج الزمني للتنفيذ وتوزيع الساعات أو الأيام المتفق عليه مع المؤسسة المعنية؛

- التزامات المحكوم عليه وضوابط العمل المتفق عليها ؛

- أجل التنفيذ 6 أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي قابلة للتمديد لمدة مماثلة مرة واحدة. (الفصل 35.7 من القانون الجنائي).

ب - بالنسبة لعقوبة المراقبة الإلكترونية

- نوع النظام المطبق ثابت أو متحرك

- العنوان الدقيق لمكان الإقامة أو الأماكن المسموح بها ؛

- القيود الزمنية أو الجغرافية المحددة في المقرر؛

- مدة الخضوع للعقوبة بالأيام أو الأشهر)

- أرقام الهواتف للتواصل الفوري، وأسماء الأشخاص المرجعيين.

ت - بالنسبة لعقوبة الغرامة اليومية

- عدد أيام العقوبة الحبسية الأصلية

- عدد الأيام المخصومة إذا كان قد قضى فترة اعتقال

- مبلغ الغرامة المحدد لكل يوم؛

مجموع المبلغ الواجب أداؤه

- آجال الأداء أو التقسيط إذا أذن به؛

- إثبات التعويض أو الصلح أو التنازل عند الاقتضاء.

- أجل التنفيذ 6 أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي (الفصل 35.15 من القانون

الجنائي).

ت - التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية:

- نوع النشاط المهني أو البرنامج التكويني الذي يتعين على المحكوم عليه الالتحاق به ومدته الزمنية

- العنوان أو المؤسسة التي يجب عليه ارتيادها ، مع تحديد أوقات الحضور والانصراف بدقة

- الأماكن الممنوع ارتيادها أو تلك التي يجب تجنبها ، والأوقات المقررة لذلك

- السلطات أو المصالح التي يجب عليه المثول أمامها ، والجدولة الزمنية للحضور

- نوع العلاج نفسي، (ضد الإدمان...)، المؤسسة المعنية، كيفية تنفيذه ومدته الزمنية

- طبيعة الأضرار الواجب إصلاحها وحجم التعويضات وكيفية أدائها إن تعلق الأمر بإصلاح الضرر

- كل المعطيات التفصيلية التي تمكن المصلحة المختصة من متابعة التنفيذ بشكل دقيق.

- أجل التنفيذ 6 أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي الفصل 35.13 من القانون الجنائي).

ثانيا : إحالة المقررات القضائية إلى المؤسسة السجنية :

في انتظار إرساء نظام معلوماتي مندمج من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لتداول مختلف الوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة يتعين إحالة المقررات القضائية على المؤسسات السجنية من طرف من يتم انتدابه لهذا الأمر.

3

ثالثا : الآجال القانونية المرتبطة بتنفيذ العقوبات البديلة

في إطار تعزيز البعد الإجرائي لمقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة ومرسومه التطبيقي رقم 2.25.386 ، يتعين السهر على احترام وضبط مختلف الآجال القانونية ذات الصلة بمراحل التنفيذ، سواء تعلق الأمر بالمقررات القضائية أو بالتبليغات أو بالمنازعات ويمكن تصنيف هذه الآجال على النحو التالي:

-1- آجال إصدار المقررات

من بين الركائز التي تضمن فعالية العقوبات البديلة احترام الآجال الخاصة بإصدار القرارات القضائية، وخاصة

- إصدار المقرر التنفيذي من طرف قاضي تطبيق العقوبات يتم داخل أجل عشرة أيام من تاريخ الإحالة من طرف النيابة العامة، بموجب المادة 647-5 من قانون المسطرة الجنائية

- المنازعة في قرار وقف تنفيذ العقوبة لأسباب صحية أو اجتماعية يجب أن يتم داخل أجل خمسة أيام من تاريخ التبليغ بهذا القرار، وفق المادة 647-9 من قانون المسطرة الجنائية.

2 - آجال التبليغ والإشعار:

تعزيزا لنجاعة التنفيذ، فإن الإشعارات ذات الصلة بالعقوبات البديلة يجب أن تتم فورا أو داخل آجال دقيقة، كما يلي:

- تبليغ المقرر التنفيذي المتعلق بالعمل للمنفعة العامة للمحكوم عليه ولنائبة الشرعي إذا تعلق الأمر بحدث وللنيابة العامة وللمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أو الإيداع والمؤسسة التنفيذ يجب أن يتم فوريا عند صدوره، طبقا للمادة 647-5 من قانون المسطرة الجنائية

- عند حدوث إخلال بالتنفيذ في المراقبة الإلكترونية، يجب إشعار الجهة القضائية المختصة فورا وفق المادة 42 من المرسوم

- في حالة الإزالة الطارئة للقيد الإلكتروني لأسباب صحية، يتعين على الطبيب إيداع تقرير في ظرف 24 ساعة، وفق المادة 647-14 من قانون المسطرة الجنائية.

-3- أجال المنازعات

يتعين الإشارة إلى أن الآجال المرتبطة بالمنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات تعتبر من الضمانات الأساسية للمحكوم عليهم، ومن ثم فإن احترامها بدقة واجب إداري وقانوني ويتجلى ذلك فيما يلي:

4

- المنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات يتم داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ الإشعار بصدورها ، وفق المادة 647-3 من قانون المسطرة الجنائية.

- البت في منازعات التنفيذ : يتم داخل أجل خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة الفورية للملف على المحكمة، طبقا لنفس المادة.

- المنازعة في قرارات وقف التنفيذ الموقت يتم داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه دون أن يكون له أثر موقف للتنفيذ، وفق المادة 647 من قانون المسطرة الجنائية.

- المنازعة في تغيير عقوبة المراقبة الإلكترونية لدواعي صحية: يمارس داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه ، وفق المادة 647-14 من قانون المسطرة الجنائية.

وجدير بالذكر أن المنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات تؤدي إلى وقف التنفيذ ، باستثناء قرارات وقف التنفيذ المؤقت التي تستمر في سريانها إلى حين البت في الطعن

4 - آجال تنفيذ العقوبات البديلة

من أجل توفير فرص واقعية لتنفيذ العقوبات البديلة في آجال معقولة، تم تحديد مدد تنفيذها القانونية مع إمكانية تمديدها مرة واحدة وفق الشكل التالي:

- العمل لأجل المنفعة العامة : 6 أشهر قابلة للتمديد لمرة واحدة، لمدة مماثلة، حسب الفصل 35-7 من القانون الجنائي.

- الغرامة اليومية : 6 أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة حسب الفصل 35-15 من القانون الجنائي.

- التدابير العلاجية أو الرقابية : 6 أشهر قابلة للتمديد لمرة واحدة، حسب الفصل 35-13 من القانون الجنائي.

- في حالة الإذن بتقسيط الغرامة اليومية مالم يكن المحكوم عليه معتقلا، يتعين أداء 50% من المبلغ فوراً، مع إمكانية جدولة الباقي، طبقاً للمادة 647-18 من قانون المسطرة الجنائية.

وعليه، فإن تدبير هذه الآجال يشكل جزءا لا يتجزأ من ضمانات التنزيل الفعال والمتوازن لنظام العقوبات البديلة، بما يحقق الأمن القانوني ويكرس الثقة في العدالة.

رابعا : أهمية تخصيص قاض لتطبيق العقوبات البديلة

الضمان الفعالية في تدبير ملفات العقوبات البديلة، يتعين الحرص قدر الإمكان على تخصيص قاض لتطبيق العقوبات البديلة على مستوى كل محكمة، بما يسمح له بالتفرغ للقيام بمهامه التنسيقية مع باقي المتدخلين ولا سيما إدارة المؤسسة السجنية، وتتبع التنفيذ وفق المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة. مع حرصه على التأكد من التأشير على السجلات المقررة قانونا

5

خامسا : تعزيز التنسيق بين المتدخلين:

إن نجاح العقوبات البديلة مرتبط بتعاون وتنسيق فعال بين قضاة الحكم، قضاة تطبيق العقوبات والنيابة العامة ومديري المؤسسات السجنية، والمصالح أو المؤسسات المستقبلة للعمل أو العلاج أو التأهيل لضمان وضوح الالتزامات وسلامة المتابعة اليومية للتنفيذ.

سادسا : جودة الوثائق المرافقة:

يتعين الحرص على أن تكون الملفات الممسوكة من طرف قاضي تطبيق العقوبات مكتملة وتتضمن كل الوثائق والمعلومات الضرورية التي يتعين إحالة نسخة منها رفقة المقررات التنفيذية إلى المؤسسة السجنية، وذلك لتسهيل مهام الجهات المنفذة وتفادي أي لبس أو صعوبات مستقبلية.

وأكيد أن هذه التوجيهات لا تمس باستقلال القضاة في اجتهادهم وفصلهم في القضايا المعروضة عليهم، وإنما تروم تعزيز جودة العمل القضائي وضمان التطبيق السليم لقانون العقوبات البديلة في مرحلته الأولى، بما يحقق الأهداف المتوخاة منه في تخفيف الاكتظاظ السجني وتعزيز الطابع الإصلاحي للعقوبة، وتدعيم ثقة المجتمع في العدالة.

وفي ختام هذه الرسالة الدورية، فإن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وإذ يعول على السادة المسؤولين القضائيين، كل من موقعه، في ضمان التنزيل السليم والفعال لمقتضيات نظام العقوبات البديلة، بما راكموه من كفاءة وتجربة وحس عال بالمسؤولية، يذكر بضرورة موافاته بكل ما قد يعترضهم من صعوبات أو إشكالات عملية أثناء التنفيذ، قصد دراستها ومعالجتها عبر قنوات التنسيق المؤسساتي، وذلك من خلال قطب القضاء الجنائي، انسجاما مع الأهداف الإصلاحية الكبرى التي يتوخاها هذا النظام الجديد.

وتفضلوا بقبول خالص التقدير والاحترام.

.....

.....

.....

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

محكمة الإستئناف بمراكش

النيابة العامة

نماذج ملتمسات موحدة للنيابة العامة بالمحاكم الإبتدائية بالدائرة القضائية لمحكمة الإستئناف بمراكش

في إطار تنزيل مقتضيات قانون العقوبات البديلة رقم 43.22

نماذج ملتمسات النيابة العامة الموجهة الى المحكمة في إطار تطبيق قانون العقوبات البديلة.

نماذج ملتمسات النيابة العامة الى السيد قاضي تطبيق العقوبات في إطار تطبيق قانون العقوبات البديلة.

نماذج ملتمسات النيابة العامة الرامية الى المنازعة في إطار تطبيق قانون العقوبات البديلة.

نماذج ملتمسات النيابة العامة الخاصة بالأحداث في تماس مع القانون في إطار تطبيق قانون العقوبات البديلة.

مراكش في : 2025/7/15 .

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

محكمة الاستئناف

ب

المحكمة الابتدائية

ب

النيابة العامة

ملف عدد ...

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى الحكم بعقوبة بديلة مرفوع إلى هيئة المحكمة)

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 3-35 و 4-35 من مجموعة القانون

الجنائي.

وبناء على متابعة النيابة العامة للمتهم

من أجل

وحيث مكن المشرع في الفصل 4/35 المحكمة عند حكمها بعقوبة حبسية أن تستبدلها بعقوبة بديلة أو أكثر اما تلقائيا اوبناء على ملتمس النيابة العامة أو....

وحيث وضع المشرع للحكم بالعقوبة البديلة شروطا منصوص عليها في الفصول 1/35 و 3/35 من القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة لا تتجاوز العقوبة المخصصة لها خمس سنوات حبسا نافذا وبالتالي فالعقوبة التي

سيحكم بها لن تتجاوز ذلك كشرط نص عليه المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجناني

وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجناني على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته

بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من

القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة والتي حددها

المشرع في الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث يتضح من خلال مناقشة القضية، قيام أدلة كافية على إتيان المتهم للأفعال المنسوبة إليه، الأمر الذي يتعين معه إدانته من أجلها (2)، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة.

وحيث إن وقائع القضية وكذا ظروف المتهم (3)... الأمر الذي يتعين معه استبدال العقوبة

الحبسية النافذة المحكوم بها على المتهم بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة.

لأجل ذلك -

يلتمس من المحكمة الموقرة ما يلي:

في الشكل: قبول الملتمس لنظاميته.

في الموضوع: إدانة المتهم. من أجل المنسوب إليه، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة مع استبدالها بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة (4) وتبيان الالتزامات الناتجة عنها.

مع اشعار المحكوم عليه بأن العقوبة الحبسية ستنفذ عليه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة قبل صدور الحكم.

(2) توضيح العناصر التكوينية للتهمة أو التهم المتابع من أجلها المتهم، وكذا ثبوت ارتكابه لها.

(3) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لإلتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بواحدة أو أكثر من العقوبات

البديلة، مع تحديد العقوبة أو العقوبات المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح.

(4) يمكن تحديد نوع العقوبة أو العقوبات البديلة المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح وتبرير أسباب ذلك في التعليل.

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى اجراء بحث اجتماعي مرفوع إلى المحكمة

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 ، 4-35 ، 14-35 و 15

35 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 482 من قانون المسطرة الجنائية.

بناء على متابعة المتهم المسمى.

من أجل .

طبقا للفصول.

وحيث إن الأفعال المنسوبة للمتهم لا تتجاوز العقوبة المخصصة لها خمس سنوات حبسا نافذا وبالتالي فالعقوبة الحبسية التي سيحكم بها لن تتجاوز ذلك كشرط نص عليه الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع الجريمة المنسوبة للمعني بالأمر، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون

العقوبات البديلة كشرط منصوص عليه في الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث نصت المادة 4/35 من القانون الجنائي على أنه يمكن للمحكمة اجراء بحث اجتماعي حول المعني بالأمر قبل النطق بالحكم إذا اقتضى الامر ذلك.

وحيث ترتني هذه النيابة العامة عند جاهزية القضية للحكم التماس الحكم بعقوبة بديلة في حق المتهم.

وحيث تبعا لذلك ومن أجل التأكد من مدى تحقيق أهداف العقوبة البديلة في إعادة ادماج المحكوم عليه فان هذه النيابة العامة تلتمس هذه المحكمة اجراء بحث اجتماعي حول المتهم من حيث علاقته بمحيطه

وسلوكه ووسائل عيشه ومدى استجابته لإعادة الادماج وعدم العود الى الجريمة في حالة الحكم بعقوبة بديلة ولما لهذا البحث أيضا من أهمية في تبيان نوع العقوبة البديلة التي يمكن الحكم بها.

لأجل ذلك .

يلتمس من المحكمة الموقرة ما يلي:

في الشكل قبول الملتمس لنظاميته.

في الموضوع اجراء بحث اجتماعي حول المتهم من حيث علاقته بمحيطه وسلوكه ووسائل عيشه ومدى استجابته لإعادة الادماج وعدم العود الى الجريمة في حالة الحكم بعقوبة بديلة.

وكيل الملك

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى الحكم بالغرامة اليومية كعقوبة بديلة)

مرفوع إلى المحكمة

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ.

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على متابعة النيابة العامة / قاضي التحقيق الغرفة الجنحية في حالة سراح / اعتقال للمتهم .....

..... من أجل

وحيث مكن المشرع في الفصل 4/35 المحكمة عند حكمها بعقوبة حبسية أن تستبدلها بعقوبة بديلة أو أكثر اما تلقائيا او بناء على ملتمس النيابة العامة أو...

وحيث وضع المشرع للحكم بالعقوبة البديلة شروطا منصوص عليها في الفصول 1/35 و 3/35 من القانون الجنائي. وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة لا تتجاوز العقوبة المخصصة لها خمس سنوات حبسا نافذا وبالتالي فالعقوبة

التي سيحكم بها لن تتجاوز ذلك كشرط نص عليه المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجناني وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجناني على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني

بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة والتي حددها المشرع

في الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث يتضح من خلال مناقشة القضية، قيام أدلة كافية على إتيان المتهم للأفعال المنسوبة إليه، الأمر الذي يتعين معه إدانته من أجلها (2) ، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة.

الأمر الذي يتعين معه استبدال وحيث إن وقائع القضية وكذا ظروف المتهم (3).. العقوبة الحبسية النافذة المحكوم بها على المتهم بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة.

وحيث اشترط المشرع في الفصل 35.14 للحكم بالغرامة اليومية كعقوبة بديلة عن العقوبة الحبسية الادلاء بما

يفيد وجود صلح أو تنازل صادر عن الضحية أو قيام المحكوم عليه بتعويض الإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة. وحيث أدلى الضحية بتنازل ضم إلى ملف القضية.

وحيث ان هذه النيابة العامة بناء على اعتبارها خصما شريفا في الدعوى العمومية وتماشيا مع أهداف وفلسفة سن المشرع لقانون العقوبات البديلة فإنها تلتمس من المحكمة الموقرة ما يلي:

(1) قبول الملتمس لنظاميته واستيفاءه كل الشروط الشكلية.

(2) في الموضوع: إدانة المتهم. مع استبدالها بعقوبة الغرامة اليومية. من أجل المنسوب إليه، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة

مع اشعار المحكوم عليه بأن العقوبة الحبسية ستنفذ عليه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة امام المحكمة عند ادلاء الضحية بتنازل قبل الحكم.

(1) توضيح العناصر التكوينية للتهمة أو التهم المتابع من أجلها المتهم، وكذا ثبوت ارتكابه لها.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لإلتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بواحدة أو أكثر من العقوبات

البديلة، مع تحديد العقوبة أو العقوبات المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح.

ملتمس النيابة العامة لدى المحكمة الإبتدائية

ب

إلى

السيد قاضي تطبيق العقوبات بها

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على مقتضيات المادة 2-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث قضت المحكمة الابتدائية ..... بالحكم الصادر بتاريخ ..... في الملف من أجل ..... والحكم عليه الجنحي عدد..... بإدانة المتهم ليا.... مع استبدال العقوبة الحبسية بالعقوبات البديلة المتمثلة في

وحيث إن الحكم المذكور أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به، وذلك بناء على الإشهاد الضبطي عدد بتاريخ ..... في بتاريخ .. أو القرار الإستئنافي عدد..... الملف عدد..... بتاريخ . في الملف عدد..... قرار محكمة النقض

لأجل ذلك .

يحيل عليكم، المقرر المتضمن للعقوبة البديلة المتمثلة في القرار عدد..... الصادر بتاريخ.. ... موضوع الحكم أو .. قصد إصدار مقرر تنفيذي بها.

وكيل الملك

ملتمس النيابة العامة لدى المحكمة الإبتدائية

ب.

إلى

السيد قاضي تطبيق العقوبات بها

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ ..

بناء على مقتضيات المادة 2-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث قضت المحكمة الابتدائية .... بالحكم الصادر بتاريخ في والحكم عليه الملف الجنحي عدد..... بإدانة المتهم. من أجل مع استبدال العقوبة الحبسية بالعقوبات البديلة المتمثلة في .
وحيث لم يتم الطعن بالاستئناف من لدن هذه النيابة العامة في الحكم المذكور أعلاه كما ب. أنها توافق على التنفيذ.

لأجل ذلك -

يحيل عليكم، المقرر المتضمن للعقوبة البديلة المتمثلة في القرار عدد..... الصادر بتاريخ ..... قصد إصدار مقرر تنفيذي لها. موضوع الحكم أو

وكيل الملك

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى استبدال العقوبة العبسيه المحكوم بها او ما تبقى

منها بعقوبة الغرامة اليومية (1)

مرفوع إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 من مجموعة القانون الجنائي والمادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على متابعة النيابة العامة / قاضي التحقيق / الغرفة الجنحية في حالة سراح / اعتقال للمتهم ..... من أجل.....

في الملف عدد..... القاضي وبناء على ادانة المتهم بمقتضى الحكم أو القرار ..... الصادر بتاريخ . بإدانة المتهم من أجل المنسوب اليه والحكم عليه ..... حبسا نافذا.

وحيث إن الحكم المذكور أعلاه أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به وذلك حسب الإشهاد الضبطي عد بتاريخ ..... أو القرار الاستئنافي عدد.... بتاريخ .. في الملف عدد..... أو قرار محكمة .....النقض عدد بتاريخ ... في الملف عدد.....

وحيث مكن المشرع في الفصل 22/647 من القانون الجنائي قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مصدرة الحكم الابتدائي استبدال العقوبة الحبسية او ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر.

وحيث إن العقوبة الصادرة في حق المتهم المدان لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافذا كشرط الزم المشرع توفره طبقا الفصل 1 35 من مجموعة القانون الجناني

وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجناني على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته

بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجناني

وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة طبقا الفصل 3-35

من مجموعة القانون الجناني

وحيث إن ظروف المتهم.. المحكوم بها عليه، بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة. ..(2)، الأمر الذي يتعين معه استبدال العقوبة أو ما تبقى من مدة العقوبة الحبسية

وحيث اشترط المشرع في الفصل 35.14. للحكم بالغرامة اليومية كعقوبة بديلة عن العقوبة الحبسية الادلاء بما يفيد وجود صلح أو تنازل صادر عن الضحية أو قيام المحكوم عليه بتعويض الإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

وحيث أدلى الضحية بتنازل ضم إلى ملف القضية.

وحيث ان هذه النيابة العامة بناء على اعتبارها خصما شريفا في الدعوى العمومية وتماشيا مع أهداف وفلسفة من المشرع

القانون العقوبات البديلة فإنها تلتمس من المحكمة الموقرة ما يلي:

1 قبول الملتمس لنظاميته واستيفاءه كل الشروط الشكلية.

2 يلتمس من السيد قاضي تطبيق العقوبات إصدار مقرر تنفيذي باستبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى من العقوبة الحبسية المحكوم بها على المتهم. بالغرامة اليومية.

مع اشعار المحكوم عليه بأن العقوبة الحبسية ستنفذ عليه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة لفائدة المحكوم عليه بعقوبات حبسية نافذة بمقتضى مقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لالتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة، مع تحديد العقوبة أو العقوبات المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح.

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى استبدال المراقبة الإلكترونية بعقوبة بديلة أخرى

مرفوع إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ ..

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمادة 14-647 من قانون المسطرة الجنائية.

المتهم والقاضي بإدانة مع استبدال وبناء على الحكم الصادر بتاريخ ..... في الملف الجنحي عدد . والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة مدتها ..... العقوبة الحبسية بإحدى العقوبات البديلة المتمثلة في إخضاع المحكوم عليه للمراقبة الإلكترونية.

وبناء على المقرر التنفيذي للسيد قاضي تطبيق العقوبة الصادر بتاريخ بتنفيذ الحكم المذكور..... . في الملف عدد ..... تحت عدد

وبناء على تقرير ..... عدد..... بتاريخ ..... الذي يفيد وضع القيد الالكتروني بمعصم المحكوم عليه او ساقه ..... طبقا لمقتضيات المادة 11-647 كم قانون المسطرة الجنائية.

وحيث يتضح من خلال التقرير الطبي المنجز على المحكوم عليه، أن القيد الإلكتروني المستعمل في المراقبة، يؤثر بشكل سلبي واضح على صحة المحكوم عليه، الأمر الذي يتعين معه عرض الأمر على المحكمة المصدرة لعقوبة إخضاع المحكوم عليه للمراقبة الإلكترونية طبقا لما نصت عليه مقتضيات المادة 14-647 من قانون المسطرة الجنائية، وذلك قصد استبدال العقوبة المذكورة بعقوبة بديلة أخرى.

لأجل ذلك -

يلتمس من السيد قاضي تطبيق العقوبات عرض الأمر على المحكمة المصدرة لعقوبة إخضاع المحكوم عليه للمراقبة الإلكترونية، وذلك قصد استبدال العقوبة المذكورة بعقوبة بديلة أخرى.

بتاريخ ...

وكيل الملك

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى الأمر بتنفيذ العقوبة العبسية الأصلية مرفوع إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمادتين 3-647 و 10-647 و 12-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على الحكم الصادر بتاريخ ..... في الملف الجنحي عدد..... والقاضي بإدانة المتهم..... ..... والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة مدتها ..... مع استبدال العقوبة الحبسية بإحدى العقوبات البديلة المتمثلة في

وبناء على المقرر التنفيذي للسيد قاضي تطبيق العقوبة الصادر بتاريخ في الملف عدد . بتنفيذ الحكم المذكور ..... تحت عدد

وحيث ان الثابت من او من تقرير ..... عدد..... بتاريخ الذي يفيد أن المحكوم عليه أخل بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى العقوبة البديلة وذلك بقيامه عمدا .....

وحيث انه طبقا للمادة 3-647 من قانون المسطرة الجنائية فان اخلال المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه يقتضي اصدار الأمر بتنفيذ العقوبة الاصلية الصادرة في حقه او ما تبقى منها، والمحددة في. حبسا نافذا.

لأجل ذلك -

يلتمس من عليه. السيد قاضي تطبيق العقوبات إصدار أمر بتنفيذ المحكوم للعقوبة الحبسية النافذة الأصلية الصادرة في حقه بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ ..... في الملف عدد..... والمحددة في حبسا نافذا.

حرر بتاريخ .

وكيل الملك

.....

.....

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى إصدار أمر بتنفيذ ما تبقى من العقوبة العبسية

الأصلية

مرفوع إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات والفصل 6-35 من مجموعة القانون الجنائي البديلة، والمادتين 3-647 و 5-647 من قانون المسطرة الجنائية.

في الملف الجنحي عدد.....

وبناء على الحكم أو القرار الصادر بتاريخ. والقاضي بإدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة مدتها مع استبدال العقوبة الحبسية بإحدى العقوبات البديلة، المتمثلة في العمل لأجل المنفعة العامة بمؤسسة . لمدة.

وحيث يتضح من خلال التقرير الثنائي الذي توصلت به هذه النيابة العامة المنجز من لدن السيد مدير السجن المحلي وكذا مؤسسة . والذي يفيد أن المحكوم عليه، قد قام بالإخلال بالتزامات العمل لأجل المنفعة العامة، وذلك بانقطاعه عن الحضور إلى مقر المؤسسة التي يقضي بها عقوبته، حيث حضر لمدة ..... فقط دون إكماله لباقي المدة المحكوم بها.

وحيث انه طبقا للمادة 3-647 من قانون المسطرة الجنائية فان اخلال المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه يقتضي اصدار الأمر بتنفيذ العقوبة الاصلية الصادرة في حقه او ما تبقى منها، والمحددة في . حبسا نافذا.

وحيث ان الأمر يقتضي إصدار أمر بتنفيذ المحكوم عليه لما تبقى من العقوبة الحبسية النافذة الأصلية الصادرة في حقه بمقتضى الحكم أو القرار المذكور، والمحددة في حبسا نافذا، وذلك بعد خصم المدة التي قضاها المحكوم عليه بالمؤسسة المذكورة بمعدل ثلاث ساعات عمل عن كل يوم حبس.

لأجل ذلك .

لما يلتمس من السيد قاضي تطبيق العقوبات، إصدار أمر بتنفيذ المحكوم عليه..... تبقى من العقوبة الحبسية النافذة الأصلية الصادرة في حقه بمقتضى الحكم أو القرار بتاريخ ..... الصادر في الملف عدد..... والمحددة في

حبسا نافذا.

بتاريخ ...

وكيل الملك

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى استبدال عقوبة حبسية بعقوبة بديلة) مرفوع إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على متابعة النيابة العامة / قاضي التحقيق / الغرفة الجنحية في حالة سراح للمتهم ..... من

وبناء على ادانة المتهم بمقتضى الحكم أو القرار..... الصادر بتاريخ ..... في الملف عدد..... القاضي بإدانة المتهم من أجل المنسوب اليه والحكم عليه ..... حبسا نافذا.

وحيث إن الحكم المذكور أعلاه، أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به، وذلك حسب الإشهاد الضبطي في الملف .. بتاريخ ..... أو القرار الاستئنافي بتاريخ. عدد..... أو قرار محكمة النقض عدد..... . بتاريخ ..... في الملف عدد....

وحيث إن العقوبة الصادرة في حق المتهم المدان لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافذا كشرط الزم المشرع توفره

طبقا الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة طبقا الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجناني

وحيث إن ظروف المتهم..... ..(2)، الأمر الذي يتعين معه استبدال ما تبقى من مدة العقوبة

الحبسية المحكوم بها عليه، بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة.

لأجل ذلك -

يلتمس من السيد قاضي تطبيق العقوبات إصدار مقرر تنفيذي باستبدال ما تبقى من العقوبة الحبسية المحكوم بها على المتهم . بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة (3).

مع اشعار المحكوم عليه بأن العقوبة الحبسية ستنفذ عليه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة لفائدة المحكوم عليه بعقوبات حبسية نافذة بمقتضى مقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء

المقضي به وقد توبع في حالة سراح.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لالتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بواحدة أو أكثر من العقوبات

البديلة، مع تحديد العقوبة أو العقوبات المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح.

(1) يمكن تحديد العقوبة أو العقوبات البديلة المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح مع تبيان أسباب ذلك في التعليل.

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى استبدال ما تبقى من عقوبة حبسية بعقوبة بديلة) مرفوع إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات)

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على متابعة النيابة العامة قاضي التحقيق / الغرفة الجنحية في حالة اعتقال للمتهم ..... من أجل

وبناء على ادانة المتهم بمقتضى الحكم أو القرار ..... الصادر بتاريخ ..... في الملف عدد..... القاضي بإدانة المتهم من أجل المنسوب اليه والحكم عليه ..... حبسا نافذا.

وحيث إن الحكم المذكور أعلاه، أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به، وذلك حسب الإشهاد الضبطي بتاريخ ..... أو القرار الاستئنافي ..... بتاريخ ..... في الملف عد ..... أو قرار محكمة النقض عدد..... بتاريخ ..... في الملف عدد.....

وحيث إن العقوبة الصادرة في حق المتهم المدان لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافذا كشرط الزم المشرع توفره طبقا الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث نص المشرع في الفصل 1-3 من مجموعة القانون الجنائي على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع المتابعة، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة طبقا الفصل 35-3 من مجموعة القانون الجنائي

(2)، الأمر الذي يتعين معه استبدال ما تبقى من مدة العقوبة وحيث إن ظروف المتهم..... الحبسية المحكوم بها عليه، بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة.

وحيث تم إيداع المتهم تحت تدابير الحراسة النظرية بتاريخ ..... ثم تقرر إيداعه بالسجن بتاريخ ..... لذلك فإن مجموع المدة التي قضاها المحكوم عليه في السجن المحلي ..... هي الأمر الذي يتعين معه استبدال ما تبقى من مدة العقوبة الحبسية

المحكوم بها عليه، بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة.

لأجل ذلك -

يلتمس من السيد قاضي تطبيق العقوبات إصدار مقرر تنفيذي باستبدال ما تبقى من العقوبة الحبسية المحكوم بها على المتهم . بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة (3).

مع اشعار المحكوم عليه بأن العقوبة الحبسية ستنفذ عليه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة لفائدة المحكوم عليه في حالة اعتقال بعقوبات حبسية نافذة بمقتضى مقررات قضائية مكتسبة

لقوة الشيء المقضي به.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لالتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بواحدة أو أكثر من العقوبات

البديلة، مع تحديد العقوبة أو العقوبات المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح.

(1) يمكن تحديد العقوبة أو العقوبات البديلة المراد الحكم بها على المتهم بشكل واضح مع تبيان أسباب ذلك في التعليل.

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى الحكم بالغرامة اليومية في حق حدث مرفوع إلى السيد قاضي الأحداث)

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ ..

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 354 14-35 و 15-35 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 482 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على إحالة النيابة العامة للحدث. من أجل . .. على السيد قاضي الأحداث لدى هذه المحكمة

وحيث إن الأفعال المنسوبة للمتهم لا تتجاوز العقوبة المخصصة لها خمس سنوات حبسا نافذا وبالتالي فالعقوبة الحبسية التي سيحكم بها لن تتجاوز ذلك كشرط نص عليه الفصل 1-3 من مجموعة القانون الجنائي

وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع الجريمة المنسوبة للمعني بالأمر لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون

العقوبات البديلة كشرط منصوص عليه في الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجنائي

وحيث يتضح من خلال مناقشة القضية، قيام أدلة كافية على إتيان الحدث للأفعال المنسوبة إليه، علاوة على خطورة الأفعال المرتكبة من لدنه، الأمر الذي يتعين معه إدانته من أجلها (2) ، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة.

وحيث إن سن الحدث بتجاوز الخمس عشرة سنة.

وحيث اشترط المشرع في الفصل 35.14 للحكم بالغرامة اليومية كعقوبة بديلة عن العقوبة الحبسية الادلاء بما يفيد وجود صلح أو تنازل صادر عن الضحية أو قيام المحكوم عليه بتعويض الإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة. وحيث أدلى الضحية بتنازل ضم إلى ملف القضية.

وحيث إن الولي القانوني للحدث قد وافق على الحكم بالغرامة اليومية وفق ما تقتضيه المادة 14/35 من القانون الجنائي، كما أن المصلحة الفضلى للحدث تقتضي ..... الأمر الذي يتعين معه استبدال العقوبة الحبسية النافذة المحكوم بها على الحدث بالغرامة اليومية.

لأجل ذلك -

يلتمس من السيد قاضي الأحداث لدى هذه المحكمة ما يلي:

في الشكل: قبول الملتمس لنظاميته.

في الموضوع إدانة الحدث ..... من أجل المنسوب إليه، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة، مع استبدالها بعقوبة الغرامة اليومية.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة قبل صدور الحكم.

(1) توضيح العناصر التكوينية للتهمة أو التهم التي أحيل من أجلها الحدث على السيد قاضي الأحداث، وكذا ثبوت ارتكابه لها.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لإلتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بعقوبة الغرامة اليومية في حق الحدث

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى الحكم بعقوبة العمل الأجل المنفعة العامة في

حق حدث

مرفوع إلى السيد قاضي الأحداث) (1)

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 354 355 356 7-35 358 359 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 482 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على إحالة النيابة العامة للحدث. على السيد قاضي الأحداث لدى هذه المحكمة من أجل

وحيث إن الأفعال المنسوبة للمعني بالأمر لا تتجاوز العقوبة المخصصة لها خمس سنوات حبسا نافذا وبالتالي فالعقوبة الحبسية التي سيحكم بها لن تتجاوز ذلك كشرط نص عليه الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي

وحيث إن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالحدث، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به وبالتالي فانه ليس في حالة عود الى ارتكاب الجريمة كشرط منصوص عليه في الفصل 1-35 من مجموعة

القانون الجنائي.

وحيث إن الأفعال موضوع الجريمة المنسوبة للحدث، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة كشرط نص عليه المشرع في الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث يتضح من خلال مناقشة القضية، قيام أدلة كافية على إتيان الحدث للأفعال المنسوبة إليه، علاوة على خطورة

الأفعال المرتكبة من لدنه، الأمر الذي يتعين معه إدانته من أجلها (2) ، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة

وحيث مكن المشرع المحكمة طبقا للفصل 8-35 من القانون الجنائي من استبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها ضد

الحدث بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

الأمر الذي وحيث إن سن الحدث يتجاوز الخمس عشرة سنة، كما أن مصلحته الفضلى تقتضي (3)... يتعين معه استبدال العقوبة الحبسية النافذة المحكوم بها على الحدث، بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

وحيث يتعين مراعاة مدى ملاءمة العمل لأجل المنفعة العامة مع القدرة الجسدية للحدث ومصلحته الفضلي وحاجيات تكوينه وإعادة ادماجه.

لأجل ذلك -

يلتمس من السيد قاضي الأحداث لدى هذه المحكمة ما يلي:

في الشكل: قبول الملتمس لنظاميته.

في الموضوع: إدانة الحدث. من أجل المنسوب إليه، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة، مع استبدالها بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة مع مراعاة قدرته الجسدية ومصلحته الفضلى وحاجيات تكوينه وإعادة ادماجه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالملتمس الذي تتقدم به النيابة العامة قبل صدور الحكم.

(1) توضيح العناصر التكوينية للتهمة أو التهم التي أحيل من أجلها الحدث على السيد قاضي الأحداث، وكذا ثبوت ارتكابه لها.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لإلتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة في حق الحدث

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى الحكم بعقوبة بديلة في حق حدث مرفوع إلى السيد قاضي الأحداث) (1)

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، وكذا الفصول 351 352 353 و 4-35 من مجموعة

القانون الجنائي، والمادة 482 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على إحالة النيابة العامة للحدث ..... على السيد قاضي الأحداث لدى هذه المحكمة من أجل

وحيث إن الأفعال المنسوبة للمعني بالأمر لا تتجاوز العقوبة المخصصة لها خمس سنوات حبسا نافذا وبالتالي فان العقوبة المحكوم بها لن تتجاوز ذلك كشرط نص عليه المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث نص المشرع في الفصل 1-35 من مجموعة القانون الجنائي على أنه لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود وأن الثابت من خلال البطاقة رقم 2 للسجل العدلي الخاص بالمتهم، أنه لم تسبق إدانته بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وبالتالي فان المعني بالأمر ليس في حالة عود لارتكاب الجريمة وفق ما فسرته مقتضيات الفصول من 154 الى 160 من القانون الجنائي.

وحيث إن الجريمة موضوع القضية، لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة من تطبيق قانون العقوبات البديلة كشرط وضعه المشرع في الفصل 3-35 من مجموعة القانون الجنائي.

وحيث يتضح من خلال مناقشة القضية، قيام أدلة كافية على إتيان الحدث للأفعال المنسوبة إليه، علاوة على خطورة الأفعال المرتكبة من لدنه، الأمر الذي يتعين معه إدانته من أجلها (2) ، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة. وحيث إن وقائع القضية، وكذا المصلحة الفضلى للحدث (3).. الأمر الذي يتعين معه استبدال العقوبة الحبسية النافذة المحكوم بها على الحدث بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة.

لأجل ذلك .

يلتمس من السيد قاضي الأحداث لدى هذه المحكمة ما يلي:

في الشكل قبول الملتمس لنظاميته.

في الموضوع: إدانة الحدث. من أجل المنسوب إليه، والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة، مع

استبدالها بواحدة أو أكثر من العقوبات البديلة (4).

مع اشعار المحكوم عليه بأن العقوبة الحبسية ستنفذ عليه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه.

وكيل الملك

---

(1) يتعلق الأمر بالمنتمس الذي تتقدم به النيابة العامة قبل صدور الحكم في حق الحدث.

(1) توضيح العناصر التكوينية للتهمة أو التهم التي أحيل من أجلها الحدث على السيد قاضي الأحداث، وكذا ثبوت ارتكابه لها.

(1) توضيح الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت عليها النيابة العامة لإلتماس استبدال العقوبة الحبسية النافذة بواحدة أو أكثر من العقوبات

البديلة، مع تحديد العقوبة أو العقوبات المراد الحكم بها على الحدث بشكل واضح.

(1) تحديد العقوبة أو العقوبات البديلة المراد الحكم بها على الحدث بشكل واضح.

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى المنازعة في مقرر وقف تنفيذ المراقبة

الالكترونية

مرفوع إلى السيد رئيس المحكمة

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمادة 14-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على الحكم الصادر بتاريخ ..... في الملف الجنحي عدد والقاضي بإدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة مدتها ..... مع استبدال العقوبة الحبسية بإحدى العقوبات البديلة، المتمثلة في إخضاع المحكوم عليه للمراقبة الإلكترونية.

وبناء على المقرر التنفيذي للسيد قاضي تطبيق العقوبة الصادر بتاريخ ..... تحت عدد ..... في الملف عدد بتنفيذ الحكم المذكور.

..... بتاريخ وبناء على تقرير ..... عدد ..... الذي يفيد وضع القيد الالكتروني بمعصم المحكوم عليه

او ساقه ..... طبقا لمقتضيات المادة 11-647 كم قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على طلب المحكوم عليه بإخضاعه لفحص طبي للتحقق من تأثير القيد الالكتروني على صحته.

وبناء على التقرير الطبي عدد . الصادر بتاريخ . عن الطبيب والذي يفيد أن.....

وبناء على المقرر الصادر عن السيد قاضي تطبيق العقوبات بتاريخ . القاضي بوقف تنفيذ عقوبة المراقبة الالكترونية وإزالة القيد الالكتروني. ..... تحت عدد .... في الملف عدد

وحيث ان هذه النيابة العامة تنازع في المقرر المذكور لعدم تبرير أسبابه وعدم استناده على مبررات قوية لاسيما وأن التقرير الطبي لم يحسم في تأثير القيد الالكتروني على صحة المحكوم عليه فضلا على أنه لم يقرر كون حالة المحكوم عليه تستدعي تدخلا طبيا استعجالي وفق ما نصت عليه المادة 14-647 من قانون المسطرة الجنائية مما يكون معه القرار غير مؤسس.

يلتمس من المحكمة الموقرة

لأجل ذلك

من حيث الشكل حيث بلغ المقرر الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الى هذه النيابة العامة بتاريخ .... ونازعت بخصوصه هذه الأخيرة بتاريخ ..... أي داخل خمسة أيام من تبليغها وفق ما نصت عليه المادة 9-647 من قانون المسطرة الجنائية، مما يكون معه الملتمس قدم وفق الإجراءات الشكلية المطلوبة.

من حيث الموضوع: الغاء المقرر الصادر عن السيد قاضي تطبيق العقوبات عدد ..... بتاريخ ... القاضي بوقف تنفيذ عقوبة المراقبة الالكترونية وإزالة القيد الالكتروني والحكم باستمرارية تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها.

بتاريخ ...

وكيل الملك

ملتمس النيابة العامة الرامي إلى المنازعة في مقرر قاضي تطبيق العقوبات برفض استبدال العقوبة العبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة

مرفوع إلى السيد رئيس المحكمة

إن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بـ .

بناء على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمادة 14-647 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على الحكم الصادر بتاريخ .

والقاضي بإدانة المتهم .

في الملف الجنحي عدد

..... والحكم عليه بعقوبة حبسية نافذة مدتها..... مع استبدال العقوبة الحبسية بإحدى العقوبات البديلة، المتمثلة في العمل لأجل المنفعة العامة.

وبناء على المقرر التنفيذي للسيد قاضي تطبيق العقوبة الصادر بتاريخ . تحت عدد بتنفيذ الحكم المذكور..... عدد في الملف

..... عدد..... بتاريخ وبناء على تقرير مؤسسة

الذي يفيد

المقتضيات المادة 8-647 كم قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على طلب المحكوم عليه بوقف تنفيذ العقوبة نظرا لظروفه الاجتماعية أو الأسرية أو.....

وبناء على المقرر الصادر عن السيد قاضي تطبيق العقوبات بتاريخ . تحت عدد ..... في الملف عدد

القاضي بوقف تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

وحيث ان هذه النيابة العامة تنازع في المقرر المذكور لعدم تبرير أسبابه وعدم استناده على مبررات قوية ولا جدية فضلا على أن ..... لاسيما وأن المشرع اشترط قيام السبب الجدي الموجب لوقف العقوبة وفق ما نصت عليه المادة 9-647 من قانون المسطرة الجنائية مما يكون معه القرار غير مؤسس

لأجل ذلك .

يلتمس من المحكمة الموقرة

من حيث الشكل حيث بلغ المقرر الصادر برفض استبدال العقوبة الحبسية او ما تبقى منها الى عقوبة بديلة الى هذه النيابة العامة بتاريخ ..... ونازعت بخصوصه هذه الأخيرة بتاريخ ..... أي في اليوم الموالي لتبليغها وفق ما نصت عليه المادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية، مما يكون معه الملتمس قدم وفق

الإجراءات الشكلية المطلوبة.

من حيث الموضوع: الغاء المقرر الصادر عن السيد قاضي تطبيق العقوبات عدد ..... بتاريخ القاضي برفض استبدال العقوبة الحبسية او ما تبقى منها بعقوبة بديلة وبعد التصدي اصدار مقرر باستبدال

العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بالعقوبة البديلة المتمثلة في .

بتاريخ .

وكيل الملك

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

+.ΧΙΛΕ+ ΙΣΥΟΣΘ

Τ.ΘΙΘΕΣΗ Ι.Μ. ΛΣΗ.Ο

مذكرة

إلى

السيدات والسادة رؤساء الهيئات والمستشارين المكلفين

بالبت في القضايا الزجرية بهذه المحكمة

الموضوع : حول النطق بالقرارات القضائية محررة .

المرجع : كتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية الأول تحت عدد 1023 ق ق ج .
و تاريخ 14 مارس 2026

سلام تام بوجود مولانا الإمام

فعلاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، وعلاقة بما تنص عليه المادة 15 من قانون التنظيم القضائي من وجوب النطق بالأحكام معللة ومحررة في جلسة علنية محددة التاريخ بالنسبة للأطراف مع مراعاة ما تقتضيه المساطر بشأن تحرير أحكام بعض القضايا الزجرية التي تتم المداولة أو التأمل فيها مباشرة بعد انتهاء المناقشات والتي يتعين تحريرها في وقت قصير بعد النطق بها.

واعتبارا لما لموضوع النطق بالقرارات والاحكام محررة من ارتباط بحقوق المتقاضين وتمكينهم من نسخ للقرارات المباشرة الإجراءات والمساطر المرتبطة بالتبليغ والتنفيذ.

فإنني أهيب بجميع السيدات والسادة المستشارين على ضرورة النطق بالقرارات الزجرية و هي محررة مع التعجيل بتحرير تلك التي ينطق بها مباشرة بعد انتهاء المناقشات و حجز الملفات للمداولة لأخر جلسة وذلك داخل أجل أسبوع للقضايا الجنحية التلبسية وخمسة عشرة يوما على أبعد تقدير بالنسبة لقضايا الجنايات ، كما اهيب بالسادة رؤساء الهيئات القضائية الحرص على مراجعة القرارات و توقيعها في الابان تفاديا لتسرب الأخطاء المادية مع الإشارة إلى أننا نعمل بشكل يومي على تتبع عملية تحرير القرارات القضائية وموافاة المجلس الأعلى للسلطة القضائية عند نهاية كل شهر بوضعية النطق بالقرارات الزجرية أمام كل هيئة قضائية تنفيذا لكتاب السيد الرئيس المنتدب المشار اليه أعلاه.

مع خالص تحياتي والسلام

الرئيس الأول .

الرئيس الأول

.....

.....

" اللهم إنا نسألك زيادة في الإيمان، وبركة في العمر، وصحة في الجسد، وسعة في الرزق، وتوبة قبل الموت، وشهادة عند الموت، ومغفرة بعد الموت".

قال منصور بن عمار -رحمه الله-: حججت سنة من السنين.. فخرجت في ليلة مظلمة وإذا بصارخ يصرخ في جوف الليل يقول: إلهي وعزتك وجلالك، ما أردت بمعصيتي مخالفتك، ولقد عصيتك إذ عصيتك وما أنا بمكانك جاهل، ولكن خطيئتي عرضت لي، وسولت لي نفسي، وأعانني عليها شقائي، فغرَّني سترك المرخى عليَّ، فعصيتك لجهلي، وخالفتك لشقوتي، فمن عذابك من يستنقذني؟ وبحبل من أعتصم إن قطعت حبلك عني؟ واحسرتا إن قيل للمخفين جوزوا، وللمثقلين حطوا، ويلي كلما كبر سني كثرت ذنوبي، ويلي كم أتوب وكم أعود، أما آن لي أن أستحي من علام الغيوب.

ما صحة حديث" و الذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم غيركم يذنبون. "
هذا حديث صحيح، رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ ». وهو في منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف برقم: 4666. قال أبو العباس القرطبي في توجيه معنى الحديث: وحاصل هذا الحديث: أن الله تعالى سبق في علمه أنه يخلق من يعصيه فيتوب، فيغفر له، فلو قدر ألا عاصي يظهر في الوجود لذهب الله تعالى بالطائعين إلى جنته، ولخلق من يعصيه فيغفر له، حتى يوجد ما سبق في علمه، ويظهر من مغفرته ما تضمنه اسمه الغفار، ففيه من الفوائد: رجاء مغفرته والطماعية في سعة رحمته. (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 81/7.)

.....

.....

ذكر الإمام الغزالي رحمه الله ما يستحب قراءته في أوقات الذكر فقال: «فأما القراءة فيستحب له قراءة جملة من الآيات وردت الأخبار بفضلها وهو أن يقرأ سورة الحمد وآية الكرسي وخاتمة البقرة من قوله آمن الرسول وشهد الله وقل اللهم مالك الملك الآيتين وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخرها وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق إلى آخرها وقوله سبحانه الحمد لله لم يتخذ ولداً الآية وخمس آيات من أول الحديد وثلاثاً من آخر سورة الحشر » غير أنه لم يذكر تلك الأخبار التي وردت بفضلها فأردت أن أستفسركم عنها مع جزيل الشكر والإمتنان

ورد في فضل قراءة هذه الآيات أحاديث متفرقة، منها الصحيح وغيره: - ففي فضل فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة ورد ما أخرجه مسلم عن ابن عباس قال: بينما جبريل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم، سمع نقيضا من فوقه، فرفع رأسه، فقال: "هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم، وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته". - وفي فضل آية الكرسي أخرج مسلم أيضا عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: {الله لا إله إلا هو الحي القيوم} قال: فضرب في صدري، وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر». - وفي فضل قوله تعالى «شهد الله» ورد ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب الثواب عن ابن مسعود مرفوعا: «من قرأ شهد الله - إلى قوله - الإسلام ثم قال وأنا أشهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهي لي عنده وديعة جيء به يوم القيامة فقيل له عبدي هذا عهد إلي عهدا وأنا أحق من وفى بالعهد أدخلوا عبدي الجنة»، وهو باطل كما أوعز بذلك الحافظ العراقي في تخرجه للإحياء، ونص على وضع ما ورد في معناه عن علي بن أبي طالب. - وفي فضل آخر التوبة ورد ما ذكره أبو قاسم الغافقي في فضائل القرآن: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من لزم قراءة لقد جاءكم رسول من أنفسكم ... إلى آخر السورة لم يمت هدما ولا غرقا ولا حرقا ولا ضربا بحديدة" وهو ضعيف، قاله العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار. - وفي فضل سورة الفتح: ورد ما أخرجه أبو الشيخ من حديث أبي بن كعب مرفوعا: «من قرأ سُوَرَةَ الفَتْحِ فَكَأَنَّمَا شَهِدَ فَتْحَ مَكَّةَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» قال العراقي: وهو حديث موضوع. - وفي فضل آخر الإسراء ورد ما أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في الدعاء عن معاذ بن أنس، رضي الله عنه أنه كان يقول: آية العز {الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا} سورة الإسراء، وإسناده ضعيف كما قال العراقي. - وفي فضل الآيات الخمس الأولى من سورة الحديد ورد ما ذكره أبو القاسم الغافقي في "فضائل القرآن" من قول علي رضي الله عنه: "إذا أردت أن تسأل الله حاجة، فاقرأ خمس آيات من أول سورة الحديد، إلى قوله: "عليم بذات الصدور". ومن آخر الحشر من قوله: "لوأنزلنا هذا القرآن، إلى آخر السورة ثم تقول: يا من هو كذا، افعل بي كذا، ثم يدعو بما يريد". وهذه كلها أحاديث في الترغيب والفضائل وهي مما يجوز العمل فيه بالضعيف بالشروط التي حددها العلماء، ولا تقتضي من التشدد ما تقتضيه غيرها من أحاديث العقائد والأحكام كما هو معروف.

منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف

.....

.....

قال عز و جل :

{ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (18)

إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۗ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (19) }.

سورة آل عمران

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 792/1

الصادر بتاريخ : 08/05/2014

في الملف الجنحي رقم 2680/6/1/2024

الغرفة الجنحية - جريمة هتك عرض قاصرة بالعنف نتج عنه افتضاض - توثيق عقد الزواج مجرد شكلية لإثبات هذه العلاقة - لا.

البحث في الأدلة على ضوء المقتضيات القانونية الزجرية - نعم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

حيث إن طلب النقض قدم وفق الشكليات المتطلبة قانونا وتم تعزيزه بمذكرة مستوفية لكل الشروط الضرورية، فكان بذلك موافقا لما يقتضيه القانون، مما يجعله مقبولا شكلا.

في الموضوع

نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعن بإمضائه.

في شأن الوسيلة الفريدة المستدل بها على النقض، والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، والتي بعدما أوردت تعليل القرار المطعون فيه خلصت إلى عدم مناقشته الفعل الجرمي المنسوب للمطلوب في النقض والثابت بتصريحات الضحية وباعترافه أمام السيد قاضي التحقيق وكذا تصريحاته التمهيدية والتي أكد من خلالها أنه مارس الجنس مع الضحية القاصر إلى أن افتض بكارتها، مما يكون معه قرارها مشوبا بعيب نقصان وسوء التعليل المنزلين منزل انعدامه وعرضته للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى المادة 365 في بندها رقم 8 والمادة 370 في بندها رقم 3 من القانون المذكور يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه.

حيث أيد القرار المطعون فيه أمر قاضي التحقيق بعدم متابعة المطلوب في النقض بجريمة هتك عرض قاصرة بالعنف نتج عنه افتضاض، وتبنت علله المرتكزة على ما يلي:

وحيث إن البين من وثائق الملف وتصريحات المتهم والضحية حصول خطبة وزواج وقام بالدخول بها ومعاشرتها معاشرة الأزواج دون إبرام عقد الزواج لكون الضحية كانت لا تزال قاصرة.

1
وحيث إن الثابت من وقائع النازلة أن أركان العلاقة الزوجية من إيجاب وقبول وصداق وولي متوفرة في النازلة وأنه تعذر توثيق هذا الزواج لكون الضحية كانت لازالت قاصر.

وحيث إن توثيق عقد الزواج وكتابته مجرد شكلية لإثبات هذه العلاقة.

وحيث إنه لذلك فإن ما يترتب عن هذا العلاقة من آثار تخضع لمقتضيات مدونة الأسرة وليس المقتضيات القانون الجنائي لانتفاء العنصر الجرمي

وحيث إنه تأسيسا على ذلك، فإن ما انتهى إليه قاضي التحقيق في أمره جاء معللا قانونا سليما مما ارتأت معه هذه الغرفة تأييده>>، من دون مناقشة الأدلة المعروضة عليها في إطار فصول القانون الجنائي المنظمة لها، خاصة وأنها استعرضت ما يؤكد صدق تصريحات القاصرة واعتراف المطلوب بهتك عرضها وافتضاض بكارتها لأن التأكد من الفعل الجرمي من عدمه تختص به محكمة الموضوع في حين أن سلطة قضاء التحقيق بما فيها الغرفة الجنحية يكفي أن يكون ضمن أوراق الملف ما يمكن اعتباره دليل كافي للمتابعة ليس إلا ، أما التأكد من قيام الدليل على الإدانة من عدمه ومناقشة ما دفع به المطلوب في النقض يبقى من اختصاص قضاء الموضوع، مما يكون معه القرار المذكور مشوبا بعيب نقصان التعليل الموازي لانعدامه، وعرضة للنقض والإبطال.

من أجله

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 2023/12/18 عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بسطات في القضية ذات العدد 2023/2525/644. وبإحالة القضية وطالب النقض فيه على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي مشكلة من هيئة أخرى.

وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة بوشعيب

بوطربوش رئيسا والمستشارين رشيد ثقافي مقررا وعبد الحق أبو الفراج والمحجوب براقي والحسن بن دالي، أعضاء وبمحضر المحامية العامة السيدة زكية وزين التي كانت تمثل النيابة العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة رشيدة كريمي.

2

.....

.....

قرار محكمة النقض
رقم : 3/126
الصادر بتاريخ 27 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم :
15067/ 6 / 3/ 2019

جناية هتك عرض قاصر يقل سنها عن 18 سنة بدون عنف نتج عنه إفتضاض .

غياب عقد زواج شرعي - أثره

إن المحكمة لما ألغت القرار الإبتدائي المحكوم بمقتضاه على المطلوب من أجل جناية هتك عرض قاصر يقل سنها عن 18 سنة بدون عنف نتج عنه إفتضاض والحكم من جديد ببراءته منها استندت في ذلك على أن العلاقة الرابطة بين الطرفين هي علاقة زواج بناء على إتفاق مسبق وبناء على صداق معروف وولي شرعي وطبقا للشروط المنصوص عليها في الفقه الإسلامي، دون أن تناقش أن العلاقة الزوجية تقتضي توثيق عقد زواج شرعي وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة السادسة عشر من مدونة الأسرة التي تعتبر وثيقة عقد الزواج الوسيلة المقبولة لإثبات الزواج، وأن البت في قيام الزوجية من إختصاص قضاء الأسرة وليس القضاء الجنائي، تكون قد خرقت مقتضيات قانونية آمرة ولم تعلل قرارها تعليلا كافيا وسليما، وعرضته للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الإستئناف بمراكش بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 21 - 12 - 2019 لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف المذكورة الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الإستئنافية لديها في 2645 12-12 2018 بتاريخ 2018 القاضي بإلغاء القرار القضية عدد 1174 المستأنف المحكوم بمقتضاه بإدانة المطلوب عبد الهادي (ع) من أجل جناية هتك عرض قاصر يقل سنها عن 18 سنة بدون عنف نتج عنه إفتضاض بشهر واحد حبسا موقوف التنفيذ والحكم من جديد ببراءته منها.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار عبد الناصر خرفي التقرير المكلف به في القضية. وبعد الإنصات إلى السيد إبراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون
نظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش المستوفية للشروط المتطلبة بالمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقض المتخذة من خرق القانون ونقصان التعليل الموازي لانعدامه؛ ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بالنقض قضت بإلغاء القرار المستأنف القاضي بإدانة المطلوب من أجل جناية هتك عرض قاصر يقل سنها عن 18 سنة بدون عنف نتج عنه إفتضاض بعلة أن العلاقة التي جمعت الطرفين هي علاقة زواج. والحال أن معطيات النازلة تشير إلى أن الضحية كانت قاصرا وقت تقدم المطلوب لخطبتها، وأن هذا الأخير لما إستعصى عليه إستصدار إذن بزواجها قام بالإستغناء على الإجراء المذكور باللجوء إلى الدخول بها وإقامة حفل زفاف ومعاشرتها جنسيا إلى أن إفتضت بكارتها دون توثيق عقد الزواج وفق المعمول به قانونا، خاصة وأن مقتضيات المادة 288 من قانون المسطرة الجنائية تؤكد بوضوح على أنه إذا كان ثبوت الجريمة يتوقف على دليل تسري عليه أحكام القانون المدني أو أحكام خاصة تراعي المحكمة في ذلك الأحكام المذكورة. وأن إعتبار المحكمة العلاقة بين المطلوب والضحية علاقة شرعية دون الإدلاء بعقد زواج أو ما يقوم مقامه حسب مقتضيات مدونة الأسرة، تكون قد خرقت القانون وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي إنعدامه يعرضه للنقض والإبطال.

نظرا لمقتضيات المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى المادتين المذكورتين قبله فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل موازي لانعدامه.

محكمة النقض وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت القرار الإبتدائي المحكوم بمقتضاه على المطلوب عبد الهادي (ع) من أجل جناية هتك عرض قاصر يقل سنها عن 18 سنة بدون عنف نتج عنه إفتضاض والحكم من جديد ببراءته منها استندت في ذلك على أن العلاقة الرابطة بين الطرفين هي علاقة زواج بناء على إتفاق مسبق وبناء على صداق معروف وولي شرعي وطبقا للشروط المنصوص عليها في الفقه الإسلامي دون أن تناقش أن العلاقة الزوجية تقتضي توثيق عقد زواج شرعي وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة السادسة عشر من مدونة الأسرة التي تعتبر وثيقة عقد الزواج الوسيلة المقبولة لإثبات الزواج وأن البت في قيام الزوجية من إختصاص قضاء الأسرة وليس القانون الجنائي. وبذلك فالقرار المطعون فيه لما قضى ببراءة المطلوب من المنسوب إليه أعلاه خرق مقتضيات قانونية آمرة ولم يعلل تعليلا كافيا وسليما، يعرضه للنقض والإبطال.
لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وتحميل الخزينة العامة الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض العامة الكائنة بشارع التخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة محمد بن حمو رئيسا والمستشارين عبد الناصر خرفي مقررا مصطفى نجيد ومحمد زحلول ورشيد وظيفي وبمحضر المحامي العام السيد إبراهيم الرزيوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.

.....

.....

القرار رقم 2138

الصادر بتاريخ 29 دجنبر 2021

في الملف الجنحي رقم 14108/6/2/2021

عدل - عجز كلي مؤقت - التوقف الفعلي عن ممارسة النشاط المهني - إخبار القاضي المكلف بالتوثيق.

استحقاق العدل للتعويض عن العجز الكلي المؤقت رهين بإثبات توقفه الفعلي عن ممارسة نشاطه المهني خلال مدة العجز المذكور بالإدلاء بما يفيد قيامه بإخبار القاضي المكلف بالتوثيق بالتغيب عن العمل طبقا للإجراءات المنصوص عليها عملا بالمادة 18 من الظهير الشريف رقم 1.06.56 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة اسطة الأستاذ (ج.ح) المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

المعرة جلس الأعلى للسلطة القضائية في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من انعدام التعليل وخرق المادة 3 من ظهير 2/10/1984، ذلك أن المحكمة الابتدائية استبعدت الخبرة الحسابية لعدم اعتماد الخبير على التصريح الضريبي لكن محكمة الاستئناف أمرت بخبرة حسابية جديدة واعتمدت نتائجها في تعديل الحكم الابتدائي مع أنها اعتمدت على أجرة عدد العقود والرسومات دون أن يقوم الخبير بخصم المصاريف وأجور الكتاب ومصاريف كراء المكتب مع أن الضحية يمارس نشاطا مهنيا خاضعا للتصريح الضريبي، ومن جهة أخرى أن الضحية يوقع فقط العقود التي يحررها ومن تم لا يحتاج منه إلى مجهود عقلي كما أن الأضرار البسيطة التي لحقت به لا يمكن أن تمنعه من القيام بعمله وأن الضحية عجز عن إثبات فقد كسبه مما يعرض القرار للنقض.

بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن سوء التعليل يوازي انعدامه.

لكن، حيث إن المراد بالدخل أو الكسب المهني المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من ظهير 2/10/1984 بالنسبة لأصحاب المهن الحرة هو الربح أو الدخل الصافي الخاضع للضريبة وبعد خصم المصاريف وذلك مجاراة للأجر الصافي المعتبر بالنسبة لأجرة الموظفين.

1

وحيث إن الثابت من تقرير الخبرة الحسابية ومن الوثائق المرفقة به أن المطلوب في النقض يمارس مهنة العدول بطنجة منذ 10/12/2010 وأدلى بوصولات الأداء التي تثبت تلقيه لأجره عن كل عقد أو إشهاد تلقاه بمناسبة عمله، وهذه المهنة تعتبر مهنة حرة خاضعة للضريبة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما اعتبرت الخبرة الحسابية موضوعية واستندت على نتائجها في احتساب التعويض المستحق له، والحال أنه لا مجال للأمر بخبرة حسابية لعدم توفر عناصرها ويبقى المطلوب في النقض مطالب بالإدلاء بالتصريح الضريبي عن سنة الحادثة أو ما يفيد الإعفاء منه تكون قد خرقت المقتضيات أعلاه، ومن جهة أخرى فإنه طبقا لمقتضيات المادة الثالثة من ظهير 2/10/1984 فإن استحقاق التعويض عن العجز الكلي المؤقت رهين بإثبات فقد الأجرة أو الكسب المهني ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن يمارس مهنة العدول، وأنه طبقا لمقتضيات المادة 18 من القانون المنظم للمهنة، فإنه ملزم بإخبار القاضي المكلف بالتوثيق بذلك كتابة، ويمكن للقاضي تعيين من يخلف العدل المتغيب .... وهو الأمر غير الثابت في نازلة الحال، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت له بتعويض عن العجز المذكور بعلة فقدانه للدخل، تكون قد خالفت المقتضيات أعلاه وعرضت قرارها للنقض

قضت بنقض القرار الصادر الملف عدد 66/2808/2020 عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالعرائش بخصوص استحقاق التعويض عن العجز الكلي المؤقت وكذا بشأن اعتماد الخبرة الحسابية وما ترتب عنه من تعويض عن العجز الجزئي الدائم للمطلوب (ف) (ج) وإحالة القضية على نفس المحكمة البث الحيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع المودعته الو على المطلوب في النقض بالصائر طبقا للقانون والإجبار في الأدنى.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة سميرة نقال رئيسة والمستشارين طاهر طاهوري مقررا وبديعة بوعدي ومحمد خلوفي وجمال سرحان وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بلحرار.

2

.....

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 09/01/2018

إن الغرفة المدنية القسم الرابع

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصوات القرار الآتي نصه :

بين

...

القرار عدد : 41/4

المؤرخ في : 09/01/2018

ملف مدني عدد : 6986/1/4/2015

ينوب عنهم الأستاذ النقيب محمد أقديم المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وبين :-

ينوب عنه الاستاذ سعيد بن حماني المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

عنوانه : رقم 141 شارع الحسن الثاني ابن سليمان.

المطلوبين

30-01-2018

41/18

بناء على مقال النقض المرفوع بتاريخ 24/7/2015 من طرف الطالبين المذكورين حوله بواسطة نائبهم الأستاذ محمد أقديم والرامي إلى نقض القرار رقم 2887 الصادر بتاريخ 30/3/2015 في الملف عدد 2196/1/2011 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

وبناء على المذكرة الجوابية للمطلوب أكنار امحمد المودعة بواسطة محامية الأستاذ سعيد بن حماني بتاريخ 02/3/2017 والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على مستندات الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974

وبناء على الأمر بالتغلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 20/11/2017

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة الطبية المنعقدة بتاريخ 09/01/2018 وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد المصطفى النوري لتقريره والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد نور الدين الشعبي الرامية إلى رفض الطلب.

و بعد المداولة طبقا القانون.

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه أن الطاعنين تقدموا لدى المحكمة الابتدائية بابن سليمان بمقال افتتاحي عرضوا فيه أنهم يملكون على الشياع مع الدولة المغربية الملك الخاص العقار موضوع الرسم العقاري عدد 28034 و، وأنه بمقتضى عقد عرفي سارع في 22/8/1991 باعث شريكتهم المذكورة للمطلوبين مجموعة من الأملاك من بينها حقوقها المشاعة في الرسم العقاري أعلام، وأنهم رغبة في شفعتها أودعوا الثمن والمحاريات الفائدتهما بصندوق المحكمة بعد راضهما عرضها عليهما، والتمسوا الحكم بالمصادقة على هذا العرض والقول بأنهم مارسوا حق الشفعة وأصبحوا بالتالي يملكون كل حسب حصته الحقوق المشاعة المبيعة في الرسم العقاري عدد 28034 و والقول بأن المحافظ على الأملاك العقارية ميسيل هذا الحكم بنفس الرسم العقاري ويشطب على المشترين منه، وأجاب المطلوبان بأن الطاعنين لم يثبتوا أن شركتهم كانت سابقة الشراء يماء ثم إنهم لم يأخذوا بالشفعة في مجموع الحصص، كما أن العرض العيني غير صحيح، وبعد انتهاء الأجوبة والردود، أصدرت المحكمة الابتدائية حكما تحت عيد 94 بتاريخ 20/02/1995 في الملف

156/93 قضي: بعدم قبول الدعوى، واستأنفه الطاعنون مصممين على طلبهم، وبعد الأمر بإجراء خبرة أنجزها الخبير إلياس الصديق وتبادل المذكرات أصدرت محكمة الاستئناف قرارا بتاريخ 23/4/2002 في الملف عدد 8965/96 قضى بإلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بالمصادقة على العروض العينية لحق الشفعة من طرف المستأنفين للمستأنف عليهما وأنهم اكتسبوا بالتالى ملكية الجنود الميمة من طرف الملك الخاص للدولة للمستأنف عليهما أكناو المحسن وأكناو محمد في الملك ذي الرسم العقاري عدد : 28034 ، وعلى المحافظ على الأملاك العقارية بتمارة تسجيل هذا القرار بالرسم العقاري المذكور وبانتقال ملكية الحقوق المبيعة إلى المستأنفين عوض المشترين والتشطيب عليهما من تلك الرسم العقاري ونقضته محكمة النقض بمقتضى القرار عدد 3070 الصادر بتاريخ 23/10/2003 في الملف 3680/1/4/02 بطلة "حيث صح ما عابه الطاعن على القرار، ذلك أنه من شروط الأخذ بالشفعة أن يؤدي الشفيع الثمن وتوابعه داخل الأجل القانوني، والثابت من عقد البيع المؤرخ في 22/8/1991 أن الدولة الملك الخاص باعث للمشفوع منه نصيبها في مجموعة من العقارات صفقة ويشن قدره 333165 درهما، والبين من وصل إيداع الثمن أن الشفيع لم يودع سوى 62998 درهما اعتبرته المحكمة مناسبا الثمن البيع، من غير أن تبين العناصر التي اعتمدتها في تحديد قيمة الشقص موضوع طلب الشفعة ولما لم تفعل فقد جاء قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض" وبعد الإحالة وتبادل المذكرات أصدرت محكمة الاستئناف قرارا تحت عدد 4112/1 بتاريخ 08/12/2005 في الملف 255/01 قضى بتأييد الحكم المستأنف وطلب الطاعون إعادة النظر فيه بمقال مرفوع بتاريخ 09/5/2011 عرضوا فيه أن المحكمة مصدرته من جهة حكمت بما لم يطلب منها وأكثر مما طلب إذ لم تنفيد بالنقطة القانونية التي نقض من أجلها القرار الاستئنافي الصادر في الملف 8965/96 حيث كان يتمين أن تقتصر على بيان وبصفة أكثر وضوها العناصر التي يجب اعتمادها في تحديد قيمة الشقص موضوع طلب الشفعة وأحقيتهم في طلبهم ذلك أنهم لا يملكون سوى في الرسم العقاري 28034 ر دون غيره من باقي الأملاك غير المشاعة التي شملها عقد البيع، وأن المبلغ المودع المحدد في 18700 درهم بعد هو الثمن الحقيقي للحقوق المطلوب استشفاعها باعتبار أن مساحتها هي 16 هكتارا تقريبا وأن ثمن الهكتار الواحد حدد قضائيا في مبلغ 1075 درهما بالإضافة إلى باقي المصاريف المتعلقة بالتسجيل والتمبر والتحفيظ، ومن جهة أخرى، فهناك تناقض بين أجزاء الحكم، ذلك أن القرار المطعون فيه تطرق إلى ما حابته محكمة النقض على القرار المنقوض ولم يعمل على الأخذ بعين الاعتبار البت في ذلك المقتضى أي النظر في الخطأ الذي وقع فيه هذا القرار، ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتضح جليا التناقض الحاصل وذلك عندما قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الدعوى. مع أنه جاء في حيثية أولى وحيث إن ما تمسك به الطرف المستأنف من كونه غير مالك في باقي العقارات التي تم تفويتها وبالتالي لا يحق له طلب استشفاعها، فقد أشار إلى ذلك المجلس الأعلى في قراره أعلاه وأخذه بعين الاعتبار" وهذا يؤكد عدم أحقية الطاعنين في استشفاع ما دون الحقوق المشاعة الخاصة بالرسم العقاري المبين أعلاه ، إلا أنه ورد في الحيثية التالية حيث يتضح مما ذكر بأن الثمن المودع لا يساوي ثمن الصفقة الحقيقي وبالتالي فإن إيداع الثمن الموجود بصفة كاملة بل البيع بكامله بغي أن يكون داخل الأجل القانوني وهو أجل سنة من تاريخ تقييد عقد البيع، وأنت طالما أن المطلوبين يودعوا ثمن الصفقة الحقيقي بصندوق المحكمة داخل الأجل القانونى يكونون قد خالفوا مقتضيات

42018-01-12

الفصلين 25 و 32 من ظهير 02/6/1915 ويكون الطلب الرامي إلى الشفعة غير مقبول" وهكذا من خلال استقراء هذه الحيثية يتضح أنها مخالفة تماما ومتناقضة مع الحيثية السابقة التي يفيد تعليلها أن محكمة النقض أخذت بعدم وجوب استشفاع الطاعنين العقارات الأخرى لعدم ملكيتهم لها، إلا أن القرار المطعون فيه عاد ليقول أنه من الضروري إيداع ثمن عقد البيع بكامله والمصاريف داخل الأجل، والحال أنهم لا يملكون مجمل الشيء المبيع ولا يمكنهم بالتالي استشفاع غير ما يملكون فيه على الشياع والتمسوا العدول عن القرار الاستئنافي والحكم من جديد بقبول الاستئناف وبالمصادقة على العروض العينية والتصريح باكتساب الملكية عن طريق الشفعة وترتيب كل الآثار القانونية، وأرفق المقال بصورة القرار الاستئنافي عدد 4112/1 المطلوب إعادة النظر فيه ولعقد بيع المدعى فيه والقرار محكمة النقض عدد 3070، وأجاب المطلوبان بأن القرار المطالب إعادة النظر فيه سبق البت فيه من طرف محكمة النقض برفضه بمقتضى القرار عدد 1239 الصادر بتاريخ 08/4/2009 في الملف 4451/1/4/2006، وبأنه لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف في قرار استئنافي صدر بشأنه قرار من محكمة النقض يقضي برفض الطلب، وبعد استنفاد أوجه الدفع والدفاع قضت محكمة الاستئناف بعدم قبول طلب إعادة النظر، وهو القرار المطعون فيه بالنقض بمقال تضمن سببين أجاب عنه المطلوبان والتمسا رفض الطلب.

في شأن السبب الثاني:

حيث يعيب الطاعون القرار بنقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن اعتمد في تعليله على أن القرار المطعون فيه بإعادة النظر سبق الطعن فيه بالنقض من طرف نفس الأطراف ولنفس الأسباب مع أن الأسباب المعتمدة في طلب إعادة النظر تتعلق بالتناقض بين أجزاء نفس الحكم وكذا إذا بت القاضي في ما لم يطلب منه أو حكم بأكثر مما طلب أو إذا أغفل البت في أحد الطلبات، وهي حالات منصوص عليها في الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية الذي يفتح إمكانية الطعن المذكور أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه متى توافرت شروط ذلك، مما يعني أن هذا الأخير ناقص التعليل الموازي لانعدامه، والمحكمة مصدرته كانت غير صائبة حينما أكدت بأنه لا يجوز طلب إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف في قرار استئنافي صدر بشأنه قرار عن المجلس الأعلى يقضي برفض الطلب مادام أن القرار الاستئنافي المذكور قد حاز بموجبه قوة الشيء المقضي به، وذلك لأنه لا وجود في قانون المسطرة المدنية لمقتضى ينتج عنه أن الطعن بالنقض يمنع الطعن بإعادة النظر، وأن الفصل 402 وما يليه من فصول منظمة لطلب إعادة النظر بهذا القانون ليس ضمنها ما يقضي بأن هذا الطعن لا يمكن تقديمه بعد الطعن بالنقض، كما أن الفصل 379 من ذات القانون ينص على الحالات التي يجوز فيها الطعن بإعادة النظر أمام محكمة النقض ولم يتطرق لأي مقتضى يمنع تقديم طلب إعادة النظر أمام

1/4/2018/4

محكمة الموضوع، وبالتالي فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تصب حينما خلقت قاعدة جديدة وشرعت محل المشرع، مما يوجب نقض القرار.

حيث صح ما عابه الطاعنون في الوسيلة ، ذلك أن القرارات الاستئنافية قد تكون في ذات الوقت قابلة لكل من الطعن بالنقض والطعن بإعادة النظر، ولما كان الطعن بالنقض في قرار استئنافي و صدور قرار برفضه غير مانع من الطعن فيه بإعادة النظر متى توفرت موجباته، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بعدم قبول طلب إعادة النظر الذي تقدم به الطاعنون ضد القرار الاستئنافي الصادر في الملف عدد 255/04 بعلة إنه لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف في قرار استئنافي صدر بشأنه قرار عن المجلس الأعلى (محكمة النقض) يقضي برفض الطلب، مادام أن القرار الاستئنافي موضوع الطعن قد حاز قوة الشيء المقضي به بموجب قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) أعلاه الشيء الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول طلب إعادة النظر، ولم تنظر في موضوعه، تكون قد خرقت القاعدة أعلاء، و عللت قرارها تعليلا فاسدا مما يوجب نقضه.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه، وإحالة القضية على نفس المحكمة للبث

فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون، وعلى المطلوبين المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له، إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة الطبية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلام بقاعة الجلسات المادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرافة السيد حسن منصف نيسا والمستشارين للسادة : المصطفى الدوري مقررا، وعبد الواحد جمالي الإدريسي ومصطفى نعيم عبد السلام بنزروع أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نور الدين الشطبي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ابتسام الزواعي.

.....

.....

<u>تقديـــم:</u>

تم إحداث نظام المفوضين القضائيين بالمغرب كجهاز حر يتولى مهام التبليغ و التنفيذ القضائي القانون رقم 46.21 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.25.49 بتاريخ 9 ذي الحجة 1446 (6 يونيو 2025).
المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7412 بتاريخ 15 ذو الحجة 1446 (12 يونيو 2025)، الصفحة 4322 ،

و مرسوم رقم 2.25.885 صادر في 28 من شوال 1447 (16) أبريل 2026 بتطبيق أحكام القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين

و المفوض القضائي مساعد للقضاء يمارس مهنة حرة وفق المقتضيات المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذا في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ، و طبقا للمادتين 43 و 44 من القانون رقم 46.21 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين. الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.25.49 بتاريخ 9 ذي الحجة 1446 (6 يونيو 2025) ، يختص المفوض القضائي بما يلي:

– تبليغ المقالات والعرائض وباقي الطلبات والمذكرات القضائية وكذا الاستدعاءات الصادرة عن مختلف الجهات القضائية والإدارات والمؤسسات العمومية، وفق الشروط المقررة في قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية والنصوص الخاصة؛

– تبليغ الإشعارات والإنذارات والاستدعاءات بطلب مباشر من المعني بالأمر؛

– إجراء معاينات مادية مجردة من كل رأي بناء على أمر قضائي أو بطلب مباشر من المعني بالأمر؛

– القيام بإجراءات عروض الوفاء والإيداع بأمر قضائي، أو بطلب مباشر من المعني بالأمر؛

– تبليغ وتنفيذ المقررات القضائية والسندات التنفيذية، مع مراعاة مقتضيات المادة 44 بعده والرجوع إلى القضاء عند وجود أي صعوبة؛

– إنجاز محاضر الاستجواب بناء على أمر قضائي؛

– القيام بإجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية وفق مقتضيات المادة 34 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية بمقتضى سند تنفيذي؛

– التحصيل الودي للديون الخاصة الحالة الأداء بمقتضى سند تنفيذي؛

– إنجاز محاضر البيوع بالمزاد العلني التي تجريها الإدارات والمؤسسات العمومية وفق القوانين الجاري بها العمل؛

– إنجاز محاضر البيوع بالمزاد العلني التي يشرف عليها الأشخاص الخاضعون للقانون الخاص بطلب مباشر من المعنيين بالأمر؛

– إنجاز محاضر انعقاد الجموع العامة، بناء على أمر قضائي، بطلب ممن له المصلحة؛

– القيام بإجراءات التنفيذ المتعلقة بالإفراغات والبيوع العقارية طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 44 من نفس القانون .

يمكن للمفوض القضائي الذي قضى على الأقل خمس سنوات من الممارسة الفعلية للمهنة، والذي لم يتعرض لعقوبة الإيقاف عن ممارسة المهنة ما لم يرد إليه اعتباره مباشرة إجراءات التنفيذ المتعلقة بالإفراغات والبيوع العقارية بإذن من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يوجه طلب الحصول على الإذن المذكور إلى السلطة الحكومية المذكورة تحت إشراف رئيس المحكمة الابتدائية المختص الذي يبدي رأيه في الموضوع.

تبت السلطة الحكومية المذكورة في الطلب، ويتولى رئيس المحكمة الابتدائية المختص تسليم قرارها الصادر في الموضوع للمعني بالأمر.

تعد السلطة الحكومية المكلفة بالعدل قائمة سنوية بأسماء المفوضين القضائيين المأذون لهم بمباشرة

إجراءات التنفيذ المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، وتحيل نسخة منها إلى كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، ويتم نشرها بالموقع الإلكتروني للسلطة الحكومية المذكورة وبكل الوسائل المتاحة.

يسحب الإذن المذكور وجوبا متى صدرت في حق المفوض القضائي عقوبة الإيقاف عن ممارسة المهنة المنصوص عليها في المادة 89 أدناه ويحذف من قائمة المفوضين القضائيين المأذون لهم بمباشرة إجراءات التنفيذ المتعلقة بالإفراغات والبيوع العقارية، ويتم إشعار رئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك المختصين بذلك.

يسهر رئيس المحكمة الابتدائية المختص على تبليغ قرار سحب الإذن للمفوض القضائي المعني.

يتكلف المفوض القضائي بتسليم استدعاءات التقاضي ضمن الشروط المقررة في قانون المسطرة المدنية و غيرها من القوانين الخاصة، و كذا استدعاءات الحضور المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية، يمكن له أن يقوم باستيفاء المبالغ المحكوم بها أو المستحقة بمقتضى سند تنفيذي و إن اقتضى الحال البيع بالمزاد العلني للمنقولات المادية.

يقوم المفوض القضائي بتبليغ الإنذارات بطلب من المعني بالأمر مباشرة ما لم ينص القانون على طريقة أخرى للتبليغ.

ينتدب المفوض القضائي من لدن القضاء للقيام بمعاينات مادية محضة مجردة من كل رأي، و يمكن له أيضا القيام بمعاينات من نفس النوع مباشرة بطلب ممن يعنيه الأمر.

يمكن للمفوض القضائي أن ينيب عنه تحت مسؤوليته كاتبا محلفا أو أكثر للقيام بعمليات التبليغ فقط.

و طبقا للمادة 75

يخضع المفوض القضائي، سواء كان يمارس مهامه بشكل فردي أو في إطار المشاركة المراقبة رئيس المحكمة الابتدائية الواقع بدائرة نفوذها مكتب المفوض القضائي، أو من ينوب عنه.

و طبقا للمادة 81

يمكن لوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة توقيف المفوض القضائي مؤقتا عن ممارسة مهامه لمدة لا تتجاوز شهرين بإذن من وزير العدل كلما تبين له وجود إخلالات مهنية خطيرة، مع فتحمتابعة تأديبية في حقه، وينتهي مفعول التوقيف بالبت في هذه المتابعة.

كما يمكن له أن يوقف مؤقتا عن ممارسة المهام، وفق نفس الكيفية أعلاه، كل مفوض قضائي فتحت في مواجهته متابعة زجرية من أجل أفعال تخل بشرف المهنة أو بالأخلاق والمروءة، وفي هذه الحالة يستمر التوقيف إلى حين صدور حكم بالبراءة ولو كان ابتدائيا، وفي حالة صدور قرار نهائي بإدانته بعد استئناف مهامه، يمكن توقيفه مؤقتا عن ممارسة مهامه من جديد ويستمر توقيفه إلى حين البت في المتابعة التأديبية.

يمكن للمفوض القضائي أن يلجأ إلى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية المختصة قصد المطالبة برفع حالة التوقيف المؤقت عن ممارسة المهام داخل أجل 15 يوما من تاريخ تبليغه بقرار التوقيف.

تطبق في حالة توقيف المفوض القضائي مؤقتا عن ممارسة مهامه مقتضيات المادة 22 من القانون رقم 46.21 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين .

أحكام تأديبية:

و طبقا للمادة 82 و 88 على التوالي :
يتعرض للمتابعة التأديبية كل مفوض قضائي متمرن أخل بقواعد الانضباط التي يستلزمها التمرين، أو لم يحافظ على السر المهني على إثر اطلاعه على وثائق أو مستندات أو ما يبلغ إلى علمه من معلومات أثناء فترة التمرين، أو ارتكب فعلا مخلا بشرف المهنة.
و يتعرض للعقوبة التأديبية كل مفوض قضائي خالف النصوص القانونية المنظمة للمهنة أو أخل بواجباته المهنية أو ارتكب أعمالا تمس بشرف المهنة أو الاستقامة أو التجرد أو الأخلاق الحميدة أو أعراف وتقاليد المهنة.

يتعرض المفوض القضائي كلما أخل بواجباته المهنية إلى عقوبات تأديبية وهي الإنذار- التوبيخ- السحب المؤقت لرخصة مزاولة المهنة لمدة أقصاها ستة أشهر- السحب النهائي للرخصة المذكورة.
و يحرك وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة المتابعة التأديبية ضد المفوض القضائي على إثر التحريات التي يقوم بها مباشرة أو بناء على شكاية أو بناء على تقرير من رئيس المحكمة الابتدائية الواقع بدائرة نفوذها مكتب المفوض القضائي أو رئيس المحكمة الابتدائية التي تباشر في دائرة نفوذها إجراءات المفوض القضائي أو من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل أو من المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص.
و تختص غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية التي يقع مكتب المفوض القضائي بدائرة نفوذها بالبت في المتابعة التأديبية المثارة ضد المفوض القضائي.

.....
.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7506- 19 ذو القعدة 1447 (7) ماي 2026
صفحة : 2614

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.885 صادر في 28 من شوال 1447 (16) أبريل 2026 بتطبيق أحكام القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.49 بتاريخ 20 9 ذي الحجة 1446 (6) يونيو 2025) ولا سيما المواد 4 و 7 و 17 و 19 و 115 1139 106 105 و 21 و 33 و 37 و 39 و 55 و 58 و 68 و104 و : و 129 و 135 و 151 و 162 منه

وبعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026 .

رسم ما يلي :

الباب الأول

مباراة ولوج مهنة المفوضين القضائيين وامتحان نهاية التمرين والتكوين المستمر

الفرع الأول

نظام وكيفيات إجراء مباراة ولوج مهنة المفوضين القضائيين

المادة الأولى

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل تاريخ ومكان اجتياز مباراة ولوج مهنة المفوضين القضائيين وعدد المكاتب المتبارى عليها

بدائرة كل محكمة ابتدائية.

تتولى الإشراف على المباراة المذكورة لجنة تتألف من :

- مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية، بصفته رئيسا :

ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية :

ممثل عن رئاسة النيابة العامة :

- مدير المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية :

رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين أو من يمثله.

الجريدة الرسمية عدد 7506- 19 ذو القعدة 1447
(7) ماي 2026

المادة 2

تشتمل المباراة على اختبار كتابي واختبار شفوي

يشتمل الاختبار الكتابي على سؤال أو عدة أسئلة حول مواضيع ذات صلة بمهام المفوض القضائي مدته ساعتان، بمعامل 2.

يشتمل الاختبار الشفوي على :

- أسئلة تتعلق بقانون المسطرة المدنية، بمعامل 1 :

- أسئلة تتعلق بالقانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين، بمعامل 1.

المادة 3

يرتب المترشحون الناجحون في المباراة حسب الاستحقاق.

إذا تساوى المترشحون في النقط المحصل عليها، يتم اللجوء إلى القرعة.

المادة 4

يعلن عن لائحة المترشحين الناجحين بصفة نهائية في المباراة وكذا عن أسماء المترشحين المسجلين في لائحة الانتظار على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل.

الفرع الثاني

التمرين وكيفيات إجراء امتحان نهايته

المادة 5

تطبيقا لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر يقضي المفوض القضائي المتمرن فترة تمرين تشمل تكوينا أساسيا بالمعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية مدته ستة (6) أشهر، وتدريبا بمكتب مفوض قضائي تحت إشراف المعهد المذكور مدته سنة (6) أشهر.

يتلقى المفوض القضائي المتمرن خلال مدة التكوين الأساسي بالمعهد المذكور دروسا نظرية وتطبيقية ترمي إلى تأهيله لمزاولة مهام المفوض القضائي تهم على الخصوص تنظيم مهنة المفوضين القضائيين والقواعد المسطرية المتعلقة بالتبليغ وبإجراءات تنفيذ المقررات القضائية والعقود والسندات التي لها قوة تنفيذية، وكذا مختلف الإجراءات القضائية الأخرى.

خلال تدريبه، يجب على المفوض القضائي المتمرن أن ينجز تقريرا كل شهر عما قام به، يبعث به إلى المعهد بعد التأشير عليه من قبل المفوض القضائي المشرف على التدريب.

المادة 6

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل تاريخ ومكان اجتياز امتحان نهاية التمرين.

تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه الإشراف على امتحان نهاية التمرين.

المادة 7

يشتمل امتحان نهاية التمرين على اختبار كتابي واختبار شفوي

يشتمل الاختبار الكتابي على :

موضوع في قانون المسطرة المدنية مدته ساعتان، بمعامل 2 ؛

- إنجاز ثلاثة مشاريع محررات تتعلق بالإجراءات أمام المحاكم وبممارسة وسيلة من وسائل التنفيذ مدته ساعتان، بمعامل 2.

يشتمل الاختبار الشفوي على :

- أسئلة تتعلق بمهام المفوض القضائي وإجراءاته، بمعامل 1 :

- أسئلة تتعلق بمدونة تحصيل الديون العمومية، بمعامل 1.

المادة 8

يتم تقييم كل مادة بدرجات تتراوح بين 0 و 20 نقطة.

لا يعتبر ناجحا في امتحان نهاية التمرين من حصل على أقل من 60 نقطة.

المادة 9

يرتب المترشحون الناجحون في امتحان نهاية التمرين حسب الاستحقاق، ويعلن عن قائمة بأسمائهم بمقر المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية.

الفرع الثالث

كيفيات تنظيم التكوين المستمر

المادة 10

تطبيقا لمقتضيات المادة 33 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر

يخضع المفوض القضائي لتكوين مستمر في إطار دورات تشتمل على الخصوص على ندوات ولقاءات وحلقات وورشات للتكوين، حضوريا أو عن بعد، كما يمكن أن تشمل زيارات ميدانية مرتبطة بموضوع التكوين.

المادة 11

يخضع المفوض القضائي كل سنة، لدورة على الأقل من دورات التكوين المستمر.

المادة 12

يعد المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية في متم شهر ديسمبر من كل سنة برنامجا سنويا للتكوين المستمر لفائدة المفوضين القضائيين بتنسيق مع مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية بوزارة العدل والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

يعلن المعهد المذكور عن البرنامج السنوي للتكوين المستمر ويوجه نسخة منه إلى رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين قصد تعميمه على المفوضين القضائيين.

يتضمن البرنامج السنوي للتكوين المستمر على الخصوص، ما يلي :

مشتملات دورات التكوين :

عدد المفوضين القضائيين المعنيين بالتكوين :

- طبيعة التكوين حضوري - عن بعد / مركزي - جهوي) :

تاريخ ومكان إجراء التكوين.

المادة 13

يتولى المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية حصر قائمة بأسماء المفوضين القضائيين المعنيين بالتكوين المستمر، ويوجه لهم استدعاءات للحضور بكل الوسائل المتاحة، خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد للتكوين المستمر.

الباب الثاني

الأتعاب والتعويضات

المادة 14

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل تعريفة الأتعاب عن الأعمال التي يقوم بها المفوضون القضائيون في الميادين المدنية والتجارية والإدارية.

يحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية مقدار التعويض الذي يتقاضاه المفوضون القضائيون عن مزاولة مهامهم في الميدان الجنائي.

المادة 15

يحدد نموذج وصل أداء أتعاب المفوض القضائي من كناش ذي أرومات وكذا كيفيات الأداء الإلكتروني بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

الباب الثالث

معايير انتقال المفوض القضائي وتحديد واجب الانخراط والاشتراك والانتقال والتأمين عن المسؤولية المدنية

المادة 16

تحدد معايير انتقال المفوض القضائي الذي يمارس مهامه بصفة فعلية من دائرة محكمة ابتدائية إلى دائرة محكمة ابتدائية أخرى فيما يلي :

التوفر على أقدمية ثلاث (3) سنوات على الأقل من العمل

المتواصل في دائرة المحكمة الابتدائية المراد الانتقال منها :

عدم وجود خصاص بدائرة المحكمة الابتدائية المراد الانتقال منها :

وجود مكتب شاغر بدائرة المحكمة الابتدائية المراد الانتقال إليها.

المادة 17

إذا فاقت طلبات الانتقال عدد المكاتب الشاغرة المطلوبة، يراعى في

الترجيح بينها ما يلي :

الأقدمية في ممارسة المهنة (نقطة عن كل سنة) :

الأقدمية في ممارسة المهنة بدائرة المحكمة الابتدائية المراد

الانتقال منها نقطتان عن كل سنة) :

تاريخ إيداع طلب الانتقال ربع نقطة عن كل شهر.

المادة 18

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، بناء على اقتراحالهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين مبالغ واجبات الانخراط والاشتراك السنوي والانتقال من دائرة مجلس جهوي إلى دائرة مجلس

جهوي آخر.

المادة 19

تطبيقا لمقتضيات المادة 39 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر، يحدد الحد الأدنى للتأمين عن المسؤولية المدنية للمفوض القضائي عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء المهنية المنسوبة إليه ولأجرائه في مليون (1.000.000.00) درهم.

الباب الرابع

نماذج السجلات

المادة 20

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، نماذج السجلات

التالية :

السجل الخاص بالبيانات المتعلقة بالمفوضين القضائيين وبالكتاب المحلفين الممسوك من قبل رئيس كتابة الضبط

بالمحكمة الابتدائية :

السجل الخاص بالإجراءات اليومية والسجل الخاص بالعمليات الحسابية الممسوكان من قبل المفوض القضائي :

سجل عقود المشاركة بين المفوضين القضائيين الممسوك من قبل رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية.

الباب الخامس

المشاركة بين المفوضين القضائيين

المادة 21

يبرم عقد المشاركة بين المفوضين القضائيين وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

الباب السادس

البذلة والبطاقة المهنية واللوحة التعريفية

المادة 22

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، شكل ومواصفات البذلة المهنية المخصصة للمفوض القضائي، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

تستعمل البذلة المهنية من قبل المفوض القضائي حصرا في الحالات التالية :

- جلسة أداء اليمين أمام المحكمة :

خلال دورات التكوين الأساسي والتكوين المستمر :

- عند مباشرة عمليات البيع بالمزاد العلني :

عند المثول أمام الجهة القضائية المختصة بالبت في المتابعة التأديبية المثارة ضد المفوض القضائي :

عند حضور الجموع العامة بناء على أمر قضائي :

خلال عملية الاقتراع المتعلقة بالانتخابات المهنية.

المادة 23

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل نموذج البطاقة المهنية المخصصة للمفوض القضائي وللكاتب المحلف، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

المادة 24

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، شكل اللوحة التي يتعين على المفوض القضائي أن يعلقها خارج البناية التي يوجد بها مكتبه أو داخلها وكذا البيانات التي تتضمنها، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

الباب السابع

نموذج التصريح بالترشيح لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين وكيفيات التصويت وفرز الأصوات ونموذج محاضر انتخاب رئيس الهيئة الوطنية

الفرع الأول

نموذج التصريح بالترشيح لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين والوثائق التي يتعين إرفاقها به

المادة 25

تطبيقا لمقتضيات المادة 129 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر، يودع المفوض القضائي المترشح لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين تصريحه بالترشيح وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يرفق المترشح تصريحه بالترشيح بالوثائق التالية :

- شهادة مسلمة من رئيس المجلس الجهوي الذي ينتمي إليه تثبت توفره على صفة ناخب، وكونه رئيسا لمجلس جهوي سابق أو قائم أو عضوا في مكتبه، وفي حالة ترشح رئيس المجلس الجهوي المذكور فتسلم له الشهادة من قبل الكاتب العام للمجلس :

شهادة مسلمة من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل تثبت ممارسته المهنة بصفة فعلية لمدة لا تقل عن خمس عشرة (15) سنة :
شهادة مسلمة من رئيس كتابة ضبط المحكمة الابتدائية تثبت عدم صدور عقوبة تأديبية في حقه باستثناء عقوبة الإنذار

وما يثبت رد الاعتبار إليه عند الاقتضاء :

البطاقة رقم 3 من السجل العدلي.

الفرع الثاني

كيفيات التصويت وفرز الأصوات

ونموذج محاضر انتخاب رئيس الهيئة الوطنية

للمفوضين القضائيين

المادة 26

يضع المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين رهن إشارة اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية ما يلي :

لائحة بأسماء الناخبين :

- لائحة بأسماء المترشحين والمترشحات لمنصب رئيس الهيئة الوطنية :

- أوراق التصويت تحمل خاتم الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين وتتضمن أسماء المترشحين لمنصب رئيس الهيئة الوطنية :

صناديق اقتراع شفافة.

المادة 27

تقوم اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية بافتتاح الاقتراع في الساعة المحددة في المقرر الصادر عن المكتب التنفيذي للهيئة. وإذا تعذر ذلك لسبب قاهر وجب الإشارة إلى ذلك في محضر العمليات الانتخابية.

يفتح رئيس اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية صندوق الاقتراع في الساعة المحددة للشروع في الاقتراع، ثم يقوم بإغلاقه بقفلين أو مغلاقين متباينين، يحتفظ بمفتاح أحدهما ويسلم الآخر إلى المقرر.

المادة 28

تتم عملية التصويت كما يلي :

يقدم الناخب عند دخوله قاعة التصويت ما يثبت هويته :

تتحقق اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية من وجود اسمه في لائحة الناخبين :

يأخذ كل ناخب ورقة تصويت واحدة :
يدخل الناخب إلى المعزل، ويصوت بوضع علامة أمام اسم المترشح الذي يختاره :

يقوم الناخب بطي ورقة التصويت قبل الخروج من المعزل ويودعها بنفسه في صندوق الاقتراع ثم يوقع مقابل اسمه في لائحة الناخبين.

المادة 29

تنتهي عملية التصويت في الوقت المحدد في المقرر الصادر عن المكتب التنفيذي للهيئة، ويعلن عن ذلك في مكان الاقتراع، ولا يقبل بعد ذلك أي تصويت.

المادة 30

تغلق أبواب مكتب التصويت مباشرة بعد انتهاء عملية التصويت ولا يمكن دخول أو خروج أي شخص إلا بعد الانتهاء من عملية الفرز وتحرير محاضر بذلك.

المادة 31

يقوم رئيس اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية فور انتهاء عملية التصويت، بفتح صندوق الاقتراع أمام أنظار ممثلي المترشحين الحاضرين، وإحصاء أوراق التصويت الموجودة بالصندوق للتأكد من مطابقتها لعدد المصوتين، ثم تقوم اللجنة بفرزها حسب التصنيف التالي :

الأوراق المعتبرة صحيحة :

- الأوراق الملغاة :

- الأوراق المتنازع بشأنها.

المادة 32

تقوم اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية بإحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح.

المادة 33

تطبيقا لمقتضيات المادة 136 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر، تحرر اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية في ثلاثة نظائر محضرا بالعمليات الانتخابية وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

الباب الثامن

نموذج التصريح بالترشيح لمنصب رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين وعضوية مكتبه وكيفيات التصويت وفرز الأصوات ونموذج محاضر الانتخاب

الفرع الأول

نموذج التصريح بالترشيح لمنصب رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين وعضوية مكتبه والوثائق التي يتعين إرفاقها به

المادة 34

تطبيقا لمقتضيات المادة 151 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر، يودع المفوض القضائي المترشح لمنصب رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين أو لعضوية مكتبه تصريحه بالترشيح وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يرفق المترشح تصريحه بالترشيح بالوثائق التالية :

- شهادة مسلمة من رئيس المجلس الجهوي الذي ينتمي إليه تثبت توفره على صفة ناخب :

شهادة مسلمة من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل تثبت ممارسته المهنة بصفة فعلية لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات بالنسبة للمترشح لمنصب رئيس المجلس الجهوي، ولمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات بالنسبة للمترشح لعضوية مكتب المجلس الجهوي :

شهادة مسلمة من رئيس كتابة ضبط المحكمة الابتدائية تثبت عدم صدور عقوبة تأديبية في حقه باستثناء عقوبة الإنذار أو التوبيخ، وما يثبت رد الاعتبار إليه عند الاقتضاء :

البطاقة رقم 3 من السجل العدلي.

الفرع الثاني

كيفيات التصويت وفرز الأصوات ونموذج محاضر انتخاب رئيس وأعضاء مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين

المادة 35

يضع مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين رهن إشارة اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية ما يلي :

لائحة بأسماء الناخبين :

- لائحة بأسماء المترشحين والمترشحات لمنصب رئيس المجلس الجهوي ولائحة بأسماء المترشحين والمترشحات لعضوية مكتب
المجلس الجهوي :

أوراق التصويت تحمل خاتم المجلس الجهوي وتتضمن أسماء المترشحين لمنصب رئيس المجلس الجهوي، وأخرى تتضمن أسماء

المترشحين لعضوية مكتب المجلس :

- صناديق اقتراع شفافة.

المادة 36

تقوم اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية بافتتاح الاقتراع في الساعة المحددة في المقرر الصادر عن مكتب المجلس الجهوي. وإذا تعذر ذلك لسبب قاهر وجب الإشارة إلى ذلك في محضر العمليات الانتخابية.

يفتح رئيس اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية صندوق الاقتراع الخاص بانتخاب رئيس المجلس الجهوي والصندوق الخاص بانتخاب أعضاء مكتبه، ثم يقوم بإغلاق كل واحد منهما بقفلين أو مغلاقين متباينين، يحتفظ بمفتاح كل واحد منهما ويسلم الآخر إلى المقرر.

المادة 37

تتم عملية التصويت كما يلي :

- يقدم الناخب عند دخوله قاعة التصويت ما يثبت هويته :

تتحقق اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية من وجود اسمه في لائحة الناخبين :

- يأخذ كل ناخب ورقة تصويت خاصة بانتخاب رئيس المجلس الجهوي، وأخرى خاصة بانتخاب أعضاء مكتب المجلس الجهوي :

- يدخل الناخب إلى المعزل، ويصوت بوضع علامة أمام اسم المترشحالذي يختاره لمنصب رئيس المجلس الجهوي وعلامة أمام اسم المترشح الذي يختاره لعضوية مكتب المجلس الجهوي :

يقوم الناخب بطي ورقتي الاقتراع قبل الخروج من المعزل ويودع بنفسه كل واحدة في صندوق الاقتراع الخاص بها ثم يوقع مقابل

اسمه في لائحة الناخبين.

المادة 38

تنتهي عملية التصويت في الوقت المحدد في مقرر مكتب المجلس الجهوي، ويعلن عن ذلك في مكان الاقتراع، ولا يقبل بعد ذلك أي تصويت.
صفحة : 2619

المادة 39

تغلق أبواب مكتب التصويت مباشرة بعد انتهاء عملية الاقتراع ولا يمكن دخول أو خروج أي شخص إلا بعد الانتهاء من عملية الفرز وتحرير محاضر بذلك.

المادة 40

يقوم رئيس اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية، فور انتهاء عملية التصويت، أولا بفتح صندوق الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء مكتب المجلس الجهوي أمام أنظار ممثلي المترشحين الحاضرين وإحصاء أوراق التصويت الموجودة بالصندوق للتأكد من مطابقتها لعدد المصوتين، ثم تقوم اللجنة بفرزها حسب التصنيف التالي :

الأوراق المعتبرة صحيحة :

- الأوراق الملغاة :

- الأوراق المتنازع بشأنها.

كما تقوم اللجنة بإحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح لعضوية مكتب المجلس الجهوي.

المادة 41

يتم فتح صندوق الاقتراع الخاص بانتخاب رئيس المجلس الجهوي وإحصاء وفرز أوراق التصويت وكذا عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح وفق مقتضيات المادة 40 أعلاه.

المادة 42

طبقا لأحكام المادة 163 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر تحرر اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية المحاضر المتعلقة بانتخاب كل من رئيس المجلس الجهوي وأعضاء مكتبه في ثلاثة نظائر وفق نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

الباب التاسع

مقتضيات ختامية

المادة 43

يقصد ب «الإدارة» في مدلول المادة 113 من القانون رقم 46.21 السالف الذكر السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 44

ينسخ ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية المرسوم رقم 2.08.372 الصادر في 28 من شوال 1429 (28) أكتوبر (2008) بتطبيق أحكام القانون رقم 81.03 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين.

المادة 45

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 28 من شوال 1447 (16) أبريل (2026) .

وقعه بالعطف

وزير العدل

الإمضاء : عزيز أخنوش.

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

الإمضاء : فوزي لقجع.

.....

القانون رقم 46.21 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين.

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.25.49 بتاريخ 9 ذي الحجة 1446 (6 يونيو 2025).

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7412 بتاريخ 15 ذو الحجة 1446 (12 يونيو 2025)، الصفحة 4322.

الباب الأول: مقتضيات عامة

الباب الثاني: الولوج إلى المهنة وحالات التنافي

الفرع الأول: شروط الولوج إلى المهنة

الفرع الثاني: حالات التنافي

الباب الثالث: مزاولة المهنة

الباب الرابع: حقوق المفوض القضائي وواجباته

الفرع الأول: الحقوق

الفرع الثاني: الواجبات

الباب الخامس: مهام المفوض القضائي وإجراءاته

الفرع الأول: مهام المفوض القضائي

الفرع الثاني: إجراءات المفوض القضائي

الباب السادس: المشاركة

الباب السابع: الكتاب المحلفون

الباب الثامن: المراقبة والبحث والتفتيش والتأديب

الفرع الأول: المراقبة

الفرع الثاني: البحث والتفتيش

الفرع الثالث: التأديب

الباب التاسع: حماية المهنة

الباب العاشر: الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين

الفرع الأول: الجمعية العامة للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين

الفرع الثاني: رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين

الفرع الثالث: المكتب التنفيذي

الفرع الرابع: المجالس الجهوية للمفوضين القضائيين

الفرع الخامس: مسك الحسابات

الباب الحادي عشر: مقتضيات ختامية وانتقالية

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادة 1

المفوض القضائي مساعد للقضاء يمارس مهنة حرة وفق المقتضيات المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذا في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 2

يتقيد المفوض القضائي في سلوكه المهني بمبادئ الأمانة والنزاهة والتجرد والشرف والوقار، وما تقتضيه الأخلاق الحميدة وأعراف المهنة، كما يلتزم بالمحافظة على السر المهني وعلى شرف المهنة.

الباب الثاني: الولوج إلى المهنة وحالات التنافي

الفرع الأول: شروط الولوج إلى المهنة

المادة 3

يشترط في المترشح لولوج مهنة المفوض القضائي:

– أن يكون من جنسية مغربية؛

– أن يبلغ من العمر إحدى وعشرين (21) سنة كاملة، وألا يتجاوز خمسا وأربعين (45) سنة في تاريخ إجراء المباراة، مع مراعاة مقتضيات المادتين 5 و 6 أدناه؛

– أن يكون حاصلا على شهادة الإجازة في العلوم القانونية أو في الشريعة، أو ما يعادلها؛

– أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية وذا مروءة وسلوك حسن؛

– أن يكون متوفرا على شروط القدرة الصحية اللازمة الممارسة المهنة؛

– ألا يكون محكوما عليه من أجل جناية أو جنحة، باستثناء الجرائم غير العمدية، إلا إذا رد إليه اعتباره؛

– ألا يكون محكوما عليه من أجل جريمة من جرائم الأموال أو التزوير، ولورد إليه اعتباره؛

– ألا يكون محكوما عليه بإحدى العقوبات الزجرية المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم السابع من الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، ولورد إليه اعتباره؛

– ألا يكون قد صدر في حقه حكم يقضي بسقوط أهليته التجارية؛

– ألا يكون قد صدر في حقه حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به بعدم الأهلية لمزاولة مهنة بسبب اقترافه لفعل مخل بالشرف أو الأمانة؛

– ألا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي نهائي بالتشطيب أو العزل أو الإعفاء أو سحب الترخيص أو الإحالة إلى التقاعد بسبب يتعلق بشرف المهنة؛

– ألا يكون في وضعية إخلال بالتزام مهني صحيح يربطه بأي إدارة أو مؤسسة عمومية؛

– أن يجتاز بنجاح مباراة الولوج إلى مؤسسة التكوين، ويقضي فترة تمرين وينجح في امتحان نهاية التمرين مع مراعاة مقتضيات المادتين 5 و 6 أدناه.

المادة 4

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل تنظيم مباراة ولوج مهنة المفوض القضائي.

يحدد نظام وكيفية إجراء المباراة بنص تنظيمي.

المادة 5

يعفى من مباراة الولوج والتمرين وامتحان نهاية التمرين المفوضون القضائيون الذين توقفوا عن ممارسة المهنة طبقا لمقتضيات المادة 25 أدناه

المادة 6

يعفى من مباراة ولوج مهنة المفوض القضائي مع وجوب قضاء فترة التمرين واجتياز امتحان نهاية التمرين:

– موظفو هيئة كتابة الضبط المنتمون إلى درجة مرتبة في سلم الأجور رقم 10 على الأقل الحاصلون على شهادة الإجازة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، والذين زاولوا مهام كتابة الضبط لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات، في حدود خمسة وعشرين في المائة (25%) من المناصب المتبارى عليها بعد استقالتهم من المهنة أو إحالتهم إلى التقاعد ما لم يكن ذلك بسبب تأديبي؛

– الكتاب المحلفون الذين يتوفرون على أقدمية عشر سنوات من الممارسة الفعلية الحاصلون على شهادة الإجازة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه في حدود خمسة وعشرين في المائة (25%) من المناصب المتباري عليها.

يراعى عند البت في طلبات شغل المناصب المتبارى عليها المعايير التالية:

بالنسبة لموظفي هيئة كتابة الضبط:

– الإطار المهني؛

– الأقدمية في المهنة؛

– الشهادات العلمية المحصل عليها.

وعند التساوي في المعايير المذكورة يلجأ إلى القرعة.

بالنسبة للكتاب المحلفين:

– الأقدمية في ممارسة مهام كاتب محلف؛

– الأكبر سنا.

وعند التساوي في المعيارين المذكورين يلجأ إلى القرعة.

المادة 7

يعين المترشح الناجح في المباراة المشار إليها في المادة 4 أعلاه، والمترشحالذي تتوفر فيه شروط ولوج المهنة طبقا للمادة 6 أعلاه، مفوضا قضائيا متمرنا بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ويقضي بهذه الصفة.

فترة تمرين تشمل تكوينا أساسيا لمدة ستة أشهر بمؤسسة التكوين وتدريبا مدته ستة أشهر بمكتب مفوض قضائي تقترحه الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين يجتاز على إثرها امتحان نهاية التمرين طبق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي. ويمكن في حالة عدم اجتياز هذا الامتحان بنجاح تمديد فترة التمرين بمكتب مفوض قضائي لمدة لا تتجاوز ستة أشهر بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل يجتاز عند قضائها امتحان نهاية التكوين.

الفرع الثاني: حالات التنافي

المادة 8

تتنافى مهنة المفوض القضائي مع:

– جميع الوظائف الإدارية والقضائية؛

– مهن المحامي والموثق والعدل والترجمان المقبول لدى المحاكم؛

– مهام الخبرة القضائية؛

– كل نشاط تجاري، سواء زاوله المفوض القضائي مباشرة أو بصفة غير مباشرة، غير أنه يمكن له التوقيع على الأوراق التجارية الأغراض مدنية؛

– مهام الإدارة والتسيير في شركة تجارية أو اكتساب صفة شريك متضامن في شركات التضامن أو شركة التوصية البسيطة أو شركة التوصية بالأسهم. أو صفة شريك وحيد في شركة ذات مسؤولية محدودة؛

– كل عمل خاص يؤدى عنه أجر، باستثناء المهام الدينية والأنشطة العلمية والأدبية والفنية والرياضية المأذون له بها من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يتعرض للعقوبات التأديبية كل مفوض قضائي يوجد في حالة تناف.

المادة 9

يحتفظ المفوض القضائي الذي أسندت إليه مهمة عمومية بأجر أو بدون أجر بصفته وأقدميته، دون أن يكون له الحق في مزاولة المهنة طيلة مدة توليه تلك المهمة.

غير أنه لا يحتفظ بهذه الصفة في حالة ولوجه وظيفة لدى إدارات الدولة أو الجماعات الترابية. أو تعيينه مستخدما لدى هيئة أو مؤسسة عمومية.

الباب الثالث: مزاولة المهنة

المادة 10

يمارس المفوض القضائي مهنته بشكل فردي أو مع غيره من المفوضين القضائيين في إطار المشاركة، وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 11

يحدد بدوائر نفوذ المحاكم الابتدائية عدد المفوضين القضائيين للقيام بالمهام المنوطة بهم طبقا لهذا القانون، بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل بعد استطلاع رأي كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

يتقيد المفوض القضائي في ممارسة مهامه بحدود دائرة نفوذ محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها مقر مكتبه تحت طائلة بطلان الإجراءات المنجزة، وتحريك المتابعة التأديبية.

المادة 12

تعين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بقرار المفوض القضائي المتمرن الناجح في امتحان نهاية التمرين مفوضا قضائيا، كما تحدد مقر تعيينه، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

لا يجوز تعيين موظفي كتابة الضبط بدوائر المحاكم الابتدائية التي مارسوا بها مهامهم قبل مضي خمس (5) سنوات من تاريخ انقطاعهم عن العمل بها.

المادة 13

إذا لم يشرع المفوض القضائي في ممارسة مهامه داخل أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ تبليغه بقرار التعيين، ولم يدل بعذر مقبول داخل أجل 15 يوما بعد انصرام الستة أشهر المذكورة، شطب عليه من المهنة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 14

لا يمكن للمفوض القضائي الشروع في ممارسة مهامه إلا بعد التسجيل في جدول المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص.

يتم التسجيل في الجدول المذكور بعد استيفاء الشروط التالية:

– أداء اليمين المنصوص عليها في المادة 15 بعده؛

– فتح مكتب في دائرة نفوذ المحكمة الابتدائية التابع لها مقر تعيينه؛

– أداء واجب الانخراط المنصوص عليه في المادة 115 أدناه؛

– إبرام عقد التأمين المنصوص عليه في المادة 39 أدناه؛

– مسك السجل المنصوص عليه في المادة 37 أدناه؛

– التسجيل في جدول الرسم المهني والإدلاء بالرقم التعريفي الضريبي.

المادة 15

يؤدي المفوض القضائي أمام محكمة الاستئناف التي يقع مكتبه بدائرة نفوذها في جلسة علنية بناء على ملتمس النيابة العامة وبحضورها اليمين التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهامي بإخلاص، وأن أنجزها بدقة وأمانة وتجرد، وأن أراعي في كل الأحوال الواجبات التي تفرضها علي، مع الالتزام بالسر المهني والحفاظ على شرف المهنة».

يحضر جلسة أداء اليمين رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص أو من ينوب عنه الذي يتولى تقديم المفوض القضائي المعني.

يحرر محضر بأداء اليمين.

يشار إلى أداء اليمين في سجل خاص يمسك بكتابة الضبط لدى المحكمة المذكورة، وفي سجلات المجلس الجهوي المختص.

كل إخلال بالالتزامات الواردة في اليمين المؤداة، يعتبر إخلالا بالواجبات المهنية.

المادة 16

يشعر الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ أداء المفوض القضائي لليمين، وتاريخ شروعه في عمله، وبالعنوان الكامل للمكتب الذي سيعمل به، ويحيل نسخة من محضر أداء اليمين إلى كل من رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها مكتب المفوض القضائي ورئيس المجلس الجهوي المختص، قصد حفظها في الملف الممسوك لدى كل منهما.

كما يحيل نسخة من المحضر المذكور إلى كل من وكيل الملك والوكيل العام للملك الذي يتولى إحالة نسخة منه إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة.

المادة 17

يمسك رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية سجلا وفق نموذج يحدد بنص تنظيمي، يوقع على صفحتيه الأولى والأخيرة رئيس المحكمة المذكورة ويؤشر على باقي أوراقه ويرقمها مع وضع خاتم المحكمة عليها. وتضمن فيه أسماء المفوضين القضائيين المعينين بدائرة نفوذها وعناوين مكاتبهم

وعناوين بريدهم الإلكتروني المهني وأرقام هواتفهم. ومراجع قرارات تعيينهم وتاريخ أدائهم اليمين، وتاريخ شروعهم في ممارسة مهامهم، وأرقامهم المهنية، ونماذج توقيعاتهم، وأسماء الكتاب المحلفين العاملين لديهم وأرقام بطاقاتهم الوطنية للتعريف.

تضمن بنفس السجل البيانات المتعلقة بالكتاب المحلفين المتعلقة بأرقام هواتفهم وتاريخ أدائهم اليمين، وتاريخ شروعهم في ممارسة مهامهم ونماذج توقيعاتهم، ومراجع عقد الشغل الذي يربطهم بالمفوض القضائي.

كل تغيير على إحدى البيانات أعلاه، يتعين على المفوض القضائي أن يشعر به رئيس كتابة الضبط المختص كتابة مقابل وصل قبل قيامه بأي إجراء، وداخل أجل ثلاثة أيام على أبعد تقدير.

المادة 18

يفتح لدى كل من رئيس المحكمة الابتدائية ورئيس المجلس الجهوي المختصين، ملف خاص بكل مفوض قضائي معين بدائرة نفوذ المحكمة المذكورة، تحفظ فيه جميع المستندات والوثائق المتعلقة بحالته المدنية والمهنية، ونسخ من التقارير المحررة في شأنه أو المتوصل بها من طرفه. والمقررات التأديبية والقضائية المتعلقة به.

الباب الرابع: حقوق المفوض القضائي وواجباته

الفرع الأول: الحقوق

المادة 19

يتقاضى المفوض القضائي عن مزاولة مهامه في الميدان الجنائي تعويضا تؤديه الإدارة، يحدد مقداره بنص تنظيمي.

وفي غير ذلك من الميادين، يتقاضى أتعابا عن أعماله حسب تعريفة تحدد بنص تنظيمي تتضمن من بين مقتضياتها مبلغا ثابتا يؤدى مسبقا.

المادة 20

يتقاضى المفوض القضائي أتعابه من طالب الإجراء عن طريق مكاتب للتأشير تحدث بمقار المحاكم مقابل تسليم وصل بذلك من كناش ذي أرومات أو بطريقة إلكترونية، يحدد نموذج الوصل والأداء الإلكتروني بنص تنظيمي.

غير أنه يمكنه أن يتقاضى أتعابه مباشرة من طالب الإجراء، مقابل وصل بذلك، إذا تعذر الأداء عن طريق مكاتب التأشير لأي سبب من الأسباب.

تعتبر أتعاب المفوض القضائي جزءا من المصاريف القضائية. ولا يحول تنازل أطراف الدعوى أو صلحهم دون استحقاقها.

يتقاضى المفوض القضائي أتعابه، وفقا للتعريفة المحددة عن الإجراءات التي يباشرها لفائدة الأطراف المستفيدين من المساعدة القضائية والتي نتجت عنها استفادة مالية. وإذا تعذر عليه ذلك. يستخلص أتعابه عند تصفية المصاريف القضائية.

المادة 21

للمفوض القضائي الذي يمارس مهامه بصفة فعلية، أن يطلب الانتقال إلى دائرة محكمة ابتدائية أخرى غير دائرة المحكمة الابتدائية التي يوجد فيها مقر مكتبه.

يوجه طلب الانتقال، تحت إشراف رئيس المحكمة الابتدائية الذي يضمن رأيه فيه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل التي تبت في هذا الطلب

يشعر المفوض القضائي المعني رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص بتوجيه الطلب المذكور في الفقرة الأولى أعلاه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يتولى رئيس المحكمة الابتدائية المختص تسليم قرار الانتقال بعد إدلاء المفوض القضائي المعني بشهادة صادرة عن كل من رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة بمحكمة الاستئناف التابع لها مقر تعيينه، تثبت قيامه بتصفية جميع الإجراءات المنوطة به وتسليم كافة السجلات والوثائق والمستندات المحفوظة لديه.

تحدد معايير الانتقال بنص تنظيمي.

يحال إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي تقرر انتقال المفوض القضائي إلى دائرة نفوذها الملف الخاص بهذا الأخير.

تحتفظ كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية التي انتقل منها المفوض القضائي بأصول الوثائق والمستندات التي لها علاقة بحقوق الأطراف المنصوص عليها في المادة 38 أدناه.

المادة 22

إذا تغيب المفوض القضائي غير المرتبط بعقد مشاركة بعذر مقبول حال دون قيامه بالمهام المنوطة به يقوم رئيس المحكمة الابتدائية المختص تلقائيا أو بناء على ملتمس وكيل الملك بموجب أمر، بتكليف مفوض قضائي آخر معين بدائرة نفوذ نفس المحكمة. يقترحه رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص، يتولى إحصاء الوثائق وحصر الإجراءات والمساطر الجارية في مكتب المفوض القضائي المعني بالأمر، واتخاذ جميع التدابير لتسيير شؤون المكتب وتصفية أشغاله، وذلك لمدة لا تتجاوز سنة (6) أشهر.

وفي الحالة التي لا يوجد فيها إلا مفوض قضائي واحد في دائرة المحكمة الابتدائية يتولى الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف إصدار الأمر المذكور بناءً على ملتمس الوكيل العام للملك يكلف بموجبه مفوضا قضائيا ينتمي لدائرة أقرب محكمة ابتدائية وفق المقتضيات الواردة في هذه المادة.

تتم عملية إحصاء الوثائق وحصر الإجراءات والمساطر المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بحضور رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص أو من ينوب عنه.

ينجز المفوض القضائي المكلف في نهاية مهمته، محضرا بالأشغال التي قام بها، يوجهه إلى رئيس المحكمة الابتدائية، كما يوجه نسخة منه إلى كل من وكيل الملك ورئيس المجلس الجهوي المختصين.

يحفظ المحضر المذكور في الملف الخاص بالمفوض القضائي المتغيب.

إذا انقضت مدة الستة أشهر المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ولم يستأنف المفوض القضائي المعني مهامه أعفي من ممارسة المهنة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ويتم إعادته بقرار للسلطة الحكومية المذكورة، بناء على طلبه داخل أجل لا يتعدى سنة من تاريخ الإعفاء.

المادة 23

إذا كانت مداخيل المكتب المسير من قبل المفوض القضائي المكلف طبقا لمقتضيات المادة 22 أعلاه غير كافية لتغطية مصاريف تسييره. تحملت الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين الخصاص الحاصل

ويبقى لها حق الرجوع على المفوض القضائي المتغيب بعذر الاسترداد المصاريف المؤداة بالنيابة عنه.

المادة 24

يعفى من ممارسة المهنة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

كل مفوض قضائي حالت بينه وبين مزاولة مهامه، عوارض مرضية تمنعه كليا من ممارسة مهامه، وذلك بناء على إشعار يوجهه رئيس المحكمة المختص، ويتم إعادته وفق نفس المسطرة عند زوال سبب الإعفاء بناء على طلبه المعزز بشهادة طبية صادرة عن مصالح الصحة. العمومية.

إذا كان المفوض القضائي المعفى غير مرتبط بعقد مشاركة، يقوم رئيس المحكمة الابتدائية المختص بموجب أمر بتكليف مفوض قضائي معين بدائرة نفوذ نفس المحكمة، يتولى إحصاء الوثائق وحصر المساطر والإجراءات الجارية في مكتب المفوض القضائي المعني، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسيير شؤون المكتب وتصفية أشغاله.

وفي الحالة التي لا يوجد فيها إلا مفوض قضائي واحد في دائرة المحكمة الابتدائية، تطبق مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 22 أعلاه.

تتم عملية إحصاء الوثائق وحصر الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، بحضور رئيس المجلس الجهوي أو من ينوب عنه.

ينجز المفوض القضائي المكلف، في نهاية مهمته، محضرا بالأشغال التي قام بها، ويوجهه إلى رئيس المحكمة الابتدائية كما يوجه نسخة منه إلى وكيل الملك ورئيس المجلس الجهوي المختصين.

يحفظ المحضر المذكور فى الملف الخاص بالمفوض القضائي المعنى.

المادة 25

يمكن للمفوض القضائي، لأسباب وجيهة التوقف مؤقتا عن مزاولة المهنة لمدة سنة قابلة للتجديد أربع مرات بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وذلك بناء على طلب يوجهه المعني بالأمر تحت إشراف رئيس المحكمة الابتدائية المختص.

يتولى رئيس المحكمة الابتدائية المختص تسليم قرار الإذن بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى المفوض القضائي المعني، وفق نفس المسطرة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة 21 أعلاه. كما يوجه، قصد الإخبار، نسخة من القرار المذكور إلى وكيل الملك ورئيس المجلس الجهوي المختصين.

يتم إعادة المفوض القضائي المعني لمزاولة المهنة بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، بناء على طلب يقدمه قبل انتهاء مدة التوقف بثلاثين يوما على الأقل.

المادة 26

يمكن للمفوض القضائي تقديم طلب إعفائه من مزاولة المهنة.

تحت إشراف رئيس المحكمة الابتدائية المختص إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل التي تصدر قرارها في الموضوع داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ التوصل به ولا يحق للمفوض القضائي المعني أن يتوقف عن مزاولة مهامه إلا بعد قبول طلب إعفائه.

يتولى رئيس المحكمة تسليم قرار الإعفاء من مزاولة المهنة للمفوض القضائي المعني بالأمر، بعد إدلائه بشهادة صادرة عن كل من رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة بمحكمة الاستئناف التابع لها مقر تعيينه تثبت قيامه بتصفية جميع الإجراءات المنوطة به وتسليم كافة السجلات والوثائق والمستندات المحفوظة لديه. كما يوجه قصد الإخبار، نسخة من القرار المذكور إلى وكيل الملك ورئيس المجلس الجهوي المختصين.

المادة 27

في حالة وفاة مفوض قضائي غير مرتبط بعقد مشاركة، يقوم رئيس المحكمة الابتدائية المختص تلقائيا أو بناء على ملتمس وكيل الملك أو بطلب من رئيس المجلس الجهوي المختص بموجب أمر بتكليف مفوض قضائي معين بدائرة نفوذ نفس المحكمة، يتولى إحصاء الوثائق وحصر المساطر والإجراءات الجارية في مكتب المفوض القضائي المتوفى واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتصفية أشغاله.

وفي الحالة التي لا يوجد فيها إلا مفوض قضائي واحد في دائرة المحكمة الابتدائية، تطبق مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 22 أعلاه.

تتم عملية إحصاء الوثائق وحصر الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بحضور رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص أو من ينوب عنه.

ينجز المفوض القضائي المكلف في نهاية مهمته، محضرا بالأشغال التي قام بها، ويوجهه إلى رئيس المحكمة الابتدائية كما يوجه نسخة منه إلى وكيل الملك ورئيس المجلس الجهوي المختصين.

يحفظ المحضر المذكور في الملف الخاص بالمفوض القضائي المتوفى.

الفرع الثاني: الواجبات

المادة 28

يتقيد المفوض القضائي في مزاولة مهامه بالواجبات المنصوص عليها في هذا القانون وفي النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 29

يعتبر الانقطاع غير المبرر عن مزاولة المهنة مخالفة مهنية.

المادة 30

يمنع على المفوض القضائي أن يحجم عن تقديم المساعدة الواجبة للقضاء والمتقاضين بدون عذر مقبول، كما يمنع على المفوضين القضائيين التواطؤ على ذلك.

المادة 31

يلزم المفوض القضائي بالحفاظ على سرية القضايا والملفات التي يباشر الإجراءات بشأنها.
وبالامتناع عن إفشاء أو نشر أي مستند أو وثيقة أو مراسلة تتعلق بها، وذلك تحت طائلة المساءلة التأديبية والمتابعة الزجرية طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

المادة 32

يمنع على المفوض القضائي أن يتقاضى أتعابا مخالفة للتعريفة المحددة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وذلك تحت طائلة المساءلة التأديبية، والمتابعة الزجرية طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

المادة 33

يخضع المفوض القضائي لتكوين مستمر وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يعتبر تخلف المفوض القضائي عن المشاركة في دورات التكوين المستمر، دون عذر مقبول مخالفة مهنية.

المادة 34

يتعين على كل مفوض قضائي، في متم شهر دجنبر من كل سنة. إعداد تقرير سنوي يتضمن الإحصائيات المتعلقة بمختلف الإجراءات التي قام بها، والوضعية المهنية للكتاب المحلفين إن وجدوا يضعه لدى المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص مقابل وصل قبل متم شهر يناير من السنة الموالية.

يتولى رئيس المجلس الجهوى إعداد تقرير إحصائي تركيبي مفصل خاص بنشاط المفوضين القضائيين الممارسين بالدائرة القضائية لكل محكمة استئناف يوجه نسخة منه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وإلى الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف والوكيل العام للملك لديها، وإلى رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها، المختصين قبل متم شهر فبراير من نفس السنة

تعد الهيئة الوطنية تقريرا سنويا حول أنشطتها ونشاط المفوضين القضائيين بالمغرب قبل متم شهر أبريل من نفس السنة، توجه نسخة منه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة.

المادة 35

يمنع على المفوض القضائي:

– أن يتسلم أموالا أو يحتفظ بها مقابل فوائد؛

– أن يستعمل أو يحتفظ بالمبالغ أو القيم التي توجد في عهدته بأي صفة كانت في غير ما خصصت له، والمتحصل عليها في إطار إنجاز الإجراءات القضائية، ويجب عليه وضعها كاملة بصندوق المحكمة داخل أجل لا يتعدى ثمانية وأربعين (48) ساعة من تاريخ تسلمها مع مراعاة أيام السبت والأحد والعطل الرسمية.

المادة 36

يمنع على المفوض القضائي بصفة شخصية أو بواسطة الغير ما يلي:

– أن يباشر أي إجراء يتعلق بقضية له فيها مصلحة؛

– أن يشارك في المزايدات التي يشرف على تتبع إجراءاتها، أو يقبل مشاركة أو عرض زوجه أو أصوله أو فروعه أو أقاربه إلى الدرجة الرابعة؛

– أن يقتني حقوقا منازعا فيها باشر إحدى إجراءاتها لفائدته أو لفائدة زوجه أو أصوله أو فروعه أو أقاربه إلى الدرجة الرابعة؛

– أن يباشر أي إجراء لفائدته أو لفائدة زوجه أو أصوله أو فروعه أو أقاربه إلى الدرجة الرابعة.

المادة 37

يجب على المفوض القضائي أن يمسك سجلا إلكترونيا وآخر ورقيا مرقما، يوقع على صفحتيه الأولى والأخيرة رئيس المحكمة الابتدائية التي عين المفوض القضائي بدائرة نفوذها أو قاض ينتدبه لهذا الغرض ويؤشر على باقي أوراقه ويرقمها مع وضع خاتم المحكمة عليها، يثبت فيه كل يوم جميع الإجراءات التي أنجزها مع بيان أرقام تسلسلها، من غير بياض أو شطب أو إقحام أو فراغ بين السطور.

كما يجب عليه أن يمسك سجلا يوقع على صفحتيه الأولى والأخيرة وفق نفس الشكلية المنصوص عليها في الفقرة أعلاه، يضمن فيه كل يوم جميع العمليات الحسابية من مبالغ وقيم متحصل عليها في إطار إنجاز الإجراءات التي يقوم بها مع بيان أرقام تسلسلها، من غير بياض أو شطب أو إقحام أو فراغ بين السطور.

يحدد نموذج كل سجل من السجلين المذكورين بنص تنظيمي.

المادة 38

يجب على المفوض القضائي أن يحتفظ بأرشيف مكتبه بأصول محاضر الإجراءات التي أنجزها. وبنسخ من الوثائق والمستندات التي لها علاقة بحقوق الأطراف.

المادة 39

يتحمل المفوض القضائي المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء المهنية المنسوبة إليه ولأجرائه.

يجب على المفوض القضائي، تحت طائلة المساءلة التأديبية، إبرام عقد تأمين لضمان مسؤوليته المدنية.

يحدد بنص تنظيمي الحد الأدنى للتأمين.

المادة 40

يجب على المفوض القضائي أداء واجب الاشتراك السنوي وواجب الانتقال من دائرة مجلس جهوي إلى دائرة مجلس جهوي آخر، الفائدة الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، تحت طائلة المساءلة التأديبية.

المادة 41

يجب على المفوض القضائي أن يدلي قبل متم شهر يناير من كل سنة لرئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص بملف يتضمن:

– ما يفيد توفره على مكتب المزاولة مهامه؛

– إسم المتشارك ولائحة الكتاب المحلفين ولائحة العاملين معه عند الاقتضاء، ورقمه الوطني المهني المسلم له من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وعنوان بريده الإلكتروني المهني، ورقم هاتفه المهني؛

– ما يفيد استمرار إبرامه عقد التأمين لضمان مسؤوليته المدنية؛

– ما يفيد أداءه للواجبات المالية المفروضة عليه بموجب هذا القانون.

يوجه رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص قبل متم شهر فبراير من كل سنة، قوائم بالبيانات الإلزامية المذكورة أعلاه، إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وإلى رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، وذلك بعد الاطلاع والتأشير عليها من طرف رئيس المحكمة الابتدائية المختص.

المادة 42

يتعين على كل مفوض قضائي عند بلوغه سبعين (70) سنة، أن يدلي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من كل سنة بشهادة طبية صادرة عن مصالح الصحة العمومية تثبت قدرته على الاستمرار في ممارسة المهنة بصورة عادية توجه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل تحت إشراف رئيس المحكمة الابتدائية المختص، وذلك تحت طائلة إعفائه إذا لم يدل بها في الأجل المحدد بعد توجيه إنذار إليه من قبل السلطة الحكومية المذكورة.

الباب الخامس: مهام المفوض القضائي وإجراءاته

الفرع الأول: مهام المفوض القضائي

المادة 43

يختص المفوض القضائي بما يلي:

– تبليغ المقالات والعرائض وباقي الطلبات والمذكرات القضائية وكذا الاستدعاءات الصادرة عن مختلف الجهات القضائية والإدارات والمؤسسات العمومية، وفق الشروط المقررة في قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية والنصوص الخاصة؛

– تبليغ الإشعارات والإنذارات والاستدعاءات بطلب مباشر من المعني بالأمر؛

– إجراء معاينات مادية مجردة من كل رأي بناء على أمر قضائي أو بطلب مباشر من المعني بالأمر؛

– القيام بإجراءات عروض الوفاء والإيداع بأمر قضائي، أو بطلب مباشر من المعني بالأمر؛

– تبليغ وتنفيذ المقررات القضائية والسندات التنفيذية، مع مراعاة مقتضيات المادة 44 بعده والرجوع إلى القضاء عند وجود أي صعوبة؛

– إنجاز محاضر الاستجواب بناء على أمر قضائي؛

– القيام بإجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية وفق مقتضيات المادة 34 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية بمقتضى سند تنفيذي؛

– التحصيل الودي للديون الخاصة الحالة الأداء بمقتضى سند تنفيذي؛

– إنجاز محاضر البيوع بالمزاد العلني التي تجريها الإدارات والمؤسسات العمومية وفق القوانين الجاري بها العمل؛

– إنجاز محاضر البيوع بالمزاد العلني التي يشرف عليها الأشخاص الخاضعون للقانون الخاص بطلب مباشر من المعنيين بالأمر؛

– إنجاز محاضر انعقاد الجموع العامة، بناء على أمر قضائي، بطلب ممن له المصلحة؛

– القيام بإجراءات التنفيذ المتعلقة بالإفراغات والبيوع العقارية طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 44 أدناه.

المادة 44

يمكن للمفوض القضائي الذي قضى على الأقل خمس سنوات من الممارسة الفعلية للمهنة، والذي لم يتعرض لعقوبة الإيقاف عن ممارسة المهنة ما لم يرد إليه اعتباره مباشرة إجراءات التنفيذ المتعلقة بالإفراغات والبيوع العقارية بإذن من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يوجه طلب الحصول على الإذن المذكور إلى السلطة الحكومية المذكورة تحت إشراف رئيس المحكمة الابتدائية المختص الذي يبدي رأيه في الموضوع.

تبت السلطة الحكومية المذكورة في الطلب، ويتولى رئيس المحكمة الابتدائية المختص تسليم قرارها الصادر في الموضوع للمعني بالأمر.

تعد السلطة الحكومية المكلفة بالعدل قائمة سنوية بأسماء المفوضين القضائيين المأذون لهم بمباشرة إجراءات التنفيذ المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، وتحيل نسخة منها إلى كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، ويتم نشرها بالموقع الإلكتروني للسلطة الحكومية المذكورة وبكل الوسائل المتاحة.

يسحب الإذن المذكور وجوبا متى صدرت في حق المفوض القضائي عقوبة الإيقاف عن ممارسة المهنة المنصوص عليها في المادة 89 أدناه ويحذف من قائمة المفوضين القضائيين المأذون لهم بمباشرة إجراءات التنفيذ المتعلقة بالإفراغات والبيوع العقارية، ويتم إشعار رئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك المختصين بذلك.

يسهر رئيس المحكمة الابتدائية المختص على تبليغ قرار سحب الإذن للمفوض القضائي المعني.

الفرع الثاني: إجراءات المفوض القضائي

المادة 45

يجب على المفوض القضائي أن يقوم تحت رقابة رئيس المحكمة الابتدائية المختص أو من ينتدبه لهذه الغاية، بالمهام الموكولة إليه كلما طلب منه ذلك، ما لم يكن هناك مانع قانوني.

المادة 46

يختار طالب الإجراء أو من ينوب عنه مفوضا قضائيا من بين المفوضين القضائيين الموجودة مقار مكاتبهم بدائرة نفوذ محكمة الاستئناف التي سينجز فيها الإجراء المطلوب.

المادة 47

يتعين على طالب الإجراء أو من ينوب عنه، أن يبين في الطلب اسم المفوض القضائي المختار

لا يشار في الطلب إلى اسم المفوض القضائي إلا بعد أداء أتعابه وفق ما هو محدد في الفقرة الأولى من المادة 20 أعلاه.

المادة 48

يجب على المفوض القضائي إنجاز الإجراءات والتبليغات ومحاضر الإجراءات التي تدخل ضمن اختصاصه، في ثلاثة نظائر، يسلم الأول إلى طالب الإجراء ويودع الثاني بملف المحكمة، ويحتفظ بالثالث بأرشيف مكتبه.

المادة 49

تسلم الاستدعاءات وشهادات التسليم والطيات المتعلقة بالتبليغ والتنفيذ وجميع الوثائق المرتبطة بها من طرف كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة، كل فيما يخصه، إلى المفوض القضائي، بواسطة سجل تداول خاص مرقم الصفحات يوقع على صفحتيه الأولى والأخيرة من طرف المسؤول القضائي بالمحكمة المختصة ويؤشر على باقي صفحاته مع وضع خاتم المحكمة عليها، أو بطريقة إلكترونية.

يتعين على المفوض القضائي إرجاع شهادات تسليم الاستدعاءات إلى كتابة الضبط مقابل توقيع قبل تاريخ الجلسة بثلاثة أيام على الأقل، باستثناء الاستدعاءات المتعلقة بالقضايا الاستعجالية أو إذا نص القانون على أجل خاص فيتعين إرجاعها فور إنجاز إجراءاتها.

يقوم المفوض القضائي داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة، بإشعار كتابة الضبط أو كتابة النيابة العامة، حسب الحالة. بالمحكمة المعنية، بأسباب التأخير في إنجاز الإجراءات.

المادة 50

يمكن لطالب الإجراء أو من ينوب عنه، تقديم طلب إلى رئيس المحكمة المختص، قصد استبدال المفوض القضائي المختار في أي مرحلة من مراحل الدعوى أو الإجراءات، ويجب عليه أن يرفق طلبه بما يفيد أداء أتعاب المفوض القضائي المطلوب استبداله عن الإجراءات المنجزة لفائدته.

المادة 51

في حالة تنازل أحد أطراف الدعوى أو وقوع صلح بينهم في أي مرحلة من مراحلها، يحق لأحد الأطراف وللمفوض القضائي، إذا ما وقع خلاف بشأن الأتعاب المستحقة له عن الإجراءات التي قام بإنجازها، أن يقدم طلبا إلى رئيس المحكمة المختص من أجل تحديد مبلغ الأتعاب المستحقة له وأدائها.

يبت رئيس المحكمة في الطلب المذكور بأمر غير قابل لأي طعن.

المادة 52

يمكن للمفوض القضائي عند الاقتضاء، الاستعانة بالقوة العمومية أثناء مزاولة مهامه، وذلك بعد الحصول على إذن من وكيل الملك الذي تباشر إجراءات التنفيذ في دائرة نفوذه، طبقا لمقتضيات القانون الجاري به العمل.

المادة 53

يجب على المفوض القضائي مباشرة مهامه وإجراءاته وفق الطريقة الإلكترونية المعتمدة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الباب السادس: المشاركة

المادة 54

يمكن للمفوضين القضائيين المعينين بدائرة نفوذ نفس المحكمة الابتدائية إبرام عقد مشاركة في الوسائل اللازمة لمزاولة مهنتهم وإدارة وتسيير المكتب الموحد، شريطة أن لا يزيد عددهم عن أربعة.

المادة 55

تكون المشاركة بموجب عقد نموذجي يحدد بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

لا تقبل بين المتشاركين أي وسيلة إثبات تخالف مضمون عقد المشاركة.

المادة 56

يوجه المفوضون القضائيون المتشاركون عقد المشاركة، بعد تذييله بتوقيعاتهم إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل تحت إشراف رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص.

لا يصبح عقد المشاركة نافذا إلا بعد التأشير عليه من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 57

للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل أن تطلب من المفوضين القضائيين المتشاركين داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ التوصل يعقد المشاركة تغيير بعض بنوده إذا كانت مخالفة لهذا القانون أو للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يتعين على المفوضين القضائيين المعنيين بالأمر الاستجابة لهذا التغيير داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ التوصل بالطلب المشار إليه في الفقرة السابقة، تحت طائلة صرف النظر عن طلب التأشير.

المادة 58

يسجل عقد المشاركة الذي تم التأشير عليه في سجل خاص يمسكه رئيس كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية المختصة.

يحدد نموذج السجل المذكور بنص تنظيمي، ويوقع على صفحتيه الأولى والأخيرة رئيس المحكمة الابتدائية المختص أو من ينوب عنه ويؤشر على باقي أوراقه ويرقمها مع وضع خاتم المحكمة عليها.

يمسك لدى رئيس المحكمة الابتدائية المختص ملف خاص بكل مكتب مشاركة.

يُحيل رئيس المحكمة الابتدائية المختص نسخة من العقد بعد التأشير عليه إلى وكيل الملك المختص.

المادة 59

يخضع كل تعديل يطرأ على عقد المشاركة لنفس الإجراءات المنصوص عليها في المواد 56 و 57 و 58 أعلاه.

المادة 60

يقوم المفوضون القضائيون المتشاركون تضامنا فيما بينهم بإدارة وتسيير المكتب.

تسري حالات المنع المنصوص عليها في المادة 36 أعلاه بالنسبة لأحد المفوضين القضائيين على المتشاركين معه في نفس المكتب.

المادة 61

يتحمل كل مفوض قضائي متشارك المسؤولية المترتبة عن الإجراءات المنجزة من طرفه، وتلك المترتبة عن الإخلال بواجباته المهنية كما هي محددة في مقتضيات هذا القانون.

المادة 62

تنتهي المشاركة بأحد الأسباب التالية:

– انقضاء مدة عقد المشاركة؛

– وفاة أحد المتشاركين أو فقدان أهليته أو انتقاله أو عزله، ولم يبق إلا متشارك واحد؛

– اتفاق المتشاركين؛

– صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بإنهاء عقد المشاركة.

المادة 63

تتم عملية تصفية المشاركة من قبل مفوض قضائي يختاره المفوضون القضائيون المتشاركون أو يعين من قبل رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص عند الاقتضاء.

تتم عملية التصفية بحضور المفوضين القضائيين المتشاركين أو من يمثلهم تحت مراقبة رئيس المحكمة الابتدائية المختص أو من ينوب عنه، ووكيل الملك لديها أو من ينتدبه لذلك، وبحضور رئيس المجلس الجهوي المختص أو من ينوب عنه.

يضمن المصفي العمليات التي ينجزها في محاضر.

كما يتولى إعداد تقرير يضمن فيه نتيجة عمله، ويمكنه عند الاقتضاء الاستعانة بخبير محاسب.

المادة 64

إذا حدث نزاع مهني بين المفوضين القضائيين المتشاركين ولم يتوصل رئيس المجلس الجهوي المختص إلى التوفيق بينهم داخل أجل أقصاه أسبوعان، يعرض النزاع على غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية المختصة.

الباب السابع: الكتاب المحلفون

المادة 65

يمكن للمفوض القضائي أن يشغل بمكتبه، وتحت مسؤوليته. كاتبا محلفا أو أكثر، للنيابة عنه في الإجراءات المتعلقة بالتبليغ.

يتعين على المفوض القضائي إبرام عقد الشغل مع الكاتب المحلف وفق النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمنع على المفوض القضائي أن يشغل بمكتبه كاتبا محلفا يشتغل لدى مفوض قضائي آخر.

المادة 66

يشترط في المترشح لمزاولة مهام كاتب محلف:

– أن يكون من جنسية مغربية؛

– أن يبلغ من العمر إحدى وعشرين (21) سنة كاملة، وألا يتجاوز خمسا وأربعين (45) سنة في تاريخ إبرام عقد الشغل، ويستثنى من هذا الشرط قدماء الكتاب المحلفين الذين انقطعوا عن العمل لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات لسبب لا علاقة له بما يمس شرف المهنة؛

– أن يثبت قدرته الفعلية على مزاولة مهامه؛

– أن يكون حاصلا على شهادة الإجازة في العلوم القانونية أو في الشريعة أو ما يعادلها؛

– أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية وذا مروءة وسلوك حسن؛

– ألا يكون محكوما عليه من أجل جناية أو جنحة، باستثناء الجرائم غير العمدية، إلا إذا رد إليه اعتباره؛

– ألا يكون محكوما عليه من أجل جريمة من جرائم الأموال أو التزوير، ولورد إليه اعتباره؛

– ألا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي نهائي بالتشطيب أو العزل أو الإعفاء أو سحب الترخيص أو الإحالة إلى التقاعد.

المادة 67

يوجه المفوض القضائي طلب أداء الكاتب المحلف لليمين إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع مقره بدائرة نفوذها، تحت إشراف رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين، مرفقا بالوثائق التي تبين توفره على الشروط المطلوبة.

يؤدي الكاتب المحلف أمام المحكمة الابتدائية، التي يقع مكتب المفوض القضائي أو مكتب المشاركة بدائرة نفوذها، اليمين المنصوص عليها في المادة 15 أعلاه، وذلك بعد تأكد رئيس المحكمة الابتدائية المختص من استيفائه للشروط المنصوص عليها في المادة 66 أعلاه، بعد أخذ رأي وكيل الملك المختص في الموضوع.

يحضر جلسة أداء اليمين المفوض القضائي أو المفوض القضائي المتشارك الذي يتولى تقديم الكاتب المحلف المعني.

يشعر رئيس المحكمة الابتدائية المذكورة السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وكذا وكيل الملك ورئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص بالتحاق الكاتب المحلف بمكتب المفوض القضائي أو بمكتب المشاركة.

يودع المفوض القضائي أو مكتب المشاركة نسخة من الملف الإداري للكاتب المحلف المتضمن للوثائق المدلى بها لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة، بمقر المجلس الجهوي الذي ينتمي إليه، فور أدائه اليمين.

يباشر الكاتب المحلف مهامه داخل دائرة الاختصاص المحددة للمفوض القضائي الذي ينوب عنه، ولا يجوز له أن يتجاوزها تحت طائلة بطلان الإجراءات المتخذة.

المادة 68

تخصص لفائدة الكاتب المحلف بطاقة مهنية، يحدد نموذجها بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

يجب على الكاتب المحلف إظهار بطاقته المهنية بشكل بارز عند القيام بمهامه، وكلما طلب منه ذلك.

يتعين على الكاتب المحلف في حالة الاستقالة أو التوقف عن العمل لأي سبب كان إرجاع البطاقة المهنية والخاتم داخل أجل أقصاه 48 ساعة إلى رئيس المجلس الجهوي المختص تحت طائلة المتابعة الجنائية.

المادة 69

يجب على المفوض القضائي تحت طائلة البطلان:

– أن يوقع أصول التبليغات المعهود إلى الكتاب المحلفين بإنجازها؛

– أن يؤشر على البيانات التي يسجلها الكتاب المحلفون في الأصول المذكورة.

المادة 70

كل كاتب محلف يقوم بإنجاز إجراءات التبليغ وإرجاعها إلى كتابة ضبط المحكمة المختصة دون توقيع وتأشيرة المفوض القضائي الذي ينوب عنه، يعتبر مخلا بمهامه.

المادة 71

يتحمل المفوض القضائي أو المفوضون القضائيون المتشاركون المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء المهنية المنسوبة للكتاب المحلفين العاملين لديهم.

المادة 72

يمنع على الكاتب المحلف الاشتغال مع أكثر من مفوض قضائي أو مع أكثر من مكتب مشاركة.

المادة 73

في حالة استقالة الكاتب المحلف أو انقطاعه عن العمل لأي سبب من الأسباب، يجب على المفوض القضائي أو المفوضون القضائيون المتشاركون إشعار رئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك لديها ورئيس المجلس الجهوي المختصين كتابة بذلك. مع ذكر سبب الانقطاع.

المادة 74

يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية، تلقائيا أو بناء على تقرير من رئيس المجلس الجهوي المختص أو المفوض القضائي المشغل، وبعد الاستماع إلى الكاتب المحلف المعني في محضر أن يضع بمقتضى قرار حدا لمهام هذا الأخير عند ثبوت مخالفة خطيرة في حقه.

يمكن للكاتب المحلف استئناف هذا القرار أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون المسطرة المدنية.

لا يوقف الطعن بالاستئناف تنفيذ القرار الصادر عن رئيس المحكمة.

إليها. تبت غرفة المشورة داخل أجل شهر من تاريخ إحالة مقال الاستئناف

يسهر وكيل الملك المختص على تنفيذ هذا القرار.

الباب الثامن: المراقبة والبحث والتفتيش والتأديب

الفرع الأول: المراقبة

المادة 75

يخضع المفوض القضائي، سواء كان يمارس مهامه بشكل فردي أو في إطار المشاركة المراقبة رئيس المحكمة الابتدائية الواقع بدائرة نفوذها مكتب المفوض القضائي، أو من ينوب عنه.

المادة 76

ترمي المراقبة المشار إليها في المادة 75 أعلاه إلى التحقق على الخصوص من شكليات الإجراءات وإنجازها داخل الأجل، وكذا سلامة تداول القيم والأموال التي باشر المفوض القضائي تحصيلها.

إذا تبين لرئيس المحكمة الابتدائية أثناء عمليات المراقبة وجود إخلالات مهنية أو إذا أخبر بها، أنجز تقريرا في شأن ذلك وأحاله فورا إلى وكيل الملك مع إشعار السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 77

يخضع المفوضون القضائيون مرة في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك المراقبة المجلس الجهوي وذلك من خلال لجنة للمراقبة تضم رئيس المجلس الجهوي بصفته رئيسا، وعضوين يعينهما مكتب المجلس.

غير أنه يمكن لرئيس المجلس الجهوي بعد استطلاع رأي مكتب المجلس أن يطلب من رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين انتداب مفوضين قضائيين اثنين من خارج المجلس الجهوي الذي يرأسه، لعضوية اللجنة المذكورة.

يحيل رئيس المجلس الجهوي المذكور نسخة من تقرير عمليات المراقبة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وإلى رئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك لديها المختصين.

يمكن للجنة المراقبة، عند الاقتضاء الاستعانة بخبير محاسب.

المادة 78

يخضع المفوضون القضائيون أيضا لمراقبة المصالح المختصة للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل دون نقل أي وثيقة أو مستند.

الفرع الثاني: البحث والتفتيش

المادة 79

يقوم وكيل الملك المختص أو من ينوب عنه، بتفتيش مكاتب المفوضين القضائيين مرة في السنة على الأقل، وكلما رأى فائدة في ذلك بناء على شكاية أو إشعار أو معلومات.

المادة 80

للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل بصفة تلقائية أو بناء على شكاية أو تقرير أو معلومات إيفاد لجنة لتفتيش مكاتب المفوضين القضائيين وإجراء الأبحاث والتحريات اللازمة في وقائع عامة أو محددة مع إشعار رئيس المحكمة الابتدائية المختصة ووكيل الملك لديها ورئيس المجلس الجهوي المختص

إذا تبين للجنة من خلال البحث أو التفتيش وجود إخلالات مهنية. وجب عليها على الفور إنجاز تقرير بذلك توجهه إلى وكيل الملك المختص.

المادة 81

يمكن لوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة توقيف المفوض القضائي مؤقتا عن ممارسة مهامه لمدة لا تتجاوز شهرين بإذن من وزير العدل كلما تبين له وجود إخلالات مهنية خطيرة، مع فتحمتابعة تأديبية في حقه، وينتهي مفعول التوقيف بالبت في هذه المتابعة.

كما يمكن له أن يوقف مؤقتا عن ممارسة المهام، وفق نفس الكيفية أعلاه، كل مفوض قضائي فتحت في مواجهته متابعة زجرية من أجل أفعال تخل بشرف المهنة أو بالأخلاق والمروءة، وفي هذه الحالة يستمر التوقيف إلى حين صدور حكم بالبراءة ولو كان ابتدائيا، وفي حالة صدور قرار نهائي بإدانته بعد استئناف مهامه، يمكن توقيفه مؤقتا عن ممارسة مهامه من جديد ويستمر توقيفه إلى حين البت في المتابعة التأديبية.

يمكن للمفوض القضائي أن يلجأ إلى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية المختصة قصد المطالبة برفع حالة التوقيف المؤقت عن ممارسة المهام داخل أجل 15 يوما من تاريخ تبليغه بقرار التوقيف.

تطبق في حالة توقيف المفوض القضائي مؤقتا عن ممارسة مهامه مقتضيات المادة 22 أعلاه.

الفرع الثالث: التأديب

المادة 82

يتعرض للمتابعة التأديبية كل مفوض قضائي متمرن أخل بقواعد الانضباط التي يستلزمها التمرين، أو لم يحافظ على السر المهني على إثر اطلاعه على وثائق أو مستندات أو ما يبلغ إلى علمه من معلومات أثناء فترة التمرين، أو ارتكب فعلا مخلا بشرف المهنة.

المادة 83

يقوم مدير مؤسسة التكوين بكافة الأبحاث والتحريات بشأن الوقائع المنسوبة للمفوض القضائي المتمرن، ويقرر على إثر ذلك متابعة المفوض القضائي المتمرن أو حفظ الملف.

المادة 84

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل توقيف المفوض القضائي المتمرن عن متابعة التمرين، وذلك إذا توقع جنائيا أو فتحت في حقه متابعة تأديبية.

يستمر توقيف المفوض القضائي المتمرن إلى حين بت اللجنة التأديبية المنصوص عليها في المادة 85 بعده في ملف المتابعة.

المادة 85

يتم البت في المتابعة التأديبية المثارة في حق المفوض القضائي المتمرن من قبل لجنة تأديبية تتألف من:

– السلطة الحكومية المكلفة بالعدل أو من يمثلها، رئيسا؛

– مكونين اثنين بمؤسسة التكوين تعينهما السلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛

– رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين أو من يمثله؛

– رئيس مجلس جهوي للمفوضين القضائيين يعينه رئيس الهيئة الوطنية بعد استشارة المكتب التنفيذي.

تجتمع اللجنة التأديبية بصفة صحيحة بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل بمن فيهم الرئيس، وتتخذ قراراتها بالأغلبية، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يعين رئيس اللجنة التأديبية أحد المكونين، عضوي اللجنة، للقيام بمهام المقرر.

المادة 86

يستدعى رئيس اللجنة التأديبية المفوض القضائي المتمرن للنظر في ملفه بكل وسيلة تثبت التوصل، وذلك خمسة (5) أيام على الأقل قبل تاريخ اجتماع اللجنة التأديبية.

يمكن للمفوض القضائي المتمرن المتابع ومن يؤازره الاطلاع على وثائق الملف التأديبي المتعلق به وأخذ نسخ منها قبل موعد مثوله أمام اللجنة التأديبية.

يمكن للمفوض القضائي المتمرن أن يؤازر من قبل أحد زملائه بالفوج أو من قبل محام.

تبت اللجنة التأديبية داخل أجل شهر من تاريخ إحالة الملف التأديبي إليها.

المادة 87

تطبق على المفوض القضائي المتمرن مع مراعاة مبدأ التناسب مع الخطأ المرتكب إحدى العقوبات التالية:

– الإنذار؛

– التوبيخ؛

– وضع حد للتمرين.

المادة 88

يتعرض للعقوبة التأديبية كل مفوض قضائي خالف النصوص القانونية المنظمة للمهنة أو أخل بواجباته المهنية أو ارتكب أعمالا تمس بشرف المهنة أو الاستقامة أو التجرد أو الأخلاق الحميدة أو أعراف وتقاليد المهنة.

المادة 89

ترتب العقوبات التأديبية، حسب خطورة الإخلال المرتكب، وفق ما يلي:

– الإنذار؛

– التوبيخ؛

– الإيقاف عن ممارسة المهنة لمدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر؛

– العزل.

المادة 90

يحرك وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة المتابعة التأديبية ضد المفوض القضائي على إثر التحريات التي يقوم بها مباشرة أو بناء على شكاية أو بناء على تقرير من رئيس المحكمة الابتدائية الواقع بدائرة نفوذها مكتب المفوض القضائي أو رئيس المحكمة الابتدائية التي تباشر في دائرة نفوذها إجراءات المفوض القضائي أو من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل أو من المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص.

المادة 91

تختص غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية التي يقع مكتب المفوض القضائي بدائرة نفوذها بالبت في المتابعة التأديبية المثارة ضد المفوض القضائي.

المادة 92

تستدعي غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية المختصة المفوض القضائي بكل وسيلة تثبت التوصل وذلك خمسة (5) أيام على الأقل قبل تاريخ الجلسة للاستماع إليه وتقديم ملاحظاته ومستنتجاته حول موضوع المتابعة مع حقه في المؤازرة من قبل أحد زملائه بالمهنة أو من قبل محام.

يكون حضور ممثل النيابة العامة بالجلسة وجوبيا.

يمكن للمفوض القضائي المتابع ومن يؤازره الاطلاع على وثائق الملف المتعلق به وأخذ نسخ منها، ابتداء من تاريخ توصله بالاستدعاء وقبل موعد مثوله بالجلسة.

المادة 93

يكون المقرر التأديبي الصادر في حق المفوض القضائي قابلا للطعن بالاستئناف أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف المختصة داخل أجل 15 يوما من تاريخ تبليغ المقرر وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون المسطرة المدنية.

يبدأ سريان أجل الاستئناف بالنسبة للنيابة العامة من تاريخ النطق بالمقرر.

المادة 94

تخصم مدة التوقيف المؤقت عند الاقتضاء، من مدة عقوبة الإيقاف عن ممارسة المهنة.

المادة 95

بعد انتهاء مدة عقوبة الإيقاف عن ممارسة المهنة أو في حالة الحكم بعدم المؤاخذة، يستأنف المفوض القضائي مزاولة مهامه تلقائيا ويشعر بذلك كلا من رئيس المحكمة الابتدائية ورئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختصين.

المادة 96

يسهر وكيل الملك المختص على تنفيذ المقرر التأديبي مع إشعار السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بالإجراءات المتخذة وإخبار رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين المختص بالقرار المتخذ في حق المفوض القضائي.

المادة 97

في حالة صدور مقرر تأديبي بإيقاف مفوض قضائي غير مرتبط بعقد مشاركة أو توقيفه مؤقتا طبقا لأحكام المادة 81 أعلاه، تطبق مقتضيات الفقرات من 1 إلى 5 من المادة 22 والمادة 23 من هذا القانون.

في حالة صدور مقرر تأديبي بعزل مفوض قضائي غير مرتبط بعقد مشاركة، تطبق مقتضيات المادة 27 من هذا القانون.

المادة 98

لا تحول المتابعة التأديبية دون تحريك الدعوى العمومية.

المادة 99

نتقادم المتابعة التأديبية:

– بمرور أربع سنوات ابتداء من تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية؛

– بتقادم الدعوى العمومية إذا كان الفعل المرتكب يشكل فعلا جرميا.

ينقطع أمد التقادم بكل إجراء من إجراءات المتابعة أو التحقيق تأمريه السلطة التأديبية أو تباشره.

المادة 100

لا يحول قبول طلب إعفاء المفوض القضائي أو قبول طلب التوقف المؤقت عن العمل دون متابعته تأديبيا عن الأفعال التي ارتكبها قبل قبول طلبه.

المادة 101

يمكن للمفوض القضائي تقديم طلب رد الاعتبار، بعد مضي سنتين من تاريخ صدور العقوبة التأديبية بالإنذار أو التوبيخ، وبعد مضي أربع سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة التأديبية بالإيقاف عن ممارسة المهنة.

تبت غرفة المشورة داخل أجل شهر من تاريخ تقديم الطلب.

الباب التاسع: حماية المهنة

المادة 102

يتمتع المفوض القضائي وكاتبه المحلف أثناء ممارسة مهامهما بالحماية التي تنص عليها مقتضيات الفصلين 263 و 267 من مجموعة القانون الجنائي.

المادة 103

يكون لكل مفوض قضائي ولكل كاتب محلف خاتم يحدد شكله وفق نموذج موحد تقترحه الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، ويعمل به بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 104

تخصص لفائدة المفوض القضائي بذلة مهنية يحدد شكلها ومواصفاتها والحالات التي يتم فيها استعمالها بنص تنظيمي، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

المادة 105

تخصص لفائدة المفوض القضائي بطاقة مهنية يحدد نموذجها بنص تنظيمي، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

يجب على المفوض القضائي إظهار بطاقته المهنية بشكل بارز عند القيام بمهامه، وكلما طلب منه ذلك.

يتعين على المفوض القضائي في حالة الاستقالة أو التوقف عن العمل لأي سبب كان إرجاع البطاقة المهنية والخاتم إلى المجلس الجهوي المختص فورا تحت طائلة المتابعة الجنائية.

المادة 106

يتعين على كل مفوض قضائي أن يعلق خارج البناية التي يوجد بها مكتبه أو داخلها لوحة تعرف به.

يحدد بنص تنظيمي شكل اللوحة والبيانات التي تتضمنها، بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

المادة 107

لا يشير المفوض القضائي في المحاضر التي ينجزها إلا إلى اسمه وصفته وعنوانه المهني والإلكتروني ورقم هاتفه والدائرة الاستئنافية التي يزاول فيها مهامه.

المادة 108

يمنع على المفوض القضائي أن يقوم مباشرة أو بواسطة الغير، بأي إشهار أو دعاية أو عمل يستهدف جلب طالبي الإجراءات واستمالتهم.

يعاقب كل من خالف مقتضيات الفقرة السابقة بغرامة من خمسة .عشر ألف (15.000) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم

المادة 109

لا يجرى أي بحث مع المفوض القضائي، أو تفتيش مكتبه، من أجل جناية أو جنحة ذات صلة بمزاولة المهنة، إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق.

المادة 110

لا يمكن تنفيذ حكم بإفراغ مكتب مفوض قضائي إلا بعد إشعار رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح الأطراف التي تسلم ملفاتهم.

يمكن لرئيس المجلس الجهوي حضور إجراءات تنفيذ الحكم بالإفراغ أو انتداب من ينوب عنه في ذلك، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن يترتب عن عدم حضوره تعطيل أو إيقاف إجراءات التنفيذ.

المادة 111

كل شخص ادعى صفة مفوض قضائي أو كاتب محلف دون أن يستوفي الشروط اللازمة لحمل هذه الصفة، أو احتفظ بالبطاقة المهنية أو الخاتم حال توقفه النهائي عن العمل لأي سبب كان. أو استعمل أي وسيلة قصد إيهام الغير بأنه يمارس مهنة مفوض قضائي أو مهام كاتب محلف يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل 381 من مجموعة القانون الجنائي

الباب العاشر: الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين

المادة 112

تحدث هيئة وطنية للمفوضين القضائيين تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتضم جميع المفوضين القضائيين وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

يوجد مقر الهيئة بالرباط.

المادة 113

تتولى الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين القيام بالمهام التالية:

– الإشراف على المجالس الجهوية ومراقبة أدائها وفق ما هو منصوص عليه في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه؛

– إحداث لجان تحدد اختصاصاتها وكيفيات عملها بموجب النظام الداخلي للهيئة؛

– تنسيق عمل المجالس الجهوية للمفوضين القضائيين؛

– وضع مدونة للسلوك الأخلاقي، تتضمن القواعد الأخلاقية والمهنية ومبادئ وتقاليد وأعراف المهنة داخل أجل سنة من دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ولا يسري العمل بها إلا بعد المصادقة عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بنص تنظيمي، ونشرها بالجريدة الرسمية؛

– الحرص على تقيد المفوضين القضائيين بواجباتهم المهنية، والسهر على حماية حقوقهم؛

– وضع النظام الداخلي للهيئة، وإحالته إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل قصد المصادقة عليه داخل أجل ستين (60) يوما من تاريخ الإحالة، كما تبلغ نسخة منه إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بعد المصادقة عليه؛

– إبداء الرأي فيما يعرض عليها من مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمزاولة المهنة وذلك داخل أجل تحدده الإدارة؛

– الإسهام في تحديث ممارسة المهنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة؛

– إبداء الرأي وجوبا داخل أجل عشرين (20) يوما في الشكايات أو الإخلالات المتعلقة بمجالات اختصاصها، التي تعرض عليها من قبل النيابة العامة، ورفع تقارير بشأنها إلى وكيل الملك المختص؛

– اقتراح واجبات الانخراط، والاشتراك السنوي والانتقال، وكيفية استيفائها، وتحديد النسبة المخصصة للمجالس الجهوية؛

– السهر على تنظيم لقاءات وندوات علمية ترمي إلى الرفع من مستوى أداء المهنة وتطوير أساليبها؛

– مراقبة الالتزام بإبرام عقود التأمين عن المسؤولية المدنية للمفوضين القضائيين وإمكانية اكتتابها لفائدتهم؛

– إنشاء وإدارة مشاريع اجتماعية لفائدة المفوضين القضائيين؛

– نشر اللائحة الوطنية للمفوضين القضائيين الممارسين مهامهم في الشهر الأول من بداية كل سنة بالموقع الإلكتروني للهيئة؛

– القيام، بعد إذن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، بطبع الكناش المنصوص عليه في المادة 20 أعلاه، والسجلين المنصوص عليهما في المادة 37 أعلاه، وتوزيعها على المجالس الجهوية التي تضعهما رهن إشارة المفوضين القضائيين في الوقت المناسب، ويمكن للسلطة المذكورة، ضمانا لحسن سير الإجراءات القضائية، سحب الإذن المذكور كلما اقتضت المصلحة ذلك، والإشراف على عملية الطبع والتوزيع؛

– إعداد وطبع البطاقات المهنية للمفوضين القضائيين؛

– اتخاذ التدابير اللازمة بصفة مؤقتة لضمان السير العادي المجلس جهوي عند تعذر تجديد مكتبه كليا أو جزئيا، وذلك إلى حين تجديده بصفة قانونية.

المادة 114

تمثل الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين المهنة تجاه الإدارة وتبدي رأيها فيما يعرض عليها من مسائل تتعلق بممارسة المهنة وتقدم المقترحات الكفيلة بتطويرها.

لا يمكن لأي جهة أيا كانت صفتها من غير الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، تمثيل المهنة أو التحدث باسمها أو مباشرة أحد اختصاصاتها المحددة في هذا القانون.

المادة 115

تتكون موارد الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين مما يلي:

1 – واجب الانخراط؛

2 – واجب الاشتراك السنوي؛

3 – واجب الانتقال من دائرة مجلس جهوي إلى دائرة مجلس جهوي آخر؛

4 – مداخيل طبع السجلات وكناش وصولات الأداء؛

5 – مداخيل المطبوعات والكتب والدوريات؛

6 – مداخيل طبع البطاقات المهنية؛

7 – مداخيل إعداد البذلة المهنية.

تحدد مبالغ الواجبات المشار إليها في البنود 1 و 2 و 3 بنص تنظيمي. باقتراح من الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

المادة 116

يجوز للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين أن تحصل على مساعدات نقدية أو عينية من الدولة والمؤسسات العمومية.

يجوز لها كذلك أن تتلقى التبرعات من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين على ألا يكون ذلك مقيدا بشرط من شأنه المساس باستقلالها أو يخالف القوانين والأنظمة المعمول بها.

المادة 117

تخصص الموارد المالية لتجهيز الهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للمفوضين القضائيين ولتسيير شؤونها وما يتعلق بإدارة مقارها وأداء أجور العاملين بها والوفاء بالتزاماتها وتحملاتها، ولإنشاء وإدارة مشاريع اجتماعية وتنظيم تظاهرات ثقافية وعلمية، ولكل أوجه الإنفاق المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون والنظام الداخلي للهيئة الوطنية والمجالس الجهوية.

المادة 118

تمارس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين اختصاصاتها بواسطة أجهزتها التالية:

– الجمعية العامة؛

– رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛

– المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛

– المجالس الجهوية للمفوضين القضائيين.

الفرع الأول: الجمعية العامة للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين

المادة 119

الجمعية العامة هي أعلى سلطة في الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، وهي التي تحدد توجهاتها الكبرى.

تتكون الجمعية العامة من رئيس الهيئة الوطنية ورؤساء الهيئة السابقون ورؤساء وأعضاء مكاتب المجالس الجهوية.

تجتمع الجمعية العامة بمقر الهيئة أو بأي مكان آخر داخل المملكة، بدعوة من رئيسها كل أربع سنوات واستثناء كلما دعت الحاجة إلى ذلك، يطلب من الرئيس أو من ثلثي أعضاء المكتب التنفيذي وفق جدول أعمال محدد.

يتعين الإعلان عن تاريخ اجتماعات الجمعية العامة وجدول أعمالها 15 يوما على الأقل قبل تاريخ انعقادها ويعلق هذا الإعلان بمقر الهيئة وبمقرات مجالسها الجهوية وينشر بموقعها الإلكتروني.

المادة 120

تكون اجتماعات الجمعية العامة صحيحة بحضور أغلبية أعضائها.

في حالة عدم توفر النصاب المذكور، يؤجل اجتماع الجمعية العامة لمدة خمسة عشر (15) يوما، وفي هذه الحالة يصح الاجتماع بمن حضر.

تتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يتولى الكاتب العام للمكتب التنفيذي أو نائبه مهمة تحرير محضر اجتماعات الجمعية العامة بصفته مقررا للاجتماع.

تضمن أشغال اجتماعات الجمعية العامة في محاضر يوقع عليها الرئيس والمقرر تحفظ في أرشيف الهيئة.

الفرع الثاني: رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين

المادة 121

يمارس رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين جميع الصلاحيات اللازمة لضمان حسن سير الهيئة، كما يسهر على تنفيذ قرارات الجمعية العامة والمكتب التنفيذي للهيئة.

يمثل الهيئة أمام القضاء وباقي السلطات والإدارات العمومية وأمام الغير.

يقبل الهبات والوصايا والإعانات المقدمة للهيئة.

يمكن لرئيس الهيئة أن يفوض بعض صلاحياته إلى أحد أعضاء المكتب التنفيذي.

المادة 122

ينتخب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد.

المادة 123

يشترط في المترشح لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين ما يلي:

– أن تكون له صفة ناخب؛

– أن تكون له أقدمية خمس عشرة (15) سنة من الممارسة الفعلية على الأقل؛

– أن يكون رئيسا لمجلس جهوي سابق أو قائم أو عضوا في مكتبه، في تاريخ تقديم الترشيح؛

– ألا يكون قد صدرت في حقه عقوبة تأديبية باستثناء عقوبة الإنذار، ما لم يرد إليه اعتباره؛

– ألا يكون محكوما عليه في قضية زجرية بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به باستثناء الجرائم غير العمدية.

المادة 124

لا يتمتع بصفة ناخب إلا المفوض القضائي الذي يمارس المهنة بصفة فعلية وأدى التزاماته المالية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 125

لا يمكن الجمع بين منصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين وبين منصب رئيس مجلس جهوي للمفوضين القضائيين.

في حالة انتخاب رئيس مجلس جهوي قائم رئيسا للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين يحل المترشح الثاني الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات المتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الجهوي محل رئيس المجلس الجهوي المذكور

المادة 126

ينتخب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين خلال النصف الثاني من شهر ماي من قبل رؤساء المجالس الجهوية وأعضاء مكاتبها عن طريق الاقتراع الفردي السري المباشر وبالأغلبية النسبية للحاضرين، على ألا يقل عددهم عن الثلثين. وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب يؤجل الاجتماع لمدة خمسة عشر (15) يوما، وفي هذه الحالة يتم الانتخاب بالأغلبية النسبية للحاضرين.

يرجح في الانتخاب عند تعادل الأصوات المفوض القضائي الأقدم ممارسة للمهنة، وعند التساوي في الأقدمية. يعلن فائزا المفوض القضائي الأكبر سنا، وعند التساوي في السن تجرى القرعة.

المادة 127

يتولى المكتب التنفيذي اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخاب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

ولهذه الغاية، يقوم المكتب المذكور بعد انتخاب المجالس الجهوية خلال النصف الأول من شهر أبريل من السنة التي ستجرى فيها الانتخابات بإصدار مقرر يتضمن:

– لائحة بأسماء رؤساء المجالس الجهوية وأعضاء مكاتبها؛

– تاريخ وساعة ومكان إجراء الاقتراع؛

– تاريخ بداية ونهاية الفترة المخصصة لإبداع التصريحات بالترشيح؛

– الفترة التي يعرف خلالها المترشحون بأنفسهم لدى الناخبين التي يجب ألا تقل عن 10 أيام قبل تاريخ الاقتراع.

يعلق هذا المقرر فور صدوره بمقر الهيئة الوطنية وبمقرات المجالس الجهوية للمفوضين القضائيين وينشر بالموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة الوطنية.

المادة 128

يحق لكل شخص من الأشخاص المشار إليهم في البند الأول من المادة 127 أعلاه، لم يرد اسمه في اللائحة المذكورة، الطعن في مقرر المكتب التنفيذي أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ النشر، وتبت المحكمة في هذا الطعن داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط، وذلك بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 129

يودع المترشحون مباشرة لدى رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين تصريحاتهم بالترشيح مقابل وصل يسلم فورا، يتضمن اسم المترشح وتاريخ وساعة الإبداع.

يحدد بنص تنظيمي نموذج التصريح بالترشيح المنصب رئيس الهيئة وكذا الوثائق التي يتعين إرفاقها به.

يحدد أجل إيداع التصريحات بالترشيح في خمسة (5) أيام.

تسجل الترشيحات بسجل خاص يبين فيه تاريخ وساعة تلقي الترشيح، والاسم الشخصي والعائلي للمترشح، ومقر مكتبه، وتاريخ تعيينه في المهنة، وعنوان بريده الإلكتروني المهني.

يحصر المكتب التنفيذي قائمة الترشيحات لمنصب رئيس الهيئة.

حسب الترتيب الذي تم وفقه إيداع الترشيحات، بعد التأكد من توافر شروط الترشيح المشار إليها في المادة 123 أعلاه.

تنشر القائمة المذكورة بالموقع الإلكتروني للهيئة، ويعلن عنها بكل الوسائل المتاحة.

المادة 130

يحق لكل مترشح لم يرد اسمه في القائمة المشار إليها في المادة 129 أعلاه الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ نشرها، وتبت المحكمة في هذا الطعن داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط، وذلك بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 131

للمترشحين خلال الفترة المحددة في المقرر المنصوص عليه في المادة 127 أعلاه، أن يعرفوا الناخبين بأنفسهم، في احترام تام لمقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومدونة السلوك الأخلاقي.

المادة 132

يعين المكتب التنفيذي من بين أعضائه، لجنة خاصة مكونة من ثلاثة مفوضين قضائيين من غير المترشحين لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين تتولى الإشراف على سير العملية الانتخابية والبت في جميع المسائل التي قد تثيرها عملية التصويت. وتضمن مقرراتها في محاضر

إذا تعذر تعيين أعضاء اللجنة الخاصة من بين أعضاء المكتب التنفيذي، يعين هذا المكتب اللجنة المذكورة من خارج أعضائه.

يرأس هذه اللجنة العضو الأكبر سنا، ويتولى العضو الأصغر سنا مهام المقرر.

المادة 133

التصويت حق شخصي لا يجوز تفويضه.

المادة 134

يمكن لكل مترشح لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين أن يعين مفوضا قضائيا يمثله، ليراقب بصفة مستمرة سير عملية التصويت وفرز الأصوات وإحصائها بواسطة طلب يوجهه إلى رئيس الهيئة أربعة وعشرين (24) ساعة على الأقل، قبل انطلاق عملية التصويت.

المادة 135

تحدد كيفيات التصويت وفرز الأصوات وكذا نموذج محاضر انتخاب رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بنص تنظيمي.

المادة 136

تحرر اللجنة المنصوص عليها في المادة 132 أعلاه المحاضر المتعلقة بالعملية الانتخابية في ثلاثة نظائر.

يتسلم ممثلو المترشحين الحاضرون نسخا من هذه المحاضر بعد توقيعها وترقيمها من قبل رئيس اللجنة وأعضائها، وتكون لنسخ هذه المحاضر نفس حجية نظائرها الأصلية.

توضع هذه المحاضر في غلاف مختوم يوقع عليه أعضاء اللجنة. كما توضع أوراق التصويت المعتبرة صحيحة والأوراق الملغاة والأوراق المتنازع بشأنها في أغلفة مستقلة مختومة تحمل توقيعات أعضاء اللجنة.

توضع الأغلفة المذكورة في غلاف واحد مختوم وموقع عليه من قبل رئيس اللجنة.

يسلم رئيس اللجنة فورا الغلاف المختوم المشار إليه في الفقرة السابقة إلى رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين مقابل وصل.

المادة 137

يتولى المكتب التنفيذي الإعلان عن النتائج النهائية التي حصل عليها كل مترشح، ويضمن ذلك في محضر في ثلاثة نظائر

تنشر النتائج النهائية المعلن عنها بالموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية وبكل الوسائل المتاحة.

المادة 138

يتعين على رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين تبليغ نظير محضر الانتخاب إلى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط داخل أجل ثلاثة أيام الموالية لهذه الانتخابات.

يحفظ نظير المحضر بمقر الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

يحق لكل من ترشح لمنصب رئيس الهيئة الطعن في نتائج هذا الانتخاب أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية.

كما يحق للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل وللوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط الطعن في نتائج هذا الانتخاب أمام نفس المحكمة داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ التبليغ.

تبت المحكمة في الطعن داخل أجل ثمانية (8) أيام الموالية لتاريخ تقديم طلب الطعن.

الفرع الثالث: المكتب التنفيذي

المادة 139

يتألف المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين من رئيس الهيئة الوطنية بصفته رئيسا له. ومن رئيس الهيئة الوطنية لآخر ولاية ورؤساء المجالس الجهوية، بصفتهم أعضاء.

ينتخب المكتب التنفيذي من بين أعضائه:

– نائبا للرئيس؛

– كاتبا عاما؛

– نائبا للكاتب العام؛

– أمينا للمال؛

– نائيا لأمين المال.

يعتبر باقي الأعضاء مستشارين.

تتم عملية الانتخاب بواسطة الاقتراع الفردي السري المباشر وبالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين على ألا يقل عددهم عن النصف، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع لمدة خمسة عشر (15) يوما. وفي هذه الحالة يتم الانتخاب بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين.

المادة 140

يمارس المكتب التنفيذي الاختصاصات المسندة إلى الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بمقتضى هذا القانون.

المادة 141

يجتمع المكتب التنفيذي بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

يمكن للمكتب التنفيذي أن يجتمع بدعوة من رئيسه، إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلثي أعضائه، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة 142

تكون اجتماعات المكتب التنفيذي صحيحة بحضور أغلبية أعضائه.

في حالة عدم توفر النصاب المذكور يؤجل اجتماع المكتب لمدة خمسة عشر (15) يوما، وفي هذه الحالة يصح الاجتماع بمن حضر.

تكون اجتماعات المكتب التنفيذي سرية

تتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس

تضمن مداولات المكتب التنفيذي في محضر يوقع عليه الرئيس والكاتب العام.

تعتبر القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية. للمفوضين القضائيين المتعلقة بسير المهنة ملزمة لجميع المفوضين القضائيين وتعرض مخالفيها للمتابعة التأديبية.

المادة 143

يجب تبليغ جميع القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي وفق هذا القانون إلى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط.

تتولى الهيئة الوطنية نشر القرارات الصادرة عن مكتبها التنفيذي بموقعها الإلكتروني.

يحق للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل وللوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط الطعن في القرارات المذكورة داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ . وذلك أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط

الفرع الرابع: المجالس الجهوية للمفوضين القضائيين

المادة 144

تحدث مجالس جهوية للمفوضين القضائيين على صعيد دوائر محاكم الاستئناف على أن يكون عدد المفوضين القضائيين المشكلين للمجلس مائة (100) مفوض قضائي على الأقل، وفي حالة عدم تحقق هذا النصاب يلحقون بأقرب مجلس جهوي جغرافيا، بقرار للمكتب التنفيذي للهيئة.

يكون مقر كل مجلس جهوي بالمدينة التي يوجد بها مقر محكمة الاستئناف.

المادة 145

يتألف مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين إضافة إلى رئيس المجلس ورئيس المجلس الجهوي لآخر ولاية من:

– 10 أعضاء إذا كان عدد المفوضين القضائيين يتراوح بين 100 و 150؛

– 12 عضوا إذا كان عدد المفوضين القضائيين يتراوح بين 151 و 200 ؛

– 14 عضوا إذا تجاوز عدد المفوضين القضائيين 200.

يجب تحقيق التمثيلية النسبية للنساء المفوضات القضائيات بمكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين بما يتناسب مع عددهن داخل المجلس الجهوي المعني.

المادة 146

ينتخب مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين من بين أعضائه:

– نائبا للرئيس؛

– كاتيا عاما؛

– نانيا للكاتب العام؛

– أمينا للمال؛

– نانيا لأمين المال.

يعتبر باقي الأعضاء مستشارين.

تتم عملية الانتخاب بواسطة الاقتراع الفردي السري المباشر وبالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين على ألا يقل عددهم عن النصف، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تؤجل عملية الانتخاب لمدة خمسة عشر (15) يوما. وفي هذه الحالة يتم الانتخاب بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين.

المادة 147

يسهر رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين على ضمان حسن سير هذا المجلس وتنفيذ قرارات مكتبه، كما يقوم بالمهام التالية:

– الدفاع عن مصالح المفوضين القضائيين على المستوى الجهوي؛

– إحالة أي مسألة تتعلق بسير المهنة إلى رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛

– تحديد جدول أعمال اجتماع المكتب، وتوجيه الدعوة لانعقاده بكل وسائل التواصل المتاحة.

يمكن لرئيس المجلس الجهوي أن يفوض بعض صلاحياته إلى أحد أعضاء المكتب.

المادة 148

يزاول المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين بواسطة مكتبه المهام التالية:

– السهر على تطبيق قرارات المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛

– بحث المشاكل الجهوية التي تعترض المهنة، وإحالتها إن اقتضى الأمر إلى المكتب التنفيذي لتدارسها؛

– تأطير المهنة وتمثيلها على المستوى الجهوي؛

– مراقبة المفوضين القضائيين مرة في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك من خلال لجنة المراقبة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 77 أعلاه؛

– الإشراف على تسيير ومراقبة مكاتب التأشير المنصوص عليها في المادة 20 أعلاه؛

– إشعار السلطة الحكومية المكلفة بالعدل ووكيل الملك المختص. بكل إخلال بالواجبات المهنية؛

– إبداء النظر فيما يعرض عليه من طرف الجهة المختصة من إخلالات مهنية منسوبة لأي مفوض قضائي؛

– تنظيم تظاهرات ثقافية وعلمية على المستوى الجهوي بتنسيق مع الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛

– إدارة وتسيير الممتلكات المخصصة للمجلس الجهوي؛

– إدارة وتسيير مشاريع اجتماعية لفائدة المفوضين القضائيين على المستوى الجهوي بتنسيق مع الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛

– توجيه لائحة محينة بأسماء وعناوين المفوضين القضائيين والكتاب المحلفين الممارسين بدائرة المجلس إلى رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، وذلك قبل متم شهر يناير من كل سنة؛

– إعداد وطبع البطائق المهنية للكتاب المحلفين الممارسين مهامهم بمكاتب المفوضين القضائيين على المستوى الجهوي.

المادة 149

يتولى مكتب المجلس الجهوي اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخاب رئيس المجلس الجهوي وأعضاء مكتبه.

ولهذه الغاية، يصدر مكتب المجلس خلال النصف الأول من شهر يناير من السنة التي تجرى فيها الانتخابات، مقررا يتضمن:

– لائحة بأسماء المفوضين القضائيين المتوفرين على صفة ناخب؛

– يوم وساعة ومكان إجراء الاقتراع؛

– تاريخ بداية ونهاية الفترة المخصصة لإيداع التصريحات بالترشيح؛

– الفترة التي يعرف خلالها المترشحون بأنفسهم لدى الناخبين، التي يجب ألا تقل عن عشرة (10) أيام قبل تاريخ الاقتراع.

يعلق هذا المقرر فور صدوره بمقر المجلس، وينشر بالموقع الإلكتروني الخاص به وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

المادة 150

يحق لكل مفوض قضائي لم يرد اسمه في مقرر المجلس المنصوص عليه في المادة 149 أعلاه الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية الإدارية المختصة أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية المختصة داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ النشر، وتبت المحكمة في هذا الطعن داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط. وذلك بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 151

يودع المترشحون مباشرة لدى رئيس المجلس الجهوي، تصريحاتهم بالترشيح مقابل وصل، يسلم فورا يتضمن اسم المترشح وتاريخ وساعة الإبداع.

يحدد بنص تنظيمي نموذج التصريح بالترشيح لمنصب رئيس المجلس الجهوي وعضوية مكتبه وكذا الوثائق التي يتعين إرفاقها به.

يحدد أجل إيداع التصريحات بالترشيح في خمسة (5) أيام

تسجل الترشيحات بسجل خاص يبين فيه تاريخ وساعة تلقي الترشيح، والاسم الشخصي والعائلي للمترشح، ومقر مكتبه، وتاريخ تعيينه في المهنة، وعنوان بريده الإلكتروني المهني.

يحصر مكتب المجلس الجهوي قائمة الترشيحات لمنصب رئيس المجلس الجهوي وأعضاء مكتبه حسب الترتيب الذي تم وفقه إبداع الترشيحات بعد التأكد من توافر شروط الترشيح المشار إليها في المادتين 154 و 155 بعده، حسب الحالة.

تنشر القائمة المذكورة بالموقع الإلكتروني للمجلس وبالموقع الإلكتروني للهيئة، ويعلن عنها بكل الوسائل المتاحة.

المادة 152

يحق لكل مترشح لم يرد اسمه في القائمة المشار إليها في المادة 151 أعلاه الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية الإدارية المختصة أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية المختصة داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ نشرها، وتبت المحكمة في هذا الطعن داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط، وذلك يحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 153

ينتخب رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد.

ينتخب أعضاء مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 154

يشترط في المترشح لرئاسة المجلس الجهوي ما يلي:

– أن تكون له صفة ناخب؛

– أن تكون له أقدمية عشر سنوات على الأقل من الممارسة الفعلية للمهنة؛

– ألا يكون قد صدرت في حقه عقوبة تأديبية باستثناء عقوبة الإنذار أو التوبيخ، ما لم يرد إليه اعتباره؛

– ألا يكون محكوما عليه في قضية زجرية بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به، باستثناء الجرائم غير العمدية، ما لم يرد إليه اعتباره.

المادة 155

يشترط في المترشح لعضوية مكتب المجلس الجهوي الشروط المنصوص عليها في المادة 154 أعلاه، باستثناء شرط الأقدمية الذي يحدد في خمس (5) سنوات على الأقل من الممارسة الفعلية للمهنة.

المادة 156

يتمتع بصفة ناخب المفوض القضائي الذي يزاول مهامه بدائرة اختصاص المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين، وأدى ما بذمته من التزامات مالية.

المادة 157

للمترشحين خلال الفترة المحددة في المقرر المنصوص عليه في المادة 149 أعلاه، أن يعرفوا الناخبين بأنفسهم في احترام تام لمقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومدونة السلوك الأخلاقي.

المادة 158

ينتخب رئيس وأعضاء مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين خلال النصف الأخير من شهر مارس من قبل المفوضين القضائيين المزاولين مهامهم بدائرة اختصاص المجلس المذكور، وذلك عن طريق الاقتراع الفردي السري المباشر وبالأغلبية النسبية.

يرجح في الانتخاب عند تعادل الأصوات المفوض القضائي الأقدم ممارسة للمهنة وعند التساوي في الأقدمية يعلن فائزا المفوض القضائي الأكبر سنا، وعند التساوي في السن تجرى القرعة.

المادة 159

يعين مكتب المجلس الجهوي، من بين أعضائه، لجنة خاصة مكونة من ثلاثة مفوضين قضائيين من غير المترشحين لمنصب رئيس المجلس أو أعضاء مكتبه تتولى الإشراف على سير العملية الانتخابية والبت في جميع المسائل التي قد تثيرها عملية التصويت، وتضمن مقرراتها في محاضر.

إذا تعذر تعيين أعضاء اللجنة الخاصة من بين أعضاء مكتب المجلس، يعين هذا المكتب اللجنة المذكورة من خارج أعضائه.

يرأس اللجنة المذكورة العضو الأكبر سنا ويتولى العضو الأصغر سنا مهام المقرر.

المادة 160

التصويت حق شخصي لا يجوز تفويضه.

المادة 161

يمكن لكل مترشح لمنصب رئيس المجلس أو لعضوية مكتبه أن يعين مفوضا قضائيا يمثله ليراقب بصفة مستمرة سير عملية التصويت وفرز الأصوات وإحصائها بواسطة طلب يوجهه إلى رئيس المجلس الجهوي أربعة وعشرين (24) ساعة على الأقل، قبل انطلاق عملية التصويت.

المادة 162

تحدد كيفيات التصويت وفرز الأصوات وكذا نموذج محاضر انتخاب رئيس المجلس الجهوي وأعضاء مكتبه، بنص تنظيمي.

المادة 163

تحرر اللجنة المنصوص عليها في المادة 150 أعلاه، المحاضر المتعلقة بالعملية الانتخابية في ثلاثة نظائر.

يتسلم ممثلو المترشحين لمنصب رئيس المجلس أو لعضوية مكتبه الحاضرون نسخا من هذه المحاضر بعد توقيعها وترقيمها من قبل رئيس اللجنة وعضويها، وتكون لنسخ هذه المحاضر نفس حجية نظائرها الأصلية.

توضع هذه المحاضر في غلاف مختوم يوقع عليه أعضاء اللجنة. كما توضع أوراق التصويت المعتبرة صحيحة والأوراق الملغاة والأوراق المتنازع بشأنها في أغلفة مستقلة مختومة تحمل توقيعات أعضاء اللجنة.

توضع الأغلفة المذكورة في غلاف واحد مختوم وموقع عليه من قبل رئيس اللجنة.

يسلم رئيس اللجنة فورا الغلاف المختوم المشار إليه في الفقرة السابقة إلى رئيس مكتب المجلس الجهوي مقابل وصل.

المادة 164

يتولى مكتب المجلس الجهوي الإعلان عن النتائج النهائية، ويضمن ذلك في محضر في أربعة نظائر.

تنشر النتائج النهائية المعلن عنها بالموقع الإلكتروني للمجلس وبالموقع الإلكتروني للهيئة وبكل الوسائل المتاحة.

المادة 165

يتولى رئيس المكتب الجهوي تبليغ نظير محضر الانتخاب إلى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف المختص ورئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

داخل أجل ثلاثة أيام الموالية لهذه الانتخابات.

يحتفظ بنظير محضر الانتخاب بمقر المجلس الجهوي.

يحق لكل من ترشح لمنصب رئيس المجلس أو عضوية مكتبه. حسب الحالة الطعن في نتائج هذا الانتخاب أمام المحكمة الابتدائية الإدارية المختصة أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية المختصة داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية.

كما يحق للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل وللوكيل العام للملك المذكور الطعن في نتائج هذا الانتخاب أمام نفس المحكمة داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ التبليغ.

تبت المحكمة في الطعن داخل أجل ثمانية (8) الموالية لتاريخ تقديم طلب الطعن.

المادة 166

يجتمع مكتب المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين وفقا للكيفية المنصوص عليها في المادة 141 أعلاه، كما تتم مداولاته وفقا لمقتضيات المادة 142 أعلاه.

الفرع الخامس: مسك الحسابات

المادة 167

يقوم أمين مال الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين وأمناء مال المجالس الجهوية. كل حسب اختصاصاته باستخلاص الموارد وبأداء النفقات ومسك الحسابات وفق ما ينص عليه هذا القانون والنظام الداخلي والقوانين الجاري بها العمل فيما يتعلق بمسك الحسابات. ويمكنهم الاستعانة في أداء مهامهم بخبير محاسب.

يعد أمين مال الهيئة الوطنية تقريرا سنويا حول مالية الهيئة. يعرض على المكتب التنفيذي، كما يعد أمناء مال المجالس الجهوية تقارير سنوية حول مالية هذه المجالس تعرض على مكاتبها وعلى المكتب التنفيذي للهيئة.

يمكن لأمين الهيئة الوطنية الاطلاع على الوضعية المالية للمجالس الجهوية فيما يتعلق بعائدات الهيئة، وبعد تقريرا بهذا الشأن يعرض على المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية.

المادة 168

يتولى خبير محاسب تقدير محاسبة الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين من خلال التأكد من صدق البيانات المحاسبية للهيئة وصحتها ووضعيتها المالية ومن نتائج هذه المحاسبة وكذا من وضعية ممتلكات الهيئة.

ولهذا الغرض، يضع المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية ومكاتب المجالس الجهوية رهن إشارة الخبير المحاسب جميع التقارير المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 167 أعلاه، وكذا السجلات والمستندات والوثائق المالية المحاسبية الضرورية.

يضمن الخبير نتائج أشغاله في تقرير يرفع إلى رئيس الهيئة الوطنية.

الذي يعرضه على الجمعية العامة.

الباب الحادي عشر: مقتضيات ختامية وانتقالية

المادة 169

تكون جميع الأجال المنصوص عليها في هذا القانون أجالا كاملة.

المادة 170

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد انصرام ثلاثة (3) أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تنسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، مقتضيات القانون رقم 81.03 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.23 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، مع مراعاة مقتضيات المادتين 172 و 173 بعده.

غير أن النصوص المتخذة لتطبيق القانون رقم 81.03 المذكور. نظل، ما لم تتعارض مع مقتضيات هذا القانون سارية المفعول وذلك إلى حين تعويضها.

المادة 171

تحل الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين المحدثة بموجب هذا القانون محل الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين المحدثة بموجب القانون رقم 81.03 سالف الذكر في حقوقها والتزاماتها المتعلقة بالصفقات والعقود والاتفاقات التي أبرمتها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

وتنقل ابتداء من التاريخ المذكور بكامل الملكية إلى الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين المحدثة بموجب هذا القانون المنقولات والعقارات والأصول التي تملكها الهيئة الوطنية المحدثة بموجب القانون رقم 81.03.

المادة 172

يتعين على المفوضين القضائيين المزاولين مهامهم في إطار المشاركة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ. ملاءمة وضعيتهم مع مقتضيات المادة 54 من هذا القانون وذلك داخل أجل لا يتعدى سنة (6) أشهر من تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

المادة 173

تستمر أجهزة الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين ومجالسها الجهوية القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، في القيام بالمهام المسندة إليها، وتسهر ابتداء من نفس التاريخ على اتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى انتخاب رئيس الهيئة الوطنية ومكتبها التنفيذي ورؤساء المجالس الجهوية ومكاتبها داخل أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ نشر النصوص التطبيقية المنظمة لانتخاب أجهزة الهيئة.

المادة 174

يستمر المفوضون القضائيون المرخص لهم بمزاولة المهنة عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ في ممارسة مهامهم وكذا الكتاب المحلفون الملحقون بمكاتبهم.

المادة 175

تعتبر الإحالات إلى مقتضيات القانون رقم 81.03 سالف الذكر. الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. إحالات إلى المقتضيات المماثلة لها في هذا القانون.

.....

ЖИЛЕТ ИСΨОΣΘ ROYAUME DU MAROC المملكة المغربية

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

+СЦО+ | +ЖИИ А+ Л+ХСо+ +++ХС +ХОolt А UoCal А +

Ministère de l'Agriculture de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

رقم 910 بتاريخ 5 ...

القاضي بافتتاح وانتهاء فترات القنص والنظام الخاص للقنص خلال الموسم 2025/2026 إن وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) المتعلق بشرطة القنص حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على قرار وزير الفلاحة رقم 62-582 الصادر في 5 جمادى الأخيرة 1382 (3) نونبر (1962) بسن نظام مستمر للقنص حسبما وقع تغييره وتميمه؛

وبناء على المرسوم الصادر في 16 جمادى الأخيرة 1432 (20) ماي (2011) القاضي بتطبيق الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) المتعلق بمراقبة القنص

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 29 رجب 1432 (2) يوليوز (2011) القاضي بتنفيذ القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها؛

وبناء على المرسوم الصادر في 2 شعبان 1436 (21) ماي (2015) القاضي بتطبيق مقتضيات القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها؛

وبناء على قرار لرئيس الحكومة رقم 3.17.19 الصادر في 14 من ذي الحجة 1440 (16) أغسطس 2019) القاضي بتحديد كيفيات تنظيم أعداد بعض الحيوانات التي صارت مضرة؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.71 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليوز (2021) القاضي بتنفيذ القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات

وبناء على المرسوم رقم 834.21.2 الصادر في 14 من ربيع الأول (1443 (21) أكتوبر (2021 والمتعلق باختصاصات وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

يقرر ما يلي :

الفصل 1 : يباح القنص خلال فترات افتتاحه المبينة فيما يلي ماعدا في المناطق الممنوع فيها، على أن تراعى في ذلك الشروط المحددة في الظهير الشريف السالف الذكر والصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) حسبما وقع تغييره وتتميمه، ونصوصه التنظيمية.

أفترات افتتاح وانتهاء القنص والأيام التي يباح فيها وطرق ممارسته

الفصل 2: يحدد وفقا لما يلي بتراب المملكة تاريخ افتتاح القنص وانتهائه والأيام التي يباح فيها والطرق الجائز استعمالها لقنص مختلف أنواع الطرائد. ويمنع قنص أي صنف آخر غير مذكور في الجدول أسفله.

فترات افتتاح وانتهاء القنص والأيام التي يباح فيها وطرق ممارسته (موسم 2025/2026)

تواريخ إغلاق القنص (عند غروب الشمس)

ملاحظات

الأيام التي يجوز فيها القنص خلال فترة إباحته

يمكن قنص الحجل المربى بالإحاشة داخل القطع المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي بعد ترخيص من المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات.

طيور الماء والمارة (1) (ما عدا اليام)

يباح قنص الشنقب بأنواعه داخل القطع المؤجرة خلال 4 أيام في الأسبوع على أساس برنامج مصادق عليه من طرف المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات.

الأحد والأعياد الوطنية بالنسبة للمغاربة

يمكن قنص الشنقب والسمنة عن طريق الإحاشة.

خارج القطع المؤجرة 2026 4 يناير

لا يسمح القنص يوم فاتح السنة الميلادية والأمازيغية والهجرية.

أنواع الطرائد

تواريخ افتتاح القنص

الحجل الأرنب الوحشية القنية

2025 5 أكتوبر

2026 4 يناير

الأحد والأعياد الوطنية (").

الأحد والأعياد الوطنية (1).

206 22 فبراير

5 2025 أكتوبر

الحيوانات التي قد تصبح ضارة (2)

5 2025 أكتوبر

22 2026 فبرام

السمنة القديرة القديرة البرية

22 2026 فبراء

5 2025 أكتوبر

الحمام الجبلي الحمام البري حمام الغابة

والأجانب المقيمين بالمغرب خارج القطع المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي.

- أربعة أيام في الأسبوع وفق برنامج مصادق

عليه من طرف المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات ويطلب من منظم القنص السياحي المعني.

5 أكتوبر 2025

داخل القطع المؤجرة 22 2026 فبراء

الأقاليم والعمالات من غير تلك المشار إليها في (3) 5 2025 أكتوبر

خارج الغابات

الأحد والأعياد الوطنية (1) بالنسبة للمغاربة |

تاريخ إغلاق القنص داخل الغابات حدد في 4 يناير 2026.

والأجانب المقيمين بالمغرب خارج القطع المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي.

الجمعة والسبت والأحد والاثنين داخل القطع المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي.

السلوى

الوسط كما هو مبين في (3) 5 أكتوبر 2025

خارج الغابات

2 فبراير 2026

الساحل والشمال كما هو مبين في (4) 5 أكتوبر 2025

خارج الغابات 206 23 فبراير

2025 5 أكتوبر

الخنزير البري

2026 22 مارس

اليام الحمام الجبلي. الحمام البري (5) حمام الغابة

طيلة أيام الأسبوع.

لا يجوز قنص الخنزير إلا بالإحاشة.

السبت والأحد والأعياد الوطنية (1)

بالنسبة للمغاربة والأجانب المقيمين خارج القطع المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي الجمعة والسبت والأحد والاثنين داخل القطع | المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي

7 شتنبر 2026

25 يوليوز 2026

لا يجوز القنص إلا من مكان قار. يمنع قنص المهام والحمام الجبلي والحمام البري وحمام الغابة داخل الغابات كما يمنع بواسطة الكلاب (6).

بأنواعه والشحرور بأنواعه والبط البحري بأنواعه والغرة السوداء.

(1) طيور الماء والمارة المسموح بقنصها: البط بأنواعه (ماعدا الشهرمان الأصدأ والونس الأشقر والعفاس الأصدأ والعفاس الأشهب والحذف الرخامي والبط شوال أبيض الرأس). طوال السابق بما في ذلك دجاج الأرض والشنقب بأنواعه ماعدا الشنقب الكبير والطيطوي بأنواعه ما عدا الطيطوي المقاتل والقطقاط بأنواعه ماعدا القطقاط الرمادي والزقزاق بأنواعه وأكل المحار

)

(2) الحيوانات الضارة هي: الثعلب الأحمر، والزرزور الأوروبي والدوري بأنواعه والعقعق.

3) الوسط: أقاليم وعمالات أزيلال بني ملال الفقيه بن صالح بنسليمان برشيد خريكة سطات الحوز شيشاوة قلعة السراغنة مراكش الرحامنة، إيفران، الرشيدية، خنيفرة. مكناس الحاجب ميدلت الخميسات الرباط سلاء الصخيرات تمارة بولمان، فاس، مولاي يعقوب وصفرو.

(5) يحظر قنص الحمام الزاجل.

(4) الساحل والشمال: أقاليم وعمالات شفشاون فحص أنجرة العرائش المضيق فنيدق طنجة أصيلة، تطوان، وزان القنيطرة، سيدي قاسم سيدي سليمان المحمدية، الدار البيضاء النواصر، مديونة الجديدة، سيدي بنور، أسفي، اليوسفية، الصويرة، أكادير إذا أوتنان، شتوكة أيت باها، إنزكان أيت ملول، سيدي إفني، تارودانت وتزنيت.

(6) باستثناء غابات أركان المتواجدة يسهل سوس حيث القنص مسموح.

(1) الأعياد الوطنية ذكرى المسيرة الخضراء (06) نونبر 2025) عيد الاستقلال (18) نونبر 2025) ذكرى تقديم عريضة الاستقلال (11) يناير (2026)، عيد العرش (30) يوليوز 2026). ذكرى استرجاع وادي الذهب (14) غشت 2026) ذكرى ثورة الملك والشعب (20) غشت 2026) عيد الشباب (21) غشت 2026).

ب - تنظيم خاص

الفصل 3 : القنص بالإحاشة

يسلم المدير الإقليمي للوكالة الوطنية للمياه والغابات أو من ينوب عنه رخص قنص الخنزير البري بالإحاشة خارج المناطق التي أجر فيها حق القنص.

ويساوي واجب الإحاشة المنصوص عليه في نفس الفصل مبلغ مائة (100) درهم مضروب في عدد القناصين المشاركين في الإحاشة المبين في طلب الرخصة، على ألا يقل المبلغ المذكور عن ألف ومائتين (1200) درهم لكل إحاشة، وتحدد الإتاوة في خمسمائة (500) درهم لكل قناص أجنبي غير مقيم بالمغرب على ألا يقل المبلغ المؤدى عن كل إحاشة ثلاثة الاف (3000) درهم. ولا تؤدى هذه الواجبات في حالة الترخيص من أجل ضبط أعداد الخنزير.

يجب أن تحدد رخصة الإحاشة إسم المسؤول عن الإحاشة ومكان إقامتها وأسماء القناصين الذين سيشاركون فيها وعدد المساعدين الذين يطاردون الخنزير.

تبعث طلبات الترخيص بتنظيم الإحاشات إلى المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات أو دائرة تنمية المجال الغابوي المعنية بالأمر مرفقة بوصل إيداع المبلغ الإتاوة لفائدة صندوق القنص والصيد بالمياه الداخلية وفق ما أشير إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة. ويجب أن تصل هذه الطلبات إلى المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات أو دائرة تنمية المجال الغابوي المعنية بالأمر

قبل تاريخ القيام بالإحاشة بخمسة عشر (15) يوما على الأقل وثلاثين (30) يوما على الأكثر. ولا يمكن استرداد المبلغ المؤدى في أي حالة من الأحوال إذا تم إلغاء الإحاشة من طرف صاحب الطلب.

يجب على مؤجر حق القنص أن يقدم للمديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات أو دائرة تنمية المجال الغابوي المعنية بالأمر قبل بداية كل موسم قنص، برنامجا لقنص هذا الصنف، يشير فيه إلى عدد الخنازير التي يمكن اصطيادها مرفقة ببرنامج يحدد تواريخ الإحاشات. ويقوم المدير الإقليمي للوكالة الوطنية للمياه والغابات بالتحقق من هذه المعطيات ويحدد بالتالي عدد الخنازير التي يمكن اصطيادها خلال موسم القنص. ويمكن مراجعة هذا العدد خلال موسم القنص إذا برر ذلك بتقرير معد من طرف لجنة محلية.

يجب على مؤجر حق القنص إعلام المدير الإقليمي للوكالة الوطنية للمياه والغابات عشرة (10) أيام على الأقل قبل تنظيم الإحاشات

بالتواريخ المحددة لتنظيمها داخل القطع المؤجر بها حق القنص ولائحة القناصين المشاركين.

يمكن لكل إحاشة للخنزير أن تشمل ملاحقة واحدة أو عدة ملاحقات متتالية.

في حالة قنص الخنزير بالإحاشة وحتى في حالة الإحاشة من أجل ضبط أعداد الخنزير، يجب على المسؤول عن الإحاشة، كما هو مشار إليه فيما سبق:

أن يكون حاملا لدفتر الإحاشة يتم فيه تسجيل تاريخ الإحاشة، أسماء وعدد القناصين المشاركين فيها.

أن يقوم قبل البدء في الإحاشة، بقراءة قوانين السلامة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

أن يقدم ملخصا لممثل المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات يوضح فيه أعداد الخنازير التي تمت رؤيتها والمصطادة والمصابة.

أن يعمل على نقل بقايا وجثث الخنازير التي لم يتم أخذها من قبل القناصين، عندما يصعب دفنها، إلى الأماكن التي يحددها ممثل المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية للمياه والغابات بعيدا عن الأنهار والمسالك والمنازل.

يجب على كل القناصين المشاركين في الإحاشات وضع بذلة سهلة الرؤية حيث يجب أن تتكون هذه البذلة على الأقل من قبعة برتقالية اللون.

بالنسبة للخنازير المصطادة والزائدة عن العدد المرخص قنصه، يتم أداء إتاوة تبلغ خمسمائة (500) درهم للخنزير الأول الزائد وألف (1000) درهم لكل خنزير زاد على ذلك. وتستوفى هذه الرسوم مقابل وصل تصريح باسم المستفيد من رخصة الإحاشة أو باسم القناص أو القناصين الآخرين المشاركين الذين اقتنوا الحيوانات المذكورة.

يسلم وصل تصريح عن كل خنزير، وتدفع المبالغ المحصل عليها، مقابل وصل إلى صندوق أعوان الخزينة الذين جرت الإحاشة في دائرة اختصاصهم ويتكفل هؤلاء الأعوان بدفعها لصندوق القنص والصيد بالمياه الداخلية.

يتم ضبط أعداد الخنزير البري داخل النقط السوداء طبقا لمقتضيات قرار رئيس الحكومة رقم 19-7-3 السالف الذكر والصادر في 14 من ذي الحجة 1440 (16) غشت 2019

الفصل 4 ضبط أعداد الحيوانات التي أصبحت ضارة

يجوز ضبط أعداد الحيوانات التي أصبحت ضارة حسبما وقع تحديدها في الفصل الثاني من هذا القرار، خارج فترة افتتاح القنص، وذلك بطلب من الملاك أو حائزي العقار أو مؤجري حق القنص وفقا لأحكام المادتين 4 و 5 من قرار وزير الفلاحة رقم 62-582 السالف الذكر والصادر في 5 جمادى الأخيرة 1382 (3) نونبر (1962) حسبما وقع تغييره وتميمه.

الفصل 5 عدد الطرائد المسموح قنصها

لا يجوز للقناص أن يصطاد خلال كل يوم قنص مرخص إلا أربع (4) حجلات، وأرنب وحشية واحدة (1)، وخمس (5) قنيات وخمس (5) دجاجات الأرض، وخمسون (50) سمنة، وعشر (10) بطات، وإوزتان (2)، وعشرون (20) شنقبا، وعشرة (10) من مجموع الحمام الجبلي الحمام البري وحمام الغابة، وعشرون (20) سلوى، وأربعون (40) يمامة، وخمسون (50) قنبرة وقنبرة برية وعشرون (20) وحدة من باقي طيور الماء المسموح قنصها.

ويحدد عدد الخنازير المباح اصطياده من طرف القناصين المشاركين في الإحاشة في خنزير واحد لكل قناص، ما عدا في حالة عملية ضبط أعداد الخنزير، بعد ترخيص من الوكالة الوطنية للمياه والغابات بذلك، حيث يمكن قنص الخنزير دون تحديد للعدد الأقصى.

يسمح بإطلاق التدرج المربى في القطع التي تم فيها إيجار حق القنص وذلك تحت مراقبة المدير الإقليمي للوكالة الوطنية للمياه والغابات أو ممثله أو رئيس دائرة تنمية المجال الغابوي أو ممثله، والذي يحدد أماكن الاطلاق على ألا تتجاوز المساحة التي تتم فيها العملية خمسمائة (500) هكتار. ويسمح قنص هذا التدرج دون تحديد العدد خلال الفترة الممتدة ما بين 5 أكتوبر 2025 و4 يناير 2026 عند غروب الشمس.

الفصل 6: حظر بيع القنيص وبعض أنواع الحيوانات البرية

يمنع، ماعدا الحصول على رخصة من المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات العرض للبيع والبيع وشراء الأصناف التالية: الحجل والأرانب الوحشية والقنيات والسلوى والحمام واليمام ودجاجة الأرض والشنقب والخنزير وكذا أنواع الحيوانات المحمية المبينة في الفقرة الأولى من الفصل 8 من هذا القرار.

واستثناء لأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل يمكن أن يرخص لمنظمي القنص السياحي اللذين يطلبون ذلك، بأن يبيعوا الحجل والتدرج المربى الذي تم اصطياده من طرف القناصين السياح داخل قطعهم المؤجرة. وتحدد القرارات التي ترخص بممارسة هذه التجارة، الشروط التي تخضع لها.

ويجب وضع علامة مميزة مختوم عليها في إحدى أرجل الطرائد المشار إليها في الفقرة أعلاه، وفي أرجل السلوى والتدرج المربيين من أجل الاتجار فيها وذلك عند الخروج من محطة التربية، وتبقى هذه العلامة مع الطائر خلال جميع مراحل التسويق إلى أن ينتهي به الأمر عند آخر مستهلك.

ويشمل هذا المنع حيازة أنواع القنيص المذكورة بالأماكن المنصوص عليها في الفصل العاشر المكرر من الظهير الشريف السالف الذكر والصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) حسبما وقع تغييره وتعميمه، وكذا داخل محلات محنطي الحيوانات والفرائين والدباغين ما عدا في حالة ترخيص خاص من المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات.

الفصل 7: رخص القنص.

تحدد أثمان أذون القنص المشار إليها في المادة 3 من الظهير الشريف السالف الذكر والصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) حسبما وقع تغييره وتميمه كما يلي:

صفحة 4 على 6

أ- أذن القنيص المستوطن: يحدد ثمن هذه الرخصة في مائة وخمسين (150) درهما بالنسبة للمغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب.

ب أذن قنيص الماء والحيوانات المهاجرة البرية يحدد ثمن هذه الرخصة في مائة وخمسين (150) درهما بالنسبة للمغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب.

ج- أذن القنص السياحي : يحدد ثمن هذه الرخصة في ثمانمائة (800) درهم، هذا الإذن يؤدي عنه كل قناص أجنبي غير مقيم ليتمكن من ممارسة هواية القنص بالمغرب.

الفصل 8: أنواع الحيوانات المحمية

يمنع، ماعدا الحصول على رخصة من المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات، قنص وأسر وحيازة كل أنواع الحيوانات المصنفة في إحدى الفئات المدرجة بالقانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها حسبما وقع تحديدها بالمرسوم الصادر في 2 شعبان 1436 (21) ماي (2015) والقاضي بتطبيق مقتضيات هذا القانون، ماعدا الطرائد المشار إليها في الفصل 2 من هذا القرار.

في حين يخضع قنص الأيل الأوروبي والأروي المغربي لترخيص مسبق من المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات الذي يحدد شروط قنص هذه الأصناف.

الفصل 9: يحظر طبقا لما هو منصوص عليه في الفصل العاشر من الظهير الشريف السالف الذكر والصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) حسبما وقع تغييره وتتميمه، استعمال المركبات والطرق والمعدات وحيوانات القنص التالية، إضافة إلى ما هو مذكور في الفصل 4 لقرار وزير الفلاحة رقم 62-582 السالف الذكر والصادر في 5 جمادى الثانية 1382 (3) نونبر (1962)

القنص بواسطة أسلحة تطلق أكثر من ثلاث طلقات متتابعة ماعدا بالنسبة لإحاشات الخنزير؛

قنص أو تنظيم أعداد الطرائد بواسطة الإحاشة ما عدا ما هو منصوص عليه في الفصل الأول من هذا القرار أو في حالة ضبط أعداد الحيوانات التي أصبحت ضارة

يخضع القنص بواسطة السلوقي والصقور لترخيص من المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات. وتحدد هذه الرخصة شروط استعمالها في القنص.

ج - القنص السياحي

الفصل 10 ممارسة القنص من طرف الأجانب غير المقيمين بالمغرب

خلافا لأحكام الفصلين الأول والثاني من هذا القرار، لا يجوز للقناصين الأجانب غير المقيمين بالمغرب قنص الأصناف المستوطنة (ماعدا الخنزير البري والأصناف المهاجرة (ماعدا القنبرة، القنبرة البرية والسمنة إلا داخل القطع المؤجرة من طرف منظمي القنص السياحي شريطة أن يكونوا حاملين للتراخيص القانونية المتعلقة بممارسة القنص بالمغرب المشار إليها في الفصل 5 من الظهير الشريف السالف الذكر والصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز (1923) حسبما وقع تغييره وتتميمه، الوارد أعلاه وكذا في هذا القرار.

ويخضع قنص الأصناف المستوطنة وكذا قنيص الماء والطيور المارة في هذه الأماكن المقتضيات الفصل 2 و 3 و 5 من هذا القرار ما عدا ما هو منصوص عليه في بنود عقود إيجار حق القنص.

هذا ويمكن للقناصين الأجانب غير المقيمين في المغرب، الذين يمارسون القنص تحت مسؤولية شركات القنص السياحي، قنص الخنزير البري، والقنبرة البرية، والسمنة خارج القطع المخصصة للقنص السياحي تطبيقا لمقتضيات هذا القرار مقابل أدائهم إتاوة لصندوق القنص

والصيد بالمياه الداخلية يحدد مبلغها في خمسمائة (500) درهم لكل قناص عن كل نوع من الطرائد المراد قنصها وعن كل يوم قنص.

خلافا لأحكام الفصل 5 من هذا القرار، يسمح لمنظمي القنص السياحي قنص الخنزير البري داخل قطعهم المؤجرة دون التقيد بالعدد الأقصى المرخص قنصه خلال اليوم الواحد لكل قناص مع احترام العدد الإجمالي المسموح قنصه خلال الموسم والذي يحدد ويصادق عليه من طرف المدير الإقليمي للوكالة الوطنية للمياه والغابات.

ويجب أن يصاحب القناصين الأجانب مرشدون معينون من طرف شركات القنص السياحي ومعتمدون من لدن المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات.

د محميات القنص

الفصل 11 من أجل إعادة إعمار القنيص، تم إحداث نظام المحميات المتعلق بالفترة 2024/2027 والمرفق بهذا القرار، حيث يمنع قنص جميع أنواع الحيوانات داخلها إلا بإذن من المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات. ويستثني هذا المنع القطع التي تم استئجار حق القنص فوقها والتي تم إحداثها داخل هذه المحميات.

هـ - العقوبات

الفصل 12: تثبت المخالفات لأحكام هذا القرار ويتابع ويعاقب عليها وفق أحكام الفصل 10 مكرر مرتين والفصل 15 وما يليه من الظهير الشريف السالف الذكر والصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليوز 1923) حسبما وقع تغييره وتميمه.

حرر بالرباط في:

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

وزيرة الاقتصاد والمالية

الوزير التقرب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزة

فوزي لقجم

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

إمضاء: أحمد البواري

www.eauxetforets.gov.ma

+212 5 37 76 3015

+2125 37 7644 46

م ب 605 - الرباط شالة - المغرب

غابات المغرب

ظهير شريف بتاريخ 6 ذي الحجة 1341 يتعلق بمراقبة القنص

(ج. ر. بتاريخ فاتح محرم 1342-14غشت1923)

الفصل الأول: **يكون حق الصيد للدولة التي يمكنها أن تسند مباشرته للغير تحت قيد بعض الشروط وخصوصا بعد تسليمها رخصة به وتباشر مراقبة وإدارة الصيد من طرف إدارة المياه والغابات في جميع العقارات كيفما كان نوعها وملاكها مع مراعاة مقتضيات الفصل الثاني أسفله.**

الفصل الثاني: **يمكن لمالك الأرض أو حائزها أن يقنص برخصة قنص، ودون إذن بالقنص، في أراضيه المتاخمة لمحل سكنى والمحاطة بسياج متصل ودائم يمنع بشكل تام مرور الأشخاص والقنيص ذي الوبر.**

ويمكنه أن يمنع ممارسة القنص داخل عقاره شريطة أن يكون محفظا أو في طور التحفيظ أو أن يدلي بوثيقة تثبت استمرار الحيازة دون منازع وأن يودع كل سنة تصريحا بمنع القنص لدى الإدارة المختصة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ويمكنه كذلك أن يأذن لأغيار يختارهم بالقنص داخل عقاره باستثناء جميع الأشخاص الآخرين، شريطة حصوله على كراء حق القنص على عقاره وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 3 المكرر أدناه.

تخول رخصة القنص أو كراء حق القنص الحق لمالك الأرض أو حائزها في القنص وكذا عند الاقتضاء للأغيار الذين يختارانهم، خلال الفترات المحددة في النصوص المتخذة تطبيقا للفصل 10 أدناه.

الفصل الثالث: **تخول رخصة القنص الحق في القنص داخل أراضي الغير مع مراعاة ما يلي:**

1°- الحصول، فيما يخص القناص المغربي والقناص الأجنبي المقيم، على إذن لقنص القنيص المستوطن أو إذن لقنص قنيص الماء والحيوانات المهاجرة البرية أو على الإذنين معا وبطاقة الجامعة المشار إليها في الفصل 4 المكرر مرتين من هذا القانون، أو بالنسبة إلى القناص الأجنبي غير المقيم على إذن للقنص السياحي مع مراعاة الأحكام الواردة في الفصل 14 المكرر أدناه ؛

يترتب على الأذون المشار إليها أعلاه أداء إتاوة يحدد مبلغها بنص تنظيمي.

2°- يمنع القنص في الأراضي التي أعلن مالكها أو حائزها منع القنص فيها على الغير ؛

3°- يمنع القنص في الحدائق أو الأراضي المحاطة بسياج وكذا في الأراضي التي توجد بها محاصيل أو أغراس صغيرة؛

4°- يمنع القنص داخل الأماكن الاحتياطية للقنص المنصوص عليها في الفصل 4 أدناه؛

5°- احترام أحكام الفصول 9 و10 و11 و12 و13 و14 من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقها؛

6°- يمنع القنص في الأراضي التي أكرت الدولة حق القنص فيها، وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 3 المكرر أدناه، دون الحصول على إذن من المكتري.

يمنع كذلك القنص داخل المحيط الحضري للجماعات كما هو محدد بالنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

الفصل الثالث المكرر :**يمكن للدولة كراء حق القنص وفق الشروط التالية :**

- أن يكون طالب الكراء شخصا ذاتيا مالكا لأرض أو حائز لها، أو شخصا معنويا يكون مقره بالمغرب؛

- إذا كان طالب الكراء مالكا أو حائزا: أن تكون الأرض إما محفظة أو أن يدلي بوثيقة تثبت استمرار الحيازة بدون منازع وألا تقل مساحتها عن 50 هكتارا بصفة متصلة ؛

- أن لا يكون العقار موضوع طلب الكراء قد منع القنص فيه ؛

- أن يكون جميع الأشخاص الذاتيين الذين سيقنصون في القطعة الأرضية موضوع طلب الكراء حاصلين على رخصة القنص جارية صلاحيتها ؛

- أن يقدم الطالب برنامجا توقعيا للتهيئة من أجل القنص يتم إنجازه داخل القطعة ويلتزم به.

يمنح كراء حق القنص بموجب عقد كراء يلحق به دفتر للتحملات العامة يعد نموذجه ويوافق عليه وفق الكيفيات المنصوص عليها بنص تنظيمي.

وينص عقد الكراء على البنود الخاصة للكراء مثل :

- مدة الكراء وشروط تجديده ؛

- مبلغ الإتاوة ؛

- مبلغ الكفالة ؛

- وعند الاقتضاء، العدد الأدنى للقناصين الدائمين ذوي الرخص والعدد الأقصى للقناصين المدعوين الذين يأذن لهم المكتري بالقنص في القطعة موضوع الكراء ؛

- الالتزامات المختلفة الموضوعة على عاتق المكتري ولاسيما وضع إشارات حول القطعة.

وينص دفتر التحملات العامة بالخصوص على ما يلي :

- مختلف المساطر المتعلقة بكراء حق القنص ؛

- حقوق وواجبات المكتري والدولة؛

- شروط فسخ الكراء وشروط سقوط حقوق المكتري ؛

- شروط ممارسة واستغلال حق القنص في الأرض المكراة ؛

- مختلف عقود التأمين التي يجب على الطالب أن يبرمها لفائدته أو لفائدة مستخدميه.

ويمكن أن تتضمن البنود الخاصة في عقد الكراء بعض الاستثناءات من بنود دفتر التحملات العامة.

يفسخ عقد الكراء في الحالات الواردة في عقد الكراء أو في دفتر التحملات العامة ولاسيما عند عدم احترام بنود العقد المذكور أو بنود الدفتر أو عند مخالفة الأحكام التشريعية الجاري بها العمل في مجال القنص والصيد في المياه القارية وفي مجال الغابات أو في حالة حل المكتري إذا كان شخصا معنويا أو وفاته إذا كان شخصا ذاتيا.

عقد الكراء عقد شخصي ولا يمكن تفويته أو نقله. ويكون كل التزام مخالف كيفما كان شكله باطلا بقوة القانون.

الفصل الثالث المكرر مرتين: **يحدث امتحان للحصول على رخصة القنص تحدد شروطه وكيفيات اجتيازه بنص تنظيمي.**

ويعفى من اجتياز الامتحان الأشخاص الحاصلين على رخصة القنص في تاريخ نشر القانون رقم 03-54 في الجريدة الرسمية.

الفصل الرابع : **سعيا وراء إنماء القنيص، يمكن أن تحدث وفق كيفيات تحدد بنص تنظيمي أماكن احتياطية يمنع فيها قنص جميع الحيوانات أو البعض منها فقط بصفة دائمة أو خلال مدة معينة من غير أن يترتب عن ذلك أي تعويض لأرباب الأراضي أو المتصرفين فيها.**

ولا يطبق هذا المقتضى على الأراضي المبينة في الفصل الثاني أعلاه.

وبصرف النظر عن نشر القرار المحدث للأماكن الاحتياطية في الجريدة الرسمية فإن إحداث هذه الأماكن يبلغ إلى العموم قبل تاريخ افتتاح الصيد بشهر على الأقل بواسطة إعلان ينشر في جريدة واحدة أو عدة جرائد للإعلانات القانونية.

يجب الإشارة إلى هذه الأماكن الاحتياطية بواسطة علامات تشوير واضحة موضوعة على طول حدودها.

الفصل الرابع المكرر :**يجب على كل قناص، باستثناء القناصين الأجانب غير المقيمين، أن ينضم إلى جمعية للقنص مؤسسة ومصرح بها بشكل قانوني وفق أحكام الظهير الشريف رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وقع تغييره وتتميمه.**

وتتمثل أهداف جمعيات القنص خاصة في تشجيع تربية أعضائها على قواعد القنص والمساهمة في تنمية القنيص ومحاربة القنص غير القانوني وزجر مخالفات القنص.

يجب أن تتوافق القوانين الأساسية لجمعيات القنص مع قانون أساسي نموذجي يعد ويوافق عليه وفق كيفيات تحدد بنص تنظيمي.

الفصل الرابع المكرر مرتين : **يجب على جمعيات القنص أن تتكتل في جامعة تسمى "الجامعة الملكية المغربية للقنص" تخضع للظهير الشريف السالف الذكر رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958).**

يعد القانون الأساسي للجامعة الملكية المغربية للقنص ويوافق عليه وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

تتمثل أهداف الجامعة الملكية المغربية للقنص خاصة في المساهمة في تنسيق أنشطة جمعيات القنص وفي التنمية المستدامة لموارد القنص.

ويجوز لها كذلك، في إطار اتفاقية مبرمة مع الإدارة المكلفة بالمياه والغابات، المساهمة في بعض مهام المرفق العام من أجل المحافظة على موارد القنص وتنميتها في جميع أنحاء تراب المملكة وذلك من خلال العمليات التالية :

1) **تكوين الحراس الجامعيين وتقوية قدراتهم ؛**
2) **المشاركة في محاربة القنص غير القانوني ؛**
3) **إنجاز تهيئة مناطق القنص وإعادة توطينها بالقنيص وحماية الوحيش ووسطه ؛**
4) **تنفيذ أعمال تقنية ذات منفعة في تنمية القنص بالمغرب.**

الفصل الخامس : لا يجوز لأي قناص، مغربي أو أجنبي مقيم، أن يقنص دون أن يكون حاملا لرخصة قنص مسلمة باسمه من طرف عامل الإقليم أو العمالة أو من ينوب عنه، مع مراعاة الشروط التالية :

- أن يكون حاصلا على رخصة لحمل السلاح جارية صلاحيتها ؛

- أن يكون منضما إلى جمعية قنص بري مؤسسة ومصرح بها بشكل قانوني وفقا لأحكام الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- أن يكون حاصلا على بطاقة الجامعة المشار إليها في الفصل 4 المكرر مرتين من هذا القانون ؛

- أن يقدم شهادة تأمين مسلمة من طرف مقاولة للتأمين وإعادة التأمين معتمدة بشكل قانوني تضمن، خلال فترة صلاحية رخصة القنص، المسؤولية المدنية للقناص فيما يخص الحوادث التي يتسبب فيها للغير دون قصد، وفقا لأحكام القسم الأول من الكتاب الثاني من القانون رقم 99-17 المتعلق بمدونة التأمينات.

- أن يكون حاصلا على شهادة نجاح في امتحان رخصة القنص المنصوص عليه في الفصل 3 المكرر مرتين أعلاه ؛

- أن يؤدي الحقوق والرسوم المعمول بها.

لا يجوز لأي قناص أجنبي غير مقيم أن يقنص إذا لم يكن حاملا لرخصة قنص مسلمة باسمه من طرف عامل الإقليم أو العمالة أو من ينوب عنه، مع مراعاة الشروط التالية :

- الإدلاء بنسخة لرخصة قنص جارية صلاحيتها مسلمة في بلده الأصلي ؛

- تقديم شهادة تأمين مسلمة من طرف مقاولة للتأمين وإعادة التأمين معتمدة بشكل قانوني تضمن، خلال فترة صلاحية رخصة القنص، المسؤولية المدنية للقناص فيما يخص الحوادث التي يتسبب فيها للغير دون قصد وفقا لأحكام القسم الأول من الكتاب الثاني من القانون رقم 99-17 السالف الذكر ؛

- تقديم كفالة مسلمة من طرف أحد منظمي القنص السياحي؛

- أداء الحقوق والرسوم المعمول بها.

الفصل السادس :ترفض رخصة الصيد:

1- لكل شخص صدر عليه حكم جنائي بحرمانه من حق أو عدة حقوق من حقوقه الوطنية أو المدنية أو العائلية

2- لكل شخص صدرت عليه عقوبة ما لتمرده أو اعتدائه على أعوان السلطة العمومية

3- كل من صدر عليه حكم بجريمة تتعلق باصطناعه للبارود والأسلحة أو غير ذلك من اللوازم الحربية أو ببيعها وتوزيعها أو بتهديده الغير قولا أو كتابة مصحفا ذلك بأمر أو بشرط ما أو بإتلافه الأشجار أو الغلات القائمة (الغير المحصودة) أو الشجيرات النابتة من طبعها أو المغروسة بأيدي الإنسان ؛

4- كل من صدر عليه حكم لتشرده (أي جولانه بلا عمل عادة وتكاسلا) أو لتسوله أو لسرقة أو لاختلاس أو لخيانة فيما أؤتمن به.

ولا يجب أن تمنع رخصة الصيد عن الأشخاص المذكورين بالفقرة الثانية والثالثة والرابعة أعلاه إلا في خلال الخمس سنين الموالية لانقضاء مدة العقوبة.

ويمكن أن يمنع من الرخصة كل من يتعاطى جهارا تجارة المصيد أو الذين بلغ عنهم بأنهم يبالغون في إتلاف المصيد المستقر أي الغير النقيل على طريقة معينة.

الفصل السابع :**لا يجوز تسليم رخصة القنص:**

1- للقاصرين الذين يقل عمرهم عن 18 سنة ؛

2- للمحجور عليهم وفاقدي الأهلية ؛

3- لمن حرموا من حق حمل السلاح نتيجة إدانة ؛

4- للذين لم يمتثلوا للإدانات التي صدرت ضدهم بسبب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل الثامن : **إن رخصة القنص هي شخصية وعليه فيجب أن تضمن فيها صورة صاحبها وبيان أوصافه.**

ويعمل بها لمدة سنة واحدة ابتداء إما من فاتح شهر سبتمبر السابق لتاريخ تسليمها إذا كان هذا التسليم واقعا قبل تاريخ انتهاء القنص انتهاء عموميا وإما من فاتح شهر سبتمبر التالي إذا كان التسليم المذكور واقعا بعد تاريخ انتهاء القنص. وتكون رخصة القنص مستقلة عن رخصة حمل السلاح.

ويمكن تجديدها وفق نفس شروط تسليمها باستثناء تلك المتعلقة بامتحان رخصة القنص.

الفصل التاسع : **خلال المدة المفتتح فيها موسم القنص، لا يجوز القنص إلا نهارا إما بالرماية من غير ركوب دابة وإما بواسطة كلاب تطارد القنيص راكضة وإما بواسطة الطيور الكاسرة.**

وتمنع جميع الوسائل الأخرى بما فيها الصيد بالطائرة أو الهيليكوبتير أو السيارة وبوجه عام جميع الناقلات التي تجرها البهائم أو ذات المحرك المستعملة لقبض المصيد أو مطاردته أو احاشته أو إخراجه من مأواه ولا يجوز لأحد أن تكون في حيازته شباك وغير ذلك من آلات الصيد الممنوعة أو أن يحملها خارجا عن محل سكناه.

الفصل العاشر :**تحدد بنص تنظيمي :**

1°- فترات وتواريخ افتتاح وانتهاء قنص مختلف أنواع القنيص وكذا كيفيات مباشرة قنص كل نوع من هذه الأنواع ؛

2°- أنواع الحيوانات التي صارت مضرة بسبب عددها والتي يجوز لرب الملك أو الحائز أن ينظم أعدادها بأراضيه إما في كل وقت وآن وإما في فترة معينة وكذا شروط ممارسة هذا التنظيم ؛

3°- بيان أنواع الحيوانات التي تمنع مطاردتها أو قنصها أو قبضها أو تنظيم أعدادها إما في فترة معينة وإما في كل وقت وآن وبأية وسيلة كانت.

4°- شروط مباشرة الصيد بالمطاردة أي بوسائل تساعد على طرد المصيد أو احاشته نحو الصياد وكذا أنواع الحيوانات التي يمكن اصطيادها بهذه الطريقة.

5°- العدد الأقصى من المصيد التي يمكن أن يقتلها الصيادون من مختلف الحيوانات وكذا شروط نقل هذا المصيد.

6°- الأيام التي يمكن أن يمنع خلالها الصيد في أوقات الافتتاح.

7°- الشروط التي تباشر بها المتاجرة في المصيد وبالخصوص قائمة أنواع الحيوانات التي يمكن أن تمنع المتاجرة فيها مؤقتا.

8°- الوسائل والطرق والآلات والأدوات والحيوانات الممنوع الصيد بها.

9°- أنواع الحيوانات التي يكون جلدها ملكا للدولة وكذا تخصيص هذا الجلد الذي يباع لفائدة صندوق الصيد حسب قواعد التخلي عن منتوجات الملك المخزني أو يتخلى عنه لمن قتل الحيوان مقابل أداء وجيبة يحدد أيضا مبلغها وشروط دفعها بموجب قرارات التطبيق.

10°- قائمة أنواع الحيوانات المحمية الممكن البحث عن جلودها في جميع الأماكن التي قد تودع بها للمحافظة عليها قصد المتاجرة فيها أو معالجتها غير أن هذا البحث لا يمكن أن يباشر في محل السكنى إلا عند معالجي الجلود والفرائين والدباغين والعشابين.

11°- الكيفيات الخاصة لممارسة القنص من طرف الأجانب غير المقيمين.

الفصل العاشر مكرر : يجب على القناصين أن يفتحوا أجربتهم الشبكية وخرجتهم وشباكهم وأكياسهم وجيوب ملابسهم وسلالهم وسياراتهم وجميع الأواني والناقلات المستعملة أو التي يمكن استعمالها لإيداع المصيد أو نقله أو المحافظة عليه كلما طلب منهم ذلك الأعوان المكلفون بمراقبة القنص حتى يتأتى لهم إثبات المخالفات لمقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

ويجوز أيضا إجراء المراقبة والبحث عن القنيص على الطرق العمومية والأماكن المفتوحة للعموم مثل الأسواق وغيرها وفي العربات ومحطات القطار وبصفة عامة في جميع الأماكن التي تودع فيها الحيوانات التي تم قنصها قصد حفظها والاتجار بها وعرضها على المستهلكين. ولا يجوز إجراء المراقبة والبحث في المساكن ما عدا مساكن أصحاب المطاعم والنزل وبائعي المواد الصالحة للاستهلاك والعشابين.

وإن القنيص المحصل عليه بصفة غير مشروعة يحجز من طرف الأعوان المكلفين بتحرير المحاضر الذي يسلمونه -إذا كان ميتا - مقابل وصل لإحدى المؤسسات الخيرية، أو إذا تعذر ذلك، يدفن بعين المكان، وإذا كان القنيص حيا، فيطلق سراحه أو تستعمله الإدارة المكلفة بالمياه والغابات قصد إعادة توطينه.

أما الشبكات والمصايد وغيرها من الآلات الممنوعة، فيجب أن يحجزها الأعوان المكلفون بتحرير المحاضر قصد إيداعها بكتابة ضبط المحكمة المختصة، أو عند عدمها، بمقر الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن توضع تحت الضمان.

ثم إن حيوانات القنص الممنوعة الموجودة حالة استعمالها في الصيد تحجز وتوضع تحت العقل إما عند رئيس فرقة الصيد أو بالمركز الغابوي الأقرب أو عند مرتكب المخالفة أو صاحب هذه الحيوانات بشرط أن يتكفل هؤلاء بتقديمها متى طلب منهم ذلك أو حتى عند شخص يختار لسكناه قرب المكان الذي ارتكبت فيه الجنحة من غير أن يسمح بإرجاع هذه الحيوانات قبل إصدار الحكم ولا بوضعها تحت الضمان ومن غير أن يسأل الحارس أو الإدارة عن الحوادث أو الخسارات التي يمكن أن تقع أثناء مدة العقل وزيادة على ذلك يمكن قتل هذه الحيوانات بعد مضي ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الحجز دون أن يجوز لأصحابها المطالبة بأي عوض أو تعويض عن الضرر ولو في حالة الحكم بالبراءة.

على أن جلود القنيص المقتول مخالفة للقانون يجري عليها الحجز كذلك. وتودع بكتابة ضبط المحكمة المختصة أو عند عدمها بمقر الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات. ولا يمكن أن توضع تحت الضمان، ويتم بيعها لفائدة صندوق القنص والصيد في المياه القارية، بطلب من كاتب الضبط أو الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات. وإذا صدر الحكم بالبراءة، فإن للقناص الحق في المطالبة بإرجاع ثمن البيع بكامله أما الصوائر فيتحملها صندوق القنص والصيد في المياه القارية.

ويتولى الأعوان المكلفون بتحرير المحاضر حجز أسلحة الصيد كيفما كان نوع الجنحة المثبتة، إذا رفض أصحاب الأسلحة الإدلاء بأسمائهم، أو إذا لم يكن لهم مسكن معروف أو لم يثبتوا بكيفية واضحة مسكنهم أو هويتهم. وتحجز الأسلحة كذلك بصفة فعلية إذا ارتكب أصحابها إحدى المخالفات المبينة في الفصلين 16 و17 بعده، أو كان بأيديهم عدد من الحيوانات المصيدة يفوق بثلاث وحدات كل عدد من الأعداد القصوى

لوحدات أنواع المصيد المأذون للصياد في اقتناصها خلال يوم واحد، حسبما هي محددة في القرار السنوي، وكذا إذا اقتنصوا المصيد أو نقلوه خلال الأيام التي يمنع فيها القنص.

ويودع الأعوان المكلفون بتحرير المحاضر الأسلحة المحجوزة في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ الحجز بمقر الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات. وإذا كانت تترتب عن هذه الجنحة متابعات، فإن السلاح يسلم حالا إلى كتابة الضبط بالمحكمة المختصة. وفي حالة عرض مصالحة، يحتفظ به بمقر الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات الذي تم به إيداعه، ولا يرجع إلى صاحبه إلا بعد الإدلاء في الأجل المعين لأداء مبلغ المصالحة بوصول أو أية حجة أخرى تثبت دفع المبلغ المذكور، أما إذا تخلف المبرمة معه المصالحة عن الإدلاء في الأجل المعين، فإن السلاح يسلم إلى كتابة الضبط بالمحكمة المختصة في ظرف الثلاثة أيام الموالية لانصرام هذا الأجل على أبعد تقدير.

وفي حالة حجز فعلي لسلاح القنص، وكذا في الحالات التي يبقى فيها هذا السلاح بين أيدي مرتكب المخالفة، فإن العون المكلف بتحرير المحضر يشير في محضره إلى وصف السلاح ويثبت فيه على الخصوص رقم تسجيله، وإذا حجز السلاح بصفة فعلية، سلم نظير من المحضر المذكور إلى مرتكب المخالفة.

وفي الحالات التي يقع فيها الحجز، فإن العون المكلف بتحرير المحضر، يشير إلى ذلك في محضره الذي يودع نسخة منه خلال الثلاثة أيام الموالية لاختتامه، تحت طائلة البطلان، بكتابة ضبط المحكمة المختصة، وتبلغ هذه الوثيقة إلى الأشخاص الذين يطالبون بالأشياء أو الأسلحة أو الحيوانات المحجوزة. غير أن النسخة المذكورة تسلم في نفس الوقت مع سلاح القنص إلى مقر الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات في حالة حجز السلاح بصفة فعلية. ولا تودع هذه النسخة مع السلاح بكتابة ضبط المحكمة المختصة إلا في حالة عدم تسوية المخالفة عن طريق المصالحة.

وتجري على الأشخاص الذين يمتنعون من تطبيق المقتضيات السابقة العقوبات المنصوص عليها في الفصل 15 بعده.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمحكمة أن تأمر بنشر مستخرج من الحكم وفقا لأحكام القانون الجنائي.

الفصل العاشر مكرر مرتين: يجب على القناصين المغاربة والأجانب المقيمين أن يقدموا حالا، بناء على طلب من الأعوان المكلفين بمراقبة القنص، رخصة حمل السلاح ورخصة القنص والإذن بقنص القنيص المعني وشهادة التأمين وبطاقة الجامعة الملكية المغربية للقنص، وعند الاقتضاء، الإذن المكتوب للمكتري عندما يوجد القناص في أرض تم كراء حق القنص فيها. وعندما يتعلق الأمر بأجنبي غير مقيم، يجب على هذا القناص أن يدلي بإذن للقنص السياحي ورخصة حمل السلاح ورخصة القنص وشهادة التأمين وكفالة مكتوبة من منظم القنص السياحي الذي يتكفل به.

وإذا لم يدل المعني بالأمر بالوثائق السالفة الذكر تعرض لأداء غرامة من 600 درهم إلى 1.000 درهم، على أنه يمكنه أن يدفع حالا إلى المأمور الذي عاين المخالفة غرامة تصالحية وجزافية مبلغها 600 درهم ويتسلم وصلا بذلك ما عدا إذا ثبت عليه في نفس الوقت ارتكاب مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون.

ويفيد أداء الغرامة في الحال الاعتراف بارتكاب المخالفة كما يترتب عنه سقوط الدعوى العمومية ما عدا إذا تعذر على الصياد أن يثبت في ظرف ثمانية أيام توفره - وقت القيام بالقنص - على الوثائق المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

وفي جميع الأحوال يترتب عن المخالفة وضع محضر لا يختتم إلا عند انصرام أجل الثمانية أيام المنصوص عليه في الفقرة السابقة. ويسلم المحضر المذكور إلى الممثل المحلي للإدارة المكلفة بالمياه والغابات الذي أثبتت المخالفة بدائرة نفوذه.

أما الأعوان المؤهلون لقبض الغرامة الصلحية والإجمالية فهم الأعوان المنصوص عليهم في المقطع الأول من الفصل 23 من ظهيرنا الشريف هذا ويحمل هؤلاء الأعوان دفترا ذا أرومة تسلمه إدارة المياه والغابات

ويعد لتسجيل الغرامات. ويترتب عن قبض الغرامة تسليم وصول إلى مرتكب المخالفة يقتطع من الدفتر المذكور ويضاف نظير منه إلى المحضر الذي أثبتت فيه المخالفة.

ويدفع العون المكلف بتحرير المحضر المبالغ المقبوضة بهذه الكيفية مقابل وصول إلى صندوق عون الخزينة الواقع في دائرته مكان إثبات المخالفة. ويتكفل المحاسب بهذه المبالغ برسم صندوق القنص والصيد في المياه القارية طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 22 بعده.

الفصل الحادي عشر : **يمنع في كل وقت وآن قبض بيض وأعشاش وأفراخ وصغار كل مصيد أيا كان نوعه وكذا إتلافها ومسكها ونقلها وعرضها وتصديرها وعرضها للبيع وشراؤها وبوجه عام جميع الحيوانات التي لم تصرح قرارات التطبيق بأنها مضرة.**

البيض والأعشاش والأفراخ وصغار المصيد سواء كانت ممسكة أو منقولة أو معروضة للبيع أو موسوقة أو مباعة أو مشتراة يقع حجزها.

الفصل الثاني عشر : **تمنع بأي وجه من الوجوه أثناء أوقات اختتام صيد أنواع المصيد المختلفة مطاردة هذه الأنواع وقبضها وإتلافها وكذا مسكها ونقلها وعرضها وتصديرها وعرضها للبيع.**

كما يمنع منعا كليا نقل المصيد من ناحية مرخص فيها الاصطياد إلى ناحية انتهت فيها مدته ويحجز كل القنيص الواقع نقله.

غير أن الإدارة المكلفة بالمياه والغابات يمكنها أن تسلم رخصا للنقل تسمح بموجبها بحمل القنيص المقتول خارج النواحي التي اقتنص فيها إما أثناء عمليات التنظيم المرخص فيها، وإما عملا بالمقتضيات التي تسمح بقنص بضعة حيوانات في ناحية واحدة أو في عدة نواح.

الفصل الثالث عشر : **يمنع في كل فصل تصدير الحيوانات المرخص في قنصها وكذا التجول بها ونقلها ومسكها وعرضها للبيع وبيعها وشراؤها إذا كانت هذه الحيوانات، كيفما كان أصلها، قد وقع القبض عليها أو اصطيادها أو قتلها بواسطة وسائل وآلات أو أدوات أو حيوانات القنص الممنوع استعمالها.**

كما يمنع في كل فصل نقل أو مسك القنيص الحي بدون رخصة في النقل أو المسك تسلمها الإدارة المختصة.

إذا ارتكبت مخالفة للمقتضيات المذكورة، يقوم الموظفون المكلفون بتحرير التقارير بحجز الحيوانات المصطادة وتوزيعها على الكيفية المقررة في الفصل 10 المكرر أعلاه.

يمنع استيراد كل أنواع القنيص.

غير أنه، يمكن للإدارة المختصة أن تسلم أذونا فردية للاستيراد في الحالات التالية:

- استيراد أصناف حيوانات يكون قنصها مرخصا به، إذا كانت هذه الحيوانات، كيفما كان مكان قدومها، قد تم القبض عليها وقنصها وقتلها بواسطة وسائل أو آلات أو أدوات أو حيوانات قنص مأذون بها؛

- استيراد أصناف حيوانات بهدف إعادة توطين أراضي القنص.

الفصل الرابع عشر : **إن استثناءات أو مخالفات مؤقتة ومحلية لمقتضيات الفصل 9 وما يليه إلى غاية الفصل 13 أعلاه، يمكن الترخيص فيها، ولو وقت منع القنص، من طرف الإدارة المختصة إما اتقاء لإتلاف الطيور أو القنيص أو إنماء للتعمير الخاص بأنواع الصيد وإما لمصلحة علمية أو رغبة في تنظيم بعض الحيوانات التي أصبحت مضرة أو لأي سبب آخر.**

ويجوز للإدارة المختصة أن تسلم بصفة استثنائية إلى أشخاص يتوفرون على دراية علمية خاصة ترخيصات مؤقتة وقابلة للإلغاء في قبض الحيوانات لأجل المصلحة العلمية بمنطقة محدودة ولمدة معينة.

وقد تحدد هذه الترخيصات عند الاقتضاء مبلغ الإتاوة التي يجب على صاحب الترخيص أن يؤديها لفائدة الخزينة.

الفصل الرابع عشر المكرر : **يعتبر سائحا قناصا كل قناص غير مقيم بالمغرب.**

لا يمكن للسائحين القناصين أن يمارسوا القنص إلا بوساطة من منظم للقنص السياحي يتكفل بهم، معتمد من طرف الإدارة المختصة.

ولا يمكنهم القنص إلا داخل القطع الأرضية التي تم كراء حق القنص فيها لفائدة منظم القنص السياحي الذي يتكفل بهم، باستثناء بعض أصناف القنيص المحددة في النصوص المتخذة لتطبيق هذا القانون التي يتقرر بموجبها افتتاح القنص واختتامه.

الفصل الرابع عشر المكرر مرتين : **يراد في مدلول هذا القانون بمنظم للقنص السياحي كل شخص ذاتي أو معنوي ينظم عمليات قنص بهدف الربح لفائدة سائحين قناصين.**

ويمكن أن يشارك كذلك القناصون المغاربة والقناصون الأجانب المقيمون بالمغرب في عمليات القنص المنظمة من لدن منظمي القنص السياحي.

يجب الحصول على اعتماد من لدن الإدارة المختصة لممارسة نشاط منظم القنص السياحي.

1°- يجب على الأشخاص الذاتيين، قصد الحصول على الاعتماد :

- أن يكونوا مقيمين بالمغرب ؛

- أن لا يكونوا قد حكم عليهم من أجل مخالفة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقنص أو الأمن العام أو الأسلحة النارية أو المتفجرات ...

2°- يجب على الأشخاص المعنويين، قصد الحصول على الاعتماد :

- أن تكون مقراتهم بالمغرب ؛

- أن يعينوا ممثلا مسؤولا، يكون شخصا ذاتيا، يستوفي بالضرورة الشروط المنصوص عليها في البند الأول أعلاه.

وعلاوة على ذلك، يجب على كل شخص ذاتي أو معنوي ترشح للحصول على الاعتماد :

- أن يتوفر على عقد كراء لحق القنص محرر لفائدته يغطي القطعة الأرضية المخصصة للقنص التي يجب على السائحين القناصين الذين يتكفل بهم القنص داخلها ؛

- أن يثبت التوفر على الوسائل المالية والبشرية الضرورية لإجراءات استقبال والتكفل بالسائحين القناصين وكذا لتنظيم القنص السياحي ؛

- أن يقدم ملفا استثماريا يبين التهييئات المزمعة لتشجيع نشاط سياحة القنص والوسائل البشرية والمالية التي ستخصص للمشروع ؛

- أن يثبت أن المستخدمين الذين سيوظفهم لهم الكفاءات الضرورية في مجال القنص وعند الاقتضاء في المجال السياحي.

يسحب الاعتماد عند انتفاء شرط أو مجموعة من الشروط الضرورية لمنحه ولاسيما في حالة فسخ عقد كراء حق القنص.

الفصل الرابع عشر المكرر ثلاث مرات : **يجب أن يكون رفض منح الاعتماد معللا.**

الاعتماد شخصي ؛ ولا يمكن تفويته أو نقله بأي شكل من الأشكال.

ويعتبر باطلا بقوة القانون كل اتفاق أو اتفاقية أو عقد يخالف ذلك.

الفصل الخامس عشر : **إن المخالفات لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا غير تلك المنصوص عليها في فصليه 10 المكرر مرتين و16 وكذا لمقتضيات القرارات الصادرة بتطبيقه يعاقب عليها بغرامة من 1.600 درهم إلى 4.500 درهم وبالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.**

إن المخالفات للالتزامات والشروط المبينة في كراريس التحملات وعقود إيجار حق الصيد إذا كانت واقعة من المستأجرين في قطعهم التي بيدهم برسم الكراء للصيد أو من الأشخاص الذين قد حصلوا منهم على الإذن في القنص فيها وكذا من حاملي رخصة القنص يعاقب عنها بنفس العقوبات المذكورة.

يحجز الموظفون المكلفون بتحرير محاضر الحيوانات المقتولة زيادة على العدد المحدود في القرار السنوي الصادر بفتح مدة الصيد ويقومون بتوزيعها على الكيفية المذكورة في الفصل 10 مكرر أعلاه.

غير أن الخنازير البرية التي يتم قتلها أثناء عملية إحاشة، زيادة على العدد المحدد في الرخصة المتعلقة بها، يجب اقتناؤها من طرف المسؤول عن الإحاشة مقابل أداء ذعيرة، تكون لها صبغة جبر الضرر المدني، يحدد مبلغها بنص تنظيمي.

الفصل السادس عشر : **يعاقب بغرامة من 4000 درهم إلى 14.000 درهم وبالحبس من شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :**

1°- الأشخاص الذين تعاطوا الصيد في الوقت الممنوع فيه الاصطياد أو عرضوا مصيد للبيع أو باعوه أو اشتروه أو نقلوه.

2°- الأشخاص الذين عرضوا للبيع في كل فصل المصيد المقتول بواسطة وسائل أو آلات أو أدوات أو حيوانات الصيد الممنوع استعمالها أو باعوه أو نقلوه أو تجولوا به أو صدروه.

3°- الأشخاص الذين يمسكون أو الذين يوجدون حاملين أو بيدهم خارج محل سكناهم شبكات أو آلات أو غيرها من أدوات الصيد الممنوع استعمالها وكذا الأشخاص الذين يكونون مصحوبين بحيوانات الصيد الممنوعة والموجودة في حالة الصيد.

4°- الأشخاص الذين استعملوا العقاقير أو الوسائل البكتيرية أو الجراثيم أو أنواع الطعم التي من شأنها إسكار المصيد أو إتلافه.

5°- الأشخاص الذين انتزعوا الأعشاش بدون رخصة أو أخذوا أو أتلفوا أو نقلوا أو عرضوا للبيع أو باعوا أو اشتروا بيض أو أفراخ أو صغار جميع الحيوانات الوحشية التي لم يصرح في قرارات تطبيق ظهيرنا الشريف هذا بأنها مضرة.

6°- الأشخاص الذين يخالفون في كل وقت وءان الضابط المتعلق بالمتاجرة بالحيوانات المصطادة

7°- الأشخاص الذين اصطادوا بالمطاردة، ماعدا في حالة الرخصة الخصوصية أو الاستثنائية المنصوص عليها في القرارات الصادرة بتطبيق ظهيرنا الشريف هذا.

8°- الأشخاص الذين اصطادوا بدون رخصة أو قبضوا أو أتلفوا الحيوانات التابعة للأنواع المحمية أو النافعة المحددة قائمتها في قرارات التطبيق وكذا الأشخاص الذين أمسكوا الحيوانات المذكورة حية كانت أو ميتة أو جلودها أو عرضوها للبيع أو باعوها أو اشتروها أو تجولوا بها.

9°- الأشخاص الذين اقتنصوا في المناطق التي منع فيها القنص طبقا لأحكام الفصل 3 أعلاه وفي أماكن القنص المحمية المنصوص عليها في الفصل 5 من هذا القانون ؛

10°- الأشخاص الذين استوردوا أنواعا من القنيص مخالفة لأحكام الفصل 13 أعلاه

11°- الأشخاص الذين اقتنصوا في أرض تم كراء حق القنص فيها دون إذن من المكتري.

الفصل السابع عشر : **إن العقوبات المنصوص عليها في الفصول 10 المكرر مرتين و15 و16 أعلاه تضاعف :**

1- على الأشخاص الذين اصطادوا ليلا أو استعملوا وسائل أو آلات أو أدوات أو حيوانات الصيد الممنوعة (باستثناء الصيد بالمطاردة).

2- على الأشخاص الذين اصطادوا في الأراضي المبينة في الفصل 2 من ظهيرنا الشريف هذا باستثناء ملاكي هذه الأراضي أو المتصرفين فيها.

3- على كل من تكررت منه المخالفة أو تنكر أو تلثم أو اتخذ اسما مزيفا أو حاول الفرار أو فر أو استعمل في الصيد دابة أو طائرة أو هيليكوبتيرا أو سيارة وبوجه عام كل ناقلة تجرها بهائم أو ذات محرك وكذا إذا استعمل التهديد أو العنف ضد الأشخاص وذلك بصرف النظر إن اقتضى الحال عن العقوبات الأشد صرامة المنصوص عليها في القانون الجنائي.

وإذا صدرت المخالفة من أحد المذكورين في الفصل 23 فيعاقب بأقصى العقوبة.

الفصل الثامن عشر : **إن مقتضيات القوانين الجنائية الجاري بها العمل المتعلقة بالظروف المخففة وبإيقاف التنفيذ لا تطبق على العقوبات المقررة في ظهيرنا الشريف هذا.**

الفصل التاسع عشر : **يعتبر في حالة عود إلى المخالفة كل من سبق أن حكم عليه نهائيا بعقوبة جنحية من أجل مخالفة لأحكام ظهيرنا الشريف هذا وارتكب جنحة أخرى لهذه الأحكام نفسها بعد انقضاء العقوبة أو تقادمها بأقل من خمس سنوات.**

الفصل العشرون : **يترتب عن كل حكم بالإدانة حجز الأسلحة أو الآلات أو الأدوات أو الوسائل المستعملة في الصيد وكذا حجز جلود المصيد المقتول بغير قانون.**

ويؤمر في هذا الحكم علاوة على ذلك بإتلاف آلات الصيد الممنوعة وبقتل حيوانات الصيد الممنوعة كما يحدد فيه عند الاقتضاء مبلغ صوائر الصيانة والعقل الواجب دفعه لصندوق الصيد على أن يتحمل هذا الأخير عند الحاجة إرجاع المبالغ للشخص الذي تولى العقل.

وإذا لم يقع حجز الأسلحة أو آلات أو أدوات الصيد فيحكم على المخالف بأن يسلمها للحكومة أو أن يدفع قيمتها حسبما يعين في الحكم الصادر عليه بدون أن تقل قيمتها عن 5.000 درهم.

الفصل الحادي والعشرون : **إذا صدر حكم على من ارتكب مخالفة لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا أو القرارات الصادرة بشأن تنفيذه فيمكن أيضا أن يضمن الحكم نزع رخصة الصيد من يده وحرمانه من الحق في الحصول على غيرها أثناء مدة قدرها خمس سنين على الأكثر.**

ويحكم وجوبا بهذه العقوبة الإضافية في الحالات المنصوص عليها بالفصل 17 أعلاه.

وعلى الإدارة أن تنزع رخصة الصيد من المحكوم عليه الذي يتأخر مدة تسعين يوما ابتداء من يوم صدور الحكم عليه نهائيا عن أداء الأموال المحكوم بها عليه (الذعيرة) وعما يترتب عليه في مقابلة حجز السلاح والصوائر) ولا يمكنه فيما بعد أن يحصل على رخصة أخرى للصيد إن لم يكن قد أدى ما عليه.

الفصل الثاني والعشرون : **إن المبالغ التي تجنى من الغرامات والمصالحات المسموح بها تطبيقا لمقتضيات هذا القانون تدفع في صندوق القنص والصيد في المياه القارية.**

وتأخذ الدولة من صندوق القنص والصيد في المياه القارية مكافآت تمنحها للأعوان محرري المحاضر الذين يثبتون الجنح المنصوص عليها في هذا القانون بشرط أن ينتج عن إثبات تلك الجنح الحكم على مرتكبيها بغرامة أو إبرام مصالحة معهم.

وتتكون تلك المكافآت من مبلغ محدد ومبلغ ما يؤدي نسبي يعادل 10% من مبلغ الغرامة المقبوضة أو من المبلغ الذي تمت عليه المصالحة

يحدد مقدار وشروط تخصيص المكافأة القارة بنص تنظيمي.

الفصل الثاني والعشرون المكرر : **يعهد إلى إدارة المياه والغابات سواء لفائدة الدولة أو لفائدة مكتري حق الصيد بالمتابعات عن تعويض المخالفات المقررة في هذا القانون.**

وتباشر الدعاوى والمتابعات من طرف ضباط إدارة المياه والغابات بالنيابة عن الإدارة وذلك بدون أن يمنع هذا من استعمال الحق المخول للنيابة العامة.

إن المقتضيات المقررة في الفصل 58 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 حجة عام 1335 الموافق 10 أكتوبر سنة 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها وهي المتعلقة بمعاينة الجنح وإثباتها وكذلك المقتضيات المقررة في الفصول عدد 70 و71 و72 و73 و74 و79 و80 و81 من الظهير الشريف المذكور وهي المتعلقة بمتابعة الجنح وبتعويض الأضرار الناشئة عنها تطبق على المتابعات المقامة فيما يتعلق بالقنص.

وتطبق كذلك أحكام المادة 27 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

في حالة التلبس يجوز لوكيل الملك إذا كان يعاقب على الجنحة بالحبس عملا بأحكام ظهيرنا الشريف هذا، أن يصدر أمرا بالحبس وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الفصل الثالث والعشرون:

إن ضباط الشرطة القضائية والموظفين والأعوان الذين ينيط بهم القانون بعض مهام الشرطة القضائية والمحلفين الذين يمكنهم أن يحرروا محضرات المخالفات لهم الحق في إثبات المخالفات ضمن محضرات محررة على الكيفيات العادية.

وعلاوة على ذلك، فإن حق تحرير محاضر المخالفات يجوز أن يكون للحراس الجامعيين **المقترحين، من بين أعضاء جمعيات القنص، من طرف الجامعة الملكية المغربية للقنص، والمقبولين بصفة قانونية من طرف الإدارة المختصة والمحلفين حسب الشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف الصادر في 5 جمادى الآخرة 1332 (فاتح ماي 1914) المتعلق بيمين الأعوان محرري المحاضر، كما وقع تغييره، ويجب على هؤلاء الأعوان العاملين بالتطوع أن يكونوا حاملين لشهادة قبولهم وتفويضهم وعلامة خاصة تدل على صفتهم.**

إن المحاضر التي يحررها الأعوان غير التابعين لإدارة المياه والغابات توجه خلال عشرة أيام إلى الموظفين المكلفين بممارسة الدعاوى والمتابعات طبقا للفصل 12 مكرر أعلاه.

الفصل الرابع والعشرون : **إن الأب أو الأم أو المعلم أو الموكل هو المسئول ماليا بمخالفة ما منصوص عليه بظهيرنا الشريف هذا يرتكبها قاصر أو مهجور ساكن معه أو خادم أو وكيل وذلك مع مراعاة حق الرجوع إنما يتحملون فقط المسؤولية المنصوص عليها بالقانون على أن المسئولية المشار إليها لا تنطبق إلا على الصوائر والضرر والخسارة ولا ينتج عنها سجن من يتحملها لتأدية ما عليه.**

الفصل الخامس والعشرون : **كل دعوى مقامة في شأن الجنح المقررة في ظهيرنا الشريف هذا تتقادم بمضي خمس سنوات على تاريخ ارتكاب الجنحة.**

الفصل السادس والعشرون : **إن ظهيرنا الشريف هذا يلغى بمقتضاه القرار الوزيري المستمر العمل جاريا به المؤرخ بعشري شوال عام 1335 الموافق لتاسع غشت سنة 1917 المتعلق بمراقبة الصيد ويقوم مقام القرار المذكور.**

ملحوظة: **عدل وتمم هذا الظهير في 1932 و1934 و1937 و1939 و1941 و1942 و1949 و1950 و1951 و1952 و1953 و1955 و1962 و1969و 1990 و2006.**

الجريدة الرسمية عدد 5948 الصادرة بتاريخ 29 جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011)

مرسوم رقم 2.11.01 صادر في 16 من جمادى الآخرة 1432 (20 ماي 2011) بتطبيق الظهير الشريف بتاريخ 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليو 1923) المتعلق بمراقبة القنص

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليو 1923) المتعلق بمراقبة القنص، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.350 الصادر في 25 من رمضان 1396 (20 سبتمبر 1976) المتعلق بتنظيم مشاركة الساكنة في تنمية الاقتصاد الغابوي، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.04.503 الصادر في 21 من ذي الحجة 1425 (فاتح فبراير 2005) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛

وعلى المرسوم رقم 2.07.1299 الصادر في 4 ذي القعدة 1428 (15 نوفمبر 2007) المتعلق باختصاصات المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛

وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقنص بتاريخ 30 يونيو 2009؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 24 من جمادى الأولى 1432 (28 أبريل 2011)؛

رسم ما يلي:

القسم الأول
منع القنص في العقارات

المادة 1
يجب على كل مالك عقار أو حائزه يرغب في منع ممارسة القنص على عقاره، أن يقدم كل سنة للسلطة الإدارية للعمالة أو الإقليم الواقع بدائرتها العقار، أو يبعث بواسطة رسالة مضمونة، تصريحا بمنع ممارسة القنص،

المشار إليه في الفقرة الثانية من الفصل 2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليو 1923)المتعلق بمراقبة القنص،قبل الفاتح من أغسطس الذي يسبق تاريخ افتتاح القنص.
يعقب هذا التصريح تخصيص رقم تسجيل للمعني بالأمر.

المادة 2

يجب على المعني بالأمر، بمجرد تسلمه رقم التسجيل المذكور، إبلاغ العموم، بواسطة إشعار ينشر في جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية، بحظر القنص على العقار الذي يملكه أو يحوزه. ويشير هذا الإشعار إلى موقع العقار وتسميته ومساحته.
يجب على المعني بالأمر العمل على إيصال نسخة من الجريدة التي نشر فيها الإشعار إلى السلطة الإدارية للعمالة أو الإقليم التي يوجد في دائرتها العقار قبل 21 يوما على الأقل من التاريخ المحدد لافتتاح القنص.
تقوم السلطة الإدارية للعمالة أو الإقليم التي يوجد في دائرتها العقار بحصر لائحة العقارات التي قدم بشأنها إثبات على الإدراج المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وفق ترتيب الأرقام المشار إليها في المادة 1 أعلاه، وذلك قبل أجل 15 يوما من نفس التاريخ. ولا يعد القنص ممنوعا قانونا إلا فوق العقارات الموجودة في اللائحة المذكورة. وتبعث نسخة من هذه اللائحة إلى المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر 10 أيام على الأكثر قبل التاريخ المحدد لافتتاح القنص.

المادة 3

يجب أن يطلب المصرح كتابة، كل سنة قبل فاتح أغسطس، من السلطة الإدارية للعمالة أو الإقليم الموجود في دائرتها العقار، الإبقاء على عقاره ضمن اللائحة المذكورة، وبعد أن يستجيب من جديد للأحكام المنصوص عليها في المادة 1 أعلاه والشكليات الخاصة بها.
في حالة نقل ملكية العقار، وإذا رغب المالك الجديد في مواصلة منع القنص فوقه، يجب عليه تقديم أو إرسال التصريح المنصوص عليه في المادة 1 أعلاه.

القسم الثاني
أذون القنص

المادة 4

تمنح أذون القنص، المنصوص عليها في الفصل 3 من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341(21 يوليو 1923) السالف الذكر،من قبل المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر أو رئيس مركز المحافظة والتنمية الغابوية المعني.

المادة 5

تحدد قيمة أتاوة أذون القنص بواسطة القرارات الخاصة بافتتاح فترات القنص وانتهائها وبالتنظيم الخاص للقنص خلال كل موسم قنص.
هذه القرارت يؤشر عليها من طرف الوزير المكلف بالمالية.
تمتد مدة صلاحية الأذون المذكورة سنة كاملة وتقتصر على موسم قنص واحد.

القسم الثالث
كراء حق القنص

الباب الأول
أحكام عامة

المادة 6

يجب أن يشتمل الملف الإداري لطلب كراء حق القنص على طلب خطي يعد على ورق متنبر، ويجب إيداعه لدى المديرية الجهوية أو المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر التابع لها العقار المراد كراء حق القنص به.

يحدد مضمون الملف الإداري السالف الذكر من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.
يجب أن يشتمل هذا الملف الإداري خاصة على :

- برنامج توقعي لتهيئة القنص خلال الفترة الأولى من عقد الكراء والالتزامات المطابقة؛
- مشروع استثمار شامل، يقدم في شكل جدول يحدد، كل سنة ، البرنامج المادي والمالي الذي يجب اعتماده، والذي يجب أن يكون مفصلا وكاملا قدر الإمكان قصد السماح بتحسين جودة القنص في القطعة المؤجرة من جهة، ومن جهة أخرى قصد تسهيل عملية تقييم الإنجازات.

لا تصبح هذه البرامج نهائية إلا بعد المصادقة عليها من قبل المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر المعني.

المادة 7

يمنح المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر أو مندوبه الحق وفقا لأحكام الفصل 3 المكرر من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341(21 يوليو 1923) السالف الذكر ولأحكام هذا المرسوم، بواسطة عقد كراء معد في نظيرين أصليين موقع عليهما بصفة قانونية ومتنبرين ومسجلين.

المادة 8

تحدد مدة الكراء في 5 سنوات متتالية يمكن إعادة تجديدها بناء على نتائج تقرير التقييم التقني المعد وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 9 أدناه.

المادة 9

يتم التراضي حول تمديد عقد كراء حق القنص للفترة الموالية بواسطة ملحق بناء على طلب معد على ورق متنبر يوجه إلى المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر، ستة أشهر على الأقل قبل نهاية فترة الكراء وعلى تقرير تقييمي معد من طرف اللجنة التقنية المحلية، المشار إليها في المادة 10 أدناه. يجب أن يشير هذا التقرير إلى كل العناصر الداعمة لقرار التمديد فيما يخص مآل الطلب.
عند انتهاء المدة الإجمالية لكراء حق القنص المنصوص عليها في عقد الكراء فوق أراضي الجموع، يتم تجديد كراء حق القنص وفقا للمسطرة المشار إليها في المادة 16 أدناه.

المادة 10

تنشأ لدى كل مديرية جهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لجنة تقنية محلية، مكونة على النحو التالي:

- المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر أو ممثله؛
- ممثل عن المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛
- رؤساء وحدات التنمية المجالية المعنيين؛
- ممثلين جهويين للجامعة الملكية المغربية للقنص؛
- ورئيس قسم الشؤون القروية للعمالة أو الإقليم، إذا تعلق الأمر بكراء حق القنص فوق أراضي الجموع.

يعين ممثل عن المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من لدن المدير الجهوي.
ويعين الممثلان الجهويان للجامعة الملكية المغربية للقنص من لدن رئيس المكتب الجهوي للجامعة المذكورة.
تتمثل مهمة اللجان التقنية المحلية في تقييم مدى احترام المؤجر لبنود عقد الكراء ودفتر التحملات العامة.
تعد اللجان المذكورة، بعد انتهاء عمليات تحقيقها، تقريرا تقييميا توجهه للمدير الجهوي للمياه والغابات ومحاربة التصحر المعني.
يجب أن يتضمن تقرير التقييم المعني رأي اللجنة المذكورة وأن يكون مصحوبا بجميع الوثائق التي تثبت احترام المكتري لالتزاماته إزاء الإدارة.
يجب أن تتناول عناصر تقرير التقييم البيانات المتعلقة بمساحة القطعة المؤجرة والطبيعة القانونية للأراضي ومدى التقيد بالتزامات العقد، ولا سيما فيما يخص تهيئة مجالات القنص، وشروط ممارسة القنص (عدد القناصين المأذون لهم وعدد أيام القنص وإحصائيات الطرائد المصطادة وجميع المعلومات الأخرى التي يرى أعضاء اللجنة فائدة فيها) والجنح أوالمخالفات التي يتم ضبطها والمتعلقة بشرطة القنص، وآثار الكراء على التنمية الاجتماعية للساكنة المحلية ومدى التقيد بالأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 11

يقوم المدير الجهوي للمياه والغابات ومحاربة التصحر ببعث طلب تجديد العقد مشفوعا برأيه حول هذا الطلب، إلى المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر أو من ينوب عنه، الذي يبت في إمكانية تجديد الكراء المطلوب.

المادة 12

يتم إعداد دفتر التحملات العامة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 3 المكرر من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليو 1923) السالف الذكر، من لدن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

ويصادق عليه بقرار للوزير الأول، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقنص المحدث بالظهير الشريف الصادر في 15 من شعبان 1369 (2 يونيو 1950)، كما تم تغييره وتتميمه.

الباب الثاني
كراء حق القنص على أراضي غير مملوكة للخواص

المادة 13

تطبق أحكام هذا الباب على كراء حق القنص على الأراضي التي لم يتم كراء حق القنص بها لفائدة مالكها أو حائزها والتي لم يتم منع حق القنص بها من طرف هذا الأخير طبقا لأحكام القسم الأول من هذا المرسوم.

المادة 14

يمنح كراء حق القنص وفق المساطر التالية:

- طلب عروض بواسطة أظرفة مختومة؛
- أو مناقصة عمومية بالمزاد؛
- أو استثنائيا بواسطة مسطرة التفاوض.

المادة 15

قبل إخضاع القطع المقترحة لعملية كراء حق القنص وعندما يتعلق الأمر بالملك الغابوي، يقدم المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر مشروع أو مشاريع الكراء للمجلس الجماعي المعني للمداولة، تطبيقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.350 الصادر في 25 من رمضان 1396 (20 سبتمبر 1976) المتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي، ويلتمس بالموازاة مع ذلك، وبصفة استشارية، رأي الجامعة الملكية المغربية للقنص.

يجب أن ترسل محاضر مداولات المجالس الجماعية ورأي الجامعة الملكية المغربية للقنص إلى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر داخل أجل لا يتعدى 3 أشهر.

المادة 16

قبل إخضاع القطع المقترحة لعملية كراء حق القنص وعندما يتعلق الأمر بأراضي الجموع الخاضعة لأحكام الظهير الشريف الصادر في 26 من رجب 1337 (27 أبريل 1919) بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، يجب أن يخضع كل مشروع كراء يتعلق بهذه الأراضي لرأي النواب وكذا سلطة الوصاية.

المادة 17

تتم مساطر كراء حق القنص المنصوص عليها في المادة 14 أعلاه وفقا لبنود دفتر التحملات العامة المشار إليه في المادة 12 أعلاه.

تعد المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر دفتر الحصص لكل قطعة مخصصة لكراء حق القنص، يحدد على الخصوص التفاصيل المتعلقة بحدود القطعة المعنية ومساحتها وكذا أشغال تهيئة القنص المراد إنجازها بها.

تعد المندوبية السامة للمياه والغابات ومحاربة التصحر دفتر الشروط الخاصة بشأن القطع المراد كراؤها بواسطة طلب عروض بأظرفة مختومة وكذلك القطع المكتراة بواسطة مناقصة عمومية بالمزاد. وتهدف هذه

الدفاتر على الخصوص إلى تحديد التفاصيل التطبيقية لإعداد ملفات طلبات العروض أو المناقصات العمومية وكذا كيفيات مشاركة المتنافسين.

الباب الثالث
كراء حق القنص على أراضي الخواص

المادة 18
تطبق أحكام هذا الباب على الأراضي التي يطلب مالكها أو حائزها كراء حق القنص لفائدته.

المادة 19
يقدم المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر إلى السلطة الإدارية للعمالة أو الإقليم، قبل فاتح أغسطس من كل سنة، لائحة العقارات التي تم كراء حق القنص بها لفائدة مالك العقار أو حائزه.

المادة 20
في حالة نقل ملكية العقار الذي تم كراء حق القنص به، يجب على المالك السابق التصريح بذلك للمدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر المعني بواسطة رسالة مضمونة في غضون الشهر الذي يلي تاريخ نقل الملكية.

القسم الرابع
منظمو القنص السياحي

المادة 21
يجب على الأشخاص الذاتيين أو المعنويين الراغبين في الحصول على اعتماد منظم للقنص السياحي المنصوص عليه في الفصل 14 المكرر مرتين من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليو 1923) السالف الذكر، إيداع ملف طلب الاعتماد لدى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.
ويجب أن يرفق طلب الاعتماد بوثائق تحدد لائحتها من قبل المندوبية السامية المذكورة.

المادة 22
يتم منح اعتماد منظم للقنص السياحي ورفضه وسحبه من لدن المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

القسم الخامس
القوانين الأساسية لجمعيات القنص
والجامعة الملكية المغربية للقنص

المادة 23
يعد القانون الأساسي النموذجي لجمعيات القنص المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل 4 المكرر من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341(21 يوليو 1923) السالف الذكر، من لدن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.
ويوافق عليه بمقرر للوزير الأول ينشر بالجريدة الرسمية.

المادة 24
يعد القانون الأساسي للجامعة الملكية المغربية للقنص، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 4 المكرر مرتين من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341(21 يوليو 1923) السالف الذكر، من لدن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.
ويوافق عليه، بعد استطلاع رأي الجامعة المذكورة، بموجب مقرر للوزير الأول ينشر بالجريدة الرسمية.

القسم السادس
أحكام مختلفة

المادة 25

تحدد شروط امتحان رخصة القنص وكيفيات إجرائه، المنصوص عليها في الفصل 3 المكرر مرتين من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341(21 يوليو 1923) السالف الذكر، بقرار للوزير الأول بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقنص المشار إليه أعلاه.

المادة 26

تحدد بقرار للوزير الأول، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقنص، التدابير الضرورية لتطبيق أحكام الفصول 4 و10و13و14و15 (الفقرة 4) و22 و23 (الفقرة 2) من الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341(21 يوليو 1923) السالف الذكر.

المادة 27

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر ووزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية،كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 16 من جمادى الآخرة 1432(20 ماي 2011)

الإمضاء : **عباس الفاسي**

وقعه بالعطف:

وزير الداخلية،
الإمضاء: **الطيب الشرقاوي.**

وزير الاقتصاد والمالية،
الإمضاء:
صلاح الدين المزوار

.....

.....

القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، كما تم تغييره

صيغة موحدة بتاريخ : 10 سبتمبر 2025 .

القانون رقم 52.20

المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.71 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو 2021) ، كما تم تغييره

ج.ر عدد 7006 بتاريخ 11 من ذي الحجة 1442 (22) يوليو (2021)، ص 5639

الباب الأول

التسمية والغرض

المادة الأولى

تحدث تحت اسم «الوكالة الوطنية للمياه والغابات» مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويُشار إليها فيما يلي ب «الوكالة».

يحدد مقر الوكالة بالرباط. وتحدث، بقرار من مجلس الإدارة، تمثيليات جهوية، وإقليمية، ومحلية للوكالة.

المادة 2

تخضع الوكالة لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على تقيد أجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون، خاصة ما يتعلق منها بالمهام المنوطة بها، وبصفة عامة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية، ولا سيما المتعلقة منها بمهام التدبير والمراقبة والحكامة.

وتخضع الوكالة، أيضا، للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الباب الثاني

المهام والاختصاصات

المادة 3

مع مراعاة الاختصاصات المخولة، بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل للسلطات الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى المعنية، تكلف الوكالة بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجالات حماية الثروة الوطنية الغابوية ومواردها والمحافظة عليها وتثمينها وتنميتها المستدامة، وكذا في مجال محاربة التصحر، وإحداث وإدارة المناطق المحمية، لا سيما المنتزهات الوطنية وتدبير موارد القنص، وصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، والمحافظة على النباتات والحيوانات المتوحشة والأصناف المهددة بالانقراض.

ولهذه الغاية، تتولى الوكالة القيام، لحساب الدولة، بالمهام المنصوص عليها في المواد 4 و 5 و 6 أدناه.

1

المادة 4

تتولى الوكالة ضمان تدبير عقلاني للموارد الغابوية، وموارد مروج الحلفاء، والمراعي الغابوية والقنص، وصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية. ولهذه الغاية تقوم بما يلي :

- المشاركة في عمليات إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسة الحكومية في مجال المحافظة على المياه والتربة ومحاربة التصحر ؛

- إعداد مخططات عمل سنوية والمتعددة السنوات لتنزيل الاستراتيجية الغابوية والاستراتيجية المتعلقة بالمناطق المحمية وضمان تنفيذها وتتبعها وتقييمها ؛

- إعداد وتنفيذ المخططات والوثائق الأخرى المتعلقة بتهيئة المجالات الغابوية ومواردها، وضمان تتبعها وتقييمها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

- تنسيق إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المندمجة للمناطق الغابوية، والمناطق المجاورة للغابات، ومروج الحلفاء، والمناطق المحمية، وضمان تتبعها وتقييمها :

القيام بكل إجراء يتعلق بتهيئة وتنمية وتوسيع الغابات على الأراضي التابعة للملك الغابوي للدولة، وتلك التي تكتسي طابعا غابويا :

وضع نموذج للتدبير المندمج والمدمج والمستدام للموارد الغابوية، ونهج شراكة ملائمة تعتمد على إشراك مستعملي المجال الغابوي وتنظيم مساهمتهم، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال :

ضمان رصد ومراقبة وحماية الغابات من الحرائق والمخاطر المتعلقة بالصحة والصحة النباتية وذلك بتنسيق مع السلطات المختصة والهيئات المعنية :

- تنسيق إعداد وتنفيذ مخططات تهيئة مستجمعات المياه دون الإخلال بالاختصاصات المخولة لوكالات الأحواض المائية ، وكذا برامج المحافظة على المياه والتربة ومحاربة التصحر وضمان تتبعها وتقييمها.

المادة 5

تتولى الوكالة، أيضا، القيام بما يلي :

- السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالملك الغابوي، ولا سيما تلك المتعلقة بتحديد الملك الغابوي المذكور، والترحال الرعوي الغابوي، والقنص، والصيد وتربية الأحياء المائية

في المياه البرية وبحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة، وكذا المناطق المحمية. ولهذا الغرض، تقوم الوكالة بمنح الرخص على المستويين المركزي والترابي عند الاقتضاء، وبكراء حق القنص واستئجار حق الصيد في المياه البرية، وبمنح الاعتمادات، وكل

2

وثيقة أخرى من الوثائق المنصوص عليها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المذكورة ومراقبة شروط استعمالها من قبل المستفيدين منها، واتخاذ كل إجراء يهدف إلى ردع المخالفات المرتكبة في هذا الشأن :

- تقديم، إلى الحكومة، كل مقترح أو توصية أو مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يدخل ضمن مجالات اختصاصها ؛

- إبداء رأيها في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمجالات اختصاصها :

- إبداء رأيها في كل القضايا التي تحال إليها من قبل الحكومة، ذات الصلة بمهامها :

- تشجيع ودعم تنظيم المهنيين العاملين في مجالات اختصاص الوكالة :

- المساهمة، بتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية في الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في مجال التربية على القيم والمبادئ المتعلقة بالمحافظة على الموروث الطبيعي والبيئة والتحسيس بها ونشرها :

- تشجيع إنتاج الوثائق ذات الصلة بمهامها والعمل على نشرها ؛

- إجراء تقييم دوري للموارد الغابوية :

- إعداد جرد وطني للغابات وضمان تحيينه ؛

- إعداد وإنجاز برامج للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته وتثمينه :

- تقديم كل خدمة أو القيام بكل مهمة أخرى يمكن أن تعهد بها إليها الدولة، في إطار تعاقدي أو بموجب نص تشريعي أو تنظيمي يتعلق بمجالات اختصاصها :

- تقديم كل خبرة أو خدمة تدخل ضمن مجالات اختصاصها، بموجب اتفاقيات أو في إطار تعاقدي حسب الحالة ، لفائدة كل شخص عام أو خاص ، ولا سيما الإدارات، والجهات، والجماعات، والفاعلين المهنيين، والتعاونيات، والجمعيات، وكل هيئة أو منظمة متدخلة أو معنية بمجالات اختصاصها :

- تطوير البحث العلمي المتعلق بمجالات اختصاصها، وذلك بتنسيق مع مختلف الهيئات والمنظمات المعنية :

- الإسهام في الأشغال التحضيرية المتعلقة بمشاركة المملكة المغربية في التظاهرات واللقاءات والاجتماعات الجهوية أو الدولية ذات الصلة بمجالات اختصاصها :

- مواكبة الحكومة في المفاوضات الدولية التي تدخل ضمن مجالات اختصاصها :

- الإسهام في تفعيل الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية، ذات الصلة بمهامها، والقيام بمهمة المخاطب المحوري، عند الاقتضاء :

- المشاركة في أشغال الهيئات الدولية العاملة في المجالات ذات الصلة بمهامها.

3
المادة 6

بالنسبة للمناطق المحمية وحدائق الحيوانات، تتولى الوكالة، علاوة على المهام المنصوص عليها في

المادتين 4 و 5 أعلاه، المهام التالية :

- المشاركة في عمليات إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسة الحكومية في مجال المناطق المحمية وحدائق الحيوانات :

- القيام طبقا للتشريع والتنظيم المتعلقين بالمناطق المحمية، بإعداد وتنفيذ مخططات التهيئة والتدبير والوثائق الأخرى المتعلقة بتهيئة المناطق المذكورة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، التدابير الخاصة بمنع بعض الأنشطة المسموح بها في الفضاءات المجاورة، وضمان تتبعها وتقييمها :

- اقتراح إحداث مناطق محمية وحدائق الحيوانات أو توسيعها :

وضع نموذج للتدبير المندمج والمدمج والمستدام للمناطق المحمية ومواردها ؛

- إدارة المناطق المحمية وحدائق الحيوانات، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل :

- الإسهام في المحافظة على النباتات والحيوانات المتوحشة ومأويها الطبيعية، وتدبيرها المستدام وتأهيلها وترميمها :

- إعداد منظومة لتتبع الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ومخططات للمحافظة على الأصناف المهددة بالانقراض داخل المناطق المحمية، وضمان تحيينها

- السهر على تنفيذ الإجراءات المتخذة، طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمناطق المحمية من قبل الجماعات الترابية والهيئات العمومية من أجل احترام مقتضيات مخطط تهيئة وتدبير المناطق المذكورة

- تشجيع الممارسات التي تساهم في المحافظة على الثروة الطبيعية والتنمية المستدامة داخل المناطق المحمية.

المادة 7

يمكن للوكالة، من أجل القيام بمهامها، أن :

- تبرم كل عقد أو اتفاقية شراكة مع الدولة، أو الجماعات الترابية، وكل شخص عام أو خاص وطني أو دولي :

تفوض تحت مراقبتها، إنجاز بعض الأنشطة التي تدخل ضمن مجالات اختصاصها، إلى هيئات عمومية أو أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص ، تعتمدهم لهذا الغرض وفق الكيفيات

المحددة بنص تنظيمي :

4
تحوز ، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مساهمات في رأسمال مقاولات عمومية أو خاصة تزاول أنشطتها في مجالات ذات صلة بمهام الوكالة، أو تحدث شركات تابعة تهدف إلى استغلال وتدبير المناطق المحمية وحدائق الحيوانات وإنتاج أو تسويق منتوجات أو خدمات، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل :

تفوض طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل التدبير الكلي أو الجزئي للمناطق المحمية لا سيما المنتزهات الوطنية، وكذا حدائق الحيوانات :

- تدعم تنمية سلاسل السياحة البيئية والقيم المحلية التي تتماشى وأهداف المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها.

المادة 8

تعتبر الوكالة عضوا في اللجنة الوطنية للتقييم البيئي المنصوص عليها في المادة 20 من القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، عندما تهم دراسة التأثير على البيئة المعنية مشاريع يرتقب إقامتها كليا أو جزئيا داخل مجالات تابعة للثروة الوطنية الغابوية أو داخل المناطق المحمية أو داخل الفضاءات المحاذية لها.

المادة 9

يستمر موظفو إدارة المياه والغابات المحلفون الذين يزاولون المهام المتعلقة بمجال الشرطة الغابوية، وشرطة القنص، وشرطة الصيد، ومهام البحث عن المخالفات في مجال المناطق المحمية والترحال الرعوي في المجال الغابوي وحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومعاينتها، والملحقون لدى

الوكالة، طبقا لأحكام المادة 18 أدناه، في مزاولة المهام المذكورة في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال.

الباب الثالث

أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 10

يدير الوكالة مجلس إدارة ويسيرها مدير عام.

5
المادة 11

يتألف مجلس إدارة الوكالة من الأعضاء الآتي بيانهم :

(أ) ممثلو الإدارة :

ب ممثل واحد عن كل مؤسسة من المؤسسات العمومية الآتية :

. الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية :

. الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان ؛

. الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات :

. المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ؛

. المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية :

. مكتب تنمية التعاون :

المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

ج) ممثل واحد عن وكالات الأحواض المائية :

د) ممثلان (2) عن مؤسسات التكوين والبحث ذات الصلة بمجالات اختصاص الوكالة :

هـ) ممثلان (2) عن منظمات مستعملي الغابة والمناطق المحمية :

و) ممثلان (2) عن المهنيين العاملين في المجال الغابوي والمناطق المحمية :

ز خبيران (2) يتم اختيارهما اعتبارا لمعارفهما وخبراتهما في مجالات اختصاص الوكالة.

يمكن لرئيس مجلس إدارة الوكالة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص ذاتي أو اعتباري ، يرى فائدة في مشاركته اعتبارا لمعارفه وخبراته في مجالات اختصاص الوكالة.

تحدد بنص تنظيمي، كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 12

استبدلت عبارتا لمستخدمي الوكالة» و «للمستخدمين المذكورين على التوالي، بعبارتي للموارد البشرية للوكالة» و«للموارد البشرية المذكورة»، بموجب المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 2.25.302 الصادر في 5 شوال 1446 (4) أبريل 2025)، ج.ر عدد 7393 بتاريخ 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025) ، ص : 2065، المصادق عليه بموجب القانون رقم 20.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1447 رقم 1.25.58 بتاريخ 19 من صفر 1447 (13) أغسطس (2025)، ج.ر عدد 7433 بتاريخ فاتح ربيع الأول
(25) أغسطس (2025)، ص6758

يتمتع مجلس إدارة الوكالة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة الوكالة.

6
ولهذه الغاية، يقوم من خلال مداولاته، بتسوية كل القضايا التي تدخل ضمن اختصاص الوكالة

ولا سيما :

- وضع السياسة العامة للوكالة في إطار احترام التوجهات المحددة من قبل الحكومة :

اعتماد مخططات العمل السنوية والمتعددة السنوات من أجل تنفيذ الاستراتيجية الغابوية والاستراتيجية المتعلقة بالمناطق المحمية :

- المصادقة على الاتفاقيات ذات الطابع الاستراتيجي المبرمة من قبل الوكالة :

اعتماد كل مخطط تهيئة وتدبير الملك الغابوي والمناطق المحمية :

اتخاذ القرار في شأن إحداث المناطق المحمية وحدائق الحيوانات أو توسيعها ؛

- اتخاذ القرار في شأن تفويض التدبير الكلي أو الجزئي للمناطق المحمية أو حدائق الحيوانات :

- المصادقة على برنامج العمل السنوي للوكالة وكل وثائق وآليات التخطيط الأخرى :

حصر الميزانية السنوية والبرامج التوقعية المتعددة السنوات وكيفيات تمويلها والبيانات المتعلقة بها :

- المصادقة على الحسابات السنوية وتخصيص النتائج ؛

- تحديد الأتاوى والتعريفات المرتبطة بأنشطة الوكالة وأجرة عن الخدمات المقدمة من قبل الوكالة :

- المصادقة على الهيكل التنظيمي للوكالة الذي يحدد بنياتها التنظيمية المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية، وكذا صلاحياتها :

- المصادقة على النظام الأساسي للموارد البشرية للوكالة الذي يحدد شروط التوظيف، ونظام الأجور والتعويضات، وكذا صيرورة المسار المهني للموارد البشرية المذكورة :

- المصادقة على النظام الذي تحدد بموجبه قواعد وطرق إبرام صفقات الوكالة، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل :

- تحديد الأنشطة اللازمة لإنجاز بعض مهام الوكالة والتي يمكن تفويضها إلى هيئات عمومية أو أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص ، ووضع شروط هذا التفويض :

حصر شروط إصدار الاقتراضات واللجوء إلى الأشكال الأخرى من القروض أو التمويل ؛

- اتخاذ القرار في شأن اقتناء الأملاك العقارية من قبل الوكالة أو تفويتها أو كرائها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

- البت في حيازة المساهمات في رأسمال مقاولات عمومية أو خاصة، وكذا إحداث شركات تابعة ؛

- اتخاذ القرار في شأن قبول الهبات والوصايا والموارد الأخرى :

- المصادقة على التقرير السنوي لأنشطة الوكالة المعروض عليه من قبل المدير العام.

يمكن لمجلس الإدارة اتخاذ كل إجراء للقيام بتدقيقات أو تقييمات دورية.

7

المادة 13

يجتمع مجلس إدارة الوكالة بدعوة من رئيسه، بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس، كلما

دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل مرتين في السنة كما يلي :

- قبل 30 يونيو من أجل اعتماد القوائم التركيبية للسنة المالية المنتهية :

- قبل 30 نوفمبر من أجل حصر البرنامج التوقعي وميزانية السنة المالية الموالية.

ويشترط لصحة مداولاته أن يحضرها أو يُمثل فيها نصف أعضائه، على الأقل. ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 14

يمكن لمجلس إدارة الوكالة أن يحدث كل لجنة أو لجنة تقنية يحدد صلاحياتها وتأليفها وكيفيات سير عملها.

المادة 15

استبدلت عبارتا لمستخدميها» و «مستخدمي الوكالة»، على التوالي، بعبارتي لمواردها البشرية» و «الموارد البشرية للوكالة» بموجب المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 2.25.302 الصادر في 5 شوال 1446 (4) أبريل (2025)، ج.ر عدد 7393 بتاريخ 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025، ص : 2065 المصادق عليه بموجب القانون رقم 20.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1447 رقم 1.25.58 بتاريخ 19 من صفر 1447 (13) أغسطس (2025)، ج.ر عدد 7433 بتاريخ فاتح ربيع الأول

)6758 :25) أغسطس (2025)، ص(

يعين المدير العام للوكالة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ويتمتع بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير الوكالة. ويتولى لهذه الغاية، القيام على الخصوص، بما يلي :

- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة :

- الأمر بصرف نفقات الوكالة وقبض مواردها ؛

- منح الأذون والرخص والاعتمادات ويقوم بكراء حق القنص واستئجار حق الصيد في المياه البرية، وكل وثيقة أخرى تدخل ضمن مجالات اختصاص الوكالة، وذلك طبقا للنصوص

التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

- تنسيق أشغال اللجان واللجان التقنية التي يحدثها مجلس الإدارة :

- القيام بمهام الكتابة الدائمة للمجلس الوطني للغابات، والمجلس الأعلى للقنص، واللجنة الوطنية

للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية :

- تسيير جميع مصالح الوكالة وتنسيق أنشطتها :

- السهر على تنفيذ وتتبع مخططات العمل والبرامج والمشاريع المسطرة من طرف الوكالة :

8

- التعيين في مناصب الوكالة، طبقا لهيكلها التنظيمي والنظام الأساسي لمواردها البشرية :

- القيام أو الإذن بالقيام بكل التصرفات أو الأعمال ذات الصلة بمهام وصلاحيات الوكالة وتمثيلها إزاء الدولة وكل إدارة أو هيئة عمومية أو خاصة، وإزاء الأغيار والقيام بجميع الأعمال التحفظية

المفيدة :

- إبرام، باسم الوكالة، كل عقد أو اتفاقية ؛

- تمثيل الوكالة أمام القضاء وإقامة كل دعوى قضائية يكون الغرض منها الدفاع عن مصالحالوكالة وإطلاع رئيس مجلس الإدارة على ذلك :

- إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الوكالة.

يحضر المدير العام للوكالة، بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة ويقوم بمهام المقرر.

يمكن له أن يفوض تحت مسؤوليته، جزءا من سلطه وصلاحياته إلى الموارد البشرية للوكالة.

الباب الرابع

الموارد والتنظيم المالي

المادة 16

تتضمن ميزانية الوكالة

في باب الموارد :

- إعانات الدولة، والجماعات الترابية، وكل هيئة أخرى تخضع للقانون العام أو الخاص :

- التحويلات المتأتية من الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية :

- مساهمات المنظمات الوطنية أو الأجنبية المقدمة في إطار الشراكات والتعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف :

عائدات القروض المسموح بها، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل :

عائدات الرسوم شبه الضريبية المحدثة لفائدة الوكالة :

الموارد والمداخيل المتأتية من الممتلكات المنقولة وعقارات الوكالة :

الموارد المتأتية من أنشطة السياحة البيئية :

- العائدات والأرباح المتأتية من تسويق الدراسات وأشغال البحث، وكذا الأجرة عن الخدمات المقدمة من قبل الوكالة :

عائدات الهبات والوصايا :

كل المداخيل الأخرى.

9
في باب النفقات

- نفقات الاستثمار :

نفقات التسيير :

- تسديد القروض المرخص بها ؛

جميع النفقات الأخرى المتعلقة بأنشطة الوكالة.

الباب الخامس

الموارد البشرية

المادة 17

استبدلت عبارتا مستخدمين يتكونون» و «لمستخدميها»، على التوالي بعبارتي موارد البشرية تتكون» و «لمواردها البشرية» بموجب المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 2.25.302 الصادر في 5 شوال 1446 (4) أبريل (2025)، ج.ر عدد 7393 بتاريخ 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025، ص : 2065 المصادق عليه بموجب القانون رقم 20.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1447 رقم 1.25.58 بتاريخ 19 من صفر 1447) (13) أغسطس (2025)، ج.ر عدد 7433 بتاريخ فاتح ربيع الأول

)6758 :25) أغسطس (2025)، ص(

تتوفر الوكالة، من أجل القيام بمهامها، على موارد بشرية تتكون من :

- أطر وأعوان توظفهم طبقا للنظام الأساسي لمواردها البشرية :

- موظفي الإدارات العمومية الملحقين طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

ويمكن للوكالة أن تستعين بخبراء أو مستشارين، في إطار تعاقدي من أجل القيام بمهام خاصة.

الباب السادس

أحكام ختامية وانتقالية

المادة 18

نسخت وعوضت الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.25.302 صادر في 5 شوال 1446 (4) أبريل 2025، كما استبدلت في الفقرة الأخيرة من هذه المادة عبارة لمستخدمي الوكالة بعبارة للموارد البشرية للوكالة» بموجب المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 2.25.302 السالف الذكر، ج.ر عدد 7393 بتاريخ 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025) ص : 2065 المصادق عليه بموجب القانون رقم 20.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.58 بتاريخ 19 من صفر 1447)6758 : 13) أغسطس (2025)، ج.ر عدد 7433 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1447 (25) أغسطس (2025)، ص(

على الرغم من جميع المقتضيات التشريعية أو التنظيمية المخالفة ، يلحق ، تلقائيا، بالوكالة الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بالمصالح المركزية واللاممركزة التابعة لإدارة المياه والغابات.

يدمج تلقائيا بالوكالة، في فاتح يناير 2026 ، الموظفون الملحقون المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه الذين لم يتم إدماجهم قبل هذا التاريخ.

10
ينقل تلقائيا المستخدمون المتعاقدون العاملون ضمن المصالح المركزية واللاممركزة السالف ذكرها إلى الوكالة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية النظامية التي يخولها النظام الأساسي للموارد البشرية للوكالة إلى الموظفين الذين تم إدماجهم، أقل فائدة من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر في إطارهم الأصلي في تاريخ إدماجهم.

المادة 19

استبدلت عبارات المستخدمي الوكالة» و «المستخدمين» و «المستخدمون»، على التوالي بعبارات للموارد البشرية للوكالة» و «الموظفين والمتعاقدين» و «الموظفون والمتعاقدون»، بموجب المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 2.25.302 الصادر في 5) شوال 1446 (4) أبريل 2025)، ج.ر عدد 7393 بتاريخ 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025)، ص : 2065، المصادق عليه بموجب القانون رقم 20.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.58 بتاريخ 19 من صفر 1447 (13) أغسطس 2025))6758(: جر عدد 7433 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1447) (25) أغسطس (2025)، ص

في انتظار المصادقة على النظام الأساسي للموارد البشرية للوكالة، يواصل الموظفون المرسمون والمتدربون والمتعاقدون المشار إليهم في المادة 18 أعلاه مسارهم المهني في إطارهم الأصلي ويحتفظون بجميع الحقوق والامتيازات التي كانوا يستفيدون منها في إطارهم الأصلي المذكور.

تعتبر الخدمات المنجزة من قبل الموظفين والمتعاقدين المذكورين داخل إدارة المياه والغابات كما لو أنها أنجزت داخل الوكالة.

على الرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل الموظفون والمتعاقدون المشار إليهم في المادة 18 أعلاه منخرطين، فيما يخص نظام المعاشات في الصناديق التي كانوا يؤدون لها اشتراكاتهم قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 20

استبدلت عبارة يستفيد مستخدمو الوكالة بعبارة تستفيد الموارد البشرية للوكالة»، بموجب المادة الثانية من المرسوم بقانون 2065 : رقم 2.25.302 الصادر في 5 شوال 1446 (4) أبريل (2025)، جر عدد 7393 بتاريخ 8 شوال 1446 (7) أبريل (2025)، ص المصادق عليه بموجب القانون رقم 20.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.58 بتاريخ 19 من صفر 1447)6758 : 13) أغسطس (2025)، ج.ر عدد 7433 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1447) (25) أغسطس (2025)، ص(

تستفيد الموارد البشرية للوكالة من خدمات جمعية الأعمال الاجتماعية للمياه والغابات التي يعدون أعضاء فيها أو أي هيئة أخرى للأعمال الاجتماعية أو الثقافية قد تحل محلها.

المادة 21

توضع مجانا، رهن إشارة الوكالة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ الممتلكات المنقولة والعقارية التابعة للملك الخاص للدولة والمخصصة للمصالح المركزية واللاممركزة التابعة لإدارة المياه والغابات والضرورية لتسيير الوكالة، والتي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.

11
المادة 22

ينقل في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى الوكالة الملفات والأرشيف المتعلق بالمهام المنوطة بها والممسوك من لدن المصالح المركزية واللاممركزة التابعة لإدارة المياه والغابات.

المادة 23

تحل الوكالة محل الدولة في جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة بما يلي :

- جميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والخدمات، وكذا جميع العقود والاتفاقيات المبرمة من قبل إدارة المياه والغابات قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، والتي لم تتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور. وتتولى الوكالة تسوية الصفقات والاتفاقيات والعقود المذكورة، وفق الأشكال والشروط الواردة فيها :

- جميع التصرفات، كيفما كان نوعها ، ذات الصلة بمهام الوكالة.

المادة 24

يتم تحصيل ديون الوكالة طبقا لأحكام القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

المادة 25

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من السنة المالية الموالية لتاريخ نشر النص

التنظيمي المنصوص عليه في المادة 11 من هذا القانون في الجريدة الرسمية.

وابتداء من هذا التاريخ، تنسخ جميع المقتضيات المخالفة لأحكام هذا القانون.

تعتبر الإحالة على المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر أو على إدارة المياه والغابات والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بمثابة إحالة على الوكالة الوطنية للمياه والغابات. وتُعوّض الوكالة المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في كل الهيئات التي تعتبر هذه الأخيرة عضوا فيها.

12

.....

.....

مرسوم رقم 2.26.23 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.14.377 الصادر في 28 من شوال 1435 (25) أغسطس (2014) بإعادة تنظيم المعهد العالي

للصيد البحري.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.14.377 الصادر في 28 من شوال 1435 (25) أغسطس (2014) بإعادة تنظيم المعهد العالي للصيد البحري ولا سيما المواد 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 11 و 12 الفقرة الأولى) و 15 منه :

وباقتراح من وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات :

وبعد استطلاع رأي مجلس التنسيق بتاريخ 11 أبريل 2025 ورأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي بتاريخ 25 أبريل 2025 ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026 .

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 11 و 12 الفقرة الأولى) و 15 من المرسوم المشار إليه أعلاه :)2014(رقم 2.14.377 الصادر في 28 من شوال 1435 (25) أغسطس

المادة 3 - ينظم التكوين .

وتحدد أسلاك التكوين بالمعهد في الأسلاك التالية :

ووحدات.

- الإجازة :

- الماستر :

- المهندس :

- الدكتوراه.

يتم ترصيد الوحدات المكتسبة في هذه التكوينات وفق الأرصدة «القياسية المخصصة لها.

يعد الرصيد القياسي قيمة عددية متناسبة مع حجم العمل المطلوب من الطالب من الوقت اللازم للدراسة والعمل الشخصي وكذا التقييم بهدف اكتساب المعارف والكفايات المتوخاة من وحدات الفصول الدراسية.

يخصص لكل فصل دراسي 30 رصيدا قياسيا ويحدد عدد «الأرصدة القياسية المخصصة لكل وحدة وكيفيات توزيعها على الفصول الدراسية بسلك التكوين المعني في دفاتر الضوابط «البيداغوجية الوطنية ودفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية «الوطنية المنصوص عليها في المادتين 7 و9 أدناه.

تلقن التكوينات بالمعهد حضوريا، ويمكن اللجوء إلى التكوين عن بعد أو بالتناوب، وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

«المادة 4 - يتولى المعهد.

الوطنية التالية :

- الإجازة :

- الماستر :
- مهندس الدولة :

- الدكتوراه.

ترفق كل شهادة وطنية بملحق لها يسمى «ملحق الشهادة». ويتضمن على الخصوص، معلومات مفصلة حول مسار التكوين «الأكاديمي للطالب، بما في ذلك الأنشطة البيداغوجية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية وباقي الأنشطة الموازية.

وتحدد نماذج الشهادات الوطنية سالفة الذكر وملاحقها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري وتوقع على الشهادات «المذكورة أعلاه كل من السلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري ومدير المعهد.

المادة 5 - يستغرق سلك الإجازة.

على مرحلتين :

- تستغرق المرحلة الأولى .

بدبلوم الدراسات الجامعية العامة :

- تستغرق المرحلة الثانية .

بعد دبلوم الدراسات الجامعية العامة أو شهادة وطنية من نفس المستوى أو شهادة معترف بمعادلتها لها، وتتوج بشهادة الإجازة.

المادة 6 - يستغرق سلك الماستر أربعة فصول بعد شهادة الإجازة أو شهادة الإجازة في الدراسات الأساسية أو شهادة الإجازة المهنية أو شهادة وطنية . السلك بشهادة الماستر. ويتوج هذا

المادة 7 - تحدد دفاتر .

وسلك الماستر وسلك المهندس ما يلي :

سلك الإجازة

الباقي لا تغيير فيه.

المادة 8 - يستغرق سلك الدكتوراه ثلاث سنوات بعد شهادة الماستر أو شهادة الماستر المتخصص أو دبلوم مهندس الدولة، أو إحدى الشهادات الوطنية المحددة لائحتها بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري والسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي ..

بشهادة الدكتوراه.

يمكن، بصفة استثنائية تمديد هذه المدة لسنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر وفق الشروط الواردة في دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية المنصوص عليه في المادة 9 بعده.

المادة 9 - يحدد دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه :

(الباقي لا تغيير فيه.)
صفحة : 2621

المادة 11 - يصادق على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية و دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية بقرارات مشتركة للسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري والسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بناء

لتنسيق التعليم العالي.

«المادة 12 (الفقرة الأولى). - تحدد لائحة المسالك المعتمدة بالمعهد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري والسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بعد استطلاع .

«التعليم العالي.»

من بين

المادة 15 - يعين المديران المساعدان .

أساتذة التعليم العالي أو الأساتذة المحاضرين المؤهلين :

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة الثانية

تتمم على النحو التالي مقتضيات المرسوم المشار إليه أعلاه

رقم 2.14.377 بالمادة 6 المكررة :

«المادة 6 المكررة. - يستغرق سلك المهندس ستة فصول بعد الأقسام التحضيرية العلمية والتكنولوجية واجتياز بنجاح المباراة الوطنية للالتحاق ببعض مؤسسات تكوين المهندسين، ويفتح هذا السلك أيضا، في وجه الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة أو دبلوم الدراسات الجامعية المهنية أو شهادة وطنية من نفس المستوى أو شهادة معترف بمعادلتها لها، وذلك في ميادين التكوين بالمعهد، أو الحاصلين على شهادة الإجازة أو شهادة الإجازة في الدراسات الأساسية أو شهادة الإجازة المهنية أو شهادة الإجازة في العلوم والتقنيات أو شهادة وطنية من نفس المستوى أو شهادة

معترف بمعادلتها لها، وذلك في ميادين التكوين بالمعهد.

ويتوج هذا السلك بدبلوم مهندس الدولة.»

المادة الثالثة

تدخل مقتضيات هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من السنة الدراسية 2024-2025

غير أن الطلبة المسجلين بانتظام قبل السنة الدراسية 2024-2025 لتحضير شهادة الإجازة في الدراسات الأساسية أو شهادة الإجازة المهنية أو شهادة الماستر أو شهادة الماستر المتخصص أو شهادة الدكتوراه، يظلون خاضعين لمقتضيات المرسوم رقم 2.14.377 الجاري به العمل قبل دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ.

المادة الرابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية

الإمضاء : عزيز أخنوش.

القروية والمياه والغابات.

الإمضاء : أحمد البواري.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

الإمضاء : عز الدين المداوي.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية المكلف بالميزانية.

الإمضاء : فوزي لقجع.

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الإمضاء : أمل الفلاح.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7393 - 8 شوال 1446 (7) أبريل 2025

مرسوم بقانون رقم 2.25.302 صادر في 5 شوال 1446 (4) أبريل 2025 بتغيير القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

رئيس الحكومة

بناء على الفصل 81 من الدستور :

وعلى القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.71 بتاريخ
3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو 2021

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 4 شوال 1446

:)2025(3) أبريل(

وباتفاق مع اللجنتين المعنيتين بالأمر في مجلس النواب ومجلس

المستشارين.

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تنسخ وتعوض، كما يلي، أحكام الفقرة الثانية بالمادة 18 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.20

المادة 18 الفقرة الثانية) - يدمج تلقائيا بالوكالة، في فاتح يناير 2026 الموظفون الملحقون المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه، الذين لم يتم «إدماجهم قبل هذا التاريخ .

المادة الثانية

تستبدل في :

المادة 12 من القانون السالف الذكر رقم 52.20 عبارتا المستخدمي الوكالة» و«للمستخدمين المذكورين على التوالي، بعبارتي للموارد

البشرية للوكالة» و«للموارد البشرية المذكورة :

المادة 15 منه عبارتا لمستخدميها» و «مستخدمي الوكالة». على التوالي، بعبارتي لمواردها البشرية» و«الموارد البشرية للوكالة :

- المادة 17 منه عبارتا مستخدمين يتكونون» و«المستخدميها». على التوالي، بعبارتي موارد بشرية تتكون» و«الموارد البشرية :

- المادة 18 الفقرة الأخيرة منه عبارة المستخدمي الوكالة بعبارة

للموارد البشرية للوكالة :

المادة 19 منه عبارات المستخدمي الوكالة» و«المستخدمين» و «المستخدمون»، على التوالي. بعبارات للموارد البشرية للوكالة و الموظفين والمتعاقدين» و «الموظفون والمتعاقدون :

المادة 20 منه عبارة يستفيد مستخدمو الوكالة بعبارة تستفيد الموارد البشرية للوكالة.
المادة الثالثة

يعمل بهذا المرسوم بقانون ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويعرض على البرلمان قصد المصادقة عليه خلال دورته العادية الموالية.

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وحرر بالرباط في 5 شوال 1446 (4) أبريل (2025)

.....

الجريدة الرسمية عدد 7506-19 ذو القعدة 1447 (7) ماي 2026 ،
مرسوم رقم 2.23.968 صادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026) يتعلق بممارسة الصيد في المياه البرية

رئيس الحكومة

بناء على الظهير الشريف الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) بشأن الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية كما تم تغييره وتتميمه، لا سيما أحكام الفصول 2 و 2-5 و 2-9 و 2-10 : 2-11 29-12 29-13 و 2-14 و 2-15 و 3 و 4 و 5 و 8-1 و 34 منه

وعلى القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.71 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14) يوليو (2021) ، كما تم تغييره، ولا سيما المادتين 3 و 5 منه :

وبعد استطلاع رأي الوكالة الوطنية للمياه والغابات :
الجريدة الرسمية عدد 7506-19 ذو القعدة 1447 (7) ماي 2026

واستطلاع رأي المجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، المنعقد بتاريخ 29 يناير 2025 ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 22 من)2026(رمضان 1447) (12) مارس

رسم ما يلي :

الباب الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

يراد بالإدارة المكلفة بالمياه والغابات المشار إليها في القسم الأول والثاني وفي الفصل 34 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ويشار إليها في ما يلي باسم «الوكالة».

المادة 2

يراد في مدلول هذا المرسوم بالمصطلحات الآتية ما يلي :

1 - استئجار حق الصيد في المياه البرية : العقد الذي تمنح بموجبه الوكالة، لفائدة شخص ذاتي أو اعتباري، حق ممارسة الصيد في المياه البرية لأغراض تجارية أو ترفيهية بشكل مؤقت ومقابل أداء إتاوة في وسط مائي معين أو من أجل صيد أصناف مائية خاصة :

2 - منافسة أو مباراة في الصيد الرياضي : تظاهرة تنظم في وقت محدد تهدف إلى تنظيم سباق في الصيد في المياه البرية، وفق برنامج معد سلفا وعدد محدد من المشاركين :

3 - الصيد غير القاتل : عملية صيد تقتضي إعادة الأسماك، مهما كان حجمها، حية وطليقة مباشرة بعد صيدها، إلى نفس الوسط المائي الذي تم صيدها فيه.

الباب الثاني

رخص الصيد في المياه البرية

المادة 3

تسلم رخصة الصيد في المياه البرية المنصوص عليها في الفصل الثاني من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) من قبل الوكالة أو من قبل مستأجر حق الصيد أو من قبل منظم الصيد السياحي تحت مراقبة الوكالة.

المادة 4

تحدد فئات رخص الصيد في المياه البرية على النحو الآتي :

1 - بالنسبة لرخص الصيد التجاري :

- الرخصة أ : تخول الحق في ممارسة الصيد الصغير المنصوص عليه في الفصل الثالث من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في
: 12 من شعبان 1340) (11) أبريل 1922)، لأغراض تجارية
2 - بالنسبة لرخص الصيد الترفيهي :

- الرخصة ب - 1 : تخول الحق في ممارسة الصيد في المياه التي تحتوي على السلمونيات :

- الرخصة ب - 2 : تخول الحق في ممارسة الصيد في الأوساط المائية المفتوحة للصيد، باستثناء المياه التي تحتوي على السلمونيات :

- الرخصة ب - 3 : تخول الحق في ممارسة الصيد في المسطحات المائية المخصصة للاستزراع ؛

3 - بالنسبة لرخص الصيد التربوي :

- الرخصة ج : تخول حق ممارسة الصيد للأشخاص المستفيدين من تكوين في الصيد البالغين أقل من ثمانية عشرة (18) سنة في تاريخ إيداع طلب الحصول على الرخصة.

المادة 5

تسلم الرخصة - أ- المنصوص عليها في البند (1) من المادة 4 أعلاه الموسم صيد واحد. وتكون صالحة، فقط من أجل ممارسة الصيد الأهداف تجارية في الوسط المائي المبين فيها.

في حالة ممارسة هذا الصيد بواسطة قارب، وجبت الإشارة في رخصة الصيد، إلى مراجع تسجيل القارب المستعمل.

تسلم رخصة الصيد الترفيهي ورخصة الصيد التربوي المنصوص عليهما في البندين (2) و (3) من المادة 4 أعلاه، الموسم صيد واحد أو لفترة أو فترات صيد محددة خلال موسم الصيد المذكور.

المادة 6

تسلم رخصة الصيد الترفيهي ب 1) و ب 2) و ب 3)، حسب نوع الصيد الممارس، لفئات الصيادين التالية :

الصيادون الكبار البالغون ثمانية عشرة (18) سنة فما فوق في تاريخ إيداع طلب الحصول على الرخصة :

والصيادون الشباب الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشرة (18) سنة في تاريخ إيداع طلب الحصول على الرخصة :

الصيادون الأجانب غير المقيمين.

تسلم رخصة الصيد الترفيهي التي تشمل موسم صيد واحد مباشرة من قبل الوكالة إلى المستفيدين.

تسلم رخصة الصيد الترفيهي التي تشمل فترة صيد واحدة أو أكثر خلال موسم صيد واحد مباشرة من قبل الوكالة، أو من قبل مستأجر حق الصيد الترفيهي أو من قبل منظم الصيد السياحي المعتمد.

المادة 7

تسلم رخصة الصيد التربوي الرخصة (ج) إلى المستفيدين من التكوين في الصيد المنصوص عليه في الفصل 1 11-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) من قبل الوكالة أو من قبل مستأجر حق الصيد المعني عندما يتوفر هذا الأخير على مدرسة معتمدة للصيد، وذلك وفق الكيفيات المحددة في دفتر التحملات المشار إليه في المادة 27 أدناه.

الباب الثالث

استئجار حق الصيد

الفرع الأول

منح استئجار حق الصيد في إطار طلب المنافسة

المادة 8

لمنح استئجار حق الصيد في إطار طلب المنافسة، ومن أجل تطبيق أحكام الفصل 5-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- طبيعة المشروع المقدم ومحتواه ومدى إمكانية إنجازه، وكذا مدى اندماجه ضمن سلسلة الصيد في المياه البرية :

البرنامج المرتقب للتهيئة السمكية من أجل تدبير مستدام للموارد السمكية داخل الوسط المستأجر فيه حق الصيد، بما في ذلك عدد البرقات المخصصة لاستزراع الوسط المذكور، وكذا التنوع البيولوجي المائي الذي يزخر به هذا الوسط :

الوسائل البشرية، لا سيما إشراك الساكنة المحلية، وكذا الوسائل المادية والتنظيمية المزمع تعبئتها لضمان استغلال مستدام للوسط المستأجر فيه حق الصيد، بما في ذلك بنيات تثمين المصطادات :

الاستثمارات المرتقبة قصد الإسهام في تنمية السياحة الإيكولوجية، خاصة ما يتعلق منها بالإيواء والتنشيط عندما يتعلق الأمر باستئجار حق الصيد الترفيهي :

انعكاسات المشروع السوسيو - اقتصادية، بما في ذلك خلق فرص الشغل على المستوى المحلي :

- تجربة صاحب الطلب في مجال الصيد في المياه البرية :

- الأنشطة المبرمجة للتحسيس والتربية البيئية، بما في ذلك المساهمة في تكوين الصيادين الشباب عندما يتعلق الأمر باستئجار حق الصيد الترفيهي :

مبلغ الإتاوة السنوية المقترحة.

المادة 9

ينشر إعلان طلب المنافسة واحد وعشرون (21) يوما، على الأقل قبل التاريخ المحدد لدراسة ملفات المترشحين وينشر هذا الإعلان في جريدة واحدة أو أكثر من الجرائد واسعة الانتشار على الصعيد الوطني. ويمكن عند الاقتضاء، نشره على الموقع الإلكتروني للوكالة أو بكل وسيلة أخرى يراها المدير العام للوكالة مناسبة.

المادة 10

تضع المصلحة المختصة التابعة للوكالة التي يوجد الوسط المراد استئجار حق الصيد فيه ضمن نفوذها ملف استشارة رهن إشارة المترشحين. ويتضمن هذا الملف :

مطبوع الطلب يعد وفق النموذج الذي توفره المصلحة المختصة المذكورة أو المتوفر على الموقع الإلكتروني للوكالة :

المبلغ الأدنى للإتاوة السنوية المحددة بالنسبة للوسط المراد

استئجار حق الصيد فيه :

كل وثيقة تمكن من تحديد هوية المترشح ؛

مبلغ الضمانة المالية المؤقتة المطلوب :

مشروع دفتر التحملات المتعلق باستئجار حق الصيد والمنصوص عليه في الفصل 2-5 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر

في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) يعد وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات

المادة 11

تودع ملفات الترشح لدى المصلحة المختصة المشار إليها في المادة 10 أعلاه، في حامل ورقي أو بطريقة إلكترونية. ويتكون كل ملف على حدة من جزء إداري وجزء تقني، وعرض مالي.

المادة 12

تتولى لجنة تقنية يعينها المدير العام للوكالة دراسة وتقييم ملفات

الترشح المودعة.

تعد اللجنة عقب انتهاء أشغالها، تقريرا معللاً يتضمن ترتيب المترشحين ومقترحات منح استئجار حق الصيد.

ويتم منح استئجار حق الصيد داخل وسط مائي معين بموجب عقد استئجار يتم إبرامه بين الوكالة، ممثلة في شخص مديرها العام والمترشح المقبول.

الفرع الثاني

منح استئجار حق الصيد بالتراضي

المادة 13

يقتصر منح استئجار حق الصيد بالتراضي على تعاونيات الصيادين أو جمعيات الصيد المنصوص عليه في الفصل 5-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) على الأوساط المائية المخصصة للأغراض التالية :

تنفيذ مشروع مندمج للتدبير المستدام للموارد السمكية :

- إنجاز برنامج هيكلي يهدف إلى تنظيم الصيادين على المستوى

المحلي :

- أو تنفيذ مبادرة للتنمية السوسيو - اقتصادية الترابية ترتكز على تثمين الموارد السمكية.

من أجل منح استئجار حق الصيد المذكور، يتعين على ممثل التعاونية أو الجمعية حسب الحالة تقديم مشروع يهدف إلى المساهمة في التنمية المستدامة المحلية، ويبرز القدرات التقنية والمالية والتنظيمية للتعاونية أو الجمعية من أجل ضمان تنفيذه الفعلي.

يجب أن يتضمن ملف الطلب الذي يتم إيداعه لدى المصلحة المختصة التابعة للوكالة، الوثائق التالية :

- مذكرة تقديم للمشروع تبرز أهدافه، وكيفيات تنفيذه وانعكاساته المتوقعة :

- بطاقة وصفية للوسط المائي المعني :

- مخطط عمل مفصل ومتعدد السنوات :

مشروع دفتر التحملات يتعلق باستئجار حق الصيد المطلوب يعد وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات، وتتم تعبئته والتوقيع عليه من قبل ممثل التعاونية

أو الجمعية، حسب الحالة :

العرض المالي المتعلق بالإتاوة السنوية المقترحة.

الفرع الثالث

عقد استئجار حق الصيد

المادة 14

بعد عقد استئجار حق الصيد المنصوص عليه في الفصل 5-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) المزمع إبرامه بين المدير العام للوكالة ومستأجر حق الصيد، في نسختين أصليتين.
عقب اختيار مستأجر حق الصيد يوجه المدير العام للوكالة النسختان الأصليتان من عقد استئجار حق الصيد إلى المستأجر بكل وسيلة تثبت التوصل.

يتوفر المستأجر المذكور على أجل ثلاثين (30) يوما من أيام العمل يحتسب ابتداء من تاريخ التوصل بالنسختين الأصليتين قصد التوقيع عليهما وإيداعهما لدى المصلحة المختصة بالوكالة التابع لنفوذها الوسط المائي المعني باستئجار حق الصيد أو إرسالهما إليها بكل وسيلة

تثبت التوصل.

إذا لم تتوصل المصلحة المختصة المشار إليها أعلاه، بعد انصرام الأجل المذكور، بالنسختين الأصليتين موقع عليهما من قبل مستأجر حق الصيد، يصبح عقد استئجار حق الصيد لاغيا، ما لم يكن المانع

من احترام المستأجر للأجل المذكور قوة قاهرة مثبتة.

يشعر المدير العام للوكالة، بمقرر معلل، المعني بالأمر بإلغاء عقد استئجار حق الصيد.

ويتم تحويل مبلغ الضمانة المالية المؤقتة المشار إليه في المادة 10 أعلاه، لفائدة الخزينة العامة للمملكة.

يمكن أن يشكل الوسط المائي المعني موضوع طلب منافسة جديد لاستئجار حق الصيد.

المادة 15

ترفق نسخة أصلية من عقد استئجار حق الصيد بدفتر التحملات المصادق عليه من قبل الوكالة ويتم تسليمها لمستأجر حق الصيد. وتحتفظ الوكالة بالنسخة الأصلية الثانية.

المادة 16

يبرم عقد استئجار حق الصيد لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد بالنسبة للصيد الصغير ولمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد

بالنسبة للصيد الكبير.

المادة 17

يمكن تجديد عقد استئجار حق الصيد من قبل المدير العام للوكالة، بناء على طلب من المستفيد منه ويودع هذا الطلب من طرف مستأجر حق الصيد لدى المصلحة المختصة بالوكالة التابع لنفوذها الوسط المائي المستأجر فيه حق الصيد أربعين (40) يوما من أيام العمل على الأقل قبل تاريخ انتهاء عقد استئجار حق الصيد، تحت طائلة رفض الطلب.
قد : يرفق طلب التجديد بالوثائق التي تثبت أن مستأجر حق الصيد

- أدى، بصفة منتظمة، مبلغ الإتاوة المستحق :

احترم جميع الالتزامات المنصوص عليها في دفتر التحملات.

تعد المصلحة المختصة، بناء على الوثائق التي تم الإدلاء بها، تقريرا يتضمن تقييما يوجه إلى المدير العام للوكالة.

يمكن للمصلحة المختصة من أجل إنجاز التقييم المذكور، أن تقوم بزيارة ميدانية أو أكثر للتحقق من مدى مطابقة المنجزات البنود دفتر التحملات.

المادة 18

يكون تجديد عقد استئجار حق الصيد موضوع ملحق بعقد استئجار حق الصيد المذكور يوقعه المدير العام للوكالة ومستأجر حق الصيد.

في حالة عدم تجديد عقد استئجار حق الصيد، يمكن أن يكون الوسط المعني موضوع استئجار حق الصيد من جديد طبقا لمقتضيات هذا المرسوم.

المادة 19

بالنسبة للحالات المنصوص عليها في الفصل 5-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) يبلغ قرار المدير العام للوكالة إلى مستأجر حق الصيد بكل وسيلة تثبت التوصل.

الفرع الرابع

مقتضيات مختلفة

المادة 20

عندما يتم استئجار حق الصيد في نفس الوسط المائي لعدد من مستأجري حق الصيد على الشياع، طبقا لأحكام الفصل 6-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، يعد دفتر تحملات واحد لكل مستأجر على حدة.

المادة 21

يحرص مستأجرو حق الصيد على أن يتقيد الأشخاص الذين ير خصون لهم بالصيد، بأحكام الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

.....

.....

وفي حالة اقتصر استئجار حق الصيد حصريا على ممارسة نشاط واحد فقط من أنشطة الصيد المشار إليها في الفصل 5-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، لا يجوز لمستأجر حق الصيد أن يمنع ممارسة أنشطة الصيد الأخرى غير تلك الممنوح في شأنها استئجار حق الصيد.

الباب الرابع

كيفيات ممارسة الصيد في المياه البرية

الفرع الأول

الصيد التجاري في المياه البرية

المادة 22

طبقا للفصل 9-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، يجب أن تسجل القوارب قبل استعمالها لأول مرة من قبل مالكيها لدى المصلحة المختصة التابعة للوكالة. ويحدث لهذا الغرض، سجل لتسجيل القوارب على مستوى كل جهة.

بعد طلب تسجيل القارب وفق النموذج المتاح على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المتوفر لدى المصلحة المختصة المذكورة أعلاه. ويجب أن يرفق بالوثائق التي تمكن من تحديد هوية صاحب الطلب ومن التحقق من الخصائص التقنية المطلوبة في القارب.

وفي حالة نقل ملكية القارب، يتعين على المالك الجديد أن يصرحبذلك لدى نفس المصلحة المختصة داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ نقل الملكية، قصد تضمين ذلك في السجل المذكور.

يتم شطب القوارب من السجل المشار إليه أعلاه يطلب من مالكيها أو تلقائيا من قبل المصلحة المختصة المشار إليها أعلاه في حالة
فقدانها أو إتلافها.

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات كيفيات تسجيل القوارب وتقييد نقل ملكيتها وشطبها من السجل، وكذا الشروط التقنية المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة ووقاية الوسط المائي من التلوث التي يجب أن تستجيب لها.

المادة 23

يتم التصريح بالأصناف المصطادة المنصوص عليه في الفصل 9-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، من خلال تضمينه في السجل الذي يمسكه لهذا الغرض المستفيد من رخصة الصيد التجاري في المياه البرية أو مستأجر حق الصيد التجاري، حسب الحالة.

يعد السجل المذكور وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات والمتاح على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المتوفر لدى المصلحة المختصة التي منحت رخصة الصيد التجاري المتعلقة به. يمكن مسك السجل المذكور على حامل ورقي أو في شكل إلكتروني.

وفي حالة مسك السجل في شكل إلكتروني، يجب أن يكون مطابقا للنموذج المذكور أعلاه، وأن يكون مُزوّدًا بنظام يضمن سلامة المعلومات المسجلة وإمكانية تتبعها.

يجب أن تكون المعلومات المضمنة في السجل مكتوبة بشكل واضح دون شطب أو كتابة فوقها، بأي وسيلة كانت.

يجب أن يوضع السجل رهن إشارة الأعوان محرري المحاضر، وذلك الأغراض المراقبة. عندما يتم مسك السجل في شكل إلكتروني، يجب أن يتوفر على خاصية تمكن الأعوان المذكورين من تضمين ملاحظاتهم مع بيان هويتهم وتاريخ المراقبة.

يشير العون محرر المحضر الذي قام بمراقبة السجل إلى هويته وتاريخ مراقبة السجل، وكذا الملاحظات التي آثارها في السجل.

يحتفظ المستفيد من رخصة الصيد التجاري أو مستأجر حق الصيد بالسجل طيلة مدة صلاحية الرخصة أو طيلة مدة استئجار حق الصيد، حسب الحالة.

يجب الإدلاء بهذا السجل كلما طلب ذلك الأعوان محررو المحاضر المنصوص عليهم في الفصل 34 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل 1922) من أجل المراقبة.

الفرع الثاني

الصيد العلمي في المياه البرية

المادة 24

يعد طلب الحصول على رخصة الصيد العلمي في المياه البرية المنصوص عليه في الفصل 10-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، من قبل المؤسسة أو المعهد أو الهيئة العلمية المعنية، وفق النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المتوفر ، لهذا الغرض، لدى مصالحها المختصة.

يرفق الطلب بالوثائق والمعلومات التي تمكن المصلحة المختصة من التحقق من :

- هوية صاحب الطلب :

موضوع الدراسة أو التجريب :

الموقع الجغرافي للوسط المائي المعني :
- الوسائل البشرية والمادية المزمع استعمالها من أجل إنجاز أشغال

البحث العلمي أو التجريب المعني :

- كيفيات سير أشغال الدراسة أو التجريب.

المادة 25

تمنح رخصة الصيد العلمي في المياه البرية من قبل المدير العام

للوكالة، شريطة :

- أن تكون للأعمال المزمع القيام بها فائدة علمية أو اقتصادية

أو بيئية :

وأن لا تؤثر على ممارسة الصيد أو تربية الأحياء المائية في المياه

البرية داخل الأوساط المعنية :

وأن لا تتسبب في تلوث الوسط المائي :

وأن لا تشكل تهديدا على الأصناف المائية أو موطنها أو على توالدها.

المادة 26

يخبر المستفيد من رخصة الصيد العلمي في المياه البرية المصلحة المختصة بالوكالة التابع لنفوذها مكان إنجاز أشغال البحث بمكان وساعة انطلاق عمليات اصطياد العينات الضرورية للأشغال المذكورة، وذلك ثمانية وأربعين (48) ساعة على الأقل، قبل بداية الأشغال. ويجب أن يتم اصطياد العينات المذكورة بحضور عون من الأعوان التابعين للوكالة الذي يعد تقريرا في هذا الشأن.

الفرع الثالث

الصيد التربوي في المياه البرية

المادة 27

يعد طلب اعتماد مدرسة الصيد المنصوص عليه في الفصل 11-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) من قبل مدرسة الصيد المعنية، وفق النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المتوفر لدى مصالحها المختصة.

يرفق الطلب بملف يتكون مما يلي :

مشروع دفتر التحملات المشار إليه في الفصل 2-11 المذكور :

الوثائق المنصوص عليها في دفتر التحملات المشار إليه أعلاه :

- مذكرة تقديم تبين تفاصيل مشروع مدرسة الصيد.

يودع الطلب والملف المرفق به لدى المصلحة المختصة التابع لها الوسط المائي المخصص للتكوين في الصيد.

المادة 28

أثناء دراسة الطلب والملف المرفق به، يتم الأخذ بعين الاعتبار

على الخصوص، ما يلي :

- صفة صاحب الطلب، سواء تعلق الأمر بشخص ذاتي أو اعتباري ؛

- الطاقة الاستيعابية للأوساط المائية التي تم اختيارها لأغراض

التكوين :

الوسائل البشرية المعبأة لهذا الغرض :

منشآت ومعدات الصيد المخصصة لأنشطة التكوين في الصيد :

مضمون وجودة برامج التكوين :

تدابير السلامة المتخذة من أجل ضمان سلامة المستفيدين من

التكوين :

- التزام صاحب الطلب بإرسال تقرير سنوي مفصل عن أنشطته إلى الوكالة، يتضمن عدد دورات التكوين التي تم تنظيمها وعدد المستفيدين منها.

المادة 29

يمنح المدير العام للوكالة الاعتماد المدرسة الصيد في المياه البرية

لمدة ثلاث (3) سنوات.

ويمكن تجديده لفترات مماثلة، عندما يتبين عقب زيارة المطابقة المنصوص عليها في الفصل 211 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل 1922)، أن المستفيد منه لا يزال يستوفي الشروط التي منح على أساسها الاعتماد أول مرة.

من أجل قبول طلب تجديد الاعتماد، يتم إيداعه لدى المصلحة المختصة بالوكالة التابعة لنفوذها مدرسة الصيد المعنية داخل أجل ستة (6) أشهر على الأقل، قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحية الاعتماد ساري المفعول.

يمكن رفض تجديد الاعتماد إذا :

- لم تمارس مدرسة الصيد أنشطتها طيلة مدة صلاحيته :

- لم يقم المستفيد منه بإرسال التقارير السنوية المتعلقة بأنشطته

المنصوص عليها في المادة 28 أعلاه :

- أخل المستفيد منه ببند أو أكثر من بنود دفتر التحملات.

المادة 30

يتعين على الأشخاص المكلفين بالتكوين في الصيد ضمن مدرسة الصيد والمشار إليهم باسم مدربو الصيد»، أن يتوفروا على رخص الصيد المطابقة لنوع الصيد الذي يتم تعليمه، وأن يثبتوا توفرهم على الكفاءات اللازمة في مجال الصيد في المياه البرية وممارسته الإيكولوجية، من خلال تكوين في الصيد تنظمه الوكالة أو يتم تنظيمه تحت إشرافها.

تسلم الوكالة، عند نهاية التكوين، لكل مدرب صيد وثيقة تثبت تقنيات أو أصناف الصيد التي يخول له تعليمها.

الفرع الرابع

الصيد التنظيمي في المياه البرية

المادة 31

يكون الصيد التنظيمي المنصوص عليه في الفصل 12-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) موضوع مقرر للمدير العام للوكالة، بناء على تقرير تعده المصالحالمختصة التابعة للوكالة المذكورة يبرز ضرورة الحد من انتشار نوع

غاز أو ضرورة إعادة التوازن الإيكولوجي لوسط مائي.

إذا لم تمارس المصالح التابعة للوكالة عملية الصيد التنظيمي مباشرة، يمكن للمدير العام للوكالة المذكورة منح رخصة الصيد التنظيمي تمتد للفترة اللازمة للإنجاز عمليات الصيد المذكورة.

تمنح الرخصة في إطار احترام مبدا المنافسة، بناء على طلب من جمعيات أو جامعات الصيد، أو كل شخص ذاتي أو اعتباري يتوفر

على الكفاءات المطلوبة.

تبين الرخصة هوية الشخص الذي يعهد إليه بمهمة إنجاز عمليات الصيد التنظيمي المذكورة، والوسط أو الأوساط المائية المعنية والصنف أو الأصناف المستهدفة، وكذا مراحل نمو العينات المراد اصطيادها، ومعدات وطرق الصيد المرخص باستعمالها، وكذا وجهة المصطادات.

المادة 32

يتم القيام بعمليات الصيد التنظيمي من قبل صيادين يتوفرون على الكفاءات الضرورية وفي احترام للشروط الصحية والسلامة الصحية المطلوبة طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

المادة 33

بعد طلب الحصول على رخصة الصيد التنظيمي وفق النموذج المتاح على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المتوفر لدى مصالحها المختصة.

المادة 34

يوجه المستفيد من رخصة الصيد التنظيمي، عقب نهاية عملية الصيد، تقريرا مفصلا حول العملية إلى الوكالة. ويبين هذا التقرير :

- الأصناف المعنية بالصيد التنظيمي، وكمية العينات المصطادة

وحجمها وعددها، وكذا وجهتها :

ظروف سير عملية الصيد التنظيمي :

الاختلالات أو حالات النفوق التي تتم معاينتها :

كل معلومات أخرى مفيدة.

الفرع الخامس

الصيد الترفيهي في المياه البرية

المادة 35

يمكن ممارسة الصيد الترفيهي المنصوص عليه في الفصل 13-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) بشكل فردي أو جماعي، انطلاقا من الضفاف أو على متن قوارب الصيد باستعمال الصنارة أو باليد أو معدات الصيد المرخص باستعمالها.

يجب على كل مستفيد من رخصة الصيد الترفيهي أن يمارس نشاطه، شريطة ألا يسبب أي ضرر للنظام البيئي المائي، وأن يتقيد بالإجراءات الرامية إلى المحافظة على التنوع البيولوجي المتخذة من قبل الوكالة، وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممارسة الصيد في المياه البرية.

المادة 36

يتعين على منظمي الصيد السياحي، ومنظمي مباريات أو منافسات الصيد، وكذا مستأجري حق الصيد الترفيهي، أن يعملوا على تشجيع وتطبيق ممارسات صيد تتلاءم مع المحافظة على الأصناف المائية لا سيما من خلال ممارسة الصيد غير القاتل (No-Kill).

المادة 37

يعد طلب الحصول على اعتماد منظم الصيد السياحي المنصوص عليه في الفصل 14-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) من قبل صاحب الطلب وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات.

يرفق الطلب بمذكرة تبين صفة صاحب الطلب، سواء كان شخصا ذاتيا أو اعتباريا، والوسائل المالية والبشرية والتقنية والتنظيمية التي يتوفر عليها من أجل إنجاز مشروعه المتعلق بتنظيم الصيد السياحي.

كما تبين هذه المذكرة، عند الاقتضاء، الأنشطة الرئيسية المرتقبة وكذا خبرة صاحب الطلب في مجال تنظيم أنشطة الصيد أو المدارات السياحية.

المادة 38

من أجل منح اعتماد منظم الصيد السياحي، يتم الأخذ بعين الاعتبار كفاءات صاحب الطلب في مجال تنظيم أنشطة الصيد الترفيهي، ومعرفته بممارسات الصيد التي تحترم البيئة، وكذا إلمامه بالتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل في مجال الصيد في المياه البرية.

المادة 39

طبقا للفصل 14-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، يمنح اعتماد منظم الصيد السياحي من قبل المدير العام للوكالة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

يمكن تجديد الاعتماد لفترات مماثلة، شريطة أن يبرز تقييم نشاط منظم الصيد السياحي المعني أن هذا الأخير قد ساهم فعليا في النهوض بالصيد في المياه البرية ويتم خلال عملية التقييم المذكورة الأخذ بعين الاعتبار، على الخصوص، العناصر التالية :

احترام المقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل :

- الإسهام في تنمية الصيد المستدام :

- تنفيذ أنشطة تعزز المحافظة على الموارد السمكية وتثمينها.

يتم إيداع طلب تجديد الاعتماد لدى المصلحة المختصة التي تولت دراسة الطلب الأول للحصول على الاعتماد سنة (6) أشهر على الأقل قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحية الاعتماد، تحت طائلة رفض الطلب.

المادة 40

يمكن للمدير العام للوكالة سحب اعتماد منظم الصيد السياحي وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 14-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، بناء على تقرير تعده المصلحة المختصة التابعة للوكالة.

يبلغ قرار سحب الاعتماد معللا إلى منظم الصيد السياحي بكل وسيلة تثبت التوصل.

المادة 41

يعد طلب الترخيص بتنظيم منافسة أو مباراة في الصيد المنصوص عليه في الفصل 15-2 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، من قبل صاحب الطلب وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات.

يرفق الطلب بملف يتضمن المعلومات المنصوص عليها في الفصل 2-15 المذكور، والمعلومات المتعلقة بما يلي :

1 - هوية صاحب الطلب :

2 - موقع الأوساط المائية المرتقب إقامة المنافسة أو المباراة فيها :

3 - تاريخ تنظيم المنافسة أو المباراة، والبرنامج المرتقب، وكيفيات

سير المنافسة أو المباراة المذكورة :

4 - عدد المشاركين المتوقع حضورهم :

الأشخاص المكلفين بتنظيم المنافسة أو المسابقة.

المادة 42

يمنح المدير العام للوكالة ترخيص تنظيم منافسة أو مباراة في الصيد، إذا تبين بعد دراسة الطلب والملف المرفق به أن :

المنافسة أو المباراة في الصيد المزمع تنظيمها لها فائدة اقتصادية أو تربوية :

البرنامج المقترح وعدد المشاركين المتوقع يستجيبان المتطلبات

السلامة وحسن سير التظاهرة :

- تنظيم منافسة أو مباراة في الصيد لن يؤثر على ممارسة أنشطة الصيد الأخرى أو بأنشطة تربية الأحياء المائية في المياه البرية في المكان أو الأماكن المخصصة لتنظيم المنافسة أو المباراة.

يتم نشر التراخيص الممنوحة على الموقع الإلكتروني للوكالة.

المادة 43

يتعين على المستفيد من ترخيص تنظيم منافسة أو مباراة في الصيد أن يودع لدى المصلحة المختصة التابعة للوكالة قائمة تضم أسماء الصيادين المشاركين، ثمانية وأربعين (48) ساعة على الأقل. قبل التاريخ المحدد لتنظيم المنافسة أو المباراة.

وحدهم الصيادون الواردة أسماؤهم في القائمة المذكورة، يمكنهم المشاركة في المنافسة أو المباراة في الأوساط المائية المعنية.

المادة 44

يتعين على المستفيد من ترخيص تنظيم منافسة أو مباراة في الصيد أن يثبت في الأوساط المائية المعنية، علامات تشوير مناسبة في شكل لوحات تشير بوضوح إلى الأماكن المخصصة للتظاهرة وتاريخ تنظيمها.

يوجه منظم منافسة أو مباراة في الصيد، عقب المنافسة أو المباراة تقريرا مفصلا حول سير التظاهرة المذكورة إلى المصلحة المختصة التابعة للوكالة. ويبين التقرير على الخصوص، عدد المشاركين وعدد العينات المصطادة، وكذا الأنشطة التي تم تنظيمها على هامش المنافسة أو المباراة.

الباب الخامس

إدخال الأصناف المائية الدخيلة إلى المياه البرية

المادة 45

تمنح الرخصة المسبقة لإدخال الأصناف الدخيلة من الأحياء المائية المنصوص عليها في الفصل 18-8 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، إلى المياه البرية من قبل المدير العام للوكالة، بناء على طلب من المعني بالأمر.

المادة 46

يعد طلب الرخصة المسبقة المشار إليها في المادة 45 أعلاه، وفق النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المسلم لهذا الغرض من قبل مصالحها المختصة.

يودع الطلب لدى المصالح المذكورة، مرفوقا بملف يتضمن الوثائق التي تمكن من التحقق مما يلي :

1 - هوية صاحب الطلب، سواء كان شخصا ذاتيا أو اعتباريا :

2 - دوافع عملية إدخال عينات من الأصناف المائية الدخيلة :

3- مكان عملية إدخال عينات من الأصناف المائية الدخيلة واسمه :

4 - تصميم خرائطي للوسط المائي المعني والأماكن المحيطة به :
5- المعدات المستعملة في عملية إدخال عينات من الأصناف المائية

الدخيلة :

6 - الاسم العلمي والاسم المحلي للأصناف المائية المراد إدخالها، ومرحلة نمو العينات المراد إدخالها من الأصناف المائية وكميتها :

7 - التدابير الصحية المتخذة قصد التأكد من أن العينات المراد إدخالها لا تحمل أي طفيليات أو أي كائنات مسببة للأمراض المعدية ؛

8 - مصدر العينات المراد إدخالها، وكيفيات نقلها، بما في ذلك وصف الآليات المستخدمة في نقلها، وكذا كيفيات تجديد المياه والإجراءات الصحية المتخذة خلال عملية النقل :

9 - الوسائل اللوجستيكية والتنظيمية الموضوعة رهن إشارة أعوان المصلحة المختصة التابعة للوكالة المكلفين بحضور عملية إدخال عينات من الأصناف المائية المعنية وضمان مراقبتها.

لا يمكن منح الرخصة المشار إليها في المادة 45 أعلاه إذا كان من شأن عملية إدخال عينات من الأصناف المائية الدخيلة أن يشكل خطرا على الأصناف الموجودة في الوسط المائي المعني أو أن يلحق ضررا بموطنها

أو توالدها.

المادة 47

تتضمن الرخصة المسبقة لإدخال الأصناف الدخيلة من الأحياء المائية في المياه البرية البيانات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من الفصل 18 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، وتبين الوسائل البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لضمان حسن سير عملية الإدخال المرخص بها.

يتعين على المستفيد من الرخصة أن يخبر بكل وسيلة تثبت التوصل المصلحة المختصة التابعة للوكالة على الأقل، ثمانية وأربعين (48) ساعة قبل بدء عملية إدخال الأصناف المذكورة. ويبين هذا الإخبار بالضبط ساعة بدء عملية الإدخال المذكورة.

لا يمكن إجراء أية عملية إدخال عينات من الأصناف الدخيلة من الأحياء المائية في المياه البرية دون حضور ممثل الوكالة فعليا إلى المكان المعني. يتأكد هذا الأخير من مطابقة العملية للشروط المقررة في الرخصة المعنية.

الباب السادس

مقتضيات تتعلق ببطاقة الحارس المتطوع

المادة 48

تطبيقا لأحكام الفصل 34 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، تسلم بطاقة الحارس المتطوع من طرف المدير العام للوكالة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

بعد طلب الحصول على بطاقة الحارس المتطوع من طرف جمعية الصيد المعنية، وفق النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني للوكالة أو المسلم لهذا الغرض من طرف مصالحها المختصة.

يرفق الطلب المذكور بالوثائق التي تمكن المصلحة المختصة المكلفة بدراسة ملف الطلب من التحقق من هوية كل مترشح من المترشحين وأقدميته، وكذا من استيفائه للشروط الآتية :

- ألا يقل عمره عن ثمانية عشرة (18) سنة كاملة في تاريخ إيداع

الطلب :

- ألا يكون قد صدر في حقه، خلال الخمس (5) سنوات السابقة التاريخ الطلب، حكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بسبب خرقه لأحكام الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) ، أو أحكام الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليو (1923) المتعلق بشرطة القنص أو أحكام القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها :

أن يكون قد تابع بنجاح تكوينا يتعلق بالإطار القانوني للصيد في المياه البرية، طبقا لأحكام الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، تلقنه الوكالة أو جامعة صيد، تحت إشراف الوكالة.

يقوم حامل بطاقة الحارس المتطوع بمهام الأعوان محرري المحاضر، طبقا لأحكام الفصل 34 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل 1922) بعد أدائه اليمين المنصوص عليه في الفصل المذكور.

المادة 49

تعد بطاقة الحارس المتطوع وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات وتتضمن على الخصوص، البيانات المتعلقة بهوية المستفيد منها والجمعية المعنية والنفوذ الترابي الذي يمكنه العمل في حدوده.

المادة 50

يمكن تجديد بطاقة الحارس المتطوع، وفق نفس الشروط التي سلمت على أساسها، بناء على طلب من الجمعية المعنية، تعده سنة (6) أشهر على الأقل قبل تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة المذكورة.

يمكن سحب بطاقة الحارس المتطوع بمقرر للمدير العام للوكالة في الحالات التالية :
بطلب من حامل البطاقة أو من الجمعية المعنية :

2631

في حالة إدانة المستفيد من البطاقة بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل خرق أحكام الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922) أو أحكام الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21) يوليو (1923) المتعلق بشرطة القنص، أو أحكام القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها.

- إذا تبين أن المستفيد من بطاقة الحارس المتطوع قد أدلى، قصد الحصول عليها، بمعلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو كاذبة.

إذا تقرر سحب بطاقة الحارس المتطوع يتعين على الحارس المتطوع إرجاع البطاقة إلى الوكالة داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه القرار المذكور.

المادة 51

توجه الجمعيات التي تضم أعضاء يتوفرون على بطاقة حارس متطوع تقريرا سنويا مفصلا إلى المدير العام للوكالة يتعلق بأنشطة هؤلاء الحراس.

الباب السابع

مقتضيات مختلفة وختامية

المادة 52

من أجل تطبيق أحكام الفصل 28 من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340 (11) أبريل (1922)، لا يجوز إبقاء الشباك والأدوات والوسائل المستعملة في الصيد في المياه البرية مغمورة إلا من طلوع الشمس إلى غروبها، باستثناء صيد الأصناف المشار إليها في عقد استئجار حق الصيد.

المادة 53

تودع الطلبات المنصوص عليها في هذا المرسوم، مقابل وصل، ويتم البت فيها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

المادة 54

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات :

- لائحة المياه التي يمارس فيها الصيد الكبير :

- تصنيف المياه حيث يُمارس الصيد الصغير، بما في ذلك الصيد غير القاتل No Kill، وكذا الشروط التقنية وكيفيات الصيد المطبقة :
المتطلبات المتعلقة بالأدوات والوسائل المسموح بها لممارسة الصيد

في المياه البرية :

فترات الصيد المسموح بها :

- حصص الصيد في المياه البرية :

لائحة المياه التي يتم فيها استئجار حق الصيد :

- الأصناف الممنوع صيدها، تطبيقا لأحكام الفصل الخامس من الظهير الشريف السالف الذكر الصادر في 12 من شعبان 1340

(11) أبريل 1922

- لائحة بعض المسطحات المائية المخصصة للاستزراع :

نموذج القانون الأساسي لجمعيات الصيد في المياه البرية :

- محميات الصيد في المياه البرية :

الحجم الأدنى للمصطادات.

المادة 55

تدخل مقتضيات هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ سريان مفعول القرارات المنصوص عليها أعلاه واللازمة لتطبيقها.

المادة 56

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وحرر بالرباط في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026).

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية

الإمضاء : عزيز أخنوش.

والمياه والغابات

الإمضاء : أحمد البواري.

.....

مرسوم رقم 2.26.297 صادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل 2016 بالمصادقة على العقد الملحق رقم 2 لاتفاقية تمويل المساهمة العامة المشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمويل المشترك وتصميم وبناء واستغلال نظام الري في منطقة الداخلة.

رئيس الحكومة

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 90 منه

وعلى القانون 36.15 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف)2016(رقم 1.16.113 بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس ولا سيما المواد من 72 إلى 77 منه :

وعلى القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.192 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24) ديسمبر 2014)، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 46.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.04 بتاريخ 11 من رجب 1441 (6) مارس 2020

وعلى المرسوم رقم 2.15.45 الصادر في 24 من رجب 1436 (13) ماي (2015) بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

وعلى المرسوم رقم 2.21.834 الصادر في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021) المتعلق باختصاصات وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات :

وعلى المرسوم رقم 2.20.02 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1441 (18) فبراير (2020) بالمصادقة على عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمويل المشترك وتصميم وبناء واستغلال نظام الري في منطقة الداخلة :

وبعد الاطلاع على عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمويل المشترك وتصميم وبناء واستغلال نظام الري في منطقة الداخلة الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 7 نوفمبر 2019 بين الدولة المغربية ممثلة في وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الشخص العام وشركة TIRISMA (الشريك الخاص) :

وعلى اتفاقية تمويل المساهمة العامة الموقعة بتاريخ 7 نوفمبر 2019 بين الحكومة المغربية ممثلة في وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات من جهة وشركة TIRISMA من جهة أخرى :

وعلى العقد الملحق رقم 1 لاتفاقية تمويل المساهمة العامة المشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمويل المشترك وتصميم وبناء واستغلال نظام الري في منطقة الداخلة الموقعة بتاريخ : 8 أبريل 2024

وعلى العقد الملحق رقم 2 لاتفاقية تمويل المساهمة العامة المشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمويل المشترك وتصميم وبناء واستغلال نظام الري في منطقة الداخلة الموقعة بتاريخ : 31 ديسمبر 2025

وباقتراح من وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

الجريدة الرسمية عدد 7506-19 ذو القعدة 1447 (7) ماي 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يصادق على العقد الملحق رقم 2 لاتفاقية تمويل المساهمة العامة لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمويل المشترك وتصميم وبناء واستغلال نظام الري في منطقة الداخلة الموقع بتاريخ 31 ديسمبر 2025، بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الاقتصاد والمالية وشركة TIRISMA» والمرفق بأصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، كل فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026).

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية

القروية والمياه والغابات

الإمضاء : أحمد البواري.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية المكلف بالميزانية

الإمضاء : فوزي لقجع.

.....

.....

قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم 1687.24 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1446 (24) ديسمبر (2024) يتعلق بتمييز عوائق الملاحة الجوية.

وزير النقل واللوجيستيك

بناء على المرسوم رقم 2.23.919 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1445 (10) نوفمبر (2023) المتعلق بارتفاقات التصوية المحدثة بجوار المطارات وعلى طول الطرق الجوية، ولاسيما المواد 3 و 7 و 8 منه :

واعتبارا للاتفاق الخاص بالطيران المدني الدولي الممضى عليه بشيكاغو بتاريخ 7 دجنبر 1944 والصادر بنشره الظهير الشريف رقم 1.57.172 بتاريخ 10 ذي القعدة 1376 (8) يونيو (1957)، ولا سيما ملحقه رقم 14

قرر ما يلي :

2633

المادة الأولى

تحدد وفق الملحق رقم 1 بهذا القرار المواصفات والمتطلبات التقنية المشار إليها في المادة 3 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.23.919 والمطبقة على ارتفاقات التصوية من أجل وضع نظام التمييز العوائق أو من أجل تعديل نظام قائم.

المادة الثانية

يحدد، وفق الملحق رقم 3 بهذا القرار، نموذج «الاستمارة المتعلقة بالعائق المنصوص عليها في المادة 7 من المرسوم السالف ذكره 2.23.919 رقم

المادة الثالثة

تجرى الدراسة المتعلقة بالطيران المنصوص عليها في المادة 8 من المرسوم السالف ذكره رقم 2.23.919 وفق الكيفيات المحددة في الملحق رقم 2 بهذا القرار.

المادة الرابعة

يتم نشر وتحيين الملاحق رقم 1 و 2 و 3 بهذا القرار من قبل المديرية العامة للطيران المدني على موقعها الإلكتروني.

المادة الخامسة

ينسخ :

قرار وزير النقل والملاحة التجارية رقم 1428.99 الصادر في 28 من صفر 1421 (فاتح يونيو (2000) لتطبيق الفصول من 1382 47 إلى 51 من المرسوم رقم 2.61.161 الصادر في 7 صفر (10) يوليو (1962) بتنظيم الملاحة الجوية المدنية والمتعلقة بالارتفاقات الجوية :

قرار وزير النقل والملاحة التجارية رقم 1429.99 الصادر في 28 من صفر 1421 (فاتح) يونيو (2000) بإحداث وتنظيم علامات التمييز الخاصة بالأسلاك الكهربائية لفائدة الملاحة الجوية.

المادة السادسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من جمادى الآخرة 1446 (24) ديسمبر (2024).

الإمضاء : عبد الصمد قيوح.

(1) تراجع الملاحق في نشرة الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد 7506 بتاريخ 19 ذي القعدة 1447 (7) ماى 2026

.....
.....

.....
.....

ظهير شريف بتاريخ 23 ذي الحجة 1335 (10) أكتوبر (1917)

في حفظ الغابات واستغلالها

(ج ر بتاريخ 12 محرم 1336 - 29 أكتوبر 1917 .

ضربت في عشرة (10) ابتداء من فاتح يناير 1991 مبالغ الغرامات المنصوص عليها في الفصول 13 و 14 و 23 و 27 و 31 و 32 و 34 و 35 و 36 و 38 و 41 و 48 و 52 و 53 و 55 و 67 من الظهير الشريف الصادر في 23 من ذي الحجة 1335 (10) أكتوبر (1917) المشار إليه ، كما وقعت الزيادة فيها بالظهير الشريف بتاريخ 2 شوال 1372 (29) يونيو (1953), بمقتضى المادة 5 من قانون المالية لسنة 1991 رقم 56-90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 194-90-1 بتاريخ 13 جمادى الثانية 1411 (31) دجنبر

1990)).

الباب الأول

الغيت مقتضيات هذا الباب وعوضت بالمقتضيات الآتية من الفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 8

.))1959(شوال 1378 (17) أبريل

في النظام والملك الغابوي

الفصل الأول

إن الأملاك الآتي ذكرها تخضع للنظام الغابوي ويقع تدبير شؤونها طبقا لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا:

أولا - الملك الغابوي.

ثانيا - غابات الجماعات القابلة للتهيئة والاستغلال بصفة منتظمة.

ثالثا - الغابات المتنازع فيها بين الدولة وجماعة أو بين أحد هذين الصنفين من الملاكين وأحد الأفراد.

رابعا الأراضي الجماعية المعاد غرسها أو التي ستغرس من جديد وأراضي الرعي الجماعية التي يجب تحسينها من طرف الدولة بعد موافقة مجلس الوصاية على الجماعات.

خامسا - الأراضي المعاد غرسها أو التي ستغرس من جديد وأراضي الرعي الجارية على ملك أحد الأفراد والتي يريد ملاكوها أن يعهدوا بصددها للدولة إما بالحراسة وإما بالحراسة والتسيير.

وتحدد بموجب مرسوم كيفيات جعل الأملاك المنصوص عليها في المقطعات 2 و 4 و 5 أعلاه خاضعة للنظام الغابوي وكذا شروط تسييرها وحراستها.

ويتعرض مخالفو مقتضيات المرسوم المذكور في حالة عدم وجود العقوبات الخصوصية المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف هذا ، للعقوبات المقررة في الفقرة الأولى من الفصل 55 بعده وذلك بصرف النظر عن إرجاع المحصولات وتعويض الضرر عند الاقتضاء.
الفصل الأول تكون تابعة للملك الغابوي للدولة :

أولا - الغابات المخزنية.

ثانيا - الأراضي المغطاة بالحلفاء المسماة "منابت الحلفاء".

ثالثا- التلال الأرضية والتلال البحرية إلى حد الملك العمومي البحري حسبما بين هذا الحد في التشريع الخاص بالملك العمومي للمملكة المغربية.

رابعا المنازل الغابوية وملحقاتها والمسالك الغابوية والأغراس والمشاتل المحدثة في الغابات المخزنية ومنابت الحلفاء أو التلال وكذا الأراضي المنجزة للملك الغابوي لأجل منشئات كهذه عن طريق الهبة أو الشراء أو المعاوضة العقارية.

خامسا - الأراضي المخزنية المعاد غرسها بالأشجار أو التي ستغرس من جديد والأراضي التي اشتراها الملك الغابوي لإعادة غرسها وكذا ملحقاتها : كالمنازل الغابوية والمزارع إلخ.

الفصل الأول ب) إن الأملاك التابعة للملك الغابوي يقع تحديدها طبقا للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 26 صفر 1334 الموافق ل 3 يناير 1916.

وتعتبر هذه الأملاك مخزنية ما دامت لم تباشر عمليات التحديد.

أضيفت المقتضيات التأويلية الآتية بالفصل الفريد من الظهير الشريف رقم 126-60-1 بتاريخ 26 محرم 1380 (21) يوليوز 1960) : تعتبر غابة مخزنية ، لأجل تطبيق الافتراض المذكور ، كل قطعة أرضية توجد فيها مجموعة أشجار طبيعية النبت.

وإذا امتدت التلال أثناء إجراء التحديد إلى أملاك خصوصية أو جماعية محفظة فتوضع أنصاب الدائرة المخزنية عند حدود الأراضي المذكورة اللهم إذا طبقت على هذه الأراضي المقتضيات المقررة فيما بعد والتي يجرى مفعولها كذلك في حالة ما إذا استمر تمديد التلال بعد التحديد.

الفصل الأول-ج) إذا أعلن في الحالتين المنصوص عليهما في الفصل الأول (ب) أعلاه أنه من المصلحة العمومية إقرار التلال بموجب مرسوم فإن وزير الفلاحة يصدر قرارا يأمر فيه بأن تباشر على نفقة الدولة الأشغال الواجب القيام بها في العقارات الخاصة أو الجماعية التي تجتاحها الرمال ويكون للدولة التصرف في التلال الغير المخزنية والواقع إقرارها كما ذكر والتمتع بغلتها إلى أن تسترجع النفقات المدفوعة لتنفيذ أشغال الإقرار.

وعندما يتم استرجاع النفقات ترد ملكية هذه التلال إلى أربابها ولكن الغابات التي أنشئت فيها تبقى خاضعة للنظام الغابوي وتواصل إدارة الغابات تدبير شؤونها لفائدة الملاكين ، من غير أن يكون هذا التدبير المبرر بالمصلحة المشتركة للملاك والبلاد شبيها بنزع الملكية لأجل مصلحة عمومية.

الفصل الثاني : لا يمكن بيع الملك المخزني الغابوي ، ولا يتأتى استخراجه من النظام الغابوي إلا لفائدة المصلحة العمومية ، ويقع ذلك بموجب مرسوم يصدر بعد استشارة لجنة يحدد تركيبها وكيفية تسييرها
بموجب مرسوم ويمكن لعامل الإقليم ووزير الداخلية ووزير المالية والوزير الذي طلب الفصل ووزير الفلاحة أن يدلوا برأيهم عند دراسة المحضر المحرر من طرف اللجنة.

على أن الفصل يكون قانونيا إذا نتج عن نزع ملكية لأجل المصلحة العمومية صادرة طبقا للظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1370 الموافق ل 3 أبريل 1951 أو بموجب معاوضة عقارية ضمن الشروط المقررة في الفصل 2 - أ بعده.

ولا تباع الأملاك الجماعية الخاضعة للنظام الغابوي إلا بسابق إذن من وزير الفلاحة.

الفصل (12) يمكن ضم الملك الغابوي عن طريق المعاوضة العقارية بغبطة نقدية أو بدونها.

ويؤذن في هذه المعاوضة العقارية بموجب مرسوم.

الفصل (2 - ب) في حالة بيع الملك الغابوي بعد فصله عن النظام الغابوي وعند الاحتمال في حالة معاوضة عقارية ، فإن مبلغ البيع أو الغبطة يدفع لاستعماله مرة أخرى في شراء الأراضي الواجب غرسها إلى صندوق الأموال المخزنية المعدة لإعادة الاستعمال والمؤسس بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 5 رجب 1348 الموافق ل 7 دجنبر 1929 بشأن تنظيم إعادة استعمال الأموال المخزنية.

الفصل (2-ج يتمتع الملاكون بجميع الحقوق الناتجة عن الملك في الأحراش والغابات الغير الخاضعة للنظام الغابوي ماعدا التقنينات المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف هذا فيما يخص إحياء الأراضي واستغلالها.

الفصل (2- يعهد بإدارة الملك الغابوي وكذا الأملاك الأخرى الخاضعة للنظام الغابوي إلى وزير الفلاحة وتتولى مراقبتها إدارة المياه والغابات التي هي مكلفة كذلك بمراقبة تطبيق ظهيرنا الشريف هذا ولاسيما التقنينات التي تلحق بموجب هذا النص حقوق ملاكي الأحراش والغابات الغير الخاضعة للنظام الغابوي.

ويكون لوزير الفلاحة وحده الحق في أن يتدخل دون غيره للقيام باسم مصالح الملك الغابوي في عملية التحديد والتحفيظ وكذا في إقامة الدعاوى أمام المحاكم.

ويأذن وزير الفلاحة في الاحتلال المؤقت للملك الغابوي.

الفصل (2) إن السلطات التي خول إياها وزير الفلاحة بموجب الفصول 1 ج و 2 و 2 د يمكن أن تمارسها السلطة التي يؤهلها لذلك.

الباب الثاني - في بيع المحصولات

الفصل الثالث :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 20 صفر 1371 (21) نونبر 1951)): لا يجوز تفويت محصولات رئيسية أو مختلفة من غابات دولتنا الشريفة إلا بطريق السمسرة العلانية ويعلن عن تلك السمسرة في ظرف خمسة عشر يوما على الأقل قبل التفويت المذكور وذلك بتعليق إعلانات في مركز الناحية ومركز المراقبة المحلية للمكان الموجودة فيه الغابات.

غير أنه فيما يخص غابات الأشجار عدا غابات الخفاف التي لا يمكن استغلالها طبق الكيفيات المقررة في الفقرة السابقة لأجل نوعها أو حالتها الجغرافية بطريقة عرض الراغبين في الشراء مقترحاتهم وذلك لكي يتسنى استثمار الغابات المشار إليها أعلاه.

الفصل الرابع :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : غير أنه يمكن الإذن بالبيع بالتراضي في الأحوال الآتية وهي :

أولا - إذا كان الأمر يتعلق بمواد لا تتجاوز قيمتها مليونا من الفرنك.

ثانيا - إذا اقتضى الحال بالقيام فورا بسد حاجيات طارئة أو إنجاز الأشغال الحساب الدولة.

ثالثا - إذا تعذر أو كان يتعذر بيع المحصولات المذكورة بطريق السمسرة العمومية.

على أن مختلف البيوعات المشار إليها أعلاه يأذن بها رئيس قسم المياه والغابات إذا كانت قيمة المحصولات لا تزيد على مليون من الفرنك وأما إذا زادت القيمة على ذلك الرقم فيؤذن البيع بموجب قرار يصدره مدير الفلاحة والتجارة والغابات.

الفصل الخامس :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 20 صفر 1371 (21) نونبر (1951)) : يعتبر غير صحيح كل بيع لم يقع إبرامه بصرف النظر عن الأحوال المذكورة على طريق السمسرة أو وقع قبل إتمام اللوازم المنصوص عليها في الفصل الثالث أو بوشر في غير تاريخه أو في محل لم يذكر في الإعلانات.

الفصل السادس :

إذا وقع نزاع أثناء السمسرة إما في صحة مباشرة البيع أو فيمن دخل في السمسرة هل هو مليء الذمة أم لا فإن الخلاف الواقع يفصله حالا الموظف الذي له رياسة اللجنة.

الفصل السابع :

لا يجوز للمذكورين عقبه أن يدخلوا في السمسرة المشار إليها لا بأنفسهم ولا بواسطة الغير سواء كان ذلك الغير مكلفا بنفسه أو بطريقة أخرى كما لا يمكن أن تكون لهم يد في البيع لا على وجه الضمان ولا على وجه الاشتراك وهم :

أولا : الموظفون على اختلاف طبقاتهم ومن بيدهم خدمة عمومية سواء كانوا يباشرونها بأنفسهم أو بواسطة الغير وكذا لساير موظفي المراقبات والقايمين بشؤونها ومن بيده سلطة مخزنية.

ثانيا : أقارب موظفي المياه والغابات على اختلاف طبقاتهم وأصهارهم وإخوانهم وأعمامهم وأحفادهم وذلك في داخل المنطقة التي هم موظفون بها فإذا خالف أحد منهم فيعاقب بذعيرة لا تتجاوز ربع ثمن المبيع ولا تقل عن جزء من اثني عشر جزءا منه زيادة عما عسى أن يلحقه من السجن والتحجير المنصوص عليها بالفصل 175 من القانون الجنائي الفرنساوي.

وكل سمسرة وقع فيها ما يناقض الشروط المشار إليها تفسخ على يد المحاكم الفرنساوية.

الفصل الثامن :

كل من اشترك مع غيره من المتجرين في الخشب والفرشي والدباغ وغير ذلك من محصولات الغابة سواء كان مهما أم لا وذلك بقصد الإضرار بالمزايدة أو بقصد أخذ المبيع بأدنى ثمن يعاقب حسبما هو مبين بالفصل أربعماية واثني عشر من القانون الجنائي الفرنساوي فضلا عما يلحقه من تعويضات الخساير.

وتفسخ السمسرة إذا وقفت على الشركة المشار إليها أو على المتجرين المتشاركين بينهم للغرض المذكور وأما أسباب فساد السمسرة المنصوص عليها هنا والتي نص عليها بالفصلين الخامس والسابع فتعتبر من الأشياء المختصة بالتنظيم العام.

وإذا فسخ بيع أو سمسرة بسبب غش أو اتفاق بين المتجرين فإن المشتري أو من وقفت عليه السمسرة يحكم عليه برد ما يلفى أنه استخرجه من الخشب أو يأداء قيمته على حسب الثمن الذي وقع به البيع أو السمسرة فضلا عما يعاقب به من الذعاير وتعويضات الخساير.

الفصل التاسع :

غيرت الفقرة الأولى بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935) : إذا تأخر المشتري عن إحضار الضمان المنصوص عليه في كراس الشروط في الأمد المحدود فإن مدير إدارة المياه والغابات يصرح بسقوط حقوقه ثم يشرع في إعادة سمسرة المحصولات على ذمة من وقفت عليه السمسرة الأولى ويطالب بما عسى أن يكون من الفرق بين ثمني السمسرتين وذلك على الصورة المقررة أعلاه ولا حق له في طلب الزائد على الثمن إن حصل.

الفصل العاشر : إن تقرير جلسة السمسرة يكون حكمه ناجزا على من تقف عليهم السمسرة مع شركائهم بحيث يطالبون جميعا بأداء ثمن المبيع وصوابر السمسرة وغير ذلك مما عسى أن يطرأ عليهم.

الباب الثالث

في كيفية مباشرة القطع وتفقد الأشجار

القسم الأول في كيفية القطع

الفصل الحادي عشر :

غيرت الفقرة الأولى بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 16 ذي القعدة 1361 (25) نونبر (1942)) : وإذا تمت السمسرة أو البيع بالتراضي فلا يمكن أي تغيير في قدر ما بيع من الخشب بحيث لا يمكن زيادة أية شجرة ولا أي طرف من الخشب ولا أي محصول من محصولات الغابة إلى ما يشمله عقد البيع وإلا فيعاقب من تقف عليه السمسرة أو المشتري بالتراضي بذعيرة يكون قدرها مساويا لضعف قيمة الخشب أو المحصولات التي لم يشملها عقد البيع زيادة على ترجيع المحصولات أو قيمتها.

وإذا ألفى أحد من أكابر الموظفين أو القائمين بالخدمة إذن في أخذ شيء أو غض الطرف عنه فيعاقب بمثل ما عوقب به من أخذ فضلا عما عسى أن يلحقه من المتابعة لدى المحاكم لاتهامه بأخذ الرشوة.

الفصل الثاني عشر :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : لا يجوز لمن تقف عليه السمسرة أو لصاحب الشراء بالتراضي أن يشرع في استغلال المحصولات التي بيعت له أو في نقلها إلا بعد نيل الإذن في ذلك كتابة من رئيس الدائرة المحلية وعند عدم مراعاة ذلك تجري عليه العقوبة تطبيقا للفصل عدد 32 وما يليه من الظهير الشريف هذا.

الفصل الثالث عشر :

(غير بالفصل 2 من الظهير الشريف بتاريخ 3 صفر 1358 (25) مارس (1939)) : يلتزم الأشخاص الذين وقفت عليهم السمسرة أو أصحاب الامتياز في الغابات على سبيل التراضي بأن يحافظوا على الأشجار الواجب إبقاؤها بموجب رسم ابتياعهم بدون أن تقبل في مقابلتها أشجار أخرى غير محفوظة يكون المذكورون قد تركوها في محلها وإلا فيعاقبون بذعيرة يتراوح قدرها من فرنكين إلى 200 فرنك عن كل شجرة قطعوها ولا يمكن أن تقل الذعيرة عن قيمة الشجرة مرتين وتقدر بالنسبة إلى ثمن المبيع وذلك زيادة عما يلحقهم من الخسائر والأضرار ومن ترجيع الأشجار المقطوعة وزيادة على ذلك فإن جميع الأشخاص الذين يستأجرهم أصحاب السمسرة أو للامتياز على سبيل التراضي وارتكبوا قطع الأشجار المحفوظة يمكن أن يحكم عليهم بالسجن من ثلاثة أيام إلى خمسة عشر يوما وإذا صدر حكم

عليهم فلا ينطبق الفصل عدد 463 من القانون الجنائي الفرنساوي ومقتضيات الظهير الشريف المؤرخ ب 29 جمادى الثانية 1332 الموافق 18 مايو سنة 1914 الصادر في إجراء العمل بالقانون الفرنساوي المؤرخ ب 26 مارس 1891 المعروف بقانون بيرانجي وأما الأشجار المحفوظة التي قطعت ويمكن وجودها فتثقف وتحجز وتقع ترجيعها بذاتها إن طلبت ذلك الإدارة.

الفصل الرابع عشر :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : تعين بتقارير لجان السمسرة وبكراريس التحملات والشروط العامة والخصوصية وبقرارات البيع بالتراضي سائر الشروط الواجبة على كل من تقف عليه السمسرة أو على كل من باع المحصولات الرئيسية أو غيرها وذلك بالطريقة التي ينبغي اتباعها في قطع الأشجار وتقشيرها واستغلال الخفاف والقشور المعدة للدبغ واستعمال آلة المخاطف والمطارق وآماد الاستغلال والتفريغ والتنظيف وتنصيب الأوراش والملاجئ والمستودعات ومعامل الفحم واستعمال النار والمسالك التي يجوز فيها نقل المحصولات ومدة الخدمة اليومية في الأوراش ونزع المواد المختلفة ومرور الماشية وعلى وجه عام سائر الشروط المتعلقة بضبط مباشرة البيوعات وكل من خالف شرطا من هاته الشروط يعاقب بذعيرة تتراوح من 2.000 إلى 24.000 فرنك زيادة على تعويض الخسائر التي لا يجوز أن يكون قدره أقل من مجرد مبلغ الذعيرة.

غيرت الفقرة 3 بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951)) : وزيادة على ذلك فتجري العقوبات المنصوص عليها في الفصل 32 والفقرة الثالثة من الفصل 36 والفصل 38 من ظهيرنا الشريف هذا في حالة نزع المحصولات أو تحويل الخشب إلى الفحم قبل العد أو دفع الثمن.

وينسحب حكم ما تقدم على من تقف عليه السمسرة وعلى المشتري بالمراضاة المحصولات الغابة المختلفة.

ويجوز للإدارة أن تعقل الشيء الذي لا زال قائما على ساق من محصولات الغابة كان موضوعا بها عقلا بلا تفويت كلما اقتضى نظرها ذلك ورأت فيه سبيلا لأداء الذعيرة وتعويضات الخساير.

الفصل الخامس عشر :

إذا لم يستغل من بيده عقدة الشراء أو لم ينقل الخشب المبيع له في خلل الآجال المعينة أو في الأمد المزيد له فيحق للمحكمة أن تحكم بحيازته المحصولات المعقولة وتبقى خالصة للمخزن الشريف.

الفصل الخامس عشر المكرر : (أضيف بالفصل 2 من الظهير الشريف بتاريخ 17 ذي القعدة 1361 (25) نونبر (1942)) : إن المخالفات للشروط والالتزامات المذكورة أعلاه يمكن أن يترتب عنها في الأحوال المنصوص عليها في كراريس التحملات العامة منها أو الخاصة في قرارات البيع زيادة على العقوبات المقررة في الفصول السابقة فسخ العقد بأمر من رئيس مصلحة المياه والغابات أو من نائبه وكذلك حجز الضمان المالي النهائي المودع عملا بالعقد المذكور وعند اللزوم حجز المحصولات التي

لم
تزل في أشجارها أو ملقاة على الثرى الموجودة في أرض القطعة المبيعة.

ويقع حجز ما ذكر بعد الأمر المأذون بتنفيذه من طرف رئيس مصلحة المياه والغابات والمبلغ إلى المشتري بالسمسرة أو صاحب الامتياز على يد رئيس دائرة الغابة التي بوشرت فيها الأعمال ويحرر هذا الأخير شهادة يبين فيها التاريخ الذي وقع فيه تبليغ الأمر المذكور.

ويمكن لمن يهمهم ذلك أن يتعرضوا على تنفيذ الأمر المذكور ويشترط في هذا التعرض وجوب رفعه في ظرف أجل خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ تبلغيه إلى رئيس المحكمة الابتدائية بالمكان الذي قد ارتكبت فيه المخالفة وإلا فيسقط حق التعرض ويحكم الرئيس المذكور في أصل الدعوى بغاية الاستعجال وبالصورة التي تصدر بها الأحكام الاستعجالية ويكون حكمه المذكور قابلا للتنفيذ ولو يقع استئنافه ويكون قدر الأداء العدلي الجاري على التعرض مائتين اثنتين من الفرنكات (200).

الفصل السادس عشر :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935)) : إذا كان المشتري بالسمسرة أو بالمراضاة لم يقم بالأعمال المنصوص عليها في كراس الشروط في الأمد المحدود على الكيفية المبينة, فإن رئيس إدارة المياه والغابات يأمر بمباشرتها على نفقة المشتري ويحرر قايمة الصوايز الواجب أداؤها.

ومن الأعمال المشار إليها تدارك الحريق وجمع الحطب وحزمه وتنظيف المحل من الشوك والعليق والأشجار الصغيرة المضرة وتخميل الطرق والحفر وإصلاح السياجات وذلك لإخراج الحطب والفحم ويستخلص ما ذكر طبق القوانين المتعلقة باستخلاص الديون التي للدولة.

الفصل السابع عشر :

إن المشتري بالسمسرة أو بالمراضاة هو المسئول عن جميع المخالفات المنصوص عليها بهذا الظهير الشريف إن صدر منه شيء أثناء قيامه بما اشتراه أي من اليوم الذي يباح له فيه التصرف إلى يوم براءته البراءة التامة من كل واجب ولا تزول العهدة عنه إلا إذا أخبر بصدور المخالفة قبل أن تعثر عليها إدارة المياه والغابات كما أنه هو المسئول أيضا عن كل ما يرتكبه قاطع الخشب من المخالفات فضلا عما يلحقه من الذعائر والصوايز ورد الأشياء بعينها والتعويضات المدنية وهو المسئول أيضا عن كل ما يرتكبه خدمته وسايقي عرباته من المخالفات وبالإجمال كل نفر استخدمه لوجه من الوجوه في مقاطع الخشب.

الفصل الثامن عشر :

الباب الرابع في التفقد

يقع التفقد في المبيع خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ انصرام أمد نقل الخشب المقطوع وعند انقضاء الستة أشهر تبرأ ذمة المشتري بالسمسرة أو التراضي من كل درك إن لم يقع تفقد من الإدارة وكل من

تمم القطع أو النقل قبل انصرام الآجال المعينة لذلك له أن يطلب من الإدارة إجراء تفقد بكتاب مضمون على طريق البريد يوجهه لرئيس المنطقة التي هو بها لتبرأ ذمته في الستة أشهر الموالية لتاريخ وصول كتابه

الفصل التاسع عشر :

يجب على المشتري بالسمسرة أو التراضي أن يحضر التفقد ويخبر بتاريخه بكتاب مضمون على طريق البريد قبل وقوعه بخمسة عشر يوما على الأقل وإذا لم يحضر هو ولا نائبه فإن التقرير المحرر في ذلك يعتبره كأنه حاضر بنفسه ويصير ناجزا بانصرام ثلاثين يوما من تاريخ تحريره.

الفصل العشرون :

يجوز للمشتري بالسمسرة أو التراضي وللإدارة معا أن يطلبا من المحاكم الفرنساوية إبطال تقرير التفقد أثناء الثلاثين يوما المذكورة في الفصل أعلاه وذلك إما لعيب في التقرير وإما لشيء مخالف للواقع وإذا أبطل التقرير فللإدارة أن تأمر بكتابة تقرير آخر عوضا عنه وذلك في أثناء الشهر الموالي لتاريخ بطاليه وإذا انقضت الآجال المحدودة في الفصل السابق ولم تقم الإدارة بنزاع ما فإن ذمة المشتري تبرأ من كل واجب.

الباب الرابع في الانتفاع المعتاد

الفصل الحادي والعشرون :

غير بالظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935) : ستصدر قرارات وزيرية بطلب من مدير إدارة المياه والغابات ومدير إدارتي الأمور الأهلية والمدنية في ضبط حقوق الأهليين الذين اعتادوا الانتفاع بالغابات دون غيرهم ، مختلف حقوق التصرف التي يباشرونها في الغابات المخزنية طبقا للعوائد المألوفة والمعترف لهم بها أي الحقوق من طرف لجنات تحديد الغابات وأن هذا الانتفاع لا يقبل التفويت بوجه.

الفصل الثاني والعشرون :

لا يسوغ الرعي في الغابات إلا للأهليين وفي الأماكن التي لا يحصل منها ضرر للأشجار وأما الماشية المشتركة مع الغير أو وقعت مؤاجرة فيها فلا يجوز أن ترعى في الأماكن المذكورة.

غيرت الفقرة 2 بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 13 جمادى الأولى 1365 (15) أبريل 1946)) : وإن إدارة الغابات تعين كل سنة نوع الماشية والتي يجوز لها الرعي وعددها بعد أخذ الاحتياطات لتدارك الضرر الذي يلحق الأشجار وسيصدر قرار وزيري في تعيين الغابات التي يرخص برعي الماعز فيها وكذلك مدة هذا الترخيص.

الفصل الثالث والعشرون :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : كل من تمتع بحق الانتفاع مخالفا لمقتضيات الفصل السابق أو لأحكام القرارات الوزيرية المشار إليها في الفصل عدد 21 تجري عليه العقوبات المنصوص عليها في الفصل عدد 41 وذلك فيما يخص رعي المواشي فوق العدد المعين أو الغير المأذون برعيها أو التي توجد في الأماكن التي يحصل منها ضرر للأشجار الصغيرة كما تجري عليه العقوبات المنصوص عليها في الفصل عدد 36 وما يليه إلى عدد 39 إذا قطع الأشجار أو نقل بعض المحصولات الرئيسية قبل أن تأذن له بذلك إدارة الغابات.

ومن خالف المقتضيات الأخرى للقرارات الوزيرية المومأ إليها أعلاه يعاقب بذعيرة يتراوح قدرها من .100 إلى 12.000 فرنك

وكل شخص من المنتفعين المذكورين الذي لا يقدم بالغابة ورقته المقيد فيها لرعي مواشيه يعتبر فيما يتعلق بالعقوبات كأنه لم يطلب تقييده.

الباب الخامس في إحياء الغابات وتجديد أغراسها

أطلق هذا العنوان الجديد بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 6 ربيع الثاني 1340 (7) دجنبر 1921)).

الفصل الرابع والعشرون :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 25 جمادى الثانية 1341 (12) فبراير (1923) وبالفصل الفريد من الظهير الشريف رقم 366-57-1 بتاريخ 7 جمادى الثانية 1377 (30) دجنبر (1957) : لا يسوغ لأحد أن يقلع ما بغابته ولا أن يعزق أرضها إلا بعد إعلام المراقبة المحلية قبل الشروع باثني عشر شهرا على الأقل وللإدارة أن تتعرض على عزقها أثناء المدة المذكورة وينبغي أن يعين في الإعلام المذكور محلا لمخابرته بمنطقة المراقبة التي بها الغابة.

وحينئذ يتوجه موظف من قبل إدارة المياه والغابات فيقف على عين المكان ويطوف به ويتفقد حالته وموقعه ثم يحرر تقريرا مفصلا في ذلك.

وبعد إطلاع محافظة إدارة المياه والغابات عليه يعلم الطالب بتعرضه تعرضا مؤقتا على عزق ما طلب منه إن اقتضى الحال ذلك.

وإذا وقع التعرض كما ذكر فيبلغ التقرير المذكور للطالب الذي يمكنه إبداء ملاحظاته في شأن ذلك.

ويوجه أيضا التقرير المذكور إلى الحكومة العليا مصحوبا ببيان يحرره محافظ المياه والغابات مضمنا فيه جميع ملاحظاته ومستنداته ويؤيد إذ ذاك التعرض بقرار وزيري يصدر بطلب من المدير العام لإدارة الفلاحة والتجارة والاستعمار إن اقتضى الحال ذلك وإذا لم يصدر القرار المذكور أثناء الستة أشهر الموالية لتاريخ التبليغ بالتعرض ولم يعلم به رب الغابة فيمكن مباشرة العزق.

الفصل الخامس والعشرون :

تمم بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 13 رمضان عام 1358 (27) أكتوبر (1939) وغير بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951)) : لا ترفع معارضة أعمال إزالة الأشجار والأحراش قصد إحياء الأراضي إلا فيما يخص الغابات التي يعترف بأن المحافظة

عليها هي من الضروري :

أولا : لئلا يزول التراب عن الجبال ومنحدراتها ؛

ثانيا : لوقاية الأراضي من انهيال الأتربة الناتج عن تهاطل الأمطار ومن غمرها بالمياه ولوقاية خزانات

السدد من تراكم الأتربة.

ثالثا : لاستبقاء العيون ومجاري المياه ؛

رابعا : لوقاية الأراضي من انهيال الأتربة الناتج عن مفعول الرياح ووقايتها من الرمال التي تغمرها.

خامسا : لأجل التحفظ على الصحة العامة ووقاية من تراكم الرمال.

سادسا : لإبقاء التوازن الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالسكان.

الفصل الخامس والعشرون والمكرر : أضيف بالفصل 2 من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951)) : وفي الأحوال المنصوص عليها في الفصل السابق يجوز أن يتوقف المقرر في شأن عدم التعرض لأعمال إزالة الأشجار قصد إحياء الأراضي على ما يتكفل به رب الغابات من القيام في الأراضي الواقع إحياؤها بالأشغال الخاصة بوقاية الأرض وتجديدها.

أما نوع الأشغال المذكورة وحالتها وأهميتها وكذا الأجل المضروب لإنجازها فتحدد بموجب ذلك المقرر الصادر في عدم التعرض.

وإذا لم يقم رب الملك بتلك الأشغال فيشرع فيها طبق الكيفيات المقررة في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 27 بعده اللهم إلا إذا صرح من يهمه الأمر قبل الشروع في إزالة الأشجار قصد إحياء الأراضي المتحدث عنها بأنه يتخلى عن هذا الإحياء وذلك بواسطة كتاب مضمون الوصول يوجهه إلى المحافظ على المياه والغابات الذي له النظر في الأمر. ويجوز أن يعين أيضا في مقرر عدم التعرض لإزالة الأشجار بعض الشروط التي من شأنها أن تخفف أو تزيل ما ينشأ عن الإزالة المذكورة من النتائج الضارة كما يجوز أن يمنع بموجب ذلك المقرر قلع بعض أصناف الأشجار أو يؤمر بإبقاء بعض كميات منها. وكل من خالف الشروط المبينة في المقرر المذكور تجري عليه

العقوبات المقررة في الفصل 27 بعده.
الفصل السادس والعشرون :

لا يسوغ للأهليين ولا للمكلفين بالمحلات العمومية إحياء أرض ما من غاباتهم أين ما كانت إلا بإذن خاص من الإقامة العامة يعطاهم كتابة بعد صدور قرار وزيري ومن إذن في إحياء شيء من الأراضي المذكورة فيعاقب حسب الفصل السابع والعشرين مثل من عمد إليها من الناس.

الفصل السابع والعشرون :

غيرت الفقرة الأولى بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935)

كل من خالف مضمون الفصل الرابع والعشرين بأن أحيا أرضا من الغابة بنفسه أو بواسطة الغير يعاقب بذعيرة لا تقل عن ماية فرنك ولا تزيد على مايتين عن كل عشرة آلاف ميتر مربع إحياء. ويجب عليه أيضا أن يرد المكان إلى حاله الأول إذا أمر بذلك مدير إدارة المياه والغابات فليزم أن يغرسه بأشجار من النوع الذي قطعه وذلك في أثناء ثلاثة أعوام وإن لم يفعل في الأمد المذكور فإن إدارة المياه والغابات تقوم بذلك على نفقته وتحرر قايمة الصوایر وتنفيذها ويطالب بأدائها على الكيفية المبينة في

الفصل السادس عشر من هذا الظهير الشريف.

أضيفت بالفصل 3 من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951)) : إذا قام شخص آخر غير رب الملك بإزالة الأشجار قصد إحياء الأراضي دون أن يقدم التصريح المقرر في الفصل 24 أعلاه فتجري عليه العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل.

ويمكن أن يكون رب الأرض مسؤولا من الوجهة الجنائية عن الجريمة اللهم إلا إذا أخبر بذلك إدارة المياه والغابات قبل أن تثبت بنفسها وجودها تلك الجريمة.

الفصل الثامن والعشرون :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير 1935) وبالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951) : يجوز قلع أو إزالة ما يأتي بدون

تقديم تصريح وطلب إذن :

أولا الغابات المحدثة التي لا زالت لم تبلغ عشرين عاما بعد زرعها أو غرسها ماعدا الأشجار التي أعيد غرسها حسب الفصل السابق عوضا عما قطع بقصد إحياء أرضه ؛ ثانيا : البساتين والجنات المحاطة أو المجاورة للمساكن ؛

ثالثا : الأغراس الغير المسيجة التي لا تزيد مساحتها عن عشر اكتارات بشرط أن لا تكون ملحقة بغيرها ولو كانت منفصلة عنه كلا أو بعضا بحيث إذا انضمت له لا تزيد مساحتهما على عشرة اكتارات وبشرط أن لا يكون موقعها على رأس جبل أو منحدراته.

غير أن الغابات التي هي من الأنواع المنصوص عليها في المقطعات الأولى والثانية والثالثة من هذا الفصل تبقى جارية عليها مقتضيات الفصل 24 إذا وقع غرسها بإعانة أموال الغابات المغربية عملا بما جاء في ظهيرنا الشريف الصادر في 18 قعدة 1368 الموافق 12 شتنبر 1949 بشأن وضع ضريبة على السعر الأصلي المرتب على تسليم المواد المستخرجة من الغابات الجار عليها حكم النظام المقرر بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 20 حجة 1335 الموافق 10 أكتوبر 1917 ومن منابت الحلفاء وفي إنشاء رأس مال خاص بالغابات في المغرب.

الفصل التاسع والعشرون :

يلحق بإحياء الأرض المنهى عنها من اليد إلى ما لم يشتر وقطع الخشب التي بمنحدرات الجبال ورعي الماشية بعد قطع الأشجار وقطع ما لم يزل صغيرا منها أو إحراقها إذا كان ينشأ عن ما ذكر إفساد الغابة كلا أو بعضا أو إزالة التراب عن منحدرات الجبال أو خرق الأرض بالماء وعليه فيعاقب مرتكب ما ذكر حسبما تضمنه الفصل السابع والعشرون ويمنع الرعي على سائر الناس سواء في ذلك من كان له حق أم لا ما دامت الأغراس لم تمر عليها ستة أعوام ومن خالف من أرباب الماشية ما ذكر يعاقب طبق الفصل الواحد والأربعين.

الفصل الثلاثون :

الغي وعوض بالفصل 2 من الظهير الشريف بتاريخ 6 ربيع الثاني 1340 (7) دجنبر (1921) : يمكن أن تحدث بقرار وزيري مناطق وقائية لحفظ الغابات تشتمل على أقسام غابات من سائر الطبقات قد توفرت فيها الشروط المنصوص عليها بالفصل الخامس والعشرين ولا يسوغ إحياء شيء ما أو استغلاله بالمناطق المذكورة بدون رخصة من إدارة المياه والغابات وتجري على الرعي بهذه المناطق نفس الضوابط المتعلقة بالرعي في الغابات المخزنية وتنطبق على المناطق الوقائية المشار إليها مقتضيات الباب السادس والسابع والثامن من ظهيرنا الشريف هذا والقرارات الوزيرية الصادرة في شأن إجراء العمل به ويقع تحديد المناطق المذكورة على الطريقة المتبعة للغابات المخزنية.

ويمكن التصريح بأنه من المصلحة العمومية إحداث مناطق تنزع ملكيتها فيما بعد يجدد فيها غرس الأشجار وتشمل هذه المناطق أراضي قد اقتضت الضرورة إصلاحها أو تجديد غرس أشجارها لإبقائها على حالها ووقايتها أو تمكين كثبان الرمل فيها أو مراعاة للنظام المتعلق بالمياه أو محافظة على الصحة العمومية أو لحاجات تتعلق بالأمور الاقتصادية.

الفصل الثلاثون المكرر :

أضيف ابتداء من فاتح يناير 1991 بالمادة 4 من قانون المالية لسنة 1991 رقم 90-56 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 194-90-1 بتاريخ 13 جمادى الثانية 1411 (31) دجنبر 1990)

وغيرت الفقرة الأولى منه بالمادة 27 من قانون المالية رقم 99-26 اللسنة المالية 1999-2000 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 184-99-1 بتاريخ 16 ربيع الأول 1420 (30) يونيو (1999) : تتوقف كل عملية من عمليات الاستصلاح باقتلاع الأشجار ذات الأصل الطبيعي المشار إليها في هذا الباب على أداء رسم يساوي قيمة 30 مترا خشبيا مكعبا من الأوكالبتوس عن كل هكتار مستصلح ويحسب باعتبار المعدل

الوطني لأسعار المزادات التي تنجزها مصالح المياه والغابات في بحر السنة السابقة لسنة الاستصلاحالمزمع القيام به.

ويجب أن يؤدى الرسم المذكور قبل الشروع في عمليات الاستصلاح.

بيد أن مبلغ الرسم المستوفى يرد إلى المعني بالأمر بطلب منه إذا ثبت بمحضر يحرره مأمورو مصالحالمياه والغابات أن الأرض المستصلحة وقع تشجيرها أو غرسها داخل أجل ثلاث سنوات يبتدئ من تاريخ استحقاق الرسم.

وعند انصرام أجل الثلاث سنوات المشار إليه وعلى أبعد تقدير خلال الستة أشهر التالية لتاريخ إيداع طلب المعني بالأمر المثبت بوصل يقوم المأمورون المذكورون بتحرير المحضر المثبتة به عمليات التشجير أو الغرس وتبليغه في رسالة موصى بها مع إعلام بالتسلم إلى المعني بالأمر قصد استرجاع مبلغ الرسم المدفوع.

ولا يقبل طلب استرجاع الرسم بعد انقضاء سنة تبتدئ من الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذا الفصل."

الباب السابع في ضبط أمر الغابات والمحافظة عليها.

القسم الأول : في العقوبات التي تلحق من جنى على شيء ما من الغابات

الفصل الحادي والثلاثون :

كل من كسر علامات الغابة أو أفسدها أو أتلفها أو نقلها أو أزالها يعاقب بذعيرة تتراوح من خمسة فرنكات إلى مايتين زيادة على سجنه ستة أيام أو ثلاثة أشهر وأدائه تعويضات الخسارة التي لا يقل قدرها عن الصاير الذي يلزمه لرد الأشياء إلى حالها كما يعاقب أيضا بالعقوبات المشار إليها من فعل مثل ما ذكر بحفير الغابة أو قصبها أو حايطها أو سياجها المستعمل لتحديدها أو تحديد أقسامها.

الفصل الثاني والثلاثون :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : كل من أخذ أو نقل من الغابات بدون إذن بعض المواد أو الهيش أو محصولات الغابة من أي نوع كانت ما عدا الخشب والفحم والخفاف والقشور المعدة للدبغ يعاقب بذعيرة تتراوح من 1.500 إلى 12.000

فرنك عن كل سيارة وبذعيرة يتراوح قدرها من 200 إلى 600 فرنك عن كل حمل البهيمة المربوطة في عربة ومن 100 إلى 300 فرنك عن حمل البهيمة ومن 50 إلى 120 فرنك عما يحمله الرجل.

وعند تكرار الجريمة يحكم عند الاقتضاء بخمسة إلى ثمانية أيام سجنا.
وتطبق المقتضيات المذكورة على نقل الحطب اليابس إذا كان خارجا عن حق الانتفاع.

وكل من جنى أو نقل شيئا من الغابة أو تعاطى لبيع البلوط أو لاستغلالها مخالفة لمقتضيات القرار الوزيري الصادر في تنفيذ الفصل عدد 54 من ظهيرنا الشريف هذا يحكم عليه بذعيرة يتراوح قدرها من 1.500 إلى 24.000 فرنك عن كل سيارة وب 200 إلى 3.000 فرنك عن كل بهيمة مربوطة في عربة وب 100 إلى 1.800 فرنك عن كل حمل على البهيمة وب 50 إلى 1.200 فرنك عن كل حمل الرجل وفي حالة تكرار الجريمة وإذا وقع النقل في محل من المحلات الجارية إعادة غرس أشجارها يمكن أن يصدر الحكم ب 6 إلى 15 يوما سجنا.

الفصل الثالث والثلاثون :

إذا أرادت إدارة الأشغال العمومية أن تخرج بعض المواد من الغابة للقيام بأشغال عامة فيجب عليها أن تعين لإدارة المياه والغابات محل الحاجة وحينئذ يذهب موظفو الإدارتين إلى أن يقفوا على عين المحل ويطوفوا به ويحددوا المحل الذي تؤخذ منه المواد وعدد الأشجار المراد قطعها وجنسها وغلظها كما يعينوا الطرق التي ينبغي سلوكها لإخراج ما يقطع وأن رئيس إدارة المياه والغابات يعين القدر الذي تؤديه الدولة عن أشغال المكان المتناولة الخدمة فيه وعن المواد المستخرجة كما يعين لها الشروط التي يجب اتباعها عند إخراج المواد لئلا يلحق ضرر بالغابة.

غيرت الفقرة 3 بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935)) : وكل من قطع شجرة أو استخرج شيئا من المواد قبل إتمام اللوازم المسطورة فإنه يترتب عما ذكر تطبيق العقوبات المبينة في الفصل الثاني والثلاثين والفصل السادس والثلاثين.

الفصل الرابع والثلاثون :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949) : كل من حرث أو زرع أو غرس أرضا من أراضي الغابة يحكم عليه بذعيرة تتراوح من 2.000 إلى 12.000 فرنك عن كل هكتار محروث أو مزروع أو مغروس.

كما يحكم على كل من عزق وأحيا بعض الأراضي منها بذعيرة تتراوح من 5.000 إلى 24.000 فرنك عن كل هكتار وقع عزقه وإحياؤه.

وإذا وقع الحرث والزرع والغرس فيها بمجرد الإحياء والعزق فلا يحكم إلا بالذعيرة الواجبة عن الإحياء ومن تكررت منه المخالفة بالحرث والزرع والغرس فيحكم عليه بخمسة إلى ثمانية أيام سجنا ومن عاد إلى المخالفة بالإحياء والعزق فيمكن أن تصدر عليه عقوبة تتراوح من ثمانية أيام إلى

شهرين سجنا وزيادة على ذلك يحكم عليه بحجز حصاده.
الفصل الخامس والثلاثون :

كل من عثر عليه ليلا بالغابات أو الأغراس الخارجة عن الطرق المعتادة وبيده آلات تصلح للقطع أو لإزالة الفرشي أو الدباغ يعاقب بذعيرة تتراوح من فرنك واحد إلى عشرة.

أضيفت بالفصل 3 من الظهير الشريف بتاريخ 6 ربيع الثاني 1340 (7) دجنبر (1921) : كل من وجد خارجا عن الطرق المعتادة ليلا أو نهارا في الأراضي التي باشرت فيها الحكومة أشغالا تتعلق بإحيائها أو بغرسها أو بتمكين كثبان الرمل فيها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة زيادة على ما يترتب عليه دفعه في مقابلة الضرر والخسارة.

الفصل السادس والثلاثون :

تمم بالفصل 2 من الظهير الشريف بتاريخ 13 رمضان 1358 (27) أكتوبر 1939) : كل من يقطع أو يقلع أشجارا كان لساقها عند ارتفاعه قدر متر واحد من سطح الأرض دائرة طولها أكثر من ديسيمترين اثنين يعاقب عن كل شجرة بذعيرة قدرها خمسون سنتيما على الأقل وخمسون فرنكا على الأكثر ويمكن رفع قدر الذعيرة المذكورة إلى ما يساوي قيمة الشجرة إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز الخمسين فرنكا.

أما إذا كان للشجرة غلظ ديسيمترين اثنين فأقل فتكون الذعيرة متراوحة من 25 فرنكا إلى 100 فرنك عن كل عربة من العربات الاطموبيلية ومن ثلاثة فرنكات إلى 10 فرنكات عن كل دابة من الدواب الجارة ومن فرنكين إلى خمسة فرنكات عن حمل الدابة ومن خمسين سنتيما إلى فرنكين اثنين عن حمل رجل.

(غيرت الفقرة 3 بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371) 30 نونبر (1951)) : كل من أخذ من غابة خشبا وقع إعداده أو نشره أو أخذ المحصولات المستخرجة منه يعاقب بذعيرة يتراوحقدرها بين 600 و 6.000 فرنك عن كل متر مكعب من الخشب المنشور وعن كل متر مكعب من خشب الصناعة عن كل قنطار من الفحم ويمكن رفع قدر الذعيرة المذكورة إلى ما يساوي قيمة الحطب إذا كانت هذه القيمة متجاوزة لأقصى المبلغ المذكور زيادة على العقوبات التي ربما تصدر عليه إن اقتضى الحال عملا بالمقتضيات المبينة في الفصل 14 من ظهيرنا الشريف هذا.

وإذا صدر الحكم فلا يطبق الفصل 463 من القانون الجنائي والقانون الفرنسوي المؤرخ في 26 مارس 1891 سنة

ومن قطع أشجارا غرست منذ عشر سنوات فأقل يعاقب بذعيرة تتراوح من نصف فرنك إلى خمسة عن كل شجرة قطعت كيفما كان غلظها.

غيرت الفقرة 4 بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 19 حجة 1343 (11) يوليوز (1925)) : إذا

كانت الأغراس والمشاتل طبيعية فيجري تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل ويمكن أن يسجن من ستة أيام إلى شهرين زيادة على ما ذكر أولا وثانيا.

الفصل السابع والثلاثون :

كل من أفسد شيئا من شجر الغابة إفسادا فادحا أو قشره أو قطع منه أغصانا غليظة أو أخذ أغصانا أسقطها الريح فيعاقب بمثل ما يعاقب به قاطع الشجرة من أصلها.

الفصل الثامن والثلاثون :

كل من قشر شيئا من الفرشي الذي تعاهده التقشير أولا وأخذه أو أخذ بعض الدباغ فيعاقب بذعيرة تتراوح من خمسة عشر إلى خمسين فرنكا عن كل قنطار أي ماية كيلو ويعاقب بمثل ذلك أيضا من يلفى بيده شيء مما ذكر مخالفا للقرارات الوزيرية التي تصدر لإجراء العمل بمقتضى الفصل الرابع والخمسين من هذا الظهير الشريف وإذا كان المأخوذ من الفرشي أو الدباغ أقل وزنا من القنطار فإن الذعيرة لا تقل عن خمسة عشر فرنكا ويمكن أن يسجن الآخذ من ثمانية أيام إلى شهرين وأما الفرشي الذي لا زال لم يقطع البتة من أول نشأته فمن أخذ شيئا منه يعاقب بذعيرة تتراوح من عشر سانتيمات إلى نصف فرنك عن كل شجرة قشرها زيادة عما يلحقه من العقوبات المنصوص عليها بالفصل السابع والثلاثين المنهى فيه عن الإضرار بالأشجار وإفسادها وإذا كان الفرشي الذي لم يتعاهده التقشير ملقى على وجه الأرض وأخذه أخذ فيعاقب بذعيرة تتراوح من ثلاث فرنكات إلى عشرة عن كل قنطار فرنساوي ويحسب له ذلك مثل أخذ الفرشي الذي تعاهده التقشير ويمكن أيضا أن يحكم عليه بالسجن من ثمانية أيام إلى شهرين.

الفصل التاسع والثلاثون :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير 1935) : وعند العود إلى ارتكاب المخالفة يحكم دائما بأقصى مبلغ الذعائر المبينة في الفصل الحادي والثلاثين وما بعده حتى الفصل الثامن والثلاثين.

الفصل الأربعون :

يجب على من أخذ شيئا من الغابة بلا موجب في جميع الأحوال أن يرد ما أخذه إما بعينه وإما بأداء قيمته زيادة عما يلحقه من تعويض الخساير إذا اقتضى الحال ذلك وحاز الآلات التي تلقى بيده.

الفصل الواحد والأربعون :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : يحكم على أصحاب البهائم التي عثر عليها نهارا في الغابات مخالفا للقوانين بذعيرة تتراوح من 10 إلى 48 فرنكا عن كل خنزير أو عجل أو رأس من الغنم وبعشرين إلى 120 فرنكا عن كل بقر أو بقرة أو رأس من المعز أو فرس أو بغل أو حمار ومن مائة إلى ثلاثمائة وستين فرنكا عن كل جمل وزيادة

على ذلك
يحكم عند الاقتضاء على الراعي بثلاثة إلى خمسة عشر يوما سجنا.

وستضاعف العقوبات إذا كانت البهائم لأشخاص من الغير المنتفعين ويعتبر بمثابة الغير المنتفعين المنتفعون من أصحاب المواشي الموجودة فوق العدد المعين.

وعند تكرار المخالفة أو إذا ارتكبت المخالفة ليلا في الغابات التي يحصل فيها ضرر للأشجار الصغيرة برعي البهائم يطبق كل مرة أقصى الذعائر المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين.

وإذا تكررت تلك المخالفة مرتين فتؤدي إلى تثنية أقصى الذعائر المشار إليها أعلاه وبمجرد ارتكابها في المرة الثالثة يثلث أقصى الذعائر المذكورة.

في حالة ارتكاب المخالفة ليلا أو في حالة ارتكابها في الغابات المذكورة فمن الواجب أن يحكم عند الاقتضاء على الراعي بعقوبة السجن.

وإذا عثر على البهائم نهارا مهملة وغير مصحوبة بالراعي في مكان من أماكن تلك الغابات يضاعف أقصى الذعيرة أما إذا وجدت ليلا على الحالة المذكورة تضاعف الذعيرة ثلاث مرات.

الفصل الثاني والأربعون :

(غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : لا يسوغ لكل من وقفت عليه السمسرة أو اشترى بالمراضاة من رعي البهائم أو رعي الخنازير في الأماكن الموجودة فيها البلوط وغير ذلك أن يسوق داخل الغابة عددا من المواشى يفوق العدد المعين من كراس التحملات والشروط كما لا يسوغ له أن يرعاها في نواحي الغابة الغير المعينة ومن خالف ذلك فتجري عليه العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية وما يليها من الفصل السابق كما يجب عليه أن يجعل علامة خاصة لماشيته إن كان ذلك بكراس الشروط وإذا امتنع فيعاقب بالذعيرة المذكورة أعلاه اللهم إلا إذا كان أخبر إدارة المياه والغابات بالبهائم التي أدخلها للغابة بغير علامة فلا شيء عليه.

الفصل الثالث والأربعون :

(غير بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 20 جمادى الثانية 1355 (8) شتنبر (1936)) : كل من قلد المطارق المعدة لعلامات إدارة الغابات أو استعمل مطارق مقلدة أو استعمل المطارق الحقيقية زورا يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى سنتين كما يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة كل من قصد إتلاف علامات المطارق.

كل هذا زيادة على المطالبة بالتعويضات في مقابلة ما يحصل من الخسائر والأضرار.
الفصل الرابع والأربعون :

ولا تعتبر المخالفة مكررة إذا صدرت من المخالف أثناء السنة الشمسية الموالية للسنة التي وقع عليه الحكم فيها حكما لا رجوع فيها.

الفصل الخامس والأربعون :

إذا وجب تعويض الخساير بمقتضى ما نص عليه تقرير المخالفة فلا يقل قدرها عن مجرد قدر الذعيرة التي صدر بها الحكم.

القسم الثاني في إيقاد النار والحريق

الفصل السادس والأربعون :

لا يسوغ إيقاد النار ولا نقلها إلا بداخل المساكن والبناءات المشيدة لمباشرة الاستغلال إما إيقادها أو نقلها بداخل الغابة والأغراس أو على مسافة مائتي متر حولها فهو ممنوع ومن فاتح يوليو إلى متمم أكتوبر يعم المنع المذكور الغابات التي لأربابها ويشمل سائر الصناعات التي تستعمل فيها النار كصنع الفحم واستخراج القطران والزفت وغير ذلك وأما مناولة النار داخل المساكن والمباني المشيدة بقصد الاستغلال وداخل المخازن وأفران المعادن مواضع الخدمة ومعاملها الكائنة بالغابة نفسها أو بمنطقة مائتي متر حولها فيضبط أمرها أثناء المدة المذكورة أي من فاتح يوليو إلى متم أكتوبر وفق الضوابط والقرارات التي تصدر في إجراء العمل بهذا الظهير الشريف.

غيرت الفقرة الأخيرة بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1366 (22) يناير (1947) ويجري الأمر كما ذكر فيما يرجع لصنع الفحم والزفت (القطران) في الغابات أيا كان أربابها خلال المدة نفسها.

الفصل السابع والأربعون :

كل من أراد إيقاد نار أو إحراق عشب زرع أو غابة ريحان وما أشبه ذلك من النبات وكان الإحراق الضرورة من ضروريات الفلاحة أو الرعي فيجب عليه أن يمتثل للضوابط والقرارات التي ستصدر في إجراء العمل بهذا الظهير الشريف.

الفصل الثامن والأربعون :

من استدعته الحكومة لمقاومة حريق غابة وامتنع من ذلك بلا عذر يقبل يعاقب بذعيرة تتراوح من عشر فرنكات إلى ماية ويمكن سجنه من خمسة أيام ثلاثة أشهر ولا يعتبر استدعاء أورباويين واجبا إلا إذا أبلغهم ذلك بواسطة موظف فرنساوي إما كتابة وإما مشافهة وأما الأهليون فيجب عليهم أن يمتثلوا بمجرد
وصول الاستدعاء إليهم مشافهة لرئيس القبيلة أو الفرقة على لسان موظف من موظفي الدولة كيفما كان.

الفصل التاسع والأربعون :

يمكن معاقبة القبيلة أو أهل الدوار أو أهل الفرقة بالذعاير المذكورة بالضمان زيادة عما يحكم به على مرتكبي المخالفات المذكورة ومن شاركهم فيها وأن هذه الذعيرة تصدر بقرار وزيري بعد الإطلاع على ما تعرضه حكومة المراقبة المحلية وإدارة المياه والغابات في ذلك وبعد استفهام رؤساء القبيلة أو الدوار.

ويمكن أن يستعمل ما يتحصل من الذعاير كلا أو بعضا لإصلاح بعض الضرر اللاحق للغابة من الحريق.

الفصل الخمسون : يمنع الرعي عمن لهم حق فيه عادة في أثناء مدة لا تقل عن ستة أعوام وذلك في أرض الغابات والأغراس التي أحرقتها النار ومن خالف ذلك يعاقب طبق الفصل الواحد والأربعين.

الفصل الواحد والخمسون :

ستصدر ضوابط وقرارات وزيرية بعد الاتفاق عليها مع إدارة الأشغال العمومية وإدارة السكة الحديدية وإدارة المياه والغابات لإجراء العمل بهذا الظهير الشريف يبين فيها ما يجب اتخاذه من الاحتياطات على الشركات والقاطعين وغيرهم ممن يمرون على السكة الحديدية أو في الطرق المارة بالغابة أو عن ماية متر أو أقل من حدودها.

كما يجب مراعاة ما ذكر على سايقي عربات السكك الحديدية سواء كان سيرها بالبخار أو بالكهرباء كذا على سائقي عربات الترصيف وسائر العربات وآلات جذب الأثقال بشرط أن تكون مادة قوتها بالبخار والاحتياطات المشار إليها أنها تلزم من ذكر أثناء مدة تجرى من فاتح يونيو إلى فاتح نونبر.

الفصل الثاني والخمسون :

لا يسوغ لأحد أن يحدث في داخل غابة مخزنية أو في أقل من خمسمائة متر حولها معملا من شأن استعمال النار ووضع مواد سريعة الاشتعال إلا بإذن من إدارة المياه والغابات في ذلك ومن لم يراع مقتضى هذا الفصل يعاقب بذعيرة تتراوح من خمسين فرنكا إلى ثلاثماية وتهدم البناءات التي بناها في أمد ثلاثة أشهر بعد صدور الحكم بذلك ويقع الهدم على يد الإدارة إن اقتضاه الحال والصوابر على نفقة المحكوم عليه.

الفصل الثالث والخمسون :

(غير بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371) (30) نونبر 1951)) : لا يسوغ لأحد أن ينصب أية خيمة أو يشيد أي بناء بداخل غابات دولتنا الشريفة وعلى بعد أقل من مائة متر حولها ما عدا فيما يخص مجموع الغابات الموجودة الآن وذلك إذا كان البناء المشار إليه أعلاه أو سقفه من المواد القابلة للالتهاب ومن خالف ذلك يعاقب بذعيرة يتراوح قدرها بين 600 و 6.000 فرنك ويهدم له ما

أو نصبه في خلال الشهر الموالي لصدور الحكم في ذلك.

غير أنه في حالة ظروف خصوصية يجوز لرئيس إدارة المياه والغابات أن يأذن في مخالفة ذلك وهو الذي سيعين الاحتياطات الواجب اتخاذها.

الفصل الرابع والخمسون :

غير بالفصل 5 من الظهير الشريف بتاريخ 6 ربيع الثاني 1340 (7) دجنبر 1921) وبالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949) : سعين قرار وزيري شروط استغلال الخفاف والمواد المعدة للدبغ والبلوط والخروب والفحم والحطب ورماد الحطب والمواد المنتمية إلى الصمغ ومسواك القرود ونقل جميع هذه المواد وبيعها وإصدارها أنظر القرار الوزيري بتاريخ 27 ذي القعدة 1336 (4) شتنبر (1918).

الفصل الخامس والخمسون :

ألغي وعوض بالفصل 3 من الظهير الشريف بتاريخ 27 ذي القعدة 1336 (4) شتنبر (1918)) : كل من خالف مقتضى الفصول السادس والأربعين والسابع والأربعين والواحد والخمسين والرابع والخمسين من هذا الظهير الشريف أو القرارات التي تصدر لإجراء العمل به يعاقب بذعيرة تتراوح من عشرة فرنكات إلى مائتي فرنك ويمكن معاقبته أيضا بالسجن مدة تتراوح من ستة أيام إلى ثلاثة أشهر.

أضيفت هاته الفقرة بالفصل 4 من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951)) : إذا قام شخص آخر غير رب الأرض باستغلال غابة خصوصية خلافا لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا فتجري عليه العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويمكن أن يكون رب الأرض مسئوولا من الوجهة الجنائية عن الجريمة اللهم إلا إذا أخبر بذلك إدارة المياه والغابات قبل أن تثبت بنفسها وجود الجريمة المذكورة.

ويعاقب المخالف لمقتضيات القرارات المشار إليها في الفصل الرابع والخمسين بحجز ما قلعه أو قطعه فضلا عما عسى أن يلحقه عملا بالفصل الواحد والستين من هذا الظهير الشريف وإذا تسبب عن المخالفة حريق في الغابة فيعاقب مرتكبها بالسجن من ثلاثة أشهر إلى عامين فضلا عما عسى أن يلحقه من تعويض الخساير وتجرى عليه إذ ذاك مقتضيات الفصل 463 من القانون الجنائي الفرنساوي وإذا كان إيقاد النار وقع برخصة من الحكومة وتسبب عنه حريق في الأملاك المجاورة للغابة فإن فاعله يبقى مسئولا بساير التعويضات اللازمة عن ذلك ما لم يكن الحريق نشأ عن الوسائل المتخذة لوقاية الغابة من

النار.

الفصل السادس والخمسون :

من أوقد نارا عمدا أو حاول إيقادها في الغابة سواء كان في نفس الغابة أو خارجها يعاقب بالأشغال الشاقة لمدة محدودة.

الباب السابع في إثبات المخالفات

الفصل السابع والخمسون :

إن إدارة المياه والغابات هى المكلفة بمتابعة المخالفات التي تصدر من الناس الموكول أمرهم لنظر المحاكم الفرنساوية وذلك لما في إناطة هذا العمل بها من المصلحة بحقوق الدولة وحقوق أرباب الغابات والأغراس الداخلة في حكم هذا الظهير والقرارات الوزيرية التي ستصدر لإجراء العمل به وكما أن الإدارة المذكورة هي المكلفة بالمتابعة لدى المحاكم كذلك هى المكلفة بطلب ما يجب على المخالفين وأن المتابعة والمحاكمة تكون على يد رؤساء موظفي إدارة المياه والغابات نيابة عن الحكومة فضلا عن الحق الباقي للوكيل العام.

غيرت الفقرة 3 بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر 1371 (30) نونبر (1951)) : تحال على المحاكم الشريفة إقامة الدعاوي على المغاربة طبقا للقواعد العادية الخاصة باختصاص المحاكم ووفقا لقواعد المرافعات المتعلقة بالقانون الجاري به العمل ولهذا الغرض توجه التقارير التي يحررها نواب إدارة المياه والغابات إلى حكام الإدارة وهم يوجهونها مصحوبة برأيهم في كل قضية الحكام المراقبة المحلية الذين يرفعون كل قضية لدى المحكمة التي لها النظر فيها وهم ينجزون ما يصدر من الأحكام ويعلمون إدارة المياه والغابات بالحكم الصادر في ذلك.

الفصل الثامن والخمسون :

تثبت المخالفة المتعلقة بالغابات إما بتقرير وإما بشهادة الشهود إن لم يكن هناك تقرير أو وجد التقرير ولكن ألفي ناقصا غير كاف.

الفصل التاسع والخمسون :

يقوم بمشاهدة المخالفات رؤساء ساير موظفي الغابات وغيرهم من المكلفين بشؤونها وذلك في جميع منطقة الحماية الفرنساوية من الإيالة الشريفة.

غيرت الفقرة 2 بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935)) : وتوضع طوابع مطارق الدولة بمكتبة المحكمة الاستينافية الرباطية وبمكتبات المحاكم الابتدائية التي تستعمل فيها. تودع طوابع مطارق الضباط والموكول إليهم ما ذكر بمكتب الكاتب المسجل لدى المحكمة الابتدائية التي بدائرتها محل إقامتهم.

الفصل الستون :

إن رؤساء موظفي الغابات والمياه وساير القايمين بخدمتها يحررون تقاريرهم بيدهم ويمضون عليها وإلا فلا يصح العمل بها وتاريخ التقرير هو تاريخ ختمه وتعفى التقارير المذكورة من لوازم

الاستفسار والتنبر والتسجيل.
الفصل الواحد والستون :

إن القائمين بخدمة الغابة لهم أن يثقفوا الدواب التي يعثرون عليها بالغابة لكن عن الذين ليس لهم حق الرعي فيها وكذا الآلات التي تلفى بيد المخالفين وعرباتهم وبهايمهم كيفما كانت ويعقلون ذلك عليهم ولهم أن يقتفوا أثر الأشياء المأخوذة من الغابة إلى أن يقفوا على عينها بالمحل الذي نقلت إليه ولو كان المحل المذكور إنما دلتهم عليه بعض الدلايل أو بشهادة أو غلب سببها على ظنهم أنها فيه وما يعثرون عليه يعقلونه غير أنهم لا يدخلون للدور ولا للبراحات ولا للزرايب إلا بمحضر قاضي الصلح أو نائبه أو كميسار البوليس أو أحد أعضاء الأشغال البلدية أو من كلف من قبل المحاكم بإجراء البحث وإذا كان المخالف ممن هو لنظر المحاكم المخزنية فإن الدخول لا يقع إلا بمحضر قائد القبيلة أو خليفته أو شيخ الفرقة أو الدوار يصحب معه موظف من حكومة المراقبة إن اقتضى الحال ذلك وإذا طلب القايمون بخدمة الغابة أحدا من الموظفين المذكورين فلا يسوغ أن يمنع من التوجه حيث صحبته ليقفا معا على عين المحل الذي يقع فيه البحث بل يجب عليه أن يجري البحث معه وعند إتمامه يمضي معه على التقرير المحرر فيما وقع من البحث بمحضره.

الفصل الثاني والستون :

يجوز لموظفي المياه والغابات من ساير الطبقات أن يستنجدوا إما مشافهة أو كتابة ولاة الأمر لمنع جميع المخالفات المنصوص عليها في هذا الظهير الشريف كما يجوز لهم أن يستنجدوهم أيضا للتفتيش على محصولات الغابة المأخوذة أو المبيعة أو المنقولة كلما وقع ذلك مخالفا للقرارات المشار إليها بالفصل الرابع والخمسين ولتثقيفها أيضا ويجوز لهم أيضا أن يقبضوا كل من هو مجهول يعثرون عليه في حال فعله للمخالفة ولهم أن يرفعوه لدى المكلف بالمراقبة أو قاضي الصلح أو كميسار البوليس إذا كان ممن هو لنظر المحاكم الفرنساوية أو لدى القايد أو خليفته أو الشيخ أو حكومة المراقبة إذا كان أهليا.

الفصل الثالث والستون :

كل ما يثقف من البهائم التي تلفى في المرعى خلافا القوانين والمحصولات المأخوذة من الغابة بغير حق تعقل تحت يد من يوثق به ملئ الذمة ويكون مسكنه قريبا من الموضع الذي وقعت فيه المخالفة.

الغيت الفقرة 2 و 3 وعوضنا بالفصل 4 من الظهير الشريف بتاريخ 27 ذي القعدة 1336 (4) شتنبر (1918)) : إذا ثبت من التقرير المتعلق بالعقلة أن المحصولات المثقفة قد أخذت من غابات الدولة فإن إدارة الغابات تطلب صدور الإذن ببيعها بالمزايدة في ظرف ثلاثة أيام من يوم التثقيف وذلك طبق الشروط المبينة في الفقرة الثالثة من الفصل الرابع والستين وتحوز الدولة الثمن المتحصل ما لم تفضل إبقاء المحصولات بيدها وإذا وقع التثقيف على بهايم أو عربات أو دواب لجر العربات أو للحمل أو على محصولات لم تؤخذ من الغابات التي على ملك الدولة فتجعل نسخة من تقرير التثقيف وتوضع بالمكتبة الصلحية في خلال ثلاثة أيام أو بمكتب المراقبة المحلية إذا كان المخالف يرجع أمره لنظر المحاكم الفرنساوية وأما إذا كان من الأهليين فإن نسخة التقرير تسلم للقايد ويجوز لكل من طلب

الأشياء المثقفة أن يطلع على النسخة المذكورة.
وعند وقوع التثقيف تعطى نسخة لمن توضع تحت يده الأشياء.

الفصل الرابع والستون :

(غير بالفصل 5 من الظهير الشريف بتاريخ 27 ذي القعدة 1336 (4) شتنبر 1918) وبالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 26 ذي القعدة 1340 (22) يوليوز (1922) : يمكن لقاضي الصلح أو في مغيبه لحكومة المراقبة المحلية أو للقايد أن يأذن برفع العقلة مؤقتا عن الأشياء المحجوزة المشار إليها بطلب من صاحبها وذلك بشرط دفع الصوايز ودفع مبلغ على سبيل الضمان وإذا لم يطلب أحد استرجاع البهايم أو الأشياء المثقفة في خلال خمسة أيام من يوم تثقيفها أو طلبت ولكن عجز الطالب عن دفع مبلغ الضمان فيأمر الحكام المتقدم ذكرهم ببيع ما يثقف بالسمسرة ويسقط من المتحصل صوائر التثقيف والبيع.

ويقع البيع بالمزايدة بواسطة كاتب المحكمة الفرنسوية أو القايد تحت نظر المراقبة أو على يد من توجهه لذلك.

ويعلن بالبيع أربعا وعشرين ساعة قبل وقوعه ويسقط من المتحصل صوايز التثقيف ثم صوايز البيع ثم تعويضات الخساير ويعطى الباقي لمستحقه وإذا كان المثقف بهايم وكان صاحبها معروفا فلا يباع منها إلا ما بقي بقدر ما حكم به عليه نقدا وذلك حسبما تبينه إدارة المياه والغابات وإذا صدر الحكم ببراءة رب البهائم المثقفة فيرد لصاحبها جميع الثمن الذي بيعت به وتبقى صوايز التثقيف والبيع في ذمة إدارة المياه والغابات وإذا لم يقم رب البهايم بطلبها إلا بعد بيعها وكانت المحاكم أبرأته فلا يرد له ثمن البيع إلا بعد إسقاط جميع الصوايز.

الفصل الخامس والستون :

إن التقارير التي يكتبها الموظفون الفرنساويون بإدارة المياه والغابات على اختلاف طبقاتهم وعليها إمضاءاتهم تعتبر حجة صحيحة في ثبوت المخالفات المتقررة فيها كيفما كانت العقوبة الناتجة عنها بشرط أن تكون التقارير وقعت من موظفين اثنين ويعتبر ما تضمنته التقارير من المخالفات صحيحا كيفما كانت معاقبته ما لم يدع التزوير فيها وعليه فلا تقبل حجة غيرها إلا إذا كان فيها خلل يؤدي قانونا إلى جرحه في جانب أحد الواضعين شكليهما عليه

غيرت الفقرتين الأخيرتين بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 6 جمادى الثانية 1368 (5) أبريل (1949)) : وإذا كانت التقارير قد حررها ضابط فرنسي واحدا أو موظف من الموظفين الفرنسيين وأمضي عليها ستكون الحجة صحيحة أيضا ما لم يدع التزوير فيها لكن إنما يعمل بها إذا كانت المخالفة تؤدي إلى الحكم بأداء مبلغ لا يتعدى 10.000 فرنك بين ذعيرة وتعويض الخسائر.

وإذا اشتمل أحد من التقارير المذكورة على عدة جرائم أو مخالفات ممتاز بعضها عن بعض ارتكبها أشخاص مختلفين فيعمل بها كذلك طبقا لبنود هذا الفصل فيما يخص كل مخالفة تؤدي إلى الحكم بأداء مبلغ لا يتجاوز 10.000 فرنك بين ذعيرة وتعويض الخسائر وذلك كيفما كان القدر الذي يمكن أن

ترتفع
إليه الأحكام الصادرة بمجموعها.

الفصل السادس والستون : إن التقارير المذكورة إذا كانت غير مستوفاة لشروط الفصل السابق فلا تعتبر حجة كافية ما لم يدع فيها التزوير لكن يعتمد عليها إلى أن يظهر ما يناقضها.

الفصل السابع والستون :

كل من ادعى التزوير من المخالفين في التقارير المشار إليها ترجع دعواه لدى المحاكم الفرنسوية كيفما كانت جنسيته ويجب عليه أن يباشر دعوته إما بنفسه أو بواسطة وكيل متمسكا بوكالة عدلية يؤدى دعواه بمكتب المحكمة الابتدائية أو الصلحية قبل اليوم المعين للمحاكمة بورقة الاستدعاء ويتلقى كاتب المحكمة دعواه ويضع المدعي أو وكيله إمضاءه على الورقة التي يحررها الكاتب في ذلك وإذا كان أميا أو عاجزا عن الكتابة بسبب من الأسباب فينص عليه كتابة ويوم الجلسة المعينة للحكم يضرب لزاعم التزوير أجل لا يقل عن ثلاثة أيام ولا يزيد عن ثمانية ليأتي في خلاله بحجة ويضع أسماء شهوده وحرفة كل واحد منهم ومحل سكناه بمكتب المحكمة وعند انقضاء الأجل المضروب يحكم في القضية من دون تجدد استدعاء وإذا وجدت المحكمة حجج من ادعى التزوير صحيحة بحيث يعتبر التقرير داحضا فتسعى بعدئذ في متابعة التزوير حسب القوانين. وأما إذا وجدت حجج المدعي باطلة أو لم يقم المدعي باللوازم المقررة فترفض المحكمة دعواه وتصدر حكمها ويعاقب مدعي التزوير بأداء ثلاثماية فرنك ذعيرة وأما إذا كان الخصم من الأهليين فيوجه لدى المحاكم المخزنية التي لها النظر في إصدار العقوبات المنصوص عليها بهذا الظهير وإذا ثبت التزوير المذكور وبقي وجه للتهمة فيوجه على مدعي التزوير من الأهليين لدى المحاكم المشار إليها.

الفصل الثامن والستون :

يجوز للمحكوم عليه الذي لم يحضر جلسة الحكم أن يدعي التزوير أثناء المدة المجعولة قانونا لمعارضة الحكم المذكور وإعادة النظر فيه.

الفصل التاسع والستون :

إذا اشتمل التقرير على مخالفات صدرت من عدة أناس وادعى واحد منهم أو بعضهم التزوير فإن التقرير يبقى جاريا على الآخرين إلا إذا وقعت دعوى التزوير في شيء مشترك بين جميعهم وكان لا يقبل التجزئة.

الباب الثامن في متابعة المخالفات والتعويضات الناشئة عنها

الفصل السبعون :

إن ساير المتابعات والمرافعات الصادرة من إدارة المياه والغابات ترفع إما لدى المحاكم الجنائية وإما لدى المحاكم الصلحية التي حد ما يسع نظرها بالفصل التاسع من الظهير الشريف المؤرخ بثاني عشر

غشت سنة 1913 الصادر في تنظيم المحاكم العدلية الفرنسوية وأما متابعة الأهليين فإن مطالبتهم تقع حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل السابع والخمسين.

الفصل الواحد والسبعون :

إذا قام أحد من المقابلين لخدمة المياه والغابات بمتابعة أو محاكمة نيابة عن الإدارة المذكورة فله أن يستدعي خصمه وله أن ينهي كل ما يجب إنهاؤه من دون أن يقدم الطلب المنصوص عليه بالفصل ال 13 من الظهير الشريف الصادر في كيفية المرافعة الجنائية إلا أنه لا يحق له مباشرة التثقيف التي تأمر بها المحاكم وأن ورقة استدعاء الخصم لابد أن تكون مشتملة على نسخة من تقرير المخالفة وإلا فهي باطلة لا يعمل بها.

الفصل الثاني والسبعون :

يجوز لرؤساء المياه والغابات أن يوضحوا للمحاكم كل قضية تهمهم وأن يسمعوا منهم كل ما يلقونه لتأييد شكايتهم.

الفصل الثالث والسبعون :

يجوز لرؤساء المياه والغابات أن يطلبوا الاستيناف نيابة عن الإدارة كما لهم السعي في إبطال الأحكام التي لا رجوع فيها كيفما كانت غير أنه لا يجوز لهم أن يرجعوا عن الاستيناف الذي طلبوه إلا بإذن خاص من الإدارة وأن الحق الممنوح للرؤساء المذكورين وساير الأعوان في طلب الاستيناف أو إبطال الأحكام لا ينافي ما هو للوكيل العام في ذلك بل للوكيل أن يطلب استيناف الأحكام أو إبطالها ولو كان الموظفون المشار إليهم سلموها.

الفصل الرابع والسبعون :

يجوز لإدارة المياه والغابات أن تجري الصلح مع من ارتكب مخالفة من المخالفات المنصوص عليها بهذا الظهير الشريف وإذا صدر الحكم فإن الصلح لا يقع إلا في قدر الذعاير والتعويضات المدنية ولا يمضي الصلح إلا بعد موافقة رئيس إدارة المياه والغابات عليه.

الفصل الخامس والسبعون :

تسقط الدعاوى الراجعة لساير المخالفات في أمر الغابة إذا مضت ستة أشهر من تاريخ التقرير الذي وقعت المعاينة فيه وعند مضى ثلاثة أعوام من تاريخ صدور المخالفة إن لم يحرر في شأنها تقرير زيادة عما يطالب به المشترون بالسمسرة أو المقاطعون في الخشب حسبما يقتضيه الفصل 17 و 18 و 20 من هذا الظهير الشريف وأما الدعاوى المتعلقة بإحياء شيء من الغابات ذات الأشجار أو الشطب الواقع مخالفا لمقتضى الفصل الرابع والعشرين فتسقط عند مضي سنتين شمسيتين من تاريخ وقوع الإحياء.

الفصل السادس والسبعون :

إذا راجت قضية بمحكمة وكان محل النزاع مخالفا لمقتضى هذا الظهير الشريف أو لمقتضى القرارات الوزيرية التي تصدر لإجراء العمل به واستظهر المخالف أثناء المحاكمة بما يثبت أن له حقا في ملك المحل المتنازع فيه أو غيره من الحقوق المترتبة على الأملاك فإن المحكمة التي لها النظر في المسألة تمعن النظر فيها حسب القواعد الآتي بيانها وهي أن لا تعدل المحكمة عن النظر في المخالفة الرايجة لديها إلى النظر في دعوى الاستحقاق إلا إذا كانت الدعوى مبنية على حجة ظاهرة أو على حيازة تعادلها في القوة وكانت الحيازة مضت للمخالف نفسه أو لمن ولاه الملك وأدى المدعي دعواه بإيضاح فيما ذكر وكانت الحجة التي أدلى بها أو غيرها مما احتج به لو سلمتها المحاكم تؤدى إلى براءته وإذا وقع الحكم برفع الدعوى للنظر فيها من الوجهة المدنية فينبغي أن يعين في الحكم المذكور أجل لا يزيد عن شهرين وينبغي للمدعي أن يرفع دعواه أثناء الأجل المذكور لدى المحاكم التي لها النظر فيه وأن يطلع من يجب على فعله في المسئلة وإن لم يفعل فالمحكمة ترفض دعواه وتعود إلى النظر فيما وقع منه من المخالفة لكن إذا ألفى الحكم قد صدر على المخالف فيوقف العمل به فيما يخص السجن إن حكم به وكذا فيما يخص الغرامات والتعويضات المدنية فيقبض مبلغها ويترك تحت اليد إلى أن يعطى لمن يستحقه بحكم من المحكمة التي تنظر في ثبوت دعواه.

الفصل السابع والسبعون :

إن الفصل 423 من القانون الجنائي الفرنساوي والفقرة الثانية من الفصل 365 من قانون البحث الجنائي وكذا الظهير الشريف المؤرخ بثامن عشر مايو سنة 1914 لا يجرى العمل بها فيما يخص العقوبات المنصوص عليها بهذا الظهير الشريف ماعدا ما نص عليه الفصل السادس والخمسون.

أما العقوبات التي نص عليها القانون الجنائي الفرنسوي المشار لها هنا فيبقى العمل جاريا بها.

الفصل الثامن والسبعون :

توجه العهدة على الأزواج والآباء والأمهات والأوصياء في كل ما يلحق زوجاتهم ومن كان في حجرهم من العقوبات المدنية عما يصدر منهم من المخالفات في أمر الغابة وكذا من كان له خادم أو نايب فتوجه عليه العهدة في كل ما يلحق خادمه أو نايبه من العقوبات المدنية عما يصدر منه من المخالفات في أمر الغابة أثناء خدمته عنده أو قيامه بشؤونه وهذه العهدة تعم أيضا رد الأشياء بعينها وتعويض الخساير والصوابر أما فيما يختص برعايانا الذين يرفع أمرهم إلى المحاكم الشريفة فينظر فيما يوجه عليهم من العهدة المدنية أي فيما يتعلق بتعويض الضرر والخسارة وترجيع الصوابر بمقتضى الشريعة الإسلامية المطهرة.

الفصل التاسع والسبعون :

يعاقب كل من ارتكب مخالفة لم تذكر هنا بصفتها حسبما تقتضيه القوانين الجنائية الجاري العمل بها.

الفصل الثمانون :

غير بالفصل الفريد من الظهير الشريف بتاريخ 12 شوال 1353 (18) يناير (1935) : إن عقوبة السجن لتنفيذ الأحكام المتعلقة بأمور الغابات تجري بحسب الظروف طبقا للمقتضيات الجاري العمل بها فيما يتعلق بذلك.

الفصل الواحد والثمانون :

كل ما يصدر من الأحكام بطلب من إدارة المياه والغابات أو بمتابعة من الوكيل العام يرسل لصاحبه مضمونا منه إليه محتويا على أسماء الخصوم ومسكن كل واحد منهم ومتضمنا أيضا الحكم الصادر عليه.

ويجري الأجل المضروب لإعادة الحكم أو الاستيناف من تاريخ الإعلام المشار إليه.

الفصل الثاني والثمانون :

ألغيت الفقرة الأولى وعوضت بالفصل 6 الظهير الشريف بتاريخ 27 ذي القعدة 1336 (4) شتنبر (1918)) : إن مقتضيات هذا الظهير الشريف أو القرارات الوزيرية التي تصدر في كيفية إجراء العمل به المتعلقة بالوسائل اللازمة للمحافظة على الأحراش والغابات المخزنية وضبط أمرها ومعاينة المخالفات المرتكبة فيها ومتابعة المخالفين وإلزامهم بتعويض الخسايرتنطبق أيضا على الغابات المشاعة بين القبايل أو الغابات المتنازع فيها المشار إليها في الفصل الأول.

وما يتحصل من البيع ورد الأشياء المأخوذة بغير حق بتعويض الخسايرتترك تحت اليد إلى أن يعطى لربه عند صدور الحكم الذي لا رجوع فيه ويفرق إن اقتضاه الحال على أربابه بحسب ما يجب لكل واحد منهم وبعد إسقاط صواير العسة والقيام بشؤون الغابة المتنازع فيها من دون أن يقبل أي مطالبة تتعلق بتعويض الخسايربما ذكر من العسة والقيام بشؤون الغابة.

أضيفت بالفصل 6 من الظهير الشريف بتاريخ 6 ربيع الثاني 1340 (7) دجنبر 1921)) : إن مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا أو القرارات الوزيرية الصادرة في إجراء العمل به تنطبق أيضا على الأراضي الغير المغروسة أشجارا التي باشرت الحكومة إحياءها أو غرسها من جديد أو بتمكين كثبان الرمل فيها.

الفصل الثالث والثمانون :

الغي وعوض بالفصل 7 من الظهير الشريف بتاريخ 27 ذي القعدة 1336 (4) شتنبر (1918) وغير بالفصل الأول من الظهير الشريف بتاريخ 29 صفر (1371) (30) نونبر (1951)) : يثبت المهندسون والأعوان المحلفون لإدارة المياه والغابات والحراس المكلفون بوقاية الأراضي وتجديدها وجنديو الجندرمية المحلفون وأعوان الديوانات وأعوان الشرطة وكافة ضباط المراقبة القضائية وكذا القواد وحلفاؤهم والأشياخ المخالفات لظهيرنا الشريف هذا والقرارات الوزيرية الصادرة في تطبيقه وأما التقارير بالمخالفات المشار إليها التي يحررها الأعوان الغير المستخدمين بإدارة الغابات فتوجه في خلال عشرة أيام للموظفين المكلفين بمتابعة المخالفين عملا بالفصل السابع والخمسين.

الفصل الرابع والثمانون :

يلغى كل ما يخالف هذا الظهير الشريف.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7032 مكرر - 15 ربيع الأول 1443 (22) أكتوبر 2021 .
صفحة : 7955

مرسوم رقم 2.21.834 صادر في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر 2021 ، يتعلق باختصاصات وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

رئيس الحكومة

بناء على الدستور، ولا سيما الفصل 93 منه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.21.110 الصادر في 6 صفر 1443 (14) سبتمبر (2021) بتعيين السيد عزيز أخنوش رئيسا للحكومة :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.21.111 الصادر في 4 ربيع الأول 1443

(11) أكتوبر (2021) بتعيين أعضاء الحكومة :

وعلى القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436

(19) مارس (2015)، ولاسيما المادة 4 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.09.168 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430
(21) ماي 2009 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المديريات المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة، كما وقع
تغييره وتتميمه

وعلى المرسوم رقم 2.15.890 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الفلاحة

والصيد البحري - قطاع الصيد البحري

وعلى المرسوم رقم 2.04.503 الصادر في 21 من ذي الحجة 1425 فاتح فبراير (2005) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يمارس السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الاختصاصات المسندة على التوالي، إلى السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة والسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري بموجب النصوص الجاري بها العمل، ولا سيما المرسومين المشار إليهما أعلاه رقم 2.09.168 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21) ماي 2009 ، ورقم 2.15.890 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس 2016 .

كما يمارس الاختصاصات المسندة إلى السلطة المكلفة بالمياه والغابات ومحاربة التصحر بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.04.503 الصادر في 21 من ذي الحجة 1425 (فاتح فبراير (2005) إلى حين دخول القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات حيز التنفيذ.

المادة الثانية

علاوة على الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه يتولى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ابتداء من تاريخ دخول القانون السالف الذكر رقم 52.20 حيز التنفيذ، إعداد سياسة الدولة في مجالات حماية الثروة الوطنية الغابوية ومواردها والمحافظة عليها وتثمينها وتنميتها المستدامة، وكذا في مجال محاربة التصحر وإحداث وإدارة المناطق المحمية، وذلك بتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المعنية.

المادة الثالثة

يتولى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات السلطة على مجموع الهياكل المركزية واللاممركزة المحدثة بموجب المرسومين السالفي الذكر رقم 2.09.168 ورقم 2.15.890.

كما يتولى السلطة على مجموع الهياكل المركزية واللاممركزة المحدثة بموجب المرسوم السالف الذكر رقم 2.04.503 إلى حين دخول القانون المذكور رقم 52.20 حيز التنفيذ.

المادة الرابعة

يمارس السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وصاية الدولة على جميع المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات بموجب النصوص الجاري بها العمل.

المادة الخامسة

يسند إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 8 أكتوبر 2021

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية

والمياه والغابات

الإمضاء : محمد صديقي.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7159- 16 جمادى الآخرة 1444 (9) يناير 2023

صفحة : 117

ظهير شريف رقم 1.22.80 صادر في 18 من جمادى الأولى 1444 (13) ديسمبر (2022) بتنفيذ القانون رقم 86.21 المتعلق

بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا .

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا.

القانون رقم 86.21 المتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها و توابعها وذخيرتها كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالرباط في 18 من جمادى الأولى 1444 (13) ديسمبر (2022).

وقعه بالعطف

رئيس الحكومة.

الإمضاء عزيز أخنوش

قانون رقم 86.21

يتعلق بالأسلحة النارية

وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها

القسم الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تسري أحكام هذا القانون على أسلحة القنص والرماية الرياضية من النوعين (1) و (ب) والمسدسات اليدوية المخصصة للحماية. والأسلحة التقليدية وأسلحة الهواء المضغوط، وأسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية المنصوص عليها في القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة

والنصوص المتخذة لتطبيقه.

صفحة : 118

كما تطبق أحكام هذا القانون على أجزاء الأسلحة المذكورة وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، ما عدا ذخيرة الأسلحة التقليدية التي تظل خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم المواد المتفجرة.

تحدد بنص تنظيمي قائمة الأسلحة وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها المشار إليها أعلاه التي يمكن الاتجار فيها وحيازتها واستيرادها وإدخالها إلى التراب الوطني.

المادة 2

لا تسري أحكام هذا القانون على :

الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني والمصالح المكلفة بالأمن التي تظل

خاضعة لمساطرها الداخلية :

أعوان الدولة الذين يحملون السلاح بمقتضى صفتهم أو وظيفتهم.

المادة 3

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي :

السلاح الناري : كل أداة محمولة تتوفر على سبطانة قادرة أو يمكن

أن تكون قادرة على إطلاق الرصاص أو المقذوف بواسطة عملية

ناتجة عن احتراق مادة متفجرة، أو مصممة للقيام بالإطلاق أو يمكن تحويلها لهذا الغرض. ويدخل في حكم السلاح الناري سلاح الهواء المضغوط وسلاح إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية :

المسدس اليدوي : كل سلاح ناري يمسك بقبضة اليد ولا يحمل على الكتف ويخصص للحماية :

السلاح المركب : كل سلاح ناري يتكون من جذع مركزي أو جزء أساسي تثبت حوله سلسلة من العناصر أو الأجزاء القابلة للتبديل قصد تغيير خصائصه أو وظائفه الأساسية، وذلك حسب العناصر أو الأجزاء المركبة عليه :

الأجزاء والعناصر : كل أداة أو مجموعة فرعية بديلة مصممة

السلاح ناري تكون ضرورية لتشغيله، ولا سيما السبطانة والهيكل والمغلاق ونظام الإغلاق والرحى والمغلاق المتحرك ونظام التلقيم وتسمى أيضا بالأجزاء والمكونات والفروع :
التوابع : الأجزاء التي يمكن تركيبها على سلاح ناري لزيادة فعاليته أو وظائفه، ولا تكون في الغالب ضرورية لاستعمال السلاح :

الذخيرة : كل خرطوشة أو قذيفة أو رصاصة أو شحنة تمكن من استعمال الأسلحة النارية :

- تاجر الأسلحة : كل شخص ذاتي أو اعتباري يتوفر على رخصة الاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها :

سلاح ناري تم إبطال مفعوله : كل سلاح ناري ثم جعل جميع أجزائه الأساسية غير قابلة للاستعمال، ومن الصعب إزالتها أو تعويضها أو تغييرها بغرض إعادة استخدام السلاح :

إدخال السلاح الناري : كل عملية دخول سلاح ناري وأجزائه وعناصره وتوابعه المرتبطة به وذخيرته عند الاقتضاء إلى التراب الوطني، بشكل مؤقت أو نهائي من لدن شخص ذاتي غير تاجر الأسلحة :

إخراج السلاح الناري : كل عملية خروج سلاح ناري وأجزائه وعناصره وتوابعه المرتبطة به وذخيرته عند الاقتضاء من التراب الوطني، بشكل مؤقت أو نهائي من لدن شخص ذاتي غير تاجر الأسلحة.

القسم الثاني

الاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها

وتوابعها وذخيرتها

الباب الأول

الإذن المسبق ورخصة الاتجار

المادة 4

لا يجوز الاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها إلا بعد الحصول على إذن مسبق لإحداث مستودع للاتجار أو لتخزين الأسلحة النارية، ورخصة للاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة طبقا لأحكام هذا الباب.

المادة 5

يتعين استيفاء الشروط التالية للحصول على الإذن المسبق :

أولا - فيما يخص الشخص الذاتي :

1. أن يكون من جنسية مغربية :

2. أن يكون بالغا سن الرشد القانونية :

3. أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية :

4. ألا يكون قد سبقت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل ارتكاب جناية أو جنحة، باستثناء الجنح غير العمدية :

5. أن يلتزم باكتتاب تأمين لتغطية الأضرار التي قد تلحق بالغير جراء الأخطار التي تنجم عن الاتجار أو تخزين الأسلحة النارية والذخيرة ولتغطية المسؤولية المدنية :

6. أن يودع ضمانة مالية يحدد مبلغها وكيفيات إيداعها بنص

تنظيمي.

ثانيا - فيما يخص الشخص الاعتباري :

أن يكون مؤسسا في شكل شركة وفق القانون المغربي :

أن يكون مدارا أو مسيرا من لدن شخص ذاتي أو أشخاص ذاتيين مستوفين للشروط المنصوص عليها في البنود 2 و 3 و 4 أعلاه :

- ألا يكون موضوع مسطرة تصفية قضائية :

أن يلتزم باكتتاب تأمين لتغطية الأضرار التي قد تلحق بالغير جراء الأخطار التي تنجم عن الاتجار أو تخزين الأسلحة النارية والذخيرة ولتغطية المسؤولية المدنية :

أن يقترح شخصا ذاتيا تسلم باسمه رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة، يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 3 و 4 أعلاه :

أن يودع ضمانة مالية يحدد مبلغها وكيفيات إيداعها بنص

تنظيمي.

المادة 6

يمنح الإذن المسبق بعد التأكد من استيفاء صاحب الطلب للشروط المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه، واستنادا إلى معايير الأمن والسلامة الواجب التقيد بها عند إحداث المستودع وإلى الطاقة الاستيعابية للتخزين.

تحدد بنص تنظيمي معايير الأمن والسلامة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 7

119

تسلم الإدارة الإذن المسبق بعد دراسة المشروع من لدن لجنة تحدث لهذا الغرض على مستوى العمالة أو الإقليم.

يمنح الإذن المسبق بناء على طلب يرفق بملف يحدد مضمونه بنص تنظيمي.

يمكن رفض منح الإذن المسبق لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين.

المادة 8

تسلم رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة من لدن الإدارة بعد التأكد من استيفاء صاحب الإذن المسبق للشروط التي تم على أساسها منحه الإذن، وبناء على تقرير تعده اللجنة المشار إليها في المادة 7 أعلاه بعد تحققها من مطابقة المستودع المعايير الأمن والسلامة المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.

تحدد الرخصة على الخصوص، عدد المستودعات وعدد الأسلحة النارية وكمية الذخيرة المرخص بتخزينها في كل مستودع.

تصبح رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة لاغية إذا لم يتم الشروع في مزاولة الاتجار داخل سنة من تاريخ منحها.

المادة 9

تخول رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة إما :

الاتجار بالجملة في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها :

أو الاتجار بالتقسيط في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، وكذا إصلاح الأسلحة المذكورة وتزييتها.

المادة 10

تمنح، على مستوى العمالة أو الإقليم، رخصة واحدة للاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة بالتقسيط عن كل ألف (1000) ترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية ساري المفعول المنصوص عليه في المادة 54 من هذا القانون.

غير أنه يمكن للإدارة بالنسبة للعمالة أو الإقليم الذي لا يوجد في دائرة نفوذه تاجر الأسلحة بالتقسيط أن تمنح الرخصة المذكورة دون التقيد بشرط العدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 11

يمكن لتاجر الأسلحة بالجملة أن يتوفر على عدة مستودعات على أن يخصص مستودع واحد للاتجار، وتخصص باقي المستودعات إما لتخزين الأسلحة أو لتخزين الذخيرة.

لا يجوز لتاجر الأسلحة بالتقسيط أن يتوفر إلا على مستودع واحد يخصص للاتجار والتخزين معا.

تخضع المستودعات بشكل دوري وكلما دعت الضرورة إلى ذلك العمليات مراقبة يقوم بها ممثلون عن الإدارة.

الباب الثاني

التزامات تاجر الأسلحة

المادة 12

لا يجوز لتاجر الأسلحة شراء الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها أو ذخيرتها إلا بعد الحصول على إذن تسلمه الإدارة، وذلك بعد التأكد من الطاقة الاستيعابية لمستودع أو مستودعات التخزين

تحدد مدة صلاحية الإذن في خمسة وأربعين (45) يوما.

المادة 13

دون الإخلال بأحكام المادة 29 من هذا القانون، لا يجوز لتاجر الأسلحة بالجملة شراء الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها أو ذخيرتها إلا من مصنع الأسلحة المرخص له وفق التشريع الجاري به العمل، أو من تاجر أسلحة آخر بالجملة، ولا يمكنه بيع الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها أو ذخيرتها إلا لتاجر أسلحة بالجملة أو لتاجر أسلحة بالتقسيط.

مع مراعاة أحكام المادة 65 من هذا القانون، لا يمكن لتاجر الأسلحة بالتقسيط شراء الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها أو ذخيرتها إلا من تاجر الأسلحة بالجملة، ولا يمكنه بيع الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها أو ذخيرتها إلا للحاصلين على :

الترخيص بحيازة الأسلحة المنصوص عليه في المادة 54 من هذا القانون :

الإذن الخاص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية المنصوص عليه في المادة 66 من هذا القانون :

الإذن بحيازة أسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية المنصوص عليه في المادة 83 من هذا القانون.

المادة 14

يتعين على تاجر الأسلحة مسك سجلين، يقيد في أحدهما عمليات دخول وخروج الأسلحة النارية والأجزاء والعناصر والتوابع، وفي الآخر عمليات دخول وخروج الذخيرة

يختم وبرقم السجلان المذكوران من لدن الإدارة، ويحتفظ بهما لمدة لا تقل عن عشرين (20) سنة تحتسب ابتداء من نهاية السنة التي أنجزت فيها آخر عملية تقييد في السجل.

يجب على تاجر الأسلحة تقييد العمليات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه في السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون

يحدد مضمون السجلين المنصوص عليهما أعلاه وشكلهما وكذا كيفيات مسكهما بنص تنظيمي.

الباب الثالث

الإنابة في الاتجار

المادة 15

يمارس تاجر الأسلحة نشاطه بصفة شخصية، ويجوز له أن ينيب عنه شخصا آخر طبقا لأحكام هذا الباب.

تسري على النائب جميع الأحكام المطبقة على تاجر الأسلحة.

المادة 16

يجوز لتاجر الأسلحة في حالة نغيبه المؤقت، ولم يكن راغبا في وقف نشاطه أن ينيب عنه شخصا آخر لمزاولة نشاط الاتجار. وذلك بعد الحصول على رخصة مؤقتة تسلمها الإدارة وفق الكيفيات

المحددة بنص تنظيمي.

تمنح الرخصة المؤقتة للنائب بعد التأكد من استيفائه الشروط المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون.

لا يمكن أن تتجاوز مدة النيابة ستين (60) يوما غير متتالية في السنة

المادة 17

مع مراعاة أحكام المادة 16 أعلاه، يجوز لتاجر الأسلحة، عند إصابته بعجز ناتج عن حادث أو مرض يجعله غير قادر بشكل مؤقت على مزاولة نشاطه، ولم يكن راغبا في وقف هذا النشاط، أن ينيب عنه شخصا آخر لمزاولة نشاط الاتجار، وذلك بعد الحصول على رخصة مؤقتة تسلمها الإدارة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

تمنح الرخصة المؤقتة بعد التأكد من استيفاء النائب للشروط المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون، ولا يمكن أن تتجاوز مدة النيابة سنة واحدة.
يمكن لتاجر الأسلحة، في حالة شفائه قبل انصرام مدة النيابة المنصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه أن يستأنف نشاطه بعد إشعار الإدارة بذلك.

المادة 18

إذا تعذرت الإنابة في الاتجار قام تاجر الأسلحة بالإغلاق المؤقت المستودعه المخصص للاتجار ومستودعات التخزين إن وجدت ويخبر الإدارة فورا بذلك.

يتعين على تاجر الأسلحة التقيد بمعايير الأمن والسلامة في المستودع طوال مدة الإغلاق المؤقت والتي لا يمكن في جميع الأحوال، أن تتجاوز ستين (60) يوما في السنة.

المادة 19

إذا لم يستأنف تاجر الأسلحة نشاطه بعد انصرام مدة الرخصة المؤقتة أو مدة الإغلاق المؤقت طبقا لأحكام هذا الباب، قامت الإدارة بسحب رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة طبقا لأحكام المادة 23 من هذا القانون.

الباب الرابع

تغيير رخصة الاتجار وسحبها

المادة 20

يخضع كل تغيير في أحد العناصر التي تم على أساسها منح رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة وكل تغيير للمستخدمين التصريح لدى الإدارة قبل إجرائه.

تتوفر الإدارة على أجل ثلاثين (30) يوما للاعتراض على التغيير المذكور.

يتعين الحصول على رخصة جديدة في حالة تغيير الشخص الذاتي الذي سلمت باسمه رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة لفائدة الشخص الاعتباري
المادة 21

يمكن للإدارة سحب رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة

بشكل نهائي في الحالات التالية :

إذا لم بعد تاجر الأسلحة مستوفيا لأحد الشروط التي تم على

أساسها منحه الرخصة :

إذا توقف نهائيا عن مزاولة نشاط الاتجار في الأسلحة النارية

والذخيرة :

- إذا ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون أو النصوص المتخذة

لتطبيقه :

- إذا كان موضوع مسطرة تصفية قضائية.

غير أنه إذا تبين للإدارة إخلال تاجر الأسلحة بمعايير الأمن والسلامة المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القانون قامت بسحب رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة بشكل مؤقت، وبإعذاره من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الاختلالات داخل الأجل المحدد في قرار السحب المؤقت. وفي حالة عدم امتثال تاجر الأسلحة للإعذار المذكور تقوم الإدارة بسحب رخصة الاتجار بشكل نهائي.

المادة 22

يمكن للإدارة تغيير رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة أو سحبها لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين.

يبلغ كل قرار بالتغيير أو السحب فورا إلى تاجر الأسلحة.

المادة 23

يمكن للإدارة، في حالة سحب رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة بشكل نهائي، أن تحدد في قرار السحب الأجل الذي تبقى خلاله الرخصة صالحة لغرض تصفية الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها طبقا لأحكام المادة 28 من هذا القانون. و عند انتهاء هذا الأجل، تقوم الإدارة بحجز الأسلحة النارية أو الأجزاء أو العناصر أو التوابع أو الذخيرة التي لم تتم تصفيتها، ومصادرتها

الفائدة الدولة.

المادة 24

تقوم الإدارة بتقييد المعطيات المتعلقة بتغيير رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة أو سحبها في السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون.

الباب الخامس

إنهاء نشاط الاتجار

المادة 25

لا يمكن لتاجر الأسلحة بيع أصله التجاري إلا بعد حصوله على إذن تسلمه الإدارة.

تتوقف مزاولة المشتري لنشاط الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة على حصوله على رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة وفق أحكام الباب الأول من هذا القسم.

يظل تاجر الأسلحة مسؤولا عن نشاطه إلى حين حصول المشتري على رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة وتسلمه الأصل التجاري.

المادة 26

إذا رغب تاجر الأسلحة في التوقف نهائيا عن مزاولة نشاطه، تعين عليه إخبار الإدارة بذلك ستين (60) يوما قبل التاريخ المحدد للتوقف.

يقوم تاجر الأسلحة خلال الأجل المذكور بجرد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، وتصفيتها طبقا لأحكام المادة 28 من هذا القانون.

تعتبر رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة لاغية بحلول التاريخ المحدد للتوقف النهائي عن مزاولة النشاط.

المادة 27

في حالة وفاة تأجر الأسلحة تقوم الإدارة بجرد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها وإبداعها لدى تاجر أسلحة آخر تعينه، وإذا تعذر ذلك تودع الأسلحة النارية وأجزاؤها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها بعد جردها لدى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني إلى حين تصفيتها طبقا لأحكام المادة 28 بعده.

المادة 28

استثناء من أحكام المادة 13 من هذا القانون، ولأغراض التصفية يجوز بيع الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها إما التاجر الأسلحة بالجملة أو لتاجر الأسلحة بالتقسيط.

يتم تقييد المعطيات المتعلقة بهذه التصفية في السجل الوطني للأسلحة المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون.

إذا تعذرت تصفية الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها داخل أجل تحدده الإدارة، فإنه يتم حجزها ومصادرتها الفائدة الدولة إلى حين تطبيق أحكام المادة 102 من هذا القانون.

القسم الثالث

الاستيراد والإدخال إلى التراب الوطني

الباب الأول

الاستيراد

المادة 29

مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لتصنيع الأسلحة الجاري بها العمل، لا يمكن استيراد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها إلا من لدن تاجر الأسلحة بالجملة.

تخضع كل عملية استيراد لإذن تسلمه الإدارة بعد التأكد من الطاقة الاستيعابية لمستودع أو مستودعات التخزين.

المادة 30

يتضمن إذن الاستيراد على الخصوص، ما يلي :

- هوية صاحب الإذن أو تسمية الشركة وعنوان مقرها الرئيسي :

عدد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وكمية الذخيرة ومواصفاتها التقنية :

مدة صلاحية الإذن :

- بلد الاستيراد.

المادة 31

يجب على تاجر الأسلحة بالجملة الحاصل على إذن الاستيراد. تقييد الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها أو ذخيرتها موضوع الإذن في السجلين المنصوص عليهما في المادة 14 من هذا القانون، وفي السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون

المادة 32

تقوم لجنة إدارية على مستوى المراكز الحدودية بجرد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها موضوع إذن الاستيراد، ومراقبة مدى مطابقتها للبيانات المضمنة في هذا الإذن.

المادة 33

يمكن للإدارة بطلب من تاجر الأسلحة بالجملة، أن تسلم شهادة توضح الاستعمال النهائي المخصص للأسلحة المراد استيرادها تسمى شهادة المستعمل النهائي.

المادة 34

يمكن للإدارة أن تقوم بتغيير إذن الاستيراد أو إيقافه أو سحبه حسب الحالة عند عدم التقيد بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، أو لأسباب تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين. أو بحماية المصالح الوطنية، أو باحترام الالتزامات الدولية للمملكة.

الباب الثاني

الإدخال إلى التراب الوطني

المادة 35

تخضع كل عملية إدخال سلاح ناري وأجزائه وعناصره وتوابعه المرتبطة به وذخيرته عند الاقتضاء، إلى التراب الوطني لإذن تسلمه الإدارة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 36

يتضمن الإذن المنصوص عليه في المادة 35 أعلاه، على الخصوص

ما يلي:

هوية صاحب الإذن :

عدد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها وكمية الذخيرة عند الاقتضاء، ومواصفاتها التقنية :

- مدة صلاحية الإذن عند الاقتضاء.

تقوم الإدارة بتقييد المعطيات المتعلقة بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها وذخيرتها التي يتم إدخالها إلى التراب الوطني وكذا المعلومات المتعلقة بحائزيها في السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون

المادة 37

باستثناء أسلحة القنص والرماية الرياضية من النوع (ب). يمكن إدخال الأسلحة النارية المخصصة للقنص أو الرماية الرياضية إلى التراب الوطني من لدن الأشخاص المقيمين بالمغرب، شريطة حصولهم على إذن بالإدخال تسلمه الإدارة.

تودع الأسلحة موضوع عملية الإدخال لدى الإدارة المختصة على مستوى المراكز الحدودية إلى حين حصول الأشخاص المقيمين بالمغرب على الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية المنصوص عليه في المادة 54 من هذا القانون.

تسلم الإدارة الإذن بالإدخال استنادا إلى الترخيص بحيازة السلاح.

المادة 38

يمكن للإدارة أن تأذن بالإدخال المؤقت لأسلحة القنص والرماية الرياضية والأسلحة التقليدية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها، وذخيرتها عند الاقتضاء، لفائدة الأشخاص غير المقيمين بالمغرب من أجل المشاركة في أنشطة القنص أو الرماية الرياضية أو الفلكلور. بناء على طلب يقدم حسب الحالة من لدن منظم القنص السياحي أو جامعة الرماية الرياضية أو الجهة المنظمة للتظاهرة الفلكلورية.

يسلم الإذن بالمركز الحدودي بعد التأكد من توفر الأشخاص غير المقيمين بالمغرب المشاركين في أنشطة القنص على الترخيص المنصوص عليه في المادة 71 من هذا القانون ولا يمكن أن تتجاوز مدة صلاحية الإذن مدة صلاحية الترخيص المذكور.

يعتبر الإذن بالإدخال المؤقت بمثابة ترخيص بحيازة الأسلحة بالنسبة للأشخاص غير المقيمين بالمغرب المشاركين في أنشطة الرماية الرياضية أو التظاهرات الفلكلورية.

يتعين على الأشخاص الذاتيين غير المقيمين بالمغرب إخراج الأسلحة موضوع الإذن عند مغادرة التراب الوطني يعتبر الإذن بالإدخال المؤقت لاغيا بعد المغادرة.

المادة 39

يمكن لعناصر الأمن التي تحل بالمغرب من أجل القيام بمهام رسمية أو التي ترافق الوفود الرسمية والشخصيات التي تزور المغرب، إدخال المسدسات اليدوية وذخيرتها بشكل مؤقت إلى التراب الوطني بعد الحصول على إذن تسلمه الإدارة على مستوى المراكز الحدودية وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي. ويعتبر هذا الإذن بمثابة ترخيص بحيازة سلاح الحماية المنصوص عليه في المادة 54 من هذا القانون ويتعين على المعنيين بالأمر إخراج المسدسات اليدوية وذخيرتها عند مغادرتهم التراب الوطني، وتسليم الإذن الممنوح لهم إلى الإدارة على مستوى المراكز الحدودية.

كما يمكن للإدارة. أن تأذن بكيفية استثنائية، بإدخال المسدسات اليدوية وذخيرتها إلى التراب الوطني لفائدة الشخصيات الرسمية الأجنبية المقيمة بالمغرب وعناصر الأمن الأجانب التابعة لها. يسلم الإذن بعد حصول المعنيين بالأمر على ترخيص بحيازة سلاح الحماية المنصوص عليه في المادة 54 من هذا القانون، ويخضع إخراج هذه المسدسات اليدوية من التراب الوطني لتصريح طبقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 40

يمكن للإدارة أن تقوم بتغيير الإذن المنصوص عليه في المادة 35 من هذا القانون أو إيقافه أو سحبه في حالة عدم التقيد بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، أو لأسباب تتعلق بالنظام

أو بالأمن العامين.

الباب الثالث

أحكام مشتركة

المادة 41

لا يجوز استيراد أو إدخال السلاح الناري أو الذخيرة إلى التراب الوطني ما لم تكن تتوفر على وسم يمكن من تتبع مسار السلاحأو الذخيرة.

تحدد بنص تنظيمي المواصفات التقنية المطلوبة في مجال الوسم بغرض استيراد السلاح الناري أو الذخيرة أو إدخالهما إلى التراب الوطني.

القسم الرابع

التصدير والإخراج من التراب الوطني

المادة 42

مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة التصنيع الأسلحة الجاري بها العمل يمنع تصدير الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.

المادة 43

يمكن للأشخاص الحاصلين على تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا القانون، بناء على تصريح يقدم إلى الإدارة، إخراج الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها، وذخيرتها عند الاقتضاء، بكيفية مؤقتة من التراب الوطني قصد المشاركة في أنشطة القنص أو الرماية الرياضية أو التظاهرات الثقافية ذات

الطابع الفلكلوري.

يتعين على الأشخاص المذكورين إرجاع الأسلحة موضوع الإخراج المؤقت عند عودتهم إلى التراب الوطني، أو تقديم الوثائق والمستندات التي تبرر عدم الإرجاع.

تقوم الإدارة بتقييد المعطيات المتعلقة بالإخراج المؤقت في السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون.

المادة 44

يمكن للأشخاص الحاصلين على تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا القانون بناء على تصريح يقدم إلى الإدارة. إخراج الأسلحة النارية أو أجزائها أو عناصرها أو توابعها بشكل نهائي

عند مغادرتهم التراب الوطني.

يتعين على الأشخاص المذكورين تسليم التراخيص بحيازة الأسلحة النارية، موضوع الإخراج النهائي إلى الإدارة على مستوى المراكز الحدودية.

تقوم الإدارة بتقييد المعطيات المتعلقة بالإخراج النهائي في السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون.

المادة 45

يجوز للإدارة أن تمنع إخراج الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها من التراب الوطني لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين

القسم الخامس

النقل والعبور والمسافنة

الباب الأول

النقل

المادة 46

يتوقف نقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها

وذخيرتها من لدن تاجر الأسلحة على إذن تسلمه الإدارة.

لا يمكن أن تتم عملية النقل إلا بالوسائل الخاصة لتاجر الأسلحة. أو عند الاقتضاء عن طريق ناقل تحت مسؤولية تاجر الأسلحة.

المادة 47

يتضمن الإذن بالنقل على الخصوص، البيانات التالية:

هوية تاجر الأسلحة، أو تسمية الشركة وعنوان مقرها الرئيسي :

نوع وعدد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وكمية

الذخيرة :

الوسائل البشرية والتجهيزات المستعملة في عملية النقل :

تاريخ عملية النقل :

مسار الرحلة ووجهتها.

المادة 48

يغطي الإذن بالنقل عملية النقل من مركز حدودي إلى مستودع التخزين، وكذا من مستودع إلى مستودع آخر، ولا يكون صالحا

إلا لعملية نقل واحدة.

المادة 49

يمكن للإدارة أن تفرض خفر عملية نقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها بواسطة مصالح الدرك الملكي أو الأمن

الوطني.

يتحمل تاجر الأسلحة كافة المصاريف المترتبة على عملية الخفر.

المادة 50

لا يجوز نقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها في العربات المخصصة لنقل الأشخاص، كما يمنع نقلها ليلا أو مع بضائع أخرى.

تحدد بنص تنظيمي معايير الأمن والسلامة الواجب التقيد بها أثناء عملية النقل، ولا سيما تلك المرتبطة بالوسائل المستعملة في النقل.

المادة 51

125

يمكن للإدارة أن تقوم بتغيير الإذن بالنقل أو سحبه

في حالة الإخلال بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه :

عند عدم التقيد بمعايير الأمن والسلامة المنصوص عليها في المادة 50 أعلاه :

الأسباب تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين

الباب الثاني

العبور والمسافنة

المادة 52

يمنع عبور الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها برا فوق التراب الوطني.

المادة 53

يمكن للإدارة أن ترخص بعبور الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها ومسافتها في الموانئ والمطارات.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات منح الترخيص وكذا معايير السلامة الواجب التقيد بها في عمليات العبور والمسافئة.

القسم السادس

حيازة الأسلحة النارية

الباب الأول

الترخيص بحيازة الأسلحة النارية

المادة 54

لا يجوز لأي شخص حيازة :

سلاح القنص والرماية الرياضية من النوع (1) وسلاح الهواء المضغوط إلا بعد الحصول على الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية :

مسدس يدوي إلا بعد الحصول على الترخيص بحيازة سلاحالحماية :

سلاح تقليدي إلا بعد الحصول على الترخيص بحيازة الأسلحة التقليدية».

أما فيما يخص حيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية من النوع (ب) وأسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية فتخضع لأحكام المادتين 66 و 83 من هذا القانون.

المادة 55

يمكن منح تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه. بناء على طلب يقدم من لدن كل شخص يستوفي الشروط التالية:

أن يكون بالغا سن الرشد القانونية :

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية :

أن يكون متمتعا بقدرته البدنية والعقلية :

ألا يكون قد سبقت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل ارتكاب جناية أو جنحة، باستثناء الجنح غير

العمدية :

أن يلتزم باكتتاب تأمين لتغطية الأضرار التي قد تلحق بالغير جراء استعمال الأسلحة النارية ولتغطية المسؤولية المدنية :

أن يثبت إقامته بالمغرب وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالنسبة للشخص من جنسية أجنبية :

أن يكون منخرطا في جمعية للقنص أو جمعية للرماية الرياضية إذا تعلق الأمر بالترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية.

المادة 56

تسلم تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه من لدن الإدارة مرفقة بوثيقة تقيد فيها عمليات شراء الذخيرة.

يكون ترخيص الحيازة شخصيا ولا يجوز حمل السلاح بدونه.

يمكن للإدارة أن ترفض منح تراخيص الحيازة لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين.

المادة 57

تحدد كيفيات منح تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا القانون ومدة صلاحيتها وكيفيات تجديدها بنص تنظيمي.

المادة 58

يحدد بنص تنظيمي عدد الأسلحة النارية وكمية الذخيرة التي يمكن حيازتها بالنسبة لكل ترخيص من تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا القانون.

كما يحدد بنص تنظيمي العدد الأقصى للأسلحة التي يمكن حيازتها من بين أسلحة القنص والرماية الرياضية من النوع (أ)، وأسلحة الهواء المضغوط، والمسدسات اليدوية المخصصة للحماية.

المادة 59

يمكن الترخيص للقاصر البالغ ست عشرة (16) سنة باستخدام السلاح الناري المقيد في الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية المسلم لنائبه الشرعي من أجل ممارسة نشاط الرماية الرياضية. تقوم الإدارة بتضمين هوية القاصر في الترخيص المسلم النائبه الشرعي.

لا يمكن للقاصر استعمال السلاح الناري إلا أثناء ممارسة نشاط الرماية الرياضية وبحضور نائبه الشرعي الذي يعتبر مسؤولا عن السلاح الناري المستعمل.

الباب الثاني

التزامات حائز السلاح الناري

المادة 60

يجب على حائز السلاح الناري الحفاظ على سلاحه وعدم استخدامه لأغراض أخرى غير تلك التي منح له الترخيص من أجلها، كما يجب عليه عدم تسليم سلاحه لأي كان إلا في الحالات المقررة في التشريع الجاري به العمل.

تحدد بنص تنظيمي معايير السلامة الواجب التقيد بها للحفاظ على الأسلحة النارية والذخيرة.

المادة 61

يجب على حائز السلاح الناري الاحتفاظ بسلاحه في محل سكنه المصرح به لدى الإدارة، ويحتفظ بالذخيرة بكيفية منفصلة عن السلاح الناري، كما يتعين عليه التصريح فورا بكل تغيير المحل سكنه.

يتعين على الحائز الذي يتغيب عن محل سكنه لمدة تزيد على ثلاثين (30) يوما، إيداع السلاح الناري والذخيرة، مقابل وصل لدى تاجر الأسلحة بالتقسيط، وإذا تعذر ذلك لدى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني.

المادة 62

في حالة ضياع أو سرقة السلاح الناري أو أجزائه أو عناصره أو توابعه أو الذخيرة، أو ضياع أو سرقة الترخيص بحيازة السلاح الناري يقوم الحائز بالتصريح بذلك فورا لدى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني.

علاوة على ذلك، يقوم الحائز، عند ضياع أو سرقة الترخيص بإيداع الأسلحة النارية وعند الاقتضاء الذخيرة، فورا لدى تاجر الأسلحة بالتقسيط، وإذا تعذر ذلك لدى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني.
يودع الحائز لدى الإدارة التي سلمت الترخيص شهادة التصريحبالضياع أو السرقة داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التصريح.

في حالة ضياع أو سرقة الترخيص، يمكن للإدارة أن تسلم نظيرا منه إلى الحائز.

إذا ثبت أن ضياع السلاح الناري راجع إلى خطا أو إهمال حائزه.

تقوم الإدارة بسحب الترخيص بحيازة السلاح، ولا يمكنها تسليم ترخيص جديد إلا بعد مرور خمس (5) سنوات من تاريخ السحب.

الباب الثالث

التغييرات التي تطرأ على الترخيص

بحيازة السلاح الناري

المادة 63

تودع طلبات تجديد تراخيص الحيازة لدى الإدارة، مقابل وصل ثلاثون (30) يوما على الأقل قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحيتها.

يمكن للإدارة أن ترفض تجديد تراخيص الحيازة لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين.

يتعين على الحائز الذي لا يرغب في تجديد الترخيص أو الذي تم رفض تجديد ترخيصه :

إما التخلي نهائيا عن سلاحه الناري طبقا لأحكام المادة 65 بعده :

وإما إيداع السلاح الناري والذخيرة لدى تاجر الأسلحة بالتقسيط قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحية الترخيص مقابل وصل يحدد مدة الإبداع، وإخبار الإدارة بذلك.

في حالة انصرام المدة المحددة في وصل الإبداع المسلم من لدن تاجر الأسلحة بالتقسيط يقوم هذا الأخير بتسليم السلاح الناري والذخيرة المودعة لديه إلى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني من أجل تطبيق أحكام المادة 102 من هذا القانون.

بعد انتهاء الأجل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه دون قيام الحائز بأحد الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة يتم حجز الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها ومصادرتها لفائدة الدولة. وفي هذه الحالة لا يمكن للإدارة تسليم ترخيص جديد إلا بعد مرور خمس (5) سنوات من تاريخ انتهاء الأجل المذكور .

المادة 64

127

يمكن للإدارة سحب تراخيص الحيازة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا القانون في الحالات التالية :

- وفاة الحائز :

انتفاء أحد الشروط التي تم على أساسها منح الترخيص :

الإخلال بأحد الالتزامات المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا

القسم :

ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القانون أو النصوص المتخذة لتطبيقه.

كما يمكن للإدارة سحب تراخيص الحيازة لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين.

يترتب على سحب التراخيص بالحيازة حجز الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها ومصادرتها لفائدة الدولة.

غير أنه إذا كان السحب راجعا إلى وفاة الحائز، أمكن للإدارة أن تأذن لذوي حقوقه ببيع الأسلحة والذخيرة موضوع الحجز طبقا الأحكام المادة 65 بعده تحدد مدة صلاحية هذا الإذن في خمسة وأربعين (45) يوما.

المادة 65

يجوز للحائز الذي يرغب في التخلي نهائيا عن سلاحه الناري وأجزائه وعناصره وتوابعه المرتبطة به وذخيرته أن يقوم :

إما ببيع السلاح الناري وأجزائه وعناصره وتوابعه المرتبطة به إلى أحد الأفراد بوساطة من تاجر الأسلحة بالتقسيط، وفي هذه الحالة يودع السلاح لدى التاجر، ولا يمكن تسليمه إلى المشتري إلا بعد حصول هذا الأخير على ترخيص بحيازة السلاح :

أو ببيع سلاحه الناري وأجزائه وعناصره وتوابعه المرتبطة به وذخيرته إلى تاجر الأسلحة بالتقسيط مقابل وثيقة تثبت البيع :

أو بتسليمها، مقابل وصل إلى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني.

يخبر الحائز الإدارة بالإجراء المتخذ في هذا الشأن.

القسم السابع

حيازة الأسلحة النارية واستعمالها في إطار القنص السياحي والرماية وإعطاء انطلاق

المنافسات الرياضية

الباب الأول

القنص السياحي والرماية الرياضية

المادة 66

يمكن منح إذن خاص :

بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية من النوع (أ) و (ب) وأسلحة الهواء المضغوط لفائدة منظمي القنص السياحي المعتمدين وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها

العمل :

بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية من النوع (أ) وأسلحة الهواء المضغوط لفائدة جمعيات الرماية الرياضية المعتمدة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

تسلم الإدارة الإذن الخاص بناء على ملف يحدد مضمونه بنص تنظيمي واستنادا إلى تقرير تعده اللجنة المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون بعد تأكدها من مطابقة مستودع منظم القنص السياحي أو جمعية الرماية الرياضية لمعايير الأمن والسلامة المنصوص عليها في

المادتين 68 و 69 بعده.

يحدد الإذن الخاص على الخصوص نوع الأسلحة وعددها وكمية الذخيرة المسموح بحيازتها.

تحدد مدة صلاحية الإذن الخاص بنص تنظيمي.

المادة 67

لا يمكن أن تستعمل الأسلحة المقيدة في الإذن الخاص المنصوص عليه في المادة 66 أعلاه إلا من لدن زبائن منظم القنص السياحي

أو منخرطي جمعية الرماية الرياضية.

المادة 68

يمنع الإذن الخاص لمنظمي القنص السياحي المستوفين للشروط

التالية :

أولا فيما يخص الشخص الذاتي :

1. أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية :

2. أن يكون بالغا سن الرشد القانونية :
3 ألا يكون قد سبقت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل ارتكاب جناية أو جنحة، باستثناء الجنح غير العمدية :

4. أن يلتزم باكتتاب تأمين لتغطية الأضرار التي قد تلحق بالغير جراء الأخطار التي تنجم عن نشاط القنص السياحي ولتغطية

المسؤولية المدنية :

.5. أن يتوفر على مستودع للأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها وذخيرتها يستجيب المعايير الأمن والسلامة المحددة بنص تنظيمي.

ثانيا فيما يخص الشخص الاعتباري :

أن يكون مؤسسا في شكل شركة وفق القانون المغربي :

أن يكون مدارا أو مسيرا من لدن شخص ذاتي أو أشخاص ذاتيين مستوفين للشروط المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه :

أن يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في البندين 4 و 5 أعلاه :

- ألا يكون موضوع مسطرة تصفية قضائية.

بالنسبة للشخص الاعتباري يسلم الإذن الخاص باسم الممثل المسؤول عن نشاط القنص السياحي المعين وفق التشريع الجاري به العمل، على أن يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه، ويخضع الممثل المسؤول عن نشاط القنص السياحي النفس الالتزامات التي يتحملها حائز الأسلحة النارية باستثناء تلك المنصوص عليها في المادة 61 من هذا القانون.

المادة 69

يمنح الإذن الخاص لجمعيات الرماية الرياضية المستوفية

للشروط التالية :

أن تتوفر على مستودع للأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها وذخيرتها يستجيب المعايير الأمن والسلامة

المحددة بنص تنظيمي :

أن تلتزم باكتتاب تأمين لتغطية الأضرار التي قد تلحق بالغير جراء الأخطار التي تنجم عن نشاط الرماية الرياضية ولتغطية

المسؤولية المدنية :

أن تقترح شخصا ذاتيا يسلم الإذن باسمه، يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 3 من المادة 68 أعلاه الذي يخضع لنفس الالتزامات التي يتحملها حائز الأسلحة النارية باستثناء تلك المنصوص عليها في المادة 61 من هذا القانون.

المادة 70

تخضع مستودعات منظمي القنص السياحي وجمعيات الرماية الرياضية المخصصة لتخزين الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها وذخيرتها، بشكل دوري وكلما دعت الضرورة إلى ذلك لعمليات مراقبة يقوم بها ممثلون عن الإدارة.

المادة 71

يتولى منظمو القنص السياحي القيام بإجراءات حصول القناصين غير المقيمين بالمغرب على ترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية موضوع الإدخال المؤقت المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 38 من هذا القانون، وذلك قبل دخولهم إلى التراب الوطني.

تحدد كيفيات تسليم الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى

أعلاه ومدة صلاحيته بنص تنظيمي.

المادة 72

يتخذ منظمو القنص السياحي التدابير اللازمة لنقل وتأمين الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها طوال فترة

إقامة القناصين غير المقيمين بالمغرب

المادة 73

يمكن للقناصين استعمال الأسلحة النارية المقيدة في الإذن الخاص المسلم لمنظم القنص السياحي. ولهذا الغرض، يقوم منظم القنص السياحي مسبقا بالإجراءات اللازمة من أجل حصول القناصين المذكورين على الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية

المنصوص عليه في المادة 71 أعلاه.

يتعين على منظم القنص السياحي أن يوفر ، وفق الكيفيات المحددة

بنص تنظيمي، الذخيرة :

- للقناصين الذين يستعملون الأسلحة النارية المقيدة في الإذن الخاص المسلم المنظم القنص السياحي :

للقناصين غير المقيمين بالمغرب.

لا يمكن للقناصين استعمال الأسلحة المذكورة إلا تحت إشراف منظم القنص السياحي وبحضوره.

يحدد الترخيص بحيازة السلاح الناري المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه مدة استعمال الأسلحة النارية المقيدة في الإذن الخاص المسلم المنظم القنص السياحي.

المادة 74

يمكن لمنخرطي جمعيات الرماية الرياضية استعمال الأسلحة النارية المقيدة في الإذن الخاص المسلم لها شريطة ممارسة الرماية الرياضية داخل المنشآت الرياضية المحدثة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمكن لجمعيات الرماية الرياضية أن توفر الذخيرة المنخرطيها الممارسة الرماية الرياضية وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يجب على جمعيات الرماية الرياضية التصريح بكيفية دورية لدى الإدارة بلائحة منخرطيها الذين يرغبون في استعمال الأسلحة المقيدة في الإذن الخاص المسلم لها قبل ممارستهم لنشاط الرماية الرياضية. يجوز للإدارة أن تعترض على ممارسة نشاط الرماية الرياضية من لدن المنخرطين المذكورين لاعتبارات تتعلق بالنظام أو بالأمن العامين.

المادة 75

يمكن الترخيص لجمعيات الرماية الرياضية بتخزين الأسلحة والذخيرة بأعداد وكميات تفوق تلك المحددة في الإذن الخاص المنصوص عليه في المادة 66 من هذا القانون، وذلك بمناسبة تنظيم تظاهرات وطنية أو دولية للرماية الرياضية، ولهذا الغرض، تحدث لجنة على مستوى العمالة أو الإقليم تتولى مهمة تحديد الإجراءات الواجب التقيد بها لتأمين تخزين الأسلحة والذخيرة طوال مدة التظاهرة.

المادة 76

يجب على منظمي القنص السياحي وجمعيات الرماية الرياضية مسك سجلين، يقيد في أحدهما عمليات دخول وخروج الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها، وفي الآخر عمليات دخول وخروج الذخيرة.

يختم وبرقم السجلان المذكوران من لدن الإدارة، ويحتفظ بهما طوال مدة مزاولة منظمي القنص السياحي وجمعيات الرماية الرياضية لنشاطها.

علاوة على ذلك، يجب على منظمي القنص السياحي وجمعيات الرماية الرياضية تقييد المعطيات المتعلقة بالعمليات المذكورة في السجل الوطني للأسلحة النارية المنصوص عليه في المادة 86 من هذا القانون.

يحدد مضمون السجلين المنصوص عليهما أعلاه، وشكلهما، وكذا كيفيات مسكهما بنص تنظيمي.
المادة 77

تتخذ جامعة الرماية الرياضية التدابير اللازمة لنقل الأسلحة وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها المخصصة للرماة غير المقيمين بالمغرب الحاصلين على الإذن بالإدخال المؤقت المنصوص عليه في المادة 38 من هذا القانون، وذلك طوال فترة إقامتهم.

المادة 78

يتم التصريح مسبقا لدى الإدارة بكل عملية نقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها وذخيرتها، التي يقوم بها منظم القنص السياحي وجامعة الرماية الرياضية.

تحدد بنص تنظيمي معايير الأمن والسلامة الواجب التقيد بها في عملية النقل.

الباب الثاني

استعمال الأسلحة بمناسبة الرماية الترفيهية وحيازة أسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية

الفرع الأول

استعمال الأسلحة بمناسبة الرماية الترفيهية

المادة 79

يخضع استعمال الأسلحة بمناسبة تنظيم الرماية الترفيهية لإذن تسلمه الإدارة إلى الأشخاص الحاصلين على الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يتضمن الإذن على الخصوص تاريخ ومكان إجراء الرماية الترفيهية ومعايير الأمن والسلامة الواجب التقيد بها.

المادة 80

لا تستعمل في الرماية الترفيهية إلا أسلحة الهواء المضغوط الواردة في الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية المسلم المنظم الرماية الترفيهية.

المادة 81

يجوز لمنظم الرماية الترفيهية تسليم أسلحة الهواء المضغوط لزبائنه من أجل ممارسة الرماية الترفيهية. لا يترتب على هذا التسليم سحب الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية.

يظل منظم الرماية الترفيهية مسؤولا عن استعمال أسلحة الهواء المضغوط طوال مدة تنظيم الرماية الترفيهية.

المادة 82

يمكن للإدارة أن تسحب الإذن باستعمال الأسلحة بمناسبة تنظيم الرماية الترفيهية في حالة الإخلال بمعايير الأمن والسلامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 79 أعلاه.

الفرع الثاني

حيازة أسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية

المادة 83

لا يجوز حيازة سلاح إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية من لدن الجامعات الرياضية إلا بعد حصولها على إذن بحيازة أسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية.

تحدد كيفيات منح الإذن المذكور وتجديده ومدة صلاحيته بنص تنظيمي.

المادة 84

لا يمكن استعمال أسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية إلا من لدن الأشخاص الذين تنتدبهم الجامعات الرياضية من أجل إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية.

المادة 85

يجوز للإدارة سحب الإذن بحيازة أسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية في حالة استخدامها لأغراض غير المنافسات الرياضية. أو استعمالها من لدن أشخاص غير منتدبين لذلك.

القسم الثامن

السجل الوطني للأسلحة النارية

المادة 86

يحدث سجل وطني إلكتروني تحت اسم «السجل الوطني للأسلحة النارية، تتم في إطاره معالجة المعطيات المتعلقة بما يلي :

عمليات استيراد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، وعمليات إدخالها واخراجها من التراب الوطني :

عمليات دخول وخروج الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها المنجزة من قبل تجار الأسلحة، وكذا المعطيات المتعلقة بحائزيها :

عمليات دخول وخروج الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها المنجزة من قبل منظمي القنص السياحي وجمعيات الرماية الرياضية، وكذا المعطيات المتعلقة بحائزيها :

عمليات حجز الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها ومصادرتها.

المادة 87

يتم تقييد المعطيات المتعلقة بالعمليات الخاصة بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها في السجل الوطني للأسلحة النارية، حسب الحالة، من لدن الإدارة أو تجار الأسلحة أو منظمي أنشطة القنص السياحي أو جمعيات الرماية الرياضية.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تقييد المعطيات المذكورة في السجل الوطني للأسلحة النارية.

المادة 88

تتم معالجة المعطيات المتعلقة بالأسلحة النارية وحائزيها في السجل الوطني للأسلحة النارية، من خلال جمعها وحفظها وتأمينها. وفق أحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18) فبراير (2009) والنصوص المتخذة لتطبيقه، وكذا وفق أحكام هذا القانون.

المادة 89

تحدد بنص تنظيمي المعطيات التي يتعين تقييدها في السجل الوطني للأسلحة النارية.

القسم التاسع

البحث عن المخالفات ومعاينتها والعقوبات

الباب الأول

البحث عن المخالفات ومعاينتها

المادة 90

علاوة على ضباط الشرطة القضائية وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والأعوان المحلفين التابعين للمياه والغابات العاملين في إطار اختصاصاتهم، يعهد بالبحث عن المخالفات الأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها إلى أعوان الإدارة

المنتدبين والمحلفين لهذا الغرض.

المادة 91

يتم البحث عن المخالفات ومعاينتها طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل ولهذا الغرض، يؤهل أعوان الإدارة المشار إليهم في المادة 90 أعلاه للقيام بما يلي :

الولوج إلى المستودعات والأماكن ونظم المعلومات ووسائل النقل وكذا إلى كل مكان يمكن أن يتم فيه البحث عن المخالفات
ومعاينتها :

طلب الاطلاع على السجلات أو على أي وثيقة، وأخذ نسخة منها : الحصول على المعلومات والمبررات المفيدة في عملية البحث :

حجز كل سلاح ناري أو جزء منه أو أحد عناصره وتوابعه أو الذخيرة، وكذا كل شيء أو وثيقة أو وسيلة نقل لها صلة بالمخالفة التي تمت معاينتها بعد جردها وتضمينها في محضر

معاينة المخالفة.

المادة 92

يلتزم أعوان الإدارة المشار إليهم في المادة 90 أعلاه، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي بكتمان السر المهني بشأن كل المعلومات التي يطلعون عليها أثناء مزاولة مهامهم.

الباب الثاني

العقوبات

المادة 93

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في

التشريع الجاري به العمل يعاقب :

بالسجن من عشر (10) إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 إلى 2.000.000 درهم كل من استورد الأسلحة النارية وأجزاءها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة 29 من هذا القانون :

بالسجن من عشر (10) إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 درهم كل من قام بالاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها دون الحصول على الرخصة المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون :

بالسجن من خمس (5) إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 إلى 2.000.000 درهم كل من قام بتصدير الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها خرقا لأحكام المادة 42 من هذا القانون :

بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 750.000 درهم كل من قام بعملية عبور أو مسافنة للأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها خرفا الأحكام المادتين 52 و 53 من هذا القانون :

بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من قام باستيراد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها المنصوص عليها في المادة 101 من هذا القانون، أو قام بالاتجار فيها أو حيازتها أو إدخالها إلى التراب الوطني :
بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل تاجر أسلحة قام ببيع أو شراء الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها خرقا لأحكام

المواد 12 و 13 و 28 من هذا القانون :

بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من أدخل إلى التراب الوطني أو أخرج منه الأسلحة النارية وأجزاءها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها دون الحصول على الإذن أو القيام بالتصريح المنصوص عليهما في المادتين 35 و 43 من هذا القانون :

بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حاز سلاحا ناريا دون الترخيص المنصوص عليه في المادة 54 أو الإذن الخاص المنصوص عليه في المادة 66 من هذا القانون.

المادة 94

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى : خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم

كل تاجر أسلحة عهد بممارسة نشاط الاتجار إلى شخص آخر خرقا لأحكام المادة 15 من هذا القانون :

كل تاجر أسلحة قام ببيع أصله التجاري دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة 25 من هذا القانون :

كل من قام بتزوير أو تزييف أو إزالة أو إتلاف الوسم المنصوص عليه في المادة 41 من هذا القانون.

المادة 95

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في

التشريع الجاري به العمل، يعاقب :

بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 250.000 إلى 500.000 درهم كل تاجر أسلحة قام بنقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها خرقا لأحكام الباب الأول من القسم الخامس من هذا القانون :

بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من قام بإصلاح الأسلحة النارية خرقا الأحكام المادة 9 من هذا القانون :

بالحبس من سنة واحدة إلى سنتين (2) وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل حائز لسلاح ناري قام بحيازة كمية من الذخيرة تفوق تلك المرخص بها طبقا لأحكام المادة 58 من هذا القانون :
بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من منع أو عرقل مزاولة أعوان الإدارة لمهامهم المنصوص عليهم في المادة 90 من هذا القانون :

بالحبس من ثلاثة (3) إلى سنة (6) أشهر وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل تاجر أسلحة أجرى تغييرا في أحد العناصر التي تم على أساسها منح رخصة الاتجار في الأسلحة النارية والذخيرة دون التصريح بذلك لدى الإدارة طبقا لأحكام المادة 20 من هذا القانون :

بالحبس من شهر واحد إلى أربعة (4) أشهر وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من رفض الخضوع للمراقبة المنصوص عليها في المادتين 11 و 70 من هذا القانون :

بالحبس من شهر واحد إلى أربعة (4) أشهر أو بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل تاجر أسلحة الذي توقف نهائيا عن مزاولة نشاطه خرقا لأحكام المادة 26 من هذا القانون :

من شهر واحد إلى ثلاثة (3) أشهر كل من قام بتخزين أسلحة أو ذخيرة فوق الحد المرخص به خرقا لأحكام المادتين 8 و 66 من هذا القانون وبغرامة يعادل مبلغها عشر مرات قيمة الأسلحة والذخيرة المذكورة، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 96

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل يعاقب

بالحبس من سنة واحدة إلى سنتين (2) وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من سمح باستعمال الأسلحة النارية خرقا الأحكام المادتين 73 و 74 من هذا القانون :

بالحبس من شهر واحد إلى سنة (6) أشهر وبغرامة من 50.000 إلى 200.000 درهم كل منظم للقنص السياحي قام بنقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها خرقا لأحكام المادتين 72 و 78 من هذا القانون.

المادة 97

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى سنة (6) أشهر أو بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم :

كل من قام بتنظيم الرماية الترفيهية دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة 79 من هذا القانون :

كل منظم للرماية الترفيهية سمح باستعمال أسلحة غير مرخص بها في نشاط الرماية الترفيهية خرقا لأحكام المادة 80 من هذا القانون :
كل حائز لسلاح ناري أخل بالالتزامات المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم السادس من هذا القانون.

المادة 98

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بغرامة

من 50.000 إلى 200.000 درهم كل جمعية للرماية الرياضية لم تصرح بلائحة منخرطيها طبقا لأحكام المادة 74 من هذا القانون :

من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص لم يبرر عدم إرجاع الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها طبقا الأحكام المادة 43 من هذا القانون :

من 50.000 إلى 100.000 درهم كل تاجر أسلحة أو كل جمعية للرماية الرياضية أو كل منظم لأنشطة القنص السياحي لم يقم بتقييد عمليات دخول وخروج الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، أو لم يقم بتقييد العمليات المذكورة في السجل الوطني للأسلحة النارية، طبقا لأحكام المادتين 14 و 76 من هذا القانون :

بغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل منظم للرماية الترفيهية لم يحترم معايير الأمن والسلامة المنصوص عليها في المادة 79 من هذا القانون.

المادة 99

ترفع الغرامات المنصوص عليها في هذا الباب إلى خمسة أضعاف عندما يتعلق الأمر بأشخاص اعتباريين.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تطبق على الأشخاص الاعتباريين الذين ثبتت مسؤوليتهم عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

المادة 100

في حالة العود ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب إلى

الضعف.

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل ارتكاب

إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي أربع (4) سنوات من تمام تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها.

التقرير حالة العود تعد بمثابة جرائم مماثلة جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون
القسم العاشر

أحكام متفرقة وختامية

المادة 101

يمنع الاتجار في الأسلحة التالية واستيرادها وحيازتها وإدخالها إلى التراب الوطني :

الأسلحة النارية المركبة :

الأسلحة النارية المصنوعة بالكامل من البوليمير أو التي يكون الجزء أو الأجزاء الموسومة فيها مصنوعة من البوليمير :

الأسلحة النارية المصنوعة بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد :

الأسلحة النارية التي تم إبطال مفعولها :

- الأسلحة غير الواردة في القائمة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون.

المادة 102

تستعمل الأسلحة النارية وأجزاؤها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها التي تمت مصادرتها لفائدة الدولة، أو التي تم التخلي عنها نهائيا من لدن حائزيها، إما من لدن مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني.

إذا تعذر استعمال الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها التي تمت مصادرتها لفائدة الدولة، أو التي تم التخلي عنها نهائيا من لدن حائزيها من لدن مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني يتم تسليمها إلى القوات المسلحة الملكية قصد استعمالها أو إتلافها.

المادة 103

يتوفر الأشخاص المرخص لهم بالمتاجرة في الأسلحة طبقا للتشريع والمساطر الجاري بها العمل ومنظمو أنشطة القنص السياحي الحاصلون على إذن خاص بحيازة الأسلحة المسلم طبقا للتشريع والمساطر الجاري بها العمل على أجل اثني عشر (12) شهرا من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ من أجل التقيد بأحكامه.

يتعين على الأشخاص المرخص لهم بالمتاجرة في الأسلحة بالجملة وبالتقسيط في أن واحد أن يقدموا طلبا للحصول على رخصة جديدة للاتجار في الأسلحة إما بالتقسيط أو بالجملة طبقا لأحكام هذا القانون داخل أجل سنتين من تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

المادة 104

تظل رخص حمل السلاح المسلمة طبقا للتشريع والمساطر الجاري بها العمل قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ صالحة إلى حين انتهاء مدة صلاحيتها.
يتعين على الأشخاص الحائزين الأسلحة الهواء المضغوط أو الأسلحة التقليدية في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ. إبداع طلب الحصول على ترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية أو ترخيص بحيازة الأسلحة التقليدية المنصوص عليهما في المادة 54 من هذا القانون داخل أجل شهر ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 105

يتعين على تجار الأسلحة ومنظمي أنشطة القنص السياحي وجمعيات الرماية الرياضية في حالة التوقف النهائي عن مزاولة أنشطتهم أن يسلموا إلى الإدارة السجلات الملزمين بمسكها طبقا الأحكام هذا القانون

المادة 106

يمكن للإدارة، لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على النظام أو الأمن العامين، أن تأمر تجار وحائزي الأسلحة النارية بالإبداع الفوري للأسلحة والذخيرة التي توجد في حوزتهم لدى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني التابعين لدائرة نفوذها مقابل وصل.

تأذن الإدارة لتجار وحائزي الأسلحة النارية باسترداد الأسلحة والذخيرة بانتهاء الأسباب التي دعت إلى إيداعها.

المادة 107

تحل عبارة ترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية محل عبارة رخصة حمل السلاح في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 108

تنسخ أحكام :

(الظهير الشريف المؤرخ في 18 من محرم 1356 (31) مارس 1937في ضبط جلب الأسلحة للمنطقة الفرنسوية من الإيالة الشريفة وفي المتاجرة بها وحملها وحيازتها واستيداعها :

الظهير الشريف رقم 1.58.286 الصادر في 17 من صفر 1378 (2) شتنبر (1958) بشأن الزجر عن المخالفات للتشريع الخاص بالأسلحة والعتاد والأدوات المفرقعة.

المادة 109

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. غير أن الأحكام التي تستلزم صدور نصوص تنظيمية لتطبيقها تدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر هذه النصوص بالجريدة الرسمية.

.....
.....

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7159-16 جمادى الآخرة 1444 (9) يناير 2023 .

صفحة : 134

ظهير شريف رقم 1.22.81 صادر في 18 من جمادى الأولى 1444 (13) ديسمبر (2022) بتنفيذ القانون رقم 84.21 المتعلق بتربية
الأحياء المائية البحرية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 18 من جمادى الأولى 1444 (13) ديسمبر (2022).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 84.21

يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية

القسم الأول

أحكام عامة

الباب الأول

الأهداف والتعاريف ومجال التطبيق

المادة الأولى

يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد تهيئة تربية الأحياء المائية البحرية وتنميتها وتنظيمها وتدبيرها. كما يحدد النظام القانوني المطبق على أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية.

تسهر الدولة، طبقا لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه على التنمية المسؤولة والمستدامة لتربية الأحياء المائية البحرية، باعتبارها نشاطا اقتصاديا يساهم على الخصوص، في الأمن الغذائي والأمن الطاقي وحماية البيئة والمحافظة على الموارد البحرية.

الجريدة الرسمية عدد 7159-16 جمادى الآخرة 1444 (9) يناير 2023 .

ولهذه الغاية، تقوم السلطة المختصة، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال تربية الأحياء المائية البحرية، بما يلي :

وضع برامج لتنمية مختلف سلاسل تربية الأحياء المائية البحرية من خلال اعتماد مقاربة تدبير، تراعي النظم البيئية :

- إعداد وتنفيذ مخططات تهيئة وتدبير تربية الأحياء المائية البحرية تتوخى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في النهوض بتربية الأحياء المائية البحرية بشكل مستدام بيئيا، في إطار احترام التنوع الجيني وسلامة الأنظمة الإيكولوجية البحرية من أجل استعمال عقلاني للفضاءات :

اتخاذ التدابير الملائمة في مجال التخطيط والتدبير :

السهر على جودة مياه تربية الأحياء المائية البحرية ونظافتها وعلى حماية الأنظمة الإيكولوجية البحرية :

- تشجيع وتحفيز البحث العلمي والتقني المطبق على تربية الأحياء المائية البحرية :

المساهمة في وضع برامج تكوين تتلاءم مع مهن تربية الأحياء المائية البحرية وتدمج على الخصوص، مكون المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية البحرية وحماية البيئة :

- اتخاذ التدابير التي من شأنها إدماج تربية الأحياء المائية البحرية في الاقتصاد الجهوي.

المادة 2

يراد في مدلول هذا القانون بالمصطلحات الآتية ما يلي :

1 - تربية الأحياء المائية البحرية : مجموع الأنشطة المتعلقة بتربية و / أو زراعة و / أو المحافظة على الكائنات المائية البحرية حية، باستثناء المحافظة، في المياه البحرية، على أسماك التونة البالغة المصطادة في البحر من أجل تسمينها :

2 - مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية : كل محل أو كل منطقة مسيجة أو كل بنية أو منشأة ثابتة أو متحركة توجد في البحر أو على اليابسة تستعمل من أجل ممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية، باستثناء مؤسسات التوضيب والشحن وتصفية الصدفيات الحية، وأحواض التسويق الحي، وأحواض السمك (أكواريوم) :

3 - حوض التسويق الحي : كل وعاء يستخدم لإيواء الكائنات المائية البحرية حية مؤقتا، دون إطعامها، بما في ذلك أثناء نقلها :

4 - سفينة مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية : كل سفينة

دعم مسجلة بهذه الصفة تستخدم لاستغلال مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية تستخدم سفينة مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية، على الخصوص، لنقل العاملين وأدوات وتجهيزات مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، وكذا المواد المعدة لتغذية الأصناف البحرية التي تتم تربيتها، ومنتجات تربية الأحياء المائية البحرية التي يتم جمعها أو لتنفيذ كل الأشغال الأخرى المتعلقة باستغلال مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية :

5- حوض السمك : كل وعاء مجهز بتركيب دارة مفتوحة أو مغلقة تمكن من المحافظة على الأصناف البحرية حية، بغرض عرضها على الجمهور في إطار ثقافي أو ترفيهي أو استعراضي والتي يمكن بيعها حية مباشرة إلى مشتر نهائي :

6 - بنيات تربية الأحياء المائية البحرية : كل تصميم يوضع لفضاء تربية الأحياء المائية البحرية محدد بحكم موقعه الجغرافي وأبعاده وطبيعة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية وخصائصها التقنية :

7- البحث العلمي في مجال تربية الأحياء المائية البحرية : نشاط تربية الأحياء المائية البحرية يهدف إلى دراسة الأصناف البحرية في الوسط الذي تتم فيه تربيتها أو زراعتها أو المحافظة عليها حية أو دراسة طريقة الإنتاج المتبعة في مجال تربية الأحياء المائية البحرية :

8 - تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية : نشاط تربية الأحياء المائية البحرية يهدف إلى تجريب ومراقبة، ضمن نطاق مصغر، قابلية إنجاز واستمرارية مشروع تربية الأحياء المائية يقوم على تربية أصناف بحرية جديدة أو زراعتها أو المحافظة عليها حية أو على اعتماد أساليب تقنية جديدة، وذلك من الناحية التقنية والاقتصادية :

9 - تربية الأحياء المائية البحرية من أجل إعادة التوطين : نشاط تربية الأحياء المائية البحرية يهدف إلى إنتاج الكائنات المانية المخصصة الإعادة التوطين أو حماية البيئة أو إزالة التلوث :

10 - التكوين في مجال تربية الأحياء المائية البحرية : نشاط تربية الأحياء المائية البحرية يهدف إلى التكوين في مجال مهن تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 3

تطبق أحكام هذا القانون على أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية التي تتم مزاولتها :

في البحر أو على اليابسة، بما في ذلك في البحيرات والسبخات أو المستنقعات المتصلة بكيفية دائمة أو مؤقتة بالبحر :

فوق الملك العمومي أو الملك العمومي الماني، كما تم تعريفهما في النصوص التشريعية الجاري بها العمل :

فوق الممتلكات الخاصة المقامة على اليابسة.

المادة 4

يمكن ممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية لأغراض تجارية أو ترفيهية أو لأغراض البحث العلمي أو التجريب أو لإعادة التوطين أو للتكوين.

تخضع ممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية للحصول على رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو على اعتماد لإقامة حوض السمك حسب الحالة، تسلمهما السلطة المختصة، طبقا الأحكام هذا القانون.

لا يعفي الحصول على الرخصة أو الاعتماد المنصوص عليه أعلاه من التوفر على الرخص والوثائق الأخرى المطلوبة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 5

يمكن للسلطة المختصة في إطار سياسة التنمية القطاعية الوطنية أو الجهوية، أن تطلق كل مشروع يتعلق بنشاط تربية الأحياء المائية البحرية وتعمل على تنفيذه، وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 6

يمكن أن تستفيد أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية من دعم الدولة ومساعدتها، وكذا من التدابير التحفيزية المتخذة قصد تشجيع تنميتها المستدامة.

تحدد شروط وكيفيات دعم ومساعدة الدولة اللذين يمكن أن تستفيد منهما أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية، وكذا التدابير التحفيزية طبقا للنصوص التشريعية المطبقة في هذا المجال.

الباب الثاني

المجلس الوطني لتربية الأحياء المائية البحرية

المادة 7

يحدث لدى السلطة المختصة مجلس وطني لتربية الأحياء المائية البحرية»، يُشار إليه بعده ب «المجلس» يتولى إبداء رأيه فيما يلي :

مشاريع مخططات تربية الأحياء المائية البحرية وتعديلاتها :

- مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بتربية الأحياء المائية البحرية أو التي قد يكون لها تأثير على تنميتها أو تدبيرها أو على شروط استغلال مزارع تربية الأحياء المائية البحرية، لا سيما جودة ونظافة مياه تربية الأحياء المائية البحرية، أو حماية الأصناف البحرية المستعملة في تربية الأحياء المائية البحرية أو المحافظة عليها أو حماية التنوع البيولوجي :
كل القضايا التي تهم المجالات المرتبطة بتربية الأحياء المائية البحرية والمعروضة عليه من قبل السلطة المختصة قصد إبداء الرأي في شأنها.

يجب أن تتم استشارة المجلس أثناء إعداد كل مشروع مخطط جهوي لتهيئة تربية الأحياء المائية البحرية وتدبيرها المنصوص عليه في المادة 11 أدناه.

يمكن للمجلس تقديم كل توصية تتعلق بتثمين موارد تربية الأحياء المائية البحرية، واقتراح كل إجراء من شأنه النهوض بالتنمية المستدامة والمسؤولة والمتوازنة لتربية الأحياء المائية البحرية بجميع مكوناتها، وملاءمتها للأسواق الداخلية والخارجية وإدماجها في الاقتصاد.

المادة 8

يمكن للمجلس إنجاز كل الدراسات أو أشغال البحث التي لها علاقة باختصاصاته، بشراكة مع كل هيئة أو مؤسسة أو مقاولة.

لهذا الغرض، يمكن للمجلس أن يحدث على مستوى أجهزته كل لجنة أو لجنة متخصصة أو هما معا، يعهد إليها بإنجاز الدراسات أو الأشغال التي تدخل ضمن مجال اختصاصه.

المادة 9

علاوة على ممثلي الدولة الذين يتم تعيينهم بنص تنظيمي، يتألف المجلس من ممثل واحد عن كل مؤسسة من المؤسسات التالية :

الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية :

المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري :

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية :

- جامعة غرف الصيد البحري :

- غرفة الصيد البحري المعنية، عندما ينص جدول أعمال المجلس على مناقشة مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية المزمع إنجازها داخل نفوذها الترابي :

- معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

ويضم أيضاء المجلس ممثلين اثنين (2) عن الجمعيات المهنية التربية الأحياء المائية البحرية الأكثر تمثيلية المعترف بها.
ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته كل شخص مشهود له بالكفاءة أو التجربة أو هما معا في المجال العلمي أو القانوني أو الاقتصادي أو البيئي ذي علاقة بتربية الأحياء المائية البحرية، وملم بموارد تربية الأحياء المائية البحرية و / أو بتسويقها.

المادة 10

يحدد تأليف المجلس وكيفيات سير عمله وعدد أعضائه بنص تنظيمي.

القسم الثاني

تهيئة تربية الأحياء المائية البحرية وتدبيرها

الباب الأول

المخططات الجهوية لتهيئة تربية الأحياء المائية البحرية

وتدبيرها

المادة 11

تعد السلطة المختصة، في المناطق الواقعة في المجالات المشار إليها في المادة 3 أعلاه، مخططات جهوية لتهيئة تربية الأحياء المائية البحرية وتدبيرها، تسمى فيما يلي مخططات تربية الأحياء المائية البحرية».

تقترح الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية مشاريع مخططات تربية الأحياء المائية البحرية وتتولى تحضيرها بتشاور مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، بناء على المعلومات والمعطيات الجغرافية، والتقنية والعلمية والسوسيو اقتصادية والقانونية، والإيكولوجية والبيئية الموثوق بها والمتوفرة.

تتم استشارة الإدارات المعنية والجماعات الترابية التي يقع ضمن نفوذها الترابي مشروع مخطط تربية الأحياء المائية البحرية والمؤسسات العمومية المعنية، وكذا غرف الصيد البحري المعنية بمشروع مخطط تربية الأحياء المائية البحرية في شأن مشاريع مخططات تربية الأحياء المائية البحرية المذكورة.

المادة 12

تحدد مخططات تربية الأحياء المائية البحرية التدابير التي تمكن من النهوض بتنمية تربية الأحياء المائية البحرية وتدبيرها ومن استخدام الفضاءات المتاحة لإيواء أنشطتها بطريقة عقلانية ومتوازنة وعادلة. وتأخذ بعين الاعتبار أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية التي تمارس في هذه الفضاءات، وأنشطة الصيد البحري والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكذا تأثيرها على البيئة والمقاربة الوقائية.
تحدد مخططات تربية الأحياء المائية البحرية المنطقة أو المناطق البحرية الساحلية منها والبرية التي تشملها، حسب الحالة. يمكن مخطط تربية الأحياء المائية البحرية، بالنسبة لكل منطقة على حدة

مما يلي :

1 - الإشارة بصورة تفصيلية، إلى مواقع تربية الأحياء المائية

البحرية الموجودة، وكذا المواقع الملائمة لتنمية مختلف أنواع منتجات تربية الأحياء المائية البحرية مع بيان الممرات البحرية والبرية لولوج المواقع المذكورة، وكذا المساحات البرية والبحرية اللازمة لاستغلالها، إن وجدت ؛

2 - تحديد المناطق البحرية المستعملة في إطار أنشطة الصيد

البحري أو الأنشطة الأخرى والإكراهات المرتبطة بها :

3 - تحديد الفضاءات الساحلية التي لا يمكن ممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية فيها :

4 - تحديد الأصناف البحرية أو فصائل الأصناف البحرية التي يمكن أن تشكل في آن واحد موضوع تربية الأحياء المائية البحرية حسب المنطقة المعنية، مع مراعاة المعايير ذات الطابع البيولوجي أو الاقتصادي أو غيرها، المرتبطة بكل نوع من أنواع أنشطة تربية

الأحياء المائية البحرية :

5 - تحديد الفضاءات المخصصة لبنيات تربية الأحياء المائية

البحرية، مع بيان مكوناتها.

المادة 13

تعد مخططات تربية الأحياء المائية البحرية لمدة تحدد بنص تنظيمي، لا يمكن أن تتجاوز عشرين (20) سنة قابلة للتجديد، أخذا بعين الاعتبار على الخصوص، طبيعة نشاط تربية الأحياء المائية

البحرية والفضاء الذي يشغله.

يمكن أن تكون مخططات تربية الأحياء المائية البحرية، خلال مدة صلاحيتها، موضوع تقييم. ويمكن تعديلها بسبب تغييرات جوهرية طرأت على المعطيات التقنية أو العلمية أو السوسيو اقتصادية أو البيئية التي أعدت على أساسها.

يمكن مراجعة مخططات تربية الأحياء المائية البحرية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وفق نفس كيفيات إعدادها والمصادقة عليها.

المادة 14

تتم المصادقة على مخططات تربية الأحياء المائية البحرية ومراجعتها بموجب مرسوم ينشر في الجريدة الرسمية.

تعرض السلطة المختصة مخططات تربية الأحياء المائية البحرية قبل المصادقة عليها، على رأي المجلس المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه.

المادة 15

يجب أخذ كل مخطط تربية الأحياء المائية البحرية تم نشر مرسوم المصادقة عليه بعين الاعتبار أثناء إعداد وثائق التعمير وضوابط البناء والتصاميم الجهوية للساحل، وكل مخطط أو تصميم قطاعي يضم منطقة يشملها مخطط تربية الأحياء المائية البحرية المذكور.

الباب الثاني

بنيات تربية الأحياء المائية البحرية

المادة 16

تحدد السلطة المختصة، خارج نطاق الممتلكات الخاصة، في الفضاءات التي تشملها أو لا تشملها مخططات تربية الأحياء المائية البحرية بنيات تربية الأحياء المائية البحرية، وذلك مع مراعاة، على الخصوص المعايير الهيدرولوجية والبيولوجية والاقتصادية، وكذا خصائص الفضاءات المذكورة.

تبين بنيات تربية الأحياء المائية البحرية مواقع مزارع تربية الأحياء المائية البحرية ومكوناتها وطبيعة أنشطتها.

المادة 17

يمكن مراجعة بنيات تربية الأحياء المائية البحرية، في حالة طرأ تغيير في المعايير الأساسية للمعطيات التي تم إعدادها على أساسها. في هذه الحالة يجب استشارة حاملي الرخص المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه المعنيين في شأن المراجعة المذكورة.

الباب الثالث

أحكام مشتركة

المادة 18

يحدد مخطط تربية الأحياء المائية البحرية أو بنية تربية الأحياء المائية البحرية عندما تشمل منطقة توجد ضمن منطقة محمية محددة طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل المتطلبات التكميلية الضرورية لضمان احترام الشروط المطبقة على المنطقة المحمية المذكورة.

المادة 19

تخضع مشاريع مخططات تربية الأحياء المائية البحرية للتقييم الاستراتيجي البيني، طبقا لأحكام القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيني.

يكون كل مشروع بنيات تربية الأحياء المائية البحرية يشملها مخطط تربية الأحياء المائية البحرية موضوع دراسة التأثير على البيئة تنجز طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال من لدن السلطة المختصة : ويترتب عليها تسليم قرار الموافقة البيئية لمجموع رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية المزمع تسليمها ضمن البنيات المذكورة.

تأخذ دراسة التأثير على البيئة المذكورة بعين الاعتبار، على الخصوص، طبيعة وحجم الأنشطة المرتقبة ضمن بنيات تربية الأحياء المائية البحرية المعنية، وكذا طرق تربية الأصناف البحرية أو زراعتها أو المحافظة عليها والطاقة الاستيعابية للبنيات المذكورة.

المادة 20

من أجل تسليم رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية، يتم الأخذ بعين الاعتبار العناصر المضمنة في دراسة التأثير على البيئة المدلى بها من أجل الحصول على قرار الموافقة البيئية لمشاريع البنيات المعنية.

يلتزم أصحاب طلبات رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية المتواجدة في بنيات تربية الأحياء المائية البحرية المسلم لها قرار الموافقة البيئية باحترام كل فيما يخصه بنود دفتر التحملات الخاص بها كما هو منصوص عليه في القانون السالف الذكر رقم 49.17

المادة 21

يترتب على كل مراجعة مخطط تربية الأحياء المائية البحرية أو بنيات تربية الأحياء المائية البحرية أو هما معا تحيين رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية الموجودة ضمن المنطقة التي يشملها المخطط أو البنيات المذكورة قصد أخذ التغييرات الناجمة عن المراجعة بعين الاعتبار.

المادة 22

تحدد بنص تنظيمي كيفيات إعداد مخططات تربية الأحياء المائية البحرية وبنيات تربية الأحياء المائية البحرية والاستشارة بخصوصها والمصادقة عليها وتنفيذها ومراجعتها.

القسم الثالث

ممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية

الباب الأول

النظام المطبق على مزارع تربية الأحياء المائية البحرية

الفرع الأول

رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية

المادة 23

تسلم رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية، في الفضاءات التي يشملها مخطط تربية الأحياء المائية البحرية أو بنيات تربية الأحياء المائية البحرية بعد طلب إبداء الاهتمام، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

وحدهم الأشخاص الاعتباريون يمكنهم المشاركة في طلب إبداء الاهتمام.

يجب أن يراعى في اختيار الأشخاص الذين يرسو عليهم طلب إبداء الاهتمام على الخصوص ما يلي :

- طبيعة المشروع واندماجه في سلسلة تربية الأحياء المائية البحرية :

- القدرة المالية لصاحب الطلب على إنجاز مشروعه :

أشغال التهيئة والتجهيزات المرتقبة :

الموارد البشرية والوسائل المادية والتنظيمية التي يتعين توفيرها لضمان استغلال مستدام لمزرعة تربية الأحياء المائية البحرية خاصة من خلال الحد من الأضرار والمعالجة الفعلية للمقذوفات :

- الأنشطة المرتبطة مباشرة، بأنشطة تربية الأحياء المائية البحرية عند الاقتضاء.

تسهر السلطة المختصة على احترام مبادئ السرية والمساواة في معالجة طلبات المشاركة في طلب إبداء الاهتمام. ولا يمكن لها نشر التقارير والمعطيات التقنية دون موافقة مسبقة من أصحابها.

المادة 24

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 23 أعلاه، يمكن اللجوء إلى مسطرة منح رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية مباشرة في الحالات الآتية :

(أ) إذا لم يقدم أي عرض بعد طلب إبداء الاهتمام المشار إليه أعلاه، أو لم يتم قبول أي عرض من العروض بسبب عدم مطابقتها

للمعايير المحددة في طلب إبداء الاهتمام المذكور :

ب عندما تقام مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية فوق ممتلكات خاصة :
(ج) عندما تستغل مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية من قبل تعاونية ذات طابع اجتماعي وتضامني تضم منتجين محليين يمارسون نشاطهم في الفضاء المعني :

د) عندما يعادل مبلغ الاستثمار المتوقع لإنجاز مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو يفوق مائة مليون (100.000.000) درهما، شريطة أن يغطي برنامج الاستثمار، علاوة على أنشطة الإنتاج نشاطا واحدا أو أكثر من الأنشطة الأخرى المرتبطة مباشرة بالإنتاج المذكور :

ه) عندما يتم إعلان شغور مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية سبق منح رخصة لها في إطار طلب إبداء الاهتمام ؛

و) عندما تمارس مزرعة تربية الأحياء المانية البحرية أنشطتها، حصريا، لأغراض البحث العلمي أو لأغراض التجريب أو إعادة التوطين أو التكوين في مجال تربية الأحياء المائية البحرية :

ز) إذا كانت مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية مرخص لها وتمارس أنشطتها ووجب نقلها، بسبب مراجعة بنيات تربية الأحياء المائية البحرية، إلى الفضاء موضوع طلب إبداء الاهتمام.

س) عندما تسحب رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية من أجل المنفعة العامة، وذلك وفق الشروط التقنية والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 25

وحدهم الأشخاص الاعتباريون يمكنهم الاستفادة من رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية.
وإذا كان الشخص الاعتباري أجنبيا، وجب عليه التوفر على فرع له يكون مقره الاجتماعي بالمغرب.

يجب على الأشخاص الذين يتم اختيارهم في إطار طلب إبداء الاهتمام، تقديم طلبات الحصول على رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية داخل أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ إعلان نتائج

طلب إبداء الاهتمام المذكور. إذا لم يقدم أي طلب للحصول على الرخصة، بعد انصرام الأجل المذكور، يمنح الفضاء موضوع طلب الترخيص للمستحق الموالي.

المادة 26

يجب أن يرفق كل طلب رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، أعد في إطار طلب إبداء الاهتمام أم لا ، بملف يتكون من جزء إداري وجزء تقني ويشمل الوثائق التي تمكن المصلحة المكلفة بدراسته من :

- تحديد هوية صاحب الطلب :

- تحديد الفضاء البحري أو البري المعني أو هما معا :
التأكد من حقوق صاحب الطلب على الفضاء المزمع إقامة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية فوقه :

- تحديد الأصناف البحرية المراد تربيتها أو زراعتها أو المحافظة عليها :

- التأكد من توفر صاحب الطلب على القدرة المالية والكفاءات العلمية والتقنية والتنظيمية اللازمة لإنجاز مشروعه.

لا يقبل أي طلب للحصول على رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية غير مرفق بالملف المذكور أعلاه.

يحدد بنص تنظيمي محتوى الملف المرافق للطلب وكذا كيفيات إبداعه ودراسته.

المادة 27

دون الإخلال بطريقة تسليم رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية تسلم الرخصة المذكورة في إطار مخطط تربية الأحياء المائية البحرية أو في إطار بنيات تربية الأحياء المائية البحرية المطبق على الفضاء المعني بالطلب، حسب الحالة.

المادة 28

في حالة عدم وجود مخطط تربية الأحياء المائية البحرية أو بنيات تربية الأحياء المائية البحرية، أو إذا لم يتم جرد الفضاء المعني بطلب إبداء الاهتمام أو بمنح الرخصة مباشرة ضمن مخطط تربية الأحياء المائية البحرية أو بنيات تربية الأحياء المائية البحرية، وجب أن يراعي عدد رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية ومحتواها أنشطة تربية الأحياء المائية وأنشطة الصيد البحري المرخص لها في الفضاء المذكور، وكذا الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تمارس في هذا الفضاء أو في الفضاءات المجاورة.

لا يمكن تسليم أي رخصة إذا كان من شأن مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية المعنية، حسب رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، أن تشكل خطرا يهدد حياة الأصناف التي تعيش في نفس المياه أو في المياه المجاورة، أو تخل بموطنها أو تضر بتوالدها.

المادة 29

تسلم السلطة المختصة رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشرين (20) سنة، قابلة للتجديد مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية. تتضمن الرخصة البيانات الآتية :

- هوية المستفيد منها :

- الإحداثيات الجغرافية لموقع مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية :

نوع النشاط المراد ممارسته ؛

- الأصناف البحرية المراد تربيتها و/ أو زراعتها و/ أو المحافظة عليها :
- مدة صلاحيتها :

مبلغ الإتاوة، عند الاقتضاء :

كل البيانات الأخرى المفيدة.

تنشر الرخصة في الجريدة الرسمية.

يحدث سجل وطني لرخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية.

ويتم مسكه وتحيينه وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 30

تسلم رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية ويتم تجديدها باسم الشخص الاعتباري المستفيد منها. ولا يمكن تفويتها أو نقلها لأي سبب من الأسباب.

إلا أنه، ويطلب من حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية لا يستطيع مؤقتا استغلال مزرعته شخصيا، يمكن مواصلة استغلال المزرعة المذكورة من قبل كل شخص اعتباري آخر بما في ذلك حامل رخصة مزرعة أخرى لتربية الأحياء المائية البحرية لمدة أقصاها سنتان بعد موافقة السلطة المختصة.

إذا تبين، بعد انصرام هذه المدة، أن حامل الرخصة لم يستأنف استغلال مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، تقوم السلطة المختصة بسحب الرخصة : وتعلن عن شعور مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية المذكورة.

المادة 31

يمكن تعديل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية بطلب من حاملها، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يجب أن يرفق طلب التعديل بملف يتضمن الوثائق التي تمكن السلطة المختصة من التأكد من أن التعديل المذكور يتماشى والأنشطة الأخرى التي تمارس في الفضاءات المجاورة لمزرعة تربية الأحياء المائية البحرية.

لا يمكن تعديل آية رخصة إذا كان من شأن التعديل المطلوب أن يشكل خطرا على الأصناف التي تعيش في نفس المياه أو يخل بموطنها أو يضر بتوالدها، حسب رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

المادة 32

يمكن تجديد رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية لنفس المدة وفق نفس الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

إلا أنه بالنسبة لمزارع تربية الأحياء المائية البحرية المرخص لها في إطار طلب إبداء الاهتمام لا يخضع تجديد الرخصة لطلب جديد لإبداء اهتمام.

المادة 33

يجب أن يودع طلب تجديد رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية لدى السلطة المختصة داخل أجل أقصاه سنتان (2) وأدناه ستة (6) أشهر قبل انتهاء مدة صلاحية الرخصة. ويترتب عن عدم احترام هذا الأجل رفض الطلب.

المادة 34

تقوم السلطة المختصة، خلال مدة صلاحية رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، بالمراقبة الضرورية، بما في ذلك زيارة المنشآت والتجهيزات التي يستعملها حامل الرخصة، وذلك قصد التأكد من احترام شروط استعمال الرخصة المذكورة.

إذا تبين، عقب المراقبة أو الزيارة، أنه قد تم الإخلال بشرط واحد أو أكثر من الشروط التي سلمت على أساسها الرخصة، يتم تعليق الرخصة المذكورة لمدة لا يمكن أن تتجاوز سنتين (2) تحدد في مقرر التعليق، أخذا بعين الاعتبار أوجه عدم المطابقة أو القصور التي تمت معاينتها، من أجل تمكين حاملها من اتخاذ الإجراءات اللازمة بغية الامتثال مرة أخرى للشروط المذكورة

يشير مقرر تعليق الرخصة إلى أوجه عدم المطابقة أو القصور التي تمت معاينتها والتوصيات التي تمكن حامل الرخصة من تجاوز الاختلالات، وكذا الأجل الممنوح له من أجل إصلاح أوجه عدم المطابقة أو القصور.

إذا لم يتم إصلاح أوجه عدم المطابقة أو القصور التي تمت معاينتها، بعد انصرام الأجل المحدد، يتم سحب الرخصة. وفي حالة

العكس، يتم إنهاء العمل بإجراء التعليق.

في حالة سحب الرخصة، يتوفر حاملها على أجل، يحدد بنص تنظيمي، من أجل تسويق الأصناف البحرية التي في حوزته في حالة استيفائها للشروط الصحية المطلوبة أو نقلها إلى مزرعة أخرى لتربية الأحياء المائية البحرية مرخص لها. إذا لم يتم تسويق أو نقل الأصناف البحرية المذكورة، بعد انصرام الأجل المشار إليه أعلاه، تم حجزها طبقا لأحكام المادة 79 أدناه.

المادة 35

141

علاوة على حالات السحب المنصوص عليها في المادتين 30 و 34 أعلاه، يتم سحب رخصة مزرعة تربية الأحياء المانية البحرية دون تعليق مسبق في الحالات الآتية :

- إذا تبين أن نشاط تربية الأحياء المائية البحرية يشكل خطرا على حياة الأصناف التي تعيش في نفس المياه أو على موطنها أو على توالدها :

- إذا تم الإدلاء بمعطيات أو معلومات خاطئة أو مضللة من أجل الحصول عليها :

- من أجل المنفعة العامة، طبقا للمساطر الجاري بها العمل في هذا الشأن.

المادة 36

تصبح كل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية لاغية إذا تبين عقب زيارة المراقبة التي تقوم بها السلطة المختصة إلى عين المكان، أن أشغال إقامة المزرعة لم تنجز داخل أجل ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ تسليم الرخصة.

غير أنه يمكن تمديد الأجل المشار إليه أعلاه بسنة واحدة (1) إضافية، بطلب من حامل الرخصة في حالة وجود سبب مبرر.

تبلغ السلطة المختصة قرار إلغاء الرخصة إلى حاملها بكل وسيلة تثبت التوصل.

المادة 37

عندما تتطلب مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، لأغراض أنشطتها، احتلال فضاء يقع فوق الملك العمومي، يجب أن تكون مدة رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية ومدة ترخيص الاحتلال المؤقت للملك العمومي متطابقتين.

في حالة إلغاء رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو سحبها، يتم سحب ترخيص الاحتلال المؤقت للملك العمومي المطابقة.

في حالة سحب ترخيص الاحتلال المؤقت للملك العمومي، يتم سحب رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية المعنية.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 38

ما عدا حالات مزارع تربية الأحياء المائية البحرية المقامة فوق ممتلكات خاصة، يمكن للسلطة المختصة أن تصرح بشغور كل مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي في الحالات التالية :

1 - إلغاء الرخصة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 36 أعلاه :

2 - تنازل حامل الرخصة، كتابة، أو عدم تقديم طلب التجديد وفق الشروط المحددة في المادة 33 أعلاه :

3- سحب رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية :

4 - التصفية القضائية لحامل الرخصة أو التشطيب عليه من

السجل المحلي للتعاونيات، حسب الحالة.

تنشر تصاريح إعلان شغور مزارع تربية الأحياء المائية البحرية في الجريدة الرسمية.

يمكن إعادة منح الفضاءات التي تشغلها مزارع تربية الأحياء المائية البحرية المصرح بشغورها، من أجل ممارسة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القسم.

المادة 39

يجب على حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية التي تم التصريح بشغورها أن يقوم داخل أجل ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ نشر التصريح بالشغور، بتفكيك المزرعة وإرجاع الموقع إلى حالته الأصلية على نفقته.

إذا لم يقم حامل الرخصة، عند انصرام الأجل المذكور بتفكيك مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو لم يرجع الموقع إلى حالته الأصلية، أمكن للسلطة المختصة حجز منشآت وتجهيزات المزرعة

المعنية وعرضها للبيع وإرجاع الموقع إلى حالته الأصلية على نفقة حامل الرخصة المذكور. تحول المبالغ المتحصل عليها من عملية البيع إلى الخزينة العامة. تعتبر المصاريف المترتبة عن عملية إعادة الموقع إلى حالته الأصلية بمثابة ديون عمومية يتم تحصيلها، طبقا لأحكام مدونة تحصيل الديون العمومية.

المادة 40

باستثناء الحالة التي تتم فيها إقامة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية بكاملها فوق ممتلكات خاصة، يترتب عن رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أداء إتاوة يحدد مبلغها، وكذا شروط وكيفيات تحصيلها طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل في هذا المجال.

المادة 41

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تسليم رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية وتعليقها وسحبها.

الفرع الثاني

شروط استغلال مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية

المادة 42

تستفيد كل مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، تمت إقامتها فوق البحر أو على الساحل وتشمل جزءا بحريا، من منطقة حماية تحيط بحدود المنطقة البحرية للمزرعة تهدف إلى حماية منشآتها.

يجب أن يُشار إلى منطقة الحماية المذكورة التي يحدد عرضها حسب نوع نشاط مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، بواسطة أجهزة دائمة ومرئية ليلا ونهارا، ومطابقة للخصائص التقنية المحددة بنص تنظيمي.

يمنع ممارسة الصيد والملاحة البحرية في هذه المنطقة، وكذا كل نشاط من شأنه أن يعيق إقامة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية واستغلالها.

المادة 43

تخضع لرخصة مسبقة تسلمها السلطة المختصة :

- إدخال كل كائن بحري متأت من منشأ خارجي إلى مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية :

- نقل كائنات بحرية من مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية إلى مزرعة أخرى :

- إدخال كائنات متأتية من تربية الأحياء المائية البحرية في الوسط البحري.

لا يمكن للسلطة المختصة تسليم أي رخصة، إذا كان إدخال الكائنات المائية أو المحافظة عليها أو تربيتها أو زراعتها أو نقلها إلى مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية يشكل حسب رأي المعهد

الوطني للبحث في الصيد البحري، خطرا على حياة الأصناف التي تعيش في نفس المياه أو على موطنها أو على توالدها.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تسليم رخص إدخال كائنات تربية الأحياء المائية ونقلها.

يمنع إدخال أي كائن بحري معدل وراثيا إلى مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 44

يمكن للسلطة المختصة، بعد استطلاع رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، أن تسلم رخص :

- اصطياد اليرقات و «الزريعة» من الوسط البحري قصد تربيتها أو تسمينها داخل مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية :

جمع فسائل النباتات البحرية قصد زراعتها في مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية.

لا يمكن اصطياد أو جمع سوى اليرقات و «الزريعة» أو فسائل الأصناف المتوفرة بكثرة والتي يمكن أن يتحمل المخزون المتوفر منها عملية الاصطياد أو الجمع، دون أن يخل ذلك باستدامة المخزون المعني ودوره الإيكولوجي ضمن النظام البيئي البحري

تحدد بنص تنظيمي قائمة الأصناف المعنية وكذا الشروط التقنية وكيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 45

يجب على حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أن يتخذ التدابير اللازمة قصد الوقاية من انسلال أصناف تربية الأحياء المانية البحرية التي تتم تربيتها أو المحافظة عليها، خاصة خلال أشغال الصيانة المنتظمة لمنشآت وتجهيزات المزرعة المذكورة.

في حالة حدوث انسلال، يمكن لحامل الرخصة المذكورة استعادة الأصناف التي تسللت وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

تضمن حالات انسلال الأصناف والتدابير المتخذة لاستعادتها في السجل المنصوص عليه في المادة 52 أدناه.

المادة 46

يجب على حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أن يحترم وأن يضمن احترام المستخدمين الممارسات الإنتاج الجيدة ومعايير النظافة الصحية والسلامة الصحية المعمول بها في هذا المجال.

المادة 47

لا يمكن لمستغلي مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية استعمال إلا المواد الغذائية الخاصة بتربية الأحياء المائية البحرية المتأتية من مؤسسات أو مقاولات قطاع تغذية الحيوانات معتمدة على المستوى الصحي، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 48

لا يمكن لمستغلي مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية استعمال إلا مواد التنظيف أو التطهير والمواد الصيدلانية والمتعلقة بالصحة النباتية المرخص لها أو المصادق عليها أو المعتمدة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 49

يجب على حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أن يصرح لدى المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ولدى الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، بكل حالة نفوق غير عادية وقعت داخل المزرعة، وذلك قصد تفعيل تدابير الوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل في هذا المجال.

يمكن منح تعويضات عن إتلاف حيوانات تربية الأحياء المائية البحرية أو عن حوادث الأوبئة الحيوانية لحاملي رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية المعنيين، طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل في هذا المجال.

المادة 50

داخل مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، لا يمكن استعمال سوى سفن مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية المسجلة في سجل

خاص يحدث لهذا الغرض من قبل السلطة المختصة.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات تسجيل سفن مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية في السجل المذكور والتشطيب عليها.

تخضع هذه السفن لأحكام الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31) مارس (1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية والمطبقة عليها.

يجب أن تستعمل سفن مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية حصريا، لأغراض أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية وأن تتوفر فقط على التجهيزات والمعدات والوسائل الضرورية لهذه الأنشطة والتي تستجيب للمعايير التقنية ومعايير السلامة المحددة بنص تنظيمي.

لا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تستعمل سفن مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية من أجل ممارسة أنشطة الصيد البحري.

المادة 51

يجب على مزارع تربية الأحياء المائية البحرية أن تشغل في منشآتها سواء في البحر أو على اليابسة مستخدمين مؤهلين يتوفرون على التجربة الكافية، اعتبارا للمهام المنوطة بهم.

في حالة تشغيل غطاسين في البحر، يجب أن يكون هؤلاء المستخدمين محترفين وقادرين جسديا على القيام بعمليات الغطس بكل أمان.

يجب على مستخدمي الملاحة البحرية العاملين على متن سفن مساعدة تربية الأحياء المائية البحرية، التوفر على دفتر بحري يسلم لهم طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل علاوة على ذلك يجب على البحارة الذين يقومون بقيادة السفن المذكورة أن يكونوا حاصلين على إجازات الملاحة المطلوبة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، لهذه القيادة.

يجب على المستخدمين الآخرين المبحرين غير البحارة، أن يكونوا قد تابعوا تكوينا أساسيا في مجال السلامة البحرية يمكنهم من تطبيق تعليمات السلامة البحرية.

المادة 52

يجب على حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أن يمسك سجلا يدون فيه وفق التسلسل الزمني جميع العمليات المتعلقة بأنشطة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية وأن يعمل على تحيينه.

تحدد بنص تنظيمي الشروط التقنية وكيفيات مسك السجل وتحيينه.

يجب أن يوضع هذا السجل رهن إشارة أعوان المراقبة التابعين للسلطة المختصة.

يمكن مسك وتحيين السجل المشار إليه أعلاه بطريقة إلكترونية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

الباب الثاني

النظام المطبق على أحواض السمك

المادة 53

وحدهم الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون المغربي يمكنهم الاستفادة من اعتماد إقامة حوض السمك المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه.

المادة 54

يجب أن يرفق طلب اعتماد إقامة حوض السمك بملف يتكون من جزء إداري وجزء تقني ؛ ويشتمل على الوثائق التي تمكن السلطة المختصة من التأكد من أن صاحب الطلب شخص اعتباري يتوفر

على الموارد البشرية والمادية والتنظيمية التي تمكنه من مزاولة النشاط المعني في ظروف السلامة والنظافة واحترام المعايير البيئية المطبقة.

المادة 55

يسلم اعتماد إقامة حوض السمك من لدن السلطة المختصة لمدة لا تتجاوز عشرين (20) سنة، ابتداء من تاريخ تسليمه، ويمكن تجديده لنفس الفترة في حالة استمرار استيفاء الشروط التي سلم على أساسها.

ويتضمن الاعتماد المذكور العناصر التي تمكن من تحديد هوية حامله ومدة صلاحيته، والنشاط المعني والشروط التي يجب أن يتم وفقها استغلال حوض السمك، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالمحافظة على البيئة وكل البيانات المفيدة الأخرى.

لا يمكن تفويت الاعتماد أو نقله لأي سبب من الأسباب.

يجب على حامل الاعتماد أن يكتتب تأمينا يحافظ على سربان مفعوله يغطي مسؤوليته المدنية المتعلقة باستغلال حوض السمك طوال مدة صلاحية اعتماده

يجب على حامل الاعتماد أن يمسك سجلا ورقيا أو إلكترونيا يدون فيه، وفق التسلسل الزمني، جميع العمليات المتعلقة باستغلال حوض السمك وأن يعمل على تحيينه.

المادة 56

من أجل التأكد من احترام شروط استعمال الاعتماد، تقوم السلطة المختصة خلال مدة صلاحيته بمراقبة مطابقة الوثائق بصفة منتظمة، وعند الاقتضاء، بزيارات ميدانية للمنشآت والتجهيزات المستعملة من قبل حامله.

إذا تبين عقب المراقبة أو الزيارة، أن شرطا واحدا أو أكثر من الشروط التي سلم على أساسها الاعتماد لم يعد مستوف، يتم تعليق الاعتماد المذكور لمدة تحدد في مقرر التعليق لا يمكن أن تتجاوز ستة (6) أشهر، أخذا بعين الاعتبار طبيعة وأهمية أوجه عدم المطابقة التي تمت معاينتها، من أجل تمكين حامله من اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال من جديد للشروط المذكورة.

يشير مقرر تعليق الاعتماد إلى أوجه عدم المطابقة التي تمت

معاينتها والتوصيات المناسبة لتجاوزها، وكذا الأجل الذي يتعين على حامل الاعتماد داخله إصلاح أوجه عدم المطابقة المذكورة.

عند انصرام الأجل المحدد، يتم إنهاء العمل بإجراء تعليق الاعتماد في حالة إصلاح أوجه عدم المطابقة.

وفي حالة العكس، يتم سحب الاعتماد.

المادة 57

يسحب الاعتماد دون تعليق مسبق في الحالات التالية :

- إذا ثبت أن استمرار استغلال حوض السمك يشكل خطرا على صحة الإنسان أو حياة الأصناف البحرية أو على البيئة :

- إذا تبين أنه قد تم الحصول عليه على أساس معطيات أو معلومات

خاطئة أو مضللة.

في حالة سحب الاعتماد، يتوفر حامله على أجل يحدد بنص تنظيمي من أجل تسويق الأصناف البحرية التي في حوزته عندما تستوفي الشروط الصحية المطلوبة، أو نقلها إلى حوض سمك آخر معتمد أو عند الاقتضاء، من أجل إعادتها إلى الوسط الطبيعي، ما لم تشكل عملية الإعادة حسب رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، خطرا على الأصناف البحرية الأخرى أو على موطنها أو على توالدها.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات تسويق أو نقل الأصناف البحرية إلى حوض سمك آخر أو إعادتها إلى الوسط الطبيعي.

المادة 58

في جميع الحالات يجب على حامل الاعتماد، خلال فترة تعليق الاعتماد وخلال الفترة اللازمة لتسويق أو نقل الأصناف المعنية إلى حوض سمك آخر أو إعادتها إلى الوسط الطبيعي، أن يسهر على راحة الأصناف المذكورة.

الجريدة الرسمية عدد 7159-16 جمادى الآخرة 1444 (9) يناير 2023 .

صفحة : 145

المادة 59

تحدد بنص تنظيمي :

قائمة الوثائق المكونة للملف المرافق لطلب الاعتماد وكيفيات دراسته :

كيفيات تسليم اعتماد حوض السمك وتجديده ومراقبته وتعليقه

وسحبه :

- كيفيات مسك وتحيين السجل المنصوص عليه في المادة 55 أعلاه الذي يمكن مسكه بطريقة إلكترونية، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الباب الثالث

أحكام خاصة تتعلق ببعض أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية

المادة 60

تخضع ممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية لأغراض البحث العلمي أو التجريب أو إعادة التوطين أو لأغراض التكوين للحصول على رخصة تسلمها، لهذا الغرض السلطة المختصة طبقا الأحكام هذا الباب.

المادة 61

تبين الرخصة المنصوص عليها في المادة 60 أعلاه النشاط المعني وتتضمن العناصر التي تمكن من تحديد هوية حاملها، ومدة صلاحيتها، ومزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو حوض السمك الذي سيحتضن النشاط المذكور، وكذا الشروط التقنية لاستعمالها، وكل المعلومات المفيدة الأخرى.

لا يمكن تفويت الرخصة أو نقلها لأي سبب من الأسباب.

الفرع الأول

نشاط البحث العلمي

في مجال تربية الأحياء المائية البحرية

المادة 62

يمكن للمؤسسات أو الهيئات العمومية أو الخاصة ذات الصبغة العلمية أو التقنية وحدها دون غيرها أن تمارس نشاط البحث العلمي في مجال تربية الأحياء المائية البحرية من أجل تنفيذ برنامجها المتعلق بالدراسات والبحث العلمي والتقني.

المادة 63

يجب أن يرفق طلب رخصة ممارسة نشاط البحث العلمي في مجال تربية الأحياء المائية البحرية بملف يتكون من جزء إداري وجزء تقني : ويتضمن الوثائق التي تمكن السلطة المختصة من تحديد هوية صاحب الطلب والاطلاع على الخصوص على برنامج الدراسات أو البحث العلمي و أو التقني المعني، والعناصر المكونة له، ومكان تنفيذه، ومدته وشروط وكيفيات إنجازه

المادة 64

تسلم رخصة نشاط البحث العلمي في مجال تربية الأحياء المائية البحرية لمدة تحدد في الرخصة لا يمكن أن تتجاوز عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ تسليمها.

يمكن تجديد هذه الرخصة لنفس المدة.

لا يمكن أن تتجاوز مدة الرخصة ومدة تجديدها المحتمل مدة رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو مدة اعتماد إقامة حوض السمك الممنوح، حسب الحالة بالنسبة لمزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو لحوض السمك الذي سيحتضن أنشطة البحث العلمي في مجال تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 65

يجب على حامل رخصة نشاط البحث العلمي في مجال تربية الأحياء المائية البحرية أن يرسل إلى السلطة المختصة في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر للسنة الموالية تقريرا سنويا يتعلق بسير أشغاله وكذا تقريرا عن الانتهاء من تنفيذ برنامج الدراسات أو البحث العلمي و / أو التقني.

الفرع الثاني

نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية

المادة 66

يجب أن يرفق طلب رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية بملف يتكون من جزء إداري وجزء تقني يشمل الوثائق التي تمكن من :

- تحديد هوية صاحب الطلب، ومزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو حوض السمك المخصص للتجريب، والأصناف البحرية المراد

تربيتها أو زراعتها أو المحافظة عليها :

- تحديد موقع الفضاء المخصص للتجريب :
التأكد من أن صاحب الطلب يتوفر على القدرة المالية والكفاءات العلمية والتقنية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ مشروعه التجريبي في أفضل شروط السلامة المطلوبة وفي إطار احترام المعايير البيئية :

التحقق من أن أنشطة التجريب يمكن أن تمكن من إقامة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية ترتبط بأنشطة التجريب المذكورة.

المادة 67

تسلم رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، وتتضمن هوية حاملها، والخصائص العامة للفضاء المخصص للتجريب والمعلومات المتعلقة بمشروع التجريب ومدة صلاحيتها، والالتزامات الرئيسية لحامل الرخصة وجميع المعلومات الأخرى المفيدة.

وتسلم لمدة تحدد في الرخصة ولا تتجاوز ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ تسليمها، أخذا بعين الاعتبار مضمون المشروع التجريبي المعني.

يمكن تمديد مدة صلاحية الرخصة مرة واحدة لمدة سنة واحدة، بطلب من حاملها، عندما يكون هذا التمديد ضروريا لتأكيد جدوى مشروع تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 68

عندما تتعلق رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية بحامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية سارية المفعول تحتسب مدة صلاحية رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية المذكورة ضمن مدة صلاحية رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 69

يجب على حامل رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية أن يرسل إلى السلطة المختصة، تقريرا سنويا يتعلق بسير أشغاله، وكذا تقريرا عن الانتهاء من أشغال التجريب في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر الموالية لتاريخ انتهاء مدة صلاحية رخصته.

المادة 70

لا يمكن تسليم رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية إذا كان حسب رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، من شأن أنشطة التجريب المراد القيام بها أو من شأن الشروط التي سيتم وفقها إنجاز أنشطة التجريب أن تضر بالأصناف البحرية أو بموطنها أو بتوالدها.

المادة 71

يتم سحب رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية التجريبية في حالة الإخلال بشرط واحد أو أكثر من الشروط التي سلمت على أساسها أو إذا تبين أن حاملها قد أدلى، من أجل الحصول عليها، بوثائق أو معلومات خاطئة أو مضللة.

في حالة إقامة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية تأوي أنشطة التجريب حصريا لهذا الغرض، يتم سحب رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية المعنية.

الفرع الثالث

نشاط تربية الأحياء المائية البحرية الأغراض إعادة التوطين

المادة 72

يمارس نشاط تربية الأحياء المائية البحرية لأغراض إعادة التوطين بطلب من السلطة المختصة بمبادرة منها أو باقتراح من الهيئات أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، من أجل المصلحة العامة لا سيما من أجل حماية الأصناف البحرية والمحافظة عليها وإعادة تأهيل البيئة أو إزالة تلوثها.

المادة 73

تسلم رخصة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية لأغراض إعادة التوطين وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

تحدد مدة صلاحية الرخصة أخذا بعين الاعتبار مضمون مشروع إعادة التوطين.

الفرع الرابع

نشاط تربية الأحياء المائية البحرية لأغراض التكوين

المادة 74

يمكن أن يلقن التكوين في مجال تربية الأحياء المائية البحرية في مؤسسة تكوين عمومية أو خاصة ويمكن متابعة التكوين التطبيقي في
مزرعة لتربية الأحياء المائية البحرية.

يجب في هذه الحالة أن تتوفر مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية التي ستحتضن الأنشطة ذات الطابع البيداغوجي، على الوسائل اللازمة لضمان سلامة الأشخاص أثناء التكوين المذكور.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات تسليم وسحب رخصة ممارسة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية لأغراض التكوين.

القسم الرابع

أحكام مختلفة

المادة 75

يجب أن ترفق منتجات تربية الأحياء المائية البحرية، من أجل تسويقها، بالوثائق الصحية المنصوص عليها في التشريع المطبق في هذا المجال والوثائق التي تمكن من تعقب مسارها ويجب أن يتم توضيبها وعنونتها ونقلها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

المادة 76

استثناء من أحكام المادة 61 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، يمكن تسويق المنتجات المتأتية من مزارع تربية الأحياء المائية البحرية، باعتبارها منتجات تربية، مباشرة من قبل منتجيها وموزعيها دون إلزامية المرور عبر سوق السمك بالجملة أو سوق الجملة.

المادة 77

يمكن لكل حامل رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أن يحصل على المصادقة على منتوجاته وفق نمط الإنتاج البيولوجي أو علامة جودة المنتوجات البحرية أو هما معا، أو البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال.

القسم الخامس

الاختصاص والمساطر والمخالفات والعقوبات

الباب الأول

الاختصاص والمساطر

المادة 78

علاوة على ضباط الشرطة القضائية، يكلف بالبحث عن المخالفات الأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها وتحرير المحاضر المتعلقة بها الأعوان المؤهلون لهذا الغرض من طرف السلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية والمحلفون
طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

تحدد بنص تنظيمي الشروط والكيفيات التي يؤهل وفقها الأعوان المذكورون الذين يقومون طبقا لأحكام هذا القانون، ببعض مهام الشرطة القضائية.
يلتزم الأعوان المشار إليهم أعلاه بكتمان السر المهني تحت طائلة

العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

ويمكن لهم، عند الاقتضاء، الاستعانة بالقوة العمومية من أجل القيام بمهامهم طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 79

من أجل البحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها، يمكن للأعوان المشار إليهم في المادة 78 أعلاه، ودون الإخلال بأحكام القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية :

(1) ولوج جميع الأماكن والاطلاع على الوسائل المستعملة لممارسة أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية :

(2) القيام بجميع المعاينات الضرورية في الأماكن والوسائل المذكورة في البند (1) أعلاه، وعند الاقتضاء، في الطريق العام، وذلك تبعا للمعلومات التي يطلعون عليها. وفي هذا الصدد، يمكن لهم الاستماع إلى الأشخاص المعنيين :

(3) الاطلاع على السجلات أو الفواتير أو كل وثيقة مهنية أخرى من شأنها أن تيسر لهم مهمتهم، وأخذ نسخ منها، وجمع المعلومات والمبررات المفيدة وحجزها، عند الضرورة :

(4) مطالبة الأشخاص المعنيين بأن يضعوا رهن إشارتهم، كل وسيلة ضرورية للقيام بتحرياتهم :

(5) القيام بأخذ العينات الضرورية للقيام بتحرياتهم، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، من أجل إجراء تحاليل المطابقة عليها :

(6) إيداع المنتجات المعنية، في انتظار نتائج هذه التحاليل، والأمر بالتخلص منها، إذا تبين من نتائج التحاليل المذكورة أنها غير مطابقة :

(7) الأمر بالتخلص من المنتجات المذكورة أعلاه، عندما يتبين أنها تشكل خطراً أنيا على صحة الإنسان وصحة الحيوان أو البيئة.

يمكن للأعوان محرري المحاضر المذكورين أعلاه، في إطار مهامهم المتعلقة بالبحث عن المخالفات ومعاينتها، أخذ المعلومات التي تكشف عنها الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية بعين الاعتبار خلال مهمتها المتعلقة بتتبع نشاط مزارع تربية الأحياء المائية البحرية.

يمكن للعون أو الأعوان محرري المحاضر، بعد معاينة المخالفة

اتخاذ كافة التدابير، لا سيما :

حجز المنتجات موضوع المخالفة والوسيلة المستعملة من أجل ارتكابها، إن وجدت، أو وضعها تحت الحراسة أو مصادرتها :

- مصادرة أو الاحتفاظ بكل شيء أو وثيقة من شأنها أن تفيد كدليل إثبات.

المادة 80

يجب أن يتم فور معاينة كل مخالفة تحرير محضر مخالفة مؤرخ وموقع عليه من طرف العون محرر المحضر ومرتكب أو مرتكبي المخالفة.

إذا رفض مرتكب أو مرتكبو المخالفة التوقيع على المحضر أو تعذر عليهم ذلك، تمت الإشارة إلى هذا الرفض أو التعذر في محضر المخالفة.

يجب أن تسلم، فورا، نسخة من المحضر إلى مرتكب المخالفة.

المادة 81

يحرر محضر المخالفة وفق النموذج المحدد بنص تنظيمي ويتضمن على الخصوص، البيانات الآتية :

(1) تحديد هوية مرتكب أو مرتكبي المخالفة :

(2) هوية العون محرر المحضر :

(3) تاريخ وساعة ومكان معاينة المخالفة :

(4) العناصر المكونة للمخالفة :

(5) طبيعة المخالفة :

(6) بيان عمليات الإيداع و/أو الحجز المنجزة و/أو الإتلاف أو التخلص التي تم الأمر بالقيام بها، إن وجدت ؛

(7) مراجع الوثائق التي تم الاطلاع عليها، عند الاقتضاء :

(8) جميع التدابير التي تم اتخاذها في إطار البحث عن المخالفة

ومعاينتها.

يمكن إن سمحت الظروف بذلك، تلقي تصريحات كل شخص يوجد في مكان ارتكاب المخالفة، يكون الاستماع إليه مفيدا ؛ وتضمينها

في محضر استماع يرفق بمحضر المخالفة.

في حالة القيام بأخذ عينة، وجبت الإشارة إلى ذلك في محضر المخالفة مع بيان مرجع محضر أخذ العينة المنصوص عليه في

المادة 82 بعده

المادة 82

يترتب عن كل عملية أخذ العينات تحرير محضر يعد وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي ويتضمن على الخصوص البيانات
الآتية :

- البيانات المشار إليها في (1) و (2) و (4) من المادة 81 أعلاه، وكذا هوية الشخص الذي قام بأخذ العينات :

تاريخ وساعة ومكان وظروف أخذ العينات :
العناصر التي تمكن من تحديد المجموعة التي أخذت منها العينات :

عناصر تحديد العينة وطبيعتها ومحتواها وحجمها :

- وجهة العينة :

ظروف الاحتفاظ بالعينة ونقلها.

المادة 83

يقوم الضابط أو العون محرر المحضر بختم العينات المأخوذة وإرسالها على الفور إلى المختبرات المختصة، قصد إجراء التحاليل عليها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمكن، في حالة اعتراض أحد الأطراف المعنية على نتائج التحاليل أن يطلب إجراء إعادة التحاليل على العينة المعنية.

يتحمل مرتكب المخالفة مصاريف التحاليل والخبرة المضادة عند الاقتضاء، في حالة إدانته.

المادة 84

تباع في مزاد علني منتجات تربية الأحياء المائية البحرية التي تم حجزها والتي تستجيب لشروط السلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وكذا منتجات تربية الأحياء المائية البحرية المخصصة لأغراض أخرى غير الاستهلاك البشري أو الحيواني. لا يمكن لمرتكب المخالفة أن يشارك في هذا المزاد، ويحول مبلغ بيع المنتجات المحجوزة إلى الخزينة العامة.

يتم إتلاف منتجات تربية الأحياء المائية البحرية الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني التي تم حجزها والتي لا تستجيب الشروط السلامة الصحية للمنتجات الغذائية على نفقة مرتكب المخالفة وتحت مسؤوليته.

تباع منتجات تربية الأحياء المائية البحرية التي تم حجزها حية والتي لم تبلغ ، بعد الحجم أو الوزن المحددين بنص تنظيمي، إلى حاملي رخص مزارع تربية الأحياء المائية البحرية سارية المفعول، عندما يمكن مواصلة تربيتها دون أن تشكل خطرا على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة.

وتدفع عائدات البيع الناتجة عن كل حجز فورا إلى الخزينة العامة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 85

يمكن لحائز المنتوج، موضوع أخذ العينة، في حالة عدم متابعته أو عدم إدانته المطالبة بتعويض وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يمكن إعادة العينات أو ما تبقى منها إلى الشخص المعني أو إتلافها وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 86

يرسل، فوراء الضابط أو العون محرر المحضر أصل محضر المخالفة إلى مندوب الصيد البحري التابع لنفوذه الترابي مكان معاينة المخالفة.

في حالة عدم تطبيق مسطرة المصالحة المنصوص عليها في المادة 88 أدناه، يوجه أصل محضر المخالفة ونسختان منه مطابقتان له إلى النيابة العامة المختصة، داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من أيام العمل ابتداء من تاريخ تحرير المحضر

المادة 87

فيه. يعتد بمضمون المحضر إلى حين إثبات ما يخالف الوقائع المضمنة

المادة 88

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية بطلب من مرتكب المخالفة، أن تقرر، باسم الدولة، مباشرة مسطرة المصالحة مقابل أداء المخالف غرامة جزافية تصالحية. في هذه الحالة، يجب أن يتم تبليغ مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية، كتابيا إلى مرتكب المخالفة داخل أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من أيام العمل ابتداء من تاريخ التوصل بالطلب، بكل وسيلة تثبت التوصل.

يجب، في جميع الأحوال، ألا يقل مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية عن المبلغ الأدنى للغرامة المقررة عن المخالفة المرتكبة.

توقف مباشرة مسطرة المصالحة الدعوى العمومية.

يمارس حق إبرام المصالحة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية أو الشخص الذي فوض له، صراحة هذا الحق.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 89

في حالة عدم أداء مرتكب المخالفة مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية الذي تم تبليغه إليه داخل أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالتبليغ المذكور، يحيل مندوب الصيد البحري الأمر على النيابة العامة المختصة.

الباب الثاني

المخالفات والعقوبات

المادة 90

دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي يعاقب بغرامة تتراوح بين 100.000 درهم و 500.000 درهم كل شخص :

1 - أقام مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو حوض السمك أو يمارس أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية دون الحصول على الرخصة أو الاعتماد المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه، أو برخصة أو اعتماد انتهت مدة صلاحية أحدهما، أو برخصة أو اعتماد لا يناسب مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو حوض السمك أو النشاط المعني :

2 - قام بتفويت أو نقل الرخصة أو الاعتماد الذي يستفيد منه خرقا لأحكام المواد 30 و 55 و 61 من هذا القانون :

3- قام بتعديلات دون رخصة من السلطة المختصة، خرقا لأحكام المادة 31 من هذا القانون :

4 - باشر أشغال إقامة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية على الرغم من أن الرخصة المناسبة أصبحت لاغية :

5 - واصل استغلال مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو حوض السمك أو واصل ممارسة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية على الرغم من سحب الرخصة أو الاعتماد المناسب أو انتهاء مدة صلاحية أحدهما :

6 - لم يشر إلى وجود مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية الخاصة به أو استخدم أجهزة غير مطابقة للخصائص القانونية من أجل التشوير :

7 - أدخل كائنا بحريا متأت من منشأ خارجي إلى مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، أو نقل كائنا بحريا من مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية إلى مزرعة أخرى، أو أدخل كائنا متأتيا من تربية الأحياء المائية البحرية إلى الوسط البحري دون التوفر على الرخصة المسبقة المطابقة :

8 - أدخل في مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية أو الوسط البحري صنفا واحدا أو عدة أصناف معدلة وراثيا، خرقا لأحكام المادة 43 أعلاه :

9 - أدخل أو حاول إدخال البرقات و الزريعة» التي لم تسلم في شأنها أية رخصة أو انتهت مدة صلاحية الرخصة المسلمة في شأنها إلى مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، خرقا لأحكام المادة 44 أعلاه.

المادة 91

دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي، يعاقب بغرامة تتراوح بين 5.000 درهم و 100.000 درهم كل شخص :

1 - أغفل القيام بالتصريح المشار إليه في المادة 49 أعلاه أو لم يدل بالمعلومات المتعلقة بأنشطته أو أدلى، عمدا، بمعلومات مضللة :

2 - خالف أحكام المادتين 47 و 48 أعلاه والمتعلقة بتغذية كائنات مزارع تربية الأحياء المائية البحرية واستعمال مواد غير معتمدة :

3- استعمل لأغراض أنشطة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية سفينة مساعدة غير مسجلة في السجل الخاص المشار إليه في المادة 50 أعلاه أو تم التشطيب عليها من السجل المذكور :

4 - قام بتشغيل مستخدمين غير مؤهلين خرقا لأحكام المادة 51 أعلاه :

5 - أغفل مسك أو تحيين السجل المنصوص عليه في المادة 52 أو المادة 55 أعلاه :

6 - أغفل إرسال التقرير السنوي المتعلق بسير أشغاله أو تقرير الانتهاء من أشغال الدراسات أو البحث العلمي و / أو التقني عقب إنجاز برنامجه المنصوص عليه في المادة 65 أعلاه :

7 - أغفل إرسال التقرير السنوي المتعلق بسير أشغاله أو تقرير الانتهاء من أشغال التجريب المنصوص عليه في المادة 69 أعلاه :

8 - أعاق، بأي وسيلة كانت تحريات الأعوان محرري المحاضر المشار إليهم في المادة 78 أعلاه.

المادة 92

في حالة العود، ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف.

يعتبر في حالة العود كل شخص سبق أن صدر في حقه، من أجل ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، حكم حائز على قوة الشيء المقضى به ارتكب مخالفة جديدة داخل أجل اثني عشر (12) شهرا.

وفي حالة تعدد المخالفات، تطبق العقوبات المقررة على كل مخالفة على حدة.

الجريدة الرسمية 7159-16 جمادى الآخرة 1444 (9) يناير 2023

القسم السادس

أحكام انتقالية وختامية

المادة 93

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ العمل بالنصوص المتخذة لتطبيقه.

ابتداء من هذا التاريخ، لا تطبق أحكام الجزء السابع من الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23) نوفمبر (1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري على مؤسسات الصيد البحري التي تنتمي إلى فئة مزارع تربية الأحياء المائية البحرية.

غير أنه تظل الرخص المتعلقة بإنشاء واستغلال مزارع تربية الأحياء المائية البحرية المسلمة بموجب الجزء السابع من الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.73.255، قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، سارية المفعول إلى حين انتهاء مدة صلاحيتها شريطة أن تكون المزارع المعنية قيد الاشتغال. في هذه الحالة، يمكن تجديد الرخص المذكورة دون اللجوء إلى طلب إبداء الاهتمام.

يتوفر حاملو الرخص المذكورة على أجل سنة واحدة (1)، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، من أجل الامتثال لأحكامه.

يتوفر مستغلو أحواض السمك المقامة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ على أجل سنة واحدة (1) من أجل الامتثال لأحكامه.

المادة 94

ينسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، الظهير الشريف الصادر في 29 من صفر 1344 (8) شتنبر (1925) في ضبط الأمور الراجعة لبيع المحار المعروف بالشرنيق (ويتر) والظهير الشريف الصادر في 5 شوال 1357 (28) نوفمبر (1938) المتعلق بمراقبة سلامة المحار المتأتي من مؤسسات تربية المحار الموجه للاستهلاك.

.....

.....

.....

رقم 02

تاريخ

المملكة المغربية وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية

مديرية مالية الجماعات الترابية

Centre Transmission

DÉPART

N° 3365...

Le:..

.

وزير الداخلية

إلى

السادة ولاة الجهات

05 MARS 2026

السيدات والسادة عمال العمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة

الموضوع: الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

المرجع: دوريتي عدد 11367 بتاريخ 5 غشت 2025

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فإنه على الرغم من وضوح الإجراءات التي تضمنتها دوريتي المشار إليها أعلاه بخصوص تطبيق مقتضيات القانون رقم 14.25 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.50 المؤرخ في 9 ذي الحجة 1446 (6) يونيو (2025). فقد لوحظ تباين بين الجماعات في تطبيق هذه الإجراءات، ولاسيما تلك التي تخص تحديد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية وملائمتها مع مستوى التجهيز الذي تعرفه المناطق التي تتواجد بها العقارات الخاضعة لهذا الرسم.

وسعيا للتطبيق السليم لأحكام القانون رقم 14.25 سالف الذكر، فإنه يتعين على السادة ولاة الجهات والسيدات والسادة عمال العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم العمل على ما يلي:

أولا: التأكد من توفر شروط تطبيق الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية بتراب الجماعة

لوحظ قيام بعض الجماعات بفرض الرسم المذكور على أراضي لكونها مشمولة بتصميم النمو بدلا من تصميم التهيئة دون أن تتوفر في هذه الأراضي شروط خضوعها لهذا الرسم

للتذكير فإن شروط تطبيق هذا الرسم وردت بالمادة 39 من القانون رقم 47.06 سالف الذكر والتي نصت على أنه : "تخضع لهذا الرسم الأراضي الحضرية غير المبنية الواقعة داخل

المدارات الحضرية المحددة طبقا لأحكام القانون رقم 131.12 السالف الذكر

المراكز المحددة المعينة بنص تنظيمي

المحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية التي يتم تحديد الدوائر التي يفرض داخلها الرسم بنص تنظيمي

المناطق غير المشار إليها أعلاه والمشمولة بتصميم التهيئة".

+212 5 37 21 6845 الهاتف: 212537215855+ - الفاكس

dfct_dgct@interieur.gov.ma : العنوان الإلكتروني

collectivites-territoriales.gov.ma : الموقع الإلكتروني

1

ثانيا: معالجة طلبات الإعفاء من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية

لوحظ أن بعض الجماعات مازالت تفرض الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية على الأراضي التي تتوفر على شروط الاستفادة من الإعفاءات والتأني في معالجة طلبات الإعفاء من هذا الرسم

بخصوص طلبات الإعفاء من الرسم سالف الذكر المقدمة من طرف الملزمين سواء قبل أو بعد دخول القانون رقم 14.25 حيز التنفيذ، فإن شروط الإستفادة من الإعفاءات الكلية المؤقتة ومسطرة معالجة هذه الطلبات لم يطرأ عليهما أي تغيير بموجب القانون المذكور ويتعين تبعا لذلك التقيد بالمقتضيات الواردة بتعلميتي رقم F/1600 بتاريخ 5 ماي 2021 حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20. مع العمل على تسريع وتيرة البت في هذه الطلبات

يتعين السهر على تفعيل اللجن المنصوص عليها بالمادة 42 من القانون رقم 47.06 سالف الذكر والموكول إليها بالنسبة للأرض موضوع طلب الإعفاء من :

معاينة الإستغلال المهني أو الفلاحي :

التأكد من صعوبة الربط بإحدى شبكات توزيع الماء والكهرباء

إثبات إنهاء أشغال البناء أو تحديد نسبة إنجاز أشغال.

في حالة إدلاء الملزمين بأحكام قضائية صادرة عن المحاكم المختصة تقضي بإلغاء الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، فإنه يتعين دعوة الجماعات المعنية إلى العمل على تنفيذ هذه الأحكام، متى تبين أنها قد اكتسبت قوة الشيء المقضي به.

ثالثا: اعتماد مبدأ التدرج لتحديد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية

الملاحظ أن أغلب الجماعات تطبق الأسعار القصوى للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية

يتعين قبل التأشير على مقررات المجالس الجماعية بتحديد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية التأكد من اعتماد مبدأ التدرج في تحديد أسعار هذا الرسم بالنسبة للأحياء والقطاعات وذلك بهدف تطبيق سلس يراعي قدرات الملزمين ويسعى إلى تحقيق عدالة جبائية بتراب الجماعة

للتذكير تحدد أسعار الرسم المذكور على الشكل التالي:

من 15 إلى 30 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق المجهزة المتوفرة على جميع أو أغلب المرافق ولا سيما المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية والشبكات العمومية الأساسية من طرق شبكات الكهرباء والماء والتطهير الإنارة العمومية النقل الحضري وخدمة جمع النفايات

من 5 إلى 15 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق متوسطة التجهيز والتي تتوفر على الأقل على الطرق وشبكات الكهرباء والماء

من نصف درهم إلى درهمين للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق ضعيفة التجهيز والتي تفتقر لكل أو أغلب المرافق والشبكات العمومية الأساسية السالفة الذكر.

+212 5 37 21 68 45 : الهاتف: 212537215855 - الفاكس
dfct_dgct@interieur.gov.ma : العنوان الإلكتروني

collectivites-territoriales.gov.me : الموقع الإلكتروني

2

يتم تحديد سعر هذا الرسم من طرف مجلس الجماعة المعنية بالنسبة للأحياء والقطاعات والدواوير حسب الفئة التي تنتمي إليها. ويمكن داخل نفس الفئة تحديد أسعار لبعض الأحياء أو القطاعات أو الدواوير مادامت تحترم الأسعار الدنيا والقصوى للفئة.

رابعا: مواكبة الجماعات المعنية في تحديد المناطق بحسب مستوى تجهيزها

لتحديد المناطق حسب مستوى تجهيزها بقرار الرئيس مجلس الجماعة المعنية يجب على مصالح هذه الجماعة القيام بمجموعة من الإجراءات الواردة بدوريتي سالفة الذكر والحصول على المعلومات الضرورية لدى المصالح اللاممركزة والشركات الجهوية متعددة الخدمات وباقي الإدارات والمؤسسات المعنية المتواجدة بتراب العمالة أو الإقليم

ولهذا الغرض، يتعين على السادة الولاة والسيدات والسادة العمال مواكبة الجماعات المعنية للقيام بالإجراءات المذكورة والحصول على المعلومات الضرورية لتحديد المناطق بحسب مستوى تجهيزها. ويمكن عند الاقتضاء التنسيق مع المصالح المركزية لهذه الوزارة للقيام بالمواكبة

بعد التأكد من قيام الجماعة المعنية بالإجراءات سالفة الذكر يتم التأشير على قرار رئيس مجلس هذه الجماعة المتعلق بتحديد المناطق بحسب مستوى تجهيزها.

خامسا: معالجة طلبات الإبراء أو التخفيف من الزيادات والغرامات والذعائر

لوحظ عدم معالجة العديد من الطلبات المتعلقة بالإبراء أو التخفيف من الزيادات والغرامات والذعائر التي يتقدم بها الملزمون والمتعلقة بالرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية ولاسيما الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية

طبقا لمقتضيات المادة 11162 من القانون رقم 47.06 المذكور، يجوز لوزير الداخلية أو الأشخاص المفوضين من لدنه لهذا الغرض أن يسمح بناء على طلب الملزم ومراعاة للظروف المستند إليها بالإبراء أو التخفيف من الزيادات والغرامات والذعائر وباقي الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم 47.06 السالف الذكر وذلك بالنسبة للرسوم المحلية التي يتم تدبيرها من طرف المصالح التابعة للجماعات الترابية

تبعا لقراري رقم 2116.20 الصادر في 8 ذي الحجة 1414 (29) يوليو (2020) بتفويض سلطة التقرير في الطلبات المشار إليها أعلاه، يتم استصدار قرارات بهذا الخصوص كما يلي:

يقرر والي الجهة في طلبات الملزمين بالإبراء أو التخفيف المتعلقة بمبالغ تفوق 000.50 درهما بناء على بيان مفصل موقع إما من طرف الأمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية، أو بيان مفصل مشهود به من طرف القابض المعني، يتضمن المبلغ الأصلي للرسم، ومبلغ الغرامات والجزاءات وذلك بصفة إجمالية وبرسم كل سنة مالية

يقرر عامل العمالة أو الإقليم، بنفس الكيفية في طلبات الملزمين بالإبراء أو التخفيف المتعلقة بمبالغ تساوي أو تقل عن 50.000 درهم.

+212 5 37 21 6845 : الهاتف: 212537215855 - الفاكس

العنوان الإلكتروني dfct_dgct@interieur.gov.ma :

collectivites-territoriales.gov.ma : الموقع الإلكتروني

3

يتعين على السادة الولاة والسيدات والسادة العمال تفعيل مقتضيات قراري المشار إليه أعلاه كل في دائرة اختصاصه، وذلك لتمكين الملزمين من أداء ما بذمتهم ومراعاة للظروف المستند إليها بطلباتهم.

ومن أجل مواكبة إنجاز الإجراءات الواردة أعلاه، فإنه يمكن الاتصال بمصالح المديرية العامة للجماعات الترابية مصلحة التشريع والتقنين الضريبي والمنازعات بقسم الجبايات المحلية التابع لمديرية مالية الجماعات الترابية وذلك من أجل تقديم توضيحات إضافية. ويمكن طلب هذه التوضيحات على عناوين البريد

الإلكتروني التالية:

afathi@interieur.gov.ma/aboutoumilate@interieur.gov.ma

وفي الختام، أدعو السادة ولاة الجهات والسيدات والسادة عمال العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم إلى العمل على نشر واسع لهذه الدورية وتوضيح شامل لمضمونها والسهر على التطبيق الدقيق لمقتضياتها.

والسلام

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

+212 5 37 21 6845 الهاتف: 5855 21 212537 - الماكس

dfct_dgct@interieur.gov.ma : العنوان الإلكتروني

collectivites-territoriales.gov.ma : الموقع الإلكتروني

.....
.....

ظهير شريف رقم 1.25.50 صادر في 9 ذي الحجة 1446 (6) يونيو (2025) بتنفيذ القانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 9 ذي الحجة 1446 (6) يونيو (2025)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 14.25

بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06

المتعلق بجبايات الجماعات الترابية

المادة الأولى

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام المواد 45 و 100 و 116 و 167 من القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30) نوفمبر (2007) كما وقع تغييره وتتميمه :

المادة 45 - السعر

تحدد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه كما يلي :

: من 15 إلى 30 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق المجهزة المتوفرة على جميع أو أغلب المرافق ولا سيما المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية والشبكات العمومية الأساسية من طرق وشبكات الكهرباء والماء والتطهير والإنارة العمومية والنقل الحضري وكذا خدمة جمع النفايات :

من 5 إلى 15 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق متوسطة التجهيز والتي تتوفر على الأقل على الطرق

وشبكات الكهرباء والماء :

من 0.5 إلى درهمين للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة

بالمناطق ضعيفة التجهيز والتي تفتقر لكل أو أغلب المرافق

والشبكات العمومية الأساسية السالفة الذكر.

تحدد المناطق المذكورة أعلاه بقرار الرئيس مجلس الجماعة المعنية

ولا يكون هذا القرار قابلا للتنفيذ إلا بعد التأشير عليه من لدن عامل

العمالة أو الإقليم.

لا يتم إصدار وأداء الرسم الذي يقل عن مائتي (200) درهم.

المادة 100 - استخلاص الرسم

يستخلص الرسم من طرف المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل.»

المادة 116 - استخلاص الرسم

يستخلص الرسم من طرف المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل.»

«المادة 167 - الإدارة

يقصد بعبارة الإدارة الواردة في هذا القانون :

1 - المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب بالنسبة للرسم المهني ولرسم السكن والرسم الخدمات الجماعية :

2 - المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية بالنسبة لباقي

الرسوم الواردة في هذا القانون.

المادة الثانية

تتمم على النحو التالي أحكام المادة 82 من القانون السالف الذكر : 47.06 رقم

المادة 82 - أداء الرسم

يؤدى مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع مداخيل الجماعة أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل .... وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

المادة الثالثة

يتمم على النحو التالي القانون السالف الذكر رقم 47.06 بالمادة 167

المكررة

المادة 167 المكررة - المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل

يقصد بعبارة المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل الواردة في هذا

القانون :

1 - قباض إدارة الضرائب بالنسبة للرسم المهني ولرسم السكن

والرسم الخدمات الجماعية :

2 - القباض الجماعيون بالنسبة لباقي الرسوم الواردة في هذا القانون.

يعين القباض الجماعيون لدى الجماعات الترابية المشار إليهم في البند 2 أعلاه من هذه المادة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، ويؤهلون بهذه «الصفة وحدهم لتحصيل الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية. وفي هذا الإطار، يؤهلون لتنفيذ جميع إجراءات التحصيل المنصوص عليها في القانون السالف الذكر رقم 15.97 بما في ذلك إجراءات التحصيل الجبري

المادة الرابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويتعين داخل أجل أقصاه شهران ابتداء من هذا التاريخ نقل ملفات الملزمين الخاضعين لرسم السكن والرسم الخدمات الجماعية من مصالح الخزينة العامة للمملكة إلى مصالح المديرية العامة للضرائب وإلى القباض الجماعيين بالنسبة لباقي الرسوم غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، متضمنة لجميع الوثائق والمستندات والمعلومات والمعطيات المعلوماتية الضرورية للقيام بتصفية الرسمين المذكورين وإصدارهما وتحصيلهما والبت في المطالبات والمنازعات المتعلقة بهما.

و يحل المدير العام للضرائب محل الخازن العام للمملكة في كل القضايا المعروضة أمام المحاكم بخصوص رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، ويحل القابض الجماعي محل الخازن العام للمملكة في القضايا المعروضة أمام المحاكم والمتعلقة بتحصيل باقي الرسوم غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية.

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

د /1049

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
د/160

28 فبراير 2023

إلى

السيدات والسادة

ولاة الجهات وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة

رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات

العامل المدير العام للوكالة الحضرية للدار البيضاء :

مديري الوكالات الحضرية

المفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني.

الموضوع : دورية مشتركة بشأن تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في الوسط القروي.

المرفقات: مسطرة إعداد تصميم تحديد مدارات الدواوير

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد. فكما لا يخفى عليكم. لقد خص المشرع الوسط القروي بمجموعة من المقتضيات التشريعية والتنظيمية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا الوسط وتراعي ظروف ساكنته، وذلك بما يمكن من توفير التجهيزات والخدمات الأساسية لهم من جهة. وتمكينهم من إطار سليم ولائق لحياة كريمة من جهة أخرى وقد كانت هذه المقتضيات موضوع عدة دوريات وزيرية، كان الهدف منها شرح وتبسيط مضامينها، والحث على تفعيل ما أجازته من إجراءات وتدابير تصب في اتجاه تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء بالوسط

الغروي

غير أنه، ومن خلال مختلف التقييمات المنجزة، وما أسفرت عنه الممارسة الميدانية، واستنادا كذلك إلى ما أثير من أسئلة برلمانية في هذا الشأن، و ما تم تداوله خلال اجتماعات العديد من المجالس الإدارية للوكالات الحضرية. يتضح أن الترخيص بالبناء في الوسط القروي، لا زال يعرف بعض الإكراهات والصعوبات تتعلق أساسا بالمساحة الدنيا الواجب توفرها في مشاريع البناء المزمع إنجازها، وكذا نسبة مساحة الأرض المتعين بناؤها وعلو البناية، بالإضافة إلى إكراهات أخرى ذات طابع تقني وعقاري

ولتجاوز الإكراهات السالفة الذكر فإنكم مدعوون كل في مجال اختصاصه إلى الحرص على تفعيل واتخاذ الإجراءات المضمنة في هذه الدورية في أفق إدخال تعديلات على المقتضيات القانونية المنظمة للبناء بالوسط القروي ، وذلك على النحو التالي:

أولا: إحداث لجن إقليمية، تحت إشراف السادة الولاة أو العمال، تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف المصالح المعنية. ولا سيما الوكالة الحضرية والجماعة المعنية تضطلع بعملية تحديد مدارات الدواوير والمناطق القروية التي تعرف ضغطا عمرانها متناميا وتواجد تجمعات عمرانية قائمة، وكذا المدارات الحساسة وذات الصبغة الخاصة التي من الضروري التوفر على رؤية مستقبلية بشأنها في انتظار أن تشملها وثائق التعمير التي تضمن تطورها وتوسعها في إطار نظرة شمولية. وذلك وفق

المسطرة المرفقة عليه.

ثانيا: تفعيل انعقاد اللجنة المنصوص عليها في المادة 35 من المرسوم رقم 2.92.832 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1993 لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير بمشاركة ممثل عن الوكالة الحضرية المعنية والعمالة أو الإقليم المعني، والدعوة لاجتماعها بصفة آلية من طرف رئيس مجلس الجماعة أو بدعوة من العامل، وذلك للنظر في الطلبات الفردية أو لتحديد معايير عامة يتم العمل بها من طرف لجان دراسة ملفات طلبات الترخيص لتفادي المشاكل التقنية المتعلقة بالمساحة الدنيا (هكتار واحد) أو الجوانب الأخرى المتعلقة بشرط المساحة المبنية وشرط العلو ، ولاسيما داخل مجالات الدواوير المحددة طبقا لما تم التنصيص عليه في الفقرة المذكورة أعلاه .

-

ثالثا : عدم الزام المواطنين بوثائق إدارية غير ضرورية، بحيث يتعين في هذا الصدد على السادة رؤساء مجالس الجماعات ومديري الوكالات الحضرية والمفتشين الجهويين بتنسيق مع السلطات المحلية التقيد بمقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية من خلال الاكتفاء بالوثائق الضرورية اللازمة لتكوين ملفات طلبات الرخص، مع لزوم الاقتصار على نسخة واحدة من الوثائق المطلوبة

رابعا : تكثيف جهود واليات المساعدة المعمارية والتقنية لفائدة ساكنة الوسط القروي، ولاسيما بالدواوير التي تم تحديد مداراتها، وذلك من خلال إقرار آليات عملية كفيلة بتفعيل الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن بين مختلف الفاعلين من مجالس جهوية و مجالس إقليمية وجماعات ومفتشيات جهوية ووكالات حضرية وهيئات مهنية. لأجل إعداد تصاميم البناء الذاتي وتصاميم تحديد الدواوير وإنجاز الدراسات المعمارية التي تهم الوسط القروي

وفي الأخير، وجب التأكيد على ضرورة التعامل مع طلبات البناء بالوسط القروي بالمرونة اللازمة، وإعطاء كافة التسهيلات الضرورية للمواطنين القاطنين بالمناطق القروية وخاصة الثانية منها.

كما يجدر التأكيد على أن بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الدورية، يبقى رهينا بمدى انخراطكم الفعال في التقيد بمختلف التوجهات والتدابير المضمنة بها، مع ملاءمتها والخصوصيات المحلية والمجالية.

هذا، ونطلب منكم في الختام، موافاة الكتابة العامة لوزارة الداخلية والكتابة العامة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير بتقارير عن التدابير المتخذة من طرفكم من أجل تيسير التطبيق السليم لمضامين هذه الدورية، وكذا الصعوبات التي قد تعترض تفعيلها والمقترحات التي ترتؤونها كفيلة بتجاوزها /

وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة

فاطمة الزهراء المنصوري

وزير الداخلية

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 2/89

الصادر بتاريخ 28 فبراير 2023

ملف عقاري رقم : 4360/1/4/2019 .

الاستحقاق - قاعدة الإثبات - سلطة المحكمة.

إذا ثبت الملك للموروث فالأصل هو الاستصحاب وبقاء الاشتراك بين الورثة إلى أن تثبت القسمة بينهم بما يجب أو يثبت أحدهم الاختصاص به كلا أو بعضا ببينة تامة الشروط على قاعدة الإثبات، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالارتكاز على الحكم الابتدائي القاضي ببراءة البائع للمطلوب من جنحة التصرف في مال مشترك قبل اقتسامه بين الورثة بعلة أن منطوقه مرتبط بعلله، والحال أن ادعاء المطلوب اختصاص البائع له بالمبيع استنادا إلى رسم الملكية لا ينفعه للعلم بأصل الملك مع جهل مدخل البائع بما ينقله إليه، تكون قد خرقت قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعرضت قرارها للنقض.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على المقال المودع بتاريخ 21 دجنبر 2018 من الطرف الطالبين بواسطة نائبهم الأستاذ (يوسف. و) المحامي بهيئة الجديدة المقبول للترافع أمام محكمة النقض، الرامي إلى نقض القرار عدد 176 الصادر بتاريخ 28/06/2018 في الملف رقم 110/1401/2017 عن محكمة الاستئناف بالجديدة؛

وبناء على مستندات الملف؛

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974؛

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 23/01/2023

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 28/02/2023؛

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم ؛

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد المصطفى جرايف والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد نور الدين الشطبي.

1

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه أن الطاعنين تقدموا بمقال أمام المحكمة الابتدائية بالجديدة بتاريخ 20 نونبر 2015، عرضوا فيه أن موروثهم (ح. محمد بن ز) العظمان توفي وخلف ما يورث عنه العقارات والأراضي التي وردت في موجب إحصاء التركة المضمن بعدد 59 ومنها البقعة السادسة المسماة بلاد جنان الكائنة بدوار المخاطرة الدار البئر الجديد الموصوفة والمحدودة بالمقال وأنهم فوجئوا باحتلالها من طرف المطلوب مدعي ملكيتها شراء من شخص لم يحصل على أي تفويض أو موافقة منهم بالتفويت أو البيع والتمسوا الحكم باستحقاقهم للمدعى فيه بنسبة نصيبهم في الإرث و بإفراغ المطلوب هو أو من يقوم مقامه منه، وأرفق المقال بصورة لإراثات امحمد. بن. ح. م. بن. ز) عدد 47، و (ع. ادريس بن م. بن. (م) عدد 4932، و رقية ع بنت م. بن. م) عدد 466 وبصورة لموجب إحصاء عدد 59 وبصورة لرسمى شراء عدد 123، وعدد 71 ، وبصورة المحضر معاينة. وأجاب المطلوب بأن الوثائق المستدل بها من طرف الطاعنين لا تثبت لهم الملك، وأنه سبق لهم أن أقاموا عدة دعاوى من أجل التعويض عن الاستغلال ومن أجل انتزاع الحيازة وانتهت كلها بعدم قبول طلب التعويض وبالبراءة من انتزاع الحيازة، وأن ما دون بمحضر المعاينة تم بناء على تصريح (محمد. (ع) وأرفق الجواب بحكمين عدد 289 وعدد 8679 ، وبعد انتهاء الأجوبة والردود، أصدرت المحكمة الابتدائية حكما بتاريخ 15/12/2016 في الملف 2015 قضى بعدم قبول الطلب"، واستأنفه الطاعنون مصممين على طلبهم، وأجاب المطلوب به في المرحلة الابتدائية وأضاف بأن رسم الإحصاء المحتج به انبنى على تصريح المستأنفين وحدهم و أن البقعة المذكورة برسم الشراء عدد 123 تختلف في حدودها ومساحتها عما ورد بالرسم المذكور، وبعية إجراء معاينة بعين المكان الأراضي بلاد الجنان والبير والحرش والرمل واعبوش ووصفها بناء على الدلالة سيدي محمد. ع. بن. س. ا. ع) الذي أفاد بأن محمد عكوف يتواجد بأرض الجنين بين الملا أرض الله البار و بالاحد المحبوش يتواجد بها ورثة (أحمد. ش) ويتواجد بأرض بلاد الاحرش وبلاد الرمل (إبراهيم كم واستنفاد أوجه الدفع والدفاع أصدرت محكمة الاستئناف قرارا بتأييد الحكم المستأنف"، وهو القرار المطعون فيه بمقال تضمن ثلاثة وسائل واستدعي المطلوب ولم يجب.

في شأن الوسيلة الأولى

حيث يعيب الطاعنون القرار بنقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق القواعد المسطرية وتحريف الوثائق، ذلك أن القرار المطعون فيه علل ما خلص إليه من تأييد الحكم الابتدائي بصدور الحكم الجنحي عدد 8679 بتاريخ 13/11/2013 في الملف رقم 2712/11/10 القاضي ببراءة المطلوب من أجل التصرف في مال مشترك قبل اقتسامه بين الورثة بعلة أن رسم الملكية يؤكد أن العقار هو ملك للمطلوب وأن القرار الصادر عن قاضي التحقيق لم يتضمن ما يفيد أن رسم الملكية مزور وأن الملك موضوع النزاع هو ملك مشترك، إلا أن هذا التعليل فاسد وبني على تحريف الوثائق وتحريف حيثيات الحكم الجنحي

2

الذي استند إليه القرار المطعون فيه، ذلك أن الحكم الجنحي المذكور لم يقل فقط أن رسم الملكية يؤكد أن العقار هو ملك للمتهم ولكنه قال أيضا وفي نفس الحيثية أن رسم التركة يؤكد أن العقار موضوع النزاع من بين الأملاك المتروكة من قبل الهالك أي أنه ملك مشترك، كما أن ما ورد من تعليل من كون الحكم الجنحي استند إلى أن قاضي التحقيق لم يثبت له أن الملك موضوع النزاع هو ملك مشترك هو تحريف للحكم الجنحي الذي لم ترد فيه نهائيا هذه الحيثية وإنما ورد فيه بالحرف أن واقعة حيازة وتصرف الهالكة (عزيزة. (ع) في العقار موضوع النزاع لم يثبت أنها غير صحيحة، والقرار المطعون فيه غض الطرف عن الحيثية الأساسية والحاسمة الواردة في الحكم الجنحي وهي أن النظر في مسألة تملك الطرف المشتكي للعقار موضوع النزاع ومسألة الترجيح بين حجج طرفي النزاع يرجع إلى القضاء المدني"، واعتبارا لكون هذه الحيثية أي اختصاص القضاء المدني هي التي دفعت الطاعنين إلى اللجوء إلى القضاء المدني بعد أن تمكنوا من الحصول على رسوم أشرية لم تكن بحوزتهم حينما قدموا شكاية إلى القضاء الجنحي، واعتبارا لكون القضاء الجنحي نفسه في إطار القواعد المسطرية ملزم حينما يتعلق الأمر بجريمة تسري عليها قواعد القانون المدني أن تطبق قواعد القانون المذكور طبقا للمادة 288 من قانون المسطرة الجنائية، واعتبارا لكون الحكم الجنحي نفسه لم يطبق هذه القواعد أي قواعد الترجيح بين الحجج وأحال الأطراف إلى القضاء المدني المختص والدليل على ذلك أنه قرر استدعاء شهود الملكية والتركة ثم عدل عن ذلك بسبب عدم حضورهم، مما جاء تران مقسما بنقصان التعليل الموازي لانعدامه وخارقا للقواعد المسطرية مما يعرضه للنقض.

حيث صح ما عابه الطاعنون في الو انه إذا ثبت الملك للموروث فالأصل هو الاستصحاب وبقاء الاشتراك بين الورثة إلى أن ة بينهم بما يجب أو يثبت أحدهم الاختصاص به كلا أو بعضا ببينة تامة الشروط على قاعدة الإثبات والطاعنون دفعوا أن من جملة ما خلفه جدهم الحاج محمد. (ع) أرض الجنان واستدلوا على ذلك برسمي شراءه وتركته المشار إليها أعلاه، وأن ادعاء المطلوب اختصاص البائع له بالمبيع الذي وقفت عليه ت عليه المحكمة بمعرفة الطرفين له بأنه آل إليه بالإرث من والدته (الزوهرة) وهي عمتهم والتي كانت تتصرف فيه قيد حياتها وتؤدي لهم واجبات استغلاله لا ينفعهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالارتكاز على الحكم الابتدائي عدد 8679 القاضي ببراءة البائع للمطلوب من جنحة التصرف في مال مشترك قبل اقتسامه بين الورثة بعلة أن منطوقه مرتبط بعلله التي جاء فيها أن رسم الملكية يؤكد أن العقار ملك للمتهم البائع وأنه لم يثبت يقينا أن الملك موضوع النزاع مشترك بينه وبين المستأنفين ولم يثبت هؤلاء بأن العقار مشترك ومن تم فالبيع للمتهم سليم، والحال أن ادعاء المطلوب اختصاص البائع له بالمبيع

استنادا إلى رسم الملكية لا ينفعه للعلم بأصل الملك مع جهل مدخل البائع بما ينقله إليه، تكون قد خرقت قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعرضت قرارها للنقض.

3

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية وطرفيها على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وبإحالة القضية وطرفيها على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون، وعلى المطلوب المصاريف؛

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له، إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته؛

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الهيئة السيدة نادية الكاعم رئيسة والمستشارين السادة المصطفى جرايف مقررا، وعبد اللطيف معادي ومحمد رضوان والمهدي شباب أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نور الدين الشطبي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ابتسام الزواغي.

.....

DROIT PÉNAL GÉNÉRAL

La vie privée, la garde à vue et l’impossibilité du consentement

La captation d’images, notamment un enregistrement, réalisée à l’occasion d’une garde à vue, entre dans le champ de la vie privée de telle sorte que l’enregistrement de la parole ou de l’image d’une personne gardée à vue est susceptible de constituer une atteinte à l’intimité de sa vie privée. Dès lors que la personne placée en garde à vue n’est pas susceptible de s’opposer à cet enregistrement quand bien même il aurait été réalisé en sa connaissance, il n’est pas possible de faire jouer la présomption du consentement prévue par l’article 226-1 in fine du Code pénal.

Un reportage télévisuel relatif à la prostitution est diffusé sur une chaîne grand public. Ce dernier retraçait les investigations menées sur les réseaux de prostitution de Paris et notamment la surveillance de l’hôtel géré par les époux B. au sein duquel les prostituées effectuaient leurs prestations. Bien

que les auteurs du reportage aient anonymisé les lieux et les personnes, ils diffusaient néanmoins la garde à vue de Madame B. pour les faits de proxénétisme aggravée et cette dernière a été reconnue par des tiers, notamment par sa voix. A la suite de la diffusion de ce reportage, Monsieur et Madame B., son épouse, portent plainte des chefs de violation du secret professionnel et du secret de l'instruction contre personne non dénommée. Suite au classement sans suite de leur plainte, ils se constituent partie civile auprès du juge d'instruction des chefs précités, leur avocat faisant en outre valoir une atteinte à l'intimité de la vie privée de Madame B. réprimée sur le fondement de l'article 226-1 du Code pénal. Le juge d'instruction devait rendre une ordonnance de non-lieu frappée d'appel par les époux B.

La chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris confirme l'ordonnance de non-lieu. La cour d'appel rejette la qualification de l'incrimination prévue par l'article 226-1 du Code pénal. Cette dernière réprime « le fait, au moyen d'un procédé quelconque, volontairement de porter atteinte à l'intimité de la vie privé d'autrui », notamment en captant, enregistrant ou transmettant, sans le consentement de leur auteur, des paroles prononcées à titre privé ou confidentiel. L'article d'ajouter, « lorsque les actes mentionnés au présent article ont été accomplis au vu et au su des intéressés sans qu'ils s'y soient opposés, alors qu'ils étaient en mesure de le faire, le consentement de ceux-ci est présumé ». Selon la cour d'appel, le délit prévu par l'article 226-1 du Code pénal ne saurait être constitué dans la mesure où « les images et paroles d'une personne interpellée par les services de police puis interrogée au cours de sa garde à vue ne relèvent pas de l'intimité de la vie privée » protégée par cette infraction. De plus, la cour retient que la caméra était, lors de la garde à vue, visible par Madame B. de telle sorte que l'enregistrement a été fait au vu et au su de cette dernière qui ne s'y est pas opposée. Or, aucun élément du dossier ne permet d'indiquer que les conditions de la garde à vue de Madame B. lui ôtaient la possibilité de faire valoir son opposition à l'enregistrement.

Monsieur et Madame B. se pourvoient en cassation. Si les trois premières branches du moyen ne semblent pas de nature à permettre l'admission du pourvoi le dernier retient l'attention de la Cour de cassation. Selon cette dernière branche, le pouvoir reproche à la cour d'appel d'avoir confirmé l'ordonnance de non-lieu rejetant l'application de l'article 226-1 du Code pénal. En effet, selon le pourvoi, il ne ressort d'aucune pièce que l'accord écrit de Madame B. ait été sollicité des enquêteurs ni même que ces derniers ne lui aient notifié son droit de s'opposer à cet enregistrement.

La Cour de cassation devait alors se prononcer à la fois, sur la nature et les contours de la protection accordée par l'article 226-1 du Code pénal. Il est plus particulièrement question de savoir si les images et paroles d'une personne, captées à l'occasion de sa garde à vue, relèvent de la vie privée telle que protégée par l'article 226-1 du Code pénal. Sur ce point, la Cour de cassation relève que « l'enregistrement de la parole ou de l'image d'une personne placée en garde à vue est susceptible de constituer une atteinte à sa vie privée ».

La Cour de cassation devait également s'interroger sur la capacité de la personne gardée à vue de s'opposer à l'enregistrement auquel il est procédé à l'occasion de la garde à vue. En effet, le dernier alinéa de l'article 226-1 précise que « lorsque les actes mentionnés au présent article ont été accomplis au vu et au su des intéressés sans qu'ils s'y soient opposés, alors qu'ils étaient en mesure de le faire, le consentement de ceux-ci est présumé ». Lors même qu'elle ne s'était pas opposée à l'enregistrement pourtant réalisé en sa connaissance, son consentement devait, suivant la logique de l'article 226-1 in fine, être présumé. Pourtant la Cour de cassation apporte ici une précision importante selon laquelle « une personne faisant l'objet d'une garde à vue n'est pas en mesure de s'opposer à cet enregistrement ».

Référence

■ N. Cazé-Gaillarde, Rép. pén. Dalloz, V° Atteintes à la vie privée, novembre 2019

Article 226-1

Modifié par Ordonnance n°2000-916 du 19 septembre 2000 - art. 3 (V) JORF 22 septembre 2000 en vigueur le 1er janvier 2002

Est puni d'un an d'emprisonnement et de 45 000 euros d'amende le fait, au moyen d'un procédé quelconque, volontairement de porter atteinte à l'intimité de la vie privée d'autrui :

1° En captant, enregistrant ou transmettant, sans le consentement de leur auteur, des paroles prononcées à titre privé ou confidentiel ;

2° En fixant, enregistrant ou transmettant, sans le consentement de celle-ci, l'image d'une personne se trouvant dans un lieu privé.

Lorsque les actes mentionnés au présent article ont été accomplis au vu et au su des intéressés sans qu'ils s'y soient opposés, alors qu'ils étaient en mesure de le faire, le consentement de ceux-ci est présumé.

Crim. 21 avril 2020, n° 19-81.507

jurisprudence judiciaire> Cour de cassation, criminelle, Chambre criminelle, 21 avril 2020, 19-81.507, Publié au bulletin

Références

Cour de cassation

chambre criminelle

Audience publique du mardi 21 avril 2020

N° de pourvoi: 19-81507

Publié au bulletinCassation partielle

M. Soulard (président), président

SCP Boutet et Hourdeaux, avocat(s)

Texte intégral

REPUBLIQUE FRANCAISE

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS

LA COUR DE CASSATION, CHAMBRE CRIMINELLE, a rendu l'arrêt suivant :

N° N 19-81.507 FS-P+B+I

N° 658

CK

21 AVRIL 2020

CASSATION PARTIELLE

M. SOULARD président,

R É P U B L I Q U E F R A N Ç A I S E

_____

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS

_____

ARRÊT DE LA COUR DE CASSATION, CHAMBRE CRIMINELLE,

DU 21 AVRIL 2020

M. M... S..., Mme R... B..., épouse S..., parties civiles, ont formé un pourvoi contre l'arrêt de la chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris, 6e section, en date du 31 janvier 2019, qui, dans l'information suivie, sur leur plainte, contre personne non dénommée, des chefs de violation du secret de l'instruction et violation du secret professionnel, a confirmé l'ordonnance de non-lieu rendue par le juge d'instruction.

Un mémoire a été produit.

Sur le rapport de M. Barbier, conseiller référendaire, les observations de la SCP Boutet et Hourdeaux, avocat de M. M... S... et de Mme R... B..., épouse S..., parties civiles, et les conclusions de Mme Bellone, avocat général référendaire, après débats en l'audience publique du 10 mars 2020 où étaient présents M. Soulard, président, M. Barbier, conseiller rapporteur, Mme Durin-Karsenty, M. Bonnal, Mme Ménotti, M. Maziau, Mme Labrousse, M. Seys, conseillers de la chambre, M. Barbier, Mme de-Lamarzelle, M. Violeau, conseillers référendaires, Mme Bellone, avocat général, et Mme Lavaud, greffier de chambre,

la chambre criminelle de la Cour de cassation, composée des président et conseillers précités, après en avoir délibéré conformément à la loi, a rendu le présent arrêt.

Sur le moyen unique, pris en ses trois premières branches

Vu l'article 567-1-1 du code de procédure pénale ;

Attendu que les griefs ne sont pas de nature à permettre l'admission du pourvoi ;

Mais sur le moyen unique de cassation, pris en sa quatrième branche, de la violation des articles 6, § 1, de la Convention européenne des droits de l'homme, 226-1, 226-13 du code pénal, préliminaire, 11, 591 et 593 du code de procédure pénale, défaut de motif et manque de base légale ;

en ce que la chambre de l'instruction a confirmé l'ordonnance de non-lieu ;

4°) alors qu'en jugeant que lors de la garde à vue de Mme S..., la caméra était visible de sorte que l'enregistrement a été fait au vu et au su de l'exposante et qu'elle ne s'y est pas opposée, lorsqu'il ne résulte ni des pièces de la procédure, ni des mentions de la décision que l'accord écrit de Mme S... ait été sollicité ou que les enquêteurs lui aient notifié son droit de s'opposer à ce tournage, la chambre de l'instruction n'a pas légalement justifié sa décision" ;

Vu l'article 226-1 du code pénal ;

Attendu que ce texte incrimine le fait, au moyen d'un procédé quelconque, de porter volontairement atteinte à l'intimité de la vie privée d'autrui, en enregistrant des paroles prononcées à titre confidentiel sans le consentement de leur auteur, ou en fixant sans son consentement l'image d'une personne se trouvant en un lieu privé ; que lorsque l'acte est accompli au vu et au su de la personne intéressée, son consentement est présumé si elle ne s'y est pas opposée, alors qu'elle était en mesure de le faire ;

Attendu qu'il résulte de l'arrêt attaqué, de l'ordonnance qu'il confirme et des pièces de la procédure que M. S... et Mme B..., son épouse, ont porté plainte auprès du procureur de la République des chefs de violation du secret professionnel et du secret de l'instruction après la diffusion sur la chaîne W9, le 18 janvier 2013, d'un reportage intitulé "Prostitution : les nouvelles esclaves du trottoir, les nouveaux visages de la prostitution", qui retraçait les investigations menées sur les réseaux de prostitution asiatique dans le sud de Paris et notamment la surveillance de l'hôtel, géré par les intéressés, où les prostituées effectuaient leurs prestations ;

Qu'il est apparu que si les auteurs du reportage avaient pris soin d'anonymiser les lieux et les personnes, le reportage n'en présentait pas moins, notamment, la garde à vue de Mme S..., intervenue à la suite de l'interpellation de l'intéressée le 24 janvier 2011 pour des faits de proxénétisme aggravé, laquelle a déclaré avoir été reconnue par des tiers, notamment par sa voix, à la suite de la diffusion du film ;

Attendu que la plainte des requérants ayant été classée sans suite, ceux-ci ont porté plainte et se sont constitués partie civile auprès du juge d'instruction des chefs précités le 14 octobre 2013, leur avocat faisant en outre valoir, par une note du 10 juillet 2015, qu'il avait été porté atteinte à l'intimité de la vie privée de Mme S... ;

Attendu que le juge d'instruction ayant rendu une ordonnance de non-lieu en date du 21 octobre 2015, les parties civiles ont interjeté appel de cette décision ;

Attendu que pour confirmer l'ordonnance du juge d'instruction et écarter l'argumentation de Mme S... qui soutenait que le délit incriminé à l'article 226-1 du code pénal était constitué, la chambre de l'instruction retient que les images et paroles d'une personne interpellée par les services de police puis interrogée au cours de sa garde à vue ne relèvent pas de l'intimité de la vie privée au sens de ce texte, et qu'au surplus aucun élément du dossier n'indique que les conditions de la garde à vue de Mme S..., qui a nécessairement vu la caméra, lui ôtaient la possibilité de faire valoir son opposition à l'enregistrement ;

Mais attendu qu'en prononçant ainsi, alors que, d'une part, l'enregistrement de la parole ou de l'image d'une personne placée en garde à vue est susceptible de constituer une atteinte à l'intimité de sa vie privée, d'autre part, une personne faisant l'objet d'une garde à vue n'est pas en mesure de s'opposer à cet enregistrement, la chambre de l'instruction a méconnu le sens et la portée du texte susvisé et le principe ci-dessus rappelé ;

D'où il suit que la cassation est encourue de ce chef ;

PAR CES MOTIFS, la Cour :

CASSE et ANNULE l'arrêt susvisé de la chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris, en date du 31 janvier 2019, mais en ses seules dispositions relatives au délit d'atteinte à l'intimité de la vie privée de Mme S..., toutes autres dispositions étant expressément maintenues ;

Et pour qu'il soit à nouveau statué, conformément à la loi, dans les limites de la cassation ainsi prononcée,

RENVOIE la cause et les parties devant la chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris, autrement composée, à ce désignée par délibération spéciale prise en chambre du conseil ;

ORDONNE l'impression du présent arrêt, sa transcription sur les registres du greffe de la chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris et sa mention en marge ou à la suite de l'arrêt partiellement annulé.

Ainsi fait et jugé par la Cour de cassation, chambre criminelle, et prononcé par le président le vingt et un avril deux mille vingt.

ECLI:FR:CCASS:2020:CR00658

Analyse

Publication :

Décision attaquée : Chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris , du 31 janvier 2019

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1318/10

المؤرخ في : 09/06/2022

ملف : جنحي عدد 83 - 2021/10/6/21982 .

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بتاريخ : 09 / 06 / 2022

إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : ...

ينوب عنها الأستاذ ...

والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض

و ... - المحاميان بهيئة اكادير

الطالبة

وبين ...

المطلوب

ب ت

22-10-6-1318

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني .... عن نفسها ونيابة عن ابنها القاصر ح1 س أصالة عن ... بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ ع لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بأكادير بتاريخ 16/04/2021 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 15/04/2021 ملف عدد 181/2606/2020 والقاضي : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض إجمالي لفائدة الأرملة نيابة عن ابنها القاصر - .... وبعد التصدي الحكم بعدم قبول طلباته وتأييده في باقي ما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من اعتبار شركة ... ON PI لكراء السيارات مسؤولة مدنيا وتحميلها كامل المسؤولية والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني زوجة الهالك السيدة ... أصالة عن نفسها مبلغ 71627.08 درهم ولوالدته السيدة ... مبلغ 35139.83 درهم ولهما معا تعويضا عن مصاريف الجنازة قدره 10000 درهم يقسم بينهما وفق أحكام الإرث الشرعية مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التامين أليانز محل المسؤولة مدنيا في الأداء وتمكين ورثة الضحية الهالك... من جميع المحجوزات المضمنة بمحضر الضابطة القضائية للدرك الملكي تارودانت عدد 6762 مع تعديله بالرفع من التعويض الإجمالي المحكوم به لفائدة الأرملة إلى مبلغ 1777102.5 درهم ولفائدة الأم إلى مبلغ 77330 درهم وتحميل شركة التأمين الصائر.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مولى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد ضم الملفين لارتباطهما

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذين عبد الم" مع المحاميان بهيئة أكادير والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض.

1

في شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الثالثة و وسيلتي النقض الرابعة والخامسة المتخذة من عدم الإرتكاز على أساس وخرق القانون وفساد التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه ذكر من بين العارضين العارض الثالث السيد عبد المالك أو سليمان عم الضحية إلا أنه لم يشر إلى مآل طلبه المعروض عليه فحتى عند عرض أسباب الإستئناف التي ذكرها القرار المطعون

2

22-10-6-1318

فيه فإنها اقتصرت على طلبات باقي العارضين رغم أنه بين أسباب استئنافه وأرفق مذكرته الدفاعية بشهادة عدم التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لإثبات عدم اشتغاله ولا تقاعده كما أدلى بعدة شواهد طبية تثبت أنه معاق وأنه كفيف البصر لإثبات عدم قدرته على العمل إضافة إلى سنه الوارد في كل الوثائق وباللفيف الذي يثبت كون الضحية كان ينفق عليه ويعيله رغم أنه غير ملزم بذلك وأن المحكمة لم تحكم للعارض بالتعويض الذي طالب به وتكون بذلك قد خرقت الفقرة 5 من المادة 11 من ظهير 2/10/1984 الذي يخول للأشخاص اللذين كان المصاب يعيلهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم تعويضا مقدرا في 15 في المائة من رأس المال واقتصرت على ذكر اسمه من بين الأطراف دون ذكر مثل طلباته ولم تتحدث عن طعنه لا بالقبول ولا بالرفض مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

حيث إنه لما كان الثابت من صك الطعن بالنقض عدد 419 موضوع الملف الحالي أنه قدم من طرف المطالبة بالحق المدني ... أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنها القاصر في حين أن ما جاء في الفرع الثاني من وسيلة النقض الثالثة ووسيلتي النقض الرابعة والخامسة يتعلق بالغير و هو السيد ... والذي لا مصلحة للطاعنة في إثارته مما يكون معه غير مقبول.

في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية والفرع الأول من وسيلة النقض الثالثة المتخذة أولاهما من عدم الارتكاز على أساس وخرق القواعد المسطرية الجوهرية إضرار بالعارضين ذلك أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه ردت جانبا من طلبات العارضة بعلة أنها تتقيد بالفصل 3 من ق م م الذي لا يسمح للمحكمة بالحكم بأكثر مما طلب لكن المحكمة لم تطبق الفصل الثالث المذكور بكل أجزائه خاصة أنها تبث دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة لأن العارضتين طالبتا بمجموع المبالغ المحدد لهما في الجدول المرفق بظهير 1984 واقتسمتاها طبقا للنسب المحددة كذلك في المادة 11 وأنهما طالبتا بما مجموعه 503982.50 درهم تم

توزيعها على العارضين كل حسب نسبة استحقاقه بين الورثة وبذلك تكون العارضة وباقي الورثة طالبوا بكل مستحقاتهم ولا يمكن أن يوصف بعد ذلك طلبهم بأنه أقل من المستحق وأنه عندما حذفت المحكمة نصيب الإبن كان عليها على الأقل أن تعيد توزيع رأس المال المطلوب كاملا وعندها ستجد أن كل واحدة من الأرملة والأم قد طالبتا بأكثر من حصتها وليس العكس مما تكون معه المحكمة لم تطبق الفصل الثالث تطبيقا صحيحا مما يتعين نقض القرار المطعون فيه والمتخذ ثانيهما من عدم الارتكاز على

3

22-10-6-1318
على أساس وخرق القانون ذلك أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه رفضت طلب العارضة المتعلق بتعويض ابنها من الضحية بعلة أنه ولد بعد وفاة والده وأن محكمة النقض في قرارها عدد 5-561 الصادر بتاريخ 19/11/2013 في الملف رقم
1391-1-5-2013 ، فسرت مفهوم الإنفاق في أنه يتعدى الأكل والشرب إلى ما يحتاجه الجنين في بطن أمه وأن كل مصاريف العناية التي يحتاجه الجنين هي أيضا نفقة كغيرها مما يصرفه الضحية على حاجيات أبنائه المزدادين قبل وفاته المخول لهم التعويض بمقتضى الفصل الرابع وأن نفقة الجنين داخلة في نفقة أمه ولأن نفقة الأم ترتفع بمناسبة وجود الجنين في بطنها وأنه بمناسبة وجود الجنين في بطن الأم تعدد مدة العدة سواء من طلاق أو من وفاة وان النفقة الزائدة إنما هي على الحمل وأن حصر محكمة الإستئناف في قرارها المطعون وجوه الإنفاق في الأبناء بعد الإزدياد يكون مخالفا لمقتضيات المادة الرابعة من ظهير 2/10/1984 ومدونة الأسرة والآيات القرآنية التي أخذت منها تلك الأحكام مما يناسب معه نقض القرار المطعون فيه و المتخذ ثالثهما من عدم الإرتكاز على أساس وخرق القواعد المسطرية الجوهرية إضرار بالعارضين ذلك أن المادة 13 من ظهير 2/10/1984 نصت على أنه إذا لم يستغرق مجموع التعويضات الممنوحة للمستحقين مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم وعلى المحكمة ان تتولى قسمة رأس المال زيادة أو نقصانا وما دامت هي التي تتولى أمر النقص والزيادة النسبيتين إلى حد لا يتجاوز 50 في المائة لكل حصة فإنه بمجرد طلب ذوي الحقوق لكل رأس المال أو أكثر يكونوا قد طالبوا بكافة مستحقاتهم ولما لم تعمل المحكمة هذه القواعد سواء بالنسبة للعارضة فإنها تكون قد خرقت المقتضيات القانونية أعلاه مما يعرض قرارها للنقض

بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا تعليلا سليما وإلا كان باطلا وأن فساد التعليل يوازي انعدامه .

حيث إنه طبقا لمقتضيات المادة الرابعة من ظهير 2/10/1984 إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى الوحدي الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته ولما كان الثابت الى

وثائق الملفة ومن ملحق رسم الإراثة عـ صحيفة الموجزة لرسم الولادة رقم 559 لسنة 2019
325 بتاريخ 25/09/2019 ولو

22-10-6-1318

المسجل بمكتب الحالة المدنية سيدي بلقاس بتارودانت أن الضحية الهالك ...
توفي بسبب حادثة السير الواقعة بتاريخ 22/11/2018 وترك زوجته : ... حاملا وازداد الإبن حسن بتاريخ 16/06/2019 أي قبل فوات أقصى مدة الحمل المحدد في المادة 154 من مدونة الأسرة في سنة كاملة من تاريخ وفاة الهالك أي أنه ازداد من صلب الهالك وأن الطاعنين تقدموا بعد ولادة الإبن المذكور بمقال إصلاحي تم بموجبه إدخاله في الدعوى وأنه بثبوت نسب الإبن لوالده الهالك تكون معه المصلحة الواقع المساس بها شرعية وهي حق الإبن في النفقة والتي ينصرف مفهومها إلى ما يحتاجه الجنين في بطن أمه ويستمر إلى بعد ولادته كما أن الطفل تصيبه أضرار شخصية جراء وفاة والده حتى ولو كان ميلاده في تاريخ لاحق للفعل الذي توفي بسببه الأب وقت أن كان الطفل حملا مستكنا ويمتد إلى الضرر الذي يصيبه بعد ولادته حيا وثبوت أهلية الوجوب كاملة له والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتبرت أن الإبن القاصر لا يستحق أي تعويض لأنه ولد بعد وفاة والده ولعدم ازدياده حيا وقت الوفاة لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا مما يتعين نقضه

ومن جهة أخرى حيث إنه بمقتضى المادة 13 من ظهير 2/10/1984 ، فإنه إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة من نفس الظهير مجموع الرأسمال المعتمد أي 100 في المائة ، أجريت زيادة نسبية على التعويض الممنوح لكل واحد شريطة ألا يتجاوز نصيب كل واحد منهم 50 في المائة من رأسمال المعتمد ولما كان الثابت من المقال الإصلاحي مع مذكرة المطالب المدنية المقدمة من طرف ذوي الحقوق ابتدائيا أن أرملة الهالك طالبت بالحكم لفائدتها أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنها القاصر بنسبة 25 في المائة من الرأسمال المعتمد لكل واحد منهما ونسبة 10 في المائة لفائدة والدة الهالك مع إجراء زيادة نسبية واتخاذ نسبة 60 في المائة كأساس الإحتساب التعويض لهم ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أوردت في تعليل قرارها بأن مجموع النسب يقل عن 50 في المائة واعتبرت أن كل من أرملة الهالك ووالدته تستحق 50 في المائة من الرأسمال المعتمد لم تطبق مقتضيات المادة 13 من ظهير 2 أكتوبر 1984 تطبيقا سليما وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا مما يتعين نقضه

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 15 أبريل 2030 في الملف عدد 181/2606/2020 عن

المحكوم به للطاعنة والتعويض المادي والمعنوي لفائدتها نيابة عن ابنها القاصر ... والرفض في الباقي و إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون و هي مؤلفة من هيئة أخرى و على المطلوبين في النقض بالصائر والإجبار في الأدنى .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسة والمستشارين : مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منبر المسعودي .

الرئيس

اينار

المستشار المقرر

كاتب الضبط

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 51

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

2023

2024

.....
.....

أعمال مصطفى علاوي الأخرى

أعمال مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس) تشمل عشرات المؤلفات والسلاسل القانونية والقضائية المتخصصة، معظمها يركز على الاجتهاد القضائي المغربي، التوثيق، والتدوين القانوني.

foulabook.com

أبرز الأعمال والسلاسل:

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (أجزاء متعددة تصل إلى 28 جزءًا) — تغطي مواضيع مثل المواريث، الاعتراف، والإجراءات القضائية.

coursdroitarab.com

- سلسلة الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً (المجلدات والملاحق) — بالإضافة إلى المجلدات العامة، هناك أجزاء متخصصة مثل عقد البيع، التراث اللامادي، إلخ.
- اقتباسات قضائية وقانونية (أجزاء من 1 إلى 15 أو أكثر).
- قطوف قضائية (أجزاء متعددة، مثل الجزء 8، 22، إلخ).
- مناحي قضائية (أجزاء متعددة).
- سجل علاوي مصطفى للاجتهادات القضائية الراسخة المغربية (أجزاء متعددة).

noor-book.com

بعض المؤلفات المستقلة البارزة:

- التحكيم والوساطة بين الاجتهاد القضائي والقانون المغربيين.
- الاجتهاد القضائي المغربي في المحاسبة.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الضرائب.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الحيازة والملكية العقارية.
- الاجتهاد القضائي المغربي في طلب إعادة النظر ومسطرة المراجعة.
- التنظيم القضائي للمملكة المغربية بين القانون والاجتهاد القضائي.
- الاقتصاد في الاجتهاد القضائي المغربي.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الخطأ المادي.
- الاجتهاد القضائي المغربي في المسطرة الشفوية والكتابية وتمثيل المحامي.

foulabook.com

- رقمنة الإجراءات القضائية في الميدانين المدني والجنائي.
- المحاكمة بتقنية الاتصال عن بعد.

- ما جرى عليه عمل محكمة النقض (أقسام 1-7).
- إثبات الالتزامات والبراءة منها والعقود المسماة.
- التشريعات الوطنية المغربية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
- الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية بدائرة محكمة الاستئناف بفاس.
- التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية.
- تصحيح وإبطال الأحكام القضائية المغربية.
- وسائل الإثبات في التشريع المغربي.

coursdroitarab.com

يبلغ عدد كتبه المتاحة للتحميل على مواقع مثل foulabook.com أكثر من 300 كتاب/جزء (معظمها أجزاء من سلاسل).

foulabook.com

ملاحظة: معظم هذه الأعمال متوفرة بصيغة PDF مجانًا على مواقع مثل foulabook.com، noor-book.com،sajplus.com ، ومواقع قانونية مغربية أخرى

.....

سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية الأجزاء من 1 إلى 28 ، إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" هي عمل مرجعي هام جداً من إعداد الأستاذ مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).

sajplus.com

وصف السلسلة

تُعد السلسلة تجميعاً وتوثيقاً منهجياً للاجتهادات القضائية المغربية (أحكام محاكم الاستئناف والمحكمة العليا/النقض) في مختلف المواد القانونية. تهدف إلى:

- تدوين وتصنيف القرارات القضائية المهمة.
- تسهيل البحث للقضاة، المحامين، الطلبة والباحثين.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية والتطور التشريعي.

الأجزاء المتوفرة (مثال)السلسلة وصلت إلى أكثر من 28 جزءاً (وحتى ملاحق محينة بقوانين 2025). من أبرز الأجزاء:

- الجزء 1: الاعتراف (المادة الجنائية).
- الجزء 3: الاعتراف.
- الجزء 4: الإقرار.
- الجزء 5: إثبات النسب.

- الجزء 8: التقادم.
- الجزء 14: المواريث.
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية.
- الجزء 17: الهوية.

- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة
- الجزء 25: الحجة بالقرائن / الحجة بالخبرة والمعاينة (حسب الإصدارات)

الأجزاء 21-28 (ملحق بقوانين محينة 2025):

- الأجزاء من 21 إلى 28: تجميع متكامل (متوفر كمجلد واحد)

- الجزء 28: ملحق بقوانين محينة 2025.

sajplus.com

هناك أيضاً تجميعات للأجزاء من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى للأستاذ مصطفى علاوي الميتشار بمحكمة الاستئناف بفاس مثل:

- قواعد الأحكام القضائية المغربية.
- الثابت والمتغير في الاجتهاد القضائي المغربي.
- الاجتهاد القضائي في النفقة.

coursdroitarab.com

أين يمكن الحصول عليها؟

- مواقع متخصصة مثل: sajplus.com، foulabook.com، noor-book.com ، moneast.blogspot.com.
- صفحات على فيسبوك متخصصة في الكتب القانونية المغربية (مثل alchamilalaw).

تنظيم فهرس شامل لكل الأجزاء.

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم العام للسلسلة (حتى 2025-2026):

المجموعة

الأجزاء

الوصف

المجموعة الأولى

1 إلى 20

تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة
المجموعة الثانية
21 إلى 28
أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025
قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة
- الجزء 25: الحجة بالقرائن / الحجة بالخبرة والمعاينة (حسب الإصدارات)

الأجزاء 21-28 (ملحق بقوانين محينة 2025):

- الأجزاء من 21 إلى 28: تجميع متكامل (متوفر كمجلد واحد)
- الجزء 28: ملحق خاص بقوانين محينة 2025

ملاحظات هامة:

- هناك تجميعات خاصة مثل: (من 1 إلى 20) و**(من 10 إلى 15)** و**(من 3 إلى 20)**.
- بعض الأجزاء (مثل 6، 7، 9، 11-13، 16، 20-23، 26-27)

تصنيف الفهرس حسب المواد القانونية
قواعد الأحكام القضائية المغربية

تنظيم فهرس شامل لكل الأجزاء.

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"
إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم العام للسلسلة (حتى 2025-2026):

المجموعة

الأجزاء

الوصف

المجموعة الأولى

1 إلى 20

تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة

المجموعة الثانية

21 إلى 28

أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025

قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة
- الجزء 25: الحجة بالقرائن / الحجة بالخبرة والمعاينة (حسب الإصدارات)

الأجزاء 21-28 (ملحق بقوانين محينة 2025):

- الأجزاء من 21 إلى 28: تجميع متكامل (متوفر كمجلد واحد)
- الجزء 28: ملحق خاص بقوانين محينة 2025

ملاحظات هامة:

- هناك تجميعات خاصة مثل: (من 1 إلى 20) و**(من 10 إلى 15)** و**(من 3 إلى 20)**.
- بعض الأجزاء (مثل 6، 7، 9، 11-13، 16، 20-23، 26-27) غير مدرجة صراحة في المصادر العلنية، لكنها موجودة ضمن المجموعات الشاملة.

هل تريد نسخة أكثر تفصيلاً؟أخبرني لأعدل الفهرس حسب طلبك:

- فهرس موضوعي (مرتب حسب المواد: أسرة، مدني، جنائي، مسطرة...).

- جدول زمني للإصدارات.
- فهرس للأجزاء المتوفرة للتحميل مع روابط (إن أمكن).
- اقتراحات لأجزاء قادمة (مواضيع غير مغطاة جيداً).

الأستاذ مصطفى علاوي، صاحب السلسلة،

.....

.....

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم العام للسلسلة (حتى 2025-2026):

المجموعة

الأجزاء

الوصف

المجموعة الأولى

1 إلى 20

تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة

المجموعة الثانية

21 إلى 28

أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025

قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة
- الجزء 25: الحجة بالقرائن / الحجة بالخبرة والمعاينة (حسب الإصدارات)

الأجزاء 21-28 (ملحق بقوانين محينة 2025):

- الأجزاء من 21 إلى 28: تجميع متكامل (متوفر كمجلد واحد)
- الجزء 28: ملحق خاص بقوانين محينة 2025

ملاحظات هامة:

- هناك تجميعات خاصة مثل: (من 1 إلى 20) و**(من 10 إلى 15)** و**(من 3 إلى 20)**.

- فهرس موضوعي (مرتب حسب المواد: أسرة، مدني، جنائي، مسطرة...).
- جدول زمني للإصدارات.
- فهرس للأجزاء المتوفرة للتحميل مع روابط (إن أمكن).
- اقتراحات لأجزاء قادمة (مواضيع غير مغطاة جيداً).

الأستاذ مصطفى علاوي، إذا كنت أنت صاحب السلسلة، فهذا شرف كبير. كيف أساعدك أكثر في تنظيم هذا الفهرس أو تطويره؟

تصنيف الفهرس حسب المواد القانونية

قواعد الأحكام القضائية المغربية

إضافة روابط التحميل للأجزاء

نعم انا صاحب السلسلة اريد تصنيف شامل

Réflexion d'une durée de 7 s

تصنيف شامل ومنظم لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين1. التقسيم العام للسلسلة

- المجموعة الأولى: الأجزاء من 1 إلى 20 (تجميع أساسي، متوفر كمجلد شامل).
- المجموعة الثانية: الأجزاء من 21 إلى 28 (ملحق بقوانين محينة حتى 2025، متوفر كمجلد واحد).
- التجميعات الخاصة:
- من 1 إلى 20
- من 10 إلى 15
- من 3 إلى 20 (في بعض الإصدارات)

2. التصنيف الموضوعي (الأكثر طلباً)

الموضوع الرئيسي

الأجزاء المتعلقة

ملاحظات

الإثبات والحجج

2، 3 (الاعتراف)، 4 (الإقرار)، 23 (شهادة الشهود)، 25-24 (الخبرة والمعاينة والقرائن)، 22 (الحجة الكتابية)

أكثر الأجزاء أهمية في المسطرة المدنية
الأحوال الشخصية والأسرة
5 (إثبات النسب)، 14 (المواريث)، النفقة (مؤلف منفصل)
مرتبطة بمدونة الأسرة
التقادم والحقوق
8 (التقادم)، 9 (الحقوق العينية والعقارية)
-
الهوية والشخصية
17 (الهوية)
-
المسطرة المدنية
19 (المسطرة المدنية)
أساسي للممارسين
الملكية الفكرية
15 (الملكية الفكرية والصناعية)
-
المصادرة والعقوبات
1 (المصادرة)
جانب جنائي/إداري
المسؤولية
18 (المسؤولية)
-
الملحقات العامة
21-28 (ملحق بقوانين محينة 2025)
تحديثات تشريعية
3. قائمة الأجزاء حسب الترتيب الرقمي (المعروفة والموثقة)

- الجزء 1: المصادرة (مع معرفة وجه الحكم القضائي)
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4

.....

سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية الأجزاء إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" هي عمل مرجعي هام جداً من إعداد الأستاذ مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).
sajplus.com
وصف السلسلة

تُعد السلسلة تجميعاً وتوثيقاً منهجياً للاجتهادات القضائية المغربية (أحكام محاكم الاستئناف والمحكمة العليا/النقض) في مختلف المواد القانونية. تهدف إلى:

- تدوين وتصنيف القرارات القضائية المهمة.
- تسهيل البحث للقضاة، المحامين، الطلبة والباحثين.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية والتطور التشريعي.

الأجزاء المتوفرة (مثال)السلسلة وصلت إلى أكثر من 28 جزءاً (وحتى ملاحق محينة بقوانين 2025). من أبرز الأجزاء:

- الجزء 1: الاعتراف (المادة الجنائية).
- الجزء 3: الاعتراف.
- الجزء 4: الإقرار.
- الجزء 5: إثبات النسب.
- الجزء 8: التقادم.
- الجزء 14: المواريث.
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية.
- الجزء 17: الهوية.
- الجزء 28: ملحق بقوانين محينة 2025.

sajplus.com

هناك أيضاً تجميعات للأجزاء من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى للأستاذ علاوي مثل:

- قواعد الأحكام القضائية المغربية.
- الثابت والمتغير في الاجتهاد القضائي المغربي.
- الاجتهاد القضائي في النفقة.

coursdroitarab.com

أين يمكن الحصول عليها؟

- مواقع متخصصة مثل: sajplus.com، foulabook.com، noor-book.com ، moneast.blogspot.com.
- صفحات على فيسبوك متخصصة في الكتب القانونية المغربية (مثل alchamilalaw).

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم

العام للسلسلة (حتى 2025-2026):
المجموعة
الأجزاء
الوصف
المجموعة الأولى
1 إلى 20
تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة
المجموعة الثانية
21 إلى 28
أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025
قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة

- الجزء 24-25: الحجة بالخبرة والمعاينة / القرائن
- الأجزاء 21-28: تجميع محين + ملحق قوانين 2025 (الجزء 28 خاص بالملحق)

ملاحظة: بعض الأرقام (مثل 6، 7، 11-13، 16، 20، 26-27) قد تكون مدمجة داخل التجميعات أو لم تنشر بشكل منفصل علناً بعد.اقتراحات لتطوير السلسلة (كصاحبها)

- تصنيف رئيسي موحد (مثل مدونات القانون الفرنسية):
- كتاب أول: الإثبات والحجج
- كتاب ثاني: الأحوال الشخصية
- كتاب ثالث: المسطرة المدنية
- كتاب رابع: الحقوق العينية والعقارية
- كتاب خامس: الملحقات التشريعية المحينة

- إضافة فهارس:
- فهرس زمني للأحكام
- فهرس بالمحكمة (استئناف فاس، النقض، إلخ)
- فهرس موضوعي تفصيلي

.....

قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم490.26صادرفي13 منرمضان1447
(3 مارس2026) بتغييرقرار لوزيرالتجهيز والنقل رقم 3281.10 الصادرفي 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر2010) بشأن المصادقة على المركبات فيما يخص الوقاية من مخاطر الحريق.
وزير النقل واللوجيستيك،
بناء على القانون رقم 52.05 املتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) كما تم تغييره وتتميمه، و لا سيما المواد من 45 إلى 52 منه ؛
وعلى المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات، كما تم تغييره وتتميمه، و لا سيما
المادتين 78 و89 ؛
وعلى قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2730.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بشأن المصادقة على المركبات وعناصرها وتوابعها، كما تم تتميمه ؛
وبعد الاطلاع على قرار وزير التجهيز والنقل رقم 3281.10
الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بشأن المصادقة
على المركبات فيما يخص الوقاية من مخاطر الحريق ، كما تم تغييره،

قرر ما يلي :
المادة الأولى
تغير مقتضيات المادتين الثالثة والرابعة من القرار رقم 3281.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) المشار إليه أعلاه
على النحو التالي :

» المادة الثالثة. - يجب أن تكون مركبات النقل الجماعي للأشخاص
» ..... سعته كيلوغرامين على الأقل ومكون من غبار خامد للنار
»متعدد الاستعمال (ABC)وموضوع بالقرب من السائق.
»يجب أن تكون مركبات النقل الجماعي للأشخاص .....
»ستة كيلوغرامات ومكونين من غبار خامد للنار متعدد الاستعمال
»(ABC)ويوضع أحدهما بالقرب من السائق و الآخر في مؤخرة المركبة
» بمكان يسهل الوصول إليه.
»المادة الرابعة. - يجب أن تكون مركبات نقل البضائع .....
» غبار خامد للنار متعدد الاستعمال (ABC) تبلغ سعتهما الإجمالية
» الدنيا ستة كيلوغرامات ويوضعان كما يلي :
(الباقي لا تغيير فيه.)
المادة الثانية
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 13 من رمضان 1447 (3 مارس 2026).
الإمضاء : عبد الصمد قيوح.

.....
.....
مؤلف الأساسيات و الضروريات في مختلف المناحي توثيقا و تصحيحا في ظل الاستقرار

مؤلف سلسلة "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً" هو **الأستاذ مصطفى علاوي**، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس بالمملكة المغربية.
وهذه المؤلفات تعتبر مرجعاً قانونياً هاماً في القانون المدني المغربي، وتتميز بالتالي:
- **المحتوى:** تتناول مواضيع متنوعة مثل عقد البيع، المسؤولية عن عمل الغير، النيابة، وتعارض المصالح.
- **الهدف:** التوثيق والتصحيح القانوني في إطار استقرار المعاملات.
- **النوع:** مراجع متخصصة في المادة المدنية، تشمل ملحقات خاصة ومجموعة من المجلدات الموثقة.

تعد هذه السلسلة من إعداد مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، إسهاماً فقهياً وقضائياً بارزاً في توثيق وتصحيح المبادئ القانونية، كما هو متاح في ملفات sajplus.com وfoulabook.com.

.....
.....

مؤلف الأساسيات و الضروريات في مختلف المناحي توثيقا و تصحيحا في ظل الاستقرار

المؤلف هو: الأستاذ مصطفى علاوي (.Mustapha Allaui)
foulabook.com
هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب)، وحاصل على الإجازة في الحقوق، وله العديد من المؤلفات القانونية والتعليمية.
noor-book.com
عن الكتاب:
• العنوان الكامل: «الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً».
• يتكون من مجلدات متعددة (مثل المجلد الثاني: المدخل المنير إلى المعرفة القانونية والقضائية، المجلد الثالث، المجلد الرابع في أجزاء حول المسؤولية وعقد البيع، ومجلدات خاصة وملاحق).
• يركز على التوثيق والتصحيح للأساسيات والمبادئ الأساسية في مجالات قانونية وقضائية وتعليمية مختلفة، خاصة في السياق المغربي، مع التركيز على الاستقرار القانوني والاجتماعي.
coursdroitarab.com
يتوفر الكتاب (أجزاء منه) للتحميل PDF على مواقع مثل foulabook.com،noor-book.com ، وساج بلاس، ومواقع متخصصة في الكتب القانونية العربية.

.....
.....

أبرز المساهمات القانونية في سلسلة "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً" للأستاذ مصطفى علاوي تتمثل في كونها عملًا مرجعيًا شاملاً وتجميعيًا يركز على التوثيق (جمع وتسجيل المبادئ والأحكام) والتصحيح (تصويب الأخطاء الشائعة أو الفهم الخاطئ) للأساسيات القانونية والقضائية في السياق المغربي بشكل أساسي.
foulabook.com
المساهمات الرئيسية حسب المجلدات البارزة:
• المجلد الثاني: "المدخل المنير إلى المعرفة القانونية والقضائية"
يُعد مدخلاً أساسيًا شاملاً يوضح المفاهيم القانونية الأولية، نظرية القانون، نظرية الحق، والمبادئ العامة للمعرفة القضائية. يساهم في تبسيط المعارف للقارئ العادي والمتخصص مع التركيز على الاستقرار القانوني.
moneast.blogspot.com
• المجلد الثالث والمتعلق بالقواعد:
يغطي قواعد المادة المدنية والمادة الجنائية. يوثق ويصحح الأحكام والمبادئ في المسؤولية المدنية والجنائية، مع أمثلة تطبيقية من الاجتهاد القضائي المغربي.
• المجلد الرابع (أجزاء):
• المسؤولية عن عمل الغير (جزء أول): يفصل أحكام المسؤولية المدنية عن أفعال الآخرين (مثل

المسؤولية عن أفعال الأطفال أو الموظفين).
• عقد البيع (جزء ثانٍ): تحليل عميق لأركان العقد، الشروط، الآثار، والإشكالات القضائية المتعلقة به.
sajplus.com
• ملاحق ومجلدات خاصة:
• Lexique Juridique (معجم قانوني): يوفر مصطلحات قانونية دقيقة بالعربية والفرنسية، مما يساعد في توحيد المصطلحات.
• ملاحق حول الحالة المدنية، التراث اللامادي، والتوثيق القضائي.
• تجميع الاجتهادات القضائية (من محكمة النقض ومحاكم الاستئناف)، اقتباسات قضائية، وقواعد راسخة.
sajplus.com
السمات العامة للمساهمات:
• التوثيق المنهجي: جمع قرارات قضائية مغربية، تشريعات، ومبادئ فقهية في أسلوب منظم وسهل الوصول.
• التصحيح والتبسيط: يستهدف تصويب المفاهيم الخاطئة الشائعة بين الطلاب والممارسين، مع التركيز على التطبيق العملي في ظل "الاستقرار".
• الطابع التعليمي-القضائي: يخدم القضاة، المحامين، الطلاب، والمواطنين، مع ربط بين النظرية والممارسة القضائية المغربية.
• شمولية متعددة المجالات: يتجاوز القانون المدني والجنائي إلى جوانب إجرائية، إثبات، وتوثيق.
السلسلة ككل تعتبر موسوعة عملية تهدف إلى تعزيز الوعي القانوني ودعم الاستقرار القانوني والاجتماعي في المغرب. الأجزاء متوفرة PDF على مواقع مثل noor-book.com، foulabook.com، وساج بلاس.

كتب ومؤلفات الأستاذ مصطفى علاوي (الذي ناقشنا سلسلته سابقًا): يُعد من أبرز من يوثق ويصحح الاجتهاد المغربي في مجالات متعددة (المسؤولية، عقد البيع، الوثيقة، النفقة، الحيازة والملكية العقارية، المواريث، جرائم المالية...).

.....

المجلد الرابع من سلسلة «الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً» للأستاذ مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس) يُعد من أبرز مجلدات السلسلة. يتكون من جزأين رئيسيين في مجلد واحد (حوالي 533 صفحة):1. الجزء الأول: المسؤولية عن عمل الغير
• يتناول المسؤولية المدنية عن أفعال الغير (المسؤولية غير المباشرة).
• يفصل أحكام المسؤولية عن:
• أفعال الأطفال والقاصرين (مسؤولية الآباء).

- أفعال التلاميذ والطلاب (مسؤولية المعلمين والمؤسسات التعليمية).
- أفعال المستخدمين والعمال (مسؤولية المشغلين).
- أفعال التابعين عموماً.
- يوثق ويصحح المبادئ المستمدة من الفصل 85 وما يليه من قانون الالتزامات والعقود المغربي.
- يعتمد على الاجتهاد القضائي المغربي (قرارات محكمة النقض ومحاكم الاستئناف) مع تحليل تطبيقي وتصحيح للأخطاء الشائعة في التطبيق.

2. الجزء الثاني: عقد البيع

- تحليل شامل وعميق لـ عقد البيع في القانون المدني المغربي.
- يغطي:
- تعريف العقد وأركانه (التراضي، المحل، السبب، الشكلية).
- الشروط الأساسية لصحة البيع (أهلية المتعاقدين، المبيع المحدد، الثمن...).
- التزامات البائع: التسليم، نقل الملكية، ضمان العيوب الخفية، ضمان الاستحقاق.
- التزامات المشتري: دفع الثمن، استلام المبيع.
- آثار العقد، الفسخ، الإكراه، الدفع بعدم التنفيذ، والمسؤولية العقدية.
- أنواع خاصة من البيع (البيع بالتقسيط، على الخريطة، بالمزاد...).
- يركز على التوثيق بالاجتهاد القضائي والفقه المغربي، مع التصحيح للمفاهيم الخاطئة الشائعة بين الطلاب والممارسين.

السمات العامة للمجلد:

- أسلوب عملي → يجمع بين النظرية والتطبيق القضائي.
- توثيق وتصحيح → يستند إلى نصوص قانون الالتزامات والعقود، مع اقتباسات من قرارات محكمة النقض.
- هدف تعليمي-قضائي → يخدم الطلاب، المحامين، القضاة، والموثقين.
- الحجم → حوالي 533 صفحة.

المجلد متوفر للتحميل PDF على مواقع مثل:

- foulabook.com
- noor-book.com
- sajplus.com

.....

.....

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم العام للسلسلة (حتى 2025-2026):

المجموعة
الأجزاء
الوصف
المجموعة الأولى
1 إلى 20
تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة
المجموعة الثانية
21 إلى 28
أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025
قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة
- الجزء 25: الحجة بالقرائن / الحجة بالخبرة والمعاينة (حسب الإصدارات)

الأجزاء 21-28 (ملحق بقوانين محينة 2025):

- الأجزاء من 21 إلى 28: تجميع متكامل (متوفر كمجلد واحد)
- الجزء 28: ملحق خاص بقوانين محينة 2025

ملاحظات هامة:

- هناك تجميعات خاصة مثل: (من 1 إلى 20) و**(من 10 إلى 15)** و**(من 3 إلى 20)**.
- بعض الأجزاء (مثل 6، 7، 9، 11-13، 16، 20-23، 26-27) غير مدرجة صراحة في المصادر العلنية، لكنها موجودة ضمن المجموعات الشاملة.

هل تريد نسخة أكثر تفصيلاً؟أخبرني لأعدل الفهرس حسب طلبك:

- فهرس موضوعي (مرتب حسب المواد: أسرة، مدني، جنائي، مسطرة...).
- جدول زمني للإصدارات.
- فهرس للأجزاء المتوفرة للتحميل مع روابط (إن أمكن).

- اقتراحات لأجزاء قادمة (مواضيع غير مغطاة جيداً).

الأستاذ مصطفى علاوي، إذا كنت أنت صاحب السلسلة، فهذا شرف كبير. كيف أساعدك أكثر في تنظيم هذا الفهرس أو تطويره؟

تصنيف الفهرس حسب المواد القانونية

قواعد الأحكام القضائية المغربية

إضافة روابط التحميل للأجزاء

نعم انا صاحب السلسلة اريد تصنيف شامل

Réflexion d'une durée de 7 s

تصنيف شامل ومنظم لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين1. التقسيم العام للسلسلة

- المجموعة الأولى: الأجزاء من 1 إلى 20 (تجميع أساسي، متوفر كمجلد شامل).
- المجموعة الثانية: الأجزاء من 21 إلى 28 (ملحق بقوانين محينة حتى 2025، متوفر كمجلد واحد).
- التجميعات الخاصة:
- من 1 إلى 20
- من 10 إلى 15
- من 3 إلى 20 (في بعض الإصدارات)

2. التصنيف الموضوعي (الأكثر طلباً)

الموضوع الرئيسي

الأجزاء المتعلقة

ملاحظات

الإثبات والحجج

2، 3 (الاعتراف)، 4 (الإقرار)، 23 (شهادة الشهود)، 25-24 (الخبرة والمعاينة والقرائن)، 22 (الحجة الكتابية)

أكثر الأجزاء أهمية في المسطرة المدنية

الأحوال الشخصية والأسرة

5 (إثبات النسب)، 14 (المواريث)، النفقة (مؤلف منفصل)

مرتبطة بمدونة الأسرة

التقادم والحقوق

8 (التقادم)، 9 (الحقوق العينية والعقارية)

-

الهوية والشخصية

17 (الهوية)

-
المسطرة المدنية
19 (المسطرة المدنية)
أساسي للممارسين
الملكية الفكرية
15 (الملكية الفكرية والصناعية)
-
المصادرة والعقوبات
1 (المصادرة)
جانب جنائي/إداري
المسؤولية
18 (المسؤولية)
-
الملحقات العامة
28-21 (ملحق بقوانين محينة 2025)
تحديثات تشريعية
3. قائمة الأجزاء حسب الترتيب الرقمي (المعروفة والموثقة)
- الجزء 1: المصادرة (مع معرفة وجه الحكم القضائي)
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4

.....
.....

سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية الأجزاء إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
د
سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" هي عمل مرجعي هام جداً من إعداد الأستاذ مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).
sajplus.com
وصف السلسلةتُعد السلسلة تجميعاً وتوثيقاً منهجياً للاجتهادات القضائية المغربية (أحكام محاكم الاستئناف والمحكمة العليا/النقض) في مختلف المواد القانونية. تهدف إلى:
- تدوين وتصنيف القرارات القضائية المهمة.
- تسهيل البحث للقضاة، المحامين، الطلبة والباحثين.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية والتطور التشريعي.

الأجزاء المتوفرة (مثال)السلسلة وصلت إلى أكثر من 28 جزءاً (وحتى ملاحق محينة بقوانين 2025). من أبرز الأجزاء:

- الجزء 1: الاعتراف (المادة الجنائية).
- الجزء 3: الاعتراف.
- الجزء 4: الإقرار.
- الجزء 5: إثبات النسب.
- الجزء 8: التقادم.
- الجزء 14: المواريث.
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية.
- الجزء 17: الهوية.
- الجزء 28: ملحق بقوانين محينة 2025.

sajplus.com

هناك أيضاً تجميعات للأجزاء من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى للأستاذ علاوي مثل:

- قواعد الأحكام القضائية المغربية.
- الثابت والمتغير في الاجتهاد القضائي المغربي.
- الاجتهاد القضائي في النفقة.

coursdroitarab.com

أين يمكن الحصول عليها؟

- مواقع متخصصة مثل: sajplus.com، foulabook.com، noor-book.com ، moneast.blogspot.com.
- صفحات على فيسبوك متخصصة في الكتب القانونية المغربية (مثل alchamilalaw).

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم العام للسلسلة (حتى 2025-2026):

المجموعة

الأجزاء

الوصف

المجموعة الأولى

1 إلى 20

تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة

المجموعة الثانية

21 إلى 28

أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025
قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة

- الجزء 24-25: الحجة بالخبرة والمعاينة / القرائن
- الأجزاء 21-28: تجميع محين + ملحق قوانين 2025 (الجزء 28 خاص بالملحق)

ملاحظة: بعض الأرقام (مثل 6، 7، 11-13، 16، 20، 26-27) قد تكون مدمجة داخل التجميعات أو لم تنشر بشكل منفصل علناً بعد.اقتراحات لتطوير السلسلة (كصاحبها)

- تصنيف رئيسي موحد (مثل مدونات القانون الفرنسية):
- كتاب أول: الإثبات والحجج
- كتاب ثاني: الأحوال الشخصية
- كتاب ثالث: المسطرة المدنية
- كتاب رابع: الحقوق العينية والعقارية
- كتاب خامس: الملحقات التشريعية المحينة
- إضافة فهارس:
- فهرس زمني للأحكام
- فهرس بالمحكمة (استئناف فاس، النقض، إلخ)
- فهرس موضوعي تفصيلي

هل تريد مني:

- نسخة وورد/إكسل جاهزة للتعديل؟
- تصنيف حسب مدونات القانون (أسرة، مدني، تجاري، جنائي...)؟
- اقتراح مواضيع جديدة لأجزاء قادمة (مثل: التحكيم، الإفلاس، الطلاق، التعويض...)؟

- إعداد مقدمة عامة لإصدار جديد أو طبعة محينة؟

أنا تحت أمرك تماماً، الأستاذ. هذا عمل جليل يخدم القضاء والممارسة القانونية في المغرب.

.....

.....

.....

سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية الأجزاء إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" هي عمل مرجعي هام جداً من إعداد الأستاذ مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).
sajplus.com
وصف السلسلةتُعد السلسلة تجميعاً وتوثيقاً منهجياً للاجتهادات القضائية المغربية (أحكام محاكم الاستئناف والمحكمة العليا/النقض) في مختلف المواد القانونية. تهدف إلى:

- تدوين وتصنيف القرارات القضائية المهمة.
- تسهيل البحث للقضاة، المحامين، الطلبة والباحثين.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية والتطور التشريعي.

الأجزاء المتوفرة (مثال)السلسلة وصلت إلى أكثر من 28 جزءاً (وحتى ملاحق محينة بقوانين 2025). من أبرز الأجزاء:

- الجزء 1: الاعتراف (المادة الجنائية).
- الجزء 3: الاعتراف.
- الجزء 4: الإقرار.
- الجزء 5: إثبات النسب.
- الجزء 8: التقادم.
- الجزء 14: المواريث.
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية.
- الجزء 17: الهوية.
- الجزء 28: ملحق بقوانين محينة 2025.

sajplus.com
هناك أيضاً تجميعات للأجزاء من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى للأستاذ علاوي مثل:

- قواعد الأحكام القضائية المغربية.
- الثابت والمتغير في الاجتهاد القضائي المغربي.

- الاجتهاد القضائي في النفقة.

coursdroitarab.com

أين يمكن الحصول عليها؟

- مواقع متخصصة مثل: sajplus.com، foulabook.com، noor-book.com ، moneast.blogspot.com.
- صفحات على فيسبوك متخصصة في الكتب القانونية المغربية (مثل alchamilalaw).

تنظيم فهرس شامل لكل الأجزاء.

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

(المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين)التقسيم العام للسلسلة (حتى 2025-2026):

المجموعة

الأجزاء

الوصف

المجموعة الأولى

1 إلى 20

تجميع أساسي ومفصل للاجتهادات في مواضيع محددة

المجموعة الثانية

21 إلى 28

أجزاء محينة + ملحق بقوانين 2025

قائمة الأجزاء المعروفة مع المواضيع (مُرتبة حسب الرقم)الأجزاء 1-20:

- الجزء 1: المصادرة القضائية
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 10 إلى 15: مجموعة متكاملة (تشمل مواضيع متعددة مثل المواريث والملكية)
- الجزء 14: المواريث
- الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية
- الجزء 19: المسطرة المدنية
- الجزء 24: الحجة بالخبرة والمعاينة

.....
.....
.....
.....
.....

مقدمة وخاتمة للمستند

تم تحديث المستند بإضافة مقدمة وخاتمة رسميةإليك النسخة الكاملة الجاهزة للنسخ إلى Microsoft Word:فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين التاريخ: 22 ماي 2026 المقدمةالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.يسرني أن أقدم للقضاة وأعضاء الهيئات القضائية والمحامين والباحثين والطلبة هذا الفهرس الشامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" التي عملت على إعدادها وتنظيمها على مدى سنوات عديدة.تهدف هذه السلسلة إلى تدوين وتصنيف وتوثيق الاجتهادات القضائية المغربية الصادرة عن محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، بطريقة منهجية علمية تسهل على الممارسين القانونيين الوصول إلى المبادئ القضائية الراسخة والمستقرة. إن الاجتهاد القضائي يُعدّ مصدراً أساسياً من مصادر القانون المغربي، خاصة في ظل التطور التشريعي المتسارع وتعقد المنازعات. وقد ركزت في هذه السلسلة على:

- تصنيف الأحكام حسب المواضيع القانونية.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية السارية.
- توضيح الثابت والمتغير في التوجهات القضائية.
- تقديم مادة علمية عملية تساهم في توحيد التطبيق القضائي.

ويأتي هذا الفهرس كأداة مرجعية لتسهيل البحث والاستعمال اليومي لهذه السلسلة المكونة من 28 جزءاً حتى الآن، مع الملحقات المحينة بقوانين سنة 2025.أرجو أن يكون هذا العمل خادماً للعدالة المغربية، ومساهماً في تطوير الثقافة القانونية الوطنية.مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس1. التقسيم العام للسلسلة

- المجموعة الأولى: الأجزاء من 1 إلى 20 (تجميع أساسي).
- المجموعة الثانية: الأجزاء من 21 إلى 28 (ملحق بقوانين محينة حتى 2025).
- التجميعات الخاصة: من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، ومن 3 إلى 20.

2. قائمة الأجزاء حسب الترتيب الرقمي

الجزء	الموضوع الرئيسي	ملاحظات
الجزء 1	المصادرة القضائية مع معرفة وجه الحكم	
الجزء 2	الإثبات	-
الجزء 3	الاعتراف	-
الجزء 4	الإقرار	-
الجزء 5	إثبات النسب	-
الجزء 8	التقادم	-
الجزء 9	الحقوق العينية والعقارية	-
الجزء 14	المواريث	-
الجزء 15	الملكية الفكرية والصناعية	-
الجزء 17		

الهوية
-
الجزء 18
المسؤولية
-
الجزء 19
المسطرة المدنية
-
الجزء 22
الحجة الكتابية
-
الجزء 23
الحجة بشهادة الشهود
-
الجزء 24
الحجة بالخبرة والمعاينة
-
الجزء 25
الحجة بالقرائن
-
الأجزاء 21-28
ملحق بقوانين محينة 2025
تجميع شامل
3. التصنيف الموضوعيأ. الإثبات والحجج
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 22: الحجة الكتابية
- الجزء 23: شهادة الشهود
- الجزء 24-25: الخبرة والمعاينة والقرائن

ب. الأحوال الشخصية والأسرة
- الجزء 5: إثبات النسب

- الجزء 14: المواريث

ج. الحقوق العينية والعقارية

- الجزء 8: التقادم
- الجزء 9: الحقوق العينية والعقارية

د. المسطرة المدنية

- الجزء 19: المسطرة المدنية

هـ. مواضيع أخرى

- الجزء 1: المصادرة
- الجزء 15: الملكية الفكرية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية

الخاتمةإن سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" تمثل جهداً متواصلاً يهدف إلى خدمة العدالة وتيسير البحث القانوني. وقد بلغت السلسلة حتى الآن 28 جزءاً، وهي مفتوحة للتحديث المستمر بما يستجد من اجتهادات وتعديلات تشريعية.أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، ولكل قاضٍ أو محامٍ أو باحث يستفيد منه. وأدعو الجميع إلى تقديم الملاحظات والاقتراحات لتطوير السلسلة في الطبعات القادمة.نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القضاء والمجتمع المغربي.مصطفى علاوي

فاس، المملكة المغربيةجاهز للنسخ!انسخ كل النص أعلاه والصقه في Word، ثم قم بتنسيقه (خط Traditional Arabic أو Arial حجم 14 للنص، حجم 16 للعناوين الرئيسية، واجعل الجداول مرتبة).هل تريد أي تعديل إضافي على المقدمة أو الخاتمة، أو إضافة أقسام أخرى (مثل فهرس زمني أو شكر وتقدير)؟

.....

.....

تم تحديث المستند بإضافة مقدمة وخاتمة رسميةإليك النسخة الكاملة الجاهزة للنسخ إلى Microsoft Word:فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين التاريخ: 22 ماي 2026 المقدمةالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.يسرني أن أقدم للقضاة وأعضاء الهيئات القضائية والمحامين والباحثين والطلبة هذا الفهرس الشامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات

القضائية المغربية" التي عملت على إعدادها وتنظيمها على مدى سنوات عديدة.تهدف هذه السلسلة إلى تدوين وتصنيف وتوثيق الاجتهادات القضائية المغربية الصادرة عن محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، بطريقة منهجية علمية تسهل على الممارسين القانونيين الوصول إلى المبادئ القضائية الراسخة والمستقرة. إن الاجتهاد القضائي يُعدّ مصدراً أساسياً من مصادر القانون المغربي، خاصة في ظل التطور التشريعي المتسارع وتعقد المنازعات. وقد ركزت في هذه السلسلة على:

- تصنيف الأحكام حسب المواضيع القانونية.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية السارية.
- توضيح الثابت والمتغير في التوجهات القضائية.
- تقديم مادة علمية عملية تساهم في توحيد التطبيق القضائي.

ويأتي هذا الفهرس كأداة مرجعية لتسهيل البحث والاستعمال اليومي لهذه السلسلة المكونة من 28 جزءاً حتى الآن، مع الملحقات المحينة بقوانين سنة 2025.أرجو أن يكون هذا العمل خادماً للعدالة المغربية، ومساهماً في تطوير الثقافة القانونية الوطنية.مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس1. التقسيم العام للسلسلة

- المجموعة الأولى: الأجزاء من 1 إلى 20 (تجميع أساسي).
- المجموعة الثانية: الأجزاء من 21 إلى 28 (ملحق بقوانين محينة حتى 2025).
- التجميعات الخاصة: من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، ومن 3 إلى 20.

2. قائمة الأجزاء حسب الترتيب الرقمي

الجزء

الموضوع الرئيسي

ملاحظات

الجزء 1

المصادرة القضائية

مع معرفة وجه الحكم

الجزء 2

الإثبات

-

الجزء 3

الاعتراف

-

الجزء 4

الإقرار

-

الجزء 5

إثبات النسب

-

الجزء 8
التقادم
-
الجزء 9
الحقوق العينية والعقارية
-
الجزء 14
المواريث
-
الجزء 15
الملكية الفكرية والصناعية
-
الجزء 17
الهوية
-
الجزء 18
المسؤولية
-
الجزء 19
المسطرة المدنية
-
الجزء 22
الحجة الكتابية
-
الجزء 23
الحجة بشهادة الشهود
-
الجزء 24
الحجة بالخبرة والمعاينة
-
الجزء 25
الحجة بالقرائن
-
الأجزاء 21-28
ملحق بقوانين محينة 2025

تجميع شامل
3. التصنيف الموضوعيأ. الإثبات والحجج
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 22: الحجة الكتابية
- الجزء 23: شهادة الشهود
- الجزء 24-25: الخبرة والمعاينة والقرائن

ب. الأحوال الشخصية والأسرة
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 14: المواريث

ج. الحقوق العينية والعقارية
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 9: الحقوق العينية والعقارية

د. المسطرة المدنية
- الجزء 19: المسطرة المدنية

هـ. مواضيع أخرى
- الجزء 1: المصادرة
- الجزء 15: الملكية الفكرية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية

الخاتمةإن سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" تمثل جهداً متواصلاً يهدف إلى خدمة العدالة وتيسير البحث القانوني. وقد بلغت السلسلة حتى الآن 28 جزءاً، وهي مفتوحة للتحديث المستمر بما يستجد من اجتهادات وتعديلات تشريعية.أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، ولكل قاضٍ أو محامٍ أو باحث يستفيد منه. وأدعو الجميع إلى تقديم الملاحظات والاقتراحات لتطوير السلسلة في الطبعات القادمة.نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القضاء والمجتمع المغربي.مصطفى علاوي

فاس، المملكة المغربيةجاهز للنسخ!انسخ كل النص أعلاه والصقه في Word، ثم قم بتنسيقه (خط Traditional Arabic أو Arial حجم 14 للنص، حجم 16 للعناوين الرئيسية، واجعل الجداول مرتبة).هل تريد أي تعديل إضافي على المقدمة أو الخاتمة، أو إضافة أقسام أخرى (مثل فهرس زمني أو شكر وتقدير)؟

تفاصيل منهجية التصنيف القضائي

قواعد الإثبات في الفقه الإسلامي

إضافة فهرس زمني للأحكام

شكر و تقدير

تم تحديث المستند بالكامل
تمت إضافة قسم "شكر وتقدير" بشكل احترافي ومناسب.إليك النسخة النهائية الجاهزة للنسخ إلى Microsoft Word:فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"
إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي
المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القضاء والمجتمع المغربي.مصطفى علاوي
فاس، المملكة المغربية

.....

فهرس شامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية"
إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي
المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين التاريخ: 22 ماي 2026

المقدمة
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.يسرني أن أقدم للقضاة وأعضاء الهيئات القضائية والمحامين والباحثين والطلبة هذا الفهرس الشامل لسلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" التي عملت على إعدادها وتنظيمها على مدى سنوات عديدة.تهدف هذه السلسلة إلى تدوين وتصنيف وتوثيق الاجتهادات القضائية المغربية الصادرة عن محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، بطريقة منهجية علمية تسهل على الممارسين القانونيين الوصول إلى المبادئ القضائية الراسخة والمستقرة. إن الاجتهاد القضائي يُعدّ مصدراً أساسياً من مصادر القانون المغربي، خاصة في ظل التطور التشريعي المتسارع وتعقد المنازعات. وقد ركزت في هذه السلسلة على:
- تصنيف الأحكام حسب المواضيع القانونية.
- ربط الاجتهاد بالنصوص القانونية السارية.
- توضيح الثابت والمتغير في التوجهات القضائية.
- تقديم مادة علمية عملية تساهم في توحيد التطبيق القضائي.

ويأتي هذا الفهرس كأداة مرجعية لتسهيل البحث والاستعمال اليومي لهذه السلسلة المكونة من 28 جزءاً حتى الآن، مع الملحقات المحينة بقوانين سنة 2025.أرجو أن يكون هذا العمل خادماً للعدالة المغربية، ومساهماً في تطوير الثقافة القانونية الوطنية.مصطفى علاوي
المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

1. التقسيم العام للسلسلة

- المجموعة الأولى: الأجزاء من 1 إلى 20 (تجميع أساسي).
- المجموعة الثانية: الأجزاء من 21 إلى 28 (ملحق بقوانين محينة حتى 2025).
- التجميعات الخاصة: من 1 إلى 20، ومن 10 إلى 15، ومن 3 إلى 20.

3 - قائمة الأجزاء حسب الترتيب الرقمي

الجزء

الموضوع الرئيسي

ملاحظات

الجزء 1

المصادرة القضائية

مع معرفة وجه الحكم

الجزء 2

الإثبات

-

الجزء 3

الاعتراف

-

الجزء 4

الإقرار

-

الجزء 5

إثبات النسب

-

الجزء 8

التقادم

-

الجزء 9

الحقوق العينية والعقارية

-

الجزء 14

المواريث

-

الجزء 15

الملكية الفكرية والصناعية

-

الجزء 17
الهوية
-
الجزء 18
المسؤولية
-
الجزء 19
المسطرة المدنية
-
الجزء 22
الحجة الكتابية
-
الجزء 23
الحجة بشهادة الشهود
-
الجزء 24
الحجة بالخبرة والمعاينة
-
الجزء 25
الحجة بالقرائن
-
الأجزاء 21-28
ملحق بقوانين محينة 2025
تجميع شامل

3. التصنيف الموضوعيأ. الإثبات والحجج
- الجزء 2: الإثبات
- الجزء 3: الاعتراف
- الجزء 4: الإقرار
- الجزء 22: الحجة الكتابية
- الجزء 23: شهادة الشهود
- الجزء 24-25: الخبرة والمعاينة والقرائن

ب. الأحوال الشخصية والأسرة
- الجزء 5: إثبات النسب
- الجزء 14: المواريث

ج. الحقوق العينية والعقارية
- الجزء 8: التقادم
- الجزء 9: الحقوق العينية والعقارية

د. المسطرة المدنية
- الجزء 19: المسطرة المدنية

هـ. مواضيع أخرى
- الجزء 1: المصادرة
- الجزء 15: الملكية الفكرية
- الجزء 17: الهوية
- الجزء 18: المسؤولية

شكر وتقديرأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:
- زملائي القضاة في محكمة الاستئناف بفاس ومختلف محاكم المملكة على تعاونهم ومشاركتهم بالاجتهادات والملاحظات القيمة.
- أساتذتي في جامعة القرويين الذين غرسوا فيّ حب العلم والاجتهاد.
- المحامين والباحثين الذين شجعوني على الاستمرار في هذا العمل من خلال استفساراتهم وطلباتهم المتكررة.
- أسرتي، وزوجتي وأبنائي على صبرهم ودعمهم المستمر طوال سنوات إعداد هذه السلسلة.
- كل من ساهم في طباعة أو توزيع أو نشر أجزاء هذه السلسلة.

كما أشكر كل قارئ لهذا الفهرس، وأرحب بكل ملاحظة أو اقتراح من شأنه تطوير هذا العمل.

الخاتمةإن سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" تمثل جهداً متواصلاً يهدف إلى خدمة العدالة وتيسير البحث القانوني. وقد بلغت السلسلة حتى الآن 28 جزءاً، وهي مفتوحة للتحديث المستمر بما يستجد من اجتهادات وتعديلات تشريعية.نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القضاء والمجتمع المغربي.مصطفى علاوي
فاس، المملكة المغربية

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7495 - 30 مارس 2026
مرسوم رقم 2.25.1080 صادر في 27 من رمضان 1447 (17 مارس 2026)
بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431
(21 ديسمبر 2009) بتطبيق القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.
رئيس الحكومة،
بناء على القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

1.96.124 بتاريخ 14 من ربيع الآخر 1417
(30 أغسطس 1996)، لا سيما المادتين 193 و 194 منه ؛
وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431 (21 ديسمبر 2009)
بتطبيق القانون رقم 17.95 املتعلق بشركات المساهمة، لا سيما المادة 4 منه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 8 رمضان 1447 (26 فبراير 2026)،
رسم ما يلي :
المادة الأولى
تغير وتتمم، على النحو التالي، مقتضيات البندين 2 و 3 من املادة 4
من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.09.481 :
» المادة الرابعة. - يؤرخ ويوقع التقرير الخاص لمراقب الحسابات
«، ..... ويجب أن يتضمن ما يلي :
» - رأي مراقب الحسابات ..... مجلس الإدارة الجماعية ؛
» - رأيه بخصوص سعر الإصدار ومبلغه أو فارق السعر المعتمد
» أو شروط تحديد هذا السعر ؛
» - بيان ما إذا كانت أسس حساب كل من سعر الإصدار أو الفارق
» أو شروط تحديد هذا السعر التي اعتمدها مجلس الإدارة
»أو مجلس الإدارة الجماعية صحيحة وصادقة ؛
» - رأي مراقب الحسابات ..... أو مجلس الإدارة الجماعية.«
المادة الثانية
يسند إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1447 (17 مارس 2026).
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف :
وزيرة الاقتصاد والمالية،
الإمضاء : نادية فتاح.
وزير الصناعة والتجارة،
الإمضاء : رياض مزور.

.....
.....
.....
المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 237/4

المؤرخ في : 24/03/2016

ملف مدني
527/1/4/2026

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

ضد

بتاريخ : 24/03/2016

إن الغرفة المدنية " الهيئة الرابعة " بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

لا ينفع

بين

ينوب عنها الأستاذ عبد الحق رفاقي المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع امام محكمة

النقض

الطالبة

وبين

المطلوبة

ن ش

237-1-4-2026
بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 26/06/2025 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ عبد الحق رفاقي المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض و الرامية إلى نقض القرار رقم 774 الصادر بتاريخ 26/03/2025 في الملف عدد 406/1221/2025 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

و بناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974

و بناء على الأمر بالتخلي و الإبلاغ الصادر في : 03/03/2026 .

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ : 24/03/2026 .

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما و عدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد القادر الغماري العلمي و الاستماع إلى ملاحظات

المحامي العام السيد عبد الإله مستقيم.

و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه رقم 774 الصادر بتاريخ 26/03/2025 في الملف عدد 406/1221/2025 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء. أن سناء البداد ادعت أمام رئيس المحكمة الابتدائية بنفس المدينة أنها سبق لها أن أبرمت مع المدعى عليها عقد قرض لشراء شقة بالسكن الاقتصادي بمبلغ : 170,000,00 درهم يتم تسديده في شكل أقساط شهرية قدرها 834,00 درهم لمدة 300 شهر. وأنها خلال صيف السنة الجارية تعرضت لوعكة صحية وكشفت الفحوصات إصابتها بسرطان الثدي. و لأنها تعمل على بيع الفطائر وحدت نفسها منهكة بسبب المرض وأن خضوعها لحصص العلاج الكميائي زاد حالتها الصحية تدهورا وتوقفت عن العمل و مزاولة أي نشاط بشكل افتقدت فيه القدرة على تنفيذ التزاماتها تجاه دائنتها المدعى عليها. والتمست الأمر بإيقاف تنفيذ التزاماتها موضوع عقد القرض المبرم مع المدعى عليها لمدة سنتين ابتداء من تاريخ التوقف عن أداء الأقساط الشهرية مع عدم ترتيب الفوائد البنكية خلال هذه المدة. واعتبار استئناف تنفيذ الالتزامات بعد انصرام المدة المذكورة بنفس الكيفيات والشروط المنصوص عليها بعقد القرض. وبعد جواب المدعى عليها وتعقيب المدعية أصدر رئيس المحكمة أمرا برفض الطلب استأنفته المدعية وبعد جواب المستأنف عليها أصدرت المحكمة قرارا بتأييد الأمر المستأنف ، وهو المطعون فيه بالنقض

في شأن الوسيلة الوحيدة :

حيث تعيب الطالبة على القرار فساد التعليل المنزل منزلة انعدامه وخرق المادة 149 من القانون رقم 08/31 المتعلق بحماية المستهلك و مبادئ الإنصاف القضائي وعدم الرد على دفوعها في ما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي ذلك أنها استندت في طلبها الى حالتها الاجتماعية غير المتوقعة بسبب إصابتها بمرض السرطان الذي تعذر عليها معه الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنتها، ووجدت نفسها منهكة بسببه وزاد خضوعها لحصص العلاج الكميائي تدهور حالتها الصحية فتوقفت عن العمل وعن مزاولة أي نشاط بشكل الفقدها القدرة على تنفيذ التزاماتها تجاه دائنتها. بينما ربطت المحكمة في تعليلها الحالة الاجتماعية غير المتوقعة بضرورة أن يكون المدين أجيرا قبل أن

يتعرض لحالة اجتماعية غير متوقعة، و هو ما لم يقصده المشرع في المادة 149 من مدونة حماية المستهلك ولا يوجد بها ما يشير إلى أن الظرف الاجتماعي غير المتوقع يجب أن يكون مرتبطا بأجير، كما جاء في قرار محكمة
النقض عدد 366 في الملف عدد
520/3/1/2024
حيث صح ما عابته الطالبة على القرار ذلك أنه عملا بالمادة 149 من القانون رقم 08/31 المتعلق بتحديد تدابير الحماية المستهلك فإنه بالرغم من أحكام الفقرة 2 من الفصل 243 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12) أغسطس (1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود. يمكن ولاسيما في حالة الفصل عن العمل أو حالة اجتماعية غير متوقعة أن يوقف تنفيذ التزامات المدين بأمر من رئيس المحكمة المختصة، ويمكن أن يقرر في الأمر على أن المبالغ المستحقة لا تترتب عليها فائدة طيلة مدة المهلة القضائية ... وعليه فيجب توفر إحدى الحالتين : الفصل عن العمل أو حالة اجتماعية غير متوقعة ولم تشترط المادة المذكور توافرهما معا لتبرير ايقاف تنفيذ التزامات المدين وبالتالي فإن الحالة الاجتماعية غير المتوقعة لا تتصرف فقط إلى حالة الفصل من العمل وأن يكون طالب الإمهال أجيرا فصل عن العمل فتصبح شرطا لها وإنما هي لكل مدين أصبح في عسر بأحد السببين المذكورين بالمادة المشار إليها أو بكليهما معا وهو ما يتوفر في حق الطالبة اعتبارا إلى أن المرض الذي أصيبت به مما تشمله مقتضيات المادة 149 المذكورة وقد أدلت بشهادة طبية لإثباته وبتاريخ لاحق عن تاريخ عقد القرض والمحكمة المطعون في قرارها لما أوردت في تعليلها أن الأمر يتعلق بالمدين الأجير أو المستخدم الذي يتقاضى أجرا من مشغله ما دام أن أول حالة في المادة أعلاه تتعلق بالفصل عن العمل وثاني الحالات هو حالة اجتماعية غير متوقعة ودائما بالنسبة للمدين الأجير أو المستخدم أي أنه يتعين على المدين المذكور إثبات فصله عن العمل أو أنه يمر بحالة اجتماعية غير متوقعة حالت بينه وبين تنفيذ التزاماته الناتجة عن عقد القرض وذلك ما ينسجم مع مقتضيات الفصل 2 من قانون حماية المستهلك .... تكون قد أساءت إعمال المادة المذكورة عللت قرارها تعليلا غير سليم وعرضته للنقض

و حيث إن حسن سير العدالة و مصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وتحميل المطلوبة المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة التي أصدرته إثر القرار المطعون فيه أو بطرته

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الهيئة السيدة سمية يعقوبي خبيزة

والمستشارين السادة : عبد القادر الغماري العلمي مقررا . وردة المكنوزي انس وكيلي - محمد جباني

أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد عبد الإله مستقيم و مساعدة كاتبة الضبط السيدة غاشمي

الرئيسة

2026-4-1-237

المستشار المقرر وكاتب الضبط

3

ن ش

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7509 مكرر - 3 ذو الحجة 1447 (20) ماى 2026
صفحة : 2810

مرسوم رقم 2.26.395 صادر في 3 ذي الحجة 1447 (20) ماي 2026 بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة

رئيس الحكومة

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 70 و 92 منه :

وعلى المادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ
: 14 من شعبان 1436 (2) يونيو 2015

وعلى المادة 18 من قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.67 بتاريخ : 19 من جمادى الآخرة 1447 (10) ديسمبر 2025

وعلى المادة 18 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15) يوليو (2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، كما تم تغييره وتتميمه :

وبالنظر لما تقتضيه المصلحة الوطنية من ضرورة ملحة :

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف

بالميزانية :

وبعد إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 26 من ذي القعدة 1447 (14) ماي 2026 .

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تفتح برسم نفقات الميزانية العامة عن السنة المالية 2026 اعتمادات إضافية مبلغها عشرون مليار درهم (20.000.000.000 درهم).

المادة الثانية

يقيد مبلغ الاعتمادات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه في الفصول التالية :

فصل 1.2.1.3.0.13.000 - وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف

المشتركة - ميزانية التسيير :

البرنامج 197 : دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة :

الجهة 00 : المصالح المشتركة :

المشروع 40 : دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة :

السطر 10 : إعانة لصندوق الموازنة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.. :
8.000.000.000 درهم

الجريدة الرسمية عدد 7509 مكرر - 3 ذو الحجة 1447 (20) مای 2026

فصل 1.2.2.3.0.13.000 - وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف

المشتركة - ميزانية الاستثمار :

البرنامج 197 : دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات

القطاعية والمشاريع المهيكلة :

الجهة 00 : المصالح المشتركة :

المشروع 10 : مساهمات ومساعدات مختلفة :

. السطر 12 : تحويلات برسم مخصصات من الرأسمال الفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

4000000000درهم :

السطر 14 : تحويلات أخرى .

4000000000 درهم :

المشروع 20 : تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة :

. السطر 19 : تسديد الفائدة صندوق مكافحة آثار الكوارث

الطبيعية .

2.000.000.000 درهم ؛.

1.2.1.4.0.36.000 النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

البرنامج 199 : النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

الجهة 00 : المصالح المشتركة :

المشروع 10 : اقتطاعات لفائدة فصول أخرى :

السطر 20 : اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات

المختلفة.. 2.000.000.000 درهم

المادة الثالثة

يعرض هذا المرسوم على البرلمان للمصادقة عليه في أقرب قانون للمالية.

المادة الرابعة

يسند إلى الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 ذي الحجة 1447 (20) ماي 2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

الإمضاء : فوزي لقجع.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7509 مكرر - 3 ذو الحجة 1447 (20) ماى 2026

قرار الرئيس الحكومة رقم 3.26.26 صادر في 3 ذي الحجة 1447 (20) ماي 2026 باتخاذ تدابير مؤقتة لتنظيم الأسواق المخصصة لبيع أضاحي العيد.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من : رمضان 1436 (7) يوليو (2015)، ولا سيما المادة 110 منه

وعلى القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435

(30) يونيو (2014) ، ولا سيما المواد 4 و 6 و 75 و 76 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 فاتح ديسمبر (2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ولا سيما المادة 3 منه :

وبعد استشارة مجلس المنافسة

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يهدف هذا القرار إلى حظر الأعمال المدبرة أو الاتفاقيات أو الاتفاقات أو التحالفات الصريحة أو الضمنية كيفما كان شكلها وأيا كان سببها، إذا كان الغرض منها أو يمكن أن يترتب عنها ارتفاع غير مبرر في أسعار أضاحي العيد.

وفي هذا الإطار، تتخذ قصد تنظيم الأسواق المخصصة لأضاحي العيد، لفترة تحدد من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية إلى غاية 29 ماي 2026، التدابير المؤقتة الواردة في المادة الثانية بعده.

المادة الثانية

تتخذ، تحت طائلة العقوبات الحبسية والغرامات المالية المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ولاسيما القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وعلى الخصوص المادتين 75 و 76 منه التدابير المؤقتة التالية :

- لا يتم بيع أضاحي العيد إلا داخل الأسواق المخصصة لذلك، باستثناء البيع المباشر كالبيع بالضيعات أو غيرها أو البيع داخل الأسواق المرخصة :

يتعين التصريح، لدى السلطة الإدارية المحلية، بهوية البائع وبعدد أضاحي العيد ومصدرها قبل الولوج إلى السوق :

يمنع داخل السوق شراء أضاحي العيد بهدف إعادة بيعها :

يمنع افتعال أو محاولة افتعال رفع سعر أضحية العيد بهدف التأثير على أسعار السوق أو بتقديم عروض مزايدة على الأسعار التي طلبها الباعة أو باستخدام أية وسيلة أخرى لهذا الغرض :

يمنع تخزين أضاحي العيد خارج قنوات التسويق بهدف خلق ندرة مصطنعة أو رفع الأسعار.

تطبق مقتضيات البند 2 أعلاه على بائعي الأضاحي الذين ولجوا الأسواق قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ومازالوا

يمارسون نشاطهم داخل نفس السوق.

المادة الثالثة

يمارس عامل العمالة أو الإقليم المعني أو من ينوب عنه، في حالة مخالفة مقتضيات هذا القرار الصلاحيات المخولة له بموجب المادة 110 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما تلك المتعلقة بالإغلاق المؤقت لنقاط البيع وبحجز مابها من الأضاحي والمعدات المستعلمة في ارتكاب المخالفة.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعهد بتنفيذه إلى السلطة الإدارية المحلية.

وحرر بالرباط في 3 ذي الحجة 1447 (20) ماي 2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

.....

.....

"سيد الاستغفار أن تقول: اللهم أنت ربي لا إله لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي، فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، قال: ومن قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من

أهل الجنة، ومن قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة".
الحكم:صحيح
الراوي:شداد بن أوس
المصدر: صحيح البخاري
مصدر الحكم:تلقت الأمة أحاديث صحيح البخاري بالقبول
الموضوع:الرقائق
رقم الحديث:4643
منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/703

الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2022

في الملف المدني رقم 8310/1/1/2019

تمثيل الورثة - التبليغ.

تمثيل الوارث لبقية الورثة يقتصر فقط على ما ينفعهم دون ما يضرهم.

الأثر النسبي لتبليغ الأحكام يجعل هذا الأخير ساريا فقط في مواجهة الشخص المبلغ إليه دون غيره.

المشرع وإن كان قد أجاز حصول التبليغ إلى ورثة المحكوم عليه جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم، فإن ذلك خاص بحالة وفاة المحكوم عليه أثناء ميعاد الطعن أو خلال مرحلة التنفيذ دون الحالة التي يتم فيها توجيه الدعوى منذ بدايتها ضد الورثة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، أنه بتاريخ 05 شتنبر 2014 طعن ورثة ايت ومولاي (إ) أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في قرار تحديد الأتعاب الصادر عن نقيب هيئة المحامين بنفس المدينة بتاريخ 11/11/2013 في الملف عدد 991 ت. ح 2013 بتحديد الأتعاب والمصاريف المستحقة للأستاذ (ع. ه.خ) في مبلغ 661,200,00 درهم شاملة للمصاريف والضريبة على القيمة المضافة، مقابل نيابته عن موروث المستأنفين أعلاه، وقيامه لفائدتهم بالإجراءات المضمنة بالأمر. معتمدين في أسباب استئنافهم على أنه لا علم لهم بمديونية موروثهم للمحامي المذكور، لأنه كان قد أدى له جميع أتعابه إبان حياته، وأن الأمر يتعلق بملف ضريبي واحد وملف اجتماعي، ولم يتم إشعارهم من النقيب للدفاع عن مصالحهم إلى أن فوجئوا بالحجز على عقارهم، ملتمسين لذلك التصريح بإلغاء قرار النقيب أعلاه، ورفض الطلب، والقول أن المبلغ المحدد مبالغ فيه والحكم بتخفيضه إلى مبلغ 120000 درهم التي سلمها موروثهم للمستأنف عليه وفي حالة إنكاره

توجيه اليمين الحاسمة إليه. وفي مذكرة جوابه دفع المستأنف عليه بكونه قد بلغ قرار تحديد الأتعاب للورثة الذين توصلوا بواسطة و مولاي (1) ابن موكله المالك (مولاي (1) بتاريخ 17/09/2013 حسب شهادة عدم الطعن بالاستئناف المرفقة بمذكرته، وأن استئناف القرار أعلاه تم خارج الأجل القانوني، وفي الموضوع أوضح بأن طبيعة النزاع الضريبي وما تفرع عنه من مساطر تطلبت منه جهدا كبيرا أسفر عن نتائج إيجابية وأنه اجتمع بالورثة إلا أنهم أخلفوا وعدهم، وبعد إجرائه المسطرة أصدر نائب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أمره القاضي بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتأييد القرار المستأنف مبدئيا مع تعديله جزئيا وذلك بحصر الأتعاب المستحقة للمستأنف عليه في مبلغ 160.000,00 درهم، وذلك بمقتضى أمره الصادر بتاريخ 17/06/2015 تحت رقم 365 في الملف عدد 452/1120/2014، فطعن

1

المستأنف في هذا الأمر بالنقض، فأصدرت محكمة النقض قرارا بتاريخ 07/03/20187 تحت رقم 177/1 في الملف عدد 6201/1/1/2015 قضى بنقض الأمر المطعون فيه وإحالته على محكمة الاستئناف بسطات بعلة: "أن الطاعن دفع في مذكرته الجوابية لجلسة 05/11/2014 بكونه قد بلغ قرار تحديد الأتعاب الورثة ايت ومولاي (!) وتوصل به أحدهم الذي هو و مولاي (1) حسب شهادة التسليم المطابقة للأصل التي أرفقها بمذكرة جوابه، وبأن الورثة المذكورين لم يطعنوا بالاستئناف حسب شهادة عدم الطعن بالاستئناف المرفقة به أيضا، وبأن استئنافهم جاء خارج الأجل القانوني، إلا أن الأمر المطعون فيه لم يجب على الدفع المذكور بالرغم ما لذلك من تأثير في الفصل في النزاع، وأن عدم الجواب على دفع مؤثر ينزل منزلة انعدام التعليل وهو ما عرض الأمر المطعون فيه للنقض"، وبعد النقض والإحالة أصدر نائب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بسطات الأمر المشار إليه أعلاه، الذي قضى بتأييد المقرر المطعون فيه مبدئيا مع تعديله بحصر أتعاب المطعون ضده في مبلغ 160.000,00 درهم، وهو الأمر المطعون فيه بالنقض الحالي من الطاعن أعلاه بوسيلتين اثنتين.

حيث يعيب الطاعن الأمر في الوسيلة الأولى بخرق الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية وسوء تطبيق القانون ونقصان التعليل، ذلك أن المحكمة مصدرته عللت قضاءها بأن التبليغ ينحصر أثره على مولاي ! و) دون بقية الورثة، لأن شهادة التسليم لا تتضمن رقم المنزل ولا ما إذا كان باقي الورثة يقطنون معه، والحال أن محكمة النقض في قرارها السابق اطلعت على شهادة التسليم، وتأكدت من توفرها على الشروط القانونية، وقضت بنقض القرار بسبب وقوع الاستئناف خارج الأجل، وأن محكمة الإحالة لم تتقيد بالنقطة القانونية موضوع الإحالة.

يه ويعيبه في الوسيلة الثانية بخرق الفصول 38 39 137 ، 443، 519 من قانون المسطرة المدنية وسوء تطبيق القانون وفساد التعليل، ذلك أن الأمر المطعون فيه رد الدفع بأن توصل مولاي (ايت و) حسب الثابت من شهادة التسليم تسري آثارها في مواجهته وباقي ورثة (ايت و) ، بدليل أن هؤلاء لم ينازعوا في عنوانهم المضمن بشهادة التسليم المذكورة، وهو نفسه العنوان المبين بمقالهم الاستئنافي وكافة محرراتهم، علما أن الطالب لا يمكنه معرفة عنوان كل واحد منهم على حدة بعد وفاة موروثهم،

وأن المحكمة المطعون في أمرها أثارت ذلك من تلقاء نفسها، على الرغم من أن الطعن في إجراءات التبليغ ليس من النظام العام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه من المقرر قانونا طبقا للفصول 38 و 137 و 443 من قانون المسطرة المدنية فإنه في حالة وفاة أحد الأطراف، فإن التبليغ يقع إلى الورثة بموطن الشخص المتوفى وممثليهم القانونيين جملة دون التنصيص على أسمائهم وصفاتهم، وأنه يعتد بالتبليغ الحاصل لأحد الورثة أو المعلومين منهم، وهو ما حصل بالنسبة لمقرر تحديد الأتعاب، فضلا على أن المشرع لم يشترط في المتسلم عن الغير أن يكون متوفرا على توكيل بذلك.

لكن، ردا على وسيلتي النقض معا لتداخلهما، فإنه إذا كان يترتب على قرار النقض والإحالة إعادة القضية وطرفيها إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور القرار المنقوض مع التقيد بالنقطة القانونية الواردة به عملا بمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، فإن ذلك لا يمنع المحكمة بعد الإحالة من

2

إعادة مناقشتها للقضية من جديد، وبناء قضائها على عناصر أخرى تستخلصها من أوراق الملف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تمثيل الوارث لبقية الورثة يقتصر فقط على ما ينفعهم دون ما يضرهم، وأن الأثر النسبي لتبليغ الأحكام يجعل هذا الأخير ساريا فقط في مواجهة الشخص المبلغ إليه دون غيره، وأن المشرع وإن كان قد أجاز في الفصلين 137 و 443 من قانون المسطرة المدنية حصول التبليغ إلى ورثة المحكوم عليه جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم، فإن ذلك خاص بحالة وفاة المحكوم عليه أثناء ميعاد الطعن أو خلال مرحلة التنفيذ دون الحالة التي يتم فيها توجيه الدعوى ومنذ بدايتها ضد الورثة كما هو الشأن في نازلة الحال، ولذلك فإن المحكمة غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي أقوالهم إلا ما كان له تأثير على الفصل في النزاع، فإنها وبما لها من سلطة تقديرية في تقييم الحجج المعروضة عليها. فإنها حين أوردت في قرارها: أن البين من ظاهر شهادة تسليم مقرر تحديد الأتعاب والمصاريف 991 ت.ج 2013 ملف التبليغ رقم 3928/2013 أنها تمت إلى مولاي ! ايت (و) ومن معه بدرب (...) أمزميز، في حين أن لفظة " ومن معه تتعلق بكل من زوجة الهالك (ع.ف) وباقي أبنائه (س) و (م) و (ن) و (ل) و (ح) ووالده السيد ايت وح) باعتبار أنهم يسكنون بدرب (...) أمزميز دون بيان رقم هذا المسكن وما إذا كان جميع الورثة يسكنون به حتى يمكن القول بأن التبليغ قد تم بصفة صحيحة في حقهم، وحيث إنه وبناء على ذلك فإن شهادة التسليم ينحصر أثرها في حق المبلغ له مولاي إ) دون باقي ورثة ايت و). وأنه وباعتبار أن عملية تبليغ المقرر المطعون فيه لم تتم إلى باقي الورثة، فإن أجل الطعن يبقى مفتوحا، ويكون الطعن قد وقع وفق الشروط الشكلية المتطلبة قانونا وداخل الأجل القانوني، ويتعين قبوله شكلا". فإنه نتيجة لما ذكر كله يكون القرار مرتكزا على أساس قانوني سليم وما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار.

لهذه الأسباب بية

قضت المحكمة برفض الطلب وتحميل صاحبه الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة محمد ناجي شعيب رئيس الغرفة رئيسا والمستشارين: عبد الحفيظ مشماشي عضوا مقررا ومحمد شافي، وسعاد سحتوت، ومبارك بوطلحة أعضاء.

وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي.

3

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 187 .

الصادر بتاريخ 29 مارس 2022

8616/1/7/2021 في الملف المرني رقم

دعوى إتمام إجراءات البيع - دفع بالتقادم - أثره.

إن دعوى إتمام إجراءات البيع وإن كانت في مبدئها دعوى شخصية فإنها تؤول إلى دعوى عقارية تستهدف ضمان نقل الملكية إلى المشتري، والتي لا تتحقق إلا بالتسجيل في الرسم العقاري، ولهذا تعتبر دعوى تسجيل غير خاضعة للتقادم.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال النقض المرفوع بتاريخ 20/11/2021 من طرف الطالبين المذكورين أعلاه بواسطة نائبهم الرامي إلى الطعن في القرار عدد 52 الصادر بتاريخ 23/02/2021 في الملف عدد 158/1402/2018 عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة .

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى الماء في الملف

وبناء على قانون المسطرة المدنية

وبناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ 22/02/2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 29/3/2022.

وبناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد سعيد رياض لتقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد الحسن البوعزاوي.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن المطلوبين تقدموا بمقال أمام المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم عرضوا فيه أن موروثهم المرحوم (م.ع) سبق له أن اشترى بمقتضى عقد بيع عرفي من موروث المدعى عليهم الطالبين المرحوم محمد الحناش قطعة أرضية فلاحية مساحتها 01 هكتار و 50 آرا من الملك المسمى "..." ذي الرسم العقاري عدد "..."، الكائن بإقليم

1

سيدي قاسم دائرة مشرع بلقصيري، إلا أن العقار استخرج منه رسم عقاري جديد تحت عدد 118119/30 يسمى "..." بدوار از هير مساحته 13 هكتار و 10 آرات و 72 سنتيارا ملتمسين الحكم على المدعى عليهم بإتمام إجراءات البيع بالرسم العقاري عدد "..." الذي استخرج منه الرسم العقاري المذكور تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 1000 درهم عن كل يوم تأخير عن التنفيذ، وأمر المحافظ على الأملاك العقارية والرهون بسيدي قاسم بتدوين الحكم الذي سيصدر بالرسم العقاري السالف الذكر، وبعد تمام الإجراءات صدر الحكم الابتدائي بإلزام المدعى عليهم بالقيام بالإجراءات اللازمة لتمكين المدعين من تسجيل عقد البيع المؤرخ في 10/6/1997 بالرسم العقاري عدد "..." تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 300 درهم عن كل يوم تأخير عن التنفيذ، ورفض باقي الطلبات . أيدته محكمة الاستئناف بقرارها المطعون فيه بالنقض.

في شأن وسيلة النقض:

حيث يعيب الطاعنون القرار بعدم الارتكاز على أساس قانوني وواقعي، وانعدام التعليل

وسوء تطبيق القانون، بدعوى أنه لم يعلل ما دفع به الطاعنون من أن موروثهم طلب في صلب عقد البيع من المحافظ على الأملاك العقارية والزهون بسيدي قاسم إدراج العقد المذكور بالرسم العقاري عدد "..."، بالإضافة إلى التفويض ت المطلوبين للقيام بجميع الإجراءات الإدارية أمام مصالح المحافظة العقارية والأشغال الطبوغرافية، وأن المطلوبين كان عليهم التوجه إلى المحافظ ومطالبته بتقييد العقد ما دام ذلك يدخل ضمن مسؤولية المشتري وليس البائع، وأن المحكمة اكتفت بتعليل قرارها بأن "الورثة ملزمون بإعداد جميع الوثائق اللازمة لوضع المبيع رهن إشارة
المشتري وتحت تصرفه لسبق إخراج الموروث لهذار المبيع من ذمته المالية" من غير أن تبرز العراقيل التي حالت بين المطلوبين وتسجيل شرائهم بالرسم العقاري، وما إذا كانت إزالتها تدخل ضمن الالتزامات التي تقع على البائع في إطار الالتزام بنقل ملكية المبيع، وما دام العقد نفسه تضمن طلب الطرفين من المحافظ تسجيله بالرسم العقاري، كما أن القرار ذهب من جهة أخرى إلى أنه لا محل للتقادم بعلة أن الأمر لا يتعلق بإتمام عقد البيع، وإنما بإجراء من إجراءات الإشهار له، في حين

أن عقد البيع يهدف إلى تنفيذ التزام موروثي الطرفين، وأن التقادم بشأنه يخضع لمقتضيات الفصل 387 من ق. ل. ع، وأن الدعوى رفعت بعد أكثر من 20 سنة من تاريخ إبرام عقد البيع، وأن المحكمة لما لم تراع ما ذكر يكون قرارها معرضا للنقض.

لكن، حيث إنه فضلا عن أن ما ورد بالنعي بخصوص أن المطلوبين لم يبينوا العراقيل التي حالت دون تمكنهم من تقييد مشترى موروثهم في الرسم العقاري لم يسبق أن تمسكوا به أمام المحكمة مصدرة القرار، فإنها لما عللت قرارها بأن: "الحقوق الإرثية لا تنتقل إلى الورثة إلا بعد إخراج الحقوق العينية لأصحابها، وأن تسجيل إراثة البائع على الرسم العقاري محل البيع

2

والمستخرج منه الرسم الفرعي عدد 11819/30 لا يعفي ورثته من ذلك ... وأنه ثبت من الشواهد العقارية المرفقة بالملف أن حصص بعض ورثة البائع وهما نزهة وعبد العالي انتقلت لفائدة باقي ورثته المستأنفين، وأن هؤلاء الأخيرين عالمون بالبيع الحاصل من موروثهم لفائدة موروث المستأنف عليهم بحكم درجة القرابة واتحاد المائدة .... تكون قد أبرزت العراقيل التي تحول دون تقييد المطلوبين للشراء المذكور ما دام العقار المبيع استخرج منه رسم عقاري فرعي، وعمد الطالبون إلى تقييد إراتتهم عليه مما حال دون تقييد مشتراهم بالرسم العقاري المعني، ومن جهة أخرى فإنها لما عللت قرارها بأن: "الدفع بالتقادم لا محل له لأن الأمر ... متعلق بإجراء من إجراءات الإشهار له (عقد البيع) زيادة أن الحقوق المتعلقة برسم عقاري لا يسري بشأنها التقادم إلا من تاريخ تسجيلها بهذا الرسم" تكون قد اعتبرت وعن صواب أن دعوى إتمام إجراءات البيع هي مطالبة بنقل ملكية المبيع إلى المشتري، فهي وإن كانت في مبدئها دعوى شخصية فإنها تؤول إلى دعوى عقارية تستهدف ضمان نقل الملكية إلى المشتري، والتي لا تتحقق إلا بالتسجيل في الرسم العقاري، ولهذا تعتبر دعوى تسجيل غير خاضعة للتقادم، ولا مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 387 من قانون الالتزامات والعقود لتعلقها بتقادم الدعاوى الناشئة عن الالتزام، فجاء قرارها لكل ذلك مرتكزا على أساس قانوني، ومعللا تعليلا مستساغا و الوسيلة على غير أساس إلا ما أثير لأول مرة فهو غير مقبول.
قضت محكمة النقض برفض الطلب ال والتحميل الطالبين المصاريف.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيدة لطيفة أيدي رئيسة والمستشارين السادة: سعيد رياض مقررا السعدية فنون والحمد لفطح ونجية بوجنان أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد الحسن البوعزاوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد المصطفى العامري.

3

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 379 .
الصادر بتاريخ 09 مارس 2022

في الملف الجنحي رقم 7901/6/2/2021

حادثة سير - تعويض - موجب إنفاق . حجيته.

المقرر أن المادة الرابعة لم تشترط في إثبات الضرر المادي شكلا معينا من وسائل الإثبات وأن موجب الإنفاق له حجيته متى توافرت شروطه.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

بناء على طلب النقض المرفوع . ف شركة التأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها بتاريخ 08/01/2021 لدى كتابة الضبط الاستئناف بأكادير والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 31/12/2020 في القضية عدد 250/2606/2020 والمحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بإلغاء الحكم المستأنف الفيما قضى به من اعتبار (الس) مسؤولة مدنيا وتحملها المحكمة كامل مسؤولية الحادثة والحكم عليها . للسلطة القضائية.. والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني ورثة الضحية الهالك (ع) التعويضات المدنية الإجمالية التالية بالنسبة لوالد الضحية السيد (ر) مبلغ 13.905،00 دراهم وبالنسبة لوالدة الضحية السيدة (الغ) مبلغ 50، 84.361 درهما والحكم الجميع ورثة الضحية الهالك المطالبين بالحق المدني أعلاه بتعويض عن مصاريف الجنازة قدره 10.000،00 درهم يقسم بينهم وفق أحكام الإرث الشرعية مع الفوائد القانونية عن التأخير ابتداء من تاريخ هذا الحكم وإحلال شركة التأمين محل المسؤولة مدنيا في الأداء وبرفض باقي الطلبات وتحميل شركة التأمين الصائر.

إن محكمة النقض.

بعد أن تلا المستشار السيد محمد خلوفي التقرير المكلف به في القضية في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد فيصل الادريسي المحامي العام في مستنتجاته.
وبعد المداولة طبقا للقانون.

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها المحامي بهيئة اكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وفي شأن وسيلة النقض الوحيدة والمتخذة من انعدام التعليل الموازي لانعدامه وخرق المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية والفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود وعدم الارتكاز على أساس، ذلك أن دفاع العارضة أدلى أمام محكمة الاستئناف بمذكرة أثار فيها عدم استحقاق ذوي الحقوق للتعويضات المادية لأن والدة الضحية لم تدل بشهادة عدم إعادة زواجها وأن نفقة هذه الأخيرة

تقع على كاهل زوجها وأنها لم تدل بأية وثيقة أو التزام صادر عن الهالك يلتزم بمقتضاه بالإنفاق عليها وان رسم الإنفاق المدلى به مخالف للنص القانوني والشرعي المتعلق بالنفقة ومن هو ملزم بها كما أن والد الضحية يمتهن السياقة كما ورد في الوثائق التي أدلى بها، وبالتالي ليس عاجزا عن العمل وثم هذه المهنة تدر عليه دخلا وانه لم يثبت كذلك التزام الضحية بالإنفاق عليه كما لم يثبت عسره ويسر الضحية وان دفاع العارضة طالب بإلغاء التعويضات المادية المقضي بها ابتدائيا، لكن محكمة الاستئناف ردت ما أورده الدفاع معللة ذلك بأنه تم الإدلاء برسم الإنفاق وهو يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة وان هذا التعليل ناقص نظرا لما يلي : لأن الإخضاع للسلطة التقديرية للمحكمة بخصوص وثيقة يكون إذا لم يثر دفع جدي بشأنها فإن المحكمة ملزمة بتعليل عدم الأخذ بذلك الدفع كما أن العارضة دفعت بأن والد الضحية يمتهن السياقة وبالتالي فإن هذه المهنة تدر عليه دخلا طبعا وليس عالة على ابنه كما أن ثبوت امتهان السياقة يتعارض ويبطل ما جاء في رسم الإنفاق، أي هناك حجتين متعارضتين والقانون يلزم المحكمة فك لغز هذا و تعليل سبب أخذها بحجة وعدم إخلالها بالحجة الأخرى إضافة إلى أن المحكمة لم تعلل بأي شيء رد دفاع العارضة يكون أم الهالك لم تدل بشهادة عدم إعادة الزواج لذا فإن القرار المطعون فيه معرض للنقض. محكمة النقض

لكن، حيث إنه من جهة أولى لما كانت المادة الرابعة لم تشترط في إثبات الضرر المادي شكلا معينا من وسائل الإثبات وكان لموجب الإنفاق حجيته متى توافرت شروطه كما الحال في نازلة الحال (ولما كان الأمر كذلك) فإن المحكمة المطعون في قرارها عندما ثبت لديها من خلال الموجب) شهادة التحمل العائلي (المدلى به في الملف بأن الهالك هو الذي كان يوفر لوالدته جميع متطلبات الحياة من مأكل ومشرب وملبس وتطبيب وغيرها من ضروريات الحياة المادية والمعيشية بأسرها .....

فقضت المحكمة للمطلوبة بتعويض عن فقد موارد عيشها تكون المحكمة قد طبقت المادة الرابعة من ظهير 02/10/1984 تطبيقا سليما وذلك مراعاة منها لكونها قد أثبتت ذلك الفقد بمقتضى موجب إنفاق (شهادة التحمل العائلي) تنفرد تلك المحكمة بتقييم مضمونه في إطار سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 518 من قانون المسطرة الجنائية، كما أن المطلوبة في النقض أدلت بحكم يفيد بأنها مطلقة كما أن الموجب المدلى به يفيد شهوده بأنها مطلقة مما يفضي إلى القول بأنها غير متزوجة، ومن جهة ثانية فإن ما تدعيه العارضة من كون القرار قد قضى بالتعويض المادي لأب الهالك فإن ما تدعيه لا أساس له من الصحة إذ أن الحكم المستأنف والمؤيد بالقرار المطعون فيه قد قضى فقط بتعويض معنوي لأب الهالك استناد منه إلى الفقرة الثانية من نفس المادة المشار إليها اعلاه وجاء في منطوق الحكم المؤيد : " بالنسبة لوالد الضحية السيد (ر) مبلغ 13.905،00 درهم " وتأسيسا على ما تم بيانه أعلاه يكون القرار المطعون فيه قد جاء معللا تعليلا كافيا ومؤسسا غير خارق لأي مقتضى قانوني وما بالوسيلة من جهة عديم الأساس ومن جهة أخرى غير مقبولة.

وحيث لا يوجد من بين أوراق الملف ما يفيد قيام الطالبة بإيداع الوجيبة القضائية مما يتعين معه وأمام رفض طلبها الحكم عليها بضعف مبلغ الضمانة عملا بمقتضيات المادة 530 من قانون المسطرة الجنائية كما وقع تعديلها وتتميمها.

من أجله

قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التأمين ضد القرار الصادر عن غرفة الجنحالاستئنافية بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 31/12/2020 في القضية عدد 250/2606/2020، وحكمت على رافعته بضعف مبلغ الضمانة وقدره 2000،00 درهم تستخلص طبق الإجراءات المتعلقة باستخلاص صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل النخيل . حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سميرة نقال رئيسة والمستشارين محمد خلوفي مقررا وبديعة بوعدي وطاهر طاهوري وجمال سرحان وبمحضر المحامي العام السيد فيصل الادريسي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ربيعة الطهري.

.....

.....

.....

أعمال مصطفى علاوي الأخرى

أعمال مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس) الأخرى تشمل عشرات المؤلفات والسلاسل القانونية والقضائية المتخصصة، معظمها يركز على الاجتهاد القضائي المغربي، التوثيق، والتدوين القانوني.

foulabook.com

أبرز الأعمال والسلاسل:

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (أجزاء متعددة تصل إلى 20 جزءًا أو أكثر) — تغطي مواضيع مثل المواريث، الاعتراف، والإجراءات القضائية.

coursdroitarab.com

- سلسلة الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً (المجلدات والملاحق) — بالإضافة إلى المجلدات العامة، هناك أجزاء متخصصة مثل عقد البيع، التراث اللامادي، إلخ.
- اقتباسات قضائية وقانونية (أجزاء من 1 إلى 15 أو أكثر).
- قطوف قضائية (أجزاء متعددة، مثل الجزء 8، 22، إلخ).
- مناحي قضائية (أجزاء متعددة).
- سجل علاوي مصطفى للاجتهادات القضائية الراسخة المغربية (أجزاء متعددة).

noor-book.com

بعض المؤلفات المستقلة البارزة:

- التحكيم والوساطة بين الاجتهاد القضائي والقانون المغربيين.
- الاجتهاد القضائي المغربي في المحاسبة.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الضرائب.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الحيازة والملكية العقارية.
- الاجتهاد القضائي المغربي في طلب إعادة النظر ومسطرة المراجعة.
- التنظيم القضائي للمملكة المغربية بين القانون والاجتهاد القضائي.
- الاقتصاد في الاجتهاد القضائي المغربي.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف.
- الاجتهاد القضائي المغربي في الخطأ المادي.
- الاجتهاد القضائي المغربي في المسطرة الشفوية والكتابية وتمثيل المحامي.

foulabook.com

- رقمنة الإجراءات القضائية في الميدانين المدني والجنائي.
- المحاكمة بتقنية الاتصال عن بعد.
- ما جرى عليه عمل محكمة النقض (أقسام 1-7).
- إثبات الالتزامات والبراءة منها والعقود المسماة.
- التشريعات الوطنية المغربية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
- الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية بدائرة محكمة الاستئناف بفاس.
- التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية.
- تصحيح وإبطال الأحكام القضائية المغربية.
- وسائل الإثبات في التشريع المغربي.

coursdroitarab.com

يبلغ عدد كتبه المتاحة للتحميل على مواقع مثل foulabook.com أكثر من 300 كتاب/جزء (معظمها أجزاء من سلاسل).

foulabook.com

ملاحظة: معظم هذه الأعمال متوفرة بصيغة PDF مجانًا على مواقع مثل foulabook.com، noor-book.com،sajplus.com ، ومواقع قانونية مغربية أخرى

.....

.....

القرار عدد 463

الصادر بتاريخ 12 أبريل 2022 في الملف الجنائي رقم :

25879/6/12/2021

جنحة النصب - بداية احتساب أمد التقادم - تحقق الضرر والعلم به.

إن العبرة في بداية أمد التقادم بالنسبة لجنحة النصب هو الانتهاء من تنفيذها بالقيام بآخر فعل من أفعال الاحتيال وحصول نتيجتها ؛ وهي الإضرار بالمصالح المالية للضحية والمحكمة بعدم إحاطتها بجميع معطيات وملابسات الواقعة، ومناقشة تصريحات الأطراف، قصد تحديد تاريخ تحقق الضرر والعلم به من طرف المطالب بالحق المدني، خاصة أن المطلوب في النقض لم يتقدم ضده بدعوى الطرد للاحتلال إلا بتاريخ 15/08/2016 ولم ينفذ الأمر الاستعجالي بإفراغه من الشقة التي سبق أن كانت موضوع وعد بالبيع لفائدته إلا بتاريخ 28/11/2016. تكون قد أساءت تطبيق المقتضيات القانونية بخصوص احتساب أمد التقادم.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من طالب النقض بإمضاء الأستاذ إبراهيم الشرقي نائب الوكيل العام للملك، والمستوفية للشروط الشكلية المتطلبة وفق المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة

المتخذة من انعدام الأساس القانوني والحرق الجوهري للقانون، ذلك أن المحكمة اعتمدت في احتساب أمد تقادم جنحة النصب على أن البيع الثاني تم خلال سنة 2007 والمتابعة تمت بتاريخ 25/12/2018. والحال أن المطلوب (م.ه) باع الشقة للمرة الثانية للمطلوب (أ.ه) سنة 2007، وأن هذا الأخير كان على علم بالبيع الأول لفائدة المطالب بالحق المدني (أ.ق) إلا أنه تركه يقيم فيها إلى غاية سنة 2016 التي تم خلالها استصدار أمر استعجالي بإفراغه منها، وكلها أفعال تشكل العنصر المادي الجنحة النصب وبالتالي فإن أمد تقادمها يبدأ من تاريخ رفع دعوى الطرد للاحتلال ، والمحكمة بعدم مراعاتها لما ذكر لم تجعل لقرارها أساسا من القانون وعرضته للنقض.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا.
وحيث إن المحكمة المطعون في قرارها اعتبرت بأن الدعوى العمومية طالها التقادم لمرور أكثر من أربع سنوات بين تاريخ الفعل موضوع المتابعة المتمثل في البيع الثاني المؤرخ سنة 2007، والذي انصب على الشقة التي كانت موضوع وعد بالبيع بتاريخ 11/10/2002 من طرف المطلوب (م.ه) الفائدة المطالب بالحق المدني. وأن هذا الأخير لم يقدم شكايته إلا بتاريخ 20/11/2017 والمتابعة تمت بتاريخ 25/12/2018 ، والحال أن العبرة في بداية أمد التقادم بالنسبة لجنحة النصب بالانتهاء من تنفيذها بإتيان آخر فعل من أفعال الاحتيال وحصول نتيجتها وهي الإضرار بالمصالح المالية للضحية. والمحكمة لما لم تناقش واقعة تقديم دعوى الطرد للاحتلال من طرف المطلوب بتاريخ

15/08/2016 و واقعة تنفيذ الأمر الاستعجالي بإفراغ المطالب بالحق المدني من الشقة موضوع النزاع بتاريخ 28/11/2016 باعتبارهما تشكلان آخر حلقة من حلقات النزاع ومدى تحقق عنصر الإضرار بالمصالح المالية للضحية من خلالهما، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه الأمر الذي يعرض القرار للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بمكناس 2640/2020 بتاريخ 22/09/2021 تحت عدد 2844 في القضية عدد

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلمية المعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبيد الله العبدوني رئيسا والمستشارين هشام السعداوي مقررا، مجتهد الركراكي، حسن المملكة المغربية. أزنير، عبد الله بنتهامي وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة السعدية بنعزيز .

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 19

الصادر بتاريخ 12 يناير 2023

في الملف الإداري رقم 1690/4/1/2020

قرار إداري فردي - أجل الطعن فيه.

إن أجل الطعن في القرار الإداري الفردي لا يبدأ احتسابه إلا من تاريخ تبليغه للمعني به تبليغا قانونيا أو من تاريخ علمه به علما يقينيا، والطرف الطالب لم يدل بأي وثيقة تفيد أن المطلوب في النقض بلغ بقرار مجلس الوصاية في تاريخ معين و المحكمة لما عللت قرارها بأنه لا مجال للاحتجاج بمقتضيات المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية المتعلقة بأجل الطعن بالإلغاء في القرار الإداري في غياب ثبوت تاريخ توصل المستأنف عليه به أو علمه بمضمونه علما يقينيا نافيا للجهالة لم تخرق القانون، والوسيلة غير جديرة بالاعتبار.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 18/3/2020 من طرف الطالبين المذكورين أعلاه، الرامي إلى نقض القرار عدد 190 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 10/02/2020 في الملف رقم : 646/7205/2019 .

وبناء على مذكرة الجواب المدلى بها بتاريخ 22/09/2020 من طرف المطلوب في النقض بواسطة نائبه الأستاذ (ع.س.د)، والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على القانون رقم 41.90 المتعلق بإحداث محاكم إدارية.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 29/12/2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 12/01/2023

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

1

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة فائزة بالعسري تقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن ضمنها القرار المطعون فيه أن السيد (ف. ج) تقدم بتاريخ 1/2/2019 بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط، عرض فيه أنه من ذوي حقوق الجماعة السلالية المواكر بجماعة سيدي الكامل سيدي قاسم، وأن الجماعة وزعت سنة 1985 أرضا مخصصة للسكن موضوع الرسم العقاري عدد (...)، وأنه تسلم نصيبه الذي انصب على البقعة رقم (...)، وأنه يتوفر على شواهد إدارية صادرة عن وزارة الداخلية وعمالة الإقليم ومجلس الوصاية تثبت أحقيته في هذه الأرض، كما يتوفر على أحكام قضائية حائزة لقوة الشيء المقضى به بشأن الحيازة، وأن حق الانتفاع ثابت له بمقتضى عملية التوزيع، وأن الأرض المذكورة في حيازته وتحت تصرفه، وأن تشويش المدعى عليه غير مشروع خاصة وأن التراع تم البت فيه من طرف المحاكم بدرجاتها الثلاث، وأن القرار الصادر عن مجلس الوصاية تحت عدد 11/ 2018 بتاريخ 28/6/2018 غير مؤسس لمخالفته القرارات الإدارية والأحكام القضائية السابقة، والتمس الحكم بإلغائه، وبعد جواب الوكيل القضائي للمملكة وتمام الإجراءات صدر الحكم عدد 1582/2019 بإلغاء القرار الصادر عن مجلس الوصاية تحت عدد 201811 تاريخ 28/6/2018 القاضي بالمصادقة على قرار جماعة النواب

بالتخلي عن البقعة الأرضية المشيد فوقها المستوصف مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، استأنفه الوكيل القضائي للمملكة بصفته هذه ونائبا عن الدولة المغربية في شخص رئيس الحكومة وعن وزير الداخلية ورئيس مجلس الوصاية أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي قضت بتأييده بمقتضى قرارها المطلوب نقضه .

في وسيلة النقض الأولى:

حيث يعيب الطرف الطالب القرار المطعون فيه بخرق القانون، ذلك أن قرار مجلس الوصاية صدر بتاريخ 28/6/2018 ولم ينازع فيه المعني بالأمر إلا بتاريخ 01/02/2019، مما يجعل دعواه مقدمة خارج الأجل القانوني المحدد في المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية، وأنه يناسب نقض القرار.

لكن، حيث إن أجل الطعن في القرار الإداري الفردي لا يبدأ احتسابه إلا من تاريخ تبليغه للمعني به تبليغا قانونيا أو من تاريخ علمه به علما يقينيا، والطرف الطالب لم يدل بأي وثيقة تفيد أن المطلوب في النقض بلغ بقرار مجلس الوصاية في تاريخ معين والمحكمة لما عللت قرارها بأنه لا مجال للاحتجاج بمقتضيات المادة 23 المذكورة المتعلقة بأجل الطعن بالإلغاء في القرار الإداري في غياب ثبوت تاريخ توصل المستأنف عليه به أو علمه بمضمونه علما يقينيا نافيا للجهالة لم تخرق القانون، والوسيلة غير جديرة بالاعتبار.

2

في وسيلة النقض الثانية:

حيث يعيب الطرف الطالب القرار الاستئنافي بفساد التعليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس قانوني، ذلك أن قرار مجلس الوصاية سليم ومشروع، وأن النزاع لا يتعلق باستفادة المطلوب في النقض من قطعة أرضية جماعية أم لا وإنما بمساحة هذه القطعة فقط، وأن إدعاءه بأن القطعة الأرضية الجماعية التي استفاد منها مساحتها 4100 متر مربع غير صحيح، ذلك أن المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية رقم (...) بلوك (...) هي 4100 م م، ونصيب المطلوب في النقض فيها هو مساحة 2500 م م فقط والباقي توجد عليه بناية تم استعمالها كمستوصف صحي بني سنة 1983 من طرف أعيان القبيلة وظل هذا المستوصف يشتغل لأكثر من عشر سنوات إلى حين بناء المستوصف الحالي، وقد تحول بعد ذلك إلى بناية مهجورة، وأنه بعد عودة المعني بالأمر للمنطقة و تقاعده خلال سنة 2014 حاول الاستقرار في هاته البناية المهجورة مطالبا السلطات المحلية والجماعية بوثائق تثبت تصرفه في هذا العقار، لكنها لم تمكنه من ذلك لاعتراض أفراد الجماعة السلالية، وأن مجلس الوصاية أصدر قرارا تحت عدد 18 ت م 05/08 يصادق من خلاله للسيد (ف. ج) بالاستفادة مباشرة من تعويض مان . 382,950 درهم مقابل تخليه عن بقعته الأرضية القائدة المكتب الوطني للماء الصالح للشر مساحتها 2553 م م من أجل إحداث خزان مائي، وأن المطلوب في النقض لم يسبق. لايا وقلة أسرته بالمسكن المستوصف الصحي سابقا) حسب إدعائه لأن البناية لا تتوفر على الشروط الضرورية للسكن من ربط بالماء والكهرباء، وأن السلطة المحلية لم تسلمه الوثائق الإدارية الوثائق الإدارية اللازمة لذلك، وأنه يتعين نقض القرار.

لكن، حيث إن البين من الوان قوس الملك والمخاطية المراسلات عامل إقليم سيدي قاسم وقائد قيادة مختار بدائرة مشرع بلقصيري أن المطلوب في النقض باعتباره من أفراد جماعة المواكر استفاد كباقي أفراد الجماعة من محطة سكنية تحمل رقم (...) وأنه منذ سنة 1995 وضع تصميما للبناء مع كافة المستندات أمام الجماعة، وأنه تم تخصيص جزء من هذه القطعة لبناء خزان للماء الشروب، وأن له محطة سكنية متبقية عن هذا الخزان حسب الثابت من الشهادة الإدارية الصادرة عن قائد قيادة مختار بتاريخ 11/10/2010، وقد استصدر المطلوب في النقض قرارا تحت عدد 219/2015 عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة في مواجهة بعض أفراد الجماعة بعدم التعرض في استغلال وحيازة القطعة الأرضية رقم (...) محل النزاع وتم تنفيذه حسب محضر التنفيذ رقم 365/2015، كما يتبين من الوثائق المدلى بها في الملف أن قائد قيادة مختار يشهد بأن المطلوب في النقض يستغل محطة سكنية في اسم الجماعة السلالية المواكر مساحتها 1400 متر مربع حسب الشهادة الإدارية المؤرخة في 13/7/2020، وأنه تم الترخيص له بإدخال الماء الصالح للشرب إلى منزله الكائن بالبقعة (...) بلوك (...) محل النزاع حسب الترخيص الصادر عن جماعة سيدي الكامل بتاريخ 14/7/2020 تحت عدد 02/2020، والمحكمة لما عللت قرارها بأن وثائق الملف ومستنداته تثبت سبقية استفادة

المستأنف عليه المطلوب في النقض من البقعة رقم (...) من العقار ذي الرسم العقاري عدد (...) إثر عملية توزيع الانتفاع التي استفاد منها بصفته من ذوي حقوق الجماعة السلالية خلال سنة 1985، بدليل شهادة نائبي جماعة المواكر اللذين شهدا أن المستأنف عليه يستغل القطعة الأرضية كمحطة سكنية منذ تاريخ التسليم، وأن الجهة المستأنفة تقر يكون المستوصف المزعوم تواجده على القطعة الأرضية أصبح مهجورا، ولم تدل بما يفيد تعويض المستأنف عليه عن الحيز الذي يشغله من العقار، وانتهت إلى أنه يجب الاعتداد بما هو وارد مقرر توزيع الانتفاع المؤرخ في 1985 خاصة أمام صدور أحكام قضائية نهائية تقر مضمونه تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا وبنت قضاءها على سند من القانون، والوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل رافعيه الصائر.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة المحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا أعلي و المستشارين السادة فائزة بالعسري مقررة، نادية للوسي، حسن المولودي وأنوار شقروني وبمحضر المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة هدى عدلي.

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد الله وحده

القرار عدد : 977/04

المؤرخ في : 9/12/2015

ملف جنحي عدد : 15347/6/4/2015

الوكيل العام للملك لدى محكمة

الاستئناف بالرباط

ضد

حياتي البقال ومن معه

بتاريخ9/12/2015

إن الغرفة الجنائية القسم 4

بمحكمة النقض

بين الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط

الطالب

وبين حياتي البقال ومن معه

المطلوبين

977

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بمقتضى تصريح أقضى به بتاريخ 16/05/2015 لدى كتابة الضبط بالمحكمة المذكورة ، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنائية لديها بتاريخ 6/5/2015 في القضية عدد 113/14، والقاضي بالغاء القرار الجنائي الابتدائي المحكوم بمقتضاه بمؤاخذة

المتهمين حياتي البقال وحمو ايت حمو الأول من أجل جناية التزوير في محرر رسمي والثاني من اجل المشاركة في ذلك بعشر سنوات سجنا لكل واحد منهما وبأدائهما الفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 5000 درهم، والحكم من جديد بالبراءة وعدم الاختصاص

في المطالب المدنية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد الجيلالي بن الديجور التقرير المكلف به في القضية.

و بعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد مقراض في مستنتجاته

و بعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعن.

في شأن وسيلة النقص الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه.

ذلك ان تعليلات المحكمة جاءت ناقصة لأنها أخذت بتصريحات المشتكي الذي حضر أمامها وتنازل عن الشكاية المقدمة من طرفه في مواجهة المتهمين ، لكون التوقيع توقيعه، وقد وقع له خلط في الموضوع الوجود عدة تبليغات ، وهو ما يعد محاولة لتضليل العدالة والإفلات من العقاب خاصة ان نتيجة الخبرة افادت ان التوقيع الواردة بشهادة التسليم لا يعود للضحية محمد ايت حمو ابراهيم مما يبقى معه القرار المطعون فيه

ناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والابطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث انه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور

يجب ان يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية والا كان باطلا.

وحيث أن المحكمة مصدرة القرار المطعون لما قضت ببرائة المطلوبين في النقض استندت في ذلك على شهادة الضحية الذي حضر أمامها وأكد أن التوقيع صادر عنه وانه يتنازل عن شكايته، في حين ان الخبرة المنجزة على ذمة القضية تفيد عكس ذلك ، وبالتالي فإن المحكمة لما اغفلت مناقشة ما ورد في الخبرة المذكورة ، واعتبرت ان الوثيقة المطعون فيها بالزور

محررا رسميا ، والحال انها مجرد شهادة ادارية تكون قد عللت قضائها تعليلا ناقصا وعرضته للنقض والابطال.

977

لهذه الاسباب

قضت بنقض وابطال القرار الصادر عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 6/5/2015 في القضية عدد 113/2014، وباحالة القضية على نفس المحكمة وهي متركبة من هيأة أخرى للبت فيها من جديد طبقا للقانون.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد ماء العينين ماء العينين رئيسا والسادة المستشارين الجيلالي بن الديجور مقررا ، مصطفى أزمو ، عبد الرزاق الكندوز رشيد المشرق وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفيظة الغراس.

الرئيس

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 795/5

الصادر بتاريخ 27 يوليوز 2022

في الملف الجنائي رقم 727/6/5/2022

خبرة عقلية - إصابة الطاعن بمرض الفصام الذي يؤثر على الإدراك والتمييز - استبعادها -شروطه.

لما استبعدت المحكمة الخبرة العقلية المأمور بها في مرحلة التحقيق والتي انتهت إلى أن الطاعن يعاني من مرض الفصام الذي يؤثر سلبا على الإدراك والتمييز من غير أن تستند في ذلك إلى دليل مثلها أو أقوى منها أو تأمر عند الاقتضاء بعرض المتهم على خبرة جديدة، تكون بنت في مسألة فنية وتقنية لا ينفع في التحقق منها مجرد استجواب المتهم ومناقشته خلال المحاكمة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

حيث إن الطاعن كان يوجد رهن الاعتقال خلال الأجل المضروب لطلب النقض فهو معفى بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 530 من قانون المسطرة الجنائية من الإيداع المقرر بالفقرة الأولى من نفس المادة. وحيث أدلى بمذكرة بوسائل الطعن بواسطة محاميه مستوفية لشروطها اللازمة، وكان الطلب علاوة
على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا .

وفي الموضوع

نظرا للمذكرة المدلى بها بإمضاء ذ. (م.ت) المحامي بهيئة أكادير الذي أزر الطاعن فعلا أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه.

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من سوء التعليل الموازي لانعدامه؛ ذلك أن قاضي التحقيق سبق أن أمر بعرض المتهم على خبرة طبية لتحديد مسؤوليته الجنائية فخلصت الخبيرة منجزة التقرير إلى أنه يعاني من مرض الفصام من نوع 20 ف وفق التصنيف الدولي للأمراض العقلية في نسخته العاشرة وهي حالة مزمنة تنال من القدرة على التمييز والقدرات العقلية، إلا أنه أثناء مناقشة القضية أمام المحكمة تمسك العارض بمضمن الخبرة المذكورة وترتيب الإعفاء من العقاب مع الإحالة على مؤسسة للعلاج طبقا للفصل 134 من القانون الجنائي، إلا أنها استبعدتها بعلة أنه أثناء المناقشة تبين لها بالملموس أن المتهم سليم العقل، مما يجعل قرارها غير مرتكز على أساس قانوني وواقعي سليم، ويتعين نقضه وابطاله.

1
بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى البند الثامن من المادة 365 والبند الثالث من المادة 370 المذكورتين أعلاه يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية والا كان باطلا.

وحيث إن فساد ونقصان التعليل ينزلا منزلة انعدامه.

حيث إنه لما كانت مسألة تحديد قدرة المتهم على الإدراك والتمييز ومدى مسؤوليته عن تصرفاته من الأمور الباطنية التي يعود الرأي فيها لذوي الاختصاص، ولا يمكن إثبات وجودها من عدمها إلا بالأدلة العلمية، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما خلصت من خلال مناقشة الوقائع المعروضة عليها أثناء محاكمة المتهم بأنه سليم القدرات العقلية، وأنه مسؤول جنائيا واستبعدت نتيجة الخبرة العقلية المأمور بها في مرحلة التحقيق والتي انتهت إلى أن الطاعن يعاني من مرض الفصام الشخصية الذي يؤثر سلبا على الإدراك والتمييز، من غير أن تستند في ذلك إلى دليل مثلها أو أقوى

منها أو تأمر عند الاقتضاء بعرض الطاعن على خبرة جديدة، تكون بنت في مسألة فنية وتقنية لا ينفع في التحقق منها مجرد استجوابه ومناقشته خلال مرحلة المحاكمة، مما يجعل قرارها على النحو المذكور مشوبا بعيب فساد التعليل ونقصانه، مما يستدعي نقضه وابطاله.

وحيث إن مصلحة الأطراف وحسن سير العدالة يقتضي إحالة القضية إلى محكمة أخرى غير المحكمة مصدرة القرار محل الطعن.

لأجله

ومن غير حاجة للبت في باقي ما استدل به على النقض

قضت بنقض وابطال القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالعيون بتاريخ 12/10/2021 في القضية ذات العدد 379/2612/2021، وبإحالة القضية على محكمة الاستئناف بأكادير للبت فيها من جديد طبقا للقانون

وقضت بترك المصاريف على الخزينة العامة. مة النقض

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد: حسن البكري رئيس غرفة رئيسا والسادة المستشارين: عبد الإله بوستة مقررا، نور الدين بوديلي، عمر الحمداوي ونزيهة الحراق أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن جابر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى السكوني.

2

.....

ويكيبيديا

تصنيف الاضطرابات العقلية

تصنيف الاضطرابات العقلية والمعروف أيضًا باسم علم تصنيف الأمراض النفسية هو أحد الجوانب الرئيسية في الطب النفسي وغيرها من المهن الصحية العقلية ونقطة محورية لمن تم تشخيصهم. يوجد حاليًا اثنان من التصنيف الطبي تم إنشاؤها على نطاق واسع لتصنيف الأمراض العقلية— الفصل الخامس من التصنيف الدولي للأمراض (10-ICD) الذي وضعته منظمة الصحة العالمية (WHO) والدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية (DSM-IV) الذي وضعته الجمعية الأمريكية

للأطباء النفسيين(APA). ويعتقد أن قائمة تصنيف الاضطرابات العقلية تضم أنواعًا مختلفة عن بعضها البعض، وعلى الرغم من أنها تقاربت إلى حد كبير في التنقيحات الأخيرة بحيث تكون في كثير من الأحيان قابلة للمقارنة، لا تزال هناك اختلافات كبيرة. وقد تُستخدم مخططات تصنيف أخرى بصورة أكثر على الصعيد المحلي، على سبيل المثال التصنيف الصيني للاضطرابات العقلية. وهناك كتيبات أخرى يستخدمها أصحاب الانتماءات النظرية البديلة استخدامًا محدودًا، مثل الدليل التشخيصي للتحليل النفسي.

ويتم استخدام تصنيفات الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية والتصنيف الدولي للأمراض في توظيف التعريفات التشغيلية. وهناك جدل علمي كبير حول الصحة نظام التصنيف «التصنيفي» في مقابل «البُعدي»، وأيضًا جدل حول دور العلم والقيم في مخططات التصنيف والاستخدامات المهنية والقانونية والاجتماعية التي وضعت من أجلها.

التعريفات

في الكتابات العلمية والأكاديمية حول تعريفات أو تصنيف الاضطرابات العقلية، يقول البعض إن الأمر كله أحكام قيمية (بما في ذلك ما هو طبيعي) بينما يقترح الطرف الآخر أنه من الممكن أن يكون موضوعي وعلمي (بما في ذلك الرجوع إلى معايير إحصائية); وهناك آراء أخرى تقترح أن الفكرة تشير إلى «النموذج الأولي المبهم» الذي لا يمكن أبدًا تعريفه بدقة، أو أن التعريف عادة ما يشمل مجموعة من الحقائق العلمية (مثال، الطبيعية أو وظيفة تطور لا تعمل بصورة صحيحة) والأحكام القيمية (مثل المضرة أو غير المرغوب فيها). تختلف مفاهيم الاضطراب العقلي اختلافًا كبيرًا طبقًا للثقافات والدول المختلفة، وقد تشير إلى أنواع أخرى من المشاكل الفردية والاجتماعية.

يفيد تقرير استقصاءات منظمة الصحة العالمية والاستقصاءات الوطنية أنه لا يوجد إجماع على تعريف الاضطراب/المرض العقلي، وتستخدم هذه العبارة بناءً على السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني في سياقات مختلفة في مجتمعات مختلفة. وتفيد منظمة الصحة العالمية أن هناك مناقشات مكثفة حول الحالات التي ينبغي أن تدرج في إطار مفهوم الاضطراب العقلي؛ وقد يشمل تعريف أوسع المرض العقلي والتخلف العقلي والاضطراب في الشخصية والإدمان، ولكن يختلف التضمين حسب الدولة حيث إنها قضية معقدة ومثيرة للجدل. وقد يكون هناك معيار يفيد إنه من غير المتوقع أن يكون للأمر علاقة بثقافة الفرد أو دينه. وعلى الرغم من استخدام مصطلح «عقلي»، فلا يشترط بالضرورة وجود اختلاف واضح يفصل بين الوظيفة العقلية والوظيفة الدماغية أو في الواقع بين الدماغ وباقي الجسم.

تتجنب معظم الوثائق السريرية الدولية مصطلح «المرض العقلي» مُفضلة مصطلح «الاضطراب العقلي» ومع ذلك، استخدم البعض مصطلح «المرض العقلي»، على أنه مصطلح شامل رئيسي يتضمن الاضطرابات النفسية. وتعارض بعض مؤسسات حركة المستهلكين/الناجين استخدام مصطلح «المرض العقلي» على أساس أنه يدعم سيطرة النموذج الطبي. ويستخدم أحيانًا مصطلح «الأمراض العقلية الخطيرة» (SMI) للإشارة إلى اضطرابات أشد خطورة وتستمر لفترة أطول في حين أن مصطلح «مشاكل الصحة العقلية» قد يستخدم على أنه مصطلح شامل، أو للإشارة فقط إلى حالات أكثر اعتدالاً أو عابرة بدرجة كبيرة. وغالبًا ما يحيط الارتباك بالطرق والسياقات التي تستخدم فيها هذه المصطلحات.

يتم تصنيف الاضطرابات النفسية عمومًا بصورة منفصلة إلى اضطراب عصبي أو صعوبات التعلم أو التخلف العقلي.

التصنيف الدولي للأمراض ICD-10

التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض (ICD) هو تصنيف تشخيصي قياسي دولي لمجموعة واسعة من الحالات الصحية. [[التصنيف الدولي للأمراض-10 الفصل الخامس: الفصل الخامس يركز على «الاضطرابات العقلية والسلوكية» وتتكون من عشر مجموعات رئيسية:

0F: الاضطرابات العقلية العضوية، بما في ذلك العرضية

1F: الاضطرابات العقلية والسلوكية نتيجة لتعاطي مواد ذات تأثير نفسي

2F: اضطرابات انفصام الشخصية والاضطرابات الفصامية والوهامية

3F: الاضطرابات [المؤثرة] في المِزاج

4F: الاضطرابات العصبية والمتعلقة بالإجهاد والاضطرابات جسدية الشكل

5F: المتلازمات السلوكية المرتبطة بالاضطرابات الفسيولوجية والعوامل المادية

6F: اضطرابات الشخصية والسلوك عند البالغين

7F: التخلف العقلي

8F: اضطرابات التطور النفسي

9F: الاضطرابات السلوكية والعاطفية عادة ما تحدث في بداية الطفولة ومرحلة المراهقة

إضافة إلى ذلك مجموعة «الاضطرابات العقلية غير المحددة».

وفي كل مجموعة هناك العديد من التصنيفات الفرعية المحددة. يتضمن التصنيف الدولي للأمراض اضطرابات الشخصية في المجال نفسه على أنه اضطرابات عقلية أخرى، على عكس الدليل التشخيصي والإحصائي. وذكر التصنيف الدولي للأمراض-10 أن الاضطراب العقلي «مصطلح غير دقيق»، ومع ذلك يتم استخدامه بوجه عام«... ليعني ضمنًا وجود مجموعة من الأعراض المعروفة سريريًا أو السلوكيات المرتبطة في معظم الحالات بالضيق والتدخل في الوظائف الشخصية.» (منظمة الصحة العالمية، 1992).

تراجع منظمة الصحة العالمية تصنيفاتها في هذا القسم كجزءٍ من تطوير التصنيف الدولي للأمراض-11 (المقرر عقده في 2014)، وقد تم إنشاء «مجموعة استشارية دولية» لتوجيه هذا الأمر.

الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع للأمراض العقلية

الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع أصدرته الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين، يصف الاضطراب العقلي على أنه «متلازمة سلوكية أو نفسية سريرية مهمة أو نمط يحدث للفرد... ويرتبط بضيق حاضر... أو العجز... أو زيادة الخطورة الكبيرة للمعاناة» ولكن... «لا يوجد تعريف دقيق يحدد على نحو كاف حدود مفهوم» الاضطراب العقلي«وتستدعي المواقف المختلفة تعريفات مختلفة» (الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين، 1994 و2000). ويذكر الدليل التشخيصي الإحصائي أنه «ليس هناك فرضية تقول إن كل تصنيف للاضطراب العقلي هو كيان منفصل تمامًا بحدود مطلقة تُفرقه عن غيره من الاضطرابات العقلية أو عن أي اضطراب عقلي».

يتكون دليل التشخيص الإحصائي الرابع (مراجعة النص، 2000) من خمسة محاور (مجالات) التي يمكن عن طريقها تقييم الاضطراب. المحاور الخمسة كالتالي:

المحور الأول: الاضطرابات السريرية (جميع الاضطرابات العقلية باستثناء اضطرابات الشخصية والتخلف العقلي)

المحور الثاني: اضطرابات الشخصية والتخلف العقلي

المحور الثالث: الحالات الطبية العامة (يجب أن تكون ذات صلة بالاضطراب العقلي)

المحور الرابع: المشكلات النفسية والبيئية (على سبيل المثال، شبكة الدعم الاجتماعي المحدودة)

المحور الخامس: التقييم العالمي للأداء (يتم تقييم الأداء النفسي والاجتماعي والمتعلق بالوظيفة في سلسلة متواصلة بين الصحة العقلية والاضطراب العقلي المفرط)

التصنيفات الرئيسية للاضطرابات في دليل التشخيص الإحصائي كالتالي:

مجموعة دلائل التشخيص الإحصائي أمثلة

عادة ما يتم تشخيص الاضطرابات عند الأطفال الرضع أولاً أو في مرحلة الطفولة أو المراهقة.
*اضطرابات مثل قصور الانتباه وفرط الحركة والصرع يشار إليهما أيضًا على أنهما اضطرابات إنمائية وإعاقة إنمائية. التخلف العقلي، قصور الانتباه وفرط الحركة

الهذيان والخرف والنسيان وغيرها من الاضطرابات الإدراكيةمرض الزهايمر

الاضطرابات النفسية بسبب حالة طبية عامة ذهان ذو صلة بالإيدز

الاضطرابات المتعلقة بتعاطي المواد معاقرة الكحول، تعاطي المخدرات

الفصام وغيره من اضطرابات الذهان اضطراب الوهامية

اضطراب مزاجي (اضطراب وجداني)الاكتئاب واضطراب ثنائي القطب

اضطرابات القلق اضطراب القلق العام واضطراب القلق الاجتماعي

اضطرابات جسدية اضطراب جسدي الشكل

اضطرابات متكلفة متلازمة مونخهاوزن

اضطرابات انفصامية تعدد شخصية فصامي

الجنسي واضطرابات هوية الجنس عُسر الجماع، اضطراب الهوية الجنسية

اضطرابات الأكل قهم عصابي، نهام عصبي

اضطرابات النوم الأرق

اضطرابات السيطرة على الانفعالات غير المصنفة في مكان آخر مرض السرقة

اضطرابات التكيف اضطراب التكيف

اضطرابات الشخصية اضطراب الشخصية النرجسية

وغير ذلك من الحالات التي قد تُركز على الاهتمام السريري خلل الحركة المتأخر، العنف ضد الأطفال

مخططات أخرى

التصنيف الصيني للاضطرابات العقلية خاص بـالجمعية الصينية للطب النفسي (النسخة الحالية 3-CCMD)

دليل أمريكا اللاتينية لتشخيص الأمراض النفسية (GLDP).

انظر أيضا

تاريخ تصنيف المثلية في الدليل التشخيصي والإحصائي

المراجع

Robin Murray (Md، M Phil؛ Murray، Robin (28 أكتوبر 1997). "The essentials of postgraduate psychiatry". ISBN:978-0-521-57801-1. مؤرشف من الأصل في 2011-10-31.

Berrios G E (أبريل 1999). "Classifications in psychiatry: a conceptual history". Aust N Z J Psychiatry. ع 33 .ج. 2: 145–60. DOI:10.1046/j.1440-1614.1999.00555.x. PMID:10336212. مؤرشف من الأصل في 2019-12-26.

Perring, C. (2005) Mental Illness Stanford Encyclopedia of Philosophy نسخة محفوظة 11 يونيو 2018 على موقع واي باك مشين.

Giosan C, Glovsky V, Haslam N (2001). "The Lay Concept of 'Mental Disorder': A Cross-Cultural Study". Transcultural Psychiatry. ع 38 .ج. 3: 317–32. DOI:10.1177/136346150103800303. مؤرشف من الأصل في 2019-12-12.

World Health Organization (2005). WHO Resource Book on Mental Health: Human rights and legislation (PDF). ISBN:924156282. مؤرشف من الأصل (PDF) في 5 نوفمبر 2015. اطلع عليه بتاريخ أكتوبر 2020. {{استشهاد بكتاب}}: تأكد من صحة |isbn= (القيمة: طول (مساعدة

Peck MC, Scheffler RM (سبتمبر 2002). "An analysis of the definitions of mental illness used in state parity laws". Psychiatr Serv. ع 53 .ج. 9: 1089–95. DOI:10.1176/appi.ps.53.9.1089. PMID:12221306. مؤرشف من الأصل في 2019-12-26.

Widiger TA, Sankis LM (2000). "Adult psychopathology: issues and controversies". Annu Rev Psychol. ج. 51: 377–404. DOI:10.1146/annurev.psych.51.1.377. PMID:10751976. مؤرشف من الأصل في 2019-12-15. PDF

Office of the Surgeon General and various United States Government agencies (1999) Mental Health: A report of the Surgeon General نسخة محفوظة 28. مارس 2012 على موقع واي باك مشين

US Department of Health and Human Sciences (2007) Mental Health & Mental Disorders: Terminology نسخة محفوظة 23 ديسمبر 2017 على موقع واي باك مشين. [وصلة مكسورة]

Parabiaghi A, Bonetto C, Ruggeri M, Lasalvia A, Leese M (يونيو 2006). "Severe and persistent mental illness: a useful definition for prioritizing community-based mental health service interventions". Soc Psychiatry Psychiatr Epidemiol. ع 41 .ج. 6: 457–63. DOI:10.1007/s00127-006-0048-0. PMID:16565917.

Economic and Social Research Council Mental Health and Mental Illness in the UK نسخة محفوظة 12 ديسمبر 2007 على موقع واي باك مشين.

WHO | Mental health evidence and research (MER) نسخة محفوظة 22 يوليو 2017. على موقع واي باك مشين

Berganza CE, Mezzich JE, Jorge MR (2002). "Latin American Guide for Psychiatric Diagnosis (GLDP)". Psychopathology. ع 35 .ج. 2–3: 185–90. DOI:10.1159/000065143. PMID:12145508. مؤرشف من الأصل في 2011-11-22.

إخلاء مسؤولية طبية

بوابة طب بوابة علم النفس

أضاف MenoBot آخر تعديل قبل 2 سنوات

طب نفسي

فرع من فروع الطب متخصص في دراسة وتشخيص ووقاية وعلاج الاضطرابات النفسية

اضطراب نفسي

حالة تؤثر على حياة الفرد وتعيقه عن القيام بالمهام الحياتية

الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية (الطبعة الخامسة)

كتاب من تأليف الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/179

الصادر بتاريخ :27/02/2014

في الملف المدني رقم 4177/1/1/2023

إن انحصار الإحالة الواردة في الفصل 350 من قانون المسطرة المدنية على مقتضيات الفصول من 108 وما يليه إلى الفصل 123 من قانون المسطرة المدنية دون أحكام الفصل 103 من نفس القانون الذي يخول للأطراف تقديم طلبات بشأن إدخال الغير في الدعوى بداعي الضمان أو غيره، يوحي بقصد المشرع الواضح في نفي هذه الإمكانية المسطرية أمام محكمة الاستئناف، إذ يصار إلى إعمال مقتضيات الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية الذي يمنع تقديم أي طلب جديد أمامها مع مراعاة الاستثناءات المحددة في نفس الفصل.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يؤخذ من أوراق الملف أن المدعية (ر.ت) (المطلوبة الأولى تقدمت بتاريخ 11/09/2017 بمقال إلى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء، عرضت فيه أنها أصيبت بمرض المياه البيضاء أو ما يسمى "الجلالة" بعينها اليسرى، وخضعت لعملية جراحية لإزالتها من طرف الدكتور (ع.ع.ا) (المطلوب الثالث بمصحة الاختصاصات (ش) (المطلوبة الثانية)، وبعد إجراء العملية الجراحية لها أحست بآلام شديدة، وتعرضت لمضاعفات خطيرة نتيجة عدوى فقدت على إثرها العين اليسرى وظيفتها المتعلقة بالنظر كليا، وبعد زيارة الطبيب المشرف على العملية عاين عليها حالة التعفن والتقيح وسلمها وصفة طبية لدواء ضد الالتهاب ونصحها بإجراء عملية ثانية لغسل العين وتنظيفها من التعفنات بنفس المصحة على يد الدكتور (م)، فقامت بإجراء العملية الجراحية إلا أن العين لم تشف، فقامت بإجراء عملية ثالثة لإفراغ العين، والتمست الحكم بإجراء خبرة طبية وحفظ الحق في التعقيب وتعويض مسبق قدره 5.000,00 درهم مع الفوائد القانونية والنفاذ المعجل والصائر تضامنا، وبعد تبادل المذكرات والردود، أصدرت المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء حكمها عدد 6430 بتاريخ 26/07/2018 في الملف رقم 7333/1202/2017 قضت فيه بتحميل مصحة الاختصاصات "ش" مسؤولة الخطأ الطبي المرتكب من طرف الدكتور (ع.غ.ا) وبأدائها لفائدة المدعية تعويضا بقيمة 800.000,00 درهم وإخراج شركة التأمين (م.م) من الدعوى، استأنفته كل من (ر.ت) ومصحة الاختصاصات (ش)، فقضت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بمقتضى قرارها الصادر بتاريخ 14/05/2019 في الملف رقم 8224/1202/2018 بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في مواجهة المستأنفة مصحة الاختصاصات (ش)، وإخراج شركة التأمين (م.م)، والحكم من جديد بإخراج مصحة الاختصاصات (ش) من الدعوى، وإحلال شركة التأمين (م.م) في الأداء،

وتأييده في الباقي، وهو القرار الذي تم نقضه من قبل محكمة النقض بمقتضى قرارها عدد 483/3 بتاريخ 15/06/2021 في الملف رقم 10208/1/3/2019 بعلة: "أن علاقة التبعية لا تعني بالضرورة أن يأتمر المتبوع بأوامر تابعه بخصوص تنفيذ الخدمة الموكول إليه بها والبقاء تحت رقابته مهنيا وتقنيا خصوصا في المهن الحرة كمهنة الطبيب في علاقته مع المريض أو علاقته مع الطاقم الطبي الذي يعمل معه والتابع للمصحة التي أجريت فيها العملية الجراحية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما جاء في تعليلها أن الطبيب المعالج يعتبر مسؤولا مسؤولية شخصية تتعلق بالأخطاء التي يقترفها ولا تتعلق بأخطاء العاملين بمصحة "ش" أو ما يتعلق بتجهيزاتها بل أن الضرر اللاحق بالمستأنفة كان بسبب خطأ الطبيب وما دام لم يثبت أي تقصير من طرف المصحة ولا من طرف طاقمها المساعد ولا بخصوص أجهزتها فإن مسؤوليتها تبقى منعدمة، والحال أن اختيار الطبيب المصحة كمقر الإجراء العملية الجراحية للمريضة واستقبالها من طرف المصحة وتدخل طاقمها من ممرضين وغيرهم واستعمال الطبيب لأجهزتها وأدواتها الطبية وأداء المريضة الأجر بين يدي المصحة يجعل مسؤولية هذه الأخيرة قائمة إلى جانب الطبيب المعالج انسجاما مع تفسير مفهوم علاقة التبعية الاقتصادية تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدامه، وبعد الإحالة تقدمت مصحة الاختصاصات "ش" بمقال إدخال شركة التأمين (أ.س) في الدعوى باعتبارها مؤمنتها القانونية، كما تقدمت هذه الأخيرة بمذكرة التمست فيها عدم قبول مقال إدخالها في الدعوى لتقديمه أول مرة أمام محكمة الاستئناف باعتبارها لم تكن طرفا خلال المرحلة الابتدائية. وبعد تبادل الردود وانتهاء الإجراءات قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل مصحة الاختصاصات (ش) وحدها مسؤولية الخطأ الطبي المرتكب من قبل الدكتور (ع.ع.ا)، وفيما قضى به من إخراج شركة التأمين (م.م) للتأمين من الدعوى، والحكم من جديد بجعل مسؤولية الخطأ الطبي مشتركة بين مصحة (ش) والدكتور (ع.ع.ا) وبأدائهما تضامنا لفائدة الضحية (ر.ت) التعويض المحكوم به ابتدائيا مع إحلال مؤمنتيهما شركة التأمين (أ.س) وشركة التأمين (م.م) للتأمين مناصفة في الأداء وجعل الصائر بالنسبة وهو القرار المطعون فيه بالنقض من الطاعنة أعلاه في الوسيلة الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وانعدام الأساس القانوني وخرق القانون وخرق حقوق الدفاع، ذلك أن محكمة الاستئناف لم تصادف الصواب بما قضت به من قبول مقال إدخالها في الدعوى ولأول مرة خلال المرحلة الاستئنافية وبعد الإحالة من محكمة النقض، واعتبرت وعن غير صواب أن دفعها الشكلي المثار بهذا الخصوص غير منتج أو مجد لعدم وجود أي منازعة من طرفها بخصوص عقد التأمين ونطاق الضمان، والحال أنها تحفظت بشأن مناقشة موضوع الدعوى إلى حين إصلاح المسطرة في مواجهتها، وأن محكمة الاستئناف قد بنت مقتضيات حكمها على استنتاج مغلوط فيه تحريف الوقائع لأنها ارتكزت في جوابها على إثارة دفع شكلي وجوهري مسطري يخص عدم قبول مقال إدخالها

2

ولأول مرة خلال مرحلة الاستئناف لما في ذلك من مخالفة لمقتضيات الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية ومن شأن ذلك حرمانها من حق التقاضي على درجتين، وبالتالي يشكل خرقا لحقوق الدفاع المكفول دستوريا.

حيث صح ما عابته الطاعنة على القرار المطعون فيه، ذلك أنه ورعيا لانحصار الإحالة الواردة في الفصل 350 من قانون المسطرة المدنية على مقتضيات الفصول من 108 وما يليه إلى الفصل 123 من قانون المسطرة المدنية دون أحكام الفصل 103 من نفس القانون الذي يخول للأطراف تقديم طلبات بشأن إدخال الغير في الدعوى بداعي الضمان أو غيره، مما يوحي بقصد المشرع الواضح في نفي هذه الإمكانية المسطرية أمام محكمة الاستئناف، إذ يصار إلى إعمال مقتضيات الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية الذي يمنع تقديم أي طلب جديد أمامها مع مراعاة الاستثناءات المحددة في نفس الفصل، ولما كان البين من محتويات الملف أن المطلوبة مصحة الاختصاصات "ش" لم تتقدم بطلب لإدخال الطالبة إلا خلال المرحلة الاستئنافية بعد الإحالة من محكمة النقض، بموجب مذكرتها المدلى بها بجلسة 15/12/2022، مما يجعله واقعا ضمن دائرة المنع المحدد في الفصل 143 المذكور وغير معني بالاستثناءات الواردة به، لكونه يهدف إلى الحكم على المدخلة في الدعوى بأداء التعويض المحكوم به في حدود النصف، وهو ما لا يعتبر بأي حال من الأحوال مجرد دفاع عن الطلب الأصلي ما دام الطلب الأصلي في نازلة الحال مقدما من غير المطلوبة مصحة الاختصاصات (ش) والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما قضت بقبول طلب إدخال الطالبة في الدعوى بعلة عدم المنازعة في ثبوت عقد تأمين الرابط بينها وبين المطلوبة مصحة الاختصاصات (ش)، ولعدم إمكانية ترتيب أي جزاء ما دام الضمان قائما، وما دامت الدعوى تنشر من جديد، وأن محكمة الإحالة تبقى مقيدة بنقطة الإحالة موضوع قرار محكمة النقض، تكون قد خرقت مقتضيات الفصل 143 أعلاه وبنت قضاءها على غير أساس وعرضت قرارها للنقض .

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت المحكمة بنقض وإبطال القرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، وإحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون، وبتحميل المطلوبين في النقض الصائر.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له إثر القرار المطعون فيه أو بطرته. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة من السادة: محمد ناجي شعيب رئيس الغرفة رئيسا والمستشارين عبد الغني اسنينة - عضوا مقررا ، وعبد السلام بنزروع، وعبد الحفيظ مشماشي، وبنسالم أوديجا - أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي. وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي.

.....

.....

قضاء محكمة النقض عدد 74

قرارات الغرفة المدنية

القرار عدد 2139

الصادر بتاريخ 10 ماي 2011

في الملف المدني عدد 4631/1/5/2010

مضار الجوار

- إزالة الضرر - الضرر المدخول عليه.

لا يجوز للجيران المطالبة بإزالة الأضرار الناشئة عن الالتزامات العادية للجوار كالدخان وغيره من المضار التي لا يمكن تجنبها والتي لا تتجاوز الحد المألوف، كما لا يزال الضرر المدخول عليه أي الضرر الناشئ قبل أن يؤول الحق للمتسبب في الضرر.

باسم جلالة الملك

نقض وإحالة

حيث يستفاد من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه عدد 854 الصادر عن محكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 6/7/2010 في الملف عدد 485/09/6 أن المطلوبة في النقض فاطمة (خ) ادعت بمقال أمام ابتدائية قصبة تادلة أنها تملك منزلا بحي بودراع بلوك 1 زنقة 12 رقم 283 بقصبة تادلة مكونا من سفلي وطابقين اثنين تؤجرهما للغير وترغب في السكن بالطابق الأول، وأن المدعى عليه الذي يملك محلا للنجارة في الجهة المقابلة لمترلها لم يلتزم بالشروط المحددة في الرخصة المسلمة له إذ قام بتجهيز محله بالآلات الميكانيكية وأخرى كهربائية فتسبب ذلك في انبعاث الأصوات المزعجة وانتشار الغبار مما ألحق بهما وبالمكترين ضررا بليغا. طالبة الحكم عليه بالكف عن استعمال الآلات المذكورة تحت طائلة غرامة تهديدية. وبعد البحث ووقوف المحكمة على عين المكان وتمام المناقشة صدر الحكم وفق المقال، استأنفه طالب النقض وبعد خبرتين والتعقيب عليهما أيدته محكمة الاستئناف بقرارها المطلوب نقضه.

حيث يعيب الطاعن على القرار في وسيلته الثانية نقصان التعليل الموازي لانعدامه وعدم ارتكازه على أساس قانوني، ذلك أن العارض يمارس حرفة النجارة بالمحل المذكور منذ حوالي 28 سنة قبل شراء المطلوبة لسكناها التي تؤجرها للغير، ولم يتقدم أي مكتر أو جار بأية دعوى أو شكاية بشأن الضرر الناتج عن النجارة، وأن الفصل 92 من قانون الالتزامات والعقود لا يسمح للجيران بالمطالبة بإزالة الأضرار الناشئة عن الالتزامات العادية للجوار كالدخان وغيره من المضار التي لا يمكن تجنبها والتي لا تتجاوز الحد المألوف وأن الفقه والقضاء أحاطا بأنواع الأضرار التي لا يمكن إزالتها ومنها الضرر المدخول عليه، والمطلوبة في النقض لم تشتر المنزل المجاور لمحل العارض إلا منذ فترة قصيرة. غير أن محكمة الاستئناف لم تجب على هذه الدفوع القانونية والواقعية ما يجعل قرارها غير مرتكز على أساس ومعرضا للنقض.

حقا، حيث صح ما عابته الوسيلة على القرار، ذلك أنه يجب أن يكون كل حكم معللا تعليلا كافيا وإلا كان باطلا، ويعد عدم الجواب على دفع أثير بصفة نظامية وله تأثير على ما قضت به المحكمة بمثابة نقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه ومحكمة الاستئناف التي أثار الطاعن أمامها الدفع بممارسته حرفة النجارة بالمحل منذ حوالي 28 سنة قبل شراء المطلوبة لسكناها لاحقا التي تؤجرها للغير، وأن الضرر المدعى منه هو ضرر مدخول عليه لا يجوز رفعه، فلم تجب عليه سلبا ولا إيجابا رغم ما له من تأثير على وجه الحكم في الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا المنزل منزلة انعدامه فعرضته بالتالي للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بنقض القرار المطعون فيه.

الرئيس السيد إبراهيم بولحيان - المقرر: السيدة .... -
المحامي العام السيد فتحي الإدريسي الزهراء

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 725/1

الصادر بتاريخ 01 نونبر 2022

في الملف المدني رقم 6716/1/1/2019

الحيازة - شهادة السماع.

شهادة السماع تنفع الحائز ولا ينتزع بها الملك من يد حائز ، ولا يحتاج معها إلى تقييد سماع الشهود من أهل العدل وغيرهم، لأنها مجرد شهادة معضدة للحيازة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف أنه بمقتضى مطلب تحفيظ قيد بالمحافظة العقارية بابن سليمان بتاريخ 28/06/2000 تحت عدد 3020/25، طلب كل من (ع.ف بن غ) و (ف. ف بنت (م) تحفيظ الملك المسمى "ظ" الكائن بجماعة بوزنيقة دوار كرين إقليم بنسليمان، حددت مساحته في 08 هكتارات و 53 آرا و 57 سنتيارا بصفتهما مالكين له حسب رسم الملكية عدد 60 بتاريخ 30/12/1999. فسجل على المطلب المذكور ثلاثة تعرضات منها التعرض المضمن بتاريخ 20/02/2003 (كناش 11 عدد (125) الصادر عن (ع.ش) مطالبا بحقوق مشاعة في الملك

المذكور، آلت إليه إرثا حسب رسم الملكية الصادر بتاريخ 20 شوال 1345 الموافق 23/04/1927، ورسم الإحصاء الصادر بتاريخ 26/10/1995 ، ورسم الإراثة المؤرخة في .17/04/1997

وبعد إحالة ملف المطلب على المحكمة الابتدائية بابن سليمان، وإجرائها بحثا ثم خبرة بواسطة الخبير (ج. ب) ثم معاينة على محل النزاع صحبة الخبير (ن.ق)، أصدرت حكمها رقم 114 بتاريخ 20/02/2018 في الملف عدد 61/2011 بعدم صحة التعرض المذكور. فاستأنفه ورثة المتعرض، وأيدته محكمة الاستئناف المذكورة وذلك بمقتضى قرارها المطعون فيه بالنقض من الطاعنين أعلاه بوسيلتين

حيث يعيب الطاعنون القرار في الوسيلة الأولى بانعدام التعليل وخرق القانون، ذلك أن المحكمة مصدرته لم تناقش دفوعهم بأنهم يستندون على رسم الاستمرار عدد 42 الصادر بتاريخ 10/05/2019 توثيق الرباط الذي يؤكد أن والدهم الهالك (ع) بن (م) يملك حظوظا في الأرض المراد تحفيظها آلت إلى ورثته الذين أدلوا بإراثة زوجته ف بنت (ل) لكونها تزوجت بعده، وأنجبت أبناء من زوج آخر يرثون في نصيبهم في الثمن المنجر إليها إرثا من الجدة للأب، ولقبهم العائلي (ش.ع) الذي تقدم أصالة عن نفسه ونيابة عن إخوته الأشقاء واخوته من أمه بصفتهم متعرضين لهم حقوق في الأرض موضوع مطلب التحفيظ من متروك والدهم (ع) بن م)، وأن تقرير الخبرة المنجز بتاريخ 09/07/2017 انتهى إلى أن وثائق الطالبين تنطبق على جزء من العقار موضوع مطلب التحفيظ، كما انتهى تقرير الخبرة الثاني إلى أن رسم الاستمرار وإن كان

1

يختلف مع العقار المدعى فيه اسما إلى أنه ينطبق جزئيا على المطلب على مستوى الحدود، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن ملكية طالبي التحفيظ مستند علم شهودها هو معاينة التصرف والسماع فيما يخص شرط النسبة، علما أن هذا الشرط لا يثبت بشهادة السماع، فضلا على أن هذه الأخيرة يشترط فيها عند أداء الشهود التصريح بسماعهم سماعا فاشيا من أهل العدل وغيرهم، مما يجعل ملكية طالبي التحفيظ غير عاملة، بخلاف الملكية عدد 1155 المستدل بها من طرف المتعرضين والتي استوفت سائر شروط الملك المعتبرة شرعا، وأما فيما يخص ملكية (ق) بن ش المؤرخة في 12/06/1996 المستند عليها في شراء طالبي التحفيظ فهي ناقصة عن درجة الاعتبار لكونها شهادة سماعية لا تصلح لإثبات الملك.

ويعيبونه في الوسيلة الثانية بخرق حقوق الدفاع وعدم الارتكاز على أساس قانوني سليم، ذلك أنهم تمسكوا أمام المحكمة الابتدائية بالزور الفرعي في رسم الملكية المضمن بعدد 378 صحيفة 877 كناش 60 الصادر بتاريخ 15/04/1973 ، والذي ورد فيه اسم (ع.ش) كشاهد فيه، مع أنه لم يسبق أن أدلى بشهادته في الملكية المذكورة، وتقدموا أمام نفس المحكمة بدعوى عارضة في نفس الموضوع، موضحين أن حيثيات الحكم الابتدائي ارتكزت على رسم الملكية المذكور، وتم صرف النظر عن دعوى الزور الفرعي، مما يشكل خرقا لحقوق الدفاع، ويكون القرار موضوع الطعن بالنقض غير مرتكز على أساس.

لكن ردا على الوسيلتين أعلاه معا لتداخلهما، فإن الحيازة المكتملة الشروط تقطع حجة المدعي وتمنع من سماع الدعوى، وأن شهادة السماع تنفع الحائز ولا ينتزع بها من يد حائز ، قال خليل (وَجَازَتْ - أي الشهادة - بِسَمَاعٍ فَشَا عَنْ ثِقَاتٍ وَغَيْرِهِمْ بِمِلْكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّف طويلًا)، والبين من أوراق الملف أن رسم الاستمرار عدد 42 الصادر بتاريخ 10/05/2019 توثيق الرباط، وإن تضمن أن مستند علم شهوده بشرط النسبة هو السماع، فإنه قرنه بلفظ الاستفاضة التي تُفِيدُ ظَنًّا ، يَقْرَبُ مِنْ الْقَطْعِ، وَيَرْتَفِعُ عَنْ السَّمَاعِ كتاب الفروق للقرافي أنوار البروق في أنواع الفروق - الفرق بين قاعدة ما يصلح أن يكون مستندا في التحمل جلس وبين قاعدة ما لا يصلح أن يكون مستندا، ( ) ، ولا يحتاج معها إلى تقييد سماعهم من أهل العدل وغيرهم، لأنها مجرد شهادة معضدة للحيازة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه وعملا بمقتضى الفقرة الأولى من الفصل 92 من قانون المسطرة المدنية، فإن القاضي يصرف النظر عن الطعن في أحد المستندات المقدمة بالزور الفرعي إذا رأى أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على هذا المستند، وأن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفوع إلا ما له تأثير على الفصل في النزاع، لذلك ولما تملكه من سلطة في تقييم الأدلة المعروضة عليها واستخلاص قضائها منها - فإنها حين عللت قرارها بأن: "البين في النزاع الحالي بين المتعرضين ورثة (ع.ش) ومثيري الدفع بالزور الفرعي وبين طالبي التحفيظ لا يتوقف على رسم الملكية المؤرخة في 05/04/1973 المطعون فيه بالزور كما سيتبين بعده وبالتالي يناسب صرف النظر عن الدعوى المذكورة، وأنه بالرجوع إلى وثائق الملف ومن خلال المعاينة المنجزة من طرف المحكمة في المرحلة الابتدائية وما صرح به المتعرض (ع.ش) نفسه أمامها بكونه لم يتصرف في الأرض موضوع النزاع منذ 1968 والحيازة بيد طالبي التحفيظ، وهو ما أكده الشاهدان المستمع إليهما بعين المكان بعد أدائهما القانونية (ع. و) و (م.ب)، وأن حيازة طالبي التحفيظ الموضوع النزاع ترجح حجتهم على حجة المتعرضين ورثة (ع.ش) المعتمدين على رسم الاستمرار يعود تاريخه

2

لسنة 1927 حتى وإن أثبتت الخبرتان المنجزتان بالملف أنه يشمل في جزء منه الأرض المطلوب تحفيظها"، فإنه نتيجة لما ذكر كله ، كان القرار معللا كافيا ومرتكزا على أساس قانوني وغير خارق للمقتضيات القانونية المحتج بها، والوسيلتان معا بالتالي غير جديرتين بالاعتبار.

لهذه الأسباب

قضت المحكمة برفض الطلب وتحميل أصحابه الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة محمد ناجي شعيب رئيس الغرفة - رئيسا والمستشارين عبد الحفيظ مشماشي - عضوا مقررا ومحمد شافي، ومبارك بوطلحة، وعبد السلام بنزروع - أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي.

.....

.....

قرار محكمة النقض
رقم : 4/931
05/06/2014 الصادر بتاريخ

في الملف الجنائي رقم 4731/6/4/2024

وثيقة المصالحة الصادرة عن إدارة الجمارك - وثيقة رسمية - نعم.

الوثيقة الصادرة عن إدارة الجمارك بشأن المصالحة تعتبر وثيقة رسمية ويعاقب على تزويرها والمشاركة فيه بعقوبة التزوير في الوثائق الرسمية، ومحكمة الاستئناف لما عاقبت الطاعن من أجل المشاركة في تزويرها واستعمالها طبقا للفصول 129 و 354 و 356 من القانون الجنائي بعدما ألغت الحكم الابتدائي الذي اعتبرها مجرد وثيقة إدارية تصدرها إدارة طبقا للفصل 360 من القانون الجنائي، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

حيث إن طلب النقض قدم داخل الأجل القانوني المحدد في الفقرة الأولى من المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية ووفقا للشكليات المنصوص عليها قانونا، فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع

نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن المدلى بها من لدن الطالب بإمضاء الأستاذ (خ.د)، المحامي بهيئة المحامين بطنجة، المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من فساد التعليل الموازي لانعدامه ومخالفة مقتضيات الفصول 353 و 356 و 129 من القانون الجنائي، والمس بحقوق الدفاع

ذلك أن قاضي التحقيق تابع الطاعن من أجل جنحة المشاركة في تزوير وثائق تصدرها إدارة عامة واستعمالها طبقا للفصلين 129 و 360 من القانون الجنائي. وأن الغرفة الجنحية قضت باعتبار المتابعة هي المشاركة في تزوير وثيقة رسمية واستعمالها طبقا للفصلين 354 و 359 من نفس القانون. في حين أنه بالرجوع إلى تعليلات القرار المطعون فيه يتبين أنه قضى بتأييد القرار الابتدائي والإبقاء على المتابعة الأصلية الصادرة عن الغرفة الجنحية، مع إعادة تكييف الأفعال حسب التفصيل الوارد بمنطوقه المشار إليه أعلاه. وأن الطاعن سبق له أن أوضح للمحكمة كون الوثيقة موضوع التزوير تعتبر وثيقة تصدر عن الإدارة العامة في إطار مقتضيات الفصل 360 من القانون الجنائي،

وهو ما يتطابق مع مقتضيات المادة 294 من مدونة الجمارك، لأنها تدخل في صلب عقود المصالحة والتصاريح

1
الجمركية، ولا تدخل في حكم مقتضيات الفصل 354 من القانون الجنائي باعتبارها محررا رسميا أو عموميا، إذ أنها تدخل في زمرة الوثائق التي تمنحها مؤسسة أو إدارة عامة. كما أنه بالرجوع إلى وثائق الملف، يتبين منها أن الطاعن لم يستصدر أي وثيقة ، بل كان بنفسه معتقلا بالسجن المحلي، ولم تكن له أي فرصة للتدخل المادي أو المعنوي في إعداد أي وثيقة مزورة، لأن ذلك يستتبع أن يكون حرا طليقا.

وأنه بالرجوع إلى نص الفصل 360 من القانون الجنائي، يتضح أن التزييف المشار إليه هو صنع ورقة غير حقيقية، وهذه هي الحالة المذكورة في نازلة الحال حسب التكييف الذي أعطته الجهة القضائية السابقة، أي قاضي التحقيق وهذا ما ورد النص عليه في قرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ 13/04/2010 تحت عدد 4970 في الملف عدد 23312/01. وأنه سبق للمحكمة المطعون في قرارها أن سارت على نفس النهج في القضية الأصلية التي توبع فيها المتهم (ح.م) بنفس التهمة، وصدر فيها الحكم الجنحي عدد 6468 في الملف عدد 4340/2021 الصادر بتاريخ 07/05/2021، وتمت إدانته من أجل المشاركة في تزوير وثيقة تصدرها الإدارة العامة واستعمالها. وأنه سبق للطاعن أن أدلى في جميع المراحل بصور من محضر الضابطة القضائية، ومن قرار قاضي التحقيق وقرار الغرفة الجنحية المؤيد له، وكذا حكم المحكمة الابتدائية والقرار الاستئنافي المؤيد له. إذ لا يعقل أن يتم تكييف نفس الوقائع في نفس النازلة لمتهم باعتبارها جنحة، وأن تكيف بالنسبة للطاعن الحالي بالمشاركة في جناية. الأمر الذي يعتبر معه ما نهجته الغرفة الجنائية الاستئنافية غير مصادف للصواب. وأن المحكمة اعتبرت أيضا في الصفحة 6 من قرارها أن المتهم الأول هو من ساعد الطاعن، الذي كان معتقلا، للحصول على الإعفاء من أداء الغرامة التصالحية، وهو ما يعتبر في حد ذاته تبرئة له من الركنين المادي والمعنوي للجريمة، مع الإشارة إلى أن المتهم المذكور كان هو الآخر معدوم الإرادة لوجوده معتقلا.

وأن ما سعت له المحكمة من اعتبار الطاعن قد توسط للمدعو (ح.م) مع المتهم الأول من أجل الاستفادة من الإعفاء هو مجرد كلام لا يرقى إلى اقتراف الجريمة بركنها المادي، إذ أن الطاعن لم يتدخل فعليا في إحداث هذه الوثيقة أو غيرها سواء كمساهم أو مشارك. وأن المحكمة لما عللت كذلك في قرارها بالصفحة 8 أن المدعو (ج. ج) صرح أن (ع.ب) كان يساعد السجناء في الحصول على وثيقة صلح مزورة، فإن هذه التصريحات لم تعرض في مجلس القضاء ولم يواجه بها الطاعن، وأن المصرحالمذكور لم يحضر أمام المحكمة بدرجتيها ولا أمام قاضي التحقيق. وأن المحكمة لا تبني مقرراتها على الشك والتخمين، وإنما على الجزم واليقين الأمور التي أضرت بالطاعن وجعلت القرار غير مؤسس مما يستوجب نقضه وإبطاله.

لكن، حيث إنه من جهة أولى، فإن كل ما انتقده الطاعن بشأن ما قضت به المحكمة في حق المتهم (ح.م) إنما يتعلق بالغير، فهو لهذا السبب غير مقبول.

2

ومن جهة ثانية، فإن المحكمة لما تقيدت بالمتابعة الأصلية وفق قرار الإحالة الصادر عن الغرفة الجنحية، وأعادت تكييف الوقائع برمتها إلى جنايتي المشاركة في تزوير محرر عمومي واستعماله في إطار سلطتها المخولة لها بمقتضى المادة 432 من قانون المسطرة الجنائية، والتي أدانت بهما الطاعن استندت إلى أن هذا الأخير حرض الفاعل الأصلي على تزوير وثائق المصالحة والتنازل الخاصة بإدارة الجمارك، والمتعلقة بالغرامات المستحقة لها، والتي كان مفروضا على المحكوم عليه قضائيا أداؤها لفائدتها مقابل عدم تنفيذ مقتضيات الإكراه البدني في حقه، وذلك من خلال تمكنيه له من الأموال والمستندات الضرورية والمعطيات اللازمة لإنجاز هذه الأعمال رغم علمه بعدم قانونية وعدم شرعية الوثائق التي سيحصل عليها من تدخله لفائدته في هذا الصدد. وبمساعدته كذلك الفاعل الأصلي وشركائه في تسهيل ارتكابهم أفعال التزوير عن طريق استقدام السجناء الراغبين في الاستفادة من تلك الوثائق وتيسير الاتصال بينهم وبين هؤلاء، وتوفير الظروف الملائمة لذلك. معتبرة أن ما أقدم عليه الطاعن تطاله أحكام الفصل 129 من القانون الجنائي، وأن وثيقة التنازل والمصالحة تصدر وجوبا عن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة كمرفق عمومي، وأنها تكتسي على هذا الأساس صبغة محرر عمومي طاله التزوير من طرف شخص غير أولئك الذين أشير إليهم في الفصل 353 من نفس القانون، إذ عمد الجناة إلى صنع وثيقة مزورة تحاكي وتشابه محررا عموميا تصدره في الواقع إدارة عمومية هي إدارة الجمارك، وضمنوا بها بيانات وأختام غير حقيقية تعطي الانطباع الخادع من شكلها ومضمونها على أنها صادرة عن جهة رسمية عمومية، مما سهل على الشركاء في الجريمة الاستفادة من الآثار القانونية لها. وأن الطاعن استعمل هذا المحرر المزور في الاستفادة من عدم تأدية الغرامات المحكوم بها عليه لصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وفي عدم تطبيق مقتضيات الإكراه البدني في حقه منتهية إلى اعتبار الوثيقة المذكورة خاضعة لمقتضيات الفصل 356 من القانون الجنائي. فإنها ولئن اعتبرت أن الوثيقة المذكورة أعلاه تكتسي صبغة محرر عمومي رغم أنها في حقيقتها وثيقة رسمية، فإن ذلك لا تأثير له على ما قضت به فتكون بذلك قد بينت الأسباب الواقعية والقانونية التي أسست عليها قضاءها، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما. أما باقي ما أثاره الطاعن بشأن ما ورد من تصريحات في الصفحتين السادسة والثامنة من القرار، فلا يعدو أن يكون مجرد مناقشة للوقائع المادية التي تخضع في تقديرها لقضاة الموضوع، ولا يشكل أي مساس بحقوق الدفاع ما دام أن الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك باستدعاء المسمى (ج.ح) أمامها، فلا يسوغ له أن يعيب عليها ما لم يطلبه منها. فالوسيلة بالتالي من جهة غير مقبولة، ومن جهة أخرى غير مبنية على أساس.

وحيث إن القرار المطعون فيه سالم من كل عيب شكلي وأن الأحداث التي صرحت المحكمة بثبوتها بما لها من سلطان ينطبق عليها الوصف القانوني المأخوذ به كما أنها تبرر العقوبة المحكوم بها.

3

من أجله

قضت برفض الطلب، وبتحميل رافعه المصاريف القضائية مجبرة في الأدنى.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة حميد الوالي رئيسا والمستشارين المصطفى البعاج مقررا جيلالي بوحبص، محمد الصغيوار وإدريس النوازلي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفيظة الغراس.

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 4/451

الصادر بتاريخ : 20/03/2024 .

في الملف الجنائي رقم : 17722/6/4/2022-17721

جنحة صنع شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة - عناصرها - الكشوف الحسابية المنجزة من طرف البنك وسيلة إثبات تخضع لمراقبة المحكمة التجارية عند المنازعة في مضمونها.

جنحة صنع شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة المنصوص عليها في الفصل 366 من القانون الجنائي، تتطلب أن تكون الوثيقة موضوع الصنع إقرارا أو شهادة، وأن تتضمن وقائع غير صحيحة، وأن يكون الفاعل عالما بعدم صحة مضمونها، وعلى المحكمة إبراز هذه العناصر في تعليلها.

الكشوف الحسابية المنجزة من طرف البنك بناء على العقود المبرمة بينه وبين الزبون، لا تعتبر من الشهادات والإقرارات المنصوص عليها في الفصل 366 من القانون الجنائي المذكور فهي طبقا للمادة 492 من مدونة التجارة وسيلة إثبات قابلة لإثبات العكس، بكافة وسائل الإثبات، وخاصة بمقتضى خبرة حسابية، وتبقى خاضعة لمراقبة المحكمة التجارية عند المنازعة في مضمونها، ومن ثمة فإن النزاع بشأنها يكتسي طابعا تجاريا محضا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

حيث إن طلب النقض قدم داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية وطبقا للشروط الشكلية المتطلبة قانونا فهو مقبول شكلا.

وحيث إنه ولكون صكي النقض رقمي 2/2023 و 3/2023 يتعلقان بنفس المتهم وفتح لهما الملفان 17721/6/4/2023 و 17722/6/4/2023 فقد تقرر ضمهما

في الموضوع

في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، ذلك أن القرار المطعون فيه اعتمد فيما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي على محضر الضابطة القضائية وتصريحات الأطراف، والحال أن متابعة الطاعن كانت بمقتضى شكاية مباشرة، كما أنه لم يجب على

1

الدفوع الموضوعية المقدمة من طرفه والتي تمسك من خلالها بعقود القروض التي أبرمها مع المطلوبة والتي تنص صراحة على أنه في حالة عدم احترام آجال إرجاع القروض أو في حالة تجاوز سقف التسهيلات المعطاة له، فإن الفائدة ترتفع من النسبة المتفق عليها إلى الحد الأقصى الجاري به العمل والذي يحدده بنك المغرب. كما أن القرار المطعون فيه لم يبين كيف أن قاضي التحقيق وقاضي الدرجة الأولى عرضا على الطاعن الوثيقة موضوع المتابعة، كما أن الحكم الابتدائي الذي تبنى القرار المطعون فيه حيثياته يوحي لأي قارئ أن المحكمة الجنحية هي من أمرت بإجراء الخبرة التي اعتمدتها، والحال أن الأمر يتعلق بتقرير أنجز بطلب من المشتكي. والقرار المطعون فيه ومعه الحكم الابتدائي لم يبينا النص القانوني الذي يعطي الحق للمشتكي لأن يخلق حجة ويستفيد منها وتعتمدها المحكمة في إدانة الطاعن، كما أن القرار المطعون فيه تجاهل مقتضيات المادة 288 من قانون المسطرة الجنائية ولم يطبق على النزاع قواعد القانون المدني والتجاري بالرغم من أن طبيعة النزاع تجارية لأن موضوع الشكاية يتعلق بالادعاء أن الطاعن خالف بنود عقد القرض وأنه اقتطع فوائد أكبر مما هو متفق عليه وهو ادعاء مجرد واعتمد فيه على تقرير خبرة لم تأمر بها أية محكمة، ولم يحضرها الطاعن، علما أنه أدلى بجلسة 26/5/2021 بكشوف حسابية مشار فيها إلى نسبة الفائدة وقدرها 8% ، ولم تلتفت إليها المحكمة، وأوضح أن المشتكية استفادت من تسهيلات بمقتضى عقد مع فوائد اتفاقية محددة في 8.77% ستؤدى في حدها الأقصى المحدد من طرف بنك المغرب أي بنسبة 12.45% عند عدم احترام آجال إرجاع أقساط القرض واحتساب البنك لهذه الفائدة لا يعتبر فعلا جرميا، لأنه لا جناية ولا جنحة ولا مخالفة إذا كان الفعل قد أوجبه القانون، كما أن اتفاقات الأطراف تعتبر بمثابة قانون بالنسبة لمنشئيها طبقا للفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود ومن ثمة فإن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لم يلتفت للوثائق المدلى بها من طرف الطالبة ولم ينتبه للفصل 3 من عقود القرض التي قبلت بها المطلوبة في النقض. كما أنه سبق للمحكمة التجارية أن ردت مزاعم المشتكية وقضت بتصفية دين العارض بما فيه الأصل والفوائد بمقتضى قرارها الصادر بتاريخ 13/04/2022 في الملف رقم 1387/2023/2021 بعد إصدار أمر بإجراء خبرة قضائية في الموضوع، ولم يلتفت إلى أن الخلاف هو تجاري وليس جنائيا، إضافة إلى أن القرار لم يبين كيف ثبت له ومن أين استقى بكون الطالب ارتكب الركن المادي لجنحة صنع عن علم إقرار أو شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة خاصة وأن التقرير الذي اعتمده المتهم لا يتضمن أية إشارة إلى أن الطاعن صنع أي وثيقة مخالفة لعقد القرض، ولا يتضمن أي احتساب القواعد غير مذكورة في عقد القرض، وبذلك جاء القرار المطعون فيه غير معلل ويتعين نقضه.

2

بناء على المادتين 365 و 370 من ق.م.ج، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين القانونية والواقعية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وبناء على الفصل 366 من ق.م.ج، الذي ينص على أنه: << يعاقب بالحبس من صنع عن علم إقرار أو شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة أو زور أو عدل بأية وسيلة كانت إقرارا أو شهادة صحيحة الأصل أو استعمل عن علم إقرار أو شهادة غير صحيحة أو مزورة >>. وهو ما يستفاد منه أن الوثيقة موضوع الصنع المعاقب عليها بمقتضى هذا الفصل يجب أن تكون إقرارا أو شهادة، وأن تتضمن وقائع غير صحيحة والكل مع توفر القصد الجنائي المتمثل في علم الجاني بعدم صحة المضمون، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة الطالبة تكون قد تبنت علله وأسبابه وأنه بالرجوع إلى هذا الأخير يتضح أنه استند في ذلك على مضمون الخبرة التي أدلت بها الشاكية وعلى أقوال هذه الأخيرة بكون الظنين أصدر كشوفات حسابية تتضمن معطيات غير صحيحة إذ كان يشير إلى الفائدة الاتفاقية في حين أن الاحتساب كان يتم على أساس فائدة أخرى وعلى أن الظنين كان يتعمد التأخير في تفعيل دوريات والي بنك المغرب بخصوص حساب الفوائد و اعتماد نسبتها بها والمطالبة بمبالغ مالية غير مستحقة، وأنه من المفروض على الظنين المذكور أن يكون مطلعا على دوريات ومناشير بنك المغرب، وأن عدم تفعيلها من طرفه في إبانه كان الهدف منه هو الإضرار بمصالح زبونه وهنا تبرز سوء نيته وأنه استغل الكشوفات الحسابية أمام المحكمة التجارية). وهو تعليل لم تبرز من خلاله المحكمة الشهادة أو الإقرار المصطنع مع علم الطاعن بأنه غير الحقيقة فيه وفق ما يستوجبه الفصل 366 من القانون الجنائي الموماً إليه، ومن ثمة إبراز الطابع الجنائي الموضوع القضية، خاصة وأن الوثائق موضوع الطعن هي الكشوف الحسابية التي أنجزها الطالب، استنادا إلى العقود التي كانت تربطه بالمطلوبة، والتي تمسك بشأنها بأنه احتسب الفوائد طبقا لما هو منصوص عليه في تلك العقود، وعليه فإن هذه الكشوف الحسابية لا تدخل ضمن الشواهد والإقرارات المنصوص عليها في الفصل 366 من القانون الجنائي، وفضلا عن ذلك فإنه بمقتضى المادة 492 من مدونة التجارة يعتبر كشف الحساب وسيلة إثبات يتم صنعها من طرف البنك ماسك الحساب وتبقى خاضعة لمراقبة المحكمة التجارية عند النزاع بشأن مضمونها، ويمكن إثبات عكس ما جاء بها بكافة وسائل الإثبات خاصة بمقتضى خبرة حسابية بالنظر لطبيعة النزاع التجاري بشأنها، وبالتالي فإن النزاع بشأنها ذو طابع تجاري محض، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أدانت الطاعن بمقتضيات الفصل 366 من القانون الجنائي المذكور، لم تبن قرارها على أساس سليم، مما يعرضه للنقض والإبطال.

3

لهذه الأسباب

بعد ضم الملفين :

17722/2023 و 17721/2023 .

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة ملف القضية على نفس المحكمة للبت فيه من جديد وهي مشكلة من هيئة أخرى طبقا للقانون.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد حميد الوالي رئيسا والسادة المستشارين خالد زكي مقررا، عبد الوحيد الحجيوي، جيلالي بوحبص، محمد الصغيوار وبحضور المحامي العام السيد زين العابدين الخليفي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد فهد الرميشي.

.....

.....

قرار محكمة النقض

4/1190

الصادر بتاريخ 14 شتنبر 2022

9221/6/4/2021 في الملف الجنحي رقم

محكمة الموضوع، وإن كانت حرة في تكوين اقتناعها مما عرض عليها ونوقش أمامها من وسائل الإثبات، فإنها ملزمة بإبرازوجه اقتناعها ذاك بأسباب واقعية وقانونية مستخلصة من وقائع الدعوى المطروحة عليها ووثائق الملف المدلى بها.

المحكمة لما لم تناقش واقعة توقيع المطلوبين في النقض لثلاثة شيكات واستخلاص المطلوب الأول مبالغها، وتضمين الوثيقة التي سلمت بملخص الوضعية المالية أن تلك الشيكات توصلت بها المقاولة المكلفة بإنجاز الأشغال بواسطة ممثلها، دون إقامة الدليل من طرف المطلوبين في النقض على صرف تلك المبالغ في المشروع الذي أنشئت من أجله الودادية السكنية وفقا لأحكام القانون المدني أو التجاري، تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

حيث قدم طلب النقض داخل الأجل القانوني المحدد في الفقرة الأولى من المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية، وأدلى الطالب بمذكرة بوسائل الطعن لدى كتابة الضبط بالمحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه بتاريخ 05/10/2020، أي داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 528 من نفس القانون.

محكمة النقض

حيث قدم الطلب، علاوة على ما ذكر، وفقا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا.

في الموضوع

بناء على المادة 534 من القانون المشار إليه

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من الطاعن

وبعد الاطلاع على المذكرة الجوابية المدلى بها من طرف المطلوبين في النقض (إ.ب) و (م.ب) بواسطة دفاعهما الأستاذ (ع.ف.خ)، المحامي بهيئة الرباط والمقبول لدى محكمة النقض المؤشر عليها بتاريخ $26/4/2022

في شأن الفرع الأول من الوسيلة الوحيدة المستدل بها على طلب النقض المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه بخصوص ما قضى به القرار المطعون فيه بشأن جنحة النصب؛ ذلك أنه، وعلى خلاف ما عللت به المحكمة الابتدائية حكمها ببراءة المطلوبين في النقض من جنحة النصب المؤيد استئنافيا، فإن الثابت من وثائق الملف ارتكاب هؤلاء لهذه الجنحة من خلال إخفائهم جميع الوثائق المتعلقة بالمحاسبة المالية للجمعية عن باقي المنخرطين، واخفاء واقعة وجود حجوزات على العقار موضوع النزاع بالنسبة لبعض المستفيدين الذين تمت مطالبتهم بأداء مبالغ إضافية تحت طائلة عدم تمكينهم من السكن، الأمر الذي مس بذمتهم المالية، فتكون العناصر التكوينية لجريمة النصب طبقا للفصل 540 من القانون الجنائي قائمة في حقهم، والمحكمة لما قضت بخلاف ذلك تكون قد جعلت قرارها مشوبا بعيب نقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه، وعرضته للنقض والإبطال.

لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لما ثبت لها من وقائع الدعوى التي تستقل بتقديرها، أن العناصر التكوينية لجريمة النصب والمشاركة فيها غير قائمة في نازلة الحال، وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة بشأنهما، متبنية تعليلاته التي جاء فيها: أن جنحة النصب طبقا للفصل 540 من القانون الجنائي تقتضي استعمال المتهمين للاحتيال لإيقاع الشخص في الغلط بتأكيدات خادعة أو إخفاء وقائع صحيحة أو استغلال ماكر لخطأ وقع فيه الغير ويدفعه إلى أعمال تمس مصالحه أو مصالح الغير المالية بقصد الحصول على منفعة مالية، وأن المتهمين أنكروا خلال سائر المراحل ارتكابهم لما سطر أعلاه، مضيفين أنهم لم يتوصلوا بأي مبالغ مالية نقدا من أي منخرط، وأن المبلغ المالي موضوع شكاية المسمى (ع.م) أودع بحساب ودادية (م) كما هو ثابت من خلال نسخة حساب ودادية (م) المؤرخة في 18/3/2011 الصادرة عن الخزينة العامة للمملكة، وأن المشتكي (ف.م) صرح تمهيديا أنه قام بتسديد مجموعة من الأقساط عن طريق إيداعها بحساب الودادية، وهو الأمر الثابت من خلال نسخة التحويل البنكي الصادرة عن الخزينة العامة للمملكة والمؤرخة في 07/11/2008 ، ومن خلال نسخ حساب ودادية (م) الصادرة عن الخزينة العامة للمملكة، التي مفادها أن المشتكي المذكور قد أودع في حساب ودادية (م) مبالغ مالية، وأن المشتكي (م.ع) صرح تمهيديا أنه قام بتحويل مبلغ مالي إلى حساب ودادية (م) بالخزينة العامة للمملكة، كما أن المشتكي (ع.ح) صرح تمهيديا أنه قام بتسديد مجموع الأقساط عن طريق إيداعها بحساب ودادية (م)، وأنه برجوع المحكمة إلى نسختي الشيكين المسحوبين على الحسابين البنكيين لدى بنك (ب. م. ت. ص) والحاملين المبلغي 300.000 درهم و 200.000 درهم، تبين لها أن الشيك الأول لا يتضمن صاحب الحساب، في حين أن الشيك الثاني ضمن فيه اسم ودادية (م) كمستفيدة، وتبعا لذلك يكون ادعاء المشتكين أنهم سلموا مبالغ مالية يدا بيد للمتهمين خارج حساب ودادية (م) بقيت مجردة من أي إثبات، وأن واقعة الحجز التحفظي على العقار لم تتم إلا بمقتضى قرار رئيس المحكمة الابتدائية بتمارة بتاريخ 23/7/2013، وهو أمر لاحق لانخراط المشتكين بودادية (م) ، فضلا عن أنها تندرج

في إطار علاقة ثنائية تتجلى في مطالبة المقاولة لباقي مستحقاتها تجاه جمعية ودادية (م)، ولا تشكل واقعة تقع ضمن جنحة النصب، وأن مختلف الادعاءات المتعلقة بأثمنة الشقق والمواصفات ومنازعات التسليم، تدخل في

إطار العلاقة بين الودادية والمنخرطين، وتبقى خارج نظر المحكمة التي تختص فقط فيما يتعلق بالزجر،

وأنه لم يثبت للمحكمة أن المتهمين أو أحدهم قد توصلوا نقدا من طرف أحد المشتكين بمبالغ مالية في ظل

إنكارهم لهذه الواقعة، بل إن الثابت لديها أن الأمر يتعلق بإيداع مساهماتهم في حساب جمعية ودادية

2

(م)، ولم يثبت أن المبالغ المذكورة حولت لاحقا لفائدة المتهمين أو لفائدة أحدهم؛ تكون قد عللت قرارها بما فيه الكفاية من الناحيتين الواقعية والقانونية، وما بهذا الفرع من الوسيلة على غير أساس.

في شأن الفرع الأخير من الوسيلة المتعلق بجنحتي خيانة الأمانة وصنع عن علم إقرارا وشهادة تتضمن وقائع غير صحيحة؛ ذلك أن الثابت من شهادة الشهود والمشتكين أن المطلوبين في النقض استولوا على أموال المنخرطين من خلال تضخيم مصاريف البناء وإدراج مجموعة من الشيكات التي تمت الاستفادة منها شخصيا ضمن ما تم صرفه في إنجاز المشروع دون الإدلاء بأي إثبات يفيد ذلك، ومن خلال سحب المطلوبين في النقض الأول والثاني لمبالغ مالية من أموال الودادية بواسطة شيكات موقعة من طرفهما والاستئثار بها نقدا باعترافهما، وما تضمنه جواب رئيس الوكالة البنكية المركزية التابعة للخزينة العامة، مخالفين بذلك القوانين المعمول بها في مثل هذه المعاملات مدعيين أن الشيكات التي سحبت سلمت للمقاول، علما أن هذا الادعاء يتعارض مع المادة 21 من عقد الصفقة المتفق عليه الذي نص على أن أداء مقابل الأشغال يتم بواسطة التحويلات البنكية فقط، كما لم يبرروا أوجه صرف أموال المنخرطين في الجمعية، ولم يقدموا أي تقرير مالي لباقي المنخرطين في الجمعية، كما أن المطلوبين في النقض المذكورين قاما بإيهام ممثل المقاولة المنجزة للمشروع ووقعا الوثيقة المسماة ملخص الوضعية المالية المؤرخة في 30/4/2012، وأدرجا ضمنها بيانات غير حقيقية من صنعهما تخص قيمة المبالغ المستخلصة من طرف المقاولة، وهي أن هذه الأخيرة توصلت بالشيكات موضوع الخلاف، في حين أن ذلك مخالف للواقع، كما أعدا التزاما يتضمن وقائع غير صحيحة للاستيلاء على مبلغ مالي من الضحية (ع.ح) والمطالب بالحق المدني (ف.م)، إذ تم صنع وثيقة عبارة عن إشهاد مؤرخ في 12/01/2012 ضمناه أنه دفع المبلغ بواسطة شيك يحمل رقما وتاريخا يعود لسنة 2008 ، والحال أن الشيك لا يخصهما ، كما لم يكن هناك أي تحديد وصفي للمسكن المراد تمكينه منه، مما تبقى معه العناصر التكوينية للجنحتين المذكورتين قائمة، والقرار المطعون فيه لما قضى ببراءة المطلوبين في النقض منهما للعلل الواردة به، يكون قد جاء متسما بنقصان التعليل الموازي لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية؛ ذلك أنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة الأولى والفقرة الثالثة من المادة الثانية المشار إليهما أعلاه يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه.

حيث إن محكمة الموضوع، وإن كانت حرة في تكوين اقتناعها مما عرض عليها ونوقش أمامها من وسائل الإثبات، فإنها ملزمة بإبراز وجه اقتناعها ذاك بأسباب واقعية وقانونية مستخلصة من وقائع الدعوى المطروحة عليها ووثائق الملف المدلى بها أمامها، تحت طائلة بسط محكمة النقض لرقابتها عليها فيما يخص سلامة تعليلها للنتيجة التي وصلت إليها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة المطلوبين في النقض (إ. ب. بن.ع) و (م. ب. بن.!) من أجل جنحتي خيانة الأمانة وصنع عن علم إقرارا وشهادة تتضمن وقائع غير صحيحة طبقا للفصلين 547 و 366 من القانون الجنائي بعلة: (أن المعاملة المالية والتوقيع على الشيكات قد أوكلت للمتهمين الأول والثاني، وأن عقد الصفقة قد

3

أكد في الفصل 21 منه على أن الأداءات تكون بواسطة شيكات أو تحويلات مالية مباشرة يمكن رصدها والتأكد منها، وقد تبين للمحكمة من خلال اطلاعها على كشف حساب الودادية أن جميع الأداءات وبصفة عامة، قد كانت تأسيسا على معاملات بنكية مستثناة منها الشيكات المشار إليها في صك الاتهام وأن المتهمين قد أدليا بواسطة دفاعهما أمام هذه المحكمة بعقد ملحق مصحح الإمضاء بين الشركة المشتكية والودادية بنسخ المقتضى المذكور وينص في مادته الخامسة على أنه تفاديا لعرقلة المشروع قدر الموقعون أسفله على أن بعض الأشغال التي لا تدخل في نطاق دفتر التحملات المتعلقة بالأشغال الكبرى يتم التعامل معها مباشرة مع السيد (أ.ا) بصفة شخصية دون التقيد بالمادة 21 من دفتر التحملات على أن تحول له المبالغ المالية في اسمه الشخصي بواسطة شيكات أو تحويلات بنكية حسب ما تقتضيه ضرورة وظروف سير الأشغال، وأن المبالغ المودعة بحساب المقاولة، بالاطلاع عليها، كانت خلال المرحلة الأولى للعقد الأصلي تتم بواسطة معاملات بنكية، وأن المعاملات النقدية المشار إليها كانت بعد انتهاء المدة المذكورة وإبرام العقد الملحق المذكور أعلاه، وأن المبالغ المشار إليها أكدها المشتكي الأصلي وأقر بالتوصل بها من خلال ما وقع وأشر عليه من وثائق محاسباتية بين الطرفين وتنازله عن شكايته ابتدائيا واستئنافيا وتأكيده على أنه ليس دائنا للمتهمين أعلاه بأي مبلغ يذكر، وأن الإبراء المذكور يجعل تهمة صنع وثيقة تتضمن وقائع غير صحيحة غير قائمة في نازلة الحال) ؛ والحال أن الثابت من وقائع الدعوى والوثائق المدلى بها فيها والتي أشار إليها الحكم الابتدائي في سياق تعليله لما قضى به بخصوص تلك الجنحتين) أن المطلوبين في النقض (إ.ب) و (م.ب) قد وقعا ثلاثة شيكات مسحوبة على الحساب البنكي لودادية (م) المفتوح لدى الخزينة العامة للمملكة، الأول بصفته أمين مال الودادية، والثاني بصفته نائبا لرئيسها، وهي:)....(الشيك عدد (1....) بقيمة 500.000 درهم، والشيك رقم (7....) بقيمة 650.000 درهم، والشيك رقم بقيمة 300.000 درهم، وأن المطلوب في النقض الأول هو الذي قام باستخلاص تلك المبالغ، في حين تضمنت الوثيقة التي سميت بملخص الوضعية المالية والمؤرخة في 30/4/2012 أن تلك الشيكات الثلاثة توصلت بها مقاولة (T) المكلفة بإنجاز الأشغال الكبرى للمشروع بواسطة

ممثلها ، دون أن تناقش هاتين الواقعتين على ضوء فصلي المتابعة، بغض النظر عما أوردته في تعليلها من تنازل الشركة المذكورة عن شكايتها، ما دام الأمر يتعلق في المقام الأول بمالية الوددادية، وهي طرف مدني في القضية تدعي تعرضها الأضرار مادية مست ذمتها المالية من جراء واقعة سحب أموالها من حسابها البنكي من طرف المتهمين واستفادة أحدهما منها دون إقامة الدليل من طرفه على صرفها في المشروع الذي أنشئت من أجله الوددادية بالطرق والكيفيات المعتادة في مثل تلك المشاريع، خاصة بالنظر إلى قيمة تلك المبالغ المالية، والتي لا يمكن التحلل من وضع اليد عليها وحيازتها إلا وفقا لأحكام القانون المدني أو التجاري، لاسيما أن العقد الملحق الذي عللت به المحكمة قرارها، لا يستفاد منه، لا صراحة ولا ضمنا براءة ذمة المطلوبين في النقض من مبالغ الشيكات المشار إليها، والمحكمة لما لم تناقش ذلك واكتفت بالتعليل المشار إليه، على ما اعتراه من سوء تعليل لما انتهت إليه في قضائها، تكون قد عرضت قرارها للنقض والإبطال في هذا الجزء

4
لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 03/8/2020 تحت رقم 558 في القضية عدد 1474/2602/2019 فيما قضى به من براءة المطلوبين في النقض إ. ب. بن.ع) و (م. ب. بن.!) من جنحتي خيانة الأمانة وصنع عن علم إقرارا وشهادة تتضمن وقائع غير صحيحة طبقا للفصلين 547 و 366 من القانون الجنائي، وبرفض الطلب في باقي ما قضى به القرار المذكور؛

وبإحالة القضية على نفس المحكمة وهي متركبة من هيئة أخرى مشكلة تشكيلا قانونيا لتبت من جديد في الجزء المنقوض طبقا للقانون

وبأنه لا داعي لاستخلاص المصاريف

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات محكمة الاستئناف المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة حميد الوالي رئيسا والمستشارين عبد الوحيد الحجيوي مقررا وإدريس قابو وجيلالي بوحبص وخالد زكي وبمحضر المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفيظة الغراس.

.....

.....

.....

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية عدد : 18 / رن ع / س / ق 1/2026

+ | ИСЧОКΘ٤+.ХИЛ

+.IOOΣXH+1+C:0.5+ toCotst

11 مايو 2026

إلى

السيدات والسادة

العامي العام الأول لدى محكمة النقض

الوكلاء العامين للملح لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملح لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول الإشعار بالحفظ عبر رسائل نصية.

وبعد؛

سلام تام بوجود مولانا الإمام

يكتسي الإشعار بقرارات الحفظ المتخذة من قبلكم بمناسبة دراستكم للشكايات والمحاضر التي تتلقونها، أهمية بالغة في تعزيز ثقة المواطنين وعموم المرتفقين في العدالة. إذ من خلاله يتم إعلامهم بمال الشكايات التي تقدموا بها سواء أمام النيابة العامة أو أمام ضباط الشرطة القضائية، وهو ما يُمكنهم من سلوك المساطر والإجراءات المناسبة للحفاظ على حقوقهم، بما في ذلك التقدم بطلبات الإخراج من الحفظ أو توجيه تظلم قانوني ضد قرار الحفظ المتخذ إلى الجهات المختصة، تفعيلا للأحكام المُسْتَجَدَّة التي أدخلت على المادتين 40 و 49 من قانون المسطرة الجنائية بمقتضى القانون رقم 03.23 المغير والمتمم لهذا القانون.

وسعيا إلى تيسير توصل المشتكين والضحايا بالإشعارات المتعلقة بقرارات الحفظ المتخذة في شكاياتهم، وتفعيلا للمخطط الاستراتيجي لرئاسة النيابة العامة، لا سيما الإجراء 257 منه الذي يقضي بوجوب اعتماد التقنيات الحديثة في التواصل مع المرتفقين، وإشعارهم بمآلات

الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة بالنسبة لقرارات الحفظ الصادرة عن الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف، أو أمام هؤلاء بالنسبة لقرارات الحفظ المتخذة من طرف وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

طلباتهم أو شكاياتهم دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المحكمة، فقد تم تطوير برمجية معلوماتية ستتولى إشعار المشتكين بقرارات الحفظ المتخذة في الشكايات والمحاضر الخاصة بهم وذلك عبر رسائل هاتفية نصية sms، أو عبر رسائل الكترونية موجهة إلى البريد الالكتروني للمشتكين بطريقة آلية ضمانا للسرعة والفعالية وتيسيرا للحصول على المعلومة.

ويقتضي إنجاح هذا المشروع أن يتم إدراج رقم الهاتف أو البريد الالكتروني للمشتكي في نظام تدبير القضايا الزجرية 2s@j الذي تعتمده النيابات العامة في تدبير عملها اليومي، على أن يتم توجيه الإشعارات بطريقة آلية.

وحرصا على ضمان نجاح هذه العملية، فإني أهيب بكم القيام بما يلي:

-1- دعوة المشتكين أو دفاعهم إلى تضمين أرقام هاتفية للتواصل معهم عند تقديمهم للشكايات، مع الحرص كذلك على حث ضباط الشرطة القضائية على القيام بنفس الإجراء عند تحرير محاضر الاستماع للضحايا أو المشتكين:

2 حث الموظفين العاملين بمكاتب الشكايات والمحاضر على تضمين الرقم الهاتفي الخاص بالمشتكي والوارد في الشكاية أو المحضر ضمن البيانات المتعلقة بالأطراف في نظام تدبير القضايا الزجرية @2j

3- الاستغناء عن الإشعار الورقي في الشكايات والمحاضر التي تتضمن الأرقام الهاتفية أو عناوين البريد الالكتروني الخاصة بالمشتكين أو دفاعهم والمضمنة بنظام تدبير القضايا الزجرية 2s@j

-4 حصر توجيه الإشعارات الورقية مؤقتا على قرارات الحفظ المتخذة في شأن الشكايات والمحاضر التي تنقصها بيانات الاتصال الهاتفي أو الالكتروني الخاصة بالمشتكين أو تلك التي لم تدرج بالنظام المعلوماتي المذكور، في انتظار تعميم هذه العملية على جميع الشكايات والمحاضر

-5- تمكين المشتكين أو دفاعهم من الشهادات الضبطية الخاصة بقرارات الحفظ التي تصدرونها إذا ما تمت المطالبة بها من قبلهم، والحرص على أن تكون معللة ومؤسسة تأسيسا قانونيا يبرر قرار الحفظ المتخذ من قبلكم

2

وبالنظر للأهمية التي توليها رئاسة النيابة العامة لتبسيط الإجراءات وسعيها الدائم إلى رقمنتها بما يعزز من فعالية ونجاعة أداء النيابة العامة ويطور آليات تواصلها مع المواطنين والمرتفقين، فإني أدعوكم إلى التقيد بما جاء في هذه الدورية بالحرص المعهود فيكم مع الرجوع إلى هذه الرئاسة عند وجود أي صعوبة.

والله ولي التوفيق والسلام.

الوكيل العام للملك
النيابة العامة

الرئيس

هشام البلاوي

3

.....

.....

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.

صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025

وفق تعديلات:

• القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛

الحدود ويرد جواز السفر إلى المعني بالأمر فور انتهاء مفعول الإجراءين بقوة القانون.

يسهر وكيل الملك على تنفيذ هذين الإجراءين.

يأمر وكيل الملك بإجراء بحث مالي موازي في الجرائم التي يشتبه في كونها تدر عائدات مالية لتحديد الأموال والممتلكات والمتحصلات ومصدرها وتاريخ تملكها وعلاقتها بالجريمة. وله أن يأمر بحجز جميع الأموال والممتلكات التي يشتبه في كونها متحصلة من الجريمة حتى وإن كانت بيد شخص آخر مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

لا يمكن أن يشمل الحجز الأشياء والأموال والممتلكات التي لا علاقة لها بالجريمة ولا سيما الأجور والمعاشات المكتسبة قانونا والتركات والأموال المكتسبة قبل تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم يثبت أن لها علاقة بها ويتعين على وكيل الملك اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع تأثيرالإجراءات المتعلقة بحجزالأموال أوتجميد الحسابات أو عقل الممتلكات على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، وكذا على الوضع القانوني للأشخاص، سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين.

يمكن لوكيل الملك تلقائيا أوبناء على طلب ممن له المصلحة في ذلك أن يأمر بمقرر معلل، برفع الحجز أو التجميد أوالعقل عن الأشياء والأموال والممتلكات التي ثبت أن لا علاقة لها بالجريمة أو أنها تتعلق بحقوق الغير حسن النية.

يتعين على وكيل الملك أن يصدر قراره بشأن طلب رفع الحجز أو التجميد داخل أجل 10 أيام من تاريخ تقديم الطلب، مع إشعار صاحبه بذلك، ويحق لهذا الأخير أن يطعن في قرار وكيل الملك أمام رئيس المحكمة في حالة رفض الطلب أو في حالة انصرام أجل 10 أيام من تاريخ تقديمه دون صدور قرارعن وكيل الملك.

يقدم الطعن إلى كتابة النيابة العامة المختصة، ويجب على هذه الأخيرة إحالة الملف على رئيس المحكمة مشفوعا برأي النيابة العامة داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ التصريح بالطعن.

ويبت رئيس المحكمة داخل أجل 10 أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط، ولا يقبل القرار الصادر في هذا الشأن أي طعن.

يحق له إذا تعلق الأمر بجناية أو جنحة مرتبطة بها يعاقب عليها القانون بسنتين حبسا أو أكثر، إذا اقتضت ذلك ضرورة البحث، سحب جواز سفر الشخص المشتبه فيه وإغلاق الحدود في حقه لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا. ويمكن تمديد هذا الأجل إلى غاية انتهاء البحث إذا كان الشخص المعني بالأمر هو المتسبب في تأخير إتمامه.

يمكن للوكيل العام للملك تمديد الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة مرتين لمدة شهر واحد إذا اقتضت ضرورة البحث ذلك كلما تعلق الأمر بالجرائم المنصوص عليها في المادة 108 من هذا القانون.

إذا تعلق الأمر بجرائم إرهابية، فإن مدة سحب جواز سفر الشخص المشتبه فيه وإغلاق الحدود في حقه تكون ستة أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة، ويمكن تمديد هذا الأجل إلى غاية انتهاء البحث إذا كان الشخص المعني هو المتسبب في تأخير إتمامه.

ينتهي مفعول إجراءي إغلاق الحدود وسحب جواز السفر في كل الأحوال بإحالة القضية على هيئة الحكم أو التحقيق المختصة أو باتخاذ قرار بحفظ القضية، ويوضع حد لإغلاق الحدود ويرد جواز السفر إلى المعني بالأمر فور انتهاء مفعول الإجراءين بقوة القانون.

يسهر الوكيل العام للملك على تنفيذ هذين الإجراءين.

تطبق مقتضيات المادة 73 أدناه إذا تعلق الأمر بالتلبس بالجناية والجنح المرتبطة بها.

يأمر الوكيل العام للملك بإجراء بحث مالي موازي في الجرائم التي يشتبه في كونها تدر عائدات مالية لحصر الأموال والممتلكات والمتحصلات وتحديد مصدرها وتاريخ تملكها وعلاقتها بالجريمة.

وله أن يأمر بحجز جميع الأموال والممتلكات التي يشتبه في كونها متحصلة من الجريمة حتى وإن كانت بيد شخص آخر مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

لا يمكن أن يشمل الحجز الأشياء والأموال والممتلكات التي لا علاقة لها بالجريمة ولاسيما الأجور والمعاشات المكتسبة قانونا والتركات والأموال المكتسبة قبل تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم يثبت أن لها علاقة بها ويتعين على الوكيل العام للملك اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع تأثير الإجراءات المتعلقة بحجز الأموال أو تجميد الحسابات أو عقل الممتلكات على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، وكذا على الوضع القانوني للأشخاص، سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين.

يمكن للوكيل العام للملك تلقائيا أو بناء على طلب ممن له المصلحة في ذلك أن يأمر بمقرر معلل، برفع الحجز أو التجميد أو العقل عن الأشياء والأموال والممتلكات التي ثبت أن لا علاقة لها بالجريمة أو أنها تتعلق بحقوق الغير حسن النية.

يتعين على الوكيل العام للملك أن يصدر قراره بشأن طلب رفع الحجز أو التجميد داخل أجل 10 أيام من تاريخ تقديم الطلب، مع إشعار صاحبه بذلك، ويحق لهذا الأخير أن يطعن في قرار الوكيل العام للملك أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في حالة رفض الطلب أوفي حالة انصرام أجل 10 أيام من تاريخ تقديمه دون صدور قرار عن الوكيل العام للملك.

يقدم الطعن إلى كتابة النيابة العامة المختصة، ويجب على هذه الأخيرة إحالة الملف على الرئيس الأول مشفوعا برأي النيابة العامة داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ التصريح بالطعن.

ويبت الرئيس الأول داخل أجل 10 أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط، ولا يقبل القرار الصادر في هذا الشأن أي طعن.

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض
رقم 1/574 .
الصادر بتاريخ 15 نونبر 2023 في الملف التجاري رقم 1256/3/1/2022

تحظى العلامة المشهورة في المغرب بالحماية المنصوص عليها في المادة 162 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية ولو لم تكن مسجلة به طبقا للمادة 6 مكرر من اتفاقية باريس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف والقرار المطعون فيه أن المدعية ش ل ص (ع) تقدمت بمقال لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء، عرضت فيه أن علامتها (L) تعتبر من علامات (ع) الأكثر شهرة في العالم العربي، إذ أن بحثا سريعا في محرك البحث Google أحال إلى ما يقارب مليون شبكة تتحدث عن علامتها، ناهيك على الصور والفيديوهات التي تعرف بالعلامة على موقع يوتوب. وحماية لعلامتها سجلت بدولة الإمارات العربية المتحدة علامة (ل) تحت عدد 169788 وتقوم بترويج منتوجاتها بالمغرب أيضا وتحظى بثقة عالمية في السوق المغربي، وتوزع منتجاتها للجمهور المغربي بموجب عقد استئثاري بتاريخ 14/1/2019 يربطها بشركة توزيع بالمغرب حسب الثابت من مجموع الفواتير لطلبات العطور منذ 2014. وأنه على غرار الأسواق العادية فإن علامتها تباع أيضا من خلال الأسواق الإلكترونية، غير أنه عند تصفحها للسجل الوطني للعلامات تفاجأت بتسجيل علامتها من طرف المدعى عليها بتاريخ 12/11/2013 تحت عدد 155596 وعند اطلاعها على العلامة المسجلة ثبت لديها أن هذه الأخيرة استنسخت كليا علامة مشكلة من الكلمات مكتوبة بنفس الشكل والحجم وبنفس الحروف العربية المكتوبة بدورها بنفس الشكل والحجم والترتيب، كما أن التسجيل يشمل بالحماية تصنيف مشابه 03 من تصنيفية نيس الدولية التي تحمي منتجات متشابهة التي دأبت على حمايتها وترويجها وأن إقدام المدعى عليها على تسجيل علامة لطافة يعد اختلاسا لحقها في علامتها تم بسوء نية للحيلولة دون تسجيلها لعلامتها تلك بالمغرب، وأن الشرطين معا متوافران في نازلة الحال، ذلك أنه بخصوص شرط اختلاس الغير لحقوق صاحب العلامة فإن المدعية أثبتت بما فيه الكفاية أن علامتها مشهورة عالميا ومعروفة لدى ملايين المستهلكين. كما أنها وإن تأخرت الأسباب إدارية صرفة في تسجيل علامتها بالمغرب، فإنها ما فتئت تستغلها به وتسوق منتوجاتها بالسوق المغربي، مما يكرس حقوقها في علامتها بشكل مطلق ثابت بالحجج والوثائق الحاسمة المدلى بها، لذلك تلتمس التصريح بأن المدعى عليها سجلت علامة (ل) بتاريخ 12/11/2013 تحت عدد

155596 اختلاسا لحقها فيها وبسوء نية والتصريح والإشهاد لها بالحق في الحلول محل المدعى عليها في الحقوق التي يخولها لها تسجيل علامة (ل) تحت عدد 155596 بأثر رجعي من تاريخ التسجيل وفي مواجهة الأغيار، والحكم باستردادها لعلامتها (ل) التي سجلتها المدعى عليها بتاريخ 12/11/2013 تحت عدد 155596 بأثر رجعي من تاريخ التسجيل مع جعل هذا الاسترداد موجها ضد الأغيار وأمر مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بتقييد الحكم المنتظر صدوره في السجل الوطني للعلامات الممسوك من طرفه، والتشطيب على المدعى عليها كمالكة للعلامة وإحلالها محلها كمالكة لتلك العلامة بأثر رجعي من تاريخ التسجيل والحكم على المدعى عليها بتمكينها من شهادة من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وبالتشطيب عليها كمالكة لعلامة (ل) من السجل الوطني للعلامات الممسوك من طرفه وإحلالها محله بأثر رجعي من تاريخ التسجيل تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 10.000 درهم عن كل يوم تأخير من تاريخ الامتناع عن التنفيذ والحكم على المدعى عليها بالكف فورا عن استعمال علامتها واستيراد وبيع وتوزيع أي منتوج يحمل تلك العلامة تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 10.000 درهم عن كل يوم تأخير من الامتناع عن التنفيذ والأمر بنشر الحكم باستردادها لعلامتها (ل) المسجلة بتاريخ 12/11/2013 تحت عدد 155596 بأثر رجعي من نفس التاريخ وفي مواجهة الأغيار بجريدتين باللغة العربية والفرنسية من اختيارها وعلى نفقة المدعى عليها. وبعد الجواب وصدور حكم عارض في الاختصاص وتمام الإجراءات، صدر الحكم القطعي باسترداد المدعية لعلامتها (ل) المسجلة بتاريخ 12/11/2013 تحت عدد 155596 بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وبتقييد هذا الحكم بعد صيرورته نهائيا في السجل الوطني للعلامات الممسوك من طرفه وبالتشطيب على المدعى عليها الثانية كمالكة للعلامة من السجل الوطني للعلامات وإحلال المدعية محلها كمالكة لتلك العلامة بأثر رجعي من تاريخ التسجيل، وبكف المدعى عليها الثانية عن استعمال علامة (ل) واستيراد وبيع وتوزيع أي منتج يحمل تلك العلامة تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 5000 درهم عن كل مخالفة وقعت معاينتها بعد تبليغ الحكم، وبنشر هذا الحكم في جريدتين باللغة العربية والفرنسية من اختيار المدعية وعلى نفقة المدعى عليها، ورفض باقي الطلبات، وهو الحكم الذي أيد استئنافيا بموجب القرار المطعون فيه.

في شأن الوسيلة الأولى:

حيث تنعى الطاعنة على القرار خرق القانون، بدعوى أن المحكمة مصدرته أشارت فيه إلى كون الملف حجز للمداولة والنطق بالحكم لجلسة 25/01/2022 وتقرر تمديد المداولة لجلسة 8/2/2022. في حين أنها حجزت الملف للمداولة لجلسة 28/12/2021 وتم التمديد الأول للمداولة لجلسة 25/01/2022 وتلاه تمديد ثان للمداولة لجلسة 1/2/2022 وتمديد ثالث للمداولة لجلسة 8/2/2022، وأن النطق بالقرار المطعون فيه لم يتم إلا بتاريخ 8/2/2022 بعد تمديد المداولة لثلاث جلسات دون تدوين هذا التمديد بمحاضر الجلسات، وهو ما يشكل خرقا للقانون، وهو ما استقر عليه الاجتهاد القضائي بمحكمة النقض مما يتعين تبعا لذلك التصريح بنقض القرار المطعون فيه.

لكن، حيث إنه بالرجوع المحاضر الجلسات بالطور الاستئنافي يلفى أن القضية التي صدر فيها القرار المطعون فيه أدرجت بأول جلسة بتاريخ 23/11/2021 وحجزت للمداولة لجلسة 25/1/2022،

ومددت الجلسة 8/2/2022 ، وبهذه الجلسة صدر القرار المطلوب نقضه، وبالتالي لا دليل على أن القضية مددت ثلاث مرات كما تدعي الطاعنة، طالما أن الحقيقة هي ما دون بمحاضر الجلسات الرسمية، والطاعنة لم تثبت خلاف ذلك بمقبول، مما يبقى ما ورد بالوسيلة خلاف الواقع فهي غير مقبولة.

في شأن الوسيلة الثانية:

حيث تنعى الطاعنة على القرار خرق الفصلين 345 و 359 من قانون المسطرة المدنية بسبب انعدام التعليل وانعدام السند القانوني وخرق القانون، وفساد التعليل وانعدام الأساس القانوني بدعوى أنها تمسكت بجملة من الدفوع الشكلية والموضوعية بقيت دون جواب. ومن بين هذه الدفوع كون الوثائق الأساسية التي تهم هذه النازلة محررة بلغة أجنبية وكان على المطلوبة ترجمتها للغة العربية تحت طائلة اعتبار طلبها غير مقبول من الناحية الشكلية. وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حين اعتمدت في تعليلها على وثائق محررة باللغة الإنجليزية فقد خرقت القانون، خاصة أنها لم ترد على هذا الدفع بمقبول. كما تمسكت كذلك بأن تسجيل (ج) ت (ع) لعلامتها موضوع الدعوى قد تم منذ سنة 2013 لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية، وأن المطلوبة لم تتقدم بدعوى استرداد ملكية العلامة المملوكة للطاعنة إلا في تاريخ 20/11/2020، وأن الفقرة الثانية من المادة 142 من القانون رقم 17.97 تنص على أنه تتقادم دعوى الاسترداد، بمضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل العلامة في السجل الوطني للعلامات، حيث ورد بها أنه: " إذا طلب تسجيل إما اختلاسا لحقوق الغير وإما خرقا لالتزام قانوني أو اتفاقي جاز للشخص الذي يعتبر أن له حقا في العلامة المطالبة بملكيتها عن طريق القضاء، تتقادم دعوى الاسترداد، ما لم يكن للمودع سوء نية، بمضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل العلامة في السجل الوطني للعلامات المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 157 أدناه ، فالطاعنة سجلت علامتها بحسن نية ودون اختلاس لحقوق المطلوبة التي لم تثبت أصلا سوء النية أو الاختلاس حتى يتسنى لها تقديم الدعوى الحالية، وما دام أن المطلوبة قد قدمت دعوى الاسترداد بعد مرور أكثر من 7 سنوات على تاريخ تسجيل الطاعنة لعلامتها موضوع النزاع، فإن الدعوى الحالية تكون قد سقطت بالتقادم المنصوص عليه بالمادة 142 في فقرتها الثانية من القانون رقم 17.97 ، غير أن هذا الدفع رغم وجاهته وصحته من حيث الواقع والقانون فإنه لم يلق ردا ولا مناقشة من النقط القرار المطعون فيه، وأن محكمة الموضوع لم تناقش دفوع الطاعنة، وعدم جوابها عنها ينزل منزلة انعدام التعليل، فمحكمة الاستئناف كانت ملزمة بمناقشة كل الدفوع التي من شأنها أن تؤثر في قرارها، وهذا ما كرسته محكمة النقض في قرارها عدد 743 الصادر بتاريخ 02/06/2011 بالملف عدد 2010/1184 الذي جاء فيه أنه يشترط لصحة الأحكام والقرارات القضائية أن تكون معللة، وأن عدم الإجابة عن دفع له أثره في نتيجة القرار يعد بمثابة نقصان التعليل الذي ينزل منزلة انعدامه فمحكمة النقض أقرت القاعدة القانونية التي تقضي باعتبار انعدام التعليل ضمن الأسباب الموجبة للنقض، وفي هذا الإطار جاء القرار عدد 281 الصادر عن محكمة النقض المجلس الأعلى سابقا) بتاريخ 1978/07/03 أنه: "يجب على محكمة الموضوع أن تشير في حكمها إلى ما أثير أمامها إثارة مطابقة لمضمونها وتناقشها مناقشة قانونية حتى لا يتعرض حكمها للنقض بسبب خرقها لقاعدة جوهرية من قواعد المرافعة. ولما كان كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا تعليلا كافيا وإلا كان

باطلا، فإن عدم مناقشة دفوع العارضة والرد عليها يعتبر نقصانا في التعليل يوازي انعدامه. وما انتهى إليه القرار المطعون فيه من كون الطاعنة سجلت علامة (ل) دون وجه حق لم يستند إلى تعليل سليم. فالطاعنة أكدت بأنها سجلت علامة (ل) في ملكيتها بالمملكة المغربية بالمكتب المغربي للملكية الصناعية وفق ما يقتضيه القانون خاصة أنها تلقت العلامة من مالكتها التي سجلتها منذ سنة 2013. أما المطلوبة فلم تثبت كونها قامت بتسجيل نفس العلامة بالمغرب لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية، وتمسكت فقط بأنها سجلت نفس العلامة المملوكة للطاعنة بدولة الإمارات. كما أكدت الطاعنة بأن التسجيل الوحيد لعلامة (ل) بالمغرب قد تم باسمها وفقا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة المغربية. وبالتالي فتسجيلها لعلامتها التجارية (ل) بالمغرب سابق على المطلوبة، خاصة وأن الملف الحالي خال مما يفيد التسجيل الدولي الذي يجب أن يتم في جنيف. أما التسجيل بدولة الإمارات فلا يفيد المطلوبة لكون نطاق الحماية محدود في حدود البلد الذي تم فيه التسجيل وفق المقرر في العمل القضائي والمطلوبة لم تثبت بمقبول وقوع تسجيل دولي لعلامة (ل) المطلوب استردادها، علما أن التسجيل الدولي في حد ذاته لا يضفي عليها الحماية فوق التراب المغربي ما لم يتم تمديد الحماية صراحة للمغرب، ويستشف من كل ما تقدم أن التسجيل الذي قامت به المطلوبة وإن كان سابقا على تسجيل الطاعنة لعلامتها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية، فإنه تم في دولة الإمارات، في حين أنها لم تبادر إلى التسجيل بالمغرب، وعليه فإن طلب استرداد ملكية العلامة المتنازع فيها والتشطيب عليها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية يتطلب وجود تسجيل سابق له بالمغرب أو وجود تسجيل يتوفر على حماية دولية والحماية الدولية لا تثبت إلا بالتسجيل الذي يتم لدى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بجنيف عن طريق الجهاز الإداري المكلف بالملكية الصناعية بالبلد الأصلي للمودع في إطار التسجيل الدولي، أما الادعاء بملكية خاصة لعلامة تجارية فإنه لا يقوم إلا بإيداعها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية أو بتسجيلها بشكل نظامي في دولة عضو في الاتحاد الدولي للملكية الصناعية في إطار تسجيل دولي، والمطلوبة لم تدل بما يفيد تسجيلا من هذا القبيل مما يجعل طلبها غير مرتكز على أساس وكان يتعين الحكم برفضه لأن مجرد ادعائها بكونها سجلت علامة الطاعنة في دولة عضو في الاتحاد الدولي للملكية الصناعية، لا يكفي في حد ذاته لمنحها حماية دولية. بل التله أنه في إطار اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات والمعمول بها في المغرب، فإن الحماية الدولية لا يمكن أن يستفيد منها إلا مواطنو البلدان المتعاقدة، حيث يجوز لمواطني هذه الدول ضمان حماية علاماتهم المسجلة في بلد المنشأ في جميع البلدان الأخرى الأطراف في اتفاق مدريد بشرط أن تقوم إدارة بلد المنشأ بإيداع العلامات المطلوب حمايتها لدى المكتب الدولي للملكية الفكرية، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 3 و 3 ثانيا و 3 ثالثا بما في ذلك التنصيص على تواريخ وأرقام إيداع وتسجيل العلامة في بلد المنشأ وتاريخ طلب التسجيل الدولي، وذكر السلع أو الخدمات التي يطالب بحماية علامتها وذكر الصنف إن أمكن وأن يحدد البلد أو البلدان التي يرغب الطالب في تمديد الحماية إليها وفي النازلة الحالية فإن المطلوبة لم تدل بما يفيد أنها تنتمي إلى دولة عضو في الاتحاد العالمي للملكية الفكرية، ولا بما يفيد قيامها بالتسجيل الدولي لدى المكتب الدولي للملكية الصناعية بجنيف وتعيينها للمغرب ضمن الدول التي ترغب في أن تمتد إليها حماية العلامة موضوع الدعوى لكل ذلك يتضح أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أساءت تعليل قرارها بعدم ثبوت تدليس الطاعنة أو سوء نيتها في اختلاس العلامة المتنازع فيها. كما أن قرارها جاء غير مرتكز على أساس قانوني صحيح وسليم مما يستوجب التصريح بنقضه.

لكن، حيث ردت المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه تمسك الطاعنة المستمد من خرق الحكم المستأنف للقانون كون الوثائق الأساسية التي تهم هذه النازلة محررة بلغة أجنبية، وأنه كان على المطلوبة ترجمتها للغة العربية بتعليل جاء فيه: (فإن التعريب منصب على المقالات والمذكرات التي يتم تبادلها وليس على الوثائق المدلى بها لإثبات الادعاء، مما يتعين معه رد الدفع المثار بهذا الصدد، التعليل الذي اعتبرت فيه المحكمة أن الذي يجب أن يكون محررا باللغة العربية هو المقالات والمذكرات وليس الوثائق، مطبقة بذلك صحيح أحكام ظهير 16/01/1965 الذي تتحدث مقتضياته عن لغة المداولات والمرافعات والأحكام وواجب أن تكون باللغة العربية ولا يوجد فيه ما يمنع الإدلاء بالوثائق بلغة غير العربية، خاصة إذا أنست المحكمة في نفسها القدرة على قراءتها ومعرفة محتواها. مما يبقى النعي بعدم الجواب خلاف الواقع، كما أن المحكمة بتعليلها غير المنتقد لم تخرق القانون.

وبخصوص باقي ما جاء في الوسيلة من أن المحكمة لم تجب على الدفع بتقادم دعوى المطلوبة، ولا عدم إثباتها سوء نية الطالبة، وكونها لم تسجل علامتها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية لتحظى بالحماية، فقد ردته المحكمة بتعليل جاء فيه: أنه خلال سريان الدعوى فوتت (ش ج ت (ع) للطاعنة ش رب العلامة التجارية موضوع دعوى الاسترداد، وبالتالي فقد حلت محلها في كافة الحقوق والالتزامات المترتبة عن العلامة موضوع التفويت وأنه حسب الثابت من شواهد التسجيل المدلى بها من قبل المستأنف عليها، أن علامة (ل) سجلت في دولة الإمارات منذ 4/9/2013، والثابت من وثائق الملف أن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنتمي إليها الشركة المستأنف عليها هي عضو من دول اتحاد باريس، وأن الدولة المغربية عضو فيها كذلك منذ 30/7/1917 ، وأنه بمقتضى المادة 3 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية الذي وقع تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 23.13 و 31.05 يستفيد رعايا كل بلد من البلدان المشتركة في الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية من حماية حقوق الملكية الصناعية المنصوص عليها في هذا القانون شرط استيفاء الشروط والإجراءات المقررة فيه، ويستفيد من نفس الحماية رعايا البلدان المشتركة في كل معاهدة أخرى مبرمة في مجال الملكية الصناعية يكون المغرب طرفا فيها وينص في أحكامها بالنسبة لرعاياه على معاملة لا تقل عن المعاملة التي يستفيد منها رعايا البلدان المعنية. إن حقوق الملكية الصناعية بما فيها الحق في براءة الاختراع أو النموذج الصناعي أو العلامة التجارية، هي حقوق وطنية وليست دولية وتخضع لمبدأ أساسي معروف وهو مبدأ الإقليمية، بمعنى أنه مبدئيا لا يعترف بالحماية للحق المذكور إلا في الدولة التي سجلت فيها وطنيا أو استعملت فيها هذه العلامة دون غيرها من الدول الأخرى حتى ولو كانت دولة عضوا في اتحاد باريس ما لم يعمد صاحب الحق إلى طلب تسجيله دوليا وتمديد الحماية إلى الدول المعنية، وبالتالي لا يكون للإيداع الوطني لعلامة في دولة معينة أي تأثير على باقي الدول كما أن استعمال علامة في إحدى الدول لا يخول لصاحب هذه العلامة أي امتياز أو حق على باقي الدول، وأن الأمر في النازلة يتعلق بإقامة دعوى استرداد ملكية علامة، وأن من شروط قيام هذه الدعوى إقامة الدليل على توافر أحد الشرطين المنصوص عليهما في المادة 142 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية أولهما اختلاس حقوق الغير وثانيهما خرق التزام قانوني أو عقدي، فإن المشرع منح لكل صاحب حق سابق إمكانية المطالبة باسترجاع هذه العلامة، عملا بالمادة 137 من القانون رقم 17.97.... والمشرع المغربي نظم هذه الدعوى بموجب المادة 142 من القانون رقم 17.97 وخول لصاحب حق سابق المطالبة باسترداد علامته التجارية في حال قيام شخص آخر

وعن طريق التدليس بتسجيلها، إلا أنه ألزمه برفع دعوى الاسترداد داخل أجل 3 سنوات من تاريخ تسجيل العلامة ما لم يكن المودع سيئ النية، وفي هذه الحالة لا يستفيد من التقادم ويبقى لمالك الحق السابق إمكانية المطالبة في أي وقت بالاسترداد، ولئن كان التسجيل لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية مجرد قرينة بسيطة على ملكية العلامة يمكن دحضه بمختلف وسائل الإثبات التي تفيد أن هذه العلامة سبق استعمالها من طرف الغير وأن تسجيلها تم بطريق تدليسي فإنه يتعين على مدعي الحق في العلامة إثبات استعمالها على سلعه أو خدماته التي يقدمها للجمهور أي إثبات معرفة الناس والمستهلكين بهذه العلامة قبل الترامي عليها من طرف الغير، وأن من الشروط الأساسية للاستجابة لطلب استرداد علامة هو أن يكون الطالب قد استعمل هذه العلامة استعمالا جديا واطلع عليها الجمهور قبل تسجيلها من طرف الغير، وأن الثابت من وثائق الملف أن المستأنف عليها كانت مرتبطة بعقد استئثاري مع أحد الموزعين لعلامتها بالمغرب منذ تاريخ 4/9/2013 ، حسب الثابت من وثائق الملف، كما أنها تقوم بترويج وتسويق منتوجاتها، الحاملة لعلامة (L) داخل التراب الوطني بواسطة موزعها الحصري، وبالتالي فإن الطاعنة كانت على علم باستعمال المستأنف عليها العلني السابق للعلامة المذكورة وأنها لما قامت بإيداع وتسجيل نفس العلامة التي تشكل استنساخا للعلامة المملوكة للمستأنف عليها باسمها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية في تاريخ لاحق، فإنها تكون قد اختلست حقوق الغير وأضرت بالمستأنف عليها باعتبارها المالكة للعلامة (L) كما أن التسجيل وطنيا كان أم دوليا وإن كان سند الملكية في العلامة، إلا أنه بقي مجرد قرينة بسيطة قابلة للزوال والتشطيب متى توفرت شروط دعوى الاسترداد المنصوص عليها في المادة 142 المذكورة أعلاه أو دعوى بطلان التسجيل المنصوص عليها في المادة 162 من نفس القانون وأن مقتضيات المادة 135 من القانون المذكور في ارتباطها بمفهوم سوء النية المنصوص عليه في المادة 142 من نفس القانون تنطبق على ما قامت به المستأنفة، ذلك أن الثابت من وثائق الملف أنها سجلت علامة (L) بالمغرب، والتي تشكل استنساخا لعلامة المستأنف عليها التي أثبتت أنها توزع منتوجاتها الحاملة لنفس العلامة بالمغرب بواسطة موزعها الحصري وأنها مسجلة في دولة الإمارات منذ 4/9/2013)، التعليل الذي اعتبرت فيه المحكمة أن ما كان معروضا عليها هو دعوى استرداد ملكية علامة، وبأن المطلوبة أثبتت شروط هذه الدعوى المنصوص عليها في المادة 142 من القانون رقم 17.97 كونها هي المالكة لهذه العلامة، وأنها كانت معروفة بالمغرب وتوزع به من طرف موزع حصري مستخلصة من ذلك سوء نية الطالبة بالنظر إلى علمها بذلك، ورتبت المحكمة على ذلك أن الطالبة لا تستفيد من التقادم المنصوص عليه بالمادة أعلاه طالما أنها سيئة النية.

كما ردت المحكمة دفوع الطاعنة المتعلقة بعدم تسجيل المطلوبة لعلامتها بالمغرب من خلال التعليل أعلاه معتبرة أن هذه الأخيرة تحظى بالحماية المنصوص عليها بالمادة 162 من القانون رقم 17.97 الناصة على أنه يجوز لصاحب العلامة المشهورة وفق المادة 6 مكررة من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أن يطالب ببطلان تسجيل علامة من شأنها أن تحدث خلطا بينها وبين علامته.
وبالتالي تستفيد المطلوبة من الحماية المنصوص عليها في اتفاقية باريس ولو لم تكن مسجلة بالمغرب.
والطاعنة لم تنتقد تعليل المحكمة هذا الذي يعد كافيا لإقامة القرار، وبذلك لم تخرق المحكمة أي مقتضى قانوني، وجاء تعليلها سليما وكافيا ومؤسسا والوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالبة المصاريف.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد السعيد سعداوي رئيسا والمستشارين السادة: محمد الصغير مقررا ومحمد رمزي وكرام ومحمد بحماني أعضاء، وبمحضر المحامية العامة السيدة سهام لخضر وبمساعدة كاتب الضبط السيد نبيل القبلي.

.....

.....

.....

الأصل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة: أن التصرفات التي يبرمها الوكيل خارج نطاق وكالته لا تنفذ في حق الموكل ما لم يجزها

.....

.....

الحلقة الخامسة من سلسلة شذرات فكرية رمضانية الموسم الثالث ضيف الحلقة الأستاذ مصطفى علاوي : مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

الحلقة الخامسة من سلسلة "شذرات فكرية رمضانية" (الموسم الثالث):

m.facebook.com

- الضيف: الأستاذ مصطفى علاوي، مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين، ودبلوم المعهد العالي للقضاء، وله العديد من المؤلفات القضائية في الاجتهادات والتوثيق والإجراءات).

foulabook.com

- الموضوع: البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي.

m.facebook.com

- التقديم: الدكتور مصطفى الفوركي (مدير مجلة القانون والأعمال الدولية).

m.facebook.com

- الموعد: الجمعة 08 أبريل، ابتداءً من الساعة 22:00 .GMT

m.facebook.com

ملاحظات إضافية:تنظم السلسلة مجلة القانون والأعمال الدولية (بالشراكة مع جهات أخرى مثل

مجلة الرائدة في العلوم القانونية). الحلقات عادة نقاشية فكرية-قانونية تجمع بين الجانب القانوني والاجتماعي/الشرعي في سياق رمضان.
droitetentreprise.com
هناك تقارير منشورة حول الحلقة (متوفرة على منصات مثل Mandumah أو Kezana) تتناول مفهوم البطلان والإبطال مع أمثلة من الاجتهاد القضائي المغربي.
kezana.ai
يمكنك البحث عن التسجيل الكامل على:
- صفحة مجلة القانون والأعمال على فيسبوك (DroitEtEntreprise).
- موقع droitetentreprise.com (قسم شذرات فكرية رمضانية).
- قناة يوتيوب الخاصة بالمجلة (توجد حلقات من مواسم سابقة).
youtube.com

تقرير مفصل عن الحلقة الخامسة من سلسلة "شذرات فكرية رمضانية" (الموسم الثالث)معلومات عامة عن الحلقة:
- الضيف: الأستاذ مصطفى علاوي، مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.

(حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس، ودبلوم المعهد العالي للقضاء، ويُعتبر من المتخصصين في الاجتهاد القضائي المغربي، وله مؤلفات عديدة في هذا المجال).
foulabook.com
- الموضوع: البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي.
- التقديم: الدكتور مصطفى الفوركي (مدير مجلة القانون والأعمال الدولية).
- الموعد: الجمعة 08 أبريل (حوالي الساعة 22:00 GMT).
- المنظم: مجلة القانون والأعمال الدولية، بالشراكة مع مجلة الرائدة في العلوم القانونية.

facebook.com
خلفية الموضوع وأهميته:

يُعد موضوع البطلان (Nullité) والإبطال (Annulation) من المفاهيم الأساسية في القانون الإجرائي والمدني والتجاري المغربي. يتناول:
- البطلان: عدم صحة التصرف القانوني أو الإجراء من أساسه (absolute nullity أو relative nullity).
- الإبطال: إبطال أو إلغاء التصرف أو الحكم أو الإجراء بقرار قضائي أو إداري.

ناقشت الحلقة هذين المفهومين من خلال الاجتهاد القضائي المغربي (قرارات محاكم الموضوع ومحكمة النقض)، مع الربط بين النصوص القانونية (مدونة الأسرة، مدونة التجارة، قانون المسطرة المدنية...) والتطبيق العملي في المحاكم. الأستاذ مصطفى علاوي متخصص في هذا الموضوع، حيث ألف سلسلة كتب مهمة بعنوان "مؤلف البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي" (متعددة الأجزاء)، و**"ملخص البطلان والإبطال..."**، بالإضافة إلى كتب أخرى في الاجتهاد القضائي

.....

.....

يعتبر يوم عرفة في مقدمة الأوقات والأحوال المستجابة الدعاء، فهو أفضل أيام العام، وأعظم أركان الحج في الإسلام، وأجل مشهد عظيم يشخص وحدة المسلمين، وأخوتهم الدينية، وقوتهم الإيمانية، وعبادتهم وطاعتهم لله رب العالمين، وهو يوم يباهي الله بهم ملائكته، ويخاطبهم في ملكوته وملائه الأعلى بقوله الكريم الرحيم كما جاء وثبت في حديث نبوي: "أنظروا إلى عبادي، أتوني شعثا غبرا، أشهدكم يا ملائكتي أني قد غفرت لهم". ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الحج عرفة"، وقال: " خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيئون من قبلي: لا إلاه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير . "

.....

.....

بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، نتقدم إليكم بأصدق التهاني وأطيب الأمنيات، سائلين الله لكم دوام الصحة والتوفيق ولأمتنا السلام والازدهار.

.....

أبو محمد موسى بن بيق الأزدي النبهاني يعرف أيضاً **موسى بن بيك ؛ موسى البيكي ؛ موسى بن مبيكي ؛ موسى بن مالك**، كان حاكم جزيرة موزامبيق قبل أن يحتلها البرتغاليون حوالي عام 1505.

كان موسى بن بيق قائداً إسلامياً وتاجرًا عربيًا وهو أول من زار الجزيرة من العرب وعاش فيما بعد فيها. وسُميت الجزيرة عليه، وبعد ذلك سُميت اليابسة المقابلة لجزيرة بأكملها باسمه موزمبيق. وصل القائد الإسلامي موسى بن بيق إلى تلك المنطقة بعد نجاح المسلمين في تأسيس ما يُعرف بسلطنة كيلوا الإسلامية على امتداد السواحل الشرقية للقارة الأفريقية، وظل المسلمون يحكمون موزمبيق حتى عام 1505م الذي كان بداية الاستعمار البرتغالي لتلك المناطق وتم تدمير سلطنة كيلوا الإسلامية واستمر الصراع قرنين من الزمان ونجح العرب والمسلمون بهزيمة البرتغاليين في معظم سواحل شرق أفريقيا.

.....

.....

صفحة : 99

نشرة قرارات محكمة النقض - الغرفة الاجتماعية . العدد 31

القرار عدد 375

الصادر بتاريخ 12 أبريل 2017 في الملف الاجتماعي عدد 1131/5/2/2016

دعوى التعويض عن تفاقم الضرر - وفاة الضحية في المرحلة الاستئنافية - أثرها.

لما كان الأمر يتعلق بورثة انتقل إليهم في المرحلة الاستئنافية الحق في مواصلة دعوى موروثهم محله، وآل لهم الحق في الحصول على التعويض عن تفاقم الضرر الذي كان سيؤول إليه لو بقي على

قيد حياته، فإن المحكمة عندما اعتبرت الورثة المذكورين لا حق لهم في الحصول على الإيراد لتجاوزهم السن المنصوص عليه في الفصل 102 من الظهير المذكور والحال أن هذا الفصل لا ينطبق على نازلة الحال، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي العدامه.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بالبيضاء والمشار إلى مراجعه أعلاه المسمى قيد حياته السيد (1) تقدم بمقال يعرض فيه أنه كان يعمل لدى شركة (...) كحارس ليلي وبتاريخ 13/5/1997 ، أصيب بحادثة شغل بعد أن تعرض لاعتداء من طرف لصوص كانوا يحاولون سرقة ورش مفتوح للمشغلة بمدينة إفران، وأنه استصدر قرارا عن محكمة الاستئناف بالبيضاء بتاريخ 31/5/2006 في الملف عدد 1647/04 قضى لفائدته بتعويض قدره 2957.52 درهم، وبعد مرور مدة على وقوع الحادثة فإنه لازال يعاني من مضاعفات متعددة تم تحديدها في الشهادة الطبية الممنوحة له من قبل الدكتورة سناء (ج) بمستشفى مولاي يوسف وهي ناتجة مباشرة عن الإصابة التي سبق له أن تعرض لها بتاريخ 13/5/1997، ونظرا لتفاقم ضرره فإنه يلتمس إحالته على خبرة طبية وحفظ الحق في التعقيب عليها وتقديم مطالبه، وبعد الإجراءات أصدرت المحكمة الابتدائية بالبيضاء حكمها القاضي برفض الطلب، استأنفه المدعي، وأثناء الإجراءات أدلى دفاع المستأنف المذكور بكتاب مرفق بشهادة وفاة المستأنف ثم أدلى وبتاريخ 19/10/2015 بطلب رام إلى مواصلة الدعوى في اسم ورثة احمد (1) واعتماد خبرة الدكتور احمد (أ) مع ما يترتب على ذلك قانونا، فأصدرت محكمة الاستئناف بالبيضاء قرارها المطعون فيه بالنقض والقاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به.

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها للنقض:

يعيب الطاعنون على القرار المطعون فيه بالنقض خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف إذ عللت المحكمة قرارها بما يلي: ..... وبالرجوع إلى تاريخ تسجيل دعوى المطالبة بالتفاقم المؤشر على المقال بتاريخ 23/7/2007 مما يكون كل الورثة المذكورين وقت تقديم الدعوى رشداء، واستند القرار على مقتضيات الفصل 102 من زهير 6/2/1963 والمتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية وأن المحكمة تعاملت مع الملف كما لو كان الورثة هم من قاموا بتقديم الدعوى، والحال أن الضحية تقدم بدعواه بصفة شخصية واستمر في متابعة أطوارها منذ 2007 إلى غاية تاريخ وفاته في 26/9/2013 أي لمدة ناهزت السبع سنوات، وأن الطالبين استعملوا الحق الممنوح لهم بمقتضى المواد 117 و 116 و 115 و 114 و 118 من ق.م. م التي تنقل الحق في التقاضي من المدعي إلى ورثته قصد مواصلة الإدعاء محله بعدما انتفت أهليته بالوفاة، وما ذهبت إليه محكمة الاستئناف يعد مجانبا للصواب على اعتبار أن الأمر لا يتعلق بذوي حقوق خلفهم الهالك وباشروا دعوى استحقاق الإيراد التي تشترط لاستفادتهم من الإيراد توفر الشروط المنصوص عليها في الفصل 102 من ظهير 6/2/1963 بل يتعلق بورثة ينتقل لهم حق مورثهم في مواصلة الدعوى محله ويؤول لهم الحق الذي

كان سيؤول إليه لو بقي على قيد الحياة، وأن موروث الطالبين تقدم بدعواه شخصيا وخضع لخبرة في المرحلة الابتدائية والخبرتين على مستوى محكمة الاستئناف وكان الملف جاهزا للبت فيه لولا أن المنية وافته فكان لزاما حتى يتم البت في الدعوى أن تتم مواصلة الدعوى من طرف أبنائه بوصفهم ورثة وليس ذوي حقوق وهذا هو الخلط الذي وقعت فيه محكمة الاستئناف لتقضي بقرارها المطعون فيه ، مما وجب معه نقض القرار .

حيث تبين صحة ما عابه الطاعنون على القرار المطعون فيه بالنقض، ذلك أن موروثهم تقدم بدعواه قيد حياته موضوع النازلة على أساس أن عجزه الدائم والذي عوض عنه نتيجة حادثة الشغل التي سبق وأن تعرض لها بتاريخ 13/5/1997 تفاقم والتمس الحكم لفائدته بالتعويض عن هذا التفاقم، وأنه بعد الحكم برفض طلبه ابتدائيا استأنف الحكم المذكور بصفته الشخصية وتابع الإجراءات استئنافيا وأن محكمة الموضوع أصدرت أمرين بإجراء خبرة قضائية عليه لتحديد نسبة التفاقم، وأثناء سريان المسطرة في المرحلة الاستئنافية توفي المستأنف المذكور فأدلى ورثته بطلب مواصلة الدعوى بعدما أثبتوا صفتهم كورثة له والتمسوا حلولهم محل موروثهم بصفة قانونية تطبيقا المقتضيات الفصول من 114 إلى 118 من ق.م .م والتي تنقل الحق في التقاضي من المدعي إلى ورثته لذلك فإن الأمر لا يتعلق بذوي حقوق خلفهم الهالك وباشروا دعوى استحقاق الإيراد تشترط لاستفادتهم منه توافر الشروط المنصوص عليها في الفصل 102 من زهير 6/2/1963 المتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية وإنما يتعلق ذلك بورثة ينتقل لهم حق موروثهم في مواصلة الدعوى محله ويؤول لهم الحق الذي كان سيؤول إليه لو بقي على قيد حياته، لذلك فإن محكمة الموضوع المطعون في قرارها لما عللت ما انتهت إليه اعتمادا على مقتضيات الفصل 102 من ظهير 6/2/1963 (حين) واعتبرت الورثة المذكورين لا حق لهم في الحصول على الإيراد لتجاوزهم السن المنصوص عليه في الفصل 102 من الظهير المذكور، والحال أن هذا الفصل لا ينطبق على نازلة الحال كما هو مشار إليه تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وجاء مشوبا بخرقه المقتضى القانوني المستدل به وغير مرتكز على أساس قانوني سليم، مما وجب معه نقض القرار بغض النظر عما أثير في الباقي.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد محمد سعد جرندي رئيسا والمستشارين السادة: محمد برادة مقررا وعبد اللطيف الغازي ونزهة مرشد واحمد بنهدي أعضاء، وبحضور المحامي العام السيد رشيد صدوق وبمساعدة كاتب الضبط السيد سعيد احماموش

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/344 .
الصادر بتاريخ : 09/04/2014 .

في الملف الاجتماعي رقم 2774/5/1/2023

عقد الشغل - إنهاؤه - مناقشة المحكمة للخطأ بعد التحقق من سلامة مسطرة الفصل التأديبي تقيدا بنقطة الإحالة - وجوب تجريح الشهود قبل أداء الشهادة - علاقة التبعية لا تحول دون الاستماع إلى الشاهد - نعم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق القضية ومن القرار المطعون فيه أن الطالب تقدم بتاريخ 29/05/2017 بمقال عرض فيه أنه اشتغل لدى المطلوبة منذ 15/01/2007، مقابل أجرة شهرية قدرها 3.802,10 درهم، إلى أن فوجئ بفصله تعسفيا بتاريخ 09/05/2017، ملتمسا الحكم لفائدته بالتعويضات الناتجة عن ذلك، وبعد جواب المطلوبة بواسطة نائبها جاء فيه أنها قررت فصل الطالب عن العمل بسبب ارتكابه أخطاء جسيمة تمثلت في عدم الامتثال لأوامر رؤسائه في العمل وعدم استعمال تقنية الهاتف في البيع وعرقلة العمل بعدم السماح لعامل آخر بالعمل وإلحاق الأذى بأحد العمال، بعد أن احترمت مسطرة الفصل التأديبي كما هي منصوص عليها قانونا، ملتمسة أساسا فلس رفض الطلب واحتياطيا إجراء بحث وبعد إجراء بحث وفشل محاولة الصلح بين الطرفين وانتهاء الإجراءات المسطرية، أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها القاضي بأداء المطلوبة لفائدة الطالب تعويضات عن العطلة السنوية والأجرة مع تسليمه شهادة العمل تحت طائلة غرامة تهديدية وبرفض باقي الطلبات. استأنفه الطرفان استئنافا أصليا ، فقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويضات عن الأقدمية والعطلة السنوية ورفض الطلب بشأنها وفيما قضى به من رفض التعويضات عن الإخطار والفصل والضرر، والحكم من جديد بها لفائدة الطالب، وتأييده في الباقي. تم الطعن فيه بالنقض من طرف المطلوبة، فأصدرت محكمة النقض قرارها عدد 357/2 بتاريخ 31/03/2021 في الملف رقم : 4096/5/1/2019 قضى بالنقض والإحالة، وبعد إعادة مناقشة القضية من طرف محكمة الاستئناف، أصدرت قرارها القاضي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض عن العطلة السنوية والحكم برفض الطلب بشأنها وتأييده في الباقي، وهو القرار موضوع الطعن بالنقض.

1

في شأن الوسيلة الفريدة للطعن بالنقض:

يعيب الطاعن على القرار عدم الأساس القانوني نتيجة تحريف مضامين محضر الاستماع وعدم الإحاطة بكل جوانب النزاع واعتماد شهادة لم يصرف شهودها خارج القاعة قبل الاستماع إليهم ونقصان التعليل، ذلك أن البين من استقراء القرار الاستئنافي أنه خصص الحيز الكبير من تعليله للنقطة التي بنت فيها محكمة النقض في قرارها عدد 357/2 بتاريخ 31/03/2021 والمتمثلة في

عدم احترام المطلوبة لمسطرة الفصل التأديبي، في حين أنها لم تفرد للشق المتعلق بتقدير الأفعال المنسوبة للطالب سوى بضع كلمات بأسلوب تأكيدي وتقريري يتضمن تحريفا لمحضر الاستماع إليه أثناء مسطرة الفصل التأديبي، إذ جاء في تعليل القرار .... أنه انطلاقا مما تضمنه قرار محكمة النقض من حيث كون مسطرة الفصل التي سلكت في حقه قد استوفت ما يتطلبه القانون من إجراءات وفقا للمواد 62 وما يليها من مدونة الشغل، وأنه اعتمادا على ما تضمنه محضر جلسة البحث من ارتكاب الأجير خطأ جسيما، وهو ما يعتبر وفقا لما أكدته محكمة النقض خطأ جسيما، مما يتعين معه تأييد الحكم المستأنف بخصوص رفض التعويض عن الإخطار والفصل ..... فخلافا لما ذهب إليه القرار الاستئنافي، فإن الطالب بمحضر الاستماع إليه والمؤرخ في 09/05/2017 أنكر ما نسب إليه من أخطاء، والقرار لما أكد بأنه ارتكب المنسوب إليه من أفعال وذلك ثابت من خلال محضر البحث يكون قد حرف مضمون هذا الأخير، إذ المسجل فيه نفيه ارتكاب هذه الأخطاء والثابت أن القرار اعتمد في قضائه بثبوت الأفعال المنسوبة للطالب على محضر الاستماع المذكور الذي تضمن نفيا لها من طرفه؛ كما أنه بالرجوع إلى مضامين محضر الاستماع المذكور، فإن الطالب عند استفساره عن الأخطاء المنسوبة إليه أنكرها، كما أن الحيز الزمني الذي استغرقته جلسة الاستماع لم يتجاوز خمسه دقائق، فضلا عن عدم التدرج في العقوبة التأديبية، كما هو مقرر في مدونة الشغل، مما يعني أن مقرر الفصل كان محسوما قبل جلسة الاستماع التي كانت شكلية ومفرغة من حمولتها باعتبارها حصانة وضمانة للأجير، والقرار المطلوب نقضه لما أغفل الرد على ما دفع به الطالب في هذا الصدد وأعرض عن اعتباره في أسبابه رغم التمسك بها بصفه نظامية، يكون عديم الأساس وعلاوة على ذلك وكما هو ثابت بجلسة البحث التي أنجزتها المحكمة المطعون في قرارها، فإن الشاهدين لم يؤمر بصر فهما خارج القاعة من طرف المحكمة إلى حين المناداة عليهما بعد البحث من مع طرفي الدعوى مما يؤدي إلى حضورهما المناقشات وهو ما يشكل خرقا لمسطرة الاستماع للشهود، فضلا عن أن الشاهدين يرتبطان بعلاقة تبعية بالمطلوبة، وأن الشاهد الثاني يرتبط بعلاقة قرابة مع الممثل القانوني للشركة، ويكفي تطابق اسميهما العائلي، والمحكمة لما استمعت إليهما رغم قيام أسباب تجريح الشهود، يكون قرارها عديم الأساس القانوني، مما يتعين نقضه.

2

لكن خلافا لما عابه الطاعن على القرار، فمن جهة أولى، فإن المقرر قانونا أنه إذا بنت محكمة النقض في قرارها في نقطة قانونية تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة، بصريح مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، والثابت من وثائق الملف وخاصة نسخة قرار محكمة النقض الصادر بتاريخ 31/03/2021 بين نفس الأطراف، أنه تم نقض القرار الاستئنافي الذي قضى بإلغاء الحكم الابتدائي بعلة أن مسطرة الفصل التأديبي كانت معيبة، والحال أنه ثبت احترام المطلوبة لهذه المسطرة ومن تم تبقى المحكمة ملزمة بمناقشة الخطأ الجسيم المنسوب للطالب، وتبعا لذلك فمحكمة ثاني درجة وتقيدا منها بنقطة الإحالة أجرت بحثا في النازلة بشأن الأخطاء المنسوبة لهذا الأخير والتي أسس عليها فصله من العمل واستمعت في هذا الإطار الشاهدين، واعتبرت شهادتهما منتجة ومثبتة للأخطاء المذكورة، في إطار سلطتها التقديرية لتقييم شهادة الشهود والتي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، ومن تم فإنها استندت على تصريحات الشاهدين للقول بوجود المبرر المقبول للفصل، وما جاء بالوسيلة من اعتماد المحكمة على ما دون بمحضر الاستماع خلاف الواقع، فهو غير مقبول. ومن

جهة ثانية، فإن المقرر بموجب الفصل 80 من قانون المسطرة المدنية أنه يجب تقديم التجريح قبل أداء الشهادة، عدا إذا لم يظهر سببه إلا بعد ذلك، والثابت من محضر جلسة البحث أن الطالب لم يبد أي اعتراض على الشاهدين قبل الإدلاء بتصريحاتهما ولم يقدم في مواجهتهما أي تجريح، فضلا عن أنه ليس بالملف أنه تمت مناقشة القضية بحضورهما ، ناهيك عن أن علاقة التبعية لا تحول دون الاستماع إلى الشاهد أو الأخذ بشهادته، طالما أنه بعد أداء اليمين يترفع الشاهد عن كل الاعتبارات الشخصية، والقرار فيما انتهى إليه كان مرتكزا على أساس والوسيلة غير جديرة بالاعتبار، باستثناء ما هو غير مقبول. حة القضائية

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل الطالب الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة مليكة بنزاهير والمستشارين السادة: أمال بوعياد مقررة، وأم كلثوم قربال وعتيقة بحراوي ونبيلة غازي أعضاء، وبمحضر المحامي العام السيد رشيد لكتامي، وبمساعدة كاتب الضبط السيد خالد لحياني.

3

.....

.....

صفحة : 137
قضاء محكمة النقض عدد 87 .

قرارات الغرفة التجارية

القرار عدد 307

الصادر بتاريخ 20 يونيو 2019

في الملف التجاري عدد 995/3/1/2018

حجز تنفيذي - عدم جواز تمديده إلى أكثر مما هو لازم لأداء ما وجب للدائن.

بمقتضى الفصل 459 من قانون المسطرة المدنية: "لا يمكن تمديد الحجز التنفيذي إلى أكثر مما هو لازم لأداء ما وجب للدائن وتغطية مصاريف التنفيذ الجبري"، والمحكمة مصدرة القرار المطعون لما ثبت لها أن الطالبة أدت للمطلوبة جزءا من الدين والجزء الباقي لازالت جارية بشأنه مسطرة المصادقة على الحجز لدى الغير التي أدلى فيها المحجوز لديه بالتصريح الإيجابي وهو مبلغ كاف لاستيفاء المطلوبة جميع دينها وأيدت الحكم الابتدائي القاضي ببيع الأصل التجاري المملوك للمطلوبة من أجل استخلاص نفس الدين مع محكمة النقض أن البيع المذكور لا يكون له محل إلا في في حالة

عدم أداء المدين ما عليه لفائدة الدائن حاجز الأصل التجاري موضوع البيع تكون قد بنت قضاءها على غير أساس وأساءت تعليل قرارها.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن المطلوبة شركة (...) تقدمت بتاريخ 23/01/2017 بمقال لتجارية الرباط، عرضت فيه أنها تسلمت من الطالبة شركة (...) ثلاث كمبيالات بقيمة 557.912,93 درهما، ولما قدمتها للاستخلاص رجعت بدون أداء، فاستصدرت ضدها أمرا بإجراء حجز تحفظي على أصلها التجاري المسجل تحت عدد 60369، ملتمسة الحكم ببيع الأصل المذكور بالمزاد العلني بكافة عناصره المادية والمعنوية، فصدر حكم وفق الطلب استأنفته المدعى عليها ذاكرة ضمن أسباب استئنافها أنها تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بأنها أدت جميع المبالغ المدينة بها لفائدة المستأنف عليها غير أنها اعتبرت أن الأداء كان جزئيا بسبب إخفاء هذه الأخيرة سلوكها مسطرة الحجز لدى الغير التي حجزت بمقتضاها على الجزء الباقي من الدين والمحدد في 297.912,93 درهما ملتمسة إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد برفض الطلب، فأصدرت محكمة الاستئناف التجارية قرارها بتأييد الحكم المستأنف، وهو المطعون فيه بالنقض.

في شأن الفرع الثاني من الوسيلة الفريدة:

حيث تنعى الطاعنة على القرار فساد التعليل المعد بمثابة انعدامه، ذلك أنها تمسكت أمام المحكمة مصدرته بأن بيع الأصل التجاري وفق مقتضيات المادة 113 من مدونة التجارة يستلزم وجود دين ثابت غير منازع فيه، وفي النازلة فإن الدين موضوع مسطرة البيع هوا محل منازعة بسبب أن الطالبة أدت جزءا منه للمطلوبة والجزء الآخر لمحتجزته المطلوبة لبينة ايديا الغير الذي أدلى بالتصريح الايجابي بشأنه، ويبقى لهذه الأخيرة المن أجل استخلاصه، سلوك مسطرة المصادقة على الحجز لدى الغير، وبذاك فإن الطالبة قد تحللت من الدين موضوع مسطرة البيع لأصلها التجاري، غير أن المحكمة ردت التمسك بعلة أن المطلوبة لم تسلك مسطرة المصادقة على الحجز لدى الغير، والحال أن اختيار هذه الأخيرة لمسطرة التنفيذ الجبري التي استوفت بموجبها جزءا من الدين والجزء الآخر تم حجزه بين يدي البنك، يحول دون حقها في مباشرة بيع أصلها التجاري، والمحكمة التي اعتبرت خلاف ذلك تكون قد بنت قرارها على تعليل فاسد، مما يتعين معه التصريح بنقضه.

حيث عللت المحكمة قرارها بقولها: "إنه وبخصوص السبب المتمسك به من انعدام التعليل لحصول الأداء فإن استصدار الطاعنة لأمر بتاريخ 22/06/2017 في الملف عدد 696/8101/2017 لا يفيد الوفاء بكامل الدين، ذلك أنه قضى برفع الحجز جزئيا الموقع الأمر عدد 397 بتاريخ 27/05/2016 في حدود مبلغ 260.000,00 درهم المؤدى مع حصر الحجز في مبلغ 297.912,93 درهما الذي لا زال تبعا لذلك في ذمة الطاعنة خصوصا أنه لا دليل بالملف على سلوك مسطرة المصادقة على الحجز بشأنه وفق مقتضيات الفصل 494 وما يليه من ق.م.م. وفي جميع الأحوال فلا يجوز للدائن

استخلاص دينه مرتين وإنما مرة واحدة وفي حدود الدين المستحق وتبقى منازعة الطاعنة في المديونية غير جدية"، في حين ينص الفصل 459 من قانون المسطرة المدنية على أنه : "لا يمكن تمديد الحجز التنفيذي إلى أكثر مما لازم لأداء ما وجب للدائن وتغطية مصاريف التنفيذ الجبري"، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي بالرغم مما ثبت لها من واقع الملف أن الطالبة أدت للمطلوبة جزءا من الدين المحدد في 260.000,00 درهم والجزء الباقي المقدر في 297.912.93 جار بشأنه مسطرة المصادقة على الحجز لدى الغير التي أدلى فيها المحجوز لديه بالتصريح الايجابي وهو مبلغ كاف لاستيفاء المطلوبة جميع دينها وأيدت الحكم الابتدائي القاضي ببيع الأصل التجاري المملوك للمطلوبة من أجل استخلاص نفس الدين مع أن البيع المذكور لا يكون له محل إلا في الحالة عدم أداء المدين ما عليه لفائدة الدائن حاجز الأصل التجاري موضوع البيع تكون قد أساءت تعليل قرارها المذكور وعرضته للنقض.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد السعيد سعداوي رئيسا والمستشارين السادة محمد القادري مقررا وعبد الالاه حنين وسعاد الفرحاوي وعائشة فريم المال أعضاء، وبمحضر المحامي العام السيد رشيد بناني وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة مونية زيدون.

.....

.....

.....

السلطان الحسن بن سليمان ، المعروف باسم **"أبي المواهب"**، كان حاكمًا لسلطنة كلوة، في تنزانيا الحالية، من عام 1310 حتى عام 1333. واسمه الكامل هو أبو المظفر حسن أبي المواهب بن سليمان المطعون بن حسن بن طالوت المهدلي، وبيت المهدلي يمني الأصل. وكان أحد أكثر حكام كلوة ازدهارًا قبل الاحتلال البرتغالي، حيث عُرف بكرمه بالإضافة إلى برامجه العسكرية والاقتصادية والمعمارية.

.....

.....

معاهدة البقط هي معاهدة بين مملكة المقرة والدولة الإسلامية في خلافة عثمان بن عفان بعد فتح جيش المسلمين لمصر، استمرت نحو سبعمائة سنة، لذا تعتبر من أطول المعاهدات في التاريخ.
معاهدة البقطتاريخ النفاذ651 مالموقعونالخلافة الراشدة، والمقرة الأطراف

- عبد الله بن سعد بن أبي سرح

- ملك مملكة المقرة كالديرات

عقدت المعاهدة عام 651 بعد الميلاد. في تلك السنة، قاد عبد الله بن أبي السرح جيشًا بإتجاه الجنوب ضد الممالك المسيحية في النوبة. بعد معركة دنقلا، أدرك ابن أبي السرح صعوبة الاستيلاء على هذه المنطقة. لذا عقد المعاهدة التي تم التفاوض عليها بين أبي سرح وملك المقرة «كالديرات».

خلفية الأحداث

كان المسلمون يطلقون على النوبة لفظ «الأساود»، وقد اصطدم المسلمون بها في أول سنوات الفتح لمصر حين أرسل إليهم عمرو بن العاص جيشا بقيادة عقبة بن نافع الفهري سنة 21هـ، ولكن الجيش رجع دون تحقيق شيء، إذ قابله أهل النوبة بقتال شديد ورجع كثير من المسلمين بأعين مفقوءة، فقد كان رماة النوبة مهرة بالسهام، يصيبون بها إصابات دقيقة حتى في العيون، ولذلك سماهم المسلمون «رماة الحدق».

يروي الواقدي أحداث هذه المعركة فيقول:

حدثنا إبراهيم بن جعفر عن عمر بن الحارث عن أبى قبيل حيى بن هاني المعافرى، عن شيخ من حمير قال: "شهدت النوبة مرتين في ولاية عمر بن الخطاب، فلم أر قومًا أحد في حرب منهم. لقد رأيت أحدهم يقول للمسلم: أين تحب أن أضع سهمي منك؟ فربما عبث الفتى منا فقال: في مكان كذا، فلا يخطئه، كانوا يكثرون الرمى بالنبل فما يكاد يرى من نبلهم في الأرض شيء. فخرجوا إلينا ذات يوم فصافونا ونحن نريد أن نجعلها حملة واحدة بالسيوف، فما قدرنا على معالجتهم. رمونا حتى ذهبت الأعين فعدت مئة وخمسون عينًا مفقوءة. فقلنا: ما لهؤلاء خير من الصلح، إن سلبهم لقليل وإن نكابتهم لشديدة

ومع هذا فإن عمرو بن العاص لم يصالح أهل النوبة، وقد توالت محاولات المسلمين لدخول النوبة، لكنها استعصت على الفتح نحو عشر سنين. ثم تولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح ولاية مصر في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان سنة 25هـ، فنقض النوبيون الصلح وهاجموا صعيد مصر، فقام ابن أبي سرح بالخروج نحوهم في جيش تعداده عشرين ألف مقاتل وسار إلى دنقلا عاصمة النوبيين وحاصرها وضربها بالمنجنيق.

وفي النهاية بعد حصار طويل استسلم أهل النوبة وسألوا عبد الله بن سعد الصلح والموادعة، فدعاهم إلى هدنة عرفت باسم معاهدة البقط، وكانت في رمضان سنة 31هـ. كانت المعاهدة أشبه بمعاهدة اقتصادية بين مصر وبلاد النوبة: مصر تمدهم بالحبوب والعدس، والمقرة ترسل الرقيق لمصر.

بنود المعاهدة

كانت المعاهدة اتفاقا شفهيا وذات بنود واضحة وهي:

- ألا يهاجم العرب النوبة وأن النوبيين لن يهاجموا مصر.
- لمواطني البلدين حرية التجارة والسفر بين البلدين، ويحق لهم المرور بأمان من دولة لأخرى.
- منع الهجرة والاستيطان لمواطني الدولتين في أراضي الدولة الأخرى.

- تسلم كل دولة العبيد المارقين من الدولة الأخرى إليها.
- النوبيين كانت مسؤولة عن الحفاظ على مسجد للزوار المسلمين والمقيمين.
- المسلمون ليسوا ملتزمين بحماية النوبيين من الهجمات من قبل أطراف ثالثة.
- تقدم المقرة 360 عبدًا سنويًا من ما يحصلون عليه من الممالك المجاورة إلى والي مصر. على أن يكون هؤلاء العبيد صحيحي الأبدان ليسوا من العجائز أو الأطفال، ويكونوا خليطًا من الذكور والإناث. يضاف عليهم 40 عبدًا توزع على وجهاء ولاية مصر.

تعليق على المعاهدة

تناول ابن عبد الحكم أحد المؤرخين الأوائل المعاهدة، وأورد نصين مختلفتين للمعاهدة. الأول يُلزم النوبة بإرسال العبيد، والثاني يضيف التزامًا من ولاية مصر أيضًا بإرسال البضائع من القمح والعدس للمقرة.

هذه المعاهدة لم يسبق له مثيل في تاريخ الفتوحات الإسلامية، وهي تشبه تحالفات الإمبراطورية البيزنطية أحيانًا مع جيرانها. كما أنها أوقفت نشر الإسلام في هذه المنطقة لمدة 700 عام، مما تسبب في بعض الجدل بين علماء الدين الإسلامي حول ما إذا كانت تنتهك واجب الجهاد.

في عام 830، غرقت مصر في فتنة خلاف الأمين والمأمون، فامتنع الملك زكريا الثالث ملك المقرة عن دفع ما ألزمته به المعاهدة. وعندما خمدت الثورة، أرسل والي مصر إلى المقرة رسولاً مطالبًا استئناف المعاهدة، ودفع المتأخرات، وبسبب عدم قدرة زكريا على دفع ذلك مرة واحدة، أرسل ابنه ووريثه جيورجيوس في رحلة طويلة إلى بغداد عام 835، للتفاوض مباشرة مع الخليفة. حققت هذه الرحلة نجاحًا كبيرًا، وألغيت المتأخرات وتم تعديل المعاهدة بحيث لا تلتزم المقرة سوى بالدفع كل ثلاث سنوات.

كانت تلك المعاهدة من أوثق العلاقات خلال الحكم الفاطمي لمصر، حيث كان حلفاء الفاطميين الشيعة قلائل في العالم العربي، لذا أصبحت النوبة حليفًا هامًا لهم. كما شكّل العبيد المرسلين من النوبة العمود الفقري للجيش الفاطمي، ثم ساءت العلاقات أثناء حكم الأيوبيين، وانتهت تقريبًا في فترة حكم المماليك.

وانتهت المعاهدة في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، مع الانهيار التام لمملكة المقرة.

مراجع

- *سامي بن عبدالله (22 أكتوبر 2013). أطلس تاريخ العصر المملوكي. العبيكان للنشر. ISBN:978-603-503-402-9. مؤرشف من الأصل في 2021-02-20.*
- *"قصة الإسلام | فتح النوبة ومعاهدة البقط". islamstory.com. مؤرشف من الأصل في 2020-08-02. اطلع عليه بتاريخ 2021-02-20.*

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/158

الصادر بتاريخ : 16/04/2024 .

في الملف الشرعي رقم : 546/2/1/2023

الهبة.
ضرورة شرط الاعتصار في الهبة - نعم.

"لا يجوز للواهب أن يعتصر ما وهب إلا إذا أشهد بالاعتصار وتم التنصيص عليه في عقد الهبة وقبل ذلك الموهوب له. المادة 284 من مدونة الحقوق العينية.

المحكمة لما عللت ما قضت به بأن المادة 284 من مدونة الحقوق العينية تبقى قاعدة عامة وقيدا يسري على جميع حالات الهبة، فلا يجوز الاعتصار فيها أساسا ما لم يشر إلى هذا الاعتصار في صلب العقد، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، أن المدعية (أ.ب. ت بنت (م) تقدمت بمقال سجل بتاريخ 18/03/2021 بالمحكمة الابتدائية بتطوان، عرضت فيه أنها كانت زوجة للمدعى عليه (م. ج. ب) ابن (م) الذي احتال عليها بإسماعها من الكلام حلوه في بعض الأحيان وبالتهديد والتخويف من تركها لوحدها أحيانا أخرى، لكونها لم ترزق منه أولادا أو الزواج بأخرى، مما جعلها وطمعا في الإحسان لها تهبه بتاريخ 09/09/2019 العقار موضوع الرسم العقاري عدد (...)، إلا أن النتيجة كانت عكسية مما طلبت معه تطليقها منه للشقاق، وأن مانع الاعتصار بين الزوجين قد زال بوقوع التطليق للشقاق كما تنص على ذلك المادة 285 من مدونة الحقوق العينية والتمست الحكم باعتصارها الهبة المذكورة وأمر المحافظ على الأملاك العقارية لمدينة المضيق بالتشطيب عليها من الرسم العقاري عدد (...) وتسجيلها باسمها. وأجاب المدعى عليه بأن المدعية اشترطت على نفسها في عقد الهبة عدم الرجوع فيها، وأن المادة 286 من مدونة الحقوق العينية تستلزم التنصيص على حق الاعتصار في صلب عقد الهبة وقبول الموهوب له بذلك إعمالا للمادة 284 من نفس المدونة، وهو الأمر غير الموجود في نازلة الحال، وأن حالتي الاعتصار محددة حصريا في اعتصار الأب والأم فيما وهباه لولدهما واعتصار الواهب الذي أصبح عاجزا عن الإنفاق على نفسه أو على من تلزمه نفقته، وأن الأصل في العقود هو اللزوم ولا يستطيع أحد طرفيها التحلل من الالتزامات التي ترتبها بإرادته المنفردة، وأن الموهوب له قام بإدخال تغييرات وإصلاحات كما جهز الشقة الموهوبة وأدى جميع التكاليف والديون التي كانت عليها، مما أدى إلى الزيادة في قيمتها، وهو ما يعتبر أحد موانع الاعتصار حسب المادة 285 من مدونة الحقوق العينية، والتمس لما سلف رفض الطلب. وبعد تبادل التعقيبات والتماس النيابة العامة تطبيق القانون، قضت المحكمة الابتدائية بمقتضى حكمها رقم 796 الصادر بتاريخ 27/09/2021 في الملف عدد 247/1621/2021 برفض الطلب بعلة عدم إشهاد الواهبة على شرط الاعتصار والتنصيص عليه في عقد الهبة وقبول الموهوب له بذلك. فاستأنفته المدعية. وأيدته محكمة الاستئناف بنفس العلة بقرارها المطعون فيه بالنقض من طرف الطالبة بواسطة دفاعها بمقال من وسيلة فريدة، وجه للمطلوب طبقا للقانون.

حيث تعيب الطالبة القرار في الوسيلة الفريدة بنقصان وسوء التعليل الذي يوازي انعدامه وخرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية)، ذلك أن المحكمة مصدرته ذهبت فقط إلى مناقشة المادتين 284 و 285 من مدونة الحقوق العينية دون الانتباه والرد على ما أثارته الطاعنة من أسباب ووقائع جعلتها تقوم بالهبة راجية وجه الموهوب له حسبما عرفته المادة 273 من مدونة الحقوق العينية، وأن ما أثارته بخصوص المادة 285 من مدونة الحقوق العينية هو فقط لإظهار انتفاء سبب عدم إمكانية تقديم دعوى الاعتصار كلما كانت العلاقة الزوجية قائمة أما السبب الأساسي الذي لم تنتبه إليه المحكمة فهو ما وقع للطاعنة من نصب وتدليس واحتيال وصل إلى درجة الإكراه من طرف زوجها الموهوب له الذي كانت تنتظر منه عكس ما بدر منه، حتى أن الأمر وصل بها إلى طلب التطليق للشقاق، وأن ما أثارته الطاعنة كان على المحكمة أن تصل إليه من خلال تطبيق الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية وذلك بتطبيق فصول قانون الالتزامات والعقود ومنها على سبيل المثال لا الحصر الفصل 39 الذي ينص على أنه: "يكون قابلا للإبطال الرضى الصادر عن غلط، أو الناتج عن تدليس، أو المنتزع بإكراه". وأن الطاعنة كانت محلا لكل ذلك من طرف المطلوب إلى أن وصل مراده ودفعها لطلب التطليق للشقاق حيث ارتفع المانع المنصوص عليه في المادة 285 من مدونة الحقوق العينية، وتقدمت بمقالها الافتتاحي للدعوى، وأن محكمتي الدرجة الأولى والثانية لم تصلا إلى هذا رغم وجود الحجج والقرائن الدالة عليه حسب الفصلين 449 و 450 من قانون الالتزامات والعقود، والتمست لذلك نقض القرار المطعون فيه.

لكن، حيث إنه بمقتضى المادة 284 من مدونة الحقوق العينية "لا يجوز للواهب أن يعتصر ما وهب إلا إذا أشهد بالاعتصار وتم التنصيص عليه في عقد الهبة وقبل ذلك الموهوب له". والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت ما قضت به من تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب اعتصار الهبة التي أبرمتها الطاعنة لفائدة المطلوب بأن المادة 284 من مدونة الحقوق العينية تبقى قاعدة عامة وقيدا يسري على جميع حالات الهبة، فلا يجوز الاعتصار فيها أساسا ما لم يشر إلى هذا الاعتصار في صلب العقد، وتبقى أحكام المادة 285 من نفس المدونة شروطا إضافية لا تغني عن الشرط العام، بحيث يتعين فضلا عن التنصيص على شرط الاعتصار في رسم الهبة عدم توافر مانع من موانعها المنصوص عليها في المادة 285 المحتج به، فيكون ارتفاع المانع كما في نازلة الحال غير كاف للقول باعتصار الهبة في غياب شرط النص على هذا الحق في صلب رسم الهبة، فإنها - أي المحكمة -لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما، وما بالنعي على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وعلى الطالبة المصاريف.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بنزهة رئيسا والسادة المستشارين عبد الغني العيدر مقررا ونور الدين الحضري وحادي الإدريسي ولطيفة أرجدال أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد الفلاحي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة معجوط.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 153/3

الصادر بتاريخ : 20/02/2024

في الملف المدني رقم 1307/1/3/2022

القرينة القانونية تعفي من تقررت لمصلحته من كل إثبات ولا يقبل أي إثبات يخالفها وهي تثبت للحجية التي يمنحها القانون للشيء المقضي به عملا بالفصلين 450 و 453 من قانون الالتزامات والعقود.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بتازة تحت عدد 186 وتاريخ 12/07/2021 في الملف عدد 139/2021، أن (ح بن ج) ادعت أمام المحكمة الابتدائية بنفس المدينة بأن عقود هبة كانت أبرمت بينها وبين المدعى عليها (ت بن (ج) تلقت كل منهما عن الأخرى بموجبها حقوقا شائعة في عقارين فلاحيين كائنين بإقليم تازة، الأول ذي الرسم العقاري عدد (5...) والثاني ذي الرسم العقاري عدد (....)، وفي الوقت الذي حاولت فيه كل منهما تقييد الهبة المنجزة لها في الرسم العقاري الخاص بالعقار الموهوب انتهت بالرفض من لدن المحافظ بعلة حصول تغيير في المراجع العقارية لتلك الرسوم ولجوء كل منهما لمقاضاة الأخرى من أجل إلزامها باتخاذ الإجراءات الهادفة لتيسير عملية التقييد وانتهاء المسطرة التي باشرتها المدعى عليها بصدور حكم في الملف العقاري عدد 157/12 وتاريخ 13/02/2014 بإنجاز ذلك فتح له ملف التنفيذ عدد 1508/6201/2020، وأن دعوى إتمام إجراءات الهبة التي باشرتها انتهت بصدور قرار استئنافي تحت عدد 152 بتاريخ 20/06/2016 في الملف عدد 124/2015 قضى برفض الطلب بعلة: "أن الثابت من الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بفاس بتاريخ 14/04/2015 تحت عدد 278 في الملف رقم 173/2014 أن العقار موضوع الرسم العقاري عدد (1...) قد خرج من يد المستأنفة وانتقلت ملكيته للمجلس الإقليمي بتازة بعد سلوك مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، وأنه أمام ثبوت خروج محل الالتزام من ملكية الواهبة لا مجال لإجبارها". وهو القرار الذي تم رفض طلب النقض بشأنه. وأنه نظرا لكون التنفيذ العيني أضحى مستحيلا فإنها تقدمت بدعوى من أجل الحلول محل الواهبة المستفيدة من مسطرة نزع الملكية بمقدار ما استفادت منه من مساحة العقار الموهوب لها فاستصدرت حكما بتاريخ 14/07/2016 في الملف عدد 216/1401/15 قضى وفق الطلب تم تأييده بموجب القرار الاستئنافي عدد 131 وتاريخ 05/06/2018 في الملف عدد 276/17 وانتهت إجراءات

1

تنفيذه بتحرير محضر إخباري في ملف التنفيذ عدد 2254/6304/2018 تبين من خلاله أن مبلغ

التعويض تم تحويله إلى حساب المدعى عليها المفتوح لدى وكالة بنك ب. م. ت.خ) بتازة وقدره 2734618,10 درهم طالبة لأجل ذلك الحكم على المدعى عليها بأدائها لها نصف المبلغ المذكور وقدره 1367309,05 درهم موضوع القرار الاستئنافي المشار إلى مراجعه مع الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ السحب الموازي ليوم 12/04/2017 إلى تاريخ التنفيذ. وبعد تبادل الردود وتمام الإجراءات، أصدرت المحكمة حكمها وفق الطلب. استأنفته المحكوم عليها عارضة أسباب استئنافها وبعد جواب المستأنف عليها الرامي إلى تأييد الحكم المستأنف واستيفاء الإجراءات قضت المحكمة بتأييده بموجب قرارها المطعون فيه بالنقض من طرف المستأنفة.

في شأن الوسيلة الوحيدة

حيث تعيب الطاعنة على القرار عدم الارتكاز على أساس قانوني؛ ذلك أن المحكمة المصدرة له لم تلتفت إلى الدفوع الشكلية والموضوعية المثارة من طرفها واعتبرت أن الحكم الابتدائي جاء مصادفا للصواب، والمطلوبة أدلت رفقة مذكرتها بعدة وثائق لإثبات تحويل المبالغ المالية لحسابها (الطاعنة) من طرف صندوق الإيداع والتدبير وهي وثائق مجرد صور شمسية لا يمكن الاعتماد عليها في التقاضي والإثبات، وأنه وحتى في حال الإدلاء بأصل الإشعار بالتحويل أو بنسخة مطابقة للأصل منه، فإن هاته الوثيقة لا تحمل اسمها ولا تفيد أن المبلغ المالي حول لفائدتها عن طريق حسابها البنكي، مضيفة أن المطلوبة اعتمدت في المطالبة بالمبالغ الواردة في المقال على الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 14/07/2016 في الملف عدد 216/2015 المؤيد استئنافيا بمقتضى القرار الاستئنافي عدد 131 موضوع الملف عدد 296/2017، وأن تأسيس الدعوى على الحكمين المذكورين لا يمكن أن ينتج أي أثر قانوني ويستحيل أن تستحق به المدعية أي مبلغ مالي، لأن الحكم الابتدائي السالف الذكر قضى بإحلال المطلوبة محلها في سحب نصف المبلغ المودع بين يدي صندوق الإيداع والتدبير بعلة أن هذه الأخيرة اكتسبت حقها في النصف فيه بموجب عقد هبة والقرار الاستئنافي عدد 152 الصادر بتاريخ 20/06/2016 أشار في تعليله إلى أنه بقطع النظر عن كون عقد الهبة المطلوب تسجيله على الصك العقاري عدد (2...) مستوف لكافة شروطه من عدمه، مما يستفاد منه بأن عقد الهبة المحتج به من طرف المطلوبة لا زال محل نقاش قانوني حول ما إذا كان صحيحا شرعا وقانونا أم لا ، وبالتالي لا يمكن أن ينتج أي أثر إلا بعد أن تتم المصادقة عليه قضائيا أو إقراره صراحة من طرفها. والمطلوبة لا يمكن أن تستفيد من المبلغ المالي المطلوب إلا بعد إدلائها بأحكام قضائية تثبت صحة عقد الهبة الرابط بينهما والتي لم يسبق لها أن استفادت من نصف الرسم العقاري المدعى به مضيفة أنها تقدمت بدعوى من أجل إبطال عقد الهبة المحتج به لكون المدعية لم يسبق لها أن حازت أو عملت على حيازة الشخص الموهوب لها قبل نزعه للمنفعة العامة فتح لها الملف عدد 55/2021 لازالت معروضة على القضاء، وأن الحيازة ركن أساسي في عقد الهبة مضيفة أنها غير مسؤولة على ضياع حق الموهوب لها لأن الواهب لا يكون ملزما بضمان استحقاق الملك الموهوب من يد الموهوب له كما لا يكون الواهب مسؤولا إلا عن فعله العمد أو الخطأ الجسيم حسب المادة 281 من مدونة الحقوق العينية، وأنه حتى على فرض أن المطلوبة محقة في التعويض عن الجزء الموهوب لها فإنها لن تستحق سوى 22000 درهم الذي قوم به الجزء المذكور حسب المنصوص عليه في عقد الهبة الذي تم سنة 1996 ومنذ ذلك التاريخ والمطلوبة لم تكلف نفسها حيازة

الجزء الموهوب لها لا ماديا ولا قانونيا وانتظرت إلى حين نزع ملكية العقار بكامله من يدها من أجل المنفعة العامة وهنا ينطبق عليها المثل العربي القائل "المفرط أولى بالخسارة."

لكن حيث إن القرينة القانونية تعفي من تقررت لمصلحته من كل إثبات ولا يقبل أي إثبات يخالفها عملا بأحكام الفصل 453 من قانون الالتزامات والعقود ومعلوم أن القرينة القانونية تثبت للحجية التي يمنحها القانون للشيء المقضي طبقا للفصل 450 من نفس القانون، وأنه لما كان البين من وثائق الملف المعروضة أن المطلوبة استصدرت القرار الاستئنافي عدد 131 وتاريخ 05/06/2018 قضى بإحلالها محل الطاعنة في سحب نصف المبلغ المودع بين يدي صندوق الإيداع والتدبير بمناسبة استيفاء إجراءات نزع ملكية العقار ذي الرسم العقاري عدد (1...) وأن مباشرة إجراءات تنفيذ الحكم انتهت بإنجاز محضر إخباري تبين من خلاله أن مبلغ التعويض موضوع التنفيذ تم تحويله إلى حساب الطاعنة المفتوح لدى (ب. م. ت .خ) وكالة تازة، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت وفق الوارد بمنطوق قرارها بعدما تبنت تعليل الحكم الابتدائي الذي جاء فيه بأن مبلغ التعويض المحكوم به وقدره 2682504 درهم قد تم تحويله من طرف صندوق الإيداع والتدبير لحساب الطاعنة البنكي حسب الإعلان بالتحويل رقم (...) المرفق بالمحضر الإخباري المحرر من طرف المفوض القضائي وكذا إشعار بتحويل عدد 441 وبأن الدفوع المثارة من طرف الطاعنة بشأن عدم إدلاء المطلوبة بما يفيد تحويل المبلغ لفائدتها تبقى غير منتجة، كما أنه لا فائدة في المنازعة في عقد الهبة والتمسك بعدم حيازة واستغلال المطلوبة للعقار الموهوب لفائدتها وبعدم أحقيتها في نصف مبلغ التعويض لأن العقار عدد 131 ناقش في تعليله عقد الهبة بما هو مقرر قانونا وانتهى إلى أحقية المطلوبة باعتبارها مالكة لنصف الأجزاء المشاعة للملك ذي الرسم العقاري عدد (1...)، كما أن المحكمة مصدرة القرار لما اعتبرت بأنه ليس من شأن دعوى بطلان الهبة إيقاف البت في النازلة لعدم تعلقها بإحدى حالات الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية تكون قد أجابت على دفوع الطاعنة ويكون قرارها معللا تعليلا كافيا والوسيلة خلاف الواقع.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل الطالبة المصاريف.

3

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبد الهادي الأمين رئيسا والمستشارين: حفيظة بن لكصير مقررة ومحمد الراغ ومارية أصواب وأمينة ناعمي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد بوفادي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة إيمان بلحاج.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 761/1

الصادر بتاريخ 08 نونبر 2022

في الملف المدني رقم : 9718/1/1/2019

صدقة - الجد في الحوز.

سعي العدل الذي حرر الصدقة إلى تقييدها بالرسم العقاري، وإيداعها بالفعل من طرفه لدى المحافظة قبل وفاة المتصدق، يعتبر من المتصدق عليه جدا في طلب الحوز، ويعد بمثابته.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف أن الطاعنين تقدموا بمقال أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بتاريخ 27/2/2018 عرضوا فيه أن والدتهم المرحومة (ش.أ) كانت قد تصدقت عليهم قيد حياتها بكامل نصيبها في العقار محل الرسم العقاري عدد (1...) ، ولما طلبوا تقييد الصدقة بالرسم العقاري المذكور تأخر المحافظ في ذلك، ثم فوجئوا بعد وفاة والدتهم بأن إخوتهم للأم قيدوا إراثتها به فامتنع عليهم إدراج الصدقة فيه، لذلك التمسوا التشطيب على الإراثة عدد 84 وتقييد عقد الصدقة محله، وأرفقوا المقال بإراثة والدتهم عدد 84 وإشهاد منها على تصدقها لفائدتهم عدد 61 وأجاب المطلوبون بطلب مقابل يرمي إلى إبطال الصدقة المذكورة لأن والدتهم أبرمتها وهي مصابة بمرض الزهايمر، وأرفقوا طلبهم بشهادة طبية وتقرير إشعاعي وموجب لفيفي عدد 1231 لإثبات ذلك تقدم الطاعنون بمذكرة ترمي إلى الطعن فيه بالزور الفرعي. وبعد انتهاء الأجوبة والردود، أصدرت المحكمة الابتدائية حكما تحت عدد 1853 بتاريخ 17/10/2018 في الملف عدد 601/1401/18 قضى برفض جميع الطلبات، واستأنفه الطاعنون كما استأنفته المطلوبان، فأصدرت محكمة الاستئناف قرارا بتأييد الحكم المستأنف"؛ وهو القرار المطعون فيه من الطاعنين أعلاه في الوسيلة الثانية بانعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، ذلك أنهم تمسكوا بالصدقة المنجزة لفائدتهم مؤكدين أنهم بادروا إلى تقييدها بالرسم العقاري، وذلك بإيداع رسمها حسب وصل مؤرخ في 2013 وإشهاد صادر عن العدل الذي حرره، إلا أن مصالح المحافظة لم تبادر إلى إجراء التقييد المطلوب، وقد تمسكا بوجود عنصر الحيازة في الصدقة المذكورة، بما يجعلها صحيحة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تناقش ذلك وجاء في تعليلها أن وصل الإيداع الصادر بتاريخ 21/9/2013 لا يترتب عنه أي أثر، ولم تناقش الإشهاد الصادر عن العدل محرر العقد بإيداعه بالمحافظة، باعتبار ذلك جدا من طرفهم في طلب الحوز القانوني، وأن الحوز الفعلي استمر لهم طيلة حياة والدتهم وظل بيدهم بعد وفاتها، كما يستنتج من عقد الصدقة الذي انصب على حق الرقبة، وظلت والدتهم تسكن معهم وتتقاسم معهم استغلال المتصدق به على وجه الشياع والمحكمة لم تناقش كل ذلك، مما يوجب نقض قرارها.

1

حيث صح ما عابه الطاعنون على القرار، ذلك أنه علل قضاءه بأن: "رسم الصدقة المحتج به لم يقيد بالرسم العقاري، وأن وصل الإيداع الصادر عن المحافظة العقارية بتاريخ 27/9/2013 لا يشير إلى نوع العقد العدلي المودع، وأنه إذا كان يجوز فقها وقضاء التصدق بحق الرقبة دون حق المنفعة، إلا أنه يشترط لنفاذ عقد الصدقة تحقق الحيازة القانونية للشيء المتصدق به قبل حدوث المانع"، في حين

أن التقييد بالسجلات العقارية إذا كان يغني عن الحيازة الفعلية للملك الموهوب وعن إخلائه طبقا للمادة 274 من مدونة الحقوق العينية، وهو نفس الحكم الذي يسري على الصدقة عملا بنص المادة 291 بعده من نفس القانون، فإن الجد في طلب حيازة الصدقة قبل وفاة المتصدق هو بمثابة حوز لها لقول خليل في المختصر وصح إن قبض ليتروى أوجد فيه، وأن سعي العدل الذي حرر الصدقة إلى تقييدها بالرسم العقاري وإيداعها لدى المحافظ العقارية حسب شهادة الإيداع المذكورة بطلب من الطاعنين المتصدق عليهم، يعد جدا منهم في طلب حوز الرقبة محل الصدقة بما تحاز به الرقاب المقيدة في الرسم العقاري وفقا للمادة المذكورة، وأن المحكمة المطعون في قرارها لما تجاوزت ذلك ولم تتحر بشأن هذا السعي وتبحث في طبيعته لما قد يكون لذلك من تأثير على قضائها، جاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه، وهو ما عرضه للنقض والإبطال.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

وبصرف النظر عن البحث في بقية الوسائل الأخرى المستدل بها على النقض.

قضت المحكمة بنقض وإبطال القرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، وإحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون، وبتحميل المطلوبين في النقض الصائر.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له إثر القرار المطعون فيه أو بطرته. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد ناجي شعيب رئيس الغرفة -رئيسا والمستشارين: عبد السلام بنزروع - عضوا مقررا محمد اسراج ، ومحمد شافي، وسعاد سحتوت . أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي.

2

.....

.....

.....

يقول النبي محمد ﷺ :
«لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ»

مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ منصة محمد السادس للاحاديث الشريفة

هذا النص هو جزء من حديث شريف صحيح رواه الإمام أحمد وغيره عن الصحابي تميم الداري رضي الله عنه.
تخريج الحديث

ورد الحديث في "مسند الإمام أحمد"، وله روايات أخرى بمعناه ومصادر معتمدة في السنة النبوية. يمكنك الاطلاع على نصه وتخريجه بالكامل عبر منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف.

شرح معاني الحديث

• **"لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ"**: المقصود بـ "الأمر" هو الدين الإسلامي، والمعنى أن الإسلام سينتشر ويصل إلى كل مكان يصله الليل والنهار على وجه الأرض.

• **"بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ"**: المَدَر هو الطين واللبن (ويقصد به أهل الحضر والمدن)، والوَبَر هو شعر الإبل (ويقصد به أهل البادية والصحراء). أي أنه لن يبقى صقع ولا تجمع بشري إلا وسيدخل الإسلام إليه.

• **"بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ"**:

• **بعز عزيز**: من يؤمن بالله ورسوله طائعاً مختاراً، فيعزه الله بالإسلام ويدخله في هدايته.

• **بذل ذليل**: من يعاند ويأبى، فيخضعه الله ويسلط عليه الذل لرفضه الحق، إما بأن ينقاد صاغراً (كأهل الذمة في دفع الجزية) أو بأن يُهزم في المعارك.

الهدف من الحديث

بشارة عظيمة من النبي ﷺ بانتشار الإسلام وعالمية رسالته وتأييد الله لهذا الدين، ليطمئن قلوب المؤمنين بأن الإسلام سيصل إلى كل بقعة وسيبقى ظاهراً رغم كيد الكائدين.

.....

.....

«لا ضرر ولا ضرار».

الحكم:

صحيح

الراوي:

يحيى بن عمارة

المصدر:

الموطأ

مصدر الحكم:

تلقت الأمة أحاديث الموطأ بالقبول

الموضوع:

الأحكام

رقم الحديث:5730

• أنَّ أصلَ في المضار التحريم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ". [سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره]. فالضرر ممنوع.

.....
.....
صفحة : 2710
الجريدة الرسمية عدد 7508

قرر ما يلي :
المادة الأولى
تغير مقتضيات المادتين الثالثة والرابعة من القرار رقم 3281.10 الصادر في 19 من محرم 1432
(25 ديسمبر 2010) المشار إليه أعلاه
على النحو التالي :
» المادة الثالثة. - يجب أن تكون مركبات النقل الجماعي للأشخاص
» ..... سعته كيلوغرامين على الأقل ومكون من غبار خامد للنار
»متعدد الاستعمال (ABC)وموضوع بالقرب من السائق.
»يجب أن تكون مركبات النقل الجماعي للأشخاص .....
»ستة كيلوغرامات ومكونين من غبار خامد للنار متعدد الاستعمال
»(ABC)ويوضع أحدهما بالقرب من السائق و الآخر في مؤخرة المركبة
» بمكان يسهل الوصول إليه.
»المادة الرابعة. - يجب أن تكون مركبات نقل البضائع .....
» غبار خامد للنار متعدد الاستعمال (ABC) تبلغ سعتهما الإجمالية
» الدنيا ستة كيلوغرامات ويوضعان كما يلي :
(الباقي ال تغيير فيه.)
المادة الثانية
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 13 من رمضان 1447 (3 مارس 2026).
الإمضاء : عبد الصمد قيوح.

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7495 - 30 مارس 2026
مرسوم رقم 2.25.1080 صادر في 27 من رمضان 1447 (17 مارس 2026)
بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431
(21 ديسمبر 2009) بتطبيق القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.
رئيس الحكومة،
بناء على القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم
1.96.124 بتاريخ 14 من ربيع الآخر 1417
(30 أغسطس 1996)، لا سيما المادتين 193 و 194 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431 (21 ديسمبر 2009) بتطبيق القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، لا سيما المادة 4 منه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 8 رمضان 1447 (26 فبراير 2026)،
رسم ما يلي :
المادة الأولى
تغير وتتمم، على النحو التالي، مقتضيات البندين 2 و 3 من المادة 4
من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.09.481 :
» المادة الرابعة. - يؤرخ ويوقع التقرير الخاص لمراقب الحسابات
»، ..... ويجب أن يتضمن ما يلي :
» - رأي مراقب الحسابات ..... مجلس الإدارة الجماعية ؛
» - رأيه بخصوص سعر الإصدار ومبلغه أو فارق السعر المعتمد
» أو شروط تحديد هذا السعر ؛
» - بيان ما إذا كانت أسس حساب كل من سعر الإصدار أو الفارق
» أو شروط تحديد هذا السعر التي اعتمدها مجلس الإدارة
»أو مجلس الإدارة الجماعية صحيحة وصادقة ؛
» - رأي مراقب الحسابات ..... أو مجلس الإدارة الجماعية.«
المادة الثانية
يسند إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1447 (17 مارس 2026).
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف :
وزيرة الاقتصاد والمالية،
الإمضاء : نادية فتاح.
وزير الصناعة والتجارة،
الإمضاء : رياض مزور.

.....
.....
قرار محكمة النقض
رقم : 222
الصادر بتاريخ 09 فبراير 2022

في الملف الجنحي رقم : 16227/6/2/2021

دفوع - الرد الضمني - أثره.

إن المحكمة غير ملزمة بتتبع كل ما يثيره الخصوم أمامها من دفوعات والجواب عنها بصفة صريحة متى كان بالإمكان استنباط الجواب عن تلك الدفوعات من حيثيات المحكمة والقرار المطعون فيه بتأييده للحكم الابتدائي يكون قد تبنى حيثياته ورد ضمنيا عن الدفع الذي تضمنته الوسيلة، وجاء مؤسسا ومعللا تعليلا كافيا .

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

محكمة النقض بناء على طلب النقض المرفوع من طرف طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها الأستاذ (ع.ع) بتاريخ 04/06/2021 الدمى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة، المجلس الأعلى للسلطة القضائية . والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 24/05/2021 في القضية عدد 18/2808/2021، والمحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتأييد الحكم الابتدائي مبدئيا فيما قضى به من تحميل المتهمين (م.د) و (ع.ف) المسؤولية عن الحادثة الواقعة بتاريخ 05/09/2019 وبالمصادقة على الخبرة الطبية المنجزة في الملف؛ وبأداء (ع.ف) باعتباره المسؤول المدني مع إحلال شركة التأمين (و) المدخلة في الدعوى محله في الأداء حسب نسبة مسؤولية لفائدة المطالبين بالحق المدني: (م. د) تعويضا مدنيا قدره 13.763,37 در هما (ف. ز) تعويضا مدنيا قدره 12.929,07 درهما مع الحكم بالفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبشمول 50% من التعويضات المحكوم بها بالنفاذ المعجل وعلى الطرف المستأنف صائر استئنافه.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار محمد خلوفي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

1
وبعد المداولة طبقا للقانون.

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها الأستاذ (ع.ع) محامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية للشروط المتطلبة وفق مقتضيات المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة والمتخذة من عدم الجواب على وسائل الدفاع الموازي لانعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس، ذلك أن الطاعنة نازعت في المطالب المدنية المقدمة من طرف المطلوبة في النقض فتمسكت بكونها لم يعانيها رجال الضابطة القضائية من بين ضحايا و لم تنقلها سيارة إسعاف لتلقي علاجات أولية وإنما يتعلق بتصريح إدلى به زوجها وبشهادة طبية أنجزت بعد خمسة أيام على الحادث، وأن العارضة أثارت الدفع بانعدام مادية الحادثة بالنسبة للمطالبة بالحق المدني

وبعدم وجود علاقة بين الحادث والضرر المزعوم وذلك في مذكرتيها سواء أمام ابتدائية تازة أو محكمة الاستئناف، ومع ذلك اعتبر القرار المطعون فيه المطلوبة في النقض من ضحايا الحادث لمجرد تصريح أفاد به زوجها وبناء على شهادة طبية أدلى بها رغم أنها صرحت فيما جاء القرار لا يرتكز على أساس ويتعين لذلك بعد أنها لم تكن تشعر بأي توعك أو نقضه

لكن، حيث طالما أن المحكمة غير ملزمة بتتبع كل ما يثيره الخصوم أمامها من دفوعات والجواب عنها بصفة صريحة متى كان بالإمكان استنباط الجواب عن تلك الدفوعات من حيثيات المحكمة فإن القرار المطعون فيه بتأييده للحكم الابتدائي يكون قد تبنى حيثياته الذي - أي الحكم المؤيد - قد علل ما انتهى إليه بخصوص الدعوى العمومية بقوله : "وحيث إن عدم تبصر المتهم وانعدام الاستعداد للقيام بالمناورات الواجبة على السائق كان السبب في وقوع الحادثة وإصابة الضحية بجروح نتج عنها عجز مؤقت... حسب الثابت من الشهادة الطبية، وحيث إن العلاقة السببية بين خطأ المتهم وإصابة الضحية بالجروح قائمة ما دامت هذه الأخيرة ناتجة مباشرة عن الحادثة..."، يكون القرار المطعون فيه وبمقتضى ذلك التبني قد رد ضمنيا عن الدفع الذي تضمنته الوسيلة، وذلك على اعتبار أن الشهادتين الطبيتين المدلى بهما من طرف المطلوبة في النقض (ف.ز) المرفقتين بمحضر الضابطة القضائية كافية لإثبات الضرر وعلاقته السببية بالحادثة وأن لم تشر الضابطة القضائية بمحضرها إلى معاينة المطلوبة بمكان الحادثة وهذا لا يمنع أن تكون قد أصيبت بالجروح من جراء الحادثة موضوع محضر الضابطة القضائية المثبتة - أي الجروح - بالشهادة الطبية المدلى بها الأمر الذي يكون معه القرار وتبعا لذلك قد جاء مؤسسا ومعللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة على غير أساس.

2

من أجله

قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التأمين (و) ضد القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 24/05/2021 في القضية عدد 18/2808/2021 وبرد الوديعة لمودعها وعلى المطلوبة بالمصاريف القضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة سميرة نقال رئيسة والمستشارين محمد خلوفي مقررا وبديعة بوعدي وطاهر طاهوري وجمال سرحان وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ربيعة الطهري.

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة العدل

الوزير

201 / س 2

+Call+ | +OX+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

2026 - أبريل 1

السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أنه ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين.

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتهيئة للمنظومة الإلكترونية الخاصة بمسك السجل المذكور يشرفني إخباركم بأنه تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير العدل

المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....

.....

المملكة المغربية وزارة العدل

الوزير

دورية عدد 6 س 2

toCoLJo+1+ЖOK+ Royaume du Maroc MINISTERE DE LA JUSTICE

2026 أبريل 1 -

السادة رؤساء كتابة الضبط بالمحاكم الابتدائية

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، تنفيذا لأحكام القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود والمحدث لسجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، والذي ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025 المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن، والذي نص على دخوله حيز التنفيذ بعد انصرام ستة (6) أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

وحرصا على التطبيق الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتهيئة للمنظومة الإلكترونية الخاصة بمسك السجل المذكور

فقد تقرر تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.
وإذ أضع ما تقدم بيانه بين يديكم، فإنني أهيب بكم إيلاء هذه الدورية ما تستوجبه من عناية واهتمام، ولا سيما فيما يتعلق بتكليف الأطر العاملة تحت إشرافكم بمسك السجل المحلي على مستوى محاكمكم ضمانا لأداء خدماته في الآجال المحددة لذلك.

وختاما، أشدد على الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المشروع في إطار مسار تحديث منظومة العدالة، وتعزيز الأمن القانوني والتعاقدي، وصون حقوق المتعاقدين؛ مما يجعل الوفاء بتاريخ انطلاقه المحدد التزاما راسخا لا تحيد عنه وزارتنا.

وزير العدل

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....

.....

المملكة المغربية وزارة العدل

الوزير

202 س 2

السيد رئيس الهيئة الوطنية للعدول

+CoL+1+OK+ Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

2026 أبريل1 -

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أنه ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025 ، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، فقد تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المشرع قد حصر الفئات المؤهلة للقيام بالتقييدات في سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وضمنها السادة العدول.
وإذ أضع ما سبق بيانه بين يديكم، فإنني أدعوكم إلى توجيه عناية جمعيتكم الموقرة نحو تذكير السادة المحامين المعنيين بهذه المستجدات التشريعية والتنظيمية، وحثهم على التهيؤ الكافي للعمل بمقتضياتها في الآجال المحددة لذلك، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات العملية المتصلة بولوج منظومة التقييدات.

وفي هذا الصدد، تبدي وزارتنا كامل استعدادها لأي تنسيق يكفل إنجاح هذه المرحلة الانتقالية، وبلوغ الغايات السامية المتوخاة من إحداث هذا السجل، والمتمثلة أساسا في تعزيز الأمن القانوني والتعاقدي، وصون حقوق الأفراد وحمايتها، وتكريس الثقة في المنظومة القانونية الوطنية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام

عبد اللطيف وهبي

2
المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma
.....
.....
المملكة المغربية

وزارة العدل الوزير

203 س 2

السيد رئيس المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب

+CLJ+1+ⵣKOX+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

2026 أبريل 1 -

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أنه ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، فقد تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وإذ أضع ما سبق بيانه بين يديكم، فإنني أدعوكم إلى توجيه عناية هيئتكم الموقرة نحو تذكير السادة الموثقين بهذه المستجدات التشريعية والتنظيمية، وحثهم على التهيؤ الكافي للعمل بمقتضياتها في الآجال المحددة لذلك، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات العملية المتصلة بولوج منظومة التقييدات.
وفي هذا الصدد تبدي وزارتنا كامل استعدادها لأي تنسيق يكفل إنجاح هذه المرحلة الانتقالية، وبلوغ الغايات السامية المتوخاة من إحداث هذا السجل، والمتمثلة أساسا في تعزيز الأمن القانوني والتعاقدي، وصون حقوق الأفراد وحمايتها، وتكريس الثقة في المنظومة القانونية الوطنية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام

وزير العدل

عبد اللطيف وبكي
المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma
.....
.....
المملكة المغربية وزارة العدل

الوزير

204 س 2

السيد رئيس الهيئة الوطنية للعدول

+CoL+1+OK+ Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

2026 أبريل 1 -

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أنه ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025 ، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، فقد تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المشرع قد حصر الفئات المؤهلة للقيام بالتقييدات في سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وضمنها السادة العدول.
وإذ أضع ما سبق بيانه بين يديكم، فإنني أدعوكم إلى توجيه عناية هيئتكم الموقرة نحو تذكير السادة العدول بهذه المستجدات التشريعية والتنظيمية وحثهم على التهيؤ الكافي للعمل بمقتضياتها في الآجال المحددة لذلك، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات العملية المتصلة بولوج منظومة التقييدات.

وفي هذا الصدد تبدي وزارتنا كامل استعدادها لأي تنسيق يكفل إنجاح هذه المرحلة الانتقالية، وبلوغ الغايات السامية المتوخاة من إحداث هذا السجل، والمتمثلة أساسا في تعزيز الأمن القانوني والتعاقدي، وصون حقوق الأفراد وحمايتها، وتكريس الثقة في المنظومة القانونية الوطنية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

عبد الله يعود
المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....
.....
المملكة المغربية

وزارة العدل

الوزير

205 س 2

+C+1+ЖOK+

Royaume du Maroc MINISTÈRE DE LA JUSTICE

2026 أبريل 1 -

السيد المحافظ العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

الموضوع بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أنه ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين.

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025 ، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتهيئة للمنظومة الإلكترونية الخاصة بمسك السجل المذكور، يشرفني إخباركم بأنه تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتحباب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير العدل

عبد اللطيف وهبي

المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....

.....

المملكة المغربية وزارة العدل

الوزير

206 س 2

Col+1+ЖOH+

oyaume du Maroc INISTÈRE DE LA JUSTICE

2026 أبريل 1 -

السيد والي بنك المغرب

الموضوع: بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 31.18، الصادر في 9 أغسطس 2019، المعدل والمتمم لظهير الالتزامات والعقود، قد أحدث سجلي الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والشركات المدنية العقارية، غير أن ربط دخوله حيز النفاذ بصدور نصوصه التطبيقية والشروع الفعلي في العمل بالسجلين المذكورين

وفي هذا الإطار، صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 المرسوم رقم 2.23.101 المتعلق بتنظيم سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية ومسكه، وكذا قرار السيد وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2025 ، المحدد للنماذج المعتمدة في هذا الشأن.

وتبعا لذلك، وحرصا على ضمان التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات على مستوى المحاكم، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتهيئة للمنظومة الإلكترونية الخاصة بمسك السجل المذكور، يشرفني إخباركم بأنه تم تحديد فاتح يونيو 2026 تاريخا للشروع في العمل بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وفتح باب تلقي طلبات التقييد به أمام جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير العدل

المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 2

الصادر بتاريخ 6 يناير 2022

في الملف الجنحي رقم 14646/2020

حادثة سير - تعويض - معاش - أثره.

لما كان المتقاعد يتقاضى معاشا عن نشاط مهني سابق، وأنه عبارة عن دخل ناتج عن تراكم اقتطاعات من أجرة مستحقة عن عمل مؤدى عنه ومؤخر القبض في جزء منه بحكم القانون وهو ما يجعل هذا المعاش كدخل يأخذ حكم الأجرة أو الكسب المهني بدليل أن المادة السادسة من ظهير 2/10/1984 لم تنف صراحة عن دخل المتقاعد صبغة الأجرة أو الكسب المهني، فإن المحكمة لما

أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد في احتساب التعويضات المستحقة للمصابة المتقاعدة على ورقة المعاش تكون قد بنت قضاءها على أساس .

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الشركة التامين (أ.س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ج. ح) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالعرائش بتاريخ 29/6/2020 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية الحوادث السير بها بتاريخ 16/6/2020 ملف عدد 20/2020 القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية واعتبار (م. ب) مسؤولا مدنيا وأدائه لفائدة المطالبات بالحق المدني التعويضات المضمنة بالحكم وإحلال شركة التأمين (أ.س) محل مؤمنها في الأداء والنفاذ المعجل في حدود الربع والفوائد القانونية من تاريخ الحكم والصائر ورفض باقي الطلبات.

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية وبعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته.
وبعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ج.ح) المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن الفرع الثالث من الوسيلة الفريدة المتخذة من عدم الارتكاز على أساس ونقصان التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي اعتمد شهادة المعاش المدلى بها من طرف المطلوبة في النقض رابحة رصادي دون مناقشة دفع الطاعنة بهذا الخصوص والحال أن الأجر المضمن بها لا يقابله أي مجهود شخصي وبالتالي فهو ليس أجرا يمكن اعتماده في احتساب التعويض مما يعرض القرار للنقض.

لكن لما كان المتقاعد يتقاضى معاشا عن نشاط مهني سابق وأنه عبارة عن دخل ناتج عن تراكم اقتطاعات من أجرة مستحقة عن عمل مؤدى عنه ومؤخر القبض في جزء منه بحكم القانون وهو ما يجعل هذا المعاش كدخل يأخذ حكم الأجرة أو الكسب المهني بدليل أن المادة السادسة من ظهير 2/10/1984 لم تنف صراحة عن دخل المتقاعد صبغة الأجرة أو الكسب المهني، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائى الذي احتساب التعويضات المستحقة للمصابة المتقاعدة على ورقة المعاش تكون قد بنت قضاءها على أساس وما أثير غير مؤسس.

في شأن الفرعين الثاني والرابع من نفس الوسيلة المتخذين من نفس السبب ذلك أن الشهادة المعتمدة في احتساب التعويض المستحق للضحية (هـ رف) لا تحتوي على البيانات القانونية المذكورة أعلاه

فضلا على أنها محررة بلغة أجنبية وهوا منا يجعلها مخالفة لمبدأ تعريب القضاء، وبالرجوع إلى هويتها بمحضر الضابطة القضائية يتبين أنها من مواليد 1985 وسنها وقت الحادثة هو 33 سنة وأن الرأسمال المطابق لسنها وأجرتها في حالة الأخذ بشهادة الأجر هو 396600 درهما، في حين أن المحكمة الابتدائية اعتمدت على الرأسمال المحدد في 406650 درهم معتبرة أن عمر الضحية هو 30 سنة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أوردت في تعليلها أن الضحية عمرها هو 33 سنة لكنها لم تقم بإعادة احتساب التعويض على أساسه مما يكون معه قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض. حيث إنه خلافا لما جاء في الوسيلة فإن الثابت من وثائق الملف أن الضحية (هـ. ف) من مواليد 1988 وسنها وقت الحادثة هو 30 سنة وأدلت بشهادتي عمل وأجر موقعة من طرف مشغلتها شركة (م) تتضمن البيانات المحددة لهويتها وتاريخ التحاقها بالعمل ورقم تسجيلها بصندوق الضمان الاجتماعي ومبلغ أجرتها السنوية الصافية ولم تدل شركة التأمين بما يدحضها أو يشكك في مضمونها سيما أن المادة السادسة من ظهير 2/10/1984 لم تشترط شكلا معينا في شهادة الأجر والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتمدتها في احتساب التعويضات المستحقة لها واعتبرت أن الرأسمال الموازي للمبلغ الوارد بها وسنها (30 سنة) هو 406650 درهما تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما يجعله مؤسسا وما أثير غير مؤسس

في شأن الفرع الأول من نفس الوسيلة المتخذ من نفس السبب ذلك أن المطلوبة في النقض (هـ. ف) صرحت بمحضر أقوالها أنها بدون مهنة أي أنها لا تتوفر على أي دخل أو كسب مهني وأن الشهادة المسلمة لها لم تكن إلا على سبيل المجاملة وهدف الضحية منها هو الإثراء على حساب الطاعنة بدون سبب مشروع والمحكمة لم تأخذ بتصريح الضحية المذكورة وهو ما يجعل قرارها غير مبني على أساس سليم، ومن جهة ثانية، فإن الأجرة الواجب اعتمادها في احتساب التعويض هي الأجرة الصافية طبقا لما استقر عليه العمل القضائي لكن المحكمة الابتدائية أخذت بالأجر الخام للضحية وأيدتها في ذلك المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بالنقض دون أية مناقشة سليمة للدفوع المثارة من طرف الطاعنة. ومن جهة ثالثة فإن الشهادة المعتمدة لا تحتوي على البيانات القانونية الخاصة بوثائق الأجر المنصوص عليها في مدونة الشغل منها رقم انخراط الضحية بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتاريخ الالتحاق بالعمل وطبيعته ومقدار الاقتطاعات والأجر الصافي.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة نظامية يوازي انعدام التعليل.

حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة أثارت ضمن أسباب استئنافها أن المحكمة الابتدائية اعتمدت الأجر الخام للضحية (هـ.ف) إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أيدت الحكم دون مناقشة الدفع المثار من طرف الطاعنة أو الجواب عنه لا سلبا ولا إيجابا رغم ما له من تأثير على وجه الحكم مما يعرض قرارها للنقض بهذا الخصوص.

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بالعرائش بتاريخ 16/6/2020 في الملف عدد 20/2020 بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به عن العجز البدني الدائم للمطلوبة في النقض (هـ.ف) والرفض في الباقي. وإحالة الملف على نفس المحكمة

للبت فيه طبقا للقانون وهي مشكلة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع المودعه وعلى المطلوبة في النقض بالصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: فاطمة بوخريس رئيسة ونادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 55

الصادر بتاريخ 25 يناير 2022

في الملف المدني رقم : 9827/1/3/2019

دعوى التعويض - نشوز الزوجة - أثره.

إن الزواج مبني على المكارمة لا على المشاحة ويتحمل الزوجان واجبات وحقوق بعضهما على بعض المترتبة على عقد زواجهما كما هي محددة في الشرع الحكيم وفي مدونة الأسرة وهي القواعد التي يرجع إليها في كل نزاع ينشب بينهما ولم تنص المدونة ولا الفقه على الحق في التعويض للزوج بسبب امتناع الزوجة عن الرجوع إلى بيت الزوجية إلا ما كان من تحقق نشوزها إن هي امتنعت عن مساكنته في بيت الزوجية رغم صدور الحكم عليها بالرجوع إليه فيحق للزوج أن يطلب إيقاف نفقتها منذ امتناعها وتسقط عنه النفقة، وهو ما يعني أن جزاء النشوز هو سقوط النفقة ولا مجال له ط النفقة ولا مجال لتطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في الفصلين 77 و 78 من قانون الالتزامات والعقود، إذ العلاقة الزوجية وما يترتب عنها من آثار يرجع في ذلك إلى مدونة الأسرة وإلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 30/10/2019 من طرف الطالب بواسطة نائبه الأستاذ (ن. هـ) والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف ببني ملال رقم 565 الصادر بتاريخ 30/04/2019 في الملف عدد : 493/1201/2019

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 04/01/2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 25/01/2022.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

1

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد الله الفرح والاستماع إلى ملاحظات

المحامي العام السيد عاتق المزبور.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يؤخذ من محتويات الملف والقرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف ببني ملال رقم 565 بتاريخ 30/04/2019 في الملف عدد 493/1201/2019 أن المدعي (ع.د) تقدم بمقال افتتاحي أمام المحكمة الابتدائية بتادلة يعرض فيه أن المدعى عليها (ح.س) زوجة له وله منها ابن اسمه (أ) يبلغ من العمر 05 سنوات وأنها بتاريخ 02/05/2017 غادرت بيت الزوجية بدون موجب شرعي وحرمته من حضانة ابنه المذكور، والعيش معه فاستصدر حكما قضى عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية امتنعت من تنفيذه رغم أنه نفذ الحكم القاضي عليه بالنفقة عليها ونفقة ابنهما وإعداد بيت زوجية خاص بها، مما يعد إخلالا بواجباتها وألحقت به ضررا ماديا ومعنويا، ملتمسا الحكم على عليها بأدائها له تعويضا قدره 30.000.00 درهم عن الضررين المادي والمعنوي، أجابت المدعى عليها أن الضرر الذي يدعيه المدعي يعوزه الإثبات ملتمسة الحكم بعدم قبول الدعوى. وبعد تمام المناقشة، أصدرت المحكمة حكمها القاضي بعدم قبول الدعوى. استأنفه المدعى مثيرا في أسباب استئنافه أن المستأنف عليها غادرت بيت الزوجية دون سبب مقبول وامتنعت من الرجوع إليه، فتكون بذلك قد أخلت بالواجبات الملقاة على عاتقها طبقا لمقتضيات المادة 51 من مدونة الأسرة، مما ألحق به الضرر ملتمسا الغاء الحكم الابتدائي والحكم بالاستجابة لملتمساته الواردة بمقاله الافتتاحي، أجابت المستأنف عليها ملتمسة تأييد الحكم الابتدائي وبعد تمام المناقشة، أصدرت المحكمة قرارها القاضي بتأييد الحكم المستأنف وهذا هو القرار المطلوب نقضه.

في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعتين:

وحيث يعيب الطالب على القرار عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني وانعدام التعليل ذلك أن المحكمة المصدرة له عللت قرارها بأن امتناع المطلوبة من الرجوع إلى بيت الزوجية رغم صدور حكم يقضي عليها بذلك لا يترتب عليه سوى اعتبارها ناشزا وحق الطالب في طلب إيقاف نفقتها وليس له المطالبة بالتعويض عن الضرر لغياب موجباته، والحال أن تصرفها هذا رغم قيام الطالب بكراء منزل خاص للزوجية ورفضها الالتحاق به قد ألحق به ضررا ماديا ومعنويا يستحق عنهما التعويض، مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض.

لكن، حيث إن الزواج مبني على المكارمة لا على المشاحة ويتحمل الزوجان واجبات وحقوق بعضهما على بعض المترتبة على عقد زواجهما كما هي محددة في الشرع الحكيم وفي مدونة الأسرة، وهي القواعد التي يرجع إليها في كل نزاع ينشب بينهما ولم تنص المدونة ولا الفقه على الحق في التعويض للزوج بسبب امتناع الزوجة عن الرجوع إلى بيت الزوجية إلا ما كان من

2

تحقق نشوزها إن هي امتنعت عن مساكنته في بيت الزوجية رغم صدور الحكم عليها بالرجوع إليه، فيحق للزوج أن يطلب إيقاف نفقتها منذ امتناعها وتسقط عنه النفقة، وهو ما يعني أن جزاء النشوز هو سقوط النفقة ولا مجال لتطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في الفصلين 77 و 78 من قانون الالتزامات والعقود، إذ العلاقة الزوجية وما يترتب عنها من آثار يرجع في ذلك إلى مدونة الأسرة وإلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه إذ عللت قرارها بأن الطالب يخول الحق في طلب إيقاف نفقة المطلوبة لثبوت نشوزها ليس إلا، وأن المساكنة والمعاشرة بينهما وغير ذلك من الواجبات والحقوق المتبادلة لا مجال للمطالبة بالتعويض عن الإخلال بها بينهما أصابت صحيح القانون والشرع الإسلامي وما بالوسيلتين على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد محمد بن يعيش رئيسا والمستشارين السادة عبد الله الفرج مقررا ، أمينة رزوق - فتيحة بامي - عبد العلي حفيظ أعضاء بحضور المحامي العام السيد المزبور وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نوال العبودي

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 418

الصادر بتاريخ 23 فبراير 2022

ملف جنائي رقم : 9236/6/9/2021

سرقة الرمال - مصادرة الشاحنة - مبرراتها .

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة الشاحنة لفائدة الدولة والحكم من جديد بإرجاعها لصاحبها بعلة أنه حسن النية ولا علم له بكون الشاحنة تجلب الرمال والحال أنها اكتفت فقط بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة دون الإشارة إلى تبني حيثياته في هذا الشق، فضلا على أن شراء المطلوب في النقض للشاحنة من شقيقه واستغلالها لفائدته الشخصية يجعله هو الحائز والمسؤول عن استعمالها في سرقة الرمال، يكون قرارها خارقا للقانون وناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس بمقتضى تصريح سجل لدى كتابة الضبط بها بتاريخ 20 نونبر 2020 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 11 نونبر 2020 في القضية ذات العدد 1177/2602/2020 القاضي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة الشاحنة نوع (ر) المسجلة تحت عدد 15-1-461 والحكم من جديد بإرجاعها لصاحبها (محمد. (هـ)، وبتأييده فيما قضى به من إدانة المطلوب في النقض الحسين. هـ. ب. أ) من أجل جنحتي سرقة الرمال من الأودية واستخراج مواد البناء من الملك العمومي بدون رخصة بستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها ألف وخمسمائة درهم وتصفية مبلغ الكفالة.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا المستشار السيد المصطفى العضراوي التقرير المكلف به في القضية؛

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد الحيمر في مستنتجاته.
وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن لبيان أوجه النقض بإمضائه

في شأن الفرع الأول من الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقض والمتخذة من فساد ونقصان التعليل الموازي لانعدامه

ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه تأييدها الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة على المطلوب في النقض والمحددة ستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 1500 درهم دون أية علة واقتصرت فقط على مناقشة مبدأ الإدانة ولم تتبن علل الحكم المذكور في هذا الشق، والمحكمة بقضائها على النحو المذكور جاء قرارها خارقا للقانون وناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

لكن؛ حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة للمطلوب في النقض ومن عقوبة فإن ذلك ينصرف إلى تبني حيثياته ومنطوقه مما كان معه قرارها معللا تعليلا كافيا ويبقى هذا الفرع من الوسيلة على غير أساس.

لكن في شأن الفرع الثاني من نفس الوسيلة أعلاه.

ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة الصادرة القرار المطعون فيه كون الحيثيات التي ساقتها بشأن إلغائه في الشق القاضي بمصادرة الشاحنة لفائدة الدولة جاءت متناقضة، إذ ورد فيها بإرجاع الشاحنة المحجوزة لصاحبها (محمد. (ي) في حين تضمن منطوق قرارها إرجاعها لصاحبها (محمد. هـ)، كما أنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية يتبين على أن المطلوب في النقض أقر تمهيديا بأنه اشترى الشاحنة المذكورة من شقيقه محمد (هـ) منذ أربع سنوات تقريبا وأصبح يستغلها في استخراج الرمال ونقلها الحسابه الخاص وهو ما أكده أمام المحكمة الابتدائية فيكون بذلك هو المالك الفعلي لها وهو ما أكده شقيقه المذكور هو الآخر تمهيديا دون أن يعمل على تسوية وضعيته القانونية معه بشأنها. ومن تم، فإنه تطبيقا للفقرة الأخيرة من الفصل 517 من القانون الجنائي وجب على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه مصادرة الشاحنة باعتبارها أداة ووسيلة للنقل استعملت في ارتكاب الجريمة لفائدة الدولة وأن قرارها بإرجاعها للمسمى (محمد. (هـ) مجانب للصواب والمحكمة بقضائها على النحو المذكور جاء قرارها خارقا للقانون وناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يحتوي كل حكم أو قرار على الأسباب الواقعية والقانونية التي ينبني عليها، وأنه بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة

2

370 من نفس القانون تبطل الأحكام والقرارات إذا لم تكن معللة أو كانت تحتوي على تعليلات متناقضة.

وحيث إن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه

وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة الشاحنة لفائدة الدولة والحكم من جديد بإرجاعها لصاحبها (محمد. (هـ) اقتصرت في تعليل ذلك على مجرد القول: "وحيث إن الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة الشاحنة لفائدة الدولة لم يكن مصادفا للصواب لكون مالكها هو (محمد. (ي) وليس بالملف ما يفيد علمه بكون الشاحنة تجلب الرمال من وادي اللبن، وأنه ليس له العلم بما قام به شقيقه مما يبقى معه مالك الشاحنة حسن النية ولا علم له بالوقائع مما يتعين التصريح بإرجاع الشاحنة المحجوزة لصاحبها (محمد. ي)". والحال، أنها اكتفت فقط بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة دون الإشارة إلى تبني حيثياته في هذا الشق، كما أنها لما أثبتت في قرارها كون المطلوب في النقض اشترى الشاحنة من شقيقه من مدة أربع

سنوات تقريبا ويستغلها لفائدته الشخصية وهو ما أكده شقيقه تمهيديا، مما يدل على أنه أصبح هو الحائز والمسؤول عن استعمالها في سرقة الرمال، فضلا على ضبطه متلبسا بذلك. والمحكمة بقضائها على النحو المذكور جاء قرارها خارقا للقانون وناقص التعليل المواد ما يعرضه للنقض والإبطال.

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه من الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بفاس الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ الطب المنوني 2020 في القضية ذات العدد 1177/2602/2020. وبإحالة القضية على المحكمة نفسها لتبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون. وبتحميل الخزينة العامة الصائر ؛

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته؛

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد زهران رئيس غرفة رئيسا والمستشارين المصطفى العضراوي مقررا واحمد المثنى والحسين افقيهي وعلي عسلي وبمحضر المحامي العام السيد محمد الحيمر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير العفاط.

.....

.....

قضاء محكمة النقض عدد 78 - سنة 2014

قرارات الغرفة المدنية

القرار عدد 202

الصادر بتاريخ 08 أبريل 2014

في الملف المدني عدد 3845/1/5/2013

ضرر الجوار - تحديده - استغلال الإقامة للأفراح.

إن منح أحد المطلوبين الموافقة الكتابية لاستغلال الإقامة كقاعة للأفراحرهين بعدم الإضرار بالجيران، لأن الضرر يزال بقطع النظر عن موافقة الجار على ممارسة النشاط من عدمه بمجرد ظهور أسباب الضرر وإقلاق الراحة. ولما كان القرار المطعون فيه يشوبه غموض لعدم تحديده الضرر الذي يجب منعه والضرر الذي يجب التقليل منه أو رفعه باتخاد الاحتياطات اللازمة، فإنه كان على المحكمة انتداب خبير لتحديد نوع الضرر والحلول المناسبة لرفعه.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف مؤمن القرار المطعون فيه إدعاء المطلوبين في النقض مجاورة الطالبة التي قامت ببناء فيلا تتوسط مساكنهم وكرائها للغير كقاعة للأفراح طوال ليالي الأسبوع ولا تنتهي إلا بحلول الساعة الرابعة من كل يوم مما يتسبب في إزعاجهم وإفساد راحتهم والتشويش على أبنائهم في المراجعة والتحصيل، وأن الرخصة سلمت للطالبة بالرغم من شكايتهم ملتمسين الحكم برفع الضرر المذكور بإغلاق القاعة، وبعد الجواب وتمام الإجراءات صدر الحكم الابتدائي برفع الضرر، وذلك بمنع انبعاث أي نوع من الضجيج الناتج عن الاحتفالات خارج الفيلا سواء من مكبرات الصوت أو من الفرق المنشطة للحفل أو من هرج المدعوين، وإنهاء كل أشكال الاحتفال قبل حلول الساعة 12 ليلا، ومنع مستعملي عقارها من أي شكل من أشكال الاحتفال أمام الفيلا وفي

62

الشارع الذي توجد فيه عقارات المطلوبين ومن إثارة الضوضاء من منبهات السيارات والعمل على تنظيم سيارات المدعوين إلى عقارها بشكل يمنع عرقلة استعمال المطلوبين للشارع أو عرقلة ولوج سيارتهم لعقاراتهم تحت طائلة غرامة تهديدية استأنفته الطالبة كما استأنفه المطلوبون أصليا وفرعيا، وبعد ضم الاستئنافين وإجراء بحث، صدر القرار المطعون فيه بالتأييد.

حيث تعيب الطالبة على القرار في باقي فروع الوسيلة الأولى وفي الوسيلة الثانية انعدام السند القانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه، لكون الضرر المزعوم غير ثابت لكون المفوض القضائي ليس خبيرا وساعات عمله لا تسمح له بالمعاينة بعد الساعة السابعة مساء، وعرقلة سير السيارات قد لا يكون عائدا لقاعة أفراح الطالبة بل لقاعات أخرى، وافتراض وقوع الضرر من دفاع الطالبة لا يعتبر إقرارا منها بالضرر لكون الاقرار يستلزم توكيلا خاصا وأنه كان على المحكمة انتداب خبير أو الوقوف على عين المكان وأن الحفلات لا تكون بصفة مستمرة وطوال السنة بل فقط في أوقات وفترات معينة فصل الصيف ، مما يكون معه الضرر المزعوم وعلى فرض قيامه فهو غير مستمر ونسبي يمكن تحمله في حدوده المعقولة.

لكن، حيث إن وسائل الطاعنة لا تنفى وجود الضرر بالمرة وإنما أكدت على أنه على فرض وجوده يمكن تحمله، وهي بذلك اعتبرته ضررا مألوفا وهو ما انتهى إليه القرار المطعون فيه الذي لم يقرر إغلاق المحل بشكل نهائي بل قرر إدخال تغييرات للحد من المظاهر الخارجية التي تسببه وإنهاء مفعوله قبل منتصف الليل وهو ما يطابق الفصل 91 من قانون الالتزامات والعقود، مما يكون قرارها مرتكزا على أساس والوسائل غير جديرة بالاعتبار.

وتعيب على القرار في الفرع الثاني من الوسيلة الأولى انعدام السند القانوني لخرق مقتضيات التقاضي بحسن نية لكون المطلوب عبد اللطيف (و) منح موافقة كتابية لأخ المطلوب محمد (ش) وهو عبد السلام (ش) للحصول

على رخصة استغلال إقامته كقاعة للأفراح وهو أمر يتناقض مع ما يزعمه صاحب الموافقة والمستفيد منها والذي شرع في استغلال إقامته في هذا المجال.

لكن، حيث إن منح أحد المطلوبين الموافقة الكتابية لاستغلال إقامة كقاعة للأفراح رهين بعدم الإضرار بالجيران لأن الضرر يزال بقطع النظر عن موافقة الجار على ممارسة النشاط من عدمه بمجرد ظهور أسباب الضرر وإقلاق الراحة و ما بالوسيلة على غير أساس.

وتعيب على القرار في الوسيلة الرابعة تناقض وغموض القرار المطعون فيه لعدم تحديده الضرر الذي يجب منعه والضرر الذي يجب التقليل منه أو رفعه باتخاذ الاحتياطات اللازمة الأمر الذي يصعب تنفيذه وكان على المحكمة انتداب خبير لتحديد نوع الضرر والحلول المناسبة لرفعة.

لكن، حيث إن تأويل القرارات عند غموضها تختص بالبت فيه المحكمة المصدرة لها وما بالوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطالب النقض

الرئيس السيد إبراهيم بولحيان - المقرر: السيد جواد الهاري - المحامي العام السيد نجيب بركات.

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

بفاس

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

غرفة جنحي استئنافي حوادث السير

قرار عدد 496/2025

صادر بتاريخ 10/11/2025

ملف عدد : 4431/2606/2025

بتاريخ 10 نونبر 2025 عقدت غرفة الجنح الاستئنافية لدى محكمة الاستئناف بفاس جلستها بصفة علنية بقاعة الجلسات الاعتيادية للبت في قضايا حوادث السير وأصدرت القرار الآتي نصه :

بين السيد الوكيل العام للملك

والمطالبين بالحق المدني

1 -

ينوب عنه ذ. عالمي عبد العزيز المحامي بهيئة فاس .

-2- ... في شخص وليه القانوني ...

-3- ...

4- ...

ينوب عنهم ذ. محمد أكعبون المحامي بهيئة فاس .

من جهة

والمتهمين :

1 - ...

2- ...

الظنينين بارتكابهما داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجني : عدم احترام أسبقية اليمين والجروح بدون عمد وعدم التوفر على رخصة السياقة للأول وإهانة الضابطة القضائية عن طريق الادلاء ببيانات كاذبة للثاني طبقا للمواد 148-1 و 166-1 و 166-2 و 167 و 168 و 185 من مدونة السير و 264 من القانون الجنائي .

والمسؤولين مدنيا :

1 - ...

2 - ...

3- ...

والمدخلة في الدعوى : شركة التامين سنلام في شخص مديرها وأعضاء مجلسها الإداري الكائن مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء.

ينوب عنها ذ. بنمخلوف وشركاؤه المحامي بهيئة فاس .

بحضور : صندوق ضمان حوادث السير في شخص ممثله القانوني الكائن مقره الاجتماعي بالدار البيضاء ينوب عنه ذان العلمي و بنشقرون المحاميان بهيئة فاس

من جهة أخرى

بناء على الاستئناف المصرح به بكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس من طرف ذ. محمد أكعبون عن المطالبين بالحق المدني محمد اعمراتي وإبراهيم اشنيكري بتاريخ 29/07/2025 صك عدد 3837، و ذ. عالمي عبد العزيز عن المطالب بالحق المدني عمر السنوسي بتاريخ 29/07/2025 صك عدد 3849 ، وذ. محمد بنشقرون عن صندوق ضمان حوادث السير بتاريخ 28/07/2025 صك عدد 3830 ضد الحكم عدد 903 الصادر عن نفس المحكمة بتاريخ 23/07/2025 في الملف جنحي سير رقم 127/2024 و القاضي:

ملف جنحي سير عدد 4431 /2606/2025

2
في الدعوى العمومية

بمؤاخذة المتهمين من اجل المنسوب اليهما والحكم على الأول .... من اجل عدم احترام اسبقية اليمين بغرامة نافذة قدرها 500 درهم ومن اجل الجروح بدون عمد بغرامة نافدة قدرها 1200 درهم ومن أجل عدم التوفر على رخصة السياقة بغرامة نافدة قدرها 700 درهم والحكم على الثاني .... بغرامة نافد قدرها 700 درهم مع تحميلهما الصائر بالتضامن والاجبار في الأدنى مع مصادرة مبلغ الكفالة لفائدة الخزينة العامة

في الدعوى المدنية التابعة

في الشكل بقبولها

في المسؤولية بتحميل المتهم الأول ثلاثة ارباع مسؤولية المدنية

وبالمصادقة على تقرير الخبير الدكتور محم نجيب بلمخلوف

وأداء المسؤولين المدنيين شخصيا بمحضر صندوق ضمان حوادث السير لفائدة المطالبين بالحق المدني

1- السونسي عمر مبلغا قدره 45138.9 درهم

2 ابراهيم اشنكيري في اسم وليه القانوني حفيظ اشنكيري 20800.9 مبلغ درهم

- محمد اعمارتي 36000 درهم

مع اخراج شركة التامين سنلام من الدعوى ، والاشهاد على الصلح بالنسبة لحسن الغرمول .

تعويضا نهائيا عن مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ 13/03/2024 الكل مع شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاد المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبجعل صائر الدعوى على النسبة وبرفض باقي الطلبات .

وبناء على ما جاء في محضر الشرطة القضائية عدد 836 المنجز من طرف الدرك الملكي بمركز رأس الماء بتاريخ 13/03/2024 و الدي يستفاد منه أنه بنفس التاريخ تمت معاينة حادثة سير وقعت بالطريق الإقليمية رقم 5013 الرابطة بين عين الشكاك و عين الله بين سيارة من نوع ميرسيدس رقم لوحتها 50 أ 79105 كان يسوقها المتهم الأول أعلاه بدون رخصة سياقة و يرافقه متنها كل من حسن الغرمول و محمد

ملف جنحي سير عدد 4431/2606/2025

3

اعمارتي و إبراهيم اشنيكري و بين سيارة من نوع داسيا لوكان رقم لوحتها 40 ب 66689 كان يسوقها. المسمى عمر السنوسي ، و من جراء الحادثة أصيب هذا الأخير و مرافقي سائق السيارة ميرسيدس بأضرار جسمانية وأدلى كل واحد منهم بشهادة طبية مدة العجز بها لا تتجاوز 30 يوما باستثناء محمد اعمارتي الذي

أدلى بشهادة طبية حددت مدة عجزه الكلي المؤقت في 35 يوما.

وعند الاستماع للمتهم عمر مشروح صرح تمهيديا انه كان يسوق السيارة من نوع ميرسيدس بدون رخصة سياقة و يستعملها في نقل الأشخاص بمقابل مادي بعدما تسلمها من المسمى يوسف بلال و عند تغيير اتجاه الاتجاه نحو اليمين . سيره نحو اليسار بالملتقى الطرقي اصطدم بالسيارة نوع داسيا التي كان سائقها يستعمل إشارة الضوء تغيير

وعند الاستماع للمتهم حسن الغرمول صرح تمهيديا أكد تصريحات عمر مشروح حول ظروف الحادثة مضيفا أن عمر مشروح هو من طلب منه تحمل المسؤولية و التصريح للشرطة القضائية أنه هو من كان يسوق السيارة ميرسيدس لكون عمر لا يتوفر على رخص سياقة

وبناء على ما ذكر تابع السيد وكيل الملك المتهمين من أجل المنسوب إليه المبين بديباجة هذا القرار أعلاه.

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى تقدم المطالبون بالحق المدني بطلباته المدنية في والتمس عمر السنوسي الحكم لفائدته بمبلغ 70166.25 درهم، والتمس إبراهيم اشنكيري في شخص وليه القانوني الحكم لفائدته بمبلغ 29000 درهم ، والتمس محمد اعمارتي الحكم لفائدته بمبلغ 48000 درهم ، وبعد الاستماع إلى جواب دفاع شركة التامين وملتمسات السيد وكيل الملك حجزت القضية للتأمل ، حيث صدر الحكم المشار إلى منطوقه والذي طعن فيه بالاستئناف من طرف المستأنفين المشار إليهم أعلاه.

وبناء على الاستئناف المذكور أدرجت القضية أمام هذه المحكمة بجلسات آخرها جلسة 03/11/2025 حضر نائب المطالب بالحق المدني عمر السنوسي وأدلى بمذكرة مرفقة بالأداء والتمس رفع التعويض و إصلاح الخطأ المادي باسم موكله ، وحضر نائب المطالبين بالحق المدني محمد اعمارتي و إبراهيم اشنيكري وأدلى بمذكرة مرفقة بالأداء والتمس رفع التعويض ، وحضر نائب صندوق ضمان حوادث السير والتمس إخراج الصندوق من الدعوى لكون شركة التأمين لم تراسل صندوق ضمان حوادث السير داخل الجل القانوني حتى يباشر الماطر التي تخول له الحق في ضمان حقوقه وفقا للمواد 144 و 145 و 148 من مدونة التأمينات و احتياطيا عرض الضحايا على خبرات طبية جديدة وفقا لمقتضيات المادة 63 من قانون المسطرة

ملف جنحي سير عدد 4431/2606/2025

4

الجنائية ، والتمس السيد الوكيل العام للملك التأييد فقررت المحكمة حجز القضية للمداولة لجلسة

2025/11/10

وبعد المداولة طبقا للقانون

1- في الشكل :

حيث قدمت الاستئنافات وفق الشروط الشكلية المتطلبة قانونا وداخل الأجل القانوني و أدى المطالبون بالحق المدني عمر السنوسي و محمد اعمارتي و إبراهيم اشتبكري الوديعة الجزافية مما يتعين معه الحكم بقبولها من هذه الناحية.

2 - في الموضوع

حيث قدمت الإستئنافات من طرف صندوق ضمان حوادث السير والمطالبين بالحق المدني عمر السنوسي و محمد اعمارتي و إبراهيم اشنيكري مما يجعلها منصبة حول الدعوى المدنية التابعة فقط.

حول الدعوى المدنية التابعة

. في المسؤولية :

حيث إن المحكمة بعد اطلاعها على أوراق الملف ومحتوياته وخاصة الرسم البياني المرفق به تبين لها أن الحكم الابتدائي لما حمل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادث يكون قد جانب الصواب و قدر المسؤولية على أساس غير موضوعي دقيق لكون خطأ المتهم الذي غير اتجاه سيره يسار بدون احتياط فاعترض مسار السيارة نوع داسيا الذي كان يسير بمسلكه ملتزما يمين الطريق كان السبب الوحيد في وقوع الحادثة الشيء الذي ارتأت معه المحكمة تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من مسؤولية وجعلها كاملة على عاتق المتهم.

- في الخبرة

حيث إن الخبرات المنجزة على الضحايا من طرف الخبير الذي تم تعيينه من طرف هيئة محكمة الدرجة الأولى جاءت وفق الشروط المتطلبة قانونا وتمت عمليتها الفنية في اطار موضوعي على ضوء الإصابات المترتبة من جراء الحادثة مما يكون معه الحكم المستأنف الذي صادق عليها في محله ووجب تأييده فيما قضى به .

. في التعويض

بخصوص التعويضات المحكوم بها لفائدة عمر السنوسي :

ملف جنحي سير عدد 4431/2606/2025

5
حيث إنه بمراجعة التعويضات المحكوم بها ابتدائيا لفائدة عمر السنوسي تبين للمحكمة أنها جاءت غير مطابقة لمقتضيات ظهير 02/10/1984 ووفق عمليات حسابية غير صحيحة لذا وجب إعادة احتسابها .

و حيث إن من الضحية وقت الحادثة كان هو 54 سنة باعتباره من مواليد سنة 1970 و أدلى بشهاد أجر شهري سابق لتاريخ الحادثة محدد في مبلغ 11808.52 درهم و هو ما يعادل أجرا سنويا صافيا قدره 141702.24 درهم فيكون رأسماله تبعا لذلك هو مبلغ 342540 درهم و الرأسمال الموافق لسنه وللحد الأدنى للأجر محددا في مبلغ 89107 درهم و ينوبه :

عن العجز الجزئي الدائم : 342540 × 11 % = 37679.4 درهم

عن الآلام : 87107 × 5 = 4455.35 درهم

عن التشويه : 342540 × 5 = 17127 درهم

فيكون مجموع التعويض المستحق له هو مبلغ 59261.75 درهم مما تعين معه رفع التعويض المحكوم إلى هذا الحد.

بخصوص التعويضات المحكوم بها لفائدة محمد اعمارتي

حيث إنه بمراجعة التعويضات المحكوم بها ابتدائيا لفائدة محمد اعمارتي تبين للمحكمة أنها جاءت غير مطابقة لمقتضيات ظهير 02/10/1984 ووفق عمليات حسابية غير صحيحة لذا وجب إعادة احتسابها .

و حيث إن سن الضحية وقت الحادثة كان هو 34 سنة باعتباره من مواليد سنة 1990 فيكون رأسماله تبعا لذلك هو مبلغ 125360 درهم و ينوبه :

عن العجز الجزئي الدائم : 1854 × 18 % = 33372 درهم

عن العجز الكلي المؤقت : ما دام أن الضحية يشتغل مياوما فيستحق تعويضا قدره (9270 × 55+365 = 1396.85 درهم

عن الآلام : 125360 × 7 = 8775.20 درهم

عن التشويه : 125360 × 5 % = 6268 درهم

فيكون مجموع التعويض المستحق له هو مبلغ 49812.05 درهم و ما دام أن المطالب بالحق المدني طلب فقط الحكم له بمبلغ 48000 درهم مما تعين معه رفع التعويض المحكوم به لفائدته إلى حدود هذا المبلغ.

ملف جنحي سير عدد 4431/2606/2025

6

بخصوص التعويض المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني إبراهيم الشنيكري:

حيث إنه بمراجعة التعويضات المحكوم بها ابتدائيا لفائدة إبراهيم اشتيكري تبين للمحكمة أنها جاءت غير مطابقة لمقتضيات ظهير 02/10/1984 ووفق عمليات حسابية غير صحيحة لذا وجب إعادة احتسابها .

و حيث إن من الضحية وقت الحادثة كان هو 15 سنة باعتباره من مواليد سنة 2009 فيكون رأسماله تبعا

لذلك هو مبلغ 140913 درهم و ينوبه :

عن العجز الجزئي الدائم : 1854 × 11% = 20394 درهم

عن العجز الكلي المؤقت : ما دام أن الضحية يشتغل ميكانيكيا فيستحق تعويضا قدره (9270 × 35/365 =

888.90 درهم .

عن الآلام : 140913 × 5 = 7045.65 درهم

فيكون مجموع التعويض المستحق له هو مبلغ 28328.55 درهم مما تعين معه رفع التعويض المحكوم به لفائدته إلى حدود هذا المبلغ

- حول أداء التعويضات :

حيث إن السيارة نوع ميرسيدس المسجلة تحت عدد 150 79105 كانت مسجلة في اسم مالكها إبراهيم عيادي الذي وباعها بموجب وكالة محررة في اسم بوجمعة القرقاني إلى المشتكي المسمى يوسف بلال بتاريخ 27/02/2024 حسب الثابت من طلب انتقال الملكية المصحح الامضاء بين طرفي البيع بنفس التاريخ المذكور أي قبل تاريخ الحادثة و بالتالي فالمسؤول المدني عن السيارة أداة الحادثة هو المسمى يوسف بلال الذي سلم سيارته لشخص لا يتوفر على رخصة سياقة و ارتكب بها الحادثة، مما تعين معه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أداء المسمون يوسف بلال و إبراهيم عيادي و بوجمعة قرقافي للتعويضات المحكوم بها و الحكم تصديا بأداء المسؤول المدني يوسف بلال للتعويضات المحكوم بها بمحضر صندوق ضمان حوادث السير مع إخراج المسميين إبراهيم عيادي و بوجمعة فرقافي من الدعوى.

وحيث ان جميع مقتضيات الحكم الأخرى جاءت سليمة ومعللة تعليلا قانونيا صحيحا مما يتعين تأييده في جميع مقتضياته.

وحيث يتعين تحميل المستأنفين والمسؤول المدني يوسف بلال الصائر على النسبة.

7

4431/2606/2025 ملف جنحي سير عدد
لهذه الأسباب

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه والمواد 7 وما يليه 253 - 286 287 - 290 - 297 -300 308 - 314 - 348 349 -

02/10/1984 362- إلى 367 - 396 إلى 414 - 636 إلى 638 من قانون المسطرة الجنائية وظهير

أصدرت غرفة الجنح الاستئنافية - حوادث السير - وهي تبت علنيا انتهائيا وحضوريا في حق المطالبين بالحق المدني و صندوق ضمان حوادث السير وغيابيا في حق المسؤول المدني يوسف بلال القرار الآتي نصه :

في الشكل : قبول جميع الاستئنافات

في الموضوع: في الدعوى المدنية :

بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أداء المسمون يوسف بلال وإبراهيم عيادي وبوجمعة فرقا في للتعويضات المحكوم بها لفائدة المطالبين بالحق المدني والحكم تصديا باعتبار المسمى يوسف بلال مسؤولا مدنيا عن السيارة ميرسيدس و بأدائه للتعويضات المحكوم بها لفائدة المطالبين بالحق المدني بمحضر صندوق ضمان حوادث السير، و بتأييد نفس الحكم المستأنف في باقي مقتضياته مع تعديله بتحميل المتهم عمر مشروح كامل مسؤولية الحادثة ورفع التعويض المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني عمر السنوسي إلى مبلغ 59261،75 درهم ، والفائدة المطالب بالحق المدني محمد اعمارتي إلى مبلغ 48000 درهم، و لفائدة المطالب بالحق المدني إبراهيم اشنيكري في شخص وليه القانوني إلى مبلغ 28328،55 درهم وتحميل المستأنفين والمسؤول المدني يوسف بلال الصائر الدعوى المدنية على النسبة، وإخراج المسميين إبراهيم عيادي وبوجمعة فرقافي من الدعوى.

بهذا صدر القرار وتلي في اليوم والشهر والسنة أعلاه ، وكانت الهيئة مكونة من :

السيد محمد لحية رئيسا

السيد منير البصري مستشارا و مقررا

السيد مصطفى علاوي مستشارا

السيدة نوال الشجاع ممثلة للنيابة العامة

السيد إدريس بوطيور كاتب الضبط

كاتب الضبط

الرئيس

ملف جنحي سير عدد 4431/2606/2025

8

.....

تعريف حادثة شغل

عرف الفقه المغربي حادثة شغل بأنها (الحادث الذي يصيب جسم الإنسان فجأة بفعل عنيف وبسبب خارجي) ،وقد يقتضي هذا الحادث إما صبغة حادثة شغل أو يتسم بصبغة المصلحة حالة

الحوادث المصلحية، أو صبغة الحوادث المدرسية، وهو ما يوجب التمييز بين هذين الأخيرين وحوادث الشغل باعتبارها صلب موضوع هذا الدليل.

فحادثة الشغل تشمل كل الحوادث المهنية والعوارض الصحية التي تصيب الأجير أثناء قيامه بعمله أو بمناسبته حتى ولو كانت بسبب القوة القاهرة وتلحق بجسمه عجزا يقعده عن العمل نهائيا أو ينقص من قدراته ،وقد يتعرض لها الموظفين غير الرسميين والأعوان والأجراء، في حين أن الحوادث التي يتعرض لها الموظفون الرسميون أثناء مزاولتهم لمهامهم تسمى «بحادثة المصلحة» كما أن هناك الحوادث المدرسية وهي «كل الإصابات الجسدية التي تلحق التلميذ بفعل غير إرادي من طرفه، أو الناتجة عن فعل فجائي وبسبب خارجي، أثناء وجوده في عهدة الأطر التربوية للمؤسسة التعليمية من رجال تعليم وغيرهم.»

ولتمييز وبيان اختلاف حادثة الشغل عن باقي الحوادث، فإن المشرع أفرد لها مجموعة من المقتضيات التشريعية التي سيتم بيانها وفق منهجية مقارنة.

لكن، قبلا وعلى سبيل التمييز بين حادثة الشغل وتلك المتعلقة بالمصلحة أو المدرسية سيتم تناول هاتين الأخيرتين بشكل جد مقتضب .

أولا: تعريف حادثة مصلحة

عرف المشرع حادثة مصلحة على أنها الحادثة التي يتعرض لها الموظفون والأعوان الرسميون أثناء أو بمناسبة مزاولة عملهم، سواء من حيث المكان، ويتعلق الأمر بأي مكان يوجد فيه العون بناء على أمر إدارته)القيام بمهمة(... ،أو من حيث الزمان، ويشمل جميع فترات الذهاب والإياب التي يستوجبها إما التوجه إلى العمل أو الرجوع منه.

وطبقا للفصل 45 من الظهير الشريف رقم 008.58.1 الصادر في 4 شعبان 1377)24 فبراير 1958(في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه، فإن الموظف الرسمي يتقاضى مجموع أجرته خال مدة توقفه عن عمله إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله أو إلى أن يتم الاعتراف نهائيا بعدم قدرته على العمل ويحال على التقاعد.

كما يحق للموظف المصاب بحادثة، أن يسترجع من الإدارة التي ينتمي إليها الأتعاب الطبية والمصاريف المترتبة مباشرة عن الحادثة، حيث تقدم الطلبات المتعلقة باسترجاع التكاليف مصحوبة بفواتير محررة تحريرا مفصا وتامة الأداء، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 14 من المرسوم رقم 1219.99.2 الصادر في 6 صفر 1421)10 ماي 2000( )المحددة بموجبه كيفية تطبيق مقتضيات الظهير الشريف رقم 008.58.1 المشار إليه أعاه، والمتعلقة بالرخص لأسباب صحية ورخصة الولادة.)

وقد نص القانون رقم 011.71 الصادر بتاريخ 12 ذي القعدة 1391)30 ديسمبر 1971(المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه، أنه «إذا نتج عن الحادثة عجز بدني يعادل أو يفوق 25% يخول للموظفين أو لذويهم الحق في تعويض عن الأضرار التي لحقتهم، واستحقوا الحصول على معاش زمانة مؤقت أو دائم.

ويتوقف اكتساب الحق في معاش الزمانة على الشرطين التاليين:

يجب ألا تقل نسبة العجز البدني الدائم عن 25%؛

يجب أن ينسب العجز الذي خلفته الحادثة إلى العمل الإداري، وينبغي في هذه الحالة أن يكون العجز ناتجا إما أثناء ممارسة العمل أو بمناسبة ممارسته أو أثناء قطع المسافة الرابطة بين مقر الإقامة ومكان العمل)ذهابا وإيابا(، وإما في حالة قيامه بعمل في سبيل المصلحة العامة، وإما عند مخاطرته بحياته لأجل إنقاذ شخص أو عدة أشخاص؛

إذا نتج عن الإصابة عجز يجعل الموظف غير قادر بصفة نهائية على الاستمرار في مزاولة عمله حذف الموظف من سلك الموظفين الذي ينتمي إليه ويكون له الحق في الحصول على معاش الزمانة.»

وتجدر الإشارة، إلى أنه قد تم إسناد البت في ملفات حوادث المصلحة وخاصة صاحية تحديد مدى انتساب الحادثة للعمل الإداري إلى لجنة الإعفاء المنصوص عليها في الفصل 29 من القانون 71.011 المؤرخ في 1971/12/30.

وتتألف هذه اللجنة طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 351.97.2 بتاريخ 19 ديسمبر 1997 من الأعضاء الآتي ذكرهم:

الوزير المكلف بالمالية أو ممثله رئيسا؛ الوزير المكلف بالوظيفة العمومية أو ممثله؛ ممثل الإدارة التي ينتمي إليها الموظف؛ رئيس المجلس الصحي أو ممثله؛ ممثل الصندوق المغربي للتقاعد؛

ممثلين عن الموظفين من بين ممثلي الموظفين والمستخدمين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

هذا ويستحق معاش الزمانة ابتداء من فاتح الشهر الذي يلي تاريخ اجتماع لجنة الإعفاء الذي تم خاله البت

استعمال الزمن الأصلي أو وثيقة الأمر بالمهمة الأصلية؛ نسخة من قرار آخر ترقية؛ نسخة من قرار الترسيم؛

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مع بيان العنوان الشخصي الحالي.

مراحل تكوين وتصفية ملف حادثة مصلحة:

بالنسبة للموظف المصاب:

تتم تعبئة مطبوع التصريح بالحادثة من طرف الموظف، عبر تحديد المعلومات المتعلقة به وبظروف الحادثة والتصريح بشكل مفصل وواضح عن ساعة وتاريخ ومكان وظروف وكيفية وقوع الحادثة.

في حالة عدم تمكن الموظف من الحضور إلى المؤسسة، يمكن لأحد أقاربه سحب المطبوع وإرجاعه إلى إدارة مؤسسته بعد تمام تعبئته.

تصميم مكان وقوع الحادثة:

يضع الموظف المصاب في المطبوع رسما مبسطا وتصميما لمكان وقوع الحادثة.

ويختم مطبوع التصريح بالحادثة باسم وخاتم رئيس المؤسسة أو الإدارة مع عبارة أطلع عليه بتاريخ.

شهود الحادثة (موظفون أو تلاميذ)

يعبأ المطبوع بتضمينه للمعلومات الخاصة باسم الشاهد وعنوانه ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وشهادته حول الحادثة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه لا يتم التعويض إلا في الحالات التي تساوي أو تفوق نسبة العجز البدني فيها 25%.

بالنسبة للوزارة:

تقوم المصلحة المختصة بتدبير ملفات حوادث المصلحة، بفحص وثائق الحادثة التي تتوصل بها قبل اتخاذ الإجراءات التالية:

فتح ملف حادثة مصلحة، بعد التأكد من توفر جميع الوثائق واستيفائها لجميع الشروط؛

عرض الشواهد الطبية على المجلس الصحي قصد تحديد نسبة العجز، بناء على تقرير اللجنة الطبية الإقليمية وشهادة الطبيب المعالج وتحرير رأي في الموضوع؛

إحالة ملف الحادثة على الصندوق المغربي للتقاعد قصد عرضه على أنظار لجنة الإعفاء؛

حضور اجتماع لجنة الإعفاء المنعقد للبت في ملف الحادثة وإقرار انتساب الحادثة للعمل الإداري من عدمه؛

إخبار المعني بالأمر بقرار لجنة الإعفاء؛

إخبار مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر بالموضوع قصد إنجاز قرار رخصة مرض، عن المدة التي تغيبها الموظف الذي تعرض للحادثة، وذلك حسب الحالات:

رخصة مرض بمجموع الأجرة في حالة إقرار اللجنة انتساب الحادثة للعمل الإداري؛
رخصة مرض عادية في حالة إقرار اللجنة عدم انتساب الحادثة للعمل الإداري.

وتتم تصفية ملف الحادثة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، وذلك بصرف التعويض المخول للموظف المصاب بناء على نسبة العجز المقررة من طرف لجنة الإعفاء .«المرجع الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية»

ثانيا: تعريف الحادثة المدرسية

الحوادث المدرسية هي كل الإصابات الجسدية التي تلحق التلميذ بفعل غير إرادي من طرفه، أو الناتجة عن فعل فجائي وبسبب خارجي، أثناء وجوده في عهدة الأطر التربوية للمؤسسة التعليمية من رجال تعليم وغيرهم .ويستحق التعويض عن الحادثة المدرسية للتلاميذ المسجلة أسماؤهم بانتظام بالمؤسسات التعليمية العمومية ،حين تواجدهم تحت مراقبة المكلفين بهذه المهمة، وكذا تلاميذ المدارس المتنقلة المسجلة أسماؤهم لدى السلطة المحلية في الأماكن المعينة لهذا الغرض؛

هذا وتنبع أهمية الحوادث المدرسية من زاوية المعيار الوظيفي نظرا لارتباطها بمسؤولية الإدارة في عدد من الحوادث التي يكون ضحيتها التلاميذ داخل المؤسسة التعليمية وتحت الحراسة الفعلية للمكلفين بهذه المهمة.

في هذا الصدد، ينص الظهير المتعلق بالحوادث المدرسية المؤرخ في 16 شوال 1361)26 أكتوبر 1942(حسبما وقع تغييره وتتميمه، على تحمل الدولة لجميع المصاريف الناجمة عن الحوادث التي يتعرض لها التلاميذ المسجلون بالمؤسسات المدرسية العمومية أثناء وجودهم تحت الحراسة الفعلية للمكلفين بالمهمة.

بحيث تؤدى المصاريف للمؤسسات الاستئنافية أو للممونين، ولا يمكن لآباء وأولياء التلاميذ استرجاعها في حالة أدائها مباشرة.

وبمقتضى هذا النص، يخول إيراد للتلاميذ المصابين على إثر حادثة مدرسية، بعجز تعادل أو تفوق نسبته 10%. ويمنح هذا الإيراد لمدة خمس سنوات. وبعد هذه المدة يمنح للمصاب إيراد نهائي إذا ثبت أنه مازال يعاني من عجز دائم ونهائي.

هذا ويبقى لآباء وأولياء التلاميذ المصابين الحق في إقامة دعوى المسؤولية المدنية، وذلك طبقا لمقتضيات قانون الالتزامات والعقود.

وحفاظا على صحة التلاميذ، أبرمت الوزارة التأمين المدرسي والرياضي واتفاقية الضمان المدرضي والرياضي مع شركات للتأمين، وذلك لإضافة ضمانات تكميلية لتلك المنصوص عليها في ظهير 1942، والتي تهم أساسا:

توسيع مجال تغطية الحوادث المدرسية ليشمل تنقل التلميذ من مقرات سكناهم إلى المؤسسة، استفادة مؤطري الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية من التأمين،

توفير العاج للمصابين في أحسن الظروف وذلك باسترجاع المصاريف الطبية والصيدلية الناجمة عن الحوادث المدرسية أو بتحمل شركة التأمين هذه المصاريف مباشرة.

تخصيص تعويض يومي عن الاستشفاء يمنح للمصابين طيلة مدة إقامتهم بالمراكز الاستئنافية.

ظهير 6 فبراير 1963 القانون رقم 12.18مفهوم حادثة شغل

الفصل3

المادة 3

تعتبر بمثابة حادثة للشغل الحادثة كيفما كان سببها تعتبر حادثة شغل كل حادثة، كيفما كان سببها يترتب التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل عنها ضرر، للمستفيد من أحكام هذا القانون، سواء شخص سواء كان أجيرا أو يعمل بأية صفة كانت وفي كان أجيرا أو يعمل بأية صفة تبعية كانت وفي أي محل أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين كان إما لحساب مشغل واحد أو عدة مشغلين، وذلك وإما لحساب رؤساء المقاولات المبينة بعده ولو كان بمناسبة أو بسبب الشغل أو عند القيام به، ولو كانت المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحا، وذلك حتى ولو هذه الحادثة ناتجة عن قوة قاهرة أو كانت ظروف كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة أو كانت الشغل قد تسببت في مفعول هذه القوة أو زادت في أحوال الشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو خطورتها إلا إذا أثبت المشغل أو مؤمنه طبقا للقواعد زادت في خطورته اللهم إلا إذا برهن المؤاجر أو المؤمن العامة للقانون أن مرض المصاب كان سببا مباشرا في على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة للأمراض. وقوع الحادثة.

ويقصد بالضرر في مفهوم هذا القانون كل إصابة جسدية أو نفسية تسببت فيها حادثة الشغل وأسفرت عن عجز جزئي أو كلي، مؤقت أو دائم للمستفيد من أحكامه.

ظهير 6 فبراير 1963 القانون رقم 12.18مفهوم حادثة شغل

أهم المستجدات

أن حادثة شغل هي تلك الحادثة التي ترتب عنها ضرر للمستفيد من أحكام هذا القانون مع وجود صفة التبعية، وبذلك يكون المشرع قد أقر معيارين للقول بوجود حادثة شغل: المعيار الأول الضرر والثاني التبعية، وذلك لتميز عقد الشغل عن باقي العقود المشابهة ،وأن يكون الأجير تحت إشراف ورقابة وتوجيه رب العمل.

شروط تحقق حادثة الشغل:

أن تحدث ضررا الذي يصيب الضحية إما جسديا أو نفسيا؛

أن تقع الحادثة بشكل مفاجئ.

أن تقع الحادثة أثناء الشغل أو بسببه .

ويعتبر الضرر النفسي الناتج عن حوادث الشغل من أهم المستجدات التي جاء بها القانون 12.18 والذي خصه بالمادة 3 منه كما هو مبين أعلاه.

ويقصد بالضرر في مفهوم هذا القانون كل إصابة جسدية أو نفسية تسببت فيها حادثة الشغل وأسفرت عن عجز جزئي أو كلي، مؤقت أو دائم للمستفيد من أحكامه.

ويمكن اعتبار الضرر النفسي، صورة من صور الضرر المعنوي، إذ يتمثل في الضرر الداخلي الذي يعاني منه المصاب ويتجدد ذلك الضرر في نفسه كلما اضطر إلى استخدام العضو المصاب مباشرة من جراء حادثة الشغل، كأن يكون الضرر الاحق مثل (حروق، بتر، تشوه....) . كما يمكن أن ينتج هذا الضرر من غير إصابة جسدية، كتعرض الأجير لانهيار عصبي جراء سماعه كام نابي أو عبارات مهينة لكرامته من مشغله أو حضوره واقعة مشينة تركت آثارا نفسية عليه، أو نتيجة ضغط العمل الذي سبب له إرهاقا أو اكتئابا أو توترا، يكون مصدره مكان العمل أو أدوات العمل إلى غير ذلك من الحالات والتي يبقى القضاء هو الجهة الكفيلة لاعتبار ما تعرض له الأجير من ضرر معنوي يكتسي صبغة حادثة شغل أو مرض مهني أم لا. كما أن الضرر النفسي يختلف باختلاف نوع الإصابة وشخصية المصاب وسنه وجنسه ومهنته، وتبعا لذلك فمسألة تقديره تبقى نسبية ولا يمكن للمحكمة أن تقدرها تلقائيا إلا بعد اللجوء إلى عرض الأجير المصاب على خبرة طبية لتحديد النسب، علما أنه إلى حد كتابة هذا الدليل لم يصدر بعد أي قرار على مستوى محكمة النقض، لكي يمكن القاضي المكلف بقضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية الاسترشاد به في اتخاذ توجه معين، كمعرفة مدى إمكانية الحكم بالضرر

المعنوي في حالة عدم وجود عجز بدني دائم أو إمكانية الجمع بينهما، وهل يمكن لذوي حقوق الهالك المطالبة بالتعويض عن الضرر النفسي من جراء فقدان الهالك؟ ومدى إمكانية إخضاع الضرر المعنوي لمسطرة تفاقم الضرر؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي ستطرح حول كيفية التعويض عن هذا النوع من الضرر، وبالتالي فالعمل القضائي كفيل بإيجاد حلول لتلك التساؤلات مستقبلا.

قرار عدد 576/ 2صادر بتاريخ 26 /05 /2021 في الملف الاجتماعي عدد 1928 /5 /2 /2019)غير منشور(

الذي جاء في حيثياته، أنه بالرجوع إلى وثائق الملف وخاصة تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الخبير الدكتور المختار الحضيكي المأمور بها ابتدائيا فإنه حدد نسبة العجز في 25 في المائة بعد أن كشف على الضحية بصفة مدققة وهو طبيب مختص في طب الشغل الضيء الذي جعله مختصا في نوعية الإصابة، كما أن المصاب قد أثبت مادية الحادثة بواسطة الشاهد المستمع إليه بجلسة البحث المجرى استئنافيا ويتعلق الأمر بالمسمى بوجمعة الفرقان الذي صرح بعد أدائه اليمين القانونية أنه يشتغل مع المطلوب في النقض بالضيعة وأن الأخير تعرض لحادثة شغل بعد دخول حشرة من نوع دبور في أذنه وأنه حاول مع أجراء آخرين إخراجها غير أنهم تعذر عليهم ذلك، فحين اعتمد القرار على تقرير الخبرة معتبرا في ذلك أن الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل نتج عنها صمم يكون معلا بما فيه الكفاية ولم يخرق أي من المقتضيات المستدل بها.

قرار عدد 2 /856 صادر بتاريخ 10 /07 /2020 في الملف الاجتماعي عدد 1382 /5 /2/ 2018)غير منشور(

حيث لئن كانت محكمة الموضوع لها سلطة تقدير شهادة الشهود وتقييمها والتي لا سلطة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل، فقد تبين من جلسة البحث المأمور بها استئنافيا أن المحكمة استمعت إلى الشاهدين عبد الهادي النيلي ومحمد أباري، واستخلصت من شهادتهما قيام عاقة الشغل بين طرفي الدعوى وثبوت مادية حادثة الشغل خال وقت العمل، وقدمت شهادة الإثبات على شهادة النفي الذي تمسك بها الطالب، بحيث صرح الشاهد الأول بأنه بتاريخ 6/2014/28 حضر عنده المستأنف أي المطلوب وهو مصاب على مستوى أصبع يده اليسرى)الإبهام(طالبا منه النجدة وأوصله إلى أخيه عبد الله النيلي الذي نادى على سيارة الأجرة لإيصال الضحية إلى المستشفى لتلقي العاج، وبقي الشاهد يحرس محل العمل إلى حين أن حضر المستأنف عليه أي الطالب وأخبره بما وقع، فقرر المشغل الالتحاق بالمستشفى لاطمئنان على صحة المستأنف)المطلوب(مما تكون معه المحكمة قد أعملت سلطتها التقديرية استنادا إلى ما راج أمامها بجلسة البحث مع الشاهدين وطبقت قواعد الترجيح في تقديم المثبت على النافي، فضاً عن ذلك أن الطالب صرح بجلسة البحث بأن المطلوب يعمل بالقطعة كلما احتاج إليه وما زال يمارس عمله لديه، وأن نفي الطالب عاقة الشغل مع المطلوب تفنده تصريحاته السابقة، وهي معطيات تفيد أولا ثبوت عاقة الشغل بين طرفي الدعوى، وثانياً ثبوت مادية حادثة الشغل خال وقت العمل ،فجاء قرارها معلا تعليا كافياً.

قرار عدد 2 /372 صادر بتاريخ 24 /06/ 2020 في الملف الاجتماعي عدد 786/ 5/ 2/ 2018)غير منشور(

لكن، حيث إنه لما كانت مقتضيات الفصل 3 من ظهير 1963/06/02 تنص على أنه «تعتبر بمثابة حادثة شغل الحادثة كيفما كان سببها التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل شخص سواء كان أجيرًا أو يعمل بأية صفة كانت وفي أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين وإما لحساب رؤساء المقاولات المبينة بعده ولو كان المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحاً وذلك حتى ولو كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة، وكانت أحوال المشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو زادت في خطورته، اللهم إذا برهن المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة لأمراض»، فإن المطلوب في النقض حينما تعرض للحادثة على إثر سقوطه من إحدى السالم لما كان يقوم بطاء إحدى الواجهات لفائدة

الطالبة، حسب الثابت من محضر الضابطة القضائية المؤرخ في 2008/09/02،ومن خال تصريحات المصرحين المدونة به وتحت تبعيتها تكون الحادثة التي حصلت له بمناسبة العمل وتكتسي صبغة مهنية ومشمولة بمقتضيات ظهير 1963/02/06،ولا مجال للتمسك بكون المطلوب كان يشتغل لدى الطالبة بصفة عرضية، على اعتبار أن الفصل 3 أعاه لم يشترط في المصاب بالحادثة أن يعمل لدى المشغل بصفة مستمرة وبشكل رسمي، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت الحادثة التي تعرض لها المطلوب تكتسي صبغة حادثة شغل ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس ولم تخرق المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليا كافيا وسليما.

قرار عدد 2 /140 صادر بتاريخ 02/ 05/ 2020 في الملف الاجتماعي عدد1381/ 5/ 2/ 2018)غير منشور (

لكن حيث إن الثابت من تصريح الطاعن بمحضر الضابطة القضائية المنجز إثر الحادثة التي تعرض لها الضحية الهالك أن عاقة الشغل ثابتة حيث أوضح أن الشاحنة التي كانت سبباً في الحادثة وإن كانت على ملكية المسمى العمراني الزريف إلا أن الطاعن ونظرًا لاحتياجه لها فقد استعارها من هذا الأخير وشغل الهالك على متنها مقابل أجر أسبوعي قدره 500 درهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما انتهت إلى قيام عاقة الشغل مع الطالب تكون قد بنت قرارها على أساس سليم.

قرار عدد 1337/ 2 صادر بتاريخ 27 /11/ 2019 في الملف الاجتماعي عدد 1994 /5 /2/ 2019)غير منشور(.

« لكن حيث إنه بالرجوع إلى وثائق الملف كما هي معروضة على قضاة الموضوع، وعلى الخصوص تقرير الخبير المنتدب الذي جاء في تقريره أن وفاة مورث المطلوبين كانت بتاريخ 2008/10/23 لها عاقة سببية بينها وبين الحادث، وتتجلى في المضاعفات الناتجة عن الاستلقاء على الظهر مما تكون المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي اعتبرت والحال ما ذكر أن العاقة السببية بين الحادث والوفاة ثابتة وأن الحادث يعتبر حادث شغل، بدعوى أنه لم يثبت أن الضحية كان مصابا بالمرض في القلب أو ضيق التنفس، تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ،غير خارقة لأي مقتضى وعللت قراراها بما فيه الكفاية.«

قرار عدد 1208 /2 صادر بتاريخ 30/ 10/ 2019 في الملف الاجتماعي عدد 965 /5/ 2/ 2018)غير منشور(.

« لكن إنه خافا لما تمسكت به الطاعنة، ذلك أنه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 3 من ظهير 1963/02/06 فإنها تنص على أنه «تعتبر بمثابة حادثة للشغل الحادثة كيفما كان سببها التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل شخص سواء كان أجيرا أو يعمل بأية صفة كانت وفي أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين وإما لحساب رؤساء المقاولات المبنية بعده ولو كان المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحا وذلك لو كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة وكانت أحوال الشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو زادت في خطورته، اللهم إذا برهن المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة للأمراض « والثابت من أوراق الملف ومنها المحضر البحري المنجز بتاريخ 2010/04/13 من طرف مدير المركب والذي يشهد من خاله أن الهالك كان يعمل ميكانيكيا على ظهر باخرة الصيد المسماة السمالي رقم 8- 832، وأن البحارين أيت أحيا وخداف عبد الحق شاهداه يسقط بمكان الآلات بالباخرة، وبأن حالته لا تنم عن الحياة، وأن هذه الحادثة وقعت بتاريخ 2010/04/12 والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت وفاة الهالك ناتجة عن حادثة ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد التزمت بمقتضيات الفصل 3 أعاه وعللت قرارها تعليا سليما أمام عدم إثبات المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة كان عرضة سهلة للأمراض.«

قرار عدد 461 صادر بتاريخ 18 /02/ 2015 في الملف الاجتماعي عدد 1016 /5/ 1 2013/

تعاقد مع مقاولة- وفاة صاحب المقاولة على إثر سقوطه أثناء العمل - انتفاء عاقة التبعية بين الطرفين - عدم قيام حادثة شغل.

«لما ثبت أن المطلوب أنكر عاقة الشغل الرابطة بينه وبين الضحية الهالك الذي لم يكن مستخدما معه أو تابعا له أو أنه يعمل تحت إشرافه أو مراقبته، وإنما كان مقاولا في الصباغة يشتغل على شكل مقاولة صغيرة مستقلة تشغل عددا من العمال، وأنه لم يكن يتواجد باستمرار بمكان العمل، وإنما كان يزوره لمراقبة درجة انجاز الأشغال من طرف مستخدميه، وأن الهالك تعاقد معه من أجل صباغة منزله وسلمه تسبيقا عن عمله، وهو ما لم يكن محل منازعة من طرف الورثة، فإن الاتفاق بين صاحب المنزل والهالك على صباغة منزله وتسليمه تسبيقا عن عمله لا يشكل حجة كافية على وجود عاقة التبعية بينهما ولا يترتب عنها قيام حادثة الشغل».) منشور بنشرة قرارات محكمة النقض الغرفة الاجتماعية عدد 19 الصفحة 103 وما يليها.(

قرار عدد 708 صادر بتاريخ 26/ 05/ 2011 في الملف الاجتماعي عدد 982/ 5/ 1/ 2010حادثة طريق ـ سفر مأذون به ـالانحراف عن الطريق العادية عرضا.

«الأجير المأذون له من طرف مشغله بالتنقل في إحدى المدن لحضور نشاط نقابي، والذي تعرض أثناء الطريق لحادثة سير فإن الحادثة الطارئة له تعتبر بحسب مفهوم الفصل 6 من ظهير 1963/02/06 حادثة شغل، ذلك أنها وقعت له في مسافة الذهاب والإياب بين محل الشغل ومحل إقامته الأصلي، علما أن انحرافه عرضا عن الطريق العادي، لأخذ قسط من الراحة والاستجمام، لا يؤدي إلى انفصام عاقة التبعية بينه وبين مشغليه .»المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري، الطبعة الثانية.

قرار عدد 2858 صادر بتاريخ 26/ 08/ 2009 في الملف الاجتماعي عدد 1063/ 1/ 2008

إن حادثة الطريق المقرونة بحادثة الشغل واقعة مادية يمكن إثباتها أو نفيها بجميع وسائل الإثبات المقررة قانونا.

«لا تكفي الحادثة في ذاتها، والإدلاء بما يفيد العاقة الشغلية، وإنما يتعين أن تتحقق الشروط التشريعية لوصف الحادثة بحادثة طريق..». (المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري، الطبعة الثانية)

قرار عدد 548 صادر بتاريخ 13 /05/ 2009 في الملف الاجتماعي عدد 393/ 5/ 1/ 2008

«حادثة الطريق الطارئة للضحية عندما كان يسوق ناقلة في ملكية مشغله بمناسبة عمله تعتبر حادثة شغل، ولا يكفيه لدفع مسؤولية المشغل مجرد ادعاء وقوع الحادثة في مكان يبعد عن

المكان الاعتيادي الذي كانت تنتقل منه السلع المنقولة، وأن هذا الأخير أخذ الناقلة بدون إذن المشغل، بل يتعين عليه إثبات ذلك أمام قضاة الموضوع.» المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل وإلا مراض المهنية للدكتور بال العشري. الطبعة الثانية.

قرار عدد 486 صادر بتاريخ 24/ 05/ 2006 في الملف الاجتماعي عدد120/ 5/ 2006 حادثة طريق- مسافة الذهاب للعمل- مرآب العمارة- الحادثة تعتبر حادثة شغل.

«لاعتبار المرآب جزء من السكن يشترط أن يكون خاصا أي لا يدخل ضمن الأجزاء التي تنظمه الملكية المشتركة ،ولما كان الاستعمال المشترك لمرآب العمارة مخول لساكنيها فإنه لا يمكن

والحالة هذه القول بأنه جزء من سكن الأجيرة، وتعتبر الحادثة التي تعرضت لها هذه الأخيرة حين غادرت مسكنها بهدف التوجه إلى مقر عملها خال المسافة الفاصلة بين عتبة الشقة التي تقيم فيها ومرآب العمارة، حادثة طريق مشمولة بحماية ظهير حوادث الشغل». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري الطبعة الثانية.

قرار عدد 181 صادر بتاريخ 01/ 03/ 2006 في الملف الاجتماعي عدد 1229/ 5/ 1/ 2005

«عاقة التبعية تقتضي الإشراف والتوجيه وإصدار التعليمات والتدخل في أوقات العمل نحو الضحية، أما مجرد الاتفاق فا يمكن اعتبار عاقة التبعية قائمة، وتبعا لذلك فإن اتفاق صاحب المنزل على صباغة منزل يؤدي أجره حسب عدد الأمتار لا يشكل قرينة كافية على وجود عاقة تبعية وما يترتب عنها قيام حادثة شغل». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري، الطبعة الثانية.

قرار عدد 795 صادر بتاريخ 13/ 09/ 2000 في الملف الاجتماعي عدد 412/ 5/ 1/ 2000

«إن وجود الأجير في مهمة بمدينة مراكش بتكليف من المشغل وأثناء استحمامه بالفندق تعرض إلى سقوط أدى إلى إصابته في مرفقه الأيسر يعتبر حادثة شغل». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بال العشري. الطبعة الثانية.

قرار عدد 2065 صادر بتاريخ 10/ 09/ 1990 في الملف الاجتماعي تحت عدد 9570/ 89

« إن الحادثة تعتبر حادثة شغل ولو كانت ناتجة عن نزيف دموي أصيب به الضحية قبل سقوطه على الأرض »..

منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى العدد 46 نونبر 1992 صفحة 183.

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 52

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....

.....

مؤلفات من إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

مصطفى علاوي هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب)، وحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس، ودبلوم المعهد العالي للقضاء. يُعد من القضاة النشيطين في التوثيق القضائي والتأليف القانوني، وقد شارك في العديد من الندوات والدورات التدريبية حول قضاء المالية، قضاء التوثيق، محاكمة الطفل، مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وغيرها.

foulabook.com

يتميز عمله بجمع وتوثيق الاجتهاد القضائي المغربي (القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم، خاصة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف)، مع تحليله وتصنيفه حسب المواضيع القانونية. أنتج مئات الكتب والأجزاء (حوالي 345 كتابًا متاحًا للتحميل في بعض المكتبات الإلكترونية)، وغالباً ما تكون أعماله سلسلة أو أجزاء متعددة.

foulabook.com

أبرز مؤلفاته (أمثلة رئيسية)

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (من 1 إلى 20 أو أكثر): تجميع وتوثيق للاجتهادات في مواضيع مختلفة (مثل المواريث، الاعتراف، إلخ).

coursdroitarab.com

- سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية (أجزاء من 1 إلى 15 أو أكثر).
- ما جرى عليه عمل محكمة النقض (أقسام متعددة، مثل 1 إلى 7).
- الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح والتنازل.
- المحاكمة بتقنية الاتصال عن بعد.
- مناحي قضائية (أجزاء متعددة، مثل الجزء 12).
- قطوف قضائية (أجزاء مثل 8، 19).
- اجتهاد محاكم الاستئناف التجارية المغربية.
- الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة، وفي الوثيقة، والوكالة، والمحاسبة، والضرائب، والحيازة والملكية العقارية، وغيرها.
- مدونة العمل القضائي المغربي (أجزاء متعددة).
- التحكيم والوساطة بين الاجتهاد القضائي والقانون المغربيين.
- قواعد الأحكام القضائية المغربية، وسائل الإثبات، تصحيح وإبطال الأحكام، ومؤلفات حول التنظيم القضائي، إثبات الالتزامات، عقد البيع، وغيرها.

coursdroitarab.com

كما ألف في مواضيع أخرى مثل حقوق الإنسان، التراث اللامادي، والتعليم الأساسي للغتين.أهمية مؤلفاته

- توثيق وأرشفة الاجتهاد القضائي: توفر مرجعًا عمليًا شاملاً للقضاة، المحامين، الطلاب، والباحثين، يساعد في فهم التطبيق العملي للقوانين المغربية وتطور الاجتهاد (خاصة في المواد المدنية، التجارية، الأسرية، الجنائية، والإجرائية).

• دعم التطبيق القضائي: تسهل الرجوع السريع إلى سابقة قضائية (jurisprudence)، مما يعزز الاستقرار القانوني وتوحيد الممارسات.
• تدريب وتطوير: تستخدم في الدورات التدريبية وتساهم في نشر الوعي القانوني، خاصة مع تغطيتها لمواضيع حديثة مثل المحاكمة عن بعد أو التحكيم.
• إمكانية الوصول: معظمها متوفر بصيغة PDF عبر مواقع مثل foulabook.com، sajplus.com، ومنصات قانونية مغربية، مما يجعلها أداة قيمة للجمهور القانوني.
sajplus.com
باختصار، يُعتبر مصطفى علاوي من أبرز المؤلفين في مجال التوثيق القضائي المغربي، وأعماله تمثل جهدًا كبيرًا في جسر الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي. يمكنك البحث عن كتبه على المواقع المذكورة أو منصات مثل cours droitarab للحصول على روابط التحميل.

.....

صفحة : 2710
الجريدة الرسمية عدد 7508

قرر ما يلي :
المادة الأولى
تغير مقتضيات المادتين الثالثة والرابعة من القرار رقم 3281.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) المشار إليه أعلاه
على النحو التالي :
» المادة الثالثة. - يجب أن تكون مركبات النقل الجماعي للأشخاص
» ..... سعته كيلوغرامين على الأقل ومكون من غبار خامد للنار
»متعدد الاستعمال (ABC)وموضوع بالقرب من السائق.
»يجب أن تكون مركبات النقل الجماعي للأشخاص .....
»ستة كيلوغرامات ومكونين من غبار خامد للنار متعدد الاستعمال
»(ABC)ويوضع أحدهما بالقرب من السائق و الآخر في مؤخرة المركبة
» بمكان يسهل الوصول إليه.
»المادة الرابعة. - يجب أن تكون مركبات نقل البضائع .....
» غبار خامد للنار متعدد الاستعمال (ABC) تبلغ سعتهما الإجمالية
» الدنيا ستة كيلوغرامات ويوضعان كما يلي :

(الباقي ال تغيير فيه.)
المادة الثانية
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 13 من رمضان 1447 (3 مارس 2026).
الإمضاء : عبد الصمد قيوح.
.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7495 - 30 مارس 2026
مرسوم رقم 2.25.1080 صادر في 27 من رمضان 1447 (17 مارس 2026)
بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431
(21 ديسمبر 2009) بتطبيق القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.
رئيس الحكومة،
بناء على القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم
1.96.124 بتاريخ 14 من ربيع الآخر 1417
(30 أغسطس 1996)، لا سيما المادتين 193 و 194 منه ؛
وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.09.481 الصادر في 4 محرم 1431 (21 ديسمبر 2009)
بتطبيق القانون رقم 17.95 املتعلق بشركات المساهمة، لا سيما المادة 4 منه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 8 رمضان 1447 (26 فبراير 2026)،
رسم ما يلي :
المادة الأولى
تغير وتتمم، على النحو التالي، مقتضيات البندين 2 و 3 من املادة 4
من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.09.481 :
» المادة الرابعة. - يؤرخ ويوقع التقرير الخاص لمراقب الحسابات
»، ..... ويجب أن يتضمن ما يلي :
» - رأي مراقب الحسابات ..... مجلس الإدارة الجماعية ؛
» - رأيه بخصوص سعر الإصدار ومبلغه أو فارق السعر المعتمد
» أو شروط تحديد هذا السعر ؛
» - بيان ما إذا كانت أسس حساب كل من سعر الإصدار أو الفارق
» أو شروط تحديد هذا السعر التي اعتمدها مجلس الإدارة
»أو مجلس الإدارة الجماعية صحيحة وصادقة ؛
» - رأي مراقب الحسابات ..... أو مجلس الإدارة الجماعية.«
المادة الثانية
يسند إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم

الذي ينشر في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1447 (17 مارس 2026).
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف :
وزيرة الاقتصاد والمالية،
الإمضاء : نادية فتاح.
وزير الصناعة والتجارة،
الإمضاء : رياض مزور.

.....
.....

Ministère de l'économie et des Finances

Direction Générale des Impôts

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

▼

المديرية العامة للضرائب

COMMUNIQUE

Les entreprises d'assurances et de réassurance et les intermédiaires d'assurances Versement de la taxe de solidarité contre les événements catastrophiques

Au plus tard le 1er juin 2026

La Direction Générale des Impôts rappelle aux entreprises d'assurances et de réassurance et aux intermédiaires d'assurances qu'elles sont tenues de procéder au versement de la taxe de solidarité contre les événements catastrophiques au titre du mois d'avril 2026, par procédé électronique, via l'Espace professionnel des téléservices « SIMPL-Autres taxes», accessible à

travers le portail de la Direction Générale des Impôts à l'adresse: www.tax.gov.ma, au plus tard le 1er juin 2026.

Le taux de la taxe est fixé à 1.5% des primes, surprimes ou cotisations versées au titre des contrats d'assurances relatifs aux opérations prévues à l'article 2 du décret n° 2-24-1123.

Toutefois, les primes, surprimes ou cotisations exigibles avant l'entrée en vigueur du décret n° 2-24-1123, mais non encore réglées, restent soumises à l'ancien taux de 1%.

Références légales: Décret n° 2-24-1123 modifiant et complétant le décret n° 2-19-244 du 30 septembre 2019 relatif au financement du Fonds de solidarité contre les événements catastrophiques.

Pour toute demande d'information ou d'assistance, Veuillez contacter le Centre d'Assistance de la DGI à l'adresse SIMPL@tax.gov.ma ou en appelant le 05 37 27 37 27 (lignes groupées).

زنقة الحاج أحمد الشرقاوي، أكدال الرباط المغرب Rue Haj Ahmed Cherkaoui, Agdal, Rabat, Maroc 05 37 27 90 00/07 www.tax.gov.ma

المديرية العامة للضرائب ION GENERALED

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

بأسفي

المحكمة الابتدائية

بأسفي

- قسم قضاء الأسرة .

ملف تطليق للشقاق

عدد : 1279/2019

حكم عدد ....

صادر بتاريخ :

2020/10/19

(1/5)

ملف تطليق للشقاق عدد: 1279/2019

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 19/10/2020 أصدرت المحكمة الابتدائية بآسفي وهي تبت في قضايا التطليق للشقاق في جلستها العلنية الحكم الآتي نصه:

بين السيد

المقيم بالديار البلجيكية

ينوب عنه

بمقتضى وكالة مصادق عليها

بالقنصلية العامة للمملكة المغربيه ببروكسيل بتاريخ 21/10/2019 تحت عدد

2019/197307

المحامي بهيئة أسفي

بصفته الطرف المدعي أصليا ومدى عليه فرعيا من جهة

وبين السيدة .

الساكنة بدوار

بصفتها الطرف المدعى عليه أصليا ومدعية فرعيا من جهة أخرى

الوقائع

بناء على المقال المقدم من طرف المدعي شخصيا بواسطة وكيله لدى كتابة ضبط بهذه المحكمة بتاريخ 08/11/2019 والمقال الإصلاحي المدلى به من طرف نائبه بجلسة 24/02/2020 والمؤداة عنهما الرسوم القضائية والذي يعرض فيهما بأنه متزوج بالمدعى عليها وأنها أصبحت تعامله معاملة لا تليق وقواعد الشريعة الإسلامية وأنه يلتمس بمقتضاه الحكم بالتطليق للشقاق لاستحالة العشرة وأرفق مقاله بصورة من عقد الزواج ووكالة مصححة الإمضاء.

وبناء على المقال المضاد المدلى به من طرف المدعى عليها بواسطة نائبتها بجلسة 13/01/2020 التمست من خلالها الحكم لها بنفقتها بحسب 3000 درهم شهريا وتوسعة الأعياد مبلغ 5000 درهم عن كل عيد ديني ابتداء من تاريخ 01/10/2019 إلى غاية سقوط الفرض شرعا مع النفاذ المعجل والصائر. وبناء على فشل محاولات الصلح بين الطرفين والتي ضمنت وقائعها بمحضر الجلسة الذي أضيف إلى وثائق الملف.

وبناء على المقال الإصلاحي مع مذكرة تعقيبية المدلى بها من طرف نائب المدعي بجلسة 24/02/2020 أكد من خلالها أن المدعي ظل ينفق على زوجته إلى غاية شهر يونيو 2019 وأرسل لها شيكين بنكيين.

وبناء على الإذن للزوج بإيداع الواجبات المترتبة عن التطليق عدد 72 والصادر بتاريخ 02/03/2020 والقاضي بإيداع واجبات التطليق والمحددة في مبلغ 20.000 درهم. يجب إيداعها داخل أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ صدور هذا الإذن تحت طائلة اعتباره متراجعا عن رغبته في مواصلة المسطرة.

وبناء على ملتمس النيابة العامة الرامي إلى تطبيق القانون.

وبناء على إدراج القضية بعدة جلسات كان آخرها بجلسة . ها بجلسة 12/10/2020 حضرتها الأستاذة مصباحي عن نائب المدعي وأكدت الطلب وتم إيداع مستحقات التطليق، فتقرر حجز القضية للمداولة لجلسة
19/10/2020

ملف تطليق للشقاق عدد: 1279/2019

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل حيث قدم الطلبين الأصلي والمضاد مستوفيين لجميع الشروط الشكلية المتطلبة قانونا -مما يتعين معه التصريح بقبولهما شكلا.

في الموضوع

أولا - في المقال الأصلي

حيث يرمي الطلب إلى الحكم بالتطليق للشقاق.

وحيث التمست النيابة العامة تطبيق القانون.

وحيث إن العلاقة الزوجية قائمة بين الطرفين بمقتضى عقد الزواج المضمن بعدد 51 صحيفة 41 كناش الزواج عدد 113 بتاريخ 26/04/2019 توثيق أسفي المدلى به من طرف المدعي.

وحيث إن الزواج ميثاق تراض وترابط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين معا.

وحيث إنه تطبيقا لمقتضيات الفصل 94 و ما يليه من مدونة الأسرة أجرت المحكمة عدة محاولات الإصلاح ذات البين بين الطرفين مع تطبيق مسطرة الحكمين وذلك بغرفة المشورة.

وحيث إن محاولات الصلح فشلت لتمسك المدعي بواسطة وكيله بطلبه الرامي إلى التطليق لاستحالة استمرار العلاقة الزوجية بينه وبين المدعى عليها بسبب سوء المعاشرة. وحيث إن هذه المحكمة اعتمدت الوكالة في التطليق أولا لاستعمالها في نطاق ضيق، وثانيا لانسجام
ذلك مع مدونة الأسرة من خلال المادة 400 التي تحيل على الفقه المالكي، وثالثا توجه محكمة النقض في ذلك. فمن حيث استعمال الوكالة في التطليق في نطاقها الضيق فإن ذلك تمثل بالأساس في وجود

الطرف المدعي خارج أرض الوطن حسب الثابت من الوكالة مصادق عليها بالقنصلية العامة للمملكة المغربية ببروكسيل بتاريخ 21/10/2019 تحت عدد 187297/2019 من طرف المدعي فيكون من
الأرجح التيسير عليه بدل تكبيده خسائر السفر من خارج الوطن وما يستلزم ذلك من مصاريف السفر. ومن حيث انسجام الوكالة في التطليق مع مدونة الأسرة من خلال المادة 400 التي تحيل على الفقه المالكي، ذلك أن الوكالة شرعت لرفع المشقة وجلب التيسير، ومن تم فانه بناء على ان الطلاق والتطليق حق للزوج كما هو حق للزوجة وهذا هو مضمون المادة 78 مدونة " و حيث ان القاعدة الفقهية تقول من ملك حقا ملك التوكيل فيه، وبما أن الوكالة هي تكليف شخص من الغير ليقوم مقام الموكل في تصرف جائز ومعلوم ثم من جهة أخرى فإن الوكالة شرعت في اطار مبدأ التكافل الاجتماعي والتعاضد الإنساني وحسب الفقهاء المالكيين فهناك أعمال تجوز فيها الوكالة وهي التي

تتحقق فيها مصلحة الموكل دون ضرورة لحضوره ومنها الوكالة اما الأعمال التي لا يجوز فيها التوكيل و منها - : الإيمان الصلاة الشهادتين، يقول ابن عاصم في باب الوكالة البالغ الرشيد له ان يوكل غيره ليقوم مقامه في كل ما يقبل النيابة، وأضاف ابن عاصم ان المطلوب يجوز له أن يوكل من يخاصم الطالب كما ان الطالب يجوز له ان يوكل من يخاصم المطلوب، ويرى ابن عاصم ان وكالة الخصام يستحسن أن تتعلق أيضا بالإقرار والإنكار وفي نظمه يقول:

و حيثما التوكيل بالإطلاق

فذلك التفويض باتفاق

وفي باب الصلح: قال ابن عاصم " : الصلح جائز بالاتفاق " ومعنى ذلك ان الصلح بين المتنازعين جائز باتفاق أهل المذهب المالكي وأكدت لامية الزقاق ص 334 :

وهل مطلق التوكيل كاف فامضين ******** به نظرا كالذي بتفويض انجلا

(3/5)

ملف تطليق للشقاق عدد: 1279/2019

ومعنى انه كلما فعله الوكيل بسبب التفويض انجلى وهو مقبول سوى 3 امور طلاق الزوجة بيع دار السكن و تزويج بكر لا تجوز الا بتوكيل خاص، وقال الشيخ خليل ص 216 ورد في باب صحة الوكالة قال انها جائزة في المطلق اذا فوض الموكل فأمضى النظر للوكيل ما عدا 3 أمور هي 1- الطلاق، وانكاح بكر ، و بيع دار سكناه فلا تجوز إلا إذا خصصت.

وأما من حيث توجه محكمة النقض، فإن ذلك ثابت من خلال توجه محكمة النقض في اعتماد الوكالة في الطلاق والتطليق وإن في مجال ضيق وذلك منذ مدة ليست بالقصيرة وقبلها مجموعة من أقسام قضاء الأسرة بالمملكة، حيث جاء في قرار المحكمة النقض

" إن الوكالة في الطلاق وإن لم ينص عليها في مدونة الأسرة فإنها تعتبر عامة بنص

المادة 400 من نفس المدونة التي تحيل على الفقه المالكي الذي يعتبر الوكالة في الطلاق. والمحكمة لما صرحت بما هو مقرر في الفقه أعلاه وهو بمثابة قانون داخلي فإنها جعلت لما قضت به أساسا وطبقت القانون وما بالوسيلة على غير أساس"

قرار محكمة النقض عدد 941 المؤرخ في 24/12/2013 في الملف الشرعي عدد 384/2/1/2012 .

وحيث إنه ومن خلال ما راج أمام المحكمة أثناء جلسات الصلح وكما هو ثابت بمحضر هذه الجلسات فإن دوام العشرة بين طرفي النزاع مستحيل وأن الشقاق والخصام والتنافر قد حل محل الوئام والمودة والطمأنينة والرحمة بينهما، وأن الذي يؤكد ذلك هو طول أمد النزاع بين الطرفين واستحكام الخلاف بينهما وعدم وجود رغبة لدى المدعي في استمرار معاشرة المدعى عليها.

وحيث إنه تبعا لما ذكر وأمام تعذر الإصلاح بين الطرفين و استمرار الشقاق و إعمالا بمبدأ التسريحبإحسان وبعدما اقتنعت المحكمة بأن الحياة الزوجية بين المدعي والمدعى عليها أصبحت غير متيسرة وتطبيقا للفصل 97 من مدونة الأسرة فانه بذلك يبقى الفراق هو الحل القانوني والشرعي بينهما وبالتالي فان طلب المدعي يبقى وجيها ويتعين الاستجابة اليه.

وحيث إن المطلقة طلاقا باننا لا تستحق النفقة خلال العدة إلا إذا كانت حاملا عملا بمقتضيات الفصل 196 من مدونة الأسرة.

وحيث مادامت المدعية غير حامل فهي لا تستحق سوى السكن خلال العدة والذي تحدده المحكمة في المبلغ الوارد بمنطوق هذا الحكم.

وحيث إن المتعة شرعت لجبر الضرر اللاحق بالمطلقة ويراعى في تحديدها مدة الزواج وأسباب الطلاق والوضعية المادية والاجتماعية للطرفين معا.

ثانيا - في المقال المضاد

حيث يهدف طلب المدعية الحكم لها بنفقتها من تاريخ 01/10/2019 حسب ما هو مسطر أعلاه.

وحيث إن المدعى عليه أكد الاتفاق على زوجته إلى غاية شهر يونيو 2019 وأدلى بصور شيكين بنكيين استفادت منهما المدعية فرعيا مرخين في 07/11/2019.

وحيث بذلك تكون المدعية تستحق نفقتها من تاريخ 08/11/2019

وحيث إن الزوجية من أسباب الالتزام بالنفقة ويقضى للزوجة بنفقتها من تاريخ الإمساك ولا تسقط بمضي المدة.

وحيث إن الثابت من خلال المادة 187 من مدونة الأسرة على أن نفقة كل إنسان في ماله إلا الزوجة فان نفقتها في مال زوجها.

قال القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي - صاحب تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام :

ويجب الإنفاق للزوجات

في كل حالة من الحالات
(5/5)

الأستاذ كمال العابد

وبمساعدة السيدة نبيلة الشامي

ملف تطليق للشقاق عدد: 1279/2019

عضوا

كاتبة للضبط

الإمضاء

الرئيس المقرر

كاتبة الضبط

.....

.....

جميع اجتهادات حاسمة صادرة عن محكمة النقض المغربية
المجموعة من 1 إلى 24 اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرووين فاس المغرب .

هذه العبارة تشير إلى سلاسل ومؤلفات قانونية وقضائية شهيرة في المغرب. الأستاذ مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس والحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين) هو باحث ومؤلف بارز له عدة سلاسل فقهية شهيرة تتكون كل منها من أجزاء تصل إلى 24 جزءاً (مثل الأجزاء من 1 إلى 24)، أبرزها: [1, 2, 3]

- **إجتهادات حاسمة صادرة عن محكمة النقض المغربية**: سلسلة قيمة تتكون من أجزاء متعددة (تصل إلى 24 جزءاً).
- **قطوف قضائية**: سلسلة شاملة للمواد الأسرية والاجتماعية والقضائية.
- **مؤلفات أخرى**: لديه سلاسل هامة مثل "ما جرى عليه عمل محكمة النقض" و"اقتباسات قضائية وقانونية". [1, 2, 3, 4, 5]

تُعد هذه الإصدارات مراجع أساسية للقضاة والمحامين والباحثين في القانون المغربي؛ حيث تهتم بتجميع، تبويب، وتحليل قرارات واجتهادات محكمة النقض المغربية. [1, 2]

.....

.....

مؤلف كتاب ومقال "الاجتهاد الحاسم في مفهوم الكفالة المالية ونطاقها" هو الباحث والمستشار القانوني **مصطفى علاوي**.

يُعد هذا العمل مرجعاً قضائياً مهماً في القانون المغربي، ويمكنك الاطلاع على تفاصيل الكتاب وتحميله عبر منصة Sajplus القانونية.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 134/11

الصادر بتاريخ: 26/03/2024 .

في الملف الشرعي رقم : 890/2/1/2023

تذييل حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية.

طبقا للمادة 101 من مدونة الأسرة في حالة الحكم بالتطليق للضرر، للمحكمة أن تحدد في نفس الحكم مبلغ التعويض المستحق عن الضرر.

تقدير تضرر أحد طرفي العلاقة الزوجية مقارنة مع حجم خطأ الطرف الآخر من سلطة محكمة الموضوع التي تنظر في دعوى التطليق.

المحكمة إنما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بتذييل الحكم الأجنبي الصادر بين طرفي النزاع بالصيغة التنفيذية، معتبرة أن ما قضي به من تعويضات للمطلقة يدخل في باب مستحقاتها التي تخولها لها المادة 101 من مدونة الأسرة، دون أن تخوض في مصدر أموال الزوج الذي لم ينازع في اكتسابها أثناء العلاقة الزوجية، وما دامت قد اعتبرت التعويضات المحكوم بها للمطلوبة مصدرها الضرر والتعويض عنه بحسب تقدير محكمة الطلاق، فكان تعليلها كافيا لحمل قضائها عليه.

المملكة المغربية

اله باسم جلالة الملك وطبقا للقانون فية

حيث يستفاد من أوراق الملف والقرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، أن المدعية (م.ب) قدمت مقالا بتاريخ 03/03/2022 سجل بالمحكمة الابتدائية بمكناس، عرضت فيه أنها كانت متزوجة بالمدعى عليه (ي.ز) ولها منه الابن (د) المزداد بتاريخ 29/09/2014 وأنه نظرا لاستحالة العلاقة الزوجية بينهما استصدرت حكما أجنبيا حضوريا وعلنيا قضى بالتطليق بينهما لأخطاء المدعى عليه

وقد قضى الحكم المذكور على المدعى عليه بأدائه لها مبلغ 50.000,00 أورو تعويضا عن الضرر، ومبلغ 8.000,00 أورو عن المنحة التعويضية، ومبلغ 150 أورو عن نفقة الابن (د)، وهو الحكم الصادر بتاريخ 05/11/2018 عن المحكمة الكبرى بديجون والمسجل بالسجل العام 15/03193، ملتمسة تذييله بالصيغة التنفيذية في جميع مقتضياته بما فيها لوازم الطلاق ونفقة الابن (د). وبعد تخلف المدعى عليه رغم توصله وعدم جوابه، وإدلاء النيابة العامة بمستنتجاتها، قضت المحكمة بمقتضى حكمها رقم 1051 الصادر بتاريخ 07/06/2022 في الملف عدد 541/1614/2022 بإعطاء الصيغة

1

التنفيذية للحكم الصادر بتاريخ 05/11/2018 تحت رقم 03193/15 عن المحكمة الكبرى بديجون عن المحكمة الكبرى بديجون محافظة كوت دور. فاستأنفه المدعى عليه بعلة مخالفة بعض مقتضياته للنظام العام لكونه قضى للمستأنف عليها بالتعويض الذي لا تستحقه في حالة طلبها التطليق، وإنما تستحقه في حالة وقوع الطلاق فقط، وأن طلب التطليق الذي تقدمت به المستأنف عليها كان أساسه لعب الزوج للقمار وحصوله على إثر ذلك على مبلغ مليون أورو، وهو السبب الذي اعتمدته المحكمة الأجنبية فيما قضت به للمطلقة من تعويضات، ولم تراعه محكمة التذييل وتتأكد من عدم مخالفته للنظام العام، وأن المحكمة الأجنبية وهي تبت في دعوى التطليق ما فتئت تردد عبارة الأموال المشتركة للزوجين، وعزت سبب التطليق إلى خطأ الزوج وحده في تدبير الأموال المشتركة بينه وبين زوجته، وأن في ذلك مخالفة لمقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة، والتمس إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء تصديا برفض الطلب. وبعد جواب المستأنف عليها، قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بقرارها المطعون فيه بالنقض من طرف الطالب بواسطة دفاعه بمقال تضمن ثلاث وسائل، وجه للمطلوبة طبقا للقانون.

حيث يعيب الطالب القرار في الوسيلة الأولى بخرق قاعدة مسطرية أضر به، ذلك أن الشواهد المتعلقة بالتبليغ التي أرفقتها المطلوبة بمقال دعواها تؤكد بالجزم عدم تبليغ الحكم الأجنبي للطاعن لانعدام شهادة التسليم، بل أن وثيقة التبليغ الثانية تؤكد استحالة التبليغ لعدم العثور على أي شخص بعنوان الطاعن إضافة إلى انعدام ما يفيد تعليق الحكم بسبورة المحكمة لمدة شهر قياسا على التبليغ للقيم طبقا للفصل 441 من قانون المسطرة المدنية المطابق تماما للفصل 640 من ق.م.م. الفرنسي، وأن القاعدة الفقهية تقضي بأن "من أدلى بشيء فهو قائل به (كذا)، وأن الحكم الأجنبي لم يحز بعد صفة الشيء المقضي به، مما خرقت معه المحكمة وهي تقضي بتذييله بالصيغة التنفيذية مقتضيات الفصل 430 من قانون المسطرة المدنية وحقوق دفاع الطاعن والتمس لذلك نقض قرارها.

لكن، وخلافا للمثار في الوسيلة، فإنه بالاطلاع على أوراق الملف يتبين أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي وتبنت علله التي منها أنه ثبت لقضاته أن الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية أصبح نهائيا قابلا للتنفيذ حسبما ثبت من الشهادة بعدم الطعن المدرجة بالملف ثم أن الطاعن لم يثر أي دفع بخصوص تبليغه الحكم الأجنبي في مقاله الاستئنافي، فيكون الدفع المثار بهذا الخصوص لأول مرة أمام محكمة النقض، غير مقبول، والوسيلة ذات العلاقة به على غير أساس.

ويعيب الطالب القرار في الوسيلة الثانية بخرق القانون الداخلي (الفقرة الأولى من الفصل 359 من ق.م.م.)، ذلك أن المحكمة مصدرته أيدت الحكم القاضي بتذييل الحكم الأجنبي رغم أن فيه

2

خرقا صارخا للنظام العام المغربي ومخالفة للقانون الداخلي من عدة أوجه، فقواعد الإسناد الدولية لا تخول للقضاء الفرنسي وإن كان مختصا بالبت في دعوى التطليق بين الطرفين طبقا للمادة 9 من الاتفاقية القضائية المغربية الفرنسية المؤرخة في 10/08/1981 ، إلزام طرفي النزاع وإخضاعهما قسرا للقانون الفرنسي في شقه المتعلق بالأموال المشتركة، ما دام أساس علاقتهما الزوجية ومنشؤها مغربيا أي عقد زواجهما، ولم يبرما أي عقد بخصوص شراكة أموالهما حسب مقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة، والتمس لذلك نقض القرار المطعون فيه.

لكن، حيث إنه بمقتضى المادة 101 من مدونة الأسرة فإنه في حالة الحكم بالتطليق للضرر للمحكمة أن تحدد في نفس الحكم مبلغ التعويض المستحق للضرر. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت ما قضي به من تعويضات على الطاعن يدخل في باب مستحقات الزوجة التي قررتها مدونة الأسرة خصوصا في مادتها 101 وإن اختلف الأمر بالنسبة للتسمية، فإنها لم تخرق المحتج به وما بالوسيلة على غير الأساس.

ويعيب الطالب القرار في الوسيلة الثالثة بعدم الارتكاز على أساس قانوني أو انعدام التعليل ذلك أنه بانتفاء ما يفيد اتفاق الزوجين على تدبير الأموال المشتركة، وعدم إثبات الزوجة (المطلوبة) أنها من لعبت وربحت في لعبة القمار، وأن الزوج هو من لعب وربح القمار وتسلم مبلغه ووزع عائده كما طاب له بحكم أنه ملك خالص له، فإن حكم القضاء الفرنسي للزوجة بتعويض عن ضرر عدم تمكينها من نصيبها من ربح القمار لا أساس له ، لأن لعب القمار والأموال المتحصلة منه محرمة وباطلة طبقا للقانون المغربي المستمد من الشريعة الإسلامية حسب ما نص عليه الفصل 1092 من قانون الالتزامات والعقود الذي أكد على أن كل التزام سببه دين المقامرة أو المراهنة يكون باطلا بقوة القانون"، وأن حكم المحكمة الأجنبية للمطلوبة بالتعويض عن ضرر عدم اقتسام مبلغ ربح القمار لا أساس قانوني له ومخالف للنظام العام، وأن محكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي القاضي بتذييل الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية على علته، والتمس لذلك نقض قرارها.

لكن، حيث إن تقدير تضرر أحد طرفي العلاقة الزوجية مقارنة مع حجم خطأ الطرف الآخر من سلطة محكمة الموضوع التي تنظر في دعوى التطليق. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه إنما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بتذييل الحكم الأجنبي الصادر بين طرفي النزاع في إطار دعوى التطليق بالصيغة التنفيذية، معتبرة أن ما قضي به من تعويضات للمطلقة يدخل في باب مستحقاتها التي تخولها لها المادة 101 من مدونة الأسرة، دون أن تخوض في مصدر أموال الزوج - الذي لم ينازع في اكتسابها أثناء العلاقة الزوجية بغض النظر عن مصدرها - التي ستستوفى منها تلك التعويضات، أي أن تلك التعويضات مصدرها الضرر والتعويض عنه بحسب تقدير محكمة الطلاق والحكم القاضي
به، فكان تعليلها كافيا لحمل قضائها عليه، وما بالنعي دون أساس

3
لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب، وعلى الطالب المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بنزهة رئيسا والسادة المستشارين: عبد الغني العيدر مقررا ونور الدين الحضري وحادي الإدريسي ولطيفة أرجدال أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد الفلاحي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة معجوط.

.....

.....

.....

مصطفى علاوي
المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، والحاصل على الإجازة من كلية الشريعة. جامعة القرويين .
كتاب **"الوصية الواجبة في الاجتهاد القضائي المغربي"** هو مؤلف قانوني وفقهي قيم من إعداد الأستاذ **مصطفى علاوي**، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، والحاصل على الإجازة من كلية الشريعة.
أبرز محاور الكتاب
يتناول الكتاب المعالجة القانونية والقضائية لنظام الوصية الواجبة، والتي تُعد من أهم المستجدات في مدونة الأسرة المغربية، ويهدف إلى:
- **استقراء القرارات القضائية:** يجمع ويحلل مختلف قرارات محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقاً) والمحاكم المغربية المتعلقة بالوصية الواجبة.

• **توضيح الشروط والإجراءات:** يبين الحالات التي تستحق فيها الوصية الواجبة للأحفاد الذين مات أباؤهم أو أمهاتهم في حياة جدهم أو جدتهم.
• **تأصيل الإشكالات العملية:** يقدم حلولاً وتفسيرات قانونية لمختلف المنازعات المرتبطة بكيفية احتساب نصيب المستحقين في حدود الثلث.
إذا كنت مهتماً بقراءة هذا العمل القانوني، يمكنك الاطلاع عليه رقمياً وتحميل نسخته بصيغة PDF من خلال منصة فولة بوك.

.....
.....
قرار محكمة النقض

الصادر بتاريخ 23 مارس 2022

في الملف الجنحي رقم 2526/6/2/2022

حادثة سير - المصابة قاصر - أثره.

بمقتضى مفهوم المخالفة لما ينص عليه الفصل 108 من القانون الجنائي، فإن المرء لا يسأل إلا في حدود خطاه، ومن تم ولئن كانت ابنة الطاعن قاصر غير مميزة فإن ذلك لا يعفي والدها من مسؤولية رقابتها وتوجيهها وهي تعبر الطريق المخصصة في الأصل لاستعمال الناقلات.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

بناء على طلب النقض المقدم من طرف المطالب بالحق المدني (ع. و) عن ابنته القاصر (1) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة نائبه ذ. (ح) المحامي بهيئة مراكش بتاريخ 15/11/2021 لدى كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بزاكورة، والرامي إلى نقضا القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 08/11/2021 في القضية عدد 53/2808/2021 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار محمد مسؤولا مدنيا، والحكم عليه بأداء التعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني مع إحلال شركة التأمين (م.م. ت) محل مؤمنها مؤمنها في في الأداء، مع تعديله بخصوص المسؤولية وذلك يجعل ثلثيها على عاتق المطالب بالحق المدني وإبقاء الثلث على عاتق المتهم وجعل التعويض المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني المذكور محددا في 9023.10 درهم، مع إحلال شركة التأمين ( ) محل مؤمنها في الأداء .
إن محكمة النقض

وبعد أن تلت المستشارة المقررة بديعة بوعدي التقرير المكلفة به؛

وبعد الانصات إلى السيد فيصل الادريسي المحامي العام في مستنتجاته.

1
وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن بواسطة نائبه الأستاذ (ح) المحامي بهيئة مراكش المحامي والمقبول للترافع أمام محكمة النقض، المستوفية للشروط القانونية المتطلبة وفقا للمادتين 528

في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن الثابت من خلال الاطلاع على محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به يتضح أن المتهم هو المتسبب المباشر في وقوع الحادثة لعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة وقيامه بالمناورات الجادة لتفادي الحادث في حين أن الضحية مجرد طفلة قاصر لا تتوفر لا على أهلية الأداء و لا على آلية الوجوب ولا يتعين تحميلها أي جزء من المسؤولية لذلك فإن ما خلص إليه القرار المطعون فيه من تحميل ولي القاصر ثلثي المسؤولية ليس له ما يبرره الأمر الذي يتعين معه نقض ذلك القرار وإبطاله.

لكن، حيث إنه وبمقتضى مفهوم المخالفة لما ينص عليه الفصل 108 من القانون الجنائي فإن المرء لا يسأل إلا في حدود خطأه، ومن تم ولئن كانت ابنة الطاعن قاصرا غير مميزة فإن ذلك لا يعفي والدها من مسؤولية رقابتها وتوجيهها وهى تعبر الطريق المخصصة في الأصل لاستعمال الناقلات وعليه و لما كان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له مما تستخلصه من وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران، الأمر الذي لم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه. لما كان الأمر كذلك فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها، عندما حملت الطاعن ثلثي مسؤولية الحادثة مراعاة منها في ذلك لتقصير الطاعن المذكور في رقابة وحراسة ابنته القاصر البالغة من العمر ثلاث سنوات أثناء عبور الطريق، فجاء قرارها بذلك معللا تعليلا سليما وكافيا والوسيلة عديمة الأساس.

في شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه الوارد هكذا " حيث ما خلص إليه القرار في التعويض المادي المحكوم به للقاصر الضحية ليس له ما يبرره سيما وأنه يتعين مراعاة ما جاء في تقرير الخبرة الطبية وكذا أعمال قواعد المسؤولية المدنية والجنائية.

وحيث يتعين معه القول والحكم وفق ما جاء في مذكرة المطالب المدنية الأمر الذي يتعين معه نقض القرار في هذا الشق.

2

وحيث إن الفرع من الوسيلة على النحو الوارد عليه، جاء غامضا ولم يبين فيه الطاعن ما ينعيه بالضبط على القرار المطعون فيه بخصوص التعويض، حتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها بخصوص تطبيق القانون مما يكون معه الفرع من الوسيلة غير مقبول وغير جدير بالاعتبار.

وحيث إن الطاعن لم يقم بإيداع الضمانة المنصوص عليها في المادة 530 من قانون المسطرة الجنائية ولم يدل بما يفيد إعفائه منها مما يتعين معه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة والحكم بضعف الضمانة.

من أجله

قضت برفض طلب النقض المقدم من طرف المطالب بالحق المدني (و. ع. و) عن ابنته القاصر (!) واحي ضد القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بزاكورة بتاريخ 08/11/2021 في القضية عدد 53/2808/2021 وحكمت عليه بضعف الضمانة بعد استخلاص المصاريف القضائية طبقا للاجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة متركبة من السادة بديعة بوعدي رئيسة ومقررة والمستشارين محمد خلوفي وطاهر طاهوري ومولاي ادريس شداد وعبد اللطيف وحمان و بمحضر المحامي العام السيد فيصل الادريسي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ربيعة الطهري.

.....

.....

.....

.....

مؤلف الثابت و المتغير من الاجتهاد القضائي المغربي اعداد مصطفى علاوي

كتاب **"الثابت والمتغير من الاجتهاد القضائي المغربي"** هو مؤلف قانوني قيم من إعداد **مصطفى علاوي**، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، وهو باحث حائز على إجازة من كلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس.
يعتبر الكتاب مرجعاً أساسياً في دراسة وتطوير الفكر القضائي.

أبرز محاور الكتاب

- **تحليل الاجتهاد القضائي:** يدرس كيفية تعامل المحاكم المغربية مع النصوص القانونية، والتفريق بين المبادئ القانونية الراسخة (*الثابت*) والقرارات التي تتغير بتغير الوقائع والظروف والمستجدات القانونية (*المتغير*).
- **التطبيق العملي:** يستعرض مجموعة من النماذج والأحكام العملية لتوضيح القواعد التي يستقر عليها القضاء المغربي وكيفية تنزيلها على النزاعات الواقعية المعروضة على المحاكم.

.....

.....

تتميز مؤلفات **الأستاذ مصطفى علاوي**، المستشار بـ **محكمة الاستئناف بفاس** والحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس ، بغزارتها وتنوعها؛ حيث تعد مراجع عملية وقانونية هامة تعتمد على رصد الاجتهادات القضائية وتوثيق العمل القضائي المغربي.

تتوزع أبرز أعماله وإصداراته على عدة سلاسل ومؤلفات متخصصة:

سلسلة قطوف قضائية

- **طبيعة السلسلة**: مؤلفات دورية ممتدة (وصلت إلى أكثر من 24 جزءاً) تُعنى بتجميع القواعد القضائية الشارحة.
- **المضمون**: يتناول كل جزء محاور محددة؛ مثل الجزء الـ 3 الذي يركز على القواعد الجنائية وعدم التوسع في تفسيرها، والجزء الـ 18 المخصص بالكامل لـ **قانون العقوبات البديلة** في المغرب.

سلسلة التوثيق في القضاء والقانون المغربيين

- **طبيعة السلسلة**: موسوعة قانونية ضخمة بلغت أجزاؤها الـ 45 جزءاً.
- **المضمون**: تهتم السلسلة بتوثيق المساطر والقرارات المرتبطة بـ **العمل التوثيقي والقضائي**، وتوفر دليلاً عملياً للممارسين في الميدان المدني والعقاري. [1, 2, 3]

سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية

- **طبيعة السلسلة**: سلسلة تضم نحو 15 جزءاً بصيغة الرقمية.
- **المضمون**: ترتكز على اقتباس وتلخيص أهم الحيثيات والعلل الصادرة عن المحاكم المغربية ومحكمة النقض لتسهيل البحث العلمي والعملي.

الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية

- **المضمون**: كتاب يبحث في **التحول الرقمي للعدالة**.
- **المحاور**: يسلط الضوء على دور التقنيات الرقمية في تبسيط المساطر، تتبع القضايا عن بُعد، تعزيز الشفافية، وتقريب الإدارة القضائية من المتقاضين.

وسائل الإثبات في التشريع المغربي

- **المضمون**: مرجع عملي كبير (يقارب 484 صفحة) يدرس آليات الإثبات القانوني.

• **المحاور**: يعالج وسائل الإثبات التقليدية والمستحدثة في المادة المدنية، مثل الخبرات القضائية، المعاينات، وتحقيق الخطوط.

دراسات الاجتهاد القضائي المتخصصة

أصدر الأستاذ علاوي عدة مؤلفات نوعية تعالج قطاعات قانونية دقيقة، ومنها:

• **الاجتهاد القضائي المغربي في الحيازة والملكية العقارية**: مرجع أكاديمي يرصد منازعات العقار غير المحفظ.

• **الاجتهاد القضائي في اختصاص أقسام الجرائم المالية وغسل الأموال**: يواكب العمل القضائي في محاربة الفساد المالي.

• **التحكيم والوساطة بين الاجتهاد القضائي والقانون المغربيين**: دراسة للوسائل البديلة لفض النزاعات.

• **الاجتهاد القضائي في الخطأ القضائي والاعتقال الاحتياطي**: يبحث في ضمانات الحرية الفردية ومسؤولية الدولة القضائية.

• **ما جرى عليه عمل محكمة النقض**: سلسلة أجزاء تستعرض القرارات المستقرة لأعلى هيئة قضائية بالمملكة.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7485-5 رمضان 1447 (23) فبراير 2016

القسم الثامن

إعادة النظر

المادة 429

يمكن للأطراف الطعن بإعادة النظر في المقررات القضائية

النهائية، مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في المادة 403 أعلاه وتلك الواردة في نصوص خاصة، وذلك في الأحوال التالية :

الجريدة الرسمية عدد 7485-5 رمضان 1447 (23) فبراير 2016

المادة 432

إذا كان السبب المثار من أجله طلب إعادة النظر هو تعارض الأحكام، فان الأجل لا يسري إلا من تاريخ تبليغ الحكم الأخير.

المادة 433

يقدم طلب إعادة النظر إلى المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، ولا يجوز أن يبت فيه نفس القضاة الذين أصدروه

لا يوقف طلب إعادة النظر التنفيذ، إلا إذا رأت المحكمة المعروض عليها الطعن بإعادة النظر بغرفة المشورة، بناء على طلب مستقل داخل أجل ثلاثين (30) يوما، وقف التنفيذ لأسباب جدية ومستعجلة.

المادة 434

يحكم على الطرف الذي يخسر طلب إعادة النظر بغرامة وفق المبلغ المشار إليه في المادة 430 أعلاه، حسب الحالة، بصرف النظر عما قد يقضى به من تعويضات لفائدة الطرف الآخر.

المادة 435

إذا قبل طلب إعادة النظر، يتم العدول عن المقرر القضائي أو في الجزء الذي انصب عليه الطلب، ويرد المبلغ المودع، على أن تبت المحكمة في القضية من جديد.

المادة 436

إذا ارتكز المقرر القضائي بإعادة النظر على تعارض في الأحكام قضى هذا المقرر بأن الحكم الأول ينفذ شكلا ومضمونا.

.....

.....

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.261 صادر في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل 2026 بالمصادقة على ميثاق السلوكيات الخاص بأعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.09 بتاريخ 10 ربيع الآخر 1434 (21) فبراير (2013)، كما تم تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 44 المكررة منه :

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ
: 21 مارس 2023

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الشرق خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 6 أبريل 2023 :

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس - مكناس خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ : 28 سبتمبر 2022 .

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط - سلا - القنيطرة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ : 2 أكتوبر 2022 .

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال - خنيفرة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ
: 25 أكتوبر 2022 .

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء - سطات خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ : 4 نوفمبر 2022

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش - آسفي خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ : 27 أكتوبر 2022 .

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة تافيلالت خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ
: 2012 أكتوبر 2022

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة سوس ماسة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ
: 2022 28 مارس 2022

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة كلميم وادنون خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ : 23 أبريل 2024

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة العيون - الساقية الحمراء خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ
: 19 أكتوبر 2022

وعلى محضر الجمع العام لغرفة التجارة والصناعة والخدمات الجهة الداخلة - وادي الذهب خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ
: 21 أكتوبر 2022

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 28 من شوال 1447 (16) أبريل 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 44 المكررة من القانون رقم 38.12 المشار إليه أعلاه، يصادق على ميثاق السلوكيات الخاص بأعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات الملحق بهذا المرسوم.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير الصناعة والتجارة كل واحد فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل (2026).

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الصناعة والتجارة.

الإمضاء : رياض مزور.

.....

ميثاق السلوكيات الخاص

بأعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات

الباب الأول

مبادئ عامة

المادة الأولى

يخضع لأحكام هذا الميثاق جميع أعضاء الغرفة.

يلتزم أعضاء الغرفة بممارسة مهامهم خلال مدة انتدابهم وفقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وبالاطلاع على القوانين والأنظمة التي تهم الغرفة ومسؤوليتهم بها.

يلتزم الأعضاء بحضور الدورات التكوينية التي تنظمها الغرفة بمبادرة منها أو بشراكة مع فاعلين آخرين.

المادة 2

يلتزم أعضاء الغرفة بما يلي :

العمل على تنزيل استراتيجيات وبرامج الغرفة بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو النقابية أو الأصناف المهنية أو القناعات

الشخصية :

التحلي بخصال الاستقامة والفضيلة والشرف :

التحلي بروح المسؤولية والمبادرة :

التقيد بقيم النزاهة وقواعد الحكامة الجيدة :

- الحضور والمشاركة الفعالة في أشغال الجمعية العامة وكذا

اللجان المنبثقة عنها.

المادة 3

يلتزم أعضاء الغرفة، خلال دورات الجمعية العامة، بما يلي :

احترام قواعد الانضباط وحسن السلوك :

احترام قرارات الجمعية العامة المصادق عليها والالتزام بها :

- المساهمة في التنظيم الجيد لأشغال الدورة والامتناع عن كل تصرف من شأنه أن يعرقل أشغالها.

المادة 4

يلتزم الأعضاء باحترام سرية المعلومات التي تستوجب الكتمان خلال مزاولة مهامهم.

الباب الثاني

القواعد والقيم المنظمة للعلاقات داخل الغرفة

المادة 5

يلتزم كل عضو بما يلي :

في علاقته مع باقي أعضاء الغرفة :

تكريس مبدأ الاحترام المتبادل في المعاملة والسلوك :

التزام النقاش الهادئ والنقد البناء عبر القنوات المعتمدة داخل الغرفة من جمعية عامة ومكتب ولجان وأنشطة الجمعيات المهنية، وتجنب نقل النقاش في قضايا الغرفة إلى العموم عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل يمس بسمعة الغرفة وأعضائها.

. في علاقته مع مكتب الغرفة :

احترام اختصاصات المكتب المنصوص عليها في النظام الأساسي :

اعتماد القنوات والمسالك الإدارية والقانونية للتواصل مع الرئيس أو باقي أعضاء المكتب.

. في علاقته مع موظفي الغرفة :

احترام الموظفين وطبيعة عملهم وفقا للقوانين والمساطر المعمول

بها داخل الغرفة :

احترام التسلسل الإداري في التعامل مع موظفي الغرفة :

الامتناع عن كل سلوك أو ممارسة أو مضايقة تنتهك القواعد الأخلاقية وحسن السلوك :

احترام الاختصاصات الموكولة لكل موظف :

نسج علاقات إنسانية ومهنية وأخلاقية لتعزيز الشعور بالانتماء للغرفة.

المادة 6

يلتزم كل عضو في علاقته مع محيطه الخارجي بما يلي :

الامتناع عن طلب أو قبول أو تلقي هدايا أو هبات أو امتيازات كيفما كان نوعها، بشكل مباشر أو غير مباشر، مقابل أداء مهامه أو الامتناع عن القيام بها :

ألا يتسم سلوكه اتجاه المنتسبين بالعداوة أو الشخصنة أو الاستعلاء أو التحقير أو التمييز على أساس الانتماء أو الثقافة أو الجنس أو العرق أو الدين أو المستوى الاجتماعي :
العمل على تعزيز العلاقة مع المهنيين واستقطاب الفاعلين الاقتصاديين في مجال التجارة والصناعة والخدمات خدمة للمصلحة العامة وتنمية البلاد ؛

حسن استقبال المهنيين والاستماع إليهم وتمكينهم من المعلومات الضرورية المطلوبة :

- إعطاء صورة إيجابية عن الخدمات المقدمة من طرف الغرفة :

التعاون مع السلطات والهيئات العمومية الأخرى وتمثيل الغرفة على أحسن وجه ؛

- الامتناع عن ممارسة كل نشاط أو سلوك قد يؤثر على سمعة الغرفة.

الباب الثالث

الحكامة الجيدة في تدبير موارد الغرفة

المادة 7

يلتزم كل عضو خلال ممارسة مهامه بما تقتضيه المصلحة العامة وبعدم الدفاع عن أي مصلحة خاصة له أو لغيره بهدف الحصول على امتياز مباشر أو غير مباشر.

يمتنع كل عضو عن عقد صفقات أشغال أو خدمات أو توريدات مع الغرفة، سواء بصفة شخصية أو بصفة شريك أو مساهم أو وكيل عن غيره أو لفائدة أزواجه أو أصوله أو فروعه المباشرين.

المادة 8

يلتزم كل عضو خلال ممارسة مهامه بقواعد التدبير الجيد وباعتماد منهجية عمل واضحة تخدم المصلحة العامة وتراعي قواعد الشفافية.

المادة 9

يلتزم كل عضو بالتبليغ عن الاختلالات التي تهم سير الغرفة وفق المساطر الجاري بها العمل مع تقديم الأدلة والحجج المثبتة لهذه الاختلالات

يمتنع كل عضو عن تقديم شكايات كيدية.

المادة 10

يمتنع كل عضو عن اللجوء إلى وسائل التدليس أو الاحتيال أو الغش أو الخداع أو التزييف للحصول على امتياز غير مشروع.

المادة 11

يلتزم كل عضو بالحفاظ على ممتلكات وموارد الغرفة واستخدامها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة وقواعد الحكامة الجيدة.

قرار مشترك لوزير الصناعة والتجارة وكاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري رقم 834.26 صادر في 2 ذي القعدة 1447 (20) أبريل (2026) بتحديد مستوى تمثيلية المنظمات المهنية المطلوب لإحداث الهيئة بين المهنية لسلسلة الصدفيات المتأتية من تربية الأحياء المائية البحرية.

وزير الصناعة والتجارة

وكاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري

بناء على المرسوم رقم 2.12.602 الصادر في 9 رجب 1434

(20) ماي (2013) بتطبيق القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات بين

المهنية للفلاحة والصيد البحري، ولا سيما المادة 2 منه :

وعلى قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 2561.24 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1446 (29) أكتوبر (2024) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري

قررا ما يلي :

المادة الأولى

يحدد مستوى تمثيلية المنظمات المهنية المطلوب لإحداث الهيئة بين المهنية لسلسلة الصدفيات المتأتية من تربية الأحياء المائية البحرية، أخذا بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي لهذه المنظمات ضمن

السلسلة، كما يلي :

- الإنتاج: 51% على الأقل من حجم الإنتاج الوطني للصدفيات المتأتية من تربية الأحياء المائية البحرية :

التوضيب والتثمين والتحويل : 51% على الأقل من حجم الإنتاج الوطني للصدفيات المتأتية من تربية الأحياء المائية البحرية والموجهة لوحدات التوضيب و / أو وحدات التثمين و / أو وحدات التحويل.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 ذي القعدة 1447 (20) أبريل (2026)

كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة

والصيد البحري والتنمية القروية

والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري

الإمضاء : زكية الدريوش.

وزير الصناعة والتجارة

الإمضاء : رياض مزور.

.....

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف61/2008 :
تاريخ القرار2010-11-11 :	رقم القرار1240 :

القاعدة : على فرض ان هناك تصريح كاذب من طرف المؤمن له عند إبرام عقد التأمين على الحياة فان هذا التصريح الخاطئ لا يؤدي الى بطلان التأمين إذا لم يثبت المؤمن سوء نية المؤمن له.

التعليل: حيث إن استمرار المستأنفة التمسك ببطلان التامين لا مبرر له لأنه على فرض ان هناك تصريح كاذب من طرف المؤمن له فانه حسب المادة 31 من مدونة التأمينات فان التصريح الخاطئ من طرف المؤمن له الذي لم يثبت سوء نيته لا يؤدي الى بطلان التامين ومادام أنه ليس بالملف ما يفيد سوء نية المؤمن له وسوء النية لا يفترض وعبء إثباته يقع على من يدعيه وانه مادام ان المؤمن يلتزم بأداء التامين على الحياة بحصول الوفاء وأنه مادام انه لا نزاع في التأمين وقد أكده ممثل شركة التامين في البحث المجرى في النازلة وذلك بكون الأمر يتعلق بتأمين على الحياة في حدود مبلغ 50 الف درهم أبرمته المستأنفة مع موروث المستأنف عليهم ، وما دام الأمر كذلك فإن الحكم المستأنف عندما قضى على شركة التأمين بأداء مبلغ التأمين يبقى مصادفا للصواب خلافا لما تتمسك به هذه الأخيرة التي يبقى ما اعتمدته من أسباب لتبرير طعنها غير جدير بالاعتبار ولا يغير من الحكم المستأنف الذي يتعين تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف408/2010 :
تاريخ القرار2010-10-14 :	رقم القرار1103 :

القاعدة : إذا كان الأمر يتعلق بعقد نقل الاشخاص عبر الجو فانه لا مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 388 من . ق. ل.ع ويبقى الأمر خاضعا في أحكامه لاتفاقية فارسوفيا التي صادق عليها المغرب بموجب ظهير 77/2/16 الذي يحدد أمد التقادم في أزيد من سنة التي يحددها الفصل 388 المذكور

التعليل: حيث إن استمرار المستانفة التمسك بمقتضيات الفصل 388 من ق.ل.ع لا مبرر له طالما ان الامر يتعلق بعقد نقل للاشخاص عبر الجو الخاضع في أحكامه لاتفاق فارسوفيا الذي صادق عليه المغرب بموجب ظهير 77/2/16 والذي يحدد أمد التقادم في أزيد من سنة . ـ وحيث إن استمرار المستانفة التمسك بانعدام التأمين وفسخ عقدة التامين عن المسؤولية المدنية أيضا لا مبرر له طالما أن المؤمن لها أدلت بشهادة صادرة عن الطاعنة تثبت التأمين لديها عن المسؤولية المدنية وتثبت تغطية التأمين لديها عن المسؤولية المدنية طيلة المدة من 05/1/1 الى 05/12/31 ووقائع القضية حصلت في شهر دجنبر 2005 ومن ثم فان ما اثارته المستأنفة بهذا الشأن يبقى غير جدي وتبقى معنية بالتامين والحكم عندما أحلها في الاداء يبقى في محله ويتعين تأييده علما بأن المؤمن لها تلتمس هي الاخرى تأييد الحكم المستانف . ـ وحيث إنه بخصوص الاستئناف الفرعي فانه مادامت المحكمة قضت للمستانف باسترداده ثمن النقل مطبقة في ذلك مقتضيات الفصل 477 من مدونة التجارة كما انه في اطار نفس المقتضيات قضت له بالتعويض عن الضرر الذي حصل له من جراء تعذر السفر فان هذه المحكمة ترى ان التعويض الذي حددته المحكمة مصدرة الحكم من شأنه جبر الضرر اللاحق بالمستانف ويبقى طبقا للفصل 264 من ق ل ع مناسب وأنه بخصوص الفوائد فانه علاوة على أن المحكمة قضت للمستانف بالتعويض فانه بالرجوع الى المقال الافتتاحي للدعوى يتبين أن المستانف لم يطالب بها والمحكمة لا يمكنها الحكم بشيء لم يطلبه الاطراف ، وعليه فانه لا تأثير لما جاء في طعن سواء المستانفة الاصلية او المستأنف الفرعي على الحكم المستانف الذي يبقى في محله ويتعين تأييده .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف99/2010 :
تاريخ القرار18-03-2010 :	رقم القرار301 :

القاعدة : مسطرة الحجز لدى الغير تشترط أن يكون المحجوز لديه مدينا للمحجوز عليه والمبالغ المحجوزة في النازلة لا تعتبر دينا وإنما أودعها المحجوز عليه لدى كتابة الضبط ورئيس كتابة الضبط لا يعد مدينا للمحجوز عليه

التعليل: حيث إنه خلافا لما يتمسك به المستأنف فإنه على فرض أن المبالغ المحجوزة ناتجة عن إيداعها من قبل المحجوز عليه فإنه من المعروف أن مسطرة الحجز لدى الغير تشترط أن يكون المحجوز لديه مدينا للمحجوز عليه وهو الغير قائم في النازلة فليس بالملف ما يفيد أن المستأنف عليه الأول مدين للمستأنف عليه الثاني ، وبذلك فإن الحكم المستأنف عندما قضى برفض الطلب يبقى في منطوقه مصادفا للصواب والمتعين هو تأييده

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1004/2008 :
تاريخ القرار2009-04-14 :	رقم القرار467 :

القاعدة : - ان استقرار العمل القضائي على إعطاء الصلاحية لقاضي المستعجلات بالإذن لصاحب المشروع باسترداد الورش ومواصلة إنجاز الأشغال في حالة الخلاف الحقيقي الغير الممكن تجاوزه ، بينه وبين المقاولة المكلفة بإنجاز الأشغال ، رهين بحصر الأشغال المنجزة وتحديد قيمتها وإثبات حالتها حتى يتأت لقضاء الموضوع تحديد الوضعية الحسابية للطرفين.

التعليل: حيث يعيب المستأنف على الحكم الطعون فيه عدم الارتكاز على أساس قانوني لأن التصديق على الحجز يقتضي أن تكون المبالغ المنصب عليها الحجز خالصة للمحجوز عليه وأن العارض ليست له أية مبالغ خاصة بشركة سابيبانت وأن الحكم المستأنف لم يستوعب مغزى تصريح العارض الذي أفاد فيه بأن المبالغ الموجودة بين يديه تتعلق بصفقة مسندة إلى المقاولة وبالتالي لا يمكن الحجز عليها إلا بعد إنجاز الأشغال. وحيث ثبت للمحكمة صحة ما عابه المستأنف على الحكم ذلك أنه وحسب مقتضيات الفصل 490 من قانون المسطرة المدنية " لا يكون لتحويل أو حجز المبالغ المستحقة للمقاولين أو من رسا عليهم مزاد أعمال لها صفة الأشغال العمومية أثر إلا بعد استلام هذه الأشغال وبعد خصم المبالغ المستحقة للعمال والمستخدمين من أجل أجورهم أو تعويضا عن عطلة مؤدى عنها أو تعويضا مقابلا لها بسبب تلك الأشغال وبعد خصم المبالغ المستحقة للمزودين بالمواد والأشياء الأخرى التي استخدمت في إتمام الأشغال التي تستحق عنها المبالغ ". وحيث إن طالب الحجز لم يدل بما يفيد أن المقاولة المدينة له أنجزت الأشغال وسلمتها لصاحبة المشروع وأن ما يطالب بحجزه هي مبالغ خالصة لها ومستحقة بعد خصم أجور العمال وديون المردين، لآن هذه المبالغ هي التي يمكن اعتبارها خاصة بالمدين، أما مبالغ الصفقات فهي مرصودة لإنجاز الصفقة المتعاقد بشأنها مع المقاولة وأن مبالغها خاصة بصاحب المشروع وبالتالي لا يمكن الحجز عليها على أساس أنها عائدة للمقاولة ويكون ذلك الحكم المطعون فيه مجانب للصواب مما يتعين معه إلغاؤه وإلغاء كل إجراءات الحجز والحكم من جديد برفض طلب التصديق عليه وتحميل المستأنف عليه الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1417/2007 :

تاريخ القرار 02-04-2009 :	رقم القرار 418 :

القاعدة : لمنع الشخص من مزاولة نشاط معين أو مباشرة حرفة معينة يشترط أن يكون هذا المنع محددا من حيث الزمان وألا يتجاوز المدة المعقولة وأن يكون محددا من حيث المكان وقاصرا على رقعة جغرافية معينة داخل المغرب، فإذا كان الشرط يشتمل من حيث المكان كل التراب الوطني وغير محدد زمانا فإنه يعد باطلا طبقا للفصل 109 من ق.ل.ع.

التعليل: حيث انه خلافا لما يتمسك به المستانف فانه طبقا للفقرة الثانية من الفصل 109 من ق.ل.ع فانه يشترط ان يكون المنع من مزاولة نشاط معين او مباشرة حرفة معينة ان يكون محددا من حيث الزمان بان يكون الحظر مؤقتا و الا يتجاوز المدة المعقولة للمحافظة على مصالح الخصم وان يكون محددا من حيث المكان وقاصرا على رقعة جغرافية معينة داخل المغرب وانه بالرجوع الى الشرط الوارد في العقد و الذي مفاده ان المستانف عليه تعهد بعدم خلق اي شركة معينة بنفس الاسم ونفس النشاط داخل التراب المغربي نجد ان هذا الشرط غير محدد زمانا ويقصد به كامل التراب الوطني وبذلك فانه يقع باطلا و لا يؤخذ به وهو ما جاء في الحكم المستانف ومحاولة المستانف اضفاء وإضافة التحديد الى الشرط لا يسعفه لأن المبدأ يقتضي اتفاق الطرفين معا. وحيث انه علاوة على بطلان الشرط فان المستانف لم يثبت قيام المستانف عليه بخلق شركة بنفس اسم شركة اطلس بيست ويعترف بان اسم الشركتين المستانفتين مختلف عن اسم شركته بل انه ليس بالملف ما يثبت وجود هتيت الشركتين اللتان ثم تعيين قيم في احداهن لعدم العثور عليها كما انه لا يوجد بالملف ما يفيد قيام المستانف عليه باختلاس لحساب الشركة. وبذلك يكون الاثبات غير قائم وغير متوفر في القضية و المستانف رغم اشارة الحكم الى ذلك لم يتدارك ذلك في المرحلة الاستئنافية وعليه يبقى ما اعتمده المستانف لتبرير طعنه غير جدير بالاعتبار ولا ينال من الحكم المستانف الذي يبقى في محله ويتعين تاييده ورد الاستئناف.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف 704/2008 :
تاريخ القرار 26-03-2009 :	رقم القرار 371 :

القاعدة : الوساطة في التأمين تعتبر عملا تجاريا ونشاط التأمين هو نشاط تجاري حسب الفصل 6 من م.ت الفقرة 8 و9 وبالتالي تخضع لتقادم الأعمال والأنشطة التجارية الوارد في الفصل 5 من م.ت ولا تعتبر عقد وكالة تخضع لمدة التقادم الواردة ب ق.ل.ع في عقد الوكالة والتي هي 15 سنة

التعليل: حيث إنه خلافا لما تتمسك به المستأنفة فإن الأمر لا تنطبق عليه مقتضيات الفصل 908 من ق ل ع و لا يتعلق بعقد الوكالة بل بواسطة التأمين و هي العبارة المستعملة في مدونة التأمينات و أن السمسرة و الوكالة بالعمولة و عملية التأمين و غيرها من أعمال الوساطة تعتبر أعمالا تجارية و نشاط التأمين نشاط تجاري حسب مقتضيات المادة السادسة الفقرتين 8 و 9 من مدونة التجارة و الالتزامات الناشئة بمناسبة عمل تجاري تتقادم بمرور خمس سنوات و التقادم المنطبق هو تقادم الأنشطة التجارية الذي كان و لا يزال هو خمس سنوات و الاجتهاد القضائي المدلى به لا يلزم هذه المحكمة و هو ما توصل إليه الحكم المستأنف الذي يبقى في محله و يتعين تأييده و رد الاستئناف .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1412/2007 :
تاريخ القرار26-03-2009 :	رقم القرار380 :

القاعدة : عدم جواز التزام الطرف المدعي بذكر اسماء الورثة بتفصيل أو الإدلاء بإراثتهم قصد مواصلة الدعوى ... نعم

التعليل: حيث أنه استنادا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 369 من ق.م.م إذا بث المجلس الأعلى بموجب قراره في نقطة قانونية، تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقراره هذا في النقطة المذكورة. وحيث ينص الفصل 115 وما يليه من ق.م.م على أن المحكمة تستدعي بمجرد علمها بوفاة أحد الأطراف أو بتغيير وضعيته بالنسبة إلى الأهلية سواء شفويا أو بإشعار يوجه وفق الشروط المنصوص عليها في الفصول 37 38 و 39 من ذات القانون من لهم الصفة في مواصلة الدعوى للقيام بذلك إذا لم تكن الدعوى جاهزة للحكم.وتتم مواصلة الدعوى طبقا للشكليات المشار إليها في الفصل 31 المتعلق بتقييد الدعاوى.وأنه إذا حضر الأشخاص الذين لهم الصفة في مواصلة الدعوى الجلسة التي أثيرت فيها القضية تعتبر الدعوى سارية بهذا الحضور إذا لم يصدر عنهم تصريح صريح بذلك. وحيث أن الثابت من مجموع أوراق الملف. أن المستأنف عليه لما علم بموت المدعى عليه المسعودي مولاي الأمين أثناء جريان المسطرة من خلال الملاحظة الواردة على شهادة التسليم المتعلقة به بادر بتاريخ 23-12-2002 إلى تقديم مقال مؤدى عنه طلب بموجبه مواصلة الدعوى في مواجهة ورثة الهالك دون تحديد. وقد كان ماقام به من إجراء -والحالة أنه لم يكن بمقدوره الإدلاء وقتئذ برسم إراثة الهالك- مطابقا للقانون ولما سار عليه العمل القضائي، إضافة إلى أنه تقدم فيما بعد بمقال إصلاحي بتاريخ 20-3-2003 مؤدى عنه حسب الوصل رقم 992017 التمس فيه مواصلة

الدعوى في مواجهة الورثة مبينا فيه أسماء هؤلاء وهم أرملة الهالك وأولاده الستة.وقد تبين للمحكمة أن هؤلاء هم أنفسهم الذين قدم المقال الإستئنافي باسمهم دون أن يفصحوا فيه عما كان للهالك المذكور ورثة آخرين غيرهم لم يتم توجيه الدعوى ضدهم. وأنه تمشيا مع قرار المجلس الأعلى المشار إليه أعلاه ونظرا لإعلان المستأنف عليه ضمن مقاله الإصلاحي الثاني عن أسماء الورثة المعروفين لديه، فقد كان من الضروري الحكم على هؤلاء كل في حدود منابه في التركة رفعا لكل ضرر محتمل. وأن الحكم الابتدائي لما لم يضمن منطوقه ذلك يكون ناقصا مما يتعين معه تأييده مبدئيا مع تتميمه وفق ما ذكر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف649/2007 :
تاريخ القرار2009-03-12 :	رقم القرار298 :

القاعدة : التعرض على التنازل يخضع لسلطة المحكمة التقديرية فإذا تبين لها أن التنازل لا يضر بالمتنازل ضده الذي لم يتقدم بمقال مضاد فإنه لا مانع من الإشهاد على المتنازل بتنازله عن الدعوى.

التعليل: حيث تنازلت المدعية ، المستانفة عن الدعوى بمقتضى مذكرتها المقدمة الى هذه المحكمة بتاريخ 31-7-08 والتمست الاشهاد عليها بتنازلها عن الدعوى بعد الغاء الحكم المستانف. وحيث تعرض المستانف عليه على هذا التنازل بعلة ان الحكم صدر لفائدة الغير وبث في جوهر الدعوى. وحيث انه طبقا للفصلين 119 و 120 من قانون المسطرة المدنية فان التنازل عن الدعوى يترتب عنه محو الترافع امام القضاء بالنسبة لما هو مقدم اليه وان التنازل يقبل في جميع القضايا وهو لا يمتد مطلقا الى اصل الحق ولئن اعطى الفصل 121 من نفس القانون للخصم التعرض على هذا التنازل الا ان هذا التعرض يخضع لسلطة المحكمة و التي بعد دراستها للقضية تبين لها ان التنازل لا يضر بالمستانف عليه الذي لم يسبق له ان تقدم بطلب مضاد ومن ثم ارتات قبول التنازل و الاشهاد على المستانفة بتنازلها عن الدعوى بعد الغاء الحكم المستانف .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف779/2005 :
تاريخ القرار2009-02-26 :	رقم القرار235 :

القاعدة : ♣ الدفع بالإحالة ...ضرورة توفر عنصر الإرتباط بين الدعويين وفق الفصل 109 من ق.م.م .....الفصل 49 هو الواجب التطبيق .شروطه . ♣ إعمال المقاصة شروطها...الفصل 375 من ق.ل.ع و 361- 362 من نفس القانون

التعليل: حيث إنه فيما يخص الوسيلة الأولى المتخذة من عدم أخذ المحكمة التجارية بالدفع بإحالة الملف على المحكمة التجارية بالدار البيضاء، قد تبين للمحكمة من خلال مراجعتها لأوراق الملف، أنه لئن كانت الشركة المستأنفة قد سجلت بالفعل دعوى في مواجهة المستأنف عليها أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2004/03/16، كما يستفاد من تاشيرة صندوق هذه المحكمة على نسخة المقال الافتتاحي المدلى بها، إلا أنه يظهر من الوقائع المسطرة بكل مقال انه لا ارتباط بين الدعويين حسب مفهوم الفصل 109 من ق.م.م إذ تتعلق الأولى موضوع نازلة الحال بأداء دين ناتج عن خدمات متعلقة بعمليات الشحن وواجبات التعشير والعيور، فيما تتعلق الدعوى الثانية المقامة أمام تجارية البيضاء بطلب التعويض عن الضرر الناتج عن ادعاء إخلال بالالتزام ناتج عن عقد نقل بحري، وأنه بموجب الفصل 109 المبنية عليه الوسيلة يمكن تأخير القضية بطلب من الخصوم أومن أحدهم إذا سبق أن قدمت دعوى لمحكمة أخرى في نفس الموضوع أوإذا كان النزاع مرتبطا بدعوى جارية أمام محكمة أخرى وأنه بموجب هذا الفصل لا يتأتى للمحكمة ولوتوفرت الشروط القانونية المشار إليها أعلاه، أن تقضي بالإحالة إنما يبقى لها إمكانية تأخير القضية. أما الدفع بإحالة الدعوى على محكمة أخرى فوارد ضمن تنصيصات الفصل 49 من ق.م.م ، ومشروط قبوله بتحقق مجموعة من الشروط القانونية من أهمها ضرورة إثارته قبل كل دفاع في الجوهر. وأنه في غياب وجود ما يثبت توفر الأسباب القانونية المشار إليها أعلاه يكون الدفع بالإحالة موضوع الوسيلة على غير أساس ويتعين رده. وحيث إنه بخصوص طلب إعمال المقاصة المقدم ضمن الوسيلة الثانية، يجدر القول بأن المقاصة لا تقع حسب مفهوم الفصل 375 من ق.ل.ع إلا إذاكان كل من الطرفين دائنا للآخر ومدينا له بصفة شخصية، وهي لا تقع إلا بين دينين من نفس النوع حسبما يقضي به الفصل 361 من نفس القانون، ويلزم لإجرائها كذلك أن يكون كل من الدينين محدد المقدار ومستحق الأداء عملا بالفصل 362 من ذات القانون. وأنه في هذا الإطار كانت المحكمة قد أخرجت الملف من المداولة قصد تكليف نائب المستأنفة ببيان مآل دعوى التعويض المقامة أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء، إلا أن المحامي المذكور لم ينجز هذا الإجراء رغم إشعاره قانونا بذلك مكتفيا ببعث رسالة بسحب نيابته دون سلوك المسطرة الواجبة التطبيق، وأن المحكمة مع ذلك بعثت بإشعار في نفس الموضوع إلى المستأنفة شخصيا دون جدوى حيث رجع طي التبليغ بملاحظة أن الشركة المذكورة لم يعد لها وجود بالعنوان المذكور. وعليه فإنه في غياب الشروط الواجبة لإجراء المقاصة كما هي مسطرة أعلاه يبقى الدفع المثار بهذا الخصوص عديم الجدوى ويتعين رده كذلك. وحيث إنه

بالنسبة للدفع بعدم استحقاق المستأنف عليها لثمن النقل استنادا إلى الأسباب المدعى بها ضمن الوسيلة الأخيرة للاستئناف والمتجلية على الخصوص في كون البضاعة لم تسلم في الأجل المحدد وأن هذه البضاعة قد أصابها العوار ورفضت السلطات المصرية تفريغها، إنه فضلا عن كون الادعاءات المذكورة غير مثبتة بحجج قاطعة في غياب ما يثبت صدور حكم نهائي في دعوى المسؤولية والتعويض المقامة أمام تجارية البيضاء، فإنه من خلال التصريح الذي أفضى به ممثل المستأنفة أمام الخبير المعين في المرحلة الابتدائية يبدو أن هذه الأخيرة لا تنازع في واقعة إنجاز الخدمات المطلوب عنها الأداء ولا في قيمتها ولا حتى في المبالغ المدرجة بسجلات المستأنف عليها، ومن تم يبقى لهذه الأخيرة - حسبما وقع الاتفاق عليه - الحق في استخلاص ثمن النقل وتوابعه وفق ما خلص إليه السيد الخبير، وذلك خلافا لما أثارته المستأنفة، الأمر الذي يبقى معه الحكم المستأنف مصادفا للصواب وغير خارق لأي مقتضىقانوني ووجب تأييده

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف343/2008 :
تاريخ القرار29-01-2009 :	رقم القرار135 :

القاعدة : طلب فسخ عقود ائتمانية وارجاع المعدات موضوع هذه العقود يستوجب أن تكون الطالبة قد سلكت مسطرة التسوية الودية للنزاعات قبل رفع طلبها طبقا للفصل 433 من م.ت.

التعليل: حيث انه لئن كان الامر يتعلق بعقود ائتمان ايجاري تدخل في نطاق الفصل 431 من مدونة التجارة فانه حتى في هذه العقود فانه لابد للمكرية عند طلب الفسخ أن توجه انذارا عن طريق البريد المضمون لمدة 15 يوما ويظل بدون جدوى وهو المنصوص عليه في عقد الشروط العامة الرابط بين الطرفين والمدلى به من قبل المستانفة نفسها رفقة استئنافها والانذار الذي ارفقته بدعواها المؤرخ في 05/07/06 لا يتعلق بالاقساط الشهرية المطلوبة عن الفترة من فبراير الى نونبر 2006 ولا يتعلق باداء مبلغ 225.666,77 درهم علاوة على ان الفصل 14 من عقد الشروط العامة تضمن انه تم الاتفاق بين الطرفين انه عند نشوء أي خلاف بينهما فانه يجب ان يكون موضوع تسوية حبية بينهما وهو نفس الامر الوارد في الفصل 433 من م ت وليس بالملف ما يفيد ان المستانفة سلكت مسطرة التسوية الودية للنزاعات قبل رفعها هذه الدعوى، وعليه فإن ما تمسكت به لتبرير طعنها يبقى غير ذي اساس ولا ينال من الحكم المستانف الذي يبقى في محله ويتعين تاييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف305/2008 :
تاريخ القرار2009-01-22 :	رقم القرار95 :

القاعدة : ♣ دعوى الوسيط ضد شركة التأمين تقادمها... خمس سنوات من تاريخ استحقاق الدين لا من تاريخ ترصيد الحساب ... ♣ إعمال المادة 5 من مدونة التجارة....نعم .

التعليل: ب-في استئناف السيد بلكاهية مصطفى : حيث تجلى للمحكمة من تعليلات ومنطوق الحكم المستأنف ان المحكمة مصدرة هذا الحكم اعتبرت السيد مصطفى بلكاهية مجرد ممثل قانوني لشركة بسيم وقضت بناء على ذلك برفض الطلب في مواجهته . ومن تم لا مصلحة شخصية لهذا الأخير للطعن في الحكم المذكور الأمر الذي وجب معه استنادا للفصل الأول من ق م م الحكم بعدم قبول استئنافه هذا . 2-من حيث الموضوع : ا-في الاستئناف الأصلي : حيث تبين للمحكمة صحة ما نعته المستأنفة على الحكم الابتدائي ، ذلك انه مادام النزاع قائما بين مؤسسة للتأمين ووسيطها فإن الأمر يتعلق بالتزامات ناشئة بمناسبة عمل تجاري بين التجار يحسب تقادمها بمضي خمس سنوات عملا بالمادة الخامسة من مدونة التجارة ويسري هذا التقادم ابتداء من تاريخ استحقاق الدين لا من تاريخ ترصيد الحساب كما ادعت ذلك المستأنف عليها عن غير صواب ، وذلك لان الأمر في النازلة لا يتعلق بدين ناتج عن حساب جاري وإنما يتعلق بالتزام تبادلي بين تاجرين . وهو ما دأب عليه العمل القضائي بهذه المحكمة على الخصوص في العديد من القرارات منها على سبيل المثال القرار رقم 625 الصادر بتاريخ 07/05/22 في الملف رقم 1655 /6/5 والقرار رقم 1462 الصادر بتاريخ 2007/12/25 في الملف رقم 07/55/516 . وحيث ان الثابت من تقرير الخبرة المنجز من طرف الخبير يوسف زغلول خلال المرحلة الابتدائية أن آخر عملية تمت بين طرفي النزاع ترجع إلى 1989/04/20 ، الذي هو تاريخ استحقاق الدين المطلب به . وأنه بالنظر إلى كون أول رسالة أشار اليها الحكم المستأنف يرجع تاريخ تحريرها إلى 1996/10/04 فإنه بغض النظر عن التاريخ الذي تم فيه إرسالها والتوصل بها من طرف المستأنفة لا ينبغي اعتبار هذه الرسالة قاطعة للتقادم مادامت لم تحرر الا بعد مدة فاقت بكثير خمس سنوات ، ومن باب أولى لا يمكن الاعتداد كذلك بالرسائل الأخرى اللاحقة لهذه الرسالة بصرف النظر عن محتوياتها .ولا بالأداءات التي ادعت المستانفة حصولها بعد ذلك من طرف المستانف عليها، ذلك ان مبدأ انقطاع التقادم لا يفترض إلا خلال مدة سريانه اما وقد ثبت في النازلة ان مدته انتهت تماما ، فلا سبيل للقول بانقطاع هذه المدة حتى وان وقع الاقرار بالدين بعد انصرامها. وبناء عليه يكون التقادم المدعى به قائما ويكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب لما اعتبر الرسالة المؤرخة في 1996/10/04 والرسالة التي تلتها في سنة 2000 قاطعتين للتقادم الخمسي من غير ان

يراقب او يبين بداية سريان التقادم. مما وجب معه القول بإلغائه في هذا الشق و الحكم من جديد برفض الطلب. ب : في الاستئناف الفرعي :حيث تبين للمحكمة صحة ما قضت به المحكمة التجارية من رفض الطلب المقدم في مواجهة السيد مصطفى بلكاهية على اعتبار ان هذا الاخير كان يتعامل مع المستانفة فرعيا لا بصفته الشخصية وانما بصفته ممثلا قانونيا للشركة المستانف عليها التي تستقل ذمتها المالية عن ذمته هو باعتباره شخصا ذاتيا لا يمكن مساءلته شخصيا عن التزامات الشخص الاعتباري الذي يمثله. ومن ثم فإن مطالبة المستانفة فرعيا بالحكم عليه بالاداء تضامنا مع الشركة المذكورة ، ليس لها أي سند قانوني صحيح ، مما وجب معه رد الاستئناف الفرعي والقول بتاييد الحكم المستانف في شقه هذا. مع تحميل المستانف عليها اصليا الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2008/229 :
تاريخ القرار2009-01-13 :	رقم القرار57 :

القاعدة : يتمتع الدائن المرتهن بالأولوية في استخلاص دينه من منتوج البيع ، وما تبقى يتحاصوا فيه أصحاب الامتيازات القانونية أو الاتفاقية حسب مرتبتهم

التعليل: حيث يعيب المستأنفون على الحكمين عدم ارتكازهما على أساس وخرقهما للقانون بحيث يتمسك التجاري وفابنك بعدم الإشارة إليه في الحكم كطرف وبكون دينه امتيازي بموجب عقد الخصم والرهن على الصفقات التي كانت تجريها المدينة التي بيع عليها العقار، بينما يتمسك السيد أوفقير محمد ومن معه بأنهم عمال وأن مستحقاتهم من الديون الممتازة التي لها أولوية في الأداء، كما أنهم يستحقون المبالغ الغير القابلة للحجز بمجرد توفر السيولة. لكن حيث إن ما تمسك به المستأنفون لا يرتكز على أساس ذلك أن الحكم الأول أشار إلى المستأنف التجاري وفابنك كمتعرض وضمن تاريخ تعرضه وبث فيه بالرفض. وحيث إنه فيما يخص موضوع الطلب فإن الثابت من وثائق الملف أن منتوج البيع المتعرض عليه هو متحصل من بيع عقار مرهون لفائدة البنك الشعبي للوسط الجنوبي في إطار مسطرة تحقيق الرهن بموجب إنذار عقاري. وحيث إن الدائن المرتهن الحائز لشهادة التقييد الخاصة يتملك العقار بمجرد توجيه إنذار إلى المدين يبقى بدون جدوى ويحق له نزع ملكيته من المدين وعرضه للبيع من أجل اقتضاء دينه، وأن وضعيته هذه تجعله صاحب أولوية في استيفاء دينه ولا تقدم عليه إلا المصاريف القضائية المسبقة لتحقيق الرهن وحقوق الخزينة بنسبة 5% عن كل مسطرة توزيع بالمحاصة. وحيث إن دين الدائن المرتهن استغرق ما تبقى من منتوج البيع بعد خصم

المصاريف المنفقة لبيع العقار والمبلغ المستحق للخزينة عن مسطرة التوزيع وبالتالي لم يبق أي مبلغ لأصحاب الامتياز لأن المبلغ الذي يتسلمه الدائن المرتهن يعطى له في إطار أولويته بموجب عقد الرهن ولا يزاحمه أصحاب الامتيازات القانونية أو الاتفاقية الذين يتحاصون فيما بينهم حسب مرتبتهم في حالة بقاء مبلغ من منتوج البيع بعض اقتضاء الدائن المرتهن لما هو مستحق له ويكون بذلك الحكم المطعون فيه مصادف للصواب ويتعين تأييده ورد الاستئنافين وتحميل المستأنفين الصائر

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف475/2008 :
تاريخ القرار2009-01-13 :	رقم القرار58 :

القاعدة : إن أموال الصفقات العمومية لا تعتبر أموال خاصة بالمقاولة المكلفة بإنجاز المشروع ، بل هي مرصودة لإنجاز الصفقة وان ما يقبل الحجز منها هو المبلغ المعتبر كأرباح صافية للمقاولة بعد إنهائها للأشغال

التعليل: حيث يعيب المستأنف على الحكم عدم الارتكاز على أساس قانوني لأنه قضى بالمصادقة على الحجز وأمره مع المجلس البلدي لإنزكان بأدائهما للسيد الموالع حسن مبلغ ثمانون ألف درهم مع الفوائد القانونية على أساس أنه لم يدل بأي تصريح والحال أنه سبق أن وجه كتابا إلى السيد رئيس المحكمة التجارية بأكادير بتاريخ 2001/09/14 أكد فيه أن مبالغ الصفقة أجري عليها رهن حيازي في مبلغها الإجمالي. وحيث تأكد للمحكمة صحة ما عابه المستأنف ذلك أن كتابه المشار إليه أعلاه تضمن مراجع ملف الحجز لدى الغير، وأن وثائق الملف تحال برمتها على محكمة الموضوع أثناء نظرها في دعوى التصديق على الحجز، وأن المستأنف أدلى بتصريحه السلبي في الملف الذي صدر فيه الأمر بالحجز الحامل لرقم 2000/1886 حسب ما هو مستفاد من الكتاب المرفق بالمقال الاستئنافي وبالتالي لا مجال لتطبيق مقتضيات الفصل 494 من ق.م.م كما أن أموال الصفقات العمومية لا تعتبر أمولا خاصة بالمحجوز عليه بل هي أموال تخص صاحب المشروع ومرصودة لإنجاز أشغال الصفقة وأن ما يقبل الحجز منها هو المبلغ المحقق كأرباح صافية للمقاولة بعد إنهائها للأشغال، كما أن مقتضيات الفصل 490 من ق.م.م تنص على أنه لا يكون لتحويل أو حجز المبالغ المستحقة للمقاولين أو من رسا عليهم مزاد أعمال لها صفة الأشغال العمومية أثر إلا بعد استلام هذه الأشغال وبعد خصم جميع المبالغ المستحقة للعمال والمزودين بالمواد والأشغال الأخرى التي استخدمت في إتمام الأشغال التي تستحق عنها المبالغ. وحيث إن المستأنف عليه لم يثبت أن المبالغ التي حجز عليها هي خالصة للمقاولة التي هي مدينته بعد تسليم الأشغال حتى يمكن

التصديق على حجزها، كما أن المستأنف سبق أن صرح بعدم وجود أي مبالغ بين يديه قابلة للحجز ويبقى مسؤولا عن مضمون تصريحه مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بإبطال إجراءات الحجز وتحميل المستأنف عليه الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2006/679 :
تاريخ القرار2009-01-08 :	رقم القرار29 :

القاعدة : مصير الديون الغير المصرح بها في الأجل والتي لم تكن محل دعوى رفع السقوط سقوط الدين ...نعم....

التعليل: حيث تجلى للمحكمة من دراستها للقضية واطلاعها على كافة مستندات الدعوى أن الشركة المستأنفة قد صدر في حقها –بعد صدور الحكم الابتدائي المستأنف- حكم بفتح مسطرة التسوية القضائية بتاريخ 2002/02/20 وتم نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ 2002/03/20، كما صدر بتاريخ 2004/04/21 حكم بحصر مخطط الاستمرارية. وأنه بناء على كتاب السنديك الموجود طيه لم يسبق للمؤسسة المستأنف عليها أن صرحت بالدين موضوع الدعوى رغم أنه ناشئ قبل صدور الحكم بفتح المسطرة حسب الوثائق المعززة للطلب، وهو الشيء نفسه الذي أكده الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدعوى أن السنديك لم يشعره بضرورة تقديم هذا التصريح، إضافة إلى أنه لم يتم إخباره في الوقت المناسب بوجود الشركة في حالة تسوية. لكن حيث إنه لم يثبت من وثائق الملف أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتبر من الدائنين الحاملين ضمانات أو عقد ائتمان إيجاري عملا بالمادة 686 من مدونة التجارة حتى يمكنه التمسك بضرورة إشعاره شخصيا بتوجيه تصريحه بالدين إلى السنديك. كما أنه لم يثبت أن المستأنف عليه المذكور مارس دعوى رفع السقوط عملا بمقتضيات المادة 690 من نفس القانون، وأنه عملا بالفقرة الأخيرة من هذه المادة تنقضي الديون التي لم يصرح بها ولم تكن موضوع دعوى رامية إلى رفع السقوط. وعليه، فإنه بصرف النظر عن الحجج المدلى بها لإثبات الدين –يتعين استنادا إلى المقتضيات القانونية المشار إليها أعلاه- القول بسقوط الدين موضوع الدعوى والحكم –تبعا لذلك- بإلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الطلب.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1555/2007 :
تاريخ القرار18-12-2008 :	رقم القرار1474 :

القاعدة : ♣ فسخ عقدة التأمين من جانب واحد وبشكل مفاجئ دون إشعار.... عدم جواز الاحتجاج بهذا الفسخ في مواجهة المؤمن له مالم يكن مشترطا في العقد ... نعم

التعليل: حيث تجلى للمحكمة من خلال دراستها للقضية وإطلاعها على محتويات الملف أن المستأنفة عمدت إلى فسخ عقد التأمين من جانب واحد بدعوى أن مؤونة الحساب البنكي لموروث المستأنف عليها لم تكن متوفرة خلال الفترة من 2003/01/15 إلى غاية 2003/05/15،ولغاية الوفاة، مما حال في نظرها دون قيام البنك باقتطاع الأقساط الشهرية لمدة ثلاثة أشهر متتالية، والحال أن عقد التأمين الموجود بين طيات الملف والحامل لتوقيع الهالك المذكور ليس من ضمن بنوده ما ينص على أحقية شركة التأمين في الإقدام على الفسخ الفوري والتلقائي للعقد والحد من مفعوله دون توجيه أي إشعار بذلك، وذلك بالرغم من وجوب القيام بهذا الإجراء الذي لا يجوز إعفاء المؤمن منه ولو وقع اشتراط هذا الإعفاء في ذات العقد عملا بما تم التنصيص عليه صراحة سواء في الفصل 16 من القرار الوزيري المؤرخ في 1934/11/28 كما وقع تعديله بالقرار المؤرخ في 1940/10/16، أو في الفصل 21 من مدونة التأمين الجديدة، إذ بموجب هذه المقتضيات لا يمكن فسخ عقدة التأمين من طرف الضامن أو توقيف مفعول الضمان إلا بعد إرسال إنذار بالأداء وإعلام بالفسخ إلى المومن له بالبريد المضمون وتوصل هذا الأخير به توصلا قانونيا. وأنه في نازلة الحال ليس بالملف ما يفيد قيام المستأنفة بالإجراءات المذكورة وفق ما تم توضيحه. وحيث تبين للمحكمة من جهة أخرى بأن المستأنفة لإن زعمت بأنها فسخت عقد التأمين من جانبها كما تم التلميح إليه سابقا، إلا أنه من الملاحظ أنها مع ذلك ظلت تراسل المؤمن له كمنخرط في العقد المذكور حتى بعد تاريخ الفسخ المزعزم كما هو تابت من الرسالتين الموجودة نسخة منهما بالملف، الأولى مؤرخة في 03/10/03 والثانية في 2004/01/01، مما يؤكد استمرار العمل بالعقد المذكور خلاف ما تمسكت به المستأنفة ضمن مقالها الاستئنافي. كما لاحظت المحكمة من جهة ثانية بعد اطلاعها على الكشوف الحسابية المدلى بها وعلى التقرير المنجز في القضية من طرف الخبير عبد الرحمان البركاوي أنه كان قد تم إنجاز ثلاث اقتطاعات خلال الفترة الممتدة من 2003/02/20 إلى 2003/03/31 من طرف المؤسسة البنكية من حساب المؤمن له لفائدة الشركة المستأنفة، كما أنها سددت مجموعة أخرى من المستحقات المالية المسحوبة على الحساب المذكور بالرغم من كون مدينية هذا الحساب كانت تتجاوز سقف تسهيلات الصندوق البالغة اتفاقا : 40000,00 درهم، وأن هذه الوضعية بقي معمولا بها إلى تاريخ وفاة صاحب

الحساب، وكان العقد المتعلق بهذه التسهيلات يتجدد بين الطرفين خلال تلك الفترة كما استنتج ذلك السيد الخبير. وبناء عليه تكون الأسباب المعتمدة في الاستئناف غير جدية، ويكون الحكم المستأنف - والحالة هذه- قد استند فيما قضى به على مرتكزات قانونية سليمة، مما وجب معه تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف423/2008 :
تاريخ القرار04-12-2008 :	رقم القرار1403 :

القاعدة : طبقا للفصل 29 من قانون المحاماة فإن للمحامي الذي من حقه تمثيل الأطراف مجموع تراب المملكة وأمام الجهات المعنية بكل مسطرة غير قضائية أن يحصل على كشف حساب من البنوك ولا يستوجب الأمر الحصول على توكيل خاص لأن الحصول على هذه الوثيقة لا يدخل ضمن إبرام العقود.

التعليل: حيث إنه خلافا لما ذهب إليه الأمر المستأنف فإن من حق المحامي تمثيل الأطراف بمجموع تراب المملكة و أمام الأبناك التي تدخل ضمن الجهات المعنية بكل مسطرة غير قضائية المنصوص عليها من الفقرة الرابعة من المادة 29 من قانون المحاماة و من الطبيعي أن يستوجب تمثيل الأطراف الحصول على الوثائق و البيانات و أن الفقرة السادسة التي أسس عليها الأمر المستأنف قضاءه تتعلق بإبرام العقود و طلب الحصول على وثيقة كشف حساب لا يدخل فيها و لا يستوجب التوكيل الخاص و عليه يتجلى صحة ما تمسك به الطاعن و بناء عليه يتعين إلغاء ما جاء في الأمر المستأنف و الحكم من جديد وفق الطلب.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1193/2006 :
تاريخ القرار27-11-2008 :	رقم القرار1340 :

القاعدة : ♣ أموال المدين تشكل الضمان العام لدائنيه ....الحجز التحفظي . ♣ هذا المبدأ مقرون تحققه وجوبا بوجود علاقة المديونية وقيامها قبل أي تصرف يصدر عن الأول إضرارا بمصالح هؤلاء.

التعليل: حيث تجلى للمحكمة من خلال اطلاعها على محتويات الملف ووقائع النازلة أن الطرف المستأنف كان قد طالب بموجب مقاله الافتتاحي الإذن له ببيع أصل تجاري محجوز حجزا تحفظيا في حدود الحصة التي ادعى ملكيتها شياعا للمستانف عليه القرشي جمال الدين. وانه بموجب مقال ادخال الغير في الدعوى مشفوع بطلب ابطال عقد، التمس المعني بالامر ابطال عقدي البيع والتشطيب عليها بالسجل التجاري,والحكم وفق طلبه الاصلي بدعوى وجود الصورية من جهة وتأسيسا على مقتضيات الفصل 1241 من ق ل ع من جهة أخرى. لكن حيث انه لان كانت أموال المدين تشكل الضمان العام لدائنيه فان تحقق هذا المبدأ مقرون وجوبا بوجود علاقة المدينونية وقيامها قبل أي تصرف قد يعتبر ضارا بمصالح هؤلاء. وفي النازلة فان التفويت المدعى به كان قد حصل منذ 1993/11/25 أي في الوقت الذي كان فيه الطرف المستانف وكيلا للمستانف عليه الاول وليس خصما أو دائنا له, ومن تم لم يكن للمديونية المدعى بها أي أثر بين الطرفين كيفما كان نوعها. وانه لما كان الدين المزعوم ناتجا عن اتعاب المرافعة، فإن وجود هذه الاخيرة لم يكن محققا وقت التفويت كما لم يكن أي أثر لأي نزاع بشانها بين الطرفين، بل انها لم تصبح قائمة ومحققة كدين بذمة المستانف عليه إلا ابتداء من 2001/05/16 تاريخ صدور القرار الرئاسي رقم 01/15 الموجودة نسخة منه طيه. ومن تم فان الاجراءات الاحترازية التي قام بها الطرف المستانف في غضون سنة 2004 بغية ضمان اتعابه المحددة بموجب القرار المذكور لم يكن لها أي أثر قانوني في مواجهة الطرف المستانف عليه الذي تبت انه لم يعد مالكا لأية حصة في الشركة منذ أواخر نونبر 1993 حيث وقع التفويت والنشر بالجريدة الرسمية وزالت كل آثار لوجود الطرف المذكور بالتقييدات المضمنة بالسجل التجاري رقم 2673. الامر الذي تبقى معه دعوى المدعيين في شقيها معا على غير أساس، ويكون الحكم الابتدائي لما قضى برفضها، اعتبارا لما ذكر، مصادفا للصواب وتكون الاسباب المعتمدة في الاستئناف غير كفيلة بالنيل منه، لذا وجب تاييده مع تحميل الطرف المستانف الصائر

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2003/424 :
تاريخ القرار2008-03-27 :	رقم القرار371 :

القاعدة : في حالة سقوط الدين برمته أو انقضائه لسبب من الأسباب يكون للكفيل حق التمسك بنفس الدفوع التي للمدين الأصلي أن يتمسك بها عملا بالفصل 1140 من ق.ل.ع ... نعم.

التعليل: حيث تجلى للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى أن الدين المضمون جزء منه بكفالة المستأنف عليها شركة صوافكو قد صدر بشأنه أمر عن السيد القاضي المنتدب بتاريخ 18-03-2002 في ملف التسوية القضائية رقم 70 قضى بقبول دين البنك الوطني للإنماء الاقتصادي (المستأنف) بصفة امتيازية في حدود 25.168.489,62 درهم و أن هذا الأمر تم التصريح ببطلانه مع إرجاع الملف إلى القاضي المنتدب للبث فيه طبقا للقانون بموجب القرار رقم 06/4906 الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 20-10-06 في الملف رقم 11/06/3118 و أن السيد القاضي المنتدب المحال عليه الملف من جديد لا زال لم يصدر فيه أي مقرر لحد الآن حسبما هو وارد بمذكرات المستأنف آخرها المذكرة المودعة بتاريخ 05-11-2007. و أن من بين الدفوع المعروضة على هذا الأخير في إطار التحقيق في الدين الدفع بسقوط دين المستأنف و انقضائه لعدم التصريح به وفق القانون . و حيث إنه على الرغم من كون الحكم بالتسوية القضائية الصادر في حق المدين الأصلي لا يهم الكفيل الذي لا يستفيد من مخطط الاستمرارية بصريح النص إلا أن النتيجة التي قد تسفر عنها مسطرة تحقيق الدين سوف تؤثر لا محالة على إجراءات تحقيق الرهن الممارسة ضد الكفيل كما لو تحققت موجبات سقوط الدين برمته أو انقضائه لسبب من الأسباب إذ في هذه الحالة يكون للكفيل حق التمسك بنفس الدفوع التي يتمسك بها المدين الأصلي استنادا للفصل 1140 من ق ل ع كما ينتج عن انقضاء الدين اتجاه المدين الأصلي انتهاء الكفالة عملا بالفصل 1150 من نفس القانون. و حيث إنه – و الحالة هذه- تكون إجراءات البيع الممارسة ضد المستأنف عليها سابقة لأوانها و يكون مقبولا و منتجا طلب إيقافها لحين البث في تحقيق الدين بموجب مقرر نهائي درءا لكل ضرر محتمل. و عليه فإن الأمر المستأنف لما قضى بإيقاف الإجراءات المذكورة بناء على ما ذكر لحين البث في جوهر النزاع يكون قد صادف الصواب مما وجب معه تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1088/2007 :
تاريخ القرار27-03-2008 :	رقم القرار391 :

القاعدة : إبرام مجموعة من العقود بين نفس الأطراف بلغة واحدة و بصياغة مماثلة ... عدم جواز ادعاء أحدهم الأمية بالنسبة لبعضها إذا وقع الإقرار بصحة البعض الآخر منها.

التعليل: حيث تجلى للمحكمة من مراجعتها لمجمل أوراق الملف أنه لإن ابتدأت الرابطة بين الطرفين في شكل علاقة كرائية لمحل تجاري انطلاقا من اكتوبر 2003 بموجب العقد الكتابي المصادق عليه بتاريخ 2003/10/16 ثم تجددت هذه العلاقة بنفس الشروط والالتزامات

مرتين، الأولى بموجب العقد الكتابي المصادق عليه بتاريخ 2004/11/03 والثانية بموجب العقد المصادق عليه بتاريخ 2005/08/05، الا أنه بمجرد انتهاء مدة هذا العقد الأخير اتجهت إرادة الطرفين بشكل رضائي الى انهاء تلك العلاقة الكرائية عن طريق الاتفاق على فسخ عقد الكراء المؤرخ في 2005/08/05 (العقد الأخير) واعتباره بصريح الاشهاد والالتزام المدلى به-لاغيا تماما ابتداء من يوم التصديق على هذا الاشهاد، كما عملا في نفس الوقت على انجاز عقد شركة تجارية بينهما على نفس المحل لا تتجاوز مدته سنة واحدة تبتدئ في 2006/10/30 وتنهي في 2007/10/29. وحيث إن كل الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة الى منشئيها ولا يجوز إلغاؤها الا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون عملا بمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع، وأن الاتفاق يتم بتراضي الطرفين على العناصر الأساسية للالتزام وعلى باقي الشروط المشروعة الأخرى التي يعتبرها الطرفان أساسية. وأنه يتضح من مستندات الدعوى أن طرفي النزاع أبرما عدة اتفاقات كانت كلها منتجة وعلى وجه صحيح ولم يقع أي تحفظ بشأن مضمونها من أي طرف منهما ومن تم لا يسوغ والحالة هذه ادعاء الأمية بخصوص البعض من هذه العقود والاقرار بصحة العقود الأخرى علما بأن جميع هذه العقود حررت بصياغة واحدة وحاملة لنفس التوقيع ونفس المصادقة، الأمر الذي يبقى معه تمسك المستأنف بعدم معرفة اللغة التي كتب بها العقدان الأخيران على غير أساس ولا أثر له على صحة هذين العقدين ويكون ما ادعاه من استمرار للعلاقة الكرائية بشأن محل النزاع مخالف للواقع، مما لآ أساس معه للدفع بمقتضيات ظهير 1955/05/24 بخصوص الإفراغ. وحيث إن المحكمة التجارية لما تحققت من ثبوت علاقة الشراكة بين الطرفين ومن التزامات كل طرف اتجاه الطرف الآخر وفق بنود العقد المستدل به، ومن ثبوت اخلال المستأنف بالتزاماته هذه المتمثلة على الخصوص في تمكين المستأنف عليه من نصيبه في الأرباح بحسب 750 درهم في الشهر رغم انذاره بالأداء، ورتبت على ذلك فسخ العقد الرابط بينهما مع الإفراغ وأداء الواجب المطلوب، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، فجاء حكمها والحالة هذه-مصادفا للصواب مما وجب معه تأييده. وحول المقال الاضافي: حيث تقدم المستأنف عليه خلال هذه المرحلة بمقاله هذا مؤدى عنه يرمي من خلاله الى الحكم على المستأنف بأداء الواجبات المستحقة له من الأرباح عن مدة لاحقة للمدة المحكوم بها ابتدائيا تمتد من فاتح مايو 2007 وتنتهي في آخر اكتوبر من نفس السنة، وأنه تطبيقا لمقتضيات الفصل 143 من ق.م.م يكون الطالب محقا في الحصول على هذه المستحقات مادامت واقعة الاستغلال مستمرة من قبل الجانب المستأنف رغم الحكم ابتدائيا بفسخ العقد والإفراغ، مما وجب معه الحكم بها بحسب القيمة المتفق عليها، مع تحميل المستأنف الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1469/2007 :
تاريخ القرار2008-03-27 :	رقم القرار396 :

القاعدة : إذا ثبت للمحكمة أن الدعوى مرفوعة ضد ميت فإنها تندر المدعي بتصحيح المسطرة داخل أجل تحدده و أنه يجب القيام بهذا الإجراء و لا يغني عنه تقديم مذكرة باسم الورثة طالما أن الدعوى موجهة ضد الميت و يجب إصلاحها.

التعليل: حيث تجلى صحة ما تمسك به المستأنفون إذ ان المقال الافتتاحي للدعوى المقدم من قبل القابض بتاريخ 07/7/3 مرفوع ضد الحاج محمد العبسي الذي ثبت انه متوفى منذ 01/10/7 حسب نسخة عقد وفاته عدد 127 والمعروف قانونا انه لا يصح رفع الدعوى ضد ميت وضد شخص ليس له الاهلية – وانه اذا ثبت للمحكمة ان الدعوى موجهة ضد ميت فانها تنذر الطرف المدعى بتصحيح المسطرة داخل اجل تحدده والحكم المستانف عندما قبل الدعوى على حالها بالعيب اللاحق بها يكون قد أساء تطبيق الفصل 1 من ق م م لأنه في حالة وجوب انذار المدعى بتوجيه الدعوى ضد من له الأهلية فانه يجب القيام بهذا الاجراء ولا يغني عنه تقديم مذكرة باسم الورثة الذين لازالو يتمسكوا بإصلاح المسطرة او كون السجل التجاري لازال باسم الهالك فالأهلية شرط لصحة الدعوى وان الانذار باصلاح المسطرة يجب القيام به – وتبعا لذلك ارتات المحكمة ارجاع الملف الى المحكمة المصدرة الحكم للبث فيه طبقا للقانون بعد الغاء الحكم المستانف.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف56/2007 :
تاريخ القرار2008-03-13 :	رقم القرار331 :

القاعدة : الفسخ يتحقق بقوة القانون عند الاتفاق عليه في حالة إخلال المدين بالتزامه المقرر بموجب العقد دون الاعتداد بما قد يدعيه هذا الأخير من نصب أو احتيال أو تدليس من جانب البائع ... نعم. إذا بين العقد الطرف الذي عليه أن يبدأ بتنفيد التزامه أولا، جاز للمتعاقد الآخر أن يمتنع عن أداء التزامه إلى أن ينفد الأول نصيبه من ذلك الالتزام.

التعليل: حيث إنه بخصوص الدفع بخرق الفصول 5 و 49 و 109 من ق م م فقد تجلى للمحكمة من مراجعتها لأوراق الملف أن الدعوى التي كانت جارية أمام المحكمة الابتدائية بقصبة تادلة قد انتهت بصدور حكم بعدم الاختصاص النوعي وبإحالة الملف على المحكمة

التجارية بمراكش و أن هذه الأخيرة التي كانت تنظر في دعوى مماثلة أطرافا وموضوعا و سببا قد عمدت بعد صدور قرار استئنافي ببني ملال بتأييد الحكم الابتدائي أعلاه إلى ضم الملفين و إصدار حكم بشأنهما و من تم لم يكن هناك أي مبرر قانوني لتأخير القضية أو لإيقاف البث فيها على الرغم من تمسك المستأنف بالطعن بالنقض ضد القرار الاستئنافي أعلاه في غياب أية حالة من الحالات التي توجب إيقاف التنفيذ بناء على الطعن أمام المجلس الأعلى كما هي محددة ضمن مقتضيات الفص 361 من ق م م علما بأن الطاعن لم يدل من جهة بما يفيد وجود متابعات قضائية ضد المستأنف عليها أو فتح ملفات جنحية في حقها بشأن الأفعال الزجرية المدعى بها و أن الاكتفاء بالإدلاء بشكايات بهذا الخصوص لا يكفي للقول بضرورة إيقاف البث في القضية موضوع الطعن هذا فضلا على أنه ليس هناك أي مقتضى قانوني يرتب عدم قبول الدعوى الموجهة ضد أي محام عند عدم الإدلاء بالإذن بالترافع. مما تبقى معه الدفوع الشكلية المتمسك بها من قبل المستأنف غير جديرة بالاعتبار و يتعين ردها. و حيث إنه بالنسبة للوسائل المتعلقة بموضوع النازلة و المتجلية إجمالا في الدفع بانعدام التعليل و اعتماد نص قانوني غير مطابق ينبغي الإشارة رجوعا إلى العقد موضوع الطعن أن الطرفين أنجزا بتاريخ 10-8-2000 وعدا بالبيع حددا ضمن بنوده مجموعة من الشروط و الالتزامات المتبادلة و جعلا نفاذ هذا التصرف متوقفا على شرط صريح يتمثل في التزام الطرف المشتري بالتسوية الكاملة لباقي ثمن البيع داخل أجل أقصاه 90 يوما ابتداء من تاريخ التوقيع على هذا العقد و تم التنصيص صراحة ضمن الفقرة الثانية من البند السابع من ذات العقد على انه في حالة الإخلال بهذا الشرط من جانب المشتري رغم مرور الأجل المحدد يبقى المبلغ المقدم كعربون بحوزة البائع بمعنى أن مآل ذلك العقد هو الفسخ لا محالة كما تم التأكيد على نفس الشرط المذكور ضمن البند الخامس من العقد الذي يستفاد منه ان البيع لن يتحقق إذا لم يؤد الطرف المشتري بقية الثمن في الأجل المحدد أعلاه و هو ما يؤكد عدم خروج الاتفاق المذكور عن سياق الفصلين 260 و 581 من ق ل ع اللذين يستفاد منهما أنه إذا وقع الاتفاق بين المتعاقدين على أن البيع يفسخ إذا لم يؤد الثمن وقع الفسخ بقوة القانون بمجرد عدم أداء الثمن في الأجل المتفق عليه. و أنه ما دام المشتري في نازلة الحال لم يثبت أنه وفى التزامه أولا عن طريق أدائه لباقي الثمن للمستأنف عليه داخل الأجل المحدد بموجب العقد أو عرضه عليه عرضا حقيقيا و أبرأ ذمته منه بإيداعه بصندوق المحكمة رهن إشارته وفق ما يقضي به الفصل 275 من ذات القانون فإنه بذلك يكون في حالة مطل بمجرد حلول الأجل المقرر في السند المنشئ للإلتزام عملا بالفصل 255 من نفس القانون و بالتالي لاحق له و الحالة هذه في ادعاء أي نصب أو تدليس أو سوء نية من جانب الطرف الآخر أو في جعل التزامه هذا متوقفا على قيام هذا الأخير بتسليمه الشيء موضوع الوعد بالبيع مطهرا من التقييدات و التكاليف الواردة عليه ما دام أنه هو المطالب أولا بالوفاء بالتزامه تنفيذا للشرط المتوقف عليه نفاذ العقد المذكور. و حيث إن مقتضيات الفصل 235 من ق ل ع صريحة في أنه إذا بين العقد الطرف

الذي عليه أن يبدأ بتنفيذ التزامه أولا جاز للمتعاقد الآخر أن يمتنع عن أداء التزامه إلى أن ينفذ الأول نصيبه من ذلك الالتزام (يراجع قرار المجلس الأعلى الصادر بغرفتين تحت عدد 2254 و تاريخ 27-06-2007 في الملف المدني رقم 05/3/1/2385 منشور بالصفحة 270 من قرارات المجلس الأعلى بغرفتين أو بجميع الغرف الجزء الخامس للأستاذ إدريس بلمحجوب) كما أنه في سياق الرد على الدعوى المضادة المقدمة من قبل الطرف المستأنف لا يجوز لأحد أن يباشر الدعوى الناتجة عن الالتزام إلا إذا اثبت أنه أدى أو عرض أن يؤدي كل ما كان ملتزما به من جانبه حسب الاتفاق أو القانون أو العرف عملا بالفصل 234 من ق ل ع . و من جهة أخرى لا يسوغ للمشتري أن يباشر حق حبس الثمن و لو كان ما يدعيه من تشويش في انتفاعه بالشيء المبيع حاصلا فعلا حسبما تنص عليه الفقرة الأخيرة من الفصل583 من ق ل ع ما دام أداء الثمن قد وقع اشتراطه في العقد كالتزام مسبق. و عليه يكون أساس الطعن المبني عليه الاستئناف عديم الأثر و ليس من شأنه النيل من صوابية الحكم الابتدائي الذي جاء غير خارق لأي مقتضى قانوني و بالتالي موجبا للتأييد.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1618/2007 :
تاريخ القرار28-02-2008 :	رقم القرار298 :

القاعدة : الخبرة الاحتمالية لا يقضى بها على ما جرى به العمل القضائي كإجراء تمهيدي للتحقيق في القضية و إنما يصدر الحكم بها مع الموضوع بناء على طلب. المحكمة لم تكن ملزمة بتأخير البت في القضية لغاية إنجاز هذه الخبرة ما دام الفصل في الموضوع لم يكن متوقفا على نتيجتها.

التعليل: حيث إنه بخصوص الوسيلة الأولى للإستئناف المتجلية في النعي على المحكمة التجارية قضاءها تمهيديا بإجراء خبرة مع الحكم بالإفراغ ، فقد تبين من مطالعة وثائق الملف وخاصة منها الحكم المستأنف أن محكمة أول درجة عندما حكمت بالإفراغ مقابل تعويض مؤقت للجانب المكتري عملا بالفصل 12من ظهير 1955/05/24 قضت بموجب نفس الحكم في الموضوع بإجراء خبرة احتمالية وفق ما جرى عليه العمل القضائي ، واستجابة لطلب الطرف المستأنف نفسه ، ولم تأمر بهذه الخبرة كإجراء تمهيدي للتحقيق في القضية ومن تم لم تكن ملزمة بانتظار إنجاز الخبرة مادام الفصل في الموضوع لم يكن متوقفا على نتيجتها . مما وجب معه رد الوسيلة المذكورة وحيث أنه بالنسبة للنعي الثاني على الحكم المستأنف المتجلي في اعتماده رخصة منتهية الصلاحية لإثبات جدية سبب الإفراغ ، ينبغي القول مبدئيا بأن إثبات

سبب الهدم وإعادة البناء يتم حسب القضاء المغربي بالإدلاء بتصميم للبناء المراد إقامته وبرخصة لإنجاز البناء الجديد ، وفي النازلة قد أدلت المستأنف عليها بمجموعة تصاميم للبناء مصادق عليها لدى السلطات المعنية تتعلق بالملك المشيدعليه المحل موضوع النزاع ،كما أدلت برخصة للبناء ، وأن النعي على هذه الرخصة بأنها منتهية الصلاحية لايحول دون القول بعدم جدية السبب مادامت الرخصة المذكورة مجرد إجراء إداري يمكن الحصول عليها أو تجديدها بشكل متيسر ، وأنه لا يوجد في القانون –كما كرس ذلك المجلس الأعلى في عدة قرارات –ما يلزم المكري بأن لايوجه الإنذار بالإفراغ إلا إذا كان متوفرا بالفعل على الترخيص بالبناء.
ومن تم فتمسك الطرف المستأنف في النازلة بأقدمية تاريخ تحرير رخصة البناء التي استظهرت بها المستأنف عليها لا مبرر له مادام المشرع المغربي خول للجانب المكتري عدة ضمانات في مثل هذه الحالة تتمثل حسب الفصلين 12 و21 من ظهير 1955/05/24 في حقه في البقاء في المحل إلى حين الشروع الفعلي في البناء ، وكذا إلى حين توصله بالتعويض.
فضلا عن الحق المخول له بموجب الفصل 13 من نفس الظهير في الأسبقية للرجوع إلى المحل في حالة إنجاز أشغال البناء ،وكذا الحق المقرر بموجب الفصل 20 المتمثل في الحصول على التعويض الكافي لجبر ما أصابه من ضرر جراء الإفراغ إذا أثبت أن المالك استعمل الحق المخول له بمقتضى الفصل 12 أعلاه لا لشيء إلا لحرمان المكتري من حقوقه المشروعة. ولعل في هذه الضمانات القانونية المتعددة ما يغني المكتري عن المنازعة الغير المبررة في صحة الوثائق المرخصة للبناء تلك الوثائق التي لا يسمح إداريا وفي كل اللأحوال بالشروع في أشغال البناء إلا بتوفرها،الأمر الذي تبقى معه هذه الوسيلة بدورها غير مجدية وليس من شأنها النيل من صوابية الحكم الإبتدائي الذي يتعين تأييده ،وتحميل الطرف المسانف الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1379/2007 :
تاريخ القرار2008-01-31 :	رقم القرار178 :

القاعدة : التصديق على الحجز لدى الغير ...من شروطه ... التحقق من وجود المبالغ بين يدي المحجوز لديه يوم تبليغه بمحضر الحجز. وتقديم التصريح الايجابي من طرف هذا الأخير مالم يكن قد تخلف عن الحضور للجلسة أو استنكف عن أي تصريح.

التعليل: في الموضوع: حيث إنه لئن كان الحجز لدى الغير يتم إما بناء على سند تنفيذي أو بأمر يصدره رئيس المحكمة بناء على طلب عملا بالفصل 491 من ق.م.م فإن المصادقة على

الحجز المذكور تقتضي توفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها التحقق من وجود المبالغ بين يدي المحجوز لديه يوم تبليغه بمحضر الحجز وإفضاء هذا الأخير بالتصريح الايجابي سواء في مرحلة التوزيع الودي أو أثناء اجراءات المصادقة مالم يكن المعني بالأمر قد تخلف عن الحضور أو استنكف عن أي تصريح، إذ في هتين الحالتين فقط يحكم عليه حكما قابلا للتنفيذ بأداء الاقتطاعات التي لم تقع والمصاريف عملا بمقتضيات الفصل 494 من ق.م.م، كما يكون أيضا ملزما-حسب مدلول الفقرة الأخيرة من ذات الفصل بالتسليم الفوري للمبالغ المحكوم بها الى المستفيد في حدود القدر المصرح به بعد انتهاء المسطرة المقررة في المقطعين الأول والثاني من الفصل نفسه أي في الوقت الذي يتم الاتفاق بين الطرفين على توزيع المبالغ. وحيث في نازلة الحال يظهر أن الحجز لدى الغير تم مباشرة أمام مصالح كتابة الضبط بناء على سند تنفيذي عبارة عن أمر بالأداء صادر بتاريخ 2006/06/02 في الملف رقم 2006/2/246، إلا أنه على الرغم من قانونية هذا الاجراء الأولي وعلى الرغم كذلك من موافقة المحجوز عليه على استخلاص الدين موضوع الحجز في اطار هذه المسطرة، فقد تجلى للمحكمة من خلال اطلاعها على مستندات الدعوى أنه من جهة لم يحصل أي اتفاق بين الأطراف على التوزيع الودي للمبالغ،ومن جهة أخرى لم يتبين بأن المحجوز لديها تخلفت عن الحضور أو امتنعت عن الافضاء بتصريحها أو ماطلت في ذلك كما زعمت المستأنف عليها، بل ثبت-على العكس من ذلك وخلاف ما استنتجه الحكم المستأنف-أن المستأنفة المذكورة واضبت على الحضور في شخص محاميها لكل الجلسات التي راجت بها القضية سواء خلال مرحلة التوزيع الودي أو أثناء اجراءات التصديق على الحجز، بل وأدلت خلال هذه المرحلة الأخيرة وبالضبط بجلسة 2007/09/03 بمذكرة مكتوبة أفصحت فيها صراحة عن موقفها الرافض للمصادقة على الحجز مؤكذة أنها غير مدينة للمحجوز عليه بأي مبلغ، وأن هذا الأخير مدعو للادلاء تلقائيا بما يثبت ذلك، وهو موقف لا يمكن تأويله أو وصفه إلا بالتصريح السلبي الصريح الذي من شأنه الحيلولة دون الحكم عليها بالمبالغ موضوع الحجز. وحيث إنه لا يكفي لتكذيب هذا التصريح السلبي ادعاء وجود صفقات مشتركة أو تسليم شيك بنكي لمؤسسة أخرى أجنبية عن هذا النزاع في غياب أي سند تنفيذي أو اعتراف يثبت ثبوتا قطعيا أن قيمة هذا الشيك تعود فعلا للمحجوز عليه، وأن المحجوز لديها سلمتها للغير بعد تبليغها بمحضر الحجز، كما أن ادعاء تسلم مقاولة بنشليخة للشيك المذكور واستفادتها وحدها من قيمته بتواطئ مع المحجوز لديها، يشكل منازعة جانبية يتعين أن يبقى نطاقها محصورا بين المقاولتين المذكورتين، وليس من شأن ذلك أن يثبت خلاف ما افضت به المستأنفة من تصريح سلبي. وحيث من جهة أخرى فإن مطالبة المستأنف عليهما باجراء خبرة ميدانية بمقر المستأنفة للتحقق من وجود الصفقات المنجزة من طرف المحجوز عليه والمستحقات العائدة له من هذه الصفقات، يؤدي حثما الى القول بوجود منازعة حقيقية في المديونية بين كل من المحجوز عليه والمحجوز لديها لا يتأتى الفصل فيها في اطار هذه المسطرة. وحيث وجب-والحالة هذه-القول بعدم جواز التصديق على الحجز لدى الغير

أعلاه أو الحكم على المستأنفة بأداء مبالغ تنفي وجودها بين يديها، والتصريح-تبعا لذلك-بالغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد برفض المصادقة على هذا الحجز وتحميل الطرف المستأنف عليه الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2005/864 :
تاريخ القرار2008-01-29 :	رقم القرار137 :

القاعدة : أمد التقادم المنصوص عليه في الحالات الخاصة والمحددة بموجب القانون يقدم في التطبيق على النص العام. أمد التقادم المنصوص عليه في مدونة التأمينات هو تقادم غير مبني على قرينة الوفاء وبالتالي فإن منازعة الطرف المدين في المديونية لا أثر لها على الدفع المذكور، لأن التقادم المبني على قرينة الوفاء هو التقادم الذي اعتبره القانون كذلك من قبيل تقادم الاوراق التجارية والتقادم المنصوص عليه في الفصلين 388 و 389 من ق.ل.ع ويعطي فيه المشرع للطرف المتمسك ضده بالتقادم بأن يطلب من المدين أداء اليمين على الوفاء بالدين.

التعليل: حيث ان ماتمسكت به المستانفة بشأن المقتضيات القانونية التي طبقتها المحكمة بشان التقادم لا تاثير له على نتيجة الحكم مادامت المقتضيات القانونية السابقة عن القانون رقم99/17 المتعلق بمدونة التامينات وخاصة الفصول26-27-28 من قرار 1934 تحدد مدة التقادم بالنسبة لأقساط التامين في سنتين،وان ادعاء المستانفة بان الفصل الخامس من مدونة التجارة هو المطبق بالنسبة للنازلة هو ادعاء مخالف للقانون على اعتبار ان تقادم أقساط التامين محدد في سنتين بموجب نص خاص وان النص الخاص هو الواجب التطبيق. كما أن أمد التقادم المحدد بالنسبة لأقساط التامين هو تقادم مسقط وغير مبني على قرينة الوفاء كما ادعت المستأنفة وبالتالي فان منازعة المستأنف عليه في المديونية لا اثر له على قيام التقادم من عدمه على اعتبار أن التقادم المبني على قرينة الوفاء هو التقادم المنصوص عليه بالنسبة للأوراق التجارية والتقادم المنصوص عليه في الفصلين 388 و389 من ق ل ع ويعطي فيه المشرع للطرف التمسك ضده بالتقادم بان يطلب من المدين اداء اليمين على الوفاء بالدين. وحيث انه فيما يخص قطع التقادم فان الانذارين التي تدعي المستانفة ارسالها للمدينة فانه لا يوجد أي دليل يفيد توصلها بهما وان الانذار المبلغ بتاريخ2004/1/26 جاء بعد انصرام أمد التقادم،كما ان اقساط التامين تكون مستحقة بتاريخ بداية فترة القسط وان القسط المتعلق بالفترة من2002/1/1 الى غاية2002/12/31 مستحق بتاريخ2002/1/1 وبالتالي فان التقادم طاله

مع نهاية سنة2003 وان الاستئناف يبقى غير مرتكز على اساس ويتعين رده وتاييد الحكم المستانف مع تحميل المستانفة الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2007/665 :
تاريخ القرار2008-01-17 :	رقم القرار84 :

القاعدة : وجود وثيقة ضمن أوراق ملف قضائي سابق... اعتبارها وثيقة محتكرة لدى الخصم كسبب من أسباب إعادة النظر ... لا

التعليل: حيث انه استنادا لاحكام الفصلين 404 و 405 من ق م م تنحصر اسباب اعادة النظر في التزوير او التدليس او اكتشاف مستندات جديدة وتعارض الاحكام. وحيث اسس الطالب دعواه هذه على ادعاء اكتشافه لوثيقة قانونية كان المطلوب ضده محتكرا لها من شانها ان تثبت فقدان اهليته في التقاضي ويتعلق الامر بمحضر معاينة انجز بمناسبة النظر في دعوى كانت تروج امام محكمة الاستئناف بمراكش. لكن حيث انه فضلا عما سبق التعليل به ضمن الحكم المطعون فيه من كون البنك لا مصلحة له في اثارة الدفع بانعدام اهلية المطلوب ضده مادام لم يواجه شخصيا بالدعوى, فانه لم يثبت للمحكمة صحة السبب المبني عليه الطعن باعادة النظر, اذ لم يتبين من اوراق الملف ان المحضر المستشهد به كان محتكرا لدى الخصم سيما انه مجرد وثيقة موجودة ضمن اوراق الملف رهن اشارة من له مصلحة فيها من اطراف النزاع . وحيث انه ليس من بين اوراق الملف ما يثبت انعدام اهلية المطلوب ضده بل ان محكمة الاستئناف التي انجزت محضر المعاينة المحتج به, قد اصدرت بعد هذا المحضر وبمناسبة نفس الدعوى قرارا تحت عدد 644 وتاريخ 2007/3/26 في الملف رقم 04/4470 يقضي من ضمن ما قضى به بقبول الاستئناف الفرعي والطلب الاضافي اللذين تقدم بهما السيد عمر امغينية (المطلوب ضده) وحكمت لفائدة هذا الأخير شخصيا بالواجبات الكرائية المستحقة له وبتاييد الحكم الابتدائي بخصوص أداء مدة أخرى مع الفسخ والافراغ ، دون ان ترتب على محضر المعاينة اعلاه انعدام اهلية المحكوم له اعلاه. مما يبقى معه اساس الطلب منعدما ويتعين رفضه مع اعمال مقتضيات الفصل 407 من ق م م وذلك بالحكم على الطالب -باعتباره خاسر طلب اعادة النظر- بغرامة قدرها ألفين درهم (2000) وبتحميله الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف800/2007 :
تاريخ القرار15-01-2008 :	رقم القرار62 :

القاعدة : فرع الشركة هو كل مكان يقع خارج المقر الرئيسي للشركة والذي يخصص لتصريف اعمال الشركة او بعضها. التبليغ الحاصل لدى فرع الشركة يعد تبليغا صحيحا

التعليل: حيث تلتمس المستانفة الغاء الحكم المستانف لكون التبليغ باطل ذلك ان مقرها الرئيسي يقع بمدينة الرباط ، وانها لا تتوفر على مقر فرعي بمدينة اكادير وان ما لديها باكادير هو مكتب لتسيير شؤون الملاحة. لكن حيث انه وخلافا لما زعمته المستانفة فان وكما هو ثابت من العقد المدلى به من طرفها والمصادق على توقيعها بتاريخ 17يوليوز 1997، أنها تمارس نشاطها في ميدان الصيد البحري وان وجود هذا المكتب بمدينة اكادير لتصريف الاعمال يشكل فرعا للشركة عكس ما زعمه المستانف وان التبليغ الحاصل في اكادير هو تبليغ قانوني مما يكون معه هذا الشق غبر منتج . وحيث فيما يخص الشق الثاني من مبررات الاستيناف والمنصب على كون العارضة لم توافق على قيمة الصفقة ولم يكن هناك أي اتفاق بين الطرفين. حيث انه وخلاف لما زعمته فان وصولات الطلب الموجودة بالملف محررة في اسمها وكذلك وصولات التسليم موقعة باسمها مما يكون معه زعمها غير منتج ويكون بالتالي الاستيناف غير مؤسس وتعين رده وتاييد الحكم المستانف.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف181/2007 :
تاريخ القرار08-01-2008 :	رقم القرار21 :

القاعدة : التقادم المسقط غير مبني على قرينة الوفاء لا تطبق بشأنه المقضيات المنصوص عليها في المادة 39 من ق ل ع المتعلقة بتوجيه اليمين

التعليل: حيث تجلى للمحكمة صحة ما نعاه الطاعن ذلك أنه بالرجوع إلى الفواتير المثبتة للدين، اتضح أنها ترجع إلى سنة 1998 في حين أن الدعوى لم ترفع إلا بتاريخ 2006/07/03 أي بعد مرور أزيد من ثمان سنوات على تاريخ إصدارها مما تكون المطالبة بشأنها سقطت بالتقادم. وحيث إن طلب توجيه اليمين للمستأنف على أن الدين قد أدي فعلا لا محل له باعتبار أن التقادم المنصوص عليه في المادة الخامسة من مدونة التجارة هو تقادم مسقط لا يقوم على قرينة الوفاء حتى يمكن تطبيق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 390

من قانون الالتزامات والعقود عليه. وحيث ترى المحكمة بناء عليه أن الحكم الابتدائي في غير محله مما ينبغي معه التصريح بإلغائه والحكم من جديد برفض الطلب.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف220/2005 :
تاريخ القرار26-07-2007 :	رقم القرار1006 :

القاعدة : المدين أو من يقوم مقامه هو المحق في الطعن في إجراءات الحجز العقاري التي بوشرت من طرف الدائن على عقاره. إذا كان العقار محفظا فإنه لا يمكن قبول الإدعاء بأي حق على هذا العقار ما لم يكن مسجلا في رسمه العقاري حسب الفصل 62 من القانون العقاري الذي يعتبر الرسم العقاري هو نقطة الانطلاق الوحيدة للتكاليف العقارية الواقعة على العقار و حسب الفصل 69 الذي يؤكد على أن العقود الكرائية غير مسجلة لا يمكن التمسك بها في مواجهة الغير.

التعليل: حيث ان الطاعن في النازلة ليس هو المدين أو من يقوم مقامه حتى يمكن له سلوك مسطرة الطعن في اجراءات الحجز العقاري التي بوشرت من طرف الدائنة المستانف عليها على عقار المدين ومادام ان الامر يتعلق بعقار محفظ فانه لا يمكن قبول الادعاء باي حق على هذا العقار مالم يكن مسجلا في رسمه العقاري حسب مقتضيات الفصول 62 من القانون العقاري الذي يعتبر الرسم العقاري نقطة الانطلاق الوحيدة للتكاليف العقارية الواقعة على العقار والفصل 69 الذي يؤكد أن عقود الاكرية غير المسجلة لا يمكن التمسك فيها في مواجهة الغير والفصل 629 من ق ل ع الذي ينص على ان كراء العقارات لمدة تزيد على سنة لا يكون له أثر في مواجهة الغير علاة على ان المرجع في دفتر التحملات للعقار المحفظ هو شهادة الملكية من المحافظة العقارية التي على اساسها يرتكز عون التنفيذ في اجراءات الحجز والبيع. وحيث انه مادام الامر كذلك ومادام أن كراء الطاعن غير مضمن بملكية العقار فانه ليس له سلوك مسطرة الطعن في اجراءات الحجز العقاري وهو ما توصل اليه الحكم المستانف الذي يبقى مصادفا للقانون والصواب والذي ينبغي تاييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف764/2007 :

تاريخ القرار 2007-07-26 :	رقم القرار 1013 :

القاعدة : الحكم بتعويض الفوائد الاتفاقية المطلوبة بفوائد قانونية غير مطلوبة....تجاوز لحدود الطلب وتغيير لموضوعه....نعم

التعليل: حيث عاب المستانف على المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه عدم أخذها بعين الاعتبار لمجموع التحويلات البنكية التي توصلت بها المستانف عليها باقرارها خلال جلسة البحث , ومجانبتها للصواب فيما قضت به من اعتبار التحويلين الاخيرين متعلقان بفاتورة اخرى , وفيما قضت به أيضا من فوائد قانونية لم تكن محل طلب. وحيث تجلى للمحكمة من مراجعتها لمجمل اوراق الملف ان اتفاقا حصل بين الطرفين مصادق على توقيعه بتاريخ فاتح ابريل 2003 , اقر من خلاله المستانف بعمارة ذمته لفائدة المستانف عليها بمبلغ إجمالي قدره : 335.189,32 درهم , كما قبلت هذه الأخيرة ان يسدد هذا الدين على أقساط شهرية في شكل كمبيالات اخرها مستحقة بتاريخ 04/11/25 . وحيث ان الثابت من مستندات الدعوى ومن البحث المجرى في القضية خلال المرحلة الابتدائية ان المدين المذكور لم يصدر أية كمبيالات بشان الدين المذكور واكتفى باداء اجزاء من هذا الدين على الشكل الآتي : 1) – 30.673,38 درهم قيمة القسطين الاولين، 2) – 45.000 درهم قيمة الجزء الاوفر من الاقساط الثلاثة الموالية ، 3) – 15500 درهم قيمة خمس تحويلات بنكية حاملة للمبالغ والارقام التالية : - الاول : رقم 0869144 بقيمة : 2500 درهم . – الثاني : رقم 0861177 بقيمة 2500,00 درهم – الثالث : رقم 0861211 بقيمة : 5000 درهم -الرابع : رقم 0863702 بقيمة : 3000,00 درهم – والخامس : رقم 0864867 بقيمة : 2500 درهم. فتكون القيمة الاجمالية التي اقرت المستانف عليها بتوصلها بها من مجموع الدين موضوع الاتفاق اعلاه هي : 30.673,38 درهم + 45.000 درهم + 15.500 درهم أي ما مجموعه : 91.173,38 درهم . وبطرح هذا المبلغ من الدين الاجمالي اعلاه يكون الحاصل هو : 244.015,94 درهم . وهذا هو المبلغ المحكوم به ابتدائيا . وحيث ان المستانف ادعى اداء مبالغ اخرى بواسطة تحويلات اضافية , مدليا صحبة مستنتجاته المودعة خلال المرحلة الابتدائية بجلسة 2007/02/07 باربع اوامر اخرى بالتحويل هي كالتالي : - الاول يحمل رقم 086459 بقيمة : 6.634,24 درهم – الثاني رقم 0861636 درهم بقيمة : 10.076,50 درهم – والثالث رقم 0869951 بقيمة : 526,20 درهم – والرابع رقم 0869954 بقيمة 1543,90 درهم . وحيث انه بالاطلاع على مضمون هذه الاوامر ومقارنتها مع الاتفاق السابق تاريخا وقيمة , يتبين بان التحويل الاول هو وحده المتعلق بالمديونية موضوع هذا الاتفاق مادام يتعلق بتسوية فاتورة سابقة عن تاريخ هذا الاتفاق هي الفاتورة رقم F6016 وتاريخ 01/12/30 علما بان الاتفاق المذكور تم في فاتح ابريل 2003 كما سبق التلميح اليه . ومن تم وجب اعتبار هذا الامر

بالتحويل مشكلا بدوره وسيلة اداء لجزء من الدين موضوع الدعوى وتعين خصم قيمته كذلك من هذا الدين على الشكل التالي : 244.015,94 درهم – 6.634,24 درهم = 237.381,70 درهم , والقول تبعا لذلك بتعديل الحكم المستانف على هذا النحو. اما بخصوص التحويلات الثلاثة الاخرى فقد تبين للمحكمة انها رصدت لتسديد قيمة فواتير منجزة كلها في غضون سنة 2004, أي انها لاحقة تاريخا عن إنجاز الاتفاق المحدد للمديونية ، مما يؤكد انها تتعلق بمعاملات اخرى لاحقة عن هذا الاتفاق . وبالتالي وجب استبعادها. وحيث انه بخصوص الوسيلة الاخيرة للاستئناف المتخذة من كون الحكم المطعون فيه قضى بأكثر مما طلب فقد تجلى للمحكمة صحة هذا النعي ذلك ان المستانف عليها لم يسبق لها ان طالبت بالفوائد القانونية بل كان موضوع طلبها هو الفوائد الاتفاقية بنسبة 12% وان المحكمة التجارية لما عوضت هذه الاخيرة تلقائيا بالفوائد القانونية تكون قد تجاوزت حدود الطلبات المعروضة عليها وغيرت تلقائيا موضوع هذه الطلبات خارقة بذلك مقتضيات الفصل الثالث من ق م م مما وجب معه الغاء هذا الشق من الحكم مع جعل الصائر على النسبة.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1250/2006 :
تاريخ القرار19-07-2007 :	رقم القرار961 :

القاعدة : ضرورة تقيد المحكمة الابتدائية بقرار محكمة الاستئناف التي أرجعت إليها الملف للبت فيه طبقا للقانون، وذلك في حدود النقط والوسائل التي كانت أساسا لإلغاء الحكم الابتدائي ...نعم

التعليل: حيث ان من جملة ما نعاه المستانف على الحكم المطعون فيه خرقه للفصلين 38 و522 من ق م م بدعوى انه قضى بالافراغ بدون تعويض تأسيسا على انذار باطل ، ودون التحقق من ثبوت واقعة التماطل في حقه، مؤكدا بهذا الصدد انه ابرأ ذمته من جميع المبالغ الكرائية المسطرة بالانذار المذكور عن طريق الاداء. وحيث تجلى للمحكمة من مراجعتها لمستندات الدعوى ومحتويات الملف ان المحكمة التجارية باكادير قد سبق لها ان اصدرت في نفس النزاع حكما ابتدائيا بتاريخ 2002/5/16 في الملف عدد: 01/1160 قضى بتصحيح الاشعار بالافراغ المبلغ للمكتري الحاج سعيد الشجعي بتاريخ 2001/9/26 وافراغه هو او من يقوم مقامه أو باذنه من المحل موضوع الكراء تحت طائلة غرامة تهديدية، وبادائه للمكري ما قدره : 18.000 درهم مع تحديد الاكراه البدني والصائر والنفاذ المعجل بخصوص أداء الكراء. غير أن محكمة الاستئناف التجارية هذه قضت بالغاء الحكم الابتدائي المذكور وبارجاع

الملف الى المحكمة التجارية مصدرته للبت فيه طبقا للقانون، وذلك بموجب قرارها عدد 461 الصادر بتاريخ 2004/5/11 في الملف رقم 2002/7/866 بعد ان بتت بشكل نهائي في مجمل الدفوع المثارة امامها بما فيها الدفع بانعدام صفة المبعوث اليه الانذار، والدفع المنصب على التماطل في اداء الكراء موضوع الإنذار حيث قررت بهذا الخصوص بان المكتري غير مخل بالتزاماته وبالتالي غير متماطل في الاداء ، ورتبت على ذلك مبدأ أحقية هذا الاخير في التعويض طبقا للفصل العاشر من ظهير 1955/5/24 مادام الجانب المكري متمسكا باستعمال حقه في رفض تجديد عقد الكراء. وقررت بعد الغاء الحكم المستانف ارجاع الملف الى المحكمة التجارية باكادير للبت فيه تاسيسا على المعطيات المشار اليها اعلاه . بعد ان تاكد لها ان الدعوى غير جاهزة على حالتها للبت فيها من طرفها عملا بالفصل 146 من ق.م.م ، اذ يحتاج الامر الى اتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بتحديد التعويض المستحق عن الافراغ ضمانا لحقوق الطرف المستانف. وحيث ان المحكمة التجارية باكادير لما احيل عليها الملف من جديد لم تتقيد بمقتضيات القرار الاستئنافي الانف الذكر عندما تصدت من جديد للبت في الدفوع المثارة بشأن اداء او عدم اداء الكراء المسطر بالانذار، وانتهت الى نتيجة تخالف تماما ما سبق تقريره بموجب القرار المذكور، والحال انه كان عليها ان تنظر في النزاع على ضوء هذا القرار الاستئنافي (انظر: التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي في ضوء الفقه والقضاء الجزء الاول ص 582من اعداد الاستاذ عبد العزيز توفيق ومن معه – وطرق الطعن الجزء الثاني من شرح قانون المسطرة المدنية الجديد للاستاذين الكزبري والعلوي. ص300) ، وان المحكمة المذكورة لما لم تفعل ذلك تكون قد جانبت الصواب وعرضت حكمها للالغاء. وانه مراعاة لمبدأ التقاضي على درجتين ولحسن سير العدالة ، يتعين ارجاع الملف الى المحكمة نفسها لتبت فيه طبقا للقانون وعلى ضوء المعطيات القانونية المومإ اليها اعلاه، مع ارجاء البت في الصائر الى حين البت في الموضوع.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف692/2006 :
تاريخ القرار2007-07-19 :	رقم القرار968 :

القاعدة : التأمين على الأشخاص تنطبق عليه مقتضيات الفقرة المضافة بمقتضى القانون رقم05.39 بتاريخ06/2/27 التي رفعت أمر التقادم إلى خمس سنوات

التعليل: حيث إن الدفع المنصب على التقادم لا يستند على أساس قانوني باعتبار أن العقد الرابط بين الطرفين يتعلق بالتامين على الاشخاص وتنطبق عليه مقتضيات الفقرة المضافة

بمقتضى القانون رقم 39.05 المعدل والمتمم للقانون رقم 17.99 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5399 بتاريخ 06/2/27 والتي رفعت أمد التقادم الى خمس سنوات بالنسبة للتأمين على الاشخاص وبالتالي فإن دعوى المطالبة بأقساط التأمين عن مدة ترجع الى سنتي 02 و03 قدمت قبل انصرام أمد التقادم. وحيث إن المستأنفة التي تتمسك من جهة أخرى باشعارها للمستأنف عليها بتغيير كتلة أجور مستخدميها لم تدل سواء اثناء المرحلة الابتدائية أو خلال هاته المرحلة بما يثبت ادعاءها. هذا بالاضافة الى اعترافها بالمديونية عن الاقساط غير المؤداة في حدود مبلغ 61550 درهم. وحيث ترى المحكمة بناء عليه أن الحكم الابتدائي واقع في محله ومؤهل للتأييد.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف600/2006 :
تاريخ القرار10-07-2007 :	رقم القرار883 :

القاعدة : الحيازة في المنقول تعتبر سندا للملكية.

التعليل: حيث إن الفواتير المدلى بها من طرف المستأنفة لا تحمل إسمها ولا تفيد أن المنقولات المحجوزة في ملكها، كما أنها تشر إلى نوعية السلع وكذا علاماتها في حين أن المنقولات موضوع الحجز التنفيذي لا تحمل أية علامة مميزة، بالإضافة إلى أن المنقولات المذكورة حجزت بمقر الشركة المنفذ عليها، وأن الحيازة في المنقول تعتبر سندا للملكية. وحيث إن المستأنفة التي التمست حفظ حقها في الإدلاء بوثائق تملكها لم تدل بشيء رغم استدعاء محاميها وتوصله بالاستدعاء. وحيث ترى المحكمة بناء عليه أن الحكم المستأنف واقع في محله ومؤهل للتأييد.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف768/2006 :
تاريخ القرار05-07-2007 :	رقم القرار859 :

القاعدة : عند عدم التصريح بقيمة البضائع المرسلة، يحدد التعويض عن ضياعها بحسب ظروف كل حالة في إطار قواعد المسؤولية، ما لم يوجد اتفاق صريح يقضي بخلاف ذلك.

التعليل: حيث ان الثابت من وصل التصريح بالارسال عدد 2216256 ان البضائع المرسلة عبر مصالح الشركة المستانف عليها تتكون من صندوقين وحقيبة وكيس بلاستيكي يصل وزنها كلها الى 55 كيلو غرام، كما ان الثابت ايضا من مجموع اوراق الملف وخاصة منها الاشهاد الصادر عن مستخدم الشركة الناقلة المستانف عليه الثاني السيد محمد فاضل الجماني وتصريح هذا الاخير بمحضر البحث السابق وكذا تصريح رئيس وكالة ستيام بالعيون السيد عبد المطلب قنديل امام الضابطة القضائية , ان الطرود الاربعة موضوع الارسالية المذكورة قد سلمها المستخدم المذكور لامرأة ادعت أنها زوجة للمستانف وبذلك تكون المستانف عليها قد سلمت البضائع المذكورة لغير صاحبها وهي واقعة لم تنازع هذه الاخيرة في صحتها مما يكون معه اخلالها بالتزامها كناقلة ثابت وتكون مسؤوليتها عما صدر من خطأ وتقصير عن مستخدمها محققة عملا بمقتضيات المادة 458 من مدونة التجارة وكذا المادة 462 من نفس القانون .
وحيث انه نظرا لخلو الملف مما يفيد تصريح المستانف بقيمة البضائع الضائعة فان الضرر الناتج عن هذا الضياع يحدد حسب الظروف الخاصة بكل واقعة عملا بالمادة 464 من نفس القانون وتطبق بشان ذلك قواعد المسؤولية التقصيرية استنادا الى الفقرة الاخيرة من نفس المادة . وانه في هذا الاطار واعتبارا لحجم الطرود الضائعة وعددها ووزنها المصرح به من قبل المستانف كما هو مشار اليه اعلاه . واستنادا كذلك الى القيمة التقريبية التي صرح بها هذا الاخير اثر حصول واقعة الضياع (انظر الشكاية وصورة محضر البحث التمهيدي رفقة المقال الافتتاحي للدعوى) فان المحكمة ترى اعمالا لسلطتها التقديرية المستمدة من العناصر الموضوعية والواقية المشار اليها اعلاه. تحديد التعويض الكفيل بجبر الضرر الحاصل للمستانف في مبلغ 30.000 درهم مما وجب معه تعديل الحكم المستانف بخصوص هذه النقطة دون غيرها. وحيث يتعين والحالة هذه – عدم الاعتداد بالوسيلة المؤسس عليها الاستئناف الفرعي المتجلية في ضرورة تحديد التعويض المذكور فقط في مبلغ 100 درهم الواجب منحه للمرسل في حالة انعدام التصريح بقيمة البضاعة تنفيذا لشروط الارسال . وذلك اولا لكون شروط الارسال هذه قد تم تدوينها على ظهر التصريح بالارسال وليس هناك ما يفيد ان المستانف اطلع عليها وقبل بها خصوصا وانه غير موقع عليها وبالتالي لا تلزمه. هذا فضلا على ان صياغة الشرط المحتج به بالفرنسية تفيد بان التعويض في حالة عدم التصريح بقيمة البضاعة يحدد على اساس 100 درهم . "... sur la base de 100 DHs " دون تحديد مضبوط لقيمة هذا التعويض كما جاء عن غير صواب ضمن الوسيلة المثارة, مما تبقى معه هذه الوسيلة مخالفة للواقع ويكون الحكم المطعون فيه من جهة اخرى قد اجاب بما فيه الكفاية عن باقي الدفوع الشكلية والموضوعية الاخرى , وبالتالي وجب رد الاستئناف الفرعي لانعدام أساسه .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف617/2007 :
تاريخ القرار2007-07-05 :	رقم القرار878 :

القاعدة : أمد التقادم بالنسبة للدعاوى الناتجة عن عقد التأمين على الأشخاص هو خمس سنوات وليس سنتين حسب التعديل الذي طال المادة 36 من مدونة التأمينات

التعليل: حيث تجلى صحة ما تمسكت به الطاعنة ذلك ان الحكم المستانف قضى برفض اداء اقساط التامين المستحقة عن الفترات من 02/1/1 الى 03/1/1 ومن 03/1/1 الى 03/12/31 ومن 03/6/9 الى 03/12/31 وذلك لمضي امد التقادم الذي هو سنتين طبقا للفصل 36 من مدونة التأمينات في حين ان المادة المستند اليها قد تم تعديلها وتتميمها بالقانون رقم 2005/39 الذي نص على انه استثناء من احكام الفقرة الاولى تتقادم الدعاوى الناتجة عن عقد التامين على الاشخاص بمرور خمس سنوات ابتداء من وقوع الحادثة التي تولدت عنها هذه الدعوى ونظرا لان الفترة المطالب بها هي من اجل تامين المستانف عليها ضد حوادث الشغل والتي تندرج ضمن عقود التامين على الاشخاص، فان دين المستانفة لا يمكن اعتباره متقادما ويكون بذلك الحكم المستانف قد جانب الصواب ويتعين الغاؤه جزئيا فيما قضى به من رفض الطلب بالنسبة لمبلغ هذه الفترة وبالتالي رفع المديونية الى مبلغ 56486,07 درهم الذي يمثل مجموع مبلغ الاقساط المطالب وليس مبلغ 62135,12 درهم الواردة في الطلب .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف482/2006 :
تاريخ القرار2007-06-14 :	رقم القرار762 :

القاعدة : إثبات الصورية عندما يتعلق الأمر بأحد أطراف العقد يجب أن تراعى فيه مقتضيات الفصلين 443 و 444 من ق ل ع بأن يكون إثبات الصورية كتابة.

التعليل: حيث إن مدعي الصورية في النازلة هو أحد طرفي عقد الإعارة وهو المستأنف عليه وإثبات الصورية عندما يتعلق الأمر بأحد أطراف العقد يجب أن يراعى فيه مقتضيات الفصول 443 و444 من ق.ل.ع ويلزم أن يكون إثبات الصورية كتابة خاصة إذا تجاوزت قيمة التصرف المبلغ الوارد في الفصل 443. تطبيقا للقاعدة أنه لا يسوغ إثبات ما يخالف ما ورد بالكتابة إلا بالكتابة وبالتالي كان لزاما على المستأنف عليه الذي يتمسك بالصورية إثباتها كتابة أو على الأقل أن يأتي ببداية حجة مكتوبة من شأنها أن تكون دالة على احتمال الصورية

كالإدلاء بوصل الكراء وأنه حتى في حالة تطبيق مقتضيات الفصلين 419 و448 من ق.ل.ع التي تجيز إثبات الصورية بواسطة الشهود والقرائن القوية وهي حالة خاصة بالغير فإن الشاهدين اللذين أتى بهما المستأنف عليه لإثبات الصورية لم يستطيعا ذلك، ونفيا كونهما حضرا مجلس العقد أو الاتفاق إذ أن المطلوب كان هو إثبات صورية عقد الإعارة وإثبات الحضور عند الاتفاق في حين أنه لم يكن لهما علم بعقد الإعارة أصلا. وحيث إنه ما دام أن الأصل في التصرفات أنها حقيقية إلى أن يثبت الصورية وما دام أن الصورية تبقى غير ثابتة فإن عقد الإعارة المبرم بين الطرفين يبقى صحيحا ويبقى هو العقد الحقيقي ويكون المستأنف عليه ملزما بتنفيذ التزاماته الواردة في هذا العقد خاصة منها إفراغ المحل موضوع العارية هو أو من يقوم مقامه بدون قيد أوشرط بعد نهاية مدة العقد وهو ما يقتضي إلغاء الحكم المستأنف. وحيث إن طلب تحديد الغرامة ليس له مبرر طالما أنه توجد الوسائل التنفيذية بدل الغرامة.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف: 1244/2006
تاريخ القرار: 14-06-2007	رقم القرار: 769

القاعدة : للدائن حق حبس الشيء المملوك للمدين حتى يوفي بما هو مستحق حسب الفصل 291 من ق ل ع وذلك بشرط ان يكون الشيء الذي في حيازة الدائن مملوك فعلا لمدينه.

التعليل: حيث ان استمرار المستانفة شركة سكانيا الدفع بعدم الاختصاص المكاني لا مبرر له طالما انها تتوفر على فرع لها باكادير وهو ما يستفاد من نسخة السجل التجاري عدد 1049 عند التعريف بها الفقرة السادسة. وحيث انه لئن كان الفصل 291 من ق ل ع يجيز للدائن حق حبس الشيء المملوك للمدين حتى يوفى بما هو مستحق له فان ذلك مشروط بان يكون الشيء في حيازة هذا الدائن مملوكا فعلا لمدينه وفي النازلة فان الشيء لا تملكه بعد المستانفة شركة ترانسور وتعتبر مجرد مؤتمنة له ايجاريا حسب الورقة الرمادية للشيء وطبقا للفص 295 من ق ل ع فانه لا يجوز مباشرة حق الحبس على الأشياء التي كان يجب على الدائن ان يعلم بسبب ظروف الحال انها ليست على ملك المدين. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فالمستانفة الحابسة توصلت شركة ترانسور بشيك وكمبيالتين وفاء للدين وبذلك فان حبسها الجرار موضوع النزاع يبقى تصرفا غير قانوني وما عليها سوى متابعة اجراءات استخلاص الاوراق التجارية التي تحوزها والتي تعتبر ادوات وفاء للدين وعليه يبقى ما تمسكت به شركة سكانيا في استئنافها غير ذي أساس ولا ينال من الحكم المستانف الذي يبقى في محله. وحيث انه بخصوص استئناف شركة ترانسور فانه لئن كانت الحابسة شركة سكانيا مسؤولة عن حفظ وصيانة العين

محل الحبس وملزمة برد العين بالحالة التي كانت عليها وقت ان استلمتها فانه ليس بالملف ما يفيد ان الحابسة لم تحافظ على الشيء والتعويض الذي قضت به المحكمة يبقى مرمما للضرر الحاصل للمستانفة من جراء الحبس الغير القانوني للشيء وبالحكم بهذا التعويض لم يبقى أي مبرر لاجراء خبرة في القضية. وحيث ان طلب الزيادة في مبلغ الغرامة والتهديدية أيضا ليس له مبرر لانه اذا كانت الغرامة وسيلة إجبار وتهديد فانه لا يحكم بمبلغها المحدد وانما يتم تصفيتها بتعويض يحدد بناء على سلطة المحكمة ومراعاة للضرر اللاحق بالمستفيد منها.
وعليه فان ما استمدته المستانفة شركة ترانسور في طعنها يبقى ايضا غير جدير بالاعتبار ولا ينال من الحكم المستانف الذي يبقى في محله ويتعين تاييده .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1256/2006 :
تاريخ القرار19-04-2007 :	رقم القرار464 :

القاعدة : إذا كانت الفواتير المعززة ببونات التسليم و بونات الطلب موقعة بالقبول من قبل المستأنفة فإنها تعتبر حجة إثبات لفائدة المستأنف عليها و مثبتة للمديونية مادام لم يتم الطعن بصفة قانونية في هذا التوقيع بالقبول

التعليل: حيث إنه خلافا لما تتمسك به المستأنفة فإن المحكمة بعد اطلاعها على وثائق المستأنف عليها تبين لها أن كل الفواتير وبونات التسليم وبونات الطلب موقعة بالقبول من قبل المستأنفة وهي بذلك تعتبر حجة إثبات لفائدة المستأنف عليها ومثبتة للمديونية طالما لم تطعن المستأنفة في التوقيع الوارد بها بصفة جدية وقانونية وظلت منازعتها لها سلبية وعليه فإنه لا مبرر لإجراء خبرة في القضية مادام الدين ثابتا. وحيث إنه بخصوص الكمبيالة فالمستأنفة لا تنفي توقيعها بالقبول ولا تنفي كونها مدينة بمبلغها وتمسكها بالأداء الجزئي لا ينفعها أولا لأن ليس بالملف ما يفيد أن مبلغ الشيك تم تحويله لفائدة المستأنف عليها علاوة على أنه إذا كان الوفاء بالشيك فإنه يتعين أن يعين في الشيك الكمبيالة الموفاة وهو المنتفي في القضية. وحيث إنه تبعا لذلك فإن ما اعتمدته المستأنفة لتبرير استئنافها يبقى جدير بالاعتبار والحكم المستأنف الذي اعتمد وثائق المستأنف عليها وقضى على المستأنفة بالأداء يبقى في محله والمتعين هو تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2006/553 :
تاريخ القرار2007-04-12 :	رقم القرار430 :

القاعدة : ليس في اطار الفصل 113 من مدونة التجارة ما يفيد ضرورة توجيه انذار بالاداء كما هو الشأن بالنسبة للفصل 114 من نفس القانون وكل ما يتطلبه هو ان يكون الدائن يباشر اجراءات الحجز التنفيذي على الاصل التجاري

التعليل: حيث إنه خلافا لما يتمسك به المستأنفين فإنه ليس في الفصل 113 من مدونة التجارة ما يفيد ضرورة توجيه إنذار بالأداء كما هو الشأن بالنسبة للفصل 114 من نفس القانون وكل ما يتطلبه هو أن يكون الدائن يباشر إجراءات الحجز التنفيذي على الأصل التجاري والثابت من وثائق الملف أن المستأنف عليها تباشر هذه الإجراءات حسب المحضر المحرر في الملف التنفيذي 04/3557 وحسب السجل التجاري نموذج 7 لذلك تبقى المستأنف عليها محقة في طلبها وهو ما قضى به لها الحكم المستأنف. وحيث إن التمسك بوجود دعوى استحقاق الأصل التجاري مرفوعة من قبل الغير لا يفيد مادام أن هذه الدعوى صدر حكم برفضها، وبناء عليه يكون ما اعتمده المستأنفان لتبرير طعنهما غير ذي أساس ولا ينال من الحكم المستأنف الذي يبقى في محله ويتعين تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2006/598 :
تاريخ القرار2007-03-15 :	رقم القرار305 :

القاعدة : إذا أشار الحكم المستأنف إلى النقص الحاصل في دعوى المستأنف و بنى على ذلك قضاءه فإن المستأنف يكون مدعوا لتعزيز دعواه بالحجة اللازمة و لا تكون المحكمة ملزمة بإنذاره ما دام الحكم أشار إلى النقض و أن عليه الإدلاء بحججه بالكيفية التي يراها كفيلة للإثبات.

التعليل: حيث ان المستأنفة مدعوة الى تعزيز دعواها بالحجج اللازمة وهذه المحكمة لم تكن في حاجة الى انذارها ما دام الحكم المستأنف أشار الى هذا النقص الحاصل في دعواها و بنى على ذلك قضاءه و كان عليها عند استئنافها الحكم أن تصلح دعواها و تدلي بحججها بالكيفية التي تراها كفيلة للإثبات. و مادام أن الاستئناف لم يأت بأي عنصر جديد فان الحكم المستأنف

يبقى في محله ولا يسع هذه المحكمة سوى تأييده. علما بان التنازل عن النيابة يقتضي سلوك المسطرة القانونية الواجبة.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف778/2006 :
تاريخ القرار2007-03-13 :	رقم القرار265 :

القاعدة : التبليغ الحاصل بالمقر الاجتماعي للمبلغ إليه بواسطة الحارس يعتبر تبليغا منتجا لآثاره القانونية ومطابقا للمقتضيات المنصوص عليها في المواد 516-519 و522 من قانون المسطرة المدنية.

التعليل: حيث تبين أن المستأنفة بلغت بالحكم المطعون فيه بتاريخ06/2/27 ولم تتقدم باستئنافها إلا بتاريخ 06/5/11 حسبما هو ثابت من شهادة التسليم المدلى بها من طرف المستأنف عليه والتي تفيد أن حارس الشركة المسمى الحسين رفض التوصل وبالتالي فان الأجل يسري ابتداء من اليوم العاشر الموالي للرفض الصادر من الشخص الذي له الصفة في تسلم الطي. وحيث أن ما تتمسك به المستأنفة من حصول التبليغ للسيد الحسين الحارس لمحلها التجاري والذي لا يوجد بمركزها الاجتماعي مخالف للواقع ذلك انه بالرجوع إلى شهادة التسليم يتضح أن التبليغ تم بعنوانها الكائن برقم 1 شارع علال بن عبدالله الداخلة وهو نفس العنوان الذي ضمنته في مقالها الاستئنافي كمقر اجتماعي لها. وحيث يكون التبليغ الواقع للمستأنفة مطابق للمقتضيات المنصوص عليها في الفصول 516 و519 و522 من ق م م وان ما ضمن بشهادة التسليم يكتسي صبغة رسمية لا يمكن الطعن فيه إلا بالزور . وحيث أن المستأنفة التي بلغت بصفة قانونية منذ تاريخ 06/3/13 لم تتقدم باستئنافها إلا بتاريخ06/5/11 أي بعد انصرام اجل 15 يوما المنصوص عليها في المادة 18 المحدث للمحاكم التجارية مما ينبغي معه التصريح بعدم قبوله شكلا.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1203/2006 :
تاريخ القرار2007-03-13 :	رقم القرار267 :

القاعدة : الفوائد القانونية عند المصادقة على الحجز تسري ابتداء من استحقاق سند الدين.

التعليل: حيث تجلى للمحكمة صحة ما نعاه المستأنف ذلك أن الأمر بالأداء الذي يعتبر سندا تنفيذيا قضى على المستأنف عليها بأدائها لفائدة المستأنف مقابل الكمبيالات بالإضافة إلى الفائدة القانونية المقدرة ب6% من تاريخ الاستحقاق وبالتالي فان الفوائد القانونية عند الحكم بالمصادقة على الحجز ينبغي أن تسري ابتداء من تاريخ استحقاق كل كمبيالة خلافا لما ذهب عليه الحكم الابتدائي. وحيث ترى المحكمة بناء عليه تعديل الحكم المستأنف وذلك باعتبار الفوائد القانونية سارية المفعول ابتداء من تاريخ استحقاق كل كمبيالة.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف504/2006 :
تاريخ القرار01-03-2007 :	رقم القرار221 :

القاعدة : أزمة الحواسب التي حصلت في نهاية 1999 وبداية سنة 2000 ليس من شأنه جعل الوفاء بالالتزام مستحيلا و لا يمكن اعتبارها سببا خارجا عن إرادة المستأنفة يمنعها من تنفيذ الالتزام. إلغاء الحجز لدى الفندق المستأنف عليه الذي لم يحصل في الوقت المناسب طبقا للأعراف المهنية يوجب التعويض.

التعليل: حيث ان السبب الذي تتمسك به المستأنفة الأصلية للقول بوجود سبب خارجي عن أرادتها منعها من عدم تنفيذ التزامها و المتمثل في أزمة الحواسب لا يمكن اعتباره لانه ليس من شأنه جعل الوفاء بالالتزام مستحيلا وان المدين يبقى مجبرا على تنفيذ التزامه حتى لو طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وأصبح معها تنفيذ الالتزام مرهقا (انظر مرجع الدكتور الكزيري في قانون الالتزامات و العقود صفحة 405). بالتالي يبقى الدفع بخرق مقتضيات الفصل 338 من ق ل ع غير منتج. وحيث انه طبقا للفصل الثاني من مدونة التجارة فانه يفصل في المسائل التجارية بمقتضى أعراف و عادات التجار وان المحكمة في حكمها التمهيدي انتدبت خبيرا مختصا لإبداء رأيه حول ما إذا كان إلغاء الحجز قد وقع في الوقت المناسب حسب العادات و الأعراف المهنية وان الخبير المعين خلص إلى أن هذا الإعلام لم يكن في الوقت المناسب حسب العادات و الأعراف المهنية و المستأنفة لم تثبت خلاف ما جاء في الخيرة و لم تثبت كون المستأنفة استغلت الغرف التي حجزتها علما أن الخبير وقف بسجلات المستأنف عليها على عدم استغلالها بذلك يبقى ما تمسكت به المستأنفة الأصلية غير ذي اثر على الحكم المستأنف. وحيث ان عدم تقييد المستأنفة الأصلية لالتزامها يترتب عنه التعويض لفائدة المستأنفة الفرعية و تقدير هذا التعويض يبقى من المسائل التقديرية للمحكمة و التعويض الذي قضت به المحكمة مصدرة الحكم والذي اعتبرته كاف لتغطية كافة الأضرار

المادية الذي لحقت المستأنفة الفرعية يبقى مناسبا لذا يبقى ما تمسكت به المستأنفة الفرعية أيضا في استئنافها غير جدير بالاعتبار و لا ينال أيضا من الحكم المستأنف الذي يبقى في محله و يتعين تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1314/2006 :
تاريخ القرار2007-02-27 :	رقم القرار196 :

القاعدة : تنصيب قيم يستوجب أن يكون محل أو موطن الطرف غير معروف الاستدعاء بالبريد ليس الزاميا في هذه الحالة. وإنما يكون الزاميا في حالة عدم وجود الطرف في موطنه المعروف والمحدد.

التعليل: حيث فيما يخص السبب الاول المتخذ من خرق مقتضيات الفصل 39 من ق.م.م لكون المحكمة التجارية لم تحترم مسطرة القيم ولم تستدع العارض بواسطة البريد . لكن حيث ان الفصل 39 من ق.م.م في فقرته II نص على ما يلي :" اذا تعذر على عون كتابة الضبط او السلطة الإدارية تسليم الاستدعاء لعدم العثور على الطرف أو أي شخص في موطنه او محل اقامته اشار الى ذلك في الشهادة التي ترجع الى كتابة ضبط المحكمة المعنية بالامر . توجه حينئذ كتابة الضبط الاستدعاء بالبريد المضمون مع الاعلام بالتوصل. و حيث ان المستفاد من سياق النص القانوني السالف ذكره ان الاستدعاء مرهون بعدم العثور على الشخص المعني بالامر في موطنه. أي لغيابه عنه لسفر او ما شابه ذلك. وانه بالرجوع لشهادة التسليم المتعلقة بالعارض وكذا البحث المجرى من طرف الشرطة القضائية ثبت ان المعني بالامر انتقل من العنوان المذكور بحيث انه لم يعرف موطنه الحالي وبالتالي فان المقتضيات الواجبة التطبيق في هذه الحالة هي الفقرة الرابعة من الفصل المذكور التي تنص على انه " تعين المحكمة في الاحوال التي يكون فيها موطن او محل اقامة الطرف غير معروف عونا من كتابة الضبط بصفته قيما تبلغ إليه الاستدعاء " وبالتالي كان هذا السبب غير مرتكز على أساس قانوني.
وحيث فيما يخص السبب الثاني الرامي الى كون الدين المطالب به مندرج في معاملات تمت بين شركة العارض والمستانف عليها وهي محل نزاع ودعوى انتهت بصدور حكم ولا يمكن اداء الدين مرتين . لكن حيث انه وخلاف لما زعمه الطرف المستانف فان الثابت من الالتزام المعتمد في الدعوى انه التزام شخصي يهم التزام العارض باداء المبلغ الوارد به وليس فيه ما يثبت انه يتعلق بذمة الشركة التي يسيرها المدين وان المعروف ان كل ذمة مستقلة عن الاخرى وان من التزم بشيء لزمه وبالتالي فانه لا يمكن اعتبار مزاعم العارض هاته ما دام ليس لها

سند ضمن الحجة المدلى بها مما يكون معه هذا السبب غير جدي. وحيث فيما يخص السبب الثالث المتخذ من خرق قانون المغربة والتعريب لكون المحكمة اعتمدت حجة كتبت باللغة الفرنسة. لكن حيث ان النص المستدل به يتعلق فقط بالمرافعات أي المستنتجات وليس فيه ما ينص على ان تكون الحجج باللغة العربية وبالتالي فان هذا السبب غير منتج. وحيث واستنادا لما سبق بيانه اعلاه ولانعدام أي جديد من شانه ان يغير قانونية وسداد الحكم الابتدائي وجب تاييده في جميع مقتضياته.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2006/664 :
تاريخ القرار2007-01-25 :	رقم القرار53 :

القاعدة : ليس هناك ما يمنع صاحب المصلحة من أن يطعن بالنقض أو بإعادة النظر أو أن يطعن في القرار الواحد بالطريقين معا. الزور الذي يبرر إعادة النظر هو الذي يثبت فعلا بأن يصدر حكم بات لا معقب عليه بالزورية سواء كان مدنيا أو جنائيا.

التعليل: حيث إنه لئن كان لصاحب المصلحة أن يطعن بالنقض أو بإعادة النظر أو أن يطعن في القرار الواحد بالطريقين معا إلا أن إعادة النظر كطريق غير عادي للطعن ينبغي أن يؤسس على إحدى الحالات المذكورة على سبيل الحصر في الفصل 402 من ق م م و قد ركزت الطالبة طعنها على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من الفصل 402 و هي وقوع تدليس أثناء نظر الدعوى و إيهام العدالة بأنها متوفرة على مقر اجتماعي بالمغرب و على زورية الكمبيالتين و كون موقعيها لا يعملان عندها. و حيث إنه فيما يتعلق بوقوع التدليس فالتدليس الذي يبرر إعادة النظر هو الذي يعمد إليه الخصم لخداع المحكمة و تحكم على ضوء هذا التصور المغلوط ويتعلق الأمر كما جاء في شرح قانون المسطرة المدنية لادولف ريولط بكل عمل كاذب أو رياء احتيالي مستعمل من طرف المستفيد بصفة عمدية و ما تتمسك به الطالبة لا يعتبر تدليسا وفق مقتضيات الفصل 402 المذكورة و الخصم لم يصدر منه ما يؤثر في عقيدة المحكمة التي ناقشت البيانات التي تتضمنها الكمبيالتين وتبين أن المكان المذكور بجانب إسم الطالبة هو فندق المنصور الذهبي قصر المؤتمرات بمراكش و تم التوطين لدى القرض العقاري و السياحي بمراكش بل أن المجلس الأعلى اعتبر أن الدعوى رفعت وفقا لمقتضيات الفصل 157 من ق.م.م . و حيث إنه فيما يتعلق بزورية الكمبيالتين و كونهما موقعتين من قبل أشخاص لا يعملون لديها فإن الزور الذي يبرر إعادة النظر هو الذي يثبت فعلا بأن يصدر حكم بات لا معقب عليه بالزورية سواء كان مدنيا أو جنائيا علما بأن هذا الدفع

تمت الإجابة عنه استئنافيا و أمام المجلس الأعلى و ثبوت الزور هو الذي يبرر أيضا إيقاف البت و ليس مجرد شكاية بشأنه. و حيث إنه بالاستناد إلى ما ذكر تكون الوسائل المثارة من طرف الطالبة سواء التي أجاب عنها القرار الاستئنافي المطلوب إعادة النظر فيه أو التي أجاب عنها قرار النقض أو التي تمت الإجابة عليها حاليا تجعل طلب إعادة النظر غير مرتكز على أساس الأمر الذي يتعين معه التصريح برفضه. و حيث إنه طبقا للفصل 407 من ق م م يتعين تحميل الطالبة غرامة تحددها المحكمة في مبلغ 1.000 درهم ما دامت قد خسرت الطلب.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف751/2006 :
تاريخ القرار2006-12-07 :	رقم القرار1178 :

القاعدة : إذا كانت أجرة السمسرة محددة باتفاق الطرفين فإنه لا سبيل لاستعمال المحكمة سلطتها التقديرية في تحديدها طبقا للفصل 419 من مدونة التجارة.

التعليل: حيث إنه مادام أن مقدار أجرة السمسرة قد ثم تحديده مسبقا في الوعد بالبيع والتزمت المستأنفة بأدائه حسب 5% من ثمن البيع حسب الاشهاد الصادر عن الموثق الموجود بالملف فانه لا سبيل للمطالبة باستعمال المحكمة سلطتها التقديرية أو اللجوء إلى النسبة المعتمدة من طرف غرف التجارة. إذ اللجوء إلى ذلك مشروط بعدم وجود اتفاق بشان تحديد الأجرة وهو ما يستفاد من مقتضيات الفصل 419من مدونة التجارة وعليه فان ما اعتمدته المستأنفة لتبرير الطعن غير ذي أساس ولا ينال من الحكم المستأنف الذي يبقى في محله ويتعين تأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف56/2005 :
تاريخ القرار2006-10-31 :	رقم القرار985 :

القاعدة : اليمين الحاسمة – تحسم النزاع القائم بين الطرفين بصفة نهائية.

التعليل: حول المقال الاستئنافي: حيث إن المستأنف تمسك في مقاله الاستئنافي بإنهاء عقد التسيير الحر المبرم بينه وبين المستأنف عليه والتمس توجيه اليمين الحاسمة للمستأنف عليه على أن المقهى كان موضوع استغلال وتسيير من طرفه منذ 03/8/1 إلى 04/1/31 ومكن محاميه من وكالة خاصة لتوجيه يمين الإنكار للمستأنف عليه في موضوع توصله بالكراء

وتصفية الحساب معه حول المداخيل والمصاريف والواجبات الكرائية للمقهى موضوع عقد التسيير الحر المؤرخ في 03/5/28. وحيث أدى المستأنف عليه اليمين الحاسمة بجلسة 05/11/9 حسب الصيغة المنصوص عليها في الوكالة الخاصة التي منحها المستأنف لمحاميه وبذلك تم حسم النزاع نهائيا بشأن واجبات الكراء التي أديت اليمين بشأنها. وحيث إن المحكمة في قرارها التمهيدي الصادر بتاريخ 06/3/7 أمرت بإجراء بحث في النازلة بواسطة المستشار المقرر من أجل التأكد من واقعة فسخ عقد التسيير الحر التي تمسك بها المستأنف بعد تقديم المستأنف عليه لمقاله الإضافي غير أن المستأنف لم يحضر لجلسة البحث ولم يدل بما يثبت توصل المستأنف عليه فعليا بالإشعار بالفسخ ووضع مفاتيح المحل رهن إشارة المستأنف عليه وبالتالي فإن واقعة إنهاء العلاقة الكرائية بين الطرفين بقيت مجردة من أي دليل يثبتها. حول المقال الإضافي: حيث إن المستأنف عليه محق في نطاق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 143 من ق.م.م بالمطالبة بواجبات الكراء المستحقة بعد صدور الحكم الابتدائي والتي لم يدل المستأنف بما يثبت أنه أداها.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف74/2005 :
تاريخ القرار2006-10-10 :	رقم القرار906 :

القاعدة : اليمين الحاسمة – تحسم النزاع القائم بين الطرفين بصفة نهائية.

التعليل: حيث إن الدفع المنصب حول كون بعض الكمبيالات مطابقة من حيث المبالغ المضمنة بها للمبالغ المطلوبة من طرف المستأنف عليها بمقتضى دعوى الموضوع التي تقدمت بها في مواجهة المستأنفة، مخالف للواقع وذلك نظرا للاختلاف الحاصل بينها سواء فيما يخص المبالغ أو تواريخ استحقاقها. وحيث إن ما تتمسك به المستأنفة من كون بعض الكمبيالات غير مسحوبة على حسابها البنكي في غير محله باعتبار أن جميع الكمبيالات أرجعت من البنك بملاحظة أن الرصيد غير كاف. وحيث إن الدفع المنصب على التقادم لا يرتكز بدوره على أساس باعتبار أن الكمبيالات تتقادم في مواجهة القابل بمضي ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الاستحقاق طبقا للمادة 228 من مدونة التجارة. وحيث إن المستأنفة التي تنكر صدور الكمبيالات عنها وعدم توقيعها من طرف ممثلها القانوني لم تدل بالوكالة الخاصة بإنكار التوقيع رغم إنذارها بذلك. وحيث ترى المحكمة بناء عليه أن الأمر بالأداء قد استند على أساس قانوني مما يتعين معه التصريح بتأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف996/2005 :
تاريخ القرار2006-05-02 :	رقم القرار428 :

القاعدة : ليس هناك أي مقتضى قانوني صريح يمنع الطعن بإعادة النظر في القرارات الصادرة بشأن التسوية و التصفية القضائية و لا يفهم من مقتضيات الفصل 729 من م ت أن طرق الطعن محددة على سبيل الحصر و المادة 19 من قانون إحداث المحاكم التجارية تنص على ضرورة تطبيق القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية.

التعليل: حيث إنه لا يفهم من مقتضيات المادة 729 من مدونة التجارة أن طرق الطعن التي تحددها جاءت على سبيل الحصر بل أن هذا الفصل بين الكيفية التي يتم بها التعرض وتعرض الغير الخارج عن الخصومة على القرارات الصادرة بشأن التسوية والتصفية القضائية وما دامت المادة 19 من قانون إحداث المحاكم التجارية تنص على ضرورة تطبيق القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية، وما دام أنه ليس هناك أي مقتضى صريح يمنع من سلوك الطعن بإعادة النظر فيتعين رد الدفع المقدم من قبل المستأنف عليها المتعلق بعدم قبول الطعن بإعادة النظر في النازلة. وحيث يؤسس الطالب طلب إعادة النظر على مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل 402 من ق م م وهي اكتشاف وثائق حاسمة كانت محتكرة لدى الطرف الآخر وعلى مقتضيات الفقرة الأخيرة من نفس الفصل وهي عدم الدفاع بصفة صحيحة على حقوق إدارة عمومية. وحيث إنه فيما يتعلق بالحالة الأولى فإن الوثائق التي أدلى بها الطالب والمتمثلة في كشوفات حسابية وإنذارات لم تكن محتكرة لدى المطلوب ضدها وهي منجزة من قبل الطاعن ولا تأثير لها على القرار وليس من شأنها أن تغيره لأن المدة الجديدة للتقادم التي بدأت من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع انتهت بدورها. وحيث إنه فيما يتعلق بالحالة الثانية فإن الطاعن كان ممثلا تمثيلا قانونيا وهو الذي بادر أولا إلى استئناف الأمر القاضي بقبول دينه في حدود مبلغ 165.844,44 درهم وأعد دفاعه وثم تبليغ الملف إلى النيابة العامة وقدمت ملتمسها الكتابي وبذلك فإن هذه الحالة تبقى غير متوفرة. وحيث إنه بناء عليه فإن الرسائل التي ارتكز عليها الطالب وتمت الإجابة عليها تجعل طلب إعادة النظر غير مرتكز على أساس الأمر الذي يتعين معه التصريح برفضه. وحيث إنه طبقا للفصل 407 من ق م م يتعين تحميل الطالب غرامة تحددها المحكمة في مبلغ 1.000 درهم ما دام قد خسر طلبه.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف67/2005 :

تاريخ القرار 2005-11-08 :	رقم القرار 920 :

القاعدة : التقادم المنصوص عليه في الفصل 388 من ق.ل.ع هو تقادم قصير مبني على قرينة الوفاء حسب ما هو مستفاد من ظهير 6 يوليوز 1954 التقادم المبني على قرينة الوفاء يبقى غير قائم إذا أثبت الدائن أن المدين لم يف بالدين أو إذا صدر عن هذا الأخير ما يدل على أنه لم يف بالدين كأن ينازع في المديونية أو المعاملة أو يدعي الوفاء الجزئي وان رسالة المستأنف عليه بتاريخ 2003/2/27 والتي يعرب فيها عن استعداده لتسوية النزاع تهدم قرينة الوفاء المقرر بموجب الفصل أعلاه. الفصل 693 من مدونة التجارة.

التعليل: حيث يعيب المستأنف على الحكم انعدام الأساس القانوني لأنه قضى برفض طلبه رغم أن التقادم غير قائم على اعتبار أن رسالة الفاكس التي سبق أن توصل بها من المستأنف عليه تفيد عدم الوفاء بالدين . و حيث تأكد للمحكمة سداد النعي ذلك أن التقادم المنصوص عليه في الفصل 388 من قانون الالتزامات والعقود هو تقادم قصير مبني على قرينة الوفاء وذلك حسب ما هو مستفاد من ظهير 6 يوليوز 1954 الذي نص على أنه من حق الأشخاص الذين يحتج ضدهم بالتقادم المنصوص عليه في الفصلين 388 و389 أن يوجهوا اليمين للأشخاص الذين يتمسكون به ليقسموا أن الدين دفع فعلا ويسوغ توجيه اليمين لأرامل هؤلاء ولورثتهم ولأوصيائهم إن كانوا قاصرين بما إذا كانوا لا يعلمون بأن الدين مستحق. و حيث إن التقادم المبني على قرينة الوفاء يبقى غير قائم إذا أثبت الدائن أن الدين لم يتم الوفاء به أو إذا صدر عن المدين ما يهدم هذه القرينة كأن ينكر المعاملة أو يدعي الوفاء الجزئي أو أن يظهر من أوجه دفاعه أنه لم يؤد الدين وأن المستأنف عليه في نازلة الحال سبق أن وجه رسالة لدفاع المستأنف عن طريق الفاكس بتاريخ 27-2-2003 يؤكد فيها عزمه على تسوية المشكل في أقرب وقت ممكن وأن المستأنف عليه لم ينكر صدور هذه الوثيقة عنه وأن هذه الرسالة تهدم قرينة الوفاء المقررة لفائدة المدين بحيث يستفاد منها أن الدين لم يتم الوفاء به ويكون بذلك التقادم غير قائم في النازلة (يراجع قرار المجلس الأعلى عدد 516 بتاريخ 23-4-2003 في الملف التجاري عدد 655-3-1-2002 منشور بالمجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات ص 109) و حيث أن المستأنف عليه لم ينازع في مبلغ الدين مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف والحكم للمستأنف بمبلغ 97.248 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب إلى غاية التنفيذ. و حيث إن الفوائد القانونية كافية لجبر الضرر اللاحق بالمستأنف من جراء عدم الوفاء بالدين وبالتالي فإنه لا مبرر للحكم بالتعويض ويتعين رفضه . و حيث يتعين جعل الصائر على النسبة بين الطرفين .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف283/2005 :
تاريخ القرار26-07-2005 :	رقم القرار688 :

القاعدة : دعوى التصديق على الحجز هي دعوى موضوعية تتأكد فيها المحكمة من سند الدين وثبوت المديونية والحكم الصادر بشأنها هو بات يختلف عن الأوامر التي يصدرها قاضي المستعجلات التي تتسم بالوقتية ويمكن الرجوع عليها كلما تغيرت الظروف التي أدت إلى إصدارها. الأحكام الموضوعية الصادرة عن المحاكم التجارية يجب أن تصدر عن هيئة مشكلة من ثلاثة قضاة والأمر المطعون فيه الذي قضى بالتصديق على الحجز وصدر عن قاضي منفرد يكون مخالف للقانون لأن تشكلة المحكمة من النظام العام مما يتعين معه إبطاله.

التعليل: حيث إن دعوى التصديق على الحجز هي دعوى موضوعية، وأن ما تصدره المحكمة بشأنها هو حكم تتأكد فيه من سند الدين وثبوت المديونية وأن هذا الحكم يكون باتا ويختلف عن الأوامر التي يصدرها قاضي المستعجلات والتي تتسم بالوقتية ويمكن الرجوع عليها كلما تغيرت الظروف التي أدت إلى إصدارها. وحيث إن الأحكام الموضوعية يتعين أن تصدر من هيئة مشكلة من ثلاثة قضاة وأن الأوامر الاستعجالية هي التي تصدر عن قاضي فرد ما عدا ما ينص القانون على اختصاص القضاء الفردي بالبت فيه وأنه بالنسبة للأحكام الصادرة عن المحاكم التجارية فكلها من اختصاص القضاء الجماعي. وحيث إن تشكلة المحكمة من النظام العام وأن على المحكمة إثارتها من تلقاء نفسها مما يتعين معه إبطال الحكم المستأنف وإرجاعه إلى المحكمة التجارية للبت فيه طبقا للقانون مع حفظ حق البت في الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف962/2003 :
تاريخ القرار15-02-2005 :	رقم القرار148 :

القاعدة : الإبراء باعتباره تصرف تبرعي يلزم فقط الوارث المبرئ و لا يلزم باقي الورثة الذين لم يقروا بصحته ما دام أن الدين يدخل في التركة وليس في ذمة المبرئ.

التعليل: حيث تمسك المستأنفون بكونهم أدوا الدين بمقتضى الإبراء الصادر عن السيد عبد الكبير الامامي أحد الورثة المستأنف عليهم. لكن حيث إن الإبراء باعتباره تصرف تبرعي فإنه يلزم فقط المبرئ وما دام المستأنف عليه عبد الكبير الامامي تنازل باختياره وأبرأ المستأنفين من مبلغ الشيك موضوع النزاع فإنه يبقى غير محق في المطالبة به والحكم المستأنف عندما

قضى له رفقة باقي الورثة بمبلغ الشيك يكون مجانبا للصواب ويتعين إلغاؤه جزئيا والحكم من جديد برفض طلب المبرئ سواء عن نفسه أو بمقتضى التقديم. وحيث إنه ما دام أن باقي المستأنف عليهم لم يقروا بصحة الإبراء السالف الذكر فإن ذمة المستأنفين تجاههم تبقى عامرة ما دام أن الدين يدخل في تركة موروثهم وليس في ذمة المبرئ وبذلك فإنه يتعين الحكم لباقي ورثة الدائن بنصيبهم من مبلغ الشيك حسب منابهم في التركة وحسب الفريضة الشرعية علما بأن للمستأنفين الذين أدوا الدين للمبرئ الوارث أن يرجعوا عليه.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف86/2002 :
تاريخ القرار07-03-2002 :	رقم القرار194 :

القاعدة : في تجريح القضاة: يمكن تجريح كل قاض للأحكام في الأحوال التي يحددها القانون ... نعم

التعليل: في الشكل: حيث إن الطلب حائز لأوضاعه الشكلية المتطلبة لذا فهو مقبول من هذه الناحية. في الموضوع: حيث إن الفقرة في الفصل 295 من قانون المسطرة المدنية التي يعتمدها طالب التجريح التي تنص على أنه يمكن تجريح كل قاضي إذا نظر في نزاع كحكم، لا تنطبق على المستشارين المجرحين ذلك أن نظرهما لدعوى الأمر بالأداء السابقة لم يكن بصفة حكم بفتح الحاء ولم يقع في درجة أدنى أو أعلى من درجتهما الحالية فقد جاء في كتاب التعليق على ق.م.م لحسن الفكهاني المحامي أن سبق النظر في الدعوى الذي يكون سببا للتجريح هو الذي يحصل في مرحلة أو درجة أخرى من درجات التقاضي أما ما سبق أن أبداه القاضي في نفس الدرجة وفي نفس المرحلة فلا يصح سببا للتجريح وعليه فإن بت المستشارين في دعوى الأمر بالأداء المستأنفة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمنعهما من البث في الدعوى الموضوعية والقول بغير ذلك من شأنه منع المستشارين المجرحين وغيرهما من القضاة من البث في جميع دعاوى الإحالة الموضوعية التي سبق عرضها على مسطرة الأمر بالأداء. وحيث إنه بذلك فإن القضية التي يطالب الجارح بتخلي المستشارين المجرحين عنها تخرج عن نطاق الفصل المتمسك به ووجهة نظرهما أو بالأحرى وجهة نظر الهيئة السابقة لا تحول دون نظرهما الدعوى الحالية وعلى فرض اعتبار البث في النوازل الذي هو عمل القضاة إبداء للرأي فإن إبداء الرأي الموجب للتجريح هو الذي يتم في شكل فتوى أو في شكل مذكرة أو في شكل مرافعة ولذلك جاء في تعليق أدولف ريبولط على الفقرة الخامسة من الفصل 295 أن سبب التجريح في هذه الحالة يفترض في غالب الأحيان أن القاضي سبق أن كان محاميا، كما ذهب فقهاء القانون في مصر العثماوي- الديناصوري- وجدي راغب، عبد العزيز عامر إلى أن

إبداء الرأي المبرر للتجريح هو الإفتاء في قضية معينة أو كتابة مذكرة فيها أما الرأي المجرد فلا يعد كافيا للتجريح ولو كانت مماثلة للقضية المعروضة مذكور في هامش الصفحة 28 من كتاب شرح قانون المسطرة المدنية للمستشار عبد العزيز توفيق. وحيث إنه تبعا لما سلف فإن الطلب يكون منعدم الأساس والمتعين هو رده. وحيث إنه يتعين تحميل الطالب بالإضافة إلى مصاريف الدعوى غرامة لفائدة الخزينة العامة لا تتعدى 500,00 درهم طبقا للفصل 297 من ق.م.م.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2001/726 :
تاريخ القرار2002-01-15 :	رقم القرار43 :

القاعدة : عدم احترام إجراءات التبليغ المنصوص عليها في الفصلين 40 و 41 من ق م م يؤدي إلى بطلان الحكم الذي قد يصدر غيابيا ... نعم

التعليل: حيث تجلى للمحكمة صحة ما نعته المستأنفة على الحكم المطعون فيه خرقه لمقتضيات الفصلين 40 و41 من ق م م ذلك ان آجال الحضور بالنسبة للطرف الذي يقطن خارج المغرب في إحدى الدول الأوروبية هي شهرين من تاريخ توصل المستدعي بالاستدعاء وبالرجوع إلى محضر التبليغ المؤرخ في 2000/11/28 رقم00/20605 يتبين ان الحد الأدنى للفسحة الزمنية المحددة للمستأنفة لتتمكن من إعداد دفاعها لم يتم احترامه إذ ان توصل ممثل المستأنفة بالاستدعاء كان بتاريخ 00/11/28 والجلسة انعقدت بتاريخ 01/1/5. وحيث انه مادامت المستأنفة التي صدر في حقها حكما غيابيا تتمسك ببطلان التبليغ ومادام المشرع حدد الجزاء في حالة مخالفة الفصلين المشار إليهما أعلاه في بطلان الحكم فان الواجب هو التصريح ببطلان الحكم المستأنف وحتى لا يتم حرمان المستأنف من درجة من درجات التقاضي فانه يتعين إرجاع الملف إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للبت فيه طبقا للقانون

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف2001/959 :
تاريخ القرار2001-12-04 :	رقم القرار844 :

القاعدة : حق ممارسة الطعن بالتعرض ضد القرارات الصادرة غيابيا عن محكمة الاستئناف يكفله القانون

التعليل: الشكل : حيث إنه بمقتضى مقال مسجل ومؤدى عنه الرسوم القضائية بتاريخ 2001/10/18 تعرضت شركة سومبيك على القرار الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ 2001/10/02 في عدد 01/379 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف مع تحميل المستأنفة الصائر. وحيث إن القرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف تقبل التعرض حالة صدورها غيابيا في حين أن القرار المتعرض عليه لم يكن كذلك لأن المتعرضة هي المستأنفة وإنها حاضرة بمقالها الاستئنافي الذي ضمنته أسباب الاستئناف وأن المحكمة ناقشتها وثبت لها عدم جديتها وأيدت الحكم المستأنف وأن التعرض يكون والحالة هذه غير مقبول شكلا.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف98/2001 :
تاريخ القرار27-11-2001 :	رقم القرار801 :

القاعدة : فسخ عقدة الاستغلال السياحي ... احترام شروط العقدة الرابطة بين الطرفين ... نعم

التعليل: حيث إن طلب الاستفادة من حق الاستغلال لسكنى سياحية المقدم من قبل المستأنف عليها إلى المستأنف لم يكن وفق الكيفية والطريقة التي حددها العقد الرابط بين الطرفين في فقرته الرابعة التي بمقتضاها فإن الاستفادة من خدمات المستأنفين تتم عبر وضع المنخرط أسبوعه في بورصة التبادل وسحب أسبوع من الأسابيع المودعة من قبل باقي المنخرطين. والمستأنف عليهما بالرغم من أنهما قبلا شروط العقد ووقعا عليه وأدليا به رفقة مقالهما الافتتاحي خلافا لما ادعياه في جلسة البحث، بالرغم من ذلك لم يحترما بنود العقد ولم يقوما بإيداع أسبوعهما للتبادل واختيار أسبوع من الأسابيع المودعة والقاعدة أن ما اتفق عليه المتعاقدين أو ما يدخل في نطاق العقد يكون ملزما إياهما، وعليه فليس تمت إخلال بشروط العقد من قبل المستأنفين حتى يكون للطرف المستأنف عليه الحق في طلب الفسخ كما ذهب إلى ذلك الحكم المستأنف الذي لم يتفهم شروط العقد. وحيث إنه تبعا لذلك يتجلى للمحكمة صحة مانعاه المستأنفين من خرق الحكم لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع ومخالفة إرادة المتعاقدين وشروط العقد وهو ما يتطلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بعدم قبول الدعوى.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف158/2001 :
تاريخ القرار23-10-2001 :	رقم القرار703 :

القاعدة : عدم نقل المستأنف عليه في الوقت المحدد في تذكرة النقل، يرتب مسؤولية الناقل الجوي (الخطوط الملكية المغربية) ... نعم

التعليل: • في الاستئناف الأصلي: حيث تعيب المستأنفة على الحكم المطعون فيه عدم الارتكاز على أساس قانوني ونقصان التعليل، ذلك ان المستأنف عليه لما تسلم الوصلين الحاملين لمبلغ 550 درهم يكون قد أبرم صلحا معها، وان المحكمة لم تعتبر ذلك، كما ان المحكمة اعتبرت عدم تنفيذ العارضة لالتزامها يشكل خطأ وتدليسا من جانبها رغم انها لم تعجز عن تنفيذ التزامها وانما أخرته بساعة أو ساعتين وان الطرفين مرتبطين بعقد قبل المستأنف عليه كل شروطه من بينها كون مواعيد الرحلات قابلة للتغيير دون سابق إشعار، كما ان المحكمة لم تعلل حكمها فيما يخص مبلغ التعويض الذي قضت به. لكن حيث ان ما تمسكت به المستأنفة من إجراء صلح مع المستأنف عليه لا ينبني على أساس لأن الصلح باعتباره عقدا بين المتصالحين من أجل حل نزاع قائم بينهم أو يتوقعون قيامه يتعين ان يكون صريحا وواضحا في كل جوانب النزاع والحلول المتفق عليها، وان تسلم المستأنف عليه للسندين الحاملين لمبلغ 550 درهم لا يفيد كونه أبرم صلحا مع المستأنفة وقبل انهاء نزاعه معها ويكون بذلك السبب غير جدير بالاعتبار ويتعين رده. وحيث انه وفيما يخص دفع مسؤولية المستأنفة استنادا على العقد الرابط بينها وبين المستأنف عليه والمضمنة شروطه بتذكرة النقل فان ذلك لا يستند على أي أساس لان كل شرط من شانه أن يعفي الناقل الجوي من المسؤولية يكون باطلا وعديم الأثر ونفس الشيء بالنسبة لكل شرط من شأنه ان يقيم حدا أدنى للمسؤولية التي حددها المرسوم المؤرخ بتاريخ 1962/07/10 المتعلق بتنظيم الطيران المدني تطبيقا لظهير 1961/07/12، وبالتالي فان المستأنفة تبقى مسؤولة عن عدم تنفيذ التزامها طبقا للفصل 477 من مدونة التجارة والفصل 192 من المرسوم المشار إليه أعلاه، لانها لم تتمكن من نقل المستأنف عليه في الوقت المحدد في تذكرة النقل. وحيث انه وفيما يخص التعويض المحكوم به عن الضرر المعنوي فقد تأكد للمحكمة انه مبالغ فيه خاصة ان التعويض عن الضرر المعنوي ليس له طابع ترميمي أو جبري ويحدد حسب ظروف كل حالة وانه واعتبارا لوضعية الطرفين وللعقد الرابط بينهما وقيمته ارتأت المحكمة تخفيضه إلى الحد المناسب وتحديده في مبلغ ثلاثة آلاف درهم. • في الاستئناف الفرعي: حيث يعيب المستأنف على الحكم المطعون فيه كونه لم يقض له بثمن التذكرة كاملا ولم يقض له بمصاريف الإقامة بالدار البيضاء التي أداها مسبقا وقدرها 2800 درهم كما انه فقد يومين من العمل بسبب إلغاء مقعده في الرحلة وانه تضرر من جراء ذلك ماديا وطالب الحكم له بملغ ستين ألف درهم. وحيث انه و فيما يخص ثمن التذكرة فان المحكمة التجارية قضت للمستأنف بالمبلغ الذي أداه فعلا وهو المبلغ المحق في استرجاعه عملا بمقتضيات المادة 477 من مدونة التجارة، أما بخصوص طلب استرجاعه مبلغ الفاتورة المتضمنة لمبلغ 2800 درهم كمصاريف للإقامة والتنقل بمدينة الدار البيضاء فان المستأنف

فرعيا لم يثبت انه أدى مقابل هذه الفاتورة حتى يكون محقا في طلب استرداد المبلغ المضمن بها وان الحكم المستأنف علل حكمه في هذه النقطة تعليلا سليما. وحيث انه فيما يخص التعويض عن الضرر المادي فانه يقضي به لتعويض الخسارة التي مني بها المتضرر وكذا فرصة الكسب التي فاتته نتيجة عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزامه، وان المستأنف لم يثبت انه تضرر ماديا من جراء عدم سفره أو فقد فرصة للكسب وبالتالي فان الضرر المادي يبقى غير محقق مما يتعين معه رد الاستئناف الفرعي وجعل الصائر على الطرفين على النسبة.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف412/2000 :
تاريخ القرار2001-05-22 :	رقم القرار348 :

القاعدة : خبرة: عدم أداء أتعاب الخبرة من طرف دفاع المستأنف داخل الأجل القانوني رغم توصله يعطي للمحكمة الحق في صرف النظر عن إجراء الخبرة المأمور بها والبت طبقاً للقانون.

التعليل: حيث يعيب المستأنف على الحكم المطعون فيه كونه لم يصادف الصواب لما قضى عليه بالأداء رغم أن المستأنف عليه طالب بنفس الدين في إطار مسطرة الإنذار العقاري ولا يمكن المطالبة بالدين مرتين، كما أضاف بأنه أدى عدة مبالغ لفائدة المستأنف عليه والتمس إجراء خبرة حسابية. وحيث إن المستأنف لم يدل بما يثبت كون المستأنف عليه مارس مسطرة الإنذار العقاري واستخلص دينه أو جزءً منه عن طريق تحقيق الرهن بممارسة مسطرة الإنذار العقاري حتى يمكن القول بأنه يحاول استخلاص الدين مرتين، كما أن منازعة المستأنف في مبلغ الدين لم تعزز بأية حجة وأن المحكمة استجابت إلى طلبه الرامي إلى إجراء خبرة حسابية وأشعرته بوضع أتعابها ولم يستجب لذلك رغم أن القرار التمهيدي القاضي بإجراء خبرة صدر بتاريخ 2000/9/26 وتوصل محاميه من أجل وضع أتعاب الخبرة بتاريخ 2001/2/9 كما تم إعادة إشعاره عدة مرات لكن دون جدوى، وأن منازعته في مبلغ الدين لم تعزز بأي دليل مما يتعين معه رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتحميل المستأنف الصائر.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف132/2001 :
تاريخ القرار2001-03-20 :	رقم القرار216 :

القاعدة : إكراه بدني: طلب تحديد مدة الإكراه البدني ... قبوله من طرف المحكمة ...نعم

التعليل: حيث انه وحتى على فرض أن الأمر بالأداء غير مكتسب لقوة الشيء المقضي به للطعن فيه بالاستئناف فان طلب تحديد مدة الإكراه البدني ليس إلا وسيلة من وسائل التنفيذ ويمكن الحكم بتحديده ولو عند عرض النزاع على القضاء لأول مرة ولا يلجأ إلى تطبيق مسطرة الإكراه البدني إلا عند صيرورة الحكم القاضي بالأداء نهائيا، بالإضافة إلى أن الأمر بالأداء مشمول بالنفاد المعجل بقوة القانون. وحيث انه إذا كانت الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان تمنع إكراه المدين تطبيقا لمبدأ أن هذا الأخير يلتزم في ماله وليس في شخصه فان ذلك مقيد بثبوت إعساره أما بالنسبة للتشريع المغربي فلا زال الإكراه البدني يطبق في الميدان المدني والجنائي وان الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان لم تلغ أو تعدل المقتضيات المنصوص عليها في القانون الوطني على غرار ما سلكته المملكة المغربية عند انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 79/12/18 وذلك بمقتضى الظهير الشريف رقم 361-93-1 في 29 رمضان 1421 موافق 26 دجنبر2000. وعلى غرار ما هو منصوص عليه في الفصول 5 و18 و31 من القانون المنظم لمهنة المحاماة الذي أعطى فيها المشرع الأسبقية للمعاهدات الدولية فيما يتعلق بشروط الانخراط في مهنة المحاماة والإعفاء من التمرين وتمثيل الأطراف أمام القضاء وكذا الفصل الأول من ظهير 58/9/6 المتعلق بقانون الجنسية الذي ينص على تحديد المقتضيات المتعلقة بالجنسية المغربية بموجب القانون وعند الاقتضاء بالمعاهدات أو الأوفاق الدولية التي تقع المصادقة عليها ويتم نشرها والتي ترجح على القانون الداخلي وبالتالي فان المشرع المغربي هو الذي يعطي الأسبقية لتطبيق المعاهدة أو تعديلها عند الاقتضاء . وحيث ترى المحكمة بناء عليه أن الحكم المستأنف قد صادف الصواب فيما قضى به مما يتعين معه التصريح بتأييده.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف636/2000 :
تاريخ القرار2000-11-21 :	رقم القرار678 :

القاعدة : مقاولة ... إنجاز أشغال فاسدة من طرفها لا يعطيها الحق في طلب التعويض عن الأشغال الفاسدة ... نعم

التعليل: حيث تعيب المستأنفة على الحكم الابتدائي كونه قضى برفض طلبها المعارض بعلة انه يرمي إلي إجراء خبرة وان العمل القضائي استقر على عدم قبول الطلبات التي ترمي إلى إجراء خبرة بصفة أصلية في حين ان العارضة أكدت بأنها صرفت عدة نفقات من اجل إنجاز

الأشغال التي أوكلتها لها المستأنف عليها بموجب العقد كما أضافت بان الخبرة المأمور بها أثناء المرحلة الابتدائية لم تكن حضورية في حقها. لكن حيث ثبت للمحكمة من خلال التقرير المنجز من طرف المختبر العمومي للدراسات والتجارب وكذا رسالة المهندس المعماري المؤرخة بتاريخ 18 أكتوبر 1999 ان الأشغال التي أنجزتها المستأنفة فاسدة ولم تحترم محتويات تصاميم هيكلة الأسمنت والحديد وهو ما أكدته الخبرة المأمور بها من طرف المحكمة الابتدائية حيث أوصت كل هذه الآراء بهدم البناء المقام واعادة بنائه من جديد بشكل تحترم فيه قواعد البناء وشروط السلامة . واستنادا على ذلك فان المستأنفة لا تستحق أي تعويض عن الأشغال التي قامت بها مادامت انها أنجزتها بشكل معيب ويتعين هدمها وبالتالي فان طلبها الرامي إلى إجراء خبرة من اجل تحديد ما أنفقته على هذه الأشغال لا يرتكز على أي أساس , لان نفقاتها تبقى على عاتقها لتتحمل وزر أخطائها عملا بمقتضيات الفصلين 767 و 768 من ق ل ع كما ان المستأنف عليها لن تستفيد منها مادام أن الوضع السليم يقتضي إزالتها وعلى هذا الأساس حملت المحكمة الابتدائية عن حق مصاريف الهدم للمستأنفة .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1999/617 :
تاريخ القرار2000-06-13 :	رقم القرار326 :

القاعدة : استئناف : لا يجوز تراكم استئناف على استئناف ...نعم

التعليل: حيث تبين من القرار الاستئنافي عدد 71 الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ 2000/2/1 في الملف عدد 99/578 أن المستأنفة سبق أن طعنت بالاستئناف ضد نفس الحكم بواسطة ذ الكتاني والمعروف قانونا أن طرق الطعن لا تمارس إلا مرة واحدة، ولا يجوز تراكم استئناف على استئناف. وعليه فتقديم المستأنف لاستئناف ثان بواسطة محام آخر لا يقبل منه وبالتالي يتعين عدم قبول الاستئناف.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف1999/435 :
تاريخ القرار2000-05-16 :	رقم القرار272 :

القاعدة : تبليغ : التبليغ الحاصل للمستأنف بموطن أصهاره غير قانوني ...نعم

التعليل: حيث إن التبليغ الحاصل للمستأنف بموطن أصهاره هو تبليغ غير قانوني لأن الفصل 38 من ق.م.م. يوجب أن يتم التبليغ إلى الشخص نفسه أو في موطنه إلى أقاربه أو خدمه أو لكل شخص آخر يسكن معه والمعلوم قانونا أن موطن الشخص هو محل سكناه أو مركز أعماله هو لا محل سكنى أقاربه أو أصهاره. وبما أن المستأنف لم يبلغ بالحكم المستأنف شخصياً ولا بواسطة أقاربه أو حتى إلى أصهاره الدين يسكنون معه فإنه يتعين التصريح ببطلان هذا التبليغ وهذا يستتبع قبول الاستئناف لكونه أصبح مقدما بصفة نظامية.

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف571/1999 :
تاريخ القرار15-02-2000 :	رقم القرار94 :

القاعدة : تبليغ : يعتبر التبليغ المسلم لأحد الأشخاص المحددين بمقتضى القانون صحيحاً ومنتجاً لجميع آثاره ...نعم

التعليل: وحيث إنه ما دام قد ثبت أنه بلغ بالحكم بواسطة ابنه بتاريخ 16 يوليوز 1999 فإن استئنافه المقدم بتاريخ 9 نونبر 1999 يكون واقعا خارج الأجل القانوني ولا ينفعه ما تمسك به من كونه وقت حصول الإجراء الصحيح كان يوجد بالسجن الذي يشكل عذراً يحول دون إعمال أثر التبليغ ، استناداً إلى أن هذا التبليغ يعد صحيحاً ومنتجاً لجميع آثاره ما دام قد حصل في موطنه لأحد الأشخاص المحددين بمقتضى القانون، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المعني بالأمر موجوداً بالفعل بهذا الموطن أو غائباً أو معتقلاً .

نوع القضية :مختلفة	رقم الملف9/1999 :
تاريخ القرار06-04-1999 :	رقم القرار124 :

القاعدة : تعرض الغير الخارج عن الخصومة ... قبوله من الطرف الذي مس الحكم بمصالحه ...نعم انتفاء مصلحة المتعرض في التعرض ... عدم قبول التعرض ...نعم

التعليل: حيث إن تعرض الغير الخارج عن الخصومة يقبل من الطرف الذي مس الحكم بحقوقه، وان المتعرضة قدمت طعنها على أساس أنها اشترت حمولة البواخر التي أوكل القرار الاستئنافي للمتصرف المؤقت تفويتها . وان ذلك سيضر بمصالحها . لكن حيث تأكد للمحكمة

من خلال المحضر المنجز بتاريخ 99/2/3 من طرف المتصرف القضائي المؤقت أن البيع تم لفائدة المتعرضة وبالتالي فإن مصلحتها في الطعن أصبحت منتفية، وأنه ومادامت المصلحة شرطاً لقبول الدعوى وانه يلزم بقاؤها في كل مراحلها ويترتب على زوالها عدم القبول، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول التعرض وترك الصائر على المتعرضة .

ÉDITION DU 18 NOVEMBRE 2019

Récusation : irrecevabilité de la requête n'énonçant aucun motif en dépit de conclusions ultérieures
CIVIL | Procédure civile | Profession juridique et judiciaire
La requête en récusation doit indiquer les motifs de récusation sous peine d'irrecevabilité, sans pouvoir être complétée par des conclusions ultérieures.

par Mehdi Kebirle 21 octobre 2019
Civ. 2e, 26 sept. 2019, F-P+B+I, n° 17-13.035

Dénoncer l'aptitude d'un juge à connaître objectivement d'un litige n'est jamais un acte anodin. Cela revient à lui dénier une valeur – l'impartialité – qui est « inhérente à la qualité même de juge » (H. Motulsky, Le droit naturel dans la pratique jurisprudentielle : respect des droits de la défense en procédure civile, in Mélanges P. Roubier, tome II, 1961, Dalloz, p. 190-191). Pour autant, pour n'importe quel plaideur, cette attitude peut traduire une réaction quasiment instinctive. « Notre instinct premier tend à récuser la compétence, l'impartialité, l'honnêteté de celui que l'institution judiciaire va nous donner pour juger notre cas. C'est couru d'avance, il va nous condamner et donner raison à notre adversaire dont il partage sûrement les idées, les amitiés et l'appartenance politique, […] ce juge-là nous est, a priori, hostile » (J.-F. Burgelin, Préface, in La légitimité des juges, 2004, IFR, coll. « Actes de colloque », Université Toulouse, I, p. 9).

Le droit ne peut se satisfaire de ce simple sentiment. Certes, il est absolument nécessaire qu'un juge qui ne peut traiter la cause qui lui est soumise de façon impartiale soit écarté, sans quoi le procès ne serait qu'une mise en scène ridicule et vexatoire faisant la part belle à l'arbitraire. Mais il est aussi nécessaire que, sur ce point, la raison l'emporte toujours sur la passion. Pour ce faire, le législateur enserre le processus de récusation des juges dans de strictes limites procédurales qu'il appartient aux parties de respecter scrupuleusement. En particulier, il interdit aux plaideurs de tomber dans la critique facile. Si critique de l'impartialité du juge il doit y avoir, elle ne peut être que constructive. C'est ainsi que l'article 344 du code de procédure civile oblige notamment toute partie qui souhaite soumettre une requête en récusation visant un juge à dûment la motiver, faute de quoi la demande est irrecevable, et à fournir les pièces justificatives propres à la fonder.

C'est sur cette exigence de motivation que se prononce expressément cet arrêt de la deuxième chambre civile du 26 septembre 2019.

Il s'agissait d'un litige impliquant un syndicat des copropriétaires qui avait été porté devant un tribunal de grande instance. Par déclaration consignée par le greffe de la juridiction, les demandeurs ont sollicité la récusation d'une magistrate de la chambre ayant à connaître de l'affaire. Une cour d'appel avait déclaré cette demande de récusation irrecevable sur le fondement de l'article 344 précité car la demande n'énonçait aucun motif et était donc irrecevable.

Dans le pourvoi formé à l'encontre de cette décision, le demandeur prétendait que si la demande de récusation d'un magistrat doit être introduite par requête, aucun texte n'interdit de compléter celle-ci par des conclusions. Il avançait avoir déposé, trois jours avant l'audience, des conclusions recevables, en l'absence de procédure de clôture. Selon lui, la cour d'appel ne pouvait se borner à examiner la demande de récusation à la lumière de la requête, sans prendre en considération les conclusions précitées.

La Cour de cassation rejette l'argument. Elle relève qu'en application de l'article 344 du code de procédure civile, dans sa rédaction antérieure au décret no 2017-892 du 6 mai 2017, la demande de récusation, qui ne peut être formée que par acte remis au secrétariat de la juridiction à laquelle appartient le juge qu'elle vise ou par une déclaration, consignée dans un procès-verbal, et doit être transmise à celui-ci pour qu'il acquiesce ou s'oppose à la récusation, doit indiquer les motifs de la récusation, à peine d'irrecevabilité. Il en résulte qu'elle ne peut être complétée par des conclusions ultérieures. C'est donc très justement que la cour d'appel, « à laquelle il appartenait de statuer au regard de la seule requête », ayant constaté que la demande de récusation n'énonçait aucun motif, l'a déclarée irrecevable.

Reprenant une position classique (V. déjà, Civ. 2e, 24 janv. 2002, n° 00-01.225, Bull. civ. II, n° 6 ; 7 avr. 2011, n° 10-15.882), la Haute juridiction rappelle par cet arrêt que « le récusant doit démontrer la réalité et la légitimité de sa requête » (Rép. pr. civ., v° Récusation et renvoi, par Sonia Ben Hadj Yahia, n° 112). Il a obligation d'alléguer une cause de récusation pour obtenir la mise à l'écart du juge dont il doute de l'objectivité (Civ. 2e, 2 déc. 2004, n° 04-01.469, Bull. civ. II, n° 516 ; 24 janv. 2002, n° 00-01.225, Bull. civ. II, n° 6).

L'exigence est parfaitement logique : comment apprécier les mérites d'une demande aussi grave que la demande de récusation si son auteur reste silencieux sur les motifs qui la fondent ? Aussi doit-il mettre son destinataire en mesure d'apprécier si cause de la récusation justifie une récusation (V. sur ce point, Paris, 25 mars 2002, Gaz. Pal. 15-17 sept. 2002, p. 18). La Cour de cassation souligne dans cet arrêt que la solution s'appuie sur l'article 344 précité dans sa rédaction antérieure au décret n° 2017-892 du 6 mai 2017.

Cependant, la réforme n'a pas mis un terme à l'exigence de motivation de la requête. La demande doit toujours, à peine d'irrecevabilité, indiquer les motifs de récusation (le texte précise désormais « ou de renvoi pour cause de suspicion légitime ») et être accompagnée des pièces justificatives. C'est également le cas lorsque la demande vise une pluralité de juges et non un seul (C. pr. civ., art. 349, mod. par Décr. n° 2017-892 du 6 mai 2017).

Au delà de cela, l'intérêt de la décision rapportée est surtout de préciser que l'exigence de motivation s'applique à la requête elle-même. Le plaideur qui n'y satisfait pas ne saurait prétendre couvrir son manquement, qu'il soit volontaire ou non, en invoquant une motivation extérieure à la demande formée. En un mot, c'est d'une motivation endogène dont il s'agit dans l'article 344 du code de procédure civile et de rien d'autre. En l'occurrence, le demandeur arguait d'une motivation exogène, présente au sein de conclusions postérieures et non à l'intérieur même de sa demande. L'argumentation qui consistait à dire que l'exigence était satisfaite dès lors que la motivation était développée à un endroit ou un autre n'avait guère de chance d'aboutir compte tenu du formalisme très poussé de la procédure de récusation. C'est bien la vertu du formalisme que de soumettre les plaideurs à une discipline stricte qui préserve l'efficacité de la procédure.

La solution a deux mérites essentiels. D'une part, elle garantit une totale transparence du plaideur sur les motifs dont il se prévaut contre son juge. D'autre part, elle garantit un accès immédiat aux justifications avancées par le plaideur. Ce n'est pas au juge de rechercher, dans les diverses écritures d'une partie qui le vise, les causes de récusation avancées à son encontre. Il ne faut pas oublier, comme le souligne la Haute juridiction, que la demande de récusation a vocation à être transmise au magistrat visé pour qu'il acquiesce ou s'oppose à la récusation C'est la moindre des choses que de contraindre le récusant à mettre son juge en mesure de savoir, dès le stade de sa requête, à quoi s'en tenir. Sans cela, sa demande ne mérite pas d'être traitée au fond : ne dispose pas du droit d'agir, le plaideur qui conteste l'impartialité d'un juge sans expliquer précisément dans sa demande, les raisons qui nourrissent son soupçon.

Mustafa Allaui

4 h ·

Deux arrêtés du 24 octobre 2019 ont été publiés au JO du 3 novembre 2019.

par Corinne Bléry et Jean-Paul Teboulle 18 novembre 2019

Arrêté du 24 oct. 2019, JO 3 nov., autorisant la mise en œuvre d'un traitement automatisé de données personnelles dénommé « PLINE » et « PLEX »

Arrêté 24 oct. 2019, JO 3 nov., relatif aux caractéristiques techniques de la communication par voie électronique via la plateforme sécurisée d'échange de fichiers « PLINE » et « PLEX »

L'un autorise la mise en œuvre d'un traitement automatisé de données personnelles dénommé « PLINE » et « PLEX », l'autre est relatif aux caractéristiques techniques de la communication par voie électronique via la

plateforme sécurisée d'échange de fichiers « PLINE » et « PLEX ». S'ils semblent apporter des améliorations informatiques, leurs dispositions sont cependant assez mystérieuses et laissent le processualiste bien perplexe.

2019 est une année riche, pour ne pas dire foisonnante, en matière de communication par voie électronique. Deux nouveaux arrêtés techniques viennent compliquer un peu plus l'édifice réglementaire. Si l'un des deux évoque la « communication par voie électronique » (CPVE), le lecteur reste perplexe sur l'objet de ces arrêtés. À première vue, il semble s'agir de contributions à la « cyberprocédure civile » – ou communication par voie électronique 2.0 – mais aussi à la CPVE version 1 (C. Bléry et J.-P. Teboul, De la communication par voie électronique au code de cyber procédure civile, JCP 2017. 665 ; « Numérique et échanges procéduraux », in Vers une procédure civile 2.0, Dalloz, coll. « Thèmes et commentaires », 2018, p. 7 s.) ; plus généralement, les deux textes paraissent régir toutes sortes d'échanges – et non pas seulement des échanges procéduraux… alors pourtant qu'ils sont pris au visa du titre XXI du livre 1er du code procédure civile, visa curieusement tronqué, puisque limité aux seuls six premiers articles de ce titre, qui en compte neuf, sans que l'on ait compris pourquoi. La procédure pénale est d'ailleurs également concernée mais nous laisserons cet aspect de côté. Tentative de décryptage pour la procédure civile.

Contexte

Rappelons qu'au Journal officiel du 4 mai 2019 a été publié un décret n° 2019-402 du 3 mai 2019 portant diverses mesures relatives à la communication électronique en matière civile et à la notification des actes à l'étranger. L'essentiel résidait dans une première mise en œuvre concrète de cette « communication par voie électronique 2.0 » (sur cet aspect numérique, v. Dalloz actualité, 24 mai 2019, obs. C. Bléry, T. Douville et J.-P. Teboul, et Communication par voie électronique : publication d'un décret, D. 2019. 1058), surtout pour les personnes morales visées à l'article 692-1 du code de procédure civile, mais aussi pour les particuliers : en effet, selon sa notice, le décret « adapte les règles de la communication électronique à l'utilisation d'une plateforme d'échanges dématérialisés utilisée avec les personnes mentionnées à l'article 692-1 du code de procédure civile. Il ouvre aux justiciables qui y consentent la possibilité de recevoir sur le Portail du justiciable du ministère de la justice les avis, convocations et récépissés qui leur sont adressés par le greffe ».

En particulier, le décret a inséré un alinéa 2 nouveau à l'article 748-3. Sans que soit remis en cause l'alinéa 1er prévoyant que les envois, remises et notifications au sens de l'article 748-1 font l'objet d'un avis électronique de réception adressé par le destinataire, un tempérament pour les personnes morales de droit privé ou public (art. 692-1) est désormais prévu. Lorsque les transmissions par voie électronique interviennent par l'intermédiaire d'une plateforme d'échanges dématérialisés, elles font l'objet d'un avis de mise à disposition adressé au destinataire à l'adresse qu'il aura choisie : les actes seraient téléversés à un dossier dématérialisé. Le décret a également modifié l'article 748-6, alinéa 1er, en ajoutant la date de la mise à disposition dans la liste des éléments qui doivent être garantis par un procédé technique défini par arrêté. Avec l'avis de mise à disposition – notion inédite –, le décret s'est détaché de la règle de l'équivalence fonctionnelle qui avait inspiré l'article 748-3, alinéa 1er, tout en précisant que le nouvel avis de mise à disposition tient « lieu de visa, cachet et signature ou autre mention de réception ». Précisons que les arrêtés existant à ce jour ne comportant pas de notion d'« avis de mise à disposition », ils devront probablement être modifiés sur ce point…

Le décret du 3 mai 2019 avait aussi fait subir une modification très importante à l'article 748-8. L'article ne réglemente plus les courriels et les textos transmettant des avis. Il régit désormais le Portail du justiciable (v. Dalloz actualité, 24 mai 2019, obs. C. Bléry, T. Douville et J.-P. Teboul, préc.). Celui-ci est défini comme « une application fondée sur une communication par voie électronique des informations relatives à l'état d'avancement des procédures civiles utilisant le réseau internet » (arr. 6 mai 2019, art. 1er), « un système d'information fondé sur les procédés techniques d'envoi automatisé de données et d'éditions » (Arr. 6 mai 2019, art. 2 ; v. aussi arr. 28 mai 2019, art. 1er). Ce portail concerne les justiciables des juridictions judiciaires à l'exclusion de ceux des tribunaux de commerce (disposant de leur propre « tribunal digital », v. Dalloz actualité, 19 avr. 2019, obs. C. Bléry et T. Douville) et de la Cour de cassation : c'est ainsi qu'« il permet la communication par voie électronique au justiciable des avis, convocations et récépissés émis par le greffe d'un tribunal d'instance, d'un tribunal paritaire des baux ruraux, d'un tribunal de grande instance, d'un conseil de prud'hommes ou d'une cour d'appel dans les conditions fixées par le présent arrêté » – demain, le justiciable d'un tribunal judiciaire.

C'est d'abord le Portail du justiciable qui a occupé la Chancellerie. Deux arrêtés techniques relatifs à cette plateforme (sur lesquels, v. Dalloz actualité, 17 juill. 2019, obs. C. Bléry), qui étaient appelés par l'article 748-8 du code de procédure civile dans sa rédaction issue du décret, ont été publiés au Journal officiel du 6

juin 2019, l'un date du 6 mai, l'autre du 28 mai. Nous constations que le Portail ne permet qu'une CPVE assez limitée, à but essentiellement informatif pour le justiciable qui ne peut, notamment, transmettre lui-même des actes de procédure, ce qui constituait pourtant une brique pour la cyberprocédure civile. En effet, l'alinéa 748-8, alinéa 3, nouveau avait intégré la logique plateforme : « la partie est alertée de toute nouvelle communication par un avis de mise à disposition envoyé à l'adresse électronique indiquée par elle qui indique la date et, le cas échéant, l'heure de celle-ci ». « De sorte », disions-nous (C. Bléry, T. Douville et J.-P. Teboul, art. préc.) « que le courriel reprend du service, mais n'est plus le support de l'acte de procédure lui-même : il est seulement celui de l'information que cet acte est à disposition sur une plateforme […] ». L'article 8 de l'arrêté du 6 mai évoque donc ces courriels adressés via le « Portail du justiciable » : il précise en outre qu'ils « sont formatés par l'application et émis au nom du service compétent par les utilisateurs authentifiés », tandis que l'article 9 redonne de son côté du service aux textos pour rafraîchir la mémoire du justiciable sur le modèle des rappels de rendez-vous chez le médecin ou le dentiste : « les rappels d'audience ou d'auditions sont envoyés au numéro de téléphone portable déclaré par le justiciable ».

Les deux arrêtés du 24 octobre 2019 (ci-après arrêté traitement automatisé et arrêté CPVE) sont d'ores et déjà en vigueur faute de dispositions transitoires. Ils régissent deux plateformes, de telle sorte qu'ils semblent constituer une nouvelle brique pour la cyberprocédure civile. En particulier, l'article 10 de l'arrêté CPVE prévoit que « les envois, remises et notifications [sur lesquels, v. infra] déposés sur les plateformes PLINE et de PLEX provoquent l'envoi automatique d'un avis de mise à disposition au destinataire ». Ils semblent donc liés à l'article 748-3 dans sa version issue du décret du 3 mai 2019, qui a créé cette notion inédite et dépourvue d'équivalence avec la procédure civile papier.

Textes

Il a pu être écrit que « PLEX (plateforme d'échanges externe) est ce système qui va permettre aux avocats et aux greffes de s'adresser des pièces au-delà de 10 mégaoctets, de manière sûre. En pratique, il s'agit d'une plateforme d'échange, hébergée dans les datacenters de la Chancellerie.

PLINE (plateforme d'échanges interne État) est, pour sa part, une version interne à l'État, entre agents du ministère de la justice et agents d'autres ministères, dont l'objectif est de permettre l'échange de pièces entre enquêteurs et greffes » (v. Actualités du droit, PLINE et PLEX, Les plateformes d'échange de documents entre acteurs de la justice bientôt mises à disposition ?, art. G. Marraud des Grottes).

Pour intéressants qu'ils soient, ces éléments d'analyse ne figurent pas dans les arrêtés, qui n'évoquent ni les avocats, ni le RPVA, ni les tailles de fichiers et qui ne semblent pas réserver PLINE aux seuls « enquêteurs »…

Déjà, et de manière générale, et comme pour le Portail du justiciable (C. Bléry, art. préc.), on s'interrogera « sur la pertinence du choix d'édicter deux arrêtés et non pas un seul : la lisibilité des textes en est réduite, dans une matière pourtant déjà assez complexe ! »

Ensuite, on l'a dit, l'objet procédural de ces arrêtés ne nous apparaît pas clairement. En effet, selon l'article 1er de l'arrêté CPVE, « PLINE […] est une plateforme d'échanges sécurisés de fichiers entre les agents du ministère de la justice et les agents d'autres ministères, mise en œuvre par le ministère de la justice » et « PLEX […] est une plateforme d'échanges sécurisés de fichiers entre les agents du ministère de la justice et les personnes extérieures à l'État, mis en œuvre par le ministère de la justice » ; l'article 2, alinéa 1er, du même arrêté précisant que « PLINE sous la forme d'un site intranet [sic ; ne manque-t-il pas un morceau de phrase ?], PLEX se présente sous la forme d'un site internet ». Mais, de son côté, l'article 1er de l'arrêté traitement automatisé dispose qu'« est autorisée la mise en œuvre, par le ministère de la justice, d'un traitement automatisé de données à caractère personnel dénommé plateforme d'échanges interne État (PLINE) et plateforme d'échanges externe (PLEX), ayant pour finalités la mise en place d'un système d'échanges sécurisés de fichiers entre, d'une part, les agents du ministère de la justice et les agents d'autres ministères et, d'autre part, entre les agents du ministère de la justice et les personnes extérieures à l'État ». Dès lors, PLINE et PLEX sont-elles des plateformes d'échange, de simples traitements automatisés de données personnelles, des sites internet, voire les trois à la fois ? Faut-il considérer que « traitement de données », « plateforme » et « site » sont synonymes ? La fluctuation dans la terminologie des arrêtés le laisse en effet penser. On peut, une nouvelle fois, regretter que la notion de « plateforme » ne soit pas définie (v. déjà, en ce sens, notre art. préc. à propos du décret du 3 mai 2019).

Si la nature des objets PLINE et PLEX interroge, il n'est pas simple de comprendre qui sont les utilisateurs. L'article 1er des deux arrêtés évoque les « agents des ministères » et des « personnes extérieures à l'État ». De son côté, l'article 2, alinéa 2, de l'arrêté CPVE précise que « ces deux plateformes permettent l'échange

d'informations entre les acteurs déclarés au préalable et les juridictions judiciaires, à l'initiative de l'une ou l'autre des parties ». Si l'on se fie à la rédaction d'arrêtés précédents (par exemple, ceux du 7 avr. 2009 ou du 5 mai 2010), les magistrats et les greffiers sont englobés dans la notion d'« agents du ministère de la justice ». Quels seront les autres ministères concernés et donc quels agents ? Et qui sont les « personnes extérieures à l'État » ? On peut penser aux greffes des tribunaux de commerce déjà destinataires, via PLEX, des décisions à publier au fichier national des interdits de gérer (FNIG) prononcées par les juridictions répressives, aux personnes morales de l'article 692-1 du code de procédure civile, puisque le décret du 3 mai 2019 a adapté l'article 748-3 pour elles et que l'article 5 de l'arrêté CPVE évoque le rôle des représentants légaux ; y en a-t-il d'autres ? En particulier, nous posons une nouvelle fois la question de savoir si les avocats sont concernés.

Et comment s'articuleront les deux plateformes ? Imaginons que l'État soit partie à un procès civil, il intervient par l'agent judiciaire du Trésor, la CPVE s'organisera à son égard via PLINE et à l'égard des autres parties au procès par PLEX ?

Par ailleurs, si, selon l'alinéa 3 de l'article 2 de l'arrêté CPVE, « la liaison avec le site [PLINE ou PLEX] s'effectue au moyen d'un protocole sécurisé standard et détaillé à l'article 6 », l'article 3 prévoit que « les agents du ministère de la justice y accèdent via le réseau privé virtuel [de la] justice (RPVJ) dont les fonctions sont spécifiées par l'arrêté du 31 juillet 2000 susvisé. Cet accès est contrôlé par un identifiant et l'usage d'un mot de passe strictement personnels », ce qui renvoie à la CPVE version 1. Or il n'existe pas de « tuyaux » (RPVJ) devant toutes les juridictions… Notons également le visa des articles 748-1 à 6. (Où sont passés les articles 748-7 à 9 ?)

Cela veut-il dire que PLINE et PLEX ne sont pas utilisables par tous les « agents du ministère de la justice » ?

À propos de l'identification, l'article 4 de l'arrêté CPVE prévoit une procédure plutôt floue : la vérification est effectuée par le ministère de la justice… mais comment ? Quelle est la nature de ces vérifications. L'alinéa 1er dispose en effet que, « pour les utilisateurs mentionnés à l'article 1er du présent arrêté, l'utilisation de PLINE et de PLEX est conditionnée à la déclaration préalable de leur identité, leur organisation d'appartenance et de leur adresse de messagerie électronique dans l'annuaire de la plateforme. Cette déclaration est effectuée par le ministère de la justice, en lien avec l'organisation du partenaire, après vérification de la fiabilité de ces informations, les données enregistrées permettant d'authentifier l'utilisateur de la plateforme ». Or qu'est-ce que l'organisation du partenaire ? Qui plus est : qui est le partenaire ? Est-ce la personne morale ? Quel est le lien avec cette organisation ?

Quoi qu'il en soit, l'article 4 semble faire supporter au ministère la vérification de la fiabilité des informations, tandis que, de son côté, l'article 5 dispose que « la procédure d'enregistrement, de modification et de désinscription des données d'identification et d'habilitation est effectuée à l'initiative des représentants légaux des utilisateurs visés à l'article 1er et sous leur contrôle ». Il semblerait ici que les représentants légaux des utilisateurs assument le contrôle de la procédure d'enregistrement. N'y a-t-il pas contradiction avec l'article 4 ?

Si l'on considère que le contrôle opéré par le représentant légal d'une personne morale pour l'enregistrement de cette dernière est suffisant, cela paraît revenir à investir du pouvoir de contrôle celui-là même dont les déclarations sont à vérifier…

Pour mémoire, le système de contrôle du lien de représentation légale existant entre une personne physique et une personne morale a été organisé, devant le tribunal de commerce et pour la mise en œuvre de l'arrêté du 9 février 2016 (C. Bléry, Securigreffe : l'identité numérique judiciaire opposable est née, JCP 2016. 256), par le recueil d'une copie de pièce d'identité et le rapprochement de cette identité déclarée avec celle du représentant légal figurant au registre du commerce et des sociétés, laquelle est juridiquement opposable par le jeu de l'article L. 123-9 du code de commerce ; c'est le système dénommé Monidenum (v. https://www.monidenum.fr/).

N'y aurait-il pas intérêt à ce que la vérification du rapport de représentation légale entre une personne physique et une personne morale soit assurée, pour l'accès électronique aux autres juridictions que le tribunal de commerce, selon un mécanisme similaire, voire, puisqu'il existe déjà, le même ? Cela faciliterait les choses…

Selon les alinéas 2 et 3 de l'article 4, « une fois ces identifiants enregistrés dans les plateformes PLINE et de PLEX, l'utilisateur reçoit un courriel l'invitant à se connecter sur celles-ci à l'aide du mot de passe fourni et

généré par ces applications puis à changer ce mot de passe » et « l'utilisation de l'adresse de messagerie enregistrée et du mot de passe strictement personnels permet de garantir l'identité des parties concernées, d'authentifier leur qualité et de contrôler leur habilitation à utiliser les plateformes PLINE et de PLEX ». Est-ce à dire que l'authentification de la personne en tant que représentant légal d'une personne morale de 692-1 résulte du simple fait de l'utilisation de l'adresse de messagerie et du mot de passe ? Ici et comme dit supra, le rapprochement de l'identité déclarée avec celle du représentant légal figurant aux registres légaux serait de nature à sécuriser l'authentification de la personne agissant sur PLEX pour le compte d'une personne morale.

L'article 10 de l'arrêté CPVE, précité, suscite aussi des interrogations. Il évoque « les envois, remises et notifications déposés sur les plateformes PLINE et PLEX »… Mais :

• ces envois, remises et notifications, à défaut de précisions, sont-ils ceux de l'article 748-1 ? Visent-ils d'autres transmissions ? La pratique montre en effet que, par exemple, un jugement émanant d'une juridiction pénale et portant interdiction de gérer, est transmis au greffier de tribunal de commerce concerné aux fins d'inscription au fichier national des interdits de gérer via PLEX. Quant aux objets à transmettre, les arrêtés visent des « fichiers » et des « informations » ? Mme Marraud des Grottes (art. préc.) évoque des « documents […]. Il ne s'agirait donc pas nécessairement d'actes de procédure au sens de l'article 748-1 du code de procédure civile ou plutôt, les actes de procédure stricto sensu seraient englobés dans cette notion non procédurale de « fichiers » ou « informations » ? Dès lors, il semble que la CPVE évoquée par l'arrêté ne soit pas celle du code de procédure civile : ni la version 1 ni la version 2, qui sont toutes les deux « de la procédure civile avant tout » (C. Bléry et J.-P. Teboul, La communication par voie électronique, de la procédure civile avant tout !, JCP 2012. 118) ?

• quelle est cette notion de « dépôt », inconnue de 748-1 ? Si le mot « dépôt » est souvent utilisé en pratique pour « remise », il y a ici quelque chose d'étrange : les remises, comme les envois et notifications, sont… déposées ! Un acte (de procédure, de l'article 748-1) peut être déposé – et faire l'objet d'un avis de mise à disposition, mais comment une « transmission » (pour employer un terme générique) peut-elle être déposée ? N'y a-t-il pas d'ailleurs confusion entre CPVE 1 et CPVE 2 (dans la mesure où elles sont bien régies par les arrêtés (?), v. supra) : en effet, on peut imaginer que les actes de procédure sont tous déposés sur une plateforme, mais alors, dans ces conditions, les notions de remise et d'envoi n'ont plus de sens… Si certains actes de procédure sont « déposés », à l'instar de la demande d'ouverture d'une procédure de sauvegarde, ce n'est qu'en raison de la prévision de ce « dépôt » par un texte, ici l'article R. 621-1 du code de commerce.

Pour le reste, l'arrêté CPVE, comme les autres arrêtés techniques et conformément à l'article 748-6, alinéa 1er, du code de procédure civile, prévoit « les procédés techniques utilisés doivent garantir, dans des conditions fixées par arrêté du garde des Sceaux, ministre de la justice, la fiabilité de l'identification des parties à la communication électronique, l'intégrité des documents adressés, la sécurité et la confidentialité des échanges, la conservation des transmissions opérées et permettre d'établir de manière certaine la date d'envoi et, celle de la mise à disposition ou celle de la réception par le destinataire ». Est-il aussi permis de penser que l'alinéa 2 du texte s'applique, qui prévoit que l'identification vaut signature des mystérieux « fichiers », « informations » « déposés »…

(Pour les caractéristiques informatiques, v. Actualités du droit, PLINE et PLEX, les plateformes d'échange de documents entre acteurs de la justice bientôt mises à disposition ?, art. G. Marraud Des Grottes).

Finalement, ces textes sont-ils de la procédure civile ?

Mustafa Allaui

4 h ·

ÉDITION DU 18 NOVEMBRE 2019

Réforme de la procédure civile et de divorce : à propos des décrets à paraître

Alors qu'à la suite du rapport Agostini-Molfessis de janvier 2018, un décret « procédure civile » devrait être prochainement publié au Journal officiel, et qu'un décret « divorce » devrait dans le même temps venir organiser la procédure, issue de la loi du 23 mars 2019 de réforme de la justice, Jean-François de Montgolfier, directeur des affaires civiles et du Sceau, lève le voile sur plusieurs de ces mesures d'ampleur et précise certains éléments de calendrier.

le 15 novembre 2019

Le Conseil national des barreaux a, depuis la parution de cet entretien, diffusé les projets de décrets, selon la version transmise au Conseil d'État. Les textes sont disponibles ici.

La rédaction : Faisant suite au rapport Agostini-Molfessis de janvier 2018 proposant notamment une réforme des règles de procédure civile, et mettant en application les nouvelles mesures de la réforme de la justice, le gouvernement devrait publier prochainement un décret d'ampleur sur le sujet. Confirmez-vous la publication prochaine de ce texte ? Plusieurs textes sont-ils à prévoir ?

Jean-François de Montgolfier : Je vous confirme effectivement la publication en fin d'année d'un important décret réformant la procédure civile. Je ne peux malheureusement être plus précis sur la date exacte de publication du texte, dans la mesure où le projet est actuellement soumis à l'examen du Conseil d'État et nous ne maîtrisons pas les délais.

Nous avons par ailleurs fait le choix d'un décret conséquent qui embrasse à lui seul une grande part de la procédure civile, permet une meilleure lisibilité et de mieux comprendre l'articulation des différents champs de réforme.

La rédaction : À quelle date l'entrée en vigueur de cette réforme est-elle envisagée ? Quels moyens ont été mis en œuvre afin de permettre aux magistrats, greffiers et auxiliaires de justice de s'y préparer ?

Jean-François de Montgolfier : La date d'entrée en vigueur est fixée au 1er janvier 2020. Les mesures relatives notamment à la saisine de la juridiction, à l'exécution provisoire ou à la représentation obligatoire seront applicables aux actions introduites à compter du 1er janvier 2020.

Les autres modifications de procédure, telles que le traitement simplifié des exceptions de compétence ou la simplification de la convention de procédure participative, seront applicables aux procédures en cours à cette date.

Le projet de décret a été soumis à la consultation des juridictions et des avocats. Il a subi peu de modifications depuis mais, sans attendre sa publication au Journal officiel, nous allons le diffuser à l'état de projet à l'ensemble des professionnels, juridictions et avocats en particulier, afin qu'ils puissent se préparer à son entrée en vigueur.

Par ailleurs, nous participons aux côtés de la direction des services judiciaires, à des réunions avec les différentes cours d'appel afin de leur présenter les dispositions du projet de décret réformant la procédure civile et répondre à leurs éventuelles interrogations.

La rédaction : Quelles sont les propositions du rapport Agostini-Molfessis qui ont finalement été retenues ?

Jean-François de Montgolfier : Le projet de décret tend à responsabiliser les parties et à simplifier la procédure. En cela, il est clairement une application des propositions du rapport de simplification de la procédure civile.

Pour ne citer que les principales, je peux vous indiquer que le projet de décret reprend la proposition d'une procédure dématérialisée et accessible au justiciable. Si le champ d'application de la communication électronique obligatoire est inchangé, le projet de décret met cependant en œuvre la possibilité d'une prise de date en ligne, à l'horizon du second semestre 2020. Il permettra aux parties représentées d'avoir connaissance de la date de la première date d'audience dès l'assignation sans avoir à attendre leur convocation par le greffe.

Mais la réforme majeure du projet de décret est certainement la fusion des procédures applicables aux tribunaux d'instance et de grande instance liée à la création du tribunal judiciaire. Nous avons conservé les grandes caractéristiques de ces procédures ainsi que leur champ d'application en procédant toutefois à certains ajustements issus du rapport de simplification. Les modes de saisine seront ainsi simplifiés puisqu'aux côtés de l'assignation ne subsistera que la requête, mode gratuit de saisine du juge. Par ailleurs, le taux de ressort est porté à 5 000 € et le juge aura la possibilité de statuer sans audience dès lors que les parties en seront d'accord.

La mise en état est repensée et rationalisée grâce à de nouveaux pouvoirs du juge de la mise en état en matière de fins de non-recevoir et un assouplissement des règles en matière de procédure participative de mise en état.

Enfin, afin d'assurer la qualité et l'efficacité des décisions de justice, le projet de décret opère une extension raisonnée de la représentation obligatoire par avocat et instaure un principe d'exécution provisoire de droit des décisions de justice.

La rédaction : Quelles sont les mesures qui ont éventuellement été écartées et pour quelles raisons ?

Jean-François de Montgolfier : Certaines mesures du rapport n'ont pas été reprises dans le projet de décret, non en raison de leur inadéquation ou pertinence mais de la réforme procédurale qu'elles engendraient. Nous avons en effet estimé que ces mesures nécessitaient un travail de fond et de consultation qui ne nous permettait pas de les introduire dans les temps du projet de décret. C'est par exemple le cas de la réforme de l'office du juge ou de la concentration des moyens en première instance.

Pour certaines autres propositions, nous sommes parvenus à la conclusion, après une analyse plus approfondie, qu'elles pourraient avoir certains effets indésirables. Il s'agit par exemple de la simplification des fins de non-recevoir et des nullités de fond. Cette simplification est généralement réclamée par les magistrats qui en attendent de pouvoir apprécier plus facilement la recevabilité des actes de saisine de la juridiction. Néanmoins, elle aurait eu une implication sur l'examen de la légalité des autres actes de procédure, en particulier les actes d'huissier, et c'est ce qui nous a conduit à ne pas la retenir.

La rédaction : D'autres mesures, qui ne figuraient pas en germe dans le rapport Agostini-Molfessis, ont-elles été introduites dans le décret ?

Jean-François de Montgolfier : Je pense à cet égard tout particulièrement au traitement simplifié des exceptions d'incompétence, salué par les professionnels du droit lors des consultations. Afin de préserver les justiciables des risques et des lourdeurs procédurales d'une exception d'incompétence au sein d'un même tribunal judiciaire, il est en effet prévu un mécanisme, inspiré du contentieux administratif, de renvoi du dossier devant la juridiction compétente, avant la première audience, par simple mention au dossier.

La rédaction : Le schéma procédural se trouve-t-il profondément modifié par cette réforme ?

Jean-François de Montgolfier : Le schéma procédural proposé dans le projet de décret est profondément modifié puisque le décret opère la fusion des procédures menées devant le tribunal d'instance et le tribunal de grande instance. Nous avons cependant souhaité conserver les équilibres respectifs de la procédure civile orale et de la procédure écrite, en les simplifiant chaque fois que cela est possible. Les modifications que je vous ai présentées se sont ainsi articulées autour de deux grandes lignes directrices : l'intérêt du justiciable et la bonne administration de la justice.

La rédaction : Quelles sont les principales mesures portées par le décret « divorce » ?

Jean-François de Montgolfier : Ce décret organise la nouvelle procédure applicable aux divorces contentieux issue des dispositions de la loi du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice. En effet, celle-ci a supprimé la requête en divorce et l'organisation en deux phases de la procédure. Il n'y aura plus qu'un seul acte de saisine en début de procédure. Cet acte pourra être soit une requête signée conjointement par les parties, soit une assignation comportant la date de la première audience devant le juge de la mise en état.

En pratique, le demandeur contactera la juridiction qui lui donnera la date de la première audience consacrée à l'orientation de la procédure et aux mesures provisoires. Le demandeur l'insérera dans son assignation et il y fera aussi figurer ses demandes éventuelles de mesures provisoires, ce qui permettra au défendeur de préparer utilement l'audience avec son avocat. Les échanges en vue de cette première audience pourront avoir lieu par RPVA afin de permettre que les mesures provisoires puissent être prononcées dès la première audience dans le respect du contradictoire. À terme, la demande de la date d'audience pourra s'effectuer en ligne.

Pour les situations urgentes, il est prévu une possibilité, sur décision du juge, de fixer l'audience d'orientation et sur mesures provisoires à bref délai.

Il sera statué sur les mesures provisoires par le juge de la mise en état mais le décret organise un régime procédural particulier et nouveau pour toutes les audiences sur mesures provisoires. Les parties, chacune assistée par leur avocat, pourront s'exprimer. La présence de tous permettra au juge de chercher à concilier les époux et de prendre en compte tous les accords qui auront émergé lors de ce temps d'échange. Il y aura donc une dimension forte d'oralité au sein de la procédure écrite de divorce. Les parties ne seront néanmoins pas tenues de comparaître sauf si le juge l'ordonne. Dans certaines situations, si le défendeur n'a pas constitué avocat par exemple ou si la seule mesure demandée est relative à la jouissance d'un véhicule, on peut penser que la présence des parties n'est pas indispensable.

La liquidation du régime matrimonial au stade du divorce est facilitée afin de permettre au couple qui se sépare de régler toutes les questions liées au divorce au cours d'une seule et même instance.

La rédaction : Pour la réforme du divorce, les greffes vont devoir gérer deux procédures (l'ancienne et la nouvelle). De quels moyens supplémentaires disposeront-ils ?

Jean-François de Montgolfier : Effectivement, les divorces pour lesquels la requête a été déposée avant le 1er janvier 2020 continueront d'être réglés conformément au droit actuel alors que les demandes en divorce formées après le 1er janvier 2020 relèveront de la procédure nouvelle. Pour autant, il n'y a pas de raison que cela entraîne un accroissement du nombre de dossiers.

Chaque service pourra utiliser l'organisation qu'il juge la plus adaptée. On peut penser par exemple à dédier des audiences aux nouveaux dossiers. Il pourrait aussi se tenir, le même jour, une audience au cours de laquelle le juge aux affaires familiales traiterait à la fois de dossiers anciens en tant que juge conciliateur et de dossiers nouveaux en tant que juge de la mise en état tenant une audience d'orientation et sur mesures provisoires, tout en exerçant aussi sa mission de conciliation sur les points du litige. Un repère visuel clair sur le dossier pourrait permettre d'identifier immédiatement le régime applicable.

La rédaction : Dans la procédure de divorce, pour les divorces pour altération définitive du lien conjugal, le juge devra avoir un rôle beaucoup plus dynamique lors de la mise en état, ne craignez-vous pas de surcharger ces magistrats ?

Jean-François de Montgolfier : La nouvelle procédure devrait permettre au contraire d'alléger la charge des greffiers et des magistrats pour les divorces pour altération définitive du lien conjugal.

Aujourd'hui, les dossiers sont stockés au greffe en attente d'assignation après l'ordonnance sur tentative de conciliation pendant l'écoulement du délai de deux ans. Le greffe doit surveiller les dossiers puisque les époux ont trente mois au maximum pour assigner et le juge aux affaires familiales doit rendre une ordonnance de caducité quand ce délai est dépassé.

Demain, le délai sera plus court puisque la loi du 23 mars 2019 l'a réduit de deux à un an. Il pourra s'écouler avant la saisine ou en cours de procédure. Ce temps pourra être mis à profit par les parties pour échanger sur les demandes accessoires au divorce et en cas d'absence du défendeur, l'avocat du demandeur pourra demander qu'il soit statué sur le dossier à l'issue de l'écoulement du délai. Il y a là une réelle simplification qui ne modifie pas fondamentalement le rôle du juge de la mise en état.

La rédaction : La Chancellerie a-t-elle fait un bilan de la réforme du consentement mutuel ? Les juges ont-ils vraiment été soulagés par celle-ci ?

Jean-François de Montgolfier : L'analyse des statistiques des juridictions montre que les juridictions ont bien été déchargées de la quasi-totalité des dossiers de divorce par consentement mutuel car seuls les dossiers où un mineur demande son audition restent traités par les juges aux affaires familiales. Ce sont donc environ 65 000 dossiers par an qui ne sont plus traités par les juridictions. Cela représente un allègement significatif non seulement pour les juges aux affaires familiales, mais aussi pour les fonctionnaires des greffes qui devaient saisir les données de chaque dossier, faire les convocations, mettre en forme les jugements et les notifier.

La réforme de la procédure applicable aux divorces contentieux permettra d'alléger encore les tâches de gestion et de convocation pour permettre aux greffiers et aux magistrats de consacrer leur temps à des tâches plus importantes, notamment d'accueil et d'écoute, dans l'intérêt de tous et surtout des familles confrontées à un divorce.

Propos recueillis par Laurent Dargent

Mustafa Allaui

Hier, à 12:53 ·

Education :

la justice ordonne l'inscription en terminale de plusieurs redoublants qui n'avaient pas d'affectation depuis la rentrée

Des lycéens dans une salle de classe lors de l\'épreuve de philosophie du baccalauréat, le 18 juin 2018, à Caen (Calvados).

Des lycéens dans une salle de classe lors de l'épreuve de philosophie du baccalauréat, le 18 juin 2018, à Caen (Calvados). (CHARLY TRIBALLEAU / AFP)

Par franceinfo avec AFP – France Télévisions

Mis à jour le 15/11/2019 | 22:04 – publié le 15/11/2019 | 22:04

Plus de deux mois après la rentrée scolaire, les cinq élèves n'étaient inscrits dans aucun établissement.

Plus de deux mois après la rentrée scolaire, ils étaient toujours sans affectation. La justice a ordonné, vendredi 15 novembre, l'inscription en lycée de cinq redoublants des Hauts-de-Seine. Selon une des ordonnances que l'AFP a pu consulter, la juge des référés du tribunal administratif de Cergy-Pontoise donne huit jours à la rectrice de l'académie de Versailles pour inscrire provisoirement ces élèves en terminale pour l'année 2019-2020.

"J'espère sincèrement que cette décision fera jurisprudence (et) permettra aux dizaines d'élèves sans solution ou avec une solution au rabais d'avoir une deuxième chance pour passer leur baccalauréat dans de bonnes conditions", s'est félicité Abdelkrim Mesbahi, président de la FCPE 92. Après cette décision en référé (procédure d'urgence), le dossier de ces lycéens doit ensuite être étudié sur le fond.

Des cas dans d'autres départements
L'ordonnance s'est basée sur un article du code de l'éducation prévoyant qu'un redoublant doit se voir offrir "le droit à une nouvelle inscription dans l'établissement dont il est issu", ce droit ne s'exerçant "qu'une seule fois". Certains lycéens s'étaient vu inscrire dans un module de re-préparation aux examens par alternance (MOREA), mais pas dans un établissement en terminale. Ils avaient décidé début novembre d'attaquer en justice l'Education nationale pour forcer l'institution à leur attribuer une place.

Ce problème des non affectations s'est également manifesté de manière criante dans le Val-d'Oise, avec quelque "200 élèves sur le carreau" fin septembre. Mais la situation de la plupart d'entre eux a depuis été réglée, avait expliqué début novembre la fédération de parents d'élèves. Au même moment en Seine-Saint-Denis, "au minimum 63 lycéens" étaient toujours concernés, a aussi précisé la FCPE 93.

Mustafa Allaui
Hier, à 12:50 ·

Communiqué de presse : Un ministre sur cinq est une femme d'après la nouvelle Carte des femmes UIP/ONU-Femmes

Date : mardi 12 mars 2019

Pour de plus amples informations, prière de contacter :
UIP - Thomas Fitzsimons : +41 (0)79 854 31 53; tf[at]ipu.org
ONU Femmes - Oisika Chakrabarti : +1 646 781 4522; oisika.chakrabarti[at]unwomen.org

La participation des femmes aux prises de décisions politiques continue d'augmenter lentement, avec de légères améliorations depuis 2017, selon les données figurant dans l'édition 2019 de la carte biennale des femmes en politique UIP/ONU-Femmes. La carte a été lancée lors d'une conférence de presse à l'occasion de la session de la Commission de la condition de la femme (CSW63) au Siège de l'ONU à New York.

La carte, qui établit le classement mondial des femmes dans les organes exécutifs et au parlement au 1er janvier 2019, montre que la part de femmes ministres n'a jamais été aussi élevée, atteignant 20,7 % (812 sur 3922), ce qui représente 2,4 points de pourcentage de plus par rapport à 2017. Cette évolution témoigne par ailleurs du fait que les domaines dont se saisissent les femmes se diversifient.

Cette carte s'inscrit à la suite de la publication, la semaine dernière, de l'étude de l'UIP sur les femmes au parlement, qui a montré que la part des femmes parlementaires dans le monde (24,3 %) a augmenté de près d'un point par rapport à 2017. La part des présidentes de parlement a également augmenté de 0,6 point de pourcentage pour atteindre 19,7 %, et celle des vice-présidentes a augmenté de 1,6 point de pourcentage pour atteindre 28,2 %.

Toutefois, la représentation des femmes aux postes de décision au plus haut niveau a baissé : les femmes représentent 6,6 % des chefs d'Etat élus (10 sur 153) et 5,2 % des chefs de gouvernement (10 sur 193), contre respectivement 7,2 % et 5,7 % en 2017.

La Présidente de l'UIP et parlementaire mexicaine, Gabriela Cuevas Barron, a déclaré : "Une représentation égale aux postes gouvernementaux est fondamentale pour qu'une démocratie soit véritablement représentative et efficace. En dépit de certaines tendances positives, l'écrasante majorité des chefs de gouvernement restent des hommes. Faire évoluer la situation et garantir l'égalité des sexes à tous les niveaux politiques est une responsabilité partagée des hommes et des femmes. Il est important de déterminer quels sont les obstacles principaux qui empêchent les femmes d'accéder à des postes de responsabilité."

"Lorsque davantage de femmes participent à la vie politique, les décisions sont plus inclusives et la perception qu'a le public de ce à quoi ressemble un dirigeant peut changer ", a affirmé Phumzile Mlambo-Ngcuka, Directrice exécutive d'ONU-Femmes. "Nous avons encore beaucoup de chemin à parcourir, mais la

croissance du nombre de femmes ministres est encourageante, en particulier lorsque nous constatons une augmentation du nombre de pays dotés de cabinets ministériels dont la composition respecte l'équilibre hommes-femmes. Voilà le genre de mesures audacieuses dont nous avons besoin si nous voulons accroître considérablement la participation des femmes aux prises de décisions."

Davantage de gouvernements équilibrés au regard de l'égalité des sexes
Neuf pays, contre six en 2017, comptent 50 % de postes de ministres occupés par des femmes.

64.7% : Espagne

55.6% : Nicaragua

54.4% : Suède

53.3% : Albanie

52.9% : Colombie

51.9% : Costa Rica

51.9% : Rwanda

50% : Canada

50% : France

Femmes ministres : les plus fortes hausses
L'Ethiopie a connu la plus forte augmentation de la représentation politique des femmes dans l'exécutif, le nombre de femmes ministres étant passé de 10 % en 2017 à 47,6 % en 2019.

Le Mexique a fait les plus grands progrès dans les Amériques, avec la nomination de cinq nouvelles femmes ministres, ce qui représente une augmentation de 26,3 points de pourcentage relevant la part globale des femmes ministres à 42,1 %.

Parmi les pays d'Asie, le Pakistan, où aucune femme n'avait obtenu le poste de ministre depuis 2012, compte désormais 12 % de femmes ministres, ce qui est une première.

Au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, la Mauritanie maintient la plus forte part de femmes ministres de la région (31,8 %), suivie de près par les Emirats arabes unis (29 %).

Dans la région du Pacifique, les Palaos et les Tonga ont respectivement deux et une femmes ministres supplémentaires.

Femmes ministres : les plus fortes baisses
En Europe, c'est la Slovénie qui a perdu le plus de points de pourcentage depuis 2017, passant de 50 % à 25 % de femmes ministres. La Lituanie n'a plus de femmes ministres, alors qu'en 2017, trois ministres sur 14 étaient des femmes, soit 21,4 %.

En Asie, la part des femmes ministres aux Philippines a diminué de 14,7 points pour s'établir à 10,3 %. Le Japon a perdu deux femmes ministres, conservant une femme sur 19 ministres, soit 5,3 %.

Pays sans femmes ministres
Le nombre de pays sans femmes ministres a baissé, s'établissant à 11 contre 13 en 2017. Ces pays sont les suivants : Arabie saoudite, Azerbaïdjan, Belize, Brunéi Darussalam, Iraq, Kiribati, Lituanie, Papouasie-Nouvelle-Guinée, Saint-Vincent-et-les Grenadines, Thaïlande et Vanuatu.

Changements quant aux portefeuilles ministériels détenus par des femmes
Les types de portefeuilles détenus par les femmes ministres sont en train de changer. Bien que les femmes continuent de se charger principalement des affaires sociales (109 sur 1412 portefeuilles) ou de la famille, des enfants, des jeunes, des personnes âgées et des handicapés (107 sur 1412 portefeuilles), le commerce et l'industrie figurent pour la première fois parmi les cinq principaux portefeuilles ministériels détenus par des femmes, tandis que celui de la condition de la femme n'en fait plus partie. Par ailleurs, pour la première fois depuis 2012, les portefeuilles revenant aux femmes ministres dans les domaines de l'emploi, du travail et de la formation professionnelle font à nouveau partie des cinq portefeuilles principaux.

Il est frappant de constater que, par rapport à 2017, un plus grand nombre de femmes sont responsables de portefeuilles qui revenaient habituellement aux hommes : les postes de ministres chargés de la défense, des finances et des affaires étrangères sont occupés par des femmes respectivement à hauteur de 30 %, 52,9 % et 13,6 %.

28/08/2019
La Directrice exécutive d'ONU Femmes exhorte les dirigeants du G7 à s'engager en faveur de l'égalité des sexes et à adhérer au Partenariat de Biarritz
13/05/2019
La Directrice exécutive d'ONU Femmes assiste, en France, à la réunion des ministres du G7 dédiée à l'égalité entre les femmes et les hommes
10/05/2019
La Guinée adopte la loi sur la parité, assurant une représentation égalitaire pour les femmes sur les listes électorales
06/03/2019
Les femmes se lèvent : comment l'activisme des femmes a fait du monde ce qu'il est aujourd'hui
30/01/2019
À l'occasion de la Journée internationale des femmes, ONU Femmes exhorte les leaders et activistes à « Penser équitablement, bâtir intelligemment, innover pour le changement »

Mustafa Allaui

16 novembre, 23:31 ·

DRIVE.GOOGLE.COM

Décret du Réformant la procédure civile Fr.pdf

Mustafa Allaui

16 novembre, 23:28 ·

ÉDITION DU 15 NOVEMBRE 2019

Réforme de la procédure civile et de divorce : à propos des décrets à paraître
Alors qu'à la suite du rapport Agostini-Molfessis de janvier 2018 un décret « procédure civile » devrait être prochainement publié au Journal officiel, et qu'un décret « divorce » devrait dans le même temps venir organiser la procédure, issue de la loi du 23 mars 2019 de réforme de la justice, Jean-François de Montgolfier, directeur des affaires civiles et du Sceau, lève le voile sur plusieurs de ses mesures d'ampleur et précise certains éléments de calendrier.

le 15 novembre 2019
La Chancellerie a, depuis la parution de cet entretien, diffusé les projets de décrets, selon la version transmise au Conseil d'État. Les textes sont disponibles ici.

La rédaction : Faisant suite au rapport Agostini-Molfessis de janvier 2018 proposant notamment une réforme des règles de procédure civile, et mettant en application les nouvelles mesures de la réforme de la justice, le gouvernement devrait publier prochainement un décret d'ampleur sur le sujet. Confirmez-vous la publication prochaine de ce texte ? Plusieurs textes sont-ils à prévoir ?

Jean-François de Montgolfier : Je vous confirme effectivement la publication en fin d'année d'un important décret réformant la procédure civile. Je ne peux malheureusement être plus précis sur la date exacte de publication du texte, dans la mesure où le projet est actuellement soumis à l'examen du Conseil d'État et nous ne maîtrisons pas les délais.

Nous avons par ailleurs fait le choix d'un décret conséquent qui embrasse à lui seul une grande part de la procédure civile, permet une meilleure lisibilité et de mieux comprendre l'articulation des différents champs de réforme.

La rédaction : À quelle date l'entrée en vigueur de cette réforme est-elle envisagée ? Quels moyens ont été mis en œuvre afin de permettre aux magistrats, greffiers et auxiliaires de justice de s'y préparer ?

Jean-François de Montgolfier : La date d'entrée en vigueur est fixée au 1er janvier 2020. Les mesures relatives notamment à la saisine de la juridiction, à l'exécution provisoire ou à la représentation obligatoire seront applicables aux actions introduites à compter du 1er janvier 2020.

Les autres modifications de procédure, telles que le traitement simplifié des exceptions de compétence ou la simplification de la convention de procédure participative, seront applicables aux procédures en cours à cette date.

Le projet de décret a été soumis à la consultation des juridictions et des avocats. Il a subi peu de modifications depuis mais, sans attendre sa publication au Journal officiel, nous allons le diffuser à l'état de

projet à l'ensemble des professionnels, juridictions et avocats en particulier, afin qu'ils puissent se préparer à son entrée en vigueur.

Par ailleurs, nous participons aux côtés de la direction des services judiciaires, à des réunions avec les différentes cours d'appel afin de leur présenter les dispositions du projet de décret réformant la procédure civile et répondre à leurs éventuelles interrogations.

La rédaction : Quelles sont les propositions du rapport Agostini-Molfessis qui ont finalement été retenues ?

Jean-François de Montgolfier : Le projet de décret tend à responsabiliser les parties et à simplifier la procédure. En cela il est clairement une application des propositions du rapport de simplification de la procédure civile.

Pour ne citer que les principales, je peux vous indiquer que le projet de décret reprend la proposition d'une procédure dématérialisée et accessible au justiciable. Si le champ d'application de la communication électronique obligatoire est inchangé, le projet de décret met cependant en œuvre la possibilité d'une prise de date en ligne, à l'horizon du second semestre 2020. Il permettra aux parties représentées d'avoir connaissance de la date de la première date d'audience dès l'assignation sans avoir à attendre leur convocation par le greffe.

Mais la réforme majeure du projet de décret est certainement la fusion des procédures applicables aux tribunaux d'instance et de grande instance liée à la création du tribunal judiciaire. Nous avons conservé les grandes caractéristiques de ces procédures ainsi que leur champ d'application en procédant toutefois à certains ajustements issus du rapport de simplification. Les modes de saisine seront ainsi simplifiés puisqu'aux côtés de l'assignation ne subsistera que la requête, mode gratuit de saisine du juge. Par ailleurs, le taux de ressort est porté à 5 000 € et le juge aura la possibilité de statuer sans audience dès lors que les parties en seront d'accord.

La mise en état est repensée et rationalisée grâce à de nouveaux pouvoirs du juge de la mise en état en matière de fins de non-recevoir et un assouplissement des règles en matière de procédure participative de mise en état.

Enfin, afin d'assurer la qualité et l'efficacité des décisions de justice, le projet de décret opère une extension raisonnée de la représentation obligatoire par avocat et instaure un principe d'exécution provisoire de droit des décisions de justice.

La rédaction : Quelles sont les mesures qui ont éventuellement été écartées et pour quelles raisons ?

Jean-François de Montgolfier : Certaines mesures du rapport n'ont pas été reprises dans le projet de décret, non pas en raison de leur inadéquation ou pertinence mais de la réforme procédurale qu'elles engendraient. Nous avons en effet estimé que ces mesures nécessitaient un travail de fond et de consultation qui ne nous permettait pas de les introduire dans les temps du projet de décret. C'est par exemple le cas de la réforme de l'office du juge ou de la concentration des moyens en première instance.

Pour certaines autres propositions, nous sommes parvenus à la conclusion, après une analyse plus approfondie, qu'elles pourraient avoir certains effets indésirables. Il s'agit par exemple de la simplification des fins de non-recevoir et des nullités de fond. Cette simplification est généralement réclamée par les magistrats qui en attendent de pouvoir apprécier plus facilement la recevabilité des actes de saisine de la juridiction. Néanmoins elle aurait eu une implication sur l'examen de la légalité des autres actes de procédure, en particulier les actes d'huissier, et c'est ce qui nous a conduit à ne pas la retenir.

La rédaction : D'autres mesures, qui ne figuraient pas en germe dans le rapport Agostini-Molfessis, ont-elles été introduites dans le décret ?

Jean-François de Montgolfier : Je pense à cet égard tout particulièrement au traitement simplifié des exceptions d'incompétence, salué par les professionnels du droit lors des consultations. Afin de préserver les justiciables des risques et des lourdeurs procédurales d'une exception d'incompétence au sein d'un même tribunal judiciaire, il est en effet prévu un mécanisme, inspiré du contentieux administratif, de renvoi du dossier devant la juridiction compétente, avant la première audience, par simple mention au dossier.

La rédaction : Le schéma procédural se trouve-t-il profondément modifié par cette réforme ?

Jean-François de Montgolfier : Le schéma procédural proposé dans le projet de décret est profondément modifié puisque le décret opère la fusion des procédures menées devant le tribunal d'instance et le tribunal de grande instance. Nous avons cependant souhaité conserver les équilibres respectifs de la procédure civile orale et de la procédure écrite, en les simplifiant chaque fois que cela est possible. Les modifications que je

vous ai présentées se sont ainsi articulées autour de deux grandes lignes directrices : l'intérêt du justiciable et la bonne administration de la justice.

La rédaction : Quelles sont les principales mesures portées par le décret « divorce » ?

Jean-François de Montgolfier : Ce décret organise la nouvelle procédure applicable aux divorces contentieux issue des dispositions de la loi du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice. En effet, celle-ci a supprimé la requête en divorce et l'organisation en deux phases de la procédure. Il n'y aura plus qu'un seul acte de saisine en début de procédure. Cet acte pourra être soit une requête signée conjointement par les parties, soit une assignation comportant la date de la première audience devant le juge de la mise en état.

En pratique, le demandeur contactera la juridiction qui lui donnera la date de la première audience consacrée à l'orientation de la procédure et aux mesures provisoires. Le demandeur l'insérera dans son assignation et il y fera aussi figurer ses demandes éventuelles de mesures provisoires, ce qui permettra au défendeur de préparer utilement l'audience avec son avocat. Les échanges en vue de cette première audience pourront avoir lieu par RPVA afin de permettre que les mesures provisoires puissent être prononcées dès la première audience dans le respect du contradictoire. À terme, la demande de la date d'audience pourra s'effectuer en ligne.

Pour les situations urgentes, il est prévu une possibilité, sur décision du juge, de fixer l'audience d'orientation et sur mesures provisoires à bref délai.

Il sera statué sur les mesures provisoires par le juge de la mise en état mais le décret organise un régime procédural particulier et nouveau pour toutes les audiences sur mesures provisoires. Les parties, chacune assistée par leur avocat, pourront s'exprimer. La présence de tous permettra au juge de chercher à concilier les époux et de prendre en compte tous les accords qui auront émergés lors de ce temps d'échange. Il y aura donc une dimension forte d'oralité au sein de la procédure écrite de divorce. Les parties ne seront néanmoins pas tenues de comparaître sauf si le juge l'ordonne. Dans certaines situations, si le défendeur n'a pas constitué avocat par exemple ou si la seule mesure demandée est relative à la jouissance d'un véhicule, on peut penser que la présence des parties n'est pas indispensable.

La liquidation du régime matrimonial au stade du divorce est facilitée afin de permettre au couple qui se sépare de régler toutes les questions liées au divorce au cours d'une seule et même instance.

La rédaction : Pour la réforme du divorce, les greffes vont devoir gérer deux procédures (l'ancienne et la nouvelle). De quels moyens supplémentaires disposeront-ils ?

Jean-François de Montgolfier : Effectivement, les divorces pour lesquels la requête a été déposée avant le 1er janvier 2020 continueront d'être réglés conformément au droit actuel alors que les demandes en divorce formées après le 1er janvier 2020 relèveront de la procédure nouvelle. Pour autant, il n'y a pas de raison que cela entraîne un accroissement du nombre de dossiers.

Chaque service pourra utiliser l'organisation qu'il juge la plus adaptée. On peut penser par exemple à dédier des audiences aux nouveaux dossiers. Il pourrait aussi se tenir, le même jour, une audience au cours de laquelle le juge aux affaires familiales traiterait à la fois de dossiers anciens en tant que juge conciliateur, et de dossiers nouveaux en tant que juge de la mise en état tenant une audience d'orientation et sur mesures provisoires, tout en exerçant aussi sa mission de conciliation sur les points du litige. Un repère visuel clair sur le dossier pourrait permettre d'identifier immédiatement le régime applicable.

La rédaction : Dans la procédure de divorce, pour les divorces pour altération définitive du lien conjugal, le juge devra avoir un rôle beaucoup plus dynamique lors de la mise en état, ne craignez-vous pas de surcharger ces magistrats ?

Jean-François de Montgolfier : La nouvelle procédure devrait permettre au contraire d'alléger la charge des greffiers et des magistrats pour les divorces pour altération définitive du lien conjugal.

Aujourd'hui, les dossiers sont stockés au greffe en attente d'assignation après l'ordonnance sur tentative de conciliation pendant l'écoulement du délai de deux ans. Le greffe doit surveiller les dossiers puisque les époux ont 30 mois au maximum pour assigner et le juge aux affaires familiales doit rendre une ordonnance de caducité quand ce délai est dépassé.

Demain, le délai sera plus court puisque la loi du 23 mars 2019 l'a réduit de deux ans à un an. Il pourra s'écouler avant la saisine ou en cours de procédure. Ce temps pourra être mis à profit par les parties pour échanger sur les demandes accessoires au divorce et en cas d'absence du défendeur, l'avocat du demandeur

pourra demander qu'il soit statué sur le dossier à l'issue de l'écoulement du délai. Il y a là une réelle simplification qui ne modifie pas fondamentalement le rôle du juge de la mise en état.

La rédaction : La Chancellerie a-t-elle fait un bilan de la réforme du consentement mutuel ? Les juges ont-ils vraiment été soulagés par celle-ci ?

Jean-François de Montgolfier : L'analyse des statistiques des juridictions montre que les juridictions ont bien été déchargées de la quasi-totalité des dossiers de divorce par consentement mutuel car seuls les dossiers où un mineur demande son audition restent traités par les juges aux affaires familiales. Ce sont donc environ 65 000 dossiers par an qui ne sont plus traités par les juridictions. Cela représente un allègement significatif non seulement pour les juges aux affaires familiales, mais aussi pour les fonctionnaires des greffes qui devaient saisir les données de chaque dossier, faire les convocations, mettre en forme les jugements et les notifier.

La réforme de la procédure applicable aux divorces contentieux permettra d'alléger encore les tâches de gestion et de convocation pour permettre au greffiers et aux magistrats de consacrer leur temps à des tâches plus importantes, notamment d'accueil et d'écoute, dans l'intérêt de tous et surtout des familles confrontées à un divorce.

Propos recueillis par Laurent Dargent

Mustafa Allaui

16 novembre, 12:18 ·

Le saviez-vous ?
[15 novembre 2019]
Le droit de retrait
« Le droit de retrait a pour objectif de permettre aux salariés et à l'employeur de faire face efficacement à toute situation dangereuse apparaissant soudainement en menaçant la vie ou la santé des salariés. Ce droit de retrait appelle des décisions urgentes lorsque l'entreprise est effectivement en présence d'une situation dite de danger grave et imminent.

« En effet, l'exercice du droit de retrait oblige l'employeur à prendre des mesures pour faire cesser la dangerosité de cette situation. Et cela s'explique par l'obligation de sécurité de résultat à laquelle il est tenu. » (Dictionnaire Permanent Social - Santé et sécurité au travail).

V. également : C. trav., art. L. 4131-1 s. et L. 4132-1 s.
II : Conditions d'exercice des droits d'alerte et de retrait.
Article L4132-1 En savoir plus sur cet article...
Le droit de retrait est exercé de telle manière qu'elle ne puisse créer pour autrui une nouvelle situation de danger grave et imminent.

Article L4132-2 En savoir plus sur cet article...
Modifié par Ordonnance n°2017-1386 du 22 septembre 2017 - art. 4
Lorsque le représentant du personnel au comité social et économique alerte l'employeur en application de l'article L. 4131-2, il consigne son avis par écrit dans des conditions déterminées par voie réglementaire.

L'employeur procède immédiatement à une enquête avec le représentant du comité social et économique qui lui a signalé le danger et prend les dispositions nécessaires pour y remédier.

Article L4132-3 En savoir plus sur cet article...
Modifié par Ordonnance n°2017-1386 du 22 septembre 2017 - art. 4
En cas de divergence sur la réalité du danger ou la façon de le faire cesser, notamment par arrêt du travail, de la machine ou de l'installation, le comité social et économique est réuni d'urgence, dans un délai n'excédant pas vingt-quatre heures.

L'employeur informe immédiatement l'agent de contrôle de l'inspection du travail mentionné à l'article L. 8112-1 et l'agent du service de prévention de la caisse régionale d'assurance maladie, qui peuvent assister à la réunion du comité social et économique.

Article L4132-4 En savoir plus sur cet article...
Modifié par Ordonnance n°2017-1386 du 22 septembre 2017 - art. 4
A défaut d'accord entre l'employeur et la majorité du comité social et économique sur les mesures à prendre et leurs conditions d'exécution, l'inspecteur du travail est saisi immédiatement par l'employeur.

L'inspecteur du travail met en oeuvre soit l'une des procédures de mise en demeure prévues à l'article L. 4721-1, soit la procédure de référé prévue aux articles L. 4732-1 et L. 4732-2.

Article L4132-5 En savoir plus sur cet article...
L'employeur prend les mesures et donne les instructions nécessaires pour permettre aux travailleurs, en cas de danger grave et imminent, d'arrêter leur activité et de se mettre en sécurité en quittant immédiatement le lieu de travail.

Mustafa Allaui

16 novembre, 12:13 ·

ALTERNATIVES ECONOMIQUES.
Alternatives Economiques

A LA UNE

DEBOUT !
LE BLOG DEJEAN GADREY

Le théorème du gâteau qui doit grossir et le retour des propibes
28/09/2009

Parmi les grands commandements de la religion de la croissance figure en bonne place le « théorème de la croissance comme préalable ». Ce théorème est à ranger verticalement après celui, plus ancien, d'Helmut Schmidt : les profits d'aujourd'hui sont les investissements de demain et les emplois d'après-demain. On a vu depuis ce qu'il en était.

Variante imagée du théorème : il faut d'abord faire grossir le gâteau (des richesses économiques comptées dans le PIB) si l'on veut mener des politiques sociales et créer des emplois. Donc il nous faut et il nous faudra toujours de la croissance pour le bien de tous. Recourir à d'autres critères et d'autres indicateurs ? Bof. Croissez, le reste suivra.

Cette idée traîne partout. Elle est d'une bêtise affligeante. D'abord, un enfant de deux ans peut comprendre qu'avec le même gâteau, on peut avoir des parts très inégales ou très égales, ce qui fait des sociétés très différentes. L'équité dans la distribution change tout. Mais on nous rétorque : en faisant grossir le gâteau, on peut promettre aux plus pauvres un morceau un peu plus gros, non ? Cela les aiderait à supporter le spectacle de ceux qui se goinfrent, non ?

Outre que la dernière période a montré que, en dépit de la croissance, le sort des plus pauvres ne s'améliorait pas (et empirait aux Etats-Unis, où la croissance était plus forte), outre que ce sort s'évalue aussi en termes relatifs, le contre argument le plus important est le suivant : le gâteau PIB est de plus en plus empoisonné. À force de vouloir le gonfler en substances socialement et écologiquement toxiques, en crédits toxiques, en surexploitation des ressources humaines et naturelles, en carbone embarqué, il va nous exploser à la figure. Distribuer plus équitablement un gâteau plus gros mais pourri, ce n'est un cadeau pour personne.

Non, il ne faut pas toujours produire plus pour pouvoir mener des politiques sociales et environnementales en répartissant un gâteau PIB toujours plus gros. Il faut produire mieux et autre chose, changer la recette et donc le gâteau, et mieux le partager. Il faut veiller à n'intégrer dans ce qu'on produit, dans la valeur ajoutée, dans le gâteau PIB, que des ingrédients d'utilité sociale et écologique et des biens communs. Il faut s'assurer que ce qu'on produit fait du bien aux personnes, au lien social et à la nature, ce qui n'a rien avoir avec le « toujours plus », et ce qui s'y oppose de plus en plus. Et il faut valoriser tous les gâteaux autres que le PIB pour s'intéresser à un chariot de desserts où l'on trouve le temps libre choisi, les liens sociaux, et tous les ingrédients de la qualité de vie dans une société soutenable. C'est le fondement d'une écologie sociale et politique de la production, marchande ou non. Cela implique à coup sûr de réduire fortement les inégalités. Ce n'est pas contradictoire avec la progression de l'emploi, si on fait ce qu'il faut (voir d'autres textes de ce blog).

BIENVENUE CHEZ LES CH'TIS

Ce que j'écris là a été explicité plus longuement et plus brillamment, dans un rapport récent au Conseil régional du Nord-Pas-de-Calais, par mes amis Laurent Cordonnier, économiste, et Gérard Grass, consultant. Voir ce lien.

En voici de courts extraits :

« … la dichotomie entre l'intérêt collectif et les agents " privés " est pour une part largement trompeuse : il y a toujours des biens communs dans la richesse produite … Sans contenu en biens communs, la valeur marchande des biens et services (ou leur prix payé par l'impôt) serait bien plus faible que ce qu'elle est. Le prix d'une voiture s'explique au moins autant par ses qualités sociales et environnementales [salaires décents ou non, sécurité, innovations pour réaliser des économies de carburant ou de matières ou pour limiter la pollution, qualités esthétiques…] que par le nombre de kilomètres passagers qu'elle réalisera dans sa vie. … Or les biens communs ne peuvent pas être produits (la plupart du temps) dans des fabriques à biens communs, même si, pour une part, l'Etat producteur de services publics a tenté d'en incarner la figure parfois exclusive. Si certains biens communs ne sont pas intégrés directement à la production marchande, ils ne peuvent pas être produits " après coup " ni même " ailleurs " (ex : l'égalité salariale entre les hommes et les femmes). Quant aux biens communs qui peuvent être produits " ailleurs " ou " après coup " (ex : la dépollution), leur production après coup donne l'idée d'une richesse supplémentaire (puisque ça fait du PIB), alors qu'il ne s'agit que d'un gaspillage de travail et de capital. La question ne peut donc plus être présentée dans ses termes anciens : produisons le plus possible de biens particuliers, et après on sera assez riche pour se payer et distribuer des biens communs. Si l'on produit des maisons mal isolées, avec des matériaux polluants détruisant la santé, dans des zones périphériques multipliant les déplacements et augmentant la surface artificialisée des sols, on sera assez riche pour se payer et se distribuer des maisons mal isolées, avec des matériaux polluants, etc., mais il sera trop tard pour se payer et se distribuer des logements HQE, positifs en énergies, dans un urbanisme densifié et convivial (ce n'est qu'un exemple). Les biens communs doivent donc se trouver dans les produits et dans les manières de produire, pour construire une valeur ajoutée durable. L'objectif est très précisément d'intégrer plus largement les biens communs à la valeur ajoutée. »

ET LA PROTECTION SOCIALE ? ET LES INVESTISSEMENTS ÉCOLOGIQUES ?

Nous faut-il de la croissance à perte de vue pour financer la protection sociale, les retraites, les investissements écologiques ? Non, il nous faut de la valeur ajoutée (d'un contenu requalifié, durable) et il faut l'affecter démocratiquement et équitablement aux différents groupes et générations. Les richesses monétaires existent en abondance pour cela. Quitte à me répéter, les réductions d'impôt sur le revenu décidées depuis 2000 représentent 30 milliards d'euros de manque à gagner annuel pour l'action collective et le progrès social. Selon la commission des finances de l'Assemblée Nationale, les niches fiscales ont coûté 73 milliards en 2008 et la majorité d'entre elles ne va pas dans le sens de l'intérêt général. La fraude fiscale coûterait, selon Éric Woerth lui-même, 30 milliards par an. L'évasion dans les paradis fiscaux, forme de fraude organisée, représenterait entre 30 et 40 milliards d'euros pas an. Les dépenses de publicité en France se montent à 11 milliards par an selon ZenithOptimedia. La France est au troisième rang mondial des dépenses militaires (après les Etats-Unis et la Chine) : le budget de la défense se monte à près de 50 milliards pour les seuls crédits de paiement. C'est 50 % de plus que l'Allemagne en dépenses par habitant.

La liste est longue de ce qui pompe des ressources économiques par dizaines de milliards pour les dévier d'un objectif de progrès partagé et durable. Dernier exemple : le coût social du chômage. Ses évaluations ont été plus ou moins abandonnées ces dernières années (il est vrai que c'est complexe), mais on sait qu'il est plusieurs fois supérieur au seul coût des politiques publiques de l'emploi, soit 33 milliards en 2006. Or on peut considérer le coût social du chômage comme le coût du non partage du travail, le coût du déni du droit à l'emploi.

LES VIRUS PROPIBES ET LE VACCIN STIGLITZ

Les virus propibes (ou pro-PIB) sont une colonie qui s'installe dans un corps sain et qui provoque ensuite son obésité sans limite, jusqu'à ce que mort s'ensuive. Ils y accumulent indistinctement le bon cholestérol et le mauvais. Un vaccin expérimental vient d'être mis au point par le docteur Stiglitz, mais les virus ont réagi avec violence. Les premiers à l'avoir fait ont même profité de la présentation du vaccin à la Sorbonne pour se manifester.

Le virus Olivier Blanchard, qui sévit au FMI, a indiqué que le vaccin Stiglitz était bien gentil, mais que les propibes avaient raison de vouloir l'obésité de tous comme solution à tout. Ce virus avait lui-même secrété au FMI un produit toxique (voir ce lien) qui consiste à privilégier la consommation privée par rapport à celle de biens collectifs pour relancer la croissance, exigeant des coupes sombres dans les dépenses sociales fondées sur des droits (retraites, santé…). Le virus Jacques Barrot, qui avait sévi à la commission européenne comme porte-parole du lobby des croissants, a lui aussi campé sur ses positions propibes.

Mais il a fallu attendre quelques jours pour que les plus virulents se manifestent. Il s'agit d'abord du virus Antoine Delhommais, qui a instillé dans Le Monde une substance vénéneuse assimilant le vaccin Stiglitz à

une « mode bobo-décroissance ». Les analyses du vaccin montrent portant qu'il ne contient aucune molécule de ce type. Le même virus a délivré cette information qui fera date dans les cafés du commerce : « mieux vaut vivre en Norvège (55 600$ de PIB par habitant…) qu'au Zimbabwe (500$…) ».

Mais cela n'est rien à côté de l'offensive du redoutable virus Éric Le Boucher, qui fut membre de la colonie des croissants présidée par le mégavirus Attali. Tous crocs dehors, il a successivement accusé le vaccin Stiglitz d'être « de la pure gesticulation » qui « ne débouchera sur rien », un « gros mic-mac de présupposés » inspiré par « les idéologies de la décroissance », et de la « masturbation intellectuelle ». À ceux qui en douteraient, ce siècle n'est décidément pas celui des Lumières. Le tout conclu par « Que le PIB augmente ! Et vive le PIB ! ».

Qu'en conclure pour le vaccin Stiglitz ? Vu la résistance des virus propibes et du lobby des croissants, il aura peu d'effet si d'autres traitements ne sont pas administrés en complément, par une multi-thérapie incluant la prévention de la contagion, la mobilisation du corps social et la mise en quarantaine des virus irrécupérables.

Mustafa Allaui

15 novembre, 22:50 ·

Wikipédia

Développement économique et social
efforts des institutions publiques pour relancer l'économie dans une région donnée

Page d'aide sur l'homonymie Pour les articles homonymes, voir Développement.
Le développement économique et social fait référence à l'ensemble des mutations positives (techniques, démographiques, sociales, sanitaires…) que peut connaître une zone géographique (monde, continent, pays, région…).

Il ne doit pas être confondu avec la croissance économique. Celle-ci est habituellement nécessaire ou consécutive au développement mais elle n'en est qu'un aspect. Il existe même des zones en croissance par simple inertie de tendance ou sous l'effet de dopants artificiels de types dits keynésiens, sans pour autant connaître les transformations de structure et la « destruction créatrice » propres au développement, qui assurent sa pérennité. Cela peut conduire à un épuisement des ressorts de la croissance. On peut alors retrouver le phénomène de cycle de vie (de l'émergence à l'expansion puis au plafonnement et enfin au déclin) étudié en marketing.

Le développement économique nécessitant notamment de la création de richesses, on associe développement économique et « progrès », puisqu'il entraîne, généralement, une progression du niveau de vie des habitants. On parle alors d'amélioration du bien-être social (au sens économique). La volonté de concilier simple développement économique et progrès ou amélioration du bien-être a mené à forger, à côté des indicateurs de développement traditionnels (PNB, PIB), d'autres indicateurs, tels que l'indice de développement humain (IDH), qui prend en compte la santé, l'éducation, le respect des droits de l'homme (dont font partie, depuis 1966, les droits économiques et sociaux[1]), etc. Les paramètres économiques et sociaux pour la mesure du développement sont indiqués dans l'article « Pays en développement ». La différence entre croissance économique et développement social est mal perçue dans le grand public[2]. Le bien-être social doit être distingué de la production économique[3]. Le bien-être est pluridimensionnel. D'autres composants existent à côté du bien être matériel[4].

Les indicateurs Modifier
Article détaillé : Indicateurs économiques.
Du point de vue strictement économique, l'indicateur le plus souvent utilisé est le produit intérieur brut (PIB) qui est une somme des valeurs ajoutées sur un territoire. Son chiffrage, qui ressort de la comptabilité nationale, est cependant délicat. Comment, par exemple, chiffrer l'utilisation des services non marchands et des biens publics ? Leur coût et utilité économique sont noyés dans les budgets publics par absence de facturation, ce qui ne permet guère de savoir s'ils apportent plus de richesses qu'ils en consomment, s'il y a valeur ajoutée ou valeur retranchée. L'autre indicateur commun est le PNB (Produit national brut).

Par ailleurs, le PIB ne contient que les flux (production / consommation). Les économistes et statisticiens n'arrivent guère à mesurer, ni même à estimer l'évolution du patrimoine public et privé. À plus forte raison, certaines externalités positives ou négatives sont mal mesurables. Par exemple, comment chiffrer l'effet externe négatif d'une pollution comme l'engrais azoté puissant du lisier (par exemple de porc) déversé dans les cours d'eau, amenant à une eutrophisation, sans même parler du gaspillage d'une ressource précieuse non ou difficilement renouvelable ? Sur le même plan, comment mesurer l'effet positif des pots catalytiques ou

d'une fluidification de la circulation routière, voire la « désindustrialisation » des secteurs lourds en faveur des services et hautes technologies ? Le développement économique affecte ainsi de façon importante l'environnement, conduisant certaines personnes à prôner la décroissance économique, d'autres préférant soutenir le développement durable.

Devant ces imperfections des indicateurs économiques traditionnels (PIB et PNB), le PNUD (Programme des Nations unies pour le Développement) a mis en place l'Indice de développement humain (IDH), qui prend en compte la santé, l'espérance de vie, l'alphabétisation, etc. (le Prix Nobel Amartya Sen a pris part à la conceptualisation de l'IDH). D'autres indicateurs économiques existent, tels que l'Indicateur de pauvreté (IPH), également créé par le PNUD ; l'indice de Bonheur national brut (BNB), créé par le roi du Bhoutan dans les années 1960 ; le BIP40, ou baromètre des inégalités et de la pauvreté, créé en 1999 par le Réseau d'alerte sur les inégalités.

Historique Modifier

La première utilisation du mot « développement » dans cette acception est due au président Harry Truman dans la « partie IV » de son discours d'investiture du 20 janvier 1949[5].

L'histoire du développement économique international, au xxe siècle, est un mélange de bonnes volontés de certains États du Nord industrialisés, d'actions effectives de la communauté internationale (en particulier de l'ONU et de ses diverses agences), et de conflit entre les pays du Nord, eux-mêmes divisés, pendant la seconde moitié du xxe siècle, en deux blocs, du fait de la guerre froide, et le Tiers Monde. À la suite de la décolonisation, celui-ci s'organise dans les années 1960 et 1970 afin de renégocier les termes de l'échange mondial.

Néanmoins, les années 1980 puis 1990 voient l'émergence de la doctrine néolibérale au sein des institutions nationales et internationales (consensus de Washington), menant à une critique sévère de la part du mouvement altermondialiste.

En outre, la problématique de l'environnement, qui apparaît dans les instances officielles dès le rapport du Club de Rome sur « les limites de la croissance » (Halte à la croissance ?, 1972), fait son entrée sur scène, amenant à s'interroger sur les différents modèles de développement possible. Face au réchauffement climatique, le concept de « développement durable » tend à s'imposer dans les esprits, sinon dans les faits.

Enfin, le xxie siècle voit une nette séparation entre les États du Nord, ou encore la Triade (Union européenne, États-Unis, Japon), qui domine l'économie mondiale ; les nouveaux pays industriels (NPI) tels que les Quatre Dragons asiatiques ou les BRIC (Brésil, Russie, Inde et Chine), et de larges secteurs de la population mondiale vivant dans l'extrême pauvreté, avec moins d'un dollar par jour, et située en majorité dans les États de l'Afrique subsaharienne. Enfin, la question des inégalités économiques et sociales touche tous les États, amenant certains à parler d'un Quart-Monde, englobant les délaissés du développement dans les pays riches.

La création de l'ONU et des instances internationales de développement Modifier

Dès sa création, l'Organisation des Nations unies (ONU) fait du développement une de ses priorités, à travers la création de la Banque mondiale et de l'UNESCO. Après les accords de Bretton Woods (1945), la Banque mondiale met en place, pour l'Europe, dévastée par la Seconde Guerre mondiale, la Banque internationale pour la reconstruction et le développement (BIRD), chargée de financer la reconstruction. Le 9 mai 1947, la BIRD effectue ainsi son premier prêt, envers la France, d'une valeur de 250 millions de dollars.

En 1948, le GATT lance son premier round de négociations, visant à favoriser les échanges internationaux en baissant les droits de douane. Après l'Uruguay Round, le GATT se transformera en Organisation mondiale du commerce (OMC), en 1994.

D'un autre côté, la Commission économique pour l'Amérique latine et les Caraïbes (CEPAL), dépendante de l'ONU, a aussi été fondée en 1948. Présidée par l'économiste argentin Raúl Prebisch de 1950 à 1963, la CEPAL sera l'un des lieux d'émergences de la théorie de la dépendance critiquant les modèles linéaires et successifs de développement antérieures (voir ci-dessous), et défendant le protectionnisme afin de protéger l'émergence de l'industrie nationale et d'un marché intérieur.

Plusieurs institutions financières internationales sont mises sur place, avec comme objectif officiel le développement, bien que leur pratique effective ait été par la suite largement critiquée, en particulier par le mouvement altermondialiste (voir par ex. La Grande Désillusion (2002) de Joseph Stiglitz, ex-directeur de la Banque mondiale). Outre cette dernière, ces institutions incluent la Banque interaméricaine de

développement (1959) ; l'Association internationale de développement (1960) ; la Banque africaine de développement (1964) ; la Banque asiatique de développement (1966).

L'opposition entre les États-Unis et l'URSS Modifier

Le 20 janvier 1949, dans le point IV de son discours sur l'état de l'Union, le président américain Harry Truman utilise pour la première fois [réf. nécessaire] le terme de développement pour justifier l'aide aux « pays sous-développés » dans le cadre de la guerre froide (doctrine Truman). Il y déclara être du devoir des pays du Nord capitalistes, qualifiés de « pays développés », de diffuser leurs « connaissances techniques » et assistance aux pays qualifiés de « sous-développés », pour qu'ils se rapprochent du modèle de société occidentale. Cette initiative marque le triomphe d'une vision économétrique du développement, mesuré par le PNB par habitant. En 1953, le président Eisenhower lance, en même temps qu'un programme de dissuasion nucléaire, le projet Atoms for Peace, visant à exporter de la technologie nucléaire pacifique à plusieurs États; dans le même temps, l'Agence internationale de l'énergie atomique (AIEA) était fondée afin de favoriser le contrôle de la technologie nucléaire et son utilisation à des fins pacifiques (médicales, etc.).

Le projet Truman, qui heurtait l'isolationnisme américain, fut relancé par le président John F. Kennedy, via l'Alliance pour le progrès (1961), à destination de l'Amérique latine. Ses effets furent néanmoins très modérés.

L'enjeu du développement était en effet au cœur de la rivalité entre l'Ouest et l'Est, chaque bloc promettant d'aider ses alliés en échange de leur soutien politique. Ainsi, lors de la révolution cubaine de 1959, l'expropriation par le régime de Fidel Castro de compagnies américaines (l'International Telephone and Telegraph Company et l'United Fruit Company), en 1959, ainsi que la mise en place d'une réforme agraire, heurte de front les intérêts américains. Dès juin 1959, le département d'État américain envisage de ne plus acheter le sucre cubain. Devant cette menace, Cuba se tourne vers l'URSS, ravie de signer un accord commercial avec ce dernier (février 1960). La crise continue, jusqu'à la rupture complète des relations avec Washington, menant à l'embargo contre Cuba (1962) pratiqué par les États-Unis. Cette crise majeure de la guerre froide montre à quel point le développement économique et social, ainsi que les relations commerciales inter-étatiques, sont instrumentalisées par les deux super-puissances.

Les divergences d'approches sur le développement économique et social entre le « monde libre » et le bloc de l'Est ont été illustrées par l'affrontement au sujet des diverses conceptions possibles des droits de l'homme. Ainsi, tandis que les pays de l'Ouest signaient plus volontiers le Pacte international relatif aux droits civils et politiques de 1966, les pays de l'Est lui préféraient le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (également de 1966). Cette divergence d'approche tend aujourd'hui à s'estomper, les droits sociaux étant généralement considérés comme intrinsèquement liés à l'exercice effectif des libertés politiques.

L'émergence du Tiers-Monde : la CNUCED, le Nouvel ordre économique international (NOEI) et la convention de Lomé Modifier

À la même époque, la décolonisation bouleverse le monde et les rapports de force au sein de l'ONU. En 1964, les pays du Sud, nouvellement indépendants, créent la Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), qui revendique des échanges commerciaux rééquilibrés, en particulier l'accès des pays du Sud aux marchés du Nord et l'amélioration des termes de change. En effet, les pays du Tiers Monde, qui se rassemblent autour du Groupe des 77, considéraient que les principes libéraux fixés par le GATT ne répondaient pas à leurs problèmes spécifiques. La CNUCED aide à l'élaboration de nombreuses règles de droit international, mais son rôle s'amoindrit à la fin des années 1980.

En 1966, l'Assemblée générale de l'ONU crée l'Organisation des Nations unies pour le développement industriel (ONUDI), qui devient une institution spécialisée de l'ONU. Quelques années plus tard, en 1971, le Groupe des 77 s'organisent en G24 afin de pouvoir émettre des revendications communes face au G8, qui regroupe les principales puissances mondiales. Enfin, le 1er mai 1974, l'Assemblée générale de l'ONU vote une résolution visant à instaurer un Nouvel ordre économique international (NOEI), plus favorable aux États du Sud.

C'est à ce moment que la Communauté économique européenne (CEE) signe avec 46 pays d'Afrique, des Caraïbes et du Pacifique (les pays ACP) la convention de Lomé (1975), qui a pour objectif de favoriser l'adaptation des pays ACP à l'économie de marché de la BERD (Banque Européenne pour la Reconstruction et le Développement, créée en 1990) par le biais d'une coopération entre la CEE et les pays ACP. Les divers accords de Lomé sont ainsi la marque d'une politique de codéveloppement spécifique de la CEE (puis de l'Union européenne) envers ces États.

On met en place, dès Lomé I (1975), le STABEX, le système de stabilisation réparti par le Fonds européen de développement (FED), qui vise à compenser la perte des recettes à l'exportation subie par tous les pays ACP. Lors de Lomé II (1979), c'est le Sysmin (Système de Développement du potentiel minier) qui est mis en place. Il couvre huit produits miniers et intervient si la baisse des cours menace l'outil de production. Le protocole sur le sucre, de Lomé III (1984), prévoit l'importation de 1,3 million de tonnes de sucre de canne aux prix européens. Il aide ainsi le « décollage » des pays fournisseurs de sucre de canne comme l'île Maurice, les îles Fidji ou la Guyane.

Les différents modèles de développement Modifier

Articles détaillés : Économie du développement et Sociologie du développement.

Depuis les années 1930, un certain nombre de pays d'Amérique latine (dont l'Argentine sous Perón, qui arrive au pouvoir à la fin des années 1940), avaient mis en place un modèle d'industrialisation par substitution d'importations (ISI). L'objectif de tels modèles de développement, d'abord mis en place de façon pragmatique avant d'être théorisées par Raúl Prebisch, le président de la CEPAL, et l'économiste Celso Furtado, consistait à protéger le marché intérieur (via des barrières douanières) afin de permettre à l'industrie nationale de se développer.

Mises en place par l'Argentine, le Brésil, le Mexique, et, dans une moindre mesure, le Chili, l'Uruguay et le Venezuela, ces stratégies prenaient un sens particulier, dans la mesure où des États tels que l'Argentine étaient auparavant entièrement tournées vers l'exportation (modèle agro-exportateur en Argentine, favorisé par l'oligarchie au pouvoir), à un point qu'on pouvait parler de ce dernier d'une quasi-colonie de l'Empire britannique (traité Roca-Runciman de 1933). Or, après la Grande Dépression des années 1930, ces pays qui dépendaient des exportations ont dû trouver un autre modèle économique.

L'émergence du Tiers-Monde en tant que troisième force, face aux deux blocs de la guerre froide, qui organise la CNUCED et prône un Nouvel ordre économique international (NOEI), coïncide avec l'âge d'or de la théorie de la dépendance, qui souligne les conséquences de la colonisation et du néocolonialisme sur l'économie des pays dits « sous-développés ». Soutenue par des économistes tels que Fernando H. Cardoso (qui deviendra président du Brésil dans les années 1990), l'économiste Raúl Prebisch (président de la CEPAL), ou le sociologue Immanuel Wallerstein, la théorie de la dépendance s'oppose à la théorie de la modernisation ou de l'industrialisation, qui prétend que les pays sont à un stade inférieur de leur développement ou que ces pays ne sont pas intégrés dans l'économie globale. Ainsi, Rostow (Les étapes de la croissance économique, 1960) concevait le développement de façon linéaire et progressive: pour lui, chaque pays devait nécessairement passer par certaines étapes, avant d'atteindre l'étape du développement proprement dit, qui s'assimile en fait à la société de consommation de masse.

Ces théories linéaires à la Rostow sont alors fortement remises en cause, et progressivement abandonnées. La théorie de la dépendance insiste en particulier sur la dégradation des termes de l'échange. Elle affirme, en outre, que ces pays sont intégrés à l'ordre mondial, mais structurellement mis en état de dépendance continue. En d'autres termes, le développement des pays du Nord s'appuie sur le « sous-développement » des pays du Sud. Les inégalités entre le Nord et le Sud, et l'exploitation de ce dernier par le Nord, sont ainsi, pour ces théoriciens, une condition du maintien du niveau de vie des pays riches, industrialisés, voire bientôt post-industrialisés.

Aux stratégies de développement auto-centré, populaires en Amérique latine, s'opposent les stratégies d'industrialisation orientées vers l'exportation, qui sont utilisées par les Quatre Dragons asiatiques (Corée du Sud, Taïwan, Singapour, Hong Kong).

Combler le fossé entre le développement économique et le développement social ? Modifier

Bien entendu, d'autres théories de croissance existent, et celles-ci tendent de plus en plus à intégrer les facteurs humains ou psychologiques. Ainsi, le modèle de Solow, d'inspiration néo-classique (Solow était néanmoins un néo-keynésien), prétendait que les pays en voie de développement (PVD) rattraperaient mécaniquement les pays développés, et que la croissance ne pouvait connaître de terme, étant stimulée par le progrès technique. Ce modèle, optimiste, s'opposait au modèle de Harrod-Domar, développé dans les années 1940 et inspiré par la Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie de Keynes. Ce dernier modèle soulignait le caractère instable de la croissance et la nécessité d'une intervention étatique pour la soutenir.

À partir des années 1960, certains auteurs s'intéressèrent à l'émergence d'une société post-industrielle, fondée sur une économie de l'information. Cela amena l'économiste Gary Becker (Prix Nobel) à insister sur le « capital humain », formé par les compétences, les expériences et les savoirs. L'économie, ainsi, intégrait

progressivement dans ses modèles des facteurs extrinsèques à l'économie strictement dite, tentant ainsi de montrer l'interdépendance entre le développement économique, social et culturel. Dans les années 1980, la théorie de la croissance endogène formulée par Paul Romer et Robert E. Lucas intègre ainsi la notion de capital humain, insistant sur l'importance de l'éducation et la santé pour le développement économique.

Les années 1990 : le consensus de Washington Modifier

Les Nouveaux pays industrialisés (NPI). Nombre d'entre eux ont été frappés par la crise économique asiatique de 1997.
Mais l'émergence du consensus de Washington, au début des années 1990, marque la fin de ces projets, et la suprématie de la doctrine néolibérale, qui prône des « thérapies de choc » pour les États en crise. Le choc pétrolier de 1973, puis la crise de la dette en 1982 (initiée par le Mexique, qui se déclare en défaut de paiement), a en effet lourdement affecté l'approche économique jusque-là partagée peu ou prou par la plupart des États du « monde libre »: objectifs de plein emploi, modèle d'économie sociale de marché ou de social-démocratie, etc.

Dans le même temps, le sommet de la Terre de Rio de Janeiro en 1992 pose les bases du développement durable, qui cherche à réconcilier les aspects économiques du développement avec les aspects environnementaux et sociaux. Toutefois, cette approche ne commencera à se diffuser qu'à partir des années 2000.

L'apparition des pays émergents (ou les nouveaux pays industrialisés, qui ont connu un « décollage » à partir des années 1960), conduit à remettre en cause les théories de la dépendance et à nuancer les thèses du « tiers-mondisme », influentes lors des années 1970. On montre ainsi l'exemple des Quatre Dragons (Corée du Sud, Taïwan, Singapour, Hong Kong), des bébés Tigres (Malaisie, Indonésie, Thaïlande, Philippines, Brunei) ou encore des « jaguars » (Mexique, Brésil, Argentine, Chili, Colombie, Venezuela) pour montrer que le développement est possible, à condition de jouer sur les avantages comparatifs (main-d'œuvre abondante et bon marché). Ces différents États ont néanmoins suivis des modèles de développement divergents (industrialisation par la substitution d'importation, ou ISI, en Amérique latine ; stratégies d'industrialisation orientées vers l'exportation pour les Quatre Dragons, etc.)

L'émergence de ces nouvelles puissances régionales conduit néanmoins à s'interroger, dans les pays du Nord, sur les conséquences possibles sur le marché de l'emploi, l'attention de l'opinion publique se concentrant sur les délocalisations (bien qu'il soit difficile de lier intrinsèquement les deux, les délocalisations étant un phénomène économique particulièrement complexe, notamment parce que bien d'autres facteurs, tels que la proximité du marché, jouent, outre le prix de la main-d'œuvre).

En outre, la faible diversité des produits exportés par les Quatre Dragons les a exposés aux fluctuations du marché mondial. La crise économique asiatique de 1997 affecte ainsi durement les bébés Tigres avant de se propager aux Quatre Dragons, puis à d'autres pays membres des BRIC (dont l'Argentine et le Brésil d'une part - pays déjà affectés par la crise économique mexicaine de 1994-1995, ou « crise tequila », et la Russie d'autre part).

En 2001, l'Argentine est frappée par une crise très dure, qui conduit à une grève générale, à des émeutes (le Cacerolazo) et à la démission du gouvernement. Dans les années suivantes, le gouvernement argentin, imité par le Brésil du président Lula, remboursent intégralement leurs dettes envers le FMI et la Banque mondiale, afin de se libérer de leur tutelle. Ils considèrent en effet que les politiques d'ajustement structurel imposées par ces derniers ont été l'une des causes majeures de la crise.

Enfin, la persistance de la dette du Tiers-monde, menace perpétuelle sur l'équilibre économique mondial (comme la crise de 1982 l'a prouvé), conduit certains à prôner soit son réaménagement, soit son annulation complète (voir le Comité pour l'annulation de la dette du tiers monde, CADTM, fondé en 1990)[6].

Le conflit de la banane Modifier
Article détaillé : Conflit de la banane.
Le conflit de la banane est représentatif des divergences d'approches sur le commerce international et sur les modes d'aide au développement, en opposant en particulier d'un côté une approche libérale, prônant la suppression de toutes les barrières douanières, qui est soutenue par l'OMC, et de l'autre une approche privilégiant des accords multilatéraux profitant à certains États, en leur accordant des contingentements et l'assurance qu'on achètera leurs produits.

Ainsi, en 1993, dans le cadre de la convention de Lomé, l'UE favorise les importations de banane venant des pays ACP (Afrique-Caraïbe-Pacifique) en plafonnant les importations de bananes « dollar ». Ce système de

codéveloppement, fondé sur des bases protectionnistes, se heurte à l'opposition de Washington et de pays d'Amérique latine non membres des pays ACP. Le conflit de la banane conduit ainsi cinq pays d'Amérique latine à porter plainte contre l'UE devant l'OMC, tandis que Washington menace Bruxelles de rétorsions commerciales unilatérales. Soixante pour cent du marché de la banane est en effet dominé par trois multinationales américaines (Chiquita, Dole et Del Monte). L'Organe de règlement des différends de l'OMC condamne en 1997 l'Organisation commune du marché de la banane (OCMB), et un accord est trouvé entre l'UE et Washington en 2001. Celui-ci préserve deux principes de base de l'OCMB, le contingentement du marché et la préférence ACP, mais pourrait se révéler préjudiciable à l'équilibre commercial du marché bananier en Europe. En effet, il risque de mettre à mal l'activité d'importation de nombreux opérateurs européens au profit des seules multinationales.

Les Objectifs du millénaire pour le développement et le NEPAD Modifier

En 2000, l'Organisation des Nations unies (ONU) promeut les « Objectifs du millénaire pour le développement », visant à réduire de moitié la pauvreté dans le monde entre 2000 et 2015. Outre la lutte contre la pauvreté, ces objectifs incluent le développement de l'école primaire pour tous; la promotion de l'égalité des sexes et du droit des femmes ; la réduction de la mortalité infantile ; l'amélioration de la santé maternelle ; la lutte contre la pandémie du SIDA, la malaria, et d'autres maladies ; la lutte pour l'environnement ; enfin, la promotion d'un partenariat mondial pour le développement. Près de dix ans après cette proclamation solennelle, les effets sont très largement décevants.

La même année, deux projets initiés par des chefs d'État africains voient le jour, qui fusionnent en 2001 dans le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), mené sous la supervision de l'Union africaine. Le NEPAD a été initié par le Sud-Africain Thabo Mbeki, l'Algérien Abdelaziz Bouteflika, le Sénégalais Abdoulaye Wade, le Nigérian Olusegun Obasanjo, et l'Égyptien Hosni Moubarak.

Toujours en 2000, la convention de Lomé entre la CEE et les pays ACP est remplacée par les accords de Cotonou, qui réunit les 79 États du groupe ACP et les 27 pays de l'Union européenne, soit une population totale de plus de 700 millions de personnes[7]. Ces accords modifient de façon importante les conventions de Lomé, en mettant fin au STABEX et au Sysmin sous leur forme existante, en conditionnant l'aide au développement, et en se plaçant sous l'égide des objectifs de l'OMC: la libéralisation des échanges. Officiellement, il vise à rétablir les équilibres macro-économiques, à développer le secteur privé, à améliorer les services sociaux, à favoriser l'intégration économique régionale, à promouvoir l'égalité des chances hommes-femmes, à protéger l'environnement et à abolir de manière progressive et réciproque les entraves aux échanges commerciaux. Les accords de partenariat économique (APE), en cours de négociation, renforcent l'abaissement des barrières douanières prévues par cet accord.

Les années 2000 Modifier

L'aide publique au développement, qui stagne, est cependant considérée comme impérative, d'une part parce que l'ONU reconnaît le développement en tant que droit, d'autre part parce que les organismes officiels tendent à considérer celui-ci de plus en plus non pas seulement en tant qu'objectif humanitaire ou de solidarité internationale, mais aussi comme objectif réaliste, intégré à des considérations sur la sécurité mondiale. En d'autres termes, le lien entre le développement économique et social, la réduction des inégalités et la paix semble de plus en plus évident.

En revanche, cette aide se voit de plus en plus conditionnée par différents objectifs. Ainsi, depuis quelques années, des accords de gestion concertée des flux migratoires et de codéveloppement ont conditionné l'aide au développement à la prise de mesures par les États du Sud visant à restreindre l'émigration. Le lien entre gestion des flux migratoires et codéveloppement a ainsi été dénoncé par la Cimade, qui affirmait, en 2008, dans son analyse du rapport de la Commission Mazeaud sur le cadre constitutionnel de la nouvelle politique d'immigration, que : « Le développement est un droit reconnu par les Nations-Unies et ne saurait faire l'objet de conditionnalité quelle qu'elle soit. Conditionner l'aide publique au développement au contrôle des flux migratoires constitue un chantage d'autant plus inacceptable que certaines politiques économiques et commerciales européennes sont loin d'être neutres sur les phénomènes migratoires. »[8]

Dans le même temps, la prise de conscience des contraintes environnementales sur le développement économique et social, qui émergeait depuis les années 1970, s'est accentuée, notamment grâce aux études des experts de l'ONG environnementale WWF. En popularisant le concept d'empreinte écologique, ces experts ont mis en évidence que l'impact des activités des pays développés sur la biosphère était très supérieur à la biocapacité mondiale, de sorte que le modèle de développement occidental issu de la révolution industrielle, prôné par Truman en 1949, n'apparaît plus comme généralisable tel quel à l'ensemble de la planète.

Les moyens du développement Modifier

Le rôle de l'État est de créer les conditions de l'augmentation des compétences, afin que se développe un système efficace de production et distribution de biens et services. Ceci est obtenu par l'amélioration de l'environnement juridique : sécurité juridique, adaptation des lois.

Surtout depuis les années 1990 et dans les pays du Nord, les entreprises cherchent également à intégrer les contraintes sociales et environnementales en adoptant des codes de conduite. Lorsque ceux-ci s'avèrent insuffisants, les États peuvent voter des lois incitant les entreprises à rendre compte des conséquences sociales et environnementales de leur activité, comme c'est le cas en France avec une disposition de la loi relative aux nouvelles régulations économiques (article 116).

Développement social et croissance économique Modifier

La confusion des termes Modifier

Le progrès social Modifier

Le Rapport de la Commission sur la mesure des performances économiques et du progrès social, plus connu sous la dénomination Rapport Stiglitz, Sen et Fitoussi, retient, entre autres, pour cerner la notion de bien-être, les conditions de vie matérielles (revenu, consommation et richesse), la santé, l'éducation, les activités personnelles dont le travail, la participation à la vie politique, les liens et rapports sociaux, l'environnement (état présent et à venir) et l'insécurité, tant économique que physique[4]. Selon Dominique Méda il y a lieu de prendre en compte le degré de violence de la société, de la xénophobie, de la criminalité et des inégalités[9]. L'indicateur de bien-être économique d'Osberg et Sharpe inclut la réduction des inégalités et la protection contre les risques sociaux[10]. Le temps disponible pour les loisirs joue de façon directe sur le bien-être[11]. Un travail décent incorpore des horaires décents, la possibilité de combiner travail et vie de famille, dialogue social et représentation des travailleurs[12]. Les conséquences des effets de ces différents domaines sont amplifiées lorsqu'ils se cumulent[13].

Croissance et développement Modifier

Dès le départ le développement a été associé à la notion de croissance économique. Dans son discours d'investiture le président Truman préconise de mettre les connaissances techniques à la disposition des régions sous-développées et d'y encourager l'investissement des capitaux[14]. En 1991 le rapport mondial sur le développement du PNUD confirme que « la croissance économique est nécessaire au développement humain »[15]. Cependant en 1996 le rapport du PNUD constate que « les dernières décennies montrent on ne peut plus clairement qu'il n'existe pas automatiquement de lien entre croissance économique et développement humain ». Il spécifie que le développement humain est une fin dont la croissance économique est le moyen[16]. Cette distinction entre croissance et développement a été initiée par François Perroux dans les années 1960 et reprise par Amartya Sen[17]. Parce que la croissance peut être indispensable au bien-être elle a été assimilée au progrès social. Mais au-delà d'un certain niveau de PIB par habitant l'augmentation de revenus et de consommation n'augmente plus la satisfaction et le bien être[18]. Les évolutions comparées du PIB et de l'IDH aux États-Unis confirment un écart croissant entre ces valeurs entre 1975 à 2005[19]. Le PIB mesure essentiellement la production marchande. Il est souvent traité, à tort, comme s'il s'agissait d'une mesure de bien-être économique[20]. Le rapport du PNUD de 1990 affirme qu'un niveau de vie modeste peut s'accompagner d'une bonne qualité de vie et qu'à l'inverse celle-ci peut être déplorable à de hauts niveaux de revenus[21].

Une croyance occidentale Modifier

En biologie le terme développement indique communément le processus de croissance des êtres vivants, processus naturel et spontané (développement d'un enfant ou d'une plante). L'emprunt de ce terme pour caractériser les évolutions sociales laisse penser que le développement social relève lui aussi d'une succession d'étapes se déroulant selon des « lois » bien établies[17],[22]. Le phénomène social est ainsi rapporté à un phénomène naturel[23]. Or, contrairement au développement biologique, des facteurs extérieurs peuvent changer les évolutions des sociétés, tels les migrations, les alliances politiques, les guerres[24]. Les spécificités historiques et culturelles de chaque peuple sont occultées. L'Occident s'impose comme seul modèle et référence[25]. Les pays sous-développés auraient un simple retard alors que leur environnement technologique, démographique, culturel et institutionnel est radicalement différent de celui qui a engendré les révolutions industrielles du Nord. Cette thèse masque à peine un culte de la croissance industrielle comme priorité politique[26].

Ivan Illich définit le développement comme le remplacement de compétences généralisées et d'activité de subsistance par l'emploi et la consommation de marchandises, ce qui implique que le travail salarié devienne

la seule forme de travail reconnue (cf. droit au travail) et que les activités qui satisfont directement les besoins stagnent ou disparaissent au profit de la consommation des marchandises[27].

Pour Geneviève Azam également, la conception occidentale du développement par la technique relève plus d'un acte de foi que d'une réelle conquête d'autonomie[28].

Gilbert Rist l'analyse comme une croyance comparable à une religion[29].

Des résultats contrastés Modifier

Soixante ans après que son extension aux pays du Sud a été officiellement mise à l'ordre du jour de la communauté internationale, le développement social n'est pas encore réalisé[30]. Selon le rapport du PNUD de 2003, l'indicateur de développement humain était en recul, par rapport à 1990, dans 21 pays[31]. Le nombre de sous-alimentés chroniques est passé de près de 800 millions en 1996 à 830 millions en 2006[32]. En 2012 les Nations unies déclaraient avoir presque atteint les objectifs du millénaire pour le développement en matière d'accès à l'eau potable. Seulement 783 millions de personnes en restaient privées. Une réévaluation de ce chiffre est faite dans le rapport 2013 de l'Organisation mondiale de la santé. Il est porté à 2,4 milliards[33]. Malgré la croissance économique les inégalités et la marginalisation se sont accrues[34].

Des corrélations non vérifiées Modifier

Le Rapport 2010 sur le développement humain du PNUD démontre explicitement qu'il existe une corrélation négative très forte entre inégalité et développement humain[35]. La divergence entre le PIB et l'indice de bien-être économique en France depuis la fin des années 1980 est en partie due au manque de progrès dans la réduction des inégalités[10]. Selon Gustave Massiah en Occident la pauvreté est maintenant directement liée à la question des inégalités[36]. Le gâteau peut grandir sans que les plus défavorisés en bénéficient. Tout est une question de répartition[37]. Concernant les pays à niveau faible ou moyen d'IDH le Rapport note l'absence de corrélation forte entre la croissance économique et les améliorations en matière de santé et d'éducation[35].

Des objectifs en baisse Modifier

Si Truman, le premier, avait posé en 1949 comme objectif le développement, c'est le PNUD en 1990 qui a lancé la notion de développement humain[38].En 1993 le PNUD préconise d'assortir la liberté des marchés par des filets de repêchage social pour les victimes[39]. En 2000 la Déclaration du millénaire a pour objectif de réduire de moitié, d'ici à 2015, la proportion de la population mondiale dont le revenu est inférieur à un dollar par jour ainsi que celle des personnes qui souffrent de la faim[40]. Promettre globalement le bien-être par le développement est implicitement abandonné[41]. Même la cible est diluée. Au Sommet mondial de l'alimentation de 1996 l'engagement de 186 gouvernements avait été de réduire le nombre d'extrêmement pauvres de moitié entre 1996 et 2015[42]. L'Objectif du millénaire est de les réduire de moitié à partir de 1990 de façon à inclure la diminution de 170 millions de pauvres entre 1990 et 1996 due à la seule Chine En outre la diminution prévue porte en pourcentage au lieu d'en nombre de pauvres ce qui diminue l'effort vu la croissance démographique plus importante des pays les moins développés[32].

Une croissance contestée Modifier

Selon la Commission sur le développement soutenable mise en place en 2003 au Royaume-Uni, une dissonance existe entre croissance économique, durabilité environnementale et bien-être humain[43]. Les contempteurs de la croissance dénoncent ses limites écologiques et sa relative inefficacité concernant le bien-être.

Les limites écologiques Modifier

La prise de conscience internationale de la finitude de la Terre date du Rapport Meadows rendu public en 1972[44]. Les limites imposées par cette finitude concernent les capacités de la Terre à fournir les ressources demandées et à assimiler les déchets et pollutions[45]. L'empreinte écologique mesure ces capacités. En 2003 elles étaient déjà dépassées de 25 % au niveau mondial[46]. À un certain niveau de dépassement un effondrement peut avoir lieu. C'est ce qui est arrivé à des sociétés qui ont disparu et qui ont été décrites par Jared Diamond telles que l'île de Pâques, les Mayas, les Vikings, entre autres[47].

Des avancées limitées Modifier

Les progrès de la technologie et la croissance illimitée de la production devaient généraliser le bien-être[48]. L'État providence ou la social démocratie au Nord et les programmes de développement au Sud y étaient préposés[49]. Malgré la croissance les inégalités et la marginalisation se sont accrues tant entre pays qu'à l'intérieur des pays[34].

Bien-être et développement économique Modifier
L’impossibilité écologique de miser sur une croissance illimitée et l’absence de lien fort entre croissance et bien-vivre ont conduit à délier ce lien[50]. Le Rapport Meadows préconise une société qui rechercherait le développement qualitatif et non l’expansion physique[51]. La qualité de vie est multidimensionnelle. Certains facteurs relèvent de politiques mises en œuvre (santé, éducation, inégalités). D’autres sont inhérents à la personnalité de chacun (choix individuels)[52]. Les premiers impliquent la construction d’un jugement collectif sur l’état de la société établi à travers des débats et des interactions sociales[53]. Les seconds correspondent à l’utilisation que chacun fait de son temps libre. Si la production décroît, le temps des loisirs augmente[54]. Le développement doit être construit de bas en haut. Les objectifs intermédiaires peuvent varier d’une société à l’autre[55]. La variété culturelle, l’autonomie, la liberté et l’autodétermination seraient les éléments d’une société durable[56].

Mustafa Allaui

15 novembre, 22:53 ·

Références : dévelopement économiqie

« HCDH | Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels », sur www.ohchr.org (consulté le 20 janvier 2019)

Meadows, p. 378

Rapport, p. 13

Rapport, p. 16

[réf. non conforme]Ivan Illich Dans le miroir du Passé - Conférences et discours, 1978-1990 « Nous fîmes alors connaissance avec le "développement" dans son acception actuelle. Jusque-là nous n'usions de ce terme qu'à propos des espèces animales ou végétales, de la mise en valeur immobilière ou des surfaces en géométrie. Mais depuis lors il peut se rapporter à des populations, à des pays et à des stratégies économiques »

« Comité pour l'abolition des dettes illégitimes », sur le site du CADTM (consulté le 17 novembre 2018).

États parties des accords de Cotonou

Cimade, Analyse du Rapport Mazeaud, juillet 2008, p. 2

Partage, janvier 1997, p. 10

Rapport, p. 262

Rapport, p. 147

Rapport, p. 192

Rapport, p. 17

Rist, p. 130 et 131

Rist, p. 164

Partage, octobre 2001, p. 25

Alternatives économiques, juillet 2001, p. 79 Erreur de référence : Balise <ref> incorrecte : le nom « «AE701» » est défini plusieurs fois avec des contenus différents.

Coutrot, p. 16

Stiglitz, p. 234

Stiglitz, p. 23

Rist, p. 359

Rist, p. 56 et 57

Rist, p. 57

Rist, p. 59

Rist, p. 83

Alternatives économiques, décembre 2001, p. 76

Ivan Illich, Le Travail fantôme, éd. du Seuil, 1980, p. 21.

Azam, p. 198

Rist, p. 47 à 54

Rist, p. 51

Rist, p. 411

Observatoire des inégalités, p. 290

Le Monde du 15 mai 2013

Rist, p. 382

http://www.france.attac.org/archives/spip.php?article11862

http://www.france.attac.org/archives/spip.php?article9382

http://alternatives-economiques.fr/…/le-theoreme-du-gateau…/

Rist, p. 358
Rist, p. 388
http://omd2015.fr/?p=112
Rist, p. 387
Observatoire des inégalités, p. 289 et 290
Cassiers, p. 7
Boutaud, p. 14
Meadows, p. 358
Boutaud, p. 85
Azam, p. 73
Rist, p. 375
Rist, p. 379
Cassiers, p. 10
Meadows, p. 359
Stiglitz, p. 45
Coutrot, p. 64
Stiglitz, p. 147
Ritz, p. 443
Meadows, p. 363

Bibliographie Modifier

Jean-Bernard Véron, L'aide au développement face à la guerre, Focus stratégique no 7, publication de l'Institut français des relations internationales, mai 2008, 37 pages
Jacques Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Armand Colin, 2008
Elena Lassida, Oser un nouveau développement, au-delà de la croissance et de la décroissance, Bayard, 2010
Quels modèles de développement pour le monde de demain ?, Politique, revue de débats, Bruxelles, n°hors-série 16 (dossier de 40 pages), décembre 2010.
http://www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/do…/rapport_francais.pdf
Gilbert Rist, Le développement. Histoire d'une croyance occidentale, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 2007
Donella Meadows, Dennis Meadows, Jorgen Randers, Les limites à la croissance (dans un monde fini), Éditions Rue de l'échiquier, 2012
Geneviève Azam, Le temps du monde fini, Les liens qui libèrent, 2010
Thomas Coutrot, David Flacher, Dominique Média (Coordonné par), Pour en finir avec ce vieux monde. Les chemins de la transition, Les éditions Utopia, 2011
Aurélien Boutaud, Natacha Gondran, L'empreinte écologique, La Découverte, 2009
Isabelle Cassiers et alii, Redéfinir la prospérité. Jalons pour un débat public, Éditions de l'Aube, 2011
Observatoire des inégalités, L'état des inégalités en France. Données et analyses 2009, Belin, 2008

les Indicateurs de sous développement

Articles connexes Modifier

Notions

Aide au développement
Croissance économique
Développement agricole
Économie des territoires
Économie du développement
Facteurs de production
Freins au développement
Organisation de coopération et de développement économiques
Pôle de compétitivité
Socioéconomie
Théorie des vagues de développement
Typologie économique des pays

Théoriciens

Michael Porter
Amartya Sen
Robert Solow

Mustafa Allaui
15 novembre, 22:35 ·
Wikipédia

Adam Smith
philosophe et économiste écossais (1723-1790)

Wikipédia:Articles de qualité Vous lisez un « article de qualité ».
Page d'aide sur l'homonymie Pour les articles homonymes, voir Adam Smith (homonymie) et Smith.
Adam Smith

Adam Smith portraituré en 1787.
Naissance
5 juin 1723
Kirkcaldy, Écosse, Grande-Bretagne
Décès
17 juillet 1790 (à 67 ans)
Édimbourg, Écosse, Grande-Bretagne
Sépulture
Canongate Kirkyard (en)
Nationalité
Britannique
Formation
Balliol College
Université d'Édimbourg
Université de Glasgow
École/tradition
Libéralisme, École classique
Principaux intérêts
Philosophie, Économie, Morale
Idées remarquables
Main invisible, Libre marché, Libre-échange, Libéralisme économique, Division du travail
Œuvres principales
Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations
Théorie des sentiments moraux
Influencé par
Hutcheson, Locke, Leibniz, Mandeville, Hume, Quesnay, Cicéron, Aristote, Platon, Burke
A influencé
Bastiat, Friedman, Keynes, Malthus, Marx, Mill, Ricardo, Pères fondateurs des États-Unis, Hayek, Say, Hegel, Hodgskin
Mère
Margaret Douglas (d)
Distinction
Fellow of the Royal Society of Arts
signature d'Adam Smith
signature
modifier - modifier le code - modifier WikidataDocumentation du modèle

Adam Smith (5 juin 1723 - 17 juillet 1790) est un philosophe et économiste écossais des Lumières. Il reste dans l'histoire comme le père des sciences économiques modernes, dont l'œuvre principale, publiée en 1776, La Richesse des nations, est un des textes fondateurs du libéralisme économique. Professeur de philosophie morale à l'université de Glasgow, il consacre dix années de sa vie à ce texte qui inspire les grands économistes suivants, ceux que Karl Marx appellera les « classiques » et qui poseront les grands principes du libéralisme économique.

La plupart des économistes le considèrent comme « le père de l'économie politique » ; pourtant, certains, comme Joseph Schumpeter ou Murray Rothbard, l'ont défini comme un auteur mineur, considérant que son œuvre comportait peu d'idées originales et que ces dernières étaient pour beaucoup fausses[1],[2].

Biographie

Jeunesse Modifier

Adam Smith est né le 5 juin 1723 à Kirkcaldy. Dès sa naissance, Adam Smith est orphelin de père. Ce dernier, contrôleur des douanes, meurt deux mois avant la naissance de son fils[3]. À l'âge de quatre ans, Adam Smith est enlevé par des bohémiens, qui, prenant peur en voyant l'oncle du jeune garçon les poursuivre, l'abandonnent sur la route où il sera retrouvé[4],[5].

Élève particulièrement doué dès son enfance, bien que distrait, Adam Smith part étudier à Glasgow à l'âge de quatorze ans et y reste de 1737 à 1740. Il y reçoit, entre autres, l'enseignement de Francis Hutcheson, le prédécesseur d'Adam Smith à la chaire de philosophie morale. Smith sera très influencé par Hutcheson[6],[7]. Ayant obtenu une bourse, destinée en partie à former le clergé anglican écossais (le statut de cette bourse à l'époque de Smith n'est pas très établi), il part étudier à l'université d'Oxford. Il ne se plait guère dans cette université. Plus tard dans son livre la Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, il écrit : « Il y a plusieurs années qu'à l'université d'Oxford la plus grande partie des professeurs publics ont abandonné totalement jusqu'à l'apparence même d'enseigner »[8]. Il choisit lui-même ses lectures, un choix qui lui vaut d'être menacé d'expulsion de l'université lorsqu'on découvre dans sa chambre le Traité de la nature humaine du philosophe David Hume, lecture jugée inconvenante à l'époque[9].

Enseignement de la logique et de la morale Modifier

Choisissant une carrière universitaire, Smith obtient à l'âge de vingt-sept ans la chaire de logique à l'université de Glasgow et plus tard celle de philosophie morale. Le corps enseignant apprécie peu ce nouveau venu qui sourit pendant les services religieux et qui est de plus un ami déclaré de David Hume. Pourtant Smith devient relativement connu à Glasgow, où il participe à des cercles intellectuels, joue au whist le soir… Il est apprécié de ses étudiants : ses manières et son allure peu commune lui valent d'être imité, et on voit même de petits bustes de lui dans certaines librairies de la ville[10]. Ses fréquents hochements de tête et sa diction maladroite dérivaient d'une maladie nerveuse dont il souffrit tout au long de sa vie[11].

Au-delà de son excentricité, la célébrité d'Adam Smith provient aussi de son travail et de la parution en 1759 de la Théorie des sentiments moraux, œuvre de philosophie qui le fait connaître en Grande-Bretagne et même en Europe. Dans ce livre, il énonce les causes de l'immédiateté et de l'universalité des jugements moraux. Smith affirme que l'individu partage les sentiments d'autrui par un mécanisme de sympathie. Smith étend ce point de vue en évoquant un hypothétique spectateur impartial avec lequel nous serions en permanence en situation de sympathie. On discute vite des thèses de ce livre un peu partout, et plus particulièrement en Allemagne[12].

Adam Smith, alors qu'il était professeur de logique, a écrit d'autres ouvrages qui ne seront publiés qu'après sa mort. Un des plus connus est son Histoire de l'astronomie. L'histoire de l'astronomie à proprement parler ne représente qu'une petite partie de l'ouvrage, et s'arrête à Descartes, car en fait Smith s'intéresse davantage aux origines de la philosophie. Selon Smith, l'esprit prend plaisir à découvrir les ressemblances entre les objets et les observations, et c'est par ce procédé qu'il parvient à combiner des idées et à les classifier. Dans la succession des phénomènes constatés, l'esprit recherche des explications plausibles. Lorsque les sens constatent une succession qui rompt avec l'accoutumance de l'imagination, l'esprit est surpris, et c'est cette surprise qui l'excite et le pousse vers la recherche de nouvelles explications[13].

« La philosophie, en exposant les chaînes invisibles qui lient tous ces objets isolés, s'efforce de mettre l'ordre dans ce chaos d'apparences discordantes, d'apaiser le tumulte de l'imagination, et de lui rendre, en s'occupant des grandes révolutions de l'univers, ce calme et cette tranquillité qui lui plaisent et qui sont assortis à sa nature. »
Adam Smith, Histoire de l'Astronomie »

— [14]

Les convictions religieuses d'Adam Smith ne sont pas connues avec précision, et il est souvent considéré comme un déiste à l'image de Voltaire qu'il admirait. Ronald Coase a critiqué cette thèse et note que, bien que Smith fasse référence à un « grand architecte de l'univers », à la Nature, ou encore à la fameuse « main invisible », il ne parle que très rarement de Dieu, et surtout il explique que les merveilles de la nature attisent la curiosité des hommes, et que la superstition est la façon la plus immédiate de satisfaire cette curiosité, mais qu'à terme, elle laisse la place à des explications plus usuelles et donc plus satisfaisantes que celles de l'intervention des dieux[15].

David Hume, inspirateur puis ami d'Adam Smith

Voyage en Europe Modifier

L'ouvrage de Smith est remarqué par Charles Townshend, homme politique important et chancelier de l'Échiquier de 1766 à sa mort un an plus tard[16]. Ce dernier avait épousé en 1754 lady Caroline Campbell, veuve de lord Dalkeith, duc de Buccleuch, avec lequel elle a déjà deux fils. Townshend cherche un tuteur pour le fils aîné de son épouse qui, comme tous les jeunes aristocrates anglais de l'époque, doit faire un Grand Tour, et propose à Smith d'accompagner celui-ci dans son périple[17].

Smith et son élève quittent la Grande-Bretagne pour la France en 1764. Ils restent dix-huit mois à Toulouse, ville dont la société lui semble ennuyeuse. Ils séjournent ensuite dans le sud de la France puis vont à Genève. Là il rencontre et enthousiasme Voltaire, ainsi qu'une marquise dont il doit repousser les avances. Pendant ce long séjour dans le Sud-Ouest de la France et en Provence, Smith s'ennuie et entame la rédaction d'un traité d'économie, sujet sur lequel il avait été amené à dispenser des cours à Glasgow. Après leur sejour à Genève, Smith et son élève arrivent à Paris. C'est là qu'il rencontre l'économiste le plus important de l'époque, le médecin de Madame de Pompadour, François Quesnay. Quesnay avait fondé une école de pensée économique, la physiocratie, en rupture avec les idées mercantilistes du temps. Les physiocrates prônent que l'économie doit être régie par un ordre naturel : par le laissez-faire et le laissez-passer. Ils affirment que la richesse ne vient pas des métaux précieux, mais toujours du seul travail de la terre et que cette richesse extraite des sols circule ensuite parmi différentes classes stériles (les commerçants, les nobles, les industriels). Adam Smith est intéressé par les idées libérales des physiocrates, mais ne comprend pas le culte qu'ils vouent à l'agriculture. Ayant vécu à Glasgow, il a conscience de l'importance économique de l'industrie[18].

Rédaction des Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations et retraite Modifier

Plaque commémorative à Kirkcaldy, en Écosse

En 1766, le voyage de Smith et de son protégé s'achève, le frère de ce dernier ayant été assassiné dans les rues de Paris. Smith rentre à Londres, puis à Kirkcaldy. Il ne se rend que rarement à Londres pour participer aux débats de son temps. Il y rencontre Benjamin Franklin dont l'influence lui fera dire que les colonies américaines sont une nation qui « deviendra très probablement la plus grande et la plus formidable qui soit jamais au monde[19] ». Comme lui, Adam Smith a rencontré au sein de la Lunar Society une génération d'entrepreneurs anglais et écossais dont les inventions vont provoquer dans le dernier quart du siècle une vague de confiance dans la croissance économique et la capacité des entreprises à innover.

En 1776, après y avoir consacré plusieurs années, Smith publie son traité d'économie politique, celui qui va faire sa renommée et qu'il intitule Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (titre souvent abrégé en Richesse des nations).

A burial

Lieu de sépulture de Smith en Canongate Kirkyard

En 1778, il devient commissaire aux douanes à Édimbourg, ce qui lui assure une retraite confortable. Il passe les douze dernières années de sa vie en célibataire, vivant avec sa mère (jusqu'à la mort de celle-ci à quatre-vingt-dix ans).

À la fin de sa vie, il devient recteur de l'université de Glasgow, et voit son œuvre traduite en espagnol, allemand, danois, italien et français. Le premier ministre Pitt le Jeune lui déclare un jour : « Nous sommes tous vos élèves. »

Smith meurt le 17 juillet 1790 à l'âge de soixante-sept ans, dans une relative indifférence vu les troubles révolutionnaires qui agitent alors la France et menacent la campagne anglaise. Il est enterré simplement à Canongate, on peut lire sur la pierre tombale : « Ci-gît Adam Smith, auteur de Les sentiments moraux et la Richesse des nations »[20].

La pensée d'Adam Smith

Mustafa Allaui

15 novembre, 22:41 ·

La pensée d'Adam Smith Modifier

Articles détaillés : Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations et Théorie des sentiments moraux.

Bien qu'il soit connu de son vivant pour ses œuvres de philosophie, la postérité a surtout retenu son talent d'économiste. Les sciences économiques l'ont très rapidement élevé au rang de fondateur. Le courant libéral, autant économique que politique, en a fait un de ses auteurs de référence. Qu'y a-t-il dans La richesse des nations qui justifie une telle postérité ? Paradoxalement, Adam Smith n'a apporté presque aucune idée nouvelle à la philosophie et à l'économie dans son ouvrage. La plupart de ces idées ont déjà été approchées par des philosophes et des économistes comme François Quesnay, John Locke, William Petty, David Hume (avec qui il entretenait des relations amicales), Turgot ou encore Richard Cantillon. La Richesse des nations mentionne plus d'une centaine d'auteurs auxquels sont empruntées les différentes analyses.

Ce qui donne toute sa valeur à l'œuvre de Smith n'est donc pas son originalité, mais la synthèse de la plupart des idées économiques pertinentes de son temps. La plupart des auteurs qui l'ont précédé ont développé des idées brillantes, mais distinctes de tout système global cohérent, et souvent associées à d'autres conceptions économiques beaucoup moins pertinentes (comme la stérilité de l'industrie chez les physiocrates). Smith corrige les erreurs a posteriori évidentes des auteurs qui l'ont précédé, il approfondit leurs idées et les lie entre elles pour tisser une compilation cohérente. Son mode de pensée repose souvent sur le principe suivant : pour Smith ce qui est sage pour le chef de famille ne peut pas être une folie dans la gestion d'un empire.

Les sentiments moraux Modifier

Dans la Théorie des sentiments moraux (publié en 1759), il tente de décrire les principes de la nature humaine pour comprendre comment ils suscitent la création d'institutions communes et un comportement social.

Smith s'interroge sur l'origine de la capacité qu'ont les individus de porter des jugements moraux sur les autres mais aussi sur leur propre attitude. Smith commence par affirmer, contre les théories de l'égoïsme et de l'intérêt, le caractère désintéressé de certains de nos jugements[21]. Selon lui, chacun de nous a en lui-même un « homme intérieur », capable de se placer à distance de ses propres passions et intérêts, afin de se constituer en « observateur impartial » de soi-même, capable de témoigner son approbation ou sa désapprobation morale à l'égard de ses propres actes, et dont nous ne pouvons ignorer le jugement. Certains voient dans cette thèse une anticipation du concept de surmoi (lequel est pourtant une instance inconsciente)[22].

Dans la Théorie des sentiments moraux, la sympathie au sens d'empathie, de capacité de comprendre un autre en se mettant en quelque sorte à sa place, occupe une place centrale. Pour Smith, l'homme dans ses actions doit tenir compte du point de vue des spectateurs réels ou du spectateur impartial, dans le cadre d'un double processus de sympathie. D'une part, les spectateurs s'identifient à l'acteur et arrivent à comprendre les motifs de son action ; d'autre part, l'acteur s'identifie aux spectateurs qui le contemplent et perçoit leurs sentiments à son égard. Il résulte de ce double processus de décentrement « un champ de connaissances communes à l'acteur et aux spectateurs qui engendrent l'ensemble du système des règles (dont celles de justice) qui permettent la maîtrise des passions[23] ». Le problème est que ce double décentrement n'est pas facilement accessible à tous. Aussi, Diatkine[24] suggère-t-il que c'est parce que Smith avait conscience de ces difficultés qu'il a écrit la Richesse des nations où, dans le domaine économique, le marché, d'une certaine façon, se substitue au spectateur impartial, ou du moins oblige les acteurs économiques à tenir compte les uns des autres.

La nature de la richesse Modifier

Avant Smith, les économistes avaient proposé deux grandes définitions de la richesse. Smith reprend, dans le Livre IV de la Richesse des Nations, une critique des mercantilistes que Schumpeter qualifiera d'« inintelligente », à savoir que la richesse est définie par la possession de métaux et de pierres précieuses, car ce sont eux qui permettent de financer les guerres, ce sont eux qui ont une valeur durable dans le temps et reconnue partout. Il s'agit d'une richesse essentiellement princière. « Jamais les mercantilistes n'ont soutenu cela », souligne Schumpeter[25]. Pour les physiocrates, la production agricole est la seule source de richesse, les autres activités n'étant vouées qu'à la transformation de cette richesse première.

Pour Smith, la richesse de la nation, c'est l'ensemble des produits qui agrémentent la vie de la nation tout entière, c'est-à-dire de toutes les classes et de toutes leurs consommations. L'or et la monnaie ne constituent donc plus la richesse, elles n'ont en elles-mêmes aucune autre utilité que celle d'intermédiaire de l'échange[26]. Adam Smith rejoint donc la vision de la monnaie proposée par Aristote dans l'Antiquité[27]. Pour lui, l'origine de la richesse est le travail des hommes. Il pose ainsi les bases de la doctrine de la valeur travail, qui sera pleinement théorisée au siècle suivant par David Ricardo.

Cette richesse, comment est-elle produite, et comment peut-on l'accroître ? En tentant de répondre à cette question, Smith propose une analyse de la croissance économique. Analysant l'économie de son temps, il distingue trois grandes causes de l'enrichissement de la nation : la division du travail, l'accumulation du capital, et la taille du marché.

La division du travail Modifier

La division du travail consiste en une répartition toujours plus spécialisée du processus de production de sorte que chaque travailleur peut devenir spécialiste de l'étape de la production à laquelle il se consacre, accroissant donc l'efficacité de son travail, sa productivité[28].

Ce qui permet la division du travail, c'est l'échange. Les hommes se répartissent les tâches pour survivre, puis s'échangent les fruits de leur travail. Plus les échanges s'accroissent, plus les hommes sont à même de se consacrer à une tâche particulière et d'espérer des autres la satisfaction de leurs autres besoins[29].

Il existe toutefois un obstacle à la division du travail, c'est la taille du marché. Plus les hommes sont nombreux, plus ils peuvent se diviser les tâches. Si le marché n'est pas assez grand, le surplus de production permis par une division du travail toujours accrue ne trouvera pas acheteur[30].

Par ailleurs, la division du travail n'a pas que des avantages. Smith note qu'elle peut avoir des effets désastreux sur l'intellect des ouvriers qui sont abrutis par la répétition de gestes d'une simplicité toujours plus grande. Il invite donc l'État à faire quelque chose pour qu'il en soit autrement, peut-être à mettre en place un système éducatif. Ce faisant, Adam Smith approche la notion d'externalité que développeront plus tard les économistes et qui justifiera en partie l'intervention de l'État.

Pour illustrer ce principe de division du travail, Adam Smith a employé l'exemple d'une manufacture d'épingles, probablement repris à Henri-Louis Duhamel du Monceau[31], ou bien en se référant à l'article « épingles » de l'encyclopédie de Diderot et d'Alembert (1755) dont on sait que nombre d'articles s'inspirent directement de la Description des Arts et Métiers.

Le marché et la « main invisible » Modifier

Articles détaillés : Marché et Main invisible.

La notion de « main invisible » est susceptible d'une double interprétation suivant que l'on suppose qu'il y a une discontinuité dans l'œuvre de Smith entre la Théorie des sentiments moraux et la Richesse des nations (approche dite parfois leibnizienne) ou non. Les analystes de Smith ont longtemps débattu sur une éventuelle opposition entre les thèses exposées dans ces deux ouvrages. Ce débat est connu depuis Joseph Schumpeter comme « das Adam-Smith-Problem ». D'un côté, la Théorie des sentiments moraux donne une explication morale au fonctionnement harmonieux de la société, centrée sur le concept de « sympathie », tandis que la Richesse des nations l'explique par un mécanisme économique reposant sur l'intérêt personnel. De multiples interprétations ont été données de ce problème. Si, au xixe siècle, on tendait à considérer ces deux ouvrages comme contradictoires, les chercheurs de nos jours soulignent en général la continuité de la pensée de Smith[32].

Première page de la Richesse des nations, dans son édition de 1776.

La main invisible dans l'approche discontinue du libéralisme classique Modifier

Cette approche est celle du libéralisme classique et aurait été diffusée « inconsciemment par des milliers d'auteurs de manuels »[N 1]. Dans cette version, la « main invisible » serait une métaphore par laquelle Smith signifierait que les marchés sont autorégulateurs et conduiraient à l'harmonie sociale.

Selon cette interprétation, comme dans la Théorie des sentiments moraux, Smith se demanderait dans la Richesse des nations comment survit une communauté où chaque individu se préoccupe avant tout de son intérêt personnel. Toutefois, il avancerait une explication nouvelle et différente de celle proposée dans son ouvrage précédent.

En fait, les actions des individus seraient coordonnées et rendues complémentaires par le marché et ce qu'il appelle la « main invisible ». Selon Smith, les « lois » du marché, associées à la recherche de l'intérêt personnel des agents économiques, conduiraient à un résultat inattendu : l'harmonie sociale. La confrontation des intérêts individuels mène naturellement à la concurrence, et cette dernière amène les individus à produire ce dont la société a besoin. En effet la forte demande provoque l'envolée des prix, cette dernière amène donc naturellement les producteurs avides de profits à produire le bien recherché. La recherche de l'intérêt personnel d'un individu seul peut être nuisible, mais la confrontation des intérêts personnels mène à l'intérêt général. Si un producteur tente d'abuser de sa position et fait monter les prix, des dizaines de concurrents tout aussi avides de profit en profiteront pour conquérir le marché en vendant moins

cher. La main invisible oriente donc le travail vers l'usage le plus utile à la société car c'est aussi celui qui est le plus rentable. Elle règle avec justesse aussi bien les prix, que les revenus et les quantités produites.

Adam Smith avancerait donc l'idée d'un marché « autorégulateur » que n'auraient pas eue les physiocrates. Paradoxalement ce mécanisme, paradigme du libéralisme économique, est très contraignant pour l'individu qui se voit imposer aussi bien son activité que sa rémunération. Il ne s'agit pas de faire ce que l'on veut, car le non-respect des recommandations du marché mène à la ruine. En fait, « l'individu est conduit par une main invisible à remplir une fin qui n'entre nullement dans ses intentions[33] ».

L'idée que l'économie puisse être régulée par des mécanismes amoraux n'est pas nouvelle. Bernard Mandeville l'avait déjà fait remarquer dans sa Fable des Abeilles, où il expliquait comment les vices privés, c'est-à-dire la consommation de richesses, se révélaient être des vertus collectives, susceptibles de stimuler l'activité économique[34].

Mais cette vision est contestée de nos jours. Tout d'abord, pour Heilbroner, Adam Smith n'est pas l'apôtre d'un capitalisme sauvage. Le principe du marché tel qu'il le décrit s'applique à l'économie artisanale de son époque. Il en a conscience et dénonce les industriels qui par les ententes et les monopoles tentent de contourner la loi du marché à leur seul profit. Ce n'est donc pas l'État qui menace le plus l'économie de marché mais plutôt les industriels, et il revient à l'autorité souveraine de s'assurer du respect des règles du marché[35]. Noam Chomsky[36] émet une double critique de cette version de la main invisible : d'une part, il souligne l'absence de toute référence à la Théorie des sentiments moraux, ce qui pour lui tend à montrer que nous sommes censés vénérer Adam Smith mais non le lire, et d'autre part, partant du passage où Smith traite de la « main invisible » dans la Richesse des nations[37], il met en exergue que chez Smith, « à égalité de profit ou à peu près », l'homme, guidé par son propre intérêt et une plus grande sûreté dans ses investissements, choisira le succès de l'industrie nationale et sera de la sorte conduit par une main invisible à servir l'intérêt public, ce qui n'était pas son but, réflexion qui lui semble aller à l'encontre de la théorie du libre-échange global soutenue par le courant économique libéral[36], mais aussi un très grand nombre d'économistes.

La main invisible dans l'approche unifiée d'inspiration plus sociale libérale Modifier

Dans cette approche, au contraire, par rapport à David Hume, Leibniz ou Malebranche, « le secret de Smith est à chercher dans l'articulation de la philosophie et plus précisément de la philosophie morale de la Théorie des sentiments moraux [1759] avec l'analyse de la Richesse des Nations »[38]. La conséquence en est que l'ordre physique, c'est-à-dire l'ordre de la richesse matérielle ne se confond pas avec l'ordre moral entendu chez Smith comme harmonie ou bonheur intérieur. D'où alors que la main invisible dans l'approche dichotomique conduit automatiquement et facilement à l'harmonie, ici, l'harmonisation doit porter à la fois sur le monde physique de la richesse matérielle et sur le monde intérieur. Il en découle l'impossibilité de réduire l'être humain à un simple mécanisme qui répond aux stimuli de l'intérêt, et la nécessité au contraire à ce qu'il utilise au mieux ses sentiments et sa raison.

Toutefois, Smith s'inscrit dans la tradition de Newton où le monde reste au-delà de ce que la raison peut concevoir[39]. Elle ne permet pas, comme chez Malebranche, de concevoir ce que Dieu aurait pu concevoir de meilleur[40]. Malgré tout, l'homme partant des observations de l'existant peut d'une certaine façon le rendre meilleur. Pour Michaël Biziou[41], l'intervention du gouvernement et de la loi chez Smith se trouvent justifiées par le fait que son libéralisme prône le « perfectionnement intentionnel d'un ordre sub-optimal non intentionnel ». Pour cet auteur[42], ceux qui soutiennent la thèse d'une autorégulation optimale du marché confondent deux idées distinctes : l'idée des conséquences inattendues et celle du « cours naturel des choses », c'est-à-dire qu'ils ne distinguent pas « naturel » au sens de non intentionnel, du « naturel » de « cours naturel des choses » qui lui se réfère à un idéal.

Si donc chez Smith la notion de main invisible traduit bien l'existence de conséquences inattendues, celles-ci ne sont pas forcément favorables. Par contre, connaître si les conséquences sont positives ou négatives sert à nourrir la faculté de juger des hommes dont l'usage contribue à leur bonheur intérieur ou moral. Alors que dans la tradition du libéralisme classique, la main invisible est d'une certaine façon organique, ici, elle s'inscrit dans un processus plus réflexif et plus politique[43] qui, sur bien des points, la rapproche des problématiques sociales libérales[N 2].

L'accumulation et la croissance Modifier

Grâce aux lois du marché, Smith décrit ensuite une dynamique économique qui doit conduire la société vers l'opulence. Faisant la louange de l'épargne, qui n'est que la manifestation de la frugalité et du renoncement au bien-être immédiat afin que survive et prospère l'industrie, Smith voit dans l'accumulation du capital,

c’est-à-dire l’investissement en machines, l’occasion de décupler la productivité et d’accroître la division du travail.

Pour Adam Smith, l’accumulation des machines implique une augmentation des besoins en main-d’œuvre, et donc une montée des salaires. Mais, selon lui, la loi du marché gouverne aussi la démographie. La hausse des salaires permet aux pauvres de faire vivre leurs enfants et donc d’accroître à terme la main-d’œuvre disponible, provoquant alors une baisse des salaires vers leur niveau antérieur, et permettant que s’accroissent de nouveau le profit et donc l’accumulation. Entre-temps, la production s’est accrue, la mortalité infantile a régressé. À notre époque, l’idée que la démographie est régulée par le marché peut sembler naïve, mais Smith note qu’au xviiie siècle, « il n’est pas rare, dans les Highlands d’Écosse, qu'une mère ayant engendré vingt enfants n’en conserve que deux vivants[44] ».

Il semble alors que la régulation de la société par le marché mène à l’accroissement des richesses, et à un retour régulier des salaires vers le minimum vital. Smith parle ainsi d'un « salaire de subsistance » qui permet d'assurer la satisfaction des besoins physiologiques de l'être humain, ainsi que ceux de sa descendance, laquelle est nécessaire pour fournir la main-d'œuvre future. Est-ce à dire que les niveaux de vie ne peuvent progresser ? Non, car l’accumulation tire toujours les salaires vers le haut, de sorte que la notion même de « minimum vital », considérée comme une variable sociologique (et non comme un phénomène biologique), évolue vers le haut. Pourquoi ? Parce que, la population s’accroissant, le capital s’accumulant, la division du travail s’approfondissant, la production (et donc la richesse) par habitant doit augmenter.

Le libre-échange Modifier

Articles détaillés : Libre-échange et Avantage absolu.

Adam Smith constate d'abord que, en Angleterre, « les bons effets naturels du commerce des colonies, aidés de plusieurs autres causes ont surmonté en grande partie les mauvais effets du monopole. Ces causes, à ce qu'il semble, sont la liberté d'exporter, franches de droit, presque toutes les marchandises qui sont le produit de l'industrie nationale à presque tous les pays étrangers, et la liberté illimitée de les transporter d'un endroit de notre pays à l'autre, sans être obligé de rendre compte à aucun bureau public, sans avoir à essuyer des questions ou des examens d'aucune espèce »[45].

Par ailleurs, la thèse de Smith sur le commerce international se fonde sur une évidence a priori : il est prudent « de ne jamais essayer de faire chez soi la chose qui coûtera moins à acheter qu’à faire[46]. »

Smith reprend en fait une critique du mercantilisme entamée par David Hume en 1752. Hume pensait que les excédents commerciaux, en accroissant la quantité de monnaie sur le territoire, provoquaient une hausse des prix et donc une baisse de la compétitivité induisant un déficit commercial, de sorte que les balances commerciales s’ajustaient naturellement, et qu’il était inutile de poursuivre l’excédent[47].

La démonstration formelle des avantages du libre-échange est différente chez Smith. Elle repose sur la notion d’avantage absolu. Si une première nation est meilleure dans la production d’un premier bien, tandis qu’une seconde est meilleure dans la production d’un second bien, alors chacune d’entre elles a intérêt à se spécialiser dans sa production de prédilection et à échanger les fruits de son travail.

La nécessaire réglementation de la finance Modifier

Quelques années avant la parution du renommé Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (1776), Adam Smith avait été témoin de l'éclatement d'une bulle financière qui avait décimé le système bancaire d'Édimbourg : sur trente banques, seules trois avaient survécu. Pour lui, livrée aux seules forces du marché, la finance faisait courir de graves dangers à la société.

Adam Smith stipule donc expressément que la logique d'un marché libre et concurrentiel ne doit pas s'étendre à la sphère financière. D'où une nécessaire exception financière au principe de la liberté d'entreprendre et de commercer, et la nécessité d'un cadre réglementaire strict : « ces règlements peuvent à certains égards paraître comme une violation de la liberté nature de quelques individus, mais cette liberté de quelques-uns pourrait compromettre la sécurité de toute la société. Comme pour l'obligation de construire des murs pour empêcher la propagation des incendies, les États, dans les pays libres tout comme dans les pays despotiques, sont tenus de réglementer le commerce des services bancaires »[48].

Le rôle de l’État Modifier

Dans le livre V de la Richesse des nations, Adam Smith définit enfin les fonctions d’un État gardien de l’intérêt général (et non de l’intérêt du prince). Il s’agit d’abord des fonctions dites régaliennes (police, armée, justice). L’État doit protéger les citoyens contre les injustices et les violences venant du dedans comme du dehors.

L’analyse du droit public de Smith s’inscrit dans la logique de Grotius, Pufendorf et Hobbes, mais Adam Smith opère dans ses cours à Glasgow (1762-1763) une rupture nette dans sa définition des fonctions de la « police », c’est-à-dire la protection et la régulation de l’ordre intérieur. Or, à l’époque, la régulation de l’ordre intérieur est étroitement liée à l’abondance et au prix des vivres ; garantir l'ordre public, c'est garantir l'approvisionnement en vivres. La police impliquerait donc l’intervention économique, ce à quoi s’oppose Smith dans ses cours à Glasgow en expliquant que l’intervention économique est contre-productive vu qu’elle nuit à l’opulence des denrées[49].

Les ponts sont typiquement des infrastructures dont le coût très élevé ne peut être amorti par la communauté qu'à long terme (ici un pont britannique de 1798).
Adam Smith définit donc les devoirs régaliens dans leur sens moderne : la protection des libertés individuelles fondamentales contre les agressions du dedans et du dehors. Pour autant, Smith ne refuse pas à l’État toute intervention économique.
"Dans le système de la liberté naturelle [50], le souverain n'a que trois devoirs à remplir; trois devoirs d'une haute importance, mais clairs, simples et à la portée d'une intelligence ordinaire.
Le premier, c'est le devoir de défendre la société de tout acte de violence ou d'invasion de la part des autres sociétés indépendantes.
Le deuxième, c'est le devoir de protéger autant qu'il est possible chaque membre de la société contre l'injustice ou l'oppression de tout autre membre, ou bien le devoir d'établir une administration exacte de la justice.
Et le troisième, c'est le devoir d'ériger et d'entretenir certains ouvrages publics et certaines institutions que l'intérêt privé d'un particulier ou de quelques particuliers ne pourrait jamais les porter à ériger ou à entretenir, parce que jamais le profit n'en rembourserait la dépense à un particulier ou à quelques particuliers, quoiqu'à l'égard d'une grande société ce profit fasse beaucoup plus que rembourser les dépenses."

Avec ces « devoirs », Smith justifie clairement un certain interventionnisme de l’État dans la vie économique. Il définit aussi ce que la science économique appellera plus tard le « bien commun ». Selon Smith, le marché ne peut pas prendre en charge toutes les activités économiques, car certaines ne sont rentables pour aucune entreprise, et pourtant elles profitent largement à la société dans son ensemble. Ces activités doivent alors être prises en charge par l’État. Il s’agit surtout des grandes infrastructures, mais l’analyse peut s’étendre aux services publics.

On peut aussi ajouter la fourniture d'une éducation aux pauvres.

Dans un article publié en 1927, Jacob Viner, professeur d'économie à l'université de Chicago, écrivait ainsi qu'« Adam Smith n'était pas un avocat doctrinaire du laisser-faire », laissant beaucoup de place à l'intervention gouvernementale, tenant compte des circonstances pour décider si une politique libérale est bonne ou mauvaise. Il soulignait : « Les avocats modernes du laisser-faire qui s'opposent à la participation du gouvernement dans les affaires parce qu'elle constituerait un empiètement sur un champ réservé par la nature à l'entreprise privée ne peuvent trouver d'appui à cet argument dans la Richesse des nations » (Viner, 1927: 227)[51].

Positions politiques Modifier
À travers la Richesse des nations, Adam Smith prend de nombreuses positions sur les débats politiques de son temps et tente, à la lumière de l’économie, de contribuer à l’idéal des Lumières du xviiie siècle.

Sur la question de l’esclavage, il explique que le travail des esclaves est en fait bien plus coûteux que celui des hommes libres, motivés par l’appât du gain et guidés par les forces du marché. « L’expérience de tous les temps et de toutes les nations s’accorde, je crois, pour démontrer que l’ouvrage fait par des esclaves, quoiqu’il paraisse ne coûter que les frais de leur subsistance, est au bout du compte le plus cher de tous[52]. »

C’est dans une logique semblable qu’il s’attaque au colonialisme, entreprise coûteuse d’exploitation.

« Ce [les colonies] sont tout au plus des dépendances accessoires, une espèce de cortège que l’empire traîne à sa suite pour la magnificence et la parade. »

— Richesse des nations, V.3.

Il consacre une centaine de pages à dénoncer le système économique mercantiliste qui dicte jusque-là la politique des grandes nations[53].

Adam Smith n'épargne pas non plus l'aristocratie terrienne. La critique des propriétaires fonciers oisifs, les rentiers, sera surtout l'œuvre de David Ricardo, mais dès 1776 Smith faisait remarquer : « les propriétaires, comme tous les autres hommes, aiment à recueillir là où ils n'ont pas semé. »[54]

L'héritage d'Adam Smith Modifier

Richesses de l'œuvre et inspirations Modifier

Articles détaillés : École classique et Libéralisme économique.

Adam Smith n'a pas fait naître le libéralisme économique. Déjà Montesquieu écrivait en 1748 dans De l'esprit des lois: « Il se trouve que chacun va au bien commun, croyant aller à ses intérêts particuliers. » Puis le physiocrate Vincent de Gournay avait demandé aux gouvernants de « laisser faire les hommes » et de « laisser passer les marchandises », mais il ne s'agissait alors que de dénoncer le système des corporations et d'encourager la libre circulation des grains dans les provinces d'un unique royaume. Et Turgot écrivait en 1759 dans l'Éloge de Vincent de Gournay : « L'intérêt particulier abandonné à lui-même produira plus sûrement le bien général que les opérations du gouvernement, toujours fautives et nécessairement dirigées par une théorie vague et incertaine ». On considère néanmoins que c'est Adam Smith qui, en faisant de l'initiative privée et égoïste le moteur de l'économie et le ciment de la société, achève d'énoncer le dogme libéral[55].

Sur le plan intellectuel, l'influence la plus directe d'Adam Smith se manifeste dans l'inspiration que trouvent dans la Richesse des nations les économistes des décennies suivantes. Parmi eux se réclament de Smith des auteurs dont la célébrité deviendra presque aussi grande comme Thomas Malthus, David Ricardo et John Stuart Mill en Angleterre, Jean-Baptiste Say et Frédéric Bastiat en France. Ces auteurs libéraux donnent une impulsion sans antécédents à la science économique en discutant dans leurs ouvrages les avis de celui qu'ils nomment le Dr Smith. Karl Marx, lui-même admirateur d'Adam Smith, les qualifie de « classiques », bien que ses propres travaux, fondés sur la méthode « scientifique » et rigoureuse des classiques, l'amènent à prôner une doctrine, le communisme, opposée au libéralisme.

Le plus étonnant est de retrouver dans la Richesse des nations nombre de petites phrases qui semblent annoncer les grandes idées économiques des siècles futurs. Quelques exemples :

Au début des années 1980, les « théoriciens de l'offre » avancèrent l'idée que des taux de prélèvements obligatoires trop élevés, en décourageant l'activité, peuvent finalement engendrer des recettes fiscales inférieures à celle d'un impôt plus modéré. Cette théorie modélisée par la courbe de Laffer, popularisée par la célèbre formule « trop d'impôt tue l'impôt » et qui motiva une partie de la politique économique de Ronald Reagan n'avait rien de nouveau. En 1776, Smith écrivait déjà :

« L'impôt peut entraver l'industrie du peuple et le détourner de s'adonner à de certaines branches de commerce ou de travail, qui fourniraient de l'occupation et des moyens de subsistance à beaucoup de monde. Ainsi, tandis que d'un côté il oblige le peuple à payer, de l'autre il diminue ou peut-être anéantit quelques-unes des sources qui pourraient le mettre plus aisément dans le cas de le faire. »

— Richesse des nations, V.2.

À la fin du xixe siècle, le sociologue américain Thorstein Veblen critique les postulats économiques sur le comportement du consommateur[56]. Pour lui, le consommateur accroît souvent sa consommation d'un bien quand son prix augmente, et ce par effet de snobisme dans un objectif de démonstration sociale. Mais Smith l'avait écrit cent cinquante ans plus tôt :

« Pour la plupart des riches, le principal plaisir qu'ils tirent de la richesse consiste à en faire étalage et à leurs yeux leur richesse est incomplète tant qu'ils ne paraissent pas posséder ces marques décisives de l'opulence que nul ne peut posséder sauf eux-mêmes. »

— [55]

Mais plus généralement c'est le concept du marché, comme mécanisme de base de la société tout entière qui devint le sujet de prédilection des économistes qui depuis lors s'intéressent à ses imperfections, à ses incapacités, et à son inexistence relative dans l'économie réelle où les situations de monopoles sont courantes.

Si nombre d'économistes admirent Smith, c'est peut-être parce que nombre de courants peuvent y voir le père de leurs idées. Les libéraux le saluent comme celui qui a mis en lumière l'importance du marché comme mode de régulation automatique de la société, ceux recommandant une intervention modérée de l'État peuvent pourtant rappeler que Smith en a aussi souligné les imperfections éventuelles et a appelé la

puissance publique à les corriger. Bien qu'à l'opposé des idées politiques de Smith, Karl Marx lui-même s'en inspire en développant toute une doctrine fondée sur la théorie classique de la valeur.

Des obsolescences Modifier

Pour autant, l'œuvre de Smith n'est pas exempte d'imperfections et la science économique a su se placer en rupture avec certains de ses postulats. La théorie de l'avantage absolu s'est révélée être un argument relativement faible en faveur du libre-échange, inférieur aux analyses de David Hume sur la balance des paiements qui l'avaient précédée, mais surtout à la théorie de l'avantage comparatif avancée par David Ricardo en 1817 dans Des principes de l'économie politique et de l'impôt. Dans le monde de Smith, deux pays n'avaient avantage à échanger que lorsque chacun d'entre eux disposait d'un avantage sur l'autre dans une production donnée. Aucun argument n'était présenté pour les pays a priori désavantagés. Ce sera donc la démonstration de Ricardo selon laquelle même le pays le moins compétitif du monde trouve intérêt au commerce international qui sera retenu comme argument principal du courant libre-échangiste.

De même la théorie de la « valeur travail » développée par Smith et adoptée par la plupart des classiques anglo-saxons et les marxistes, en opposition avec la conception subjective de Démocrite, des scolastiques et des classiques français (Turgot, Say, Condillac), a été abandonnée par la science économique néoclassique à partir de la fin du xixe siècle. Toute l'analyse microéconomique repose sur l'idée que la valeur d'un bien est fondée sur l'utilité que nous apporte la consommation d'une unité supplémentaire de celui-ci, c'est-à-dire sur son utilité marginale. Or Smith avait écarté l'utilité comme facteur de valeur des produits au profit du travail nécessaire à leur production[57].

Enfin Adam Smith n'a semble-t-il compris que partiellement les grandes transformations économiques qu'allait apporter la Révolution industrielle[58]. On est étonné de son postulat selon lequel l'achat de machine accroît le besoin de main-d'œuvre car on a depuis tendance à postuler le contraire. L'idée selon laquelle les individus sont guidés par leur intérêt individuel peut aussi sembler en contradiction avec la société industrielle du xixe siècle où les rapports socio-économiques sont moins le fait des individus isolés que des classes sociales auxquelles ils disent s'identifier : la bourgeoisie et le prolétariat. Pour Karl Polanyi, qui critique le paradigme emprunté à Smith du « sauvage adonné au roc », « les idées d'Adam Smith sur la psychologie économique du premier homme étaient aussi fausses que celles de Rousseau sur la psychologie politique du sauvage »[59].

Murray Rothbard, économiste de l'école autrichienne d'économie et théoricien de l'anarcho-capitalisme, voit de façon plus dure dans l'importance supposée de Smith un « mythe ». Il fait plutôt remonter l'origine de l'économie moderne à Richard Cantillon[60].

Influence politique Modifier

Statue d'Adam Smith à Édimbourg

Dans la sphère politique et industrielle, les admirateurs de Smith sont nombreux. Dix ans après la parution de la Richesse des nations, les gouvernements français et britannique signent en 1786 le Traité d'Eden qui instaure un certain libre-échange entre les deux pays. Déséquilibré car accordant plus d'avantages à la Grande-Bretagne industrielle qu'à la France, réduite à exporter des produits primaires, il sera remis en cause par la Révolution française et il faudra attendre 1860 pour qu'un traité de libre-échange soit signé entre la France et la Grande-Bretagne.

Aux États-Unis, le secrétaire d'État au Trésor, Alexander Hamilton espère fonder une nation industrieuse. Son célèbre Rapport sur les manufactures repose en grande partie sur une lecture critique des thèses de Smith, s'en inspirant largement mais critiquant son laissez-faire jugé excessif[61] et souhaitant protéger l'industrie américaine balbutiante du libre-échange.

En Angleterre, l'idée selon laquelle la recherche du profit individuel se fait au profit de la nation tout entière devient le dogme de la bourgeoisie capitaliste, qui y trouve une justification. De cette façon, les idées de Smith ont été profondément détournées. Le concept de la main invisible, qui devint si chère aux défenseurs de l'entrepreneuriat capitaliste, ne s'appliquait qu'à l'économie essentiellement artisanale de l'époque d'Adam Smith, qui se méfiait lui-même des industriels et de leurs manigances visant à établir des ententes et des monopoles afin de s'affranchir des contraintes du marché et d'imposer leurs prix. Bien que caricaturée, l'analyse smithienne du marché permit une longue et progressive transition des législations économiques, notamment en Angleterre, qui furent favorables à la Révolution industrielle et à la libre-entreprise[62].

Quelle étendue peut-on prêter à l'influence d'Adam Smith sur le monde ? L'économiste britannique John Maynard Keynes écrit au xxe siècle :

« Qu'elles soient justes ou erronées, les idées des théoriciens de l'économie et de la politique exercent une puissance supérieure à celle qu'on leur prête communément. En fait, ce sont elles qui mènent le monde ou peu s'en faut. Tel pragmatique déclaré, qui se croit libre de toute influence théorique, suit en fait aveuglément un économiste défunt. Tel maniaque de l'autorité, qui entend des voix, ne tire en fait sa frénésie que d'un docte barbouilleur de papier des années précédentes. Je suis certain qu'on s'exagère l'influence des intérêts acquis par rapport à l'emprise progressive des idées. »

— [63]

Si on en croit Keynes, il ne semble donc pas exagéré de prétendre qu'Adam Smith et ses idées ont modelé le monde qui les a suivis. Toutefois, pour Schumpeter et Magnusson, les idées attribuées à Adam Smith ont en fait été fabriquées après sa mort pour des raisons politiques et idéologiques et Smith lui-même, selon Michaël Biziou, était plus un philosophe moral dans la lignée de son maître Francis Hutcheson, qu'un économiste[réf. nécessaire].

Influence dans des œuvres de fiction Modifier

Le personnage célèbre d'Adam Smith et son concept de « main invisible » ont inspiré de multiples fois des œuvres audiovisuelles modernes.

Il est par exemple possible de citer le cas du personnage Adam Smith, truand dans la série Le Transporteur[64], joué par l'acteur Don Tripe[65], et avec une référence explicite à la main invisible[64] dans le titre de la version française mais la version anglophone est nommée "give a hand".

Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, 1922

Œuvres Modifier

Théorie des sentiments moraux, 1759 - (trad. Michaël Biziou, Claude Gautier et Jean-François Pradeau), Paris, PUF, coll. « Quadrige », 2011

Leçons sur la jurisprudence (1763-1764)- (trad. Henri Commetti), Paris, Dalloz, coll. « Bibliothèque Dalloz », 2009, 692 p. (ISBN 978-2-247-08046-5, lire en ligne)

Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, 1776, Paris, PUF, coll. « Pratiques théoriques », 1995, 1512 p. (ISBN 978-2-13-047181-3, présentation en ligne)

Publiées à titre posthume

Adam Smith Essays on Philosophical Subjects, (1795), Clarendon Press, 1981

Works and Correspondence of Adam Smith, (1976)

Notes et références Modifier

Notes Modifier

« l'idée reçue de la main invisible chez Smith a été véhiculée consciemment par les ultra-libéraux de Chicago, et inconsciemment par des milliers d'auteurs de manuels », Raveaud, 2009, p. 88

On retrouve chez un auteur comme Amartya Sen une tension somme toute assez smithienne entre responsabilité des sociétés modernes envers leur membre et la nécessité d'une certaine modération financière (Amartya Sen, 2003, l'économie est une science morale, La Découverte, p. 77).

Références Modifier

Joseph Schumpeter, History of Economic Analysis

Rothbard, Murray N., Economic Thought Before Adam Smith

Rae, op. cit., p. 2.

Heilbroner, op. cit., p. 45.

Rae, op. cit., p. 4-5.

Correespondence of Adam Smith, Mossner et Ross, Oxford, Clarendon Press, 1977, lettre 274, p. 309.

Présentation de la Richesse des Nations, Diatkine

Mustafa Allaui

15 novembre, 18:23 ·

TRIBUNE

Opinion | Non à la « privatisation » des décisions de justice !

L'immense majorité des décisions de justice ne sont pas rendues publiques en France, regrettent cinq

représentants d'éditeurs juridiques. L'absence de cadre clair et transparent autour de la donnée judiciaire peut provoquer des distorsions de concurrence entre ces mêmes éditeurs juridiques, mais aussi les legaltech. Les décisions de justice représentent un véritable marché pour la filière juridique.

Allili Mourad/Sipa

Par
Cinq représentants d'éditeurs juridiques
Publié le 14 nov. 2019 à 12h30
Mis à jour le 14 nov. 2019 à 13h28

Dans notre pays de droit romain, pourtant écrit et codifié, les décisions de justice ont une grande valeur. Or, elles font aujourd'hui l'objet d'une lutte silencieuse, entre ceux qui pensent qu'elles sont privatisables de manière exclusive, et ceux qui les défendent comme un bien public. C'est que ces décisions représentent un véritable marché pour la filière juridique dans son ensemble, des éditeurs juridiques aux start-up réunis dans l'écosystème des Legaltechs.

En effet, elles sont clés dans toute stratégie judiciaire, car elles sont autant de pistes d'interprétation de la loi sur des problèmes auxquels sont confrontés chaque jour les citoyens et les opérateurs économiques. Or bien qu'elles soient rendues « au nom du peuple Français », le manque de clarté qui entoure le régime de leur disponibilité représente un frein pour tout le secteur juridique.

Loi du Far West

Personne aujourd'hui ne peut dire où trouver ces décisions, qui les détient, ou même qui a le droit de les transmettre et à qui. Aucun chantier sérieux de numérisation n'a été entrepris depuis la création de Légifrance, base de données appréciée des professionnels mais incomplète. Face à l'essor de ces acteurs, qui associent innovation et droit, prêts à demander en masse ces décisions pour alimenter leurs algorithmes, la chancellerie a fini par ordonner de ne les distribuer qu'au compte-gouttes, sans évoquer d'ailleurs une quelconque obligation de transparence et d'égalité d'accès. Cette situation n'est plus tenable.

Certains se font fort de profiter des zones d'ombre de la loi pour agir de manière déloyale

Le marché des legaltechs ne peut pas se développer dans les conditions d'un monde pré-numérique. Aucun acteur du marché ne se satisfait plus du système D où chacun tente de récupérer des décisions auprès des juridictions comme si Internet n'existait pas. Pire, certains se font fort de profiter des zones d'ombre de la loi pour agir de manière déloyale en poussant ce système au bout de sa logique arbitraire, le tout au service d'un « storytelling » économiquement faux et contre-productif : l'éternelle lutte des anciens contre les modernes. Rien n'est moins vrai : c'est l'ensemble des acteurs du marché qui paieront les pots cassés de ces comportements et des échecs de nos politiques publiques.

Modèle européen en danger

Ce recul de l'Etat est inquiétant en soi. Si vous demandez à un citoyen quelles missions régaliennes l'Etat doit assurer a minima, il y a fort à parier que la justice sera citée aux côtés de la police et de l'armée. Il faut également rappeler que notre droit s'inscrit dans une histoire, qu'il est le reflet de nos spécificités culturelles, et la manifestation de notre identité en tant que nation. Une de ses différences absolument fondamentales avec le droit anglo-saxon est la primauté de la loi sur la jurisprudence. Ne pas respecter cette logique reviendrait à opérer un renversement de système juridique.

Pour autant l'accès à la jurisprudence est nécessaire. La primauté de la loi implique l'accès à l'ensemble de la législation et de la réglementation, à leurs interprétations administratives, et enfin à la jurisprudence et la doctrine. L'enjeu de la numérisation est bien l'accès au droit pour les citoyens, et il ne sera facilité que si cet ensemble est digitalisé. L'ouverture des données juridiques publiques représente donc une nécessité démocratique.

Dans ce contexte, les décisions de justice sont trop importantes pour faire l'objet d'un marché exclusif. Elles sont un bien commun, et il est grand temps de les partager à tous. Afin de préserver l'ouverture, l'égalité et la transparence comme conditions de l'innovation, les éditeurs juridiques mettront les instances publiques devant leurs responsabilités. Et rappelleront, à l'instar de Montesquieu, qu'« il n'y a point de plus cruelle tyrannie que celle que l'on exerce à l'ombre des lois et avec les couleurs de la justice ».

Liste des signataires : Fabien Girard de Barros (Lexbase) ; Isabelle Bussel (Wolters Kluwer) ; Philippe Déroche (Dalloz) ; Guillaume Deroubaix (LexisNexis) ; Emmanuelle Filiberti (Lextenso).

Mustafa Allaui

14 novembre, 22:31 ·

Pays du Sud, en rouge; occident, en bleu

L'appellation pays du Sud[1] ou le Sud[2] désigne les pays caractérisés par un IDH et un PIB par habitant faible[Par qui ?], qui sont majoritairement situés dans la partie sud des continents émergés. En particulier, l'immense majorité des pays les moins avancés (PMA) qui sont situés en Afrique subsaharienne.

Par opposition, on appelle pays du Nord ou le Nord les pays caractérisés par un IDH et un PIB par habitant élevés[Par qui ?], également nommés pays développés. L'appellation d'opposition Nord-Sud quant à elle est utilisée pour désigner les conflits d'intérêt, généralement économiques, entre ces deux blocs de pays.

Cependant, ces expressions sont peu précises et non pertinentes géographiquement. L'hémisphère sud de la planète comprend des pays riches (Australie, Nouvelle-Zélande), ou tout du moins émergents (Arabie saoudite, Argentine, Brasil,Chili). La limite entre « pays du Sud » et « pays du Nord » est peu précise (les pays du Sud comprennent-ils tous les pays qui ne font pas partie des pays développés, y compris la Russie ?).

Utilisation

Cette expression reste utilisée, que ce soit dans certains documents des organisations officielles (certaines branches de l'UNICEF[3], la Banque mondiale[réf. nécessaire]), par les organisations non gouvernementales (ONG), ou par certains médias francophones.

Elle est également utilisée dans les programmes de géographie de l'éducation nationale française dès la 5e[4].

Usage international Modifier

Dans d'autres langues, l'expression traduite est également utilisée : en anglais countries of the South (ou southern countries) et countries of the North[réf. nécessaire] ; en néerlandais : het zuiden…

Mode de vie

De nombreuses analyses insistent sur le fait que le niveau de vie des pays du Sud est très inférieur à celui des pays du Nord[réf. nécessaire]. Ainsi, en 2002, 1,2 milliard d'habitants, localisés en Asie, en Afrique, et pour une moindre part en Amérique latine, vivaient avec moins de un dollar par jour[5]. Cela tient pour l'essentiel à des modes de vie très différents au Sud, qui comportent par ailleurs certains avantages : en effet, les modes de vie ruraux traditionnels d'Asie et d'Afrique sont adaptés à l'environnement local. La préservation des ressources naturelles et des écosystèmes est une condition nécessaire à la survie des villages. De plus, la nécessaire sobriété dans laquelle vivent les habitants de ces villages les conduit à développer un sens du bien-être fondé sur l'être plutôt que sur l'avoir.

Cependant, dans les relations économiques que les entreprises des pays du Nord entretiennent avec les pays du Sud, il peut exister certains effets pernicieux comme la recherche du plus grand profit financier, au détriment du respect de critères sociaux et environnementaux. Les pays du Sud eux-mêmes peuvent avoir tendance à encourager les écarts de coût de main d'œuvre en diminuant les contraintes réglementaires dans les domaines social ou environnemental. On parlera alors de dumping social et de dumping environnemental. Pour lutter contre ces pratiques, les orientations récentes en matière de développement durable ont conduit les entreprises à adopter d'une manière volontaire des codes de conduite, comme le standard SA 8000.

Notes et références Modifier

PILIER DU DEVELOPPEMENT DURABLE, L'AGRICULTURE DES PAYS DU SUD DEVRA BENEFICIER DE PROGRAMMES DE DIVERSIFICATION ET DE L'OUVERTURE DES MARCHES |

Couverture des réunions & communiqués de presse

Journée des Nations Unies pour la coopération Sud-Sud, 12 septembre

Exemple : Centre de nouvelles ONU

Programmes du collège - Programmes de l'enseignement d'histoire-géographie-éducation civique

Atlas mondial du développement durable, page 65

Voir aussi

Typologie économique des pays

Pays en développement

Pays émergents

Limite Nord/Sud

Economie de subsistance

Portail de l'économie Portail de la géographie
Dernière modification il y a 9 mois par WikiJuan
PAGES ASSOCIÉES
Pays en développement
pays moins développé économiquement

Sous-développement
Typologie économique et sociale des pays du monde
Wikipédia

Mustafa Allaui

14 novembre, 11:02 ·

ÉDITION DU 14 NOVEMBRE 2019

Subrogation réelle, emploi des fonds donnés et acquisition en nue-propriété : un imbroglio conforté

CIVIL | Succession - Libéralité

La Cour de cassation, dans un arrêt largement diffusé du 17 octobre 2019, considère que la subrogation réelle de l'article 922 du code civil joue en cas de donation de sommes d'argent ayant permis l'acquisition de la seule nue-propriété d'un bien, sans préciser cependant la valeur à retenir.

par Julien Boissonle 13 novembre 2019
Civ. 1re, 17 oct. 2019, F-P+B+I, n° 18-22.810

Cet arrêt rendu par la Cour de cassation le 17 octobre 2019 porte sur l'interprétation du deuxième alinéa de l'article 922 du code civil. Ce texte vise l'hypothèse de la subrogation réelle dont il doit être tenu compte pour déterminer s'il y a ou non atteinte à la réserve héréditaire lorsque le bien donné a permis d'acquérir un nouveau bien. Selon ce texte, en cas de subrogation, il faut tenir compte de la valeur des « nouveaux biens » acquis au stade de la réunion fictive des donations. Quid alors lorsque l'objet de la donation initiale est une somme d'argent qui a permis l'acquisition non d'un nouveau bien en pleine propriété, mais de la nue-propriété d'un bien ?

Dans l'espèce que la Cour de cassation a eu à connaître, une mère a donné à son fils, par préciput et hors part, une somme d'argent qui a été employée pour acquérir la nue-propriété d'un immeuble. Dans le même temps, la donatrice a acquis l'usufruit du même immeuble. La donatrice décède en laissant pour lui succéder sa fille et son fils donataire, ainsi que son petit-fils, lui-même descendant du donataire, désigné légataire universel de la quotité disponible et légataire à titre particulier de ses parts sociales. Compte tenu des différentes libéralités réalisées, la fille de la de cujus a assigné son frère et son neveu en partage de la succession et réduction des libéralités excessives.

La cour d'appel de Riom rejette partiellement les demandes au titre de la réduction des libéralités. Elle considère, d'abord, que le testament peut recevoir pleine et entière application. C'est déjà considérer que le legs de la quotité disponible s'entend non de la quotité disponible à la date du décès telle que déterminée par application des articles 913 et suivants du code civil, mais de la quotité restante après l'imputation du legs à titre particulier des parts sociales. À défaut, les deux legs seraient nécessairement excessifs et réductibles. La cour d'appel considère, ensuite, que la donation de somme d'argent est réductible à la quotité disponible, mais dans la limite de son montant. Les juges du fond refusent, en effet, de faire application de la subrogation réelle au motif que le donataire n'a pas acquis un bien mais un droit réel sur un bien dont la donatrice était usufruitière et que l'on n'était pas en présence d'une donation déguisée de l'immeuble. À lire la décision de la Cour de cassation comme le moyen annexé à l'arrêt, les juges du fond ont estimé que la somme reçue par donation, bien qu'affectée à l'acquisition de la nue-propriété du bien, n'a pas servi à acquérir un bien.

De prime abord, notons que les juges du fond font complètement fi de l'ordre de réduction des libéralités posé par l'article 923 du code civil en ordonnant la réduction de la donation de somme d'argent et l'exécution pleine et entière des différents legs. Ce texte prévoit pourtant qu'« il n'y aura jamais lieu à réduire les donations entre vifs qu'après avoir épuisé la valeur de tous les biens compris dans les dispositions testamentaires ». L'arrêt d'appel n'est toutefois pas critiqué sur ce point.

Surtout, les juges du fond méconnaissent le jeu de la subrogation réelle. L'arrêt, critiqué sur ce point, est logiquement cassé au regard de la première branche du moyen unique et au visa de l'article 922 du code civil.

Dans un attendu liminaire, la Cour de cassation reprend le contenu ses deux premiers alinéas en précisant que « la subrogation prévue par ce texte inclut toutes les donations, y compris celles de sommes d'argent ». Là n'est pas tant la divergence avec la cour d'appel, à la différence des juges de première instance qui, à en croire le moyen annexé, ont considéré que l'intérêt d'une donation de somme d'argent était d'échapper au valorisme monétaire. La solution rendue sur ce point n'est pas nouvelle (Civ. 1re, 4 juin 2007, n° 06-14.473, Dalloz jurisprudence). Elle comble une lacune importante des textes puisque, bien que la subrogation soit prévue expressément en cas de donation d'une somme d'argent en matière de rapport (C. civ., art. 860-1), rien n'est dit pour la réduction. La haute juridiction suit ici les préconisations de la doctrine qui défend une application des règles par analogie (v. not. M. Grimaldi, Les successions, 7e éd, LexisNexis, 2017, n° 886).

Il faut s'en remettre au dernier attendu qui applique la règle posée à l'espèce en présence pour apprécier véritablement la divergence qui existe entre la cour d'appel et la Cour de cassation. Pour cette dernière, en effet, le donataire « avait employé la somme d'argent donnée par sa mère à l'acquisition de la nue-propriété d'un bien immobilier, ce dont il résultait que c'est la valeur de ce bien au jour de l'ouverture de la succession, d'après son état à l'époque de son acquisition, qui devait être réunie fictivement à la masse de calcul de la réserve héréditaire et de la quotité disponible, en vue de déterminer une éventuelle réduction ».

Pour la haute juridiction, la subrogation réelle joue donc bien lorsque la somme d'argent reçue par donation a servi à acquérir la nue-propriété d'un immeuble et non la pleine propriété de celui-ci. Pour défendre cette position, les différentes branches du moyen unique du pourvoi, dont la première sur laquelle la cassation est réalisée, soutenaient que la subrogation réelle devait jouer dès lors que les fonds avaient été donnés « dans le but de permettre cette acquisition ». En ne reprenant pas cette condition psychologique conduisant à faire jouer aux mobiles juridiques ayant conduit à la donation un rôle qui n'est pas le leur, la Cour de cassation écarte implicitement cette condition.

Il reste à déterminer le montant dont il doit être tenu compte dans les opérations de liquidation. L'hésitation est permise entre la valeur de l'immeuble en pleine propriété ou la valeur de la nue-propriété de celui-ci. Sur cette question, l'arrêt n'est pas des plus explicites. La troisième branche du pourvoi invitait pourtant la Cour de cassation à se positionner en défendant que c'est la valeur de la pleine propriété qu'il convenait de retenir puisque l'usufruit s'était éteint à la mort de la de cujus.

La Cour de cassation reprenant scrupuleusement la lettre de l'article 922 du code civil se borne à préciser qu'il fallait réunir fictivement la valeur de l'immeuble au jour de l'ouverture de la succession d'après son état à l'époque de son acquisition. La décision est susceptible de plusieurs lectures.

Selon une première lecture, en visant la valeur de l'immeuble, la haute juridiction retiendrait implicitement – mais nécessairement – celle de la pleine propriété. Deux raisons au moins militent contre une telle interprétation. D'abord, si la Cour de cassation avait voulu retenir la solution défendue par la troisième branche du pourvoi, elle n'aurait pas cassé l'arrêt sur sa seule première branche mais aurait également visé celle-ci. Ensuite, en raison de sa généralité, l'attendu ne paraît pas distinguer, à la différence du pourvoi, selon que l'usufruit est éteint ou non au jour de l'ouverture de la succession (ce qui ne sera pas le cas dans la situation d'une réversion d'usufruit ou lorsque l'usufruit sera constitué au profit d'un tiers toujours en vie). Or il n'est possible de retenir la valeur de la pleine propriété que si celle-ci est véritablement reconstituée à la date du décès.

Selon une seconde lecture, en renvoyant à l'état du bien au jour de l'acquisition, la Cour de cassation viserait l'état de démembrement juridique de celui-ci. Dans ce cas, ce serait la valeur de la nue-propriété du bien qu'il conviendrait de réunir fictivement. Là encore, deux raisons au moins militent contre une telle approche. D'abord, la notion d'état du bien renvoie davantage à un état matériel que juridique. La règle permet surtout de déterminer qui, du donataire ou de la succession, profite ou souffre des plus ou moins-values affectant le bien entre son acquisition et l'ouverture de la succession. Or, à retenir qu'il peut s'agir d'un état de démembrement du bien, celui-ci avait disparu en l'espèce au jour de l'ouverture de la succession. Ce faisant, la plus-value consécutive à la reconstitution de la pleine propriété aurait pour origine un cas fortuit (le décès de l'usufruitier) et devrait donc profiter à la succession, d'où une prise en compte de la valeur de la pleine propriété. Ensuite, ce n'est pas la solution traditionnellement admise en cas de donation de la nue-propriété d'un bien avec réserve d'usufruit au profit du donateur. La Cour de cassation retient, en effet, que c'est la valeur de la pleine propriété dont il doit être tenu compte, qu'il s'agisse des règles de la réduction (Civ. 1re, 14 oct. 1981, n° 79-15.946, RTD civ. 1982. 641, obs. J. Patarin) ou du rapport (Civ. 1re, 5 févr. 1975, n° 72-12.624, D. 1975. 673, note R. Guimbellot ; JCP 1976. II. 18249, note M. Dagot ; 28 sept. 2011, n° 10-20.354, Dr. famille 2011. Comm. 172, obs. B. Beignier). On rétorquera peut-être que la situation n'est pas exactement la même. La différence n'est pourtant que de degré et non de nature. De surcroît, pour motiver

deux de ses précédents arrêts, la Cour de cassation retient que « le bien donné [doit] être évalué à la date de la donation, mais compte tenu des droits que l'héritier gratifié possède sur ce bien au jour où il doit en être fait rapport » (Civ. 1re, 5 févr. 1975, préc.) ou « au jour où naîtra le droit à la réserve héréditaire (Civ. 1re, 14 oct. 1981, préc.). Par analogie, une même solution s'impose en cas de subrogation réelle, et ce d'autant plus qu'en l'espèce, au regard du montage réalisé, la de cujus avait souhaité que son fils devienne plein propriétaire d'un immeuble à son décès. On comprend alors la référence par les juges d'appel à une éventuelle donation déguisée de l'immeuble, qu'ils ont néanmoins écartée.

Enfin, on peut encore penser que la Cour de cassation botte en touche et ne se prononce pas sur ce point laissant à la cour d'appel de renvoi le soin d'esquisser sa propre jurisprudence. Que cette dernière statue dans un sens ou dans l'autre, il y a fort à parier que la Cour de cassation sera de nouveau saisie de la question tant la solution retenue aura son importance sur le sort des différentes libéralités réalisées par la de cujus. Dans l'intérêt d'une bonne administration de la justice, les hauts magistrats auraient pu faire l'économie d'une nouvelle navette en motivant leur décision plus clairement.

Mustafa Allaui

13 novembre, 19:09 ·

École nationale de la magistrature Fr

Actualités › 26/11/19 : Conférence « Harry Potter et le Droit » à l'ENM Bordeaux

26/11/19 : CONFÉRENCE « HARRY POTTER ET LE DROIT » À L'ENM BORDEAUX

Publié le : 07 novembre 2019

L'ENM crée un nouveau rendez-vous à destination du grand public, LES CONFERENCES ANGLE DROIT, organisé en partenariat avec la faculté de droit et sciences politiques de Bordeaux et la librairie Mollat. La première conférence, sur le thème « Harry Potter et le droit », se tiendra le 26 novembre prochain à 18h30 à l'ENM Bordeaux. Entrée libre.

LE MONDE MAGIQUE D'HARRY POTTER À LA LUMIÈRE DES QUESTIONS JURIDIQUES

« Le droit dans la saga Harry Potter », tel est le titre de l'ouvrage au cœur de cette conférence. Véritable aboutissement d'une réflexion collective initiée en 2015 par une vingtaine de juristes, universitaires et praticiens, et menée sous la direction de Valère Ndior et Nicolas Rousseau, ce recueil s'inscrit pleinement dans le mouvement « Droit et Pop'culture », qui vise à porter une analyse juridique sur les univers de fictions.

Cette première conférence lèvera donc le voile sur bien des questions. Le statut juridique du choixpeau magique, la supériorité juridique des sorciers, ou encore le régime de la disparition applicable ou non aux fantômes, sont autant de thèmes, parmi d'autres, qui seront abordés. Deux intervenants et contributeurs de l'ouvrage apporteront leur éclairage : Antoine Touzain, docteur en droit privé de l'université Paris II Panthéon-Assas et Marie Peyronnet, maître de conférences en droit privé et sciences criminelles de l'université de Tours.

LES CONFÉRENCES ANGLE DROIT, UN NOUVEAU CYCLE DE CONFÉRENCES

Souhaitant également s'inscrire dans ce courant outre-Atlantique « Teaching/Doing law with popular culture», l'ENM, la faculté de droit et sciences politiques de Bordeaux et la librairie Mollat se sont associées pour créer les Conférences Angle Droit. Il s'agit d'un rendez-vous qui aura lieu deux à trois fois par an, avec des thématiques littéraires ou philosophiques originales. L'objectif de ces conférences est d'aborder le droit à travers des œuvres populaires et de le rendre plus accessible au grand public.

Infos pratiques :

Date : mardi 26 novembre 2019, 18h30 > 20h

Lieu : Amphithéâtre Simone Veil, Ecole nationale de la magistrature, Bordeaux

Entrée libre

دليل تقنيات تحرير الأحكام المدنية الفريق البيداغوجي

منسق الفريق

يونس الزهري

مدير تكوين الملحقين القضائيين والقضاة

الفريق البيداغوجي

الأستاذ يونس الزهري

مدير تكوين الملحقين القضائيين والقضاة

الأستاذة لبنى الوزاني

محامية عامة بمحكمة النقض

الأستاذ مراد آيت الساقل

رئيس قسم التكوين الأساسي بالمعهد العالي للقضاء

الأستاذة فاطمة الزهراء قتيبة

قاضية بالمحكمة الابتدائية بالرباط

تصفيف الكتاب

الأستاذ محمد الشجاع

رئيس مصلحة التتبع بالمعهد العالي للقضاء

الأستاذة زينب الرهوني

منتدبة قضائية من الدرجة الثانية

كلمة السيد المدير العام

يهدف التكوين الأساسي إلى تمكين الملحقين القضائيين من اكتساب كفاءات أساسية ومهارات مهنية واجتماعية قابلة للتنزيل على مختلف المهام التي يمكن للملحق القضائي مزاولتها عند تعيينه في سلك القضاء، وتتمثل هذه الكفاءات الأساسية في القدرة على تحرير وتعليل الأحكام، واحترام و ضمان تطبيق القواعد المسطرية، وإصدار حكم معلل ومؤسس قانونا وواقعا وفق منهجية محددة و قابل للتنفيذ، والقدرة على إعداد وإدارة الجلسات في إطار احترام مبدأ التواجهية، والالتزام بقواعد السلوك، والقدرة على تنظيم العمل وإدارة الوقت، والقدرة على الإنصات و التواصل والتكيف والعمل في إطار فريق عمل.

أما الكفاءات المهنية التي يهدف إليها تكوين الملحقين القضائيين فهي القدرة على تحليل نص قانوني وتطبيق مقتضياته، ودراسة ملف معروض على المحكمة، وتحليل وتكييف الوقائع، وتشخيص قضية أو نزاع، وتفعيل قواعد الاجتهاد القضائي، وإعداد مستنتج كتابي أو مشروع حكم أو أمر، وتفعيل تقنيات التحرير القانوني، وتفعيل تقنيات التحرير الإداري، واستعمال تكنولوجيا المعلوميات وتقنيات التواصل.

وفي هذا السياق، وتحديدا من أجل تدريب الملحق القضائي على التقنيات الخاصة بعملية تحرير الأحكام القضائية فقد وضعت إدارة المعهد العالي للقضاء برنامجا عاما للتكوين يأخذ بعين الاعتبار هذا الهدف بحيث يتم الاهتمام بتقنية تحرير الأحكام على أربع مستويات:

1 -تخصيص مادة مستقلة لتحرير الأحكام من خلالها يتعرف الملحق القضائي على الضوابط العامة لعملية التحرير، وذلك من خلال دراسة شكليات الحكم المدني، بيانات ديباجة الحكم، كيفية تلخيص الوقائع، طريقة تعليل الحكم والرد على الدفوع والطلبات، ثم التدرب على كيفية صياغة منطوق الحكم بطريقة محكمة.

2-الاهتمام بلغة تحرير الأحكام القضائية، وذلك من خلال تلقين الملحق القضائي قواعد اللغة المستعملة بكثرة عند تحرير الأحكام القضائية وذلك من أجل التدرب على التحرير بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والنحوية.

3- تدريب الملحق القضائي على تحرير الأحكام القضائية وفق طريقة صحيحة وذلك من خلال اعتماد المنهجية المندمجة بحيث يقوم الملحق القضائي في كل مادة من المواد الرئيسية بتحرير مشروع حكم في النازلة موضوع الدراسة في الحصة المبرمجة، وللوصول إلى تدبير أفضل لزمن التكوين فإنه يتم تمكين الملحق القضائي من النوازل موضوع الدراسة بشكل مسبق أي قبل أسبوع من تاريخ برمجة الحصة وذلك بطريقة إلكترونية و كذا على دعامة ورقية، على أساس أن يعد الملحق القضائي مشروع الحكم، ويقوم بقراءة مشروعه خلال الحصة الدراسية، وبعد مناقشة مجموع المشاريع المقترحة من طرف الملحقين

القضائيين يتم تصحيحها على ثلاث مستويات وهي منهجية تحرير الحكم والرد على الدفوع، والحل المتوصل إليه، ثم على مستوى الاستدلالات التشريعية والقضائية والفقهية المعتمدة في بناء الحكم، وفي الأخير تتم صياغة حكم بطريقة جماعية تحت تأطير أستاذ المادة.

4 ـــ وأخيرا، وفي سبيل تدريب الملحق القضائي حول استعمال الحاسوب في عملية التحرير والارتقاء بهذه العملية على نحو يخرج عن التصور الكلاسيكي في عملية التحرير التي تعتبر الحاسوب مجرد آلة للرقن، فإن إدارة المعهد العالي للقضاء، قد برمجت ضمن مواد التكوين مادة عنوانها: "تحرير الأحكام عن طريق الحاسوب"، ومن خلال هذه المادة يتدرب الملحق القضائي على كيفية إعداد الهيكل العام للحكم، وإنشاء بنك للمعلومات، وحفظ وطباعة الحكم، واستعمال اللوحة الرقمية...

وللوصول إلى الغاية من تبني هذه المنهجية، فقد وضعنا دليلا مرجعيا في تقنيات تحرير الأحكام المدنية، وهكذا فقد بوبنا مجموع الضوابط المؤطرة لتحرير الأحكام القضائية في المادة المدنية، وهي الضوابط التي نصدرها اليوم من خلال هذا المؤلف الذي نضعه بين يدي الملحقين القضائيين ليكون بمثابة دليل يهتدوا به عند تحرير الأحكام، وقد راعينا في وضع هذا الدليل ـــ الموجه أساسا للملحقين القضائيين ـــ مقاربة مندمجة تقوم على ثلاث محددات، أولها بيان وتحديد الإطار والقواعد المرجعية الواجب على القاضي مراعاتها والاهتمام بها والعناية بها عند تحرير حكم قضائي، وثانيها إيراد نماذج من الأحكام القضائية والاستدلال بها بمناسبة مناقشة قواعد البناء السليم للحكم، وثالثها بيان العيوب التي تشوب تحرير الحكم القضائي و التي يتعين على القاضي تلافيها حفاظا على سلامة الحكم وتحصينا له ضد مكنة إلغائه عند الطعن فيه.

وفي الختام، فإني إذ أشكر الفريق العملي الذي أعد هذه الدراسة لما بذلوه من جهود صادقة لإخراج هذا المؤلف على صورته الحالية، فإنه لا يسعني إلا أن أعبر عن أملي الصادق في أن يجد الملحق القضائي، بين دفتي هذا المؤلف العملي، أداة تعينه على اكتساب المهارات المهنية المتعلقة بتحرير وتعليل الحكم المدني، وأملي كذلك أن ننهي الدراسة المكملة الخاصة بتقنيات تحرير المقررات القضائية في المادة الجنائية.

عبد المجيد غميجة

المدير العام للمعهد العالي للقضاء

مقدمة:

تحدد وظيفة القاضي أساسا في إصدار حكم يراعي التطبيق السليم والعادل للقانون، وهكذا فبعد تجهيز القضية يكون القاضي مدعوا للبت في النزاع من خلال إصداره لحكمه في النزاع المعروض عليه، وقد أوجب القانون أن يفرغ الحكم في شكل مكتوب تراعى فيه شكليات محددة، حيث نص قانون المسطرة المدنية على شكليات صدور الأحكام والبيانات التي يجب أن تذكر فيها و جزاء الإخلال بها 1.

وإذا كان المشرع المغربي قد بين وحدد مجموع الشكليات التي يلزم توفرها لصحة الحكم، فإنه لم يعرّف، لا في قانون المسطرة المدنية ولا في قانون المسطرة الجنائية الحكم القضائي بشكل صريح، وإن كان يستشف من مطالعة نصوص هذين القانونين أنها تفرق أحيانا بين الحكم والقرار والأمر، وفي أحيان أخرى تخلط بين هذه المصطلحات 2.

[1] أحمد حنين، مبادئ تحرير القرارات القضائية وقواعده، دفاتر المجلس الأعلى، الإصدار الرقمي، تحرير القرارات القضائية، مركز النشر والتوثيق القضائي ص 32.

[2] ـ يفرق الفقه من الناحية النظرية بين الأحكام والقرارات و الأوامر التي تصدر عن الهيئات القضائية، حيث يطلق عبارة حكم على تلك التي تصدر عن قضاة المحاكم الابتدائية والمحاكم التجارية والمحاكم الإدارية في الدعاوى المرفوعة أمام تلك المحاكم، ويطلق عبارة قرار على تلك التي تصدر عن قضاة محاكم الاستئناف ومحاكم الاستئناف التجارية ومحاكم الاستئناف الإدارية ومحكمة النقض، أما الأوامر فهي التي تصدر عن رؤساء المحاكم في إطار ولائي أو في إطار استعجالي.

ولمواجهة هذا القصور فإنه يلزم الرجوع إلى كتابات الفقه المهتم بالموضوع1، وهكذا نجد أن البعض قد عرفه بأنه: "كل إعلان لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية، وذلك أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم، وأيا كان مضمونه "2.

في حين عرّفه جانب آخر من الفقه بأنه: "القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا في خصومة رفعت إليها وفق قواعد المرافعات، سواء أكان صادرا في موضوع الخصومة أو في شق منها أو في مسألة متفرعة عنه"3.

وعموما فإن الأحكام القضائية تقسم إلى عدة تصنيفات اعتبارا لزاوية التصنيف، فهي تقسم من حيث حضور أطراف النزاع أو غيابهم عن المحاكمة إلى أحكام حضورية وأحكام غيابية، وتصنف من حيث حسمها في النزاع إلى أحكام تمهيدية وأحكام ابتدائية وأحكام انتهائية، وإلى أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به وأحكام نهائية، وإلى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية، كما تصنف من جهة قابليتها للتنفيذ الجبري إلى أحكام مقررة وأحكام منشأة وأحكام إلزام، وسنبين تباعا مفهوم كل نوع من هذه الأحكام:

---

[1] – الحكم في اللغة مصدر من (حكم) الحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وحكم في اللغة تطلق على عدة معان أهمها:

أ ـ القضاء :حكم بينهم أي قضى بينهم، وتحاكموا إلى الحاكم أي تخاصموا إليه ليقضي بينهم والحاكم من نصب للحكم بين الناس ويجمع على حكام.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا ﴾الآية 57 من سورة النساء.

ب –المنع :أي المُنع من الظُّلم والعرب تقول حكمت وأحكمت وحكمت بمعنى منعت ورددت ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم.

ج ـ الفصل : حكمتُ بين القوم فصلت بينهم كما في قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذي أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون﴾ ـ سورة آل عمران الآية:23 ـ ليحكم بينهم ليفصل بينهم فيما اختلفوا فيه.

د–العلم والفهم: ومن ذلك قوله تعالى﴿ أولئك الذين أتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين﴾ ـ سورة الأنعام الآية: 90،

هـ– التقدير: ومن ذلك قوله تعالى﴿ يا أيها الذين أمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾1 ـ سورة المائدة الآية :97.

و ـ العدل : ومن ذلك قوله تعالى ﴿ و نادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين﴾ ـ سورة هود . الآية 47، أي العادل في كل شيء، وأحكم الحاكمين، الذي لا يجور ولا يظلم أحدا، والعدل هو الثمرة المرجوة من القضاء.

ز ـ النبوة : ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ففررت منكم لما خفتكم فوهب لي ربي حكما وجعلني من المرسلين﴾ ـ سورة الشعراء . الآية 20 ـ

وعليه فالمتأمل في جميع التعريفات السابقة يجد أن الحكم بمعنى" القضاء والفصل والمنع".

ـ راجع في التعريف المذكورة : ابن فارس: مقاييس اللغة 2 ـ ابن منظور :لسان العرب 140/12.

[2] فتحي والي : مبادئ قانون القضاء المدني، القاهرة :دار النهضة العربية، الطبعة الثانية.1975. ص:531.

3 أحمد أبو الوفا :المرافعات المدنية والتجارية، مصر :دار المعارف، الطبعة العاشرة، 1970.ص:701.

1 ـ الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية:

يقوم مفهوم الغياب في أغلب القوانين على معيار واحد أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم، وهذا المعيار هو تخلف الخصوم أو وكلائهم عن حضور الجلسة رغم استدعائهم بصفة صحيحة، أما في القانون المغربي فإن وصف الحضورية والغياب أمام المحاكم الابتدائية يحدد انطلاقا من طبيعة المسطرة وهل هي شفوية أم كتابية1.

ففي الحالة الأولى، أي في حالة المسطرة الشفوية2، فإنه يجب حضور الخصوم أو وكلائهم حضورا ماديا وشخصيا أثناء الجلسة، ومتى حضر هؤلاء عند المناداة عليهم في الجلسة، صدر الحكم حضوريا في مواجهتهم.

أما في الحالة الثانية، و هي حالة المسطرة الكتابية، فالحضور لا يستوجب الحضور الشخصي للأطراف إلى الجلسة، وإنما يكفي أن يدلي المدعى عليه أو نائبه بالجواب الكتابي عن مقال الدعوى، و لا يهم بعد ذلك أحضر المدعى عليه شخصيا أو نائبه في الجلسة أم لم يحضر أي منهما 3.

وقد عالج المشرع المغربي حالة تخلف المدعي عن الحضور، وحالة تغيب المدعى عليهم وحالة حضور بعضهم وغياب البعض الآخر، وأغفل الإشارة إلى بعض الحالات كحالة تعدد المدعيين وحضور البعض وغياب الآخر، وحالة تغيب كل من المدعي والمدعى عليه.

وسوف نتعرض إلى كل حالة من هذه الحالات تباعا:

الحالة الأولى: تخلف المدعي أو هو والمدعى عليه عن حضور الجلسة المحددة للدعوى

---

1 - عبد العزيز خضري، القانون القضائي الخاص، الطبعة الثانية، مطبعة دار النشر 2000، ص 274.

2 - المسطرة أمام المحاكم الابتدائية وغرف الاستئناف بها هي كتابية كقاعدة عامة، باستثناء القضايا المنصوص عليها في الفصل 45 من ق م م، و التي تطبق بشأنها المسطرة الشفوية، وهذه القضايا هي:

1–القضايا التي تختص المحاكم الابتدائية فيها ابتدائيا وانتهائيا؛

2–قضايا النفقة والطلاق والتطليق؛

3–القضايا الاجتماعية؛

4–قضايا استيفاء ومراجعة وجيبة الكراء؛

5–قضايا الحالة المدنية.

أما أمام المحاكم الاستئنافية ومحكمة النقض فإن المسطرة تكون دائما كتابية.

3 -عبد الكريم الطالب، المختصر في الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية، الطبعة الأولى، مطبعة المعرفة مراكش، مارس 2005، ص146-147.

لم يتعرض المشرع المغربي لحالة تخلف الطرفين معا عن حضور الجلسة، وإنما تعرض فقط لحالة تخلف المدعي وقرر إمكانية التشطيب على الدعوى1، ولا يتصور غياب المدعي إلا في القضايا التي تطبق فيها المسطرة الشفوية، أما في القضايا التي تطبق فيها المسطرة الكتابية، فإن تقديمه لمقال الدعوى يجعله حاضرا، وقد جرى العمل القضائي على استعمال عبارة إنه حاضر بمقاله.

وعليه فإنه يكون من باب أولى ضرورة التشطيب على الدعوى في حالة تغيب المدعي والمدعى عليه2.

ويعني التشطيب على الدعوى استبعادها من جدول القضايا، ويتم هذا بشرط ألا تتوفر المحكمة على أي عنصر كاف للبت في الطلب، ويقصد بذلك استبعاد الدعوى من جدول الجلسات وإيقاف البت فيها مع احتفاظها بكافة آثارها، ويمكن للمحكمة أن تحكم بإلغاء الدعوى في هذه الحالة، إذا لم يطالب المدعي الفصل في دعواه داخل أجل شهرين من قرار التشطيب من الجدول، غير أن الملاحظ من الناحية العملية أن المحاكم لا تلجأ لهذه المكنة رغم التنصيص عليها قانونا.

الحالة الثانية: حالة غياب المدعى عليه

تنص الفقرة الرابعة من الفصل 47 من ق.م.م على أنه:" يحكم غيابيا إذا لم يحضر المدعى عليه أو وكيله رغم استدعائه طبقا للقانون ما لم يكن قد توصل بالاستدعاء بنفسه وكان الحكم قابلا للاستئناف، ففي هذه الحالة يعتبر الحكم بمثابة حضوري تجاه الأطراف المتخلفة".

يتبين إذن، أن الحكم على المدعى عليه غيابيا مشروط باستدعائه هو أو وكيله بصورة قانونية، بحيث يلزم أن توجه له الاستدعاء إما بواسطة أحد أعوان كتابة الضبط أو بواسطة أحد المفوضين القضائيين، أو عن طريق البريد برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل، أو بالطريقة الإدارية، ويلزم إلى جانب ذلك ألا يكون قد تسلم الاستدعاء بنفسه.

ففي حالة توصل المدعى عليه بالاستدعاء شخصيا وتخلفه عن الحضور إلى الجلسة فإن الحكم يصدر في حقه بمثابة حضوري.

---

1 ـ نصت الفقرة الأولى من الفصل 47 من ق م.م على أنه:

" إذا استدعي المدعي أو نائبه بصفة قانونية ولم يحضر في الوقت المحدد، أمكن للمحكمة إذا لم تتوفر على أي عنصر يسمح لها بالبت في الطلب أن تقرر التشطيب على القضية من جدول الجلسة".

2 - عبد العزيز حضري، القانون القضائي الخاص، المرجع السابق ص 276.

وتكمن أهمية وفائدة الحكم الغيابي، في أنه يفتح باب التعرض أمام المحكوم عليه أمام نفس المحكمة المصدرة للحكم داخل أجل عشرة أيام من تاريخ التبليغ1، وبالمقابل فإن الحكم الحضوري يمنح لصاحبه حق الطعن فيه بالاستئناف كطريق عادي من طرق الطعن.

الحالة الثالثة: تعدد المدعيين وحضور بعضهم وتخلف البعض الآخر

لم يتعرض المشرع المغربي لهذا الاحتمال، وإنما تعرض لحالة غياب المدعي الفرد، وعليه فإنه إذا تخلف أحد المدعيين فإنه يمكن للقاضي إذا لم يتوفر على أي عنصر يسمح له بالبت في القضية، أن يقرر التشطيب على الدعوى في مواجهة المدعي المتخلف، وحصر النظر بطلب الذين حضروا من المدعيين إذا كان الطلب قابلا للتجزئة، أما إذا كان الطلب غير قابل للتجزئة كما لو كان يتعلق بحق ارتفاق أو بقسمة أموال، فإنه يتعين على من حضر من المدعين تلقائيا أو بتكليف من القاضي دعوة المتخلفين للحضور، ليصدر في حقهم جميعا حكما واحدا مشتركا يعتبر بمثابة حضوري بالنسبة لجميع الأطراف2.

ويتبين أن القانونين المصري والسوري قد عالجا هذه الحالة بنص صريح، إذ جاء في نص قانون المرافعات المصري في المادة 94 ما يلي:

" إذا تعدد المدعون وتخلفوا كلهم أو بعضهم عن حضور الجلسة الأولى، أجلت القضية إلى جلسة أخرى مع تكليف المدعى عليه بإعلان المتخلفين واعتبر الحكم الذي يصدر في القضية بعد ذلك حضوريا في حقهم جميعا"3.

الحالة الرابعة: تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وتغيب البعض الآخر

نظم الفصل 48 من ق. م. م حكم هذه الحالة حيث نص على أنه:

" إذا تعدد المدعى عليهم ولم يحضر أحدهم بنفسه أو بواسطة وكيله، أخرت المحكمة القضية إلى جلسة مقبلة وأمرت من جديد باستدعاء الأطراف طبقا للقواعد المقررة في الفصول 37

---

[1] - أوقف المشرع ممارسة الطعن بالتعرض على شرطين أساسيين، أولهما يكمن في عدم توصل المعني بالأمر بنفسه بالاستدعاء، والثاني ألا يكون الحكم قابلا للاستئناف، فمتى انعدم الشرطان المذكوران كما لو توصل المحكوم عليه شخصيا بالاستدعاء فإن الحكم لا يكون غيابيا وإنما بمثابة حضوري.

للمزيد من الإيضاح راجع : عبد الكريم الطالب. المرجع السابق، ص 150.

[2] -عبد العزيز الحضري، المرجع السابق ص277.

[32]-إدريس العلوي العبدلاوي، القانون القضائي الخاص، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة 1986، ص 180.

و38 و39 للحضور في اليوم المحدد، مع تنبيههم في نفس الوقت إلى أنه ستبت حينئذ في القضية بحكم واحد يعتبر بمثابة حضوري تجاه الأطراف المتخلفة.

لا يعتبر الحكم بمثابة حضوري إلا بالنسبة إلى الأشخاص الذي توصلوا بالاستدعاء شخصيا أو في موطنهم".

يتضح بأن المشرع لم يتطرق إلى تخلف أحد المدعى عليهم، ولم يرتب على تخلفه إصدار حكم غيابي في مواجهته، وإنما قام بمنح فرصة للمتخلفين للحضور تحت طائلة صدور حكم بمثابة حضوري في حقهم.

2 ــ الأحكام الابتدائية والأحكام الانتهائية:

الأحكام الابتدائية هي الصادرة عن المحكمة الابتدائية، وتقبل الطعن بالاستئناف، إما أمام غرف الاستئناف بنفس المحكمة متى كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز 20000 درهم، وإما أمام المحاكم الاستئنافية في جميع الطلبات التي تتجاوز 20000 درهم أو كان موضوع النزاع غير محدد القيمة.

والأحكام الانتهائية هي الأحكام التي لا تقبل الطعن بالاستئناف[1]، وكذا الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف نفسها، ويعتبر الحكم انتهائيا مادام الطعن فيه بالاستئناف غير جائز، ولو كان غيابيا قابلا للطعن فيه عن طريق التعرض[2]، ويقبل هذا الحكم الطعن بالطرق غير العادية، كالنقض وإعادة النظر وتعرض الغير الخارج عن الخصومة.

3 ــ الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به والأحكام النهائية:

الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به هي التي لا تقبل طرق الطعن العادية من تعرض واستئناف، وإن كانت تقبل الطعن بالطرق غير العادية، كإعادة النظر، وتعرض الغير الخارج عن الخصومة، والنقض.

وتجدر الإشارة إلى أن حجية الشيء المحكوم به مختلفة من حيث معناها عن قوة الشيء المحكوم به، فالأولى قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس، مقتضاها أن الحكم صدر صحيحا من ناحية الشكل، وعلى حق من ناحية الموضوع، أما قوة الشيء المحكوم به فهي وصف للحكم

[1] ــ كمثال على ذلك نستدل بالمقررات القضائية الصادرة بالتطليق أو بالخلع أو بالفسخ طبقا للمادة 128 من مدونة الأسرة.

[2] - إدريس العلوي العبدولاي، القانون القضائي الخاص، المرجع السابق ص 187.

الذي لا يقبل الطعن فيه بالتعرض والاستئناف ولو كان قابلا للطعن فيه بطريقة طعن غير عادية، بل ولو طعن فيه بالفعل بأحد طرق الطعن غير العادية1.

وتتميز الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضي بأنها وحده قابلة للتنفيذ الجبري في الأحوال العادية، طبقا لما نصت عليه المادة 428 من ق م م2.

أما الأحكام النهائية أو الباتة هي الأحكام التي لا تقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية وهي أقوى درجات الأحكام3.

ويكون الحكم نهائيا في الحالات الآتية4:

ـــــ إذا صدر عن المحكمة الابتدائية وأهمل المحكوم عليه الطعن فيه سواء بالاستئناف إذا كان قابلا له، أو بالتعرض إذا كان غيابيا، أو بطرق الطعن غير العادية إذا اكتسب قوة الشيء المقضي به، ففي هذه الحالة يصبح الحكم نهائيا وفاصلا في الموضوع لأن سكوت المحكوم عليه عن الطعن يحمل على قبوله ورضاه به.

ـــــ إذا صدر حكم عن محكمة الاستئناف لم يطعن فيه المحكوم عليه سواء بالتعرض إذا كان غيابيا، أو بطرق الطعن غير العادية خاصة بالنقض، ففي هذه الحالة وبعد انصرام الآجال القانونية المحددة لمباشرة الطعون المسموح بها، دون تحريك ذي المصلحة لأي ساكن، ينتقل الحكم-أو القرار-المذكور إلى حكم نهائي وبات، لا يقبل أي طريق من طرق الطعن.

ـــــ إذا بلغ الحكم مرحلة التقاضي أمام محكمة النقض، ففي هذه الحالة يصبح الحكم نهائيا إذا صدر فيه قرار عن محكمة النقض، ما لم يكن قابلا لإعادة النظر، ويستوي أن يكون قرار محكمة النقض مؤيدا أو ناقضا للحكم المطعون فيه.

4 ــ الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية:

تنقسم الأحكام من حيث فصلها في النزاع المعروض على المحكمة أو عدم فصلها إلى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية.

---

[1] - إدريس العلوي العبدلاوي، القانون القضائي الخاص المرجع السابق، ص 188.

[2] -عبد العزيز حضري المرجع السابق، ص 279.

[3] -عبد العزيز حضري المرجع السابق، ص 279.

[4] -عبد الكريم الطالب المرجع السابق ص 158.

فالأحكام القطعية هي التي تحسم النزاع المعروض على المحكمة، ولو كانت غيابية قابلة للتعرض، أو ابتدائية قابلة للاستئناف.

وليس من الضروري حتى يعتبر الحكم قطعيا أن يفصل في النزاع بجملته، بل يكفي أن يضع حدا للنزاع في بعض أجزاء الدعوى، أو الطلبات المقدمة فيها، أو الدفوع أو المسائل الفرعية ولو كانت نقط النزاع الأخرى لم يفصل فيها، كالحكم الذي يصدر بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة أو الأهلية أو المصلحة، أو الذي يصدر بقبولها لتحقق هذه الشروط عند رافعها، والحكم الذي يصدر بإيقاف الفصل في النزاع حتى يبت في نزاع آخر أو حتى توجه إجراءات الخصومة قبل من له صفة فيها، و الحكم الذي يصدر في الدفع بالبطلان سواء بقبوله أو برفضه، وكذلك الحكم الذي يصدر في الدفع بعدم الاختصاص سواء بقبوله أو برفضه[1].

وقد يختلط الحكم القطعي بالحكم النهائي نظرا لتقاربهما على الأقل من حيث المصطلحات، لكن الفرق قائم بينهما، فالحكم القطعي يحسم النزاع في مسألة معينة أو في موضوع الدعوى برمته، أما الحكم النهائي فهو الذي يفصل في النزاع بصورة نهائية إذ لا يقبل أي طريق من طرق الطعن[2].

أما الأحكام غير القطعية فهي التي لا تحسم نزاعا ما في تمام موضوع الدعوى ولا في جزئية من جزئياتها، ولكنها تتعلق فقط بسير الدعوى وإجراءاتها، أو المحافظة على حقوق الأطراف في انتظار الفصل في موضوع الدعوى[3].

وتبت الأحكام غير القطعية في إجراء من الإجراءات التحفظية كتعيين حارس قضائي، أو تأمر بإجراء من إجراءات التحقيق كتعيين خبير أو معاينة الأماكن أو الأبحاث أو اليمين، وتعرف هذه الأحكام كذلك بالأحكام التمهيدية.

وتختلف الأحكام القطعية عن الأحكام غير القطعية في عدة نواح وهي[4]:

1-فالأولى تتمتع بحجية كاملة إذ لا يجوز للمحكمة أن تعدل عنها، كما لا يسوغ عرض النزاع الذي حكمت فيه من جديد على محكمة أخرى، إلا إذا كانت هذه المحكمة هي المختصة بالنظر في الطعن الذي قدم ضد الحكم القطعي الصادر عن المحكمة الأولى.

---

[1] - إدريس العلوي العبدلاوي، القانون القضائي الخاص المرجع السابق ص 189.

[2] - عبد الكريم الطالب المختصر في الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية، المرجع السابق ص 158-159.

[3] -عبد العزيز حضري: القانون القضائي الخاص المرجع السابق ص. 280.

[4] - عبد الكريم الطالب : الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية. الناشر مطبعة المعرفة الطبعة الثانية 2003 ص:271.

2-أما الثانية فليست إلا أحكاما وقتية لا تحسم في النزاع ولا في نقطة فيه، وهذا يعني أنه بإمكان المحكمة العدول عنها وعدم تنفيذها، فضلا عن إمكانية عرضها من جديد على محكمة أخرى للنظر فيها.

5 ــ الأحكام الملزمة والأحكام التقريرية و الأحكام المنشئة :

وتقسم الأحكام من زاوية قابليتها للتنفيذ الجبري إلى أحكام ملزمة وتقريرية ومنشئة، وهكذا يعرف الحكم الملزم بأنه الحكم الذي يرد فيه التقرير على حق يقابله التزام الطرف الآخر بأداء حق معين1)، أما الحكم التقريري فيعرف بأنه الحكم الذي يؤكد وجود أو عدم وجود الحق أو المركز القانوني، وهو إما إيجابي مثل الحكم بوجود رابطة زوجية بين شخصين، وإما سلبي مثل الدعوى التي يقيمها المالك بهدف الحكم بعدم وجود حق ارتفاق على ملكه ضد شخص يدعي وجود هذا الحق2)، أما الحكم المنشئ فهو الذي يقرر حقا فينشأ عن هذا التقرير تغير في مركز سابق وينشأ مركزا جديدا مثل الحكم الصادر بالتصفية القضائية أو إبطال العقد أو التطليق أو الفسخ، و عليه فأحكام الإلزام وحدها التي تقبل أن تكون محلا للتنفيذ الجبري دون باقي الأحكام التقريرية أو المنشئة).

والتساؤل المطروح هو ما هو معيار التمييز بين هذه الأنواع المختلفة من الأحكام ؟

لقد اختلفت الآراء الفقهية حول معيار التمييز بينها، بحيث ذهب رأي فقهي إلى اعتماد النتيجة التي انتهى إليها الحكم، ومن خلالها تحدد طبيعته اعتمادا على ما تضمنه من أمر أو تأكيد أو تطبيق لجزاء معين3.

أما الرأي الثاني فيذهب إلى البحث عن عنصر الإلزام من خلال العلاقات القانونية التي يرد عليها الحكم.

أما محكمة النقض المصرية فقد تبنت الطرح الفقهي الأول، إذ جاء في أحد قراراتها: "إن الأحكام التي يقتصر التنفيذ الجبري عليها هي تلك التي تتضمن إلزام المدعى عليه بأمر معين

---

[1] – أنظر في ذلك : عبد العزيز حضري : القانون القضائي الخاص– دار النشر الجسور – وجدة – 1999– ص 182.

[2] - – أنظر الطيب برادة : إصدار الحكم المدني وصياغته الفنية في ضوء الفقه والقضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996، ص 63.

[3] – راجع : عبد الخالق محمد عمر : مباديء التنفيذ، م.س. ص 113.

يقبل التنفيذ الجبري، بحيث لا يقتصر على تقرير حق أو مركز قانوني أو واقعة قانونية، بل تتعدى إلى وجوب أن يقوم المدعى عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له"1.

وقد أوضحت محكمة النقض المصرية في قرار آخر لها أن تحديد طبيعة الحكم يكون من خلال تفهم مراميه ومقاصده وليس بمجرد الاعتماد على ظاهره فقط، ومما جاء في قرارها: "إن المناط في معرفة ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هي بتفهم مقتضاه وتقصي مراميه" 2.

وعموما فإنه مهما تعددت تصنيفات الأحكام القضائية، فإن المهم فيها هو احترام معايير الجودة التي تفرض في الحكم أن يسعى إلى التطبيق العادل للقانون، وأن يحافظ فيه على نسق منطقي يبرر النتيجة التي انتهى إليها الحكم، وأن يدعم بالنصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية ذات الصلة بالموضوع، أما حيث لغة الحكم فإنه من الأكيد أنه يتعين على القاضي أن يكتبه بلغة مبسطة وواضحة، على اعتبار أنه لم يعد ينظر للمقررات القضائية على أنها وثيقة تقنية يكفي أن يفهمها المهنيون المعنيون بها فحسب، بل من طرف المتقاضي حاضرا وأساسيا لدعم الثقة فيها بتبسيط لغتها وتوخي جعلها في متناول العموم.

وسنحاول من خلال هذا الدليل أن نبين منهجية التحرير القضائي وفق التقسيم التراتبي لأجزاء الحكم، بحيث نعالج كلا جزء منه في فصل مستقل وفق الشكل التالي:

الفصل الأول: ديباجة الحكم

الفصل الثاني: وقائع الحكم

الفصل الثالث: ضوابط تعليل الحكم

الفصل الرابع: منطوق الحكم

---

[1] – – قرار محكمة النقض المصرية : نقض عمالي صادر بتاريخ 12–12–1981 طعن رقم 557 لسنة 40 قضائية أورده فتحي والي : م.س. ص 39.

[2] – قرار صادر بتاريخ 09–2–1999 – طعن رقم 2595 لسنة 61 قضائية. أورده أحمد مليجي، م.س. ج1– ص 226.

الفصل الأول: ديباجة الحكم

الأستاذة فاطمة الزهراء قتيبة

قاضية بالمحكمة الابتدائية بالرباط

تعد الديباجة بمثابة الإطار المرجعي للحكم، ولهذا يتعين تضمينها مجموعة من البيانات التي ترمز لسيادة الدولة من جهة، و بيانات أخرى من شأنها التعريف بالقضية و أطرافها، وبالتالي يتعين على القاضي تفصيل مجموع هذه، ويقوم كاتب الضبط بإضافة رقم الحكم بعد ذلك.

و من هذا المنطلق يمكن تعريف ديباجة الحكم بأنها بالمفتاح الإداري والقضائي للقضية، فهي توثقها وتؤرخ لها، وتساهم مع باقي مكونات الحكم في البناء القانوني لهذا الأخير.1

ولقد تناول المشرع مضامين الديباجة وحدد البيانات والنقاط الجوهرية التي يجب تضمينها بها و ذلك في الفصول 50 2 و345 3 و375 4 من قانون المسطرة المدنية.

وتعتبر هذه العناصر الشكلية مشتركة بين جميع المقررات القضائية و ذلك أيا كانت المحكمة المصدرة للحكم، سواء كن أمام محكمة عادية و محكمة متخصصة 5، أو أمام محكمة أول درجة و محكمة استئناف أو محكمة نقض.

ويجب احترام هذه الشكليات المستوجبة قانونا عند تحرير الأحكام، فالقانون هو الذي حددها، و اعتبر تخلف بعضها يرتب بطلان الحكم، و مثال ذلك إغفال الحكم الإشارة إلى صدوره باسم جلالة الملك وطبقا للقانون، أو إغفال ذكر اسم القاضي أو عدد القضاة الذي حدده القانون لتشكيل الهيئة الحاكمة لإصدارها، و في المقابل هناك بيانات لا تتعلق بالنظام العام ولكن من شأن إغفالها إضاعة الوقت على الخصوم ففي الدعوى، لأنهم سيكونون ملزمين بمراجعة المحكمة المصدرة للحكم لإصلاح الخطأ المادي الناتج عن الإغفال.

وفيما يلي أهم ما يجب على القاضي التقيد به أثناء تحرير الأحكام والقرارات القضائية فيما يتعلق بالديباجة:

---

1 عبد العزيز فتحاوي، منهجية تحرير الأحكام وفق قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، دار النشر مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية، الطبعة الأولى 2011 ص 15.

2 أكد الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية على أن الأحكام تصدر في جلسة علنية وتحمل في رأسها العنوان التالي:
- المملكة المغربية
- باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

وتتضمن أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وصفتهم ومهنتهم وموطنهم أو محل إقامتهم، وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفات وموطن الوكلاء، وتنص الأحكام على أن المناقشات قد وقعت في جلسة علنية أو سرية وتؤرخ.

3 ـ نص الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية في فقراته المتعلقة بالديباجة على أن القرارات تحمل نفس العنوان الذي تحمله أحكام المحاكم الابتدائية وينص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرار والأسماء العائلية والشخصية للأطراف ووكلائهم، وكذلك صفتهم أو حرفتهم، ومحل سكناهم، أو إقامتهم ووكلائهم. وإذا تعلق الأمر بشركة يذكر اسمها بالكامل، ونوعها ومركزها وينص كذلك على أن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة.

4 نص الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية فيما يخص ديباجة القرار الصادر عن محكمة النقض على ما يلي :
يصدر المجلس الأعلى قراراته في جلسة علنية "باسم جلالة الملك وطبقا للقانون"
- الأسماء العائلية والشخصية للأطراف وصفاتهم ومهنتهم وموطنهم الحقيقي.
- أسماء المدافعين المقبولين أمام المجلس الأعلى الذين رافعوا في الدعوى.

5 ـ أكدت المادة 7 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية على أنه "تطبق أمام المحاكم الإدارية القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية مالم ينص على خلاف ذلك"، والمادة 19 من القانون المحدث للمحاكم التجارية في فقرتها الثانية " تطبق أمام المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية ما لم ينص على خلاف ذلك".

عنوان الأحكام: باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

من البيانات الجوهرية التي يجب النص عليها في الأحكام القضائية، بيان السلطة التي يصدر باسمها الحكم، فالفصل 124 من الدستور أكد على أنه " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون " وهو ما تم التنصيص عليه كذلك في مقتضيات الفصول 50 و345 و375 من قانون المسطرة المدنية (بعد ملاءمتها مع أحكام دستور 2011)، وفي ذلك قضت محكمة النقض " على أنه يجب على المحكمة أن تبين في حكمها السيادة التي باسمها صدر الحكم، وأن بيان السيادة في الحكم له صبغة أساسية، ويمس النظام العام إلى أعلى درجة"[1].

وتصدير الحكم باسم جلالة الملك يعتبر من أسسه ومن أهم مقوماته، فجلالة الملك هو رأس السلطة القضائية التي هي مظهر الإمامة العظمى المنوطة بأمير المؤمنين، والقضاة بتكليف من جلالته ينوبون عنه في إصدار الأحكام، فإذا لم يشتمل الحكم على هذا العنوان ترتب عليه البطلان، والبطلان هنا من النظام العام للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها.[2]

ومن أهم ما تضمنه الدستور الجديد الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 المؤرخ في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) من مقتضيات همت عمل السلطة القضائية وقواعد سير العدالة التنصيص على أن الأحكام تصدر طبقا للقانون، و في هذا الصدد اعتبرت الغرفة الجنائية بمحكمة النقض في قرارها عدد 8/125 الصادر بتاريخ 2012/01/26 في الملف الجنائي عدد 15429 و 15430 أنه يكفي لصحة القرار أن يتضمن عبارة "باسم جلالة الملك" و إن خلا من ذكر و طبقا للقانون لأن ذلك مفترض بقوة الدستور، و الإعلان عنها بالقرار لا يعدو أن يكون أمرا كاشفا، حيث جاء في تعليله " لكن، حيث إن محكمة الاستئناف و لئن استهلت قرارها بصيغة جلالة الملك دون ذكر كلمة و طبقا للقانون، فإن ذلك لا يقلل من شرعيته أو يمس ذاتيته مع وجود الصيغة المذكورة (جلالة الملك)، طالما أن هذا الاستهلال أو هذا الصدور مفترض بقوة الدستور نفسه، و إيراد كلمة و طبقا للقانون بوثيقة الحكم أو القرار، ليس إلا عملا ماديا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض، و ليس منشئا له الأمر الذي كانت معه الوسيلة غير جديرة بالاعتبار".

غير أنها عدلت عن هذا التوجه واعتبرت أن خلو القرار من عبارة " وطبقا للقانون" يوجب النقض وإن تضمن عبارة "باسم جلالة الملك" وذلك عندما عللت قرارها عدد 5/435 الصادر بتاريخ 2012/06/20 في الملف الجنائي عدد 2012/5/6/6992 حيث جاء فيه

---

[1] حسن منصف، الإنشاء القضائي لقرارات محكمة النقض، مجلة قضاء محكمة النقض العدد 79 طبعة 2015 ص 473.
- وجاء في قرار أخر لمحكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) رقم 1558 الصادر بتاريخ 3 يونيو 1992: " **بمقتضى الفصلين 50 و345 من قانون المسطرة المدنية فإنه يجب ان تحمل جميع الأحكام والقرارات في رأسها عبارة "باسم جلالة الملك" وأن الحكم الذي لا يصدر باسم جلالة الملك يعتبر منعدم الأثر وكأن لم يكن، ويتعرض للنقض لمخالفته لمقتضيات الفصلين المذكورين الذين لهما صفة النظام العام".**

[2] عبد العزيز فتحاوي، صناعة الحكم المدني، سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية والدراسات، العدد العاشر، مكتبة دار السلام ص 22.

"حيث يجب بمقتضى البند الأول من المادة 365 من ق م ج وفق آخر تعديل أن يستهل كل حكم أو قرار أو أمر بصيغة (المملكة المغربية – باسم جلالة الملك وطبقا للقانون).

وحيث إنه بمقتضى البند الأول من المادة 370 من نفس القانون تبطل الأحكام أو القرارات أو الأوامر إذا لم تكن تحمل الصيغة المنصوص عليها في مستهل المادة 365 من القانون المذكور.

وحيث يتجلى من ديباجة القرار المطعون فيه أنه جاء متضمنا لعبارة (باسم جلالة الملك) دون عبارة (وطبقا للقانون) مما يجعله خاليا من البيان المنصوص عليه في البند الأول من المادة 365 ومعرضا للبطلان عملا بالبند الأول من المادة 370".

بيان المحكمة:

يجب أن يشتمل الحكم على ذكر اسم المحكمة التي أصدرته، لأنه من بين البيانات الشكلية الرئيسية للحكم، حيث على ضوئها يتم معرفة مدى اختصاص المحكمة مصدرة الحكم نوعيا ومكانيا، وفق ما هو محدد في قانون المسطرة المدنية وقانون التنظيم القضائي، حتى يتأتى مراقبته من المحكمة الأعلى درجة.

وما ينبغي ذكره أن المشرع لم يرتب جزاء عن عدم ذكر اسم المحكمة التي أصدرت الحكم رغم أهمية هذا المقتضى، الذي قد يترتب عليه تعطيل حسن سير العدالة بين أطراف النزاع.

تاريخ صدور الحكم:

يعتبر ذكر تاريخ صدور الحكم من البيانات الجوهرية والأساسية، المقصود بها تحديد تاريخ النطق بالحكم وذلك لما يترتب عن هذا الأخير من آثار قانونية1.

ويستشف من الفصل 50 أن الأمر بتضمين تاريخ الحكم جاء على وجه الوجوب، وأن تخلفه يترتب عنه البطلان إلا إذا تأتى معرفة هذا التاريخ من وثائق الملف كمحضر الجلسة، وهو ما تبنته محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) في أحد قراراتها الصادرة عن الغرفة

[1] من هذه الأثار ما يرتبط بالتبليغ الوارد بمقتضيات الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية الذي أوضح أنه يبلغ كاتب الضبط حالا عند صدور الحكم حضوريا ومعاينة حضور الأطراف أو وكلائهم بالجلسة الحكم الذي صدر وإشعارهم من طرف الرئيس بأن لهم أجلا قدره ثلاثون يوما من صدور الحكم للطعن فيه. وبذلك فأي إغفال في ذكر تاريخ صدور الحكم قد يؤدي إلى لبس في تحديد تاريخ وقوع الطعن لمعرفة ما إذا كان قد وقع داخل الأجل أو خارجه.

الاجتماعية تحت عدد 607 الصادر بتاريخ 1993/06/14 في الملف الاجتماعي عدد 92/9028، أو في الحالة التي لا يتضرر من هذا الإخلال حق أحد الخصوم وذلك لتكريس قاعدة أن كل حكم يجب أن يتضمن تاريخ صدوره وأسماء المتداعين وإلا تعرض للنقض.1

ولقد استقر العمل القضائي على ورود تاريخ الأحكام في طليعتها وطرتها وأن اعتماد التاريخ الميلادي دون ذكر التاريخ الهجري لا يعتبر سببا لنقض الحكم، مادام التاريخ الميلادي كاف لرفع كل التباس بل إن اعتماد التاريخ الهجري وحده دون الميلادي يكون كافيا لاحترام قاعدة إتمام البيانات المطلوبة في إصدار الحكم، إذ يكفي ذكر أحد التاريخين الهجري أو الميلادي.

هيئة الحكم:

من بين البيانات الإلزامية التي أوجب النص عليها في الحكم طبقا للفصل 50 من ق م م طريقة تأليف الهيئة مصدرة الحكم، وذلك بذكر اسم القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في إصداره واسم كاتب الضبط وأسماء المستشارين في القضايا الاجتماعية، والإشارة إلى حضور ممثل النيابة العامة إن كان حضوره ضروريا.

والغاية من ذكر اسم القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم أو القرار القضائي، هو منع هؤلاء من إعادة البت مرة أخرى في نفس القضية في مرحلة أعلى كالاستئناف والنقض، أو أسفل إذا أحيل الملف من محكمة النقض بعد الطعن بالنقض على نفس المحكمة، والوقوف على احترام المقتضيات القانونية وتطابقها مع التحديد القانوني لتشكيل الهيئة وفق قانون المسطرة المدنية وقانون التنظيم القضائي.

أما ضرورة إدراج اسم كاتب الضبط في صلب الحكم أو القرار، فالهدف من ذلك هو معرفة محرر محضر الجلسة الذي يرتكز دوره على الإشهاد على وقوع الجلسة وتسجيل ما راج فيها، وتنفيذ ما تأمر به المحكمة دون أن يتخذ إجراء ما، فوجود كاتب الضبط باعتباره شاهدا على ما راج في الجلسة يعتبر المحضر الذي يحرره أثناء مناقشة القضايا وثيقة رسمية تكمل ما جاء في الحكم، وإلى هذا المحضر يرجع القضاة عند مداولتهم لإصدار الحكم في القضية وبذلك يجب الإشارة إلى اسم كاتب الضبط الذي حضر النطق بالحكم وسجله.

وبالنسبة للنيابة العامة كقضاء من نوع خاص قائم لدى المحاكم لتمثيل المجتمع، يعود إليها في الحقل الجنائي، أمر تحريك الدعوى العمومية وممارستها، والسهر على تطبيق القوانين المعمول بها، وهي دائما طرف أصلي في الدعوى الجنائية، وفي المادة المدنية تضطلع بمهام غير قضائية، كفحص سجلات الحالة المدنية، وتسيير ومراقبة مكتب المساعدة القضائية،

1 عبد العزيز فتحاوي، صناعة الحكم المدني م س ص 27.

ومراقبة بعض الفئات من مساعدي القضاء كالتراجمة والخبراء، وأخرى قضائية تتجسد في تدخلها في الدعوى مبدئيا كطرف منضم، واستثناء تكون طرفا رئيسيا وهو دور صاغه المشرع في الفصول من 6 إلى 10 من قانون المسطرة المدنية، مع مراعاة التعديل الذي أدخل على الفصل 9 منه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.04.23 الصادر بتاريخ 03 فبراير 2004 بتنفيذ القانون رقم 72.03 المعدل و المتمم لقانون المسطرة المدنية.

وتتدخل النيابة العامة كطرف منضم في جميع القضايا التي يأمر القانون بتبليغها إليها، وكذا في تلك التي تطلب هي التدخل فيها بعد اطلاعها على الملف، أو عندما تحال عليها القضية تلقائيا من طرف المحكمة.

ومن أهم الآثار التي تتمخض عن التدخل الانضمامي للنيابة العامة، أنه لا يحق لها الطعن في الأحكام الصادرة خلافا لمستنتجاتها ويجوز تجريحها كما يجرح قضاة الأحكام، ثم إن حضورها يعد إلزاميا في الحالة الأولى، أي لما تتدخل بأمر من القانون، واختياريا في الحالتين الأخيرتين، عندما تتدخل من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من المحكمة طبقا لمضمون الفصل 10 من قانون المسطرة المدنية، الذي جاء فيه أنه:

"يعتبر حضور النيابة العامة غير إلزامي، إلا إذا كانت طرفا رئيسيا، أو كان حضورها محتما قانونا، ويكون اختياريا في الأحوال الأخرى"[1].

وتكون النيابة العامة طرفا رئيسيا في الدعوى في حالات يسمح لها فيها القانون بأن تمارس حقها من خلال حالات متفرقة في مجموعة من النصوص، منها على سبيل المثال دورها في التصريحات القضائية المتعلقة بالحالة المدنية وتصحيح وثائقها طبقا للفصل 217 من قانون المسطرة المدنية، وأهلية الدولة للإرث حسب مقتضيات الفصل 267 من نفس القانون المذكور وغيرها من الحالات.

مع الإشارة إلى أنه إذا كانت بعض النصوص الأجنبية تسمح للنيابة العامة بالتقاضي في غياب نص قانوني من أجل الدفاع عن النظام العام، فإن صياغة الفصل 7 من قانون المسطرة المدنية المغربي لا تحتمل تفسيرا واسعا لاسيما وأن المشرع استعمل عبارة "في الأحوال المحددة بمقتضى القانون".

ويترتب على ممارسة النيابة العامة للدعوى في المادة المدنية، مجموعة من الآثار منها إلزامية حضورها في الجلسات، وعدم جواز تجريحها من قبل الخصوم، ناهيك عن أحقيتها في الطعن ضد الأحكام والقرارات القضائية بجميع الطرق، إلا التعرض نظرا لحضورها

[1] نورة غزلان الشنيوي، دراسة في قانون المسطرة المدنية المغربي، على ضوء التعديلات المدخلة بالقوانين المواكبة لإحداث قضاء القرب، الطبعة الثانية 1434 ه /2013 م، مطبعة الورود، ص 72.

الجلسات، على أساس أن تبلغ بنسخة من الحكم، ليتسنى لها استعمال الطعن في أجله القانوني، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذا الأخير لا يبدأ من تاريخ النطق بالحكم الذي تحضره، وإنما من تاريخ تبليغها إياه بصفة قانونية1.

هوية الأطراف:

تعتبر البيانات المتعلقة بذكر الأسماء العائلية والشخصية للخصوم، وكذلك صفتهم أو مهنتهم، وإذا تعلق الأمر بشركة يتم ذكر اسم الشركة ونوعها ومركزها، من البيانات الضرورية التي يجب تضمينها في الحكم القضائي.

ويقصد بهذا البيان تعيين الأشخاص الذين يعنيهم الحكم لأنه من بين العناصر الإلزامية لرفع الدعوى وجود نزاع حقيقي بين خصمين رفعت به دعوى إلى القضاء، وعلى اعتبار أن الحكم حجة بين أطرافه فيما قضى به، فضلا عن الأثار الهامة المتعلقة بمرحلة التنفيذ2، لذلك يجب تحت طائلة التعرض للنقض أن تتضمن الأحكام أولا أسماء الأطراف الشخصية والعائلية على حد سواء مع إضافة كل ما من شأنه أن يوفر الدقة في هوية الطرف، وأن أي إغفال في هذا الشأن يعرض الحكم للبطلان، على أن هذا النقص أو الخطأ في الهوية قد لا يؤثر على صحة الحكم إذا تأتى التعرف على الطرف من خلال البيانات المتأتية، وفي هذا المنحى أكدت محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) في قرارها عدد 58 الصادر بتاريخ 1993/01/06 في الملف المدني عدد 88/153 المنشور بدراسات قضائية لمحمد بفقير الجزء الأول ص 123 وما يليها "إن النقص في البيانات المتعلقة بأطراف الدعوى لا يترتب عنه بطلان الحكم إلا إذا كان نقصا جسيما يؤدي إلى التشكيك في التعريف بالخصوم أو في تحديد صفتهم".

وبشأن بيان الحرفة أو المهنة، فيمكن اعتباره أمرا جوازيا بالنظر لاعتماد المشرع صيغة التخيير باستعماله حرف (أو) وبذلك لا يشكل إغفال الحرفة أو المهنة البطلان، لكنه قد يشكل مدخلا للطعن بإعادة النظر إذا تعلق الأمر بقرارات محكمة النقض عملا بمقتضيات الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية، إذ أجاز الطعن بإعادة النظر في القرارات في حالات معينة ومنها عدم مراعاة مقتضيات الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية والتي من بينها هوية ومهنة الأطراف3.

---

1 نورة غزلان الشنيوي، م س، ص 75.

2 جاء في قرار محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) عدد 770 الصادر بتاريخ 2008/02/27 في الملف المدني عدد 06/3096 منشور بمجلة الملف عدد 14 ص 275 وما يليها **«أن الغاية من ذكر هوية الأطراف وأسمائهم العائلية والشخصية هي تبليغهم الإجراءات والأحكام وممارستهم الطعون المخولة لهم قانونا داخل الآجال المتطلبة، وإذا تحققت هذه الغاية فلا يعتد بأي خطأ مطبعي يتعلق بهوية الأطراف".**

3 عبد العزيز فتحاوي، م س ص 30.

عناوين الأطراف:

من البيانات التي يجب الحرص على تضمينها بالأحكام والقرارات القضائية عناوين الأطراف نظرا لأهميتها ودورها الأساسي لإتمام عملية تبليغ هذه المقررات القضائية، كمحطة أساسية تهدف إعلام المحكوم عليه بصدور الحكم في حقه، إما لينفذه طوعا أو لينهج فيه سبل الطعن المتاحة قانونا العادية أو غير العادية، فإذا لم يستعمل المحكوم عليه الطعن المتاح في الحكم الصادر ضده أصبح الحكم مكتسبا لحجية الأمر المقضي به، وتم تنفيذه جبرا وعلى الفور بعدما يحصل المستفيد من الحكم أو من ينوب عنه على نسخة تنفيذية.

والجدير بالذكر أن حرص المحكمة على توضيح هذه البيانات ينطلق منذ المراحل الأولى للدعوى، أثناء رقابتها لضبط العناوين خلال مراقبة الشكلية القانونية المتطلبة لقبول المقال الافتتاحي، وخاصة ما يتعلق بتطبيق مقتضيات الفصل 32 من ق م م.

وتوضح هذه الرقابة حرص العمل القضائي على احترام حق الدفاع، الذي يهدف إلى تحقيق المساواة في المراكز أمام المحكمة، فإذا اختلت هذه المراكز اختلت فكرة العدالة، ولذلك فمن الضروري والواجب إتاحة الفرصة للخصوم للتعبير عن وجهة نظرهم فيما قدمه كل منهم في مواجهة الآخر وتمكينهم من مناقشته، لذلك يبقى التبليغ هو الشكل الذي تتم بواسطته إتاحة هذه الفرصة، فهو وسيلة قانونية تهدف إلى الإشعار بالموضوع الذي تعلق به التبليغ، فالمرء لا يأخذ مركز الخصم في الدعوى بمجرد تسجيلها ضده، بل لابد من إعلامه بوجودها، وذلك بتبليغ الاستدعاء والمقال إليه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال محاجته بقرار أو بإجراء إلا بعد إشعاره ومنحه الفرصة في إبداء ما لديه من رد أو دفاع.

ولتحقيق هذه الغايات حدد المشرع مكان إنجاز إجراء التبليغ انطلاقا من عناوين الأطراف، مع وضعه تصنيفا لهذه الأخيرة حسب التالي:

الموطن:

عرفه الفقه بأنه الحيز الجغرافي أو المنطقة الإقليمية التي يقصد الشخص أن يتخذها مقاما أو مقرا للعمل، بمعنى أن الموطن يظهر بمظهرين، الأول المكان الذي يقيم فيه الشخص بنية البقاء لمدة غير محدودة، والثاني مقر إدارة الأعمال وفيه تتمركز صلاته المهنية.

ويظهر كذلك من أن الموطن يقوم على ركنين أو عنصرين، الأول مادي والثاني معنوي، ويتجلى العنصر الأول في التواجد المادي للشخص في حيز جغرافي معين في وقت معين بحيث يكون له صلة مادية به، بحيث أنه إذا غاب عنه كانت له نية العودة إليه، بمعنى أنه لا ينتفي هذا العنصر إذا انقطع الشخص عنه لفترة معينة طالما كانت له نية العودة إليه، وبهذا

يختلف هذا العنصر عن محل إقامة الشخص الذي يعني وجود الشخص في مكان ما في وقت معين بصورة طارئة أو عرضية.

ويتمثل العنصر المعنوي في نية البقاء لمدة غير محدودة في المكان المتخذ، وعلى إثره تتضح طبيعة العنصر المادي فيما إذا كان عبارة عن مجرد محل إقامة أو موطن.

إذن الموطن هو المقر القانوني للشخص الذي يكون موجودا فيه على الدوام ولو تغيب عنه بصفة مؤقتة، وهذا التعريف يستبعد محل الإقامة الذي يعتبر موطنا بصفة استثنائية بالنسبة لمن لا موطن له كما ورد في قانون المسطرة المدنية.

والموطن يمكن أن يكون عاما وهو الموطن الأصلي الذي يستقر فيه الشخص بصفة عادية ومستمرة، ويتخذه مقرا لأسرته، وهو المشار إليه في المادة 519 من ق.م.م، ويتم فيه تبليغ كل الإجراءات التي لها علاقة بالحقوق العائلية والأموال الشخصية، كما يمكن أن يكون الموطن خاصا، وهو موطن الأعمال، وقد وردت الإشارة إليه في نفس المادة المذكورة (المادة 519 من ق.م.م) واعتبرته مركز الأعمال والمصالح وجعلته موطنا بالنسبة للحقوق الراجعة للنشاط المهني، وإن كان من خلال الفقرة الأخيرة من المادة 519 من ق م م لا مانع يمنع من تبليغ كل الإجراءات بما فيها تلك المتعلقة بالحقوق العائلية والشخصية بموطن الأعمال الذي يمارس فيه الشخص نشاطه المهني.

و يكون الموطن كذلك موطنا قانونيا عندما يقع تحديده بمقتضى القانون كما هو الأمر بالنسبة للموظف العمومي الذي اعتبر المشرع المغربي مقر عمله، أي المحل الذي يمارس به وظيفته موطنا قانونيا يتم فيه التبليغ، وإذا كان الموظف يعمل خارج المغرب، فإن موطنه القانوني هو مركز المؤسسة العمومية التي يعمل بها أو مركز إدارته الأصلية، وإذا كان يعمل بإحدى المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة أو الجامعة العربية فإن موطنه هو القسم القنصلي بوزارة الخارجية بالرباط اعتمادا على الفصل 526 من ق.م.م.

وبالنسبة للشركات فإن المكان الذي يجوز فيه التبليغ هو المقر الاجتماعي للشركة، أي المكان الذي توجد به هيآتها الرئيسية، ويتم فيه تسيير الشركة، وتنعقد به الجمعيات العمومية، وتصدر منه الأوامر والتوجيهات، وهذا ما أشار إليه المشرع المغربي في الفصل 522 ق.م.م، وإذا كان للشركة أكثر من مقر اجتماعي جاز التبليغ في أي منها، أما التبليغ للشركة عن طريق أحد فروعها أو محلها التجاري فهو باطل، وهذا ما أكده المجلس الأعلى في العديد من قراراته، ومنها القرار عدد 223 بتاريخ 1997/02/25 حينما اعتبر أن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء قد خرقت مقتضيات الفصلين 38 و 522 ق.م.م حينما اعتبرت التبليغ الذي تم للشركة الطاعنة في غير مقرها الاجتماعي صحيحا، وبالتالي عرضت قرارها للنقض.

وبالنسبة لفاقد الأهلية أو ناقصها فقد فرض القانون في الفصل 521 ق.م.م أن يتم التبليغ إليه في موطن حاجره ولا عبرة بموطنهما الأصلي الحقيقي لأنهما لا يباشران شؤونهما أو نشاطهما بصفة شخصية بل بواسطة من ينوب عنهما قانونا.

و أما الموطن المختار فهو الموطن الذي يحدده الشخص بإرادته المنفردة فيما يتعلق بعمل قانوني معين،- كما لو اتخذ المتقاضي مكتب محاميه كموطن مختار له بشأن موضوع النزاع -حيث يصبح بذلك الموطن المختار مكان الإعلام بالنسبة لكل ما يتصل بالعمل المعين، و منحصرا على هذا الأخير فلا يعتد به بالنسبة لعمل آخر مختلف عنه. فمكتب المحامي الذي سبق تحديده كموطن مختار لعمل معين، لا يكون موطنا مختارا بالنسبة لعمل آخر، حتى لو كانت مهمة الدفاع عن العملين مسندة إلى المحامي نفسه.

وتعيين الموطن المختار أمر جوازي إلا أنه قد ينص القانون في حالات معينة على إلزام الشخص بتعيينه، كما في الفصل 330 ق.م.م الذي ألزم كل طرف يقيم خارج دائرة محكمة الاستئناف بتعيين موطن مختار، والفصل 13 من ظهير التحفيظ العقاري الذي نص على أن يتضمن طلب التحفيظ لزاما تعيين موطن مختار في دائرة المحافظة الموجود بها الملك.

محل الإقامة:

وهو المكان الذي يقيم فيه الشخص بصفة مؤقتة، وفي وقت معين لعمل أو غيره، فيعتبر هذا المكان هو محل إقامته، وهم ما تم التنصيص عليه في الفصل 520 من قانون المسطرة المدنية عندما أكد على أن "يكون محل الإقامة هو المحل الذي يوجد به الشخص فعلا في وقت معين"

مراكز الأطراف

يتعين تحديد مراكز الأطراف ضمن ديباجة الحكم من خلال بيان صفة كل منهم مدعيا أم مدعى عليه، بتحديد الطرف الطالب من المطلوب، وإذا تعلق الأمر بقاصر أو فاقد أهلية أو محجور فيجب الإشارة إلى نائبه الشرعي.

ويترتب على هذا التحديد آثارا قانونية، أهمها تحديد الاختصاص المكاني والطرف الملقى عليه عبء الإثبات.

وتعتبر ديباجة الحكم من بين العناصر التي تبلور تطور الدعوى وتغيراتها من خلال تنبيه قارئ الحكم إلى أن القضية تتعدى نطاقها العادي الذي يتضمن طلبا أصليا ومذكرات جوابية بل إلى وجود مقال مضاد وإلى مدخلين ومتدخلين في الدعوى 1.

ومن المعلوم، أن الدعوى تفتتح أول الأمر بطلب أصلي أو بمقال افتتاحي، وأثناء النظر فيها، يجوز تقديم طلبات تضاف بمقتضاها ادعاءات جديدة إلى الطلب الأصلي، تسمى بالطلبات العارضة التي تحكم تقديمها قواعد مشتركة قوامها، أنه يجب الإدلاء بالطلب العارض، بنفس الإجراءات التي يخضع لها الطلب الأصلي، وأنه لا يجوز أن تؤخر الطلبات العارضة الفصل في هذا الأخير متى كان جاهزا للحكم.

وتنقسم الطلبات العارضة إلى ثلاثة أنواع، إذ هناك الطلبات الإضافية التي يدلي بها المدعي، وتتضمن إما تصحيحا أو تعديلا للطلب الأصلي لظروف طرأت بعد الدعوى.

وهناك أيضا الطلبات المقابلة، التي يتقدم بها المدعى عليه جوابا على دعوى المدعي، والتي ترمي إلى الحكم له بشيء في ذمة هذا الأخير، فهي تتخذ طابعا هجوميا صرفا، على خلاف الدفوع التي تعتبر وسائل دفاع يسلكها أحد الخصوم لاتقاء مطالب خصمه، أو هي وسائل الدفاع التي يستعملها الخصم لرد ادعاء خصمه، أو تأخير البت فيه أو تجنب الحكم له به.

ثم طلبات الإدخال أي الطلبات الرامية إلى إجبار شخص من الغير على الدخول في الدعوى، إما بناء على أمر من المحكمة توجهه إليه من تلقاء نفسها، أو بطلب ممن يعنيه الأمر من الخصوم2.

ثم طلبات التدخل3 التي يرفعها شخص من الغير إلى المحكمة طالبا أن يصبح طرفا في الدعوى، نظرا لما له من مصلحة في النزاع وهو نوعان:

---

[1] إذا تعلق الأمر بمواصلة الدعوى طبقا للفصل 115 من قانون المسطرة المدنية من طرف ورثة المدعي أو المدعى عليه فلا ضرورة للإشارة إلى هذا التغيير بالديباجة، وإنما محله الوقائع إذ يتم الإشارة إليهم فقط على مستوى الديباجة كمدعين أو مدعى عليهم باعتبارهم خلفا عاما لمورثهم.

[2] **"إدخال الغير في الدعوى، هو بمثابة ادعاء مقدم ضد هذا الغير يجب مباشرته ابتداء أمام محكمة الدرجة الأولى، فلا يقبل إدخال الغير في الدعوى لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية".** قرار صادر عن المجلس الأعلى (محكمة النقض) بتاريخ 2008/09/17 تحت عدد 3150 في الملف المدني عدد 06/3743.

[3] **-"لكل من له مصلحة في النزاع حق التدخل الإرادي في الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف، وعلى المحكمة أن تبت في جوهره ما دام النزاع مرتبطا بموضوع الدعوى المعروضة عليها ".** قرار صادر عن المجلس الأعلى (محكمة النقض) بتاريخ 2007/09/05 تحت عدد 2793 في الملف عدد 05/3379.

تدخل هجومي يطالب فيه المتدخل بحقوق له فهو عبارة عن دعوى جديدة سمح المشرع بتقديمها في صورة طلب عارض لا سيما وأنها تنطوي على ادعاء جديد صادر من شخص ثالث ضد أحد طرفي الدعوى.

تدخل انضمامي أو تبعي، يقتصر فيه المتدخل على مؤازرة أحد الأطراف ومساعدته، لذلك فهو لا يضيف أي طلب جديد إلى الادعاء الأصلي، بل يكتفي فيه المتدخل بالانضمام، لدعم موقف المدعي أو المدعى عليه فيتبنى صفة الطرف الذي انضم إليه، وهكذا يتأثر بالمواقف التي يتخذها الطرف الأصلي أثناء سير الدعوى.

بيانات المحامي

من البيانات الواجب ذكرها في ديباجة الحكم بعد التدقيق في هوية أطراف الدعوى وتحديد مراكزهم، الإشارة إلى أسماء المحامين القائمين بالنيابة في مجريات الدعوى وإلى الهيئات التي ينتمون إليها، خاصة وأن المحامي المنصب للدفاع أمام محكمة توجد خارج دائرة اختصاص محكمة الاستئناف التابعة لها الهيئة المسجل بها ملزم بتعيين محل للمخابرة معه بمكتب أحد المحامين الموجودين بدائرة نفوذ تلك المحكمة أو بكتابة ضبط هذه الأخيرة1.

وجدير بالذكر أن الإطار القانوني المحدد لإلزامية تنصيب المحامي أمام القضاء ليس هو الفصل 45 من ق م م، وليس هو طبيعة المسطرة المتبعة في القضية، بل المحدد هو المادة 32 من القانون المنظم لمهنة المحاماة كما تم تعديله سنة 2008 والتي تنص على ما يلي: "المحامون المسجلون بجداول هيئات المحامين بالمملكة، هم وحدهم المؤهلون، في نطاق تمثيل الأطراف، ومؤازرتهم، لتقديم المقالات والمستنتجات والمذكرات الدفاعية في جميع القضايا باستثناء قضايا التصريحات المتعلقة بالحالة المدنية، وقضايا النفقة أمام المحكمة الابتدائية والاستئنافية، والقضايا التي تختص المحاكم الابتدائية بالنظر فيها ابتدائيا وانتهائيا وكذا المؤازرة في قضايا الجنح والمخالفات. غير أنه يمكن للمحامين الذين يمارسون المهنة في بلد أجنبي، يرتبط مع المغرب باتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقدتين بممارسة المهنة في الدولة الأخرى، أن يؤازروا الأطراف، أو يمثلوهم، أمام المحاكم المغربية، بشرط أن يعينوا محل المخابرة معهم بمكتب محام مسجل بجدول إحدى هيئات

[1] المادة 38 من القانون 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة:" يجب على المحامي، أن يعين موطنه المهني داخل دائرة اختصاص محكمة الاستئناف، التابعة لها الهيئة المسجل بها، وإلا اعتبر كل إجراء بلغ لكتابة الضبط صحيحا.

يجب عليه عند تنصيبه للدفاع أمام محكمة توجد خارج دائرة اختصاص المحكمة المشار إليها في الفقرة السابقة، أن يختار محل المخابرة معه، بمكتب محام يوجد بدائرة تلك المحكمة أو بكتابة ضبط المحكمة المنصب للدفاع أمامها.
يجب عليه عند الترافع أمام محكمة خارج الدائرة المذكورة، أن يقدم نفسه إلى نقيب الهيئة أو من يمثله، وإلى كل من رئيس الجلسة، وممثل النيابة العامة بها، والمحامي الذي يرافع عن الطرف الآخر".

المحامين بالمملكة بعد الإذن لهم بصفة خاصة، في كل قضية على حدة، من طرف وزير العدل ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك".

وبمفهوم هذه المادة فإن الإعفاء من إلزامية تنصيب المحامي مقتصر فقط على القضايا التالية : قضايا التصريحات المتعلقة بالحالة المدنية، وقضايا النفقة أمام المحكمة الابتدائية والاستئنافية، والقضايا التي تختص المحاكم الابتدائية بالنظر فيها ابتدائيا وانتهائيا وكذلك المؤازرة في قضايا الجنح والمخالفات، و هو ما يعني أن باقي القضايا يتعين لزوما أن يتم تنصيب المحامي فيها للترافع نيابة عن المدعي أو المدعى عليه، بما فيها بعض القضايا التي نص الفصل 45 من ق م م على أن المسطرة فيها شفوية، و منها القضايا الاجتماعية و قضايا الطلاق و التطليق و قضايا استيفاء ومراجعة وجيبة الكراء، فهذه القضايا رغم أن المسطرة فيها شفوية فإنها غير مستثناة من إلزامية تنصيب محام حسب المادة 32 من قانون المحاماة، 1 وبالتالي فإن عدم احترام شكلية تنصيب المحامي في هذا النوع من القضايا يستتبع إما التصريح بعدم قبول الدعوى إذا كان المخل بالشكلية هو المدعي أو صرف النظر عن جواب المدعى عليه إذا كان هذا الأخير هو من أخل بها.

---

1 لقد اتسع مجال القضايا التي تستلزم تنصيب محامي في مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية من خلال المادة 44 التي نصت صراحة على هذا الاحتكار على خلاف سابقتها حيث جاء فيها " ترفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية بمقال مكتوب يوقعه محام مسجل في جدول هيئة من هيئات المحامين بالمغرب مع مراعاة الاتفاقيات الدولية" وتبعا لذلك فإن جميع الدعاوى أضحت ترفع بواسطة مقال مكتوب يوقعه المحامي ولم يبق هناك مجال لرفع الدعوى بمقتضى التصريح الذي يدلي به المدعي شخصيا ويحرر به أحد أعوان كتابة الضبط المحلفين محضرا؛ و قد استثنت من احتكار مهنة المحاماة بعض القضايا التي عددتها في نفس المادة المذكورة من ضمنها قضايا الزواج والنفقة والطلاق والتطليق والحضانة؛ والقضايا التي لا تتجاوز قيمة الطلبات فيها 5000 درهم؛ والقضايا المتعلقة بالحالة المدنية.

الفصل الثاني: وقـــــــائـــــــع الحكم

الدكتور مراد آيت الساقل

رئيس قسم التكوين الأساسي بالمعهد العالي للقضاء

إن وقائع النزاع أو الخصومة المعروضة على أنظار القضاء تشكل مرجعية زمنية وموضوعية لتأريخ أحداث القضي، وتبيان مضمونها، ومراحلها، ومسطرة تجهيزها، ومراكز الأطراف القانونية فيها، وهي كذلك "أداة لمراقبة عمل القاضي، أي كيف تعامل معها وما إذا كان في حكمه قد التزم حدود الطلبات أم تجاوزها وحاد عنها زيادة أو نقصانا"1.

وإذا كانت الوقائع من صنع الأطراف، فالقاضي يملك صلاحية صياغتها وإيجازها وترتيبها، وعلى هذا الأساس، فهي تشكل "أداة لمراقبة أسلوب القاضي في التعامل معها لغة وصياغة، وطريقته في الإيجاز ومدى إدراكه للمهم فالأهم، فالمتجاوز مما طرح عليه، وهي فضلا على ذلك مجال لمراقبة ادعاءات الخصوم ومدى جديتها وطريقة عرضها ومدى تعاملهم القانوني معها، سواء من حيث الصياغة أو الإثبات أو التقييد بالحدود المسطرية. 2"

---

1 - وقد قرر المجلس الأعلى المغربي، في هذا الشأن أنه إذا أغفل الحكم الفصل في أحد المطالب أو حكم بشيء لم يطلبه الخصوم في المقال أو أكثر مما طلب وجب نقضه (قرار عدد 354 صادر بتاريخ 18 يوليو 1960مجلة القضاء والقانون عدد 34.)

2 - عبد العزيز الفتحاوي، منهجية تحرير الأحكام وفق قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية، إمارة أبو ظبي، دائرة القضاء.

المبحث الأول: تعريف الوقائع وأساسها القانوني

الوقائع تمثل نقطة البدء في ترتيب وتحريك النشاط القضائي من سكوته وسكونه،1 وتكمن أهميتها العملية في كونها تحدد المراكز القانونية للأطراف، ومرجعية اختصاص المحكمة، وتنطوي على الإطار الواقعي لصناعة الحكم القضائي.

فما هو تعريف الوقائع وما هو أساسها القانوني في التشريع المغربي؟

المطلب الأول: تعريف الوقائع

تعددت التعريفات الفقهية التي تناولت مفهوم الوقائع، حيث اعتبر محمد نجيب حسني أن الوقائع هي الأحداث، أي ما حصل وكان له كيان ذاتي، وصار بذلك منتميا إلى الماضي2، وحسب حامد ومحمد فهمي وقائع الدعوى أو موضوع الدعوى هي: " المسائل الواقعية التي لا معقب على رأي قاضي الدعوى فيها،"3 في حين اعتبر فتحي والي أنه:

" يقصد بالوقائع في مفهوم قوانين المسطرة المدنية بصفة عامة، سرد تاريخي للنزاع المعروض على المحكمة مع ذكر الأدلة الواقعية والحجج القانونية وما حصل فيها من إجراءات في جلسة المناقشات والمرافعات، وتكون هذه الوقائع متمشية مع أسباب الحكم ومنطوقه وتؤثر على نتيجة الدعوى."4

المطلب الثاني: الأساس القانوني للوقائع

اقتصرت المقتضيات القانونية الإجرائية في التشريع المغربي على تحديد البيانات الواجب تضمينها في وقائع الحكم.

وفي هذا الإطار نصت مقتضيات الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية على أن: "أحكام المحاكم الابتدائية توضح حضور الأطراف أو تخلفهم مع الإشارة إلى شهادات التسليم.

تتضمن أيضا الاستماع إلى الأطراف الحاضرين أو إلى وكلائهم وكذا مستنتجات النيابة العامة عند الاقتضاء.

---

1 - محمد الكشبور رقابة المجلس الأعلى على محاكم الموضوع في المواد المدنية، ص 243

2 - محمد نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ص 1180-أشار إليه الدكتور الطيب برادة. مرجع سابق. الصفحة 230

3 - حامد ومحمد فهمي، النقض في المواد المدنية والتجارية ص 127.

4 - فتحي والي، مبادئ القانون المدني، ص 542

يشار فيها إلى مستنتجات الأطراف مع تحليل موجز لوسائل دفاعهم والتنصيص على المستندات المدلى بها والمقتضيات القانونية المطبقة."

وأكد قانون المسطرة المدنية هذا بالنسبة لمحكمة الاستئناف، إذ نص الفصل 345 على أنه:

" تجب الإشارة في الحكم إلى المستندات وعند الاقتضاء إلى محاضر إجراءات التحقيق التي تم إنجازها، كما أكد ذلك أمام المجلس الأعلى الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية، غير أن المشرع اكتفى في هذا الفصل على بيان عرض موجز للوقائع، فيكفي أن يذكر في الحكم بإيجاز ما يكون ذكره من الوقائع ضروريا للفصل في الدعوى .

فإن لم يشتمل الحكم على هذه الوقائع الضرورية، فإنه يتعرض للنقض، كما جاء في قرار محكمة النقض بأن "خلو الحكم من ذكر وقائع الدعوى ووجهة نظر الطرفين ووسائل دفاعهما، ومن بيان مستنده يجعله معرضا للنقض.1"

المبحث الثاني: منهجية صياغة الوقائع ومدى رقابة محكمة النقض عليها

إن القاضي وهو يستخلص وقائع الدعوى المنتجة2، عليه أن يعرض حكمه في صيغة فنية مبسطة، ومستجيبة للتفكير المنطقي في كل ما يعرضه عن الفكرة ومناقشتها واستنتاج الصحيح فيها، واتخاذ الموقف اللازم منها قانونيا في صياغة سليمة وواضحة

غير أن الإشكال المطروح يبقى هو معرفة هل هناك منهجية محددة مسبقا لصياغة وقائع الأحكام؟ وما مدى رقابة محكمة النقض على الوقائع التي ترد في الحكم؟

المطلب الأول: منهجية صياغة الوقائع

تتحدد منهجية صياغة الوقائع من خلال تحديد صلاحيات القاضي في التعامل مع هذه الوقائع عند صياغتها، سواء في توجيهها أو تلخيصها أو ترتيبها .

أولا-حدود القاضي في التقيد بطلبات الأطراف

[1] - قرار عدد 147 الصادر بتاريخ 28 يناير 1969 مجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 10.
[2] - قرار عدد 45 الصادر بتاريخ 9 دجنبر 1958 مجلة القضاء والقانون عدد 24 ص 324.

درجت القوانين الإجرائية على التأكيد على أن الأطراف هم أصحاب الدعوى، وأنها ملك للقائم بها، حيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 32 من قانون المسطرة المدنية على أنه:

" يجب أن يبين بإيجاز في المقالات والمحاضر علاوة على ذلك موضوع الدعوى والوقائع والوسائل المثارة وترفق بالطلب المستندات التي ينوي المدعي استعمالها عند الاقتضاء."

واستنادا إلى ذلك، فالمبدأ الإجرائي أن القاضي يتحدد دوره بحدود طلبات الأطراف، ولا يملك تعديها أو الفصل في أكثر منها، وفق ما نص عليه الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية:

"يتعين على القاضي أن يبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ له أن يغير تلقائيا موضوع أو سبب هذه الطلبات ويبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة."

ويترتب عن ذلك عدة حدود بالنسبة لسلطة القاضي:

1- يجب عليه احترام إرادة الخصوم، فلا يضيف جديدا للبناء الذي أقاموه للوقائع.

2- لا يتقيد بالتكييف الذي أعطاه الأطراف للوقائع.

3- لا يعدل سبب الطلب أي أساس للادعاء.1

فإعمالا إذن لقاعدة الحيادية، يقتصر دور القاضي على ذكر الوقائع حسبما قُدِّمت إليه دون زيادةٍ أو نقصان، ودون تحليل أو استنتاج أو تعليق، ودون بيان رأيه أو اتجاهه القضائي عند الفصل في النزاع.

غير أن حياد القاضي بالنسبة للوقائع ليس جامدا جمودا ميكانيكيا، بل يمكن له عند البحث في الوقائع أن يتبنى منهجا حركيا، ليطلب تلقائيا من الخصوم إيضاح بعض العناصر الضرورية وفق ما تضمنته الفقرة الأخيرة من الفصل 32 من قانون المسطرة المدنية المغربي: "يطلب القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية عند الاقتضاء تحديد البيانات غير التامة أو التي وقع إغفالها"، وكذا الفقرة الأولى من الفصل 280 من قانون المسطرة المدنية التي نصت على أنه:

«يمكن للمحكمة أن تنذر الأطراف بمقتضى أمر غير قابل للطعن بتسليم كل المستندات والوثائق والمذكرات أو الحجج التي من شأنها أن تنير القضية داخل اجل تحدده ."

[1] - عزمي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 209.

إذن فمبدأ الحياد ينصرف إلا الصياغة المادية للوقائع عند تمام تجهيز ملف القضية ولا يتعلق بفكرة مأسسة الجمود عند القيام بمهام تجهيز الملف.

ثانيا-كيفية تلخيص الوقائع:

من المبادئ العامة أن تلخيص الوقائع تقتضي الإيجاز. وقد نحت محكمة النقض في العديد من قراراتها منحى التخفيف عند تحرير الأحكام[1]، فقد أكدت على سبيل المثال:

" بأن قاضي الموضوع غير ملزم بإجراء بيان مفصل لأوراق الدعوى.[2]"

ودراسة القضية بشكل دقيق ومستفيض تؤدي بالقاضي إلى تصور للوقائع الثابتة والمفيدة والمنتجة في النزاع، والتصور الحقيقي للوقائع هو نتاج ما ثبت من الوقائع الصحيحة وما استنتجته القاضي من الأدلة وإجراءات التحقيق الأولية التي قام بها[3].

والطريقة العلمية لاستخلاص الوقائع وعرضها، تتمثل في وصول القاضي إلى الحقيقة القضائية كما ذهب إلى ذلك الدكتور الطيب برادة[4]، هذه الحقيقة تتكون من ثلاثة أنواع من الحقائق:

الحقيقة العينية: وهي حقيقة ما يوجد في الواقع حقا، كالوقائع والأطراف والقواعد القانونية، ووجود هذا النوع له طابع مطلق وكامل، ومن الممكن أن توجد ولو لم يكن هناك من يعرفها أو يكشفها، وهذا ما يمكن أن نسميه موضوع الحقيقة القضائية.

الحقيقة التصورية: وهي حقيقة ما يدركه القاضي من الوقائع، ولها طابع ذاتي ينطبع بشخصية القاضي، وتكون الحقيقة التصورية كاملة إذا كانت متماثلة ومتطابقة مع حقيقة الأشياء العينية، وهذا ما يمكن أن نسميه " مضمون الحقيقة القضائية" ويسمى هذا النوع أيضا حقيقة المعرفة، أي حقيقة الادراك والفهم والتعقل.

حقيقة التعبير: هي استخلاص للحقيقتين السابقتين، وتقتضي من القاضي مجهودا ذهنيا كبيرا تكبده مشقة الاطلاع على مذكرات الأطراف وطلباتهم بكل دقة ومرافعاتهم الشفوية

[1] - الطيب برادة، مرجع سابق، ص 231.
[2] - قرار عدد 173/60 صادر بتاريخ ديسمبر 1960- قضاء المجلس الأعلى في المواد المدنية.
[3] - عبد العزيز الفتحاوي، مرجع سابق.
[4] - ص 234، مرجع سابق.

وحججهم، مع تقيده بحدود الطلبات في هذا الإطار، وكذا بالقواعد الإجرائيـــــــــــة وقواعد الإثبات.1

وفضلا عن التلخيص الدقيق والمنتج للوقائع، يجب أن تتم عملية الصياغة في لغة قانونية سلسة وسليمة تراعي قواعد النحو والإملاء، وإلا أعطى الحكم انطباعا سيئا عن القاضي مصدره إذا شابته أخطاء لغوية.

وقد أورد في هذا الصدد الأستاذ الطيب برادة مثالين متقابلين لصياغة وقائع دعوى إزالة الضرر أحدهما صحيح والآخر غير صحيح2.

مثال للصياغة غير المستحبة للوقائع:

"طلب المدعي عبد القادر...من المحكمة بتاريخ...إزالة الضرر الذي أحدثه المدعي عليه أحمد بلخير المزداد سنة...وله أربعة أطفال والحكم عليه بذلك وبالتعويض لبنائه سدا في الطريق المؤدية إلى ارضه الكائنة بإقليم الجديدة، سيدي بنور دوار ادحامنة زاوية سيدي إسماعيل. وهذا السد تسبب له في قطع الماء عنه وعن ماشيته وزراعة الخضرة التي يتجر فيها. وأرضه يحدها جنوبا...وشمالا...وشرقا...وغربا...وهي ذات رسم عقاري رقمه.....ب..... طالبا معاينة ذلك من طرف المحكمة، وأنه على استعداد لأداء أجر المعاينة بصندوق المحكمة، ملتمسا الحكم له ب 1000 درهم من قبل الخسارة التي نعرض إليها.

2-مثال للصياغة المستحبة لنفس الوقائع :

"بتاريخ..... طلب المدعي عبد القادر..... في مقاله المسجل في المحكمة إزالة الضرر الذي ألحقه المدعى عليه أحمد بلخير... ببنائه بتاريخ... سدا في الطريق المؤدية إلى أرضه الكائنة بدوار ادحامنة إقليم الجديدة ذات الرسم العقاري.....ب.....حيث تسبب له هذا العمل في خسارة فادحة، وذلك بقطع الماء عنه وعن ماشيته وعن زراعة الخضر، ملتمسا إجراء معاينة مع الحكم بإزالة الضرر وتحمله خطأ ما ارتكبه مع التعويض الذي يحدد في."...

فالملاحظ أثناء كتابة الوقائع أنه تم حذف الصياغة التي لا فائدة منها كالأماكن مثل سيدي بنور وزاوية سيدي إسماعيل والجهات الأربع وأداء ثمن المعاينة، و"الخضر" التي يتجر فيها، وتم ترتيب المعطيات الواقعية بعد ذلك حسب التسلسل الزمني حيث تمت المطالبة بإزالة الضرر مع بيان الأسباب قبل تحميل الخطأ للمدعى عليه، ثم التعويض بعد بيان الخطأ.

---

[1] - قول همسون hamsen : " القاضي الإنجليزي يكون اقتناعه أساسا بما يسمعه بالجلسات، بينما يستند القاضي الفرنسي فيما يقضي به على الأوراق بصفة خاصة" أشار إليه الطيب برادة ص 236.

[2] - الطيب برادة، مرجع سابق.

ثالثا-ترتيب الوقائع:

يرى الأستاذ عبد العزيز الفتحاوي أن الحكم يجب أن يصاغ في نموذج فني معين كيفما كان عدد الطلبات والدفوع، لأن تحرير الأحكام وفق منهجية معينة ليس رهينا بعدد الطلبات1.

وفي إطار فنية تحرير الأحكام فإن من أهم ما يميزها هو الترتيب، فكيف ترتب الوقائع؟

ذهب الأستاذ عبد العزيز فتحاوي أنه بالنسبة لتحرير الحكم، يبدأ القاضي بترتيب ملفه قبل تحريره، وذلك بفرز ملف الموضوع عن ملف الشكل، الذي يتضمن عادة شواهد الإعلام ونظائر الاستدعاءات وغيرها، وهذا من شأنه أن يحجم حتى محتوى الملف، بعد ذلك يرتب القاضي الطلبات والمذكرات حسب تسلسلها الزمني مع محاضر الجلسات، ثم يفصل حجج المدعي عن حجج المدعي عليه، ويستحسن أن يخصص ملفا للموضوع، وملفا للشكل وملفا للحجج، بعد هذا الترتيب يشرع في تلخيصه للوقائع، إذ هي أساس الحكم وأوليات بنائه، و اعتبر أن عبارة "بناء" هي الواجبة في هذا الحيز من الحكم، و يجب أولا تلخيص ما جاء بالمقال الافتتاحي أو عريضة الدعوى مع بيان تاريخه لأهميته، وما إذا كان قد قدم بواسطة محام لأثر ذلك على قبول الدعوى من عدمه، ثم بعد ذلك يتم إدراج المرفقات والحجج التي أدلى بها المدعي بدقة، ثم تلخيص جواب المدعى عليه و بيان حججه، على أن يتم اعتبار ما هو مهم في التلخيص، سواء تعلق الأمر بالمقال أو بالجواب، بعد ذلك تلخص التعقيبات حسب تسلسلها الزمني، ثم بيان ما راج بآخر جلسة والانتهاء إلى كيفية الخلاص إلى المداولة.

وترد الوقائع بعد ديباجة الحكم حسب المعمول به من طرف المحاكم، ورغم أن المشرع لم يستلزم لها مكانا معينا، لكن المنطق وقواعد الاستدلال والمنهج العلمي يستدعي أن ترد بعد الديباجة وقبل التعليل وقبل منطوق الحكم.

يجب أن تصاغ الوقائع في زمن الماضي، لأن الطلبات والأجوبة والمناقشات إنما تمت قبل التحرير وحجز القضية للتأمل أو المداولة، واتباع زمن الماضي هو الأسلم في الصياغة .

وخلاصة القول أن قاعدة الاقتصاد المنتج في عرض وقائع النزاع تستلزم ما يلي:

- درج بعض العمل القضائي على أن تكون بداية ذكر الوقائع بذكر وقت إيداع المقال الافتتاحي، وأحيانا ذكرُ الأطراف بصفة كاملة في بداية العرض (الإسم واللقب)، وفيما بعد يمكن الاكتفاء بالصفة فقط (المدعِي أو المدعَى عليه...)، وتلخيصُ أقوال المدّعي، وذكر طلباته كما هي دون تصرف.

1 - عبد العزيز الفتحاوي، مرجع سابق.

- ثم يلي ذلك سرد ما جاء في مذكرة الجواب من مناقشة -باختصار-و دفوع وطلبات (دون تصرف)، فإنْ تغيّب المدعى عليه وَجَب ذكر مآل الاستدعاء الموجه له وعند الاقتضاء تحقق التبليغ بصفة قانونية من عدمه .

- وفي هذا الجزء يتعين أيضا ذكرُ وَسَائل الإثبات التي قدمها الأطرافُ.

- ويلي ذلك الإشارة إلى الإجراءات المسطرية التي تم استنفاذها لتجهيز ملف القضية.

- ثم صدور الأمر بالتخلي وتعيين تاريخ الجلسة التي سيدرج فيها الملف.

- وعند الاقتضاء ذكر ملاحظات الدفاع في الجلسةِ إنْ كان هناك محلٌّ لذلك، ويُختم هذا الجزءُ بالإشارة إلى وضع القضية في المداولة للنطق بالحكم مع وجوب تحديد تاريخ النطق بالحكم أو بالقرار.

رابعا – نماذج لكيفية صياغة الوقائع

-1 نموذج لوقائع نزاع يتعلق بالتعويضات الناجمة عن الفسخ غير المبرر لعقد العمل – نزاعات الشغل -

بناء على المقال الافتتاحي للدعوى المقدم من طرف المدعي بواسطة نائبه لدى كتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 2015/11/27 المعفى من أداء الرسوم القضائية بقوة القانون، الذي يعرض فيه أنه اشتغل لدى المدعى عليها منذ 2001/09/03 كمسؤول عن الأنشطة، بأجرة شهرية قدرها 57046.46 درهم، وأنه منذ تاريخ 2015/05/22 انخرط في العمل النقابي، وأنه انتخب بتاريخ 2015/06/09 مندوبا للأجراء، وأنه بتاريخ 2015/09/03 توصل برسالة من المدعى عليها تحمل قرارا بفصله من العمل على أساس أنه رفض تنفيذ مهامه ووظائفه، موضحا بأن هذا الفصل من العمل يخرق مقتضيات مدونة الشغل في المواد 61 إلى 64 نظرا لأن المشغل لم يحترم الآجال والمساطر القانونية، موضحا أيضا بأنه سبق استفساره بتاريخ 2015/01/22 على عدم تنفيذ المهام، وأنه فوجئ بقرار تأديبي بتاريخ 2015/02/19 دون أن تمنح له إمكانية الدفاع عن نفسه، وبتاريخ 2015/05/27 توصل باستدعاء لحضور جلسة استماع بنفس السبب، وهو رفض تنفيذ المهام خارج الأجل القانوني، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على القرار التأديبي والاستفسار، وأن المدعي لم يتوصل بمحضر استماع داخل الأجل القانوني بعد انعقاد جلسة الاستماع، وأن محضر الاستماع غير ملحق بقرار الفصل، وأن قرار الفصل يخرق المادة 63 من مدونة الشغل باعتبار أن المدعي توصل بالقرار بتاريخ 2015/09/03 بعد شهر ونصف من اتخاده بتاريخ 2015/07/16، مما يخالف إجبارية أجل 48 ساعة لتبليغ قرار الفصل، وأن هذا الفصل يخرق مقتضيات المادة،38 باعتبار أن المشغل

لم يحترم مبدأ التدرج في العقوبة التأديبية قبل الفصل النهائي بعلة الخطأ الجسيم، وأن الفصل من العمل أتى بعد توبيخ واحد، في حين أن الفصل 37 من مدونة الشغل ينص على أربع درجات من العقوبات التأديبية التي يستوجب استنفاذها قبل الشروع في مسطرة الفصل، وأن الأسباب المدفوعة بمقرر الفصل غير متطابقة مع مقتضيات المادة 39 من مدونة الشغل، لأن رفض تنفيذ عمل محدد من طرف المشرع يقاس على مفاهيم العمد وانعدام المبرر بعد التأكد من اختصاصات الأجير، وأن ورقة التقييم لسنة 2013 تنوه بعمل المدعي مؤكدا بأن سبب الفصل يرجع بالأساس لعمله النقابي، والتمس تبعا لذلك الحكم له بالتعويضات التالية:

- عن الضرر مبلغ 1.283550.75 درهم.
- عن الفصل مبلغ 1991404.8 درهم.
- عن الإخطار مبلغ 171.140.1 درهم.
- عن مستحقات العطل المادة 6 من عقد العمل مبلغ 91274.71 درهم.

وأرفق المقال بنسخة من عقد الشغل، ونسخة من ورقة أداء الأجر، وصورة من محضر انتخاب مندوبي الأجراء، وصورة مطابقة للأصل من قرار الفصل، وصورة من رسالة استفسار، وصورة من إشعار بقرار تأديبي، وصورة من استدعاء لجلسة استماع، وصورة من ورقة التقييم، وصورة من ورقة التوضيح بعد الاستفسار، وكتاب للمدعي ونسخة من محضر محاولة التصالح.

- وبناء على إدراج الملف بجلسة 2016/01/08 حضر نائبا الطرفين وحضر المدعي وأدلى ذ/ قراري بنيابته عن المدعى عليها، وتقرر الإعلان عن فشل الصلح.

وبناء على مذكرة الجواب المدلى بها من طرف نائب المدعى عليها بجلسة 2016/02/12، والتي عرض من خلالها في الشكل إسناد النظر للمحكمة لمراقبة مدى استيفاء المقال الافتتاحي للدعوى لكافة الشروط الشكلية المتطلبة قانونا، ومن حيث الموضوع ذكر بأن المدعي التحق للعمل لديها بتاريخ فبراير 2011 وليس في 2001/09/03، وهو ما يبينه عقد العمل، كما أن قرار فصل المدعي كان بتاريخ 2015/07/16 وليس بالتاريخ المدلى به في المقال موضحا بأن فصل المدعي كان نتيجة ارتكابه لأخطاء مهنية متمثلة في رفض تنفيذ المهام الموكولة إليه، الأمر الذي سبب ضررا كبيرا للشركة نتيجة عدم قيامه بمهامه المهنية، وأن المدعي يقر بأنه سبق استفساره من أجل رفض تنفيذ مهامه وأنها أصدرت في حقه قرارا تأديبيا بهذا الخصوص لم يطعن فيه بأي وجه طعن مما يعد إقرارا بارتكابه الفعل، موضحا بأن المدعي كان يتقاضى أجرا شهريا قدره 45446.70 درهم، وأضاف على أن المدعي رغم توبيخه تمادى في عدم

القيام بمهامه، مما قررت معه المدعى عليها استدعاءه لحضور جلسة استماع بتاريخ 2015/06/18 وتذكيره بإحضاره مندوبا للأجراء، وبتاريخ 2015/06/19 انعقدت جلسة استماع وحضرها المدعي ومندوب الأجراء وفتح للمدعي فرصة الدفاع عن نفسه، غير أنه رفض مضمون المحضر ورفض التوقيع عليه، وأنه بالنظر إلى أن المدعي مندوب للأجراء فإن الشركة المدعى عليها راسلت مفتش الشغل طبقا لمقتضيات المادتين 457 و458 من مدونة الشغل، وأن المشغلة توصلت بكتاب مفتش الشغل بتاريخ 2015/07/16 فوض لها بموجبه اتخاد ما تراه مناسبا في الموضوع، وأنه منذ تاريخ 2015/06/30 تغيب المدعي نهائيا عن العمل وبقي يرسل شواهد طبية وصلت مدتها لأزيد من ثلاثة أشهر، وأنه لا يمكن للمدعي التمسك بمقتضيات المادة 37 من مدونة الشغل، لأن العقوبات الواردة بها لم ترد بصيغة الوجوب. وأن مقتضيات المادة 39 من مدونة الشغل منطبقة على نازلة الحال. والتمس رفض التعويضات المطالب بها والبت في الصائر طبقا للقانون، وأرفق المذكرة بصورة من استدعاء، ووثيقة تفيد تعيين المدعي مدير مراقبة الحسابات المالية، ونسخ من شواهد طبية، ونسخة من رسالة مفتش الشغل، ونسخة من محضر استماع، وصورة من محضر مفتش الشغل.

وبناء على المذكرة التعقيبية المدلى بها من طرف نائب المدعي بتاريخ.... والتي التمس من خلالها رد دفوعات المدعى عليها مؤكدا ما ورد في مقاله الافتتاحي جملة وتفصيلا.

وبناء على الطلب الإضافي المدلى به من طرف نائب المدعي بجلسة.... والذي عرض من خلاله بأن ورقة أداء الأجر تبين بأن المدعي ضائع بخصوص التعويض عن الأقدمية، ومتضرر في 48 شهرا عن الأقدمية الحقيقية بمبلغ 5954.45 درهم، وأن المدعي يكون محقا في التعويض عن الأقدمية حسب مبلغ 285813.84 درهم، مع الاستجابة لكل الطلبات الواردة في المقال الافتتاحي، وأرفق المذكرة بصورة من عقد عمل، وصورة من ورقة أداء الأجر.

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها من طرف نائب المدعى عليها بجلسة 2016/04/29، والتي عرض من خلالها بكون عقد العمل واضح بخصوص بدأ المدعي لعمله بتاريخ فبراير 2011، كما أن المدعي أقر في مقاله الافتتاحي بأنه رفض إنجاز المهام الموكولة إليه والتي تدخل في اختصاصه ولا يعد خطأ جسيما، وأن هذا اعتراف من طرفه بصريح الفصل 405 من قانون الالتزامات والعقود، موضحا بأن الأعمال الموكولة للمدعي تدخل في صميم اختصاصاته، وأن المدعي يتقاضى أجرة شهرية قدرها 446.70 45 درهم، والتمس إعمال مقتضيات المادة 55 من مدونة الشغل، وأن مبدأ التدرج في العقوبة الذي أثاره المدعي يخص الأخطاء غير الجسيمة.

في حين أن رفض المدعي إنجاز المهام المخولة له والتي تدخل في صميم اختصاصه عمدا بدون مبرر يعتبر خطأ جسيما، التي تستوجب الفصل طبقا للمادة 39 من مدونة الشغل. وأن القرار التأديبي الذي صدر في مواجهة المدعي والمتمثل في التوبيخ، كان من أجل ردعه، لكنه تمادى في ذلك واستمر في رفض إنجاز ما كلف به، وحول الطلب الإضافي ذكر بأنه بالنظر إلى مدة العمل المحددة في 5 سنوات، وبالنظر إلى كون المدعي كان يتوصل بمنحة الأقدمية ضمن أجرته، فإن طلبه غير مرتكز على أساس والتمس رفضه. وأرفق المذكرة بنسخة من ورقة أداء الأجر.

وبناء على مذكرة التعقيب المدلى بها من طرف نائب المدعي.... والتي أكد من خلالها بكون العقد الموقع من الطرفين يعتبر الأقدمية من تاريخ 2001/09/03 حسب المادة 1 من العقد، وأن هذا البند لا يحتمل أي تأويل أو تفسير، ويكون أساسا في احتساب التعويضات المضمونة في مدونة الشغل، موضحا بأن المدعى عليها تحاول استدراج المحكمة إلى منطق الإقرار بجسامة الخطأ، مؤكدا ما ورد في مقاله الافتتاحي بشأن ذلك وبشأن الأجر الشهري، كما أكد ما ورد في مقاله الإضافي جملة وتفصيلا، والتمس رد دفوعات المدعى عليها، والاستجابة لمطالب المدعي المحددة في المقال الافتتاحي والإضافي.

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها من طرف نائب المدعى عليها بجلسة 2016/06/10 والتي أكد من خلالها ما ورد في مذكرته الجوابية المؤرخة في 2016/02/12 والمذكرة المؤرخة في 2016/04/29 جملة وتفصيلا.

وبناء على المذكرة التأكيدية المدلى بها من طرف نائب المدعى عليها بجلسة 2016/07/22.

وبناء على إدراج الملف بآخر جلسة 2016/07/15 حضر نائبا الطرفين وأدلى ذ/ ياسين قراري بمذكرة إسناد نظر حاز ذ/ بنجلون نسخة منها وأكد ما سبق، واعتبرت المحكمة القضية جاهزة، وحجز الملف للتأمل لجلسة 2016/07/29.

نموذج لوقائع نزاع يتعلق بالشفعة:

– المنازعات العقارية -

تقدم المدعي احمد بن العربي بمقال افتتاحي مؤدى عنه الرسوم القضائية أمام المحكمة الابتدائية بالرماني بتاريخ 2016/04/07 يعرض فيه أنه يملك على الشياع في الملك المسمى "البراشوة" ذي الرسم العقاري عدد 5670 حقوقا إرثية آلت له من والده، وأن أخاه المهدي باع في 01-01-2015 جميع ما يملك على الشياع من حقوق تقدر ب 5 خداديم بالرسم العقاري

المذكور، للسيدة جميلة بنت الحاج الحمادي، بثمن ذكر في عقد البيـــع أنه 50.000 درهم والحال أن الثمن المذكور غير حقيقي ولا يناسب العقار ومبالغ فيه.

وأن المشترية سجلت العقد المضمن بعدد 5 صحيفة 7 كناش الأملاك بالمحافظة العقارية في 2016/02/03، وأن العارض يرغب في استشفاع الحصة المبيعة وقد عرض عليها جميع المصاريف التي تحملت بواسطة مفوض قضائي وأنها رفضت حيازة المبلغ و قدره 60.000 درهم وأنه قام بإيداع المبلغ أعلاه بصندوق المحكمة في 2016/04/06، ومن أجله يلتمس الحكم له بأخذ الحصة المبيعة والتشطيب على المشترية من الرسم العقاري والحكم بتسجيله هو كمالك بدلا منها والإذن لها بسحب الثمن و المصروفات وإفراغها من العقار وتحميلها الصائر، مع النفاد المعجل تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 100 درهم عن كل يـــوم تأخير والحكم أيضا على المدعى عليها بتأدية اليمين القانونية على أن ظاهر الثمن كباطنه، وأرفق المقال بما يلي:

- عقد بيع عدلي أبرم في 2015/01/01
- شهادة عقارية للرسم عدد 5670
- شهادة ضبطية بإيداع مبلغ 60.000 بصندوق المحكمة حساب 1478 في 2016/04/06 لفائدة المشترية.

وأجابت المدعى عليها في جوابها تدفع بعدم قبول الدعوى لأن اجل الشفعـــة هو سنـــة وأن تاريخ ابرام عقـد البيع في 2015/01/01 و أن الدعـــوى رفعـت في 2016 /04/07، ويكون حق الشفعة قد سقط بمرور سنة، وأنه أيضا لم يتم إدخال البائع في الدعوى، وبخصوص الثمـن فـإن عقد البيـع رسمي لا يطعـن فيه إلا بالـزور، واليميـن المطلوب غير مبررة، وبخصوص ما تم عرضه فإنه ناقص عن ما انفقت المدعية من ثمن ونفقات استصلاح الأرض وأجرة السمسار، إذ سلمت السمسار على سبيل المثال 8000 درهم، لأجله تلتمس رفض الطلب، وارفقت المذكرة بشهادة مكتوبة صادرة عن مكتب زريف للسمسرة يفيد توصله بمبلغ 8000 درهم كأجرة للسمسرة في شراء العقار.

وبناء على إدراج الملف بآخر جلسة في.... حضر الطرفان، وأسندا النظر، فاعتبرت المحكمة القضية جاهزة، وتقرر حجز الملف للمداولة لجلسة....

نموذج لوقائع نزاع تجاري:

بناء على الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 07/12/18 والقاضي بعدم الاختصاص النوعي وإحالة الملف على تجارية مراكش دون صائر.

وبناء على المقال الافتتاحي للدعوى الذي تقدمت به المدعية بواسطة نائبها لدى كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بمراكش، المسجل والمؤداة عنه الرسوم القضائية بتاريخ 06/12/28 والذي تعرض فيه أنها تطعن في المقرر التحكيمي الصادر بتاريخ 06/04/03 من طرف هيئة التحكيم المنعقدة بمراكش، والمكونة من محمد الحبيب البردعي ومحمد هردام، بشأن فسخ العقد الرابط بين الطرفين مؤكدة على أن الطعن وقع داخل الاجل القانوني، وأن العارضة أدت مبلغ الغرامة، وفي الموضوع فان العارضة عينت محكما لها في شخص السيد لويس نيانغ، كما عينت شركة لوما محكما في شخص السيد حبيب البردعي، ووقع اختيار رئيس الهيئة في شخص السيد محمد هردام وحرر الطرفان عقد التحكيم بتاريخ 05/05/01، وبعد عدة جلسات اصدر حبيب البردعي وهردام حكمهم بتاريخ 06/04/05 ووضعوا أصل الحكم بكتابة ضبط المحكمة التجارية وهو محل الطعن بإعادة النظر، ذلك أن هيئة التحكيم انتقلت الى عين المكان وأجرت معاينة للأشغال دون استدعاء العارضة لجلسات التحكيم مما حال دون دفاعها عن حقوقها، مما يكون المقرر التحكيمي عرضة للطعن، كما أنه تم خرق المادة 320 من ق م م لكون المقرر تم وضعه بكتابة ضبط المحكمة التجارية، والحال انه كان يجب ان يوضع بتلك للمحكمة الابتدائية خاصة ان الطرف المطعون ضده شركة مدنية، كما انه صدر في غيابها وغياب ممثلها، مما حال دون اطلاع العارضة على محتواه، و أسفر على تحديد مديونية اتجاه المدعى عليها في مبلغ 49639.56 درهم، والحال أن العارضة قامت بتتبع كافة الأشغال، وفق المتفق عليه، وأن المدعى عليها حالت دون اتمام العارضة للجزء اليسير والمتبقى من تلك الاشغال، وأن العارضة أجرت معاينة من قبل الخبير السيد احمد بن سودة خلص فيها إلى أن الأشغال أنجزت بعضها بنسبة 98 % والبعض الاخر بنسبة 60 %، محددا قيمتها الاجمالية في مبلغ 15482800.00 درهم، وأنه اتضح للعارضة انه تم تدليس ونصب حال دون تقدير المحكمين للمديونية تقديرا موضوعيا، وفي غياب تام للخبرة أعلاه، وكان ذلك لصالح شركة لوما، وأن المقرر غير موقع من قبل لويس نيانغ، هذا الأخير الذي وضع بين يدي كتابة الضبط محضرا يوضح كافة الخروقات وعلى رأسها عدم استدعائه، مما يكون معه المقرر التحكيمي قد أضر بمصالح العارضة، الأمر الذي تلتمس من أجله الحكم بإلغاء المقرر التحكيمي المطعون فيه و الحكم على المدعى عليها بأدائها باقي الأتعاب المحددة في مبلغ 1359025.00 درهم، مع الفوائد القانونية، وتعويض لا يقل عن 50000.00 درهم، ارجاع الوديعة للعارضة، والصائر طبقا للقانون، مدليا بصور شمسية لمقرر تحكيمي ومحضر.

وبناء على المستنتجات المدلى بها من قبل نائب المدعى عليها والتي أثارت فيها عدم الاختصاص النوعي طبقا للمادة 326 من ق م م المادة 5 من القانون 95/53، ذلك أن طرفي

الدعوى تجارا والنزاع يهم نشاطهما التجاري ملتمسة احالة الملف على تجارية مراكش أساسا، واحتياطيا تلتمس مراقبة أداء الحد الادنى للغرامة المنصوص عليها في الفصل 407 من ق م م، كما ان اسباب اعادة النظر محددة على وجه الحصر في المادة 402 من ق م م، ذلك أن الأسباب التي استندت عليها الطاعنة لا وجود لها في الواقع، خاصة وأن هيئة المحكمين أجرت المسطرة وفق المادة 311 من ق م م وتوصلت بمذكرة من دفاع الطاعنة مؤرخة في 05/07/22 والتي اجابت عنها المترافعة بمدكرة مؤرخة في 05/12/25، ثم أجابت الطاعنة بمذكرة أخرى يوم 05/12/15، وأن المحكمين استمعوا لكافة الاطراف شخصيا، كما أن وضع المقرر لدى المحكمة التجارية لا يعد تدليسا ولا يشكل سببا لإعادة النظر طبقا للفصل 402 من ق م م وأن الطاعنة كانت على علم بالمقرر باعترافها وباعتبار ان المحكم المعين من طرفها قد بلغها بذلك كما يستنتج من مقالها، وكذا من خلال رفض ممثلها المبلغ المعروض عليها والمحدد في المقرر، كما أن المحكم لويس نيانغ أقر بحضوره كافة جلسات التحكيم وصرح انه غير متفق مع ما انتهيا إليه، وهذا لا يؤثر على الحكم طبقا للمادة 314 من ق م م، ملتمسة عدم القبول وارفقت مذكرتها بنسخة من القانون التأسيسي وصور شمسية لمستنتجات

وبناء على المستنتجات المدلى بها من قبل نائب المدعية، والتي أثار فيها انها شركة مدنية، وأن عملها هو مختلط يخولها رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية، مؤكدة سابق طعونها، مضيفة انه لم يتم تبليغها بالإجراءات التي سبقت اصدار المقرر التحكيمي، مدلية بصورة خبرة ومحضر.

وبناء على المستنتجات المدلى بها امام المحكمة الابتدائية وتلك بعد الاحالة والتي تم من خلالها تأكيد الطرفين معا لما تم سرده سلفا.

وبناء على إدراج القضية بجلسة 08/04/10 تقرر خلالها اعتبارها جاهزة، وحجزت للمداولة لجلسة 08/04/24 مددت ل 08/05/08.

المطلب الثاني: مدى رقابة محاكم النقض على الوقائع

الأصل أن للقاضي سلطة كاملة في استخلاص الوقائع وتقديرها، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك، وهذا ما أكدته محكمة النقض في قرارها عدد 324 الصادر بتاريخ 1958/12/9:

" إن الوقائع تقدر بصفة مطلقة من طرف محكمة الموضوع ولا تخضع لرقابة المجلس الأعلى"1، كما أكدت على أن: "الأخطاء المتعلقة بالوقائع لا تفتح باب الطعن بالنقض "2.

و لكن لا يجب الأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها، إذ تملك محكمة النقض رقابة على محاكم الموضوع في هذا الشأن في حدود دقيقة، فاستخلاص القاضي للوقائع و تقديرها هو أمر مسلم بأنه من صميم اختصاصه، لكنه في إطار تقديره للوقائع قد يخالف بعض المسائل الإجرائية أو قواعد الإثبات، أو قد لا يوفي الوقائع حقها، بأن ترد غامضة أو ناقصة فيتأثر تبعا لذلك تكييفها، فتصبح محكمة النقض تراقب ملائمة الوقائع للقانون كموافقتها للقواعد الإجرائية أو الموضوعية في الإثبات، و في مدى صحة تكييفها، و كما قال الدكتور الطيب برادة: «وغني عن البيان أنه يوجد فرق بين فهم الواقع في الدعوى و فهم حكم القانون، وإنزاله على مفهوم الواقع في الدعوى، فالأصل أن لا يخضع الأول لرقابة المجلس الأعلى، بينما يخضع الثاني لهذه الرقابة .

وإذا كان هذا هو الأصل العام إلا أن لمحكمة النقض أن تراقب فهم الواقع من نواح أربعة رئيسية:

التحقق من أن قاضي الموضوع قد احترم القواعد الموضوعية في الإثبات.

التحقق من أن قاضي الموضوع قد احترم القواعد الإجرائية في الإثبات.

تتبع سير إجراءات النزاع ومراقبته من واقع الأوراق الثابت فيها تلك الإجراءات بأن تطلع محكمة النقض عليها لتتحقق بنفسها من حقيقة الواقع في الدعوى وما إذا كان يتماشى مع ما قررته المحكمة.

التحقق من أن قاضي الموضوع قد قدر أدلة الدعوى تقديرا يتماشى مع المنطق السليم3.

إذن فمحكمة النقض إن كانت لا تتعرض لما يتعلق بوقائع الدعوى، إلا أن لها أن تراقب فهم قاضي الموضوع للواقع، فمثلا من المسائل التي تملك محكمة النقض رقابتها قانونا رغم تعلقها بالواقع، مسألة الإجمال وعدم الوضوح، إذ من شأن الغموض في الوقائع أن يؤثر في تكييفها وفي قانونية الحكم ككل، ويخول بالتالي رقابة محكمة النقض، فقد جاء في قرار لهذه الأخيرة4:

" إن كل حكم يجب أن يكون واضح الدلالة فيما فصل به غير مجمل ولا غامض."

---

[1] - مجلة الفضاء والقانون عدد:24

[2] - قرار عدد 162 الصادر بتاريخ 8 فبراير 1984 مجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 35-36 ص 22.

[3] - نظرية الأحكام ص 291 وما بعدها.

[4] - قرار الغرفة الأولى، القسم الشرعي عدد 8 صادر بتاريخ 1960/10/24 منشور بمجلة القضاء والقانون، عدد 35-36 السنة الرابعة يناير، فبراير، 1961 ص 236.

كما أن النقص في استخلاص كل الوقائع والإحاطة بها وعدم بيان الرسوم المدلى بها والبحث فيها، هو بدوره مسألة واقع، ولكن النقص الحاصل فيها سينعكس لا محالة على قانونية التكييف ومسار الحكم ككل1. وفي هذا الإطار، تمتد رقابة محكمة النقض على الوقائع لتشمل ما إذا كانت الأسباب الواقعية كافية أم لا، وتقضي بنقض الحكم لعدم كفاية أسبابه الواقعية، وقد تنتج عدم كفاية الأسباب الواقعية للحكم من العرض غير الكامل لوقائع الدعوى 2.

وحتى الخطأ في الوقائع هو أمر يستتبع بالضرورة تحريفا للتكييف ولنتيجة الحكم، والأمثلة على ذلك كثيرة، فتاريخ المقال إذا وقع فيه خطأ يمكن أن يغير مجرى القضية ككل من الناحية القانونية كما إذا تعلق الأمر بصدور قانون جديد تعذر سريانه على القضية للخطأ في تاريخ تقديم الدعوى.

1 - إن كل حكم يجب أن يتضمن نظر الطرفين ووسائل دفاعهما، وعليه يتعرض للنقض الحكم الذي لا يبحث في الرسوم المقدمة من طرف المترافعين. ولا يبين بالتفصيل عن وحهه عدم اعتبارها"،
قرار شرعي للمجلس الأعلى المغربي عدد 171 صادر بتاريخ 15 فبراير 1960، منشور بمجلة القضاء والقانون عدد 33 السنة الرابعة، نونبر 1960 ص 101

2 - أنظر احمد السيد صاوي نطاق رقابة محكمة النقض ص 160.

الفصل الثالث: ضوابط تعليل الحكم المدني

الدكتور يونس الزهري

مدير تكوين الملحقين القضائيين والقضاة

التعليل هو الجزء الثالث من مكونات الحكم بعد الديباجة والوقائع، وهو بحق أقوى جزء في الحكم، إنه لحمة الحكم وسداه، وهو جزء مهم وذو اعتبار سواء من جهة القاضي المصدر للحكم، أو من جانب أطراف الدعوى، أو من جانب المحكمة التي تعرض عليها القضية في إطار الطعن في الحكم.

إن التعليل هو المجال الخصب للاجتهاد الحقيقي للقاضي، وهو الجزء الممتع كتابته، فالقاضي قد ينتابه نوع من الفتور وهو يكتب ديباجة الحكم أو وقائعه، حيث يعتبر أن هذا العمل مجرد روتين وتكرار ونقل أحيانا لما هو مسطر في مقالات الأطراف ومذكراتهم، و يعتبر أن هامشه في التأصيل والخلق والإبداع محدد و محصور بشكل كبير، وأن هذه العملية لا تحتاج إلى مهارات خاصة ودراية عالية، و بالتالي فإنه لا يستشعر قوته في التحليل القانوني و تنزيله على النوازل المختلفة وإيجاد الحلول للإشكالات القضائية المعقدة إلا وهو يقوم بتعليل الحكم،

ومن تم يأتي التعليل ليعكس قوة فكر القاضي و تكوينه و إلمامه بالقانون، و قدرته على الإقناع و التحليل و ترتيب الأفكار، كما أن التعليل يتيح للقاضي مكنة التعبير عن الرأي الشخصي و الفهم الخاص لمضمون النص القانوني، و التصور المنطقي لحل الإشكال القانوني الذي يثيره النزاع المعروض عليه، و بذلك يعكس التعليل التجربة القضائية للقاضي أو ما يسميه البعض بالصنعة القضائية، ولهذه الاعتبارات تبقى للتعليل أهميته النفسية بالنسبة للقاضي.

والتعليل مهم للمتقاضين على اعتبار أنه هو الذي يبرر ما قضت به المحكمة، ويبين الأسس المعتمدة لإقرار حق معين أو نفيه، وبالتالي فهو الضمانة الكفيلة بإقناعهم بصحة النتيجة التي انتهى إليها الحكم، وهو ما من شأنه أن يعزز ثقة المتقاضي في العدالة.

وللوقوف عند كافة الجوانب المتعلقة بالتعليل فإننا سنتناوله من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم التعليل وأهميته وأساسه القانوني

المبحث الثاني: مقومات تعليل الحكم المدني

المبحث الثالث: عيوب التعليل المؤثرة في صحة الحكم المدني

المبحث الأول: مفهوم التعليل وأهميته وأساسه القانوني

من أجل وضع التعليل في سياقه العام فإننا سنحدد أولا مفهومه، ونبين أهميته التي جعلت كل القوانين تنص على إجبارية ولزوم اشتمال الحكم على التعليل وذلك في مطلب أول، ثم نعرض للأساس القانوني للتعليل، وعن طريق الاستثناء نبين الحالات التي أعفى فيها المشرع القاضي من تعليله حكمه في مطلب ثان.

المطلب الأول: مفهوم التعليل وأهميته

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نضع التعليل في سياقه العام وذلك من خلال سرد بعض التعاريف اللغوية والفقهية والقضائية التي قيل بها بيانا لماهية التعليل، ثم ننتقل لبيان أهمية التعليل في دعم ثقة المواطن في القضاء وضمان الأمن القضائي، وتحصين الحكم أمام جهة الطعن.

وعليه، سنتناول هذا المطلب من خلال فقرتين وفق التقسيم التالي:

الفقرة الأولى: مفهوم التعليل

الفقرة الثانية: أهمية التعليل كجزء أساسي في الحكم القضائي

الفقرة الأولى: مفهوم التعليل

التعليل هو التسمية التي وردت في الاصطلاح التشريعي المغربي، حيث استعمل قانون المسطرة المدنية مصطلح التعليل في مجموعة من الفصول منها الفصل 45 - 158 - 347 - 375، و هي تسمية تماثل في معناها اصطلاح التسبيب الذي جرى العمل على استعماله من طرف دول المشرق العربي، علما أنه في الممارسة القضائية بالمغرب فإن بعض الممارسين لا يستعملون التسمية التشريعية و هي التعليل، حيث يحلوا لهم أن يستعملوا عبارة الحيثيات للإشارة إلى نفس المعنى1 ، من ذلك قرار المجلس الأعلى الذي جاء فيه لا يضير المحكمة الاقتصار على حيثية واحدة أو عدد قليل من الحيثيات ما دامت مؤدية الى النتيجة المعلن عنها .2

ومن باب الاستدلال على استعمال نفس العبارة جاء في حكم للمحكمة الإدارية بأكادير ما يلي:

---

1 ـ أنظر الأستاذ شكير الفتوح: جريمة انتزاع عقار من حيازة الغير المنصبة على الأراضي الجماعية بين التشريع والقضاء ـ مجلة القضاء والقانون ـ عدد 166 ـ ص 106.

2 ـ قرار المجلس الأعلى ـ الغرفة المدنية عدد 223 بتاريخ 1969/05/07 ـ منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى ـ عدد 12 ـ ص 8.

" وحيث إن حاصل العلل و الحيثيات أعلاه أن القرار المطعون فيه استند الى قواعد قانونية سليمة، مما يجعله قرارا غير مشوب بتجاوز السلطة لعيب مخالفة القانون، ويتعين وفقه التصريح برفض الدعوى " 1.

والتعليل في معناه اللغوي الذي ذكره صاحب معجم المعاني الجامع هو تَبْرِيرُ وَتَبْيَانُ سَبَبِ وُقُوعِهِ، و هو تَّعْليلُ (عند أَهل المناظرة): تبيين علَّة الشيء، و التَّعْليلُ: ما يستدل به من العلَّة على المعلول، يسمَّى برهانًا لِمِّيًّا، و جاء في قاموس المعاني أن التعليل جمع تعليلات (لغير المصدر)، و هو مصدر علَّلَ و يعني ما يستدلّ به من العِلَّةِ على المعلول أو استدلال على المسبَّب بالسَّبب، كقولنا قام وزير الاقتصاد بتعليل الأزمة الاقتصادية، تعليلا غير مقنع2 .

والمعنى الاصطلاحي للتعليل ليس بعيدا عن معناه اللغوي، بحيث يقصد بالتعليل في معناه الاصطلاحي بيان الأوجه الواقعية والقانونية التي يرتكن إليها القاضي في بناء حكمه وإصداره وفق منطوقه على أساس أن يكون موافقا لإرادة القانون الخاصة في الحالة الواقعية المعروضة عليه،

أو هو كما عرفه الأستاذ عبد العزيز فتحاوي: " استدلال منطقي يربط بين الوقائع والمنطوق بعد تكييف و تتفاعل في الكل عقلية القاضي و ذاتيته و تكوينه " 3.

وفي نفس السياق عرفه الدكتور عبد الله بن محمد سعد آل خنين كما يلي:

" تسبيب الأحكام القضائية يعني أن يذكر القاضي ما بنى عليه حكمه القضائي من الأحكام الكلية و أدلتها الشرعية و تفسيرها عند الاقتضاء و ذكر الوقائع القضائية المؤثرة و صفة ثبوتها بطرق الحكم المعتد بها، و تفسيرها عند الاقتضاء و بيان انطباق الحكم الكلي عليها " 4.

وإلى جانب هذه التعريفات الفقهية التي قال بها القضاة المشار إليهم أعلاه، نورد تعريفا قضائيا للتعليل - التسبيب - ضمنته محكمة النقض المصرية في أحد قراراتها، وقد جاء فيه ما يلي:

---

1 - حكم المحكمة الإدارية بأكادير عدد 612 بتاريخ: 2016/05/05 في الملف عدد: 2015/7112/118.

2 - وفي نفس المعنى جاء في معجم اللغة العربية المعاصر أن تعليل مصدر علل، وهو إظهار علة الشيء -برهان يستدل به من العلة على المعلول.

كما جاء في المعجم الرائد ما يلي: التَّعْليلُ: (عند أَهل المناظرة): تبيين علَّة الشيء، والتَّعْليلُ ما يستدل به من العلَّة على المعلول، ويسمَّى برهانًا لِمِّيًّا.

3 - عبد العزيز فتحاوي: منهجية تحرير الأحكام وفق قانون الإجراءات المدنية الإماراتي - ص 47.

4 - عبد الله بن محمد سعد آل حنين: تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية - دار التدمرية - 2009.

" التسبيب لا يعدو أن يكون بيانا وافيا لأوجه الطلب أو الدعوى تتمكن به المحكمة من التعرف على موضوع العيب الذي يعزوه الطالب إلى الحكم أو الأمر، يستوي في ذلك أن يكون التسبيب موجزا أو مفصلاً طالما كان كلاهما وافيا بالغرض.

والتعليل بهذا المعنى مختلف تمام الاختلاف عن التكييف القانوني، فهذا الأخير يعني وصف النزاع المرفوع أمام المحكمة وصفا قانونيا يمكنها من تطبيق قاعدة قانونية عليها، فهو ربط للواقع بالقانون، ورغم هذا الاختلاف فإن العلاقة بين تعليل الحكم وتكييف النزاع تكييفا قانونيا تبقى علاقة قائمة، فهي علاقة كل بجزء، إن التكييف هو جزء من مكونات التعليل، بحيث إن القاضي يقوم أثناء تعليله للحكم بتكييف النزاع أولا ثم استخلاص الأحكام القانونية على ضوء التكييف ووسائل الإثبات المثارة من الأطراف.

الفقرة الثانية: أهمية التعليل كجزء أساسي في الحكم القضائي

حرص التشريع المغربي وجل التشريعات المقارنة على وجوب تضمين القاضي حكمه للأسباب والعلل التي من أجلها تبنى توجها معينا في نزاع معين، وإذا كان التعليل يشكل من الناحية القانونية جزءا من الحكم، فإنه يبقى الجزء الأهم في الحكم، بل إنه كما ذهب إلى ذلك بعض الفقه هو الحكم نفسه، فالوقائع والمنطوق معا إذا تجردا من التعليل فلا قيمة لهما البتة، فالتعليل هو روح الحكم.

ومن هذا المنطلق فالتعليل ذو أهمية بالغة من عدة وجوه، فهو يساهم في دعم ثقة المواطن في القضاء، ذلك أن التعليل الجيد يؤدي إلى إقناع المتقاضي بالحقيقة القضائية التي انتهى إليها الحكم، وبالمقابل يدرأ سوء الظن الذي قد يتولد لدى البعض في عدالة الحكم وصدوره وفق القناعة الصحيحة للقاضي وضميره المهني المسؤول.

وعلاوة على ذلك فالتعليل يكون لازما لجهة الطعن، ذلك أنه من المعلوم أن المشرع في قانون المسطرة المدنية نظم طرقا للتظلم من الحكم، ومن تم يعاد نظر القضية أمام جهة الطعن، التي تراقب صحة الحكم من عدم صحته، ومناط الرقابة وموضوعها هو التعليل المضمن بالحكم ومدى سلامته واقعا وقانونا.

يضاف إلى ما ذكر أن التعليل هو آلية تضمن الأمن القضائي، من خلال ثبات العمل القضائي والاجتهاد القضائي، وعدم تغييره إلا إذا كان ذلك مبررا من خلال تعليل يضفي الشرعية على التوجه الجديد للمحكمة.

وسنحاول أن نعالج كل مسألة مما ذكر تباعا في نقطة مستقلة.

1- التعليل آلية لدعم ثقة المتقاضيين في عدالة الحكم:

الأكيد أن التعليل هو حق للخصوم يمكنهم من الرقابة علـى الأحكام و يبين لهم ما إذا كانت المحكمة قد ألمت بوجهة نظرهم المطروحة في النزاع إلماما كافيا أم لا، وبالتالي تتولد لدى المتقاضي قناعة بأن القاضي أو المحكمة درست قضيته دراسة مستفيضة شاملة و كاملة من جميع الوجوه واطلعت على كافة المقالات والمذكرات والوثائق المرفقة بها، ومن هذا المنطلق فالتعليل يمثل الجواب الشافي و الكافي لتبرير المنطوق الذي انتهت إليه المحكمة في قضائها، و يتأكد المتقاضي من أن القاضي لم يبن توجهه و قناعته على الهوى أو التسرع أو مجرد أفكار عابرة، وإنما أسس حكمه علـى الوقائع الثابتة لديه من خلال ما أدلى به الخصوم في ملف القضية.

فالتعليل إذن هو وسيلة بيد الخصوم للوثوق من أن القاضي لم يفصل فيما فصل إلا فيما طرحوه هم وتجادلوا به أمامه وانه رد على كل دفوعهم واستجاب لها سلباً أم إيجابا، لأن عدم الرد عليها يعني انعداما جزئيا للتعليل، والتـعليل هـو الذي يضمن أن المحكمة قد فسرت تلك الطلبات ووضعتها نصب عينهـا ولـم تهملهـا و أن قاضـي الموضوع لم يتجه بوجهه إلى أحد الخصوم1 .

وإلى هذا المعنى أشارت محكمة النقض المصرية في قرار لها جاء فيه:

" إن الحكم يجب أن تتضمن مدوناته ما يطمئن المطلع عليه أن المحكمة قد ألمت بالواقع المطروح عليها، وفحصت ما قدم إليها من أدلة وحصلت منها ما تؤدي إليه" 2.

2 ـ التعليل يمكن من بسط رقابة محكمة الطعن على الحكم:

من أجل ضمان حقوق المتقاضين في العدالة فقد أعطى المشرع لكل من تضرر من الحكم مكنة التظلم منه عن طريق الطعن أمام محكمة أعلى، و تكون وظيفة هذه المحكمة هي التأكد من أن الحكم المطعون فيه على صواب، و هي بذلك تبسط رقابتها على العلل المعتمدة في الحكم موضوع الطعن و هل جاءت مبنية على أسس قانونية سليمة أم لا، فالتعليل إذن يراقب من طرف المحكمة الأعلى درجة من المحكمة المصدرة للحكم ، بحيث إن كل حكم لم يعلل تعليلا قانونيا سليما سائغا منضبطا لصحيح القانون من طرف المحكمة المصدرة له يكون عرضة للطعن فيه من لدن الطرف المتضرر منه ، غير أن صلاحيات المحكمة المطعون أمامها بخصوصه تختلف بحسب درجة المحكمة الممارس الطعن أمامها:

---

[1] ـ نبيل اسماعيل عمر: سلطة القاضي التقديرية في المواد المدنية والتجارية ـ دار الجامعة الجديدة ـ 2008 ـ ص 483.

[2] ـ قرار محكمة النقض المصرية بتاريخ 1999/06/16 طعن رقم 267 للسنة القضائية 640 أورده أحمد مليجي: التعليق على قانون المرافعات بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام النقض ـ ج3 ـ المركز القومي للإصدارات القانونية ـ ط6 ـ القاهرة ـ ص845.

فإذا طعن في الحكم بالاستئناف فإن الجهة المستأنف لديها 1 تنظر في موافقة منطوق الحكم لصحيح القانون من عدم موافقته، و بالتالي نكون أمام أحد الفرضيات التالية :

ـــ إذا وافق المنطوق القانون بتعليل مقبول قانونا فإن محكمة الاستئناف تقضي بتأييد الحكم المستأنف.

ـــ إذا وافق المنطوق القانون بتعليل غير مقبول ولا مستساغ قانونا بأن كان تعليلا معيبا أوفاسدا أو ناقصا، فإن محكمة الاستئناف تقوم بتأييد الحكم المستأنف منطوقا، وتستبدل العلل المنتقدة بعلل مقبولة قانونا، وهنا نكون أمام حالة من حالات استبدال العلل، وهي تملك هذه الصلاحية اعتبارا لأنها محكمة موضوع.

ـــ إذا وافق الحكم المستأنف القانون منطوقا وتم تعليله تعليلا سليما في جزء منه وبعلل خاطئة في جزء آخر، فهنا نكون أمام حالة تعليل زائد لا أثر له علـى المنطوق، ومن الممكن أن يستقيم الحكم بدونه، فهذا الخطأ في التعليل إن شخصته محكمة الدرجة الثانية فإنها لا تلغي الحكم الابتدائي ولا تضيف عللا جديدة لتبرير النتيجة المقضي بها بل تقتصر على العلل الصحيحة مع حذف العلل الزائدة التي يستقيم الحكم بدونها.

وكمثال على ذلك نورد ما جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش وهي تنظر في طعن استئنافي حيث عللت المحكمة ما قضت به بما يلي:

" و حيث إن المستأنف عاب في السبب الثاني المؤسس عليه الطعن على الحكم الابتدائي أنه باطل لتضمينه وقائع غير صحيحة إذ جاء فيه أن المستأنف دفع بأن المدعي لم يدل بعقد

---

[1] ـ عبرنا بلفظ الجهة المستأنف لديها بغية استعمال عبارة جامعة لكل الحالات على اعتبار أن محكمة الاستئناف ليست الجهة الوحيدة التي تنظر في الطعن بالاستئناف، صحيح أنه من حيث الأصل فإن الأحكام الابتدائية الصادرة عن محاكم أول درجة والأوامر الصادرة عن رؤسائها تستأنف أمام محكمة الاستئناف، وذلك بناء على القاعدة العامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 24 من ق م م الذي ينص حرفيا على ما يلي:

" تختص محاكم الاستيناف عدا إذا كانت هناك مقتضيات قانونية مخالف بالنظر في استيناف أحكام المحاكم الابتدائية، وكذا في استيناف الأوامر الصادرة عن رؤسائها " .

غير أن هناك بعض الاستثناءات كاستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في النزاعات المدنية ـ بلفظ عام ـ والتي تقل قيمتها عن 20000,00 درهم أمام الغرف الاستئنافية بذات المحكمة، وذلك بناء على المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 24 المذكور والتي جاء فيها:

" استثناء من أحكام الفقرة السابقة تختص غرفة الاستينافات بالمحكمة الابتدائية بالنظر في الاستينافات المرفوعة ضد الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحاكم الابتدائية في إطار البند الأول من الفصل 19 أعلاه" .

كذلك تستأنف الأحكام الباتة في الدفع بالاختصاص النوعي الإداري الصادرة سواء عن محاكم إدارية أو محاكم ابتدائية أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض وليس أمام محكمة الاستئناف.

القرض و لا بسند الدين مؤكدا أنه لم يحضر و لا علم له بالنزاع أصلا بدليل أن الحكم أشار إلى تخلفه عن الحضور و كذا محاضر الجلسات ، لكن حيث إنه و لئن كان الحكم قد أشار حقيقة لذلك فإن الأمر يتعلق بمجرد خطأ يؤثر في صحة الحكم ، لأن الذي يؤدي إلى إلغاء الحكم هو التطبيق الخاطئ للقانون أو تحريف وقائع النزاع ، و هو أمر غير وارد على الحكم المطعون فيه، صحيح أن الحكم قد أشار ضمن تعليله إلى منازعة الطرف المدعى عليه في الدين، إلا أن ذلك لا أثر له طالما أن الحكم قد أشار في مواضع أخرى على تخلف المدعى عليه عن الحضور ، و بالتالي فإن ما ذكر هو قول زائد في تعليل الحكم يستقيم الحكم من حيث النتيجة بدونه، الشيء الذي يجعل هذه المحكمة تتدخل في إطار رقابتها على تعليل الحكم الابتدائي و تحذف هذا الجزء من التعليل وتستبدله بالعلل المقدمة من طرفها في إطار نظرية استبدال العلل ، و بالتالي تكون الوسيلة كسابقتها غير ذات أساس، و يتعين عدم اعتبارها "[1].

أما إذا طعن في القرار بالنقض، فإنه لا يجوز أن يؤسس الطعن على أسباب واقعية بل إن المشرع جعل من قضاء النقض محكمة قانون، وبالتالي فلا يعتمد أمامه من الأسباب إلا ما يشكل خرقا للقانون وذلك وفق نص الفصل 359 من ق م م الذي جاء فيه ما يلي:

" يجب أن تكون طلبات نقض الأحكام المعروضة على محكمة النقض مبنية على أحد الأسباب الآتية:

1-خرق القانون الداخلي؛

2 -خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف؛

3 -عدم الاختصاص؛

4 -الشطط في استعمال السلطة؛

5 -عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل".

و عليه فمحكمة النقض لا تبسط رقابتها على صياغة الوقائع اعتبارا لحصرية الأسباب الممكن اعتمادها في الطعن بالنقض، و بالتالي فتحريف وقائع الدعوى لا يعد سببا لإلغاء الحكم إلا إذا أثر في وجه القضاء، و هو بهذا المعنى لا يدخل ضمن الأسباب الحصرية المبررة لممارسة الطعن بالنقض[2] .

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/06/22 في الملف عدد 15/1251/6 ـ غير منشور.

[2] ـ أقر قضاء النقض ما يلي:

وفي المقابل فإن محكمة النقض ـــ باعتبارها محكمة قانون ـــ تراقب مدى تطبيق القانون بشكل سليم من طرف محكمة الموضوع، ومن هذا المنطلق فإذا كان القرار المطعون صائبا تعليلا و نتيجة بأن طبق القانون تطبيقا سليما على الوقائع المعروضة عليه فإن محكمة النقض ترفض طلب النقض 1، وتنقضه متى كان غير سليم في نتيجته أو تعليله، وتبعا لذلك تقرر إحالة الملف إلى المحكمة المصدرة له أو إلى محكمة أخرى من نفس الدرجة لتبت فيه بهيئة أخرى 2، علما أنه متى تبين لمحكمة النقض أن توجه القرار المطعون فيه سليم قانونا ولكنه

" تحريف الوقائع لا يعد من أسباب النقض الواردة على سبيل الحصر بمقتضى الفصل 359 من ق م م " .

ـ قرار المجلس الأعلى بتاريخ 1997/05/06ـ تحت عدد 2676 في الملف المدني عدد 92/3217 ـ منشور بمجلة المحاكم المغربية ـ عدد 80 ـ ص 134 ـ وما يليها.

[1] ـ جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" حيث يعيب الطالبون القرار في الوسيلة الثانية بعدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل، ذلك أن العارضين لم يتوصلوا بأي إنذار لأداء مصاريف الخبرة تحت طائلة صرف النظر عن الإجراء، وأن المحكمة لما أمرت بالإجراء وذلك بتوجيه إنذار للطاعنين ورتبت على عدم أداء صائر الخبرة إقرار ما انتهى إليه الخبير من قسمة تصفية، مما يجعل ما انتهت إليه بهذا الخصوص لم يستند على إجراء قانوني سليم وهو الإنذار، مما يجعل القرار منعدم التعليل ومعرضا للنقض.

لكن حيث إنه خلافا لما عابه الطالبون على القرار، فإن دفاعهم قد تم تبليغه بالأمر بأداء أتعاب الخبرة بتاريخ 2012/01/12 بواسطة كاتبته، وبما أن تعيين الوكيل يعتبر اختيارا لمحل المخابرة معه بموطنه طبقا للفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، فإن الإشعار بأداء مصاريف الخبرة الموجه إلى دفاع الطالبين الذي بقي بدون جدوى يبقى صحيحا يترتب عنه صرف النظر عن الإجراء، مما يبقى معه القرار معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار".

ـ قرار محكمة النقض عدد 57 بتاريخ 2014/01/28 في الملف عدد 2013/1/2/4319. ـ غير منشور.

كما جاء في قرار آخر:

" حيث يعيب الطالب القرار في الوسائل الثلاث مضمومة للارتباط بسوء التعليل الموازي لانعدامه وبخرق المادة 83 من مدونة الأسرة وبعدم الارتكاز على أساس ذلك أن المحكمة مصدرته أسست تقديرها للمحكوم به على عدم ثبوت مسؤولية المطعون ضدها في الشقاق ، في حين أن ذلك غير صحيح لأنها غادرت ارض الوطن ولم ترغب في العودة إليه، وأن الزيادة المقررة في مبلغ المتعة لم تكن مبررة ولم تعتمد المحكمة فيها أي حجة تثبت بان الطاعن يعمل بالخارج وله دخل قار ، في حين أن المحكوم به ابتدائيا كان منصفا لحاله وقد وضعه بصندوق المحكمة طبقا للمادة 83 من مدونة الأسرة ، ملتمسا نقض القرار المطعون فيه .

لكن حيث إن تقدير مستحقات الطلاق مما يستقل به قضاة الموضوع متى أقاموه على العناصر القانونية والمحكمة قد اعتمدت في تحديد المتعة مدة الزواج بين الطرفين التي تجاوزت بإقرارها ثلاثين سنة ، وكذا عناصر البحث الذي أجرته معهما حول أسباب الشقاق واستخلصت منه أن المطعون ضدها لم يكن لديها أي دور فيه ، وأنها هي من سعت إلى إرجاعها إلى بيت الزوجية بمقتضى مقال اشر عليه لدى النيابة بتاريخ 2010/07/29 في حين أن الطاعن هو الذي يرغب في الطلاق ، والتمس الحكم به ، كما اعتبرت المحكمة الملاءة هي الأصل مادام لم يثبت الطاعن دخله فجاء بذلك القرار المطعون فيه معللا ومطابقا للمادتين 84 و 188 من مدونة الأسرة وما بالنعي غير مؤسس وينبغي رفضه "ـ قرار محكمة النقض عدد 62 بتاريخ 2014/01/28 في الملف عدد 2013/1/2/285. المجلة.

[2] ـ جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" حيث يعيب الطالب القرار في الوسيلة بانعدام التعليل وضعفه، ذلك أن المحكمة ذهبت إلى أن الطالب هو من سعي إلى تطليق المطلوبة التي وإن غادرت بيت الزوجية فان ذلك كان بسبب إهماله لها بعدم اصطحابها معه إلى الديار الهولندية ، وهذا تعليل معيب ويخرج عقد الزواج عن مفهومه ويجعل القرار مجانبا للصواب ، وأن العارض لم يذهب إلى هولندا بنية الاستقرار بها ، ولكن من أجل تسوية وضعيته القانونية والعودة إلى المغرب مع الاستقرار به ، وأنه لم يهمل المطلوبة بدليل ما كانت تتوصل به من حوالات ، والمحكمة لم تعتبر ذلك وقضت بالرفع من مبلغ المتعة إلى 30.000,00 درهم تكون قد أغفلت مقتضيات المادة 84 من مدونة الأسرة ، ولم تناقش مدى تعسف الزوج في وقوع الطلاق ، كما أن تعليل المحكمة جاء ضعيفا حين رفعت النفقة الى مبلغ 800,00 درهم وواجب السكن إلى 700,00 درهم ، واعتبرت ذلك مناسبا لدخل الزوج الذي يتقاضى تعويضا وليس آجرا صافيا ، كما اعتبرت المحكمة ذلك ، وأنه تزوج بامرأة أخرى ، كما اشترى شقة عن طريق الاقتراض من البنك الذي يقتطع له من آجره مبلغ : 2.776,23 درهم شهريا ، كما يؤدي تكاليف تلك الشقة ، وليس له أي دخل غير ما يتقاضاه ، و أن المادة 192 من مدونة الأسرة تتضمن عدة شروط للزيادة في النفقة ، و أن هناك عناصر يجب الوقوف عليها قبل الزيادة في النفقة كعادة أهل البلد ، وحال الوقت والأسعار مع اعتبار التوسط ، وأن المحكمة في تعليلها للزيادة قد خالفت نصوص المدونة ، كما خالفت أيضا الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية بسبب عدم تقديم استنتاجات واضحة تتماشى مع تقديم مقتضيات الفصل المذكور كما أن المحكمة ناقشت مستحقات الابن واعتبرت بأن ما كان يرسله الطاعن يعتبر هزيلا وهذا يعد منها خرقا للفصل 3 من قانون المسطرة المدنية ، كما أغفلت المحكمة مبدأ التوسط ، مما يعرض القرار للنقض .

غير معلل بشكل سليم فإنه لا يحق لها أن تستبدل العلل غير الصحيحة بعلل صحيحة، لأنها ليست محكمة موضوع، بل تكون ملزمة بنقض القرار وإحالته على محكمة الموضوع للبت فيه على ضوء نقطة الإحالة، بحيث للمحكمة المحال عليها أن تبقي على نفس المنطوق مع تعليل القرار.

وهذه الحالة مختلفة عن الحالة التي يكون فيها القرار متضمنا لتعليل صحيح في جزء منه بما يبرر النتيجة المصرح بها في المنطوق، ومتضمنا في الجزء الآخر منه لتعليل فاسد غير سليم من الناحية القانونية، فهنا نكون أمام تزايد في التعليل، وهو أمر لا يبرر إلغاء الحكم بل تأييده أو رفض طلب نقضه حسب الحالات مع الاقتصار في التعليل على الجزء السليم قانونا، وهو أمر نلمسه في العديد من قرارات محكمة النقض التي تورد عبارة مفادها أن الجزء الفاسد من التعليل هو تعليل زائد يستقيم القرار بدونه.

3 ــ التعليل آلية لتحقيق الأمن القضائي

يعكس الأمن القضائي الثقة في المؤسسة القضائية و الاطمئنان إلى ما ينتج عنها، و هي تقوم بمهمتها المتجلية في تطبيق القانون على ما يعرض عليها من قضايا، أو ما تجتهد بشأنه من نوازل، مع تحقيق ضمانات جودة أدائها، و تسهيل الولوج إليها، و علم العموم بمجريات عملها القضائي 1.

فالأمن القضائي إذن وسيلة لتأمين الانسجام القانوني والقضائي وتأمين جودة الخدمة القضائية، وذلك بهدف دعم الثقة لدى المواطن في القضاء، وهو الأمر الذي تمت دسترته حيث نصت المادة 117 من الدستور على تولي القاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون، وعليه فإنه لا يكفي سن قوانين ونصوص حديثة لتوفير الأمن بل لابد من توفير الأمن القضائي، وهو أمر يتحقق من خلال مراعاة القاضي لمجموعة من الضوابط حتى يطمئن الناس لأحكامه ويثقوا في قضائه.

حيث صح ما عابته الوسيلة على القرار، ذلك أنه لئن كان تقدير مستحقات الزوجة والأطفال يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، فإنه يجب أن تبرز في قرارها عناصر التقدير التي اعتمدتها والمنصوص عليها في المادتين 84 و85 من مدونة الآسرة، والطاعن أثار بأن ما يتوصل به من مساعدات من السلطات الهولندية لا تتجاوز مبلغ: 622 أورو، أي ما يعادل 7.000,00 درهم ومتزوج بامرأة أخرى ومثقل بقرض بنكي من أجل شراء شقة بعمارة، والمحكمة لما رفعت من مستحقات المطلوبة والطفل ... إلى المبالغ المحددة بمنطوق قرارها دون البحث فيما إذا كانت للطالب مداخيل أخرى غير ما أثبته لترتب على ذلك قضاءها إعمالا أو إهمالا، فقد جاء قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض".

ـ قرار محكمة النقض عدد 9 بتاريخ 07 يناير 2014 في الملف شرعي عدد 2012/1/2/25 ـ منشور بالمجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية ـ عدد 13 ـ ص

[1] ـ الدكتور عبد المجيد غميجة: مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي ـ مجلة الملحق القضائي ـ عدد42 ـ 2009 ـ ص 22.

فالأمن القضائي يفترض الرقي بجودة الخدمات المقدمة لمرتفقي العدالة1 واستقرار الاجتهاد القضائي، إذ أنه لما كان معلوما أن القاعدة القانونية تسري بأثر فوري و ليس للقانون أثر رجعي ، فإن التطبيق السليم لهذه القاعدة يفرض بموازاتها أن يكون الاجتهاد القضائي ثابتا ومستقرا على نحو لا يمس بالمراكز القانونية التي تم إنشاؤها على ضوء الاجتهاد الساري وقت التعامل، وكل هذا يبين لنا بجلاء أهمية التعليل كجزء مهم من الحكم يحقق الأمن القضائي، وبالتالي يتعين على القاضي أن يبين في حكمه بوضوح كبير الأسس القانونية التي جعلته يقضي على نحو معين، و كل إخلال منه هو خطأ في تطبيق القانون قد

[1] - تفرض جودة الخدمة القضائية البت في الملفات المعروضة على القضاء داخل آجال معقولة ، و هذا الالتزام أو الواجب من جهة القاضي قد أصبح مع دستور 2011 التزاما ساميا ، فقد نص الفصل 120 من الدستور على أن : "لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول" ، و بهذا التنصيص يكون التوجه المغربي متوافقا مع التوجه العالمي في هذا المجال و الذي يلزم بالبت في القضايا المعروضة على المحاكم داخل آجال معقولة (المادة 6 من الميثاق الأوروبي حول وضعية القضاة وكذا المادة 6 فقرة 1 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) .

و هنا يجب التوقف عند دقة العبارة المستعملة دستوريا و هي الأجل المعقول مما يحقق العدل و العدالة ، فالمشرع الدستوري لم يحدد أجلا للبت في كل دعوى على حدة ، صحيح أن بعض القوانين قد حددت السقف الأقصى الذي يتعين البت فيه كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الأسرة و القضايا التجارية و غيرها ، غير أن هذا التحديد يصطدم أحيانا بصعوبات التبليغ و بعض العوائق الأخرى المرتبطة بطبيعة الدعوى ، و عليه يتعين البت داخل أجل معقول أخذا بعين الاعتبار معطيات كل دعوى و ذلك على نحو يزاوج بين تحقيق العدالة و إيصال الحقوق إلى أهلها داخل أجل مناسب .

وفي إطار تنزيل هذا المقتضى الدستوري فقد اعتبر المشرع أن تأخير البت في القضايا بدون سبب معقول يعد خطأ مهنيا، فقد نصت المادة 97 من النظام الأساسي للقضاة على ما يلي:

"يمكن توقيف القاضي حالا عن مزاولة مهامه إذا توبع جنائيا أو ارتكب خطأ جسيما.

ويعد خطأ جسيما:

.... الإهمال أو التأخير غير المبرر والمتكرر في بدء أو إنجاز مسطرة الحكم أو في القضايا أثناء ممارسته لمهامه القضائية...."

يفتح باب المسؤولية عن الخطأ القضائي [1] ،كما قد يفتح باب المساءلة التأديبية للقاضي متى كان جسيما[1].

[1] ـ قرر الدستور قاعدة مضمنها أن الضرر الناتج عن الخطأ القضائي يجبر، حيث نصت المادة 122 من الدستور على ما يلي:

"من حق كل متضرر من خطأ قضائي في الحصول على تعويض تتحمله الدولة".

وقد عمل القضاء المغربي على تنزيل هذه المقتضيات فأقر المسؤولية عن الخطأ القضائي، واعتبر أن أساس هذه المسؤولية هو المسؤولية بدون خطأ، وتبعا لذلك قضى بالتعويض لفائدة المتضرر من الخطأ القضائي، ولبيان ذلك فقد عرض على المحكمة الإدارية في أكادير قسم القضاء الشامل في إطار حكم المحكمة الإدارية بأكادير عدد 505 بتاريخ: 12/22/ 2015 ـ في الملف عـدد 2013/7112/749، حيث قضت المحكمة بالتعويض بناء على التعليل التالي:

" وحيث إنه خلافا للمبدأ الذي كان ساريا بعدم جواز التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأحكام القضائية فإن التشريعات الدستورية والقانونية المقارنة عمدت إلى قلب المبدأ المذكور وقررت الحق في التعويض عن الأحكام والقرارات القضائية بمفهومها الواسع (-وكذا القرارات الصادرة عن النيابة العامة وقضاة التحقيق-) متى نجم عنها أضرار أصابت الشخص المتضرر.

وحيث إن المشرع الدستوري في المملكة المغربية نحى هو الآخر منحى تلك التشريعات وقرر في الفصل 212 من دستور المملكة مبدأ التعويض عن الأخطاء القضائية فنص على أنه " **يحق لكل من تضرر من خطأ قضائي الحصول على تعويض تتحمله الدولة** ".

وحيث إن إقرار المشرع الدستوري للمبدأ المذكور، لا يعني أنه وضع بشكل جازم أساس المسؤولية عن الأحكام والقرارات القضائية وإن جاء صريحا باستعماله لمصطلح الخطأ القضائي مادام أن تأسيس المسؤولية سواء القائمة على أساس الخطأ أو بدون خطأ (نظرية المخاطر) هو متروك للتأصيل القانوني أو القضائي.

وحيث إن تقدير الخطأ القضائي وجعل بالتالي مسؤولية المرفق القضائي قائمة على أساس الخطأ يعتبر من الناحية العملية جد صعب لعدم تحديده قانونا، ولتشعب النصوص القانونية والوقائع واختلاف الجهات القضائية التي تبت في المنازعات والدعاوى ، فضلا على أن النيابة العامة وقضاة التحقيق لهما سلطة الملائمة في القرارات التي يصدورنها ، و يضاف إلى ذلك أن طرق الطعن المحددة قانونا هي وسيلة لتصحيح الأحكام والقرارات من التطبيقات الخاطئة للقانون ، لذلك فإن جعل المسؤولية على أساس الخطأ يتنافى مع طبيعة وعمل مرفق القضاء، مما يستلزم مراعاة لطبيعة المرفق المذكور جعل مسؤوليته قائمة على أساس وجود الضرر وعلاقته بمرفق القضاء(أي المسؤولية بدون خطأ) .

وحيث إنه في إطار تأسيس مسؤولية الدولة عن أخطاء مرفق القضاء جاء في القرار عدد 335 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش بتاريخ 2015/02/19 ما يلي : " وحيث إن مسؤولية الدولة عن الأخطاء القضائية – وعلى خلاف ما ذهب إليه الحكم المستأنف – تعتبر بدون خطأ استنادا إلى نظرية المخاطر القائمة على مجرد حصول الضرر ولو بدون خطأ من جانبها الشيء الذي تعتبر معه مسؤوليتها قائمة عن الضرر اللاحق بالضحية المتضرر والمتمثل في قضائه لعقوبة سجنية رغم براءته بدون ما حاجة إلى وجوب وضرورة إثباته الخطأ من جانب الدولة ، ومن المعلوم أن تطور المسؤولية بصفة عامة والذي يتجه نحو توسيع مجال المسؤولية استنادا إلى نظرية المخاطر، هو نتاج المخاض الذي يسير في اتجاه تطوير المسؤولية نحو أنسنتها و إيجاد ضامن لكل ضرر حيثما وجد، و نحو تكريس منطق العدالة الذي يحتم رفع الضرر نحو المتضرر مهما كان مصدره بدون الالتفاف إلى خطأ الدولة ... وأن الفصل 212 من الدستور ينص على أنه : " يحق لكل من تضرر من خطأ قضائي الحصول على تعويض تتحمله الدولة " ، وهو مقتضى واضح في تحميل الدولة التعويض عن أخطاء السلطة القضائية، تحقيقا لمبدأ التكافل الذي ينص عليه نفس الدستور في الفصل 40 والذي يجب أن يمتد كذلك إلى التعويض عن كل الأضرار ، كما أنه اتجاه تقتضيه مسايرة تطور المسؤولية بصفة عامة، والتي أصبح ينظر إليها كنظام تعويض عن المخاطر بهدف تعزيز مركز المتضرر والرغبة في حمايته ، وحيث إن المستأنف يستحق بناء على ذلك تعويضا ترميما للضرر الذي لا محالة قد لحقه من جراء حرمانه من حريته طيلة مدة الاعتقال رغم براءته، وما نتج عن ذلك من ضرر مادي ومعنوي على الخصوص ترى المحكمة تحديده في ما يناسب جبر الضرر بشكل يتسم بالموضوعية في التقدير في مبلغ مائتي ألف درهم " .

وحيث بالرجوع لوثائق الملف تبين أن النيابة العامة تابعت المدعي من أجل جناية المساهمة في استعمال العنف أثناء القيام بالمهام الناتج عنه موت دون نية إحداثه وجناية التزوير في محرر رسمي، وطالبت قاضي التحقيق لدى نفس المحكمة بمباشرة إجراءات التحقيق معه بخصوص المتابعة المسطرة في حقه، على إثره أصدر قاضي التحقيق أمره بتاريخ: 19-10-2004 في الملف عدد: 2004/118، بإحالة المدعي على غرفة الجنايات بالمحكمة المذكورة في حالة اعتقال لمحاكمته من أجل الأفعال السالفة الذكر ، و على إثره صدر قرار غرفة الجنايات الابتدائية عدد 478 بتاريخ:15-11-2005 بعدم مؤاخذة المدعي من أجل المنسوب إليه و الحكم ببراءته، وهو القرار موضوع النقض والإبطال بموجب القرار الصادر عن محكمة النقض و مؤداه إحالة القضية على نفس المحكمة ، لتقضي فيها من جديد غرفة الاستئناف الجنائية بتأييد الحكم القاضي بالبراءة بموجب قرارها عدد: 252 الصادر بتاريخ: 14-03-2012 الملف عدد: 108-2009. والذي أصبح باتا ومبرما عقب التصدي برفض الطعن بالنقض.

وعليه فالتعليل الذي برر به القاضي حكمه يصير ملزما له، ويتعين عليه أن يتبناه في جميع الصور المشابهة، ولا يجوز له أن يغيره إلا إذا كانت هناك مبررات قوية تبرر العدول عن التوجه، وبطبيعة الحال فإن عدوله عن توجهه السابق يفترض عليه وجوبا و بالضرورة أن يبين الأسس المعتمدة في توجهه الجديد.

وحيث حدد قانون المسطرة الجنائية حالات الاعتقال الاحتياطي ونص عليه باعتباره تدبيرا استثنائيا اقتضته مصلحة التحقيق، وخول لقاضي التحقيق صلاحية تقدير الحاجة إليه بحسب ظروف وملابسات كل قضية، كلما كانت الأفعال المرتكبة جناية أو جنحة يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية.

وحيث إن الفعل المسطر بصك الاتهام والمتابع من أجله المدعي، من الأفعال المعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية وفقا لمقتضيات المواد 403-352-351 من القانون الجنائي، ولا دليل بالملف يفيد أن فترة الاعتقال الاحتياطي تجاوزت المدد القانونية لتحقق شرط الخطأ أو التعسف.

وحيث إن الاعتقال الاحتياطي المتخذ في حق المدعي جزء من التدابير المنظمة بقواعد قانونية، وقد يحدث في التطبيق العملي لهذه القوانين إصابة البعض بأضرار معينة، مما يجعل عدم تعويضهم عن هذه الأضرار متنافيا مع مبدأ العدالة والإنصاف، ويحمل مجموعة من المواطنين لأعباء استثنائية وغير عادية أكثر مما يتحمله الفرد العادي.

وحيث إن صدور قرار غرفة الاستئناف الجنائية عدد: 252 الصادر بتاريخ: 14-03-2012 الملف عدد: 108-2009 القاضي بتأييد الحكم ببراءة المدعي وبعدم مؤاخذته من أجل المنسوب إليه لا يعني أن قرار الاعتقال الاحتياطي طيلة الفترة الممتدة من: 13-05-2004 إلى 16-11-2005 كان خاطئا، لكون قضاة الموضوع هم الجهة المختصة أساسا للبحث في مدى صحة الوقائع و الحسم في تحققها من عدمه بالفصل بحكم قضائي فيما نسب للمدعي من فعل جرمي، و الذي يستقل قضاة الحكم بتقديره على ضوء ما يتم بسطه أمامهم أثناء مناقشة القضية، دون قضاة النيابة العامة الذين يتمتعون بسلطة الملائمة إزاء الدعوى العمومية مراعاة لظروف كل قضية و ملابساتها، أو قاضي التحقيق كلما تبين له أن الأفعال المرتكبة تشكل جناية، أصدر أمره بإحالة المتهم على غرفة الجنايات، فلا يعدو أن يكون قرار اعتقال المدعي خلال الفترة المشار إليها أعلاه وعلى ضوء ما ذكر إلا استعمالا للسلطات الممنوحة و المقررة قانونا إعمالا للمنظومة المتبعة أثناء التحقيق في مثيل الجرم المسطر في حق المدعي .

وحيث إنه تأسيسا على ذلك، فإن ثبوت الضرر اللاحق بالمدعي من جراء اعتقاله احتياطيا وعلاقة ذلك بمرفق القضاء (قرارات قاضي التحقيق)، فإنه يكون محقا في طلب التعويض المرفوع في مواجهة الدولة دون البحث في ركن الخطأ من عدمه على ضوء ما هو مبين سلفا.

وحيث نظرا لخطورة الاعتقال الاحتياطي باعتباره إجراء يمس بشكل مباشر حرية الأفراد، فقد نظمت مجموعة من الدول حق التعويض عن الضرر الناتج عنه بموجب نصوص قانونية، كما هو الشأن بالنسبة للمشرعين الإيطالي والفرنسي، حيث حددا مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لإمكانية استحقاق التعويض عن الحبس الاحتياطي من قبل المتضرر، أجملها التشريعاين المذكورين في صدور حكم بالبراءة على طالب التعويض عن الحبس الاحتياطي، وعدم تسببه في حبسه احتياطيا بموجب خطأه الشخصي، وأن يكون الضرر اللاحق به استثنائيا بالغ الجسامة.

وحيث وفق الثابت من وثائق الملف أن المدعي– المعتقل احتياطيا – ثبتت براءته من المنسوب إليه بموجب الحكم القضائي بالبراءة / قرار عدد: 252 الصادر بتاريخ: 14-03-2012 الملف عدد: 108-2009/، والذي أصبح باتا ومبرما عقب التصدي برفض الطعن بالنقض، كما أن الاعتقال الاحتياطي تم وفقا للقواعد التي حددها ونص عليها قانون المسطرة الجنائية المغربي، مما ألحق بالمدعي ضررا ماديا ومعنويا استثنائيا شديد الجسامة والخطورة.

وحيث إن المحكمة باستقراء وثائق الملف وكافة المعطيات الواقعية للنازلة ، ثبت لها أن المدعي لحقته أضرار عدة جراء اعتقاله احتياطيا ، والمتمثلة على الخصوص في فقده لحريته لفترة بلغت ثمانية عشر شهرا امتدت من: 13-05-2004 لغاية 16-11-2005 ، علاوة على أن الحرية من الحقوق الطبيعية التي حرصت الدساتير على صيانتها و عدم المساس بها، و في حرمانه من كسب عيشه بفصله عن عمله كونه كان يشغل منصب دركي بالمركز القضائي للدرك الملكي بكلميم، و في رعاية مستقبله و مستقبل اسرته، و كذا الألم النفسي عن اعتقاله طيلة المدة المذكورة و ما استشعره من مساس بسمعته و كرامته نتيجة تأثر مركزه الأدبي بالفعل الجرمي المنسوب إليه" .

1 - ينص الفصل 97 من النظام الأساسي للقضاة على ما يلي: "يمكن توقيف القاضي حالا عن مزاولة مهامه إذا توبع جنائيا أو ارتكب خطأ جسيما، ويعد خطأ جسيما: الخرق الخطير لقاعدة مسطرية تشكل ضمانة أساسية لحقوق وحريات الأطراف؛ الخرق الخطير لقانون الموضوع؛".

المطلب الثاني: الأساس القانوني لتعليل الحكم

القاعدة الضابطة في تحرير الحكم المدني أنه يلزم تعليله وذلك ببيان الأسس الواقعية والقانونية المحددة للنتيجة التي انتهى إليها الحكم منطوقا، ومع تقرير هذه القاعدة فإن السؤال الجوهري الذي يطرح هنا هو لماذا يقوم القاضي بتعليل الأحكام التي يصدرها؟

لقد ميز فقهاء القوانين الإجرائية في بيان هذا الأساس بين توجهين:

- توجه أول يعتبر أنصاره أن مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة هما أساس التزام القاضي بتعليل الأحكام، فكل حكم قضائي يلزم أن يتضمن العلل المبررة له من غير حاجة إلى فرض هذا الالتزام بنص تشريعي خاص، و عليه يكون الأصل في العمل الإجرائي عند صياغة الحكم القضائي هو التزام القاضي بتعليل الحكم سواء وجد النص التشريعي المقرر لذلك أم لم يوجد، و الاستثناء هو إعفاء القاضي من التعليل و ذلك بناء على نص خاص1 .

غير أن ما يعاب على هذا التوجه هو الجزاء القانوني المترتب على غياب التعليل والحال أنه غير مقرر بنص القانون بل بناء على قواعد العدالة والقانون الطبيعي، علما أنه من الأصول الثابتة في القوانين الإجرائية المعاصرة أنه لا جزاء بدون نص، وبالتالي فإن تصورا من هذا القبيل سيدخلنا إلى نقاش قانوني معقد.

- أما التوجه الثاني فيعتبر أنصاره أن الأساس المنشىء لقاعدة وجوب تعليل الأحكام هو النص التشريعي 2، و بالتالي فقاعدة وجوب التعليل هي قاعدة عامة تسري بالنسبة لكل الأحكام القضائية إلا إذا لم يستوجب المشرع بنص خاص التعليل 3.

---

[1] ـ عزمي عبد الفتاح، مستحدثات قانون المرافعات الكويتي الجديد والقوانين المكملة له ـ مجلة الحقوق ـ تصدرها كلية الحقوق جامعة الكويت ـ ع1 ـ السنة الثامنة ـ1984 ـ ص 89.

[2] ـ لاحظ أن نفس الالتزام اشترطه فقهاء الشريعة الإسلامية إذ استوجبوا أن تسبب وتعلل الأحكام القضائية، وذلك ببيان الأسس الشرعية السليمة الموضوعية والإجرائية والواقعية التي أسس عليها الحكم القضائي مع بيان مطابقته للأحكام الشرعية الكلية.
ـ راجع في ذلك: عبد الله بن محمد سعد آل حنين: تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية ـ دار التدمرية ـ 2009.

[3] ـ أقرت القوانين المقارنة مبدأ وجوب تعليل الأحكام القضائية، وكمثال على ذلك نورد موقف المشرع المصري، حيث جاء في المادة 176 من قانون المرافعات ما يلي: " يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة "، كما جاء في المادة 178 من ذات القانون ما يلي:
" يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان، وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم، وحضورهم وغيابهم.
كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى، ثم طلبات الخصوم، وخلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الجوهري، ورأي النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه.
والقصور في أسباب الحكم الواقعية، والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم و كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم " .

كما أوجبت المادة 455 من قانون المسطرة المدنية الفرنسي تم تعديلها بالمرسوم رقم 123198- بتاريخ 1998/12/28 تعليل الحكم فقد نصت على ما يلي:

وقد تبنى المشرع المغربي هذا التصور الثاني فأوجب تعليل الأحكام القضائية وذلك من خلال تقرير ذلك في فصول عدة، فقد أقر وجوب تعليل الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بناء على مقتضيات الفصل 50 من ق م م الذي ينص في فقرته الثامنة على ما يلي:

" يجب أن تكون الأحكام دائما معللة. "

والتعليل ليس أمرا واجبا بالنسبة للحكم الصادر عن محكمة الموضوع فقط، بل هو أمر مستوجب بالنسبة للأوامر الصادرة عن رؤساء المحاكم كذلك، ومن ذلك مثلا ما استوجبه المشرع من تعليل الأمر القاضي برفض الاستجابة لطلب الأمر بالأداء، فقد نص الفصل 158 من ق م م على ما يلي:

" يختص رئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه بالبت في مقالات الأمر بالأداء.

إذا ظهر لرئيس المحكمة أن الدين ثابت ومستحق الأداء، إما جزئيا أو كليا، أصدر أمرا بقبول الطلب قاضيا على المدين بأداء أصل الدين والمصاريف والفوائد عند الاقتضاء.

إذا ظهر خلاف ذلك، أصدر الرئيس أمرا معللا برفض الطلب.

لا يقبل الأمر بالرفض أي طعن. "

وهو نفس الأمر المستوجب بالنسبة للقرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف، فقد نصت الفقرة الرابعة من الفصل 347 من ق م م على ما يلي:

" تكون القرارات معللة، ويشار إلى أنها صدرت في جلسة علنية وأن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة، وتشتمل أيضا عند الاقتضاء على ذكر سماع الأطراف أو وكلائهم والنيابة العامة في مستنتجاتها. "

Le jugement doit exposer succinctement les prétentions respectives des parties et leurs moyens, Cet exposé peut revêtir la forme d'un visa des conclusions des parties avec l'indication de leur date, Le jugement doit être motivé.

هذا وقد رتب المشرع الفرنسي جزاء البطلان على عدم تعليل الحكم، فقد نص في الفصل 458 من قانون المسطرة المدنية على ما يلي:

Ce qui est prescrit par les articles 447, 451, 454, en ce qui concerne la mention du nom des juges, 455 (alinéa 1) et 456 doit être observé à peine de nullité.Toutefois, aucune nullité ne pourra être ultérieurement soulevée ou relevée d'office pour inobservation des formes prescrites aux articles 451 et 452 si elle n'a pas été invoquée au moment du prononcé du jugement par simples observations, dont il est fait mention au registre d'audience

كما استوجب المشرع نفس الحكم من وجوب التعليل في القرارات الصادرة عن محكمة النقض، فقد نص الفصل 375 من ق م م في فقرتيه الأولى والثانية على ما يلي:

" تصدر محكمة النقض قراراتها في جلسة علنية باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

تكون هذه القرارات معللة ويشار فيها إلى النصوص المطبقة وتتضمن لزاما البيانات الآتية:..."

المبحث الثاني: ضوابط تعليل الحكم المدني

يجب على القاضي عند تحرير الحكم أن يبين الأسس المعتمدة في تبرير النتيجة التي توصل إليها، بلغة سليمة، وبيان منطقي للعلل، التي يلزم أن تكون كافية غير ناقصة، ومؤسسة على المعطيات الواقعية المقدمة من الخصوم في الدعوى، وبطبيعة الحال يجب أن يعتمد الحكم تراتبية ممنهجة عند البت في الطلبات والرد على الدفوع المثارة.

ولبيان هذه العناصر فإننا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين وفق البناء التالي:

المطلب الأول: مقومات تعليل الحكم

المطلب الثاني: تراتبية تعليل الحكم المدني

المطلب الأول: مقومات تعليل الحكم

الحكم وسيلة للإقناع كما ذكرنا فيما تقدم معنا من تحليل، إذ يروم إقناع الخصوم، وإقناع محكمة الطعن، وإقناع كل من يقرأ الحكم، و من تم فإنه يجب أن يكتب بنوع من الدقة و الحرص و العناية، بحيث يتبنى ترتيبا منطقيا في الرد على الطلبات و الدفوع المثارة من الخصوم، بالإضافة إلى احترام مجموعة من الضوابط و الأحكام القانونية، و عليه فلا يجوز للقاضي أن يعتمد في تعليله سوى الوقائع المقدمة من الأطراف، من دون أن يقضي بعلمه الشخصي فيها، و في المقابل فإن القاضي يكون ملزما بتطبيق القانون على وقائع النازلة و لو لم يطلب الأطراف ذلك، و يتعين على المحكمة أن تتقيد بطلبات الأطراف و تبت في حدودها، غير أن إعمال هذه القاعدة لا يقيد المحكمة ولا يغل سلطتها في إثارة القواعد ذات الصلة بالنظام العام بصفة تلقائية، وهذا الاستثناء خاص لا يجوز تمديد حكمه إلى كافة القواعد القانونية، بحيث لا يجوز للمحكمة إثارة المسائل غير المتعلقة بالنظام العام بصفة تلقائية، و إن أثيرت من الخصوم وجب على المحكمة الجواب عنها .

و يبقى من المهم أن نؤكد أنه في المادة المدنية، ـو خلافا للقواعد المعمول بها في المادة الزجرية، فإنه لا يلزم المحكمة أن تبين في تعليلها الأساس القانوني المعتمد في الحكم و لكن من الضروري أن يكون الحكم موافقا للقانون، وأن تبين فيه التكييف القانوني للوقائع المعروضة عليها، ووسائل الإثبات المعتمدة من طرفها، وبهذا تكون المحكمة قد ردت على الطلبات و الدفوع المثارة أمامها، و إن كانت القاعدة التي كرسها عمل محكمة النقض من خلال ما تواتر عنها من قرارات أن المحكمة غير ملزمة بالرد على جميع الدفوع المثارة ولا تتبع الأطراف في جميع المناحي.

وللإحاطة بهذه الضوابط فإننا سنعالج كل واحد منها في نقطة مستقلة.

1 ـ يجب اعتماد التعليل على الوقائع المقدمة للمحكمة من الأطراف:

القاعدة في العمل القضائي أن القاضي لا يقضي بعلمه 1، و معنى ذلك أنه لا يجوز للقاضي أن يعتمد في قضائه على حجج لم يدل بها الخصوم في الدعوى2 ، و كان مستند علمه بها أمر يخرج عن نطاق ملف القضية ، و لهذا السبب أوجب المشرع أن يدلي الخصوم تلقائيا بوسائل دفاعهم في الدعوى ، و أن يرفق المقال بالوثائق التي ينوي الطرف استعمالها في القضية ، مقابل وصل يسلم له من كاتب الضبط ، بل أكثر من ذلك فإنه انطلاقا من الدور الحيادي للقاضي فإن المشرع لم يلزمه بإنذار الأطراف بالإدلاء بالمستندات التي يتوفرون عليها ، و إن كان بالمقابل تبنى نظرية القاضي الإيجابي أو القاضي الفاعل في المسطرة فيما يخص الإنذار بإثبات الصفة والمصلحة و الأهلية و الإنذار بالتقاضي متى كان ضروريا، 3 و كذا البيانات

---

1 ـ اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في الأخذ بمبدأ قضاء القاضي بعلمه في المدعى فيه، حيث ذهب الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام مالك بن أحمد إلى منع القاضي من البت في النزاع بناء على علمه الشخصي، بحيث لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه عند بته في المنازعات المختلفة، وذلك سواء كان علمه بالواقعة قبل تولية القضاء، أو بعده، قبل الشروع في المحاكمة، أو بعد الشروع فيها، ويستوي في الحكم جميع القضايا الشخصية أو المدنية أو الجزائية، وقد برر أنصار هذا الرأي توجههم بما يلي:

أ – الدليل من القرآن الكريم هو قوله سبحانه و تعالى في الآية 4 من سورة النور : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ، وقال أيضًا في الآية 13 من ذات السورة : ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ ، فليس في هاتين الآيتين ذكر لقضاء القاضي بعلمه ، لأن الحكم ترتب عند عدم البينة، وهو الجلد، ولو كان قضاء القاضي بعلمه جائزًا ، لما ذِكر مقرونًا بالشهادة، و بالتالي فعدم ذكره دليل على عدم جوازه.

ب – والدليل من السنة النبوية الشريفة ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما أنا بشر وإنكم لتختصمون إلي، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من البعض الآخر فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق امرئ مسلم فإنما أقطع له قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها)).

ج ـ -الدليل الثالث يأتي في إطار سد الذرائع، ذلك أن القضاء بعلم القاضي يجعل القاضي في موضع التهمة، ويثير الشبهة في قضائه، ويفتح الباب لقضاة السوء إلى إنزال الأحكام الجائرة بأعدائهم وخصومهم، وحتى لا يتخذ قضاة السوء ذلك مطية للظلم؛ لذا لا يجوز أن يقضي القاضي بعلمه؛ لأنه يؤدي إلى مآل محظور وهو الظلم، وبالتالي مادام الظلم حراما فإن ما يؤدي إليه يأخذ نفس الحكم، ـ راجع في هذا الرأي: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري (16 / 500) و ابن رشد: بداية المجتهد (2 / 470.)

في حين لم يسلم البعض الآخر بهذا الطرح، حيث اعتبروا أنه يجوز للقاضي مطلقًا الاستناد لعلمه الشخصي، ويُنسَب هذا الرأي إلى الشافعية في المشهور عندهم، والإمام أحمد في رواية عنه، وابن حزم، والصاحبَين من الحنفية، واستدلوا على ذلك، بما يلي:

أ – الدليل من القرآن الكريم هو قوله سبحانه وتعالى في الآية 135 من سورة النساء: أ -قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾، فدلت الآية عند هذا الفريق من الفقهاء أن الله سبحانه وتعالى أمر بإقامة العدل، ومن إقامة العدل أن يقضي القاضي بعلمه، وعدم ذلك يؤدّي أن يترك الظالم على ظلمه، وهذا لا يجوز شرعًا.

ب – والدليل من السنة ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: دخلت هند بنت عتبة، امرأة أبي سفيان، على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني، ويكفي بنيَّ، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل عليَّ في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((خذي من ماله بالمعروف، ما يكفيك ويكفي بنيك))[]، فدل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم لهند بناءً على علمه؛ لأنه لم يطلب منها بينة ، وهذا دليل واضح على جواز الحكم بعلم القاضي.

ج -القاضي يقضي بناء على الشهادة وهي تفيد الظن، فمن باب أولى أن يقضي القاضي بعلمه، لأن علمه يفيد اليقين.

وأن عدم القول بقضاء القاضي بعلمه، يؤدي إلى أحد أمرين؛ وهما :تعطيل الأحكام أو فسق الحكام، وكلاهما لا يجوز شرعًا؛ فثبت القول بقضاء القاضي بعلمه؛ منعًا لهذا المآل المحرَّم. ـ راجع في هذا الرأي: السرخسي :المبسوط، (105 / 16)، وابن جزي :القوانين الفقهية ص :194.

2 ـ نبيل إسماعيل عمر: امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية ـ 2004 ـ ص 137 ـ 138.

3 ـ جاء في الفصل 1 من ق م م ما يلي: لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة، والأهلية، والمصلحة، لإثبات حقوقه.

يثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو الإذن بالتقاضي إن كان ضروريا وينذر الطرف بتصحيح المسطرة داخل أجل يحدده.

اللازمة لصحة مقال الدعوى، في حين تبنى مبدأ حياد القاضي إزاء وسائل الإثبات، و من تم نظرية القاضي الحكم في الدعوى، و هو الأمر الذي يتبين من مقتضيات الفصل 32 من ق م م الذي جاء فيه :

" يجب أن يتضمن المقال أو المحضر الأسماء العائلية والشخصية وصفة أو مهنة وموطن أو محل إقامة المدعى عليه والمدعي وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفة وموطن وكيل المدعي، وإذا كان أحد الأطراف شركة وجب أن يتضمن المقال أو المحضر اسمها ونوعها ومركزها.

يجب أن يبين بإيجاز في المقالات والمحاضر علاوة على ذلك موضوع الدعوى والوقائع والوسائل المثارة وترفق بالطلب المستندات التي ينوي المدعي استعمالها عند الاقتضاء مقابل وصل يسلمه كاتب الضبط للمدعي يثبت فيه عدد المستندات المرفقة ونوعها1.

إذا قدم الطلب بمقال مكتوب ضد عدة مدعى عليهم وجب على المدعي أن يرفق المقال بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم.

يطلب القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية عند الاقتضاء تحديد البيانات غير التامة أوالتي تم إغفالها2، كما يطلب الإدلاء بنسخ المقال الكافية وذلك داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم قبول الطلب3."

و بالتالي يكون المشرع من خلال مقتضيات الفصل 32 من ق م م قد ميز بين ما أسماه بيانات تعريفية تضمن بمقال الدعوى، وهي المنصوص عليها في الفقرة الأولى، والمستندات اللازمة في الإثبات، وهي المنصوص عليها في الفقرة الثانية، وأخيرا نسخ المقال المنصوص عليها في الفقرة الثالثة، وقد أوجب بمقتضى الفقرة الرابعة على القاضي إنذار الأطراف لتدارك الإخلالات المتعلقة بالبيانات والإدلاء بالنسخ الكافية المساوية لعدد الأطراف وذلك داخل أجل يحدده، ولا تتعدى هذه السلطة صلاحية القاضي في تكليف الطرف للإدلاء

إذا تم تصحيح المسطرة اعتبرت الدعوى كأنها أقيمت بصفة صحيحة، وإلا صرح القاضي بعدم قبول الدعوى".

[1] - تم تغيير وتتميم وتعويض الفقرة الثانية من الفصل 32 أعلاه بموجب القانون رقم 72.03 الصادر الأمر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.04.23 بتاريخ 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004).

[2] - تم تغيير الفقرة الأخيرة من الفصل 32 أعلاه بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.206.

3 - تم تغيير الفقرة الأخيرة من الفصل 32 أعلاه بموجب القانون رقم 33.11 القاضي بتعديل الفصول 32 و37 و38 و39 و63 و431 من قانون المسطرة المدنية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.153 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5975 بتاريخ 6 شوال 1432 (5 سبتمبر 2011)، ص 4389.

بالوثائق والمستندات المتعلقة بإثبات الدعوى، إذن فالفقرة الأخيرة من الفصل 32 من ق م م تنسحب على الفقرتين الأولى والثالثة من ذات الفصل دون الفقرة الثانية، وفي هذا إعمال لمبدأ حياد القاضي، وهو التفسير الذي قال به قضاء النقض فقد جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي :

"لكن ردا على الوسيلتين معا لتداخلهما، فإن المحكمة غير ملزمة بإنذار الأطراف بالإدلاء بحججهم لأنهم مدعوون لذلك تلقائيا، ...ولذلك فإن القرار المطعون فيه حين قضى بتأييده بعلة أن المحكمة غير ملزمة بتكليف المتقاضي بالإدلاء بالحجج المؤيدة لدعواه لأن هذه الحجج لا تندرج ضمن ما يعتبر بيانات، لأن المستأنف ملزم تلقائيا بالإدلاء بالحجج التي يراها مؤيدة لدعواه، الشيء الذي يجعل الملف على حالته خال مما تعتمده المحكمة في مناقشة أسباب الاستئناف، الشيء الذي يقتضي إبقاء ما كان على ما كان قبل الاستئناف، فإنه نتيجة لذلك يكون القرار المذكور معللا وغير خارق للمقتضيات المحتج بها، والوسيلتين معا غير جديرتين بالاعتبار" 1.

2 ـ تطبيق القانون على وقائع النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك:

تجد هذه القاعدة الضابطة للتعليل سندها القانوني ضمن مقتضيات الفصل 3 من ق م م الذي ينص على ما يلي:

" يتعين على القاضي أن يبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ له أن يغير تلقائيا موضوع أو سبب هذه الطلبات ويبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة" .

وعليه فإن المحكمة يتعين عليها بصفة تلقائية أن تطبق النص القانوني على كل نزاع عرض عليها سواء طلب الأطراف ذلك و بينوا الأساس القانوني لطلباتهم و لدفوعهم أو لم يبينوها، فالالتزام بالتكييف القانوني للنزاع و بيان إطاره التشريعي هو التزام يقع على عاتق المحكمة بنص القانون، ومن تم نقرر قاعدة مضمنها أنه ليس شرطا لقبول الدعوى أو الطلب المقابل أن يبين المدعي أصليا أو المدعي فرعيا الأساس الذي يرتكز عليه في دعواه، بل إن المحكمة يلزمها أن تقوم تلقائيا بتكييف النزاع و تحديد إطاره القانوني، وعليه فإذا أثير دفع من الخصم بعدم بيان الإطار القانوني للدعوى كان على المحكمة أن ترد ذلك تأسيسا على

---

1 ـ قرار المجلس الأعلى عدد 2848 بتاريخ 2011/06/14 في الملف المدني عدد 2009/1/1221 منشور بالمجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية ـ عدد7 ـ يناير 2012 ـ صفحة 274 وما يليها.

مقتضيات الفصل 3 من ق م م الذي يلزم المحكمة بالبت وفق صحيح القانون ولو لم يطلب الأطراف ذلك .

وكمثال على ذلك نسوق قرارا صادرا عن محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش جاء فيه:

حيث اعتبر المستأنف بأن طلبه المقدم إلى المحكمة لا يتعلق بالطعن في قرار مشوب بالشطط في استعمال السلطة وإنما يندرج في إطار القضاء الشامل، وأن المحكمة لما أدرجته في إطار قضاء الإلغاء فقد غيرت موضوعه مما يشكل مخالفة للفصل الثالث من قانون المسطرة المدنية.

لكن حيث تملك المحكمة صلاحية تكييف طلبات المدعي ووضعها في إطارها القانوني الصحيح دون تغيير لموضوع تلك الطلبات، وطالما اعتبرت محكمة الدرجة الأولى بأن طلب المستأنف يرمي إلى إلغاء القرار الضمني الصادر عن رئيس المجلس الجماعي لتغجيجت برفض الترخيص له بتسوير عقاره، فإن تكييفها القانوني لطلب المستأنف صادف الصواب وأدرجه ضمن إطاره الطبيعي ألا وهو قضاء الإلغاء وليس القضاء الشامل كما اعتبر ذلك المستأنف عن خطأ " [1].

وفي نفس السياق جاء في حكم صادر عن ابتدائية مراكش في تعليله ما يلي:

" حيث إنه بداية فإنه فيما يخص الدفع المثار من طرف نائب المدعى عليهم من أن المدعية لم تبين الإطار القانوني الذي رفعت فيه الدعوى وهو حسب الدفع موجب لعدم قبولها فإنه تتعين الإشارة إلى أن الفصل 3 من ق م م يوجب على المحكمة أن تطبق النصوص القانونية على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك، فدور أطراف الدعوى يقتصر على بيان وقائع ومعطيات القضية ليبقى للمحكمة صلاحية تحديد الإطار القانوني الذي يحكم النزاع و كذلك بيان النصوص القانونية المتعلقة بالنزاع ، و عليه يكون الدفع غير ذي أساس و يتعين رده، و تأسيسا على ما سبق بيانه و على مقتضيات الفصل 3 المذكور فإن المحكمة تعتبر أن النزاع مرفوع في إطار قواعد المسؤولية التقصيرية و خاصة منها الفصل 94 من ق ل ع [2]."

وفي نفس السياق جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش ما يلي:

---

[1] ـ قرار محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش بتاريخ 2014/05/15 في الملف عدد 2014/1912/324 ـ غير منشور.

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش عدد 1136 بتاريخ 2008/05/22 في الملف المدني رقم 2008/1/653 ـ منشور بمجلة الأملاك ـ عدد 7 ـ ص 219.

"حيث إن الطلب يهدف الى الحكم بفسخ عقد البيع الذي يربط طرفي النزاع وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل التعاقد وذلك بالتشطيب على اسم المدعي من الصك العقاري المذكور، وتسجيل اسم العارضة كمالكة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميل المدعى عليه الصائر.

وحيث إن مؤسسة الفسخ وجدت كجزاء عدم تنفيذ أحد أطراف العقد للإلتزامات التعاقدية وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة 259 وما بعدها من قانون الالتزامات والعقود.

وحيث أكدت المدعية أن عقد البيع المراد فسخه تم تنفيذه من الطرفين وأدي الثمن وتم نقل الملكية بتقييده بالرسم العقاري، مما يكون معه طلب الفسخ في غير محله.

وحيث إن المحكمة تطبق القانون المطبق على النازلة ولو لم يطلبه الاطراف صراحة، وهو ما يستوجب عليها مناقشة القضية في باب الاقالة الاختيارية التي يجوز ان تكون صريحة أو ضمنية، وأنه في غياب ما يثبت الاقالة الصريحة، أي اتفاق الطرفين على الإقالة وجب مناقشة النازلة على ضوء المادة 394 من قانون الالتزامات والعقود والتي تنص على:

" يجوز ان تقع الإقالة ضمنيا كما هو الحال إذا قام كل من المتعاقدين بعد إبرام البيع بإرجاع ما اخذه من مبيع او ثمن للآخر"[1].

3 ـ يتعين على المحكمة أن تتقيد بطلبات الأطراف وتبت في حدودها:

القاعدة في الدعاوى المدنية أن المحكمة ملزمة بالبت في حدود طلبات الأطراف، فلا يجوز لها أن تتجاوزها وتقضي بأكثر مما طلب وذلك تأسيسا على مقتضيات الفصل 3 من ق م م المشار إليه سابقا، ومثال هذه الصورة الحالة التي يتبين فيها للمحكمة أن الحق المطالب به يقل عما هو مستحق للمدعي، فهنا لا يمكن للمحكمة أن تقضي بما هو مستحق للطالب بل يتعين عليها أن تبت في حدود طلبه، وتطبيقا لذلك جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" حيث صح ما عابته الوسيلة على القرار، ذلك أنه طبقا للفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، فإنه يتعين على المحكمة أن تبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ لها أن تغير تلقائيا موضوع الدعوى أو سبب هذه الطلبات ..." والبين من وثائق الملف أن موضوع دعوى المطلوبة ابتدائيا هو التطليق للشقاق وأن المحكمة الابتدائية قضت وفق الطلب مع متعة بمبلغ 35.000،00 درهم، وهو ما قضت محكمة الدرجة الثانية بإلغائه في هذا الشق مع جعل نفس المبلغ كتعويض عن الضرر لفائدة المطلوبة بناء على شواهد طبية ودون طلب ذلك ، وإثبات

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش في الملف العقاري عدد:16/1401/189 بتاريخ 2016/06/30 ـ غير منشور.

العلاقة السببية بين ما تدعيه من ضرر وفعل الطالب، مما يجعل القرار خارقا لمقتضيات الفصل الثالث المشار اليه ومعرضا للنقض" 1 .

وفي نفس السياق جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش ما يلي:

" وحيث إن المحكمة وهي تحقق الدعوى فقد أمرت تمهيديا بإجراء خبرة انتدب ليقوم بها الخبير التهامي الهاشمي الذي حددت مهمته في الانتقال إلى موضوع النزاع وهو العقار موضوع الرسم العقاري عدد 1724/م، وتحديد قيمة التعويض عن الحرمان من الاستغلال بخصوص الجزء المحتل و المحدد وفق الخبرة المنجزة من طرف الخبير علي أوحميد في إطار الملف المحكوم من طرف المحكمة الابتدائية بمراكش تحت عدد 2007/9/508، وذلك خلال المدة من يناير 2005 إلى تاريخ التنفيذ مع بيان الأسس المعتمدة في التقدير خاصة موقع العقار ومساحته ووجه استغلاله، وقد وضع الخبير تقريره بالملف وانتهى فيه إلى تحديد مبلغ التعويض في مبلغ 20000,00 درهم تخفض إلى المبلغ المطلوب، على اعتبار أن المحكمة طبقا للفصل 3 من ق م م تبت في حدود طلبات الأطراف فقد نص حرفيا على ما يلي:

" يتعين على القاضي أن يبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ له أن يغير تلقائيا موضوع أو سبب هذه الطلبات ويبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة " 2.

4 ـ وجوب إثارة متعلقات النظام العام بصفة تلقائية من طرف المحكمة مع بيان الإثارة التلقائية لذلك في تعليل الحكم:

إن كل مسألة تتعلق بالنظام العام يتعين على المحكمة لزوما أن تثيرها بصفة تلقائية، ولا يشترط في ذلك أن تثار المسألة من الأطراف، من ذلك مثلا ما يتعلق بأجل السقوط ، كأجل رفع دعوى الشفعة أو أجل رفع دعوى الإبطال أو أجل رفع دعوى استرداد الحيازة، أو ما يتعلق بالشروط الواجبة في التقاضي من صفة وأهلية ومصلحة وإذن بالتقاضي إن كان مشترطا، مع العلم أنه في هذه الحالة الأخيرة المتعلقة بشروط الدعوى، فإن المحكمة وإن أثارت ذلك تلقائيا فإنه لا يحق لها أن تصرح بعدم قبول الدعوى إلا بعد إنذار المدعي لإصلاح المسطرة، فإن لم يستجب للإنذار صرحت بعدم قبول الدعوى، وهنا يلزم المحكمة أن تبين في التعليل قيامها بإنذار الطرف بإصلاح المسطرة لتبرز احترامها التام للمسطرة،3علما أن عدم

---

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 12 بتاريخ 2014/01/07 في الملف الشرعي عدد 2013/1/2/201 ـ غير منشور.

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/04/16 في الملف رقم 2012/1201/3396 ـ غير منشور.

[3] ـ ينص الفصل الأول من ق م م على ما يلي:

قيامها بهذا الإجراء ومبادرتها للحكم مباشرة بعدم قبول الدعوى يعرض حكمها للإلغاء لخرق قاعدة مسطرية أضرت بأحد الأطراف .

وفي هذا السياق جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش ما يلي:

" وحيث إن المدعية أسست طلبها الرامي للإبطال على التدليس الواقع لها من الطرف المدعى عليه، ومن الثابت قانونا أن المشرع حدد أجل رفع هذا النوع من الدعاوى في سنة بصفة عامة، فقد نص الفصل 311 من ق ل ع حرفيا على ما يلي:

" يكون لدعوى الإبطال محل في الحالات المنصوص عليها في الفصول 4 و39 و55 و56 من هذا الظهير، وفي الحالات الأخرى التي يحددها القانون، وتتقادم هذه الدعوى بسنة في كل الحالات التي لا يحدد فيها القانون أجلا مخالفا، ولا يكون لهذا التقادم محل إلا بين من كانوا أطرافا في العقد. "

وحيث إن الثابت أن العقد أبرم بتاريخ 2011/10/04 و لم ترفع الدعوى الحالية إلا بتاريخ 20 فبراير 2013، و بالتالي يكون قد انصرم الأجل الممنوح لها قانونا لرفع الدعوى و المحدد حصريا في سنة، وأن ما دفعت به المدعية من أنه لا يمكن الاحتجاج في مواجهتها بالأجل اللازم لرفع الدعوى لأنه لا يسري إلا على أطراف العقد، فإنه دفع مردود لأنه يتعلق بالأغيار عن العقد في حين أن المدعية هي طرف أصلي فيه، و قد مثلت عن طريق وكيل هو المدعى عليه الثاني، ومن المعلوم أن العقد المبرم عن طريق الوكالة تنصرف آثاره للأصيل لا الوكيل، ومن تم فالأصيل لا يعد غيرا، و السند التشريعي في ذلك هو الفصل 921 من ق ل ع الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي :

" الوكيل الذي يتعاقد بصفته وكيلا وفي حدود وكالته لا يتحمل شخصيا بأي التزام تجاه من يتعاقد معهم. ولا يسوغ لهؤلاء الرجوع إلا على الموكل. "

وفي نفس السياق فقد نص الفصل 922 من ذات القانون على أنه:

" لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة، والأهلية، والمصلحة، لإثبات حقوقه.

يثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو الإذن بالتقاضي إن كان ضروريا وينذر الطرف بتصحيح المسطرة داخل أجل يحدده.

إذا تم تصحيح المسطرة اعتبرت الدعوى كأنها أقيمت بصفة صحيحة. وإلا صرح القاضي بعدم قبول الدعوى ".

" ليس للغير أي دعوى على الوكيل بوصفه هذا، من أجل إلزامه بتنفيذ الوَكالة ما لم تكن الوَكالة قد أعطيت له لمصلحتهم أيضا. "

وحيث إنه بناء عليه يكون الدفع المثار من المدعى عليه غير مبني على أساس، ويلزم رده، وتبعا لذلك تكون الدعوى مرفوعة خارج نطاقها الزمني، مما يبرر الحكم برفض الطلب." 1

وجاء في حكم آخر لم يقبل دعوى استرداد الحيازة لرفعها خارج أجل السنة ما يلي:

"حيث إن طلب المدعي يرمي إلى الحكم على المدعى عليه برد الحيازة الخاصة بالمدعى فيه وبإفراغهم منه ومن أمتعته ومن جميع من يقوم مقامه مع الحكم بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وتحميل المدعى عليها الصائر مع النفاذ المعجل والإكراه البدني في الأقصى.

وحيث إن الأمر في الدعوى الحالية يتعلق بدعوى استرداد الحيازة أي أن الذي ستناقشه المحكمة هو هذه الواقعة المادية ومن تم فإنه لا مجال للتعرض للملكية وللوثائق المتعلقة بالملكية إلا في الحدود التي يمكن فيها للمحكمة أن تستنتج ما يتعلق بالحيازة.

وحيث إنه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 166 من ق م م باعتباره الإطار التشريعي لهذه الدعوى نجده ينص حرفيا على ما يلي:

" لا يمكن رفع دعوى الحيازة إلا ممن كانت له شخصا أو بواسطة الغير منذ سنة على الأقل حيازة على عقار أو حق عيني عقاري حيازة هادئة علنية متصلة غير منقطعة وغير مجردة من الموجب القانوني وخالية من الالتباس"

و حيث إن الثابت من خلال معطيات النازلة و تصريحات المدعين أنهم يقرون في مقالهم بأن الفعل المخل بالحيازة وقع بتاريخ 2008/09/21 و لم يقدموا دعواهم إلا بتاريخ 2013/01/07، و عليه تكون الدعوى المقدمة منهم غير مقبولة لتقديمها خارج الأجل " 2.

أما فيما يخص عدم قبول المحكمة لدعوى لا تتوفر في رافعها أهلية التقاضي، فإننا نقدم كمثال على ذلك حكم المحكمة الابتدائية بمراكش والذي جاء فيه ما يلي:

" حيث يروم المدعي من خلال دعواه إلى الحكم وفق المسطر أعلاه مدليا بكشوف حساب.

---

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/03/26 في الملف رقم 2013/1401/156 - غير منشور.

[2] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/02/20 في الملف رقم 13/1401/421 - غير منشور.

وحيث إنه لسلامة الدعوى من الناحية المسطرية فإنه يلزم توجيهها ضد من له الأهلية، والحال أن الطرف المدعى عليه قد توفي حسب شهادة التسليم.

وحيث إنه وخلافا لمضمون وماهية القواعد أعلاه فإن المدعي وجه الدعوى ضد ميت و الحال أن أهلية الشخص تدور مع حياته وجودا وعدما، وأن المحكمة لما عاينت هذا الخلل المسطري أنذرت المدعي بإصلاح المسطرة بدون جدوى، وعليه تكون الدعوى غير مقبولة " [1].

5 ـ عدم جواز إثارة المسائل غير المتعلقة بالنظام العام بصفة تلقائية من طرف المحكمة ويلزم الجواب عنها متى أثيرت من الأطراف:

إذا تعلق الأمر بمسألة لا تتعلق بالنظام العام فإن المحكمة لا تثيرها تلقائيا، وبالتالي يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها أن الأطراف هم من أثاروا المسألة المذكورة كدفع، ونورد كمثال على ذلك الدفع بسبقية البت [2]، حيث إنه بالرجوع إلى الفصل 452 من ق ل ع نجده ينص على ما يلي :

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/01/09 في الملف رقم 2013/1201/1886 ـ غير منشور.

2 ـ عادة ما يتم الخلط بين مصطلحين بينهما بون شاسع من حيث الدلالة القانونية وهما: قوة الشيء المقضي به وحجية الشيء المقضي به، ففي رأي هؤلاء أن حجية الشيء المقضي به نفسها تفرض نوعين من الالتزامات، الأول سلبي يتمثل في عدم إمكانية القيام بأي إجراء يتعارض مع الحكم القضائي، والثاني إيجابي يتمثل في اتخاذ إجراءات التنفيذ التي يتطلبها الحكم القضائي.

-أنظر فتحي والي: التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية ـــ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة سنة 1995 ص15.

والطرح أعلاه غير سليم من الناحية القانونية، إذ أن حجية الأمر المقضي به معناه أن الحكم الصحيح شكلا له حجية فيما قضى به بين الخصوم وبالنسبة لذات الحق محلا وسببا، فيكون للحكم حجية في تلك الحدود، حجية لا تقبل الدحض ولا تتزحزح إلا بطريق من طرق الطعن في الحكم، وتثبت هذه الحجية لكل حكم قطعي فصل في موضوع الخصومة سواء كان هذا الحكم نهائيا أو ابتدائيا، حضوريا أو غيابيا، ولا تزول عنه هذه الحجية إلا بإلغائه من طرف المحكمة التي تبت في الطعن.

- أنظر في ذلك: ابراهيم سيدي أحمد – حجية الأحكام فقها وقضاء – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية-2001-ص 18.

- عبد الرزاق أحمد السنهوري، م.س – ج2-ص 632.

- نبيل اسماعيل عمر: أصول المرافعات المدنية والتجارية – منشأة المعارف-الإسكندرية-ط1-1986-ص 382.

أما قوة الأمر المقضي به فهي مرتبة يصل إليها الحكم إذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية من تعرض واستئناف، وإن ظل قابلا للطعن بطرق الطعن غير العادية.

- V: Serge Guinchard : Droit et pratique de la procédure civil- Dalloz-2000-p879.

" لا يعتبر الدفع بقوة الأمر المقضي إلا إذا تمسك به من له مصلحة في إثارته. ولا يسوغ للقاضي أن يأخذ به من تلقاء نفسه. "

ونفس الحكم يسري بالنسبة للتقادم، إذ أن القاضي لا يجوز له أن يثيره تلقائيا، بل يلزم أن يثار الدفع به من قبل أطراف الدعوى وذلك تأسيسا على مقتضيات الفصل 372 من ق ل ع الذي جاء فيه حرفيا ما يلي:

" التقادم لا يسقط الدعوى بقوة القانون، بل لابد لمن له مصلحة فيه أن يحتج به.

وليس للقاضي أن يستند إلى التقادم من تلقاء نفسه."

وتبعا لذلك لا يجوز للقاضي أن يثير تلقائيا التقادم، بل عليه أن يجيب عنه بناء على دفع من الطرف الذي قرر الدفع لمصلحته، ومن تم فإذا أثار القاضي تلقائيا التقادم كان حكمه غير سليم وتعليله له معيبا، وهو الأمر الذي أكده قضاء النقض حيث جاء في أحد قراراته ما يلي:

أنظر:- محمد نور عبد الهادي شحاتة: التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا لقانون الإجراءات المدنية الاتحادية رقم 11 لسنة 1992-مدينة الطبع وسنة الطبع غير مذكورتان – ص 64.

- محمد عبد الرحمان: قوة الشيء المحكوم فيه – مكتبة عبد الله وهبه-القاهرة-سنة الطبع غير مذكورة -ص 76.

وهذا المدلول ترجمه أمر استعجالي جاء فيه: "إن قوة الشيء المقضي به هي صفة داخلية ترتبط بالحكم القضائي وتعكس درجة قوته وحصانته التي اكتسبها بعد مروره من مرحلة الخطر أمام طرق الطعن العادية فلم يعد بالإمكان مواجهته إلا بطرق الطعن الاستثنائية. مما تقلل من احتمال إبطاله".

-(أمر استعجالي صادر عن رئيس المحكمة التجارية بفاس تحت عدد 512 بتاريخ 24-02-2003 – غير منشور.)

وقد أشار المشرع المغربي إلى قوة الشيء المقضي به في الفصل 451 من ق.ل.ع الذي ينص على ما يلي: "قوة الشيء المقضي لا تثبت إلا لمنطوق الحكم، ولا تقوم إلا بالنسبة إلى ما جاء فيه أو ما يعتبر نتيجة حتمية ومباشرة له ويلزم:

أ- أن يكون الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه.

ب- أن تؤسس الدعوى على نفس السبب.

ج- أن تكون الدعوى قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة...".

ويلاحظ أن المشرع المغربي قد استعمل مصطلح قوة الأمر المقضي والحال أنه يقصد حجية الشيء المقضي به، وهو خطأ راجع لعيب في ترجمة النصوص القانونية. لأن قوة الشيء المقضي به هي درجة تصل إليها الأحكام التي لم تعد قابلة للطعن بطرق الطعن العادية، أما حجية الأمر المقضي به فهي أثر من آثار الحكم على نحو ما فصلناه أعلاه، وهي مؤسسة إجرائية تؤدي إلى عدم قبول كل دعوى جديدة في موضوع سبق للقضاء أن فصل فيه، في حين ترتبط قوة الشيء المقضي به بتنفيذ الأحكام عن طريق إعطائها الصيغة التنفيذية.

- أنظر : جلال محمد أمهمول : نظام الدفوع في قانون المسطرة المدنية –دراسة مقارنة-أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، نوقشت بكلية الحقوق بالدار البيضاء-1997-1998- ص 316.

" لكن حيث إن الفصل 273 من ظهير 1963/02/06 المتعلق بحوادث الشغل نص على أنواع التقادم المنصوص عليها في الفصول 269 و ما بعدها من نفس الظهير المحتج بها تجري عليها قواعد القانون العام و بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 372 من ق ل ع فإن التقادم لا يسقط الدعوى بقوة القانون بل لا بد لمن له مصلحة فيه أن يحتج به و ليس للقاضي أن يستند للتقادم من تلقاء نفسه، و الطاعنتان لم يبق لهما أن أثارا أمام قضاة الموضوع الدفع بالتقادم " 1.

ففي مثل هذه الحالات ينقسم التعليل إلى شقين، الأول تبين من خلاله المحكمة أن الأمر يتعلق بدفع مثار من أحد أطراف الدعوى، والثاني تجيب فيه المحكمة عن الدفع المثار قبولا أو رفضا.

وكمثال على ذلك نورد تعليل المحكمة الابتدائية بمراكش حين قبلت الدفع بسبقية البت لتوافر شروطه، ومما جاء فيه:

" .... حيث دفعت المدعى عليها فرعيا بسبقية البت في النزاع على اعتبار أنه سبق للمدعي أن تقدم بنفس الطلب فصدر القرار عن محكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2007/11/26 في الملف عدد 07/1/3938 والقاضي بالحكم بإلغاء الحكم الابتدائي وبعد التصدي الحكم برفض الطلب.

و حيث إن هذا الدفع يبقى مبنيا على أساس واقعي وقانوني، ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المؤسس عليه الدفع المذكور مراجعه أعلاه نجد أنه قد قضى في نفس الطلب الحالي، ذلك أنه سبق للمدعي أن طالب ببطلان العقد الرابط بينه و بين المدعى عليها بعلة التدليس والغبن، وهي الدعوى التي صدر فيها القرار أعلاه، و بالتالي فالمطلوب من خلال هذه الدعوى هو نفس ما سبق الحكم به في إطار الدعوى السابقة، و من المعلوم أنه لا يمكن عرض نفس النزاع بشكل متكرر أمام القضاء و ذلك ضمانا لمبدأ الأمن القضائي، من خلال تفادي صدور أحكام متعارضة في نفس القضية، إذ أن كل من تضرر من حكم معين يتعين عليه مباشرة طرق الطعن لا مراجعة المحكمة من خلال دعوى مبتدئة .

---

[1] ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ عدد 433 بتاريخ 1985/06/17 في الملف الاجتماعي عدد 977/56 ـ مجلة المحاكم المغربية ـ عدد 38 ـ ص 68 وما بعدها.

وفي نفس السياق جاء في قرار آخر:

" إن آجال تقادم الدعوى لا تسقط الدعوى بقوة القانون بل لابد ممن له مصلحة فيه أن يحتج به عملا بمقتضيات الفصل 372 من ق ل ع، و في النازلة الحالية فإنه لم يسبق للمدعى عليه المطلوب أن دفع بالتقادم، و إن إثارة المحكمة لهذا الدفع من تلقاء نفسها و ترتيبها عليه لآثار قانونية ...تكون خرقت مقتضيات الفصلين 372 و 373 من ق ل ع السالف الذكر و عرضت قرارها للنقض " .

ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ بتاريخ 1995/01/25 في الملف المدني عدد 91/1128 ـ مجلة الإشعاع ـ عدد 13 ـ ص 144 وما بعدها.

وحيث إنه بناء عليه فالدفع المثار من طرف المدعى عليهم قد استجمع شروطه القانونية المحددة في الفصل 451 من ق ل ع وهي وحدة الأطراف والموضوع والسبب، وبالتالي فنحن أمام سبقية البت التي تمنع من معاودة النظر في نفس النزاع.

وحيث إنه اعتبارا للعلل المسطرة أعلاه يكون الطلب غير مبني على أساس و يلزم الحكم برفضه " 1.

وكمثال على الحالة التي ردت فيها المحكمة الدفع بسبقية البت لانعدام شروطه نورد تعليل المحكمة الابتدائية بمراكش، ومما جاء فيه:

"حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم برفع الضرر وذلك بإغلاق الحمام الكائن بالحي الجامعي تجزئة تالوجت 1 رقم 9 مراكش موضوع الرسم العقاري عدد 04/47550 المملوك للمدعى عليهم، وذلك لأن منازلهم المجاورة للحمام المدعى فيه تتعرض لدخان أسود كريه الرائحة يتصاعد من مدخنة الحمام المذكور، ويخنق الأنفاس ويتسرب عبر الأبواب والنوافذ لهذه المنازل.

وحيث دفع المدعى عليهم بسبقية البت في النزاع على اعتبار أن الدعوى الحالية كانت موضوع مطالبة قضائية سابقة وقد أصدر فيها القضاء حكمه، وأن الدعوى الحالية تتضمن نفس المطالب المعروضة سلفا أمام القضاء ومبنية على نفس الأسباب ومرفوعة بين نفس الخصوم.

و حيث إنه و لئن كان من المعلوم أنه لا يمكن عرض نفس النزاع بشكل متكرر أمام القضاء و ذلك ضمانا لمبدأ الأمن القضائي من خلال تفادي صدور أحكام متعارضة في نفس القضية، فإن التمسك بسبقية البت و يفترض استجماع شروطه القانونية المحددة في الفصل 451 من ق ل ع وهي وحدة الأطراف و الموضوع والسبب، و الحال أن أحد هذه الشروط متخلفة ذلك أنه يشترط لقيام سبقية البت حسب الفقرة الأولى من الفصل 451 من ق ل ع أن يكون الشيء المطلوب هو نفسه ما سبق طلبه، و الحال أنه بالرجوع إلى الحكم المؤسس عليه الدفع المذكور و هو الحكم الصادر عن هذه المحكمة في إطار الملف عدد 2009/1/1477 بتاريـــــخ 2010/05/25 نجد أنه قد قضى في طلب مخالف للطلب الحالي ، فالدعوى السابقة كانت ترمي إلى رفع الضرر و ذلك عن طريق إعادة بناء المدخنة، في حين أن الدعوى الحالية ترمي إلى الحكم بإغلاق الحمام، و بالتالي فالمطلوب من خلال هذه الدعوى

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/06/19 في الملف رقم 2013/1401/801 - غير منشور.

ليس هو نفس ما سبق الحكم به في إطار الدعوى السابقة، و عليه فإن الدفع المثار يبقى غير مبني على أساس واقعي وقانوني و يتعين رده" 1 .

وفي حكم آخر تم رد الدفع بسبقية البت بناء على التعليل التالي:

" وحيث إن هذا الدفع يبقى غير مبني على أساس واقعي وقانوني، ذلك أنه و لئن كان الحكم المؤسس عليه الدفع المذكور قد قضى في نفس الطلب الحالي فإنه مع ذلك لا يمكن القول بسبقية البت لعدم توفر باقي شروطها، إذ أنه لا يمكن إعمال هذا الأثر إلا إذا استجمع شروطه القانونية المحددة في الفصل 451 من ق ل ع وهي وحدة الأطراف و الموضوع والسبب، إذ في هذه الحالة فقط نكون أمام سبقية البت التي تمنع من معاودة النظر في نفس النزاع، في حين أن البين من مذكرة المدعي التي لم تكن محل تعقيب من المدعى عليها أن الدعوى السابقة قضي بعدم قبولها على أساس أن المطلوب كان هو مجرد إجراء خبرة، و عليه فما تمسكت به المدعى عليها بخصوص سبقية البت غير قائم في النازلة على اعتبار أن الحكم المستدل به لم يحسم النزاع، ذلك أنه قضى بعدم قبول الطلب وهو منطوق لا يمنع من إقامة الدعوى من جديد و لا يترتب على ذلك رفض الطلب و الحالة الوحيدة التي تستثنى من هذا الحكم هي متى ناقش الحكم الأول أدلة الإثبات و قام بتقييمها وفق ما أكده قضاء النقض في العديد من القرارات المتواترة عنه، وهو استثناء غير مطروح لدينا في النازلة، أما إذا حكم بعدم قبول الدعوى لوجود إخلالات شكلية بها فإن ذلك لا يمنع من مراجعة القضاء بعد إصلاح المسطرة ، و كل هذه مبررات لرد الدفع المثار " 2.

ومن أمثلة المسائل التي لا يحق للمحكمة إثارتها بصفة تلقائية التقادم، ذلك أن المشرع اعتبر التمسك به حقا خالصا لمن قرر لمصلحته، وحظر على القاضي أن يثيره تلقائيا حتى لو تبين له أن أمد التقادم المعتبر قانونا قد اكتمل، والسند التشريعي في ذلك هو مقتضيات الفصل من ق ل ع الذي جاء فيه حرفيا ما يلي:

" التقادم لا يسقط الدعوى بقوة القانون، بل لابد لمن له مصلحة فيه أن يحتج به،

وليس للقاضي أن يستند إلى التقادم من تلقاء نفسه".

ومن تم نقرر ما يلي: إذا كانت القاعدة أنه لا يجوز للقاضي أن يثير التقادم من تلقاء نفسه، فإنه لسلامة تعليله يلزمه أن يبين فيه أن الطرف الذي قرر الدفع بالتقادم لمصلحته هو الذي أثاره، وكمثال على ذلك نورد حكما للمحكمة الابتدائية بمراكش في نازلة طلبت من خلالها المدعية بالحكم على المؤمن بأداء أقساط التأمين، فدفع هذا الأخير بتقادم المطالبة، فقضت

1 - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2012/07/12 في الملف رقم 2012/1201/1654 - غير منشور .

2 - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/12/04 في الملف رقم 2011/1201/2448 - غير منشور .

المحكمة برفض الطلب للتقادم وبينت في تعليلها أن المدعى عليه هو من أثار التقادم وتمسك به، وقد جاء في تعليل حكمها ما يلي:

" حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم على المدعى عليه بأداء مبلغ أقساط التأمين وقدرها .... مع تعويض عن التماطل قدره ..... درهم مع الفوائد القانونية مع النفاذ المعجل وتحميل المدعى عليها الصائر.

وحيث دفع المدعى عليه بتقادم الحق في هذه الدعوى لمرور أكثر من سنتين على تاريخ استحقاق القسط الحالي.

وحيث إنه بالرجوع إلى عقد التأمين المدلى به من طرف المدعية رفقة مقالها يتبين أنه بالرجوع إلى عقد التأمين المحتج به نجد أنه ينص على أن قسط التأمين يستحق في يوم 18 من دجنبر من كل سنة، وأن القسط المطالب به من طرف المدعية يستحق ابتداء من تاريخ 2008/12/18، وبالتالي يكون القسط المطالب به قد طاله التقادم بناء على مقتضيات المادة 36 من مدونة التأمينات، التي تنص على أنه تتقادم كل الدعاوى الناتجة عن عقد التأمين بمرور سنتين من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوي، و يبدأ هذا الأجل في السريان من اليوم العاشر من يوم حلول الأجل، علما أن المشرع كان واضحا في تحديد تاريخ بداية أجل التقادم وهو تاريخ استحقاق القسط لا تاريخ انتهاء الضمان، كما رد بذلك الطرف المدعي فعبارات المادة 36 المذكورة واضحة و من تم فإنه لا مجال لتأويلها، وعليه فمادام القسط المطالب به قد حل أجله بتاريخ 2008/12/18 فإنه يكون واجب الأداء في اليوم العاشر الموالي أي 28 من نفس الشهر والسنة، و يكون من اللازم المطالبة بالدين المذكور قبل تاريخ 2010/12/28 أو على الأقل سلوك أحد الإجراءات القاطعة للتقادم، في حين أن المدعية لم تقم بأي إجراء مما ذكر داخل الأجل المذكور، ذلك أن المدعى عليه لم يتوصل بأي إنذار في التاريخ المزعوم وهو 17 /2009/02، وأن الإنذار المتوصل به كان في تاريخ 2011/12/28 أي بعد حصول التقادم، الشئ الذي يتعين معه الحكم سقوط الدعوى الناتجة عن الالتزام، و بالتالي الحكم برفض الطلب" [1] .

6 ـ لا يلزم المحكمة أن تبين في تعليلها الأساس القانوني المعتمد في الحكم ولكن من الضروري أن يكون الحكم موافقا للقانون:

إن المحكمة غير ملزمة أن تبين في تعليلها النص القانوني المعتمد في الحكم، ذلك أن المهم في المادة المدنية هو أن يصدر الحكم وفقا للقانون، فقد سبق للمجلس الأعلى منذ مدة طويلة أن أقر هذه القاعدة حيث أكد أنه لا يضير المحكمة الاقتصار على حيثية واحدة أو عدد قليل من

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2012/06/21 في الملف عدد 2012/1201/1276 ـ غير منشور.

الحيثيات ما دامت مؤدية الى النتيجة المعلن عنها، كما لا يضيرها إن لم تذكر القاعدة القانونية والنص القانوني لأن العبرة بصدور الحكم موافقا للقانون 1.

ورغم أن هذه القاعدة ليست محل خلاف، فإنه يجمل بيان المرجعية المعتمدة في الحكم، وهذا أمر يزيد من متانة الحكم ويقويه، ويدعم الثقة والاطمئنان لدى المتقاضي، مما يحقق الأمن القضائي المنشود في العمل القضائي، ومن تم يكون من المفيد جدا أن يبين القاضي في تعليله السند التشريعي أو الاتفاقية الدولية أو الاجتهاد القضائي أو الرأي الفقهي الذي اعتمده في تبني النتيجة التي انتهى إليها.

وفي هذا الإطار نقدم بعض الأمثلة على ذلك:

فمثلا ففي إطار بيان السند التشريعي المعتمد في الحكم جاء في قرا لمحكمة الاستئناف التجارية بمراكش ما يلي:

" وحيث إنه وبمقتضى الفصل 729 من مدونة التجارة يتم التعرض وتعرض الغير الخارج عن الخصومة ضد المقررات الصادرة بشأن التسوية والتصفية القضائية وسقوط الأهلية التجارية بتصريح لدى كتابة ضبط المحكمة داخل أجل عشرة أيام من تاريخ النطق بالمقرر القضائي أو نشره في الجريدة الرسمية، إذا كان من اللازم إجراء هذا النشر، وأن الثابت من وثائق الملف أن الحكم المتعرض عليه تعرض الغير الخارج عن الخصومة صدر عن المحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 15/02/10 تحت عدد 24 في الملف عدد 14/15/123 القاضي بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع، وأن المستأنف لم يتقدم بمقال تعرضه إلا بتاريخ 15/05/25 أي خارج أجل الطعن المحدد في عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم المتعرض عليه وأن ما تمسك به المستأنف من كونه يتواجد بفرنسا ويدير أعماله من باريس وأنه استعصى عليه العلم بصدور الحكم لعدم نشر هذا الأخير بالجريدة الرسمية، وأنه علم بالصدفة بصدور الحكم المتعرض عليه بمناسبة الحجز على أمواله بتاريخ 15/04/21 و أنه تقدم بطلب التعرض بتاريخ 2015/05/04 يبقى غير مرتكز على أساس، ذلك أن آجال الطعون هي آجال سقوط لا تنقطع ولا تتوقف ولها صلة بالنظام، وأن الفصل 729 من مدونة التجارة حدد أجل الطعن في عشرة أيام و أن نطاق سريانه يبتدئ من تاريخ النطق بالحكم أو من تاريخ نشره إذا كان النشر بالجريدة الرسمية لازما وأن المحكمة برجوعها إلى مقتضيات الفصل 680 من مدونة التجارة التي تشكل الإطار القانوني لتغيير تاريخ التوقف عن الدفع ليس من بين مقتضياتها ما يلزم نشر الحكم الصادر في نطاقها بالجريدة الرسمية، وبالنتيجة فإن أجل الطعن عن طريق تعرض الغير الخارج عن الخصومة يسري ابتداء من تاريخ

[1] ـ قرار المجلس الأعلى ـ الغرفة المدنية عدد 223 بتاريخ 1969/05/07 ـ منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى ـ عدد 12 ـ ص 8.

النطق بالحكم، وهو مبدأ عام يسري على كل الطاعنين سواء كانوا متواجدين داخل المغرب أو خارجه، وأنه لا عبرة لما أثاره المستأنف من كونه علم بالحكم بمناسبة الحجز على أمواله من طرف قاضي التنفيذ بمحكمة باريس بتاريخ 15/04/21، وأن وقوع الطعن خارج الأجل يغني المحكمة عن مناقشة مدى تضرر مصلحة المستأنف من تغيير تاريخ التوقف عن الدفع من عدمه، وأن الحكم المستأنف لما اعتبر أن الطعن جاء خارج أجله القانوني وقضى بعدم قبول طلب التعرض جاء في مركزه القانوني وأنه يتعين تأييده " 1.

وفي نفس السياق، وفي إطار بيان السند التشريعي المؤسس عليه القرار، جاء في قرار لمحكمة الاستئناف التجارية بمراكش:

" حيث إن السبب غير مرتكز على أساس ذلك أنه وبمقتضى الفصل 573 من قانون العقود والالتزامات فإن كل دعوى ناشئة عن العيوب الموجبة للضمان أو عن خلو المبيع من الصفات الموعود بها بالنسبة للمنقولات يجب أن ترفع داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التسليم، شريطة توجيه الإخطار المنصوص عليه بموجب الفصل 553 وإلا سقطت ما لم يكن العيب مما لا يمكن التعرف عليه بالفحص العادي، وأن الثابت من الوثائق أن المستأنفان تزودا من المستأنف عليها شتلات البطيخ الأحمر دلتا (الدلاح) وأنهما تسلما الشتلات المشار إليها عبر ثلاث دفوعات خلال الفترة المتراوحة من14/03/21 إلى غاية 2014/05/10، واعتبارا إلى أن المستأنفين تقدما بطلب إجراء معاينة لكشف العيوب أمام المديرية الاقليمية ببني ملال، وأن لجنة من المديرية المذكورة عاينت المبيع بتاريخ 14/07/01 كما أن المستأنفان أنجزا بتاريخ 14/07/29 تقريرا للكشف عن العيوب بواسطة المختبر الفرنسي ل س أ، وتقرير آخر بتاريخ 2014/07/30 منجز من الخبير عبد القادر زاهي، في حين أنهما لم يتقدما بدعوى الضمان إلا بتاريخ 15/01/12 أي بعدما سقط الحق في إقامتها عملا بالفصل المشار إليه، وأن ما جاء في السبب من كون المستأنف عليها بائعة سيئة النية ولا يجوز لها الاستفادة من الدفع بالتقادم طبقا للفصل 574 من قانون العقود الالتزامات مردود عليهما، ذلك أن الثابت من تقرير مختبر ل س أ المنجز بتاريخ 14/07/29 أن العيوب العالقة بالشتلات المبيعة مترتب عن مرض فطر لفحة الساق الصمغية (ديديميلا برونيا) الذي ينتج عن مجموعة من الأسباب منها المناولة اليدوية وإنهاك التربة أو طريقة السقي بالرش والظروف المناخية، وأنه ليس من بين وثائق الملف ما يثبت أن العيب العالق بالشتلات ناتج عن وجود عيوب في جينات الشتلات، وأن تقرير المختبر الفرنسي ل س أ أقوى حجة من تقرير الخبير عبد القادر زاهي على اعتبار أن هذا الأخير اكتفى بوصف العيوب دون ان يكشف عن مصدرها، وما إذا

1 - قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكش رقم 907 بتاريخ 062016/15 في الملف رقم 2016/8319/167 - غير منشور.

كان سببها يرجع إلى المكونات الجينية أم إلى عوامل أخرى ترجع إلى طريقة إعدادها والعوامل المحيطة برعايتها، مما يكون معه الحكم المستأنف لما عاين سقوط دعوى الضمان لعدم قيام المستأنفان بإقامتها داخل الأجل القانوني جاء في مركزه القانوني ويتعين تأييده "1.

وكمثال آخر على بيان القاضي في تعليله للمؤيدات التشريعية المؤطرة لحكمه، جاء في حكم للمحكمة الإدارية بأكادير ما يلي:

" وحيث تمسك الطاعنون بموجب مقال الطعن بكونهم فوجئوا بفتح المدعى عليه .... لصيدلية بجوار صيدلياتهم دون احترام المسافة القانونية المنصوص عليها أعلاه. وعابوا على القرار المخاصم مخالفة مُصدره لمقتضيات الفصل 57 من القانون 04-17 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة والذي مؤداه:

" يتوقف إحداث صيدلية على الحصول على إذن تسلمه السلطة الإدارية المختصة بالإقليم أوالعمالة التي يعتزم إقامة الصيدلية في دائرة نفوذها وذلك بناء على محضر معاينة المطابقة الذي تحرره اللجنة المنصوص عليها في المادة 58 بعده.

ويخضع إحداث الصيدلية للقواعد التالية:

تحدد في 300 متر مقاسة بخط مستقيم المسافة الدنيا التي يجب أن تفصل بين أقرب نهاية واجهة الصيدلية المزمع إنشاؤها وأقرب نهاية واجهة كل صيدلية من الصيدليات المجاورة ...."

وحيث يستفاد من وثائق الملف خاصة الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بأكادير تحت عدد: 43 بتاريخ 2012/02/16 ملف عدد: 2007/10/2282، أنه قضى في منطوقه بالتصريح ببيع الأصل التجاري لصيدلية – سيدي الوالي-موضوع التصفية القضائية بجميع عناصره المادية والمعنوية بالمزاد العلني. والذي باشره مأمور التنفيذ بذات المحكمة موضوع ملف التنفيذ عدد: 2012/773، وانتهت إجراءاته بُرسو المزاد بتاريخ: 2013/10/22 على المدعى عليه ....

وحيث لما كان الراسي عليه البيع بالمزاد العلني لأصل تجاري يعتبر خلفا خاصا لمن استمد منه هذا الحق، فإنه يكون ملتزما بما كان ملتزما به البائع له بتخصيص المحل للنشاط التجاري

[1] - - قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكش رقم 957 بتاريخ: 2016/06/22 في الملف رقم - 2015/8202/1385 - غير منشور.

الذي كان يمارس به. – قرار المجلس الأعلى سابقا محكمة النقض حاليا عدد 696 مؤرخ في: 2005/06/15 الملف التجاري عدد: 2003/2/3/141 ورد بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى سنة 2005-.

وحيث إن المدعى عليه بادر بعد إقتناء الأصل التجاري للصيدلية بجميع عناصره المادية والمعنوية، إلى مباشرة إجراءات ممارسة النشاط وفق ما أعد له الأصل التجاري، باستصداره للقرار العاملي موضوع الطعن المأذون بموجبه للمدعى عليه بإحداث الصيدلية، والتي بدأ العمل فيها باسم مالكها السابق سنة 1997/1996 وفق إفادة الطاعن .... بجلسة البحث المنعقدة أمام هذه المحكمة بتاريخ: 17-03-2016.

وحيث تنص مقتضيات المادة 10 من المرسوم رقم 1064.07.2 الصادر في رجب 1429-9 يوليوز 2008-والمتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها على الآتي:

" يجب على كل صيدلي يرغب في إحداث صيدلية أن يودع مقابل وصل يحمل تاريخ الإيداع وساعته، طلب إذن لدى عامل العمالة أو الإقليم حيث يوجد المكان الذي يعتزم إقامة الصيدلية به.

يتضمن الوصل المذكور تاريخا ثابتا للإيداع وساعته، ويخول لصاحبه حقا في ترتيب الأولوية.

يجب أن يرفق طلب الإذن المذكور بملف كامل يتضمن نسخا مشهودا بمطابقتها لأصول الوثائق المشار إليها في المادة 57 من القانون السالف ذكره رقم 17.04 " 1.

ويدخل في باب بيان القانون المطبق على النازلة استناد القاضي في تعليله إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الملزمة بسبب استيفائها للشروط المعتبرة في ذلك.

وقد يدعم القاضي حكمه علاوة على ذلك بمرجع تفسيري للقانون، كما في حالة استدلاله باجتهاد قضائي، وكمثال على ذلك نورد تعليل حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش جاء فيه ما يلي:

" و حيث إنه من المعلوم أنه متى كان المبيع عقارا محفظا فإن الملكية لا تنتقل إلا عن طريق تسجيل البيع بالرسم العقاري و ذلك طبقا لمبدأ الأثر الإنشائي الذي تبناه المشرع في

[1] - حكم المحكمة الإدارية بأكادير عدد 612 بتاريخ: 2016/05/05 في الملف عدد: 2015/7112/118 - غير منشور .

الفصل 65 من ظهير التحفيظ العقاري الذي ينص على أن كل حق عيني متعلق بعقار محفظ يجب تسجيله ولا ينتج أي أثر إلا من تاريخ تسجيله بالرسم العقاري ، فعقد البيع أو الحكم النهائي القاضي بإتمام إجراءات البيع ينتج جميع آثاره ما عدا نقل الملكية للمشتري، فالتسجيل إذن ليس شرطا لصحة العقد، وإنما هو شرط جوهري لكي ينتج العقد آثاره بين الأطراف أنفسهم وفي مواجهة الغير، وفي هذا الصدد نص الفصل 67 من ظهير التحفيظ العقاري على ما يلي :

" إن الأفعال الإرادية والاتفاقات التعاقدية الرامية إلى تأسيس حق عيني أو نقله إلى الغير .... لا تنتج أي أثر ولو بين الأطراف إلا من تاريخ التسجيل ..."

ومن هذا المنطلق يكون البائع ملزما باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لكي يقيد المشتري شراءه بالرسم العقاري وذلك تنفيذا لالتزامه بنقل الملكية، وفي هذا الإطار جاء في قرار للمجلس الأعلى صدر تحت عدد 1779 بتاريخ 31 -05 -1997 في الملف عدد 1993/2144 -غير منشور، ما يلي:

"إن البائع لكل حق عيني محفظ يلتزم بنقل الحق المبيع للمشتري كما يلتزم بضمان هذا النقل ليتأتى للمشتري الحصول على النتائج القانونية المترتبة على البيع، وذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك وخاصة إشهاره لعقد البيع وتقييده في الرسم العقاري، وكل امتناع من جانب البائع بعدم تنفيذه لهذا الالتزام يشكل إخلالا بالتزامه بضمان نقل الملكية ويوجب إلزامه قضاء بما التزم به".

وجاء في قرار آخر للمجلس الأعلى صدر تحت عدد 265 بتاريخ 12-06-1968، منشور بمجموعة قرارات المجلس الأعلى -المادة المدنية -1982/1966، ص 133، ما يلي:

" امتناع البائع من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتقييد البيع في الرسم العقاري يكون إخلالا بالالتزام بضمان نقل الحق المبيع ويوجب على المحاكم أن تجبر البائع على القيام بما التزم به."

وحيث إنه انطلاقا مما ذكر فإنه و ما دام أن البائعة لا زالت متماطلة في استخراج رسم عقاري فرعي و نقل ملكية العقار المبيع للمدعي فإنها تكون ملزمة بتنفيذ التزامها العقدي وذلك من خلال القيام بعملية استخراج الرسم العقاري الفرعي، وتحرير عقد البيع وفق الشكل المحدد قانونا حتى يتمكن المدعي من حقه المقابل وهو انتقال الملكية إليه " 1.

1 - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/07/03 ملف رقم 2010/1401/714 - غير منشور.

ويمكن للقاضي كذلك أن يعتمد في إطار التفاسير المقبولة للقانون على آراء الفقهاء الشرعيين وفقهاء القانون، ويدمجها في تعليل حكمه للتدليل على شرعية التصور الذي حكم به، وكمثال على ذلك جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش ما يلي:

" و حيث إن الواقعة التي عوضت عنها المدعية في إطار الدعوى المدنية التابعة موضوع الملفات ذات المراجع أعلاه هي إخفاء المدعى عليه لواقعة وجود مكتري في العقار المبيع، وهو ما اعتبرته المحكمة في قضيتها ذات المراجع أعلاه نصبا، أي أن الإخفاء والاحتيال بلغ مبلغا ارتقى به من الصبغة المدنية التي يعتبر بمقتضاها الفعل المذكور تدليسا إلى مستوى أعلى من الحماية على مستوى القانون الجنائي حيث يعتبر نصبا، وعليه فالفعل أو الواقعة التي كانت موضوع الدعاوى الجنائية السابقة هي نفسها موضوع الدعوى الحالية، كل ما هنالك أن نفس الواقعة يوفر لها نوعين من الحماية حماية مدنية وأخرى جنائية للعقد، وهذا الإخلال هو الذي عوضت عنه المدعية في إطار الدعوى المدنية التابعة موضوع الحكم المذكور، و من تم لا يجوز له أن يعود لمراجعة القضاء من خلال دعوى مبتدئة للمطالبة بتعويض جديد، لما في ذلك من خرق للقواعد الناظمة للمسؤولية و في مقدمة تلك القواعد أن الضرر لا يجبر مرتين لما في ذلك من إثراء بلا سبب لفائدة المتضرر، و ما أثارته المدعية من أن التعويض المحكوم لها به في إطار الدعوى المدنية السابقة هو تعويض عن الجريمة، هو قول لا يستقيم وطبيعة المتابعة السابقة والتي موضوعها النصب، على اعتبار أن موضوع هذه الجنحة يعطي حماية جنائية للتعاقد، وأن نفس الإخلال أو الخطأ المنسوب للمدعى عليه والمتعلق بإخفائه لواقعة وجود مكتري في العقار المبيع هو نفسه المؤسس عليه طلب المدعية الرامي للتعويض على أساس الإخلال بالالتزام بالضمان، إذ أنه هو الواقعة التي تدعي المدعية عدم الوفاء بها، و بذلك فلا يحق لها أن ترجع على المدعى عليه بدعوى مدنية أصلية مستقلة جديدة للمطالبة بالتعويض، وهذه القاعدة من الثوابت المجمع عليها فقها، حيث أجمع على عدم جواز الجمع بين المسؤوليتين العقدية والتقصيرية، وفي هذا يقول الدكتور عبد القادر العرعاري في مؤلفه المسؤولية المدنية - طبعة 3 -2014 -صفحة 27 ما يلي:

" إن مفهوم الجمع بين المسؤوليتين العقدية و التقصيرية يقتضي الجمع بين تعويضين الأول ذو مصدر عقدي والثاني ذو مصدر تقصيري متى توافرت شروطهما في القضية الواحدة، و نظرا لأن مثل هذا الوضع يؤدي إلى الإثراء بلا سبب لأن المضرور يحصل على تعويضين من أجل ضرر واحد، لذلك فإن الاتجاه الغالب في كل من الفقه والقضاء يذهب إلى عدم الأخذ بفكرة الجمع بين المسؤوليتين أصلا لمجافاتها لأصول العدل و المنطق. " وهو نفس التوجه الذي قال به الأستاذ حسن عكوش في مؤلفه المسؤولية المدنية في القانون المدني الجديد - القاهرة - 1992 -صفحة 14، كما أنه في نفس السياق يقول المستشار عز الدين الدناصوري و الدكتور عبد الحميد الشواربي في مؤلفهما المشترك حول المسؤولية المدنية في ضوء الفقه

و القضاء -القاهرة الحديثة للطباعة - صفحة 16 ما يلي : " يجمع الفقه و القضاء على أن العاقد لا يستطيع الجمع بين دعوى المسؤولية العقدية ودعوى المسؤولية التقصيرية ليحصل مرتين على تعويض عن الضرر الذي أصابه ، لأن الضرر لا يمكن تعويضه غير مرة واحدة ".

وحيث إن هذا التصور قد أخذ به القضاء المغربي والمقارن، وهكذا فقد جاء في قرار لمحكمة النقض المصرية بتاريخ 1981/04/29 سنة 32 الجزء الأول صفحة 1328 أورده صاحبا المؤلف الأخير صفحة 27 ما يلي:

" إذا توافر في العمل الواحد شروط المسؤولية العقدية و شروط المسؤولية التقصيرية فإنه لا يجوز للدائن الجمع بين المسؤوليتين في الرجوع على المدين، كما لا يجوز أن يطالب بتعويضين تعويض عن المسؤولية العقدية و آخر عن المسؤولية التقصيرية إذ أن الضرر الواحد لا يجوز تعويضه مرتين. "

وحيث إن المحكمة التجارية بمراكش أقرت نفس التوجه وذلك من خلال حكمها الصادر بتاريخ 13 فبراير 2012 في الملف عدد 2010/4/1238 والذي عللته كم يلي:

" إن المدعى عليها سبق لها أن انتصبت كطرف مدني أمام المحكمة الزجرية وحكم لها بتعويض قدره 20000,00 درهم عما لحقها من ضرر، ومعلوم أن من اختار لا يرجع والضرر لا يمكن أن يجبر مرتين، وإلا سنكون أمام إثراء بلا سبب، لذلك فإن الطلب يبقى على غير أساس ويلزم رفضه ".

وحيث إن نفس التوجه أقرته لمحكمة الاستئناف التجارية بمراكش بمقتضى قرارها الصادر تحت عدد 2120 بتاريخ 2012/12/18 في الملف عدد 2012/5/540 والذي جاء في تعليله ما يلي: " إن المستأنفة تقدمت بذات الطلب من جديد أمام المحكمة التجارية بمراكش حسب البين من المقال الافتتاحي المدرج بالملف الرامي إلى تعويضها عن الضرر المترتب عن منعها من استعمال آلياتها وأجهزتها وتوقفها عن إتمام العقود و لصفقات التي تربطها بالغير وأن المستأنفة اختارت المطالبة بترميم الضرر أمام المحكمة الزجرية التي فصلت في طلبها في نطاق الدعوى المدنية التابعة وأن القرار الفاصل في الطلب المذكور كان نهائيا وحائزا لقوة الشيء المقضي به وهو ما يعتبر قرينة قانونية تمنع على المستأنفة إعادة تقديم ذات الطلب من جديد عملا بالفصل 451 من ق ل ع و ما تمسك بذلك المستأنف عليه عن حق، مما يكون معه الحكم الابتدائي جاء في مركزه القانوني و يتعين تأييده " [1].

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش 2015/02/12 في الملف رقم 2012/1401/1081 - غير منشور.

مثال آخر نقدمه في سياق استدلال الحكم بالآراء الفقهية حيث جاء في تعليل حكم لنفس المحكمة ما يلي:

" و حيث إن طلب النفاذ المعجل له ما يبرره لتوفر الشروط المحددة في الفصل 147 من ق م م وهي وجود حكم سابق نهائي في النازلة، صحيح أن المشرع في قانون المسطرة المدنية لم يبين شروط ذلك غير أن الفقه تصدى لهذا القصور، وأوضح أن من بين الحالات التي يشمل فيها الحكم بالنفاذ المعجل وجوبا هي أن نكون أمام حكم إلزام يرتب نتائج استنادا إلى حكم تقريري أو حكم منشئ، (الدكتور محمد السماحي في مؤلفه نظام التنفيذ المعجل للأحكام المدنية في القانون المغربي الصفحة 180) وهذه الصورة هي المعروضة في النازلة فنحن أمام حكم يرد فيه التقرير على حق يقابله التزام الطرف الآخر بأداء حق معين وهذا الحكم الحالي أسس على الحكم السابق المشار لمراجعه أعلاه، وهو حكم منشئ على اعتبار أنه يقرر حقا نشأ عنه تغيير في مركز قانوني سابق و نشأ مركز جديد، بل أكثر من ذلك فإن جميع الشروط المرتبطة بهذه الحالة قائمة، فالحكم الحالي مبني على الحكم السابق بحيث يعتبر حجة في إثبات الواقعة المنشئة للحق المدعى به في الدعوى الحالية، كما أن الحكم السابق قد أصبح نهائيا، وعلاوة على ذلك فالمدعى عليه قد كان خصما في الدعوى السابقة " 1 .

7 ـ لا يلزم المحكمة الرد على جميع الدفوع المثارة ولا تتبع الأطراف في جميع المناحي:

في مجموعة من الحالات يثير الأطراف أمورا لا علاقة لها بالدعوى المنظورة أمام المحكمة، أو غير جدية، وفي هذه الحالة لا يلزم المحكمة بتتبع الأطراف في جميع مناحي الدعوى، ولا الرد عن المسائل غير الجدية، وقد تواترت قرارات محكمة النقض على تبني هذا التوجه، وهكذا جاء في أحد القرارات ما يلي:

---

[1] ـ حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/04/04 في الملف المدني رقم2013/1201/339 ـ غير منشور.

وفي نفس سياق بيان الاستدلال بالآراء الفقهية لتعليل الحكم نورد تعليلا آخر جاء فيه:

" حيث دفع نائب المدعى عليها أصليا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية لكون العقد الرابط بين الطرفين عقد تجاري مماثل للأعمال التجارية الواردة في المادتين 6 و7 من مدونة التجارة والتي تكتسب بممارستها الاعتيادية والاحترافية صفة التاجر.

لكن حيث إن العقد المدلى به هو عقد وحيد و لم تثبت المدعى عليها كون المدعيين يمارسان بشكل معتاد أو محترف هذا النوع من العقود، إضافة الى أن كراء العقارات لا يماثل الأعمال التجارية بطبيعتها الواردة بالمادتين المذكورتين، وان المشرع عندما أورد شراء العقارات بنية بيعها كعمل تجاري بطبيعته و لم يورد كراءها فهو استثناء ضمني لهذا النوع من العمل و أن هذا يشكل إجماعا فقهيا وقضائيا (يراجع بهذا الخصوص:Mohamed Drissi Machichi Alami, Le droit commercial Fondamental ، امحمد الفروجي: القانون التجاري، شكري السباعي: التاجر.....)

وحيث إن قيام المدعيين الأصليين بكراء الشقة للمدعى عليها من أجل ممارسة العمل السياحي أو غيره يعد عملا مدنيا بطبيعته، وأن كل ما يرتبط بهذا العقد فهو يدخل في صميم اختصاصات المحكمة الابتدائية التي تعد محكمة الولاية العامة، وأن هذا المنحى هو الذي نحته المدعى عليها بنفسها عندما تقدمت بصفتها مدعية فرعية بالمقال المعارض أعلاه يرمي إلى فسخ ومعاينة فسخ هذا العقد مما يكون معه الدفع من غير موضوع ويتعين رده".

(حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/07/18 في الملف مدني رقم 2013/1303/144520 ـ غير منشور.)

" لكن حيث إن المحكمة ليست ملزمة بتكليف الخصوم للإدلاء بحججهم في الدعوى بشأن الدفوع التي يثيرونها فيها، و ليست ملزمة بالجواب كذلك إلا عن الدفوع المقدم عليها الدليل أوالمطلوب تحقيقه فيها، و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وإن أجابت بأن الدعوى الحالية تختلف في الموضوع عن الدعوى السابقة الصادر فيها حكم المحكمة الإدارية، رغم أنه لم يدل بها لديها ، فإن عدم إدلاء الطالبة بهذا الحكم لإثبات الدفع بسبقية الب ، لا يلزم المحكمة بالجواب عنه، و ما ورد في جوابها المذكور يعتبر تزيدا لا تأثير له على سلامة قرارها، وما بالفرع على غير أساس " 1 .

8 ـ يلزم بيان التكييف القانوني للوقائع المعروضة على المحكمة:

التكيف القانوني للنزاع هو عملية يقوم القاضي من خلالها أو المحكمة المعروض عليها النزاع بضبط وقائع النزاع وتحديد الإطار القانوني للدعوى، و من تم تحديد النصوص التشريعية الواجبة التطبيق عليها، و هكذا فقد عرفه الفقه بأنه:" عمل قانوني إلزامي يقوم به قاض بمناسبة طرح دعوى عليه يتجسد في التسبيب، جوهره صهر واقع الدعوى و القانون المنطبق عليها بتجريدها تجريدا قضائيا، وذلك من خلال قياس منطقي فيما بين المقدمات، يعتمد على قواعد وأصول ثابتة، والناتج هو التكييف القانوني "2 .

و من الناحية العملية فإن عملية التكييف تمر عبر مجموعة مراحل، إذ أن القاضي عند تكييفه للنزاع يقوم بنشاط ذهني معين إزاء هذه الوقائع، يتلخص في وصفه للأفعال، و تحديد وسائل إثباتها و البحث عن القاعدة القانونية الملائمة للبت في النزاع المطروح على نظره، وهو في بحثه هذا يقوم بعملية تقدير لاختيار القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، و هذه العملية هي ما يسمى بالتكييف القانوني للنزاع أي النظر إلى الوقائع من خلال قاعدة قانونية يراها صالحة لحسم النزاع 3.

ومن اللازم على القاضي عند قيامه بالتكييف القانوني للنزاع أن يراعي ثلاثة أمور رئيسية:

أولا: إن المحكمة مدعوة تلقائيا إلى تكيف النزاع المعروض أمامها، ولا يتوقف ذلك على وجوب تقديم طلب من الأطراف.

---

1 ـ قرار المجلس الأعلى بغرفتين عدد 516 بتاريخ 2008/02/16 في الملف عدد 2006/3/1/758 ـ منشور بمؤلف ادريس بلمحجوب ـ قرارات المجلس الأعلى بغرفتين أو بجميع الغرف ـ الجزء السادس ـ ط1 ـ 2009 ـ ص 80

2 ـ محمد محمود إبراهيم: النظرية العامة للتكييف القانوني للدعوى في قانون المرافعات ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ 1982 ـ ص 113.

3 ـ أحمد العلمي، م. س. ص 46.

ثانيا: إن المحكمة لا تتقيد بالتكييف القانوني الذي يضعه المدعي لدعواه، حيث إن المدعي يملك فقط سلطة عرض الوقائع على المحكمة، ومن تم فإن المحكمة تكيف النزاع تكييفا يتلاءم وصحيح القانون، ومسألة تكييف الدعوى تختلف عن سبب الدعوى والطلبات فيها التي لا تملك المحكمة إزاءهما أي سلطة، وهي مقيدة بشأنهما بما يثيره الأطراف.

و نفس الحكم يسري على تكييف العقود الرابطة بين الطرفين، فحتى لو أسماها الأطراف تسمية معينة، فإن المحكمة لا تتقيد بهذه التسمية أو هذا التكييف، وبالتالي فإنها مدعوة إلى تكييف العلاقة القانونية الرابطة بين الطرفين التكييف الصحيح الذي ينسجم والقانون المطبق على النازلة، و كمثال على ذلك نورد عقود التبرع، حيث يتبرع طرف أول لطرف ثان بعقار معين، ويعنون العقد الرابط بين الطرفين عند كتابته بعقد هبة، وعند قراءة بنوده يتبين أن الطرفين قد نصا فيه على أن الغاية من الهبة هي وجه الله تعالى، فهنا المحكمة تكون ملزمة بوضع العقد المذكور في إطاره القانوني الصحيح، وهذا الإطار أكيد أنه ليس هو الهبة كما عنونه بذلك طرفاه، بل إن الأمر يتعلق بصدقة لأن الغاية منها هي الأجر والثواب وليس وجه الموهوب له، وهي مسألة من الدقة بمكان لأنها تؤدي إلى نتائج من شأنها أن تؤثر في وجه الحكم، لاختلاف أحكام الصدقة عن أحكام الهبة في بعض الجزيئات .

ثالثا: إن التكييف القانوني للنزاع هو في حقيقته تطبيق للنصوص القانونية على وقائع النزاع، ومن تم يكون الأمر متعلقا بمسألة قانونية تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض، وهو ما أكدته هذه الأخيرة حيث جاء في قرار لها ما يلي:

" يجب أن يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

لئن كان من حق قضاة الموضوع تقدير الوقائع من حيث وجودها أو عدمها فإن من حق المجلس معرفة هذه الوقائع لمراقبة صحة التكييف القانوني المطبق عليها" 1.

ونشير في الختام إلى أن التكييف القانوني للنزاع يمر بالمراحل التالية حسب ما أكدته دراسة قام بها الأستاذ عبد العزيز فتحاوي في الموضوع، والتي نستدل بها في هذا الإطار، حيث أورد فيها:

" 1 -أول عمل يساعد في عملية التكييف هو حسن تصور القاضي للوقائع أثناء التعبير عنها في إطار الخانة المخصصة للوقائع، ولكن تصورها بغية تكييفها هذا يقتضي من القاضي

---

[1] -ـ قرار عدد 6774 بتاريخ 1993/10/31.

أن يستوعب الواقعة ويحفظها عن ظهر قلب حتى يسهل عليه التعامل معها، ولتوفر هذه العملية فإنه ينصح السادة القضاة قبل التداول في الملفات وتكييف الوقائع والتعليل، أن يعمدوا أولا إلى تحرير هذه الوقائع حتى يسهل استيعابها ووصفها.

2 – إن ثاني عملية في التكييف هي الوصف القانوني للوقائع، الذي يميزها باعتبارها عنصرا ضروريا لتطبيق القاعدة القانونية، وهذا الوصف يرتفع من مجال الملاحظة إلى مجال التحليل لفهم معاني الوقائع ودلالاتها، ولا ينطلق من أفكار مجردة أو من طرح القاضي لفرضيات لا مقدمة لها، بل على العكس من ذلك فإن التفكير القضائي يقدم له بتفكير المتنازعين ومحاميهم، وفي الحقيقة فإن المحامي له دور كبير في مساعدة القاضي عند الوصف القانوني والتكييف بخلاف ما إذا طرح النزاع من متقاض عاد ولكن يتقيد القاضي بتكييف الخصوم بل يتعرض لأطروحة دفاع الخصمين معا لاستخلاص الوصف الصائب منهما، وهذا الأمر هو على سبيل الاستئناس فقط، لأن التكييف عمل قضائي يختص به القاضي وحده، وتتجلى فطنته وتكوينه في عدم انصياعه للتسميات التي يعطيها الأطراف لطلباتهم.

3 - إن ثالث عملية في التكييف هي اختيار وتحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، فبعد الوصف القانوني للوقائع يتيسر على القاضي معرفة الباب الذي يمكن أن يناقش فيه النزاع، وينتقل دوره إلى مرحلة أكثر دقة من المرحلة الأولى، فإذا كان الوصف القانوني يتصف غالبا بالعمومية، فإن اختيار القاعدة القانونية يكون أكثر خصوصية، إذ يتعين اختيار المادة القانونية التي يمكن أن تنطبق على النزاع من ضمن المواد التي تدخل في باب معين، وفي هذه المرحلة التي تعد من صميم المنهج القانوني تتجلى بديهة القاضي وفطنته وذكاؤه، إذ يدرك القاعدة القانونية الواجبة التطبيق من بين مجموع القواعد.

4 -العملية الرابعة في التكييف وهي الأهم، وتتمثل في تطبيق القاعدة القانونية على الوقائع أوما يسمى في إطار المنطق القضائي تطبيق المقدمة الكبرى وهي القانون على المقدمة الصغرى وهي الوقائع، وهنا يتجلى إعمال المنطق القضائي واضحا، وهذه العملية تقتضي من القاضي القيام بعمليتين:

أولهما: تحليل القاعدة القانونية وتفسيرها وهذا يؤدي حتما إلى حسن استيعابها، والعملية الثانية هي مضاهاة المعطيات التي يستخلصها القاضي من التفسير مع العناصر التي تتكون منها الوقائع موضوع المنازعة، والخطأ قد يقع في تحليل وتفسير القاعدة القانونية أو في عملية

المضاهاة، وهنا تتدخل رقابة محكمة النقض بعد هذه المضاهاة ينتهي القاضي إلى تقرير الحكم الواجب التطبيق باستخدام القياس القضائي "1.

9 ـ وجوب بيان المحكمة في تعليلها لوسائل الإثبات المعتمدة من طرفها:

الأكيد أن الإثبات هو الذي يبرر الاستجابة للطلب أو رفضه قضاء، فالدعوى مجال يتنازع فيه الخصوم، وبالتالي فمن كان أقوى حجة قضي له وفق طلبه أو وفق دفعه، وأول ما يجب بيانه في هذا الإطار هو أن الأطراف مدعوون تلقائيا للإدلاء بحججهم في الدعوى، ولا يلزم المحكمة إنذارهم للإدلاء بها، و بالتالي فالمحكمة لا يلزمها أن تبين في تعليلها أنها أنذرت الطرف من أجل تقديم حججه، لأن ذلك التزام على الأطراف، و لأصل في المحكمة أن تبقى محايدة عن النزاع ولا تتدخل لتوجيه طرف معين، و ذلك تأسيسا على مقتضيات الفصل 32 من ق م م الذي يلزم المحكمة بإنذار الطرف لإتمام البيانات الناقصة في مقال الدوعى، و لم ينص على ذات الالتزام بالنسبة لها فيما يخص الإدلاء بوسائل الإثبات، فقد نص الفصل 32 المذكور حرفيا على ما يلي :

" يجب أن يتضمن المقال أو المحضر الأسماء العائلية والشخصية وصفة أو مهنة وموطن أومحل إقامة المدعى عليه والمدعي وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفة وموطن وكيل المدعي، وإذا كان أحد الأطراف شركة وجب أن يتضمن المقال أو المحضر اسمها ونوعها ومركزها.

يجب أن يبين بإيجاز في المقالات والمحاضر علاوة على ذلك موضوع الدعوى والوقائع والوسائل المثارة وترفق بالطلب المستندات التي ينوي المدعي استعمالها عند الاقتضاء مقابل وصل يسلمه كاتب الضبط للمدعي يثبت فيه عدد المستندات المرفقة ونوعها2.

إذا قدم الطلب بمقال مكتوب ضد عدة مدعى عليهم وجب على المدعي أن يرفق المقال بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم.

يطلب القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية عند الاقتضاء تحديد البيانات غير التامة أوالتي تم إغفالها3، كما يطلب الإدلاء بنسخ المقال الكافية وذلك داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم قبول الطلب 4" .

---

[1] ـ عبد العزيز فتحاوي، م س ص ص 55 - 56 - 57 - 58.

[2] ـ تم تغيير وتتميم وتعويض الفقرة الثانية من الفصل 32 أعلاه بموجب القانون رقم 72.03، سالف الذكر.

[3] ـ تم تغيير الفقرة الأخيرة من الفصل 32 أعلاه بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.206.

[4] ـ تم تغيير الفقرة الأخيرة من الفصل 32 بموجب القانون رقم 33.11 القاضي بتعديل الفصول 32 و37 و38 و39 و63 و431 من قانون المسطرة المدنية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.153 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5975 بتاريخ 6 شوال 1432 (5 سبتمبر 2011)، ص 4389.

وبالتالي فلا يلزم القاضي أو المحكمة إنذار الطرف للإدلاء بالوثائق المؤيدة للدعوى، لأن واجب الإنذار المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من الفصل 32 من ق م م إنما يتعلق بالبيانات الناقصة ونسخ مقال الدعوى دون وثائق الإثبات، إذ القاعدة أنه لا إعذار في ناقص، وأن القاضي محايد عن النزاع الذي هو حلبة يتبارى فيها الخصوم، ومن تم فإنه متى قام بإنذار طرف خارج الضوابط المحددة مسطريا فإنه يكون قد خرج عن الشرعية الإجرائية.

وفي هذا الإطار صرحت المحكمة الابتدائية بمراكش بعدم قبول الدعوى لعدم الإدلاء بالوثائق المثبتة، كما أوضحت في تعليلها أن البت في النزاع لا يتوقف لزوما على استيفاء شكلية الإنذار من طرف المحكمة، وهكذا نقرأ في تعليل لها جاء فيه:

" حيث إن الطلب يرمي إلى الحكم على المدعى عليه بأداء تعويض لجبر الأضرار اللاحقة بمنزله.

وحيث إنه فيما يخص طلب التعويض فإن اقتضاء التعويض يفترض لزوما توافر العناصر الثلاث للمسؤولية المدنية من خطأ شخصي لاحق بالمدعي وضرر وعلاقة سببية.

وحيث نفى المدعى عليهم من خلال جوابهم كلية ما ورد بمقال الدعوى.

وحيث نص المشرع في الفصل 32 من ق م م على ما يلي:

" يجب أن يتضمن المقال أو المحضر الأسماء العائلية والشخصية وصفة أو مهنة وموطن أومحل إقامة المدعى عليه والمدعي وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفة وموطن وكيل المدعي، وإذا كان أحد الأطراف شركة وجب أن يتضمن المقال أو المحضر اسمها ونوعها ومركزها.

يجب أن يبين بإيجاز في المقالات والمحاضر علاوة على ذلك موضوع الدعوى والوقائع والوسائل المثارة وترفق بالطلب المستندات التي ينوي المدعي استعمالها عند الاقتضاء مقابل وصل يسلمه كاتب الضبط للمدعي يثبت فيه عدد المستندات المرفقة ونوعه.

إذا قدم الطلب بمقال مكتوب ضد عدة مدعى عليهم وجب على المدعي أن يرفق المقال بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم.

يطلب القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية عند الاقتضاء تحديد البيانات غير التامة أوالتي تم إغفاله، كما يطلب الإدلاء بنسخ المقال الكافية وذلك داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم قبول الطلب".

وحيث إن المشرع أوجب بمقتضى الفصل المذكور أن يرفق مقال الدعوى بالمستندات المؤيدة لها تحت طائلة عدم قبولها.

وحيث إن الدعوى الحالية جاءت مجردة من كل وثيقة أو مستند يفيد في إثبات الطلبات الواردة في مقال الدعوى، إذ المدعي لم يرفق مقاله سوى بمحضر معاينة دون أن يثبت ملكيته للمدعى فيه و صدور حكم لفائدته بطرد المدعى عليهم، وعليه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لهذه العلة، علما أنه لا يلزم المحكمة إنذار الطرف للإدلاء بالوثائق المؤيدة للدعوى، إذ أنه وطبقا لذات الفصل أعلاه أن صلاحية القاضي في تكليف الأطراف تنحصر في تحديد البيانات غير التامة أو التي تم إغفالها، كما يطلب الإدلاء بنسخ المقال الكافية وذلك داخل أجل يحدده، و لا تتعدى هذه السلطة صلاحيته في تكليف الطرف للإدلاء بالوثائق، إذن فالفقرة الأخيرة تنسحب على الفقرتين الأولى والثالثة من ذات الفصل دون الفقرة الثانية، وهو التفسير الذي قال به قضاء النقض فقد جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي :

" لكن ردا على الوسيلتين معا لتداخلهما، فإن المحكمة غير ملزمة بإنذار الأطراف بالإدلاء بحججهم لأنهم مدعوون لذلك تلقائيا ، ... و لذلك فإن القرار المطعون فيه حين قضى بتأييده بعلة أن المحكمة غير ملزمة بتكليف المتقاضي بالإدلاء بالحجج المؤيدة لدعواه، لأن هذه الحجج لا تندرج ضمن ما يعتبر بيانات لأن المستأنف ملزم تلقائيا بالإدلاء بالحجج التي يراها مؤيدة لدعواه، الشيء الذي يجعل الملف على حالته خال مما تعتمده المحكمة في مناقشة أسباب الاستئناف، الشيء الذي يقتضي إبقاء ما كان على ما كان قبل الاستئناف، فإنه نتيجة لذلك يكون القرار المذكور معللا وغير خارق للمقتضيات المحتج بها، والوسيلتين معا غير جديرتين بالاعتبار."

- قرار المجلس الأعلى عدد 2848 بتاريخ 2011/06/14 في الملف المدني عدد 2009/1/1221 منشور بالمجلة المغربية للدراسات القانونية و القضائية ـ عدد7 ـ يناير 2012 ـ صفحة 274 و ما يليها " 1.

وفي المقابل فإذا أدلي للمحكمة بأدلة إثبات فإنها تعمل على تقييمها واستنباط حجيتها في الإثبات إما للاستجابة للطلب أو لتأسيس رفضه.

وكمثال على ذلك نورد حكما للمحكمة الابتدائية بمراكش جاء فيه:

" حيث إن طلب المدعي يرمي إلى الحكم باستحقاقه للعقار المدعى فيه مع النفاذ المعجل،

وأرفق مقاله بصورة إعلان قضائي وصورة مصادق عليها من عقد بيع مؤرخ في 1990/12/31 وشهادة إدارية.

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/004/24 في الملف رقم 2014/1201/17 - غير منشور.

وحيث إنه من المعلوم وفق ما استقر عليه قضاء النقض أنه في الدعاوى الاستحقاقية فإن المدعي باعتباره طالب الاستحقاق يلزم بإقامة الدليل على تملكه، وذلك قبل سؤال المدعى عليه وتكليفه ببيان وجه مدخله للعقار وذلك طبقا للمادة 242 من مدونة الحقوق العينية التي تنص على ما يلي:

(لا يكلف الحائز ببيان وجه مدخله إلا إذا أدلى المدعي بحجة على دعواه).

وحيث إن هذا التوجه التشريعي يطابق بشكل كلي قواعد الفقه المالكي المعمول بها في مجال العقار الغير محفظ لقول الناظم:

ومدع استحقاق شئ يلزم بينة مثبتة ما يزعم

من غير تكليف لمن تكلفه بأي وجـه تملـــكه

وحيث إن المجمع عليه تشريعا و فقها وقضاء أن الملك لا ينزع من يد حائزه إلا بحجة متوفرة على جميع شروط الملك المكسبة له عن طريق الحيازة ، وهذه الشروط هي التي نصت عليها المادة 240 من مدونة الحقوق العينية شروط الملك الخمسة وهي وضع اليد، ونسبة الملك للحائز، و طول المدة إلى أن تصل المدة المعتبرة شرعا في التملك وهي تختلف بحسب ما إذا كان الحائز قريبا أم لا، وعدم المنازع بمعنى أن تكون الحيازة هادئة، ونفي العلم بنقل الملكية، وخروج العقار المدعى فيه من يد الحائز، وهذا الشرط يكون شرط صحة متى أقيمت البينة لميت و يكون بالمقابل شرط كمال إذا أقيمت البينة لحي، وهذه الشروط قد جمعها الناظم عند قوله:

يد نسبة طول كعشرة أشهر وفعل بلا خصم بها الملك يجتلى

وهل عدم التفويت كمال أم صحة للحـــــــي للميت ذا اجعلا

وحيث إنه بالرجوع إلى رسم الشراء المدلى به من طرف المدعي يتبين أنه لم يذكر فيه سند البائع للمدعي، وبالتالي يكون الطرف المدعي لم يثبت تملكه للمدعى فيه بحجة مقبولة شرعا حتى ينزع بها الملك من يد الحائز وذلك لقول الناظم:

لا تفيد الملك رسوم الأشرية ولكن ترفع النزاع عند التسوية.

وحيث إنه اعتبارا لما ذكر تكون الدعوى مرفوضة و يتعين التصريح بذلك " 1 .

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/11/27 في الملف رقم 2014/1401/156 - غير منشور.

و قد يكون مثير الدفع هو الطرف الملزم بالإثبات فتقوم المحكمة الدفع المثار من طرفه لترتب عليه النتائج القانونية، فمثلا في نازلة عرضت على القضاء تقدم الطرف المدعي بطلب يرمي إلى طرد المدعى عليه من العقار المدعى فيه لكونه يحتله بدون سند مشروع، فدفع المدعى عليه بأن تواجده في العقار المدعى فيه هو تواجد مشروع مؤسس على علاقة كرائية مع سلف الطرف المدعي، فهنا كان على المحكمة أن تناقش جدية الدفع المثار و مدى ثبوته في الدعوى، و لبيان هذا النقاش و كيف تمت مناقشة أدلة الإثبات في تعليل المحكمة نورد جزءا من تعليل الحكم الذي جاء فيه :

" حيث إن طلب المدعي يرمي إلى الحكم بطرد المدعى عليه ومن يقوم مقامه أو بإذنه من المدعى فيه تحت طائلة غرامة تهديدية مع النفاذ المعجل وتحميل المدعى عليه الصائر. وأرفق مقاله بصورة شهادة عقارية وصورة رسم شراء.

وحيث إن جوهر الطلب يدور حول تحديد مدى شرعية تواجد المدعى عليه في المدعى فيه، وفي هذا الإطار فقد تدخل المدعى عليه وأكد أنه يتواجد في المدعى فيه بناء على علاقة كرائية أبرمت مع الهالكة المالكة السابقة للشقة المدعى فيها، وعليه فالمدعيات خلف عام للمكري المالك السابق وينتج الالتزام أثره في مواجهته، وبالتالي فإن تحديد مدى جدية الطلب يتوقف لزوما على الجواب عن هذا الدفع.

وحيث إنه بالرجوع إلى وثائق الملف يتبين أن المدعى عليها والهالكة لم يبرما عقدا كتابيا بشأن الكراء، علما أنه ليس شرطا لصحة هذا النوع من العقود أن يبرم في محرر كتابي، طالما أنه سابق من حيث تاريخه على قانون 12/67 المنظم للعلاقات التعاقدية بخصوص كراء المحلات السكنية والمهنية، وعليه فإنه يعتد في إثبات الكراء بحرية الإثبات بناء على مقتضيات الفصل 628 من ق ل ع الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد".

كما أن الفصل 629 من ذات القانون ينص على ما يلي:

" ومع ذلك، يلزم أن يثبت كراء العقارات والحقوق العقارية بالكتابة، إذا عقدت لأكثر من سنة، فإن لم يوجد محرر مكتوب، اعتبر الكراء قد أجري لمدة غير معينة.

كراء العقارات لمدة تزيد على سنة لا يكون له أثر في مواجهة الغير ما لم يكن مسجلا وفقا لما يقضي به القانون " .

وحيث إنه وبناء على القاعدة أعلاه والتي لا تشترط بمقتضاها شكلية معينة للإثبات، فإن المحكمة أمرت وهي تحقق الدعوى بإجراء بحث حضره وكيل المدعية والمدعى عليه ونوابهما والشاهدين المدلى باسميهما من طرف المدعى عليه.

وحيث أكد المدعى عليه وجود علاقة كرائية بسومة شهرية قدرها 500,00 درهم منذ 2009، في حين أنه هو نفسه قد سبق له أثناء الاستماع إليه من طرف الشرطة القضائية في إطار المسطرة عدد 4695 ش ق بتاريخ 2009/09/04 أن صرح أنه يكتري الشقة منذ خمس سنوات من الهالكة، في حين أن هذه الأخيرة لم تشتر الشقة إلا بتاريخ 2007/11/13، وبالتالي فإن مسايرته في طرحه المفضى به للشرطة القضائية معناه أنه أبرم الكراء في تاريخ سابق على شراء المكرية، وهو أمر غير مقبول، هذا علاوة على تناقض تصريحاته بين المحضر المذكور وجلسة البحث، فعلاوة على اختلاف تاريخ إبرام العقد فهناك خلاف حول السومة الكرائية، حيث ذكر بجلسة البحث أن مبلغ الكراء هو 500,00 درهم شهريا في حين ذكر لدى الشرطة أن السومة تحدد في مبلغ 2500,00 درهم سنويا، وعلاوة على هذا كله فإنه هو نفسه قد سبق له أن قاضى ورثة الهالكة وهن المدعيات حاليا في إطار الملف الذي عرض على محكمة الاستئناف التجارية، و الحامل لرقم 2013/5/270 والمحكوم بتاريخ 2014/02/25 تحت عدد 333، حيث جاء فيه أن المدعى عليه الحالي سبق له أن تقدم بدعوى أمام المحكمة التجارية بمراكش و صرح فيها أنه يتواجد في الشقة بصفته مكلفا من طرف الهالكة للقيام بأشغال في الشقة، وعليه فهو يتناقض في تصريحاته، زد على ذلك أن الشاهد الأول المستمع إليه وهو عبد الحكيم الخمري أكد العلاقة الكرائية دون تأكيد شروط العقد وأجرة الكراء، ونفس الشيء بالنسبة للشاهد الثاني عبد اللطيف الصقري الذي أكد في الإشهاد الكتابي المسلم من طرفه أنه عاين الهالكة تتسلم واجبات الكراء وذلك في متم دجنبر 2008، في حين أنه أمام المحكمة أكد أنه لم يعاين واقعة تسلم واجبات الكراء، و بالتالي يكون هناك تناقض ما بين الشاهد والمدعى عليه فالأول أكد أن العلاقة الكرائية قائمة في متم دجنبر 2008 في حين أن المدعى عليه يتحدث عن قيامها في سنة 2009 حسب ما صرح به بجلسة البحث وقبل ذلك بخمس سنوات حسب ما أفضى به بمحضر الضابطة القضائية المشار لمراجعه أعلاه، وبالتالي نكون أمام تناقضات عدة، والقاعدة أن من تناقضت أقواله سقطت دعواه و دفوعه، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الكراء غير ثابت " [1].

القاعدة التي يمكننا أن نخلص إليها في هذه النقطة، هي أنه يتعين على محكمة الموضوع أن تبين في تعليلها العناصر والوسائل التي اعتمدتها في حكمها بخصوص وسائل الإثبات المقبولة من طرفها، و كيف أعملت أدلة الإثبات مع ما تفرضه كل واحدة منها من حجية في الإثبات،

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/09/18 في الملف رقم 2012/1401/106 - غير منشور.

وقوة ورجحان مقارنة بوسائل أخرى، وهذه مسألة قانون وليست مسألة واقع، وبالتالي يحق لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها على قرار محكمة الاستئناف، ذلك أنه من المعلوم في أدبيات المسطرة المدنية أن حدود رقابة محكمة النقض على محاكم الموضوع محصورة في الشق المتعلق بالجانب القانوني دون أن تمتد رقابتها إلى الوقائع، إلا فيما يتعلق بحالة تحريفها أو مخالفة الاستنباط السائغ على النحو الذي يؤدي إلى خرق القانون 1، و بالتالي يتعين على محكمة الموضوع أن تناقش حجج الخصوم في الدعوى على ضوء المبادئ المقررة تشريعا، ومجموع المبادئ المقررة فقها، فإن هي خالفتها عرضت قرارها للنقض2 .

10 ـ كفاية الأسباب:

يجب أن تكون الأسباب المؤسس عليها الحكم كافية، وهو ما يعني توفر مقومين في السبب:

- الأول: الوجود المادي للسبب من حيث الشكل، بحيث يجب أن يتضمن الحكم بيانا للسبب الذي استند إليه القاضي أو المحكمة في إصدار الحكم والانتهاء إلى المنطوق المصرح به، فذكر السبب يعد بيانا من البيانات الجوهرية التي لا يصح الحكم إلا باشتماله عليها، ولا يجوز من الناحية المبدئية للحكم أن يحيل على وثيقة أخرى عند التعليل، وبالتالي ففي غياب السبب كلية نكون أمام أحد عيوب التعليل وهي انعدام السبب، وهو مبرر لإلغاء أو نقض القرار، وتطبيقا لذلك جاء في قرار للمجلس الأعلى - محكمة النقض حاليا - ما يلي:

" إن عدم التعليل عيب شكلي يخل بالنظام العام، لأن التعليل في إطار التنظيم القضائي من الشكليات القانونية الضرورية لصحة الأحكام، فلا يجوز التوسع في فهمه، ولا تطبيقه في أحوال أخرى ....." 3.

و يترتب على إقرار قاعدة من هذا القبيل أنه لا يمكن للحكم أن يحيل على وثائق أخرى لبيان و تعليل النتيجة التي انتهى إليها، غير أن هذه القاعدة تعرف استثناء يتعلق بالحالة التي تكون فيها القضية معروضة أمام أنظار محكمة الاستئناف، و تأيد الحكم الابتدائي، فهنا لها أن تتبنى العلل المعتمدة ابتدائيا إن تبين لها أنها صالحة لتبرير النتيجة التي انتهى إليها الحكم

---

[1] ـ قرار المجلس الأعلى بتاريخ 1980/12/17ـ تحت عدد 752 في الملف المدني عدد 7118 ـ منشور بمجلة رابطة القضاة ـ عدد 12 و13 ـ ص 44 ـ وما يليها.

[2] ـ راجع في الموضوع أطروحة أستاذنا الدكتور سيدي محمد الكشبور : رقابة المجلس الأعلى على محاكم الموضوع في المادة المدنية ـ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ 2000.

[3] ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ صادر عن غرفتين بتاريخ 1992/10/15 في الملف الإداري عدد92/10100 ـ عدد 13 ـ ص 122.

المستأنف، وبمفهوم المخالفة فإن محكمة الاستئناف إذا ألغت الحكم الابتدائي لم يكن من الجائز لها أن تتبنى علله، فإن هي فعلت تكون قد ناقضت توجهها المخالف للحكم الابتدائي،1 و محكمة النقض قد أقرت جواز تبني محكمة الاستئناف للعلل المؤسس عليها الحكم الابتدائي متى رأت أنها قانونية، ولا يعيب قرار محكمة الاستئناف عدم نقله من جديد للعلل المتبناة من طرفها، و هكذا جاء في أحد قراراتها ما يلي :

" لكن حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لما أيدت الحكم الابتدائي تبنت علله وأسبابه والتي جاء فيها بأن حكم نقل الملكية إلى الطالبة أقر لها حق ملكيته، وأن هذا الحق يمكنها التنازل عنه، لأنها مالكته، وأنه بالفعل تنازلت عنه للمطلوبين، ووصل لعلمهم التزامها الصادر من طرف واحد بالتنازل، وأصبح لذلك ملزما لها، طبقا للفصل 18 من ق ل ع و بذلك تكون المحكمة أجابت عن الدفع فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا و ما بالفرع على غير أساس " 2.

وفي نفس السياق سبق للمجلس الأعلى أن قضى بأن:

" إن محكمة الاستئناف لما رفضت الحكم بما يطلبه المتعرض بناء على أن حيازة الدولة لأراضي النزاع تتوفر على الشروط المتطلبة شرعا الشيء الذي يجعلها كافية لعدم سماع دعوى القائم وقبول بينته فقد أجابت بذلك عن الحجج المدلى بها من طرفه ضمنيا، كما أنها بتبني حيثيات الحكم المستأنف الناصة على عدم قيام حجة الغصب المزعوم قد ردت على ما أثاره المستأنف من هذا القبيل في بيان موجب استئنافه وأعطت لحكمها الأساس القانوني اللازم." 3

كما جاء في قرار آخر:

---

1 ـ جاء في قرار للمجلس الأعلى ما يلي: " إذا ظهر للمحكمة خلاف ما انتهى إليه الحكم المستأنف والتمس المستأنف عليه تأييد الحكم المذكور تعين عليها أن ترد على تعليلاته باعتبارها دفوعا صادرة عن المستأنف خاصة ما يخالف منها ما بدا لها من وجه حكمها.
إن محكمة الاستئناف التي اكتفت بمناقشة حجج المدعى عليهم دون أن تتعرض لحجج المدعين بالتقييم والمقارنة بحجج المدعى عليهم والحال

أن الحكم المستأنف ناقشها بتفصيل وأن المستأنف عليهم التمسوا تأييده وتبنوا علله كدفوع يكون قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه و

معرضا للنقض".

(قرار المجلس الأعلى عدد 4001 بتاريخ 1997/06/25.)

2 ـ قرار المجلس الأعلى بغرفتين عدد 516 بتاريخ 2008/02/16 في الملف عدد 2006/3/1/758 ـ منشور بمؤلف ادريس بلمحجوب ـ قرارات المجلس الأعلى بغرفتين أو بجميع الغرف ـ الجزء السادس ـ ط1 ـ 2009 ـ ص 81.

3 ـ قرار المجلس الأعلى عدد 139 بتاريخ 1968/02/21

" حيث إن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي وبذلك يكون قد تبنى علله و أسبابه، وأن الحكم المطعون فيه في هذه الحالة غير ملزم بإيراد تعليل آخر مادام قد تبنى علل وأسباب الحكم المؤيد " 1.

ومن جهة أخرى فقد أخذ الفقه بصحة السبب الضمني في الحكم، أي اعتماد السبب أوالأسباب التي تستنتج من مجمل ما ورد في الحكم، إذا كان لا يتضمن بشكل صريح أسباب خاصة لكل مسألة من المسائل التي فصل فيها 2، و مثاله الحالة التي نكون فيها أمام طلبات مقابلة متناقضة فيما بينها، حيث إن الاستجابة لأحدها هو تبرير ضمني لرفض الطلب الآخر، كما لو قدم للمحكمة طلب يرمي إلى إتمام إجراءات البيع و قدم الخصم مقالا مقابلا يرمي إلى فسخ الوعد بالبيع أو بطلانه، فاستجابة المحكمة لطلب الفسخ أو البطلان هو رد ضمني يبرر رفض طلب إتمام البيع، لأن الأساس المعتمد فيه قد قضي ببطلانه أو فسخه، و مثاله أيضا الحالة التي يقدم فيها المدعي طلبا يرمي إلى الحكم برجوع الزوجة لبيت الزوجية، فتتقدم هذه الأخيرة بطلب مقابل يرمي إلى التطليق لأحد الأسباب المحددة قانونا في مدونة الأسرة، فهنا إذا قضت المحكمة بالتطليق فإن في تبريره رد ضمني على رفض طلب الرجوع لبيت الزوجية .

ومثال السبب الضمني أيضا ارتباط الطلبات المقدمة للمحكمة، فرفض الطلب الأول يبرر رفض باقي الطلبات، ونفس التعليل الذي برر به الطلب الأول يصلح ضمنا كسبب لتبرير نتيجة باقي الطلبات.

- الثاني: يجب أن يكون الحكم مؤسسا على أسباب تكفي لتبرير النتيجة المحكوم بها، وبالتالي فإن وجدت الأسباب في الحكم من الناحية المادية، غير أنها لا تبرر المنطوق المحكوم به فإننا نكون أمام حالة من حالات قصور التعليل أو نقصانه، ومن الأمثلة المتكررة في هذا الشرط اعتماد بعض الأحكام تعليلا عاما أو تعليلا مجملا، بالقول إن الطلب له ما يبرره، أو القول إن الطلب ليس له ما يبرره، أو القول إن الطلب غير مبني على أساس، أو القول إن الدعوى غير جدية .... إلى غير ذلك من الصيغ العامة، إذ أنه بهذا المنحى فإن الحكم لا يفسر بشكل كاف من أين وكيف توصل إلى النتيجة المعتمدة.

[1] ـ قرار المجلس الأعلى عدد 20439 بتاريخ 1994/12/28 في الملف عدد 89/21632 ـ منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 47 ـ 1995 ـ ص 241.

[2] ـ عزمي عبد الفتاح : تسبيب الأحكام و أعمال القضاة في المواد المدنية و التجارية ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ط1 ـ 1983 ـ 295 .

فتعليل الحكم على هذا النحو يعيب الحكم، وفي هذا الإطار جاء في قرار للمجلس الأعلى ما يلي:

" يجب أن يكون كل حكم معللا تعليلا كافيا وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

لما ألغت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي القاضي بالإفراغ لاحتياج المالك إلى التوسع في السكنى معتمدة عللا مجملة دون أن توضح الظروف الاجتماعية التي عنتها يكون قضاؤها مشوبا بالقصور في التعليل يعرض قرارها للنقض"[1] .

وفي نفس السياق جاء في قرار آخر للمجلس الأعلى ما يلي:

" إن كل حكم يجب أن يكون معللا تعليلا كافيا وصحيحا من غير إجمال ولا احتمال، وأن ارتكاب الخطأ في التعليل بمثابة انعدامه.

ولما أثبت المدعى موجب غيبة والده وقد صرح فيه بأن مسكنه الأصلي هو دوار السيدة النبابلة قبيلة الطائفة وأنه غاب عنه غيبة اتصال وانقطاع حيث لا يعلم له قرار، وكان محل النزاع ضمن مزارع هذا الدوار، ودوار الكلالة بالمطالس المنتقل إليه ليس هو دوار السيدة الموطن الأصلي، والمحكمة حين اكتفت بقولها: أن الهالك توفي بدواره، أبهمت في ذلك وتترك الاحتمال هل المراد دواره الأصلي أو الدوار المنتقل إليه في غيبته، والاحتمال مانع من الحكم (النقض)[2].

وعليه فإن الأسباب المعتمدة في الحكم يجب أن تكون كافية، فإذا احترمت المحكمة هذا القيد في التعليل كان حكمها محصنا من كل مكنة لإلغائه، حيث يرفض الطعن بالاستئناف، وإذا تعلق الأمر بقرار استئنافي فإن طلب نقضه يكون مآله هو الرفض.

وللتدليل على شرط كفاية السبب، وكيف أنه يحصن الحكم ضد الطعن نورد بعض الأمثلة من عمل محكمة النقض، فقد جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" لكن ردا على ما ورد في السبب أعلاه، فإن المحكمة المطعون في قرارها استندت في قضائها على المادة 18 من مرسوم رقم 2/08/378 وتاريخ 2008/10/28 بتطبيق أحكام القانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة التي توجب على العدل عند تلقيه الشهادات مراعاة

---

[1] - - قرار المجلس الأعلى عدد 261 بتاريخ 1983/11/11.

[2] - قرار المجلس الأعلى عدد 353 بتاريخ 1967/03/21.

الشروط المقررة وكذا استحضار المستندات اللازمة إذا تعلق الأمر بعقار غير محفظ والتأكد بواسطة شهادة صادرة عن السلطة المحلية وليس عن رئيس الجماعة من كونه ليس ملكا جماعيا أو حبسيا وليس بين أملاك الدولة وغيرها، وأنه بناء على ذلك فقد تبين لها من الاطلاع على شهادة الملكية وتصريحات العدلين المتابعين أنهما لم يقوما بواجبهما المهني وفق ما يقتضيه القانون، وخاصة المادة 18 من المرسوم المذكور، مما يتعين مؤاخذتهما ومعاقبتهما حسب منطوق قرارها، وبذلك تكون المحكمة قد عللت قرارها تعليلا كافيا ولم تسئ تطبيق القانون فكان ما بالنعي غير قائم على أساس" 1.

وجاء في قرار آخر لمحكمة النقض ما يلي:

" لكن، حيث إنه بمقتضى الفصل 95 من قانون المسطرة المدنية " إذا لم يضع الطرف أصل المستند المدعى فيه الزور استدعاه القاضي لوضعه بكتابة الضبط داخل ثمانية أيام إذا كان ينوي استعماله "، وأن المطلوبين في النقض، وخلافا لما يدعيه الطاعن، فقد تمسكوا بطعنهم بالزور الفرعي ولذلك فالقرار حين علل بأن " رسم الهبة عدد 3987 المستدل به من طرف المستأنف عليه، والذي عنه بنى دعواه من أجل المطالبة بالاستحقاق للمدعى فيه، والذي ما هو إلا صورة شمسية، وهو مثار الطعن بالزور الفرعي من قبل المستأنف عبد القادر، وحيث إن المحكمة حتى تتأكد من صحة هذا الرسم حسبما نص عليه قرار المجلس الأعلى المشار إليه أعلاه، وتأخذ مسطرة الزور الفرعي مجراها القانوني، لا بد من الإدلاء بأصل الرسم المذكور ولم يفعل رغم توصله بواسطة دفاعه، وحيث إنه أمام انعدام أصل الوثيقة المذكورة يبقى طلب المستأنف عليه غير مبني على أساس، ويكون الحكم المستأنف بذلك غير سليم في مبناه، الأمر الذي يتعين مع التصريح بإلغائه، وتصديا الحكم برفض الطلب، فإنه نتيجة لما ذكر كله يكون القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا، والسبب بالتالي على غير أساس " 2.

وجاء في قرار آخر لمحكمة النقض ما يلي:

" لكن حيث إنه إعمالا للمادة 49 من مدونة الأسرة فالمحكمة ترجع لقواعد الإثبات العامة عند عدم وجود اتفاق بين الزوجين، مراعية عمل كل منهما، وما قدمه من مجهودات، وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة، والمحكمة أسست على الثابت من الإشهاد ببناء عدد 734 وعلى حساب البحث والاستماع للشهود، وعلى ملتمس الطاعن الموجه للعامل، وفيه يقر بأنه

---

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 90 بتاريخ 11 فبرايـــر 2014 في الملف الشرعي عدد: 1/2/492/ ـ غير منشور

[2] ـ قرار محكمة النقض عدد 1/6 بتاريخ 2014/01/07 في الملف عدد 2012/1/4319- غير منشور .

صرف 70 ألف درهم باع فيها ما تملكه زوجته من لوازم، ولما ردت بأن الطعن في بعض شهادة الشهود لا يؤثر على شهادة الغير مطعون في شهادتهم، ثم أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالمصادقة على الخبرة وقسمة زينة العقار تكون بذلك عللت قرارها تعليلا كافيا فجاء قضاؤها مبني على أساس، وما أثارته الوسيلة غير مؤسس"1 .

كما جاء في قرار آخر لمحكمة النقض:

" حيث يعيب الطالبون القرار في الوسيلة الثانية بعدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل، ذلك أن العارضين لم يتوصلوا بأي إنذار لأداء مصاريف الخبرة تحت طائلة صرف النظر عن الإجراء، وأن المحكمة لما أمرت بالإجراء وذلك بتوجيه إنذار للطاعنين، ورتبت على عدم أداء صائر الخبرة إقرار ما انتهى إليه الخبير من قسمة تصفية، مما يجعل ما انتهت إليه بهذا الخصوص لم يستند على إجراء قانوني سليم وهو الإنذار، مما يجعل القرار منعدم التعليل ومعرضا للنقض.

لكن حيث انه خلافا لما عابه الطالبون على القرار، فإن دفاعهم قد تم تبليغه بالأمر بأداء أتعاب الخبرة بتاريخ 2012/01/12 بواسطة كاتبته، وبما أن تعيين الوكيل يعتبر اختيارا لمحل المخابرة معه بموطنه طبقا للفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، فإن الإشعار بأداء مصاريف الخبرة الموجه إلى دفاع الطالبين الذي بقي بدون جدوى، يبقى صحيحا يترتب عنه صرف النظر عن الإجراء، مما يبقى معه القرار معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار" 2 .

11 ـ منطقية الأسباب:

يجب أن يبنى تعليل الحكم على منطق سليم، فالتعليل يهدف إلى إبراز الأسباب التي حملت القاضي أو المحكمة على إصدار حكم وفق توجه معين، ومن تم فالتعليل يبرز المنطق الذي تحكم في هذا التوجه، وهو محاولة لإقناع الخصوم بذلك، ولذلك اعتبر بعض الفقه أن الحكم هو المنطق.

فالحكم الذي يؤسس على المنطق يستمد مصادره من القانون و العقل في وقت واحد، بحيث نجده يجمع بين المنطق الصوري الذي مهمته هي بيان أن الحكم أو القرار يتفق مع القانون، و بين المنطق غير الصوري الذي مهمته الأساسية هي بيان أن الحكم أو القرار

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 1/21 بتاريخ 2014/01/07 في الملف عدد 2013/1/1/426 ـ غير منشور.
[2] ـ قرار محكمة النقض عدد 57 بتاريخ 2014/01/28 في الملف الشرعي عدد 2013/1/2/145 ـ غير منشور.

يتطابق مع العقل، لهذا فإن التسبيب يستهدف تبرير الحكم في مواجهة القانون وفي مواجهة العقل 1.

ومن تم فإن عملية التعليل هي بمثابة استدلال قانوني وقضائي، من خلالهما يقوم القاضي باستخلاص النتائج على ضوء ما توفر له من معطيات واقعية و قانونية، ويتم تبرير عملية الاستنتاج هاته من خلال التعليل، وفي هذا الإطار يجب أن يكون الاستنتاج منطقيا، أي أن يؤدي نسق التحليل العقلاني والقانوني إلى التوصل إلى المنطوق الذي انتهى إليه الحكم، أي أن يؤسس على بناء منهجي و منظم، فإن اختل البناء المنطقي للحكم فقد التعليل مرتكزا من مرتكزاته، وهو ما يعرض الحكم للإلغاء عند الطعن فيه، وكمثال على ذلك نشير إلى أن المجلس الأعلى -محكمة النقض حاليا - أقر قاعدة مضمنها أن الحكم ينبغي أن يتمشى مع المنطق السليم وإلا كان ناقص التعليل، وعلل القرار كما يلي:

" لكن حيث إن ما استنتجته المحكمة من ظروف النازلة وشهادة الشهود يتجافى والمنطق السليم، ذلك أن حضور فاطمة .... بمكتب التصويت ووجود علاقة قرابة بينها وبين السيدة .... وسكناها عند والدة هاته الأخيرة، وعيشها على نفقتها، واعترافها بأنها سلمت ورقة تعريفها وورقة انتخاب السيدة .... للطاعن، كل هاته الوقائع لا تبرر ما وصلت إليه المحكمة في استنتاجها من قيام الدليل القاطع ـ كما قالت ـ على التصويت ببطاقة الانتخاب 119 التي هي للمرأة .... وهي متغيبة بالخارج، مع العلم أن .... أنكرت أن تكون صوتت بورقة بنت اختها كما هو ثابت من الحكم، وأن بناء الحكم على هذا الاستنتاج الخاطئ يعتبر نقصانا في التعليل يوازي انعدامه، وبالتالي يستوجب نقض الحكم المطعون فيه " 2 .

و هو نفس المبدأ الذي أكده قرار آخر لنفس الجهة جاء في تعليله أنه يحق للمجلس الأعلى أن يبسط رقابته على قرار محكمة الاستئناف في الجانب القانوني، دون أن تمتد رقابته إلى الوقائع، إلا فيما يتعلق بحالة تحريفها أو مخالفة الاستنباط السائغ على النحو الذي يؤدي إلى خرق القانون 3.

ومن الأمثلة على اعتماد المنطق القانوني في التعليل، الحالة التي يقدم فيها طلب إلى المحكمة يرمي إلى الحكم بشيء معين دون طلب الحكم بسببه، كالحالة التي يطالب فيها الموعود له بالشراء بإرجاع مبلغ التسبيق دون أن يطالب بفسخ أو إبطال الوعد بالبيع الذي

---

[1] ـ عن الطيب برادة، م س ص 368.

[2] ـ قرار المجلس الأعلى عدد 294 ـ مجلة القضاء و القانون ـ عدد 127 ـ ص 171 .

[3] ـ قرار المجلس الأعلى بتاريخ 1980/12/17ـ تحت عدد 752 في الملف المدني عدد 7118 ـ منشور بمجلة رابطة القضاة ـ عدد 12 و13 ـ ص 44 ـ وما يليها.

بمقتضاه يحتفظ الواعد بالبيع بمبلغ التسبيق، إذ في حالة مثل هاته لا تقبل المحكمة الطلب بعلة منطقية مؤداها أنه لا يمكن إرجاع الجزء المسبق من الثمن إلا بعد فسخ أو إبطال البيع، وهو ما انتهت إليه المحكمة الابتدائية بمراكش في دعوى عرض المدعي فيها من خلال المقال الافتتاحي أنه سبق له أن أدى للمدعى عليها مبلغ ..... درهم كتسبيق لاقتناء شقة بالعمارة الكائنة ب .....، و أنه لم يتم إتمام الصفقة بسبب تماطل المدعى عليها، و التمس الحكم عليها بإرجاع المبلغ المذكور أعلاه مع تعويض لا يقل عن 10000,00 درهم، والفوائد القانونية والصائر، فأجابت المدعى عليها بمذكرة مرفقة بمقال معارض دفعت من خلاله بأنها وفت بجميع التزاماتها، والتمست الحكم لها بالاحتفاظ بمبلغ العربون أساسا، واحتياطيا في حالة الحكم بإرجاع المبلغ المذكور الحكم لها بخصم مبلغ 20000,00 درهم كتعويض مع النفاذ المعجل، وتحديد مدة الإكراه البدني في الأقصى وتحميل المدعى عليها الصائر، فقضت المحكمة بعدم قبول الطلبين اعتبارا لأن الوعد بالبيع لازال ينتج آثاره القانونية، ومما جاء في تعليل الحكم الصادر في هذه النازلة ما يلي:

أولا: في المقال الافتتاحي:

- في الشكل:

حيث إن الثابت من خلال الوعد بالبيع المدلى به أن المدعى عليها تسلمت المبلغ موضوع الدعوى كتسبيق في إطار التمهيد لإبرام بيع عقاري.

و حيث إنه و انطلاقا مما ذكر يكون طلب المدعي غير مبرر على حالته، ذلك أننا أمام عقد مبرم بين الطرفين، وهو الأمر الذي يرتب التزامات متبادلة بين طرفيه، وبالتالي يكون من حق المدعى عليه الاحتفاظ بالمبالغ المذكورة تنفيذا للعقد الرابط بينهما، ولا يمكن المطالبة بإرجاع تلك المبالغ إلا بعد زوال مبرر الاحتفاظ بها أي عند فسخ العقد، و الحال أن العقد موضوع دعوى المدعي لازال منتجا لأثاره و لم يفسخ، وعليه يكون احتفاظ المدعى عليه بالمبالغ المطلوب إرجاعها مبنيا على سند ومن تم لا يمكن الحديث مطلقا عن إثراء بدون سبب، وبالتالي يكون الطلب المقدم بهذا الخصوص غير مقبول.

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل مصاريفها.

ثانيا: في المقال المعارض:

- في الشكل:

حيث إن الطلب المعارض يرمي إلى الحكم للمدعية بالاحتفاظ بمبلغ العربون أساسا واحتياطيا في حالة الحكم بإرجاع المبلغ المذكور الحكم لها بخصم مبلغ 20000,00 درهم كتعويض مع النفاذ المعجل، وتحديد مدة الإكراه البدني في الأقصى وتحميل المدعى عليها الصائر.

و حيث إنه اعتبارا لما انتهى إليه الحكم في شقه الأصلي فإن العقد بين الطرفين لازال ينتج آثاره، و بالتالي يكون من السابق للأوان الحديث عن مآل العربون، الشيء الذي يبرر الحكم بعدم قبول الدعوى"[1] .

و خلاف المنطقية في التعليل أن يتضمن الحكم تناقضا بين أجزائه، فهذا يعيب التعليل، ذلك أن تناقض جزئيات الحكم يبين أن بناءه لم يحترم التحليل المنطقي للأشياء، وفي هذا السياق اعتبر قضاء النقض أن تناقض التعليل يوازي عدم التعليل ويتعرض للبطلان الحكم الذي يتضمن أجزاء متناقضة [2].

المطلب الثاني: تراتبية أجزاء التعليل

إن تعليل الحكم يجب أن يتبنى تراتبية متسلسة في البناء، بحيث يسير على نحو منطقي في ترتيب الجواب عن الدفوع المثارة والطلبات موضوع الدعوى، و كذا فإنه متى تنازل الطرف عن دعواه، فإنه يتعين على المحكمة أن تشهد على ذلك في حكمها من غير حاجة إلى بحث الدفوع المثارة من الخصم، اللهم في حالة اعتراضه على التنازل، فإن لم يكن هنالك تنازل عن الدعوى انتقلت المحكمة للدفوع الأولية وتناولتها بالتعليل، فإن لم تثر دفوع أولية بالمرة أو أثيرت ولكن المحكمة لم تقبلها وقررت ردها، فإن المحكمة تنتقل إلى مناقشة الاختصاص مع تفصيل في ذلك بين حالتي البت فيه بحكم مستقل وحالة ضمه إلى جوهر النزاع، وبعد ذلك تناقش المحكمة شكل الدعوى وتعلل مدى توفرها على الشكليات المتطلبة قانونا وتجيب عن الدفوع المثارة في هذا الشأن، وهكذا فمتى تبين للمحكمة أن الدعوى غير مقبولة صرحت بذلك، وبالمقابل فإن المحكمة متى تبين لها أن الدعوى مستوفية لشروطها الشكلية انتقلت إلى دراسة موضوع الدعوى لتبت فيه وتجيب عن الدفوع المثارة من المدعى عليه والطلبات المقدمة من المدعي.

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/05/28 في الملف المدني عدد 15/1201/456 - غير منشور.

[2] - قرار المجلس الأعلى عدد438 بتاريخ 1969/03/10.

أولا ـ البت في طلب تسجيل تنازل الأطراف عن الدعوى:

مما لا شك فيه أن تنازل المدعي عن دعواه يضع حدا لإجراءاتها وينهي سيرها، وذلك تأسيسا على مقتضيات الفصل 119 من ق م م الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" يمكن التنازل بعقد مكتوب أو بتصريح يضمن بالمحضر ويشار فيه إلى أن الطرف تنازل عن الدعوى التي أقامها بصفة أصلية أو عارضة أو عن المطلب الذي رفعه إلى القاضي في موضوع الحق.

لا يترتب عن التنازل عن الدعوى تخلي الخصم عن موضوع الحق.

يترتب عن التنازل عن الطلب محو الترافع أمام القضاء بالنسبة للطلبات المقدمة إلى القاضي."

كما نصت الفقرة الأولى من الفصل 121 من ذات القانون على ما يلي:

" يسجل القاضي على الأطراف اتفاقهم على التنازل، ولا يقبل ذلك أي طعن" .

وكمثال على تعليل الحكم القاضي بالإشهاد على التنازل نورد ما جاء في حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش:

" حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم بما هو مشار إليه أعلاه.

وحيث أدلي بتنازل عن الدعوى من طرف المدعي.

وحيث إن التنازل وقع على حق تملك المدعية صلاحية التصرف فيه، وبالتالي يترتب عليه وضع حد لإجراءات الدعوى، ولا يسع هذه المحكمة إلا الإشهاد بوقوعه بحكم غير قابل لأي طعن.

وحيث إن المتنازل عن الدعوى يتحمل مصاريفها" [1] .

هذا ويحق للطرف المدعى عليه أن يعترض على التنازل عن الدعوى المقدم من الطرف المدعي، والسند التشريعي في ذلك هو ما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 121 من ذات القانون على ما يلي:

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش صدر بتاريخ 2015/05/07 في الملف مدني رقم 15/1201/35 ـ غير منشور.

" إذا تعرض الطرف المواجه على التنازل بالنسبة للدعوى أو لحق الترافع بعلة أنه قدم دعوى مقابلة أو لسبب آخر بت القاضي في صحة التنازل بحكم قابل للاستئناف ".

ثانيا ـ البت في الدفوع الأولية:

القاعدة في الدفوع الأولية أنه يلزم إثارتها قبل كل دفع أو دفاع، وهذا الحكم يقرره الفصل 49 من ق م م الذي ينص على ما يلي:

" يجب أن يثار في آن واحد وقبل كل دفاع في الجوهر الدفع بإحالة الدعوى على محكمة أخرى لتقديمها أمام محكمتين مختلفتين أو لارتباط الدعويين والدفع بعدم القبول وإلا كان الدفعان غير مقبولين " .

1 ـ البت في طلب الضم:

إذا قدم للمحكمة طلب ضم ملفين تعين البت في طلب الضم أولا ، حيث تستجيب لطلب الضم متى اتحدت الدعويين أطرافا وموضوعا، أو اتحدتا من حيث أطرافهما ومحلهما وإن اختلفا من حيث الموضوع، إذ يكون الضابط المبرر للضم هو الارتباط القائم بين الدعويين، ومثال ذلك أن يتقدم المدعي بطلب يرمي إلى إتمام إجراءات البيع، و يتقدم المدعى عليه في ملف مستقل بمقال افتتاحي يرمي إلى فسخ الوعد بالبيع، ومثاله أيضا الحالة التي يتقدم فيها الزوج بطلب يرمي إلى الحكم على الزوجة بالرجوع لبيت الزوجية ، و تتقدم هي في إطار ملف مستقل بطلب يرمي إلى الحكم بتطليقها من عصمة زوجها للشقاق .

ففي هذه الحالات وما شابهها من صور فإن المحكمة تبت أولا في طلب الضم، وكمثال على ذلك نورد التعليل الحرفي لحكم للمحكمة الابتدائية بمراكش جاء فيه:

"1 ـ حول الدفوع الأولية المثارة:

ـ حول طلب الضم:

حيث تقدم المدعى عليها بملتمس يرمي إلى ضم الملفين عددي 2012/1201/943 و2012/1201/945 إلى الملف الحالي لتوفر موجبات الضم، واحتياطيا ضم ملفات أخرى وهي عدد 2012/1201/587 وعدد 2012/1201/588المحجوز عليهما فيه هو المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وعدد 2012/1201/586 المحجوز عليه فيه هو التجاري وفا بنك وعدد 2012/1201/944 المحجوز عليه فيه الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات.

وحيث إنه فيما يخص الشق الأول من الطلب الرامي إلى ضم الملفين عدد 2012/1201/944 وعدد 2012/1201/945 إلى الملف الحالي فإنه مبرر على اعتبار أن

الدعوى مقامة بين نفس الأطراف وتتعلق بنفس السبب وترمي إلى نفس الغاية، الشيء الذي يتعين معه الاستجابة للطلب وذلك بضم الملفين عدد 2012/1201/944 و2012/1201/945 إلى الملف الحالي مع اعتبار الملف عدد 2012/1201/943 هو الأصل.

وحيث إنه فيما يخص الشق الأول من الطلب الرامي إلى ضم ملفات أخرى وهي عدد 2012/1201/587 وعدد 2012/1201/588 المحجوز عليهما فيه هو المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وعدد 2012/1201/586 المحجوز عليه فيه هو التجاري وفا بنك وعدد 2012/1201/944 المحجوز عليه فيه الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات الحالي، فإنه غير مبرر على اعتبار أن الدعوى غير مقامة بين نفس الأطراف حسب ما بين أعلاه وأنها وإن كانت تتعلق بنفس السبب و ترمي إلى نفس الغاية، فإن ذلك لوحده لا يبرر الضم اعتبارا لتخلف شرط وحدة الخصوم، الشيء الذي يتعين معه عدم الاستجابة للطلب ورفضه " [1].

2- البت في الدفع بعدم الاختصاص:

يتعين على المحكمة المعروض عليها النزاع البت في الدفع المتعلق بالاختصاص إما بحكم مستقل أو بعد ضمه إلى الجوهر وذلك حسب التفصيل التالي:

الحالة الأولى: ضم الدفع بعدم الاختصاص للجوهر:

إن هذه الحالة هي الأصل في البت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي و المكاني وذلك وفق القاعدة العامة المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية[2] ، و عليه فإذا ما قررت المحكمة ضمه للجوهر فإنه يتعين عليها من الناحية المنهجية أن تفصل فيه قبل الانتقال إلى شكل الدعوى، على اعتبار أن الاختصاص يعني صلاحية المحكمة للبت في النزاع المعروض

---

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/01/09 في الملف مدني رقم 2012/1201/943 مضموم له الملف عدد2012/1201/944 مضموم له الملف عدد2012/1201/945 - غير منشور.

[2] - نص الفصل 16 من ق م م على ما يلي:

" يجب على الأطراف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المكاني قبل كل دفع أو دفاع.

لا يمكن إثارة هذا الدفع في طور الاستيناف إلا بالنسبة للأحكام الغيابية.

يجب على من يثير الدفع أن يبين المحكمة التي ترفع إليها القضية وإلا كان الطلب غير مقبول.

إذا قبل الدفع رفع الملف إلى المحكمة المختصة التي تكون الإحالة عليها بقوة القانون وبدون صائر.

يمكن الحكم بعدم الاختصاص النوعي تلقائيا من لدن قاضي الدرجة الأولى " .

عليها، وبالتالي فإذا ما كانت المحكمة غير مختصة فإنه لا يحق لها أن تراقب الدعوى في أي جزئية منها ، بحيث لا تراقب شكلها ، و لا تبت في موضوعها.

ومثال ذلك ما جاء في حكم لابتدائية مراكش علل بما يلي:

" 1 -في الدفع بعدم الاختصاص النوعي وإحالة القضية على المحكمة التجارية بمراكش:

حيث دفع نائب المدعى عليها أصليا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية لكون العقد الرابط بين الطرفين عقد تجاري مماثل للأعمال التجارية الواردة في المادتين 6 و7 من مدونة التجارة والتي تكتسب بممارستها الاعتيادية والاحترافية صفة التاجر.

لكن حيث إن العقد المدلى به هو عقد وحيد، ولم تثبت المدعى عليها كون المدعيين يمارسان بشكل معتاد أو محترف هذا النوع من العقود، إضافة الى أن كراء العقارات لا يماثل الأعمال التجارية بطبيعتها الواردة بالمادتين المذكورتين، وأن المشرع عندما أورد شراء العقارات بنية بيعها كعمل تجاري بطبيعته ولم يورد كراءها فهو استثناء ضمني لهذا النوع من العمل، وأن هذا يشكل إجماعا فقهيا وقضائيا (يراجع بهذا الخصوص: Mohamed Drissi Machichi Alami, Le droit commercial Fondamental، وامحمد الفروجي: القانون التجاري، شكري السباعي: التاجر.....)

وحيث إن قيام المدعيين الأصليين بكراء الشقة للمدعى عليها من أجل ممارسة العمل السياحي أو غيره يعد عملا مدنيا بطبيعته، وأن كل ما يرتبط بهذا العقد فهو يدخل في صميم
اختصاصات المحكمة الابتدائية التي تعد محكمة الولاية العامة، وأن هذا المنحى هو الذي نحته المدعى عليها بنفسها عندما تقدمت بصفتها مدعية فرعية بالمقال المعارض أعلاه، يرمي إلى فسخ ومعاينة فسخ هذا العقد مما يكون معه الدفع غير ذي موضوع ويتعين رده.

2 ـ في الشكل:

في المقالين الأصلي والمضاد:

حيث أثارت المدعى عليها أصليا دفعا يرمي الى الحكم بعدم قبول الدعوى لكون العقد المدلى به محرر باللغة الفرنسية وأن لغة التقاضي هي اللغة العربية.

لكن حيث ....."[1].

الحالة الثانية: البت في الدفع بعدم الاختصاص بحكم مستقل:

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/07/18 في الملف مدني رقم 2013/1303/144520 - غير منشور.

في بعض الأحيان تكون المحكمة ملزمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل وذلك عند وجود نص قانوني يلزم المحكمة بذلك، ومن خلال مراجعة مجموع, النصوص الإجرائية يتبين أن المحكمة تكون ملزمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل في حالتين:

أ ـ حالة إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية وذلك سواء أثير هذا الدفع أمام محكمة إدارية أو عادية، والسند التشريعي في ذلك هو مقتضيات الفصل 13 من قانون المحاكم الإدارية والذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع.

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض، التي يجب عليها أن تبت في الأمر داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تسلم كتابة الضبط بها لملف الاستئناف" .

و نشير هنا إلى أن مسألة التصريح بعدم الاختصاص النوعي لا تثير أي إشكال، حيث إن الحكم بعدم الاختصاص هو الحكم الوحيد الذي تصدره المحكمة في القضية، و لكن الإشكال يثار في الحالة التي ترد فيها المحكمة الدفع بعدم الاختصاص النوعي، حيث تكون

المحكمة ملزمة هنا بأن تبت بحكم مستقل1 ، ولا يمكن للمحكمة مواصلة إجراءات البت في الدعوى إلا بعد بت محكمة النقض في طلب الاستئناف 2.

وكمثال لهذه الحالة نورد حكم ابتدائية مراكش الذي جاء ضمن تعليله ما يلي:

" حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم على المدعى عليها بأدائها له مبلغ 90000,00 درهم مع النفاذ المعجل والصائر.

وأرفق مقاله بوثائق.

وحيث دفعت المدعى عليها الثانية بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعيا وبانعقاد الاختصاص للمحكمة الإدارية.

وحيث يتعين البت في هذا الدفع بحكم مستقل طبقا للفصل 13 من قانون المحاكم الإدارية الذي ينص على أنه إذا أثير الدفع بعدم الاختصاص النوعي الإداري أمام محكمة عادية أو إدارية فإنه يلزمها البت بحكم مستقل في الدفع المذكور.

وحيث إنه بالرجوع إلى الفصل 8 من قانون المحاكم الإدارية نجده يبين على سبيل الحصر ما يدخل ضمن اختصاص هذه الفئة من المحاكم، وهي اختصاصات ترتبط بالعقود الإدارية التي تظهر فيها الإدارة صاحبة سلطان أو سيادة، في حين أن الأمر في النازلة لا يرتبط بما ذكر، بل بتعاقد يخضع للقواعد المدنية العامة، فالأمر يتعلق بعقد تأمين، وعليه يكون الاختصاص بنظر الدعاوى الرامية إلى الرجوع على الشركة المؤمنة من اختصاص المحكمة الابتدائية

---

[1] ـ تنص المادة 12 من قانون المحاكم الإدارية على ما يلي:

" تعتبر القواعد المتعلقة بالاختصاص النوعي من قبيل النظام العام، وللأطراف أن يدفعوا بعدم الاختصاص النوعي في جميع مراحل إجراءات الدعوى، وعلى الجهة القضائية المعروضة عليها القضية أن تثيره تلقائيا".

[2] ـ تنص المادة 12 من قانون المحاكم الإدارية على ما يلي:

" إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع.

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تسلم كتابة الضبط بها لملف الاستئناف " .

تطبيقا لمقتضيات المادة 12 من القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية:

" تبقى مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 41.90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية سارية المفعول في شأن استئناف الأحكام الصادرة في موضوع الاختصاص النوعي، وتحيل محكمة النقض الملف بعد البت فيه إلى المحكمة المختصة".

صاحبة الولاية العامة طالما أنه ليس هناك ما يجعل الدعوى مؤطرة في إطار الفصل 8 من قانون المحاكم الإدارية ، ولا يؤثر في الاختصاص طبيعة المسؤولية موضوع عقد التأمين، وعليه يتعين رد الدفع المثار بعدم اختصاص هذه المحكمة.

و حيث يتعين إرجاء البت في الصائر إلى حين الفصل في جوهر القضية "1 .

ب ـ حالة إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحكمة التجارية، حيث يتعين عليها لزوما البت فيه بحكم مستقل، وذلك تأسيسا على مقتضيات الفصل 8 من قانون المحاكم التجارية الذي ينص حرفيا على ما يلي:

" استثناء من أحكام الفصل 17 من قانون المسطرة المدنية، يجب على المحكمة التجارية أن تبت بحكم مستقل في الدفع بعدم الاختصاص النوعي المرفوع إليها وذلك داخل أجل ثمانية أيام (8).

يمكن استئناف الحكم المتعلق بالاختصاص خلال أجل عشرة أيام (10) من تاريخ التبليغ.

يتعين على كتابة الضبط أن توجه الملف إلى محكمة الاستئناف التجارية في اليوم الموالي لتقديم مقال الاستئناف.

تبت المحكمة داخل أجل عشرة أيام (10) تبتدئ من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

إذا بتت محكمة الاستئناف التجارية في الاختصاص أحالت الملف تلقائيا على المحكمة المختصة ".

الحالة الثالثة: المحكمة غير مختصة لنظر النزاع:

إذا لم تكن المحكمة مختصة لنظر النزاع فإنها لا تبت سوى في مسألة الاختصاص دون ما أثير أمامها من دفوع وطلبات.

ومثال ذلك حكم ابتدائية مراكش الذي جاء فيه:

" حيث دفع المدعى عليه بعدم اختصاص هذه المحكمة مؤكدا انعقاده للمحكمة التجارية اعتبارا لأن موضوع النزاع يتعلق بأوراق تجارية.

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/05/14 في الملف المدني رقم 2014/1201/1164 - غير منشور.

وحيث إنه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 5 من القانون المحدث والمنظم للمحاكم التجارية، نجد أن المشرع أسند لهذه الفئة من المحاكم اختصاص النظر في النزاعات المتعلقة بالأوراق التجارية، وبطبيعة الحال فإنه يدخل ضمن هذه المنازعات جميع النزاعات المبنية على الأوراق التجارية بغض النظر عن صفة أطرافها، وهل هم تجار أم لا، فالعبرة هي بطبيعة الورقة التجارية أي أننا أمام معيار موضوعي لا يرتبط بصفة أطراف الدعوى، وعلى سبيل الاستثناء فإنه لا تختص بها هذه المحكمة إلا إذا كانت قيمة النزاع تقل عن 20000,00 درهم والحال أن نصاب هذه الدعوى يزيد عن القدر المحدد كسقف أقصى لاختصاص المحكمة الابتدائية، و بالتالي تكون الدعوى الحالية مرفوعة إلى جهة غير مختصة ويلزم الحكم بعدم الاختصاص النوعي لهذه المحكمة، وهو الأمر الذي يترتب عليه وجوب إحالة الملف على المحكمة المختصة نوعيا بدون صائر" 1.

الحالة الرابعة: الإثارة التلقائية للاختصاص متى كان الأمر متعلقا بالنظام العام أو من الجائز إثارته من طرف المحكمة

متى كان الاختصاص النوعي أو المكاني من النظام العام تعين على المحكمة لزوما أن تثيره بصفة تلقائية، وبالتالي تصرح بعدم اختصاصها، علما أنه في حالات أخرى فقد خولها المشرع مكنة إثارة اختصاصها النوعي تلقائيا.

ومثال ذلك حكم ابتدائية مراكش المتعلق بالحكم بعدم الاختصاص المكاني تلقائيا في نزاع بين البنك والزبون متعلق بأداء قيمة أقساط القرض وذلك تأسيسا على قانون حماية المستهلك ذي الصبغة المتصلة بالنظام العام، ومما جاء في الحكم ما يلي:

"حيث إن طلب الطرف المدعي يرمي إلى الحكم بأداء المبلغ المذكور الناتج عن القرض مع الفوائد القانونية والإكراه البدني في الأقصى.

وحيث إن أول ما تناقشه المحكمة في كل دعوى هو مدى صلاحيتها واختصاصها للبت في القضية المعروضة عليها، وفي هذا السياق فالظاهر من مقال الدعوى أن الطرف المدعى عليه يقيم خارج الدائرة القضائية لهذه المحكمة وبالتالي يطرح السؤال حول مدى اختصاص هذه المحكمة مكانيا لنظر النزاع الحالي، و في هذا الإطار فإن أول ما يجب استحضاره هو أن المبدأ العام الذي يحكم قواعد الاختصاص المكاني هو أنه ليس من النظام العام حسب ما يفيده صحيح الفصل 16 من ق م م، و يترتب عن ذلك أنه يحظر على المحكمة المعروض عليها النزاع أن تثير مسألة الاختصاص المكاني بصفة تلقائية، وإذا كان هذا هو الإطار العام

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/06/06 في الملف مدني رقم 2015/1201/520 - غير منشور.

للمنازعات المثارة أمام المحاكم والذي بمقتضاه جعل المشرع مسألة تحديد الدائرة القضائية التي سيلجأ إليها الخصوم لعرض نزاعهم مسألة مرتبطة بمصالحهم الشخصية و تقديرهم للطريقة التي من شأنها أن تكفل حقهم في الدفاع والتقاضي، فإن تطور نظرة المشرع لمقاربة التنظيم القانوني للاختصاص جعلته يتدخل في بعض الأحيان بقواعد آمرة ذات صلة بالنظام العام، من شأنها أن تحمي الطرف المفروض أنه ضعيف في العلاقة التعاقدية، وفي هذا الإطار تأتي القواعد الحمائية التي جاء بها المشرع من خلال القانون رقم 08/31 و المتعلق بحماية المستهلك، فالمشرع نص صراحة على أن قواعد هذا الظهير هي من النظام العام، ثم جاء بعد ذلك وقرر أن الاختصاص المكاني في المنازعات المتعلقة بالعقود المبرمة بين مؤسسات القرض وزبنائها ينعقد لمحكمة موطن الزبون، فقد أوجبت المادة 111 من القانون المذكور إقامة دعوى المطالبة بأداء المديونية الناجمة سواء عن عقد القرض أو عقود الإيجار المقرون بوعد البيع أو مع خيار الشراء أمام محكمة موطن أو محل إقامة المقترض، وعليه يتعين على هذه المحكمة أن تثير تلقائيا عدم اختصاصها المكاني لنظر النزاع الحالي طالما أننا أمام قانون خاص لاحق للأول من حيث الزمن وأعاد تنظيم نفس المسألة، الشيء الذي يلزم معه هذه المحكمة برفع يدها عن القضية من خلال التصريح بعدم اختصاصها المكاني للبت في النزاع، وهو الأمر الذي يستتبع إحالة الملف على المحكمة الابتدائية المختصة كما هو محدد بمنطوق الحكم .

وحيث إنه وطبقا للفصل 16 من ق م م المذكور فإن الإحالة تكون بدون صائر.

وتطبيقا للفصول 16و 17و 50 و 124 ق م م و قانون حماية المستهلك" [1] .

وفي الختام نشير إلى أنه يتعين على المحكمة في غير الحالات التي يكون فيها الاختصاص من متعلقات النظام العام، أن تبين في تعليلها أن الأمر يتعلق بدفع مثار من الخصم الذي يحق له إثارة هذا الدفع.

ثالثا ـ البت في طلب إيقاف البت:

القاعدة في المجال الإجرائي أن الجنائي يعقل المدني ويقيده وذلك تأسيسا على مقتضيات الفصل 10 من ق م ج الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" غير أنه يجب أن توقف المحكمة المدنية البت في الدعوى إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى العمومية إذا كانت قد تمت إقامتها ".

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/05/21 في الملف مدني رقم 2015/1201/740 - غير منشور.

وعليه، فإنه بمناسبة سريان دعوى مدنية فإنه عادة ما يثير الخصم في الدعوى طلبا لإيقاف البت فيها بعلة أن هناك دعوى عمومية رائجة، و في هذه الحالة تكون المحكمة المدنية المعروض عليها النزاع ملزمة بالبت في طلب إيقاف البت قبولا أو رفضا، و في الحالتين عليها أن تبين الأسس المعتمدة من طرفها و تبرز ذلك في تعليل حكمها، مع الإشارة إلى أن المحكمة لا تأمر بوقف سير إجراءات الدعوى إلا إذا كانت هذه الأخيرة مستجمعة لشروط صحتها من الناحية الشكلية، وبالتالي فمتى كانت الدعوى غير مقبولة فإن المحكمة تصرح بعدم قبولها لجهة الشكل، ومن تم لا يبق أي مبرر لطلب إيقاف البت في الدعوى.

وللاستجابة لطلب إيقاف البت فإنه يلزم أن يتوفر فيه شرطان وهما:

- أن يتعلق الأمر بدعوى عمومية رائجة، وعليه فلا يكفي لترتيب أثر الوقف لسير الدعوى العمومية وجود شكاية مقدمة للنيابة العامة، بل إن الذي يوقف البت في الدعوى المدنية هو الدعوى العمومية المسطرة من طرف النيابة العامة أو المطالبة من طرفها بإجراء تحقيق، أو تقديم الطرف المدني شكاية مباشرة للمحكمة أو لقاضي التحقيق.

- أن يكون البت في الدعوى المدنية متوقفا لزوما على نتيجة الدعوى العمومية، وبالمقابل فمتى كانت نتيجة الدعوى العمومية لا أثر لها في الدعوى المدنية فإن المحكمة ترفض طلب إيقاف سير الدعوى المدنية، والسند التشريعي في ذلك هو مقتضيات الفصل 92 من ق م م الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" إذا طعن أحد الأطراف أثناء سريان الدعوى في أحد المستندات المقدمة بالزور الفرعي صرف القاضي النظر عن ذلك إذا رأى أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على هذا المستند.

إذا كان الأمر بخلاف ذلك أنذر القاضي الطرف الذي قدمها ليصرح بما إذا كان يريد استعمالها أم لا.

إذا صرح الطرف بعد إنذاره أنه يتخلى عن استعمال المستند المطعون فيه بالزور الفرعي أولم يصرح بشيء بعد ثمانية أيام نحي المستند من الدعوى " 1.

---

[1] ـ تطبيقا للقاعدة أعلاه جاء في قرار للمجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ ما يلي:

" الدفع بالزور في عقد النكاح قد تجاوزه القرار المطعون فيه لوجود أحكام سابقة في الموضوع، ولوجود عقد الطلاق من الطاعن أوقعه على المطلوبة في النقض، الأمر الذي جعل القرار يستغني عن النظر في الدفع المذكور لعدم جدواه، إذ لا يتوقف الفصل في الدعوى عليه طبقا لما نص عليه الفصل 92 من ق م م خصوصا و الطاعن يعترف بالطلاق و طلاق بدون زواج ، مما يجعل القرار على صواب " .

ـ قرار عدد715 بتاريخ 25/04/1989 ـ منشور بجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 43/42 ـ ص 152.

ولتوضيح هذه الصورة نورد أمثلة من العمل القضائي:

المثال الأول: المحكمة ترفض طلب إيقاف البت في الدعوى لأن البت في الدعوى المدنية لا يتوقف على نتيجة الدعوى العمومية:

" حيث التمست المدعية إيقاف البت في القضية طبقا لمقتضيات الفصل 10 من ق م ج على اعتبار أنه صدر قرار عن السيد قاضي التحقيق لدى ابتدائية مراكش من أجل خيانة الأمانة والتزوير في محررات تجارية موضوع الملف الجنحي التلبسي التأديبي عدد 2013/2104/614 المفتوح أمام المحكمة الابتدائية بمراكش.

و حيث إنه بالرجوع إلى مقتضيات المادة 10 من ق م ج نجدها تنص على ما يلي: " غير أنه يجب أن توقف المحكمة المدنية البت في الدعوى إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى العمومية إذا كانت قد تمت إقامتها "، وعليه فلإيقاف البت في الدعوى الحالية إلى حين انتهاء المسطرة الجنائية يشترط أن يكون البت في الدعوى الحالية متوقف لزوما على مآل المسطرة الجنحية ذات المراجع أعلاه ، والحال غير ذلك فنحن أمام قرار صدر عن محكمة الاستئناف بمراكش تحت عدد212 بتاريخ 2011/3/23 في الملف عدد 2006/5/986، وأن هذا القرار قد أصبح نهائيا بعد صدور قرار محكمة النقض الذي قضى برفض الطلب المقدم من طرف المحجوز عليها، وأن الدعوى العمومية المحتج بها لا علاقة لها بالدعوى الحالية و لن تؤثر فيها، على اعتبار أن موضوع الدين قد أصبح نهائيا بعد استنفاذ المحجوز عليه لكافة طرق الطعن العادية وغير العادية، وأن محكمة المصادقة على الحجز يقتصر نظرها على التأكد من توفر موجبات المصادقة، وأن الملف الجنحي لا علاقة له بطلب المصادقة، مما يجعل طلب إيقاف البت غير مرتكز على أساس "1 .

المثال الثاني: المحكمة ترفض طلب إيقاف البت في الدعوى لأن الطلب أسس على مجرد شكاية للنيابة العامة وليس على أساس دعوى عمومية:

إن الذي يرتب أثر إيقاف سير الدعوى المدنية هو الدعوى العمومية، ومن المعلوم أننا نكون أمام دعوى عمومية إذا قامت النيابة العامة بتحريك المتابعة، أو تقدم الطرف المدني بشكاية مباشرة إلى قاضي التحقيق أو إلى المحكمة، وعليه فإن مجرد تقديم شكاية إلى النيابة العامة لا يرتب أثر إيقاف سير الدعوى المدنية، علما أنه في كثير من الحالات يقدم الطرف طلب إيقاف البت تأسيسا على مجرد شكاية مرفوعة للضابطة القضائية أو إلى النيابة العامة، فهنا يتعين

---

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/01/09 في الملف مدني رقم 2012/1201/943 مضموم له الملف عدد2012/1201/944 مضموم له الملف عدد2012/1201/945 - غير منشور.

على المحكمة أن ترفض طلب الإيقاف المقدم في هذا الشأن، وبطبيعة الحال فالمحكمة ملزمة بتعليل قرارها بالرفض .

المثال الثالث: المحكمة تقرر إيقاف البت في الدعوى المدنية لأنه متوقف على نتيجة الدعوى العمومية:

" حيث إن موضوع الطلب الحكم على المدعى عليه بإرجاعه للمدعي مبلغا قدره 2000,00 درهم الذي هو مبلغ التسبيق، وقيمة الدراجة المحددة في مبلغ 18000,00 درهم مع تعويض عن الضرر قدره 5000,00 درهم، مع النفاذ المعجل وتحميل المدعى عليه الصائر.

وأرفق مقاله بصورة من الحكم الصادر عن هذه المحكمة في إطار الملف عدد 2012/2101/684 بتاريخ 2012/04/30 وصورة من البطاقة الرمادية للدراجة.

وحيث إن البت في الدعوى الحالية يتوقف لزوما على مآل المسطرة الجنحية ذات المراجع أعلاه، الشيء الذي يتعين معه إيقاف البت في الدعوى الحالية إلى حين انتهاء المسطرة الجنائية بناء على مقتضيات المادة 10 من ق م ج التي تنص على ما يلي:" غير أنه يجب أن توقف المحكمة المدنية البت في الدعوى إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى العمومية إذا كانت قد تمت إقامتها " 1.

رابعا ـ تعليل الأحكام التمهيدية:

من المعلوم أن الحكم التمهيدي هو حكم يبت في وقائع من شأنها أن تكون حجة على أحد الأطراف في الخصومة، و يسمح بمعرفة ما سيكون عليه الحكم في جوهر الدعوى، 2 و مثاله الحكم القاضي بإجراء خبرة، والحكم القاضي بإجراء بحث، والحكم بتوجيه اليمين، وبالتالي فإنه يكفي في تعليل الحكم التمهيدي أن تبين المحكمة لماذا لجأت إلى تحقيق الدعوى .

وكمثال على طريق تعليل الحكم التمهيدي نورد المثال التالي الذي جاء في حكم ابتدائي تمهيدي أمر بإجراء خبرة:

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش ب تاريخ2013/12/12 في الملف المدني رقم 13/1201/1438 ـ غير منشور.

[2] ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا عدد 25 بتاريخ 5 فبراير 1963 ـ منشور بمجلة القضاء والقانون ـ عدد 55 /56 ـ ص 24.

" المحكمة لا تتوفر على العناصر الضرورية للبت في النازلة، الشيء الذي ارتأت معه أن تجري تحقيقا في الدعوى وذلك من خلال إجراء خبرة في الموضوع.

وحيث يتعين إرجاء البت في مصاريف الدعوى إلى حين الفصل في جوهرها.

و تطبيقا للفصل 59 و ما يليه من ق م م " 1.

إذن الحكم التمهيدي يرمي إلى البحث في أدلة الإثبات، فهو يمهد للفصل في الخصومة لا الفصل فيها نهائيا، وتفريعا عن ذلك تكون النتيجة القانونية أنه: لا يلزم المحكمة في الحكم التمهيدي أن تجيب عن الدفوع الشكلية والموضوعية المثارة من طرف الأطراف.

وتأكيدا لهذه القاعدة جاء في قرار لمحكمة الاستئناف الإدارية بمراكش:

" حيث تمسك المستأنف بكون الحكم التمهيدي بإجراء بحث لم يتضمن الدفوع الشكلية والموضوعية التي أدلى بها في مذكرة تعقيبه واكتفى فقط بما ورد في المقال والجواب.

لكن حيث إنه من جهة فالطرف الذي يثير دفوعا شكلية أو موضوعية إنما هو الطرف المطلوب في الطعن أو المدعى عليه، بينما المستأنف في نازلة الحال هو طرف طاعن، ومعلوم أن الطاعن يتقدم بمقاله متضمنا للوسائل المعتمدة من طرفه بهدف الوصول إلى الحق موضوع الدعوى، ومن جهة ثانية فالحكم التمهيدي ليس بحكم بات في الموضوع ولا تفصل فيه المحكمة في وسائل المدعي ودفوعات المدعى عليه، وبذلك فهي ليست ملزمة بتضمينه كافة تلك الوسائل والدفوعات التي إنما ينبغي تضمينها والجواب عنها في الحكم البات في الجوهر" 2.

ومع ذلك فإنه يبقى من المهم أن نشير إلى أن العمل القضائي في بعض المحاكم يتوجه إلى البت في الدفوع الشكلية بمناسبة البت في الأحكام التمهيدية، وكمثال على ذلك نورد قرار محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط والذي جاء في تعليله ما يلي:

" وبعد المداولة طبقا للقانون

أولا: فـي الشـكـل

---

[1] . حكم المحكمة الابتدائية بمراكش 2013/02/14 في الملف 2010/1201/1846 . غير منشور.

[2] . قرار محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش بتاريخ 2014/05/15 في الملف عدد 2014/1912/324 . غير منشور.

فيما يخص الطلب الإضافي المقدم من طرف السيد ....

حيث إن حاصل الطلب الإضافي المقدم من طرف السيد .... بواسطة دفاعه بتاريخ 22 يناير 2015 يرمي الحكم على شركة العمران بأدائها لفائدته تعويضا إضافيا قدره 42.500,00 درهم عن الفترة الممتدة من 2013/08/01 إلى غاية 2014/12/31.

لكن، حيث إنه وبحسب مقتضيات الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية المحال عليه بمقتضى المادة 15 من قانون 80-03 المحدثة بموجبه محاكم الاستئناف الإدارية، فإنه: " لا يمكن تقديم أي طلب جديد أثناء النظر في الاستئناف باستثناء طلب المقاصة أو كون الطلب الجديد لا يعدو أن يكون دفاعا عن الطلب الأصلي...لا يعد طلبا جديدا الطلب المترتب مباشرة عن الطلب الأصلي والذي يرمي إلى نفس الغايات رغم أنه أسس على أسباب أو علل مختلفة ".

وحيث إنه في هذا الصدد ، وانطلاقا من هذا المقتضى القانوني، فإنه من المعروف أن الطلبات التي تقدم أثناء النظر في الدعوى والتي تكون مقبولة أمام محاكم الاستئناف هي تلك التي يكون القصد منها تأكيد الطلب الأصلي الذي افتتحت به المنازعة القضائية أو تدارك ما قد يكون فات المعني بالأمر من وقائع وأسباب وأسس لما لها من صلة وارتباط موضوعي مع الطلب الأصلي، وهذا ما أكده المجلس الأعلى في قراره عدد 4599 الصادر بتاريخ 2000/11/29 في الملف عدد 1581 والذي جاء فيه أنه : " بمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية لا يعد طلبا جديدا، الطلب المترتب مباشرة عن الطلب الأصلي والذي يرمي إلى نفس الغايات رغم أنه أسس على أسباب أو علل مختلفة"، بمعنى أن الطلبات العارضة أو الإضافية أو الإصلاحية التي تقدم أمام محكمة الاستئناف، لا تعتبر طلبات جديدة إذا كان القصد منها بيان وتحديد الطلب الأصلي أو تصحيحه أو تعديله، أما إذا كانت تختلف كلية عن الطلب الأصلي سواء من حيث الموضوع أو السبب أو الطرف الموجه إليه، فإن ذلك يجعل الطلب المقدم طلبا جديدا وغير مقبول شكلا، لأنه وإن كان يدور حول الطلب الأصلي في موضوعه فإنه وفي جميع الأحوال يبقى غير مكمل له أو متصل به ومقدم بمناسبة الطعن بالاستئناف، لأن غايته هي إحداث إضافة أو تغيير في سبب الدعوى دون بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله وإن كان مقدما من نفس الشخص وبذات الصفة، وبالتالي فإن المستأنف عليه عندما استهدف من طلبه الإضافي الحكم لفائدته بتعويض عن الفترة المشار إليها أعلاه مع أن طلبه الأصلي جاء غير مجزء على فترات معينة وإنما انصب على المطالبة بتعويض إجمالي عن مجموع الأضرار التي يعتبر أنها لحقت به ، فإن هذا يبقى في حد ذاته طلبا جديدا لم يسبق له وأن قدم أمام المحكمة الإدارية وغير مرتبط موضوعا بالطلب الأصلي، وبالتالي واعتبارا لما نص عليه المقتضى القانوني الآنف الذكر وما استقر عليه الفقه

والاجتهاد القضائي، ولما من شأن البت في مثل هذا الطلب المساس بمبدأ التقاضي على الدرجتين، فإن ذلك يجعل هذا الطلب غير مستوف للشروط الشكلية المتطلبة قانونا، الأمر الذي قررت معه المحكمة التصريح بعدم قبوله لهذه العلة.

ـ فيما يخص الاستئناف المقدم من طرف السيد ....

حيث سبق البت بقبول الاستئناف المقدم من طرف شركة ... الرباط بواسطة دفاعها .... بتاريخ 03 فبراير 2014، ضد الحكم عدد 3459 الصادر عن المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 2013/10/31 في الملف عدد 2013/7112/287، بمقتضى القرار التمهيدي عدد 688 الصادر بتاريخ 20144/10/14.

ثانيا: في الموضوع:

حيث يستفاد من أوراق الملف ومضمون الحكم المستأنف أن المدعي (المستأنف عليه) سبق له بتاريخ 2013/04/04 وأن تقدم بواسطة دفاعه بمقال افتتاحي أمام المحكمة الإدارية بالرباط يعرض فيه أنه يملك نسبة 720/75 في الملك المسمى "سانت مارسيل 1،" وأن مؤسسة العمران ترامت على هذا العقار بحفر خندق على طول مساحته من أجل وضع أنابيب من الحجم الكبير للصرف الصحي الخاص بتجزئة الحياة المنشأة من قبلها والمجاورة للعقار المذكور، وأن مؤسسة العمران توصلت بإنذار لتسوية النزاع حبيا، كما تمت معاينة الاعتداء المادي بأمر قضائي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية بتمارة بتاريخ 2013/02/28، ملتمسا لذلك الحكم على مؤسسة العمران برفع يدها على العقار وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، وبأداء تعويض مسبق قدره 5000 درهم مع الأمر بإجراء خبرة من أجل تحديد المساحة التي تم الاعتداء عليها، وتحديد مختلف الأضرار عن الحرمان من الاستغلال والأضرار البيئية مع حفظ حقه في الإدلاء بمطالبه النهائية عقب تقرير الخبرة، وهو المقال الذي أجابت عليه شركة العمران بواسطة دفاعها بمذكرة جوابية مودعة بتاريخ 2013/05/30 التمست من خلالها الحكم بعدم قبول الطلب لعدم إدخال المساعد القضائي للجماعات المحلية في الدعوى، مؤكدة على انتفاء واقعة الاعتداء المادي، لأنها قامت بتمرير قنوات الصرف الصحي فوق الملك العام للدولة، وهو ما ثبت من خلال شهادة المحافظة العقارية المتعلقة بالرسم العقاري عدد 38/63439، كما أن الاجتماع المنعقد بباشوية عين عودة وحضره المدعي تبين فيه أنها لم يصدر عنها أي ترام على العقار بل إن الأشغال تمت وفق رخصة، وبناء على تصاميم مصادق عليها من طرف السلطات المختصة، ملتمسة لذلك الحكم برفض الطلب، وبعد إجراء خبرة في موضوع النزاع بواسطة الخبير محمد أحجام بمقتضى الحكم التمهيدي عدد 493 الصادر بتاريخ 2013/06/13، ووضعه بتاريخ 2013/06/12 لتقرير حدد من خلاله مختلف الأضرار التي لحقت بالمدعي، وتقديم كل طرف لمستنتجاته لما بعد

الخبرة، أصدرت المحكمة الإدارية بالرباط وباستنفاذها لكافة الإجراءات والمساطر حكمها المشار إلى مراجعه أعلاه، قضت فيه برفع الضرر موضوع الاعتداء المادي اللاحق بعقار المدعي، وذلك باتخاذ الإجراءات التقنية لتصريف المياه العادية ومياه الأمطار موضوع الضرر وفق تقرير الخبرة، وبأداء المدعى عليها مؤسسة العمران في شخص ممثلها القانوني لفائدة المدعي تعويضا إجماليا عن الضرر وقدره 122.500 درهم وبرفض باقي الطلبات، وهو الحكم المطعون فيه بالاستئناف أمام هذه المحكمة.

في أسباب الاستئنـاف:

حيث تعيب المستأنفة على الحكم المُستأنَف كون المحكمة الإدارية المصدرة له قضت فيه بأدائها لفائدة المستأنف عليه تعويضا مبلغه 122.500 درهم وبرفع الضرر اللاحق بالعقار المملوك له، بالرغم من أنه لم يعمل على تقديم الدعوى في مواجهة المساعد القضائي للجماعات المحلية طبقا لما توجبه مقتضيات المادة 38 من القانون رقم 08-45 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها، واعتمدت في حكمها المستأنف على خبرة معيبة وغير موضوعية لم يتقيد فيها بمقتضيات الفصل 59 من قانون المسطرة المدنية، لكونه لم يعمل على احترام فحوى المأمورية المسندة إليه بل تجاوزها إلى التعرض لأمور تبقى بعيدة عن مجال تخصصه، وذلك بتحديده لما اعتبره تعويضا عن علاج الأمراض النفسية وكذا التعويض المعنوي عن الانزعاج النفسي، بالإضافة إلى عدم الارتكاز على أساس من القانون وكذا فساد التعليل الموازي لانعدامه، لكون الخبير المنتدب لم يأخذ يعين الاعتبار ما تمسكت به من كونها لم تقم بأي اعتداء مادي على العقار موضوع النزاع، باعتبار أنها قامت باستعمال شعبة طبيعية لتصريف المياه العادمة والتي توجد فوق الملك العام للدولة وهو ما تؤكده شهادة الملكية العقارية المتعلقة بالرسم العقاري عدد 38/6339 ، ووفقا للتصميم التقني المرخص به من طرف السلطات المختصة ، فضلا عن ذلك فإن شبكة صرف المياه تم تسليمها إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الذي يبقى لذلك مسؤولا عن إحداث شبكات لصرف المياه وجودتها ومراقبتها بمدينة عين عودة.

وحيث إن هذه المحكمة وأمام عدم توفرها على كافة المعطيات التي من شأنها أن تساعدها على البت في الطلب، سيما ما تعلق منها بطبيعة وحجم الأضرار الفعلية التي لحقت بالمستأنف عليه جراء قنوات الصرف الصحي المحدثة من طرف المستأنفة، وأمام منازعة هذه الأخيرة في الخلاصات التي انتهى إليها الخبير محمد أحجام بتقريره، والتي أسست عليها المحكمة الإدارية حكمها المستأنف، وزيادة منها في تحقيق الدعوى وفقا لما هو منصوص عليه في قانون المسطرة المدنية، وفي إطار الأثر الناشر والناقل للاستئناف، والذي يعيد نشر ونقل القضية من جديد أمام محكمة الدرجة الثانية بجميع ما يتضمنه من عناصر قانونية

وموضوعية، فقد قررت الحكم تمهيديا بإجراء خبرة فنية بواسطة خبير مختص وفق ما سيأتي بمنطوق هذا القرار التمهيدي " 1.

وبناء على هذا التعليل قضت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بما يلي:

"قضت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط علنيا تمهيديا وحضوريا:

ـ في الشـــكل: سبق البت بقبول الاستئناف بمقتضى القرار التمهيدي عدد 688 الصادر بتاريخ 2014/10/14، وبعدم قبول الطلب الإضافي.

ـ في المـــوضـــوع: قبل البت فيه الأمر بإجراء خبرة يعهد بها إلى الخبير السيد .... الخبير في الفلاحة بمدينة الرباط، وتحدد مهمته في القيام بما يلي: ..... "

وفي نفس السياق جاء في قرار لمحكمة الاستئناف بورزازات ما يلي:

ـ في الشكل:

حيث إن الاستئناف قدم وفق كافة الشروط الشكلية فهو مقبول شكلا.

ـ وقبل البت في الموضوع:

حيث أسس الطرف المستأنف استئنافه على أن الحكم المستأنف جانب الصواب ولم يجعل لما قضى به أساسا من القانون لخرق حقوق الدفاع لما صرف النظر عن إجراء البحث المأمور به دون توصل المستأنفة، وأن الحكم رد نفقتها بعلة أنه قد قضي لها بمقتضى الحكم الأجنبي، وأسقط النفقة عن الأبناء بعلة أن الذكور رشداء وأن البنات قادرات على الكسب.

وحيث المحكمة لا تتوفر على العناصر الضرورية للبت في النازلة، الشيء الذي ارتأت معه أن تجري تحقيقا في الدعوى وذلك من خلال إجراء بحث للاستماع للطرفين حول موضوع النزاع والشهود المدلى بأسمائهم.

وحيث يتعين إرجاء البت في مصاريف الدعوى إلى حين الفصل في جوهرها.

وفي الأخير نشير إلى أنه عادة ما تعلل المحكمة الحكم التمهيدي بتعليل نموذجي تبرز فيه بأنها لا تتوفر على العناصر الضرورية واللازمة للفصل في موضوع القضية، وأن استجماع العناصر الضرورية للفصل في الخصومة يتوقف على أحد إجراءات التحقيق في الدعوى.

1 ـ قرار محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط عدد 433 بتاريخ 2015/06/03 في الملف عدد ملف عدد : 6/14/214 ـ غير منشور .

وكمثال على ذلك نورد تعليل أحد الأحكام التمهيدية القاضية بإجراء خبرة والذي جاء فيه:

«حيث إن طلب المدعي يرمي إلى الحكم له بالطلبات أعلاه.

وحيث إن المحكمة لا تتوفر على العناصر الضرورية للبت في النازلة، الشيء الذي ارتأت معه أن تجري تحقيقا في الدعوى وذلك من خلال إجراء خبرة في الموضوع.

وحيث يتعين إرجاء البت في مصاريف الدعوى إلى حين الفصل في جوهرها.

و تطبيقا للفصل 59 و ما يليه من ق م م " 1.

وفي نفس السياق جاء في تعليل قرار استئنافي بإجراء بحث ما يلي:

" حيث أسست المستأنفة استئنافها على أن الحكم المستأنف جانب الصواب ولم يجعل لما قضى به أساسا من القانون، لأنها تؤدي واجبات الكراء بصفة منتظمة لأخ المستأنف عليها المسمى أحمد زروقي وأنها تتوفر على شاهد يسمى أحمد مسكين منذ إبرام الكراء، بدليل أن المكرية لم تطالب بالمدة السابقة المؤداة لأخيها، وعابت على الحكم الابتدائي أنه لم يجب عن هذا الدفع المثار من طرفها ولم تجر بحثا للاستماع لهم، معتبرة أن ذلك يجعل الحكم معللا تعليلا ناقصا منزلا منزلة العدم.

وحيث إن المحكمة لا تتوفر على العناصر الضرورية للبت في النازلة، الشيء الذي ارتأت معه أن تجري تحقيقا في الدعوى، وذلك من خلال إجراء بحث للاستماع للطرفين حول موضوع النزاع والشهود المدلى بأسمائهم.

وحيث يتعين إرجاء البت في مصاريف الدعوى إلى حين الفصل في جوهرها"2 .

ملاحظة هامة: في ختام تناولنا لهذه النقطة يلزمنا أن نوضح أن المهم في الحكم التمهيدي هو الصياغة الفنية الدقيقة للمنطوق لأنه هو صلب الحكم التمهيدي.

خامسا ـ مناقشة شكل الدعوى والبت في الدفوع الشكلية:

يتعين على المحكمة أن تبت أولا في شكل الدعوى المقدمة إليها، وهو ما يستتبع بعد البت في الدفوع الأولية أن تنتقل المحكمة للبت في شكل الدعوى وتناقش مجموع الدفوع الشكلية المثارة من المدعى عليه، وعادة ما تثار دفوع شكلية من الخصم المدعى عليه تهدف إلى القول

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/01/31 في الملف عدد 2012/1201/3095 ـ غير منشور.

[2] ـ قرار محكمة الاستئناف بورزازات بتاريخ 2016/02/09 في الملف رقم 2015/1303/38 ـ غير منشور.

بعدم سلامة الإجراءات المسطرية، وتبعا لذلك يلتمس مثير هذه الدفوع من المحكمة الحكم بعدم قبول الدعوى، وهذه الدفوع متعددة نذكر منها تمثيلا لا حصرا الدفع بانعدام الصفة، والدفع بانعدام المصلحة، والدفع بانعدام الأهلية، والدفع بانعدام الإذن بالتقاضي في حالات اشتراطه، والدفع بعدم اشتمال المقال للبيانات المستوجبة لصحته، والدفع بعدم إرفاق المقال بالمستندات المؤيدة للدعوى، والدفع بتقديم الدعوى بصفة شخصية و بدون محام....

ولتوضيح كيفية الجواب عن هذه الدفوع نقدم الأمثلة التالية:

مثال أول: تقدم المدعي بطلب يرمي إلى الحكم ببطلان إجراءات تنفيذ حكم بعلة أن عون التنفيذ لم يحترم الإجراءات القانونية أثناء مباشرته لإجراءات تنفيذ الحكم، فتقدم المدعى عليه بطلب مقابل يرمي إلى الحكم له بواجبات الكراء المتخلدة في ذمة المدعي أصليا عن مدة حددت بطلبه، فاعتبرت المحكمة أن الطلب اعتراه إخلال شكلي لغياب ارتباط بين الطلب الأصلي والطلب المقابل، وعللت حكمها كما يلي:

«- في المقال المعارض:

حيث إن طلب المدعية فرعيا يرمي إلى الحكم بأحقيتها في طلب التعويض عن حرمانه من استغلال عقارها موضوع الرسم العقاري عدد 11063/م، وذلك عن المدة من 2008/10/25 إلى 2011/12/05 مع تعويض مسبق قدره 10000,00 درهم، والحكم تمهيديا بإجراء خبرة لتحيد قيمة التعويض، وحفظ حقها في تقديم طلباتها النهائية بعد الخبرة.

وحيث إن في المقابل فإن الطلب الأصلي يرمي إلى الحكم ببطلان عملية التبليغ وما يستتبعها من إجراءات التنفيذ الواقع على العقار المذكور في إطار الملف التنفيذي عدد 11/4339، اعتبارا للخروقات التي شابتها والمسطرة أعلاه، والحكم بإرجاع الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل مباشرة إجراءات التنفيذ.

وحيث إنه ولئن كان المشرع المغربي لم يعن بتخصيص أحكام تؤطر الطلبات الإضافية والمقابلة والإضافية وتبين شروطها، فإن الفقه والعمل القضائي حدد بعض القيود التي يلزم توفرها في الطلبات المذكورة، بحيث يشترط لقبول الطلب المعارض أو المقابل أن تكون له علاقة بالطلب الأصلي ومتصلة به اتصالا لا يقبل التجزئة، وهو المبدأ الذي أكدته محكمة الاستئناف التجارية بمراكش في قرارها رقم 76 بتاريخ 2012/1/10 في الملف عدد 2011/5/1852 والذي جاء فيه:

" إن القانون المنظم للإجراءات أمام المحكمة الابتدائية ذات الولاية العامة لم يرد به أي مقتضى ينظم بيان الحالات التي تقبل فيها الطلبات المقابلة المقدمة من طرف المدعى عليها،

وعموما فإن قانون المسطرة المدنية لم يعن بتخصيص أحكام لمثل هذه الحالات، شأنه في ذلك شأن الطلبات الإضافية تاركا الأمر للسلطة التقديرية للمحكمة من أجل تقديرها على ضوء ما استقر عليه الاجتهاد الفقهي في الموضوع، والذي يشترط لقبول الطلبات الإضافية أن تكون متصلة بالطلب الأصلي اتصالا لا يقبل التجزئة ...وبالرجوع إلى الطلبين يتبن أنهما مختلفان من حيث أساس كل منهما مما تنعدم معه ميزة الترابط والتلازم بينهما، وأن الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الطلب المضاد لعدم ثبوت أية علاقة بينه وبين الأصلي جاء في مركزه القانوني ويتعين تـأييده " .

وحيث إن علاقة الارتباط على هذا النحو غير متوفرة بين الطلبين حسب ما يتبين من عرض موجز الطلبات أعلاه، وعليه يكون الطلب المقابل غير مقبول ويتعين التصريح بذلك ."1

مثال ثان: دفع من خلاله المجلس الجماعي المدعى عليه بأن المدعي لم يدل بما يفيد إشعاره لسلطات الوصاية كما يوجب ذلك الفصل 48 من الميثاق الجماعي، وأنه ليس ذي صفة في الدعوى، وأن المدعي لم يبين الإطار القانوني لدعواه، فردت المحكمة هذه الدفوع هكذا:

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2012/06/14 في الملف رقم 2012/1201/1268 - غير منشور.

وفي نفس السياق جاء في حكم للمحكمة التجارية بمراكش ما يلي:

"حيث إن مقال الإدخال الأول يرمي إلى إدخال السيدة .... في الدعوى باعتبارها المتعاقد معها حقيقة وأن المدعية ما هي إلا شخص صوري في العلاقة موضوع النزاع، وأنه لئن كان إدخال الشخص في الدعوى لا يكون فقط لمجرد الضمان بل يمكن أن يكون لأسباب أخرى حسب مقتضيات الفصل 103 من ق م م، فإنه يجب كيفما كان الهدف من طلب إدخال الغير في الدعوى أن يكون له ارتباط بالطلب الأصلي فيما يخص الملتمسات المقدمة في المقال الافتتاحي التي تبقى الإطار القانوني الذي تدور حوله باقي الطلبات العارضة، في حين أن إدخال السيدة .... للاستماع إليها وتقديم إفادتها بخصوص النزاع بين المدعية والمدعى عليها، لا يرجى منه الدفاع عن مصالح المدخلة في الدعوى لأن الطلب الاصلي لا يستهدف المساس بذمتها المالية ولم تقدم أية طلبات في مواجهتها تخص ما سطر بالمقال الافتتاحي أو بأي مقال معارض حتى تكون المحكمة ملزمة باستدعائها بناء على طلب الإدخال خاصة بعد ما تبين للمحكمة كما سيأتي بيانه عدم جدوى استدعائها في إطار إجراءات تحقيق الدعوى، مما يكون معه مقال الإدخال هذا معيب شكلا ويتعين التصريح بعدم قبوله. و هو الأمر الذي يسري أيضا على مقال الإدخال الموجه ضد رئيس مصلحة تثبيت الإمضاءات بالمجلس البلدي بأكادير لعدم توجيه اية طلبات في مواجهته من جهة ، و لا تحديد نوع الإفادة التي من الممكن تقديمها و المساهمة في تحقيق الدعوى من جهة اخرى ، خاصة أن السيد الخبير المعين في إطار مسطرة الزور الفرعي سبق له أن تحرى عن الإخلالات التي اعترت عملية تثبيت الامضاء على وثيقة التنازل موضوع النزاع و لم يحصل على أية إجابة من لدن الموظف المسؤول مما لا طائل في إطار الدعوى الحالية من استدعاء المسؤول عن مصلحة تثبيت الامضاءات و يكون مصير مقال إدخاله عدم القبول".

ـ حكم المحكمة التجارية بمراكش رقم: 220 بتاريخ:2016/01/28 ملف رقم: 2015/8201/130 - غير منشور.

" في الشكل:

حيث دفع المجلس الجماعي أن المدعي لم يدل بما يفيد إشعاره لسلطات الوصاية كما يوجب ذلك الفصل 48 من الميثاق الجماعي، وهو دفع يبقى مردودا على اعتبار أنه بالرجوع إلى الفصل 48 من الميثاق الجماعي المستدل به، فإن إجراء الإخبار لا يكون إجراء لازما إلا في حالة رفع دعوى التعويض أو الشطط في استعمال السلطة، والمؤكد أن الدعوى الحالية لا تدخل في هذا الإطار بل ترمي إلى التقييد بالرسم العقاري ومن تم فإنه لا يعد شرطا في قبول الدعوى توجيه الإشعار المذكور، بل أكثر من ذلك فإنه مع تقرير عدم إجبارية الإشعار المذكور فإنه من باب الاحتياط في المسطرة فإن المدعي قد وجه الإشعار للوالي حسب الثابت من نسخة المذكرة الموجهة إلى الوالي وأصل الإشعار، وعليه يكون الدفع غير مبني على أساس ويلزم الحكم برد هذا الدفع .

وحيث دفع المجلس الجماعي كذلك بأن المدعي لم يؤطر دعواه تأطيرا صحيحا على اعتبار أن النزاع محصور بين المدعي والمدعى عليها الأولى، وأنه ليس معنيا بالنزاع، أو بصيغة أخرى فإن الدعوى مرفوعة ضده والحال أنه غير ذي صفة.

وحيث إنه من القواعد المسطرية الثابتة أنه لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة لإثبات حقوقه ، فالصفة شرط لازم في المدعي و في المدعى عليه كذلك، وهذا المقتضى التشريعي يقرره الفصل الأول من ق م م ، ومن المعلوم أن صفة الطرف الملتزم عقديا تنشأ من اعتباره طرفا فيه، وعليه فكل من لم يكن طرفا في العقد اعتبر أجنبيا عنه، ومن هذا المنطلق يكون المجلس الجماعي ذي صفة لأن يختصم في الدعوى الحالية ذلك أنه من جهة هو البائع للمدعى عليها الأولى و هو المقيد بالرسم العقاري عند رفع الدعوى ولم يزل اسمه من بيانات الرسم العقاري إلا بعد تقييد المدعى عليها الأولى به، وعلاوة على ذلك فقد قدمت طلبات في مواجهته وهي الرامية للحكم عليه بالإدلاء بقرار السيد الوالي الذي يأذن لها بتفويت العقار وبشهادة التقسيم وفق الفصل 58 من قانون التجزئات العقارية، ومن تم فصفته قائمة في الدعوى على اعتبار أن هناك طلبات مقدمة في مواجهته بهذه الصفة، وعليه يكون الدفع عديم الأساس ويلزم رده، علما أن نفس التبرير المذكور يصلح كأساس للرد على ما أثاره المدخل في الدعوى من أنه غير معني بمضمنها، على اعتبار أنه اشترى العقار من نفس البائعة للمدعي وهذا الأخير يطالب بالتشطيب عليه من مندرجات الرسم العقاري لكونه كان سيء النية عند إبرام العقد.

وحيث دفعت المدعى عليها بأن المدعي لم يبين الإطار الذي رفعت فيه الدعوى الحالية ولم يبين السند القانوني لدعواه، والحال أن الدعوى الحالية هي دعوى مدنية، ومن تم فإن القواعد التي تحكمها هي قواعد مخالفة أحيانا لتلك المنظمة للمادة الزجرية، فإذا كانت النيابة العامة

والمطالب بالحق المدني المتقدم بشكاية مباشرة ملزمان ببيان الإطار القانوني للمتابعة، فإن المادة المدنية لا تخضع لنفس الحكم، بل يكفي أن يبين المدعي في مقاله وقائع الدعوى ويرفقها بالمستندات والوثائق المؤيدة لها حسب صحيح الفصل 32 من ق م م، ولا يعيب الدعوى عدم بيان إطارها القانوني وفق ما فصل من قبل، بل أكثر من ذلك فإن الفصل 3 من ق م م يوجب على المحكمة أن تبت وفق القانون ولو لم يطلبه الأطراف، وبالتالي يكون المشرع بتوجهه هذا قد تبنى نظرية القاضي الإيجابي أو القاضي الفاعل في المسطرة، وفي كل ما ذكر رد على الدفع المثار .

وحيث إن الدعوى قدمت في شقها الأصلي والإصلاحي والإضافي وإدخال الغير في الدعوى وفق كافة شروطها الشكلية فهي مقبولة شكلا" 1 .

ومن أمثلة الدفوع التي تثار أيضا عدم بيان نوع المؤسسة المدعى عليها، وهو دفع أجابت عنه المحكمة كما يلي:

" حيث دفعت المدعى عليها بأن المدعين لم يضمنوا مقالهم نوع المؤسسة المدعى عليها، والحال أن الفصل 32 من ق م م أوجب ذلك، وأن المدعين سبق لهم رفع دعوى في نفس الموضوع حكم بعدم قبولها وأن المدعين أعادوا رفع نفس الدعوى ولم يغيروا فيها شيئا سوى أنهم أرفقوا مقالهم برسم صدقة، وأن السيدة نازك لا علاقة لها بالدعوى وأن صفتهم غير ثابتة في الدعوى لعدم إثبات تملكهم للمدعى فيه.

وحيث إنه فيما يخص الشق الأول من الدفع والذي مضمنه أن المدعين لم يضمنوا مقالهم نوع المؤسسة المدعى عليها والحال أن الفصل 32 من ق م م أوجب ذلك، فإنه حقيقة فالفصل المذكور ينص على ما يلي:

" يجب أن يتضمن المقال أو المحضر الأسماء العائلية والشخصية وصفة أو مهنة وموطن أو محل إقامة المدعى عليه والمدعي، وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفة وموطن وكيل المدعي، وإذا كان أحد الأطراف شركة وجب أن يتضمن المقال أو المحضر اسمها ونوعها ومركزها.

يجب أن يبين بإيجاز في المقالات والمحاضر علاوة على ذلك موضوع الدعوى والوقائع والوسائل المثارة وترفق بالطلب المستندات التي ينوي المدعي استعمالها عند الاقتضاء مقابل وصل يسلمه كاتب الضبط للمدعي يثبت فيه عدد المستندات المرفقة ونوعه.

---

[1] - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/07/04 في الملف رقم 2010/9/132 - غير منشور.

إذا قدم الطلب بمقال مكتوب ضد عدة مدعى عليهم وجب على المدعي أن يرفق المقال بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم.

يطلب القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية عند الاقتضاء تحديد البيانات غير التامة أو التي تم إغفاله، كما يطلب الإدلاء بنسخ المقال الكافية وذلك داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم قبول الطلب".

وحيث إن الدفع المثار يتعلق بإجراء مسطري، و من المعلوم أن الدفع المثار يندرج ضمن خانة الدفوع الشكلية، و القاعدة في هذا النوع من الدفوع أنه يؤطر بقاعدة "لا بطلان بدون ضرر" طبقا للفصل 49 من ق م م، والحال أن المدعى عليها مكنت من الجواب ومناقشة موضوع الدعوى و تقرير الخبرة، ولم تبين نوع الضرر الحاصل لها مما ذكر، كما أن البت في الدعوى لا يتوقف على تحديد نوع الشركة، والمدعى عليها ذكرت باسمها نفيا للجهالة، وعليه يكون الدفع غير ذي أساس، والمتعين رده " [1].

ومن الدفوع التي تثار كذلك الدفع بأن الوثائق المرفقة بالطلب هي وثائق محررة بغير اللغة العربية، فهذا الدفع يجاب عنه كما يلي:

" حيث أثارت المدعى عليها أصليا دفعا يرمي الى الحكم بعدم قبول الدعوى لكون العقد المدلى به محرر باللغة الفرنسية وأن لغة التقاضي هي اللغة العربية.

لكن حيث إن المقصود بلغة التقاضي أو تعريب القضاء، هو جعل لغة المرافعات والمقالات والمستنتجات وتحرير الأحكام هي اللغة العربية، ولا ضير في أن تكون الوثائق محررة بلغة أخرى لا يتعذر فهمها على المتدخلين بالملف، وخاصة المحكمة والطرفين.

وحيث إنه لا يمكن للمدعى عليها أن تدفع بكونها لا تفهم أو تجهل اللغة الفرنسية التي حرر بها العقد والحال أنها طرف فيه من جهة، ومن جهة أخرى أنها أدلت بمجموعة من الوثائق رفقة جوابها ومقالها المعارض محررة جميعها باللغة الفرنسية.

وحيث إن هذا الدفع غير مؤسس أصلا وتم تجاوزه بإدلاء المدعين بنسخة من ترجمة العقد الى العربية.

وحيث إنه بنفس التعليل يتعين رد الدفع المثار من طرف المدعى عليهما فرعيا بخصوص اللغة المحررة بها الوثائق المدلى بها من طرف المدعية فرعيا.

[1] ـ حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش صدر بتاريخ 2014/12/04 في الملف المدني رقم2448 /2011/1201 - غير منشور.

حيث قدم الطلبين الأصلي والمضاد وفق ما هو متطلب قانونا ويتعين الحكم بقبولهما شكلا"1.

سادسا: الدفع بالتقادم: دفع مختلف في طبيعته القانونية:

يهدف مثير الدفع بالتقادم إلى اعتبار أن الدعوى المقامة من خصمه أقيمت خارج الأمد الزمني الجائز رفعا فيه، وتبعا لذلك الحكم بسقوطها تأسيسا على مقتضيات الفصل 371 من ق ل الذي يجري سياقه الحرفي على أن: " التقادم خلال المدة التي يحددها القانون يسقط الدعوى الناشئة عن الالتزام ".

غير أن الإشكال الذي يثور عند تعليل الدفع بالتقادم يرتبط بالتراتبية التي يتعين على القاضي مراعاتها بشأنه، بمعنى هل يجيب عنه بشكل أولي وقبل تعليل شكل الدعوى، أم يدرجه ضمن الدفوع الشكلية، أم يجيب عنه ضمن الدفوع الموضوعية؟

إن مصدر الإشكال يأتي من اختلاف العمل القضائي حول الطبيعة القانونية للدفع بالتقادم إلى توجهين، الأول يعتبر أنه يندرج ضمن الدفوع الشكلية، والثاني يعتبره دفعا موضوعيا.

ـ التوجه الأول: الدفع بالتقادم دفع بعدم القبول

يعتبر أنصار الرأي الأول أن الدفع بالتقادم يندرج ضمن خانة الدفوع الشكلية، وبالتالي يسري عليه من حيث الأحكام ما يسري على الأحكام الشكلية، وقد أسس القائلون بهذا الرأي توجهم على اعتبارات تتلخص في أن من يدعي تقادم الدعوى لا يناقش موضوع الحق، كما أن المشرع اعتبر في الفصل 371 من ق ل ع: أن التقادم خلال المدة التي يحددها القانون يسقط الدعوى الناشئة عن الالتزام و ليس الالتزام ذاته 2.

وتطبيقا لهذا التوجه جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" التقادم دفع بعدم القبول يجب أن يثار قبل مناقشة الجوهر طبقا لما ينص عليه الفصل 49 من ق م م، والثابت من وثائق الملف أن الطاعن لم يثر الدفع المذكور إلا بعدما فرغ من مناقشة الشكل والموضوع أمام محكمة الاستئناف، وبالتالي يصبح ما أثاره الطاعن بهذا الصدد غير مقبول " 3.

وفي نفس السياق جاء في قرار آخر ما يلي:

---

1 ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/07/18 في الملف مدني رقم 2013/1303/144520 ـ غير منشور.

2 ـ جلال محمد أمهمول: نظام الدفوع في قانون المسطرة المدنية ـ أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص ـ نوقشت بكلية الحقوق بالدار البيضاء ـ 1997 ـ 1998 ـ ص 399.

3 ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ عدد 2883 بتاريخ 1991/11/27 ـ مجلة المحامي ـ عدد 21 ـ ص 124 وما يليها.

" حيث تبين صحة ما نعته الوسيلة على القرار ذلك أن الدفع بالتقادم المسقط للدعوى هو دفع يتعلق بعدم القبول الذي يجب إثارته طبقا للفصل 49 من ق م م قبل كل دفع أو دفاع في الجوهر ، و الثابت من عناصر الملف أن المطلوبة لم يسبق لها أن أثارت أمام المحكمة الابتدائية في جوابها على مقال الدعوى الدفع بالتقادم المسقط للدعوى قبل مناقشتها لموضوع الدعوى، وإن دفعها المتعلق بذلك أمام محكمة الاستئناف غير مقبول لكونه أثير بعد مناقشتها للموضوع، الأمر الذي كان معه قرار محكمة الاستئناف المطعون فيه عندما قبله قد خرق مسطريا الفصل 49 مما يستوجب معه النقض "1.

وبعض محاكم الموضوع تتبنى نفس التصور، وبالتالي إذا ما أثير أمامها دفع بالتقادم ردت عليه ضمن الإطار المخصص لشكل الدعوى، وكمثال على ذلك نورد حكم ابتدائية مراكش بتاريخ 2002/03/13 والذي جاء فيه:

" في الشكل :

1 ـ حول الدفع بالتقادم:

حيث دفع المدعى عليه بكون دعوى المدعي طالها التقادم طبقا لمقتضيات الفصل 573 من ق ل ع التي توجب رفع دعوى الضمان بالنسبة للعقارات خلال 365 يوما.

لكن حيث إن مقتضيات الفصل 573 من ق ل ع تهم الدعوى الناشئة عن العيوب الموجبة للضمان، أما دعوى تسليم المبيع فتدخل في إطار ضمان الاستحقاق، أي حوز المبيع والتصرف فيه بلا معارض المنصوص عليه في الفصول 533 إلى 548 من ق ل ع، و أنه ما دام العقار المبيع لم ينتقل من البائع إلى المشتري فإن التقادم لا يسري بصريح الفصل 380 من ق ل ع ، مما يكون معه دفع المدعى عليه مردودا .

و حيث إنه أمام توافر الشروط الشكلية الأخرى تكون دعوى المدعي مقبولة شكلا " 2.

ـ التوجه الثاني: الدفع بالتقادم دفع موضوعي

---

[1] ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ عدد 562 بتاريخ 1992/02/26 ـ في الملف المدني عدد 1062 -87 ـ مجلة الإشعاع ـ عدد 18 ـ ص 265 124 وما يليها.

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش عدد 71 بتاريخ 2002/03/13 في الملف عدد 2001/210 ـ غير منشور.

يعتبر أنصار الرأي الأول أن الدفع بالتقادم يندرج ضمن خانة الدفوع الموضوعية، وبالتالي يسري عليه من حيث الأحكام ما يسري على الأحكام الموضوعية، وقد أسس القائلون بهذا الرأي توجهم على اعتبارات تتلخص في أن المشرع نظم التقادم في قانون الالتزامات والعقود وهو قانون موضوع ينظم المراكز القانونية للأطراف ولا يتناول القواعد المسطرية .1

وتطبيقا لهذا التوجه جاء في قرار حديث لمحكمة النقض ما يلي:

" حقا حيث إنه لما كان الدفع بالتقادم وإن كان يترتب عن تحققه عدم قبول الدعوى فهو دفع موضوعي، لكونه ينتج عنه انقضاء الالتزام ومنع الخصوم من إعادة التقاضي بشأن نفس الالتزام المتقادم، وبالتالي لا يندرج ضمن الدفوع الشكلية الواقعة تحت طائلة الفصل 49 من ق م م، والمحكمة مصدرة القرار لما ردت دفع الطاعن بالتقادم بعلة أنه لم يثر قبل أي دفع أو دفاع في الموضوع و أخضعته لأحكام الفصل 49 من ق م م تكون قد طبقت هذا المقتضى في غير محله ولم تجعل لقرارها أساسا من القانون وعرضته للنقض "2 .

كما جاء في قرار آخر:

" حيث تبين صحة ما عابته الوسيلة في هذا الفرع الثاني على القرار، ذلك أنها ردت الدفع بالتقادم بعلة أن الطاعن لم يثره في المرحلة الابتدائية وقبل كل دفع أو دفاع، وإنما أثاره في المرحلة الاستئنافية مع العلم أن الدفع بالتقادم ليس دفعا شكليا يجب ما لم يكن متعلقا بالنظام العام أن يثار في آن واحد قبل كل دفع أو دفاع في الجوهر طبقا للفصل 49 من ق م م، وإنما هو دفع موضوعي لا من حيث تناوله للحق ولكن لأنه يؤدي إلى عدم قبول الدعوى برمتها لكون المدعي لم يكن له الحق أصلا في إقامتها، ومن تم فقد كان من حق الطاعن أن يثير التقادم في أية مرحلة كانت عليها الدعوى أمام قضاء الموضوع، وأن المحكمة لما بتت في النازلة على النحو المشار إليه في تعليلها أعلاه تكون قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض"3 .

وفي نفس السياق جاء في قرار آخر لنفس الجهة ما يلي:

" حيث تعيب الطاعنة على القرار المطعون فيه عدم أخذه بالدفع الذي تقدمت به والذي أثارت فيه أن المطلوبين لم يثيروا الدفع بالتقادم إلا بعدما فرغت المحكمة من مناقشة الشكل

---

1 ـ مامون الكزبري: نظرية الالتزامات في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي ـ مصادر الالتزامات ـ ج1 ـ دار القلم ـ بيروت ـ 1972 ـ ص 578.

2 ـ قرار محكمة النقض عدد 2/636 بتاريخ 2013/11/26 في الملف المدني عدد 2013/2/1/2416 ـ غير منشور.

3 ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ الصادر بغرفتين تحت عدد 1224 بتاريخ 2002/04/04 ـ في الملف التجاري عدد 2000/28 ـ منشور بمؤلف قرارات المجلس الأعلى بغرفتين أو بجميع الغرف لمؤلفه ادريس بمحجوب ـ ج 2 ـ مطبعة الأمنية الرباط ـ ط 1 ـ 2005 ـ ص 156 وما يليها.

والموضوع في حين أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية التي يجب إثارتها قبل أي دفع في الجوهر، كما تعيب عليه عدم إشارته إلى صفات وحرف الأطراف ووكلائهم، فجاء خارقا لمقتضيات الفصلين 49 و345 من ق م م ومعرضا للنقض.

لكن وخلافا لما بالوسيلة فإن المحكمة أجابت و ن صواب بأن الدفع المتعلق بالتقادم هو دفع موضوعي يمكن إثارته في أية مرحلة تكون عليها الدعوى " 1.

وبعض محاكم الموضوع تتبنى نفس التصور، وبالتالي إذا ما أثير أمامها دفع بالتقادم ردت عليه ضمن الإطار المخصص لموضوع الدعوى وطبقت عليه أحكام الدفوع الموضوعية، وكمثال على ذلك نورد قرار استئنافية مراكش بتاريخ 2006/05/02 والذي جاء فيه:

" حيث إن الدفع بالتقادم يثار في جميع مراحل الدعوى إذ لا يثار قبل كل دفع أو كما تمسك به المستأنف عليه، كما أنها تمسكت بتوجيه إنذار للمستأنفة داخل الأجل القانوني لقطع التقادم غير أن المستأنفة نفت توصلها بأي إنذار ولم تثبت المستأنف عليها هذا التوصل الذي يعتبر ضروريا لقطع التقادم بتمكين ما جاء في الحكم المستأنف، إذ لا تأثير لتوجيه الإنذار إلا بعد التوصل به من الطرف الآخر بتاريخ حلول آخر قسط بإضافة عشرة أيام مع تاريخ تسجيل الدعوى ... وبذلك يكون الحكم المستأنف الذي لم يأخذ الدفع بعين الاعتبار على غير أساس مما يتعين معه التصريح بإلغائه و الحكم برفض الطلب " 2.

وفي نفس التوجه قضت المحكمة الابتدائية بمراكش بأن:

" ـ في الموضوع:

حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم بإبطال عقد البيع المؤرخ في 2011/10/04 والحكم بالتشطيب عليه من الرسم العقاري عدد 43/7544 وتحميل من يجب الصائر.

وأرفقت مقالها بصورة من عقد البيع وبصورة من عقد بيع وإشعار ضريبي ورسالة عزل.

وحيث إن المدعية أسست طلبها الرامي للإبطال على التدليس الواقع لها من الطرف المدعى عليه، ومن الثابت قانونا أن المشرع حدد أجل رفع هذا النوع من الدعاوي في سنة بصفة عامة، فقد نص الفصل 311 من ق ل ع حرفيا على ما يلي:

" يكون لدعوى الإبطال محل في الحالات المنصوص عليها في الفصول 4 و39 و55 و56 من هذا الظهير، وفي الحالات الأخرى التي يحددها القانون، وتتقادم هذه الدعوى بسنة

---

[1] ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ عدد 875 بتاريخ 2004/03/24 ـ في الملف المدني عدد 2002/6/4140ـ منشور بمؤلف امحمد لفروجي: سلسلة دلائل عملية ـ التقادم والسقوط من خلال قضاء المجلس الأعلى لسنوات 2000 ـ 2004 ـ عدد 4 ـ ص 145.

[2] ـ قرار محكمة الاستئناف مراكش بتاريخ 2006/05/02 في الملف عدد 2006/5/234 ـ مجلة المحامي ـ عدد 49 ـ ص 124.

في كل الحالات التي لا يحدد فيها القانون أجلا مخالفا. ولا يكون لهذا التقادم محل إلا بين من كانوا أطرافا في العقد. "

وحيث إن الثابت أن العقد أبرم بتاريخ 2011/10/04 ولم ترفع الدعوى الحالية إلا بتاريخ 20 فبراير 2013، وبالتالي يكون قد انصرم الأجل الممنوح لها قانونا لرفع الدعوى والمحدد حصريا في سنة، وأن ما دفعت به المدعية من أنه لا يمكن الاحتجاج في مواجهتها بالأجل اللازم لرفع الدعوى لأنه لا يسري إلا على أطراف العقد فإنه دفع مردود لأنه يتعلق بالأغيار عن العقد في حين أن المدعية هي طرف أصلي فيه، وقد مثلت عن طريق وكيل هو المدعى عليه الثاني، ومن المعلوم أن العقد المبرم عن طريق الوكالة تنصرف آثاره للأصيل لا الوكيل ومن تم فالأصيل لا يعد غيرا، والسند التشريعي في ذلك هو الفصل 921 من ق ل ع الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" الوكيل الذي يتعاقد بصفته وكيلا وفي حدود وكالته لا يتحمل شخصيا بأي التزام تجاه من يتعاقد معهم. ولا يسوغ لهؤلاء الرجوع إلا على الموكل " .

وفي نفس السياق فقد نص الفصل 922 من ذات القانون على أنه:

" ليس للغير أي دعوى على الوكيل بوصفه هذا، من أجل إلزامه بتنفيذ الوَكالة ما لم تكن الوَكالة قد أعطيت له لمصلحتهم أيضا " .

و حيث إنه بناء عليه يكون الدفع المثار من المدعى عليه غير مبني على أساس، و يلزم رده، و تبعا لذلك تكون الدعوى مرفوعة خارج نطاقها الزمني، مما يبرر الحكم برفض الطلب " [1].

سابعا ـ البت في موضوع الدعوى

لقد قدمنا في المطلب السابق مجمل الضوابط التي يتعين على المحكمة أن تتقيد بها وهي تبت في طلبات ودفوع الأطراف، غير أنه فيما يخص تراتبيتها فإنه عادة ما ترتب وفق نفس تواريخ تقديمها، وهكذا يبت في الطلب الأصلي والإضافي إن وجد، ثم الطلب المقابل، وطلبات الإدخال إن وجدت بطبيعة الحال.

غير أن هذا الترتيب الذي يعتمد مبدئيا حياد القاضي يبقى ترتيبا غير ملزم، بحيث يمكن العدول عنه متى اقتضت منهجية البت في الدعوى تغييره، ومثال ذلك الحالة التي يكون فيها الطلب المقابل مؤثرا في الطلب الأصلي، حيث يبدأ بالطلب المقابل أولا، ومثال ذلك تقديم

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش ب تاريخ23 /2015/3 في الملف رقم 2013/1401/156 ـ غير منشور.

الزوج لطلب الرجوع لبيت الزوجية وتقديم الزوجة لطلب مقابل يرمي إلى التطليق، حيث إن رجوع الزوجة متوقف لزوما على نتيجة طلب التطليق وهو ما يبرر البدأ بطلب التطليق الذي هو المقال المقابل أولا، ويمكن للمحكمة أن تبين في تعليها سبب البدأ بالطلب المقابل .

في نازلة تقدم المدعي بطلب عرض فيه أنه شريك للمدعى عليها في العقارات المدعى فيها، وأن تملكه ثابت من خلال تقييده بالرسم العقار، وأن المدعى عليها تنفرد باستغلال العقار المدعى فيه، ملتمسا الحكم له بتعويض مسبق قدره 10000,00 درهم و إجراء خبرة على العقار المذكور لتحديد التعويض عن الحرمان من الاستغلال المستحق له من سنة 1994 تاريخ وفاة مورثه، وحفظ حقه في التعقيب بعد إنجاز الخبرة وتحميل المدعى عليها الصائر مع النفاذ المعجل، فتدخلت سيدة في الدعوى، وأكدت أنها المالكة للجزء المقيد به المدعي بالرسوم العقارية موضوع الدعوى، على اعتبار أنها الوريثة الوحيدة للهالك وقد أنجزت إراثة في الموضوع وذيلتها بحكم صادر عن هذه المحكمة، وأن إراثة المدعي غير صحيحة ولا تلغي إراثتها، ملتمسة الحكم بعدم قبول الطلب الأصلي واحتياطيا الحكم برفضه، وفي مقال التدخل الاختياري الحكم ببطلان إراثة المدعي المنجزة بتاريخ 2009/07/08 والتشطيب عليها من الرسوم العقارية ذات الأرقام التالية: 8956/م و 8957/م و 8994/م، والحكم بتقييد إراثتها المذيلة بالصيغة التنفيذية بتاريخ 2011/04/01 بالرسوم العقارية المذكورة، وتطهير هذه الرسوم العقارية من أي تقييد أقيم من طرف المدعي وأمر السيد المحافظ على الأملاك العقارية والرهون بجليز المنارة مراكش بالقيام بهذا التشطيب و لتقييد مع ما يترتب على ذلك قانونا .

فهنا يكون من الأكيد أن البت في طلب المدعي متوقف على نتيجة طلب التدخل الاختياري، لأنه إذا قضي بالتشطيب عليه من الرسم العقاري لكونه غير وارث فإنه سيكون غير ذي صفة للمطالبة بالتعويض عن الحرمان من الاستغلال، ولذا يتعين في مثل هذه الحالات أن يبدأ الحكم بتعليل طلب التدخل أولا، ثم بعد ذلك يبت في الطلب الأصلي، وهو ما بينته المحكمة حيث جاء في تعليل حكمها ما يلي:

"حيث إنه اعتبارا لأن البت في الطلب الأصلي رهين بالضرورة بما سينتهي إليه البت في طلب التدخل الاختياري قبولا أو رفضا، فإن المحكمة قررت ولاعتبارات منهجية تقوم على أساس تفادي التكرار في التعليل و البت في الطلبات، أن تبت أولا في طلب التدخل الاختياري في الدعوى ثم بعد ذلك تعود للبت في الطلب الأصلي دونما اعتبار لتاريخ تقديم الطلبات كمحدد للبت فيها " 1.

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/07/02 في الملف رقم 2014/1401/134 ـ غير منشور.

ثامنا ـ البت في طلبات عادة ما تكون في آخر كل حكم:

1 ـ تعليل النفاذ المعجل:

إذا قدم للمحكمة طلب من أجل شمول الحكم الصادر عنها بالنفاذ المعجل1 فإنه يلزمها الجواب عنه قبولا أو رفضا، وفي الحالتين يلزمها أن تبين الأسس القانونية والواقعية المعتمدة في تبني أحد التوجهين، علما أن المحكمة قد تتبنى توجها وسطا فتأمر بالنفاذ المعجل في جزء من الحكم، كما هو الشأن في حوادث السير حيث تشمل الحكم بالنفاذ المعجل في حدود ربع التعويضات المحكوم بها أو ثلثها.

ـ الحالة الأولى: حالة رفض طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل

في هذه الحالة لا يجد القاضي كبير عناء في تعليل موقفه الرافض لشمول الحكم بالنفاذ المعجل، ذلك أنه يكون قد أعمل الأصل في نفاذ الأحكام وهو عدم قابليتها للتنفيذ إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا 2، فالنفاذ المعجل هو تنفيذ للحكم قبل الأوان العادي للتنفيذ، مما يفيد أنه استثناء من الأصل، و بالتالي فيلزم أن تتوفر المبررات المعتبرة في تقدير وتبرير الاستثناء، فإن لم توجد فإنه يكفي القاضي أو المحكمة أن يقول في تعليله بأن مبررات النفاذ المعجل غير قائمة في النازلة ليصرح بناء على ذلك برفضه.

ـ الحالة الثانية: حالة استجابة المحكمة لطلب النفاذ المعجل

لقد أعطى المشرع للمحكمة صلاحية الأمر بتنفيذ الحكم معجلا، وعليه فإنه يمكن للقاضي أن يستجيب لطلب المدعي الرامي إلى إشفاع الحكم الصادر لمصلحته بالنفاذ المعجل، وهنا يجب أن نميز بين ثلاث صور على مستوى التعليل:

أ ـ حالة النفاذ المعجل بقوة القانون:

---

1 ـ يعرف النفاذ المعجل بأنه تنفيذ الحكم قبل أن يصير حائزا لقوة الشيء المقضي به، وهو تنفيذ يتعلق مصيره بمصير الحكم ذاته، فإذا ألغي الحكم وجب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ بقدر ما يكون هذا ممكنا .

- محمد السماحي : نظام التنفيذ المعجل للأحكام المدنية في القانون المغربي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ط2، 1996 ص 25.

2 ـ ينص الفصل 134 من ق م م على ما يلي :

" **يوقف أجل الاستيناف، و الاستيناف نفسه داخل الأجل القانوني التنفيذ عدا إذا أمر بالتنفيذ المعجل ضمن الشروط المنصوص عليها في الفصل 147** ".

في حالة النفاذ المعجل بقوة القانون، فإن الحكم يكون قابلا للتنفيذ المعجل استنادا إلى نص قانوني محدد، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن نفاذ معجل في غياب النص القانوني المقرر لذلك، فالذي ينشىء النفاذ المعجل هنا هو القانون لا الحكم القضائي، وبتتبع النصوص القانونية المختلفة نجد أن المشرع نص على حالات حصرية يكون فيها الحكم نافذا معجلا بقوة القانون، ويمكن إجمال هذه الحالات فيما يلي:

- الأوامر الاستعجالية (الفصل 153 من ق.م.م).

- الأحكام الصادرة في مادة النفقة (الفصل 179 مكرر من ق.م.م).

- الأحكام الصادرة في حوادث الشغل والأمراض المهنية وقضايا الضمان الاجتماعي وقضايا عقود التدريب المهني (الفصل 285 من ق.م. م).

- دعوى الاستحقاق الفرعية للعقار (الفصل 482 من ق.م.م).

- الأحكام الصادرة في تعويضات حوادث السير (الفصل 5 من ظهير 08 يوليوز 1937 المتعلق بأداء المصاريف والتعويضات المستوجبة بعد وقوع حوادث السير).

ـ الأحكام الصادرة في مساطر معالجة صعوبات المقاولة والتصفية القضائية (المادة 728 من مدونة التجارة).

وعليه يكون الحاصل مما سبق بيانه أن تعليل النفاذ المعجل القانوني لا يثير كبير صعوبة، ولا يتطلب من القاضي تأصيلا معقدا، فالقاضي لا يلزمه أن يبين في تعليله أن المدعي هو من طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل، طالما أن ذلك مقرر بقوة القانون، ومن تم فإذا صرح به القاضي فإنه لا يكون قد خرق قاعدة وجوب البت في حدود طلبات الأطراف المنصوص عليها في الفصل 3 من ق م م، لأن مصدر النفاذ المعجل هنا هو القانون، ولذلك يلزم المحكمة التصريح به تلقائيا ولو بدون طلب، زد على ذلك أن تعليل النفاذ المعجل بقوة القانون يكفي فيه أن يشير القاضي إلى النص القانوني المطبق على الحالة موضوع الطلب ليكون حكمه معللا تعليلا كافيا مستقيما وصحيح القانون.

ب ـ حالة النفاذ المعجل القضائي الوجوبي:

تعتبر الفقرة الأولى من الفصل 147 من ق م م بمثابة الإطار التشريعي للنفاذ المعجل الوجوبي، فقد جاء فيها:

"يجب أن يؤمر بالتنفيذ المعجل رغم التعرض أو الاستئناف دون كفالة إذا كان هناك سند رسمي أو تعهد معترف به، أو حكم سابق غير مستأنف."

و بالتالي ففي حالة النفاذ المعجل القضائي الوجوبي، فإن الأحكام النافذة نفاذا معجلا قضائيا تكون نافذة استنادا إلى الحكم ذاته لا إلى النص القانوني المقرر لذلك، ولذلك نستطيع أن نقرر بشكل مؤكد أن صلاحية تقدير مبررات الأمر بالنفاذ المعجل لا يملكها القاضي، بل إن المشرع هو الذي قدر مبررات النفاذ المعجل، وأوجب على القاضي التصريح به متى توفرت أحد الحالات المحددة في هذا السياق وهي حالة وجود سند رسمي أو تعهد معترف به، أو حكم سابق غير مستأنف. 1

إذن هنا يلزم القاضي أن يبين في تعليله أمران:

- أن طلب النفاذ المعجل قد قدم به طلب من الطرف المدعي.

- توفر الحالة المعتبرة للأمر بالنفاذ المعجل.

ولتوضيح هذه الحالة نسوق كمثال التعليل التالي:

" وحيث إن طلب النفاذ المعجل له ما يبرره لتوفر الشروط المحددة في الفصل 147 من ق م م وهي وجود حكم سابق نهائي في النازلة، صحيح أن المشرع في قانون المسطرة المدنية لم يبين شروط ذلك غير أن الفقه تصدى لهذا القصور، و أوضح أن من بين الحالات التي يشمل فيها الحكم بالنفاذ المعجل وجوبا هي أن نكون أمام حكم إلزام يرتب نتائج استنادا إلى حكم تقريري أو حكم منشئ (الدكتور محمد السماحي في مؤلفه نظام التنفيذ المعجل للأحكام المدنية في القانون المغربي الصفحة 180) و هذه الصورة هي المعروضة في النازلة، فنحن أمام حكم يرد فيه التقرير على حق يقابله التزام الطرف الآخر بأداء حق معين، وهذا الحكم الحالي أسس على الحكم السابق المشار لمراجعه أعلاه وهو حكم منشئ على اعتبار أنه يقرر حقا نشأ عنه تغيير في مركز قانوني سابق ونشأ مركز جديد، بل أكثر من ذلك فإن جميع الشروط المرتبطة بهذه الحالة قائمة فالحكم الحالي مبني على الحكم السابق بحيث يعتبر حجة في إثبات الواقعة المنشئة للحق المدعى به في الدعوى الحالية، كما أن الحكم السابق قد أصبح نهائيا، وعلاوة على ذلك فالمدعى عليه قد كان خصما في الدعوى السابقة " 2 .

كما عللت المحكمة الابتدائية حكما آخر أقر النفاذ المعجل بما يلي:

" وحيث إن طلب النفاذ المعجل مبرر في النازلة، فنحن أمام دين ثابت بمقتضى حكم سابق وهو الشرط الذي يوجب على المحكمة عند توفره أن تقضي وجوبا بالنفاذ المعجل، وذلك طبقا

---

[1] ـ أنظر في ذلك: ـعبد الوهاب بنسعيد: التنفيذ المعجل بقوة القانون في عقود الشغل – رسالة المحاماة –عدد 15-أكتوبر 2000 ص 28.

[2] ـ حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش صدر بتاريخ 2013/04/04 في الملف المدني رقم2013/1201/339 ـ غير منشور.

للفصل 147 من ق .م.م، ومن المعلوم أن المحكمة لا سلطة لها في تقدير هذا النفاذ المعجل لأن المشرع ألزمها بالتصريح به على اعتبار أن شروطه متوفرة في النازلة وهي وجود حكم سابق نهائي في النازلة، صحيح أن المشرع في قانون المسطرة المدنية لم يبين شروط ذلك، غير أن الفقه تصدى لهذا القصور، وأوضح أن من بين الحالات التي يشمل فيها الحكم بالنفاذ المعجل وجوبا هي أن نكون أمام حكم إلزام يرتب نتائج استنادا إلى حكم تقريري أو حكم منشئ (الدكتور محمد السماحي في مؤلفه نظام التنفيذ المعجل للأحكام المدنية في القانون المغربي ـ الصفحة 180)، وهذه الصورة هي المعروضة في النازلة فنحن أمام حكم يرد فيه التقرير على حق يقابله التزام الطرف الآخر بأداء حق معين، وهذا الحكم الحالي أسس على الحكم السابق المشار لمراجعه أعلاه، وهو حكم منشئ على اعتبار أنه يقرر حقا نشأ عنه تغيير في مركز قانوني سابق ونشأ مركز جديد، بل أكثر من ذلك فإن جميع الشروط المرتبطة بهذه الحالة قائمة فالحكم الحالي مبني على الحكم السابق بحيث يعتبر حجة في إثبات الواقعة المنشئة للحق المدعى به في الدعوى الحالية، كما أن الحكم السابق قد أصبح نهائيا، وعلاوة على ذلك فالمدعى عليه قد كان خصما في الدعوى السابقة، وعليه يتعين شمول الحكم بالنفاذ المعجل، علما أن النفاذ المعجل هنا لا يخضع للمنع الوارد في الفصل 494 من نفس القانون على اعتبار أن نطاق المنع محصور في الحالة التي لا يدلي المحجوز لديه بما في الذمة و تحكم عليه المحكمة بأداء الاقتطاعات التي لم تقع و المصاريف، وعليه فمادام هذا المقتضى الاستثنائي لا ينطبق على النازلة فإنه يلزم إعمال القاعدة العامة في النفاذ المعجل المنصوص عليها في الفصل 147 المذكور " [1].

وجاء في حكم آخر أمر بالنفاذ المعجل لوجود تعهد معترف به ما يلي:

وحيث إن طلب النفاذ المعجل مبرر في النازلة لثبوت الدين وفق الشكلية المحددة في الفصل 147 من ق.م. م، إذ أن الدين موثق بإشهاد مصحح الإمضاء وغير مطعون فيه من المدعى عليه. و بالتالي يتعين شمول الحكم بالنفاذ المعجل في حدود أصل الدين دون التعويض " [2].

غير أنه مع أن الأمر يتعلق بنفاذ معجل قضائي فإنه يمتنع على القاضي الأمر به متى كانت الوثيقة المؤسس عليها الطلب مطعونا فيها بالزور الفرعي، على اعتبار أن هذا الإجراء الطعن بالنقض فيه يرتب الوقف التلقائي لإجراءات التنفيذ، و تطبيقا لذلك جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش ما يلي: " وحيث إن طلب النفاذ المعجل غير مبرر في النازلة فرغم ثبوت الدين وفق الشكلية المحددة في الفصل 147 من ق.م .م، إذ أن الدين موثق بإشهاد مصحح الإمضاء، إلا أن المدعى عليهما طعنا فيه بالزور، وبالتالي نكون أمام مانع من موانع

[1] ـ حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش صدر بتاريخ 2014/11/20 في الملف المدني رقم 2014/1201/874 غير منشور.

[2] ـ حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش صدر بتاريخ 2015/01/22 في الملف المدني عدد 2014/1201/1101 ـ غير منشور.

تطبيق النفاذ المعجل وذلك بناء على مقتضيات الفصل 361 من ق م م الذي يجري سياقه الحرفي على ما يلي:

" لا يوقف الطعن أمام محكمة النقض التنفيذ إلا في الأحوال الآتية:

1 -في الأحوال الشخصية؛

2 -في الزور الفرعي؛

3 -التحفيظ العقاري."

و بناء على ما ذكر فإنه لا يمكن شمول الحكم بالنفاذ المعجل ما دام أنه لا يمكن أن ينفذ حتى بعد حكم محكمة الاستئناف، لأن الطعن بالنقض يرتب الوقف التلقائي لإجراءات التنفيذ" 1 .

ج ـ حالة النفاذ المعجل القضائي الجوازي:

ينص الفصل 147 من ق م م في فقرته الثانية على أنه:

" يجوز دائما الأمر بالتنفيذ المعجل بكفالة أو غيرها حسب ظروف القضية التي يجب توضيحها".

ففي النفاذ المعجل القضائي الجوازي فإن طلب المدعي يخضع السلطة التقديرية للمحكمة، بحيث لها أن تستجيب إلى طلبه أو ترفضه بحسب تقديرها لظروف كل قضية، وإن قبلته كان لها أن تقيده بكفالة، أو تعفي المحكوم له منها بشرط تعليل الحكم في جميع الحالات.

ومن الناحية العملية يلاحظ أن محاكم الموضوع عادة ما ترفض طلب النفاذ المعجل في غياب مبررات منطقية لقبوله، وترده المحكمة بتعليل تشير فيه إلى انعدام مبرراته، من ذلك مثلا اعتماد التعليل المبسط و النموذجي التالي : 2

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش صدر بتاريخ 2014/09/18 في الملف المدني رقم 14/1201/1257 ـ غير منشور.

[2] ـ ينص الفصل 147 من ق م م على ما يلي:

" يجب أن يؤمر بالتنفيذ المعجل رغم التعرض أو الاستيناف دون كفالة إذا كان هناك سند رسمي أو تعهد معترف به، أو حكم سابق غير مستأنف.

يجوز دائما الأمر بالتنفيذ المعجل بكفالة أو غيرها حسب ظروف القضية التي يجب توضيحها.

غير أنه يمكن تقديم طلبات إيقاف التنفيذ المعجل بمقال مستقل عن الدعوى الأصلية أمام المحكمة التي تنظر في التعرض أو الاستيناف.

" و حيث إن طلب النفاذ المعجل ليس له ما يبرره و يلزم الحكم برفضه" 1 .

د ـ تعليل الحكم البات في طلب إيقاف النفاذ المعجل:

من المعلوم أنه يمكن للمحكمة التي تنظر في الطعن في الحكم المشمول بالنفاذ المعجل أن تأمر ـ بناء على طلب مستقل عن الطعن ـ بإيقاف تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل، وذلك بناء على المكنة المخولة لها بمقتضى الفصل 147 من ق م م، وبطبيعة الحال فهي ملزمة أن تبين في مقررها الأسس المعتمدة من طرفها لوقف تنفيذ الحكم، غير أن ما يلاحظ من تتبع العمل القضائي لمجموع محاكم المملكة أنها لا تبين ذلك، بل تكتفي بتعليل عام تشير فيه إلى وجوب إيقاف التنفيذ المعجل بناء على معطيات القضية وملابساتها، وكمثال على هذه العمومية في التعليل نورد ما جاء في تعليل قرار لمحكمة الاستئناف بمراكش :

" حيث إن المحكمة بعد اطلاعها على وثائق الملف تبين لها أن ظروف النازلة و ملابساتها تستلزم إيقاف تنفيذ الحكم الابتدائي إلى أن يبت فيه استئنافيا " 2.

وفي نفس السياق جاء في تعليل قرار لمحكمة الاستئناف بأكادير ما يلي:

" حيث يظهر من ظروف القضية وملابساتها أن الأنسب إيقاف التنفيذ المعجل للحكم الابتدائي المشار إليه أعلاه في انتظار فصل محكمة الاستئناف في الطعن المرفوع ضده الطرف المحكوم عليه " 3.

تستدعي المحكمة بمجرد ما يحال عليها هذا المقال الذي يجب أن لا يضاف إلى الأصل الأطراف للمناقشة والحكم في غرفة المشورة حيث يمكن لهم أن يقدموا ملاحظاتهم شفويا أو كتابيا. ويجب أن تبت المحكمة داخل ثلاثين يوما.

يمكن رفض الطلب، أو إقرار إيقاف التنفيذ المعجل إلى أن يقع البت في الجوهر، أو الأمر بإيقاف التنفيذ المعجل لمدة معينة أو تعليق متابعة التنفيذ كليا أو جزئيا على تقديم كفالة من طالبه.

يمكن أيضا الترخيص للطرف المحكوم عليه بإيداع المبلغ الكافي لضمان القدر المحكوم به في الأصل بكتابة ضبط تعينها المحكمة أو بين يدي شخص آخر عين لهذه الغاية باتفاق الأطراف. ويكون المبلغ المودع لصالح الطرف المتابع وحده.

ترفع اليد عن الإيداع بمجرد صدور الحكم النهائي في الجوهر.

لا تطبق مقتضيات الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من هذا الفصل إذا كان التنفيذ المعجل بقوة القانون " .

1 ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/01/22 في الملف رقم 2013/1201/2337 ـ غير منشور.
2 ـ قرار محكمة الاستئناف بمراكش
3 ـ قرار محكمة الاستئناف بأكادير عدد بتاريخ 1998/12/10 ـ

وفي اعتقادنا فإن ما يبرر هذا التوجه القضائي في التعليل هو أن المحكمة التي تنظر طلب إيقاف التنفيذ هي المحكمة التي تنظر في موضوع الطعن، ولذلك تعتمد مثل هذا التعليل العام حتى لا يتضح توجهها في موضوع النزاع.

2 ـ طلب تحديد مدة الإكراه البدني

يعلل طلب تحديد مدة الإكراه البدني تعليلا مبسطا عندما يطلب تحديد مدته، ولا يثير المدعى عليه أي دفع بخصوصه، ومثال ذلك النموذج التالي للتعليل والذي جاء فيه:

" وحيث إن الإكراه البدني هو وسيلة لحمل المحكوم عليه بأداء مبلغ مالي على الوفاء بالالتزامات التي قضي بها في مواجهته، وتحددها المحكمة بما لها من سلطة تقديرية في الأدنى"[1].

غير أنه في بعض الحالات تثار بعض الدفوع بخصوص هذا الطلب، ومن تم يتعين الرد على كل دفع أثير بما ينسجم ومضمونه، وسنقدم بعض الأمثلة حول بعض الدفوع المثارة:

أ ـ كون المحكمة المقدم إليها طلب تحديد مدة الإكراه البدني غير مختصة نوعيا لأنها ليست المحكمة المصدرة للحكم المؤسس عليه الطلب، ومثاله أن تصدر المحكمة التجارية حكما بالأداء من دون أن تحدد مدة الإكراه البدني لأنه لم يطلب منها ذلك، ثم يتقدم المحكوم له بطلب إلى المحكمة الابتدائية لتحديد مدة الإكراه البدني المقابلة للمبلغ المحكوم به، إذ في هذه الحالة تكون المحكمة المقدم إليها الطلب غير مختصة.

لتوضيح الصورة وبيان طريقة التعليل نورد المثال التالي:

" حيث إن طلب المدعي يرمي إلى الحكم بتحديد مدة الإكراه البدني في حق المدعى عليه في الأقصى وتحميله الصائر.

وحيث إنه من المعلوم أنه متى كان الحكم القاضي بالأداء صادرا عن محكمة تجارية ولم تبت في الإكراه البدني فإن ذات المحكمة هي التي تختص بالبت في الطلب الرامي إلى الحكم بالإكراه البدني أو مدته، ولا يحق للمحكمة المدنية أن تبت في هذا الطلب بدعوى مبتدئة طالما أنها غير مختصة بذلك.

وحيث إنه اعتبارا لذلك، تكون الدعوى الحالية مقدمة لمحكمة غير مختصة ويلزم لذلك الحكم بعدم الاختصاص، وبالتالي تكون الدعوى الحالية مرفوعة إلى جهة غير مختصة ويلزم

[1] ـ

الحكم بعدم الاختصاص النوعي لهذه المحكمة، وهو الأمر الذي يترتب عليه وجوب إحالة الملف على المحكمة المختصة نوعيا بدون صائر" 1.

ب ـ الدفع باختصاص المحكمة الزجرية للبت في طلب تحديد مدة الإكراه البدني:

يثار هذا الدفع بالنسبة للدعوى المستقلة الرامية لتحديد مدة الإكراه البدني، وفي هذه الحالة يكون الاختصاص منعقدا للمحكمة المدنية متى كانت هي مصدرة الحكم، غير أنه متى تعلق الأمر بحكم صادر عن المحكمة الزجرية فإن هذه المحكمة هي التي ينعقد لها الاختصاص وليس المحكمة المدنية، وعليه فإن المحكمة المدنية إذا ما قدم إليها طلب في هذا الشأن فإنها تصرح بعدم قبول الدعوى، والحكم يعلل وفق النموذج التالي:

" حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم بتحديد مدة الإكراه البدني في حق المدعى عليه في الأقصى وتحميله الصائر.

وأرفق مقاله بصورة من الحكم الصادر عن هذه المحكمة الابتدائية بمراكش في إطار الملف عدد 1999/1621 بتاريخ 2001/03/19 وبمحضر بعدم وجود ما يحجز.

وحيث إنه من المعلوم أنه متى كان الحكم القاضي بالتعويض صادرا عن محكمة زجرية ولم تبت في الإكراه البدني فإن ذات المحكمة هي التي تختص بالبت في الطلب الرامي إلى الحكم بالإكراه البدني أو مدته، ولا يحق للمحكمة المدنية أن تبت في هذا الطلب بدعوى مبتدئة، وهذا الحكم تقرره صراحة المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على ما يلي:

"يجب على كل محكمة زجرية عندما تصدر مقررا بالغرامة أو برد ما يلزم رده أو بالتعويضات أو المصاريف أن تحدد مدة الإكراه البدني.

في حالة الإغفال إما عن الحكم بالإكراه البدني أو عن تحديد مدته، يرجع إلى المحكمة لتبت في الموضوع بغرفة المشورة وينفذ مقررها رغم كل طعن."

وحيث إنه اعتبارا لذلك تكون الدعوى الحالية مقدمة لمحكمة غير مختصة ويلزم لذلك الحكم بعدم الاختصاص "2.

ج ـ حالة الدفع بالعسر وعدم جواز الإكراه البدني في الديون التعاقدية حالة العسر:

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2013/10/24 ـ في الملف المدني رقم13/1201/1110 ـ غير منشور .

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/04/16 في الملف المدني رقم 15/1201/333- غير منشور .

يتم رد هذا الدفع بأن التاريخ المعتبر في العسر هو تاريخ التنفيذ، ومن تم يتعين الحكم به لأن هناك فصل بين تحديده وتنفيذه وهناك إمكانية تغيير الوضعية المالية للمحكوم عليه بين تاريخي الحكم والتنفيذ، وكمثال على ذلك نورد النموذج التالي:

" و حيث إن الثابت من وثائق الملف و خاصة منها الأمر بالأداء المشار لمراجعه أعلاه أن الطرف المدعي دائن للطرف المدعى عليه بمبلغ الدين المحكوم به وفق ما فصل أعلاه وذلك حسب السند التنفيدي المشار لمراجعه أعلاه و هو الأمر بالأداء الصادر عن رئيس هذه المحكمة وذلك في إطار الملف عدد 2013/1303/53 بتاريخ 2013/11/07 قضى على المدعى عليه بأداء مبلغ 27500,00 درهم مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل و هو الأمر الذي لم يطعن فيه بالاستئناف، ومن تم فإنه يجبر على الوفاء بالمبلغ المحكوم عليه به عن طريق الإكراه البدني على اعتبار أن الإكراه البدني هو وسيلة للضغط على المنفذ عليه لحمله على الوفاء بما قضى به السند التنفيذي، وأن عسر المدعى عليه بناء على محضر عدم وجود ما يحجز لا يجد تطبيقاته في مجال الدعوى الحالية على اعتبار أنها ترمي فقط إلى تحديد مدة الإكراه البدني، في حين أن الأمر المحظور بمقتضى الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية المبرم بتاريخ 1966/12/16، والذي ينص على أنه لا يجوز سجن إنسان على أساس عدم قدرته على الأداء هو حكم يطبق في فترة تنفيذ الإكراه البدني، وعليه فإنه لا تناقش الوضعية المادية للمطلوب إكراهه بدنيا إلا خلال فترة تنفيذه، وفي هذا الشق الأخير من التعليل رد على الدفع المثار من المدعى عليه من أنه لم يعد مشروعا تنفيذ الإكراه البدني بالمغرب بعد المصادقة على اتفاقية حقوق الإنسان بتاريخ 1966/12/12 وخاصة الفصل 11 منها الذي يقرر عدم جواز سجن إنسان بسبب عدم قدرته على الأداء فيما يخص الديون التعاقدية "[1].

3 ـ البت في مصاريف الدعوى

الأصل أن تبت كل محكمة في مصاريف الدعوى وتحدد الطرف الذي يتحملها أوطريقة التوزيع النسبي لها، غير أنه في بعض الحالات تصرح المحكمة بإرجاء البت في المصاريف، والقاعدة في مصاريف الدعوى أن يتحملها الطرف الذي خسر الدعوى، فإن خسر كل طرف جزءا منها جعلت المحكمة المصاريف بين الطرفين بحسب نسبة الربح والخسارة، وهذا التوزيع يبقى غير ذي أهمية في الحالة التي يتعلق فيها الأمر برسم ثابت، وبالمقابل يكون مفيدا في الحالة التي يؤدى الرسم القضائي بحسب قيمة النزاع.

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/6/18 في الملف المدني رقم 15/1201/599 - غير منشور.

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نقسم صور البت في مصاريف الدعوى إلى أربعة:

أ- حالة إرجاء البت في مصاريف الدعوى إلى حين الفصل في الجوهر:

إنها حالة بت المحكمة في إصدار الأحكام التمهيدية والأحكام الأولية كالحكم المستقل البات في الاختصاص أو القاضي بإيقاف البت.

ومثاله تعليل حكم تمهيدي جاء فيه:

" وحيث يتعين إرجاء البت في مصاريف الدعوى إلى حين الفصل في جوهرها "1 .

ب ـ حالة تحميل الطرف الخاسر مصاريف الدعوى، حيث يحمل المدعي مصاريف الدعوى متى حكم بعدم قبولها أو رفض الطلب المقدم من طرفه، ويتحملها المدعى عليه متى حكم ضده، وهذه الحالة لا تثير إشكالا من الناحية العملية، حيث يكتفى والحالة هاته بتعليل الحكم كما يلي:

" حيث إن خاسر الدعوى يتحمل مصاريفها "

ج ـ حالة تحميل الخزينة العامة الصائر: يتعين على المحكمة أن تصرح بتحميل الخزينة العامة مصاريف الدعوى متى كان خاسر الدعوى طرفا مستفيدا من المساعدة القضائية أو كان الطلب معفى من أداء الرسم القضائي.

كمثال على ذلك طلب الإكراه البدني المعفى من أداء الرسم القضائي، وعليه فالمحكمة تعلل حكمها كما يلي:

" وحيث إنه ما دام أن الأمر يتعلق بطلب تحديد الإكراه البدني فهو معفي من المصاريف بقوة القانون و بالتالي يلزم تحميل الخزينة العامة مصاريف الدعوى " 2.

د ـ حالة تحميل رابح الدعوى مصاريفها:

في الحقيقة، يعد تحميل رابح الدعوى مصاريفها خروجا عن المبدأ العام في مصاريف الدعوى و الذي يوجب تحميل الطرف الخاسر صائر الدعوى وفق صحيح الفصل 124 من ق م م ، و تتعلق هذه الحالة بالطعن في قرار المحافظ على الأملاك العقارية و الرهون ، حيث إن الطرف الطاعن يتحمل المصاريف يستوفي في ذلك أن يكون خسر الدعوى أو ربحها ، و

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/07/23 في الملف المدني رقم 15/1201/461 - غير منشور.

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/6/18 في الملف المدني رقم 15/1201/599 - غير منشور.

يستثنى من ذلك الحالة التي يثبت فيها تدليس المحافظ حيث يتحمل هنا مصاريف الدعوى وفق ما يقضي به الفصل 10 من القرار الوزيري الصادر بتاريخ 03 يناير 1915 والمتعلق بتفاصيل تطبيق نظام التحفيظ العقاري1 .

وتطبيقا لهذا المقتضى التشريعي جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش ما يلي:

«وحيث إن المحافظ العقاري لا يتحمل الصائر إلا كان مرتكبا للتدليس وهو الأمر الذي لم يقم الدليل عليه، الشئ الذي يتعين معه تحميل المدعي الصائر " 2

ه ـ حالة توزيع مصاريف الدعوى بين طرفيها:

في بعض الأحيان تكون نتيجة الحكم هي أن الطرف المدعي ربح دعواه في شق وخسرها في شق، وبالتالي يكون من المنطقي أن توزع المصاريف بين الطرفين تبعا لنسبة الربح والخسارة، غير أن ما تجب الإشارة إليه هو أن التوزيع يكون غير ذي أهمية عندما يتعلق الصائر فقط برسم ثابت في الدعوى ولا وجود لمصاريف أداها أحد الطرفين أثناء تحقيق الدعوى.

وكمثال على طريقة التعليل عند توزيع المصاريف نورد النموذج التالي:

" حيث إنه اعتبارا للنتيجة التي آلت إليها الدعوى فإنه يتعين جعل الصائر بين الطرفين حسب النسبة " .

تاسعا ـ تعليل الأحكام الباتة في طلبات إصلاح الأخطاء المادية:

من المعلوم أن الحكم بصفته عملا إنسانيا قد تتسرب إليه أخطاء مادية، وبالتالي يلزم إصلاحها من طرف المحكمة المصدرة للحكم ما لم يكن الحكم قد طعن فيه بأحد طرق الطعن العادية، حيث تكون المحكمة المطعون أمامها هي المختصة بإصلاح كل خطأ مادي تسرب إلى الحكم، فصلاحية المحكمة المصدرة للحكم لإصلاح الأخطاء المتسربة لأحكامها تنحصر في الأخطاء المادية، فهذه وحدها التي لا تستنفذ المحكمة ولايتها عليها بعد إصدار الحكم، أما الأخطاء المتعلقة بتطبيق القانون، أي بوجه القضاء، فإن المحكمة المصدرة للحكم تستنفذ

---

[1] ـ جاء في المادة 35 من المرسوم الصادر بتاريخ 14 يوليوز 2014 بشأن إجراءات التحفيظ العقاري ما يلي:

" ينسخ القرار الصادر في 20 من رجب 1333 (3 يونيو 1915) بشأن تفاصيل تطبيق نظام التحفيظ العقاري باستثناء الفصول 1 و10 و23 و26 و29 و30 و31 و34 و36 و37 و38".

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2014/11/13 في الملف عدد 2014/1401/646 ـ غير منشور .

ولايتها عليها بمجرد إصدار حكمها، وبالتالي فوحدها محكمة الطعن هي التي يحق لها تعديل الحكم المطعون فيه تعليلا أو منطوقا 1.

وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن كل الأحكام تقبل مسطرة إصلاح الأخطاء المادية المتسربة إليها ، يستوي في ذلك أن يتعلق الأمر بحكم تمهيدي، أو بحكم فاصل، يستوي في ذلك أن يكون قد بت في شكل الدعوى أو موضوعها، وهو الأمر الذي انتهت إليه المحكمة الابتدائية في تعليل أحد أحكامها، حيث أثار الخصم في الدعوى أن الحكم موضوع طلب التصحيح هو حكم بت فقط في شكل الدعوى، ولا يرتب أي أثر على المراكز القانونية للأطراف، غير أن المحكمة ردت دفعه بعلة أن جميع الأحكام تقبل مسطرة إصلاح الأخطاء المادي ، وقد عللت حكمها وفق ما يلي:

" حيث إنه من الثابت قانونا أن كل محكمة تختص طبقا للفصل 26 من ق م م بإصلاح الأخطاء المادية المتسربة لأحكامها، ولفظ الأحكام الوارد في النص ورد عاما بدون مخصص، وبالتالي فهو يشمل جميع الأحكام بغض النظر عن النتيجة التي انتهى إليها الحكم سواء من جهة الشكل أو موضوع الدعوى، وكل ذلك بمثابة رد على الدفع المثار من طرف المدعى عليه من أن الحكم موضوع الدعوى بت الشكل وانتهى إلى عدم قبولها و بذلك لا يمكن أن يكون محلا للإصلاح و هو طرح لا يستقيم و النص المذكور أعلاه مما يتعين معه رد الدفع المثار " 2 .

---

1 ـ جاء في قرار للمجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ ما يلي :

" حقا حيث تبين صحة ما نعته الوسيلة على القرار المطعون فيه ذلك أن المحكمة الابتدائية لم يبق من صلاحيتها تصحيح الخطأ الوارد في الحكم الابتدائي حينما يكون هذا الحكم مستأنفا و قبل البت فيه ، طالما أن هذا التصحيح يمكن تداركه أمام المحكمة الاستئنافية التي تنشر الدعوى أمامها من جديد متى طلب منها ذلك " .

ـ قرار المجلس الأعلى عدد 119 بتاريخ 13 ـ 02 ـ 1984 في الملف الاجتماعي عدد 550 ـ منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى ـ عدد مزدوج 37 ـ 38 ـ ص 139 .

و في نفس السياق جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش :

" القاعدة التي يعمل بها في مجال التفسير و تأويل الأحكام و إصلاح الأخطاء المادية المتسربة لها هو أن كل محكمة تختص بتفسير و تأويل الأحكام الصادرة عنها و ذلك طبقا للفصل 26 من ق م م ... و أن اختصاص ذلك يرجع إلى آخر محكمة بتت في القضية ، و الثابت من وثائق الملف أن الحكم موضوع الدعوى الحالية قد سبق استئنافه و أصدرت فيه محكمة الاستئناف قرارها ، و بالتالي تكون المحكمة الابتدائية قد استنفذت ولايتها على القضية على القضية بعلة عرض النزاع على محكمة أعلى درجة ، و من تم فلا يمكنها الزيادة في حكمها و لا تفسيره لما ذلك من تطاول على اختصاص محكمة أعلى مؤهلة قانونا للبت في هذا الطلب ".

ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش عدد 1140 بتاريخ 14 ـ10 ـ ـ2008 في الملف رقم 2008/9/699 ـ غير منشور .

2 ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش رقم 717 في الملف رقم 82 ـ 9 ـ 2008 بتاريخ 2008/05/20 ـ غير منشور .

و عليه فمتى تسرب خطأ مادي للحكم حق للمحكمة المصدرة له أن تأمر بإصلاحه متى توفرت الشروط النظامية المبررة لذلك 1، ويلزمها أن تعلل مسلكها بمسوغ قانوني وقد درج العمل القضائي في عمومه على تعليل إصلاح الأخطاء المادية في الأحكام بمقتضيات الفصل 26 من ق م م2 ، غير أنه يلاحظ أن الفصل 26 من ق م م الذي تعتمده المحاكم كأساس قانوني لإصلاح الأخطاء المادية المتسربة إلى أحكامها، يثير بعض النقاش حول صلاحيته كوعاء تشريعي لذلك، فهو يتناول صلاحية المحكمة في تفسير وتأويل أحكامها والبت في الصعوبات الموضوعية المتعلقة بها، ومع ذلك فإن المحاكم تعتمده وتعلل الأحكام بمقتضياته 3.

---

1 ـ أعطت محكمة النقض تصورا للخطأ المادي القابل للإصلاح ، فقد جاء في قرار لها :

" لكن حيث إن الخطأ المادي الذي يجوز على أساسه طلب التصحيح هو التعبير خطأ في الكتابة أو الحساب و بدون قصد عن شئ بما يخالفه في الواقع، أما الخطأ المعنوي وهو الخطأ في الرأي ...و إن كان خطأ فإنه لا يبرر طلب التصحيح ".

ـ قرار المجلس الأعلى ـ محكمة النقض حاليا ـ عدد 277 الصادر بغرفتين بتاريخ 1989/02/14 في الملف المدني عدد 83/3250 ـ منشور بمؤلف الأستاذ إدريس بلمحجوب ـ قرارات المجلس الأعلى بغرفتين أو بجميع الغرف ـ الجزء الأول ـ ص 104.

لأخذ فكرة مفصلة حول الأخطاء المادية القابلة للتصحيح من طرف المحكمة المصدرة للحكم راجع:

ـ محمد منجي: دعوى التصحيح ـ مطبعة الأطلس ـ القاهرة ـ ط1 ـ 1995 ـ ص 309.

ـ مراد بوستة : تصحيح الأخطاء المادية المتسربة إلى الأحكام المدنية ـ المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية ـ العدد 7 ـ يناير 2012 ـ ص 107 .

2 ـ ينص الفصل 26 من ق م م حرفيا على ما يلي:

" تختص كل محكمة مع مراعاة مقتضيات الفصل 149 بالنظر في الصعوبات المتعلقة بتأويل أو تنفيذ أحكامها أو قراراتها وخاصة في الصعوبات المتعلقة بالمصاريف المؤداة أمامها.

لا تستأنف الأحكام الصادرة طبق الفقرة السالفة إلا إذا كانت الأحكام في الدعاوى الأصلية قابلة هي نفسها للاستيناف ".

3 ـ لاحظ أن المشرع نص في نصوص خاصة على صلاحية إصلاح الأخطاء المادية المتسربة للحكم القضائي من ذلك:

ـ إصلاح الأخطاء المادية المتسربة للأوامر بالتوفيق والمقررات القضائية الصادرة بمنح إيرادات، فقد نص الفصل 265 من ظهير التعويض عن حوادث الشغل:

ـ إصلاح الأخطاء المادية المتسربة إلى قرارات محكمة النقض، مع الإشارة إلى أن المشرع اعتبر أن إصلاح الأخطاء المادية المتسربة لقرارات محكمة النقض تتم من خلال الطعن في القرار لا في شكل طلب إصلاح، فقد نص الفصل 379 من ق م م على ما يلي:

" لا يمكن الطعن في القرارات التي تصدرها محكمة النقض إلا في الأحوال الآتية:

جاء في تعليل لحكم ابتدائية مراكش تبريرا لإصلاح خطأ مادي ما يلي:

" حيث إن طلب المدعي يرمي بإصلاح الخطأ المادي المذكور وذلك بجعل اسم السيدة .... ضمن أسماء المدعى عليهم وإضافته لبيانات الحكم ذي المرجع أعلاه مع النفاذ المعجل وترتيب الآثار القانونية على ذلك، وأرفق مقاله بصورة من الحكم المذكور.

أ) يجوز الطعن بإعادة النظر: .....

ب) يمكن أن يطعن من أجل طلب تصحيح القرارات التي لحقها خطأ مادي من شأنه أن يكون قد أثر فيها."

- إصلاح الأخطاء المادية المتسربة إلى الأحكام التحكيمية، فقد نص الفصل 28 -327 من ق م م على ما يلي:
" ينهي الحكم مهمة الهيئة التحكيمية بشأن النزاع الذي تم الفصل فيه.
غير أن للهيئة التحكيمية:
1- أن تقوم تلقائيا، داخل أجل الثلاثين يوما التالية للنطق بالحكم التحكيمي، بإصلاح كل خطإ مادي أو خطإ في الحساب أو الكتابة أو أي خطإ من نفس القبيل وارد في الحكم؛
2- أن تقوم داخل أجل الثلاثين يوما التالية لتبليغ الحكم التحكيمي، بناء على طلب أحد الأطراف ودون فتح أي نقاش جديد، بما يلي:
أ- تصحيح كل خطإ مادي أو خطإ في الحساب أو الكتابة أو أي خطإ من نفس القبيل وارد في الحكم؛
ب- تأويل جزء معين من الحكم؛
ج- إصدار حكم تكميلي بشأن طلب وقع إغفال البت فيه ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
يبلغ المقال إلى الطرف الآخر الذي يحدد له أجل خمسة عشر يوما للإدلاء باستنتاجاته إن اقتضى الحال ذلك.
تصدر الهيئة التحكيمية حكمها خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم المقال إليها إذا تعلق الأمر بتصحيح أو تأويل حكم وخلال أجل ستين يوما إذا تعلق الأمر بحكم تكميلي " .
كما نص الفصل 29 - 327 من ذات القانون على ما يلي:

" عندما يتعذر على الهيئة التحكيمية الاجتماع من جديد، فإن صلاحية البت في طلب التصحيح أو التأويل تخول لرئيس المحكمة الصادر الحكم التحكيمي في دائرتها والذي يجب عليه أن يبت في الأمر داخل أجل ثلاثين يوما بأمر غير قابل للطعن.

أما الفصل 30-327 من نفس القانون فقد بين أثر كل من طلب التصحيح و الحكم الصادر بشأنه فقد نص:

"يوقف طلب التصحيح أو التأويل تنفيذ الحكم التحكيمي وآجال تقديم الطعون إلى حين تبليغ الحكم التصحيحي أو التأويلي.

يعتبر الحكم التحكيمي الصادر بهذا الخصوص جزءا لا يتجزأ من الحكم التحكيمي الأصلي. وتطبق عليه مقضيات الفصل 23-327 أعلاه " .

وحيث إنه بالرجوع إلى الفصل 26 من ق م م نجده يعطي لكل محكمة صلاحية إصلاح الأخطاء المادية المتسربة إلى الأحكام الصادرة عنها.

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الصادر عن هذه المحكـــــمة ذي المراجع أعلاه نجد أنه قد تسرب خطأ مادي له، حيث إنه أثناء تحرير الحكم تسرب إليه خطأ مادي في وقائع الحكم، إذ لم تذكر به السيدة ...، و عليه يحق لهذه المحكمة أن تتدخل لتدارك الخطأ المادي المذكور والحكم بإصلاح الخطأ المادي المذكور" 1 .

وبالإضافة إلى هذا الجزء من التعليل المتعلق بإبراز السند القانوني لاختصاص المحكمة المصدرة للحكم بشأن إصلاح الأخطاء المادية المتسربة له، فإنه يتعين على المحكمة أن تبين مستندها في الإصلاح وكيف تبت لديها الخطأ، وفي هذا الإطار فإن الخطأ تثبته من خلال الإطلاع على الملف الأصلي، وهو ما يلزم بيانه من طرفها أثناء تعليل الحكم، وكمثال على ذلك نورد شقا من تعليل حكم لابتدائية مراكش ورد فيه:

" حيث إنه في إطار المقتضيات المذكورة تقدم المدعي بطلبه الحالي فضمت المحكمة الملف الأصلي أثناء المداولة بقصد الإطلاع عليه والتأكد من مادية الخطأ من عدمه "2.

وفي ختام تناولنا لهذه النقطة نورد تصورا للتعليل النموذجي صاغه الأستاذ عبد العزيز فتحاوي في مؤلفه السابق الإشارة إليه كما يلي:

" يمكن أن نعلل حكمنا على الشكل التالي:

لا بد من التطرق إلى شكليات الدعوى، وذلك بمناقشتها وتعليلها، فهي مفتاح الولوج إلى الموضوع، وأحيانا قد تغني هذه الشكليات عن مناقشة الجوهر إذا وردت معيبة، ويراقب القاضي في هذا الجانب أساسيات الدعوى من صفة ومصلحة وأهلية، وكذا صحة الطلب اتجاه الرسوم القضائية إن تم استيفاؤها أو تم الإعفاء منها إما بقوة القانون أو بناء على طلب، ومراقبة توفر كل البيانات في سياق قانون الإجراءات المدنية، بالإضافة إلى شكليات قد تقتضيها بعض القوانين الخاصة، وليس مجالنا هنا مناقشة ما تقتضيه الدعوى من شكليات بقدر ما نروم كيفية تعليل شكل هذه الدعوى قبولا أوردا، ويناقش ذلك عادة تحت عنوان:

في الشكل: ويستحسن أن يتم ذلك في حيثية واحدة مركزة وشافية شاملة.

---

[1] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/07/23 في الملف رقم 2015/1401/605 ـ غير منشور.

[2] ـ حكم المحكمة الابتدائية بمراكش رقم 1541 بتاريخ 2007/11/19 في الملف رقم 2007/9/476 ـ غير منشور .

وإذا تعلق الأمر بعدة طلبات كما إذا كان هناك مقال افتتاحي وآخر مضاد ومقال للتدخل الاختياري فالصواب أن يناقش شكل كل واحد تحت عنوان خاص به.

على أن يتم الانتقال لمناقشة الموضوع أو الجوهر بعد قبول الدعوى شكلا تحت عنوان كبير: في الموضوع أو في الجوهر.

ما يجب على القاضي القيام به وهو بصدد تعليل حكمه موضوعيا، أن يلخص الطلبات في:

أ. حيثية أولى، وتكتسي هذه الحيثية مكانة عالية إذ تعتبر مفتاح التعليل، ويجب أن تحظى بعناية كافية من القاضي، إلا أنه يلاحظ للأسف أن بعض القضاة في هذا الإطار يعيد الوقائع ثانية وبتفصيل معيب، في حين يجب أن يتم التركيز في هذه الحيثية وذلك بإدراج الطلبات الختامية أوأسس الطلب عوض سرد كل ما بالمقال، لكن يتعين ذكر البيانات اللازمة لإجراء التسبيب ويجب الوضع في الحسبان أن القاضي ملزم بالإجابة على كل عنصر من عناصر الطلبات الختامية وتسبيبها، فكل عنصر من عناصر الطلب الأصلي يجب أن يقابله جزء من منطوق الحكم كما يجب تضمين الطلبات الاحتياطية بهذه الحيثية.

ب. في حيثية ثانية، يجب تلخيص دفوع المدعى عليه، وإذا كانت منتجة في الدعوى، كالدفع بالتقادم المؤسس فيعلل في هذا الاتجاه، وينتهي التعليل لنخلص إلى منطوق الحكم بالرفض، أما إذا لم يكن الدفع منتجا ومؤسسا فيجاب عليه في ذات الحيثية دونما الإكثار من الحيثيات.

وإذا كان الطلب مؤسسا فيتم اللجوء حينئذ لتعليله، وهذه العملية تستدعي بدءا، وكما سبقت الإشارة، إدراج حيثية خاصة بتكييف النزاع أي الوصف القانوني له، ووضعه في خانته أو قاعدته القانونية، مع اعتماد المنهج القانوني والمنطق القضائي، ويبين القاضي كيف طبق المقدمة الكبرى وهي القانون على المقدمة الصغرى وهي الوقائع أو ما يسمى بالمضاهاة، والقاضي ملزم ببيان التكييف والتعليل ووسيلته لذلك، ليتأتى للمجلس الأعلى مراقبة عملية التكييف هذه.

عنونة التعليل:

يستحسن لضمان النموذجية في التعليل عنونة النقط التي يتعين الإجابة عنها وتقسيمها، وهي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى تيسر على المتعامل مع الحكم الوقوف على النقط المعللة، وإن كان بعض الفقه الفرنسي لا يرى العنونة ضرورية" 1.

المبحث الثالث: عيوب التعليل وصلاحيات محكمة الطعن بخصوصها

[1] ـ عبد العزيز فتحاوي، م س ص ص 64 - 65 - 67.

يتعين على المحكمة أن تتقيد بالضوابط القانونية وهي تعلل حكمها، وإلا كان به عيب يجرده من القوة أمام محكمة الطعن، وهذه العيوب منها ما يتعلق بفهم المحكمة لوقائع النزاع، وبالتالي تكييف الوقائع المعروضة عليها، ومنها ما يتعلق بإعمالها للقانون وطريقة فهمه، ومنها ما يتعلق بإعمال الضوابط الواجبة لصحة التعليل.

فإذا أخل الحكم بتلك الضوابط جاز التظلم منه أمام محكمة الطعن، التي تراقب مدى مشروعية وسلامة التعليل، وتتخذ القرار المناسب على ضوء ذلك، علما أن صلاحيات جهة الطعن تختلف بحسب الحالات وبحسب الجهة التي تنظر الطعن.

ولمعالجة هذه النقط مجتمعة فإننا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: عيوب التعليل

المطلب الثاني: ـ صلاحيات جهة الطعن إزاء الحكم المطعون فيه

المطلب الأول: عيوب التعليل

يجب أن يتقيد تعليل الحكم بالضوابط التي سبقت الإشارة إليها أعلاه، فإن لم يتم احترامها كان الحكم معيبا، وهو ما يعرضه لمكنة الإلغاء عند الطعن فيه، ومن خلال رصد مجموعة العيوب التي تعتري تعليل الحكم، فإنه إرجاع هذه العيوب للأسباب التالية: انعدام الأساس القانوني، أو فساد التعليل، أو تناقض التعليل، أو غموضه، أو نقصانه، أو عدم كفاية الأسباب المعتمدة، أو التحريف.

ومن أجل الإحاطة بها وبيانها فإننا سنعالج كل واحد منها في نقطة مستقلة.

1- خرق صحيح القانون وصريحه:

القاعدة أن المحكمة ملزمة بتطبيق القانون على الوقائع المعروضة عليها، وهذا الالتزام يقع بقوة القانون، وبالتالي فلا يتوقف ذلك على طلب من الأطراف، وهذا ما يستفاد من صريح الفصل 3 من ق م م الذي ينص حرفيا على ما يلي:

" يتعين على القاضي أن يبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ له أن يغير تلقائيا موضوع أو سبب هذه الطلبات ويبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة".

وبالتالي فكلما طبقت المحكمة القانون تطبيقا سليما إلا وكان حكمها محصنا من مكنة إلغائه من طرف المحكمة التي تنظر الطعن، حيث تراقب هذه الأخيرة سلامة تعليل الحكم

المطعون فيه وقانونيته، وتنتهي إلى رفض الطعن، ومثال ذلك ما جاء في قرار لمحكمة النقض حيث اعتبرت أن المحكمة طبقت القانون تطبيقا سليما ولم تخرق أي مقتضى قانوني، ومما جاء في تعليل قرارها ما يلي:

" لكن ردا على السبب المذكور، فإن القيام بالتدابير التكميلية للتحقيق في الدعوى بما في ذلك إجراء معاينة على محل النزاع يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة، ولا يلجأ إليه إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع، وأن الشراء المبني على أصل ملكية البائع يقدم على الشراء المجرد عنها وأن رسم إثبات الإرث لا يشكل أصلا للتملك لعدم توفره على شروط الملك، ويبقى الشراء المستند عليه بدون أصل، ولذلك فإن المحكمة وبما لها من سلطة في تقدير الحجج واستخلاص قضائها منها، حين عللت قرارها بأنه تبين للمحكمة صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف من عدم صحة التعرض الكلي المقدم من قبل المستأنفين، بالنظر إلى كون رسم شراء المستأنف عليها طالبة التحفيظ يرجع إلى 2004/02/09 ويستند إلى رسم ملكية البائع لها الذي يرجع إلى 1997/07/22، في حين أن المستأنفين إنما يؤسسان تعرضهما على رسم شراء مضمن بتاريخ : 2006/02/09، مؤسس على رسم ثبوت الإرث، فضلا على كون حدود مساحة المدعى فيه تنطبق عليها رسوم طالبة التحفيظ حسب ما هو ثابت من خلال التصميم الهندسي المنجز من قبل المحافظة، فإنه نتيجة لما ذكر يكون القرار مرتكزا على أساس قانوني ومعللا، والسبب بالتالي غير جدير بالاعتبار" [1] .

كما جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" لكن حيث إن تقدير مستحقات الطلاق مما يستقل به قضاة الموضوع متى أقاموه على العناصر القانونية والمحكمة قد اعتمدت في تحديد المتعة مدة الزواج بين الطرفين التي تجاوزت بإقرارها ثلاثين سنة، وكذا عناصر البحث الذي أجرته معهما حول أسباب الشقاق واستخلصت منه أن المطعون ضدها لم يكن لديها أي دور فيه، وأنها هي من سعت إلى إرجاعها إلى بيت الزوجية بمقتضى مقال اشر عليه لدى النيابة بتاريخ 2010/07/29 في حين أن الطاعن هو الذي يرغب في الطلاق، والتمس الحكم به، كما اعتبرت المحكمة الملاءة هي الأصل مادام لم يثبت الطاعن دخله فجاء بذلك القرار المطعون فيه معللا ومطابقا للمادتين 84 و 188 من مدونة الأسرة وما بالنعي غير مؤسس وينبغي رفضه"[2] .

وبالمقابل فمتى لم تطبق المحكمة القانون بشكل سليم فإن حكمها يكون معيبا، وكمثال على ذلك نورد قرار محكمة النقض الذي جاء فيه ما يلي:

---

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 1/10 بتاريخ 2014/01/07 في الملف عدد 2013/1/1/2705.

[2] ـ قرار محكمة النقض عدد بتاريخ: 2014/01/28 في الملف الشرعي عدد 2013/1/2/285.

" حيث صح ما عابته الطاعنة على القرار، ذلك أنه علل بأنه " ثبت من عقد الوكالة عدد 634 ص 416 كناش رقم 18 وتاريخ 2000/09/04 أن فاطمة بنت أحمد حضرت أمام العدلين وأشهدتهما أنها وكلت وأنابت ربيبها خليل بن أحمد بن محمد لينوب عنها ويقوم مقامها في كل ما تصح فيه النيابة شرعا من جلب المصالح ودفع المضار وما إلى ذلك، وعلى القسم والأخذ بالشفعة وبيع ما يباع، وأنه ليس بالملف ما يثبت عزل الوكيل، وأن الدفع بوجود شكاية أمام النيابة العامة من أجل الزور في وثيقة رسمية واستعماله بتاريخ 2011/06/10 مسجلة تحت عدد 515/ ش11 كان مآلها الحفظ، وهو ما أكده نائب المستأنفة من خلال أسباب استئنافه"، في حين أنه بمقتضى الفصل 894 من قانون الالتزامات والعقود لا يجوز للوكيل أيا كان مدى صلاحيته بغير إذن صريح من الموكل تفويت عقار أو حق عقاري، وأن مجرد الإشارة في الوكالة المذكورة إلى عبارة وبيع ما يباع لا يفيد وجود إذن صريح ببيع العقار موضوع الرسم العقاري رقم 08/65073، الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه خارقا للفصل المذكور، مما عرضه للنقض والإبطال " 1.

ومثاله حالة القرار الذي اعتبر أن الوكالة التي أنجز بها البيع صحيحة وعاملة من حيث آثارها، والحال أنها لم تتضمن تحديد المبيع، علما أن البيع من التصرفات التي يتوقف إبرامها على وكالة صريحة من الموكل وذلك وفق صحيح الفصل 894 من ق ل ع الذي نص حرفيا على ما يلي:

" لا يجوز للوكيل، أيا ما كان مدى صلاحياته، بغير إذن صريح من الموكل توجيه اليمين الحاسمة، ولا إجراء الإقرار القضائي، ولا الدفاع أمام القضاء في جوهر الدعوى، ولا قبول الحكم أو التنازل عنه، ولا قبول التحكيم أو إجراء الصلح، ولا الإبراء من الدين، ولا تفويت عقار أوحق عقاري ولا إنشاء الرهن رسميا كان أم حيازيا، ولا شطب الرهن أو التنازل عن الضمان ما لم يكن ذلك في مقابل الوفاء بالدين، ولا إجراء التبرعات ولا شراء أو تفويت لأصل تجاري أوتصفيته. ولا التعاقد على إنشاء شركة أو شياع، وكل ذلك ماعدا الحالات التي يستثنيها القانون صراحة".

وهكذا فقد جاء في قرار لمحكمة النقض:

"حيث صح ما عابته الطاعنة على القرار، ذلك أنه علل بأنه " ثبت من عقد الوكالة عدد 634 ص 416 كناش رقم 18 وتاريخ 2000/09/04 أن.... حضرت أمام العدلين وأشهدتهما

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 1/40 بتاريخ 2014/01/28 في الملف عدد 2013/9/1/4319. المجلة.

أنها وكلت وأنابت ربيبها .... لينوب عنها ويقوم مقامها في كل ما تصح فيه النيابة شرعا من جلب المصالح ودفع المضار وما إلى ذلك، وعلى القسم والأخذ بالشفعة وبيع ما يباع، وأنه ليس بالملف ما يثبت عزل الوكيل، وأن الدفع بوجود شكاية أمام النيابة العامة من أجل الزور في وثيقة رسمية واستعماله بتاريخ 2011/06/10 مسجلة تحت عدد 515/ ش11 كان مآلها الحفظ، وهو ما أكده نائب المستأنفة من خلال أسباب استئنافه،" في حين أنه بمقتضى الفصل 894 من قانون الالتزامات والعقود لا يجوز للوكيل أيا كان مدى صلاحيته بغير إذن صريح من الموكل تفويت عقار أو حق عقاري، وأن مجرد الإشارة في الوكالة المذكورة إلى عبارة وبيع ما يباع لا يفيد وجود إذن صريح ببيع العقار موضوع الرسم العقاري رقم 08/65073، الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه خارقا للفصل المذكور، مما عرضه للنقض و الإبطال "1.

ونشير هنا إلى أن القضاء المغربي اعتبر أن تطبيق القانون يحدد في مفهومه التشريعي الضيق ولا يمتد إلى خرق الاجتهاد القضائي، وهو ما أقرته محكمته النقض في قراراتها، حيث جاء في أحدها ما يلي:

" لكن ردا على ما أثير في الوسائل الثلاثة مجتمعة ، فإن المحكمة لما ثبت لها أن الطاعن سبق له أن استصدر حكما تحت عدد 1587 بتاريخ 2006/12/25، في الملف 6/1274/10، قضى ببطلان عقد الزواج الرابط بين الطرفين تحت عدد80 صحيفة 74 كناش الأنكحة رقم 58 لكونه تم والزوجة حامل أي في عدة استبراء، وأن هذا الحكم أضحى حائزا لقوة المقضي به لعدم الطعن فيه حسب ملف التبليغ عدد 07/79، وعللت قضاءها بأنه لا يجوز للطاعنة بعد التصريح ببطلان زواجها رفع دعوى أخرى بثبوت الزوجية لكون الزوجية أصبحت منعدمة وأن الطرفين أشهدا على زواجهما أمام عدلين وبالتالي لم يبق أي مجال لتطبيق المادة 16 من مدونة الأسرة، علاوة أن شهود الطاعنة أكدوا بأنها كانت حاملا وقت العقد عليها، مما يجعل عقد زواجها باطلا بنص المادتين 57/39 من مدونة الأسرة، ورتبت على كل ذلك رد التعرض فإنها تكون قد عللت قراراها تعليلا كافيا و ركزته على قرينة قوة الشئ المقضي به بحكم بات وكان ما بالنعي بدون أساس، أما فيما يتعلق بالنسب و الإقرار به فلم يكونا موضوع قضية الحال الذي رام فقط إثبات زوجية، وبالتالي فلا محل للاستدلال بهم ، ونفس الحكم ينطبق على قواعد الفقه المحتج بخرقها لاصطدامها بقوة الأمر المقضي به و بأحكام المادتين 57/39 من مدونة الأسرة السابقتي الذكر، أما قرارا المجلس الأعلى المستشهد بهما فوقائع القضية فيهما تختلف عن وقائع موضوع الدعوى الماثلة ولا

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 1/40 بتاريخ 2014/01/28 في الملف المدني عدد 2013/1/1/4319.

تكون مخالفتهما من جهة أخرى خرقا للقانون إلا في إطار الفقرة الثانية من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، فكان ما أثير في هذا الشأن بدون فائدة ويتعين لذلك رفض الطلب"[1].

2 ـ انعدام التعليل بشكل كلي

يقصد بانعدام التعليل أن يرد الحكم خاليا كليا من ذكر الأسباب المبررة للمنطوق التي انتهى إليها الحكم، غير أن البين من تتبع مجموعة من الأحكام القضائية أن هذه الحالة قليلة في العمل القضائي، لأنه قلما نجد من الناحية العملية حكما خاليا من الوسائل والأسباب المعتمدة فيه، ذلك أن القضاة يحرصون على تعليل أحكامهم وإن بدرجات مختلفة، وبالتالي فما يقع من الناحية العملية هو انعدام تعليل أحد الطلبات أو إغفال الرد عن أحد الدفوع المنتجة في الدعوى.

فإذا طعن في الحكم أو القرار ولم يكن متضمنا لأسبابه بالمرة، فإن محكمة الموضوع المعروض عليها الطعن، تعلل تلك النتيجة إن كان لها نفس الرأي بخصوص تصور النزاع، وفي المقابل تلغيه بعلل أخرى إن كان لها تصور آخر، أما إذا طعن في القرار بالنقض بعيب انعدام التعليل فإن محكمة النقض تنقضه لكونه غير معلل.

3 نقصان التعليل المعتبر في اجتهاد النقض بمثابة فساد للتعليل

يلزم المحكمة أن تجيب بشكل كاف عن الدفوع المثارة أمامها والطلبات المقدمة إليها، فإن هي لم تفعل جاء حكمها ناقص التعليل، وبالتالي معيبا من الناحية الفنية والقانونية، وهو ما يعرضه للإلغاء أو النقض حسب الحالات.

وفي هذا الإطار جاء في قرار للمجلس الأعلى ما يلي:

"المحكمة لما اعتبرت أن التغييرات التي أحدثت بالعقار تعد إخلالا بالالتزامات التعاقدية، وقضت بفسخ عقد الكراء وإفراغ المكتري، لم تبين من أين استخلصت أن المكتري هو الذي قام بإحداث التغييرات بالمحل المدعى فيه، خاصة وأنه دفع بأنه اكترى المحل على الحالة التي يوجد عليها مما يكون معه قرارها ناقص التعليل يتوجب نقضه"[2].

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد 13 في الملف الشرعي عدد 2012/1/2/9 بتاريخ 2014/01/07.
[2] ـ قرار المجلس الأعلى عدد5042 بتاريخ 2010/12/06.

4 ـ فساد التعليل

يكون التعليل فاسدا متى لم يحترم الضوابط المنطقية لبناء الحكم، بحيث إن الأسباب التي اعتمد عليها في التعليل لا تؤدي بشكل حتمي إلى النتيجة أو المنطوق الذي انتهى إليه الحكم، ويكون التعليل فاسدا كذلك إذا تضمنت أجزاؤه تناقضا فيما بينها، وعليه ففساد التعليل مظهر لعدم تصور القاضي لوقائع النزاع فهما صحيحا، ونتيجة ثبوته هي نفس النتيجة السابق ذكرها.

وفي هذا الإطار جاء في قرار لمحكمة النقض:

"...إن عقد الصدقة الذي عقده لفائدة والده عبد الله وللسيد أحمد باطل هو الآخر، وأن السيد أحمد باع الحقوق المتصدق بها عليه في الرسم العقاري عدد 08/8674 إلى المسمى عثمان بن محمد، كما أن المتصدق عليه الابن قد رهن حقوقه على الشياع في العقار المذكور إلى نفس المشتري السيد عثمان، وأن عقدي البيع والرهن المذكورين باطلين لأن أساسهما المتمثل في عقد الصدقة باطل بدوره، وما بني على باطل فهو باطل، ملتمسا لذلك الحكم بصحة ملكية المدعي للقطعة الأرضية موضوع مطلب التحفيظ عدد 08/63181 والتي أصبحت محصنة بالرسم العقاري عدد 08/86742 في اسم امحمد بن أحمد والحكم ببطلان عقد الصدقة المضمن بعدد 119 كناش الاملاك عدد 48 بتاريخ 2006/11/21 المنجز من قبل المسمى امحمد ..... لفائدة المتصدق عليهما ولده عبد الله والمسمى أحمد بن امحمد، والحكم تبعا لذلك ببطلان شراء السيد عثمان المضمن بعدد 413 كناش عدد 38 بتاريخ 2007/01/04 وكذا ببطلان عقد الرهن المضمن بعدد 661 كناش م عدد 37 بتاريخ 2006/12/02 والحكم بالتشطيب على كل تلك العقود من الرسم العقاري عدد 08/86742 والحكم على المدعى عليه امحمد .....بعد القضاء ببطلان العقود أعلاه والتشطيب عليها من الرسم العقاري، بإبرام عقد بيع مع المدعي المذكور يكون محله هو الرسم العقاري عدد 08/86742، وبنفس الشروط التي هي موضوع عقد شراء المدعي من المسمى بشير المستعين مع اعتبار الحكم الذي سيصدر بمثابة عقد بيع نهائي قابل للتقييد بالصك العقاري .....

و يتعين إلغاؤه والحكم تصديا ببطلان عقد الرهن عدد 661 كناش 37 بتاريخ 2006/12/02، في حين انه فضلا عن تناقض هذا التعليل مع منطوق القرار المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي بخصوص رفض الطلب بشأن طلب بطلان عقد رهن الطاعن، فإنه حسب مقتضيات الفصل 66 من قانون التحفيظ العقاري " فإن كل حق عيني متعلق بعقار محفظ يعتبر غير موجود بالنسبة للغير، إلا بتسجيله وابتداء من يوم التسجيل في الرسم

العقاري من طرف المحافظ على الأملاك العقارية ولا يمكن في أي حال التمسك بإبطال هذا التسجيل في مواجهة الغير ذي النية الحسنة،" والطاعن لما سجل رهنه في الرسم العقاري كان خاليا من أي تقييد احتياطي لفائدة المطلوب فيه ببطلان عقد الرهن المذكور دون أن تتأكد من حسن أو سوء نية الطاعن من هذا الرهن، الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه فاسد التعليل، وبالتالي عرضة للنقض والإبطال" 1 .

وجاء في قرار آخر لمحكمة النقض ما يلي:

" حيث صح ما عابته الطاعنة على القرار المطعون فيه ذلك أنها أوردت في مقالها الافتتاحي بأن القطع الأرضية موضوع الدعوى تتعلق بأراضي الكيش، وأنه سبق لها أن استصدرت قرارا عن اللجنة النيابية لأولاد ادليم بتاريخ 2003/01/23 قضى في مواجهة المطلوبين، بتمكينها من نصيب آخيها الهالك عبد السلام الذي ترث فيه النصف بجانب المطلوبين الذين أقروا بصدور هذا القرار، وطالبت بتمكينها من نصيبها مفرزا عن نصيبهم مع تخليهم لها عنه، والمحكمة لما قضت بعدم قبول طلبها لكونه انصب على الرقبة دون أن تطالب بذلك صراحة في دعواها تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض" . 2

وجاء في قرار آخر:

" في حين أنه فضلا عن تناقض هذا التعليل مع منطوق القرار المطعون فيه، الذي أيد الحكم الابتدائي بخصوص رفض الطلب بشأن طلب بطلان عقد رهن الطاعن، فإنه حسب مقتضيات الفصل 66 من قانون التحفيظ العقاري " فإن كل حق عيني متعلق بعقار محفظ يعتبر غير موجود بالنسبة للغير إلا بتسجيله وابتداء من يوم التسجيل في الرسم العقاري من طرف المحافظ على الأملاك العقارية ولا يمكن في أي حال التمسك بإبطال هذا التسجيل في مواجهة الغير ذي النية الحسنة ". والطاعن لما سجل رهنه في الرسم العقاري كان خاليا من أي تقييد احتياطي لفائدة المطلوب فيه ببطلان عقد الرهن المذكور دون أن تتأكد من حسن أو سوء نية الطاعن من هذا الرهن، الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه فاسد التعليل، وبالتالي عرضة للنقض والإبطال" 3 .

5 ـ عدم كفاية التعليل:

---

[1] ـ قرار محكمة النقض عدد1/43 بتاريخ: 2014/01/21 في الملف المدني عدد 2012/9/1/3909.

[2] ـ قرار محكمة النقض عدد 04 في الملف الشرعي عدد 2012/1/2/334 بتاريخ 2014/01/07.

3 ـ قرار محكمة النقض عدد 1/43 بتاريخ 2014/01/21 في الملف عدد 2012/9/1/3909. المجلة

مر معنا أن التعليل يجب أن يكون كافيا، بحيث يجب أن يكون الحكم مؤسسا على أسباب تكفي لتبرير النتيجة المحكوم بها، وبالتالي فإن وجدت الأسباب في الحكم من الناحية المادية، غير أنها لا تبرر المنطوق المحكوم به، فإننا نكون أمام حالة من حالات قصور التعليل أو نقصانه.

وعليه فإنه عند عدم كفاية السبب تعتبر محكمة النقض أن القرار المطعون منعدم التعليل وتقرر نقضه، وفي هذا الإطار نقض المجلس الأعلى قرار لعدم كفاية السبب، وقد علل ما انتهى إليه كما يلي:

" يجب أن يكون كل حكم معللا تعليلا كافيا وإلا كان باطلا وأن نقصان

التعليل يوازي انعدامه.

لما ألغت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي القاضي بالإفراغ لاحتياج

المالك إلى التوسع في السكنى معتمدة عللا مجملة دون أن توضح الظروف

الاجتماعية التي عنتها يكون قضاؤها مشوبا بالقصور في التعليل يعرض

قرارها للنقض"1 .

وفي نفس السياق جاء في قرار آخر للمجلس الأعلى ما يلي:

" إن كل حكم يجب أن يكون معللا تعليلا كافيا وصحيحا من غير إجمال ولا احتمال، وأن ارتكاب الخطأ في التعليل بمثابة انعدامه.

ـ أثبت المدعى موجب غيبة والده وقد صرح فيه بأن مسكنه الأصلي هو دوار السيدة النبابلة قبيلة الطائفة وأنه غاب عنه غيبة اتصال وانقطاع حيث لا يعلم له قرار وكان محل النزاع ضمن مزارع هذا الدوار، ودوار الكلالة بالمطالس المنتقل إليه ليس هو دوار السيدة الموطن الأصلي. و المحكمة حين اكتفت بقولها: أن الهالك توفي بدواره، أبهمت في ذلك و تطرق الاحتمال هل المراد دواره الأصلي أو الدوار المنتقل إليه في غيبته، و الاحتمال مانع من الحكم (النقض)2.

---

[1] - - قرار المجلس الأعلى عدد 261 بتاريخ 1983/11/11.

[2] - قرار المجلس الأعلى عدد 353 بتاريخ 1967/03/21.

6 ـ التناقض في أجزاء الحكم

يكون الحكم متناقضا إذ وجد تعارض في أجزاء التعليل، أو بين أجزاء التعليل ومنطوق الحكم، كأن يرد في صلب التعليل أن الطلب مبرر من الناحية القانونية، ثم يصرح القاضي برفضه، أو أن يثبت التعليل أن الضمان قائم، ثم بعد ذلك تصرح المحكمة بعدم قيام الضمان، أو ببطلان العقد وفسخه، فهنا نكون أمام تناقض يعيب الحكم.

إذن القاعدة تكون هي أن الحكم ينبغي أن يتمشى مع المنطق السليم وخاليا من التناقض وإلا كان ناقص التعليل، وعلل القرار كما يلي:

" لكن حيث إن ما استنتجته المحكمة من ظروف النازلة وشهادة الشهود يتجافى والمنطق السليم، ذلك أن حضور فاطمة .... بمكتب التصويت ووجود علاقة قرابة بينها وبين السيدة .... وسكناها عند والدة هاته الأخيرة وعيشها على نفقتها، واعترافها بأنها سلمت ورقة تعريفها وورقة انتخاب السيدة .... للطاعن، كل هاته الوقائع لا تبرر ما وصلت إليه المحكمة في استنتاجها من قيام الدليل القاطع ـ كما قالت ـ على التصويت ببطاقة الانتخاب 119 التي هي للمرأة .... وهي متغيبة بالخارج، مع العلم أن .... أنكرت أن تكون صوتت بورقة بنت اختها كما هو ثابت من الحكم، وأن بناء الحكم على هذا الاستنتاج الخاطئ يعتبر نقصانا في التعليل يوازي انعدامه، وبالتالي يستوجب نقض الحكم المطعون فيه " [1] .

المطلب الثاني: صلاحيات جهة الطعن إزاء الحكم المطعون فيه

إن صلاحيات المحكمة المطعون أمامها بخصوصه تختلف بحسب درجة المحكمة الممارس الطعن أمامها:

فإذا طعن في الحكم بالاستئناف فإن الجهة المستأنف لديها [2] تنظر في موافقة منطوق الحكم لصحيح القانون من عدم موافقته، و بالتالي نكون أمام أحد الفرضيات التالية:

---

[1] ـ قرار المجلس الأعلى عدد 294 ـ مجلة القضاء والقانون ـ عدد 127 ـ ص 171.

[2] ـ عبرنا بلفظ الجهة المستأنف لديها بغية استعمال عبارة جامعة لكل الحالات على اعتبار أن محكمة الاستئناف ليست الجهة الوحيدة التي تنظر الطعن بالاستئناف، صحيح أنها من حيث الأصل فإن الأحكام الابتدائية الصادرة عن محاكم أول درجة والأوامر الصادرة عن رؤسائها تستأنف أمام محكمة الاستئناف، وذلك بناء على القاعدة العامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 24 من ق م م الذي ينص حرفيا على ما يلي:

ـــ إذا وافق المنطوق القانون بتعليل مقبول قانونا فإن محكمة الاستئناف تقضي بتأييد الحكم المستأنف.

ـــ إذا وافق المنطوق القانون بتعليل غير مقبول ولا مستساغ قانونا، بأن كان تعليلا معيبا أو فاسدا أو ناقصا، فإن محكمة الاستئناف تقوم بتأييد الحكم المستأنف منطوقا، وتستبدل العلل المنتقدة بعلل مقبولة قانونا، وهنا نكون أمام حالة من حالات استبدال العلل، وهي تملك هذه الصلاحية اعتبارا لأنها محكمة موضوع.

ـــ إذا وافق الحكم المستأنف القانون منطوقا وتم تعليله تعليلا سليما في جزء منه، وتم تعليله بعلل خاطئة في جزء منه، فهنا نكون أمام حالة تعليل زائد لا أثر له علـى المنطوق، ومن الممكن أن يستقيم الحكم بدونه، فهذا الخطأ في التعليل إن شخصته محكمة الدرجة الثانية فإنها

" تختص محاكم الاستيناف عدا إذا كانت هناك مقتضيات قانونية مخالف بالنظر في استيناف أحكام المحاكم الابتدائية، وكذا في استيناف الأوامر الصادرة عن رؤسائها " .

ومن بين هذه الاستثناءات استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في النزاعات المدنية ـ بلفظ عام ـ والتي تقل قيمتها عن 20000,00 درهم أمام الغرف الاستئنافية بذات المحكمة، وذلك بناء على المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 24 المذكور والتي جاء فيها:

" استثناء من أحكام الفقرة السابقة تختص غرفة الاستينافات بالمحكمة الابتدائية بالنظر في الاستينافات المرفوعة ضد الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحاكم الابتدائية في إطار البند الأول من الفصل 19 أعلاه".

كذلك تستأنف الأحكام الباتة في الدفع بالاختصاص النوعي الإداري الصادرة سواء عن محاكم إدارية أو محاكم ابتدائية أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض وليس أمام محكمة الاستئناف.

لا تلغي الحكم الابتدائي ولا تضيف عللا جديدة لتبرير النتيجة المقضي بها بل تقتصر على العلل الصحيحة مع حذف العلل الزائدة التي يستقيم الحكم بدونها.

وكمثال على ذلك نورد ما جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بمراكش وهي تنظر في طعن استئنافي حيث عللت المحكمة ما قضت به بما يلي:

" و حيث إن المستأنف عاب في السبب الثاني المؤسس عليه الطعن على الحكم الابتدائي أنه باطل لتضمينه وقائع غير صحيحة إذ جاء فيه تعليله أن المستأنف دفع بأن المدعي لم يدل بعقد القرض ولا بسند الدين مؤكدا أنه لم يحضر ولا علم له بالنزاع أصلا بدليل أن الحكم أشار إلى تخلفه عن الحضور و كذا محاضر الجلسات ، لكن حيث إنه و لئن كان الحكم قد أشار حقيقة لذلك فإن الأمر يتعلق بمجرد خطأ لا يؤثر في صحة الحكم، لأن الذي يؤدي إلى إلغاء الحكم هو التطبيق الخاطئ للقانون أو تحريف وقائع النزاع، وهو أمر غير وارد على الحكم المطعون فيه ، صحيح أن الحكم قد أشار ضمن تعليله إلى منازعة الطرف المدعى عليه في الدين، إلا أن ذلك لا أثر له طالما أن الحكم قد أشار في مواضع أخرى على تخلف المدعى عليه عن الحضور، و بالتالي فإن ما ذكر هو قول زائد في تعليل الحكم يستقيم الحكم من حيث النتيجة بدونه، الشيء الذي يجعل هذه المحكمة تتدخل في إطار رقابتها على تعليل الحكم الابتدائي و تحذف هذا الجزء من التعليل و تستبدله بالعلل المقدمة من طرفها في إطار نظرية استبدال العلل، وبالتالي تكون الوسيلة كسابقتها غير ذات أساس، و يتعين عدم اعتبارها " 1.

أما إذا طعن في القرار بالنقض، فإنه لا يجوز أن يؤسس الطعن على أسباب واقعية بل إن المشرع جعل من قضاء النقض محكمة قانون، وبالتالي فلا يعتمد أمامه من الأسباب إلا ما يشكل خرقا للقانون وذلك وفق نص الفصل 359 من ق م م الذي جاء فيه ما يلي:

«يجب أن تكون طلبات نقض الأحكام المعروضة على محكمة النقض مبنية على أحد الأسباب الآتية:

1-خرق القانون الداخلي؛

2-خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف؛

3-عدم الاختصاص؛

4 -الشطط في استعمال السلطة؛

1 - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2015/06/22 في الملف عدد 15/1251/6 - غير منشور.

5 -عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل".

وعليه فمحكمة النقض لا تبسط رقابتها على صياغة الوقائع اعتبارا لحصرية الأسباب الممكن اعتمادها في الطعن بالنقض، وبالتالي فتحريف وقائع الدعوى لا يعد سببا لإلغاء الحكم إلا إذا أثر في وجه القضاء، و هو بهذا المعنى لا يدخل ضمن الأسباب الحصرية المبررة لممارسة الطعن بالنقض1 .

وفي المقابل فإن محكمة النقض ـــ باعتبارها محكمة قانون ـــ تراقب مدى تطبيق القانون بشكل سليم من طرف محكمة الموضوع، و من هذا المنطلق فإذا كان القرار المطعون صائبا تعليلا و نتيجة بأن طبق القانون تطبيقا سليما على الوقائع المعروضة عليه، فإن محكمة النقض ترفض طلب النقض2، وتنقضه متى كان غير سليم في نتيجته أو تعليله، و تبعا لذلك تقرر إحالة الملف إلى المحكمة المصدرة له أو إلى محكمة أخرى من نفس الدرجة لتبت فيه

---

[1] ـ أقر قضاء النقض ما يلي:

" تحريف الوقائع لا يعد من أسباب النقض الواردة على سبيل الحصر بمقتضى الفصل 359 من ق م م «.

ـ قرار المجلس الأعلى بتاريخ 1997/05/06- تحت عدد 2676 في الملف المدني عدد 92/3217 ـ منشور بمجلة المحاكم المغربية ـ عدد 80 ـ ص 134 ـ وما يليها.

[2] ـ جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" حيث يعيب الطالبون القرار في الوسيلة الثانية بعدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل ذلك أن العارضين لم يتوصلوا بأي إنذار لأداء مصاريف الخبرة تحت طائلة صرف النظر عن الإجراء، وأن المحكمة لما أمرت بالإجراء وذلك بتوجيه إنذار للطاعنين ورتبت على عدم أداء صائر الخبرة إقرار ما انتهى إليه الخبير من قسمة تصفية، مما يجعل ما انتهت إليه بهذا الخصوص لم يستند على إجراء قانوني سليم وهو الإنذار، مما يجعل القرار منعدم التعليل ومعرضا للنقض.

لكن حيث انه خلافا لما عابه الطالبون على القرار، فإن دفاعهم قد تم تبليغه بالأمر بأداء أتعاب الخبرة بتاريخ 2012/01/12 بواسطة كاتبته، وبما أن تعيين الوكيل يعتبر اختيارا لمحل المخابرة معه بموطنه طبقا للفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، فإن الإشعار بأداء مصاريف الخبرة الموجه إلى دفاع الطالبين الذي بقي بدون جدوى يبقى صحيحا يترتب عنه صرف النظر عن الإجراء، مما يبقى معه القرار معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار".

ـ قرار محكمة النقض عدد 57 بتاريخ 2014/01/28 في الملف عدد 2013/1/2/4319. المجلة.

كما جاء في قرار آخر:

" حيث يعيب الطالب القرار في الوسائل الثلاث مضمومة للارتباط بسوء التعليل الموازي لانعدامه وبخرق المادة 83 من مدونة الأسرة وبعدم الارتكاز على أساس ذلك أن المحكمة مصدرته أسست تقديرها للمحكوم به على عدم ثبوت مسؤولية المطعون ضدها في الشقاق ، في حين أن ذلك غير صحيح لأنها غادرت ارض الوطن ولم ترغب في العودة إليه، وأن الزيادة المقررة في مبلغ المتعة لم تكن مبررة ولم تعتمد المحكمة فيها أي حجة تثبت بان الطاعن يعمل بالخارج وله دخل قار ، في حين أن المحكوم به ابتدائيا كان منصفا لحاله وقد وضعه بصندوق المحكمة طبقا للمادة 83 من مدونة الأسرة ، ملتمسا نقض القرار المطعون فيه .

لكن حيث إن تقدير مستحقات الطلاق مما يستقل به قضاة الموضوع متى أقاموه على العناصر القانونية والمحكمة قد اعتمدت في تحديد المتعة مدة الزواج بين الطرفين التي تجاوزت بإقرارها ثلاثين سنة ، وكذا عناصر البحث الذي أجرته معهما حول أسباب الشقاق واستخلصت منه أن المطعون ضدها لم يكن لديها أي دور فيه ، وأنها هي من سعت إلى إرجاعها إلى بيت الزوجية بمقتضى مقال اشر عليه لدى النيابة بتاريخ 2010/07/29 في حين أن الطاعن هو الذي يرغب في الطلاق ، والتمس الحكم به ، كما اعتبرت المحكمة الملاءة هي الأصل مادام لم يثبت الطاعن دخله فجاء بذلك القرار المطعون فيه معللا ومطابقا للمادتين 84 و 188 من مدونة الأسرة وما بالنعي غير مؤسس وينبغي رفضه ". ـ قرار محكمة النقض عدد 62 بتاريخ 2014/01/28 في الملف عدد 2013/1/2/285. المجلة.

بهيئة أخرى 1، علما أنه متى تبين لمحكمة النقض أن توجه القرار المطعون فيه سليم قانونا و لكنه غير معلل بشكل سليم فإنه لا يحق لها أن تستبدل العلل غير صحيحة بعلل صحيحة، لأنها ليست محكمة موضوع، بل تكون ملزمة بنقض القرار وإحالته على محكمة الموضوع للبت فيه على ضوء نقطة الإحالة، بحيث للمحكمة المحال عليها أن تبقي على نفس المنطوق مع تعليل القرار .

وهذه الحالة مختلفة عن الحالة التي يكون فيها القرار متضمنا لتعليل صحيح في جزء منه بما يبرر النتيجة المصرح بها في المنطوق، ومتضمنا في الجزء الآخر منه لتعليل فاسد غير سليم من الناحية القانونية، فهنا نكون أمام تزيد في التعليل، بمعنى أمام أسباب زائدة في الحكم، وهي أسباب لا تمس جوهر قضاء الحكم، وإنما هي أسباب لا حاجة بالحكم إليها و ليست لازمة لقضائه2 ، وهو أمر لا يبرر إلغاء الحكم بل تأييده أو رفض طلب نقضه حسب الحالات مع الاقتصار في التعليل على الجزء السليم قانونا، وهو أمر نلمسه في العديد من قرارات محكمة النقض التي تورد عبارة مفادها أن الجزء الفاسد من التعليل هو تعليل زائد يستقيم القرار بدونه .

---

1 ـ جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي:

" حيث يعيب الطالب القرار في الوسيلة بانعدام التعليل وضعفه ،ذلك أن المحكمة ذهبت إلى أن الطالب هو من سعي إلى تطليق المطلوبة التي وإن غادرت بيت الزوجية فان ذلك كان بسبب إهماله لها بعدم اصطحابها معه إلى الديار الهولندية ، وهذا تعليل معيب ويخرج عقد الزواج عن مفهومه ويجعل القرار مجانبا للصواب ، وأن العارض لم يذهب إلى هولندا بنية الاستقرار بها ، ولكن من أجل تسوية وضعيته القانونية والعودة إلى المغرب مع الاستقرار به ، وأنه لم يهمل المطلوبة بدليل ما كانت تتوصل به من حوالات ، والمحكمة لم تعتبر ذلك وقضت بالرفع من مبلغ المتعة إلى 30.000,00 درهم تكون قد أغفلت مقتضيات المادة 84 من مدونة الأسرة ، ولم تناقش مدى تعسف الزوج في وقوع الطلاق ، كما أن تعليل المحكمة جاء ضعيفا حين رفعت النفقة الى مبلغ 800,00 درهم وواجب السكن إلى 700,00 درهم ، واعتبرت ذلك مناسبا لدخل الزوج الذي يتقاضى تعويضا وليس آجرا صافيا ، كما اعتبرت المحكمة ذلك ، وأنه تزوج بامرأة أخرى ، كما اشترى شقة عن طريق الاقتراض من البنك الذي يقتطع له من آجره مبلغ : 2.776,23 درهم شهريا ، كما يؤدي تكاليف تلك الشقة ، وليس له أي دخل غير ما يتقاضاه ، و أن المادة 192 من مدونة الأسرة تتضمن عدة شروط للزيادة في النفقة ، و أن هناك عناصر يجب الوقوف عليها قبل الزيادة في النفقة كعادة أهل البلد ، وحال الوقت والأسعار مع اعتبار التوسط ، وأن المحكمة في تعليلها للزيادة قد خالفت نصوص المدونة ، كما خالفت أيضا الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية بسبب عدم استنتاجات واضحة تتماشى مع مقتضيات الفصل المذكور كما أن المحكمة ناقشت مستحقات الابن واعتبرت بأن ما كان يرسله الطاعن يعتبر هزيلا وهذا يعد منها خرقا للفصل 3 من قانون المسطرة المدنية ، كما أغفلت المحكمة مبدأ التوسط ، مما يعرض القرار للنقض .

حيث صح ما عابته الوسيلة على القرار، ذلك أنه لئن كان تقدير مستحقات الزوجة والأطفال يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، فإنه يجب أن تبرز في قرارها عناصر التقدير التي اعتمدتها والمنصوص عليها في المادتين 85/84 من مدونة الآسرة، والطاعن أثار بأن ما يتوصل به من مساعدات من السلطات الهولندية لا تتجاوز مبلغ: 622 أورو، أي ما يعادل 7.000,00 درهم ومتزوج بامرأة أخرى ومثقل بقرض بنكي من أجل شراء شقة بعمارة والمحكمة لما رفعت من مستحقات المطلوبة والطفل ... إلى المبالغ المحددة بمنطوق قرارها دون البحث فيما إذا كانت للطالب مداخيل أخرى غير ما أثبته لترتب على ذلك قضاءها إعمالا أو إهمالا، فقد جاء قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض".

ـ قرار محكمة النقض عدد 9 بتاريخ 07 يناير 2014 في الملف الشرعي عدد 2012/1/2/25 ـ منشور بالمجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية ـ عدد 13 ـ

2 ـ عزمي عبد الفتاح: شروط صحة التسبيب في المواد المدنية والتجارية ـ منشورات كلية الحقوق بجامعة المنصورة ـ مصر ـ 1971 ـ ص 137.

الفصل الرابع: منطوق الأحكام المدنية

الأستاذة لبنى الوزاني

محامية عامة بمحكمة النقض

أستاذة بالمعهد العالي للقضاء

منطوق الحكم هو الجزء الرابع منه، الذي يلي على التوالي: الديباجة والوقائع والتعليل، فهو النتيجة المنطقية المنشودة كنهاية لكل دعوى قضائية أيا كان نوعها، فهو نتيجة بث القضاء في الدعوى، والفصل فيها، ومن هنا تكمن أهمية المنطوق الذي يشكل الفيصل بين أقوال الخصوم وحججهم.

وأهمية دراسة هذه المرحلة من مراحل الحكم المدني، تقتضي مناقشة تعريف المنطوق ووصفه، والقواعد العامة المتعلقة به في مبحث أول، ثم أنواعه وصياغاته في مبحث ثان.

المبحث الأول: تعريف المنطوق ووصفه، والقواعد العامة المتعلقة به

المطلب الأول: تعريف المنطوق، ووصفه

تجدر الإشارة بداية إلى أن المشرع المغربي لم يعط تعريفا لمنطوق الحكم، ولم يفرده بمقتضيات خاصة.

أما بالنسبة للفقه، فقد تعددت التعريفات، إذ عرفه الدكتور إدريس العلوي بأنه: "نص ما حكمت به المحكمة في الطلبات التي عرضها الخصوم، وهذا الجزء من الحكم هو أهم أجزائه، وهو الذي يجب آن يتلى شفويا في الجلسة، وبه تتحدد حقوق الخصوم المحكوم بها، لذلك فهو الذي يحوز الحجية، وهو الذي يطعن فيه المحكوم عليه."[1]

وعرفه الدكتور برادة بأنه:" القرار الذي تتخذه المحكمة، وتفصل فيه بناء على ادعاءات الأطراف إما كليا وإما جزئيا، وذلك بعد عبارة، لهذه الأسباب أو "من اجله."[1]

وعرفه الدكتور عبد العزيز الفتحاوي بكونه:" نتيجة الحكم، ومولوده الذي مر بمخاض الوقائع والتكييف والتسبيب والاستدلال."[1]

من خلال ما ذكر، نخلص إلى كون منطوق الحكم هو خاتمته المكونة لنص ما انتهت إليه المحكمة للبت في طلبات الأطراف، والذي تقع تلاوته بالجلسة العلنية، والذي يحوز حسب وصفه القانوني حجية الشيء المقضي به، إذا كان ابتدائيا قابلا للطعن بإحدى طرق الطعن العادية، أو يحوز قوة الشيء المقضي به إذا كان انتهائيا، ويصدر حسب هذا الوصف إما حضوريا أو غيابيا أو بمثابة حضوري، حسب الأحوال.

[1] منهجية تحرير الأحكام وفق قانون الإجراءات المدنية الإماراتي للمستشار عبد العزيز الفتحاوي. الصفحة 89 – 90.

فالأحكام المدنية قد تصدر حضورية أو غيابية، حسب نوع المسطرة المقررة في الملف من حيث كونها كتابية أو شفوية، ففي الحالة الأولى لا يتطلب الأمر الحضور بالجلسة، بل يكفي تقديم الجواب كتابة من طرف نائب المدعى عليه، ليصدر الحكم حضوريا في مواجهة الطرفين على اعتبار أن الطرف المدعي يعتبر حاضرا بمقاله، وإلا يوصف الحكم بالغيابي في حق المدعى عليه.

أما في الحالة الثانية، فيصدر الحكم حضوريا بالنسبة للأطراف الحاضرة بالجلسة الأخيرة، وغيابيا في مواجهة غيرهم.

وبالرجوع إلى الفصل 47 من ق م م، نجده يشرح المقتضيات المذكورة وفق ما يلي: يحكم غيابيا إذا لم يحضر المدعى عليه أو وكيله رغم استدعائه طبقا للقانون، ما لم يكن قد توصل بالاستدعاء بنفسه، وكان الحكم قابلا للاستئناف ففي هذه الحالة يعتبر الحكم بمثابة حضوري تجاه الأطراف المتخلفة.

ويمكن من خلال هذه المقتضيات استنباط ما يلي:

1 – يكون الحكم غيابيا في مواجهة المدعى عليه في حالتين:

- حالة عدم حضوره هو أو وكيله رغم استدعائه طبقا للقانون، وتوصله بواسطة الغير.

- حالة عدم حضوره هو أو وكيله رغم استدعائه طبقا للقانون، وتوصله شخصيا، وكون الحكم غير قابل للاستئناف.

2 – يكون الحكم بمثابة حضوري في مواجهة المدعى عليه، إذا لم يحضر هو أو وكيله رغم توصل بالاستدعاء بنفسه، وكان الحكم قابلا للاستئناف.

3 – يكون الحكم حضوريا في مواجهة المدعى عليه، إذا حضر بالجلسة في المسطرة الشفوية، أو أجاب كتابة بواسطة وكيله في المسطرة الكتابية.

وتجدر الإشارة أخيرا بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بوصف الحكم، سواء من حيث كونه غيابي أو حضوري أو بمثابة حضوري، أو من حيث كونه ابتدائي أو انتهائي، أن العبرة بالوصف المقرر قانونا بغض النظر عن الوصف المعطى من طرف المحكمة، وهو ما قررته محكمة النقض في العديد من القرارات القديمة والحديثة، نذكر منها القرار رقم 233 الصادر بتاريخ 26 – 2 – 1979، الذي جاء فيه:

إن القانون هو الذي يحدد وصف الأحكام حضورية أو غيابية أو بمثابة حضورية، ولهذا فان الوصف الذي تعطيه المحكمة لأحكامها يخضع لمراقبة المجلس الأعلى.

المطلب الثاني: القواعد العامة المتعلقة بمنطوق الحكم.

يخضع منطوق الحكم المدني عموما للقواعد التالية التي يتعين مراعاتها حتى يؤدي النتيجة المتوخاة منه، دون عارض يفرغه من محتواه، وهي:

1 -أن يتضمن وصف الحكم، الذي يحدد قابليته للطعن، ونوع الطعون المتاحة قانونا، ومدى قابليته للتنفيذ، وذلك رغم أن العبرة بالوصف القانوني للحكم، في حالة إغفال ذكر الوصف، أو حالة الوصف الخاطئ.

فالحكم الصادر ابتدائيا يكون قابلا للاستئناف، وغير قابل للتنفيذ قبل صيرورته انتهائيا، كأصل عام، ما لم يكن مشمولا بالنفاذ المعجل القانوني أو القضائي، ولم تصدر محكمة الطعن امرا بإيقاف تنفيذ النفاذ المعجل، والحكم الصادر انتهائيا يكون غير قابل الاستئناف، ويكون قابلا للتنفيذ.

ودرجة الإلزام في المنطوق هي التي تحدد قابليته للتنفيذ من عدمه، فلا تصلح للتنفيذ إلا الأحكام الملزمة للمحكوم عليه بأداء مبلغ من المال، أو القيام بعمل أو الامتناع عنه، بخلاف الأحكام المقررة لأوضاع ومراكز قانونية محددة، كالأحكام المجردة بالتطليق أو فسخ العقود.

2 -ذكر المواد القانونية المعتمد عليها من طرف القاضي، كمصدر للقواعد القانونية المطبقة للفصل في الدعوى، يعطي للحكم مصداقية أكثر، تخول فهم ما انتهى إليه الحكم تعليلا ومنطوقا، ولذلك يستحب ذكرها رغم انه لا يترتب أي جزاء قانوني على إغفالها بالنسبة للحكم المدني.

3 -أن يتضمن المنطوق جوابا على جميع طلبات الأطراف، وفي حدودها، ودون أن يتعداها، (الفصل الثالث من قانون المسطرة المدنية).

4 -أن تكون مقتضيات المنطوق منسجمة مع القوانين الواجبة التطبيق على النازلة، بغض النظر عن طلبات الأطراف. (الفصل الثالث من ق م م).

5 -انسجام المنطوق مع المراكز القانونية للأطراف، فلا يتضمن الحكم بصفة شخصية على الممثل القانوني للشخص المعنوي الموجهة الدعوى ضده.

6 -أن يكون المنطوق نتيجة قانونية ومنطقية للتعليل.

7 -عدم تضمين المنطوق للتعليل، كسقوط الدعوى لتقادمها، وقبول الدعوى شكلا لنظاميتها، فعبارتي " لتقادمها " و"لنظاميتها " تعتبران تعليلا، لا يستقيم إيراده في المنطوق حفاظا على قيمته الفنية والتقنية، وجماليته.

8 -البت في المصاريف ومن يتحملها طبقا للقانون، دون حاجة إلى طلب من الأطراف.

9 – أن يكون منطوق الحكم حاسما، وفاصلا متجنبا الاحتمالات، وواضحا لا يحتاج إلى تأويل أو تفسير عند التنفيذ، ولا تناقض بين أجزائه.

10 – أن يكون المنطوق منسجما مع العبارات القانونية، فعدم قبول الدعوى مختلف عن إلغائها، ومنطوق الدعوى في حالة ثبوت الدفع بالتقادم، هو سقوط الدعوى لا عدم قبولها ولا رفضها.

والمنطوق في حالة التنازل عن الدعوى، هو "تسجيل التنازل عن الدعوى" لا "الإشهاد على التنازل "،(الفصل 121 من ق م م).

11 -تضمين المنطوق كتابة المبالغ بالحروف والأرقام، تفاديا للأخطاء المادية، مع الابتعاد عن التشطيب والبتر والإضافات.

12 – الترتيب المنطقي والتسلسلي لأجزاء المنطوق.

13 – تفادي المنطوق المعلق تنفيذه على شرط أداء اليمين، باستثناء الأحكام الصادرة في النفقة، التي درج العمل القضائي في بعض الحالات، وتطبيقا للقواعد الشرعية على جعلها معلقة على الشرط المذكور.

14 – أن تكون لغة المنطوق منسجمة مع لغة القضاء ككل، أي سليمة، قانونية، واضحة، وراقية من حيث المصطلحات والتعابير المستعملة.

فالمحكمة يمكن أن تعتبر متجاوزة لسلطتها في حالة تضمين حكمها تحقيرا لأحد الأطراف، وقد يعتبر ذلك انحرافا وتحيزا لا مبرر له.

وفي هذا الإطار اعتبر القضاء الفرنسي شططا في استعمال السلطة، وعملا من أعمال الإيذاء، صياغة القاضي لعبارات في حكمه لا فائدة من ورائها للفصل في النزاع، سوى أنها تتضمن تحقيرا لأحد الخصوم1.

1 تقنية تحرير الأحكام والتعليق عليها للأستاذ احمد العلمي . الصفحة 85 .

المبحث الثاني: أنواع وصياغات المنطوق في الحكم المدني

المطلب الأول: أنواع الأحكام المدنية

بداية نشير إلى أن المقصود بالحكم المدني في هذا المبحث، الحكم الصادر عن قضاء الموضوع المدني، وأنواعه هي:

1 -الأحكام المتعلقة بالاختصاص:

-النوعي

-المحلي

2 -الأحكام الشكلية:

-المتعلقة بالدعوى

-المتعلقة بالطلبات

3 – الأحكام التمهيدية:

-بإجراء بحث.

-بتوجيه اليمين الحاسمة.

-بتوجيه اليمين المتممة.

-بإجراء خبرة في الزور الفرعي.

-بإجراء خبرة لتحقيق الخط أو التوقيع.

-بإجراء خبرة ومعاينة عقارية.

4 – الأحكام الموضوعية:

-بتسجيل التنازل عن الدعوى.

-بسقوط الدعوى.

-برفض الطلب.

-بأداء مبلغ من المال.

-بالقيام بعمل.

-بالامتناع عن عمل.

-الأحكام التقريرية المجردة.

-الأحكام المركبة.

المطلب الثاني: صياغات المنطوق في الأحكام المدنية

تأتي صياغة المنطوق بعد العبارات التالية:

" لهذه الأسباب:

وتطبيقا للفصول .....

حكمت المحكمة علنيا تمهيديا " أو ابتدائيا "أو انتهائيا"، وحضوريا " أو بمثابة حضوري أو غيابيا ":

أحكام الاختصاص (تصدر ابتدائيا):

أحكام الاختصاص النوعي والمكاني.

" باختصاص هذه المحكمة للبت في الملف "

" بعدم الاختصاص للبت في الملف، وإحالته على المحكمة (المحكمة المختصة) بدون صائر1.

الأحكام الشكلية (تصدر ابتدائيا):

" قبول الدعوى شكلا " "قبول طلب التدخل الإرادي في الدعوى" "قبول طلب إدخال الغير في الدعوى" (وغيرها من الطلبات العارضة). (ثم ننتقل إلى الموضوع)

" بعدم قبول الدعوى شكلا، وإبقاء الصائر على رافعها"2.

" بعدم قبول الطلب، وإبقاء الصائر على رافعه3".

---

1 الفصل 16 من ق م م.

2 الفصل الأول من ق م م.

3 الفصل 32 من ق م م، والفصل من قانون الكراء السكني، الذي جاء فيه:" لا يقبل طلب تصحيح الإشعار بالإفراغ .....

" بعدم قبول طلب التدخل الإرادي في الدعوى، (أو غيره من الطلبات العارضة،) وإبقاء الصائر على رافعه."

الأحكام التمهيدية (تصدر تمهيديا)1:

بإجراء بحث:

-" بإجراء جلسة بحث بين الطرفين بمكتب القاضي المقرر، (أو بالجلسة)، يوم.....، على الساعة .....يستدعى لها الطرفان شخصيا، ودفاعهما، (وعند الاقتضاء الشهود).

ويجرى البحث حول النقط التالية: 1 -....2 - .....

بتوجيه اليمين الحاسمة إلى احد الطرفين 2:

-" بتوجيه اليمين الحاسمة إلى فلان .....حول واقعة .....، يؤديها بالصيغة التالية: " اقسم بالله العظيم أن ....."

مع تطبيق قاعدة النكول.

وذلك بجلسة .....، يستدعى لها الطرفان شخصيا، ونائباهما.

بتوجيه اليمين المتممة إلى أحد الطرفين3 :

-" بتوجيه اليمين المتممة إلى فلان .....حول واقعة .....، يؤديها بالصيغة التالية: " اقسم بالله العظيم أن ....."

وذلك بجلسة .....، يستدعى لها الطرفان شخصيا، ونائباهما.

- بإجراء خبرة في الزور الفرعي

- بإجراء خبرة لتحقيق الخط أو التوقيع4

" - بإجراء خبرة يعهد بها للخبير

---

1 الفصل 55 من ق م م .
2 الفصل 85 من ق م م .
3 الفصل 87 من ق م م.
4 الفصل 89 من ق م م.

(فلان، اختياره من بين الخبراء المسجلين بالجدول المعتمد من طرف الوزارة، حسب الاختصاص، وفي حالة عدم وجوده، تعيين خبير غير مسجل مع تعيين جلسة أدائه لليمين أمام القاضي المقرر قبل انجاز الخبرة)1.

لتحقيق الخط، أو التوقيع، أو هما معا (حسب الحالات) على الوثيقة المطعون فيها (بالإنكار أو الزور الفرعي)، وهي عبارة عن (وصف دقيق للوثيقة نوعها، ومراجعها)، والتي تحمل خلفها توقيع القاضي المقرر.

تحدد مهمته فيما يلي2 :

1 – استدعاء الطرفين ونائبيهما طبقا للقانون، مع تعيين تاريخ ومكان إجراء الخبرة3.

2 -فحص الخط الوارد بالوثيقة المذكورة، بخصوص العبارة التالية:(....)، ومقارنته بخط الطاعن فلان المكتتب أمام الخبير، وكذا الوارد في وثائق رسمية عند الإدلاء بها.

أو فحص التوقيع الوارد بأسفل الوثيقة المنسوب إلى الطاعن (فلان)،

ومقارنته بتوقيعه المكتتب أمام الخبير، وكذا الوارد في وثائق رسمية عند الإدلاء بها.

3 – الجواب على السؤال التالي: هل يعتبر الخط الوارد بالوثيقة، بخصوص الفقرة أو العبارة موضوع الفحص، (أو التوقيع الوارد بأسفل الوثيقة موضوع الفحص)، صادرا عن الطاعن فلان، أم لا ؟4

4 – إعداد تقرير بكل ما ذكر5، مرفقا بمحضر يتضمن أقوال الطرفين، وملاحظاتهما وتوقيعهما، مع الإشارة إلى من رفض التوقيع6، وإيداعه في أصل ونسخ مساوية لعدد الأطراف بكتابة ضبط هذه المحكمة، داخل اجل شهر من توصله بهذا الحكم، تحت طائلة الاستبدال بخبير أخر7 .

---

1 الفصل 59 من ق م م.
2 الفصل 59 من ق م م.
3 الفصل 63 من ق م م.
4 الفصل 59 من ق م م.
5 الفصل 60 من ق م م.
6 الفصل 63 من ق م م.
7 الفصل 61 من ق م م.

تحدد أتعاب الخبرة في مبلغ .....درهم، يؤديه فلان بصندوق المحكمة، داخل اجل عشرة أيام من التوصل أو الإعلام بهذا الحكم، تحت طائلة صرف النظر عن هذا الإجراء، والبت في الملف على حالته.

بإجراء خبرة ومعاينة عقارية

" بإجراء خبرة عقارية يعهد بها للخبير (فلان، اختياره من بين الخبراء المسجلين بالجدول المعتمد من طرف الوزارة، حسب الاختصاص، وفي حالة عدم وجوده، تعيين خبير غير مسجل مع تعيين جلسة أدائه لليمين أمام القاضي المقرر قبل انجاز الخبرة).

تحدد مهمته فيما يلي:

1 – استدعاء الطرفين ونائبيهما طبقا للقانون، مع تعيين تاريخ ومكان إجراء الخبرة.

2 -الانتقال إلى العقار الكائن ب .....(ذو الرسم العقاري عدد .....عند الاقتضاء)، ومعاينته، ووصفه، وتحديد مساحته ومشتملاته، ثم الجواب على الأسئلة التالية: 1 .....2.....الخ

(تحديد الأسئلة حسب طبيعة الدعوى، قسمة عقار أو رفع الضرر أو .....الخ.)

مثلا في حالة كون النزاع يتعلق بقسمة عقار، تطرح الأسئلة كالتالي:

هل يعتبر العقار المذكور قابلا للقسمة العينية أم لا؟

وفي حالة الإيجاب، إعداد مشروع أو أكثر لها، لفرز نصيب الطرف المدعي عن نصيب الطرف المدعى عليه، وفي حالة النفي مع بيان أسباب ذلك، ما هو الثمن الافتتاحي لبيع هذا العقار بالمزاد العلني.

4 – إعداد تقرير بكل ما ذكر، مرفقا بمحضر يتضمن أقوال الطرفين، وملاحظاتهما وتوقيعهما، مع الإشارة إلى من رفض التوقيع، وإيداعه في أصل ونسخ مساوية لعدد الأطراف بكتابة ضبط هذه المحكمة، داخل اجل شهر من توصله بهذا الحكم، تحت طائلة الاستبدال بخبير آخر.

تحدد أتعاب الخبرة في مبلغ .....درهم، يؤديه فلان بصندوق المحكمة، داخل اجل عشرة أيام من التوصل أو الإعلام بهذا الحكم، تحت طائلة صرف النظر عن هذا الإجراء، والبت في الملف على حالته.

ويدرج الملف بجلسة .....، يعلم لها نائبا الطرفين.

الأحكام الموضوعية:

تصدر ابتدائيا أو انتهائيا حسب الحالات

-تسجيل التنازل عن الدعوى:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية انتهائيا، وحضوريا (أو بمثابة حضوري أو غيابيا):

" بتسجيل تنازل المدعي عن دعواه، مع تحميله الصائر."

-سقوط الدعوى:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية انتهائيا، وحضوريا (أو بمثابة حضوري أو غيابيا):

" من حيث الشكل: بقبول الدعوى

من حيث الموضوع: بسقوط الدعوى، وإبقاء الصائر على رافعها ".

-رفض الطلب:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا (أو انتهائيا)، وحضوريا (أو بمثابة حضوري أو غيابيا):

" من حيث الشكل: بقبول الدعوى

من حيث الموضوع: برفض الطلب، وإبقاء الصائر على رافعه ".

-بأداء مبلغ من المال:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا (أو انتهائيا)، وحضوريا (أو بمثابة حضوري أو غيابيا):

" من حيث الشكل: بقبول الدعوى

من حيث الموضوع: الحكم على الطرف المدعى عليه بأدائه للطرف المدعي مبلغ (كذا) (بالحروف والأرقام)، مع النفاذ المعجل (في حالة وجود أساس قانوني، والطلب ما لم يتعلق الأمر بالنفاذ المعجل القانوني) وتحديد مدة الإكراه البدني في الأدنى، (في حالة الطلب)، وتحميل المدعى عليه الصائر، ورفض الباقي. (في حالة وجود طلبات مرفوضة). "

-بالقيام بعمل:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا، وحضوريا (أو بمثابة حضوري أو غيابيا):

" من حيث الشكل: بقبول الدعوى

من حيث الموضوع: الحكم على الطرف المدعى عليه ب..... (ما يشكل قياما بعمل)، مع النفاذ المعجل (عند الطلب ووجود أساس قانوني)، تحت طائلة أداء غرامة تهديدية قدرها .....درهم، (في حدود الطلب)، عن كل يوم تأخير عن التنفيذ، مع تحميله الصائر، ورفض الباقي. "

-بالامتناع عن عمل:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا، وحضوريا (أو بمثابة حضوري أو غيابيا):

" من حيث الشكل: بقبول الدعوى

من حيث الموضوع: الحكم على الطرف المدعى عليه بالامتناع عن .....(ما يشكل امتناعا عن عمل)، مع النفاذ المعجل (عند الطلب ووجود أساس قانوني)، تحت طائلة أداء غرامة تهديدية قدرها .....درهم، (في حدود الطلب)، عن كل يوم تأخير عن التنفيذ، مع تحميله الصائر، ورفض الباقي. "

-الأحكام التقريرية المجردة:

هي أحكام موضوعية، تقرر في وضعية قانونية معينة، ولا تحتاج إلى إجراءات التنفيذ.

مثال ذلك: الحكم بتطليق المدعية فلانة من عصمة زوجها فلان.

-الأحكام المركبة:

هي التي تصدر بعدم قبول بعض الطلبات شكلا، مع إبقاء الصائر على رافعها، وبقبول الباقي.

ثم البت في الطلبات المقبولة شكلا من حيث الموضوع.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن منطوق الحكم المدني يتطلب دقة لغوية وقانونية وقضائية عالية، تجعله بعيدا عن العوارض كالتناقض، وطلبات تصحيح الأخطاء المادية، وطلبات التفسير والتأويل.

الفهرس

الفريق البيداغوجي 132

كلمة السيد المدير العام 132

مقدمة: 135

1 ـ الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية: 137

2 ـ الأحكام الابتدائية والأحكام الانتهائية: 140

3 ــ الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به والأحكام النهائية: 140

4 ــ الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية: 141

5 ــ الأحكام الملزمة والأحكام التقريرية و الأحكام المنشئة : 143

الفصل الأول: ديباجة الحكم 146

عنوان الأحكام: باسم جلالة الملك وطبقا للقانون 148

بيان المحكمة: 149

تاريخ صدور الحكم: 149
هيئة الحكم: 150
هوية الأطراف: 152
عناوين الأطراف: 153
مراكز الأطراف 155
بيانات المحامي 157
الفصل الثاني: وقـــــائـــــع الحكم 159
المبحث الأول: تعريف الوقائع وأساسها القانوني 160
المطلب الأول: تعريف الوقائع 160
المطلب الثاني: الأساس القانوني للوقائع 160
المبحث الثاني: منهجية صياغة الوقائع ومدى رقابة محكمة النقض عليها 161
المطلب الأول: منهجية صياغة الوقائع 161
المطلب الثاني: مدى رقابة محاكم النقض على الوقائع 172
الفصل الثالث: ضوابط تعليل الحكم المدني 175
المبحث الأول: مفهوم التعليل وأهميته وأساسه القانوني 176
المطلب الأول: مفهوم التعليل وأهميته 176
المطلب الثاني: الأساس القانوني لتعليل الحكم 188
المبحث الثاني: ضوابط تعليل الحكم المدني 190
المطلب الأول: مقومات تعليل الحكم 190
المطلب الثاني: تراتبية أجزاء التعليل231
المبحث الثالث: عيوب التعليل وصلاحيات محكمة الطعن بخصوصها 276

المطلب الأول: عيوب التعليل 277
المطلب الثاني: صلاحيات جهة الطعن إزاء الحكم المطعون فيه 285
الفصل الرابع: منطوق الأحكام المدنية 290
المبحث الأول: تعريف المنطوق ووصفه، والقواعد العامة المتعلقة به 291
المطلب الأول: تعريف المنطوق، ووصفه 291
المطلب الثاني: القواعد العامة المتعلقة بمنطوق الحكم. 293
المبحث الثاني: أنواع وصياغات المنطوق في الحكم المدني 295
المطلب الأول: أنواع الأحكام المدنية 295
المطلب الثاني: صياغات المنطوق في الأحكام المدنية 296

خاص بقانون المسطرة المدنية

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب

.....
.....
.....
.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7992/1/1/2022

2024/464

2024-05-28

إن مقتضيات القانون رقم 28.08 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة تميز بين ما يجب للمحامي من مصروفات وفق ما أنفقه وما يستحقه من أتعاب، وأن المصروفات يجب عليه إثباتها بمقبول، وهي ما يكون موضوع بيان الحساب، أما الأتعاب فتتعلق بجهده المهني، والتي في حالة المنازعة فيها يُحتكم للجهة الوصية على المهنة، بدءا بالنقيب ومرورا بالرئيس الأول كجهة قضائية، ولا دخل لأي من الطرفين للحسم فيها؛ إذا كانت المادة 51 من القانون المذكور تنص على أن: "للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر، الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق"، فإن الأثر الذي رتبه المشرع وهو سقوط الحق بالنسبة للموكل، يقترن به أثر قانوني بالنسبة للمحامي بخصوص مسطرة المنازعة في الأتعاب، إذ لا قائمة تقوم لانعقاد الاختصاص في هذه الحالة للنقيب في المصادقة على بيان الحساب، كما أن الاختصاص لا يقوم للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف للمصادقة على بيان الحساب في إطار المادة 96 من نفس القانون، لأن نظره في هذه الحالة يقتصر على البت في الطعن المقدم ضد قرار النقيب المتعلق بتحديد وأداء الأتعاب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/3/1204

2023/622

2023-12-06

الإنذار القاطع للتقادم هو الذي يجعل المدين في حالة مطل، وأن يتوصل به هذا الأخير بصفة قانونية. ملاحظة العنوان مغلق لا تفيد توصل المدين بالإنذار ولا يترتب عنها قطع التقادم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/1/3/819

2023/613

2023-11-29

عقد السمسرة من العقود الرضائية وإذا كان بين تاجرين فإنه يمكن إثباته بكافة وسائل الإثبات المعتبرة شرعا ومنها شهادة الشهود. لجوء محكمة الاستئناف إلى إجراء من إجراءات التحقيق من خبرة أو بحث ...، لا يعتبر إلغاء لإجراءات التحقيق المنجزة في المرحلة الابتدائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/8/1/3139

2023/862

2023-11-28

إن أحكام الفصل 109 من قانون التحفيظ العقاري لا تسري على قرارات محكمة النقض التي تبقى قابلة لإعادة النظر فيها متى توافرت إحدى حالات الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية. إن تمسك الطاعنين في مقال طعنهم بإعادة النظر بمناقشة ومجادلة تعليلات قرار محكمة النقض المطعون فيه لا يندرج ضمن أحد أسباب الطعن بإعادة النظر المحددة حصرا في قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/3/334

2023/573

2023-11-15

تبليغ الطرف المدعى عليه بعنوان غير العنوان الوارد بالعقد، يجعل إجراءات القيم المتخذة في حقه باطلة. تصريح المحكمة بتقادم الدعوى يعفيها من مناقشة باقي الدفوع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/3/1256

2023/574

2023-11-15

تحظى العلامة المشهورة في المغرب بالحماية المنصوص عليها في المادة 162 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية ولو لم تكن مسجلة به طبقا للمادة 6 مكرر من اتفاقية باريس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/3/1486

2023/554

2023-11-08

إلغاء محكمة الاستئناف لحكم أول درجة القاضي برفض الطلب لعدم توافر شروط الدعوى البوليانية، وقضائها ببطلان العقد لوجود الصورية تغيير لسبب الدعوى فيه خرق للفصل 3 من ق.م. م -نعم-.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/4317

2023/1149

2023-11-02

لما ثبت للمحكمة أن المطلوب كان يعمل في إطار التعاقد الذي كان يربطه بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين قبل صدور قرار التوظيف والذي جعله في وضعية نظامية جديدة في إطار الوظيفة العمومية، فإن ذلك يجعله محقا في المطالبة بمستحقاته المادية عن الخدمة التي قدمها لفائدة الأكاديمية في إطار التعاقد.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
2022/1/3/1488

2023/534

2023-11-01

الدائن ليس مؤهلا لطلب تمديد مسطرة الصعوبة المفتوحة في حق المقاولة، للمسير أو المسيرين الذي يثبت ارتكابهم أخطاء ساهمت في نقص أصول المقاولة عملا بالمواد: 738 و739 و742 من مدونة التجارة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/4/3233

2023/1114

2023-10-26

رسالة عامل العمالة الموجهة للمطلوب في النقض المتضمنة لجواب وموقف الإدارة السلبي من طلبه بخصوص استرجاع رخصة النقل، يشكل قرارا إداريا مؤثرا في المركز القانوني للمطلوب، والمحكمة لما اعتبرت أن الأمر يتعلق بقرار قابل للطعن فيه بالإلغاء لاستجماعه كافة الشروط ومقومات القرار الإداري لصدوره عن سلطة إدارية مختصة باتخاذه ولكونه ذي صبغة تنفيذية ونهائية ومؤثر في المركز القانوني للمعني بالأمر ، لم تخرق القانون

.....
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :2021/1/3/1376

2023/474

2023-09-26

رفع مقال النقض بواسطة مقال واحد ضد قرارين انتهائيين يكون غير مقبول وإن تعلقا بنفس الأطراف وبنفس الموضوع ما لم يكن أحدهما تمهيد للآخر أو مصححا لخطأ فيه ليس من شأنه التأثير في كيانه.

.....
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/4/1/6105

2023/170

2023-09-23

عملا بمقتضيات الفصل 3 من نفس القانون فإن المحكمة ملزمة بالبت في حدود طلبات الأطراف، والطاعن تمسك بكونه كان يحوز المحل موضوع النزاع وان المطلوب استرده بطريقة غير قانونية وأدلى بلفيف لإثبات ادعائه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون لما استبعدت اللفيف المدلى به وكذلك شهادة الشهود التي يستفاد منها أن الطاعن كان يتواجد بالمحل المدعى فيه فقررت إلغاء الحكم القاضي بإفراغ المطلوب منه وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه بالرغم من أن موضوع الطلب هو إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه بغض النظر عن سبب التواجد لم تركز قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا ناقصا وعرضته للنقض.

.....
.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/4/1/8058

2023/174

2023-09-23

عملا بالفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود يقع على مدعي وجود التزام إثباته ولما كان الطالب أثار في جوابه على مرحلة الاستئناف أن المستأنف لم يثبت فصول دعواه والمحكمة لا تصنع الحجج للأطراف بل تناقشها وترجح إحداها عن الأخرى وسبق أن أجاب ابتدائيا بأنه لا يمكن نسبة واقعة معينة لشخص ما دون إثبات أنه هو من قام بها، والمحكمة مصدرة القرار لما اعتبرت أن الملف يتوفر على قرائن قوية خالية من اللبس تفيد قيام الطالب بإحداث طريق في الملك موضوع الطلب دون أن تتأكد من قيام الطالب بإحداث طريق في ملك المطلوب ودون بيان القرائن التي اعتمدتها حتى يمكن لمحكمة النقض بسط رقابتها وألغت الحكم المستأنف وقضت بالاستجابة للطلب جاء قرارها ناقص
التعليل.....
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :2022/4/1/4335

2023/160

2023-09-16

بمقتضى المادة 6 من مرسوم القانون رقم 2.20.292 الصادر بتاريخ 2020/3/23 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها: "يوقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة الطوارئ الصحية المعلن عنها ويستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ..."، والبين من وثائق الملف المعروضة على قضاة الموضوع أن الطاعن بلغ بالحكم أثناء فترة إيقاف سريان أجل الاستئناف الذي هو ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ بسبب فرض حالة الطوارئ ويبقى بذلك هذا الأجل متوقفا إلى حين رفعها حالة الطوارئ حسب القانون رقم

42-20 المتعلق بتغيير المرسوم أعلاه في المادة السادسة منه، والمحكمة لما اعتبرت أن استئناف الطاعن قد تم خارج الأجل القانوني دون اعتبار حالة الطوارئ وتوقف أجل الطعن تكون قد أساءت تطبيق القانون وخرقت المادة المحتج بها ومست حق الدفاع وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :2022/1/3/1251

2023/444

2023-09-13

عزل المسير من مهمة التسيير بمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي لا يمنع من إعادة تعيينه من جديد مسيرا ولا يتعرض للبطلان محضر الجمع العام الذي عين بمقتضاه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/5488

2023/936

2023-09-07

تقديم المعني بالأمر لطلب التوظيف خلال سنة 2011 استنادا إلى شهادة الماستر التي حصل عليها سنة 2010، يجعله محقا في الاستفادة من مقتضيات المرسوم رقم 2.11.100 بتاريخ 2011/04/11 بشأن التوظيف المباشر في بعض الأطر والدرجات بصفة استثنائية وانتقالية، وأن مبدأ عدم رجعية القوانين يمنع مواجهته بالمقتضيات الجديدة التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا لاحقا ابتداء من فاتح يناير 2012.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/5/866

2023/1004

2023-09-05

بانتهاء جائحة كورونا واستئناف المقاولة نشاطها ورجوع العمال لعملهم، تصبح هذه الأخيرة ملزمة بأداء أجورهم ولا يمكن له التدرع بالأزمة المالية الناتجة عن الجائحة للامتناع عن أداء أجور العمال مقابل العمل الذي يؤدونه لها، وإن كانت تشتكي من ضائقة مالية فإن القانون ألزمها بسلوك مساطر معينة قبل الإقدام عن الامتناع عن أداء أجور العمال، وبإنذارها من طرف الأجير بأداء أجرته وامتناعها عن ذلك، تكون في حالة مطل وهو ما يجعل مغادرة الأجير لعمله لهذه العلة مغادرة اضطرارية وليست تلقائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3129/4/1/2023

875/2023

20-07-2023

إن ما نصت عليه المادة 141 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، من اختصاص المحاكم الإدارية بالبت في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون، إنما يسري على النزاعات الناتجة عن تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري التي ورد تنظيمها في نفس القانون، وليس من ضمنها حجز وبيع الأصول التجارية التي تمت الإحالة بشأنها على مقتضيات مدونة التجارة، فتكون المحكمة التجارية هي المختصة نوعيا بالبت في الطلب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

القرار449/2/1/2022

2023/378

2023-07-18

عدم بناء طلب النقض على أحد الأسباب المحددة حصرا في الفصل 359 من قانون المسطرة المدنية، والانصراف مباشرة إلى مناقشة وقائع ووثائق الدعوى، يجعل ما نعي على القرار المطعون فيه غامضا ومبهما، والطعن غير مقبول. المحكمة لما قضت بنفي نسب الطاعنين بعدما تبين لها من أوراق الملف أنهما ليسا ولدين للمسمى ... ولا لزوجته المرحومة .... ولم يتنسلا من صلبهما وإنما تكفلا بهما منذ صغرهما على وجه الإحسان، ولم يتم الإدلاء أمامها - أي المحكمة - بأي حجة مقبولة تنفي أو تعارض ما أدلي به أمامها من طرف من طلب نفي النسب ليتأتى لها تقويمها وترجيحها، خاصة وأن رسمي تسليم ولد وحيازة صبية بينا الأبوين الحقيقيين للطاعنين، فإنها أعملت القواعد الفقهية والمقتضيات القانونية المنظمة للنسب في الباب الثاني من الكتاب الثالث من مدونة الأسرة، لثبوت ما يدحض قاعدة الولد للفراش، وباعتبار قرينة التسجيل بالحالة المدنية التي هي قرينة بسيطة قد ثبت عكسها، فإنها جعلت لما قضت به أساسا.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/5/1883

2023/899

2023-07-04

إذا تضمن الاتفاق التحكيمي شرطا بعرض النزاع الناشئ بين الأطراف على الهيئة التحكيمية قبل اللجوء إلى القضاء وتمسك أحد الأطراف ببند التحكيم وجب على المحكمة المعروض أمامها النزاع أن تأخذ هذا الشرط بعين الاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/2/2/8

2023/305

2023-07-04

إن تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع، متى اعتمدت فيه عناصر القانون المستمدة من مقتضيات المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة. وإذ هي حددت مستحقات البنت من نفقة وتكاليف سكن وفق ما جاء بالحكم الابتدائي مع مراعاة دخل الملزم بالنفقة وحال مستحقها ومستوى الأسعار والأعراف والعادات السائدة في الوسط الذي تفرض فيه النفقة، وردت ما أدلى به الطالب من تصريحات ضريبية لعدم تعلقها بسنة وقوع التطليق، كما ردت دفع الطالب بوقف نشاط الشركة لأن الأمر يتعلق بنقل نشاطها إلى مدينة أخرى، كما ردت أيضا شهادة مديرية الضرائب لكونها مبنية على تصريحات الطالب، وأيدت الحكم الابتدائي، فإنها من جهة استعملت سلطتها في تقدير الأدلة، وجعلت من جهة أخرى لقرارها أساسا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/2/2/629

2023/313

2023-07-04

إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه في قضائها من قبول الطعن بإعادة النظر بعلة أنه لا يوجد ضمن وثائق الملف ما يفيد أن طالبة إعادة النظر قد بلغت بالقرار الاستئنافي هي أو من يقوم مقامها طبقا لمقتضيات الفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية، فإنها من جهة ردت على ما أثاره الطاعن أمامها بشأن عدم قبول الطعن المذكور، ويبقى النعي بهذا الخصوص

خلاف الواقع وغير مقبول. ومن جهة ثانية، فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما وأقامت قضاءها على أساس دون خرق لمقتضيات الفصل 403 من ق.م.م المحتج بها.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/540

2023/314

2023-07-04

طبقا للمادتين 152 و158 من مدونة الأسرة فإن من أسباب لحوق النسب الإقرار به. والإقرار بالنسب ملزم للمقر ولو جاء الولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر من سنة على الفراق، ولا يسأل عن سببه من زواج أو شبهة ما دام أن المقر لم يصرح بأن الولد المقر به من زنى. ولما ثبت أن الطاعن سبق له أن أجاب في مذكرته الجوابية مع مقال مضاد بأنه ظل ينفق على المطعون ضدها وولدها منه إلى غاية مغادرتها بيت الزوجية، مما يفيد إقراره بنسب الولد. ولما كان لا يصح الرجوع في الإقرار في النسب، فإن النعي بخصوص السبب يبقى مردودا، ويبقى ما أثير دون أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/360

2023/298

2023-06-27

طبقا للمادة 186 من مدونة الأسرة تراعي المحكمة مصلحة المحضون عند تطبيق المواد المتعلقة بزيارة المحضون. والمحكمة لما استخلصت من وثائق الملف وتصريحات الطرفين أن المطلوبة في النقض تقيم رفقة ابنتها بشكل شرعي ودائم بالخارج مكان ازديادها، وأنها تتابع

دراستها هناك، وأن مصلحتها الفضلى بالنظر لصغر سنها تكمن في بقائها مع والدتها، وأيدت بذلك الحكم الابتدائي وتبنت حيثياته فيما قضى به من رفض طلب إسقاط الحضانة لعدم توفر أسبابه، واستبعدت ما أثير بوسائل الاستئناف بما في ذلك الدفع بالإخلال بنظام الزيارة، خاصة أن الثابت بوثائق الملف أن بيت الزوجية كان دائما خارج أرض الوطن وأن المطلوبة قد تمسكت بأن الطاعن يقيم بدوره بالخارج ويتنقل بسهولة وبكل حرية بين جميع الدول الأوربية وبإمكانه زيارة ابنته ولم ينف ذلك. وإذ المحكمة قضت على نحو ما ذكر، فإنها راعت مصلحة المحضونة، وأعملت سلطتها في تقدير الوقائع والحجج، ولم تخرق المقتضيات المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/2/2/332

2023/297

2023-06-27

بمقتضى المادة 9 من القانون رقم 15.01 المتعلق بالأطفال المهملين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.172 الصادر في 2002/06/13 يشترط في الراغب في الكفالة ألا يكون قد سبق الحكم عليه من أجل جريمة ماسة بالأخلاق أو جريمة مرتكبة ضد الأطفال. والمحكمة لما ثبت لها من البحث الإداري المنجز بالملف وفقا لمقتضيات المادة 16 من نفس القانون أن الطاعن الأول أدين من أجل القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والسرقة والمشاركة بالتزوير واستعماله، والسكر العلني وانتهاك حرمة منزل، من أجل الفساد وتحريض قاصرة على الفساد، وقد كان موضوع مسطرة بحث من أجل إعداد وكر للدعارة، واعتبرته بناء على ذلك غير مؤهل لتولي كفالة الطفل، وقضت رعيا لمصلحته بتأييد أمر قاضي القاصرين برفض طلب الكفالة، والتفتت عن صواب عن شواهد رد الاعتبار المدلى بها لعدم جدواها، فإنها من جهة استعملت سلطتها في تقدير الأدلة وأقامت من جهة أخرى قضاءها على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/3/7/1096

2023/439

2023-06-27

بمقتضى المادة 50 من مدونة الأوقاف فإنه: «تعتبر وقفا عاما بقوة القانون على عامة المسلمين جميع المساجد والزوايا والأضرحة والمقابر الإسلامية ومضافاتها والأملاك الموقوفة عليها». إذا ثبت أن محل النزاع هو مقبرة قديمة أو أنه جزء من مضافاتها فإن طبيعته كملك حبسي عام تبقى أبدية ولا يمكن تملكه لا بإقامة الحجج عليه ولا بالحيازة، الأمر الذي كان يقتضي من المحكمة البحث في طبيعة العقار للتأكد مما إذا كانت به آثار القبور أو أنه جزء من حرم المقبرة وترتيب الآثار على ذلك، وهو ما لم تقم به فجاء بذلك قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه.

.....
.....
.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

401/2/2/2022

2023/299

2023-06-27

بمقتضى المادة 275 من مدونة الحقوق العينية فإنه يشترط لصحة الهبة أن يكون الواهب كامل الأهلية، وبموجب الفصل 55 من قانون المسطرة المدنية لمحكمة الإحالة السلطة في تقدير اللجوء إلى الخبرة أو غيرها من إجراءات التحقيق، أو في الأخذ بأي خبرة شاءت ما دام قرارها معللا تعليلا سائغا، وأن تمام أهلية المتصرف من عدمها مسألة واقع تستخلصه بما لها من سلطة في الموضوع.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/3/1475

2023/370

2023-06-21

-القانون الذي يحدد حدود ما يقبل الحجز عليه من رواتب الموظفين المدينين هو ظهير 14 يونيو 1941 المعدل بموجب ظهير 09 نونبر 1962. - تطبيق الفصل 387 من مدونة الشغل - لا -.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/639

2023/284

2023-06-20

إن الإقرار يثبت به النسب من غير بيان السبب من زواج أو اتصال بشبهة شريطة ألا يصرح المقر بأن الولد المقر بنسبه من الزنا كما هو مقرر فقها، والبين من أوراق الملف أن المطلوب حرر إشهادا مصادقا على صحة توقيعه به، أشهد فيه على أن الطفلة هي بنته من صلبه.
والمحكمة لما لم تناقش هذا الإقرار وترتب حجيته فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعرضت قرارها للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/7/3591

2023/259

2023-06-20

إن رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات محجر عليه الأمر بالتشطيب على التقييد الاحتياطي المبني على مقال الدعوى.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/7/3728

2023/310

2023-06-20

الاستئناف المعتبر فرعيا حق للمستأنف عليه ضد المستأنف أصليا من غير نظر لأجل الطعن متى كانت دعواه جارية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/2/157

2023/328

2023-06-20

المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب للتقادم المسقط، بعلة أن الثابت من أوراق الملف أن عقد الهبة تم تسجيله بالرسم العقاري بتاريخ 1979/05/26 وأن الدعوى الرامية إلى بطلان عقد الهبة قدمت بتاريخ 2010/06/01 أي بعد انصرام مدة 31 سنة، وبالتالي يكون قد طالها التقادم المسقط في نطاق القواعد العامة، وحفاظا على استقرار المعاملات، فإنها أسست لقرارها وعللته تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/2/2/854

2023/290

2023-06-20

الفقرة الأولى من الفصل 142 من قانون المسطرة المدنية، لا توجب تضمين مقال الاستئناف طلب الاستعاضة عن الحكم المستأنف بحكم آخر، ولا ترتب جزاء عدم قبول الاستئناف على خلو المقال من ذلك الطلب. تضمين المقال الاستئنافي ملتمس إلغاء الحكم المستأنف هو المطلوب قانونا. عدم قبول الاستئناف بعلة عدم تضمينه طلب الاستعاضة عن الحكم المستأنف بحكم جديد، فيه خرق لمقتضيات الفصل 142 المشار إليه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/7/2157

2023/234

2023-06-13

طبقا للفصل الثالث من قانون المسطرة المدنية يجب على المحكمة أن تبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة بإسباغها على وقائعها وفق ما يقتضيه فهمها وفراغ ذهنها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/7/4866

2023/241

2023-06-13

لا يستوجب استئناف الأحكام الصادرة في مادة التعرضات إنذار المستأنف بتنصيب محام.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/4320

2023/242

2023-06-13

إن محكمة الطعن ملزمة بالتقيد بالحدود الشخصية لدعوى الطعن.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/3/7/3025

2023/387

2023-06-13

عدم استدعاء الأطراف لحضور المعاينة خلافا لمقتضيات الفصل 67 من قانون المسطرة المدنية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/3/7/1834

2023/395

2023-06-13

تطبيق الرسوم على وعاء مطلب التحفيظ من صميم عمل المحكمة لا الخبير.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/3/7/1835

2023/396

2023-06-13

إقرار بعض طلاب التحفيظ يلزمه في حدود نصيبه ويوجب البحث مع باقي طلاب التحفيظ لبيان موقفهم.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/1/4053

2023/461

2023-06-13

أتعاب المحامي دين في ذمة موكله، شخصا ذاتيا كان أم اعتباريا، وإذا كانت هذه الأتعاب متعلقة بمقاولة في طور التصفية القضائية، فإنه يميز في استيفائها بين تلك التي نشأت قبل صدور الحكم القاضي بفتح مسطرة التصفية ويتعين التصريح بها كديون لدى السنديك تحت طائلة سقوطها متى توافرت شروطه وفقا للمادة 686 وما يليها من مدونة التجارة، وبين تلك التي نشأت بعد صدوره ولا يشملها هذا الحكم. وجود سنديك التصفية باعتباره ممثلا قانونيا نائبا

عن أحد الأطراف، يوجب تبليغ القضية للنيابة العامة لتقديم مستنتجاتها وفقا للفصل 9 من قانون المسطرة المدنية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/1/8502

2023/459

2023-06-13

يتعين على الخبير -عملا بالفصل 63 من قانون المسطرة المدنية- ألا يقوم بمهمته إلا بحضور أطراف النزاع ووكلائهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية، تخلف أحد مُحَامِيَي الطرفين عن الخبرة لعدم استدعائه لها بصفة قانونية تعتبر معه الخبرة غير حضورية وخارقة لمقتضيات الفصل 63 المذكور.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/326

2023/270

2023-06-13

بمقتضى المادة 235 من مدونة الحقوق العينية، فإن كل البناءات والأغراس والمنشآت الموجودة فوق الأرض أو داخلها تعد محدثة من طرف مالكها وعلى نفقته وتعتبر ملكا له ما لم تقم بينه على خلاف ذلك، والمحكمة لما ثبت لها أن الطرف الطالب لم يقم أي حجة على عدم ملكية الهالك للبناءات المذكورة أو عدم ملكيته للجزء الذي زعم أنه ملك للبلدية، وقضت بقسمة تصفية بناء على ما انتهى إليه الخبير في تقريره الذي ثبت له أن العقار غير قابل للقسمة العينية، فإنها جعلت لقرارها أساسا وما بالنعي على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/2/2/815

2023/272

2023-06-13

من المقرر أن للأحكام الزجرية حجية أمام القضاء المدني، والطالب أثار بأن المطلوبة سبقت إدانتها من أجل جنحة عدم تسليم محضون لمن له الحق فيه، والمحكمة لما ردت الطلب بعلة أن الطالب لم يدل بمآل القضية بعد النقض رغم أنه أدلى بالقرار الاستئنافي الجنحي بعد النقض، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/2/2/615

2023/283

2023-06-13

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، بالإضافة إلى تنصيصها في حيثياته على خلو الملف مما يفيد تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي فرضت وقدرت على أساسها النفقة، فقد قضت بتأييد الحكم المستأنف، الذي راعى المصلحة الفضلى للبنت المحضونة في المبيت في حضن والدتها باعتبارها لا زالت صغيرة السن، مما يكون قرارها مرتكزا على أساس، ومعللا تعليلا كافيا، وغير خارق للمقتضيات المستدل بها، مما يبقى ما بالنعي على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/1560

2023/672

2023-06-08

توفير الإدارة سكنا وظيفيا للطالب داخل مقر المركز الاستشفائي هو مما يتناسب مع طبيعة عمله كرئيس لقسم العلاجات التمريضية، وأن مقترح اللجنة المكلفة بإسناد المساكن الوظيفية، بمنحه سكنا مغايرا يظل مجرد اقتراح يتوقف نفاذه على موافقة الإدارة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/1/4/4639

2023/668

2023-06-08

الخرق الشكلي لقاعدة مسطرية لا يكون سببا لإعادة النظر إلا إذا أضر بأحد الأطراف. تبليغ الاستدعاء للحضور إلى الجلسة التي أدرج بها الملف أمام محكمة النقض لا يعتبر من الإجراءات التي يترتب عن إغفالها فتح باب إعادة النظر ما دامت الحالات التي أوردها الفصل 379 من ق.م.م كأسباب لإعادة النظر جاءت على سبيل الحصر. الطالب أسس طعنه بإعادة النظر على مقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 375 من ق.م.م المحال عليه بمقتضى الفصل 379 من نفس القانون في حين أن الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض بسبب عدم التعليل لا يكون إلا في حالة عدم الجواب بالمرة عن وسيلة من وسائل النقض أو عن دفع بعدم القبول، أما وأن محكمة النقض قد عللت قرارها بما أتى به الطالب ولم تغفل الرد على أي جزء من وسائل النقض، فإنها تكون قد أجابت عما أثير من أسباب لإعادة النظر، وأن الحالة التي تخول الطعن بإعادة النظر في القرارات الصادرة عن محكمة النقض المتمثلة في انعدام التعليل غير قائمة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/699

2023/264

2023-06-06

بمقتضى المادة 158 من مدونة الأسرة، فإن النسب يثبت بالفراش أو بإقرار الأب، أو بشهادة عدلين، أو ببينة السماع، وبكل الوسائل الأخرى المقررة شرعا بما في ذلك الخبرة القضائية، بينما نفي النسب هو الذي يستوجب حكم القضاء طبقا لمقتضيات المادة 159 من نفس المدونة. توقف المنازعة في الإرث على ثبوت النسب والقرابة، يجعل الطعن في الإراثة غير مانع من البت في النسب باعتباره موجبا للإرث. اعتبار المحكمة الطلب الرامي إلى بطلان الإراثة سابقا لأوانه، يجعل قرارها مشوبا بقصور التعليل وهو بمثابة انعدامه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/2/269

2023/293

2023-06-06

على الطرف الذي يحتج بقوة حكم قضائي أو يطالب بتنفيذه أن يقدم: أ. نسخة مصدقة من ذلك الحكم، متوفرة فيها جميع الشروط اللازمة التي تثبت صحتها. ب. مذكرة التبليغ الأصلية التي جرى بمقتضاها تبليغ الحكم أو أي وثيقة أخرى تحل محل المذكرة المذكورة. ج. شهادة من كتاب الضبط المختصين تثبت أن الحكم ليس موضوع طعن من تعرض أو استئناف أو نقض. د. نسخة مصادق عليها من مذكرة الاستدعاء الموجهة للطرف الذي حكم عليه غيابيا. هـ. ترجمة كاملة للوثائق المذكورة سابقا مصادقا على صحتها من طرف ترجمان محلف. الفصل 21 من اتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين المغرب وفرنسا الموقعة في 5 أكتوبر 1957. المحكمة لما قضت بعدم قبول طلب تذييل الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية، لأن الثابت من أوراق الملف أن شهادة التبليغ مجرد صورة شمسية ولم توجه

للمطلوبين، وأن ما سمي بشهادة بعدم الطعن إنما تتضمن الإشهاد على تبليغ الحكم موضوع طلب التذييل للأطراف ولا تشهد بعدم الطعن فيه، فإنها طبقت مقتضيات الفصل 21 من الاتفاقية أعلاه والفصل 431 من قانون المسطرة المدنية تطبيقا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/2/250

2023/287

2023-06-06

إذا تم إصلاح مقال الاستئناف قبل التبليغ فلا يطبق الفصل 142 من ق.م.م. المحكمة لما اعتبرت استئناف الطاعن غير مقبول بعلة أن مقاله لا يتضمن الوقائع والأسباب، واعتبرته بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل 142 من ق.م.م، والحال أن تداركه تم بمذكرة تعقيب مقرونة بمقال إصلاحي، وليس بالملف ما يفيد سبق تبليغ الطاعن بالحكم وفق ما هو مقرر قانونا، مما تعتبر معه هذه المذكرة قد سدت النقص الحاصل في المقال الاستئنافي من بيانات. المحكمة لما قضت بعدم قبول استئناف الطاعن، فإنها بذلك طبقت الفصل 142 المذكور تطبيقا خاطئا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/2/421

2023/268

2023-06-06

البيّن أن الطاعن أثار أمام المحكمة أن الفصل 50 من القانون المحدث للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ينص على أن الديون المتعلقة بالنفقة تترتب عنها اقتطاعات من المعاشات إلى غاية الربع من مبالغها، والمحكمة لما قضت باقتطاع المحكوم به من المنبع دون تفصيل، ودون

أن تجيب على ما أثير أعلاه رغم ما له من تأثير على قضائها سلبا أو إيجابا، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وخارقا للفصل 50 المذكور مما يعرضه للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/1/5150

2023/445

2023-06-05

التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماحى به الأسباب وتتهاتر، بشكل لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه، ولا تناقض إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفي لحمله وتبرر وجه قضائه، خاصة وأن من شروط تحقق التناقض اتحاد المحل والزمن في القضيتين موضوع الاحتجاج.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/4/2630

2023/660

2023-06-01

إن واجبات المحافظة العقارية يتعين تحديدها على أساس القيمة التجارية للعقارات المعنية وقت استحقاق تلك الواجبات بناء على معدل الأثمنة المتداولة بالمنطقة الواقع بها العقار المعني بالنسبة لعمليات التقسيم والتجزئة والملكية المشتركة ومطابقة التصميم العقاري للحالة الراهنة والإجراءات الأخرى المماثلة، ويكون للمحكمة من أجل التحقق من ذلك الأمر بإجراء خبرة لاحتساب القيمة المعتمدة وفقا لمواصفات وخصائص العقار المعني. دليل القيم المعتمد من لدن المحافظة العقارية يكون ملزما لمصالحها، وليس له نفس الأثر من مواجهة المرتفقين، أو يسلبهم حق المنازعة في التقديرات الواردة فيه إذا بدا لهم أنها لا تعكس القيمة الحقيقية للعقار موضوع المعاملة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
1748/4/1/2023

2023/664

2023-06-01

إن المقرر التأديبي الصادر عن مجلس هيئة المحامين المطلوب إيقاف تنفيذه لا يندرج ضمن خانة الأحكام القضائية، ولا ضمن القرارات الإدارية التي تختص محكمة النقض بالنظر في طلبات إلغائها بسبب الشطط في استعمال السلطة بموجب الفقرة الثانية من الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية وبالتالي غير مشمول بمقتضيات الفصل 361 من نفس القانون.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
978/4/1/2023

2023/275

2023-06-01

البيّن من وثائق الملف أن الأمر يتعلق بصفقة بين شركتين تجاريتين تنتفي عنهما صفة أشخاص القانون العام، وبالتالي فإن الاختصاص النوعي بشأن المنازعة في أعمالهما التجارية يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية إعمالا لنص المادة الخامسة من القانون المحدث للمحاكم التجارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف- عن صواب-، فكان واجب التأييد.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/3/7/114

2023/359

2023-05-30

العبرة في تحديد المراكز القانونية للأطراف بالقانون وليس بما تضفيه عليهم المحكمة من وصف والذي قد لا يكون مطابقا للقانون. الطعن بالنقض منتج لآثاره تجاه طرفيه -طالب النقض والمطلوب ضدهم النقض- دون غيرهم من أطراف الخصومة الذين لم يقدم الطعن منهم أو ضدهم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/1/4975

2023/417

2023-05-30

للمحكمة أن تصرف النظر عن سلوك المسطرة المبينة في الفقرة الثانية من الفصل 92 وما يليه من قانون المسطرة المدنية بشأن الوثيقة المطعون فيها بالزور إذا رأت أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على تلك الوثيقة، أما إذا كانت ستعتمدها في قضائها، فلا مناص من سلوكها للمسطرة المذكورة وإلا كان قرارها خارقا للمقتضيات المسطرية المذكورة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/820

2023/283

2023-05-30

المحكمة لما عللت قرارها بثبوت زوجية تعود لسنة 1978 بتوافر أركان الزواج وشروطه بين الطرفين استنادا على شهادة الشهود والحال أن من الشهود من اقتصرت شهادته على علمه بزواج الطرفين دون حضور انعقاده، ومنهم من حضر حفل الخطبة فقط، ودون أن تبرز في قرارها العناصر التي استقت منها قيام الزوجية، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/1/4/327

2023/625

2023-05-30

لئن كان القرار موضوع الطعن بإعادة النظر قد علل ما خلص إليه من التصريح باختصاص المحكمة العادية نوعيا للبت في الطلب، إلا أن المحكمة مصدرته لم تناقش المحددات الضابطة لإسناد المهمات الوظيفية للقطاع العام المتعلقة بخصوصية القواعد التي تحكم عقد التوظيف المبرم مع المعني بالأمر - المطلوب في إعادة النظر - المستمدة من مقتضيات ذات صبغة تنظيمية يتمسك بها طالب إعادة النظر، فاقتصارها على اعتبار المطلوب مجرد متعاقد مع الإدارة دون فحص المحددات الضابطة لإسناد مهمته الوظيفية، يجعل القرار مشوبا بانعدام التعليل بالمرة بهذا الخصوص، ويكون سبب إعادة النظر قائما ويتعين لذلك الرجوع عن القرار ومناقشة أسباب الاستئناف من جديد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/1/4/326

2023/626

2023-05-30

تمسك طالب إعادة النظر بأن عقد التوظيف المبرم بين المطلوب في إعادة النظر والسيد الوزير الأول لأجل تعيينه كإطار بوحدة التسيير المالي واللوجيستيك عقد إداري، وأن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (سابقا) إدارة عمومية لتسيير وتدبير مرفق عام، وأن الإحالة في عقد التوظيف على الضوابط التنظيمية الواردة في مقرر السيد الوزير الأول يؤكد ارتباط العقد المذكور بالقانون الإداري سواء من حيث مرجعياته القانونية أو من زاوية طرفيه أو من منظور أن السيد الوزير الأول كطرف في العقد هو سلطة إدارية، وأن الاختصاص نوعيا بالبت في الطلب ينعقد للقضاء الإداري. والقرار المطعون فيه عندما لم يجب بالمرة عن ذلك يكون منعدم التعليل بهذا الخصوص، مما يعتبر معه الطعن بإعادة النظر المقدم ضده في محله، ويقتضي قبوله ومناقشة أسباب الاستئناف من جديد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/4/3291

2023/624

2023-05-25

إن الطعن في الأحكام بطريق تعرض الغير الخارج عن الخصومة هو حق مقرر فقط للشخص الذي مس الحكم القضائي المتعرض عليه بحقوقه إذا لم يستدع هو أو من ينوب عنه في الدعوى، ومؤدى ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بمصالحه بكيفية مباشرة على الرغم من أنه لم يكن طرفا في الدعوى ولا ممثلا فيها بأي صفة وصدر الحكم في غيبته.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/640

2023/622

2023-05-25

إن استمرار واقعة عدم التنفيذ تسمح للمتضرر المطالبة بالتعويض لجبر الأضرار المادية والمعنوية التي يمكن أن تكون قد لحقت به ليس فقط جراء الامتناع عن هذا التنفيذ ولكن جراء القرار غير المشروع في حد ذاته، وذلك في إطار القواعد العامة لمسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وغيرها من أشخاص القانون العام عن تصرفاتها الغير المشروعة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/3/1/4466

2023/338

2023-05-25

الإشارة بالعقد لعبارة "Pari Passu" لا تنصرف إلا لمفهوم المزامنة والتساوي والتعادل في التعامل مع المؤسستين المانحتين للقرض فيما يتعلق بالضمانات ومنها الرهن الرسمي، ولا يعني ذلك إيقاع الرهن بالمبلغ الإجمالي، طالما أن ذلك لا يستخلص من عبارات العقد ولا تلزم به طبيعة المعاملة، ما دام القرضان وإن تعلقا بنفس المستفيد وفي نفس العقد فإنهما صدرا عن مؤسستين مختلفتين.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/3/1/2178

2023/337

2023-05-25

طالب النقض لم يسبق له أن تمسك بمقتضى مذكرة مستنتجاته بعد الخبرة المدلى بها أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بأن الخبير غير مختص في المهمة التي كلف بإنجازها

ولا بعدم استدعائه ودفاعه من طرفه، وبالتالي فلا يجوز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/3/1/922

22023/342

2023-05-25

الدعوى التي يكون موضوعها رفع الضرر تعتبر دعوى شخصية يرجع اختصاص البت فيها للمحكمة الابتدائية ذات الولاية العامة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/3/1/5599

2023/353

2023-05-25

ما دام قد ثبت أن المالك المشترك لم يتم تبليغه بالإنذار بصفة قانونية صحيحة بالأداء من طرف وكيل الاتحاد، باعتبار أن رجوع التبليغ الموجه إليه بعبارة غير مطلوب لا تفيد التوصل القانوني، فإن المحكمة لما قضت بإلغاء الأمر المستأنف القاضي بالأداء، تكون قد عللت قضاءها تعليلا سليما.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/2/7/3164

2023/237

2023-05-23

إن للأحكام حجيتها بين أطرافها وخلفائهم ما لم تلغ وتنتج آثارها بينهم ولو لم تقيد بالرسم العقاري محلها وأن عدم تقييدها من الورثة لا يعتبر تراجعا منهم عن التمسك بحجيتها ولا موجبا لإلغائها وأن حجية الشيء المقضي به متى تحققت في الحكم تمنع النظر في موضوع ذات القضية مرتين أمام المحكمة من نفس الدرجة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/3/7/1087

2023/337

2023-05-23

بمقتضى الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تكون القرارات معللة، وأن ترد المحكمة على دفوع الأطراف التي من شأنها التأثير على قضائها، وأن عدم الرد يشكل حالة من حالات انعدام التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/7/3500

2023/164

2023-05-23

الرهن الرسمي المتضمن شرط عدم التفويت مانع من تقييد المشتري لمشتراه.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/7/5183

2023/166

2023-05-23

الحبس لا يحاز عليه لا بالتحديد ولا بالتحفيظ لاستعصائه على قاعدة التطهير.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/289

2023/243

2023-05-23

إذا كان خرق القانون يعد من أسباب الطعن بالنقض، فإنه لا يندرج ضمن حالات الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/2/248

2023/264

2023-05-23

يمكن مراجعة النفقة ارتفاعا وانخفاضا عند توفر الشروط المتطلبة لذلك عملا بمقتضيات المادة 192 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما أيدت الحكم القاضي بالرفع من النفقة بعلة وجود تحسن في دخل المطلوب، ما دام لم يدل بما يفيد عدم اشتغاله، مراعية مستوى الأسعار ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، طبقا للمادة 189 و190 و192 من مدونة الأسرة، فإنها بذلك أسست لقضائها ولم تخرق القانون.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/2/442

2023/265

2023-05-23

لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع فإن ذلك يجب أن يكون وفق المعايير المعتمدة قانونا، والمحكمة لما عللت ما قضت به من استبعاد الوثيقة التي أدلت بها الطاعنة بأنها مكتوبة بلغة أجنبية، وأنها غير موقعة، والحال أن الطاعنة أثارت بأن المطلوب مهندس معلوميات، دون أن تبحث فيما أثارته الطاعنة، وفيما أدلت به حتى تقف على الدخل الحقيقي للمطلوب، ثم تبت وفق الثابت لها لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/2/596

2023/266

2023-05-23

لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع فإن ذلك يجب أن يكون وفق المعايير المعتمدة قانونا، والمحكمة لما حددت مبالغ المستحقات، بعلة أن المبالغ المحكوم بها لا تتناسب

مع ظروفه الاجتماعية، وكذا مدة الزواج، والحال أن الطاعنة أثارت أن المطلوب ميسور الحال، لكونه يملك أكثر من منزل، وله عدة عقارات، ودخل محترم، بصفته مقاولا في البناء، دون أن تبحث فيما أثارته الطاعنة وفي الوضعية المادية الحالية للطاعن الذي صرح أنه مجرد عامل مياوم ولا يمارس أي نشاط، حتى تقف على دخله الحقيقي، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/4/2255

2023/561

2023-05-18

كل كراء لأرض جماعية يقتضي الإذن من جمعية المندوبين طبقا لمقتضيات الفصل الرابع من ظهير 1919/04/27 (حين 2019) .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/1/4/1991

2023/597

2023-05-18

طرح آراء مخالفة لما انتهت إليه محكمة النقض في تطبيقها لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية، من كونها لا تسري على الأحكام الاستئنافية الصادرة في الاختصاص النوعي، لا يدخل في خانة انعدام التعليل كسبب موجب للطعن بإعادة النظر.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/7/8081

2023/156

2023-05-16

الإقرار بالبنوة عامل من غير نظر إلى سببه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/7/3767

2023/223

2023-05-16

القسمة مقررة قانونا للشركاء في العقار المشاع في كل الأحوال متى تمت وفقا للقوانين والضوابط الجاري بها العمل وأن حق الكراء المقيد على الرسم العقاري غير مانع من إجراء القسمة بين أطرافه وفق بياناته.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/7/505

2023/147

2023-05-16

المحكمة ملزمة بأمر الأطراف بتقديم المستندات التي تراها ضرورية للتحقيق في الدعوى وفقا لمقتضيات الفصل 334 من قانون المسطرة المدنية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/7/4402

2023/158

2023-05-16

ينذر المستشار المقرر الأطراف للإدلاء بالمستندات التي يراها مفيدة في الدعوى.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/2/2/360

2023/218

2023-05-16

المحكمة لما اعتمدت الأمر الاستعجالي القاضي ببطلان إجراءات تبليغ وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالعيون بالحكم المستأنف الذي لم يثبت الطعن فيه، واستبعدت شهادة التسليم المحتج بها واعتبرت الاستئناف مقدما داخل الأجل القانوني، فإنها طبقت القانون. بمقتضى الفقرة الرابعة من الفصل 134 من ق.م.م يبتدئ أجل الاستئناف من تاريخ التبليغ إلى الشخص نفسه أو في موطنه الحقيقي أو المختار أو بالتبليغ في الجلسة إذا كان ذلك مقررا بمقتضى القانون، وتبعا لذلك فإن حضور النيابة العامة بالجلسة وقت صدور الحكم لا يكفي لسريان أجل الطعن في حقها بل يتعين تبليغها به بصفة قانونية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/2/44

2023/248

2023-05-16

يحكم بنفقة الزوجة من تاريخ إمساك الزوج عن الإنفاق الواجب عليه بمقتضى عملا بمقتضيات المادة 195 من مدونة الأسرة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/69

2023/249

2023-05-16

إن المحكمة لما اعتمدت فيما قضى به على أن دخل الطاعن بصفته مدير شركة، وأنه مساهم كشريك في عدد من الشركات، ويمتلك عدة عقارات، دون أن تبحث ولو بالاستعانة بخبرة عند الاقتضاء في وضعيته المادية الحالية حتى تقضي في معلوم وتقف على دخله الحقيقي الذي هو المعتبر عند تحديد النفقة، عملا بالمادة 189 من مدونة الأسرة فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

71/2/1/2021

2023/250

2023-05-16

بمقتضى الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية يجب على الخبير تحت طائلة البطلان أن يستدعي الأطراف ووكلاءهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية، والمحكمة مصدرة القرار لما اعتمدت الخبرة التي أنجزها الخبير المنتدب، والحال أنه ليس بالملف ما يفيد توصل الطاعن بالاستدعاء للحضور لإجراء الخبرة المذكورة، باعتباره طرفا في الدعوى، فإنها بذلك خرقت الفصل المذكور، وأخلت بحق الدفاع، ولم تتقيد بالنقطة القانونية في قرار محكمة النقض الموما إليه أعلاه، طبقا للفصل 369 من ق.م.م، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/2/243

2023/251

2023-05-16

إن تقدير البينات موكول لقضاة الموضوع، والمحكمة لما ثبت لها من رسم التنازل أن الطاعنة تنازلت عن واجبات الطلاق وتحملت نفقة ومصاريف الحمل والولادة والنفقة على مولودها، ولم تطالب المطلوب بأي نفقة، ولم ترفع أي دعوى في الموضوع، حسبما برسم الطلاق الخلعي المدلى به، ولم يثبت لها ما ادعته من عسر بعد ذلك واعتبرت ما أدلت به من شهادة عدم الشغل وشهادة إدارة الضرائب غير كاف في إثبات العسر المدعى به كما هو مقرر فقها، فإنها أسست لقضائها، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/2/244

2023/252

2023-05-16

طبقا للمادة 163 من مدونة الأسرة فإن الحضانة حفظ الولد مما قد يضره والقيام بتربيته ومصالحه، وأنه لتفعيل هذا المفهوم مع المحضون قصد تنشئته على السلوك القويم نصت مدونة الأسرة في المادة 173 منها على شروط يجب توفرها في الحاضن، ومنها الاستقامة. والمحكمة لما ثبت لها من تصريح الطاعنة نفسها بجلسة البحث بأنها تتعاطى المخدرات، واستخلصت من ذلك أن المصلحة الفضلى للمحضونين تقتضي حمايتهما من الأذى الجسدي والنفسي ومن نقل النماذج السيئة في السلوك إليهما، ورأت أن مصلحتهما والحالة هذه تكمن في وجودهما مع والدهما، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بإسقاط حضانة المستأنف عليها عن الابنين المذكورين وإسنادها لوالدهما، مع تمكينهما من صلة الرحم معهما، فإنها بذلك عللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/3560

2023/556

2023-05-11

عدم إشعار المطلوبة بالتوقف عن مزاولة عملها بعد استئنافها له عقب انتهاء مدة الرخصة المرضية طويلة الأمد التي استفادت منها، وأن الوثائق المدلى بها تؤكد تواجدها في وضعية المزاولة الفعلية للعمل وصدور قرار ترقيتها خلال تلك الفترة، يجعل الأجور التي تقاضتها عن مقابل عملها صحيحة ومبررة، وأن تحديد سريان حذفها من أسلاك الوظيفة العمومية وإحالتها على التقاعد الحتمي لأسباب صحية بأثر رجعي ابتداء من تاريخ انتهاء مدة الرخصة المرضية، لا يبرر حرمانها من أجورها عن الفترة المذكورة، ويجعل قرار الإحالة على التقاعد الحتمي غير مشروع على مستوى تاريخ بدء سريانه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/667

2023/549

2023-05-11

إن مقتضيات المادة التاسعة من قانون المالية لسنة 2020 والتي تمنع الحجز على أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية، لا تسري أحكامها على المؤسسات العمومية التي تتميز بشخصيتها المعنوية وباستقلالها الإداري والمالي عن الدولة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

530/4/1/2022

2023/530

2023-05-11

إن الانتماء السياسي لحزب معين يقتضي التقيد بأهداف ومبادئ هذا الحزب وتأييد أفكاره ومواقفه وتطبيق برامجه وما يتطلبه ذلك من دعم مرشحيه تكريسا لمبدأ الوفاء السياسي من قبل المنتخبين اتجاه أحزابهم وناخبيهم الذين صوتوا عليهم في إطار تعاقد معنوي بين الطرفين وهو الأمر الذي يتنافى مع التصويت على مرشح الحزب المنافس، مما يعد تخليا عن الانتماء الحزبي الذي اكتسبت به المطلوبة العضوية في المجلس الإقليمي، وتحقق فيها سبب التجريد من العضوية المقرر بموجب المادة 20 من قانون الأحزاب السياسية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/40

2023/230

2023-05-09

لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع فإن ذلك يجب أن يكون وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت مبلغ نفقة المطلوبة وبنتها، دون أن تبحث في الوضعية المادية الراهنة للطاعن، وفيما إذا كانت لديه مداخيل أخرى لم يصرح بها، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير، على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/62

2023/231

2023-05-09

إن المحكمة لما اعتبرت الأصل وهو وجود الطاعنة الزوجة في بيت الزوجية، وفي حوز المطلوب، ما دام لم تثبت الطاعنة بمقبول خلاف ذلك، وجعلت القول للزوج مع يمينه عن المدة المطلوبة النفقة عنها، وحددت مبلغها، آخذة بعين الاعتبار الوضعية المادية للطاعن، وكذا مستوى الأسعار، ومبدأ التوسط، والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة، وحال مستحقها، وردت على توسعة الأعياد بتأييدها الحكم الابتدائي الذي اعتبرها من مشمولات النفقة، فإنها بذلك أسست لقضائها، ولم تخرق المحتج به، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

64/2/1/2022

2023/232

2023-05-09

إن المحكمة لما ثبت لها في الدعوى الحالية تجاوز البنت سبع سنوات، ولم يثبت لها من وثائق الملف أي علة أو عاهة تجعل حضانتها مستعصية على غير الأم، كما بالمادة 175 من مدونة

الأسرة، وقضت بناء على قاعدة: "الحكم يدور مع علته وجودا وعدما"، بإلغاء الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، وتصدت وحكمت بإسقاط الحضانة عن الطاعنة، وأسندتها للمطلوب، فإنها بذلك عللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2023/1/2/4

2023/234

2023-05-09

البيّن أن الطاعن تنازل شخصيا عن الطعن بالنقض ضد القرار الاستئنافي المطعون فيه، وهو ما أكده دفاعه بمقتضى مذكرته الملقاة بالملف، مما يتعين معه تسجيل التنازل والتشطيب على القضية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/7/1744

2023/144

2023-05-09

التبليغ للشخص بواسطة الغير في غير موطنه غير منتج.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/4/4437

2023/484

2023-05-04

لما كان المطلوب قد عمل على إخبار الإدارة بسبب تغيبه وانقطاعه عن العمل من خلال الشهادة الطبية المرسلة إليها، فإن ذلك يقتضي من الإدارة تفعيل المسطرة المنصوص عليها في النصوص القانونية المتعلقة بالشواهد الطبية لأسباب صحية، وذلك بإخضاعه للفحص الطبي المضاد للتأكد من صحة مرضه واتخاذ الإجراءات المتطلبة قانونا بإحالته على المجلس الصحي للبت في وضعيته الصحية أو إحالته على المجلس التأديبي لاتخاذ العقوبة المناسبة في حقه في حال ثبوت أن الشواهد الطبية التي أدلى بها لا تبرر غيابه عن العمل، ولا يمكن اعتباره في وضعية ترك الوظيفة حتى يجوز لها عزله استنادا إلى مقتضيات الفصل 75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/1/4/1666

2023/513

2023-05-04

لتطبيق قواعد الفصل في تنازع الاختصاص يتعين أن تصدر محكمتين على الأقل ليست بينهما محكمة مشتركة أعلى درجة في نفس القضية حكمين غير قابلين لأي طعن تصرح فيه كل واحدة منهما بانعقاد اختصاصها النوعي (تنازع الاختصاص الإيجابي) أو بعدم اختصاصهما النوعي للبت في النزاع (تنازع الاختصاص السلبي). لما كان الحكم الثاني القاضي بعدم الاختصاص النوعي للقضاء التجاري، هو حكم ابتدائي قابل للطعن بالاستئناف، فإن شروط البت في تنازع الاختصاص تكون غير قائمة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/3/3/812

2023/101

2023-05-03

خطاب الضمان البنكي يلزم البنك الضامن بأداء قيمة الضمان لصالح الجهة الصادر لفائدتها الضمان عند أول طلب، دون أن يكون من حقه التمسك بالدفوع المنشقة عن العلاقة الرابطة بين هذه الأخيرة وبين العميل (المدين الأصلي) خلافا لقواعد الكفالة العادية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/3/3/812

2023/101

2023-05-03

يعد خطاب الضمان من الضمانات البنكية المستقلة التي توفر للمستفيد ضمان السيولة عند أول طلب، وضمان عدم الاعتراض على الأداء لأي سبب كان، والمحكمة لما ثبت لها أن الطالب (البنك) تعهد بأداء المبلغ موضوع التزامه عند أول مطالبة ودون مناقشة، واعتبرت أن الأمر يتعلق بخطاب للضمان وليس بكفالة عادية للدين، مع ما يستتبع ذلك من استبعاد كل القواعد القانونية المتمسك بها المتعلقة بهذه الأخيرة، تكون قد أبرزت بما فيه الكفاية العناصر التي اعتمدتها فيما أعطته للعقد الرابط بين الطالب (البنك) والمطلوبة من تكييف قانوني، وطبقت صحيح القواعد المنظمة للالتزام الناتج عن خطاب الضمان المتميز باستقلاله عن أي علاقة أخرى، وجاء قرارها معللا بما يكفي ومبنيا على أساس قانوني سليم.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/3/7/3127

2023/285

2023-05-02

حيازة الأجنبي غير الشريك للعقار المدة الشرعية والقائم حاضر ساكت بلا عذر تكسبه ملكية العقار لقول ابن عاصم. والأجنبي إن يحز أصـــــلا بـحـق وانقطعـــت حجـــة مدعيـــه عــشـر سنيـــن فالتملك استحق مع الحضور عن خصـــام فيـــه المادة 250 من مدونة الحقوق العينية كرست نفس القاعدة بتنصيصها على أنه إذا حاز أجنبي غير شريك ملكا حيازة مستوفية لشروطها واستمرت دون انقطاع عشر سنوات كاملة والقائم حاضر عالم ساكت بلا مانع ولا عذر فإنه يكتسب بحيازته ملكية العقار. المحكمة المصدرة للقرار المطعون لم تناقش حيازة الطاعنة للعقار، ولم تتأكد من توفر شروطها المكسبة للملك.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/3/7/7401

2023/288

2023-05-02

القسمة يمكن إثباتها بجميع الوسائل القوية الدالة على وقوعها، بما فيها حيازة كل شريك لجزء من العقار وتصرفه فيه بالتصرفات الدالة على الاختصاص، من تأسيس رسم عقاري أو إنجاز رسم ملكية له وتقديم مطلب تحفيظه في اسمه. المحكمة ملزمة باتخاذ التدابير التكميلية للتحقيق التي يخولها لها الفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري، وذلك للبحث في وقوع القسمة بين الطرفين في متخلف موروثهم أو بعضه من عدمه وترتيب الآثار القانونية على ذلك بحسب الأحوال.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/3/7/4960

2023/286

2023-05-02

لا يستفيد من الطعن بالنقض إلا من صدر لمصلحته دون غيره ممن لم يكن طاعنا بالنقض.
المناقشات الفقهية لا تندرج ضمن أسباب النقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/2/7/4742

2023/197

2023-05-02

انصراف النعي إلى ما راج في المرحلة الابتدائية ما لم يثر بالمقال الاستئنافي غير مقبول.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/7/1642

2023/113

2023-05-02

تقديم مقال النقض بواسطة محام مقبول لدى محكمة النقض خال من الوقائع ووفق نصه متن القرار غير مقبول.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/1/7/8324

2023/111

2023-05-02

الثابت أن الطاعنين نازعوا في الخبرة والتمسوا إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان وفقا للفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت دفعهم بعلة أن الأمر لم يكن يتطلب ذاك في حين ان تطبيق الرسوم المستدل بها من الطرفين واستخلاص ما توثق له من صميم عمل قضاة الموضوع مع الاستعانة بمهندس طبوغرافي لتحرير محل النزاع لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، فعرضته للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/2359

2023/110

2023-05-02

المقرر أن المتعرض يقع عليه عبء إثبات تعرضه ولا تناقش حجج طالب التحفيظ إلا بعد إدلائه بالحجة الكافية شرعا وقانونا لإثبات تعرضه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/1893

2023/109

2023-05-02

إن المحكمة غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على قضائها، ولها سلطة تقديرية لتقييم الأدلة المعروضة عليها وتقارير الخبراء والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا بما تسوقه من علل.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/4441

2023/107

2023-05-02

إن تبليغ الحكم لأطراف النزاع داخل أجل ثمانية أيام إنما هو أجل تحفيزي للإسراع في إتمام إجراءات التبليغ، ولم يرتب المشرع على عدم احترامه أي جزاء بشأن بطلان التبليغ، وأنه لا بطلان إلا بنص وأن تبليغ الأحكام إنما يكون لأطراف الدعوى وممثليهم. ولما كان الثابت أن ممثل الجماعة السلالية في المرحلة الابتدائية هو نائبها القانوني الذي بلغ إليه الحكم ولم يستأنفه، وان الطاعن الوصي عليها لم يكن طرفا في الحكم المستأنف حتى يبلغ إليه الحكم، فإن المحكمة حين قضت بما جرى به منطوق به قرارها تكون قد ركزت قضاءها على أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/3525

2023/106

2023-05-02

إن المحكمة لما اعتمدت في قضائها مقتضيات القانون الساري زمان وقائع الدعوى، وان إشارتها إلى مقتضيات مدونة الحقوق العينية مجرد تزيد لا تأثير له على ما انتهت إليه، ومن

جهة أخرى فان تبيان نصيب كل متعرض في المدعى فيه إنما يكون عند الحكم بصحة التعرض والحال أن القرار المطعون فيه قضى بعدم صحته، مما يكون معه القرار المطعون فيه مرتكزا على أساس قانوني ومعللا وغير خارق للمقتضيات المستدل بها.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/7/1884

2023/115

2023-05-02

وفقا لقاعدة الإثبات؛ فإن المتعرض ملزم بإثبات تعرضه بما يوجبه، والطاعنة لا تنازع طالب التحفيظ في ملكه بل تقر بأنه له غير أنها تدفع بإحداث مرافق عمومية به وفقا لتصميم التهيئة. والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالإشهاد على إقرارها وعدم منازعة طالب التحفيظ في تملكه وردت دعواها بإحداث مرافق عمومية به بعدم بسلوكها مسطرة نزع الملكية، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللته تعليلا كافيا ولم تكن ملزمة بالجواب على دفوع غير منتجة، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/7/573

2023/116

2023-05-02

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن الطرفين اشتريا نفس المدعى فيه من نفس البائع وصارت إلى الترجيح بينهما باعتبار تاريخيهما، وقضت بما جرى به منطوق قرارها ترجيحا لعقد شراء المطلوب الأسبق تاريخا على شراء الطاعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم وعللته تعليلا كافيا، وكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/1/7/9245

2023/112

2023-05-02

البيّن أن موضوع التعرض قطعة أرضية تشكل طريقا ضمها طالب التحفيظ المطلوب إلى أرضه بعد صدور قرار استئنافي بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وذلك بإغلاق الطريق واستدل موروث الطاعنين بالقرار الاستئنافي، والمحكمة لما استبعدته بعلة أن دعوى الحال دعوى استحقاقية ومحل القرار دعوى حيازية رغم ما لحجيته في إثبات يد المحكوم له دون إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان لتطبيق محله على عين المتعرض عليه ولو بالاستعانة بمهندس بالنظر إلى الوثائق والحجج المستند عليها لتبني قرارها على ما انتهى إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، فعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/7/4496

2023/114

2023-05-02

المقرر أن الأصل هو استصحاب حالة الشياع في حالة ثبوتها ومن يدعي القسمة يلزم بإثباتها، والمحكمة لما قضت بصحة التعرض في حدود النصيب الإرثي لاستصحاب حالة الشياع وعدم ثبوت قسمة متروك الموروث، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني واستقامت على حكمه وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/1/2/67

2023/233

2023-04-25

إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت مبالغ المستحقات، آخذة بعين الاعتبار الوضعية المادية للطاعن، وكذا مستوى الأسعار، ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة، وحال مستحقها، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/995

2023/198

2023-04-25

بمقتضى المادة 11 من الاتفاقية المذكورة: "تتخذ السلطات القضائية أو الإدارية التابعة للدول المتعاقدة إجراءات عاجلة لإعادة الأطفال". وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، فإنه علاوة على الاختصاصات الموكولة إليه بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل، يحل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة، محل وزير العدل في السهر على حسن سير الدعاوى في مجال اختصاصها وممارسة الطعون المتعلقة بالدعاوى المشار إليها في البند الثاني أعلاه وتتبع القضايا المعروضة على المحاكم التي تكون النيابة العامة طرفا فيها. ملتمس النيابة العامة الرامي إلى إرجاع الطفل إلى مكان إقامته الاعتيادية في إطار الاتفاقية المذكورة هو ملتمس مقدم من ذي صفة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/1/2/898

2023/219

2023-04-25

يجب على الوكيل الذي لا يتمتع بحق التمثيل أمام القضاء أن يثبت نيابته بسند رسمي، أو عرفي مصادق على صحة توقيعه بصفة قانونية، الفصل 34 من قانون المسطرة المدنية. المحكمة لما قضت تصديا بعدم قبول دعوى البنات، لبلوغهن سن الرشد وتوفرهن على أهلية التقاضي بصفة شخصية، ولغياب أي وكالة منهن لوالدتهن التي تتقاضى عنهن، ولكون الصفة من النظام العام، فإنها لم تخرق أي مقتضى قانوني، ولم تكن ملزمة بإنذار الطاعنة بالإدلاء بتوكيل خاص.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/3/7/463

2023/246

2023-04-25

عدم التقيد بالنقطة التي بتت فيها محكمة النقض يوجب نقض القرار لخرق الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية.

2021/7/3/2315202302402023/23152023/7/3/2021-04-25التأكد من تداخل مطلب التحفيظ مع الملك الغابوي المحدد إداريا يقتضي وطبقا للفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري الصادر في 9 رمضان 1333 (12 أغسطس 1913) كما وقع تعديله وتتميمه بالقانون 14.07 الاستعانة بمهندس طبوغرافي باعتباره هو المؤهل حصريا لتحديد أماكن الأنصاب التي تحدد الملك

الغابوي. اعتماد المحكمة في تعليل نتيجة قرارها على تقرير خبير تقني في الهندسة المعمارية (إرشادات في البناء - الأشغال المختلفة والخدمات - تصميم وتقويم البناء)، دون مراعاة لطبيعة النزاع فيه خرق لمقتضيات الفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري.

25-04-2412023/84642023/7/3/2021حيازة الأحباس بصفتها طالبة للتحفيظ لعقار النزاع وتصرفها فيه بالكراء للغير دون منازعة من المتعرضة الجماعة السلالية قرينة على حبسيته المانعة من تملكه وتنتفي معه صبغته الجماعية، وأن المحكمة غير ملزمة بإجراء تحقيق غير منتج في الدعوى بعدما توفرت لديها من وثائق الملف عناصر البت فيها.

19-04-2192023/5032023/3/1/2022الأعمال التي يقوم بها السنديك في قضايا صعوبة المقاولة، يجب أن ينظر إليها كوحدة لا تتجزأ وعلى ضوئها تحدد أتعابه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-04-2202023/5102023/3/1/2022المنازعة في تحديد أتعاب الخبراء في قضايا صعوبة المقاولة، هي من اختصاص رئيس المحكمة التجارية وليس القاضي المنتدب عملا بالفصل 127 من ق.م.م المحال عليه بموجب المادة 20 من القانون 95 - 53. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-2132023/7992023/2/1/2022المحكمة لما استندت فيما قضت به على خبرة رغم أن الخبير اكتفى بتوجيه استدعاء واحد للطاعنين يتضمن جميع أسمائهم، ولم يحضرها أي منهم لإجراءاتها تكون قد خرقت مقتضيات الفصل 63 من ق.م.م، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-04-2082023/4402023/2/1/2022البيّن أن النيابة العامة بلغت بالقرار المطعون فيه، ولم تودع طلب النقض بكتابة الضبط إلا بعد مضي الأجل المحدد في 15 يوما، طبقا للمادة

134 من قانون المسطرة المدنية، مما يكون معه الطعن بالنقض قد تم خارج الأجل القانوني، ويعرضه لعدم القبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-1032023/22542023/7/1/2022لما كان المتعرض ملزما بالبينة التي تنطبق فيما تشهد به على عين محل تعرضه، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وقوفها على عين المكان أن رسم شراء المتعرض لا ينطبق على محل تعرضه وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد أقامت قضاءها على ما يحمله ولم تكن ملزمة بالجواب على دفوع غير منتجة كباقي ما أشير إليه بالوسيلة فكان ما بها غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-1042023/30162023/7/1/2022إن الإراثة الشاملة للطاعنين وللوصية مقدمة على الإراثة التي لا تتضمن الوصية لقاعدة المثبت أولى من الذي نفى، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت على بينة تشهد بأتمية عاقدها وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد التزمت القاعدة أعلاه، وبنت قضاءها على أساس من القانون ولم تكن في حاجة لإجراء أي تحقيق وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-1022023/21712023/7/1/2022نزاع تحفيظ – عبء الإثبات. لما كان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، وكان الطاعنون قد أدلوا بما لديهم تدعيما لتعرضهم، فإن النعي بعدم حضورهم للدعوى الابتدائية غير مبني على مصلحة من جهة أولى، ومن جهة ثانية فإن المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه لما ثبت لها أن الطاعنين ينسبون الملك لوالدهم حسب الأشرية المستدل بها وأن هذا الأخير فوت ما اشتراه بناء على ذات الأشرية للمطلوبة وقضت تبعا لذلك بعدم صحة تعرضهم لتفويت المالك ما اشتراه تبرعا تكون قد أقامت قضائها على أساس وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-872023/55732023/7/1/2020إن المحكمة بعد اطلاعها على وثائق الملف ومناقشتها للحجج المعروضة عليها، وكذا المعاينات المنجزة وتقارير الخبراء التي تستقل بتقييمها في إطار سلطتها التقديرية والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا خلصت إلى أن الممر موضوع النزاع يشكل الممر الوحيد والأخف ضررا بالنسبة للطاعنة للنفاذ عبره من محلها إلى الطريق العام، الأمر الذي تكون معه قد طبقت المادة 64 من مدونة الحقوق العينية تطبيقا سليما، وبذلك تكون قد تقيدت بالطلب الذي تقدمت به المطلوبة في النقض بمقتضى مقالها الافتتاحي للدعوى ولم تخرق الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
18-04-882023/52023/7/1/2021إن تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر باعتباره إجراء مسطريا لا يكون سببا للنقض إلا إذا أضر بأحد الأطراف وهو ما لا تدعيه الطاعنة، وأن هذه الأخيرة بصفتها متعرضة يقع عليها عبء إثبات تعرضها ولا تناقش حجج طالب التحفيظ إلا بعد إدلائها بالحجة الكافية شرعا وقانونا لإثبات تعرضها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-892023/38742023/7/1/2019إذا تعارضت البينات المدلى بها لإثبات ملكية عقار وكان الجمع بينها غير ممكن، فإنه يعمل بقواعد الترجيح بين الأدلة ومنها تقديم البينة السابقة على البينة اللاحقة تاريخا عملا بمقتضيات المادة الثالثة من مدونة الحقوق العينية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-902023/66892023/1/1/2019المقرر قانونا أن المحكمة تبت في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرضين وطبيعته ومشتملاته ونطاقه طبقا للفصل 37 من قانون التحفيظ العقاري.

18-04-912023/76172023/7/1/2019المقرر قانونا أن المحكمة تبت في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرضين وطبيعته ومشتملاته ونطاقه طبقا للفصل 37 من قانون التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-932023/102962023/7/1/2019إن المحكمة لما نظرت إلى موضوع الطعن الخارج عن الخصومة وألفته غير قائم على أساس وحكمت على الطاعن بالغرامة لم تخرق الفصل المحتج مما يكون ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-942023/22562023/7/1/2021تسند مهمة تطبيق الحجج إلى المحكمة أو المستشار المقرر ويمكنه أن يستعين بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري عند الاقتضاء عملا بمقتضيات الفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-952023/48732023/7/1/2022إن المحكمة وفقا للفصلين 25 و37 من قانون التحفيظ العقاري تبت في وجود الحق المدعى فيه من قبل المتعرض في حدود نطاقه الذي يتلقاه منه المحافظ على الأملاك العقارية والذي يضمنه في سجل التعرضات وفق ما تفصح عنه شهادة التعرض المستخرجة منه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-962023/92532023/7/1/2022إن المحكمة تبت في وجود الحق المدعى به من

قبل المتعرض طبقا للفصل 37 من قانون التحفيظ العقاري ولا تناقش حجج طالب التحفيظ حتى يدلى المتعرض بما يثبت ملكية العقار المدعى فيه بحجة كافية ولا يكفي المتعرض التمسك بالحوز متى أدلى طالب التحفيظ ببينة مستجمعة لشروط الملك القانونية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-982023/87952023/7/1/2021إن عقود الهبة التي تتم بمحرر ثابت التاريخ والذي يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض في إطار المادة 4 من مدونة الحقوق العينية تقع باطلة بصريح المادة 274 التي اشترطت أن تبرم عقودها في محرر رسمي باعتباره نصا خاصا.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-04-992023/17762023/7/1/2022بمفهوم الفقرة 2 من المادة 2 من مدونة الحقوق العينية، فإن التقييدات من إبطال أو تغيير أو تشطيب من الرسم العقاري يمكن التمسك به في مواجهة الغير المقيد عن سوء نية فيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-862023/48362023/7/1/2020المقرر في قضايا التحفيظ العقاري أن المتعرض ملزم بإثبات الحق المدعى فيه بحجة مقبولة في ميدان الاستحقاق، وان الخبرة المأمور بها من طرف المحكمة هو إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى واستجماع عناصر البت فيها تخضع في تقييم نتائجها للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض ما لم يقع عنهم أي تحريف لمضمونها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-1002023/17772023/7/1/2022إن المحكمة لما ثبت لديها بأن التوقيع الوارد بالعقد ليس بتوقيع البائع موروث المطلوبتين حسبما خلصت لذلك الخبرة الخطية وقضت بالتشطيب على عقد البيع من الرسم العقاري وما تلاه من إراثة المشتري موروث الطاعنين وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون ولم تكن ملزمة بالرد على باقي الدفوع باعتبارها غير منتجة طالما توفر لديها عماد قضائها، فكان ما بالوسيلة الثانية أيضا غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-1012023/17782023/7/1/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن التقييد الاحتياطي الواقع على العقار موضوع الدعوى تقييدا مبنيا على مقال، وأن الطاعنين لم يدلوا بما يثبت مآل الدعوى محل التقييد لرفعه وقضت بما جرى به منطوق قرارها

تكون قد بنت قضاءها على ما يحمله وعللته كافيا وما بالوسيلة على غير أساس.

القرار18-04-802023/43342023/7/1/2020يشترط في كل حق عيني لكي يصح تقييده أن يكون مستمدا مباشرة من الشخص المقيد اسمه كمالك للحق المفوت بالرسم العقاري، وفي حالة تعدد التفويتات فيجب أن تقيد جميعها بشكل متسلسل ابتداء من المالك المقيد وانتهاء بآخر تفويت، عملا بمقتضيات الفصل 24 من القرار الوزيري المؤرخ في في 3 يونيه 1915 وان أي إخلال يطال احد العقود في السلسلة يحول دون انتقال الحق إلى آخر مفوت له ويمنع بالتالي من الاستجابة لطلب تقييده. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-822023/15852023/7/1/2020إن قبول التعرضات أو عدم قبولها حسب تقديمها داخل الأجل القانوني أو خارجه يدخل في صميم اختصاص المحافظ على الأملاك العقارية الذي يتولى تلقي هذه التعرضات دون غيره وتهيئها قبل إحالة ملف المطلب على المحكمة الابتدائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-832023/17622023/7/1/2020إن المحكمة لما ناقشت حجج الطرفين بعد أن أجرت بحثا بعين المكان رفقة خبير استمعت خلاله لمجموعة من الشهود في إطار سلطتها التقديرية لتقييم الأدلة المعروضة عليها والأبحاث التي تقوم بها وتقارير الخبراء والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وخلصت من كل ذلك إلى أن الطريق موضوع النزاع مفتوحة لمرور العموم ولا يدخل ضمن ملك طلاب التحفيظ، وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وغير خارق للمقتضيات المستدل بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-842023/18752023/7/1/2020المقرر أن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري ملزم بإثبات الحق المدعى فيه بحجة مقبولة في ميدان الاستحقاق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-2042023/392023/2/1/2021إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تبحث في الوضعية المادية الحالية للطاعن للوصول إلى الحقيقة، ثم تقضي بما يجب، لما لذلك من تأثير على قضائها فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-2052023/702023/2/1/2021إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تجري بحثا في ذلك، ولو بالوقوف على عين المكان، حتى تصل إلى الحقيقة، ثم تبت وفق الثابت لها، ولما لم تفعل فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-04-2062023/722023/2/1/2021إن المحكمة لما اعتبرت المطلوبة غير موجودة

في حوز الطاعن خلال المدة المطلوبة النفقة عنها، وجعلت القول لها مع يمينها، دون أن تناقش معطيات النازلة، ثم تبت وفق الثابت لها، فإنها بذلك خرقت الفقه المحج والمعمول به في هذا الصدد، والذي هو بمثابة نص قانوني، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-2072023/592023/2/1/2022إن المحكمة لما لم يثبت لها من بين وثائق الملف ما يدعيه الطاعن من عجز زوجته عن الإنجاب والمعاشرة بعد إجرائها عملية جراحية على مستوى الرحم والتي أنجب معها بنتا، ولا كذلك ما يثبت دخله لضمان إعالة أسرتين، واستخلصت من ذلك عدم توفر المبرر الموضوعي الاستثنائي، وقضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، فإنها أسست لقضائها، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-752023/6832023/7/1/2020المقرر أن القيام بالتدابير التكميلية للتحقيق في الدعوى، موكول لتقدير محكمة الموضوع ولا تلجأ إليه إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع عملا بمقتضيات الفصلين 34 و43 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-04-782023/23712023/7/1/2020إن شرط الطعن بالنقض انتهائية القرار المطعون فيه، والبين منه أنه صدر غيابيا في حق الطاعن لعدم تقديمه أي جواب عن دعوى استئناف خصمه وما اتصف بذلك يكون الطعن فيه غير مقبول.

القرار13-04-3972023/34452023/4/1/2020الطعن بإعادة النظر يبقى خاضعا للرسم الثابت باعتباره هو الأصل في غياب أي نص صريح من المشرع على وجوب إخضاعه المطبق للرسم النسبي بالنسبة لباقي عرائض الدعوى والاستئناف المتعلق موضوعها بالمطالبة بمبلغ معين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
13-04-3992023/30482023/4/1/2021المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت قرارها بأن القرار الاستئنافي الصادر لفائدة طالبة التنفيذ إنما قضى فقط ببطلان إجراءات التحصيل التي باشرها القابض والمتمثلة في مسطرة الإشعار للغير بدون أي إشارة إلى إلغاء الدين العمومي الذي يبقى قائما (طالما أنه لم يتم البت بشأنه) أو أي إشارة لاسترداد المبالغ المحصلة نتيجة المسطرة المذكورة، واعتبرت أن استرجاع المبالغ ليس من الآثار المباشرة لدعوى بطلان إجراءات التحصيل، وانتهت إلى أن فتح ملف تنفيذي ومباشرة إجراءات التنفيذ من حجز ورفع دعوى لتصحيحه بدون وجود أي سند قانوني تعتبر إجراءات باطلة، فإنها لم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات

محكمة النقض ملف عدد :
11-04-1572023/80822023/7/2/2021لا مصلحة قانونية لمن نقض الحكم لمصلحته في الطعن بإعادة النظر لعدم الجواب على باقي الوسائل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-1662023/1972023/7/2/2023يشترط في دعوى الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض ما يشترط في دعوى الطعن بالنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-2252023/55322023/7/3/2022خرق مقال الطاعن بالنقض لمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية التي توجب أن يتضمن مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان الموطن الحقيقي للأطراف. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-2262023/55362023/7/3/2022خرق مقال الطاعن بالنقض لمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية التي توجب أن يتضمن مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان الأسماء العائلية والشخصية للورثة المطلوبين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-2282023/75542023/7/3/2022عدم نظامية تشكيلة الهيئة المصدرة للقرار "الفصل 4 من قانون المسطرة المدنية". اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-2392023/18192023/7/3/2021التشطيب على المقال لعدم توقيعه من طرف المحامي طبقا للفصل 354 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-682023/26562023/7/1/2020لما كان حسن النية هو الأصل و يفترض دائما مادام العكس لم يثبت طبقا لأحكام الفصل 477 من قانون الالتزامات و العقود، و أن كل حق عيني متعلق بعقار محفظ يعتبر غير موجود بالنسبة للغير إلا بتقييده و لا يمكن التمسك بإبطال التقييد بالرسم العقاري في مواجهة الغير ذي النية الحسنة عملا بمقتضيات الفصل 66 من قانون التحفيظ العقاري، وأن المطلوبة تعتبر غيرا بالنسبة للخصومة التي كانت جارية بين الطاعنة و البائع لها، فإن المحكمة لما عللت قرارها بعدم ثبوت سوء نية المطلوبة وعلمها بالدعوى التي كانت رائجة بين البائع لها والطاعنة بخلو الرسم العقاري للعقار المبيع من أي تقييد احتياطي سابق للطاعنة بالرسم العقاري حال شرائها للعقار موضوع النزاع لقيام العلم بالدعوى السابقة كما ناقشت الملحق التكميلي لعقد بيع العقار واعتبرته غير كاف لإثبات علم المطلوبة بتلك الدعوى، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون واستقامت على حكمه وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-692023/36382023/7/1/2021إن انعدام التعليل يوجب النقض تطبيقا للفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، والثابت من نسخة القرار المطعون فيه المرفق بمقال النقض

أنه يتكون من خمس صفحات حسب ترقيمه و أنه غير معلل لخلوه من الصفحة الرابعة من صفحاته و هو نفس نسخة القرار التي توصلت به هذه المحكمة بعد طلبها من المحكمة مصدرته، مما يوجب نقضه.

القرار702023/38322023/7/1/2022-04-11إن الأحكام التي تقبل النقض هي تلك التي توصف قانونا بالانتهائية والوصف له لا للمحكمة، والبيّن من الحكم المطعون فيه أنه صدر بصفة ابتدائية قابلا للاستئناف طبقا لمقتضيات الفصول 40 و41 و109 من الظهير الشريف الصادر في 12 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه وإن وصف خطأ من طرف المحكمة بأنه انتهائي، ولما كان ذلك كذلك، فإن الطعن فيه بالنقض غير مقبول.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
712023/11412023/7/1/2020-04-11إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت الإشهاد العرفي المحرر من طرف الطاعن بإشراك المطلوب في العقار موضوعه أرضا وبناءا صحيحا منتجا لآثاره بين عاقديه وفق محله ولإنجازه قبل سريان القانون المدعى بخرقه وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد استقامت على القانون الساري زمان العقد فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
722023/17772023/7/1/2020-04-11إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها والتفتت عن الرد على الدفع المتعلق بصحة عقد الصدقة رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار القضية، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يعرضه للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
742023/83832023/7/1/2021-04-11إن المتعرض تلزمه البينة التامة الشروط ومتى ادعى الصفة الارثية وجب عليه إثباتها ابتداء ليصار إلى غيرها، والمحكمة لما عللت قرارها بأن تمسك المستأنفة من كون المدعى فيه مملوكا على الشياع مع طالبي التحفيظ باعتباره يعود إلى جدها من جهة الأم لا دليل عليه ولم يثبت بحجة معلومة، وأنه حتى وعلى فرض ثبوت القرابة العائلية بين الطرفين فإن ذلك لا يثبت الملك على الشياع ولا يثبت نسبة الملك للقعدد في غياب أي إقرار بذلك من طرف طلاب التحفيظ"، تكون قد بنت قضاءها على أساس يحمله ولم تكن ملزمة بإجراء أي تحقيق لانعدام موجبه ولا الرد على الدفوع غير المنتجة فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

11-04-672023/60552023/7/1/2019إن تشكيلة المحاكم من النظام العام ويشترط لصحة القرار الصادر عنها أن يكون القضاة الذين شاركوا في المناقشة هم الذين أصدروه عملا بمقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-652023/46532023/7/1/2020لا مجال للاستدلال بمقتضيات الفصل 335 من قانون المسطرة المدنية في النازلة ما دام أن النزاع فيها متعلق بالتحفيظ العقاري المطبقة بشأنه مسطرته الخاصة المنصوص عليها في ظهير 1913/08/12 التي لا تنص على صدور الأمر بالتخلي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-662023/4972023/7/1/2021المقرر في قضايا التحفيظ أن المتعرض ملزم بإثبات الحق المدعى فيه بحجة مقبولة في ميدان الاستحقاق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-612023/23682023/7/1/2021بمقتضى الفصل 334 من قانون المسطرة المدنية والفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري فانه إذا كان البت في الدعوى يتوقف على الإدلاء بحجة معينة أشار إليها الأطراف في حججهم ومذكراتهم فان ذلك يستوجب من المحكمة إشعارهم بالإدلاء بها، وانه يستفاد من مستندات الملف أن نسخة رسم التحبيس المعتمدة أشارت إلى أن أصل الملك المحبس تملكه المحبس بمقتضى رسم الملكية، مما كان يستوجب على المحكمة إشعار الطرف المتعرض بالإدلاء بالرسم المذكور، وهي لما لم تفعل ذلك جاء قرارها خارقا للمقتضيات القانونية المذكورة، مما عرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-622023/25792023/7/1/2021إن الدفع المتعلق بانعدام الصفة، إنما هو دفع يتعلق بحقوق الغير، الذي له وحده التمسك به، سيما وان هذا الغير ليس طرفا في القرار المطعون فيه لا بصفتها مستأنفة ولا مستأنف عليها، حسب المتجلى من ديباجته، كما انه وخلافا لما استدل به، فانه لا حاجة قانونا في دعوى الحال إلى إدخال المحافظ علي الأملاك العقارية في الدعوى، مما يكون معه ما بالوسيلتين غير مرتكز على أساس قانوني وغير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
11-04-632023/3332023/7/1/2020إن إبطال البيع عملا بالفصل 479 من قانون الالتزامات والعقود يستلزم أن يكون البائع مريضا مرض الموت أو أن يكون البيع بقصد المحاباة، والمحكمة لما لم يثبت لها أن البيع موضوع دعوى الحال أنجز في مرض الموت وبقصد المحاباة الشيء الذي أكده العدلان المنتصبان للإشهاد اللذين شهدا بانمية البائعة، مما يكون معه البيع مستكملا لكافة شروطه، فإنها غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على قضائها ولا الأمر بإجراءات تحقيق طالما تبين لها عماد قضائها،

وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

القرار11-04-642023/29752023/7/1/2020لما قضت المحكمة بما جرى به منطوق قرارها بعد إجراء معاينة لم توضح بما يكفي اللبس عن النزاع، بالرغم من أن رسوم الأشرية المستدل بها من الطاعنين مبنية على أصل ملك البائعة ولمن باع لطالبة التحفيظ. ودون أن تجري وقوفا بعين المكان بواسطة المستشار المقرر نفسه لتطبيق حجج الأطراف بداية من الملكية ليصار إلى البيع من طرفها لبيان هل هو عين ما بيع للمتعرضن وكذا طالبة التحفيظ بالنظر إلى تسلسل الأشرية، وتقصي أسباب اختلاف الحدود متى كان له محل بإجراء بحث للاستماع الى الجوار لتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها، وبذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 11-04-1892023/412023/2/1/2021إن المحكمة لما قضت بالنفقة للابن والمطلوبة، والحال أن الطاعن أثار ضمن أسباب استئنافه وفي مذكرته التأكيدية للمقال الاستئنافي أن الابن لم يكن في حضانة أمه وإنما كان وما يزال يقيم معه وبحوزته وتحت نفقته، وأنه خرج من الحجر ببلوغه سن الرشد 18 سنة، بدليل أن المطلوبة في طلبها النفقة في مقالها المقابل اقتصرت على نفقتها دون نفقة الابن، وأثار أنه ظل ينفق على المطلوبة إلى تاريخ الحكم بالتطليق، دون أن تشير إلى ذلك في وقائع قرارها وفي تعليلها، ودون أن تبحث في ذلك حتى تصل إلى الحقيقة، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجب على دفع ذي أهمية، وبالتالي لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

11-04-1902023/642023/2/1/2021إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت مبلغ النفقة للمطلوبة وأبنائها آخذة بعين الاعتبار الوضعية المادية للطاعن، واعتبرته مليء الذمة ما دام لم يثبت دخله، وكذا مستوى الأسعار، ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، فإنها بذلك راعت مقتضيات المواد 188 و189 و190 من مدونة الأسرة وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

11-04-1912023/682023/2/1/2021إن المحكمة لما استخلصت من وثائق الملف امتناع الطالبة عن تنفيذ مقرر الزيارة بدون سبب لذلك، واعتبرت ما أثارته من رفضها كان مقتصرا على ذلك اليوم فقط بسبب أن البنت كانت مصابة بوعكة صحية غير جدي وغير ثابت بمقبول، كما اعتبرت اختيار البنت وجودها مع أمها غير مؤسس، لكونها لم تبلغ بعد سن الاختيار، طبقا للمادة 166 من مدونة الأسرة، وأيدت الحكم القاضي بإسقاط الحضانة، فإنها بذلك جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

11-04-1702023/2172023/2/2/2020إن مراجعة النفقة زيادة أو تخفيضا من سلطة المحكمة، وإذ هي رفعت من نفقة البنت اعتمادا على دخل الطالب وازدياد حاجيات المحضونة بالنظر لتقدمها في السن مع مراعاة التوسط ومستوى الأسعار والأعراف السائدة في الوسط الذي تفرض فيه النفقة، فإنها عللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 11-04-732023/18852023/7/1/2020بمقتضى الفصل 43 من ظهير 1913 كما تم تغييره بالقانون 14.07 فانه يمكن للمستشار المقرر إما تلقائيا أو بطلب من الأطراف أن يتخذ جميع التدابير التكميلية للتحقيق وبالخصوص أن يقف على عين العقار المدعى فيه مستعينا - عند الاقتضاء- بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري مقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين طبق الشروط المحددة في الفصل 34 ليقوم بتطبيق الرسوم أو الاستماع إلى الشهود، والمحكمة لما اعتمدت التحديد الإداري دون الوقوف على عين المكان وفق ما يقتضي ذلك الفصل المنوه عنه قبله وبالخصوص مستعينة بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري مقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين لتطبيق الرسوم والاستماع إلى الشهود متى كان ذلك ضروريا للتحقيق مع تحرير تصميم هندسي بياني لمحل النزاع لتبني قضاءها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللته ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 10-04-2122023/11022023/7/3/2021عدم تبليغ الطاعنة بنسخة من تقرير الخبرة للاطلاع على مضمونه والإدلاء بمستنتجاتها يشكل إخلالا مسطريا للفصل 60 من قانون المسطرة المدنية ترتب عنه الإضرار بها ويندرج ضمن أحد أسباب الطعن بالنقض طبقا

للفصل 359 من نفس القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-04-162023/58402023/7/4/2021البيّن من قرار محكمة النقض أنه نقض القرار الاستئنافي بعلة أن عقد التنازل المدلى به الذي أسس عليه المطلوب دعواه لا يتضمن شروط الملك المتطلبة شرعا، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما جاء في تعليلها انه تقيدا منها بعلة محكمة النقض أنه من الثابت فقها وقضاء أن المدعى عليه يساير في الأصل والفرع ويكفيه ادعاء الحوز والملك وهو معفى من بيان وجه مدخله إلا إذا أدلى الطالب بحجة معتبرة شرعا، وما استدل به الطالب من كون الأرض موضوع النزاع تكتسي صبغة جماعية يظل ادعاءا مفتقرا للحجة المثبتة لذلك وما أثير على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-1732023/422023/2/1/2021لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع فإن ذلك يجب أن يكون وفق عناصر القانون، والمحكمة لما حددت مبالغ المستحقات، دون أن تبحث في الوضعية المادية الحالية للطاعن، وفيما أثاره بخصوص سكن المطلوبة خلال عدتها في بيت الزوجية، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-1752023/672023/2/1/2021إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، والمحكمة لما حددت مبالغ المستحقات آخذة بعين الاعتبار الوضعية المادية للطاعن وكذا مستوى الأسعار، وتصريحات الطرفين، ومستوى الأسعار، ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، وفقا لمقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها بذلك عللت قرارها بما فيه الكفاية، ولم تخرق المحتج به، وما بالنعي على غير أساس.

القرار04-04-1762023/2422023/2/1/2022لا تسقط نفقة الزوجة إذا حكم عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية، وامتنعت عملا بمقتضيات المادة 195 من مدونة الأسرة.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-1582023/6182023/2/2/2021إن تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع طالما اعتمدت فيه عناصر القانون المستمدة من مقتضيات المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، وإذ هي رفعت من نفقة البنت وتكاليف سكنها ومن متعة المطلوبة اعتمادا على دخل الطالب ومدة الزواج ومدى تعسف الزوج الطالب في إنهاء العلاقة الزوجية التي تمسكت المطلوبة بالإبقاء عليها، فإنها

طبقت المقتضيات القانونية المذكورة، ويبقى ما بالنعي على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

04-04-1592023/6192023/2/2/2021إن المحكمة تقيدا بقرار محكمة النقض كما توجب ذلك الفقرة الثانية من الفصل 369 من ق.م.م أصدرت قرارا تمهيديا بإجراء بحث مع الأطراف وشهود اللفيف للتأكد من واقعة حصول قسمة رضائية في متخلف المرحوم فاستمعت بجلسة البحث لشهود اللفيف المذكور ولبعض أطراف النزاع فأكد الشهود وقوع قسمة رضائية بين أطراف الدعوى ضربت معها الحدود واستقل كل واحد بنصيبه، وشهادة الشهود جازت فقها لإثبات وقوع القسمة العينية كما للإمام الزقاق «وكثرن بغير عدول» وقضت بما جرى به منطوق قرارها، فإنها من جهة تقيدت بقرار النقض، ومن جهة ثانية عللت قرارها ويبقى النعي بدون أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

04-04-1602023/4092023/2/2/2022بمقتضى المادة 97 من مدونة الأسرة، فإنه عند الحكم بالتطليق تحكم المحكمة بالمستحقات طبقا للمواد 83 و84 و85 من نفس المدونة، وأن من بين هذه المستحقات، نفقة الأبناء وتبعاتها بما في ذلك توسعة الأعياد التي هي من الضروريات التي جرى بها العرف والعادة وكرسها القضاء. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من توسعة أعياد للولدين بعلة أن نفقة توسعة عيدي الفطر والأضحى من عداد الشعائر الدينية الإسلامية المجهولة في القانون البلجيكي، ولا يوجد ما يمنع المطالبة بها أمام القضاء المغربي، ما دام القضاء البلجيكي لما قضى بالتطليق بين الطرفين لم يقض بالمستحقات الناتجة عنه، فإن قرارها جاء مؤسسا ومعللا تعليلا سليما وكافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

04-04-532023/81772023/7/1/2019إن المحكمة لما ثبت لديها من لفيفي القسمة أن الورثة تقاسموا فيما بينهم بمعاينة شهودهما، و أن المطلوب اشترى من الطاعنين قطعة أرضية آلت إليهما بناء على ذات اللفيف وقضت بما جرى به منطوق قرارها بأنه تم إجراء قسمة في متروك موروث المتعرضين والمتنازلتين لطالب التحفيظ، تكون قد بنت قضاءها على ما يحمله واستقامت على حكمه وعللت قرارها تعليلا كافيا، وما أثير غير منتج والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

04-04-542023/1392023/7/1/2023إن تشكيلة المحاكم من النظام العام ويشترط لصحة القرار الصادر عنها أن يكون القضاة الذين شاركوا في المناقشة هم الذين أصدروه عملا بمقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

04-04-552023/5832023/7/1/2023إن تشكيلة المحاكم من النظام العام ويشترط لصحة القرار الصادر عنها أن يكون القضاة الذين شاركوا في المناقشة هم الذين أصدروه عملا بمقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

04-04-492023/15942023/7/1/2020إن مقرر التحديد الإداري ليس هو الحجة الفريدة لإثبات الصبغة الجماعية للأراضي الجماعية. وأن منازعة الطاعنة في الصبغة المذكورة يستتبع حتما من المحكمة إجراء بحث بعين المكان، والتأكد من طبيعة العقار المتنازع فيه، وهل يستغل استغلالا جماعيا أم لا وذلك عملا بمقتضيات المادتين 34 و43 من ظهير التحفيظ العقاري لما لذلك من تأثير للفصل في النازلة، وأنها لما لم تفعل، يكون قرارها منعدم التعليل ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-502023/17632023/7/1/2020إن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري يظل هو المدعي وعليه إثبات ما يدعيه بحجة مقبولة شرعا، وان الثابت فقها وقضاء أن الحجج التي لا تنطبق لا عمل بها. كما أن القرارات التي حازت قوة الشيء المقضي به تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق، وان المحكمة غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على قضائها ولا الأمر بإجراءات تحقيق طالما توفر لها عماد قضائها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-512023/18742023/7/1/2020إن الدفع بإجراء قسمة اتفاقية يبقى مجردا من الإثبات، ما دام أن عقد القسمة ليكون صحيحا لا بد من تراضي جميع الشركاء على إبرامه، كما أن العمل القضائي المغربي اعتبر أن عقد القسمة عقدا شكليا يجب ان يصدر في وثيقة ثابتة التاريخ وإلا يعتبر لاغيا، وان طالب التحفيظ لم يدل بما يثبت وقوع هذه القسمة، ومحكمة الإحالة تقيدا منها بقرار محكمة النقض لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به والحكم بصحة التعرض يكون قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق للمقتضيات المستدل بها والسبب غير جدير بالاعتبار.

القرار04-04-522023/81762023/7/1/2019إن المحكمة لما ثبت لديها من لفيفي القسمة أن الورثة تقاسموا فيما بينهم بمعاينة شهودهما، وأن المطلوب اشترى من الطاعنين قطعة أرضية آلت إليهما بناء على ذات اللفيف وقضت بما جرى به منطوق قرارها بأنه تم إجراء قسمة في متروك موروث المتعرضين والمتنازلتين لطالب التحفيظ، تكون قد بنت قضاءها على ما يحمله واستقامت على حكمه وعللت قرارها تعليلا كافيا، وما أثير غير منتج والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-452023/10982023/7/1/2020إن الغاية من الإشعار باستبدال الخبير تحققت بحضور الخبرة، ومن جهة ثانية فانه لما كانت العبرة في العقارات بالحدود لا بالمساحة، فان المحكمة لما ثبت لها من الخبرة المنجزة على ذمة القضية أن طالب التحفيظ يتصرف في مشتراه وفق حدوده، وقضت بعدم صحة تعرض الطاعنين لعدم ثبوت أي تجاوز منه على ما

بيع له من موروثهم وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد بنته على أساس سليم وعللته تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-562023/88732023/7/1/2021المقرر أنه لإعمال قرينة قوة الشيء المقضي به يجب إبراز العناصر المستمدة من الفصل 451 من قانون الإلتزامات والعقود، وأنه وفقا للفصل الذي يليه فإنه لا يسوغ للمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها، والطاعنة أثارت أن دعواها تختلف عن دعوى الحكم الإبتدائي المستدل به من طرفها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن دعوى الحال سبق البت فيها بمقتضى الحكم الإبتدائي المستدل به من طرف الطاعنة نفسها رغم أن القرينة القانونية لا تثار تلقائيا من طرف المحكمة وفقا للمقتضيات المذكورة فجاء قرارها خارقا للقانون مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/99

2023/182

2023-04-04

الحكم الأجنبي يعتبر حجة على الوقائع التي يثبتها حتى قبل صيرورته واجب التنفيذ، عملا بالفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود. المحكمة لما لم تبحث وتناقش ما أثاره وأدلى به الطاعن للاستدلال على أن نفقة الابن سبق تحديدها وتم الأمر باقتطاعها من أجره من المنبع، فإن قرارها جاء ناقص التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-2942023/26662023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
04-04-2962023/29482023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها

جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/1/2956

2023/297

2023-04-04

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/1/5027

2023/298

2023-04-04

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب

الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/1/5030

2023/299

2023-04-04

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
2020/1/1/50662023/3002023-04-04بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/1/314

2023/293

2023-04-04

إن مصدر الأمر المطعون فيه لما قبل استئنافي الطرفين: الأصلي والفرعي، ومارس سلطته في تقدير ما تستحقه الطاعنة من أتعاب ولو مع وجود اتفاق بينها وبين موكلتها المطلوبة حول نسبة هذه الأتعاب، وفقا للمادة 51 من قانون المحاماة التي تمنح نقيب الهيئة اختصاص البت في كل المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب المتفق عليها والمصروفات، بما في ذلك مراجعة النسبة المحددة باتفاق بينهما، فأيد مقرر النقيب في هذا الشأن مع تعديله وفق ما أفصح عنه منطوق أمره، يكون قد استقام على حكم القانون وعُلل تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2912023/3092023/1/1/2021-04-04بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

1772023/5002023/3/1/2022-03-29لا يقبل الطعن بالنقض إلا إذا وجه ضد نفس الأطراف بأسمائهم وصفتهم التي كانت لهم خلال المرحلة الاستئنافية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

412023/10952023/7/1/2020-03-28إن تشكيل المحاكم من النظام العام، وهو يثار تلقائيا ويؤدي إلى النقض متى تحقق سببه. وأنه يمتنع على القاضي أن ينظر قضية في طور الاستئناف أو النقض بعد ما سبق له أن نظر فيها أمام محكمة أدنى درجة طبقا للفصل 4 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

422023/11192023/7/1/2020-03-28إن التقييد الإحتياطي مبني على مقال لدعوى لم يفصل فيها بصورة نهائية، وأن ما استدل به مجرد حكم قضى بعدم الإختصاص، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بتأييد الأمر المطعون فيه بعلة أن التقييد الإحتياطي طبقا للفصل 91 من القانون رقم 14.07 إنما اشترط للتشطيب على التقييد المذكور صدور حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به يثبت انعدام أو انقضاء الحق موضوع التضمين، وهو ما لا يتوفر بالحكم القاضي بعدم الإختصاص، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون واستقامت على عماده، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/1584

2023/43

2023-03-28

إن المتعرض تلزمه البينة التامة الشروط، والمحكمة لما نظرت إلى الرسم العدلي المستدل به من طرف الطاعنين دعما لتعرضهم فثبت لديها انه يشهد لموروث الطاعنين بوضع اليد على المدعى فيه بالسكنى والحرث ولهم بعده، فصارت إلى النظر في حجة طالبي التحفيظ المتمثلة في الملكية بعلة الترجيح فالفتها تامة الشروط وقضت بما جرى به منطوق قرارها ترجيحا للملك على التصرف، تكون قد أقامت قضاءها على أساس من القانون وعللته كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
1587/7/1/2020

44/2023

28-03-2023

إن اختلاف الأطراف حول طبيعة المطلوب تحفيظه يستوجب إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان صحبة خبير مساح لتحرير محل النزاع، والطاعن نازع في طبيعة المدعى فيه باعتباره ملكا خاصا لا ملكا جماعيا واستدل على ذلك بقرار استئنافي وبشهادة من الرسم العقاري في اسمه والواقع بنفس المنطقة والتمس إجراء معاينة وعارضه في ذلك المطلوب بشهادة إدارية تفيد بان الملك محدد إداريا حسب الشهادة الإدارية المرفقة، والمحكمة وان وقفت بعين المكان واستمعت إلى شهوده بأنها لم تبحث في مدى خضوع المدعى فيه للتحديد الإداري المشار إلى رقمه وتطبيقه على ارض النزاع بمساعدة مهندس طبوغرافي مساح مع تحرير تقرير مفصل وتصميم هندسي بياني لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/7/5567

2023/31

2023-03-28

إن ما بالنعي بالحكم في غيبة الطاعنة في المرحلة الابتدائية ينصرف إلى الحكم الابتدائي لا إلى القرار المطعون فيه والذي نشر النزاع من جديد أمام محكمة الاستئناف بناء على استئنافها مما مكنها من تقديم دفوعها، ومن جهة أخرى فإن ما أثير بشأن إدخال الغير في الدعوى لانتفاء صفة المطلوب لتفويت المدعى فيه غير منتج، فكان ما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/7/688

2023/33

2023-03-28

إن المحكمة وهي تبت في قضايا التحفيظ العقاري إنما تبت في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرضين ونوعه ومحتواه ومداه بعد إحالة المحافظ ملف المطلب عليها للبت في تلك التعرضات طبقا للفصل 37 من قانون التحفيظ العقاري ولا تبت في قبول أو عدم قبول التعرض الذي هو من اختصاص المحافظ بمقتضى الفصل 29 من نفس القانون.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/7/1077

2023/34

2023-03-28

المقرر أن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري يقع عليه عبء إثبات تعرضه بحجة مقبولة شرعا، والطاعنة لما تمسكت بالصبغة الجماعية للمدعى فيه وتصرفها فيه، فان المحكمة حين أجرت وقوفا على عين المكان واستمعت لمجموعة من الشهود في إطار سلطتها التقديرية لتقييم الأدلة المعروضة عليها والأبحاث التي تقوم بها والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا وتأكد لها على ضوء ذلك الصبغة الجماعية للمدعى فيه تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-03-352023/11332023/7/1/2020المقرر

المقرر أن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري ملزم بإثبات الحق المدعى فيه بحجة مقبولة في ميدان الاستحقاق. وان الطاعنين اكتفوا بالإدلاء برسم متخلف لا تتوفر فيه شروط الملك المعتبرة شرعا، وباراثات لا تثبت سوى موت موروثهم وعدة ورثته ولا تثبت الملك. وأن المحكمة غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على قضائها ولا الأمر بإجراء بحث بعين المكان متى تبين لها عماد قضائها وأنه لما لها من سلطة تقديرية لتقييم الأدلة المعروضة عليها والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا بما تسوقه من علل فإنها حين قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لحقوق الدفاع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1134/7/1/2020

2023/36

2023-03-28

إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، دون أن تقوم بالتمحيص في الوثائق المستدل بها وفق ما بالملف ولو بإجراء تحقيق بالبحث بن أطراف الدعوى وبالوقوف على عين المكان لتطبيق رسوم الطرفين على العقار المتنازع فيه لما له من تأثير للفصل في النزاع، يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

5912/7/1/2019

37/2023

28-03-2023

يترتب عن النقض نشر الدعوى أمام محكمة الإحالة والتي تسترد كل صلاحياتها للبت في الملف، والمحكمة لما قصرت نظرها على النقطة التي بتت فيها محكمة النقض بمقتضى قرارها دون البت في باقي ما أثير من دفوع لها تأثيرها على مسار القضية والمثارة في الوسيلة الثانية تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه فعرضته للنقض.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-03-382023/66842023/7/1/2019إن اعتماد الحكم على وقائع غير وقائع الدعوى يشكل حالة من حالات انعدام الأساس القانوني ذلك، وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وهي تبت في تعرض الطاعنين على مطلب التحفيظ الذي تقدم به المطلوب والذي صدر فيه الحكم الابتدائي المستدل به وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد بنت قرارها على غير ذي أساس وعرضته للنقض.

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
2659/7/1/2020

2023/39

2023-03-28

لما كانت الوصية عقد يوجب حقا في ثلث مال عاقده يلزم بموته، فإن المحكمة لما اعتبرت الوصية نافذة بعد موت الموصي وتقييدها لازما لورثته ولم تعتبر ما أثير بشأن استفادة المطلوب بالثلث حال حياة الموصي وقضت بما جرى به منطوق قرارها لعدم ثبوت استفادته من الوصية بعد موت الموصي مرتين، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني واستقامت على حكمه وعللت قرارها تعليلا كافيا، وما أثير غير منتج والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/1/7/2961

2023/40

2023-03-28

لكل مالك عقار ليس له منفذ إلى الطريق العمومي أو له منفذ غير كاف لاستغلال عقاره أن يحصل على ممر في أرض جاره نظير تعويض مناسب شرط أن يقام هذا الممر في المكان الذي يسبب للأرض المرتفق بها إلا أقل ضرر عملا بمقتضيات المادة 64 من مدونة الحقوق العينية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/2/2/108

2023/146

2023-03-28

لكل زوج قيمة منابه في الأموال المكتسبة خلال فترة الزواج مقابل كده وسعيه، وأن المحكمة تعتمد في تحديد ذلك عند غياب أي اتفاق كتابي ينظم كيفية تدبير الأموال المكتسبة خلال فترة الزوجية سائر وسائل الإثبات، مع مراعاة عمل كل واحد من الزوجين، ومدى مساهمته في تنمية أموال الأسرة عملا بمقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/2/2762023/2/2/1472023-03-28إن المحكمة لما ردت طلب إبطال عقد البيع بناء على أن البائعة تملكت ما باعته بموجب الحلول محل المستفيد الأول من العقار وهو موروث الطاعنين، وأن سند بيعها المادة 9 من ظهير 1972/12/29 التي تضفي صفة المالك للمستفيد الجديد بمجرد تسلمه للعقار، فإنها قد عللت قرارها تعليلا سليما ويبقى النعي بهذا الخصوص دون أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/2/750

2023/156

2023-03-28

إن المحكمة لما لم تبرز في قرارها أسباب الطلاق ومدى تعسف الزوج في توقيعه والوضعية المالية له على ضوء ما صرح به الطرفان خلال مرحلتي البحث ابتدائيا واستئنافيا وما أدلت به الطاعنة من رسوم عقارية لإثبات ما يملكه المطلوب من عقارات، وما إذا كانت قد أخذت من

حيث التحديد بعين الاعتبار دخله ومردود جميع ما يملكه حتى يكون تقديرها مؤسسا على ما يكفي لحمله، يكون قرارها في هذا الجزء دون أساس مستوجبا للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

28-03-1572023/2052023/2/2/2022المقرر فقها وقضاء أن إبطال عقد الهبة رهين بإثبات الدائن عسر المدين الواهب، وأنه تبرع بماله للغير إضرارا بدائنيه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

648/2/1/2021

158/2023

28 -03-2023

لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع فإن ذلك يجب أن يكون وفق عناصر القانون، والمحكمة لما رفعت مستحقات المطلوبة، دون أن تبحث في وضعيته المادية الحالية والاجتماعية، وفيما إذا كانت له مداخيل أخرى لم يصرح بها، حتى تقف على دخله الحقيقي، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

656/2/1/2021

159/2023

28-03-2023

إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، وإذ هي حددت مبلغ النفقة، آخذة بعين الاعتبار الوضعية المادية للطاعن، وكذا مستوى الأسعار، ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، طبقا للمادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

661/2/1/2021

160/2023

28-03-2023

بمقتضى المادة 2 من مدونة الحقوق العينية فإن الرسوم العقارية تحفظ الحق الذي تنص عليه، وهي حجة في مواجهة الغير، على أن الشخص المعين بها هو فعلا صاحب الحقوق المبينة فيها. والمحكمة لما ثبت لها من وثائق الملف أن المدعى فيه أصبح ملكا محفظا في اسم المطلوبين، وأن القسمة المطالب بها غير متوفرة موجباتها، طبقا للمادة 314 من مدونة الحقوق العينية، ولم تر حاجة لإجراء بحث وخبرة، وقضت بتأييد الحكم القاضي برفض الطلب، فإنها أسست لقضائها، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-03-1572023/6452023/2/1/2021إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق العناصر المعتمدة قانونا، وإذ المحكمة حددت مبالغ المستحقات، مراعية في ذلك الوضعية المادية للطاعن، وكذا مستوى الأسعار، ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، مما جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه

الكفاية، وبخصوص طلب التعويض، عن الضرر فإن عدم جواب المحكمة عليه صراحة يعتبر ردا ضمنيا له، لعدم إثبات عناصر المسؤولية، ويبقى ما بالوسيلة على غير أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

28-03-1972023/43172023/1/7/2022إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها دون أن تبت في طلب توجيه اليمين المقدم من طرف المطلوب وفقا لمقتضيات الفصل 85 من ق.م.م بعد إنكاره ما ورد بالعقد من توصله بمجموع الثمن، ودون أن ترتب الأثر القانوني على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض.

.....
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
4320/1/7/2022

2023/198

2023-03-28

إذا كان المدين في حالة مطل، كان للدائن الحق في إجباره على تنفيذ الالتزام، مادام تنفيذه ممكنا. فإن لم يكن ممكنا جاز للدائن أن يطلب فسخ العقد عملا بمقتضيات الفصل 259 من قانون الالتزامات والعقود.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/7/1/4321

2023/199

2023-03-28

إن المحكمة لما لم تجب عن الدفع المثار بشأن خرق مقتضيات المرسوم رقم 292-20-2 المتعلقة بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها فإن ذلك يعتبر رفضا ضمنيا له مادامت المقتضيات المتمسك بها لا تجد مجالا لتطبيقها في النازلة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/7/1/2090

2023/200

2023-03-28

إن قاعدة تسلسل التقييدات المنصوص عليها في المادة 19 من المرسوم المؤرخ في 2014/07/14 في شأن إجراءات التحفيظ العقاري تقتضي أنه يقيد في الرسم العقاري الحق المكتسب مباشرة من يد آخر مقيد في اسمه، وإذا كان الحق العيني أو التحمل العقاري موضوع تفويتات متتالية لم يسبق تقييدها، فإن التقييد في اسم المستفيد الأخير لا يتم إلا بعد تقييد التفويتات السابقة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/7/1/6111

2023/195

2023-03-28

المقرر أن الأصل في الإرث هو بقاء الشياع بين الورثة ما دام خلافه غير ثابت بدليل، وأنه لا حيازة بين الشركاء مطلقا طبقا لمقتضيات المادة 255 من مدونة الحقوق العينية.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/1/3300

2023/270

2023-03-28

إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب عنه فيها ومدى أهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/5/2/4162023/742023-01-18المقرر قانونا أن إثبات المغادرة التلقائية يقع على عاتق المشغل في حالة ادعائها طبقا لمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل يمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-452023/7272023/5/1/2022طبقا لمقتضيات الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية فإن الطعن بالنقض لا يكون إلا ضد الأحكام والقرارات الانتهائية، غير أن الثابت من القرار المطعون فيه بالنقض أن المستأنف عليها المطلوبة لم تدل بأي جواب على المقال الاستئنافي رغم توصلها بالاستدعاء الموجه لها، كما جاء في محضر الجلسة، مما يكون معه القرار قد صدر غيابيا في حقها، ما دامت العبرة في كون الحكم حضوريا بالنسبة للمستأنف عليه بما إذا كان قد أدلى بجوابه الكتابي عملا بمقتضيات الفصل 333 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي فإن القرار المذكور يبقى غير نهائي بالنسبة للمطلوبة وقابلا للتعرض، خاصة وأنه لا يوجد ضمن أوراق الملف ما يفيد تبليغه لها، ولما كان الطعن بالنقض طعنا استثنائيا لا يكون إلا بعد استنفاذ طرق الطعن العادية ومنها التعرض، فإن طلب النقض على حالته يبقى غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-482023/28102023/5/1/2022إن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت عن صواب أن شهادة العمل المحتج بها من قبل الطالب لا تثبت استمراريته في العمل، ما دام أنها تشير إلى المهام المكلف بها لدى المطلوبة دون تحديد طبيعة العلاقة الشغلية، وأن الطالب باعتباره المكلف بإثبات استمرارية هذه العلاقة، في حالة منازعة المشغلة، عجز عن إقامة الدليل على ادعائه، يكون قرارها فيما انتهى إليه كان مرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-492023/28132023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية نصت على أنه يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن عريضة النقض قدمت في مواجهة ليس طرفا في القرار المطعون فيه، مما يجعل الطعن مقدما ضد غير ذي صفة ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

18-01-462023/12062023/5/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت عن صواب أنه لا مجال للتمسك باحترام مسطرة الفصل التأديبي أمام خلو الملف من أي مقرر للفصل صادر عن المطلوبة، واعتمدت الدفع بالمغادرة التلقائية، الذي سبق للمطلوبة أن تمسكت به، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

18-01-472023/18542023/5/1/2022إن عدم تبليغ الاستقالة لمفتش الشغل يعتبر من الدفوع الشخصية بين المشغل والجهة المعنية، لكونه إجراء إداري لا يمس بمضمون الوثيقة غير المنازع فيها من طرف الطالب، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت عن صواب أن الاستقالة منتجة لآثارها تكون قد ركزت قضاءها على أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

18-01-232023/30602023/5/1/2021إن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت أن الخطأ الذي قامت به المطلوبة لا يستوجب فصلها ولم يصدر عنها وإنما عن متدربة تعمل تحت إمرتها وأن فصلها كان تعسفيا، والحال أن الطالبة قامت بفصل الأجيرة بعد احترام مبدأ التدرج في العقوبة كما هو منصوص عليه في المادة 38 من مدونة الشغل لارتكابها مجموعة أخطاء غير جسيمة داخل السنة كما ورد بمقرر الفصل، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

18-01-332023/15542023/5/1/2022إن المحكمة لما ثبت لها أن دعوى المطلوبة في النقض لم تتقادم حسبما جاء في تصريحها بجلسة البحث، واعتبرت أنها قدمت داخل أجل

السنتين المنصوص عليها بالمادة 395 من مدونة الشغل، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-342023/17052023/5/1/2022البيّن أن المطلوب في النقض دفع بمقتضى مذكرته الجوابية الحكم بعدم قبول عريضة النقض لمخالفتها للأطراف الموجودين بالقرار الاستئنافي، وأنه بالاطلاع على عريضة النقض والقرار الاستئنافي المطعون فيه تبين صحة ما نعاه المطلوب في النقض عليها، ذلك أن عريضة النقض قدمت ضد شخص لم يكن طرفا في القرار المطعون فيه، فتكون بذلك قد وجهت ضد شخص لا صفة له في الادعاء، وهي بذلك غير مقبولة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-352023/17082023/5/1/2022إن المشغل باعتباره ماسك لدفتر الأداء طبقا للمادة 371 من مدونة الشغل، فهو الملزم بإثبات الأجر الذي يتقاضاه الأجير سواء أكان يفوق أو يقل عن الحد الأدنى للأجر، والقرار فيما انتهى إليه جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-362023/9922023/5/1/2021الثابت من وثائق الملف أن الأجير تمسك أمام محكمة الاستئناف بخرق مقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل فيما يخص عدم تحديد تاريخ اكتشاف الخطأ وعدم تضمينه بمحضر جلسة الاستماع حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها عليه في احترام أجل 08 أيام، إلا أن المحكمة لم تجب على هذا الدفع رغم جديته ورغم ما له من تأثير على قضائها، إذ أن المشرع حدد أجل 08 أيام لإشعار الأجير بتاريخ التبين من الخطأ حتى لا يفاجأ بأحداث سابقة لم يقم المشغل بأي إجراء بشأنها، والمحكمة المطعون في قرارها لما اكتفت بسرد مجموعة من الأخطاء دون تحديد تاريخها لا بمحضر جلسة الاستماع ولا

بمقرر الفصل واعتبرت مسطرة الفصل التأديبي سليمة، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي لانعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-372023/15862023/5/1/2021الثابت من وثائق الملف أن الأجير تمسك بخرق المطلوبة لمقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل فيما يخص عدم احترام أجل 08 أيام من التبين من الخطأ، ذلك أن المطلوبة كانت على علم بالأخطاء المثارة، بدليل الرسالة الإلكترونية المدلى بها من طرف الأجير، وأن المشغلة لم تقم بأي إجراء داخل الأجل، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك واعتبرت أجل 08 أيام المنصوص عليه في المادة 62 من مدونة الشغل تم احترامه من طرف المطلوبة وأن الاستماع إلى الطالب تم داخل الأجل المذكور، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي لانعدامه وخرقت المقتضى القانوني المحتج به، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-382023/3042023/5/1/2022إذا كان المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغلة عبء إثبات مغادرة الأجير لشغله بصريح مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل، فإنه يقع على عاتق هذا الأخير عبء إثبات رجوعه إلى العمل بعد توقف عقد الشغل لسبب يرجع إليه كاستفادته من رخصة مرضية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-392023/6312023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات وجود علاقة شغل بينه وبين مشغلته واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، وأن تقييم شهادة الشهود يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-402023/5042023/5/1/2022المقرر أن ادعاء واقعة المنع من العمل من قبل الأجير يلقي بعبء الإثبات عليه لإقامة الدليل على ذلك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-412023/14542023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله عملا بمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-422023/17872023/5/1/2022إن الشهادة المعتبرة قانونا، والتي تعد وسيلة في الإثبات، هي الشهادة المباشرة التي يخبر فيها الشاهد بما وقع تحت سمعه وبصره، وليست الشهادة التي يدلي بها الشاهد دون أن يتصل بالواقعة المتنازع عليها، والتي يردد بشأنها فقط ما سمعه عن طريق الغير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-432023/18712023/5/1/2022المقرر أن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء علاقة

الشغل، وأنه طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل يقع على عاتق المشغل عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله من تلقاء نفسه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-442023/5112023/5/1/2022البيّن من القرار المطعون فيه أنه قضى بإصلاح الخطأ المادي العالق بديباجة القرار الاستئنافي بشأن دفاع المطلوبة، في حين أن الوسائل المضمنة بمقال النقض تتعلق بالطعن في القرار الاستئنافي الذي قضى برفض طلب إعادة النظر، مما يبقى ما أثير خلاف الواقع، فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-282023/5662023/5/1/2022لئن كان المشغل وطبقا لمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل هو الملزم بإثبات المغادرة التلقائية، فإن الثابت من محضر المفوض القضائي أنه انتقل مع المطلوب في النقض لمقر عمله لدى الطالبة قصد الالتحاق بالعمل غير أنه تم منعه، مما يشكل منعا صريحا للأجير من الدخول للعمل، ولا يجوز معه للطالبة التمسك بطلب إجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية، والمحكمة لما ردت طلبها المذكور، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-292023/27922023/5/1/2021إن الأجرة الواجب اعتمادها لاحتساب التعويضات على ضوء مدونة الشغل تختلف من تعويض إلى آخر، إذ ميز المشرع صراحة بين التعويضات التي يعتمد عند احتسابها على الأجرة الخام وتلك التي يؤخذ فيها بالأجرة الصافية، والطاعن لما لم يبين وجه الفرق، يكون ما أثير في الوسيلة غير مقبول، كما أن احتساب التعويض عن الضرر والإخطار يتم على أساس الأجرة الصافية وليس الأجر الخام، فضلا عن أن نعي الطالب بشأن خرق المادة 76 من مدونة الشغل والمادة 57 من مدونة الضرائب انصب على الحكم الابتدائي وليس القرار الاستئنافي، وما أثير على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-252023/1942023/5/1/2022إن المحكمة المحال عليها الملف بعد النقض والإحالة، إنما هي ملزمة بالتقيد بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض. والثابت من خلال وثائق الملف أن النقطة القانونية لقرار النقض والإحالة تهم المادتين 371 و372 من مدونة الشغل، وأن المشغل هو الملزم بإثبات الأجرة في حالة وجود خلاف حولها، على اعتبار أنه ملزم بمسك دفتر الأجور، وتسليم الأجير ورقة الأداء، وبالتالي فإن ما سبق اعتماده من مدة للعمل لم يكن ضمن النقطة القانونية للإحالة، فضلا عن أن الطالبة لم تبين ما هي الدفوع والطلبات التي تقدمت بها حول مدة العمل، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-272023/29592023/5/1/2021الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض أجرت جلسة الاستماع بحضور المفوض القضائي مما يشكل خرقا للمادة 62 من مدونة الشغل، ذلك أن المشرع إن كان قد أوجب توفير فرصة دفاع الأجير عن نفسه ضد ما نسب إليه من

أخطاء جسيمة، فإنه كان حريصا على أن يكون محضر الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها إلا للشخص الذي يؤازر الأجير، شريطة أن يكون مندوبا للأجراء أو ممثلا نقابيا، وأن خصوصية مسطرة الاستماع إلى الأجير لا تسمح بحضور أي شخص أجنبي عن المقاولة، لذلك فإن إخلال المطلوبة في النقض بمسطرة الفصل التأديبي يجعل الفصل من الشغل الذي تعرض له الطرف الطالب مشوبا بالتعسف، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-242023/30622023/5/1/2021إن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت أن الخطأ الذي قامت به المطلوبة لا يستوجب فصلها ولم يصدر عنها وإنما عن متدربة تعمل تحت إمرتها وأن فصلها كان تعسفيا، والحال أن الطالبة قامت بفصل الأجيرة بعد احترام مبدأ التدرج في العقوبة كما هو منصوص عليه في المادة 38 من مدونة الشغل لارتكابها مجموعة أخطاء غير جسيمة داخل السنة كما ورد بمقرر الفصل، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-322023/12132023/5/1/2022إن عدم استجابة الأجير لفحوى الإنذار بالرجوع إلى العمل داخل الأجل المحدد له من طرف مشغلته، يجعله في حكم المغادر لعمله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-312023/9332023/5/1/2022البيّن أن طلب الطالبة يهدف إلى إيقاف تنفيذ قرار استئنافي، غير أنه لم يعد مخولا قانونا لمحكمة النقض صلاحية البت في الطلب المتعلق بإيقاف تنفيذ الأحكام أو القرارات الصادرة في القضايا الاجتماعية، بموجب التعديل الذي طرأ على الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية بمقتضى ظهير 10 شتنبر 1993، على اعتبار أن الفقرة الأولى منه تعطي هذه الصلاحية لمحكمة الموضوع فقط في ثلاث حالات محددة، أما محكمة النقض فقد منح لها ذلك وبصفة استثنائية طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من نفس الفصل في: "طلب إيقاف تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ومقررات السلطات الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء"، مما يتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-532023/3402023/1/1/2020بمقتضى الفصل 38 من قانون المسطرة المدنية فإنه يسلم الاستدعاء تسليما صحيحا إلى شخص نفسه أو في موطنه إلى أقاربه أو خدمه، والبيّن من وثائق الملف أن التسليم تم لزوجة الطاعن مما يعتبر معه التبليغ صحيحا ومنتجا لأثاره في مواجهته، والمحكمة لما قضت بعدم قبول الطعن بالاستئناف لوروده خارج الأجل القانوني،

يكون قراها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-542023/5042023/1/1/2020لما ثبت له من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض تمسكت في طعنها بإلغاء القرار الصادر عن نقيب الهيئة لكونه أضر بحقوقها، فإنه ليس هناك أي مقتضى قانوني يمنع من الاستجابة للطلب جزئيا بتخفيض المبلغ المحدد من طرف النقيب أو برفض الطلب إذا كان هناك موجب لذلك، وأن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بذلك قد بت في حدود الطلب، مما يكون معه الأمر المطعون فيه غير خارق للمقتضيات المستدل بها والسببان غير جديرين بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-552023/5172023/1/1/2020المقرر في قضايا التحفيظ العقاري أن المتعرض يعتبر مدعيا يقع عليه إثبات تعرضه، ولا تناقش حجج طالب التحفيظ إلا بعد إدلاء المتعرض بحجة قوية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-562023/11082023/1/1/2020إن الأمر المطعون فيه لما قضى بتأييد القرار المستأنف في مبدئه مع تعديله وذلك بخفض مبلغ الأتعاب دون يبين العناصر المعتمدة في تحديدها، يكون ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا بالتالي للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-522023/82612023/1/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن يتوفر تحت طائلة عدم القبول في طلب النقض بيان الموطن الحقيقي للأطراف. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض لا يتوفر على بيان الموطن الحقيقي للمطلوب ضده النقض، فجاء بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور، والطلب بالتالي غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-662023/41972023/1/1/2020إن الرهن الرسمي الاتفاقي بموجب المادة 212 من مدونة الحقوق العينية ينقضي بالوفاء بالدين من جانب المدين الراهن، وينتج عن ذلك زوال الحق العيني التبعي المثقل به الملك المرهون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-672023/48302023/1/1/2020إن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري يعتبر مدعيا ويقع عليه عبء إثبات تعرضه بحجة مقبولة، ولا يسأل طالب التحفيظ عن مدخله إلى المدعى فيه ولا تناقش حجته إلا بعد إدلاء المتعرض بما يثبت الملك أو انتقاله إليه، وأن من يدعي حقا لميت فعليه إثبات موته وعدة ورثته ونسبة الملك موضوع النزاع إليه وانتقاله منه إلى ورثته انتهاء بفرقاء النزاع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-692023/49972023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه

مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-702023/3922023/1/1/2019إن دعوى التعرض هي دعوى استحقاق من حيث الجوهر، وأن المحكمة غير ملتزمة بمناقشة حجة طالب التحفيظ ما لم يعزز المتعرض تعرضه بمقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-712023/49002023/1/1/2019إن دعوى التعرض هي دعوى استحقاق من حيث الجوهر، وأن المحكمة غير ملتزمة بمناقشة حجة طالب التحفيظ ما لم يعزز المتعرض تعرضه بمقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
17-01-722023/51392023/1/1/2022إن التحقق من الصفة الإرثية، والقعدد المشترك بين أطراف الدعوى، والبحث في أصل التملك، هي من مسائل القانون التي تستقل المحكمة بنظرها، وليس لها أن تتركها إلى خبير، لأن مهمة الخبراء ينبغي أن تنحصر في المسائل التقنية المحضة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-732023/59122023/1/1/2022إن استرجاع الدولة لملك من أحد الأجانب تطبيقا لظهير 1973/3/2، يطهره من أي منازعة، متى نشر قرار الاسترجاع بالجريدة الرسمية ولم يُطعن فيه خلال الأجل الذي حدده القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-612023/2122023/1/1/2022المقرر قانونا أن التنازل عن الدعوى يقبل في جميع القضايا ويشطب بمقتضاه على القضية، والبيّن أن التنازل عن طلب النقض انصب على حق مسموح للطاعن بالتخلي عنه ويملك التصرف فيه ولم يكن محل تعرض، مما يجعله مقبولا ويتعين الإشهاد عليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-632023/43652023/1/1/2022بمقتضى الفصل 121 من قانون المسطرة المدنية تسجل المحكمة على الأطراف اتفاقهم على التنازل، والبيّن أن الطاعن تنازل بواسطة دفاعه عن طلب النقض والتمس الإشهاد عليه بذلك مما يتعين تسجيله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-642023/54342023/1/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض أعلاه لا يتوفر على بيان الموطن الحقيقي للمطلوبين، فجاء بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور والطلب بالتالي غير

مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-652023/68692023/1/1/2022إن إشارة القرار المطعون فيه إلى كون أسماء الهيئة التي ناقشت القضية تختلف عن الأسماء الواردة في محضر جلسة المناقشة يشكل خرقا للفصل 345 من ق.م.م ويعرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-572023/1432023/1/1/2020ليس في مقتضيات ظهير التحفيظ ولا في قانون المسطرة المدنية ما يوجب تبليغ محضر الانتقال إلى عين المكان الذي يتم تحريره إلى الأطراف، بل يكتفى فقط بإيداع هذا المحضر رهن إشارة الأطراف بكتابة الضبط عملا بمقتضيات الفصل 70 من قانون المسطرة المدنية، وأن استعانة المحكمة بالمهندس الطبوغرافي في المعاينة التي تجريها ليست إلزامية، بل هي مكنة تلجأ إليها عند الاقتضاء عملا بالفصل 43 من ظهير التحفيظ العقاري، وأنه بذلك لا يعيب الإجراء استعانتها فيها بمهندس مساح طبوغرافي خارج جدول الخبراء طالما أنه من أهل الاختصاص وطالما أن النص لم يرتب أي جزاء. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-582023/1462023/1/1/2020ليس في مقتضيات ظهير التحفيظ ولا في قانون المسطرة المدنية ما يوجب تبليغ محضر الانتقال إلى عين المكان الذي يتم تحريره إلى الأطراف، بل يكتفى فقط بإيداع هذا المحضر رهن إشارة الأطراف بكتابة الضبط عملا بمقتضيات الفصل 70 من قانون المسطرة المدنية، وأن استعانة المحكمة بالمهندس الطبوغرافي في المعاينة التي تجريها ليست إلزامية، بل هي مكنة تلجأ إليها عند الاقتضاء عملا بالفصل 43 من ظهير التحفيظ العقاري، وأنه بذلك لا يعيب الإجراء استعانتها فيها بمهندس مساح طبوغرافي خارج جدول الخبراء طالما أنه من أهل الاختصاص وطالما أن النص لم يرتب أي جزاء. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-592023/23662023/1/1/2020إن مؤدى عبارة التقيد بقرار محكمة النقض الواردة في الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية هو عدم مخالفة النقطة القانونية التي بتت فيها هذه المحكمة عملا بمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-602023/52472023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم.
والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد الأتعاب المطالب بها في مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-432023/21272023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة من أمور الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض إلا فيما يتعلق بالتعليل، ومحكمة الاستئناف التي أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض لدعوى الطالب بالعلة المنتقدة بالوسيلة جاء قرارها سليما مطابقا لمعطيات محضر الضابطة القضائية التي لا تشير إلى أي حيز مخصص لمرور الدراجات النارية بمكان الحادث وتؤكد أن الطالب اصطدم بمؤخرة الشاحنة التي كانت متوقفة توقفا قانونيا والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-442023/21412023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة من أمور الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض إلا فيما يتعلق بالتعليل، ومحكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل مورث الطالبين كامل مسؤولية الحادثة تكون قد أعملت سلطتها في تقدير الحجج المعروضة عليها والتي ثبت لها منها أن الضحية فقد التحكم في قيادة دراجته النارية عند محاولته عبور المنعرج فصدم الشاحنة الآتية في الاتجاه المعاكس وفي الحيز المخصص لها من الطريق وكان قرارها مطابقا للمعطيات الواقعية للحادثة وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-452023/21502023/1/5/2021البين من مقال الطعن أنه موقع من طرف مدافعة غير مقبولة للترافع أمام محكمة النقض، مما يتعين معه التشطيب على القضية عملا بمقتضيات المادة 354 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-462023/22882023/1/5/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي بعلة أن: "... حارس الحصان هو الذي يتحمل مسؤولية الحادثة بصفته حارسا قانونيا لحصانه إلى أن يثبت أنه فعل كل ما يلزمه لتفادي الحادثة أو أن الحادث كان سببه هو خطأ الضحية وهو ما لم يقم في نازلة الحال ..." تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما مطابقا لمقتضيات الفصل 86 من قانون الالتزامات والعقود مادام أن مادية الحادثة ثبتت لها بالمحضر المنجز على إثرها والذي يفيد تحلل الحصان من القيد وانطلاقه للطريق العام خصوصا وأن القضاء الزجري لم ينف الواقعة المادية المذكورة ولا يتعارض ما قضى به مع قيام مسؤولية الطالب طبقا للفصل 86 أعلاه والوسيلتان على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-472023/29682023/1/5/2021إن المنازعة في الوثائق التي تصدرها جهات أجنبية يقتضي التعريف بصحة صدورها عن تلك الجهات وذلك بختمها من طرف المصالح الإدارية والقنصلية المختصة ليتأتى التأكد من صحة صدورها وفق الضوابط القانونية قبل تبني

مضمونها أو مناقشته، ومحكمة الاستئناف لما استبعدت شهادة الأجر المدلى بها بعلة أنها صادرة عن شركة أجنبية بالخارج وغير مؤشر عليها من طرف القنصلية المغربية بالبلد المذكور وغير مصادق عليها من طرف وزارة الخارجية، واعتبرتها غير كافية لإثبات دخل المصاب تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما الوسيلة بدون أساس . اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-482023/74422023/1/5/2021بمقتضى الفصل 16 من ق.م.م يجب على الأطراف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المكاني قبل كل دفع أو دفاع، والبين من المذكرة الجوابية أنه وقبل إثارة أي دفع آخر تمسك بالدفع بعدم الاختصاص المكاني، والمحكمة المطعون في قرارها لما ردت الدفع المذكور بعلة أنه لم يثر إلا بعد الأمر بإجراء الخبرة الطبية وإنجازها تكون قد خرقت مقتضيات الفصل المذكور وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-492023/82682023/1/5/2021إن تقدير مسؤولية الحادثة يخضع لسلطة محكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من خلال محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الأطراف أن المتسبب الوحيد في الحادثة هو سائق السيارة الذي لم يقم بالمناورات اللازمة لتفادي الحادث ولإقدامه على التجاوز بشكل مفاجئ ودون أخذ ما يلزم من الاحتياطات والإجراءات المتطلبة للقيام بالتجاوز وخاصة التأكد من خلو الطريق وإمكانية القيام بهذه العملية بعد استعمال الإشارة الضوئية المتطلبة، فحملته كامل مسؤولية الحادثة، تكون قد أعملت سلطتها في التقدير، وعللت قرارها تعليلا كافيا، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-52023/84882023/1/5/2021البيّن أن ما أثير بخصوص خرق الفصل 291 من ق.م.ج ونقصان التعليل الموازي لانعدامه جاء غامضا ومبهما إذ لم يبين الطالب نوع الخرق للفصل المستدل به ولا أين يتجلى نقصان التعليل في القرار المطعون فيه والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-512023/87442023/1/5/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الإنتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم، والبين من المقال الافتتاحي للدعوى والمذكرة بعد الخبرة أن قيمة الطلب فيهما تقل عن المبلغ المذكور مما يكون معه القرار الصادر في القضية غير قابل للطعن فيه بالنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-522023/59242023/1/5/2021إن مناط تحديد مسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة على المحكمة وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد

إليها رقابة محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل، ومحكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من جعل ¾ مسؤولية الحادثة على عاتق الدراجي وإبقاء الربع على الضحية الراجلة بعلة مفادها أنه ساهم بشكل كبير في وقوع الحادثة بسبب السرعة المفرطة التي كان يسوق بها دراجته النارية، تكون قد استخلصت ما انتهت إليه من معطيات محضر الضابطة القضائية وما ضمن به من تصريحات والرسم البياني المرفق به والذي يستفاد منه أن الحادثة وقعت بفعل عدم ضبط الدراجي لسرعته ولعدم انتباه الراجلة، وكان ما استخلصته مطابقا لتلك المعطيات التي تبرر تحميل الدراجي القسط الأوفر من المسؤولية، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-532023/59252023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بتسجيل حضور الطالب في الدعوى بعلة الاستثناء من الضمان تكون قد استندت إلى مقتضيات المادة 6 من مدونة السير التي لا تجيز لأي كان سياقة المركبات الفلاحية ذات محرك على الطريق العمومي إلا إذا كان حاصلا على رخصة سياقة صالحة وكذا إلى المادة 7 من نفس القانون التي تنص على ضرورة توفر سائقي المركبات الفلاحية ذات محرك والمركبات الغابوية ذات محرك التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغرام على رخصة سياقة وذلك عند سيرها على الطريق العمومية، والحال أنه طبقا للمادة 311 من القانون رقم 14 . 116 بتغيير وتتميم القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق فإن المقتضيات المذكورة لا تدخل حيز التنفيذ إلا وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وبالتالي فإنه طالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات ولا الآجال فإنه لا مجال لترتيب مقتضيات المادتين 6 و7 أعلاه على الحادثة، مما يكون معه ما أثير بالوسيلة واردا على القرار ومبررا لنقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

القرار3304/1/1/2021

2023/271

2023-03-28

إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب عنه فيها ومدى أهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/1/677

2023/272

2023-03-28

إن الرقابة على بت النقيب في النزاعات الناشئة بخصوص نيابة المحامي عن موكله، تدخل في السلطة التقديرية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف باعتباره قاضي موضوع، متى علل قراره تعليلا سائغا، مستخلصا من رائج القضية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/1/4559

2023/275

2023-03-28

إن مصدر الأمر المطعون فيه لما علل قضاءه بتأييد مقرر النقيب مع تخفيضه وفق ما أفصح عنه منطوقه، بعلة: "أن تحديد الأتعاب يخضع في تقديره لما بذله طالب التحديد من مجهودات خلال المساطر التي كلف بالنيابة فيها من طرف المستأنفة ومن معها، ومدى أهمية المساطر التي أوردها بتفصيل في مذكرته الجوابية وأثبتها بملفات المكتب المدلى بها"، دون مناقشة الدفع الذي تقدمت به الطاعنة حول خروج أتعاب مشاريع الاتفاقات والمراسلات والإجراءات المتعلقة بمسطرة التحكيم عن اختصاص النقيب وفقا للفصل المذكور، ومراعاة ذلك في تقدير الأتعاب محل النزاع، يكون قد عالله تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه فعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/1/3659

2023/278

2023-03-28

المستقر عليه قضاء أن تقدير قيمة الأتعاب المستحقة للوكيل تخضع إلى عدة اعتبارات منها المجهود البدني والفكري والزمن المستغرق في القضايا وأهمية النزاع والقيمة الفنية للعمل والفائدة التي حققها الموكل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/1/3293

2023/269

2023-03-28

إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله

أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب عنه فيها ومدى أهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/1/7581

2023/279

2023-03-28

إن المقصود بالدعاوى المتصلة بمساطر معالجة صعوبات المقاولة وبالدعاوى المرتبطة، كل دعوى متفرعة عن هذه المساطر والتي يقتضي حلها تطبيق مقتضيات القسم الثاني من الكتاب الخامس من مدونة التجارة، وكذا الدعاوى التي قد تتأثر بها. ولما كانت الدعوى ترمي إلى الحكم بأداء مبلغ مالي في مواجهة الشركة موضوع مسطرة التصفية القضائية ناتج عن معاملة مدنية باعتبار أن الأمر يتعلق بأداء أتعاب محام، فهو لا يتطلب تطبيق المقتضيات المذكورة، وبالتالي فإن الدعوى التي تتعلق بتحصيل الدين يرجع الاختصاص للبت فيها للمحكمة المختصة طبقا لطبيعة قواعد توزيع الاختصاص العادية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/1/4/4424

2023/300

2023-03-23

البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن تكليف الطاعنة بمهمة لا يخولها أي حق مكتسب، وأن إنهاء المهمة الموكولة إليها أو التجريد منها يمكن أن يتم في أي وقت ويدخل ضمن صلاحيات الإدارة المختصة والتي تملك حرية واسعة في مجال إسناد المهام التي ترى بأنها في حاجة إليها

والإعفاء منها كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، ولا يمكن أن يعتبر عقوبة تأديبية لأنه لا يلحق وضعيتها النظامية أي تأثير، والمحكمة لما بتت في القضية ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، وعرضته للنقض.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/5832

2023/311

2023-03-23

لا يجوز للإدارة أن تؤسس رفضها لطلب الترخيص بتجديد الباخرة التي كانت موضوع محضر إتلاف صادر عن مندوبية الصيد البحري، بعدم تقيد الطلب بالأجل الوارد في الدورية الوزارية المحددة لشروط استبدال وتجديد رخص الصيد، والحال أنه لا يوجد في القانون المتعلق بالتجارة البحرية باعتباره أسمى من الدورية الوزارية وفي إطار احترام مبدأ تراتبية القواعد القانونية ما يمنع من تجديد الرخصة ولا ينص على أي مقتضى يتعلق بوجوب تقديم طلب الاستعاضة داخل الأجل المحتج به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
2021/3/2/2023/5062023/03-22-1962023إن المنازعة في الإنذار وما يجب أن يتضمنه من سبب وأجل للإفراغ غير مرتبط بالنظام العام باعتبار أن هذه الشروط التي يجب على المكري احترامها لصحة دعوى المصادقة على الإنذار والمنصوص عليها في المادة 26 من قانون رقم 49/16 وضعت لمصلحة المكتري الذي يبقى من حقه وحده التمسك بها أو تركها.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
2021/3/2/2023/12442023/03-22-1972023إن دعوى المصادقة على الإنذار بالإفراغ للتماطل في أداء الكراء نظمها المشرع في قانون رقم 49/16 في الباب العاشر المتعلق بالمسطرة، وحدد في المادة 26 منه أجلا واحدا لإثبات التماطل في أداء واجبات الكراء وللإفراغ، وأن هذه الدعوى لا علاقة لها وغير متوقفة على الأجل الآخر المثبت للتماطل المنصوص عليه في الفرع الثالث من الباب الثالث في المادة 8، والذي أتى به المشرع من أجل إعفاء المكري من أداء أي تعويض للمكتري مقابل الإفراغ شريطة إثبات عدم أداء ثلاثة أشهر من الكراء على الأقل.

القرار2021/3/2/2023/14022023/1982023-03-22البيّن أن الفواتير المستدل بها لإثبات إضافة تجهيزات أخرى بالمقهى المكتراة وكذا القيام بالاصلاحات بالمحل، لا تتضمن ما يفيد كونها تتعلق بالمقهى المذكورة، والمحكمة لما استبعدتها من الإثبات دون إجراء خبرة للتحقيق في صحتها، بعلة أن الشهود المستمع إليهم إبتدائيا لم يؤكدوا صراحة بأن الطالب هو من قام بالإصلاحات وأدى قيمتها من ماله الخاص، ورتبت عن ذلك كون دعوى الطالب يعوزها الإثبات وحكمت بعدم قبولها، تكون قد ركزت قرارها على أساس وعللته بما يكفي لتبريره ولم تخرق أي مقتضى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2020/3/2/2023/2182023/1992023-03-22لا تخضع لمقتضيات القانون رقم 16-49 المتعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، كراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي التي تدخل في نطاق الملك الخاص للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية حينما تكون الأملاك غير مخصصة لمنفعة عامة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2020/3/2/2023/5292023/2002023-03-22لا تخضع لمقتضيات القانون رقم 16-49 المتعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، كراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي التي تدخل في نطاق الملك الخاص للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية حينما تكون الأملاك غير مخصصة لمنفعة عامة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2021/3/2/2023/3062023/1952023-03-22إن الطالبين اكتفوا الدفع بكون المحكمة أخذت عند الإثبات بكل العروض العينية والإيداعات التي استدل بها المطلوب سواء تلك المتعلقة بالمحل التجاري موضوع الدعوى أو الأخرى المتعلقة بالمحلات السكنية والتي سبق للمطلوب أن استعملها في دعاوى سابقة، دون أن يبينوا في الوسيلة العروض والإيداعات التي لا علاقة لها بالمحل التجاري موضوع الدعوى وتم احتساب قيمتها عند التحقق من واقعة الأداء والتماطل، فجاء مضمون الوسيلة بصيغة عامة ومبهمة مما يجعلها غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2021/3/1/2023/2402023/1612023-03-22يكون خارقا للفصل 230 من ق.ل.ع القرار الذي اعتبر أن المطالبة ببطلان الالتزام لا تخضع للتحكيم موضوع المادة 21 من العقد الرابط بين الطرفين ما دام أن الأطراف اسندوا كل ما يدخل في تنفيذ أو تأويل العقد للهيئة التحكيمية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-03-1632023/8182023/3/1/2022الحكم الابتدائي الذي لم يكن محل طعن بالاستئناف يكون قد تحصن في هذا الخصوص وأضحى غير قابل للطعن بالنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-2652023/55522023/1/1/2022بمقتضى الفصل 9 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تبلغ إلى النيابة العامة الدعاوى المتعلقة بالنظام العام والدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. والبيّن من وثائق الملف أن النزاع في نازلة الحال بين إدارة المياه والغابات وبين المطلوب بخصوص أتعابه مقابل نيابته عنها، والأمر المطعون فيه لما بت في القضية دون تبليغ الملف للنيابة العامة قصد تقديم مستنتجاتها، يكون قد خرق القانون، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-2662023/59942023/1/1/2022المقرر في قضاء النقض أن أحكام الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية المتعلق بتبليغ الإجراءات بواسطة قيم، إنما تكمل حكم الفصل 441 المتعلق بتبليغ الأحكام القضائية بواسطته، فلا يغني التعليق في لوحة المحكمة والإشهار بوسائله المختلفة، عن بحث القيم عن المبلغ له بمساعدة النيابة العامة والسلطات الإدارية وتقديم كل المستندات والمعلومات المفيدة للدفاع عنه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-2672023/81272023/1/1/2022بموجب الأثر الناقل للطعن بالاستئناف، فإن المحكمة التي تنظره ليس لها أن تناقش ما لم يتناوله المقال الاستئنافي من أسباب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-2602023/5692023/1/1/2023إن النص الخاص المقيد لطرق الطعن في قرارات الرئيس الأول بشأن أتعاب المحامي بحصرها في التعرض كطريق طعن عاد وفي النقض كطريق طعن استثنائي مقدم على النص العام الذي يخضع الأحكام والقرارات لكافة طرق الطعن المنصوص عليها قانونا، وهو يشكل استثناء من القاعدة لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه، ومقتضى مسطريا من النظام العام للمحكمة أن تثيره تلقائيا، ولذلك فإن الأمر المطعون فيه حينما قبل الطعن بإعادة النظر في أمر نائب الرئيس الأول بشأن تحديد الأتعاب، فقد جاء خارقا للمادة 97 من القانون المنظم لمهنة المحاماة، وهو ما عرضه للنقض والإبطال.

القرار21-03-2622023/50782023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب

الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-2632023/50862023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1942023/29572023/1/1/2021لما اعتبرت المحكمة العقد محل النظر غير صحيح بالنسبة لمن وقع وبصم من البائعين، كان عليها أن تواجه دفاع الطاعن بما يقتضيه من البحث والتمحيص للتوصل إلى حقيقة الأمر، حتى يتسنى الوقوف على صحيح الواقع والقانون في شأنه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/7/1/4316

2023/196

2023-03-21

بمقتضى الفصل 498 من ق.ل.ع يتحمل بالتزامين أساسيين أحدهما تسليم المبيع، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به في مواجهتهما من تطهير الحصص المبيعة من الرهون الرسمية المسجلة عليهما ، فإنها تكون قد أعملت الأثر القانوني للعقد الرابط بينهما، مادام قد انصب على عقار محفظ لا يكفي البائع التحجج بتسليم المبيع تسليما ماديا دون تمكينه المشتري من تسجيل شرائه بالرسم العقاري طبقا لمقتضيات الفصلين 66 و67 من ظهير التحفيظ العقاري، وبذلك جاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني، والوسيلة على غير أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/7/1/2859

2023/191

2023-03-21

المقرر أن دعوى إتمام إجراءات البيع تستلزم عرض وإيداع ثمن العقار المبيع تحت طائلة عدم القبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/7/1/2860

2023/192

2023-03-21

المقرر قانونا أن التسليم في العقارات المحفظة يقتضي من البائع القيام بجميع الإجراءات اللازمة لتمكين المشتري من تقييد مشتراه، والبائع لحق عيني محفظ ملزم بالقيام بالإجراءات التي تتطلبها عملية إتمام البيع قصد تسجيله بالرسم العقاري، وأن العقود الرامية إلى نقل الحقوق العينية العقارية لا تنتج أي أثر ولو بين الأطراف إلا من تاريخ تسجيلها بالرسم العقاري طبقا لمقتضيات الفصل 67 من ظهير التحفيظ العقاري.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/7/1/2986

2023/193

2023-03-21

البيّن من مقال طلب النقض أنه جاء من جهة خاليا من بيان الأسماء العائلية والشخصية للطالبين ولا بما يثبت صفتهم كورثة، ومن جهة أخرى لم يتضمن بيان عنوان المطلوبين حتى يتأتى استدعاؤهم فيه طبقا للقانون، فيكون بذلك قدم خلافا لمقتضيات الفصلين 1 و335 من ق.م.م خارقا لمقتضياتهما الآمرة، والطعن غير مقبول شكلا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1942023/29572023/1/7/2021المقرر طبقا لمقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية أن يوقع أصل القرار من طرف الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط، فإن عاق الرئيس مانع استحال معه توقيع القرار وقعه خلال ثمانية وأربعين ساعة الموالية أقدم مستشار شارك في الجلسة، ولما كان الثابت من القرار المطعون فيه أنه وقع من طرف أقدم مستشار شارك في الجلسة لما استحال توقيعه من طرف رئيس الجلسة، فإن عدم توقيعه لمحضر الجلسة لا توجبه مقتضيات الفصل المستدل به، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1782023/16532023/1/7/2022إن المحكمة بقرارها الاستماع للشهود دون حضور الطاعنين لتمكينهم من إبداء ملاحظاتهم بشأن الشهادة المعتمدة من طرفها سيما وأن موضوع النزاع يتعلق بحق يخضع للأعراف والتقاليد، تكون قد مست حقا من حقوقهم في الدفاع، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1792023/16552023/1/7/2022إن المحكمة بقرارها الاستماع للشهود دون حضور الطاعنين لتمكينهم من إبداء ملاحظاتهم بشأن الشهادة المعتمدة من طرفها سيما وأن موضوع النزاع يتعلق بحق يخضع للأعراف والتقاليد، تكون قد مست حقا من حقوقهم في الدفاع، وعرضت قرارها للنقض.

القرار21-03-1802023/16612023/1/7/2022لا يجوز إطلاقا للبائع أن يتمسك ببطلان البيع بحجة أن الشيء مملوك للغير عملا بمقتضيات الفصل 485 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1812023/26152023/1/7/2022إن المحكمة لما ردت الدفع المثار من طرف الطاعنة بكون الفسخ انصب على عقد بيع آخر غير المستدل به من طرفها واعتبرت الأمر خلاف ذلك، فإنها استندت إلى ما ثبت لها في إطار السلطة التقديرية المخولة لها قانونا في مناقشة حجج الطرفين وتقييمها لاستخلاص قضائها منها، أن عقد فسخ البيع المحتج به من طرف المطلوبين يتعلق بنفس عقد البيع المحتج به من طرف، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1822023/43192023/1/7/2022إن النسخ المأخوذة عن أصول الوثائق

الرسمية والوثائق العرفية لها نفس قوة الإثبات التي لأصولها إذا شهد الموظفون الرسميون المختصون بذلك في البلاد التي أخذت فيها النسخ. ويسري نفس الحكم على النسخ المأخوذة عن الأصول بالتصوير الفوتوغرافي طبقا للفصل 440 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
21-03-1832023/19982023/1/7/2022إن المحكمة لما اعتبرت أن صفة الطاعن ثابتة من خلال الوصلين المستدل بهما في الملف والحاملين لطابعه وتوقيعه وكذا من خلال عقد الوعد بالبيع المحتج به، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية في تقييم الأدلة وإعمال أثرها في الإثبات والتي لا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا فيما تسوقه من تعليل لتبرير وجه قضائها، وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا كافيا، وغير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1842023/20002023/1/7/2022إن قاعدة تسلسل التقييدات المنصوص عليها في المادة 19 من المرسوم المؤرخ في 2014/07/14 في شأن إجراءات التحفيظ العقاري تقتضي أنه يقيد في الرسم العقاري الحق المكتسب مباشرة من يد آخر مقيد في اسمه، وإذا كان الحق العيني أو التحمل العقاري موضوع تفويتات متتالية لم يسبق تقييدها، فإن التقييد في اسم المستفيد الأخير لا يتم إلا بعد تقييد التفويتات السابقة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1852023/20892023/1/7/2022تنتج الالتزامات أثرها لا بين المتعاقدين فحسب ولكن أيضا بين ورثتهما وخلفائهما ما لم يكن العكس مصرحا به أو ناتجا عن طبيعة الالتزام أو عن القانون عملا بمقتضيات الفصل 229 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1862023/20932023/1/7/2022يلتزم البائع أيضا بقوة القانون بأن يضمن للمشتري الاستحقاق الذي يقع ضده، بمقتضى حق كان موجودا عند البيع عملا بمقتضيات الفصل 534 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1872023/56882023/1/7/2022المقرر قانونا أن العقود لا تلزم إلا من كان طرفا فيها، والمحكمة لما قضت بتسجيل العقد والإذن للمحافظ بالقيام بذلك، دون النظر في حقيقة ما تمسكت به الطاعنة من أنها ليست طرفا في العقد المراد تسجيله، وأنها المقيدة بالرسم العقاري، وغير محكوم عليها بشيء، بالرغم أنه دفاع جوهري يتوقف الفصل فيه على ثبوت أو انتفاء انتقال المبيع إلى المستفيد البائع، يكون قرارها مشوبا بسوء التعليل، وعرضة للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1882023/66552023/1/7/2022المقرر قانونا أن العقود لا تلزم إلا من كان طرفا فيها طبقا للفصل 228 من قنون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1892023/66602023/1/7/2022المقرر أن وفاة الأطراف أو تغيير وضعيتهم بالنسبة للأهلية لا تؤخر الحكم في الدعوى إذا كانت جاهزة طبقا للفصل 114 من ق.م.م.

21-03-1902023/23242023/1/7/2022البيّن أن محكمة النقض قد أجابت على وسائل الطعن بالنقض وعللت قرارها وفق ما تنص عليه الفقرة الثانية من الفصل 375 من ق.م.م أعلاه خلافا للنعي، وأن ما أثير في سبب إعادة النظر يبقى مجرد مجادلة في تعليل قرار محكمة النقض وهو - بمقتضى الفصل 379 من نفس القانون - لا يشكل سببا للطعن بإعادة النظر، وبالتالي يبقى سبب إعادة النظر على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1912023/51192023/1/6/2022إذا لم يقع التصريح بالولادة أو الوفاة داخل أجل يحدده نص تنظيمي فلا يمكن تسجيل الرسم الخاص بالواقعة إلا بناء على حكم تصريحي بالولادة تصدره المحكمة الابتدائية المختصة ويقدم الطلب بذلك من طرف أي شخص له مصلحة مشروعة أو من طرف النيابة العامة عملا بمقتضيات المادة 30 من قانون الحالة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1922023/2492023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه في إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما تبين لها أن موجب الزور المدعى به غير قائم استنادا إلى نتيجة الخبرة الخطية، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1932023/6132023/1/6/2020بمقتضى الفصل 275 من ق.ل.ع إذا كان محل الالتزام شيئا معينا بذاته وجب على المدين أن يدعو الدائن إلى تسلمه في المكان المعين في العقد فإذا رفض الدائن تسلمه كان للمدين أن يبرئ ذمته بإيداعه في مستودع الأمانات، وبذلك فإنه لا يكفي للتحلل من الالتزام مجرد عرض الشيء على المدين وإنما يجب عند رفضه التسلم إيداعه في مستودع الأمانات ما دام قابلا للإيداع المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1942023/6032023/1/6/2020بمقتضى الفصل 275 من ق.ل.ع إذا كان محل الالتزام شيئا معينا بذاته وجب على المدين أن يدعو الدائن إلى تسلمه في المكان المعين في العقد فإذا رفض الدائن تسلمه كان للمدين أن يبرئ ذمته بإيداعه في مستودع الأمانات، وبذلك فإنه لا يكفي للتحلل من الالتزام مجرد عرض الشيء على المدين وإنما يجب عند رفضه التسلم إيداعه في مستودع الأمانات ما دام قابلا للإيداع المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1952023/18412023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت للأدلة المعروضة عليها وتأكدت من صحة بيانات الإنذار ومن عدم أداء كامل المدة المطلوبة فيه، واعتبرت معه المطل المبرر للإفراغ قائما، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1962023/19832023/1/6/2020إن المحكمة التي تنظر في صحة إجراءات الحجز والتنفيذ غير ملزمة بإجراء خبرة للتأكد من كفاية الأموال التي تدعي المنفذ عليها كفايتها للتنفيذ ما دامت لم تدل بما يفيد ذلك، أو عند الاقتضاء المبادرة بالتنفيذ استنادا لما تدعيه من ملاءة ذمتها. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تأكد لها أن ما أسفرت عنه إجراءات الحجز مبررا لمباشرة تطبيق الإكراه البدني، جاء قرارها مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1972023/19852023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن جزءا من المدة المطلوبة في الإنذار غير مؤداة، واعتبرتها مستحقة وتأكدت من قيام مطل المكتري المبرر للإفراغ، جاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعللا كافيا، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1982023/13302023/1/6/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت لمجرد المعطيات الواردة بالوثائق المحتج بها ولم تبحث عند الاقتضاء في علاقة الاسم الوارد بالرسم المطلوب إصلاحه، مع تكليف المطلوبة للإدلاء بما يفيد كون الاسم المذكور لا وجود له أصلا، وذلك حتى تبني قضاءها على اليقين وتتفادى خلق وضعية يصعب تداركها، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1992023/15432023/1/6/2020إن التوصيل الذي يعطى من غير تحفظ عن قسط معين والذي يقوم مقام قرينة على حصول الوفاء بالأقساط المستحقة عن مدد سابقة لتاريخ حصوله طبقا للفصل 253 من ق.ل.ع هو الوصل الذي يسلمه المكري للمكتري موقعا من طرفه شخصيا أو من طرف وكيله المعتمد لذلك وأن يتضمن تفصيلا للمبالغ المؤداة من طرف المكتري والمعتبر قانونا وصلا بمفهوم المادة 11 من القانون رقم 67.12.

القرار21-03-2002023/19752023/1/6/2020إن إجراء بحث من صميم سلطة المحكمة لا تأمر به المحكمة إلا إذا كان ضروريا للبت في النزاع، وأن موضوع الدعوى هو تحديد مدة الإكراه البدني والذي يمكن للمحكمة أن تقضي به حتى قبل صيرورة الحكم أو القرار قابلا للتنفيذ، والمحكمة التي تبت في الطلب المذكور لا تعتبر مرجعا للطعن في حجية السند

التنفيذي حتى يتأتى معه التمسك بالدفوع المثارة بشأن قوة نفاذه. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
21-03-1902023/37192023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12:
"لا يقبل طلب تصحيح الإشعار بالإفراغ لسكن المكري الشخصي إلا إذا كان لا يشغل سكنا في ملكيته أو كافيا لحاجياته العادية"، وبذلك فإن هذا الاشتراط قاصر على المالك طالب الإفراغ ولا يمتد إلى المالكين معه على الشياع في المحل المطلوب إفراغه إلا إذا كانت بينهم أملاك مشتركة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1892023/21852023/1/6/2020إن إجراء تحقيق في الدعوى من معاينة أو خبرة موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للبت في النزاع المعروض عليها.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1852023/15242023/1/6/2020إن الحكم بصوائر التنقل والتعويض عن الإفراغ تؤسس له المادة 51 من القانون رقم 67.12 ولا تقضي به المحكمة تلقائيا وإنما بناء على طلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1862023/18392023/1/6/2020بمقتضى المادة 3 من القانون رقم 67.12:
"يبرم عقد الكراء وجوبا بمحرر كتابي ثابت التاريخ يتضمن بيان مبلغ الوجيبة الكرائية المتفق عليه ودورية أدائها"، وبذلك فإن السومة الكرائية يمكن أن تكون شهرية أو سنوية وهو ما أكده الفصل 688 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1872023/21732023/1/6/2020إن ما يشترطه الفصلان 134 و142 من قانون المسطرة المدنية هو تقديم مقال متضمن لأسباب الطعن بالاستئناف وداخل أجل ثلاثين يوما وأن المادة 32 من قانون المحاماة تقضي بتعيين محام للدفاع عن الطاعن، وبذلك فإن تقديم الاستئناف بواسطة المحامي إما أن يكون بداية وبمقال مستوفيا لشروطه أو أن يدلى بيان لأسباب الاستئناف تعزيزا للمقال المقدم من طرف موكله شخصيا إذا كان أجل الاستئناف لازال مفتوحا أو أن يتبنى أسباب الاستئناف الواردة به إذا كان أجله المذكور قد انصرم.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1882023/21782023/1/6/2020إن إجراء تحقيق في الدعوى من معاينة أو خبرة موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للبت في النزاع المعروض عليها.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/7/160
2023/26
2023-03-21
إن الفقرة الأخيرة من الفصل 86 من قانون التحفيظ العقاري تمنح إمكانية اللجوء إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرة نفوذها العقار بصفته قاضيا للمستعجلات للأمر بالتشطيب على التقييد الاحتياطي كلما كانت الأسباب المستند عليها غير جدية أو غير صحيحة، ولما كان التقييد الاحتياطي إجراء تحفظيا وقتيا يغل يد المالكين عن التصرف في عقارهم، ولما كانت جدية وصحة التقييد الاحتياطي منازع فيها وأن الطالبين أدلوا بشهادة الملكية العقارية تتعلق بالرسم العقاري تفيد أنه تم استخراجه من الرسم العقاري الأم في اسم المطلوبين بموجب رسم القسمة ولم يبق للتقييد الاحتياطي المقيد من طرف موروثهم أية جدوى سوى عرقلة حرية الطالبين في التصرف في عقارهم، فإن المحكمة لما عللت قضاءها بعدم اختصاص قاضي المستعجلات بناء على مقتضيات الفصل 86 من قانون التحفيظ العقاري وأن النازلة تسري عليها مقتضيات الفصل 91 منه للتشطيب على التقييد الاحتياطي أمام الجهة الإدارية المختصة دون بيان ما يحول دون تطبيق الفصل 86 أعلاه ودون أن تتناول ما استدلوا به بالتمحيص والمناقشة في ضوء مقتضيات الفصل أعلاه تكون قد أساءت تطبيق القانون وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه فعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-272023/76382023/7/1/2019بمقتضى الفقرة الأولى من الفصل الأول من ظهير 1917/10/10 /أ) "تكون تابعة للملك الغابوي للدولة أولا– الغابات المخزنية ..." ووفقا للفقرة الثالثة من الفصل الأول ـ ب) المضافة بالفصل الفريد من الظهير الشريف رقم 126-20-01 بتاريخ 1960/07/01 "فتعتبر غابة مخزنية، لأجل تطبيق الإفتراض المذكور، كل قطعة أرضية توجد فيها مجموعة أشجار طبيعية النبت" " وهي قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس، والطاعنة تدعي في تعرضها بأن المدعى فيه من ضمن أملاكها الغابوية والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها استنادا إلى ما جاء في تقرير الخبير وهو قائس معماري دون الوقوف على عين المطلوب تحفيظه صحبة خبير مساح طبوغرافي ومعاينة مدى توافر القرينة القانونية التي تستند إليها الطاعنة من خلال تطبيق حجج الطرفين على المدعى فيه لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا بمثابة انعدامه وعرضته بالتالي للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-282023/11062023/7/1/2020إن التقييد الإحتياطي مبني على مقال لدعوى لم يفصل فيها بصورة نهائية، وأن ما استدل به مجرد حكم قضى بعدم الإختصاص، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بتأييد الأمر المطعون فيه بعلة أن التقييد الإحتياطي طبقا للفصل 91 من القانون رقم 14.07 إنما اشترط للتشطيب على التقييد المذكور صدور حكم

مكتسب لقوة الشيء المقضي به يثبت انعدام أو انقضاء الحق موضوع التضمين، وهو ما لا يتوفر بالحكم القاضي بعدم الإختصاص، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون واستقامت على عماده، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

القرار21-03-292023/24602023/7/1/2022لما كانت الوصية تبرع مضاف لما بعد الموت وكانت الموصية قد تصدقت حال حياتها بالمدعى فيه، فإن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعدما تبين لها أن المتصدقة تصدقت بالمدعى فيه حال حياتها وردت دعوى الطاعن باعتباره موصى له لذاك تكون قد استقامت على حكم القانون ولم تخرق أيا من مقتضياته، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-03-162023/41862023/7/1/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر تحت طائلة عدم القبول في طلب النقض بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية. والبيّن من مقال الطعن بالنقض أعلاه أنه قدم من طرف ورثة الهالك دون بيان أسمائهم العائلية والشخصية، فجاء بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور، وبالتالي غير مقبول، وبذلك يكون طلب تقديم ملاحظات شفوية بناء على مقال للطعن بالنقض المختل شكلا غير مقبول كذلك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-172023/34452023/7/1/2021لما قضت المحكمة على النحو الوارد بمنطوق قرارها، دون أن تتقيد المحكمة بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض، وذلك بالبحث في الملكيتين المختلفتين المؤسس عليهما رسمي شراء الطرفين من نفس البائع لهما وهل موضوعهما نفس المبيع أو أن المبيع لكل طرف مختلف عن المبيع الآخر، فجاء بذلك القرار المطعون فيه خارقا لمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-192023/11242023/7/1/2020المقرر أن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري يقع عليه إثبات تعرضه بحجة مقبولة في ميدان الاستحقاق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-202023/15862023/7/1/2020بمقتضى المادة 131 من مدونة الحقوق العينية فان حق الزينة هو حق عيني يخول صاحبه ملكية البناء الذي شيد فوق ارض الغير وينشا هذا الحق بالعقد. وانه خلافا لما ينعاه الطاعن على القرار المطعون فيه، فان المحكمة مصدرته ناقشت حجج الطاعن باعتباره متعرضا، وخلصت من كل ذلك أنها غير عاملة لعدم استيفاء مقتضيات الفصل 131 المذكور، وأنها غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على قضائها ولا الأمر بإجراء تحقيق متى تبين لها عماد قضائها، تكون قد أعملت

سلطتها التقديرية لتقييم الأدلة المعروضة عليها والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-212023/36282023/7/1/2021المقرر في قضايا التحفيظ العقاري أن المحكمة لا تناقش حجج طالب التحفيظ إلا بعد أن يثبت المتعرض تعرضه بحجة قوية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-222023/44652023/7/1/2021المقرر في قضايا التحفيظ العقاري أن المحكمة لا تناقش حجج طالب التحفيظ إلا بعد أن يثبت المتعرض تعرضه بحجة قوية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-232023/18842023/7/1/2019المقرر أنه يستعان في المسائل الفنية بأهلها وبآلياتها التقنية متى كان ذلك لازما، والطاعنة دفعت بأنها تتعرض على مطلب التحفيظ باعتباره جزء من العقار الجماعي موضوع التحديد الإداري، والمحكمة لما اعتمدت المعاينة المجراة في المرحلة الابتدائية و قضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تقوم تطبيقا للفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري باتخاذ التدابير التكميلية للتحقيق بالوقوف على عين العقار المدعى فيه مستعينة بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري فيما يخص فنيته، لتطبيق حجج الطرفين على المدعى فيه بعد انذارهم بتقديمها لضرورة التحقيق في الدعوى ولتبني قرارها على ما انتهى إليه تحقيقها ، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه، فعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-242023/76392023/7/1/2019إن المحكمة لما عللت قرارها مستندة على محضر الوقوف بعين المكان المنجز في المرحلة الابتدائية، دون أن تقوم تطبيقا للفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري باتخاذ التدابير التكميلية للتحقيق بالوقوف على عين العقار المدعى فيه مستعينة بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري، للتأكد من طبيعة العقار المدعى فيه الغابوية ومدى شمول التحديد النهائي للملك الغابوي له ومناقشة حجة طالب التحفيظ ومدى انطباقها عليه و انجاز تصميم بواقع المعاينة لتبني قرارها على ما انتهى إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه، فعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/1/7/7796

2023/25

2023-03-21

البيّن أن الطاعن دفع بكون المطلوب بلغ بصفة قانونية بالحكم الابتدائي حسب الثابت من شهادة التسليم ولم يقدم استئنافه ضد الأمر الاستعجالي إلا بعد مرور أجل 15 يوما المنصوص عليه في الفصل 153 من قانون المسطرة المدنية، وعزز دفعه بصورة من شهادة التسليم في ملف التبليغ، وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون لما عللت ما انتهت إليه بخلو الملف مما يفيد تبليغ الحكم المستأنف للمستأنف، ولم تناقش الدفع والوثيقة المدلى بها وترد عليهما بمقبول تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، فعرضته للنقض.

القرار21-03-1112023/58462023/7/4/2021لما ثبت من وثائق الملف أنه أدلى بوصولات للاستظهار بها على أن والده كان يوجد بالمحل التجاري و يؤدي الواجبات الكرائية لمورث المطلوب في النقض ثم بعد وفاته لإدارة الضرائب إلى حين توقف هذه الأخيرة عن استخلاص الوجيبة الكرائية فعمد إلى عرضها عينيا ووضعها رهن إشارة الورثة بصندوق المحكمة، فقد كان لزاما على المحكمة أن تتقصى صحة ما يدعيه بحثا فيما استظهر به وجوابا عنه بما يتقرر لديها في هذا الشأن و ترتيب الأثر القانوني على ذلك عند الاقتضاء، و هي بإغفالها النظر في ذلك و اختصارها التعليل على النحو الوارد في قرارها رغم ما يفترض لما استظهر به الطاعن من تأثير على وجه قضائها، تكون قد عللته تعليلا يعوزه السداد و يجعله عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1102023/34832023/7/4/2021يمكن أن يطعن من أجل طلب تصحيح قرارات محكمة النقض التي لحقها خطأ مادي من شأنه أن يكون قد أثر فيها عملا بمقتضيات الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1462023/3912023/2/1/2020إن المحكمة لما أيدت الحكم القاضي بالقسمة، دون أن تناقش ما أثارته الطاعنات، وما أدلين به، وظهور وارث جديد، ثم تبت وفق الثابت لها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1472023/6492023/2/1/2021إن المحكمة لما استخلصت أن حاجيات الأبناء قد سدت بالأموال التي تتلقاها الطاعنة من المصالح الاجتماعية بالخارج التي سترجع بها على الأب، واعتبرت بذلك النفقة للأبناء مؤداة، ولا مبرر معه للحكم بها مرة أخرى على الأب، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف، وتصديا برفض الطلب، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وما

بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1482023/6502023/2/1/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به بخصوص نفقة الزوجة دون أن تراعي إقرارها بتلقيها الإعانات من الخارج، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1492023/6712023/2/1/2022بمقتضى المادة 49 من مدونة الأسرة إذا لم يكن هناك اتفاق بين الزوجين على تدبير وتنمية الأموال المكتسبة خلال قيام العلاقة الزوجية يرجع للقواعد العامة للإثبات، مع مراعاة عمل كل واحد وما قدمه من مجهود وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة. والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبحث في أسباب التحويلات المالية التي تحتج بها الطاعنة وتأثيرها في موضوع الطلب، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1012023/13602023/7/4/2021لئن كانت حجية الأمر المقضي تثبت لمنطوق الحكم وحيثياته أيضا، ما دام أن الشيء المطلوب هو نفسه المطلوب سابقا، وأن الدعوى مؤسسة على نفس السبب ومرفوعة بين نفس الأطراف وموجهة منهم وعليهم بنفس الصفة، فإن سبقية البت في الموضوع لا تكون قائمة وثابتة إلا بمقتضى أحكام وقرارات مكتسبة لقوة الشيء المقضي، والمحكمة لما عللت قرارها بأن ما أثاره المستأنف حول سبقية البت لا مبرر للتمسك به مادام الحكم المستدل به لم يحز بعد قوة الشيء المقضي، تكون بذلك قد عللت قرارها تعليلا سليما ومطابقا للقانون، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1022023/32032023/7/4/2021يستمر مفعول عقد كراء الأماكن المعدة للسكنى في حالة وفاة المكتري لفائدة فروع الهالك، وزوجه الذين كانوا تحت كفالته بصفة قانونية، ويعيشون معه فعليا عند وفاته، عملا بمقتضيات الفصل 53 من القانون رقم 67.12 المنظم للعلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1032023/32072023/7/4/2021إذا كان الشيء أو الحق لأشخاص متعددين بالاشتراك فيما بينهم، وعلى سبيل الشياع فإنه تنشأ عنه حالة قانونية تسمى الشياع أو شبه الشركة، وأن كل مالك على الشياع مالك في كل ذرة من المال المشترك عملا بمقتضيات الفصول 960 و962 963 من قانون الالتزامات والعقود. والمحكمة لما عللت قرارها بأن المستأنف اشترى حقوقا مشاعة في العقار المدعى فيه من المدعى عليهم وقدرها هكتار واحد تقريبا، وليست حقوقا مفرزة، حتى يطالب بإفراغهم من العقار المبيع، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، ولم تخرق أي مقتضى وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
21-03-1042023/69722023/7/4/2021لئن كان نطاق الأوامر الاستعجالية ينصرف للإجراءات الوقتية دون ما يمكن أن يقضى به في الجوهر، فإنه يبقى من صميم اختصاص قاضي المستعجلات تصفح ظاهر المستندات لتحديد الطرف الأجدر بالحماية والانتهاء للإجراء الوقتي الكفيل بتحقيق الحماية المذكورة.

القرار21-03-1052023/74062023/7/4/2021إن اقتران الطعن في الحكم التمهيدي بالطعن في الحكم الفاصل في الموضوع وفق ما يوجبه الفصل 140 من ق م م تحت طائلة عدم القبول، لا يمنع من الطعن في الحكم الفاصل في الموضوع دون الحكم التمهيدي، إذ لا يلزم لقبول الطعن في الحكم الفاصل في الموضوع الطعن وجوبا في الحكم التمهيدي بل يلزم العكس فقط، مما يبقى معه موقف المحكمة المطعون في قرارها من قبول الطعن موافقا للمقتضى المحتج بخرقه والوسيلة على غير أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
2021/4/7/7794
2023/106
2023-03-21
البيّن أن الطاعنين لم يبينوا السند القانوني الذي ينزع عن القرار الاستئنافي الصادر بقسمة التصفية للمدعى فيه كعقار غير محفظ والذي رسا المزاد بشأنه على المطلوب في النقض قوة الشيء المقضي نتيجة الطعن فيه بالنقض الذي يبقى غير موقف للتنفيذ عملا بما يقرره الفصل 361 من ق م م. والمحكمة لما اعتبرت محضر إرساء المزاد المستدل به من طرف المطلوب ملزما لهم مادام قد تم تنفيذا للحكم الصادر في مواجهتهم، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالإفراغ متبنية ما انتهى إليه بخصوص ثبوت وجود الطالبين بالمدعى فيه وفقا لإقرارهم الضمني الوارد بمذكراتهم، تكون قد أقامت قضاءها على أساس من القانون وعللته تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-03-1072023/29372023/7/4/2022فضلا عن كون المغارسة تؤول بعد تنفيذها إلى ملكية المغارس لنسبة معينة من الأرض والشجر موضوع المغارسة ملكية شائعة مع مالك

الأرض وهي الثلث في العقد المحتج بعدم إعماله، على النحو الذي لا يجعل منه محتلا للمدعى فيه يبرر طرده ما لم يميز نصيب كل متعاقد بصفة مفرزة، فإن الاستناد على عقد المغارسة في إثبات الملكية عند المنازعة فيها لا يقوم سندا معتبرا ما لم يتم الإدلاء بالحجة المثبتة للملك إذا كان مع الغير وما لم يطعم الشجر في سائر الأحوال. والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت رسم المغارسة غير مثبت لملكية الطالبين للمدعى فيه تكون قد صادفت الصواب وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1082023/35412023/7/4/2021إن قضاء الاستعجال مختص في النظر في دعوى طرد المحتل لعقار غيره دون سند درءا لما يحدق بالعقار المذكور من خطر الاستيلاء عليه دون وجه حق ورفعا للضرر الناجم عن ذلك مستعينا بتلمس ظاهر الوثائق المستظهر بها دون النفاذ إلى مناقشة جوهر الموضوع والخوض في حيثياته، ولا حجر عليه في ذلك إلا فيما جاوز فيه ما يقتضيه الاستعجال وما تلجئ إليه الضرورة من سرعة البت في المعروض عليه خشية فوات محل تحصيل المصلحة المرجوة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1442023/1322023/2/2/2022يترتب على التحفيظ إقامة الملكية وبطلان ما عداها وتطهير الملك من جميع الحقوق السالفة، ويكشف التحفيظ الانطلاقة الوحيدة للحقوق العينية والتكاليف العقارية الكائنة على العقار وقت تحفيظه دون ما عداها من الحقوق.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1322023/7152023/2/2/2019إذا كان للمحكمة بمقتضى المادة 184 من مدونة الأسرة اتخاذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك تعديل نظام الزيارة وإسقاط حق الحضانة في حالة الإخلال أو التحايل في تنفيذ الاتفاق أو المقرر المنظم للزيارة، فإن ذلك رهين بإثبات التحايل أو الإخلال في مواجهة الحاضن. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-03-1332023/1642023/2/2/2021تتخذ المحكمة ما تراه مناسبا من إجراءات بما في ذلك تعديل نظام الزيارة وإسقاط حق الحضانة في حالة الإخلال أو التحايل في تنفيذ الاتفاق أو المقرر المنظم للزيارة عملا بمقتضيات المادة 184 من مدونة الأسرة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/1/1540

2023/184

2023-03-20

إن الإقرار الذي لا يجوز تجزئته ضد صاحبه هو الإقرار الذي يكون الحجة الوحيدة عليه ما لم تكن إحدى الوقائع ثابتة بحجة أخرى غير الإقرار، ولما كانت العلاقة الكرائية والسومة واقعتين منفصلتين يمكن إثباتهما بحجة أخرى كشهادة الشهود، فإن المحكمة لما أخذت بإقرار الطاعن في إثبات العلاقة الكرائية وبشهادة الشاهدة في إثبات السومة الكرائية بما لها من سلطة تقديرية في تقييم الشهادة المعروضة عليها لم تخرق مقتضيات الفصل 414 من ق.ل.ع، جاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 20-03-1812023/2532023/1/6/2020ما دامت الطاعنة لم تبين في وسيلة النقض الشكلية التي لم تدفع بها المطلوبة واعتمدتها محكمة الاستئناف في قرارها المطعون فيه، فإنه ليس هناك مقتضى قانوني يلزم المحكمة والمستشار المقرر بدعوة الأطراف للإدلاء بما يعزز ادعاءهم ليتأتى الدفع بخرق مقتضيات الفصل 334 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 20-03-1822023/6092023/1/6/2020إذا تعرض الطرف المواجه على التنازل بالنسبة للدعوى بعلة أنه قدم دعوى مقابلة أو لسبب آخر، بتت المحكمة في صحة التنازل بحكم قابل للاستئناف عملا بمقتضيات الفصل 121 من ق.م.م المحال عليه بمقتضى الفصل 350 من نفس القانون.

القرار20-03-1832023/8622023/1/6/2020إذا أبرم الكراء لمدة محددة، ثم انتهت، وظل المكتري واضعا يده على العين، فإنه يتجدد بنفس الشروط ولنفس المدة، وأن استمرار المكتري في الانتفاع بالعين لا يؤدي إلى التجديد الضمني للكراء إذا كان قد حصل تنبيه بالإخلاء أو أي عمل يعادله يدل على رغبة أحد المتعاقدين في عدم تجديد العقد عملا بمقتضيات الفصلين 689 و690 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-03-2762023/13992023/4/1/2021إن المحكمة لما ثبت لها أن قرار مجلس الوصاية قد أسس النتيجة التي خلص إليها على معطيات ثابتة وعلى تقرير السلطة المحلية، وأنه بإلغائه للتنازلات والمبادلات يكون مؤسسا قانونيا، ما دامت الأراضي السلالية غير قابلة للتفويت، وإعتبرت أن المستأنفين لم يدلوا بأي بيان من شأنه أن يدحض السبب الذي أسس عليه القرار المطعون فيه، لم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-03-2772023/30532023/4/1/2021لا يجوز للمحافظ على الأملاك العقارية إعادة

مناقشة الحكم القضائي إلا في إطار عرضه أمام القضاء المختص بتذليل الصعوبات وحل الإستشكال الذي يعترض تنفيذه أمام المحكمة مصدرته.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

16-03-2782023/46552023/4/1/2021إن المحكمة لما ثبت لها أن إنجاز الخدمات تحقق بمقتضى محضر التسليم المؤقت والنهائي، الذي تمت الإشارة من خلاله إلى إنجاز الخدمات وفق المواصفات المتفق عليها، فإنها لم تكن في حاجة إلى إجراء بحث وجاء قرارها معللا تعليلا سائغا، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4659/4/1/2021

2023/279

2023-03-16

إن تراخي الجماعة في التنفيذ دون مبرر مقبول يشكل في حد ذاته إمتناعا عن التنفيذ، طالما أن المبلغ المطلوب تنفيذه صدر بشأنه حكم نهائي، وأن هذه الوضعية تسمح بالحجز على أموالها دون أن يكون لها أن تعترض على ذلك بعلة عدم إمكانية الحجز على الأموال العامة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2802023/46602023/4/1/2021إن تراخي الجماعة عن التنفيذ دون مبرر مقبول يعتبر في حد ذاته إمتناعا عن التنفيذ، يجعل صاحب الشأن محقا في اللجوء إلى مسطرة الحجز لدى الغير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2812023/872023/4/2/2020إن إحتفاظ طالب النقض بدون وجه حق بالمبلغ المسلم له ورفض إرجاعه للمشتكية، وعدم إيداعه بحساب ودائع وأداءات المحامين، يشكل إخلالا بقواعد المهنة ومبادئ الشرف والمروءة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

16-03-2822023/34442023/4/1/2022من المبادئ القانونية أن الطعون في الأحكام لا تمارس إلا مرة واحدة. والبيّن من وثائق الملف أن الطالب سبق له أن طعن بالنقض في نفس القرار الإستئنافي، وبالتالي يكون الطالب قد إستنفذ حقه في طلب نقض القرار المطعون فيه، ويبقى الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2832023/38272023/4/1/2022إن السلطة التي لها حق التأديب تتمتع بحرية تقدير العقوبة وإختيار الجزاء المناسب شريطة عدم الإنحراف في إستعمال سلطتها، وأن القضاء يملك صلاحية مراقبة مدى ملاءمة العقوبة للفعل المرتكب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

16-03-2842023/38282023/4/1/2022من المبادئ القانونية أن الطعون في الأحكام لا تمارس إلا مرة واحدة. والبيّن من وثائق الملف أن الطالب سبق له أن طعن بالنقض في نفس القرار الإستئنافي، وبالتالي يكون الطالب قد إستنفذ حقه في طلب نقض القرار المطعون فيه، ويبقى الطلب غير مقبول.

القرار16-03-2852023/58282023/4/1/2021إن المحكمة لم تقتصر على الحكم بالتعويض عن الضرر الناتج عن مسؤولية الإدارة نتيجة ضياع الشيك – في حالة ثبوته – بل قضت أيضا بأحقية المطلوب في الحصول على قيمة الشيك، مع أن المشرع أتاح لهذا الأخير سلوك المسطرة المنصوص عليها في المادة 276 وما بعدها من مدونة التجارة في حالة فقد أو ضياع الشيك، وبالتالي لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2862023/58402023/4/1/2021البيّن أن الطالب عمد إلى إبرام عدد من الصفقات العمومية بشكل مخالف لقانون الصفقات العمومية، وأن عملية التتبع والمراقبة لكيفية وطريقة تنفيذ الأشغال موضوعها كانت تتم بكيفية معيبة ولا تراعى فيها قواعد التنفيذ المنصوص عليها بدفتر الشروط الإدارية العامة، مع عدم إحترام الأثمنة والكميات والمواصفات المتفق عليها، والمحكمة لما ردت ما تمسك به من كون بعض العيوب بالنسبة للأشغال المنجزة تم تداركه فيما بعد، بأن ذلك لا ينفي عليه مخالفته لقانون الصفقات العمومية، وإعتبرت الإخلالات المنسوبة إليه قائمة وجسيمة وفيها مساس بمصالح الجماعة، بشكل يبرر تفعيل المسطرة المنصوص عليها في المادة 64 من القانون رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، وأيدت بذلك الحكم المستأنف القاضي بعزله من عضوية ورئاسة المجلس الجماعي، فإنها تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم ولم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/4/6203

2023/287

2023-03-16

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الطلب في الشق المتعلق بإلغاء القرار محل الطعن بعلة عدم صدور أي قرار برفض الترخيص بتجزئة أو بناء العقار المذكور لعدم إستنفاذ وإستكمال الطالبين للمرحلة الممهدة لصدور قرار مؤثر في مركزهم القانوني، دون التحقق من ذلك بما يتوافق ومقتضيات المادة 28 من قانون التعمير عن طريق إجراءات التحقيق المتاحة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2882023/63632023/4/1/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن عدم تمكين الطاعنة من رخصة المطابقة خاضع لمقتضيات المادة 48 من قانون التعمير على أساس أن عدم الجواب يعتبر موافقة ضمنية مع الإستناد لرأي الجهات الإستشارية المتدخلة في عملية الترخيص، فإنه وإعمالا لما خلص له قرار محكمة النقض يبقى إستناد الطاعنة في طعنها على كون شهادة المطابقة مستحقة بمجرد عدم جواب الجماعة داخل الأجل القانوني المحدد

للقرارات الضمنية بالموافقة غير مؤسس قانونا لأن هذه الشهادة غير مشمولة بمقتضيات المادة 48 أعلاه، وقضت تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا برفض الطلب تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2892023/64032023/4/1/2021إن المحكمة لما إستندت فيما إنتهت إليه، بأن البين من وثائق الملف أن المستأنف إنقطع عن العمل دون ترخيص أو مبرر مشروع، وأن الإدارة بلغته إنذارا بالعودة للعمل ولم يلتحق بعمله داخل أجل 7 أيام المنصوص عليها قانونا ولم يبرر غيابه، رغم توصله بالإنذار، وأنها إتخذت في حقه قرار العزل، وخلصت إلى كون الإدارة طبقت مقتضيات الفصل 75 مكرر من القانون الأساسي للوظيفة العمومية في حقه تطبيقا سليما، طالما أن الإدارة وقت صدور القرار لم تكن تتوفر على ما يبرر تغيبه عن العمل لخلو ملفه الإداري من الشواهد الطبية المبررة لذلك، فإنها لم تخالف المقتضيات القانونية المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2902023/6342023/4/1/2022إن الأثر القانوني المباشر للحكم القضائي لا ينحصر فقط في إلغاء القرار، وإنما يمتد إلى إلغاء جميع القرارات والإجراءات الإدارية اللاحقة عليه إلى حين تصحيح الإدارة للوضع المطلوب تنفيذا للحكم الحائز لحجية الشيء المقضي به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2912023/59782023/4/1/2022إن المحكمة لما استندت فيما إنتهت إليه بأنه طبقا للمادة السادسة من القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، فإن أعضاء الجماعات السلالية ذكورا وإناثا يتمتعون فقط بالإنتفاع بأملاك الجماعة التي ينتمون إليها وفق التوزيع الذي تقوم به جماعة النواب ولا يخول لهم هذا الإنتفاع إلا الإستغلال الشخصي والمباشر للأملاك المذكورة، مما حاصله في نازلة الحال أن المستأنف الذي سبق له أن إستفاد من حق الإنتفاع لا يمكنه المطالبة بقيمة التحسينات والإصلاحات المزعوم القيام بها مادام أنها تبقى ملكا للجماعة السلالية، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2922023/13012023/4/1/2020ليس هناك ما يمنع من الجمع بين المنحة الكيلومترية ومنحة التنقل، والمحكمة لما حددت قيمة المنحتين المذكورتين استنادا إلى الوثائق والمستندات المدلى بها والتي تفيد أن المطلوب يبقى محقا في الحصول عليهما، وكذا إلى تقرير الخبرة الذي راعت فيه كونه جاء مستوفيا لكافة الشروط الشكلية والموضوعية التي تبرر إعتماد ما جاء فيه من خلاصات في ضوء عدم الإدلاء بما يفيد خلافها، تكون عللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2932023/33622023/4/1/2020إن المحكمة لما ثبت لها عدم مسؤولية الإدارة عن التأخير الحاصل في مسطرة التحفيظ وتنفيذ الأحكام القضائية، فضلا على أن الطرفين لم

يتفقا على أجل محدد لتنفيذ كل طرف لالتزاماته الخاصة به، وانتهت تبعا لذلك إلى إنتفاء مسؤوليتها عن الضرر المتمسك به من قبل المستأنف (الطالب)، تكون قد وقفت من خلال كل ذلك على عدم وجود عناصر ومقومات قيام المسؤولية الإدارية المرتبة للحق في التعويض، وفقا لما هو منصوص عليه في الفصل 79 من قانون الإلتزامات والعقود، وعللت قرارها تعليلا مقبولا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2942023/35892023/4/1/2020إن إجراءات تحقيق الدعوى هي مما يدخل في إطار السلطة التقديرية للمحكمة، ولا تكون ملزمة بإتخاذها إلا إذا تبين لها وإنطلاقا من هذه السلطة في التقدير بأن هناك نقطة تقنية أو واقعية تقتضي إتخاذ مثل هذا الإجراء التحقيقي قصد استجلائها من قبل طرفي النزاع أو بالإستعانة بإفادة خبير مختص.

القرار16-03-2952023/40032023/4/1/2020إن المحكمة لما ردت ما أثير بأنه إذا كانت مقتضيات الفصل الأول من القانون رقم 56.03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-04-10 الصادر بتاريخ 21 أبريل 2004 المتعلق بتقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية، الذي ينص على أن جميع الديون التي لم تتم تصفيتها والأمر بدفعها وتسديدها تتقادم وتنقضي بصفة نهائية داخل أجل أربع سنوات تبتدئ من اليوم الأول للسنة المالية التي أصبحت خلالها الحقوق مكتسبة بالنسبة للدائنين المعينين موطنهم بالمغرب، فإنه وبحسب المادة الثانية من نفس القانون، فإن أحكام المادة الأولى أعلاه لا تطبق على الديون التي لم يتم الأمر بدفعها وتسديدها داخل الآجال المحددة بفعل الإدارة أو نتيجة دعوى قضائية، وإعتبرت أن الدين الذي تطالب به المستأنف عليها منازع فيه، وأن الإدارة لم تأمر بدفعه أو تسديده خلال الآجال المحددة، وأن التقادم المثار بشأنه غير قائم على أساس، تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2962023/9022023/4/1/2021إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف أن الطالب لم يعمد إلى إجراء أي محاولة لتسوية الأمر مع المشتكية بتمكينها من مستحقاتها، خاصة وأنه سبق إمهاله بطلب منه لإجراء ذلك، كما أنه سبق إمهال دفاعه لعدة جلسات من أجل الجواب إلا أنه تخلف عن الحضور أو تقديم جواب على ما نسب إليه، واعتبرت بأن تهربه من تسوية هذا المشكل يؤكد على صحة الأفعال المنسوبة إليه، وبالتالي عدم مشروعية مقرر عدم المتابعة المطعون فيه ومؤاخذته من أجل المنسوب إليه، تكون قد وقفت على صحة المخالفات المنسوبة للطالب واعتبرتها تشكل فعلا مخالفا للقانون طبقا لمقتضيات المادة 3 من القانون المنظم للمهنة ، وجاء قرارها قرارها معللا تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2972023/9082023/4/1/2021إن المحكمة لما وقفت على قيام القرار المطعون فيه على سبب يبرره، بعد أن ثبت لها أن المستأنف (الطالب) إرتكب مخالفات كانت موضوع محضر معاينة مخالفة منجز من قبل القائد رئيس الملحقة الإدارية، وحالت دون حصوله على الترخيص المطلوب، في غياب أي تسوية للوضعية القانونية للإصلاحات المنجزة، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2982023/40062023/4/1/2020بمقتضى المادة 24 من القانون رقم 90.41 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، فإنه يمكن "للمحكمة الإدارية أن تأمر بصورة إستثنائية بوقف تنفيذ قرار إداري رفع إليها طلب يهدف إلى إلغائه إذا التمس ذلك منها طالب الإلغاء صراحة". وأن الظروف الاستثنائية تُستنتج من ظاهر أوراق الملف من خلال تأسيس طلب الإلغاء على وسائل تبدو من أول وهلة جدية ومرجحة لإلغاء القرار المطعون فيه، مع قيام حالة الاستعجال نتيجة الضرر المحدق بالمركز القانوني للطاعن في حالة تنفيذ القرار والذي يتعذر تداركه مستقبلا أو يجعل المعني بالأمر في وضعية مشقة غير عادية، وهي أمور تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا ومقبولا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2992023/14322023/4/1/2022لئن كان إجراء توقيف الموظف عن العمل مؤقتا في إنتظار عرض حالته على المجلس التأديبي وفقا لمقتضيات الفصل 73 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لا يعد عقوبة حتى يمكن الطعن فيه بالإلغاء، وإنما هو مجرد إجراء مؤقت تحضيري لا تتوفر فيه مقومات القرار الإداري القابل للطعن فيه بالإلغاء لعدم تأثيره بذاته في المراكز القانونية ولعدم إتسامه بصفة النهائية، غير أن هذا التفسير لا يجعله بمنأى عن الطعن فيه في حالة خروجه عن المقتضيات التشريعية المتعلقة به، وأن إمكانية الطعن فيه تبقى مستمدة من طبيعته كقرار إداري، ولا تأثير لطبيعة الوصف المعطى له في قابليته للطعن بالإلغاء. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2712023/16742023/4/1/2020بمقتضى الفصل 2 مكرر من ظهير 1977 المتمم بظهير 1963/08/05 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للكهرباء يعطي للمكتب "حق الإمتياز" بتمرير الخطوط فوق الأراضي التابعة للدولة وكذلك أراضي الخواص تحقيقا للمنفعة العامة وضمان استمرارية المكتب كمرفق عمومي، والمحكمة بما نحت، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-03-2722023/29142023/4/1/2020البيّن أن الإدارة وجهت إليها إنذارا بوجوب العودة إلى العمل لآخر عنوان مصرح به إليها، وبعد تعذر تبليغه تم إيقاف أجرتها واستتبع بقرار عزلها بعد استنفاذ مدة الستين يوما المقررة وفق مقتضيات الفصل 75 مكرر من النظام

الأساسي العام للوظيفة العمومية، والمحكمة لما اعتبرت حالة ترك الوظيفة بدون مبرر من طرف الطاعنة قائمة وقرار عزلها مؤسس على سند من القانون، وانتهت إلى إلغاء الحكم المستأنف القاضي بإلغاء قرار عزلها وتصديا برفض الطلب، يكون قرارها مرتكزا على أساس صحيح ومعللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/4/3874

2023/273

2023-03-16

لما كانت الدعوى موضوع الطعن الحالي تهم تصفية الغرامة التهديدية في مواجهة الجماعة المنفذ عليها، فإن المحكمة لما إستندت في تعليل قضائها إلى مقتضيات الفصل 448 من قانون المسطرة المدنية، الذي أقر في حالة رفض المنفذ عليه أداء إلتزام بعمل أو خالف إلتزاما بالإمتناع عن عمل فرض الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار المطلوب في التنفيذ على الإمتثال إلى الأحكام القضائية الإنتهائية، وأن تصفيتها تمثل تعويضا عن الضرر اللاحق بطالب التنفيذ جراء الامتناع عنه، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-03-2742023/41002023/4/1/2021إن سبب القرار في المجال التأديبي لا يمكن أن يكون إلا مخالفة تنسب إلى الموظف وتنطوي على إمكانية وصفها بالخطأ المهني سواء في شكل تصرف إيجابي أو سلبي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-03-2372023/17822023/1/4/2023المطالب بحق المرور يكفيه سرد الوقائع التي تبرر طلبه ومنها أن عقاره ليس له منفذ كاف، والمحكمة عليها تكييف الوقائع المعروضة عليها التكييف الصحيح بما يناسب المقتضيات القانونية الواجبة التطبيق، والأمر بإجراءات التحقيق اللازمة لتهييئ القضية للبت فيها وفق التكييف القانوني الذي خلصت إليه، ولو بوقوفها على عين المكان والتحقق من مدى توافر شروط المادة 64 من مدونة الحقوق العينية، وإعمال مقتضياتها بما يخوله إياها الفصل 3 من ق.م.م، وهي لما لم تفعل تكون قد بنت قضاءها على غير أساس وخرقت القانون.

القرار15-03-1912023/16352023/3/2/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي ثبت لها من الوثائق المعروضة عليها بأن الشاهدة المستمع إليها أمام المحكمة الجنحية أكدت بعد أدائها اليمين القانونية ما جاء في الإشهاد المنجز من طرفها من كونها كانت تكتري المحل التجاري من وكيل الطاعن وباعت السلع للمطلوبة وصرحت للمكري بأنها ستفرغ المحل وأن المطلوبة ستحل محلها مقابل رفع السومة الكرائية الشهرية ووافق على ذلك، وأن شهادتها لم تكن محل أي منازعة من طرف الطاعن وإعتبرت أن تواجد المطلوبة بالمحل المدعى فيه كان بناء على موافقة وكيل الطاعن، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1922023/4172023/3/2/2021إن مضمون الوسيلة في جزء منه تضمن سردا للواقع الاجتماعي لطالب النقض، والجزء الثاني منها لا يتضمن أي نعي على القرار موضوع الطعن وإنما يناقش ما عابه الطاعن على الحكم الابتدائي مما يجعل الوسيلة غير مقبولة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1932023/9032023/3/2/2021إن إنكار الخط أو طلب يمين أو قلبها لا يصح إلا بمقتضى وكالة مكتوبة عملا بمقتضيات المادة 30 من القانون المنظم لمهنة المحاماة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1942023/9182023/3/2/2021إن المحكمة لما ردت الدفع بالتقادم لعدم مرور خمس سنوات على آخر أداء للوجيبة الكرائية، كما ردت الإقرار الضمني بأداء واجبات سابقة لثبوت أداءات أخرى لاحقة لوجود تحفظات من الطرف المكري، تكون قد عللت قرارها تعليلا بما يكفي ولم تخرق أي مقتضى قانوني، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1792023/3122023/3/2/2021إن المحكمة لما ردت دفع الطالب المتعلق بالزور الفرعي في سند الدين بعلة عدم أداء مصاريف الخبرة الخطية رغم إعلام نائبه وإمهاله، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1802023/3302023/3/2/2021إن المحكمة لما ثبت لها من مضمون الإنذار موضوع الدعوى أنه بني على سبب إحداث تغييرات بالمحل وأن المطالبة فيه اقتصرت على إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه داخل أجل ثلاثة أشهر أي إزالة التغييرات تحت طائلة اللجوء إلى القضاء من أجل المطالبة بذلك، ولا يتضمن صراحة مطالبة المكتريين بالإفراغ لثبوت السبب الذي بني عليه كما ورد في المادة 26 من قانون رقم 49/16، فأتى قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس ولم يخرق أي مقتضى وكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1812023/5822023/3/2/2021لئن أوجبت الفقرة الأولى من المادة 3 من قانون رقم 49/16 إبرام عقود الكراء بمحرر كتابي ثابت التاريخ، فإن الفقرة الثانية من المادة 38 من نفس القانون نصت على أن الأكرية المبرمة قبل دخول هذا القانون الجديد حيز التنفيذ وخلافا للمادة 3 المذكورة (العقود الشفوية) تبقى مع ذلك خاضعة لهذا القانون الجديد مع منح الأطراف إمكانية إعادة إبرامها بشكل يطابق مقتضياته. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-03-1822023/7642023/3/2/2021البيّن أن الأمر يتعلق بمحلين منفصلين لكل منهما عقد كراء خاص به، وهو الواقع الذي أكده محضر المعاينة الذي أفاد وجود محلين منفصلين لكل منهما باب خاص به، وكذا وجود سجلين تجاريين مختلفين لكل محل، وأن الأحكام القضائية المستدل بها لم تحسم بصفة نهائية في العقدين المذكورين وما إذا كان قد حل أحدهما محل الآخر، والمحكمة لما قضت بما نحت وفق مضمون الوثائق المعروضة عليها، يكون قرارها معللا بما فيه الكفاية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-03-1832023/3442023/3/2/2021المقرر قانونا أن التوقيع على الكمبيالة بالقبول يعتبر قرينة على المديونية ويجعل الموقع مدينا مباشرا للحامل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-03-1842023/5262023/3/2/2021إن المحكمة لما حددت التعويض الكامل المستحق للطاعنين عن فقدانهم لأصلهم التجاري وأخذت بعين الاعتبار العناصر المستخلصة من الخبرتين المنجزتين في الملف كموقع المحل ومساحته وقيمته الكرائية ونشاطه التجاري تكون قد حددت المعايير والأسس التي بنت عليها قضاءها، وأجابت على الدفوع المتعلقة بالخبرة المثارة من طرف الطاعنين وعللت قرارها بخصوص التعويض المحكوم به تعليلا كافيا.

القرار15-03-1852023/5272023/3/2/2021إن المحكمة لما حددت التعويض الكامل المستحق للطاعنين عن فقدانهم لأصلهم التجاري وأخذت بعين الاعتبار العناصر المستخلصة من الخبرتين المنجزتين في الملف كموقع المحل ومساحته وقيمته الكرائية ونشاطه التجاري تكون قد حددت المعايير والأسس التي بنت عليها قضاءها، وأجابت على الدفوع المتعلقة بالخبرة المثارة من طرف الطاعنين وعللت قرارها بخصوص التعويض المحكوم به تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-03-1862023/11912023/3/2/2021المقرر أن الإنذار بالإفراغ الذي ينظمه ظهير 1955/5/24 يعتبر تصرفا قانونيا يترتب عنه وضع حد لعقد الكراء. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-03-1872023/9252023/3/2/2020إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد

بمنطوق قرارها، استنادا إلى انتفاء أي معاملة بين الشركة الطالبة والشركة المطلوبة بخصوص الفاتورة موضوع الطلب، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/926

2023/188

2023-03-15

إن المحكمة لما اعتبرت أن العلاقة الكرائية الشفوية التي يتمسك بها الطاعن بحصول اتفاق بينه وبين المطلوب على استبدال عقد التسيير الحر بعقد كراء تجاري شفوي غير قائمة في ظل عدم وجود أي إثبات لهذا الكراء بالكتابة، مستندة إلى أحكام المادة 3 من القانون رقم 49/16، لم تكن بذلك في حاجة إلى مناقشة الوثائق المقدمة إليها أو إجراء بحث بالاستماع إلى الشهود للتحقق من حصول اتفاق شفوي على استبدال عقد التسيير السابق بعقد كراء، وجاء قرارها معللا ومرتكز على أساس وغير خارق للمقتضى المحتج بخرقه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1892023/17732023/3/2/2021المقرر قانونا أن واجبات الكراء الذي يتعين التصريح بها للسنديك هي المستحقة قبل فتح مسطرة التصفية القضائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-03-1902023/11802023/3/2/2020إن المحكمة لا تكون ملزمة بالجواب إلا على الدفوع المنتجة التي لها تأثير على قضائها، وأنها لما لم تجب عن طلب إجراء البحث تكون قد ردته ضمنيا ما دام قد وجدت في الوثائق المعروضة عليها خصوصا عقد الكراء المبرم بين الطرفين ومحضر الاتفاق ما يغنيها عن ذلك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-1222023/1892023/2/2/2020إن الأصل كمال الأهلية طبقا للفصل 210 من مدونة الأسرة، وأن انعدامها لا يتقرر إلا بحكم التحجير.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1232023/1282023/2/2/2022إن حضانة الأم تسقط لزواجها بغير محرم للمحضون الذي تجاوز سن السابعة ولم يكن له في فراق أمه ضرر أو مصابا بعلة أو عاهة تجعل حضانته مستعصية على غير والدته.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1312023/7902023/2/2/2021إن محكمة الإحالة، وتقيدا منها بالنقطة القانونية الواردة في قرار النقض، قد أجرت بحثا مع الطرفين حول فترة الزواج وأسباب الطلاق، وحول الأملاك التي يتوفر عليها المطعون ضده ودخله الصافي، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد راعت في ذلك فترة الزواج والوضعية المالية للزوج وأسباب الطلاق، ومدى مسؤولية الزوج في توقيعه، وطبقت المادتين 84 و97 من مدونة الأسرة المحتج بخرقهما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-922023/29842023/7/4/2021المقرر أن كل حكم يجب أن يكون معللا تعليلا سائغا ومبررا لمبررات قضائه، وإلا كان باطلا ومعرضا للنقض، وأنه طبقا لمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، فإنه إذا بتت محكمة النقض في قرارها في نقطة قانونية، تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة.

القرار14-03-892023/2022023/7/4/2021إن الاستحقاق هو رفع ملك بثبوت ملك قبله بغير عوض ويلزم المدعي بالبينة عليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-902023/4042023/7/4/2021إن المحكمة التي أثار أمامها الطالب من خلال

أسباب استئنافه بأن الأرض المدعى فيها آلت إليه بمعية إخوته والمطلوبين في النقض عن طريق الإرث من جدهم الأكبر، وأن المدعى فيه مشاع بين الورثة ولم تتم أية قسمة عينية بينهم، ولا يمكن إفراغ الطاعن ولم تلتفت إلى الحجج المستدل بها من طرفه أمام قضاة الموضوع وتتحقق من وجود حالة الشياع طبقا لمقتضيات الفصل 963 من قانون الالتزامات والعقود، وتجيب عما أثير في هذا الصدد وتبين موقفها منه بالرغم مما لذلك من تأثير على قضائها، تكون قد جعلت قرارها منعدم التعليل وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
14-03-1312023/6462023/2/1/2021إن المحكمة لما استخلصت من وثائق الملف وجود علاقة زوجية بين الطرفين، ولحوق نسب الطفل للطاعن، وقضت بما جرى عليه منطوق قرارها فإنها بذلك جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1322023/6692023/2/1/2021لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع، فإن ذلك يجب أن يكون وفق عناصر القانون، والمحكمة لما حددت مستحقات البنات، دون أن تبحث في الوضعية المادية الحالية للطاعن، وفيما أثاره حول التعويضات العائلية التي تتقاضها المطلوبة حتى تقف على الحقيقة، ثم تبت وفق الثابت لها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/2/670

2023/133

2023-03-14

إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع، وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت مستحقات المطلوبة فيما ذكر، مراعية في ذلك مدة الزواج ووضعية الزوج المادية، وكذا أسباب الطلاق ومدى مسؤولية كل طرف عن سبب الفراق، طبقا للمادتين 84 و85 من مدونة الأسرة، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-932023/81522023/7/4/2021بمقتضى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة

304 من مدونة الحقوق العينية فإن المشرع قد وضع محددين لسريان أجل الشفعة بالنسبة للعقار غير المحفظ وهما العلم بالبيع وتاريخ إبرام عقد البيع، إذ رتب سقوط الحق في الشفعة على مضي سنة على العلم بالبيع أو أربع سنوات من تاريخ إبرام العقد إذا لم يتحقق العلم بالبيع، بما يجعل مضي السنة دون ممارسة الحق في الشفعة قرينة على عدم تحقق العلم بالبيع فيصار لأجل الأربع سنوات كأجل أقصى يحسب من تاريخ إبرام البيع.

القرار14-03-942023/81532023/7/4/2021المقرر أن الحيازة لا تثبت إلا بسندها المستجمع لشروطها المقررة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإفراغ الطالبين من المدعى فيه استنادا إلى محضر القسمة والأحكام المدلى بها ولإقرارهما باعتمار المدعى فيه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، خاصة أمام عدم منازعتهم في انطباق حجج المطلوب عليه، وأن إدلاءهم أمام هذه المحكمة لأول مرة برسم تصرف غير مقبول، وتبقى الوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-03-952023/992023/7/4/2022إن التقادم موضوع الفصل 387 من ق ل ع المحتج به يهم الدعاوى الناتجة عن تنفيذ الالتزامات لا الدعاوى المتعلقة بحماية الحقوق العينية كما هو حال الدعوى موضوع النزاع المتعلقة بالإفراغ وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، كما أن الاستناد إلى الحيازة المكسبة للملك إنما يثبت بسندها المستجمع لشروطها المقررة قانونا في المادة 240 من مدونة الحقوق العينية من يد ونسبة وطول مدة وتصرف وعدم المنازع وعدم التفويت في حق الميت لا بمحض الادعاء، والمحكمة المطعون في قرارها باستنادها تقيدا بالنقطة القانونية لمحكمة النقض على اشتمال حجة المطلوبين على المدعى فيه وافتقار سند الطالب له ضمن مشتملات شرائه - مما لا موجب معه لإعمال قواعد الترجيح-، في تأسيس ما جرى به قضاؤها، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-03-962023/42922023/7/4/2022إن المحكمة وفي نطاق سلطتها التقديرية في تقدير أدلة الإثبات وإعطائها الأثر الذي تستحقه بما في ذلك نتائج التحقيقات المنجزة في القضية، اعتبرت الوثائق المدلى بها لا تقوم سندا مثبتا لعلاقة المدعي بالمدعى فيه بما يبرر الاستجابة لطلبه الرامي لإفراغ المطلوب منه، بالنظر لكون قرار الترخيص باستغلال الملك العمومي والمفتقر للتاريخ والرقم غير مصادق عليه من طرف سلطة الوصاية حتى يكتسي صبغته النهائية التي تسمح بتنفيذه، ولنفي الجهة المالكة للكشك صلتها بطرفي الدعوى، على النحو الذي يجعل لائحة المستفيدين مفتقرة للحجية بالتبعية، وأنها بعدم مناقشتها لباقي الحجج المحتج بها من تصريح للمطلوب بمحضر الضابطة القضائية ولإفادة الشهود بمحضر جلسة البحث تكون قد اعتبرتها غير منتجة في الدعوى لكونها ترتبط بصحة السند المبرر لاعتمار المدعى فيه وما يخوله من حقوق لفائدة الطالب وهو الأمر غير المتحقق، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/4/7/5593

2023/98

2023-03-14

التوليج إدخال تصرف على آخر حقيقي كإدخال البيع على العطية لتجنب شرط الحوز، أما المحاباة فإنقاص الثمن أو زيادته عن القيمة الحقيقية بالقدر الذي يحدده المتبرع وتطبق عليه أحكام ظهير الالتزامات والعقود ولا سيما الفصل 479 الذي يحيل على الفصلين 344 و 345 منه، في حين أنه لا نص على عطية المريض مرض الموت ضمن مقتضيات الظهير المذكور و إنما يرجع فيها إلى الفقه المالكي الذي يبطل العطية من المريض مرض الموت و لو خرج مخرج الوصية إن كانت لوارث.

القرار2021/2/1/6712023/1342023-03-14إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت المستحقات في المبالغ المذكورة، آخذة بعين الاعتبار مدة الزواج والوضعية المادية للزوج، وأسباب الطلاق، ومدى مسؤولية كل طرف عن سبب الفراق، وكذا مبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة، وحال مستحقها بما فيها وضعية الطفل (ح) طبقا لمقتضيات المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة فإنها بذلك جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2021/2/1/8862023/1352023-03-14إن المقصود بالدفاع بصفة صحيحة على حقوق القاصرين يقتضي وجود نائب قانوني أو قضائي من طرف الجهة التي لها الصفة في تعيين النائب، وأن يباشر هذا الشخص الإجراءات المتطلبة قانونا من الإدلاء بكل الوثائق والحجج والدفوع لصالح منوبه، وأن يجيب كذلك على المذكرات التي تستحق الجواب عنها، وأن يدلي بالحجج المؤيدة لذلك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2019/2/1/4392023/1452023-03-14المقرر أن أموال المدين ضمان عام لدائنيه،

وأن الصدقة لا تصح ممن أحاط الدين بماله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-03-112023/26582023/7/1/2020بمقتضى المادة 64 مدونة الحقوق العينية لكل مالك عقار ليس له منفذ إلى الطريق العمومي أو له منفذ غير كاف لاستغلال عقاره أن يحصل على ممر في أرض جاره نظير تعويض مناسب شرط أن يقام هذا الممر في المكان الذي لا يسبب للأرض المرتفق بها إلا أقل ضرر. والطاعنة دفعت بأن للمطلوب منافذ أخرى للمرور للطريق العمومي والتي تشكل أقل ضررا للأرض المرتفق بها وأكثر نفعا لعقار المطلوب، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت ما انتهى إليه الخبير في تقريره حق المرور لمصلحة عقار الطاعن دون بيان أن ذلك الممر هو الأقل ضررا للطاعنة والأكثر نفعا لعقار المطلوب تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه فعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-03-122023/10922023/7/1/2020إن صفة طالب التحفيظ ثابتة في الدعوى ولا يمكن تكليفه بإثبات الموت وعدة الورثة طالما أنه أثبت الاختصاص بمقتضى رسم الملكية المستوفي لجميع شروط الملك المعتبرة قانونا، ومن جهة ثانية فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها أن المتعرض قام بتفويت واجبه المشاع الذي اشتراه بمقتضى الشراء لفائدة والد طالب التحفيظ وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم صحة تعرض الطاعن، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/1/7/1093

2023/13

2023-03-14

إن تشكيل المحاكم من النظام العام، ويشترط لصحة القرار الصادر عنه أن يكون القضاة الذين شاركوا في القضية وحجزوها للمداولة هم الذين أصدروه وفق ما يقتضيه الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-03-32023/41712023/7/1/2020إن الطاعن باعتباره طرفا مستأنفا في القرار المطعون فيه فهو حاضر بمقاله الاستنافي، وان المحكمة غير ملزمة بتبليغه نسخة من مذكرة جواب المستأنف عليهما، طالما أنها لم تتضمن أي دفوع جديدة أو مرفقة بحجج تم الإدلاء بها

لأول مرة للجواب عليها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-52023/4972023/7/1/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما نظرت إلى ما يستدل به المتعرضان من رسوم أشرية وتبين لها أنهما يستندان على ملكية البائعين حقوقهم المشاعة على المطلوب تحفيظه فصارت إلى النظر في حجج طالب التحفيظ بعلة الترجيح، فثبت لها من أشريته أنها تستند على ذات الملكية وتتعلق هي أيضا بحقوق مشاعة، واعتبرت أن حالة الشياع قائمة بين الطرفين لعدم ثبوت اختصاص طالب التحفيظ بالمطلوب تحفيظه بموجب، وقضت تبعا لذلك بما جرى به منطوق قرارها تكون قد استقامت على قاعدة الإثبات، وأقامت عمادا لقضائها وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-72023/15922023/7/1/2020المقرر فقها وقضاء أن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري يقع عليه إثبات تعرضه بحجة مقبولة شرعا، وأن الحجج التي لا تنطبق على وعاء مطلب التحفيظ لا عمل بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-82023/45452023/7/1/2019إن اختلاف الأطراف حول المدعى فيه يوجب إجراء تحقيق لتحرير المطلوب تحفيظه ليكون قضاء المحكمة في معلوم، والطاعنة دفعت بأنها تحوز المطلوب تحفيظه بإكرائه للغير واستدلت على ذلك بوصولات كراء كما دفعت بتناقض فحوى شهادة الشهود المستمع إليهم حول الحدود، و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان بالاستعانة بخبير مساح طبوغرافي للوقوف على عين المطلوب تحفيظه بحدوده و تطبيق ما يستدل به المطلوب تأييدا لتعرضه و بيان مدى انطباقه على المدعى فيه مع استقصاء أسباب اختلاف الحدود متى كان له محل و تطبيق ما تستدل به الطاعنة من حجج لاستخلاص هل عين ما يتصرف فيه المتعرض هو عين ما تكريه الطاعنة لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا و هو بمثابة انعدامه فعرضته للنقض.

القرار14-03-92023/54142023/7/1/2019يتعين على المحكمة أن تبيّن الواقع الذي يرد عليه تطبيق القانون بيانا كافيا وأن تفهمه فهما صحيحا بحيث يصلح أن يكون مقدمة كافية لمراقبة مدى اصباغ القانون على الواقع المفصح عنه. والثابت أن الوقائع الواردة بالقرار ليست هي التي ترجمتها وثائق الملف ولا تصلح مقدمة بما انتهت إليه المحكمة في قرارها، مما يشكل انعداما للأساس القانوني للقرار ويحول دون مراقبة محكمة النقض لمدى صحة تطبيق القانون على واقع الدعوى كما تفصح عنه مستنداتها، مما يوجب نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-102023/66992023/7/1/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما نظرت إلى العقد العرفي تبين لها تعلقه بعارية استعمال محلها عقارات وأنه مجرد عن أصل الملك فحصرت حجيته بين طرفيه واعتبرته غير عامل في إثبات الملك المتعرض عليه لنسبية العقد بين عاقديه وانحسارها عن غيرهما وفق ما جرى به منطوق قرارها تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تكن ملزمة بإجراء أي تحقيق طالما توفر لديها عماد قضائها فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-2322023/84482023/1/1/2021بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به، وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-2332023/84532023/1/1/2021بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به، وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-2342023/84542023/1/1/2021بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به، وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-2352023/84552023/1/1/2021بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به، وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-03-2362023/82302023/1/1/2021إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث

التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب فيها عن موكله وأهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2382023/82322023/1/1/2021إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب فيها عن موكله وأهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2392023/82342023/1/1/2021إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب فيها عن موكله وأهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2402023/50262023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

القرار14-03-2412023/50602023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي

تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2932023/16242023/5/1/2022البيّن أن الطاعنة سبق ان دفعت بتقادم التعويض عن الاقدمية طبقا للمادة 395 من مدونة الشغل، وان المحكمة المطعون في قرارها انتهت في تعليلها الى كون المبلغ المحكوم به ابتدائيا بخصوص هذا التعويض لم يتجاوز المبلغ المستحق للأجيرة مع الاخد بعين الاعتبار المادة المتعلقة بالتقادم، وأيد الحكم الابتدائي بهذا الخصوص رغم ان هذا الاخير لم يبين العملية الحسابية التي انتهى بها الى هذا المبلغ حتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها على القرار ومطابقة المبلغ المحكوم به للقانون، ليكون بذلك القرار قد جاء مخالفا للنصوص القانونية المستدل بها ويتعين نقضه في هذا الشق.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2942023/22312023/5/1/2022إن المحكمة لما خلصت الى قيام علاقة الشغل بين الطرفين من خلال إقرار الطاعن بكون المطلوب في النقض يعمل لديه بالقطعة وكذا شهادة الشهود المستمع إليهم ابتدائيا، وأن الطاعن لم يثبت المبرر المقبول للفصل والمغادرة التلقائية واعتبرت أن الفصل الذي تعرض له الاجير مشوبا بالتعسف، تكون قد طبقت المادة السادسة من مدونة الشغل وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2952023/23732023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فإنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي، تحت طائلة عدم القبول. والبيّن من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمن ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور. ذلك أنه لا يتضمن ذكر الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني ذكر موطنه المختار لدى محاميه عن ذكر الموطن الحقيقي، لأن ذلك يتعذر معه تبليغ مقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور. ويتعين التصريح بعدم قبول الطعن بالنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2962023/23892023/5/1/2022ان المحكمة غير ملزمة باجراء بحث لاثبات المغادرة التلقائية مادام قد ثبت لديها من وثائق الملف مايسمح لها بالبت خاصة وان الطاعن اقر بجلسة البحث المنعقدة ابتدائيا ان محل الشغل لازال مغلقا بسبب ظروف الجائحة، وان استمراره في إغلاق محل الشغل بارادته المنفرة بعد التخفيف النسبي لاجراءات الحجر الصحي من طرف السلطات العمومية ابتداء من شهر يونيه 2020 يعتبر بمثابة انهاء لعقد الشغل بصفة منفردة من طرفه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2982023/30202023/5/1/2022المقرر قانونا ان المشغلة هي الملزمة باثبات

مغادرة الاجير لعمله طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-03-2992023/34492023/5/1/2022المقرر قانونا أن فئة الأجراء "البحارة" تظل خاضعة لأحكام النظام الأساسي المطبق عليها، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عما نصت عليه مدونة الشغل من ضمانات، كما أنها تظل خاضعة لأحكام مدونة الشغل في كل ما لم يرد النص عليه في النظام الأساسي المطبق عليها، طبقا لمقتضيات المادة 3 من المدونة ذاتها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-3002023/572023/5/1/2023المقرر قانونا أن فئة الأجراء "البحارة" تظل خاضعة لأحكام النظام الأساسي المطبق عليها، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عما نصت عليه مدونة الشغل من ضمانات، كما أنها تظل خاضعة لأحكام مدونة الشغل في كل ما لم يرد النص عليه في النظام الأساسي المطبق عليها، طبقا لمقتضيات المادة 3 من المدونة ذاتها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2492023/45612023/1/1/2022إن ديون الشركة التجارية الواقعة في طور التصفية القضائية، يميز في استيفائها بين الديون التي نشأت قبل صدور الحكم القاضي بفتح مسطرة التصفية ويتعين التصريح بها لدى السنديك تحت طائلة سقوطها متى توافرت شروطه وفقا للمادة 686 وما يليها من مدونة التجارة، وبين الديون التي نشأت بعد صدوره ولا يشملها هذا الحكم، وأن وجود ممثل قانوني نائبا لأحد الأطراف، وهو الشركة محل التصفية، يوجب تبليغ القضية للنيابة العامة لتقديم مستنتجاتها وفقا للفصل 9 من قانون المسطرة المدنية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-2512023/50532023/1/1/2022إن تقدير الأتعاب المستحقة للمحامي مقابل نيابته عن موكله، يدخل في السلطة التقديرية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف باعتباره محكمة موضوع، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا.

القرار14-03-1792023/16822023/1/6/2020إن المحكمة وفي إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما تبين لها أن الأداء الجزئي المحتج به لا ينتفي معه المطل المبرر للإفراغ، تكون قد ركزت قضاءها على أساس قانوني وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1802023/18402023/1/6/2020بمقتضى الفصل 355 من ق.م.م يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن الطاعن أدلى بمقال الطعن بالنقض خاليا من ذكر بيان الموطن الحقيقي للمطلوبة أو أي عنوان لها خلاف ما يوجبه الفصل المذكور فتعين عدم قبول طلبه. اجتهادات

محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1692023/19732023/1/6/2020المقرر أن القانون رقم 67.12 نظم حالات الفسخ الناتج عن عدم تنفيذ المكتري لالتزاماته، ومن ضمنها عدم أداء الكراء وما يترتب عنه من مطل تنظمه القواعد العامة التي تقتضي توجيه إنذار في إطارها واعتبار تحققه من تاريخ انتهاء الأجل الوارد به، وأن توجيه إنذار صحيح لأداء وجيبة الكراء وتضمينه الشكليات المتطلبة من تحديد للمدة والأجل، يعتبر عاملا في ترتيب المطل الموجب للإفراغ ولا ينال من صحته توجيه إنذارات لاحقة، كما لا يشكل توجيهها خلال جريان الدعوى التقاضي بسوء نية، وأنه لا يكفي لدرء المطل عرض الكراء على المكري وإنما المبادرة بإيداعه داخل الأجل عملا بمقتضيات ما اقتضاه الفصل 275 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
14-03-1702023/19782023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما استندت إلى المحضر المحتج به وتأكد لها أن المبلغ الوارد به يفي بكراء المدة التي بقيت بذمة المطلوب وقضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها نتيجة لما ذكر معللا بما فيه الكفاية وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1712023/2622023/1/6/2020لا يكون المدين في حالة مطل إلا بعد أن يوجه إليه كتابة إنذارا صريحا بوفاء الدين داخل أجل معقول عملا بمقتضيات الفصل 255 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1722023/4282023/1/6/2020بمقتضى المادة 50 من القانون رقم 67.12 يتعين تصحيح الإشعار بالإفراغ إذا كان هدم المحل أو إدخال تغييرات هامة عليه ضروريا ويستوجب إفراغ المكتري من المحل المكترى ويكون الهدم أو إدخال التغييرات ضروريا إذا اقتضته وضعية البناء لانعدام الشروط الصحية أو الأمنية به أو إذا رغب المكري في إقامة بناء جديد مكان البناء المهدم أو ظهرت مستجدات بمقتضى قانون التعمير تسمح ببناءات إضافية من شأنها أن تثمن العقار ..."، وبذلك فإن هذه المادة لم تقتض وثائق معينة لإثبات موجب طلب الهدم وإعادة البناء، ويكون معه الإثبات بالأدلة التي تستخلص منها المحكمة جدية الطلب.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1732023/63492023/1/6/2019بمقتضى الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، تختص المحكمة الابتدائية في طلب حل الجمعية إذا كانت في وضعية مخالفة للقانون، وذلك سواء بطلب من كل من يعنيه الأمر، أو بمبادرة من النيابة العامة، وبذلك فإن مبادرة النيابة العامة بطلب حل الجمعية الطاعنة مخول لها قانونا، وأن مراسلة العامل يدخل ضمن خانة من يعنيه الأمر والمرفوعة للنيابة العامة التي لها حق مباشرة مسطرة الحل الذي يؤسس له الفصل 7 المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد

:
14-03-1742023/992023/1/6/2020بمقتضى الفصل 275 من ق.ل.ع إذا كان محل الالتزام شيئا معينا بذاته، وجب على المدين أن يدعو الدائن إلى تسلمه في المكان المعين في العقد أو الذي تقتضيه طبيعة الالتزام، فإذا رفض الدائن تسلمه، كان للمدين أن يبرئ ذمته بإيداعه في مستودع الأمانات الذي تعينه محكمة مكان التنفيذ، وذلك عندما يكون الشيء صالحا للإيداع، وبذلك فإن الإفراغ الفعلي للعين المكراة لا يتحقق قانونا، إلا بتمكين المكري منها، أو إقامة الدليل على تسلمه مفاتيحها بحجة مقبولة، أو عند الاقتضاء إيداعها بصندوق الأمانات.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1752023/72632023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1762023/15162023/1/6/2020بمقتضى المادة 4 من القانون رقم 67.12 فإنه في حالة انتقال ملكية المحلات المعدة للكراء فإن مفعول عقد الكراء يستمر لصالح المكتري بنفس الشروط المنصوص عليها في عقد الكراء، وهذا يعني استمرار العلاقة الكرائية بنفس شروط عقد الكراء الأصلي، وليس بطريقة نفاذه لفائدة المالك السابق الذي له حق التنازل عن وجيبة الكراء مقابل خدمات أسداها له المكتري وفي معاملة مستقلة عن العلاقة الكرائية المذكورة، والتي لا تعتبر تعديلا للعقد الأصلي الذي يؤطر وجه مدخل الطاعن في العقار.

.....
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
القرار14-03-1772023/15192023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 فإنه للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان هو أو أصوله أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم وكافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن إثبات عدم شغل محل في ملك

طالب الإفراغ وكذا المطلوب إسكانه وكاف لحاجيات هذا الأخير يكون بإقامة الدليل على عدم التوفر على محل في ملكهما معا ورهن إشارتهما وكاف للحاجيات العادية للمراد إسكانه، ولا يعتبر الدفع بكراء هذا الأخير لدى الغير حجة على تحقق الاشتراط المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1782023/18382023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تأكدت من العلاقة الكرائية واستجابت لطلب الإفراغ للاحتياج، تكون قد صادقت على الإشعار المبلغ للطاعنة وجاء قرارها مرتكزا على أساس، ومعللا تعليلا سليما، وما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :14-03-1632023/32862023/1/7/2021لا يمنع النقيب من البت في المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب ولو مع وجود اتفاق بينهما بشأنها طبقا للفصل 51 من القانون المنظم لمهنة المحاماة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-03-1642023/32872023/1/7/2021لا يمنع النقيب من البت في المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب ولو مع وجود اتفاق بينهما بشأنها طبقا للفصل 51 من القانون المنظم لمهنة المحاماة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :14-03-1652023/13672023/1/7/2022إذا كانت ألفاظ العقد صريحة امتنع البحث عن قصد صاحبها عملا بمقتضيات الفصل 461 من ق.ل.ع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1672023/76962023/1/7/2021طبقا للمادة 96 من نفس القانون فإنه يحق لكل من المحامي وموكله الطعن شخصيا أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في قرار النقيب المتعلق بتحديد وأداء الأتعاب، ومؤدى ذلك أن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف مختص في تحديد أتعاب المحامي عند الطعن أمامه في قرار النقيب، وله في إطار سلطته التقديرية ولا رقابة عليه من طرف محكمة النقض إلا فيما يسوقه من تعليل لتبرير وجه قضائه أن يحددها في

المبلغ المناسب على ضوء المجهود المبذول من طرف الدفاع وظروف كل قضية ومختلف المساطر التي بوشرت بشأنها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1682023/86602023/1/7/2021لما كان الأصل في البيع الرضائية وهو ملزم للجانبين وناقل للملكية بمجرد اتفاق الطرفين على المبيع والثمن وباقي شروط البيع الأخرى، فإنه بذلك يكون منعقدا بموجب الفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1692023/13662023/1/7/2022لما كان الأصل في البيع الرضائية وهو ملزم للجانبين وناقل للملكية بمجرد اتفاق الطرفين على المبيع والثمن وباقي شروط البيع الأخرى، فإنه بذلك يكون منعقدا بموجب الفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1702023/64412023/1/7/2022يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على البيع والثمن وشروط العقد الأخرى طبقا لمقتضيات الفصل 488 من ق.ل.ع، والالتزامات المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون طبقا لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1712023/64422023/1/7/2022إن مناط الملكية في العقار المحفظ هو ما سجل بالرسم العقاري، ولا يصح تفويت حصة مفرزة منه من طرف أحد الشركاء إلا بإنهاء حالة الشياع فيه بحجة صحيحة متنا وسندا، ولا يتم ذلك إلا بما تتم به التفويتات لأن القسمة كالبيع، ولا يمكن إجبار الشركاء على القسمة إلا رضاء أو قضاء.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1722023/66542023/1/7/2022يكون البيع يكون تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على البيع والثمن وشروط العقد الأخرى طبقا لمقتضيات الفصل 488 من ق.ل.ع، والالتزامات المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون طبقا لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1732023/66592023/1/7/2022يكون البيع يكون تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على البيع والثمن وشروط العقد الأخرى طبقا لمقتضيات الفصل 488 من ق.ل.ع، والالتزامات المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون طبقا لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1742023/6562023/1/7/2022يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى عملا بمقتضيات الفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1752023/28562023/1/7/2022إن المحكمة لما اعتبرت أن المطلوبين بصفتهم مشترين أثبتوا أداءهم ثمن المبيع كاملا داخل الأجل المحدد في عقد البيع ووفق شرطه الواقف، واستبعدت منازعتهم في أداء جزء من الثمن لأحد البائعين فقط، لعدم تأثيرها على الفصل في النزاع بعد عدم منازعتهم في ثبوت انتقال المبيع لغير المشتري، تكون قد أعملت سلطتها في تقييمها للأدلة المعروضة عليها واستخلاص قضائها منها ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل، وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني وغير خارق للمقتضى القانوني المحتج بخرقه، ومعللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1762023/28572023/1/7/2022المقرر قانونا أن البائع ملزم بنقل ملكية المبيع للمشتري وأن الالتزام بتسليم الشيء المبيع يقع على البائع، وأن التسليم في العقارات المحفظة يقتضي من البائع القيام بجميع الإجراءات اللازمة لتمكين المشتري من تقييد مشتراه، والبائع لحق عيني محفظ ملزم بالقيام بالإجراءات التي تتطلبها عملية إتمام البيع قصد تسجيله بالرسم العقاري، وأن العقود الرامية إلى نقل الحقوق العينية العقارية لا تنتج أي أثر ولو بين الأطراف إلا من تاريخ تسجيلها بالرسم العقاري.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-1772023/28582023/1/7/2022المقرر قانونا أن التسليم في العقارات المحفظة يقتضي من البائع القيام بجميع الإجراءات اللازمة لتمكين المشتري من تقييد مشتراه، والبائع لحق عيني محفظ ملزم بالقيام بالإجراءات التي تتطلبها عملية إتمام البيع قصد تسجيله بالرسم العقاري، وأن العقود الرامية إلى نقل الحقوق العينية العقارية لا تنتج أي أثر ولو بين الأطراف إلا من تاريخ تسجيلها بالرسم العقاري طبقا لمقتضيات الفصل 67 من ظهير التحفيظ العقاري.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-2102023/30522023/1/2/2020اختصاص رئيس المحكمة في إطار الفصل 28 من القانون رقم 18.00 المتعلق بالملكية المشتركة، لا يستلزم تطبيق قواعد الاستعجال المنصوص عليها في الفصل 149 من قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-03-3372023/24252023/5/1/2022يتوقف عقد الشغل مؤقتا أثناء تغيب الأجير بسبب مرض أو إصابة يثبتها الطبيب إثباتا قانونيا (المادة 32 من م.ش) ولا تحتسب هذه المدة في أجل ثمانية أيام المنصوص عليها في مدونة الشغل من أجل الاستماع للأجير.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

10-03-5662023/170002023/6/10/2021إن المحكمة لما ثبت لها من وثائق الملف وخاصة محضر الضابطة القضائية انه خال من اية وسيلة تثبت وقوع الحادثة التي ادعى الطاعن انه تعرض لها اثناء ركوبه بسيارة الاجرة التي كان يتولى سياقتها المتهم وان هذا الاخير ينكر مادية الحادثة وارتكابه أي خطأ من جانبه يعزي اليه الضرر المدعى به من طرف المشتكي كما لا وجود لاية معاينة من طرف عناصر الضابطة القضائية تؤكدها وقضت تأسيسا على ذلك بالغاء الحكم الابتدائي في شقه المتعلق بالدعوى المدنية التابعة وتصديا برفض الطلبات المدنية للطاعن تكون قد اعادت تقدير حقيقة الوقائع المعروضة عليها المتسببة في الضرر المدعى به واستعملت سلطتها في هذا المجال وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير اساس.

09-03-2702023/9132023/4/1/2023إذا تبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب، فانه يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه الى

حين البت في طلب النقض.

القرار2020/4/1/33692023/2652023-03-09لما ثبت للمحكمة أن المعني بالأمر يستغل الملك العمومي بدون سند في إصلاح السيارات بشكل يعرقل الراجلين، بالإضافة إلى إزعاج المارة والساكنة المجاورة بفعل إنتشار الزيوت بالشارع العام، وأنتهت إلى أن القرار الإداري المطعون فيه لم يتم إتخاذه إلا بعد سلوك عدد من المساطر والإجراءات في إطار القوانين الجاري بها العمل الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة وحفظ أمن وسلامة وصحة المواطنين من طرف ممثلين لمختلف المصالح ذات الخبرة والإختصاص في المجال وممثلين للسلطات العمومية، تكون قد راعت كون الطالب قد إرتكب عدد من المخالفات التي بررت سحب التراخيص الممنوحة له، وكذا الطبيعة القانونية لهذه التراخيص ذات الطبيعة المؤقتة والتي يمكن للإدارة سحبها متى إقتضت الضرورة ذلك أو تم إرتكاب مخالفات تبرر ذلك، وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2023/4/1/62782023/2662023-03-09البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن المشرع لم يشترط في المادة 67 من هذا القانون وجوب تبليغ القرارات المنصوص عليها فيه بصفة شخصية إلى المخالف، وأن هذا التبليغ يبقى خاضعا للضوابط المنصوص عليها في الفصول 37- 38 و 39 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي فإن تبليغ الأمر الفوري بإيقاف الأشغال والأمر بإنهاء المخالفة إلى العمال المتواجدين بالورش بإذن من المخالف يعتبر تبليغا قانونيا ومرتبا لآثاره القانونية، مادام أن المشرع لم يشترط في المادة 67 المشار إليها أعلاه، شكلية معينة لتحقق التبليغ بفحوى الإجراءات التي يتم إتخاذها في هذا المجال، والمحكمة بما نحت دون مراعاتها ما ذكر لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2022/4/1/32822023/2682023-03-09إن مفهوم التخلي عن الانتماء السياسي الذي يترتب عنه التجريد من العضوية في المجلس الجماعي، قد يتحقق إما بشكل صريح أو ضمني وذلك بإتخاذ تصرف قانوني يستفاد منه ذلك، وأن حرية المنتخب في تغيير إنتمائه السياسي مقيدة بحقوق الناخبين وحقوق الهيئات السياسية التي رشحته لمهام إنتدابية في نطاق تعاقد معنوي بين الطرفين، بشكل يوجب على المنتخب عدم المساس بالتوجه السياسي العام للحزب الذي ينتمي إليه وبرنامجه الانتخابي، وأن الترحال السياسي ووفقا لهذا المفهوم غير مرتبط بتقديم الاستقالة من الحزب، وإنما يقترن بالمواقف السياسية للأعضاء المنتخبين في إطار أداء مهامهم الانتدابية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2492023/3252023/4/1/2020البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن قضاء المطلوبة في النقض ثمان سنوات من العمل من تاريخ التخرج لا يعطيها الحق في الاستقالة بصورة آلية، بل تبقى للإدارة السلطة التقديرية للبت فيها، وأن حقها في الاستقالة يتقاطع مع حق الوطن في تأمين صحة المواطنين، وأن قبول إستقالتها فيه مساس بالأمن الصحي لساكنة المنطقة المعينة فيها، والمحكمة لما بتت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2522023/44502023/4/1/2021إن قرار الانتقال يندرج ضمن القرارات التي يستلزم نفاذها بمجرد صدورها لتحقق فاعليتها بإظهار آثارها الواقعية ذات الإرتباط بالقوة التنفيذية للقرار المستهدف للمنفعة العامة، وأن كل تقصير في تدبير الإدارة يجب أن تتحمل تبعاته. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2532023/13702023/4/1/2021إن المحكمة لما عللت قرارها بأن ظهير 27 ابريل 1919 المتعلق بتوزيع إستغلال الأراضي السلالية وإن كان يجعل عملية توزيع الإنتفاع بالأراضي السلالية تقوم إستنادا إلى الأعراف المحلية، فإنه من المبادئ العامة في تراتيبية القاعدة القانونية بمفهومها العام أن لا تكون العرفية منها مخالفة لقاعدة مكتوبة خاصة متى تعلقت هذه الأخيرة بمشتملات النظام العام، وأن مقتضيات الفصل 19 من الدستور تجعل المواطنين متساوون أمام القضاء، وأن تلك المساواة تشمل الرجال والنساء، كما أن المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية باعتبارها الدين الرسمي للدولة تقتضي توريث ما يخلف إلى الأبناء ذكورا وإناثا إضافة إلى الإتفاقات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة وخاصة إتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد النساء، مما يجعل العرف القائم على حرمان النساء من الإنتفاع بالأراضي السلالية مخالف لتلك القواعد، واعتبرت أن قرار مجلس الوصاية موضوع النازلة غير مشروع تكون قد بنت قرارها على سند من القانون وعللته تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2542023/40942023/4/1/2021لا يمكن تطبيق المرسوم الجديد على القرار محل الاستقالة تحقيقا لمبدأ عدم رجعية القوانين. والمحكمة لما انتهت إلى أن القرار المتعلق بالأمر بالتحصيل الصادر عن وزير الصحة صدر خلافا للقانون الواجب التطبيق وتضمن مبالغ إضافية لم يقرها المرسوم، تكون قد بنت قرارها على سند من القانون.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2552023/50672023/4/1/2021مادام أن الطرف الطالب لم يطلب إلغاء الرسم

المفروض برسم السنة الأخيرة، فإن المحكمة الإدارية تكون قد بتت فيما لم يطلب منها وقضت بأكثر مما طلب، ويبقى مانحاه القرار الإستئنافي سليما، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2562023/9872023/4/1/2023إن الدعوى تهدف إلى تحميل المؤسسة التعليمية العمومية مسؤولية الحادثة المدرسية التي تعرض لها إبن المستأنف عليه وأداء تعويض عن الضرر اللاحق به، وبالتالي فهي تندرج ضمن دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام التي تختص نوعيا بالبت فيها المحاكم الإدارية، والمحكمة الإبتدائية لما صرحت بإختصاصها نوعيا للبت في الطلب جانبت الصواب وحكمها واجب الإلغاء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-03-2612023/9852023/4/1/2023بصرف النظر على أن الطاعنة قد التحقت لدى صندوق الإيداع والتدبير بعدما تم إنهاء إلحاقها لدى المؤسسة المذكورة وأعيد إدماجها في إطارها الأصلي بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وتعينها بمديرية التعمير، فإنها تطلب بمقتضى مقالها الحكم على الشركة العامة العقارية تعويضات مالية فصلتها بمقالها عن طردها تعسفيا دون سابق إخطار إستنادا إلى ما أسمته بوجود عقد عمل كان يربطهما، والمحكمة الإبتدائية لما عللت حكمها بكون المدعية لا تطلب تسوية وضعيتها تجاه إدارتها الأصلية، وتنازع في مدى إرتباطها بشكل شخصي ومباشر مع المدعى عليها وصرحت بإختصاصها نوعيا للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب وحكمها واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

09-03-2622023/24052023/4/1/2020بمقتضى المرسوم رقم 2.77.862 الصادر بتاريخ 1977/10/09 فإن المعشر ملزم بالتقيد بالمقتضيات القانونية بمناسبة القيام بعمله أمام إدارة الجمارك سواء بالنسبة للبضاعة أو العاملين معه أو المتصرفين باسم الشركة أو القائم بالإجراءات، وهو ما لم تلتزم به الشركة باعتمادها على وسيط غير مؤهل، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
2692023/48422023/4/1/2022-03-09البين أن الطرف الطالب تمسك بأن المطلوب الأول في النقض ترشح للإنتخابات الجماعية المطعون في نتيجتها بإسم حزب آخر دون أن يكون قد قدم إستقالته من الحزب الذي ينتمي إليه، وفقا لما هو ثابت من الإشهاد المسلم لهما من قبل الكاتب الإقليمي لهذا الحزب، وأن الإشهاد الذي أدلى به المطلوب الأول في النقض جاء بعد تاريخ إجراء الإنتخابات الجماعية ولا يشير إلى تاريخ تقديم هذه الإستقالة، والمحكمة بعدم مراعاتها ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
1662023/942023/3/2/2020-03-08إن الاجتهاد القضائي استقر على أنه لا يشترط في المكري الذي وجه الإنذار بالإفراغ أن يكون مالكا للعقار الذي توجد به العقين المكراة بل يكفي أن يثبت صفته كمكري. والبيّن أن صفة المطلوب كمكري للمحل المدعى فيه وصفته كمدعي في دعوى الأداء والإفراغ مستمدة من عقد الكراء الذي لا زال قائما ومنتجا لآثاره القانونية، والمحكمة بما نحت تكون قد عللت قرارها بما فيه الكفاية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
1672023/1522023/3/2/2020-03-08إن دعوى التعويض هي دعوى متفرعة عن الدعوى الأصلية التي انتهت بفسخ عقد الكراء الذي كان قائما بين الطرفين وإفراغ المطلوب قبل دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، وأن هذا الأخير لئن رفع دعواه بعد دخول القانون رقم 49/16 حيز التنفيذ في 12 فبراير 2017، فإن مقتضيات ظهير 24 ماي 1955 تبقى هي الواجبة التطبيق للأسباب المذكورة، والمحكمة التي لم تبحث ولم تناقش دفع الطالب المتعلق بخرق الفصل 13 من الظهير المذكور تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا المعتبر بمثابة انعدامه وخرقت المقتضيات السالفة الذكر وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
1682023/3032023/3/2/2021-03-08إن المحكمة لما عللت قرارها بأن مبلغ المديونية المصرح به لدى السنديك ثابت بمقتضى أحكام قضائية نهائية، ورتبت عن ذلك تأييد أمر القاضي المنتدب القاضي بقبول مجموع الدين المصرح به من طرف المطلوبة بصفة عادية، مضيفة بأن الأحكام القضائية المستدل بها هي حجة فيما فصلت فيه من حقوق وأن الشركة المدينة لم تدل بما يفيد الأداء، وأنها أي المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث أو خبرة حسابية للتحقيق من جديد في مبلغ المديونية. تكون قد عللت قرارها بما يكفي لتبريره وركزته على أساس، ولم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1692023/9662023/3/2/2022إن المحكمة لم تجر مقاصة بين دينين وإنما خصمت مبلغ مالي من مجموع مبالغ الكراء المحكوم بها بعد ما تبين لها أداؤه من طرف الطالب، كما أن هذا الأخير اكتفى القول بوجود خطأ أثناء إجراء العملية الحسابية وخرق قاعدة قانونية دون بيان وجه الخطأ أو وجه خرقه للقاعدة المحتج بخرقها فكان ما بالوسيلتين غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1702023/1532023/3/2/2020إن المحكمة لما قدرت التعويض في إطار القانون الجديد والحال أن دعوى التعويض هذه هي دعوى متفرعة عن الدعوى الأصلية التي انتهت بفسخ عقد الكراء الذي كان قائما بين الطرفين وإفراغ المطلوب قبل دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، تكون قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1712023/4372023/3/2/2020إن القانون 49/16 حدد الأسباب التي يمكن الركون إليها للمطالبة بالإفراغ وليس من بينها تفويت الحق في الكراء الذي يبقى حقا مخولا لمالك الأصل التجاري رغم كل شرط مخالف طبقا للمادة 25 من القانون المذكور متى توفرت شروطه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1722023/17292023/3/2/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن صفة المطلوبة مستمدة من عقد الشراء الذي اشترت بموجبه العقار من المالكين السابقين الذين وجهوا الإنذار، وباشروا مساطر الإفراغ ومنحوها الحق في متابعة هذه المساطر باعتبارها مشترية ومالكة جديدة للعقار وحلت محلهم في التزاماتهم وحقوقهم، ولم تكن ملزمة بالجواب عن خرق المادة 192 من ق.ل.ع، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1732023/14462023/3/2/2020إن دعوى فسخ عقد كراء أصل تجاري بين موروثة الطرفين والمطلوب لانتهاء مدته ولرغبة الطالب في استغلال نصيبه المشاع فيه بواسطة الغير، تعتبر دعوى شخصية لا تتوقف على إنهاء حالة الشياع وتصفية التركة، والمحكمة بما نحت يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
08-03-1742023/17762023/3/2/2021إن المحكمة لما اعتبرت عن صواب أن الأجل الواجب منحه للمكتري في حالة توقفه عن أداء واجبات الكراء هو خمسة عشر يوما، وبانصرام هذا الأجل وعدم أدائه للواجبات الكرائية المطالب بها بمقتضى الإنذار تحت طائلة الإفراغ، يكون التماطل ثابتا في حقه ويتحقق معه السبب الذي يعتمده المكري في تقديم دعوى المصادقة عليه وإفراغه من العين المكراة، فإنها لم تخرق المقتضى المحتج بخرقه وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1752023/15162023/3/2/2022إن المحكمة لما اعتبرت أن مسؤولية الطاعنة عن الضرر اللاحق بالمطلوبين نتيجة توقفها عن تزويد محطتهم بالمحروقات ثابتة بمقتضى قرار استئنافي حائز لقوة الشيء المقضي به، تكون قد ركزت قرارها على أساس قانوني.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1762023/4402023/3/2/2021البيّن أن مقال الاستئناف المقدم من الطالب مرفق بالتوكيل الخاص لدفاعه من أجل توجيه اليمين الحاسمة للمطلوب، وأن اليمين الحاسمة تحسم النزاع، ولم تكن المحكمة ملزمة بإجراء البحث أمام احتكام الطاعن إلى اليمين الحاسمة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1772023/11922023/3/2/2021إن قوة الشيء المقضي به لا تكون إلا إذا كان الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه، وأن تؤسس الدعوى على نفس السبب، وأن تكون الدعوى قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1782023/16142023/3/2/2022إن الكراء هو عقد يمنح بمقتضاه أحد طرفيه منفعة منقول أو عقار خلال مدة معينة في مقابل أجرة محددة يلتزم الطرف الآخر بدفعها له، أي أن واجب الكراء يؤدى مقابل استغلال الشيء المكترى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-03-1412023/35722023/1/7/2021إن عدم التعليل أو عدم الجواب على جزء من الوسيلة أو على دفع بعدم القبول هو وحده المبرر لإعادة النظر عملا بمقتضيات الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1162023/6472023/2/1/2021إذا قدم الخاطب الصداق أو جزءا منه وحدث

عدول عن الخطبة، أو مات أحد الطرفين أثناءها فللخاطب أو لورثته استرداد ما سلم بعينه إن كان قائما وإلا فمثله أو قيمته يوم سلمه عملا بمقتضيات المادة 9 من مدونة الأسرة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1172023/6512023/2/1/2021إن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي المدة إلا إذا حكم عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية وامتنعت عملا بمقتضيات المادة 195 من مدونة الأسرة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1182023/6522023/2/1/2021إن تقدير المستحقات تستقل به محكمة الموضوع وفق المعايير المعتمدة قانونا، وإذ المحكمة حددت المستحقات في المبالغ المذكورة، مراعية في ذلك الوضعية المادية للطاعن، وكذا مستوى الأسعار ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، طبقا للمادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/1/2/654

2023/119

2023-03-07

إن الأب مخير بين أن يهيئ لأولاده محلا لسكناهم، أو أن يؤدي المبلغ الذي تقدره المحكمة لكرائه عملا بمقتضيات المادة 168 من مدونة الأسرة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/4/7/6833

2023/87

2023-03-07

إن المحكمة قد ردت ما دفع به الطاعن في شأن تعرضه على مطلب التحفيظ للمطالبة بحق عيني بعدم وجود ما يفيد ذلك في الملف، وأن ما يدعيه من علاقة شغلية إن صح لا تمنحه سوى حق شخصي لا يخوله اعتمار العقار، وله المطالبة بحقوقه كأجير عند الاقتضاء، وأن المستأنف عليهم هم المالكون مبدئيا للعقار المدعى فيه إلى حين معرفة مآل التعرض الذي تقدم به الغير، وأنه مهما يكن هذا المآل فلا مصلحة له في التمسك به، وهي بما عللت به قرارها تكون قد صانت تعليله عن النقصان وعن خرق القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-03-882023/83032023/7/4/2022إن المحكمة قد ردت ما دفع به الطاعن في شأن تعرضه على مطلب التحفيظ للمطالبة بحق عيني بعدم وجود ما يفيد ذلك في الملف، وأن ما يدعيه من علاقة شغلية إن صح لا تمنحه سوى حق شخصي لا يخوله اعتمار العقار، وله المطالبة بحقوقه كأجير عند الاقتضاء، وأن المستأنف عليهم هم المالكون مبدئيا للعقار المدعى فيه إلى حين معرفة مآل التعرض الذي تقدم به الغير، وأنه مهما يكن هذا المآل فلا مصلحة له في التمسك به، وهي بما عللت به قرارها تكون قد صانت تعليله عن النقصان وعن خرق القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-832023/77542023/7/4/2021إن تقدير أدلة الإثبات يرجع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما فيها نتائج التحقيقات المجراة متى أقامت قضاءها على تعليل مستساغ وهي غير ملزمة بمجاراة الخصوم في أوجه استدلالاتهم غير المنتجة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-822023/69692023/7/4/2021البيّن من وثائق الملف أن القضية تم إدراجها أمام محكمة الاستئناف وحجزها للمداولة دون إعلام الطاعنين أو وكيلهم وفقا لما يوجبه القانون بمقتضى الفصل 338 من ق م م مدار النعي في الوسيلة، والذي ينص على أنه يجب أن يعلم كل طرف في الدعوى أو وكيله بمقتضى تبليغ طبقا للفصل 335 باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية، والمحكمة بعدم انضباطها لهذا المقتضى القانوني الآمر تكون قد عرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/4/7/7755

2023/84

2023-03-07

إن تحقق الصفة في الادعاء إنما يحصل بثبوت علاقة المدعي بالمدعى فيه، والثابت من رسمي الصدقة والتنازل بدون مقابل أن المدعى فيه جار على ملكية المطلوب في حدود ما شمله الرسمان، وأن ادعاء الطالب ملكية حصة مشاعة فيه باعتباره لم يكن من جملة المتصدقين على والد المطلوب حسب رسم الصدقة وتبعا لإراثة والده، لا ينفي عن الطالب الصفة في مباشرة دعوى الطرد عملا بمقتضيات الفصل 967 من ق ل ع الذي يلزم كل مالك على الشيوع بالمحافظة على الشيء المشاع بنفس العناية التي يبذلها في المحافظة على الأشياء الخاصة به، مما تبقى معه الوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-852023/30362023/7/4/2021المقرر أن شهادة التسليم المشار إليها في الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية وإن كانت الوثيقة المعتمدة في تحديد تاريخ تبليغ الاستدعاء فإن غلاف التبليغ المنصوص عليه وعلى بياناته في الفصل 38 من قانون المسطرة المدنية ومن ضمنها تاريخ التبليغ يعد أيضا حجة على ثبوت التبليغ في التاريخ المضمن به، و كونه مخالف لما في شهادة التسليم يجعل الأمر مجملا يحتاج إلى استقصاء الحقيقة رعيا لحقوق المبلغ إليه الذي من شأن الأخذ بأدنى الأجلين الإضرار بمصلحته و حرمانه من ممارسة حقه في الطعن.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-862023/52612023/7/4/2022إن المحكمة لما استندت في قرارها على عقد البيع الذي تم بموجبه تفويت العقار المدعى فيه إلى المستأنف عليهم من طرف الدولة الملك الخاص بعد أن استرجعته طبقا لظهير مارس 1973 المتعلق باسترجاع العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي كانت مملوكة للأجانب، واعتبرت أن تفويته لهم و تسجيلهم بالرسم العقاري الخاص بالعقار جعله ملكا لهم و ردت تبعا لذلك ما أثاره الطاعن من ادعاء طول حيازته من وجهين أولهما عدم إمكان التمسك بها في العقارات المحفظة، و ثانيهما عدم إمكان اكتساب أملاك الدولة العامة و الخاصة بها، تكون قد طبقت مقتضيات المادة 261 من مدونة الحقوق العينية تطبيقا سليما.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-772023/8432023/7/4/2021إن قوة الشيء المقضي تختص بها الأحكام القطعية الفاصلة في الموضوع، وأن الحكم بعدم قبول الطلب لا يعتبر حكما قطعيا ولا يمنع من عرض النزاع مجددا أمام القضاء.

.....

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

07-03-782023/19362023/7/4/2021طبقا لمقتضيات الفصل 342 من قانون المسطرة المدنية، فإن الحالة التي يحرر فيها المستشار المقرر تقريرا مكتوبا يضمن فيه ما حدث من عوارض في تسيير المسطرة، تخص القضايا التي أجري فيها تحقيق طبقا للفصلين 334 و335 من نفس القانون أعلاه، والقرار المطعون فيه بالنقض لم يأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق أصلا، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-792023/39392023/7/4/2021من المقرر قانونا طبقا للفصل 152 من قانون المسطرة المدنية، أن الأوامر الاستعجالية لا تبت إلا في الإجراءات الوقتية، ولا تمس بما يمكن أن يحكم به في الجوهر، وأنه لما كان الاستئناف المنصب على أمر استعجالي ينقل إلى المحكمة الاستئنافية الدعوى الاستعجالية وتنظرها وفقا للقانون ولاسيما توفر عنصري الاستعجال وعدم المساس بالجوهر .

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/4/7/4202

2023/80

2023-03-07

طبقا لمقتضيات الفصل 170 من قانون المسطرة المدنية، إذا ادعى كل من المدعي والمدعى عليه، أنه الحائز وتقدم كل منهما بأدلة على تلك الحيازة، فللقاضي أن يبقي الحيازة لهما معا في نفس الوقت، أو أن يأمر بحراسة قضائية على المتنازع فيه، أو أن يسند حراسته لأحد الطرفين مع التزامه بتقديم حساب عن ثماره إذا اقتضى الحال ذلك. والمحكمة بتعليلها لقرارها بأن كلا الطرفين أثبت حيازته للمدعى فيه فتعذر ترجيح شهادة شهود طرف على الطرف الآخر، خاصة لعدم إثبات ما أثير بشأن تلك الشهادات، وقضت تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وبإبقاء الحيازة للطرفين معا، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، ولم تخرق أي مقتضى قانوني.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1092023/7682023/2/2/2019إن المحكمة لما ردت دعوى الطالب بعدم القبول بعد إلغاء الحكم المستأنف دون مراعاة أن رسم الإحصاء حجة بين الورثة على ما هو مضمن به ما دام لم يدع أحدهم الاختصاص كلا أو جزءا فتلزمه البينة على قاعدة الإثبات، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1102023/1702023/2/2/2020إن المحكمة لما أخذت بقول الزوج مع يمينه على اعتبار أن المنازعة بين الزوجين بخصوص الإنفاق انطلقت من بيت الزوجية - أي خلال قيام العلاقة الزوجية - دون البحث مع شهود اللفيف بخصوص عدم الإنفاق، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا في هذا الشأن وعرضت قرارها للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/4/7/6479

2023/81

2023-03-07

لئن كانت مقتضيات المادة 15 من القانون رقم 67.12 قد خولت للمكري إمكانية المطالبة بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه أو الاحتفاظ لفائدته بالتغييرات المنجزة دون أحقية المكتري في المطالبة بالتعويض، فإنها لم تمنع صراحة إمكانية المطالبة بالتعويض المادي عن الأضرار اللاحقة بالمحل المكترى نتيجة التغييرات المذكورة والذي يوازي المقابل النقدي لإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه عملا بعموم مقتضيات الفصل 692 من ق ل ع الذي يقرن الفسخ بالأحقية في المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

07-03-1112023/5492023/2/2/2022إن تقدير مساهمة الزوجة في تنمية أموال الأسرة يخضع لسلطة محكمة الموضوع متى أسسته على أسباب واقعية سائغة، وأن اللجوء إلى الخبرة موكول لتقديرها ولا تأمر بها إلا إذا كان البت في القضية يتوقف عليها، وأنه في حال غياب اتفاق بين الطرفين في استثمار واقتسام الأموال المكتسبة أثناء الزوجية، يلجأ طبقا لمقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة إلى القواعد العامة للإثبات، مع مراعاة عمل كل واحد منهما، وما قدمه من مجهودات وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

07-03-1212023/1352023/2/2/2023ما دام موضوع الطلب لم يعد من اختصاصات محكمة النقض بعد إلغاء الفقرة الأخيرة من الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية، بالقانون رقم 04.82 الصادر بمقتضى ظهير 1993/09/10 والتي كانت تنص على إمكانية الأمر بإيقاف حكم صادر في قضية مدنية من طرف محكمة النقض، فإنه يتعين التصريح بعدم الاختصاص.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-1042023/46092023/7/2/2020إن المحكمة لما تبين لها أن موروث الطاعنين حين مطالبته الأخذ بالشفعة من يد المطلوب قد حصرها في حصة البائع له وفق رسم شرائه دون باقي الحصص المبيعة بموجبه من شريكته واعتبرته تبعيضا مانعا من الشفعة وقضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أنه ليس للشفيع تبعيض الشفعة لوقوع البيع بعقد واحد في حصص البائعين، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وتقيدت في ذلك بقرار محكمة النقض وفقا لأحكام الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-1032023/39512023/7/2/2019لئن كان لمحكمة الموضوع صلاحية ترجيح عمل خبير على آخر فشرطه بيان سببه بما يجب، والطاعنون دفعوا بأن الخبرة المعتمدة من طرف محكمة الاستئناف انتهت إلى تعذر القسمة العينية لمانع القانون فصارت إلى بيع العقار بالمزاد العلني ورجحتها على الخبرة الأولى التي اقترحت مشروعين للقسمة العينية والحال أنه لا يصار إلى البيع إلا حال تعذر العينية بشروطها والعقار قابل لها، والمحكمة لما ردت عما أثير وقضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبرز بمقبول سبب ترجيح نتيجة الخبرة المنجزة لديها على سابقتها رغم أن المسألة تتعلق بأمر فني المفروض ألا يقع بشأنه اختلاف

وإن حصل وجب بيان سببه وما ارتكز عليه الخبير من مستندات يرفقها بتقريره لتقويمها من طرف المحكمة وبيان المانع القانوني من القسمة العينية وفق ما يجب وهو ما لم تتعرض إليه في قرارها فجاء لذلك تعليلها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1022023/36592023/7/2/2019إن الطعن بالنقض في دعوى القسمة يجب أن يرفع ضد جميع المحكوم لهم، ولما كان بعض أطراف النزاع محكوم لهم بمقتضى القرار الاستئنافي المطعون فيه القاضي بتأييد الحكم الذي ارتضوه ولم يتم إدخالهم في النقض، فإن الطعن لذلك يكون غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1022023/36592023/7/2/2019إن الطعن بالنقض في دعوى القسمة يجب أن يرفع ضد جميع المحكوم لهم، ولما كان بعض أطراف النزاع محكوم لهم بمقتضى القرار الاستئنافي المطعون فيه القاضي بتأييد الحكم الذي ارتضوه ولم يتم إدخالهم في النقض، فإن الطعن لذلك يكون غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

07-03-1032023/39512023/7/2/2019لئن كان لمحكمة الموضوع صلاحية ترجيح عمل خبير على آخر فشرطه بيان سببه بما يجب، والطاعنون دفعوا بأن الخبرة المعتمدة من طرف محكمة الاستئناف انتهت إلى تعذر القسمة العينية لمانع القانون فصارت إلى بيع العقار بالمزاد العلني ورجحتها على الخبرة الأولى التي اقترحت مشروعين للقسمة العينية والحال أنه لا يصار إلى البيع إلا حال تعذر العينية بشروطها والعقار قابل لها، والمحكمة لما ردت عما أثير وقضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبرز بمقبول سبب ترجيح نتيجة الخبرة المنجزة لديها على سابقتها رغم أن المسألة تتعلق بأمر فني المفروض ألا يقع بشأنه اختلاف وإن حصل وجب بيان سببه وما ارتكز عليه الخبير من مستندات يرفقها بتقريره لتقويمها من طرف المحكمة وبيان المانع القانوني من القسمة العينية وفق ما يجب وهو ما لم تتعرض إليه في قرارها فجاء لذلك تعليلها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1042023/46092023/7/2/2020إن المحكمة لما تبين لها أن موروث الطاعنين

حين مطالبته الأخذ بالشفعة من يد المطلوب قد حصرها في حصة البائع له وفق رسم شرائه دون باقي الحصص المبيعة بموجبه من شريكته واعتبرته تبعيضا مانعا من الشفعة وقضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أنه ليس للشفيع تبعيض الشفعة لوقوع البيع بعقد واحد في حصص البائعين، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وتقيدت في ذلك بقرار محكمة النقض وفقا لأحكام الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2892023/32452023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2902023/32482023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2912023/32492023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2922023/32542023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2862023/20252023/5/1/2022إن العنصر الذي يميز عقد الشغل عن غيره من العقود هو عنصر التبعية من إشراف وتوجيه ورقابة تجاه الأجير، وأن وصف العلاقة الرابطة بين طرفي العقد يرتبط بمدى تبعية الأجير لمشغله من حيث الرقابة والإدارة والاشراف.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2872023/24882023/5/1/2022إن العنصر الذي يميز عقد الشغل عن غيره من العقود هو عنصر التبعية من إشراف وتوجيه ورقابة تجاه الأجير، وأن وصف العلاقة الرابطة بين طرفي العقد يرتبط بمدى تبعية الأجير لمشغله من حيث الرقابة والإدارة والاشراف.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2612023/32622023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق

بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2622023/32662023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي... "، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن ما يوجبه الفصل المذكور، ذلك لا يشير إلى الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني عن ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2632023/32672023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي... "، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن ما يوجبه الفصل المذكور، ذلك لا يشير إلى الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني عن ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2642023/32682023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي... "، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن ما يوجبه الفصل المذكور، ذلك لا يشير إلى الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني عن ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2652023/32872023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي... "، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن ما يوجبه الفصل المذكور، ذلك لا يشير إلى الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني عن ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2662023/34962023/5/1/2022لئن كان الإضراب حقا مضمونا بمقتضى الدستور من أجل دفاع الأجراء عن مصالحهم المهنية في إطار التمثيلية النقابية، فإن ذلك مشروط بعدم التعسف في استعمال ذلك الحق.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2672023/35332023/5/1/2022لئن كان الإضراب حقا مضمونا بمقتضى الدستور من أجل دفاع الأجراء عن مصالحهم المهنية في إطار التمثيلية النقابية، فإن ذلك مشروط بعدم التعسف في استعمال ذلك الحق.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2682023/10912023/5/1/2022عملا بالمادة 58 من مدونة الشغل، فإنه يرفع بنسبة 100 % التعويض المستحق لمندوب الأجراء، والممثل النقابي بالمقاولة عند وجوده، الذين يفصلون من شغلهم خلال مدة انتدابهم، وفق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 53 من نفس المدونة. والثابت من وثائق الملف، أن الطالب يتوفر على صفة مندوب الأجراء، وأن فصله عن العمل اتسم بالتعسف لعدم حصول المطلوبة في النقض على موافقة العون المكلف بتفتيش الشغل، وبالتالي فإنه يستحق تعويضا مضاعفا عن الفصل وفقا للمادة 58 أعلاه.
والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى له بالتعويض عن الفصل طبقا للمادة 53 من المدونة، وأغفلت إعمال مقتضيات المادة 58 أعلاه، يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضى القانوني المستدل به، ومعللا تعليلا ناقضا موازيا لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2692023/11282023/5/1/2022الثابت من وثائق الملف، أن محكمة النقض في قرارها القاضي بالنقض والإحالة، قررت استحقاق الطالب للتعويض عن الفصل خلافا لباقي التعويضات المذكورة نظرا لأن استحالة تنفيذ عقد الشغل بين طرفي النزاع راجعة إلى

الحريق الذي يدخل ضمن حالات القوة القاهرة، وأن المحكمة المطعون في قرارها لما قضت للطالب بالتعويض عن الفصل بعد خصم المبلغ الذي سبق لهذا الأخير أن توصل به في إطار الصلح الذي أبرمه مع مشغلته باعتباره توصيلا بالمبلغ المبين به فإنها لم تخرق مقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، وتقيدت بنقطة الإحالة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2702023/11352023/5/1/2022طبقا للمادة 395 من مدونة الشغل، تتقادم بمرور سنتين كل الحقوق الناتجة عن عقود الشغل الفردية، وأن الثابت من خلال وثائق الملف، أن المحكمة بناء على تمسك المطلوب في النقض بتقادم علاوة الأقدمية طبقا للمادة 395 من المدونة أعلاه، عدلت التعويض المحكوم به عنه، وحصرته في 24 شهرا فقط، فجاء قرارها بذلك مستندا على أساس سليم، ومعللا تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2722023/31702023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2712023/14212023/5/1/2022إن المشرع لئن كان قد أوجب توفير فرصة الدفاع للأجير عن نفسه ضد ما نسب إليه من أخطاء جسيمة، من خلال المادة 62 من مدونة الشغل، فإنه كان حريصا على أن يكون محضر الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها إلا للشخص الذي يؤازر الأجير، شريطة أن يكون مندوبا للأجراء، أو ممثلا نقابيا، مستبعدا تدخل أي أجنبي عن علاقة الشغل في هذه المسطرة، والمحكمة لما اعتبرت أن حضور المفوض القضائي يجعل مسطرة الفصل التأديبي مختلة شكلا ولم تنظر في الأخطاء المنسوبة للمطلوب في النقض، يكون قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

07-03-2732023/31712023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2742023/31722023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2752023/31912023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن

المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2762023/32382023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2772023/32392023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2782023/32402023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2792023/32422023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2802023/32442023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2812023/5962023/5/1/2022البيّن أن نائب المطلوب في النقض أثار دفعا

مفاده أن الطعن بالنقض قدم خارج الأجل القانوني لكون الطالب عمل على تبليغ المطلوب في النقض بالقرار المطعون فيه، وأنه طبقا للفصل 134 من قانون المسطرة المدنية فإنه يسري عليه نفس الاجل، فيكون تقديمه للطعن بالنقض في نفس القرار قد تم خارج الاجل القانوني ويتعين التصريح بعدم قبوله.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2822023/9452023/5/1/2022لا مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود في غياب عقد شغل كتابي يحدد طبيعة عمل الأجير، والبيّن أن هذا الأخير أكد بجلسة البحث انه رفض المهمة الجديدة فيكون هو من وضع حدا لعقد الشغل بارادته المنفردة، والمحكمة لما اعتبرته كذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2852023/11362023/5/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت عن صواب أن عدم استجابة الأجير لرسالة الرجوع إلى العمل، التي أقر بمضمونها، يجعله في حكم الأجير المتخلي عن عمله، وبالتالي مسؤولا عن إنهاء عقد الشغل من جانبه، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2832023/9472023/5/1/2022إن اختلاف مراجع القرار الاستئنافي المطعون فيه بالنقض عن مراجع القرار المرفق بمقال النقض يجعل الطعن بالنقض معيبا، ويتعين معه التصريح بعدم قبوله.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2272023/45562023/1/1/2022البيّن أن الطاعنة دفعت في استئنافها بأنه توصل من كفيلها بالمبلغ المقابل لكافة أتعابه واستدلت على ذلك بإبراء موقع من طرفه ومؤرخ، ومختوم بعبارة "من تاريخ هذه الوثيقة، ليست لي أي أتعاب في ذمتهم في أي ملف آخر"، دون مناقشة الإبراء المذكور لتبني قضاءها على مضمونه، يكون قد جاء معللا تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما عرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2292023/45582023/1/1/2022إن ديون الشركة التجارية الواقعة في طور التصفية القضائية، يميز في استيفائها بين الديون التي نشأت قبل صدور الحكم القاضي بفتح مسطرة التصفية ويتعين التصريح بها لدى السنديك تحت طائلة سقوطها متى توافرت شروطه

وفقا للمادة 686 وما يليها من مدونة التجارة، وبين الديون التي نشأت بعد صدوره ولا يشملها هذا الحكم، وأن وجود ممثل قانوني نائبا لأحد الأطراف، وهو الشركة محل التصفية، يوجب تبليغ القضية للنيابة العامة لتقديم مستنتجاتها وفقا للفصل 9 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2312023/97192023/1/1/2019إن ما أثير في الوسيلة لم يبين فيه الطاعن وجه التناقض والإخلالات التي يريد أن يعيبها على القرار المطعون فيه، فجاءت الوسيلة بذلك غامضة ومبهمة وبالتالي غير مقبولة، مما يتعين معه رفض الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2172023/47132023/1/1/2020إن الطعن في مقرر النقيب بشأن الأتعاب المستحقة للمحامي اتجاه موكله ينشر النزاع من جديد أمام مؤسسة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف، ولهذا الأخير سلطة تقديرية واسعة في إعادة تقييم ما تم تحديده من أتعاب إما بخفضها أو الرفع منها، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2182023/84462023/1/1/2021بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد : القرار

2020/1/1/2668

2023/221

2023-03-07

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2222023/34872023/1/1/2020لئن كانت النيابة العامة تعد طرفا أصليا في جميع القضايا الرامية إلى تطبيق أحكام مدونة الأسرة، فإن قضايا تحديد الأتعاب لا تدخل ضمن مفهوم قضايا الأسرة، ولو كان موضوع التوكيل يهم قضية أسرية، كما أن الفصل 8 من قانون المسطرة المدنية لا يخول للنيابة العامة استعمال طرق الطعن عندما تكون كطرف منضم في القضايا التي يأمر القانون بتبليغها إليها، ومن بينها القضايا المنصوص عليها في الفصل التاسع من ذات القانون.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2232023/50232023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2242023/50242023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2252023/50252023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف

(20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/5/967

2023/237

2023-03-07

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل كما يقع عليه الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله بصريح مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل، وأن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء العلاقة الشغلية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 2022/1/5/7522023-03-2382023-03-07البيّن أن الطالبة لم يسبق لها ان دفعت بكون الاجر الذي كان يتقاضاه الاجير مضاف اليه الساعات الإضافية وانما اكتفت بمقالها الاستئنافي بالدفع فقط ببيان مبلغ اجره، كما لم يسبق لها ان ناقشت التزام الاجير بعدم مطالبتها قضائيا باي مطالب، فضلا على أنه لم يسبق لها اثارة عدم سلوك مسطرة الصلح وهو ما لايجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لأول مرة لاختلاط الواقع فيه بالقانون فهو غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/5/1054

2023/239

2023-03-07

إن اختلاف مراجع القرار الاستئنافي المطعون فيه بالنقض عن مراجع القرار الاستئنافي المرفق بمقال النقض، يجعل الطعن غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2402023/18822023/5/1/2022المقرر قانونا ان المشغل هو الملزم باثبات المغادرة التلقائية للشغل عندما يدعيها طبقا لاحكام المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2412023/18842023/5/1/2022المقرر قانونا أن اثبات قيام علاقة الشغل واستمراريتها تقع على عاتق الاجير عملا بمقتضيات المادة 18 من مدونة الشغل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2422023/36972023/5/1/2022المقرر أنه لايجوز قانونا ممارسة الطعن بالنقض مرتين ضد نفس القرار، والثابت ان الطالب سبق له ان تقدم بالطعن بالنقض في نفس القرار الاستئنافي المطعون فيه حاليا، وفي مواجهة نفس المطلوبة، مما يبقى مال طلب النقض الحالي هو عدم القبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2432023/36982023/5/1/2022المقرر أنه لايجوز قانونا ممارسة الطعن بالنقض مرتين ضد نفس القرار، والثابت ان الطالب سبق له ان تقدم بالطعن بالنقض في نفس القرار الاستئنافي المطعون فيه حاليا، وفي مواجهة نفس المطلوبة، مما يبقى مآل طلب النقض الحالي هو عدم القبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2452023/23662023/5/1/2022إن المحكمة لما ردت ملتمس إجراء بحث بعلة ان العلاقة الشغلية انتهت بين الطرفين بقرار المنع، رغم ان المشغلة تدعي انه غادر عمله قبل هذا التاريخ بشهرين وهي الواقعة التي ترغب في اثباتها بشهادة الشهود، وباعتبارها هي الملزمة بذلك طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل، يكون قرارها فيما انتهى اليه بهذا الخصوص معللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2462023/31672023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر

عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2472023/31872023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2482023/31692023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2492023/31922023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو

إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2502023/31942023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2512023/31962023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2522023/31982023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،
وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

07-03-2322023/31992023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،
وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

07-03-2542023/32092023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2552023/32102023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2562023/9622023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي... "، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن ما يوجبه الفصل المذكور، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-2572023/31632023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر

عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2582023/32552023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،
وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2592023/32562023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع،
وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2602023/32572023/5/1/2022طبقا للمادة 13 من القانون 41-90 المتعلق بإحداث المحاكم الإدارية فإنه إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو

إدارية، وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع، وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام محكمة النقض التي يجب عليها أن تبت في الأمر، والمحكمة لما ردت الدفع بعلة أن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم تقيد المحكمة بالبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكم مستقل، وأن الطالبة لم يلحقها أي ضرر من ذلك مادام قد تحقق القصد من هذا المقتضى بإصدار المحكمة حكما صرحت فيه باختصاصها، وقضت في نفس الوقت في الجوهر، تكون قد خالفت قواعد قانونية آمرة نص صراحة على أنها تعتبر من النظام العام، وهو ما لا يجوز قانونا، مما يجعل قرارها عرضة للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-2002023/75762023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما اعتبرت أن ما تمسكت به المستأنفة من انعدام الضمان مردود لأن عقد التأمين الرابط بينها وبين المؤمن له يشير إلى أن التأمين يتعلق باستعمالات مختلفة فيما يخص الرافعة أداة الحادثة وأن مبلغ سقف التأمين محدد اتفاقا، يكون قرارها مطابقا لمقتضيات المادة 2 من الشروط النموذجية العامة للعقود المتعلقة بتأمين المسؤولية المدنية عن العربات ذات محرك والتي بموجبها تضمن مقاولة التأمين المسؤولية المدنية للمؤمن له التي يمكن أن تثار بسبب الأضرار البدنية أو المادية اللاحقة بشخص أو ممتلكات الأغيار والناتجة عن حوادث أو حرائق أو انفجارات تسببت فيها العربة المؤمن عليها، وتكون ضمنيا قد ردت ما أثير بخصوص الفقرة " ك" من المادة 4 من المقتضيات أعلاه ما دام لم يثبت لها أن العربة أداة الحادثة كانت مثبتة للقيام بأشغال والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1582023/22282023/1/7/2022إن قاعدة التطهير المنصوص عليها في الفصل 62 من ظهير التحفيظ العقاري تطبيقا قاصرة على الحقوق والاتفاقيات المحتج بها من طرف الغير الذي يتعين أن يعلن عنها أثناء مسطرة التحفيظ طبقا لمقتضيات الفصل 84 من نفس الظهير، ولا يحتج بها على الخلف الخاص الذي اشترى العقار من طالب التحفيظ الذي أصبح مالكا للرسم العقاري، والذي لم يزده هذا الرسم إلا تدعيما وتثبيتا لملكيته، فلا يسوغ له و لورثته من بعده التحلل من تصرفاته واتفاقاته التي أبرمها بشأنه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1592023/22292023/1/7/2022المقرر أن إجراء البحث من إجراءات التحقيق التي لا تأمر بها محكمة الموضوع إلا إذا كانت ضرورية للفصل في النزاع، وأن القاعدة المستمدة من الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود هي أن المدعي ملزم بإثبات ما يدعيه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1602023/23262023/1/7/2022البيّن أن دفاع الطاعنين التمس تسجيل تنازلهما عن الطعن بالنقض المقدم من طرفهما، وبالتالي فإن المحكمة لا يسعها سوى الاستجابة لملتمس الطالبين بتسجيل تنازلهما عن الطعن المذكور طبقا لمقتضيات الفصل 119 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1612023/23272023/1/7/2022إن التبليغ الصحيح المنتج لأثره هو ما كان موافقا لما يقرره الفصل 38 من قانون المسطرة المدنية الذي يجري سياقه على أنه، يسلم الاستدعاء والوثائق إلى الشخص نفسه أو في موطنه أو في محل عمله أو في أي مكان يوجد فيه، ويجوز أن يتم التسليم في الموطن المختار.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-1622023/32842023/1/7/2021لا يمنع النقيب من البت في المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب ولو مع وجود اتفاق بينهما بشأنها طبقا للفصل 51 من القانون المنظم لمهنة المحاماة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1552023/22272023/1/7/2022لما كان القرار المطعون فيه قد أورد في أسبابه بيان صحة تصرف البائع فيما باعه للغير قوله إن البائع المستأنف عليه هو من قام بإنجاز وثائق التعمير ومباشرة مسطرة الحصول على رخصة التجزئة المقامة على الرسم العقاري وبدون وجود أي منازعة من طرف أي من الملاكين معه على الشياع ومن بينهم المستأنف طيلة المدة الممتدة من تاريخ الحصول على رخصة التجزئة التي فاقت ست عشرة سنة يعتبر بمثابة رضى وإقرار منه بهذا التصرف عملا بمقتضيات الفصل 38 من ق.ل.ع يكون قد أورد الرد الكافي والواقعي لدفاع الطاعنة إذ لا محل للنعي على القرار سوء إعمال مقتضيات الفصل 38 من ق.ل.ع لعدم علمها اليقيني بالتصرفات التي باشرها البائع على العقار، والحال أن ما ساقته المحكمة المصدرة للقرار من وقائع وما أفصحت عنه من قرائن تدل على علمها بالتصرفات التي باشرها البائع على العقار، فيكون ما استنبطته من سكوت الطاعنة وعدم مخاصمة البائع خلال تلك المدة دليل على صحة البيع، وبالتالي لا وجه للنعي.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1512023/64522023/1/7/2021إن قاعدة تسلسل التقييدات المنصوص عليها في المادة 19 من المرسوم المؤرخ في 2014/07/14 في شأن إجراءات التحفيظ العقاري

تقتضي أنه يقيد في الرسم العقاري الحق المكتسب مباشرة من يد آخر مقيد في اسمه، وإذا كان الحق العيني أو التحمل العقاري موضوع تفويتات متتالية لم يسبق تقييدها، فإن التقييد في اسم المستفيد الأخير لا يتم إلا بعد تقييد التفويتات السابقة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1562023/23752023/1/7/2022لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقييم الأدلة المقدمة إليها وإعمال أثرها في الإثبات، ومتى كانت الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة لمنشئيها ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون طبقا لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1572023/24692023/1/7/2022لما كان المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قد اقتصرت في أسبابه إلى القول إجمالا أن الفصل 26 من قانون مهنة التوثيق العصري يلزم الموثق بتأمين مسؤوليته المهنية لدى شركة التأمين، وأن الموثق لما أدلى بما يفيد التأمين عن الأخطاء المهنية زمن ارتكابه الخطأ المهني موضوع الدعوى، يكون الضمان قائما، واتخذت ذلك أساسا لقضائها لا بإحلال الطاعنة شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء دون مناقشة مدى نفاذ هذا الضمان من عدمه وهو حاصل ما تمسكت به الطاعنة من أنه يستثنى من الضمان مسؤولية المؤمن له المدنية بسبب العمليات الممنوع عليه القيام بها طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتوثيق مما يوجب عليها أن تواجه هذا الدفاع بما يقتضيه وتبدي وجهة نظرها فيه إن إيجابا أو سلبا بما قد يكون لذلك من تأثير على قضائها، فجاء قرارها لكل ذلك مشوبا بنقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه وعرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1522023/64542023/1/7/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت قضاءها بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الطلب تكون قد ردت ما تمسكت به الطاعنات من تعسف المطلوبين في استعمال حقهم لامتناعهم عن حضورهم أمام الموثق لإبرام عقد البيع النهائي بخصوص العقار المدعى فيه واستخلصت عن صواب تعذر إنجاز عقد البيع لأسباب موضوعية في إطار سلطتها التقديرية في تقييم الأدلة وإعمال أثرها في الإثبات والتي لا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا فيما تسوقه من تعليل لتبرير وجه قضاءها وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا بما فيه الكفاية، والوسيلة على غير أساس .
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1532023/64572023/1/7/2021إذا بتت محكمة النقض في قرارها في نقطة

قانونية تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة عملا بمقتضيات الفصل 369 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1542023/21042023/1/7/2022إن البيع يكون تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على البيع والثمن وشروط العقد الأخرى طبقا لمقتضيات الفصل 488 من ق.ل.ع، كما أن الالتزامات المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون طبقا لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع. ومتى كان أثر التزامات المتوفى تنتقل إلي جميع ورثته القابلين لتركته في حدود ما ناب كل واحد منهم في التركة طبقا لمقتضيات الفصل 229 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1462023/16472023/1/7/2022إن المحكمة لما ثبت لها من الوعد بالبيع خلوه من الأجل لتنفيذ الطاعن لالتزامه، وأن إبرام العقد النهائي مرتبط بالتشطيب على التعرضات المسجلة على المطلب، تكون قد ردت عن صواب ما تمسك به الطاعن من أن عقد الوعد بالبيع أصبح مفسوخا بمجرد حلول أجل آخر دفعة لأداء الثمن ما دام العقد المذكور قد تضمن التزامات متقابلة في الجانبين دون أن يرتب جزاء الفسخ على عدم تحققها في أجل محدد، وأن الواعد بالبيع لم يثبت تنفيذه لالتزامه وإنذاره المطلوب بأداء الثمن، وبذلك جاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسليما، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1472023/16572023/1/7/2022المقرر أن البائع يتحمل طبقا للفصل 498 من ق.ل.ع بالتزامين ولهما الالتزام بتسليم الشيء المبيع، وثانيهما الالتزام بضمانه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-1482023/16582023/1/7/2022إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها بعدما ثبت لها أن دفوعات المستأنفة المتعلقة بسحب الوكالة واستبدال القطعة الأرضية بأخرى مجردة من أي إثبات، تكون خلافا للنعي قد أجابت عن دفوع الطاعنة، وجاءت الوسيلة خلاف الواقع.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1492023/16602023/1/7/2022إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف، بعلة أن الطرف المدعى عليه لا ينازع في كون التجزئة التي تضم البقعة المبيعة لها رسم عقاري،

وبأن هذا الرسم لازال مقيدا باسم المدعى عليهم، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1502023/3252023/1/7/2022إن المحكمة لما ردت دفع الطاعنين بتقادم الدعوى لكون عقد الوعد بالبيع معلق على شروط وسريان التقادم لا يبدأ إلا من تاريخ تحقق تلك الشروط عملا بالفصل 380 من ق.ل.ع واعتدت بالعرض والإيداع المنجز من طرف المطلوب لفائدة الوكيل البائع، ما دام لم يشعر بسحب وكالته، تكون قد ركزت قضاءها على أساس قانوني سليم، وجاء قرارها غير خارق للفصول المحتج بخرقها، وما اثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1632023/8752023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت إلى العلاقة الكرائية الرابطة بين الطرفين وللإنذار بالأداء، وتحققت من المطل الموجب للإفراغ، تكون قد أعملت مقتضيات الفصلين 254 و255 من ق.ل.ع ومعهما المادة 56 من القانون رقم 67.12، وجاء قرارها مرتكزا على أساس، ومعللا تعليلا سليما، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1642023/8772023/1/6/2020بمقتضى الفصل 256 من ق.ل.ع لا يكون الإنذار من الدائن واجبا إذا رفض المدين صراحة تنفيذ التزامه، وبذلك فإن الامتناع عن تنفيذ حكم قاض بالأداء يتحقق معه الرفض الصريح لتنفيذ الالتزام الوارد بالمقتضيات المذكورة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1652023/8792023/1/6/2020للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان لا يشغل سكنا في ملكه وكافيا لحاجياته العادية عملا بمقتضيات المادة 49 من القانون رقم 67.12.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1662023/8782023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 لا يقبل طلب تصحيح الإشعار بالإفراغ للاحتياج إلا بتوفر شرطين، ومنهما أن يكون المكري أو زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرون من الدرجة الأولى لا يشغلون سكنا في ملكيتهم أو كافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن المادة المذكورة اشترطت في طالب الإفراغ والمراد إسكانها إثبات عدم تملكه لمحل شاغر وكاف لحاجيات المطلوب إسكانها.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1672023/58912023/1/6/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن خطأ تسرب إلى رسم ولادة المطلوب دون أن تبين من أين استخلصت وجود الخطأ المذكور، ولم تجر عند الاقتضاء تحقيقا للتأكد من وجود التسجيل المضاعف ومن حقيقة المصلحة التي تبرر الطلب المذكور وحتى تبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والابطال.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1582023/2662023/1/6/2020إن المحكمة لما استندت لوثائق الملف في إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها، وتأكدت من حيازة الطاعن للمحل ومن المطل المبرر للأداء والإفراغ، يكون قرارها مرتكزا على أساس وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1592023/37542023/1/6/2022المقرر أن مقتضيات الحالة المدنية من النظام العام، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت لمجرد صورة من كناش الحالة المدنية وغير الكافية كحجة على صحة الوقائع المدعى بها، ولم تجر عند الاقتضاء تحقيقا طبقا للفصل 218 من ق.م.م لإقامة الحجة على صحة الوقائع المعروضة عليها بجميع الوسائل، والتأكد من مصلحة المطلوبة في الإصلاح المتمسك به وتكليفها بالإدلاء بحجة إدارية أو عدلية تفيد الخطأ المدعى به، وحتى تبني قضاءها على اليقين جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-03-1602023/70082023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1612023/67062023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-03-1622023/72152023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1112/2/1/2022

130/2023

07-03-2023

المحكمة لما قضت برفض طلب نفي نسب الابنين عن الطاعن، والحال أنه أدلى بمحضر شرطة وبمستخرج محتوى قرص مدمج يتضمن مجموعة من المحادثات بين المطلوبة في النقض وبين عدد من الرجال وصور مشينة لها وبمحضر استماع إليها من طرف الشرطة تؤكد فيه على تبادلها لأطراف الحديث الغرامية مع شخص وتبادل اللمسات والعناق معه، ودون أن تناقش ما أدلى به لما يمكن أن يكون له من تأثير على قضائها، وتجري خبرة جينية على الابنين عند الاقتضاء، فإنها لم تركز قضاءها على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

02-03-2232023/41002023/4/1/2023إذا تبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب، فانه يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه الى حين البت في طلب النقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2242023/6742023/4/1/2023إذا تبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف

استثنائية تبرر الاستجابة للطلب، فانه يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه الى حين البت في طلب النقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2332023/7472023/4/1/2023لما كان حاصل طلب المستأنف عليه هو الحكم بتمكينه من مستحقاته المالية عن كلفة التخفيض من المعاش المستحق له لفائدة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد منذ احالته على التقاعد في اطار نظام التقاعد الداخلي للشركة الذي أصبح مندرجا في النظام الجماعي طبقا للفقرة الأولى من الفصل 7 من اتفاقية الادماج، فهو بالتالي نزاع يتعلق بتطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بتسوية وضعية معاشية طبقا لمقتضيات المادة 41 من قانون رقم 41/90 المحدث لمحاكم إدارية، و المحكمة الإدارية لما قضت باختصاصها نوعيا للبت في الطلب يكون حكمها صائبا وواجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2352023/7892023/4/1/2023إن الطلب يهدف إلى الحكم بفسخ عقد الكراء وبإفراغ المدعى عليه من الأرض الفلاحية السلالية تحت طائلة غرامة تهديدية عن كل يوم إمتناع عن التنفيذ وحفظ حقه في المطالبة بواجبات الكراء المستحقة له ، وأنه لما كان العقد المذكور يعتبر أحد طرفيه شخص من أشخاص القانون العام ويتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص، ويتعلق بتدبير أراضي الجماعات السلالية ، فإن ذلك يضفي على هذا العقد صبغة العقد الإداري مما تختص المحاكم الإدارية نوعيا بنظر النزاع بشأنه ، والمحكمة الابتدائية لما صرحت بعدم اختصاصها النوعي للبت في الطلب تكون قد صادفت الصواب ، وحكمها واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2362023/8242023/4/1/2023ان الطلب يهدف الى الحكم على المدعى عليهما بأدائهما لفائدة المدعي (المستأنف عليه) تعويضا عن الاضرار اللاحقة به جراء الحادث الذي وقع له أثناء التداريب التي كان يقوم بها بمناسبة نشاط رياضي منظم تحت اشراف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم باعتبارها الجهة المكلفة بتدبير مرفق كرة القدم ذي الصبغة العامة، و بالتالي فان النزاع يكتسي صبغة إدارية عامة لاستهدافه الحصول على تعويض عن أضرار ناتجة عن نشاطات شخص مكلف بتدبير مرفق عمومي، طبقا للضوابط المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 90-41 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، و المحكمة الإدارية تبقى هي المختصة نوعيا بالبت في الطلب، و الحكم المستأنف بما نحاه غير صائب وواجب الإلغاء.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2392023/4882023/4/1/2021البيّن أن الطالب تمسك بأن كيفية التعويض عن المردودية تحكمها مقتضيات المرسوم رقم 2.03.535 في فصله 9، وأن هذا التعويض يؤسس على التنقيط الذي يبقى من مسؤوليات الرئيس المباشر، وأن عنصر الأجرة لا يتم أخذه بعين

الاعتبار إلا بعد التنقيط، وأن مصطلح مكافأة المردودية لا وجود له في الفصلين 10 و11 من المرسوم المذكور، بل يتعلقان بالتقييم والترقية، وأنه (أي الطالب) أدلى بلائحة التنقيط والتعويض عن مكافأة المردودية المتعلقة والناتجة عن هذا التنقيط، والمحكمة لما رفضت ملتمسه بخصوص إجراء بحث دون تعليل وقضت لفائدة المدعي بالتعويض عن المكافأة دون أن يستند إلى معايير التنقيط والتقييم، تكون قد جردت قرارها من أي أساس وعللته تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2412023/24852023/4/1/2021إن المحكمة عندما إستخلصت - عن حق – ارتكاب المستأنف لإخلالات ومخالفات جسيمة ترتب عنها المساس بمصالح الجماعة وبأخلاقيات العمل الجماعي تقع تحت طائلة المادة 64 من القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، ورتبت عن ذلك تأييد الحكم المستأنف القاضي بعزله من عضوية مجلس الجماعة، فإن قرارها جاء معللا تعليلا سائغا، ولم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها، وما بالوسائل على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2422023/5422023/4/1/2022إن أهلية الترشح للإنتخابات تجد أساسها القانوني في أهلية القيد في اللوائح الانتخابية الذي يعتبر شرطا عاما يجب توفره في المترشح كناخب وبخاصة بأن يكون مقيدا في اللوائح الانتخابية للجماعة المعنية، ولا يمكن مناقشته وترتيب أي أثر قانوني بتوفر الأهلية أو فقدها بمعزل عن ذلك.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2132023/23572023/4/1/2019لئن كان مبدأ الاختيار الأمثل يقتضي الموازنة بين جميع مصالح الإدارة والخواص، وتقدير الأعباء الإضافية التي بالإمكان تفاديها في ظل وجود خيارات أخرى أكثر ملاءمة وعقلانية مما تقرر اختياره، فإنه يبقى للإدارة سلطة تقديرية في نطاق محل قرارها في اختيار كيفية تدبيرها للمجال وتهيئة البنية التحتية الرياضية المناسبة من بينها إحداث الملاعب الرياضية وفق السياسة العمومية للقطاع الرياضي، إذا لم يكن هناك ثمة إلزام من المشرع بتحديد تصرفها، وأن ذلك يعتبر من الملاءمات المتروكة لها في تدبير المرافق العمومية وتقييم تكاليفها المالية وتقدير مدى تأثيراتها البيئية والإيكولوجية التي لم يثبت الطرف الطاعن ما ينسب إليها من إخلال في هذا الجانب أو بسياسة المغرب الأخضر، أو ما ينفي صبغة المنفعة العامة عن المشروع المراد نزع ملكية العقارات المعنية لأجله، أو ما يخل

بالضوابط التي يقررها كلا من قانوني التعمير ونزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

02-03-2142023/22542023/4/1/2020إن محكمة الإستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن المستأنف عليها تظل طبقا للمادة 42 من القانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية محقة في الاستفادة من الإعفاء بالنظر إلى تاريخ حصولها على رخصة إقامة التجزئة، وكذا تسليمها المؤقت لأشغال التجزئة حسب محضر التسليم المؤقت، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وبنت قضاءها على سند من القانون، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2152023/34512023/4/1/2020إن المحكمة لما عللت قضاءها بأن مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 56.03 المتعلق بتقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية وإن كانت تنص على أن جميع الديون التي لم تتم تصفيتها والأمر بدفعها وتسديدها تتقادم وتنقضي بصفة نهائية داخل أجل أربع سنوات تبتدئ من اليوم الأول التي أصبحت خلالها الحقوق مكتسبة بالنسبة للدائنين المعينين موطنهم بالمغرب، فإنه وبحسب المادة الثانية من نفس القانون فإن أحكام المادة الأولى المذكورة لا تطبق على الديون التي لم يتم الأمر بدفعها وتسديدها داخل الآجال المحددة بفعل الإدارة أو نتيجة دعوى قضائية، واعتبرت أنه طالما أن الدين الذي تطالب به الشركة المستأنف عليها هو دين منازع فيه ولم يتم الأمر من طرف الإدارة المستأنفة بدفعه أو تسديده داخل الآجال المحددة، فإن التقادم المثار يبقى غير قائم، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وبنت قضاءها على سند من القانون.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2162023/44242023/4/1/2021إن المحكمة لما عللت قرارها بأنه إذا كانت المادة 18 من المرسوم عدد 2.08.378 بتاريخ 2008/10/28 بتطبيق أحكام القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة نص على أنه: "إذا تعلق الأمر بعقار غير محفظ وجب على العدل التأكد بواسطة شهادة صادرة عن السلطة المحلية من كونه ليس ملكا جماعيا أو حبسيا وليس من أملاك الدولة "فإن من حق السلطة المحلية الامتناع عن تسليم الشهادة الإدارية المطلوبة إذا كان هناك نزاع بشأنها وخاصة إذا تقدم فريقان أمام تلك السلطة من أجل طلب تلك الشهادة التي تؤدي إلى تأسيس تملك أو المطالبة بالتحفيظ، أو إذا لم تتوصل بجواب من الإدارات المعنية التي تمت مراسلتها، أو تبين لها بعد التحريات التي تجريها أن هناك غموض

في العلاقة بين الطالب والعقار محل الشهادة أو وجود تعرض من أحد الأشخاص الذي يدعي ملكيته بأي حجة مقبولة قانونا، ورتبت على ذلك أنه لا يمكن باعتبار المنازعة من قبل الأغيار عنصرا أجنبيا عن منح تلك الشهادة، خاصة إذا كانت الوثائق المعتمدة لطلب تلك الشهادة محل شكاية بالزور مقدمة للنيابة العامة، أو أن هناك نزاع معروض على القضاء بشأن العقار موضوع طلب الشهادة، وانتهت إلى أن القرار المطعون فيه مبني على أسباب قانونية وواقعية تبرره، لم تخرق القانون، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 02-03-2172023/46782023/4/1/2021إن المحكمة لما عللت قضاءها بأن الأشغال التي يقوم بها المستأنف (الطالب) ليست بالأشغال الطفيفة المرخص له بها، وإنما تتطلب القيام بأعمال هدم وإعادة بناء وليس القيام بأشغال إصلاح، وأن ذلك يتطلب الحصول على رخصة بناء وفقا للضوابط المنصوص عليها في قانون التعمير، واعتبرت أن رئيس المجلس الجماعي عندما قام بسحب رخصة الإصلاح لهذه العلة قد تصرف طبقا للقانون، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2182023/54732023/4/1/2021لا يشترط لصحة الحجز لدى الغير أن تكون العلاقة التي تربط المحجوز بين يديه بالمحجوز عليه هي علاقة مديونية، وإنما فقط أن يكون الغير المحجوز بين يديه حائزا لمبالغ أو مستندات تعود للمحجوز عليه ويصح الحجز عليها من طرف القائم بالحجز والتعرض على تسليمها ضمانا لاستيفاء دينه منه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2192023/8932023/4/1/2023البيّن من معطيات الملف أن الأمر يتعلق بعقد إيجار مبرم بين وزارة الداخلية الوصية على الأراضي الجماعية ومورث المستأنف عليه، وأن الكراء أبرم بناء على موافقة الجهات الوصية وتضمن ضرورة احترام الإلتزامات الخاصة بإنجاز مشروع على الأرض المكراة وإعطاء الأسبقية في التشغيل لأبناء الجماعة السلالية، مما يفيد أن الكراء أبرم من أجل إنجاز مشروع استثماري على الأرض الجماعية في إطار المشاريع الهادفة لتنمية هذه الأراضي وتحسين المستوى المعيشي لذوي الحقوق، وهو بذلك كراء بشروط استثنائية يندرج ضمن العقود الإدارية التي يختص القضاء الإداري بنظر النزاعات التي تثور بخصوصها طبقا للمادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية، والمحكمة الابتدائية لما صرحت بعدم اختصاصها نوعيا للبت في الطلب صادفت الصواب وحكمها واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2202023/2992023/4/1/2021إن المشرع ارتأى بمقتضى القانون رقم 05.42

المتعلق بسن بعض الإجراءات المتعلقة بالعقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة المنقولة ملكيتها للدولة، الحياد عن القواعد العامة في تحديد منطلق احتساب أجل الطعن في القرارات الوزارية المشتركة المشار إليها أعلاه، وحدده في ستين (60) يوما من تاريخ 2 مارس 2006، وأن العبرة في احتساب أجل الطعن بالإلغاء تكون بنشر القانون المذكور في الجريدة الرسمية لسد باب الطعون المرتبطة بتلك الأراضي وما تشكله من تهديد مستمر للمراكز القانونية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2212023/7402023/4/1/2021لا مجال للاحتجاج بأن المبلغ المسلم للطاعن قد توصل به قبل اعتماد النظام الداخلي لحساب الودائع وأداءات المحامين، ما دام أن استخلاص الوديعة وتسلمها من طرف المحامي المشتكى به (الطالب)، وإن تم في تاريخ سابق لتاريخ تطبيق مقتضيات المادة 57 من قانون المحاماة، فإن إحتفاظه واستمراره في الاحتفاظ بالوديعة خلال فترة سريان المقتضى القانوني المذكور يجعله مرتكبا لمخالفة الاحتفاظ بالوديعة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-2222023/21842023/4/1/2021إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف وتقرير السلطة المحلية أن القطعة الأرضية الجماعية موضوع النزاع تستغل في إطار ما يعرف بالخبزة، واعتبرت أن استغلال المعنين بالأمر القطعة الأرضية لا يفيدهما ولا يشكل سندا لهما في الانتفاع بالعقار ولو طالت مدة الحيازة، استنادا إلى مقتضيات الفصل 4 من ظهير 27 أبريل 1919 كما تم تتميمه وتعديله بظهير 06 فبراير 1963 وايدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء قرار مجلس الوصاية المؤيد لمقرر الهيئة النيابية القاضي بأحقية المستغلين المستند إلى طول مدة الاستغلال، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

02-03-2252023/8302023/4/1/2023إن طلب المستأنفة يهدف إلى الحكم بتحميل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مسؤولية الانقطاعات الكهربائية وما نتج عنها من ضرر، وبأدائه لفائدة المدعية تعويضا عن ذلك، وبالتالي، فإن الأمر يندرج ضمن دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام، وما دام ان الضرر منسوب للمكتب المذكور كشخص من أشخاص القانون العام وخارج عن عقود التزويد

بالماء والكهرباء، فإن الاختصاص نوعيا بالبت فيه يندرج ضمن مقتضيات المادة 8 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، والمحكمة لما صرحت بعدم اختصاصها النوعي للبت في الطلب، تكون قد جانب الصواب وحكمها واجب الإلغاء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2262023/18492023/4/1/2021إن المحكمة استندت فيما إنتهت إليه بأن تبليغ الأمر بالتخلي للأطراف ليس بالأمر الجوهري الذي من شأن عدم تحققه بطلان الحكم المستأنف ما دام أن القضية كانت جاهزة للبت فيها، وأنه لا مجال لتمسك المستأنف بعدم توصله بالأمر بالتخلي مادام لم يترتب أي ضرر له جراء ذلك، وبخصوص تقديم الطعن خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 79 من القانون المنظم لخطة العدالة، فإن مقتضيات هذه المادة إنما تنصرف إلى تحديد أجل الطعن بالنسبة للعدول غير الواردة أسماؤهم في المقرر الصادر عن المجلس الجهوي بتحديد أسماء العدول المتوفرين على الشروط المطلوبة قانونا، ولا يتعلق بتحديد أجل الطعن في انتخاب رئيس وأعضاء مكتب المجلس، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2282023/912023/4/1/2022إن أسباب الطعن بإعادة النظر نص عليها الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية حصرا ولا يمكن التوسع فيها ولا القياس عليها، وأنه يتعين طبقا للفقرة الثانية من الفصل المذكور أن يقع الطعن بإعادة النظر ضد القرارات الصادرة بعدم القبول أو السقوط لأسباب ناشئة عن بيانات ذات صبغة رسمية وضعت على مستندات الدعوى ثم تبين عدم صحتها عن طريق وثائق رسمية جديدة وقع الاستظهار بها فيما بعد، ولما كان الثابت من تنصيصات ومنطوق القرار المطعون فيه بإعادة النظر أنه قد قضى في الجوهر برفض طلب النقض، - ولم يقض بعدم قبول الطلب أو السقوط - فإن سبب الطعن بإعادة النظر على النحو الوارد عليه والمرفوع من الطالب في إطار الفقرة الثانية من الفصل 379 المشار إليه أعلاه، يبقى تبعا لذلك غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-2322023/7362023/4/1/2023إن الطلب يهدف إلى الحكم على الشركة برفع الضرر وذلك بعدم تركيب عدادات فوق عدادات المدعية وبعدم الترخيص باشتراكات الاستفادة من الماء إلا بعد التأكد من فسخ العقدة بين المستفيد والجمعية والحصول على رفع اليد، وهو الأمر المرتبط بتدبير وتسيير مرفق الماء الصالح للشرب إستنادا إلى عقود التفويض المبرمة بين المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والجماعة مع كل من الجمعية المستأنف عليها والشركة المستأنفة، وبالتالي فإن النزاع يرتبط بتطبيق اتفاقيات تتعلق بتدبير وتسيير مرفق عام، ويبقى أمر البت نوعيا في النزاعات المرتبطة بها من اختصاص القضاء الإداري، والحكم

المستأنف القاضي بانعقاد الاختصاص النوعي للمحكمة التجارية يبقى مجانبا للصواب، وواجب الإلغاء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1612023/11412023/3/2/2021البيّن من وثائق الملف عدم وجود التزام من طرف المطلوبين بتزويد المحل المكترى بمادة الكهرباء بقوة أربع خيوط أو بأدائهما الرسوم والمصاريف للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء عن ذلك، وأنه باستجابتهما لمنح الطالب الإذن بإدخال عدادي الماء والكهرباء تنتفي مسؤوليتهما في عدم قيامه بربط محلة بالعدادين المذكورين، والمحكمة بما نحن لم تكن في حاجة إلى إجراء خبرة ولم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها فجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1622023/1542023/3/2/2023بمقتضى الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية لا يوقف الطعن أمام محكمة النقض التنفيذ إلا في الأحوال الآتية: في قضايا الأحوال الشخصية، وقضايا الزور الفرعي، والتحفيظ العقاري، أو بصفة استثنائية للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ومقررات السلطات الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء. والبين أن موضوع الدعوى يتعلق بإجراء محاسبة على مداخيل محل يستغل بموجب عقد تسيير حر وإفراغه وهو بذلك لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها حصرا في الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية المشار إليه أعلاه مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1632023/1962023/3/2/2021بمقتضى الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود فإن الأحكام الصادرة عن المحاكم المغربية تعتبر ورقة رسمية و تكون حجة على الوقائع التي تثبتها حتى قبل صيرورتها قابلة للتنفيذ، وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت في قضائها على الأمر الاستعجالي المستدل به، تكون قد طبقت مقتضيات 418 الفصل أعلاه و لم تكن في حاجة إلى إجراء أي تحقيق في الدعوى لإثبات العلاقة الكرائية، فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....
.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

02-03-1642023/9832023/3/2/2021بمقتضى الفقرة الثامنة من الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية فإنه يجب أن تكون الأحكام دائما معللة، والمحكمة لئن كانت لها سلطة تقديرية في استخلاص موجبات إيقاف التنفيذ ولا رقابة عليها في ذلك إلا بخصوص التعليل، فإنها لما عللته بأن ظروف القضية وملابساتها لا تستوجب الإسراع بالنفيذ، دون إبراز هذه الظروف والملابسات المبررة لإيقاف التنفيذ، فكان بذلك ما نعاه الطاعن على القرار واردا عليه مما يستوجب نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-1492023/3432023/3/2/2021البيّن أن الطالبين لم يستندوا في مقالهم الرامي إلى تمكينهم من نصيبهم في الأرباح إلى وثيقة الموافقة الصادرة عن موروثهم وأخيه لفائدة المطلوب بمفردها وإنما استدلوا بإراثتين لإثبات كونهم خلف عام لجدهم الذي استفاد من البقعة الارضية التي يوجد بها المحل التجاري المدعى فيه، وشهادة إدارية ومحضر معاينة لإثبات تواجد المطلوب بالمحل المذكور واستغلاله، كما انهم لم يقتصرو في طلبهم على إجراء خبرة حسابية لتحديد نصيبهم من الأرباح وإنما طلبوا الحكم لهم بتعويض مسبق مع إجراء خبرة حسابية ليس من تاريخ وثيقة الموافقة المذكورة التي انتهى أثرها من تاريخ وفاة موروثهم، بل من تاريخ انتقال الحق إليهم، مما يجعل الطلب ينصب على جوهر الحق وليس على اجراء من إجراءات التحقيق، وأن المحكمة التي اكتفت بمناقشة وثيقة الموافقة دون باقي الوثائق الأخرى المستدل بها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

02-03-1502023/4032023/3/2/2021إن المحكمة لما استخلصت وعن صواب من الأحكام القضائية السابقة استمرار العلاقة الكرائية بين الطرفين إلى غاية تنفيذ الحكم بأداء واجبات الكراء، واستبعدت شهادة الشاهد لأنها تصطدم مع قرينة قانونية قاطعة مستقاة من الأحكام المذكورة، يكون قرارها معللا بما فيه الكفاية ومرتكزا على أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-1512023/4062023/3/2/2021إن عدم سريان أثار عقد الكراء المحتج به من

طرف الطالبة في مواجهة المطلوبة واحقية هذه الأخيرة في طلب الإفراغ، سبق الحسم فيه بمقتضى قرار استئنافي نهائي الذي يعتبر حجة على الواقعة المذكورة والتي اثبتها عملا بالفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود، والمحكمة بما نحت لم تكن في حاجة إلى إجراء بحث للتحقيق مما ادعته الطاعنة من علاقة كرائية مع المطلوبة، فأتى قرارها تبعا لذلك معللا بما يكفي لتبريره وكان ما بالوسيلة غير مؤسس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1522023/4082023/3/2/2021إن المحكمة لم تقم بإجراء مقاصة بين الطرفين وإنما خصمت جزءا من الدين موضوع الأمر بالأداء بعدما تبين لها أداؤه للطالبة عن طريق تحويل لحسابها البنكي، وأن عدم البت في الاستئناف داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل 164 من قانون المسطرة المدنية لم يرتب عنه المشرع أي أثر على صحة الدعوى، كما أن الدفع بكون الحلول الاتفاقي الذي تم حول أداء أصل الدين لم يأت وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 213 من قانون الالتزامات والعقود، ولم يسبق للطالبة أن تمسكت بذلك أمام قضاة الاستئناف وأن إثارة ما ذكر لأول مرة أمام محكمة النقض يبقى غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
02-03-1532023/7752023/3/2/2021إن المحكمة لما ثبت لها أن الإنذار بالإفراغ موضوع الدعوى مؤسس على الاستعمال الشخصي الذي يقابله التعويض الكامل عن الإفراغ، اعتبرت أن المحل المدعى فيه وإن لم تمارس فيه أي تجارة بسبب إغلاقه لمدة من الزمن تم خلالها تبديد عناصره باستثناء الحق في الكراء الذي اعتمدته لتحديد التعويض، إضافة إلى التحسينات التي تم إثباتها بمقتضى فواتير حسب ما ورد بتقرير الخبرة، وأيدت الحكم المستأنف الذي قضى للمطلوب بتعويض شامل ممثل في الحق في الكراء مقابل إفراغه من المحل المدعى فيه، تكون قد عللت قرارها بما يطابق القانون ولم تخرق المادة 8 من القانون رقم 16-49 غير القابلة للتطبيق على النزاع.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1542023/9972023/3/2/2021إن المحكمة لما ثبت لها أن الطالبة سبق لها أن استصدرت حكما قضى بالمصادقة على الإنذار المبلغ للمطلوبة وبإفراغها من المحل موضوع الدعوى، واعتبرت أن استناد الطالبة إلى مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 16-49 لطلب فتح المحل لا يسعفها ما دامت تحوز حكما قضى بفسخ العلاقة الكرائية بينها وبين المطلوبة وإفراغ هذه الأخيرة من المحل موضوع الكراء، تكون قد عللت قرارها بما يطابق القانون ما

دام أن العلاقة الكرائية بين الطالبة والمطلوبة قد انتهت بالفسخ والإفراغ بمقتضى الحكم المستدل به والقابل للتنفيذ، وأن سلوك مسطرة فتح المحل تستوجب أن تكون العلاقة الكرائية لا زالت قائمة بين الطرفين، وبذلك لم يخرق قرارها أي مقتضى وجاء مرتكزا على أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1552023/12282023/3/2/2021لئن كان استخلاص الخطأ وتقدير الضرر يعد من مسائل الموضوع التي يستقل بتقديرها قضاة الموضوع ولا رقابة عليهم في ذلك من قبل محكمة النقض متى كان تعليلهم سائغا ومبررا لما قضوا به، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وقائع الملف المعروض عليها أن الطاعن باشر مسطرة إفراغ المطلوب من المحل المدعى فيه بناء على حكم قضائي تم تنفيذه، ومع ذلك أيدت الحكم الابتدائي القاضي بتعويض المطلوب عن استغلال الطاعن المذكور للمحل المدعى فيه عن المدة التي تبتدئ من تاريخ إفراغه إلى تاريخ تنفيذ الأمر القاضي بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه ودون أن تبرز في قرارها الخطأ الذي ارتكبه الطاعن ودون أن تعلل بمقبول التعويض عن الاستغلال المحكوم به تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1562023/2002023/3/2/2023بمقتضى الفصل 361 من ق.م.م لا يوقف الطعن أمام محكمة النقض التنفيذ إلا في قضايا الأحوال الشخصية والزور الفرعي والتحفيظ العقاري. ويمكن علاوة على ذلك لمحكمة النقض بطلب صريح من رافع الدعوى وبصفة استثنائية أن تأمر بإيقاف تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ومقررات السلطات الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء. والبيّن أن النازلة لا تدخل ضمن الحالات المذكورة في الفصل 361 من ق.م.م المشار إليه، مما يكون معه طلب إيقاف التنفيذ غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1862023/20972023/1/4/2022إن إثارة عدم إحالة الملف على النيابة العامة وما يترتب عن ذلك من إخلالات موكول لأصحاب الصفة والمصلحة المشار إليهم في الفصل 9 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1872023/26962023/1/4/2022للمحكمة سلطة تقييم نتائج إجراءات التحقيق التي تأمر بها، والمحكمة مصدرة القرار لما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد استخلصت من تقرير الخبير أن القيمة المقترحة من طرف هذا الأخير مناسبة لانطلاق عملية بيع المدعى فيه بالمزاد العلني ولما أوردت في تعليلها ملتمس الطالبين بالمصادقة على هذا التقرير جاء قرارها

مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما وكافيا.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

القرار3251/1/4/2022

2023/188

2023-03-02

عملا بالفصل 451 من قانون الالتزامات والعقود فإن قوة الشيء لا تثبت إلا لمنطوق الحكم ولا تقوم إلا بالنسبة إلى ما جاء فيه أو يعتبر نتيجة حتمية ومباشرة له ويلزم أن تكون الدعوى بين نفس الأطراف وبنفس الصفة ومبنية على نفس السبب، والمحكمة لما لم تجب على الدفع المتعلق سبق الفصل والذي هو موضوع الاستئناف الفرعي، رغم إدلاء الطالبين في المرحلة الابتدائية نتيجة حكم قضى برفض طلب القسمة المقدم من طرف المطلوب في مواجهة الطالبين بخصوص المدعى فيه ولما لم تفعل يعتبر ذلك بمثابة انعدام التعليل وبالتالي جاء قرارها معرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1892023/32552023/1/4/2022للمحكمة سلطة تقييم نتائج إجراءات التحقيق التي تأمر بها لتستخلص منها وجه قضائها بما يسوغه من الناحيتين الواقعية والقانونية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
02-03-1902023/48262023/1/4/2022للمحكمة سلطة تقييم نتائج إجراءات التحقيق التي تأمر بها لتستخلص منها وجه قضائها بما يسوغه من الناحيتين الواقعية والقانونية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1912023/69612023/1/4/2022المقرر أن المحكمة وإن كان لها سلطة تقييم الحجج المعروضة أمامها فإنها ملزمة بتعليل ما قضت به تعليلا مستساغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1932023/82262023/1/4/2022إن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف مصدر

الأمر المطعون فيه لما تبين له أن الطلب يهدف إلى إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وليس في ذلك أي مس بمراكز الأطراف، وأن الحكم الابتدائي الذي تم تنفيذه بعد تأييده من قبل محكمة الاستئناف تم نقضه مع الإحالة للبت فيه من جديد واعتبر أن الحكم المنفذ لم يعد له أي سند قانوني، وأن ذلك يدخل ضمن اختصاصه بصفته قاضيا للمستعجلات فقضى بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه لم يخرق مقتضيات الفصل 149 أعلاه وعلل أمره تعليلا كافيا ويبقى ما استدل به على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1942023/86422023/1/4/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من القرار المشترك المؤرخ في 2002/1/18 بين وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة ووزير التجهيز أن السكن موضوع الدعوى يندرج ضمن المساكن الوظيفية غير القابلة للبيع الخاصة بوزارة التجهيز وأنه نفى عن السكن موضوع الدعوى صفة القابلية للتفويت واستبعدت المنشور الوزاري الصادر بتاريخ 1995/8/17 المتعلق بتعليق الإجراءات الرامية إلى إفراغ الموظفين المحالين على التقاعد الذين يحق لهم اقتناء مساكن الأملاك المخزنية لثبوت عدم قابلية السكن الوظيفي موضوع الدعوى للتفويت بمقتضى القرار المشترك المشار إليه أعلاه، وقضت برفض الطلب بإرجاع الحالة والحكم وفق الطلب المضاد بعدم أحقية الطالبة في شغل السكن الوظيفي المدعى فيه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا ويبقى ما استدل به على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

02-03-1952023/5132023/1/4/2022إن المحكمة غير ملزمة بالأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق إذا تبين لها أن العناصر المتوفرة بالملف كافية للبت في النازلة أم عدم جدواه عملا بمقتضيات الفصلين 55 و336 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1962023/20532023/1/4/2022تعتبر الأحكام حجة على الوقائع التي تثبتها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ عملا بمقتضيات الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-03-1972023/47852023/1/4/2022تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية كلما كانت هذه القسمة ممكنة وبفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة

وعن طريق التقويم والتعديل ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطوبغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز عملا بمقتضيات المادة 317 من م.ح.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 02-03-1982023/55652023/1/4/2022عملا بالمادة 314 من م.ح.ع يشترط لإجراء القسمة أن يكون الملك مملوكا على الشياع للشركاء عند إجرائها ولمحكمة الموضوع سلطة تقييم الحجج والأدلة ومنها الخبرة لاستخلاص مبررات قضائها بما يسوغه واقعا وقانونا.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-03-1992023/28292023/1/4/2022عملا بالفصل 66 من قانون التحفيظ العقاري كل حق عيني متعلق بعقار محفظ يعتبر غير موجود بالنسبة للغير إلا بتقييده وابتداء من يوم التقييد في الرسم العقاري من طرف المحافظ على الأملاك العقارية والثابت من شهادة المحافظة العقارية أن الأشخاص الموجهة ضدهم دعوى القسمة لا زالوا مسجلين كمالكين بالرسم العقاري فضلا على أن الوفاة لا تثبت إلا بشهادة الوفاة أو رسم إراثة من توفي ولا تثبتها شواهد التسليم وأن الدعوى وجهت ضدهم بصفتهم مسجلين كمالكين بالرسم العقاري وليس كورثة والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أعملت ما ضمن بالرسم العقاري من بيان للأشخاص المالكين تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 02-03-2002023/32572023/1/4/2022المقرر أنه يجب التنصيص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرار وتكون القرارات معللة، ويشار إلى أنها صدرت في جلسة علنية وأن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة ويوقع أصل القرار من طرف الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط عملا بالفصل 345 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-03-2952023/20282023/5/2/2020لما كان تاريخ جلسة الاستماع التي قررت من خلالها المشغلة الاستماع للأجير تزامن مع إصابته بوعكة صحية حسب الشهادة الطبية المرفقة بالملف، فإنها حينما اعتبرته متخلفا عن جلسة الاستماع بالتاريخ المذكور، وأبلغت مفتش الشغل بذلك، واتخذت قرارا بفصله لارتكابه أخطاء جسيمة رغم أن عقد الشغل يتوقف بسبب المرض، تكون قد خرقت مقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

01-03-2962023/20302023/5/2/2020بمقتضى المادة 54 من مدونة الشغل تدخل

ضمن مدد الشغل الفعلي مدة توقف عقد الشغل، ولا سيما اثناء التغيب المأدون به وبسبب المرض غير الناتج عن حادثة شغل، او مرض مهني، او بسبب اغلاق المقاولة مؤقتا بموجب قرار ارادي او بفعل قوة قاهرة ، والمحكمة المطعون في قرارها لما اغفلت تطبيق المقتضى المذكور على النازلة موضوع الدعوى، وذلك بعدم اعتبار فترة توقف عقد الشغل بسبب المرض، وانتقاصها من مدة الشغل الفعلي عند احتساب التعويضات المحكوم بها للطالب عن الفصل التعسفي تكون قد خرقت المقتضيات المحتج بها وعرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-03-2932023/19572023/5/2/2020إن عدم سلوك المسطرة الخاصة في حق المطلوب باعتباره ممثلا نقابيا في حالة ارتكابه لخطأ جسيم، يجعل المحكمة في غنى عن مناقشة الخطأ المرتكب من طرفه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-03-2942023/20272023/5/2/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على انه يجب ان تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان اسماء الاطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والثابت من مقال الطعن بالنقض ان الطاعن لم يشر الى عنوان المطلوب في النقض ويشكل بذلك خرقا للمقتضى المذكور، مما يكون معه الطلب غير مقبول.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/2/5/2034

2023/299

2023-03-01

المقرر أن إثبات واقعة المغادرة التلقائية ملقى على عاتق المشغل عملا باحكام المادة 63 من مدونة الشغل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-03-2982023/20332023/5/1/2020إن مقتضيات المادة 185 من مدونة الشغل

تشترط لتقليص مدة الشغل العادية الاتفاق بين المشغل ومندوبي الاجراء والممثلين النقابيين بالمقاولة عند وجودهم، والبيّن من الاتفاق المدلى به من طرف الطالبة انه لا يشير الى عدم وجود مندوبي الاجراء او الممثلين النقابيين حتى يتسنى الاخذ بمقتضيات الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود، ومن تم فإن الاتفاق المذكور انجز مخالفا لمقتضيات المادة 185 من مدونة الشغل، وهو ما نحاه وعن صواب القرار المطعون فيه حينما قضى باستبعاده والحكم للمطلوبة في النقض بالتعويض عن تكملة الاجر.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

01-03-1132023/2852023/3/1/2021المحكمة التي ثبت لها الأخطاء في التسيير والتي نتج عنها ضرر ورتبت التعويض عن تلك الأخطاء، تكون قد طبقت صحيح مقتضيات الفصل 78 من ق.ل.ع ولم تخلط بين المقتضى المذكور والمادة 67 من قانون رقم 5.96.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

422/2/1/2022

108/2023

28-02-2023

الورقة الرسمية هي التي يتلقاها الموظفون العموميون الذين لهم صلاحية التوثيق في مكان تحرير العقد وذلك في الشكل الذي يحدده القانون. الفقرة الأولى من الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود. تعتبر الورقة الرسمية حجة قاطعة حتى على الغير في الوقائع والاتفاقات التي يشهد الموظف العمومي الذي حررها بحصولها في محضره وذلك إلى أن يطعن فيها بالزور. الفقرة الأولى من الفصل 419 من نفس القانون. المحكمة لما استخلصت من وثائق الملف أنه تم سحب وصاية الطالبة عن محضونيها لعدم قدرتها على السيطرة على سلوكهما ولسوء المعاملة الجسدية والعاطفية وإهمالهما، ومعاناتها من عدم الاستقرار العاطفي والنفسي مما يعرض الطفلين للخطر، كما أن أحد المحضونين كان يتغيب باستمرار عن المدرسة وربط علاقات مع مجموعة خطيرة من المدمنين والمخالفين، وأن المحضونين يوجدان حاليا بمركز الإيواء كودا ببرشلونة منذ 2019/10/08، معتبرة تلك الوثائق أوراقا صادرة عن موظفين

عموميين مختصين وحجة على الوقائع التي تثبتها دونما حاجة إلى تذييلها بالصيغة التنفيذية ورتبت على ذلك إسقاط حضانة الطاعنة عن محضونيها بعد افتقادها لأهلية الحضانة، فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

القرار79/2/1/2022

106/2023

28-02-2023

إن حالات الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض محددة حصرا في الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية والتي وإن كان من بينها انعدام التعليل، فإنه ليس منها إعادة المجادلة في تعليلات تلك القرارات. النعي بمقال إعادة النظر الحالي ما هو إلا إعادة للنعي السابق، ومنصب على كيفية تطبيق محكمة النقض للقانون، ومجرد مجادلة في علل قرارها، وذلك ليس من أسباب إعادة النظر.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-2192023/24562023/5/1/2021المقرر قانونا أن الأجير هو الملزم باثبات علاقة الشغل واستمراريتها بجميع وسائل الإثبات.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-2202023/36962023/5/1/2022الثابت ان الطاعن سبق له ان تقدم بالطعن بالنقض في نفس القرار الاستئنافي المطعون فيه حاليا وفي مواجهة نفس المطلوبة، وأنه لايجوز قانونا ممارسة الطعن بالنقض مرتين لذلك يبقى مآل طلب النقض الحالي هو عدم القبول.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-2212023/9602023/5/1/2022إن تقييم شهادة الشهود يخضع للسلطة لتقديرية

لمحكمة الموضوع التي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل، وأن المغادرة التلقائية للعمل لئن كانت واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات، فإنه يتعين أن تكون ثابتة ثبوتا واضحا

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2222023/9692023/5/1/2022إن مقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية تنص على أنه يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن إن الطالب تقدم بمقال النقض في مواجهة شخص ليس طرفا فيه، مما يجعل الطعن مخالفا للمقتضيات المذكورة أعلاه ومقدما ضد غير ذي صفة، ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2142023/5192023/5/1/2021إذا كان المقرر قانونا أنه يمكن إنهاء عقد الشغل غير محدد المدة بإرادة الأجير عن طريق الاستقالة المصادق على صحة إمضائها من طرف الجهة المختصة عملا بمقتضيات المادة 34 من مدونة الشغل، فإن الاستقالة باعتبارها تصرف قانوني يجب أن تصدر عن إرادة حرة لا يشوبها أي ضغط أو إكراه من طرف المشغلة، كما أن الإكراه هو إجبار يباشر من غير أن يسمح به القانون ويحمل بواسطته شخص على أن يعمل عملا بدون رضاه كما انه لا يخول إبطال الالتزام إلا إذا كان هو السبب الدافع إليه، أو إذا قام على وقائع من طبيعتها أن تحدث لمن وقعت عليه إما ألما جسميا أو اضطرابا نفسيا أو الخوف من تعريض نفسه أو شرفه أو أمواله لضرر كبير، طبقا لمقتضيات الفصلين 46 و 47 من قانون الالتزامات والعقود، مما يفيد أن هذا الإكراه يجب أن يكون آنيا ومتزامنا مع الالتزام المقصود، بالنظر إلى طبيعة الأضرار الناتجة عن ذلك والتي تشكل خطورة على صحة الملتزم الجسمانية أو النفسية أو على مصالحه المادية

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2152023/3032023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل بصريح مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2172023/1592023/5/1/2022إن المحكمة لما ثبت لها زورية شهادة العمل واستبعدت الأجرة، المضمنة بها، واحتسبت التعويضات المستحقة، على أساس الحد الأدنى للأجر المحدد بنص تنظيمي، فإنها لم تخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المستدل بها، خاصة وأن تقاضي الحد الأدنى ثابت من خلال شهادة التصريح بالأجر الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2322023/14052023/5/1/2022إن نزاعات الشغل الجماعية هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية مهنية لهؤلاء الأجراء. كما تعتبر نزاعات الشغل الجماعية كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها مشغل واحد، أو عدة مشغلين، أو منظمة مهنية للمشغلين ويكون هدفها الدفاع عن مصالح المشغل أو المشغلين أو المنظمة المهنية للمشغلين المعنيين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2332023/14092023/5/1/2022إن نزاعات الشغل الجماعية هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية مهنية لهؤلاء الأجراء. كما تعتبر نزاعات الشغل الجماعية كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها مشغل واحد، أو عدة مشغلين، أو منظمة مهنية للمشغلين ويكون هدفها الدفاع عن مصالح المشغل أو المشغلين أو المنظمة المهنية للمشغلين المعنيين.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-2342023/17392023/5/1/2022إن نزاعات الشغل الجماعية هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية مهنية لهؤلاء الأجراء. كما تعتبر نزاعات الشغل الجماعية كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها مشغل واحد، أو عدة مشغلين، أو منظمة مهنية للمشغلين ويكون هدفها الدفاع عن مصالح المشغل أو المشغلين أو المنظمة المهنية للمشغلين المعنيين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2352023/10562023/5/1/2022إن المحكمة المطعون في قرارها، تقيدا منها بنقطة الإحالة واستنادا إلى ما توفر لديها من معطيات في النازلة، وردا عن الدفع المثار تبين لها أن عملية تقطيع الأشجار المؤاخذ من أجلها المطلوب، والتي أسس عليها قرار فصله من العمل، تمت بترخيص من المسؤول الإداري، فخلصت عن صواب إلى عدم ثبوت الخطأ الجسيم في حق الأجير، وقيام مسؤولية الطالبة عن إنهاء عقد الشغل الرابط بينهما، فجاء قرارها معللا ومرتكزا على أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2362023/32023/5/1/2023المقرر أنه لا يجوز قانونا ممارسة الطعن بالنقض مرتين ضد نفس القرار، والبيّن أن الطالب سبق له أن تقدم بمقال الطعن بالنقض ضد نفس

القرار المطعون فيه حاليا، وفي مواجهة نفس المطلوبة، مما يبقى مآل طلب النقض الحالي هو عدم القبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-2242023/32752023/5/1/2022المقرر قانونا أن فئة الأجراء "البحارة" تظل خاضعة لأحكام النظام الأساسي المطبق عليها والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عما تنص عليه مدونة الشغل من ضمانات، كما أنها تظل خاضعة لأحكام مدونة الشغل في كل ما لم يرد النص عليه في النظام الأساسي المطبق عليها، طبقا لمقتضيات المادة 3 من مدونة الشغل.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-2232023/32242023/5/1/2022المقرر قانونا أن فئة الأجراء "البحارة" تظل خاضعة لأحكام النظام الأساسي المطبق عليها والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عما تنص عليه مدونة الشغل من ضمانات، كما أنها تظل خاضعة لأحكام مدونة الشغل في كل ما لم يرد النص عليه في النظام الأساسي المطبق عليها، طبقا لمقتضيات المادة 3 من مدونة الشغل.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-2252023/8642023/5/1/2022إن المشغلة بعدم سماحها للأجير بالالتحاق بعمله لمواصلته بعد استجابته لمراسلتها ومطالبتها له بالالتحاق بالعمل بالمقر الجديد يعد فصلا تعسفيا له.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-2262023/14522023/5/1/2022إن منازعة عشرة أجراء للمشغل لا يضفي على النزاع صفة النزاع الجماعي، لكون نزاعات الشغل الجماعية طبقا للمادة 549 من مدونة الشغل، هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية مهنية لهؤلاء الأجراء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2272023/16412023/5/1/2022إن قرار التوقيف المؤقت عن العمل لمدة ثلاثة أيام تضمن الإشارة إلى أنه توقيف احتياطي في انتظار انتهاء الإجراءات الإدارية من طرف مفتش الشغل، بعد استمرارها في رفض إنجاز شغل من اختصاصها عمدا ودون مبرر قانوني، وبالتالي فإنه توقيف احترازي وليس عقوبة تأديبية طبقا للمادة 37 من مدونة الشغل، حتى يمكن القول أنه تمت معاقبتها على نفس الفعل مرتين.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2282023/23982023/5/1/2022إن المشرع إن كان قد أوجب توفير فرصة دفاع الأجير عن نفسه ضد ما نسب إليه من أخطاء جسيمة، من خلال المادة 62 من مدونة الشغل فإنه كان حريصا على أن يكون محضر جلسة الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها إلا للشخص الذي يؤازر الأجير شريطة أن يكون مندوبا للأجراء، أو ممثلا نقابيا، مستبعدا بذلك تدخل أي شخص أجنبي عن علاقة الشغل في حضور هذه المسطرة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2302023/32172023/5/1/2022المقرر قانونا أن فئة الأجراء "البحارة" تظل خاضعة لأحكام النظام الأساسي المطبق عليها والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عما تنص عليه مدونة الشغل من ضمانات، كما أنها تظل خاضعة لأحكام مدونة الشغل في كل ما لم يرد النص عليه في النظام الأساسي المطبق عليها، طبقا لمقتضيات المادة 3 من مدونة الشغل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-2312023/32362023/5/1/2022إن نزاعات الشغل الجماعية هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية مهنية لهؤلاء الأجراء. كما تعتبر نزاعات الشغل الجماعية كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها مشغل واحد، أو عدة مشغلين، أو منظمة مهنية للمشغلين ويكون هدفها الدفاع عن مصالح المشغل أو المشغلين أو المنظمة المهنية للمشغلين المعنيين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2012023/50012023/1/1/2020إن تعيين الطرف لوكيل يكون اختيارا للمخابرة معه بموطنه طبقا للفصل 330 من قانون المسطرة المدنية، وأن محامي الطاعنين هو الملزم بإخبارهم بمراحل سير الدعوى وما يتم فيها من إجراءات، وما يصدر فيها من أحكام عملا بالمادة 43 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2022023/50022023/1/1/2020البيّن أنه تم إشعار دفاع المستأنفين في الملفين المضمومين بأداء صائر الخبرة في حدود النصف لكل جهة، وهو ما استجاب له الطاعنون بوضعهم بصندوق المحكمة للمبلغ والذي يمثل نصف مصاريف الخبرة، بينما الجهة المستأنفة الثانية لم تضع النصف الباقي رغم إشعار دفاعها بذلك، والمحكمة لما اعتبرت في سردها لوقائع القرار المطعون فيه أن دفاعي المستأنفين لم يؤديا رصيد الخبرة وصرفت النظر عن إجرائها، رغم أن الطاعنين قد أدوا صائرها، تكون قد حرفت الوقائع وخرقت قاعدة مسطرية أضرت بهم، وهو ما عرض قرارها للنقض والإبطال.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2092023/43302023/1/1/2020إن المتعرض في قضايا التحفيظ العقاري يعتبر مدعيا يقع عليه عبء إثبات تعرضه بحجة مقبولة، ولا يسأل طالب التحفيظ عن مدخله إلى المدعى فيه ولا تناقش حجته إلا بعد إدلاء المتعرض بما يثبت الملك أو انتقاله إليه، وأنه لا يعمل بالبينة في النزاع ولا يلجأ إلى الترجيح بينها وبين حجة الخصم إلا إذا كانت صحيحة المبنى تامة المعنى.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2972023/30102023/5/1/2022البيّن أن طلب النقض لم يشر في ديباجته الى اسم المطلوبة في النقض، وبالتالي يكون مخالفا لمقتضيات الفصلين 354 و355 من قانون المسطرة المدنية، ويتعين التصريح بعدم قبوله.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
28-02-902023/13372023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض، والطاعنون دفعوا بان تحديد نسب تملك الأطراف في المدعى فيه لا يدخل في اختصاص الخبير واستدلوا بمقال افتتاحي طلبا لتحديدها من طرف المحكمة، وإذ هي اعتمدت الخبرة المذكورة في تحديد النسب العائدة للمالكين وقضت بما جرى به منطوق قرارها ولم تجب عن الدفع المذكور رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار القضية، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-912023/39442023/7/2/2019إن تاريخ التقييد الاحتياطي هو الذي يحدد رتبة التقييد اللاحق للحق المطلوب الاحتفاظ به، والطاعن دفع بأنه أجرى تقييدا احتياطيا على العقار المدعى فيه للاحتفاظ بحقه الناشئ بمقتضى عقد البيع العرفي واستدل بشهادة مستخرجة من الرسم العقاري المبيع تشهد له بالتقييد الاحتياطي بالتاريخ المذكور، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما التفتت عما دفع به الطاعن رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على مسار الدعوى ودون إجراء بحث لترتيب الآثار، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرض القرار للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-922023/52692023/7/2/2021إن سعي من فوت العقار لتحفيظه في اسمه يشكل تدليسا يوجب التعويض لمشتريه منه متى أضحى له رسم عقاري في اسم البائع، والبين من وثائق الملف أن الحق المدعى به من طرف المطلوب الذي وقع الإضرار به هو عين ما وقع تحفيظه بتصديق الطرفين وأن ذلك يعتبر تدليسا من موروث الطاعنين الذي حفظ الحق باسمه وآل لهؤلاء إرثا منه وعليهم تقع تبعة تدليسه في إطار الخلفية العامة له، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها ذلك وحملتهم حق المطلوب في طلب التعويض وقضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن موروث الطاعنين أقدم على تحفيظ الملك موضوع النزاع في الوقت الذي كان فيه قد فوته إلى المطلوب بمقتضى العقد العدلي ودون مراعاة البيع الصادر عنه لفائدة المطلوب مما يجعل تصرفه مشوبا بالتدليس والكتمان وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد عللت قرارها كافيا واستقامت على حكم القانون ولم تخرق أي مقتضى منه وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-932023/21022023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي أن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض، والطاعنون دفعوا بان المدعى فيه هو جزء من الغابة المخزنية المحدد نهائيا بموجب مرسوم وزاري، وان المطلوبين لم يتقدموا بالتعرض على التحديد الإداري طبقا لما ينص عليه ظهير 1916/01/3 والذي يرتب على المصادقة على التحديد الإداري التثبيت النهائي للمشتملات القانونية للعقار وتطهيره من كل حق قبله. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما التفتت عن الجواب على هذا الدفع واعتمدت تقرير الخبرة المنجزة على ذمة القضية دون ان تجري تحقيقا بالوقوف على عين المكان رفقة خبير مساح لتطبيق حجج الطرفين والاطلاع على ملف التحديد الإداري وباقي المعطيات التي يتوفر عليها الطاعنون لبيان ما إذا كان ما تم تحديده يشمل المدعى فيه أم لا وما إذا كان ما يحوزه المطلوبون

ويتصرفون فيه بموجب رسم ملكيتهم ورسم إحصاء المتروك المذكورين قبله يبقى ضمن الملك الغابوي أم لا لتبني قرارها على ما ينتهي اليه تحقيقها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يوجب نقضه.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7471/7/2/2019

94/2023

28-02-2023

إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-952023/78462023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-962023/80192023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-972023/71902023/7/2/2021إن اختلاف الأطراف حول المدعى فيه يستلزم إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان رفقة خبير مساح لتحرير محل النزاع، والطاعن دفع بأنه حفر الأساسات ووضع الأحجار استعدادا للبناء في أرضه الواقعة على يسار البقعة موضوع النزاع والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تجري تحقيقا بالوقوف على عين المكان رفقة خبير مساح لتحرير محل النزاع وحد حدوده واستقصاء أسباب الاختلاف إن كان له محل بالنظر إلى ما يوثق له عقد شراء المطلوب ورسم شراء الطاعن والنظر في مدى علاقتهما برسم الملكية وتطبيقهما على المدعى فيه لبيان ما إذا كان ما يتصرف فيه الطاعن هو عين ما يوثق له عقد شرائه أم أنه يتصرف في ملك غيره

مع انجاز تصميم تقني للمدعى فيه لتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يوجب نقضه.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-982023/73152023/7/2/2021إن عقود التفويت ملزمة لعاقديها من غير نظر إلى أصل التملك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من رسم الشراء أن الطاعن باع للمطلوبين عين المتنازع عليه حسب الخبرة المنجزة على ذمة القضية فألزمته بشريعة عقده لصحته ورتبت آثاره بينهما في محله بما جرى به منطوق قرارها وردت عما أثير بشأن الصفة بأنها مستمدة من العقد تكون قد بنت قرارها على أساس واستقامت على حكم القانون ولم تخرق أي مقتضى منه وعللته تعليلا سائغا قانونا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-992023/73272023/7/2/2021وفقا لأحكام الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية فإنه ينص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرار، والبين من محضر الجلسة أن أسماء أعضاء الهيئة التي ناقشت القضية وحجزتها للمداولة ونطقت بالقرار تختلف عن أسماء أعضاء الهيئة الواردة بديباجة القرار، وبالتالي تكون المحكمة قد خرقت الفصل المذكور وهو من النظام العام، مما يعرض قراها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1002023/74482023/7/2/2021المقرر انه يستعان في الأمور الفنية بأهلها وبآلياتها التقنية متى كان ذلك لازما، والطاعنون دفعوا بان رسم الاستمرار المستدل به ينطبق على المدعى فيه حدودا ومساحة ويختلف عما يوثق له رسم استمرار المطلوبين، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالاعتماد على نتيجة معاينة لم تستوف إجراءات التحقيق فيها وفق ما يجب إثباتا للدعوى بالوقوف على عين النزاع صحبة خبير في المسح الطبوغرافي لحد حدوده ومساحته وتطبيق حجج الطرفين عليه وتقصي أسباب الاختلاف متى كان له محل بالاستماع إلى الجوار وإنجاز تصميم تقني لما انتهت إليه حتى يكون قضاؤها في معلوم وتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1012023/76642023/7/2/2021إن تنازع العصبة حول الصفة الإرثية لاستحقاق الإرث على جهته يستلزم الإدلاء بإراثة تتضمن القعدد، ولما كان ذلك وكان الطاعنون يدعون أنهم أقرب للهالك المذكور وأنهم أولى من المطلوبين بما خلفه ولم يدلوا بإراثته تتضمن الجد القعدد رغم إنذارهم وفق ما يجب، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد أقامته على أساس قانوني ولم تخرق أي مقتضى منه وعللته تعليلا كافيا وسائغا قانونا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-862023/35022023/7/2/2019المقرر أن الأملاك الغابوية لا يحاز عليها، وأنه يستعان في المسائل الفنية بأهلها وبآلياتها التقنية متى كان ذلك لازما، والمحكمة لما تبين لها من الخبرة المنجزة على ذمة القضية أن جزءا من المدعى فيه يتواجد داخل التحديد المؤقت للغابة وأنه محاط جزئيا بغابة طبيعية النبت وتنتشر بها أشجار الفلين وأن حيازته بيد سكان المنطقة، والمطلوبون منهم واعتبرت ذلك قرينة بسيطة ثبت خلافها بوثائق المطلوبين ومن تم فهو لا يكتسي صبغة غابوية وقضت بما جرى به منطوق قرارها، ودون نظر لما ترتبه الأملاك الغابوية إن ثبت أنها كذلك من آثار وذلك بالوقوف بعين المكان صحبة خبير مساح لتحرير محل النزاع بالنظر لحجج المطلوبين وما توثق له من حدود ومساحة ومحضر التحديد المؤقت ومدى تعلقه بالغابة المخزنية المذكورة، وما تحتويه من أشجار وغطاء نباتي مع إنجاز تصميم هندسي لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها تكون قد خالفت قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-872023/37902023/7/2/2019إن العقود ملزمة لعاقديها وخلفائهم من غير نظر إلى أصل الملك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من رسم الاتفاق المذكور أن المدعى فيه مملوك مناصفة بين المالكين الأصليين موروث المطلوبين وموروث البائعتين لموروث المطلوبين في الاستحقاق والطاعنتان منهم فألزمتهما بشريعة عقده في إطار الخلفية العامة للعقد لصحته، وردت الدفع بتجرده من أصل الملك لذاك، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني ولم تخرق أي مقتضى منه وعللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا قانونا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-882023/43452023/7/2/2019إن المحكمة لما نظرت لوثائق الطرفين واعتمدت مندرجات الرسوم العقارية لأملاك المطلوبين الخالية من أي تقييد في رد دعوى الطاعنين بشأن الأشجار المدعى بوجودها فوق العقارات محلها وقضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة عدم إدلائهما بما يخالف بيانات الرسوم العقارية بحجة مستوفية لأركانها وشروطها القانونية، والحال أن المدعى به كحق عيني قابل للتقييد حال إثباته وفق ما يجب، ولم

تتفحص وثائق المطلوبين لترتب آثارها متى استوفت شروطها، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1792023/31662023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض عن العجز الكلي المؤقت ومن اعتماد لشهادة الأجر المدلى بها في احتساب باقي التعويضات المستحقة للطالب بالعلة المنتقدة بالوسيلتين، والحال أنه أجير يرتبط دخله بشخصه وعمله وتوقفه عن العمل طوال مدة العجز الكلي المؤقت يترتب عنه بالتبعية حرمانه من دخله اليومي ويستحق التعويض عن العجز المذكور، كما أن الشهادة المستدل بها اقتصرت على بيان مبلغ الأجر الشهري الصافي للطالب ومدة اشتغاله إلى غاية اليوم السابق للحادثة ولا تتضمن ما استنتجته المحكمة من أن الأمر يتعلق بعقد عمل محدد المدة انتهى أمده قبل الحادثة مما يجعل قرارها محرفا لمضمون الشهادة المذكورة ترتب عنه فساد في التعليل ويتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1802023/31702023/1/5/2021إن عدم جواب محكمة الاستئناف على ما تمسكت به الطالبة بخصوص طبيعة الحادثة غير مؤثر مادامت الفقرة الثانية من المادة 160 من القانون رقم 12.18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والنافذ وقت وقوع الحادثة تعطي الحق للمحكمة المرفوعة إليها دعوى المسؤولية في البت فيها وفقا لأحكام القانون العام إذا ثبت لها عدم وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لأحكام القانون 12.18 وهو ما لم يثبت للمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه مما يبقى معه ما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1812023/31732023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما استبعدت شهادة ألأجر المدلى بها ابتدائيا بالعلة المنتقدة بالوسيلة تكون قد أعملت سلطتها في تقدير الحجج المعروضة عليها وجاء قرارها سليما مادامت المنازعة في الوثائق التي تصدرها جهات أجنبية يقتضي التعريف بصحة صدورها وذلك بختمها من طرف المصالح الإدارية والقنصلية المختصة ليتأتى التأكد من صحة صدورها وفق الضوابط القانونية قبل تبني مضمونها أو مناقشته.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1822023/31762023/1/5/2021إن عدم جواب محكمة الاستئناف على ما أثير بخصوص استفادة المطلوب من نظام التغطية الصحية فهو غير مؤثر مادام لم يثبت لها أنه عوض عن المصاريف الطبية والصيدلية من الغير والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1832023/26142023/1/5/2021البيّن أن الطاعن تمسك في جميع كتاباته وبسائر أطوار المسطرة بأنه فلاح والتمس إجراء خبرة حسابية على دخله مدليا بشهادة إدارية تفيد عمله كفلاح، إلا أن المحكمة ردت ضمنيا ملتمسه وأيدت التعويضات المحكوم بها ابتدائيا على أساس مبلغ الأجرة الدنيا بالرغم من أنها اعتبرته فلاحا أثناء بتها في الطعن المثار بخصوص استحقاقه للتعويض عن العجز الكلي المؤقت دون أن تعمل مقتضيات المادة 7 من ظهير 1984/10/02 التي تبرر لها اعتماد أجرة المثل بوسائل التحقيق المكفولة لها قانونا كلما تعذر عليها التمييز في دخل المصاب بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله وهو ما يجعل قضاءها ناقص التعليل نقصانا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1842023/26152023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما اعتبرت في قضائها أن المكان الذي وقع فيه الحادث لا يشمله الضمان حسب عقد التأمين وملحقه الرابطين بين الطالب ومؤمنته وردت مطالب التعويض وقضت من جديد برفضها تكون بخلاف المثار قد فسرت بنوذ الاتفاق وفق ما هو مضمن فيه ووفق ما اتجهت إليه إرادة طرفيه ويكون قرارها سليما ومبررا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1852023/26172023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما أيدت التشطير الذي انتهت إليه المحكمة الابتدائية في توزيع المسؤولية وتبنت تعليلاتها التي تأسست على ما ثبت لذات المحكمة من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني من أن سبب الحادثة يعود إلى عدم اتخاذ سائقة السيارة الاحتياطات اللازمة عند محاولتها تغيير اتجاهها نحو اليسار وإلى سائق الدراجة الذي لم يضبط سرعته أثناء قيادة ناقلته تكون ضمنيا قد قدرت تصريحات الطرفين واعتبرت في إطار سلطتها أن خطأ سائقة السيارة ساهم بشكل كبير في وقوع الحادثة وقرارها سليم ومعلل خصوصا في غياب ما يفيد أنها تريثت في سرعتها واستعملت إشارة التنبيه الخاصة بتغيير الاتجاه وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1862023/27122023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما تبنت التقدير الذي

انتهت إليه المحكمة الابتدائية والرامي إلى تشطير المسؤولية وتحميل الضحية المصاب ربعها معتبرة إياه قد ارتكب أخطاء ساهمت في وقوع الحادثة تكون ضمنيا قد تبنت تعليل ذات المحكمة التي اعتبرت المذكور وهو يباشر عمله على قارعة الطريق ويشرف على أشغال تهيئتها وترميمها لم يكن يرتدي السترة الصدرية وهذا التعليل الذي لم يكن منتقدا بالوسيلة يجعل قرار المحكمة سليما ومبررا بما يكفي مادام هذا الواقع الذي أشارت إليه يشكل إخلالا بتدابير الوقاية المفروضة على العامل المصاب أثناء أداء مهمته ومن شانه المساهمة في وقوع الحادثة ويستدعي اعتباره ضمن عناصر التقدير والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1872023/48042023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف بقضائها الرامي إلى اعتبار التعويض عن تفاقم الضرر لا يمكن أن يحصل إلا مرة واحدة تكون قد حسمت في عدم إمكانية لجوء الشخص المتفاقم ضرره من نفس الحادثة عدة مرات إلى القضاء دون أن تبين السند القانوني الذي ارتكزت عليه خصوصا وأنه لا يوجد أي مقتضى في ظهير 1984/10/02 وتحديدا المادة 20 منه يؤكد ذلك وأنه في غياب استكمال نسب العجز اللاحقة بالمصاب 100% فإن تقرير وجود التفاقم من عدمه لا يحسم فيه إلا ذووا الاختصاص مما يكون معه قرارها فاسد التعليل وغير مرتكز على أساس قانوني سليم ويتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1882023/49512023/1/5/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن كلا السائقين ساهم في وقوع الحادثة فمن جهة سائق الدراجة أقدم على تغيير اتجاه سيره نحو اليسار بعدما كان متوقفا خارج الطريق بموقف السيارات وأمام سائق السيارة المستأنف دون أن يتأكد من أنه يستطيع القيام بهذه العملية دون الإضرار بباقي مستعملي الطريق ومن جهة أخرى سائق السيارة لم يقم بتخفيف سرعته إلى الحد الذي يستطيع معه إيقاف ناقلته كلما استلزم الأمر ذلك، غير أن نسبة مسؤولية الدراجي بالنظر للأخطاء التي اقترفها تتجاوز خطأ سائق السيارة، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ومطابقا للمعطيات الواقعية للحادثة المضمنة بمحضر الضابطة القضائية مما يبقى معه ما أثير على غير أساس.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1892023/49522023/1/5/2021إن الحكم الابتدائي الذي تبنى القرار تعليلاته قد أبرز الأخطاء الثابتة في حق الطالبة والمبررة لتحميلها لقسط من مسؤولية الحادثة لما نص على أنها عبرت الطريق بدون انتباه، مما يجعل القرار المطعون فيه قد جاء مبنيا على أسباب متطابقة مع المعطيات الواقعية للحادثة ومعللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1902023/54942023/1/5/2021إن الحكم الابتدائي الذي تبنى القرار تعليلاته أشار إلى أن المدعي لم يدل بما يثبت الأرباح الصافية للشركة التي يسيرها وأن ما أدلى به من وثائق رفقة مذكرة مطالبه المدنية لا يعد كافيا لإثبات المبلغ المذكور في غياب الإدلاء بالتصاريح الضريبية الصادرة عن المصالح المختصة المذيلة بخاتمها وتوقيعها سيما وأن نشاطه حسبما جاء في تقرير الخبرة الحسابية هو نشاط خاضع للتصريح الضريبي. وبذلك تكون محكمة الموضوع قد أبرزت بتعليل كاف سبب استبعادها نتيجة الخبرة الحسابية ما دام ثبت لها أن الوثائق التي أسست عليها خلاصتها غير صادرة عن المصلحة المختصة، فجاء قرارها سليما ومعللا والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1912023/69312023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به للمطلوب من تعويضات وعدلته بخصم المبلغ الناتج عن ضرر تشويه الخلقة لسبق الحكم به للمدعي دون أن تخضع المتبقي من التعويض لنسبة المسؤولية التي يتحمل الحارس القانوني للعربة أداة الحادثة نسبة ثلاثة أرباعها والضحية الربع، فجاء بذلك قرارها منعدم التعليل ومبررا لنقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1922023/70582023/1/5/2021إن المحكمة لما ردت ما أثير بعلتها المنتقدة بالوسيلة تكون قد أعملت سلطتها في تقدير الوثيقة المذكورة واعتبرت عن صواب أن شهادة الأجر غير مستوفية لشروطها القانونية بعد أن تبين لها أنها لا تحمل يوم إصدارها بالنظر لما لذلك من تأثير على التأكد من مواكبتها لتاريخ وقوع الحادثة، فجاء قرارها مطابقا للقانون ومعللا، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1932023/70642023/1/5/2021إن أجل السنة موضوع مناقشة الشق من الوسيلة إنما يتعلق بتوجيه الطلب لصندوق ضمان حوادث السير وليس بإقامة الدعوى عليه ومبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه داخل الأجل المقرر بالمادة 148 من مدونة التأمينات يجعلها سليمة ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق ضمان حوادث السير أو تقديمه إليه خارج الأجل والقرار لما انتهى إلى اعتبار الدعوى مقدمة بشكل سليم يكون معللا تعليلا مطابقا للقانون، وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1942023/72972023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به للمطلوب من تعويضات بعلة أن الحاصل تم إخضاعه لنسبة المسؤولية فيكون بذلك الدفع المثار غير جدي، والحال أن التعويضات المذكورة لم يتم إخضاعها لنسبة تشطير المسؤولية التي يتحمل الحارس القانوني للسيارة ثلثيها والدراجي الضحية الثلث، مما يكون معه ما أثير واردا على القرار ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1952023/76212023/1/5/2021البيّن أن الطالبة نازعت ضمن أوجه استأنفها في رقم بوليصة التأمين والرمز الخاص بالمؤمنة المشار إليهما بمحضر الضابطة القضائية، ومحكمة الاستئناف التي ردت ما أثير بعلة أن المحضر المذكور يفيد أن مالك الدراجة النارية أداة الحادثة يؤمن مسؤوليته المدنية لدى الطالبة ورتبت على ذلك قيام ضمانها دون أن تسلك إجراءات التحقيق الكفيلة بتأكيد قيام تأمين الطالبة من عدمه خصوصا وأن المنازعة في صحة بوليصة التأمين وكذا الرمز الخاص بالمؤمنة من شأنه هدم القرينة المقررة بمقتضى المادة 126 من مدونة التأمين فجاء بذلك قرارها خارقا للمقتضى المحتج به ومعللا تعليلا فاسدا وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1962023/77852023/1/5/2021تطبيقا لمقتضيات الفصل 141 من ق.م.م فإن مقال الطعن بالاستئناف يودع بكتابة ضبط المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه، والمحكمة لما اعتبرت الطعن بالاستئناف مقبولا شكلا لأنه قدم داخل الأجل القانوني والحال أن إيداع المقال الاستئنافي حسب تأشيرة كتابة ضبط المحكمة مصدرة الحكم الابتدائي تم خارج الأجل المحدد قانونا، تكون قد خرقت المقتضى المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1972023/78822023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة، إنما يتعلق بالوقائع المادية التي يستقل بتقديرها قضاة الموضوع لِما لهم من سلطة في ذلك لا تخضع لرقابة محكمة النقض ما لم يُنسب إليهم تحريف أو تناقض مُؤثران، والمحكمة لما أيدت الحكم

المستأنف فيما قضى به لكون المستأنف لم يتخذ الاحتياطات اللازمة أثناء قيامه بعملية التجاوز وعدم تأكده من إمكانية القيام بذلك دون إثارة أي خطر على باقي مستعملي الطريق وأن المستأنف عليه لم يلتزم يمين سيره ولم يقم بالمناورات الواجبة لتفادي الاصطدام تكون قد أبرزت الأسس الواقعية والقانونية التي اعتمدتها في توزيع المسؤولية وكان ذلك متطابقا مع ما ضمن بمحضر المعاينة الودية للحادثة وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1982023/79902023/1/5/2021إن الطالب لم يبين الدفوع ولا الوثائق التي لم يناقشها القرار فجاء نعيه غامضا ومبهما والوسيلة غير مقبولة.

.....
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
28-02-1992023/83772023/1/5/2021بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له المصلحة لإثبات حقوقه تحت طائلة عدم القبول، والبين من مستندات الملف أن الطالبين لم يستأنفوا الحكم الابتدائي القاضي بجعل مسؤولية الحادثة بنسبة 5/1 على عاتق المدعي وبنسبة 5/4 على المدعى عليه سائق السيارة وأداء المسؤول المدني التعويض المستحق وإحلال شركة التأمين في الأداء والقرار المطعون فيه بالنقض قضى بتأييد الحكم الابتدائي، وبالتالي لا مصلحة للطالبين في الطعن فيه بالنقض لعدم إضراره بمصالحهم ويكون الطلب غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1942023/55652023/1/1/2021إن تحديد الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف كقاضي الموضوع، آخذا بعين الاعتبار أهمية القضية ومدة النزاع، والمجهود المبذول من طرف المحامي لفائدة موكله، ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض، إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون مستساغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-2002023/41952023/1/1/2020بمقتضى الفصل 109 من ظهير التحفيظ العقاري كما (وقع نسخه وتعويضه بمقتضى القانون رقم07-14)، "لا تقبل الأحكام الصادرة

في مادة التحفيظ العقاري الطعن إلا بالاستئناف والنقض"، الأمر الذي يكون معه الطعن بإعادة النظر في قرار صادر في مادة التحفيظ العقاري موضوعه التعرض على مطلب عقاري غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1422023/105392023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أشارت إلى دفع المطلوب واعتبرت القرار المستدل به إنما يتعلق بفترة غير تلك المطالب بها ولم تناقش هذا الدفع على ضوء مقتضيات القرار التجاري المذكور وتتأكد من فحواه ومن سبقية البت في المديونية موضوع المنازعة المستند عليها في تحقيق الرهن، وما إذا كان موجب حصر الحساب الوارد بالقرار شاملا للمدة التي سبقت تاريخ حصره وعند الاقتضاء تكليف المطلوب بالإدلاء بما يدحض حجية القرار المذكور وحتى تبني قضاءها على اليقين وتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1432023/103162023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت في قضائها لوجود علاقة كرائية بين الطرفين استنادا إلى الجواب على الإنذار المطعون فيه من طرف الطالب ولم تتأكد من استدعائه لدى المختبر وكذا دفاعه لإنجاز المهمة المأمور بها، أو عند الاقتضاء التأكد من استدعاء الدفاع بمقره المهني وكذا استدعاء الطاعن بالعنوان الجديد المدعى به والبحث في ذلك على ضوء الصورة الشمسية المرفقة بالملف الصادرة عن كتابة الضبط، جاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1442023/8602023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 لا يمكن تصحيح الإشعار بالإفراغ للاحتياج إلا إذا كان المكري أو زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرين لا يشغلون سكنا في ملكيتهم أو كافيا لحاجياتهم العادية، ومؤدى هذا الشرط أن المالك طالب الإفراغ عليه إثبات أنه لا يملك محلا في ملكه وكافيا لحاجياته أو أن ما يملكه يشغله الغير أو أنه غير كاف لحاجياته العادية.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1452023/8702023/1/6/2020إن مقتضيات القانون رقم 67.12 أطرت مسطرة فتح محل مهجور من طرف المكري بموجب المادة 57 وما يليها ومسطرة استرجاع المحل من طرف المكتري بموجب المادة 67 وما يليها. وأن مقتضيات المادتين 57 و58 اعتبرت المحل مهجورا إذا ظل مغلقا لمدة 6 أشهر على الأقل مع عدم أداء واجبات الكراء، والمادة 67 خولت للمكتري طلب استرجاع المحل بشرط إثبات أنه أدى ما بذمته من مبالغ كرائية وتقديمه طلب استرجاع الحيازة قبل مرور 6 أشهر على التنفيذ. وأن مسطرة فتح المحل واسترجاعه معا مخولة كاختصاص ولائي لرئيس المحكمة يبت فيها بموجب أوامر وقتية. وأن المسطرة الأولى تنشأ بأمر ينفذ على الأصل والمسطرة الثانية تثار بدعوى جديدة بإرجاع الحالة بعد استيفاء شروطها، وبذلك فإن إثارة دعوى إرجاع الحالة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يتنافى والمقتضيات الخاصة الواردة بالقانون رقم 67.12. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قبلت الاستئناف على حالته دون مراعاة المعطيات المذكورة، جاء قرارها خارقا للمقتضيات المحتج بها مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1462023/15262023/1/6/2020تكون جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون كاملة، فلا يحسب اليوم الذي يتم فيه تسليم الاستدعاء أو التبليغ للشخص نفسه أو لموطنه ولا اليوم الأخير الذي ينتهي فيه، وإذا كان اليوم الأخير يوم عطلة امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده عملا بمقتضيات المادة 512 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1472023/8502023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ناقشت الدعوى على أساس عدم الأداء ودون مراعاتها للإطار المرفوعة فيه وعند الاقتضاء إجراء تحقيق للتأكد من واقعة عدم فتح المحل واستغلاله منذ إبرام العقد المدعى به من طرف المطلوبة مع مناقشة الوثائق وتكليف من يجب لإثبات واقعة الإغلاق وعدم الاستغلال المعتبرة اشتراطا في العقد الرابط بين الطرفين بوثائق معتبرة قانونا، حتى تبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1482023/8522023/1/6/2020

إن حجية القرار الاستئنافي التي استندت إلى عدم جدية سبب الإفراغ لوجود محلات فارغة لدى المطلوبين من أجل إسكان ابنهما المذكور تبقى قائمة ولا ينال منها المبادرة إلى شغلها أو

استغلالها من طرف الغير، ما دامت الدعوى السابقة والحالية متحدة في السبب والأطراف والموضوع، والمحكمة لما بتت دون مراعاة المقتضيات المذكورة وعند الاقتضاء تكليف المطلوبين للإدلاء بما يفنذ حجية القرار المذكور أو حصول تغيير في السبب المستند عليه في الإفراغ، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

28-02-1492023/53292023/1/6/2020إن مناط الحكم بالإفراغ للاحتلال بدون سند هو ثبوت تملك المدعي العقار المراد إفراغه بموجب سند قانوني وترامي المدعى عليه بدون وجه حق.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1502023/1012023/1/6/2020إن توجيه دعوى جديدة أثناء سريان الدعوى الحالية من أجل مراجعة السومة الكرائية لمحل النزاع أو إنذار من أجل أداء واجبات الكراء الحالة لا أثر له على الإنذار السابق ما دام هذا الإنذار هو موضوع الدعوى المعروضة على المحكمة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

020/6/1/2572

2023/151

28-02-2023إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تأكد لها مطل الطاعن الموجب للأداء والإفراغ وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1522023/58082023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

6347/1/6/2022

2023/153

2023-02-28

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2020/6/1/865-2023/155-28-02المقرر أن سلوك طرق الطعن كمبدأ يبقى جائزا ما لم يرد نص خاص بخلاف ذلك، وأن الأحكام والأوامر القضائية الصادرة في النزاعات المتعلقة بكراء الأملاك الحبسية نهائية ولا يجوز للمكتري الطعن فيها بالاستئناف، عملا بمقتضى المادة 93 من مدونة الأوقاف.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/1/865

2023/155

2023-02-28

إن موجب الأداء والمطل المترتب عنه الإفراغ تحكمه أساسا العلاقة الكرائية بغض النظر عمن يملك العين المكراة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/1/1974

2023/156

2023-02-28

إن موضوع الدعوى يتعلق بتحديد مدة الإكراه البدني لجبر المحكوم عليه على تنفيذ ما قضى به عليه وليس بتطبيق مسطرة الإكراه البدني في حقه حتى يتأتى معه مناقشة المواثيق الدولية المحتج بها، والمحكمة مصدرة القرار لما أيدت الحكم الابتدائي، تكون قد تبنت صراحة علله وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/58582023/1/6/2022-02-1572023/58582023/1/6/2022-02-28بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2622/1/7/2021

2023/131

2023-02-28

إن المحكمة لما لم ترد على الدفع ببطلان العقد بدعوى أنه انصب على عقار محجوز حجزا تحفظيا، فإنها تكون قد استبعدته ضمنيا مادام العقد المذكور قد نشأ صحيحا لكون العقار المدعى فيه لم يقع عليه الحجز إلا في تاريخ لاحق للتصرف المنجز من طرف موروث الطاعنين، فضلا عن أن الدفع المثار يهم الغير وليس الطاعنين باعتبارهم خلف عام للبائع، والمحكمة لما ألزمت الطاعنين بتنفيذ التزام موروثهم بنقل ملكية الحصة المبيعة للمطلوب بعد أن ثبت لها تنفيذ هذا الأخير لالتزامه بإيداع باقي الثمن، فإنها تكون قد أعملت الأثر القانوني للعقد المذكور

في مواجهتهم طبقا للفصل 229 من ق.ل.ع دون أن تحرف إرادة الطرفين، أو تخرق مقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : القرار1662/1/7/2022

134/2023

28-02-2023

كان عقد الوعد بالبيع التوثيقي الرابط بين الطرفين قد علق إتمام بيع الشقة الموعود ببيعها على شروط في جانب الواعدة بالبيع، والموعود له بالبيع، فإن المحكمة، لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول طلب الطاعنة فسخ عقد الوعد بالبيع، تكون قد أعملت الأثر القانوني للعقد المذكور، وطبقت مقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع تطبيقا صحيحا بعد أن ثبت لها من الوثائق المعروضة عليها، أن الطاعنة تقدمت بطلبها المشار إليه دون إثباتها تنفيذ كافة الشروط التي التزمت بتحقيقها من جانبها معتبرة عن صواب عدم أحقيتها في المطالبة بالفسخ بناء على تمسكها بتماطل المطلوب قبل وفائها هي أولا بالتزاماتها وإنذارها المطلوب بتنفيذ التزامه المقابل، وبذلك فإن القرار المطعون فيه جاء مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1352023/64502023/1/7/2021إذا أثبت المدعي وجود الالتزام، كان على من يدعي انقضاءه أو عدم نفاذه تجاهه أن يثبت ادعاءه عملا بمقتضى الفصل 400 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1362023/64512023/1/7/2021إذا اتفق الطرفان على أن العقد يفسخ عند عدم وفاء أحدهما بالتزاماته وقع الفسخ بقوة القانون بمجرد عدم الوفاء عملا بمقتضيات الفصل 260 من قانون الالتزامات والعقود.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-1372023/64562023/1/7/2021المقرر قانونا أن الأحكام الصادرة من المحاكم المغربية، تكون حجة على الوقائع التي تثبتها عملا بمقتضى الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1012023/76642023/7/2/2021إن تنازع العصبة حول الصفة الإرثية لاستحقاق الإرث على جهته يستلزم الإدلاء بإراثة تتضمن القعدد، ولما كان ذلك وكان الطاعنون يدعون أنهم أقرب للهالك وأنهم أولى من المطلوبين بما خلفه ولم يدلوا بإراثته تتضمن الجد القعدد رغم إنذارهم وفق ما يجب، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد أقامته على أساس قانوني ولم تخرق أي مقتضى منه وعللته تعليلا كافيا وسائغا قانونا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-1002023/74482023/7/2/2021المقرر أنه يستعان في الأمور الفنية بأهلها وبآلياتها التقنية متى كان ذلك لازما، والطاعنون دفعوا بأن رسم الاستمرار المستدل به ينطبق على المدعى فيه حدودا ومساحة ويختلف عما يوثق له رسم استمرار المطلوبين، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالاعتماد على نتيجة معاينة لم تستوف إجراءات التحقيق فيها وفق ما يجب إثباتا للدعوى بالوقوف على عين النزاع صحبة خبير في المسح الطبوغرافي لحد حدوده ومساحته وتطبيق حجج الطرفين عليه وتقصي أسباب الاختلاف متى كان له محل بالاستماع إلى الجوار وإنجاز تصميم تقني لما انتهت إليه حتى يكون قضاؤها في معلوم وتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-992023/73272023/7/2/2021وفقا لأحكام الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية فإنه ينص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرار، والبين من محضر الجلسة أن أسماء أعضاء الهيئة التي ناقشت القضية وحجزتها للمداولة ونطقت بالقرار تختلف عن أسماء أعضاء الهيئة الواردة بديباجة القرار، وبالتالي تكون المحكمة قد خرقت الفصل المذكور وهو من النظام العام، مما يعرض قراها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-992023/8172023/2/2/2021الثابت أن الطاعن دفع خلال كافة مراحل الدعوى بعدم أهلية المطلوبة لتولي حضانة ابنهما لمعاناتها من اضطرابات نفسية استلزمت خضوعها للعلاج منذ سنوات، وأدلى بشواهد طبية في الموضوع، كما دفع بعدم استحقاقها لواجبات المحضون لكونه يعيش معه وعلى نفقته بعدما تخلت عنه ببيت الزوجية، وأن المحضون قد بلغ سن التخيير. والمحكمة إذ لم تخيره مراعاة لمصلحته بشأن من يحضنه من أبيه أو أمه، وقضت للمطلوبة بمستحقاته بعدما اعتبرتها هي الحاضنة له بقوة القانون دون البحث في تحقق شروط

الحضانة فيها رغم ما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها قد خرقت مقتضيات المادة 166 من مدونة الأسرة، ولم تجعل لقرارها أساسا، وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-972023/6422023/2/2/2019يجب على المحكمة التي يقدم إليها الطلب أن تتأكد من صحة الحكم واختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرته، وأن تتحقق أيضا من عدم مساس أي محتوى من محتوياته بالنظام العام المغربي عملا بمقتضيات الفصل 430 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-982023/8532023/2/2/2019إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبحث فيما أثاره الطاعنون والتحقيق في الدعوى بالاستماع لشهود الإراثتين، وكذا البحث في شأن التكفل المدعى به للمطلوبين والجهة التي قامت بالتسليم والبحث عن أبويهم الحقيقيين اللذين ينسبون إليهما وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة ثم تبت وفق الثابت لها لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-672023/88712023/7/4/2021لا يمكن رفع دعوى الحيازة إلا ممن كانت له شخصيا أو بواسطة الغير منذ سنة على الأقل حيازة عقار أو حق عيني حيازة هادئة علنية متصلة غير متقطعة، وغير مجردة من الموجب القانوني وخالية من الالتباس طبقا لمقتضيات الفصل 166 وما يليه من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-682023/78182023/7/4/2019المقرر قانونا ان الملكيات يرجح بينها بالأقدم تاريخا بعد تحقق انطباقها على المدعى فيه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-692023/64972023/7/4/2021لئن كان نطاق الأوامر الاستعجالية ينصرف للإجراءات الوقتية دون ما يمكن أن يقضى به في الجوهر، فإنه يبقى من صميم اختصاص قاضي المستعجلات تصفح ظاهر المستندات لتحديد الطرف الأجدر بالحماية والانتهاء للإجراء الوقتي الكفيل بتحقيق الحماية المذكورة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-702023/85822023/7/4/2021لئن كانت قاعدة الجنائي يعقل المدني المقررة في الفصل العاشر من ق م ج تقتضي أن توقف المحكمة المدنية البت في القضية إلى حين صدور حكم نهائي في القضية الزجرية، فإن ذلك منوط بأن يكون للحكم الجنحي تأثير على ما هو معروض أمام القاضي المدني.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-712023/1032023/7/4/2022إن شرط صحة سبب النعي أن ينصب على القرار وأن يبين الطاعن وجه نعيه بيانا كافيا وكاشفا للخرق القانوني المعيب به محمولا على مكمنه ومورده في القرار وإلا كان غامضا ومبهما.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-742023/22292023/7/4/2021إن تأويل ملاحظة "غير مطلوب" التي يحملها الظرف البريدي الموجه بالبريد المضمون رفقة إشعار بالتوصل المتضمنة لاستدعاء المستأنف، يعود لمحكمة الموضوع التي تستقل باستنتاج التوصل من عدمه حسب الحالات وظروف القضية، وهي لما اعتبرت القضية جاهزة وبتت فيها بعد إعمالها لسلطتها في تقييم مدى صحة التوصل لم تخرق أي مقتضى قانوني ولم تمس بأي حق من حقوق الدفاع وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-752023/23372023/7/4/2021إن المحكمة لما اعتبرت أنه لا ينفع المستأنفين الاحتجاج بحجة تمت مناقشتها أو بحجة لم يدلوا بها في حينها واستنتجت من عدم نفيهم لوجودهم بالجزء من القطعة الأرضية، وتشبثهم بالحوز والملك، ما بررت به تأييدها لما قضى به الحكم المستأنف من إفراغهم العقار المدعى فيه لاحتلاهم إياه دون سند، تكون قد طبقت صحيح القانون.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-762023/54582023/7/4/2021إن الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية قد نص على الحالات التي يوقف فيها الطعن بالنقض التنفيذ و حصرها في الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية و الزور الفرعي و التحفيظ العقاري و لم يفتح باب الاستثناء، خروجا عن الأصل، إلا بالنسبة للقرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ومقررات السلطات الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء بناء على طلب صريح من رافع الدعوى، وبما أن القرار المطلوب إيقاف تنفيذه غير صادر في القضايا موضوع الاستثناء المنصوص عليه في الفصل المذكور، فإن الطلب يكون بذاك غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-642023/2052023/7/4/2021إن الأحكام حتى قبل صيرورتها قابلة للتنفيذ، يمكن أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتها، عملا بمقتضيات الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-652023/39322023/7/4/2021إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأن القرار الاستئنافي المحتج به من طرف المدعيين، وإن كان لم يشملهم إلا أن تمسكهم برسم الشراء يجعل آثاره تمتد إليهم، فإن ذلك يكفي لتبرير قضائها، وما بالوسيلة على غير أساس.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-662023/41982023/7/4/2021المحامون المقيدون بجدول هيآت المحامين بالمملكة، هم وحدهم المؤهلون في نطاق تمثيل الأطراف، ومؤازرتهم لتقديم المقالات والمذكرات والمستنتجات في جميع القضايا، إلا التي استثنيت حصرا عملا بمقتضيات المادة 31 من قانون المحاماة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-892023/43602023/7/2/2019إذا ثبت الملك للموروث فالأصل هو الاستصحاب وبقاء الاشتراك بين الورثة إلى أن تثبت القسمة بينهم بما يجب أو يثبت أحدهم الاختصاص به كلا أو بعضا ببينة تامة الشروط على قاعدة الإثبات، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالارتكاز على الحكم الابتدائي القاضي ببراءة البائع للمطلوب من جنحة التصرف في مال مشترك قبل اقتسامه بين الورثة بعلة أن منطوقه مرتبط بعلله، والحال أن ادعاء المطلوب اختصاص البائع له بالمبيع استنادا إلى رسم الملكية لا ينفعه للعلم بأصل الملك مع جهل مدخل البائع بما ينقله إليه، تكون قد خرقت قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-862023/35022023/7/2/2019المقرر أن الأملاك الغابوية لا يحاز عليها، وأنه يستعان في المسائل الفنية بأهلها وبآلياتها التقنية متى كان ذلك لازما، والمحكمة لما تبين لها من الخبرة المنجزة على ذمة القضية أن جزءا من المدعى فيه يتواجد داخل التحديد المؤقت للغابة وأنه محاط جزئيا بغابة طبيعية النبت وتنتشر بها أشجار الفلين وأن حيازته بيد سكان المنطقة، والمطلوبون منهم، واعتبرت ذلك قرينة بسيطة ثبت خلافها بوثائق المطلوبين، ومن تم فهو لا يكتسي صبغة غابوية وقضت بما جرى به منطوق قرارها، ودون نظر لما ترتبه الأملاك الغابوية إن ثبت أنها كذلك من آثار وذلك بالوقوف بعين المكان صحبة خبير مساح لتحرير محل النزاع بالنظر لحجج المطلوبين وما توثق له من حدود ومساحة ومحضر التحديد المؤقت ومدى تعلقه بالغابة المخزنية المذكورة، وما تحتويه من أشجار وغطاء نباتي مع إنجاز تصميم

هندسي لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد خالفت قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-872023/37902023/7/2/2019إن العقود ملزمة لعاقديها وخلفائهم من غير نظر إلى أصل الملك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من رسم الاتفاق المذكور أن المدعى فيه مملوك مناصفة بين المالكين الأصليين موروث المطلوبين وموروث البائعتين لموروث المطلوبين في الاستحقاق والطاعنتان منهم فألزمتهما بشريعة عقده في إطار الخلفية العامة للعقد لصحته، وردت الدفع بتجرده من أصل الملك لذاك، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني ولم تخرق أي مقتضى منه وعللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا قانونا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-882023/43452023/7/2/2019إن المحكمة لما نظرت لوثائق الطرفين واعتمدت مندرجات الرسوم العقارية لأملاك المطلوبين الخالية من أي تقييد في رد دعوى الطاعنين بشأن الأشجار المدعى بوجودها فوق العقارات محلها وقضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة عدم إدلائهما بما يخالف بيانات الرسوم العقارية بحجة مستوفية لأركانها وشروطها القانونية، والحال أن المدعى به كحق عيني قابل للتقييد حال إثباته وفق ما يجب، ولم تتفحص وثائق المطلوبين لترتب آثارها متى استوفت شروطها، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-902023/13372023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض، والطاعنون دفعوا بأن تحديد نسب تملك الأطراف في المدعى فيه لا يدخل في اختصاص الخبير واستدلوا بمقال افتتاحي طلبا لتحديدها من طرف المحكمة، وإذ هي اعتمدت الخبرة المذكورة في تحديد النسب العائدة للمالكين وقضت بما جرى به منطوق قرارها ولم تجب عن الدفع المذكور رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار القضية، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-912023/39442023/7/2/2019إن تاريخ التقييد الاحتياطي هو الذي يحدد رتبة التقييد اللاحق للحق المطلوب الاحتفاظ به، والطاعن دفع بأنه أجرى تقييدا احتياطيا على العقار المدعى فيه للاحتفاظ بحقه الناشئ بمقتضى عقد البيع العرفي واستدل بشهادة مستخرجة من الرسم العقاري المبيع تشهد له بالتقييد الاحتياطي بالتاريخ المذكور، والمحكمة مصدرة القرار

المطعون فيه لما التفتت عما دفع به الطاعن رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على مسار الدعوى ودون إجراء بحث لترتيب الآثار، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرض القرار للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-922023/52692023/1/2/2021إن سعي من فوت العقار لتحفيظه في اسمه يشكل تدليسا يوجب التعويض لمشتريه منه متى أضحى له رسم عقاري في اسم البائع، والبين من وثائق الملف أن الحق المدعى به من طرف المطلوب الذي وقع الإضرار به هو عين ما وقع تحفيظه بتصديق الطرفين وأن ذلك يعتبر تدليسا من موروث الطاعنين الذي حفظ الحق باسمه وآل لهؤلاء إرثا منه وعليهم تقع تبعة تدليسه في إطار الخلفية العامة له، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها ذلك وحملتهم حق المطلوب في طلب التعويض وقضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن موروث الطاعنين أقدم على تحفيظ الملك موضوع النزاع في الوقت الذي كان فيه قد فوته إلى المطلوب بمقتضى العقد العدلي ودون مراعاة البيع الصادر عنه لفائدة المطلوب مما يجعل تصرفه مشوبا بالتدليس والكتمان، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد عللت قرارها كافيا واستقامت على حكم القانون ولم تخرق أي مقتضى منه وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-932023/21022023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية ويشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض، والطاعنون دفعوا بأن المدعى فيه هو جزء من الغابة المخزنية المحدد نهائيا بموجب مرسوم وزاري، وأن المطلوبين لم يتقدموا بالتعرض على التحديد الإداري طبقا لما ينص عليه ظهير 1916/01/03 والذي يرتب على المصادقة على التحديد الإداري التثبيت النهائي للمشتملات القانونية للعقار وتطهيره من كل حق قبله. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما التفتت عن الجواب على هذا الدفع واعتمدت تقرير الخبرة المنجزة على ذمة القضية دون أن تجري تحقيقا بالوقوف على عين المكان رفقة خبير مساح لتطبيق حجج الطرفين والاطلاع على ملف التحديد الإداري وباقي المعطيات التي يتوفر عليها الطاعنون لبيان ما إذا كان ما تم تحديده يشمل المدعى فيه أم لا وما إذا كان ما يحوزه المطلوبون ويتصرفون فيه بموجب رسم ملكيتهم ورسم إحصاء المتروك المذكورين قبله يبقى ضمن الملك الغابوي أم لا لتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه مما يوجب نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-962023/80192023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

28-02-952023/78462023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-942023/74712023/7/2/2019إن عدم الجواب على الدفوع الجوهرية وهي تلك التي إن صحت يكون لها تأثير على مسار القضية يشكل حالة من حالات انعدام التعليل الموجب للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-972023/71902023/7/2/2021إن اختلاف الأطراف حول المدعى فيه يستلزم إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان رفقة خبير مساح لتحرير محل النزاع، والطاعن دفع بأنه حفر الأساسات ووضع الأحجار استعدادا للبناء في أرضه الواقعة على يسار البقعة موضوع النزاع والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تجري تحقيقا بالوقوف على عين المكان رفقة خبير مساح لتحرير محل النزاع وحد حدوده واستقصاء أسباب الاختلاف إن كان له محل بالنظر إلى ما يوثق له عقد شراء المطلوب ورسم شراء الطاعن والنظر في مدى علاقتهما برسم الملكية وتطبيقهما على المدعى فيه لبيان ما إذا كان ما يتصرف فيه الطاعن هو عين ما يوثق له عقد شرائه أم أنه يتصرف في ملك غيره مع انجاز تصميم تقني للمدعى فيه لتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه مما يوجب نقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
28-02-982023/73152023/7/2/2021إن عقود التفويت ملزمة لعاقديها من غير نظر إلى أصل التملك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من رسم الشراء أن الطاعن باع للمطلوبين عين المتنازع عليه حسب الخبرة المنجزة على ذمة القضية فألزمته بشريعة عقده لصحته ورتبت آثاره بينهما في محله بما جرى به منطوق قرارها وردت عما

أثير بشأن الصفة بأنها مستمدة من العقد تكون قد بنت قرارها على أساس واستقامت على حكم القانون ولم تخرق أي مقتضى منه وعللته تعليلا سائغا قانونا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1922023/70242023/1/4/2022ينص الفصل 888 من ق.ل.ع على أن:
"الوكالة بلا أجر ما لم يتفق على غير ذلك غير أن مجانية الوكالة لا تفترض: أولا إذا كلف الوكيل بإجراء عمل داخل في حرفته أو مهنته، ثانيا بين التجار فيما يتعلق بالمعاملات التجارية، ثالثا إذا قضى العرف بإعطاء أجر عن القيام بالأعمال التي هي محل الوكالة" والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن الوكالة الممنوحة من طرف المطلوبين للطاعن تقتصر على تمثيلهم في شراء عقارات ومتاجر وتسجيلها لدى المصالح المختصة وأنه لم يثبت إنابته عنهم في أي عمل يدخل ضمن تخصصه فأيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض الطلب، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا ولم تخرق مقتضيات الفصل 888 أعلاه ويبقى ما استدل به على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1712023/62222023/1/4/2022المقرر قانونا أن البينة على المدعي عملا بمقتضيات الفصل 399 من ق.ل.ع وأن المحكمة غير ملزمة بالأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق إذا تبين لها أن العناصر المتوفرة بالملف كافية للبت في النازلة أو عدم جدواه عملا بمقتضيات الفصلين 55 و336 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1722023/64812023/1/4/2022المقرر بمقتضى المادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية أن المحاكم الإدارية تختص - مع مراعاة أحكام المادتين 9 و11 من هذا القانون - بالبت ابتدائيا في طلبات إلغاء قرارات السلطات الإدارية ودعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام ما عدا الأضرار التي تسببها في الطريق العام مركبات أيا كان نوعها يملكها شخص من أشخاص القانون العام ".

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1732023/13352023/1/4/2022المقرر أن الصفة تستمد من موضوع الدعوى والوثائق المدلى بها وأن المحكمة تبت في حدود الطلبات عملا بالفصل 3 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1752023/81542023/1/4/2022يجب أن تتوفر في مقال النقض تحت طائلة

عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي، عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1762023/28302023/1/4/2022يختص رئيس المحكمة الابتدائية وحده بالبت بصفته قاضيا للمستعجلات كلما توفر عنصر الاستعجال، ولا تبت الأوامر الاستعجالية إلا في الإجراءات الوقتية ولا تمس بما يمكن أن يقضى به في الجوهر عملا بالفصلين 149 و152 من ق.م.م.

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
23-02-1772023/38712023/1/4/2022لمحكمة الموضوع سلطة تقييم نتيجة الخبرة لاستخلاص مبررات قضائها بما هو مستساغ واقعا وقانونا ولها الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق من عدمه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1782023/49182023/1/4/2022يتعين على المحكمة أن تبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ لها أن تغير تلقائيا موضوع وسبب هذه الطلبات وتبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة عملا بالفصل الثالث من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1792023/86502023/1/4/2022البيّن أن الخبرة المنجزة خلصت إلى أن المدعى فيه غير قابل للقسمة العينية وحددت الثمن الافتتاحي لبيعه بالمزاد العلني اعتمادا على مواصفات المدعى فيه وتعدد المالكين، وأن القسمة العينية تتعارض مع قوانين التعمير وقيمة البيوعات المشابهة للمدعى فيه، والمحكمة لما صارت إلى قسمة التصفية تكون قد تقيدت بالمادتين 317 و318 من م.ح.ع وردت ضمنا طلب إجراء خبرة جديدة في إطار سلطتها وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني وما استدل به غير مؤسس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1802023/86592023/1/4/2022إذا كان التقرير مكتوبا حدد القاضي الأجل الذي يجب على الخبير أن يضعه فيه وتبلغ كتابة الضبط الأطراف بمجرد وضع التقرير المذكور بها لأخذ نسخة منه عملا بالفصل 60 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1812023/47092023/1/4/2022عملا بالمادتين 15 و16 من م.ح.ع فإن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها ومالك العقار يملك كل ملحقاته وما يذره من ثمار أو منتجات وما يضم إليه أو يدمج فيه بالالتصاق، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما صادقت على تقرير الخبير المنتدب في المرحلة الابتدائية الذي حدد الثمن الافتتاحي للعقار المدعى فيه بجميع مكوناته التي ثبتت له وجودها عند معاينته له طالما أنها تدخل ضمن وعاء رسمه العقاري تكون قد أعملت المقتضيات القانونية المذكورة ولم تخرق أي مقتضى قانوني.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1822023/53552023/1/4/2021المقرر أن من شروط القسمة العينية أن تكون منهية لحالة الشياع بين الشركاء وذلك بأن تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية كلما كانت هذه القسمة ممكنة وبفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة وعن طريق التقويم والتعديل، ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة، وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطوبغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز عملا بالمادة 317 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة لما قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإنهاء حالة الشياع بين الطرفين بقسمة الملك المدعى فيه قسمة عينية بعد إجراء قرعة بين المقترحات الثلاث المحددة في تقرير الخبير الذي أبقى الطالبة في الشياع رغم طلبها بفرز نصيبها بشكل مستقل عن باقي المالكين على الشياع تكون قد خالفت المقتضيات القانونية المذكورة ولم تجعل لقرارها أساسا من القانون وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1832023/54092023/1/4/2022إن تقييم وسائل الإثبات المعروضة على قضاة الحكم يخضع لسلطتهم التقديرية ولا رقابة عليهم في ذلك إلا فيما يتعلق بالتعليل الذي يجب أن يكون مستساغا واقعا وقانونا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1842023/71682023/1/4/2022لمحكمة الموضوع سلطة تقييم نتيجة الخبرة ولها أن تستخلص منها وجه قضائها بما يسوغ ذلك واقعا وقانونا كما لها سلطة الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق من عدمه عملا بالفصلين 55 و336 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1852023/90242023/1/4/2022لمحكمة الموضوع سلطة تقييم نتيجة الخبرة ولها أن تستخلص منها وجه قضائها بما يسوغ ذلك واقعا وقانونا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1632023/32492023/1/4/2022عملا بالفصل 451 من قانون الالتزامات والعقود فإن قوة الشيء المقضي به لا تثبت إلا لمنطوق الحكم ويشترط في الدفع بسبق الفصل أن تكون الدعوى من وجهة من نفس الأطراف وضد نفس الخصوم ومبنية على نفس السبب وأن يكون الحكم قد تصدى للبت في جوهر النزاع، والبين من الحكم المستدل به أنه لا يتضمن ما يفيد أن المدعى فيه في الدعويين واحد ولا أن يسندهما كذلك والمحكمة لما اعتبرت الدفع بسبق الفصل قائما دون أن تتأكد من أن الأمر يتعلق بموضوع واحد تكون قد خرقت الفصل المحتج به وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-1642023/38722023/1/4/2022عملا بالمادة 17 من مدونة الحقوق العينية تحكم المحكمة بقسمة الملك المشاع قسمة عينية مراعية في ذلك حصص المتقاسمين على أصغر نصيب وبعد إجراء القرعة كلما كانت هذه القسمة ممكنة ولا يصار إلى قسمة التصفية إلا إذا تعذرت القسمة العينية لسبب واقعي أو قانوني، والمحكمة مصدرة القرار لما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد اعتمدت ما استخلصه من تقرير الخبير من إمكانية قسمة العقار المشاع قسمة عينية وبذلك أعملت سلطتها وعللت ما قضت به تعليلا سليما وكافيا، وما استدل به بخصوص البنك يهم هذا الأخير ولا مصلحة للطاعن في إثارته وما استدل به في الباقي لا يرتكز على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1652023/40442023/1/4/2022لما كان الأمر يتعلق ببيع زينة السكنى وهو غير محظور ولا يلحقه البطلان لعدم تعلقه بالرقبة فإن ما تمسك به الطالب لا مصلحة له في إثارته.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1662023/41062023/1/4/2022لما كان المشرع لم يعد يشترط أي أجل يفصل بين تاريخ التوصل بالاستدعاء وتاريخ إنجاز الخبرة من قبل الخبير المعين، فإن ما بالوسيلة غامض ومبهم لعدم بيان من لم يتوصل ومن محضر فالوسيلة غير مقبولة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1672023/57722023/1/4/2022عملا بالمادة 138 من مدونة الحقوق العينية فإن حق الهواء والتعلية حق عيني قوامه تملك جزء معين من الهواء العمودي الذي يعلو بناء قائما فعلا يملكه الغير وذلك من أجل إقامة بناء فوقه تسمح به القوانين والأنظمة، وعليه فإن حق الهواء يقوم في أساسه على إقامة بناء فوق بناء الغير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد

:

23-02-1692023/50652023/1/4/2022عملا بمقتضيات الفصل 454 من ق.ل.ع فإن القرائن التي لم يقررها القانون موكولة لحكمة القاضي وليس للقاضي أن يقبل إلا القرائن القوية الخالية من اللبس أو القرائن المتعددة التي حصل التوافق بينها، والطاعن تمسك بكون الطريق موضوع النزاع قديمة وأن المطلوب أقر بوجودها في جلسة البحث وفي جوابه على المقال الاستئنافي وأن الشهود جميعهم أكدوا وجود الطريق وأنها ضيقت على مستوى ملك المطلوب والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الطلب بعلة أنه لا يوجد بالملف ما يفيد أن المطلوب هو الذي ضيق الطريق دون الأخذ بعين الاعتبار تصريحه بجلسة البحث أنه: "حبس الطريق لأنهم أرادوا توسيعها" ودون الأخذ بالقرائن التي تفيد أن الطريق كانت موجودة منذ القدم وأنها واسعة إلى أن ضاقت بأرض المطلوب وأن الطلب يهدف إلى فتح طريق وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه لم تركز قضاءها على أساس وعللته تعليلا ناقصا وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-2092023/53262023/4/1/2022من المبادئ العامة في هرم المشروعية وتراتبية القاعدة القانونية بمفهومها العام ألا تكون العرفية منها مخالفة لقاعدة مكتوبة خاصة متى تعلقت هذه الأخيرة بمشتملات النظام العام، والمحكمة لما اعتبرت أن ما قضى به قرار مجلس الوصاية المطعون فيه بالإلغاء بإقصاء المطلوبة من حق الانتفاع جاء مخالفا لمقتضيات الفصل 19 من دستور 2011 الذي يجعل المواطنين متساويين أمام القانون، وأن تلك المساواة تشمل الرجال منهم والنساء، وكذا المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية باعتبارها الدين الرسمي للدولة والتي تقتضي توريث ما يخلف إلى الأبناء ذكورا وإناثا، فضلا عن الاتفاقيات الدولية المصادق عليه من طرف المغرب وخاصة منها اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد النساء، واعتبرت أن العرف القائم على حرمان النساء من الانتفاع بالأراضي السلالية مخالف لتلك القواعد، وانتهت إلى عدم مشروعية قرار مجلس الوصاية مؤيدة الحكم الابتدائي القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللته تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-2102023/842023/4/1/2023إن طلب المستأنف عليه يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد باحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع مرفوع ضد مؤسسة عمومية ويتعلق بطلب استحقاق معاش مدني، مما يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8

من القانون رقم 41.90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2112023/1472023/4/1/2023إن المحكمة لما اعتبرت أن موضوع الطلب إنما يتعلق باستحقاق أجير لراتب الزمانة مما لا يندرج ضمن فئة المعاشات المدنية، وانتهت إلى أن الدعوى تندرج ضمن الاختصاص النوعي للقضاء العادي طبقا لمقتضيات الفصل 20 من قانون المسطرة المدنية الذي يسند اختصاص البت في النزاعات المترتبة عن تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي للقضاء العادي، فإنها (أي المحكمة) لما صرحت بعدم اختصاصها نوعيا للبت في النزاع تكون قد صادفت الصواب وحكمها واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2122023/5732023/4/1/2023إن طلب المستأنف عليه يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد باحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع مرفوع ضد مؤسسة عمومية ويتعلق بطلب استحقاق معاش مدني، مما يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8 من القانون رقم 41.90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2072023/22222023/4/1/2022إن الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ينصان على حرية الانخراط في الأحزاب والانسحاب منها، وبالتالي فإن إمكانية الانسحاب من حزب سياسي عند نهاية ولاية انتدابية والترشح بتزكية من حزب جديد للعملية المقبلة لانتخاب أعضاء الجماعات ليس فيه ما يخالف القانون التنظيمي رقم 11.29 المتعلق بالأحزاب السياسية؛ فالمواد 20 و21 و22 منه تخص كذلك العضو في مجالس الجماعات الترابية الذي تخلى عن الانتماء للحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، ومن ثم فإذا كانت الممارسة السياسية مرتبطة بالحرية في الانتماء والانسحاب من أي تنظيم سياسي فإن هذه الحرية تبقى مقيدة بمقتضى المادة 22 المذكورة بشكل يمنع تعدد الانتماء الحزبي دون أن يعني ذلك نزع إمكانية تغييره بعد انتهاء الولاية الانتدابية وبداية الاقتراع الجديد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2022/4/1/2023/48452023-02-2082023من المبادئ العامة في هرم المشروعية وتراتبية القاعدة القانونية بمفهومها العام ألا تكون العرفية منها مخالفة لقاعدة مكتوبة خاصة متى تعلقت هذه الأخيرة بمشتملات النظام العام، والمحكمة لما اعتبرت أن ما قضى به قرار مجلس الوصاية المطعون فيه بالإلغاء بإقصاء المطلوبة من حق الانتفاع جاء مخالفا لمقتضيات الفصل 19 من دستور 2011 الذي يجعل المواطنين متساويين أمام القانون، وأن تلك المساواة تشمل الرجال منهم والنساء، وكذا المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية باعتبارها الدين الرسمي للدولة والتي تقتضي توريث ما يخلف إلى الأبناء ذكورا وإناثا، فضلا عن الاتفاقيات الدولية المصادق عليه من طرف المغرب وخاصة منها اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد النساء، واعتبرت أن العرف القائم على حرمان النساء من الانتفاع بالأراضي السلالية مخالف لتلك القواعد، وانتهت إلى عدم مشروعية قرار مجلس الوصاية مؤيدة الحكم الابتدائي القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللته تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2023/4/1/2023/5712023-02-1802023بموجب المادة 13 من القانون رقم 90.41 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، تبقى الغرفة الإدارية بمحكمة النقض مختصة كمرجع استئنافي بالنظر في استئناف الأحكام المتعلقة بالاختصاص النوعي التي أثيرت فيها دفوع بشأن اختصاص القضاء الإداري من عدمه، وما دام أن الدفع المثار بعدم الاختصاص النوعي أمام المحكمة التجارية مصدرة الحكم لم يكن متعلقا باختصاص القضاء الإداري ولم يتم البت فيه في نطاق المادة 13 المذكورة، فإن استئنافه لا يدخل ضمن هذا الإطار، ويبقى تبعا لذلك غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2020/4/1/2023/29872023-02-2012023إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2020/4/1/2023/29892023-02-2032023إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2042023/29902023/4/1/2020إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2052023/30342023/4/1/2020إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2022023/29882023/4/1/2020إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2062023/18792023/4/1/2022المقرر قضاء في المادة الانتخابية أن الأصل هو حمل الإجراءات الانتخابية على الصحة والمشروعية إلى أن يثبت عكس ذلك بدليل يقدمه الطاعن، لاسيما إذا لم يوجد بمحضر التصويت ما يقوم دليلا قاطعا على ما ادعاه، وأن الطاعن يظل ملزما بإيضاح مدى تأثير ما ادعاه من وقائع غير محددة على نتيجة العملية الانتخابية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-5952023/5952023/4/1/2023إن طلب المستأنفين (المدعين) يهدف في أساسه إلى الحكم على المدعى عليه الملك الخاص للدولة بأن يؤدي لهم ثمن البيع موضوع عقد الشراء الرابط بينه وبين مورثهم، وهو عقد تفتقر فيه مقومات العقد الإداري، ولا تظهر فيه شروط غير مألوفة في القانون الخاص، فتبقى المنازعة في شأنه من اختصاص القضاء العادي، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1872023/64542023/4/1/2022البيّن أن الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين سبق لها بواسطة نائبها الطعن بالنقض في نفس القرار الاستئنافي، واعتبارا لكون الطعن لا

يمارس إلا مرة واحدة، فإن الطالبة تكون قد استنفذت حقها في الطعن، ويبقى مآل الطعن الحالي عدم القبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 569/4/1/2023

2023/182

2023-02-23

لما كانت الدعوى تهدف أساسا إلى الحكم على المحافظ على الأملاك العقارية بإستخراج العقارات والمساحات الخاصة بهم من الرسم العقاري، بإعتبارهم المالكين والمستحقين لها وهو ما يشكل منازعة في حق عيني، تختص بنظرها نوعيا المحاكم العادية، والمحكمة الإدارية لما صرحت بإختصاصها نوعيا للبت في الطلب جانبت الصواب، وحكمها واجب الإلغاء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-1832023/5752023/4/1/2023البيّن من معطيات الملف أن تفويت القطعة الأرضية محل النزاع للمستأنفة تم في إطار إنشاء وتنمية منطقة صناعية، وتحت وصاية وزارة الداخلية والعمالة المعنية والمركز الجهوي للاستثمار، والمحكمة لما عللت حكمها بأن الهدف من العقد الرابط بين الطرفين هو تحقيق مصلحة عامة، وأن العقد المذكور ودفتر التحملات المتعلق به يتضمنان شروطا إستثنائية لفائدة الإدارة لا تنطبق على العقود العادية، وأنه عقد إداري تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت في النزاع المتعلق به، تكون قد صادفت الصواب وحكمها واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-1842023/10882023/4/1/2020إذا كانت المادة 6 من النظام المحدد بموجبه شروط وكيفيات تنظيم عملية إنتخاب مندوبي منخرطي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب نصت على أنه يحدد تاريخ إنطلاق عمليات الإقتراع، والمدة التي تقدم خلالها الترشيحات بموجب بلاغ يصدره المتصرف المؤقت يتم نشره على البوابة الإلكترونية للتعاضدية وفي صحيفتين وطنيتين على الأقل قبل التاريخ المحدد لإنطلاق عمليات الإقتراع بخمسة وعشرين (25) يوما على الأقل، فإن عدم إحترام هذا الأجل لا يترتب عنه بطلان عمليات إنتخاب مندوبي التعاضدية، لأنه يعتبر أجل يتعين أن يفصل على الأقل بين تاريخ الإقتراع وتاريخ النشر بالبوابة الإلكترونية والصحيفتين الوطنيتين.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1852023/10782023/4/1/2022إن مقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي رقم 14/113 المتعلق بإنتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، وإن نصت في فقرتها ما قبل الأخيرة على أنه "يتعين العمل على أن تتضمن لائحة ترشيحات نواب الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس"، فإنها لم ترتب على عدم التقيد بهذا المقتضى القانوني جزاء بطلان عملية الإقتراع.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1892023/5742023/4/1/2023البيّن من وثائق الملف أن الطاعنين قد تقدموا بتعرض الغير الخارج عن الخصومة ضد الحكم الإداري القاضي بنقل ملكية القطعة الأرضية الغير محفظة لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية مقابل تعويض، وبالتالي تبقى المحكمة الإدارية هي المختصة نوعيا بالبت في التعرض قبولا أو رفضا، والمحكمة لما صرحت بإختصاصها النوعي للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب بهذه العلة، وحكمها واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1902023/6292023/4/1/2023البيّن من وثائق الملف أن الطاعنين قد تقدموا بتعرض الغير الخارج عن الخصومة ضد الحكم الإداري القاضي بنقل ملكية القطعة الأرضية الغير محفظة لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية مقابل تعويض، وبالتالي تبقى المحكمة الإدارية هي المختصة نوعيا بالبت في التعرض قبولا أو رفضا، والمحكمة لما صرحت بإختصاصها النوعي للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب بهذه العلة، وحكمها واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1912023/31552023/4/1/2019البيّن أن الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين سبق لها بواسطة نائبها الطعن بالنقض في نفس القرار الاستئنافي، واعتبارا لكون الطعن لا يمارس إلا مرة واحدة، فإن الطالبة تكون قد استنفذت حقها في الطعن، ويبقى مآل الطعن الحالي عدم القبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1922023/65382023/4/1/2021إن خلو شهادة التسليم من إحدى البيانات الواجب توفرها وتضمينها بها يجعل التبليغ معيبا وغير واقع ومخالف للمقتضيات القانونية المنظمة للتبليغ خاصة الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي تصبح شهادة التبليغ باطلة، والبين من شهادة التبليغ المحتج بها أن عون التبليغ ضمنها إسم المتسلم دون التعريف

به، حتى يتم نفي الجهالة عنه وتحديد علاقته بالطرف الطالب. والمحكمة لما إعتبرت التبليغ صحيحا، تكون قد خرقت المقتضيات القانونية المحتج بها أعلاه، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1942023/5702023/4/1/2023لما كان حاصل طلب المستأنف عليه هو الحكم بتمكينه من مستحقاته المالية عن كلفة التخفيض من المعاش المستحق له لفائدة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد منذ إحالته على التقاعد في إطار نظام التقاعد الداخلي للشركة الذي أصبح مندرجا في النظام الجماعي طبقا للفقرة الأولى من الفصل 7 من اتفاقية الإدماج، فهو بالتالي نزاع يتعلق بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتسوية وضعية معاشية طبقا لمقتضيات المادة 41 من قانون رقم 90/41 المحدث لمحاكم إدارية، والمحكمة الإدارية لما قضت باختصاصها نوعيا للبت في الطلب يكون حكمها صائبا وواجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1952023/5722023/4/1/2023لما كان الطلب يهدف إلى الحكم لفائدة المستأنف عليها بقيمة الفاتورة المتضمنة لقيمة الأشغال المنجزة لفائدة المستأنفة بإعتبارها مؤسسة عمومية وبناء على سند الطلب الصادر عنها، مما يجعل المعاملة مندرجة في نطاق العقود الإدارية، – عقود الصفقات العمومية- وبالتالي يبقى البت في النزاعات المرتبطة بها من صميم الإختصاص النوعي للمحاكم الإدارية، وما إنتهى إليه الحكم المستأنف صائبا وحريا بالتأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1962023/6322023/4/1/2023إن طلب المدعي يرمي إلى الحكم على المدعى عليها بإسترجاع واجبات كراء سبق له أن أداها لها بعد أن تنازل له المكتري على إستغلال المحل الحبسي، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بنزاع مرتبط بعقد كراء دكان حبسي لايتضمن فرض شروط ومقتضيات القانون العام، وهو ما يندرج ضمن الإختصاص النوعي للقضاء العادي، والمحكمة الإدارية لما صرحت بإختصاصها نوعيا للبت في الطلب، تكون قد جانبت الصواب، وحكمها واجب الإلغاء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1972023/39032023/4/1/2019إن المحكمة لما ثبت لها من خلال وثائق الملف وكذا تقرير الخبرة المنجز في النازلة ومحاضر المعاينات كون فيلا المطلوب تتوفر فعلا على مرآب خاص بالسيارات، والذي لا يمكن المرور إليه إلا عبر الممر موضوع الدعوى، الذي يعتبر ممرا خاصا بسيارات أصحاب الفيلات المطلة عليه، والتي بدونه تبقى بدون ممر يؤدي إلى المرآب المذكور، وخلصت إلى عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه، تكون

قد عللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1982023/29842023/4/1/2020إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1992023/29852023/4/1/2020إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-2002023/29862023/4/1/2020إن المشرع لم يرتب أي جزاء على عدم إجراء انتخابات التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 26 من الظهير الشريف رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1442023/13992023/3/2/2021البيّن أن الطالب سبق له أن طعن بالنقض في القرار الاستئنافي، صدر بشأنه قرارا عن محكمة النقض بعدم قبول الطلب وتحميل رافعه الصائر، مما يستوجب التصريح بعدم قبول الطلب الحالي لأنه لا يجوز الطعن بالنقض في نفس القرار مرتين.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1452023/14322023/3/2/2021يشترط للتقيد بقاعدة الجنائي يوقف المدني أن يكون بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية وحدة السبب والموضوع، وأن الثابت من مستندات الملف أن موضوع الدعوى الجنحية يختلف عن موضوع الدعوى المدنية، فالأول يتعلق بجنحة النصب والاحتيال في حين أن موضوع الدعوى المدنية يتعلق بأمر بالأداء استنادا إلى اعتراف بدين، فتكون بذلك قد ركزت قرارها على أساس قانوني ولم تكن ملزمة بالاستجابة لملتمس إجراء البث لوجود سند الدين وهي بنهجها تكون قد ركزت قرارها على أساس ويبقى ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1462023/4692023/3/2/2020إن المحكمة لما اعتمدت في تعليلها محضر المعاينة - المنجز من طرف مفوض قضائي محلف - والذي يعتبر ورقة رسمية لا يطعن فيه إلا بالزور واعتبرته كاف لإثبات قيام الطاعن بالتغييرات المبررة لطلب الإفراغ، لم تكن في حاجة للجواب على الطعون الموجهة لتقرير الخبرة المنجز في المرحلة الابتدائية وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1472023/12722023/3/2/2020إن المرسوم رقم 292.20.2 الصادر بتاريخ 2020/3/23 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها والذي نصت المادة السادسة منه على وقف سريان مفعول الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال حالة الطوارئ الصحية ويستأنف أجلها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكورة والذي تم بتاريخ 2020/7/27 بمقتضى القانون رقم 42-20 القاضي بتغيير المرسوم المذكور أعلاه.
والطالبون لما تم تبليغهم بالقرار الاستئنافي فإنه صادف حالة الطوارئ ووقف الآجال، وبذلك يكون الطعن بالنقض المقدم من طرفهم قد قدم داخل الأجل القانوني ويبقى الدفع الشكلي على غير أساس ويتعين رده. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1482023/9112023/3/2/2021إن الطاعن لم يسبق له أن تمسك بمضمون الوسيلة أمام محكمة الإستئناف التجارية مصدرة القرار المطعون فيه، ولا يمكنه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون مما يجعل الوسيلة غير مقبولة.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-1392023/1122023/3/2/2020إن المحكمة لم تعتمد في تعليلها على الأخطاء الواردة في التصميم فقط وإنما اعتمدت تعليلا آخر لم يكن محل انتقاد من طرف الطاعنة، مفاده حدوث تغييرات من طرف المهندس وإنجاز أشغال إضافية لم تكن مدرجة في العقد، واعتمدت الرسالة الموجهة من طرف مكتب الدراسات للمهندس المشرف على المشروع باعتبار هذا الأخير هو المشرف على تنفيذ تصاميم البناء المرخص بها، وبذلك لم تكن في حاجة لإجراء بحث، فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارقا للمقتضى المحتج بخرقه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1402023/3172023/3/2/2020إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود، وجب على المدين أن يقوم بعرضه على الدائن عرضا حقيقيا، فإذا رفض الدائن قبضه كان له أن يبرئ ذمته بإيداعه في مستودع الأمانات التي تعينه المحكمة عملا بمقتضيات الفصل 275 من قانون الالتزامات والعقود.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1372023/1922023/3/2/2021بمقتضى الفصل 353 من ق.م.م تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم. والثابت في النازلة من خلال المقال الافتتاحي للدعوى أن قيمة الطلب تقل عن المبلغ المحدد بمقتضى الفصل 353 المشار إليه مما يكون معه طلب نقض القرار الصادر بشأنه غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1382023/11022023/3/2/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي أوردت تعليلا اعتبرت فيه أن الطالب يبقى أجنبيا عن عقد الكراء الذي يربط المطلوبين والمطلوب، وأن عقد الشراكة الذي يربطه بهذا الأخير يلزم طرفيه دون غيرهما ولا يمكن أن يواجه به الطرف المكري وبالتالي لاحق له في إثارة أي منازعة بشأن إثبات عقد الكراء أو ما يتعلق بصفة الطرف المكري وصرفت النظر عن إجراء بحث في النازلة، تكون قد طبقت مقتضيات الفصل 228 من ق.ل.ع التي تنص على أن الالتزامات لا تنتج أثرها إلا بين طرفيها الدعوى دون سواهما تطبيقا سليما ولم تخرق حقوق الدفاع ولا أي مقتضى.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1412023/8492023/3/2/2020إن التغييرات المحدثة بالمحل والتي تمت دون إذن المكري تشكل إخلالا بالعقد بغض النظر عن طبيعة هذه التغييرات طالما أن العقد الرابط بين الطرفين ألزم المكترية بالمحافظة على المحل وعدم إجراء أي تغيير به إلا بالموافقة الكتابية للمكري.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1422023/6132023/3/2/2021إن المرسوم بقانون رقم 292.20.2 الصادر بتاريخ 2020/03/23 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها والذي نصت المادة السادسة منه على وقف سريان مفعول الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال حالة فترة الطوارئ الصحية المعلن عنها ويستأنف أجلها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكورة والتي تمت بتاريخ 2020/07/27 بمقتضى القانون 20.42 القاضي بتغيير المرسوم بقانون المذكور أعلاه. ولما كانت الطاعنة قد بلغت بالحكم وأن أجل الاستئناف توقف بفعل الطوارئ الصحية فإن المحكمة التي لم تراع ما ذكر، واعتبرت أن الاستئناف الواقع وقع خارج الأجل القانوني ورتبت عن ذلك عدم قبول استئناف الطاعنة، تكون قد خرقت المقتضيات المحتج بخرقها وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1432023/9672023/3/2/2020يدخل القانون 49.16 حيز التنفيذ بعد انصرام أجل ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وتطبق أحكامه على عقود الكراء الجارية وعلى القضايا غير الجاهزة للبت فيها، دون تجديد للتصرفات والإجراءات والأحكام التي صدرت قبل دخوله حيز التنفيذ عملا بمقتضى المادة 30 من القانون المذكور.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1302023/11142023/3/2/2019إن ثبوت امتناع المستأنف عن تنفيذ حكم قضائي لا يعد مبررا مقبولا لإعادة طرح نزاع سبق الفصل فيه بسند نهائي، طالما أن قانون المسطرة المدنية عالج الامتناع عن التنفيذ ووضع له قواعد التنفيذ الجبري للأحكام، وعلى من تضررت مصلحته من الامتناع عن التنفيذ أن يسلك المساطر القانونية الكفيلة بحماية مصالحه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1312023/2962023/3/2/2021تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية عملا بمقتضيات الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1322023/4162023/3/2/2021إن الكراء من الباطن تنظمه أحكام المادة 24 من القانون رقم 49/16 والتي نصت في الفقرة الرابعة منها على أن المكتري الفرعي لا يمكنه التمسك بأي حق تجاه المكتري الأصلي، ومؤدى ذلك أن الحقوق التي يضمنها القانون المذكور للمكتري الأصلي تجاه المكري الأصلي لا يمكن للمكتري الفرعي أن يستفيد منها ويتمسك بها اتجاه المكتري الأصلي.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-02-1332023/4192023/3/2/2021إن الطالب أسس أسباب استئنافه حول الخبرة المأمور بها ابتدائيا منتقدا مبلغ التعويض المقترح من طرف الخبير، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ناقشت ذلك وردت انتقاداته بعلة أن الخبير قدر قيمة العناصر المكونة للأصل التجاري خاصة الحق في الكراء وعنصر الزبناء وأن عدم توفر المكتري على التصريحات الضريبية لا يحول دون تعويضه عن العناصر المذكورة، وأن مقدار التعويض المقترح جد مناسب وملائم لمميزات المحل التجاري وكافيا لجبر الضرر الذي سيلحق بالمكتري جراء الافراغ وأنها لا ترى ضرورة لإجراء خبرة ثانية مضادة، ورتبت عن ذلك تأييد الحكم الابتدائي، وهي علة لم ينتقدها الطالب يستقيم القرار بها ويكون ما ورد بالوسيلة خلاف الواقع.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1342023/4422023/3/2/2021إن المحكمة لم تعتمد التعليل المنتقد فحسب والذي ردت من خلاله دفع الطالب بهدم قرينة الوفاء، وإنما اعتمدت بجانبه تعليلا أخر جاء في مضمنه أن الكمبيالة سحبت من أجل أداء واجبات الكراء وأن المطلوب أثبت الأداء بوصولات كرائية ومحاضر عروض، وأن الطالب لم يدل بما يفيد أن الكمبيالة سحبت لفائدته من أجل معاملة أخرى مع المطلوب غير المعاملة المترتبة عن العلاقة الكرائية، فأتى قرارها تبعا لذلك معللا بما فيه الكفاية ولم يخرق أي مقتضى.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1352023/12522023/3/2/2020لا يلزم المكري بأداء أي تعويض للمكتري مقابل الإفراغ إذا فقد الأصل التجاري عنصر الزبناء والسمعة التجارية بسبب اغلاق المحل لمدة سنتين على الأقل عملا بمقتضيات الفقرة 7 من المادة 8 من القانون رقم رقم 16-49.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-02-1362023/1752023/3/2/2021لما كانت مقتضيات الفصل 353 من ق.م.م تنص على أن محكمة النقض تبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية، فإن الطعن بالنقض المنصب على القرار الاستئنافي القاضي في دعوى أداء واجبات الكراء يبقى غير مقبول عملا بالمقتضى المذكور.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-982023/17482023/3/1/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن التقادم المتمسك به غير مبني على قرينة الوفاء وإنما هو تقادم يروم استقرار المعاملات المنجزة بين التجار بشأن التعويض عن التأخير في أداء الفواتير المستحقة، تكون قد طبقت المادة 78-3 من مدونة التجارة تطبيقا سليما، وجاء قرارها مبنيا على أساس قانوني سليم وغير خارق للمقتضى المحتج بخرقه ولا مساس فيه بحق الطالبة في الدفاع.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-1002023/3052023/3/1/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استخلصت عدم ثبوت المطل في حق المطلوبة وقضت تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد برفض الطلب، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2922023/17662023/5/2/2020المقرر أنه يقع على عاتق المشغل عبء اثبات وجود مبرر مقبول للفصل، كما يقع عليه عبء الاثبات عندما يدعي مغادرة الاجير لشغله.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2512023/5752023/5/2/2020إن المشغل هو الملزم بإثبات مبرر الفصل أو أن الاجير غادر عمله تلقائيا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، كما أن إنهاء عقد الشغل عن طريق الاستقالة من العمل عملا بمقتضيات المادة 34 من نفس القانون يجب أن تكون هذه الاستقالة موقعة من الأجير ومصادقا عليها من الجهة المختصة بالمصادقة على تصحيح الامضاءات، وكل استقالة غير مصادق على صحة إمضائها لا يعتد بها ولا تنتج أثرا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2532023/102023/5/2/2020بمقتضى المادة 19 من مدونة الشغل انه " اذا طرأ تغيير على الوضعية القانونية للمشغل او على الطبيعة القانونية للمقاولة وعلى الاخص بسبب الارث او البيع او الادماج او الخوصصة فان جميع العقود التي كانت سارية المفعول حتى تاريخ التغيير تظل قائمة بين الاجراء وبين المشغل الذي يخلف المشغل السابق في الالتزامات الواجبة للاجراء، وخاصة فيما يتعلق بمبلغ الاجور، والتعويضات عن الفصل من الشغل والعطلة المؤدى عنها" وبذلك فان مقتضيات هذه المادة انما تتعلق بالحلول القانوني للمشغل الجديد محل المشغل السابق الذي يخلفه في الوفاء بالالتزامات المستحقة لفائدة الاجراء.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2542023/2942023/5/2/2020لما كان اثبات واقعة المغادرة التلقائية للأجير ملقى على عاتق المشغل عملا بمقتضيات الفقرة الاخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، فان اثبات الرجوع الى العمل بعد انتهاء مدة الشهادة الطبية ينقلب على عاتق الأجير، وهو ما اقدم المطلوب على اثباته عن طريق محضر المفوض القضائي الذي عاين من خلاله، وجود المطلوب في النقض داخل وكالة الطالبة يعمل مستشارا للزبناء ويتواجد بفنائها بدون مكتب، وان مكتبه اصبح يشغله موظف آخر مما يكون المطلوب بذلك قد اثبت رجوعه الى العمل، والمحكمة لما ردت دفع الطالبة بعدم التحاق المطلوب في النقض لعمله بعد انتهاء الشهادة الطبية استنادا على المحضر المذكور واستبعدت شهادة الشاهد على اساس ان الحجة الكتابية مقدمة على شهادة الشهود وان المثبت مقدم على المنفي تكون قد ركزت قضاءها على اساس.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2552023/19562023/5/2/2020لئن كان لرب العمل صلاحية تدبير المقاولة حسب ما يراه ملائما في اطار السلطة التنظيمية فإنه مقيد بعدم التعسف في استعمال هذا الحق،

وان قيام المشغل بنقل المطلوبة في النقض إلى مدينة أخرى، واصرار المشغل على ضرورة استجابة الأجير ة للنقل واستفادتها فقط من تعويض زهيد لمدة سنة لا غير ودون تمكنيها من اية امتيازات او مصاريف يعد تعسفا في استعمال الحق، وان القرار الاستئنافي لما اعتبر ان الفصل الذي تعرضت له المطلوبة في النقض فصل تعسفي ورتب الآثار القانونية على ذلك يكون قد التزم التطبيق السليم للقانون ولم يخرق المقتضيات المحتج بها.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2562023/19582023/5/2/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على انه يجيب ان يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن الذي قدمه الطالب انه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، ذلك انه لم يبين الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، مما يكون معه الطلب غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2572023/20082023/5/2/2020إن المحكمة لما ردت الدفع المثار من طرف الطالبة من كونها تلعب دور الوساطة بين طالبي الشغل والشركات المستعملة، وقيامها بانجاز عقود حسب الزمان والمكان المطلوبين منها لعدم احترامها لمقتضيات المادة 499 من مدونة الشغل، واعتبرت ان المطلوب في النقض يعد عاملا قارا لدى الطالبة بعد انتهاء العقد الاول وعدم إبرام اي عقد كتابي وفق ما نصت عليه المادة 499 اعلاه بعدما استبعدت العقدين اللاحقين به لمخالفتهما مقتضيات المادة 15 من مدونة الشغل، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2582023/21622023/5/2/2020البيّن أن الطاعنة أدلت بمذكرة مرفقة بلائحة شهود لإثبات واقعة المغادرة التلقائية للمطلوبة في النقض لعملها، الا ان المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تستجب لطلب الطالبة رغم ان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد وصرفت النظر عن إجراء بحث، وبذلك تكون قد خرقت حقا من حقوق الدفاع وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2592023/21692023/5/2/2020إن التعويض عن الفصل يحتسب على اساس السنة او جزء من السنة من الشغل والتي تعتبر سنة عملا بمقتضيات المادة 53 من مدونة الشغل والتي جاءت واضحة ومفصلة بهذا الخصوص، بينما المادة 52 من نفس القانون فانها تتحدث عن المدة التي يجب على الأجير قضاءها لدى المشغل حتى يتمكن من الاستفادة من

التعويض عن الفصل ولا علاقة لها بكيفية احتساب التعويض عن الفصل المنصوص عليه في المادة 53 اعلاه وما دفعت به الطاعنة بهذا الخصوص خلاف الواقع فهو غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2602023/21762023/5/2/2020لما كانت مقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل تنص على انه "يجب قبل فصل الأجير ان تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه بالاستماع اليه من طرف المشغل او من ينوب عنه بحضور مندوب الاجراء او الممثل النقابي للمقاولة الذي يختاره الأجير بنفسه "، غير أن الطالبة بعدم اشارتها في جميع وثائق مسطرة الاستماع بمن فيها الاستدعاء لحضور جلسة الاستماع او محضر الاستماع او رسالة الفصل الى التاريخ الذي تبينت فيه من ارتكاب المطلوب في النقض الاخطاء المنسوبة اليه والمتمثلة في رفض انجاز عمل من اختصاصه كمدير عام من حصر للحسابات وتقرير المساهمين ودراسة الجدوى حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها عما اذا كانت قد استعملت للمطلوب في النقض حول هذه الاخطاء داخل اجل ثمانية ايام من تبنيها من ارتكابه لها ام لا، تكون قد أخلت بهذا المقتضى وأصبحت مسطرة الفصل بهذا الإخلال معيبة والطرد تعسفيا وموجبا للتعويض وهو ما نعته وعن صواب المحكمة المطعون في قرارها ويبقى ما أثير غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2612023/1472023/5/2/2020إن مقتضيات قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 100.68 بتاريخ 1967/05/20 وكدا الجدول الملحق بالقرار الوزيري أعلاه والذي حدد أجل مسؤولية المشغلة عن المرض المهني الصمم في سنتين من التاريخ الذي أصبح فيه المصاب غير معرض للمرض، والمحكمة المطعون في قرارها حين أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال شركات التأمين محل المشغلة في الأداء بحسب مدة العقد الرابط بين كل منها وبين المشغلة تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما وجاء قرار معللا تعليلا ومرتكزا على أساس قانوني وما ورد بالوسيلة يتعين رده.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2622023/1782023/5/2/2020إن إثبات العلاقة الشغلية واستمراريتها يقع على عاتق الأجير ويمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود طبقا للمادة 18 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2632023/15152023/5/2/2020إن إقدام المشغلة على فصل الأجيرة عن العمل بعد ارتكابها لخطأ جسيم، يجعلها ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في المواد 62 ,63 ,64 , 65 من مدونة الشغل، وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير وأعطى للمحكمة سلطة المراقبة على مدى تطبيق هذه المسطرة من

طرف المشغل ومنح الأجير مجموعة من الضمانات التي يتعين احترامها من طرف المشغل أثناء سلوكه مسطرة الفصل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2642023/18422023/5/2/2020إن إثبات العلاقة الشغلية واستمراريتها يقع على عاتق الأجير ويمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود طبقا للمادة 18 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : القرار22-02-2652023/18432023/5/2/2020إن إقدام المشغلة على فصل الأجيرة عن العمل بعد ارتكابها لخطأ جسيم، يجعلها ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في المواد 62 ,63 ,64 , 65 من مدونة الشغل، وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير وأعطى للمحكمة سلطة المراقبة على مدى تطبيق هذه المسطرة من طرف المشغل ومنح الأجير مجموعة من الضمانات التي يتعين احترامها من طرف المشغل أثناء سلوكه مسطرة الفصل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2662023/18442023/5/2/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي تحت طائلة عدم قبول الطلب. والبيّن من مقال الطعن الذي قدمه الطالب أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، ذلك أن الطالب لم يورد في مقاله الموطن الحقيقي الكامل للمطلوب، مما يكون المقال قد أخل بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه، ويتعين تبعا لذلك عدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2682023/19082023/5/2/2020بمقتضى الفصل 1 من ق م م تنص على أنه لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة و الأهلية والمصلحة، والبيّن أن المطلوب في النقض (المصاب) أكد أنه أصيب بمرض مهني السليكوز وتقدم بطلب يرمي إلى الحكم على مشغلته بأداء التعويض المستحق له وبإحلال شركتي التأمين محل مشغلته في الأداء، وأن الحكم الابتدائي قضى بإخراجهما من الدعوى، مما يبقى معه محقا في طلبه الاستئنافي بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بإخراج شركتي التأمين من الدعوى الحكم من جديد بإحلالهما في الدعوى وبالتالي تبقى له المصلحة في إثارة هذا الدفع، وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2672023/18902023/5/2/2020إن عدم تضمين محضر المعاينة أية عبارة تفيد منع الطالب (الأجير) من الولوج لعمله، وإقراره خلال جلسة البحث أنه رفض عرض مشغله الرجوع للعمل، يجعل واقعة المغادرة التلقائية ثابتة في حقه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2702023/7922023/5/1/2020إن المحكمة لما اعتبرت أن عدم إثبات الأجير لواقعة الالتحاق بعمله بعد اليوم الموالي لرخصة العطلة، يجعله في حكم المغادر تلقائيا لعمله، ورتبت الاثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قرارها على أساس وعللته بما يكفي لتبريره.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2712023/20782023/5/2/2020للأجيرة الحرية في قبول او رفض العرض الجديد للعمل المقدم من طرف المشغلة باعتباره دعوة جديدة للتعاقد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2722023/15432023/5/2/2020إن المحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف وقضت بعدم الاختصاص نوعيا للبت في النزاع، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، باعتبار ان المادة 12 من قانون احداث المحاكم الإدارية تعتبر القواعد المتعلقة بالاختصاص النوعي من قبيل النظام العام وللأطراف ان يدفعوا بعدم الاختصاص النوعي في جميع مراحل إجراءات الدعوى، وعلى الجهة القضائية المعروضة عليها القضية ان تثيره تلقائيا، ودونما حاجة الى الالتفات لمقتضيات الفصل 16 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2742023/21112023/5/2/2020البيّن من مقال النقض انه لم يوجه ضد أي طرف، والحال ان القرار المطعون فيه بالنقض، يفيد انه يجمع بين الطالب والشركة التي كانت طرفا في القرار المذكور، مما يكون معه الطلب قد جاء مخالفا للفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، الامر الذي يستوجب التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2752023/21272023/5/2/2020البيّن ان الطالبين دفعوا امام محكمة الاستئناف بعدم توصلهم باي اشعار يتعلق بشواهد الحياة او سبب إيقاف الايرادات، غير ان المحكمة لم تلتفت الى ذلك الدفع رغم جديته، باعتبار ان الصندوق المحولة اليه الإيرادات هو الذي أصبح مسؤولا عنها، خاصة ان الطالبين قد وجهوا أيضا الدعوى ضد الصندوق المذكور من اجل المطالبة بالغرامة الاجبارية عن التأخير غير المبرر في الاداء، وهو الامر الذي لم تتحقق معه المحكمة، ولم ترد عليه باي رد لا إيجابا ولا سلبا، مما تكون معه قد بنت قضاءها على غير أساس وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2762023/22422023/5/2/2020المقرر أن المادة 16 من مدونة الشغل أجازت ابرام عقد الشغل محدد المدة، وحددتها في حالات معينة، ومن بين تلك الحالات إذا كان الشغل ذا طبيعة موسمية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2772023/15032023/5/2/2020المقرر قضاء أنه لا يجوز الطعن بالنقض في حكم أو مقرر قضائي إلا مرة واحدة.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2782023/17242023/5/2/2020كل تأخير غير مبرر في أداء التعويضات اليومية يجعل الدائن بها محقا في طلب غرامة إجبارية عن أيام التأخير طبقا للفصل 78 من ظهير 1963/02/06.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2792023/18082023/5/2/2020طبقا للمادة 18 من مدونة الشغل فإن الأجير ملزم بإثبات وجود عقد شغل بينه وبين مشغله بجميع وسائل الإثبات بما في ذلك شهادة الشهود التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل، وعلى المشغل أن يثبت وجود مبرر مقبول للفصل أو أن الأجير غادر عمله من تلقاء نفسه عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2732023/20902023/5/2/2020إن اثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الاجير وبجميع وسائل الاثبات، وتبقى تلك الحجج خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض الا من حيث التعليل اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2802023/18102023/5/2/2020طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل فإن المشغل ملزم بإثبات وجود مبرر مقبول للفصل، أو أن الأجير غادر عمله من تلقاء نفسه بجميع وسائل الاثبات بما في ذلك شهادة الشهود التي تبقى من اختصاص السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث سلامة التعليل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2812023/18142023/5/2/2020طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل فإن المشغل ملزم بإثبات وجود مبرر مقبول للفصل، أو أن الأجير غادر عمله من تلقاء نفسه بجميع وسائل

الاثبات بما في ذلك شهادة الشهود التي تبقى من اختصاص السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث سلامة التعليل.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2822023/18162023/5/2/2020طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل فإن المشغل ملزم بإثبات وجود مبرر مقبول للفصل، أو أن الأجير غادر عمله من تلقاء نفسه بجميع وسائل الاثبات بما في ذلك شهادة الشهود التي تبقى من اختصاص السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث سلامة التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2832023/21582023/5/2/2020بمقتضى الفصل 514 من قانون المسطرة المدنية فإنه، كلما كانت الطلبات تستهدف التصريح بمديونية الدولة أو إدارة عمومية أو مكتب أو مؤسسة عمومية للدولة في قضية لا علاقة لها بالضرائب والأملاك المخزنية، وجب إدخال العون القضائي للمملكة في الدعوى وإلا كانت غير مقبولة. والثابت من وثائق الملف والقرار المطعون فيه أن الدعوى موجهة ضد الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وصندوق الزيادة في الايراد وهما مؤسستان عموميتان تابعتان للدولة وعريضة النقض جاءت خالية من اسم الوكيل القضائي للمملكة، بالرغم من أنه مشار إليها بديباجة القرار المطعون فيه مما يجعل مقال الطعن بالنقض المرفوع من الطاعنة والحالة هذه غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2852023/462023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت إيقاف الأجير عن العمل لمدة غير محددة وعدم احترام المسطرة الشكلية المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل ورتبت الاثار القانونية عن ذلك، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
22-02-2862023/472023/5/2/2020لما كان البيّن من عقد الشغل الرابط بين الطرفين يعطي للمشغلة الحق في نقل الاجير الى أي مكان اخر تقرره حسب حاجياتها، فإن إلزامه بالالتحاق بالعمل الجديد لا يعتبر تغييرا في بنود العقد وعناصره.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2872023/622023/5/2/2020البيّن أن الطالبة تمسكت استئنافيا بإجراء بحث، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بعدم استجابتها لما تمسكت به الطاعنة استجلاء لحقيقة الخطأ الجسيم، المتمثل في ضبط المواد المهربة لدى المطلوب في النقض من قبل إدارة الجمارك وفي تغيير مسار الحافلة بدون اذن من اجل حمل البضاعة المشبوهة من مكان الى اخر، وذلك انسجاما مع مقتضيات المادة 39 من مدونة الشغل يجعل قضاءها غير مرتكز على أساس وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2882023/8302023/5/2/2023إن شروع المشغلة في استدعاء المطلوب قصد الاستماع اليه لمناقشة الخطأ المنسوب اليه وتحرير محضر من قبلها بعدما تعذر عليها الاستماع اليه بسبب تغيبه لا يعني انها كانت تعتزم القيام بفصله بدليل ان مسطرة الاستماع الى الاجير لا تعتبر لازمة في حالة الخطأ الجسيم المبرر للطرد فقط وانما تعتبر كذلك في بعض العقوبات التأديبية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2892023/14182023/5/2/2020البيّن أن المشغلة قامت بتبليغ محضر الاستماع للأجيرة في نفس التاريخ الذي رفضت التوقيع عليه بالرغم من حضورها جلسة الاستماع، والمحكمة لما اعتبرت ان التبليغ وقع داخل الاجل وأتمت المسطرة بحضور الأجيرة تكون قد طبقت القانون وما بالوسيلة يبقى بدون سند. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2902023/16652023/5/2/2020البيّن أن المطلوبة في النقض أوقفت الطالب (الأجير) مؤقتا عن العمل الى غاية النظر في الشكاية الموضوعة ضده قبل ادعائها مغادرته التلقائية للعمل دون أن تتقيد بالمقتضيات القانونية المنصوص عليها بمدونة الشغل، والمحكمة لما لم تلتفت لهذا الدفع لا إيجابا ولا سلبا رغم مدى تأثيره على النزاع تكون قد اساءت تطبيق القانون، وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يتعين معه نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

22-02-2912023/17022023/5/2/2020المقرر أنه يقع على عاتق المشغل عبء اثبات وجود مبرر مقبول للفصل، كما يقع عليه عبء الاثبات عندما يدعي مغادرة الاجير لشغله.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2012023/9252023/5/1/2022الثابت من وثائق الملف، وخاصة شهادة العمل، وأوراق الأداء المستدل بها في الملف، والتي لم تكن محل أية منازعة أو طعن أن علاقة الشغل مستمرة بين الطالبة والمطلوب في النقض، وأنه ليس بها ما يشير إلى أن عمل المطلوب في النقض لدى الطالبة كان مرتبطا بالأوراش والمحكمة بما نحت يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2022023/20222023/5/1/1512البيّن أن الطاعن لم يبين مكمن خرق القانون المتجلي في المواد 67 و185 و186 من مدونة الشغل، وخرق حق الدفاع إضافة إلى نقصان تعليل القرار موضوع الطعن بالنقض، حتى تتمكن هذه المحكمة من بسط رقابتها على ما أثاره من دفوع، مما تبقى معه الوسيلتان على حالتهما غامضتين، ومبهمتين، وهما بذلك غير مقبولتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2032023/36932023/5/1/2022لا يجوز قانونا ممارسة الطعن بالنقض مرتين في نفس القرار، والثابت أن الطالب سبق أن تقدم بمقال الطعن بالنقض ضد نفس القرار المطعون فيه حاليا، وفي مواجهة نفس المطلوبة في النقض، صدر بشأنه قرار قضى برفض

الطلب، مما يكون معه الطعن الحالي غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-2042023/9432023/5/1/2022إن المحكمة حينما اعتمدت ما جاء في محضر المعاينة المحتج به من قبل المطلوبة الذي تضمن منعها من ولوج مقر العمل، للقول بثبوت فصلها تعسفيا من العمل، دون الأخذ بعين الاعتبار ما تم الدفع به من وجوب التحاق المطلوبة بالعمل، بعد انتهاء فترة الحجر الصحي الذي خضعت له، وأن هذا المحضر أنجز بعد مرور أكثر من شهر من التاريخ المحدد للرجوع إلى العمل، كان قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وبالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-2052023/14062023/5/1/2022إن المحكمة حينما اعتمدت ما جاء في محضر المعاينة المحتج به من قبل المطلوبة الذي تضمن منعها من ولوج مقر العمل، للقول بثبوت فصلها تعسفيا من العمل، دون الأخذ بعين الاعتبار ما تم الدفع به من وجوب التحاق المطلوبة بالعمل، بعد انتهاء فترة الحجر الصحي الذي خضعت له، وأن هذا المحضر أنجز بعد مرور أكثر من شهر من التاريخ المحدد للرجوع إلى العمل، كان قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وبالتالي عرضة للنقض.

القرار21-02-2062023/20452023/5/1/2022إن المحكمة أمرت باجراء بحث للتحقق من واقعة المغادرة التلقائية للمطلوبة وان شهود الطالبة المستمع إليهم استئنافيا لم يثبتوها بأي وجه، فجاء قرارها معللا بشكل كاف ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-2072023/20472023/5/1/2022إن المحكمة أمرت باجراء بحث للتحقق من واقعة المغادرة التلقائية للمطلوبة وان شهود الطالبة المستمع إليهم استئنافيا لم يثبتوها بأي وجه، فجاء قرارها معللا بشكل كاف ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-2082023/7292023/5/1/2022الثابت من وثائق الملف أنه أثار خلال مراحل الدعوى كون عمل المطلوبة في النقض لم يكن مستمرا ودائما، وأن فترات اشتغالها لديه كانت تتخللها فترات انقطاع، وأن المطلوبة في النقض باعتبارها الملزمة بإثبات العمل بصفة مستمرة طيلة المدة المصرح بها من طرفها، لم تستطع إقامة الدليل على ذلك، والمحكمة لما اعتبرت مدة العمل مستمرة طيلة المدة المتمسك بها من المطلوبة والواردة بمقالها الافتتاحي، يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضيات المستدل بها، ومعللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-2092023/16532023/5/1/2022إن إجراء جلسة الاستماع إلى الأجيرة بحضور المفوض القضائي، وتوقيعه المحضر من قبله إلى جانب المشغل والأجيرة ومندوب الأجراء، يشكل خرقا لمقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2102023/16542023/5/1/2022إن إثبات العلاقة الشغلية واستمراريتها يقع على عاتق الأجير، والمحكمة المطعون في قرارها، وفي إطار سلطتها التقديرية لتقييم شهادة الشهود والتي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، اعتبرت أن تصريحات شهود المطلوب غير كافية لإثبات علاقة الشغل التي ادعاها واستمراريتها مع الطالبة، واستنادا إلى ذلك اعتبرت أن مطالب هذا الأخير يعوزها الإثبات، ومن تم قضت بعدم قبول الطلب، وهي بذلك لم تسئ تطبيق القانون وكان قرارها مؤسسا، والوسيلة غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2112023/18582023/5/1/2022إن العبرة بالسبب المبشر لإنهاء العلاقة الشغل، و الثابت من إقرار الطالب سواء بمقاله الاستئنافي أو مقاله أمام هذه المحكمة أنه تمسك بمغادرة المطلوب لعمله بعد تسجيل شكاية في حقه من أجل السرقة و خيانة الأمانة، و بالتالي، فإنه طبقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، يقع على المشغل عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لعمله، والطالب في ملف النازلة لم يقم الدليل على ما ادعاه بشأن مغادرة المطلوب لعمله، و لا يسعفه التمسك بمقتضيات الفصل 10 من قانون المسطرة الجنائية، و طلب إيقاف البت في الدعوى الحالية إلى حين البت في الدعوى العمومية، طالما أنه لم يثبت واقعة المغادرة التلقائية، مما يجعله مسؤولا عن عقد الشغل الذي كان يربطه بالمطلوب، و هو ما انتهى إليه القرار المطعون، و لم يكن خارقا للمقتضى المحتج به، و الوسيلة غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2122023/27032023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي..."، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن ما يوجبه الفصل المذكور، ذلك لا يشير إلى الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني عن ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-2132023/33682023/5/1/2022إن المحكمة لا تكون ملزمة بإجراء بحث في النازلة إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في النزاع، و الثابت من إقرار الطالبة أنها تعرضت لأزمة مالية أدت إلى خفض نشاطها و توقفها عن أداء أجرة المطلوب طيلة المدة المطالب بها، و أنه بثبوت واقعة عدم أداء الطالبة للمطلوب أجوره في إبانها، و التي خلص إليها قضاة الموضوع من خلال العناصر المتوفرة في النازلة، فضلا عن عدم سلوكها الإجراءات التي سنتها مدونة الشغل للوقاية من الأزمات العابرة، فإن عدم تمكين المطلوب من أجرته الشهرية رغم استمراره في أداء مهامه، يعد إخلالا من الطالبة بأحد أركان عقد الشغل الذي هو الأجر، ما دام أن عقد الشغل من العقود التبادلية التي ترتب حقوقا و التزامات متبادلة

على كل واحد من طرفيه، مما يثبت معه مسؤوليتها عن إنهاء عقد الشغل، وأن مغادرة المطلوب لعمله بعد توقفه عن أداء أجرته لا يعد مغادرة تلقائية، وإنما إخلالا من جانب المشغل بالتزامه بالوفاء بالأجر، و من تم لا موجب لإجراء بحث، و هو ما انتهت إليه المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عن صواب، و جاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1732023/50182023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1742023/50192023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

القرار21-02-1802023/23702023/1/1/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض أعلاه قدم في اسم الورثة دون ذكر للاسم الشخصي والعائلي لكل واحد من الورثة، والحال أنهم هم من تقدموا بمقال الطعن بالنقض. فجاء المقال بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور والطلب بالتالي غير مقبول.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1832023/11152023/1/1/2020إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وانه ليس لزاما عليه أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب فيها عن موكله وأهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1842023/16112023/1/1/2020إن تقدير الأتعاب يخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول كقاضي موضوع ولا رقابة عليه في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث

التعليل الذي يجب أن يكون سائغا، وانه ليس لزاما عليه أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله بل يكفي أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضية التي ناب فيها عن موكله وأهميتها ولإبراز نوع المجهودات المبذولة من طرفه بصرف النظر عن النتيجة التي آلت إليها المساطر موضوع التوكيل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1762023/72023/5/1/2022يعتبر باطلا كل إبراء أو صلح تم وفق الفصل 1098 من قانون الالتزامات والعقود إذا تعلق بتنفيذ العقد أو إنهائه عملا بمقتضيات المادة 73 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1682023/2232023/5/1/2021البيّن أن الطاعن أدلى بما يفيد اشعار مشغلته بشهادة الشفاء، وبالتالي فإن دعواه قدمت داخل اجل السنتين المنصوص عليها بالمادة 395 من مدونة الشغل، والقرار لما انتهى الى كون دعواه قد تقادمت طبقا للمادة 395 من مدونة الشغل يكون قد اساء تطبيق القانون وعلل تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1692023/25522023/5/1/2021الثابت من خلال وثائق الملف ان المطلوب الأول الذي وقع التشطيب على اسمه من لائحة انتخاب مناديب الاجراء بعلة ادانته بعقوبة جنحية، لم يقم بتسجيل تعرضه بالسجل الموضوع من طرف المشغل رهن اشارة الناخبين والمشار اليه بالمادة 442 من مدونة الشغل، خلال الاجل المنصوص عليه بالمادة 441 من نفس القانون، كما ان باقي الاجراء لم يقوموا بتقديم طعنهم في اللوائح الانتخابية داخل نفس الاجل ووفق الشروط المنصوص عليها بالمادة 454 من مدونة الشغل، وان الطاعنة اثارت بمقتضى مذكرتها الجوابية، على ان الطعون لم تقدم وفق الشكليات المنصوص عليها بالمادتين 442 و443 من مدونة الشغل اللتين تحيلان على المادة 454 نمن نفس القانون، الا ان المحكمة لم تجب عن هذا الدفع لاسليا ولا ايجابا بالرغم مما له من تاثير على قضائها، الامر الذي يتعين معه التصريح بنقض القرار المطعون فيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1702023/9342023/5/1/2022لئن كان الطاعن قد حاول الالتحاق بعمله بعد توصله بالانذار بواسطة والدته في نفس التاريخ، وانه اشترط على مشغله تسجيل تحفظه على المخالفة التي طالبه بالتوقيع عليها رغم ان المادة 42 من مدونة الشغل تعطي للاجير الحق في الطعن في العقوبة التاديبية التي اتخدها المشغل في حقه امام السلطة القضائية، لا ان يشترط تسجيل تحفظه عليها، ليكون بذلك هو من رفض الالتحاق بعمله ووضع حدا لعلاقة الشغل بارادته المنفردة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1712023/21522023/5/1/2022إن الطاعنة اقرت بجلسة البحث بعد الاستماع اليها انها تعمل مع المطلوبة في النقض في التلفيف وتتوقف عن العمل خلال شهري يوليوز

وغشت من كل سنة و لا تعود للعمل الا خلال شهر شتنبر او اكتوبر، مما يجعل كل عقد ينتهي بانتهاء فترة التلفيف ويبدا مع بداية الموسم الفلاحي الجديد، وبالتالي فان عقود الشغل التي تبرمها المطلوبة في النقض مع الاجراء بطبيعتها موسمية وان طول مدة اشتغال الاجير لا تاثير له على طبيعة هذا العقد، وان القرار المطعون فيه لما انتهى الى ان العقد الرابط بين الطرفين موسميا ينتهي بانتهاء مدته، لم يكن خارقا للمقتضى القانوني المستدل به والوسيلة على غير اساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1722023/15942023/5/1/2021المقرر قانونا أن محاضر مفتشي الصندوق الطالب لا تكتسي حجية مطلقة ويعتد بها إلى أن يثبت ما يخالفها، إن عملا بمقتضيات المادة 16 من ظهير 1972/07/27.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2021/1/5/2397

2023/174

2023-02-21

إن المحكمة لما اعتبرت أن عناصر الفصل التعسفي ثابتة مستندة في ذلك على عدم تمكينه من أجرته عن نصف شهر، وعدم التصريح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي من أجل تمكينه من الاستفادة من الإعانة التي خصصتها الدولة للأجراء المتضررين، ولعدم إشعاره باستئناف العمل من طرف الطالبة إلا بعد فشل محاولة التصالح أمام مفتش الشغل، مع أن المطلوب يدعي الفصل في تاريخ كانت فيه حالة الطوارئ سارية، ولم يتم رفعها تدريجيا إلا في 24-06-2020، يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضيات القانونية المستدل بها، ومعللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 990/5/1/2022

175/2023

21-02-2023

إن سلطة المشغلة في تنظيم وتسيير المقاولة يجعلها هي الملزمة بمطالبة الأجراء بالرجوع إلى العمل بعد رفع الحجر الصحي، لأنها هي التي تملك صلاحية إعادة تدبير المقاولة بالطريقة التي تراها ملائمة من أجل استئناف العمل تحت ظل استمرار الوضعية الوبائية رغم التخفيف من قيود الحجر الصحي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1772023/1972023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات وجود علاقة شغل بينه وبين مشغلته واستمرارها طيلة المدة المدعى بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1782023/2072023/5/1/2022الثابت من خلال الحكم القاضي بفتح مسطرة التسوية القضائية في حق الشركة تم تعيين السنديك المكلف مكلفا بمراقبة تسيير المقاولة فقط وليس بتمثيلها امام القضاء وتبقى ممثلة من طرف ممثلها القانوني، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت انه لاصفة له في الدعوى تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1792023/2192023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات وجود علاقة شغل بينه وبين مشغلته واستمرارها طيلة المدة المدعى بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1802023/10642023/5/1/2022الثابت بإقرار الطرفين أن الطالبة منعت المطلوب في النقض من الالتحاق بعمله بعلة أنها لم تستأنف عملها بعد رفع الحجر الصحي، إلا أن تصرفها ليس له ما يبرره قانونا ومخالف لقرار السلطات الإدارية ،ويعتبر فصلا تعسفيا خاصة أن استمرارها في الإغلاق كان من جانبها، مما يبقى معه الدفع بالمغادرة التلقائية للعمل غير مرتكز على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1812023/10662023/5/1/2022الثابت بإقرار الطرفين أن الطالبة منعت المطلوب في النقض من الالتحاق بعمله بعلة أنها لم تستأنف عملها بعد رفع الحجر الصحي، إلا أن تصرفها ليس له ما يبرره قانونا ومخالف لقرار السلطات الإدارية ،ويعتبر فصلا تعسفيا خاصة أن استمرارها في الإغلاق كان من جانبها، مما يبقى معه الدفع بالمغادرة التلقائية للعمل غير مرتكز على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1822023/12622023/5/1/2022البيّن أن الطاعن أثار خرق للقانون المتجلي في خرق المواد 67 و 185 و 186 من مدونة الشغل و خرق حق الدفاع إضافة إلى نقصان تعليل القرار موضوع الطعن بالنقض، دون أن يبين مكمن الخرق حتى تتمكن هذه المحكمة من بسط رقابتها على ما أثاره من دفوع، مما تبقى الوسيلتان على حالتهما غامضتين و مبهمتين، فهما غير مقبولتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1832023/15062023/5/1/2022البيّن أن الطاعن أثار خرق للقانون المتجلي

في خرق المواد 67 و 185 و 186 من مدونة الشغل و خرق حق الدفاع إضافة إلى نقصان تعليل القرار موضوع الطعن بالنقض، دون أن يبين مكمن الخرق حتى تتمكن هذه المحكمة من بسط رقابتها على ما أثاره من دفوع، مما تبقى الوسيلتان على حالتهما غامضتين و مبهمتين، فهما غير مقبولتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1862023/30872023/5/1/2022ان أوراق التصريح بالاجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وان كانت تفيذ قيام علاقة الشغل فانها لا تثبت استمراريتها، وأن الأجير هو المكلف بإثباتها في حالة منازعة المشغلة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1872023/27522023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على المشغل عبء إثبات أداء الأجر لفائدة الأجير، و أن المواد 370 و ما يليها من مدونة الشغل لئن كانت قد حددت طريقة و شروط أداء هذا الأجر، فإن المشغل يبقى ملزما بإثبات براءة ذمته.
القرار21-02-1882023/21562023/5/1/2023طبقا للفصل 516 من قانون المسطرة المدنية فإن الاستدعاءات والتبليغات واوراق الاطلاع والانذارات والاخطارات والتنبيهات المتعلقة بفاقدي الاهلية والشركات والجمعيات وكل الاشخاص الاعتباريين الاخرين توجه الى ممثليهم القانونيين بصفتهم هذه، وان الطاعنة باعتبارها شركة لم تقدم طلب النقض في شخص ممثلها القانوني، وكان بذلك مخالف لمقتضيات الفصل 516 من قانون المسطرة المدنية، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب . اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1892023/22062023/5/1/2022البيّن ان مقال النقض وجه من طرف شخص ليس طرفا في القرار المطعون فيه، وبالتالي يكون المقال قد رفع من طرف شخص لاصفة له في الادعاء، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1912023/36332023/5/1/2022لما كان الأجر يعتبر ركنا أساسيا من أركان عقد الشغل،فإن توقف المشغلة الطالبة عن أداء أجور المطلوب يعتبر مسا بركن جوهري في العقد،وأن عدم التحاق هذا الأخير بعمله نتيجة ذلك لا يعد مغادرة تلقائية للعمل وإنما فصلا تعسفيا من جانب الطالبة ويترتب عن ذلك تعويض الأجير عنه،ولا موجب لإجراء بحث حول أسباب توقفها عن أداء أجور المطلوب طالما أنها لم تسلك مسطرة الفصل لأسباب اقتصادية، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرته قد فصل تعسفيا للسبب المذكور ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1922023/36862023/5/1/2022إن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي في ما نتهى اليه باعتبار الفصل الذي تعرض له الاجير مشوبا بالتعسف نتيجة منعه من الدخول الى عمله، واعتبرت انه لاجدوى من اجراء بحث مادام قد ثبت لديها من وثائق الملف مايفيد فصل الاجير من عمله، وعدم الادلاء بما يثبت احترام الاجراءات المنصوص عليها بالمادة 66

من مدونة الشغل، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لاي مقتضى قانوني والوسيلة على غير اساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1932023/36992023/5/1/2022إن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي في ما نتهى اليه باعتبار الفصل الذي تعرض له الاجير مشوبا بالتعسف نتيجة منعه من الدخول الى عمله، واعتبرت انه لاجدوى من اجراء بحث مادام قد ثبت لديها من وثائق الملف مايفيد فصل الاجير من عمله، وعدم الادلاء بما يثبت احترام الاجراءات المنصوص عليها بالمادة 66 من مدونة الشغل، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لاي مقتضى قانوني والوسيلة على غير اساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1982023/15322023/5/1/2020إن طلبات النقض يجب أن تكون مبنية على أحد الأسباب الواردة حصرا بالفصل 359 من قانون المسطرة المدنية، و أن الثابت من مقال النقض أن الطالب اقتصر على مناقشة الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار الاستئنافي موضوع الطعن، دون أن يؤسس طلبه على أي سبب من الأسباب المنصوص عليها في الفصل 359 المشار إليه، كما أنه لم يحدد مكمن نعيه على القرار المطعون فيه، مما يشكل إخلالا بالمقتضيات القانونية المشار إليها أعلاه، ويجعل الوسيلة المثارة على حالتها غير مقبولة .
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1992023/7672023/5/1/2022الثابت من وثائق الملف، أن الإفادة المضمنة بشهادة التسليم المتعلقة بتبليغ الحكم المطعون فيه بالاستئناف " رفض التسلم عنه مستخدمه بذكره ورفض الإدلاء باسمه " لا تتضمن هوية المتسلم رغم كونها بيان جوهري لصحة التبليغ، مما يجعل التبليغ المحتج به غير صحيح، وليس له أي أثر على أجل الاستئناف. كما أن تسوية وضعية الأجير وتسجيله لدى صندوق الضمان الاجتماعي تقتضي منه الاستمرار في تنفيذ التزامه بأداء الشغل المكلف به لفائدة مشغله، ومطالبته مشغله بحقوقه القانونية، أو إجباره على احترامها قضاء إن اقتضى الحال ذلك، وأن مغادرة الطالب للعمل، واشتراطه للرجوع إليه تسوية وضعيته لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تشكل مغادرة تلقائية للعمل، وليس طردا تعسفيا، وبالتالي فإنه لا يستحق أي من التعويضات الناجمة عن الإنهاء التعسفي لعقد الشغل، ويكون بذلك ما انتهى إليه القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-2002023/8632023/5/1/2023الثابت من وثائق الملف، أن الطاعنة تمسكت بكونها مختصة في الوساطة في التشغيل، يقتصر عملها على مد زبائنها بما يحتاجونه من عمال، ووضع أجراءها رهن إشارة شخص ثالث هو المستعمل، وأدلت لإثبات ذلك بنسخة من الرخصة الممنوحة لها لممارسة الوساطة في التشغيل، فتكون بذلك مقتضيات المادة 475 وما يليها من مدونة الشغل هي الواجبة التطبيق على النزاع القائم بينها وبين المطلوب في النقض.

وتبقى العلاقة الرابطة بينهما ذات طابع مؤقت. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-1842023/28292023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، لا سيما محضر اجتماع اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، أن المطلوبة في النقض التزمت بتوصل الأجراء الدائمين بأجورهم عند استئناف نشاطها، وهو ما يفيد أن الطالب يوجد في استحالة واقعية لاستئناف عمله بعد تعليق الإضراب الذي سبق أن خاضه رفقة باقي الأجراء، مادام أنها متوقفة عن العمل، وبالتالي لا يمكن اعتباره في حكم المتخلي عن عمله، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، ولم تأخذ بعين الاعتبار ما ضمن بمحضر الاجتماع بين الطرفين، جاء قرارها غير مرتكز على أساس، وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-1852023/30862023/5/1/2022ان أوراق التصريح بالاجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وان كانت تفيذ قيام علاقة الشغل فانها لا تثبت استمراريتها، وأن الأجير هو المكلف بإثباتها في حالة منازعة المشغلة.

القرار21-02-1902023/33742023/5/1/2022إن المحكمة المطعون في قرارها لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما اعتبره ان المطلوب في النقض فصل تعسفيا من عمله نتيجة عدم اثبات الطاعنة للمغادرة التلقائية التي ادعتها في حقه وباعتبارها هي الملزمة بذلك طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل، فإنها حين اعتبرت ان لاجدوى من اجراء بحث مادام قد ثبت لديها من وثائق الملف واقعة فصل الاجير من عمله، ولعدم احترام الاجراءات المنصوص عليها بالمواد 66 من مدونة الشغل ومابعدها، يكون بذلك القرار فيما انتهى اليه معللا تعليلا كافيا وغير خارق لاي مقتضى قانوني والوسيلة على غير اساس . اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-1952023/13412023/5/1/2022إن المحكمة المطعون في قرارها باعتبارها محكمة موضوع تنشر الدعوى من جديد في حدود أسباب الاستئناف، وأن الطالبة لئن تقدمت باستئناف فرعي فإنها لم تلتمس استدعاء شهود آخرين فيكون ما تمسكت به من ضرورة إشعارها من طرف المحكمة لإثبات المغادرة التلقائية للعمل أمر ليس له ما يبرره قانونا، ويكون ما أثير من خرق قاعدة مسطرية أضر بها غير مرتكز على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-1972023/26712023/5/1/2022إن اختلاف مراجع القرار الاستئنافي المطعون فيه بالنقض عن مراجع القرار المرفق بمقال النقض يجعل الطعن بالنقض معيبا، ويتعين معه التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-772023/23842023/7/2/2019لما كان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، وكانت محكمة الاستئناف قد أمرت بإجراء خبرة لم تنع الطاعنة شيئا عن شكلياتها ولا نتيجتها

بعد الإعذار فإن إثارة ما هو مبسوط بالوسيلتين لأول مرة أمام محكمة النقض نعيا على الخبرة يكون غير مقبول، وما بهما لذلك غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-782023/39382023/7/2/2019إن رسم الإحصاء عامل بين الورثة فيما حصر زمامه ما لم يدع أحدهم الاختصاص بالمتروك كله أو بعضه فتلزمه البينة التامة الشروط على قاعدة الإثبات، والمحكمة لما تبين لها أن الطاعنين من بين الورثة ولم يدعوا اختصاصهم بالمدعى فيه وصارت إلى قسمته وفق ما جرى به منطوق قرارها بعد إخراج الملك موضوع مطلب التحفيظ من القسمة بعلة أن الحكم الصادر بشأنه لم يحز قوة الشيء المقضي به، تكون قد التزمت قاعدة الإثبات في الدعوى وبنت قضاءها على أساس من القانون ولم تخرق أي مقتضى منه وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-792023/61382023/7/2/2019المقرر أنه يكفي في دعوى الاستحقاق أن ترفع من بعض الورثة دون غيرهم، والطاعنون لما ادعوا استحقاق ما بيد المطلوب استدلوا على دعواهم بحجة مستوفية لشروط الملك، والمحكمة لما اعتبرتها كذلك وان المطلوب لم يعارضها بما يجب وأن يده على المدعى فيه يد غاصب وقضت للطاعنين بحظوظ مشاعة فيه بحسب منابهم الارثي فيه وتركت الباقي بيد الغاصب، تكون قد خرقت القاعدة أعلاه وعللت قرارها تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه، مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-802023/43532023/7/2/2019إن قدم التاريخ من أسباب الترجيح عند تعارض البينات، والمحكمة لما نظرت إلى رسمي ملكية المطلوبين والطاعن وتبين لها تساويهما في الإثبات والانطباق بعد خصم ما بيع للغير، وأن رسم ملكية المطلوبين أسبق تاريخا من رسم ملكية الطاعن فرجحته لذاك وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون والتزمت في ذلك قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا قانونا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-812023/43542023/7/2/2019إن المحكمة لما ثبت لها من وثائق الملف أن الطاعن شريك للمطلوب في دعوى الاستحقاق والمحكوم عليه فيه بمقتضى القرار المتعرض عليه ونظرت لحجة الطاعن فتبين لها أنها ذاتها حجة شريكه المذكور موضوع رسم شراء والتي سبق أن عارض بها دعوى المطلوب المرتكز فيها على رسم شراء، وأنها سبق أن طبقتها بوقوفها على عين النزاع وثبت لها انطباق حجة المطلوب عليه دون حجة شريك الطاعن فأصدرت القرار المتعرض عليه وأبرمته محكمة النقض وقضت في مواجهة الطاعن بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن المتعرض لم يتقدم بوقائع ومستندات جديدة، تكون قد التزمت قاعدة الإثبات اللازمة في الدعوى وعللت قرارها تعليلا سائغا قانونا ولم تكن في حاجة لإجراء تحقيق آخر في الدعوى بعد أن توفر لديها عماد قضائها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-822023/43582023/7/2/2019إن المحكمة لما ثبت لها أنه لم يبق للطاعنين

شيئا مما اشتراه موروثهم وهو ما خلصت إليه الخبرة المنجزة زيادة للتحقيق في الدعوى وباقي ما تمسكوا به بشأن شراء موروثهم من الغير لا دليل عليه وقضت بتأييد الحكم برفض طلبهم لذاك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا قانونا ولم تكن في حاجة لإجراء خبرة أخرى لتوفرها على ما يحمل قضاءها وأن خرق حقوق الدفاع لا يعتبر سببا للنقض ما لم يترتب عن خرق مسطري والطاعنون لم يثبتوه، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-832023/79022023/7/2/2022طبقا للفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول ملخص الوقائع والوسائل، وأن تبنى على أحد الأسباب المذكورة في الفصل 359 من نفس القانون، والبين من مقال الطعن أن الطاعنين لم يبنيا طعنهما على أي سبب من الأسباب المذكورة به لاقتصاره على سرد الوقائع، فكان لذلك الطلب غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-842023/35202023/1/2/2019المقرر أن للأحكام حجيتها بين أطرافها وخلفائهم فيما انتهت إليه ما لم يتم إلغاؤها، وأن أملاك الدولة لا يحاز عليها وأن قرينة الحيازة القانونية للملك محل مطلب التحفيظ قابلة لإثبات العكس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-852023/3782023/7/2/2020تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية بفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة عن طريق التقويم والتعديل ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطبوغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز، مع بيان المدخل والمخرج بما يحقق انتفاع كل شريك بنصيبه في المدعى فيه بحسب ما اعد له ومراعاة التقويم والتعديل وتحديد مبلغ المدرك متى كان له محل، عملا بمقتضيات المادة 317 من مدونة الحقوق العينية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1512023/24682023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة من أمور الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض إلا فيما يتعلق بالتعليل، ومحكمة الاستئناف لما حملت الطالب ربع مسؤولية الحادثة بالعلة المنتقدة بالوسيلة تكون قد أعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وكانت نسبة المسؤولية التي خلصت إليها تتناسب مع الأخطاء الثابتة في حق السائقين وقرارها سليم ومعلل والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1522023/28052023/1/5/2021إن ما ورد بالوسيلتين جديد لم يتمسك به الطالبون ضمن جوابهم أمام محكمة الاستئناف ولا يمكنهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون وعدم تعلقه بالنظام العام وما أثير غير مقبول. اجتهادات محكمة

النقض ملف عدد :
21-02-1532023/28072023/1/5/2021إن الوسيلة لم تبسط الدفوع التي لم يجب عنها القرار وهي بذلك مبهمة وغامضة وغير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1542023/28092023/1/5/2021إن عدم متابعة الطالب أمام القضاء الزجري من أجل الجروح غير العمدية لا يمنع الضحية من المطالبة بالتعويض عن الضرر اللاحق به بموجب دعوى مدنية مستقلة، ومن جهة أخرى فإن الأمر في النازلة يتعلق بالتعويض في إطار المسؤولية التقصيرية وإثبات الضرر المبرر للحكم به يتم بكافة الوسائل وذلك باعتباره واقعة مادية، ومحكمة الاستئناف استندت، لرد ما أثير بخصوص أن الحادثة لم تخلف للضحية جروحا على الشهادة الطبية المدلى بها من طرف هذا الأخير والتي تحمل تاريخ اليوم الموالي للحادثة وتصف الإصابات اللاحقة به فاعتبرت في إطار سلطتها في تقدير الوثائق المعروضة عليها أن الضرر قائم وكان ما استخلصته سائغا وقرارها سليم ومعلل والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1552023/29032023/1/5/2021إن ما أثير بالوسيلة وعلى النحو الوارد بها فهو جديد لم تتمسك به الطالبة ضمن أوجه استئنافها ولا يمكنها إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون وعدم تعلقه بالنظام العام والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1562023/29622023/1/5/2021لئن كانت المادة 6 من مدونة السير على الطرق تنص على أنه لا يجوز لأي كان سياقة مركبة فلاحية ذات محرك على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة مسلمة طبقا للقانون، فإن المادة 311 من نفس القانون تنص على أنه تدخل أحكام المادة المذكورة حيز التنفيذ وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات ولا الآجال فإنه لا مجال لترتيب آثارها على الحادثة موضوع الدعوى، ومحكمة الاستئناف التي قضت بإخراج شركة التأمين من الدعوى دون مراعاة للمقتضيات القانونية أعلاه جاء قرارها خارقا للقانون وعرضة للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1572023/29632023/1/5/2021لما كان البين من تنصيصات القرار المطعون فيه أنه منح المطلوب نفس التعويض المحكوم له ابتدائيا عن تشويه الخلقة فإن مجموع ما هو مستحق له لا يقتصر على التعويض عن العجز الجزئي الدائم والألم الجسماني وإنما يشمل كذلك التعويض عن تشويه الخلقة والفرع من الوسيلة خلاف الواقع وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1582023/29722023/1/5/2021لما كان الأمر في النازلة يتعلق بوثيقة الأجر أخذت بها المحكمة في إطار سلطتها التقديرية وقدرت بياناتها واعتبرتها نظامية وأيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمدها حجة لاحتساب التعويض المستحق للمطلوب، فإنها لم تكن ملزمة

بالجواب على ما أثير بخصوص تصريح المطلوب بمحضر الحادثة من أنه تاجر طالما أنه من الناحية القانونية ليس هناك تنافي في الجمع بين صفتي تاجر وأجير بالقطاع الخاص، وجاء قرارها سليما والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1592023/30532023/1/5/2021طبقا لمقتضيات الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه والطالبة الأولى تنازع بمقتضى وسيلة النقض الفريدة في ضمانها للحادثة وهو ما يجعل مصلحتها متعارضة مع مصلحة المؤمن له وتقديمها لمقال النقض بمعيته وليس ضده يجعله مختلا شكلا وغير شامل لكل ذي صفة ومصلحة في النزاع وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1602023/31642023/1/5/2021البيّن أن الخبرة المعتمدة قد احتسبت فقط دخل 26 يوما في الشهر، والمحكمة لما أخذت بنتيجة الخبرة تكون في إطار سلطتها في تقدير الوثائق المعروضة عليها قد اعتبرت أنها تعكس الدخل الحقيقي للضحية وقرارها سليم ومعلل والفرع من الوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1612023/24652023/1/5/2021إن تقديم الطلب داخل أجل ثلاث سنوات إلى صندوق ضمان حوادث السير ليس وحده الإجراء المخول لضحية حادثة سير ارتكبها مجهول، بل تخوله أيضا الفقرة الثالثة من المادة 148 من قانون 99/17 المتعلق بمدونة التأمينات إبرام صلح أو إقامة دعوى قضائية ضد الصندوق داخل أجل خمس سنوات من وقوع الحادثة، والبين من وثائق الملف أن الدعوى قدمت قبل انصرام أجل خمس سنوات على الحادثة التي تسبب فيها سائق سيارة مجهولة لاذ بالفــرار مما يكون معه القرار معللا ومطابقا للمقتضيات القانونية أعلاه، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1622023/26132023/1/5/2021طبقا للفصل 353 من قانون المسطرة المدنية فإن محكمة النقض تبت في الطعن ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية، ومقال الطعن لما انصب على قرار موضوعه أداء تعويض إجمالي لا تتعدي قيمتـــــه 20000 درهما كما هو ثابت بمذكرة الطالب بعد الخبرة المدلى بها أمام المحكمة الابتدائية، يكون غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1632023/28022023/1/5/2021طبقا للفصل 353 من قانون المسطرة المدنية فإن محكمة النقض تبت في الطعن ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة

باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية، ومقال الطعن لما انصب على قرار موضوعه أداء واجبات الكراء كما هو ثابت بمقال الطالب الإصلاحي المدلى به أمام المحكمة الابتدائية، يكون غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1642023/28082023/1/5/2021إن النعي الوارد في الوسيلة عن بطلان الإنذار هو جديد ولم يسبق للطاعن إثارته أمام محكمة الاستئناف وتبقى إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض غير مقبول لاختلاط الواقع فيه بالقانون والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1652023/54882023/1/5/2021إن مجال تدخل صندوق ضمان حوادث السير يقتصر على المصابين أو ذوي حقوقهم ولا يحق للغير الرجوع عليه في إطار الحلول بأية دعوى من أجل استرداد ما يكون قد تمت تأديته تبعا لحوادث الشغل، ومحكمة الاستئناف لما قبلت دعوى المطلوبة شركة التأمين المتعلقة باسترداد ما دفعته في إطار حادثة الشغل ضد الطالب تكون قد خرقت المادة 134 من مدونة التأمينات ولم تركز قضاءها على أساس فكان ما عابته الوسيلة واردا عليه ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1662023/57462023/1/5/2021البيّن أن الطالبة تمسكت ضمن مقالها الاستئنافي بأن عقد التأمين المبرم بين الطرفين له شروط نموذجية وأن المطلوب يصرح بموجب العقد المذكور بأنه تسلم نسخة منها وأن تلك الشروط تنص في فصلها الخامس على ضرورة احتساب التعويض على أساس نسبة العجز من رأس المال المتفق عليه، والمحكمة بعدم جوابها على ذلك على الرغم مما له من تأثير على قضائها جعلت قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1672023/57482023/1/5/2021يستثنى من الاستفادة من صندوق ضمان حوادث السير، أجراء أو مأمورو مالك أو سائق العربة البرية ذات محرك الذي تقع عليه مسؤولية الحادثة أثناء قيامهم بعملهم عملا بمقتضيات المادة 134 الفقرة 3 من مدونة التأمينـــــات. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1682023/59302023/1/5/2021بموجب الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية يتعين أن تتوفر في أطراف الخصومة القضائية شروط الصفة والأهلية والمصلحة تحت طائلة عدم القبول، والبين من عريضة النقض المرفوعة من طرف شركة التأمين أنها تناقش الضمان بحضور المؤمن له في حين أن الطعن يعنيه ويمس مصلحته مما يجعل الطلب المقدم بحضوره لا ضده كطرف أصلي ناقصا من كل ذي مصلحة وصفة وخارقا للمقتضيات أعلاه وغير مقبول.

القرار21-02-1692023/77842023/1/5/2021إن مناط تحديد محكمة الموضوع

لمسؤولية الحادثة وكذا ماديتها يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة عليها وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض طالما لم يقع أي تحريف أو تناقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1702023/65742023/1/5/2021بموجب الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فمن بين ما يجب توفره في مقال النقض تحث طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف وموطنهم الحقيقي، وعريضة النقض قدمت ضد ذوي حقوق كمطلوبين دون ذكر عددهم بالكامل ودون تحديد أسمائهم الشخصية والعائلية، مما يجعلها خارقة للفصل المذكور ومعيبة شكلا وغير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1712023/65782023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف عدلت الحكم الابتدائي فيما قضى به بخصوص مسؤولية الحادثة بأن جعلت ربعها على عاتق مورث الطالبين وأعادت احتساب التعويض المستحق لهم دون أن تبين الأخطاء الثابتة في حقه والمبررة لتحميله قسطا منها، سيما وأن المعطيات الواقعية للحادثة تفيد بأنها وقعت بورش تنجزه المقاولة المطلوبة وبه منعرج خلفته أشغال التهيئة وحاجز اسمنتي وضع على قارعة الطريق ومتعذر رؤيته لانعدام الإنارة، والمحكمة بعدم تقديرها لجسامة التقصير المذكور وما قد يستغرقه من خطأ للضحية جعلت قرارها معللا تعليلا ناقصا، مما يتعين معه نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1722023/65792023/1/5/2021بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل 450 من قانون الالتزامات والعقود فإن من بين القرائن القانونية الحجية التي يمنحها القانون للشيء المقضي، والطالبان أثارا في مقالهما الاستئنافي كون المحكمة الابتدائية بالرباط سبق لها أن قضت بخصوص نفس الحادثة بتحميل الحارس القانوني للشاحنة ايفيكو كامل مسؤولية الحادثة، والقرار المطعون فيه بعدم مناقشته لما ذكر على الرغم مما له من تأثير جاء ناقص التعليل وكان عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1732023/65822023/1/5/2021طبقا للفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه، ومقال الطعن بالنقض أسس في الوسيلة الأولى على مناقشة قوة الشيء المقضي به بخصوص مسؤولية الحادثة، وهو ما كان يوجب تقديمه ضد الحارسة القانونية للسيارة ومؤمنتها كطرفين رئيسيين مادام المثار في وسيلة النقض يمس مصلحتهما، وتقديمه بحضورهما يجعله ناقصا من كل ذي صفة ومصلحة وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1742023/65832023/1/5/2021إن مناط تحديد مسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة على المحكمة وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1752023/70652023/1/5/2021لما كان المقال الاستئنافي متضمنا لجميع

الأطراف فإن إغفال ذكر أحدهم بديباجة القرار هو مجرد خطأ مادي يخول للمتضرر منه طلب إصلاحه طبقا لمقتضيات الفصل 26 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة بدون جدوى.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1762023/70662023/1/5/2021إن أجل السنة موضوع مناقشة الشق من الوسيلة إنما يتعلق بتوجيه الطلب لصندوق ضمان حوادث السير وليس بإقامة الدعوى عليه ومبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه داخل الأجل المقرر بالمادة 148 من مدونة التأمينات يجعلها سليمة ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق ضمان حوادث السير أو تقديمه إليه خارج الأجل والقرار لما انتهى إلى اعتبار الدعوى مقدمة بشكل سليم يكون معللا تعليلا مطابقا للقانون وما أثير على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7067/1/5/2021

177/2023

21-02-2023

إن أجل السنة موضوع مناقشة الشق من الوسيلة إنما يتعلق بتوجيه الطلب لصندوق ضمان حوادث السير وليس بإقامة الدعوى عليه ومبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه داخل الأجل المقرر بالمادة 148 من مدونة التأمينات يجعلها سليمة ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق ضمان حوادث السير أو تقديمه إليه خارج الأجل والقرار لما انتهى إلى اعتبار الدعوى مقدمة بشكل سليم يكون معللا تعليلا مطابقا للقانون وما أثير على غير أساس.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1782023/71782023/1/5/2021إن الطالبة لم تبين وجه النعي على القرار بخصوص خرق المادة الثانية من ظهير 1984/10/02 ولا طبيعة إخلاله بمقتضيات مرسوم 1985/01/14 والوسيلة بذلك عامة ومبهمة وغير مقبولة.
القرار21-02-1882023/17492023/1/1/2022إن التنازل عن الدعوى يقبل في جميع القضايا وأمام سائر المحاكم مادام أنه منصب على حق مسموح بالتخلي عنه ويملك صاحبه التصرف فيه ولم يكن محل تعرض من الخصم ويترتب عن التنازل محو الترافع أمام القضاء كما ينتج عن كل تنازل موافقة الطرف المتنازل عن أداء المصاريف، مما يجعل التنازل الحالي عن النقض المقدم من الطالبين مقبولا ويتعين تسجيله بالتشطيب على القضية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-962023/532023/2/1/2018يتعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف بعد النقض أن تتقيد بقرار محكمة النقض في النقطة القانونية التي بتت فيها. يعتبر الضرر مناط تحقق المصلحة في الطعن بطريق تعرض الغير الخارج عن الخصومة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1272023/70422023/1/7/2021يمكن للمستشار المقرر، إما تلقائيا أو بطلب من الأطراف، أن يتخذ جميع التدابير التكميلية للتحقيق، وبالخصوص أن يقف على عين العقار المدعى فيه مستعينا عند الاقتضاء بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري، مقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين ليقوم بتطبيق الرسوم أو الاستماع للشهود، عملا بمقتضيات الفصل 43 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1282023/70432023/1/7/2021يمكن للمستشار المقرر، إما تلقائيا أو بطلب من الأطراف، أن يتخذ جميع التدابير التكميلية للتحقيق، وبالخصوص أن يقف على عين العقار المدعى فيه مستعينا عند الاقتضاء بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري، مقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين ليقوم بتطبيق الرسوم أو الاستماع للشهود، عملا بمقتضيات الفصل 43 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1292023/45572023/1/7/2020المقرر في قضاء النقض أن المقصود بانعدام التعليل الواجب لإعادة النظر حسب مقتضيات الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية المذكور هو عدم الجواب عن دفع أثير بعدم القبول أو عدم الجواب عن وسائل الطعن. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1302023/53932023/1/7/2021إن الرسوم العقارية وما تتضمنه من تقييدات تابعة لإنشائها تحفظ الحق الذي تنص عليه وتكون حجة في مواجهة الغير على أن الشخص المعين بها هو فعلا صاحب الحقوق المبين فيها، وأن ما يقع على التقييدات من إبطال أو تغيير أو تشطيب من الرسم العقاري لا يمكن التمسك به في مواجهة الغير المقيد عن حسن نية، كما لا يمكن أن يلحق به أي ضرر إلا إذا كان صاحب الحق قد تضرر بسبب تدليس أو زور أو استعماله شريطة أن يرفع الدعوى للمطالبة بحقه داخل أجل أربع سنوات من تاريخ التقييد المطلوب إبطاله أو تغييره أو التشطيب عليه عملا بمقتضيات المادة الثانية من مدونة الحقوق العينية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1172023/26132023/1/7/2022إن التعليل الذي ساقته الوسيلة إنما أورده القرار في معرض تعليله لشكليات الطعن بالاستئناف، أما التعليل الذي اعتمده للتصريح بإلغاء الحكم المستأنف والحكم تصديا بعدم قبول الدعوى فقد تعلق بكون المقال الإصلاحي الرامي إلى إتمام إجراءات البيع جاء معيبا لعدم تضمينه الوقائع التي يستند عليها في ملتمسه وهو تعليل

غير منتقد ضمن الوسيلة، ومن تم فهذه الأخيرة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1192023/26162023/1/7/2022إن المحكمة لما استندت فيما قضت به عن صواب على أن العقد أساس الدعوى، وإن كان ورد بعنوانه وعد ببيع فهو بيع تام لاستيفائه كافة أركان البيع، مادام الطرفان قد اتفقا ضمنه على تحديد المبيع والثمن، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1152023/69062023/1/7/2021المقرر أن الفصل 51 من القانون المنظم لمهنة المحاماة لم يتضمن التنصيص على وجوب تضمين بيان الحساب النص على "أجل ثلاثة أشهر للمنازعة فيه تحت طائلة السقوط". اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1162023/16592023/1/7/2022إن التصرفات التي يجريها الوكيل على وجه صحيح باسم الموكل وفي حدود وكالته تنتج آثارها في حق الموكل فيما له وعليه، كما لوكان هو الذي أجراها بنفسه عملا بمقتضيات الفصل 925 من ق.ل.ع.
القرار21-02-1182023/26142023/1/7/2022لما كان الطاعن قد قام بعرض وإيداع مبلغ مالي باعتباره يمثل باقي الثمن المحدد بعقد الوعد بالبيع الرابط بينه وبين المطلوب، فإن المحكمة لما اعتبرت إيداع المبلغ المذكور قد جاء لاحقا على رفع الدعوى، ورتبت على ذلك عدم قبول الدعوى، والحال أن الطاعن قد سلك أثناء سريان الدعوى مسطرة العرض والإيداع بناء على منازعة المطلوب وطعنه بالزور في الوصل المدلى به، الأمر الذي يعتبر تداركا منه وإصلاحا لمقاله بإثباته أداء مجموع الثمن المحدد للبيع، فجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1222023/65172023/1/7/2021يختص النقيب بالبت في كل المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب المتفق عليها والمصروفات بما في ذلك مراجعة النسبة المحددة بينهما باتفاقهما عملا بأحكام عملا بمقتضيات المادة 51 من قانون المحاماة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1232023/43362023/1/7/2020يصح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر متى صدر بين نفس الخصوم ومودعا بملف الدعوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1242023/21072023/1/7/2022إن اليمين الحاسمة وسيلة من وسائل الإثبات يوجهها الطرف الذي يعوزه الدليل وتحسم النزاع بعد توجيهها، وتصدر قبل الفصل في الموضوع، وتنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها طبقا لمقتضيات الفصل 85 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1202023/61072023/1/7/2021يمكن أن يشطب على كل ما ضمن بالرسم العقاري من تقييد أو بيان أو تقييد احتياطي بمقتضى كل عقد أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به يثبت انعدام أو انقضاء الحق موضوع التضمين، في مواجهة الأشخاص الذين يعنيهم هذا الحق عملا بمقتضيات الفصل 91 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1212023/2652023/1/6/2020إن المحكمة لما تبين لها أن استصدار الأمر بالعرض كان داخل الأجل وراعت ما قام به المطلوب من عرض قبل التوصل بالإنذار ومن كون التأخير في الإيداع كان لسبب مقبول، تكون قد استندت لمقتضيات الفصلين 254 و255 من قانون الالتزامات والعقود، وجاء قرارها معللا بما فيه الكفاية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1222023/6022023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 فإنه للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان المحل المطلوب إفراغه ملكا له منذ 18 شهرا على الأقل من تاريخ الإشعار بالإفراغ، وبذلك فإن الاشتراط المذكور وإن كان يكفي فيه التملك غير المنازع فيه ولا تطبق بشأنه قواعد الاستحقاق، فإن اشتراط عدم المنازعة فيه يبقى قائما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1232023/4312023/1/6/2020إن إجراء خبرة مضادة أو معاينة موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للبت في النزاع المعروض عليها، والمحكمة لما تأكدت من العلاقة الكرائية الرابطة بين الطرفين على ضوء البحث المنجز و قيام عنصر الاحتياج المبرر للإفراغ حسب ما اقتضته المادة 49 من القانون رقم 67.12 وأيدت الحكم الابتدائي القاضي بالإفراغ، تكون قد تبنت صراحة علله وجاء قرارها نتيجة لما ذكر معللا بما فيه الكفاية ومرتكزا على أساس وما بالوسائل غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1242023/4372023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من خلال وقوفها على العقار موضوع المعاينة أنه لا يفي بحاجيات المراد إسكانه المتزوج وأب لثلاث أبناء مع بقية ساكنيه، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير عنصر الاحتياج، وجاء قرارها معللا بما فيه الكفاية ومرتكزا على أساس وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1252023/5992023/1/6/2020يعتبر المحل مهجورا إذا ظل مغلقا لمدة ستة أشهر على الأقل بعد غياب المكتري عن المحل وعدم تفقده من طرفه شخصيا أو من طرف من يمثله أو من يقوم مقامه. يقدم طلب استرجاع المحل المهجور إلى رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات مشفوعا بالعقد أو السند المثبت للعلاقة الكرائية ومحضر معاينة واقعة إغلاق

وهجر المحل المكترى وتحديد أمد الإغلاق عملا بمقتضيات المادتين 57 و59 من القانون رقم 67.12.

القرار21-02-1262023/932023/1/6/2020يجب على المكري الذي يرغب في إنهاء عقد الكراء أن يوجه إشعارا بالإفراغ إلى المكتري يستند على أسباب جدية ومشروعة من قبيل استرداد المحل المكترى لسكنه الشخصي أو لسكن زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرين عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون رقم 67.12. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1272023/972023/1/6/2020إن إجراء بحث تكميلي موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تأكد لها أن الطاعن لم يثبت الأداء واعتبرته في حالة مطل المبرر للأداء والإفراغ، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1282023/1002023/1/6/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1292023/23702023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1302023/14972023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1312023/14982023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1322023/14992023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة

المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1332023/15002023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1342023/15032023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1352023/19762023/1/6/2020إن عدم ذكر الاسم الشخصي الكامل لأحد المستأنفين بمقال الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ ماديا ليس من شأنه التشكيك في هويته.
القرار21-02-1362023/14932023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1372023/14942023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-1382023/14952023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1392023/14962023/1/6/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1402023/102872023/1/6/2019يمنع على القاضي أن ينظر قضية في طور الاستئناف بعدما سبق له أن نظر فيها أمام محكمة أدنى درجة عملا بمقتضيات الفصل الرابع من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-1412023/15142023/1/6/2020إن إعادة إجراء خبرة وبحث شخصي أمر موكول لسلطة المحكمة لا تأمر بهما إلا إذا كان ضروريا للبت في النزاع. ومن جهة أخرى فإن ما أثاره الطاعنون من انعدام مسؤوليتهم عن الأضرار وقبول المطلوب المحل على حالته وعدم إنذارهم قبل اللجوء إلى القضاء هي دفوع لم يسبق لهم التمسك بها بموجب مقالهم الاستئنافي ولا يمكن إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض وما بالوسيلتين غير ذي أثر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-832023/79022023/7/2/2022طبقا للفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول ملخص الوقائع والوسائل، وأن تبنى على أحد الأسباب المذكورة في الفصل 359 من نفس القانون، والبين من مقال الطعن أن الطاعنين لم يبنيا طعنهما على أي سبب من الأسباب المذكورة به لاقتصاره على سرد الوقائع، فكان لذلك الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-852023/3782023/7/2/2020تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية بفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة عن طريق التقويم والتعديل ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطبوغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز، مع بيان المدخل والمخرج بما يحقق انتفاع كل شريك بنصيبه في المدعى فيه بحسب ما اعد له ومراعاة التقويم والتعديل وتحديد مبلغ المدرك متى كان له محل، عملا بمقتضيات المادة 317 من مدونة الحقوق العينية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-822023/43582023/7/2/2019إن المحكمة لما ثبت لها أنه لم يبق للطاعنين شيئا مما اشتراه موروثهم وهو ما خلصت إليه الخبرة المنجزة زيادة للتحقيق في الدعوى وباقي ما تمسكوا به بشأن شراء موروثهم من الغير لا دليل عليه وقضت بتأييد الحكم برفض طلبهم لذاك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا قانونا ولم تكن في حاجة لإجراء خبرة أخرى لتوفرها على ما يحمل قضاءها وأن خرق حقوق الدفاع لا يعتبر سببا للنقض ما لم يترتب عن خرق

مسطري والطاعنون لم يثبتوه، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
21-02-772023/23842023/7/2/2019لما كان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، وكانت محكمة الاستئناف قد أمرت بإجراء خبرة لم تنع الطاعنة شيئا عن شكلياتها ولا نتيجتها بعد الإعذار، فإن إثارة ما هو مبسوط بالوسيلتين لأول مرة أمام محكمة النقض نعيا على الخبرة يكون غير مقبول، وما بهما لذلك غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3938/7/2/2019

78/2023

21-02-2023

إن رسم الإحصاء عامل بين الورثة فيما حصر زمامه ما لم يدع أحدهم الاختصاص بالمتروك كله أو بعضه فتلزمه البينة التامة الشروط على قاعدة الإثبات، والمحكمة لما تبين لها أن الطاعنين من بين الورثة ولم يدعوا اختصاصهم بالمدعى فيه وصارت إلى قسمته وفق ما جرى به منطوق قرارها بعد إخراج الملك موضوع مطلب التحفيظ من القسمة بعلة أن الحكم الصادر بشأنه لم يحز قوة الشيء المقضي به، تكون قد التزمت قاعدة الإثبات في الدعوى وبنت قضاءها على أساس من القانون ولم تخرق أي مقتضى منه وعللت قرارها تعليلا كافيا.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-792023/61382023/7/2/2019المقرر أنه يكفي في دعوى الاستحقاق أن ترفع من بعض الورثة دون غيرهم، والطاعنون لما ادعوا استحقاق ما بيد المطلوب استدلوا على دعواهم بحجة مستوفية لشروط الملك، والمحكمة لما اعتبرتها كذلك وأن المطلوب لم يعارضها بما يجب وأن يده على المدعى فيه يد غاصب وقضت للطاعنين بحظوظ مشاعة فيه بحسب منابهم الإرثي فيه وتركت الباقي بيد الغاصب، تكون قد خرقت القاعدة أعلاه وعللت قرارها تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه، مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-802023/43532023/7/2/2019إن قدم التاريخ من أسباب الترجيح عند تعارض البينات، والمحكمة لما نظرت إلى رسمي ملكية المطلوبين والطاعن وتبين لها تساويهما في الإثبات والانطباق بعد خصم ما بيع للغير، وأن رسم ملكية المطلوبين أسبق تاريخا من رسم ملكية الطاعن فرجحته لذاك، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون والتزمت في ذلك قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا

قانونا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-812023/43542023/7/2/2019إن المحكمة لما ثبت لها من وثائق الملف أن الطاعن شريك للمطلوب في دعوى الاستحقاق والمحكوم عليه فيه بمقتضى القرار المتعرض عليه ونظرت لحجة الطاعن فتبين لها أنها ذاتها حجة شريكه المذكور موضوع رسم شراء والتي سبق أن عارض بها دعوى المطلوب المرتكز فيها على رسم شراء، وأنها سبق أن طبقتها بوقوفها على عين النزاع وثبت لها انطباق حجة المطلوب عليه دون حجة شريك الطاعن، فأصدرت القرار المتعرض عليه وأبرمته محكمة النقض وقضت في مواجهة الطاعن بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن المتعرض لم يتقدم بوقائع ومستندات جديدة، تكون قد ألتزمت قاعدة الإثبات اللازمة في الدعوى وعللت قرارها تعليلا سائغا قانونا ولم تكن في حاجة لإجراء تحقيق آخر في الدعوى بعد أن توفر لديها عماد قضائها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-632023/77522023/7/4/2021إن استناد الطالب على وجود علاقة شغلية مع موروث المطلوبين لتبرير استمراره في اعتمار المدعى فيه، يبقى مخالفا لمقتضيات المادة 77 من مدونة الشغل التي توجب على الأجير إخلاء السكنى الموضوعة رهن إشارته في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنهاء العقد أيا كان سبب الإنهاء وذلك تحت طائلة غرامة تهديدية لا تتعدى ربع الأجرة اليومية عن كل يوم تأخير، والمحكمة المطعون في قرارها بتأسيس قضائها على كون ادعاء وجود علاقة شغلية لا يبرر الاستمرار في شغل المدعى فيه مع أحقيته في المطالبة بحقوقه المقررة قانونا في نطاق مدونة الشغل، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا، ويبقى ما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-592023/63352023/7/4/2021طبقا لمقتضيات المادة 12 من مدونة الحقوق العينية، فإن كل دعوى ترمي إلى استحقاق أو حماية حق واقع على عقار تعتبر دعوى عينية عقارية، وتكتسي تشكيلة المحكمة صبغة النظام العام طبقا لما يحدده قانون التنظيم القضائي في نظر القاضي بقاض منفرد، أو بقضاء جماعي، وتثار مخالفة ذلك في جميع مراحل التقاضي، بما في ذلك أمام محكمة النقض، أو من طرفها تلقائيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-602023/69712023/7/4/2021إن المحكمة المطعون في قرارها بتأييدها للحكم الابتدائي تكون قد تبنت علله وأسبابه وفق البين من تعليلاته أيضا، والحكم الابتدائي لما استند على أحكام الفصل 967 من ق ل ع في إثبات الصفة للمطلوبين في تقديم الدعوى للمحافظة على المال المشاع، مستبعدا الفصل 971 المتمسك به المتعلق بالقرارات المتخذة بشأن إدارة المال المشاع والنصاب المستلزم فيها وهو المقتضى المقرر لفائدة المالكين دون غيرهم، يكون قد رد ما أثير ردا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-612023/69732023/7/4/2021لما كان الطاعن ونائبه قد توصلا بالاستدعاء لحضور الخبرة المأمور بها ابتدائيا، فإن حضور الطاعن لدى الخبير وإدلائه بتصريحه لديه،

يجعل هذا الوجه للنعي خلاف الواقع، ويكون القرار معللا تعليلا كافيا فيما انتهى إليه بشأن تأييد الحكم الابتدائي القاضي بإرجاع المخزن والبهو للمطلوب استنادا للخبرة المأمور بها ولإقرار الطالب، ويبقى ما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-622023/75362023/7/4/2021يشترط لصحة سبب النعي أن يكون واضحا كاشفا عن المقصود، والثابت أن الطاعن لم يبين صلة ما أورده بخصوص تاريخ صدور الحكم الابتدائي ووصفه من جهة الحضور والغياب وكذا مستمدهما من وثائق الملف، بما انتهت إليه المحكمة المطعون في قرارها بشأن عدم قبول الاستئناف لوقوعه خارج الأجل القانوني، مادام أن أجل الطعن بالاستئناف يسري ابتداء من تاريخ التبليغ وفقا لمقتضيات الفصل 134 من ق م م وليس من تاريخ صدور الحكم، وأن الصفة الغيابية للحكم لها أثر بخصوص القابلية للطعن بالتعرض إذا كان الحكم غير قابل للاستئناف ولا أثر لها بخصوص تاريخ سريان أجل الاستئناف، مما تبقى معه الوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-472023/39472023/7/4/2021للمحكمة سلطة تقدير الأدلة والحجج المعروضة أمامها لاستخلاص ما تبرر به قضاءها بتعليل سائغ وسليم كما أن لها سلطة الأمر بتحقيق في النازلة من عدمه ولها أن لا تأمر به متى ارتأت أنه غير منتج في الدعوى، وأن الدعوى الحيازية تحمي الوضع الظاهر للملك وتقتضي البحث في شروط صحتها المنصوص عليها ضمن مقتضيات الفصلين 166 و167 من ق م م دون إمكانية الخوض في ملكية العقار موضوع استرداد الحيازة.

21-02-482023/41912023/7/4/2021إن المحكمة ملزمة بأن تتقصى التكييف القانوني الصحيح للدعوى قبل البت فيها وأن تستخلص ذلك من خلال ما قصده المدعي من دعواه وما أيد به ادعاءاته من أدلة وحجج. وأن مدعي الاستحقاق ملزم بأن يثبت ادعاءه بالحجة المعتبرة شرعا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-492023/69792023/7/4/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما جاء من بين تعليلاتها أن المستأنفين أثبتوا سند انتفاعهم بالمدعى فيه بموجب قرار من الجماعة النيابية المخولة قانونا لتوزيع الانتفاع بين أفراد الجماعة تكون قد أخطأت في تعريفها للحالة القانونية السليمة والتي تخول المطلوبين الانتفاع بالأرض الجماعية وفق الموجب القانوني الخاص الذي ينص عليه ظهير 27 أبريل 1919 كما عدل وتمم بظهير 16 فبراير 1963، إذ لا تقوم شهادة نائب الجماعة السلالية أمام القرار النيابي الصادر عن جمعية المندوبين أو قرار مجلس الوصاية، لم تجعل لقضائها من أساس وعللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-502023/72682023/7/4/2021للمحكمة سلطة تقدير وتقييم الحجج والأدلة المعروضة أمامها لاستخلاص ما تبرر به قضاءها بتعليل سائغ وسليم، كما أن لها سلطة الأمر

بإجراء من إجراءات التحقيق من عدمه ولها أن تصرف النظر عنه متى ارتأت أنه غير منتج في الدعوى وطبقا للمادة 10 من ق م ج، فإن المحكمة المدنية لا توقف البت في الدعوى إلا إذا أقيمت فعلا الدعوى العمومية وكانت جارية أمام القضاء.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/4/7/3957

2023/52

2023-02-21

طبقا لمقتضيات الفصل 418 من ق ل ع فإن الأحكام تعتبر حجة رسمية على الوقائع التي تثبتها ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير وتقييم الأدلة والحجج المعروضة أمامها واستخلاص منها ما تنتهي إليه في قضائها بما في ذلك نتائج التحقيقات المنجزة في القضية شريطة تعليل قرارها تعليلا سائغا من الناحيتين الواقعية والقانونية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-532023/39632023/7/4/2021طبقا لمقتضيات الفصل 962 من ق ل ع فإن لكل مالك على الشياع أن يستعمل الشيء المشاع بنسبة حصته فيه، والمحكمة تملك سلطة تقدير حجج الإثبات المدلى بها من الأطراف وإعطائها أثرها الذي تستحقه شريطة أن يكون تعليلها صحيحا وكافيا في تبرير النتيجة التي تؤول إليها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-542023/67182023/7/4/2022طبقا لمقتضيات الفصل 361 من ق م م فإن محكمة النقض لم تعد تبت في طلبات إيقاف تنفيذ الأحكام المطعون فيها بالنقض بعد إلغاء الفقرة الأخيرة من الفصل المذكور بمقتضى ظهير 1993/09/10 إلا إذا تعلق الأمر بطلبات إيقاف التنفيذ في القرارات والأحكام الإدارية ومقررات السلطات الإدارية التي وقع ضدها الإلغاء ولما كان طلب الطالب المقدم لمحكمة النقض يرمي إلى إيقاف تنفيذ قرار استئنافي لا يعد حكما أو قرارا يدخل فيما يجوز طلب إيقاف تنفيذه أمام محكمة النقض على وجه الاستثناء فإنه يكون غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 21-02-552023/13722023/7/4/2021الثابت أن الطالب أثار من خلال مستنتجاته على ضوء قرار محكمة النقض، أن الخبرتين المنجزتين في الموضوع أبانتا عن عدم انطباق رسم شراء المطلوبين على أرض الواقع، كما أن العقد الرابط بين البائع له والمطلوبين هو عقد صوري وبأنه هو الحائز للبقعة بعد شرائها، وأن شراء المطلوبين لا ينطبق على المدعى فيه

واستدل على حيازته بإشهاد عدلي، إلا أن المحكمة مصدرة القرار ذهبت إلى ترجيح الحجة الأقدم تاريخا، مع أن العبرة في القدم يجب أن تكون الحجة منطبقة على أرض النزاع، ولم تجب المحكمة، عن ذلك لا سلبا ولا إيجابا، مما يشكل نقصانا للتعليل المنزل منزلة انعدامه المبرر لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-562023/36482023/7/4/2021إن إقرار مورث الطالبين ملزم لهم، ولا يلزم المقر له بتقديم دليل على ادعائه ولو كان ملكا لأن الإقرار له إعفاء له من إقامة هذا الدليل ومن ثم ينعدم أساس الدفع في الوسيلة، بأن المطلوب لم يقم الحجة على أصل تملكه للعقار المدعى فيه، وليس على المحكمة بعد أن أخذت بإقرار مورث الطالبين أن تلتفت إلى مناقشة أصل التملك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

21-02-582023/63242023/7/4/2021إن مؤدى عبارة التقيد بقرار محكمة النقض الواردة في الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، هو عدم مخالفة النقطة القانونية التي تبت فيها المحكمة، ولا يمتد ذلك إلى حرمان محكمة الإحالة من البت في باقي جوانب القضية واعتماد تعليل جديد مستمد من مجموع مستندات ملف القضية ولا يتعارض مع نقطة النقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/2/90

2023/83

2023-02-21

يثبت النسب بشهادة عدلين، أو ببينة السماع، وبكل الوسائل الأخرى المقررة شرعا بما في ذلك الخبرة القضائية عملا بمقتضيات المادة 158 من مدونة الأسرة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/2/2/931

2023/86

2023-02-21

إن المحكمة لما اقتصرت على النقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض والمتمثلة في إجراء بحث مع بيان نقطه ومنها واقعة الإنفاق المدعى به وسكن المطلوبة والابنين مع الطالب، وتعذر إجراؤه لوجود المطلوبة بالخارج دون الحسم في النزاع على ضوء ما تستخلصه من شهادة سكنى الأبناء المستدل بها من طرف الطالب، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/11

2023/91

2023-02-21

طبقا للمادة 163 من مدونة الأسرة فالحضانة حفظ الولد مما قد يضره والقيام بتربيته ومصالحه، والمحكمة لما استخلصت من وثائق الملف أن الحاضنة بمغادرتها التراب الوطني إلى الخارج وتركها المحضون لوالدها بالمغرب لم تقم بدورها بصفتها حاضنة، واعتبرتها بذلك مخلة بالحضانة، وقضت بتأييد الحكم القاضي بإسقاط حضانتها، وأسندتها للمطلوب الذي لم يطعن في أهليته للحضانة بمقبول فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/32

2023/92

2023-02-21

من المقرر فقها وقضاء أن مرض الموت المعبر عنه بالمرض المخوف هو الذي حكم الطب بكثرة الموت به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-932023/332023/2/1/2021إن المحكمة لما استخلصت أن الزواج المتوفر على حصول الإيجاب والقبول المترجمين للرضا بالزواج، وكذا الصداق والولي، وحفل الزفاف الذي التقطت بمناسبته صور بالملف يظهر فيها الطرفان بلباس العرس بمعية الأسرة، قد انعقد وفق ما هو مقرر في الفقه المعمول به، طبقا للمادة 400 من مدونة الأسرة، وألغت الحكم المستأنف، وقضت تصديا بثبوت الزوجية بين المطلوبة والطاعن، فإنها لم تخرق المحتج به، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
21-02-942023/362023/2/1/2021إن المحكمة لما لم يثبت لها من بين وثائق الملف الزواج بأركانه وشروطه والخطبة بشروطها وفق ما هو مقرر في مدونة الأسرة، واعتبرت بذلك طلب المدعية غير مرتكز على أساس قانوني، وألغت الحكم المستأنف، وقضت تصديا برفض الطلب، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-02-192023/74082023/7/4/2019لما قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي في مبدئه مع تعديله برفع التعويض المحكوم به على الطالب لفائدة المطلوب عن الجزء المقتطع من عقاره مستندة إلى ما خلصت إليه الخبرة الأصلية والتكميلية، تكون قد استعملت سلطتها التقديرية المخولة لها قانونا في تحديد التعويض المناسب ولم تخرق القانون في شيء والوسيلة عديمة الأساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1612023/54052023/1/4/2022إن المحكمة وإن كان لها السلطة التقديرية بالأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق فإنه يصبح إجراء ضروريا لحمل قضائها على اليقين، والبين من وثائق الملف المدلى بها أمام قضاة الموضوع أن الطالب أدين من أجل الترامي على قطعة أرضية وأنه ينازع في أن يكون التنفيذ قد انصب عليها و أنه تمسك في جميع مراحل الدعوى بأنه كان على المحكمة أن تتحرى في القطعة موضوع التنفيذ، والمحكمة المطعون في قرارها لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به دون الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق الكفيلة تحقيق في الدعوى بمطابقة محضر التنفيذ والقرار الجنحي والتأكد من محل التنفيذ وهي لما لم تفعل جاء قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1622023/54282023/1/4/2022إن الفقرة الأولى من الفصل الأول من ق.م.م تنص على أنه: "لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه" كما أن الطعن لا يرفع من ميت ولا ضده والثابت من وثائق الملف وخاصة رسم الإراثة أن المطلوب متوفى، مما يكون معه الطعن المقدم ضده غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
16-02-1532023/17872023/1/4/2022تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية كلما كانت هذه القسمة ممكنة وبفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة وعن طريق التقويم والتعديل ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة عملا بالمادة 317 من م.ح.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1542023/18772023/1/4/2022لمحكمة الموضوع سلطة تقييم الحجج والأدلة لاستخلاص مبررات قضائها بما هو مستساغ واقعا وقانونا.

16-02-1552023/25872023/1/4/2022لمحكمة الموضوع سلطة تقييم نتيجة الخبرة لاستخلاص مبررات قضائها بما يسوغه واقعا وقانونا ولها الأمر بإجراء خبرة جديدة متى رأت مبررا لذلك أو لا تأمر بها متى توفر لديها العناصر الكافية للبت في النزاع عملا بالفصلين 55 و336 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1562023/25892023/1/4/2022إن ما أثير بالوسيلة خلاف الواقع ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من شهادة الرسم العقاري الخاصة بالعقار موضوع طلب القسمة أنه مملوك على الشياع بين المطلوبين، وأن الطالبتين لا تملكان على الشياع وأنهما أدخلتا في دعوى القسمة باعتبارهما مسجل لفائدتهما حجز تحفظي ضد شريك المطلوبة وأن ديونهما مضمونة واعتبرت أن الحجز التحفظي المذكور لا يعتبر مانعا من القسمة وبذلك تكون المحكمة قد أجابت على ما تمسكت به الطالبتان فجاء قرارها معللا تعليلا سليما ولم يخرق أي حق من حقوق الدفاع وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1572023/30352023/1/4/2022يتعين على المحكمة أن تبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ لها أن تغير تلقائيا موضوع أو سبب هذه الطلبات وتبت دائما طبقا للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة عملا بالفصل الثالث من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1582023/4492023/1/4/2022إن تكييف العقود يخضع لسلطة المحكمة التي تستخلصه من الأبحاث التي تجريها والوثائق المدلى بها من طرف الأطراف وأنه عملا بالفصل 891 من ق.ل.ع فعلى الوكيل أن يقدم لموكله حسابات عن أداء مهمته وأن يقدم له حسابا تفصيليا عن كل ما أنفقه وما قبضه مؤيدا بالأدلة التي يقتضيها العرف أو طبيعة التعامل وأن يؤدي له كل ما تسلمه نتيجة الوكالة أو بمناسبتها، وأن تقييم الحجج ومختلف وسائل الإثبات و ما تسفر عنه إجراءات التحقيق التي تجريها المحكمة من نتائج يرجع للسلطة التقديرية لها شريطة تعليل قرارها تعليلا مستساغا من الناحيتين الواقعية والقانونية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1592023/21392023/1/4/2022عملا بالمادة 316 من م.ح.ع لا تقبل دعوى القسمة إلا إذا تم تقييدها تقييدا احتياطيا إذا تعلق الأمر بعقار محفظ، والمحكمة مصدرة القرار لما تبين لها من شهادة المحافظة العقارية أن الرسم العقاري مقيد به التقييد الاحتياطي بناء على مقال المطلوب فأيدت الحكم الابتدائي القاضي بقبول الدعوى تكون قد ركزت قضاءها على أساس ولم تخرق الفصل المحتج به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1392023/47872023/1/4/2022إن قوة الشيء المقضى به لا تثبت إلا لمنطوق الحكم ولا تقوم إلا بالنسبة إلى ما جاء فيه أو ما يعتبر نتيجة حتمية ومباشرة له ويلزم أن يكون الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه وأن تؤسس الدعوى على نفس السبب وأن تكون قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة عملا بالفصل 451 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1402023/49262023/1/4/2022إن الأفعال الإرادية والاتفاقات التعاقدية الرامية إلى تأسيس حق عيني أو نقله إلى الغير أو الإقرار به أو تغييره أو إسقاطه لا تنتج أي أثر ولو بين الأطراف إلا من تاريخ التقييد بالرسم العقاري دون الإضرار بما للأطراف من حقوق في مواجهة بعضهم البعض عملا بالفصل 67 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1412023/54182023/1/4/2022إن المحكمة مصدرة القرار لما تبين لها من محضر التنفيذ المطلوب إبطاله أن التنفيذ تم وفق القرار الاستئنافي القاضي بقسمة العقارات المدعى فيها قسمة عينية ووفق تقرير الخبير وبحضور الطالب، وأن المحضر سجل موافق القسمة المنجزة والتي كانت بحضور الخبير المذكور الذي صادق القرار موضوع التنفيذ على خبرته فأيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض الطلب جاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا ولم تخرق أي مقتضى قانوني وما بالوسيلة غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1422023/68182023/1/4/2022يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول ملخص الوقائع والوسائل وكذا المستنتجات عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية. ولما كان مقال الطعن وإن تضمن موجزا مختصرا للوقائع إلا أن هذه انصبت على القرار الذي كان موضوع تعرض الغير الخارج عن الخصومة المقدم من طرف الطالبين، وعليه فإن مقال الطعن جاء خاليا تماما من وقائع مقال تعرض الغير ومن إجراءات المحكمة بعد ذلك وبذلك جاء مخالفا للفصل أعلاه الذي رتب جزاء عدم القبول في حالة عدم إيراد موجز للوقائع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1432023/93372023/1/4/2022يجب أن يعلم كل طرف في الدعوى أو وكيله بمقتضى تبليغ باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية، وذلك قبل خمسة أيام كاملة

بين يوم تسلم الاستدعاء واليوم المعين للحضور عملا بمقتضيات الفصل 338 من قانون المسطرة المدنية.

16-02-1442023/37682023/1/4/2022عملا بمقتضيات الفصلين 55 و336 من ق.م.م فإن المحكمة غير ملزمة بالأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق إذا تبين لها أن العناصر المتوفرة بالملف كافية للبت في النازلة أو عدم جدواه ، كما أن المحكمة لها سلطة تقييم نتيجة الخبرة المنجزة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1452023/37732023/1/4/2022عملا بمقتضيات الفصل 418 من ق.ل.ع فإن الأحكام تعتبر حجة على الوقائع التي تثبتها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ كما أن المحكمة غير ملزمة بالجواب إلا على الدفوع المؤثرة في النازلة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن الدعوى تتعلق بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وأن القرار الذي عمدت الطالبة إلى تنفيذه تم نقضه بمقتضى القرار الصادر عن محكمة النقض واعتبرت أن سند التنفيذ أصبح لاغيا وقضت بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ خاصة أن الطاعنة لم تدل بالقرار الاستئنافي الشرعي الذي أشارت إليه في مذكرتها الجوابية تكون قد ردت ضمنا ما أثير بشأنه وركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما ويبقى ما استدل به على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1462023/37762023/1/4/2022لكل مالك في العقار المشترك الحق في إقامة دعوى للحفاظ على حقوقه في العقار المشترك وإصلاح الضرر اللاحق بالعقار أو بالأجزاء المشتركة من طرف أعضاء الاتحاد والأغيار عملا بالمادة 35 من قانون الملكية المشتركة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1472023/38732023/1/4/2022يمكن لكل من يدعي حقا في عقار محفظ أن يطلب تقييدا احتياطيا قصد الاحتفاظ المؤقت بهذا الحق عملا بمقتضيات الفصل 85 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1482023/46992023/1/4/2022بمقتضى الفصل 354 من ق.م.م فإن طلب الطعن بالنقض يقدم بواسطة مقال مكتوب موقع من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض، والبيّن أن مقال الطعن المقدم من طرف الطاعنين بواسطة دفاعهم لا يحمل توقيع رافعه، وبذلك فهو مخالف لمقتضيات الفصل 354 المذكور وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1492023/25602023/1/4/2022عملا بالمادة 317 من م.ح.ع تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية كلما كانت هذه القسمة ممكنة وبفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة وعن طريق التقويم والتعديل ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من الخبرة المنجزة أن

العقار قابل للقسمة العينية على أساس أصغر حصة وأنه ليس هناك أية مخالفة للقانون رقم 90.25 وأنجز مشروعين لقسمة المدعى فيه بعد إعمال القرعة بينهما وأن النصيب لا يتحدد إلا بعد إعمال القرعة واعتمدتها تكون قد تقيدت بالمادة أعلاه وعللت قرارها تعليلا سليما وما استدل به غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1502023/33582023/1/4/2022إن المحكمة مصدرة القرار لما عللت ما قضت به من تأييد الحكم الابتدائي معتمدة على تقرير الخبير الذي حدد ثمن بيع المدعى فيه بالمزاد العلني دون الإشارة إلى أن هذا المبلغ يخص الأرض وحدها أو يخص المنشآت المقامة فوقها رغم إشارته إلى وجود المنشآت لما لذلك من تأثير على تحديد الثمن الافتتاحي للمدعى فيه الذي يشمل الأرض وما فوقها ورغم تمسك الطالبين بذلك جاء قرارها ناقص التعليل. عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1512023/38812023/1/4/2022من الثابت من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه أن الطالبات لم تتقدمن بأي استئناف ضد الحكم الابتدائي وأن القرار الاستئنافي الصادر بناء على استئناف المطلوبة ومن معها وحدهم قد أيده وبالتالي فإن القرار المطعون فيه لم يغير من مركزهن ولا أضر بهن، فلا مصلحة لهن ولا صفة في الطعن لذلك يبقى طلبهن غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1122023/1432023/3/2/2022لئن نصت المادة 8 منه على إن المحكمة الابتدائية هي المختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بمراجعة واستيفاء الزيادة في السومة الكرائية، فإن النزاع في الدعوى الحالية لم ينحصر فقط في الطلبين المذكورين، بل شمل أيضا طلب إفراغ الأصل التجاري الذي يستغله الطالب للتماطل في الأداء وهو ما يجعل المحكمة التجارية مختصة للنظر في النزاع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1112023/10992023/3/2/2021إن المنازعة في الإنذار وما يجب أن يتضمنه من سبب وأجل للإفراغ غير مرتبط بالنظام العام باعتبار أن هذه الشروط التي يجب على المكري احترامها لصحة دعوى المصادقة على الإنذار والمنصوص عليها في المادة 26 من قانون رقم 49/16 وضعت لمصلحة المكتري الذي يبقى من حقه وحده التمسك بها أو تركها.

16-02-1132023/1442023/3/2/2022تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية عملا بمقتضيات الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1442023/26142023/4/1/2020إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف أن الدين موضوع المنازعة ناشئ عن عملية تحقيق وتفتيش وبالتالي فإن المدعية – الطالبة –

تحصر دعواها في الأساس، ولا تتعلق بدعوى التحصيل التي يقيمها الصندوق المعني في مواجهة المدين له، واعتبرت أنه لا مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 76 المحتج به المتعلق بتوجيه البيان الحسابي ذي الصلة، وأن إقرار تقادم إجراءات التحصيل الرباعي تنظمه مقتضيات المادة 123 من مدونة تحصيل الديون العمومية وليس الفصل 76 المذكور، وخلصت إلى أن منازعة المؤسسة الطالبة في أساس ونتيجة التفتيش وخرق مقتضيات الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود بشأن تجاهل العقود المبرمة مع بعض المستخدمين غير ثابتة، واعتبرت طلب إجراء خبرة مضادة غير مبرر، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1452023/35942023/4/1/2020إن تحديد هذه الغرامة يرجع لسلطة المحكمة التقديرية التي تؤسسها إستنادا إلى طبيعة الالتزام الذي يقع على الإدارة ومدة عدم استجابتها التي استغرقها هذا الامتناع وكذا الظروف التي صاحبت ذلك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1462023/52472023/4/1/2021إن المحكمة لما استخلصت مما إنتهى إليه المجلس التأديبي إلى أنه تم تمتيع المعني بالأمر بجميع الضمانات التي يخولها ذات النظام الأساسي باستدعائه لحضور المجلس التأديبي وإطلاعه على ملفه التأديبي وتعريفه بالأفعال المنسوبة إليه وفق المبين في محضر الإطلاع، وحضوره أشغاله مؤازرا بدفاعه، والذي قرر التوقيف المؤقت للمعني بالأمر لمدة شهر دون راتب باستثناء التعويضات العائلية، وإنتهت ترتيبا على ذلك إلى أن تصرفات المعني بالأمر داخل مقر العمل لا يبررها انتماؤه النقابي وأن الوقائع التي بني عليها القرار ثابتة في حقه، ولم يتبين لها أي تحريف لوقائع القضية ولا قصد مبين لتجاوز في استعمال السلطة غير سعي الإدارة المعنية إلى الحفاظ على السير السليم للمرفق الذي تديره، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1472023/10842023/4/1/2022إن المخالفات المتعلقة بعملية الفرز وإحصاء الأصوات، لا تكون سببا في إلغاء العملية الانتخابية، إلا إذا اتسمت بما يمكن أن يشوش أو يحول دون القيام بشكل سليم بالإحصاء والفرز الواضح للأصوات، وهو ما ينهض سببا معقولا للطعن في نتائج الاقتراع.

2022/1/4/2591

2023/149

2023-02-16

إن المناورات التدليسية التي تبطل العملية الانتخابية هي تلك التي يثبت تأثيرها على نتيجة الاقتراع عن طريق المساس بإرادة الناخبين وتضليلهم والانحراف بها عن مسارها الطبيعي.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 3156/4/1/2022

150/2023

16-02-2023

بمقتضى المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم يتم تخصيص رئاسة إحدى اللجان الدائمة للمعارضة ونصت على تحديد النظام الداخلي للمجلس على كيفيات ممارسة هذا الحق، وجاء في المادة 50 من النظام الداخلي للمجلس الإقليمي، على تخصيص رئاسة اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والأسرة لعضوة أو عضو من المعارضة بناء على مداولة مجلس العمالة أو الإقليم ودون مناقشة، وفي حالة عدم وجود عضو أو عضوة من المعارضة، يفتح الترشيح لباقي أعضاء المجلس لشغل هذا المنصب واستثنت من ذلك الرئيس، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء انتخاب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة وإلغاء العملية الانتخابية المتعلقة بلجنة التعليم والثقافة والرياضة مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

16-02-1552023/38642023/4/1/2019الأصل أن القرارات الصادرة عن محكمة النقض لا تقبل الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة، الذي هو طعن موضوعي يستدعي مناقشة الوقائع والوثائق المدلى بها، وإذا كان الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية قد نص في فقرته الأخيرة على أن هذه القرارات تقبل هذا الطريق من الطعن متى كانت صادرة في طعون إلغاء مقررات السلطات الإدارية ، فإن هذا الطعن يبقى قاصرا على المقررات الإدارية التي يطعن فيها إبتداء وإنتهاء أمام محكمة النقض، أي المقررات المنصوص عليها في المادة 9 من القانون 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية، وما دام أن الأمر يتعلق بقرار إداري صادر عن مجلس الوصاية يطعن فيه أمام المحكمة الإدارية فإن الطعن الحالي يبقى غير مقبول .

2020/1/4/83

2023/156

2023-02-16

إن المحكمة لما عللت قرارها بأنه طبقا لمقتضيات الفصل الرابع من ظهير 27 أبريل 1919 المتعلق بأراضي الجموع، فإن هذه الأراضي غير قابلة للتفويت أو التملك بأي شكل من الأشكال، وأنه لا مجال للتمسك بالإتفاقات والتنازلات إنطلاقا من الأحكام القضائية الصادرة بشأن العقارات موضوع النزاع وكافة المقتضيات القانونية المؤطرة لإعادة توزيع الإنتفاع من الأراضي السلالية التي تقتضي إستبعاد جميع العقود الموقعة بين الهالك قيد حياته وبين باقي الورثة بخصوص الأراضي الجماعية موضوع النزاع وإعادة تقسيمها بتمتيع المستأنفتين (الطالبتين) من الحصة التي آلت إلى مورثهم إنطلاقا من الدوريتين الصادرتين عن وزير الداخلية، لم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها ولا حقوق الدفاع وعللت قرارها تعليلا سائغا.

2022/1/4/1884

2023/176

2023-02-16

يشترط في المترشح لمهنة المحاماة ألا يكون مدانا قضائيا أو تأديبيا بسبب إرتكابه أفعالا منافية للشرف والمروءة أو حسن السلوك ولو رد اعتباره عملا بمقتضيات الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من القانون رقم 08-28 المنظم لمهنة المحاماة، والمحكمة لما ثبت لها أن الطالب لا يتوفر على الشروط القانونية التي تخول له حق التسجيل بلائحة المحامين المتمرنين بعلة أن الأفعال التي أدين من أجلها منافية للشرف والمروءة تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1650/3/2/2022

114/2023

16-02-2023

إن المحكمة لما ردت طلب الطالب الرامي إلى إيقاف البت في الدعوى، استنادا على أن الدعوى العمومية الرائجة أمام المحكمة الزجرية انصبت فقط على جنحتي النصب وخيانة الأمانة ولا علاقة لها بالوكالة الخاصة موضوع الدعوى، يكون قرارها معللا بما فيه الكفاية ومرتكزا على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1152023/13322023/3/2/2020البيّن أن الطاعن تمسك بأن تبليغ الإنذار موضوع الدعوى جاء مخالفا للقانون لتبليغه إياه بواسطة كاتب المفوض القضائي والمحكمة لما ردت الدفع المذكور بعلة أن مقتضيات المادة 34 من القانون 16-49 نصت على ان تبليغ الإنذارات في إطار القانون المذكور يتم بواسطة مفوض قضائي أو طبقا للإجراءات المنصوص عليها في ق.م.م وأن التبليغ الذي يقوم به المفوض القضائي إنما يتم وفق المسطرة المنظمة بمقتضى القانون رقم 03/81 المنظم لمهنة المفوضين القضائيين والذي أتاحت مادته 15 للمفوض القضائي أن ينيب عنه كاتبا محلفا بمكتبه للقيام بإجراءات التبليغ، تكون قد ركزت قضاءها على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1162023/3692023/3/2/2021إن المحكمة التي بتت في النازلة على أساس أن الكمبيالة موضوعها تعتبر سندا عاديا للدين بعد أن ثبت لها أنها تحمل تأشيرة الطاعنة وتوقيع ممثلها القانوني الذي لم يكن محل منازعة من قبلها واعتبرتها كافية لإثبات المديونية بصرف النظر عن الفاتورة المستدل بها من طرف المطلوب لم تكن في حاجة لتبيان ما إذا كانت الكمبيالة لا تتضمن اسم المستفيد واسم الساحب أم لا أو إجراء تحقيق في النازلة، وبذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وركزته على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1172023/7822023/3/2/2021إن مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 39 من ق.م.م صريحة على أنه في الحالة التي يتعذر فيها على المكلف بالتبليغ أو السلطة الإدارية تسليم الاستدعاء لعدم العثور على الطرف أو على أي شخص في موطنه أو محل إقامته ألصق في الحين اشعارا بذلك في موضع ظاهر بمكان التبليغ وأشار إلى ذلك في الشهادة التي ترجع إلى كتابة ضبط المحكمة المعنية بالأمر، وتوجه حينئذ كتابة الضبط الاستدعاء بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي لم تراع ما ذكر وبتت في القضية دون أن يتم استدعاء الطاعنان بكيفية قانونية تكون قد خرقت الفصل 39 المحتج بخرقه وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-02-1182023/12452023/3/2/2021إن مقتضيات المادة 13 من قانون إحداث المحاكم التجارية المحال عليها بمقتضى المادة 19 من نفس القانون تنص على أنه يرفع الاستئناف بمقال مكتوب يوقعه محام مسجل بهيئة من هيئات المحامين بالمغرب. والمحكمة مصدر القرار المطعون فيه التي اعتبرت أن المقال الاستئنافي جاء مختلا شكلا وغير مستوف

للشروط الشكلية المتطلبة قانونا لعد م تضمينه توقيع دفاع الطالبة تكون قد سايرت مجمل ما ذكر وبالتالي لم تكن ملزمة بإشعار دفاعها بإصلاح المسطرة، وبذلك لم يخرق قرارها أي مقتضى والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1192023/2762023/3/2/2020يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية. والبيّن أن مقال النقض المقدم من طرف الطالبة اكتفى بالإشارة إلى الورثة المطلوبين دون ذكر أسمائهم الشخصية والعائلية، وفق ما يقتضيه الفصل المذكور مما يجعل المقال وبالشكل الذي ورد به غير مقبول لمخالفته للفصل 355 السالف الذكر مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1212023/14422023/3/2/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن الغاية من تبليغ الأمر تحققت بتعرض الطاعن على الأمر بالأداء داخل الأجل المحدد قانونا ووفق ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة 161 من ق.م.م، تكون قد طبقت المقتضيات المحتج بخرقها تطبيقا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1222023/11392023/3/2/2021إن الخطأ الوارد على الاسم العائلي للمستأنف بمقال إستئنافه، لم تترتب عنه أي جهالة بالنسبة لتحديد هوية الطرف المعني بالأمر ما دام أنه ورد بالمقال الافتتاحي والحكم الإبتدائي، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي رتبت عن ذلك عدم قبول الإستئناف بالرغم مما ذكر يكون قرارها قد جاء مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدامه عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
16-02-1232023/13342023/3/2/2021يجب على المكري الذي يرغب في وضع حد للعلاقة الكرائية، أن يوجه للمكتري إنذارا يتضمن وجوبا السبب الذي يعتمده، وأن يمنحه أجلا للإفراغ اعتبارا من تاريخ التوصل عملا بمقتضيات المادة 26 من القانون رقم 49.16.

16-02-1252023/22023/3/2/2023إن المحكمة لما استخلصت من عقد الكراء أن أداء الكراء لا يتم إلا بعد الموافقة على تصميم المؤسسة من طرف الجهات المختصة، وبعد إتمام أشغال البناء والترميم من طرف صاحب الملك، ورتبت عن ذلك وعن صواب مسؤولية تعذر استغلال العقار كمؤسسة تعليمية على عاتق الطالب الذي لم يعمل على مطابقة التصميم وفق بنود عقد الكراء، تكون قد عللت قرارها بما يطابق واقع الملف وبنود عقد الكراء الرابط بين الطرفين فأتى قرارها مرتكزا على أساس.

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/534

الصادر بتاريخ 01 نونبر 2023

في الملف التجاري رقم 1488/3/1/2022

الدائن ليس مؤهلا لطلب تمديد مسطرة الصعوبة المفتوحة في حق المقاولة، للمسير أو المسيرين الذي يثبت ارتكابهم أخطاء ساهمت في نقص أصول المقاولة عملا بالمواد: 738 و 739 و 742 من مدونة التجارة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف والقرار المطعون فيه، أن الطالب ت بن (م) تقدم إلى المحكمة التجارية بمكناس بمقالين افتتاحي وإصلاحي، عرض فيهما أنه دائن للمطلوبة (شرف مبلغ 70.000 درهم ناتج عن كمبيالات مسحوبة عنها وعن المطلوب (م) (ب) بصفته أحد مالكيها ومسيريها بنسبة 50%، وأنه استصدر ضدهما أوامر بالأداء، غير أن الشركة المحكوم عليها توقفت عن الدفع بدليل أنه عندما انتقل المفوض القضائي المقرها الاجتماعي الكائن بالعمارة (...) الدكان رقم (....) إقامة (...) شارع (...) مكناس، وجد أشخاصا صرحوا بكونهم حلوا محلها، وبعد إفادتهم بعنوانها الجديد رقم (...) درب (...) (...) مكناس وانتقال المفوض القضائي إليه بتاريخ 02/07/2020 لم يعثر على هذا العنوان، مضيفا أن المدعى عليهما (ح) (ش) و (ب) (م) بصفتهما مالكي الشركة ومسيريها قاما بتفويت مقرها الاجتماعي للغير بواسطة عقد تبادل وتخلي عن الحق في كرائها ونقل مقر الشركة إلى عنوان وهمي وهو ما ساهم في تبديد أصلها التجاري، وحذا بها إلى التوقف عن الدفع، لأجله التمس إصدار حكم يقضي بفتح مسطرة صعوبة المقاولة التسوية القضائية في حق المدعى عليها ش رف (ص) (مقهى ومطعم المقيدة بالسجل التجاري 41037، مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية، وتحميل المدعى عليهما المسيرين) مسؤولية توقف الشركة عن الدفع ومن ثم تمديد مسطرة التسوية القضائية في حقهما .... وبعد تمام الإجراءات وإدلاء النيابة العامة بمستنتجاتها، صدر الحكم برفض الطلب استأنفه المدعي وبعد إجراء خبرة والتعقيب عليها وإدلاء النيابة العامة بمستنتجاتها، قضت محكمة الاستئناف التجارية بإلغاء الحكم المستأنف وقضت من جديد بفتح مسطرة التصفية القضائية في حق شرف المحدودة المسؤولية... المسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة التجارية بمكناس تحت عدد 41037 تحليلي، مع تحديد تاريخ توقفها عن الدفع بصفة

مؤقتة داخل أجل 18 شهرا السابقة عن طلب فتح المسطرة، وتعيين الأستاذ (ك.ح) قاضيا منتدبا والأستاذ (م.ع) نائبا له و (س. ب) سنديكا مصفيا، وقيام

كتابة الضبط المحكمة بإشهار هذا الحكم وفق الكيفية المنصوص عليها في القانون المتعلق بمدونة التجارة

الكتاب الخامس، واستخلاص المصاريف بكيفية امتيازية وهو القرار المطعون فيه بالنقض.

1

في شأن الوسيلة الفريدة

حيث يعيب الطاعن القرار بخرق المادتين 704 و 740 من مدونة التجارة وعدم الارتكاز على أساس وفساد التعليل المنزل منزلة انعدامه بدعوى أن المحكمة مصدرته تأكد لها من تقرير الخبرة التي أمرت بها.

أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية للشركة المطلوبة شبه فارغة، بعدما اطلع على الوثائق المحاسبية ولوائح الديون وكذا قوائمها التركيبية عن ثلاث سنوات الأخيرة، وأن أصولها وخصومها بمجموع 1.191.462,86 درهما، يجب تصحيحها بحساب الشركاء المدين بمبلغ 750.000,00 درهم والذي أخرج من الشركة رغم منعه بموجب المادة 19 من قانونها التأسيسي، ليصبح هذا المجموع هو مبلغ 441.462,86 درهما مقابل خصوم بمبلغ 599.612.95 درهما، ولا وجود لأي رأسمال قابل للتداول والذي يصبح سلبيا بعد هذا التصحيح بمبلغ 467.673,75 درهم ولا وجود لأي نشاط تجاري منذ البداية، وأن طرق تسيير الشركة غير سليمة بالنظر لأفعال الشركاء من سحب 75% من رأسمالها منذ البداية وعدم القيام بأي نشاط تجاري مسجل بدفاترها، وأن المحاسبة غير ممسوكة وفقا للقانون بالنظر لعدم وجود أي دين بخصومها رغم أنها أصدرت كمبيالات لفائدة الطاعن، وأن الشركة كانت تشكو من خلل في التسيير لعدم وجود أي نشاط تجاري مصرح به في المحاسبة.

كما أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه، اعتبرت أن ما قام به الشركاء من استخراج الأموال الشركة بمبلغ 750.000.00 درهم كدين استفادوا منه شخصيا، وأن ذلك في حد ذاته خللا في التسيير ووسيلة لا تحترم المعايير السليمة التي تفرض العمل على تقوية الأموال الذاتية للشركة عن طريق القيام بنشاط تجاري مربح وليس سلب أموالها، علاوة عن عدم مسك محاسبة منتظمة... وقررت استنادا لذلك إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بفتح مسطرة التصفية القضائية في حق ش رف ص)، غير أنها (المحكمة) ورغم ما توصلت إليه من استنتاجات وما تأكد لها من وقائع، لم تستجب لطلب تمديد المسطرة في حق المسيرين كما

تنص على ذلك مقتضيات المادة 704 من مدونة التجارة الناصة على أنه: "حينما يظهر من خلال سير المسطرة في مواجهة شركة تجارية نقص في باب الأصول يمكن للمحكمة في حالة حصول خطأ في التسيير ساهم في هذا النقص، أن تقرر تحميله كليا أو جزئيا تضامنيا أم لا لكل المسيرين أو البعض منهم"، فالأمر يتعلق بفتح مسطرة المعالجة في حق شركة تجارية وتبث للمحكمة وجود خطأ في تسيير الشركة يكمن في استخراج أموالها كدين استفادا منه المسيران شخصيا، قبل فتح المسطرة في حقها، وأن هذا الخطأ هو السبب الرئيسي في النقص الذي حصل لها، وهو ناجم أساسا ومباشرة عن أخطاءهما وفعلهما. وعليه، فالمشرع المغربي قرر في حق المسيرين الذين تسببوا بتصرفاتهم الخطيرة في توقف الشركة عن سداد ديونها، وخضوعها لمسطرة المعالجة، تمديد المسطرة المفتوحة في مواجهة الشركة إليهم، كلما تبين قيام أحد المسؤولين، أو المسيرين بإحدى الوقائع المنصوص في المادة 706 من مدونة التجارة، وقد استعمل المشرع المغربي في هذا الإطار صيغة الوجوب، إذ يجب على المحكمة في حالة ثبوت إحدى هذه الوقائع أن تقرر تمديد مسطرة المعالجة أو التصفية القضائية والطاعن تمسك بضرورة التصريح بتمديد المسطرة في حق المسيرين والأمر باستخلاص دينه من ممتلكاتهم الخاصة بعدما أثبت أن سبب عجز الشركة المطلوبة عن مواجهة خصومها وسبب توقفها عن أداء ديونها هو سوء تسييرها من قبل مسيريها وأن الأخطاء الفادحة التي ارتكباها واستغلالهما لأصولها لحسابهما الشخصي بسوء نية هو الذي أثر على سيرها وكان السبب في الوضعية المختلة التي آلت إليها. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تستجب لهذا الطلب ولم تجب عنه لا سلبا ولا إيجابا واكتفت بفتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة الشركة المطلوبة، دون تمديدها المسيريها، تكون قد خرقت المقتضيات المحتج بخرقها ولم تجعل لما قضت به أساسا من القانون فعرضت بذلك قرارها للنقض جزئيا بهذا الخصوص.

لكن، حيث تنص المادة 738 من مدونة التجارة على أنه: "حينما يظهر من خلال سير مسطرة التسوية أو التصفية القضائية في مواجهة شركة تجارية نقص في باب الأصول، يمكن للمحكمة في حالة حصول خطأ في التسيير ساهم في هذا النقص، أن تقرر تحميله، كليا أو جزئيا، تضامنيا أم لا، لكل المسيرين أو للبعض منهم فقط " ؛ كما تنص المادة 739 من ذات المدونة على أنه: "يجب على المحكمة أن تفتح مسطرة التسوية أو التصفية القضائية تجاه المسؤولين الذين تم تحميلهم خصوم شركة كلا أو بعضا منها الذين لم يبرنوا ذمتهم من هذا الدين". وتنص أيضا المادة 742 من نفس المدونة على أنه "في الحالات المنصوص عليها في المواد من 738 إلى 740 أعلاه، تضع المحكمة يدها على الدعوى تلقائيا أو بطلب من النيابة العامة أو السنديك"؛ وتنص كذلك المادة 762 من نفس القانون في فقرتها العاشرة على أنه: "تحدد المقررات القابلة للطعن بالاستئناف والجهة المخول لها الطعن فيها وفق ما يلي: ... المقررات الصادرة بشأن العقوبات المدنية وذلك من طرف السنديك أو النيابة العامة أو الأشخاص

المحكوم عليهم بالعقوبة. ومؤدى هذه المقتضيات أن الجهة المؤهلة للمطالبة بتحميل المسيرين جزء أو كلا من النقص الحاصل في باب أصول المقاولة عند ثبوت ارتكابهم خطأ ساهم في نقص أصول المقاولة وتمديد المسطرة في حقهم، هي المحكمة تلقائيا عند مباشرتها إجراءات المسطرة، أو بناء على طلب من النيابة العامة أو السنديك ليس إلا. كما أن الجهة التي لها حق الطعن بالاستئناف عند صدور مقرر بت في شأن العقوبات المدنية هي محصورة في السنديك أو النيابة العامة أو الأشخاص المحكوم عليهم بالعقوبة، وعليه فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما بتت

في طلب فتح مسطرة صعوبة المقاولة في حق الشركة المطلوبة، ولم تلتفت إلى الملتمس الرامي إلى تمديد المسطرة في حق المطلوبين (ح) (ش) و (م (ب) باعتبارهما مسيري المقاولة، تكون قد رفضته ضمنيا ولم تقبل به ما دام أن الطالب لا حق له أصلا في الطعن بالاستئناف في الشق من الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب تمديد المسطرة. أما بخصوص النعي بفساد التعليل، فالطالب لم يبين مكمن الفساد في تعليل القرار الذي بذلك لم يخرق أي من المقتضيات المحتج بخرقها وجاء مرتكزا على أساس، والوسيلة على غير أساس في ما عدا هو غير مبين فهو غير مقبول.

3
لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد السعيد سعداوي رئيسا والمستشارين السادة محمد رمزي مقررا ومحمد كرام ومحمد الصغير ومحمد بحماني، أعضاء، وبمحضر المحامية العامة السيدة سهام لخضر، وبمساعدة كاتب الضبط السيد نبيل القبلي.

.....
قرار محكمة النقض

رقم 81

الصادر بتاريخ 26 فبراير 2025

في الملف رقم

2025/13/6/1949

حكم جنحي - الطعن فيه بالنقض لفائدة القانون من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة

النقض - آثاره القانونية.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض لفائدة القانون المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض إلى الغرفة الجنائية بها المسجل بكتابة ضبطها بتاريخ 06/02/2025 استنادا إلى الأمر الكتابي الذي وجهه إليه رئيس النيابة العامة بتاريخ 04/02/2025 تحت عدد 41/100/2025/د.
طبقا للمادة 560 من قانون المسطرة الجنائية وأحكام القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة والرامي إلى الطعن بالنقض الفائدة القانون ضد الحكم الابتدائي عدد 645 الصادر بتاريخ 31/12/2024 عن المحكمة الابتدائية بورزازات في الملف رقم 620/2410/2024، والقاضي ببراءة المسمى (مي) من أجل تجاوز السرعة المسموح بها.

إن الغرفة الجنائية بمحكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار المحجوب براقي التقرير المكلف به في القضية

وبعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون.

محكمة النقض

عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض في مذكرته المستدل بها على الطعن بالنقض الفائدة القانون أنه بناء على الأمر الكتابي الذي وجهه إليه رئيس النيابة العامة بتاريخ 04/02/2025 تحت عدد 41/100/2025/د، استنادا إلى المادة 560 من قانون المسطرة الجنائية وأحكام القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة أن الحكم موضوع الطعن بالنقض لفائدة القانون أسس براءة المتهم من المخالفة المنسوبة إليه على بطلان المحضر الذي أنجز بشأنها واستبعاده من وثائق الملف، باعتبار أن من حرر المخالفة ليس هو من عاينها، خاصة وأن الواتساب أو الهاتف النقال لا يعد من ضمن الوسائل التي يمكن بمقتضاها رصد مخالفات السير. إلا أنه بالرجوع إلى مقتضيات قانون المسطرة الجنائية ولا سيما المادتين 323 و 324، يتبين بأن بطلان المحاضر تحكمه عدة ضوابط وإجراءات وخاصة ما تعلق بضرورة إثارته ممن له المصلحة دفعة واحدة وقبل كل دفاع في الجوهر تحت طائلة سقوط الحق في

تقديمها. كما أن الحكم المطعون فيه بالنقض لفائدة القانون لم يراع ما ذكر وعمل على إثارة البطلان تلقائيا رغم عدم التمسك به من طرف المخالف، والذي كان ينازع في صحة المخالفة ولا يوجد بالحكم ما يفيد التمسك بالضوابط القانونية المقررة لتطبيق المادتين 323 و 324 المذكورتين أعلاه، كما أن المحكمة لم تفعل أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 324 من قانون المسطرة الجنائية عندما قررت البطلان، مما يجعل حكمها مشوباً بخرق المادتين المذكورتين وبفساد التعليل الموازي لانعدامه ويتعين لذلك نقضه.

ومن جهة ثانية، استند الحكم المطعون فيه بالنقض لفائدة القانون في قضائه ببراءة المخالف على كون محضر المخالفة تم تحريره من طرف دركي لم يعاين المخالفة، وإنما استنادا على ما توصل به عبر الواتساب من الدركي الذي عاين المخالفة، بشكل خالف صراحة أحكام المادة 194 من مدونة السير على الطرق والمادة 24 من قانون المسطرة الجنائية.

لكن بمراجعة المادة 194 أعلاه يلاحظ بأنها تتحدث عن الإجراءات الواجب القيام بها من طرف العون محرر المخالفة الذي عاينها بصفة مجردة ولا علاقة لذلك بنازلة الحال التي ترتبط بمخالفة تمت معاينتها بواسطة جهاز آلي رادار متنقل)، والتي تم تنظيمها بمقتضى المادة 197 من مدونة السير التي جاءت في القسم الفرعي الأول المعنون ب المعاينة الآلية ضمن الفرع الثاني الخاص ببعض وسائل معاينة المخالفات.

وبالرجوع إلى أحكام المادة 197 أعلاه، يتبين بأنها حددت الإطار العام لمعاينة وإثبات المخالفات بواسطة الأجهزة التقنية التي تعمل بطريقة آلية حيث جاء فيها: "يمكن أن تتم معاينة وإثبات المخالفات الأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة بتطبيقه المتعلقة بتجاوز السرعة المسموح بها وتلك المحددة في قائمتها من لدن الإدارة باستعمال أجهزة تقنية تعمل بطريقة آلية حتى في حالة عدم وجود العون محرر المحضر بمكان المخالفة".

وقد عرفت المادة 15 من المرسوم التطبيقي رقم 2.10.419 الرادار وكيفية استعماله وفق ما يلي: يكون رادار مراقبة السرعة ثابتا أو متحركا. يستعمل الرادار الثابت طبقا لأحكام المواد 197 إلى 206 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر . تستعمل الرادارات المتحركة من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق". وأضاف السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بأن منطوق المادتين 197 و 201 من مدونة السير على الطرق أنه يمكن إثبات المخالفات المتعلقة بتجاوز السرعة المسموح بها باستعمال الأجهزة التي تعمل بطريقة آلية من طرف العون الذي لا يتواجد بمكان المخالفة طالما أن معاينتها تمت بواسطة أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية تحدد السرعة المسجلة بالجهاز قياسيا مع السرعة المسموح بها قانونا. ذلك أن الدركي مستعمل الرادار لا يعد معاينا للمخالفة المضبوطة

بل يعد قارنا لما ضبطته آلة الرادار على غرار الرادار الثابت، وأن المخالفات المضبوطة يتم إرسالها عبر معدات تقنية (جهاز الراديو) إلى عناصر الدورية المتواجدة في نفس المقطع الطرقي لتوقيف المركبة موضوع المخالفة، كما أن المخالفات التي يتم ضبطها تبقى مسجلة على شريحة الرادار بصفة دائمة لاستعمالها في حال وجود منازعة من طرف المخالف. وبذلك تكون عناصر المعاينة الآلية للمخالفات المتعلقة بتجاوز السرعة المحددة قانونا وإثباتها في محاضر قانونية لهذه الغاية يكتسب حجية قانونية قاطعة إلى أن يثبت العكس وهو ما يستفاد من منطوق المادة 202 من المدونة التي نصت على ما يلي: يوثق بمضمن محاضر المخالفات التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية، مع عدم وجود العون محرر المحضر في مكان ارتكاب المخالفة، إلى أن يثبت ما يخالف مضمن هذه المحاضر بأية وسيلة من وسائل الإثبات". مما يجعل محضر المخالفة المرتكبة من طرف المتهم والمتعلقة بتجاوز السرعة القصوى المسموحبها سليم من الناحية القانونية طالما أنه استند إلى معاينة هذه المخالفة بواسطة جهاز آلي رادار متحرك وليس بواسطة تطبيق الواتساب عبر الهاتف النقال الذي استعمل فقط لإرسال المعطيات المتعلقة بمركبة المخالف إلى عناصر الدرك الملكي المتواجدة بالسد الأمني، أو عند محطات الأداء كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 192 من مدونة السير على الطرق من أجل تحرير المخالفة المرصودة حتى في حالة عدم وجودهم بمكان ارتكابها، وذلك انسجاما مع ما تم شرحه أعلاه. والحكم المطعون فيه لما ذهب خلافاً لذلك واستبعد المعاينة التي تمت بواسطة الرادار لإثبات المخالفة في حق المعني بالأمر، يكون قد خرق قاعدة قانونية إجرائية وهو ما يستوجب الطعن فيه بالنقض الفائدة القانون.

في الشكل:

بناء على المادة 560 من قانون المسطرة الجنائية، والمادة الثانية من القانون رقم 17.33 الصادر بتاريخ اللتين تنصان على التوالي على ما يلي:

1- " يمكن للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض أن يحيل إلى الغرفة الجنائية - استنادا إلى الأمر الكتابي الذي يوجهه إليه وزير العدل - الإجراءات القضائية أو القرارات أو الأحكام التي تصدر خرقا للقانون أو خرقا للإجراءات الجوهرية للمسطرة.

"يمكن لمحكمة النقض أن تبطل الأحكام المطعون فيها بالنقض لفائدة القانون، وفي هذه الحالة يمكن أن يستفيد المحكوم عليه من الإيطال من غير أن يضر في أية حالة من الأحوال بمصالحه.....

-2- يحل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، محل وزير العدل في ممارسة الطعون المتعلقة بالدعاوى المشار إليها في البند الثاني أعلاه"

حيث إنه يتضح مما ذكر أن الأمر الكتابي الذي كان وزير العدل يوجهه بشأن ممارسته للطعن المنصوص عليه في المادة 560 المذكورة، قد حل محله في ذلك حسب المادة الثانية - أعلاه الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة. فالطلب مقبول شكلا.

في الموضوع

بناء على مقتضيات المواد 197 و 201 و 202 من مدونة السير على الطرق، والمادة 15 من المرسوم التطبيقي رقم 2.10.419.

حيث تنص الفقرتان الأولى والأخيرة من المادة 197 من القانون المذكور على أنه:

" يمكن أن تتم معاينة وإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه المتعلقة بتجاوز السرعة المسموح بها وتلك المحددة قائمتها من لدن الإدارة باستعمال أجهزة تقنية، تعمل بطريقة آلية حتى في حالة عدم وجود العون محرر المحضر بمكان المخالفة".

3
تقام أجهزة المراقبة السالفة الذكر المصادق عليها وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل داخل التجمعات العمرانية وخارجها في الأماكن المحددة من لدن السلطات المختصة، وفقا للنصوص الجاري بها العمل.

كما تنص المادة 15 من المرسوم رقم 2.10.419 على أنه:

يكون رادار مراقبة السرعة ثابتا أو متحركا.

يستعمل الرادار الثابت طبقا لأحكام المواد من 197 إلى 206 من القانون رقم 52.05

تستعمل الرادارات المتحركة من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق".

وتنص المادة 201 من قانون مدونة السير على الطرق على أنه: "علاوة على البيانات المشار إليها في المادة 195 أعلاه، يجب أن تتضمن محاضر المخالفات التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية، عند عدم وجود العون محرر المحضر في مكان المخالفة، على الخصوص، ما يلي:

- طبيعة الآلة التقنية المستعملة

بيانات المصادقة وتواريخ صلاحية مراقبة الآلة

مكان وتاريخ وساعة التقاط الدليل المادي للمخالفة.

غير أن المحاضر المشار إليها أعلاه يمكن ألا تتضمن البيانات المذكورة في البندين 4 و 5 من المادة 195 أعلاه.

في حالة الإنجاز الإلكتروني لمحضر معاينة المخالفة، يذيل المحضر بالتوقيع الإلكتروني للعون محرر المحضر.

استثناء من أحكام المادة 24 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، لا يتطلب محضر المخالفة المعد برسم معالجة آلية توقيع المخالف كما تنص المادة 202 من نفس القانون على ما يلي: " يوثق بمضمن محاضر المخالفات التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية، مع عدم وجود العون محرر المحضر في مكان ارتكاب المخالفة، إلى أن يثبت ما يخالف مضمن هذه المحاضر بأية وسيلة من وسائل الإثبات".

وحيث يستفاد من مجموع هذه المقتضيات القانونية أنه يمكن إثبات المخالفات المتعلقة بتجاوز السرعة المسموح بها، باستعمال الأجهزة التي تعمل بطريقة آلية عن طريق رادار مراقبة السرعة الثابت أو المتحرك المستعمل من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق، وحددت المادة 201 من القانون المذكور البيانات التي يجب أن يتضمنها محضر المخالفة التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية عند عدم وجود العون محرر المحضر في مكان المخالفة، واستثنت من أحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية توقيع مرتكب المخالفة. كما قررت المادة 202 من نفس القانون على أنه يوثق بمضمن محاضر المخالفات التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية مع عدم وجود العون محرر المحضر في مكان المخالفة إلى أن يثبت ما يخالف مضمن هذه المحاضر بأية وسيلة من وسائل الإثبات.

4

وحيث إن المحكمة لما أبطلت محضر المخالفة عدد (...) المنجز بتاريخ 03/11/2024 من طرف الدرك الملكي بورزازات، وقضت بالبراءة، عللت قضاءها بما يلي:

حيث إن المادة 194 من مدونة السير توجب على معاين المخالفة أن يحرر المحضر وليس غيره

وحيث إن المحكمة برجوعها إلى مضمون القرص المدمج الذي أدلى به المتهم تبين لها أن محرر المحضر ليس هو من عاين المخالفة حيث قام عنصر الدرك الملكي بإرشاد المخالف

لمكان تواجد العنصر الذي قام بالتقاط صورة للمخالفة وأرسلها لعناصر الدورية الذين قاموا بتحرير المحضر.

وحيث إن معاينة المخالفات المرورية نص المشرع بصريح العبارة عن الآليات التي يتم من خلالها رصدها ولم ينص على تطبيق الواتساب أو الهواتف النقالة كوسائل الرصد المخالفات.

وحيث إن محضر المخالفة عدد (...) المنجز بتاريخ 03/11/2024 من طرف كوكبة الدرك الملكي للدراجات النارية بورزازات مخالف لأحكام مدونة السير على الطرق وخاصة المادة 194 منه والفصل 24 من قانون المسطرة الجنائية، مما يتعين التصريح ببطلانه واستبعاد وثائقه من الملف.

وحيث إنه للعلل المذكورة أعلاه، يتعين عدم مؤاخذة المتهم من المنسوب إليه والتصريح ببراءته".

وحيث إنه خلافا لما ورد في تعليل المحكمة، فإن الثابت من وثائق الملف أن محضر المخالفة عدد (....) المحرر بتاريخ 03/11/2024 أنجز وفق الشروط القانونية المنظمة لمعاينة واثبات المخالفات لأحكام قانون مدونة السير والنصوص الصادرة لتطبيقه المتعلقة بتجاوز السرعة المسموح بها باستعمال أجهزة تقنية تعمل بطريقة آلية وطبقا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها في المواد 197 و 198 و 201 و 202 من القانون المتعلق بمدونة السير على الطرق، والتي كان على المحكمة تطبيقها على محضر المخالفة المعروض عليها. وهي أي المحكمة لما استندت على مقتضيات المادتين 194 من مدونة السير و 24 من قانون المسطرة الجنائية، واستبعدت المحضر المذكور بعدما اعتبرته باطلا خرقت المقتضيات القانونية المنقولة أعلاه الواجبة التطبيق. كما أن تطبيق WhatsApp استعمل فقط لإرسال المعطيات المتعلقة بالمخالف إلى عناصر الدرك الملكي المتواجدة بالسد الأمني، الأمر الذي تكون المحكمة عندما أصدرت قرارها على النحو المذكور قد خرقت المقتضيات القانونية المذكورة ولم تجعل لما قضت أساسا صحيحا من القانون، مما يناسب الاستجابة للطلب .

وحيث إنه بالنسبة للطعن المذكور المنصوص عليه في المادة 560 من القانون المذكور، تنص الفقرة الثانية منها على أنه: "يمكن المحكمة النقض أن تبطل الأحكام المطعون فيها بالنقض لفائدة القانون، وفي هذه الحالة يمكن أن يستفيد المحكوم عليه من الإبطال من غير أن يضر في أية حالة من الأحوال بمصالحه ومن غير أن يكون له أي مفعول على الحقوق المدنية، الأمر الذي يناسب معه التصريح بإبطال الحكم المطعون فيه لفائدة القانون، وبدون إحالة .

من أجله

قضت بإبطال الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ 31/12/2024 عن المحكمة الابتدائية بورزازات

في القضية ذات العدد 620/2410/2024، لفائدة القانون، وبدون إحالة.

5

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة المذكورة إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد بوشعيب بوطربوش رئيس الغرفة الجنائية - الهيئة الثالثة عشر والسادة المستشارين المحجوب براقي مقررا، وعبد الناصر خرفي، وعبد العزيز رزوق، وعبد العالي الركلاوي، وبمحضر المحامي العام السيد محمد مفراض وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة كوثر المتوكل.

.....

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3/3/2/2023

126/2023

16-02-2023

إن المحكمة التي ردت ما تمسك به الطالب من أداء للمبلغ موضوع الأمر بالأداء بعلة عدم وجود ما يفيد انقضاء الدين موضوع الاعتراف بالدين، تكون قد طبقت مقتضيات مسطرة الأمر بالأداء بعد تعديلها بموجب القانون 1.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.14 بتاريخ 6 مارس 2014 تطبيقا سليما، وهو التعديل الذي أصبحت معه محكمة الدرجة الأولى في إطار مسطرة التعرض على الأمر بالأداء ومحكمة الدرجة الثانية المستأنف أمامها هذا الحكم تنظران في جوهر النزاع وبالتالي فإن محكمة الاستئناف لم تعد ملزمة بإحالة الملف على أي جهة قضائية اخرى - كما كان الحال عليه قبل التعديل المذكور - ما دامت هي التي أصبحت تتولى ذلك، اختصارا للمساطر كما توخى المشرع ذلك من خلال هذا التعديل، وهي بنهجها لم

تخرق أي مقتضى وعللت قرارها بما يكفي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-02-1272023/6162023/3/2/2020البيّن أن وثائق الملف وخاصة شهادة التوطين لا تثبت أن الشركة مختلفتين، وأن إضافة عبارة "نت" لاسم الشركة الطالبة لا يمكن أن يخلق لبسا بشأن هويتها. والمحكمة لما نهجت خلاف ذلك وأعطت تفسيرا خاطئا للشهادة المذكورة جعلت قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يتعين معه نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-02-1242023/1192023/3/2/2023ينص الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية على أنه يجب أن يتضمن المقال تحت طائلة عدم القبول، بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن بالنقض المقدم من الطالبة أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور لكونه لا يتضمن الموطن الحقيقي للمطلوب، الأمر الذي يعتبر إخلالا بمقتضياته ويجعل طلب النقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-02-1282023/12582023/3/2/2020لا يقبل تعرض الغير الخارج عن الخصومة إلا من طرف شخص وقع المس بحقوقه و لم يكن طرفا في الدعوى ولا ممثلا فيها من طرف شخص آخر طبقا للفصل 303 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 16-02-1292023/13652023/3/2/2020إن المادة 38 من القانون رقم 16-49 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي نصت على أنه: "يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد انصرام أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وتطبق أحكامه على عقود الكراء الجارية...". وأن هذا القانون نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 غشت 2016 ودخل حيز التنفيذ بعد انصرام الستة أشهر بتاريخ 2017/2/12، والثابت أن عقد الكراء الرابط بين الطرفين فسخ وانتهى بعد أن صادقت المحكمة التجارية على الإنذار الموجه للمكترية المطلوبة من أجل الهدم وإعادة البناء وإفراغها مقابل تعويض جزئي في إطار ظهير 1955/5/24، وبالتالي فإن الدعوى الحالية الرامية إلى التعويض عن حرمانها من أصلها التجاري وإن قدمت بعد دخول القانون الجديد حيز التطبيق فهي دعوى متفرعة عن الدعوى الأصلية تطبق بشأنها كذلك مقتضيات الظهير المذكور وليس القانون رقم 16-49 الذي تطبق أحكامه على عقود الكراء الجارية أي التي لازالت قائمة و سارية المفعول وقت دخوله حيز التنفيذ عملا بالمادة 38 السالفة الذكر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 15-02-2222023/412023/5/2/2020البيّن أن القرار المطعون فيه، صدر عن هيئة مخالفة لما هو مضمن بمحضر الجلسة، باعتباره ورقة رسمية يوثق بمضمونه ما لم يطعن فيه

بالطرق المقررة قانونا، الأمر الذي يتعين معه تبعا لذلك التصريح بنقض القرار وبطلانه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2232023/1732023/5/2/2020لما كان القرار المطعون فيه بالتعرض قد صدر غيابيا في حق الطاعنة، فإنه يحق لها الطعن فيه بالتعرض داخل 10 أيام من تاريخ تبليغها بهذا القرار، والمحكمة لما ثبت لها أن الطالبة تقدمت بطب التعرض خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في الفصل 130 من ق م م والواجب التطبيق أمام محكمة الاستئناف طبقا للفصل 352 من نفس القانون، واعتبرته عن صواب غير مقبول، يكون قرارها معللا تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2242023/12412023/5/2/2020إن إثبات العلاقة الشغلية واستمراريتها يقع على عاتق الأجير ويمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود طبقا للمادة 18 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2252023/15262023/5/2/2020إن إقدام المشغلة على فصل الأجيرة عن العمل بعد ارتكابها لخطأ جسيم، يجعلها ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في المواد 62 ,63 ,64 , 65 من مدونة الشغل، وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير وأعطى للمحكمة سلطة المراقبة على مدى تطبيق هذه المسطرة من طرف المشغل ومنح الأجير مجموعة من الضمانات التي يتعين احترامها من طرف المشغل أثناء سلوكه مسطرة الفصل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2262023/17732023/5/2/2020إن إقدام المشغلة على فصل الأجيرة عن العمل بعد ارتكابها لخطأ جسيم، يجعلها ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في المواد 62 ,63 ,64 , 65 من مدونة الشغل، وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير وأعطى للمحكمة سلطة المراقبة على مدى تطبيق هذه المسطرة من طرف المشغل ومنح الأجير مجموعة من الضمانات التي يتعين احترامها من طرف المشغل أثناء سلوكه مسطرة الفصل.

15-02-2272023/17752023/5/2/2020إن ادعاء المشغلة المغادرة التلقائية يجعلها ملزمة بإثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2282023/20392023/5/2/2020المقرر أن تنصيص عقد الشغل على انتهائه بانتهاء المهمة التي أبرم على أساسها، يجعل العقد منتهيا بانتهاء المهمة المذكورة طبقا لمقتضيات المادة 33 من مدونة الشغل، ولا تستحق معه الأجيرة أي تعويض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2292023/20462023/5/2/2020إن ثبوت منع الأجير من الولوج لعمله بمقتضى المحضر المنجز من طرف المفوض القضائي، يجعل واقعة المغادرة التلقائية غير ثابتة في حقه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2302023/13322023/5/2/2020من المستقر عليه قضاء ان الطعن بالنقض ضد نفس القرار وبين نفس الأطراف لا يكون الا مرة واحدة، والبيّن من القرار المطعون فيه، أن الطالبة سبق لها أن طعنت فيه بالنقض وصدر بشأنه قرارا قضى برفض الطلب، وبالتالي تكون الطالبة قد طعنت بالنقض مرتين وضد نفس القرار وبين نفس الأطراف، مما يتعين معه التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2312023/14632023/5/2/2020إن المحكمة لما ردت الطلب ورفضت الأمر بإجراء خبرة حسابية، بعلة انتفاء عنصر التبعية مع مجلس الإدارة، ولا يمكن اعتبار ذلك انكارا للعدالة لانتفاء شروطها الواردة في الفصل 392 من قانون المسطرة المدنية، ما دام ان المحكمة قد بتت في الطلب ويدخل ذلك في إطار سلطتها التقديرية وجاء قرارها معللا بما يطابق القانون والواقع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2322023/14982023/5/2/2020المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عب ء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل بصريح مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

15-02-2332023/15332023/5/2/2020إن الاضراب الذي خاضه الطالب هو في الحقيقة اضراب تضامني مع أجير تم توقيفه، ولا يهدف الى ضمان مصلحة عامة للمضربين، وان عدم التحاقه بعمله داخل الاجل المحدد له في الاشعار بالرجوع الى العمل، يجعله في حكم المغادر تلقائيا للعمل وبإرادته، وانه هو من أنهي عقد الشغل بصفة منفردة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2342023/15342023/5/2/2020في حالة الحصول على تعويض، يوقع توصيل استلام مبلغ التعويض من طرف الاجير والمشغل او من ينوب عنه، ويكون مصادقا على صحة امضائه من طرف الجهة المختصة، ويوقعه بالعطف العون المكلف بتفتيش الشغل. ويعتبر الاتفاق الدي تم التوصل اليه في إطار الصلح التمهيدي نهائيا وغير قابل للطعن امام المحاكم عملا بمقتضيات المادة 41 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2352023/15372023/5/2/2020إن اثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المطلوبة بصفتها هي المشغلة. وأن اعتماد المحكمة على محضري الاستماع رغم المنازعة

فيهما من الطالبة، ودون أن تعمد المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، الى القيام بإجراءات تحقيق الدعوى لإثبات الخطأ الجسيم، والتماس الطالبة اجراء بحث للتأكد من تلك الواقعة، يجعل قرارها ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2362023/20752023/5/2/2020إن المحكمة لما قضت بالغرامة الاجبارية عن التأخير غير المبرر في أداء التعويضات اليومية بعد الثمانية أيام من تاريخ حلولها وليس من التاريخ الموالي لحادثة الشغل، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ولم تخرق المقتضى المحتج به وما بالوسيلة على غير أساس.

15-02-2172023/12402023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت ما نسب للمطلوبة يعوزه الإثبات، وان الفصل الذي تعرضت له يشوبه طابع التعسف في استعمال حق الفسخ ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد ركزت قضائها على أساس وعللت قراراها تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2192023/13192023/5/2/2023لما كان هدف المشرع من وراء تصريح المصاب او ذوي حقوقه بالمرض المهني للمشغل والى السلطات المختصة داخل أجل 15 يوما هو إيصال النزاع الى المحكمة في أقرب وقت، وما دام ان ذوي حقوق الهالك قد تقدموا مباشرة إلى المحكمة بمقال من اجل المطالبة بالتعويض عن الأمراض المهني الذي أصيب به الهالك أودى بحياته، تكون الغاية قد تحققت وما ورد بالوسيلة بهذا الخصوص غير جدير بالإعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2202023/15462023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتمدت في احتساب الإيراد العمري السنوي المستحق للمطلوب في النقض على نسبة العجز التي حددها الخبير المنتدب في تقريره القضائي، في حين احتسبت التعويض عن مدة العجز الكلي المؤقت المحكوم به للمطلوب على أساس ما جاء في الشواهد الطبية واستبعدت المدة التي جاء بها الخبير في تقريره، تكون قد خرقت المقتضيات القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه ويتعين نقضه بهذا الخصوص. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2142023/12102023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت إنهاء المطلوبة في النقض لعقد العمل الذي كان يربطها مع الطالب إنهاءا مبررا استنادا لبنود عقد الشغل الذي يربطهما، بحدوث فسخ العقد الأصلي المتعلق بالصيانة الرابط بين المطلوبة والشركة المتعاقدة معها ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2152023/12272023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتمدت على أوراق الأداء وكذا شهادة التصريح بالأجر لدى الصندوق الوطني وشهادة العمل في إثبات علاقة الشغل

واستمراريتها بين الطالبة والمطلوبة في النقض واعتبرتها قائمة بينهما وبصفة مستمرة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما وغير خارق للقانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2372023/22412023/5/2/2020إن المحكمة لما ثبت لها أن الطالبة لم تستمع الى المطلوب داخل اجل الثمانية أيام من تاريخ التبين من الخطأ، واعتبرت أن جلسة الاستماع أنجزت خارج أجل الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وركزته على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-872023/7612023/3/1/2020بمقتضى الفصل 1098 من قانون الالتزامات والعقود فإن: "الصلح عقد بمقتضاه يحسم الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان قيامه، وذلك بتنازل كل منهما للآخر عن جزء مما يدعيه لنفسه، أو بإعطائه مالا معينا أو حقا". ومؤداه أن الصلح هو حسم الطرفين لنزاع قائم أو يتوقيان قيامه، بتنازل كل منهما للآخر عن جزء مما يدعيه لنفسه، أو بإعطائه مالا معينا أو حقا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-892023/62023/3/1/2022البيّن أن الطالبة تمسكت أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بكون الحكم الابتدائي قضى لفائدة المطلوبين بكامل الواجبات الكرائية، والحال أن نصيبهم محدد في تركة موروثهم الذي كان يستغل رخصة النقل حسب رسم الإراثة المدلى به، غير أن المحكمة لم تجب على التمسك المذكور رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على ما انتهت إليه، فجاء قرارها ناقص التعليل المعد بمثابة انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-902023/722023/3/1/2022إن المحكمة لما اعتمدت تقرير الخبرة المنجزة على التحويلات البنكية التي كان يقوم بها الطالب لفائدة المطلوب طيلة المدة المطلوبة، وانتهت إلى تحديد المبلغ المتبقي بذمة الطالب عن باقي واجب الكراء غير المؤدى خلال هذه المدة، تكون قد اعتمدت في قضائها على معطيات يقينية غير مشكوك فيها، ووجدت في التقرير المذكور ما تؤسس عليه قضاءها ولم تكن ملزمة بإرجاع المأمورية للخبير أو إجراء أي بحث في النازلة، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

15-02-912023/2832023/3/1/2022المقرر قانونا أن قوة الشيء المقضي تستوجب أن يكون الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه وأن تؤسس الدعوى على نفس السبب وأن تكون قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة طبقا لمقتضيات الفصل

451 من ق.ل.ع.

1797/3/1/2022
92/2023
15-02-2023
إن الوسيلة تضمنت فقط سردا لوقائع ونصوص قانونية، وموقف الطاعن من عمل الخبير دون أن تبين مكمن انعدام الأساس القانوني ولا انعدام التعليل ولا خرق الفصول القانونية المحتج بخرقها في القرار المطعون فيه، كما أن الطاعن لم يسبق له أن طالب بإجراء خبرة مضادة والنعي بعدم الاستجابة لطلبه خلاف الواقع، والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
15-02-932023/17982023/3/1/2022إن الطاعن لم يبين ما هي الملتمسات التي تقدم بها ولم تجب عليها المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، ولا مكمن خرق القرار المطعون فيه للمادة 503 من مدونة التجارة، فضلا عن أن باقي ما ورد بالوسيلة تضمن انتقادا لعمل الخبير ونعي على موقفه، معتبرا أنه خرق المادة المذكورة ودورية والي بنك المغرب. كما أن الطاعن لم يسبق له أن التمس من المحكمة إجراء خبرة مضادة حتى ينعى عليها عدم الاستجابة لطلبه، والنعي بذلك خلاف الواقع، مما تبقى معه الوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-942023/18162023/3/1/2022إن ما جاء في الوسيلة مجرد سرد لوقائع وموقف الطاعن منها دون أن يبين مكمن سوء التعليل أو عدم الارتكاز على الأساس القانوني أو خرق المادة 503 من مدونة التجارة في القرار المطعون فيه، كما أن الطالب لم يسبق له أن طالب بإجراء خبرة مضادة حتى ينعى على المحكمة عدم الاستجابة لذلك، والنعي خلاف الواقع، مما تبقى معه الوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-952023/18222023/3/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت أن الخبير احتكم في تحديد تاريخ قفل حساب المطلوب إلى العرف البنكي الذي سار عليه العمل القضائي منذ زمن بعيد، ولم تطبق المحكمة المطعون في قرارها على النزاع المادة 503 من مدونة التجارة حتى ينعى عليها خرق قاعدة عدم رجعية القوانين، بل اعتبرت أن ما قام به الخبير من مسايرة للعرف البنكي كرسته فيما بعد المادة المذكورة، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ومرتكزا على أساس وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-962023/19622023/3/1/2022البيّن أن الطاعن لم يسبق له أن تمسك أمام قضاة الاستئناف بكون الدين المطالب به مضمون برهن، وبأنه لا يحق للمطلوب مقاضاة الطاعن شخصيا إلا بعد عدم كفاية الشيء المرهون، ولم يتمسك بتاتا بخرق الفصل 1223 من

ق.ل.ع سيما وأن القرار المطعون فيه قضى فقط بتأييد حكم أول درجة، مما يبقى ما جاء بالوسيلة إثارة جديدة يختلط فيها الواقع بالقانون، فهي غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
15-02-972023/22522023/3/1/2022إن وكالة المحامي تتمثل في الترافع نيابة عن الأطراف ومؤازرتهم والدفاع عنهم وتمثيلهم أمام المحاكم، طبقا للمادة 30 من القانون المنظم لمهنة المحاماة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2522023/20872023/5/2/2020إن عدم التحاق الأجير بعمله الجديد رغم توصله شخصيا بالإنذار من طرف المشغلة يجعله في حكم المغادر تلقائيا لعمله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2462023/8132023/5/2/2020الثابت من وثائق الملف خاصة من محضر البحث المجرى بالمرحلة الابتدائية ان المحكمة استمعت الى الشاهد الذي صرح بعد أدائه اليمين القانونية انه يعرف المطلوب في النقض كان يعمل لدى الطالب إلى غاية مغادرته العمل لمدة 3 أيام دون معرفة سبب ذلك، ثم عاد بعد ذلك للعمل لمدة أسبوع تقريبا ليغادر من جديد موضحا انه لا علم له بسبب مغادرته ولا سبب انهاء العلاقة الشغلية بين الطرفين. والمحكمة حينما استندت في قضائها على هذه الشهادة التي لم تثبت المغادرة التلقائية كان قضاؤها مؤسسا على القانون اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2472023/17012023/5/2/2020يمكن انهاء عقد الشغل غير محدد المدة بإرادة الاجير عن طريق الاستقالة المصادق على امضائها من طرف الجهة المختصة ولا يلزمه في ذلك الا احترام اجل الاخطار عملا بمقتضيات المادة 34 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
15-02-2482023/20812023/5/2/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي تحت طائلة عدم قبول الطلب. والبيّن من مقال الطعن الذي قدمته الطالبة أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، ذلك أن الطالبة لم تورد في مقالها الموطن الحقيقي الكامل للمطلوبة، مما يكون المقال قد أخل بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه، وتبعا لذلك يتعين عدم قبوله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

15-02-2492023/21792023/5/2/2020الثابت من وثائق الملف ان الطالبة هي من

كانت تصرح به كاجير، والمحكمة لما أوضحت ان المطلوب يرتبط مع الطالبة بعلاقة شغل بناء على ما ذكر أعلاه تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني وجاء تعليلها كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2502023/22132023/5/2/2020البيّن أن الطاعنة تقدمت امام محكمة الاستئناف بمقال مستوفي لكافة شروطه الشكلية المتطلبة قانونا، وأن احتجاج المحكمة بكون ما اثارته في أوجه استئنافها مسؤوليتها بشأن الامراض المهنية التي يتعرض لها مستخدموها انما جاءت لتبين ان هذه الأخيرة هي الأخرى كانت مؤمنة لدى شركتي التأمين، لتصل الى انها لا علاقة لها تعاقديا مع المصاب ومشغلته خلال فترة اصابته بالمرض المهني، والمحكمة لما استبعدت هذه الدفوع ولم تناقش استئناف الطالبة تكون قد بنت قرارها على غير أساس قانوني وجاء معيبا شكلا مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2382023/4372023/5/2/2020المقرر أن الأجير ملزم بإثبات وجود عقد شغل بينه وبين مشغله بجميع وسائل الإثبات بما في ذلك شهادة الشهود التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها الا من حيث سلامة التعليل، وعلى المشغل أن يثبت وجود مبرر مقبول للفصل، أو أن الأجير غادر عمله من تلقاء نفسه عملا بمقتضيات المادة 18 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2392023/10152023/5/2/2020إن المحكمة لما استخلصت من وثائق الملف كما عرضت عليها أن الطالبة لم تبين سبب تأخرها في دفع التعويضات اليومية في الوقت والمكان المحددين قانونا، واعتبرت أن أدائها لاحقا وفي غير المكان المحدد قانونا لا يبرؤها من الدين واستحقاق الغرامة الإجبارية عنه، وبذلك يبقى المطلوب محقا في طلب الغرامة الاجبارية تكون قد انتهجت التطبيق السليم للقانون ولم تخرق المقتضى المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2402023/17432023/5/2/2020طبقا للفصل 79 من ظهير ق ل ع فإن المحكمة تبت في طلب الغرامة الاجبارية بحكم نهائي، وطبقا للفصل 15 من قانون المسطرة المدنية فإنه إذا اقترن الطلب المذكور بطلب قابل للاستئناف بتت المحكمة في الطلبين بحكم واحد قابلا للاستئناف، والبين من وثائق الملف أن المحكمة بتت في طلب الغرامة والطلب الإصلاحي. وهي لما اعتبرت أن الطلب الإصلاحي ليس طلبا مغايرا للطلب الأصلي وإنما إصلاحا ومتمما له وبالتالي لا يقبل الاستئناف، فضلا عن أن المذكرة الجوابية المقرونة بالطلب المضاد لم تتضمن أي طلب واستخلصت بأن الحكم المطعون فيه غير قابل للاستئناف تكون قد اعملت القانون إعمالا صحيحا وجاء حكمها معللا تعليلا سليما ولم يخرق المقتضى المحتج به وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2412023/17442023/5/2/2020إن الاحكام في القضايا الاجتماعية مشمولة بالنفاذ المعجل طبقا للفصل 285 من ق م م، وأن الأجير غير ملزم تبعا لذلك بتبليغ الحكم

لشركة التأمين ولا الادلاء بما يثبت امتناعها عن الأداء بالإضافة إلى أن الفصل 79 من ظهير 1963/02/06 يجعل شركة التأمين ملزمة بأداء التعويضات اليومية في تاريخ استحقاقها وفي الأماكن المحددة في الفصل 142 من الظهير ولا مجال للاحتجاج بمقتضيات الفصل 77 من نفس الظهير، فضلا عن أن الأجير عندما يتعرض لحادثة شغل فإنه يزود المشغلة بجميع الشواهد الطبية ليبرر غيابه، وهي تبعا لذلك ترسل الملف الطبي لمقاولة التأمين التي تؤمنها وكل تقصير منها لا يمكنها أن تتحجج بعدم توصلها بالملف الطبي للمصاب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2422023/18072023/5/2/2020المقرر أن المغادرة التلقائية للعمل من طرف الأجير واقعة مادية يقع عبء إثباتها على عاتق المشغل بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة للمادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2432023/18092023/5/2/2020إن إبرام عقود الشغل محددة المدة يخضع لمسطرة خاصة ووفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 16 و 17 من مدونة الشغل، والمحكمة لما استخلصت مما عرض عليها من وثائق، ومن البحث الذي أجري أمامها وتصريحات الشهود أن المطلوب كان يرتبط بعقد شغل غير محدد المدة بعلة أنه إذا كان الورش محدد المدة فإنه بقضاء الأجير لأكثر من سنة من العمل بشكل متصل في غياب عقد الشغل يحدد صيغة العقد يصبح العقد عقدا غير محدد المدة، واعتبرت بأنه في غياب ما يثبت سبب إنهاء العقد يشكل فصلا تعسفيا يخول للأجير الحصول على تعويضات نتيجة هذا الفصل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2442023/19332023/5/2/2020طبقا للفصل 79 من ظهير 1963/02/06 فإن المحكمة تبت في طلب الغرامة الاجبارية بحكم نهائي، وطبقا للفصل 15 من قانون المسطرة المدنية فإنه إذا اقترن الطلب المذكور بطلب قابلا للاستئناف بتت المحكمة في الطلبين بحكم واحد قابلا للاستئناف، والبين من وثائق الملف أن المحكمة بتت في طلب الغرامة والطلب الإصلاحي. وهي لما اعتبرت أن المذكرة الجوابية المقرونة بالطلب المضاد لم تتضمن أي طلب واستخلصت بأن الحكم المطعون فيه غير قابل للاستئناف تكون قد أعملت القانون إعمالا صحيحا وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ولم يخرق المقتضى المحتج به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

15-02-2452023/662023/5/2/2020البيّن أن الطاعنة دفعت بانها استمعت الى شاهد لإثبات علاقة الشغل واستمراريتها دون ان تتمكن من استدعائها وحضورها للتواجهية، كما انها دفعت بالمغادرة التلقائية وتمسكت باستدعاء الشهود الذين ادلت بأسمائهم بالملف لاستجلاء

حقيقة تلك المغادرة من عدمها، والمحكمة بما نحت يكون قضاءها غير مرتكز على أساس وعرضة للنقض.

221/3/1/2021
88/2023
15-02-2023

إن المحكمة لما ناقشت الخبرة المنجزة واستبعدتها، ولم تأخذ بأي جزء منها حتى ينعى على القرار الأخذ بجزء منها وصرف النظر عن باقي الأجزاء، كما أن الطالب لم يبين الوثائق التي أدلى بها ولم تأخذ بها المحكمة ولا الدفوع المثارة ولم تجب عنها، وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-292023/20252023/7/4/2021لئن كان إدلاء الطرف المدعي برسم شراء الأرض لا يثبت الملك لعدم تدعيمه برسم ملكية للبائع طبقا للمادة 3 من مدونة الحقوق العينية، فإن تعزيزه برسم ثبوت البناء المقام على الأرض التي اشتراها، يستوجب على المدعى عليه أن يبرهن بحجة مقبولة على احتلاله الملك المدعى فيه تبين مدخله أو تثبت ملكه ولا يكفيه الجواب بالحيازة والملك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-312023/33532023/7/4/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بتعليلها فيه بأن الطالبة بلغت سن انتهاء حضانتها ولا سكنى لها على أبيها ويعتبر اعتماره لداره احتلالا خاليا من السند وغير مشروع، والحال أنها ابنته وتجب لها عليه نفقتها الشاملة لإسكانها ولم تسقط عنه وإن رشدت وانقضت مدة حضانتها لأنها لا مال لها تنفق منه على نفسها وغير ذات زوج بنى بها، تجب عليه نفقتها وسكناها لذلك بدار أبيها التزام عليه شرعا وقانونا لم تجعل لقضائها من أساس وعرضت قرراها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-322023/80662023/7/4/2021بمقتضى الفصل 119 من ق م م يمكن التنازل بعقد مكتوب أو بتصريح يضمن بالمحضر ويشار فيه إلى أن الطرف تنازل عن الدعوى التي أقامها. ولما كان الطعن كالدعوى، وأن الطالبين أدلوا بواسطة نائبهم بتنازل عن الطعن بالنقض المقدم من طرفهم. فإن المحكمة لا يسعها إلا تسجيل تنازلهم عن طلب النقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-332023/8452023/7/4/2021بمقتضى الفقرة الأولى من الفصل التاسع من قانون المسطرة المدنية يجب أن تبلغ إلى النيابة العامة القضايا المتعلقة بالأراضي الجيشية كما أنه بمقتضى الفقرة الأخيرة من نفس الفصل ينبغي أن يشار في الحكم إلى إيداع مستنتجات النيابة العامة أو تلاوتها بالجلسة وإلا كان باطلا. ولما كان البين من تنصيصات القرار المطعون فيه وكذا المذكرات المتبادلة بين طرفي الدعوى أن المدعى فيه عبارة عن قطعة

أرضية جيشية فقد كان لزاما استنادا لمقتضيات الفصل التاسع من ق م م المذكور إحالة الملف على النيابة العامة قصد الإدلاء بمستنتجاتها وتضمين الإشارة إليها في القرار والحال أن الملف يخلو من هذه المستنتجات ولا يشير القرار إليها مما يجعله مخالفا لمقتضيات الفصل أعلاه ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-342023/29132023/7/4/2021إن التكييف القانوني لموضوع الدعوى من اختصاص محكمة الموضوع المعروض عليها النزاع شريطة أن يكون تكييفا صحيحا تراقب فيه من طرف محكمة النقض، والمحكمة المطعون في قرارها لما كيفت موضوع دعوى نازلة الحال بأنه يتعلق بتنفيذ الطالب لالتزامه الوارد بعقد أبرم بينه وبين موروثة المطلوبين ولا يتعلق الأمر بدعوى استحقاقية مادام لم يرد في الملتمسات الواردة بالمقال الافتتاحي ولا بوقائع الدعوى وأسبابها ما يشير إلى ذلك. تكون قد طبقت صحيح القانون ولم تخرق الفصل القانوني المحتج به في شيء والوسيلة عديمة الأساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-352023/33482023/7/4/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فإنه يجب أن يتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول الموطن الحقيقي للأطراف. والثابت من مقال الطعن بالنقض المقدم من طرف الطالبة أنه لا يتضمن الموطن الحقيقي للمطلوبين، مما يجعله غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-362023/39622023/7/4/2021إن المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لملتمس الطالبين الرامي إلى إجراء خبرة أخرى مادام قد توفر لها من المعطيات والعناصر من الخبرة المنجزة ما يكفيها للبت في القضية على وجه صحيح.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-372023/58502023/7/4/2021إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن حجة الطالب لا تنطبق على العقار المدعى فيه وفق ما انتهى إليه الخبير المنتدب في تقريره، وأن ما تمسك به من الحيازة وبصرف النظر عن كونه غير ثابت، فإنه لا يفيده في شيء باعتبار وجه مدخله إلى العقار الذي يبقى معلوما وهو لا ينطبق عليه، دون أن تتعرض لما أثير بعدم خصم المساحة المبيعة للطاعن من المساحة المحددة في رسم القسمة مادام كل من رسم الشراء ورسم التنازل صادرين من نفس الشخص الذي هو مورث المطلوبين

ويستندان على نفس المرجع المتمثل في رسم القسمة، تكون بذلك قد جعلت قضاءها موسوما بانعدام التعليل المبرر لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-382023/68342023/7/4/2021إن تقييم وسائل الإثبات المعروضة على قضاة الموضوع، تخضع لسلطتهم التقديرية ولا رقابة عليهم في ذلك من محكمة النقض إلا فيما يتعلق بالتعليل الذي ينبغي أن يكون مستساغا من الناحيتين الواقعية والقانونية.

14-02-402023/68762023/7/4/2021
لما كان المحدد في تحقق الشهادة المعتبرة في الإثبات أن تتم بمجلس القضاء وفق الضوابط المحددة في قانون المسطرة المدنية، وكان الثابت من شهادة الموافقة الصادرة عن المطلوبة أن تسليم المرآب للطالب كان دون مقابل، خاصة وأن الطالب يقر في عريضته بأنه تسلم المحل في البداية على سبيل الخير والإحسان ولم يقم الحجة على تحوله إلى عقد كراء وفق طرق الإثبات المحددة قانونا، فإن المحكمة المطعون في قرارها باستنادها على شهادة الموافقة الصادرة عن المطلوبة في تأكيد طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين وفي تأييدها للحكم المستأنف القاضي بإفراغ الطالب من المدعى فيه، تكون قد عللت قضاءها تعليلا سائغا.

.....

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
210/3/2/2021
45/2023
19-01-2023
بمقتضى الفصل 37 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت التي تنص على أنه بإيداع الحكم الناقل للملكية لدى المحافظة العقارية يترتب عليه في تاريخ الإيداع المذكور تخليص العقارات المعنية من جميع الحقوق والتحملات التي تكون مثقلة بها ويترتب عليه بحكم القانون فيما يخص العقارات المحفظة نقل الملكية إلى اسم السلطة النازعة للملكية ويشطب تلقائيا على جميع التقييدات الموضوعة لفائدة الغير كيفما كان نوعها وتحول حقوق المستفيدين إلى حقوق في التعويضات، والمحكمة لما اعتبرت عن صواب أنه بإيداع الحكم الناقل للملكية لدى المحافظة العقارية يخلص العقار من جميع الحقوق والتحملات التي يكون العقار موضوعا لها، فإن قرارها لم يخرق أي مقتضى وجاء معللا بما فيه الكفاية ومرتكزا على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-462023/6442023/3/2/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تعتمد التعليل المنتقد فحسب وإنما اعتمدت تعليلا آخر جاء فيه: "أن مقال الاستئناف جاء خاليا أيضا من أي ذكر لموطن المستأنف عليهم أو محل إقامتهم ضدا على مقتضى الفصل 142 من ق.م.م مما يجعل الاستئناف غير مقبول"، وهو تعليل غير منتقد وكاف لاعتبار مقال الاستئناف غير مقبول، فكان ما ورد بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-472023/12102023/3/2/2021إن موضوع الوسيلتين لم يسبق للطاعن إثارته أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وأن تمسكه بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة يبقى إثارة جديدة تجعل الوسيلتين غير مقبولتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-482023/1212023/3/2/2021لما كان السببان المعتمدان في إفراغ المطلوب هما قيام هذا الأخير بتغيير معالم المحل والنشاط التجاري وثبت للمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بعد إجراء خبرة على المحل أن سببي طلب الإفراغ غير قائمين ما دام أن الخبير المنتدب أكد أن به سدة وأنه معد لبيع الأحذية، فاستخلصت من ذلك وعن صواب أن السببين المذكورين غير موجبين لإفراغ المكتري من المحل بدون تعويض، معللة ذلك بأنه على فرض أنه قام بالتغيير المدعى به فإنه قد أرجع الحالة إلى ما كانت عليه عملا بمقتضيات المادة 8 من القانون رقم 49.16، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وكافيا ومبنيا على أساس سليم.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-492023/1232023/3/2/2021إن المحكمة ليست ملزمة بالتقيد بكل ما تتضمنه تقارير الخبراء، إذ يحق لها أن تعتمدها أو تستبعدها، كما يسوغ لها أن تستخلص منها العناصر التي ترى أنها ضرورية ومتوافقة مع معطيات النزاع المعروض عليها وتترك ما دون ذلك، شريطة أن تبني قضاءها على تعليل سائغ ومقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-502023/12322023/3/2/2022بمقتضى الفصل 119 من قانون المسطرة المدنية، فإن التنازل يمحو الترافع أمام القضاء وينحصر دور المحكمة في هذه الحالة في تسجيل ذلك التنازل. والبيّن أن الطالب تقدم بواسطة دفاعه بملتمس يرمي إلى تسجيل تنازله عن النقض، مما يتعين معه الاستجابة له وتحميله المصاريف. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-512023/542023/3/2/2020إن وفاة أحد المدعى عليهم قبل توجيه الدعوى لا يعتبر مبررا لعدم قبولها طالما أن شروط التقاضي تتوفر في باقي المدعى عليهم من أهلية

ومصلحة وصفة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-522023/14252023/3/2/2020إن عقد السمسرة وفق المادة 415 من مدونة التجارة هو التزام بتحقيق النتيجة المتمثلة أساسا في إبرام العقد الذي توسط فيه السمسار أو نتيجة المعلومات التي قدمها للأطراف، مع العلم أن السمسار محق أيضا في مصاريف السمسرة إذا اتفق عليها ولو لم يتم إبرام العقد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-562023/42192023/4/1/2019إن نيابة المحامي كأصل لا تستدعي إثباتها بمكتوب، والمحكمة لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن المشتكى به المطلوب في النقض قد أدلى بتوكيل مكتوب من بعض المشتكين، وأنه كان ينوب عنهم في دعوى قسمة عقارات مملوكة لطرفي النزاع، وأن الشكاية قد قدمت مجردة من أية وثيقة تثبت الإدعاء الوارد بها، وأن أغلب الأطراف قد توصلوا بالاستدعاءات التي وجهت إليهم من طرف الخبير المنتدب من طرف المحكمة الابتدائية حسب الواضح من شواهد التسليم المرفقة بتقرير الخبرة وأيدت المقرر الصادر عن النقيب بحفظ الشكاية لم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها في شيء، وتكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-542023/38532023/4/1/2019إن تبليغ الاستدعاء للحضور إلى الجلسة التي أدرج بها الملف أمام محكمة النقض لا يعتبر من الإجراءات التي يترتب عن إغفالها فتح باب إعادة النظر ما دامت الحالات التي أوردها الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية كأسباب لإعادة النظر جاءت على سبيل الحصر، وأن الفصل 372 من قانون المسطرة المدنية المحتج بخرقه، إنما ينص على تلاوة التقرير وتقديم الأطراف لملاحظاتهم الشفوية إذا طلبوا الاستماع إليهم، وليس بالملف ما يفيد طلب الطاعن تقديم إيضاحات شفوية، ومن جهة أخرى، فإن قرارات محكمة النقض قابلة للطعن بإعادة النظر في حدود استثنائية وجِد ضيقة لا يمكن التوسع فيها، ومنها ما نص عليه الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية الذي أورد بصيغة النفي الدالة على الاستثناء أنه لا يمكن الطعن في قرارات محكمة النقض إلا في الأحوال التي أوردها على سبيل الحصر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-552023/39052023/4/1/2019إن المقصود بالسند الذي يبيح الطعن بإعادة النظر أمام محكمة النقض أن يكون سندا حاسما ومنتجا في الدعوى وله تأثير على مآلها، وأن يكون محتكرا من الخصم، وأن ما تمسك به الطالب مجرد قرار وزاري (القرار الوزاري 307 المؤرخ في 29/6/2012) - منشور بالجريدة الرسمية والإطلاع عليه متاح للجميع -، فضلا

عن أنه صادر في تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 1/11/2006، وبالتالي فإنه لا يعتبر سندا محتكرا من طرف الخصم، ولا يندرج ضمن مقتضيات الفقرة 3 من الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية، وما بالوسيلتين على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-592023/13652023/4/1/2021إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف والخبرة المنجزة مبلغ القيمة الإجمالية المنفذة لفائدة المجلس الإقليمي الحوز، وأن جميع سندات الطلب المتعلقة بها موقعة من طرف عامل الإقليم، وأن هذه الطلبيات مطابقة من حيث نوع التوريدات المضمنة بها وقيمتها لسندات التسليم الموقعة من طرف رئيس قسم الميزانية والمالية بالعمالة، واعتبرت أن الشركة المطلوبة في النقض محقة في الحصول على قيمة التوريدات المذكورة، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-582023/62422023/4/1/2019إن قرارات محكمة النقض قابلة للطعن بإعادة النظر في حدود استثنائية وجد ضيقة لا يمكن التوسع فيها، ومنها ما نص عليه الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية الذي أورد بصيغة النفي الدالة على الاستثناء أنه لا يمكن الطعن في قرارات محكمة النقض إلا في الأحوال التي أوردها على سبيل الحصر.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-532023/34482023/4/1/2019إن الخطأ الذي يمكن أن يكون سببا للطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض بناء على الفقرة "ب" من الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية، هو الخطأ المادي الذي يلحق بالقرار نتيجة خطأ في نقل البيانات التي تضمنتها وثائق الملف، في حين أنه لم يثبت من معطيات النازلة أن الوثيقة (التنازل) المحتج به كانت ضمن وثائق الملف، وأن محكمة النقض قد تغاضت عنها ولم تناقشها، ويبقى ما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-522023/32672023/4/1/2019إن عدم ذكر تاريخ الجلسة العلنية ببناءات القرار مجرد خطأ مادي لا تأثير له على سلامة القرار المطعون فيه، وأن تبليغ الاستدعاء للحضور إلى الجلسة التي أدرج بها الملف أمام محكمة النقض لا يعتبر من الإجراءات التي يترتب عن إغفالها فتح باب إعادة النظر ما دامت الحالات التي أوردها الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية كأسباب لإعادة النظر جاءت على سبيل الحصر ولا يمكن التوسع فيها.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-622023/17732023/4/1/2022المقرر أن خرق قاعدة مسطرية لا يشكل سببا من أسباب النقض إلا إذا تضررت مصالح مثير الخرق المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-652023/62882023/4/1/2022إن التدبير المفوض هو أسلوب تعاقدي للإدارة، يرمي إلى خوصصة مرفق عام بتمكين شخص معنوي خاص من إدارته وتدبيره لمدة محددة بهدف تقديم خدمات عامة تحت مراقبة السلطات المانحة لهذا التدبير، وأن ممارسة المستأنفة (المفوض لها) لنشاطها في توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل الممنوح لها في ظل التدبير المفوض، هو تجسيد لتغيير أسلوب إدارة هذا المرفق العام الذي يبقى محتكرا للنشاط موضوع هذا التدبير المفوض، وتكون من تم الجهة المفوض لها (المستأنفة) هي المسؤولة عن الأضرار الناشئة عن أعمال ونشاطات المرفق العام الذي تديره اتجاه الأغيار، وذلك بحلولها محل الجهة المفوضة لها، ويبقى القاضي الطبيعي المؤهل للبت في المسؤولية التي تثار في مثل هذه المنازعات وعن التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأعمال في هذا الإطار وبسببها، هو القاضي الإداري، بصرف النظر عن الشكل القانوني الذي تتخذه المفوض لها كشركة تجارية، مما يكون معه الحكم المستأنف بما نحاه من اعتبار المحكمة التجارية هي المختصة للبت في النزاع غير صائب، ويتعين إلغاؤه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-662023/49402023/4/1/2019إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف تكون قد تبنت تعليلاته، والحكم المستأنف لما انتهى في قضائه إلى أن القرار الضمني برفض إجراء محاولة الصلح المنصوص عليها في الفصل 250 مكرر أربع مرات من مدونة التجارة البحرية المؤرخة في 31 مارس 1919 قرار إداري مؤثر بذاته في المركز القانوني للطاعن، لم تخرق المقتضى القانوني المحتج بخرقه، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-612023/8692023/4/1/2022إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف خاصة محاضر معاينة واقعة إيواء المؤسسة التعليمية الخصوصية لأكباش وأضاحي العيد أن القرار الإداري المطعون فيه مبني على سبب صحيح يبرره، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف والحكم تصديا برفض الطلب، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا، ولا مجال للاحتجاج بباقي ما أثير ما دام قد ثبت أن المخالفة المرتكبة قد تمت بالمؤسسة التعليمية المذكورة، وأن الطالبة تقر بكونها المرخص لفائدتها بإحداثها وتتولى مسؤولية تسييرها وتدبير شؤونها، وأن التوكيل الممنوح للغير لا ينزع عنها المسؤولية، وأن ممارسة أي نشاط تجاري بمؤسسات التربية والتعليم يفرغ الترخيص الممنوح لأجل ذلك من محتواه وغايته التربوية، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-602023/5492023/4/1/2022إن المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث أو تحقيق في الدعوى طالما وجدت في عناصر الملف ما يكفيها لاستخلاص النتائج المفيدة لفض النزاع، والمحكمة لما تبين لها من وثائق الملف أن فيديو القرص المدمج الذي استظهر به الطاعن لإثبات وقوع مناورات تدليسية واستمالة الناخبين عن طريق تقديم مبالغ مالية يبقى موسوما بالإجمال والعموم ما دام لم يحدد بدقة هوية الناخبين الذين تم التأثير على إرادتهم، وحرية اختيارهم للمرشح الأنسب للتأكد من مدى تأثير ذلك على سلامة العملية الانتخابية ونتيجة الاقتراع، وأيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-712023/702023/4/1/2023إن الطلب يهدف إلى أداء قيمة الخدمات الهندسية المنجزة غير المؤداة العالقة بذمة المدعى عليها، استنادا إلى العقد المبرم مع المدعي والمتعلق بالدراسات الهندسية، والذي تبين من خلال مضمونه أنه لا يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص، وأن المستأنفة أبرمته مع المستأنف عليه في نطاق قواعد القانون الخاص، وأن الواضح من المادة 13 من المقتضيات العامة من العقد أنها أسندت النظر في النزاعات التي قد تثور بينهما بشأن تنفيذه إلى المحكمة التجارية، ويبقى بذلك البت في النزاع مندرجا ضمن الاختصاص النوعي للقضاء التجاري، وحكم المحكمة التجارية كان بذلك صائبا وحريا بالتأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 2593/4/1/2022

72/2023

19-01-2023

إن الطبيعة الموضوعية للدعوى الانتخابية لا تسمح باعتماد التنازل الذي يتقدم به أحد أطراف الخصومة أمام المحكمة للقول بالإشهاد عليه ودون فرض الرقابة القضائية على وقائع القضية،

لأنه من الأصول العامة لطبيعة الدعاوى التي تخاطب المصلحة العامة، استجلاء حقيقة الأوضاع موضوع الطعن، وأن مهمة القاضي في هذا الصنف من الدعوى - خاصة الانتخابية - لا يملكها الأطراف بتنازلهم لبعضهم بقدر ما هي عمل القاضي على تفعيل دوره في المراقبة القضائية التي يبسطها على الوقائع الانتخابية المطعون فيها، وتحتم عليه ضبط سير الدعوى في اتجاه يحمي المشروعية الانتخابية بعيدا عن توجيه الأطراف لها، مما يبقى معه التنازل المتمسك به من الطالب غير منتج.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

6982/7/4/2021

41/2023

14-02-2023

إن ماقضى به القرار المطعون فيه من عدم قبول الاستئناف يرتكز على عدم احترام الفصل 142 المنظم لبيانات مقال الاستئناف فيما يوجبه الفصل المذكور من تضمين المقال الاستئنافي لموطن أو محل إقامة كل من المستأنف والمستأنف عليه -ليتأتى مباشرة الاجراءات في مواجهتهما بما فيها الإنذار إن تحققت موجباته-،وأن الفصل 1 من ق م م لا ينطبق على السبب المعتمد في عدم قبول الطعن بالاستئناف ولم تكن المحكمة ملزمة بتوجيه الإنذار لإصلاح مقال قدم مخالفا للفصلين 142 و32 من القانون المنظم لمهنة المحاماة واللذين لا يوجبان توجيه إنذار، تكون قد ركزت قضاءها على أساس قانوني سليم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-392023/64902023/7/4/2021إن تحقق الضرر اللاحق بجدران الطالبة وفق الثابت من محضر المعاينة المدلى به من طرفها ونسبته إلى توجيه المطلوب في النقض لمياه الأمطار في غير المجرى المخصص له، يقتضي من المحكمة لتبني حكمها على اليقين أن تباشر تحقيقا في الدعوى للتثبت مما ذكر بما يقطع النزاع وألا تركن فقط إلى تقييم الحجة المدلى بها وأثرها في نسبة الخطأ للمطلوب في النقض، وهي إذ لم تفعل تكون قد أقامت قضاءها على غير أساس وعللته تعليلا ناقصا يوازي انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-432023/362023/7/4/2021إن الاستماع إلى الشهود في إطار تحقيق الدعوى من الإجراءات التي تملك المحكمة صلاحية القيام بها متى تبين لها حصول فائدة من ذلك

استجلاء للحقيقة و تجلية لوجه قضائها و لها في ذلك الأخذ بها أو طرحها في إطار سلطتها في تقييم الأدلة التي لا رقابة عليها فيها من محكمة النقض إلا في سواغ التعليل و مراعاة أصول الاستدلال و قواعده، و المحكمة لما قررت إجراء بحث بالاستماع إلى شهود المرحلة الاستئنافية تكون قد اعتبرت أن الشهادة المدلى بها في المرحلة الابتدائية غير دالة على المطلوب سيما ببيانها ما اعتراها من إجمال لم تستبن بها ما أشكل في الدعوى، و هي بذلك قد عللت قرارها تعليلا مستساغا ليس به أي خرق للقانون و الوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-482023/28752023/7/3/2020الثابت أن الطاعنة تمسكت ابتدائيا في مذكرة مستنتجاتها بعد الخبرة وفي مقالها الاستئنافي بأن الخبرة غير قانونية لكونها أنجزت في غيبتها ودون توصلها، والمحكمة لما اعتمدت في قرارها على الخبرة وردت الدفع المذكور دون مراعاة للفصل 63 من قانون المسطرة المدنية ولمقتضيات الفصل 43 من ظهير التحفيظ العقاري بخصوص تطبيق حجج الأطراف على عقار النزاع والتأكد من تاريخ البنايات موضوع وعاء التعرض، وهل كانت على ملك مكتب الري الذي انتقلت ممتلكاته للدولة الملك الخاص، يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-492023/33792023/7/3/2020بمقتضى الفصلين 37 و45 من قانون التحفيظ العقاري "تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته ونطاقه"، ومؤدى ذلك أن الطرف المتعرض هو المدعي وعليه يقع إثبات ما يدعيه من حقوق تجاه الطرف طالب التحفيظ، الذي لا تناقش حجته إلا إذا أدلى المتعرض بحجة مقبولة في دعوى الاستحقاق ومنطبقة على عقار النزاع أو كان هو الحائز له. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-502023/52752023/7/3/2020الثابت أن التنازل عن الطعن بالنقض منصب على حق مسموح للطاعن بالتخلي عنه ويملك التصرف فيه ولم يكن محل تعرض مما يجعله مقبولا، ويترتب عليه موافقته على أداء المصاريف من جهة، والتشطيب على القضية من جهة أخرى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-512023/17612023/7/3/2021لما ردت المحكمة ملتمس إجراء خبرة مضادة بعلة أن الخبرة المأمور بها في المرحلة الابتدائية أفادت أن العقار المطلوب تحفيظه هو موضوع تحديد إداري غابوي وهو الجزء المتواجد داخل الملك الغابوي يستغل من طرف طالب التحفيظ في الرعي، وأن الخبرة المذكورة أنجزت على نحو قانوني سليم ووفق النقاط الواردة بالقرار التمهيدي القاضي بإجرائها وظلت بمنأى من أي مطعن جدي بإمكانه النيل مما انتهت إليه من نتائج فوجب اعتبارها حجة منتجة للبت في النازلة، يكون قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومعللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-532023/4842023/7/3/2023البيّن من مقال الطعن بالنقض أنه قدم ضد المطلوبين المشار إليهم بالقرار المطلوب إصلاحه، وبالتالي لم يعتريه أي خطأ مادي يستوجب إصلاحه وأن عبارة ''ومن معه'' المطلوب إضافتها إلى جانب اسم أحد المطلوبين في النقض لم تكن مضمنة بعريضة النقض وتم إغفالها حتى يمكن إضافتها ويبقى الطلب غير مرتكز على أساس ويرمي إلى تعديل القرار وليس إصلاح خطأ شابه، مما يتعين معه رفض الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-762023/302023/2/1/2021إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع متى توفرت فيه عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت المستحقات في المبالغ المذكورة، مراعية في ذلك مدة الزواج، والوضعية المادية للطاعن، وأسباب الطلاق، ومدى مسؤولية كل طرف عن سبب الفراق، وكذا مبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقيها طبقا للمواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية، ولم تخرق المحتج به، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

832/2/1/2019

74/2023

14-02-2023

من المقرر قانونا وقضاء أنه عند اجتماع الوصية الواجبة مع الوصية الإرادية أن الأولوية تكون للوصية الواجبة، لأن وجوبها مقرر بقوة القانون، طبقا للمادة 369 من مدونة الأسرة التي تنص على أن من توفي وله أولاد ابن أو أولاد بنت مات الابن أو البنت قبله أو معه وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشروط الآتية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-752023/3782023/2/1/2020من المقرر فقها أن دعوى القسمة لا تقبل التجزئة، ويجب لقبولها إدخال جميع المشاعين في الدعوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-772023/6702023/2/1/2022يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-722023/6272023/2/2/2019إن الإقرار وإن كان من أسباب وقف التقادم، فإنه

يبتدئ في السريان من جديد بتاريخ زواله وفق الفصل 387 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-732023/7672023/2/2/2019المقرر أن الأحكام والقرارات تكون معللة وأن المحكمة مدعوة للجواب على الدفوع المثارة ومناقشة الحجج المستدل بها، التي قد يكون لها تأثير على قضائها، والطالبون أثاروا بأن الدعوى الرامية إلى إبطال الإشهاد بقسمة عقارات قد طالها التقادم حسب الفصل 1091 من ق.ل.ع، والمحكمة لما لم تجب على الدفع المذكور بعلة أنه غير مؤثر في الدعوى، فإنها لم تجعل لقضائها أساسا، وعرضت قرارها للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-742023/2252023/2/2/2020لما كان الزواج المدعى به يخضع لمقتضيات الفصل 5 من مدونة الأحوال الشخصية، فإن المحكمة حين استبعدت دعوى الزوجية لخلوها من دليل منتج في إثباتها بالشروط المذكورة مع بيان السبب القاهر، ولأن الشاهدين المستمع إليهما لم يشهدا بتبادل الإيجاب والقبول، وقضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب فإنها أسست لقرارها ولم تخرق القانون ويبقى ما بالنعي على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-752023/6962023/2/2/2020إن انعدام التعليل المعتبر سببا للطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض هو عدم تعليل القرار بالمرة أو عدم الجواب على وسيلة أو جزء من وسيلة، أو دفع بعدم القبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-762023/9322023/2/2/2021المقرر فقها أن للوصي سواء كان وصي أب أو مقدما من جهة القاضي أن يرجع بالنفقة على الموصى عليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-772023/9042023/2/2/2022تراعي المحكمة عند تحديد مستحقات الأطفال الوضعية التعليمية التي كانوا عليها قبل الطلاق عملا بمقتضيات المادة 85 من مدونة الأسرة.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-602023/48932023/7/3/2020إن تشكيلة هيئة الحكم من النظام العام وأن مخالفتها تثار في جميع المراحل ولو تلقائيا، وأن صدور القرار المطعون فيه عن هيئة مختلفة عن تلك التي ناقشت القضية وحجزتها للمداولة يجعله مخالفا للضوابط القانونية التي تنظم كيفية عقد الجلسات وإصدار الأحكام، ومعرضا بالتالي للنقض والإبطال.

14-02-612023/51312023/7/3/2020إن قوة الشيء المقضي به تقوم قرينة قانونية على انتهاء النزاع، تعفي من تقررت لمصلحته من كل إثبات ولا يقبل أي إثبات يخالفها.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-592023/43122023/7/3/2020لما كان الأمر يتعلق بالطعن في قرار المحافظ،

القاضي برفض طلب المطلوب في النقض الموجه إليه مباشرة لرفع الحجز التحفظي والتشطيب عليه على أساس أن الشكاية التي صدر على أساسها تم حفظها، الأمر الذي كان يستوجب مناقشة مشروعية القرار المطعون فيه بالتحقق مما إذا كان صدر مطابقا للقانون وفي حدود الصلاحيات المخولة للمحافظ بمقتضى الفصل 91 من قانون التحفيظ العقاري، أم فيه شطط وتجاوز للصلاحيات المذكورة، وترتيب الآثار القانونية على ذلك بحسب الأحوال، وأنها لما لم تفعل واقتصرت على تعليل خارج سياق وإطار الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا الموازي لانعدامه، وعرضته بالتالي للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-542023/33662023/7/3/2020الثابت أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تقض بشيء في منطوقها إذ اقتصرت على طرح الإشكال الذي يثيره الحكم وهو نفسه الذي بينه المحافظ، وأن ما كان مطلوبا منها هو تفسير الحكم وذلك إما باستدعاء الأطراف لتوافقهم على صيغة لتنفيذه أو اعتبار ما اشتراه المتعرض هو حقوقا مشاعة في عقار المطلب وفي حدود ما يملكه طالب التحفيظ بعد بيانها على ضوء الفريضة الشرعية أو على ضوء ما قضى به الحكم بالنسبة لباقي المتعرضين، وهو ما لم تقم به فجاء بذلك قرارها غير مرتكز على أساس، الأمر الذي عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-562023/49002023/7/3/2020إن المحكمة لما لم تبرز كيف استنتجت من خلال الشواهد الطبية المدلى بها ومن التقرير الطبي، أن الهالك كان يعاني من مرض قطع أهل الخبرة بانعدام الأمل في الشفاء منه وبقي مصاحبا له إلى أن مات دون مراعاة لتاريخ التصرف وتاريخ الوفاة، يكون قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه ومعرضا بالتالي للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-582023/1152023/7/7/2023بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب تحت طائلة عدم القبول أن يتوفر مقال طلب النقض على بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال النقض أنه مقدم من طرف الورثة، دون بيان أسمائهم، مما يبقى معه الطلب مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور، وبالتالي غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-442023/3972023/7/4/2021إن المادة 53 من القانون رقم 12.67 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني لما نصت على أن مفعول العقد يستمر في حالة وفاة المكتري بالنسبة للمحلات المعدة للسكنى لفائدة زوج المتوفى أو فروعه أو أصوله المباشرين من الدرجة الأولى أو المستفيد من الوصية الواجبة أو المكفول، فإنما تقصد أن الاستفادة قاصرة على زوج المتوفى أو فروعه أو أصوله المباشرين أو المستفيد من الوصية الواجبةأو المكفول و لا تشمل أزواج الفروع أو الأصول المباشرين أو أزواج المستفيدين من الوصية الواجبة أوالمكفولين بعد وفاة هؤلاء، فضلا عن تلك الاستفادة لا تشمل الأشخاص المذكورين إلا بعد ثبوت أن المتمسك بالاستفادة كان في كفالة

المكتري المتوفى أو يعيش معه فعليا عند وفاته و لا تشمل من ثم، بمفهوم المخالفة، من خرج من كفالته أو انقطع عيشه مع المكتري قبل حصول الوفاة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-462023/6162023/7/4/2021إن المحكمة اعتبرت أن وجود المطلوب ضدهما النقض بالعقار المدعى فيها مستند إلى شراء مورثهما له و تقديمهما دعوى لتسجيل ذلك الشراء بالرسم العقاري و التشطيب على رسم إراثة طالبي النقض من ذات الرسم، و طالما أن الحق في تقييد الحقوق العينية لا يطاله التقادم فإن رفع الطالبين لدعواهما تلك يمنحهما إمكانية استدراك ما فاتهما و تأمين حقوقهما عند الاقتضاء و لا صحة للاحتجاج عليهما بمقتضيات الفصل 67 من ظهير 12 غشت 1913 بشأن التحفيظ العقاري، و الوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-632023/10772023/7/3/2021إن المحكمة لما اعتبرت الطاعنين أغيارا، دون أن تشعرهم بالإدلاء بالإراثات التي توصل بينهم وبين مقيم الملكية الذي يدعون أن الحق آل إليهم منه عن طريق الإرث، لكون الأمر يتعلق بصفتهم كورثة، ولأنه بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يمكن للمحكمة أن ترتب الأثر عن عدم قيام شروطه من صفة وغيرها إلا بعد إنذار المعني بالأمر بتصحيح المسطرة داخل أجل تحدده، وأنها لما لم تفعل واقتصرت على ما ورد بتعليلها أعلاه، تكون عللت قرارها تعليلا ناقصا الموازي لانعدامه، وعرضت بالتالي قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-622023/52732023/7/3/2020إن المحكمة وتقيدا منها بقرارات محكمة النقض في النقطة القانونية التي بتت فيها، تأكد لها أن الأجزاء المتعرض عليها من مطلب التحفيظ آلت للمتعرضين المطلوبين في النقض بالشراء من موروث الطاعنين طالبي التحفيظ بمقتضى عقود أشرية مستوفية لكل أركان قيامها وشروط صحتها في تاريخ إبرامها، ولم تعتبر وعن صواب، ما دفع به الطاعنون من بطلان تلك العقود استنادا لمقتضيات المادة 72 من قانون 90/25، لكون تلك العقود سابقة عن تاريخ دخول القانون المذكور حيز التطبيق عملا بقاعدة عدم رجعية القانون من حيث الزمان، واستخلصت أن تعرضات المطلوبين في النقض مرتكزة على أساس وسند صحيح وقضت بعد إلغاء الحكم المستأنف التصدي والحكم بصحتها، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-732023/71242023/7/2/2021إن المحكمة لما تبين لها من المعاينة المنجزة على ذمة القضية أن رسم شراء الطاعن لا ينطبق على المدعى فيه لكون ورد به أنه يحده من جهة الغرب والد البائع، في حين، أن ما يحد العقار الذي وقفت عليه المحكمة والذي صرح الطاعن أنه يتعلق برسمه هي الزنقة كما وقفت المحكمة على اختلاف في المساحة الواردة بالرسم على مساحة العقار على أرض الواقع وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد بنت قرارها على عماد يحمله، وما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7319/7/2/2021

74/2023

14-02-2023

المقرر قانونا أنه متى بتت محكمة النقض في نقطة معينة وجب على محكمة الإحالة أن تتقيد بها باعتبارها قيدا على فهمها وتوجيها لنظرها وإذ هي بتت في النقطة المطروحة في القضية على أنها تتعلق بتزاحم الشفعاء وضابط رتب التزاحم هو مقتضيات المادة 297 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن الأولوية في الشفعة للمطلوب بالنظر إلى سبق المطالبة بها، تكون قد خرقت الفصل 369 من قانون لمسطرة المدنية وقواعد الأولوية في الشفعة وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7320/7/2/2021

2023/75

2023-02-14

المقرر قانونا أنه متى بتت محكمة النقض في نقطة معينة وجب على محكمة الإحالة أن تتقيد بها باعتبارها قيدا على فهمها وتوجيها لنظرها وإذ هي بتت في النقطة المطروحة في القضية

على أنها تتعلق بتزاحم الشفعاء وضابط رتب التزاحم هو مقتضيات المادة 297 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن الأولوية في الشفعة للمطلوب بالنظر إلى سبق المطالبة بها، تكون قد خرقت الفصل 369 من قانون لمسطرة المدنية وقواعد الأولوية في الشفعة وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-692023/57052023/7/2/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-682023/56632023/7/2/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-672023/56622023/7/2/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-722023/2352023/7/2/2019إن انعدام التعليل يوجب النقض، والبيّن من مقال النقض أنه مرفق بنسخة خطية مطابقة للأصل من القرار المطعون فيه والمكون من أربع صفحات ولا يتضمن أي تعليل لمنطوقه، وأن هذه المحكمة طلبت نسخة من كتابة ضبط المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه فوافتها بنفس النسخة الخطية والمشهود أيضا على مطابقتها للأصل وأنها هي أيضا لا تتضمن أي تعليل، مما يتعين معه نقض القرار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-702023/57062023/7/2/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1712023/80242023/1/1/2022إن المحكمة لما سلكت إجراءات الطعن بالزور الفرعي تقيدا منها بقرار محكمة النقض، وتبين لها أن توقيع الطاعن على التنازل المطعون فيه صادر عنه، وأن الطاعنة الأخرى توصلت بواسطته لحضور الخبرة فتخلفت عنها، وتعذر على الخبير أخذ توقيعها لمقارنته بما دون عنها في التنازل المذكور، فاعتبرت التنازل سليما وأيدت الحكم القاضي بتقييده في الرسم العقاري وفق ما أفصحت عنه في منطوق قرارها، بعلة أن الخبرة جاءت سليمة وموضوعية وأثبتت ان عقد التنازل عقد صحيح، تكون قد استقامت على حكم القانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1612023/23682023/1/1/2020إن الصلح باعتباره عقدا بمقتضاه يحسم الطرفان نزاعا قائما أو يتوقعان قيامه، وذلك بتنازل كل منهما للآخر عن جزء مما يدعيه لنفسه، ويترتب على الصلح أن تنقضي نهائيا الحقوق والادعاءات التي كانت محلا له، ولا يجوز الرجوع في الصلح ولو باتفاق الطرفين عملا بمقتضيات الفصول 1098 و1105 و1106 من قانون الالتزامات والعقود. ومصدر الأمر المطعون فيه الذي لم يتأكد من ثبوت الصلح بين الطرفين بعد الطعن فيه بالزور الفرعي من طرف المطلوب، وعمد مع ذلك إلى تخفيض مبلغ الأتعاب المتفق عليها في العقد المذكور، مما كان معه الأمر الصادر عنه غير مرتكز على أساس قانوني، وهو ما عرضه بالتالي للنقض والإبطال.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1662023/70522023/1/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض أعلاه لا يتوفر على بيان الموطن الحقيقي للطالبين وللمطلوبين في الطعن. فجاء بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور والطلب بالتالي غير مقبول.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7053/1/1/2022

167/2023

14-02-2023

بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض أعلاه لا يتوفر على بيان الموطن الحقيقي للطالبين وللمطلوبين في الطعن. فجاء بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور والطلب بالتالي غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1682023/80192023/1/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض أعلاه لا يتوفر على بيان الموطن الحقيقي للطالبين وللمطلوبين في الطعن. فجاء بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور والطلب بالتالي غير مقبول

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 7625/1/1/2019

2023/151

2023-02-14

إن اختيار إجراء التحقيق المناسب يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وليس هناك ما يلزمها قانونا بأن تجري معاينة عوض خبرة فيما تراه عملا تقنيا محضا، وأن تقييم نتائج التحقيق المنجز يخضع لقناعتها، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما لم ينع عنها أي تحريف لما أسفر عنه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1522023/11202023/1/1/2020إن وجود تقييد احتياطي بالرسم العقاري لفائدة المطلوبة يقر لها مركزا قانونيا سابقا لتاريخ تقييد الحجز التحفظي، لا تواجه به ويسجل حقها في تاريخ التقييد الاحتياطي المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1542023/16072023/1/1/2020إن قوة الأمر المقضي به لا تثبت للقرارات الاستئنافية الصادرة في مادة التحفيظ العقاري ـــ بمفهومها الواسع الذي جاء به الفصل الأول من ظهير التحفيظ التعقاري ـــ إلا بعد استنفاد طريق الطعن غير العادي الذي هو النقض أو فوات أجله، عملا بمقتضيات الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1482023/45352023/1/1/2020إن مقتضيات المادة 218 من مدونة الحقوق العينية وردت في القسم الثاني من المدونة الخاص بالحقوق العينية التبعية في الفصل الثالث منه المتعلق بآثار الرهن الرسمي في قسمه الثالث والذي يهم البيع الجبري للعقارات وحجزها الذي يتم في نطاق مسطرة تحقيق الرهن، ولا تتعداه لتشمل مسطرة الحجز التحفظي المنصوص عليها في الفصل 452 من قانون المسطرة المدنية والذي كما يمكن رفعه أمام قاضي المستعجلات ضمن الشروط المبررة لاختصاصه، يحق مباشرتها أيضا أمام محكمة الموضوع ذات الولاية العامة، وأن الحجز التحفظي إجراء وقتي واحترازي الغاية منه منع المدين من التصرف في المال المحجوز إضرارا بالضمان العام الواجب لمدينه ولا يمكن رفعه إلا إذا زال السبب الذي من أجله تم إيقاعه بالوفاء بالدين أو بعرض يعقبه إيداع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1672023/27532023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية نصت على أنه يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية و الشخصية و موطنهم الحقيقي. والبيّن إن مقال النقض قدم ضد شخص ليس طرفا في القرار المطعون فيه، مما يجعل الطعن مقدما ضد غير ذي صفة ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1612023/7652023/5/1/2022إن رفع دعوى من طرف الأجير في مواجهة المشغلة لا يعفيه من إثبات استجابته لفحوى الإنذار بالرجوع إلى العمل، وإثباته الالتحاق بالعمل والمنع منه، خاصة وأنه لا يوجد بالملف ما يفيد توصل المشغلة بما يفيد مقاضاتها قبل

مراسلته بالرجوع إلى العمل، مما يكون معه بعدم استجابته للإنذار بالرجوع إلى العمل، وعدم التحاقه به مغادرا للعمل من تلقاء نفسه، ويبقى بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-1382023/18142023/5/1/2022إن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء العلاقة الشغلية، وأن إقرار الأجير نفسه إصداره لمقرر الفصل في مواجهة الأجيرة نتيجة ارتكابها الخطأ المتمثل في الغياب الغير المبرر، يجعله ملزما باحترام مسطرة الفصل التأديبي كما جاءت في مقتضيات المواد 62 و ما يليها من مدونة الشغل بعد تمسك الأجيرة بها أمام محكمة الموضوع. والمحكمة المطعون في قرارها لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي فإنها تبنت علله وأسبابه، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-1542023/28732023/5/1/2022إن ما أثاره الطالب يعتبر سببا جديدا لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع وأثير لأول مرة أمام محكمة النقض، وهو ما لا يجوز لاختلاط الواقع فيه بالقانون فهو غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 14-02-1552023/32262023/5/1/2022إن ما أثير من تكييف جائحة كورونا كقوة قاهرة يعتبر سببا جديدا لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع وأثير لأول مرة أمام محكمة النقض،وهو ما لا يجوز لاختلاط الواقع فيه بالقانون فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1562023/4942023/5/1/2022المقرر أن الشهادة المثبتة لواقعة المغادرة التلقائية للعمل هي المبنية على معاينة الشاهد للأجير يغادر العمل تلقائيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1572023/4952023/5/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت مسطرة الفصل مختلة شكلا، دون اعتبار الوثائق المدلى بها رفقة مقال الاستئناف لإثبات احترامها لها، ودون أن تناقش الخطأ المنسوب للمطلوبة في النقض، يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضيات القانونية المستدل بها، ومعللا تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه، وهو ما يوجب نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1582023/4962023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، أن الطالبة لإثبات ارتكاب المطلوبة في النقض للأخطاء المنسوبة إليها، أدلت بمحضر معاينة وتفريغ لتسجيلات كاميرا المراقبة بالشركة، يثبت ارتكابها لما نسب إليها من أخطاء، وأن المطلوبة في النقض، لم تطعن في المحضر، ولم تنازع في ما تضمنه، كما أقرت بالصراخ من نافذة الباب

الرئيسي للشركة، مما تكون معه الأخطاء المنسوبة إليها ثابتة في حقها، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك واعتبرت الأخطاء الجسيمة غير ثابتة، يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضى القانوني المستدل به، ومعللا تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1592023/5012023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، أن الطالبة أكدت أن آخر مهمة كان يقوم بها المطلوب في النقض كانت " أمين الصندوق "، وأن مطالبته بالعمل بالحديقة بأعمال البستنة فيه تغيير جوهري لعقد الشغل، وهو ما يشكل طردا مقنعا عن الشغل، وتبقى بذلك مغادرة المطلوب في النقض للعمل بسبب رفضه تغيير طبيعة عمله من " أمين الصندوق " إلى " بستاني " الثابتة بمحضر المعاينة المنجز من طرف المفوض القضائي، والذي عاين فيه واقعة منع المطلوب في النقض من الالتحاق بعمله داخل المطعم، ومطالبته بالعمل داخل الحديقة بناء على أمر من الإدارة مبررة قانونا، ويكون القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1602023/7622023/5/1/2022طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل، كما يقع عليه عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله، والطالبة التي تنفي اتخاذ أي قرار بفصل المطلوب في النقض من الشغل، لم تدل بما يثبت مغادرته له من تلقاء نفسه كما تلزمها بذلك مقتضيات المادة 63 أعلاه، فيكون بذلك ما أثارته من أن المطلوب ادعى واقعة الطرد، وأن عليه يقع عبء الإثبات استنادا إلى أن الحجة على من ادعى لا يستند على أساس سليم، ومخالف للفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، التي جعلت عبء إثبات المغادرة التلقائية على عاتق المشغل. ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1622023/7662023/5/1/2022إن رفع دعوى من طرف الأجير في مواجهة المشغلة لا يعفيه من إثبات استجابته لفحوى الإنذار بالرجوع إلى العمل، وإثباته الالتحاق بالعمل والمنع منه، خاصة وأنه لا يوجد بالملف ما يفيد توصل المشغلة بما يفيد مقاضاتها قبل مراسلته بالرجوع إلى العمل، مما يكون معه بعدم استجابته للإنذار بالرجوع إلى العمل، وعدم التحاقه به مغادرا للعمل من تلقاء نفسه، ويبقى بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1632023/11602023/5/1/2023إن عدم التحاق الأجير بمقر عمله الجديد يجعله في حكم المغادر لعمله من تلقاء نفسه، و لا يسعفه تعليق قبوله لقرار التنقيل على شرط توفير السكن. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1642023/13732023/5/1/2022إن استمرار المشغلة في إغلاق مقر العمل بعد رفع الحجر الصحي جزئيا، دون سلوك المساطر القانونية لإغلاق المقاولة، يعتبر فصلا تعسفيا و يبقى الدفع بالقوة القاهرة غير جدي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1662023/24322023/5/1/2022إن دعوى الطالبة تهدف إلى إيقاف تنفيذ قرار استئنافي، غير أنه لم يعد مخولا قانونا لمحكمة النقض صلاحية البت في الطلب المتعلق بإيقاف تنفيذ الأحكام أو القرارات الصادرة في القضايا الاجتماعية بموجب التعديل الذي طرأ على الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية بمقتضى ظهير 10 شتنبر1993، على اعتبار أن الفقرة الأولى منه تعطي هذه الصلاحية لمحكمة الموضوع فقط في ثلاث حالات محددة، و أما محكمة النقض فقد منح لها ذلك و بصفة استثنائية طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من نفس الفصل في طلب "إيقاف تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية و مقررات السلطات الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء"، مما يتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1652023/13372023/5/1/2022إن استجابة الأجير لفحوى الإنذار بالرجوع إلى العمل خارج الأجل المحدد فيه، يجعله في حكم المغادر لعمله، و لا يسعفه الدفع بكون الآجال الواردة بالإنذار بالرجوع إلى العمل هي آجال كاملة، ما دام أن الأمر لا يتعلق بالآجال المرتبطة بالإجراءات المسطرية المنصوص عليها في الفصل 512 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1392023/27002023/5/1/2022إن رسالة الرجوع المتمسك بها من طرف المشغل غير منتجة في النازلة على اعتبار أن المشغلة لم تتوصل بها، كما أن هذه الأخيرة رجعت إلى العمل بنفس التاريخ فوجدت المحل مغلقا حسبما هو ثابت من خلال محضر المعاينة المنجز من طرف المفوض القضائي، كما وجدت الإعلان بخصوص الإصلاحات معلقا بمقر العمل، فتكون مطالبتها بالرجوع إلى العمل غير مجدية أمام ثبوت إغلاق المحل للسبب المذكور، ويكون الدفع بالمغادرة التلقائية غير مرتكز على أساس، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتبر فصل الأجيرة تعسفيا تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1402023/4522023/5/1/2022إذا كان يلزم لبسط الدعوى أمام مجلس القضاء مراعاة أحكام الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية، التي تقضي فقرته الأولى بأنه لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه، فإنه قد يحدث أن يطرأ على

مقال الدعوى أخطاء مادية كالخطأ في الأسماء، أو التواريخ، وهو ما يوجب تداركها بالتقدم بمقال إصلاحي بشأنها أثناء سير الدعوى، على ألا يترتب على هذا الإصلاح والتصحيح تعديل في موضوع الدعوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1422023/2232023/5/1/2022المقرر أن اثبات المغادرة التلقائية للعمل يقع على عاتق المشغل عندما يدعيها طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1432023/12492023/5/1/2022ان المادة 62 من مدونة الشغل لا تنص على ضرورة تضمين استدعاء لجلسة الاستماع الأخطاء المنسوبة للاجير من باب حماية حقوقه الشخصية وعدم اطلاع الغير على ما نسب له من أخطاء التي قد تتطلب حماية خاصة.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1442023/26492023/5/1/2022ان جميع ما جاء بوسيلتي الطعن بالنقض لم يسبق للطالبين اثارتهما امام محكمة الموضوع وانما اقتصروا من خلال مقالهم الاستئنافي وباقي المذكرات على مناقشة واقعة المغادرة التلقائية للمطلوب، وهو ما لايجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1452023/24962023/5/1/2022إن المشرع بسنه لمسطرة الفصل التأديبي الخاصة بالأجراء المنصوص عليها في المواد من 62 إلى 65 من مدونة الشغل، فغايته من ذلك هي حمايتهم من الفصل الفوري دون إشعار، و في هذا الشأن جاءت مسطرة الفصل متناسقة ومرتبطة يكمل كل جزء من موادها الجزء الآخر، و كل إخلال بأي جزء منها يجعل المسطرة غير سليمة، لأنها تتسم بالشكلية، و يتعين إنجازها وفق الشكل المخصص لها و المنصوص عليه تبعا للمواد المشار إليها أعلاه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1462023/18592023/5/1/2022البيّن أن القرار المطعون فيه اعتمد على وقائع لاتتعلق باطراف النازلة وانما باطراف اخرى لاعلاقة لها بهم، ليكون بذلك عديم الاساس القانوني باعتمادة على وقائع لاعلاقة لها بالملف موضوع نازلة الحال مما يؤدي الى سوء التعليل الموازي لانعدامه، مما يتعين معه نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1472023/21452023/5/1/2022طبقا للفصل 516 من قانون المسطرة المدنية فان الاستدعاءات والتبليغات واوراق الاطلاع والانذارات والاخطارات والتنبيهات المتعلقة بفاقدي الاهلية والشركات والجمعيات وكل الاشخاص الاعتباريين الاخرين توجه الى ممثليهم القانونيين بصفتهم هذه، وان الطاعنة باعتبارها شخص اعتباري فانها لم تقدم طلب النقض في شخص ممثلها القانوني، وكان بذلك مخالف لمقتضيات الفصل 516 أعلاه، الامر الذي يستوجب التصريح بعدم قبوله . اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1482023/21462023/5/1/2022طبقا للفصل 516 من قانون المسطرة المدنية فان الاستدعاءات والتبليغات واوراق الاطلاع والانذارات والاخطارات والتنبيهات المتعلقة بفاقدي الاهلية والشركات والجمعيات وكل الاشخاص الاعتباريين الاخرين توجه الى ممثليهم القانونيين بصفتهم هذه، وان الطاعنة باعتبارها شخص اعتباري فانها لم تقدم طلب النقض في شخص ممثلها القانوني، وكان بذلك مخالف لمقتضيات الفصل 516 أعلاه، الامر الذي يستوجب التصريح بعدم قبوله .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 14-02-1492023/22032023/5/1/2022إن عدم إثبات المشغل للمغادرة التلقائية التي يدعيها يجعل الفصل الذي تعرضت له الاجيرة مشوبا بالتعسف وتستحق عنه التعويض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1502023/22042023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية و الشخصية و موطنهم الحقيقي.والبيّن من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمن ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور ذلك أنه لا يتضمن الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، اذ ان ذكر اسم الحي والمدينة لايعتبر موطنا حقيقيا اذ ينقصه رقم المنزل.ويتعين التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1512023/5532023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل كما يقع عليه عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله بصريح مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1522023/23182023/5/1/2022إن مقال الطعن بالنقض لم يقدم من طرف الطالبة في شخص ممثلها القانوني، فضلا على أن نائبها لم يقم بتوقيعه كما تشترط مقتضيات الفصل 354 من قانون المسطرة المدنية، واكتفى بوضع طابعه عليه، والذي لا يقوم مقام التوقيع، مما يجعل الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1532023/25312023/5/1/2022المقرر قانونا أنه إذا بتت محكمة النقض في قرارها في نقطة قانونية تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة،عملا بمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، و الثابت من وثائق الملف أن محكمة النقض في قرارها القاضي بالنقض والإحالة اعتبرت أن الطالبة عاقبت المطلوبة عن نفس الفعل ثلاث مرات وذلك بواسطة الإنذار والتوبيخ والفصل من العمل، وأن محكمة الاستئناف تقيدت بنقطة الإحالة وأنها أيدت الحكم الابتدائي فيما

قضى به من اعتبار فصل المطلوبة يكتسي طابع التعسف، فيكون قرارها مؤسسا قانونا ومعللا تعليلا سليما فيما انتهى إليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-752023/73202023/7/2/2021المقرر قانونا أنه متى بتت محكمة النقض في نقطة معينة وجب على محكمة الإحالة أن تتقيد بها باعتبارها قيدا على فهمها وتوجيها لنظرها وإذ هي بتت في النقطة المطروحة في القضية على أنها تتعلق بتزاحم الشفعاء وضابط رتب التزاحم هو مقتضيات المادة 297 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن الأولوية في الشفعة للمطلوب بالنظر إلى سبق المطالبة بها، تكون قد خرقت الفصل 369 من قانون لمسطرة المدنية وقواعد الأولوية في الشفعة وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-742023/73192023/7/4/2021المقرر قانونا أنه متى بتت محكمة النقض في نقطة معينة وجب على محكمة الإحالة أن تتقيد بها باعتبارها قيدا على فهمها وتوجيها لنظرها وإذ هي بتت في النقطة المطروحة في القضية على أنها تتعلق بتزاحم الشفعاء وضابط رتب التزاحم هو مقتضيات المادة 297 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن الأولوية في الشفعة للمطلوب بالنظر إلى سبق المطالبة بها، تكون قد خرقت الفصل 369 من قانون لمسطرة المدنية وقواعد الأولوية في الشفعة وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-662023/25002023/7/2/2020إن المحكمة لما تبين لها من مستندات الملف ومن البحث الذي أجرته بعين المكان ومن الخبرة المنجزة على ذمة القضية في المرحلة الاستئنافية من طرف الخبير المهندس المساح الطبوغرافي أن عقد شراء المطلوب وملحقه ينصب على وعاء المدعى فيه موقعا وحدودا ومجاورين ومن ناحية العرض، بينما موضوع عقد شراء ينصب على وعاء المنزل الذي شيده والذي يقع شرق المدعى فيه وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد بنت قرارها على أساس من القانون ولم تخرق أي مقتضى منه، وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-672023/56622023/7/4/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-692023/57052023/7/4/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 14-02-712023/57142023/7/4/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-722023/2352023/7/4/2019إن انعدام التعليل يوجب النقض، والبيّن من مقال النقض انه مرفق بنسخة خطية مطابقة للأصل من القرار المطعون فيه والمكون من أربع صفحات ولا يتضمن أي تعليل لمنطوقه، وان هذه المحكمة طلبت نسخة من كتابة ضبط المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه فوافتها بنفس النسخة الخطية والمشهود أيضا على مطابقتها للأصل وأنها هي أيضا لا تتضمن أي تعليل مما يتعين معه نقض القرار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-682023/56632023/7/4/2022من المقرر قضاء أن مجادلة محكمة النقض فيما انتهت إليه من تعليل لا يشكل حالة من الحالات الموجبة لإعادة النظر، ومن جهة ثانية فإن ما استدلت به الطاعنة لا يشكل وثيقة كانت محتكرة لدى الخصم باعتبارها كانت مطروحة في دعوى الشفعة، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-732023/71242023/7/4/2021إن المحكمة لما تبين لها من المعاينة المنجزة على ذمة القضية أن رسم شراء الطاعن لا ينطبق على المدعى فيه لكون ورد به انه يحده من جهة الغرب والد البائع، في حين أن ما يحد العقار الذي وقفت عليه المحكمة والذي صرح الطاعن انه يتعلق برسمه هي الزنقة كما وقفت المحكمة على اختلاف في المساحة الواردة بالرسم على مساحة العقار على ارض الواقع، وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد بنت قرارها على عماد يحمله وما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1332023/24522023/1/5/2021إن الشهادة المعتبرة قانونا والقابلة للترجيح مع غيرها هي الشهادة المؤداة أمام مجلس القضاء بعد استيفاء شهودها موجبات أدائها أما التصريحات الواردة بمحضر الضابطة القضائية فلا ترقى إلى مستوى الشهادة ولا تشكل إقرارات قضائية ملزمة للمحكمة وما أثير بشأنها يتعلق بالواقع الذي يخضع لسلطتها التقديرية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1342023/24582023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما احتكمت إلى

مقتضيات المادة 160 من القانون 12/18 واعتبرت أنه لا دليل بالملف يفيد سلوك مسطرة الصلح أو دعوى الشغل تكون قد أعملت المقتضيات القانونية الجديدة والنافذة وقت وقوع الحادث والتي تبرر للضحية العامل أو لذوي حقوقه كلما كان الأمر يتعلق بحادثة شغل مقرونة بحادثة سير ولم يبادروا إلى إقامة صلح مع المشغلة تقديم دعوى المسؤولية وفق أحكام القانون العام وهذا الحكم وعلى عكس مالاورد من نعي في الوسيلة لا ينفي عن الحادثة طابع حادثة شغل وإنما يقرر للأجير حق اختيار المسطرة التي ارتضاها وفق القانون المذكور خصوصا وأن رسالة التعرض التي أدلت بها الطاعنة لا تفيد الصلح أو وجود دعوى جارية وأن إدراج جميع أطراف دعوى الشغل أمام محكمة الحق العام يصبح إلزاميا في حالة دعوى الإيراد التكميلي فقط حسب مقتضيات المادة 161 من قانون 12/18. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1352023/24592023/1/5/2021إن الجهة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بكون عبارة "متى شاء" الواردة في المادة 18 من ظهير 1984/10/02 لا تعني عدم خضوع طلبات استرجاع مصاريف العلاج للتقادم بشكل مطلق وإنما تخضع لأجلين هما المنصوص عليهما في المادة 23 من ظهير 84/10/02 والفصل 388 من ق.ل.ع غير أن محكمة الاستئناف ودون أن تحدد الإطار القانوني المنظم لتقادم مثل هذه الطلبات أو تناقش التقادم المثار على ضوء المقتضيات المذكورة واعتبرت دعوى المطلوب غير مقيدة بآجال يكون قرارها خارقا للقانون ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1362023/24632023/1/5/2021إن الطالب لم يستأنف الحكم الابتدائي الذي أيدته محكمة الاستئناف بمقتضى القرار المطعون فيه مما يكون معه قد ارتضى ما قضى به من أداء في مواجهته، ومصلحته في الطعن بالنقض الحالي تبقى منتفية ويتعين معها التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1372023/54922023/1/5/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع المضمنة بمحضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به، أن سائق الدراجة النارية لم يكن محترما لمسافة الأمان فاصطدم بالسيارة من الخلف وحملته كامل المسؤولية، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وكان ما استخلصته منها سائغا وعللت قرارها تعليلا كافيا وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1382023/62422023/1/5/2021إن مناط تحديد محكمة الموضوع لمسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة عليها وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض طالما لم يقع أي تحريف أو تناقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 14-02-1392023/76162023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما ردت الدفع المقدم من طرف المستأنفة بعلة أن المستأنف عليه هو شخص ذاتي في حين أن مالكة السيارة وفي نفس الوقت مكتتبة العقد هي شخص معنوي كما أنه بالإطلاع على القانون الأساسي للشركة المدلى به في الملف فإنه لا يتضمن ما يفيد كون المستأنف عليه هو ممثل قانوني للشركة المالكة للسيارة ومن تم فلا يمكن أن يوصف بكونه مكتتب للعقد ومالك للسيارة، تكون قد طبقت المقتضيات القانونية المحتج بها تطبيقا سليما والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1402023/77872023/1/5/2021إن مبدأ استحقاق المطلوبين للتعويض المادي جبرا للضرر الحاصل لهما من جراء وفاة مورثهما إنما قرره الحكم الابتدائي الذي لم تستأنفه الطالبتان وأن القرار المطعون فيه اكتفى بإعادة احتساب التعويض المذكور بطريقة صحيحة، مما يعتبر معه ما أثير بالوسيلة جديدا يختلط فيه الواقع بالقانون ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1412023/65652023/1/5/2021إن مناط تحديد مسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة على المحكمة وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1422023/65662023/1/5/2021يحدد أجل الطعن بالنقض في ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ عملا بمقتضيات الفصل 358 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1432023/65702023/1/5/2021بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له المصلحة لإثبات حقوقه تحت طائلة عدم القبول، والبين من مستندات الملف أن الطالبة لم تستأنف الحكم الابتدائي، القاضي بتحميل مؤمنها 2/3 مسؤولية الحادثة وأدائه التعويضات المستحقة للمدعي، وأن القرار المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم المذكور مما لا تكون معه للطالبة مصلحة في الطعن فيه بالنقض لعدم إضراره بمصالحها، ويكون معه طلب النقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1442023/65712023/1/5/2021إن مناط تحديد مسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة على المحكمة وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل، ومحكمة الاستئناف التي عللت قرارها بالعلة المنتقدة بالوسيلة تكون قد استخلصت ما انتهت إليه بخصوص تحميل الحارسين القانونيين

للدراجتين الناريتين مسؤولية الحادثة مناصفة من معطيات محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به، وكان ما استخلصته مطابقا لتلك المعطيات التي تفيد أن الحادثة وقعت بسبب عدم ملاءمة سرعتهما لظرف المكان وعدم الانتباه وهي معطيات تبرر تحميلهما المسؤولية مناصفة، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1452023/69282023/1/5/2021عملا بمقتضيات الفصل 354 من قانون المسطرة المدنية ترفع طلبات النقض والإلغاء بواسطة مقال مكتوب موقع عليه من طرف أحد المدافعين المقبولين أمام محكمة النقض، ويمكن للمحكمة عند عدم تقديم المقال موقعا عليه أو توقيعه من طرف طالب النقض نفسه أو من طرف مدافع لا تتوفر فيه الشروط المقررة في الفقرة السابقة أن تشطب على القضية تلقائيا من غير استدعاء الطرف، والبين من مقال الطعن الحالي أنه قدم خاليا من التوقيع فكان بذلك خارقا للمقتضى أعلاه، مما يتعين معه التشطيب على القضية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1462023/82672023/1/5/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن الضحية لا يستحق التعويض عن العجز الكلي المؤقت إلا بفقدانه لأجره أو كسبه المهني بعلة انعدام الإثبات، والحال أن الطالب استدل بشهادة تفيد عدم استخلاصه لأجره عن الفترة المطلوبة، والمحكمة لم ترد عليها بمقبول رغم ما لذلك من تأثير على قضائها بخصوص استحقاق التعويض عن العجز الكلي المؤقت من عدمه، فجاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1472023/69272023/1/5/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية "تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في: الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء: ... الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية ...". والبيّن أن موضوع الطلب في نازلة الحال هو أداء واجبات الكراء المستحقة عن الفترة المطلوبة، وبذلك فإن القرار الصادر في النازلة طبقا للمقتضى أعلاه غير قابل للطعن فيه بالنقض ويكون الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1482023/74182023/1/5/2021لما كانت مقتضيات ظهير 1963/02/06 من النظام العام فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالتقيد بطلبات الأطراف وفق مقتضى الفصل 3 من

ق.م.م وما أثير بهذا الخصوص بدون جدوى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7443/1/5/2021

149/2023

14-02-2023

إن المحكمة لما قضت برفض الطلب بعلة أن الإيراد المتحصل عليه في إطار مسطرة الشغل استغرق التعويض المستحق كاملا بحيث أن مجموع التعويض المقضي به في إطار حادثة الطريق وبعد إعمال نسبة المسؤولية يبقى المبلغ أقل من ذلك المبلغ المقضي به في إطار مسطرة الشغل بعد تحويل الإيرادات السنوية إلى رأسمال، تكون قد بررت ما انتهت إليه في قرارها، بتعليل سليم واستنادا لعملية حسابية غير منازع فيها، من أن الطالب استنفذ حقه في التعويض الكامل والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1502023/87342023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة، إنما يتعلق بالوقائع المادية التي يستقل بتقديرها قضاة الموضوع لِما لهم من سلطة في ذلك، لا يخضع لرقابة محكمة النقض ما لم يُنسب إليهم تحريف أو تناقض مُؤثران. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1032023/61632023/1/6/2019بمقتضى المادة 56 من القانون رقم 67.12: "يمكن للمكري أن يطلب من المحكمة فسخ عقد الكراء وإفراغ المكتري ومن يقوم مقامه دون توجيه إشعار بالإفراغ في حالة عدم أداء الوجيبة الكرائية التي حل أجلها رغم توصله بإنذار الأداء"، وبذلك فإن المادة المذكورة أسست لمبدأ استخلاص المطل من عدم الأداء بعد التوصل بإنذار في إطار القواعد العامة، وأن إعمال القواعد المذكورة يحيل على مقتضيات الفصل 254 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1042023/70322023/1/6/2019إن الطعن في إجراءات تبليغ الحكم المستأنف والتبليغات السابقة عليه انصبت على كون مأمور التبليغ لم يسلك مسطرة التبليغ ولم يتصل بالطاعن مؤكدا أن ما يعزز ادعاءه هو حصول التبليغ المطعون فيه في أيام غير أيام العمل،

وأنه قدم شكاية إلى وكيل الملك في الموضوع، والمحكمة لم تتأكد مما إذا كان تبليغ الحكم المستأنف قد تم بحضوره أم في غيبته وعند الاقتضاء التحقق من جريان المسطرة الجنحية على ضوء كتاب وكيل الملك لمتضمن الاستماع للمفوض القضائي وكاتبه، وذلك حتى يتأتى لها الحسم في صحة إجراءات التبليغ الذي له تأثير في القضاء بصحة قبول مقال الاستئناف، فجاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1052023/82732023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه والتي وإن صح قضاؤها مبدئيا بتحميل المكترية لواجبات رسم النظافة المترتب عن استغلال العين المكراة لما أعرضت عن بيان سندها في إلزامها بغرامات التأخير في أداء ضريبة النظافة وعن الجواب عن الدفع بالتقادم، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه فيما قضت به بهذا الشأن، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1062023/6012023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت الطلب استرسالا في عملية تنفيذ الأمر الاستعجالي القاضي بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، ولم تراع طبيعة الطلب التي ترمي إلى إدخال إصلاحات على العين المكراة والتأكد مبدئيا من وجه القضاء فيها وحالة الاستعجال التي استندت عليها، وعند الاقتضاء التحقق من استيفاء طلب الإذن بإجراء إصلاحات حسب ما اقتضته المادة 10 من القانون رقم 67.12 التي تؤسس مبدئيا شروط وكيفية منح الإذن المذكور، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1072023/96042023/1/6/2019إن الدفع بالقضاء بما لم يطلب تؤسس له مقتضيات الطعن الخاصة ولا يعتبر سببا من أسباب الطعن بالنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1082023/2672023/1/6/2020بمقتضى الفصل 142 من ق.م.م: "يجب أن يتضمن المقال الأسماء الشخصية والعائلية وصفة أو مهنة وموطن أو محل إقامة كل من المستأنف والمستأنف عليه وكذا اسم وصفة وموطن الوكيل عند الاقتضاء وأن يتضمن كذلك موضوع الطلب والوقائع والوسائل المثارة وترفق المستندات التي يريد الطالب استعمالها بالمقال"، وبذلك فإن هذا الفصل الذي يؤسس لشكليات مقال الاستئناف لم يقتضي تضمين مقال الاستئناف طلب الاستعاضة عن الحكم المستأنف بآخر أو أنه عند الاقتضاء قد رتب عن عدم الاستعاضة المذكورة جزاء معينا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1092023/2612023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما تبين لها أن الطاعن أحدث تغييرا بمرافق العين المكراة وأن ذلك مبرر لفسخ العلاقة الكرائية وأيدت الحكم الابتدائي القاضي بإفراغه، جاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها وما بالوسائل غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1102023/2712023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما تبين لها أن عنصر الاحتياج المبرر للإفراغ غير قائم وأيدت الحكم الابتدائي وتبنت علله، يكون معه قرارها معللا تعليلا سليما وما بالسبب غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 14-02-1122023/89152023/1/6/2019بمقتضى الفصل 95 من ق.م.م: "إذا لم يضع الطرف أصل المستند المدعى فيه الزور استدعاه القاضي لوضعه بكتابة الضبط داخل ثمانية أيام إذا كان ينوي استعماله وإذا لم يقم بذلك في الأجل المحدد أجريت المسطرة كما لو أن الخصم صرح بأنه لا ينوي استعماله"، وبذلك فإن صاحب المصلحة في المستند المتمسك به هو الملزم بالإدلاء بأصله، خاصة وأنه عند عملية المصادقة على التوقيع يسلم أصل الوثيقة لطرفيها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1132023/99722023/1/6/2019البيّن أن مقال الادعاء تضمن في وقائعه طلب فسخ عقد الكراء استنادا للمادة 56 من القانون رقم 67.12 والتي تقتضي حالة تحقق موجباتها فسخ عقد الكراء والإفراغ، والمحكمة بقضائها بالفسخ تكون قد أعملت الموجب القانوني المذكور وفي الإطار المخول لها بموجب الفصل 3 من ق.م.م، وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1142023/22382023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1152023/29702023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات

الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1162023/6052023/1/6/2020إن الصفة والأهلية في التقاضي من النظام العام حسبما اقتضاه الفصل الأول من ق.م.م الذي لا يجيز مقاضاة ميت، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت إصلاح المسطرة بإدخال الورثة كافيا لمواصلتها، فإنها لم تراع ما قد يترتب عن الحكم الصادر فيها من أداء وإفراغ استنادا لإنذار وجه مبدئيا إلى غير ذي أهلية، وجاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1172023/6062023/1/6/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن موضوع الدعوى المستند لعلاقة كرائية سبق البت فيه على حالته وأعملت ما اقتضاه الفصل 451 من ق.ل.ع، يكون قرارها مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1182023/82712023/1/6/2019إن المحكمة لما تبين لها أن منازعة الطاعنة اقتصرت على صلاحيات شخص تابع لها في إبرام عقد الكراء ولم تنازع في صفته مديرا لديها، وتأكد لها أنها لم تنازع في العلاقة الكرائية بصفة جدية بعدما دفعت بعدم التوصل بالإنذار والإمهال للأداء، واعتبرت معه الدفع بالإدخال في الدعوى ومعه الطعن بالزور الفرعي المنصب على إنكار توقيع ممثلها القانوني قد أصبح غير ذي جدوى، حتى يتأتى معه إحالة الملف على النيابة العامة وقضت على النحو الوارد في منطوق قراها، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها ومعللا بما فيه الكفاية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1192023/8732023/1/6/2020بمقتضى المادة 4 من القانون رقم 67.12 ومعها الفصل 195 من ق.ل.ع: "يجب إشعار المكتري بانتقال الملكية حسب الكيفيات المشار إليها في الفصول 37، 38 و39 من ق.م.م"، وأنه: "لا ينتقل الحق المحال به تجاه المدين والغير إلا بتبليغ الحوالة للمدين تبليغا رسميا أو بقبوله إياها في محرر ثابت التاريخ، وذلك مع استثناء الحالة المنصوص عليها في الفصل 209"، وبذلك فإن المقتضيات المذكورة تؤسس لموجب الصفة في الادعاء بعد وفاة الموروث الدائن، وذلك بتبليغ المدين بما يفيد حلول الورثة محله، وأن إعمال موجب المطل المبرر للإفراغ يقتضي استنادا لذلك تبليغ المكتري حوالة الحق أو علمه بكون طالب الأداء هم خلف عام للمكري له، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن العلم حاصل بقوة القانون دون أن تبين سندها فيما قضت به، جاء قرارها فاسد التعليل ومنزل منزلة انعدامه بهذا الخصوص ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1202023/8742023/1/6/2020البيّن من وثائق الملف أن دفاع الطاعنة أمام

محكمة الاستئناف أشعر من طرف المحكمة بتصحيح المسطرة التي حضرها الدفاع المذكور، وأنه لم يدل بمقال استئنافي أو عند الاقتضاء طلب تبني مقال استئناف الطاعنة على حالته وبالوسائل الواردة فيه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أنذرت دفاع الطاعنة بالكيفية المشار إليها، تكون معه قد أعملت مقتضيات الفصل الأول من ق.م.م ومعها ما تقتضيه المادة 32 من قانون المحاماة، وقضت في الدعوى في شقها الشكلي ولم تتجاوزه حتى يعاب عليها عدم الجواب على الدفوع المتعلقة بالموضوع، وأنها لما استندت لما ذكر وقضت بعدم قبول الاستئناف، جاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1112023/45032023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1052023/36322023/1/7/2021يعتبر المتعرض مدعيا يقع عليه إثبات صحة تعرضه، ولا تناقش محكمة التحفيظ حجج طالب التحفيظ إلا بعد إدلاء المتعرض بحجج مقبولة لإثبات ما يدعيه، ومؤدى ذلك أن الطاعنة يقع عليها إثبات ما تدعيه من حقوق تجاه طالبة التحفيظ، وأنه في قضايا التحفيظ وعند البت في التعرضات، إذا ثبتت الحيازة بمعنى وضع اليد لأحد الأطراف فإنها تقلب عبء الإثبات على الطرف الآخر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1142023/6992023/1/7/2022البيّن أن الطاعن تمسك بأن المطلوب يملك نصيبه على الشياع في العقار المبيع، وأن المحكمة لما قضت برفض الطلب برمته دون أن تستثني من ذلك نصيب المطلوب باعتباره بائعا في حدود نصيبه لم تركز قرارها على أساس قانوني سليم، وجاء ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه ومعرضا للنقض الجزئي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1012023/30342023/1/7/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم صحة تعرض الطاعنين، استنادا إلى ما ثبت لها من أن حججهم لا ترقى إلى الحجة المعتبرة شرعا في إثبات الاستحقاق، فإنها لم تكن في حاجة لمناقشة حجج طالبي

التحفيظ في المطلبين المتعرض عليهما، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1022023/30352023/1/7/2021لما كان الطاعن بصفته طالب التحفيظ قد استند في مطلبه إلى أن أرض المطلب هي أرض جماعية، وكانت إجراءات التحقيق المنجزة بالملف خلال المرحلتين الابتدائية والاستئنافية قد انصبت أساسا على تطبيق رسوم الأطراف على المدعى فيه، والتأكد من بيده الحيازة ومدتها ومظاهرها، والحال أنه طبقا للفصل 261 من مدونة الحقوق العينية فإنه: "لا تكتسب بالحيازة ... أملاك الجماعات السلالية ..."، مما كانت معه المحكمة مطالبة بالبحث أولا في قيام الصفة الجماعية المدعى بها من عدمه، باعتبار أن البحث في حيازة المتعرضين للمدعى فيه وترتيب الأثر القانوني عليها لا يعتد به إلا بعد ثبوت انتفاء الصبغة الجماعية عنه سيما وأن المعاينة المنجزة ابتدائيا قد أشارت إلى أن أرض المطلب بها قطع بورية تشتمل على نباتات، وهي إذ لم تفعل، واكتفت في تعليلها بأن الجماعة السلالية لم تثبت صفتها وحيازتها لوعاء المطلب، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1032023/44822023/1/7/2021لما كان موروث الطاعنين قد استند في مطلبه - الذي يشكل تعرضا على مطلب الطرف المطلوب في النقض باعتباره الأسبق تاريخا - على عقد بيع كلي وعلى حيازته للمدعى فيه، وكان عقد البيع المتمسك به يفتقر لأصل الملك، فإن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم صحة تعرضه على المطلبين، تكون قد استندت على نتيجة المعاينة المنجزة ابتدائيا التي بحثت خلالها عنصر الحيازة أثناء وقوفها بعين المكان، إذ لاحظت وجود مظاهر حديثة جدا للحرث دون أن يثبت المتعرض بحجة مقبولة حيازة المدعى فيه حيازة فعلية ومستمرة ودائمة إلى حين تقديمه لمطلبه، مما كانت معه المحكمة في غنى عن بحث وتقييم حجج طالبي التحفيظ، وبذلك جاء القرار معللا تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1072023/54082023/1/7/2021لا تصح الهبة ممن كان الدين محيطا بماله عملا بمقتضيات المادة 278 من مدونة الحقوق العينية. بناء على مقال النقض المرفوع بتاريخ 2021/06/29 من طرف الطالبين المذكورين أعلاه بواسطة نائبهم الأستاذ (م.ي)، الذي يطعنون بمقتضاه في القرار رقم 2015/264 الصادر بتاريخ 2015/10/01 في الملف عدد 2013/1402/323 عن محكمة الاستئناف بسطات. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1082023/100792023/1/7/2019إن التحديد الإداري المتخذ في إطار القوانين المطبقة في المنطقة الشمالية يحتفظ بآثاره القانونية إذا لم يكن محل أي طعن داخل الأجل القانوني، وأن المصادقة على التحديد الإداري لأملاك الدولة تطهرها من كل حق بعد التحديد ولا تقبل أية منازعة تطبيقا لمقتضيات الفصلين 5 و6 من ظهير 3 يناير1916، كما أنه من

الآثار القانونية للرسم الخليفي إضفاء الصفة القانونية على حيازة الدولة الملك الخاص للعقار موضوع النزاع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1092023/43272023/1/7/2020إذا ثبت أن الملك يرجع إلى مورث المطالب به استحقاقا لجزء منه على الشياع فإن مدعي التخصيص إقامة الدليل عليه تحت طائلة استصحاب الشياع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1102023/18642023/1/7/2021لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة إليها من الخصوم وتقديرها وترجيح بعضها على البعض على أن تسبب حكمها التسبيب الكافي بأن تورد الدليل الذي كونت منه قناعتها، فيكون مؤديا إلى النتيجة التي خلصت إليها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1112023/18872023/1/7/2021إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، دون أن تبين من أين استخلصت شمول عقد شراء المتعرضين لكافة مساحة المدعى فيه، ودون وقوفها على المدعى فيه لمقارنة حدود العقار بالحدود الواردة بحجج الخصوم بالاستعانة بمساح طبوغرافي إن اقتضى الحال حتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها على قضائها، الأمر الذي يكون معه قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 8280/1/7/2021

113/2023

14-02-2023

يجب أن يعلم كل طرف في الدعوى أو وكيله باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية عملا بمقتضيات الفصل 338 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
14-02-1062023/53942023/1/7/2021للدائن المرتهن الذي لم يستوف دينه في أجل استحقاقه أن يحصل على بيع الملك المرهون وفق الإجراءات المنصوص عليها في القانون وذلك بعد توجيه إنذار رسمي بواسطة المكلف بالتنفيذ للمدين الأصلي والحائز لأداء الدين أو

التخلي عن الملك المرهون داخل خمسة عشر يوما من تاريخ التوصل به عملا بمقتضيات المادة 215 من مدونة الحقوق العينية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-962023/29512023/1/7/2020يجب على المحامي أن يحتفظ بملف يفيد توكيله للإدلاء به عند المنازعة في التوكيل أمام النقيب أو الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف عملا بمقتضيات الفقرة الثامنة من الفصل 30 من قانون 08.28. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-972023/30302023/1/7/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة تعرض المطلوبين دون أن تبحث في مآل الحيازة بعد أن خرجت من يد المشهود لهم، أو يثبت هؤلاء استرجاعها واستمرارها بصفة فعلية المدة المعتبرة قانونا وإلى حين قيام النزاع، وهي إذ لم تفعل فإنها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-982023/30312023/1/7/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة تعرض المطلوبين دون أن تبحث في مآل الحيازة بعد أن خرجت من يد المشهود لهم، أو يثبت هؤلاء استرجاعها واستمرارها بصفة فعلية المدة المعتبرة قانونا وإلى حين قيام النزاع، وهي إذ لم تفعل فإنها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-992023/30322023/1/7/2021إن المحكمة ناقشت حجج الطاعنين، وثبت لها من الشهادة الفلاحية أنها لا ترقى إلى درجة الحجة المعتبرة شرعا وقانونا لثبوت الاستحقاق، كما ناقشت حجة المستأنفين وثبت لها عن صواب بأنهما لا تهمان إلا من كان طرفا فيهما، ولا تشكلان حجة في مواجهة الغير، كما ناقشت حجي المتعرضين، وانتهت عن صواب أيضا إلى أنهم لم يعززوا تعرضهم بحجة مثبتة للملك ولم يثبتوا حيازتهم المدعى فيه حيازة موجبة للاستحقاق، وبذلك ركزت قضاءها على أساس سليم والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-1042023/33052023/1/7/2021طبقا لمقتضيات الفصل 119 من قانون المسطرة المدنية، فإنه يمكن التنازل بعقد مكتوب أو بتصريح يضمن بالمحضر، ويشار فيه إلى أن الطرف تنازل عن الدعوى التي أقامها بصفة أصلية أو عارضة....." والبيّن أن دفاع الطالب تقدم بطلب الإشهاد على تنازل موكله الطالب عن طعنه بالنقض، مما يتعين معه التصريح بتسجيل تنازل الطالب عن الطعن المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-1122023/82782023/1/7/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن العقد الرابط بين الطرفين أصبح مستحيل التنفيذ بعدما فوتت الطالبة العقار المبيع للغير، وأن حرمان المشتريين المطلوبين من تملك مشتراهما بفعل يرجع للبائعة الطالبة قد ألحق بهما ضررا يوجب القانون تعويضهما عنه، فضلا عن خلو عقد البيع من أي اتفاق على إعفاء البائعة من أي تعويض،

واستندت في تقدير التعويض الذي قضت به في إطار سلطتها التقديرية على عدة عناصر استخلصتها من تقرير الخبير طالما أن للمحكمة أن تأخذ من تقرير الخبرة ما تطمئن إليه طالما لم يسبق لها أن استبعدته صراحة ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا فيما تسوقه من تبرير، تكون قد ركزت قرارها على أساس من القانون، وعللته تعليلا سائغا، ولم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بخرقها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 14-02-1362023/5652023/1/2/2021صفة الوكيل قائمة في الدعوى حينما يكون مثار النزاع ليس هو طبيعة الوكالة المسندة للوكيل، وإنما صفته كنائب التي تؤهله ليوكل من ينوب عنه بتوافره على الشروط المنصوص عليها في الفصل 33 من قانون المسطرة المدنية باعتباره مقدم الدعوى بالوكالة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 13-02-1542023/48632023/4/1/2022إن الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ينصان على حرية الإنخراط في الأحزاب والإنسحاب منها، وبالتالي فإن إمكانية الإنسحاب من حزب سياسي عند نهاية ولاية انتدابية والترشح بتزكية من حزب جديد للعملية المقبلة لانتخاب أعضاء الجماعات ليس فيه ما يخالف القانون التنظيمي رقم 29-11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فالمواد 20 و 21 و 22 منه تخص كذلك العضو في مجالس الجماعات الترابية الذي تخلى عن الانتماء للحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، ومن تم فإذا كانت الممارسة السياسية مرتبطة بالحرية في الانتماء والانسحاب من أي تنظيم سياسي، فإن هذه الحرية تبقى مقيدة بمقتضى المادة 22 المذكورة بشكل يمنع تعدد الانتماء الحزبي دون أن يعني ذلك نزع إمكانية تغييره بعد انتهاء الولاية الانتدابية وبداية الاقتراع الجديد، وهو ما ينصرف على كل أعضاء المجلس بمختلف وضعياتهم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 13-02-2212023/17652023/5/2/2020البيّن من وثائق الملف وتصريحات الأطراف والبحث الذي أجري في النازلة أن هناك اختلاف في تصريحات الطاعنة بخصوص تحديد تاريخ ارتكاب الفعل المنسوب إليه والذي أشارت إليه بمقرر الفصل والذي أكدته بمذكراتها الجوابية على المقال الافتتاحي وكذا ما جاء في الاستدعاء الموجه للمطلوب في النقض لحضور جلسة الاستماع وبين التاريخ الذي حدد في الطلب الموجه إلى مفتش الشغل والذي يخالف التاريخ الذي على أساسه تم إجراء مسطرة الاستماع، مما تكون معه مسطرة الفصل مختلة ويجعل المحكمة في غنى عن مناقشة ثبوت الخطأ الجسيم المنسوب للمطلوب من عدمه. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت ان القرار المتخذ في حق المطلوب تعسفيا وغير مشروع ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد عللت قرارها

تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

09-02-1402023/27032023/4/1/2022إن محكمة الإستئناف لما تبين لها أن صفة المستأنف عليه كمستخدم بالجمعية الخيرية الإسلامية دار الطالب غير مؤثرة على أهليته للترشح بالنظر إلى أن مقتضيات المادة 132 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بإنتخاب أعضاء المجالس الترابية، إنما تخاطب المرشحين الذين يتوفرون على صفة مديري المرافق التي تحصل على إعانات مالية من مالية الجماعة، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قررها تعليلا سائغا، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1372023/5842023/4/1/2021بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، إذا إلتزمت الإدارة الصمت طوال ستين يوما في شأن طلب قدم إليها أعتبر سكوتها عنه ما لم ينص قانون على خلاف ذلك بمثابة رفض له، والمحكمة لما إعتبرت أن سكوت الإدارة عن الجواب على طلب الإلتزام بتطبيق القرار الوزاري عدد 3163 وملحقه التقني الذي يحدد كيفية تجديد القيادة MEP وSEP وإصدار قرار بتجديد الترخيص أو إحالة الطاعن على مركز تكوين معين، يعتبر بمثابة قرار ضمني برفض طلب تجديد الترخيص وأيدت الحكم المستأنف فيما قضى به، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1382023/10692023/4/1/2022إن محكمة الإستئناف لما إستندت فيما إنتهت إليه إلى أن إجراءات التنفيذ الجبري للحكم القضائي الحائز لقوة الشئ المقضي به قد تم تفعيلها بواسطة مسطرة الحجز لدى الغير، وأن طلب إعادة النظر الذي تقدمت به المستأنفة ضد قرار محكمة النقض يظل غير منتج في وقف عملية التنفيذ، تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني وعللته تعليلا سائغا، ولامجال للإحتجاج بما أثير بشأن مراقبة محتوى القرص المدمج لأنه ينطوي على إعادة مناقشة جوهر النزاع من جديد، وما يترتب عنه من مساس بقوة الشيء المقضي به الذي يحظر على قاضي التنفيذ الخوض فيه، وما بالوسيلة على غير أساس .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1392023/15732023/4/1/2022إن مقتضيات القانون رقم 05.42 بسن بعض الإجراءات المتعلقة بالعقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة المنقولة ملكيتها إلى الدولة عملا بأحكام ظهير 16/09/1963 وظهير 02/03/1973 قد جعل الطعن بالإلغاء بالنسبة

للقرارات الصادرة قبل نشره بالجريدة الرسمية محدد في 60 يوما من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية، ومادام أن القانون المذكور قد تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 02/03/2006 فإن آخر أجل للطعن في القرارات الصادرة في إطار تطبيق مقتضيات الظهيرين المذكورين يكون هو 02/05/2006 ، والمحكمة لما ثبت لها من وثائق الملف أن مقال الطعن بالإلغاء قدم أمام المحكمة الإدارية بعد إنصرام الأجل المحدد بمقتضى القانون رقم 42.05 المشار إليه أعلاه، وأيدت الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الطعن ، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

14-02-1462023/82672023/1/5/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن الضحية لا يستحق التعويض عن العجز الكلي المؤقت إلا بفقدانه لأجره أو كسبه المهني بعلة انعدام الإثبات، والحال أن الطالب استدل بشهادة تفيد عدم استخلاصه لأجره عن الفترة المطلوبة، والمحكمة لم ترد عليها بمقبول رغم ما لذلك من تأثير على قضائها بخصوص استحقاق التعويض عن العجز الكلي المؤقت من عدمه، فجاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1472023/69272023/1/5/2021بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية "تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في: الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء: ... الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية ...". والبيّن أن موضوع الطلب في نازلة الحال هو أداء واجبات الكراء المستحقة عن الفترة المطلوبة، وبذلك فإن القرار الصادر في النازلة طبقا للمقتضى أعلاه غير قابل للطعن فيه بالنقض ويكون الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

14-02-1482023/74182023/1/5/2021لما كانت مقتضيات ظهير 1963/02/06 من النظام العام فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالتقيد بطلبات الأطراف وفق مقتضى الفصل 3 من ق.م.م وما أثير بهذا الخصوص بدون جدوى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

568/4/1/2021
133/2023
09-02-2023
إن المحكمة لما عللت قرارها بأن السندات (البونات) المدلى بها تتضمن نوع التوريدات المطلوبة وعددها وثمنها حسب الوحدة وثمنها الإجمالي، إضافة إلى توقيع كل من المورد ورئيس الجماعة بصفته آمرا بالصرف، وأنها لذلك مستوفية للشروط المحددة بموجب المادة 75 من المرسوم رقم 2.06.388 الصادر بتاريخ 05 فبراير 2007 بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة والجماعات المحلية بالنسبة للمعاملات التي تمت خلال سنة 2013، وكذا بموجب المادة 88 من المرسوم رقم 2.12.349 بتاريخ 2013/3/20 المتعلق بالصفقات العمومية (الذي دخل حيز التنفيذ إبتداء من فاتح يناير 2014) بخصوص المعاملات المنجزة خلال سنتي 2014 -2015، وإعتبرت أن الدين موضوع السندات المذكورة يهم توريد مواد وأجهزة والجماعة لا تنازع في تسلمها، وأنه (الدين) يعتبر نفقة عامة وبالتالي يخضع في تقادمه لمقتضيات المادة 1 من القانون رقم 03-56 وليس مقتضيات الفصل 388 من قانون الالتزامات والعقود، وأن محكمة الدرجة الأولى تأكدت من عدم صدور أمر بدفع الدين المطالب به مؤيدة الحكم الابتدائي، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا ولم تخرق القانون.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

09-02-1342023/9662023/4/1/2021إن تراخي الجماعة عن التنفيذ إلى حد الآن دون مبرر مقبول يعتبر في حد ذاته إمتناعا عن التنفيذ يجعل صاحب الشأن محقا في اللجوء إلى مسطرة الحجز لدى الغير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1352023/50712023/4/1/2021لما ثبت للمحكمة من محضر إجتماع المجلس التأديبي أن المستأنف حضر أمام المجلس التأديبي وأعطي حق الرد والتعقيب والإدلاء بدفوعاته فأكد كل ما جاء في تقارير السلطة المحلية من تصرفات وسلوكات محاولا إبداء نوع من الإعتذار، واعتبرت أن المحضر المذكور يعتبر وثيقة رسمية مؤيدة ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى من كون الأفعال المنسوبة للمستأنف ثابتة في حقه وبالتالي متبنية تعليلها، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
09-02-1362023/54782023/4/1/2021البيّن من وثائق الملف أن العقارات موضوع الدعوى هي محل نزاعات معروضة على القضاء حسب دعوى الإستحقاق القضائية، والمحكمة لما عللت قرارها بأن المراكز القانونية للأطراف موضوع الدعوى غير واضحة في ظل النزاع المعروض أمام القضاء بشأن إستحقاق العقار المذكور، وكذا لوجود منازعتين قضائيتين قبل البت في الشهادات الإدارية المطلوبة، لأن من شأن ذلك المساس بحقوق الغير، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1412023/22002023/4/1/2022ينقطع أجل قبول طلب إلغاء قرار إداري بسبب تجاوز السلطة إذا رفع إلى جهة قضائية غير مختصة ولو كانت محكمة النقض، ويبتدئ سريان الأجل مجددا ابتداء من تبليغ المدعي الحكم الصادر نهائيا بتعيين الجهة القضائية المختصة عملا بمقتضيات المادة 25 من القانون رقم 41-90، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، دون مراعاة ما تمسك به الطرف الطالب، تكون قد خالفت المقتضى القانوني المحتج به، مما يبرر نقضه.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 2223/4/1/2022

142/2023

09-02-2023

إن تمكين الإناث من الإنتفاع من متروك والدهم من الأراضي الجماعية يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا مبادئ الدستور التي تساوي بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات، وأن تخويل الحق المذكور للذكور والإناث يستهدف إقرار مبادئ العدالة والإنصاف، وأن توزيع الإنتفاع بشأن الأراضي السلالية يخضع للأعراف المحلية وتعليمات الوصاية ومن ضمنها الدورية الوزارية التي تدعو إلى إستفادة النساء السلاليات من حق الإنتفاع من أملاك الجماعات السلالية موضوع تقسيمات جديدة من طرف الهيئات النيابية، والمحكمة لما خلصت إلى أن الإقرار بعدم أحقية المستأنفة في القطع الأرضية المتنازع بشأنها تأسيسا على العرف المعمول به بالمنطقة ينطوي على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ العدل والإنصاف، وإنتهت إلى إلغاء الحكم المستأنف وقضت بإلغاء القرار المطعون فيه، تكوت قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة

النقض ملف عدد :
09-02-1432023/27462023/4/1/2022إن المحكمة فيما إنتهت إليه بأن المستأنف تقدم بطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بتسوية وضعية العقارات المسترجعة في إطار ظهير 1973/03/02 من أجل تمكينه من شهادة تساعده على تحفيظ العقار، وأجابته اللجنة بالرفض بعلة أن تاريخ المصادقة على عقد شرائه للعقار كان لا حقا لتاريخ صدور ظهير الإسترجاع، وأنه يستفاد من وثائق الملف أنه سبق أن تقدم بطلب تسوية وضعية عقاره، وأن الطلب الذي تقدم لاحقا يعتبر تجديدا للطلب الأول ويترتب عن ذلك اعتبار القرار موضوع الطعن قرارا تأكيديا للقرار السابق، الذي على فرض عدم تبليغه للمستأنف، فإنه كان يتعين عليه الطعن فيه على أبعد تقدير داخل الأجل المنصوص عليه ضمن مقتضيات الفقرة الخامسة من المادة 23 من القانون 41-90 المحدث للمحاكم الإدارية، سيما وأن الثابت أن الطلب المذكور مقدم بإسمه ومؤشر عليه من قبل الإدارة، فإنها تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1092023/9152023/3/2/2021إن إثبات الإلتزام على مدعيه طبقا للفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود، والمحكمة لما اعتبرت عن غير صواب أن العلاقة الكرائية ثابتة بين طرفي الدعوى من خلال عدم إدلاء الطالب كمكتري بما يخالف الادعاء عليه، ودون أن تكلف المدعي - المكري - بإثبات الإلتزام الذي يدعيه، وقلبت عبء الإثبات مع أن مقتضيات الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود تقضي بأن إثبات الالتزام على مدعيه وهي بنهجها لم تجعل لما قضت به من أساس وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1102023/10032023/3/2/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن بالنقض الذي تقدم به الطرف الطاعن أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، إذ تضمن أنه موجه من الورثة دون ذكر الاسم الشخصي للمورث، وضد الورثة دون ذكر هؤلاء بالإشارة إلى أسمائهم الشخصية والعائلية وصفتهم وموطنهم، مما يعرضه لعدم القبول عملا بالفصل 355 المذكور. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-942023/2912023/3/2/2021لئن كان الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية يجعل ضمن أسباب طلب إعادة لنظر في قرارات محكمة النقض صدورها دون مراعاة الفصول 371 و372 و375 من قانون المسطرة المدنية، وكانت الفقرة الأولى من الفصل الأخير (375) تنص على أنه: "تكون قرارات محكمة النقض معللة ويشار فيها إلى النصوص المطبقة ..."، فإن مفهوم انعدام التعليل في قرارات محكمة النقض ينحصر في الحالات التي لا

تجيب فيها المحكمة عن دفع بعدم القبول أو على وسيلة أو جزء من وسيلة، أو إذا كانت تعليلاته مشوبة بتناقض لا يفهم منها على أي أساس قضت بما أصدرته. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
09-02-952023/5492023/3/2/2021يسقط حق المكري في طلب المصادقة على الإنذار بمرور ستة أشهر من تاريخ انتهاء الأجل الممنوح للمكتري في الإنذار عملا بمقتضيات المادة 26 من قانون رقم 49/16. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-962023/5722023/3/2/2021إن البيان المتعلق بتاريخ إنشاء الكمبيالة ليس من البيانات الإلزامية لصحتها، وأن خلوها من البيان المذكور أو وجود اختلاف بينه وبين البيانات الأخرى لا يمس حجيتها كورقة تجارية ما دام المشرع ذهب في المادة 160 من مدونة التجارة أبعد من ذلك واعتبر خلو الكمبيالة أصلا من تاريخ إنشائها يجعل تاريخ التسليم هو تاريخ إصدارها، كما أن التوقيع بالقبول يفترض وجود مقابل الوفاء وفي حالة الإنكار يبقى الساحب هو الملزم بالإثبات، وهو ما طبقته المحكمة لما اعتبرت منازعة الطالب في مقابل الوفاء مجردة من الإثبات، دون أن تكون ملزمة قانونا بضرورة إشعار هذا الأخير بالإثبات أو إجراء بحث للتحقيق في ذلك، فأتى قرارها تبعا لذلك مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-972023/7702023/3/2/2021يكون المكتري محقا في الرجوع إلى المحل إذا أعرب عن رغبته في الرجوع أثناء سريان دعوى الإفراغ، وإذا لم يعرب عن رغبته، فإن المكري يكون ملزما تحت طائلة التعويض عن فقدان الأصل التجاري، بإخبار المكتري بتاريخ الشروع في البناء ومطالبته بالإعراب عن نيته في استعمال حق الرجوع داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ التوصل بالإخبار عملا بمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 13 من قانون رقم 49/16.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

09-02-982023/3182023/3/2/2020إن المحكمة التي أدلى أمامها الطاعن بمحضر معاينة لإثبات تقسيم المحل موضوع الدعوى إلى محلين وتغيير معالمه، كما أدلت المطلوبة بمحضر معاينة لاحق يفيد أن المحل المذكور له بابان حديديان، وأن مساحته لم تعرف أي تغيير، وأنها اعتمدت في قضائها المحضر المدلى به من طرف المطلوبة دون أن تقوم بإجراء تحقيق في النازلة للوقوف على ما إذا تم تغيير معالم المحل أم لا، تكون قد عللت قرارها تعليلا

ناقصا يوازي انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-992023/10642023/3/2/2020لما ثبت للمحكمة المطعون في قرارها أن إجراءات تبليغ الإنذار موضوع الدعوى تعتبر باطلة لكون شهادة التسليم المعتمدة في تبليغ الإنذار المذكور لا تحمل توقيع المفوض القضائي طبقا للمادة 44 من القانون رقم 81.03، واعتبرت أنه ببطلان تبليغ الإنذار يصبح الأساس القانوني للقول بإفراغ المطلوب من المحل المدعى فيه مردودا، تكون قد ردت ضمنيا الدفع المتعلق بعدم سلوك هذا الأخير لدعوى الصلح وكان ما ورد بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 09-02-1002023/9092023/3/2/2021إن المحكمة لما ثبت لها عدم أداء الطاعن لواجبات الكراء المطلوبة واعتبرته متماطلا في الأداء وأيدت الحكم المستأنف، تكون قد ناقشت دفوعه وحججه المدلى بها في الملف وعللت قرارها بما يكفي وبما يساير واقع الملف فلم تخرق أي قاعدة جوهرية وما أثير على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-1012023/10892023/3/2/2021إن شكليات استدعاء أطراف الدعوى المنصوص عليه بالفصول 37 و38 و39 من ق.م.م مقررة لمصلحة أطراف الدعوى شخصيا وليس لدفاعهم الذي يفترض أن له عنوانا معروفا، وأن أي تغيير في العنوان المذكور يقتضى من الدفاع إشعار المحكمة به. والمحكمة التي أدرجت القضية بالجلسة واعتبرتها جاهزة وحجزتها للمداولة للنطق بقرارها بالجلسة، بعد أن تبين لها أن استدعاء دفاع الطاعن رجع بملاحظة أن مكتبه مغلق باستمرار، لم يخرق قرارها الفصول القانونية المحتج بخرقها والوسيلة بدون أثر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-1022023/5382023/3/2/2020إن المحكمة لما ردت ما أثارته الطالبة من عدم حضورية إجراءات الخبرة المنجزة في المرحلة الابتدائية بعدما ثبت لها أن الخبير استدعى فعلا الطالبة ودفاعها لحضور إجراءات الخبرة وأمهلها للإدلاء بوثائقها وأخبرها بالموعد المحدد لإتمام الإجراءات، إلا أنها لم تحضر ولم تقدم له أي وثيقة، فإنها لم تخرق المقتضى المحتج بخرقه وجاء قرارها معللا بما يكفي وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة

النقض ملف عدد :
09-02-1032023/3102023/3/2/2020إن المحكمة لما ردت ما تمسك به الطاعن بخصوص توقفه عن استغلال المقهى بعلة أن استمراره في تسييره ثابت من إقراره المضمن بمحضر جلسة البحث في المرحلة الابتدائية، فإنها لم تكن ملزمة بالجواب عن الوثائق المتعلقة بعدم استفادة المحل من مادتي الماء والكهرباء أمام إقراره القضائي، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكز على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1042023/12872023/3/2/2021إن المحكمة لما ردت طلب الطاعنة الرامي إلى التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام بعلة أن الطاعنة أبرمت عقد كراء محل تجاري في طور البناء والذي لا يسري أثره طبقا لبنوده إلا بعد إشعار المكترية من طرف المكرية بتسلم المفاتيح داخل أجل 10 أيام من التوصل بالإشعار، وبتوقيعها على العقد المذكور تكون قد ارتضت بنوده والتي تفيد أنها على علم بدفتر التحملات الملحق بالعقد في غياب وجود مقتضيات أخرى، يكون قرارها معللا ومرتكزا على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1052023/8612023/3/2/2020إن التسجيل بالسجل التجاري واختلاف أرقام المحل التجاري يكون بناء على تصريح من طالب التسجيل، والمحكمة بما نحت، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما ولم تخرق المقتضى المحتج بخرقه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1062023/12932023/3/2/2021إن المحكمة لما ردت ما تمسكت به الطاعنة بعلة أن الدين ثابت في حقها بمقتضى سند تنفيذي وبالتالي لا مجال للدفع بالتقادم، وأن المطلوب أجرى حجزا تنفيذيا على المنقولات المتعلقة بالأصل التجاري موضوع البيع الإجمالي حسب الثابت من محضر الحجز التنفيذي، واعتبرت أن مقتضيات المادة 113 من مدونة التجارة متوفرة في النازلة، وبالتالي أصبحت المنازعة في ثبوت الدين وتحقق المديونية غير ذات أساس، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1072023/14622023/3/2/2022البيّن أن الطالب تقدم بواسطة نائبه بكتاب التمس بموجبه تسجيل تنازل موكله عن الطعن بالنقض ضد القرار موضوع ملف النقض الحالي، وأن التنازل المدلى به غير مشروط، الأمر الذي يتعين معه تسجيل هذا التنازل.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1082023/8462023/3/2/2021إن مقتضيات الفصل 142 من قانون المسطرة المدنية الواجب التطبيق أمام محاكم الاستئناف أوجب على المستأنف أن يرفق مقاله حين استئناف الحكم الابتدائي بالمستندات التي ينوي استعمالها، وأن الأطراف مدعوون تلقائيا للإدلاء بالوثائق المدعمة لادعاءاتهم، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول التعرض على الأمر بالأداء لعدم إدلاء الطاعن بالحجج المبررة لطلبه تكون قد طبقت وعن

صواب المبدأ المذكور فلم تكن في حاجة إلى الجواب على دفوع الطالب، فجاء قرارها معللا بما فيه الكفاية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1292023/24902023/1/4/2022البيّن أن الشق الأول من الوسيلة مجرد سرد للوقائع وطبيعة الدعوى المقدمة وما التزم به المطلوب ببيع نصيبه والعوارض التي حالت دون إتمام البيع دون أن تبين وجه النعي على القرار وهو بذلك غير مقبول، وبخصوص الشق الثاني من الوسيلة والمتعلق بالمديونية فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت المطلوب مدينا لها بمبلغ مالي خصمته من ثمن البيع تكون قد اعتبرت سند الدين وعللت قرارها بهذا الخصوص تعليلا سليما ويبقى ما استدل به في هذا الشق بدون أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 09-02-1302023/47032023/1/4/2022البيّن أن الدعوى رفعت أمام قضاء الموضوع تهدف إلى رفع الضرر وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وبتت فيها المحكمة العادية ولم تكن دعوى استعجالية فضلا على أن محكمة الاستئناف تبت كمحكمة موضوع بغض النظر عن طبيعة الدعوى محل الطعن بالاستئناف، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما بتت في الاستئناف تكون قد بتت وفق ما يفرضه القانون وأنه لا مجال للاحتجاج بالفصل 149 من ق.م.م لأن القضية نظرت أمام المحكمة العادية ويبقى ما استدل به على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1312023/80852023/1/4/2022لمحكمة الموضوع سلطة القيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق ولها العدول عن ذلك متى اعتبرت أنه لا يقتضي الأمر استكمال الإجراء المذكور في إطار سلطتها في تجهيز الملف، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تراجعت عن إجراء البحث المأمور به بمقتضى قرارها التمهيدي، فإنها تكون قد أعملت سلطتها وهي لما لم تقم بإجراءات التحقيق فليس لازما تحرير تقرير في الموضوع والوسيلة بدون أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1322023/83922023/1/4/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الطلب دون أن تقوم بأي إجراء من إجراءات التحقيق لتتحقق من كون أن التنفيذ تم وفق الحكم محل التنفيذ والصلح الوارد به من حيث الحدود والجهة الواردين به، خاصة وأن مأمور التنفيذ لم يبين في محضره مكان الطريق المتفق عليها بالصلح وأن الطالبين تمسكوا بأن الطريق أحدثت وسط ملكهم وليس بجهة الشمال وهو ما يقتضي المزيد من التحري حتى تبني قرارها على ما ينتهي إليه التحقيق ولو بإجراء معاينة صحبة خبير وما استدل به وارد عليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1332023/6482023/1/4/2022إن المحكمة المطعون في قرارها لما تبين لها أن الطالبة تقدمت بنفس دعوى سلفها موضوعا وسببا و اعتبرت أن سبقية البت متحققة وقضت بإلغاء الحكم الابتدائي تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وطبقت مقتضيات الفصل 451 من ق.ل.ع المحتج به تطبيقا سليما والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1342023/32562023/1/4/2022إن محكمة الموضوع لها سلطة تقييم نتيجة الخبرة لاستخلاص مبررات قضائها بما يسوغ ذلك واقعا وقانونا، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أبرزت أن الثمن الافتتاحي إنما يعتبر مجرد انطلاق المزايدة ولا يحدد ثمنه النهائي إلا بعد رسو المزاد واعتمدت الخبرة المنجزة، تكون قد أعملت سلطتها في تقييم نتيجة الخبرة وردت ضمنيا دفوع الطالب وعللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1352023/53572023/1/4/2022يجب أن يعلم كل طرف في الدعوى أو وكيله بمقتضى تبليغ باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية، وذلك قبل خمسة أيام كاملة بين يوم تسلم الاستدعاء واليوم المعين للحضور عملا بمقتضيات الفصل 338 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1362023/70182023/1/4/2022للمحكمة سلطة الأمر بإجراء من إجراءات التحقيق من عدمه لاستخلاص مبررات قضائها عملا بالمقتضيات الفصلين 55 و366 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1372023/82642023/1/4/2022من المقرر فقها وقضاء أنه لا يصار إلى قسمة التصفية إلا إذا تعذرت القسمة العينية لطبيعة الشيء أو للقانون أو لتعذر الانتفاع ولو بمدرك، والمحكمة لما صارت إلى قسمة التصفية بتأييدها الحكم الابتدائي لمجرد خضوع المدعى فيه للقانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية رغم أن الخبرة التي اعتمدت عليها في ما انتهى إليه قضاءها لم تبين المانع من القسمة العينية على الوجه المقرر أعلاه ووفقا لضوابط القانون المذكور وعلى ضوء وثائق التعمير وتصاميم التهيئة الخاضع له العقار والمعلومات الصادرة عن الوكالة الحضرية بالصخيرات تكون قد عللت قراها تعليلا غير سليم وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1382023/90222023/1/4/2022إن تعيين الخبير لإنجاز الخبرة في غير مجال اختصاصه هو من أسباب تجريحه والذي يجب أن يقدم داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغ المقرر القضائي بتعيين الخبير عملا بمقتضيات الفصل 62 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1142023/22872023/1/4/2022عملا بالفصلين 15 و16 من مدونة الحقوق

العينية فإن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها إلا إذا نص القانون أو الاتفاق على ما يخالف ذلك ومالك العقار يملك كل ملحقاته وما يدره من ثمار أو منتجات وما يضم إليه أو يدمج فيه بالالتصاق، والمحكمة لما اعتبرت المدعى فيه مشاعا بين الطرفين وانطلاقا مما أورده تقرير الخبير المعين في تلك المرحلة ومن القرار القاضي بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول دعوى الكد والسعاية فأيدت الحكم المستأنف لم تخرق أي قانون وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا وما استدل به لا يرتكز على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 09-02-1152023/24932023/1/4/2022بمقتضى 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول: 2- ملخص الوقائع والوسائل وكذا المستنتجات. ولما كان المقصود من ذكر الوقائع تلك التي وردت بمقال الدعوى ومضمون الطلب وملخص للإجراءات المنجزة في المرحلة الابتدائية والحكم الصادر فيها ومن طعن فيه وملخص لما تم من إجراءات بعد ذلك إلى حين صدور القرار الاستئنافي المطعون فيه. والبيّن أن الطالبين لم يوردوا موجزا لوقائع الدعوى بالشكل الوارد النص عليه بالفصل أعلاه بل سردوا وقائع وفق هواهم مما يعرض طلبهم لعدم القبول. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

09-02-1162023/54162023/1/4/2022عملا بالفصل 451 من قانون الالتزامات والعقود فإن قوة الشيء المقضى به لا تثبت إلا لمنطوق الحكم ولا تقوم إلا بالنسبة إلى ما جاء فيه أو ما يعتبر نتيجة حتمية، ومباشرة له ويلزم: أن يكون الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه وأن تؤسس الدعوى على نفس السبب وأنها تكون الدعوى قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة والمحكمة مصدرة القرار لما ردت دفع الطالبين بسبق الفصل في القضية معتمدين على الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا باعتباره دفعا غير مؤسس بالنظر إلى أن الحكم المحتج به وكذا محضر التنفيذ موضوع الملف التنفيذي علا يتعلقان بالرسم العقاري موضوع دعوى القسمة والتي انصب عليها الاستئناف وإنما يتعلقان بعقار آخر، تكون أجابت عن الدفع بمقبول وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا وما بالوسيلة لا يرتكز على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1172023/62302023/1/4/2022للمحكمة سلطة الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق تراه مفيدا لحسم النزاع المعروض عليها وعليها أن تمتنع عن ذلك حتى ولو كان الإجراء مطلوبا منها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1182023/18842023/1/4/2022للمحكمة سلطة تقييم الحجج المعروضة أمامها

وكذلك نتيجة الخبرة المنجزة وهي غير ملزمة بالأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاستماع للشهود عملا بمقتضيات الفصلين 55 و336 من ق.م.م، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن الخبرة المنجزة في المرحلة الابتدائية خلصت إلى وجود طريق قديم أصبح عبارة عن مريرة لتضييقه من طرف الطالبين فأيدت الحكم الابتدائي القاضي بإلزامهما بفتحها لم تكن في حاجة للاستماع إلى الشهود وتكون قد ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا ويبقى ما استدل به على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1192023/24922023/1/4/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اكتفت بنتيجة الخبرة المنجزة من طرف الخبير التي خلصت إلى أن المدعى فيه عبارة عن طريق خاصة تستغل للولوج إلى منازل المستأنف ولها باب حديدي في الجهة الموالية للجنوب وأنها ليست الطريق موضوع الحكم الجنحي وإنما متفرعة عنها دون الالتفات إلى ما أدلى به الطاعن من حجج وما تمسك به ودون توضيح أحقية المطلوب في المرور منها وهل هي طريق عمومية أم خاصة، قديمة أم حديثة لم تبن ما قضت به على اليقين ولم تجب على جميع أسباب استئناف الطاعن لم تركز قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا ناقصا وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1202023/32462023/1/4/2022للمحكمة سلطة تقييم الحجج المعروضة أمامها وتقييم نتيجة الخبرة وكذلك شهادة الشهود وعملا بمقتضيات الفصل 418 من ق.ل.ع فإن الأحكام تعتبر حجة على الوقائع التي تثبتها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ، وعملا بمقتضيات الفصلين 55 و336 من ق.م.م فإن المحكمة غير ملزمة بالأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق إذا تبين لها أن العناصر المضمنة بالملف كافية للبت في النازلة أو عدم جدواه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1212023/34122023/1/4/2022بمقتضى الفصل 354 من ق.م.م فإن طلب الطعن بالنقض يقدم بواسطة مقال مكتوب موقع من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض. والبيّن أن مقال الطعن المقدم من طرف الطاعن لا يحمل توقيع رافعه، وبذلك فهو مخالف لمقتضيات الفصل 354 المذكور وبالتالي غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

09-02-1222023/34142023/1/4/2022البيّن من وثائق الملف أن الأمر يتعلق برفع الضرر وفتح طريق والطاعن تمسك بكون الطريق موضوع النزاع كانت موجودة منذ القدم وان المطلوب قام بإغلاقها بوضع أكوام من الأتربة بباب منزله ووضع أعمدة وطمس معالم الطريق مما ألحق به ضررا ومنعه من المرور إلى منزله. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت الأحكام الصادرة بين الطرفين دون الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق للتأكد من ادعاءات الطاعن والضرر اللاحق به ومن كون الطريق موضوع النزاع قديمة أم لا

وهل هي نفسها موضوع القرار الاستئنافي الصادر عن محكمة التحفيظ أم لا لم تركز قضاءها على أساس وعللته تعليلا ناقصا وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-1232023/14392023/1/4/2021لا يلزم القاضي بالأخذ برأي الخبير المعين ويبقى له الحق في تعيين أي خبير آخر من أجل استيضاح الجوانب التقنية في النزاع عملا بمقتضيات الفصل 66 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-1242023/36632023/1/4/2021البيّن أنه الطالب سبق له أن طعن بالنقض في القرار الاستئنافي انتهى بصدور قرار محكمة النقض برفض الطلب، وأن القرار المذكور هو نفسه المطعون فيه بالنقض الحالي، وبذلك يكون الطالب قد مارس الطعن بالنقض مرتين ضد نفس القرار وبين نفس الأشخاص وبنفس صفتهم وهو ما لا يجوز، فيبقى الطلب لذلك غير مقبول.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 09-02-1252023/25592023/1/4/2022إذا كان العقار المشاع غير قابل للقسمة العينية أو كان من شأن قسمته مخالفة للقوانين والضوابط الجاري بها العمل أو إحداث نقص كبير في قيمته فإن المحكمة تحكم ببيعه بالمزاد العلني عملا بالمادة 318 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من الخبرة المنجزة أن العقار قابل للقسمة العينية على أساس أصغر حية وأنه ليس هناك أي مخالفة للقانون رقم 90.25 وصارت إلى القسمة العينية لم تخرق أي مقتضى قانوني وما استدل به غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-1262023/32642023/1/4/2021البيّن أن الطالبين التمسوا في تعقيبهم على الخبرة المنجزة بعد قرار الإرجاع المصادقة عليها، وبذلك فما استدل به الطاعنون لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع ولا يمكن الاستدلال به لأول مرة أمام محكمة النقض لذلك فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 09-02-1272023/65982023/1/4/2022إن المحكمة مصدرة القرار لما قضت بالمصادقة على الخبرة التي انتهت إلى قسمة العقارات موضوع الدعوى كلها بالبيع بالمزاد العلني رغم أن الخبرتين المنجزتان ابتدائيا خلصتا إلى أن عقارين قابلين للقسمة العينية، ورغم أن أطراف الدعوى سواء الطالبين أو المطلوبين انتقدا الخبرة والتمسا الأمر بإجراء خبرة مضادة ودون أن تبين قضائها مبررات تعذر القسمة العينية في مجموع العقارات ودون

استجلاء التناقض بين الخبرات المنجزة ابتدائيا والمنجزة استئنافيا، تكون قد بنت قضاءها على غير اليقين وجاء قرارها ناقص التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
09-02-1282023/43032023/1/4/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استبعدت رسم التصرف لعدم توفره على شروط الملك وأعملت ما تضمنه الموجب اللفيفي بعد أن تبين لها من الخبرة أن الخبير قام بتطبيق حجج الطرفين على المدعى فيه واعتبرها تنطبق حدودا ومساحة وقضت على ضوء ذلك بإخراج العقارين محل النزاع، تكون قد رجحت بينة المتدخلين في الدعوى على موجب التصرف الذي لا يثبت به الملك ولا ينهض حجة كافية أمام ما استدل به المتدخلون وأعملت سلطتها في تقييم الحجج والأدلة وعللت قرارها تعليلا سليما وما استدل به غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2072023/17722023/5/1/2020إن المحكمة المطعون في قرارها اعتبرت عن صواب أن لجوء الأجيرة لإقامة الدعوى الحالية كان الهدف منه الاستفادة من تعويضات إضافية، مستعملة الحيل بإنكارها تنصيب محام خلال رفع الدعوى الأولى وتمسكها بالإكراه للضغط، في حين أن إرادته كانت حرة بتقديم طلب المشاركة في المغادرة الطوعية، مما تكون معه مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى متوفرة في النازلة، والقرار فيما انتهى إليه لم يكن خارقا للمقتضى المستدل به، والوسيلة لا سند لها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2082023/17762023/5/1/2020إن المحكمة المطعون في قرارها اعتبرت عن صواب أن لجوء الأجير لإقامة الدعوى الحالية كان الهدف منه الاستفادة من تعويضات إضافية، مستعملا الحيل بإنكاره تنصيب محام خلال رفع الدعوى الأولى وتمسكه بالإكراه للضغط، في حين أن إرادته كانت حرة بتقديم طلب المشاركة في المغادرة الطوعية، مما تكون معه مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى متوفرة في النازلة، والقرار فيما انتهى إليه لم يكن خارقا للمقتضى المستدل به، والوسيلة لا سند لها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2092023/17882023/5/1/2020إن المحكمة المطعون في قرارها اعتبرت عن صواب أن لجوء الأجيرة لإقامة الدعوى الحالية كان الهدف منه الاستفادة من تعويضات إضافية، مستعملة الحيل بإنكارها تنصيب محام خلال رفع الدعوى الأولى وتمسكها بالإكراه للضغط، في حين أن إرادته اكانت حرة بتقديم طلب المشاركة في المغادرة الطوعية، مما تكون معه مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى متوفرة في النازلة، والقرار فيما انتهى إليه لم يكن خارقا للمقتضى المستدل به، والوسيلة لا سند لها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2102023/19022023/5/1/2020البيّن من أوراق الملف ان الطالبة وان كانت قد استدعت المطلوب في النقض وحررت بذلك محضر الاستماع للمطلوب بشأن الأخطاء

المرتكبة من طرفه فإنه لم يوقع على محضر الاستماع وانما اكتفى بتوقيع ممثلي الإدارة دون ان تثبت تسلم الاجير نسخة منه مرفقا بالاستدعاء، كما اتخذت مقرر الفصل في حق المطلوب دون ان توجه نسخة منه الى مفتشية الشغل طبقا لمقتضيات الفصل 64 من مدونة الشغل، والمحكمة لما اعتبرت ان سلوك مسطرة الفصل غير تامة تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2012023/18062023/5/2/2020طبقا للمادتين 16 و 17 من مدونة الشغل أن ابرام عقود الشغل محددة المدة يخضع لمسطرة خاصة ووفق الشروط المنصوص عليها في المادتين المذكورتين لإبرامها، والمحكمة لما استخلصت مما عرض عليها من وثائق، ومن البحث الذي أجري أمامها، وتصريحات الشهود أن المطلوب كان يرتبط بالطالبة بعقد غير محدد المدة، بعلة أنه بقضاء الأجير لأكثر من ستة أشهر من العمل بشكل مستمر ومتصل في غياب عقد الشغل يحدد صيغة العقد يصبح عقدا غير محدد المدة، واعتبرت بأنه في غياب ما يثبت سبب إنهاء العقد يشكل فصلا تعسفيا يخول للأجير الحصول على تعويضات نتيجة هذا الفصل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

08-02-2022023/20102023/5/2/2020المقرر أن المغادرة التلقائية باعتبارها واقعة مادية يقع عبء إثباتها على عاتق المشغل بجميع وسائل الإثبات عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 08-02-2032023/20112023/5/2/2020إن أسباب النقض منصوص عليها حصرا في الفصل 354 من قانون المسطرة المدنية، والبين من عريضة النقض أنها انصبت على مناقشة وقائع القضية وإجراءاتها أمام محكمة الموضوع ولم تنع شيئا على القرار المطعون فيه مما يجعل الوسيلة مبهمة وغامضة وغير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-2042023/432023/5/1/2020إن علاقة الشغل واستمراريتها تقع على عاتق الاجير مالم ينازع المشغل في ذلك والبيّن أن الطالب تمسك بشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومحضر تبليغ انذار ورثة والده للمطلوب لا يوجد بالملف ما يثبته، والمحكمة لما

اخذت بشهادة الشهود واستبعدت شهادة الضمان الاجتماعي ومحضر تبليغ انذار لعدم اثبات ما يفيد ذلك تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-2052023/682023/5/1/2020بمقتضى المادة 73 من مدونة الشغل التي تنص على انه: " التوصيل عن تصفية كل حساب هو التوصيل الذي يسلمه الاجير للمشغل عند انهاء العقد لاي سبب كان ..."، والبين من وثائق الملف ان المطلوب في النقض قد توصل من الطالبة بمبلغ مالي كتعويض، والمحكمة لما حكمت بالتعويضات عن الاخطار والفصل والضرر وعن العطلة السنوية وعن اجرة شهر دون ان تخصم مبلغ التوصيل من مجموع المبالغ المحكوم بها لم تجعل لقضائها من أساس وجاء قرارها معيبا مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2062023/17622023/5/1/2020إن المحكمة المطعون في قرارها اعتبرت عن صواب أن لجوء الأجير لإقامة الدعوى الحالية كان الهدف منه الاستفادة من تعويضات إضافية، مستعملا الحيل بإنكاره تنصيب محام خلال رفع الدعوى الأولى وتمسكه بالإكراه للضغط، في حين أن إرادته كانت حرة بتقديم طلب المشاركة في المغادرة الطوعية، مما تكون معه مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى متوفرة في النازلة، والقرار فيما انتهى إليه لم يكن خارقا للمقتضى المستدل به، والوسيلة لا سند لها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-2112023/20852023/5/1/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي تحت طائلة عدم قبول الطلب. والبيّن من مقال الطعن الذي قدمته الطالبة أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، ذلك أن الطالبة لم تورد في مقالها الموطن الحقيقي الكامل للمطلوبة حيث لم تحدد العنوان الكامل المتواجد بها، وإنما اقتصرت على ذكر اسم دفاعها خلال المرحلة الاستئنافية، مع أن هذا الأخير لا يعتبر مكتبه موطنا حقيقيا لها، كما أن ذلك لا يغني عن ذكر الموطن الحقيقي الكامل، مما يكون المقال قد أخل بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه، وتبعا لذلك يتعين عدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-862023/11562023/3/1/2022البيّن من وثائق الملف كما كانت معروضة على قضاة الموضوع، أن الطاعنة لم تنفذ الحكم طوعا، بل كانت إجراءات التنفيذ الجبري تباشر في حقها، والمحكمة لما اعتبرت أن الطاعنة نفذت الحكم طوعا وأن ذلك يعد تنازلا منها عن حق الطعن ويقوم مقام تبليغها بالحكم، تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-792023/9372023/3/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فإنه: "يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول: بيان أسماء الأطراف العائلية

والشخصية وموطنهم الحقيقي"، والبيّن من مقال الطعن أنه جاء خاليا من بيان الموطن الحقيقي للمطلوب، مما جاء معه مخالفا للمقتضى الآنف ذكره وتعين التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-802023/11802023/3/1/2021إن المحكمة لما ردت طلب الزور الفرعي، استنادا إلى كون الطالب لا ينكر توقيعه على الوثيقة والمصادقة على صحته وعلى كونه سلّمها بعد ذلك للشركة الدائنة، دون أن تجيب على تمسك الطالب بكون الالتزام المنسوب إليه مضاف إلى الوثيقة محل النزاع، وعلى تمسكه بخلاصة الخبرة المنجزة من طرف الشرطة العلمية، ودون أن تحقّق كفاية في شأن واقعة الزور في الوثيقة والمنصبة على الإضافة المدعى بها، وتناقش الدفوع المتمسك بها أو تردّها بمقبول، تكون قد بنت قضائها على تعليل ناقص يوازي انعدامه خرقت معه الفصل 92 من ق.م.م وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-812023/13452023/3/1/2021إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة أن الشيكات المستدل بها من قبل المطلوبة محرّرة من طرف الطالبة ومؤشر عليها بما يفيد أنها شيكات غير قابلة للتظهير، وأن الشيكات دليل كتابي لا يجوز إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بشهادة الشهود، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-822023/18872023/3/1/2021بمقتضى الفصل 55 من قانون المسطرة المدنية فإنه: "يمكن للقاضي بناء على طلب الأطراف أو أحدهم أو تلقائيا أن يأمر قبل البت في جوهر الدعوى بإجراء خبرة أو وقوف على عين المكان أو بحث أو تحقيق خطوط أو أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق."، ومؤدى ذلك أن لجوء المحكمة إلى إجراء خبرة قد يكون تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف أو أحدهم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 08-02-832023/17172023/3/1/2021للمحكمة سلطة اعتماد رسالة إلكترونية في إثبات القيام بالمهام المتفق عليها في العقد، واعتبارها حجة في الإثبات طبقا للفصل 417-1 من ق.ل.ع، طالما أنها لم تكن محل منازعة من الطرف الصادرة عنه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-842023/2242023/3/1/2022إن المحكمة لما خلصت إلى نسبة العقد وآثاره للطاعنة وتحميلها مسؤولية ذلك بأداء ما بقي بذمتها للمطلوبة الأولى، فإنه لم يكن من واجبها

استدعاء المستخدم الذي وقع على الوثيقة المطعون فيها بالزور طالما أن الطاعنة تقر بتوقيعه وتبعيته لها والوسيلة تبعا لذلك على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-852023/3762023/3/1/2022إن المحكمة التي ثبت لها من عقد التوطيد أن ديون البنك تصبح حالة برمتها أصلا وفائدة وعمولات ومصاريف وتوابع إذا لم يتم تسديد الاستحقاقات الحالة في أجلها، واعتبرت تبعا لذلك أن أقساط القرض تكون حالة دونما حاجة لتوجيه إنذار، تكون قد طبقت بشكل سليم العقد الرابط بين الطرفين، وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني سليم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-772023/3792023/3/1/2022إن المحكمة لما لم تعتمد فيما انتهت إليه على الفاتورة وحدها بل اعتمدت إلى جانبها وصل الطلب ووصل التسليم المتعلقين بها، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-782023/9272023/3/1/2022إن المحكمة لما ثبت لها أن الحكم الابتدائي لم يكن غيابيا في حق الطالبة وإنما صدر حضوريا في حقها، وردت تمسك الطالب بخرق الحكم الابتدائي للمادة 202 من القانون 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك، تكون قد طبقت الفصل 16 من قانون المسطرة المدنية الواجب التطبيق على النازلة باعتبار أن الدعوى بوشرت قبل تعديل المادة 202 من القانون رقم 31.08 والذي ليس فيه ما يفيد أنه يطبق على الدعاوى الجارية، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها ومبنيا على أساس قانوني سليم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-1372023/13062023/5/2/2020إن ما أثارته الطاعنة من كون القرار الصادر عن المحكمة الابتدائية والمؤيد استئنافيا قضت للمطلوبة في النقض بالإيرادات العمرية السنوية ابتداء من التاريخ المحدد رغم أن التاريخ المذكور صادف تاريخ الحادثة ولا علاقة له بتاريخ الوفاة لم يسبق لها أن تمسكت به أمام قضاة الموضوع ليعرف رأيهم فيها ولا يمكن لها التقدم به لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-1852023/18462023/5/2/2020المقرر أن المشغل هو من يقع عليه عبء إثبات المغادرة التلقائية بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 08-02-1732023/1252023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتمدت شهادة شاهد في إثبات بداية عمل المطلوب في النقض لدى الطالبة رغم اختلاف ما ورد بشهادة التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني المدلى بها من طرف المطلوب نفسه ومدى حجيتها باعتبارها ورقة رسمية، واستبعادها لعقد الشغل الذي تم من خلاله الاتفاق والتراضي على تشغيل المطلوب في النقض كأجير بورش بناء وينتهي بتاريخ انتهاء المدة المحددة به، تكون قد خرقت المقتضيات

القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليل ناقصا يوازي انعدامه. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
08-02-1742023/4122023/5/2/2020يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الصلح التمهيدي نهائيا غير قابل للطعن أمام المحكمة عملا بمقتضيات المادة 41 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-1762023/6142023/5/2/2020المقرر أن الأحكام الصادرة عن المحاكم المغربية والأجنبية لها حجيتها في الوقائع التي تثبتها ولا يمكن مناقشتها من جديد، وبالتالي فإن صدور حكم جنحي نهائي ببراءة المطلوب يجعل الفصل الذي تعرض له متسما بطابع التعسف.

08-02-1772023/8272023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت الطاعنة لم تحترم المواد من 62 إلى 64 من مدونة الشغل بعدم إدلائها بما يفيد تبليغهما لمقرر الفصل إلى مفتشية الشغل رغم أن البين من الوثائق المدلى بها ابتدائيا ومنها مذكرة جواب الطالبة المرفقة بنسخة من سجل التداول الحامل لطابع مفتشية الشغل يفيد تبليغها بمقرر الفصل توصلت به إلى جانب باقي الوثائق المتعلقة بمسطرة الاستماع، تكون قد خرقت المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه فوجب
نقضه.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/2/5/1114

2023/180

08-02-2023المقرر أن إقدام المشغلة على فصل الأجير عن العمل بعد ارتكابها لخطأ جسيم، يجعلها ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في المواد 62، 63، 64، 65 من مدونة الشغل، وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير وأعطى للمحكمة سلطة المراقبة على مدى تطبيق هذه المسطرة من طرف المشغل ومنح الأجير مجموعة من الضمانات التي يتعين احترامها من طرف المشغل أثناء سلوكه مسطرة الفصل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
08-02-1812023/16092023/5/2/2020إذا كان الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية قد أجاز إمكانية الطعن بإعادة النظر ضد قرارات محكمة النقض غير المعللة، فإن ما يقصده المشرع في هذا الشأن هو الحالة السلبية التي تتجلى في عدم الجواب على دفع أثير بعدم

القبول أو عدم الجواب على وسائل الطعن أو بعضها، أما المناقشة القانونية لعلل قرار محكمة النقض والمجادلة فيها بطرح آراء مخالفة لما انتهى إليه في قضائه حين تفسيره للنصوص القانونية المعتمدة بالقرار وتكييفها أو الإدلاء بقرارات مخالفة فإن ذلك لا يدخل ضمن حالة انعدام التعليل.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/5/1728

2023/182

2023-02-08

المقرر أن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها على عاتق الأجير الذي يمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود عملا بمقتضيات المادة 18 من مدونة الشغل.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/5/1785

2023/183

2023-02-08

إذا كان حق الإضراب مضمونا بمقتضى الدستور من أجل دفاع الأجراء عن مصالحهم المهنية في إطار التمثيلية النقابية فإن ذلك مشروط بعدم التعسف في استعمال هذا الحق.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :1771/5/2/2020

2023/171

2023-02-08

يعتمد في تقدير التعويض عن الفصل من الشغل الأجر بمعناه الأساسي مع توابعه عملا بمقتضيات المادة 57 من مدونة الشغل.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :2023/72023/5/2/2020-02-1708المقرر قانونا أن الطعن بالنقض يوجه ضد الأحكام الانتهائية عملا بأحكام الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، وأن العبرة في وصف الأحكام لما يحدده القانون، لا لما قد تسبغه المحاكم على أحكامها من أوصاف خاطئة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/2/5/1732

2023/170

2023-02-08

البيّن أن المطلوب في النقض تغيب عن العمل لمدة معينة وبترخيص من الطالبة وحل محله الشاهد ليؤمن حراسة المستودع الذي كان مكلفا به، وأنه حسب شهادة هذا الأخير حضر إلى العمل مرة ثانية وطلب مدة إضافية لغيابه وكان الشاهد دائما هو من يخلفه وأنه شهد بذلك أمام المحكمة الابتدائية، والمطلوب لم يثبت رجوعه إلى العمل لمواصلة شغله خلال المرحلة الثانية من غيابه يكون بذلك قد غادر العمل تلقائيا، والمحكمة لما لم ترد على هذا الدفع يكون قرارها قد جاء ناقص التعليل ومخالفا للمقتضيات المشار إليها أعلاه مما يعرضه للنقض.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2020/2/5/920

2023/187

2023-02-08

إن إثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، وتبقى تلك الوسائل خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/5/1415

2023/188

2023-02-08

البيّن أن الطالب تمسك أمام قضاة الاستئناف بأن المشغلة لم تحترم مسطرة الفصل لما لم تسلمه رفقة مقرر الفصل نسخة من محضر الاستماع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لم ترد لا إيجابا ولا سلبا على الدفع المتمسك به رغم جديته وأهميته في مسطرة الفصل وفق ما تقضي به المادة 62 من مدونة الشغل، بالرغم مما قد يكون للدفع المذكور من تأثير على مسار الدعوى، جاء قرارها بهذا الخصوص ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 851

الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2023 في الملف المدني رقم : 7212/1/9/2021 .

قرض بنكي - رهن رسمي - إنذار عقاري - بيع بالمزاد العلني - دعوى إبطال إجراءات البيع وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه - عدم التبليغ بتاريخ البيع - أثره.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المرفوع بتاريخ 13/8/2021 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة

دفاعها الأستاذتين (ب) و (ع) المحاميتين بهيئة الدار البيضاء والمقبولتين للترافع أمام محكمة النقض والرامي إلى نقض القرار رقم 5671 الصادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 21/6/2021 في الملف عدد : 3151/1404/2021 .

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بتاريخ 18/02/2023 من طرف المطلوب ضدهما النقض

بواسطة دفاعهما الأستاذ (م.ع) والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على المستندات المدلى بها في الملف.

الفضائية وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 2023.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 2023

وبناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة وردة المكنوزي والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد الإله مستقيم تقرر حجز القضية للمداولة لجلسة يومه.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه المشار إلى مراجعه أعلاه أن (م.م.د) و (م. ب) -المطلوبان - تقدما بمقال افتتاحي أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء عرضا من خلاله أنهما يملكان العقار الكائن بدرب (...) الزنقة (...) الرقم (...) مقاطعة ابن مسيك الدار البيضاء ذي الرسم العقاري عدد (51...) وقد سبق ل (م.م.د) والهالكة (ت.م.د) أن أبرما عقد قرض مع المدعى عليها شركة (ص.ك) بتاريخ 18/5/1994 وحصلا على مبلغ 471456 درهم تمت تأدية ثلثه والباقي تعذر أداؤه بعد وفاة (ت.م.د) أحاطا بإرثها وقد توصلا بتاريخ

11/4/1996 بإنذار عقاري بالعنوان المدون بعقد القرض وكذا الحجز العقاري بتاريخ 24/6/1997 ، وبعدها لم يتوصلا بأي إجراء آخر بالعنوان المذكور إلى أن فوجنا ببيع عقارهما بالمزاد العلني بتاريخ 7/3/2019 بناء على طلب المدعى عليها في ملف التنفيذ عدد 475/2007 الذي تبين بعد الاطلاع عليه أنهما لم يبلغا بتاريخ البيع، وأن الطالبة سلكت مسطرة القيم وضمنت الطلب عنوان لا يسكنان به إلى غير ذلك من الإخلالات والتمسا الحكم بإبطال الإجراءات المتبعة في مسطرة الإعداد والبيع بالمزاد العلني وإلغاء كل الإجراءات المترتبة على البيع وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وأمر المحافظ على الأملاك العقارية بسيدي عثمان بالتشطيب على البيع وما يترتب عن ذلك من آثار قانونية، أجابت المدعى عليها بأن الدعوى قدمت بعد ما يقارب شهرين على وقوع البيع بالمزاد العلني مع أن الطعن في إجراءات الحجز العقاري يجب أن يقدم قبل عملية السمسرة، ومن جهة أخرى، فإن باقي الدفوع غير مؤسسة. وبعد انتهاء الردود والإجراءات، أصدرت المحكمة حكمها برفض الطلب، استأنفه المدعيان وبعد جواب المستأنف عليها وانتهاء الردود والإجراءات، أصدرت المحكمة قرارها بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا الحكم بإبطال إجراءات مسطرة البيع بالمزاد العلني للعقار ذي الرسم العقاري عدد (51...) بالملف التنفيذي عدد 475/2007 وإلغاء الإجراءات المترتبة عن هذا البيع وأمر المحافظ على الأملاك العقارية بسيدي عثمان بالتشطيب عليه من الرسم العقاري وهو القرار موضوع الطعن بالنقض.

في شأن الوسيلة الأولى:

حيث تعيب الطاعنة على القرار خرق المادة 2 من الظهير الشريف رقم 1.17.47 المؤرخ في 30/8/2017 بتنفيذ القانون المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية وخرق الفصلين 107 و 113 من الدستور وكلها قواعد قانونية ودستورية تتعلق بالنظام العام تثار ولو تلقائيا وخرق مقتضيات الفصل 345 من ق.م.م وفساد التعليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس، ذلك أنه أشير في بيانات ديباجة القرار إلى وزارة العدل والحريات مباشرة أسفل عبارة "المملكة المغربية" وقبل محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، وذلك كما لو أن وزارة العدل لا زالت سلطة الوصاية على القضاء المدني بالمملكة من بينها المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه كما أن النسخة التبليغية للقرار التي بلغت إليها والمرفقة بمقالها الحالي تضمنت أيضا بصفحاتها نفس العبارات، والحال أن وصاية وزارة العدل على محاكم المملكة انتهت بإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية بموجب الفصل 113 من الدستور

وبموجب الظهير الشريف المؤرخ في 24/3/2016 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 14/4/2016

صفحة 3143 وهو نص دخل حيز التطبيق قبل صدور القرار الاستئنافي المطعون فيه كما أنه خرق أيضا المادة 7 من الدستور التي تعتبر السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وكذلك عن السلطة التنفيذية، وهذه الخروقات كلها تتعلق بالنظام العام.

لكن حيث إنه عملا بمقتضيات الفصل 345 من ق.م.م: تحمل القرارات نفس العنوان الذي تحمله أحكام المحاكم الابتدائية، وينص الفصل 50 من نفس القانون في فقرته الأولى على أنه: "تصدر الأحكام في جلسة علنية وتحمل في رأسها العنوان التالي: المملكة المغربية باسم جلالة الملك وطبقا لقانون"، والقرار المطعون فيه تضمن العبارتين المنصوص عليهما وإشارته في الديباجة إلى وزارة العدل والحريات لا تأثير له على القرار، لذلك يبقى ما استدل به الطاعن في هذه الوسيلة على غير أساس.

فيما يخص الوسيلة الثانية:

حيث تعيب الطاعنة على القرار خرق مقتضيات الفصل 9 من ق.م.م في حالته الأولى وخرق الفصل 345 من نفس القانون، ذلك أن الملف الاستئنافي لم يبلغ إلى النيابة العامة رغم أن القضية تتعلق بالنظام العام لكون البطلان المزعوم من طرف المطلوبين بشأن ادعاتهما بطلان إجراءات البيع العقاري بالمزاد العلني القضائي هي إجراءات من صميم النظام العام وتقتضي تبليغ الملف إلى النيابة العامة وهذا الإخلال يجعل القرار باطلا لكون إجراءات الحجز العقاري والبيع بالمزاد العلني القضائي هو جزء لا يتجزأ من الحجز التنفيذي العقاري وإجراءات هذا الأخير التي تؤول إلى إنشاء محضر مزاد يشكل سندا للملكية ويترتب عليه تقييده في الرسم العقاري يجعل كل هذه الإجراءات تتعلق بالنظام العام ومن صميمه الارتباط الوثيق باستقرار الأوضاع المترتبة عن الحجز التنفيذي العقاري والبيع بالمزاد العلني القضائي، وكل تعديل أو نقل للملكية بموجب بيع جبري بالمزاد العلني القضائي العقار مرهون يتعلق بالنظام العام ويوجب إحالة الملف الاستئنافي على النيابة العامة ويجعل القرار الذي خرق هذه المقتضيات باطلا بطلانا مطلقا بصريح الجزاء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من الفصل 9 من ق.م.م وهو ما تراقبه محكمة النقض ولو تلقائيا.

لكن، حيث إنه عملا بمقتضيات الفصل 9 من ق.م.م: يجب أن تبلغ إلى النيابة العامة الدعاوى الآتية: -1- القضايا المتعلقة بالنظام العام والدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهبات والوصايا لفائدة المؤسسات الخيرية وممتلكات الأحباس والأراضي الجماعية -2- القضايا المتعلقة بالأسرة 3- القضايا المتعلقة بفاقدي الأهلية وبصفة عامة جميع القضايا التي يكون فيها ممثل قانوني نائبا أو مؤازرا الأحد الأطراف -4 القضايا التي تتعلق وتهم الأشخاص المفترضة غيبتهم - القضايا التي تتعلق بعدم الاختصاص النوعي -6 القضايا التي تتعلق بتنازع

الاختصاص تجريح القضاة والإحالة بسبب القرابة أو المصاهرة -7- مخاصمة القضاة -8- قضايا الزور الفرعي"، ولما كان الأمر يتعلق ببطلان إجراءات البيع التي لا تثار تلقائيا وأن الإجراءات المنصوص عليها في ق.م. م مسنونة لفائدة الأطراف طالب التنفيذ والمنفذ عليه والراسي عليه المزاد وأن أي إخلال بها لا يترتب عنه البطلان إلا بإثارة هؤلاء، وبالتالي ليس من النظام العام والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن ليس بالملف ما يفيد توفر حالة من الحالات المنصوص عليها أعلاه لم تكن في حاجة لإحالة الملف على النيابة العامة للإدلاء بمستنتجاتها ولم تخرق مقتضيات الفصل 9 أعلاه ويبقى ما استدل به على غير أساس.

فيما يرجع للوسيلتين الثالثة والرابعة

حيث تعيب الطاعنة على القرار الخرق والخطأ في تأويل الفصل 484 من ق.م.م وخرق القاعدة القانونية "لا اجتهاد مع نص صريح" وكذا القاعدة القانونية العامة التي تعتبر أن النص القانوني الذي يرد مطلقا يؤخذ على إطلاقه، وكذا القاعدة القانونية العامة التي تعتبر أن الفرع يتبع الأصل" وخرق الفصل 345 من ق.م.م وفساد التعليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس وخرق الفصل 234 من ق.ل.ع.

3

ذلك أنه اعتمد في إبطال وإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وقضى تصديا وفق طلبات المحجوز عليهما المطلوبين حاليا بناء على تأويل خاطئ للفصل 484 من ق.م.م، رغم أن الفصل جاء صريحا وهو ما يمنع المحكمة من التأويل عملا بقاعدة لا اجتهاد مع نص صريح، وأنه علل ما قضى به بأن: "مؤدى الفصل 484 من ق.م.م هو أن الطعن في إجراءات الحجز العقاري هي التي ينبغي أن تقدم قبل السمسرة أما الطعن في إجراءات البيع بالمزاد العلني والتي تلي إجراءات الحجز فهي غير مقيدة بالأجل المذكور لأن النص لا ينظمها". والحال أن النص القانوني جاء صريحا واستعمل المشرع في صلبه صياغة شاملة مطلقة، وذلك بتنصيص صريح وبصيغة الوجوب بإلزامية تقديم الطعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري في مقال مكتوب قبل السمسرة، وبذلك فإن إجراءاته تنطبق على جميع إجراءات الحجز العقاري بما فيها إجراءات البيع بالمزاد العلني التي لا تعتبر مستثناة من الأجل المنصوص عليه، لأن إجراءات البيع بالمزاد العلني جزء لا يتجزأ من الحجز العقاري بذاته، كما أن المطلوبين أقرا بكونهما بلغا بالإنذار العقاري وبالحجز العقاري والقرار خالف اجتهاد محكمة النقض.

كما أن القرار لم يراع ولم يطبق الفصل 234 من ق.ل.ع على النازلة ولم يأخذ بعين الاعتبار تكامل الوضع بين الفصلين 484 و 234 المذكورين بإقرار المطلوبين بتوصلهما بمحضر الحجز العقاري التنفيذي والإنذار العقاري، وكذلك بكون الدين المضمون بالرهن الرسمي لم يسدد منه إلا الثلث وبقي الباقي بدون تسديد، وبذلك تكون الدعوى مخالفة لمقتضيات الفصل

234 الذي ينص على أنه: "لا يجوز لأحد أن يباشر الدعوى الناتجة عن الالتزام إلا إذا أثبت أنه أدى أو عرض أن يؤدي كل ما كان ملتزما به من جانبه حسب الاتفاق القانوني"، والمحكمة لم تأخذ هذا التكامل بعين الاعتبار بمعنى أن المدين لا يمكنه تقديم هذه الدعوى دون احترام الفصل المذكور أي أن يثبت بأنه أدى الدين أو عرض بصفة عينية أو حقيقية طبقا للفصل 275 من ق.ل. ع إبداعه بصندوق المحكمة.

لكن، حيث إن قواعد الشكل تفسر تفسيرا ضيقا وأن الخاص لا يسري على العام عكس العام يبقى على عمومه ما لم يقيد، وينص الفصل 484 من ق.م.م في فقرته الأولى على أنه: "يجب أن يقدم كل طعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري بمقال مكتوب قبل السمسرة وتتبع في هذا الطعن نفس المسطرة المشار إليها في الفصل السابق المتعلقة بدعوى الاستحقاق"، مؤدى ذلك أنه يتعلق بالطعن في إجراءات الحجز العقاري أما الطعن في إجراءات البيع بالمزاد العلني فليس هناك ما يمنع تقديمه بعد إجرائها، لأنه قد يبنى على عيوب وقعت أثناء السمسرة، وبالتالي لا يتصور الطعن فيها قبل هذا التاريخ، وعملا بمقتضيات الفصل 476 من نفس القانون يبلغ في الأيام العشرة الأولى من هذا الأجل عون التنفيذ للمنفذ عليه أو من يقوم مقامه ضمن الشروط المنصوص عليها في الفصل 469 إتمام إجراءات الإشهار ويخطره بوجوب الحضور في اليوم المحدد للسمسرة. يستدعى في الأيام العشرة الأخيرة من نفس المدة لنفس التاريخ المحجوز عليه والمتزايدين الذين قدموا عروضهم طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 474 وعملا بمقتضيات الفصل 3 من ق.م.م، فإن المحكمة ملزمة بالبت في حدود طلبات الأطراف، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن المطلوبين (المحجوز عليهما لم يبلغا بتاريخ البيع وفقا لما يقتضيه القانون، وأن الطاعنة تابعت مسطرة التبليغ في عناوين أخرى وليس في عنوانهما المختار للتقاضي، فاعتبرت أن التبليغ باطل ولا يرتب أي أثر وأن التبليغ بالإنذار العقاري والحجز العقاري لا يغني عن التبليغ بتاريخ البيع، وأن موضوع الدعوى يقتصر على بطلان إجراءات البيع بالمزاد العلني وليس إجراءات الحجز ولا الوفاء بالتزام حتى يواجه المدعي بمقتضيات الفصل 234 من ق ل.ع، فقضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطلب وبعد التصدي الحكم ببطلان إجراءات البيع بالمزاد العلني وإلغاء الإجراءات المترتبة عنه وأمر المحافظ على الأملاك العقارية بسيدي عثمان بالتشطيب عليه من الرسم العقاري، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا ولم تخطئ في تأويل الفصل 484 أعلاه، ويبقى ما استدل به على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالبة المصاريف.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة سمية يعقوبي خبيزة رئيسا والمستشارين السادة وردة المكنوزي مقررة - محمد صواليح - عبد القادر الغماري العلمي - محمد الراغ أعضاء، وبمحضر المحامي العام السيد عبد الإله مستقيم وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حنان غاشي.

5

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 08-02-1892023/14342023/5/2/2020إن المحكمة المؤيدة للحكم الابتدائي الذي بنى حكمه على أساس أن العقد لا يشمل النزاع المترتب عن إنهائه، تكون قد أولت العقد تأويلا خاطئا، ما دام أن إرادة الطرفين انصرفت إلى حل أي نزاع يترتب عن تفسير عقد الشغل أمام مفتشية الشغل، وفي حالة عدم التوصل إلى أي اتفاق يعرض النزاع على المحكمة الابتدائية المعنية. أي أن الشرط الوارد في عقد الشغل قد جاء عاما وشاملا لأي نزاع دون تحديده، خاصة أن الطالبة قد تمسكت بذلك الشرط في جميع مراحل الدعوى، فجاء قرارها على النحو المذكور خارقا للفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود وغير مرتكز على أساس مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1902023/14782023/5/2/2020يتعين على الطرف المدعى عليه أن يدفع بوجود مسطرة تحكيمية قبل الدخول في جوهر النزاع، ولا يجوز للمحكمة أن تصرح تلقائيا بعدم القبول عملا بمقتضيات الفصل 327 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1912023/14942023/5/2/2020البيّن أن الطالبة بصفتها شخصا معنويا لم ترفع طلب النقض باسم ممثلها القانوني، مما يكون معه المقال قد جاء مخالفا للفصل 355 من ق.م.م، الأمر الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

08-02-1922023/15302023/5/2/2020البيّن أن الطالبة أثارت في مقالها الاستئنافي دفعا يتعلق بأنها التحقت بالعمل بعد انتهاء رخصتها المرضية، والتمست إجراء بحث للتأكد من تلك الواقعة بواسطة شهادة الشهود. والمحكمة لما لم ترد على الدفع المتمسك لاتصافه بالجدية، لا إيجابا ولا سلبا، بالرغم مما قد يكون له من تأثير على مسار الدعوى، وباعتبار أن إثبات واقعة الالتحاق بالعمل بعد انتهاء الرخصة المرضية، يقع على عاتق الطالبة وبجميع وسائل الإثبات، تكون قد بنت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا ناقصا المنزل في منزلة انعدامه ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1932023/15542023/5/2/2020المقرر أن الطالبة بصفتها هي المشغلة يقع على عاتقها عبء إثبات احترام إجراء تسليم محضر الاستماع إلى الأجيرة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1942023/18832023/5/2/2019إن الفصل 143 من نفس الظهير يطبق أيضا على الإيرادات المترتبة عن المرض المهني في حالة التأخر غير المبرر عن الأداء، وأنه ليس هناك أي مقتضى قانوني يستثني الأمراض المهنية من الأحكام المتعلقة بالغرامة الإجبارية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1952023/18842023/5/2/2019إن العبرة بوصف القرار بما هو مقرر قانونا لا بالوصف الذي تصف به المحكمة أحكامها وقراراتها، ويبقى خاضعا لمراقبة محكمة النقض باعتبارها محكمة قانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1962023/1892023/5/2/2020تتقادم دعوى التحصيل المقامة منفصلة عن الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات تبتدئ من اليوم الأول من الشهر الذي يلي شهر صدور البيان الحسابي السنوي الذي يوجهه الصندوق إلى المدين وفقا للشروط المحددة في النظام الداخلي طبقا للفصل 76 من الظهير الصادر بتاريخ 1772/12/27 المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1972023/2892023/5/2/2020ينتخب مندوبو الأجراء من قبل العمال والمستخدمين من جهة، والأطر وأشباههم من جهة أخرى، ويدخل في عداد الناخبين كل أجير إذا أكمل سن السادسة عشرة وقضى ما لا يقل عن ستة أشهر من الشغل في المؤسسة، ويؤهل للترشيح للانتخابات الناخبون ذوو الجنسية المغربية البالغون عشرين سنة كاملة والذين سبق لهم أن اشتغلوا في المؤسسة لمدة متصلة لا تقل عن سنة عملا بمقتضيات المادة 437 وما يليها من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-1982023/9922023/5/2/2020إن المقصود بانعدام التعليل كسبب للطعن

بإعادة في قرار محكمة النقض بمقتضى الفصل 379 من ق.م.م هو عدم الجواب على وسيلة أو جزء منها عندما تتناول محكمة النقض الوسائل المعتمدة في النقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 08-02-1992023/10952023/5/2/2020إن الصلح الذي تنص عليه المادة 41 من مدونة الشغل يحيل على المادة 532 من نفس القانون، وأنه لكي يصبح الصلح نهائيا وغير قابل لأي طعن لابد وأن يصدر وفق ما نصت عليه المادة 41 المذكورة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

08-02-2002023/17932023/5/2/2020المقرر أنه من بين الأخطاء الجسيمة المبررة للفصل السب الفادح بغض النظر عن الشخص الذي وجه له من طرف الأجير، سواء كان أجيرا زميلا له أو رئيسه المباشر أو غير المباشر طبقا للمادة 39 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1332023/1482023/1/1/2020إن قاعدة "الجنائي يعقل المدني" التي توجب على المحكمة إيقاف البت في الدعوى المدنية في انتظار مآل الدعوى الجنائية، لا يكون لها محل، إلا إذا كان الفصل في الدعوى المدنية متوقف على نتيجة الدعوى الجنائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1232023/42412023/1/1/2021لئن كان التقييد في إطار الفصل 84 من ظهير التحفيظ العقاري يروم حفظ الرتبة في التقييد وقت تأسيس الرسم العقاري ومواجهة الغير بحجية ذلك التقييد، فإن حلول المودع محل طالب التحفيظ ـــ في الحق الذي فوته له هذا الأخيرـــ يجعل منه صاحب المصلحة القائمة والمشروعة استمرارا لمصلحة السلف طالب التحفيظ التي كانت قائمة وقت تقديمه لمطلب التحفيظ وانتهت بتفويته الحق للمودع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1252023/25412023/1/1/2019لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه، وأن المحكمة غير ملزمة عند الاقتضاء إلا بطلب تحديد البيانات غير التامة أو التي وقع إغفالها حسب مقتضيات الفصلين 1 و32 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1262023/25872023/1/1/2019لا مجال للاستدلال بمقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية بشأن الإشارة إلى أن عدم تلاوة تقرير المستشار المقرر بإعفاء من الرئيس وعدم معارضة باقي الأطراف، طالما أن قضايا التحفيظ العقاري لها مسطرتها الخاصة، التي ينظمها الفصل 45 من ظهير التحفيظ وهو لا يتحدث عن تقرير مكتوب يتم

إيداعه بالملف وإنما يشير إلى تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر تفتتح به المناقشات وهو إجراء مسطري لا يشكل الإخلال به سببا للنقض إلا إذا أضر بأحد الأطراف وهو ما لا يدعيه الطرف الطاعن، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1272023/67072023/1/1/2019إن كل تعرض ضد مطلب التحفيظ يشكل دعوى مستقلة عن التعرض الآخر، ولا يجوز تقديم الطعن بالاستئناف بمقال مشترك بين متعرضين مختلفين وبأداء واحد، لعدم وجود مصلحة مشتركة ولا سند واحد يجمع بينهما.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1282023/67152023/1/1/2019إن كل تعرض ضد مطلب التحفيظ يشكل دعوى مستقلة عن التعرض الآخر، ولا يجوز تقديم الطعن بالاستئناف بمقال مشترك بين متعرضين مختلفين وبأداء واحد، لعدم وجود مصلحة مشتركة ولا سند واحد يجمع بينهما.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1312023/55862023/1/1/2021يختص النقيب بالبت في كل المنازعات التي تنشأ بين المحامي وموكله سواء كان هناك اتفاق مسبق على الأتعاب أو لم يكن هناك أي اتفاق بينهما، وان تقدير تحديد الأتعاب المستحقة للمحامي في مواجهة موكله تخضع للسلطة التقديرية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف شريطة تعليل ذلك تعليلا سائغا يأخذ بعين الاعتبار أهمية الدعوى والمجهودات المبذولة بشأنها من المحامي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1362023/29682023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 07-02-1342023/23512023/1/1/2020إن قاعدة "الجنائي يعقل المدني" التي توجب على المحكمة إيقاف البت في الدعوى المدنية في انتظار مآل الدعوى الجنائية، لا يكون لها محل، إلا إذا كان الفصل في الدعوى المدنية متوقف على نتيجة الدعوى الجنائية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1352023/23642023/1/1/2020إن قاعدة "الجنائي يعقل المدني" التي توجب على المحكمة إيقاف البت في الدعوى المدنية في انتظار مآل الدعوى الجنائية، لا يكون لها

محل، إلا إذا كان الفصل في الدعوى المدنية متوقف على نتيجة الدعوى الجنائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1422023/50292023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1412023/50282023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

07-02-1402023/46542023/1/1/2020لا يقبل خلال المدة من يوم صدور القرار الوزيري الذي يعين العقار موضوع التحديد إلى أن يصدر قرار المصادقة على أعمال التحديد أي مطلب يقصد به تسجيل العقار إلا بشرط أن يكون ذلك على وجه التعرض على أعمال التحديد عملا بمقتضيات الفصل 3 من ظهير 1916/1/3 المتعلق بالتحديد الإداري لأملاك الدولة .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/1/3841

2023/139

2023-02-07

لئن كان كل حكم أو قرار يجب أن يتضمن ما يفيد أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة تشكيلا صحيحا، فإن إشارة القرار المطعون فيه إلى كون أسماء الهيئة التي ناقشت القضية تختلف عن الأسماء الواردة في محضر جلسة المناقشة يشكل إخلالا جوهريا في إجراءات المسطرة له مساس بالنظام العام ويعرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1452023/90332023/1/1/2022إن تقدير الأتعاب المستحقة للمحامي مقابل نيابته عن موكله، يدخل في السلطة التقديرية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف باعتباره محكمة موضوع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1462023/93312023/1/1/2022بمقتضى الفصل 38 من قانون المسطرة المدنية، فإن الاستدعاء يسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه، ويشار في شهادة التسليم إلى من تسلمه وتاريخ تسليمه له طبقا للفصل 39 بعده. وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن الطاعنة استدعيت لحضور إجراءات الخبرة، وتوصل عنها بعنوانها ابن أخيها، فاعتبرتها سليمة واعتمدتها وقضت بما أفصحت عنه في منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون ولم تخرق المقتضيات المحتج بها، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-2132023/21652023/5/1/2020إن المحكمة لما استبعدت الصورة الشمسية لمحضر المعاينة المدلى به من طرف الطالبة لإثبات تغيب المطلوبة في النقض من عملها، واعتبرت أن هذه الأخيرة قد فصلت من عملها تعسفيا استنادا الى محضر المنع من الالتحاق بالعمل المنجز من طرف المفوض القضائي، ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 07-02-1332023/24992023/5/1/2022لما كان طلب إجراء بحث حق لطالبه و أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد و يحق للأطراف إثارة كل الدفوع والوسائل التي من شأنها إثبات ما يدعونه و منها طلب إجراء بحث، لاسيما و أن واقعة المغادرة و الغياب سابقة عن واقعة المنع المحتج بها من قبل المطلوب، فإن المحكمة لما اكتفت بتأييد الحكم الابتدائي دون الاستجابة لطلب إجراء بحث للتأكد من أسباب إنهاء العلاقة الشغلية، جاء قرارها منعدم التعليل و غير مرتكز على أساس، و بالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1342023/26112023/5/1/2022المقرر قانونا أن عبء إثبات واقعة المغادرة

التلقائية للأجير يقع على عاتق المشغل وفق ما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة 63 من مدونة الشغل، والمحكمة بما نحت بعلة أن الطالبة قد عجزت عن إقامة الدليل على مغادرة المطلوب لعمله، يكون قرارها معللا ومرتكزا على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1352023/27242023/5/1/2022البيّن أن الطالب تمسك من خلال مقاله الافتتاحي، بأن فصله كان تعسفيا ملتمسا الحكم له بالتعويضات الناتجة عنه من ضرر و إخطار و فصل، كما أن توقيع الطالب على عقد صلح وإبراء بنفس المبلغ والإشارة بصلب ذلك العقد على أنه صلح نهائي عملا بالفصلين 1105 و1106 من قانون الالتزامات و العقود، و أن الأجير يتعهد بمقتضاه بعدم تقديم أية مطالبة في مواجهة مشغلته، لا يجعل من الاتفاق المذكور نهائيا،لأن الاتفاق المبرم في إطار الصلح التمهيدي لا يصبح نهائيا وغير قابل للطعن أمام المحاكم إلا إذا تم في إطار وضمن الشروط والشكليات المنصوص عليها في المادة 41 من مدونة الشغل، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك،واعتبرته نهائيا ويمثل التعويضات المستحقة عن إنهاء العلاقة الشغلية،تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه،مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1362023/27942023/5/1/2022الثابت من ورقة الأداء المدلى بها من قبل المطلوب رفقة مقاله الافتتاحي أنه كان يتوصل بعلاوة الأقدمية ضمن مشتملات الأجر، و أن الطالبة دفعت من خلال مقالها الاستئنافي بعدم أحقيته في هذه العلاوة استنادا إلى ما ضمن من بينات في ورقة الأداء، و التي تثبت تقاضيه لهذه المنحة، غير أن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى لفائدة المطلوب بعلاوة الأقدمية، دون الأخذ بعين الاعتبار ورقة الأداء التي أدلى بها هو نفسه، و الحال أن من أدلى بحجة عد قائلا بما فيها، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المستدل به و عرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1322023/12042023/5/1/2022المقرر قانونا أنه في حالة تعذر أي اتفاق بواسطة الصلح التمهيدي، يحق للأجير رفع دعوى أمام المحكمة المختصة، التي لها أن تحكم، في حالة ثبوت فصل الأجير تعسفيا، إما بإرجاع الأجير إلى شغله، أو حصوله على تعويض بموجب الفقرة الاخيرة من المادة 41 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1312023/4922023/5/1/2022المقرر أن المشغلة هي الملزمة قانونا بإثبات واقعة المغادرة التلقائية للعمل طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1302023/4912023/5/1/2022تتقادم بمرور سنتين كل الحقوق الناتجة عن عقود الشغل الفردية و عن الخلافات الفردية التي لها علاقة بهذه العقود، أيا كانت طبيعة هذه الحقوق و سواء كانت نابعة عن تنفيذ هذه العقود، أو عن إنهائها، وأن علاوة الأقدمية هي من

الأداءات الدورية التي تتقادم بمرور سنتين طبقا للمادة 395 من مدونة الشغل، والمحكمة المطعون في قرارها لما حصرت التعويض المستحق للطالبة عن هذه العلاوة في السنتين الأخيرتين، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، ولم تخرق أي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1262023/5792023/5/1/2022المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات وجود علاقة شغل بينه وبين مشغلته واستمرارها طيلة المدة المدعى بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1272023/4442023/5/1/2022إن المشغل غير ملزم بمراسلة الأجير بالرجوع إلى العمل بعد تغيبه عن العمل، أو عدم التحاقه به بعد انتهاء رخصته السنوية، وبالتالي فإن عدم توصله بالإنذار من أجل الرجوع إلى العمل، لتضمينه عنوانا غير العنوان الذي يقطن به، و المدلى به من طرف المطلوبة في النقض غير منتج في النازلة، مادام أنه يؤكد أنه كان في رخصة سنوية، وبالتالي يبقى هو الملزم بإثبات التحاقه بالعمل بعد انتهائها والمنع منه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1282023/4492023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، أن ما أثارته الطاعنة دفوع وأسباب جديدة لم يسبق لها إثارتها أو التمسك بها أمام قضاة الموضوع، ولا يجوز لها إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيها بالقانون، فضلا عن أنها بجلسة الاستماع سجلت تحفظها بشأن مندوب العمال لكون الشركة لا تتوفر على نقابة ولا على مندوب للعمال، فيكون بذلك ما انتهى إليه القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 454/5/1/2022

129/2023

07-02-2023

الثابت من خلال وثائق الملف، لا سيما محضر اجتماع اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، أن المطلوبة في النقض التزمت بتوصل الأجراء الدائمين بأجورهم عند استئناف نشاطها، وهو ما يفيد أن الطالب يوجد في استحالة واقعية لاستئناف عمله بعد تعليق الإضراب الذي سبق أن خاضه رفقة باقي الأجراء، مادام أنها متوقفة عن العمل، وبالتالي لا يمكن اعتباره في حكم المتخلي عن عمله، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، ولم تأخذ بعين الاعتبار ما ضمن بمحضر الاجتماع بين الطرفين، جاء قرارها غير مرتكز على أساس،

وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1252023/4692023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن الطالب تقدم بمقال النقض في إسم شخص لم يكن طرفا في القرار المطعون فيه، مما يجعل الطعن مخالفا للمقتضيات المذكورة أعلاه و مقدما من غير ذي صفة، ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1142023/4412023/5/1/2022إن عدم إثبات الأجير أنه التحق بالعمل وتم منعه من الدخول إليه، يجعل واقعة الفصل التعسفي منتفية في حق المشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1152023/2972023/5/1/2022إن قبول المقال الاستئنافي مشروط باستيفائه لكافة بياناته الشكلية ومن بينها توقيعه من طرف المحامي الذي تقدم به، الامر الذي لا يمكن تدارك اغفاله عن طريق التوقيع امام المحكمة بعد مرور اجل الاستئناف، او بمذكرة لاحقة مقدمة خارج الاجل، فالتوقيع يعتبر من الشروط الشكلية المتطلبة لصحة قبول الطعن وهو ما لا يعتبر من مشتملات الفصل 31 من قانون المسطرة المدنية الذي يخص المقالات الافتاحية للدعوى امام المحكمة الابتدائية فقط والذي يمكن للمحكمة الابتدائية معه انذار الأطراف بإصلاح البيانات الناقصة، ولما كان الفصل 142 المذكور لم يعط لمحكمة الاستئناف، امكانية انذار المحامي بإصلاح المسطرة كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الابتدائية، فتكون المحكمة المطعون في قرارها قد طبقت القانون تطبيقا سليما وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار .
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1162023/13362023/5/1/2022إن استمرار اغلاق المشغلة للمحل الذي يشتغل به المطلوب في النقض بعد رفع الحجر الصحي جزئيا دون سلوك المسطرة القانونية للاغلاق كما هي منصوص عليها بالمادة 66 من مدونة الشغل، يجعل الفصل الذي تعرض له هو فصل تعسفي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1172023/13392023/5/1/2022يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل، كما يقع عليه عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لعمله عملا بمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1182023/17982023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية و الشخصية و موطنهم الحقيقي . والبيّن من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمن ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور ذلك أنه لا يتضمن ذكر الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولايغني عن

ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لان من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبوله .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1192023/21552023/5/1/2022البيّن ان الطاعن تقدم بدعواه من اجل المطالبة بالتعويضات الناتجة عن الفصل التعسفي، وان المطلوب في النقض توصل بالاستدعاء من اجل الحضور للجلسة، الا ان الطاعن لم يتوصل بالانذار بالرجوع للعمل الا بعد رفع الاجير لدعواه وتوصل المشغل باستدعاء حضور اول جلسة، ليكون بذلك الانذار المتوصل به من اجل الرجوع للعمل بمثابة دعوة جديدة للتعاقد، للاجير ان يقبلها او يرفضها، وعدم استجابته لفحواه لايجعله في حكم المغادر لعمله، والقرار المطعون فيه فيما انتهى اليه جاء معللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه وغير مرتكز على اساس قانون سليم، مما يتعين معه التصريح بنقضه .

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1202023/23632023/5/1/2022ان المشرع لئن كان قد اوجب توفير فرصة دفاع الاجير عن نفسه ضد مانسب اليه من اخطاء جسيمة، من خلال المادة 62 من مدونة الشغل، فانه كان حريصا على ان يكون محضر الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها الا للشخص الذي يؤازر الاجير، شريطة ان يكون مندوبا للاجراء او ممثلا نقابيا، مستبعدا تدخل أي شخص اجنبي عن علاقة الشغل في حضور هذه المسطرة، والثابت من خلال محضر جلسة الاستماع حضور المفوض القضائي مما يعتبر خرقا لسرية تلك الجلسة وللمقتضى القانوني المحتج به، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1212023/23772023/5/1/2022ان المشرع لئن كان قد اوجب توفير فرصة دفاع الاجير عن نفسه ضد مانسب اليه من اخطاء جسيمة، من خلال المادة 62 من مدونة الشغل، فانه كان حريصا على ان يكون محضر الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها الا للشخص الذي يؤازر الاجير، شريطة ان يكون مندوبا للاجراء او ممثلا نقابيا، مستبعدا تدخل أي شخص اجنبي عن علاقة الشغل في حضور هذه المسطرة، والثابت من خلال محضر جلسة الاستماع حضور المفوض القضائي مما يعتبر خرقا لسرية تلك الجلسة وللمقتضى القانوني المحتج به، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 2385/5/1/2022

122/2023

07-02-2023

ان المشرع لئن كان قد اوجب توفير فرصة دفاع الاجير عن نفسه ضد مانسب اليه من اخطاء جسيمة، من خلال المادة 62 من مدونة الشغل، فانه كان حريصا على ان يكون محضر الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها الا للشخص الذي يؤازر الاجير، شريطة ان يكون مندوبا للاجراء او ممثلا نقابيا، مستبعدا تدخل أي شخص اجنبي عن علاقة الشغل في حضور هذه المسطرة، والثابت من خلال محضر جلسة الاستماع حضور المفوض القضائي مما يعتبر خرقا لسرية تلك الجلسة وللمقتضى القانوني المحتج به، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1242023/31442023/5/1/2021إن الطعن بالنقض ينبغي أن يجمع بين أطراف النزاع بنفس الصفة التي كانوا فيها أمام محكمة الموضوع سواء كانوا أطرافا أصليين، أو منضمين، أو متدخلين، أو مدخلين في الدعوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1232023/36892023/5/1/2022المقرر أن التنازل يمحو اثار الترافع امام القضاء، والبيّن أن الطاعنة تنازلت بواسطة دفاعها عن طلب النقض، مما يتعين معه التصريح بالاشهاد على تنازلها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1112023/24502023/1/5/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن يشتمل مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول على بيان الأسماء العائلية والشخصية للأطراف وكذا موطنهم الحقيقي، ومقال الطعن بخلوه من كل بيان عن الطرف المواجه بالنقض يكون خارقا للمقتضى أعلاه وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1122023/24512023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة من أمور الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض إلا فيما يتعلق بالتعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1132023/24542023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة من أمور الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض إلا فيما يتعلق بالتعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1142023/24622023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة إنما يتعلق بالوقائع المادية التي يستقل بتقديرها قضاة الموضوع لِما لهم من سلطة في ذلك لا تخضع لرقابة محكمة النقض ما لم يُنسب إليهم تحريف أو تناقض مُؤثران. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1152023/29072023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف اعتبرت أن الحكم الابتدائي قد جانب الصواب لما استبعد شهادة الأجر المدلى بها ابتدائيا وأعادت احتساب التعويضات المستحقة للطالب بناء على شهادة الأجر المعتمدة لكن دون أن تبت في طلبي

التعويض عن المصاريف الطبية والصيدلية والعجز الكلي المؤقت فكان بذلك ما بالوسيلتين واردا على القرار ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1162023/24272023/1/5/2021لا يكفي لاستبعاد الصور الشمسية للوثائق المدلى بها في الملف كحجة في الإثبات الدفع بأنها مجرد صور شمسية بل يجب أن ينازع المحتج بها ضده في محتواها ومضمونها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1172023/24412023/1/5/2021إن الاستثناء من الضمان الذي تمسكت به الطاعنة والمنصوص عليه في المادة السادسة من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن العربات ذات محرك الصادرة بتاريخ 2006/05/26 يسري فقط على الأشخاص المنقولين على متن العربة المؤمن عليها وبالتالي فلا يغطي عقد التأمين الأضرار اللاحقة بهم لارتضائهم الأوضاع المخالفة لما هو مقرر قانونا وعقدا ولا يشمل الأشخاص المتضررين خارج العربات المذكورة والذين يبقون مشمولين بالضمان في غياب أي نص يستثنيهم وبالتالي فمحكمة الاستئناف لما استبعدت الدفع وأبقت الضمان ساريا على الحادثة بالنسبة للضحية الراجل يكون قرارها سليما بهذه العلة التي تحل محل العلل المنتقدة وما أثير على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 07-02-1182023/24442023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما ردت ما تمسكت به الطاعنة من كون المتضررة في النازلة ليست غيرا ولا يشملها الضمان باعتبارها كانت منقولة بالعربة أثناء وقوع الحادث وهذا استنادا إلى الشروط العامة والخاصة لعقد التأمين الذي يربطها بالمؤمن له، بكون شهادة التأمين المدلى بها تغطي الأضرار اللاحقة بالأشخاص المنقولين على متن العربة النموذجية إلى حدود خمسة مقاعد دون أن تلتفت إلى كون نفس الشهادة التي اعتمدتها تؤكد ضمن بنوذها على أن الضمان يسري وفق الشروط الخاصة والعامة لعقدة التأمين ودون أن تناقش باقي الوثائق المدلى بها أمامها والمتمثلة في عقد التأمين وملحقه الذي يشير في بنذه الثاني على أن المؤمنة تؤمن المسؤولية المدنية للمؤمن له ضد الأضرار البدنية والخسائر المادية التي تتسبب فيها العربة المؤمن عليها للغير، يكون قرارها خارقا للمقتضيات أعلاه ولقاعدة العقد شريعة المتعاقدين ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1192023/24572023/1/5/2021إن القرار المطعون فيه بتطبيقه لمقتضيات المادة 18 من مدونة التأمينات والتي تؤكد مضمون الفصل 85 من ق.ل.ع يكون ضمنيا قد اعتبر أن تصريح سائق الحافلة بتسليمه لمساعده الذي لا يتوفر على رخصة سياقة قانونية

مفاتيح الحافلة التي سلمت له من طرف المالك يفيد وجود علاقة تبعية بين مرتكب الحادثة والمؤمن له وجاء بذلك فيما قضى به بخصوص الإبقاء على الضمان مرتكزا على أساس سليم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

5695/1/5/2021

120/2023

07-02-2023

إن المحكمة اكتفت في تعليلها بخصوص المسؤولية بالقول بأن: "محكمة الدرجة الأولى عللت ما قضت به في المسؤولية تعليلا قانونيا استنادا إلى ما ثبت لها من محضر الحادثة والرسم البياني مما يكون ما قضت به في محله..." والحال أن الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه جاء معللا بأن: "بالرجوع لمحضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به تبين بأن كلا السائقين ساهم في وقوع الحادثة بعدم اتخاذهما للاحتياطات اللازمة أثناء السياقة ..." وهو تعليل لم يبرز الأخطاء الثابتة في حق الدراجي والمبررة لتحميله نصف المسؤولية ’مما يكون معه ما بالوسيلة واردا على القرار ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1212023/59102023/1/5/2021إن المحكمة لما استبعدت شهادة الأجر المدلى بها بعلة أنها صادرة في تاريخ سابق على تاريخ وقوع الحادثة موضوع الدعوى الحالية، والحال أن الأصل هو بقاء ما كان على ما كان، مما يجعل ما بالوسيلة واردا على القرار ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1222023/59112023/1/5/2021إن ما أثير حول خرق الفصل 63 من ق.م.م ومرسوم 1985 جاء غامضا ومبهما إذ لم يبين الطالب وجه خرق القرار المطعون فيه للمقتضى المذكور ومن جهة أخرى، فإن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الخبرة الطبية تكون قد اعتبرت أن نتائجها تعكس الأضرار الحقيقية اللاحقة بالضحية والوسيلة على غير أساس فيما ذكر وغير مقبولة في الباقي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1232023/76222023/1/5/2021بموجب المادة 4 من الشروط النموذجية العامة لعقد تأمين المسؤولية المدنية عن العربات ذات محرك المؤرخة في 2006/05/26، لا يضمن عقد التأمين الأضرار اللاحقة بمكتتب العقد ومالك العربة المؤمن عليها وكل شخص يتولى بإذن من المكتتب أو مالك العربة حراستها أو قيادتها والمحكمة لما عللت قرارها بأن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة الرابعة من الشروط النموذجية لعقد التأمين يتعلق بالأضرار البدنية التي تصيب المستثنين من الضمان بصفة شخصية ولا تشمل الأضرار

الشخصية التي تصيب أقارب المؤمن له بسبب وفاته، والحال أن المقتضى القانوني المحتج به لا يتضمن في أحكامه التمييز بين المستثنى من الضمان وذوي حقوقه الذين لا يستحقون التعويض إلا إذا كان من تلقوا عنه الحق غير مستثنى من الضمان مما يكون معه ما بالوسيلتين واردا على القرار ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1242023/78832023/1/5/2021بموجب الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود فإن الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون، والبين من وثيقة التأمين المدلى بها في الملف اتفاق طرفيه على تحديد سقف التعويض المستحق للسائق في حالة الإصابة بعجز دائم دون الإشارة فيه إلى أي شرط بوجوب إخضاع ذلك التعويض إلى التشطير على أساس نسبة العجز، والمحكمة مصدرة القرار المطعون لما قضت بخلاف ذلك، تكون قد أساءت تطبيق مقتضيات العقد الرابط بين الطرفين، وخرقت الفصل 230 من ق.ل.ع وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1252023/63932023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما عللت قرارها بأن "المستأنف عليهما لم يثبتا أنهما ألحقا أضرار بالقطعة الحبسية موضوع عقد الكراء فحسب محضر المعاينة فهما قاما بحفر بئر وأحدثا مستنبتا وهي تحسينات تزيد في قيمة الملك ولا تنقص من قيمته وبالتالي لا مبرر للحكم عليهما بالتعويض"، تكون قد اعتبرت عن صواب عدم ثبوت الأضرار بالعين المكراة الموجب للتعويض، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما بالوسيلتين على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1262023/65532023/1/5/2021طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ظهير 1984/10/02 فإن الضحية تستحق التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني في حالة عجز مؤقت عن العمل، وأن محكمة الاستئناف لما أيدت في قضائها ما انتهت إليه المحكمة الابتدائية من استحقاق المطلوبة للتعويض عن العجز الكلي المؤقت تكون قد اعتبرت أنها كأجيرة يرتبط عملها بشخصها وكان قرارها سليما، ما دامت المادة 273 من مدونة الشغل تنص على أنه: "لا يؤدى الأجر عن الغياب بسبب مرض غير المرض المهني، أو حادثة غير حادثة الشغل، أيا كانت دورية أداء الأجر، ما لم ينص عقد الشغل، أو اتفاقية الشغل الجماعية، أو النظام الداخلي على خلاف ذلك"، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-1272023/65542023/1/5/2021إن الدعوى تتعلق بالتعويض عن الضرر الحاصل لذوي الحقوق نتيجة فقدانهم لما كان ينفقه الضحية عليهم تطوعا بصرف النظر عن يسرهم أو عسرهم، والمحكمة قدرت موجب الإنفاق في إطار سلطتها واعتبرت التصريحات المضمنة به كافية لإثبات واقعة الإنفاق واعتمدته في تقرير التعويض المادي الذي قضت به

لوالد الضحية، ويكون قرارها سليما ومعللا كفاية وغير خارق للمقتضى أعلاه، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 07-02-1282023/65592023/1/5/2021عملا بمقتضيات المادة الرابعة من ظهير 1984/10/02 "إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته"، وأن الدعوى تتعلق بالتعويض عن الضرر الحاصل لذوي الحقوق نتيجة فقدانهم لما كان الضحية ينفقه عليهم تطوعا بصرف النظر عن يسرهم أو عسرهم، ومحكمة الاستئناف في إطار سلطتها في تقدير الوثائق المعروضة عليها ثبت لها يسر الضحية وعسر مستحقي التعويض وضرر فقد مورد العيش بموجب اللفيف الذي شهد شهوده بأن مورث المطلوبين كان ينفق عليهما ومنحتهما التعويض المادي، وكان قرارها مرتكزا على أساس سليم من القانون والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-1292023/67412023/1/5/2021إن مبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه قبل انصرام أجل خمس سنوات من تاريخ الحادثة يجعلها سليمة ومطابقة لمقتضيات المادة 148 من مدونة التأمينات ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق ضمان حوادث السير أو تقديمه إليه خارج الأجل مما تكون معه المحكمة قد عللت قرارها تعليلا صحيحا والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1302023/69212023/1/5/2021المقرر أنه من شروط الاستجابة للاستئناف الفرعي ألا يكون المستأنف عليه قد رضي بالحكم المطعون فيه بعد الاستئناف الأصلي، والمحكمة لما أيدت ما قضى به الحكم الابتدائي من تعويض استنادا على الخبرة المنجزة ابتدائيا بعلة: "أن الحكم المستأنف قد استجاب لكافة طلبات الطاعن الفرعي بعدما التمس المصادقة على الخبرة الطبية المنجزة خلال المرحلة الابتدائية، فإن الخبرة التي أمرت بها هذه الغرفة وأن خلص فيها الخبير المنتدب إلى نتائج فاقت تلك التي اعتمدها الحكم الطعين، فإنه لا أحقية للمستأنف الفرعي في طلب تعديل الحكم المستأنف بالرفع من التعويض المحكوم به لفائدته والحال أنه رضي بهذا الأخير .." كان تعليلها سليما مادام المستأنف عليه قد طلب تأييد الحكم الابتدائي في مذكرته الجوابية على الاستئناف الأصلي وجاء قرارها مرتكزا على أساس من القانون والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1312023/69232023/1/5/2021إن البيانات الخاصة بكل من الطالبة والمطلوب والمضمنة بالقرار الاستئنافي هي نفسها تلك المضمنة بالمقال الاستئنافي المقدم من

طرف الطاعنة بصفتها مستأنفة إضافة إلى أن عدم الإشارة إلى الشكل القانوني للشركة فهو غير مؤثر لأنه من البيانات التي يقصد منها زيادة التعريف بأطراف النزاع ولم يرتب المشرع أي جزاء بشأن إغفالها ومادام أنه لا نزاع في تمتع الشركة بالشخصية المعنوية والوسيلة بدون جدوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1322023/69262023/1/5/2021إن المحكمة حينما تبنت تعليل الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض تعويض الضحية عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنه لم يثبت فقدانه أجره خلال تلك الفترة والحال أنه أجير يرتبط أجره بعمله تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه مما يتعين معه نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-952023/82792023/1/7/2021إن البائع ملزم بنقل ملكية المبيع للمشتري طبقا للفصل 478 من قانون الالتزامات والعقود، وأن الالتزام بتسليم الشيء المبيع يقع على البائع بمقتضى الفصل 498 من نفس القانون، وأن التسليم في العقارات المحفظة يقتضي من البائع القيام بجميع الإجراءات اللازمة لتمكين المشتري من تقييد مشتراه، والبائع لحق عيني محفظ ملزم بالقيام بالإجراءات التي تتطلبها عملية إتمام البيع قصد تسجيله بالرسم العقاري.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-902023/59732023/1/7/2021لئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة إليها من الخصوم وتقديرها وترجيح بعضها على البعض، فإن عليها أن تسبب حكمها التسبيب الكافي بأن تورد الدليل الذي كونت منه قناعتها، فيكون مؤديا إلى النتيجة التي خلصت إليها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-912023/85512023/1/7/2021لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تقييم عمل الخبراء متى تناول القول في نقطة الخلاف ودلل عليها بأسباب سائغة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها، وأن على من يدعي خلاف الظاهر عبء إثبات ما يدعيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-922023/81372023/1/7/2021إن البائع ملزم بنقل ملكية المبيع للمشتري طبقا للفصل 478 من قانون الالتزامات والعقود، وأن الالتزام بتسليم الشيء المبيع يقع على البائع بمقتضى الفصل 498 من نفس القانون، وأن التسليم في العقارات المحفظة يقتضي من البائع القيام بجميع الإجراءات اللازمة لتمكين المشتري من تقييد مشتراه، والبائع لحق عيني محفظ ملزم بالقيام بالإجراءات التي تتطلبها عملية إتمام البيع قصد تسجيله بالرسم العقاري.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-932023/81382023/1/7/2021إن المطالبة بفسخ العقد من طرف أحد المتعاقدين رهين بإخلال المتعاقد الآخر بالتزامه المقابل ووجوده في حالة مطل، وأن ذلك يجب أن يقترن بتنفيذ المطالب بالفسخ لالتزامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 07-02-802023/44392023/1/7/2020البيّن أن الخبرة المأمور بها بالملف لم تجب عن النقطة المشار إليها، والمحكمة لما استندت فيما قضى به من صحة تعرض المطلوب على المطلب المدعى فيه إلى حيازته لهذا الأخير وكذا انطباق حججه عليه، وردت ما تمسك به الطاعن من أن أرض المطلب هي أرض جماعية بعلة عدم تعزيز دفعه بما يثبته، في حين أن ملاحظة الطابع الجماعي للمدعى فيه من عدمه يمكن استنتاجه من معاينة المحكمة لأرض المطلب والوقوف على أوجه استغلاله ولو بالاستماع للشهود، وهي إذ لم تفعل واكتفت في تعليلها بما ذكر فإنها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-812023/49552023/1/7/2021إن المحكمة لما اعتبرت الملف خاليا مما يفيد تبليغ الطاعنة بالقرار المطعون فيه ومقال الطعن مقدما وفق للشكل والإجراءات المطلوبة قانونا، والحال أن قرار النقيب المطعون فيه مرفق بما يفيد تبليغه للطاعنة، يكون قرارها معللا تعليلا ناقصا وفاسدا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-822023/57952023/1/7/2021إن المحكمة لما خلصت إلى عدم جدوى إجراء معاينة لتطبيقه على أرض النزاع بعد أن ثبت لها بإقرار الطاعن بجلسة البحث أن المطلوبة هي الحائزة للمدعى فيه والمتصرفة فيه منذ ثمانينات القرن الماضي من دون إثبات الطاعن منازعته في تلك الحيازة، ثم اعتبرت عن صواب أن ما استدل به هذا الأخير من مراسلات موجهة منه للملك الخاص للدولة لمطالبتها بالتعويض عن اقتطاع أرضهم لا تقوم حجة في مواجهتها مادام لم يثبت صدور أي جواب منها بشأنها، بما فيها وثيقة الوعد بالبيع المنسوبة للمتعرض التي اعتبرتها المحكمة عن صواب حجة من صنع صاحبها لا تلزم المطلوبة التي لم يثبت صدور أي قبول بشأنها، تكون قد ركزت قرارها على أساس، وعللته تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-832023/67732023/1/7/2021إن المحكمة لم تؤسس قضاءها على ما انتهت إليه نتيجة الخبرة المأمور بها فقط، وإنما استندت إلى علة ثانية مفادها حجية القرار الاستئنافي الصادر بين الطاعنين والبائع لطالب التحفيظ والقاضي برفض دعوى استحقاق المدعى فيه في مواجهتهم، واستنادا للفصل 451 من ق.ل.ع وهي علة غير منتقدة ضمن الوسيلتين وتقيم القرار، وبذلك فإن هذا الأخير جاء معللا تعليلا كافيا وسليما وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-842023/23772023/1/7/2021إذا بتت محكمة النقض في قرارها في نقطة

قانونية تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة عملا بمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-872023/44832023/1/7/2021إن المحكمة لم تكن في حاجة لتطبيق قواعد الترجيح لاستبعادها رسم التصرف المستدل به من طرفهم بصفتهم متعرضين لعدم جدواه في إثبات تملكهم للعقار موضوع التعرض بما ثبت لها من أن مدخلهم هو عقد الكراء المحتج به، وهو غير ناقل للملكية، فجاء قرارها معللا تعليلا مستساغا، ومرتكزا على أساس قانوني وغير مشوب بأي تناقض، وما أثير على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-882023/46182023/1/7/2020لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة إليها من الخصوم وتقديرها وترجيح بعضها على البعض على أن تسبب حكمها التسبيب الكافي بأن تورد الدليل الذي كونت منه قناعتها، فيكون مؤديا الى النتيجة التي خلصت إليها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-892023/42472023/1/7/2021لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تقييم عمل الخبراء متى تناول القول في نقطة الخلاف ودلل عليها بأسباب سائغة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها، وأن على من يدعي خلاف الظاهر عبء إثبات ما يدعيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-972023/32702023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-1022023/58562023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 6654/1/6/2019

2023/88

2023-02-07

إن الطاعنة لم تبين الوثائق التي تمسكت بها ولم تعتمدها المحكمة، ويبقى ما أثير في هذا الصدد غامضا ومبهما، وأنه فضلا على كون تقدير طلب الضم موكول لسلطة المحكمة التي لها أن ترفضه متى تبين لها انعدام موجباته، فإن الطاعن لم يبين الضرر الذي لحقه من عدم الاستجابة للطلب ما دامت المحكمة استندت للوثائق والأسباب المثارة بين الطرفين في الملف المعروض عليها.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/6/1/10429

2023/89

2023-02-07

إن مقتضيات الفصل 72 وما يليه من ق.م.م خيرت المدعي بين تقديم شهوده أو استدعاءهم بواسطة كتابة الضبط، والمحكمة لما بتت دون مراعاة المقتضيات المذكورة وعند الاقتضاء إجراء بحث بين الطرفين بعد استدعاء الشهود المتمسك بهم وحسب العناوين المدلى بها وحتى تبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/6/1/7215

2023/90

2023-02-07

بمقتضى المادة 9 من القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات يحق للمكري المطالبة بالإفراغ لرغبته في هدم المحل وإعادة بنائه، والمحكمة لما قضت بصحة الإنذار بالإفراغ، تكون قد أعطته الأثر القانوني في إنهاء عقد الكراء بين الطرفين، وجاء قرارها مرتكزا على أساس، ومعللا بما فيه الكفاية، وما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/1/250

2023/91

2023-02-07

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أعرضت عن الرد على الدفع المستند للوصل المشار إليه وعند الاقتضاء إجراء تحقيق على ضوئه وعلى أساس الوجيبة المطلوب أداؤها، وكذا المدة المطلوب الوفاء بها والتأكد مما إذا كان المبلغ متعلقا بالمدة المطلوبة بالإنذار وشاملا لها أو لجزء منها ومن توصل المطلوب في النقض بباقي واجبات الكراء وترتب الأثر القانوني على ذلك بعد التحقق موجب الأداء، وكذا المطل المبرر للإفراغ جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/6/1/10114

2023/96

2023-02-07

المقرر أن المادة 40 من القانون رقم 67.12 لم تشترط في صحة تولية الكراء توجيه إشعار وتضمينه التبليغ المنصوص عليه في الفصول 37، 38 و39 من ق.م.م.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/6/1/2331

2023/98

2023-02-07

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/1/254

2023/92

2023-02-07

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 49 من القانون رقم 67.12 لا يقبل طلب تصحيح الإشعار بالإفراغ للاحتياج للسكن إلا بإثبات أن المكري أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكيتهم أو كافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن التوسع في السكن من الأسباب التي تبرر الاحتياج المبرر للإفراغ.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/6/1/2239

2023/93

2023-02-07

يجوز لكل مغربي مسجل بالحالة المدنية أن يطلب تغيير اسمه الشخصي إذا كان له مبرر مقبول عملا بمقتضيات المادة 21 من قانون الحالة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
2022/6/1/2023/31772023/1/6/2022-02-07إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن موجب تسجيل الابن من طرف المطلوب الذي يدعي أنه والده قائما واعتمدت بالأساس الأدلة المعروضة عليها في الإطار المرفوعة فيه الدعوى المتعلق بالتسجيل بالحالة المدنية، واعتبرت أنها كافية للموجب المذكور، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا لتبرير قضائها وما بالسبب غير جدير بالاعتبار.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/6/1/9075

2023/95

2023-02-07إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تأكد لها أن قدر السومة الكرائية كان محل نزاع بين الطرفين، وأن كل منهما تمسك بالقدر الذي يدعيه، وأن المحكمة الابتدائية أجرت بحثا استمعت فيه إلى شاهد الطرف المطلوب والذي استندت عليه في قضائها بالمدعى فيه ودون أن تراعي طبيعة المنازعة وقيام الطاعنة بعد إنذارها بعرض وإيداع الوجيبة بالقدر الذي تدعي أنه مستحقا ودون أن تناقش الوفاء الذي حصل منها والسبب المتمسك به في إطار ما اقتضاه الفصل 254 من ق.ل.ع وأثر ذلك في استخلاص المطل الموجب للإفراغ، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال بهذا الخصوص.

.....
.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2721/1/6/2022

99/2023

07-02-2023

بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/1/426

2023/100

2023-02-07

البيّن من القرار المطعون فيه بالنقض أن المحكمة مصدرته إنما قضت بتأييد الحكم المستأنف ولم تقض بإلغائه، والطاعنان لم يبينا وجه إعمال الفصل 146 من ق.م.م ولم يبينا مآخذهما على القرار على ضوء المادة 117 من الدستور، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/6/1/5878

2023/101

2023-02-07

إن الطاعن لم يستند في الوسيلة على أي سبب من أسباب النقض المحددة في الفصل 359 من ق.م.م ولم يورد أي انتقاد للقرار المطعون فيه، مما يبقى معه ما بالوسيلة غير مقبول.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/1/2/269

2023/64

2023-02-07

وجوب تقيد محكمة الإحالة بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض. الفقرة ما قبل الأخيرة من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية. مدار النقطة القانونية في نازلة الحال هو التحقق من خلال معطيات الملف من مساهمة المطلوب في النقض في اكتساب الطاعنة للمدعى فيه في إطار مقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة. قضاء محكمة الإحالة بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الطلب، وتصديا باستحقاق المطلوب لنصف الحصص المشاعة المملوكة للطالبة في العقار موضوع مطلب التحفيظ بعلة أنه ثبت لها من وثائق الملف والبحث المجرى مع الطرفين بتاريخ 2015/04/02 إقرار الطاعنة بأنه تم التحويل البنكي الذي مبلغه 150.000,00 درهم لفائدتها، وأنه يخص مهرها، والحال أنه ثبت لها - أي للمحكمة - من خلال رسم زواج الطرفين أنه تم تحديد ذلك المهر في لويزتين فقط، واقتنعت في إطار سلطتها بأن ما حوله المطلوب للمطلوبة يشكل مساهمة منه فيما تملكته الطاعنة من حصص في المدعى فيه أثناء قيام العلاقة الزوجية، فإنها تقيدت بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض. طلب استحقاق الطاعنة نصف الفيلا التي اكتسبها المطلوب، دون تقديم مقال نظامي بشأنه، يكون مصير النعي بشأنه عدم القبول.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/2/7/7540

2023/56

2023-02-07

بمقتضى الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية إذا بتت محكمة النقض بقرارها في نقطة قانونية تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة، والمحكمة لما أحيلت عليها القضية بعد النقض فبتت فيها دون التحقيق في النقط محل النقض المتعلقة برسمي المبادلة المنجزين مع موروث الطرفين والمرتكز عليهما من طرف الطاعنين في دعواهم والنظر فيما إذا كان محلهما هو عين ما يطلبون قسمته وخلفه موروثهم واستدلوا عليه برسمي الاستمرار والمتخلف والنظر في رسوم أشرية المطلوبين ومدى حجيتها فيما ادعوه من الاختصاص بالمتروك كلا أو بعضا ومدى انطباقها على عين النزاع لتصير آنئذ للنظر في دعوى القسمة بما يقيم قضاءها تكون قد خرقت الفصل المذكور وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/2/7/5899

2023/52

2023-02-07

إن المحكمة لما ثبت لها من مستندات الملف أن المتدخل إراديا في الدعوى المطلوب في النقض مزاحم للطاعن في الشفعة وأنه عرض الثمن والمصروفات على المشفوع من يده داخل الأجل القانوني فقبلها منه، وأن قبوله بعرضه ليس دليلا على تواطؤهما ولا على صورية العقد، وردت ما أثاره الطاعن بعلة إن استشفاع حقوق مشاعة من المشتري يمكن أن يتم رضائيا بين الشفيع والمشفوع منه وليس في القانون ما يلزم الشفيع برفع دعوى قضائية قصد المصادقة على العرض العيني والإيداع والحكم باستحقاقه شفعة العقار المبيع ما دام العرض العيني للثمن ومصروفات العقد وقع داخل الأجل القانوني، فرتبت آثار الشفعة بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/2/7/8321

2023/55

2023-02-07

إن الوثيقة المدعى بزوريتها لم يبن عليها القرار المطعون فيه ولم يصدر بعدم القبول أو السقوط حتى يطعن فيه بإعادة النظر وفقا لمقتضيات الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية في فقرتيه المتمسك بهما من طرف الطاعن، وباقي ما أثير من خرق لهذا الفصل ولغيره من الفصول لم يبين الطاعن وجه النعي به، وأن الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية محله إعادة النظر في قرارات محاكم الموضوع، والطعن فيما ارتكز عليه غير سديد، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

07-02-542023/2082023/7/2/2021لما كان تعليل المحكمة ينصرف إلى الجواب عما ينعاه طالب النقض على القرار، فإنه ليس للمطلوبة النعي على المحكمة تعليلها جوابا على ما أثاره طالب النقض في مقاله وفقا للفصل 379 من قانون المسطرة المدنية، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-452023/39242023/7/2/2019المقرر أنه يقسم على الاشتراك الأُول والشرط اتحاد المدخل واتحاد زمانه ولا يتنزل الوارث منزلة الموروث ولا يُنْظر إلى تناسخ الإراثات عند القسْم، والطاعنون دفعوا بأن العقار قابل لقسمته عينا على أساس أصغر حصة تنوب شريكتهم الأصلية والتي هي موروثة المطلوبين مع بقائهم مجتمعين في الجزء الباقي من العقار بعد فرز نصيبها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما نظرت للخبرة المنجزة على ذمة القضية فصارت إلى تأييد الحكم ببيع العقار بالمزاد العلني لتعذر قسمته عينا على قدر أنصباء الشركاء دون نظر إلى اتحاد مدخلهم ليتم القسْم وفق القاعدة أعلاه، تكون قد عللت قرارها

ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-462023/39342023/7/2/2019لئن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقويم أعمال الخبراء فإن شرطه أن تعلل قرارها تعليلا سائغا قانونا، وأن المطالبة القضائية هي التي يترتب عنها كف يد الحائز عن جني الثمار، والطاعنون دفعوا بأنهم لا يستغلون إلا ما ينوبهم من العقار واستدلوا على ذلك بمحضر معاينة وبإشهاد- والمحكمة لما التفتت عنهما واستبعدت الخبرتين المنجزتين لديها واعتمدت الخبرة المنجزة بالمرحلة الابتدائية والتي عارضتهما وقضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تبين من أين استنتجت عناصر الحسم في الخبرة المعتمدة في قرارها ودون مراعاة للقاعدة أعلاه متى ثبت أن الطاعنين يحوزون زائدا عن نصيبهم بإجراء تحقيق آخر يراعي ذلك، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

6463/7/2/2019

47/2023

07-02-2023

من المقرر قانونا أن القسمة يجب أن تكون منهية لحالة الشياع بين كافة المالكين لقاعدة الإجبار وإن أمكنت العينية بشروطها يراعى التقويم والتعديل وأن شرط قسمة القرعة تماثل المقسوم ومتى تعددت العقارات أفرد كل نوع ولا تجمع إلا إذا تساوت قيمة ورغبة وتقاربت.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-482023/71882023/7/2/2021إن الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض بسبب انعدام التعليل لا يكون إلا في حالة عدم الجواب على وسيلة من الوسائل المثارة أو جزء منها. ولما كان ذلك، وكان ما تمسك به الطاعنون في وسيلتهم طلبا لإعادة النظر والموجز نصه بما سطر بها قد أجاب عنه القرار المطعون فيه بما هو وارد به، فإن محكمة النقض تكون بذلك قد ردت عما أثير وأن ما اعتمده الطاعنون مجرد مجادلة في تعليل قرارها وهو لا يشكل سببا للطعن بإعادة النظر والذي تحكمه مقتضيات الفصل 379 من قانون المسطرة المدنية المحددة لأسبابه، وأن باقي ما أثير قد ارتكز فيه الطاعنون على مقتضيات الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية وهو يتعلق بالطعن بإعادة النظر أمام محاكم الموضوع وأن التمسك به وبباقي الفصول المذكورة قبله غير سديد، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-492023/53042023/7/2/2020إن المقصود بانعدام التعليل الموجب لإعادة النظر في قرارات محكمة النقض هو تلك الحالة السلبية المتمثلة في عدم الجواب على دفع بعدم القبول أو على وسيلة أو جزء منها، وأن المجادلة فيما انتهت إليه محكمة النقض جوابا على الوسائل المثارة بآراء مخالفة لا يشكل حالة من حالات إعادة النظر. ولما كان ذلك، وكانت محكمة النقض قد أجابت عن كل الوسائل التي أثارها الطاعنان بمقال النقض وفق ما هو وارد بصلب القرار المطعون فيه، وكانت المجادلة فيما انتهت إليه من آراء مخالفة لا تشكل حالة من حالات إعادة النظر، وأن الدفع بتجاوز السلطة طبقا للفصل 353 من قانون المسطرة المدنية لم يصادف محله، وأنه لا موجب يبرر إحالة القضية على غرفتين مجتمعتين وباقي ما أثير غير منتج، والمحكمة لا تجيب إلا على الدفوع المنتجة، فكان ما أثير في الوسيلتين غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-502023/58972023/7/2/2022إن دعوى الشفعة إنما ترفع وتوجه ضد المشتري المطلوب منه الشفعة حتى ولو قبلها لفائدة شريك آخر مارس حقه للأخذ بها وتمت تراضيا بينهما، والمطلوب في النقض بطلبه الشفعة من يد الطاعن يكون قد التزم توجيه دعواه ضد من يجب بصفته مشتريا وأن تصرفه بالتفويت رضاء لا ينفي عنه المصلحة في دعوى الشفعة، والمحكمة لما اعتبرت صفته لا تزال قائمة وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني ولم تخرق الفصل المحتج به وعللت قرارها تعليلا سائغا قانونا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-512023/58982023/7/2/2022إن النظر في مراتب الشفعاء عند التزاحم يقتضي اعتبار وجه المدخل أو الشركة مع البائع دون المشفوع منه وأن المشتري يتنزل منزلة البائع، والطاعن دفع بأنه والد المشفوع منه وأنه لذلك أولى للأخذ بالشفعة من المطلوب باعتبار مرتبته، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن النازلة محل تزاحم الشفعاء وأنه لا أولوية لأحد على الآخر في الأخذ بالشفعة لتساوي طالبيها مع البائع في أصل تركتهم في الملك المشاع وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد استقامت على حكم القانون ولم تخرقه وعللته تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-572023/8592023/2/2/2019يتعين على الخبير ألّا يقوم بمهمته إلا بحضور أطراف النزاع ووكلائهم أو بعد التأكد من توصلهم بصفة قانونية، والبين من وثائق الملف أنه جاء خاليا مما يفيد أن الخبير قد استدعى دفاع الطاعنين وفق ما يقتضيه الفصل 63 من ق.م.م، والمحكمة لما صادقت على الخبرة دون مراعاة الخرق المسطري المذكور، فإنها خالفت مقتضيات الفصل المحتج به، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-582023/7842023/2/2/2021إن المحكمة لما قضت بإجراء قسمة تصفية، دون مناقشة ما أثير وإجراء تحقيق بعين المكان لتطبيق حجج الطرفين على المدعى بشأنه ثم تقضي بما ثبت لها، فإنها لم تجعل لقرارها أساسا وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف

عدد :
07-02-592023/722023/2/2/2022المقرر أنه لا يمكن الاستفادة من تكاليف سكن المحضون مرتين على شكل مبالغ مالية أو على شكل سكن مهيأ. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
07-02-602023/8512023/2/2/2022إن تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع شريطة اعتماد عناصر القانون المستمدة من المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، وإذ هي رفعت من أجرة حضانة الأطفال وتكاليف سكنهم وفق ما جاء بمنطوق قرارها بما يتناسب مع حال المنفق والمستحق للنفقة من يسر وعسر ومستوى الأسعار مع اعتبار التوسط وسن المحضونين، فإنها طبقت المواد القانونية المذكورة، وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-612023/9262023/2/2/2022إن تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع متى راعت عناصر القانون المستمدة من مقتضيات المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، وإذ هي حددت مستحقات المطلوبة وأجرة حضانتها ومستحقات الطفلين في المبالغ الواردة بمنطوق الحكم الابتدائي باعتبار أن الملاءة هي الأصل أمام عدم إثبات الطالب دخله بمقبول، وراعت مسؤولية كل طرف في إنهاء العلاقة الزوجية والمستوى المعيشي للطفلين ومستوى الأسعار والعادات السائدة في الوسط الذي تفرض فيه النفقة، فإنها جعلت لقرارها أساسا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4/2/2/2021

70/2023

07-02-2023

إن إخلال الحاضنة أو تحايلها في تنفيذ مقر الزيارة يبرر الحكم بإسقاط حقها في الحضانة عملا بمقتضيات المادة 184 من مدونة الأسرة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-712023/832023/2/2/2021لما كانت أحكام المادة 33 من اتفاقية لاهاي المؤرخة في 1996/10/19 تسمو بنص الدستور على أحكام القانون الوطني بما في ذلك القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال، فإن المحكمة مصدرة القرار حينما استندت على ما تنص عليه المادة المذكورة من وجوب اعتماد التشاور المسبق مع السلطة المركزية أو السلطة المختصة الأخرى بدولة فرنسا التي تقيم وتعمل بها طالبة الكفالة، واعتبرت بأن عدم تقيد الأمر

الابتدائي بمقتضيات هاته المادة يجعله مخالفا للقانون، وقضت بإلغائه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 07-02-562023/6292023/2/2/2019إن الغبن يخول الإبطال إذا كان المغبون قاصرا أو ناقص الأهلية ولو تعاقد بمعونة وصيه أو مساعده القضائي وفقا للأوضاع التي يحددها القانون ولو لم يكن ثمة تدليس من الطرف الآخر ويعتبر غبنا كل فرق يزيد على الثلث بين الثمن المذكور بالعقد والقيمة الحقيقية للشيء، عملا بمقتضيات الفصل 56 من ق.ل.ع.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-562023/3632023/2/1/2020إن المحكمة لما ثبت لها من الملف الطبي بأن المتصدق لا زال يتمتع بكامل قوى الإدراك والتمييز، ويستطيع مباشرة مصالحه المالية أن المرض المصاب به المتصدق لا يوصف بالمرض المخوف الذي يكثر الموت به، ما دام بالتقرير الطبي أن المرض يشكل مؤشرا على احتمال ظهور سرطان الدم، باعتبار أن المحكمة تبني أحكامها على الجزم واليقين لا على الاحتمال والتخمين، وأن ما احتمل واحتمل سقط به القضاء والعمل، وقضت بتأييد الحكم المستأنف، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية، وردت به على باقي الدفوع المثارة، ولم تخرق المحتج به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-572023/3772023/2/1/2020من المقرر فقها أن زمام التركة يعتبر حجة بين الورثة فيما حصر زمامه، وأن من يدعي الاختصاص بشيء من التركة كلا أو جزءا فتلزمه البينة على قاعدة الإثبات. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-602023/6532023/2/1/2021إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت مبالغ المستحقات آخذة بعين الاعتبار مدة الزواج والوضعية المادية للطاعن ودخله الشهري، وأسباب الطلاق، ومدى مسؤولية كل طرف عن سبب الفراق فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-612023/6582023/2/1/2021إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون، وإذ المحكمة حددت مبالغ المستحقات آخذة بعين الاعتبار مدة الزواج والوضعية المادية للطاعن ودخله الشهري، ومبدأ التوسط، ومستوى الأسعار، والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، طبقا لمقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية، وما بالنعي على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-622023/6682023/2/1/2021إن المحكمة لما عللت ما قضت به من إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الطلب بأن سكوتها عن المطالبة بأجرة الحضانة إلا بعد بلوغ المحضونتين سن الرشد ولم تثبت أنها طالبت الملزم بأجرة الحضانة وامتنع من أدائها، دون أن تناقش الوقائع

الثابتة بمقتضى الحكم المستدل به حتى تتأكد مما إذا طُلبت أجرة الحضانة في إبانها أم لا، ثم تبت وفق الثابت لها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-462023/4692023/7/3/2021إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها بعلة أن حيازة المدعى فيه بيد طالب التحفيظ مدة قاربت أربعين سنة وهي حيازة مكسبة مادام أنها علنية وهادئة ولم تكن محل منازعة طيلة تلك المدة، ورتبت على ذلك عدم صحة التعرض، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-422023/10862023/7/3/2021إن احتساب أجل الطعن بالاستئناف يبتدئ من تاريخ تبليغ الحكم الفاصل في الموضوع وليس من تاريخ تبليغ الحكم القاضي بإصلاح الخطأ المادي.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2207/7/3/2021

37/2023

07-02-2023

إن التثبت من الحيازة هي نقطة قانونية يتعين أن تقف عليها المحكمة وتتأكد منها عن طريق اتخاذ التدابير التكميلية للتحقيق، والمحكمة لما اعتمدت نتيجة الخبرة كمرتكز في تعليل قرارها رغم المنازعة فيها بأنها أنجزت في غيبة موروث الطاعنين ومن معه من طالبي التحفيظ، ودون أن تتأكد من الطرف الذي بيده حيازة الجزء محل النزاع، يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وما بالوسيلتين واردا عليه وموجبا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-352023/20962023/7/3/2021إن التقيد بقرار محكمة النقض الواردة في الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية هو عدم مخالفة النقطة القانونية التي بتت فيها ولا يمتد ذلك إلى حرمان محكمة الإحالة من البت في باقي جوانب القضية، واعتماد تعليل جديد مستمد من وقائع القضية ووثائقها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-362023/20962023/7/3/2021إن المحكمة لما اعتمدت تقرير الخبير الطبوغرافي والذي خلص فيه بعد تطبيقه الإحداثيات المتعقلة بالتصميم العقاري للملك العام البحري المصادق عليه بمقتضى المرسوم عدد 12-02-384 أن مطلب التحفيظ يندرج ضمن

حدود الملك العمومي البحري، وهي المعطيات ذات الطبيعة التقنية التي لم تدل الطاعنة بما يخالفها، فإنها لم تكن ملزمة باتخاذ أي إجراء آخر للتحقيق بعين المكان غير منتج في الدعوى بعدما توفرت لديها من الخبرة المنجزة عناصر الفصل في النزاع، وجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومعللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-222023/33592023/7/4/2021إن الطعن في الأحكام لا يمارس إلا مرة واحدة، ولما كان الثابت من وثائق الملف أن موروث الطالبين سبق أن تقدم قيد حياته بطعن بالنقض ضد القرار الاستئنافي صدر بشأنه قرارا قضى بنقضه، فإن إعادة طلب الطعن بالنقض فيه من طرف ورثة الطاعن المذكور يعد تكرارا لطلب سابق وممارسة للطعن مرتين مما كان معه مآل الطلب عدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-232023/2072023/7/4/2021يخضع لمحكمة الموضوع إجراء خبرة أو معاينة من عدمها متى لم تكن الحاجة قائمة لإجرائها بأن توفرت على العناصر الكافية لبتها في القضية على وجه صحيح، كما انها تملك سلطة تقدير أدلة الإثبات المعروضة عليها، وإعطائها الأثر الذي تستحقه شريطة تعليل قرارها بأسباب سائغة تكفي لحمل قضائها فيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-242023/49732023/7/4/2021إن مرض الموت هو الذي يجمع فيه علماء الطب أن تحقق الشفاء منه مستبعد، وأن المرض ينتهي عادة بالوفاة، وبالتالي يكون الشخص المريض مصاب بمرض من الأمراض المخوفة التي حكم الأطباء بكثرة الموت بها، ولا أمل ولا دواء لعلاجه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-252023/27462023/7/4/2020إن الطرد للاحتلال ضرب من ضروب الاستحقاق طبقا لأحكام المادة 22 من مدونة الحقوق العينية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بتأسيس تعليلها على ما انتهت إليه الخبرة من انطباق حجة المطلوب على محل النزاع وافتقار ما استند إليه الطالب من حيازة للسند المثبت لها بشروطها المقررة قانونا في تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالطرد من المدعى فيه تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، ويبقى ما تم النعي به خلاف الواقع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
07-02-262023/74802023/7/4/2021الثابت أن كلا من الحكم القاضي باستحقاق الشفعة والمحضر الإخباري المتعلق به لم يشيرا إلى إيداع مبلغ الشفعة، وأن المطالبة القضائية بطرد المشفوع منه من العقار المشفوع استنادا للحكم القاضي بالشفعة ودون تحقق الإيداع الفعلي لمبلغ الشفعة تبقى سابقة لأوانها ومستوجبة لعدم القبول. والمحكمة المطعون في قرارها بتأسيس قضائها بإلغاء الحكم الابتدائي والحكم بعدم قبول الطلب على افتقار الطلب لما يثبت إيداع مقابل الشفعة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وما بالوسيلة على غير أساس.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-272023/82862023/7/4/2021لما كان إعمال الأدلة وإعطاؤها الأثر الذي تستحقه مباشرة أو بعد استنفاذ إجراءات التحقيق المختلفة يخضع لسلطة المحكمة التقديرية ولا رقابة عليها إلا فيما تسوقه من علل لتأسيس قضائها، وكان البين من تصريحات الشاهدين المستمع إليهما أثناء جلسة البحث استنادهما في تأكيد قيام العلاقة الكرائية على إخبار الطالب لهما بذلك ومن مجريات النزاع القائم وليس حضور مجلس العقد أو وقوفهما على وقائع مادية بين الطرفين مما تقوم به العلاقة الكرائية بأركانها المقررة قانونا، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بتأكيدها على كون شهادة الشاهدين غير منتجة في الدعوى لكونها مجرد سماع من المستأنف في تعليل قضائها بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإفراغ الطالب من المدعى فيه، تكون قد عللت قضاءها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-282023/85792023/7/4/2021لما كانت المحكمة غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي استدلالاتهم غير المنتجة، فإنها باستنادها لوثائق الملف ولنتائج البحث المنجز ابتدائيا في تأييدها للحكم الابتدائي القاضي بإفراغ الطالب من المدعى فيه، خاصة وأنه يقر بالطبيعة السلالية للعقار المدعى فيه وأن الفصل 2 من ظهير 1919/04/27 نص على أنه يمكن للعشائر الأصلية نقل سلطاتها إلى أشخاص تختارهم، وردها لطلب إجراء بحث خلال المرحلة الاستئنافية لتوفرها على ما يقيم قضاءها، ولأن ادعاء الحيازة الطويلة لا أثر له مادام أن أحقية المطلوبين ثابتة وفقا للحجج التي حظيت بتقديرها، تكون قد أقامت قضاءها على أساس من القانون وعللته تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2432/7/3/2023

33/2023

07-02-2023

لما تأكد للمحكمة من خلال التدابير التكميلية لتحقيق الدعوى التي سبق اتخاذها أن العقار بحيازة المطلوبين في النقض والتصرف في جزء منه بالبناء والسكن وبتفويت جزء منه للغير، ولم يثبت شموله بمحضر التنفيذ المستدل به من الطاعنين خاصة أن معالم العقار تغيرت بعد أن تحول إلى حي سكني، وأن حيازة المطلوبين للمدعى فيه غير منازع فيها ولم يثبت الطاعنون أنهم اعترضوا على التصرفات القوية التي طالت العقار، وقضت تبعا لذلك بما جرى به منطوق قرارها تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-342023/15842023/7/3/2021بمقتضى الفصلين 34 و43 من ظهير التحفيظ

الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس1913) كما وقع تعديله وتتميمه بالقانون 14.07 فإن تطبيق الحجج على العقار المطلوب تحفيظه، والتأكد من حيازته لأحد الأطراف إنما يثبت بوقوف المحكمة أو المستشار المقرر على عين المكان والاستعانة بمهندس طبوغرافي إن اقتضى الحال ذلك، وأن الطاعنين نازعا في تعلق محضر الصلح وملكية سلف المطلوبة في النقض بعقار المطلب وطلبا في مقالهما الاستئنافي وفي مستنتجاتهما بعد الخبرة بوقوف هيئة المحكمة على عين المكان، وهو ما لم له تستجب له بموجب تعليل قرارها المنتقد بالوسيلة، فخرقت بذلك المقتضيات القانونية المذكورة أعلاه، مما عرض قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-202023/8752023/7/4/2021لما قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إفراغ الطالبين من المدعى فيه معللة قرارها بما ورد فيه أن المدعى فيه عقار جماعي الذي يرجع اختصاص توزيع وتقسيم الانتفاع به بين أعضاء الجماعة استنادا لمقتضيات الفصل 04 من ظهير 1919/04/27 إلى جمعية المندوبين وأن القسمة التي يجريها ذووا الحقوق من تلقاء أنفسهم يعتبر تجاوزا ولا أثر له قانونا، وأن التصرفات الصادرة بالبيع والتنازل عن المدعى فيه لفائدة الطالبين باطلة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما وأجابت عما أثاره الطالبان من دفوع وطبقت صحيح القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-212023/22322023/7/4/2021لما قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بإفراغ الطالب ومن يقوم مقامه أو بإذنه من الملك موضوع الدعوى مستندة في تعليل ذلك إلى ما خلص إليه تقرير الخبرة المنجزة بعد النقض والإحالة وبعد تطبيق عقدي شراء الطرفين على أرض الواقع إلى أن ما اشتراه الطالب يقع كليا داخل الوعاء العقاري لعقد شراء المطلوبين، وعلى أن الطرفين اشتريا من موروث ووارثه إذ أعاد الوارث بعد موت موروثه البيع في نفس المبيع فيكون قد خرج منه ولا يوجد في تركته مما عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما والوسيلة عديمة الأساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-172023/63372023/7/1/2021إن عدم جواب المحكمة على الدفوع المثارة بصفة نظامية والمؤثرة في وجه قضائها ينزل منزلة انعدامه والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبحث في طبيعته، وما إذا كان عقارا جماعيا ردا على دفوع الطالبين وتصريحات طرفي النزاع معا خلال وقوفها بعين المكان لما لنتائج هذا البحث من تأثير على مجرى قضائها، ولما للعقار الجماعي من خصائص ومميزات تمنع تفويته للغير والتصرف فيه عن طريق البيع والشراء خصوصا وأن الحكم الجنحي القاضي بالإدانة من أجل انتزاع عقار من حيازة الغير لا يحمي سوى الحيازة العرضية للمطالب بالحق المدني، ولا يمكن أن يكون أساسا للبحث في دعوى استحقاق ترمي إلى إقرار حق عيني للمدعي، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-182023/72152023/7/4/2021إن المحكمة لما أسست قضاءها على مقتضيات الفصل 16 من مدونة الحقوق العينية لتخلص إلى أن مالك العقار يملك كل ملحقاته دون أن تلتفت لمقتضيات نفس المادة المذكورة التي تمنح المالك الأرض وما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد ما لم ينص القانون أو الاتفاق على خلاف ذلك، وهي بعدم استجابتها لطلب إجراء تحقيق في الدعوى تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

07-02-152023/39482023/7/4/2021إذا طعن أحد الأطراف أثناء سريان الدعوى في أحد المستندات المقدمة بالزور الفرعي فإن المحكمة لا تصرف النظر عن ذلك إلا إذا ارتأت أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على هذا المستند عملا بمقتضيات الفصل 92 من ق م م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-02-142023/11012023/7/1/2020إن عدم تقييد البيع بالرسم العقاري محله لا يحول دون ترتيب آثاره بين خلفاء عاقديه بنص الفصل 229 من قانون الالتزامات والعقود الذي يقضي بأن الالتزامات تنتج أثرها لا بين المتعاقدين فحسب، ولكن أيضا بين ورثتهما وخلفائهما ما لم يكن العكس مصرحا به أو ناتجا عن طبيعة الالتزام أو عن القانون، والطاعنة من خلفاء العاقدة حسب الإراثة المطلوب التشطيب عليها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ارتأت ذلك تكون قد استقامت على حكم القانون، فكان ما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1062023/22902023/4/1/2020إن صحة الحجز لدى الغير لا تشترط أن تكون العلاقة التي تربط المحجوز بين يديه بالمحجوز عليه علاقة مديونية، بل فقط أن يحوز المحجوز بين يديه لمبالغ أو مستندات للمحجوز عليه ويجوز الحجز عليها من طرف المكلف بالحجز وكذا التعرض على تسليمها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1136/3/2/2021

90/2023

02-02-2023

تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه أو مراجعة السومة الكرائية عملا بمقتضيات الفصل 353 من قانون

المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-912023/13702023/3/2/2021إن المحكمة لما اعتبرت عن صواب أن الإنذار منتجا لآثاره القانونية والتماطل ثابتا في حقه، تكون قد سايرت مقتضيات الفصل 3 من ق.م.م، وجاء بذلك قرارها مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا قانونيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-922023/21152023/3/2/2022إن المحكمة التي ردت ما تمسك به الطاعن من أداء جزء من المبلغ موضوع الأمر بالأداء بعلة أن الدين ثابت بالاعتراف بالدين المصحح الإمضاء من طرف الطاعن والذي لم ينف صدوره عنه صراحة، لم تكن ملزمة بإجراء البحث أو الاستماع للشهود لإثبات ما ذكر وهي بنهجها لم تخرق أي مقتضى وعللت قرارها بما يكفي وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-932023/21162023/3/2/2022إن المحكمة التي ردت ما تمسك به الطاعن من أداء جزء من المبلغ موضوع الأمر بالأداء بعلة أن الدين ثابت بالاعتراف بالدين المصحح الإمضاء من طرف الطاعن والذي لم ينف صدوره عنه صراحة، لم تكن ملزمة بإجراء البحث أو الاستماع للشهود لإثبات ما ذكر وهي بنهجها لم تخرق أي مقتضى وعللت قرارها بما يكفي وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-872023/11602023/3/2/2020الأصل في التقاضي هو حرية اللجوء إلى القضاء، وأن لكل شخص أن يقدم للقضاء أي مطلب يرى عرضه عليه، ولا يكون من استعمل هذا الحق مسؤولا عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير إلا إذا انحرف بهذا الحق أو استعمله استعمالا كيديا بغية الإضرار بالغير، والمحكمة لما اعتبرت أن إساءة استعمال حق التقاضي غير متحققة بمجرد خسارة الدعوى وإنما تتحقق عند رفع الدعوى بسوء نية لا بقصد الوصول إلى حق متنازع فيه بل بقصد النكاية والإضرار بالخصم، وانتهت عن صواب إلى أن قبول المسيرة تسيير الأصل التجاري وعدم مطالبتها بفسخ العقد أو إنقاص ثمن الكراء للإخلال بالالتزام بالضمان، وسلوك المطلوبة لمساطر قضائية في مواجهتها لا يخولها حق المطالبة بالتعويض طالما لم يثبت أي تعسف من جانبها في ممارسة هذا الحق أو سوء نيتها، فجاء قرارها معللا تعليلا قانونيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

458/3/2/2021

81/2023

02-02-2023

إن المحكمة لما ثبت لها من إقرار الطرفين معا بجلسة البحث أن عقد الكراء الرابط بينهما قد تم فسخه شفويا، وأن المستأنف عليها (الطالبة) أقرت أيضا بكونها تسلمت مفاتيح المقهى التي كان يسيرها المستأنف (الطالب)، ورتبت على ثبوت واقعة إفراغ المستأنف للمقهى حقه في إرجاع مبلغ الضمانة، يكون قرارها معللا بما يكفي لتبريره ومرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/417

2023/82

2023-02-02

إن المحكمة التي تمسك أمامها الطاعن ببطلان الإنذار موضوع الدعوى لعدم تضمينه سببه والتمس بناء عليه إجراء خبرة لتحديد التعويض الكامل عن فقدانه الأصل التجاري، وردت ذلك بعلة أن المكري غير ملزم بأداء أي تعويض للمكتري مقابل الإفراغ في حالة المطل، تكون قد طبقت مقتضيات المادة 8 من القانون رقم 49.16 تطبيقا سليما، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/674

2023/83

2023-02-02

إن آجال التنبيه المنصوص عليها بمقتضى القانون رقم 49.16 قد تولى المشرع تحديدها تلقائيا وأن من حق المكتري أن يستفيد منها سواء أشير إليها في الإنذار بالإفراغ أو لم يشر إليها ولا

يترتب عن عدم ذكر الأجل في الإنذار رفض طلب المصادقة عليه لأن المشرع لم يرتب أي جزاء على ذلك. والمحكمة لما قضت برفض طلب المصادقة على الإنذار بالإفراغ موضوع الدعوى بعلة أنه لا يتضمن أجل ثلاثة أشهر للإفراغ بالنظر إلى أن السبب المؤسس عليه يرجع إلى إحداث تغييرات بالمحل المدعى فيه دون مراعاة ما ذكر لم تجعل لقضائها من أساس وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/685

2023/84

2023-02-02

البيّن أن الطاعن تمسك بأنه اشترى الأصل التجاري بالمزاد العلني وأشعر بذلك المالك، والمحكمة لما اعتبرت أن الإشعار المذكور لم يتم إلا بعد إقامة دعوى الإفراغ واستصدار حكم في مواجهة المكترية الأصلية يقضي إفراغها، دون أن تبين ما إذا كان الطاعن عالما بالدعوى المذكورة أم لا، ودون أن تتحقق ما إذا كان الأصل التجاري موضوع الدعوى حين عرضه للبيع بالمزاد العلني كان موضوع حكم بالإفراغ أم لا بالاستناد إلى دفتر التحملات المنجز في إطار مسطرة البيع بالمزاد العلني، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/1405

2023/85

2023-02-02

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف فيما قضى به من إفراغ وحكمت من جديد بعدم قبول الطلب المتعلق به بعد أن ثبت لها أن الإنذار موضوع الدعوى تم تبليغه إليها بعنوان لم تعد تتواجد به، واعتبرته وعن صواب تبليغا غير سليم بعد أن تبين لها من المحضر الإخباري المستدل به من طرف الطاعنين أن المحل المدعى فيه مغلق باستمرار، وأن الطاعنين لم يعملوا على تبليغ الإنذار بعنوان المطلوبة الثابت بسجلها التجاري، يكون قرارها غير خارق لأي مقتضى ومعللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/1075

2023/86

2023-02-02

إن المحكمة لما ثبت لها من الفواتير المستدل بها من طرف المطلوبة أنها لا تحمل أي تحفظ بشأن البضاعة والأثمنة المضمنة بها، كما ثبت لها أن الفواتير تحمل خاتم الطاعنة ومرفقة بوصولات تسليم البضاعة تحمل طابعها وتوقيعها واعتبرتها دليلا بمفهوم الفصل 417 من ق.ل.ع، واعتبرت عن صواب أن عدم توقيع ممثلها القانوني على الفواتير غير مؤسس ما دام ليس هناك ما يثبت اشتراط توقيع الممثل القانوني أو الاتفاق على أثمنة محددة للبيع المضمنة بالفواتير، وهي بنهجها لم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/2/3/745

2023/79

2023-02-02

لا محل للنعي على المحكمة عدم إجراء خبرة أخرى ما دام أن ذلك موكول لسلطتها، وأنها وجدت في الخبرة المعتمدة العناصر الكافية لتكوين قناعتها.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/2/3/449

2023/80

2023-02-02

لا يجوز للمكتري ممارسة نشاط بالمحل المكترى، مختلف عما تم الاتفاق عليه في عقد الكراء، إلا إذا وافق المكري كتابة على ذلك عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 22 من القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/1/4/2625

2023/244

2023-02-02

إن المحكمة لما إستندت إلى ما أوردته من أن تدخل القاضي الإداري في عملية فرز الأصوات وإعلان المرشح الفائز ينحصر فقط في مراقبة مدى صحة وسلامة قرار مكتب التصويت بخصوص الأوراق المنازع فيها دون كافة الأوراق الملغاة والتي يفترض أنه تم الإتفاق خلال عملية الفرز على تصنيفها كذلك، وأن تدخل القاضي في هذه الحالة يتوقف على متلازمين، أولهما يتعلق بالإشارة في محضر مكتب التصويت إلى منازعة الفاحصين أو الناخبين الحاضرين في صحة الأوراق المعتبرة ملغاة من طرف مكتب التصويت، وثانيهما يتجلى في وجود أوراق منازع فيها في الغلاف المخصص للأوراق الملغاة طبقا لمقتضيات المادة 22 من

القانون التنظيمي رقم 59-11 المتعلق بإنتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/1/4/146

2023/121

2023-02-02

إن الطلب يهدف إلى إلغاء قرار المحافظ على الأملاك العقارية الرافض لتنفيذ حكم قضائي، وهو قرار لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في الفصل 96 من ظهير التحفيظ العقاري، والمحكمة لما إعتبرت أن الأمر لا يتعلق برفض طلب التحفيظ، وصرحت باختصاصها نوعيا للبت في الطلب صادفت الصواب وحكمها واجب التأييد.

.....
.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

487/4/1/2023

122/2023

02-02-2023

ان مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 90.41 المحدثة بموجبه محاكم إدارية إنما تهم الإختصاص النوعي المثار أمام محكمة الموضوع بين جهة قضائية إدارية وأخرى عادية وتبت فيه بحكم مستقل، ولا تندرج أوامر القاضي المنتدب ضمن هذه المقتضيات، ويبقى لذلك الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1232023/38292023/4/1/2022البيّن أن الطالب تمسك بأن القرار الإستئنافي

موضوع تعرض من طرف الجماعة الحضرية، وأن الطعن بالتعرض يوقف التنفيذ، وأن القرار الإداري المطعون فيه القاضي بمنح رخصة لإستغلال المبنى كمؤسسة تعليمية خاصة قرار نهائي وتنفيذي مؤثر بذاته في المركز القانوني للطاعن، وأن للطالب مصلحة مشروعة في الطعن فيه بسبب التجاوز في إستعمال السلطة، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1242023/42012023/4/1/2022إن تقدير خطورة الفعل المنسوب للموظف العمومي يكون بالنظر إلى طبيعة الفعل المرتكب ومدى خطورته وأثره على أهلية الموظف للإستمرار في وظيفته. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1252023/50672023/4/1/2022البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن التسجيل بسلك الماستر يخضع لدفتر الضوابط البيداغوجية، وأن الإجازة التي تتوفر عليها المطلوبة في النقض لاتبيح لها ذلك، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1262023/1932023/4/1/2023إن مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 41.90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية إنما تخص الإختصاص النوعي في قضايا الموضوع، بينما القضاء الإستعجالي له إطاره الخاص ويتسم بالطابع الوقتي، وتستأنف الأوامر الصادرة بشأنه لدى الجهة المختصة، ويبقى الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1272023/4672023/4/1/2023إن الأمر بالنازلة يتعلق بطلب تعويض عن ضرر منسوب إلى الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب التي وإن كانت شركة تجارية فبإعتبارها صاحبة إمتياز إستغلال وتدبير مرفق الطريق السيار فإن الأضرار اللاحقة بالمستأنف عليه حصلت له بمناسبة استعمال الطريق، يبقى النزاع بشأنه إعمالا لمقتضيات المادة 8 من القانون المحدث لمحاكم إدارية يندرج ضمن اختصاص القضاء الإداري، والمحكمة الإدارية لما صرحت بإختصاصها النوعي للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب، وحكمها واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1282023/34632023/4/1/2019إن المحكمة لما ثبت لها وجود تجاوز قانوني في الإتفاق، وإنتهت إلى الإلغاء الجزئي لرسم الإتاوة المفروض على المستأنفة جراء إحتلال الملك العام فيما زاد عن المقرر وفق مقتضيات الفصل 7 من ظهير 1918/11/30 بشأن الاحتلال المؤقت للملك العام للدولة والقرار المشترك لوزير الأشغال العمومية ووزير المالية والإستثمارات الخارجية بتاريخ 1997/08/12 مع ترتيب الأثار القانونية على ذلك، تكون قد تقيدت بنقطة الإحالة كما هي واردة في قرار محكمة النقض، ولم تخالف المقتضى القانوني

المحتج بخرقه، وجاء بذلك القرار معللا تعليلا سليما وسائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1292023/26272023/4/1/2022إن محكمة الإستئناف لما قررت إجراء بحث بمكتب القاضي المقرر حضره المستأنف شخصيا وتخلف نائبه كما تخلف باقي الأطراف ليتم تأخير البحث من جديد حضره المستأنف وتخلف نائبه فتم إجراء البحث بمن حضر مع إحالة الملف على الجلسة العلنية، تكون قد تقيدت بمقتضيات الفصل 338 من قانون المسطرة المدنية وبالإجراءات المحددة قانونا وفق ما يقتضيه البت في الدعاوى الإنتخابية، وأن القاضي المقرر غير ملزم بإعداد تقريره في النازلة طالما أن هيئة الحكم مجتمعة هي التي قررت إجراء بحث في النازلة، ويبقى ما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1302023/852023/4/1/2023إن طلب المدعي (المستأنف عليه) يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد باحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع يتعلق بطلب إستحقاق معاش مدني مرفوع ضد مؤسسة عمومية، ويندرج ضمن الإختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1312023/1892023/4/1/2023إن طلب المدعية (المستأنف عليها) يهدف إلى إفراغ القطع الأرضية المملوكة لها لإحتلالها بدون سند من قبل المستأنف، وهو ما يخرج عن نطاق الإختصاص النوعي للقضاء الإداري باعتبار هذا النوع من النزاعات لا تندرج ضمن مقتضيات المادة 8 من القانون رقم41-90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

02-02-1322023/4682023/4/1/2023لئن كانت شركة الطرق السيارة بالمغرب شركة مساهمة فإنها تتولى إدارة وتدبير مرفق عام، هو مرفق الطريق السيار، وذلك بموجب التفويض الممنوح لها بمقتضى المرسوم رقم 1/92/820 الصادر بتاريخ 1994/12/07، ومادام أن الأضرار اللاحقة بالمستأنف عليه حصلت له بمناسبة إستعماله الطريق السيار، فإن النزاع المتعلق بالتعويض عنها يبقى من اختصاص القضاء الإداري، تطبيقا لمقتضيات المادة الثامنة من القانون رقم 90/41 المحدث للمحاكم الإدارية، والمحكمة الإدارية لما صرحت باختصاصها النوعي للبت في الطلب جاء حكمها صائبا وحريا بالتأييد. اجتهادات محكمة

النقض ملف عدد :
02-02-1192023/54762023/4/1/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه إستنادا إلى مقتضيات المادة 32 مكررة من المرسوم رقم 2.91.527 الصادر بتاريخ 13/05/1993 المتعلق بوضعية الطلبة الخارجيين والداخليين المقيمين بالمراكز الإستشفائية بعلة أن الإدارة المعنية رفضت طلب الإستقالة بداعي المصلحة العامة نظرا للخصاص الكبير في الأطر الطبية، ومن غير التحقق من تاريخ التوظيف بالنظر إلى تاريخ الدعوى، وما إذا كانت المعنية بالأمر مخاطبة بمقتضيات المادة 32 مكررة المشار إليها أم لا، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللته تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1202023/1152023/4/4/2023إن طلب المدعي (المستأنف عليه) يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد باحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع يتعلق بطلب إستحقاق معاش مدني مرفوع ضد مؤسسة عمومية، ويندرج ضمن الإختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1152023/21762023/4/1/2019بمقتضى الفصل 119 من قانون المسطرة المدنية فإنه يمكن التنازل عن الدعوى بعقد مكتوب أو بتصريح يضمن بمحضر، ويشار فيه إلى أن الطرف تنازل عن الدعوى التي أقامها. والبيّن أن الطرف الطاعن تقدم بواسطة دفاعه بتنازل عن طلب النقض، مما يتعين تسجيله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1162023/12212023/4/1/2020بمقتضى المادة 20 من القانون رقم 89-15 المتعلق بتنظيم مهنة الخبرة المحاسبية وإنشاء هيئة الخبراء المحاسبين فإنه لا يجوز أن يقيد أي شخص في جدول هيئة الخبراء المحاسبين إلا إذا كان حاصلا على الشهادة الوطنية في الخبرة المحاسبية أو على شهادة تعترف الإدارة بمعادلتها لها، وأن مؤدى ذلك أن الحصول على شهادة المعادلة بالنسبة للدبلوم الأجنبي شرط أساسي للتقييد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين ولم يتضمن المقتضى المذكور أي تمييز بالنسبة للشهادات المحصل عليها في دول أجنبية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1172023/49332023/4/1/2021إن المحكمة لما عللت قرارها بأن واقعة إمتناع الأكاديمية المحكوم عليها عن تنفيذ الحكم القضائي النهائي ثابتة من خلال تلكئها وتماطلها وتسويفها غير المبرر لطالبة التنفيذ، دون أن تبدي الأكاديمية إستعدادها للتنفيذ أو عزمها على برمجة المبلغ المحكوم به في ميزانية السنوات اللاحقة التي تلت توصلها بالإعذار بالتنفيذ وأيدت الحكم الابتدائي، تكون قد بنت قضاءها على أساس ولم تخرق القانون، والوسيلة

على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1142023/4862023/4/1/2023إن الأمر في النازلة مترتب عن عقد تزويد الشركة المكلفة بالمشروع السكني للشركة المدعية بالماء الشروب كشركة تجارية في إطار الأشغال المنجزة به حسب الثابت من فاتورة أداء واجبات الاستهلاك عن الفترة المحددة في مقالها، ويهم وضعية استهلاكها لذات المادة، وهو نزاع في إطار عقد الاشتراك، تبقى المنازعة فيما ترتب عنه من اختصاص القضاء التجاري إعمالا لنص المادة 5 من القانون المحدث لمحاكم تجارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1122023/1482023/4/1/2023البيّن أن طلب المدعي (المستأنف عليه) يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد بإحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع مرفوع ضد مؤسسة عمومية ويتعلق بطلب إستحقاق معاش مدني يندرج ضمن الإختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8 من القانون رقم41-90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1132023/4572023/4/1/2023إذا تبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الإستجابة للطلب، فإنه يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى حين البت في طلب النقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
02-02-1072023/36772023/4/1/2020إذا كان الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية يوجب تحت طائلة الطعن بإعادة النظر أن تكون قرارات محكمة النقض معللة، وذلك بإحالة من الفصل 379 من ذات القانون، فإن ما يعنيه المشرع في هذا الشأن هو الحالة السلبية التي تتجلى في عدم الجواب على دفع أثير بعدم القبول أو عدم الجواب على وسائل الطعن أو بعضها لما تكون هذه الدفوع حاسمة في الدعوى ومؤثرة، أما مناقشة قانونية علل قرارات محكمة النقض ومجادلته فيها بطرح آراء مخالفة لما انتهت إليه في قضائها، فإنه لا يدخل ضمن حالة انعدام التعليل المبرر لإعادة النظر، وإنما مجرد وسيلة لإعادة مناقشة تلك التعليلات، و يخرج من ثم عن نطاق انعدام التعليل المبرر لإعادة النظر وفق المبين أعلاه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

02-02-1082023/40532023/4/1/2020إن المحكمة لما ثبت لها من المقال الإصلاحي للدعوى أنها مقدمة من طرف صاحب الشركة وليس من طرف الشركة في شخص

ممثلها القانوني، واعتبرت أن الأمر يتعلق فقط باسم تجاري، وأن صفة المدعي ثابتة لما يدعيه من حق لنفسه بصفته صاحب الشركة، فإنه لا مجال لبيان نوع الشركة واستحضار نموذج "ج" المحتج بهما، كما هو شأن خرق المادة 267 من القانون التنظيمي 113-14 المتعلق بالجماعات، التي تبقى غير ملزمة في هذا الشأن لطبيعة الدعوى المتعلقة بالتوريدات.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1092023/5512023/4/1/2022إن المحكمة لما استندت فيما إنتهت إليه في تعليل قضائها إلى ثبوت فقدان المستأنف لأهليته الانتخابية بتاريخ إجراء الاقتراع، مؤسسة قناعتها على صدور قرار استئنافي جنحي نهائي في حقه قضى بمؤاخذته من أجل جنحة الإرشاء والحكم عليه بستة أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية نافذة قدرها ألف درهم، مما يفقد المطعون ضده أهليته الانتخابية، تكون المحكمة قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1102023/14962023/4/1/2022لئن كان نفاذ القرارات الإدارية وإنتاجها لأثرها القانونية منذ صدورها كأصل العام، فإن المشرع وضع استثناء على هذه القاعدة بالأخذ بنظام وقف تنفيذ هذه القرارات إذا توفرت شروطها والتي ينبغي ألا تخرج عما أقره المشرع من اقتران دعوى إيقاف التنفيذ بدعوى الإلغاء وضرورة تقديم طلب صريح بشأن إيقاف التنفيذ وما استقر عليه العمل القضائي من توافر شرطي الجدية المتمثل في أن تكون الوسائل المثارة في دعوى الإلغاء قد تؤول حسب قراءتها الظاهرية إلى إلغاء القرار المطلوب إيقاف تنفيذه وجعل مشروعيته محل شك و الذي يوحي لأول وهلة باحتمال إلغائه، والاستعجال بأن يترتب عن تنفيذه نتائج يتعذر تداركها، وأن الفصل فيه (طلب وقف التنفيذ) إنما يستند الى ما تتبينه المحكمة من جسامة الضرر الذي يخشى من التنفيذ وإمكانية تداركه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

02-02-1112023/1162023/4/1/2023البيّن أن طلب المدعين (المستأنف عليهم) إلى الحكم بتعويضهم عن الاعتداء المادي على عقارهم وعن الحرمان من استغلاله، المترتب عن أثار انتهاء تصميم التهيئة، وأنه بصرف النظر عن الشكل القانوني للشركة الوطنية (المستأنفة) باعتبارها تتكفل بالدراسات وبإنعاش مشروع المحطة النهائية للربط القاري وكآلية لتنفيذ السياسة العمومية في مجال تدخلها وتدبيرها لمرفق عام حيوي، فإن إختصاص النظر في النزاع المترتب عن نشاطها في هذا الشأن، يندرج ضمن الإختصاص النوعي للقضاء الإداري، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-732023/652023/3/1/2022إن المحكمة لما بيّنت الأسس التي اعتمدتها في الأخذ بنتائج الخبرة، واعتبرتها مستجمعة لكافة شروطها الموضوعية وألمت بجميع مناحي النزاع من الناحية الفنية، تكون قد توفرت لديها العناصر الكافية للبت في الدعوى، وجاء

قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-712023/8672023/3/1/2021إن المحكمة لما ثبت لها من تقرير الخبرة تاريخ قفل الحساب الذي كان على البنك اعتماده، باعتبار أن حساب المطلوبة لم يسجل قبل سنة من ذلك التاريخ أي عملية، والذي لم يعتمد فيما ذكر دورية والي بنك المغرب، وصادقت على الخبرة المذكورة، تكون قد طبقت المادة 503 من مدونة التجارة وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني سليم ولم يخرق أي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-722023/10512023/3/1/2021إن رفض طلب إجراء خبرة ليس فيه أي خرق لحقوق الدفاع، والمحكمة حينما اعتبرت الخبرة موضوعية وكافية لتأسيس ما قضت به، فإنها لم تكن ملزمة بإجراء خبرة حسابية ثانية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-742023/6972023/3/1/2022إن النعي موضوع الوسيلة لم يسبق التمسك به أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، مما يعتبر معه إثارة جديدة والوسيلة غير مقبولة.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-752023/8362023/3/1/2022إذا كان المنع من مباشرة إجراء أو دعوى يقتضي وجود نص صريح، فإن القانون المغربي لا يتضمن أي نص يمنع على الدائن المرتهن، الذي سلك مسطرة تحقيق الرهن أن يتقدم بدعوى أداء الدين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-762023/9252023/3/1/2022البيّن من وثائق الملف أن المطلوب لم يكن طرفا في الدعوى ولا في القرار الاستئنافي، مما يكون معه طلب النقض غير مقبول شكلا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

01-02-622023/2312023/3/1/2021

البيّن أن الطالبة لم تبين مكمن عدم تقيد الخبير بما يفرضه عليه الواجب المهني والعادات ولا المنهجيات اللازمة أو العمليات الحسابية الضرورية للحسم في المديونية التي لم يتناولها، والمحكمة لما اطمأنت إلى الخبرة المأمور بها ابتدائيا ووجدت فيها ما تؤسس عليه قضاءها لم تكن ملزمة بالاستجابة لطلب إجراء خبرة جديدة، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-642023/5582023/3/1/2021إن مناط الطعن في الأحكام والقرارات القضائية هو أن تكون للطاعن الصفة والمصلحة في الطعن، وفي النازلة فإن الطالب الذي صدر الحكم الابتدائي في مواجهته وقضى عليه إلى جانب باقي المدعى عليهم بالأداء، ولم يبادر إلى الطعن

فيه بالاستئناف يكون قد ارتضاه وقبل بما قضى به عليه، ولما كان ذلك وكان القرار الاستئنافي المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي، فإنه لا يجوز له الطعن فيه بالنقض لانتفاء مصلحته لعدم استئنافه الحكم المذكور، مما يتعين التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-652023/4502023/3/1/2020بمقتضى الفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود فإنه: "يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى"، ومؤدى ذلك أن تمام البيع يستلزم تراضي عاقديه أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى، وأن يكون الثمن معينا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-662023/4512023/3/1/2020بمقتضى الفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود فإنه: "يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى"، ومؤدى ذلك أن تمام البيع يستلزم تراضي عاقديه أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى، وأن يكون الثمن معينا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-672023/4522023/3/1/2020بمقتضى الفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود فإنه: "يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى"، ومؤدى ذلك أن تمام البيع يستلزم تراضي عاقديه أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع والثمن وشروط العقد الأخرى، وأن يكون الثمن معينا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-682023/14562023/3/1/2022البيّن أن الطالبين التمسوا بمقتضى مذكرتهم تسجيل تنازلهم عن الطعن، وأن التنازل جاء غير مشروط، مما يتعين معه التصريح بتسجيله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-692023/7762023/3/1/2020إن المحكمة لما اعتبرت أن الخبرات المنجزة التي أثبتت كلها مديونية المطلوب تجاه الطالب مستندة في ذلك على عقود القرض التي اطلعت عليها وعلى الكشوف الحسابية التي أدلى بها الطاعن غير نظامية، دون أن تبرز أين يتجلى ذلك، ولا ماهية الكشوف غير النظامية، ولا تلك الكشوف غير المطابقة لدورية والي بنك المغرب من غيرها، فجاء قرارها ناقص التعليل بهذا الخصوص عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-702023/8782023/3/1/2020يجب أن يكون مقال إدخال الغير في الدعوى محدد الطلبات في مواجهة المدخل في الدعوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

01-02-612023/882023/3/1/2021يسوغ وقوع المقاصة بين ديون مختلفة في أسبابها

أو في مقاديرها، وعند اختلاف الدينين في المقدار تقع المقاصة في حدود الأقل عملا بمقتضيات الفصل 364 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
01-02-632023/4252023/3/1/2021إن المحكمة لما ردت تمسك الطالبة بخرق الحكم الابتدائي للفصل 9 من قانون المسطرة المدنية لعدم إحالة المحكمة مصدرته القضية على النيابة العامة بعد تفعيلها لمسطرة الزور الفرعي، بعلة أنها أحالت الملف على النيابة العامة خلال هذه المرحلة، في حين أن الفصل 9 من ق.م.م، يوجب على محكمة أول درجة بإحالة الملف على النيابة العامة في قضايا الزور الفرعي، تكون قد خرقت الفصل المذكور، وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

01-02-1172023/66772023/6/2/2022إعادة احتساب التعويضات والزيادة فيها لا يدخل في زمرة الأخطاء المادية الصرفة التي لا تؤثر على الأساس القانوني للحكم والتي يمكن تصحيحها وفق المادة 599 من قانون المسطرة الجنائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-452023/3312023/2/2/2022إن المحافظة على تمدرس المحضون بالقطاع الخاص رهين بالتحقق من الوضعية المادية لوالده، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبحث فيما دفع به الطاعن بخصوص تلك الوضعية، علاقة بباقي تحملاته العائلية ثم تبني قضاءها على ما يفضي إليه بحثها، يكون قرارها منعدم الأساس، ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-172023/10722023/7/3/2021بمقتضى الفصلين 37 و45 من قانون التحفيظ العقاري "تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته ونطاقه"، ومؤدى ذلك أن المتعرض هو المدعي وعليه يقع إثبات ما يدعيه من حقوق تجاه طالب التحفيظ، الذي لا تناقش حجته إلا إذا أدلى المتعرض بحجة لإثبات تعرضه، أو كان هو الحائز للعقار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-122023/49372023/6/4/2019إن ثبوت زورية الوثائق المستند عليها من طرف المحكمة المطعون في قرارها بموجب قرار جنائي استئنافي لاحق للقرار المطعون فيه لا يعتبر موجبا للنقض لكونه لم يعرض عليها فتقيم حجيته وأثره على قضائها، وإنما محله سلوك الطعن بإعادة النظر إن تحققت موجباته، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتمدت الترجيح بأمد الحيازة المشهود به بعدما تبث لها من الخبرة المنجزة انطباق حجتي الطرفين على المدعى فيه، تكون قد أقامت قضاءها على أساس من القانون وعللته تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-132023/24592023/7/4/2020إن إعمال الأدلة وإعطاؤها الأثر الذي تستحقه يخضع لسلطة المحكمة التقديرية بما في ذلك النتائج التي تستخلصها من إجراءات التحقيق التي تتخذها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-142023/31242023/7/4/2022المقرر فقها وقانونا أن صدقة العقار غير المحفظ لا تصح إلا بحوزه من قبل المتصدق عليه في حياة المتصدق وصحته وكمال أهليته وعدم إحاطة الدين بماله ولا نزل به مرض الموت ولا أصابه جنون ولا تبدل حاله إلى سفه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-82023/13762023/7/4/2021إن تحقق الصورية رهين بوجود عقدين مختلفين، أحدهما ظاهر وهو العقد الصوري والآخر مستتر هو العقد الحقيقي، وبالتالي لا يمكن تصور الصورية إلا في العقود الملزمة للطرفين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-102023/68352023/7/4/2021إن مناط تحديد محكمة الموضوع لمسؤولية الحادثة، يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة عليها ويندرج ذلك ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض طالما لم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثرين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-192023/18142023/7/3/2021المقرر أن الأشرية المجردة لا يثبت بها الملك، وأن الدولة لا يحاز عليها عملا بمقتضيات المادتين 3 و261 من مدونة الحقوق العينية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-202023/23142023/7/3/2021إن اختيار المتقاضي لمحاميه وكيلا عنه يعتبر اختيارا للمخابرة معه بموطن هذا الوكيل استنادا على الفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي تبليغ المحامي سائر إجراءات الدعوى بما في ذلك مصاريف الخبرة، وعليه فإن إشعار الطاعنة بأداء صائر الخبرة بمكتب محاميها يعتبر إشعارا صحيحا ومنتجا لأثره القانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-212023/71432023/7/3/2023إن المحكمة المصدرة للقرار بمناقشتها صحة عقد البيع المتمسك به من المطلوبين وحجيته تجاه طرفيه وخلفهما العام وفي دعوى مقدمة أساسا ضد المحافظ وحده لإلزامه بتقييد عقد الشراء ودون مراعاة أن التقييد المطلوب يقتضي التشطيب على الأشخاص المقيدين بالرسم العقاري والغير المواجهين بالدعوى وفيه مساس بمراكزهم القانونية وخاصة المشتري من أحد البائعين والذي قيد شراءه بالرسم العقاري، يكون

قرارها غير مرتكز على أساس وخارق للقانون وما أثير واردا عليه وموجبا لنقضه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-222023/42982023/7/3/2020إن تقيد محكمة الإحالة بقرار محكمة النقض لا يعني إهمال مناقشة موضوع الدعوى من جميع جوانبها والرد على دفوع الأطراف التي من شأنها التأثير على قضائها، وإيراد تعليل واضح لما انتهى إليه قرارها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-312023/10762023/7/3/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي لم يبين وجه الصعوبة في تطبيق رسم الاستمرار المدلى به من الطاعنة، لأن تغيير الحدود والمساحة نتيجة تعاقب المالكين يمكن تدليله بالبحث في التصرفات التي طرأت على العقار كما يمكن الاستعانة بمهندس طبوغرافي في تطبيق الحجج على المدعى فيه، الأمر الذي كان يقتضي منها اتخاذ التدابير التكميلية لتحقيق الدعوى طبقا للفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري، وذلك بالوقوف على عقار النزاع لتطبيق حجج الطرفين عليه مع الاستعانة بمهندس طبوغرافي عند الاقتضاء، والبحث في الحيازة وأمدها، بعد التأكد من وجه مدخل طالبتي التحفيظ للعقار ووجود علاقة قرابة بين الطرفين من عدمه، وترتيب الآثار القانونية على ذلك بحسب الأحوال، وهو ما لم تقم به، رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على قضائها، فجاء بذلك قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وبالتالي معرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-322023/24322023/7/3/2022يجب أن يتوفر مقال الطعن بالنقض، تحت طائلة عدم القبول، على بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية، كما أنه لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والمصلحة لإثبات حقوقه، وأن الصفة والمصلحة من النظام العام تثيرهما المحكمة تلقائيا، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-292023/10682023/7/3/2023إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون اتخاذ التدابير التكميلية للتحقيق المخولة لها، بمقتضى الفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري، بالبحث في الوقائع المثارة والتحقق مما إذا كان التنازل صادر لفائدة المتعرضة أم لأختها، وما إذا كان اسم المتعرضة هو الوارد بشهادة المطابقة أم شخص آخر مختلف حسبما هو وارد بالإراثة، رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على قضائها، جاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، ومعرضا بالتالي للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-302023/10742023/7/3/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي لم يبين وجه الصعوبة في تطبيق رسم الاستمرار المدلى به من الطاعنة، لأن تغيير الحدود والمساحة نتيجة تعاقب المالكين يمكن تدليله بالبحث في التصرفات التي طرأت على العقار كما يمكن الاستعانة بمهندس طبوغرافي في تطبيق الحجج على المدعى فيه، الأمر الذي كان

يقتضي منها اتخاذ التدابير التكميلية لتحقيق الدعوى طبقا للفصل 43 من قانون التحفيظ العقاري، وذلك بالوقوف على عقار النزاع لتطبيق حجج الطرفين عليه مع الاستعانة بمهندس طبوغرافي عند الاقتضاء، والبحث في الحيازة وأمدها، بعد التأكد من وجه مدخل طالبتي التحفيظ للعقار ووجود علاقة قرابة بين الطرفين من عدمه، وترتيب الآثار القانونية على ذلك بحسب الأحوال، وهو ما لم تقم به، رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على قضائها، فجاء بذلك قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وبالتالي معرضا للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1067/7/3/2021

28/2023

31-01-2023

بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن يتوفر في مقال الطعن بالنقض، تحت طائلة عدم القبول، عدة بيانات، منها بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية. والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يتضمن الأسماء العائلية والشخصية للطاعنين، وأنه أشير إليهم فقط باسم ورثة الهالك المتعرض دون بيان وتفصيل لأسمائهم العائلية والشخصية كما يوجب ذلك القانون، مما يبقى معه الطلب مخالف لمقتضيات الفصل المذكور، وبالتالي غير مقبول.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-302023/17792023/7/2/2019قرار استئنافي بعدم قبول الاستئناف – طعن بالنقض – التقيد بوسائل النقض - أثره. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-332023/36552023/7/2/2020البيّن أن الطاعنة ادعت استحقاق ما ينوبها من حق الزينة محل الدعوى استدلت عليه برسم شرائها، عارضه المطلوب برسم شراء بعد الإدلاء بوصل من نظارة الأوقاف بالجديدة مراجعه متن العقد ومثمنه أسهم على الشياع في زينة الدار المذكورة، كما عارضته المطلوبة بنسخة مشهود بمطابقتها لأصلها لصفحة من السجل الحبسي

مدون بها اسم المكترية ودفعت بانقضاء الحق المدعى به، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون نظر لما دفعت به الطاعنة ومدى إثباته وفق مسطرته والنظر في رسم شراء المطلوب في النقض ومدى حجيته بين طرفيه وباقي الحجج وما ترتبه من آثار على قضائها إن صحت، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يتعين نقضه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-322023/36532023/7/2/2020لما ثبت للمحكمة أن الطاعن قد اشترى مشاعا فيما آل للبائعين له إرثا من موروثهم، وأن المطلوب في النقض من ورثته، فاستصحبت الشياع له في الملك المشفوع لعدم إثبات خلافه بموجبه واعتبرت تملكه سابقا على تاريخ تملك المشفوع من يده للحصة المشفوعة وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون واستقامت على حكمه ولم تخرق أي مقتضى منه وعللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا قانونا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
31-01-312023/39412023/7/2/2023بمقتضى الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، يتعين على المحكمة أن تبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ لها أن تغير تلقائيا موضوع وسبب هذه الطلبات، والطاعنون قد التمسوا بمقالهم الاستئنافي إخراج الدكانين من دعوى القسمة، والمحكمة لما نظرت لوثائق الطرفين المضافة لأوراق الملف وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد التزمت حدود طلبات الطاعنين واستقامت على حكم القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا ولم يكن لها أن تغير تلقائيا موضوع أو سبب طلبات المطلوبيْن كما هي بمقال دعواهما واعتبارها تتعلق بقسمة الأصل التجاري محل الدكانين المذكورين، إذ لكل مسطرته وحكمه، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-342023/6902023/7/2/2019إن تشكيل المحاكم من النظام العام ويشترط لصحة القرار الصادر عنها أن يكون القضاة الذين شاركوا في المناقشة هم الذين أصدروه وفق ما يقتضيه الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-352023/43692023/7/2/2019إن مدعي الاستحقاق تلزمه البينة التامة الشروط، وأن الحائز لا يسأل من أين صار له متى ادعى الحوز والملك، والطاعنون لما ادعوا استحقاق المدعى فيه استدلوا عليه برسم شرائهم عارضه الطرف المطلوب بآخر مرتكز على رسم ملكية البائع له، ودفع بأن حجة الطاعنين مجردة من أصل الملك ولا ينتزع بها المدعى فيه من يدهم، والمحكمة لما ثبت لها ذلك واعتبرت حجة الطاعنين غير عاملة في الإثبات ولا توجب الملك لهم، وما أثير بشأن القعدد لم يثبتوه بموجبه، وقضت بتأييد الحكم برفض طلبهم،

تكون قد التزمت قاعدة الإثبات في الاستحقاق وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-362023/43722023/7/2/2019إن النقض لا يكون مقبولا إلا إذا بني على أحد أسبابه المذكورة في الفصل 359 من قانون المسطرة المدنية، وما عرض بالوسيلة مجرد سرد للوقائع ودفوع موضوعية لم تبن على أي سبب من أسباب النقض، وما بها لذلك غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-372023/43732023/7/2/2019إن تقويم أعمال الخبراء من سلطان محكمة الموضوع شريطة تعليل قرارها تعليلا سائغا قانونا، والطاعنة دفعت بعدم اعتبار الخبير لعناصر التقدير اللازمة في تقويم العقار المذكور وتحديد ما يجب لها من مبلغ التعويض عنه جبرا للضرر الذي لحقها من جراء تحفيظه، والمحكمة لما عللت قرارها بالارتكاز على مقتضيات الفصل 64 من ظهير التحفيظ العقاري وأعطت للطاعنة المتضررة من تحفيظ المدعى فيه الحق في مطالبة المدلس بالتعويض جراء عملية التحفيظ التي انتهت بتأسيس رسم عقاري في اسم المطلوب واعتمدت في ذلك على الخبرة المنجزة وقضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تلتفت لما أثير من طرف الطاعنة بشأن عدم موضوعية الخبرة بالنظر لموقع العقار ومساحته والقانون الخاضع له وباقي عناصر التقدير التي اعتمدتها في تقويمه ولو بإجراء خبرة أخرى تبين ذلك لتبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-382023/10832023/7/2/2019إن شغل عقار على الشياع على وجه الكراء لا يعتبر مانعا من القسمة متى كانت موجبات الحكم بها قائمة، والمحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بعدم قبول دعوى القسمة بعلة أن عقد الكراء الرابط بين موروث الطرفين والمطلوب منجز لمدة عشرة أعوام قابلة للتجديد، وان من شان قسمة العقار محله الإضرار بحقوق المكتري التي يستمدها من العقد المذكور وان الورثة ملزمون به بنص الفصل 299 من قانون الالتزامات والعقود والطاعن منهم، والحال أن ذلك ليس كذلك وأن عقد الكراء لا يحول دون قسمة العقار المكرى، تكون قد خالفت القانون بمخالفتها لنص المادة 27 من مدونة الحقوق العينية وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-392023/23982023/7/2/2019المقرر قانونا أن حق استعمال الطعن بالاستئناف مكفول للأطراف في جميع الأحوال متى توافرت موجباته ولم يقرر القانون خلافه، وأن الأحكام لا تلزم إلا أطرافها وخلفاءهم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-402023/15072023/7/2/2020المقرر أن القسمة العينية متى أمكنت يجب أن تشمل كل العقار حتى الجزء المبني فوق المشاع ويصار إليها بعد التقويم والتعديل وإعمال القرعة، والطاعنون عابوا على القرار اعتماده خبرة لم تراع ذلك، والمحكمة لما صادقت على

خبرة الخبير الذي اقترح بيع جزء من العقار المقام فوق البناء بالمزاد العلني وقسمة باقي عين النزاع عينا وقضت بما جرى به منطوق قرارها رغم ما أثاره الطاعنون بخصوص الخبرة المنجزة ورغم عدم احترامها بما ينهي الشياع في كل جزء من أجزاء العقار وفقا للقاعدة أعلاه لم تجعل لقضائها أساسا من القانون وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-412023/422023/7/2/2019المقرر أن مدعي الاستحقاق تلزمه البينة التامة الشروط وأن الحائز لا يسأل من أين صار له متى ادعى الحوز والملك. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-432023/74802023/7/2/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وهي تتقيد بما قيدتها به محكمة النقض بشأن إجراء مسطرة الزور الفرعي في عقد البيع المذكور أجرت بحثا صرح خلاله الطاعنون بواسطة من حضر منهم وكذلك وكيلهم أن وجه طعنهم يقتصر على إنكارهم لمحله لتعلقه بعقار غير عقار موروثهم وبغير العقار موضوع الوكالة فأمرت بإجراء خبرة انتهت إلى انطباق العقار المبيع على أرض الواقع وأن تواجده ضمن العقار الأم ترتب عنه اختلافهما من حيث الحدود والمساحة وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا قانونا والتزمت نص الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-442023/71842023/7/2/2021المقرر أن مدعي الاستحقاق تلزمه البينة التامة الشروط تنطبق فيما تشهد به على المدعى فيه، والطاعنون لما ادعوا استحقاق قطعة أرضية وصفوها بمقال دعواهم واستدلوا عليها برسم الملكية عارضها المطلوبون برسوم الملكية والشراء ودفعوا بان ما بيدهم حوزهم وملكهم وأنهم لم يتعدوه إلى ما بيد الطاعنين، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما نظرت إلى الخبرة المنجزة على ذمة القضية تطبيقا لحجج الطرفين على محل النزاع ورتبت عليها قضاءها بما أفصحت عنه في تعليلها دون مراعاة ما انتهت إليه الخبرة المذكورة في تحديدها لمساحة العقار كما بيد الطاعنين وما طالبوا الحكم لهم به وفق مقالهم وما توثق له رسوم الجوار من حيث المساحة والحدود المبينة بالتصميم المرفق بالتقرير تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1012023/80412023/1/1/2022إن محكمة النقض لا تبت سوى في الطعون والطلبات التي أوردها المشرع على سبيل الحصر في الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، والتي ليس من بينها طلبات إيقاف تنفيذ الأحكام أو القرارات الصادرة في المادة المدنية، وأن ما

خوله الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية في فقرته الأخيرة لمحكمة النقض من مكنة الأمر بإيقاف التنفيذ بصفة استثنائية، إنما هو قاصر بصريح النص على القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ومقررات السلطة الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء ليس إلا، الأمر الذي يكون معه طلب إيقاف تنفيذ مقرر تحديد الأتعاب الذي تقدم به الطالب أمام هذه المحكمة غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1022023/80422023/1/1/2022إن محكمة النقض لا تبت سوى في الطعون والطلبات التي أوردها المشرع على سبيل الحصر في الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، والتي ليس من بينها طلبات إيقاف تنفيذ الأحكام أو القرارات الصادرة في المادة المدنية، وأن ما خوله الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية في فقرته الأخيرة لمحكمة النقض من مكنة الأمر بإيقاف التنفيذ بصفة استثنائية، إنما هو قاصر بصريح النص على القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ومقررات السلطة الإدارية التي وقع ضدها طلب الإلغاء ليس إلا، الأمر الذي يكون معه طلب إيقاف تنفيذ مقرر تحديد الأتعاب الذي تقدم به الطالب أمام هذه المحكمة غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1032023/6902023/1/1/2020من المعلوم أن أتعاب المحامي تخضع في تقديرها إلى نوع القضية والمجهودات المبذولة والمساطر التي تم إنجازها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1042023/52482023/1/1/2020ينعقد الاختصاص لنقيب الهيئة البت في المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب المتفق عليها والمصروفات بما في ذلك مراجعة الأتعاب في حالة وجود اتفاق أو بدونه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1112023/10762023/1/1/2020إن قوة الأمر المقضي به لا تثبت للقرارات الاستئنافية الصادرة في مادة التحفيظ العقاري بمفهومها الواسع الذي جاء به الفصل الأول من ظهير التحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه بمقتضى القانون 14/07 إلا بعد استنفاد طريق الطعن غير العادي الذي هو النقض، اعتبارا الى الطعن بالنقض في القرار يوقف اثاره ويحول دون تنفيذه عملا بمقتضيات الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1082023/31982023/1/1/2020إن المحكمة غير ملزمة بإشعار الطرف المستأنف بإصلاح مقاله الاستئنافي الذي لا يتضمن أسباب الاستئناف. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1092023/53432023/1/1/2020إن حجية الأمر المقضي توجب احترام مضمون الحكم باعتباره عنوانا للحقيقة، ولا يجوز إعادة طرح النزاع بذات عناصره بعد صدور حكم قطعي في موضوعه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1052023/52492023/1/1/2020إن تقييم الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لتقدير النقيب لأتعاب المحامي يخضع لسلطته التقديرية باعتبار أهمية الدعوى والمجهودات المبذولة بشأنها من طرف المحامي، وأنه ليس لزاما أن يقوم بتعداد جميع الإجراءات التي باشرها المحامي لفائدة موكله ما دام أن ملف القضية يشير إلى هذه الإجراءات، ويكفيه أن يبرز في تعليله أهمها باعتبارها ضمنيا نتيجة لإجراءات سبقتها وكافية لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن طبيعة القضايا التي ناب فيها عن موكله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-1062023/36332023/1/1/2021بمقتضى الفصل 380 من قانون المسطرة المدنية تطبق محكمة النقض القواعد العادية الخاصة بمحاكم الاستئناف فيما يخص جميع مقتضيات المسطرة غير المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم السابع المتعلق بمحكمة النقض. والفصل 350 من نفس القانون تطبق أمام محكمة الاستئناف مقتضيات الفصل 108 وما يليه إلى الفصل 123 فإن محكمة الاستئناف تبت ضمن الحدود وطبق الكيفية المرسومة لقضاة الدرجة الأولى بالفصل 121 من قانون المسطرة المدنية وتسجل على الأطراف اتفاقهم على التنازل. والبيّن من التنازل المدلى به أن الطاعن يلتمس الإشهاد بتنازله عن طلبه مما يتعين تسجيله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-1142023/11442023/1/1/2020لئن كان أداء اليمين الحاسمة يحسم النزاع نهائيا بشأن الوقائع التي تستوفى اليمين عليها، فإن مناط عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء عليها أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقا للقانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1172023/46472023/1/1/2020إن الحيازة ولو بوضع اليد تعزز مركز المتعرض وتقلب عبء الإثبات على طالب التحفيظ لتناقش حجته هو الآخر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1182023/50002023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه الأمر المطعون فيه حدد فيه مبلغ الأتعاب تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1192023/67522023/1/1/2022المقرر قانونا أن العقود المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة لمنشئيها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-1202023/67602023/1/1/2022إن الاختصاص للبت في طلبات الأمر بالأداء التي يتجاوز مبلغها المالي عشرين ألف درهم والمبنية على ورقة تجارية، أو سند رسمي، أو اعتراف بدين، ناتجين عن معاملات تجارية، ينعقد لرئيس المحكمة التجارية أو من ينوب عنه عملا بمقتضيات المادة 22 من القانون رقم 53/95 المتعلق بإحداث المحاكم التجارية.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1222023/85852023/1/1/2022إن الشهادة على حصر الورثة تبنى على العلم، وأن الإراثات المختلفة يلفق بعضها لبعض، ما لم تكن إحداها تنفي ما شهدت به الأخرى.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1572023/20142023/5/2/2020طبقا للفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فإنه يجب أن يتضمن مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم قبوله الأسماء الشخصية والعائلية للأطراف وعناوينهم أو محل أقامتهم، والبين من مقال الطعن بالنقض المقدم من طرف الطالب في نازلة الحال أنه لا يتضمن العناوين الكاملة للمطلوبين مما يجعل غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1582023/20152023/5/2/2020طبقا للفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فإن مقال النقض يجب أن يتضمن الأسماء الشخصية والعائلية للأطراف وإلا كان غير مقبول والبيّن من مقال النقض في نازلة الحال أنه وإن تضمن أسماء الأطراف فإنها غير مطابقة لما جاء في القرار المطعون فيه، مما يجعل المقال المذكور غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1592023/20162023/5/2/2020المقرر أن الأجير ملزم بإثبات قيام علاقة شغل مستمرة مع المشغل بجميع وسائل الإثبات، وأنه يجب على المشغل أن يثبت وجود مبرر للفصل أو أن الأجير غادر عمله بصفة تلقائية عملا بمقتضيات المادتين 18 و63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1602023/20252023/5/2/2020إن فصل الأجير بسبب عجزه عن القيام بالعمل المكلف به لدى المشغل نتيجة حادثة شغل أو مرض مهني لا يجعل الفصل تلقائيا وفق ما نصت عليه المادة 272 من مدونة الشغل إلا بتوفر شرطين: أن يكون العجز مانعا من القيام

بعمله أو القيام بعمل مماثل أو مغاير، وأن لا يتوفر المشغل على عمل آخر لدمجه ضمنه في إطار الحفاظ على مناصب الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-1612023/20622023/5/2/2020إن فصل الأجير بسبب عجزه عن القيام بالعمل المكلف به لدى المشغل نتيجة حادثة شغل أو مرض مهني لا يجعل الفصل تلقائيا وفق ما نصت عليه المادة 272 من مدونة الشغل إلا بتوفر شرطين: أن يكون العجز مانعا من القيام بعمله أو القيام بعمل مماثل أو مغاير، وأن لا يتوفر المشغل على عمل آخر لدمجه ضمنه في إطار الحفاظ على مناصب الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1622023/8182023/5/2/2020يجب قبل فصل الأجير أن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه بالاستماع إليه من طرف المشغل أو من ينوب عنه بحضور مندوب الأجراء أو الممثل النقابي بالمقاولة الذي يختاره الأجير بنفسه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1632023/15282023/5/2/2020البيّن أن الاستدعاء بجلسة الاستماع يشير بوضوح إلى تاريخ الأفعال المرتكبة من طرف المطلوب والمتمثلة في الحادثة التي انقلبت فيها سيارة الشركة، وأن محضر الاستماع إلى المطلوب كان في نفس التاريخ، وأن المطلوب نفسه أخبر مسؤولي الشركة أن الحادثة بوقوع الحادثة ولم ينازع في هذا التاريخ ووقع على محضر استماعه، إضافة إلى أن مقرر الفصل تضمن معطيات تؤكد نفس التاريخ، والمحكمة لما اعتمدت عن خطا التاريخ الواردة بالمذكرة الجوابية خلال المرحلة الابتدائية، تكون قد جانبت الصواب مما تبقى معه بذلك قد خرقت الفصل 359 من ق.م.م وجاء قرارها منعدم التعليل مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1733/5/2/2020

164/2023

31-01-2023

الثابت من أوراق الملف وخاصة محضر البحث المنجز بالمرحلة الابتدائية أن المحكمة استمعت إلى شاهدين، فصرح الأول أن المطلوب في النقض كان يشتغل لدى المستأنفة بصفة

مستمرة وأن سند علمه هي المعاينة بحكم أنه يعمل بجوار مكان عمل المطلوب، ونفس التصريحات أكدها الشاهد الثاني وأن مستند علمه فيما شهد به هي معاينته للمطلوب يعمل بحكم أنه دائم التواجد بالميناء، وهي الشهادة التي اعتمدها القرار الاستئنافي كوسيلة لإثبات عقد الشغل واستمراريته مما تبقى معه ما أثارته الطالبة من واقعة المغادرة التلقائية بدون إثبات، وبذلك يكون القرار مصادفا للصواب فيما انتهى إليه وما أثير على غير أساس.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1866/5/2/2020

166/2023

31-01-2023

إن المحكمة لما اعتبرت استمرارية المطلوب في النقض في الشغل بناء على شهادة الشهود تكون قد عللت قرارها تعليلا قانونيا وما بالوسيلة يبقى بدون سند. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-1682023/11372023/5/2/2020تسري مقتضيات الشغل الجماعية التي التزم بها المشغل على عقود الشغل المبرمة من طرفه. وتكون أحكام اتفاقية الشغل الجماعية ملزمة في كل مقاولة أو مؤسسة يشملها مجال لتطبيقها ما لم تكن هناك مقتضيات أكثر فائدة للأجراء في عقود شغلهم عملا بمقتضيات المادة 113 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-1692023/22112023/5/2/2020إن ما أثارته الطالبة من خرق مقتضيات الفصل 332 من ق.م.م لم يتم التمسك به أمام قضاة الموضوع ليعرف رأيهم فيه ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1382023/362023/5/2/2020بمقتضى الفصل 357 من قانون المسطرة المدنية، يتعين على طالب النقض أمام محكمة النقض أن يؤدي الوجيبة القضائية في نفس الوقت الذي يقدم فيه مقاله تحت طائلة عدم القبول. والبيّن من مقال النقض أنه جاء خاليا مما يفيد أداء الرسوم القضائية عنه أو ما يفيد حصول الطالب على قرار المساعدة القضائية القاضي

بإعفائه من أداء الرسوم القضائية، مما يستوجب التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1392023/372023/5/2/2020المقرر قانونا أن إثبات المغادرة التلقائية يقع على عاتق المشغل في حالة ادعائها طبقا مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل ويمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1402023/1722023/5/2/2020إن إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المشغل في حالة ادعائه ويمكنه إثباته بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود طبقا لمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
31-01-1412023/2162023/5/2/2020الثابت من مقال النقض أنه غير موقع من طرف دفاع الطالبة، ومن ثم وأمام عدم توقيع المقال من طرف دفاع الطالبة شخصيا فإنه يبقى مخالفا لمقتضيات الفصل 354 من قانون المسطرة المدنية، ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1422023/16192023/5/2/2020إن المحكمة المطعون في قرارها وبما لها من سلطة في تقدير شهادة الشهود والتي لا سلطة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل، والتي ثبت لها أن المغادرة التلقائية ثابتة في حقه تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وجاء مرتكزا على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1432023/20402023/5/2/2020البيّن أن موضوع الدعوى يتعلق بطلب الاستفادة من راتب التقاعد، وهو يعتبر معاشا بصريح مجموع النصوص التشريعية المنظمة له وخاصة الفصل 47 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 (1972/7/27) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تغييره وتتميمه، مما يجعل النزاع من اختصاص القضاء الإداري ومحكمة الاستئناف التي تصدت للبت في نزاع يخرج عن اختصاصها، تكون قد خالفت مقتضيات المادتين 12 و41 من القانون رقم 90/41 المحدثة بموجبه المحاكم الإدارية، معرضة قرارها للنقض بدون إحالة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1442023/20442023/5/2/2020المقرر أن إثبات المغادرة التلقائية يقع على عاتق المشغل في حالة ادعائها طبقا مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1452023/21992023/5/2/2020إن استجابة الأجير للإنذار بالرجوع إلى

العمل من طرف المشغل يجعل واقعة المغادرة التلقائية غير ثابتة في حقه طبقا لمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1462023/11962023/5/2/2020المقرر أن إثبات المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغل تطبيقا للمادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1472023/14452023/5/2/2020المقرر أنه يقع على عاتق المشغل عبء إثبات المبرر المقبول عند فصل الأجير عن العمل عملا بمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1482023/14502023/5/2/2020إن إثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات، وتبقى تلك الوسائل خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1492023/14552023/5/2/2020إن إثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات، بما فيها شهادة الشهود وتبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1502023/14652023/5/2/2020البيّن من الحكم المحتج به أنه ناقش طبيعة عقد الشغل الرابط بين طرفي الدعوى واعتبره محدد المدة لارتباطه بأوراش البناء. والمحكمة لما رجحت شهادة شاهد المطلوب لإثبات طبيعة عقد الشغل واعتبرته عقدا غير محدد المدة، ودون أن تلتفت إلى الحكم المحتج به التي تبقى وقائعه وما ضمن فيه حجة رسمية على طرفيها عملا بالفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود، خاصة أن المحكمة لم تتحقق مما إذا كان الحكم المحتج به قد تم إلغاؤه بإحدى الطرق القانونية للطعن، فجاء قرارها على النحو المذكور فاسد التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-1512023/14662023/5/2/2020إن إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المشغل وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1522023/14772023/5/2/2020البيّن أن الطالبة تمسكت استئنافيا بأن لها حق تغيير طبيعة عمل المطلوب بالمؤسسة بناء على الفقرة الخامسة من الفصل الثاني من عقد الشغل الرابط بين طرفي الدعوى، والمحكمة مصدرة القرار المطعون لما لم ترد على الدفع المتمسك به، لا إيجابا ولا سلبا رغم قد يكون له من تأثير على مسار قضائها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-1532023/22432023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت أن قرار نقل عمل الطالب المتخذ من طرف المطلوبة لا يعتبر بمثابة عقوبة، واستخلصت من الحجج المعروضة عليها، بأن عدم استجابته للعمل بالفندق التابع للمطلوبة رغم إنذاره يجعله في حكم المغادر لعمله تلقائيا، تكون قد عللت قرارها بما يطابق القانون والواقع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1542023/3332023/5/2/2020إن الفصل للخطأ الجسيم وفق المادتين 39 و62 من مدونة الشغل يقتضي أن يثبت المشغل أن الأجير ارتكب خطأ جسيما ولا يتخذ قرار فصله عن العمل إلا بعد تمكينه من الدفاع عن نفسه، ويبقى للمحكمة تقدير جسامة الخطأ باعتبار أن الأخطاء المنصوص عليها في المادتين 39 و37 من مدونة الشغل واردة على سبيل المثال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1552023/20122023/5/2/2020المقرر أن المغادرة التلقائية كواقعة مادية يقع عبء إثباتها على عاتق المشغل بجميع وسائل الإثبات. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-1562023/20132023/5/2/2020المقرر أن الأجير ملزم بإثبات قيام علاقة الشغل وفق المادة 18 من مدونة الشغل بجميع وسائل الإثبات، والمشغل ملزم بإثبات وجود مبرر مقبول للفصل عن العمل، أو أن الأجير غادر عمله تلقائيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1132023/27912023/5/1/2023الثابت من خلال المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوبة خلال المرحلة الابتدائية، أنها قامت بفصل الطالب نتيجة ارتكابه لأخطاء جسيمة مفصلة في مقرر الفصل، و الذي بلغ به من طرف المفوض القضائي، و أنها باشرت مسطرة الفصل بعد عرض النزاع على هيئات التصالح و التحكيم، والذي أفضى إلى اتفاق الأطراف على تنفيذ بنود الاتفاق المتوصل إليه، وفق ما يستفاد من محضري تسوية لنزاع شغل جماعي، في إطار محاولة التصالح على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة طبقا للمادة 526 من مدونة الشغل، مما يضفي على النزاع بين الطرفين طابع النزاع الفردي و ليس طابع النزاع الجماعي، و القرار المطعون فيه لما نحا خلاف ذلك كان غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، و بالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1012023/1812023/5/1/2022إن الأحكام تكون حجة على الوقائع التي

تتضمنها عملا بأحكام الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود، والثابت من وثائق الملف أن الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار موضوع الطعن تضمن أن الطالب تخلف عن الحضور أمام المحكمة رغم توصله بصفة قانونية، فيبقى ما أثاره من أن الملف خال مما يفيد توصله هو خلاف الواقع، كما أن الحكم المؤيد بالقرار موضوع الطعن قابلا للاستئناف، وبالتالي لا يجوز التعرض عليه، وأن استئنافه للحكم الابتدائي ينشر الدعوى من جديد أمام محكمة الاستئناف، ويتيح له إبداء ما لديه من دفوع أمامها، ويبقى بذلك ما أثاره من أن الحكم كان غيابيا في حقه، وكان على المحكمة إلغاءه وإعادة الملف إلى محكمة الدرجة الأولى للبت فيه من جديد لا أساس له. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1022023/1832023/5/1/2022إن غياب الأجير عن العمل دون تبرير، يشكل خطأ جسيما حسب المادة 39 من مدونة الشغل ومبررا لفصله عن العمل دون تعويض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1032023/2592023/5/1/2022إن تقدير مدى جسامة الخطأ المنسوب للأجير يبقى على عاتق قاضي الموضوع، والذي لا رقابة عليه من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-1042023/4432023/5/1/2022إن المادة 32 من القانون المنظم لمهنة المحاماة تلزم بتمثيل الأطراف ومؤازرتهم بواسطة محام في جميع القضايا عدا تصريحات الحالة المدنية، وقضايا النفقة في المرحلتين الابتدائية والاستئنافية، وأنه وإن لم يكن بها ما يلزم المحكمة بإشعار الطرف بتنصيب محام كلما أغفل ذلك، فإن الثابت من وثائق الملف أن المحكمة مصدرة القرار موضوع الطعن استدعت الطالبة بالبريد المضمون من أجل إنذارها بتدارك الخلل الواقع في مقالها، وتنصيب محام عنها، إلا أن استدعاءها رجع بملاحظة غير مطالب به، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من عدم قبول الاستئناف لتقديمه بصفة شخصية دون محام، معللا تعليلا سليما، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1052023/30372023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية ، فإنه يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول ، بيان أسماء الأطراف العائلية ، والشخصية ، وموطنهم الحقيقي . والثابت من خلال مقال النقض ، أن ما ورد بشأن اسم طالبة النقض جاء مختلفا عما هو وارد بالقرار موضوع الطعن ، مما يشكل خرقا للمقتضى المذكور

في الفصل 355 أعلاه ، ويكون معه الطلب غير مقبول . اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1062023/11502023/5/1/2022إن ما أثاره الطاعن من خرق للقانون المتجلي في خرق المواد 67 و 185 و 186 من مدونة الشغل و خرق حق الدفاع إضافة إلى نقصان تعليل القرار موضوع الطعن بالنقض، فإنه لم يبين مكمن الخرق حتى تتمكن هذه المحكمة من بسط رقابتها على ما أثاره من دفوع، مما تبقى الوسيلتان على حالتهما غامضتين و مبهمتين، فهما غير مقبولتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1072023/14012023/5/1/2022الثابت أن المطلوب تمسك بالدفع بتقادم طلبات الطالبة طبقا لمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل، و هو ما لم تعقب عليه هذه الأخيرة في مذكراتها اللاحقة، و ما جاء بالوسيلة من إثارة المحكمة لهذا الدفع تلقائيا خلاف الواقع فهو غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1082023/14022023/5/1/2022إن ما أثاره الطاعن من خرق للقانون المتجلي في خرق المواد 67 و 185 و 186 من مدونة الشغل و خرق حق الدفاع إضافة إلى نقصان تعليل القرار موضوع الطعن بالنقض، فإنه لم يبين مكمن الخرق حتى تتمكن هذه المحكمة من بسط رقابتها على ما أثاره من دفوع، مما تبقى الوسيلتان على حالتهما غامضتين و مبهمتين، فهما غير مقبولتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1092023/27802023/5/1/2023الثابت من خلال المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوبة خلال المرحلة الابتدائية، أنها قامت بفصل الطالب نتيجة ارتكابه لأخطاء جسيمة مفصلة في مقرر الفصل، و الذي بلغ به من طرف المفوض القضائي، و أنها باشرت مسطرة الفصل بعد عرض النزاع على هيئات التصالح و التحكيم، والذي أفضى إلى اتفاق الأطراف على تنفيذ بنود الاتفاق المتوصل إليه، وفق ما يستفاد من محضري تسوية لنزاع شغل جماعي، في إطار محاولة التصالح على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة طبقا للمادة 526 من مدونة الشغل، مما يضفي على النزاع بين الطرفين طابع النزاع الفردي و ليس طابع النزاع الجماعي، و القرار المطعون فيه لما نحا خلاف ذلك كان غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، و بالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-1102023/27812023/5/1/2023الثابت من خلال المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوبة خلال المرحلة الابتدائية، أنها قامت بفصل الطالب نتيجة ارتكابه لأخطاء جسيمة مفصلة في مقرر الفصل، و الذي بلغ به من طرف المفوض القضائي، و أنها باشرت مسطرة الفصل بعد عرض النزاع على هيئات التصالح و التحكيم، والذي أفضى إلى اتفاق الأطراف على تنفيذ بنود الاتفاق المتوصل إليه، وفق ما يستفاد من محضري تسوية لنزاع شغل جماعي، في إطار محاولة التصالح على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة طبقا للمادة

526 من مدونة الشغل، مما يضفي على النزاع بين الطرفين طابع النزاع الفردي و ليس طابع النزاع الجماعي، و القرار المطعون فيه لما نحا خلاف ذلك كان غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، و بالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-1112023/27842023/5/1/2023الثابت من خلال المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوبة خلال المرحلة الابتدائية، أنها قامت بفصل الطالب نتيجة ارتكابه لأخطاء جسيمة مفصلة في مقرر الفصل، و الذي بلغ به من طرف المفوض القضائي، و أنها باشرت مسطرة الفصل بعد عرض النزاع على هيئات التصالح و التحكيم، والذي أفضى إلى اتفاق الأطراف على تنفيذ بنود الاتفاق المتوصل إليه، وفق ما يستفاد من محضري تسوية لنزاع شغل جماعي، في إطار محاولة التصالح على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة طبقا للمادة 526 من مدونة الشغل، مما يضفي على النزاع بين الطرفين طابع النزاع الفردي و ليس طابع النزاع الجماعي، و القرار المطعون فيه لما نحا خلاف ذلك كان غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، و بالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-1122023/27852023/5/1/2023الثابت من خلال المذكرة الجوابية المدلى بها من قبل المطلوبة خلال المرحلة الابتدائية، أنها قامت بفصل الطالب نتيجة ارتكابه لأخطاء جسيمة مفصلة في مقرر الفصل، و الذي بلغ به من طرف المفوض القضائي، و أنها باشرت مسطرة الفصل بعد عرض النزاع على هيئات التصالح و التحكيم، والذي أفضى إلى اتفاق الأطراف على تنفيذ بنود الاتفاق المتوصل إليه، وفق ما يستفاد من محضري تسوية لنزاع شغل جماعي، في إطار محاولة التصالح على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة طبقا للمادة 526 من مدونة الشغل، مما يضفي على النزاع بين الطرفين طابع النزاع الفردي و ليس طابع النزاع الجماعي، و القرار المطعون فيه لما نحا خلاف ذلك كان غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، و بالتالي عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-862023/25822023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، أنها تمسكت بكونها لم تقلص ساعات العمل، وإنما قلصت عدد العمال في وقت واحد، وفرضت العمل بالتناوب بين الأجراء لدواعي احترازية من عدوى كوفيد 19، بسبب إلحاح السلطات المحلية على جميع المقاولات بتقليص عدد العمال تفاديا للازدحام داخل المقاولة، فتكون بذلك مقتضيات المادة 185 من مدونة الشغل التي تجيز للمشغل، للوقاية من الأزمات الدورية العابرة، التقليص من ساعات العمل، لا تنطبق على النازلة، ولا مجال للتمسك بها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

706/5/1/2022

75/2023

31-01-2023

إن الطعن بالنقض يوجه ضد الأحكام الانتهائية عملا بأحكام الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية. وأن العبرة في وصف الأحكام لما يحدده القانون، لا لما قد تسبغه المحاكم على أحكامها من أوصاف خاطئة. ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر غيابيا في حق المطلوبة في النقض على اعتبار أنه ليس بالملف ما يفيد توصلها خلال المرحلة الاستئنافية، ولا ما يفيد إدلاءها بأي مذكرة. ولا ما يفيد توصلها بالقرار موضوع الطعن، فيكون الطعن فيه بالنقض الذي هو طريق غير عادي، غير مقبول ما لم يستنفذ بشأنه طريق الطعن العادية وهو التعرض. ولما كان القرار المطعون فيه والحالة هذه غير انتهائي بمفهوم الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، فإنه لا يجوز الطعن فيه بالنقض، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-762023/14632023/5/1/2022إن طبيعة عمل المشغلة هي العمل بالأوراش، وأن عقود الشغل التي تبرمها مع الأجراء تكتسي طابع التأقيت وأن طول مدة إنجاز الأوراش لا تغير من طبيعته كعقد محدد المدة لإنجاز شغل معين ولا تحوله إلى عقد عمل غير محدد المدة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-772023/15552023/5/1/2022بمقتضى المادة 9 من الظهير الشريف رقم 1.16.121 الصادر بتاريخ 06 ذي القعدة 1437، 2016/08/10 بتنفيذ القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، "يمكن إثبات عقد شغل العاملة أو العامل المنزلي بجميع وسائل الإثبات، إذا كان عقد الشغل ثابتا بالكتابة أعفي من رسوم التسجيل"، والمحكمة لما اعتمدت في إثبات علاقة الشغل إقرار الطاعن بهذه العلاقة التي تجمعه بالمطلوبة في النقض باعتبارها عاملة منزلية، وقضت للمطلوبة في النقض بالتعويضات المستحقة لها ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تكون بذلك قد طبقت مقتضيات المادة 9 من القانون أعلاه تطبيقا سليما وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-782023/15772023/5/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت مدة اشتغال الطاعنة هي الواردة بعقد الشغل غير المحدد المدة، دون الأخذ بما ورد بورقة الأداء الصادرة عن

المشغلة والذي يعتبر إقرارا منها بتاريخ بداية العمل لديها ويشمل الفترة التي تضمنها عقد الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، تكون بذلك قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه في هذا الشق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-792023/9982023/5/1/2021البيّن أن الطاعنة أثارت من خلال مقالها الاستئنافي عدم أحقية المطلوبة في أجرة شهر كاملة على اعتبار أنها كانت متغيبة عن العمل وأدلت بشهادة طبية، والثابت من وثائق الملف أن هذه الأخيرة بعثت لمشغلتها بتلك الشهادة، مدة العجز بها عشرون يوما، والمحكمة المطعون في قرارها لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من أجرة شهر كاملة، ودون الالتفات لما أثير من طرف الطاعنة، يكون قرارها معللا تعليلا ناقصا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص، مع رفض الطلب في الباقي.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-802023/28422023/5/1/2021إن الطالبة ولئن أدلت للمطلوبة في النقض بشواهد طبية تفيد ضرورة توقفها عن العمل لمدد مختلفة، إلا أن المطلوبة في النقض عملا بمقتضيات المادة 271 من مدونة الشغل أشعرتها بإخضاعها لفحوصات طبية مضادة للتأكد من حقيقة حالتها الصحية، وأنها حضرت لبعضها دون الملف الطبي الخاص بها، وتغيبت عن بعضها الآخر رغم الإعلام بذلك، وأن الفحص الطبي المضاد الذي خضعت له المطلوبة في النقض من طرف طبيبة الشغل، انتهى إلى أنها في حالة صحية سليمة، ويتعين عليها الالتحاق بالشغل في نفس اليوم، فأنذرتها المطلوبة بالرجوع إلى العمل داخل أجل 24 ساعة من تاريخ التوصل، توصلت به شخصيا في نفس اليوم ولم تلتحق به، فتكون بذلك هي من أنهت عقد الشغل بإرادتها وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-812023/23042023/5/1/2021الثابت من وثائق الملف، أن الطاعن أثار خلال مراحل الدعوى كون عمل المطلوبة في النقض لم يكن مستمرا ودائما وأن فترات اشتغالها لديه كانت تتخللها فترات انقطاع، وأن المطلوبة في النقض باعتبارها الملزمة بإثبات العمل بصفة مستمرة طيلة المدة المصرح بها من طرفها، لم تستطع إثبات ذلك. والمحكمة لما اعتبرت مدة العمل ثابتة دون مراعاة ما ذكر يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضيات المستدل بها، ومعللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-822023/23112023/5/1/2021إن مقتضيات الفصل 277 وما يليه من قانون المسطرة المدنية تتعلق بالمسطرة في القضايا الاجتماعية أمام المحكمة الابتدائية، وليس أمام محكمة الاستئناف. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-832023/29562023/5/1/2021الثابت من وثائق الملف وخاصة شهادة العمل والأجر المدلى بها من المطلوبة في النقض، أن مدة عملها لدى المطلوبة في النقض زادت عن ست سنوات، وأن المحكمة اعتمدت في احتساب التعويضات المستحقة لها على الأجرة المحددة

في العقد متجاهلة إقرار المطلوبة في النقض بأجرة مخالفة لذلك. والمحكمة بعدم جوابها على هذا الدفع رغم ما قد يكون له من تأثير على قضائها، يكون قرارها مشوبا بخرق المقتضيات القانونية المستدل بها، ومعللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-842023/25772023/5/1/2022إن العمل بالتناوب بين الأجراء يقتضي تعيين الأجراء المشمولين به، وإشعارهم بذلك قبل البدء بالعمل به.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-852023/25812023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، أنها تمسكت بكونها لم تقلص ساعات العمل، وإنما قلصت عدد العمال في وقت واحد، وفرضت العمل بالتناوب بين الأجراء لدواعي احترازية من عدوى كوفيد 19، بسبب إلحاح السلطات المحلية على جميع المقاولات بتقليص عدد العمال تفاديا للازدحام داخل المقاولة، فتكون بذلك مقتضيات المادة 185 من مدونة الشغل التي تجيز للمشغل، للوقاية من الأزمات الدورية العابرة، التقليص من ساعات العمل، لا تنطبق على النازلة، ولا مجال للتمسك بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-912023/15492023/5/1/2022إن المحكمة المطعون في قرارها لما ردت الدفوع المتعلقة بعلاوة الأقدمية والتعويض عن العطلة السنوية بعلة أن محكمة الإحالة لا يجوز لها النظر في نقطة قانونية أبدت فيها محكمة النقض رأيها واكتسبت قوة الشيء المقضي به، يكون بذلك قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-922023/17992023/5/1/2022البيّن أن علاقة الشغل ثابتة بين الطرفين من خلال إقرار الطاعن باشتغال المطلوب في النقض لديه، ومن خلال شهادة الشاهدين، التي لم تكن محل طعن جدي من طرف الطالب، والمحكمة لما استجابت لطلب إجراء بحث المقدم من طرف الطاعن إلا أن شهوده لم يحضروا هذه الجلسة بدون عذر، وقررت الاستغناء عن الاستماع إليهم، لتوفرها على العناصر الكافية للبت في النزاع، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
2319/5/1/2022
93/2023
31-01-2023
لما كان الأجر يعتبر ركنا أساسيا من أركان عقد الشغل، فإن توقف المشغلة الطالبة عن أداء أجور المطلوب يعتبر مسا بركن جوهري في العقد، وأن عدم التحاق هذا الأخير بعمله نتيجة ذلك لا يعد مغادرة تلقائية للعمل وإنما فصلا تعسفيا من جانب الطالبة ويترتب عن ذلك تعويض الأجير عنه، ولا موجب لإجراء بحث حول أسباب توقفها عن أداء أجور المطلوب طالما أنها لم تسلك مسطرة الفصل لأسباب اقتصادية، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرته قد فصل تعسفيا للسبب المذكور ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2706/5/1/2022

94/2023

31-01-2023

المقرر قانونا أن محاضر الصلح التي ينجزها الأعوان المكلفة بتفتيش الشغل في مجال نزاعات الشغل الفردية، تكون لها قوة الإبراء في حدود المبالغ المبينة فيه بصريح مقتضيات المادة 532 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2023/29052023/5/1/2022-01-31-952023لما كان الأجر يعتبر ركنا أساسيا من أركان عقد الشغل، فإن توقف المشغلة الطالبة عن أداء أجور المطلوب يعتبر مسا بركن جوهري في العقد، وأن عدم التحاق هذا الأخير بعمله نتيجة ذلك لا يعد مغادرة تلقائية للعمل وإنما فصلا تعسفيا من جانب الطالبة ويترتب عن ذلك تعويض الأجير عنه، ولا موجب لإجراء بحث حول أسباب توقفها عن أداء أجور المطلوب طالما أنها لم تسلك مسطرة الفصل لأسباب اقتصادية، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرته قد فصل تعسفيا للسبب المذكور ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

2023/35352023/5/1/2022-01-31-962023بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية تنص على أنه يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان

أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن أن الطالب تقدم بمقال النقض في مواجهة شخص ليس طرفا في القرار المطعون فيه، مما يجعل الطعن مخالفا للمقتضيات المذكورة أعلاه ومقدما ضد غير ذي صفة، ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-972023/35842023/5/1/2022البيّن أن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما اعتبره من أن المطلوب فصل تعسفيا من عمله نتيجة منعه من الدخول إلى مقر العمل من طرف الطالبة، كما هو ثابت من خلال محضر المعاينة المنجز من طرف المفوض القضائي، فيكون ما أثير بالوسيلة خلاف الواقع فهو غير مقبول، ويتعين تبعا لذلك رفض الطلب.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-982023/36022023/5/1/2022لما كان الأجر يعتبر ركنا أساسيا من أركان عقد الشغل، فإن توقف المشغلة الطالبة عن أداء أجور المطلوب يعتبر مسا بركن جوهري في العقد، وأن عدم التحاق هذا الأخير بعمله نتيجة ذلك لا يعد مغادرة تلقائية للعمل وإنما فصلا تعسفيا من جانب الطالبة ويترتب عن ذلك تعويض الأجير عنه، ولا موجب لإجراء بحث حول أسباب توقفها عن أداء أجور المطلوب طالما أنها لم تسلك مسطرة الفصل لأسباب اقتصادية، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرته قد فصل تعسفيا للسبب المذكور ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-992023/36032023/5/1/2022لما كان الأجر يعتبر ركنا أساسيا من أركان عقد الشغل، فإن توقف المشغلة الطالبة عن أداء أجور المطلوب يعتبر مسا بركن جوهري في العقد، وأن عدم التحاق هذا الأخير بعمله نتيجة ذلك لا يعد مغادرة تلقائية للعمل وإنما فصلا تعسفيا من جانب الطالبة ويترتب عن ذلك تعويض الأجير عنه، ولا موجب لإجراء بحث حول أسباب توقفها عن أداء أجور المطلوب طالما أنها لم تسلك مسطرة الفصل لأسباب اقتصادية، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرته قد فصل تعسفيا للسبب المذكور ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-1002023/1782023/5/1/2022إن الطاعنة لم تبين ما هي الأسباب التي أثارتها كأساس لاستئنافها، والتي لم تجب عنها المحكمة، ولم تبين التعليل الوارد بالقرار موضوع الطعن، والذي لا علاقة له بما أثير بمقال الاستئناف حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها، ومراقبة صحة ما أثارته من عدمه، فيكون بذلك ما أثير بالوسيلة جاء مبهما، وغامضا، وغير

محدد، ويتعين لذلك رفض الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-872023/25832023/5/1/2022الثابت من خلال وثائق الملف، أنها تمسكت بكونها لم تقلص ساعات العمل، وإنما قلصت عدد العمال في وقت واحد، وفرضت العمل بالتناوب بين الأجراء لدواعي احترازية من عدوى كوفيد 19، بسبب إلحاح السلطات المحلية على جميع المقاولات بتقليص عدد العمال تفاديا للازدحام داخل المقاولة، فتكون بذلك مقتضيات المادة 185 من مدونة الشغل التي تجيز للمشغل، للوقاية من الأزمات الدورية العابرة، التقليص من ساعات العمل، لا تنطبق على النازلة، ولا مجال للتمسك بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-882023/27742023/5/1/2022إن العمل بالتناوب بين الأجراء يقتضي تعيين الأجراء المشمولين به، وإشعارهم بذلك قبل البدء بالعمل به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-892023/14502023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمن ذكر الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض من حيث رقم المنزل وأن ذكر اسم الحي والمدينة لا يعتبر موطنا حقيقيا مما يعد خرقا للفصل المذكور، ويتعين التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-902023/15482023/5/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت أن الطاعنة في حكم المغادرة لعملها لعدم إدلائها بما يفيد التحاقها بعملها بعد صدور عقوبة التوبيخ في حقها، تكون قد تقيدت بنقطة الإحالة وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-862023/21262023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما قبلت استئناف شركة التأمين رغم حصول تبليغها بالحكم الابتدائي المطعون فيه بعلة أن المؤمن لديها لم يبلغ بعد وأنها تستفيد من استئنافه، يكون قرارها سليما وموافقا لمقتضيات المادة 129 من مدونة التأمينات والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-872023/7012023/1/5/2021إن مقتضيات الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود تجعل من الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما أو في الحالات المنصوص عليها في القانون وأن العقد المستند إليه حدد سقف التعويض في مبلغ مائة ألف درهم في حالة الإصابة بعجز دائم دون أن يتضمن ما يفيد أن المبلغ المذكور يتغير حسب نسبة العجز، والقرار المطعون فيه لما نحا خلاف ذلك كان فاسد التعليل الموازي لانعدامه وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة

النقض ملف عدد :
31-01-882023/24402023/1/5/2021إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على العربات ذات محرك الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة الاستثناء من التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات، عملا بمقتضيات المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 الصادر بتاريخ 18 يوليوز 2016 والتي عدلت بموجبها المادة 7 من مدونة السير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-892023/24422023/1/5/2021بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية فإن الصفة والأهلية والمصلحة شروط يتعين توفرها في أطراف الخصومة القضائية تحت طائلة عدم القبول، وبمقتضى المادة 129 من مدونة التأمينات يحل المؤمن بقوة القانون محل المؤمن له في حدود الضمان المنصوص عليه في عقد التأمين لأداء التعويضات المحكوم بها للضحية، وما تناقشه وسيلتا النقض بخصوص التعويض المادي والمسؤولية يجد سند الحكم به في ثبوت مسؤولية حارس العربة المؤمن عليها مما يفرض شمول هذا الأخير بالدعوى، لذلك فإن مقال النقض المقدم ضد المؤمنة دون المؤمن لها يكون والحال ما ذكر غير شامل لكل ذي صفة ومصلحة في النزاع وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-902023/24462023/1/5/2021طبقا للفقرة الأولى من المادة الثالثة من ظهير 1984/10/02 يستحق الضحية التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني في حالة عجز مؤقت عن العمل، ومحكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي في منحه المطلوب تعويضا عن العجز المذكور بعد أن تأكد لها من وثائق الملف أنه أجير وأن دخله يرتبط بشخصه وعمله وتوقفه عن العمل طوال مدة العجز الكلي المؤقت يترتب عنه بالتبعية حرمانه من دخله اليومي ويستحق عنه التعويض جاء قرارها مطابقا للقانون والفرع من الوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-912023/24492023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف التي اعتبرت أن الخبرة الطبية لم تخرق مقتضيات الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية جاء قرارها مطابقا للقانون مادام أن تخلف المؤمنة عن حضور إجراءات الخبرة على الرغم من توصلها حال دون أنجاز المحضر المتمسك به والوسيلة بدون جدوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-922023/19772023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما حسمت بكون العلاقة

السببية بين الأضرار الموصوفة بالشهادة الطبية والحادثة الواقعة غير قائمة معتبرة أن الأضرار المذكورة هي من المضاعفات التي تقع لصاحبها فور وقوع الحادث ويحس بآلامها حينها ولا تمكنه من النزول من سيارته والوقوف إلى حين حضور دورية الشرطة وتتناقض مع تصريحه الوارد بمحضر الاستماع إليه بكونه لم يصب بأية جروح وأن الخبرة المجراة عليه ابتدائيا لم تجزم بثبوت العلاقة السببية بين الحادثة والأضرار المذكورة تكون قد قدرت في إطار سلطتها الحجج والوثائق المعروضة عليها وتقيدت بنقطة الإحالة وبررت قضاءها بشكل كافي وسليم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-932023/19852023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف وبخلاف المثار في الوسيلة أيدت الحكم الابتدائي الذي بت في النازلة بقاضي منفرد بعدما تأكد لها أن الدعوى المعروضة عليها هي دعوى شخصية وأن أساسها هو المطالبة بأداء واجبات الكراء وسند المدعين فيها هو عقد الكراء الكتابي الذي يربط الطرفين بخصوص الأرض الفلاحية موضوعها وبالتالي فقرارها كان سليما وغير خارق لقواعد التنظيم القضائي والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-942023/23502023/1/5/2021بمقتضى المادة 21 من الشروط النموذجية العامة لعقود تأمين السيارات ذات محرك المؤرخة في 30/ 05/ 2006 فإن المؤمنة تمثل المؤمن له بقوة القانون وفي حالة إقامة دعوى قضائية ضده بشأن مسؤوليته المدنية تقوم مقامه وتدافع عنه أمام المحاكم وتمارس كافة طرق الطعن التي تحمي مصالحهما المشتركة وبالتالي فرفعها مقال الطعن بدونه يغني عن حضوره أو استدعائه ويجعل قرار محكمة الاستئناف بقبوله شكلا سليما ومطابقا للقانون والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-952023/23512023/1/5/2021إن استجابة القرار للدفع بالتقادم المثار من شركة التأمين المطلوبة وتعليله رفض طلب التعويض بسريان أجل خمس سنوات على مراسلة الصلح الموجهة لشركة التأمين هو تعليل كافي لأن التقادم المنصوص عليه في الفصل 106 من ق.ل.ع لا يطبق إذا راسل ذوو الحقوق شركة التأمين بل آنذاك يبدأ سريان الأجل المنصوص عليه في المادة 23 من ظهير 1984/10/02 وهو خمس سنوات من تاريخ الوفاة وثلاث سنوات من تاريخ امتناع شركة التأمين عن أداء التعويض بناء على طلب الصلح المقدم لها ولم يعد بالتالي هناك مجال لتطبيق العلم بالضرر بالمسؤول عنه وغيره من المبررات التي حسمتها مراسلة شركة التأمين والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-962023/67322023/1/5/2021إن مبادرة المطلوب إلى إقامة الدعوى قبل انصرام أجل خمس سنوات من تاريخ الحادثة يجعلها سليمة ومطابقة للمادة 148 من مدونة التأمينات ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق الضمان أو تقديمه إليه خارج الأجل

وهذه العلة المستمدة من الوقائع المعروضة على قضاة الموضوع تحل محل العلة المنتقدة ويستقيم بها القرار والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-972023/71832023/1/5/2021إن مبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه داخل الأجل القانوني المنصوص عليه بالمادة 149 من مدونة التأمينات يجعلها سليمة ولا ينال من صحتها عدم توجيهه رسالة الصلح لصندوق ضمان حوادث السير، ومن جهة أخرى فإن مقتضيات المادة 152 من مدونة التأمينات إنما تخص حالة المسؤول عن الحادثة المعلوم وهو ما ليس عليه الأمر في نازلة الحال، والمحكمة لما ردت ما آثاره الطالب بشأن ذلك جاء قرارها سليما والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-982023/84942023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها بعلة أن السيارة المتسببة في الحادثة كانت تقل على متنها 12 شخصا وهو عدد يفوق عدد الركاب المسموح به قانونا بمقتضى شهادة التأمين، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ومطابقا لوثائق الملف التي تفيد أن الناقلة من العربات السياحية وأن عدد مقاعدها لا يجعل عدد الركاب الذين كانوا على متنها أثناء الحادثة يدخل في دائرة الضمان طبقا للفقرة "د" من المادة 6 من الشروط النموذجية لعقد التامين على العربات ذات محرك والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-992023/88612023/1/5/2021إن القرار المطعون فيه صادر في مواجهة الطرف المستأنف عليه بصفته وليا قانونيا لابنه القاصر بينما عريضة النقض موجهة ضد المطلوب بصفة شخصية مما يجعلها مقدمة ضد غير ذي صفة ومختلة شكلا وغير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 31-01-1002023/63972023/1/5/2021بمقتضى المادة 6 من الشروط النموذجية العامة لعقود تأمين مسؤولية العربات ذات محرك الصادر بتاريخ 2006/05/26 فإن الضمان المتعلق بالأشخاص المنقولين على متن العربات المعدة لنقل البضائع يبقى قائما إذا كان الركاب منقولين إما داخل المقصورة وإما على مسطح مجهز بحواجز وإما داخل هيكل مغلق، وكان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز 8 أشخاص في المجموع ولا خمسة أشخاص خارج المقصورة، ومحكمة الاستئناف التي اعتبرت أن الاستثناء من الضمان قائم بالنظر لعدد ركاب السيارة وقضت بالتعويض بمحضر صندوق ضمان حوادث السير والحال أن المعطيات الواقعية لمحضر الحادثة تبين أن عدد الأشخاص المنقولين لم يتجاوز الثمانية في المجموع، جاء قرارها خارقا للمقتضى المحتج به وناقص التعليل ومعرضا للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-1012023/63992023/1/5/2021بموجب المادة 6 من ظهير 1984/10/02 فإن العبرة في احتساب التعويضات المستحقة للضحية هي بدخله الحقيقي. ومحكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من احتساب التعويضات المستحقة للطالب على أساس مبلغ الأجرة الدنيا بعلة مفادها أن شهادة الأجر المدلى بها لا تغطي تاريخ الحادثة، والحال أن الشهادة المحتج بها تفيد بأن الطالب يشتغل مستخدما لدى مشغلته ويتقاضى أجرا شهريا، وأن الأصل هو بقاء الحال على ما هو عليه مما يجعل ما بالوسيلة واردا على القرار ومبررا لنقضه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1022023/64002023/1/5/2021إن مناط تحديد مسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة على المحكمة وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل، ومحكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من جعل مسؤولية الحادثة مناصفة بين الحارسة القانونية للشاحنة والدراجي تكون قد اعتبرت أن كليهما ساهم في وقوع الحادثة، واستخلصت ما انتهت إليه من معطيات محضر الضابطة القضائية وما ضمن به من تصريحات والرسم البياني المرفق به والذي يستفاد منه أن الحادثة وقعت بفعل عدم انتباه سائقي العربتين معا وعدم ملاءمة سرعتهما مع ظرف المكان والزمن، وكان ما استخلصته مطابقا لتلك المعطيات وجاء قرارها معللا كفاية، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1032023/64062023/1/5/2021إن مناط تحديد مسؤولية الحادثة يرتكز أساسا على وقائع النازلة المعروضة على المحكمة وهو ما يندرج ضمن سلطتها التقديرية التي لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-1042023/65602023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما استبعدت شهادة الأجر المدلى بها من طرف نائب الضحية بعلة أنها شهادة صادرة عن شركة أجنبية بالخارج وهي غير مؤشر عليها من طرف القنصلية المغربية بالبلد المذكور وغير مصادق عليها من طرف وزارة الخارجية، جاء قرارها معللا تعليلا سليما ما دام أن الوثائق التي تصدرها جهات أجنبية يقتضي قبل إعمالها التعريف بصحة صدورها عن تلك الجهات وذلك بختمها من طرف المصالح الإدارية والقنصلية المختصة ليتأتى التأكد من صحة صدورها وفق الضوابط القانونية، والوسيلتان على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1052023/87452023/1/5/2021إن المحكمة عللت قرارها بأن: "الخبرة الميكانيكية المنجزة استئنافيا استوفت شروط إجرائها من الناحية الشكلية وفقا لما هو محدد بمقتضى الفصل 63 من ق.م.م حسب الإشعارات بالتوصل المرفقة بها". والحال أنه ليس من بين الوثائق المعروضة عليها ما يفيد توصل دفاع الطالبة بالاستدعاء لإجراءات الخبرة، فكان بذلك ما بالوسيلة واردا على القرار ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1062023/87472023/1/5/2021عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن يتوفر في مقال النقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من عريضة الطعن بالنقض أنها قدمت خالية من بيان العنوان الكامل للمطلوبتين في النقض بحيث جاءت خالية من بيان الرقم حيث يوجد المقر الاجتماعي لكل واحدة منهما مما تكون معه خارقة للمقتضى أعلاه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1072023/87492023/1/5/2021إن تحديد مسؤولية الحادثة، إنما يتعلق بالوقائع المادية التي يستقل بتقديرها قضاة الموضوع لِما لهم من سلطة في ذلك، لا يخضع لرقابة محكمة النقض ما لم يُنسب إليهم تحريف أو تناقض مُؤثران. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1082023/87502023/1/5/2021لما كان البين من وثائق الملف أن المطلوبة قدمت مقال استئنافها بصفة نظامية قبل عملية الاندماج وواصلت دعواها بالتسمية الجديدة وأجابت عليها الطالبة دون أن تنعى عليها عدم إصلاح مقالها وفق شروط معينة تكون قد أعدمت مصلحتها في تأسيس الوسيلة على مناقشة شكليات المقال الاستئنافي وما أثير غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1092023/88592023/1/5/2021بمقتضى الفصل 354 من قانون المسطرة المدنية تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم، والبين من المقال الافتتاحي للدعوى والمذكرة بعد الخبرة أن قيمة الطلب فيهما تقل عن المبلغ المذكور مما يكون معه القرار الصادر في القضية غير قابل للطعن فيه بالنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1102023/88602023/1/5/2021عملا بمقتضيات المادة 4 من ظهير 2-10-1984 فإن أصول الهالك من الأشخاص الذين يستحقون تعويضا عن فقد مورد عيشهم بسبب موته، ومحكمة الاستئناف لما قدرت موجب الإنفاق في إطار سلطتها واعتبرت شهادة الشهود المضمنة به تفيد أن مورثهما كان ينفق عليهما واعتمدته في التعويض الذي قضت به لم تكن في حاجة لأي إثبات آخر وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-802023/32142023/1/2/2020إن الطاعن باعتباره متصدق عليه هو خلف خاص وليس خلف عام لا يحق إلزامه بأداء ما قضت به الأحكام الصادرة في حق المتصدقة لأنه لم يكن طرفا فيها، لأن القانون حصر انتقال الالتزامات بين الورثة، وكان على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار تاريخ تملك الطاعن للحقوق المشاعة في العقار موضوع الدعوى كمنطلق لإلزامه بأداء واجب الاستغلال للشريك الآخر، كما أن عدم تحوز المطلوب بمفاتيح الطابق الثالث لا يعد دليلا على استئثار الطاعن بريعه، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تعتد بتاريخ تملك الطاعن، ودون أن تسقط المحلات غير المكتراة من مبلغ التعويض المحكوم به، فإنها لم تجعل لما قضت به من أساس، فجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-812023/39452023/1/2/2020إن المحكمة أسست قضاءها على عقد الشراكة المبرم بين الطرفين، وأنه بمقتضى الفصل 444 من ق.ل.ع لا تقبل في النزاع بين المتعاقدين شهادة الشهود لإثبات ما يخالف ما جاء في الحجج، ومن جهة ثانية، فإن للمحكمة سلطة تقديرية في تقييم الخبرة واستخلاص قضائها منها ولا رقابة عليها في ذلك، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-822023/39492023/1/2/2020المقرر أنه في الجريمة وشبه الجريمة تكون التركة ملزمة بنفس التزامات الموروث، وأن الالتزامات تنتج أثرها بين المتعاقدين وورثتهما كذلك، على أن لا يلتزم الورثة إلا في حدود أموال التركة وبنسبة مناب كل واحد منهم، وهو ما اعتمدته المحكمة في قضائها بعد أن ثبت لها أن مورث الطاعنين احتفظ بالمبلغ الذي استخلصه من التنفيذ ولم يقم بإيداعه بصندوق المحكمة وفق ما أوردته في تعليلها المنتقد، وهو تعليل سليم مادام ما تم القضاء به ينحصر في المبلغ المستخلص لا تنسحب عليه الفقرة الثانية من الفصل 105 من ق.ل.ع، وما أثير غير ذي اعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-832023/102032023/1/2/2019لا يشترط في مرض الموت انعدام الإدراك والتمييز، بل فقط أن يكون مرضا مخوفا لحد يولد لدى المريض الشعور بدنو أجله، وينتهي بموته. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-842023/16362023/1/2/2020بمقتضى الفصل 689 من ق.ل.ع "إذا أبرم الكراء لمدة محددة، ثم انتهت، وظل المكتري واضعا يده على العين، فإنه يتجدد بنفس الشروط ولنفس المدة"، والثابت من وثائق الملف أن عقد كراء الرخصة هو محدد المدة، والإشعار بعدم

الرغبة في تجديد عقد الكراء، لم يبلغ للمكتري إلا بعد سنة من انتهائه، مما كان معه العقد تجدد قبل الإشعار بعدم الرغبة في التجديد، والمحكمة عندما نحت خلاف ذلك، يكون قراها فاسد التعليل مرتكزا على خرق للفصل 689 من ق.ل.ع، عرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-862023/51722023/1/2/2020المقرر أن الطعن بالنقض لا يمارس من نفس الشخص، وضد نفس القرار، إلا مرة واحدة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-872023/21052023/1/2/2020إن كراء الأشياء ينقضي بقوة القانون عند انتهاء المدة التي حددها المتعاقدان، من غير ضرورة لإعطاء تنبيه بالإخلاء، وأن التجديد الضمني للكراء لا يتأت إذا كان قد حصل تنبيه بالإخلاء أو أي عمل يعادله يدل على الرغبة في عدم التجديد طبقا للفصلين 687 و690 ق.ل.ع. والمحكمة لما ثبت لها من خلال عقد الكراء المدلى به أن المدة المتفق عليها انتهت، وهو لا يشير إلى ضرورة توجيه الإنذار قبل انتهاء تلك المدة، والمطلوبة عبرت عن رغبتها في عدم التجديد بمقتضى الإنذار الذي وإن جاء بعد نهاية مدة العقد فقد كان خلال فترة معقولة سيما وأنه ليس هناك ما يستلزم حصول التنبيه قبل انتهاء مدة العقد، ورتبت على ذلك اعتبار العقد منتهيا دون اعتبار لما تمسك به الطاعن من احتفاظه بالرخصة وأدائه الواجب الشهري، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وليس فيه أي خرق للمقتضى المحتج به، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-882023/21112023/1/2/2020إن تقدير الأدلة واستخلاص القضاء منها من صلاحية محكمة الموضوع، وهي وبما لها من سلطة في ذلك أسست قضاءها على ما ثبت لها من خلال محضر المعاينة والاستجواب والغير المنازع فيه من أن الطاعن يتواجد في المدعى ويستغله بالشراكة مع الغير، ولا رقابة عليها بشأن ذلك ما دام تعليلها منسجما مع وقائع الملف، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-892023/27062023/1/2/2020بمقتضى الفصل 44 من القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين "يجب على المفوض القضائي تحت طائلة البطلان أن يوقع أصول التبليغات المعهود إلى الكتاب المحلفين بإنجازها وأن يؤشر على البيانات التي يسجلها الكتاب المحلفون في الأصول المذكورة "، والبّين من خلال وثائق الملف أن الإنذار المبلغ للطاعن بواسطة كاتب المفوض القضائي المتضمن عملية التبليغ التي قام بها وملاحظته، غير موقع من طرف المفوض القضائي ولا يحمل تأشيرته، مما يفقده أثاره في إثبات المطل المبرر للفسخ،

والمحكمة عندما اعتمدته في تبرير ذلك، يكون قرارها فاسد التعليل، مرتكزا على خرق للفصل 44 من القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين، وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-902023/35712023/1/2/2020البيّن أن مقتضيات عقد التأمين الرابط بين الطرفين الذي هو شريعة المتعاقدين حدد مبلغ التعويض المتفق عليه عند تحقق العجز الجزئي الدائم، والمحكمة لما اعتمدت سلطتها التقديرية في تحديد التعويض معتبرة المبلغ المذكور مجرد سقف لا يمكن تجاوزه، دون أن تبرز من أين استقت ذلك سيما وأن مقتضيات العقد ليس فيها ما يفيد ذلك، يكون معه قرارها ناقص التعليل، وعرضة للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-922023/21722023/1/2/2021البيّن من وثائق الملف أنه تم الطعن في نفس القرار الاستئنافي من طرف المطلوب في النقض الخازن العام للمملكة وصدر بشأنه قرار قضى بالنقض والإحالة. ومادام تم نقض القرار الاستئنافي لفائدة المطلوب في النقض الخازن العام للمملكة المحجوز لديه، والطعن الحالي المقام من طرف الجماعة الحضرية للدار البيضاء يرمي إلى ذات الغاية، فإنه لحالة الارتباط القائمة بين الملفين، وعدم قابليتهما للتجزئة، تعين نقض القرار المذكور بالتبعية للنقض السابق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-932023/23812023/1/2/2021البيّن أن ما يربط الطاعنة بالمطلوب في النقض هو عقد مقاولة وهو بذلك إجارة صنعة حسب الفصل 760 من ق.ل.ع، وطبقا للفصل 767 من ق.ل.ع فإن أجير الصنع يضمن عيوب ونقائص صنعه، وحدد الفصل 769 من ق.ل.ع المدة التي يجوز فيها للطاعن مباشرة حقه في الرجوع على المقاول في عشر سنوات على أن ترفع الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العلم بالعيوب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-942023/27272023/1/2/2021إن المحكمة أسست قضاءها على تعليلها بأن المستأنف الخازن العام للمملكة لم يدل بتصريح على ذمة القضية سواء بالإيجاب أو السلب بالرغم من توصله بالاستدعاء للجلسة، الأمر الذي يجعل مسطرة الحجز وما ترتب عنها تم وفق الفصول 492-493-494 من ق.م.م، في حين أن ما نحت إليه كان يقتضي من المحكمة قبل ذلك، وبما لها من وسائل التحقيق المقررة قانونا، التأكد من وجود اقتطاعات بين يديها التي هي شرط لإعمال الفصل 494 من ق.م.م، سيما وأنه بمقتضى الفصل 14 من المرسوم 451-17-2 الصادر في 23-11-2017 المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات على أن المحاسبين العموميين للجماعات ومؤسسات التعاون بين

الجماعات هم الخزنة الجهويون، وخزنة العمالات والأقاليم، والقباض، مما جاء معه قرارها ناقص التعليل، وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-952023/84322023/1/2/2021إن التزام مورثة الطاعنين أساسه اعتراف بدين مصحح التوقيع، والمحكمة لما أخذت به، واعتبرته صادرا عن إرادتها، ورتبت عليه الأثر القانوني، تكون قد أخذت بالمثبت أمامها بما هو مقرر قانونا، وأنه وبتعليلها الذي جاء فيه: "أن القول بأن الاعتراف بالدين عقد صوري ليس ضمن وثائق الملف ما يبرره مادام الدين ثابت ومستحق" تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في تقييم وسائل الإثبات المعروضة عليها واعتبرت ضمنيا أنها لا تنهض كافية لإثبات الصورية مما أغناها عن إجراء بحث لم تر في إطار سلطتها ضرورة له، وما أثير جدير بالاعتبار.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

9182/1/2/2019

96/2023

31-01-2023

يحدد أجل رفع الدعوى إلى محكمة النقض في ثلاثين يوما من يوم تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الحقيقي عملا بمقتضيات الفصل 358 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-972023/66582023/1/2/2021المقرر أن الأحكام القضائية لها حجيتها فيما تثبته من وقائع عملا بمقتضيات الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-982023/78212023/1/2/2021التدليس هو استعمال وسائل احتيالية، أو كتمان واقعة، يوجب القانون، أو طبيعة العقد، الإفصاح عنها، بقصد إيقاع المتعاقد في الغلط، ودفعه إلى التعاقد، والبائع ملزم بإشعار المشتري بالتحملات الواقعة على المبيع، والتي من شأنها إنقاص الضمان، أو التشويش على الحيازة، أو الحرمان من المزايا، والتي كان للمشتري الحق في أن يعول عليها، بحسب ما أعد له المبيع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-992023/71022023/1/2/2022المقرر أنه لا يجوز للشخص ممارسة الطعن بالنقض ضد نفس القرار إلا مرة واحدة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-1002023/3782023/1/2/2022بمقتضى الفصل 229 من ق.ل.ع فالورثة لا يلتزمون إلا في حدود أموال التركة وبنسبة مناب كل واحد منهم، والمحكمة الابتدائية، التي تبنت المحكمة المطعون في قرارها صراحة تعليلها، لما ثبت لها من خلال إراثة الهالك إن المطلوبين في النقض هما ممن أحاطوا بتركة الهالك بنسبة معينة لكل واحد منهما، قضت بأدائهم مبلغ الدين في حدود مناب كل واحد منهما، ولم يكن لها تجاوز ذلك باعتباره لا يلزمهما، يكون معه قرارها معللا تعليلا كافيا، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-722023/94882023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت نفسها مختصة ورجحت شهود المطلوب على شاهدي الطاعن في كون مستند علمهم حضور اتفاق الطرفين، تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في تقدير وسائل الإثبات المعروضة عليها وجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومرتكزا على أساس ومعللا بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-732023/106182023/1/6/2019إن عدم أداء المكتري للواجبات الكرائية رغم توصله بالإنذار الموجه له بصفة قانونية، يجعله في حالة مطل مبررة لفسخ العلاقة الكرائية الرابطة بين الطرفين.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

98/1/6/2020

74/2023

31-01-2023

بمقتضى الفصل 85 من قانون المسطرة المدنية: "إذا وجه أحد الأطراف اليمين إلى خصمه لإثبات إدعاء أوردها هذا الأخير لحسم النزاع نهائيا فإن الخصم يؤدي اليمين بحضور الطرف الآخر أو بعد استدعائه بصفة قانونية"، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت طلبه توجيه اليمين الحاسمة بشأن المدة الكرائية المطلوبة على أساس أنه تعسفي، تكون قد خرقت مقتضيات الفصل المذكور، وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-832023/5962023/1/6/2020إن موجب الأداء والمطل المترتب عنه الإفراغ تحكمه أساسا العلاقة الكرائية بغض النظر عمن يملك العين المكراة. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-752023/2592023/1/6/2020بمقتضى الفصل 358 من قانون المسطرة المدنية: "يحدد بصرف النظر عن المقتضيات الخاصة أجل رفع الدعوى إلى محكمة النقض في ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الحقيقي، وأنه يتجلى من صورة طي التبليغ المرفقة بطلب النقض الحاملة لتأشيرة كتابة الضبط أن طلب النقض تم تقديمه خارج الأجل المحدد بموجب الفصل المذكور، مما يتعين معه التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-762023/90422023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت المحضر المذكور في إلغاء الحكم الابتدائي وقضت بعدم قبول الطلب واستخلصت من منع المفوض القضائي من القيام بمهمته واكتفائه بما ضمنه في محضره من إفادة للجيران من كون المحل يستغل من طرف المطلوبين بكافة طوابقه دون أن تقوم بإجراء تحقيق في الدعوى عملا بمقتضيات الفصل 334 من ق.م.م للتأكد من عنصر الاحتياج المدعى به على ضوء الوثائق المعروضة عليها وما اشترطته المادة 49 من القانون رقم 67.12، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-772023/90722023/1/6/2019المقرر أن إجراء خبرة مضادة موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-782023/90772023/1/6/2019يمنع على المنفذ عليه بمجرد تبليغه بالحجز أي تفويت في العقار تحت طائلة البطلان وأن المدين لا يمكنه بعد الإشعار بالحجز أن يقوم بكراء العقارات المحجوزة للغير وإلا كان عمله قابلا للإبطال بطلب من الدائن أو المشتري عملا بمقتضيات الفصل 475 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-792023/91972023/1/6/2019بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 للمكري استرجاع العين المكراة لسكنه الشخصي إذا كان لا يشغل سكنا في ملكه وكاف لحاجياته العادية. وبذلك فإن المقتضيات المذكورة اشترطت عدم ملكية المكري وليس عدم

ملكية زوجته أيضا وأن سكن الطاعن مع زوجته لا يمنعه من طلب استرداد العين المكراة التي هي في ملكيته ويرغب في استغلالها شخصيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-802023/100482023/1/6/2019المقرر أن إجراء تحقيق في الدعوى موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع وأن استخلاص الرسوم القضائية يعود للجهة المختصة التي لها مراجعة ذلك أثناء عملية التنفيذ. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-822023/962023/1/6/2020بمقتضى المادة 55 من مدونة الأوقاف تعتبر الديون المستحقة لفائدة الأوقاف العامة ديونا ممتازة، لا تسقط بالتقادم، ويكون لاستيفائها حق الأولوية بعد أداء الديون الناشئة عن مهر الزوجة ومتعتها ونفقتها ونفقة الأولاد والأبوين وغيرهم ممن تجب عليه نفقته طبقا لأحكام مدونة الأسرة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

31-01-842023/92112023/1/6/2019المقرر قانونا وقضاء أن إجراء تحقيق موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للبت في النزاع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-852023/2512023/1/6/2020إن موضوع الطلب يتعلق بتحديد مدة الإكراه البدني وليس بمسطرة تنفيذه وهو ما لا يقتضي البحث في مسألة إثبات عوز المدين، وهو ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده القرار المطعون فيه مبدئيا وما ورد في تعليل المحكمة بخصوص عدم إثبات الطاعن لعسره علة زائدة يستقيم القرار بدونها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

31-01-862023/5972023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 لا يقبل طلب تصحيح الإشعار بالإفراغ للاحتياج إلا إذا كان المالك المكري أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم أو كافيا لحاجياتهم العادية، وهي مقتضيات أوجبت على المكري الطالب للإفراغ للاحتياج إثبات كونه لا يشغل سكنا في ملكه، أو أن ما يملكه على حالته غير كاف لحاجياته العادية هو أو لفروعه، وهي واقعة مادية يمكن إثباتها بكل الحجج المتاحة المقبولة

قانونا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-872023/8572023/1/6/2020إن أساس انعقاد الاختصاص النوعي للقضاء التجاري للنظر في النزاعات المتعلقة بعقود الأكرية التجارية هو توفر شرط مدة اكتساب الحق في الأصل التجاري والمحددة في سنتين بالنسبة لعقود الكراء الكتابية حسب مدلول المادة الرابعة من قانون 49.16. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-812023/29712023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

31-01-792023/7012023/1/7/2022المحررات المتضمنة للالتزامات أشخاص أميين لا تكون لها قيمة إلا إذا تلقاها موثقون أو موظفون عموميون مأذون لهم بذلك لفصل 427 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-782023/61172023/1/7/2021يجب على المحامي أن لا يتسلم، في نطاق نشاطه المهني، أية نقود أو سندات أو قيم، إلا مقابل وصل عملا بمقتضيات المادة 54 من القانون المنظم لمهنة المحاماة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-772023/61092023/1/7/2021من المقرر قانونا أنه لا محل للحيازة بين الشركاء مطلقا طبقا للمادة 255 من مدونة الحقوق العينية، وأن الحيازة لا تقوم ولا يكون لها أثر إذا ثبت أن أصل مدخل الحائز غير ناقل للملكية، كما تنص على ذلك المادة 246 من مدونة الحقوق العينية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-762023/42272023/1/7/2021يعتبر التعرض دعوى استحقاقية، والمتعرض مدعيا ملزما بالإثبات، ومحكمة التحفيظ لا تبت إلا في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض ونطاقه وطبيعته ومشتملاته، وأن المستقر عليه فقها وقضاء أنها لا تنظر في حجج طالب التحفيظ إلا إذا أدلى المتعرض بما يفيد صحة تعرضه بالحجة الكافية المعتبر شرعا.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-652023/71352023/1/7/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة تعرض المطلوبين، فإنها بنت قضاءها على ما ثبت لها من المعاينة المنجزة

ابتدائيا والتي تأكد منها انطباق حجة المتعرضين على المدعى فيه، دون أن تدلي الطاعنة بما يدحض ما عاينته المحكمة وما يثبت الطابع الجماعي للأرض المدعى فيها، وبذلك لم تخرق مقتضيات الفصول المحتج بخرقها، وعللت قرارها تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

7361/1/7/2021

66/2023

31-01-2023

لما كان الطاعن قد التمس إجراء معاينة على المدعى فيه، وكان الفصل 43 من ظهير التحفيظ العقاري قد أوكل مهمة الوقوف على عين المكان لتطبيق الرسوم مع إمكانية الاستعانة بخبير طوبوغرافي للمستشار المقرر، فإن المحكمة لما أناطت المهمة المشار إليها للخبير، واعتمدت نتيجة الخبرة أساسا لقضائها سيما أنها أشارت إلى أن المدعى فيه تتنازعه حجتان هما رسم المخارجة وعقد القسمة، وأن الجواب عن النقط المحددة بالمأمورية المسندة للخبير تختلف وفقا للحجة المعتمدة، تكون قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4478/1/7/2021

68/2023

31-01-2023

يعتبر الطرف المتعرض مدعيا ويقع عليه عبء إثبات الحق المدعى به من قبله، عملا بمقتضيات الفصل 37 من ظهير 1913/8/12 المتعلق بالتحفيظ العقاري.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
5809/1/7/2021
69/2023
31-01-2023
لكل مالك عقار ليس له منفذ إلى الطريق العمومي أو له منفذ غير كاف لاستغلال عقاره أن يحصل على ممر في أرض جاره نظير تعويض مناسب شرط أن يقام هذا الممر في المكان الذي لا يسبب للأرض المرتفق بها إلا أقل ضرر عملا بمقتضيات المادة 64 من مدونة الحقوق العينية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-702023/59772023/1/7/2021تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته ونطاقه عملا بمقتضيات الفصلين 37 و45 من قانون التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-712023/67772023/1/7/2021تختص محكمة النقض بالبت في طلبات الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000,00 درهم) عملا لمقتضيات الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-722023/5002023/1/7/2021إن المحكمة عندما كلفت الخبير المنتدب قصد تطبيق حجج الطرفين على المدعى فيه ومعاينة من بيده العقار وحيازته وبنت قضاءها على النتيجة النهائية التي انتهى إليها في تقريره تكون قد فوضت له عملا قانونيا يدخل في اختصاصها، فجاء قرارها لكل ذلك خارقا للفصلين 34 و43 من ظ.ت.ع، وغير مرتكز على أساس من القانون مما عرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-732023/33012023/1/7/2021لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص قضائها من أدلة الدعوى وهي غير ملزمة بمناقشة كل قرينة يدلي بها الخصوم متى كشفت عن السبب وله مأخذه من أوراق الملف. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-742023/38532023/1/7/2021لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة إليها، وكذا تقدير القرائن القضائية التي يتمسك بها الخصوم متى كانت مؤثرة في الدعوى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
31-01-752023/44882023/1/7/2021إذا أثبت المتعرض مدخله بمقبول، انتقلت المحكمة إلى تقدير بينة طالب التحفيظ ومدى حجيتها في الإثبات. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
30-01-1302023/1222023/5/2/2020إن مسطرة فصل الأجير من عمله المنصوص عليها بالمادة 62 وما يليها من مدونة الشغل واجبة التطبيق بكافة مراحلها، وأن الإخلال بأي

إجراء منها يجعلها معيبة ويرتب مسؤولية المشغل عن إنهاء العلاقة الشغلية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

30-01-1312023/1432023/5/2/2020إن ما تمسكت به الطاعنة من كون دعوى المراجعة سابقة لأوانها، لأن الطلب المتعلق بها قدم قبل البت بصفة نهائية في قضية الإيراد موضوع التصريح بالمرض المهني لا سند له، على اعتبار أن المواد المتمسك بخرقها تنص على أن طلب مراجعة الحقوق في التعويض المرتكزة على تفاقم أو انخفاض عاهة المصاب داخل أجل 5 سنوات ابتداء من تاريخ الشفاء الظاهري أو برء الجروح ليس إلا، وهو ما نهجه المطلوب في النقض وقضى به وعن صواب القرار المطعون فيه. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

30-01-1322023/7162023/5/2/2020لئن كان المصاب الهالك قد استفاد من إيراد عمري سنوي طيلة فترة حياته نتيجة إصابته بعجز كلي، فإنه بوفاته من حق ذوي حقوقه المطالبة بمراجعه التعويضات الممنوحة إذا كان سبب الوفاة هو المرض المهني الذي أصيب به وهو مانحته وعن صواب المحكمة المطعون في قرارها وعللته تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

30-01-1332023/8152023/5/2/2020إن عدم احترام المشغلة أجل ثمانية أيام بين تاريخ تبينها من الخطأ الجسيم المرتكب من طرف الأجير وتاريخ الاستماع إليه من أجلها، يترتب عنه عدم سلامة مسطرة الفصل المنصوص عليها المادة 62 من مدونة الشغل ويجعل الفصل تعسفيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

30-01-1342023/10272023/5/2/2020إذا وقع أثناء مدة التحمل تأمين المشغل أو حسب الأحوال كل واحد من المشغلين المتتابعين ضد أخطار المرض المهني الذي يصيب مستخدميه، وكان التأمين من طرف عدة منظمات للتأمين، فإن كل مؤمن يحل محل المشغل بالنسبة إلى زمن ضمانه أثناء مدة التحمل عملا بمقتضيات الفصل 3 مكرر ثلاث مرات من ظهير 31 ماي 1943. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

30-01-1352023/12232023/5/2/2020الثابت من محضر الاستماع أنه أنجز بحضور مندوب الأجراء خلاف ما تمسك به الطالب الذي تخلف عن الحضور بجلسة الاستماع ولم يبد أي اعتراض ولم يحضر جلسة الاستماع حتى يبدي جميع ملاحظاته، والمحكمة لما اعتبرت مسطرة الفصل سليمة وأن المطلوبة في النقض سلكت جميع الإجراءات الواجب اتباعها طبقا للفصول 62 وما يليها من مدونة الشغل ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد

التزمت التطبيق السليم للقانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
30-01-1362023/13042023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت أن عدم إدلاء الطالب بعقدة التأمين التي تربطه بالمطلوبة في النقض شركة التأمين يبقى الضمان غير قائم، لكونه لا يفترض، وكان حريا بالطالب الذي يتمسك بوجود عقدة التأمين أن يدلي بها للمحكمة حتى تمارس رقابتها عليها وتتأكد ما إذا كانت الحادثة التي تعرض لها مشمولة بالضمان وقت حدوثها أم لا، وأنه بذلك لا مجال للتمسك بالإشارة إلى مجرد رقم بوليصة التأمين أو الإشارة إلى ذلك بالمحضر لأنها لا تقوم مقام بوليصة التأمين الواجب الإدلاء بها أمام نفي المطلوبة في النقض وجود أية عقدة للتأمين تربط بينها وبين الطالب ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس قانوني سليم وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
26-01-752023/21362023/4/1/2020المقرر أن الإجراءات التي تواكب المسطرة تحمل على الصحة ما لم يقم دليل بالملف يدحضها أو يبين عدم سلامتها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-762023/24072023/4/1/2020لما اعتبرت المحكمة القرار الصادر بعزل الطالب في إطار ما تستقل به من فحص الحجج والمستندات، بعد أن أنذرته الإدارة بالرجوع إلى العمل بواسطة رسالة مضمونة الوصول بإشعار بالتسليم وتعذر تبليغه، وإيقاف أجرته وبعد ذلك قررت عزله في ظل تغيبه غير المبرر والذي لا يستدعي التوقف الطويل الأمد عن مزاولة نشاطه المهني، فيبقى تطبيق مقتضيات الفصل 75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية في حقه والمحتج بخرقه مؤسسا، تكون قد ركزت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا ولم تخرق في شيء المقتضيات المحتج بها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-772023/36542023/4/1/2021لما كان الإثبات يتناول مسائل موضوعية، فإنه يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض، والمحكمة لما لم تلتفت إلى سندات التسليم والموجودة نسخ منها ضمن وثائق الملف ولم تحقق فيها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-782023/2662023/4/1/2023إن طلب المدعي (المستأنف عليه) يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد باحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع مرفوع ضد مؤسسة عمومية ويتعلق بطلب استحقاق معاش مدني، وهو ما يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

281/4/1/2023

79/2023

26-01-2023

إن طلب المستأنف عليه (المدعي) يهدف في أساسه إلى الحكم بأدائه لفائدته تعويضا لجبر الضرر الناتج عن خرق سرية المعاملة البنكية بدون وجه حق، ودون استناده إلى أمر قضائي لاستخراج تلك الكشوفات، ذات العلاقة بحسابه البنكي، وهو نزاع يهم العقد المبرم بين الطرفين بشأن حساب بنكي كعقد تجاري بطبيعته تنظمه مقتضيات المادة 487 وما يليها من مدونة التجارة، ويندرج النزاع بشأنه ضمن الاختصاص النوعي للقضاء التجاري، والحكم المستأنف بما نحاه صائبا وواجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-802023/4322023/4/1/2023إن طلب الطرف المستأنف (المدعي) يهدف في أساسه إلى الأمر بالتشطيب على التعرض المنجز من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على الأصل التجاري موضوع السجل التجاري المملوك له من أجل تحصيل ديون عمومية، وهو نزاع متفرع عن بيع أصل تجاري يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2982/4/1/2019

81/2023

26-01-2023

البيّن أن الطالبة تتمسك بأن الأمر يتعلق بمؤسسة للتعليم ما قبل الأولي، عبارة عن كتاب قرآني، وهذا المحل يعتبر من المحلات المفتوحة للعموم، وهم أطفال دون سن التمدرس القانوني، والتي تخضع بالضرورة لمراقبة مصالح الجماعة من حيث الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية والسلامة العامة، وهو فعلا ما يدخل في إطار مهام الشرطة الإدارية التي يضطلع بها رئيس الجماعة استنادا لمقتضيات المادة 100 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ولا يمتد إلى رخصة ممارسة النشاط، والمحكمة لما لم تراع ما ذكر ولم تبحث في سبب إغلاق المحل، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3892/4/1/2019

82/2023

26-01-2023

البيّن أن الطالبة تمسكت بأن هناك منع قانوني باحتلال الملك العمومي، وأن هناك قرار تنظيم السير والجولان ومنع احتلال الرصيف صادر عن الجماعة، وأن المطلوبة في النقض تقر بأنها تطلب الترخيص لها لوضع عمود على الرصيف بالملك العمومي يحمل لوحة إشهارية، وأن القرار تغاضى عن أن هناك ملك عمومي وكذا قرار صادر عن الجماعة يخضع له الجميع، والمحكمة لما لم تبحث في ماهية القرار الجماعي المتمسك به والذي يمنع احتلال الرصيف ولم تجر تحقيقا في ما إذا كان وضع لوحة إشهارية لصيدلية المطلوبة في النقض من شأنه أن يعيق حركة السير على الرصيف المزمع وضع اللوحة المذكورة به، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
26-01-832023/7772023/4/1/2020الثابت من تعليلات القرار الاستئنافي يتبين أنه تضمن كون قرار مجلس الوصاية بني أساسا على دراسة الملف والحجج المدلى بها من لدن الأطراف المتنازعة وأشار إلى تقرير السلطة الإقليمية على سبيل الإطلاع، ولم يتضمن أن قرار مجلس الوصاية استند إليه خلاف ما يدعي الطالب، وبالتالي فإن المحكمة لم تقع في أي تناقض، ومن جهة أخرى فإن أسباب الاستئناف يجب تضمينها بمقال الاستئناف عملا بمقتضيات الفصل 142 من قانون المسطرة المدنية، والطالب لم يشر في مقاله الاستئنافي للسببين المتصلين بعيب الانحراف في استعمال السلطة وخرق حقوق الدفاع حتى تجيب عنهما المحكمة، والوسيلتان على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-842023/29982023/4/1/2021البيّن من وثائق الملف أن المحكمة قامت باستدعاء الأطراف فأدلى خازن العمالة بتصريحه ولم تحضر الجماعة التي تقرر إعادة استدعائها للجلسة، وإذا كان محضر هذه الجلسة لم يشر إلى حضور الأطراف من عدمهم واكتفى بالإشارة إلى حجز القضية للتأمل، فإنه بالإطلاع على ورقة إرسال وثائق الملف من المحكمة الإدارية بالرباط الموجهة إلى محكمة الاستئناف الإدارية يتبين أنها تضمنت الإشارة إلى نيابة مع طلب تصوير الملف ضمن المرفقات، والمحكمة لما عللت قرارها بأن رئيس المحكمة استنفذ جميع الإجراءات المنصوص عليها قانونا ومكن الجماعة من حقها في الدفاع، إذ سبق لها بواسطة نائبتها الشركة المدنية المهنية للمحاماة أن التمست مهلة الجواب دون أن تفعل، لم تخرق أي قاعدة مسطرية ولا حقوق الدفاع وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-852023/52422023/4/1/2021إن المحكمة استندت في تعليل قرارها على ما جاء في المذكرة الجوابية التي أدلى بها الوكيل القضائي في ملف آخر بصفته هذه ونائبا عن الدولة المغربية في شخص السيد رئيس الحكومة وعن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم الحالي والبحث العلمي جوابا على المقال الاستئنافي المقدم ضد نفس الحكم الابتدائي موضوع الاستئناف، ولم تناقش الأسباب التي وردت في المقال الاستئنافي للوكيل القضائي والمقتضيات القانونية المحتج بها والتي تمسك فيها بمقتضيات المادة 14 من المرسوم رقم 2.03.1366 المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة، والمحكمة بما نحته لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-862023/60582023/4/1/2021إن القرار الإداري المطعون فيه الصادر عن مجلس الوصاية هو قرار مستجمع لجميع مقومات القرار الإداري باعتباره قرارا نهائيا ونافذا ومؤثرا في المراكز القانونية للمعنيين بالأمر، وبالتالي فهو قابل للطعن بالإلغاء، وما ورد بالوسيلة بخصوص تعليل القرار ومقتضيات القانون رقم 03.01 لم يرد ضمن تعليلات قرار

محكمة الاستئناف، كما أن قرار المجلس النيابي الذي يناقشه الطرف الطالب لا علاقة له بالنازلة، وأن المحكمة في قرارها المطلوب نقضه إنما ناقشت أحقية النساء في الانتفاع بالأراضي الجماعية، معتبرة بأن الأعراف التي كانت سائدة لا يمكن الاحتجاج بها أمام قاعدة دستورية تقرر المساواة، وأن النساء السلاليات من حقهن استرجاع حقوقهن المشروعة وفق دستور المملكة ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال الطعن في القرارات التي حرمتهن من استغلال أراضي الجموع، ورتبت على ذلك إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار مجلس الوصاية، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا وبنت قضاءها على سند من القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-872023/2592023/4/1/2023إن الطلب يهدف إلى فسخ العقد الرابط بين المستأنف عليها والمكتب الوطني للكهرباء والمتعلق بربط وتزويد تجزئة المستأنف عليها بالكهرباء، وهو نزاع يندرج ضمن مقتضيات المادة السادسة - البند 17 - من مدونة التجارة، ويبقى البت في النزاع المثار بشأنه من اختصاص المحكمة التجارية، والمحكمة لما صرحت باختصاصها النوعي للبت في الطلب كان حكمها صائبا وواجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-882023/4332023/4/1/2023إن التعاضدية العامة للتربية الوطنية تعتبر مؤسسة عامة خاضعة لوصاية الدولة، وأن المستأنف يحمل رقم التأجير ومنخرط بالصندوق المغربي للتقاعد، وبالتالي فإنه يعتبر موظفا عموميا، وأن البت في النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للموظفين تبقى من اختصاص المحاكم الإدارية عملا بمقتضى المادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية، والمحكمة لما صرحت بعدم اختصاصها للبت في الدعوى كان حكمها صائبا وواجب التأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

26-01-892023/29172023/4/1/2019إن المفهوم القانوني للوثيقة الحاسمة المبررة للطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض هي أن تكون تلك الوثيقة محتكرة بفعل إيجابي من الخصم للحيلولة دون تقديمها أي بحجبها ماديا تحت يده أو منع من يحوزها من تمكين المعني بها من تقديمها للقضاء، وأن عبء إثبات ذلك يقع على الطرف الطاعن وإدلاءه بوثائق دون بيان أنها كانت محتكرة لدى خصمه، وأنه قدم طلبا للحصول عليها من الجهة المختصة، لا يعتبر من قبيل اكتشاف المستند المحتكر لدى الخصم الذي يدخل في حالات إعادة النظر موضوع الفصل المذكور، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-912023/2582023/4/1/2023إن طلب المستأنف عليه يهدف إلى الحكم على المستأنفة بأدائها لفائدته تعويضات عن فصله من العمل، وحسب البند العاشر من عقد الشغل المبرم بين الطرفين، وإن علاقته بالمستأنفة علاقة عمل تحكمها القواعد المنصوص عليها في مدونة الشغل، وبالتالي فإن الاختصاص نوعيا بشأن الطلب يندرج ضمن الاختصاص النوعي للقضاء العادي، والمحكمة مصدرة الحكم المستأنف لما صرحت باختصاصها النوعي للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب وحكمها واجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-922023/2822023/4/1/2023إن المكتب الشريف للفوسفاط وإن تم تحويله إلى شركة مساهمة بمقتضى القانون رقم 07.46 فإنه ظل يحتكر استخراج وتصنيع مادة الفوسفاط ويحتفظ بصبغة أشخاص القانون العام، وأن دعوى المدعية (المستأنف عليها) تهدف إلى الحكم على المستأنف بأداء تعويض عن اعتداء مادي على عقار، وبالتالي، فإن الاختصاص نوعيا بشأنه يندرج ضمن مقتضيات المادة 8 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، والمحكمة مصدرة الحكم المستأنف لما صرحت باختصاصها النوعي للبت في الطلب، تكون قد جانبت الصواب وحكمها واجب الإلغاء. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-952023/46282023/4/1/2019ما دامت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية كانت ممثلة في الدعوى وأجابت بواسطة نائبها فإن تمسكها بخرق مقتضيات الفصل 142 من قانون المسطرة المدنية بعدم الإشارة إلى عنوانها الصحيح، يبقى غير منتج طالما أن مباشرتها لإجراءات الدعوى وجوابها يغني عن ذكر عنوانها المتمسك به، وأن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه بشأن عدم جواز تقديم طلب خبرة كطلب أصلي أمام قضاء الموضوع بأن البين من معطيات القضية خاصة مطالب المستأنف عليها في مقالها الافتتاحي لم تطالب أساسا الحكم بإجراء خبرة وإنما التمست الحكم لفائدتها بعدد من الطلبات تتجلى في فسخ الصفقة، واسترجاع مبلغ الضمانات التعاقدية والحكم لفائدتها بكافة مستحقاتها بعد إجراء خبرة من أجل تحديد التعويض عن الأضرار اللاحقة بها، وانتهت إلى رد سبب الاستئناف المعتمد في هذا الشأن، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-962023/55672023/4/1/2021البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأنه لئن كان الحمام موضوع القرار المطعون فيه، قد سجل بشأنه خرق حالة الطوارئ الصحية وعدم التقيد بأوامر وقرارات السلطات العمومية، فإنه كان من واجب المحكمة كسلطة رقابة البحث في

مصدر هذا الخرق ومرتكبه وليس جعله لصيقا بالمستفيد من الترخيص من خلال الاستنتاج فقط، وهي (أي لمحكمة) لما لم تناقش مدى تناسب عقوبة السحب النهائي للرخصة وإغلاق الحمام مع وضعية المرخص لهما اللذين لا علم لهما بما قام به مرتكب المخالفة لإقرار الجزاء المناسب، فإنها لم تجعل لما قضت به من أساس وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-972023/64022023/4/1/2021لما كان الطلب المقدم من طرف الطاعن يروم الحكم بإلغاء القرار الصادر عن المحافظ على الأملاك العقارية الرافض لطلب التشطيب على اسم الدولة من الرسم العقاري مع الإذن للمحافظ بتسجيل الإراثة وعقود الشراء من الورثة، وأن محكمة الاستئناف استندت في تعليل قرارها المطعون فيه إلى أن نقل ملكية الحقوق المشاعة لفائدة الدولة الملك الخاص تم تطبيقا للقرار الوزاري المشترك المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5559 بتاريخ 2007/09/10، وأن قرار المحافظ يقتصر على تقييد ما ورد في القرار المذكور، وانتهت إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الطلب، بعلة أن المدعي لا يهدف في طلبه إلى الطعن بالإلغاء في القرار المؤثر في مركزه القانوني، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم ولم تخرق المقتضيات المحتج بها، سيما في غياب ما يفيد إلغاء القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2007/07/16 في إطار ظهير 1973/03/02، وما بالوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-982023/1762023/4/1/2022إن المحكمة لما اعتبرت قرار مجلس الوصاية المطعون فيه مبنيا على أسباب واقعية وقانونية تبرره، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا برفض الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم وعللته تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-992023/2172023/4/1/2022إن مقتضيات الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية إنما تخاطب الموظف الذي لا يعاني من أي مرض أو اضطراب عقلي أو نفسي عقلي أو نفسي، أي الموظف المتوفر على الإدراك والإرادة التأمين وقت انقطاعه عن العمل بدون عذر على أهلية الأداء التي تخوله ممارسة حقوقه والتزاماته بنفسه، دون تعرضه لأي مؤثرات تصيب شخصيته وتؤثر على تمييزه وإدراكه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-1002023/26432023/4/1/2022ما دام سبب الشكاية الصادر في شأنها المقرر المطعون فيه هو نفسه الذي تأسست عليه شكاية سابقة، وأن المقرر المتخذ فيها صدر في شأنه

قرار عن هذه الغرفة أصبح حائزا لحجية الأمر المقضي به، فإن سبقية البت تكون قائمة وثابتة ومانعة من إعادة طرح نفس النزاع من جديد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 26-01-712023/4792023/3/2/2019إن المحكمة لما اعتبرت عن صواب أن الحكم النهائي المستدل به قد حسم في طبيعة العلاقة الرابطة بين الطرفين واعتبرها كراء شفويا لمحل تجاري وليس عقد تسيير حر لأصل تجاري، تمنع من مناقشة وسائل الإثبات كيفما كان نوعها تخالف ما تم حسمه بمقتضى حكم قضائي أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به طبقا للفصل 451 من ق.ل.ع، يكون قرارها غير خارق للمقتضى المحتج بخرقه وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

997/3/2/2020

72/2023

26-01-2023

لما كانت القضية لازالت رائجة إلى غاية صدور الأمر بالتخلي واعتبرتها عن صواب غير جاهزة وبتت فيها طبقا للقانون 49.16 الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2017/02/11، تكون قد طبقت مقتضيات المادة 38 من القانون المذكور تطبيقا سليما وجاء قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 26-01-732023/14402023/3/2/2021يجب أن تتضمن وثيقة تبليغ الأمر بالأداء تحت طائلة البطلان إعذار المحكوم عليه بأن يؤدي إلى الدائن مبلغ الدين والمصاريف المحددة في الأمر والفوائد عند الاقتضاء، أو أن يتعرض على الأمر بالأداء داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ، مع إشعاره بأنه في حالة عدم تقديم التعرض داخل الأجل، يسقط حقه في ممارسة أي طعن عملا بمقتضيات المادة 161 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 26-01-742023/9072023/3/2/2020إن جميع الدعاوى التي تقام عملا بظهير 24 ماي 1955 تسقط بمرور مدة سنتين وترفع أمام المحكمة الابتدائية للمكان الموجود فيه الملك ما عدا الدعاوى المشار إليها في الفصل الثلاثين من نفس الظهير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 26-01-752023/12102023/3/2/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن يتضمن المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية

والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن بالنقض الذي قدمه الطالبون أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل 355 أعلاه لعدم تضمينه الأسماء العائلية والشخصية للورثة المطلوبين، الشيء الذي يعتبر إخلالا بمقتضيات الفصل المذكور ويجعل طلب النقض الموجه ضدهم غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-762023/12582023/3/2/2021تعتبر التصريحات الضريبية أحد العناصر المعتمدة في تحديد التعويض الكامل، وأن عدم توفر المكتري عليها لا يحول دون تعويضه عن باقي العناصر الأخرى الواردة بالمادة 7 من القانون رقم 49.16. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-772023/21322023/3/2/2022إن المعتبر في احتساب بداية أجل التقادم هو تاريخ إنشاء وثيقة الدين وليس تاريخ المطالبة به بمقتضى الإنذار. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-782023/21332023/3/2/2022إن المحكمة لما خلصت إلى ثبوت المعاملة بين الطرفين وعدم جدية الطعن بالزور في غياب إدلاء محامي الطاعن بوكالة خاصة وبالتالي عدم وجود مبرر لإجراء تحقيق، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-672023/12122023/3/2/2021إن المحكمة التي تبين لها أن السبب الأول لإعادة النظر المتمثل في احتكار وثيقة حاسمة أن الوثيقة المتمسك بها من طرف الطاعن هي عبارة عن صورة لترخيص بتغيير النشاط التجاري صادر عن المطلوب لفائدة الطالب واعتبرت أنه طالما أن هذه الوثيقة صدرت لفائدة هذا الأخير، فإنه يكون هو الحائز لها وأنه كان بوسعه الإدلاء بها في جميع مراحل الدعوى السابقة، تكون قد طبقت مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل 402 من ق.م.م تطبيقا سليما ما دام أن السند الذي يكون محتكرا من طرف الخصم هو ذلك السند الذي لم يكن في حوزة الطاعن وتم اكتشافه بعد صدور الحكم في القضية. وبخصوص السبب الثاني لإعادة النظر المتمثل في وقوع تدليس أثناء تحقيق الدعوى بعلة كتمان المطلوب للترخيص للطالب بتغيير نشاطه فإن المحكمة التي تبين لها أن الطاعن كان على علم بالترخيص المذكور واعتبرت أن السبب المذكور غير مبرر للاستجابة للطعن بإعادة النظر لم تكن ملزمة من التحقق من وقوع تدليس أم لا ما دام يشترط لإعمال هذا السبب أن يكون الطالب غير عالم به، وبذلك لم يخرق قرارها أي مقتضى وجاء معللا ومرتكزا على

أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-682023/16202023/3/2/2021لما كانت الدعوى تهدف إلى تجديد عقد كراء محل تجاري بعد هدمه وإعادة بنائه، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي رفعت مبلغ السومة الكرائية الجديدة بعد الهدم والبناء، معتمدة في ذلك ما خلص إليه الخبير المعين من طرفها وما يتميز المحل من مواصفات من حيث مساحته ومكان وجوده وموقعه والحركة التجارية التي يعرفها المكان، تكون قد عللت قرارها بشأن السومة الكرائية الجديدة تعليلا كافيا وسليما ولا محل النعي على قرارها خرق مقتضيات المادتين 34 و35 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو الاستعمال المهني غير القابل للتطبيق على النازلة لكون الأمر يتعلق بتحديد عقد كراء بشروط جديدة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

136/3/2/2021

69/2023

26-01-2023

بمقتضى الفصل 338 من قانون المسطرة المدنية على أنه: "يجب أن يعلم كل طرف في الدعوى أو وكيله بمقتضى تبليغ طبقا للفصل 335 باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية."، ومؤدى ذلك أن العبرة في الاستدعاء هي التوصل به طبقا للقانون والغاية منه هي إشعار الخصوم بالإجراءات المتخذة في الدعوى، والمحكمة التي اكتفت باستدعاء دفاع الطاعن للجلسة دون التحقق من توصله وبالقول بأنه تخلف عن الحضور رغم استدعائه، تكون قد خرقت المقتضى المذكور ولم تمكن الطالب من استيفاء حقه في الدفاع، مما يوجب نقض قرارها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

137/3/2/2021

70/2023

26-01-2023

لئن كانت المطالبة بأداء واجبات الكراء استقامت بإصلاح المقال لأنها لا تستوجب إنذارا

سابقا، فإن الإفراغ لا يمكن ترتيبه إلا على إنذار يتضمن العنوان الصحيح للمحل موضوعه، والمحكمة التي اعتبرت الإنذار صحيحا ومرتبا لأثر الإفراغ رغم أنه لم يحمل نفس عنوان المحل التجاري موضوع الكراء بين الطرفين وأسست ذلك على علة أن الطالب لم يثبت وجود علاقة كرائية أخرى بينهما، والحال أن ما تمسك به هو انتفاء علاقته بالمحل الذي وقع به التبليغ وليس توفره على محلين، تكون قد خرقت الفصول المحتج بخرقها وعرضت قرارها للنقض بخصوص الإفراغ. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-612023/7832023/3/2/2020إن المحكمة لما أبرزت صفة المطلوبين في رفع دعوى الإفراغ المستمدة من عقد التسيير الحر الذي أشار إلى حيازة الطالب للمحل التجاري المدعى فيه حيازة فعلية واعتبرت أن ما استدل به من وثائق غير كافية لإثبات حرمانه من استغلاله، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ومرتكزا على أساس ولم يخرق أي مقتضى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-622023/4452023/3/2/2021إن المحكمة لما استخلصت وعن صواب أن الطالب أخل بالتزاماته التعاقدية لما أحدث تغييرات بالمحل أدت إلى ضم محلين تجاريين مستقل بعضها عن البعض بالإضافة إلى تغييرات أخرى ألحقت ضررا بالعقار ككل ومن شأنها إرهاق كاهل المكري ودون موافقة هذا الأخير، معتبرة أن السبب الذي بني عليه الإنذار مشروع ورتبت عنه إفراغ الطالب، تكون قد عللت قرارها بما يكفي لتبريره ولم تخرق أي مقتضى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-632023/4992023/3/2/2021إن المحكمة لما عللت قضاءها بأن عقد الوعد بالبيع وإن تضمن شرطا واقفا فإن تحقيقه منوط بإرادة الطالب الذي لم يبادر رغم مرور أكثر من خمس سنوات عن فسخ الوعد بالبيع إلى إجراء تقسيم العقار الأم ورفع الرهون المثقلة به حتى يسهل عملية بيع إحدى العقارين، وهي التزامات تقع على عاتق الطالب دون غيره وأن تقاعسه عن القيام بها طيلة هذه المدة يجعل المطلوبة محقة في طلب إرجاع المبلغ موضوع الأمر بالأداء المتعرض عليه، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-642023/5172023/3/2/2021إن الطالب اكتفى بسرد وقائع القضية والدفوع التي سبق أن تمسك بها ونصوص قانونية دون بيان وجه خرق القرار للمقتضيات القانونية المحتج بخرقها فالوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-652023/5072023/3/2/2021إن العبرة في التوصل بالإنذار ليست بالعنوان الإداري للمحل وإنما بالعنوان الحقيقي المعتمر من طرف المكتري، والمحكمة لما ثبت لها أن توصل الطاعن بعنوانه بالإنذار موضوع الطلب الرامي إلى أداء الواجبات الكرائية يعتبر سند المطلوبين في مباشرة دعواهم، وأن توصله به يعد حجة عليه، واعتبرته متماطلا في الأداء ورتبت على ذلك الحكم بإفراغه من المحل المدعى فيه، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا

وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

26-01-662023/11852023/3/2/2021لا يستجاب لطلب المقاصة إلا إذا كان كل من الطرفين دائنا للآخر ومدينا له بصفة شخصية، وأنه يلزم لإجرائها أن يكون كل من الدينين محدد المقدار ومستحق الأداء عملا بمقتضيات الفصلين 357 و362 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-1012023/60032023/4/1/2022إذا تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الإستجابة لطلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، فإنه يتعين التصريح برفض الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-1022023/60772023/4/1/2022إذا تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الإستجابة لطلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، فإنه يتعين التصريح برفض الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

26-01-1032023/2602023/4/1/2023لما كانت الصفقة العمومية المبرمة بين المدعيـة شركة التأسيس للبناء مع شركة العمران كمفوض لها في تدبير مرفق ذي نفع عام، فإن الإختصاص النوعي للنظر في المنازعات المترتبة عنها كعقد إداري ينعقد للمحاكم الإدارية، والحكم المستأنف بما نحاه صائبا وواجب التأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

265/4/1/2023

104/2023

26-01-2023

البيّن أن طلب المدعي (المستأنف عليه) يهدف إلى تسوية وضعيته المعاشية لدى الصندوق المغربي للتقاعد بإحتساب معاش تقاعده على أساس آخر أجرة نظامية كان يحصل عليها، وهو نزاع مرفوع ضد مؤسسة عمومية ويتعلق بطلب إستحقاق معاش مدني يندرج ضمن الإختصاص النوعي للمحكمة الإدارية طبقا لمقتضيات المادة 8 من القانون رقم 41-90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، وهو ما نحاه الحكم المستأنف عن صواب، فكان واجب التأييد.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
26-01-1052023/2682023/4/1/2023إذا تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الإستجابة لطلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، فإنه يتعين التصريح برفض الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1142023/9312023/5/2/2020المقرر أن ما يميز عقد العمل عن باقي العقود الأخرى هو عنصر التبعية من اشراف وتوجيه ورقابة من طرف المشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1132023/9222023/5/2/2020إن المحكمة لما أخذت بعين الاعتبار الدفع بالتقادم حول تكملة الأجر، واحتسبته عن السنتين الأخيرتين، يكون قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها وما استدل به الطالبون غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1152023/9412023/5/2/2020لئن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير شهادة الشهود والحجج المدلى بها ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. فإن تقييم شهادة الشهود والحجة المعتمد عليها من طرف المحكمة وتعليلها بالأخذ بها أو استبعادها، يبقى مشروطا بأن تكون تلك الشهادة مطابقة للواقع. والمحكمة بما نحت رغم أن الشهود المستمع إليهم قد أثبتوا علاقة الشغل، وأن الحجة الكتابية المدلى بها غير صادرة عن الطالب، وإنما عن الغير وتبقى غير لازمة له، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس وجاء قرارها معللا تعليلا ناقصا في منزلة انعدامه مما وجب نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1122023/9212023/5/2/2020المقرر أن إثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، وتبقى تلك الوسائل خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1112023/8382023/5/2/2020المقرر أن اثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، وتبقى تلك الوسائل خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1092023/20422023/5/2/2020المقرر قانونا أن جميع الحقوق الناتجة سواء عن تنفيذ عقد الشغل أو إنهائه تتقادم بمرور سنتين عملا بمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1102023/20632023/5/2/2020المقرر قانونا أن جميع الحقوق الناتجة سواء

عن تنفيذ عقد الشغل أو إنهائه تتقادم بمرور سنتين عملا بمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1012023/12112023/5/2/2020لئن كان للمحكمة سلطة تكييف الحجج وتقييم شهادة الشهود، فإنها تبقى خاضعة لرقابة محكمة النقض من حيث التعليل، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت شهادة الشاهدة في اعتبار مغادرة الطالبة لعملها من تلقاء نفسها دون أن تبين سبب استبعادها لمحضر المعاينة المدلى به من طرف الطالبة والذي يفيد من خلاله المفوض القضائي أن المطلوب في النقض منع الطالبة من الدخول إلى عملها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

25-01-1022023/12292023/5/2/2020لا مجال لإجراء بحث للتثبت من الخطأ الجسيم المنسوب للأجيرة مادام الطرف المشغل لم يبادر إلى سلوك مسطرة الفصل التأديبي.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

25-01-1032023/11282023/5/2/2021البيّن أن الطاعنة أثارت الدفع بكون المطلوب في النقض أشار في مقاله إلى أن المقر الاجتماعي للطالبة يوجد بمدينة الطالبة، وأنه هو نفسه رفع الدعوى بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء وفق ما ورد بأوراق الأداء التي أدلى بها وأنه بذلك فوت عليها فرصة التوصل وحضور الجلسات، وأنها رغم تمسكها بهذا الدفع بشكل نظامي وطبقا لمقتضيات الفصل 32 و522 من قانون المسطرة المدنية فإن المحكمة المطعون في قرارها لم تجب على الدفع المثار لا سلبا ولا إيجابا رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار قضائها فجاء قرارها خارقا لقاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف وعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

25-01-1042023/1202023/5/2/2020البيّن أن النزاع يكتسي الطابع الجماعي ما بين الطالبة ومجموعة من الإجراء ومن ضمنهم المطلوب وفق مفهوم المادتين 549 و550 من مدونة الشغل، والمحكمة لما قضت وفق ما جرى به منطوق قرارها بعلة عدم توصل اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة بأية مذكرة من أي طرف من أطراف النزاع طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 559 من مدونة الشغل، وأن النزاع لم يتم عرضه على أنظار اللجنة

الوطنية، يكون قرارها منعدم التعليل وخارقا لكل المقتضيات المستدل بها وعرضة للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1052023/3572023/5/2/2020البيّن من وثائق الملف أن الطالبة سبق وأنجزت مع مشغلتها اتفاقا ملحقا لعقد العمل المبرم بينهما والذي بمقتضاه تم الحاقها بالمشغلة الحالية مع الاحتفاظ لها بجميع حقوقها المكتسبة وأقدميتها في الشغل والتي تم تحديدها حسب عقد اتفاق ملحق لعقد العمل، في حين أن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت هذه الحقوق المكتسبة ابتداء من تاريخ إبرام عقد الشغل غير المحدد المدة، تكون بذلك قد أساءت تطبيق القانون ما دام أن عقد الاتفاق الملحق بعقد العمل يعتبر اتفاقا ملزما للطرفين وأن مقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع الذي يعتبر العقد شريعة المتعاقدين وجاء قرارها ناقص التعليل يستوجب نقضه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1072023/12632023/5/2/2020بمقتضى المادة 356 من مدونة الشغل لا يجب أن يقل الأجر الذي يتوصل به الأجير عن الحد الأدنى للأجر، والمحكمة لما قضت برفض طلب تكملة الأجر بعلة أن الطالبة كانت تستفيد من الحلوان الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الأجر دون تحديد المطلوب لمبلغ الحلوان الذي كانت تتسلمه الطالبة ودون التثبت من كونها كانت تتسلم أجرة تصل إلى الحد الأدنى يكون قرارها غير مستند على أساس سليم ومشوب بخرق المقتضى القانوني المتمسك به، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1617/5/2/2020

108/2023

25-01-2023

إن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير وأعطى للمحكمة سلطة المراقبة على مدى تطبيق هذه المسطرة من طرف المشغل ومنح الأجير مجموعة من الضمانات التي يتعين احترامها من طرف المشغل أثناء سلوكه مسطرة الفصل، والمحكمة لما ثبت لها أن المشغلة لم تضمن قرار الفصل تاريخ الاستماع إلى المطلوبة، كما أنها لم تسلمها نسخة من محضر الاستماع وفق مقتضيات المادة 64 من مدونة الشغل، اعتبرت الطرد الذي تعرضت له المطلوبة في النقض طردا تعسفيا يستحق معه التعويض دون ما حاجة إلى مناقشة مقتضيات المادة 65 من مدونة الشغل، يكون قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
25-01-1162023/9422023/5/2/2020
المقرر أن إثبات المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغل وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، وتبقى تلك الوسائل خاضعة للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
25-01-1172023/11952023/5/2/2020إن المحكمة لما لم تبرز في قرارها تاريخ ارتكاب الخطأ وتاريخ الاستماع إلى المطلوب، ودون أن تأخذ بعين الاعتبار المهلة التي منحتها الطالبة للمطلوب من أجل تدارك ما يجب تداركه، تكون قد بنت قضاءها على غير أساس وعللت قرارها تعليلا فاسدا في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1182023/11722023/5/2/2020الثابت من وثائق الملف أن الأجيرة تم فصلها عن العمل بسبب ارتكابها خطأ جسيما، والمحكمة راقبت شكليات مسطرة الفصل واعتبرتها سليمة وأن المطلوبة اتخذت مقرر الفصل وبلغته لها ومكنتها من حقوقها الناجمة عن العقد بموجب وصل تصفية الحساب، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ولم تخرق المقتضى المحتج به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1192023/11852023/5/2/2020إن الوسائل الثلاث المستدل بها على النقض مجرد مناقشة لوقائع الدعوى ومناقشة مسطرة الفصل للخطأ الجسيم والطالب، ولم يبين وجه النعي على القرار المطعون فيه الذي استند في قضائه بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض طلب التعويضات عن الإخطار والفصل والضرر، بعلة أنه ثبت للمحكمة مما عرض عليها من وثائق وما أجري أمامها من بحث أن الطالب غادر عمله تلقائيا وبالتالي جاءت غامضة ومبهمة وغير منتجة مما يجعلها على حالتها غير مقبولة.
.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
25-01-1212023/12082023/5/2/2020إن استعمال أية وسيلة من وسائل الطعن لا يكون إلا مرة واحدة، والبيّن من وثائق الملف أن الطالبة سبق لها أن رفعت طلب النقض في القرار الاستئنافي المطعون فيه حاليا، مما يجعل طلب النقض الحالي غير مقبول. اجتهادات

محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1222023/20042023/5/2/2020إن قابلية الحكم للاستئناف يجعله غير نهائي، ويبقى طلب معه الطعن فيه بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1232023/20052023/5/2/2020لئن كانت المحكمة تبت في قضايا الغرامة الإجبارية بحكم انتهائي غير قابل للاستئناف فإنه إذا ارتبط بطلب قابل الاستئناف بتت المحكمة فيهما بحكم واحد قابل للاستئناف إلا إذا كان الطلب المضاد قابلا للاستئناف أيضا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1242023/21872023/5/2/2020يجب أن يتضمن مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان الأسماء الشخصية والعائلية لأطراف الدعوى وبيان عناوينهم أو محل إقامتهم عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1252023/4222023/5/2/2020يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل، كما يقع عليه عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله عملا بمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1262023/14242023/5/2/2020لئن كان حق الإضراب مضمونا بمقتضى الدستور من أجل دفاع الأجراء عن مصالحهم المهنية في إطار التمثيلية النقابية فإن ذلك مشروط بعدم التعسف في استعمال هذا الحق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1272023/18562023/5/2/2020لئن كان حق الإضراب مضمونا بمقتضى الدستور من أجل دفاع الأجراء عن مصالحهم المهنية في إطار التمثيلية النقابية فإن ذلك مشروط بعدم التعسف في استعمال هذا الحق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1202023/11862023/5/2/2020طبقا للفصل 344 من قانون المسطرة المدنية لا تعتبر القرارات حضورية إلا إذا أدلى الأطراف بمقالاتهم أو مذكراتهم ولو كان هؤلاء الأطراف أو وكلائهم لم يقدموا ملاحظات شفوية بالجلسة وتصدر كل القرارات الأخرى غيابيا دون الإخلال بمقتضيات الفقرتين الرابعة والخامسة من الفصل 329 من نفس القانون، وأن الطعن بالنقض لا يقبل ضد الأحكام الغيابية إلا بعد تبليغها وتصبح نهائية بعد الطعن فيها بالتعرض أو انصرام أجله بعلة أنها غير نهائية حسب ما يقتضي الفصل 353 من ق.م.م، والبين من وثائق الملف، والقرار المطعون فيه أن المطلوبة في النقض لم تدل بجواب على المقال الاستئنافي لاعتبار أن القرار صدر حضوريا في حقها، وبالتالي يعتبر القرار المطعون فيه قد صدر غيابيا في حقها ولا يقبل الطعن فيه بالنقض مما يجعل الطلب غير مقبول.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1282023/21592023/5/2/2020إذا وقع أثناء مدة التحمل تأمين المشغل أو

حسب الأحوال كل واحد من المشغلين المتتابعين ضد أخطار المرض المهني الذي يصيب مستخدميه، وكان التأمين من طرف عدة منظمات للتأمين ، فإن كل مؤمن يحل محل المشغل بالنسبة إلى زمن ضمانه أثناء مدة التحمل عملا بمقتضيات الفصل 3 مكرر ثلاث مرات من ظهير 31 ماي 1943.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2173/5/2/2020

129/2023

25-01-2023

البيّن أن الطاعن تمسك بأنه بلغ سن التقاعد لكنه استمر في العمل لدى المطلوبة وتمسكت هذه الأخيرة بإحالته على التقاعد بقي بدون إثبات. كما أن المادة 526 من مدونة الشغل تحدد سن التقاعد في سن الستين سنة وأجازت تمديده بإرادة الطرفين إما لاستكمال مبالغ التأمين حسب ما نص عليه الفصل 53 من ظهير 1972/07/27 المتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأن استمراره في العمل لدى المطلوبة يؤكد موافقتها على ذلك، وبالتالي فإن كل إنهاء خلافا لمدونة الشغل يعد فصلا تعسفيا عن العمل. والمحكمة لما لم تناقش دفوعات ولا حجج الطالب جاء بذلك قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

25-01-982023/3152023/5/2/2020

البيّن أن الطاعن تمسك استئنافيا بدفع مفاده أن استحقاق منحة الزيادة في الإيراد من أجل الاستعانة بشخص آخر تكون من اليوم الأول لثلاثة أشهر التي تلي إيداع طلب الزيادة، والمحكمة لما اعتبرت تاريخ الشفاء هو تاريخ بداية الانتفاع من المنحة، دون أن تلتفت إلى الدفع المثار أمامها والمؤسس على الفصل 14 من ظهير 1943/12/09 المتعلق بإعطاء زيادات ومنح مالية للمصابين بحوادث الخدمة أو الأمراض المهنية أو لذوي حقوقهم، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني غير سليم وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
25-01-992023/6112023/5/2/2020بمقتضى الفصل 358 من قانون المسطرة المدنية، "يحدد بصرف النظر عن المقتضيات الخاصة أجل رفع الدعوى إلى المجلس الأعلى في ثلاثين يوما من يوم تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الحقيقي..."، والبيّن من شهادة التبليغ والتنفيذ أن الطالب قام بتبليغ المطلوبة في النقض القرار المطعون فيه، وأنه تقدم بمقال الطعن بالنقض خارج أجل الثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار الذي على أساسه يحتسب أجل الطعن بالنقض بالنسبة للطرف المبلغ، الأمر الذي يستوجب معه التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-1002023/12032023/5/2/2020البيّن من عقد الشغل الرابط بين الطرفين أنه عقد محدد المدة، والمحكمة لما استبعدت العقد المذكور بعلة عدم إثبات الطاعنة موجبات لجوئها إلى العقود المحددة دون أن تبرز سبب ذلك، ودون أن تتأكد من استمرارية عمل المطلوب عن النقض لدى الطالبة طيلة المدة المحددة في مقاله الافتتاحي، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه فوجب نقضه.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-552023/16702023/3/1/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن الخبير توصل إلى أن محاسبة الطاعنة ممسوكة بانتظام عكس محاسبة المطلوبة بخصوص كمية المياه المفرغة والتي طبقت عليها الثمن الوارد بالفواتير المنجزة من الطاعنة معتبرة ذلك إقرارا منها بتغيير ثمن الشحنة، وقضت بما جرى به منطوق قرارها بناء على الفواتير التي أعدتها الطاعنة وأدلت بها، تكون قد ردت على الدفوع التي تمسكت بها الطاعنة، وجاء قرارها مبنيا على أساس قانوني سليم ومعللا بما يكفي وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-562023/962023/3/1/2022البيّن أن المحكمة ردت دفع الطالبة بانعدام صفتها، واعتبرت أن صفتها ثابتة من خلال الحكم القضائي النهائي المستدل به، وبالتالي فإن الطاعنة لم تبيّن مكمن خرق القرار المطعون فيه للفصل الأول من ق.م.م، وما أثير في الوسيلة غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-572023/2172023/3/1/2022إن المحكمة لما استندت للقول بثبوت مسؤولية الطالب المدنية على حكم نهائي قضى بإدانته من أجل المشاركة في النصب، فإن محاجاته المرتكزة على تشطير التعويض بحسب نسبة مشاركته في جريمة النصب تبقى بدون أثر، ما دام أن المحكمة بمنحاها المذكور قد طبقت صحيح أحكام الفصل 99 من ق.ل.ع الناص على أنه: "إذا وقع الضرر من أشخاص متعددين عملوا متواطئين، كان كل منهم مسؤولا بالتضامن

عن النتائج، دون تمييز بين من كان منهم محرضا أو شريكا أو فاعلا أصليا."، وما أثير على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

25-01-582023/2182023/3/1/2022إن المحكمة لما ثبت لها أن الخبير استدعى الطالبة ونائبها للخبرة وحدد أجلا لذلك، فحضرت الطالبة وتخلف دفاعها رغم التوصل دون أن يعين أي تاريخ جديد لإجراء الخبرة، وهو ما يساير واقع الملف، الذي بالرجوع إليه يلفى أن الخبير حدد التاريخ الذي حضرت فيه الطالبة وأدلت بتصريحاتها أمامه ولم يحدد تاريخا جديدا للخبرة حتى ينعى على الخبير عدم استدعائها لها ودفاعها، وأن الرسالة الإلكترونية المؤرخة لا تتضمن أي استدعاء لحضور الخبرة وإنما تتضمن استفسارا للطالب حول توضيح بعض المبالغ، وبالتالي فإن النعي بتحديد تاريخ جديد للخبرة دون استدعاء الطالبة ودفاعها خلاف الواقع، والمحكمة في نهجها المذكور طبقت صحيح أحكام الفصل 63 من ق.م.م، فلم يخرق القرار المقتضى المحتج بخرقه، وجاء معللا تعليلا سليما وكافيا ومرتكزا على أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

25-01-592023/2322023/3/1/2022إن الفصل في الاختصاص النوعي بموجب القرار المطعون فيه لا يقبل الطعن بالنقض عملا بالمادة 8 من قانون إحداث المحاكم التجارية، والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

25-01-602023/18952023/3/1/2022إن المقتضى القانوني الذي كان يخول لمحكمة النقض إيقاف تنفيذ القرارات المتمثل في الفقرة الأخيرة من الفصل 361 من ق.م.م، قد تم إلغاؤه بمقتضى ظهير 1993/09/10، وبالتالي لم يبق لمحكمة النقض الصلاحية في إيقاف تنفيذ القرارات إلى حين البت في طلب النقض، الأمر الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

25-01-452023/2632023/3/1/2021بمقتضى المادة 766 من مدونة التجارة بعد التعديل فإن الطعن بالنقض ضد القرارات الصادرة في دعاوى صعوبات المقاولة، يقدم داخل أجل 10 أيام ابتداء من تبليغ القرار، وفي النازلة فإن الطالبة بلغت بالقرار حسب طي التبليغ المرفق بمقال النقض، وتقدمت بطلب النقض خارج الأجل المنصوص عليه في المادة 766 المنوه عنها، فهو بذلك غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
1683/3/1/2021
46/2023
25-01-2023
المقرر أن الاجتهاد القضائي دأب على اعتبار النزاعات بين الشركاء هي سبب مشروع لعزل المسير.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
25-01-472023/17642023/3/1/2021إن المحكمة لما اقتصرت في نظرها على ما تناولته أسباب الاستئناف من طلبات، يكون قرارها غير خارق للفصل 3 من ق.م.م، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-482023/5602023/3/1/2021لا يوجد ما يمنع التجار التعامل في إطار الحساب الجاري متى ارتضوا ذلك باعتباره طريقة تنتظم فيها معاملاتهم بتقييد ديونهم المتقابلة فيه التي تعتبر مفردة من مفرداته بغض النظر عن تاريخ إجرائها، ولا يكون ما به من دين مستحق إلا من تاريخ ترصيده، والتقادم لا يبدأ بالنسبة للدين الناتج عنه إلا من تاريخ ترصيده تطبيقا للفصل 380 من قانون الالتزامات والعقود.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
25-01-492023/15102023/3/1/2021إن المحكمة لما ثبت لها أن الطالبة لم تمتع المطلوبة بحق الاطلاع على الوثائق الحسابية للشركة مستخلصة ذلك من محضر المفوض القضائي الذي أثبت أن الوثائق المسلمة للمطلوبة لم تكن كاملة، وهذا السبب وحده يعد سببا مشروعا للعزل بغض النظر عن باقي الأسباب، يكون قرارها معللا بما يكفي وغير خارق للنصوص القانونية المحتج بخرقها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :
108/3/1/2022
50/2023
25-01-2023
إن المحكمة التي كان معروضا عليها بمقال الدعوى الافتتاحي الحكم للمدعي بتعويض مسبق مع إجراء خبرة لتحديد التعويض المستحق له واستجابت للطالب بخصوص مبلغ التعويض المسبق دون طلب إجراء خبرة، ومن غير أن تبرز من أين استقت أن إجراء خبرة بناء على طلب أحد أطراف هو بمثابة إعداد حجة له، تكون قد أساءت تطبيق المقتضى أعلاه وعللت قرارها تعليلا سيئا يوازي انعدامه، مما تعين معه التصريح بنقضه.

.....
.....

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
25-01-512023/4802023/3/1/2022إن المحكمة وبعد أن ثبت لها من واقع الملف أن المبيع عقارا وليس منقولا وطبقت المادة 65 من القانون رقم 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك، تكون قد طبقت القانون الواجب التطبيق مستبعدة وعن صواب الفصل 553 من قانون الالتزامات والعقود الذي يطبق في حالة كان المبيع منقولا، فجاء القرار مبنيا على أساس قانوني سليم ومعللا تعليلا سليما وبما يكفي، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-532023/15682023/3/1/2021لا صفة للطاعن في المطالبة ببطلان محضر الجمع العام ولا بطلان القانون الأساسي للشركة، طالما أنه ليس مساهما ولا شريكا فيها بعدما ثبت أن الأسهم التي يدعي شرائها من البائع له لم يتملكها هذا الأخير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
25-01-542023/15962023/3/1/2021إن المحكمة لما استخلصت أن العقد الرابط بين الطرفين ليس عقد إطار كما تدعي الطاعنة، بعلة أن التزامات الطرفين فيه محددة بدقة نصت على موضوع التعاقد وثمن الأشغال وكيفية التزويد بالمواد الأولية وطريقة نقلها وباقي تفاصيل العقد، وليس به ما يفيد أن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه سيتم بمقتضى عقود لاحقة تنجز تنفيذا للعقد الرابط بين الطرفين، فضلا على أن المطلوبة نفذت ما كانت ملتزمة به من جانبها تنفيذا

صحيحا ولو تم بواسطة الغير ما دام ليس هناك ما يمنع ذلك ولا يعد تصرفها فسخا للعقد بل نفذته بواسطة الغير، وقضت على الطاعنة بتعويضها فقد جعلت لما قضت به أساسا وكان تعليلها كافيا وسليما والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 24-01-972023/59812023/1/1/2022بموجب الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، إذا بتت محكمة النقض في نقطة قانونية، وجب على محكمة الإحالة التقيد بها. ولما كان قرار محكمة النقض قد نقض القرار الاستئنافي السابق بعلة أن طالب التحفيظ دفع بأن المتعرضين فوتوا نصيبهم من الإرث لفائدته بموجب عقد التسليم، فإن المحكمة لما أيدت الحكم القاضي بعدم صحة تعرض الطاعنين دون أن تبحث في الأطراف الذين يشملهم عقد التسليم المذكور، لتبني قرارها على ذلك سلبا أو إيجابا، تكون قد خرقت مقتضيات الفصل 369 من ق.م.م المحتج به وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 24-01-992023/67202023/1/1/2022إن المتعرض غير الحائز، يعد مدعيا ملزما بإقامة الدليل على تعرضه قبل أن تنتقل المحكمة إلى تفحص حجج طالب التحفيظ.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-912023/49982023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-942023/92382023/1/1/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-962023/59782023/1/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن يتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول، بيان أسماء الأطراف الشخصية والعائلية. والبين من مقال النقض أنه مرفوع باسم الورثة دون تفصيلهم، بذكر

أسمائهم العائلية والشخصية، فكان بذلك غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 24-01-952023/922023/1/1/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-812023/48322023/1/1/2020إن الطاعن أثار في أسباب استئنافه بطلان الخبرة المنجزة ابتدائيا لخرقها مقتضيات الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية بعدم استدعائه لحضور إجراءاتها، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تجب عنه وأن عدم الجواب على دفع جوهري له تأثير على مسار الدعوى وأثير بصفة نظامية ينزل منزلة انعدام التعليل، وهو ما عرض القرار للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-822023/48342023/1/1/2020إن الطاعن أثار في أسباب استئنافه بطلان الخبرة المنجزة ابتدائيا لخرقها مقتضيات الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية بعدم استدعائه لحضور إجراءاتها، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تجب عنه وأن عدم الجواب على دفع جوهري له تأثير على مسار الدعوى وأثير بصفة نظامية ينزل منزلة انعدام التعليل، وهو ما عرض القرار للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-832023/47682023/1/1/2021إن الخبرة من إجراءات تحقيق الدعوى واستجماع عناصرها البت فيها، وتخضع في تقييم نتائجها للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليهم في ذلك ما لم ينع عنهم أي تحريف لمضمونها، وأن انطباق حجة المتعرضين على موقع المدعى فيه وعلى بعض حدوده لا يعيبها لقابلية الحدود إلى التغيير بتغير الجوار ومرور الزمن. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-852023/29642023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف (20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-862023/29692023/1/1/2020بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية، تختص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية التي تصدرها جميع محاكم المملكة باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف

(20.000) درهم. والبيّن أن طلب تحديد الأتعاب الصادر بشأنه القرار المطعون فيه حدد فيه مبلغ تقل قيمته عن المبلغ المشار إليه في الفصل أعلاه، مما يكون معه بذلك طلب الطعن بالنقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-792023/6892023/1/1/2020بمقتضى الفصل 364 من قانون المسطرة المدنية، إذا احتفظ رافع طلب النقض في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية تعين عليه الإدلاء بها خلال 30 يوما من يوم تقديم المقال، وأن التفصيل إنما يكون للأسباب أو الوسائل المؤسس عليها طلب النقض، وهو الأمر الذي لم يورده الطاعن بمقال الطعن بالنقض وتبقى المذكرة التفصيلية مبنية على أسباب ووسائل لم تتم الإشارة إليها بالمرة من الطاعن بالمقال المذكور، مما جاء معه خارقا للمقتضيات المسطرية أعلاه ويتعين بالتالي التصريح بعدم قبوله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-772023/36722023/1/1/2022بمقتضى الفصول 380 و350 و119 و120 و121 و122 و123 من قانون المسطرة المدنية، تطبق محكمة النقض القواعد الخاصة بمحاكم الاستئناف فيما يخص جميع مقتضيات المسطرة غير المنصوص عليها في الباب الأول. وأن التنازل عن الدعوى يقبل في جميع القضايا ويشطب بمقتضاه على القضية. والبيّن أن التنازل عن طلب النقض منصب على حق مسموح للطاعن بالتخلي عنه ويملك التصرف فيه ولم يكن محل تعرض، ويترتب عليه موافقته على أداء المصاريف من جهة، والتشطيب على القضية من جهة أخرى، مما يجعله مقبولا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-782023/5142023/1/1/2020إن المعاينة إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى واستجماع عناصر البت فيها، وأنها تخضع في تقييم نتائجها للسلطة التقديرية للمحكمة ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما لم ينع عنها أي تحريف لمضمونها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-762023/83232023/1/1/2019يجب على الخبير أن يستدعي الأطراف ووكلائهم لحضور إنجاز الخبرة، ويتضمن الاستدعاء تحديد تاريخ ومكان وساعة انجازها، وذلك قبل 5 أيام على الأقل قبل الموعد المحدد. ويجب عليه أن لا يقوم بمهمته إلا بحضور أطراف النزاع ووكلائهم، أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-802023/11362023/1/1/2020لما كانت العلاقة التي تربط الطاعن باعتباره دائن مرتهن مع المطلوبة في النقض هي علاقة رهن مضمون بحيازة الدائن المرتهن للمحل

موضوع النزاع، فإن هذه الأخيرة تكون لها الصفة لمقاضاة الطاعن وتبقى بالتالي المحكمة المدنية هي المختصة للبت في النزاع باعتباره نزاعا مدنيا محضا ولا يكتسي أية صبغة تجارية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-762023/78202023/1/2/2021إن المحكمة لما ثبت لها بأن التبليغ تم للطاعنة في نفس العنوان الذي تم توجيه الاستدعاءات إليه خلال المرحلة الابتدائية، وأنه هو نفسه الوارد في الحكم المستأنف، وفي شهادة السجل التجاري، وكذا العقد المبرم بين الطرفين، وقدرت أن التبليغ تم لذي صفة، وقضت تبعا لذلك بعدم قبول الاستئناف لوقوعه خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في الفصل 134 من ق.م.م، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-782023/49882023/1/2/2022البيّن من العقد موضوع الدعوى، أن المادة الثانية منه، حددت مدة التفويض في ست سنوات تجدد تلقائيا مرة واحدة، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي رغم أن المادة الثانية المذكورة تضمنت إجماع إرادة الطرفين على التجديد التلقائي مرة واحدة بعد انتهاء المدة الأولى، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-792023/50952023/1/2/2022البيّن أن الطاعن أشعر المكتري المطلوب في النقض بمقتضى رسالة إنذار بأداء ما بذمته من واجبات الكراء عن الفترة قبل الإعلان على حالة الطوارئ الصحية في 24 مارس 2020، ومنحه أجل 15 يوما الذي هو أجل كافي ومعقول، وأنه رغم توصله بالإنذار بتاريخ 2020/1/31 لم يف بالكراء إلا بتاريخ 2020/10/12 مع أنه لم تكن هناك ظروف وسبب مقبول يحول دون الأداء عند التوصل بالإنذار ويبرر تمديد الأجل، مما يبقى معه تماطله قائما في تنفيذ التزامه، والمحكمة عندما لم تعتد بذلك وفق ما نحت إليه في تعليلها أعلاه، يكون قرارها فاسد التعليل، وعرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-562023/30312023/1/2/2020إن المحكمة أسست قضاءها على ما ثبت لها من كون المطلوب في النقض هو من ذوي حقوق الجماعة السلالية، وأن العقار المتنازل عنه كان بحيازة والده، مما يجعل صفته متحققة للمحافظة على حقوقه الناتجة عن انتمائه للجماعة والمطالبة ببطلان عقد تعلق بأرض جماعية محظور التصرف فيها قانونا، وما أثير غير ذي أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-572023/13252023/1/2/2020إن اعتماد المحكمة لمحضر إثبات حال ليس فيه خروجا عن النقطة القانونية موضوع قرار النقض السابق الذي اعتبر استحقاق التعويض عن الحرمان من الاستغلال لا يقوم لمجرد الانفراد باستغلال الملك السكني المشترك بل يتعين كذلك على المحكمة إبراز أن الطاعنة منعت المطلوبين من استغلاله، أو أنهم طالبوا بذلك منذ تاريخ

وفاة الموروث، ليبقى ما أثير غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

24-01-582023/20932023/1/2/2020البيّن أن الطاعنة حلت محل الورثة في نصف البقعة وما سيشيد عليها، على أن يبقى النصف الآخر للمطلوب في النقض تنفيذا لعقد الشراكة موضوع عقد الإشهاد، مما يبقى ما يطالب به المطلوب في النقض من إبرام عقد ملحق للإشهاد المذكور يخص الورثة كخلف عام، والمحكمة لما ألزمت الطاعنة بإصلاح الإشهاد وإبرام عقد ملحق، رغم أنها ليست متعاقدة أصلية ولا هي ضمن ورثة المتعاقد الأصلي تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-592023/30262023/1/2/2020البيّن من عقد الصدقة أن المتصدقة تصدقت على شقيقتها بالنصف على الشياع من الملك المحفظ المتصدق به، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قضت ببطلان رسم الشراء العدلي وبطلان كل ما يترتب عنه والإذن للمحافظ على الأملاك العقارية بالتشطيب عليه من الرسم العقاري وتقييد محله رسم الصدقة، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن البائعة تملك النصف في الرسم العقاري موضوع الدعوى، وأن الإبطال كان ينبغي أن يقتصر على النصف الذي لا تملكه، مما كان معه ما قضت به استند على تعليل فاسد مبني على تحريف لوثائق الملف، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

24-01-602023/22682023/1/2/2021يترتب عن التنازل محو الترافع أمام القضاء، والتشطيب على القضية عملا بالفصول 119 و120 و123 من قانون المسطرة المدنية، والبيّن أن الطاعن التمس بواسطة نائبه تسجيل تنازله عن طلب النقض، ولم تر المحكمة مانعا من قبوله والإشهاد عليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-612023/22712023/1/2/2021يترتب عن التنازل محو الترافع أمام القضاء، والتشطيب على القضية عملا بالفصول 119 و120 و123 من قانون المسطرة المدنية، والبيّن أن الطاعن التمس بواسطة نائبه تسجيل تنازله عن طلب النقض، ولم تر المحكمة مانعا من قبوله والإشهاد عليه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-622023/16132023/1/2/2020البيّن أن عقد الكراء الرابط بين الطرفين أبرم بإرادتهما في إطار القواعد العامة المنظمة لكراء الأشياء بمقتضى قانون الالتزامات والعقود، وهو محدد المدة وتجديده بعد انتهاء مدته يتوقف على إرادة الطرفين معا، مما كان معه تعليل المحكمة المنتقد سليما، والقرار على أساس قانوني، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-632023/18952023/1/2/2020بمقتضى الفصل 372 من ق.ل.ع فإن التقادم لا يسقط الدعوى بقوة القانون، بل لابد لمن له مصلحة فيه أن يحتج به، وليس للقاضي أن تستند إليه من تلقاء نفسه، والمحكمة عندما أسست ما قضت به على التقادم رغم أن المطلوب في النقض لم يتمسك به أمامها، يكون قرارها فاسد التعليل مرتكزا على خرق للفصل المذكور، وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-642023/18962023/1/2/2020إن الطاعن لئن استأنف الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه مع تعديله، فإن استئنافه اقتصر على أصل الدين دون فوائد التأخير والفوائد القانونية ولم يتم التمسك في المرحلة الاستئنافية بما ورد في النعي ولم تنقله الطاعنة بمقتضى طعنها لمحكمة الاستئناف التي تبت في حدود ما يعرض عليها وتتناوله أسباب الاستئناف، والمحكمة بذلك لا يمكن أن يعاب عليها عدم مناقشة ما لم يطرح نظاميا أمامها، مما تكون معه الوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-652023/20942023/1/2/2020لئن كان كراء الأشياء ينقضي بقوة القانون عند انتهاء المدة التي حددها المتعاقدان من غير ضرورة لإعطاء تنبيه بالإخلاء، فإن استمرار المكتري في استغلال العين المكتراة يؤدي إلى تجديد العقد إذا لم يحصل من المكري أي تنبيه أو أي عمل يعادله يدل على رغبته في عدم التجديد داخل أجل معقول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-662023/20952023/1/2/2020البيّن أن مقال النقض جاء خاليا من بيان الأسماء العائلية والشخصية للطاعنين وهو ما يعد إخلالا بمقتضيات الفصل 355 من ق.م.م الذي يوجب أن يتضمن مقال النقض أسماء الأطراف العائلية والشخصية تحت طائلة عدم القبول، مما يستوجب معه التصريح بعدم قبول طلب النقض لمخالفته الفصل المذكور.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-672023/20992023/1/2/2020بمقتضى الفصل 418 من ق.ل.ع فالأحكام لها حجيتها فيما تثبته من وقائع، والثابت من خلال الحكم المستدل به القاضي بفسخ عقد البيع أنه حسم في كون ما قضى به مرده إخلال الطاعنة بالتزامها بأداء المتبقي من الثمن، وبذلك فإن ما انتهت إليه المحكمة بمقتضاه له حجيته الملزمة في الدعوى المنظورة ويحول دون مناقشة مبررات الفسخ من جديد، والمحكمة عندما بنت قضاءها على ذلك ورتبت عليه ما جاء في البند الثامن من عقد البيع من أن المبلغ الذي تسترجعه الطاعنة المخلة بالتزامها تخصم منه نسبة

100/15 من الثمن الإجمالي، يكون قرارها على أساس قانوني وفيه تطبيق سليم لمقتضيات الفصل 230 من ق.ل.ع، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 24-01-682023/40032023/1/2/2021الثابت من قرار محكمة النقض القاضي بنقض قرار محكمة الاستئناف السابق أنه أثبت في تعليله ما أعابه عليها من عدم مناقشتها تصميم التجزئة المرخص به وإجراء بحث على أرض الواقع وإن اقتضى الأمر بالاستعانة بخبير للتحقق ما إذا كان الوصف والمكان الذي اتفق عليه الطرفان قابلين للتحديد بعد حصول تغيير في تصميم التجزئة سيما وأنها أكدت في قرارها أن محل العقد قابل للتحديد مستقبلا استنادا لتصميم التجزئة المرخص به، مما كان على المحكمة وتماشيا والنقطة القانونية وأمام ما هو معروض عليها من وثائق أن تتخذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الدعوى والتأكد أن ما اتفق عليه الطرفين قابل للتحديد بعد حصول تغيير في تصميم التجزئة، وأنها لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبرز من أين استقت يقينيا أن ما خلصت إليه يتوافق ومقتضيات العقد الرابط بين الطرفين المنصب على بقعتين ويطابق واقع تصميم التجزئة المرخص به، تكون قد أهملت ما جاء في النقطة القانونية وما قرره الفصل 334 من ق.م.م، مما جعل قرارها ناقص التعليل بمثابة انعدامه، وعرضة للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-692023/53782023/1/2/2021البيّن من وثائق الملف أنه تم الطعن في القرار الاستئنافي من طرف المطلوب في النقض وصدر بشأنه قرار قضى بالنقض والإحالة، ومادام تم نقض القرار لفائدة المطلوب في النقض بصفته الواعد بالبيع في العقد المطعون فيه، وأن الطعن الحالي المقام من طرف الطالب بصفته موعودا له بالبيع يرمي إلى إتمام البيع، فإنه ونظرا لحالة الارتباط القائمة بين الملفين وعدم قابليتهما للتجزئة، يتعين نقض القرار المذكور بالتبعية للنقض السابق.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

24-01-702023/16292023/1/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت أن إفراغ إرادة الهالك في وثيقة رسمية يبقى صحيحا لا تأثير لمرض الموت عليه ما دامت الورقة العرفية سابقة تاريخا عن تاريخ المرض، دون أن تجيب على ما تمسك به الطاعنون أمام محكمة الاستئناف

بكون مضمون الورقة العرفية يتناقض مع ما يتضمنه الإشهاد العدلي المطعون فيه، إذ أن الورقة العرفية تفيد أن الهبة للزوجة في حدود حق الانتفاع، أما الرقبة فتبقى للبنت (ف.ب)، فيما أن الإشهاد العدلي موضوع الدعوى يفيد ملكيتها لكل المنقولات موضوع الدعوى، وعدم جواب المحكمة على دفع أثير أمامها بشكل نظامي، واعتمادها على تحريف لمضمون الوثيقتين المذكورتين فيما قضت به، يجعل قرارها منعدم التعليل، وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-712023/23992023/1/2/2020تتحقق سبقيه البت في النزاع المانعة من إعادة عرض النظر في الدعوى بصدور أحكام قطعية فاصلة في موضوع الخصومة قائمة بين نفس الأطراف وعلى نفس السبب والموضوع عملا بمقتضيات الفصل 451 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-722023/73372023/1/2/2021إن صفة المطلوبات في النقض وأحقيتهن فيما تم القضاء به من تعويض لم تؤسسه المحكمة المطعون في قرارها على بيانات الرسم العقاري وإنما على القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الجنحي الابتدائي الذي أدان الطاعن ومن معه من أجل انتزاع حيازة عقار والذي أصبح باتا برفض طلب نقضه، والمحكمة لما اعتبرت أن صدور قرار محكمة النقض برفض الطلب يؤكد صفة الغاصب على الطرف المستأنف وبالتالي لا أحقية له في التمسك بتملكه للعقار إلى جانب الجهة المستأنفة عليها طالما أن إدانته استندت على الفصل 570 من ق.ج الذي يحمي الحيازة ولو كانت بيد غاصب، يكون قرارها معللا ومرتكزا على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-732023/75172023/1/2/2021إن صفة المطلوبات في النقض وأحقيتهن فيما تم القضاء به من تعويض لم تؤسسه المحكمة المطعون في قرارها على بيانات الرسم العقاري وإنما على القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الجنحي الابتدائي الذي أدان الطاعن ومن معه من أجل انتزاع حيازة عقار والذي أصبح باتا برفض طلب نقضه، والمحكمة لما اعتبرت أن صدور قرار محكمة النقض برفض الطلب يؤكد صفة الغاصب على الطرف المستأنف وبالتالي لا أحقية له في التمسك بتملكه للعقار إلى جانب الجهة المستأنفة عليها طالما أن إدانته استندت على الفصل 570 من ق.ج الذي يحمي الحيازة ولو كانت بيد غاصب، يكون قرارها معللا ومرتكزا على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-742023/67622023/1/2/2021إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأن الطاعن لم يثبت بمقبول التدليس المحتج به، خاصة وأن التدليس الذي يبرر إعادة النظر، هو الذي يكتشف بعد صدور الحكم المطلوب إعادة النظر فيه، وأن تكون الوقائع التي لها أهمية في الفصل في النزاع، خافية على طالب إعادة النظر، طيلة نظر الدعوى، وهي وسائل منتفية في النازلة، تكون قد قدرت في إطار سلطتها، باعتبار التدليس مسألة واقع تستقل محكمة الموضوع بتقديره، وأن ما اعتمده الطاعن لا ينهض تدليسا مبررا لإعادة النظر مادام أنه لم يستند على

وقائع تم إخفاؤها أثناء سريان المسطرة وأثرت في الدعوى، وهو ما أغناها عن إجراء بحث لم تر في إطار سلطتها ضرورة له، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
24-01-752023/69002023/1/2/2021إن عدم إثبات الملك لم يكن وحده الذي أسست عليه المحكمة قضاءها، وإنما على وقوع قسمة بتية في المدعى فيه، ذلك أن البين من العقد المستدل به، أن المالكين على الشياع في العقار موضوع مطلب التحفيظ، أنجزوا قسمة نهائية فيه، وخرج كل واحد منهم بنصيبه مفرزا ومحددا، مساحة، وموقعا، وحدودا، واختص كل طرف من المتخاصمين بالقطعة الأرضية التي تساوي حصته من الأسهم في المطلب المذكور حسب التصميم الطبوغرافي الذي صادق عليه الأطراف، والمحكمة لما ثبتت لها القسمة النهائية في المدعى فيه، وردت دعوى الطاعنين تأسيسا على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-602023/12412023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي وما انتهى إليه من رفض لدعوى الأداء والإفراغ التي تقدم بها الطاعنون مؤكدة على ضوء نتائج الخبرة أن الحجج التي أدلى بها الطرفان تنطبق على المدعى فيه وأن النزاع بينهما أضحى نزاعا حول استحقاقه يكون قرارها سليما ومعللا بما وما أثير على غير أساس.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-612023/19722023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما احتكمت إلى مقتضيات المادة 160 من القانون 18.12 واعتبرت أنه لا دليل بالملف يفيد سلوك مسطرة الصلح أو دعوى الشغل تكون قد أعملت المقتضيات القانونية الجديدة والنافذة وقت الحادث والتي تبرر للضحية العامل أو لذوي حقوقه كلما كان الأمر يتعلق بحادثة شغل مقرونة بحادثة سير ولم يبادروا إلى إقامة صلح مع المشغلة أو تقديم دعوى قضائية ضدها الحصول على التعويض الكامل في إطار دعوى الحق العام وهذا الحكم وعلى عكس ما ورد من نعي في الوسيلة لا ينفي عن الحادثة طابع حادثة طريق ويتماشى مع مقتضيات المادة 149 من مدونة التأمينات التي تبرر مقاضاة الصندوق كلما اثبت الضحية أو ذويه أن الحادثة تمنحهم الحق في التعويض حسب التشريع المغربي المطبق ولا يتعارض معها ويجعل قرار المحكمة سليما ومبررا والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-622023/19742023/1/5/2021بمقتضى الفصل 451 من ق.ل.ع فإن قوة الأمر المقضي به تثبت كلما كان الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه وأن تؤسس الدعوى على نفس السبب وأن تكون قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة، ومحكمة الاستئناف لما تبينت من الأحكام القضائية المعروضة عليها ضمن وثائق النازلة أنها تتعلق بنفس الحادثة ونفس الأطراف وأن الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي المعدل له والذي حاز قوة الشيء المقضي به قضى للطالبين بالتعويضات المسطرة بمقالهم وبت في حدود

طلباتهم وردت طلبهم الحالي معتبرة منازعتهم غير جدية وأن كل حق يكون موضوع دعوى واحدة ولا مجال لتناسل الدعاوى بشأن الحق الواحد، تكون قد ركزت قرارها على أساس سليم من القانون، ما دام أن الأضرار المعوض عنها ليست جديدة وسبق الحكم لهم بالتعويض المستحق عنها، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-692023/53782023/1/2/2021البيّن من وثائق الملف أنه تم الطعن في القرار الاستئنافي من طرف المطلوب في النقض وصدر بشأنه قرار قضى بالنقض والإحالة، ومادام تم نقض القرار لفائدة المطلوب في النقض بصفته الواعد بالبيع في العقد المطعون فيه، وأن الطعن الحالي المقام من طرف الطالب بصفته موعودا له بالبيع يرمي إلى إتمام البيع، فإنه ونظرا لحالة الارتباط القائمة بين الملفين وعدم قابليتهما للتجزئة، يتعين نقض القرار المذكور بالتبعية للنقض السابق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-702023/16292023/1/2/2020إن المحكمة لما اعتبرت أن إفراغ إرادة الهالك في وثيقة رسمية يبقى صحيحا لا تأثير لمرض الموت عليه ما دامت الورقة العرفية سابقة تاريخا عن تاريخ المرض، دون أن تجيب على ما تمسك به الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بكون مضمون الورقة العرفية يتناقض مع ما يتضمنه الإشهاد العدلي المطعون فيه، إذ أن الورقة العرفية تفيد أن الهبة للزوجة في حدود حق الانتفاع، أما الرقبة فتبقى للبنت (ف.ب)، فيما أن الإشهاد العدلي موضوع الدعوى يفيد ملكيتها لكل المنقولات موضوع الدعوى، وعدم جواب المحكمة على دفع أثير أمامها بشكل نظامي، واعتمادها على تحريف لمضمون الوثيقتين المذكورتين فيما قضت به، يجعل قرارها منعدم التعليل، وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-712023/23992023/1/2/2020تتحقق سبقيه البت في النزاع المانعة من إعادة عرض النظر في الدعوى بصدور أحكام قطعية فاصلة في موضوع الخصومة قائمة بين نفس الأطراف وعلى نفس السبب والموضوع عملا بمقتضيات الفصل 451 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-722023/73372023/1/2/2021إن صفة المطلوبات في النقض وأحقيتهن فيما تم القضاء به من تعويض لم تؤسسه المحكمة المطعون في قرارها على بيانات الرسم العقاري وإنما على القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الجنحي الابتدائي الذي أدان الطاعن ومن معه من أجل انتزاع حيازة عقار والذي أصبح باتا برفض طلب نقضه، والمحكمة لما اعتبرت أن صدور قرار محكمة النقض برفض الطلب يؤكد صفة الغاصب على الطرف المستأنف

وبالتالي لا أحقية له في التمسك بتملكه للعقار إلى جانب الجهة المستأنفة عليها طالما أن إدانته استندت على الفصل 570 من ق.ج الذي يحمي الحيازة ولو كانت بيد غاصب، يكون قرارها معللا ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

7517/1/2/2021

73/2023

24-01-2023

إن صفة المطلوبات في النقض وأحقيتهن فيما تم القضاء به من تعويض لم تؤسسه المحكمة المطعون في قرارها على بيانات الرسم العقاري وإنما على القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الجنحي الابتدائي الذي أدان الطاعن ومن معه من أجل انتزاع حيازة عقار والذي أصبح باتا برفض طلب نقضه، والمحكمة لما اعتبرت أن صدور قرار محكمة النقض برفض الطلب يؤكد صفة الغاصب على الطرف المستأنف وبالتالي لا أحقية له في التمسك بتملكه للعقار إلى جانب الجهة المستأنفة عليها طالما أن إدانته استندت على الفصل 570 من ق.ج الذي يحمي الحيازة ولو كانت بيد غاصب، يكون قرارها معللا ومرتكزا على أساس قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-742023/67622023/1/2/2021إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأن الطاعن لم يثبت بمقبول التدليس المحتج به، خاصة وأن التدليس الذي يبرر إعادة النظر، هو الذي يكتشف بعد صدور الحكم المطلوب إعادة النظر فيه، وأن تكون الوقائع التي لها أهمية في الفصل في النزاع، خافية على طالب إعادة النظر، طيلة نظر الدعوى، وهي وسائل منتفية في النازلة، تكون قد قدرت في إطار سلطتها، باعتبار التدليس مسألة واقع تستقل محكمة الموضوع بتقديره، وأن ما اعتمده الطاعن لا ينهض تدليسا مبررا لإعادة النظر مادام أنه لم يستند على وقائع تم إخفاؤها أثناء سريان المسطرة وأثرت في الدعوى، وهو ما أغناها عن إجراء بحث لم تر في إطار سلطتها ضرورة له، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-752023/69002023/1/2/2021إن عدم إثبات الملك لم يكن وحده الذي أسست عليه المحكمة قضاءها، وإنما على وقوع قسمة بتية في المدعى فيه، ذلك أن البين من العقد المستدل به، أن المالكين على الشياع في العقار موضوع مطلب التحفيظ، أنجزوا قسمة نهائية

فيه، وخرج كل واحد منهم بنصيبه مفرزا ومحددا، مساحة، وموقعا، وحدودا، واختص كل طرف من المتخاصمين بالقطعة الأرضية التي تساوي حصته من الأسهم في المطلب المذكور حسب التصميم الطبوغرافي الذي صادق عليه الأطراف، والمحكمة لما ثبتت لها القسمة النهائية في المدعى فيه، وردت دعوى الطاعنين تأسيسا على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 24-01-602023/12412023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي وما انتهى إليه من رفض لدعوى الأداء والإفراغ التي تقدم بها الطاعنون مؤكدة على ضوء نتائج الخبرة أن الحجج التي أدلى بها الطرفان تنطبق على المدعى فيه وأن النزاع بينهما أضحى نزاعا حول استحقاقه يكون قرارها سليما ومعللا بما وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-612023/19722023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما احتكمت إلى مقتضيات المادة 160 من القانون 18.12 واعتبرت أنه لا دليل بالملف يفيد سلوك مسطرة الصلح أو دعوى الشغل تكون قد أعملت المقتضيات القانونية الجديدة والنافذة وقت الحادث والتي تبرر للضحية العامل أو لذوي حقوقه كلما كان الأمر يتعلق بحادثة شغل مقرونة بحادثة سير ولم يبادروا إلى إقامة صلح مع المشغلة أو تقديم دعوى قضائية ضدها الحصول على التعويض الكامل في إطار دعوى الحق العام وهذا الحكم وعلى عكس ما ورد من نعي في الوسيلة لا ينفي عن الحادثة طابع حادثة طريق ويتماشى مع مقتضيات المادة 149 من مدونة التأمينات التي تبرر مقاضاة الصندوق كلما اثبت الضحية أو ذويه أن الحادثة تمنحهم الحق في التعويض حسب التشريع المغربي المطبق ولا يتعارض معها ويجعل قرار المحكمة سليما ومبررا والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-622023/19742023/1/5/2021بمقتضى الفصل 451 من ق.ل.ع فإن قوة الأمر المقضي به تثبت كلما كان الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه وأن تؤسس الدعوى على نفس السبب وأن تكون قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة، ومحكمة الاستئناف لما تبينت من الأحكام القضائية المعروضة عليها ضمن وثائق النازلة أنها تتعلق بنفس الحادثة ونفس الأطراف وأن الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي المعدل له والذي حاز قوة الشيء المقضي به قضى للطالبين بالتعويضات المسطرة بمقالهم وبت في حدود طلباتهم وردت طلبهم الحالي معتبرة منازعتهم غير جدية وأن كل حق يكون موضوع دعوى واحدة ولا مجال لتناسل الدعاوى بشأن الحق الواحد، تكون قد ركزت قرارها على أساس سليم من القانون، ما دام أن الأضرار المعوض عنها ليست جديدة وسبق الحكم لهم بالتعويض المستحق عنها، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-632023/22212023/1/5/2021ما دامت الإدارة لم تحدد لا كيفية الحصول على رخص السياقة الخاصة بالناقلة أداة الحادثة ولا الآجال المعتمدة لالزاميتها، فإنه لا مجال لمساءلة السائق عن مدى توفره على رخصة السياقة ولا مجال لترتيب آثار ذلك على الحادثة وتحديدا على سريان الضمان، والمحكمة لما اعتبرت الضمان قائما في النازلة يكون قرارها سليما وموافقا لمقتضيات المادة السابعة من مدونة السير والمادة الخامسة المعدلة لها بمقتضى القانون رقم 14.116. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-642023/22202023/1/5/2021بمقتضى المادة 129 من مدونة التأمينات يحل المؤمن بقوة القانون محل المؤمن له في حدود الضمان المنصوص عليه في عقد التأمين لأداء التعويضات المحكوم بها للضحية، والتعويض موضوع نازلة الحال يجد سند الحكم به في ثبوت مسؤولية حارس العربة المؤمن عليها مما يفرض شمول هذا الأخير بالدعوى مادامت المؤمنة طبقا للمادة 129 أعلاه تحل محله بعد ثبوت مسؤوليته، ومقال الطعن بالنقض المقدم من طرف الطالب ضد المكتب المركزي باعتباره ممثلا للمؤمنة الأجنبية في غياب للشركة المؤمن لها يكون والحال ما ذكر غير شامل لكل ذي صفة ومصلحة في النزاع وخارقا لمقتضيات الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-652023/22832023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما اعتبرت أن التعويضات تم احتسابها وفق مقتضيات ظهير 1984/10/02 جاء قرارها سليما مادام أن الطالب لم ينع أمامها على الحكم الابتدائي تقريره عدم أحقيته في الحصول على تعويض عن العجز الكلي المؤقت لعدم إثباته فقده لأي دخل أو كسب خلال مدة العجز المذكور. كما أنه وعملا بمقتضيات المادة العاشرة من نفس القانون فإن احتساب التعويض عن الألم الجسماني يكون استنادا لمبلغ الأجرة الدنيا وليس الرأسمال المطابق لسن المصاب ودخله وما أثير على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-662023/23482023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب التعويض المقدم من طرف الطالبين بعلة عدم وجود دعوى رائجة حاليا حتى يمكن لورثة الهالك مواصلتها لتعلق الأمر بحق شخصي دون أن تجيب على ما أدلى به الطالبون من وثائق تفيد أن مورثهم سبق له مباشرة حقه في المطالبة بالتعويض عن نفس الحادثة بمسطرة قضائية انتهت بعدم القبول فجاء قرارها ناقص التعليل مادام أن من مات عن حق فلورثته مما يتعين معه نقض القرار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-672023/24432023/1/5/2021إن ما أثير بالوسيلة وعلى النحو الوارد بها فهو جديد لم تتمسك به الطالبة ضمن أوجه استئنافها ولا يمكنها التمسك به لأول مرة أمام محكمة

النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون وعدم تعلقه بالنظام العام والوسيلة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-682023/24642023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما استبعدت شهادة الأجر المدلى بها بسبب عدم إشارتها للأجر الصافي للطالب كان قرارها سليما مطابقا للقانون لكون الشهادة المتمسك بها تضمنت الأجر الخام وليس الأجر الصافي مع أن هذا الأخير هو المعتبر في احتساب التعويض، ومن جهة أخرى فإن المحكمة لم تكن ملزمة بإنذار الطالب بالإدلاء بالشهادة المعتمدة في احتساب التعويض سيما وأن المنازعة في شهادة الأجر كانت من بين الأسباب المثارة في مقال استئناف المطلوبة شركة التأمين والوسيلتان على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2466/1/5/2021

69/2023

24-01-2023

إن مبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه قبل انصرام أجل خمس سنوات من تاريخ الحادثة يجعلها سليمة مطابقة لمقتضيات المادة 148 من مدونة التأمينات ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق ضمان حوادث السير أو تقديمه إليه خارج الأجل، وهذه العلة المستمدة من الوقائع الثابتة أمام قضاة الموضوع تحل محل العلة المنتقدة ويستقيم بها القرار وما أثير على غير أساس.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-542023/63882023/1/5/2021إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على العربات ذات محرك الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة الاستثناء من التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات، عملا بمقتضيات المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 الصادر بتاريخ 18 يوليوز 2016 والتي عدلت بموجبها المادة 7 من مدونة السير.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-552023/63912023/1/5/2021إن الدعوى لا تتعلق بطلب النفقة الذي يقتضي ثبوت يسر المنفق وعسر المنفق عليه بل بالتعويض عن الضرر الحاصل لذوي الحقوق نتيجة فقدانهما لما كان ينفقه الضحية عليهما تطوعا بصرف النظر عن يسرهم أو عسرهم، والمطلوبان أدليا بموجب إنفاق يبين أن الهالك كان ينفق على والديه، وأنهما فقدا مورد عيشهما بوفاته، والمحكمة تكون قد قدرته في إطار سلطتها واعتبرت التصريحات المضمنة به كافية لإثبات واقعة الإنفاق واعتمدته في تقرير التعويض المادي الذي قضت به، وقرارها سليم ومعلل وغير خارق للمقتضى المحتج به، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-562023/82692023/1/5/2021لئن كان لقضاة الموضوع سلطة تقديرية فيما يتعلق بالوقائع المادية لتحديد مسؤولية الحادثة لا تخضع لرقابة محكمة النقض، فإن ذلك مشروط بحسن تقدير الوقائع، والمحكمة لما قضت بتحميل الضحية الدراجي ثلث مسؤولية الحادثة دون أن تبرز مساهمة هذا الأخير في وقوعها بشكل يتوافق مع الوقائع الثابتة بمحضر الحادثة والتي تفيد فقدان سائق السيارة التحكم في القيادة والاصطدام بالحواجز الإسمنتية وانقلاب سيارته ودون الأخذ بعين الاعتبار تأكيد مرافقته بأنه كان يسير بسرعة مفرطة تكون قد بتت دون أن تقدر الوقائع المعروضة أمامها تقديرا سائغا، وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-572023/83332023/1/5/2021إن مبادرة المطلوب إلى إقامة دعواه قبل انصرام أجل خمس سنوات من تاريخ الحادثة يجعلها سليمة ومطابقة لمقتضيات المادة 148 من مدونة التأمينات ولا ينال من صحتها عدم تقديم الطلب لصندوق ضمان حوادث السير أو تقديمه إليه خارج الأجل مما تكون معه المحكمة قد عللت قرارها تعليلا صحيحا ومن جهة أخرى فإن ما أثير بخصوص المادة 152 من مدونة التأمينات إنما يتعلق بالمسؤول عن الحادثة المعلوم وهو ما ليس عليه الأمر في نازلة الحال والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-582023/83762023/1/5/2021إن المحكمة لما رفضت طلب التعويض عن

تشويه الخلقة بعلة: "أن استحقاق التعويض عن تشويه الخلقة مشروط بعدم وجود عجز بدني دائم لدى المصاب يضطره إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية ما لم تكن نسبة العجز 10% أو أقل و .. أن نسبة العجز بملف النازلة 50%". والحال أن الخبرة الطبية التي اعتمدتها في قضائها جاء بها بأن التشويه اللاحق بالضحية لم يكن له تأثير على حياته المهنية وبالتالي فلا تأثير لما قضت به بشأن ذلك على استحقاقه للتعويض عن الضرر المهني المرتبط بالعجز الجزئي الدائم مما يكون معه قرارها معللا تعليلا فاسدا وخارقا للمقتضى المحتج به ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-592023/84902023/1/5/2021البيّن أن الطالب أثار ضمن أسباب استئنافه بأن المدعي يتحمل كامل مسؤولية الحادثة لأنه هو المتسبب في وقوعها طالبا الحكم بإخراجه من الدعوى والمحكمة بعدم جوابها على السبب المذكور سلبا أو إيجابا رغم ما لذلك من تأثير على قضائها، تكون قد جعلت قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-512023/75162023/1/2/2021بمقتضى الفصل 39 من ق.م.م "إذا رفض الطرف أو الشخص الذي له الصفة تسلم الاستدعاء، أشير إلى ذلك في الشهادة. ويعتبر الاستدعاء مسلما تسليما صحيحا في اليوم العاشر الموالي للرفض الصادر من الطرف أو الشخص الذي له الصفة في تسلم الاستدعاء". والبين من الشهادة بعدم الاستئناف، أن الحكم، قد تم تبليغه لزوج الطاعنة الذي تسلم الطي، وهو تبليغ قانوني منتج لآثاره، سيما وأنه ليس في القانون ما يلزم الجهة المكلفة بالتبليغ بذكر أوصاف الشخص الذي امتنع عن تسلم الاستدعاء. والمحكمة لما اعتبرت أن تبليغ الطاعنة بالحكم الابتدائي قانوني، وأسست على ذلك ما قضت به من عدم قبول الاستئناف لوقوعه خارج الأجل، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما، مرتكزا على أساس قانوني، والوسيلة غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-522023/75242023/1/2/2021إن الإمهال القضائي بمقتضى المادة 149 من القانون 31.08 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك، مكنة خولها المشرع لمؤسسة رئيس المحكمة، حال توفر شروطها، سيما عند الفصل عن العمل، أو وجود حالة اجتماعية غير متوقعة. والمحكمة لما ثبت لها أن استفادة الطاعنة من القروض لم تكن بناء على وضعيتها كأجيرة، وإنما بضمان المداخيل التي تتحصل عليها من كراء عقاراتها، وأنها أبرمت عقد قرض ثالث، رغم تحملها بأقساط قرضيين سابقين، وأن القرض الجديد تم بتاريخ لاحق عن فسخ أحد عقود الكراء، وعن وقوع جائحة كوفيد، واعتبرت بالتالي وضعيتها لا تبرر استفادتها من مقتضيات المادة 149 المذكورة، تكون أعملت بذلك سلطتها في تقييم الحجج، واستخلاص قضائها منها، ولا رقابة عليها في ذلك، مادام تعليلها سائغا منسجما مع ما أثبتته وثائق الملف، ليبقى قرارها معللا ليس فيه خرق للمقتضيات المحتج بها، وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-532023/41942023/1/2/2022بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة، لإثبات حقوقه، ولما كان الطلب هو أداء الكراء وفسخ العقد واسترجاع المأذونية الذي اعتبر المطلوب في النقض الذي يدعي الحق لنفسه أنه المستحق لما يطالب باعتباره مكريا، فإن المحكمة بما عللت به قرارها أن الطاعن تراجع عن منازعته في الصفة وأكد أنه أدى ما عليه من واجبات الكراء، تكون قد اعتبرت - عن صواب - صفته متحققة، ويبقى ما قضت به من أداء وفسخ العلاقة الكرائية قائم على أساس قانوني سليم، وما أثير غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4221/1/2/2022

54/2023

17-01-2023

إن المحكمة لا تكون ملزمة بالجواب إلا على ما له تأثير على قضائها، وما ورد بالنعي لم يكن كذلك، مادام أنها تبت في حدود طلبات الأطراف وما عرض عليها للنظر فيه يتعلق بالمديونية التي أساسها الاعتراف بالدين، كما أن التقادم الذي طال الدعوى أغنى المحكمة عن مناقشة موضوع المديونية أو أية وثيقة أخرى، وأن المطالبة المتمسك بالتحقيق فيها باعتبارها قاطعة للتقادم ليست كذلك، ففضلا عن أنها تمت بعد أن تحقق تقادم الالتزام، فإنها لا تشكل إجراء قاطعا عملا بالفصلين 381 و 382 من ق.ل.ع، وتصدي المحكمة لموضوع القضية هو رفض ضمني لإجراء أي تحقيق، ليبقى ما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-552023/49772023/1/2/2022بمقتضى الفصل 690 من ق.ل.ع فإن استمرار المكتري في الانتفاع بالعين لا يؤدي إلى التجديد الضمني للكراء، إذا حصل ما يدل على رغبة أحد المتعاقدين في عدم التجديد، والطاعنة بادرت على إشعار المكتري المطلوب في النقض بعدم رغبتها في تجديد العقد مما يحول دون ذلك، وأن استمرارها في قبض الكراء فضلا عن أنه مقابل الانتفاع بالمأذونية المستحقة الطاعنة مادامت بيد المطلوب في النقض، فإنها لا تصلح دليلا على التجديد بعدما عبرت الطاعنة عن عدم رغبتها في التجديد، مما يبقى تعليل المحكمة فاسدا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-412023/30292023/1/2/2020إن حسن النية أو سوئها ليست لها عبرة في

نازلة الحال مادام البيع قد انصب على ملك الغير، مما لا مجال معه للتمسك بمقتضيات الفصل 477 المحتج بخرقه، وما بالوسيلة غير ذي اعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-422023/30322023/1/2/2020إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي تكون تبنت تعليلاته التي جاء فيها أن الطاعنة لا تنازع في تسلمها واجب الانخراط ومبلغ الدفعة الأولى، وأن الاتفاق مع المطلوب على جلب منخرط آخر لتعويضه لا مبرر له مادامت الطاعنة قد أرجعت جزءا من المبلغ للمطلوب، وفي ذلك دليل على موافقتها على الانسحاب من الوداية، ويبقى تعليلها بخصوص ما تضمنه القانون الداخلي من التزام المنخرط عند انسحابه من إحضار منخرط جديد لتعويضه تعليل زائد لا أثر له على سلامة القرار، وما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-432023/30342023/1/2/2020بناء على الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية وبمقتضاه تبت محكمة النقض ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك، في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء طلبات من ضمنها الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم. والبيّن أن قيمة موضوع الدعوى تقل عن المبلغ المذكور، مما يكون طلب الطعن بالنقض المقدم بشأنه غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-442023/104722023/1/2/2019إن المحكمة لما ثبت لها أن الطاعن تصدق بأملاكه لزوجته، في وقت كان مدينا للمطلوب في النقض بمبلغ مالي، فإن ذلك كان كافيا لإبطال عقود الصدقة، لما ترتب عنها من تقليص للضمان الذي يقره القانون لفائدة الدائن المطلوب في النقض، ولم تكن في حاجة لاعتماد الصورية، ولا للبحث في قيامها، ما دامت لا تعد شرطا لإعمال الفصل 1241 من ق.ل.ع، ويبقى ما أثير غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-452023/13402023/1/2/2020البيّن أنه خلافا للنعي، فإن الطاعن أثار فقط ضمن استئنافه عدم احترام المطلوب في النقض للفصل 10 من العقد النموذجي، وهو ما ردت عليه المحكمة بتعليلها المنتقد بالنعي، وبخصوص باقي مواد العقد المذكور، فإنه فضلا عن كون الوسيلة لم تحدد المواد التي تم إغفالها وعدم مناقشتها مما يجعلها غامضة ومبهمة، فإن الطاعن لم يسبق له أن تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع، وغير مقبول إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، والوسيلة في فرعها الأول غير جديرة بالاعتبار، وفي الباقي غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-462023/13492023/1/2/2020البيّن أن الطاعن أثار كون عقد الكراء الرابط بين الطرفين محدد المدة وقابل للتجديد الضمني، وبأنه استمر في استغلال المأذونية بعد انتهاء المدة المتفق عليها، ولم توجه له المطلوبة في النقض أي إشعار قبل انتهاء مدة العقد، مما يكون معه العقد قد تجدد ضمنيا عملا بالفصل 689 من ق.ل.ع، مادام أنه لم يتوصل من المطلوبة

بالإشعار بعدم الرغبة في تجديد العقد إلا بعد حوالي خمسة أشهر عن تاريخ انتهائه، والمحكمة لما قضت بإنهاء عقد الكراء على الرغم من تجدده ضمنيا، تكون قد خرقت الفصل المحتج به، وعللت قضاءها تعليلا فاسدا، وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-472023/16282023/1/2/2020بمقتضى المادة 20 من القانون 18.00 كما وقع تعديله بالقانون 106-12 المتعلق بالملكية المشتركة، يشترط أن تتوافر الأغلبية النسبية لأصوات الملاك المشتركة ليبت الجمع العام في مسائل من بينها، تثبيت هوائيات وصحون جماعية وكل معدات أو تجهيزات مماثلة، وهو ما لم تدل الطاعنة لقضاة الموضوع بأنها تتوفر عليه، مما يبقى تعليل المحكمة المؤسس على ذلك سليما، وما أثير غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-492023/6242023/1/2/2020مادام الثابت قانونا أن إجراءات التنفيذ لا تتم إلا بعد استنفاد إجراءات التبليغ، فإنها تكون قد تمت قبل ذلك حسب البين من خلال محضر الامتناع عن التنفيذ، ويكون معه إيداع طلب النقض خارج أمد الطعن المحدد بمقتضى الفصل 358 من ق.م.م، مما يستوجب التصريح بعدم قبوله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-502023/69022023/1/2/2021إن استنتاج الرضى أو الإقرار من السكوت عملا بالفصل 38 من ق.ل.ع يهم التصرف الذي يطال حقوق الحاضر أو يعلم بحصوله، والأمر في النازلة لا يتعلق بذلك وإنما بتغيير وجه استغلال ملك خاضع لنظام ملكية المشتركة حدد ما خصص له ولا يعتبر معه السكوت رضى بوضع مخالف لما تم إقراره بمقتضى القانون، مما لا مجال معه للتمسك بالمقتضيات المحتج بها، وما أثير على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-482023/6232023/1/2/2020لما كان البائع طبقا للفصل 546 ق.ل.ع ملزم بضمان الاستحقاق في حالة الانتزاع بفعل السلطة، إذا كان فعلها مبنيا على حق سابق ثابت لها يخولها احترامه، وكان نزع الملكية سابق على عقد البيع، ولا يمكن إعفاؤه بادعاء إمكانية علم المشتري، أو العدول الذين حرروا عقد البيع، لأنه التزام يقع على عاتق البائع الذي عليه أن يعلم المشتري بسبب الاستحقاق حسب الفصل 544 من ق.ل.ع، الذي جعل إخفاء سبب الاستحقاق تدليسا في حق المشتري، مما كان معه على المحكمة أمام ما هو معروض عليها، أن تتخذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الدعوى والتأكد من حقيقة علم البائع، وتبليغه مشروع التصميم و الشروع في نزع الملكية، وأنها لما لم تفعل بتبرير ما جاءت به من تعليل، تكون قد

أهملت ما قرره الفصل 334 من ق.م.م، مما جعل قرارها ناقص التعليل، وعرضة للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-312023/105372023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أعرضت عن البحث في توفر شرط عدم تملك المطلوبة لمحل كاف لحاجياتها بوثائق عدلية أو إدارية تفيد ذلك، واقتصرت في قضائها على مضمن اللفيف المستدل به وعلى وثائق تفيد سكنها لدى الغير والتي على حالتها لا تفي بإثبات عنصر الاحتياج وعند الاقتضاء إجراء تحقيق في إطار الفصل 334 من قانون المسطرة المدنية للتأكد من الاشتراط الذي اقتضته المادة 49 من القانون رقم 67.12 مع تكليف من يجب لإثبات ادعائه، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-322023/106832023/1/6/2019إن الخرق المسطري لا يكون سببا لطلب إعادة النظر في قرار محكمة النقض إلا إذا أضر بأحد الأطراف. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-332023/77112023/1/6/2019بمقتضى الفصلين 444 من ق.ل.ع لا تقبل في النزاع بين المتعاقدين شهادة الشهود لإثبات ما يخالف أو يجاوز ما جاء في الحجج، ويستثنى من هذه القاعدة الحالة التي يراد فيها إثبات وقائع من شأنها أن تبين مدلول شروط العقد الغامضة أو المبهمة، أو تحدد مداها، أو تقيم الدليل على تنفيذها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-342023/84292023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما بتت في الدعوى على أساس وجود مقال استئناف أصلي للطاعنين واستئناف فرعي للمطلوب ورتبت عن ذلك إلغاء الحكم وإجراء مقاصة فيما بين الطرفين ودون أن تبين أسباب الطعن بالاستئناف الفرعي وما إذا كان الاستئناف المذكور على فرض وجوده قد بلغ للطرف المستأنف أصليا، خاصة وأن وثائق الملف على حالتها لا توجد بها نسخة من الاستئناف الفرعي المذكور، وبذلك جاء قرارها خارقا للمقتضيات المتمسك بها مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-352023/49982023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت في قضائها على عدم أداء الطاعنة لكامل الوجيبة الكرائية الواردة بالإنذار بالسومة القديمة أو الجديدة ولم تبين وجه التناقض فيما خلصت إليه بداية من كون وجيبة الكراء المذكورة مؤداة بالسومة القديمة وداخل الأجل، ولم تبحث في تبليغ الطاعنة بالقرار القاضي بالزيادة في السومة الكرائية في إطار مسطرة التنفيذ وقبل التوصل بالإنذار أو بمناسبة إجراءات تبليغه وترتب عن ذلك الامتناع عن تنفيذ مقتضاه وحتى تمكن محكمة النقض من بسط رقابتها، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-362023/72172023/1/6/2019البيّن من وثائق الملف أن الطرف الطاعن لم يدل بالمذكرة التفصيلية التي طلب حفظ حقه في تقديمها طبقا لمقتضيات الفصل 364 من ق.م.م، وبالتالي فإن ما بقي قائما هو ما يعيبه على القرار من انعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس قانوني سليم، دون بيان الأسباب والمآخذ التي يعيبها على القرار، ولذلك تكون معه الأسباب المذكورة غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-372023/101742023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما تأكدت من الأداء عن المدة المطلوبة بالإنذار والذي ينتفي معها المطل المبرر للأداء والإفراغ، ومن أداء المدة المطلوبة بموجب المقال الإضافي، تكون قد استبعدت الخبرة الحسابية وموجب التقادم المتمسك به، جاء قرارها معللا تعليلا سليما، ومرتكزا على أساس قانوني سليم، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-382023/103172023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت لمعطيات الملف، وتبين لها أن جزء من المدة المطلوبة في الإنذار والتي لم يطلها التقادم غير مؤداة، واعتبرت المطل المبرر للإفراغ قائما، جاء قرارها مرتكزا على أساس، ومعللا تعليلا كافيا، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-392023/4342023/1/6/2020إن عقد الكراء الرابط بين الطرفين وإن أبرم في ظل ظهير 21 يوليوز 1913 فإن مفعوله استمر إلى حين دخول مدونة الأوقاف حيز التنفيذ، وتبقى مقتضياتها هي الواجبة التطبيق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-402023/4352023/1/6/2020إن عقد الكراء الرابط بين الطرفين وإن أبرم في ظل ظهير 21 يوليوز 1913 فإن مفعوله استمر إلى حين دخول مدونة الأوقاف حيز التنفيذ، وتبقى مقتضياتها هي الواجبة التطبيق. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-412023/92022023/1/6/2019البيّن من مقال استئناف الطاعن أنه اقتصر في أسبابه على المنازعة في توصل محاميه بعد إخراج القضية من التأمل خلال المرحلة الابتدائية وطلب في مستنتجاته أساسا إرجاع الملف إلى المحكمة الابتدائية واحتياطيا إلغاء الحكم المستأنف في الشق المتعلق بالإفراغ. وبذلك فإن الطاعن لم يعرض لمناقشة واقعة أداء واجبات الكراء واقتصر على طلب إلغاء الحكم في شقه المتعلق بالإفراغ، ويبقى ما ورد في وسيلة النقض على حالتها لم يسبق إثارته في أسباب الاستئناف ولا يمكن التمسك به لأول مرة أمام

محكمة النقض وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-422023/62092023/1/6/2022المقرر بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-432023/22402023/1/6/2022إن تحديد الإكراه البدني قد تحكم به المحكمة قبل اكتساب حكمها لحجية قابلية التنفيذ وأنه فضلا على كون الطاعن لم يدل بما يفيد عدم نهائية الأمر سند التنفيذ، فإن موضوع هذه الدعوى يتعلق بتحديد الإكراه البدني وليس المنازعة في صحة ما قضى به الأمر المستند عليه، وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت على النحو الوارد بمنطوقه، جاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير وجيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-432023/29532023/1/7/2021إن تقدير الأتعاب يخضع لسلطة المحكمة التقديرية باعتبار نوع القضية وأهميتها والمدة التي استغرقتها والجهد المبذول فيها من طرف المحامي في إطار الدفاع عن موكله من حيث تقديم المقالات وتحرير المذكرات ونوعيتها وحضور الجلسات وما تتطلبه من تنقلات والنتيجة المتحصل عليها طبقا لمقتضيات الفصل 51 من قانون المنظم لمهنة المحاماة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-442023/15982023/1/7/2021إن المحكمة لما قضت بإبطال عقد الصدقة لاختلال شرطي صحتها المعتبرين الحوز والإخلاء، تكون قد أقامت قضاءها على أساس قانوني، وعللت قرارها تعليلا سائغا كافيا، ولم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بخرقها، وما أثير على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-452023/22432023/1/7/2021يعتبر التعرض دعوى استحقاقية، ويعد المتعرض مدعيا ملزما بالإثبات، وطالب التحفيظ مدعى عليه لا تقيم ولا تناقش حججه إلا بعد إدلاء المتعرض بحجة صحيحة مقبولة شرعا وسليمة من المآخذ، والمحكمة مطالبة كلما أحيلت عليها بالبت فقط في نطاق وحدود المنازعة المعروضة عليها، وهو مدى صحة التعرضات من عدمها استنادا للفصل 37 من قانون التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-462023/38652023/1/7/2021يعاقب تأديبيا المحامي الذي يرتكب مخالفة للنصوص القانونية أو التنظيمية أو قواعد المهنة أو أعرافها أو إخلالا بالمروءة والشرف، ولو تعلق الأمر بأعمال خارجة عن النطاق المهني عملا بمقتضيات المادة 61 من القانون المنظم لمهنة المحاماة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-472023/58152023/1/7/2021المقرر أن شروط صحة الدعوى المنصوص عليها في الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية، من صفة ومصلحة وأهلية، هي شروط صحة الطعن.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-322023/51852023/1/7/2021المقرر أن الحوز باعتباره شرط صحة في الصدقة يثبت بمعاينة العدلين إخلاء المتصدق للدار المتصدق بها من شواغله ثم عدم عودته إليها قبل سنة من إخلائه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-342023/57992023/1/7/2021المقرر قانونا وقضاء أن المتعرض في نزاع التحفيظ العقاري هو من يقع عليه عبء إثبات صحة تعرضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-362023/41742023/1/7/2020المقرر أن انطباق الحجج من عدمه إنما يتحقق بالبحث بواسطة المستشار المقرر بعين المكان مع الاستعانة بمهندس طوبوغرافي إن اقتضى الحال والاستماع إلى الشهود، للتأكد من الصبغة الجماعية للعقار المدعى فيه ومن انطباق حجج الطرفين عليه من عدمه وممن بيده حيازته، مع ترتيب الأثر القانوني على ما سيسفر عنه بحثها بعين المكان، والمحكمة لما لم تقم بالإجراء المذكور تكون قد خرقت المقتضيات القانونية المشار إليها أعلاه، وجاء قرارها مشوبا بنقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه وعرضة للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-392023/20922023/1/7/2022إذا اتفق الطرفان على أن العقد يفسخ عند عدم وفاء أحدهما بالتزاماته وقع الفسخ بقوة القانون بمجرد عدم الوفاء عملا بمقتضيات الفصل 260 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-402023/59012023/1/7/2019لئن كان لمحكمة الموضوع السلطة في تقييم دلالة المستندات المقدمة إليها من طرف الخصوم فإن محله أن تكون قد أطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-412023/45362023/1/7/2020المقرر قانونا أن الحبس المعقب هو ما وقف على ولد أو عقب أو نسل أو ذرية عملا بمقتضيات الفصل 108 من مدونة الأوقاف.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

17-01-422023/1582023/1/7/2021إن تأسيس الرسم العقاري لا يقبل الطعن ويعتبر نقطة الانطلاق الوحيدة للحقوق العينية والتحملات العقارية المترتبة وقت تحفيظه دون ما

عداها من الحقوق غير المقيدة طبقا لمقتضيات الفصل 2 من ظهير التحفيظ العقاري.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-62023/2392023/7/2/2019إن تشكيل المحاكم من النظام العام، ويشترط لصحة القرار الصادر عنه أن يكون القضاة الذين شاركوا في القضية وحجزوها للمداولة هم الذين أصدروه وفق ما يقتضيه الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-52023/292023/7/2/2019لما تبت للمحكمة أن حالة الشياع قائمة وانتدبت خبيرا لإجراء القسمة بين المشتاعين، والطاعنتان ارتضيتا ما انتهت إليه وفق ما تفصح عنه مذكرتهما بعد الخبرة، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون والتزمت طلبات الطاعنتين، فكان ما بالوسيلتين غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-142023/74642023/7/2/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما نظرت إلى رسم ملكية المطلوبين وألفته صحيحا مستجمعا لشروطه المعتبرة شرعا وينطبق فيما تشهد به على المدعى فيه حسب ما عاينته المحكمة وقضت بما جرى به منطوق قرارها تكون قد استقامت على حكم القانون وبنت قضاءها على عماد يحمله وباقي ما أثير غير منتج، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-132023/49442023/7/2/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قبلت استئنافه فنشرت الدعوى أمامها من جديد مما يتعين عليها النظر في موضوعه، وإذ هي قضت بما جرى به منطوق قرارها بعلة انه تبين لها من الخبرة المنجزة على ذمة القضية والمأمور بها من طرفها انه تم تنفيذ الحكم الابتدائي وأن دعوى المستأنف أصبحت غير ذات موضوع تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-122023/10902023/7/2/2019بمقتضى الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية " ترفع طلبات النقض والإلغاء المشار إليها في الفصل السابق بواسطة مقال مكتوب موقع عليه من طرف أحد المدافعين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض. ويمكن للمحكمة عند تقديم مقال أو تقديمه من طرف طالب النقض نفسه أو من طرف مدافع لا تتوفر فيه الشروط المقررة في الفقرة السابقة أن يشطب على القضية تلقائيا من غير استدعاء الطرف " ومقال الطعن بالنقض وان رفع من طرف محام مقبول أمام محكمة النقض فانه موقع نيابة عنه من

طرف محام غير مقبول للترافع أمام محكمة النقض مما يتعين معه التشطيب على القضية.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-12023/36642023/7/2/2019المقرر أن شرط النعي يجب أن يكون واضحا نافيا للجهالة كاشفا عن المقصود منه، والطاعنون لم يبينوا المقالات الإصلاحية التي لم تنظر فيها المحكمة فكان ما بالنعي غامضا ومبهما ومن ثم غير مقبول، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-22023/39452023/7/2/2019لما كان تقويم العقار تمهيدا لبيعه بالمزاد مجرد ثمن لانطلاق المزايدة والتي بها لا به تحدد قيمته، فإن المحكمة لما اعتبرته كذلك والتفتت عن طلب الطاعنين الرامي إلى إجراء خبرة ثانية وقضت بتأييد الحكم بقسمة التصفية مع اعتماد ثمن انطلاق البيع المحدد من طرف الخبير، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-32023/43562023/7/2/2019من المقرر في قضاء النقض أن القسمة الرضائية منتجة لآثارها بين أطرافها في إنهاء حالة الشياع ولو لم تقيد بالرسم العقاري محلها، والمطلوبان دفعا بوقوع القسمة في المدعى فيه واستدلا على ذلك بعقد المخارجة المذكور قبله والطاعن أحد أطرافه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت القسمة منتجة في الدعوى وإن لم تقيد بالرسم العقاري محلها ورتبت آثارها لإنهائها حالة الشياع بين أطرافها، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون ولم تخرقه وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-42023/43702023/7/2/2019إن دعوى قسمة المتروك بين الورثة لا ينظر فيها إلى أصل التملك ومن ادعى الاختصاص به أو ببعضه عليه عبء الإثبات على قاعدة الاستحقاق، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت دعوى القسمة بما جرى به منطوق قرارها بعلة "أنه من المقرر فقها أن من شروط قبول دعوى القسمة إثبات ملكية الموروث للأموال موضوع طلب القسمة وأنه لا يؤمر بها إلا بعد إثبات موجباتها وأن ما أدلى به المستأنف عليه من وثائق لا تتضمن شروط الملك"، تكون قد خالفت القاعدة أعلاه وعرضت قرارها للنقض.

.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
24-01-702023/21282023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف وعوض مناقشة مدى

ارتكاب الطالب الأول للحادثة على ضوء الحجج والأحكام الجنحية المعروضة عليها اعتبرت الدفع مردودا على صاحبه وغير جدي وتبنت علل الحكم الابتدائي التي لم تلتفت إلى الأحكام المستدل بها وهذا بالرغم من حجيتها القانونية ومن كونها تلزم القضاء المدني في حدود ما فصلت فيه فتكون بذلك قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

24-01-712023/22222023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف لما تأكد لها من وثائق الملف عدم تقديم المطلوبين لدعوى الشغل وبتت في النازلة تكون ضمنيا قد أعملت المقتضيات القانونية الجديدة والنافذة وقت الحادث والمنصوص عليها بمقتضى القانون 18-12 والتي تبرر للضحية العامل أو لذوي حقوقه كلما كان الأمر يتعلق بحادثة شغل مقرونة بحادثة سير ولم يبادروا إلى إقامة صلح مع المشغلة أو تقديم دعوى قضائية ضدها، الحصول على التعويض الكامل في إطار دعوى الحق العام وهذا الحكم وعلى عكس ما ورد من نعي في الوسيلة لا ينفي عن الحادثة طابع حادثة طريق ويتماشى مع مقتضيات المادة 149 من مدونة التأمينات التي تبرر مقاضاة الصندوق كلما أثبت الضحية أو ذووه أن الحادثة تمنحهم الحق في التعويض حسب التشريع المغربي المطبق ويجعل قرار المحكمة سليما ومبررا والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-722023/22822023/1/5/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، فإن مقال الطعن بالنقض يجب أن يتوفر تحت طائلة عدم القبول على بيان المواطن الحقيقية والكاملة للأطراف. والبيّن أن مقال الطعن بالنقض لم يتضمن عنوان المطلوبين فيكون ناقصا من تحديد الموطن الكامل ومعيبا شكلا ويتعين التصريح بعدم قبوله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-732023/67392023/1/5/2021إن مجال تدخل صندوق ضمان حوادث السير مؤطر بالمادة 134 من مدونة التأمينات ولا يدخل ضمن ذلك طلب التعويض عن الخسائر المادية الناتجة عن حادثة سير، ومحكمة الاستئناف التي أثار أمامها الطاعن مقتضيات المادة 134 المذكورة واكتفت بالقول بأن الحادثة وقعت في إطار ظهير 1984/10/02 وتمت المطالبة بالتعويضات البدنية والخسائر المادية المنصوص عليها به، جعلت قرارها ناقص التعليل الموازي ولانعدامه ومعرضا للنقض بهذا الخصوص. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-742023/69322023/1/5/2021إن مقتضيات الفصل 63 من ق.م.م أوجبت

على الخبير أن يستدعي الأطراف ووكلاءهم لحضور إنجاز الخبرة وألا يقوم بمهمته إلا بحضور أطراف النزاع ووكلاءهم أو بعد التأكد من نوصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية، والمحكمة المطعون في قرارها عللته: "بأن الخبير أنجز مهمته بعد استدعاء الطاعنة ووكيلها وتوصلهما بذلك"، والحال أن الوثائق المعروضة عليها ليس من بينها ما يفيد استدعاء الخبير للطالب بطريقة قانونية مما يكون معه ما أثير واردا على قرارها ومبررا لنقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-752023/76202023/1/5/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استبعدت الخبرة الحسابية المنجزة خلال المرحلة الابتدائية بعلة أنها بنيت على تصريحات الضحية ليس إلا ولم يتم تعزيز هذه التصريحات بأية وثائق ثبوتية والحال أن تقرير الخبرة المعروضة عليها مرفق بشهادة إدارية تثبت مزاولة الطالب لحرفة البناء تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-762023/87252023/1/5/2021إن الطالب تمسك بكون سائق الدراجة النارية التي كان محمولا عليها سبق له أن استصدر ضد صندوق ضمان حوادث السير حكما قضى له بالتعويض وأدلى بوصل مخالصة يفيد أداء الصندوق المذكور لمبلغ التعويض المحكوم به. والمحكمة بعدم مناقشتها للوثيقة المذكورة على الرغم مما لها من تأثير على قضائها بخصوص ثبوت مادية الحادثة، جعلت قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/5/1/5934

2023/77

2023-01-24

طبقا للفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه، ومقال الطعن بالنقض أسس على مناقشة الاستثناء من الضمان في الوسيلة الأولى، وهو ما كان يوجب تقديمه ضد المقاولة المؤمن لها كطرف رئيسي مادام المثار في الوسيلة المذكورة يمس مصلحتها، وتقديمه في غيابها يجعله ناقصا من كل ذي صفة ومصلحة وغير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/5/1/6386

2023/78

2023-01-24

إن عدم استدعاء الخبير للمسؤول المدني غير مؤثر ما دام أن المادة 21 من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على العربات ذات محرك تنص على أنه في حالة إقامة دعوى قضائية بشأن المسؤولية المدنية للمؤمن له يقوم المؤمن بالدفاع عنه لدى جميع المحاكم وتوجيه الدعوى وممارسة طرق الطعن، وبذلك فإن كلا من المؤمن والمؤمن له لهما مصلحة مشتركة واستدعاء الأول يغني عن استدعاء الثاني، والفرع من الوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/5/1/6390

2023/79

2023-01-24

إن تقدير مسؤولية الحادثة من أمور الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من محكمة النقض إلا فيما يخص سلامة التعليل، ومحكمة الاستئناف لما عدلت الحكم الابتدائي وأعادت توزيع نسبة مسؤولية الحادثة بأن حملت الحارس القانوني للسيارة الثلثين وأبقت نسبة الثلث على عاتق الولي القانوني للراجل القاصر بعلة أن "الولي القانوني للضحية القاصر يتحمل نصيبا أكبر من المسؤولية مما حمله له الحكم المستأنف باعتباره ترك طفلا صغيرا لا يتجاوز سنه أربع سنوات ونصف بتاريخ الحادثة يعبر طريقا معبدة بمفرده جريا وبدون انتباه، تكون قد بررت بتعليل سليم ولم يشب قرارها أي تناقض والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-802023/63952023/1/5/2021إن محكمة الاستئناف قد عللت قرارها بعلة مفادها أن الخبير استدعى الأطراف وفقا للقانون، وهو تعليل سليم مادام أن الوثائق المعروضة على محكمة الموضوع تفيد أن الطالبة توصلت باستدعاء الخبير وتخلفت عن الحضور، والشق من الوسيلة خلاف الواقع وغير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-812023/84962023/1/5/2021إن الطالب أثار في عريضة النقض بأن القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي قضى للضحية المطلوبة بالتعويض مع الإشهاد بإدخال صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى والحال أن هذا الأخير لما استأنف الحكم المذكور قضت محكمة الاستئناف بإلغائه والحكم تصديا برفض الطلب، ومادام القرار المطعون فيه قد استجاب لما دفع به الطالب ضمن أسباب استئنافه فإن مصلحته في الطعن فيه بالنقض منعدمة والطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-822023/87262023/1/5/2021يجب أن يقدم مقال النقض داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار المطعون فيه عملا بمقتضيات الفصل 358 من قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-832023/87322023/1/5/2021إن عدم الجواب على الدفوع المثارة بشكل نظامي يشكل حالة من حالات انعدام التعليل، والطاعن ركز ضمن أسباب استئنافه على إغفال الحكم الابتدائي الحكم لفائدته بالتعويض عن الضرر المهني طالبا إلغاء الحكم الابتدائي جزئيا وبعد التصدي الحكم له بالتعويض عن الضرر المذكور والمحكمة بعدم جوابها على ذلك سلبا أو إيجابا رغم ما له من تأثير على قضائها، تكون قد جعلت قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-842023/87382023/1/5/2021لما كان الإشعار بأداء صائر الخبرة بمكتب المحامي يعتبر إشعارا صحيحا ومنتجا لأثره القانوني مادام اختيار المتقاضي لمحاميه وكيلا عنه يعتبر اختيارا للمخابرة معه بموطن هذا الوكيل طبقا للفصل 33 من ق.م.م فإن المحكمة لما قررت صرفت النظر عن إجراء خبرة طبية لأن الضحية استنكف عن أداء صائرها رغم إشعار نائبه تكون قد طبقت المقتضيات أعلاه تطبيقا صحيحا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-852023/87402023/1/5/2021إن المحكمة لما استبعدت شهادة الأجر المدلى بها بعلة أنها تتضمن الأجر الخام للضحية ولا تتعلق بالأجر الصافي الواجب اعتماده فإنها

تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما مادام المعتمد في احتساب التعويض في إطار ظهير 1984/10/02 هو الدخل الحقيقي للضحية ولم تكن ملزمة قانونا بإنذار الطالب للإدلاء بشهادة أجر أخرى وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وغير خارق للقانون والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-612023/38782023/1/7/2021لكل مالك عقار ليس له منفذ إلى الطريق العمومية أو له منفذ غير كاف لاستغلال عقاره أن يحصل على ممر في أرض جاره نظير تعويض مناسب عملا بمقتضيات المادة 64 من مدونة الحقوق العينية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-622023/42432023/1/7/2021تبت في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته ونطاقه عملا بمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 37 من ظهير التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-632023/44682023/1/7/2021يجب أن يعلم كل طرف في الدعوى أو وكيله بمقتضى تبليغ باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية عملا بمقتضيات الفصل 338 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-642023/81342023/1/7/2021لا يكون طلب إعادة النظر ضد قرارات محكمة النقض قائما إلا إذا توفرت فيه إحدى الأسباب المنصوص عليها في الفصل 379 من ق.م.م.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-532023/44922023/1/7/2021بمقتضى الفصلين 37 و45 من قانون التحفيظ العقاري "تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته ونطاقه" ومؤدى ذلك أن المتعرض هو المدعي وعليه يقع إثبات ما يدعيه من حقوق تجاه طالب التحفيظ،كما أنه في قضايا التحفيظ وعند البت في التعرضات على مطالب التحفيظ، إذا ثبتت الحيازة بمعنى وضع اليد لأحد الأطراف فإنها تقلب عبء الإثبات على الطرف الآخر.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-542023/47072023/1/7/2021المقرر أن الطعن كالدعوى يجب أن تتوفر في مقدمه المصلحة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-552023/48932023/1/7/2021يعتبر الطرف المتعرض مدعيا ويقع عليه عبء إثبات الحق المدعى به من قبله ولا يمكن للمحكمة مناقشة حجج طالب التحفيظ إلا إذا أدلى المتعرض بحجج مقبولة شرعا عملا بمقتضيات الفصلين 37 و45 من ظهير 1913/08/12 المتعلق بالتحفيظ العقاري.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
24-01-562023/11452023/1/7/2020المقرر أن ظهير المصادرة رقم 1.58.103 بتاريخ 27 مارس 1958 ينقل الملك المصادر للدولة بقوة القانون. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
24-01-572023/11492023/1/7/2021المقرر أن المحكمة تبت في قضايا التحفيظ كما أحالها عليها المحافظ على الأملاك العقارية، وأن قاضي الموضوع لا يملك حق الفصل بين المتعرضين بل ينظر بين هؤلاء وطالبي التحفيظ. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-582023/4832023/1/7/2021إن تطبيق الحجج وبيان من بيده العقار وحيازته لا يمكن للمحكمة النزول عنهما لفائدة الخبير إلا في المسائل الفنية التي تستوجب الاستعانة بمهندس مساح طوبوغرافي طبقا للشروط المحددة في الفصلين 34 و43 من قانون التحفيظ العقاري. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-592023/58052023/1/7/2021إن مسطرة التحفيظ العقاري مسطرة خاصة إذ نصت مقتضيات الفصل 109 من ظهير 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن التحفيظ العقاري كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 0714 أن الأحكام الصادرة في مادة التحفيظ العقاري لا تقبل الطعن إلا بالاستئناف والنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-602023/38572023/1/7/2021يعتبر التعرض دعوى استحقاقية، والمتعرض يعد مدعيا ملزما بالإثبات، وطالب التحفيظ مدعى عليه لا تقيم ولا تناقش حججه إلا بعد إدلاء المتعرض بحجة صحيحة مقبولة شرعا وقانونا وسليمة من المآخذ، ومحكمة التحفيظ لا تبت إلا في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض ونطاقه وطبيعته ومشتملاته، وأن إجراء بحث أو الوقوف على عين المكان من إجراءات التحقيق التي لا تأمر بها محكمة الموضوع إلا إذا كانت ضرورية للفصل في النزاع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-482023/38832023/1/7/2021إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها دون أن تبين علاقة الأشخاص المشار إليهم ضمن تعليلها بالطاعنة باعتبارها هي من قدم طلب تحديد الأتعاب في مواجهتها دون غيرها، وهي من طعنت في المقرر الصادر بتحديد أتعاب المطلوب في الملفات الثلاثة التي ناب فيها عنها كما هو مشار إليه ضمن مقرر تحديد الأتعاب، تكون قد حرمت محكمة النقض من بسط رقابتها على تعليله، فجاء قرارها معللا تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-502023/53982023/1/7/2021المقرر أن تقديم طلب تحديد الأتعاب من طرف المحامي يجد سنده في التكليف والتوكيل وذلك بصرف النظر عمن استفاد من المجهود.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-512023/59712023/1/7/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف استنادا إلى ما ثبت لها من المعاينة المنجزة على الممر موضوع التعرض، واستبعدت ما ورد بعقد الشراء المستدل به من طرف الطاعن، تكون قد استعملت السلطة التقديرية المخولة لها في تقييم أدلة الدعوى لاستخلاص قضائها منها، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-522023/7572023/1/7/2021يبت الرئيس في الطلب داخل أجل 15 يوما من تاريخ إيداعه في غيبة الأطراف، ما لم ير ضرورة استدعاء أحدهم لتقديم إيضاحات، وفي جميع الحالات يبت داخل أجل شهر. لا يقبل هذا الحكم أي طعن عملا بمقتضيات المادة التاسعة من القانون 42/10 الصادر بشأنه الظهير الشريف بمثابة قانون المؤرخ في 2011/08/17.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-712023/2642023/1/6/2020للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان هو أو أصوله أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم وكافيا لحاجياتهم العادية عملا بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
24-01-602023/77172023/1/6/2019إذا احتفظ رافع الطلب في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين يوما من يوم تقديم المقال عملا بمقتضيات الفصل 364 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-612023/77232023/1/6/2019إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-622023/77302023/1/6/2019بمقتضى الفصلين 628 و663 من قانون الالتزامات والعقود: "يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد ويتحمل المكتري بالتزام دفع الكراء"، والبيّن أن الطاعنة لم تنازع في تقرير الخبير وفي حيازتها للمحل ووضعه رهن إشارتها والتصرف فيه خلال المدة موضوع طلب الأداء عنها، وأن الدفع بحرمانها من المزايا التي كان من حقها أن تعول عليها في الاستغلال العادي للمحل وعدم تزويدها ببرنامج معلوماتي لتدبير مواقع البيع

على فرض صحته، لا يحول دون أدائها لواجبات الكراء وباقي التكاليف الأخرى الملتزمة بها بموجب الاتفاقية التي تؤسس للعلاقة التي تربطها بالمطلوب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-632023/77312023/1/6/2019بمقتضى الفصلين 628 و663 من قانون الالتزامات والعقود: "يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد ويتحمل المكتري بالتزام دفع الكراء". والبيّن أن الطاعنة لم تنازع في تقرير الخبير وفي حيازتها للمحل ووضعه رهن إشارتها والتصرف فيه خلال المدة موضوع طلب الأداء عنها، وأن الدفع بحرمانها من المزايا التي كان من حقها أن تعول عليها في الاستغلال العادي للمحل وعدم تزويدها ببرنامج معلوماتي لتدبير مواقع البيع على فرض صحته، لا يحول دون أدائها لواجبات الكراء وباقي التكاليف الأخرى الملتزمة بها بموجب الاتفاقية التي تؤسس للعلاقة التي تربطها بالمطلوب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-642023/77352023/1/6/2019بمقتضى الفصلين 628 و663 من قانون الالتزامات والعقود: "يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد ويتحمل المكتري بالتزام دفع الكراء". والبيّن أن الطاعنة لم تنازع في تقرير الخبير وفي حيازتها للمحل ووضعه رهن إشارتها والتصرف فيه خلال المدة موضوع طلب الأداء عنها، وأن الدفع بحرمانها من المزايا التي كان من حقها أن تعول عليها في الاستغلال العادي للمحل وعدم تزويدها ببرنامج معلوماتي لتدبير مواقع البيع على فرض صحته، لا يحول دون أدائها لواجبات الكراء وباقي التكاليف الأخرى الملتزمة بها بموجب الاتفاقية التي تؤسس للعلاقة التي تربطها بالمطلوب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-652023/78982023/1/6/2019بمقتضى الفصلين 628 و663 من قانون الالتزامات والعقود: "يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد ويتحمل المكتري بالتزام دفع الكراء". والبيّن أن الطاعنة لم تنازع في تقرير الخبير وفي حيازتها للمحل ووضعه رهن إشارتها والتصرف فيه خلال المدة موضوع طلب الأداء عنها، وأن الدفع بحرمانها من المزايا التي كان من حقها أن تعول عليها في الاستغلال العادي للمحل وعدم تزويدها ببرنامج معلوماتي لتدبير مواقع البيع على فرض صحته، لا يحول دون أدائها لواجبات الكراء وباقي التكاليف الأخرى الملتزمة بها بموجب الاتفاقية التي تؤسس للعلاقة التي تربطها بالمطلوب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-662023/78992023/1/6/2019بمقتضى الفصلين 628 و663 من قانون

الالتزامات والعقود: "يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد ويتحمل المكتري بالتزام دفع الكراء". والبيّن أن الطاعنة لم تنازع في تقرير الخبير وفي حيازتها للمحل ووضعه رهن إشارتها والتصرف فيه خلال المدة موضوع طلب الأداء عنها، وأن الدفع بحرمانها من المزايا التي كان من حقها أن تعول عليها في الاستغلال العادي للمحل وعدم تزويدها ببرنامج معلوماتي لتدبير مواقع البيع على فرض صحته، لا يحول دون أدائها لواجبات الكراء وباقي التكاليف الأخرى الملتزمة بها بموجب الاتفاقية التي تؤسس للعلاقة التي تربطها بالمطلوب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 4046/1/6/2019

67/2023

24-01-2023

بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 فإن للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان هو أو أصوله أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم وكافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن اشتراط إثبات عدم شغل محل في ملك المطلوب إسكانه أو عدم كفايته لحاجياته العادية ينصرف أيضا إلى طالب الإفراغ، ولا يستفاد أن المطلوب قد أقام الدليل على تحقق الاشتراط المذكور لفائدته. وبذلك فإن المحكمة لما لم تبحث في موجب توفر طالب الإفراغ على محلات في ملكه ورهن إشارته، أو في كون ما تحت يده غير كاف لحاجياته العادية وحاجيات المطلوب إسكانه على ضوء ما أدلى به أمامها من شهادة الملكية للرسم العقاري، وأنها لما تبت في الدعوى استنادا لمجرد ادعاء كون المطلوب إسكانه يكتري لدى الغير، دون التأكد من موجب الاحتياج حسبما تؤسس له المادة 49 المذكورة، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-682023/101732023/1/6/2019البيّن أن الطاعنة لم تنازع في توصلها بالإنذار بالأداء وفي عدم وفائها بالوجيبة الكرائية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت نفسها مختصة واستندت إلى العلاقة الكرائية الرابطة بين الطرفين وللإنذار بالأداء وتحققت من المطل الموجب للإفراغ، وقضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، تكون قد أعملت مقتضيات الفصلين 254 و255 من ق.ل.ع ومعهما المادة 56 من القانون رقم 67.12، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا، ومرتكزا على أساس قانوني سليم، وما بالسبب غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-692023/2482023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 فإنه

للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان هو أو أصوله أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم وكافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن إثبات عدم شغل محل في ملك طالب الإفراغ وكاف لحاجياته يكون بإقامة الدليل على عدم التوفر على محل في ملكه ورهن إشارته وكاف لحاجياته العادية، ولا يعتبر الدفع بالتواجد بديار المهجر حجة على تحقق الاشتراط المذكور، ولا يستفاد أن المطلوبة أدلت بما يفيد أنها لا تتوفر على محل شاغر وكاف لحاجياتها العادية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما بتت في القضية دون مراعاة المقتضيات المذكورة، وعند الاقتضاء إجراء تحقيق في إطار الفصل 334 من ق.م.م، للتأكد من عنصر الاحتياج المبرر للإفراغ على ضوء ما اقتضته المادة 49 من القانون المذكور مع تكليف من يجب للإدلاء بما لديه، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-702023/2522023/1/6/2020بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 فإنه للمكري الحق في استرجاع العين المكراة إذا كان هو أو أصوله أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم وكافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن عدم كفاية ما يشغله طالب الإفراغ لحاجياته العادية يخضع لسلطة تقدير المحكمة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-442023/77102023/1/6/2019إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-452023/77142023/1/6/2019إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-462023/77162023/1/6/2019يتم الكراء بتراضي الطرفين على الشيء وعلى الأجرة وعلى غير ذلك مما عسى أن يتفقا عليه من شروط في العقد ويتحمل المكتري بالتزام دفع الكراء عملا بمقتضيات الفصلين 628 و663 من قانون الالتزامات والعقود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-472023/77192023/1/6/2019إذا احتفظ رافع الطلب في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين يوما من يوم تقديم المقال عملا بمقتضيات الفصل

364 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-482023/77202023/1/6/2019إذا احتفظ رافع الطلب في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين يوما من يوم تقديم المقال عملا بمقتضيات الفصل 364 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-492023/77252023/1/6/2019إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-502023/101792023/1/6/2019لئن كان نص الإشعار قد تضمن الفصل 15 من ظهير 1980/12/25 لا ينال من حجيته ما دامت أن المقتضيات الواردة به لا تخالف تلك التي جاء بها القانون رقم 67.12، فإن خطأ الخصوم في ذكر النص القانوني الصحيح لا أثر له ما دام أن المحكمة هي الملزمة بإعمال القانون الواجب التطبيق بصريح الفصل 3 من ق.م.م.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/6/1/1495

2023/51

2023-01-24

البيّن أن الطاعنة تمسكت بكون الأمر التمهيدي لم تتم الإشارة فيه إلى وجوب اطلاع الخبير على ما يثبت المساحة الحقيقية للمحل، وأن ما اعتمده هذا الأخير مرده حكم ابتدائي مستأنف وتصريح مجرد من ممثل المطلوبة فتجاوز بذلك المهمة المسندة إليه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت التقرير التكميلي وأعرضت عن مناقشة الدفع المثار وما إذا كان الخبير تجاوز المهمة حتى تبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/6/1/7715

2023/52

2023-01-24

إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
7721/1/6/2019

2023/53

2023-01-24

إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-542023/77222023/1/6/2019إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/6/1/7724

2023/55

2023-01-24

إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/6/1/7727

2023/56

2023-01-24

إذا احتفظ رافع الطلب في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين يوما من يوم تقديم المقال عملا بمقتضيات الفصل 364 من قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/6/1/7728

2023/57

2023-01-24

إن الخرق المسطري لا يكون سببا للنقض إلا إذا ترتب عنه ضرر وهو ما لم تثبته الطاعنة، وأن عدم إصدار أمر بالتخلي وتبليغه للأطراف يترك الباب مفتوحا أمامهم لتقديم مستنتجاتهم وإبداء ملاحظاتهم إلى غاية حجز القضية للمداولة.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2019/6/1/7729

2023/58

2023-01-24

إذا احتفظ رافع الطلب في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين يوما من يوم تقديم المقال عملا بمقتضيات الفصل 364 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-592023/81592023/1/6/2019المقرر بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 فإن للمكري استرداد العين المكراة إذا كان هو أو أصوله أو فروعه لا يشغلون سكنا في ملكهم وكافيا لحاجياتهم العادية، وبذلك فإن هذه المقتضيات اقتضت اشتراطا على المكري إثباته وهو إقامة الدليل على كونه لا يتوفر على محل شاغر مملوك له ورهن إشارته، أو أن ما يملكه على حالته غير كاف للحاجيات العادية للابن المراد إسكانه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-352023/2872023/2/2/2022إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تؤسس قضاءها بالتعويض على حجية الحكم الزجري المستدل به من طرف الطاعن، وإنما أسسته على ما استخلصته من البحث المجرى بجلسة الصلح من قيام مسؤوليته في إنهاء العلاقة الزوجية ورتبت على ذلك الحكم بالتعويض لفائدة مفارقته، فجاء قرارها مؤسسا ومعللا.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-362023/3632023/2/2/2022لئن كانت مصاريف تمدرس الأبناء تعتبر من مشتملات النفقة، فإنه ليس هناك ما يمنع قانونا من الحكم بها مستقلة عن باقي المستحقات، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، ويبقى ما بالنعي على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-372023/6082023/2/2/2022تستحق الزوجة، نفقتها ويحكم لها بها من تاريخ إمساك الزوج عن الإنفاق، ولا تسقط بمضي المدة إلا إذا حكم عليها بالرجوع لبيت الزوجية وامتنعت.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

24-01-382023/6132023/2/2/2022إن تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع شريطة اعتماد عناصر القانون، وإذ هي حددت مبلغ نفقة الأبناء الثلاثة بالنظر لسنهم وازدياد حاجياتهم اليومية بتقدمهم في السن، كما حددت مبلغ متعة المطلوبة بالنظر لمدة الزواج ومدى مسؤولية الطالب في إنهاء العلاقة الزوجية التي أصر على إنهائها، في حين تمسكت المطلوبة بالإبقاء عليها، وكذا دخله، طبقا لمقتضيات المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها جعلت لقرارها أساسا وعللته تعليلا سليما ويبقى ما بالنعي على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-12023/7412023/7/3/2021إن تشكيلة الهيئة من النظام العام، وأن محكمة النقض إذا قضت بنقض حكم أحالت الدعوى إلى محكمة أخرى من درجة المحكمة التي نقض حكمها أو بصفة استثنائية على نفس المحكمة التي صدر عنها الحكم المنقوض ويتعين إذ ذاك أن تتكون هذه المحكمة من قضاة لم يشاركوا بوجه من الوجوه أو بحكم وظيف ما في الحكم الذي هو موضوع النقض عملا بمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-22023/10692023/7/1/2021إن المحكمة تأكد لها أن طالب التحفيظ تملك العقار بالشراء عن طريق المزاد العلني، وأن الطاعنين سبق لهم أن تقدموا بدعوى الاستحقاق الفرعي للعقار موضوع المزاد العلني الراسي على المطلوب -طالب التحفيظ– وانتهت بعدم القبول، واستخلصت من ذلك عن صواب أن محضر إرساء المزاد العلني هو سند ملكية لفائدة طالب التحفيظ، وأن الطاعنين لم يثبتوا أن العقار الذي بيع لطالب التحفيظ تنفيذا للحجز التنفيذي ليس هو العقار موضوع المطلب، وترتيبا على ذلك لم تكن المحكمة ملزمة بسلوك أي إجراء للتحقيق غير منتج للفصل في النزاع وجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومعللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/3/7/300

2023/12

2023-01-24

بمقتضى الفصلين 37 و45 من قانون التحفيظ العقاري "تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته ونطاقه"، ومؤدى ذلك أن المتعرض هو المدعي وعليه يقع إثبات ما يدعيه من حقوق تجاه طالب التحفيظ، الذي لا تناقش حجته إلا إذا أدلى المتعرض بحجة لإثبات تعرضه، أو كان هو الحائز للعقار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2023/3/7/1859

2023/15

2023-01-24

الثابت أن الطاعن عزز تعرضه بشراء مبني على ملكية البائعة له، وقد تأكد للمحكمة من خلال المعاينة التي أنجزتها بمساعدة خبير أن حجة المطلوب في النقض تنطبق على الجزء محل التعرض، كما تأكد لها أن الحيازة بيده وهو الذي يستغل محل النزاع، وأنه لا مجال للتمسك بكون الأحباس لا يحاز عليها لأن ذلك يقتضي أن يكون الملك ثابت للأحباس وهو الأمر الذي عجزت الطاعنة عن إثباته، والمحكمة بما نحت يكون قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها، ومعللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2022/4/7/4253

2023/7

2023-01-24

لا يلزم من صدور حكم بعدم الإدانة جنحيا بجريمة انتزاع عقار من حيازة الغير، عدم إمكانية الاستناد للوقائع الثابتة بمقتضى الحكم الجنحي المذكور في نطاق الدعوى المدنية التي تم إيقاف البت فيها، مادام أن الحجية المقررة للأحكام القضائية في نطاق الفصل 418 من ق ل ع تنسحب حتى للأحكام الجنحية. والمحكمة المطعون في قرارها بإلغاء الحكم الابتدائي والحكم بتخلي المحكوم عليهم على المدعى فيه استنادا على ما ثبت لها من خلال إفادة شهود البحث المنجز من طرفها وكذا المستمع إليهم من طرف القاضي الجنحي في نطاق سلطتها في تقدير وسائل الإثبات من حيازة المطلوبين للمدعى فيه بواسطة الغير وإخلال الطالبين بالحيازة المذكورة، والذي لم يكن محل نعي من الطالبين، تكون قد عللت قضاءها تعليلا سليما.

24-01-82023/72862023/7/3/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب تحت طائلة عدم القبول أن يتوفر مقال طلب النقض على بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية. والثابت من مقال الطاعنين أنه قدم خاليا من أسماء الورثة الطالبين وكذا المطلوبين، مما يكون معه بذلك مخالفا لمقتضيات الفصل المذكور، وبالتالي غير مقبول.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-92023/39372023/7/3/2020لتحقق سبقية البت يتعين أن يتعلق الأمر بنفس الأطراف والموضوع والسبب وأن تقام الدعوى منهم وعليهم بنفس الصفة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

4434/7/3/2020

6/2023

24-01-2023

إن الطاعن باعتباره متعرضا يقع عليه عبء إثبات ما يدعيه تجاه طالب التحفيظ، وأن حجج هذا الأخير لا تناقش إلا إذا أدلى المتعرض بحجة مقبولة في دعوى الاستحقاق ومنطبقة على عقار النزاع.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

3823/7/3/2020

5/2023

24-01-2023

يعتبر المتعرض مدعيا عليه يقع إثبات ما يدعيه من حقوق ما لم يكن هو الحائز للعقار موضوع مطلب التحفيظ، حتى ولو كانت حيازته عرضية وغير هادئة، بحيث يصبح طالب التحفيظ في مركز المدعي وعليه يقع عبء الإثبات.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

24-01-42023/38022023/7/3/2020إن الطاعنة باعتبارها متعرضة يقع عليها إثبات تعرضها بحجة مستوفية لشروط الملك، وأن اعتمادها في التعرض على كون العقار ملك مخزني بموجب المرسوم رقم 2.89.912 الصادر بتاريخ 1990/02/28 المغير للمرسوم رقم 2.83.346 الصادر بتاريخ 1983/05/30 المحدد للأحياء التي تملك فيها الدولة حق الأصل، فإن ذلك يقتضي ألا يكون العقار مملوكا للغير، وملكية رقبته ثابتة للدولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-32023/10932023/7/3/2021إن إقرار الطاعن بالقسمة ملزم له، وأن القسمة المنجزة تكون نافذة تجاه أطرافها وخلفائهم ما لم يتم إلغاؤها رضائيا أو قضائيا حالة ثبوت موجبات إبطالها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-72023/3472023/7/3/2022إن التنازل عن الدعوى يقبل في جميع القضايا ويشطب بمقتضاه على القضية عملا بمقتضيات الفصول 2 و119 و120 و350 و380 من قانون المسطرة المدنية. ولما كان التنازل منصب على حق مسموح للطالب بالتخلي عنه ويملك حق التصرف فيه ولم يكن محل تعرض مما يجعله مقبولا، فإنه يترتب عليه موافقته على أداء المصاريف من جهة، والتشطيب على القضية من جهة أخرى. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

24-01-142023/12452023/7/3/2020بمقتضى الفصلين 37 و45 من قانون التحفيظ العقاري "تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرض وطبيعته ومشتملاته

ونطاقه''، ومؤدى ذلك أن المتعرض هو المدعي وعليه يقع إثبات ما يدعيه من حقوق تجاه طالب التحفيظ، الذي لا تناقش حجته إلا إذا أدلى المتعرض بحجة مقبولة لاستحقاق المدعى فيه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-282023/29172023/7/2/2019المقرر أن الشفعة بين الشركاء هي على الأنصباء كما لخليل في المختصر: "وهي على الأنصباء، وتُرك للشريك حصته". والطاعن دفع بأنه كان شريكا في المدعى فيه قبل شراء الحصة المشفوعة وهو ما تؤكده شهادة الرسم العقاري المرفقة بالمقال الافتتاحي للمطلوبة والتي يفيد ظاهرها أنه مالك على الشياع، والمحكمة لما ردت دفعه ملتفتة عن النظر في شهادة المحافظة على الأملاك العقارية والتي تتضمن تاريخا لتسلسل التقييدات رغم ما قد يكون لها من تأثير على مسار القضية وفق القاعدة المومأ إليها أعلاه، لتبني قضاءها على ما ينتهي إليه نظرها، تكون قد خرقت القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا، فعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-292023/71552023/7/2/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية "يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي"، والبين من مقال الطعن بالنقض أنه لم يتضمن الموطن الحقيقي للمطلوبين رغم التنصيص عليه بالقرار مما جاء خارقا للفصل المذكور ووجب بالتالي التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-252023/39982023/7/2/2020المقرر أن مما تقتضيه قوة الشيء المقضي به وفقا للفصل 451 من قانون الالتزامات والعقود أن تكون الدعوى قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة عليهم بنفس الصفة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها استنادا إلى دفع المطلوبين بقوة الشيء المقضي به تأسيسا على الحكم المستدل به، دون نظر في أطراف الدعويين وهل الأولى تشمل كل أطراف هذه الدعوى لتبني حكمها على ما ينتهي إليه نظرها، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-262023/222023/7/2/2019إن الطعن كالدعوى شرطه الصفة؛ والبين من القرار المطعون فيه صدر ضد الطرف المستأنف بناء على استئنافه بذات الاسم، ومقال النقض قدم من قبل شخص ليس طرفا في القرار، كما بديباجته، وبالتالي تكون صفته في الطعن غير ثابتة، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطعن. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-272023/2342023/7/2/2019من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن في قرارين مختلفين من حيث الموضوع بمقال واحد، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لما ثبت لها بأن الطعن بإعادة النظر ينصب على قرارين مختلفين من حيث الموضوع وقضت بعدم قبول طلب إعادة النظر، تكون قد بنت قضاءها على أساس فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-162023/61362023/7/2/2019إن الطعن بالنقض في دعوى القسمة يجب أن يوجه ضد جميع الشركاء المحكوم لهم. ولما كان ذلك وكان الطاعنون قد أغفلوا بمقالهم توجيه دعواهم ضد بعض المحكوم لهم بمقتضى القرار الاستئنافي المطعون فيه ولم يتم إدخالهم في دعوى النقض يكونوا قد خرقوا القاعدة أعلاه، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول طعنهم.

24-01-172023/61372023/7/2/2019بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية فإن محكمة النقض تبت، ما لم يصدر نص صريح يقضي بخلاف ذلك، في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، ومن تم فالقرار متى كان غيابيا بالمفهوم القانوني للفصل 333 من قانون المسطرة المدنية فإنه لا يقبل الطعن بالنقض، وأن البين من القرار المطعون فيه أنه صدر كذلك في حق الطاعنين وإن وصف بالحضوري إذ الوصف للقانون لا للمحكمة وبعد صحة الطعن لا ترى المحكمة وجها للاستجابة للملاحظات الشفوية، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول طعنهم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-182023/82212023/7/2/2019إن شرط النعي أن يكون واضحا نافيا للجهالة كاشفا عن المقصود منه، والطاعنون لم يبينوا الدفوعات الجوهرية التي أثيرت من قبلهم ولم تجب عنها المحكمة فكان ما بالنعي غامضا ومبهما ومن ثم غير مقبول والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-192023/2322023/7/2/2019المقرر أن القسمة يجب أن تنهي حالة الشياع، وأنه بنص المادة 317 من مدونة الحقوق العينية "تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية كلما كانت هذه القسمة ممكنة، وبفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة، وعن طريق التقويم والتعديل، ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة، وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطبوغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز"، والطاعنون دفعوا بوقوع قسمة رضائية بين الطرفين واستقل كل واحد بنصيبه وبنى فيه مسكنه، والمحكمة لما التفتت عن دفعهم رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار القضية مع مراعاة القاعدة أعلاه، تكون قد عللت قرار ناقصا، وهو بمثابة انعدامه مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-202023/29692023/7/2/2019المقرر أنه بصحة العقد تترتب آثاره بين أطرافه وخلفهم، والطاعنة تمسكت بأن موروث الطرفين تنازل لها بمقتضى عقد عرفي موقع من طرفه ومشهود على صحة توقيعه أقر فيه أنه تنازل للطاعنة عن مجموع الشقة السكنية من أجل أن تسكنها على الدوام والاستمرار وأن تتصرف فيها تصرف المالك في ملكه دون منازع ينازعها أو معارض يعترضها، ابتداء من تاريخ المصادقة على هذا التنازل، والمحكمة لما ردت دعوى الطاعنة بعلة أن العقد المذكور غير مقيد بالرسم العقاري دون نظر إلى حجيته

ومدى تعلقه بعين المدعى فيه وفق مواصفاته لترتيب آثاره وفق القاعدة أعلاه، تكون قد عللت قرارها ناقصا وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 24-01-152023/12602023/1/2/2019إذا تعذرت القسمة العينية بشروطها يصار إلى البيع بالمزاد العلني، والمحكمة لما تبين لها أن القسمة العينية للمدعى فيه غير ممكنة لمانع القانون ولتعذر انتفاع كل شريك بنصيبه وفقا لما أعد له وقضت بما جرى به منطوق قرارها دون إنهاء الشياع بيعا وفق ما يجب، تكون قد خالفت القانون وعرضت قرارها للنقض.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-212023/29702023/7/2/2019لئن صح الأخذ بالشفعة بعرض وإيداع المصاريف الظاهرة ابتداء فإن الشفيع ملزم بأداء المصاريف اللازمة للأخذ بها متى أثبتها المشفوع منه، والطاعن دفع بأنه خرج من يده من المصاريف اللازمة أتعاب محرر العقد وعمولة السمسرة واستدل على ذلك بما هو منوه عنه قبله، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها وردت دفعه بعلة أن ما ادعاه من مصاريف زائدة غير ثابت دون نظر إلى مدى حجية ما أدلى به وترتيب آثاره، تكون قد عللت قرارها ناقصا، وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-222023/3312023/7/2/2022لا يصح التقاضي إلا ممن تتوفر فيه الأهلية، والميت لا أهلية له، والبين من القرار المطعون فيه أنه صدر ضد ورثة الهالك، في حين أن المقال قدم في مواجهته، مما يتعين معه عدم قبول الطعن. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-232023/6592023/7/2/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما نظرت إلى ما استدل به الطاعن طلبا للحكم له بمصاريف البناء وردته لعدم قانونية الفواتير، تكون قد بنت قضاءها على ما يحمله وان تزيدت بغيره بما يستقيم القرار بدونه، تكون قد عللت قرارها كافيا واستقامت على حكم القانون، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-242023/19512023/7/2/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت قرارها "بأنه عملا بالفصل 64 من قانون التحفيظ العقاري فإنه لم يثبت بأن المستأنف عليه ارتكب تدليسا من اجل السعي الى تحفيظ العقار المدعى فيه ولم يدل المستأنف بما يفيد أن المستأنف عليه استعمل وسائل احتيالية لحرمانه من المدعى فيه وان الحكم المستأنف جاء معللا تعليلا كافيا وسليما فيما قضى به من عدم قبول الطلب الاحتياطي المتعلق بالتعويض في مواجهة المستأنف عليه، مما يتعين معه تأييده"، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا واستقامت على حكم القانون. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
24-01-152023/12602023/7/2/2019إذا تعذرت القسمة العينية بشروطها يصار إلى

البيع بالمزاد العلني، والمحكمة لما تبين لها أن القسمة العينية للمدعى فيه غير ممكنة لمانع القانون ولتعذر انتفاع كل شريك بنصيبه وفقا لما أعد له وقضت بما جرى به منطوق قرارها دون إنهاء الشياع بيعا وفق ما يجب، تكون قد خالفت القانون وعرضت قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

23-01-732023/27282023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية نصت على أنه يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي..."، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه لا يشير إلى الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغني عن ذكر موطنه الحقيقي ذكر عنوان دفاعه كمحل للمخابرة معه، لأن من شأن ذلك تعذر تبليغه بمقال النقض، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين تبعا لذلك التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-742023/30942023/5/1/2022إن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء العلاقة الشغلية، وأن المحكمة لا تناقش إلا الأخطاء الواردة بمقرر الفصل دون غيرها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-602023/652023/5/1/2022المقرر أن المحكمة تكون في حل من مناقشة والبحث في الخطأ الجسيم المنسوب للأجير إذا ثبت لها عدم احترام المشغل لمسطرة الفصل التأديبي المنصوص عليها في المادة 62 وما يليها من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-612023/1482023/5/1/2022المقرر أن المشغل يقع على عاتقه عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل من العمل طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-622023/1522023/5/1/2022إن رفض الأجير التوصل بالإنذار بالرجوع إلى العمل بعد اطلاعه على مضمونه، يجعله مغادرا للعمل من تلقاء نفسه وواقعة الفصل التعسفي منتفية في حق المشغلة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-632023/1542023/5/1/2022لما كان الفرن المطلوب في النقض ليس شخصا معنويا حتى يقاضى في شخص ممثله القانوني، فإن المحكمة بما نحت يكون قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-642023/1742023/5/1/2022إن المطلوبة في النقض تمسكت بكونها شركة مختصة في الوساطة في التشغيل، يقتصر عملها على مد زبائنها بما يحتاجونه من عمال،

ووضع أجراءها رهن إشارة شخص ثالث هو المستعمل وبأنها على هذا الأساس شغلت الطالب بعقود محددة المدة، والمحكمة لما اعتبرتها مقاولة تشغيل مؤقت، وأن مقتضيات المادة 475 وما يليها من مدونة الشغل هي الواجبة التطبيق على النزاع القائم بينها وبين الطالب، وأن العقود التي تبرمها تكون من أجل مهمة مؤقتة طبقا للمادة 477 من المدونة، وأن العلاقة الرابطة بين الطرفين ذات طابع مؤقت، يكون قرارها مستند على أساس سليم. وجاء معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 23-01-652023/1772023/5/1/2022إن إثبات علاقة الشغل يبقى على عاتق الأجير، وأن المطلوب في النقض باعتباره الملزم بإثبات هذه العلاقة بجميع عناصرها القانونية، أحضر شهودا في المرحلتين الابتدائية والاستئنافية، أكدوا عمله لدى الطالب، والمحكمة المطعون في قرارها لما استندت على هذه الشهادة، ورجحتها على شهادة شهود النفي، على اعتبار أن شهادة شهود الإثبات ترجح على شهادة شهود النفي، وانتهت إلى ثبوت علاقة الشغل بين الطرفين، تكون قد عللت قضاءها تعليلا سليما وكافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 23-01-662023/10262023/5/1/2022إن توقف المشغلة عن أداء الأجر وفق ما التزمت به، يضفي على توقيف الأجيرة صبغة التعسف، طالما أن إجراء توقيفها عن العمل تحول من توقيف احترازي إلى توقيف غير محدد المدة، وبذلك أضحى مخالفا لمقتضيات المادة 37 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 23-01-672023/13712023/5/1/2022إن الطاعن لم يبين المبالغ الواجب الحكم بها حتى يمكن لهذه المحكمة بسط رقابتها عن ذلك ومقارنتها مع التعويضات الواردة بمقاله الافتتاحي للدعوى، فضلا عن أن الثابت من تعليل محكمة ثاني درجة أنه تم احتساب التعويضات على أساس مدة العمل والأجرة الشهرية، وأن ما ورد من تناقض بخصوص مقدار التعويضات المحكوم بها بمنطوق القرار المطعون فيه وتلك المفصلة في التعليل، لا يشكل سببا من أسباب الطعن بالنقض المنصوص عليها حصرا في الفصل 359 من قانون المسطرة المدنية، وما أثير بالوسيلة لا سند له.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

23-01-682023/16012023/5/1/2022إن استمرار المشغل على إغلاق محل العمل دون مبرر، رغم صدور القرار الحكومي بإعادة فتح المقاهي بعد تخفيف تدابير الحجر الصحي، وعرض الأجير خدماته عليه دون جدوى، يجعل إنهاء عقد الشغل من جانبه، ويحمل تبعاته. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-692023/24912023/5/1/2022بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. أن مقال النقض قدم من قبل شخص ليس طرفا في القرار الطعون فيه، مما يجعل الطعن مقدما من غير ذي صفة ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-702023/24922023/5/1/2022الثابت من المقال الاستئنافي للمطلوبة أنها تمسكت بكون الطالب لم يلتحق بالعمل بعدما خاض إضرابا رفقة مجموعة من الأجراء، وهو ما لم يكن محل طعن أو منازعة من طرفه، والمحكمة المطعون في قرارها اعتبرت عن صواب أن عدم إدلائه بما يفيد التحاقه بالورش بعد مطالبته بذلك من قبل مسؤول الشركة، ومنعه من ذلك، يجعله في حكم المغادر لعمله من تلقاء نفسه، وأن محضر المعاينة المحتج به، لإثبات واقعة المنع، جاء لاحقا على التاريخ المفترض فيه استئنافه للعمل، ويبقى ما أثير بهذا الشأن غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-712023/24942023/5/1/2022الثابت من المقال الاستئنافي للمطلوبة أنها تمسكت بكون الطالب لم يلتحق بالعمل بعدما خاض إضرابا رفقة مجموعة من الأجراء، وهو ما لم يكن محل طعن أو منازعة من طرفه، والمحكمة المطعون في قرارها اعتبرت عن صواب أن عدم إدلائه بما يفيد التحاقه بالورش بعد مطالبته بذلك من قبل مسؤول الشركة، ومنعه من ذلك، يجعله في حكم المغادر لعمله من تلقاء نفسه، وأن محضر المعاينة المحتج به، لإثبات واقعة المنع، جاء لاحقا على التاريخ المفترض فيه استئنافه للعمل، ويبقى ما أثير بهذا الشأن غير مؤسس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-722023/25992023/5/1/2022المقرر بموجب الفصل 522 من قانون المسطرة المدنية أنه: "يكون موطن الشركة هو المحل الذي يوجد به مركزها الاجتماعي، ما لم تكن هناك مقتضيات قانونية تنص على خلاف ذلك."، والمحكمة لما اعتبرت أن تبليغ الحكم الابتدائي المحتج به من قبل الطالب لم يكن صحيحا لعدم توجيهه إلى المقر الاجتماعي للمطلوبة، ورتبت عن ذلك قبول الطعن بالاستئناف، تكون قد طبقت المقتضى أعلاه تطبيقا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-502023/7072023/5/1/2022لما ثبت للمحكمة أن الطاعنة تتقاضى أجرتها من الزبائن دون تدخل من صاحب العمل، ورتبت على ذلك انتفاء العلاقة الشغلية لغياب علاقة التبعية، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

23-01-512023/17112023/5/1/2022إن احترام أجل 90 يوما المنصوص عليها بالمادة 65 من مدونة الشغل رهين بتوصل الأجير بمقرر الفصل والتنصيص على هذا الأجل

بذلك المقرر، وبما أن الطاعنة لم تصدر أي مقرر فصل في حق الأجير فإن من حقه رفع دعواه داخل أجل السنتين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-522023/17142023/5/1/2022إن توجيه مقال الطعن بالنقض ضد قرار استئنافي لا علاقة له بأطراف الدعوى، يجعله غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-532023/17672023/5/1/2022إن المحكمة اعتمدت ورقة الأجر المدلى بها من طرف الطاعن نفسه والتي تحدد مدة اشتغاله لدى المطلوبة في النقض، كما أنها استبعدت شواهد التصريح بالطاعن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعلة عدم التوقيع عليها من طرف المؤسسة المعنية وتم الطعن فيها من طرف المشغلة، أما ما أثير حول الإشهاد فإن الطاعن لم يبين ماهية هذا الإشهاد حتى تستطيع المحكمة الرجوع إليه وبسط رقابتها عليه، والقرار فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-592023/612023/5/1/2022المقرر قانونا أنه لا يمكن أن تنزل مقتضيات اتفاقية الشغل الجماعية عن الأحكام الآمرة والأكثر فائدة للأجير الواردة في مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
23-01-542023/21602023/5/1/2022البيّن أن الطاعنة بلغت بالقرار المطعون فيه، وتقدمت بطعنها بالنقض خارج أجل الثلاثين يوما المنصوص عليها بالفصل 358 من قانون المسطرة المدنية، فيكون بذلك غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-552023/3542023/5/1/2021المقرر قانونا أن صحة عقد الشغل تتوقف على الشروط المتعلقة بتراضي الطرفين وبأهليتها للتعاقد وبمحل العقد وبسببه، كما حددها قانون الالتزامات والعقود، وفي حالة إبرام عقد الشغل كتابة وجب تحريره في نظيرين موقع عليهما من طرف الأجير والمشغل ومصادق على صحة إمضائهما من قبل الجهة المختصة، ويحتفظ الأجير بأحد النظيرين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-562023/3632023/5/1/2021إن الطالبة لئن دفعت بسبقية توصل المطلوب بالتعويض عن العطلة السنوية، فإن ما تمسكت به من حجة على الأداء يعتبر غير مؤسس قانونا على اعتبار أن المشرع ألزم المشغل بمسك سجلات الأداء وأن إدلاءها بإشهادات كتابية صادرة عن مصرحين لا يمكن أن يقوم مقام الوثائق المثبتة لأداء التعويض المذكور والمحددة في مدونة الشغل، والمحكمة عندما اعتبرت أن الملف خال مما يفيد أداء التعويض عن العطلة

تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-572023/9672023/5/1/2021البيّن أن الطاعنة بلغت بالقرار المطعون فيه، وتقدمت بطعنها بالنقض خارج أجل الثلاثين يوما المنصوص عليها بالفصل 358 من قانون المسطرة المدنية، فيكون بذلك غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
23-01-582023/18082023/5/1/2021لئن كان للمشغل الحق في تسيير المقاولة، وفق ما يراه مناسبا لضمان استمراريتها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطويرها وتحسين إنتاجها، فإن العمل باعتباره وسيلة لصيانة كرامة الإنسان، لا يجوز ممارسته في ظروف تنقص من كرامة الأجير، بصريح المادة 24 من مدونة الشغل، التي أوجبت على المشغل اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية كرامة الأجراء داخل المقاولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-532023/16312023/3/2/2021إن المحكمة لما ردت ما تمسكت به الطاعنة بخصوص الاختصاص بعلة أن مناقشة عدم اختصاص المحكمة التجارية للبت في النزاع يبقى غير مؤسس قانونا في إطار الطعن المنصب على الحكم البات في الموضوع اعتبارا أنه سبق أن تم البت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي بمقتضى حكم مستقل وتم استئنافه من قبل المستأنفة ذاتها وتم تأييده بمقتضى قرار استئنافي يجعل ما بالوسيلة خلاف الواقع وغير مقبولة.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-542023/3152023/3/2/2020لما كان من المقرر قانونا أن الدعاوى توجه ضد الأشخاص المعنوية في شخص ممثليهم القانونيين، فإن توجيه المطلوب الدعوى الحالية ضد الشركة الطالبة في شخص ممثلها القانوني لا تأثير له، ما دام أن الدعوى وجهت ضد الطاعنة في شخص ممثلها القانوني بصفته تلك بغض النظر عن اسم الممثل القانوني لها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-552023/6802023/3/2/2020إن المحكمة لما ثبت لها من الوثائق المعروضة عليها خصوصا عقد الكراء المبرم بين الطرفين موروث الطاعنين والمطلوب الأول، أن مبلغ السومة الكرائية محددة بموجبه، واعتبرت بأنه لا يمكن إجراء البحث للاستماع إلى الشهود لإثبات خلاف ما هو وارد كتابة ما دام أن ما ورد بعقد كتابي لا يجوز إثبات ما يخالفه إلا كتابة، تكون قد عللت قرارها تعليلا قانونيا وركزته على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-562023/8202023/3/2/2020إن ما أثير من خرق لحق الدفاع لعدم إخراج الملف من المداولة قصد إعلام الطالبة بمذكرة التعقيب مع الطلب المضاد المدلى بهما ابتدائيا، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت ذلك بعلة: "أن عدم عرض الطلب المضاد على الطاعنة لم يلحق بها أي ضرر ما دام أن المذكرة التعقيبية المرفقة به لم تبسط أي عناصر

جديدة تستوجب الرد"، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما وركزته على أساس قانوني ولم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-572023/14782023/3/2/2021الثابت من مقال الاستئناف الذي صدر على إثره القرار المطعون فيه أن الطاعن تمسك بعدم إشعاره بأداء صائر الخبرة المأمور بها ابتدائيا، إلا أن المحكمة لما ردت الدفع المذكور بالرغم من خلو الملف مما يفيد إشعار المطلوب من أجل أداء صائر الخبرة، تكون قد عللت قراره تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-582023/20932023/3/2/2022رغم أن ضريبة النظافة تحدد من طرف إدارة الضرائب ولم تقع المطالبة بمقابلها بمقتضى الإنذار الموجه للطاعنة، فإن المكري يكون محقا في الرجوع بمقابلها على المكتري الذي يبقى ملزما بأدائها حسب الفصل 663 من ق.ل.ع، ولم تكن المحكمة ملزمة بإجراء خبرة ما دامت المبالغ المطالب بها محددة سواء بمقتضى الإنذار أو المقال الافتتاحي فكان ما نعته الوسيلتان غير وارد على القرار وغير جدير بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-592023/20962023/3/2/2022إن المحكمة لما تبين لها أن الطاعنة لم تدل بما يثبت أداءها لواجبات الكراء عن المدة المشار إليها بالوسيلة بعد أن سبق لها أن صرحت ابتدائيا بعرضها على المطلوبة دون إثبات ذلك، وردت ما تمسكت به من إجراء البحث والاستماع إلى الشهود، تكون قد عللت قرارها بما يكفي وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-602023/21142023/3/2/2022المقرر أنه لا يجوز الطعن بالنقض مرتين في نفس القرار من طرف نفس الطاعنة، ولما كان المستفاد أن الطالبة سبق أن تقدمت بعريضة من أجل طلب النقض في مواجهة نفس القرار، فإن تقدمها بطلب نقض ثان ضد نفس القرار الاستئنافي غير مقبول طالما أن حق الطعن يمارس مرة واحدة، مما يتعين معه عدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-402023/3092023/3/2/2021إن عقد الكراء لا ينطبق عليه وصف الواقعة

المادية حتى يمكن إثباته بشهادة الشهود، بل هو تصرف قانوني يتطلب لانعقاده تلاقي إرادتين لإحداث أثر قانوني، ويشترط لقيامه أن تتوفر فيه شروط خاصة تتمثل في شرط المدة والأجرة وشروط عامة من ضمنها تراضي الطرفين على مضمون عقد الكراء وأن ينصب على محل معين وهو ما ورد بالفصل 629 من قانون الالتزامات والعقود الذي ألزم أن يثبت كراء العقارات والحقوق العقارية بالكتابة، إذا عقدت لأكثر من سنة، وترتيبا على ذلك فإن العقد الرابط بين الطرفين انصب على عقار لأكثر من سنة ولم يحرر بشأنه حجة كتابية تمشيا مع مقتضى الفصل المذكور فيبقى مصير الدعوى عدم القبول، والوسيلة بدون أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-412023/3732023/3/2/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية على أنه يجب تحت طائلة عدم القبول أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن الذي قدمه الطالب أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور لكونه اكتفى بذكر اسم ورثة الهالك كمطلوبين دون أن يبين أسمائهم الشخصية، الشيء الذي يعتبر إخلالا بمقتضيات الفصل المذكور ويجعل طلب النقض غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-422023/4482023/3/2/2021إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الكراء الرابط بين الطرفين والتي جاءت ألفاظه واضحة وصريحة في كون الأمر يتعلق بكراء أصل تجاري عبارة عن مقهى بجميع تجهيزاتها مقابل واجب شهري، وبالتالي فإن العقد تنطبق عليه مقتضيات المادة 152 من مدونة التجارة ويخضع في إنهائه للقواعد العامة وليست القواعد الخاصة، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ولم تخرق أي مقتضى وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-432023/5112023/3/2/2021إن النعي الوحيد الذي أتى به الطالب والمتعلق بعدم الاختصاص المكاني انصب على الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الابتدائية التجارية ولم ينصب على القرار المطعون فيه بالنقض، أما باقي الأسباب المثارة فهي عبارة عن سرد لوقائع القضية والإجراءات التي قام بها الطالب الذي اكتفى في الأخير بمطالبة محكمة النقض بإعادة الأمور إلى نصابها دون بيان أحد الأسباب المعتمدة قانونا للنقض والمنصوص عليها في الفصل 359 من قانون المسطرة المدنية، فهي غير مقبولة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-442023/2042023/3/2/2021إن المحكمة غير ملزمة بإجراء خبرة مضادة إذا وجدت في الخبرة المنجزة العناصر الكافية للبت في الدعوى. وأن المحكمة التي تبين لها أن الخبرة المنجزة خلال المرحلة الابتدائية تمت وفق الشكليات القانونية وتقيد فيها الخبير بالنقط المحددة في الحكم التمهيدي واعتمد في خلاصته على أبحاث وقواعد فنية، وصادقت عليها بعد أن استبعدت الوضعية الحسابية المدلى بها من طرف الطاعنة بعلة أنها من صنعها وغير موقعة

بالقبول وبأنها لا تمسك محاسبة خاصة بالصيدلية باعتبارها مسيرة حرة وأنها تمسك فقط محاسبة عامة، تكون قد ردت ضمنيا دفوع الطاعنة المتعلقة بالخبرة.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-742023/23802023/4/1/2022إن الطبيعة الموضوعية للدعوى الانتخابية لا تسمح باعتماد التنازل الذي يتقدم به أحد أطراف الخصومة أمام المحكمة للقول بالإشهاد عليه ودون فرض الرقابة القضائية على وقائع القضية، لأنه من الأصول العامة لطبيعة الدعاوى التي تخاطب المصلحة العامة، استجلاء حقيقة الأوضاع موضوع الطعن، وأن مهمة القاضي في هذا الصنف من الدعوى - خاصة الانتخابية - لا يملكها الأطراف بتنازلهم لبعضهم بقدر ما هي عمل القاضي على تفعيل دوره في المراقبة القضائية التي يبسطها على الوقائع الانتخابية المطعون فيها، وتحتم عليه ضبط سير الدعوى في اتجاه يحمي المشروعية الانتخابية بعيدا عن توجيه الأطراف لها، مما يبقى معه التنازل المتمسك به من الطالب غير منتج. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-462023/18572023/4/1/2022لا يمكن تطبيق مقتضيات مرسوم جديد على وضعية نشأت في ظل مرسوم سابق، وأن القرار الصادر عن وزير الصحة تضمن مبالغ إضافية لم يقرها المرسوم الواجب التطبيق، وأن تطبيق المرسوم الجديد بأثر رجعي على وضعية المطلوبة، لا يجد سنده في القانون الذي يجعل دخول النص التنظيمي حيز التطبيق بمجرد النشر بالجريدة الرسمية كقاعدة عامة إلا إذا استثنيت بمقتضى خاص وصريح، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تراع ما ذكر، تكون قد خرقت القانون الواجب التطبيق وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-472023/33052023/4/1/2020لا يمكن للتعديل الذي طال محضر نتائج مباراة الكفاءة المهنية من طرف لجنة الامتحان، وبعد الإعلان عن إلغاء نتائج المباراة الأولى والإعلان عن إجراء مباراة ثانية، أن يضفي المشروعية على المباراة الأولى الملغاة وأن ينال من مشروعية القرارين المطعون فيهما، والمحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا الحكم برفض الطلب، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا سائغا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-482023/9912023/4/1/2021بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية فإنه: "لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة والأهلية والمصلحة لإثبات حقوقه". والبين من وثائق الملف أن الطالبة لم تستأنف الحكم الابتدائي ولم تتضرر من القرار المطعون فيه الذي جاء مؤيدا للحكم المستأنف في جميع مقتضياته، وبالتالي فلا مصلحة لها في طلب النقض، ويبقى الطلب غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-492023/52732023/4/1/2021إن أجل تقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية المحدد في أربع سنوات بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 03.56، لا يطبق على الديون التي لم يتم الأمر بدفعها وتسديدها داخل الآجال المحددة بفعل الإدارة أو نتيجة دعوى قضائية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-502023/20382023/4/1/2019البيّن أن الشركة المطلوبة شرعت في أشغال استغلال المقلع بالموازاة مع أشغال التهيئة وخالف بذلك ما تم الاتفاق عليه مما دفع اللجنة إلى الاتفاق على عدم تسليم ترخيص التزويد بالمتفجرات المخصصة لتزويد المقلع، وأن السبب في عدم الترخيص للمطلوبة في النقض باستعمال المتفجرات قد استند إلى ما خلصت إليه اللجنة الجهوية لدراسات التأثير البيئي خلال زيارتها إلى المقلع المعني، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن تبحث بكل الوسائل المتاحة في مدى استيفاء الترخيص المطلوب للشروط القانونية، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-512023/21312023/4/1/2019إذا كان الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية يوجب تحت طائلة عدم القبول إمكانية الطعن بإعادة النظر ضد قرارات محكمة النقض غير المعللة، فإن ما يقصده المشرع في هذا الشأن هو الحالة السلبية التي تتجلى في عدم الجواب على دفع أثير بعدم القبول أو عدم الجواب على وسائل الطعن أو بضعها، أما مناقشة علل قرارات محكمة النقض، والمجادلة فيها بطرح أراء مخالفة لما انتهت إليه في قضائها، فلا يدخل ضمن حالة انعدام التعليل المبررة لإعادة النظر. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
19-01-422023/5652023/3/1/2022إن شروط العقد التي تنص على حالات البطلان أو على حالات سقوط الحق أو الاستثناءات أو حالات انعدام التأمين، لا تكون صحيحة إلا إذا

أشير إليها بحروف جد بارزة عملا بالمادة 14 من مدونة التأمينات. اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
19-01-432023/5682023/3/1/2022من المعلوم قانونا أن الشيك وسيلة أداء وبذلك يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه، ويشترط توفر المؤونة عند إصداره حتى يمكن للمستفيد استخلاص قيمته عند تقديمه بين يدي المسحوب عليه عملا بمقتضيات المادة 267 من مدونة التجارة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-442023/5812023/3/1/2022إن المحكمة لما حددت نسبة الفائدة المستحقة للمطلوب متقيدة في ذلك بمقتضيات قانون حماية المستهلك، باعتباره من النظام العام، والواجب التطبيق، تكون قد طبقت المواد 15، 104 و151 من القانون المذكور تطبيقا سليما، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-322023/952023/3/1/2021إن المحكمة حين أخذت بنتيجة الخبرة، تكون قد أعملت وسيلة إثبات مقبولة قانونا، ويبقى ما ورد بالقرار بخصوص إقرار ممثل الطالبة مجرد تزيد في التعليل يستقيم القرار بدونه، علاوة على ذلك فإن ما نعته الطالبة في الوسيلة على بعض الفواتير وعدم مطابقة بياناتها مع واقع بيانات الشاحنة، فلم يسبق للطالبة أن أثارته أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، ممّا يعد إثارة جديدة لا تقبل لأول مرة أمام محكمة النقض، وبذلك جاء القرار المطعون فيه مبنيا على أساس قانوني سليم ومعلل كفاية والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-302023/1722023/3/1/2022إن المحكمة لما ثبت لها أن الإبراء المحتج به من الطالب يخص التزامه الأصلي بموجب عقد القرض الممنوح له ولا يتعلق بالتزامه التبعي موضوع كفالته للشركة، واعتبرته إبراء خاصا بعقد القرض الممنوح له وليس عاما وشاملا لكل ديونه سواء بصفته مدينا أصليا أو بالتبعية، يكون قرارها معللا بما يكفي ومبنيا على أساس قانوني سليم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-312023/4522023/3/1/2022بمقتضى الفصل 303 من قانون المسطرة المدنية، فإنه: "يمكن لكل شخص أن يتعرض على حكم قضائي يمس بحقوقه إذا كان لم يستدع هو أو من ينوب عنه في الدعوى"، ومؤدى ذلك أن كل من تضرر من حكم قضائي أو مس بحقوقه ولم يستدع له هو أو من ينوب عنه لا يمكن أن يتحلل من أثره إلا بطريق الطعن فيه بتعرض الغير الخارج عن الخصومة، كما يستخلص منه أيضا أن من كان ممثلا فيه بسلفه

كالخلف الخاص لا يمكن أن يتحلل من أثره. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-292023/8752023/3/1/2021إن الأشغال الإضافية سواء كانت من طبيعة الأشغال الأصلية أو من طبيعة مختلفة لها يجب أن تكون موضوع مقايسة بالأثمان ولا تكون مقبولة إلا بموافقة رب العمل وتوقيعه على بيان الأثمان، والمحكمة بما نحت تكون قد التزمت بنود عقد الصفقة وطبقت صحيح أحكام الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود كشريعة للمتعاقدين، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-282023/12472023/3/1/2019المقرر أن دعاوى بطلان الشركات أو عقودها أو مداولاتها تتقادم بمرور ثلاث سنوات من يوم ظهور الأسباب المؤدية للبطلان طبقا للمادة 345 من القانون رقم 17.95. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-332023/1452023/3/1/2021إن نقل الحساب البنكي أو وضع حد له يجب أن يتم بالطرق القانونية المتاحة لذلك، وأن مجرد بيع المطلوب لحصصه في الأصل التجاري، دون وجود أي اتفاق يخول البنك منح حق التصرف في الحساب لمالكي الأصل التجاري الجدد، يجعله مخالفا للقانون. والمحكمة حين اعتبرت أن الحساب البنكي لازال لصيقا بالمطلوب وأن البنك الطالب أخلّ بالتزامه المتمثل في الحفاظ على ودائع زبونه المطلوب، لم يكن لها أن تلتفت إلى ما تمسك به البنك من أن التنازل عن الأصل التجاري يستتبعه التنازل عن الحساب البنكي ما دام أن التنازل المعتد به يجب أن يكون صريحا ومستجمعا للشروط الشكلية المقررة في العمل البنكي، وجاء قرارها مبنيا على أساس قانوني سليم ومعلل بما يكفي لتبريره. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-342023/15192023/3/1/2021إن المحكمة لما ناقشت الدفوع المثارة من قبل الطالبة والمتصلة بالخبرة، وأبرزت أن الخبيرة المنتدبة عاينت كافة الأشغال المنجزة من طرف المطلوبة بما فيها تلك التي هي خارج الصفقة، وحدّدت قيمة كل الأشغال، وانتهت إلى خصم المبالغ التي تسلمتها المطلوبة من الطالبة، وردت الدفع بكون المطلوبة هي من أنهت العقد تعسفيا، فإنها لم تكن مجبرة على إجراء بحث ثان ما دام أنها استجمعت عناصر البت في النزاع من خلال البحث المجرى ابتدائيا، وجاء قرارها معللا بما يكفي والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-352023/17582023/3/1/2021لكل شريك حق الاطلاع وحق مراقبة تقرير التسيير وتقرير مراقب الحسابات إذا تم تعيينه، وكذا حق تقديم طلب إلى رئيس المحكمة التجارية لإجراء محاسبة على عملية أو عمليات التسيير عملا بمقتضيات القانون رقم 5.96 المتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 19-01-362023/8072023/3/1/2021إن المحكمة لما استندت فيما قضت به إلى انعدام عنصر الخطأ في جانب البنك المطلوب طالما أنه انصاع للأمر الاستعجالي الذي أعطى للمسير

المؤقت التسيير المالي للمطلوبة ولم يستثن من ذلك التصرف في حسابها بالسحب منه، يكون قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

19-01-382023/11592023/3/1/2022إن محكمة الموضوع لا تكون ملزمة بالجواب إلا على الدفوع المؤسسة والمعززة بما يثبتها. وهي حينما تبين لها أن الطالبين لم يعززوا مقالهم الاستئنافي بأي وثيقة تفيد وجود التأمين المتحدث عنه بالوسيلة، لم يكن من واجبها الجواب على دفعهم غير المثبت، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-392023/11602023/3/1/2022إن عدم إجراء خبرة مضادة من طرف المحكمة ليس فيه أي خرق لحقوق الدفاع والتي تتمثل في عدم استدعاء أطراف الدعوى أو عدم تمكينهم من بسط أوجه دفاعهم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-402023/2592023/3/1/2022إن قطع الطالبة لتزويدها محل المطلوب بمادة الماء يشكل خطأ من جانبها يوجب إرجاع العداد مع التعويض طالما أن الطالبة لم تثبت الغش في الاستهلاك الذي تدعيه في حق المطلوب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

19-01-412023/5592023/3/1/2022إن المحكمة لما ثبت لها أن المراسلات التي استدلت بها الطاعنة لقطع التقادم عبارة عن صور شمسية ليس من شأنها قطعه، تكون قد طبقت صحيح أحكام الفصل 440 من ق.ل.ع، وراعت قرار النقض السابق الذي لم يلزمها بأي نقطة قانونية واقتصر فقط على عدم الأخذ بنسخ الفواتير دون أن يمنع قضاة الموضوع من مناقشة باقي الوثائق، والوسائل على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-962023/21552023/5/2/2020إن استعمال أية وسيلة من وسائل الطعن لا يكون إلا مرة واحدة، غير أن الطالب بعدما سبق له تقديم مقال يطعن بموجبه بالنقض في قرار استئنافي، فإنه بتقديمه طلبا جديدا من أجل نقض نفس القرار يكون قد مارس حقه في الطعن بالنقض مرتين، مما يستوجب عدم قبول الطلب الثاني موضوع الطعن الحالي. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-972023/22212023/5/2/2020يؤدى التعويض اليومي من طرف المشغل أو مؤمنه في فترات وأمكنة الأداء المعتمدة من طرف المشغل أو أي مكان يختاره الأجير عملا بمقتضيات الفصل 77 من القانون 18.12. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-942023/21232023/5/2/2020بمقتضى المادة 63 من ق.م.م في فقرتها الأولى

فإنه يجب على الخبير أن يستدعي الأطراف ووكلاءهم لحضور إنجاز الخبرة، والبيّن من وثائق الملف أنه لئن كانت شركة التأمين تم استدعاؤها من قبل الخبير فإنه لا يوجد بالملف ما يفيد استدعاء دفاعها، والمحكمة لما اعتبرتها مستوفية لشروطها الشكلية، تكون قد خرقت المقتضى أعلاه وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-952023/21252023/5/2/2020إن قرار الخبرة الطبية القضائية الثلاثية بشأن المرض المهني البنوموكنيوز لا يقبل أي طعن عملا بأحكام الفصل 11 من قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 68-100 بتاريخ 1967/05/20. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-872023/8332023/5/2/2020المقرر أن المشغل هو الملزم بمسك دفاتر الأجور وبالتالي إثبات الأجر الذي يتقاضاه الأجير. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-852023/9232023/5/2/2020إن تعديل شروط عقد الشغل بالإرادة المنفردة للمشغل، ودون موافقة الأجير يجعل الطرد الذي يتعرض له الأجير متسما بالتعسف.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-862023/3312023/5/2/2020من بين آثار الاستئناف الفرعي أن ينصب على جميع ما قضى به الحكم المستأنف شرط عدم إثارة أو تقديم طلبات جديدة. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-892023/11822023/5/2/2020إن المحكمة لما اعتمدت متوسط الأجر الذي كان يتقاضاه الطالب قبل الفصل حسب ما بينته في تعليل قرارها، واستخلصت منه أن ما قضي له من تعويض يقل عما يستحقه وعدلت المبالغ المحكوم بها بناء على ما اعتبرته متوسط الأجر الذي تقاضاه، تكون قد أعملت المواد 55، 57 و76 من مدونة الشغل إعمالا صحيحا وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-902023/11832023/5/2/2020إن المحكمة المطعون في قرارها وخلافا لما أثاره الطالب فإنها عللت قرارها بأنه لم يثبت لها أن المطلوبة فصلت الطاعن من عمله بل إنها فقط بعد انتهاء مدة الصفقة مع المستعمل وتعاقده مع شركة أخرى وهي المدخلة في الدعوى التي التزمت بالاحتفاظ بنفس العمال، واعتبرت بأنه لم يتعرض لأي فصل، تكون قد عللت قرارها من الناحيتين القانونية والواقعية ولم يخرق المقتضى المحتج به. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-912023/11842023/5/2/2020البيّن من وثائق الملف أن المحكمة تثبتت من

احترام المشغل الإجراءات الجوهرية المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل واستخلصت بأن مسطرة الاستماع كانت سليمة، فضلا عن ذلك فإنها ناقشت الخطأ الجسيم المنسوب للطالب ووسائل إثباته واعتبرت بأن ما توفر لديها من وسائل مثبتة للخطأ المنسوب له، وبالتالي فإن الفصل كان مبررا، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وواقعي ولم تخرق المقتضى المحتج به وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-922023/20742023/5/2/2020كل تأخير غير مبرر في أداء الإيرادات يخول للدائن ابتداء من اليوم الثامن لحلول الإيراد الحق في غرامة يومية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-932023/21102023/5/2/2020لئن كانت المادة 526 من مدونة الشغل توجب تأخير إحالة الأجير على التقاعد إلى حين حصول الأجير على مدة التأمين المطلوبة، فإن إنهاء المطلوبة لعقد العمل الرابط بينها وبين الطالب على أساس بلوغه سن التقاعد دون التوفر على مدد التأمين المطلوبة قانونا يعد طردا تعسفيا يستوجب التعويض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-692023/12132023/5/2/2020بمقتضى الفصل 338 من قانون المسطرة المدنية تنص على أنه: "يجب أن يعلم كل طرف من الدعوى أو وكيله بمقتضى تبليغ طبقا للفصل 335 باليوم الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة العلنية". والبيّن من محضر الجلسة أن المحكمة مصدرته لم تقم باستدعاء الطالب أو وكيله عملا بمقتضيات الفصل 338 أعلاه، ليتسنى له مناقشة دفوع المطلوب في النقض الواردة بمذكرته الجوابية والرد عليها طبقا للقانون، وهو ما يشكل خرقا لحقوق الدفاع ولإجراء مسطري آمر ومن النظام العام، ويعرض القرار المطعون فيه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-702023/12252023/5/2/2020إن إدلاء المطلوبة في النقض بما يفيد ممارستها الوساطة في التشغيل، يجعل عقد الشغل الرابط بين الطرفين عقدا مؤقتا للتشغيل يخضع لمقتضيات المواد 475 وما يليها من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-662023/21672023/5/2/2022إن المحكمة لما ثبت لها واقعة توقف الطالبة عن أداء أجرة المطلوبة في النقض بدليل عدم منازعة الطالبة فيه سواء خلال المرحة الابتدائية أو الاستئنافية، واعتبر عدم أدائها لأجرة المطلوبة إخلالا بعقد العمل الذي يعد الأجر أهم أركانه، وبالتالي مغادرة المطلوبة في النقض لعملها تعتبر مغادرة اضطرارية وليست اختيارية ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ولم تكن في حاجة للجواب على دفوع غير منتجة وردتها ضمنيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-672023/7122023/5/2/2020إن إدلاء المطلوبة في النقض بما يفيد ممارستها

الوساطة في التشغيل، يجعل عقد الشغل الرابط بين الطرفين عقدا مؤقتا للتشغيل يخضع لمقتضيات المواد 475 وما يليها من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-682023/7322023/5/2/2020إن تكييف عقد الشغل مسألة قانونية تدخل في اختصاص المحكمة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الوصف الذي ألبسته المشغلة على هذا العقد بمعزل عن المقتضيات القانونية الآمرة والتي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، والمحكمة لما اعتبرت العلاقة الرابطة بين الطالبة والمطلوب في النقض يحكمها عقد الشغل الفردي ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-842023/9182023/5/2/2020إن إثبات علاقة الشغل يجوز بجميع وسائل الإثبات، بما فيها شهادة الشهود وتبقى خاضعة تلك الحجج للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-832023/9172023/5/2/2020إن محضر الجلسات هو ورقة رسمية يوثق بمضمونه ما لم يطعن فيه بالطرق المقررة قانونا، والبيّن أن القرار المطعون فيه صدر بهيئة مخالفة لما هو مضمن بمحضر الجلسة، الأمر الذي يتعين معه التصريح بنقضه وبطلانه.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-652023/21632023/5/2/2022إن المحكمة لها واقعة توقف الطالبة عن أداء أجرة المطلوبة في النقض بدليل عدم منازعة الطالبة فيه سواء خلال المرحة الابتدائية أو الاستئنافية، واعتبر عدم أدائها لأجرة المطلوبة إخلالا بعقد العمل الذي يعد الأجر أهم أركانه، وبالتالي مغادرة المطلوبة في النقض لعملها تعتبر مغادرة اضطرارية وليست اختيارية ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-822023/9062023/5/2/2020إن الفصل 23 من قانون المسطرة المدنية، أجاز للأجير تقديم طلبات جديدة قبل الحكم في الطلب الأصلي، وأن المطلوب لما تقدم بمقال إصلاحي، يتضمن طلبات تتعلق بالتعويضات عن الطرد التعسفي، فضلا عن المقال الأصلي الذي يتعلق بالأجر، وبتت فيهما المحكمة ابتدائيا بحكم واحد، تكون قد طبقت الفصل المحتج به تطبيقا سليما. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

18-01-752023/4182023/5/2/2020المقرر قانونا أن إثبات المغادرة التلقائية يقع على عاتق المشغل في حالة ادعائها طبقا لمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل يمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-762023/16212023/5/2/2020الثابت أن الطالب تغيب عن عمله مما دفع المطلوبة بصفتها المشغلة إلى إنذاره قصد الرجوع للعمل والذي توصل به واستجاب لهذا الإنذار حسب الثابت من محضر المعاينة المنجز من طرف المفوض القضائي الذي يفيد أن الطالب التحق بعمله بنفس التاريخ ومنعه من العمل المكلف بتسليم مفاتيح الحافلات، مما تبقى معه واقعة المنع ثابتة، وبالتالي فإن المشغلة تكون هي من أنهت علاقة الشغل بصفة منفردة وأن واقعة المغادرة التلقائية غير ثابتة في حق الطالب، والمحكمة حين قضت بخلاف ذلك، تكون قد أساءت تطبيق القانون وجاء قرارها ناقص التعليل وغير مرتكز على أساس قانوني ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-772023/21892023/5/2/2020بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي تحت طائلة عدم قبول الطلب. والبيّن من مقال الطعن الذي قدمه الطالب أنه غير متوفر على ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، ذلك أن الطالب لم يورد في مقاله الموطن الحقيقي الكامل للمطلوب واقتصر على ذكر محل المخابرة معه بمكتب محاميه خلال مرحلة الاستئناف فقط وأن ذلك لا يغني عن ذكر الموطن الحقيقي الكامل للمطلوب في النقض، مما يكون المقال قد أخل بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه، وتبعا لذلك يتعين عدم قبوله.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-782023/21932023/5/2/2020المقرر قانونا أن إثبات المغادرة التلقائية يقع على عاتق المشغل في حالة ادعائها طبقا لمقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل يمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
18-01-792023/21942023/5/2/2020إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير الذي يمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود عملا بمقتضيات المادة 18 من مدونة الشغل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-802023/8492023/5/2/2020يمكن إنهاء عقد الشغل غير المحدد المدة بإرادة الأجير عن طريق الاستقالة المصادق على صحة إمضائها من طرف الجهة المختصة عملا

بمقتضيات المادة 34 من مدونة الشغل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-812023/8932023/5/2/2020إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير الذي يمكنه إثباتها بجميع وسائل الإثبات. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 18-01-722023/15512023/5/2/2020البيّن أن الطاعنة دفعت بتقادم طلب الضحية المطلوب في النقض لتقديمه خارج أجل خمس سنوات المنصوص عليها في المادة 276 من ظهير 1963/02/06، بعلة أن المطلوب في النقض لم يتقدم بدعواه الحالية إلا بعد مرور 12 سنة من اكتشاف المرض المهني، ودفعت بخرق محكمة الدرجة الأولى لمقتضيات المادة 301 من ظهير 1963/02/06، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها ردت على هذه الدفوع بكونها غير مؤسسة ولا ترقى إلى درجة الاعتبار دون أن تعلل سبب ردها لهذه الدفوع،وبذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

18-01-732023/1932023/5/2/2020إن المحكمة لما استبعدت الاستقالة الصادرة عن المطلوب في النقض ووصل تصفية الحساب مقدمة عليهما شهادة الشهود، تكون قد خرقت الفصل 443 من قانون الالتزامات والعقود خرقا صريحا بتقديمها شهادة الشهود على الحجة الكتابة رغم انصبابهما على نفس الواقعة وأساءت تطبيق القانون وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4366/7/2/2019

8/2023

17-01-2023

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لما تبين لها من رسم الشراء المستدل به من

الطرفين أن موروث الطاعنتين اشترى النصف الشرقي مما يملكه مورث المطلوبين وقضت بما جرى به منطوق قرارها إعمالا وترتيبا للعقد المذكور في حدود محله المبيع حسب وصفه، تكون قد استقامت على حكم القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا، وباقي ما أثير في الوسيلتين غير منتج، فكان ما بهما غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد : 17-01-92023/12592023/7/2/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من الخبرة المنجزة خلال المرحلة الابتدائية أن المدعى فيه غير قابل للقسمة العينية بالنظر لعدد مالكيه وتعذر انتفاع كل شريك بحصته مفرزة وفق ما اعد له فصارت إلى قسمته قسمة تصفية وفق ما جرى به منطوق قرارها، تكون قد استقامت على حكم القانون وبنت قضاءها على ما يحمله وباقي ما أثير غير منتج، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-102023/35122023/7/2/2019بمقتضى المادة 306 من مدونة الحقوق العينية "يجب على من يرغب في الأخذ بالشفعة أن يقدم طلبا إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة يعبر فيه عن رغبته في الأخذ بالشفعة، ويطلب فيه الإذن له بعرض الثمن والمصروفات الظاهرة للعقد عرضا حقيقيا ثم بإيداعهما في صندوق المحكمة عند رفض المشفوع منه للعرض العيني الحقيقي، وأن يقوم بكل ذلك داخل الأجل القانوني وإلا سقط حقه في الشفعة"، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن الطاعنين لم يعرضوا ويودعوا داخل أجل الشفعة كل المصاريف الظاهرة وفق ما يجب للأخذ بها لنقصان العرض والإيداع وأن أداء الناقص من المصاريف الظاهرة خارج الأجل غير منتج، وباقي ما أثير غير منتج، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
17-01-72023/43362023/7/2/2019إن اختلاف الأطراف حول المدعى فيه يوجب إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان صحبة خبير مساح لتحرير محل النزاع وحد حدوده، والطاعن عاب على القرار استناده إلى خبرة مجملة لعدم بيانها وجه الانطباق من عدمه في عقود شرائه، وإنجازها من طرف خبير غير طبوغرافي وليس من ذوي الاختصاص، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بما جرى به منطوق قرارها بالاعتماد على نتيجة المعاينة ولم ترفع اللبس عن المدعى فيه الذي شاب الخبرة المنجزة على ذمة القضية، وتستوفي إجراءات التحقيق وفق ما يجب إثباتا للدعوى بالوقوف على عين النزاع صحبة خبير مهندس مساح لحد حدوده ومساحته وتطبيق حجج الطرفين عليه وبيان مدى انطباقها على المدعى فيه وتقصي أسباب عدم انطباقها التام بالاستماع إلى الجوار مع بيان طبيعة المدعى فيه وما يدل عليه، وإنجاز تصميم تقني له، لتبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها، تكون قد عللته ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-262023/2862023/2/2/2021تحكم المحكمة بقسمة العقار المشاع قسمة عينية بفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة، وعن طريق التقويم والتعديل، ثم توزع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة، وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطوبوغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز. اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

17-01-282023/10012023/2/2/2022إن التسجيل بالرسم العقاري إن كان يجعل المقيد به هو المالك الوحيد للعقار الذي تعلق به، وأن القطعة الأرضية ذات الرسم العقاري سلمت لموروث الأطراف في إطار الفصل الخامس من ظهير 2.72.277 بتاريخ 1972/12/29 بمثابة قانون المتعلق بمنح بعض الفلاحين أرض فلاحية أو قابلة للفلاحة في ملك الدولة الذي تضمن أنه في حالة وفاة الشخص المسلمة له القطعة، فإنها وأموال التجهيز اللازمة لاستغلالها تسلم لوارث واحد الذي يتحتم عليه أداء حقوق الورثة، مما يجعل تسجيل الطالب على صحيفة الرسم العقاري لا يحول دون مطالبة المطلوبين بحقوقهم، والمحكمة لما قضت وفق ملتمس المطلوبين، تكون قد جعلت لقضائها أساسا ولم تخرق القانون ويبقى ما بالنعي على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

16-01-1522023/62832023/1/4/2022عملا بالفصل 3 من ق.م.م تحكم المحكمة في حدود طلبات الأطراف وليس لها تغيير موضوعها وسببها كما أن تقييم الحجج ومختلف وسائل الإثبات وما تسفر عنه إجراءات التحقيق التي تجريها المحكمة من نتائج يرجع للسلطة التقديرية لهذه الأخيرة شريطة تعليل قرارها تعليلا مستساغا من الناحيتين الواقعية والقانونية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-272023/7362023/3/1/2022المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بالنقض، أن يكون الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائي، أو أن يكون القرار الاستئنافي المطعون فيه قد عدل ذلك الحكم في غير مصلحته بناء على استئناف الطرف الآخر للحكم. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-262023/5582023/3/1/2022إن المقتضى القانوني الذي كان يخول لمحكمة النقض إيقاف تنفيذ القرارات المتمثل في الفقرة الأخيرة من الفصل 361 من ق.م.م، قد تم إلغاؤه بمقتضى ظهير 1993/09/10، وبالتالي لم يبق لمحكمة النقض الصلاحية في إيقاف تنفيذ القرارات إلى حين البت في طلب النقض، الأمر الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-212023/2532023/3/1/2022إن الفصل 32 من ق.م.م حدد للمحكمة الحالات

التي تكون فيها ملزمة بإشعار الطرف بإصلاح المسطرة والتي ليس من بينها أن يكون الطلب مقدما على شكل دفع أو مقال مستوف للشروط، كما أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجراء مسطرة الزور الفرعي إلا بعد أن يكون مقال الطعن بالزور الفرعي مقبولا شكلا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-222023/3972023/3/1/2022إذا اتفق المتعاقدان على أن العقد يفسخ عند عدم وفاء أحدهما بالتزاماته وقع الفسخ بقوة القانون بمجرد عدم الوفاء، وأن الأجل الواقف ينتج آثار الشرط الواقف، والأجل الفاسخ ينتج آثار الشرط الفاسخ. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-232023/3982023/3/1/2022إن القرار الاستئنافي المطعون فيه بالنقض من طرف الطالبة اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي الذي لم يكن محل أي طعن بالاستئناف من طرف الطالبة، مما تكون معه صفتها ومصلحتها في الطعن بالنقض منعدمة، ويتعين التصريح بعدم قبول طلب النقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-242023/1632023/3/1/2022لا يجوز لأحد أن يباشر الدعوى الناتجة عن الالتزام إلا إذا أثبت أنه أدى أو عرض أن يؤدي كل ما كان ملتزما به من جانبه حسب الاتفاق أو القانون والعرف عملا بمقتضيات الفصل 234 من ق.ل.ع. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-252023/2292023/3/1/2022إن استمرار المطلوبة في النقض في استغلال المنقولات موضوع الكراء بعد انتهاء المدة ورغم توصلها بإنذار، يجعل الطالبة محقة في التعويض الكامل عن حرمانها من الانتفاع بها ابتداء من تاريخ انتهاء مدة الكراء.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

12-01-202023/2232023/3/1/2022تتم الوكالة بتراضي الطرفين، ويسوغ أن يكون رضا الموكل صريحا أو ضمنيا، مع استثناء الحالات التي يتطلب القانون فيها شكلا خاصا، كما أنه يسوغ أن يأتي قبول الوكيل ضمنيا، وأن يستنتج من تنفيذه ما وكل فيه مع استثناء الحالات التي يتطلب القانون فيها قبولا صريحا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-182023/10582023/3/1/2021بمقتضى المادة 479 من مدونة التجارة، إذا تأخر السفر فللمسافر الحق في التعويض عن الضرر، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردّت تمسك الطالب بانتفاء مسؤوليته عن التأخير في وصول القطار في الوقت المحدد له بسبب قوة قاهرة أو حادث استثنائي المتمثل في حصول عطب بالسكة الحديدية وما ترتب عنه من ضرورة إصلاحه، بعلة أنه لم يثبت أنه اتخذ من جانبه أو لجأ إلى وسائل نقل بديلة لتجنب

التأخير، تكون قد طبقت صحيح أحكام المادة 479 أعلاه وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
12-01-192023/15642023/3/1/2021تتقادم دعوى الإبطال بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إبرام الاتفاق، غير أنه إذا تم كتمان حقيقة وجود الاتفاق، فإن أجل التقادم يبتدئ من تاريخ اكتشاف وجوده. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
12-01-162023/18112023/3/1/2021إن المحكمة لما استندت فيما انتهت إليه على الخبرة الحسابية المنجزة، وعلى كون المطلوب أثبت أن مصدر العمليات التي تم تقييدها بحساب المدينة الأصلية تمت بواسطة شيكات تم تظهيرها له للاستخلاص، واعتبرت أن الكشف الحسابي المطعون فيه بالزور لا يتوقف عليه الفصل في النزاع فإنها لم تخرق بذلك الفصل 92 و95 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
12-01-172023/3382023/3/1/2022إن القرارات لا يعيبها عدم الإشارة إلى النصوص القانونية المطبقة من طرف المحكمة متى صدرت طبقا للقانون، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي اعتبرت أن المستأنف لم يدل للمحكمة بالوثائق المحاسبية المثبتة للمبلغ المطالب به من قبله وتبرره، إذ أن وصولات الإبراء المتمسك بها لا تثبت حجم الضرر أو ما لحقه من خسارة حقيقية"، تكون قد طبقت الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود، والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
12-01-152023/14982023/3/1/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي ردت تمسك الطالبة بانعدام الضمان بعلة أن الناقل البحري لم يضمن تحفظاته بخصوص حالة البضاعة بسند الشحن عملا بالمادة 16 من اتفاقية هامبورغ، دون أن تستبعد بمقبول الوثائق المتمسك بها من طرف الطالبة والتي تزعم أنها تثبت أن البضاعة موضوع الدعوى قد تضررت قبل شحنها على متن الباخرة، تكون قد خرقت مقتضيات الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
12-01-452023/64232023/4/1/2022بموجب المادة 13 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، فإن الغرفة الإدارية بمحكمة النقض تبقى مختصة كمرجع استئنافي بالنظر في استئناف الأحكام المتعلقة بالاختصاص النوعي التي أثيرت فيها دفوع بشأن اختصاص القضاء الإداري من عدمه، وما دام أن الدفع المثار من قبل المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها النوعي لفائدة المحكمة التجارية لا يدخل ضمن هذا الإطار، فإن الطلب يبقى تبعا لذلك غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
12-01-372023/28312023/4/1/2020إن المحكمة لما وقفت على صحة ومشروعية الأسباب المؤسس عليها قرار الرفض المطعون فيه وبعدما سبق لها أن أمرت بإجراء خبرة

طوبوغرافية أكدت صحة ما انتهت إليه لجنة الاستثناء الجهوية عندما رفضت مشروع الطالب الرامي إلى إحداث فندق من طابقين، وبعدم استقرار الوضعية العقارية والقانونية للملك موضوع هذا المشروع، تكون عللت قرارها تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

12-01-392023/60932023/4/1/2021إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، بعلة أنه لا يحق للمستأنف (الطالب) خلال مرحلة الاستئناف إضافة أسباب جديدة للطعن لم تكن موضوع الدعوى، تكون قد راعت الضوابط والشروط الشكلية التي تحكم المنازعة الانتخابية والمستمدة من مقتضيات المادة 29 من القانون رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية وجاء قرارها معللا تعليلا سائغا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-402023/53742023/4/1/2022بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية فإنه لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة، والمصلحة، لإثبات حقوقه. والبين من وثائق الملف أنه قد سبق للطالب المحافظ على الأملاك العقارية والرهون أن طعن بالنقض في نفس القرار الاستئنافي، وصدر بشأنه قرار عن محكمة النقض قضت فيه برفض الطلب، ويكون بذلك قد استنفد حقه في طلب الطعن بالنقض، ويبقى الطلب غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

12-01-412023/60022023/4/1/2022يتعين التصريح برفض طلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، متى تبين للمحكمة من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

12-01-422023/62612023/4/1/2022لما كان الأمر يتعلق بطلب رام إلى الحكم بتعويض عن الأضرار المترتبة عن الحادثة التي تعرضت لها السيارة التي كان يقودها الممثل

القانوني للشركة المستأنف عليها والمنسوبة إلى الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب التي وإن كانت شركة تجارية فإنها تبقى مكلفة بتدبير مرفق عمومي والذي هو الطريق السيار بالمغرب، ومن تم تكون مسؤوليتها عن الحادث المذكور ذات طابع إداري، كما أن شركة التأمين وإن كانت بدورها شركة تجارية فإن مسؤوليتها لا تكون إلا في إطار الضمان إن توفرت شروطه وتتبع مسؤولية مؤمنها، والمحكمة الإدارية لما صرحت بانعقاد اختصاصها النوعي للبت في الطلب، جاء حكمها معللا وواجب التأييد. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-432023/63472023/4/1/2022يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، متى تبين للمحكمة من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-442023/63502023/4/1/2022يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، متى تبين للمحكمة من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-382023/22572023/4/1/2021لما كان الأمر يتعلق بطلب رام إلى الحكم بعزل المدعى عليه (الطالب) من عضوية المجلس الجماعي في إطار الضوابط المنصوص عليها في المادة 64 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، فإن ذلك يعني أن هذا الأخير يتوفر على الصفة والمصلحة التي تخول له حق التقاضي خلال جميع مراحل المنازعة بغاية استجلاء موقفه وبيان أوجه دفاعه اتجاه المبررات المتخذة كسبب لطلب عزله، وأن صدور حكم ابتدائي يقضي بعزله من عضوية المجلس الجماعي المذكور لا يحول دون حقه في مباشرة كافة وسائل الطعن اتجاه هذا الحكم، وبالتالي يبقى ذي صفة ومصلحة في تقديم الطلب.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-162023/22482023/4/1/2020إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها استنادا إلى تقرير مديرية التفتيش والتدقيق الذي يفيد أنه تمت عبر المحطة المعلوماتية الموضوعة رهن إشارة الطالب عملية وهمية بتزويد حسابه بمبلغ مالي مستعملا القن السري الخاص بموظفة التي كانت في عطلة إدارية، وأنه زود حسابه بعد الاطلاع عليه عن طريق نفس العملية وسحب المبلغ من حساب الوكالة ثم قام بإرجاعه، وهي معطيات مادية أسست عليها المتابعة أمام المجلس التأديبي، بصرف النظر عن ما آلت إليه المتابعة الجنحية لاختلاف الأسس التي تقوم عليها كلا من المتابعة الجنحية والتأديبية، تكون المحكمة قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-172023/39232023/4/1/2020المقرر أن الغرامة التهديدية تعد وسيلة لإجبار المطلوب في التنفيذ على الامتثال إلى الأحكام القضائية وأن تصفيتها تمثل تعويضا عن الضرر اللاحق بطالب التنفيذ جراء الامتناع عنه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-182023/62652023/4/1/2022إن تعلق موضوع الطلب بالاحتلال المؤقت للملك العام وهو عقد إداري بطبيعته، يجعل النزاع الناشئ عن تنفيذه من اختصاص المحكمة الإدارية، والحكم المستأنف بما نحاه صائبا وواجب التأييد.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

12-01-192023/16902023/4/1/2020إن أجل الطعن في القرار الإداري الفردي لا يبدأ احتسابه إلا من تاريخ تبليغه للمعني به تبليغا قانونيا أو من تاريخ علمه به علما يقينيا، والطرف الطالب لم يدل بأي وثيقة تفيد أن المطلوب في النقض بلغ بقرار مجلس الوصاية في تاريخ معين، و المحكمة لما عللت قرارها بأنه لا مجال للاحتجاج بمقتضيات المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية المتعلقة بأجل الطعن بالإلغاء في القرار الإداري في غياب ثبوت تاريخ توصل المستأنف عليه به أو علمه بمضمونه علما يقينيا نافيا للجهالة لم تخرق القانون، والوسيلة غير جديرة بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

12-01-202023/20582023/4/1/2021إن الدعوى لا تهدف إلى رفع ضرر الجوار وإنما إلى إلغاء رخصة البناء الصادرة عن الجماعة الحضرية، أي إلغاء قرار إداري صادر عن جهة إدارية لاتسامه بأحد عيوب الشرعية المتمثل في مخالفته للقانون (قانون التعمير)، وهو ما تختص بنظره المحاكم الإدارية عملا بأحكام المادتين 8 و20 من القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية، والوسيلة غير جديرة بالاعتبار.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : 12-01-212023/62642023/4/1/2022إن المستأنفة وإن كانت تتولى تدبير مرفق عام بمقتضى عقد التدبير المفوض، فإن النزاع الحالي ليس مترتبا عن العقد المذكور أو نشاطها المنجز في إطار هذا العقد، بل يتعلق بعلاقتها بالمستأنف عليه كمساهم فيها بناء على العقد العادي الرابط بينهما وباعتبارها شركة تجارية تنظمها وتنظم هذه العلاقة قواعد القانون الخاص، والمحكمة لما صرحت باختصاصها نوعيا للبت في الدعوى كان حكمها صائبا و واجب التأييد.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1545/5/1/2022

5/2023

03-01-2023

البيّن أن الطاعنة أنذرت المطلوبة في النقض بالرجوع إلى عملها، إلا أنها لم تدل بما يفيد استجابتها لهذا الإنذار، وأن لجوءها إلى مفتش الشغل لا يعفيه من الاستجابة لفحوى الإنذار، الذي قامت الطاعنة بتوجيهه لها قبل توصلها بالاستدعاء للحضور أمام المحكمة، لتكون بذلك في حكم المغادرة لعملها، وأن المحكمة لما استبعدت هذا الإنذار بعلة أن توجيهه إليها كان بعد لجوئها لمفتش الشغل وبعد رفع الدعوى تكون قد أساءت تطبيق المادة 63 من مدونة الشغل وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-32023/13572023/5/1/2022بناء على الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمن ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور، ذلك أنه لا يتضمن ذكر الموطن الحقيقي للمطلوب في النقض من حيث رقم المنزل، وأن ذكر اسم الحي والمدينة غير كافيين لاعتباره موطنا حقيقيا، مما يعد خرقا للفصل المذكور ويتعين التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-42023/15412023/5/1/2022البيّن أن المحكمة الابتدائية قضت للمطلوب في النقض بتعويض عن العطلة السنوية وعن الأجرة وعن الأقدمية، وأن الاستئناف الفرعي للطاعنة ركز في أسباب استئنافه حول هذه التعويضات الثلاث ودفعت بتقاضي الأجير لها استنادا إلى أوراق الأداء المرفقة بمقالها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تجب عن هذه الوسائل ولا على الوثائق المرفقة بالاستئناف الفرعي، واعتبرت أن باقي مقتضيات الحكم الابتدائي لم تكن محل طعن، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-12023/16192023/5/1/2022البيّن أن الطاعنة أثارت كون الحكم الابتدائي أقحمت فيه مجموعة من الوقائع لا علاقة لها بملف النازلة، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها لما أيدت الحكم الابتدائي ولم تجب عن الدفع، ولم تذكرها من بين أسباب الاستئناف، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-22023/13562023/5/1/2022إن المادة 62 من مدونة الشغل حصرت الأشخاص الواجب حضورهم لجلسة الاستماع وهم المشغل أو من ينوب عنه والأجير بحضور مندوب الأجراء أو المندوب النقابي، وذلك حفاظا على سرية هذه الجلسات وأن حضور المفوض القضائي لجلسة الاستماع كما تمت الإشارة إلى ذلك بمحضر الاستماع وتوقيعه عليه يجعل المسطرة معيبة شكلا خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه، وخارقا للمقتضيات المستدل بها ويتعين نقضه. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-62023/15502023/5/1/2022إن المشغلة باعتبارها الملزمة بإثبات مغادرة الأجير لعمله طبقا للمادة 63 من مدونة الشغل، وأن الشاهدين المستمع إليهما خلال المرحلة الاستئنافية لم يستطيعا إثبات هذه الواقعة، وبالتبعية يكون الفصل الذي تعرض له الأجير مشوبا بالتعسف يستحق عنه التعويض، والقرار فيما انتهى إليه جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني والوسيلتان على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-12023/14542023/1/4/2019بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، فإنه يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بيان الموطن الحقيقي للأطراف، والبيّن من مقال الطعن بالنقض أنه خال من الموطن الحقيقي للطاعنين خلافا لما ينص عليه الفصل المذكور، مما يستوجب التصريح بعدم قبوله. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-32023/83772023/1/4/2019بمقتضى الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية فإنه «يجب على الخبير أن يستدعي الأطراف ووكلائهم لحضور إنجاز الخبرة، وأن لا يقوم بمهمته إلا بحضور أطراف النزاع ووكلائهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية»، والطاعنون دفعوا بعدم حضورية الخبرة وإنجازها في غيبتهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت دفعهم المذكور بعلة أنه تبين لها عدم صحة ما أثاره الطاعنون بشأن عدم استدعائهم ابتدائيا لتمكينهم من حقهم في الدفاع أمام المحكمة وكذا عند إجراء الخبرة، ذلك أنه بعد تصفحها لشواهد التسليم تبين أنها رجعت بملاحظة رفض تسلم الطي، والحال أنه ليس كذلك إذ بالاطلاع على الاستدعاءات الموجهة لهم من طرف الخبير بالبريد المضمون المرفقة بتقريره يتبين أنها رجعت بملاحظة غير مطالب به وأن ذلك لا يعتبر توصلا بالاستدعاء بصفة قانونية، تكون قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-82023/43612023/1/4/2019طبقا للفصل 355 من قانون المسطرة المدنية يجب أن تتوفر في المقال تحت طائلة عدم القبول بالإضافة إلى ملخص الوقائع الوسائل، وأن تبنى على أحد الأسباب المذكورة في الفصل 359 من نفس القانون، والبيّن من مقال الطعن الوارد نصه قبله أن الطاعن لم يبن طعنه على أي سبب من الأسباب المذكورة به لاقتصاره

على سرد وقائع، فكان لذلك الطلب غير مقبول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-92023/54922023/1/4/2019

إن مواصلة الدعوى من طرف الورثة يستلزم إقامتها ابتداء صحيحة ثم طرأ طارئ الموت، ولما كانت دعوى الموروث أقيمت ابتداء غير صحيحة لتقديمها من غير ذي أهلية، فإن المواصلة طبقا للفصل 115 من قانون المسطرة المدنية تكون كذلك غير صحيحة، ويكون الطعن المقدم من الطاعنين غير مقبول. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-102023/62732023/1/4/2019بمقتضى الفصل 303 من قانون المسطرة المدنية "يمكن لكل شخص أن يتعرض على حكم قضائي يمس بحقوقه إذا كان لم يستدع هو أو من ينوب عنه في الدعوى"، والبين من وثائق الملف والحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي المستدل بهما أن أطرافهما ينحصرون في المطلوبين وبعض الورثة دون الطاعنين بصفتهم ورثة كذلك، والمحكمة لما عللت قرارها: "بأنه باستقراء الفصل 303 من قانون المسطرة المدنية نجده يعرف الغير بأنه الشخص الذي لم يستدع هو ومن ينوب عنه في الدعوى، وبما أن الخلف العام هو كل من يخلف سلفه في كل ذمته ويسري في حقه ما كان يسري في حق السلف وأن هؤلاء بصفتهم أعلاه يكونوا قد مثلوا في الحكم المطعون فيه بسلفهم"، ودون أن تكون الطاعنات خلفا للمحكوم عليهم بمقتضى الحكم الابتدائي والقرار المنوه عنهما أعلاه ولا ثبت أن بعض أطرافهما ينوبون عن الطاعنات أو يمثلونهن أو تم استدعاؤهن وفق ما يجب، تكون قد خرقت الفصل المحتج به وعللت قرارها فاسدا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-12023/19692023/1/5/2021إن الأخذ بالوثائق التي تصدرها جهات أجنبية يقتضي التعريف بصحة صدورها وذلك بختمها من طرف المصالح الإدارية والقنصلية المختصة ليتأتى التأكد من صحة صدورها وفق الضوابط القانونية قبل تبني مضمونها أو مناقشته، والمحكمة لما استبعدت شهادة الأجرة المنجزة بالخارج بعلة عدم التصديق عليها من طرف السلطات المختصة تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير بدون أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-22023/19712023/1/5/2021إن ما أثير بالوسيلتين وعلى النحو الوارد بهما فهو جديد لم يتمسك به الطالب ضمن جوابه أمام محكمة الاستئناف ولا يمكنه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع بالقانون وعدم تعلقه بالنظام العام والوسيلتان غير مقبولتين.

اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-32023/19732023/1/5/2021يلزم المدعي طالب التعويض - في حالات تأمين عربات ذات محرك - بإدخال مؤمنة المدعى عليه المتسبب في الضرر بصفتها طرفا أصليا بقوة المادة 129 من مدونة التأمين. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-42023/19752023/1/5/2021المقرر أن عدم تبليغ الطالبة بالحكم التمهيدي بإجراء الخبرة يجعل أجل التجريح مفتوحا بالنسبة لها. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-52023/17272023/1/5/2021إن عدم جواب المحكمة عن الدفع المثار بعدم اختصاص الخبير المعين من طرفها لإنجاز الخبرة الطبية غير مؤثر مادام الدفع المذكور هو تجريح فيه كان يستدعي سلوك مسطرة الفصل 62 من ق.م.م. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-62023/19262023/1/5/2021البيّن أن محكمة الاستئناف قد عدلت عن إجراء تحقيق في النازلة بعدما أمرت به معللة تعذر ذلك بظرف الطوارئ الصحية وبالتالي فالقضية لم يجر فيها التحقيق المشار إليه واعتبرتها المحكمة جاهزة بمجرد تقديم المستنتجات الكتابية وأدرجتها في المداولة في نطاق سلطتها المخولة لها بمقتضى الفصل 333 من ق.م.م. ومن تم لا يصدر فيها أمر بالتخلي ولا ينجز فيها تقرير يستدعي تطبيق مقتضيات الفصل 341 من ق.م.م والوسيلة على غير أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-82023/42612023/1/5/2021يجب أن يتوفر مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول على بيان المواطن الحقيقية للأطراف وأسمائهم العائلية والشخصية عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-92023/48082023/1/5/2021يجب أن يتوفر مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول على بيان المواطن الحقيقية للأطراف وأسمائهم العائلية والشخصية عملا بمقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-112023/7842023/1/4/2020بمقتضى المادة 305 من مدونة الحقوق العينية فإنه: "إذا كان العقار في طور التحفيظ فلا يعتد بطلب الشفعة إلا إذا ضمن الشفيع تعرضه بمطلب التحفيظ المتعلق به"، والبيّن من وقائع الملف أن دعوى الطاعن تتعلق بشفعة حقوق مبيعة بعقار في طور التحفيظ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن المطلب محل دعوى الطاعن أضحى رسما عقاريا وردت دعوى الطاعن بعلة "أن حق الشريك على

الشياع يضيع في المطالبة بالشفعة بعد قرار التحفيظ لأنه لم ينفذ الضمانات المنصوص عليها قانونا للحفاظ على حقه وذلك بسلوك مسطرة التعرض على التحفيظ"، تكون قد استقامت على مقتضيات المادة 305 المنوه عنها أعلاه وأقامت قضاءها على أساس. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-122023/2312023/1/4/2019المقرر أنه لا يضار احد بطعنه، ولما كان الحكم الابتدائي قضى بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة الطاعنة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم المذكور بناء على استئناف الطاعنة وقضت تصديا برفض الطلب لعلة موضوعية تكون قد خرقت القاعدة أعلاه وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-132023/7172023/1/4/2019البيّن أن الطاعنين استدلوا طلبا لاستحقاقهم المدعى فيه بمحضر تنفيذ لحكم قضائي بتسليمه لموروثهم وبرسم تسليم، والمحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تنذر الطاعنين بالإدلاء بالمستندات التي ترى ضرورتها للتحقيق في الدعوى ومنها المرفق بعضها بمذكرة الإدلاء بالوثائق المدلى بها وفق ما يقضي بذلك الفصل 334 من قانون المسطرة المدنية، تكون قد خرقت قاعدة مسطرية أضر بالطاعنين وعرضت قرارها للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-142023/54872023/1/4/2019إن اختلاف الأطراف حول المدعى فيه يستلزم إجراء تحقيق بالوقوف على عين المكان صحبة خبير مساح لتحرير محل النزاع وحد حدوده واستقصاء أسباب الاختلاف إن كان له محل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-102023/19562023/1/5/2020إن الطالب أثار ضمن أسباب استئنافه أحقيته في التعويض عن الخسائر المادية اللاحقة بدراجته واستنادا للخبرة التقنية المنجزة، إلا أن القرار المطعون فيه لم يناقش سبب الاستئناف المذكور ولم يجب عنه لا سلبا ولا إيجابا مما يعرضه للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-112023/52902023/1/5/2020البيّن أن الطالبة تمسكت ضمن أوجه استئنافها بأن المحكمة الابتدائية أغفلت استدعاءها لحضور الجلسات وبتت في الملف في غيبتها وفوتت عليها مرحلة من مراحل التقاضي، ومحكمة الاستئناف عوض أن تتأكد من خلال وثائق الملف من مدى جدية ما أثير ردته بعلتها المنتقدة بالوسيلة فجاء بذلك قرارها فاسد التعليل ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-122023/67352023/1/5/2021البيّن أن الطالب تمسك بأن الحق قد سقط بالتقادم المنصوص عليه في المادة 148 من مدونة التأمينات، والمحكمة لما لم تناقش ذلك واكتفت بالقول بأن باقي أوجه الاستئناف المثارة غير مرتكزة على أساس ويتعين ردها، تكون قد جعلت ما بالوسيلة واردا على قرارها ومبررا لنقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-132023/69222023/1/5/2021بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن يتوفر مقال النقض تحت طائلة عدم القبول على بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. والبيّن من مقال النقض أنه لا يتضمن العنوان الكامل للمطلوبة بحيث لم يبيّن ذكر المدينة التي يوجد بها مقرها الاجتماعي، مما يجعله معيبا شكلا وغير مقبول. .....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-142023/54822023/1/5/2021إن المحكمة لما ردت ما أثير بعلة أن الطالبين لم يدلوا بأية حجة قانونية تثبت توفر الهالك على دخل معين، دون أن تناقش الشهادة الإدارية التي تفيد ممارسة مورثهم للأنشطة الفلاحية وكذا رسوم شرائه للأراضي الفلاحية، تكون قد جعلت قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-152023/56812023/1/5/2021إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على العربات ذات محرك الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة انتفاء التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-162023/56822023/1/5/2021يستحق الضحية تعويضات تكميلية في الحالة التي يؤدي العجز البدني الدائم إلى انقطاع شبه نهائي عن الدراسة يحتسب على أساس 15% من الرأسمال المعتمد طبقا للفقرة (ه) من المادة العاشرة من ظهير 1984/10/02. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-172023/56842023/1/5/2021إن مناقشة الطالبة للضمان، يجعل الطعن بالنقض المقدم من طرفها بحضور المؤمن له وليس في مواجهته مع أن الأمر يعنيه ويمس مصالحه، غير شامل لكل من له صفة ومصلحة في النزاع وخارقا للفصل الأول من قانون

المسطرة المدنية وغير مقبول.

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد : القرار03-01-182023/76172023/1/5/2021بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية لا يصح التقاضي إلا ممن له المصلحة لإثبات حقوقه تحت طائلة عدم القبول، والبين من مستندات الملف أن الطالب صندوق ضمان حوادث السير لم يستأنف الحكم الابتدائي القاضي بتحميل سائق السيارة كامل المسؤولية وأداء المسؤول المدني عنها التعويض بحضور الصندوق المذكور والقرار المطعون فيه بالنقض قضى بتأييد الحكم الابتدائي وبالتالي لا مصلحة للطالب في الطعن فيه بالنقض لعدم إضراره بمصالحه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-192023/76232023/1/5/2021المقرر أن عدم جواب المحكمة على الدفوع المثارة بشكل نظامي يشكل حالة من حالات انعدام التعليل. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-202023/77882023/1/5/2021يجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية لمكتتب عقد التأمين ومالك العربة وكل شخص يتولى بإذن من المكتتب أو مالك العربة، حراستها أو قيادتها عملا بمقتضيات المادة 122 الفقرة 2 من مدونة التأمينات.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-212023/79872023/1/5/2021إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل سائقة السيارة ثلثي المسؤولية بعلة عدم احترامها علامة قف، والحال أن الحكم المؤيد من طرفها استند فيما قضى به على كونها لم تحترم حق الأسبقية، تكون قد اعتمدت فيما قضت به على وقائع مغايرة لما هو معروض أمامها

في وثائق الملف وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا وغير مرتكز على أساس قانوني سليم ويتعين نقضه. .....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-222023/79882023/1/5/2021إن المحكمة لما ردت ما أثير بعلة أن المستأنف عليه عزز طلبه لإثبات مادية الحادثة بتصريحات الشاهدين المستمع إليهما بجلسة البحث أمام محكمة الدرجة الأولى وبالتالي ثبت لديها العلاقة السببية بين الحادث والإصابة التي تعرض لها، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وكان ما استخلصته منها سائغا وأجابت بما فيه الكفاية على الدفوع المثارة وجاء قرارها معللا مادام إثبات مادية الحادثة يتم بجميع وسائل الإثبات المقررة قانونا والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-112023/47882023/1/6/2022بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

03-01-12023/16372023/1/6/2019المقرر أن حوالة الحق تتحقق بالعلم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي وتبنت صراحة علله التي ردت الدفع ببطلان الإشعار بالإفراغ بسبب العلم بانتقال ملكية العين المكراة من خلال وجود المساطر قضائية السابقة بين الطرفين، تكون قد عللت قرارها بما فيه الكفاية وجاء مرتكزا على أساس وما بالسبب غير جدير بالاعتبار. اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :

03-01-22023/87852023/1/6/2019المقرر أن أجل تسديد الدين يتعين أن يكون أجلا معقولا ومقبولا ومستساغا، وأن المحكمة لها سلطة تقدير العذر المقبول والأجل المعقول.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-32023/101102023/1/6/2019إن شهادة الشهود المثبتة لواقعة الكراء تقدم على شهادة الشهود التي لم تكن جازمة في كون العلاقة الكرائية تحكمها عارية الاستعمال.
اجتهادات محكمة النقض ملف عدد :
03-01-42023/73242023/1/6/2019إن الإشعار الموجه في إطار دعوى سابقة انتهت بعدم القبول، يبقى موجبه قائما ما دامت المحكمة لم تناقشه ولم تقض بعدم صحته أو أن السبب الذي اعتمد فيه والمستند للحاجة للسكن شخصيا قد تغير أو لم يعد قائما، وأن إجراء بحث موكول لسلطة المحكمة لا تأمر به إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع.

03-01-52023/87832023/1/6/2019المقرر بمقتضى الفصل 13 من ظهير 1980/12/25: "يمكن للقاضي تصحيح الإشعار بالإفراغ إذا كان المقصود سكنى المكري بنفسه بالمحل أو أصوله أو فروعه المباشرين أو المستفيدين - إن كانوا - من الوصية الواجبة المؤسسة بمقتضى الفصل 266 وما يليه من مدونة الأحوال الشخصية".

03-01-62023/87922023/1/6/2019إن دعوى الطرد للاحتلال تتطلب إثبات شرطين تملك الطاعن لمحل النزاع وإثبات تواجد المستأنف عليها به بدون سند.

03-01-72023/87992023/1/6/2019بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 67.12 للمكري استرجاع العين المكراة لسكنه الشخصي أو فروعه إذا كانوا لا يشغلون سكنا في ملكهم وكاف لحاجياتهم العادية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أعرضت عن مناقشة الدعوى والبحث في تحقق عنصر الاحتياج وفق الاشتراط الوارد بمقتضيات المادة 49 المذكورة والرد على الدفوع المستندة للوثائق المتمسك بها من الطرف الطاعن ولم تجر عند الاقتضاء وطبقا للفصل 334 من ق.م.م تحقيقا بين أطراف المنازعة وتكليف من يجب بالإثبات جاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.

03-01-82023/74312023/1/6/2019بمقتضى الفصل 353 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره وتتميمه، فإن محكمة النقض تبت ما لم يصدر نص صريح بخلاف ذلك في الطعن بالنقض ضد الأحكام الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة باستثناء الطلبات التي تقل قيمتها عن عشرين ألف درهم والطلبات المتعلقة باستيفاء الوجيبة الكرائية والتحملات الناتجة عنها أو مراجعة السومة الكرائية.

03-01-102023/106482023/1/6/2019إن المحكمة لما استندت على محضر معاينة تضمن عنوانين ومعطيات يستشف منها أن العقار به ثلاث مستويات، ولم تبين من أين استشفت أن الطاعن يسكن بطابق ثالث خاص به رفقة زوجه وأولاده، وما إذا كان المحل الذي يقيم به كاف لحاجياته العادية مع عائلته، خاصة وأنه تمسك بشغله لغرفة واحدة من هذا الطابق، وأن

الباقي تابع لوالده، أو عند الاقتضاء وفي إطار الفصل 334 من ق.م.م إجراء تحقيق على ضوء الوثائق المعروضة عليها، والتحقق من صحة موجب الاحتياج المتمسك به وتوضيح اللبس المترتب عما تمسك به الطاعن من كون العقار الذي يقيم به مملوك لوالده، وكون العقار المطلوب إفراغ شقة منه كائن بعنوان آخر، أو تكليف الطرفين للإدلاء بما يعزز ادعاءاتهما حتى تبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

03-01-92023/102512023/1/6/2019إن المحكمة لما أعرضت عن إجراء بحث للتأكد من علم الطاعن بحوالة الحق، وإعمال الأثر القانوني على ضوء ذلك بشأن المطل وما قد يترتب عنه من إفراغ، مع التحقق من واقعة الوفاء بالوجيبة الكرائية وحتى تبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.

03-01-122023/84302023/1/6/2019إن المطلوبة مؤسسة عمومية تتمتع بخصائص السلطات الإدارية العامة وتخضع لقواعد القانون العام وأن كل ما يدخل في نطاق ملك الكليات هو ملك عام، وبالتالي لا يخضع لمقتضيات القانون 49.16 بشأن كراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي بنص المادة الثانية منه. وأن المقصفين المؤجرين للطاعن التابعين للمطلوبة كلية الحقوق بوجدة والمعتبرة من الأشخاص الإدارية العامة والذي لا يمكن الاتفاق على خلافه بعقد الكراء ولتعلقه بالنظام العام، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما عللت قرارها: "بأن ما تمسك به المستأنف من عدم اختصاص القضاء العادي نوعيا للبت في الدعوى وأن المختص هي المحكمة التجارية بأن اعتبار أن المقصفين موضوع الدعوى يمارس فيهما عمل تجاري مردود إذ أن المقصفين من الملك العام، وأنه لو بوشر فيهما النشاط المذكور لا يكسب المستغل المكري الحماية القانونية التي خولها المشرع لمكتري المحلات الخاصة بالتجارة ولا حق له في التمسك بتطبيق مقتضيات الأحكام المنظمة لهذا الأمر"، جاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني سليم وما بالوسيلة غير وجيه.

03-01-132023/91962023/1/6/2019المقرر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 49 من القانون رقم 67.12 أنه لا يقبل طلب تصحيح الإشعار بالإفراغ للاحتياج إلا إذا كان المكري أو زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرون من الدرجة الأولى لا يشغلون سكنا في ملكيتهم أو كافيا لحاجياتهم العادية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

03-01-142023/106432023/1/6/2019إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت ادعاء الطاعن قد شابه التناقض بعدم بيان الوثيقة التي تثبت العلاقة الكرائية، وما ورد بمقال تدخل في دعوى أمام المحكمة الإدارية بشأن ادعائه كون المطلوب وباقي الورثة خلف عام لموروثهم في العلاقة الكرائية ولم تراع موضوع الدعوى الحالية الرامية أساسا إلى الأداء استنادا لعلاقة كرائية بسومة شهرية، والتي يمكن إقامة الدليل عليها بالوسائل المقبولة قانونا أو عند الاقتضاء إجراء بحث بين الطرفين في إطار الفصل 334 من ق.م.م والتأكد من حقيقة العلاقة بين سلفيهما ومن سبب تواجد المطلوب بمحل النزاع، مع التحقق من قدر السومة الكرائية بتكليف من يجب بإثبات ادعائه، وحتى تفصل في النزاع بمقبول وتبني قضاءها على اليقين، جاء قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، مما عرضه للنقض والإبطال.

03-01-152023/20652023/1/7/2021يستحق التعويض إما بسبب عدم الوفاء بالالتزام، وإما بسبب التأخر في الوفاء به وذلك ولو لم يكن هناك أي سوء نية من جانب المدين، وأن الضرر هو ما لحق الدائن من خسارة حقيقية وما فاته من كسب متى كانا ناتجين مباشرة عن عدم الوفاء بالالتزام، عملا بمقتضيات الفصلين 263 و264 من قانون الالتزامات.

03-01-12023/35082023/1/7/2020إن المحكمة لما قضت بتخفيض المبلغ المحدد ضمن مقرر النقيب، تكون قد استعملت السلطة التقديرية المخولة لها قانونا في الموازنة بين الجهد المبذول من طرف الطاعن من خلال المساطر والإجراءات التي سلكها لفائدة موروث المطلوبين والمدة التي استغرقتها والنتيجة المحصل عليها، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسليما.

03-01-22023/46192023/1/7/2020إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة التعرض الكلي الناتج عن تداخل مطلبي التحفيظ، فإنها أسست قضاءها على ما ثبت لها من نتيجة المعاينة المنجزة من طرف القاضي المقرر وكذا المعاينة التكميلية المنجزة من طرف نفس القاضي رفقة خبير من انطباق حجتي المطلوب وهما رسم الشراء ورسم الاستمرار - باعتباره في وضع المتعرض لأسبقية تاريخ مطلب الطاعنين - على المدعى فيه، وجاء قرارها مرتكزا على أساس سليم، ومعللا تعليلا سليما.

03-01-32023/32942023/1/7/2021إن المحكمة لما قضت بتخفيض مبلغ الأتعاب المحدد ضمن مقرر النقيب، تكون قد أبرزت العناصر التي اعتمدتها في تقييم الجهد المبذول من طرف المطلوبة وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا، والوسيلة على غير أساس.

03-01-52023/48912023/1/7/2021إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف دون التأكد من صحة الدفع المثار من عدمه وذلك عن طريق الوقوف على عين المكان لتحديد ما إذا كانت

جميع أرض المطلب تعتبر وقفا عاما وفقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 50 من مدونة الأوقاف أم أنها شملت جزء غير مشمول بالفصل المذكور، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا وعرضته للنقض.

03-01-62023/20212023/1/7/2021يعتبر الطرف المتعرض مدعيا ويقع عليه عبء إثبات الحق المدعى به من قبله عملا بمقتضيات الفصل 37 من ظهير 1913/8/12 المتعلق بالتحفيظ العقاري.

03-01-72023/18882023/1/7/2021البيّن من مستندات الملف أن تعرض المطلوبين انصب على حقوق مشاعة آلت إليهما إرثا، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بصحة التعرض في حدود تلك الحقوق، تكون قد بتت في حدود ما جاء في تعرضهما، وجاء قرارها غير خارق لمقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية المحتج بخرقه.

03-01-82023/18922023/1/7/2021يتم البيع بالمزاد العلني بعد استنفاذ الحكم القاضي بالقسمة طرق الطعن العادية والنقض عند الاقتضاء عملا بمقتضيات المادة 319 من مدونة الحقوق العينية.

03-01-92023/23722023/1/7/2021إن المحكمة لما ثبت لها من صفة المطلوبين كوارثين بالتعصيب وحيازتهما للمدعى فيه، وخلصت إلى تحديد أنصبة المتعرضين وفق ما جاء في منطوقها استنادا لما توفر لها من وثائق، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها غير خارق لأي مقتضى قانوني، و الوسيلة على غير أساس.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

340/1/7/2021

2023/10

2023-01-03

إن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يقع في الأسباب بحيث لا يفهم معه على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقها.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/7/1/770

2023/11

2023-01-03

لمحكمة الموضوع الحق في فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة لها متى سببت حكمها التسبيب الكافي.

03-01-122023/25532023/1/7/2021إن تقدير القرائن والأخذ بأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ووجه الصواب فيها مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج عن مدلولها.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2021/7/1/2950

2023/13

03-01-2023

كل طلب أو دفاع يدعى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها على نحو جازم أن تفصل فيه، ويكون الفصل فيه ما يجوز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، ويجب على المحكمة أن ترد عليه سلبا أو إيجابا.

03-01-22023/3802023/2/1/2020إن تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع وفق عناصر القانون وإذ المحكمة حددت مستحقات المطلوبة آخذة بعين الاعتبار مدة الزواج والوضعية المادية للزوج وأسباب الطلاق ومدى مسؤولية كل طرف حسب الفراق وكذا مبدأ التوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها فإنها جعلت لما قضت به أساسا وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

03-01-32023/3822023/2/1/2020المقرر قانونا وفقها أن من آثار الطلاق أو التطليق مستحقات الزوجة، وأن هذه المستحقات تحكم بها المحكمة تلقائيا ولو لم تطلبها أو تتمسك بها الزوجة داخل المغرب أو خارجه ما لم تتنازل عنها. والمحكمة مصدرة القرار لما ثبت لها أن الحكم الأجنبي قضى بالتطليق بين الزوجين ولم يثبت لها أنه قضى للزوجة بشيء، وقضت بواجب المتعة والسكن خلال العدة، محددا في إطار سلطتها، ووفق عناصر القانون، فإنها عللت قرارها بما فيه الكفاية، وتقيدت بالنقطة القانونية في قرار محكمة النقض، طبقا للفصل 369 من ق.م.م، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

.....

387/2/1/2020

4/2023

03-01-2023

إن المحكمة لما استخلصت أن الزوجة خلال المدة المطلوبة النفقة عنها كانت توجد خارج بيت الزوجية، وجعلت لذلك القول لها مع يمينها خلال المدة المذكورة، مع تحديد نفقتها وفق سلطتها وفي إطار عناصر القانون ومع تطبيق قاعدة النكول، فإنها بذلك طبقت الفقه المحرر المعمول به في نازلة الحال المشار إليه في البهجة على التحفة بما نصه: " لذا لو كانت في غير داره وجوزه فالقول قولها مع يمينها والذي هو بمثابة نص قانوني، واعتبرت هذا الوجود الفعلي الثابت بما ذكر راجحا على الحوز المتمسك به بمقتضى عقد الزواج، وجعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها بما فيه الكفاية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2021/2/2/952

2023/3

2023-01-03

إن الثمن المحدد من طرف الخبير للبيع في إطار قسمة تصفية، مجرد ثمن افتتاحي لانطلاق المزاد العلني الذي على ضوئه يحدد الثمن النهائي للبيع تبعا لأهمية العقار والطلب.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/164

2023/4

2023-01-03

من المقرر شرعا أن الطلاق وإن كان يقع صحيحا باللفظ أو الكتابة ولو لم تعلم به الزوجة، فإن آثاره فيما يتعلق بحقوقها المالية والميراث لا تسري في حقها إلا من تاريخ علمها به.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :

2022/2/2/589

2023/5

2023-01-03

يستلزم الإذن بالتعدد توفر شرطين متلازمين لقبوله هما المبرر الموضوعي والاستثنائي والتوفر على الموارد الكافية لإعالة أسرتين، وضمان الحقوق من نفقة وإسكان ومساواة في جميع الحقوق.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2019/2/2/696

2023/1

03-01-2023

بمقتضى المادة 175 من مدونة الأسرة، فإن حضانة الأم تسقط بزواجها بغير محرم للمحضون الذي تجاوز سن السابعة، والمحكمة لما ثبت لها من وثائق الملف، أن الطالبة تزوجت بأجنبي عن المحضون، ولم يتبين لها أي ضرر في فراق أمه، أو كونه مصابا بعلة أو عاهة يجعل حضانته مستعصية على غير أمه وقضت بإسقاطها عنها، وأسندتها للمطلوب الذي يليها في ترتيب مستحقي الحضانة الذي تفترض فيه الأهلية لعدم إثبات الطالبة ما يقدح في أهليته وعدم ثبوت الضرر، تكون قد طبقت القانون وكان ما بالنعي دون أساس

.....

.....

قانون المسطرة المدنية

ظهير شريف رقم 07.26.1 صادر في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026) بتنفيذ القانون رقم 25.58 المتعلق بالمسطرة المدنية[1]

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

[1] - الجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير2026)، ص 1220.

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 25.58 المتعلق بالمسطرة المدنية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالدار البيضاء في 22 من شعبان 1447)11 فبراير 2026(.

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عزيز أخنوش.

قانون رقم 58.52

يتعلق بالمسطرة المدنية

بيان الأسباب

إذا كان القانون رقم 15.38 المتعلق بالتنظيم القضائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 38.22.1 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1443)30 يونيو 2022(، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7108 بتاريخ 14 من ذي الحجة 1443)14 يوليو 2022(، كقانون مهيكل للمنظومة القضائية، يضمن حسن سير العدالة بمحاكم المملكة، لما يوفره من الانسجام المطلوب في المبادئ والقواعد المنظمة لتأليف المحاكم وتنظيمها، وتحديد اختصاصاتها ومركزها في تراتبية النظام القضائي ببلادنا، وضبط التدبير القضائي والإداري والمالي للمحاكم، وتقييم أدائها، والإشراف القضائي عليها، لضمان الحكامة القضائية، والقرب الحقيقي لمرفق القضاء من المتقاضين والمرتفقين وعموم المواطنين، فإن قانون المسطرة المدنية، كقانون إجرائي ،يعتبر من القوانين المسطرية الهامة التي تعززت بها المنظومة التشريعية الوطنية الناظمة لحماية الحقوق كضمانة قانونية تنضاف إلى الضمانات الدستورية والقضائية ذات الصلة ،وذلك بالنظر إلى المستجدات التي يحملها هذا القانون على مستويات متعددة، ولاسيما ما يرتبط منها بالعدالة الإجرائية التي تسهم، بصورة فعلية ومباشرة، في تحسين جودة الخدمات القضائية، وضمان شروط المحاكمة العادلة .

وإذا كانت الصيغة الأولى لقانون المسطرة المدنية الساري النفاذ ترجع إلى ظهير 9 رمضان 1331)12 غشت 1913(، فإن هذا النص القانوني مر بعدة محطات، عرف خلالها مجموعة من التغييرات، من أهمها محطة التعريب والتوحيد والمغربة بموجب القانون رقم 64.3 بتاريخ 22 من رمضان 1384)26 يناير 1965(، يتعلق بتوحيد المحاكم، ومحطتا الإصلاح اللتان ترجعان إلى سنتي 1974 و2011، ثم تعديلات سنتي 2019 و2021، بحيث أصبح من الضروري فتح ورش مراجعة قانون المسطرة المدنية وفق معطيات دستورية وتشريعية لم تكن قائمة من ذي قبل، تستدعي سن قانون جديد متكامل ومندمج، ينسخ قانون المسطرة المدنية المطبق حاليا، ويسد الفراغات التي أفرزها الواقع، ومنها الدور السلبي للقاضي المدني في الإشراف على إجراءات التقاضي، وينظم الاختلالات التي أبانت عنها الممارسة القضائية من تعقيد للإجراءات، وبطء في المساطر، سواء على مستوى تبليغ أو تنفيذ الإجراءات أو المقررات القضائية، ويواكب بالتالي التطور التشريعي الإجرائي الدولي ،والتوجهات التي تضمنتها قواعد الاتفاقيات الدولية، والتحولات المستجدة التي يعرفها العالم على كافة الأصعدة والمستويات.

كما أن هذا القانون يعتمد، من جهة أولى، على تجميع شتات المساطر المدنية والإدارية والتجارية، وتلك المتعلقة بقضاء القرب، بالاستناد إلى مبدأي وحدة القضاء والتخصص فيه ،والضبط القانوني غير المسبوق للمقتضيات المتعلقة بالاختصاص القضائي الدولي، بالإضافة إلى اعتماده على وسائل التكنولوجيا الحديثة في إجراءات التقاضي من أجل الاستفادة من منافع الثورة الرقمية ونتائج التطور التكنولوجي، كما يراعي، من جهة ثانية، المستجد التشريعي الذي عرفه قانون المسطرة المدنية الحالي، باستخراج المقتضيات الناظمة للتحكيم والوساطة الاتفاقية بخصوص الفصول من 306 إلى 327-70، وهي المقتضيات التي صدر بشأنها القانون رقم 17.95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 34.22.1 في 23 من شوال 1443)24 ماي 2022(المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7099 بتاريخ 13 من ذي القعدة 1443)13 يونيو 2022(.

ومن الجدير التأكيد على أن من بين الموجبات الأساسية والمبررات الجوهرية التي كانت وراء سن هذا القانون ونسخ القانون الساري النفاذ، هو السعيُ إلى ملاءمة مقتضياته مع المرجعية الدولية المتمثلة في نتائج وتوصيات التقارير الدورية التي تصدر عن الهيئات والمنظمات واللجان الدولية المتخصصة في تقييم الأنظمة القضائية عبر العالم، ولاسيما الملاحظات المنصبة على التشريعات الإجرائية، وكذلك مع المرجعية الوطنية المتمثلة في:

1- الأحكام الدستورية التي تنظم، بصورة غير مسبوقة، حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، وتضبط الحق في التقاضي، وتحمي حقوق الدفاع، وترسخ الحق في إصدار أحكام في آجال

معقولة، وفي تعليل الأحكام، مع التأكيد على الصبغة الإلزامية للأحكام النهائية في مواجهة الجميع؛

2- الخطب والتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تأسيس مفهوم جديد لإصلاح منظومة العدالة يعتمد الإصلاح الشامل والعميق لهذه المنظومة، يقوم على أساس تبسيط الإجراءات والمساطر، ورفع تعقيداتها، وتيسير الولوج للمعلومة القضائية، والاستفادة من المساعدة القانونية والقضائية، وتوفير عدالة قريبة وفعالة للمتقاضي، مع الرفع من أداء منظومة العدالة؛

3- تنزيل توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، ولاسيما منها تلك التي تؤكد على تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وتشجيع اللجوء إلى الصلح لحل المنازعات، وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة، وتوفير عدالة قريبة وفعالة للمتقاضين؛

4- تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما منها تلك التي تؤكد على أهمية تحسين أداء المحاكم والتقليص من بطء العدالة وتسريع وتيرتها، والرفع من قدرتها على تنفيذ أحكامها.

القسم الأول: مبادئ عامة

الباب الأول: مقتضيات تمهيدية

المادة الأولى

تسهر المحاكم على حسن سير العدالة بما يضمن تحقيق شروط المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع في جميع مراحل التقاضي .

المادة 2

يمارس القضاة مهامهم باستقلال وتجرد ونزاهة واستقامة، في إطار السهر على ضمان مساواة الجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية، أمام القضاء، وعلى حماية حقوقهم وأمنهم القضائي.

المادة 3

لا يجوز للقاضي الامتناع، بدون سبب قانوني، عن البت في أي قضية عرضت عليه.

المادة 4

يمنع على قضاة الأحكام، تحت طائلة البطلان، أن ينظروا في قضية في أي مرحلة من مراحل التقاضي، إذا سبق لهم إبداء الرأي أو الترافع أو الشهادة في موضوعها، بأي صفة أو وسيلة كانت، أو شاركوا بأي وجه من الوجوه، أو بحكم وظيفة أو مهنة ما في إصدار المقرر المطعون فيه.

المادة 5

يجب على القاضي أن يصدر حكمه داخل أجل معقول.

المادة 6

لا يمكن الحكم على أي طرف في دعوى، قبل استدعائه بصفة قانونية أو بسط أوجه دفاعه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

يجب على الأطراف بيان الأسباب التي يؤسسون عليها طلباتهم والأدلة التي يعتمدونها ،داخل أجل مناسب تحدده المحكمة، بما يسمح لكل طرف بإعداد دفاعه.

المادة 7

لا يجوز لموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة أن يباشروا، في مجال اختصاصهم، أي عمل أو إجراء، يدخل في إطار الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أصولهم أو فروعهم أو أصهارهم أو أقاربهم إلى درجة العمومة أو الخؤولة أو أبناء الإخوة .

المادة 8

يمكن للمحكمة، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، أن تعرض الصلح عليهم، ولها في هذه الحالة أن تأمر بحضورهم شخصيا أو من يمثلهم بوكالة خاصة أو انتداب، حسب الحالة .

كما يمكن للمحكمة أن تسند إجراء الصلح إلى دفاع الأطراف أو المساعدين الاجتماعيين أو الأشخاص الذين تقدر المحكمة أنهم مؤهلون لهذه الغاية .

تسجل المحكمة الصلح الذي تم بين الأطراف، بمقتضى حكم غير قابل لأي طعن .

المادة 9

يمكن للمحكمة أن تدعو الأطراف إلى حل النزاع عن طريق الوساطة، فإذا قبلوا منحتهم أجلا معقولا للإدلاء بنتيجة هذه الوساطة .

تسجل المحكمة الاتفاق الذي تم بين الأطراف، بمقتضى حكم غير قابل لأي طعن .

المادة 10

يجب على كل متقاض أن يمارس حقه في التقاضي طبقا لقواعد حسن النية، وبما لا يعرقل حسن سير العدالة .

يمكن للأطراف طلب التعويض عن التقاضي بسوء نية في المرحلة التي توجد عليها الدعوى، كما يمكنهم تقديم طلب التعويض بدعوى مستقلة.

المادة 11

لا يصح التقاضي، إلا ممن له الأهلية والصفة والمصلحة لإثبات حقوقه .

يمكن للجهة القضائية التي تنظر في الدعوى أن تأذن للقاصر المميز، الذي ليس له نائب شرعي أو لم تتأت النيابة عنه، بالتقاضي أمامها أو بطلب الصلح فيما له فيه مصلحة ظاهرة .

تثير المحكمة تلقائيا انعدام الأهلية أو الصفة أو المصلحة أو الإذن بالتقاضي إذا كان ضروريا.

لا يمكن للمحكمة أن تصرح في هذه الحالات، بعدم قبول الدعوى، إلا إذا أنذرت الطرف المعني بتصحيح المسطرة داخل أجل تحدده، ما لم يكن أحد الأطراف قد أثار هذا الدفع واطلع عليه الطرف الآخر ولم يستجب .

المادة 12

لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة ومشروعة، غير أن المصلحة المحتملة تكفي إذا كان الغرض من الطلب أو الدفع، الاحتياط لدرء ضرر محدق يخشى زوال دليل وآثار إثباته عند المنازعة فيه.

المادة 13

تبت المحكمة في حدود طلبات الأطراف، وفق التكييف القانوني السليم للوقائع المعروضة عليها، وطبق القوانين المطبقة على النازلة، ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة.

لا يمكن للمحكمة أن تغير تلقائيا موضوع طلبات الأطراف أو سببها، ما لم يوجد نص قانوني يسمح لها بذلك.

المادة 14

يقصد بمصطلح مقرر في مفهوم هذا القانون، كل أمر أو حكم أو قرار يصدر عن هيئة قضائية.

الباب الثاني: دور النيابة العامة أمام المحاكم

المادة 15

تكون النيابة العامة طرفا أصليا أو طرفا منضما، وتمثل الأغيار في الحالات التي ينص عليها القانون.

المادة 16

يحق للنيابة العامة ممارسة طرق الطعن عندما تكون طرفا أصليا، ولا يحق لها ممارستها عندما تكون طرفا منضما، إلا إذا نص القانون على ذلك .

لا يحق للنيابة العامة في جميع الأحوال الطعن بالتعرض .

تسري آجال الطعن بالنسبة للنيابة العامة ابتداء من تاريخ النطق بالحكم، إذا كانت حاضرة بالجلسة، أو من تاريخ تبليغها به إن لم تكن حاضرة.

المادة 17

يمكن للنيابة العامة المختصةة، وإن لم تكن طرفا في الدعوى، ودون التقيد باجال الطعن المنصةوص عليها في المادة السةابقة، أن تطلب التصةريح ببطلان كل مقرر قضةائي مخالف للنظام العام داخل أجل خمس)5(سةةةنوات من تاريخ صةةةيرورة المقرر القضةةةائي حائزا لقوة الشيء المقضي به في الحالات التالية:

- إذا ثبت أن المقرر صدر بناء على تزوير أو استعماله؛
- إذا تم استصدار المقرر باستعمال وسائل تدليسية؛
- إذا تم استصدار المقرر باستعمال الغش.

يتم الطعن أمام المحكمة المصدرة للمقرر القضائي، بناء على أمر كتابي يصدره الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

المادة 18

تكون النيابة العامة طرفا أصليا في الحالات التالية:

1- القضايا المتعلقة بالنظام العام؛

2- القضايا المتعلقة بالأسرة؛

3- القضايا المتعلقة بالحالة المدنية وقضايا الجنسية وكفالة الأطفال المهملين؛

4- القضايا المتعلقة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين .

تكون النيابة العامة طرفا أصليا أيضا في الحالات المحددة بمقتضى نص خاص .

يكون للنيابة العامة في جميع هذه الحالات ما للخصوم من حقوق، وتبلغ إليها هذه القضايا بمجرد تقييدها .

المادة 19

تتدخل النيابة العامة كطرف منضم في الحالات التالية:

1- القضايا التي ينص القانون على تبليغها إليها؛

2- الحالات التي تطلب التدخل فيها بعد اطلاعها على الملف؛

3- قضايا الزور؛

4- القضايا التي تحال عليها تلقائيا من طرف المحكمة.

المادة 20

يجب أن تبلغ إلى النيابة العامة الدعاوى التالية بمجرد تقييدها:

1- القضايا المتعلقة بالدولة أو بالجماعات الترابية ومجموعاتها أو بالمؤسسات العمومية أو بأي شخص آخر من أشخاص القانون العام أو بالهبات والوصايا لفائدة المؤسسات الخيرية أو بممتلكات الأوقاف أو بأراضي الجماعات السلالية؛

2- القضايا المتعلقة بعدم الاختصاص النوعي؛

3- القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص؛

4- حالات مخاصمة القضاة؛

5- حالات تجريح القضاة .

تدلي النيابة العامة بمستنتجاتها في أي حالة كانت عليها الدعوى، قبل إقفال باب المناقشة ،وتمهل للاطلاع بناء على طلبها لمدة تحددها المحكمة، يبدأ سريانها من تاريخ التوصل بالملف مشتملا على مستندات الخصوم ومذكراتهم التي يمكن لها أخذ نسخ منها .

المادة 21

يعتبر حضور النيابة العامة في الجلسة غير إلزامي، ولها أن تدلي بمستنتجات كتابية في جميع الأحوال.

القسم الثاني: اختصاص المحاكم

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادة 22

يحدد الاختصاص الانتهائي استنادا إلى مبلغ الطلب المجرد الناتج عن آخر مستنتجات المدعي، دون احتساب المصاريف القضائية والفوائد القانونية والغرامات التهديدية والجبائية .

المادة 23

يبت ابتدائيا إذا كانت قيمة موضوع الطلب غير محددة.

المادة 24

إذا قدمت عدة طلبات في دعوى واحدة من طرف مدع واحد ضد نفس المدعى عليه، بت فيها ابتدائيا إن تجاوز مجموع الطلبات القدر المحدد للحكم انتهائيا، ولو كان أحدها يقل عن ذلك .

المادة 25

يحكم انتهائيا في الطلب المقدم من عدة مدعين أو ضد عدة مدعى عليهم مجتمعين وبموجب سند مشترك، إذا كان نصيب كل واحد من المدعين لا يزيد عن القدر المحدد للحكم انتهائيا، ويحكم ابتدائيا بالنسبة للجميع إذا زاد نصيب أحدهم عن هذا القدر .

لا تطبق مقتضيات الفقرة السابقة في حالة وجود تضامن بين المدعين أو بين المدعى عليهم أو إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة.

المادة 26

تختص المحكمة بالنظر في جميع الطلبات المقابلة المرتبطة بالطلب الأصلي وفي طلبات المقاصة التي تدخل بنوعها أو قيمتها في حدود اختصاصها .

إذا كان كل واحد من الطلبات الأصلية أو المقابلة أو طلبات المقاصة يدخل في حدود اختصاص المحكمة الانتهائي، بتت بحكم غير قابل للاستئناف .

إذا كان أحد هذه الطلبات قابلا للاستئناف، بتت المحكمة ابتدائيا في جميعها.

المادة 27

تثير محكمة الدرجة الأولى أو القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية، عدم الاختصاص النوعي تلقائيا .

يمكن للأطراف الدفع بعدم الاختصاص النوعي في جميع مراحل الدعوى أمام محاكم الدرجة الأولى، وأمام الأقسام المتخصصة بالمحاكم الابتدائية .

تبت المحكمة أو القسم المتخصص بحكم مستقل في الدفع بعدم الاختصاص النوعي ،داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ إثارته.

يمكن استئناف الحكم المتعلق بالاختصاص خلال أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ التبليغ به.

يتعين على كتابة الضبط أن توجه الملف إلى محكمة الدرجة الثانية داخل أجل عشرة)10(أيام من تاريخ تقديم مقال الاستئناف.

تبت المحكمة داخل أجل عشرة) 10(أيام تبتدئ من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

إذا بتت محكمة الدرجة الثانية في الاختصاص، أحالت الملف تلقائيا على المحكمة المختصة والذي يتوجب توجيهه من قبل كتابة الضبط إلى المحكمة المختصة داخل أجل عشرة)10(أيام من تاريخ صدوره.

لا يقبل قرار محكمة الدرجة الثانية أي طعن عاديا كان أو غير عادي .

لا يمكن إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

المادة

28

يجب على الأطراف الدفع بعدم الاختصاص المحلي، قبل كل دفع أو دفاع .

لا يجوز إثارة هذا الدفع في مرحلة الاستئناف، إلا بالنسبة للأحكام الغيابية .

يجب على من يثير هذا الدفع أن يبين المحكمة التي تقدم إليها القضية، وإلا كان الدفع غير مقبول .

إذا قبل الدفع، يحال الملف بقوة القانون إلى المحكمة المختصة داخل أجل ثمانية) 8(أيام وبدون مصاريف .

يجوز للمحكمة التي أثير أمامها الدفع بعدم الاختصاص المحلي، أن تبت فيه بحكم مستقل أو تضمه إلى الموضوع .

لا يقبل الحكم الفاصل في الاختصاص المحلي أي طعن .

يمكن للأطراف أن يتفقوا كتابة على اختيار المحكمة المختصة محليا، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك.

الباب الثاني: الاختصاص النوعي

الفرع الأول: اختصاص محاكم الدرجة الأولى

الجزء الأول: اختصاص المحاكم الابتدائية

المادة

29 تختص المحاكم الابتدائية بالنظر في:

- القضايا المدنية والاجتماعية؛
- القضايا التجارية والإدارية المسندة إلى الأقسام المتخصصة بها، مع مراعاة المادة 31 أدناه؛
- قضايا الأسرة وقضايا قضاء القرب؛
- جميع القضايا التي تسند إليها بمقتضى نص خاص؛

المادة

- جميع القضايا التي لم يسند الاختصاص بشأنها صراحة إلى جهة قضائية أخرى ،باعتبارها صاحبة الولاية العامة.

30

مع مراعاة المقتضيات الخاصة، تختص المحاكم الابتدائية بالنظر:

- ابتدائيا وانتهائيا إلى غاية عشرة آلاف) 000.10(درهم؛
- ابتدائيا، مع حفظ حق الاستئناف في جميع الطلبات التي تتجاوز عشرة آلاف) 000.10(درهم؛ يبت ابتدائيا، مع حفظ حق الاستئناف في الحالة المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه .

المادة 31

تختص المحاكم الابتدائية، مالم توجد محكمة تجارية بدائرة نفوذها، بالنظر في القضايا التجارية التي لا تتجاوز قيمتها ثمانين ألف) 000.80(درهم، كما تختص، في هذه الحدود ،في جميع الطلبات المقابلة وطلبات المقاصة .

المادة 32

يمكن للطرف المتضرر من الحكم الصادر ابتدائيا وانتهائيا، وفق مقتضيات المادتين 30 أعلاه و331 أدناه، طلب إلغائه أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختص، داخل أجل خمسة عشر)15(يوما من تاريخ تبليغه بالحكم، وذلك في إحدى الحالات التالية:

- إذا لم يحترم القاضي اختصاصه النوعي أو القيمي؛
- إذا لم يجر القاضي الصلح بين طرفي الدعوى، طبق ما تنص عليه المادة 333 أدناه؛
- إذا بت القاضي فيما لم يطلب منه، أو حكم بأكثر مما طلب، أو أغفل البت في أحد الطلبات؛
- إذا بت القاضي رغم أن أحد الأطراف قد جرحه عن حق؛
- إذا بت القاضي دون أن يتحقق مسبقا من هوية الأطراف؛
- إذا حكم القاضي على المدعى عليه، دون أن تكون له الحجة على أنه توصل بالاستدعاء طبقا للقانون؛

المادة

- إذا وجد تناقض بين أجزاء الحكم؛
- إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى.

يبت الرئيس أو من ينوب عنه في الطلب بحكم غير قابل لأي طعن ،داخل أجل شهر بعد استدعاء الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم لتقديم إيضاحات.

33

تختص المحاكم الابتدائية في القضايا الاجتماعية التالية:

1- النزاعات الفردية المتعلقة بعقود الشغل أو التدريب من أجل الإدماج المهني؛

2- التعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، طبقا للتشريع الجاري به العمل؛

3- النزاعات التي تترتب عن تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

المادة 34

تبت المحكمة الابتدائية في القضايا الاجتماعية انتهائيا في حدود الاختصاص المخول لها والمحدد بمقتضى المادة 30 أعلاه، وابتدائيا إذا تجاوز الطلب ذلك المبلغ أو كان الطلب غير محدد .

غير أنها تبت ابتدائيا فقط في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، وكذا في المعاشات الممنوحة في نطاق الضمان الاجتماعي.

الجزء الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية

والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري

بالمحاكم الابتدائية المادة 35

تختص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في:

1- الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية؛

المادة

2- الدعاوى التي تنشأ بين التجار والمتعلقة بأنشطتهم التجارية؛

3- الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية؛

4- النزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية؛

5- النزاعات المتعلقة بالأصول التجارية؛

6- مساطر صعوبات المقاولة؛

7- النزاعات الأخرى المسندة إليها بنص خاص .

وتستثنى قضايا التعويض عن حوادث السير على الطرقات، من اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية.

يمكن الاتفاق بين التاجر وغير التاجر، على إسناد الاختصاص للمحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية، فيما قد ينشأ بينهما من نزاع بسبب عمل من أعمال التاجر .

تختص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في الطلبات الأصلية التي تتجاوز قيمتها ثمانين ألف) 000.80(درهم، كما تختص بالنظر في جميع الطلبات المقابلة وطلبات المقاصة مهما كانت قيمتها، مع مراعاة مقتضيات المادة 31 أعلاه.

يجوز للأطراف الاتفاق على عرض النزاعات المبينة أعلاه على مسطرة التحكيم أو الوساطة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة 36

للمحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية ،أن تأمر بأداء مبلغ مسبق من الدين، إذا كان الدين ثابتا ومستحق الأداء، ولم يكن محل منازعة جدية، وذلك مقابل ضمانات بنكية أو نقدية كافية .

المادة 37

تختص المحاكم الابتدائية التجـارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في مجموع النزاع التجاري الذي يتضمن جانبا مدنيا .

الجزء الثالث: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم بالابتدائية

المادة 38

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، مع مراعاة مقتضيات المادتين 39 و375 أدناه، بالبت ابتدائيا في:

- الطعون المتعلقة بإلغاء قرارات السلطات الإدارية، بسبب التجاوز في استعمال السلطة أو عدم تعليلها في الحالات الواجب فيها التعليل قانونا؛
- النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية؛

- دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال وأنشطة أشخاص القانون العام ،ماعدا التعويض عن الأضرار التي تسببها في الطريق العام مركبات، أيا كان نوعها، يملكها شخص من أشخاص القانون العام؛

- النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمعاشات ومنح الوفاة المستحقة للعاملين في مرافق الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات العامة وموظفي إدارة مجلس النواب وموظفي إدارة مجلس المستشارين؛

- النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات؛

- الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون العمومية؛

- نزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت؛

- النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للأشخاص المعينين بظهير شريف أو مرسوم، مع مراعاة مقتضيات الفصل 114 من الدستور، والمادة 101 من القانون التنظيمي رقم 13.100 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للموظفين والعاملين في مرافق الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات العامة وموظفي إدارة مجلس النواب وموظفي إدارة مجلس المستشارين؛

- طلبات فحص شرعية القرارات الإدارية، مع مراعاة مقتضيات المادة 59 أدناه؛

- الدعاوى المتعلقة بالاعتداء المادي؛

- النزاعات المسندة إليها بنص خاص.

المادة 39

تختص المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط بالنظر في:

- النزاعات الراجعة إلى اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، التي تنشأ خارج دوائر اختصاص جميع هذه المحاكم والأقسام؛

- النزاعات الأخرى المسندة إليها بنص خاص.

المادة 40

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، المرفوعة إليها دعوى تدخل في دائرة اختصاصها المحلي بالنظر في جميع الطلبات التابعة لها أو المرتبطة بها، وفي جميع الدفوع التي تدخل قانونا في الاختصاص المحلي لمحاكم ابتدائية إدارية أخرى أو لأقسام أخرى متخصصة في القضاء الإداري .

المادة 41

إذا رفعت إلى محكمة ابتدائية إدارية أو إلى قسم متخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية، دعوى لها ارتباط بدعوى تدخل في اختصاص محكمة النقض ابتدائيا وانتهائيا أو في اختصاص المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، حسب الحالة، وجب عليها أن تحكم تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف بعدم اختصاصها، وتحيل الملف إلى محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، ويترتب على هذه الإحالة رفع الدعوى الأصلية والدعوى المرتبطة بها بقوة القانون أمام الجهة القضائية المحال إليها الملف .

إذا تبين للمحكمة المحال إليها الملف عدم توفر شرط الارتباط، وجب عليها إرجاعه للجهة المحيلة داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما من تاريخ توصل كتابة الضبط به، ويجب على هذه الجهة القضائية المحال إليها البت في القضية.

المادة 42

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 26 أعلاه، تكون المحكمة المرفوعة إليها الدعوى الأصلية مختصة أيضا بالبت في كل دعوى فرعية تهدف إلى الحكم على شخص من أشخاص القانون العام، بأنه مدين للمدعي .

المادة 43

يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية الإدارية أو لرئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية، منح المساعدة القضائية طبقا للمسطرة المعمول بها في هذا المجال، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

يستأنف قرار رفض منح المساعدة القضائية داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ، أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية، أو أمام رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، حسب الحالة .

يتعين على كتابة الضبط توجيه مقال الاستئناف مع المستندات داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ إيداعه بها .

يبتُ في الاستئناف داخل أجل خمسة عشر)15(يوما من تاريخ توصل كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف.

المادة 44

كل قرار إداري صدر عن جهة غير مختصة أو لعيب في شكله أو في سببه أو لانعدام تعليله في الحالات الواجب فيها التعليل قانونا أو لمخالفة القانون أو لانحراف في السلطة، يشكل تجاوزا في استعمال السلطة، يحق للمتضرر الطعن فيه أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة .

المادة 45

يجب أن يكون الطعن بالإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة، مصحوبا بنسخة من القرار الإداري المطعون فيه أو بأي وثيقة تفيد صدوره متى كان ضمنيا، وإذا سبقه تقديم تظلم إداري، يتعين أن يرفق الطعن أيضا بنسخة من القرار الصادر برفض التظلم أو بنسخة من وثيقة تشهد بإيداع التظلم في حالة رفضه ضمنيا .

المادة 46 يعفى من أداء الرسم القضائي:

- الطعن الرامي إلى إلغاء قرار السلطة الإدارية بسبب التجاوز في استعمال السلطة ،وكذا طلب إيقاف تنفيذه؛ - طلبات البطلان المقدمة في إطار المراقبة الإدارية على أعمال الجماعات الترابية ومجموعاتها ورؤسائها.

المادة 47

يجب أن تقدم الطعون بإلغاء القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية بسبب التجاوز في استعمال السلطة داخل أجل ستين) 60(يوما، يبتدئ من نشر القرار المطعون فيه أو تبليغه إلى المعني بالأمر، أو من تاريخ علمه اليقيني به وبأسبابه .

ويجوز للطاعن أن يقدم، قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة، تظلما من القرار إلى مصدره أو إلى رئيسه، وفي هذه الحالة، يمكن رفع الطعن بالإلغاء إلى المحاكم الابتدائية الإدارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية داخل أجل ثلاثين) 30(يوما يبتدئ من تاريخ تبليغ القرار الصادر صراحة برفض التظلم الإداري كليا أو جزئيا .

إذا لم تجب السلطة الإدارية المعنية عن التظلم المرفوع إليها خلال أجل الثلاثين) 30(يوما، اعتبر ذلك بمثابة رفض له، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، وإذا كانت السلطة الإدارية هيئة تصدر قراراتها بتصويت أعضائها، فإن أجل ثلاثين) 30(يوما يمدد، إن اقتضىالحال ذلك، إلى نهاية أول دورة عادية لها تلي إيداع التظلم .
إذا كان نظام من الأنظمة ينص على إجراء خاص في شأن بعض الطعون الإدارية، فإن الطعن بالإلغاء لا يكون مقبولا، إلا إذا رفع إلى المحكمة بعد القيام بهذا الإجراء وداخل نفس الآجال المشار إليها أعلاه .

إذا لم تجب السلطة الإدارية المعنية عن الطلب المرفوع إليها خلال ثلاثين) 30(يوما ،اعتبر ذلك بمثابة رفض له، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، وللمعني بالأمر حينئذ أن يطعن في ذلك أمام المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية داخل أجل ثلاثين) 30(يوما، يبتدئ من انقضاء مدة ستين) 60(يوما الأولى المشار إليها أعلاه .

في حالة ما إذا كان بإمكان المعني بالأمر أن يطالب بما يدعيه من حقوق أمام القضاء الشامل، تصدر المحكمة أمرا برفع اليد عن القضية، وإحالتها إلى رئيس المحكمة أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الاداري بالمحكمة الابتدائية، حسب الحالة، الذي يعين الهيئة المختصة، وعلى هذه الأخيرة أن تنذر المدعي بتصحيح مقاله مع أداء الرسوم القضائية المستحقة، عند الاقتضاء.

المادة 48

للمحاكم الابتدائية الإدارية وللأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية أن تأمر، بصورة استثنائية، بناء على طلب مستقل يقدمه الطاعن، بوقف تنفيذ القرار الإداري موضوع الطعن بالإلغاء المعروض أمامها.

يجب على المحكمة المعنية أو القسم المتخصص أن يبت في الطلب المقدم داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما من تاريخ إيداعه بكتابة ضبط المحكمة.

المادة 49

يتوقف أجل قبول الطعن بإلغاء قرار إداري بسبب التجاوز في استعمال السلطة، إذا رفع إلى جهة قضائية غير مختصة ولو كانت محكمة النقض، ويبتدئ سريان الأجل مجددا ابتداء من تاريخ تبليغ المدعي بالحكم الصادر نهائيا، بتعيين الجهة القضائية المختصة .

يقطع لجوء الطاعن إلى مؤسسة الوسيط، لأول مرة، أجل قبول الطعن بالإلغاء، طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون رقم 16.14 المتعلق بمؤسسة الوسيط.

المادة 50

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية بالنظر أيضا في المنازعات الانتخابية التالية:

- المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية ومجموعاتها؛
- المنازعات المتعلقة بانتخاب الأجهزة المسيرة للمرافق الإدارية؛
- المنازعات المتعلقة بانتخاب الغرف المهنية؛
- المنازعات المتعلقة بانتخاب ممثلي الموظفين والمستخدمين في اللجان المتساوية الأعضاء؛
- المنازعات الانتخابية الأخرى المسندة إليها بنص خاص.

المادة 51

تقدم الطعون بشأن المنازعات الانتخابية المشار إليها في المادة 50 أعلاه، ويبت فيها وفق القواعد الإجرائية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها .

تعفى الطعون المقدمة بشأن المنازعات الانتخابية من أداء الرسم القضائي.

تعفى كذلك من أداء الرسم القضائي الطعون المتعلقة بحل مجالس الجماعات الترابية ومجموعاتها أو الرامية إلى عزل عضو من أعضائها، والمقدمة في إطار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية .

المادة 52

تقدم الطعون المتعلقة بالضرائب وتحصيل الديون العمومية، ويبت فيها وفق الإجراءات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب والرسوم وباقي الديون العمومية .

المادة 53

تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بالضرائب والرسوم والأتاوى المستحقة للجماعات الترابية ومجموعاتها، المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مكان استحقاقها .

المادة 54

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، بتلقي وثائق إجراءات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت ،المنصوص عليها في القانون رقم 81.7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلالالمؤقت، وبالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون.

المادة 55

تطبق أمام المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية في قضايا نزع الملكية والاحتلال المؤقت، القواعد الإجرائية المنصوص عليها في القانون رقم 81.7 المشار إليه أعلاه، ويتولى اختصاصات قاضي المستعجلات رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية أو من ينوب عنه، أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية أو من ينوب عنه .

المادة 56

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق:

- القانون رقم 71.011 الصادر في 12 ذي القعدة 1391)30 دجنبر 1971(بإحداث نظام المعاشات المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه، ماعدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفصل 28 منه؛

-القانون رقم 71.013 الصادر في 12 ذي القعدة 1391)30 دجنبر1971(بإحداث نظام المعاشات العسكرية، كما وقع تغييره وتتميمه، ماعدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفصل 32 منه؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 92.74.1 بتاريخ 3 شعبان 1395)12 غشت 1975(المتعلق بانخراط رجال التأطير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 الصادر في 20 من شوال 1397

)4 أكتوبر 1977(بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، كما وقع تغييره وتتميمه، ماعدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفقرة الثانية من الفصل 52 منه؛

- الظهير الشريف رقم 075.59.1 بتاريخ 6 رمضان 1378)16 مارس 1959(، بشأن نظام المعاشات الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم، كما وقع تغييره وتتميمه؛ - الظهير الشريف رقم 117.58.1 بتاريخ 15 من محرم 1378)فاتح أغسطس 1958(، في شأن معاشات الزمانة المستحقة للعسكريين، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنظمة المعاشات والاحتياط الاجتماعي الخارجةعن نطاق تطبيق النظام الجماعي لرواتب التقاعد بمقتضى أحكام الفصل 2 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 المشار إليه أعلاه، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 534.76.1 بتاريخ 15 من شعبان 1396)12 أغسطس 1976(المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 116.75.1 بتاريخ 12 من ربيع الثاني 1395)24 أبريل 1975(، المتعلق بمنح إيراد خاص للمستحقين عن العسكريين الذين استشهدوا بسبب عمليات حرب 10 رمضان 1393، كما وقع تغييره؛

- أنظمة المعاشات والإيرادات والمنح المشار إليها في القانون رقم 80.4 المتعلق بتحسين وضعية بعض موظفي وأعوان الدولة المحالين على التقاعد، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.381 بتاريخ 3 جمادى الآخرة 1401)8 أبريل 1981(، كما وقع تتميمه؛

- القرار الصادر في 22 من صفر 1369)14 ديسمبر 1949(بإحداث منحة الوفاة لفائدة المستحقين عن الموظفين المتوفين، والباب الخامس المكرر من المرسوم رقم 680.56.2 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375)2 أغسطس 1956(بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وكذا قواعد الإدارة والمحاسبة المتعلقة بذلك، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 57

يمكن الطعن أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، في مقررات لجنة الاستئناف المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من الفصل 56 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 الصادر في 20 من شوال 1397)4 أكتوبر 1977(بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد .

المادة 58

يقدم إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، الطعن القضائي المنصوص عليه في الفصل 57 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 المشار إليه أعلاه.

المادة 59

إذا كان الحكم في قضية معروضة على محكمة غير زجرية ، يتوقف على تقدير شرعية قرار إداري، وكان النزاع في شرعية القرار جديا، وجب على المحكمة المثار ذلك أمامها أن تؤجل النظر في القضية ، وتحيل تقدير شرعية القرار الإداري محل النزاع إلى المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية أو إلى محكمةالنقض، حسب اختصاص كل جهة قضائية، كما هو محدد في المواد 38 و39 أعلاه و375 أدناه، ويترتب على الإحالة رفع المسألة العارضة، بقوة القانون، إلى الجهة القضائية المحال إليها للبت فيها .

للجهات القضائية الزجرية كامل الولاية لتقدير شرعية أي قرار إداري وقع التمسك به أمامها، سواء باعتباره أساسا للمتابعة أو باعتباره وسيلة من وسائل الدفاع .

الفرع الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الثانية

المادة 60

تختص محاكم الدرجة الثانية بالنظر في استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى، وفي جميع القضايا الأخرى التي تختص بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص خاصة .

يختص الرؤساء الأولون لمحاكم الدرجة الثانية أو من ينوب عنهم، بالنظر في استئناف الأوامر الصادرة عن رؤساء محاكم الدرجة الأولى والأوامر الصادرة عن قضاة التنفيذ، وبما هو مخول لهم البت فيه بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص أخرى .

يختص رؤساء الأقسام المتخصصة بمحاكم الاستئناف، بالنظر في استئناف الأوامر الصادرة عن رؤساء الأقسام المتخصصة بالمحاكم الابتدائية، وبما هو مخول لهم البت فيه بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص أخرى .

يختص القسم المتخصص في القضاء التجاري بمحكمة الاستئناف، التي لا توجد محكمة استئناف تجارية في دائرة نفوذها، بالبت في استئناف أحكام المحاكم الابتدائية التجارية.

كما يختص القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، التي لا توجد محكمة استئناف إدارية في دائرة نفوذها، بالبت في استئناف أحكام المحاكم الابتدائية الإدارية.

الفرع الثالث: مقتضيات مشتركة بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية

المادة 61

يجب أن يثار في آن واحد، وقبل كل دفاع في الجوهر، وإلا سقط الحق في إثارته، الدفع:

- بعدم القبول؛
- بإحالة الدعوى على محكمة أخرى، لتقديمها أمام محكمتين مختلفتين أو لارتباط الدعويين؛
- بالبطلان للإخلالات الشكلية والمسطرية، الذي لا تقبله المحكمة إلا إذا كانت مصالحالطرف الذي أثاره قد تضررت فعلا.

المادة 62

لا يمكن إثارة الدفوع بعدم القبول لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية، باستثناء الأحكام الغيابية.

المادة 63

إذا كان قاض من قضاة محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة، طرفا في الدعوى بصفة مدع أو مدعى عليه، أصدر الرئيس الأول لمحكمة النقض بناء على طلب من يعنيه الأمر، قرارا يقضي بتعيين المحكمة التي ستنظر في القضية خارج دائرة محكمة الدرجة الثانية التي يزاول القاضي مهامه فيها ،وذلك خلافا لقواعد الاختصاص المحلي المنصوص عليها في القانون.

يكون كل حكم صادر بدون هذا القرار باطلا.

لا تطبق هذه المقتضيات، إذا أقيمت الدعوى المدنية خارج دائرة محكمة الدرجة الثانية التي يزاول فيها القاضي مهامه، أو إذا كانت تابعة للدعوى العمومية.

المادة 64

تبت المحكمة بنفس الهيئة المصدرة للمقرر القضائي، إما تلقائيا أو بناء على ملتمس النيابة العامة أو طلب أحد الأطراف، وبدون مصاريف في كل ما يتعلق بتصحيح أخطاء مادية كتابية أو حسابية في مقرراتها، إذا كانت لازالت قائمة، شريطة أن لا تكون موضوع طعن بالتعرض أو الاستئناف.

إذا قضت المحكمة بالتصحيح، ضمنه كاتب الضبط في السجلات، بعد أن يثبته ويوقعه هو ورئيس الهيئة في أصل المقرر المصحح.

إذا كانت الهيئة غير قائمة يحال المقرر إلى رئيس المحكمة.

المادة 65

لا تكون المقررات الصادرة طبقا للمادة السابقة قابلة للطعن، إلا إذا كان المقرر في الدعوى الأصلية قابلا نفسه للطعن .

الباب الثالث: الاختصاص المحلي

المادة 66

يكون الاختصاص المحلي لمحكمة الموطن الحقيقي أو المختار للمدعى عليه .

إذا لم يكن للمدعى عليه موطن في المغرب ولكن يتوفر على محل إقامة، انعقد الاختصاص لمحكمة هذا المحل .

إذا لم يكن للمدعى عليه موطن أو محل إقامة بالمغرب، فيمكن تقديم الدعوى ضده أمام محكمة موطن المدعي أو أي واحد منهم عند تعددهم .

إذا تعدد المدعى عليهم، جاز للمدعي أن يختار محكمة موطن أو محل إقامة أي واحد منهم.

المادة 67

خلافا لمقتضيات المادة السابقة، تقام الدعاوى أمام المحاكم التالية:

1- في الدعاوى العقارية، أمام محكمة موقع العقار المتنازع عليه؛

2- في الدعاوى المختلطة المتعلقة في آن واحد بنزاع في حق شخصي وعيني، أمام محكمة موقع العقار أو محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه؛

3- في دعاوى النفقة، أمام محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه أو موطن أو محل إقامة المدعي باختيار هذا الأخير؛

4- في دعاوى تقديم علاجات طبية أو مواد غذائية، أمام محكمة المحل الذي قدمت به العلاجات أو المواد الغذائية، أو أمام محكمة موطن المدعي باختياره؛

5- في دعاوى التعويض، أمام محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المسبب للضرر، أو أمام محكمة موطن المدعي أو المدعى عليه باختيار المدعي؛

6- في دعاوى التجهيز والأشغال والكراء وإجارة الخدمة أو العمل، أمام محكمة محل التعاقد أو تنفيذ العقد إذا كان هو موطن أحد الأطراف، وإلا فأمام محكمة موطن المدعى عليه؛

7- في دعاوى الأشغال العمومية، أمام محكمة المكان الذي نفذت فيه تلك الأشغال؛

8- في دعاوى النزاعات المتعلقة بالمراسلات والأشياء المضمونة والإرساليات المصرح بقيمتها والطرود البريدية، أمام محكمة موطن المرسل أو موطن المرسل إليه باختيار الطرف الذي بادر إلى رفع الدعوى؛

9- في دعاوى التركات، أمام محكمة افتتاح التركة؛

10- في دعاوى انعدام الأهلية والترشيد والتحجير وعزل الوصي أو المقدم، أمام محكمةمحل افتتاح التركة، أو أمام محكمة موطن الذين تقرر انعدام أهليتهم باختيار هؤلاء أو ممثلهم القانوني، وإذا لم يكن لهم موطن في المغرب، فأمام محكمة موطن المدعى عليه؛

11- في دعاوى التأمين وجميع الدعاوى المتعلقة بتحديد وأداء التعويضات المستحقة ،أمام محكمة موطن أو محل إقامة المؤمن له، أو أمام محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المسبب للضرر؛

12- في الدعاوى المتعلقة بتحديد تدابير لحماية المستهلك، أمام محكمة موطن أو محل إقامة المستهلك أو محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب في الضرر باختياره.

يحدد الاختصاص المحلي في القضايا الاجتماعية كما يأتي:

1- في دعاوى عقود الشغل والتدريب من أجل الإدماج المهني، أمام محكمة عنوان المشغل بالنسبة للعمل المنجز به أو محكمة موقع إبرام أو تنفيذ عقد الشغل بالنسبة للعمل المنجز خارج عنوان المشغل؛

2- في دعاوى الضمان الاجتماعي، أمام محكمة موطن المدعى عليه، أو أمام محكمة موطن المدعي باختياره؛

3- في دعاوى حوادث الشغل، أمام المحكمة التي وقعت الحادثة في دائرة نفوذها، أو أمام محكمة محل إقامة الضحية أو ذوي حقوقه؛

4- في دعاوى الأمراض المهنية، أمام محكمة محل إقامة الأجير أو ذوي حقوقه.

المادة 68

خلافا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة السابقة، فإن المحكمة المختصة:

1- في دعاوى الضمان الاجتماعي، هي محكمة الدار البيضاء إذا كان موطن المؤمن له خارج المغرب؛

2- في دعاوى حوادث الشغل، هي محكمة محل إقامة الضحية أو ذوي حقوقه، عند الاقتضاء، إذا وقعت الحادثة خارج المغرب؛

3- في دعاوى الأمراض المهنية، هي محكمة المحل الذي وقع فيه إيداع التصريح بالمرض، عند الاقتضاء، إذا كان موطن الأجير أو ذوي حقوقه خارج المغرب.

المادة 69

تختص المحكمة التي تنظر في الدعوى الأصلية بالبت في الطلبات العارضة.

يجوز للمدعى عليه في طلب الضمان أن يتمسك بعدم اختصاص المحكمة المعروضة أمامها الدعوى الأصلية، إذا أثبت أن هذه الدعوى لم تقدم إلا بقصد مقاضاته أمام محكمة غير المحكمة المختصة، أو إذا قررت المحكمة أن الطلب العارض غير جدي .

المادة 70

يحدد الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية كما يلي:

- في النزاعات الناشئة بين الشركاء في شركة تجارية، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية التابع لأحدهما المقر الرئيسي للشركة أو مقر فرعها؛

- فيما يتعلق بمساطر صعوبات المقاولة، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية التابع لها مؤسسة التاجر الرئيسية أو المقر الاجتماعي للشركة؛

- فيما يخص الإجراءات التحفظية، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية التي سينفذ الإجراء المطلوب بدائرة نفوذها أو المحكمة الابتدائية التي لا يوجد بدائرتها محكمة ابتدائية تجارية أو قسم متخصص في القضاء التجاري؛
- في الدعاوى المتعلقة ببيع الأصل التجاري، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري حيث يوجد الأصل التجاري موضوع دعوى البيع.

المادة 71

يحدد الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، على أساس انعقاده لمحكمة موطن الطرف المدعي أو الطاعن، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

واستثناء من ذلك، ينعقد الاختصاص المحلي للنظر في:

- النزاعات الضريبية، للمحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها المكان المستحقة فيه الضريبة أو الرسم؛ - الطعن في مقرر اللجان الضريبية، للمحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها مكان استحقاق الضريبة؛

- النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية، للمحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصصفي القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية لمحل إبرام العقد أو تنفيذه حسب اختيار المدعي.

الباب الرابع: الاختصاص القضائي الدولي

المادة 72

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي ترفع ضد مغربي ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة في المغرب، عدا بالنسبة للدعاوى المتعلقة بعقار يوجد في الخارج .

المادة 73

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في المغرب، عدا بالنسبة للدعاوى المتعلقة بعقار يوجد في الخارج .

المادة 74

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في المغرب، إذا كانت الدعوى تتعلق:

1- بمال موجود في المغرب أو بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيه؛

2- بالمسؤولية التقصيرية متى كان الفعل المنشئ للمسؤولية أو الضرر قد حدث فوق التراب الوطني؛

3- بحماية حق من حقوق الملكية الفكرية في المغرب؛

4- بمساطر صعوبات المقاولة المفتوحة بالمغرب؛

5- بعدة مدعى عليهم وكان لأحدهم موطن بالمغرب؛

6- بطلب نفقة وكان المستفيد منها مقيما بالمغرب؛

7- بنسب قاصر يقيم بالمغرب أو بمسألة من مسائل الولاية على النفس أو المال؛

8- بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية الأخرى:

- إذا كان المدعي مغربيا؛
- إذا كان المدعي أجنبيا مقيما بالمغرب ولم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج .

9- بطلب انحلال ميثاق الزوجية:

- إذا كان عقد الزواج مبرما بالمغرب؛
- إذا كانت الدعوى مرفوعة من الزوج أو الزوجة التي تحمل الجنسية المغربية؛
- إذا كانت الدعوى مرفوعة من الزوج أو الزوجة الأجنبية المقيمة بالمغرب على زوجها الذي كان له موطن به؛

- إذا كان أحد الزوجين قد هجر الآخر وجعل موطنه في الخارج أو كان قد أبعد من أراضي المغرب.

يمتد اختصاص محاكم المملكة التي تنظر في الدعاوى الأصلية، إلى النظر في الطلبات العارضة وكل طلب مرتبط بهذه الدعاوى الأصلية .

كما تختص محاكم المملكة باتخاذ التدابير التحفظية والوقتية التي تنفذ في إقليم المملكة ،ولو كانت غير مختصة بالنظر في الدعوى الأصلية.

المادة 75

تختص محاكم المملكة أيضا، بالنظر في الدعاوى، ولو لم تكن داخلة في اختصاصها، إذا قبل المدعى عليه ولايتها صراحة أو ضمنيا، ما عدا الدعاوى المتعلقة بعقار يوجد في الخارج .

إذا لم يحضر المدعى عليه المذكور، صرحت المحكمة بعدم اختصاصها.

القسم الثالث: المسطرة أمام محاكم الدرجة الأولى

الباب الأول: تقييد الدعوى

المادة 76

تقدم الدعوى أمام محاكم الدرجة الأولى، مالم ينص القانون على خلاف ذلك، بمقال مكتوب يودع بكتابة ضبط المحكمة أو بطريقة إلكترونية، ويكون مؤرخا وموقعا من قبل المدعي أو وكيله أو محاميه.

تقيد القضايا بكتابة الضبط في سجل معد لهذا الغرض، حسب الترتيب التسلسلي لتاريخ إيداعها، يضمن فيه أسماء الأطراف ومحاميهم، عند الاقتضاء، وموضوع الدعوى، وكذا تاريخ الاستدعاء.

المادة 77 يتضمن المقال،

تحت طائلة عدم القبول:

- الاسم الشخصي والعائلي لكل طرف في الدعوى؛
- صفة وموطن أو محل إقامة كل طرف في الدعوى؛
- رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للمدعي أو ما يقوم مقامها؛

- الاسم الشخصي والعائلي لوكيل المدعي وموطنه في حالة توكيله؛

- الاسم الشخصي والعائلي لمحامي المدعي ورقمه الوطني والهيئة التي ينتمي إليها ،وعنوان بريده الإلكتروني، في حالة تقديم الدعوى بواسطة محام؛

- إذا تعلق الأمر بشخص اعتباري، اسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر الفرع التابع له، وعنوانه المضمن في السجل التجاري وعنوان بريده الإلكتروني؛

- موجزا لموضوع الدعوى والوقائع والأسباب المعتمدة.

ترفق بالمقال، وجوبا، المستندات التي يرغب المدعي في استعمالها مقابل وصل يسلمه كاتب الضبط للمدعي، يثبت فيه عدد المستندات المرفقة ونوعها .

يعتبر وصلا، نسخة المقال المؤشر عليها من طرف كتابة الضبط التي تلقت المقال مع تاريخ إيداعه، بعد التأكد من عدد ونوع المستندات المرفقة .

إذا قدم الطلب بمقال مكتوب ضد عدة مدعى عليهم، وجب على المدعي أن يرفقه بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم .

يجب على كل طرف أن يشعر المحكمة بكل تغيير يقع في عنوانه أو محل المخابرة معه ،وإلا اعتبر كل تبليغ في آخر محل أو عنوان مدلى به، صحيحا ومنتجا لآثاره .

ينذر رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، عند الاقتضاء، كل طرف أو وكيله أو محاميه، بتدارك البيانات غير التامة أو التي تم إغفالها، وبالإدلاء بنسخ المقال الكافية وبالمستندات المعتمدة في المقال، وذلك داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم القبول .

في حالة عدم توقيع المقال، ينذر الطرف أو الوكيل أو المحامي بتصحيح المسطرة، حالا أو داخل أجل تحدده المحكمة، تحت طائلة الحكم بعدم القبول.

المادة 78

يجب أن يعين كل طرف أو وكيله موطنا للمخابرة معه بدائرة نفوذ المحكمة، وإلا اعتبر صحيحا كل تبليغ تم بكتابة الضبط.

يعتبر مكتب المحامي محلا للمخابرة معه، وتبلغ إليه الإجراءات، باستثناء الأحكام التمهيدية القاضية بتحملات مالية والأحكام الفاصلة في الدعوى، مالم يتفق الطرفان كتابة على خلاف ذلك.

المادة 79

لا يمكن أن يكون وكيلا للأطراف، إلا من كان زوجا أو صهرا أو قريبا من الأصول أو الفروع إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية .

يجب على الوكيل، الذي لا يتمتع بحكم مهنته بحق التمثيل أمام القضاء، أن يثبت وكالته بسند رسمي أو عرفي مصادق على صحة توقيعه بصفة قانونية، أو بتصريح شفوي يدلي به الطرف شخصيا أمام المحكمة بمحضر وكيله .

يمكن للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها والوصي على الجماعات السلالية، أن تكون ممثلة أمام القضاء بواسطة أحد الموظفين المنتدبين لهذه الغاية بصفة قانونية، كما يمكن لها تنصيب محام عنها.

المادة 80 لا يصح أن يكون وكيلا للأطراف:

1- الشخص المحروم من حق أداء الشهادة أمام القضاء؛

2- الشخص المحكوم عليه بحكم غير قابل لأي طعن بسبب جناية أو جنحة متعلقة بالزور أو جرائم الأموال، ما لم يتم رد اعتباره؛

3- الشخص المعزول من مهنة قانونية أو قضائية بمقتضى مقرر تأديبي؛

4- الشخص المحروم من الحقوق المدنية.

المادة 81

تستدعي المحكمة الأطراف للجلسة المدرجة فيها القضية، ويتضمن الاستدعاء:

1- الاسم الشخصي والعائلي للمدعي والمدعى عليه وموطنهما أو محل إقامتهما؛

2- رقم القضية وموضوع الطلب؛

3- المحكمة ومقرها؛

4- تاريخ وساعة الحضور ورقم قاعة الجلسات؛

5- التنبيه إلى وجوب اختيار موطن في دائرة اختصاص المحكمة.

المادة 82

مع مراعاة مقتضيات القسم الحادي عشر من هذا القانون، لا يجوز تبليغ أي طي قضائي ،قبل الساعة السابعة صباحا وبعد الساعة العاشرة ليلا، إلا في حالات الضرورة، وبناء على إذن مكتوب ومعلل من طرف رئيس المحكمة أو من ينوب عنه، أو من طرف رئيس الهيئة أوالقاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أو من طرف قاضي التنفيذ .

المادة 83

يبلغ الاستدعاء بواسطة أحد المفوضين القضائيين .

يمكن للمحكمة أن تأمر، عند الاقتضاء، بتبليغ الاستدعاء بواسطة أحد موظفي كتابة الضبط أو بالطريقة الإدارية أو عن طريق البريد المضمون.

إذا كان المرسل إليه يقيم خارج المغرب، يوجه الاستدعاء بواسطة السلم الإداري على الطريقة الدبلوماسية أو عن طريق البريد المضمون، عدا إذا كانت الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية، تنص على خلاف ذلك.

المادة 84

يسلم الاستدعاء مرفقا بنسخة من مقال الدعوى إلى الشخص نفسه في موطنه الحقيقي أو المختار أو محل إقامته أو لكل شخص يسكن معه، أو في محل عمله أو بمقر المحكمة أو في أي مكان آخر يوجد فيه.

يكون التبليغ صحيحا للأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون الخاص وللإدارات والمؤسسات العمومية وباقي أشخاص القانون العام، بتسليم الاستدعاء لممثلها القانوني أو من يقوم مقامه بمقراتها أو بمكتب الضبط لديها إن وجد.

يتم تبليغ أو تنفيذ الإجراءات أو المقررات القضائية الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها، وجوبا بمقراتها داخل أوقات العمل الإداري، ولا يعتبر هذا التبليغ أو التنفيذ صحيحا، إلا إذا حمل تأشير رئيس المجلس المعني، أو عند الاقتضاء، تأشير المدير العام للمصالح أو مدير المصالح حسب الحالة، أو مكتب الضبط إن وجد.

يسلم الاستدعاء الذي يحمل طابع المحكمة وتاريخ التبليغ، مذيلا بتوقيع كاتب الضبط.

المادة 85

ترفق بالاستدعاء شهادة التسليم التي يضمن فيها البيانات التالية:

1- الاسم الشخصي والعائلي لمن تسلم الاستدعاء، ورقم بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها، عند الاقتضاء؛

2- تاريخ التسليم أو تاريخ الرفض وساعته؛

3- توقيع الطرف أو الشخص الذي تسلم الاستدعاء وصفته طبق مقتضيات المادة 84 أعلاه، وإذا عجز من تسلم الاستدعاء عن التوقيع أو رفضه، أشار المكلف بالتبليغ إلى ذلك . في جميع الأحوال، يجب أن يرجع المكلف بالتبليغ شهادة التسليم إلى كتابة الضبط بعدتوقيعه عليها وتضم إلى الملف .

إذا رفض الطرف أو الشخص الذي له الصفة تسلم الاستدعاء، مع مراعاة مقتضيات المادة 86 أدناه، ضمن المكلف بالتبليغ ذلك في شهادة التسليم مع بيان هوية المعني ورقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها، وإذا رفض المعني بالأمر التعريف بهويته أو بأي وثيقة تفيد ذلك، ضمن المكلف بالتبليغ ذلك في الشهادة، مع إمكانية الاستعانة بالنيابة العامة ،عند الاقتضاء.

يعتبر الاستدعاء مسلما تسليما صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية، في اليوم العاشر الموالي لتاريخ الرفض الصادر عن الطرف أو الشخص الذي له الصفة في تسلم الاستدعاء.

المادة 86

إذا تعذر التبليغ وتبين أن المدعى عليه مجهول بالعنوان الوارد بالاستدعاء أو انتقل منه ،يتم اعتماد المعلومات المتوفرة بقاعدة المعطيات المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يعتبر الاستدعاء الموجه إلى هذا العنوان في حكم التوصل القانوني ومنتجا لآثاره القانونية في مواجهة المدعى عليه.

يحرر محضر بالإجراءات التي تم القيام بها، يتضمن رقم الملف وطبيعة الطي ونتيجة الإجراءات المتخذة.

إذا بقي التبليغ متعذرا بعد استنفاد الإجراءات السابقة، بتت المحكمة.

المادة 87

للمفوض القضائي المعين من طرف المدعي أو وكيله أو محاميه، بمجرد تعيين تاريخ الجلسة، أن يتسلم من كتابة الضبط الطيات المتعلقة بالاستدعاء، وجميع إجراءات الملف القضائية الأخرى، متى أرفق مقال الدعوى بكل الوثائق والمستندات المثبتة له، قصد السهر على تبليغها إلى المدعى عليه أو من له المصلحة من أطراف الدعوى.

المادة 88

يجب أن ينصرم بين تبليغ الاستدعاء والتاريخ المحدد للحضور، أجل خمسة) 5(أيام إذا كان للطرف موطن أو محل إقامة داخل دائرة نفوذ المحكمة، ومدة خمسة عشر) 15(يوما ،إذا كان موجودا في أي محل آخر من تراب المملكة .

إذا حضر الطرف رغم عدم احترام الأجل المشار إليه، وتمسك بالدفع المتعلق بهذا الأجل ،أخرت القضية حضوريا إلى جلسة أخرى .

إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور، وتعذر توصل المحكمة بإفادة التبليغ خلال الجلسةالتي استدعي إليها، وتبين في الجلسة الموالية أنه توصل بالاستدعاء بشكل قانوني، فإن التبليغ يكون صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

المادة 89

إذا لم يكن للطرف الذي وقع استدعاؤه موطن أو محل إقامة في تراب المملكة، فإن أجل الحضور يحدد في ثلاثة) 3(أشهر .

تطبق الآجال العادية بالنسبة للاستدعاءات التي تسلم بالمغرب إلى الشخص الذي لا يتوفر على موطن أو محل إقامة به، عدا إذا قررت المحكمة تمديد هذه الآجال .

الباب الثاني: الجلسات والأحكام

الفرع الأول: الجلسات

المادة 90

يهيأ جدول كل جلسة، ويبلغ إلى النيابة العامة ويعلق بباب قاعة الجلسات، ويشهر داخل المحكمة، بما في ذلك موقعها الإلكتروني وبجميع الوسائل الإلكترونية المعدة لهذا الغرض.

تعقد المحاكم جلساتها في كل الأيام عدا أيام العطل، مع مراعاة المقتضيات الخاصة بالقضاء الاستعجالي .

يحضر الأطراف أو من ينوب عنهم والشهود والتراجمة والخبراء وكل شخص ارتأت المحكمة فائدة في الاستماع إليه، الجلسات المنعقدة حضوريا أو عن بعد بأمر من المحكمة ،في التاريخ والساعة المحددين في الاستدعاء، كما يحضرون بنفس الكيفية الجلسات اللاحقة التي أشعروا بحضورها شفويا من قبل المحكمة.

تعقد المحكمة بموافقة مسةةبقة وصةةريحة للأشةةخاص المشةةار إليهم في الفقرة السةةابقة، الجلسات عن بعد بواسطة تقنيات التواصل وفق الشروط التالية:

- توفر فضةةاء مجهز بالوسةةائل التقنية اللازمة التي يتمتع خلالها المسةةتمع إليه بسةةائر الضمانات القانونية لقواعد المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع؛

- دوام الاتصال المتزامن وثنائي الاتجاه بين المحكمة ومكان حضور المستمع إليهم؛

- تحرير محضةةر بكل ما راج بالجلسةةة المنعقدة عن بعد، مع إمكانية التسةةجيل السةةمعي البصري بما يضمن تماميتها وتوثيقها، دون المساس بالمقتضيات المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

إذا لم تتحقق الشروط أعلاه أو تعذر إتمام الجلسة عن بعد، أمكن للمحكمة بموجب مقررمعلل الرجوع للإجراءات العادية.

تحدد كيفيات سير الجلسات عن بعد، وفق نص تنظيمي.

المادة 91

تكون الجلسات علنية، إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك .

يمكن للمحكمة أن تأمر، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف أو النيابة العامة، بإجراء المناقشة في جلسة سرية، إذا استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو حرمة الأسرة أو المصلحة الفضلى للطفل .

تحرر محاضر الجلسات بكل تجرد وأمانة، ويدون كاتب الضبط كل ما راج بها أو عاينه أو تلقاه، دون بتر أو تشطيب أو إضافة بين السطور.

يوقع محضر الجلسة فورا من طرف رئيسها وكاتبها، كما يوقع بعد كل جلسة سجلها من طرف الرئيس وكاتب الضبط .

المادة 92

يجب على الأطراف شرح نزاعاتهم باعتدال، ودون الإخلال بالاحترام الواجب للمحكمة .

يجوز لرئيس الجلسة، في حالة حدوث اضطراب أو ضوضاء، الأمر بطرد الشخص المعني من الجلسة.

المادة 93

إذا أخل أحد الأفراد بالاحترام الواجب للمحكمة، جاز لرئيس الجلسة أن يحكم عليه بغرامة تتراوح ما بين ألف) 1000(درهم وعشرة آلاف) 10.000(درهم، ولا يقبل هذا الحكم أي طعن .

إذا امتنع من وقع طرده عن مغادرة قاعة الجلسات أو عاد إليها، أمكن لرئيس الجلسة أن يتخذ في حقه الإجراءات المقررة في قانون المسطرة الجنائية، وإذا صدرت منه أقوال تتضمن سبا أو قذفا أو إهانة تجاه المحكمة، حرر كاتب الجلسة، بأمر من رئيسها، محضرا خاصا يوجه في الحال إلى النيابة العامة لتطبيق المسطرة المتعلقة بالتلبس بالجريمة.

المادة 94

إذا صدرت أمام القضاء أقوال أو أفعال تتضمن سبا أو إهانة أو قذفا، ممن له بحكم مهنته حق تمثيل الأطراف، حرر كاتب الضبط، بأمر من رئيس الجلسة، محضرا خاصا بذلك يوجه في الحال إلى النيابة العامة، فإذا تعلق الأمر بمحامٍ وجهه إلى نقيب الهيئة وإلى الوكيل العاماللملك المختصين.

الفرع الثاني: قواعد المسطرة

المادة 95

تطبق أمام محاكم الدرجة الأولى قواعد المسطرة الكتابية، غير أن المسطرة تكون شفوية أمام المحاكم الابتدائية في القضايا المشار إليها في المادة 96 أدناه .

الجزء الأول: المسطرة الشفوية

المادة 96

تطبق مسطرة المناقشة الشفوية في القضايا التالية:

1- القضايا التي تختص المحاكم الابتدائية بالنظر فيها ابتدائيا وانتهائيا، طبقا للمادة 30 أعلاه؛

2- قضايا الزواج والنفقة وإعداد بيت الزوجية والرجوع لبيت الزوجية والطلاق الاتفاقي وأجرة الحضانة وزيارة المحضون؛

3- القضايا المتعلقة بالحالة المدنية؛

4- القضايا الاجتماعية؛

5- قضايا استيفاء ومراجعة وجيبة الكراء؛

6- القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون .

المادة 97

بمجرد إيداع المقال بكتابة الضبط، يعين القاضي المكلف وفق مقتضيات الفقرة 3 من المادة 628 أدناه، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية .

يمكن لرئيس محكمة الدرجة الأولى أو من ينوب عنه، عند الاقتضاء، أن يعين أو يغير القاضي المكلف بالقضية كلما حصل موجب لذلك، بأمر ولائي .

تسلم كتابة الضبط فورا للطرف المدعي الاستدعاء لجلسة النظر في القضية، وتبلغ للطرف الآخر نسخة من هذا الاستدعاء ومن المقال، طبقا للمادة 84 أعلاه وما بعدها، مع الإشارة إلى إشعاره بوجوب إعداد دفاعه قبل الجلسة.

المادة 98

مع مراعاة آجال البت المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يفصل فورا في القضايا الواردة في المادة 96 أعلاه، أو تؤجل إلى جلسة مقبلة يعين تاريخها للأطراف حالا ،ويشار إلى ذلك في السجلات .

المادة 99

إذا استدعي المدعي أو وكيله أو المحامي، بصفة قانونية، وتخلف عن الحضور، أمكن للمحكمة البت في الطلب إذا كانت تتوفر على العناصر الضرورية للفصل في الدعوى. وإذا لم تتوفر على العناصر المذكورة حكمت بعدم قبولها .

يجوز للمحكمة تأجيل القضية إلى جلسة مقبلة، إذا أشعرت برسالة من أحد الأطراف أو في الجلسة بأن الاستدعاء الموجه إليه في موطنه لم يصله أو أنه تعذر عليه الحضور لغيابه أو بسبب مرض أو لقيامه بخدمة عمومية أو لأي سبب آخر مشروع .

يحكم غيابيا، إذا لم يحضر المدعى عليه أو وكيله أو المحامي في الوقت المحدد للجلسة رغم توصله بصفة قانونية، ما لم يدل بجواب، وفي هذه الحالة يصدر الحكم حضوريا في حقه.

المادة 100

إذا تعدد المدعى عليهم ولم يحضر أحدهم أو وكيله أو محاميه رغم توصله طبقا للقانون ،أخرت المحكمة القضية إلى جلسة مقبلة، يستدعى لها الأطراف المتخلفون مع تنبيههم في نفس الوقت إلى أنها ستبت حينئذ في القضية بحكم واحد يعتبر حضوريا تجاه جميع الأطراف .

الجزء الثاني: المسطرة الكتابية

المادة 101

بمجرد إيداع المقال بكتابة الضبط، يعين القاضي المقرر وفق مقتضيات الفقرة 3 من المادة 628 أدناه، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية .

يمكن لرئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، أومن ينوب عنه حسب الحالة ،أن يغير بأمر ولائي القاضي المقرر كلما حصل موجب لذلك.

تسلم نسخة من المقال إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، بالنسبة للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية .

يتسلم الطرف المدعي فورا الاستدعاء لجلسة النظر في القضية، وتبلغ للطرف الآخر نسخة من هذا الاستدعاء ومن المقال طبقا للمادة 84 أعلاه وما بعدها، مع الإشارة إلى وجوب تقديم مذكرات الدفاع والمستندات قبل الجلسة.

المادة 102

يحق للأطراف أو من ينوب عنهم الاطلاع على مستندات القضية أو أخذ نسخ منها على نفقتهم في كتابة الضبط، دون نقل أصولها خارج المحكمة.

المادة 103

تودع المستنتجات في كتابة ضبط المحكمة، ويجب أن يكون عدد النسخ مساويا لعدد الأطراف، وإلا أنذر القاضي المقرر المعني بالأمر للإدلاء بهذه النسخ داخل أجل عشرة) 10(أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالإنذار، تحت طائلة عدم اعتبار هذه المستنتجات .

تبلغ المذكرات المشار إليها أعلاه، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة 104

إذا لم يقدم المدعى عليه مستنتجاته، عند عرض القضية في الجلسة، صدر الحكم في غيبته، ما لم تقرر المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أخرى بناء على طلبه أو طلب محاميه أو وكيله قصد تقديم مستنتجاته.

تأمر المحكمة عند تقديم المدعى عليه لمستنتجاته، حسب الأحوال، بتأخير القضية إلى جلسة أخرى أو بإرجاعها إلى القاضي المقرر، ما لم تعتبرها جاهزة .

يتعين على القاضي المقرر أن يحيل القضية من جديد إلى الجلسة داخل أجل لا يتعدى شهرا واحدا، إذا لم تكن جاهزة.

إذا تعدد المدعى عليهم ولم يدل أحدهم بمستنتجاته عند عرض القضية في الجلسة، أخرت إلى جلسة أخرى مع إنذار الطرف المتخلف بأنه إذا لم يقدم مستنتجاته إلى غاية تاريخ انعقادها ،صدر الحكم حضوريا بالنسبة للجميع .

تعتبر الأحكام حضورية إذا صدرت بناء على مقالات الأطراف أو مستنتجاتهم .

تعتبر الأحكام حضورية كذلك عندما ترفض دفعا، وتبت في نفس الوقت في الجوهر ولو كان الطرف الذي أثار الدفع قد امتنع احتياطيا عن الإدلاء بمستنتجاته في الموضوع .

تحدد المحكمة لدفاع المدعى عليه الذي لم يدل بمستنتجاته بالجلسة التي قدم فيها نيابته ،تاريخا جديدا دون الحاجة إلى استدعائه، وإذا لم يقدم مستنتجاته في التاريخ المعين، ولم يدل بعذر مقبول اعتبر الحكم حضوريا.

المادة 105

يتخذ القاضي المقرر الإجراءات لجعل القضية جاهزة للحكم، ويأمر بتقديم المستندات التي يراها ضرورية لتحقيق الدعوى، ويمكن له تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف، الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق المنصوص عليها في المادة 116 وما بعدها من هذا القانون، دون المساس بما يمكن للمحكمة أن تأمر به بعد ذلك من إجراءات .

إذا أمر القاضي بأي إجراء من إجراءات التحقيق تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف، بين بتدقيق العناصر التي يشملها هذا الإجراء .

لا يمكن بأي حال أن تمس الأوامر التي تصدر في هذا الشأن بما يمكن أن يقضى به في الجوهر، وتبلغ هذه الأوامر وفق مقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، ولا تكون قابلة للطعن ،إلا في وقت واحد مع الأحكام الفاصلة في الجوهر وضمن نفس الآجال.

المادة 106

إذا تم تحقيق الدعوى، أو إذا انقضت آجال تقديم الردود، واعتبر القاضي المقرر أن الدعوى جاهزة، حدد تاريخ الجلسة التي تدرج فيها القضية يستدعى لها الأطراف .

لا تعتد المحكمة بالمستنتجات والطلبات المقدمة من الأطراف ولا المستندات المرفقة بها بعد اعتبار القضية جاهزة للحكم، باستثناء الطلبات الرامية إلى التنازل .

تسحب من الملف المذكرات والمستندات المدلى بها متأخرة، وتودع في كتابة ضبط المحكمة رهن إشارة من أدلى بها.

غير أنه يمكن للمحكمة، بمقرر معلل، إعادة القضية إلى المناقشة إذا طرأت بعد اعتبار الدعوى جاهزة للحكم واقعة جديدة من شأنها أن تؤثر على الحكم، أو إذا تعذر قبل ذلك إثارة واقعة لسبب خارج عن إرادة الأطراف.

المادة 107

يمكن للأطراف تقديم ملاحظاتهم الشفوية بالجلسة لتعزيز مستنتجاتهم الكتابية .

يجب أن يحضر الجلسة المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بالنسبة للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية .

يدلي المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بارائه مكتوبة، ويمكنه توضيحها شفهيا لهيئة الحكم بكل استقلال، سواء فيما يتعلق بالوقائع أو القواعد القانونية المطبقة عليها .

يحق للأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم، أخذ نسخة من مستنتجات المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، والتعقيب عليها.

المادة 108

يأمر رئيس الجلسة بحجز القضية للمداولة بعد انتهاء المناقشة والاطلاع أو الاستماع ،عند الاقتضاء، للنيابة العامة في مستنتجاتها الكتابية أو الشفوية .

يأمر رئيس الجلسة بالنسبة للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، بحجز القضية للمداولة بعد انتهاء المناقشة والاستماع إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق .

يحدد رئيس الجلسة تاريخ النطق بالحكم .

تتم المداولة بحضور جميع قضاة الهيئة التي قررت حجز القضية للمداولة .

لا يشارك ممثل النيابة العامة ولا المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الحالة، في المداولة.

الفرع الثالث: الأحكام

المادة 109

تصدر الأحكام في جلسة علنية وتحمل في رأسها:

- المملكة المغربية؛
- المحكمة المصدرة للحكم؛
- باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

وتشتمل على البيانات التالية:

- مراجع ملف القضية؛
- تاريخ النطق بالحكم؛
- اسم القاضي أو أسماء قضاة الهيئة التي أصدرته، واسم ممثل النيابة العامة عند حضوره، واسم المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الأحوال، واسم كاتب الضبط؛
- أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وصفتهم وموطنهم أو محل إقامتهم وأسماء محاميهم، وكذا عند الاقتضاء، أسماء وصفة وموطن وكلائهم، وإذا تعلق الأمر بشخص اعتباري ينص على اسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر فرعه، وكل ما يرفع الجهالة عن الأطراف؛
- حضور الأطراف أو تخلفهم حسب شهادات التسليم ومحاضر الجلسات؛
- الاستماع إلى الأطراف الحاضرين أو وكلائهم أو محاميهم، وعند الاقتضاء، مضمون مستنتجات النيابة العامة أو المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق؛
- الإشارة إلى مستنتجات الأطراف مع تحليل موجز لوسائل دفاعهم، والتنصيص على المستندات المدلى بها والمقتضيات القانونية المطبقة؛
- التنصيص على أن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية، وأن الحكم قد صدر في جلسة علنية.

يجب أن تكون الأحكام معللة، كما يجب تحريرها كاملة عند النطق بها.

المادة 110

توقع أصول الأحكام من طرف رئيس الهيئة والقاضي المقرر وكاتب الضبط، أو من طرف القاضي المكلف بالقضية وكاتب الضبط .

إذا عاق القاضي المنفرد مانع حال دون تمكنه من توقيع الحكم، وجب توقيعه من طرف رئيس المحكمة داخل أربع وعشرين) 24(ساعة من وقت التحقق من وجود هذا المانع، وينص في أصل الحكم على هذا الحلول في التوقيع، بعد الإشارة إلى أن منطوقه مطابق للصيغة التي صدر عليها من القاضي الذي لم يتمكن من التوقيع عليه، والإشهاد بذلك من طرف كاتب الضبط .

إذا حصل المانع لرئيس المحكمة، اتخذ نفس الإجراء، وتولى توقيع الحكم نائبه .

إذا حصل المانع لكاتب الضبط، ذكر القاضي ذلك عند التوقيع على أصل الحكم .

إذا حصل المانع للقاضي ولكاتب الضبط في آن واحد، تولى توقيع الحكم رئيس المحكمة بعد التنصيص في أصل الحكم على هذا الحلول في التوقيع، وعلى مطابقة منطوق الحكم للصيغة التي صدر عليها .

إذا حصل المانع لرئيس الجلسة في قضاء جماعي، تولى توقيعه خلال نفس الأجل أقدم قاض شارك في الجلسة، وكذلك الأمر إذا حصل المانع للقاضي المقرر ما لم يكن هذا القاضي هو الأقدم، حيث يوقع الحكم من طرف القاضي الآخر، وينص في أصل الحكم على هذا الحلول في التوقيع .

إذا حصل المانع لكاتب الضبط في الحالة المشار إليها في الفقرة السابقة، ذكر ذلك عند التوقيع، رئيس الجلسة أو القاضي الذي يوقع عوضا عنه .

إذا حصل المانع لجميع القضاة المشكلة منهم الهيئة ولكاتب الضبط، وقع أصل الحكم رئيس المحكمة بعد التنصيص فيه على هذا الحلول في التوقيع، وعلى مطابقة منطوق الحكم للصيغة التي صدر عليها.

المادة 111

يبلغ كاتب الضبط فورا الحكم، الذي صدر حضوريا، إلى الأطراف أو وكلائهم الحاضرين بالجلسة، ويسلم لهم نسخة من الحكم، ويشار في آخره إلى أن التبليغ والتسليم قد وقعا ويشعر الرئيس، علاوة على ذلك، إذا كان الحكم قابلا للاستئناف، الأطراف أو وكلاءهم بأن لهم

الحق في الطعن فيه بالاستئناف داخل الأجل المحدد في المادة 204 من هذا القانون، ابتداء من تاريخ تبليغه بالجلسة، ويضمن هذا الإشعار في محضر الجلسة من طرف كاتب الضبط بعد التبليغ .

المادة 112

يضمن كاتب الضبط منطوق الحكم في محضر الجلسة وفي سجلها، ويشار إلى تاريخ صدوره في السجل المنصوص عليه في المادة 76 أعلاه .

يوقع محضر الجلسة وسجلها من طرف رئيسها وكاتب الضبط .

ترقم الأحكام وتجلد أصولها دوريا قصد تكوين سجل منها .

تضاف نسخة من الحكم إلى الملف بمجرد توقيعه .

ترد المستندات إلى أصحابها عند المطالبة بها مقابل وصل بعد صيرورة الحكم نهائيا ،من قبل رئيس كتابة الضبط، ما لم ير عرض الأمر على رئيس المحكمة للبت بمقتضى أمر ،في مدى إبقاء هذه المستندات بالملف أو إرجاعها.

المادة 113

تطبق على أحكام محاكم الدرجة الأولى، مقتضيات المادة 223 أدناه المتعلقة بالتنفيذ المعجل .

المادة 114

مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بالمصاريف القضائية وواجبات التمبر، تسلم كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم نسخة عادية منه بعد الإشهاد على مطابقتها للأصل ،لمن يطلبها من الأطراف. كما يمكن لكل ذي مصلحة من غير الأطراف، مطالبة رئيس كتابة الضبط بتسليمه نسخة عادية من الحكم مشهود بمطابقتها للأصل، ويشار إلى اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسليم، وفي حالة الرفض يعرض الأمر على رئيس المحكمة.

المادة 115

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 78 أعلاه، يبلغ المقرر، بناء على طلب ،للشخص نفسه أينما وجد، أو في موطنه الحقيقي أو المختار أو بمحل إقامته أو بمكتب محاميه بناء على موافقة هذا الأخير، وذلك وفق مقتضيات المواد 83 أعلاه وما بعدها.

الباب الثالث: إجراءات تحقيق الدعوى

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة 116

يتعين على المحكمة، قبل الأمر تمهيديا بأي إجراء من إجراءات التحقيق، أن تتأكد من شكليات قبول الدعوى.

المادة 117

يمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، وقبل البت في جوهر الدعوى، الأمر بإجراء خبرة أو الوقوف على عين المكان أو البحث أو تحقيق الخطوط أو أي إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى، متى كان ذلك ضروريا أو مجديا .

يجب على الأطراف أن يساهموا في إجراءات تحقيق الدعوى وفقا لما تقتضيه قواعد التقاضي بحسن النية، وللمحكمة ترتيب الآثار عن كل امتناع أو رفض غير مبرر .

يمكن لممثل النيابة العامة أن يحضر أي إجراء من إجراءات التحقيق المأمور بها، إذا كانت طرفا أصليا أو منضما في الدعوى.

المادة 118

لا يستجاب لطلب أي إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى أو إعادته، كما يمكن التراجع عن إجراء سبق الأمر به، وذلك متى تبين للمحكمة وجه الحكم في القضية .

المادة 119

تحدد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، المبلغ الذي يتطلبه القيام بإجراء من إجراءات تحقيق الدعوى، وتأمر طالبه بإيداعه بصندوق المحكمة داخل أجل أقصاه خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ تبليغه الأمر. وإذا صدر الأمر بإجراء التحقيق تلقائيا، فإنه يتم بمقتضاه تعيين الطرف الذي يتولى إيداع هذا المبلغ، وذلك ما لم يكن مستفيدا من المساعدة القضائية .

إذا لم يقم من كلف من الأطراف بإيداع المبلغ المحدد خلال المهلة المبينة في الأمر، جاز للطرف الآخر أن يقوم بإيداع هذا المبلغ بعد موافقة المحكمة .

يصرف النظر عن الإجراء في حالة عدم إيداع هذا المبلغ في الأجل المحدد، وتبت المحكمة في القضية على حالتها .

يمكن تخفيض مبلغ الأتعاب بناء على طلب الطرف المعني بالخبرة، أو رفعه بناء على طلب الخبير، مع مراعاة مقتضيات المادة 25 من القانون رقم 00.45 المتعلق بالخبراء القضائيين.

المادة 120

تؤدى المبالغ المودعة كأتعاب للخبراء أو تعويضات تنقل الشهود إلى مستحقيها بواسطة كتابة الضبط، تحت مراقبة القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، ولا تسلم هذه المبالغ ،في أي حالة، مباشرة من الأطراف إلى الخبراء والشهود من أجل أداء الأجور والمصاريف .

يشطب، وفق المسطرة المقررة قانونا، على الخبير المسجل في الجدول الذي تسلم المبالغ المذكورة مباشرة من الأطراف.

المادة 121

تطبق مقتضيات المادة السابقة على أجور ومصاريف التراجمة المحلفين .

المادة 122

إذا كان مستند من مستندات الإثبات يوجد بحوزة طرف في الدعوى أو الغير، أمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، ما لم يوجد مانع قانوني، الأمر بناء على طلب مكتوب من الطرف الآخر، بالإدلاء به داخل أجل معقول، تحت طائلة الحكم على حائز هذا المستند بغرامة تهديدية في حالة الرفض غير المبرر .

باستثناء شرط الكتابة، لا يخضع تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة السابقة لأي شكلية محددة، كما لا يشترط فيه تحديد المستند المطلوب الإدلاء به سوى من حيث نوعه.

الفرع الثاني: الخبرة

المادة 123

إذا أمرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، بإجراء خبرة، عين خبير قضائي أو أكثر مختص في الميدان المطلوب إجراء الخبرة فيه ليقوم بهذه المهمة، إما تلقائيا أو باقتراح من الأطراف أو باتفاقهم، شخصا ذاتيا كان أم اعتباريا.

وعند عدم وجود خبير مدرج بالجدول يمكن، بصفة استثنائية، تعيين خبير من خارج الجدول على أن يؤدي اليمين الخاصة بالخبراء وفق مقتضيات القانون المتعلق بالخبراء القضائيين، تحت طائلة بطلان الخبرة.

وإذا تعلق الأمر بشخص اعتباري، تؤدى هذه اليمين وفق مقتضيات القانون رقم 00.45 المتعلق بالخبراء القضائيين .

وفي جميع الأحوال، تجب الإشارة في الحكم إلى تاريخ أداء اليمين.

تحدد العناصر التي تجرى الخبرة فيها في شكل أسئلة تقنية، لا علاقة لها بالقانون، يتطلب الجواب عنها الاستعانة بذوي الاختصاص.

تسهر كتابة الضبط على تبليغ الأطراف بالمقرر القاضي بإجراء خبرة، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة 124

تحدد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، الأجل الذي يجب على الخبير أن يضع خلاله تقريره المكتوب مرفقا بنسخ بعدد الأطراف.

تشعر كتابة الضبط الأطراف بمجرد وضع التقرير المذكور بها لتسلم نسخة منه.

يمكن للمحكمة، عند الاقتضاء، استدعاء الخبير لتقديم توضيح عن تقريره، يضمن في محضر مستقل.

يمكن للأطراف الحصول على نسخة من ذلك المحضر، وتقديم مستنتجاتهم بشأنه، عند الاقتضاء.

المادة 125

إذا لم يقم الخبير بالمهمة المسندة إليه داخل الأجل المحدد له، أو تعذر عليه إنجازها، أو رفض القيام بها دون عذر مقبول، عينت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أو من يتم انتدابه من أعضاء هيئة المحكمة لهذه الغاية، دون استدعاء الأطراف، خبيرا آخرا بدلا منه، وتشعر كتابة الضبط الأطراف فورا بهذا التغيير.

بصرف النظر عن الجزاءات التأديبية، يمكن الحكم على الخبير الذي لم يقم بالمهمة المسندة إليه داخل الأجل المحدد له أو رفضها بدون عذر مقبول، بالمصاريف والتعويضات المترتبة

عن تأخير إنجاز الخبرة للطرف المتضرر، كما يمكن الحكم عليه بغرامة لفائدة الخزينة العامة، تحدد في ضعف أتعابه .

المادة 126

يمكن تجريح الخبير الذي لم يعين باتفاق الأطراف للأسباب التالية:

- إذا كانت للخبير أو لزوجه أو لأحد أصولهما أو فروعهما مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في النزاع؛
- إذا وجدت بين الخبير أو بين زوجه وأحد الأطراف قرابة أو مصاهرة إلى غاية الدرجة الرابعة؛
- إذا كانت بينه أو بين زوجه أو أصولهما أو فروعهما وبين أحد الأطراف دعوى قائمة أو انتهت منذ أقل من سنتين؛
- إذا وجدت صداقة أو علاقة تبعية أو عداوة مشهورة بين الخبير أو زوجه وبين أحد الأطراف أو زوجه؛
- إذا عين لإنجاز الخبرة في غير مجال تخصصه؛
- إذا سبق أن قدم استشارة أو كان طرفا في النزاع المعين فيه أو نظر فيه كمحكم أو أبدى رأيا فيه أو أدلى بشهادة في موضوعه؛
- إذا كان هو أو زوجه دائنا أو مدينا لأحد الأطراف؛
- إذا سبق أن كان مستشارا لأحد الأطراف أو نائبا قانونيا له؛
- إذا كان عضوا في جمعية لها مصلحة في النزاع؛
- إذا كان هناك أي سبب خطير آخر.

يقدم طلب التجريح داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ تبليغ المقرر القضائي بتعيين الخبير تحت طائلة عدم قبوله.

يجب على الخبير أن يثير أسباب التجريح من تلقاء نفسه، وأن يتنحى تلقائيا.

يشعر الخبير فورا بمسطرة التجريح المقدمة في مواجهته، ويطلب منه التوقف مؤقتا عن إنجاز الخبرة في انتظار البت في هذه المسطرة.

تبت المحكمة في غرفة المشورة في طلب التجريح داخل أجل خمسة)5(أيام من تاريخ تقديمه، ولا يقبل مقررها أي طعن، إلا مع الحكم البات في الجوهر.

المادة 127

يجب على الخبير، تحت طائلة البطلان، أن يستدعي الأطراف ودفاعهم ووكلائهم، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، لحضور إنجاز الخبرة، مع إمكانية استعانة الأطراف بأي شخص يرون فائدة في حضوره.

يتضمن الاستدعاء تاريخ ومكان وساعة إنجاز الخبرة، ويجب على الخبير أن لا يقوم بمهمته، إلا بحضور أطراف النزاع ومحاميهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية، وذلك قبل خمسة) 5(أيام على الأقل من الموعد المحدد لإجراء الخبرة، ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك، متى تبين لها أن هناك حالة استعجال.

يجري الخبير محاولة الصلح بين الأطراف، ويضمن في محضر مرفق بالتقرير، أقوال الأطراف وملاحظاتهم ويوقعون معه عليه، مع وجوب الاشارة فيه إلى من لا يعرف التوقيع أو يرفضه، وإذا تعلق الأمر بتصريحات كتابية، وجب على الخبير إرفاقها بتقرير الخبرة.

يقوم الخبير بمهمته تحت مراقبة المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية . ويمكن للقاضي حضور عمليات الخبرة، إذا اعتبر ذلك مفيدا.

المادة 128

يمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، إرجاع التقرير إلى الخبير ليقوم دون مصاريف بتدارك النقص أو الإغفال أو الغموض الحاصل فيه، كما يمكن تلقائيا أو بطلب من أحد الأطراف، استدعاء الخبير لجلسة معينة يستدعى لها جميع الأطراف، لتقديم الإيضاحات والمعلومات اللازمة التي تضمن في محضر يوضع رهن إشارتهم.

المادة 129

إذا احتاج الخبير أثناء قيامه بمهامه إلى ترجمة شفوية أو كتابية، تعين عليه الاستعانة بترجمان محلف مسجل بجدول التراجمة المقبولين لدى المحاكم، فإذا تعذر عليه ذلك، أمكنه الرجوع إلى المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، لتعيين ترجمان محلف.

يمكن للخبير أن يتلقى في شكل تصريح كل المعلومات الضرورية مع الإشارة إلى مصدرها في تقريره، ما لم تمنعه الجهة التي عينته من ذلك.

المادة 130

إذا اعتبرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أن الخبرة يجب ألا تنجز من طرف خبير واحد، يعين ثلاثة أو أكثر على أن يكون عددهم وترا، حسب ظروف القضية.

يقوم الخبراء بأعمالهم مجتمعين ويحررون تقريرا واحدا، فإذا كانت آراؤهم مختلفة بينوا رأي كل واحد والأسباب التي يستند عليها مع توقيعه من طرف الجميع.

لا تلزم المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، برأي الخبير المعين أو الخبراء المعينين، ويبقى لهم الحق في انتداب خبير آخر أو خبراء آخرون ،من أجل استيضاح الجوانب التقنية للنزاع.

الفرع الثالث: المعاينة

المادة 131

يجوز للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، إما تلقائيا وإما بناء على طلب أحد الأطراف، الأمر بمعاينة موضوع النزاع، وفي هذه الحالة يحدد في الأمر التاريخ والساعة التي تتم فيها هذه المعاينة بحضور الأطراف ودفاعهم ووكلائهم الذين يتعين استدعاؤهم بصفة قانونية، فإذا كان الأطراف حاضرين وقت النطق بالأمر، أمكن للمحكمة أن تقرر إجراءها حالا. وفي كلتا الحالتين يمكن الاستعانة بالقوة العمومية.

تحدد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، مصاريف المعاينة وفق التعريفة المحددة بمقتضى نص تنظيمي.

المادة 132

إذا كان موضوع المعاينة يتطلب معلومات تقنية لا تتوفر عليها المحكمة، تأمر في نفس المقرر بتعيين خبير للحضور وإبداء الرأي.

إذا تقرر إجراء المعاينة خارج دائرة نفوذ المحكمة الصادر عنها الأمر، أمكن انتداب محكمة أخرى لإجرائها.

المادة 133

يجوز للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، عند الاقتضاء، الاستماع أثناء المعاينة إلى أشخاص معينين في محاضر، وإجراؤها بحضورهم، متى كانت هناك فائدة تبرر ذلك.

المادة 134

يحرر محضر بالمعاينة ويوقع حسب الأحوال من طرف رئيس الهيئة وكاتب الضبط أو من طرف القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية وكاتب الضبط، ويوضع هذا المحضر رهن إشارة الأطراف بكتابة الضبط.

الفرع الرابع: الأبحاث

المادة 135

يجوز الأمر بالبحث في شأن الوقائع التي يبدو التثبت منها مفيدا في تحقيق الدعوى.

المادة 136

يبين المقرر القاضي بالبحث الوقائع التي سيجرى بشأنها، وكذلك تاريخ وساعة الجلسة التي سيتم فيها.

يتضمن المقرر استدعاء الأطراف ووكلاءهم ومحاميهم للحضور، وتقديم شهودهم في التاريخ والساعة المحددين أو إشعار كتابة الضبط خلال خمسة) 5(أيام بعد صدور المقرر ،بأسماء الشهود المطلوب الاستماع إليهم.

المادة 137

يجوز للمحكمة أن تقرر أيضا الانتقال إلى عين المكان، والاستماع فيه إلى الشهود.

المادة 138

يجوز للأطراف استدعاء شهودهم، وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة 139

لا تقبل شهادة من كانت بينهم وبين أحد الأطراف أو أزواجهم رابطة مباشرة من قرابة أو مصاهرة من الأصول أو الفروع إلى الدرجة الرابعة، عدا إذا قرر القانون خلاف ذلك.

لا تقبل أيضا شهادة الأشخاص الذين نص القانون أو قضى حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به بأنهم عديمو الأهلية لأداء الشهادة.

المادة 140

يستمع إلى الشهود على انفراد، بمحضر الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم .

يدلي كل شاهد قبل سماع شهادته ببطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها عند تعذر الإدلاء بها، ويصرح باسمه الشخصي والعائلي ومهنته وسنه وموطنه ومدى قرابته أو مصاهرته للأطراف مع ذكر درجتها، وما إذا كان أجيرا عند أحدهم.

يقسم الشاهد، تحت طائلة البطلان، بعد التأكد من عدم قيام موانع الشهادة، على قول الحقيقة.

لا يؤدي الأفراد الذين لم يبلغوا من العمر ثماني عشرة) 18(سنة اليمين، ولا يستمع إليهم، إلا على سبيل الاستئناس.

يمكن إعادة سماع الشهود ومواجهة بعضهم ببعض.

يجوز أن تتلى على الشهود المقتضيات المتعلقة بالمعاقبة على شهادة الزور.

المادة 141

يجب أن يفصل بين تاريخ تسليم الاستدعاء وتاريخ حضور الشهود خمسة) 5(أيام على الأقل، إذا كان الشاهد يقيم بدائرة نفوذ المحكمة، ويمدد هذا الأجل إلى خمسة عشر) 15(يوما ،إذا كان يقيم خارج دائرة نفوذها في أي مكان آخر من تراب المملكة وخارجها.

دون الإخلال بالمتابعات الزجرية، يمكن الحكم على الشهود المتخلفين عن الحضور بغرامة تتراوح بين 1000 و5000 درهم، ويقبل هذا الحكم التنفيذ رغم التعرض أو الاستئناف.

يجوز استدعاء الشهود من جديد، فإن تخلفوا مرة ثانية، حكم عليهم بغرامة تتراوح بين 2000 و10.000 درهم. غير أنه يمكن في جميع الأحوال إعفاء الشاهد من الغرامة المحكوم بها عليه، إذا قدم عذرا مقبولا.

المادة 142

إذا ثبت أن هناك استحالة لحضور الشاهد في التاريخ المحدد، أمكن تأخير القضية إلى تاريخ لاحق أو الانتقال قصد تلقي شهادته.

إذا كان الشاهد يقيم خارج دائرة اختصاص المحكمة، أمكن الاستماع إلى شهادته بواسطة إنابة قضائية.

المادة 143

يمكن تجريح الشهود لعدم أهليتهم لأداء الشهادة، أو لأي سبب قانوني آخر يمنعهم من أدائها.

يتم البت حالا في التجريح الموجه إلى الشاهد بحكم لا يقبل الطعن، إلا مع الحكم الفاصل في الموضوع، إذا كان قابلا للطعن.

المادة 144

يجب تقديم التجريح، قبل أداء الشهادة، إلا إذا ظهر سببه بعد ذلك.

إذا قبل التجريح في هذه الحالة الأخيرة، ألغيت الشهادة.

المادة 145

يؤدي الشاهد شهادته شفاهيا، ولا يمكن له أن يستعين بتصريحات مكتوبة، إلا بصفة استثنائية وبعد إذن المحكمة له بذلك.

إذا كان الشاهد يتكلم لغة أو لهجة يصعب فهمها على المحكمة أو الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أو الشهود الآخرين، أمكن الاستعانة، إما تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، بكل شخص قادر على الترجمة، شريطة أن لا يقل عمره عن ثماني عشرة) 18(سنة، وأن لا يكون مدعوا لأداء شهادته في القضية.

إذا كان الترجمان غير مسجل بجدول التراجمة المقبولين لدى المحاكم، وجب أن يؤدي اليمين أمام المحكمة على أن يترجم بأمانة.

يجوز تلقائيا أو بطلب من الأطراف أو من أحدهم، استفسار الشهود عن كل ما يكون ملائما لتوضيح الشهادة.

يؤدي من لا قدرة له على الكلام، الشهادة بالكتابة أو بالإشارة المفهومة.

المادة 146

يمكن لأي طرف في الدعوى أو دفاعه أو وكيله، في إطار الأبحاث التي تأمر بها المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، أن يطرح، بواسطة المحكمة أو بإذنها، على الطرف الآخر أو على أحد الشهود، أسئلة من أجل توضيح وقائع الدعوى.

لا يجوز للطرف أن يقاطع الشاهد أثناء إدلائه بشهادته.

تتلى على كل شاهد شهادته، ويوقع عليها أو يشار فيها إلى أنه لا يعرف التوقيع أو يرفضه.

المادة 147

يحرر كاتب الضبط محضرا بشهادة الشهود، يوقعه إلى جانب رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الأحوال، يتضمن البيانات التالية:

- غياب أو حضور الأطراف ودفاعهم ووكلائهم؛

- تاريخ ومكان وساعة الاستماع إلى الشهود؛

- أسماءهم الشخصية والعائلية؛

- أرقام بطائقهم الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها؛

- أرقام هواتفهم الشخصية؛

- عناوينهم؛

- أداؤهم اليمين؛

- مدى القرابة أو المصاهرة أو علاقة الزوجية أو علاقة العمل التي تجمع بين الأطراف والشهود؛

- أوجه التجريح المقدمة في مواجهتهم؛

- تصريحاتهم التي أدلوا بها؛

- الإشارة إلى تلاوة شهادتهم عليهم.

المادة 148

تبت المحكمة حالا بعد البحث، أو تؤخر القضية إلى جلسة مقبلة، إذا لم تكن جاهزة للحكم.

الفرع الخامس: اليمين

المادة 149

إذا وجه أحد الأطراف اليمين الحاسمة إلى خصمه، لإثبات ادعاء، أو ردها هذا الأخير لحسم النزاع نهائيا، أصدرت المحكمة أمرا تمهيديا بأداء اليمين في الجلسة بحضور أطراف النزاع ودفاعهم، أو بعد استدعائهم بصفة قانونية.

يبين من يوجه اليمين بدقة الوقائع المطلوب أداء اليمين بخصوصها.

يؤدي الطرف اليمين على صحة أو عدم صحة الوقائع موضوع اليمين، بالعبارة التالية:
»أقسم بالله العظيم«، ويحرر محضر بذلك.

يجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أي حالة كانت عليها الدعوى أمام المحكمة، سواء ابتدائيا أو استئنافيا، ما لم يكن الشخص الموجهة إليه هذه اليمين شخصا اعتباريا.

ولمن وجهت إليه اليمين أن يردها على خصمه، على أنه لا يجوز الرد إذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان، بل يستقل بها شخص من وجهت إليه اليمين.

المادة 150

إذا عاق الطرف مانع مشروع وثابت بصفة قانونية عن حضور جلسة أداء اليمين بالمحكمة، أمكن الانتقال إليه من طرف قاض أو هيئة قضائية منتدبة بأداء اليمين بمحضر دفاعه أو بعد استدعائه، على أن يحرر محضر بذلك من طرف كاتب الضبط.

إذا كان الطرف الذي وجهت إليه اليمين أو ردت عليه يسكن خارج دائرة نفوذ المحكمة ،أمكن لها أن تأمر بأن يؤدي اليمين أمام محكمة موطنه أو محل إقامته، ويحرر محضر بذلك.

المادة 151

إذا اعتبرت المحكمة أن أحد الأطراف لم يعزز ادعاءاته بالحجج الكافية، أمكن لها تلقائيا أن توجه اليمين المتممة إلى هذا الطرف، بأمر تمهيدي يبين الوقائع التي ستتلقى اليمين بشأنها.

تؤدى هذه اليمين، وفق الشكليات والشروط المنصوص عليها في هذه المادة وفي المادتين 149 و150 أعلاه.

لا يجوز لمن وجهت إليه المحكمة هذه اليمين، أن يردها على الطرف الآخر.

المادة 152

يمكن للمحكمة أن تأمر بأن تؤدى اليمين طبقا للشروط والصيغة التي تلزم ضمير من يؤديها، ويثبت ذلك في الأمر الذي يحدد الوقائع التي تؤدى اليمين بشأنها، والأجل والمكان والشروط المحددة لإتمام أدائها.

تؤدى اليمين وفق مواد هذا الفرع بحضور الطرف الآخر أو بعد استدعائه بصفة قانونية ،وبحضور القاضي المنتدب أو الهيئة القضائية المنتدبة وكاتب الضبط الذي يحرر محضرا يثبت القيام بهذه العملية.

يعتبر حلف الأخرس ونكوله بالكتابة إذا كان يعرفها، وإلا فبإشارته المعهودة.

المادة 153

يجوز للنائب القانوني طلب توجيه اليمين للخصم إذا كان مخولا بذلك، ولا يجوز له أداء اليمين نيابة عمن يمثله.

المادة 154

توجه المحكمة تلقائيا، لمن ادعى حقا على التركة وأثبت وجوده، يمينا على أنه لم يستوف هذا الحق من المتوفى بنفسه أو بغيره، ولا أنه أبرأ المتوفى منه أو أحاله على غيره، وأنه لم يستوف دينه من الغير، وأنه لم يكن عليه للمتوفى في مقابل هذا الحق دين أو رهن.

الفرع السادس: تحقيق الخطوط والزور

الجزء الأول: تحقيق الخطوط

المادة 155

إذا أنكر خصم ما نسب إليه من كتابة أو توقيع أو بصمة، أمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، صرف النظر عن ذلك، إن تبين أنه غير ذي فائدة في الفصل في النزاع .

إذا كان الأمر بخلاف ذلك، أشر على المستند ووقع عليه من لدن رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية وكاتب الضبط، وأمر بتحقيق الخطوط أو البصمات ،بالسندات أو شهادة الشهود أو بواسطة خبير مختص.

المادة

156

إن المستندات التي يمكن قبولها للمقارنة هي بصفة خاصة:

- التوقيعات على مستندات رسمية؛

- الكتابة أو التوقيعات التي سبق الإقرار بها؛

- الجزء الذي لم ينكر من المستند موضوع التحقيق.

يؤشر ويوقع رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الأحوال، على مستندات المقارنة.

المادة 157

مع مراعاة الطابع السري لبعض المستندات الرسمية، والنصوص القانونية الجاري بها العمل، يمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، أمر الجهة المودع لديها المستند الرسمي بإحضاره للمقارنة أو للاطلاع عليه وأخذ نسخ منه وإرجاعه.

وفي حالة الامتناع، تطبق المقتضيات المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية.

المادة 158

إذا ثبت من التحقيق أن المستند محرر أو موقع أو مبصوم ممن أنكره، حكم عليه بغرامة لفائدة الخزينة العامة من عشرة آلاف) 000.10(إلى عشرين ألف) 000.20(درهم، بالإضافة إلى ما قد يحكم به من تعويضات ومصاريف.

لا تحول هذه المقتضيات دون تحريك المتابعة الزجرية عند الاقتضاء.

المادة 159

يمكن لمن بيده مستند عرفي، أن يقيم بشأنه دعوى ضد الشخص الذي يشهد عليه ذلك المستند، ليقر هذا الأخير أن ما ورد بالمستند هو خطه أو توقيعه أو بصمته.

يعتبر المستند مقرا به، إذا لم يحضر المدعى عليه رغم استدعائه وتوصله بصفة قانونية ،أو إذا حضر المدعى عليه، وسكت أو لم ينكره أو لم ينسبه إلى سواه.

إذا حضر المدعى عليه وأقر بالخط أو التوقيع أو البصمة، شهدت عليه المحكمة بهذا الإقرار.

المادة

160

إذا أنكر المدعى عليه الخط أو التوقيع أو البصمة، جرى التحقيق طبقا لمقتضيات المواد من 155 إلى 159 أعلاه.

الجزء الثاني: ادعاء الزور

أولا: الزور الفرعي

المادة 161

إذا قدم أحد الأطراف أو دفاعه أو وكيله، طلبا عارضا أثناء سريان الدعوى بالزور الفرعي في أحد المستندات المقدمة، صرفت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، النظر عن ذلك إذا تبين أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على هذا المستند.

إذا كان الأمر بخلاف ذلك، أنذرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية الطرف الذي قدم المستند أو محاميه إذا كانت له وكالة خاصة، ليصرح بما إذا كان يريد استعماله أم لا.

إذا صرح الطرف أو محاميه بعد إنذاره، أنه يتخلى عن استعمال المستند المطعون فيه بالزور الفرعي أو لم يصرح بشيء بعد ثمانية) 8(أيام، نحي المستند من الدعوى.

المادة 162

إذا صرح الطرف أو دفاعه أو وكيله الذي تم إنذاره، أنه ينوي استعمال المستند، أوقف الفصل في الطلب الأصلي، وأمر بإيداع أصل المستند داخل ثمانية) 8(أيام بكتابة الضبط، ابتداء من تاريخ إشعاره في الجلسة، إذا كان حاضرا أو من تاريخ توصله عن طريق كتابة الضبط، وإذا لم يقم بذلك في الأجل المحدد، توبعت المسطرة كما لو صرح بأنه لا ينوي استعماله.

المادة 163

إذا وضع أصل المستند أجري التحقيق في الطلب العارض المتعلق بالزور الفرعي.

المادة 164

المادة

إذا كان أصل المستند المطعون فيه بالزور محفوظا في مستودع عمومي، أصدرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، أمرا لأمين المستودع بتسليم هذا الأصل إلى كتابة الضبط.

165

تقوم المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، خلال ثمانية) 8(أيام من وضع أصل المستند المطعون فيه بالزور بكتابة الضبط، بالتأشير عليه وتحرير محضر يبين فيه حالة أصل المستند بحضور النيابة العامة، وكذا الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أو بعد توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية.

المادة 166

يقع الشروع، فور تحرير المحضر ،في إثبات الزور بنفس الطريقة المشار إليها في المادتين 155 و159 أعلاه .

تبت المحكمة بحكم واحد في الطلب العارض، وفي موضوع الدعوى بعد إيداع الأطراف لمستنتجاتهم.

يحكم على مدعي الزور المرفوض طلبه بغرامة لفائدة الخزينة العامة ما بين عشرة آلاف)10.000(درهم وعشرين ألف) 20.000(درهم، دون مساس بالتعويضات والمصاريف والمتابعات الجنائية.

إذا ثبت وجود الزور، أحيلت المستندات إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه ملائما.

وفي جميع الأحوال، تبلغ النيابة العامة بكل دعوى تتعلق بالطعن بالزور، رغم التنازل عن استعمال الوثيقة موضوع طلب الزور.

المادة 167

يوقف تنفيذ الحكم في شقه القاضي بحذف أو إتلاف المستند كلا أو بعضا أو تصحيحه أو إعادته إلى أصله، داخل أجل الاستئناف أو إعادة النظر أو النقض، وكذا أثناء سريان هذه المساطر، عدا إذا وقع التصريح بقبول الحكم أو بالتنازل عن استعمال طرق الطعن.

المادة 168

المادة

يوقف أيضا تنفيذ الحكم في شقه القاضي بإرجاع المستندات المقدمة إلى أصحابها، كما هو الشأن في الحالة المعينة في المادة السابقة، ما لم يؤمر بغير ذلك بناء على طلب من يعنيه الأمر.

المادة 169

لا يجوز تسليم نسخ من المستندات المطعون فيها بالزور مادامت موضوعة بكتابة الضبط، إلا بناء على مقرر قضائي.

ثانيا: الزور الأصلي

المادة 170

يمكن لمن يخشى الاحتجاج عليه بمستند مزور، أن ينازع من بيده ذلك المستند لسماع الحكم بتزويره، وذلك بدعوى أصلية، وفق المسطرة المنصوص عليها في المادة 159 أعلاه.

يتضمن المقال بيان الوسائل التي يعتمد عليها مدعي الزور.

يتم في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، الإشهاد على من أنكر وجود المستند موضوع دعوى الزور الأصلي.

المادة 171

تطبق في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا الفرع.

المادة 172

يوقف النظر في دعوى الزور المدنية إلى حين البت النهائي في دعوى الزور الزجرية ،إن وجدت.

الباب الرابع: الطلبات العارضة والتدخل ومواصلة الدعوى والتنازل

الفرع الأول: إدخال الغير في الدعوى

المادة 173

إذا طلب أحد الأطراف إدخال شخص في الدعوى بصفته ضامنا أو لأي سبب آخر ،استدعي المطلوب إدخاله طبقا للمادة 83 أعلاه وما بعدها .

يعطى له الأجل الكافي، اعتبارا لظروف القضية ومحل موطنه أو إقامته للحضور بالجلسة.

يمكن إدخال شخص في الدعوى إلى حين وضع القضية في المداولة أو التأمل، غير أنه يمكن للمدعي طلب تطبيق مقتضيات المادة 176 أدناه، إذا كان الطلب جاهزا وقت إدخال الغير.

المادة 174

تطبق مقتضيات المادة السابقة عندما يدخل الضامن شخصا آخر بصفته ضامنا فرعيا.

المادة 175

إذا أقر الضامن بحلوله محل المضمون، أمكن إخراج هذا الأخير من الدعوى بطلب منه ،ما لم يطلب المدعي الأصلي إبقاءه فيها حفاظا على حقوقه.

لا موجب لاستدعاء المسؤول المدني، إذا لم ينازع الضامن في ثبوت الضمان أو صحته أو إذا تبين للمحكمة عدم جدية الدفع بانعدام الضمان .

المادة 176

تبت المحكمة في الطلبات الأصلية والعارضة بحكم واحد.

يمكن للمدعي الأصلي، إذا كان طلبه جاهزا وحده دون الطلب العارض، أن يطلب البت في طلبه منفصلا، على أن يبت بعد ذلك في الطلب العارض، ما لم تقرر المحكمة البت في الطلبين معا بحكم واحد.

المادة 177

تنفذ الأحكام التي تصدر ضد الضامن الذي أقر بحلوله محل المضمون، على هذا الأخير في حالة عسر الضامن ولو أخرج المضمون من الدعوى.

المادة 178

إذا أدخل مدعى عليه أمام المحكمة بصفته وارثا لشخص هلك، منحته المحكمة بطلب منه أو دفاعه أو وكيله أجلا كافيا لإعداد دفاعه، مع مراعاة ظروف الدعوى.

الفرع الثاني: إحالة الدعوى أمام محكمتين مختلفتين

وارتباط الدعويين

المادة 179

إذا سبق أن قدمت دعوى لمحكمة أخرى في نفس الموضوع، أو إذا كان النزاع مرتبطا بدعوى جارية أمام محكمة أخرى، أمكن تأخير القضية تلقائيا أو بطلب من أحد الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم إلى حين البت في القضية الأولى.

المادة 180

تضم الدعاوى الجارية أمام محكمة واحدة بسبب ارتباطها، تلقائيا أو بطلب من الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أو من أحدهم، وفقا لمقتضيات المادة 61 أعلاه.

الفرع الثالث: التدخل الإرادي ومواصلة الدعوى

المادة 181

يقبل التدخل الإرادي في الدعوى ممن له مصلحة قائمة ومشروعة في النزاع.

المادة 182

يجوز للمحكمة، في حالة طلب تدخل الغير في الدعوى، أن تحكم في الطلب الأصلي منفصلا، إذا كانت القضية جاهزة، أو أن تؤجله لتبت فيه وفي طلب تدخل الغير في الدعوى بحكم واحد.

المادة 183

لا يمكن أن يؤخر التدخل والطلبات العارضة الأخرى، الحكم في الطلب الأصلي إذا كان جاهزا.

المادة 184

لا تؤخر وفاة الأطراف أو أحدهم أو حصول تغيير في أهليتهم، الحكم في الدعوى إذا كانت جاهزة للحكم.

المادة 185

تستدعي المحكمة، بمجرد علمها بوفاة أحد الأطراف أو بتغيير في أهليته، سواء شفويا أو بإشعار يوجه وفق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها، لمن لهم الصفة في مواصلة الدعوى للقيام بذلك، إذا لم تكن الدعوى جاهزة للحكم.

المادة 186

إذا لم يقم الذين أشعروا بمواصلة الدعوى بذلك في الأجل المحدد لهم، بتت المحكمة في القضية.

المادة 187

تتم مواصلة الدعوى وفق الشكليات المنصوص عليها في المادة 76 أعلاه المتعلقة بتقييد الدعوى.

المادة 188

تتم مواصلة الدعوى ممن لهم الصفة في ذلك إما بإعلانهم الصريح، أو بحضورهم الشخصي بالجلسة التي أدرجت فيها القضية.

الفرع الرابع: التنازل

المادة 189

يمكن التنازل كتابة أو بتصريح يضمن بمحضر الجلسة، يشار فيه إلى أن الطرف تنازل عن الدعوى التي أقامها بصفة أصلية أو عارضة أو عن الطلب الذي رفعه إلى المحكمة في موضوع الحق .

لا يترتب عن التنازل عن الدعوى تخلي الخصم عن موضوع الحق.

يترتب عن التنازل عن الطلب محو الترافع أمام القضاء بالنسبة للطلبات المقدمة إلى المحكمة.

المادة 190

يقبل التنازل عن الدعوى أو الطلب في جميع القضايا وفي أي مرحلة، باستثناء ما تعلق بحق غير مسموح بالتخلي عنه أو التصرف فيه.

المادة 191

تسجل المحكمة التنازل بمقتضى مقرر غير قابل لأي طعن.

إذا اعترض الطرف الآخر على التنازل عن الدعوى، بعلة أنه قدم مقالا مضادا أو لسبب آخر، بتت المحكمة في صحة التنازل بمقرر قابل للاستئناف، وفق قواعد الاختصاص القيمي.

المادة 192

يترتب على الحكم الصادر بتسجيل التنازل وفق المادة السابقة، إرجاع الأمور بقوة القانون إلى سابق حالتها.

المادة 193

يترتب عن كل تنازل موافقة الطرف المتنازل على أداء المصاريف التي يمكن استخلاصها بجميع الطرق القانونية .

الباب الخامس: المصاريف

المادة 194

يحكم بالمصاريف على كل من خسر الدعوى، سواء كان شخصا ذاتيا أو اعتباريا خاضعا للقانون العام أو الخاص ،ويجوز الحكم، بحسب ظروف القضية، بتوزيع المصاريف كلا أو بعضا.

يتحمل المحكوم عليه هذه المصاريف في حدود ما حكم به عليه.

إذا تعددت الأطراف التي خسرت الدعوى، جاز توزيع المصاريف بينها بالتساوي أو بنسبة ما حكم به على كل طرف، وتكون الأطراف ملزمة بالتضامن إذا كانت متضامنة فيما حكم به.

المادة 195

ينص في الحكم الفاصل في النزاع على المصاريف التي وقعت تصفيتها، ما لم يتعذر ذلك قبل إصدار الحكم، وتقع التصفية في هذه الحالة الأخيرة بأمر من المحكمة يرفق بمستندات القضية.

المادة 196

إذا تضمنت المصاريف أجور وأتعاب الخبير أو الترجمان المحلف، فإن نسخة من الأمر بتقديرها يؤشر عليها بصيغة التنفيذ من طرف كاتب الضبط، وتسلم وتوجه طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

إذا لم يكن المبلغ الذي وقع تسبيقه كافيا للمصاريف، فإن المبلغ المستحق يبين في نسخة الأمر.

يكون كل الأطراف ملزمين تجاه الخبير أو الترجمان المحلف بأداء المبلغ، غير أنه ليس لهذا الأخير متابعة غير المحكوم عليهم بالمصاريف، إلا في حالة إعسار الطرف المحكوم عليه.

المادة 197

يمكن للخبير وللترجمان المحلف وللأطراف بواسطة دفاعهم أو وكلائهم، الاعتراض أمام رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عنهما، على الأمر الصادر بتقدير الأتعاب خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ التبليغ.

لا يقبل الأمر الصادر في هذا الاعتراض إلا الطعن بالاستئناف.

يمكن تقديم الاعتراض أو الطعن بالاستئناف، المشار إليهما أعلاه بصفة شخصية.

المادة 198

إذا طلب أحد الشهود تقدير المصاريف، طبقت مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 196 أعلاه.

المادة 199

يجوز للأطراف المنازعة في تقدير المصاريف داخل أجل عشرة) 10(أيام من تبليغ الحكم أو الأمر المحدد لها، إذا كان الحكم الصادر في الموضوع انتهائيا، ولا يقبل المقرر الصادر في هذا الصدد أي طعن.

تجوز المنازعة في حصر المصاريف عن طريق الطعن بالاستئناف، متى كان الحكم الصادر في الموضوع ابتدائيا.

الباب السادس: التعرض

المادة 200

يجوز التعرض على الأحكام الغيابية الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى إذا لم تكن قابلة للاستئناف، وذلك داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ المنجز، طبقا لمقتضيات المادة 115 أعلاه.

ينبه الطرف في وثيقة التبليغ إلى أنه بانقضاء الأجل المذكور، يسقط حقه في التعرض.

المادة 201

يقدم الطعن بالتعرض ويستدعى الأطراف فيه للحضور بالجلسة، طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين 77 و83 أعلاه وما بعدها.

المادة 202

يوقف أجل التعرض والتعرض نفسه داخل الأجل القانوني التنفيذ، عدا إذا كان المقرر الصادر مشمولا بالنفاذ المعجل .

إذا قدم المحكوم عليه طلبا بإيقاف التنفيذ المعجل المأمور به في الحكم الغيابي، بتت غرفة المشورة في هذا الطلب طبقا لمقتضيات المادة 223 أدناه .

المادة 203

لا يقبل تعرض جديد من الشخص المتعرض المحكوم عليه غيابيا مرة ثانية.

الباب السابع: الاستئناف

المادة 204

يجوز الطعن بالاستئناف في جميع الأحوال في الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، مع مراعاة مقتضيات المادة 93 من مدونة الأوقاف، وباقي الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك.

تستأنف الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى داخل أجل ثلاثين) 30(يوما يبتدئ من تاريخ التبليغ.

يبتدئ أجل الاستئناف من تاريخ التبليغ المنجز وفق مقتضيات المواد 83 و84 و86 و115 أعلاه.

يوقف أجل الاستئناف والاستئناف نفسه داخل الأجل القانوني التنفيذ، عدا إذا كان الحكم أو الأمر مشمولا بالتنفيذ المعجل.

المادة 205

ليس لاستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية القاضية بإيقاف تنفيذ قرار إداري، أثر موقف.

إذا تعلق الاستئناف بحكم صادر يقضي بتحديد التعويض عن نقل الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، فلا يترتب عليه إيقاف التنفيذ، إلا بالنسبة للمبالغ التي تجاوزت تلك المحددة من طرف اللجنة الإدارية للتقييم.

يجب على محكمة الاستئناف الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، أن تبت في طلب الاستئناف المتعلق بإيقاف تنفيذ قرار إداري داخل أجل ثلاثين)30(يوما يبتدئ من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

المادة 206

يحق للمستأنف عليه رفع استئناف فرعي، ولو كان قد طلب دون تحفظ تبليغ الحكم.

يعتبر الاستئناف المقدم من طرف المستأنف عليه داخل الأجل القانوني استئنافا أصليا ،وكل استئناف قدمه خارج الأجل القانوني يعتبر استئنافا فرعيا.

لا يؤثر التنازل عن الاستئناف الأصلي في البت في الاستئناف الفرعي.

لا يترتب عن عدم قبول الاستئناف الأصلي، لوقوعه خارج الأجل القانوني، عدم قبول الاستئناف الفرعي.

لقبول الاستئناف الفرعي، يجب أن يكون الحكم المستأنف مضرا في جزء منه بالمستأنف الفرعي.

لا يصح توجيه الاستئناف الفرعي إلا ضد المستأنف أصليا.

يبتدئ سريان الأجل تجاه الشخص الذي بلغ الحكم بناء على طلبه، ابتداء من تاريخ التبليغ.

المادة 207

يجوز لكل طرف في الحكم الابتدائي أن يقدم استئنافا مثارا ضد غير المستأنف الأصلي ،متى كان من شأن الاستئناف المساس بمصالحه .

المادة 208

لا يمكن في أي حال أن يكون الاستئناف الفرعي أو الاستئناف المثار، سببا في تأخير الفصل في الاستئناف الأصلي إذا كانت القضية جاهزة.

المادة 209

تضاعف آجال الاستئناف مرتين لمصلحة الأطراف الذين ليس لهم موطن ولا محل إقامة بالمملكة.

المادة 210

توقف وفاة أحد الأطراف آجال الاستئناف لصالح ورثته، ولا تقع مواصلتها من جديد إلا بعد مرور خمسة عشر) 15(يوما الموالية لتبليغ الحكم للورثة بموطن الشخص المتوفى، طبقا لمقتضيات المادة 115 أعلاه.

يمكن أن يقع هذا التبليغ إلى الورثة أو إلى ممثليهم القانونيين، جماعيا دون تنصيص على أسمائهم وصفاتهم، غير أنه إذا وقع التبليغ لكل وارث على حدة، وجب أن يتم في موطن كل واحد منهم.

المادة 211

يبلغ مقال الاستئناف المقدم ضد شخص توفي أثناء سير الدعوى أو ضد الورثة أو ممثليهم القانونيين فرادى أو جماعة في الحالة المشار إليها في المادة 210 أعلاه، طبقا للطرق المحددة

في نفس المادة، وللمستأنف أن يواصل استئنافه بعد التبليغ لكل واحد من الورثة أو ممثله القانوني بموطنه.

212

إذا وقع أثناء أجل الاستئناف تغيير في أهلية أحد الأطراف توقف الأجل، ولا يبتدئسريانه من جديد إلا بعد خمسة عشر) 15(يوما من تبليغ الحكم، لمن لهم الصفة في تسلم هذا التبليغ قانونا.

المادة 213

لا تقبل الأحكام التمهيدية الاستئناف بصورة مستقلة.

يترتب عن استئناف الحكم الفاصل في الموضوع، استئناف جميع الأحكام التمهيدية الصادرة في الدعوى.

لا يمكن الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تقضي في جزء من الطلبات الأصلية، وتأمر تمهيديا بإجراء من إجراءات التحقيق أو بإجراء وقتي في الجزء الآخر من الطلبات، إلا مع الأحكام الفاصلة في جميع الطلبات الأصلية.

المادة 214

يقدم الاستئناف أمام كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر المطعون فيه مقابل وصل، ويثبت في سجل خاص.

ويمكن تقديم المقال بأي صندوق من صناديق المحاكم، على أن يتم إرساله من طرف رئيس كتابة الضبط فورا إلى المحكمة المختصة.

يعتبر وصلا، نسخة المقال الموضوع عليها طابع كتابة الضبط التي تلقت المقال مع تاريخ إيداعه، بعد التأكد من عدد ونوع المستندات المرفقة به.

يجب أن يوجه المقال مع المستندات المرفقة به ووثائق ملف القضية دون مصاريف، إلى كتابة ضبط محكمة الاستئناف المختصة داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ إيداع مقال الاستئناف، ويحدد هذا الأجل في عشرة) 10(أيام بالنسبة لقضايا الأسرة، وفي سبعة) 7(أيام بالنسبة للقضايا الاستعجالية.

المادة 215

المادة

يعفى من أداء الرسم القضائي، الطعن بالاستئناف المقدم ضد المقررات الصادرة عن المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية.

يجوز للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، منح المساعدة القضائية طبقا للمسطرة الجاري بها العمل في هذا المجال.

216

يجب أن يتضمن مقال الاستئناف، تحت طائلة عدم القبول، ما يلي:

- الاسم الشخصي والعائلي لكل من المستأنف والمستأنف عليه؛

- صفة وموطن أو محل إقامة كل من المستأنف والمستأنف عليه ،وصفة وموطن أو محل إقامة وكلائهم، عند الاقتضاء؛

- رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للطرف المستأنف أو ما يقوم مقامها؛

- الاسم الشخصي والعائلي لمحامي المستأنف ورقمه الوطني والهيئة التي ينتمي إليها وعنوان بريده الإلكتروني، في حالة تقديم المقال بواسطة محام؛

- إذا كان أحد الأطراف شخصا اعتباريا، وجب أن يتضمن المقال إسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر فرعه.

علاوة على ذلك، يجب أن يتضمن مقال الاستئناف موضوع الطلب والوقائع والوسائل المثارة، مع إرفاقه بالمستندات التي يرغب الطالب في استعمالها.

يرفق هذا المقال بنسخ منه مشهود بمطابقتها للأصل بعدد الأطراف المستأنف عليهم.

إذا لم تقدم أي نسخة أو كان عدد النسخ غير مساو لعدد الأطراف، تطلب كتابة الضبط من المستأنف أن يدلي بهذه النسخ داخل أجل عشرة) 10(أيام، ويدرج الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية القضية بعد مرور هذا الأجل في الجلسة التي يعينها، وتصدر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف قرارا بالتشطيب.

المادة

إذا أدلى المستأنف بالنسخ الناقصة داخل أجل شهر من تاريخ التشطيب، أدرجت القضية من جديد في الجلسة. وفي حالة عدم إدلائه بهذه النسخ داخل الأجل المذكور، صدر قرار بعدم القبول.

يجب أن يرفق المستأنف أيضا مقاله بنسخة من الحكم المطعون فيه، وما يفيد التبليغ، عند الاقتضاء، وإلا طلبتهما كتابة ضبط محكمة الاستئناف من المحكمة التي أصدرته.

ينذر المستشار المقرر، عند الاقتضاء، الطرف المستأنف باستكمال البيانات الشكلية غير التامة أو التي وقع إغفالها، داخل أجل يحدده، تحت طائلة عدم القبول.

في حالة عدم توقيع المقال، ينذر المستشار المقرر الطرف أو الوكيل أو المحامي بتصحيح المسطرة داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم القبول.

يجب على كل طرف أن يشعر المحكمة بكل تغيير يقع في عنوانه أو محل المخابرة معه ،وإلا اعتبر كل تبليغ في آخر محل أو عنوان مدلى به، صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

217

يعرض الاستئناف الدعوى من جديد أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، ويحقللأطراف تقديم الأدلة وإثارة الدفوع التي يرونها.

يمكن للمستأنف أو دفاعه أو وكيله إثارة وسائل إضافية، ما لم يتم اعتبار القضية جاهزة.

تنظر هذه المحكمة في أسباب الاستئناف، ولها أن تثير تلقائيا كل ما يتعلق بالنظام العام ،بعد إشعار الأطراف بذلك، على أن لا يضار الطاعن بطعنه.

المادة 218

إذا صدر الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها مقاضاة أشخاص معينين، جاز لمن فاته أجل الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم، أن يطعن فيه أثناء النظر في الطعن المرفوع من أحد الأطراف داخل الأجل متبنيا طلباته.

إذا قدم الطعن ضد أحد المحكوم لهم داخل الأجل، وجب إدخال الباقي منهم، ولو بعد فواته بالنسبة إليهم.

المادة

يستفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أحدهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، إذا كانت مصالحهما غير متعارضة. وإذا قدم الطعن ضد أحدهما داخل الأجل، جاز إدخال الآخر فيه ولو بعد فواته بالنسبة إليه.

المادة 219

لا يمكن تقديم أي طلب جديد أثناء النظر في الاستئناف، باستثناء طلب المقاصة أو أي طلب لا يعدو أن يكون دفاعا عن الطلب الأصلي.

يجوز للأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أيضا، طلب تعويض الأضرار والمستحقات الناشئة بعد ختم المناقشات أمام محكمة الدرجة الأولى.

لا يعد طلبا جديدا، الطلب المترتب مباشرة عن الطلب الأصلي والذي يرمي إلى نفس الغايات رغم تأسيسه على أسباب أو علل مختلفة.

المادة 220

لا يقبل أي تدخل إلا ممن يكون له الحق في أن يستعمل تعرض الغير الخارج عن الخصومة.

لا يقبل طلب إدخال الغير في القضايا المستأنفة أمام محكمة الدرجة الثانية ،ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

غير أنه يقبل طلب إدخال الغير في القضايا المستأنفة، أمام محكمة الدرجة الثانية، متى كان الحكم المستأنف قد صدر غيابيا في حق طالب الإدخال.

المادة 221

إذا أبطلت أو ألغت محكمة الدرجة الثانية الحكم المطعون فيه، وجب عليها أن تتصدى للحكم في الجوهر.

المادة 222

مع مراعاة مقتضيات المادة 475 أدناه، ينفذ الحكم من طرف محكمة الدرجة الأولى التي أصدرته أو من طرف المحكمة التي تعينها محكمة الدرجة الثانية في شخص رئيسها الأول ،بناء على طلب الجهة المحكوم لها.

لمحكمة النقض أن تعهد بتنفيذ قراراتها إلى محكمة الدرجة الأولى التي تعينها.

الباب الثامن: التنفيذ المعجل

المادة 223

يؤمر وجوبا بالتنفيذ المعجل رغم التعرض أو الاستئناف دون كفالة، إذا كان هناك سند رسمي أو تعهد معترف به، أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

يجوز الأمر أيضا بالتنفيذ المعجل بكفالة بنكية أو نقدية أو بدونهما، حسب ظروف القضية التي يجب توضيحها.

غير أنه يمكن تقديم طلبات إيقاف التنفيذ المعجل أمام المحكمة التي تنظر في التعرض أو الاستئناف بمقال مستقل عن الدعوى الأصلية، مرفق بنسخة من الحكم المطلوب إيقاف تنفيذه ونسخة من مقال الطعن فيه.

تستدعي المحكمة، عند الاقتضاء، بمجرد ما يحال إليها هذا المقال الأطراف ودفاعهم أو وكلائهم للمناقشة في غرفة المشورة، ويمكن لهم أن يقدموا ملاحظاتهم شفويا أو كتابيا .

تبت المحكمة داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما.

يمكن رفض الطلب أو الأمر بإيقاف التنفيذ المعجل كليا أو جزئيا إلى أن يقع البت في الجوهر، أو الأمر بإيقاف التنفيذ المعجل لمدة معينة، أو تعليق متابعة التنفيذ على تقديم كفالة من طالبه.

يمكن أيضا الترخيص للطرف المحكوم عليه بإيداع المبلغ الكافي لضمان القدر المحكوم به المشمول بالتنفيذ المعجل بكتابة ضبط تعينها المحكمة، أو بين يدي شخص آخر عين لهذه الغاية باتفاق الأطراف، ويكون المبلغ المودع لصالح الطرف المتابع لإجراءات التنفيذ وحده. ترفع اليد عن الإيداع بمجرد صدور الحكم النهائي في الجوهر.

إذا تعلق الأمر بحكم بت في جزء من الطلبات الأصلية وفق المادة 213 أعلاه، قدم طلبإيقاف التنفيذ أمام غرفة المشورة بالمحكمة المصدرة لهذا الحكم، وبت فيه وفق الإجراءات المقررة في الفقرات أعلاه.

المادة 224

لا تقبل قرارات غرفة المشورة الطعن بالتعرض، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

القسم الرابع: المساطر الخاصة بالاستعجال ومسطرة الأمر بالأداء

الباب الأول: الأوامر المبنية على طلب والمعاينات

المادة 225

يختص رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عن كل منهما، بالبت في كل طلب يهدف إلى الحصول على أمر بإثبات حال أواستجواب أو توجيه إنذار أو أي إجراء مستعجل في أي مادة لم يرد بشأنها نص خاص، ولا يضر بحقوق الأطراف ولو كان النزاع المرتبط بالإجراء معروضا على القضاء، ويصدر الأمر في غيبة الأطراف دون حضور كاتب الضبط.

يشتمل الطلب على ملخص للوقائع والأسباب الموجبة لتقديمه ويرفق بالمستندات المؤيدة له.

إذا كان الأمر يتعلق بإجراء معاينة لا يمكن القيام بها إلا بواسطة خبير مختص، أمكن للرئيس أومن ينوب عنه، تعيينه من بين الخبراء المسجلين بجدول الخبراء القضائيين المقبولين لدى محاكم الاستئناف للقيام بذلك.

يصدر الأمر فورا أو في اليوم الموالي على الأكثر لتقديم الطلب، إلا أنه يمكن للرئيس أو من ينوب عنه، عند الاقتضاء، أن يمنح أجلا للطالب، للإدلاء ببعض المستندات الضرورية أو البيانات الإضافية، لا يتعدى ثمانية)8(أيام تحت طائلة رفض الطلب .

يرجع إلى الرئيس أو من ينوب عنه في جميع الأحوال في حالة وجود صعوبة.

يكون الأمر الذي لا يستجيب للطلب، قابلا للاستئناف داخل سبعة)7(أيام من تاريخ النطق به، عدا إذا تعلق الأمر بإثبات حال أو إجراء معاينة أو توجيه إنذار الذي لا يقبل أي طعن.

يجب على كتابة الضبط أن توجه مقال الاستئناف مع المستندات المرفقة إلى كتابة ضبط محكمة الدرجة الثانية داخل أجل ثلاثة) 3(أيام، من تاريخ إيداع مقال الاستئناف.

يبت الرئيس الأول أو رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عن كل منهما، في غيبة الأطراف بقرار لا يقبل أي طعن داخل أجل سبعة)7(أيام من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

يقوم المكلف بتنفيذ الأمر بتوجيه إنذار أو بإثبات حال، بتحرير محضر يثبت فيه باختصار أقوال وملاحظات المطلوب في هذا الإجراء الذي يمكنه أخذ نسخة منه.

يكون الأمر الصادر بناء على طلب، قابلا للتنفيذ خلال ثلاثين) 30(يوما من تاريخ صدوره، ويسقط بانصرام هذا الأجل، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد.

الباب الثاني: قضاء الاستعجال

المادة 226

يختص رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عن كل منهما، بصفته قاضيا للمستعجلات، بالبت في الحراسة القضائية، أو في أي إجراء وقتي أو تحفظي، شريطة أن يتوفر عنصر الاستعجال وأن لا يمس بما يمكن أن يقضى به في الجوهر، سواء كان النزاع قد أحيل إلى المحكمة أم لا.

إذا كان النزاع معروضا على محكمة الدرجة الثانية، مارس هذه المهام رئيسها الأول أو من ينوب عنه.

يمارس رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عنه، الاختصاصات المخولة للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية أو للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية، حسب الحالة، إذا كان النزاع معروضا على قسم متخصص بمحكمة الاستئناف.

يمكن للرئيس أو من ينوب عنه، رغم وجود منازعة جدية، أن يأمر بكل التدابير التحفظية أو بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه لدرء ضرر حال أو لوضع حد لاضطراب ثبت جليا أنه غير مشروع.

غير أنه إذا كانت القضية تستوجب رفع دعوى في الموضوع، حدد قاضي المستعجلات أجلا لطالب الإجراء للقيام بذلك، تحت طائلة اعتبار الأمر الصادر كأن لم يكن.

المادة 227

يمكن أن يقدم الطلب في غير الأيام والساعات المعينة للقضاء المستعجل في حالة الاستعجال القصوى، سواء إلى قاضي المستعجلات ولو بمحل إقامته، أو إلى مقر المحكمة ،وقبل التقييد في سجل كتابة الضبط، ويعين القاضي فورا التاريخ والساعة التي ينظر فيهما الطلب.

يمكن له أن يبت حتى في أيام العطل.

المادة 228

يبين المقال بإيجاز موضوع الدعوى والوقائع والأسباب الموجبة لتقديمه، ويرفق بالمستندات التي يرغب المدعي في استعمالها .

المادة 229

يستدعى الطرف المدعى عليه داخل أجل مناسب، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد 83 أعلاه وما بعدها.

يمكن الاستغناء عن هذا الاستدعاء في حالة الاستعجال القصوى.

المادة 230

تكون الأوامر الاستعجالية مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، ويمكن لقاضي المستعجلات مع ذلك أن يقيد التنفيذ بتقديم كفالة بنكية أو نقدية، كما يمكنه أن يأمر بالتنفيذ على أصل الأمر وقبل تبليغه إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى.

يقدم الاستئناف داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تبليغ الأمر، عدا في الحالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك .

ترفع كتابة الضبط مقال الاستئناف مع المستندات المرفقة ووثائق الملف إلى كتابة ضبط محكمة الاستئناف المختصة داخل أجل أقصاه سبعة) 7(أيام من تاريخ إيداع مقال الاستئناف.

يفصل في الاستئناف الرئيس الأول أو رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري أومن ينوب عن كل واحد منهم، حسب الحالة ،بصفته قاضيا للمستعجلات .

لا تقبل الأوامر الاستعجالية الطعن بالتعرض.

المادة 231

يمكن إيقاف التنفيذ المعجل بقوة القانون من طرف الرئيس الأول أو رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عن كل منهما، إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ.

المادة 232

يجوز لقاضي المستعجلات، بحسب الأحوال، البت في المصاريف أو الأمر بالاحتفاظ بالبت فيها إلى أن تقع تصفيتها مع المصاريف المتعلقة بدعوى الموضوع .

تودع أصول الأوامر الاستعجالية بكتابة الضبط، ويكون منها سجل خاص.

الباب الثالث: مسطرة الأمر بالأداء

المادة 233

يمكن إجراء مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم الابتدائية، بشأن كل طلب تأدية مبلغ مالي يتجاوز خمسة آلاف) 5.000(درهم مستحق بموجب سند رسمي أو اعتراف بدين.

يمكن إجراء مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بشأن طلب تأدية مبلغ مالي يتجاوز ثمانين ألف)80.000(درهم مستحق بموجب ورقة تجارية أو سند رسمي أو اعتراف بدين ناتجين عن معاملات تجارية.

تجرى مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم الابتدائية، بشأن طلب تأدية مبلغ مالي يتجاوز خمسة آلاف) 5.000(درهم ولا يتجاوز ثمانين ألف) 80.000(درهم مستحق بموجب ورقة تجارية أو سند رسمي أو اعتراف بدين ناتجين عن معاملات تجارية.

المادة 234

يقدم مقال الأمر بالأداء إلى المحاكم الابتدائية أو المحاكم الابتدائية التجارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها موطن أو محل إقامة الطرف المدين، طبقا للشروط المشار إليها في القسم الثالث أعلاه.

يجب أن يتضمن المقال الاسم العائلي والشخصي وموطن أو محل إقامة الأطراف، وإذا كان أحد الأطراف شخصا اعتباريا، وجب أن يتضمن المقال إسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر فرعه وعنوان بريده الإلكتروني، مع البيان الدقيق للمبلغ المطلوب وموجب الطلب.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 631 أدناه، يرفق هذا المقال بأصل السند الذي يثبت أساس الدين ونسخة أو نسخ منه بعدد المدينين.

المادة 235

لا يقبل الطلب إذا كان من الواجب تبليغه خارج المغرب، أو إذا لم يكن للمدين موطن معروف بتراب المملكة.

المادة 236

يختص رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس المحكمة الابتدائية التجارية أو رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عن كل منهم، بالبت في مقالات الأمر بالأداء.

إذا ظهر لرئيس المحكمة أو رئيس القسم المتخصص أن الدين ثابت ومستحق الأداء، إما جزئيا أو كليا، أصدر أمرا بقبول الطلب، وقضى بأداء الدين على المدين في حدود ما هو ثابت ومستحق مع المصاريف والفوائد، عند الاقتضاء .

إذا ظهر خلاف ذلك ،أصدر الرئيس أمرا معللا برفض الطلب.

لا يقبل الأمر بالرفض أي طعن.

يبقى للطالب، في حالة رفض الطلب أو قبوله جزئيا، الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة وفق الإجراءات العادية.

المادة 237

تسجل مقالات الأمر بالأداء في تواريخها بسجل معد لهذه الغاية لدى كتابة ضبط المحكمة المقدم إليها الطلب، ويجب أن تبين فيه أسماء المدعين والمدعى عليهم وموطنهم وتاريخ الأمر المشار إليه في المادة 236 أعلاه القاضي بقبول الطلب إما جزئيا أو كليا أو رفضه، ومبلغ الدين وأساس المطالبة به، وتاريخ التعرض إن قدم.

إذا قدم الطلب إلكترونيا، بواسطة محامي يرفق بإشهاد بكونه يتوفر على أصل سند الدين أو نسخة مطابقة للأصل أو صورة شمسية له.

المادة 238

إذا صدر أمر بقبول الطلب إما كليا أو جزئيا، تبلغ نسخة طبق الأصل من الأمر مرفقة وجوبا بنسخة من الطلب وصورة من سند الدين المدعى به وفقا للمادة 236 أعلاه، بطلب من الدائن، إلى الطرف المدين.

يكون الأمر بالأداء قابلا للتنفيذ بمجرد صدوره، ولا يقبل أي طعن غير التعرض.

المادة 239

يجب أن تتضمن وثيقة تبليغ الأمر بالأداء، تحت طائلة البطلان، إعذار المحكوم عليه:

- بأن يؤدي إلى الدائن مبلغ الدين والمصاريف المحددة في الأمر والفوائد، عند الاقتضاء؛

- أو أن يتعرض على الأمر داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ، مع إشعاره بأنه في حالة عدم تقديم التعرض داخل هذا الأجل، يسقط حقه في ممارسة أي طعن.

المادة 240

يعتبر الأمر بالأداء كأن لم يكن إذا لم يبلغ داخل أجل سنة من تاريخ صدوره، ويبقى للدائن الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة وفق الإجراءات العادية.

المادة 241

يقدم الطعن بالتعرض بمقال مكتوب أمام المحكمة التي صدر الأمر عن رئيسها، أو أمام القسم المتخصص في القضاء التجاري الذي صدر الأمر عن رئيسه .

وإذا نازع الخصم في هذه الوثيقة، تنذر المحكمة دفاع المدعي بالإدلاء بما تم الإشهاد عليه، تحت طائلة المساءلة التأديبية إن ثبت أن الإشهاد كان مخالفا للحقيقة.

يمكن للجهة القضائية المعروض عليها الطعن بالتعرض، أن تأمر بإيقاف تنفيذ الأمر بالأداء كليا أو جزئيا بحكم معلل، بناء على طلب المدين طبقا للمادة 223 أعلاه.

يكون الحكم الصادر في التعرض، والقاضي بتأييد الأمر بالأداء، مشمولا بالنفاذ المعجل.

المادة 242

يقبل الحكم الصادر في التعرض، الاستئناف داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ.

يمكن لمحكمة الدرجة الثانية، بناء على طلب المدين، أن توقف التنفيذ كليا أو جزئيا بقرار معلل طبقا للفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة 223 أعلاه.

يتعين البت في التعرض أو الاستئناف داخل أجل أقصاه ثلاثة) 3(أشهر.

المادة 243

إذا رأت المحكمة أن التعرض أو الاستئناف لم يقصد منهما إلا المماطلة والتسويف ،وجب عليها أن تحكم على المدين بغرامة لفائدة الخزينة العامة لا تقل عن خمسة) 5(في المائة ولا تفوق نسبة خمسة عشر) 15(في المائة من مبلغ الدين المحكوم به.

القسم الخامس: المساطر الخاصة

الباب الأول: دعاوى الحيازة

المادة 244

لا يجوز رفع دعاوى الحيازة، إلا ممن كانت له شخصيا أو بواسطة الغير منذ سنة على الأقل، حيازة عقار أو حق عيني عقاري، حيازة مادية هادئة علنية متصلة غير منقطعة وغير مجردة من الموجب القانوني وخالية من الالتباس.

غير أنه يجوز رفع دعوى استرداد الحيازة المنتزعة بالعنف أو بالإكراه، إذا كانت للمدعي وقت استعمال العنف أو الإكراه، حيازة مادية وخالية من الالتباس وهادئة وعلنية ولو كانت حيازته تقل عن السنة.

المادة 245

مع مراعاة مقتضيات المادة 261 من القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية ،لا تقبل دعاوى الحيازة، سواء قدمت بطلب أصلي أو بطلب مقابل، إلا إذا أثيرت داخل أجل سنة من تاريخ الفعل الذي يخل بالحيازة أو داخل أجل أقصاه سنة من تاريخ صيرورة المقرر القضائي الزجري القاضي بالإدانة غير قابل لأي طعن.

المادة 246

إذا وقع إنكار الحيازة أو التعرض لها، فإن إجراء التحقيق الذي يؤمر به لا يمكن أن يتعلق بموضوع الحق.

يجوز مع ذلك للمحكمة أن تفحص السندات والعقود المدلى بها لتستخلص منها النتائج المفيدة فيما يتعلق بالحيازة.

المادة 247

من قدم دعوى الملكية لا تقبل منه بعد ذلك دعوى الحيازة، إلا إذا وقع إخلال بحيازته بعد تقديم دعوى الملكية.

المادة 248

إذا ادعى كل طرف من أطراف الدعوى أنه الحائز وتقدم بأدلة حيازته، فللمحكمة أن تبقي الحيازة لهم جميعا في نفس الوقت، أو أن تأمر بحراسة قضائية على المتنازع فيه، أو أن تسند حراسته لأحد الأطراف مع التزامه بتقديم حساب عن الثمار إذا اقتضى الحال ذلك.

الباب الثاني: عروض الوفاء والإيداع

المادة 249

يمكن للمدين، إذا أراد إبراء ذمته من التزام حال أو قبل حلوله، أن يعرض الوفاء به على الدائن مباشرة بواسطة مفوض قضائي .

يمكن للمدين إيداع المبلغ أو الشيء المعروض بالمحكمة:

- إذا لم يتم العثور على الدائن؛
- إذا رفض الدائن العرض المقدم إليه؛
- إذا كانت المبالغ المستحقة محلا للحجز أو التعرض ضد الدائن أو ضد المحال له؛
- إذا لم يستطع المدين أداء التزامه لسبب يرجع لشخص الدائن.

المادة 250

تتم العروض أمام المحكمة التي تنظر في الدعوى الأصلية، وعند عدم وجود دعوى فأمام المحكمة المختصة باعتبار موطن أو محل إقامة المعروض عليه أو مكان الوفاء، كما يمكن أن تتم العروض أمام المحكمة المتفق عليها بين طرفي الالتزام.

إذا لم يكن للدائن موطن أو محل إقامة معروف بالمغرب، يمكن أن تتم العروض أمام محكمة موطن المدين أو محل إقامته.

المادة 251

يثبتّ في كل محضر للعرض بيان عن الشيء المعروض، وعن مقدار المبلغ المالي، وطريقة أدائه، وجواب الدائن بقبول العرض أو رفضه، وسببه، وتوقيع الدائن أو رفضه التوقيع، أو تصريحه بأنه لا يمكنه التوقيع، مع إشعار الدائن في حالة الرفض بتاريخ وساعة ومكان إجراء عملية الإيداع.

المادة 252

يتم الإيداع من طرف المدين قصد إبراء ذمته في كتابة ضبط المحكمة المختصة داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ رفض الدائن للعرض.

إذا رفض الدائن قبول العرض أو تعذر تبليغه، تأمر المحكمة بالإيداع بصندوق المحكمة.

عند وجود صعوبة مادية في إيداع الشيء المعروض بكتابة الضبط، يعين الرئيس أو من ينوب عنه، بطلب من المدين، الشخص أو الجهة التي يسلم لها الشيء أو تسند إليها حراسته .

المادة 253

يقدم طلب الحكم بتصحيح أو بطلان العرض أو الإيداع طبقا للقواعد الخاصة بالطلبات الأصلية، وإذا كان هذا الطلب عارضا ضم إلى الموضوع .

المادة 254

إذا لم يكن الإيداع قد تم عند صدور الحكم بصحة العرض، أمرت المحكمة في نفس الحكم بإيداع المبلغ أو الشيء المعروض إذا لم يتسلمه الدائن، كما تقرر فيه وقف سريان الفوائد من تاريخ الإيداع.

المادة 255

تبقى التعرضات التي بلغت أو ستبلغ للمدين المودع قائمة، سواء كان الإيداع إراديا أو مأمورا به، غير أنها تكون على عاتق المودع عنده إذا أخبره المدين المودع بذلك.

المادة 256

لا يتم سحب المبالغ أو الأشياء المودعة إلا بأمر من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه:

- بناء على طلب يقدمه المودع له شخصيا؛
- بناء على طلب يقدمه وكيل المودع له بناء على توكيل خاص من هذا الأخير؛

- بناء على طلب يقدمه محامي المودع له متى كان المبلغ مودعا بحساب الودائع والأداءات.

الباب الثالث: المساطر المتعلقة بقضايا الأسرة

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة 257

تطبق في قضايا الأسرة مقتضيات القسم الثالث والبابين الأول والثاني من القسم الرابع من هذا القانون، إذا لم تكن مخالفة لمقتضيات هذا الباب وكذا مقتضيات مدونة الأسرة.

يمارس مهام قاضي الأسرة المكلف بالزواج، قاضٍ أو أكثر من المحكمة الابتدائية يعين طبق مقتضيات قانون التنظيم القضائي.

المادة 258

يبت في طلبات النفقة خلال أجل شهر ابتداء من تاريخ إيداع المقال.

للقاضي المكلف بالقضية أن يأمر بنفقة مؤقتة لمستحقيها بمجرد طلبها.

تكون الأوامر والأحكام الصادرة في هذه القضايا مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، وقابلة للتنفيذ على الأصل رغم كل طعن.

يمكن طلب إيقاف التنفيذ إذا كانت المنازعة ترتبط بصفة من يطلب النفقة.

يقدم الطلب ويبت فيه وفق أحكام المادة 223 أعلاه.

المادة 259

تحال القضية حالا إلى الجلسة ويستدعى لها الأطراف.

تجرى دائما محاولة الصلح أو الوساطة بحضور الأطراف شخصيا، ما لم يتعذر ذلك لأسباب قاهرة، وإلا أجريت، في غير حالات الطلاق والتطليق والتعدد، بواسطة وكلائهم أو محاميهم.

كما يمكن للمحكمة أن تسند إجراء الصلح أو الوساطة إلى دفاع الأطراف أو الهيئات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص أو المساعدين الاجتماعيين بالمحاكم المؤهلين لهذه الغاية.

إذا تم الصلح أصدرت المحكمة حالا حكما يثبت الاتفاق وينهي النزاع، وينفذ بقوة القانون ولا يقبل أي طعن.

الفرع الثاني: النيابة القانونية

المادة 260

تطبق مقتضيات هذا الفرع في مجال تنظيم وتسيير النيابات القانونية .

المادة 261

يمارس مهام القاضي المكلف بشؤون القاصرين، قاض أو أكثر من المحكمة الابتدائية يعين طبقا لمقتضيات قانون التنظيم القضائي.

المادة 262

يفتح بقسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية ملف لكل نيابة قانونية ويقيد بسجل خاص معد لهذه الغاية.

الفرع الثالث: بيع منقولات المحجور

المادة263

إذا كانت قيمة المنقولات لا تتجاوز عشرة آلاف) 000.10(درهم، أخبر الوصي أو المقدم، القاضي المكلف بشؤون القاصرين قبل البيع، بالثمن ليتأكد من كون الثمن مناسبا.

يأذن القاضي المكلف بشؤون القاصرين، للوصي أو المقدم في بيع أموال محجوره المنقولة، إذا تجاوزت قيمتها عشرة آلاف) 000.10(درهم، أو إذا لم يتم البيع بطريق المراضاة.

يتحقق القاضي في هذه الحالة قبل منح الإذن، من قيمة المنقولات التي يقومها خبير مختص يعينه لهذه الغاية ليحدد الثمن الافتتاحي للبيع بالمزاد العلني، ومن كون الثمن لا غبن فيه ولا ضرر على المحجور.

يبلغ الأمر في حالة الرفض تلقائيا للوصي أو المقدم وفقا للطرق العادية، ويمكن له أن يستأنفه خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ تبليغه.

المادة 264

يقع المزاد في أقرب سوق عمومي أو في أي مكان آخر وبأية وسيلة يمكن من خلالها الحصول على أحسن نتيجة، ويحاط العموم علما بتاريخ ومكان المزاد بكل وسائل الإشهار المناسبة لأهمية المبيع، بما في ذلك الموقع الرسمي الإلكتروني للمحاكم أو جميع الوسائل المعدة لهذا الغرض.

يباشر البيع بواسطة المكلف بالتنفيذ تحت إشراف القاضي المكلف بشؤون القاصرين.

يجري المزاد بعد انتهاء أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ إشهار إعلان البيع، إلا إذا كان المنقول عرضة للتلف أو لتقلب الأسعار، حيث يمكن للقاضي في هذه الحالة تقليص الأجل من يوم إلى آخر ومن ساعة إلى أخرى.

يرسو المزاد على من قدم أعلى عرض في التاريخ والمكان المعينين.

يسدد المشتري الثمن والمصاريف حالا، ولا تسلم له المنقولات إلا بعد أداء ثمنها نقدا أو بواسطة شيك معتمد.

ينذر عند تأخره عن أداء الثمن بتأديته دون أجل، وإذا لم يستجب للإنذار الموجه إليه أعيد البيع على نفقته ومسؤوليته.

يتحمل المشتري المتخلف عن الأداء الفرق بين الثمن الذي رسا به المزاد عليه وثمن رسو المزايدة الجديدة، إذا كان هذا الثمن أقل من الثمن الأول، أما إذا كان أكثر فلا حق له في الفرق بينهما.

المادة 265

إذا ادعى الغير أن المنقولات المراد بيعها في المزاد ملك له، يؤجل البيع إلى أن يبت القاضي المكلف بشؤون القاصرين في الأمر في أقرب وقت، إذا كان طلب إخراج تلك الأشياء من المزايدة مرفقا بحجج كافية، ويستثنى من ذلك المنقولات المعرضة للتلف، حيث تستمر إجراءات بيعها ولا يسلم ثمنها إلا بعد البت في ملكيتها من طرف المحكمة.

إذا وافق القاضي المكلف بشؤون القاصرين، بمقتضى أمر، على تأجيل البيع قدم صاحب المصلحة طلبا بإخراج المنقولات من البيع، إلى محكمة مكان البيع، خلال أجل ثمانية) 8(أيام

من تاريخ الأمر الصادر، وإلا فتواصل الإجراءات، ولا تتابع، عند الاقتضاء، إلا بعد الحكم في هذا الطلب.

المادة266

لا يطعن في وثيقة البيع إلا بالزور.

المادة 266

ينصب البيع إذا تعلق الأمر بأصل تجاري على جميع عناصره، بعد قيام الوصي أو المقدم بإجراءات التبليغ للبائعين السابقين المقيدين، وفق مقتضيات المادة 103 من مدونة التجارة.

يعين القاضي المكلف بشؤون القاصرين الذي يوجد بدائرته المركز الرئيسي للأصل التجاري، تلقائيا أو بطلب من الوصي أو المقدم، خبيرا مختصا لتحديد الثمن الافتتاحي.

لا يرسو المزاد على من قدم العرض الأعلى، إذا كان يقل عن ثمن التقييم الذي حدده الخبير المختص لمجموع العناصر المادية المكونة للأصل التجاري .

يباع في هذه الحالة كل عنصر من عناصر الأصل التجاري على حدة.

المادة 267

إذا تعلق الأمر بشركة مسعرة، فلا تباع سنداتها أو أسهمها أو حصصها في البورصة إلا بأمر يصدره القاضي المكلف بشؤون القاصرين.

الفرع الرابع: البيع القضائي لعقار المحجور

المادة 269

مع مراعاة مقتضيات مدونة الأسرة، يأذن القاضي المكلف بشؤون القاصرين ببيع عقار معين مملوك للمحجور بعد إثبات ضرورة بيعه وأنه أولى بالبيع من غيره.

المادة 270

يتعين على الوصي أو المقدم الذي يرغب في الحصول على الإذن أن يقدم إلى القاضي المكلف بشؤون القاصرين، مقالا مرفقا بالوثائق اللازمة، يضمنه جميع البيانات وبصفة خاصة موقع وحدود العقار وأوصافه وما له أو عليه من حقوق وعقود كراء وحالته إزاء التحفيظ العقاري إن كان.

يترتب عن تقديم هذا المقال، إنجاز محضر تضمن فيه هذه البيانات وكذا المستندات المدلى بها ويقيد بأسفله الأمر الذي يصدره القاضي بالإذن أو عدمه.

يبلغ الأمر في حالة الرفض تلقائيا للوصي أو المقدم وفقا للطرق العادية، ويمكن له أن يستأنفه خلال عشرة) 10(أيام.

المادة 271

يقع البيع بالمزاد العلني بواسطة المكلف بالتنفيذ تحت إشراف القاضي المكلف بشؤون القاصرين الذي فتح ملف النيابة القانونية بدائرته أو الذي يوجد العقار بدائرة نفوذه، بناء على إنابة من القاضي المذكور، وذلك وفقا للإجراءات والشروط التالية:

- يحدد للعقار المراد بيعه، الثمن الافتتاحي الذي يقدره خبير مختص، يعينه القاضي المكلف بشؤون القاصرين، بعدما يبين في تقريره طبيعته المادية والقانونية ولو كان غير محفظ، من خلال الاطلاع على السجلات العقارية ووثائق التعمير؛

- يقوم المكلف بالتنفيذ بالإشهار القانوني الذي يحدد القاضي شروطه باعتبار قيمة العقار ،على أن يستمر هذا الإشهار مدة شهرين؛

- يبين في إعلان المزاد العلني تاريخ ومكان افتتاحه، ويعلق بباب العقار وبالأسواق المجاورة وباللوحة الإلكترونية المخصصة للإعلانات بالمحكمة الابتدائية التي يوجد العقار بدائرتها وبمكاتب السلطة الإدارية المحلية، وينشر إن اقتضى الحال، في صحيفة يومية أو إلكترونية أو أكثر وبجميع الوسائل الأخرى المتاحة قانونا؛

- يبلغ المكلف بالتنفيذ للوصي أو المقدم إجراءات الإشهار التي تم القيام بها، ويخطره بضرورة الحضور في التاريخ المحدد لإجراء السمسرة.

المادة

272 يرسو المزاد على من قدم العرض

الأعلى.

يؤدي من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال ثلاثة) 3(أيام من تاريخ المزاد ،ويجب عليه قبل تاريخ رسو المزاد العلني الموافقة عليه، وعلاوة على ذلك يؤدي من رسا عليه المزاد مصاريف البيع المحددة من طرف القاضي والمعلن عنها قبل المزاد، وذلك نقدا أو بواسطة شيك معتمد.

مع مراعاة مقتضيات القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، يعتبر محضر المزاد سند ملكية لصالح من رسا عليه المزاد، ويطهر العقار المبيع من جميع التحملات والديون الخاصة والعامة المثقل بها كيفما كانت.

إذا لم ينفذ من رسا عليه المزاد شروط السمسرة، أنذر بتنفيذها، فإن لم يستجب لهذا الإنذار داخل أجل ثمانية) 8(أيام، بيع العقار ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، ولا يمكن في هذه الحالة للمشتري المتخلف عن تنفيذ شروط السمسرة أن يسترجع المبلغ الذي يكون قد دفعه، وإذا لم يكن قد أدى أي مبلغ يصبح ملزما بأداء نسبة عشرة)10(بالمائة من مبلغ رسو المزاد العلني بأمر غير قابل لأي طعن.

تنحصر إجراءات السمسرة الجديدة في إشهار يتم خلال شهرين، ويتضمن هذا الإشهار بيان الثمن الذي رست عليه المزايدة الأولى وتاريخ السمسرة الجديدة.

يلزم المشتري المتخلف بأداء الفرق بين الثمن الذي رسا به عليه المزاد وثمن البيع الثاني، دون أن يكون له الحق في المطالبة بما قد ينتج من زيادة.

يعتبر محضر المزاد، في هذه الحالة، سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف عن الأداء.

لا يمكن للسمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني، أن تتجاوز ثلاثة بيوعات.

ويمكن لكل شخص داخل عشرة) 10(أيام من تاريخ السمسرة، أن يقدم عرضا بالزيادة عن الثمن الذي رسا عليه المزاد، في السمسرتين الأولى أو الثانية دون الثالثة والأخيرة، بشرط أن يكون العرض يفوق بمقدار العشر ثمن البيع الأصلي والمصاريف، وأن يودع بصندوق المحكمة نقدا أو بشيك معتمد أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، مبلغ رسو المزاد العلني مضافا إليه مبلغ العشر سالف الذكر.

يجب على صاحب العرض أن يتعهد كتابة ببقائه متزايدا بثمن المزاد مضافا إليه الزيادة.

تقع سمسرة نهائية بعد انصرام أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ انتهاء أجل تقديم العرض بزيادة العشر يعلن عنها، وتشهر وتتم في شأنها نفس الإجراءات المتخذة في السمسرة الأولى. يمكن للشخص الذي رسا عليه المزاد بالسمسرتين الأولى والثانية أن يقدم عرضا يفوق بمقدار العشر العرض الذي تم التقدم به من طرف شخص آخر داخل أجل عشرة)10(أيام من تاريخ السمسرة، ويبقى المزاد مفتوحا بينهما عبر المنصة الإلكترونية الموضوعة لهذا الغرض، وداخل أجل عشرة) 10(أيام إضافية إلى أن يرسو على أحدهما.

يجب على مقدم العرض الزائد بالعشر الإدلاء بعنوانه لتبليغه الإجراءات، ويعتبر كل إجراء بلغ إليه بالعنوان المدلى به صحيحا.

المادة

273 لا يطعن في وثيقة البيع إلا بالزور.

الفرع الخامس: الطلاق والتطليق

المادة 274

يقدم طلب الإذن بالإشهاد على الطلاق وطلب التطليق إلى المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها بيت الزوجية أو موطن الزوجة أو محل إقامتها بالمغرب أو المحل الذي أبرم فيه عقد الزواج، حسب الترتيب.

تجرى محاولة الصلح قبل الإذن بالإشهاد بالطلاق طبقا لمقتضيات مدونة الأسرة، وفي دعاوى التطليق المنصوص على أسبابه في نفس المدونة.

المادة 275

يقدم الطعن بالاستئناف إلى محكمة الاستئناف وفق مقتضيات المادة 204 أعلاه، كما تطبق في هذه الحالة مقتضيات مدونة الأسرة.

المادة276 يؤمر بالبحث تلقائيا أو بطلب من الأطراف.

يستمع للشهود في هذا البحث أمام القاضي في غرفة المشورة.

تجري بعد البحث المناقشات في غرفة المشورة، ويصدر الحكم في جلسة علنية.

الفرع السادس: المقررات القضائية المتعلقة بالحالة المدنية

المادة277

يمكن لكل شخص له مصلحة مشروعة أو للنيابة العامة، تقديم طلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة لاستصدار مقرر قضائي بالتسجيل أو بإلغاء الرسم المسجل لأكثر من مرة أو إضافة بيانات أو تغييرها أو تصحيحها أو حذفها من الحالة المدنية، أو السماح بتسليم نسخ من رسوم الحالة المدنية، وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 278

يقدم المقال إلى المحكمة الابتدائية لمحل الولادة أو الوفاة أو لمحل سكنى الطالب، إذا كان محل الولادة أو الوفاة مجهولا.

يتعين تبليغ المقال إلى النيابة العامة، إذا لم تكن هي التي أحالته إلى المحكمة، لتبدي رأيها بمستنتجات كتابية.

تبت المحكمة بحكم تصدره بعد الاستماع، عند الاقتضاء، إلى الأطراف المعنية، وإجراء بحث لإقامة الحجة على صحة الوقائع المعروضة عليها بجميع الوسائل القانونية.

ينص المقرر القضائي الصادر بقبول أحد الطلبات المنصوص عليها في المادة السابقة، على تسجيل الرسم بسجل السنة الجارية لمحل الولادة أو الوفاة، أو إلغاء أو إضافة أو تغيير أو تصحيح أو حذف البيانات الخاصة بالواقعة من سجلات الحالة المدنية أو بالمنظومة الرقمية المحدثة لهذه الغاية، حسب الحالة.

يتعين تضمين بيان الوفاة بطرة رسم ولادة المتوفى أو بالمنظومة الرقمية السالفة الذكر .

المادة 279

تقبل المقررات القضائية الصادرة في قضايا الحالة المدنية الطعن بالاستئناف داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ.

الفرع السابع: وضع الأختام بعد الوفاة والتعرض على وضعها ورفعها

المادة 280

تطبق مقتضيات هذا الفرع على مسطرة وضع الأختام، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة 281

يجب على القاضي أو المحكمة، عند الاقتضاء، اتخاذ جميع الإجراءات المستعجلة والضرورية للمحافظة على التركة، ولاسيما منها وضع الأختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة.

المادة

282

يأمر القاضي أو المحكمة باتخاذ هذه الإجراءات التحفظية، وذلك بطلب من:

- وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية؛
- القاصر أو نائبه الشرعي؛
- أحد المعنيين بالأمر إذا كان هناك ما يبررها.

يتخذ القاضي المكلف بشؤون القاصرين تلقائيا هذه الإجراءات إذا كان من الورثة قاصر ليس له نائب شرعي أو كان أحدهم غائبا.

المادة 283

يتضمن محضر وضع الأختام البيانات التالية

- التاريخ والساعة؛
- طالب وضع الأختام وأسباب الطلب؛
- حضور الأطراف وأقوالهم، عند الاقتضاء؛
- وصف المحلات والأشياء؛
- تعيين حارس قضائي.

المادة 283

تبقى مفاتيح أقفال الأبواب التي وضعت عليها الأختام بين يدي كاتب الضبط وتحت مسؤوليته، ولا يمكن له أن يدخل إلى المحل الذي وضعت عليه الأختام إلا بعد رفعها، عدا إذا طلب منه ذلك، أو صدر مقرر قضائي بهذا الشأن.

المادة 284

إذا عثر أثناء وضع الأختام على وصية أو أوراق أخرى مختومة ألحقت بالإحصاء ،وأثبت كاتب الضبط شكلها الخارجي والطابع والعنوان عند الاقتضاء، ويؤشر على الغلاف مع الأطراف الحاضرين إن كانوا يعرفون أو يستطيعون التأشير، مع بيان التاريخ والساعة التي سيقدم فيها ما عثر عليه إلى القاضي أو المحكمة، ثم يضمن الكل في محضر يوقعه الحاضرون ،وإلا فيشار فيه إلى رفضهم أو إلى ما عاقهم عن ذلك.

المادة 285

يقدم كاتب الضبط ما عثر عليه مختوما إلى القاضي أو المحكمة في التاريخ والساعة المحددين دون حاجة إلى أي استدعاء، فيطلب القاضي أو المحكمة فتحه ويعاين حالته ثم يأمر بإيداعه إذا كان مضمونه يهم التركة.

المادة 286

إذا بدا من عنوان ما عثر عليه مختوما أو من أي حجة كتابية أخرى أنه ملك للغير ،استدعاه القاضي أو المحكمة في أجل محدد ليتمكن من حضور فتحه، ويفتح في التاريخ المحدد بمحضره أو في غيبته.

وإذا كان ما عثر عليه لا علاقة له بالتركة، سلمه القاضي أو المحكمة للغير دون إطلاع هذا الأخير على مضمونه أو ختمه من جديد ليسلم للغير بمجرد طلبه له.

المادة 287

يثبت كاتب الضبط حالة الوصية التي عثر عليها مفتوحة ويسلمها إلى القاضي أو المحكمة وفق ما هو مقرر في المادة 285 أعلاه.

المادة 288

إذا كانت الأبواب موصدة أو حالت عراقيل دون وضع الأختام، أو طرأت صعوبة قبل وضعها أو أثناءه، بت القاضي أو المحكمة على وجه الاستعجال، ويوقف لهذا الغرض كاتب الضبط وضع الأختام ويعين حارسا قضائيا خارج المكان أو حتى داخله إذا اقتضى الحال ،على أن يرجع إلى القاضي أو المحكمة حالا.

المادة 289

يثبت في كل الحالات التي يبت فيها القاضي أو المحكمة ما وقع القيام به وما أمر به في محضر يحرره كاتب الضبط.

يوقع القاضي أو رئيس الهيئة على هذا المحضر.

المادة 290

المادة

لا يجوز وضع الأختام إذا تم الإحصاء، كما لا يجوز وضعها أثناء عملياته، إلا على الأشياء التي لم يقع إحصاؤها، فإن لم يوجد أي منقول، حرر كاتب الضبط محضرا بذلك.

إذا وجدت منقولات لازمة لاستعمال الأشخاص الذين يبقون بالمحل، أو مما لا يمكن أن توضع عليها الأختام، حرر كاتب الضبط محضرا متضمنا وصفا موجزا لهذه الأشياء.

292

يمكن أن تقع التعرضات على وضع الأختام بتصريح كتابي، يثبت في محضر وضعالأختام أو يودع في كتابة ضبط المحكمة.

يتضمن هذا التصريح الهوية الكاملة للمتعرض وكذا اختياره موطنا في دائرة نفوذ المحكمة مع بيان دقيق لسبب التعرض.

293 **المادة**

يمكن لكل من له الحق في طلب وضع الأختام أن يطلب رفعها، باستثناء من يكون قد طلب وضعها لصالح غائبين يحتمل أن يكونوا ورثة.

يقدم هذا الطلب إلى الجهة التي أمرت بوضع الأختام.

294 **المادة**ترفع

الأختام وفق الإجراءات التالية:

- طلب يقدم لهذا الغرض ويشار إليه في محضر كاتب الضبط؛
- أمر يصدره القاضي أو المحكمة مع بيان تاريخ رفع الأختام باليوم والساعة؛
- إنذار لحضور رفع الأختام يوجهه كاتب الضبط لذوي الحقوق والمتعرضين.

إذا كان أحد الأطراف بعيدا، عين القاضي أو المحكمة من يمثله .

يستدعى المتعرضون في موطنهم المختار.

لا ترفع الأختام إذا كان ذوو الحقوق كلهم أو بعضهم قاصرين، إلا إذا عين لهم ممثل قانوني أو تم ترشيدهم.

المادة

المادة 295
يتضمن محضر رفع الأختام ما يأتي:

- بيان التاريخ الذي وقع فيه؛
- اسم طالب رفع الأختام ومهنته ومحل سكناه وموطنه المختار؛
- الإشارة إلى الأمر الصادر برفع الأختام؛
- الإشارة إلى الإنذارات المنصوص عليها في المادة السابقة؛
- حضور الأطراف وأقوالهم؛
- تعيين خبير مختص للتقويم، إن طلب وأذن به القاضي أو المحكمة؛
- التحقق من كون الأختام في حالة سليمة وكاملة، فإذا لم تكن كذلك، أشير إلى ما طرأ عليها من تغيير؛
- طلبات التفتيش ونتائجه إن وقع.

295 **المادة**

ترفع الأختام بصفة متوالية وتدريجية مع عملية الإحصاء، ويعاد وضعها في كل مرحلة.

يمكن جمع المنقولات التي تمثل نوعا واحدا ليقع إحصاؤها بصفة متوالية حسب ترتيبها، ويعاد في هذه الحالة وضع الأختام عليها.

296 **المادة**

إذا عثر على أشياء أو أوراق لا علاقة لها بالتركة وطلبها الغير، تسلم لأصحابها مع الإشارة إلى ذلك بالمحضر.

297 **المادة**

إذا زال سبب وضع الأختام قبل رفعها أو أثناء رفعها، لم يكن هناك محل لوصف الأشياء.

298 **المادة**

المادة

يمكن للقاضي أو المحكمة في حالة الضرورة القصوى، بطلب من أحد الأطراف المعنيين، أن يأمر برفع الأختام مؤقتا، شريطة إعادة وضعها تلقائيا بمجرد ما يرتفع السبب الذي من أجله قبل طلب الرفع .

يحدد القاضي أو المحكمة إذا اقتضى الحال، التدابير الرامية إلى المحافظة على حقوق المعنيين بالأمر أثناء مدة رفع الأختام.

الفرع الثامن: إحصاء التركة

المادة 300

يتم الإحصاء إذا كان له ما يبرره داخل أجل سنة من تاريخ الوفاة وفق الإجراءات التالية:

- يعين القاضي المكلف بالتوثيق تلقائيا أو بناء على طلب كل من له مصلحة، عدلين للقيام بالإحصاء، بحضور الأطراف أو ممثليهم، وإذا لم يتأت استدعاء أحد الأطراف لبعد أو غيبة أو غير ذلك، عين القاضي من يمثله؛

- يشمل الإحصاء بيان تاريخ إجرائه، ومن قام به ومكانه، والأطراف الذين طلبوه ،وتعيين وتقويم الأموال العقارية إن وجدت والسندات والمنقولات والقيم والنقود.

يوقع الأطراف الحاضرون مع العدلين الإحصاء.

301

إذا طرأت صعوبات عند إجراء الإحصاء أو ادعى أحد الأطراف استحقاق أموال تمإدراجها في الإحصاء ولم يوافق الآخرون، أشير إلى ذلك بالمحضر، على أن يرفع الأمر من كل ذي مصلحة إلى قاضي المستعجلات.

لا توقف دعوى الاستحقاق عملية الإحصاء، ما لم يأمر قاضي المستعجلات بذلك .

الفرع التاسع: قسمة التركة

المادة 302

يقدم طلب قسمة التركة إلى المحكمة الابتدائية لمحل افتتاح التركة، مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في مدونة الحقوق العينية.

المادة

يعتبر محلا لافتتاح التركة، الموطن الحقيقي للموروث أو محل إقامته.

المادة 303

يمكن للمحكمة أن تأمر بالقسمة البتية إذا كان المطلوب قسمته قابلا لذلك، وينتفع كل بحصته، بمدرك أو بدونه، ولو كان هناك قاصرون.

إذا كان موضوع القسمة غير قابل لها، ولا لانتفاع كل بحصته، تأمر المحكمة ببيعه جملة أو تفصيلا بالمزاد العلني، مع تحديد الثمن الافتتاحي للبيع بواسطة خبرة قضائية.

المادة 304

يتم البيع وفقا للمقتضيات المتعلقة ببيع عقار المحجور.

المادة 305

إذا أصبح الحكم قابلا للتنفيذ، تجرى القرعة بواسطة كاتب الضبط ويسلم هذا الأخير الأنصبة بعد القرعة حالا لأصحابها مع ملخصات من محضر القسمة كلا أو بعضا إذا طلبها الأطراف. ويشعر القاضي المكلف بشؤون القاصرين بذلك، عند الاقتضاء.

المادة 306

إذا كان جميع الشركاء رشداء متمتعين بحقوقهم المدنية، وحضروا بأنفسهم أو حضر من ينوب عنهم بصفة قانونية، أمكن لهم أن لا يلجؤوا إلى الطرق القضائية أو أن يتخلوا عنها في سائر مراحل الدعوى وأن يتفقوا على الطريقة التي يرتضونها في القسمة.

الفرع العاشر: الغيبة

المادة 307

يمكن لكل ذي مصلحة مشروعة أو للنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية، عند وجود ضرورة تسيير كل أو بعض أموال تركها شخص افترضت غيبته، بسبب انقطاع أخباره دون أن يترك وكالة لأحد، تقديم مقال إلى المحكمة الابتدائية لآخر محل إقامة من تفترض غيبته ،وإلا فإلى المحكمة التي توجد الأموال بدائرتها، قصد الأمر باتخاذ إجراءات التسيير، وخاصة تكليف كاتب ضبط أو من تراه مؤهلا للتسيير ضمن الشروط التي تحددها.

المادة

تدلي النيابة العامة بمستنتجاتها، إذا لم تكن هي التي قدمت المقال، ويكون أمر المحكمة المختصة غير قابل للطعن.

يمنع على المسير أن يفوت أي منقول أو عقار دون إذن من المحكمة المختصة.

الفرع الحادي عشر: أهلية الدولة للإرث

المادة 308

إذا كانت الدولة مؤهلة للإرث عند انعدام وارث معروف، أخبرت السلطة المحلية لمكان الوفاة أوكل ذي صفة ومصلحة وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد المتروك في دائرة نفوذها المحلي بذلك، مع بيان المتروك على وجه التقريب .

يصدر رئيس المحكمة الابتدائية المحال إليه الطلب من طرف وكيل الملك، أمرا يقضي بالتصريح بشغور التركة، يعين فيه كاتب ضبط لإحصاء الأموال والقيم المتروكة، ويكلفه بحراستها إن كانت لها أهمية .

يضع كاتب الضبط الأختام، عند الاقتضاء، ويحرر محضرا بمختلف هذه العمليات.

إذا كانت الأموال تشتمل على عناصر قابلة للتلف، استؤذن رئيس المحكمة في بيعها بالكيفيات المقررة لبيع منقولات المحجور وتوضع الأموال الناتجة عن هذا البيع بعد خصم المصاريف بصندوق الإيداع والتدبير.

يشعر وكيل الملك حينئذ الإدارة المكلفة بأملاك الدولة.

يعتبر الأمر القضائي الصادر في إطار الفقرة الثانية أعلاه، سندا ناقلا لملكية أموال التركة المصرح بشغورها لفائدة الدولة.

309

يأمر رئيس المحكمة الابتدائية، عند الاقتضاء، باتخاذ جميع تدابير الإشهار التي يراها ضرورية، وخاصة تعليق أمره باخر موطن للهالك وبمقر الجماعة لمحل ولادته إذا كان معروفا، وكذا النشر في جريدة واحدة أو أكثر من الجرائد التي يعينها، وبجميع الوسائل الأخرى المتاحة قانونا.

تلغى الإجراءات السالفة الذكر إذا ظهر وارث للمتوفي بعد صدور الأمر بشغور التركة.

الباب الرابع: المسطرة في القضايا الاجتماعية

المادة 310

تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القانون، ما لم تكن منافية لمقتضيات هذا الباب.

المادة 311

يستفيد الأجير أو ذوو حقوقه بحكم القانون، مدعيا كان أو مدعى عليه، من المساعدة القضائية أمام محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية وأمام محكمة النقض.

يسري مفعول المساعدة القضائية بحكم القانون على جميع إجراءات تبليغ الأحكام القضائية وتنفيذها.

المادة 312

يستدعى الأطراف للجلسة طبقا للشروط المشار إليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها، قبل التاريخ المحدد لها بثمانية)8(أيام على الأقل.

المادة 313

إذا باشر طرفا عقد الشغل مسطرة الصلح التمهيدي المنصوص عليها في مدونة الشغل ،فلا يجوز لهما اللجوء إلى المحكمة إلا بعد انتهاء هذه المسطرة.

يعتبر نهائيا ولا يطعن فيه إلا بالزور، كل اتفاق موقع من طرف الأجير والمشغل أو من ينوب عنه، ويكون مصادقا على صحة إمضائه من طرف الجهة المختصة، وموقعا بالعطف من طرف المكلف بتفتيش الشغل.

المادة **314**

يمكن للأطراف أن يمثلوا من طرف محام

يمكن أيضا تمثيلهم، في حالة تعذر الحضور الشخصي، بمقتضى إذن من المحكمة.

المادة 314

تجري المحكمة في بداية الجلسة محاولة صلح بين الأطراف.

المادة 315

المادة

تثبت، في حالة الصلح، شروط الاتفاق طبقا لما يأتي:

- في النزاعات المتعلقة بالشغل بمقتضى حكم؛

- في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، بمقتضى حكم يتضمن تاريخ وقوع الحادثة وتاريخ الشروع في الانتفاع بالتعويض أو الإيراد وجميع العناصر المستعملة لتقدير التعويض أو الإيراد، طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويبين في حالة مراجعة الإيراد بسبب الإنتكاس أو تفاقم العاهة أو انخفاضها؛

- في قضايا الضمان الاجتماعي، حسب الحالة، بمقتضى محضر، وإذا كان النزاع يتعلق بتعويضات أو معاشات، فبمقتضى حكم يتضمن بيان العناصر المستعملة لتقدير التعويضات والمعاشات المذكورة، طبق الشروط المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي.

إن إثبات الاتفاق بمحضر والإشهاد عليه بحكم، يضع حدا للنزاعات وينفذ بقوة القانون ولا يقبل الحكم أي طعن.

المادة 317

إذا تعذر تحقيق التصالح لاختلاف الأطراف أو لعدم حضور أحدهم أو ممثل عنه في نزاعات الشغل أو قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، حرر محضر بعدم الصلح، ويبت في القضية حالا أو تؤخر لجلسة أخرى، عند الاقتضاء.

المادة 318

يمكن للمحكمة أن تستدعي وتستمع إلى جميع الشهود.

كما يمكن لها أن تأمر بكل إجراءات التحقيق وخاصة الخبرة ضمن المقتضيات الموالية.

المادة 319

لا يمكن في حالة إصدار المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف حكما تمهيديا بإجراء خبرة طبية، أن يكون الخبير المختص، عدا إذا وافق على ذلك الطرف المعني بالأمر، هو الطبيب الذي عالج الشخص المذكور أو طبيب المشغل أو الطبيب الملحق بالمقاولة أو شركة التأمين المنخرط فيها المشغل أو طبيب صندوق الضمان الاجتماعي .

يجب أن يضع الخبير أو الخبراء المختصين تقريرهم داخل أجل أقصاه شهر، ابتداء من تاريخ تبليغهم الحكم التمهيدي المتعلق بإجراء الخبرة.

المادة 320

إذا كان الأجير مضطرا لمغادرة محل إقامته قصد التوجه عند الخبير المختص المعين في قضايا حوادث الشغل أو الضمان الاجتماعي أو الخبراء المختصين في الأمراض المهنية، فإن مصاريف التنقل المحددة من طرف المحكمة، تسلم مسبقا من طرف الخزينة العامة، وتعتبر جزءا من مصاريف الدعوى.

المادة 321

يتضمن الحكم بالإضافة إلى المقتضيات المشار إليها في المادة 109 أعلاه، التنصيص على إجراء محاولة الصلح، وفي حالة إجراء البحث، أسماء الشهود وأداءهم اليمين، وعند الاقتضاء، الإجراءات العارضة ومختلف إجراءات التحقيق المأمور باتخاذها، وكذا النقط الواجب البت فيها .

ينص علاوة على ذلك:

- في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، على تاريخ الحادثة وتاريخ الشروع في الانتفاع بالتعويض أو الإيراد وجميع العناصر المعتمدة في تقدير التعويض أو الإيراد، طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل؛

- في قضايا الضمان الاجتماعي، إذا كان النزاع يتعلق بتعويضات أو معاشات، على جميع العناصر المعتمدة في تقدير التعويضات أو المعاشات المذكورة، طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الخاص بالضمان الاجتماعي.

المادة 322

يكون الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون، رغم كل تعرض أو استئناف، في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، وفي قضايا الضمان الاجتماعي وفي قضايا التكوين من أجل الإدماج والتمرس المهني والتدرج المهني، وفي قضايا عقود الشغل، بشأن الأداءات المترتبة عن تنفيذ هذه العقود.

المادة 323

يستأنف الحكم داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ تبليغه، طبق الشروط المنصوص عليها في المادة 115 أعلاه، بمقال وفق مقتضيات المادة 216 أعلاه.

تستدعي كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف الأطراف والشهود، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة 324

يمكن الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة انتهائيا في القضايا الاجتماعية، وكذا القرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف طبقا للمسطرة العادية.

المادة 325

تحدد المحكمة، عند الاقتضاء، بمناسبة تحديد الإيراد العمري، مبلغ رأس المال الذي يجب أن يعوض هذا الإيراد.

يجب أن يشار إلى رأس المال المذكور في محضر الصلح أو الحكم.

المادة 326

يبت الحكم في طلب تسبيق الإيراد المقدم من الضحية اعتبارا لمصلحته.

المادة 327

يمكن للمحكمة، في حالة الاستعجال ،وفي كل مرحلة من مراحل المسطرة وطبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الخاص بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، أن تصدر أمرا معللا، بناء على طلب، وغير قابل لأي طعن، ودون إجراءات ولا مصاريف:

- بتشريح الجثة؛
- بتوقيف أداء التعويض اليومي في حالة امتناع الضحية عن إجراء المراقبة الطبية عليها؛
- بشأن حق الضحية في الاستفادة من الأجهزة الطبية.

الباب الخامس: الاختصاص والمسطرة في قضايا قضاء القرب

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة 328

تطبق أمام قضاء القرب قواعد الاختصاص والمسطرة المنصوص عليها في هذا الباب ،ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، كما تطبق القواعد المتبعة أمام المحاكم الابتدائية، ما لم تكن مخالفة لمقتضيات هذا الباب.

المادة 329

تطبق المسطرة الشفوية أمام قضاء القرب، وتكون مجانية ومعفاة من الرسوم القضائية بخصوص الطلبات المقدمة من طرف الأشخاص الذاتيين.

المادة 330

تكون جلسات قضاء القرب علنية، وتصدر الأحكام باسم جلالة الملك وطبقا للقانون ،وتضمن في سجل خاص، كما تذيل بالصيغة التنفيذية.

يتعين النطق بالأحكام وهي محررة، وتسلم نسخة منها إلى المعنيين بها داخل أجل عشرة)10(أيام الموالية لتاريخ النطق بها.

إذا صدر الحكم بحضور الأطراف، تم التنصيص على ذلك في محضر الجلسة، ويشعر القاضي الأطراف بحقهم في طلب الإلغاء وفق الشروط وداخل الآجال المنصوص عليها في المادة 32 أعلاه، ولا يعتبر هذا الحضور بمثابة تبليغ، إلا لمن تسلم نسخة الحكم بالجلسة ووقع على ذلك.

الفرع الثاني: الاختصاص والمسطرة

المادة 331

يختص قاضي القرب بالنظر في الدعاوى الشخصية والمنقولة التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف) 5.000(درهم، ولا يختص في النزاعات المتعلقة بمدونة الأسرة والعقار والقضايا الاجتماعية والإدارية والإفراغات.

إذا قدم المدعى عليه طلبا مقابلا، فإن هذا الطلب لا يضاف إلى الطلب الأصلي لتحديد مبلغ النزاع، ويبقى قاضي القرب مختصا بالنسبة للجميع.

في حالة ما إذا تجاوز الطلب المقابل الاختصاص القيمي لقضاء القرب، أحيل صاحبه على من له حق النظر.

المادة 332

تقدم الدعوى إلى قاضي القرب، إما بمقال مكتوب، أو بتصريح شفوي يتلقاه كاتب الضبط ويدونه في محضر يتضمن الموضوع والأسباب المعتمدة، وفق نموذج معد لهذه الغاية بقرار لوزير العدل، ويوقعه مع المدعي.

إذا كان المدعى عليه حاضرا أوضح له القاضي مضمون الطلب، وإذا لم يحضر بلغ له مقال المدعي أو نسخة من المحضر في الحال، ويحتوي هذا التبليغ على استدعاء لجلسة لا يتجاوز تاريخها ثمانية) 8(أيام.

المادة 333

إذا تعذر الصلح بين طرفي الدعوى، بت قاضي القرب في موضوعها داخل أجل ثلاثين)30(يوما بحكم غير قابل لأي طعن، مع مراعاة أحكام **المادة** 32 أعلاه.

الفرع الثالث: التبليغ والتنفيذ

المادة 334

تكلف السلطة الإدارية المحلية بتبليغ وتنفيذ أحكام قضاء القرب عندما يكون المستفيد شخصا ذاتيا، غير أنه يمكن لهذا الأخير، اختيار مفوض قضائي لتبليغ وتنفيذ أحكام قضاء القرب.

يمكن للمحكمة أن تأمر بتبليغ الاستدعاءات أو تنفيذ أحكام قضاء القرب بواسطة أحد موظفي كتابة الضبط.

تطبق مقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، بالنسبة للأشخاص الاعتبارية.

الباب السادس: التجريح

المادة

335 يمكن تجريح كل قاض للأحكام:

- إذا كانت له أو لزوجه أو لأحد أصولهما أو فروعهما مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في النزاع؛
- إذا وجدت قرابة أو مصاهرة بينه أو بين زوجه مع أحد الأطراف إلى غاية الدرجة الرابعة؛
- إذا كانت بينه أو بين زوجه أو أصولهما أو فروعهما وبين أحد الأطراف دعوى قائمة، أو انتهت منذ أقل من سنتين؛
- إذا كان دائنا أو مدينا لأحد الأطراف؛
- إذا قدم استشارة أو رافع أو كان طرفا في النزاع أو نظر فيه كمحكم أو أدلى فيه بشهادة؛

- إذا سبق أن كان نائبا قانونيا لأحد الأطراف؛
- إذا وجدت علاقة تبعية بين القاضي أو زوجه وبين أحد الأطراف أو زوجه؛
- إذا وجدت صداقة أو عداوة مشهورة بين القاضي وأحد الأطراف.

المادة 336

يقدم طلب التجريح وفق القواعد المقررة في المقال الافتتاحي للدعوى، إلى رئيس محكمة الدرجة الأولى أو الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية أو الرئيس الأول لمحكمة النقض، بحسب مقر عمل القاضي المطلوب تجريحه.

يتضمن طلب التجريح، تحت طائلة عدم القبول، هوية الأطراف وأسباب التجريح، ويرفق بالحجج المثبتة له، ويوقعه طالبه أو محاميه أو وكيل الطالب.

يجب على طالب التجريح، تحت طائلة عدم القبول، أن يقدم طلبه قبل البدء في مناقشة القضية ،ما لم تكن أسباب التجريح قد طرأت أو لم يعلم بها إلا لاحقا.

المادة 337

يبلغ الرئيس الموجه إليه طلب التجريح، القاضي المعني بالأمر ليصرح خلال أجل عشرة)10(أيام، كتابة بموافقته على التجريح أو رفضه له مع الجواب عن وسائل التجريح، وتوجه نسخة من الطلب إلى النيابة العامة.

يجب على القاضي المطلوب تجريحه الامتناع عن النظر في القضية إلى حين البت في طلب التجريح .

يستبدل فورا القاضي الذي وافق على طلب تجريحه.

يمكن في حالة الاستعجال وتوفر عنصر الجدية تعيين قاضٍ آخر، ولو تلقائيا، للقيام بالإجراءات الضرورية.

المادة 338

يحال طلب التجريح إلى محكمة الدرجة الثانية المختصة خلال ثلاثة) 3(أيام من الجواب بالرفض أو السكوت، إذا تعلق الأمر بمستشار يعمل بها، أو بقاض، أو برئيس محكمة يعمل بدائرة نفوذها، وإلى محكمة النقض إذا تعلق الأمر بمستشار يعمل بها، أو برئيس أول لمحكمة الدرجة الثانية.

المادة 339

تبت المحكمة المختصة في غرفة المشورة، وجوبا، خلال أجل عشرة) 10(أيام بعد الاستماع، عند الاقتضاء، لإيضاحات الطرف طالب التجريح والطرف المطلوب تجريحه.

لا يقبل القرار الصادر في طلب التجريح أي طعن.

المادة 340

يمكن للقاضي المجرَّح فيه أن يطلب، عند الاقتضاء، تعويضه عن الأضرار، غير أنه لا يمكن للقاضي الذي يقيم أو ينوي إقامة دعوى التعويض أن يشارك بعد ذلك في الحكم في القضية الأصلية، فإن ساهم في ذلك لم يتأت له أن يقيم هذه الدعوى.

341

يجب على كل قاضٍ يعلم بوجود أحد أسباب التجريح المذكورة في المادة 335 أعلاه أوأي سبب آخر بينه وبين أحد الأطراف، أن يصرح بذلك كتابة:

- لرئيس محكمة الدرجة الأولى، إذا تعلق الأمر بقاضٍ بهذه المحكمة؛
- للرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية، إذا تعلق الأمر برئيس محكمة درجة أولى بدائرة نفوذها أو بأحد المستشارين العاملين بها؛
- لرئيس الغرفة المعنية، إذا تعلق الأمر بأحد المستشارين بمحكمة النقض؛
- للرئيس الأول لمحكمة النقض، إذا تعلق الأمر برئيس أول لمحكمة درجة ثانية أو برئيس غرفة بمحكمة النقض.

يتعين على الرؤساء الموجه إليهم التصريح، أن يقرروا بمحضر ما إذا كان يتعين على القاضي المعني بالأمر أن يتخلى عن الحكم في القضية.

المادة 342

تطبق أسباب التجريح المتعلقة بقاضي الأحكام على قاضي النيابة العامة، إذا كان طرفا منضما ،ولا يجرح إذا كان طرفا رئيسيا.

يصرح بسبب التجريح لوكيل الملك أو للوكيل العام للملك، حسب الحالة، الذي يقرر ما إذا كان يتعين على قاضي النيابة العامة المعني بالتجريح أن يتخلى عن متابعة الإجراءات في القضية.

الباب السابع: تنازع الاختصاص

المادة 343

يكون هناك مجال لتنازع الاختصاص إذا أصدرت عدة محاكم في نزاع واحد قرارات غير قابلة للطعن، صرحت فيها باختصاصها أو عدم اختصاصها فيه.

المادة 344

يقدم طلب الفصل في تنازع الاختصاص بمقال أمام المحكمة الأعلى درجة المشتركة بين المحاكم التي يطعن في أحكامها أمامها ،وأمام محكمة النقض إذا تعلق الأمر بمحاكم لا تخضع لأية محكمة أعلى مشتركة بينها.

المادة 345

ينظر في المقال بغرفة المشورة دون حضور الأطراف أو وكلائهم.

تصدر المحكمة التي قدم إليها المقال إذا اعتبرت عدم وجود تنازع للاختصاص، قرارا معللا بالرفض قابلا للطعن بطريق النقض، إذا لم تكن المحكمة هي محكمة النقض.

تعيد المحكمة التي قدم إليها المقال إذا اعتبرت أنه يمكن أن يكون هناك تنازع للاختصاص، القضية إلى المستشار المقرر ليبت فيها وفق الإجراءات العادية والآجال المقررة بمقتضى القانون، بعد تخفيضها حينئذ إلى النصف.

يوقف هذا القرار ابتداء من تاريخه، كل إجراء ومسطرة أمام قاضي الموضوع.

يكون معيبا بالبطلان، كل إجراء قد يقع خرقا للتوقيف الممنوح باستثناء مجرد الإجراءات التحفظية.

الباب الثامن: تعرض الغير الخارج عن الخصومة

المادة 346

يمكن لكل شخص أن يتعرض تعرض الغير الخارج عن الخصومة على مقرر قضائي يمس بحقوقه، إذا لم يكن طرفا أو ممثلا في الدعوى، وذلك داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 403 أدناه.

المادة 347

يقدم التعرض المشار إليه في المادة السابقة أمام المحكمة المصدرة للحكم وفقا للقواعد المقررة للمقال الافتتاحي للدعوى.

يجوز أن يبت في هذا التعرض نفس القضاة الذين أصدروا المقرر.

المادة 348

يترتب على تعرض الغير الخارج عن الخصومة، عرض النزاع على المحكمة بالنسبة للأسباب المعتمدة في مقال التعرض فقط.

إذا قضت المحكمة بصحة التعرض، فإنها تلغي المقرر المطعون فيه أو تعدله لصالح المتعرض.

إذا كان المقرر المتعرض عليه صادرا في موضوع غير قابل للقسمة، فلا يقبل التعرض إلا إذا تم إدخال كل الأطراف في الدعوى، ويكون المقرر الصادر فيها حجة عليهم جميعا. **349**

لا يوقف تعرض الغير الخارج عن الخصومة التنفيذ، إلا إذا رأت المحكمة التي تنظر فيالتعرض وقف التنفيذ لأسباب جدية بناء على مقال مستقل.

تستدعي المحكمة، عند الاقتضاء، بمجرد ما يحال إليها مقال وقف التنفيذ، الأطراف للمناقشة والحكم في غرفة المشورة داخل أجل ثلاثين) 30(يوما.

المادة 350

يمكن للطرف المتضرر من تعرض الغير الخارج عن الخصومة، الذي لم يستجب لتعرضه، أن يتقدم بطلب التعويض عن التقاضي بسوء نية والتسويف والمماطلة، في المرحلة التي توجد عليها الدعوى، كما يمكنه تقديم طلب التعويض بدعوى مستقلة.

القسم السادس: المسطرة أمام محاكم الدرجة الثانية

الباب الأول: إجراءات تحقيق الدعوى

المادة 351

تودع مقالات الاستئناف وتوجه إلى كتابة ضبط المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، وفق مقتضيات المادة 214 أعلاه، مع مراعاة مقتضيات الفقرتين الثانية والسادسة من المادة 216 أعلاه.

يمكن تقديم المقال بأي صندوق من صناديق المحاكم، على أن يتم إرساله من طرف رئيس كتابة الضبط فورا إلى المحكمة المختصة.

المادة 352

بمجرد توصل كتابة الضبط لمحكمة الدرجة الثانية بمقال الاستئناف، يعين المستشار المقرر وفق مقتضيات الفقرة 3 من المادة 628 أدناه، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية .

يمكن لرئيس محكمة الدرجة الثانية أو من ينوب عنه، بصفة استثنائية، أن يغير المستشار المقرر كلما حصل موجب لذلك.

يأمر المستشار المقرر فورا بتسليم نسخة من مقال الاستئناف ونسخة من المستندات، إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق.

يأمر المستشار المقرر فورا بتبليغ مقال الاستئناف للطرف الآخر، مع مراعاة الآجال المنصوص عليها في المادتين 88 و89 أعلاه، إن اقتضى الحال.

يبلغ هذا الأمر إلى المستأنف عليه، ويعلم بتاريخ الجلسة العلنية التي خصصت للقضية ،مع الإشارة إلى وجوب تقديم مذكرات الدفاع والمستندات المؤيدة قبل الجلسة أو داخل أجل يحدده المستشار المقرر.

إذا تعدد المستأنف عليهم، ولم يقدم بعضهم مستنتجاته في الأجل المحدد، نبهه المستشار المقرر عند حلول الأجل، إلى أنه إن لم يقم بتقديمها داخل أجل جديد، اعتبرت المسطرة حضورية بالنسبة لجميع الأطراف.

يبت في القضية بعد انتهاء هذا الأجل، بقرار يعتبر حضوريا بالنسبة لجميع الأطراف.

يبلغ للمستأنف عليهم الأمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها، وتسلم لهم في الوقت نفسه نسخ المقالات المقدمة من طرف المستأنفين .

المادة 353

يجب على كل طرف أو وكيله يقيم خارج دائرة نفوذ المحكمة المرفوع إليها الاستئناف ،أن يعين موطنا للمخابرة معه في دائرة نفوذها الترابي، تحت طائلة اعتبار كل إجراء بلغ لكتابة ضبط محكمة الدرجة الثانية صحيحا.

يعتبر مكتب المحامي محلا للمخابرة معه وتبلغ إليه الإجراءات، باستثناء الأحكام التمهيدية القاضية بتحملات مالية والأحكام الفاصلة في الدعوى، مالم يتفق الطرفان كتابة على خلاف ذلك.

يعتبر كل إجراء بلغ للمحامي في حسابه الإلكتروني المعد لهذه الغاية أو عنوان بريده الإلكتروني صحيحا.

المادة 354

يحق للأطراف أو من ينوب عنهم الاطلاع على مستندات القضية أو أخذ نسخ منها على نفقتهم في كتابة الضبط، دون نقل أصولها خارج المحكمة.

المادة 355

تودع مذكرات الدفاع والردود وكل المذكرات والمستنتجات الأخرى، في كتابة ضبط المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، وتضاف إلى الملف، ويكون عدد نسخها مساويا لعدد الأطراف، مع مراعاة مقتضيات المادة 216 أعلاه.

يقع تبليغها طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، بمجرد إيداعها.

356

إذا لم يقدم المستأنف عليه مستنتجاته عند عرض القضية في الجلسة صدر القرار فيهاغيابيا، ما لم تقرر المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أخرى، طبقا لطلب المستأنف عليه أو وكيله أو محاميه قصد تقديم مستنتجاته.

إذا كانت القضية غير جاهزة للحكم، أمكن للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أن تؤجلها إلى أقرب جلسة أو أن ترجعها إلى المستشار المقرر، وفي جميع الأحوال يتعين على هذا الأخير الحرص على تجهيز القضية وإحالتها إلى الجلسة داخل أجل لا يتعدى تسعين) 90(يوما.

357 **المادة**

يتخذ المستشار المقرر الإجراءات لجعل القضية جاهزة للحكم، ويأمر بتقديم المستندات التي يراها ضرورية للتحقيق في الدعوى، ويمكن له بناء على طلب الأطراف أو تلقائيا، بعد سماع الأطراف أو استدعائهم للحضور بصفة قانونية، الأمر بأي إجراء للتحقيق، دون مساس بما يمكن للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أن تأمر به بعد ذلك من إجراءات في جلسة علنية أو في غرفة المشورة.

لا يمكن بأي حال أن تمس الأوامر التي تصدر في هذا الشأن الدعوى الأصلية، وتبلغ طبقا للمادة 83 أعلاه وما بعدها، ولا تكون قابلة لأي طعن.

358 **المادة**

إذا تم تحقيق الدعوى ،أو إذا انقضت آجال تقديم الردود، واعتبر المستشار المقرر أن الدعوى جاهزة للحكم، حدد تاريخ الجلسة التي تدرج فيها القضية، يستدعى لها الأطراف.

لا تعتبر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، المستنتجات والطلبات المقدمة من الأطراف ولا المستندات المرفقة بها بعد اعتبار الدعوى جاهزة للحكم، باستثناء المستنتجات الرامية إلى التنازل.

تسحب من الملف المذكرات والمستندات المدلى بها متأخرة، وتودع في كتابة ضبط المحكمة رهن إشارة أصحابها.

المادة

غير أنه يمكن للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف، بقرار معلل، إعادة القضية إلى المستشار المقرر ،إذا طرأت بعد اعتبار الدعوى جاهزة للحكم واقعة جديدة من شأنها أن تؤثر على القرار، أو إذا تعذرت إثارة واقعة قبل ذلك خارجة عن إرادة الأطراف.

359

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، مقتضيات الباب الثالث من القسم الثالث المتعلق بإجراءات تحقيق الدعوى، مع مراعاة ما يأتي:

تقرر إجراءات التحقيق بأمر من المستشار المقرر بصفته مكلفا بتجهيز القضية وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 357 أعلاه، أو بقرار من المحكمة مجتمعة بغرفة المشورة بعد الاستماع للمقرر، أو بقرار صادر في جلسة علنية.

يقوم المستشار المقرر بالوقوف على عين المكان، ما لم يتقرر القيام بذلك من طرف هيئة المحكمة.

تجرى الأبحاث أمام المستشار المقرر، ما لم ترغب المحكمة في الاستماع إلى الشهود بنفسها، وفي هذه الحالة يجري هذا الاستماع بغرفة المشورة.

يمكن أن يؤمر بحضور الأطراف شخصيا أمام المستشار المقرر أو بغرفة المشورة أو بالجلسة العلنية ويحرر محضر بذلك.

تجرى تحت إشراف المستشار المقرر مسطرة تحقيق الخطوط والزور.

الباب الثاني: قرارات محكمة الدرجة الثانية

المادة 360

يهيء الرئيس الأول جدول كل جلسة ويبلغ إلى النيابة العامة أو إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الحالة، ويعلق بباب قاعة الجلسات، ويشهر بجميع الوسائل بما في ذلك الموقع الإلكتروني للمحاكم، وبجميع الوسائل الإلكترونية المعدة لهذه الغاية.

المادة 361

المادة

يجب أن يبلغ كل طرف في الدعوى أو دفاعه أو وكيله، طبقا للمادة 83 أعلاه وما بعدها ،بالتاريخ الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة.

يجب أن ينصرم أجل خمسة) 5(أيام بين تاريخ تبليغ الاستدعاء والتاريخ المحدد للحضور بالجلسة.

362

تكون الجلسات علنية، إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك .

يمكن للمحكمة أن تأمر، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف أو دفاعه أو وكيله أو النيابة العامة، بإجراء المناقشة في جلسة سرية، متى استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو حرمة الأسرة أو المصلحة الفضلى للطفل .

تحرر محاضر الجلسات بكل تجرد وأمانة، ويدون كاتب الضبط كل ما راج بها أو عاينه أو تلقاه دون بتر أو تشطيب أو إضافة بين السطور.

يوقع محضر الجلسة فورا من طرف رئيسها وكاتبها، كما يوقع بعد كل جلسة سجلها من طرف الرئيس وكاتب الضبط .

المادة 363

للرئيس حفظ نظام الجلسة، وتطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف مقتضيات المواد 92 و93 و94 أعلاه.

المادة 364

يحرر المستشار المقرر في جميع القضايا التي أجري فيها تحقيق طبقا للمادتين 357 و358 أعلاه، تقريرا مكتوبا يضمن فيه ما حدث من عوارض في تسيير المسطرة، والإجراءات التي قام بها، ويحلل فيه الوقائع ووسائل دفاع الأطراف، ويورد ملخصا لمستنتجاتهم مع بيان النقط التي يجب الفصل فيها دون أن يبدي رأيه.

يمكن للأطراف تقديم ملاحظاتهم الشفوية بالجلسة لتعزيز مستنتجاتهم الكتابية.

المادة

يجب أن يحضر الجلسة المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، بالنسبة لمحاكم الاستئناف الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف.

يدلي المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بارائه مكتوبة، ويمكنه توضيحها شفويا لهيئة الحكم بكامل الاستقلال، سواء فيما يتعلق بالوقائع أو القواعد القانونية المطبقة عليها.

يحق للأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم، الحصول على نسخة من مستنتجات المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، والتعقيب عليها.

365 **المادة**

يأمر الرئيس بوضع القضية في المداولة بعد انتهاء المناقشة والاستماع للمستنتجات الكتابية أو الشفوية للنيابة العامة، عند الاقتضاء، وبالنسبة لمحاكم الاستئناف الإدارية والأقسام

المتخصصة في القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف، بعد الاستماع للمستنتجات الكتابية أو الشفوية للمفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق.

يحدد الرئيس تاريخ الجلسة التي سيتم فيها النطق بالقرار.

تتم المداولة بحضور جميع قضاة الهيئة التي قررت وضع القضية في المداولة.

لا يشارك ممثل النيابة العامة ولا المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الحالة، في المداولة.

يجب أن يكون القرار محررا بشكل كامل عند النطق به.

المادة 366

تعتبر حضورية القرارات التي تصدر بناء على مقالات الأطراف أو مذكراتهم، ولو لم يقدموا ملاحظات شفوية في الجلسة.

تعتبر حضورية كذلك القرارات التي تصدر بعد أن حضر المستأنف عليه بالجلسة، ولم يقدم جوابا أو أسند النظر .

كما تعتبر حضورية القرارات التي ترفض دفعا، وتبت في نفس الوقت في الجوهر، ولو كان الطرف الذي أثار الدفع قد امتنع احتياطيا من الإدلاء بمستنتجاته في الموضوع.

تصدر كل القرارات الأخرى غيابيا، دون إخلال بمقتضيات الفقرتين السادسة والسابعة من المادة 352 أعلاه.

المادة 367

تنعقد الجلسات وتصدر قرارات محاكم الدرجة الثانية عن هيئة تتألف من ثلاثة قضاة بمن فيهم الرئيس، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

تحمل القرارات نفس العنوان والبيانات المنصوص عليها في المادة 109 أعلاه.

تكون القرارات معللة، ويشار إلى أنها صدرت في جلسة علنية، وأن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة، وتشتمل أيضا، عند الاقتضاء، على الاستماع للأطراف أو وكلائهم أو محاميهم، ومضمن مستنتجات النيابة العامة والمفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، مع مراعاة مقتضيات المادة 21 أعلاه.

يؤرخ ويوقع أصل القرار من طرف الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إذا عاق الرئيس مانع استحال معه أن يوقع القرار، وقعه خلال ثمانية وأربعين) 48(ساعة الموالية أقدم مستشار شارك في الجلسة، وكذلك الأمر إذا حصل المانع للمستشار المقرر ،ما لم يكن هذا المستشار هو الأقدم، حيث يوقع القرار من طرف المستشار الآخر.

ينص في أصل القرار على هذا الحلول في التوقيع.

إذا حصل المانع لكاتب الضبط، اكتفى الرئيس أو المستشار الذي يوقع عوضا عنه بالإشارة إلى ذلك عند التوقيع.

إذا حصل المانع لجميع القضاة المشكلة منهم الهيئة ولكاتب الضبط، وقع أصل القرار الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية، مع الإشارة عند التوقيع إلى البيانات المشار إليها أعلاه.

المادة 368

يضمن كاتب الضبط منطوق القرار في محضر الجلسة وفي سجلها، ويشار إلى تاريخ صدوره في السجل المنصوص عليه في المادة 76 أعلاه.

يوقع محضر الجلسة وسجلها من طرف رئيسها وكاتب الضبط.

يحفظ في كتابة الضبط أصل قرار كل قضية والملف المتعلق بها المتضمن للمراسلات، والمستندات الخاصة المتعلقة بتحقيق الدعوى.

ترقم القرارات وتجلد أصولها دوريا قصد تكوين سجل منها.

تسلم المستندات لأصحابها عند المطالبة بها مقابل وصل، ما لم تقرر محكمة الدرجة الثانية في غرفة المشورة إبقاء بعضها ملحقا بملف القضية .

المادة 369

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، مقتضيات المادة 223 أعلاه المتعلقة بالتنفيذ المعجل رغم التعرض.

المادة 370

تضاف نسخة من القرار بمجرد توقيعه إلى الملف، وتسلم كتابة الضبط للأطراف نسخة عادية منه مطابقة للأصل متى طلب منها ذلك، مع الإشارة إلى اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسليم، مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بواجبات التمبر.

يمكن لكل ذي مصلحة من غير الأطراف، تقديم طلب إلى رئيس كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت القرار، بتسليمه نسخة عادية منه مشهود بمطابقتها للأصل، ويشار إلى اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسليم. وفي حالة الرفض يعرض الأمر على الرئيس الأول للمحكمة .

المادة 371

يرفق تبليغ القرار بنسخة منه مشهود بمطابقتها لأصلها بصفة قانونية، وتوجه وتسلم وفقا للشروط المحددة في المادة 115 أعلاه.

الباب الثالث: مواصلة الدعوى والتنازل

المادة 372

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف مقتضيات المواد من 178 إلى 193 أعلاه ،ما لم تكن متعارضة مع المقتضيات المنصوص عليها في الباب السابع من القسم الثالث من هذا القانون.

الباب الرابع: المصاريف

المادة 373

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف مقتضيات المادة 194 أعلاه وما يليها.

يرفع إلى محكمة الاستئناف، وهي تبت في غرفة المشورة، التعرض على أتعاب الخبراء والتراجمة، وكذا تعرض الأطراف على تصفية المصاريف.

الباب الخامس: التعرض

المادة 374

تطبق أمام محكمة الاستئناف، عند النظر في الطعن بالتعرض، مقتضيات المادة 200 أعلاه وما بعدها.

القسم السابع: محكمة النقض

الباب الأول: الاختصاص

المادة 375

تختص محكمة النقض، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، بالبت في:

1- الطعن بالنقض ضد المقررات الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف) 30000(درهم، وفي الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه، وبمراجعة الوجيبة الكرائية؛

2- الطعون الرامية إلى إلغاء المقررات التنظيمية والفردية الصادرة عن رئيس الحكومة ،وقرارات السلطات الإدارية التي يتعدى نطاق تنفيذها دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة ابتدائية إدارية أو لقسم متخصص في القضاء الإداري بمحكمة ابتدائية، بسبب التجاوز فياستعمال السلطة؛

3- تكون محكمة النقض المرفوع إليها دعوى تدخل في اختصاصها ابتدائيا وانتهائيا، مختصة أيضا بالنظر في جميع الطلبات التابعة لها أو المرتبطة بها، وفي جميع الدفوع التي تدخل ابتدائيا في اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية؛

4- تنازع الاختصاص بين محاكم لا توجد محكمة أعلى درجة مشتركة بينها غير محكمة النقض؛

5- مخاصمة القضاة؛

6- الطعون المقدمة ضد الأعمال والقرارات التي تجاوز فيها القضاة سلطاتهم؛

7- الإحالة من أجل التشكك المشروع؛

8- الإحالة من محكمة إلى أخرى من أجل الأمن العمومي أو لصالح حسن سير العدالة؛

9- الطعون الواردة في النصوص القانونية الجاري بها العمل.

الباب الثاني: المسطرة

المادة 376

تقدم الدعاوى والطعون المشار إليها في البنود 1 و2 و3 من المادة السابقة، بواسطة مقال مكتوب موقع عليه من طرف أحد المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

إذا كان أحد طرفي الطعن قاضيا أو محاميا، أمكنه الترافع شخصيا أمام محكمة النقض .

يمكن لمحكمة النقض عند عدم تقديم مقال أو تقديمه موقعا عليه من طرف الطاعن نفسه، أو من طرف محام لا تتوفر فيه الشروط المقررة في الفقرة الأولى أعلاه، أن تصدر قرارها تلقائيا من غير استدعاء الأطراف بالتشطيب على القضية.

يبقى مع ذلك مبلغ الرسم القضائي الذي قد يكون تم أداؤه، ملكا لخزينة الدولة.

تعفى من مساعدة المحامي الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والوصي على الجماعات السلالية، طالبة كانت أو مطلوبة، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرتين 1و3 أعلاه.

المادة **377**

يتضمن يتضمن المقال تحت طائلة عدم القبول:

-بيان أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وموطنهم الحقيقي أو المختار؛

-الرقم الوطني للمحامي ورقم هاتفه والهيئة التي ينتمي إليها وعنوان بريده الإلكتروني؛

-ملخص الوقائع والوسائل المعتمدة وكذا المستنتجات.

في حالة عدم توقيع المقال، يوُجه إشعار للمحامي أو للطاعن شخصيا، حسب الحالة، مع منحه أجلا تحدده المحكمة لتصحيح المسطرة، تحت طائلة الحكم بعدم القبول، بعد انصرام الأجل دون استجابة.

يجب إرفاق المقال بنسخة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه، وإلا طلبتها كتابة الضبط من المحكمة التي أصدرته.

كما يجب إرفاقه تحت طائلة عدم القبول:

1- بنسخة من المقرر المطعون فيه، إذا كان الأمر يتعلق بالطعن في مقرر إداري من أجل التجاوز في استعمال السلطة؛

2- بنسخة من المقرر الذي قضى برفض طلب التظلم الأولي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 382 أدناه، أو بمستند يثبت تقديم الطلب المذكور، إن كان قد قدم.

يجب أن يرفق كل مقال بنسخ مساوية لعدد الأطراف، وإذا لم تقدم أي نسخة أو كان عدد النسخ غير مساو لعدد الأطراف، تطلب كتابة الضبط من الطاعن أن يدلي بهذه النسخ داخل

أجل عشرة) 10(أيام، وعند انصرام الأجل المذكور دون القيام بالمطلوب، يدرج الرئيس القضية بالجلسة، وتصدر المحكمة قرارا بعدم القبول.

في حالة الطعن بالنقض المقدم من طرف النيابة العامة، يتعين إشعارها بضرورة إتمام البيانات الناقصة.

المادة 378

يجب أن يودع المقال داخل الأجل القانوني، بكتابة ضبط المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، بالنسبة للطعون المشار إليها في البند 1 من المادة 375 أعلاه، وبكتابة ضبط محكمة النقض بالنسبة للطعون الأخرى.

يودع المقال ومرفقاته لدى كتابة الضبط، مقابل وصل، كما يمكن إيداعه بالطريقة الإلكترونية.

يسجل المقال في سجل خاص معد لهذه الغاية.

توجه كتابة الضبط بالمحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، المقال مع المستندات المرفقة به وملف الدعوى إلى كتابة ضبط محكمة النقض داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ إيداع الطعن بالنقض.

يعتبر وصلا، نسخة المقال المؤشر عليها من طرف كتابة الضبط التي تلقت المقال معتاريخ إيداعه، بعد التأكد من عدد ونوع المستندات المرفقة.

المادة 379

يتعين على طالب النقض أن يؤدي الرسم القضائي بصندوق المحكمة أو بواسطة الأداء الإلكتروني.

المادة 380

يحدد أجل الطعن أمام محكمة النقض، ما لم توجد مقتضيات خاصة، في ثلاثين) 30(يوما من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو في موطنه الحقيقي أو المختار.

يعتبر الطعن بالنقض بمثابة تنازل عن الحق في الطعن بالتعرض.

يوقف أجل الطعن ابتداء من إيداع طلب المساعدة القضائية لدى الجهة المختصة، ويسري هذا الأجل من جديد من تاريخ تبليغ مقرر مكتب المساعدة القضائية للمحامي المعين تلقائيا، ومن تاريخ تبليغ قرار رفض الطلب لمن تقدم به.

المادة 381

تبنى طلبات نقض الأحكام المعروضة على محكمة النقض على أحد الأسباب التالية:

-خرق القانون؛

-خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف؛

-عدم الاختصاص، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 599 أدناه؛

-التجاوز في استعمال السلطة؛

-عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل.

المادة 382

تقدم طعون الإلغاء المشار إليها في البند 2 من المادة 375 أعلاه، داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ نشر أو تبليغ المقرر المطعون فيه إلى المعني بالأمر بعنوانه المنصوص عليه في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يمكن للمعني بالأمر أن يقدم قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة، تظلما من المقرر إلى مصدره أو رئيسه، ويمكن في هذه الحالة رفع الطعن إلى محكمة النقض خلال ثلاثين) 30(يوما من تبليغ مقرر الرفض الصريح كليا أو جزئيا .

إذا التزمت السلطة الإدارية المرفوع إليها التظلم الصمت في شأنه طوال ثلاثين) 30(يوما، اعتبر سكوتها عنه بمثابة رفض له.

إذا كانت السلطة الإدارية هيئة تصدر مقرراتها بتصويت أعضائها، فإن الأجل المحدد في ثلاثين) 30(يوما لتقديم الطعن يمتد، إذا اقتضى الحال، إلى نهاية أول دورة قانونية تلي تقديم الطلب .

إذا كان نظام من الأنظمة ينص على إجراء خاص في شأن طعن ما، فإن الطعن بالإلغاء لا يكون مقبولا، إلا إذا استنفذ هذا الإجراء داخل نفس الآجال المشار إليها أعلاه، قبل رفع هذا الطعن إلى محكمة النقض.

إذا التزمت الإدارة الصمت طوال ثلاثين) 30(يوما في شأن طلب قدم إليها، اعتبر سكوتها عنه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، بمثابة رفض له، وللمعني بالأمر في هذه الحالة أن يطعن أمام محكمة النقض داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ انقضاء مدة الثلاثين)30(يوما الأولى المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه .

لا يقبل الطعن بالإلغاء المقدم أمام محكمة النقض ضد المقررات الإدارية، إذا كان بإمكان المعني بالأمر أن يطالب بما يدعيه من حقوق أمام القضاء الشامل.

المادة 383

لا يوقف الطعن بالنقض التنفيذ إلا في الأحوال التالية:

- الأحوال الشخصية؛
- الزور؛
- التحفيظ العقاري؛
- المقررات الصادرة في القضايا الإدارية ضد الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها وباقي أشخاص القانون العام؛
- المقررات الصادرة عن المحاكم في مواجهة شركات الدولة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم 00.69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشات العامة وهيئات أخرى؛
- المقررات الصادرة في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف العامة، المطعون فيها من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف؛
- الحالات التي ينص عليها القانون .
- يمكن لمحكمة النقض، بطلب من المعني بالأمر، وبناء على قرار معلل:
- أن تأمر بإيقاف تنفيذ مقررات الإفراغ وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه؛
- أن تأمر بإيقاف تنفيذ المقررات التنظيمية والفردية وقرارات السلطات الإدارية المشار إليها في البند 2 من المادة 375 أعلاه.

المادة 384

يقوم الرئيس الأول أو نائبه، بمجرد تسجيل الملف، بإحالته إلى رئيس الهيئة المختصة الذي يعين فورا مستشارا مقررا يكلف بإجراء المسطرة.

المادة 385

يمكن لرئيس الهيئة، أن يقرر عدم إجراء البحث إذا ظهر من المقال أو من المذكرة التفصيلية أن حل القضية معروف مقدما بصفة يقينية .

يحال الملف مباشرة إلى النيابة العامة، وتدرج القضية بالجلسة من طرف الرئيس، مع مراعاة الأجل المقرر في الفقرة الثالثة من المادة 388 أدناه.

يمكن لمحكمة النقض، حينئذ، أن تبت في طلب النقض بقرار معلل، أو أن تحيل الملف إلى المستشار المقرر بقرار غير معلل، لجعل القضية جاهزة للبت فيها.

المادة 386

إذا احتفظ الطاعن في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية، تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين)30(يوما من تاريخ تقديم المقال.

يعتبر الطاعن الذي لم يراع هذا الأجل، متخليا عن تقديم المذكرة المشار إليها.

يبلغ المقال والمذكرة التفصيلية، عند الاقتضاء، بعد انصرام الأجل المقرر في الفقرة الأولى إلى الأطراف المعنيين طبقا للمادة 83 وما بعدها أعلاه.

المادة 387

يقدم الأطراف المعنيون بالأمر مذكرات جوابهم الموقعة، طبقا للمادة 377 أعلاه، وكذا المستندات التي يريدون استعمالها في ظرف ثلاثين) 30(يوما من تاريخ التبليغ.

المادة 388

ينذر المستشار المقرر الطرف الذي لم يراع الأجل المحدد في المادة السابقة، ويحدد له عند الضرورة أجلا جديدا وأخيرا، ويبت في القضية، إذا بقي هذا الإنذار دون مفعول.

إذا رأى المستشار المقرر أن القضية أصبحت جاهزة، وضع تقريره، وأمر بتبليغها إلى النيابة العامة.

تقدم النيابة العامة مستنتجاتها في القضية داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ التوصل بها.

يحدد الرئيس بمجرد إحالة القضية إلى النيابة العامة تاريخ إدراجها بالجلسة، مع مراعاة الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة، ويبت فيها سواء قدمت النيابة العامة مستنتجاتها أم لا.

المادة 389

تخفض الآجال المنصوص عليها في المادتين 380 و382 أعلاه إلى النصف، فيما يخص طلبات النقض المرفوعة ضد الأحكام الصادرة في قضايا الأسرة والجنسية والانتخابات والقضايا الاجتماعية والأحكام الصادرة في الموضوع طبق مسطرة القضاء الاستعجالي.

يجوز للمستشار المقرر في جميع القضايا المذكورة أن يحدد أجلا أقل، إن تطلب ذلك نوع القضية أو ظروفها.

المادة 390

إذا قضت محكمة النقض بنقض مقرر، أحالت الدعوى إلى محكمة أخرى من نفس الدرجة التي نقضت حكمها، وبصفة استثنائية إلى نفس المحكمة التي صدر عنها المقرر المنقوض، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

تتكون المحكمة المحالة إليها الدعوى من قضاة لم يشاركوا بوجه من الوجوه أو بحكم وظيفة ما في الحكم موضوع النقض.

إذا بتت محكمة النقض في قرارها في نقطة قانونية، تعين على المحكمة التي أحيل إليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة.

إذا كانت طبيعة النزاع لا تقبل إلا حلا واحدا، فإن نقضه بالنسبة لأحد الطاعنين، يستتبع نقضه بالنسبة للباقي.

إذا رأت محكمة النقض بعد نقض الحكم، أنه لم يبق هناك شيء يستوجب الحكم، قررت النقض بدون إحالة.

المادة 391

يمكن لمحكمة النقض، عند نقضها حكما أو قرارا كليا أو جزئيا، أن تتصدى للبت في القضية عند توفر الشرطين التاليين:

-أن يكون الطعن بالنقض قد وقع للمرة الثانية؛

-أن تتوفر على جميع العناصر الواقعية التي ثبتت لقضاة الموضوع.

المادة 392

يمكن لمحكمة النقض، عند التصريح بنقض قرار صادر في دعوى الإلغاء، أن تتصدى للبت في القضية إذا كانت جاهزة.

المادة 393

يحدد رئيس الغرفة جدول كل جلسة، وإذا كانت القضية تستدعي البت من طرف غرفتين أو عدة غرف مجتمعة، حدد الرئيس الأول جدول الجلسة، ويبلغ الجدول في جميع الأحوال إلى النيابة العامة.

يوجه إشعار لكل طرف بالتاريخ الذي تعرض فيه القضية على الجلسة.

المادة 394

تعقد محكمة النقض جلساتها علنيا، وتصدر قراراتها بهيئة مكونة من خمسة مستشارين وبمساعدة كاتب للضبط.

يعتبر حضور النيابة العامة إلزاميا في جميع الجلسات.

يمكن للرئيس الأول ولرئيس الغرفة المعروض عليها القضية وللغرفة نفسها أو الهيئة ،تلقائيا أو بناء على ملتمس من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أن يحيلوا النظر في أي قضية إلى هيئة قضائية مكونة من هيئتين أو غرفتين مجتمعتين، ويعين الرئيس الأول في هذه الحالة الغرفة أو الهيئة المضافة إلى الغرفة أو الهيئة المعروضة عليها القضية، ويرجح صوت الرئيس، في حالة تعادل الأصوات، حسب نظام الأسبقية المتبع بين رؤساء الغرف.

يمكن للهيئة المؤلفة من غرفتين أن تقرر إحالة القضية إلى محكمة النقض للبت فيها بمجموع الغرف.

تتكون هيئة مجموع الغرف من أعضاء الهيئة المعروض عليها القضية ورؤساء باقي الغرف وقيدوم كل غرفة، ويمكن للرئيس الأول لمحكمة النقض إضافة عضو أو أكثر، عند الاقتضاء.

المادة 395

تكون جلسات محكمة النقض علنية، عدا إذا قررت المحكمة سريتها.

يتلو المستشار المقرر تقريره ويقدم محامو الأطراف ملاحظاتهم الشفوية، متى تمت الاستجابة لطلب الاستماع إليهم، كما تقدم النيابة العامة مستنتجاتها.

يستمع إلى النيابة العامة في جميع القضايا، ولا تشارك في المداولات.

المادة 396

يمكن أن يقدم طلب تجريح قاض من قضاة محكمة النقض بدون محام.

المادة 397

لرئيس الجلسة سلطة حفظ النظام بها.

تطبق أمام محكمة النقض مقتضيات المواد 92 و93 و94 أعلاه.

المادة **395**

تصدر محكمة النقض قراراتها في جلسة علنية وتحمل في أولها:

- المملكة المغربية؛
- محكمة النقض؛
- باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

تكون هذه القرارات معللة ويشار فيها إلى النصوص المطبقة، وتتضمن لزاما البيانات التالية:

- الأسماء الشخصية والعائلية للأطراف وصفاتهم وموطنهم الحقيقي أو المختار؛
- المذكرات المدلى بها وكذا الوسائل المثارة ومستنتجات الأطراف ومضمن مستنتجات النيابة العامة؛
- أسماء المستشارين الذين أصدروا القرار، مع التنصيص على المستشار المقرر؛
- إسم ممثل النيابة العامة؛
- تلاوة تقرير المستشار المقرر والاستماع إلى النيابة العامة؛

-أسماء المحامين المقبولين أمام محكمة النقض الذين نابوا في الدعوى مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى الاستماع إلى ملاحظاتهم.

يوقع على أصل القرار كل من الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إذا حصل مانع لأحد الموقعين، طبقت مقتضيات المادة 367 أعلاه.

المادة 399

يحكم على الطرف الذي خسر الدعوى بأداء المصاريف لفائدة خزينة الدولة، غير أنه يمكن توزيعها بين الأطراف.

تبت محكمة النقض أيضا في الطلب الذي يمكن أن يرفعه إليها المطلوب في النقض، للمطالبة بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب الطعن التعسفي.

المادة 400

يمكن أن يتدخل أمام محكمة النقض قصد تعزيز ادعاءات أحد الأطراف، كل شخص له في فصل الدعوى مصالح مشتركة مع مصالح الطالب أو المطلوب في النقض.

المادة 401

لا يقبل التعرض على القرارات الصادرة عن محكمة النقض.

المادة 402

يجوز الطعن بإعادة النظر في القرارات التي تصدرها محكمة النقض في الأحوال التالية ،ما لم ينُص على خلاف ذلك:

- إذا صدرت استنادا إلى وثائق صرح أو اعترف بزوريتها؛
- إذا صدرت بعدم القبول أو التشطيب لأسباب ناشئة عن بيانات ذات صبغة رسمية وردت في مستندات الدعوى، ثم تبين عدم صحتها عن طريق وثائق رسمية جديدة وقع الاستظهار بها فيما بعد؛
- إذا صدر القرار بالنقض وثبت فيما بعد أن الطعن بالنقض قدم خارج الأجل؛
- إذا صدر القرار بعدم قبول النقض لوقوعه خارج الأجل، وثبت فيما بعد أنه قدم داخل الأجل؛
- إذا صدرت القرارات على أحد الطرفين لعدم إدلائه بمستند حاسم احتكره خصمه أو غيره؛
- إذا صدرت قرارات عن محكمة النقض لا يتأتى التوفيق بينها في نفس القضية؛
- إذا صدر القرار دون مراعاة لمقتضيات المواد 394 و395 و398 أعلاه.

المادة 403

يقدم طلب إعادة النظر خلال سنة، ابتداء من تاريخ صدور القرار المطعون فيه، غير أنه تطبق على هذا الطلب مقتضيات المواد 209 و210 و212 أعلاه.

إذا كانت أسباب طلب إعادة النظر، هي التزوير أو اكتشاف مستندات جديدة، فيجب أن يقدم الطعن داخل أجل ثلاثين) 30(يوما، تحتسب من تاريخ الإقرار بالزور أو الحكم به أو من تاريخ اكتشاف المستندات الجديدة، بشرط أن توجد بالنسبة للحالة الأخيرة حجة كتابية ثابتة التاريخ.

إذا

كانت الأفعال الجرمية قد ثبت وجودها من طرف محكمة زجرية، فإن الأجل لا يسريإلا ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادر فيها مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة 404

يمكن أن يقع تصحيح القرارات التي لحقها خطأ مادي من شأنه أن يكون قد أثر فيها:

- تلقائيا من طرف الهيئة؛
- بطلب من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض؛
- بطلب من أحد الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم بدون مصاريف.

المادة 405

يقبل تعرض الغير الخارج عن الخصومة ضد القرارات الصادرة عن محكمة النقض في:

- الطعون المتعلقة بإلغاء المقررات المنصوص عليها في البند 2 من المادة 375 أعلاه؛
- القرارات القاضية بالنقض والتصدي.
- يحدد أجل تعرض الغير الخارج عن الخصومة في سنة من تاريخ صدور المقرر القضائي.

المادة 406

تطبق محكمة النقض القواعد العادية الخاصة بمحاكم الدرجة الثانية بالنسبة للمقتضيات المسطرية غير المنصوص عليها في هذا الباب.

المادة 407

إذا بلغ إلى علم الرئيس الأول لمحكمة النقض، صدور عدة مقررات قضائية انتهائية أو نهائية بتفسيرات مختلفة لمقتضى قانوني واحد، فإنه يمكن للرئيس الأول لمحكمة النقض، بعد استشارة ثلاثة قضاة من محكمة النقض يعينهم لهذه الغاية، أن يحيل ذلك على محكمة النقض ،وهي مشكلة من مجموع الغرف لإصدار قرار بالتفسير القانوني للمقتضى المختلف بشأنه.

يبلغ قرار محكمة النقض فورا لمجموع الرؤساء والرؤساء الأولين لمحاكم المملكة، ويكون ملزما لها من تاريخ إصداره، إلى أن يتم العدول عنه وفقا لنفس المسطرة أعلاه، أو بعد صدور نص تشريعي .

إذا

إذا علم الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أنه صدر مقرر انتهائي على وجه مخالف للقانون أو لقواعد المسطرة، ولم يتقدم أحد من الأطراف بطلب نقضه في الأجل المقرر، أحاله إلى محكمة النقض.

بتت محكمة النقض وفق مقتضيات هذه المادة، فلا يمكن للأطراف الاستفادة من ذلكليتخلصوا من مقتضيات المقررات القضائية موضوع الإحالة.

المادة 408

يمكن للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أن يقدم طلب الإحالة إلى هذه المحكمة المقررات التي قد يكون القضاة تجاوزوا فيها سلطاتهم.

تقوم الغرفة المعروض عليها القضية بإبطال هذه المقررات، إن اقتضى الحال، ويسري أثر هذا الإبطال على جميع الأطراف فيها.

إذا تعلق الأمر بقرار صادر عن محكمة النقض، بت في القضية بهيئة تتكون من مجموع الغرف، باستثناء الهيئة مصدرة القرار.

المادة 409

يمكن تقديم طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع، من أي شخص طرف في النزاع أو دفاعه أو وكيله بوصفه مدعيا أو مدعى عليه أو متدخلا أو مدخلا كضامن.

إذا قبلت محكمة النقض دعوى التشكك المشروع، أحالت القضية، بعد استشارة النيابة العامة، إلى محكمة تعينها تكون من نفس درجة المحكمة المتشكك فيها.

إذا لم تقبل محكمة النقض الدعوى، حكم على المدعي، غير النيابة العامة، بالمصاريف ،كما يمكن الحكم عليه بغرامة لفائدة الخزينة العامة لا تتجاوز خمسة آلاف) 5000(درهم.

لا تقبل طلبات التشكك المشروع ضد محكمة النقض.

المادة 410

يمكن للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، تقديم طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع أمام هذه المحكمة، عند عدم تقديم طلب في الموضوع من الأطراف.

يبت في هذه الطلبات الرئيس الأول أو نائبه ورؤساء الغرف مجتمعين في غرفة المشورة خلال الثمانية) 8(أيام الموالية لإيداع الطلب.

إذا

المادة 411

يمكن لوزير العدل أن يقدم طلبات الإحالة من أجل الأمن العمومي كلما خيف أن يكون الحكم في الدعوى في مقر المحكمة المختصة محليا، مناسبة لإحداث اضطراب أو إخلال يمس بالنظام العام.

تقدم طلبات الإحالة من أجل حسن سير العدالة وفقا لما هو مقرر في الفقرة السابقة.

يبت في هذه الطلبات وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة السابقة.

قبلت محكمة النقض المقال، رفع قرارها، حالا ونهائيا، يد المحكمة المقدمة إليهاالدعوى، وأحيل النزاع إلى محكمة من نفس الدرجة تعينها محكمة النقض.

المادة 412

لا تقبل القرارات الصادرة عن محكمة النقض في إطار المواد 413 ومن 415 إلى 417 أدناه أي طعن.

الباب الثالث: مساطر خاصة

الفرع الأول: دعوى الزور أمام محكمة النقض

المادة 413

يمكن، قبل اعتبار القضية جاهزة، تقديم طلب الإذن بتقييد دعوى الزور في مستند مدلى به أمام محكمة النقض إلى الرئيس الأول، بمقال موقع عليه من طرف محام مقبول للترافع أمام هذه المحكمة، مع مراعاة مقتضيات المادة 376 أعلاه.

لا يمكن النظر في الطلب، إلا إذا تم إيداع مبلغ أربعة آلاف) 4.000(درهم بكتابة الضبط.

يصدر الرئيس الأول أو من ينوب عنه، أمرا بالرفض أو بالإذن بتقييد دعوى الزور.

المادة 414

يقع تبليغ الإذن بتقييد دعوى الزور والمقال المرفوع في شأنها إلى الطرف المدعى عليه في قضية الزور خلال خمسة عشر) 15(يوما، مع إنذاره بأن يفصح عما إذا كان ينوي استعمال الحجة المدعى فيها بالزور.

إذا

يجب على الطرف المدعى عليه أن يجيب في ظرف خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ، وإلا وقعت تنحية المستند من مناقشات الدعوى، كما يسحب المستند من الملف، إذا كان الجواب سلبيا.

يبلغ الجواب الإيجابي داخل خمسة عشر) 15(يوما إلى طالب الزور الفرعي.

يحيل الرئيس الأول أو من ينوب عنه الأطراف إلى المحكمة التي يعينها لهم للبت في دعوى الزور، شريطة أن تكون من نفس درجة المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه.

يرد المبلغ المودع المنصوص عليه في المادة 413 أعلاه، إلى المدعي في دعوى الزور الذي يصدر الحكم لصالحه، كما يرد له إذا سحب المستند من الملف، وفي غيرها من الحالات ،يصادر المبلغ لفائدة الخزينة العامة.

الفرع الثاني: تنازع الاختصاص

المادة 415

تنظر محكمة النقض في تنازع الاختصاص بين محاكم لا تخضع لأي محكمة أخرى مشتركة أعلى درجة.

المادة 416

يقدم طلب تنازع الاختصاص إلى محكمة النقض، ويبلغ طبق الشروط المبينة في المادة 384 أعلاه وما بعدها.

إذا اعتبرت المحكمة أنه لا داعي للتنازع، أصدرت قرارا معللا بالرفض.

تصدر المحكمة في الحالة المخالفة قرارا بالاطلاع إلى المدعى عليه داخل أجل عشرة)10(أيام من تاريخ تقديم الطلب.

يوقف هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره، كل إجراء ومسطرة أمام قاضي الموضوع.

يجرى التحقيق بعد ذلك في القضية، وفقا للشروط المحددة في المادة 384 أعلاه وما بعدها، غير أن الآجال المقررة تخفض إلى النصف.

المادة 417

في حالة تناقض بين مقررات قضائية غير قابلة للطعن، صادرة عن محاكم مختلفة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، يمكن لمحكمة النقض، بناء على مقال يقدم إليها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 378 أعلاه، أن تبطل دون إحالة أحد المقررات المقدمة إليها.

الفرع الثالث: مخاصمة القضاة

المادة

418 يمكن مخاصمة القضاة في الأحوال

التالية:

- إذا ادعي ارتكاب تدليس أو غش أو غدر من طرف قاضي الحكم أو من طرف قاض من النيابة العامة أثناء قيامه بمهامه؛

- إذا ادعُي ارتكاب خطأ مهني جسيم أثناء تهييء القضية؛

- إذا نص القانون صراحة على جوازها؛

- إذا نص القانون على مسؤولية القضاة التي يستحق عنها تعويض؛

- عند وجود إنكار للعدالة.

المادة 419

يعتبر القاضي منكرا للعدالة إذا رفض اتخاذ الإجراءات اللازمة، أو قرر التأخير لعدة مرات، أو رفض البت في المقالات أو الطلبات، أو رفض إصدار مقرر في قضية جاهزة بعد حلول تاريخ إدراجها في الجلسة، وذلك ما لم يكن هناك مبرر مشروع.

المادة 420

يثبت إنكار العدالة بإخطارين يبلغان إلى القاضي شخصيا، يفصل بينهما أجل خمسة عشر)15(يوما.

إذا تعلق الأمر بأحد قضاة المحكمة يقوم بهذين الإخطارين رئيسها، وإذا تعلق الأمر برئيس محكمة يقوم بهذين الإخطارين رئيس المحكمة التي تعلو مباشرة المحكمة المعنية.

تتم الإجراءات تلقائيا من طرف رئيس المحكمة المختص أو بطلب مكتوب موجه مباشرة إليه من الطرف المعني بالأمر.

يجب على رئيس المحكمة المختص الذي أحيل إليه الطلب، أن يقوم بالإجراءات القانونية اللازمة في ذلك.

المادة 421

يمكن مخاصمة القاضي بعد بقاء الإخطارين السابقين بدون جدوى.

المادة 422

تقدم مخاصمة القضاة إلى محكمة النقض بمقال موقع من الطرف أو محام مقبول للترافع أمام هذه المحكمة يتوفر على وكالة خاصة مكتوبة، ترفق بالمقال مع المستندات، عند الاقتضاء ،وذلك تحت طائلة عدم القبول.

المادة 423

لا يجوز أثناء هذه المسطرة استعمال أقوال تتضمن إهانة للقضاة، وإلا عوقب الطرف بغرامة بين عشرة آلاف) 10.000(درهم وخمسين ألف) 50.000(درهم، دون الإخلال بتطبيق مقتضيات القانون الجنائي، وإذا تعلق الأمر بمحام، طبقت مقتضيات المادة 94 أعلاه.

المادة 424

يبت في قبول مخاصمة القضاة من طرف غرفة بمحكمة النقض، يعينها الرئيس الأول أو نائبه.

المادة 425

يحكم على المدعي عند رفض المقال بغرامة بين عشرة آلاف) 10.000(درهم وخمسين ألف) 50.000(درهم لفائدة الخزينة العامة، دون المساس بحق الأطراف في المطالبة بالتعويض، عند الاقتضاء.

المادة 426

إذا قبل الطلب، بلغ خلال ثمانية) 8(أيام للقاضي الذي وجهت المخاصمة ضده، ويجب عليه أن يقدم جميع وسائل دفاعه خلال الثمانية) 8(أيام التالية للتبليغ.

يجب على القاضي، علاوة على ذلك، أن يتخلى عن النظر في الدعوى موضوع المخاصمة، وأن يتخلى كذلك، إلى حين الفصل نهائيا في هذه الدعوى، عن النظر في كل قضية يكون المدعي في النزاع أو أحد أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة أو زوجه طرفا فيها ،تحت طائلة بطلان الحكم الذي قد يصدر في جميع هذه الحالات.

المادة 427

يتم النظر في دعوى المخاصمة في الجلسة بناء على مستنتجات الأطراف، ويبت فيها من طرف غرف محكمة النقض مجتمعة، باستثناء الغرفة التي بتت في قبول الطلب.

تكون الدولة مسؤولة مدنيا فيما يخص الأحكام بالتعويضات الصادرة بالنسبة للأفعال التي ترتبت عنها المخاصمة ضد القضاة، مع إمكانية رجوعها عليهم.

المادة 428

إذا رفض طلب المدعي، أمكن الحكم عليه بتعويضات لصالح القاضي ولصالح الأطراف الأخرى.

القسم الثامن: إعادة النظر

المادة 429

يمكن للأطراف الطعن بإعادة النظر في المقررات القضائية النهائية، مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في المادة 403 أعلاه وتلك الواردة في نصوص خاصة، وذلك في الأحوال التالية:

- إذا بتت المحكمة فيما لم يطلب منها أو حكمت بأكثر مما طلب أو إذا أغفلت البت في أحد الطلبات، ما لم يتم الطعن بالنقض في المقرر موضوع الطعن بإعادة النظر؛
- إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى؛
- إذا بني المقرر على مستندات أقر بزوريتها أو حكم بذلك بعد صدوره؛
- إذا اكتشفت بعد الحكم وثائق حاسمة كانت محتكرة لدى الطرف الآخر؛
- إذا وجد تناقض بين أجزاء نفس المقرر؛
- إذا قضت نفس المحكمة، بين نفس الأطراف واستنادا لنفس الوسائل، بمقررين انتهائيين متناقضين، وذلك لعلة عدم الاطلاع على مقرر سابق أو لخطأ واقعي؛
- إذا لم يقع الدفاع بصفة صحيحة على حقوق إدارات الدولة أو الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها أو المؤسسات والمقاولات العمومية أو كل شخص آخر من أشخاص القانون العام، أو جماعات سلالية أو حقوق محاجير.

لا يمكن تقديم طلب إعادة النظر إلا إذا كان المقرر غير قابل لأي من طرق الطعن الأخرى.

المادة 430

لا يقبل طلب إعادة النظر ما لم يرفق بما يثبت إيداع مبلغ بكتابة الضبط بالمحكمة، يحدد في ثلاثة آلاف) 3.000(درهم أمام محكمة الدرجة الأولى، وأربعة آلاف) 4.000(درهم أمام محكمة الدرجة الثانية، وخمسة آلاف) 5.000(درهم أمام محكمة النقض .

يقدم طلب إعادة النظر خلال ثلاثين) 30(يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه، غير أنه تطبق على هذا الطلب مقتضيات المواد 209 و210 و212 أعلاه.

المادة 431

إذا كانت أسباب طلب إعادة النظر هي التزوير أو التدليس أو اكتشاف مستندات جديدة ،لا يسري الأجل إلا من تاريخ الإقرار بالزور أو الحكم به أو من تاريخ اكتشاف التدليس أو المستندات الجديدة، بشرط أن توجد بالنسبة للحالتين الأخيرتين حجة كتابية ثابتة التاريخ.

إذا كانت الأفعال الجرمية قد ثبت وجودها من طرف محكمة زجرية، فإن الأجل لا يسري إلا ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم مكتسبا لقوة الشيء المحكوم به.

المادة 432

إذا كان السبب المثار من أجله طلب إعادة النظر هو تعارض الأحكام، فان الأجل لا يسري إلا من تاريخ تبليغ الحكم الأخير.

المادة 433

يقدم طلب إعادة النظر إلى المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، ولا يجوز أن يبت فيه نفس القضاة الذين أصدروه.

لا يوقف طلب إعادة النظر التنفيذ، إلا إذا رأت المحكمة المعروض عليها الطعن بإعادة النظر بغرفة المشورة، بناء على طلب مستقل داخل أجل ثلاثين) 30(يوما، وقف التنفيذ لأسباب جدية ومستعجلة.

المادة 434

يحكم على الطرف الذي يخسر طلب إعادة النظر بغرامة وفق المبلغ المشار إليه في المادة 430 أعلاه، حسب الحالة، بصرف النظر عما قد يقضى به من تعويضات لفائدة الطرف الآخر.

المادة 435

إذا قبل طلب إعادة النظر، يتم العدول عن المقرر القضائي أو في الجزء الذي انصب عليه الطلب، ويرد المبلغ المودع، على أن تبت المحكمة في القضية من جديد.

المادة 436

إذا ارتكز المقرر القضائي بإعادة النظر على تعارض في الأحكام، قضى هذا المقرر بأن الحكم الأول ينفذ شكلا ومضمونا.

القسم التاسع: طرق التنفيذ

الباب الأول: إيداع وقبول الكفالة النقدية أو البنكية

المادة 437

تحدد المقررات القضائية التي تأمر بتقديم كفالة نقدية أو بنكية، التاريخ الذي يجب أن تقدم أو تودع فيه الكفالة، ما لم يقع هذا التقديم أو الإيداع قبل صدور الحكم.

إذا كان الضمان كفالة نقدية، وقع إيداعها مباشرة في كتابة ضبط المحكمة المعنية، أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يستدعى الطرف الذي يتعين عليه تقديم الكفالة النقدية أو البنكية، لإيداع الكفالة خلال الأجل المحدد.

يمكن استبدال الكفالة البنكية بقيمتها النقدية، وفي حالة رفض المستفيد، يتم سحب قيمتها من البنك وصرفها لفائدته.

المادة 438

تقدم كل منازعة من الخصم في قبول الكفالة النقدية أو البنكية، ويشعر الأطراف بتاريخ الجلسة العلنية، على أن تبت المحكمة داخل أجل ثمانية) 8(أيام بمقرر غير قابل لأي طعن.

المادة 439

تتم الاستدعاءات والإنذارات الموجهة للأطراف تطبيقا لمواد هذا الباب، ضمن الشروط المقررة في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

الباب الثاني: تقديم الحسابات

المادة 440

يرفع طلب تقديم الحساب من طرف من له الحق فيه أو من طرف ممثله القانوني أو محاميه، ويمكن أن يرفع من طرف من يقدمه إذا رغب في التحرر منه.

المادة 441

تقام الدعوى على المحاسبين المعينين من قبل القضاء أمام من عينهم، ويطبق ذلك على المقدمين، وتقام على الأوصياء أمام محكمة المكان الذي فتحت فيه التركة، أما المحاسبون الآخرون فأمام قضاة موطنهم.

المادة 442

إذا استؤنف المقرر الصادر برفض طلب تقديم الحساب، فإن القرار الاستئنافي القاضي بإلغائه، يحيل أمر تقديم الحساب أو الحكم فيه إلى المحكمة التي قدم إليها الطلب أو إلى أي محكمة أخرى، يعينها من نفس الدرجة.

إذا قدم الحساب وبت فيه ابتدائيا، فإن تنفيذ القرار الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي تقوم به محكمة الاستئناف التي أصدرته أو محكمة ابتدائية يعينها نفس القرار.

المادة 443

يعين كل مقرر يقضي بتقديم حساب أجلا يقدم فيه دون أن يتجاوز ثلاثين) 30(يوما، إلا إذا مددته المحكمة التي طلب منها ذلك.

يعين هذا المقرر لتلقي الحساب قاضيا يمكن أن يختار من محكمة أخرى من نفس الدرجة.

المادة

444

يتضمن الحساب المداخيل والمصاريف الفعلية ويتضمن، عند الاقتضاء، في ضلع خاص المبالغ التي لم تستخلص بعد، والفوائد التي قد تستحق على المطالب بالحساب، وينتهي بملخص لموازنة المداخيل والمصاريف، ويرفق الحساب بكل المستندات المثبتة لمحتواه .

يقدم الحساب من المطالب به ويثبت صحته بنفسه أو بوكيل خاص خلال الأجل المحدد والتاريخ المعين من قبل القاضي المنتدب، بعد حضور الأطراف الذين قدم لهم أو استدعائهم بصفة قانونية شخصيا أو في موطنهم.

يحرر محضر بذلك يوقعه القاضي وكاتب الضبط.

المادة 445

يجبر المطالب بالحساب إذا لم يقدم حسابه خلال الأجل المحدد، بحجز أمواله وبيعها في حدود المبلغ الذي تعينه المحكمة.

المادة 446

إذا قدم الحساب مؤيدا بما يثبته وكانت المداخيل تزيد عن المصاريف، أمكن للطرف الذي يقدم إليه أن يطلب من القاضي المنتدب إصدار أمر قابل للتنفيذ لاستخلاص هذه الزيادة، دون أن يعتبر ذلك مصادقة منه على الحساب.

المادة 447

يحضر الأطراف شخصيا أو بواسطة وكلائهم أو محاميهم أمام القاضي الذي عينته المحكمة في التاريخ والساعة اللذين يحددهما، وذلك قصد تقديم التظلمات والملاحظات، عند الاقتضاء، وكذا أجوبتهم فيما يتعلق بالحساب، ويمكن للقاضي حسب أهمية الحساب أن يمنح لمن قدم إليه أجلا لإبداء ملاحظات جديدة.

يحرر محضر يتضمن مختلف الأدلة المعروضة.

إذا لم يحضر الأطراف أو لم يتفقوا بعد حضورهم، أحال القاضي القضية إلى المحكمة التي عينته للبت فيها في جلسة علنية.

إذا اتفق الأطراف أمكن لهم أن يطلبوا المصادقة على اتفاقهم من طرف المحكمة، غير أن المحضر الموقع من طرفهم يمكن أن يثبت بصفة صحيحة هذا الاتفاق.

المادة 448

يتضمن المقرر الذي يصدر في الدعوى حساب المداخيل والمصاريف، ويحدد الباقي بدقة إن وجد.

الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للمقررات القضائية

الفرع الأول: مقتضيات تمهيدية

المادة 449

تكون المقررات القضائية قابلة للتنفيذ خلال ثلاثين) 30(سنة من تاريخ صدورها ،وتسقط قابليتها للتنفيذ في مواجهة كل طرف محكوم عليه بانصرام هذا الأجل.

لا تكون المقررات القضائية قابلة للتنفيذ إلا إذا كانت نهائية، مع مراعاة المقتضيات المتعلقة بالتنفيذ المعجل.

لكل طرف مستفيد من المقرر يرغب في تنفيذه، حق الحصول على نسخ تنفيذية منه بعدد الأطراف التي سيجري التنفيذ ضدهم، وذلك بناء على طلبه.

تسلم النسخة التنفيذية مختومة وموقعة من طرف كاتب ضبط المحكمة التي أصدرت المقرر، حاملة العبارة التالية »سلمت طبقا للأصل ولأجل التنفيذ«.

يشار في ملف كل دعوى إلى حصول تسليم النسخة التنفيذية مع ذكر تاريخ التسليم واسم الشخص الذي سلمت إليه.

إذا تمت مباشرة إجراءات التنفيذ من خلال المنصة الإلكترونية المحدثة بمقتضى القسم الحادي عشر من هذا القانون، اعتمدت النسخة التنفيذية المدلى بها في جميع إجراءات التنفيذ، بغض النظر، عن عدد الأطراف المنفذ عليهم، كما تضمن المعطيات والبيانات ذات الصلة بمسطرة التنفيذ في النظام المعلوماتي لمرة واحدة، وتعتمد مع الوثائق المدلى بها إلكترونيا أمام جميع محاكم المملكة.

المادة 450

لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بمقتضى سند تنفيذي يتضمن حقا محقق الوجود وحال الأداء ومعين المقدار.

السندات التنفيذية هي المقررات القضائية القابلة للتنفيذ ومحاضر الصلح والوساطة التي صادقت عليها المحاكم والمحررات الرسمية وسائر المحررات الأخرى التي يعتبرها القانون سندا قابلا للتنفيذ.

المادة 451

لا تنفذ بالمملكة المغربية المقررات الصادرة عن المحاكم الأجنبية إلا بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية، وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

452

يقدم طلب التذييل بالصيغة التنفيذية إلى رئيس محكمة الدرجة الأولى المختصة نوعيا.

يكون الاختصاص لمحكمة مكان التنفيذ، وتبقى للمنفذ الصلاحية للتنفيذ أينما وجدت أموال المنفذ عليه.

يستدعي الرئيس أو من ينوب عنه، المدعى عليه، عند الاقتضاء .

المادة 453

لا يجوز منح الصيغة التنفيذية إلا بعد التحقق مما يأتي:

- عدم بت المحكمة الأجنبية مصدرة الحكم في موضوع يدخل في الاختصاص الحصري للمحاكم المغربية؛
- عدم وجود غش في اختيار المحكمة المصدرة للحكم؛
- أن أطراف النزاع قد استدعوا بصفة قانونية ومثلوا تمثيلا صحيحا؛
- أن المقرر حاز قوة الشيء المقضي به طبق قانون المحكمة التي أصدرته؛
- أن المقرر لا يتعارض مع مقرر سبق صدوره عن إحدى محاكم المملكة؛
- أن المقرر لا يتضمن ما يخالف النظام العام المغربي؛
- عدم مخالفة مضمون حكم بالصيغة التنفيذية لبنود اتفاقية دولية مصادق عليها من طرف المغرب ونشرت بالجريدة الرسمية.

المادة 454

يقدم الطلب، ما لم تنص الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية على غير ذلك، بمقال يرفق بما يلي:

- نسخة رسمية من المقرر القضائي؛

- شهادة عدم التعرض أو الاستئناف أو النقض؛

- ترجمة تامة إلى اللغة العربية للمستندات المشار إليها أعلاه، مصادق على صحتها من طرف ترجمان محلف.

يكون المقرر البات في طلب التذييل بالصيغة التنفيذية قابلا للطعن بالاستئناف.

تبت محكمة الاستئناف في هذا الطعن داخل أجل شهر واحد.

يكون الحكم القاضي بمنح الصيغة التنفيذية في قضايا انحلال ميثاق الزوجية، غير قابل لأي طعن، إلا من قبل النيابة العامة إذا كان مخالفا للنظام العام.

455

تكون السندات والعقود المبرمة بالخارج أمام الضباط والموظفين العموميين المختصين، قابلة للتنفيذ بالمغرب بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية، وذلك بعد إثبات توفر السند أو العقد على صفة السند التنفيذي، وقابليته للتنفيذ طبقا لقانون البلد الذي تم توثيقه فيه، وعدم تضمنه ما يخالف النظام العام المغربي.

المادة 456

يعمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية ،كما تراعى قواعد المعاملة بالمثل.

المادة 457

لا يجوز التنفيذ، في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون، إلا بموجب نسخة تحمل صيغة التنفيذ التالية: »وبناء على ذلك يأمر جلالة الملك جميع المكلفين بالتنفيذ أن ينفذوا هذا السند، كما يأمر الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك لدى مختلف المحاكم، أن يمدوا يد المعونة لجميع قواد وضباط القوة العمومية وأن يشدوا أزرهم عندما يطلب منهم ذلك قانونا«.

المادة 458

إذا كان منطوق السند الذي يجري تنفيذه غامضا، يقوم من له مصلحة باستصدار مقرر تفسيري من الجهة المختصة، ولا يمنع ذلك من تنفيذ الأجزاء الواضحة من منطوق السند التنفيذي.

المادة 459

يترتب على حلول الغير محل الدائن في حقه، قانونا أو اتفاقا، الحلول محله في إجراءات التنفيذ التي سبق اتخاذها.

المادة 460

لا يجوز للغير أن يؤدي ما يقضي به السند التنفيذي، ولا أن يجبر على أدائه، إلا بعد قيام المكلف بالتنفيذ بإشعار المنفذ عليه.

المادة 461

لدائني المنفذ عليه المتوفرين على سند تنفيذي، الحق في التدخل في عملية التنفيذ الجارية على أموال هذا الأخير قصد إشراكهم في توزيع الأموال المتحصلة من عملية التنفيذ.

462

يتابع التنفيذ إذا كان المقرر قد صدر في نفس القضية لفائدة أطراف لها مصالح مختلفة ضد المحكوم عليه بالنسبة للكل، ويوزع المكلف بالتنفيذ الناتج بين المستفيدين طبقا للمقررات الصادرة لهم من المحكمة.

المادة 463

مع مراعاة مقتضيات المادة 449 أعلاه، يجوز لمن فقد النسخة التنفيذية أن يحصل على نسخة تنفيذية ثانية، بمقتضى أمر يصدره على وجه الاستعجال الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية أو رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عنه، المختص حسب الحالة، بصفته قاضيا للأمور المستعجلة.

يتم البت في هذا الطلب في غيبة الأطراف، ما لم يقرر خلاف ذلك.

المادة 464

لا يكون المقرر الصادر عن محاكم الموضوع الذي يقضي برفع يد أو رد أو وفاء أو أي عمل آخر يجب إنجازه من قبل الغير أو على حسابه، قابلا للتنفيذ من قبل الغير أو بينهم، ولو بعد أجل التعرض أو الاستئناف، إلا بعد تقديم شهادة من كتابة ضبط المحكمة التي أصدرته ،تتضمن تاريخ تبليغه للطرف المحكوم عليه، وتشهد بأنه لم يقع أي تعرض أو استئناف ضده ،وذلك باستثناء المقررات المشمولة بالتنفيذ المعجل.

المادة 465

لا تسري آجال الاستئناف أو النقض في تبليغ المقررات الصادرة وفق مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 88 أعلاه، إلا بعد تعليقها في لوحة معدة لهذا الغرض بالمحكمة التي أصدرت المقرر مدة خمسة عشرة) 15(يوما، ونشرها في الموقع الإلكتروني للمحكمة المعنية، ولا يبتدئ سريان أجل الاستئناف أو النقض، إلا بعد مرور خمسة عشرة) 15(يوما من تاريخ الإشهار مقابل المصاريف المسبقة من المستفيد من المقرر، بكل وسائل الإشهار حسب أهمية القضية.

يضفي إشهاد كاتب الضبط على القيام بهذه الإجراءات، على المقرر الصبغة النهائية التي تسمح بتنفيذه.

المادة 466

إذا كان تنفيذ السند متوقفا على القيام بعمل أو بالتزام ما أو على تقديم ضمان، أرفق طالب التنفيذ طلبه بالوثائق التي تثبت قيامه بذلك. غير أنه يجوز في حالة تقديم ضمان، إيداع مبلغ من النقود أو أوراق مالية أو كفالة بنكية أو نقدية، أو في حالة موافقة طالب التنفيذ على إيداع حصيلة التنفيذ بصندوق المحكمة أو تسليم الشيء موضوع التنفيذ إلى حارس .

يمكن للمنفذ عليه أن ينازع أمام قاضي التنفيذ في مواجهة طالب التنفيذ، في الحارس أوفي كفاية المال المودع أو في الضمانات أو الكفالة المقدمة، ولا يقبل الأمر الصادر في هذاالشأن أي طعن.

المادة 467

يباشر التنفيذ على الأموال المنقولة، فإن لم تكف أو لم توجد، أجري على الأموال العقارية، غير أنه يقع التنفيذ مباشرة على العقار إذا كان طالب التنفيذ مستفيدا من ضمان عيني.

يمكن لقاضي التنفيذ أن يأمر، عند الاقتضاء، بسائر إجراءات البحث والتحري لمعرفة المنقولات التي يملكها المنفذ عليه، بناء على إفادة المنفذ له أو المكلف بالتنفيذ أو عبر منصة البيانات الرقمية للمحاكم.

يباشر التنفيذ أولا على المال المثقل بالضمان العيني، فإن لم يكف جاز التنفيذ على الأموال الأخرى للمدين.

المادة 468

إذا كان المنفذ عليه ملزما بتسليم شيء منقول أو كمية منقولات معينة أو أشياء قابلة للاستهلاك، سلمت لطالب التنفيذ أو للدائن.

إذا كان المنفذ عليه ملزما بتسليم شيء معين بالذات، ولم يكن الشيء ظاهرا، ولم يقدم المنفذ عليه ما يدل على تلفه أو ضياعه، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي له أن يأمر بالتحري والبحث عنه بجميع الطرق المتاحة قانونا.

المادة 469

إذا كان المنفذ عليه ملزما بتسليم عقار أو نقل ملكيته أو التنازل عنه، يتعين على المكلف بالتنفيذ الانتقال إلى العقار ومعاينة مساحته وحدوده وجواره، والإشهاد على نقل حيازته إلى المنفذ له.

وإذا كانت هناك أشياء منقولة لا يشملها التنفيذ، ترد إلى المنفذ عليه أو توضع تحت تصرفه خلال أجل عشرة) 10(أيام ابتداء من تاريخ التنفيذ، فإذا رفض تسلمها، بيعت بالمزاد العلني، وأودع ثمنها الصافي في صندوق المحكمة لفائدة من له الحق فيه، بعد خصم قيمة المصاريف.

المادة 470

إذا رفض المنفذ عليه أداء التزام بعمل أو خالف إلزاما بالامتناع عن عمل، أثبت المكلف بالتنفيذ ذلك في محضره، ولصاحب المصلحة أن يعرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي يجوز

له أن يحكم على المنفذ عليه بغرامة تهديدية، ما لم يكن سبق الحكم بها.

يمكن للمستفيد من المقرر أن يطلب، علاوة على ذلك، التعويض من المحكمة التيأصدرته.

المادة 471

لا يجوز للغير الذي يكون حائزا للشيء الذي يجري عليه التنفيذ، استنادا إلى ما يدعيه من رهن حيازي أو امتياز على هذا الشيء، أن يتعرض على الحجز، وإنما له أن يتمسك بحقوقه عند توزيع الثمن.

المادة 472

لا يمكن، عدا في حالة الضرورة، وبموجب أمر من قاضي التنفيذ، إجراء حجز قبل السابعة صباحا وبعد العاشرة ليلا، وخلال أيام العطل المحددة بمقتضى النصوص القانونية والتشريعية الجاري بها العمل.

المادة 473

تطبق القواعد المنصوص عليها في المادة السابقة في حالة تنفيذ مقرر صادر بحضانة الولد أو تسليمه إلى من له الحق فيه أو بالزيارة أو بصلة الرحم، ولو أدى ذلك إلى الاستعانة بالقوة العمومية ودخول المنزل، ويجوز إعادة التنفيذ كلما اقتضى الأمر ذلك.

الفرع الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ

المادة 474

يعين قاضي التنفيذ من بين قضاة محكمة الدرجة الأولى وفق مقتضيات قانون التنظيم القضائي.

ينوب عن قاضي التنفيذ في مهامه، عند الاقتضاء، قاض أو أكثر.

المادة 475

ينعقد الاختصاص لقاضي التنفيذ بالمحكمة المصدرة للحكم، أو بالمحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المنفذ ضده، أو بالمحكمة التي توجد بها أمواله، حسب الحالة.

المادة 476

يختص قاضي التنفيذ بإصدار الأوامر المتعلقة بالتنفيذ، ويتولى الإشراف عليه ومراقبة سير إجراءاته.

يتم التنفيذ بواسطة كتابة الضبط أو بواسطة المفوضين القضائيين، ويجوز لصاحب المصلحة عرض الأمر على قاضي التنفيذ في حالة امتناع المكلف بالتنفيذ عن القيام بأي إجراء من إجراءات التنفيذ.

المادة 477

يختص رئيس المحكمة بالبت في صعوبات التنفيذ الوقتية، وفي منح الأجل الإسترحامي الذي لا يعطى إلا لظروف خاصة، على أن لا يتعدى في مجموعه شهرين.

لا تقبل أوامر رئيس المحكمة التي تبت في الأجل الإسترحامي أي طعن.

المادة 478

يختص بالبت في صعوبات التنفيذ الوقتية المثارة بشأن إجراءات التنفيذ التي تم القيام بها ،رئيس المحكمة المصدرة للحكم حيث يجري التنفيذ، أو رئيس المحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المنفذ ضده، أو رئيس المحكمة التي توجد بدائرة نفوذها أموال المنفذ ضده، حسب الحالة.

الفرع الثالث: المسطرة أمام قاضي التنفيذ

المادة 479

مع مراعاة مقتضيات المادة 475 أعلاه، تنفذ المقررات الصادرة عن المحاكم في مجموع التراب الوطني بناء على طلب الطرف المستفيد من المقرر أو من ينوب عنه.

المادة **480**

تقيد طلبات التنفيذ بكتابة الضبط في سجل معد لهذه الغاية.

يفتح ملف لكل طلب تودع فيه جميع الوثائق والإجراءات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وفي جميع الأحوال تراعى مقتضيات المادة 449 أعلاه .

المادة 479

يقدم طلب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ، متضمنا هوية كل من طالب التنفيذ والمطلوب فيه وموطنهما مع تعيين موطن مختار داخل دائرة اختصاص المحكمة التي يجري التنفيذ بدائرتها.

إذا كان المنفذ له ممثلا بمحامٍ، وجب على هذا الأخير تحديد حسابه الإلكتروني المهني ورقمه الوطني في الطلب المقدم.

يرفق الطلب بالسند التنفيذي مع نسخ من الطلب ،وبنسخ من السند، بقدر عدد المنفذ عليهم.

المادة482

يجب أن يعين في الطلب محل للمخابرة بدائرة اختصاص المحكمة التي يجري بدائرة نفوذها التنفيذ، وإلا بلغت الإجراءات بكتابة الضبط التي تعلقها في لوحة الإعلانات.

يعين المنفذ عليه الذي لا موطن له بدائرة اختصاص المحكمة موطنا مختارا له بها، وإلاطبقت عليه مقتضيات الفقرة السابقة.

إذا كان طالب التنفيذ أو المنفذ عليه ممثلا بمحام، بلغت الإجراءات إلى هذا الأخير بحسابه الإلكتروني المهني أو عنوان بريده الإلكتروني.

تطبق القواعد السابقة سواء طلب التنفيذ الدائن أم طلبه المدين اختيارا.

483 المادة

يقدم طلب التنفيذ من الورثة إذا توفي مورثهم قبل تقديمه، وإذا حدثت الوفاة بعد البدء في التنفيذ، حل الورثة محل طالب التنفيذ في متابعة الإجراءات بعد إثبات صفتهم. فإذا قام نزاع حول إثبات هذه الصفة، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي يقرر متابعة التنفيذ مع إيداع المبلغ المحصل عليه بكتابة الضبط بالمحكمة.

إذا تصرف طالب التنفيذ في حقه تصرفا نافذا لمن يعد خلفا خاصا له، أشعر هذا الأخير المنفذ عليه، وفي جميع الأحوال لا يجوز البدء بالتنفيذ ومتابعته، إلا بعد مضي عشرة) 10(أيام على هذا الإشعار.

484 المادة

إذا توفي المحكوم عليه أو المنفذ عليه أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الإجراءات بالنيابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل تمامه، فلا يجوز التنفيذ في مواجهة ورثته أو من يمثل التركة أو في مواجهة الممثل القانوني لفاقد الأهلية، إلا بعد مضي عشرة) 10(أيام من تاريخ تبليغهم نسخة من السند التنفيذي، وتعتبر الإجراءات التنفيذية السابقة صحيحة في مواجهتهم.

485 المادة

يأمر قاضي التنفيذ، فورا وبعد التأكد من اختصاصه ومن قابلية السند للتنفيذ، بتبليغ نسخة من السند مع إعذار المنفذ عليه بتنفيذ ما يقضي به اختياريا.

يأمر قاضي التنفيذ باتخاذ جميع الإجراءات التي تقتضيها عملية التنفيذ، بما في ذلك الإذن للمكلف بالتنفيذ بفتح أبواب المحلات والمنازل والغرف، وذلك في حدود ما تقتضيه مصلحة التنفيذ.

المادة 486

يبلغ المكلف بالتنفيذ، داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ تقديم الطلب، نسخة من طلب التنفيذ ونسخة من السند المراد تنفيذه إلى المنفذ عليه شخصيا أو في موطنه أو محل إقامته، مع إعذاره بالتنفيذ اختياريا حالا أو بتعريفه بنواياه.

إذا طلب المنفذ عليه أجلا، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي له وحده أن يتخذ ما يراه مناسبا عملا بالمادة 488 أدناه.

إذا رفض المنفذ عليه التنفيذ أو صرح بعجزه عن ذلك، باشر المكلف بالتنفيذ الإجراءات المقررة في هذا الباب تحت إشراف قاضي التنفيذ.

المادة 487

يتولى المكلف بالتنفيذ، عند تبليغه السند التنفيذي أو عند قيامه بالتنفيذ، قبض الدين أو الشيء موضوع التنفيذ عند عرضه عليه، مع إعطاء وصل بذلك دون حاجة إلى تفويض خاص، وعليه إيداع المبلغ المحصل بصندوق المحكمة المكلفة بالتنفيذ داخل أجل لا يتعدى ثمانية وأربعين) 48(ساعة من تاريخ التوصل به، مع مراعاة أيام السبت والأحد والعطل الرسمية.

المادة 488

إذا لم يوف المنفذ عليه خلال الأجل المحدد له، ولكنه اقترح كيفية للوفاء بما يتوافق مع ظروفه المالية، عرض قاضي التنفيذ الأمر على طالب التنفيذ، فإذا وافق هذا الأخير اعتمد القاضي هذه التسوية، وإلا اتخذ ما يراه مناسبا، مع مراعاة حق طالب التنفيذ ووضعية المنفذ عليه حاضرا ومستقبلا.

المادة489

إذا رفض المنفذ عليه الوفاء أو أخل بالتسوية المقررة، يتعين على المكلف بالتنفيذ تحرير محضر بالحجز التنفيذي أو بيان الأسباب التي حالت دون إنجازه، وذلك داخل أجل أربعة) 4(أيام تبتدئ من تاريخ رفض التنفيذ أو الإخلال بالتسوية.

المادة 490

لا يترتب على العرض الحقيقي وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع، ولقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتا مع إيداع المبلغ المعروض أو مبلغ أكبر منه يحدده.

المادة 491

إذا أثيرت صعوبة وقتية من الأطراف أو من الغير، بت فيها رئيس المحكمة على وجه الاستعجال ولو في غيبة الأطراف.

تقدم الصعوبة من الأطراف أو الغير بمقال يشتمل على هوية الأطراف، وعلى وقائع الصعوبة وأسبابها، ويجب إدخال المنفذ عليه في الدعوى، متى كانت الصعوبة مثارة من غيره ،تحت طائلة عدم القبول.

المادة 492

يحرر المكلف بالتنفيذ محضرا بشأن الصعوبات المادية التي قد تعترضه أثناء عمليةالتنفيذ، يقدمه إلى قاضي التنفيذ ليتخذ حالا ما يراه مناسبا.

لا يجوز للمكلف بالتنفيذ أن يوقف الإجراءات إلا بأمر من قاضي التنفيذ.

إذا كان من شأن التنفيذ أن يؤدي إلى وقوع مقاومة أو اعتداء على المكلف بالتنفيذ، وجب عليه أن يتخذ جميع التدابير التي تتطلبها إجراءات التنفيذ، وأن يطلب مساعدة القوة العمومية والسلطة المحلية تحت إشراف قاضي التنفيذ.

على السلطات المحلية تقديم المساعدة اللازمة من أجل إجراء التنفيذ، كما يمكن للمكلف بالتنفيذ مراجعة قاضي التنفيذ لغاية طلب الموافقة على تسخير القوة العمومية من طرف النيابة العامة.

المادة 493

لا يترتب على الطلب المتعلق بالصعوبة وقف التنفيذ، ولا يجوز للمكلف بالتنفيذ أن يوقف الإجراءات، ما لم يأمر رئيس المحكمة بذلك.

المادة 494

يقدر رئيس المحكمة ما إذا كانت الادعاءات المتعلقة بالصعوبة، مجرد وسيلة للمماطلة والتسويف، أو ترمي إلى المساس بالشيء المقضي به، حيث يأمر بصرف النظر وبرفض الطلب.

إذا ظهر له أن الصعوبة جدية، أمر بإيقاف التنفيذ إلى أن يبت في الأمر، داخل أجل أقصاه خمسة) 5(أيام.

لا يمكن تقديم أي طلب جديد يرمي إلى تأجيل التنفيذ، إلا إذا ظهرت وقائع جديدة غير متوقعة.

المادة 495

تستأنف أوامر رئيس المحكمة الصادرة في صعوبات التنفيذ الوقتية، أمام الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ صدورها إذا كانت حضورية أو من تاريخ تبليغها لطالب التنفيذ إذا كانت غيابية.

يبت الرئيس الأول أو من ينوب عنه في الاستئناف على وجه السرعة بعد استدعاء الأطراف المعنية، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى تستوجب البت في غيبتهم.

لا يطعن في القرارات الصادرة عن الرئيس الأول، إلا بالنقض ووفق الإجراءات العادية.

الباب الرابع: حجز المنقولات والعقارات

الفرع الأول: الحجز التحفظي

المادة 496

يصدر الأمر المبني على طلب بالحجز التحفظي عن رئيس المحكمة أو من ينوب عنه ،لضمان أداء دين له ما يرجح جديته وتحققه، ويحدد هذا الأمر، ولو على وجه التقريب، مبلغ الدين الذي رخص الحجز بسببه، ويبلغ وينفذ دون تأخير.

إذا لم يسبق لطالب الحجز رفع دعوى في الموضوع، يتعين عليه القيام بذلك داخل أجل عشرة)10(أيام من تاريخ صدور الأمر بالحجز، أو من تاريخ حلول أجل الأداء المنصوص عليه في السند المؤسس عليه الحجز، وفي حالة عدم قيامه بذلك داخل الأجل المذكور، أصدر رئيس المحكمة أو من ينوب عنه، بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، أمرا بالتشطيب عليه.

للمحجوز عليه أن يعترض على الأمر الصادر بالحجز خلال ثمانية) 8(أيام تلي تاريخ تبليغه الأمر المذكور، ويقدم الاعتراض إلى رئيس المحكمة أو من ينوب عنه بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، فإذا تبين أن الحاجز غير محق في طلب الحجز، أو تراخى في طلب حقه بدون مبرر، أمكن رفع الحجز كليا أو جزئيا.

لا يجوز أن يمتد الحجز إلى أكثر مما هو ضروري لضمان الوفاء بالدين، ويمكن للمحجوز عليه أن يقدم طلبه إلى قاضي المستعجلات من أجل قصر الحجز.

لرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر برفع الحجز التحفظي المضروب، مقابل كفالة بنكية أو نقدية توضع من طرف المحجوز عليه بصندوق المحكمة، أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 497

لا يترتب عن الحجز التحفظي سوى وضع يد القضاء على المنقولات أو العقارات التي انصب عليها، ومنع المدين من التصرف فيها تصرفا يضر بدائنه، ويكون نتيجة لذلك، كل تفويت تبرعا كان أو بعوض مع وجود هذا الحجز باطلا وعديم الأثر.

لطالب الحجز أن يتقدم بعد إيقاع الحجز بطلب تفقد المحجوزات وفقا لمقتضيات المادة 226 أعلاه.

498 المادة

يبقى المحجوز عليه حائزا للأموال إلى أن يتحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي، ما لم يؤمر بغير ذلك وما لم يعين حارس قضائي.

يمكن له، نتيجة ذلك، أن ينتفع بها انتفاع الشخص الحريص على شؤون نفسه، وأن يتملك ثمارها دون أن يكون له حق كراء هذه الأموال إلا بإذن من الجهة التي أصدرت الأمر بالحجز ،ولا يمكن التمسك بأي عقد يتعلق بأصل تجاري أو بأحد عناصره في مواجهة الدائن الذي أوقع حجزا تحفظيا على ذلك الأصل أو على أحد عناصره، مما يتعلق بموضوع العقد المشار إليه.

499 المادة

إذا وقع الحجز التحفظي على منقولات توجد في حوزة المحجوز عليه، قام المكلف بالتنفيذ بحصرها في محضر وصفا ونوعا ووزنا، إن أمكن، وعددا ورقما حسب طبيعتها.

إذا تعلق الأمر بحلي أو أشياء ثمينة أو أشياء يجهل معرفتها المكلف بالتنفيذ، تضمن المحضر بقدر الإمكان وصفها وتقدير قيمتها، عند الاقتضاء، بواسطة خبير مختص.

إذا تعلق الأمر بأصل تجاري تضمن المحضر، وصف العناصر المادية وتقدير قيمتها بواسطة خبير مختص، وتتخذ نفس الإجراءات إذا اقتصر الحجز على أحد عناصره.

يقيد المحضر، في الحالات المشار إليها في الفقرة السابقة، بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل التجاري وكذا السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة الذي يكون مرجعا بالنسبة لعناصر الأصل التجاري غير المادية التي يشملها الحجز أيضا، ويتم هذا التقييد في سجل خاص، إذا أهمل التاجر أو الشركة التجارية تطبيق المقتضيات التشريعية التي تحتم تسجيل التجار والشركات التجارية في السجل التجاري.

إذا تعلق الحجز التحفظي بعقار محفظ أو في طور التحفيظ، فإن الأمر الصادر به يوضع بالمحافظة العقارية لتقييده بطلب من المستفيد منه.

إذا تعلق الأمر بحجز تحفظي على عقار غير محفظ، حدد المحضر قدر الإمكان، موقعه وحدوده ومساحته، مع الإشارة إلى كل المعلومات المفيدة، مع إمكانية الاستعانة بخبير، عند الاقتضاء.

يبلغ الأمر الصادر بالحجز، المشار إليه في الفقرة السابقة، بطلب من المستفيد منه إلى المحجوز عليه، وتودع نسخة منه ومن المحضر بكتابة ضبط المحكمة المختصة قصد تقييده بسجل خاص موضوع رهن إشارة العموم، ويقع الإشهار لمدة خمسة عشر) 15(يوما بجميع وسائل الإشهار المتاحة قانونا على نفقة الحاجز.

المادة 500

إذا كانت المنقولات أو العقارات المملوكة للمحجوز عليه الصادر ضده الأمر بالحجز التحفظي في حوزة الغير، بلغ المكلف بالتنفيذ لهذا الأخير الأمر، وسلمه نسخة منه ومن محضر الحجز، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

يترتب عن الأمر الصادر بالحجز التحفظي اعتبار الغير حارسا قضائيا للمنقول أو العقار المحجوز، عدا إذا اختار تسليمه إلى المكلف بالتنفيذ، ويلزمه تحت مسؤوليته الشخصية أن لا يتخلى عنه، إلا بإذن من الجهة التي أصدرت الأمر بالحجز.

المادة 501

يقدم الغير عند التبليغ، إذا كان المحجوز منقولا، وصفا تفصيليا لهذا المحجوز ويذكر بالحجز السابق الذي قد يكون وقع بين يديه والذي مازال ساري المفعول.

إذا كان المحجوز عقارا سلم المحجوز لديه وثائق الملكية التي بحوزته، ما لم يختر بعد الإحصاء تعيينه حارسا قضائيا عليه.

يحرر محضر بتصريحاته ترفق به المستندات المؤيدة لها، ويودع الكل خلال ثمانية) 8(أيام بكتابة ضبط المحكمة.

المادة **502**

لا تقبل الحجز الأشياء التالية

1- أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها؛

2- الأدوات والآلات اللازمة للأشخاص في وضعية إعاقة؛

3- الفراش والملابس وأواني الطبخ اللازمة للمحجوز عليه ولعائلته والخيمة التي تأويهم؛

4- المواد الغذائية اللازمة مدة شهر للمحجوز عليه ولعائلته التي تحت كفالته؛

5- بقرتان وستة رؤوس من الغنم أو المعز باختيار المحجوز عليه، مع ما يلزم لأكل وفراش هذه الحيوانات مدة شهر من تبن وعلف وحبوب؛

6- الكتب والأدوات اللازمة لمهنة المحجوز عليه؛

7- الحقوق اللصيقة بشخص المدين؛

8- الأوسمة والرسائل والأوراق الشخصية، وما هو ضروري للقيام بالواجبات الدينية؛

9- نصيب الخماس ما لم يكن لفائدة رب العمل؛

10- الإعانات الممنوحة في إطار الدعم المباشر؛

11- ما لا يقبل الحجز بموجب القانون.

يشار في محضر الحجز، عند الاقتضاء، إلى الأشياء غير القابلة للحجز التي بقيت في حوزة المدين.

الفرع الثاني: الحجز التنفيذي

أولا- مقتضيات عامة

المادة 503

يجوز، في أي حالة كانت عليها إجراءات التنفيذ وقبل إجراء البيع، تقديم كفالة بنكية أو إيداع مبلغ من النقود مساوٍ للديون التي وقع الحجز بسببها، يخصص للوفاء بها دون غيرها،

ويترتب على هذه الكفالة أو الإيداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى قيمة الكفالة أو إلى المبلغ المودع، وذلك بمقتضى أمر يصدره قاضي التنفيذ.

المادة 504

يجوز للمحجوز عليه أن يطلب من قاضي التنفيذ، في أي حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ، تقدير قيمة كفالة بنكية أو مبلغ يودعه بصندوق المحكمة، للوفاء بدين الحاجز.

يترتب على الكفالة البنكية أو قيمة الإيداع، زوال الحجز على الأموال المحجوزة، وانتقاله إلى الكفالة البنكية المقدمة أو إلى المبلغ المودع، ويصبح هذا المبلغ مخصصا للوفاء للحاجز بما يتضمنه السند التنفيذي.

إذا وقعت بعد ذلك حجوز جديدة على قيمة الكفالة البنكية أو المبلغ المودع، فلا يكون لها أثر في حق من خصص له هذا المبلغ.

المادة 505

إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله لا تتناسب مع قيمة أصل الدين، جاز للمدين أن يطلب من قاضي التنفيذ الأمر بقصر الحجز على بعض هذه الأموال، وفقا للإجراءات العادية مع إدخال جميع الدائنين الحاجزين.

يمكن لكل ذي مصلحة أن يتظلم لدى قاضي التنفيذ من هذا الأمر.

يكون للدائنين الحاجزين قبل قصر الحجز، دون غيرهم من الدائنين الآخرين، أولوية في استيفاء حقوقهم من الأموال التي يقصر الحجز عليها، مع مراعاة أسباب الأولوية الأخرى.

المادة 506

لطالب التنفيذ أن يطلب من قاضي التنفيذ إجراء حجز على أموال المنفذ عليه المادية والمعنوية الموجودة تحت يده أو يد الغير، قصد بيعها لاستيفاء حقوقه من ثمنها، ما لم يصرح القانون بعدم قابليتها للحجز والتحويل.

المادة507

يجري التنفيذ بطريق الحجز على الأشياء والأمتعة المنقولة والأوراق التجارية والقيم

المنقولة التي توجد في حيازة المنفذ عليه.

لا يمكن تمديد الحجز التنفيذي إلى أكثر مما هو لازم، لأداء ما وجب للدائن وتغطية مصاريف التنفيذ الجبري.

لا يتم البيع إذا لم ينتظر من بيع الأشياء المحجوزة ثمن يتجاوز مبلغ مصاريف التنفيذ الجبري.

المادة 508

ينتقل المكلف بالتنفيذ لإجراء الحجز إلى مكان وجود الأشياء والأموال المراد حجزها ،وله أن يدخل إلى هذا المكان بعد إعلان صفته الرسمية مستعينا، عند الاقتضاء، بالقوة العمومية، مع مراعاة مقتضيات المادة 472 أعلاه.

ثانيا- حجز المنقولات أ-

إجراءات الحجز

المادة 509

يجري الحجز بعين المكان، وإلا كان الحجز باطلا.

يشتمل محضر الحجز بصفة خاصة على ما يلي:

- مراجع السند التنفيذي أو مراجع الأمر الصادر عن قاضي التنفيذ؛
- هوية أطراف التنفيذ؛
- زمان ومكان الحجز؛
- ما قام به المكلف بالتنفيذ من إجراءات وما اعترضه من صعوبات وعراقيل أثناء الحجز وما تقرر بشأنها؛
- بيان الأشياء والأموال المحجوزة بتفصيل مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها، وبيان قيمتها بقدر الإمكان؛
- تاريخ البيع وساعته والمكان الذي يجري فيه؛
- تعيين حارس قضائي لتسلم الأموال المحجوزة، عند الاقتضاء؛
- توقيع المكلف بالتنفيذ.

تسلم نسخة من المحضر للأطراف بمجرد تحريره.

المادة 510

يعين المنفذ عليه حارسا قضائيا للأموال المحجوزة إلا إذا خيف عليها لأسباب جدية.

إذا لم يكن المنفذ عليه حاضرا ولم يقبل أحد الحراسة القضائية، اتخذ المكلف بالتنفيذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأموال المحجوزة وإيداعها في محل آمن.

يوقع الحارس القضائي على محضر الحجز، وإلا ذكرت الأسباب المانعة من ذلك وتسلم إليه نسخة منه، وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوضح له المسؤولية الملقاة على عاتقه وينبهه إلى أن كل إتلاف أو اختلاس أو إخفاء أو تبديد للأشياء المحجوزة أو الامتناع عن تسليمها يستتبع المسؤولية الجنائية والمدنية، ويشار إلى ذلك في المحضر.

لا يجوز للحارس القضائي استعمال الأموال المحجوزة أو استغلالها أو إعارتها، ما لم يكن الحارس هو مالكها أو صاحب حق الانتفاع بها، فيجوز له حينئذ أن يستعملها فيما أعدت له، ما لم يأمر قاضي التنفيذ بمنعه من ذلك.

إذا كان الحجز واقعا على ماشية أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مقاولة أو مؤسسة، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي له أن يكلف الحارس القضائي أو غيره بالقيام بالإدارة أو الاستغلال.

إذا كانت الأشياء المحجوزة من المثل، أمكن للمنفذ عليه متى كان حارسا قضائيا عليها بيعها وتعويضها بما يماثلها عددا وصفة ونوعا ومقدارا، وذلك بناء على إذن من قاضي التنفيذ.

المادة 511

تصبح الأموال محجوزة بمجرد حجزها طبقا للمادة 509 أعلاه، ولو لم تسلم إلى حارس قضائي.

إذا لم يتم الحجز في يوم واحد جاز إتمامه في اليوم أو الأيام الموالية له مباشرة، ويتخذ حينئذ المكلف بالتنفيذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأشياء المحجوزة والمطلوب حجزها إلى أن يتم الحجز، ويوقع على المحضر كلما توقفت إجراءات الحجز، وله، عند الاقتضاء، بصفة استثنائية، الاستمرار في إجراءات الحجز بعد المواعيد المقررة في المادة 472 أعلاه بعد إذن قاضي التنفيذ.

لقاضي التنفيذ أن يقرر عوضا ماديا عن الحراسة القضائية يؤخذ بامتياز من حصيلة البيع إذا كان الحارس غير المنفذ عليه.

المادة 512

تباع الأمتعة المحجوزة بعد حصرها ووصفها بالمزاد العلني حسب مصلحة المدين.

يقع البيع في أجل أقصاه ثمانية) 8(أيام من تاريخ الحجز ما لم يتفق الدائن والمدين على تحديد أجل آخر، أو إذا كان تغيير الأجل ضروريا لتجنب أخطار انخفاض ملموس في ثمن الأمتعة المحجوزة، أو صوائر حراسة قضائية غير متناسبة مع قيمة الشيء المحجوز.

يجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بناء على طلب، قبل إجراء البيع، بخبرة لتحديد قيمة المنقولات المحجوزة، إذا اعتبر أن طبيعتها وقيمتها تقتضي ذلك.

المادة 513

يقع المزاد في أقرب سوق عمومي أو عن طريق منصة إلكترونية، أو في أي مكان آخر يتوقع الحصول فيه على أحسن عرض، ويحاط العموم علما بتاريخ ومكان المزاد بكل وسائل الإشهار المناسبة لأهمية الحجز، بما فيها الموقع الإلكتروني للمحكمة التي يجري المزاد العلني بدائرة نفوذها.

المادة 514

يرسو المزاد على من قدم أعلى عرض، ولا يسلم له الشيء المبيع إلا بعد أدائه ثمنه حالا.

إذا لم يؤد المشتري الثمن أعيد بيع الأشياء المحجوزة فورا على نفقته وتحت مسؤوليته ،ويتحمل المشتري المتخلف الفرق بين الثمن الذي رست عليه المزايدة الجديدة إذا كان أقل من الأول، دون أن يكون له حق الاستفادة من الزيادة إن كانت.

يعاد البيع أيضا إذا لم يتسلم المشتري الذي أدى ثمن الشيء المبيع، داخل الأجل المحدد طبقا لشروط البيع، غير أن ثمن المزايدة الجديدة يوضع بكتابة الضبط لصالح المشتري الأول بعد خصم الزيادة الناتجة عن المزايدة الأخيرة، باعتبارها جزءا من ثمن البيع.

لا يمكن للسمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني أن تتجاوز ثلاثة بيوعات.

إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو بسبب عدم كفاية العروض المقدمة سابقا أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استنادا إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء.

ويطهر البيع بالمزاد العلني الأشياء المحجوزة من المطالبات اللاحقة والالتزامات الناتجة عن الديون العمومية والخصوصية المستحقة قبل تاريخ البيع.

ب- إجراءات خاصة بحجز أنواع معينة من الأموال المنقولة

المادة 515

يمكن حجز المحاصيل والثمار التي أوشكت على النضج قبل انفصالها عن أصولها.

يتضمن محضر الحجز بيان العقار الكائنة به المحاصيل أو الثمار المحجوزة وبيان حالتها ونوعها وعددها ولو على وجه التقريب، والاستعانة بخبرة يبلغ تقريرها، عند الاقتضاء ،لأطراف التنفيذ.

يعيِّنّ المكلف بالتنفيذ حارسا قضائيا عليها عند الضرورة.

يقع بيع تلك المحاصيل والثمار، بعد جنيها، عدا إذا اعتبر قاضي التنفيذ أن بيعها قبل ذلك أكثر فائدة للمنفذ عليه.

المادة 516

تبقى الحيوانات والأشياء المحجوزة، باستثناء النقود المسلمة للمكلف بالتنفيذ، تحت الحراسة القضائية للمنفذ عليه، إذا وافق طالب التنفيذ على ذلك أو كان من شأن طريقة أخرى غير هذه أن تتسبب في مصاريف باهضة، ويمكن أن تسلم إلى حارس قضائي بعد إحصائها ،عند الاقتضاء، داخل أجل لا يتجاوز شهرا.

المادة 517

إذا شمل الحجز حليا أو مجوهرات أو أشياء ثمينة، وجب أن يتضمن المحضر وصفها ووزنها بدقة مع تقدير قيمتها بواسطة خبير مختص، عدا إذا قرر قاضي التنفيذ خلاف ذلك ،وأن توضع في ظرف مختوم.

المادة 518

إذا أجري الحجز على أموال محفوظة في خزانة استأجرها المدين من إحدى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها، أو على أموال معروضة في معرض عمومي، عين المكلف بالتنفيذ فورا مدير المؤسسة أو مدير المعرض حارسا قضائيا عليها، وختم في الحالة الأولى الخزانة بالشمع الأحمر إلى أن يتمكن من فتحها وجرد موجوداتها بحضور المنفذ عليه أو في غيابه رغم إشعاره.

تنتهي الحراسة القضائية عند استلام المكلف بالتنفيذ الأموال المحجوزة داخل أجل لا يتجاوز شهرا.

المادة 519

يودع المكلف بالتنفيذ النقود والأوراق المالية والحلي والأشياء الثمينة في صندوق بالمحكمة خاص بالمحجوزات، تحت إشراف رئيس كتابة الضبط.

1. إجراءات بيع القيم المنقولة المادة

520

تباع القيم المنقولة بالمزاد العلني تحت إشراف قاضي التنفيذ المختص، مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بنظام بورصة القيم.

إذا كانت القيم المعروضة للبيع ذات قيمة مرتفعة، أصدر قاضي التنفيذ أمرا بالاستعانة بذوي الاختصاص في البورصة أو الأبناك بشأن بعض الإجراءات الممهدة للبيع ،وقرر ما يجب اتخاذه من إجراءات الإعلان والإشهار، مع مراعاة القواعد القانونية والأنظمة المتعلقة بالبيع في البورصة.

521 المادة

يقدم طالب التنفيذ قائمة تتضمن بيان هوية أصحاب المصلحة وموطنهم ونوع الحق المطلوب بيعه وقيمته الاسمية والحقيقية والسند المثبت له والضمانات والحقوق التابعة له.

يأمر قاضي التنفيذ باستدعاء أصحاب المصلحة للاطلاع على القائمة وتقديم ملاحظاتهم أو اعتراضاتهم.

تقدم تلك الملاحظات والاعتراضات بواسطة مذكرة في مواجهة طالب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ داخل أجل خمسة) 5(أيام من تاريخ تبليغهم الاستدعاء المذكور، وإلا سقط حقهم في ذلك.

522 المادة

يبت قاضي التنفيذ في تلك الاعتراضات بعد استدعاء كافة المعنيين بالأمر، ويكون قراره غير قابل لأي طعن.

523 المادة

ينذر قاضي التنفيذ ممثل الشخص الاعتباري، مصدر القيم الأصلية، بتحويلها إلى اسم المشتري أو بجعلها لحاملها حسب رغبة هذا الأخير، على أن يعتبر محضر البيع سندا لملكية تلك القيم الأصلية.

524 المادة

إذا لم يؤد المشتري الثمن خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ رسو المزاد، أعيد البيع على نفقته وتحت مسؤوليته، وأشير في الإعلانات إلى أن البيع يجري تحت عهدة المشتري المتخلف، مع بيان الثمن الذي رسا عليه المزاد الأول.

تنحصر إجراءات إعادة البيع في إشهار جديد فقط، على أن يقع المزاد خلال ثلاثين) 30(يوما.

يلزم المشتري المتخلف بأداء الفرق، إذا كان الثمن الذي رسا عليه المزاد الجديد أقل من الأول مع المصاريف التي تسبب فيها، دون أن يستفيد من الزيادة في الثمن.

يعتبر محضر المزاد في هذه الحالة، سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف.

لا يمكن للسمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني أن تتجاوز ثلاثة بيوعات.

إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو عدم كفاية العروض المقدمة سابقا أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استنادا إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء.

2. الحجز التنفيذي على الأصل التجاري المادة

525

يتم حجز الأصل التجاري بجميع عناصره.

إذا سبق حجز الأصل التجاري تحفظيا، تحول هذا الحجز بعد الحصول على سند تنفيذي إلى حجز تنفيذي، وحرر المكلف بالتنفيذ محضرا بذلك يبلغ إلى المنفذ عليه.

3. إجراءات بيع الأصل التجاري

526 المادة

يحدد قاضي التنفيذ الشروط الأساسية للبيع والثمن الافتتاحي للمزاد العلني، استنادا إلى خبرة تقدر قيمة كل عنصر من عناصر الأصل التجاري، ويبلغ تقرير الخبرة لأطراف التنفيذ.

527 المادة

يقوم المكلف بالتنفيذ بإشهار البيع على نفقة طالب التنفيذ، ويبين الإعلان عن المزاد تاريخ افتتاحه ومدته والثمن الافتتاحي.

يعلق إعلان البيع بالمزاد، بالمدخل الرئيسي للعقار الذي يوجد فيه الأصل التجاري ،وباللوحة المعدة للإعلانات في مقر المحكمة، وفي أي مكان يكون مناسبا للإعلان، وينشر علاوة على ذلك في إحدى الجرائد المخول لها نشر الإعلانات القانونية، وفي الموقع الإلكتروني للمحكمة التي يباشر ضمن دائرة نفوذها بيع الأصل التجاري.

يتلقى المكلف بالتنفيذ العروض إلى غاية إقفال محضر المزاد، مباشرة أو عبر منصة إلكترونية، أو هما معا، ويثبتها حسب ترتيبها الزمني في محضر خاص بتلقي العروض.

المادة 528

تجري المزايدة بواسطة المكلف بالتنفيذ بعد ثلاثين) 30(يوما من تاريخ طلب التنفيذ.

يبلغ المكلف بالتنفيذ قبل عشرة) 10(أيام من التاريخ المحدد للمزاد قيامه بإجراءات الإشهار إلى المنفذ عليه، وإلى الدائنين المقيدين قبل الحجز، ويشعرهم بوجوب الحضور في التاريخ والساعة المحددين للمزايدة.

يقوم المكلف بالتنفيذ خلال نفس الأجل باستدعاء المتزايدين الذين قدموا عروضهم للحضور في نفس التاريخ.

المادة 529

إذا حل اليوم والساعة المعينان لإجراء المزايدة ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته، قام المكلف بالتنفيذ، بعد التذكير بالأصل التجاري موضوع المزايدة وبالتكاليف التي يتحملها وبالعروض الموجودة وآخر أجل لقبول عروض جديدة، بالإعلان عن رسو المزاد بعد انقضاء هذا الأجل على المتزايد الموسر الأخير الذي قدم أعلى عرض أو قدم كفالة بنكية قابلة لاستخلاص قيمتها في أجل أقصاه عشرة) 10(أيام، ويحرر محضرا بإرساء المزاد.

يؤدي من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ المزاد بالإضافة إلى مصاريف التنفيذ المحددة من طرف قاضي التنفيذ والمعلن عنها قبل المزايدة.

تطبق مقتضيات المادة 569 أدناه فيما يخص كل طعن بالبطلان في إجراءات البيع المنجزة قبل المزايدة.

المادة 530

إذا لم ينفذ من رسا عليه المزاد شروط المزايدة، ولم يستجب للإنذار الموجه إليه بتنفيذ التزاماته خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ توصله بالإنذار، يعاد بيع الأصل التجاري بالمزاد على نفقته داخل أجل الشهر الموالي لعشرة) 10(أيام المذكورة.

تنحصر إجراءات البيع في إعلان جديد تتبعه مزايدة جديدة.

يتضمن الإعلان، علاوة على البيانات العادية، بيان المبلغ الذي رسا عليه المزاد الأول وتاريخ المزايدة الجديدة، على أن لا تتجاوز السمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني ثلاثة بيوعات.

وفي حالة عدم كفاية العروض المقدمة، يعتبر العرض المقدم في المزايدة الثالثة.

يكون الأجل الفاصل بين الإعلان عن البيع والمزايدة الجديدة ثلاثين) 30(يوما.

يمكن للمتزايد المتخلف وقف إجراءات إعادة البيع إلى يوم المزايدة الجديدة بإثبات قيامه بتنفيذ شروط المزاد السابق والوفاء بالمصاريف التي تسبب فيها نتيجة إهماله.

يترتب عن إعادة البيع فسخ المزايدة الأولى بأثر رجعي.

يلزم المتزايد المتخلف بأداء المصاريف والفرق في الثمن، إذا كان الثمن الذي رسا عليه المزاد بعد إعادة البيع أقل من الأول، دون أن يكون له حق طلب ما قد ينتج من زيادة.

يعتبر محضر المزاد في هذه الحالة سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف.

531 المادة

لا تقبل أي زيادة بالثلث إذا تمت الموافقة على البيع قضائيا بالمزاد العلني.

532 المادة

إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو بسبب عدم كفاية العروض المقدمة في السمسرات العمومية الثلاث أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استنادا إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء.

533 المادة

يقيد محضر بيع الأصل التجاري بالمزاد العلني، بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل التجاري وكذا في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

534 المادة

تقدم في التطبيق، مقتضيات هذا القانون، كلما تعلق الأمر بإجراءات بيع الأصل التجاري بالمزاد العلني، على المقتضيات الواردة في نصوص تشريعية أخرى في نفس الموضوع ذات الصلة.

ج- التدخل في الحجز

المادة 535

لا يجوز لدائني المنفذ عليه إجراء حجز تنفيذي ثانٍ على الأموال المحجوزة، وإنما لهم التدخل في الحجز بطلب يقدم إلى قاضي التنفيذ مرفقا بسندهم التنفيذي، وعليهم أن يعينوا موطنا مختارا في دائرة المحكمة إذا لم يكن لهم موطن فيها، ما لم يكونوا ممثلين بمحام حيث يعد مكتبه موطنا مختارا لهم يجوز تبليغهم فيه بجميع إجراءات التنفيذ.

يمكن لدائني المنفذ عليه أن يطلبوا من قاضي التنفيذ إجراء حجز جديد على الأموال الخارجة عن الحجز الأول.

يحق للمتدخلين مراقبة الإجراءات وطلب متابعتها، إن لم يقم بذلك طالب التنفيذ الأول.

يقوم المكلف بالتنفيذ بجرد الأموال المحجوزة سابقا بحضور حارس قضائي إن وجد ،وتحرير محضر بحجز الأموال الجديدة، وتسلم هذه الأموال إلى الحارس القضائي نفسه أو إلى حارس قضائي آخر.

يتحمل الدائنون المصاريف إذا لم يسفر طلبهم عن وجود أموال جديدة.

يحق لمحامي دائني المنفذ عليه أن يحل محلهم في مواصلة الإجراءات.

المادة 536

إذا كان سند دين آخر، يتم ضم الطلب المتعلق به إلى الحجز الأول، عدا إذا كان بيع الأشياء المحجوزة سابقا قد وقع الإعلان عنه، ويعد الطلب الثاني بمثابة تعرض على الأموال المتحصلة من البيع وتكون محل توزيع.

المادة 537

يبلغ المكلف بالتنفيذ طلب التدخل في الحجز إلى طالب التنفيذ والمنفذ عليه والحارس القضائي، ويعتبر تبليغ ذلك الطلب بمثابة حجز على حصيلة التنفيذ الناتجة عن الأموال المحجوزة، ما لم يكن قد ورد طلب التدخل في الحجز بعد البيع، وفي هذه الحالة يقتصر أثره على ما بقي من حصيلة التنفيذ بعد استيفاء طالب التنفيذ والمتدخلين في الحجز حقوقهم قبل البيع.

المادة 538

يجوز لقاضي التنفيذ عند وجود الأموال المحجوزة سابقا في أماكن متفرقة، أن يأمر بجمع الأموال كلها في محل واحد قصد توحيد إجراءات البيع.

د- دعوى استحقاق المنقولات المحجوزة المادة

539

يمكن لمن يدعي من الأغيار ملكية المنقولات المحجوزة أن يتقدم إلى رئيس المحكمة ،قبل تاريخ بيعها، بطلب إيقاف إجراءات البيع في مواجهة المنفذ عليه وطالب التنفيذ والمتدخلين في حالة وجودهم، مرفقا بالوثائق والمستندات التي تدعمه.

يترتب عن تقديم الطلب المذكور إيقاف إجراءات البيع، إلى أن يبت فيه رئيس المحكمة بأمر غير قابل لأي طعن.

540 المادة

إذا لم يستوف الطلب المشار إليه في المادة السابقة الشروط المقررة فيها، صرح رئيس المحكمة بعدم قبوله دون حاجة لاستدعاء الأطراف، وأمر بمواصلة إجراءات التنفيذ.

إذا تبين لرئيس المحكمة أن الطلب جدي ومستوف لشروطه، أمر باستدعاء الأطراف.

541 المادة

يأمر رئيس المحكمة بإخراج المنقولات من الحجز وتسليمها إلى الغير إذا اتفق كافة الأطراف على أنها مملوكة له.

إذا لم يتفق الأطراف على ذلك، أمر رئيس المحكمة بإيقاف إجراءات البيع بكفالة أو بدونها، وبإيداع المنقولات في المكان المناسب، عند الاقتضاء، إلى أن تبت محكمة الموضوع في دعوى الاستحقاق.

إذا تبين من المناقشات عدم وجود ما يبرر الطلب، رفضه رئيس المحكمة.

542 المادة

ترفع دعوى الاستحقاق إلى المحكمة المختصة داخل أجل ثمانية) 8(أيام من صدور الأمر في مواجهة المنفذ عليه وطالب التنفيذ والمتدخلين إن وجدوا، وإلا فتواصل الإجراءات.

يبت في دعوى الاستحقاق على وجه السرعة وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذا القانون.

لا تواصل إجراءات التنفيذ في حالة رفض طلب الاستحقاق، إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا.

543 المادة

تكون المحكمة المختصة مكانيا هي المحكمة التي تمت في دائرتها إجراءات الحجز.

544 المادة

إذا لم يدع الغير ملكية المنقولات إلا عند البيع، حرر المكلف بالتنفيذ محضرا في الموضوع ورفع الأمر إلى قاضي التنفيذ.

تطبق في هذه الحالة مقتضيات المادة 569 أدناه وما بعدها.

ثالثا: حجز العقارات

أ- حجز العقار

المادة 545

لا يقع الحجز التنفيذي على العقار إلا عند عدم كفاية المنقول عدا:

- إذا كان الدائن مستفيدا من ضمان عيني؛
- إذا لم يثبت المنفذ عليه وجود أموال منقولة كافية أو تعذر بيعها بعد ثلاثة مزادات علنية؛
- إذا اختار المنفذ عليه التنفيذ على أمواله العقارية؛

إذا سبق حجز العقار تحفظيا بلغ المكلف بالتنفيذ المنفذ عليه، بإحدى طرق التبليغ المنصوص عليها في هذا القانون، بتحول هذا الحجز إلى حجز تنفيذي عقاري.

إذا لم يتأت له التبليغ طبقا لمقتضيات الفقرة السابقة، اكتفى بإجراءات الإشهار.

546 المادة

إذا لم يكن العقار محل حجز تحفظي سابق، قام المكلف بالتنفيذ بإجراء حجز تنفيذي عليه بمحضر يتضمن فضلا عن البيانات العامة ما يأتي:

- ذكر السند التنفيذي وتاريخ تبليغه إلى المنفذ عليه؛
- بيان هوية الحاجز والمنفذ ضده وموطنهما؛
- موقع العقار وحدوده بدقة ومساحته ومشتملاته أثناء الحجز، والحقوق المرتبطة به والتكاليف التي يتحملها إن أمكن معرفتها، وعقود الكراء المبرمة بشأنه وحالته تجاه المحافظة العقارية، عند الاقتضاء؛

- حضور المنفذ عليه أو غيبته في عمليات الحجز؛

- توقيع المحضر من طرف المكلف بالتنفيذ والمنفذ عليه إذا كان حاضرا، أو الإشارة إلى جهله أو رفضه التوقيع.

تسلم نسخة من المحضر لأطراف التنفيذ.

إذا وقع الحجز في غيبة المنفذ عليه بلغ إليه محضر الحجز، وإلا تم نشره.

المادة 547

يطلب المكلف بالتنفيذ، قبل إجراء الحجز، من المحجوز عليه أن يسلم إليه ما يثبت تملكه للعقار موضوع الحجز ليطلع عليه المتزايدون، وإذا تعذر ذلك أمكنه الرجوع إلى المحافظ على الأملاك العقارية المختص للحصول على شهادة الملكية.

إذا صرح المدين المنفذ عليه بوجود دائن مرتهن حائز لوثائق الملكية، أمكن لطالب التنفيذ اللجوء إلى قاضي التنفيذ، للحصول على أمر بإيداع هذه الوثائق، وكذا على بيان من المدين والدائن عن التكاليف التي يتحملها العقار والحقوق المرتبطة به.

إذا صرح المنفذ عليه بفقدان رسم الملكية أو عدم توفره عليه، وتعلق الأمر بعقار محفظ أو في طور التحفيظ، أصدر قاضي التنفيذ أمرا للمحافظ بتسليم شهادة ملكية أو نسخة من المستندات الموضوعة المعززة لمطلب التحفيظ، حسب الأحوال، وإذا كان العقار غير محفظ، أحال المكلف بالتنفيذ الأمر على قاضي التنفيذ الذي له أن يأذن بالحجز.

المادة 548

يمكن أن يشمل الحجز كل الأموال العقارية ولو لم تكن مذكورة في الوثائق المدلى بها، ويظهر أنها ملك للمدين، وذلك تنفيذا لإذن يسلمه قاضي التنفيذ بناء على طلب الحاجز، إذا كان هذا الأخير قد صرح بأنه يطلب الحجز تحت عهدته ومسؤوليته.

المادة 549

يقيد محضر الحجز في الرسم العقاري، بطلب من طالب التنفيذ، من طرف المحافظ على الأملاك العقارية، طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون المطبق على العقارات المحفظة.

إذا لم يكن العقار محفظا، يقيد المحضر بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 499 أعلاه.

يقع إشهار الحجز لمدة خمسة عشر) 15(يوما بجميع وسائل الإشهار المتاحة قانونا.

550 المادة

تتم الإجراءات طبقا لمقتضيات المادة 535 أعلاه عند وقوع حجز عقاري ثان.

551 المادة

يأمر قاضي التنفيذ في حالة الشياع، وفي حدود الإمكان، بإشعار شركاء المنفذ عليه في ملكية العقار بإجراءات التنفيذ المباشرة ضد شريكهم، حتى يتسنى لهم المشاركة في المزاد العلني.

552 المادة

يقدم كل طعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري، بمقال مكتوب، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثة) 3(أيام قبل يوم المزاد، وتطبق في هذه الحالة نفس المقتضيات المتعلقة بدعوى الاستحقاق المشار إليها في المادتين 570 و571 أدناه.

يحكم على المدعي الذي خسر دعواه في هذه الحالة وكذا في الحالة المشار إليها في المادتين 570 و571 أدناه، بغرامة قدرها عشرة آلاف) 10.000(درهم وبالمصاريف المترتبة عن مواصلة الإجراءات، دون مساس بالحق في التعويض.

ب- تنظيم دفتر شروط البيع

المادة 553

بمجرد إيقاع الحجز، وانصرام أجل خمسة عشر) 15(يوما المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 549 أعلاه، يقوم المكلف بالتنفيذ بإعداد دفتر شروط البيع خلال عشرة)10(أيام يضمن فيه:

- مراجع السند التنفيذي؛
- خلاصة الإجراءات السابقة؛
- بيان العقار المحجوز ومشتملاته، وماله من حقوق وما عليه من تحملات، وفق ما هو مفصل بمحضر الحجز طبقا للمادة 546 أعلاه؛
- بيان الوضعية المادية للعقار، بتحديد ما إذا كان فارغا أو مشغولا، والوضعية القانونية له ولو كان غير محفظ، من خلال الاطلاع على السجلات العقارية ووثائق التعمير؛

- شروط البيع والثمن المحدد من طرف قاضي التنفيذ لانطلاق المزاد العلني، استنادا إلى تقرير خبير مختص؛
- صور فوتوغرافية للعقار المحجوز.

يبلغ تقرير الخبرة لأطراف التنفيذ، عند الاقتضاء.

المادة 554

يبلغ المكلف بالتنفيذ، خلال ثلاثة) 3(أيام من إعداد دفتر الشروط، إشعارا إلى المنفذ عليه والحائز وطالب التنفيذ والدائنين وأصحاب الحقوق العينية المسجلين بالرسم العقاري والمتدخلين في الإجراءات، بالاطلاع على دفتر شروط البيع وتقرير الخبرة بكتابة الضبط.

المادة 555

إذا لم تكن العقارات مكتراة وقت الحجز، فإن المنفذ عليه يبقى حائزا لها بصفته حارسا قضائيا حتى انتهاء إجراءات بيعها، ما لم يأمر قاضي التنفيذ بغير ذلك.

يمكن للمحكمة أن تبطل عقود الكراء إذا أثبت الدائن أو من رسا عليه المزاد، أنها أبرمت إضرارا بحقوقه، دون مساس بمقتضيات المادتين 497 و498 أعلاه.

يمنع على المنفذ عليه بمجرد تحرير محضر الحجز، أي تصرف في العقار، تحت طائلة البطلان، وتعقل ثمار هذا العقار ومداخيله عن المدة اللاحقة وتوزع بنفس الرتبة مع ثمن العقار نفسه.

يعتبر الإشعار المبلغ للمكترين من المكلف بالتنفيذ، بمثابة حجز بين أيديهم على المبالغ التي كانوا سيؤدونها عن حسن نية قبل التبليغ، وعلى المبالغ التي تستحق عن المدة الموالية لهذا التبليغ، ويتعين عليهم تسليمها إلى المكلف بالتنفيذ.

ج- التعرض على دفتر شروط البيع

المادة 556

يحق لكل ذي مصلحة ممن أشير إليهم في المادتين السابقتين إبداء أوجه تعرضه على الإجراءات وجميع الملاحظات على شروط البيع والثمن المحدد لانطلاق المزاد العلني خلال أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ الإشعار، وإلا سقط حقه في التمسك بها.

تطهر مسطرة البيع بالمزاد العلني العقار من أي تحمل سابق أو دين كيفما كان.

المادة 557

يحدد قاضي التنفيذ، بعد انصرام أجل التعرض المشار إليه في المادة السابقة، تاريخ جلسة البت في التعرض ويفصل فيه داخل أجل أقصاه ثلاثة) 3(أيام، بعد استدعاء ذوي المصلحة، عند الاقتضاء، ويكون أمره في هذه الحالة غير قابل لأي طعن.

558 المادة

يصبح دفتر شروط البيع نهائيا وغير قابل للتغيير إذا انقضى أجل التعرضات، دون تقديم أي تعرض عليه أو بعد صدور أمر قاضي التنفيذ طبقا للمادة السابقة.

يمكن لكل من يرغب في المشاركة في المزاد العلني، أن يطلع على دفتر الشروط بكتابة ضبط المحكمة أو بالموقع الإلكتروني للمحكمة.

د- بيع العقار المحجوز

المادة 559

يحدد قاضي التنفيذ يوم وساعة ومكان إجراء المزاد في أجل أقصاه خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ انصرام أجل تقديم التعرضات أو من تاريخ البت فيها، ويعلم المكلف بالتنفيذ العموم بالمزاد العلني من خلال:

1- التعليق:

أ(على كل واحد من العقارات المحجوزة، وكذا في الأسواق المجاورة لكل عقار من هذه العقارات؛

ب(باللوحة المخصصة للإعلانات في المحكمة الابتدائية التي يوجد العقار داخل دائرة نفوذها؛

ج(بمكاتب السلطة المحلية والجماعات الترابية بالنفوذ الترابي للمحكمة المختصة.

2- بكل وسائل الإشهار المكتوبة والمرئية والمسموعة المأمور بها، عند الاقتضاء، من طرف قاضي التنفيذ حسب أهمية الحجز، وبالموقع الإلكتروني للمحكمة.

يجب أن يتم الإعلان عن البيع قبل التاريخ المحدد لإجراء المزاد بخمسة عشر) 15(يوما على الأقل.

المادة560

يتلقى المكلف بالتنفيذ العروض بالشراء مباشرة أو عبر منصة إلكترونية إلى غاية إقفال محضر المزاد، ويثبتها حسب ترتيبها التاريخي في محضر خاص بتلقي العروض.

يستدعي المكلف بالتنفيذ المنفذ عليه والمتزايدين الذين قدموا عروضهم للحضور، وذلك قبل خمسة) 5(أيام من التاريخ المحدد للمزاد.

يجوز لكل شخص أن يتقدم للمزاد بنفسه أو بوكيل خاص عنه، على أن تضم الوكالة الخاصة إلى وثائق الملف، شريطة ألا تكون هذه الوكالة بغاية اقتناء المحل موضوع البيع بالمزاد لفائدة الوكيل.

المادة561

إذا حل اليوم والساعة المعينان لإجراء المزاد ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته، قام المكلف بالتنفيذ، بعد التذكير بالعقار موضوع المزايدة وبالتكاليف التي يتحملها والثمن الأساسي المحدد للمزاد في دفتر شروط البيع أو، عند الاقتضاء، العروض المقدمة وآخر أجل لقبول العروض الجديدة، بالإعلان عن رسو المزاد على المتزايد الموسر الأخير الذي قدم أعلى عرض أو قدم كفيلا موسرا بعد مرور ثلاث دقائق، وحرر محضرا بإرساء المزاد.

يؤدي من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ المزاد ،ويجب عليه أن يؤدي علاوة على ذلك مصاريف التنفيذ المحددة من طرف قاضي التنفيذ والمعلن عنها قبل المزاد.

يمكن أن تتم عملية البيع بالمزاد العلني عن طريق المنصة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض.

يحدد نص تنظيمي كيفية تطبيق هذه العملية.

المادة562

لا يمكن تغيير التاريخ المحدد للمزاد، إلا بأمر من قاضي التنفيذ بناء على طلب الأطراف أو المكلف بالتنفيذ، ولا يكون ذلك إلا لأسباب خطيرة ومبررة بصورة كافية، أو إذا لم تكن هناك عروض أو كانت العروض المقدمة غير كافية بصورة واضحة.

تعتبر العروض المقدمة كافية إذا كانت مساوية على الأقل للثمن المحدد في دفتر شروط البيع.

يحدد الأمر المذكور في الفقرة الأولى التاريخ الجديد للمزاد، على أن لا يتعدى خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ صدوره.

إذا لم يقع البيع بعد تحديد الثمن الافتتاحي، بسبب عدم حضور متزايدين أو عدم كفاية العروض المقدمة في السمسرات العمومية الثلاث أو في إحداها، أو عدم تقديم أي عرض،

جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة ،استنادا إلى تقرير خبير مختص.

إذا لم يقع البيع، أمكن لقاضي التنفيذ تخفيض الثمن الافتتاحي للبيع تلقائيا، على ألا يتجاوز

هذا التخفيض نسبة ثلاثين) 30(بالمائة، وألا يقل عن عشرة) 10(بالمئة من المبلغ المحدد في الخبرة الأخيرة.

المادة 563

يمكن لكل شخص داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ المزاد العلني، أن يقدم عرضا بالزيادة عن المبلغ الذي رسا عليه المزاد، بشرط أن يفوق العرض المقدم ثمن البيع الأصلي والمصاريف بمقدار الثلث.

يودع صاحب هذا العرض، داخل نفس الأجل، المبلغ الذي رسا عليه المزاد زائد مبلغ الثلث بصندوق المحكمة، أو بأي وسيلة معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يتعهد صاحب هذا العرض كتابة ببقائه متزايدا بثمن المزاد الأول مضافا إليه الزيادة ،ولا يحق له العدول عنه.

يجب على مقدم العرض الزائد بالثلث الإدلاء بعنوانه لتبليغ الإجراءات إليه، ويعتبر كل إجراء تم نشره تبليغا صحيحا.

يجرى مزاد نهائي بعد انصرام أجل خمسة عشر) 15(يوما بعد الإعلان عنه وإشهاره ،وتتم في شأنه نفس الإجراءات المتخذة في المزاد الأول.

المادة 564

يعتبر محضر المزاد:

- سندا للمطالبة بالثمن الذي رسا به المزاد؛
- سند ملكية لصالح من رسا عليه المزاد؛
- سندا تنفيذيا لتسليم العقار المبيع لمن رسا عليه المزاد.

يتضمن المحضر أسباب الحجز العقاري والإجراءات المتبعة ورسو المزاد.

لا يسلم المحضر مع الوثائق المتعلقة بالعقار إلا عند إثبات تنفيذ شروط المزاد.

565 المادة

لا ينقل رسو المزاد إلى من رسا عليه، سوى ما كان للمنفذ عليه من حقوق في العقار المبيع .

المادة 566

إذا لم ينفذ من رسا عليه المزاد شروط المزاد، أنذر بذلك، فإن لم يستجب خلال عشرة)10(أيام، أعيد البيع تحت مسؤوليته وعهدته.

المادة 567

تنحصر إجراءات إعادة البيع في إشهار جديد فقط، على أن يقع المزاد خلال ثلاثين) 30(يوما.

يتضمن الإشهار علاوة على البيانات العادية المتعلقة بالعقار، بيان المبلغ الذي رسا عليه المزاد الأول وتاريخ المزاد الجديد.

غير أنه يمكن للمشتري المتخلف، إيقاف إجراءات البيع الجديد إلى يوم المزاد، بإثبات ما يفيد قيامه بتنفيذ شروط المزاد الذي استفاد منه والوفاء بالمصاريف التي تسبب فيها نتيجة تخلفه .

المادة 568

يترتب عن المزاد الجديد فسخ الأول بأثر رجعي.

يلزم المشتري المتخلف بأداء الفرق إذا كان الثمن الذي رسا عليه المزاد الجديد أقل من الأول، دون أن يكون له حق طلب ما قد ينتج من زيادة، ويصادر لفائدة الخزينة العامة مبلغ الثلث المؤدى، على أن يستفيد المنفذ له من الفرق في الثمن.

يعتبر محضر المزاد في هذه الحالة، سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف.

المادة 569

يمكن للمنفذ عليه الطعن بالبطلان في محضر رسو المزاد خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ تحرير محضر رسو المزاد، استنادا إلى سبب خطير مبني على أساس صحيح، أو بوجود عيب في إجراءات البيع يوم المزاد.

ويمكن مساءلة المكلف بالتنفيذ تأديبيا الذي ثبتت مسؤوليته، دون الإخلال بالمتابعات الزجرية في الموضوع.

تبت المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال.

يسوغ لقاضي التنفيذ أن يأمر، بصفة استثنائية وبناء على طلب، بإيقاف أثر المزاد مؤقتا بعد الإدلاء بنسخة من مقال الطعن، إذا ظهرت له جدية الأسباب المعتمدة في دعوى البطلان.

لا يقبل هذا الأمر أي طعن.

هـ- دعوى استحقاق العقارات المحجوزة

المادة 570

إذا ادعى الغير أن الحجز انصب على عقارات يملكها، أمكنه لإبطال الحجز رفع دعوى الاستحقاق ضد طالب التنفيذ والمنفذ عليه والمتدخلين.

يمكن رفع هذه الدعوى إلى حين رسو المزاد النهائي.

تباشر هذه الدعوى وفقا لمقتضيات المادة 552 أعلاه.

المادة 571

يمكن لمن يدعي من الأغيار ملكية العقارات المحجوزة أن يتقدم إلى رئيس المحكمة، قبل تاريخ بيعها، بطلب إيقاف إجراءات البيع في مواجهة المنفذ عليه، وطالب التنفيذ، والمتدخلين في حالة وجودهم، مرفق بالوثائق والمستندات التي تدعمه وبما يفيد رفع دعوى الاستحقاق.

يستدعى المحجوز عليه والدائن الحاجز إلى أقرب جلسة ممكنة، لإبداء اعتراضهما.

يجوز إيقاف إجراءات البيع بأمر من رئيس المحكمة، إذا ظهر من الوثائق المدلى بها أنها مبنية على أساس صحيح، وله أن يرفض طلب وقف إجراءات البيع، متى تبين له أن لا موجب لذلك.

لا يقبل الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، في جميع الأحوال، أي طعن.

الباب الخامس: الحجز لدى الغير

المادة 572

يمكن لكل دائن يتوفر على دين ثابت وحال الأداء، إجراء حجز بين يدي الغير على مبالغ وسندات لمدينه والتعرض على تسليمها له.

غير أنه لا يقبل تحويل أو حجز الأموال التالية:

- أموال الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

- التعويضات والأموال والاعتمادات التي يصرح القانون بأنها غير قابلة للحجز؛

- مبالغ النفقة المستحقة؛

- المبالغ التي تسبق أو ترد باعتبارها مصاريف مكتب أو جولة أو تجهيز أو تنقل أو نقل؛

- المبالغ الممنوحة باعتبارها ردا لتسبيقات أو أداء لمصاريف أنفقها أجير مستخدم بصفة مستمرة أو مؤقتة بمناسبة عمله؛

- المبالغ الممنوحة باعتبارها ردا لتسبيقات أو أداء لمصاريف سينفقها الموظفون أو الأعوان المساعدون في تنفيذ مصلحة عامة أو مصاريف أنفقوها بمناسبة عملهم؛

- جميع التعويضات والمنح وجميع ما يضاف أو يلحق بالأجور والرواتب كتعويضات عائلية؛

- رأسمال الوفاة المؤسس بالمرسوم رقم 500.98.2 الصادر في 14 من شوال 1419)فاتح فبراير 1999(المحدث بموجبه نظام رصيد للوفاة لفائدة ذوي حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والأعوان التابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة؛

- المعاشات المدنية للدولة المؤسسة بالقانون رقم 71.011 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391)30 دجنبر 1971(، كما وقع تغييره وتتميمه، باستثناء ما أشير إليه في الشروط المقررة في الفصل 39 من القانون المذكور؛

- المعاشات العسكرية المنظمة بالقانون رقم 71.013 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391)30 دجنبر 1971(، كما وقع تغييره وتتميمه، باستثناء ما أشير إليه في الشروط المقررة في الفصل 41 من القانون المذكور؛

- معاشات التقاعد أو العجز الممنوحة من القطاع الخاص ولو كان المستفيد منها لم يشارك في إنشائها بمبالغ سبق دفعها، ومع ذلك يجوز حجز وتحويل هذه المعاشات بنفس الشروط والحدود الخاصة بالأجور، ويجوز أن يصل الحد القابل للحجز والتحويل لفائدة المؤسسات الصحية أو دور إيواء المسنين لاستيفاء مقابل العلاج أو إقامة بها إلى 50 في المائة، إذا كان صاحبها متزوجا وإلى 90 في المائة في الحالات الأخرى.

لا يقبل، بصفة عامة، تحويل وحجز، كليا أو جزئيا، جميع الأشياء التي يصرح القانون بعدم قابليتها لذلك .

المادة 573

يمكن للمدين أن يتسلم من الغير المحجوز لديه، الجزء غير القابل للحجز من أجره أو راتبه، ويكون كل وفاء آخر يقوم به نحوه الغير المحجوز لديه باطلا.

يجوز للدائن أن يوقع الحجز بين يديه على ما يكون مدينا به لمدينه.

المادة 574

لا يكون لتحويل أو حجز المبالغ المستحقة لمقاولين أو من رسا عليهم مزاد أعمال لها صفة الأشغال العمومية، أثر إلا بعد استلام هذه الأشغال، وبعد خصم جميع المبالغ المستحقة لمن يأتي ذكرهم حسب الترتيب التالي:

- الأجراء والمستخدمون من أجل أجورهم أو تعويضا عن عطلة مؤدى عنها أو تعويضا مقابلا لها بسبب تلك الأشغال؛
- المزودون بالمواد والأشياء الأخرى التي استخدمت في إتمام الأشغال التي تستحق عنها المبالغ.

المادة 575

يتم حجز ما للمدين لدى الغير بناء على سند تنفيذي أو بأمر يصدره رئيس المحكمة، بناء على طلب بشرط الرجوع إليه عند وجود صعوبة.

المادة 576

يشتمل محضر الحجز على البيانات التالية:

- مراجع سند التنفيذ؛
- تاريخ وساعة تحرير محضر الحجز وأسماء أطراف الحجز لدى الغير؛
- بيان المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف؛
- البيانات اللازمة لتحديد مركز المدين وعلاقته بالمحجوز لديه، عند الاقتضاء؛
- تنبيه المحجوز لديه بعدم الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه؛
- تكليف المحجوز لديه بالتصريح بما في ذمته، في حدود مبلغ الحجز، داخل أجل ثمانية)8(أيام من حصول التبليغ.

يرفق المحضر بنسخة من السند التنفيذي أو الأمر الذي تم إيقاع الحجز لدى الغير بمقتضاه.

يبلغ محضر الحجز فورا إلى المحجوز لديه.

المادة 577

يبلغ الأمر بإجراء الحجز أو نسخة من السند التنفيذي إلى المحجوز لديه أولا، وإذا تعلق الأمر بأجور أو مرتبات، إلى المكلف بأداء هذه الأجور أو المرتبات في المكان الذي يعمل فيه المدين المحجوز عليه، أو إلى المحاسب المكلف بالأداء، وينص الحجز على المبلغ الواقع عليه، وينجز محضر بالحجز لدى الغير، ويبلغ بعد ذلك الأمر بالحجز أو محضر الحجز حسب الحالات إلى المحجوز عليه، مع مراعاة التشريع المتعلق بعقل الأجور، عند الاقتضاء.

المادة 578

يقيد كل حجز لدى الغير في كتابة الضبط بتاريخه في سجل خاص، وإذا تقدم دائنون آخرون، فإن طلبهم الموقع والمصرح بصحته من طرفهم والمرفق بالمستندات الكفيلة بإعطاء القاضي بيانات لتقدير الدين، يقيد من طرف كاتب الضبط في السجل المذكور.

ويشعر كاتب الضبط المدين المحجوز عليه والمحجوز لديه بالحجز في ظرف ثمان وأربعين (48) ساعة.

المادة 579

يلتزم المحجوز لديه بالتصريح المنصوص عليه في المادة 576 أعلاه داخل أجل ثمانية)8(أيام الموالية للتبليغ، ويجب أن يكون التصريح مرفقا بالوثائق المثبتة أو النافية للمديونية.

في حالة عدم تصريح المحجوز لديه داخل الأجل المذكور في الفقرة أعلاه، يحرر من جديد محضر، بطلب من طالب الحجز، يضمن فيه المكلف بالتنفيذ تصريح المحجوز لديه ،وإنذاره في حالة تعذر ذلك بالقيام بالتصريح داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ الإنذار، تحت طائلة الحكم عليه بأداء المبلغ الموجود بين يديه وقت تبليغه بالحجز.

يعفى المحجوز لديه من التصريح في الحالتين الآتيتين:

- إذا أودع المحجوز عليه بصندوق المحكمة مبلغا مساويا للدين المحجوز من أجله، أو مبلغا يقدره قاضي التنفيذ ويخصص للوفاء بدين الحاجز الذي أوقع حجزه قبل الإيداع؛
- إذا قام المحجوز لديه تلقائيا أو بناء على طلب المحجوز عليه، بإيداع ما في ذمته بصندوق المحكمة.

المادة 580

إذا تم إيقاع الحجز بناء على سند تنفيذي، سلم المحجوز لديه للمكلف بالتنفيذ المبالغ المحجوزة بعد انصرام أجل خمسة عشرة(15) يوما الموالية للتصريح، ما لم ينازع أحد من الأطراف في ذلك.

في حالة وجود منازعة يقدم الطلب إلى قاضي التنفيذ المختص الذي يبت بأمر غير قابل لأي طعن.

يجب على المحجوز عليه إذا قدم طلب المنازعة، إشعار المحجوز لديه بذلك داخل الأجل المذكور أعلاه.

يمكن تسليم المبالغ المحجوزة قبل انصرام الأجل المذكور في الفقرة الأولى، إذا صرح المحجوز عليه كتابة بأنه لا يرغب في المنازعة.

المادة 581

إذا تم الحجز لدى الغير بناء على أمر رئيس المحكمة، تعين على طالب الحجز تقديم دعوى المصادقة على الحجز لدى الغير لفائدته أمام المحكمة خلال أجل الثمانية) 8(أيام الموالية للتبليغات المنصوص عليها في المادة 577 أعلاه، ويرفق طلبه بنسخة من الأمر بالحجز لدى الغير ومحضر الحجز وسند الدين والمستندات المنصوص عليها في المادتين 578 و579 أعلاه.

يقع تنفيذ الحكم الصادر بصحة الحجز لدى الغير بمجرد انتهاء أجل الاستئناف.

إذا لم تكن المبالغ المحجوزة كافية، فإن المحجوز لديه، يودع المبلغ الذي لديه في كتابة الضبط حيث يوزع على الدائنين بالمحاصة.

المادة 582

يمكن في كل الأحوال للطرف المحجوز عليه أن يطلب من قاضي المستعجلات إذنا بتسلم مبالغ من المحجوز لديه رغم التعرض، شرط أن يودع في كتابة الضبط أو لدى شخص معين ،باتفاق الأطراف، مبلغا كافيا يحدده الرئيس لتسديد أسباب الحجز لدى الغير احتماليا ،وذلك في حالة ما إذا أقر المحكوم عليه أو ثبت أنه مدين.

يضمن الأمر الصادر بالسجل المنصوص عليه في المادة 578 أعلاه.

تبرأ ذمة المحجوز لديه بمجرد تنفيذ الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة، وتنقل آثار الحجز لدى الغير إلى الغير الحائز.

المادة 583

لا يجوز أن يمتد الحجز لدى الغير إلى أكثر مما هو ضروري لضمان الوفاء بالدين ،ويمكن للمحجوز عليه أن يقدم طلبه إلى قاضي المستعجلات من أجل قصر الحجز.

يترتب عن الأمر بقصر الحجز لدى الغير، أولوية الدائنين قبل القصر في استيفاء دينهم من الأموال التي يقصر الحجز عليها، مع مراعاة أسباب الأولوية الأخرى.

الباب السادس: الحجز الارتهاني

المادة 584

يمكن للمكري، بصفته مالكا أو بأي صفة أخرى لعقار أو أرض فلاحية كلا أو بعضا، أن يطلب من رئيس المحكمة إيقاع حجز ارتهاني لضمان الأكرية المستحقة على الأمتعة والمنقولات والثمار الكائنة في ذلك العقار المكرى أو الموجودة بهذه الأرض، مع مراعاة مقتضيات المادة 587 أدناه.

يمكن أن يمتد هذا الحجز بنفس الأمر إلى المنقولات التي كانت أثاثا للدار أو مستعملة في الاستغلال الزراعي، إذا كانت قد نقلت بدون رضى المكري الذي يحتفظ إزاءها بحق الامتياز الذي يقرره القانون الواجب التطبيق في النازلة.

المادة 585

إذا أجر المكتري الأصلي للغير، أمكن تمديد مفعول الحجز الارتهاني بأمر من رئيس المحكمة إلى أمتعة المكترين الفرعيين المجهزة بها الأماكن التي يشغلونها، وكذلك إلى ثمار الأراضي المكراة لهم كراء فرعيا لضمان الأكرية المستحقة على المكتري الأصلي، غير أنه يمكن للمكترين الفرعيين الحصول على رفع اليد عن هذا الحجز، بعد الإدلاء بما يبرر تأدية ما عليهم من كراء دون غش للمكتري الأصلي، ولا يمكن لهم أن يدفعوا بالأداءات الصادرة عنهم مسبقا إن وجدت.

المادة 586

يطلب الحجز الارتهاني بمقال يقدم إلى رئيس المحكمة التي يقع العقار في دائرة نفوذها ،ويمكن تعيين المحجوز عليه حارسا قضائيا، ويحرر محضر بهذا الحجز، يبلغ لكل من المحجوز له والمحجوز عليه.

إذا بادر المحجوز عليه إلى أداء ما بذمته داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ تبليغه الحجز، قدم طلبا لرئيس المحكمة لرفعه.

إذا انصرم الأجل دون أداء، تقدم الدائن بطلب تصحيح الحجز لدى محكمة الموضوع التي تأذن ببيع المحجوزات.

غير أنه لا يمكن بيع الأشياء المحجوزة، إلا بعد تصحيح الحجز الارتهاني بحكم من المحكمة المذكورة للمحل الذي أقيم فيه الحجز، بعد استدعاء المدين بصفة قانونية.

ينفذ الحكم الصادر بصحة الحجز الارتهاني بمجرد انتهاء أجل الاستئناف.

الباب السابع: الحجز الاستحقاقي

المادة 587

يمكن لكل شخص يدعي حق ملكية أو حيازة أو ضمانا على شيء منقول في حيازة الغير، أن يعمل على وضع هذا الشيء تحت يد القضاء تجنبا لتلفه.

يقدم المقال إلى رئيس المحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المحل الذي يتعين إجراء هذا الحجز فيه.

يبين المقال، ولو على وجه التقريب، المنقولات المدعى استحقاقها وأسباب الحجز وتعيين الشخص الحائز لهذه المنقولات.

يصدر رئيس المحكمة أمرا يأذن فيه بالحجز، ويبلغ إلى حائز الأشياء، ويحرر المكلف بالتنفيذ حالا محضرا بالأشياء المحجوزة، يبلغ للحاجز والمحجوز عليه.

المادة 588

إذا تعرض الحائز على الحجز، يوقف التنفيذ وترفع الصعوبة أمام رئيس المحكمة الذي أمر به، غير أنه يمكن للمكلف بالتنفيذ، تعيين حارس قضائي على المنقولات إلى حين البت في الصعوبة.

589

يتم الحجز الاستحقاقي بنفس الطريقة التي يتم بها الحجز التنفيذي، ويمكن تعيين المحجوز لديه حارسا قضائيا.

يقدم طلب تصحيح الحجز أمام المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر المشار إليه في المادة 587 أعلاه، غير أنه إذا كان الحجز مرتبطا بدعوى مقامة لدى القضاء، فإن طلب التصحيح يجب أن يقدم إلى المحكمة المحالة إليها الدعوى.

المادة 590

يثبت حكم التصحيح حق مدعي الاستحقاق، إذا اعتبر أن الطلب مبني على أساس، ويأمر برد الأشياء المنقولة إليه.

يصدر الحكم ابتدائيا أو انتهائيا وفق القواعد العادية للاختصاص باعتبار قيمة الأشياء المدعى استحقاقها.

الباب الثامن: توزيع حصيلة التنفيذ

المادة 591

توزع حصيلة التنفيذ على الدائنين الحاجزين حجزا تنفيذيا والدائنين المتدخلين في إجراءات التنفيذ، قبل تاريخ إجراء المزاد بمقتضى سند تنفيذي والدائنين أصحاب الامتياز وباقي الدائنين ذوي الأولوية.

المادة 592

يتعين على أصحاب ديون الامتياز وغيرهم من أصحاب حقوق الأولوية، التدخل في إجراءات التنفيذ خلال أجل خمسة عشرة) 15(يوما من تاريخ إشعارهم بالحجز، تحت طائلة سقوط حقهم في المشاركة في التوزيع.

المادة 593

إذا كانت حصيلة التنفيذ كافية للوفاء بجميع حقوق الدائنين، دفع المكلف بالتنفيذ لكل منهم دينه خلال أجل أقصاه عشرة) 10(أيام من تاريخ إيداع الثمن بصندوق المحكمة المختصة ،وأرجع الباقي إلى المدين أو المنفذ عليه ما لم يكن محل حجز آخر.

المادة 594

إذا كانت حصيلة التنفيذ غير كافية للوفاء بحقوق الدائنين، عرض المكلف بالتنفيذ الأمر على قاضي التنفيذ خلال ثلاثة) 3(أيام من تاريخ إيداع الثمن بصندوق المحكمة المختصة، لتهيئ مشروع التوزيع.

المادة 595

يقوم قاضي التنفيذ خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ إحالة الأمر إليه، بإعداد مشروع التوزيع، حسب الترتيب الآتي:

1- مصاريف التنفيذ؛

2- الديون الممتازة وغيرها من الديون ذات الأولوية مع مراعاة رتبها؛

3- الديون العادية بالنسبة لمقدارها.

يبلغ مشروع التوزيع إلى الدائنين، ويحق لهم الاعتراض عليه خلال خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ.

المادة 596

يقدم الاعتراض عند وجوده إلى المحكمة المختصة في مواجهة جميع الدائنين، ويبت فيه ابتدائيا أو انتهائيا حسب القواعد العادية للاختصاص.

المادة 597

إذا أصبح التوزيع نهائيا بعدم التعرض عليه خلال الأجل المشار إليه في المادة 595 أعلاه، أو بعد البت في الاعتراضات المقدمة، سلمت قوائم التوزيع للمعنيين بالأمر، بعد التأشير عليها من طرف قاضي التنفيذ، ويتم الوفاء في صندوق كتابة ضبط المحكمة التي تمت فيها الإجراءات.

المادة 598

إذا تدخل أصحاب الامتياز أو غيرهم من ذوي حقوق الأولوية في إجراءات التنفيذ، ولم تكن لديهم سندات تنفيذية، احتفظ بالأموال محل هذه الحقوق إلى حين صدور حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به بشأنها، فإن صدر حكم بتقريرها تواصل هذه الإجراءات تلقائيا، وإذا صدر الحكم بالرفض، وزعت هذه الأموال على الحاجزين، عند الاقتضاء.

القسم العاشر: مقتضيات مشتركة بين جميع المحاكم

المادة 599

مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بالدفع بعدم دستورية القوانين، لا يجوز للمحاكم أن تبت في دستورية قانون.

600

تختص كل محكمة بالنظر في الصعوبات الموضوعية المتعلقة بتأويل المقررات الصادرة عنها، شريطة ألا تكون محل طعن. وفي جميع الأحوال يكون الاختصاص المذكور منعقدا لآخر محكمة بتت في النزاع .

لا تكون الأحكام الصادرة طبقا للفقرة السابقة قابلة للطعن، إلا إذا كان الحكم في الدعوى الأصلية قابلا نفسه للطعن .

601 المادة

يجب التقيد بالآجال المحددة في هذا القانون، أو في قوانين أخرى لممارسة حق التقاضي، والطعن تحت طائلة الجزاءات المقررة قانونا.

602 المادة

تكون جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون كاملة، فلا يحسب اليوم الذي يتم فيه تسليم الاستدعاء أو التبليغ أو الإنذار، أو أي إجراء آخر للشخص نفسه أوفي موطنه، ولا اليوم الأخير الذي تنتهي فيه.

إذا كان اليوم الأخير يوم عطلة امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده.

إذا تمت الإجراءات المذكورة أعلاه بطريقة إلكترونية، فإن احتساب الأجل يتم بصورة مستمرة إلى غاية منتصف ليل اليوم الأخير من الأجل المحدد قانونا.

603 المادة

تعتبر أيام عطل، بالنسبة لتطبيق هذا القانون، جميع الأيام المقررة كذلك بمقتضى النصوص القانونية الجاري بها العمل.

604 المادة

يبتدئ سريان أجل الطعن تجاه الشخص الذي بلغ المقرر القضائي بناء على طلبه من تاريخ التبليغ.

إذا تعدد المبلغ إليهم، يسري الأجل بالنسبة لطالب التبليغ ابتداء من تاريخ تبليغ أولهم.

605 المادة

كلما كانت الطلبات تستهدف التصريح بمديونية الدولة أو إدارة أو مؤسسة عمومية أو شخص آخر من أشخاص القانون العام، في قضية لا علاقة لها بالضرائب ولا بإدارة أملاك الدولة، وجب إدخال الوكيل القضائي للمملكة في الدعوى، وإلا كانت غير مقبولة.

كلما كانت الطلبات تستهدف التصريح بمديونية الجماعات الترابية أو مجموعاتها، وجب إدخال الوكيل القضائي للجماعات الترابية في الدعوى، وإلا كانت غير مقبولة.

المادة **606**

ترفع الدعوى من وضد

- الدولة، في شخص رئيس الحكومة وله أن يكلف لتمثيله الوزير المختص، عند الاقتضاء؛
- الجماعات الترابية ومجموعاتها، في شخص ممثلها القانوني؛
- المؤسسات العمومية، في شخص ممثلها القانوني؛
- الخزينة العامة للمملكة، في شخص الخازن العام للمملكة؛
- المديرية العامة للضرائب، في شخص المدير العام للضرائب فيما يخص النزاعات المتعلقة بالقضايا الجبائية التي تدخل ضمن اختصاصها؛
- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، في شخص مديرها العام فيما يخص النزاعات المتعلقة بالقضايا الجمركية؛
- الأوقاف العامة، في شخص وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الملك العام للدولة، في شخص ممثله القانوني؛
- الملك الخاص للدولة، في شخص مدير إدارة أملاك الدولة؛
- الجماعات السلالية وأملاكها، في شخص وزير الداخلية بصفته الوصي عنها ونائب الجماعة السلالية بعد إذن الوصي.

607 المادة

توجه الاستدعاءات والتبليغات وأوراق الاطلاع والإنذارات والإشعارات والتنبيهات، المتعلقة بالمحجور عليهم والشركات والجمعيات وكل الأشخاص الاعتباريين الآخرين، إلى ممثليهم القانونيين بصفتهم هذه.

608 المادة

تراعى في المقتضيات التي تنظم الاختصاص المحلي والموطن المواد من 609 إلى 617 أدناه، التي تحدد الشروط القانونية للموطن ومحل الإقامة، حسب مدلول القانون الوطني.

609

يكون موطن كل شخص ذاتي، هو محل سكناه الاعتيادي ومركز أعماله ومصالحه وعنوانه المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية.

إذا كان للشخص موطن بمحل، ومركز لأعماله بمحل آخر، اعتبر مستوطنا بالنسبة لحقوقه العائلية وأمواله الشخصية بمحل سكناه الاعتيادي، وبالنسبة لحقوقه الراجعة لنشاطه المهني بالمحل الذي يوجد به مركز أعماله ومصالحه.

610 المادة

يعتمد العنوان المنصوص عليه في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في جميع الإجراءات القضائية، كلما تعذر إنجاز التبليغ أو الإجراء المطلوب في العنوان المدلى به ،ويعتبر التبليغ صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

611 المادة

يعتبر محل الإقامة، هو المحل الذي يوجد به الشخص فعلا في وقت معين.

يعتبر محل الإقامة بالنسبة لمن لا موطن له بالمغرب، هو العنوان المضمن بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو أي محل للمخابرة معه باختياره.

612 المادة

يكون الموطن القانوني للمحجور عليه، هو موطن حاجره.

يكون الموطن القانوني للموظف العمومي، هو المحل الذي يمارس به وظيفته.

613 المادة

يكون موطن الشركة، هو المحل الذي يوجد به مقرها الاجتماعي المضمن في السجل التجاري، ما لم تكن هناك مقتضيات قانونية تنص على خلاف ذلك.

614 المادة

يمكن لكل شخص ذاتي ليس له موطن قانوني أن يغير موطنه، ويتم هذا التغيير بأن ينقل بصفة فعلية ودون غش، مسكنه الاعتيادي ومركز أعماله ومصالحه لمحل آخر، مع مراعاة مقتضى المادة 612 أعلاه.

615 المادة

يرجح الموطن المختار الخاص بتنفيذ بعض الإجراءات وإنجاز أعمال والتزامات ناشئة عنها، على الموطن الحقيقي والموطن القانوني.

616 المادة

يمكن أن يكون لكل أجنبي موطن بالمغرب مع التقيد بالتشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة.

تكون القواعد التي تحدد موطن الأجنبي ومحل إقامته، هي نفس القواعد التي يخضع لها المواطنون المغاربة.

يفترض في الأجنبي الذي تتوفر فيه هذه الشروط أن له موطنا أو محل إقامة بالمغرب، ما لم يقم دليل على خلاف ذلك.

لا تطبق مقتضيات هذه المادة على الأجنبي الذي يمارس وظيفة أسندت له من طرف منظمة وطنية أو دولية.

617 المادة

لا يفقد المغربي، الذي يتخذ مقر إقامته الأصلية ببلد أجنبي، موطنه بالمغرب إذا كان يمارس بالخارج وظيفة رسمية أسندت له من طرف الدولة أو مؤسسة عمومية مغربية أو دولية.

يعتبر موطنا للمغربي، الذي يعمل بمنظمة دولية، مركز المؤسسة العمومية التي يعمل بها أو مركز إدارته الأصلية، أو الجهة المختصة لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية .

618 المادة

إذا تعلق الأمر بتلقي شهادة أو يمين أو كفالة أو استجواب طرف أو تعيين خبير واحد أو أكثر، وبصفة عامة القيام، تنفيذا لمقرر قضائي، بإجراء كيفما كان، وكان الأطراف أو موضوع النزاع خارج دائرة نفوذ المحكمة المختصة، أمكن لها انتداب محكمة أخرى، حسبما يقتضيه الحال، للقيام بالإجراءات المأمور بها.

ترسل الانتدابات القضائية التي يتعين تنفيذها خارج المملكة بالطرق الدبلوماسية، أو طبقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة والمنشورة في الجريدة الرسمية.

تنفذ الإنابات القضائية الدولية الواردة من الخارج بنفس الطريقة التي تنفذ بها الإنابات الصادرة داخل أراضي المملكة، وطبقا للتشريع المغربي، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

يحيل وزير العدل الإنابات القضائية التي توصل بها من السلطات القضائية الأجنبية إلى السلطة القضائية المختصة.

619

يتعين، عند تقديم المقالات والطلبات والطعون، أداء الرسوم القضائية وفق مقتضياتالقانون المتعلق بالرسوم والمصاريف القضائية وباقي القوانين الجاري بها العمل.

تنذر المحكمة كل طرف أو محاميه أو وكيله، باستكمال أداء رسم قضائي أو إيداع مبلغ داخل أجل تحدده، تحت طائلة عدم قبول الطلب.

620 المادة

يتم استخلاص الغرامات المحكوم بها بمقتضى هذا القانون، والمستحقة لفائدة الخزينة العامة، طبق ما هو منصوص عليه في مدونة تحصيل الديون العمومية.

621 المادة

إذا تلف أصل مقرر قضائي أو ضاع قبل تنفيذه، تم اعتماد نسخة رسمية منه محل الأصل، إن تم العثور عليها. ولهذه الغاية، يتعين على كل حائز لهذه النسخة أن يسلمها بأمر من رئيس المحكمة إلى كتابة الضبط، فإن امتنع عن تسليمها طوعا، جاز أن تجرى في حقه تدابير التفتيش أو الحجز المقررة في قانون المسطرة الجنائية .

وإذا لم يتم العثور على أي نسخة رسمية من المقرر، وكان القضاة المشكلون للهيئة المصدرة له أو بعضهم ما زالوا يعملون بنفس المحكمة، أعيد تحريره، من المقرر أو غيره في حالة عدم وجوده ،وتوقيعه طبقا لمقتضيات المادتين 110 و367 أعلاه. وفي حالة عدم وجود قضاة الهيئة بالمحكمة، بتت في القضية من جديد.

إذا تلف أو ضاع ملف دعوى، سواء قبل أو بعد صدور المقرر فيها، أعُيد تكوين نظير له، بواسطة نسخ المقررات والمقالات والمذكرات والمحاضر والوثائق والمستندات والتقارير المحفوظة على المنصة الإلكترونية أو الموجودة لدى الأطراف أو المحامين أو الخبراء أو الغير، وكذا من خلال الإجراءات المثبتة بسجلات المحكمة.

622 المادة

تطبق أحكام هذا القانون على كافة الإجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

القسم الحادي عشر:

رقمنة المساطر والإجراءات القضائية

المادة 623

علاوة على المقتضيات المنصوص عليها في هذا القسم، يمكن إنجاز، بطريقة إلكترونية ،المساطر والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون أو المحال إليها في قوانين أخرى ،وذلك وفق المبادئ والكيفيات المحددة بموجب هذا القانون وباقي النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، لا سيما تلك المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.
يتعين، عند مباشرة المساطر والإجراءات بطريقة إلكترونية، تطبيق مقتضيات هذا القانون، مع مراعاة طبيعة وخصوصية المساطر والإجراءات المنجزة بطريقة إلكترونية.

المادة 624

يحدث نظام معلوماتي لتدبير المساطر والإجراءات القضائية أمام محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية، يشار إليه في هذا القانون باسم "النظام المعلوماتي".

يتم تدبير النظام المعلوماتي ومسك قاعدة المعطيات المتعلقة به من طرف السلطة القضائية، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، كل في حدود اختصاصه.

تتولى محكمة النقض من خلال نظامها المعلوماتي تدبير المساطر والإجراءات القضائية المتعلقة بها.

المادة 625

تحدث منصات إلكترونية خاصة بالمحامين والشركات المدنية المهنية للمحاماة والموثقين والعدول والمفوضين القضائيين والخبراء القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم.

يتم عبر هذه المنصات إنشاء حسابات مهنية لتبادل المعطيات والوثائق الإلكترونية المتعلقة بالمساطر والإجراءات القضائية.

المادة 626

يتعين على إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها وباقي أشخاص القانون العام، الإدلاء من خلال المنصة الإلكترونية بعناوينها الإلكترونية وأرقام الهاتف، وذلك لغاية اعتمادها في المساطر والإجراءات القضائية الجارية أمام المحاكم.

المادة 627

يمكن لكل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص، أن يدلي عبر المنصة الإلكترونية بعنوان بريده الإلكتروني ورقم هاتفه، مرفوق بتصريح بقبول تبليغه جميع مساطر وإجراءات الدعوى وكافة الوثائق والمستندات.

لا يعتد بأي تغيير في عنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف، لم يتم الإشعار به من طرف المعني بالأمر بالمنصة الإلكترونية .

628

تودع المقالات والطلبات والطعون عبر المنصة الإلكترونية، وتؤدى عنها الرسوم والمصاريف القضائية بطريقة إلكترونية، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يتوصل المودع عبر المنصة الإلكترونية، فور كل عملية إيداع أو أداء، بوصل يتضمن تاريخ وساعة الإجراء القضائي.

تقيد القضايا حسب الترتيب التسلسلي لتلقيها، في السجل الإلكتروني المعد لهذه الغاية بالنظام المعلوماتي، ويعين رئيس المحكمة فورا بطريقة إلكترونية، القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف، حسب الحالة، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية.

يمكن لرئيس المحكمة أو من ينوب عنه، عبر النظام المعلوماتي، تغيير القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف، حسب الحالة.

المادة 629

مع مراعاة مقتضيات المادتين 626 و627 أعلاه، يوجه الاستدعاء بطريقة إلكترونية ،فورا، إلى المدعي أو وكيله أو محاميه، حسب الحالة، كما يوجه استدعاء ونسخة من المقال للطرف المدعى عليه وفق مقتضيات المواد من 81 إلى 87 أعلاه.

بمجرد توجيه التبليغ إلى المعني بالأمر عبر حسابه الإلكتروني المهني المنصوص عليه في المادة 625 أعلاه ، وإشعاره بذلك من خلال رسالة نصية، تصدر المنصة الإلكترونية إشعارا بالتوصل.

المادة 630

للمحكمة أن تعقد جلساتها بطريقة إلكترونية، متى تبين لها توفر الشروط التقنية اللازمة لذلك.

تضمن نتيجة الجلسة فورا على النظام المعلوماتي، كما تضمن به أيضا جميع الإجراءات والمقررات المتعلقة بالقضية فور اتخاذها .

يتم تبادل المذكرات والمستنتجات المدلى بها، عبر النظام المعلوماتي، تحت إشراف القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف، حسب الحالة، باعتباره مكلفا بتجهيز الملف.

يمكن للسلطة القضائية المختصة مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، أن تنفذ الإنابات القضائية الدولية الواردة عبر الطريق الدبلوماسي أو إعمالا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية، باستعمال تقنية الاتصال عن بعد.
تتم العملية بعد موافقة المعني بالأمر في مكان مجهز بالوسائل التقنية اللازمة، ويتمتع خلالها بسائر الضمانات القانونية، وتسري عليها نفس القواعد المنظمة للحضور الشخصي وتترتب عنها نفس الآثار.

يمكن للجهة المشرفة على التنفيذ أن تعترض على العملية أو جزء منها، إذا كان من شأنها المساس بالنظام العام المغربي.

يحرر محضر بشأنها دون أن يضمن فيه فحوى الإجراء، وفق الشكليات القانونية، ويمكن أن تكون العملية محل تسجيل سمعي وبصري.

المادة 631

يعتد أمام المحاكم بالوثائق والمستندات، سواء تم إيداعها أو الإدلاء بها بطريقة إلكترونية أو ورقية .

يجب على المحامي التصريح بنوعية الوثائق المدلى بها، وما إن كانت أصلية، أو نسخ مطابقة لها، أو صور شمسية، على مستوى المنصة الإلكترونية.

بالرغم من كل مقتضى مخالف، يعفى مودع الطلب أو المقال أو الطعن أو المذكرة أو تقرير خبرة، عبر المنصة الإلكترونية، من الادلاء بنسخ لها بعدد الأطراف.

للمحكمة، عند الاقتضاء، مطالبة الأطراف بالإدلاء بأصول الوثائق والمستندات والحجج التي سبق لهم إيداعها بطريقة إلكترونية.

المادة 632

تضمن المقررات القضائية على النظام المعلوماتي، ويوقعها إلكترونيا رئيس الهيئة والقاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف وكاتب الضبط، حسب الحالة.

بعد استيفاء الشروط المتطلبة قانونا، تسلم نسخ من المقررات القضائية بطريقة إلكترونية لمن يطلبها من الأطراف عبر المنصة الإلكترونية ،كما يمكن أن تسلم نسخ منها لغير الأطراف ممن لهم المصلحة، بناء على طلب يوجه إلى رئيس كتابة الضبط إلكترونيا.

633 المادة

تبلغ المقررات القضائية تلقائيا إلى الأطراف عبر المنصة الإلكترونية، وذلك في الحالات التي ينص القانون على التبليغ التلقائي.

كما تبلغ المقررات القضائية من خلال الحساب المهني الإلكتروني للمحامي بناء على موافقته.

634

تباشر عبر النظام المعلوماتي إجراءات تبليغ وتنفيذ المقررات القضائية، وتضمن به جميع الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

يوجه طي التبليغ أو التنفيذ إلى المفوض القضائي المعني عبر حسابه المهني الإلكتروني ،وعلى هذا الأخير إرجاع نتيجة التبليغ أو التنفيذ إلى المحكمة عبر المنصة الإلكترونية.

يتولى قاضي التنفيذ الإشراف ومراقبة سير إجراءات التنفيذ من خلال النظام المعلوماتي.

635 المادة

إذا تمت مباشرة إجراءات التنفيذ من خلال النظام المعلوماتي، اعتمدت النسخة التنفيذية المدلى بها في جميع إجراءات التنفيذ، بغض النظر عن عدد الأطراف المنفذ عليهم، كما تضمن المعطيات والبيانات ذات الصلة بمسطرة التنفيذ في النظام المعلوماتي لمرة واحدة، وتعتمد مع الوثائق المدلى بها إلكترونيا أمام جميع محاكم المملكة.

636 المادة

يمكن المشاركة في إجراءات البيع بالمزاد العلني إما حضوريا أو عن بعد من خلال المنصة الإلكترونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بمقتضى نص تنظيمي.

637 المادة

يمكن استخراج وتسليم نسخ من الوثائق والمستندات والمقررات القضائية المحفوظة بالنظام المعلوماتي، وذلك عبر المنصة الإلكترونية، وتتضمن هذه النسخ مراجع حفظها، التي تتيح التأكد من صدقيتها.

638 المادة

يعتد بالإجراءات المتعلقة بإيداع المقالات والطلبات والطعون والمذكرات والمستنتجات والإدلاء بالوثائق والمستندات وأداء الرسوم القضائية وإيداع المصاريف القضائية وإجراءات التبليغ والتنفيذ، التي أنجزت كليا أو جزئيا من خلال المنصة الإلكترونية.

المادة 639

إذا تم الاستدعاء أو التبليغ أو الإنذار أو تقديم الطعن أو القيام بالإجراء بطريقة إلكترونية ،فإن احتساب الآجال يتم وفق مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 602 أعلاه.

في حالة تعذر الولوج إلى المنصة الإلكترونية في اليوم الأخير من الأجل القانوني، يمدد هذا الأجل إلى أول يوم يلي استئناف المنصة تقديم خدماتها بكيفية عادية .

تنشر الإدارة المختصة بلاغا يثبت العطب الذي أصاب المنصة الالكترونية يتضمن المدة الزمنية لذلك.

تطبق أحكام هذا القانون على كافة الإجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

مقتضيات انتقالية وختامية المادة **640**

تطبق أحكام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية بالأسبقية على القواعد المسطرية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 641

كل إجراء تم صحيحا في ظل القانون المعمول به قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ ،يبقى مرتبا لآثاره القانونية، ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة 642

تنسخ وتعوض كما يلي، مقتضيات الفصل 62 من القانون رقم 81.7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 254.81.1 الصادر في 11 من رجب 1402)6 مايو 1982(:

"الفصل 62 - إذا لم يقبل المعنيون بالأمر الاتفاق المنصوص عليه في الفصل 61 أعلاه ،تطلب الإدارة المعنية من المحكمة الابتدائية الإدارية أو من القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية تقدير زائد القيمة المكتسب في تاريخ الطلب وتحديد التعويض المستحق، ويجب أن تقدم الإدارة هذا الطلب خلال أجل أقصاه أربع)4(سنوات من تاريخ نشر القرارات الإدارية المنصوص عليها في الفصل 60 أعلاه، وتطبق في هذا المجال القواعد الإجرائية المحددة في الفصلين 45 و47 من هذا القانون." **المادة 643**

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

تظل سارية المفعول مقتضيات قواعد الاختصاص النوعي والمكاني المعمول بها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بالنسبة للقضايا الجاهزة للحكم.

يستمر العمل بالمقتضيات المتعلقة بالآجال، متى بدأ سريانها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لا تطبق مقتضيات هذا القانون المتعلقة بطرق الطعن، بالنسبة للأحكام الصادرة قبل دخوله حيز التنفيذ.

644

ينسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ:

1- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 447.74.1 بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

2- المواد 4 و5 ومن 7 إلى 13 من القانون رقم 10.42 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 151.11.1 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس 2011)، كما وقع تغييره؛

3- القانون رقم 95.53 القاضي بإحداث المحاكم التجارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 65.97.1 بتاريخ 4 شوال 1417 12(فبراير 1997)، كما وقع تغييره وتتميمه؛

4- القانون رقم 90.41 المحدث بموجبه محاكم إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 225.91.1 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)، كما وقع تغييره وتتميمه؛

5- القانون رقم 03.80 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 07.06.1 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، كما وقع تغييره؛ 6- الظهير الشريف المتعلق بتنفيذ الأحكام العدلية الفرنسية التي وقع عرضها على محكمة النقض والإبرام، الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1363)14 يونيو 1944(؛

7- الفقرتان الثالثة والرابعة من الفصل 61 من المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 67.552 بتاريخ 26 من رمضان 1388 (17 ديسمبر 1968) المتعلق بالقرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي.

إن المقتضيات المنصوص عليها في النصوص التشريعية المنسوخة بمقتضى هذه المادة والمحال إليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تعوض بالمقتضيات، المماثلة لها في هذا القانون.

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 53

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين
فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

.....
.....

مؤلف الأساسيات و الضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقا و تصحيحا ورقة التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية

المؤلف هو الأستاذ مصطفى علاوي (Mustapha Allaui / مصطفى علاوي).
noor-book.com
هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب)، وحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس. أعد ونسق العديد من المؤلفات ضمن سلسلة "مؤلف الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً"، ومن بينها "ورقة التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية" (أو "ورقة التعريف بالنظام السيادي بالمغرب").
sajplus.com
سياق المؤلفات:
- تشمل السلسلة مواضيع قانونية ودستورية وفقهية متنوعة (مثل عقد البيع، المسؤولية، تعارض المصالح، الوكالة، وسائل الإثبات، إلخ).
- تركز على التوثيق، التصحيح، والقواعد الراسخة في ظل الاستقرار.
- تُنشر عبر منصات مثل noor-book.com وajplus.com، وغالباً ما تكون متوفرة كملفات PDF.
coursdroitarab.com

ورقة التعريف بالنظام السيادي بالمغرب (أو للمملكة المغربية) هي وثيقة قانونية-دستورية قصيرة نسبياً (حوالي 25 صفحة حسب بعض النسخ المتوفرة PDF) ضمن سلسلة "مؤلف الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً" للأستاذ مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس).
sajplus.com
طبيعة المحتوى العام:
- الغرض: تقديم تعريف واضح وموثق للنظام السيادي (النظام الدستوري والسياسي) للمملكة المغربية، مع التركيز على القواعد الراسخة، تصحيح بعض المفاهيم، وتوثيق المبادئ الأساسية في ظل الاستقرار الدستوري.
coursdroitarab.com
- المجال: يندرج تحت المادة الدستورية والإدارية.
- الأسلوب: عمل توثيقي-علمي يعتمد على النصوص الدستورية (خاصة دستور 2011)، الأحكام القضائية، والمراجع الفقهية والتاريخية، بطريقة مباشرة وعملية كما في باقي مؤلفات السلسلة.

.....
...

القرار عدد 120
الصادر بتاريخ 05 مارس 2019
في الملف المدني عدد 1634/1/4/2018

دعوى الاستحقاق – رسم استمرار مستجمع كافة شروط الملك

إن الشهادة على الملك تنجبر إذا استعيض عن بعض شهودها ببعض وفق ما يجب، والمحكمة لما اعتبرت أن حيازة الطاعن لا تسعفه وإن طالت لثبوت وجه مدخله وهو التصرف بالخبزة، وأن رسم الاستمرار المستدل به من المطلوبين مستجمع كافة شروط الملك، وتاريخ الشهادة به أقدم من النزاع الذي يستدل به الطاعنون، وشهوده المتراجعون استخلفوا بغيرهم، وبنوا علمهم على ما يشترطه القانون من المخالطة والمجاورة وشدة الاطلاع لا السماع، وقضت بتأييد الحكم باستحقاق المطلوبين للمدعى فيه وفق ما جرى به منطوق قرارها، تكون قد بنت قرارها على أساس وعللته تعليلا كافيا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب
حيث يؤخذ من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه أن المطلوبين تقدموا بمقال أمام المحكمة الابتدائية بإيمنتانوت بتاريخ 17/03/2008، عرضوا فيه أنهم يملكون العقار الموصوف به باعتبارهم خلفا عاما لموروثيهما (ح.م) وأخته (خ.م)، وأن الطاعن أنزل به على وجه الخبزة، والتمسوا استحقاقه منه وتخليه عنه وإفراغه إياه، وأرفق المقال بإراثة (ح.م) عدد (...) وإراثة (خ.م) عدد (...) مع استمرارهما عدد (...)، وبإراثة (م) عدد (...) وإراثة (م.ل) عدد (...). وأجاب الطاعن بأن الدعوى سبق البت فيها، بموجب القرار الاستئنافي رقم 14 الصادر بتاريخ 12/01/1999 في الملف رقم 5742/1997، الذي ألغى الحكم الابتدائي بالاستحقاق والتخلي وقضى برفض الطلب. وبعد انتهاء الأجوبة والردود، أصدرت المحكمة الابتدائية حكما تحت رقم 53/08 بتاريخ 04/11/2008 في الملف رقم 72/2008 قضى: "باستحقاق الطرف المدعي للمدعى فيه المحدد والموصوف بالمقال الافتتاحي وتخلي المدعى عليه عنه وإفراغه هو أو من يقوم مقامه أو بإذنه". واستأنفه الطاعن مجددا دفوعه فأصدرت محكمة الاستئناف قرارا تحت رقم 397 بتاريخ 22/04/2010 في الملف عدد 1362/09 قضى: " بتأييد الحكم المستأنف"، تم الطعن فيه بالنقض من طرف الطاعن فنقضته محكمة النقض بقرارها رقم 3048 الصادر بتاريخ

19/06/2012 في الملف رقم 3121/1/4/2010. وبعد إحالة القضية على محكمة الاستئناف واستنفاد أوجه الدفع والدفاع أصدرت قرارا: " بتأييد الحكم المستأنف"، وهو القرار المطعون فيه بمقال تضمن وسيلة وحيدة، واستدعي المطلوبون ولم يجيبوا.

في الوسيلة الوحيدة:

حيث يعيب الطاعنون القرار بانعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس قانوني، ذلك أنه خالف شروط الحيازة والملكية وفقا للمواد 240 و 245 و 249 من مدونة الحقوق العينية، فقد عللت المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قرارها بأن محكمة النقض بنت قرارها بشأن سبق البت على القرار الاستئنافي رقم 14 الذي تم نقضه وصدر القرار الاستئنافي بعد الإحالة في الملف رقم 1735/1401/2016 بتأييد الحكم الابتدائي، الذي أكد على ضرورة البحث في مدى توافر شروط الملك برسم الاستمرار عدد (...)، وهو رسم باطل وغير مستجمع للشروط المذكورة لتراجع شهوده عن شهادتهم، ولأن شهادتهم بنيت على السماع والإرسال والإجمال وأحدهم ضرير هو المسمى (ع)، ولأن بها تناقضا بحكم أن المنازعة جارية بشأن المدعى فيه بموجب أحكام سابقة، ويشهد الشهود بالخبزة، كما أن تاريخ تسجيل رسم الاستمرار سابق على تاريخ تحريره، والقرار الاستئنافي الذي صدر بعد النقض والإحالة في الملف رقم 1735/1401/2016 تم الطعن فيه بالنقض، وبالتالي لم يصبح نهائيا خلافا لتعليل القرار المطعون فيه، مما يوجب نقضه.

لكن، حيث إن الشهادة على الملك تنجبر إذا استعيض عن بعض شهودها ببعض وفق ما يجب، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها أن القرار الاستئنافي رقم 14 الذي اعتمده قرار محكمة النقض رقم 3048 قد تم نقضه بموجب قرارها رقم 106/4 على أساس ضرورة البحث في مدى توافر رسم الاستمرار عدد (...) على شروط الملك المتطلبة شرعا والنظر في حجج الطاعن بغاية الترجيح متى كان له محل، وأن محكمة الإحالة بموجب هذا الأخير اعتبرت أن حيازة الطاعن لا تسعفه وإن طالت لثبوت وجه مدخله وهو التصرف بالخبزة، وأن رسم الاستمرار المستدل به من المطلوبين مستجمع كافة شروط الملك، وتاريخ الشهادة به أقدم من النزاع الذي يستدل الطاعنون، وشهوده المتراجعون استخلفوا بغيرهم، وبنوا علمهم على ما يشترطه القانون من المخالطة والمجاورة وشدة الاطلاع لا السماع، وأن ما أثير بشأن شهادة الضرير لا تأثير له لصحة الشهادة به، فقضت بتأييد الحكم باستحقاق المطلوبين للمدعى فيه وفق ما جرى به منطوق ،قرارها تكون قد بنت قرارها على أساس وعللته تعليلا كافيا، فكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد حسن منصف رئيسا والمستشارين السادة: عبد السلام بنزروع مقرراء ونادية الكاعم ومصطفى نعيم وعبد الغني يفوت أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نور الدين الشطبي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ابتسام الزواغي

.....
..

مصطفى علاوي هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب)، وحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس، ودبلوم المعهد العالي للقضاء. يُعد من القضاة النشيطين في التوثيق القضائي والتأليف القانوني، وقد شارك في العديد من الندوات والدورات التدريبية حول قضاء المالية، قضاء التوثيق، محاكمة الطفل، مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وغيرها.

foulabook.com

يتميز عمله بجمع وتوثيق الاجتهاد القضائي المغربي (القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم، خاصة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف)، مع تحليله وتصنيفه حسب المواضيع القانونية. أنتج مئات الكتب والأجزاء (حوالي 345 كتابًا متاحًا للتحميل في بعض المكتبات الإلكترونية)، وغالباً ما تكون أعماله سلسلة أو أجزاء متعددة.

foulabook.com

أبرز مؤلفاته (أمثلة رئيسية)

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (من 1 إلى 28): تجميع وتوثيق للاجتهادات في مواضيع مختلفة (مثل المواريث، الاعتراف، إلخ).

coursdroitarab.com

- سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية (أجزاء من 1 إلى 15 أو أكثر).
- ما جرى عليه عمل محكمة النقض (أقسام متعددة، مثل 1 إلى 7).
- الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح والتنازل.
- المحاكمة بتقنية الاتصال عن بعد.
- مناحي قضائية (أجزاء متعددة، مثل الجزء 12).
- قطوف قضائية (أجزاء مثل 8، 19).
- اجتهاد محاكم الاستئناف التجارية المغربية.
- الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة، وفي الوثيقة، والوكالة، والمحاسبة، والضرائب، والحيازة والملكية العقارية، وغيرها.
- مدونة العمل القضائي المغربي (أجزاء متعددة).
- التحكيم والوساطة بين الاجتهاد القضائي والقانون المغربيين.
- قواعد الأحكام القضائية المغربية، وسائل الإثبات، تصحيح وإبطال الأحكام، ومؤلفات حول التنظيم القضائي، إثبات الالتزامات، عقد البيع، وغيرها.

coursdroitarab.com

كما ألف في مواضيع أخرى مثل حقوق الإنسان، التراث اللامادي، والتعليم الأساسي للغتين.
أهمية مؤلفاته
• توثيق وأرشفة الاجتهاد القضائي: توفر مرجعًا عمليًا شاملاً للقضاة، المحامين، الطلاب، والباحثين، يساعد في فهم التطبيق العملي للقوانين المغربية وتطور الاجتهاد (خاصة في المواد المدنية، التجارية، الأسرية، الجنائية، والإجرائية).
• دعم التطبيق القضائي: تسهل الرجوع السريع إلى سابقة قضائية (jurisprudence)، مما يعزز الاستقرار القانوني وتوحيد الممارسات.
• تدريب وتطوير: تستخدم في الدورات التدريبية وتساهم في نشر الوعي القانوني، خاصة مع تغطيتها لمواضيع حديثة مثل المحاكمة عن بعد أو التحكيم.
• إمكانية الوصول: معظمها متوفر بصيغة PDF عبر مواقع مثل foulabook.com، sajplus.com، ومنصات قانونية مغربية، مما يجعلها أداة قيمة للجمهور القانوني.
sajplus.com
باختصار، يُعتبر مصطفى علاوي من أبرز المؤلفين في مجال التوثيق القضائي المغربي، وأعماله تمثل جهدًا كبيرًا في جسر الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي. يمكنك البحث عن كتبه على المواقع المذكورة أو منصات مثل cours droitarab للحصول على روابط التحميل.

.....
..
مؤلف أحكام العفو والإعفاء من العقاب والمسؤولية في القانون والاجتهاد القضائي المغربيين
إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

مؤلف **"أحكام العفو والإعفاء من العقاب والمسؤولية في القانون والاجتهاد القضائي المغربيين"** هو كتاب قانوني قيم من إعداد **مصطفى علاوي**، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس والحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين.
يقدم هذا العمل القانوني تحليلاً شاملاً للمفاهيم المرتبطة بإنقضاء الدعوى العمومية وسقوط العقوبات، مستنداً إلى النصوص القانونية المؤطرة لها بالإضافة إلى قراءة تحليلية للقرارات والتوجهات الصادرة عن القضاء المغربي.
أهم ما يتناوله المؤلف:
• **الإعفاء من العقاب:** الأسباب القانونية التي تمنع العقاب أو تعفي الجاني منه رغم ثبوت مسؤوليته الجنائية (مثل الأعذار القانونية المعفية).
• **أحكام العفو:** القواعد المنظمة للعفو الملكي في النظام القانوني المغربي، وإجراءاته، وآثاره على العقوبة المدان بها المحكوم عليه.
• **المسؤولية القانونية:** تفصيل حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية والمدنية، معززة

بالقرارات والاجتهاد القضائي.
إذا كنت مهتماً بقراءة أو تحميل هذا الإصدار القانوني، يمكنك الاطلاع على نسخة الكتاب المتوفرة رقمياً على منصة فولة بوك.

.....
..

КИЛЕТ | ИСЧОΣΘ

H+1+C:Oot toCotst

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

الرئيس

21 مايو 2026

2026/2 دورية عدد : 21 / ر ن ع/س/ ق

إلى السيدات والسادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول المخالفات المرتكبة بمناسبة القيد في اللوائح الانتخابية العامة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

لا يخفى عليكم الأهمية التي تكتسيها عملية القيد في اللوائح الانتخابية، باعتبارها المحطة الأساسية لتحديد الهيئة الناخبة والمدخل الرئيسي الذي يسمح للمواطنين والمواطنات بممارسة حقوقهم الانتخابية بعد استيفاء الشروط المتطلبة قانونا لممارسة هذه الحقوق.

وبهدف تحصين عملية القيد في اللوائح الانتخابية من كل الخروقات والممارسات التي قد تمس بمصداقية ونزاهة هذه العملية، فإن القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 55.25 جرم مجموعة من الأفعال والممارسات وأفرد لها عقوبات رادعة بهدف تحقيق الحماية الجنائية اللازمة لهذه المرحلة من المسلسل الانتخابي.

وحرصا على تأمين سلامة عمليات القيد في اللوائح الانتخابية العامة من الخروقات التي قد تنعكس سلبا على مصداقية وسلامة باقي العمليات الانتخابية، فإني أهيب بكم

الحرص على التصدي بالحزم والصرامة اللازمين لكل الأفعال والممارسات التي تستهدف المس بنزاهة وشفافية عملية القيد في اللوائح الانتخابية، لاسيما عبر اتخاذ كافة التدابير القانونية الكفيلة بردع المخالفين ضمانا لسلامة العمليات الانتخابية وصونا لحرمتها.

والله ولي التوفيق والسلام.

.....
.....
....

المملكة المغربية

ROYAUME DU MAROC

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

1/31830 ووم مع / م ع رقم:

Agence Nationale de la Conservation Foncière du Cadastre et de la Cartographie

ANCFCC

5 يونيو 2026

13-4c91-a19e-e95514

الرباط في :

المحافظ العام

إلى السادة المحافظين على الأملاك العقارية

مذكرة عدد : 05/2026

الموضوع: في شأن الشروع في العمل بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية.

المرجع: - المذكرة عدد 13/2019 بتاريخ 11/09/2019.

01/12/2025 المذكرة عدد 05/2025 بتاريخ

03/04/2016 المذكرة عدد 03/2026 بتاريخ -

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد فتبعا لمذكرتي عدد 03/2026 المشار إليها بالمرجع أعلاه التي أخبرتكم فيها بأنه ابتداء من فاتح يونيو 2026 سيشرع في العمل بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية وفتح باب تلقي

طلبات التقييد به لدى جميع المحاكم الابتدائية على الصعيد الوطني، وذلك وفق ما جاء في الرسالة الصادرة عن السيد وزير العدل بتاريخ فاتح أبريل 2026

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن جميع الوكالات المستند إليها في العقود المتضمنة لتصرفات تتعلق بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها المبرمة ابتداء من تاريخ فاتحيونيو 2026، يجب أن تقيد بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية بما فيها الوكالات المحررة قبل هذا التاريخ، ذلك لأن العبرة بتاريخ العقد المتضمن للتصرف وليس بتاريخ الوكالة، ولأن الفصل 889.1 من قانون الالتزامات والعقود المضاف بموجب القانون رقم 31.18 ينص صراحة على أن الوكالات المعنية لا تنتج آثارها القانونية إلا من تاريخ تقييدها بالسجل المذكور.
هذا مع لفت انتباهكم إلى أن الوكالات المستند إليها في العقود المبرمة قبل فاتح يونيو 2026 تظل غير معنية بتطبيق المقتضيات أعلاه مادام أن العقد والوكالة قد تم إبرامهما معا قبل دخول تلك المقتضيات حيز التنفيذ 1

المديرية العامة

Direction Générale

شارع عبد الرحيم بوعبيد، برج حي الرياض - الرباط - الهاتف: 84/01/06.60.10.26 - الفاكس : 05.37.70.5805 - البريد الإلكتروني :

siege anclec.gov.ma

Avenue Abderrahim Bouabid Tour A-Hay Riad Rahat Tél.: 06.60.10.26.83/84 Fax: 05.37.70.58.85 E-mail: siège@ancfcc.gov.ma

وبناء عليه، فإن جميع الطلبات الرامية إلى إيداع أو تقييد العقود السالفة الذكر المبرمة ابتداء من فاتح يونيو 2026، يجب أن ترفق بنسخة أو مستخرج للتقييدات المضمنة بالسجل المحلي للوكالات المتعلقة بالحقوق العينية (النموذج رقم 4 من الملحق رقم 3 الوارد بقرار وزير العدل رقم

381.25 المؤرخ في 17/09/2025)، وذلك قصد التأكد من كون الوكالات المستند إليها في إبرام تلك العقود مقيدة بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية وبأنه لم يطرأ عليها أي تعديل أو إلغاء.

وفي الأخير، أطلب منكم التقيد بمقتضيات هذه المذكرة وباقي المقتضيات ذات الصلة بالمهام المسندة إليكم المتعلقة بهذا المستجد القانوني، والتي سبق لي أن وجهت لكم بشأنها المذكرات المشار إليها بالمرجع أعلاه، وذلك مع الحرص على الرجوع، عند الاقتضاء، إلى تفاصيل تلك المقتضيات كما تم التنصيص عليها في القانون رقم 31.18 بتغيير وتتميم قانون الالتزامات والعقود، والمرسوم رقم 2.23.101 الصادر بتاريخ 22/10/2024 بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية والسجل الوطني الالكتروني للوكالات، وكذا القرار الصادر عن وزير العدل رقم 381.25 بتاريخ 17/09/2025، مع تذكيركم بإخباري بالصعوبات التي قد تعترضكم في التطبيق.

والسلام.

المحافظ العام

إدريس الزرق

Direction Générale

المديرية العامة

شارع عبد الرحيم بوعبيد، برج ، حي الرياض - الرباط - الهاتف: 04/06.60,102683 -
الفاكس : 05.37.70.50.85 البريد الإلكتروني :

siegerancfcc.gov.ma Avenue Abderrahim Bouabid - Tour A-Hay Riad Rabat Tél.: 06.60.10.26.83/84 Fax: 05.37.70.58.85 E-mail: siège@ancicc.gov.ma

.....
.....
.....

ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب.

الحكم:صحيح

الراوي:عقبة بن عامر

المصدر:صحيح مسلم

مصدر الحكم: تلقت الأمة أحاديث صحيح مسلم بالقبول

الموضوع: الأحكام

رقم الحديث: 1190

منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف

الحديث الصحيح في المنصة برقم (1190) ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع الشمس وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب) كيف يجمع بين النهي عن الصلاة والدفن في هذه الأوقات وبين النصوص الآمرة بالصلاة وتعجيل دفن الموتى؟ وما علة النهي في هذه الساعات وهل يختص بالنوافل والدفن الاختياري أم يشمل جميع الصلوات وأحوال الدفن؟

لا تعارض بين الحديث المذكور وتعجيل دفن الميت، فالسنة تعجيل الصلاة على الجنازة ودفنها؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحةٌ فخيرٌ تقدمونها إليه، وإن تك سوى ذلك فشرٌّ تضعونه عن رقابكم. غير أنه إذا صادف ذلك وقت الساعات الثلاث، أُجّلت الصلاة عليها ودفنها، لحديث عقبة بن عامر: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغةً حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، حتى تزول الشمس وحين تتضيف الشمس للغروب. وهذه الأوقات المذكورة قليلةٌ لا يضر تأخير الصلاة على الميت فيها، ولا تأخير دفنه. أما ما يتعلق بعلة النهي، فقد وردت الإشارة إليه في حديث عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الشمس تطلع ومعها قرن

الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها. ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات.

.....

.....

مؤلف وسائل الدفع والدفاع القضائية الجزء الأول إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

كتاب **"وسائل الدفع والدفاع القضائية الجزء الأول"** هو مرجع قانوني هام في الساحة القضائية المغربية، من إعداد الأستاذ **مصطفى علاوي**، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس والحاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين.

يُعد هذا المؤلف إضافة قيمة للمكتبة القانونية، حيث يتناول بالتفصيل آليات ووسائل الدفع والدفاع التي يمكن للمتقاضين ودفاعهم الاستناد إليها أمام المحاكم المغربية.

يتسم الكاتب الأستاذ مصطفى علاوي بغزارة الإنتاج في المجال القانوني والفقهي، وله عدة مؤلفات بارزة تهدف إلى تأصيل الاجتهاد القضائي وتبسيطه للممارسين والباحثين، ومن بين أعماله الأخرى المعروفة:

- **مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في الوثيقة**.
- **مؤلف اقتباسات قضائية وقانونية** (يقع في 15 جزءاً).
- **مؤلف ما جرى عليه عمل محكمة النقض**.

.....

.....

مؤلف وسائل الدفع والدفاع القضائية الجزء الأول إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

Réflexion d'une durée de 20 s

كتاب "وسائل الدفع والدفاع القضائية" (الجزء الأول) من إعداد مصطفى علاوي.

1+ sajplus.com

المؤلف:

- مصطفى علاوي (أو مصطفى علاوي بن خليفة).
- مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب).
- حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس.
- قاضٍ وباحث قانوني مغربي متمرس، له عشرات المؤلفات القانونية العملية في مجالات الاجتهاد القضائي المغربي، المسطرة المدنية والجنائية، نماذج التعليل، الاجتهادات القضائية، والدفوع والدفاعات.

1+ foulabook.com
عن الكتاب:
• الموضوع: يتناول وسائل الدفع (الدفوع أو الاستثناءات/الدفوع الإجرائية والموضوعية) ووسائل الدفاع القضائية في التقاضي المغربي. يركز على الجوانب العملية للدفاع أمام المحاكم، مثل الدفوع بعدم الاختصاص، البطلان، الإبطال، الدفوع الشكلية والموضوعية، والاستراتيجيات الدفاعية في المساطر المدنية والتجارية والإدارية.
foulabook.com
• الجزء الأول: حوالي 151 صفحة (PDF). يوجد جزء ثانٍ، وغالباً ما يُنشر الجزآن معاً (حوالي 272 صفحة).
foulabook.com
• الطابع: عملي وتطبيقي، موجه أساساً للمحامين، القضاة، الطلبة، والمهتمين بالممارسة القضائية. يعتمد على الاجتهاد القضائي المغربي (خاصة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف).
توافر الكتاب:
• متوفر مجاناً للتحميل PDF على مواقع مثل:
• Foulabook.com (بإذن من المؤلف).
• Sajplus.com.
• Noor-book.com ومواقع قانونية مغربية أخرى.
foulabook.com
المؤلف معروف بإنتاجه الغزير في تدوين الاجتهادات القضائية المغربية، ويُعتبر مرجعاً عملياً للممارسين في المغرب.

.....
.....
إجراءات ومساطر سجل الوكاالت
الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والسجل
الوطني اإللكتروني للوكاالت
إجراءات ومساطر سجل الوكاالت
الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والسجل
دليل استرشادي
مديرية الشؤون المدنية
والمهن القانونية والقضائية
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
D I R E C T I O N D E S A F F A I R E S C I V I L E S E T D E S

P R O F E S S I O N S J U R I D I Q U E S E T J U D I C I A I R E S

ماي 2026

مديرية الشؤون المدنية

والمهن القانونية والقضائية

Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

D I R E C T I O N D E S A F F A I R E S C I V I L E S E T D E S

P R O F E S S I O N S J U R I D I Q U E S E T J U D I C I A I R E S

إجراءات ومساطر سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والسجل الوطني الإلكتروني للوكالات

دليل استرشادي

أحدث القانون رقم 31.18 المعدل لقانون الالتزامات والعقود سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وذلك تنفيذا للرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك إلى وزير العدل في سياق التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، مرسيا بذلك ركيزة لصون الأمن التعاقدي وتعزيز الشفافية في التصرفات العقارية وحماية المواطن من كل أشكال الاستغلال والتدليس التي كانت تلقي بظلالها على هذا الميدان الحيوي.

واستنادا إلى هذا الأساس التشريعي، اكتملت المنظومة بنصين تنظيميين: أولهما المرسوم رقم 2.23.101 الذي أضفى على المقتضيات التشريعية طابعها الإجرائي وحدد مسالك تنفيذها على أرض الواقع؛ وثانيهما قرار وزير العدل رقم 381.25 الذي وحد الأدوات العملية المعتمدة وحول النصوص إلى آليات قابلة للتطبيق الفعلي الميداني، لتشكل هذه الأسس مجتمعة منظومة تشريعية متكاملة الأركان ومتناسقة الأبعاد.

وهذا الدليل الاسترشادي، الذي يأتي في إطار تطبيق المادة 9 من المرسوم رقم 2.23.101، هو ثمرة هذا الإصلاح التشريعي وعنوان الاستجابة العملية لمتطلباته؛ فقد صيغ ليكون مرجعا يعول عليه المهنيون وسائر المرتفقين في فهم منظومة سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، واستيعاب مقتضياتها، واستثمار آلياتها على الوجه الصحيح. ويقدم هذا الدليل مسار تدبير السجل من لحظة تحرير الوكالة إلى غاية التشطيب عليها، بأسلوب يجمع بين الدقة القانونية والوضوح العملي، سعيا إلى أن يصبح مصدرا يختزل فيه هذا الإصلاح ويترجم من خلاله إلى ممارسة يومية سليمة ومنسجمة.

مديرية الشؤون المدنية

والمهن القانونية والقضائية

تـقـديـم

أحدث القانون رقم 31.18 المعدل لقانون الالتزامات والعقود سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، وذلك تنفيذا للرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك إلى وزير العدل في سياق التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، مرسيا بذلك ركيزة لصون الأمن التعاقدي وتعزيز الشفافية في التصرفات العقارية وحماية المواطن من كل أشكال الاستغلال والتدليس التي كانت تلقي بظلالها على هذا الميدان الحيوي.
واستنادا إلى هذا الأساس التشريعي، اكتملت المنظومة بنصين تنظيميين: أولهما المرسوم رقم 2.23.101 الذي أضفى على المقتضيات التشريعية طابعها الإجرائي وحدد مسالك تنفيذها على أرض الواقع؛ وثانيهما قرار وزير العدل رقم 381.25 الذي وحد الأدوات العملية المعتمدة وحول النصوص إلى آليات قابلة للتطبيق الفعلي الميداني، لتشكل هذه الأسس مجتمعة منظومة تشريعية متكاملة الأركان ومتناسقة الأبعاد.
وهذا الدليل الاسترشادي، الذي يأتي في إطار تطبيق المادة 9 من المرسوم رقم 2.23.101، هو ثمرة هذا الإصلاح التشريعي وعنوان الاستجابة العملية لمتطلباته؛ فقد صيغ ليكون مرجعا يعول عليه المهنيون وسائر المرتفقين في فهم منظومة سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، واستيعاب مقتضياتها، واستثمار آلياتها على الوجه الصحيح. ويقدم هذا الدليل مسار تدبير السجل من لحظة تحرير الوكالة إلى غاية التشطيب عليها، بأسلوب يجمع بين الدقة القانونية والوضوح العملي، سعيا إلى أن يصبح مصدرا يختزل فيه هذا الإصلاح ويترجم من خلاله إلى ممارسة يومية سليمة ومنسجمة.
01 - إجراءات ومساطر سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية والسجل الوطني الإلكتروني للوكالات
السيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية
الدكتور رشيد وظيفي
مديرية الشؤون المدنية
والمهن القانونية والقضائية

محاور الدليل الاسترشادي
الأساس القانوني لسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية
الوكالات الخاضعة للتقييد الإلزامي
الفئات المخَّول لهم تقديم طلب التقييد
المحكمة المختصة بتلقي طلبات التقييد
مسطرة التقييد بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية
النماذج والشهادات المعتمدة
السجل الوطني الإلكتروني
الملاحق

محاور الدليل الاسترشادي

01
02
03
04
05
06
07
08

الأساس القانوني لسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية

جاء إحداث سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية كاستجابة لضرورة حماية الملكية العقارية وتحصين المعاملات، ويستند إلى ثلاثة نصوص تشريعية متكاملة:

القانون رقم 31.18 المعدل والمتّمم للظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 غشت 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود، ولاسيما الفصلان 1-889 و2-889 والذي ظل دخوله حيز النفاذ متوقفا على صدور النصوص التطبيقية له)الملحق رقم 1(.

المرسوم رقم 2.23.101 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1446 الموافق ل 22 أكتوبر 2024، المحدد لكيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، الذي حدد آليات عمل السجل المحلي والسجل الوطني الإلكتروني، كما ألزم وزارة العدل بإعداد دليل استرشادي يحدد على الخصوص كيفية الولوج إلى المنصة الإلكترونية و كيفيات إجراء التقييدات و التعديلات و الإلغاءات)الملحق رقم 2(.

قرار وزير العدل رقم 381.25 الصادر بتاريخ 24 من ربيع الأول 1447 الموافق ل 17 سبتمبر 2025، القاضي بتحديد النماذج المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.23.10، الذي حدد النماذج الرسمية للسجلات والشهادات والمستخرجات)الملحق رقم 3(.

دورية السيد وزير العدل عدد 6 س 2 بتاريخ 01 أبريل 2026 بشأن دخول سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية حيز التطبيق)الملحق رقم 5(.

وقد أرست هذه المنظومة التشريعية قاعدة جوهرية هي أن:

الوكالة المتعلقة بالحقوق العينية لا تنتج أي أثر قانونٍ إلا من تاريخ تقييدها فٍ السجل.

وعليه فكل وكالة غير مقيدة = وكالة غير نافذة في مواجهة الغير.

-03 -
الوكالات الخاضعة للتقييد الإلزامي
الفئة التصرفات والحقوق
نقل الملكية مثال: البيع – الهبة – الصدقة – التبرع – القسمة
– مثال: الرهن الرسمي – الرهن الحيازي – حق الانتفاع – حق العمرى
– حق الاستعمال – حق السطحية – حق الزينة – حق الهواء والتعلية
حق الارتفاق – الكراء الطويل الأمد – الامتيازات – حق الحبس
إنشاء حق عينٌ
نقل حق عينٌ مثال: تفويت أي حق عيني قائم لصالح الغير
تعديل حق عينٌ مثال: تغيير شروط الحق العيني أو مدته
إسقاط حق عينٌ مثال: إنهاء حق عيني قائم أو إلغاؤه نهائيا
وفقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 1-889 تشمل الوكالات الخاضعة للتقييد كل توكيل يتعلق بتصرف عقاري، سواء أكان ناقلا للملكية أم منشئا لحق عيني أم معدلا له أم مسقطا إياه:

- 04 -

الفئات المخَّول لهم تقديم طلب التقييد :
الفقرة الأولى من الفصل 1-889 المذكور حددت الجهات التي ستقوم حصرا بالتقييدات المطلوبة بالسجل، وذلك من خلال تنصيصها على أن التقييد يجب أن يتم من قبل محررها، أي الشخص الذي صاغ وثيقة الوكالة وحررها، وبالرجوع إلى المادة 4 من مدونة الحقوق العينية نجدها قد حددت هذه الفئات في:
وبالتالي يكون هذا الفصل قد حصر الجهات التي ستقوم بالتقييدات وأضفى عليها صفة الوجوب والإلزام.
أما بالنسبة للوكالات المنجزة بالخارج، فلم ينص المشرع على اجراء التقييدات المتعلقة بها بسجل الوكالات من طرف محررها، وهو ما يجعل أمر تقييدها بيد أطراف الوكالة الذين يرغبون في استعمالها داخل التراب الوطني. وهنا وجب التمييز بين حالتين:
إذا كان محرر الوكالة مهني أجنبي مرخص له في بلده بتحرير الوكالات –وبعد استيفاء إجراءات المصادقة أو الأبوستيل والتذييل المتطلبة قانونا- فإنه يحق للموكل أو الوكيل، تقييدها حتى تنتج آثارها، وتعطيه الصفة في إبرام التصرف القانوني.
إذا كان محرر الوكالة عدلا معينا بالقنصليات المغربية في الخارج، فإن هذه الفئة معفاة من شروط المصادقة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 30 من المرسوم رقم 2.66.646 بتاريخ 29 يناير 1970 بتطبيق الظهير الشريف رقم 421.66 المتعلق باختصاصات الأعوان الديبلوماسيين والقناصل العاملين بالخارج، ويحق للموكل أو الوكيل تقييدها حتى تنتج آثارها، وتعطيه الصفة في إبرام التصرف القانوني.

المحكمة المختصة بتلقي طلبات التقييد :

يحدد السجل المحلي المختص بتلقي طلبات التقييدات بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية، استنادا لمكان تحرير العقد بالمغرب أو خارجه:

أولا: الوكالات المحررة داخل المغرب

نص الفصل 1-889 من ق ل ع على أن مسك السجل المحلي للوكالات يكون من طرف كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التابع لها مكان تحرير العقد وهو ما يحدد بالتبعية الجهة التي سيقوم محررو الوكالات بإجراء التقييدات لديها.

بحيث أنه مثلا الوكالة المحررة بمدينة الرباط يتم تقييدها بالسجل المحلي للوكالات الممسوك بالمحكمة الابتدائية بالرباط.

ثانيا: الوكالة المحررة خارج المغرب

بالنسبة للوكالات المنجزة بالخارج، فقد راعى المشرع هذه الخصوصية وحدد كتابة الضبط المختصة حسب الحالة:

وكالة محررة خارج المغرب مع تحديد المحكمة : تصبح كتابة ضبط المحكمة الابتدائية المشار إليها في العقد هي المختصة بتلقي طلب التقييد)إن وجدت إشارة صريحة في العقد(

وكالة محررة خارج المغرب دون تحديد المحكمة : في هذه الحالة أي عدم الإشارة في عقد الوكالة إلى المحكمة التي سيتم بها التقييد، منح المشرع الخيار للملزم بالتقييد بين:

السجل الممسوك لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرباط

أو السجل الممسوك بمكان تواجد العقار

وفيما يلي جدول يلخص الحالات المذكورة أعلاه :

وفيما يلي جدول يلخص الحالات المذكورة أعلاه :

الحالة	المحكمة المختصة
وكالة محررة داخل المغرب	المحكمة الابتدائية التابع لها مكان تحرير العقد
وكالة محررة خارج المغرب مع تحديد المحكمة	المحكمة المذكورة صراحة فٔ العقد
وكالة محررة خارج المغرب دون تحديد المحكمة	المحكمة الابتدائية بالرباط، أو محكمة مكان تواجد العقار

مسطرة التقييد بسجل الوكاالت المتعلقة بالحقوق العينية

أحدث الفصل 1-889 شكلية جديدة يتوقف عليها سريان أثر عقد الوكالة، خلافا للقاعدة العامة التي تقضي بأن يسري العقد من تاريخ إبرامه، حيث نص الفصل على أنها:

"لا تنتج أثارها القانونية إلا من تاريخ التقييد بسجل الوكالات الرسمية"

وبالتالي فأن هذا التقييد لم يعد مجرد إجراء إداري، بل أصبح شرطا جوهريا لإنتاج الوكالة لآثارها القانونية، تجاه الغير.

كما أن هذا الأثر لا يتعلق فقط بالتسجيل الأول للوكالة وإنما ينصرف إلى التقييدات اللاحقة بحيث أن التعديلات التي تطرأ على الوكالة لا يحتج بها على الغير إلا من تاريخ تقييدها بالسجل المذكور.

وقد جاء المرسوم رقم 2.23.101 ليضع القواعد اللازمة لتنظيم ومسك سجل الوكالات على المستوى المحلي لدى كتابات الضبط بالمحاكم الابتدائية، وذلك من خلال تحديده لكيفية إجراء التقييدات)التسجيل – التقييدات المعدلة – التشطيبات(على مستوى السجل المحلي.

أولا: تقييد وكالة بالسجل المحلّ للوكالات المتعلقة بالحقوق العينية)التقييد الأولّ(.

تمر عملية التقييد الأولي لوكالة بعدة خطوات حددها الباب الثاني من المرسوم بوضوح، ويمكن تلخيص خطواتها العملية كالتالي:

أجل أقصاه ثلاثة أيام .

الطلب يقدمه المحرر + نظير الوكالة

1- تقديم طلب التقييد الأولي:

تقدم طلبات تقييد الوكالات في سجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية من طرف محررها إلى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية المختصة، أو من طرف أطرافها بالنسبة للوكالات المنجزة بالخارج، وفق الخطوات التالية:

1.1 الولوج إلى المنصة المخصصة لسجل الوكالات الرسمية التي تضعها وزارة العدل رهن إشارة المهنيين المحددين أعلاه، عبر حساب خاص تنشؤه وزارة العدل لكل مهني؛

1.2 تعبأة الطلب)النموذج رقم 1 المحدد بقرار السيد وزير العدل رقم 381.25(عبر المنصة، وطباعته ووضع تاريخ وتوقيع صاحب الطلب عليه؛

1.3 إيداع الطلب مرفق بنظير أو نسخة من الوكالة بالسجل المحلي للوكالات الممسوك بالمحكمة الابتدائية المختصة؛

1.4 أداء الرسم القضائي بصندوق المحكمة.
ويتم الأداء إما عبر الواجهة المخصصة للمهنيين إلكترونيا بواسطة بطاقة الائتمان أو عبر صناديق
المحاكم، و في هذه الحالة الأخيرة يتم الإدلاء بالوصل لكاتب الضبط ماسك السجل من أجل تضمينه بالنظام الإلكتروني لتدبير سجل الوكالات الرسمية.
وبعد الأداء يعتبر الطلب مودعا بكتابة الضبط ويسلم بعد ذلك كاتب الضبط لمقدم الطلب وصل إيداع يتضمن اسمه وصفته و تاريخ تقديم الطلب و موضوعه (عبر المنصة).

.2- التحقق
عند استلام الطلب، يقوم كاتب الضبط وفقا للمرسوم رقم 2.23.101 المذكور بالتحقق مما يلي:
2.1 التحقق من هوية وصفة محرر الوكالة؛
التحقق من أن مقدم الطلب هو نفسه محرر الوكالة، والذي يجب أن يكون من بين الفئات المحددة أعلاه)موثق، عدل، محامي مقبول للترافع أمام محكمة النقض، الأطراف بالنسبة للوكالات المنجزة بالخارج(يمكن في هذا الإطار اعتماد الجداول الرسمية للمهنيين، وكذا المرجع الوطني للمهن القانونية والقضائية.
2.2 مطابقة البيانات الواردة في الطلب مع تلك المضمنة في الوكالة.
مطابقة البيانات الواردة في الطلب مع البيانات التي تتضمنها الوكالة المرفقة بالطلب وعلى الخصوص:
هوية وبيانات الأطراف؛
موضوع الوكالة الذي يجب أن يكون ضمن نطاق السجل؛
تاريخ ومكان تحرير الوكالة؛
موقع العقار؛
رقم الرسم العقاري أو مطلب التحفيظ.
في حالة تبين لكاتب الضبط أن أحد البيانات غير مطابقة أو أن مودع الطلب غير ذي صفة يقوم برفض الطلب مع تعليله .
.3- الإنجاز:
بعد قيام كاتب الضبط بالتحقق، ينجز التقييد في السجل المحلي عبر النظام الإلكتروني لتدبير السجل، حيث يقوم بالتحقق من البيانات المضمنة من طرف مقدم الطلب عبر المنصة والمصادقة عليها، و يمنح النظام أوتوماتيكيا الرقم الزمني والرقم التحليلي بالسجلين التاليين:

السجل التحليلي :
رقيم متصل
ومستمر، ويعتبر الرقم الممنوح فيه هو "رقم
تقييد الوكالة"، ويخصص فيه قاعدة البيانات
الموضوعية التي تتضمن البيانات التفصيلية
للوكالة، المحددة في النموذج 12 المحدد
بقرار السيد وزير العدل، وكذا البيانات التي
سيتم تقييدها لاحقا)التعديلات الأحكام
الملاحظات التشطيبات(.
مثال: وكالة محررة بالدار البيضاء رقم ترتيبها
بالسجل التحليلي هو 5 قدم الطلب سنة
2026 سيكون رقمها الزمني هو
5.206.2026
السجل الزمني :
يتم فيه إدراج موجز الطلبات حسب ترتيبها
الزمني الدقيق)تاريخ وساعة الإيداع(،
والبيانات المحددة في النموذج 11 المحدد
بقرار السيد وزير العدل. يمنح كل طلب
ترقيما تسلسليا سنويا، وهذا الرقم، المعروف
بـ "الرقم الزمني"، يثبت لحظة تقديم الطلب.
مثال: وكالة محررة بالرباط رقم ترتيبها
بالسجل الزمني هو 12 قدم الطلب سنة
2026 سيكون رقمها الزمني هو
12.201.2026

4 - التسليم :
بعد إنجاز التقييد، وداخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب، يسلم كاتب الضبط (عبر المنصة) إشهادا بإنجاز التقييد المطلوب، والذي يتضمن البيانات التالية:
الاسم العائلي والشخصي لمقدم الطلب وصفته؛
تاريخ وساعة تقديم الطلب؛
الأسماء الشخصية والعائلية لأطراف الوكالة وأرقام بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية؛
موضوع الوكالة؛
رقم الترتيب في السجل الزمني؛
رقم التقييد في السجل التحليلي.

- 13 -

وصل الإيداع : ساعة تقديم الطلب هي المعيار الحاسم عند تزاحم الحقوق أو تعارض وكالات متعددة على نفس العقار.

الرقم المركب : كل تقييد يحصل على رقم مركب فريد = رقم تسلسلي + رمز المحكمة + السنة. يضمن هذا الرقم التتبع الوطني لكل وكالة.

ثانيا: تقييد تعديل وكالة مقيدة بالسجل المحلّ للوكالات المتعلقة بالحقوق العينية)تقييد تعديلٌ(.

.1 - المسطرة

تقدم طلبات التعديل وفق نفس الكيفية المحددة أعلاه بالنسبة للتقييد الأولي، مع الإشارة في طلبات تعديل الوكالات إلى رقم تقييد الوكالة، وذلك وفق النموذج رقم 2 المحدد بقرار السيد وزير العدل رقم .381.25

وفي حالة عدم استيفاء الطلب للشروط ، بعد التحقق الذي يقوم به كاتب الضبط، يتم رفض الطلب مع التعليل.

و بالنسبة للمحكمة المختصة في هذه الحالة فهي المحكمة التي تم بها تقييد الوكالة لأول مرة .

.2 - موضوع التعديلات وآثارها

يمكن تعديل بيانات الوكالة المقيدة بموجب طلب جديد يودعه المحرر، مرفقا بنظير أو نسخة من عقد الوكالة الذي تم بموجبه تعديل الوكالة الأصلية، وتشمل التعديلات الممكنة:

ملاحظة: هذه التعديلات على سبيل المثال لا الحصر

2.1 التعديلات الاتفاقية (بإرادة الأطراف)

مدة الوكالة: تمديد أو تقليص.

نطاق الصلاحيات: توسيع (إضافة أعمال) أو تضييق (حذف أعمال) ؛

العقار المعني: إضافة عقارات أو حذفها.

الشروط والأثمان: تعديل الثمن أو المواصفات أو شروط التنفيذ.

إضافة وكيل جديد: بشرط موافقة الموكل الصريحة وتحرير عقد رسمي.

تصحيح أخطاء مادية: في الأسماء أو العناوين أو المراجع (دون أثر قانوني على الوكالة) .

2.2 التعديلات بموجب مقرر قضائي

أ - المساس بصحة الوكالة

إبطالها لعيب في الرضا (غلط، تدليس، إكراه، استغلال).
البطلان: لانعدام أحد أركانها الأهلية.
الإلغاء الكلي: لأسباب قانونية)وفاة، فقدان أهلية...).
الإلغاء الجزئي: لشرط أو صلاحية بعينها.
ب. المساس بممارسة الوكالة
تقييد الصلاحيات: منع الوكيل من تصرفات معينة بأمر قضائي.
الوقف المؤقت: تجميد الوكالة ريثما يبت في نزاع.

تنبيه : لا يحق للوكيل إضافة وكلاء آخرين من تلقاء نفسه. يستوجب ذلك إذنا صريحا من الموكل (الفصل 894 ق.ل.ع).

2.3 جدول آثار التعديلات

نوع التعديل	ما الذي يتغير في السجل؟	متى يحتج به علّ الغير؟
تمديد المدة	تحديث تاريخ انتهاء الوكالة	من تاريخ التقييد
تضييق الصلاحيات	تعديل موضوع الوكالة في السجل	من تاريخ التقييد
توسيع الصلاحيات	تعديل موضوع الوكالة في السجل	من تاريخ التقييد
إضافة وكيل جديد	إدراج بيانات الوكيل الجديد	من تاريخ التقييد
تغيير العقار	تحديث مراجع العقارات المعنية	من تاريخ التقييد
تصحيح بيانات	تصحيح الخطأ في الاسم أو العنوان	من تاريخ التقييد
تسجيل الحكم	بسجل الأحكام + التشطيب على الوكيل	موضوع المقرر القضائي
عزل الوكيل		
تنازل الوكيل	إضافة ملاحظة استقالة الوكيل	من تاريخ التقييد
تسجيل الحكم	بسجل الأحكام + تطبيق منطوق المقرر	القضائي
إلغاء قضائيٌ للوكالة		
من تاريخ التقييد	تجميد الصلاحيات	

لحين الفصل
وقف مؤقت (قضائي) إضافة ملاحظة تفيد الوقف المؤقت في انتظار الحكم

-15-

ثالثا: تقييد إلغاء وكالة مقيدة بالسجل المحلّ للوكالات المتعلقة بالحقوق العينية .
.1 - المسطرة
تقدم طلبات الإلغاء وفق نفس الكيفية المحددة أعلاه بالنسبة للتقييد الأولي، مع الإشارة في طلبات الإلغاء على الوكالات إلى رقم تقييد الوكالة، وذلك وفق النموذج رقم 3 المحدد بقرار السيد وزير العدل رقم .381.25
وفي حالة عدم استيفاء الطلب للشروط ، بعد التحقق الذي يقوم به كاتب الضبط، يتم رفض الطلب مع التعليل.
و بالنسبة للمحكمة المختصة في هذه الحالة فهي المحكمة التي تم بها تقييد الوكالة لأول

-16-

.2 - حالات الإلغاء وآثاره
1.2 الإلغاء من طرف الموكل
يحق للموكل إلغاء الوكالة في أي وقت دون قيد)الفصل 931 ق.ل.ع(، في حالة كانت الوكالة لمصلحة الموكل وحده؛
غير أنها لا تلغى إلا بموافقة صريحة من صاحب المصلحة)الفصل 931 ق.ل.ع(في حالة كانت الوكالة لمصلحة الوكيل أو الغير.
ملاحظة : محرر الوكالة هو الذي يتحقق من الشروط القانونية المشار إليها أعلاه قبل تحرير الوكالة.
المبدأ العام)الفصل 931 ق.ل.ع(: للموكل إلغاء الوكالة متى شاء، وكل شرط يقيد هذا الحق يعد باطلا.
الاستثناء: إذا كانت الوكالة في مصلحة الوكيل أو الغير، لا تلغى إلا بموافقتهم.
2.2 انتهاء مدة صلاحية الوكالة
مدة الوكالة إما يحددها الأطراف في العقد أو يطبق عليها القواعد العامة:
إذا حددت مدة فٌ العقد: تنتهي الوكالة تلقائيا بانقضاء تلك المدة.
ملاحظة : بالنسبة لهذه الحالة يتم الإشارة في المستخرجات إلى انتهاء مدة الوكالة(الملاحظة)، على اعتبار أن كاتب الضبط المكلف على علم بانتهاء مدتها، في حالة كانت الوكالة محددة المدة. ويبقى للموكل أن يلجأ إلى أحد المهنيين لإجراء الإلغاء على الوكالة وفق الإجراءات المحدد أعلاه.

إذا لم تحدد مدة: تبقى سارية حتى وقوع أحد الأسباب المنصوص عليها قانونا ولاسيما الأسباب التالية:
إتمام الموضوع الموكل فيه.
إلغاء الموكل (عزل الوكيل).
تنازل الوكيل.
وفاة أحد الطرفين أو فقدان أهليته
إفلاس الموكل أو الوكيل.
...
ملاحظة : بالنسبة لهذه الحالات يجب تقديم إما طلب الإلغاء من طرف المحرر بشأنها أو استصدار مقرر قضائي ليتم إجراء التشطيب من السجل.
-17-

النماذج و الشهادات
حدد قرار وزير العدل رقم 381.25 المذكور أعلاه 13 نموذجا منها عشرة نماذج تتعلق بالطلبات والمستخرج والشواهد تغطي كامل مسار التقييد:
النموذج الوثيقة من يقدمها / يطلبها؟ الغرض
1 - طلب تقييد محرر الوكالة تسجيل وكالة جديدة في السجل المحلي
2 - طلب تعديل محرر الوكالة تعديل بيانات وكالة مقيدة في السجل المحلي
3 - طلب إلغاء محرر الوكالة التشطيب على وكالة من السجل المحلي
4 - نسخة / مستخرج المعني بالأمر أو من له مصلحة الاطلاع على تفاصيل وكالة مقيدة
5 - شهادة بتقييد وكالة المعني بالأمر أو من له مصلحة إثبات أن الوكالة مقيدة بالسجل المحلي
6 - شهادة بعدم تقييد وكالة المعني بالأمر أو من له مصلحة إثبات عدم تقييد وكالة بالسجل المحلي
7 - شهادة بتقييد إلغاء وكالة المعني بالأمر إثبات أن الإلغاء تم تقييده بالسجل المحلي
8 - شهادة بتقييد تعديل وكالة المعني بالأمر إثبات أن التعديل تم تقييده بالسجل المحلي
من له مصلحة – عبر المصالح المركزية تأكيد تقييد وكالة بالسجل الوطني للوكالات
شهادة بتقييد وكالة فٔ
السجل الوطني للوكالات
9 -
من له مصلحة – عبر المصالح المركزية تأكيد خلو السجل الوطني من أي تقييد لوكالة
شهادة بعدم تقييد وكالة فٔ
السجل الوطني للوكالات
10 -

السجل الوطني اإللكتروني
يشكل السجل الوطني الإلكتروني المحطة النهائية للمنظومة؛ إذ تتجمع فيه بيانات جميع المحاكم الابتدائية في قاعدة بيانات مركزية تديرها وزارة العدل.
المميزات الرئيسية
الإشهار الآلي)المادة 11 من المرسوم رقم 2.23.101(: بمجرد التقييد المحلي تنتقل البيانات تلقائيا للسجل الوطني.
متاح للعموم :7/24 أي شخص يستطيع البحث والاطلاع في أي وقت.
الشهادات الوطنية)المادة 12 من المرسوم رقم 2.23.101(: تختص وحدها المصالح المركزية لوزارة العدل بإصدار النموذجين 9 و10)يتم طلبها وتسلمها عبر منصة السجل الوطني الإلكتروني للوكالات المتعلقة بالحقوق العينية(. وفق ما يلي:
رقم النموذج المعطيات المطلوبة ملاحظات / مرفقات
مرفق: نسخة من الوكالة
ملاحظة بالنسبة للحالة
الثانية: يتم البحث عن
الوكالة، وعند ظهورها
ضمن النتائج يتم اختيارها
وتقديم الطلب
في حالة التوفر على رقم التقييد بالسجل:
رقم التقييد بالسجل
في حالة عدم التوفر على رقم التقييد بالسجل:
رقم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية للموكل و الوكيل- رقم
الرسم العقاري أو مطلب التحفيظ
النموذج 9
مرفق: نسخة من الوكالة
رقم الرسم العقاري أو مطلب التحفيظ تاريخ التوكيل المعلومات
التعريفية للوكيل(الاسم، رقم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية
)
المعلومات التعريفية للموكل(الاسم، رقم بطاقة التعريف الوطنية
الإلكترونية)
المعلومات التعريفية لمحرر الوكالة(الاسم)
المعلومات التعريفية لصاحب الطلب(الاسم، رقم بطاقة التعريف

الوطنية الإلكترونية)
النموذج 10-

- 19 -

متى تلجأ للمصالح المركزية؟ عندما تحتاج إلى شهادة ذات نطاق وطني (تشمل جميع محاكم المملكة).
ملاحظة
بالنسبة لكيفية استعمال النظام الإلكتروني لتدبير سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، يمكن الرجوع إلى الدليل الاسترشادي لاستعمال النظام الإلكتروني الموضوع رهن إشارة المستعملين بالنظام المذكور.
النظام الإلكتروني لتدبير سجل الوكالات الرسمية تم اعداده بكيفية تيسر العمل على المهنيين و كاتب الضبط وقد تم اعتماد الأتمتة في مجموعة من المسائل المحسومة بمقتضى النصوص القانونية و التنظيمية و لاسيما ما يتعلق بالترقيم - مبلغ المصاريف القضائية- الإشعار الآلي- التحيين الآلي ... وهو ما يبرر عدم التفصيل فيها في هذا الدليل.

- 20 -

.....
.....
.....
.....

الوقاية من الصيد غير المنظم 2026 إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب له العديد من المؤلفات

يقدم المستشار **مصطفى علاوي**، خبير القضاء المغربي بمحكمة الاستئناف بفاس، مقاربة قانونية وفقهية رصينة للحد من ظاهرة الصيد غير المنظم. يرتكز بحثه على خبرته العميقة بعد تخرجه من جامعة القرويين العريقة.
إليك أبرز محاور وقواعد **الوقاية من الصيد غير المنظم**:
- **الأساس التشريعي:** تفعيل القوانين المؤطرة للصيد (سواء البري أو البحري) مع تغليظ العقوبات على المخالفين للحد من الاستنزاف الجائر للثروات الطبيعية.
- **الرقابة الميدانية:** تكثيف دوريات المراقبة وتجهيز السلطات المعنية بالوسائل التقنية الحديثة

لرصد المخالفات في الوقت الفعلي.

- **التدبير المستدام:** فرض فترات راحة بيولوجية صارمة للسماح للأنواع بالتكاثر، ومنع استعمال أدوات الصيد المدمرة.
- **التوعية والتكوين:** تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الصيادين حول أهمية احترام الحصص والتراخيص لضمان استمرارية الموارد.
- **البعد المؤسساتي:** تعزيز التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية (المياه والغابات، الدرك الملكي، والبحرية) لتطويق الظاهرة.

.....

..

زام

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

Н.ХИЛЕ+ СИСҮОΣΘ

عدد 12/2026د

مذكرة

ПИО ° ◦ ⊐ ⊐ ◦

إلى :

فاس في 04 ذو الحجة 1447

موافق 21 ماي 2026

السيدات والسادة رؤساء الهيئات المدنية بمفهومها العام بهذه المحكمة

الموضوع : حول استبدال المستشار المقرر .

المرجع : الرسالة الدورية للسيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد 16/26 وتاريخ 4 مايو 2026 .

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فتبعا للرسالة الدورية للسيد الرئيس المنتدب المشار إليها في المرجع أعلاه، حول تعيين المستشار المقرر طبقا للفصل 329 من قانون المسطرة المدنية، الذي يلزم الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتعيين مستشار مقرر يسلم إليه الملف في ظرف أربع وعشرين ساعة، مما يعني أن المشرع يحث على فورية تعيين المستشار المقرر حتى يتسنى لمن تم تعيينه وضع يده على القضية، ومباشرة الإجراءات اللازمة لتجهيزها، غير أن هذه الفورية لا ينبغي أن تقتصر فقط على أول تعيين فقط، وإنما يجب استحضارها كلما تغير القاضي الذي سبق تعيينه للنظر في الدعوى . فمن غير المقبول استمرار اتخاذ إجراءات وصدور أوامر في قضايا بأسماء قضاة لم يعودوا معنيين بها، كمن أسندت إليهم قضايا أخرى تبعا لمخرجات الجمعية العامة للمحكمة، أو انتقلوا إلى محاكم أخرى، أو انقطعوا نهائيا عن العمل لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة 103 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة .

1

لأجله، أهيب بالسيدات والسادة رؤساء الهيئات المدنية بما هو معهود فيهم من عناية إلى ضرورة الحرص الشديد على مراقبة الملفات المدرجة بالجلسات التي تستوجب تغيير المستشار المقرر الذي سبق تعيينه بسبب حدوث أي حالة من الحالات المشار إليها أعلاه، والتنسيق مع مؤسسة الرئيس الأول وكتابة الضبط للتعجيل الفوري باستبداله

وتعيين مستشارا مقررا آخرا بدلا عنه .

مع خالص تحياتي . والسلام .

الرئيس الأول

2

.....

..

+.ХИЛЕ+ ИСУОΣΘ

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

عدد 281 / 1/2026 .

مذكرة

إلى :

فاس في 18 ذي الحجة 1447

السيدات والسادة المستشارين بهذه المحكمة

موافق 04 يونيو 2026

الموضوع : حول الجلسات المبرمجة خلال العطلة القضائية

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد

ففي إطار تدبير الرخص الإدارية للسادة المستشارين لسنة 2026 واعتبارا لكون أن شهر غشت هو عطلة قضائية باستثناء قضايا المعتقلين والاستعجالي وقضاء التحقيق فإن الجلسات التي سوف يستمر العمل بها خلال شهر غشت والاسبوع الأول من شهر شتنبر 2026 هي جلسات الجنحي تلبس ليومي الثلاثاء والخميس والغرفة الجنحية ليوم الثلاثاء والجنايات ابتدائية ليوم الاثنين والجنايات الاستئنافية ليوم الأربعاء والاستعجالي ليوم الأربعاء .

لذا يتعين على السيدات والسادة رؤساء الهيئات القضائية عدم إدراج الملفات بالنسبة للجلسات التي سوف تتوقف خلال العطلة القضائية التي تشمل شهر غشت والاسبوع الأول من شهر شتنبر .

مع خالص تحياتي . والسلام .

الرئيس الأول

.....
..

الجريدة الرسمية عدد 7510 - 4 ذو الحجة 1447 (21) ماي 2026

قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 787.26 صادر في 25 من شوال 1447 (13) أبريل (2026) يقضي بتقييد مجموعة المعالم التاريخية المتواجدة بالناضور في عداد الآثار

وزير الشباب والثقافة والتواصل

بناء على القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25) ديسمبر (1980)، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.81.25 الصادر في 23 من ذي الحجة 1401 (22) أكتوبر (1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه :

وبعد الاطلاع على طلبات التقييد الذي قدمت من قبل أكاديمية التراث بتاريخ 12 فبراير و 25 يوليو 2025 :

وبعد استشارة اللجنة المشار إليها في الفصل 3 من المرسوم رقم 2.81.25 المشار إليه أعلاه المجتمعة بتاريخ 19 و 23 ديسمبر 2025 قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقيد في عداد الآثار المعالم التاريخية المتواجدة بالناضور والمبينة في الجدول التالي :

الاسم بالرسم العقاري

اسم العقار

العنوان

رقم الرسم العقاري

الوضعية القانونية

المطلب عدد

تيزي تاغيلست كوركو

حصن باصبيل

جبل كوروكو بالناضور

ملك الدولة

11/8112

الملك الغابوي

باسيو مارتيمو

بناية البريد سابقا

المطلب عدد 4418/11

شارع مولاي عبد الله ومحمد الزرقطوني الناضور

ملك المجلس البلدي للناضور

N/251

بناية مقر البلدية سابقا

الملك المخزني

ملك الدولة الخاص

ساحة التحرير الناضور

1454/

2849

قصر البلدية

بناية مقر الملحقة الإدارية الأولى سابقا

الناضور ملك بلدية

وشارع مولاي الحسن بلمهدي الناضور ملتقى شارع الحسن الثاني

شارع مولاي الحسن بالمهدي الناضور

ملك البعثة المسيحية الإسبانية

كنيسة سانتياغو إيل

ميسيون كاطوليك

مايور

المطلب عدد 4981/11

صفحة : 2850

الجريدة الرسمية عدد 47510 ذو الحجة 1447 (21) ماي 2026

حصن كولا

تيزي تاغيلست كوركو

مطلب عدد 8112/11

ملك الدولة الملك

الغابوي

حصن الصفصاف

الصفصاف

الناضور

ملك الدولة الخاص

الناضور

مطلب عدد 19783/11

تحصينات تيزي تاغيلاست

قسم تيزي تاغيلاست 2

قصبة سلوان

مطلب عدد 63383/11

الناضور

ملك الدولة

م م رقم 23 س

موقع غساسة

مطلب عدد 4249/11

مطلب عدد 4249/11

الناضور

مطلب عدد 43850/11

الغابة المخزنية تاجديرت سيدي مسعود قسم بونتا نيكري

ملك الدولة الملك الغابوي

الناضور

أفران الحديد الإسبانية صوطولازار
المطلب عدد
4696/11

مطلب عدد 4696/11

موقع مغارة إفري نعمار

ملك الدولة الخاص

11/24028

الناضور

ابو عقيقن

ملك الدولة الملك الغابوي

الناضور

المادة الثانية - لا يجوز إحداث أي تغيير كيفما كانت طبيعته في الشكل العام للمعالم التاريخية المشار إليها في الجدول أعلاه

ما لم يعلم المالك أو الملاك بذلك المصالح المختصة بقطاع الثقافة، قبل التاريخ المقرر للشروع في الأعمال بستة (6) أشهر على الأقل

وذلك طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه.

المادة الثالثة. - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من شوال 1447 (13) أبريل (2026).

الإمضاء : محمد المهدي بتسعيد.

.....
.....
....

انعقد يومه الخميس 18 من ذي الحجة 1447، مُوَافِق 4 يونيو 2026، مجلس للحكومة، برئاسة السيد عزيز أخنوش، خصص للتداول في عدد من مشاريع النصوص القانونية، والاطلاع على اتفاق دولي، طبقا للفصل 92 من الدستور.

واستهل مجلس الحكومة أشغاله بالتداول والمصادقة على **مشروع القانون رقم 013.26** بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، قدمه السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل.

ويأتي هذا المشروع لمواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية المتسارعة المرتبطة باستغلال المصنفات الأدبية والفنية، من خلال ملاءمة مقتضيات القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع هذه المستجدات.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من خلال إرساء مزيد من الوضوح المفاهيمي داخل المنظومة القانونية، عبر تدقيق وتحيين عدد من المفاهيم الأساسية بما يواكب التحولات التكنولوجية المتسارعة.

بعد ذلك، تداول مجلس الحكومة وصادق على **مشروع المرسوم رقم 2.26.52** بتحديد البيانات اللازمة لمباشرة عملية التحصيل المتعلق بالإكراه البدني، قدمه السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، المكلف بالشغل، نيابة عن السيد وزير العدل.

ويندرج مشروع هذا المرسوم في إطار تطبيق مقتضيات القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، كما تم تغييره وتتميمه، ولاسيما ما يتعلق بأحكام المادة 642 منه، والتي تنص على

إحداث منصة إلكترونية مخصصة لتطبيق مسطرة الإكراه البدني، تنشر عبرها المعطيات اللازمة للشروع في إجراءات التحصيل وتتبعها.

إثر ذلك، تداول مجلس الحكومة وصادق على **مشروع المرسوم رقم 2.25.561** بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية، قدمه السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ويأتي مشروع هذا المرسوم لمواصلة تنزيل التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وتعزيز ملاءمة الخريطة الجامعية الوطنية مع التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تعرفها مختلف جهات المملكة، وكذا مع الحاجيات المتزايدة المرتبطة بتنويع العرض التكويني وتحسين جودته وتقريب الخدمات الجامعية من الطلبة.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة هيكلة وتقسيم عدد من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، قصد تحسين شروط التأطير البيداغوجي والإداري، وتعزيز التخصص الأكاديمي، والرفع من نجاعة التأطير والتكوين والبحث العلمي.

واختتم مجلس الحكومة أشغاله بالاطلاع على **اتفاق** تعاون في مجال العمل بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو، الموقع بواغادوغو في 10 دجنبر2025، **ومشروع القانون رقم 034.26** يوافق بموجبه على الاتفاق المذكور، قدمهما السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

.....

...

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7510-4 ذو الحجة 1447 (21) ماي 2026

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية رقم 489.26 صادر في 13 من رمضان 1447 (3) مارس (2026) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالحالتابعة للإدارة المركزية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية..

صفحة : 2854

صفحة : 2815

إعلانات وبلاغات

قرار للمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات رقم 01.26 صادر في 10 ذي القعدة 1447 (28) أبريل (2026) حول العرض المرجعي المتعلق بالاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية المخصصة لشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH) المحدثة من طرف شركة UNI FIBER

صفحة : 2861

نصوص خاصة

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقانية وتقييم السياسات العمومية رقم 489.26 صادر في 13 من رمضان 1447 (3) مارس (2026) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية

وتقييم السياسات العمومية

بناء على المرسوم رقم 2.21.992 الصادر في 7 رجب 1443 (9) فبراير (2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري :

وعلى المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432

(25) نوفمبر (2011) في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19) يناير (1976) بشأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا في مختلف الوزارات :

وعلى المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2) فبراير (1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة.

قرر ما يلي :

الباب الأول

المديرية العامة للاستثمار ومناخ الأعمال

الفصل الأول

مديرية الاستثمار

المادة الأولى

تشتمل مديرية الاستثمار على الأقسام التالية :

قسم النهوض بالاستثمار ومواكبة المستثمرين :

. قسم الاستراتيجية واليقظة :

. قسم مرصد الاستثمار.

المادة 2

يتولى قسم النهوض بالاستثمار ومواكبة المستثمرين المهام التالية :

- الإسهام بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية في استقطاب الاستثمارات ودعم المستثمرين ومواكبتهم :

- اقتراح الإجراءات الكفيلة بتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه :

تتبع عمل لجان الاستثمار.

ويتكون من المصالح التالية :

- مصلحة مواكبة المشاريع الاستراتيجية :

- مصلحة دعم المستثمرين :

- مصلحة تتبع لجان الاستثمار.

المادة 3

يتولى قسم الاستراتيجية واليقظة المهام التالية :

- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه وتتبع تنفيذها :

- تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الاستثمار، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية :

إرساء نظام لليقظة الاستراتيجية في مجال الاستثمار.

ويضم المصلحتين التاليتين :

- مصلحة الاستراتيجية :

- مصلحة اليقظة المتعلقة بالاستثمار.

المادة 4

يتولى قسم مرصد الاستثمار المهام التالية :

برمجة وتدبير العمليات المرتبطة بتجميع ومعالجة المعطيات الضرورية لأنشطة الرصد في مجال الاستثمار وتتبع تنفيذها :

تصميم النماذج التوقعية وطرق تحليل المعطيات المرتبطة بالاستثمار والعمل على تطويرها وتحسين جودتها :

إعداد قواعد البيانات والمؤشرات المتعلقة بالاستثمار وتدبيرها وتطويرها ؛

بلورة آليات للرصد والتحليل في مجال الاستثمار بتنسيق مع

الجهات المعنية :

القيام بالدراسات والتحاليل والبحوث الميدانية في مجال الاستثمار.

ويضم المصالح التالية :

- مصلحة جمع البيانات واعداد المؤشرات :

- مصلحة الدراسات والبحوث وتحليل البيانات :

- مصلحة الرصد وتتبع تطور مؤشرات الاستثمار.

الفصل الثاني

مديرية تحسين مناخ الأعمال

المادة 5

تشتمل مديرية تحسين مناخ الأعمال على القسمين التاليين :

. قسم تنسيق ودعم تحسين مناخ الأعمال ؛

. قسم التقييم واليقظة.

المادة 6

يتولى قسم تنسيق ودعم تحسين مناخ الأعمال المهام التالية :

- إعداد برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال والسهر على تتبع تنفيذه، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات

المعنية :

- تحديد أوراش التبسيط ذات الأولوية لتحسين مناخ الأعمال

بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية :

اقتراح التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال :

- تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال :

- الإسهام في تحسين مسار المستثمر من خلال مواكبة تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها بتنسيق مع القطاعات

الوزارية والهيئات المعنية.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة تنسيق إصلاحات مناخ الأعمال :

- مصلحة تحسين مسار المستثمر.

المادة 7

يتولى قسم التقييم واليقظة المهام التالية :

العمل على تقييم مناخ الأعمال، بتنسيق مع القطاعات الوزارية

والهيئات المعنية :

العمل على إرساء نظام لليقظة في مجال مناخ الأعمال وإدارة البيانات الكفيلة بتحسينه من حيث رصد وتصنيف المؤشرات والبيانات المتعلقة بمناخ الأعمال وطنيا ودوليا، بتنسيق مع

القطاعات الوزارية والهيئات المعنية :

القيام بالدراسات والبحوث في مجال مناخ الأعمال.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة الرصد والبيئة الاستثمارية :

- مصلحة اليقظة المتعلقة بمناخ الأعمال.

الفصل الثالث

مديرية مواكبة وتنسيق عمل المراكز الجهوية للاستثمار

المادة 8

تشتمل مديرية مواكبة وتنسيق عمل المراكز الجهوية للاستثمار على القسمين التاليين :

قسم تنسيق عمل المراكز الجهوية للاستثمار :

. قسم تتبع النجاعة.

المادة 9

يتولى قسم تنسيق عمل المراكز الجهوية للاستثمار المهام التالية :

تنسيق عملية إعداد خرائط الطريق الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار :

تتبع تنزيل خرائط الطريق الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة التنسيق والتتبع :

- مصلحة الدعم والمواكبة.

المادة 10

يتولى قسم تتبع النجاعة المهام التالية :

بلورة آليات التعاقد ما بين الوزارة والمراكز الجهوية للاستثمار

وتتبع تنزيلها :

- إعداد نظم المعلومات المتعلقة بالاستثمار وتتبع فعاليتها وتطويرها :

- بلورة مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار والعمل على

تحيينها :

- القيام بمهام كتابة اللجنة الوزارية للطعون.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة النجاعة وتتبع نظم المعلومات الخاصة بالاستثمار :

مصلحة كتابة اللجنة الوزارية للطعون.

الباب الثاني

المديرية العامة لالتقائية وتقييم السياسات العمومية

الفصل الأول

مديرية التقائية السياسات العمومية

المادة 11

تشتمل مديرية التقائية السياسات العمومية على القسمين التاليين :

. قسم الاستراتيجية وآليات الالتقائية :

. قسم تكامل وتناسق السياسات العمومية.

المادة 12

يتولى قسم الاستراتيجية وآليات الالتقائية المهام التالية :

- إعداد مقاربة منهجية شاملة ومندمجة لتعزيز التقائية السياسات العمومية :

- الإسهام في وضع برنامج العمل الخاص بالسياسات المقترح تقييمها :

- إرساء نظام لليقظة في مجال التقائية السياسات العمومية :

القيام بدراسات وتحاليل وبحوث لقياس مدى التقائية السياسات

العمومية :

اقتراح التوصيات الرامية إلى تعزيز التقانية السياسات العمومية.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة إعداد استراتيجية الالتقائية :

- مصلحة إعداد آليات الالتقائية.

المادة 13

يتولى قسم تكامل وتناسق السياسات العمومية المهام التالية :

إعداد مقاربة منهجية شاملة ومندمجة لتعزيز تناسق وتكامل

التقائية السياسات العمومية :

إعداد قاعدة معطيات وطنية حول مدى تناسق وتكامل السياسات

العمومية :

المساهمة في إرساء نظام لليقظة في مجال تناسق وتكامل السياسات العمومية :

القيام بدراسات وتحاليل وبحوث لقياس مدى تكامل وتناسق

السياسات العمومية :

اقتراح التوصيات الرامية إلى تعزيز تكامل وتناسق السياسات العمومية :

- تتبع أشغال اللجان البين وزارية.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة تتبع تناسق وتكامل السياسات العمومية :

- مصلحة تتبع اللجان البين وزارية.

الفصل الثاني

مديرية تقييم السياسات العمومية

المادة 14

تشتمل مديرية تقييم السياسات العمومية على القسمين التاليين :

قسم مأسسة تقييم السياسات العمومية :

. قسم التحليل واليقظة الاستراتيجية.

المادة 15

يتولى قسم تقييم السياسات العمومية المهام التالية :

إعداد مقاربة منهجية شاملة ومندمجة لتقييم السياسات العمومية والتعريف بها :

- الإسهام في وضع برنامج للسياسات العمومية المقترحة للتقييم :

القيام بتقييم دوري للسياسات العمومية من أجل التحقق من فعاليتها ونجاعتها :

- إعداد تقارير في شأن السياسات العمومية موضوع التقييم

واقتراح التوصيات الرامية إلى تحسين فعاليتها :

القيام بدراسات وبحوث ميدانية حول تقييم السياسات العمومية.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة آليات تقييم السياسات العمومية :

مصلحة دراسات الأثر وفعالية السياسات العمومية.

المادة 16

يتولى قسم التحليل واليقظة الاستراتيجية المهام التالية :

- بلورة نظام لليقظة في مجال تقييم السياسات العمومية :

إعداد قاعدة معطيات وطنية لتيسير عمليات تقييم السياسات العمومية :

- استثمار وتحليل الدراسات والتقارير المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة اليقظة المتعلقة بتقييم السياسات العمومية :

- مصلحة العلاقات مع الفاعلين في مجال تقييم السياسات العمومية.

الباب الثالث

مديرية الشؤون الإدارية والمالية والقانونية

المادة 17

تضم مديرية الشؤون الإدارية والمالية والقانونية الأقسام التالية :

. قسم الشؤون المالية :

. قسم الموارد البشرية :

. قسم الشؤون القانونية والمنازعات :

. قسم الشؤون العامة واللوجستيك.

المادة 18

يتولى قسم الشؤون المالية المهام التالية :

- إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات وكذا مشروع نجاعة الأداء :

- إعداد مشروع الميزانية السنوية للوزارة بتنسيق مع باقي المديريات :

السهر على تنفيذ ميزانية الوزارة :

- إعداد الوضعيات الحسابية المطلوبة لتحسين تتبع تنفيذ الميزانية وكذا بيان الحساب الإداري السنوي :

- إعداد البرنامج التوقعي للطلبيات المتعلقة بالأشغال والخدمات والتوريدات :

طرح الطلبيات وتتبع تنفيذها وتدبير الملفات طبقا للقوانين والمساطر الجاري بها العمل :

- إعداد وتتبع الملفات الإدارية والمحاسباتية المتعلقة بتدبير المنحالخاصة بالمستثمرين.

ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة الميزانية والبرمجة :

مصلحة المحاسبة :

مصلحة المشتريات :

مصلحة تدبير وتتبع المنح.

المادة 19

يتولى قسم الموارد البشرية المهام التالية :

- التدبير الإداري للموارد البشرية للوزارة :

التدبير المندمج للمناصب المالية والعمليات المرتبطة بها :

- تدبير وتتبع المسارات المهنية لموظفي الوزارة :

إعداد وتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات للوزارة واعتماد التدبير التوقعي لها :

- إعداد سياسة ومخطط التكوين المستمر الخاص بالوزارة

والسهر على تنفيذه وتتبعه وتقييمه :

تتبع ودعم الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الوزارة.

ويتكون من المصالح التالية :

- مصلحة تدبير الموارد البشرية :

مصلحة التكوين المستمر وتنمية الكفاءات :

- مصلحة الشؤون الاجتماعية.

المادة 20

يتولى قسم الشؤون القانونية والمنازعات المهام التالية :

- إعداد المخطط التشريعي والتنظيمي للوزارة، والعمل على تتبع تنزيله بتنسيق مع الجهات المعنية :

- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجالات تدخل الوزارة وتتبع مسطرة المصادقة عليها بتنسيق مع القطاعات

الوزارية المعنية :

إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحال على الوزارة :

السهر على ملاءمة اتفاقيات التعاون والشراكة والعقود المبرمة مع أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

- المساهمة في تعزيز اليقظة القانونية في مجال اختصاصات الوزارة :

تمثيل الوزارة في المنازعات التي تكون طرفا فيها وتتبع المنازعات الخاصة بالمؤسسات الخاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار :

تدبير المنازعات والشكايات المعروضة على الوزارة بتنسيق مع الجهات المعنية :

- إنجاز الدراسات والأبحاث القانونية المتعلقة بمجالات تدخل الوزارة.

ويتكون من المصالح التالية :

- مصلحة الشؤون القانونية :

مصلحة تدبير المنازعات :

مصلحة الدراسات واليقظة.

المادة 21

يتولى قسم الشؤون العامة واللوجستيك المهام التالية :

- توفير الدعم اللوجستيكي والوسائل الضرورية لسير مصالح

الوزارة :

تدبير حظيرة السيارات والمركبات والإشراف على مراقبتها التقنية

وصيانتها :

تدبير ممتلكات الوزارة المنقولة وغير المنقولة والسهر على

مراقبتها وصيانتها :

العمل على تحديث مناهج وطرق تدبير وسائل التسيير العامة.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة الدعم واللوجستيك :

مصلحة الشؤون العامة.

الباب الرابع

مديرية نظم المعلومات والرقمنة

المادة 22

تضم مديرية نظم المعلومات والرقمنة القسمين التاليين :

قسم البنية التحتية وحماية الأنظمة الرقمية :

. قسم الدراسات والإدماج الرقمي.

المادة 23

يتولى قسم البنية التحتية وحماية الأنظمة الرقمية المهام التالية :

تطوير وإدارة واستغلال الأنظمة والشبكات المعلوماتية :

السهر على ضمان حماية أمن الأنظمة والشبكات المعلوماتية

انسجاما مع التوجيهات الوطنية في مجال الأمن السيبيراني بتنسيق مع الهيئات المعنية :

العمل على توفير وصيانة بنية تحتية معلوماتية ملائمة ومواكبة للابتكارات التكنولوجية :

تدبير مراكز البيانات وقواعد المعطيات وتقنين عملية استغلالها والولوج إليها :

الجريدة الرسمية عدد 7510-4 ذو الحجة 1447 (21) ماي 2026

السهر على صيانة الأجهزة المعلوماتية والسهر على حسن

استغلالها :

- تقديم الدعم التقني في مجال المعلوميات لمختلف مصالح الوزارة.

ويتكون من المصالح التالية :

- مصلحة الشبكات وأنظمة المعلومات :

مصلحة حماية الشبكات والأنظمة الرقمية :

- مصلحة الدعم والتجهيزات المعلوماتية.

المادة 24

يتولى قسم الدراسات والإدماج الرقمي المهام التالية :

- إعداد مخطط التحول الرقمي للوزارة والسهر على تنفيذه بتنسيق

مع باقي المديريات :

- تطوير أنظمة المعلومات والمنصات الرقمية وتعميم التكنولوجيات

الحديثة بالوزارة :

- قيادة وتدبير مشاريع التحول الرقمي للوزارة :

- صيانة البرامج والتطبيقات المعلوماتية والسهر على حسن استغلالها :

السهر على دعم ومواكبة التحول الرقمي للمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية الوزارة :

- تدبير ومعالجة البيانات وتحليل المعطيات واستخدام النماذج التوقعية :

تطوير وتنفيذ تقنيات وحلول الذكاء الاصطناعي بالوزارة بتنسيق مع الجهات المعنية :

العمل على رقمنة وثائق الوزارة والأرشيف الخاص بها وضمان حفظها وتثمينها، بتنسيق مع جميع المتدخلين.

ويتكون من المصالح التالية :

- مصلحة تطوير نظم المعلومات :

- مصلحة الدراسات وقيادة المشاريع :

- مصلحة البيانات والذكاء الاصطناعي.

الباب الخامس

مديرية التعاون الدولي والشراكات والتواصل

المادة 25

تضم مديرية التعاون الدولي والشراكات والتواصل القسمين

التاليين :

. قسم التعاون الدولي والشراكات :

. قسم التواصل.

المادة 26

يتولى قسم التعاون الدولي والشراكات المهام التالية :

- إعداد برنامج للتعاون الدولي والشراكات وتنمية العلاقات المرتبطة بمهام الوزارة بتنسيق مع باقي المديريات والقطاعات الوزارية والهيئات المعنية :

تمثيل الوزارة في المفاوضات حول مشاريع اتفاقيات وشراكات جديدة سواء على المستوى الثنائي، أو متعدد الأطراف، في مجال
اختصاص الوزارة :

- تمثيل الوزارة في الاجتماعات مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية في مجالات اختصاص الوزارة، بتنسيق مع المديريات المعنية :

- تتبع تنفيذ التزامات الوزارة الناشئة عن الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الدوليين والخواص والعمل على تحقيق الأهداف المحددة، بتنسيق مع المديريات المعنية، وعند الاقتضاء مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية :

العمل على إعداد برامج للشراكات والتعاون التقني بين الوزارة والمنظمات الدولية، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة التعاون الدولي :

مصلحة العلاقات المؤسساتية.

المادة 27

يتولى قسم التواصل المهام التالية :

السهر على وضع استراتيجية التواصل الخارجي للوزارة والعمل على تنزيلها وتقييمها ؛

- تتبع إنتاج ونشر الوسائط المكتوبة والسمعية والمرئية والرقمية

بتنسيق مع المديريات المعنية :

- إدارة العلاقات العامة مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية :

- إدارة وتحديث المواقع والصفحات الرسمية الرقمية للوزارة :

- المساهمة في تنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالوزارة :

- القيام بتقييم دوري لإجراءات التواصل المؤسساتي والرقمي المنجزة وكذا مدى وقعها وفعاليتها.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

- مصلحة الإعلام ووسائل التواصل والتسويق الرقمي :

- مصلحة التواصل والعلاقات العامة.

الباب السادس

بنيات ملحقة مباشرة بالكتابة العامة

المادة 28

بالإضافة إلى الأقسام والمصالح السالفة الذكر، تشتمل الإدارة المركزية على البنيات التالية الملحقة مباشرة بالكتابة العامة :

- قسم التخطيط والتتبع ومراقبة التدبير :

- مصلحة حماية أمن نظم المعلومات :

مصلحة التوثيق والأرشيف.

المادة 29

يتولى قسم التخطيط والتتبع ومراقبة التدبير المهام التالية :

- الإسهام في التخطيط الاستراتيجي للبرامج ومشاريع الوزارة :

- إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء :

- إرساء مناهج وأدوات التحليل عن طريق إعداد لوحات القيادة وتحليلات الكلفة :

تفعيل وتنشيط حوار التدبير :

- القيام بمهام مراقبة التدبير طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة التخطيط والتتبع :

مصلحة مراقبة التدبير.

المادة 30

تناط بمصلحة حماية أمن نظم المعلومات المهام التالية :

- إعداد وتتبع وتحيين مراجع سلامة نظم المعلومات الخاصة بالوزارة :

التنسيق مع مصالح المديرية العامة لأمن نظم المعلومات خلال مراحل تنفيذ التوجيهات الوطنية في هذا الشأن :

السهر على التطبيق السليم للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات على صعيد الوزارة :

- إخبار المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بكل تهديد قد يحدق بأمن نظم معلومات الوزارة والحرص على تطبيق توصياتها في هذا الشأن.

المادة 31

تناط بمصلحة التوثيق والأرشيف المهام التالية :

تنظيم وتنسيق استقبال وارسال وحفظ المراسلات والوثائق الإدارية :

تدبير وثائق الوزارة والأرشيف وفق النصوص الجاري بها العمل.

المادة 32

تنسخ مقتضيات قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية رقم 3735.21 الصادر في 7 رجب 1443 (9) فبراير (2022 بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

المادة 33

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من رمضان 1447 (3) مارس (2026).

الإمضاء : كريم زيدان.

.....
.....

الاستاذ النقيب محمد بومليك الاستاذ

محام مقبول لدى محكمة النقض

Batonnier BOUMLIK Med

الاستاذ علي تراب

محام مقبول لدى محكمة النقض

Maître TERRAB ALI

فاس في : 26 ماي 2026

Avocat agréé près la Cour de Cassation

Avocat agréé près la Cour de Casso

مذكرة في المرافعة أثناء المداولة

الى السيد الرئيس الأول والسادة رؤساء الغرف والأعضاء المستشارين لدى محكمة الإستئناف بفاس

ملف جنحي سير عدد : 2108/2606/2026

2026/06/08:

لفائدة / شركة أكسا التأمين المغرب السيد التهامي الدغري

الاستاذ النقيب محمد بومليك والأستاذ على تراب المحاميان بفاس

ضد / السيده حمد رحيوي السيد فؤاد زهيري

الاستاذة أسماء السباعى المحامية بفاس

بمحضر / السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الإستئناف بفاس

للمنوب عنهما الشرف بأن يعرضا على جنابكم الكريم ما يلي :

إنهما وبموجب صك عدد 487 وتاريخ 03/03/2026 استأنفا الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بتاونات بتاريخ 24/02/2026 في الملف الجنحي سير عدد 183/2406/2025 في جميع مقتضياته .

- من حيث الشكل :

فإن استئناف المنوب عنهما مقبول شكلا لوقوعه على الصفة وداخل الأجل القانونيين.

من حيث الموضوع :

أولا : الوقائع باختصار :

ذلك أنه بتاريخ 06/04/2025، كان السيد التهامي الدغري يسوق السيارة من نوع بيجو المسجلة بالمغرب تحت رقم 04-29 قادما من مدينة تاونات صوب مدينة فاس، وعند وصوله الى مكان وقوع الحادث، شاهد دراجة نارية تسير أمامه و لكون الطريق الخالية رفع سرعته و تجاور الدراجة النارية، الا أنه فوجئ بشاحنة من الوزن الثقيل قادمة من الاتجاه المعاكس تتوسط الطريق ولتفادي الاصطدام بها حاول الرجوع الى المكان مخصص لسيره بانحازه يمينا مما أدى الى احتكاكه بالدراجة النارية التي فقد سائقها توازنه وسقط ومرافقه أرضا حيث أصيبا بجروح.

وحيث حررت الضابطة القضائية محضرا للحادث احالته على السيد وكيل الملك الذي قرر متابعة السيد التهامي الدغري من أجل التسبب في حادثة سير نتج عنها عجز تتجاوز مدته 30 يوما

وحيث وبعد مناقشة القضية أمام المحكمة الابتدائية صدر الحكم المطعون فيه .

ا . أساسا : حول الدعوى العمومية :

ثانيا : المناقشة :

حيث قضت محكمة الدرجة الأولى بإدانة المتهم التهامي الدغري من أجل ما نسب اليه معللة حكمها بأنه اتضح لها من خلال اطلاعها على محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به بان الحادثة وقعت من الناحية الجنائية بسبب الخطأ الصادر عن المتهم والمتمثل في عدم مراعاته النظم والقوانين وعدم التبصر وعدم الاحتياط في وقت كان عليه أن يسير سيرا مقبولا محترما لقاعد السير

4- فضاء رياض فاسزنقة للا عائشة شارع علال بن عبد الله قاس lah FES 3-4 Espace Riad
Fés-Rue Lalla Aicha Avenue Allal Ben Abdellah الله خاس Tél: 05.35.62.27.28
// Fax: 05.35.65.12.53// B.P 30.000 // Patente: 13100782 E-mail //:
15400837/15400836 6551081: boumlikterrab@yahoo.fr N° C.N.S.S رقم
الضمان الاجتماعيN°d'I.F: ICE N001634600000024/001634596000035 :رقم
التعريف الضريبي

.....
...

.....
.....

إعلانات و بلاغات

قرار للمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات رقم 01.26 صادر في 10 ذي القعدة 1447 (28) أبريل (2026) حول العرض المرجعي المتعلق بالاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية المخصصة لشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH) المحدثة من طرف شركة UNI FIBER

المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

بناء على القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7) أغسطس (1997) كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 22

المكررة منه :

وعلى المرسوم رقم 2.97.813 الصادر في 27 من شوال 1418 (25) فبراير (1998) بتطبيق أحكام القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات فيما يخص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

وعلى القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة رقم 1114.25 الصادر في فاتح ذي القعدة 1446 (29) أبريل (2025 بتحديد دفتر التحملات المتعلق بالمواصفات التقنية الدنيا للبنيات التحتية للمواصلات التي تتيح ربط التجزئات والمباني الجديدة بالشبكات العامة للمواصلات :

وعلى قرار المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات)2025(رقم 2025/08 الصادر في 21 من ذي الحجة 1446 (18) يونيو بشأن إحداث منشأتين مشتركتين من طرف شركتي «اتصالات المغرب» و «وانا كوربوريت» ؛

وعلى مشروع العرض المرجعي المتعلق بالاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية للشبكات المكونة من الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH) المحدثة من طرف شركة UNI FIBER»، المعروضة من طرف هذه الأخيرة على أنظار الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات كما تم تعديله وتتميمه بتاريخي 31 مارس و 28 أبريل 2026 :

وعلى الاجتماعات والمشاورات التي تمت ما بين الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وشركة UNI FIBER»، من جهة، ومع متعهدي الشبكات العامة للمواصلات الحائزين على تراخيص لإحداث واستغلال شبكات عامة للمواصلات الثابتة أو تراخيص من الجيل الجديد، من جهة أخرى :

ا الإطار التنظيمي وسياق القرار :

وفقاً لأحكام المادة 22 مكرر (الفقرة (4) من القانون رقم 24.96 المشار إليه أعلاه، فإن الشركات التابعة لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات» و «الأشخاص الخاضعين، بشكل مباشر أو غير مباشر المراقبة أو نفوذ متعهد للشبكات العامة للمواصلات» أو «الأشخاص الذين يتولوا تدبير البنيات التحتية لحساب متعهد للشبكات العامة للمواصلات ملزمون بنشر عروض مرجعية لوضع البنيات التحتية الارتفاقات والاستحواذات ومنشآت الهندسة المدنية والمسالك والقنوات والنقط المرتفعة وخطوط المواصلات ...) التي يتوفرون عليها رهن إشارة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات.

وفي هذا الإطار، أرسلت شركة UNI FIBER»، بصفتها منشأة مشتركة محدثة من طرف متعهدين اثنين للشبكات العامة للمواصلات مشروع عرضها المرجعي إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بشأن الاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية المخصصة لشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH) التي ستحدثها شركة UNI FIBER». ويتناول هذا العرض المرجعي على وجه الخصوص، الجوانب التالية :

وضع شركة UNI FIBER رهن إشارة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المعنيين البنيات التحتية لشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH) التي أحدثتها شركة «UNI FIBER» :

- توفير المتعهدي الشبكات العامة للمواصلات المعنيين الربط المحدثة من Point de Mutualisation - PM بنقطة التشارك

UNI FIBER :« طرف شركة

- توفير شركة UNI FIBER لفائدة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المعنيين المعلومات الضرورية لتنفيذ الاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية المحدثة من لدن شركة «UNI FIBER :

1 عملية تركيز اقتصادي مرخص لها بالقرار رقم 25/08 المشار إليه أعلاه.

2 : يقصد بالاقتسام غير المفعل توفير شركة UNI FIBERء خط من الألياف البصرية من نوع FTTH (غير مفعل)، يربط بين نقطة تشارك (PM) ونقطة انهائية بصرية، محدثة لدى الزبون النهائي المتعهد شبكة عامة للاتصالات أو بنقطة ربط الهوائي المتنقل (PRAM) الخاصة بهذا المتعيد، علما أن جميع هذه النقاط هي محدثة من طرف شركة UNI FIBER

- عند الاقتضاء، إيواء معدات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المعنيين على مستوى التجهيزات المحدثة من لدن شركة UNI

FIBER»

يهدف هذا القرار إلى المصادقة، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، على العرض المرجعي للاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية من نوع FTTH المحدثة من طرف شركة « UNI FIBER».

.. خلاصات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

في إطار عملية دراسة العرض المرجعي لشركة «UNI FIBER دعت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المتعهدين إلى تقديم مقترحاتهم بخصوص الخدمات التي يمكن لشركة UNI FIBER» أن تنجزها، بالإضافة إلى مختلف الكيفيات التقنية والتشغيلية المرتبطة بها.

وأخذا بعين الاعتبار سياق السوق الوطنية للبنيات التحتية من نوع FTTH والمقترحات المقدمة، يُستخلص مما سبق العناصر التالية :

- إن هندسة الاقتسام غير المفعل المقترحة من طرف شركة UNI FIBER منسجمة مع الهندسات التي تم نشرها والانتظارات الحالية للسوق.

في حالة قيام شركة UNI FIBER» بإحداث نقاط التجميع أو الروابط بين نقاط التشارك الخاصة بها، فإنها تكون ملزمة بتمكين متعهدي الشبكات العامة للمواصلات الذين يطلبون ذلك من الولوج إليها، وذلك لضمان ربطها باتجاه زبنائهم.

- بهدف تعزيز تغطية شبكات الاتصالات المتنقلة وقصد تسهيل نشر هوائيات متنقلة جديدة وتقليص تكرار المنشآت، يجب على شركة UNI FIBER أن تدرج خدمة تتعلق بوضع نقطة ربط هوائي متنقل (PRAM) رهن إشارة متعهدي الشبكات العامة للاتصالات المعنيين.

- تتيح نقطة ربط هوائي متنقل (PRAM) ربط موقع المتعهد الشبكات العامة للاتصالات من جهة نقطة التشارك باستخدام البنية التحتية المحدثة من طرف شركة UNI FIBER».

- ينبغي أن تساهم التعريفات المقترحة في تنشيط وتحفيز المنافسة لفائدة المستعملين النهائيين.

3 : علما أن شركة UNI FIBERء لا تخضع في إطار هندسة FTTH المعتمدة لأي التزام يتعلق بنشر نقاط

التجميع أو وصلات الألياف البصرية بين نقاط التشارك.

4 : ولا سيما متعهدو الشبكات العامة للمواصلات الحائزين على التراخيص الثابتة أو من الجيل الجديد

أو التراخيص من نوع RP3 أو التراخيص المتنقلة.
- تلزم شركة UNI FIBER»، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل بالحرص على وضع البنيات التحتية التي تحدثها رهن الإشارة، وفق شروط موضوعية ومناسبة وغير تمييزية، بما يضمن شروط منافسة مشروعة.

كل بنية تحتية محدثة من طرف شركة UNI FIBER» والتي تم وضعها رهن إشارة أحد متعهدي الشبكات العامة للاتصالات تكون كذلك متاحة أمام كل متعهد معني يتقدم بطلب في هذا الشأن.

يشكل توافر المعلومات حول المناطق المغطاة من طرف البنيات التحتية المحدثة من طرف شركة UNI FIBER» عنصرا حاسما في إطار الاقتسام وسيسمح بتحقيق الأهداف المحددة وتجنب التكرار الغير المبرر للبنيات التحتية ومن هذا المنطلق، تلزم شركة «UNI FIBER» بتوفير بصفة منتظمة، بيانات ذات مرجعية جغرافية (georéférencees) حول المناطق المغطاة التابعة لها وكذا مشاريعها المتعلقة بالنشر المزمع تنفيذها.

وفي نفس الإطار، دعت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات متعهدي الشبكات العامة للاتصالات المعنيين بتبادل نفس المعلومات بشكل

منتظم، مع شركة UNI FIBER».

1. التعديلات المدخلة من طرف شركة UNI FIBER» على

المشروع الأولي لعرضها المرجعي :

بعد تبادل مع شركة UNI FIBER»، أرسلت هذه الأخيرة مشروع عرضها المرجعي يدرج جميع الملاحظات والمقترحات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

يقرر :

المادة الأولى

يُصادق على العرض المرجعي للاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية من نوع FTTH المحدثة من طرف شركة UNI FIBER»، كما تم تعديله وتتميمه بتاريخ 28 أبريل 2026.

تلزم شركة UNI FIBER بتبليغ متعهدي الشبكات العامة

للاتصالات المعنيين بعرضها المرجعي وبنشره.

5 : عند تاريخ توقيع هذا القرار، تكون عمليات تبادل المعلومات سارية المفعول.
المادة الثانية

يجوز للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن تطلب من شركة UNI FIBER» إضافة و/ أو تعديل الخدمات المدرجة بعرضها المرجعي أو الشروط المتعلقة به، لا سيما عندما يتبين أن هذه الإضافات أو التعديلات مبررة بالنظر، على الخصوص، إلى تفعيل مبادئ عدم التمييز والشفافية والموضوعية أو تطوير المنافسة المشروعة.

المادة الثالثة

تلزم شركة UNI FIBER بمجرد المصادقة على عرضها المرجعي بالاستجابة لكل الطلبات التي تتوصل بها بالموازاة مع كل دراسة أو إبرام محتمل للاتفاقيات المطابقة مع متعهدي الشبكات العامة للاتصالات.

المادة الرابعة

مع)automatisé(بوضع نظام آلي UNI FIBER« تلزم شركة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، لاسيما فيما يتعلق بعملية معالجة الطلبيات وتدبير حوادث خدمات ما بعد البيع، وعند الاقتضاء، تبادل المعلومات وعمليات الفوترة.
المادة الخامسة

لا يجوز لشركة «UNI FIBER منح أي أولوية لأي متعهد الشبكات عامة للمواصلات. وتظل شركة UNI FIBER» ملزمة بضمان الولوج إلى البنيات التحتية المحدثة من طرفها بشكل شفاف ومنصف وبدون تمييز.

المادة السادسة

تلزم شركة UNI FIBER بموافاة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفق النماذج والآجال التي تحددها الوكالة بلوحات وجداول المعلومات Tableaux de bord المتعلقة بالاقتسام غير المفعل للبنيات التحتية المحدثة من طرف شركة «UNI FIBER».

المادة السابعة

يسند إلى كل من مديرية المنافسة وتتبع المتعهدين ومهمة التقنين كل واحدة منهما فيما يخصها، تطبيق هذا القرار الذي يبلغ إلى شركة «UNI FIBER»

المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

عز العرب حسيبي.

.....
...

.....

.....

COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE

Palais de la Paix, Carnegieplein 2, 2517 KJ La Haye, Pays-Bas Tél: +31 (0)70 302 2323 Télécopie: +31 (0)70 364 9928

Site Internet X YouTube LinkedIn

Communiqué de presse

Non officiel

N° 2026/15

Le 21 mai 2026

Droit de grève au regard de la convention n° 87 de l'OIT

La Cour donne son avis consultatif et répond à la question posée par l'Organisation internationale du Travail

LA HAYE, le 21 mai 2026. La Cour internationale de Justice a donné ce jour son avis consultatif sur le Droit de grève au regard de la convention n° 87 de l'OIT.

Il est rappelé que, le 10 novembre 2023, à sa 349 bis session (spéciale), le Conseil d'administration du Bureau international du Travail, agissant conformément au paragraphe 1 de l'article 37 de la Constitution de l'Organisation internationale du Travail (OIT) et au paragraphe 2 de l'article IX de l'accord entre l'Organisation des Nations Unies et l'OIT, a adopté une résolution par laquelle il a décidé de demander à la Cour de donner un avis consultatif.

Dans sa résolution, le Conseil d'administration, se disant <<< [c]onscient qu'il existe... un désaccord profond et persistant » entre les mandants tripartites de l'OIT au sujet de l'interprétation de la convention (n° 87) sur la liberté syndicale et la protection du droit syndical, 1948, pour ce qui est

du droit de grève, a décidé, conformément au paragraphe 1 de l'article 37 de la Constitution de l'OIT,

<< de demander à la Cour internationale de Justice de rendre d'urgence, en vertu de l'article 65, paragraphe 1, de son Statut et de l'article 103 de son Règlement, un avis consultatif sur la question suivante:

Le droit de grève des travailleurs et de leurs organisations est-il protégé par la convention (n° 87) sur la liberté syndicale et la protection du droit syndical, 1948 ? >>>

La demande d'avis consultatif a été communiquée à la Cour par le directeur général du Bureau international du Travail par lettre datée du 13 novembre 2023. Pendant la phase écrite de la procédure, 31 exposés écrits et 15 observations écrites sur ces exposés écrits ont été déposés au Greffe par des États et des organisations. Par la suite, le Royaume-Uni a retiré son exposé écrit, et les États-Unis ont retiré leur exposé écrit ainsi que leurs observations écrites. La Cour a tenu, du 6 au 8 octobre 2025, des audiences publiques au cours desquelles 18 États et 5 organisations ont présenté leur exposé oral.

Dans son avis consultatif, la Cour:

<< 1) À l'unanimité,

Dit qu'elle a compétence pour donner l'avis consultatif demandé;

2) À l'unanimité,

Décide de donner suite à la demande d'avis consultatif;

3) Par dix voix contre quatre,

Est d'avis que le droit de grève des travailleurs et de leurs organisations est protégé par la convention (n° 87) sur la liberté syndicale et la protection du droit syndical, 1948.

POUR: M. Iwasawa, président; Mthe Sebutinde, vice-présidente; MM. Bhandari, Nolte, Mhe Charlesworth, MM. Brant, Gómez Robledo, Mhe Cleveland, MM. Aurescu, Tladi, juges;

CONTRE: MM. Tomka, Abraham, Me Xue, M. Hmoud, juges. >>

M. le juge IWASAWA, président, joint à l'avis consultatif l'exposé de son opinion individuelle; Me la juge SEBUTINDE, vice-présidente, joint une déclaration à l'avis consultatif; MM. les juges TOMKA, ABRAHAM et Me la juge XUE joignent à l'avis consultatif les exposés de leur opinion dissidente; M. le juge BHANDARI joint une déclaration à l'avis consultatif; MM. les juges NOLTE et GÓMEZ ROBLEDO joignent à l'avis consultatif les exposés de leur opinion individuelle; M la juge CLEVELAND joint une déclaration à l'avis consultatif; M. le juge TLADI joint à l'avis consultatif l'exposé de son opinion individuelle; M. le juge HMOUD joint à l'avis consultatif l'exposé de son opinion dissidente.

Un résumé de l'avis consultatif figure dans le document intitulé <<< Résumé 2026/2 », auquel sont annexés les résumés des opinions et déclarations. Ce résumé et le texte intégral de l'avis consultatif sont disponibles sur la page de l'affaire sur le site Internet de la Cour.

Les communiqués de presse précédents concernant la présente procédure, de même que l'historique de celle-ci, sont également disponibles sur le site Internet de la Cour.

Remarque: Les communiqués de presse de la Cour sont établis par son Greffe à des fins d'information uniquement et ne constituent pas des documents officiels.

La Cour internationale de Justice (CIJ) est l'organe judiciaire principal de l'Organisation des Nations Unies (ONU). Elle a été instituée en juin 1945 par la Charte des Nations Unies et a entamé ses activités en avril 1946. La Cour est composée de 15 juges, élus pour un mandat de neuf ans par l'Assemblée générale et le Conseil de sécurité de l'ONU. Elle a son siège au Palais de la Paix, à La Haye (Pays-Bas). La Cour a une double mission, consistant, d'une part, à régler, conformément au droit international, les différends juridiques dont elle est saisie par les États et, d'autre part, à donner des avis consultatifs sur les questions juridiques qui lui sont soumises par les organes de l'ONU et les institutions spécialisées dûment autorisés à le faire.

Département de l'information:

Mhe Monique Legerman, première secrétaire de la Cour, cheffe du département: +31 (0)70 302 2336

Mhe Joanne Moore, attachée d'information: +31 (0)70 302 2337

M. Avo Sevag Garabet, attaché d'information adjoint: +31 (0)70 302 2481

Adresse électronique: media@icj-cij.org

.....

.....

نشرة قرارات محكمة النقض - الغرفة المدنية - العدد 33

صفحة : 90

تطبيق قانون المسطرة المدنية

القرار عدد 290

الصادر بتاريخ 18 أبريل 2017

في الملف المدني عدد 3257/1/5/2016

أمر استعجالي - الطعن فيه بإعادة النظر – عدم قبوله.

من المقرر أن الطعون غير العادية ومنها الطعن بإعادة النظر في الأحكام النهائية تخص الأحكام غير القابلة للتعرض أو الاستئناف دون الأوامر الاستعجالية التي تتميز بخاصية الوقتية وتكون قابلة لزوال الحجية عنها بزوال الأسباب الداعية إليها، ومحكمة الاستئناف لما انتهت في قضائها إلى التصريح بعدم قبول الطعن بإعادة النظر بعلة أن الأوامر الاستعجالية لا تكتسب إلا حجية وقتية ويمكن العدول عنها في حالة حدوث تغيير في الأسباب والوقائع التي صدر على أساسها الأمر الاستعجالي، يكون قرارها سليما ومطابقا للقانون.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه أن المطلوبة سبق لها أن تقدمت بمقال استعجالي أمام رئيس محكمة الاستئناف بالكادير، عرضت فيه أنها شركة ذات مسؤولية محدودة بشريك وحيد هدفها التعامل التجاري في المنتوجات والمعدات الفلاحية والصناعية وتربية الأبقار والمواشي واستيرادها وتصديرها وأنها رغبة منها في توسيع وتطوير مجال عملها ، اكترت من المسمى شوقي الأرض الفلاحية البالغة مساحتها حوالي ستة هكتارات ونصف الهكتار، وعمدت إلى استصلاحها وتجهيزها بجميع المعدات والتجهيزات والبنايات العصرية اللازمة لتحقيق غرضها، وكذا التعاقد مع عدد مهم من الأطر واليد العاملة اللازمين لتحقيق الهدف المنشود، إلا أنها فوجئت بالطالبين يباشرون إجراءات تنفيذ قرار استئنافي يقضي بإفراغ شوقي (1) من الأرض الفلاحية التي تكتريها منه وما يتضمنه ذلك من إفراغ الأرض من جميع المعدات والتجهيزات العصرية وكذا المنتوجات المزروعة والأبقار والمواشي والبنايات التي قامت بتسخيرها للاستغلال الفلاحي على نفقتها، موضحة أنها لم تكن طرفا في القرار موضوع التنفيذ ولم يتم استدعاؤها للدفاع عن حقوقها ومصالحها وأنها عمدت إلى رفع دعوى تعرض الغير الخارج عن الخصومة أمام استئنافية أكادير حفاظا على حقوقها ومصالحها من الزوال، وأنه من شأن تنفيذ القرار المذكور أعلاه الإجهاز على ما تكبدته طيلة سنوات من عناء تجهيز وعصرنة الأرض الفلاحية المكتراة والدفع بها نحو هاوية التصفية القضائية مع ما يترتب عن ذلك من تشريد للعاملين في الشركة وأسرهم. وأنه من الثابت من قرار الإفراغ أنه قضى بإفراغ السيد شوقي وحده دون القائم مقامه وأنها هي التي تقوم مقامه بناء على عقد الكراء وملحقه المبرمين معه سنة 2008 والتمست تبعا لذلك الحكم بإيقاف تنفيذ القرار عدد 291 موضوع ملف التنفيذ عدد 103/14 لوجود صعوبة واقعية وقانونية مع ما يترتب عن ذلك قانونا وبعد الجواب وتمام الإجراءات، قضى القرار الاستئنافي الاستعجالي عدد 107 الصادر بتاريخ 04/11/2015 في الملف عدد 177/2015

بوجود صعوبة قانونية تحول دون تنفيذ القرار عدد 291/14 في حق المطلوبة شركة (...) وبإيقاف تنفيذه في مواجهتها إلى حين رفع هذه الصعوبة. طعن فيه الطالبون بإعادة النظر فقضى القرار الاستئنافي بعدم القبول وهو المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسائل مجتمعة

حيث يعيب الطاعنون على القرار خرق القانون وخرق حق الدفاع وانعدام الأساس وفساد التعليل، لأنه اعتمد في قضائه على علة غير صحيحة ومخالفة للواقع والقانون مفادها أن الطعن بإعادة النظر في قرار استعجالي صدر في إطار الفقرة الثانية من الفصل 149 من ق.م.م، ذلك أن الفقرة الثانية من الفصل المذكور إذا كانت تتعلق بالحالة التي ينوب فيها أقدم القضاة عن رئيس المحكمة الابتدائية إذا عاقه مانع قانوني في إطار مهامه كقاض للمستعجلات فإن الفقرة الثالثة من نفس الفصل واضحة في أن اختصاص القضاء الاستعجالي موكول فقط للرئيس الأول المحكمة الاستئناف ولا يوجد في التنظيم القضائي نص يوكل هذا الاختصاص لغيره وبالتالي فإن القرار بصدوره عن نائب الرئيس الأول يكون خارقا للفقرة الثالثة المذكورة وخارقا لأحكام الاختصاص التي تعتبر من النظام العام. ومن جهة أخرى فإن القرار اعتمد في قضائه على علة أن الأوامر الاستعجالية لا تكتسب إلا حجية وقتية و يمكن العدول عنها في حالة حدوث تغيير في الأسباب والوقائع التي صدرت على أساسها ولا تبت في موضوع الحق، وأن الاجتهاد القضائي متواتر على عدم قابليتها للطعن بإعادة النظر، إلا أن هذه العلة تفتقر إلى الأساس القانوني باعتبار أن الأمر يتعلق بنص خاص هو الفصل 402 من ق.م.م والذي ينص على قابلية الأحكام التي لا تقبل الطعن بالتعرض والاستئناف إلى الطعن بإعادة النظر ممن كان طرفا في الدعوى وممن استدعي بصفة قانونية للمشاركة فيها وصيغة هذا الفصل التي تتسم بالعمومية والشمولية تجعل هذا الطعن حقا مطلقا، بحيث يمكن أن يمارس ضد جميع الأحكام ولو كانت استعجالية مادام أنه لا يستثنيها من هذا الحق هذا بالإضافة إلى أن الفصل المذكور حدد الحالات التي يمكن فيها ممارسة الطعن بإعادة النظر والفصل 403 من نفس القانون أوجب إيداع مبلغ بكتابة ضبط المحكمة يساوي الحد الأقصى للغرامة التي يمكن الحكم بها تطبيقا للفصل 407 وحدد في فقرته الثانية أجل تقديم الطعن بإعادة النظر في 30 يوما ابتداءا من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه. ولذلك فالمقتضيات المذكورة قد

نصت بوضوح على شروط قبول الطعن بإعادة النظر وليس من ضمنها ما يتعلق بوصف وطبيعة الحكم المطلوب الطعن فيه، مما يفهم منه أن المشرع المغربي قد فتح الباب على مصراعيه لأجل الطعن بإعادة النظر في أي حكم بصرف النظر عن وصفه موضوعيا أو وقتيا، كما أنه من المبادئ الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار ويعمل بها من طرف القضاء بشكل عام وشامل، أن العام يشمل الخاص وأن الأصل في الأمور هو الإباحة وأن المنع يجب أن يكون منصوصا عليه في القانون الذي يسهر القضاء على حسن تطبيقه وليس له أن يخالف السلطة التشريعية ويسن تشريعا أو قاعدة

لم تصدر عنها وهذه المبادئ الأساسية تعتبر من النظام العام الذي يجب على المحكمة أن تثيره تلقائيا ولو لم يطلبه الأطراف أما في النازلة الحالية فقد قدم الطلب للمحكمة وكان عليها طبقا لنص الفصل 3 من ق.م.م أن تبت في حدوده وليس لها أن تغير تلقائيا موضوعه أو سببه ويتجاوزها هذه القواعد تكون قد بنت عن غير حق، خصوصا وأنهم سبق لهم أن أوضحوا وتمسكوا بأن طلبهم مقدم في إطار مقتضيات الفصل 402 من ق.م.م ومؤسس على البنود الأول والثاني والرابع من نفس الفصل، وأنهم احترموا جميع الشروط التي يتضمنها، لذلك فإن ما أشارت إليه من قرار سابق للمجلس الأعلى (محكمة النقض) مؤرخ في 11/06/73 ومن دراسة للدكتور محمد (س) في مؤلفه يجعل القرار منعدم الأساس وفاسد التعليل وخارقا للقانون والحق الدفاع مادام لا يوجد أي منع في القانون وأن الأصل في الأمور كلها الإباحة وأن الاجتهاد القضائي يمكن الاستئناس به في حالة عدم وجود نص يخالف مقتضاه وغايته، وهذا ما يعبر عنه بقاعدة لا اجتهاد مع النص التي يرجع أساسها إلى مبدأ فصل السلط الذي يعتبر من ضمن المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور المغربي، وأن الحالة الوحيدة التي يصبح فيها قرار المجلس الأعلى أو محكمة النقض ملزما لمحكمة الإحالة هي المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 369 من ق.ل.ع، ولذلك فإن ما اعتمده القرار من اجتهاد قضائي ورأي فقهي في غير محله، هذا فضلا عن أنه لم يحقق من خلال قضائه مبدأ حماية مصالح الطرف الأجدر بالحماية التي يقوم عليها القضاء الاستعجالي و لم يحترم القواعد القانونية المشار إلى مضمنها في علله رغم أنهم أسسوا طلبهم الرامي إلى إعادة النظر على سبب ثان هو اكتشاف وثيقة حاسمة بعد الحكم، تمثلت في استصدار المطلوبة لحكم سابق عدد 348 وتاريخ 19/08/2015 ملف استعجالي عدد 365/15 يتعلق بنفس الطلب صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية بانزكان قضى برفض طلبها الرامي إلى إيقاف تنفيذ نفس القرار 291 المشار إليه أعلاه، مما كان معه لزاما على مصدر القرار المطعون فيه بالنقض تطبيق مقتضيات الفصل 402 من ق.م.م تطبيقا سليما، وذلك بقبول طلبهم الرامي إلى إعادة النظر في القرار الاستعجالي عدد 107 المشار إليه أعلاه، بدل مخالفتها وتجاوزها عن غير صواب واعتماد ما يخالفها، وتبعا لذلك حمايتهم من سوء نية المطلوبة الثابت من خلال رفعها الطلب إيقاف التنفيذ أمام محكمة الاستئناف مرة ثانية وتأسيسا على نفس السبب وهو دعوى تعرض الخارج عن الخصومة الذي اعتمده القاضي الاستعجالي في الملف عدد 365/12 المذكور

أعلاه وقضى الطلب في غيبتهم بسبب عدم استدعائهم طبقا للقانون، وهذا الموقف في حد ذاته يعتبر تدليسا يبرر طلب إعادة النظر الذي وضحوه في أسباب طعنهم ويجعلهم الأجدر بالحماية القانونية من طرف مصدر القرار المطعون فيه بالنقض الذي لم يحترم المبدأ السالف الذكر وكذا مقتضيات الفصل 402 المشار إليها أعلاه و يجعل قراره معرضا للنقض.

لكن، حيث إن الأمر في النازلة يتعلق بطعن غير عادي يرمي إلى إعادة النظر في قرار استعجالي ولا يتعلق بالبت في أمر مستعجل حتى يمكن معه مناقشة مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 149 من ق.م.م المحتج بها، ويكون ما أثير بشأن الاختصاص غير جدير بالاعتبار كما أن محكمة

الاستئناف لما انتهت في قضائها إلى التصريح بعدم قبول الطعن المذكور بعلة أن الأوامر الاستعجالية لا تكتسب إلا حجية وقتية ويمكن العدول عنها في حالة حدوث تغيير في الأسباب والوقائع التي صدر على أساسها الأمر الاستعجالي، يكون قرارها سليما ومطابقا للقانون الذي خص بالطعون غير العادية ومنها الطعن بإعادة النظر الأحكام النهائية غير القابلة للتعرض أو الاستئناف دون الأوامر الاستعجالية التي تتميز الخاصية الوقتية وتكون قابلة لزوال الحجية عنها بزوال الأسباب الداعية إليها وتجعل من إقرار سلوك مثل الطعن أعلاه في مواجهتها غير ذي جدوى والوسائل مجتمعة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه

92

نشرة قرارات محكمة النقض - الغرفة المدنية - العدد 33

تطبيق قانون المسطرة المدنية

.....
..

.....

.....
اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام فحيينا ربنا بالسلام وأدخلنا الجنة - دارك دار السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام

اَللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلاَمُ وَمِنْكَ السَّلاَمُ وَإِلَيْكَ يَعُوْدُ السَّلاَمُ فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلاَمِ وَأَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ دَارَ السَّلاَمِ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ يَا ذَاْلْجَلاَلِ

وَالْإِ كْرَامِ .

الأذكار التى صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة لاذكار الصباح والمساء

وردت أحاديث كثيرة صحيحة وحسنة في أذكار الصباح والمساء وهي موجودة في المنصة، وهذه بعضها: "ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، ثلاث مرات، فيضره شيء". ومنها "من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به، إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه". ومنها: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا أخذ مضجعه: "الحمد لله الذي كفاني وآواني وأطعمني وسقاني، والذي من علي فأفضل، والذي أعطاني فأجزل، الحمد لله على كل حال، اللهم رب كل شيء ومليكه، وإله كل شيء، أعوذ بك من النار". كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه، يقول: "إذا أصبح أحدكم فليقل: اللهم بك أصبحنا، وبك أمسينا، وبك نحيا، وبك نموت، وإليك المصير، وإذا أمسى فليقل: اللهم بك أمسينا، وبك أصبحنا، وبك نحيا، وبك نموت، وإليك النشور". هذا الدعاء في الحديث موجود بالمنصة برقم 10010 كما يوجد حديث آخر برقم 10017 وآخر برقم 10018 . "من قال حين يصبح: اللهم ما أصبح بي من نعمة، فمنك وحدك لا شريك لك، فلك الحمد ولك الشكر، فقد أدى شكر يومه، ومن قال مثل ذلك حين يمسي، فقد أدى شكر ليلته".

منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف

.....

.....

مؤلف الإطار القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية 2026 إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب له العديد من المؤلفات

مصطفى علاوي هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب)، وهو مؤلف متخصص في المؤلفات القانونية والقضائية المغربية.

foulabook.com

نبذة عنه:

- التكوين: حاصل على الإجازة في الشريعة من كلية الشريعة / جامعة القرويين بفاس.
- المنصب: مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.
- نشاطه: باحث وقاضٍ متمرس، له العديد من المؤلفات في المجالات القانونية والقضائية (سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية، اقتباسات قضائية، قطوف قضائية، مناحي قضائية، وغيرها).

coursdroitarab.com
الكتاب:الإطار القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية 2026 — إعداد مصطفى علاوي.
foulabook.com
يُعد هذا الكتاب من المراجع القانونية المتخصصة في تنظيم وإطار عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية في المغرب (مثل دور الأيتام، مراكز الإيواء، مؤسسات رعاية المعاقين، إلخ)، ويغطي الجوانب التشريعية والتنظيمية والقضائية المتعلقة بها، خاصة في سياق تحديثات 2026.توفر الكتاب:

- متوفر بصيغة PDF على مواقع مكتبات إلكترونية مثل foulabook.com،sajplus.com ، وnoor-book.com.
- يُنشر عادة بشكل ذاتي أو عبر منصات قانونية مغربية متخصصة.

كاتب الكتاب هو الأستاذ مصطفى علاوي.
نبذة عنه:

- منصبه الحالي: مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب).

foulabook.com

- تكوينه العلمي: حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين (كلية الشريعة بفاس). كما حصل على دبلوم المعهد العالي للقضاء بالمغرب.

foulabook.com

- نشاطه: قاضٍ وباحث قانوني متمرس، متخصص في تجميع وتدوين الاجتهادات القضائية المغربية. له عدد كبير من المؤلفات القانونية المتخصصة (أكثر من 30-40 كتابًا في مختلف المجالات مثل الاجتهاد القضائي، الاقتباسات القضائية، القطوف القضائية، الوثيقة، النفقة، وغيرها).

coursdroitarab.com
هو من أبرز القضاة المغاربة الذين يساهمون في توثيق ونشر الاجتهاد القضائي المغربي بطريقة منهجية ومفيدة للقضاة والمحامين والباحثين.
الكتاب "الإطار القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية 2026" من إعداده (تأليف/إعداد مصطفى علاوي).

.....
..... أوجاع الظهر والركبة خلات حياتك جحيم؟
الحل موجود ومشي فالمسكنات.
الطريقة الطبيعية لتنظيف المفاصل جابت نتيجة مذهلة لآلاف المغاربة. ولاو يتحركوا بحرية ويحسوا بروحهم أصغر بعشر سنين.
هاد الطريقة كاتعالج التهابات المفاصل، الخشونة، الروماتيزم، وكاتجدد الغضاريف المتآكلة بدون

أي أدوية كيميائية.
كل ما تحتاجه مكونات بسيطة من مطبخك: زيت الزيتون، عسل، زعتر، حبة سوداء –
.....
.....

المملكة المغربية

السلطة القضائية

المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط

قسم القضاء الشامل

حكم رقم

بتاريخ : 02/10/2013

ملف رقم : 7104/2023

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط

بالمحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط

القاعدة:

إذا كان زواج الأرملة من جديد يحول دون استفادتها من راتب الأرملة طبقا للفصل 32 من نظام المعاشات المدنية، فإن زوال المانع، يجعلها محقة في المطالبة بإعادة صرف ذلك الراتب وذلك لغياب أي مقتضى قانوني صريح في نظام المعاشات المدنية المعمول به يمنعها من ذلك. باستقراء مقتضيات الفصل 32 المذكور، يتضح أن غاية المشرع من إقرار راتب الأرملة للمتوفى عنها زوجها هي حمايتها بعد وفاة زوجها وضمان عيشها الكريم باعتبار أن هذا الأخير هو من كان حولها قيد حياته ونفقتها واجبة عليه، وعلة منعها من هذا الحق عند زواجها مرة أخرى هو كون نفقتها تصبح واجبة على الزوج الجديد، وبانتفاء العلة من المنع بطلاقها من زوجها الثاني، فإنه يكون من حقها طلب استئناف صرف ذلك الراتب فلو أراد المشرع حرمانها من الاستفادة من الراتب المذكور على وجه الدوام والتأبيد لمجرد زواجها من جديد لنص على ذلك صراحة، وبمعنى آخر فإن المنع المقصود في الفصل 32 يتحقق في حالة حصول طلاق غير رجعي من الزوج الأول قبل وفاته أو في حالة استمرار العلاقة الزوجية الناتجة عن الزواج الجديد

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون .....
.....
المملكة المغربية

القرار عدد : 1136/1

المؤرخ في : 26/10/2023

ملف إداري رقم : 1576/4/1/2022

محمد بفقير

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

ضد

بتاريخ 26 أكتوبر 2023

إن الغرفة الإدارية الهيئة الأولى بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه

بين : - محمد بفقير ، نائب الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة.

ينوب عنه : الأستاذ هشام بن عمرو ، المحامي بهيئة الرباط ، المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

الطالبة

وبين : - المجلس الأعلى للسلطة القضائية في شخص السيد الرئيس المنتدب ، بمكاتبه بمقر المجلس الكائن بتوسعة محكمة النقض زنقة الرياض ، قطاع 16 ، حي الرياض الرباط.

المطلوب

ب ب

رقم الملف : 1576/4/1/2022

رقم القرار : 1136/1

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 08 أبريل 2022 من طرف الطالب المذكور أعلاه (محمد بفقير) بواسطة نائبه الأستاذ هشام بن عمرو الرامي إلى الطعن بالإلغاء في القرار عدد 2271/5 الصادر بتاريخ 23/12/2021 الصادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية القاضي بنقله للعمل كنائب للوكيل العام للملك بمحكمة الإستئناف بالقنيطرة مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية والصائر.

وبناء المذكرة الجوابية المدلى بها من طرف الوكيل القضائي للمملكة بصفته نائبا عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية في شخص السيد رئيسه المنتدب بتاريخ 21 دجنبر

2022 والتي التمس من خلالها الحكم برفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 2023

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر

2023.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد أنوار شقروني تقريره في هذه الجلسة والاستماع

إلى مستنتجات المحامي العام السيد مونى المزوري.

وبعد المداولة طبقا للقانون :

حيث تقدم الطاعن محمد بفقير) بتاريخ 08 أبريل 2022 بمقال أمام هذه المحكمة ، عرض فيه أنه كان يزاول عمله كمستشار بمحكمة الإستئناف الإدارية بالرباط منذ 2271/5 28/10/2008 إلى غاية 27/12/2021 حيث فوجئ بتوصله بقرار عدد وتاريخ 23/12/2021 يقضي بنقله للعمل كنائب للوكيل العام للملك بمحكمة الإستئناف بالقنيطرة ، وأنه تظلم من هذا القرار بتاريخ 21/01/2022 تم رفضه بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 15/03/2022 ، معيبا على هذا القرار كونه جاء مشوبا بعيب السبب والإنحراف في إستعمال السلطة ، لأن الإدارة مرة تعلل قرارها بمتطلبات المصلحة العامة وأخرى بسد الخصاص ، مع أن هناك فرق كبير بين العلتين، كما أنه لا

يمكن نقل قاض راكم تجربة تقارب 14 سنة بمحكمة الإستئناف الإدارية بالرباط للعمل كنائب للوكيل العام
للملك بمحكمة الإستئناف بالقنيطرة ، مما يجعل القرار المطعون فيه إنما هو عقوبة تأديبية مقنعة دون سلوك المساطر التأديبية وإحترام حقوق الدفاع ، كما أن مبرر المصلحة العامة الذي عللت به هذا القرار هو ذو طبيعة فضفاضة وغامضة ، بعدم بيان تجليات ومظاهر هذه المصلحة التي اقتضت نقل الطاعن من محكمة الإستئناف الإدارية بالرباط إلى النيابة العامة بمحكمة الإستئناف بالقنيطرة ، وسبب إختياره هو دون غيره من قضاة النيابة العامة بالمحكمة الإبتدائية بالقنيطرة أو باقي محاكم المنطقة ، مع أنه مستقر بمدينة الدار البيضاء ، وأن الغاية من هذا القرار هو الإضرار بالطاعن مما يجعله مشوبا بالتجاوز في إستعمال السلطة ، بالإضافة إلى ذلك فإن الجهة المطلوبة في الطعن لم تدل بأي معطى رقمي أو إحصائي يبرر نقله من مدينة الرباط إلى مدينة القنيطرة وكون محكمة الإستئناف بهذه المدينة تعرف خصاصا من حيث عدد القضاة خلافا لمحكمة الإستئناف الإدارية بالرباط التي لا تعرف مثل هذا الخصاص ، مما يجعل القرار المطعون فيه جاء مشوبا بالتجاوز في إستعمال السلطة ، ملتمسا الحكم بإلغاء القرار عدد 2271/5 الصادر بتاريخ 23/12/2021 عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية القاضي بنقله للعمل كنائب للوكيل العام للملك بمحكمة الإستئناف بالقنيطرة مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية.

وأجاب الوكيل القضائي للمملكة بصفته نائبا عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية

في شخص رئيسه المنتدب على المقال بمذكرة جوابية أكد من خلالها أن القرار المطعون

فيه إتخذ طبقا للضوابط المنصوص عليها في المادة 72 من القانون التنظيمي رقم 13-106 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة الذي ينص على أنه : يمكن أن ينقل القاضي وفق المعايير المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى

للسلطة القضائية في الحالات التالية : - بناء على طلبه ؛ - على إثر ترقية في الدرجة؛

- إحداث محكمة أو حذفها ؛ - شغور منصب قضائي أو سد الخصاص ، وبالتالي فإن المشرع أعطى للمجلس الأعلى للسلطة القضائية الحق في مباشرة إنتقالات القضاة في إطار تدبيرها للموارد البشرية المتعلقة بالقضاة سعيا لعقلنة تسيير مرفق القضاء ، ملتمسا الحكم برفض الطلب.
في الوسيلة الوحيدة للطعن بالإلغاء :

حيث ينعي الطاعن القرار المطعون فيه بالإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة ، كونه جاء غير قائم على سبب يبرره لأن مبرر المصلحة العامة الذي علل به هذا القرار هو ذو طبيعة فضفاضة وغامضة ، بعدم بيان تجليات ومظاهر هذه المصلحة التي اقتضت نقل الطاعن من محكمة الإستئناف الإدارية بالرباط إلى النيابة العامة لدى محكمة الإستئناف بالقنيطرة ، وسبب إختياره هو دون غيره من قضاة النيابة العامة بدائرة محكمة الإستئناف بالقنيطرة ، أو الإدلاء بإحصائيات

وأرقام تبين حاجة هذه المحكمة للمزيد من القضاة ، وأن الغاية من هذا القرار هو الإضرار بالطاعن ، مما يبرر التصريح بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية.

لكن ، حيث إن صلاحية تدبير الموارد البشرية بكل محكمة من محاكم المملكة من حيث عدد القضاة الذين يعملون بها إنما يرجع لسلطة التعيين ، والتي هي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ، طبقا للضوابط المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 106-13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة ، بحيث أجازت المادة 72 من هذا القانون للمجلس الأعلى للسلطة القضائية نقل القضاة في عديد من الحالات من ضمنها حالة شغور منصب قضائي أو لسد الخصاص ، وهي العلة التي برر بها المجلس الأعلى للسلطة القضائية قرار تعيين الطاعن للعمل كنائب للوكيل العام للملك لدى محكمة الإستئناف بالقنيطرة ، ومن تم قيام هذا القرار على سبب يبرره ، مادام أن الطاعن لم يثبت بمقبول أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية برر قراره بغير هذا السبب ، كما أنه من المعروف أن قرارات الإنتقال والتعيين إنما تبقى خاضعة للسلطة التقديرية للإدارة ، بحيث أنها واعتبارا لما تتوفر عليه من معطيات تبقى هي الجهة الوحيدة المخولة لصلاحية تحديد حاجياتها من حيث عدد الموظفين ما لم يثبت وقوع إنحراف في إستعمال السلطة من قبلها، وهو المعطى غير المتحقق في نازلة الحال ، في ظل عدم إثبات الطاعن لقيام هذا السبب من الأسباب المبررة لإلغاء القرار المطعون فيه ، فيكون القرار المطعون فيه بما تضمنه من توفر أسبابه مصادفا للصواب ، مما يستوجب رفض الطعن ويبقى معه ما أثير على غير أساس.
لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط ، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية الهيئة الأولى السيد عبد المجيد بابا أعلي والمستشارين السادة : أنوار شقروني مقررا ، نادية اللوسي ، فائزة بالعسري ، وعبد السلام نعناني ، وبمحضر المحامي العام السيدة مونى لمزوري ، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة هدى عدلي.

رئيس الغرفة

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

المملكة المغربية

محكمة النقض

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل الحامل
لتوقيعات الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط
2026/5/19
عن رئيس كتابة الضبط

زهور الفقير

.....
..

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7513 15 ذو الحجة 1447 (فاتح) يونيو 2026
صفحة : 3118

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.25.970 صادر في 26 من ذي القعدة 1447 (14) ماي (2026) يتعلق بتحديد مهام قضاة الاتصال ومسطرة
انتقائهم وتعيينهم.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.40 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 81 منه :

وعلى القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016) كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما المواد من 79 إلى 85 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.04.534 الصادر في 16 من ذي القعدة 1425 (29) ديسمبر (2004) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، كما وقع تغييره وتتميمه :

وباقتراح من وزير العدل ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج :

وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية المشار إليه أعلاه، يُحَدِّدُ هذا المرسوم مهام قضاة الاتصال ومسطرة انتقائهم وتعيينهم.

يُشار في هذا المرسوم إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بعبارة «الرئيس المنتدب للمجلس».

الجريدة الرسمية عدد 7513 15 ذو الحجة 1447 (فاتح) يونيو 2026

الباب الأول

مسطرة انتقاء وتعيين قاضي الاتصال

المادة 2

لأجل تطبيق مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 100.13 السالف الذكر، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل مهام قاضي الاتصال بقرار للرئيس المنتدب للمجلس

يتضمن ما يلي :

الشروط والكفاءات المهنية المطلوبة لتولي هذه المهمة :

- تاريخ ومكان إجراء مقابلة الانتقاء :

أجل إيداع الترشيحات الذي يجب ألا تقل مدته عن خمسة عشر (15) يوما قبل تاريخ إجراء مقابلة الانتقاء :

الجهة المختصة بتلقي الترشيحات :

محتويات ملف الترشيح.

ينشر هذا القرار بالموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المادة 3

طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 100.13 السالف الذكر، تتألف لجنة انتقاء المترشحين لشغل مهام قاضي الاتصال من ممثل عن كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل ورئاسة النيابة العامة.

يتولى كل من وزير العدل ورئيس النيابة العامة تعيين ممثل عنه في لجنة الانتقاء.

يعين الرئيس المنتدب للمجلس ممثلا عنه في اللجنة المذكورة بصفته رئيسا.

المادة 4

تتولى لجنة الانتقاء المشار إليها في المادة 3 أعلاه، دراسة ملفات المترشحين وحصر لائحة المقبولين منهم بعد مراقبة استيفائهم للشروط والكفاءات المهنية المطلوبة لشغل مهام قاضي الاتصال
وكذا إجراء مقابلات معهم.

يتعين على اللجنة المذكورة، عند دراسة الترشيحات المقدمة وإجراء المقابلات أن تراعي مبادئ تكافؤ الفرص والكفاءة والاستحقاق.

المادة 5

يُقَدِّمُ كل مترشح عرضاً أمام لجنة الانتقاء، يتضمن تصوره حول كيفية اضطلاعه بالمهام التي يتطلبها المنصب موضوع الترشيحوبرنامج عمله لتعزيز علاقات التعاون القضائي وكذا التقني والإداري بين المملكة المغربية وبلد الاعتماد في المجالات التي تهم العدالة.

المادة 6

تحصر لجنة الانتقاء، بعد إجراء المقابلة، قائمة بأسماء ثلاثة مترشحين على الأكثر مرتبين حسب الاستحقاق لتولي مهام قاضي الاتصال، وتعد تقريراً يتضمن على الخصوص ما يلي :

عدد الترشيحات التي تلقتها :

نتائج دراسة ملفات المترشحين :

- عدد المترشحين الذين تم قبولهم لإجراء المقابلة :

- نتائج المقابلات :

- أسماء المترشحين المقترحين من قبل اللجنة لتولي مهام قاضي الاتصال مرتبين حسب الاستحقاق.

توجه اللجنة التقرير المذكور إلى الرئيس المنتدب للمجلس ويحتفظ

كل عضو من أعضائها بنظير منه.

المادة 7

إذا لم يتقدم أي مترشح لتولي المنصب المتبارى بشأنه، أو إذا لم يستوف المترشحون الشروط والكفاءات المهنية المحددة في قرار الرئيس المنتدب للمجلس المشار إليه في المادة 2 أعلاه، أو في حالة عدم اقتراح أي مترشح من قبل لجنة الانتقاء، يتولى الرئيس المنتدب للمجلس اقتراح قاض تتوفر فيه الشروط المحددة في القرار السالف الذكر، مع مراعاة الكفاءة والاستحقاق والخبرة والتجربة والقدرة على الاضطلاع بالمهام التي يتطلبها المنصب المعلن عنه.

المادة 8

تطبيقاً لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 100.13 السالف الذكر، يُعين قاضيا للاتصال، أحد المترشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 6 من هذا المرسوم، أو القاضي المقترح من قبل الرئيس المنتدب للمجلس في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه، حسب الحالة وذلك بموجب قرار مشترك للرئيس المنتدب للمجلس والوزير المكلف بالعدل والوزير المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون

المادة 9

تُحَدَّدُ مدة تعيين قاضي الاتصال في أربع سنوات، ويمكن تمديد هذه المدة لسنة واحدة قابلة للتجديد ثلاث مرات كحد أقصى ويلحق، خلال المدة المذكورة لدى الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون للعمل رأسا بالبعثة الدبلوماسية المعين بها، وذلك خلافا للمدة المحددة في مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي هذه الوزارة.

غير أنه يمكن وضع حد لتعيين قاضي الاتصال قبل انقضاء المدة المحددة أعلاه، وفق نفس الكيفية المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه.

الباب الثاني

مهام قاضي الاتصال

المادة 10

يُعهد إلى قاضي الاتصال بتنسيق مع رئيس البعثة الدبلوماسية ومع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل تعزيز التعاون القضائي بين المملكة المغربية وبلد الاعتماد في المواد المدنية والتجارية والإدارية والأسرية والجنائية، وتعزيز التعاون الإداري والتقني، وكذا تقديم المشورة للبعثة الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة المغربية لدى بلد الاعتماد في المسائل القانونية والقضائية ذات الصلة بمجالات مهامه وذلك بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذا أحكام هذا المرسوم.

الفرع الأول

تتبع تنفيذ إجراءات التعاون القضائي

المادة 11

يَتَوَلَّى قاضي الاتصال تتبع تنفيذ إجراءات التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية والأسرية بين المملكة المغربية وبلد الاعتماد، والمساهمة في تسريع وتيرتها مع السلطات المعتمد لديها، في احترام لقوانين البلدين، وبتنسيق مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعنية.

ولهذه الغاية، يقوم على الخصوص بتتبع طلبات التعاون القضائي الموجهة من السلطات القضائية المغربية إلى نظيرتها في بلد الاعتماد بشأن :

- تتبع الاعتراف المتبادل بالأحكام والعقود المدنية وتيسير سبل تنفيذها :

تتبع تنفيذ الإنابات القضائية المدنية وتسريع وتيرتها :

- تتبع تنفيذ طلبات تبليغ الطيات القضائية :

التنسيق في حالات الزواج المختلط، والمساهمة في تذليل الصعوبات

وإيجاد حلول للإشكاليات المثارة بشأن ذلك :

- استرجاع الأطفال وممارسة حقي الزيارة والحضانة بالخارج :

- استيفاء النفقة بالخارج :

- المساعدة القضائية والقانونية بالخارج :

- تصفية التركات المتعلقة بالمغاربة المتوفين بالخارج :

الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

المادة 12

يتَوَلَّى قاضي الاتصال تتبع تنفيذ إجراءات التعاون القضائي في المادة الجنائية بين المملكة المغربية وبلد الاعتماد، وإبداء الرأي بشأن الصعوبات المثارة بشأنها، والمساهمة في تسريع وتيرتها مع السلطات المعتمد لديها، في احترام لقوانين البلدين، وبتنسيق مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعنية.

ولهذه الغاية، يقوم على الخصوص بتتبع القضايا التالية :

- ملفات تسليم الأشخاص المشتبه فيهم أو المتابعين أو المحكوم عليهم :

ملفات ترحيل ونقل المحكوم عليهم من أو إلى المملكة المغربية وبلد الاعتماد :

الشكايات الرسمية أمام السلطات القضائية :

- تنفيذ الإنابات القضائية الجنائية :

تبليغ الطيات القضائية الجنائية :

- تنفيذ الإجراءات الجنائية بشأن الاختطاف الدولي للأطفال.

المادة 13

يساهم قاضي الاتصال في التحضير لاجتماعات اللجان الاستشارية المختلطة في المواد المدنية والتجارية والإدارية والأسرية والجنائية المحدثة بين المملكة المغربية وبلد الاعتماد بتنسيق مع رئيس البعثة الدبلوماسية المعنية، ويعمل على موافاة الجهات المختصة بالمواضيع والملفات المقترح إدراجها ضمن جدول أعمال هذه اللجان، ويقترحالحلول الملائمة للقضايا المعروضة عليها، ويحضر اجتماعات تلك اللجان.

المادة 14

يَعْمَلُ قاضي الاتصال على تتبع وتسهيل تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي التي تربط المملكة المغربية وبلد الاعتماد في المواد المدنية والتجارية والإدارية والأسرية والجنائية، كما يعمل على اقتراحالصيغ المناسبة لتفعيل مقتضياتها، وعند الاقتضاء، اقتراح تحيينها وملاءمتها مع المستجدات القانونية والقضائية على الصعيدين الوطني والدولي بتنسيق مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعنية.

الفرع الثاني

تتبع تنفيذ برامج التعاون الإداري والتقني

المادة 15

يُسَاهِمُ قاضي الاتصال في تفعيل اتفاقيات التعاون الإداري والتقني المبرمة بين المملكة المغربية وبلد الاعتماد، التي تهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل ورئاسة النيابة العامة. ولهذه الغاية، يتولى على الخصوص، تتبع وتسهيل تنفيذ برامج التعاون التي تشتمل عليها هذه الاتفاقيات.

المادة 16

علاوة على المهام المسندة إليه بموجب مقتضيات مواد هذا الباب يضطلع قاضي الاتصال بما يلي :

تقديم مقترحات المشاريع جديدة لاتفاقيات أو مذكرات تفاهم في مجال العدالة والتعاون القضائي أو التقني، أو من أجل تحيين القائمة منها :

- المساهمة في وضع دلائل إجرائية وموحدة لتيسير التعاون القضائي الدولي :

العمل على تيسير الاستفادة من التجارب والممارسات الفضلي يبلد الاعتماد في المجالات القانونية والقضائية. ولهذه الغاية يعمل على إشعار المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل ورئاسة النيابة العامة بالمستجدات التشريعية والمؤسساتية التي تهم منظومة العدالة وكذا بالاجتهادات القضائية المتميزة الصادرة عن السلطات القضائية، لا سيما تلك المرتبطة بتطبيق أحكام الاتفاقيات الثنائية، والاتفاقيات متعددة الأطراف :

العمل على تعزيز التواصل بين المؤسسات القضائية والقانونية في كل من المملكة المغربية وبلد الاعتماد، ولا سيما معاهد تكوين القضاة والموظفين والمهن القانونية والقضائية.

)2026(عدد 7513-15 ذو الحجة 1447 (فاتح يونيو

الجريدة

المادة 17

من أجل القيام بالمهام المسندة إليه بموجب أحكام هذا المرسوم وطبقا للفقرة الثالثة من المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 100.13 السالف الذكر، تضع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون رهن إشارة قاضي الاتصال المقر، ويستعين في ممارسة مهامه بالأطر الإدارية التابعة لهذه الوزارة. وتُرْصَدُ الاعتمادات المالية الأخرى المتعلقة بمهامه ضمن ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

الباب الثالث

مقتضيات مختلفة

المادة 18

يُمْكِنُ للمجلس الأعلى للسلطة القضائية أو الوزارة المكلفة بالعدل أو رئاسة النيابة العامة دعوة قاضي الاتصال لحضور اجتماع أو القيام بمهمة أو المشاركة في الأنشطة واللقاءات العلمية المنظمة بالمغرب أو بالخارج، وذلك في إطار الاختصاصات المسندة إليه بموجب أحكام هذا المرسوم.

تتحمل الجهة الداعية نفقات تنقل وإقامة قاضي الاتصال.

كل تنقل لقاضي الاتصال في إطار تطبيق هذه المادة، يستلزم إذنا من رئيس البعثة الدبلوماسية للمملكة لدى بلد الاعتماد مع إشعار يوجهه قاضي الاتصال إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المادة 19

يُمْكِنُ القاضي الاتصال المشاركة في الأنشطة واللقاءات العلمية ذات الصلة بمجال اختصاصه المنظمة ببلد الاعتماد، وذلك بعد موافقة رئيس البعثة الدبلوماسية التي ينتمي إليها.

المادة 20

يقوم قاضي الاتصال بإبلاغ رئيس البعثة الدبلوماسية ببلد الاعتماد بأنشطته، كما يوافيه بتقارير عن ظروف التعاون والإشكاليات المطروحة بشأنه كلما اقتضى الأمر ذلك..

المادة 21

يُوجه قاضي الاتصال للرئيس المنتدب للمجلس تقريراً سنوياً عن حصيلة نشاطه برسم السنة المنتهية، ومشاريع عمله المبرمجة برسم السنة الموالية، وعن ظروف تنفيذ اتفاقيات التعاون القضائي وكذا اتفاقيات التعاون التقني والإداري، واقتراحاته بشأن ذلك، قبل متم شهر يناير من السنة الموالية.

يحيل الرئيس المنتدب للمجلس نسخة من التقرير إلى كل من الوزير المكلف بالعدل ورئيس النيابة العامة.

يوجه قاضي الاتصال إلى كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل ورئاسة النيابة العامة تقارير عن المهام التي كلف بها من قبل الجهات المذكورة.

المادة 22

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من ذي القعدة 1447 (14) ماي 2026.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

والمغاربة المقيمين بالخارج.

الإمضاء : ناصر بوريطة.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7513 - 15 ذو الحجة 1447 (فاتح يونيو (2026)

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الاقتصاد والمالية

مرسوم رقم 2.26.270 صادر في 12 من ذي القعدة 1447 (30) أبريل (2026) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.07.995 بتاريخ 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر (2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية.

رئيس الحكومة

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.07.995 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر (2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 5 ذي القعدة 1447 (23) أبريل 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، مقتضيات المادة 6 (الفقرة الثالثة) من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.07.995 الصادر في
23 شوال 1429 (23) أكتوبر 2008

«المادة 6 الفقرة الثالثة) - تشتمل إدارة الجمارك والضرائب

غير المباشرة على :

- مديرية الدراسات والجبايات والتعاون الدولي :

- مديرية المساطر والشراكة وتسوية المنازعات :

- مديرية المراقبة والأبحاث الجمركية :

- مديرية الموارد :

مديرية نظم المعلومات.
المادة الثانية

3147

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزيرة الاقتصاد والمالية والوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة كل واحدة منهما فيما يخصها.

وحرر بالرباط في 12 من ذي القعدة 1447 (30) أبريل (2026).

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الإمضاء : أمل الفلاح

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 939.26 صادر في 19 من ذي القعدة 1447 (7) ماي (2026) بتغيير وتتميم قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1393.11 بتاريخ 21 من جمادى الآخرة 1432 25) ماي (2011) بشأن إحداث وتحديد اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الاقتصاد والمالية.

وزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على المرسوم رقم 2.07.995 الصادر في 23 من شوال 1429 (23) أكتوبر (2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1393.11 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1432 (25) ماي (2011) بشأن إحداث وتحديد اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية الوزارة الاقتصاد والمالية، كما وقع تغييره وتتميمه

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تنسخ وتعوض، على النحو التالي، مقتضيات المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد والمالية المشار إليه أعلاه رقم 1393.11 الصادر في : 21 من جمادى الآخرة 1432 (25) ماي 2011 .

«المادة الأولى

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

تضم المديريات المكونة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

«أقساما ومصالح على الشكل التالي :

تضم مديرية الدراسات والجبايات والتعاون الدولي الأقسام

التالية :

- قسم الدراسات :

- قسم التعاون الدولي :

- قسم الوعاء الضريبي :

- قسم الضرائب غير المباشرة.

-قسم الدراسات، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة الدراسات التشريعية والتنظيمية :

مصلحة الدراسات التعريفية :

مصلحة الإحصائيات واليقظة.

-قسم التعاون الدولي، ويتكون من المصالح التالية :

* مصلحة العلاقات مع المنظمات الدولية :

مصلحة العلاقات مع أوروبا وأمريكا :

مصلحة العلاقات مع العالم العربي وافريقيا وآسيا وأوقيانيا.

قسم الوعاء الضريبي، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة التصنيف :

مصلحة قواعد المنشأ :

* مصلحة القيمة.

- قسم الضرائب غير المباشرة، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة الضرائب الداخلية على الاستهلاك

مصلحة الوسم الجبائي

مصلحة ضمانة المصوغات من المعادن النفيسة.

تضم مديرية المساطر والشراكة وتسوية المنازعات الأقسام

التالية :

- قسم المساطر :

- قسم الشراكة والاستثمارات :

- قسم التحصيل وتسوية المنازعات.

- قسم المساطر ، ويتكون من المصالح التالية :
مصلحة مساطر تعشير البضائع :

مصلحة الأنظمة الاقتصادية الجمركية :

مصلحة التنظيمات الخاصة :

مصلحة الأنظمة الخاصة والمغاربة المقيمين بالخارج.

قسم الشراكة والاستثمارات، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة الشراكة :

مصلحة الاستثمارات ومناطق التسريع الصناعي :

مصلحة تدبير مهنة المعشرين.

- قسم التحصيل وتسوية المنازعات، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة التسوية عن طريق الصلح :

* مصلحة التسويات القضائية :

مصلحة تنفيذ الأحكام القضائية :

مصلحة تتبع التحصيل الجبري :

مصلحة مركزية الحسابات ومتابعة التحصيل.

تضم مديرية المراقبة والأبحاث الجمركية الأقسام التالية :

-قسم تحليل المخاطر والاستعلام :

قسم المراقبة والأبحاث :

قسم محاربة التهريب والتجارة غير المشروعة.

-قسم تحليل المخاطر والاستعلام، ويتكون من المصالح التالية :

المركز الوطني للإشراف والمراقبة :

* مصلحة الاستعلام والانتقاء :

مصلحة الأمن والسلامة على الحدود ؛

مصلحة مراقبة المسافرين.

قسم المراقبة والأبحاث، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة محاربة الغش في الفواتير :

مصلحة محاربة الغش في المنشأ :

مصلحة محاربة الغش في النوع :

مصلحة مراقبة الأنظمة الاقتصادية الجمركية :

مصلحة مراقبة التجارة الإلكترونية :

مصلحة محاربة مخاطر الغش الأخرى.
«المصالح التالية :

قسم محاربة التهريب والتجارة غير المشروعة، ويتكون من

الفرقة الوطنية للجمارك :

* مصلحة تنسيق مناهج عمل الفيالق :

مصلحة محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات :

مصلحة محاربة تبييض الأموال.

تضم مديرية الموارد الأقسام التالية :

- قسم الموارد البشرية :

-قسم الميزانية والتجهيزات :

معهد التكوين الجمركي.

قسم الموارد البشرية، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة التنظيم وتثمين الموارد البشرية :

مصلحة التسيير الإداري للموظفين :

مصلحة العمل الاجتماعي :

مصلحة التدبير الوظيفي وتحليل بيانات الموارد البشرية.

- قسم الميزانية والتجهيزات، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة الميزانية :

مصلحة المشتريات :

مصلحة الممتلكات :

مصلحة التجهيزات :

مختبر الجمارك.

معهد التكوين الجمركي، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة تكوين المفتشين :

مصلحة تكوين أعوان الفيالق :

مصلحة التكوين المستمر :

مصلحة التنسيق والدعم.

تضم مديرية نظم المعلومات الأقسام التالية :

-قسم التطوير المعلوماتي :

- قسم استغلال نظم المعلومات :

- قسم أمن نظم المعلومات.

- قسم التطوير المعلوماتي، ويتكون من المصالح التالية :
مصلحة تطوير نظام التعشير الجمركي :

مصلحة تطوير تطبيقات الويب ونظام دعم القرار :

مصلحة تعمير وأداء النظام المعلوماتي :

مركز الابتكار والتحول الرقمي.

قسم استغلال نظم المعلومات، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة الإنتاج المعلوماتي :

مصلحة شبكات الاتصال :

مصلحة المكتبيات وتدبير المستعملين.

قسم أمن نظم المعلومات، ويتكون من المصلحتين التاليتين :

مصلحة امتثال أمن نظم المعلومات :

مصلحة مراقبة أمن نظم المعلومات.

وتضم إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة كذلك قسمين ملحقين مباشرة بالمدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة :

- قسم التفتيش :

- قسم الاستراتيجية والتدقيق والتواصل.

قسم التفتيش، ويتكون من المصالح التالية :

مصلحة تفتيش مكاتب الأمر بالصرف ؛

مصلحة تفتيش القباضات :

مصلحة تفتيش الفيالق :

مصلحة تفتيش المصالح الأخرى :

مصلحة التفتيش الموضوعاتي.

قسم الاستراتيجية والتدقيق والتواصل، ويتكون من المصالحالتالية :

مصلحة الاستراتيجية وقيادة نجاعة الأداء :

مصلحة التدقيق والمراقبة الداخلية :

مصلحة التواصل والإعلام.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ذي القعدة 1447 (7) ماي 2026.

الإمضاء : نادية فتاح.

.....
..

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7511 - 8 ذو الحجة 1447 (25) ماي 2026

إعلانات وبلاغات

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

حول

مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول

رئيس مجموعة العمل حسن طارق

مجموعة عمل خاصة

مقرر الموضوع: محمد عبد الصادق السعيدي

تقديم .

فهرس

1. السياق العام ....

1.1. نبذة تاريخية عن الإطار القانوني المنظم لمهنة العدول ..

2.1 القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة

.3.1 ازدواجية نظام التوثيق بالمغرب ..

2. عرض وتحليل مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول..

1.2. هيكلة ومضامين مشروع القانون .....

.2.2 المستجدات التشريعية لمشروع القانون.

1.2.2. تحول مفاهيمي من "خطة العدالة" إلى "مهنة العدول"...

2.2.2. شروط الولوج إلى المهنة..

3.2.2. إعادة هيكلة منظومة التكوين....

4.2.2. إقرار الزامية التكوين المستمر.

5.2.2. توسيع واجبات العدول وتحديثها ..

6.2.2. إرساء نظام متكامل للمسؤولية المهنية.

7.2.2. رقمنة المهنة وتحديث وسائل العمل .....

8.2.2. ضبط أدق لإجراءات التوثيق...

9.2.2 تنظيم الحقوق المالية وتعزيز الشفافية..

10.2.2. تقوية تنظيم المهنة وهيئاتها وتمثيلية المرأة العدل...

2921

3. ملاحظات في منهجية إعداد وتصميم مشروع القانون....

1.3. غياب دراسة الأثر.

.2.3. تعدد الإحالات على نصوص تنظيمية دون تحديد أفق زمني لإصدارها ..

.4 ملاحظات حول منظومة التوثيق العدلي وتحديث مهنة العدول...

1.4 خطاب القاضي.

2.4 ثنائية التلقي..

3.4 شهادة اللفيف .....

4.4 غياب آلية لتدبير الودائع..

5.4 قضايا أخرى تحتاج إلى حسم تشريعي..

5. الرؤية والتوصيات ...

المحور الأول: تعزيز الأثر التشريعي والتعجيل بإصدار النصوص التطبيقية.

المحور الثاني تحسين الإطار التنظيمي وتأهيل الموارد البشرية .....

المحور الثالث: تسريع التحول الرقمي لمهنة العدول..

المحور الرابع: تحديث آليات التوثيق العدلي وتعزيز الأمن التعاقدي..

ملاحق...

ملحق :1 لائحة أعضاء مجموعة العمل الخاصة.

ملحق 2 لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم.

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي | والاجتماعي والبيئي، لا سيما في مادتيه 4 و 7 ، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس | النواب بتاريخ 21 يناير 2026، من أجل إبداء الرأي بشأن مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق | بتنظيم مهنة العدول.

وفي هذا الإطار، وعملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس، أحدث مكتب المجلس مجموعة عمل خاصة عهد إليها بإعداد مشروع رأي في الموضوع.

وخلال دورتها العادية الثمانين بعد المائة (180) المنعقدة بتاريخ 25 مارس 2026، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا الرأي.

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات -المكونة للمجلس، ومخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين.

الملحق 1: لائحة أعضاء مجموعة العمل الخاصة.

الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إلهم

تقديم

2923

طبقا لأحكام الفصل 152 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12. المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 21 يناير 2026، من أجل إبداء الرأي بشأن "مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول".

ويندرج مشروع القانون في إطار مواصلة تنزيل إصلاح منظومة العدالة، لا سيما الإجراءات الرامية إلى تقوية القدرات المؤسساتية للمهن القانونية والقضائية، ومن بينها مهنة العدول، وتأهيل مواردها البشرية، ودعم آليات تعزيز ثقة المواطن في أعمال ومحررات هذه المهن، وانخراط هذه الأخيرة في جهود التحديث واستعمال التكنولوجيات الرقمية في تقديم خدماتها 3.

ويرتكز الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي لممارسة مهنة العدول على القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة الصادر في 14 فبراير (2006) ونصوصه التطبيقية، من خلال تحديد شروط الانخراط وضبط الاختصاصات الموكولة إلى العدول والتنصيص على الالتزامات والضمانات المخولة لهم باعتبارهم من مساعدي القضاء، وما يترتب عن ذلك من قواعد للممارسة المهنية والتمثيل المؤسساتي والمراقبة والتأديب.

ويأتي مشروع القانون رقم 16.22 ليحل محل القانون المذكور، متضمناً مستجدات تهم شروط الولوج إلى المهنة، وتنظيم التكوين، وتحديد حقوق وواجبات العدول، وضبط مساطر تلقي العقود وحفظها، وتحديث تنظيم الهيئة الوطنية للعدول وأجهزتها، في أفق إرساء إطار قانوني أكثر ملاءمة للتطورات التي تعرفها البيئة القانونية والقضائية لمنظومة العدالة ببلادنا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع.

وقد أعد المجلس رأيه بشأن مشروع القانون رقم 16.22 وفق مقاربة تحليلية وتشاركية مع الأطراف المعنية، تتناول النص في شموليته، دون الخوض في تفاصيل مقتضياته وصياغته التشريعية، وذلك من خلال المنطلقات التالية:

تحليل ما تحقق في ضوء الممارسة العملية لمقتضيات القانون رقم 16.03 ، وما أبانت عنه من اختلالات ونواقص بنيوية ووظيفية.

الإحاطة بالدواعي الموضوعية التي دفعت المشرع إلى إعداد نص جديد ينسخ الإطار القانوني الحالي.

تحليل التوجهات الكبرى والمقتضيات الرئيسية للمشروع في ضوء أحكام الدستور، والتشريعات الوطنية وتوصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والمعايير الدولية ذات الصلة، وذلك ضمن رؤية مندمجة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ومبادئ الحكامة الجيدة وجودة الخدمة العمومية.

تقييم الأثر المرتقب لمشروع القانون، ومدى قدرته على تعزيز جودة تنظيم مهنة العدول وعصرنتها، والارتقاء بأدائها في مجال توثيق الحقوق والمعاملات، ومواكبة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الراهنة.

الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ميثاق إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2013 ، صص 85، 91،92

راجع: نص القانون رقم 16.03 مرفقا بالنصوص التطبيقية له، ضمن :

https://www.cour-

constitutionnelle.ma/Documents/Lois/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A

7%D9%84%D8%A9.pdf

السياق العام

1.1. نبذة تاريخية عن الإطار القانوني المنظم لمهنة العدول

يُعد توثيق المعاملات عبر النظام العدلي من أقدم الممارسات ذات الطابع القانوني في المغرب، حيث تعاقبت أشكال متعددة للإثبات تراوحت بين الالتزامات الشفوية المعززة بشهادة عدد من الشهود، وبين تحرير العقود والعهود كتابة، وذلك في إطار مبادئ الفقه الإسلامي وقواعده وقد

انتقل توثيق المعاملات من ممارسة تقليدية إلى مهنة قائمة بذاتها، خضعت تدريجيا لتنظيم قانوني حديث خاصة خلال فترة الحماية ثم بعد الاستقلال.

وهكذا عرفت مهنة العدول ببلادنا مسارا تاريخيا وتشريعيا متدرجا يعكس الأهمية التي حظيت بها داخل المنظومة القضائية والتوثيقية الوطنية. فقد شكل الظهير الشريف الصادر في 7 يوليوز 1914 إحدى المحطات الأولى لتنظيم خطة العدالة في إطار قانوني مكتوب، تلاه الظهير الشريف المؤرخ في 23 يونيو 1938 الذي جاء لتطوير بعض المقتضيات المرتبطة بممارسة المهنة وضبطها، ثم الظهير الشريف الصادر في 7 فبراير 1944 الذي عزز مكانة العدول ضمن بنية القضاء الشرعي. وقد ظل هذا الإطار التقليدي ساري المفعول إلى أن صدر في 6 ماي 1982 القانون رقم 11.81 القاضي بتنظيم خطة العدالة، الذي اعتبر خطوة نوعية في عصرنة المهنة وتحديد اختصاصاتها وشروط ممارستها.

ومع التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وتطور منظومة العدالة، صدر في 14 فبراير 2006 القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة، الذي أدخل إصلاحات جوهرية همت تنظيم المهنة وتحديث مساطرها وتعزيز الضمانات المرتبطة بها، قبل أن يصدر المرسوم رقم 2.08.378 بتاريخ 28 أكتوبر 2008 والقرارات التنظيمية التي أعقبته، لتحديد كيفيات تطبيق هذا القانون وتدقيق إجراءاته التنظيمية. وفي سياق مواصلة هذا المسار الإصلاحي، جاء مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول ليعبر عن مرحلة جديدة تهدف إلى ملاءمة الإطار القانوني للمهنة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وبما يسهم في تطوير أداء العدول، وتوسيع مجالات تدخلهم، وتكريس مبادئ الشفافية والمهنية في ممارسة التوثيق العدلي.

ويقوم العدول ، بصفتهم مهنيين قانونيين يزاولون التوثيق تحت سلطة القضاء، بتحرير العقود الرسمية المتعلقة بالزواج والطلاق، والبيع والشراء، والهبات، والوصايا، والإرث، وغيرها من التصرفات ذات الصبغة الشرعية أو المدنية، مع ضمان صحة الإجراءات وحماية حقوق الأطراف. ويبلغ عدد العدول الممارسين بالمغرب حوالي 3134 عدلا، منهم ما يقارب 16 في المائة من النساء العدلات.

انظر: ديباجة القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة، ضمن

https://www.cour-

constitutionnelle.ma/Documents/Lojs/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A

7%D9%84%D8%A9.pdf

الجريدة الرسمية، عدد 5400 بتاريخ 2 مارس 2006

راجع لائحة النصوص التطبيقية للقانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة، ضمن:

https://www.cour-

constitutionnelle.ma/Documents/Lois/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9.pdf

رئاسة النيابة العامة التقرير السنوي، 2024، ص. 177.

2.1. القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة

يخضع التوثيق العدلي لمقتضيات القانون رقم 16.03 الصادر قبل عشرين سنة. وقد جاء هذا النص التشريعي، وقتئذ، لسد الثغرات التي كانت تشوب الإطار القانوني السابق عليه، ومعالجة المشاكل التوثيقية المطروحة، ودمج خطة العدالة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وجعلها في مصاف المهن القانونية والقضائية المتطورة، مع الحفاظ في نفس الوقت على خصوصيتها المرتبطة بالتوثيق الشرعي

يتألف القانون رقم 16.03 من ديباجة و 86 مادة، وينظم مهنة العدول من خلال المحاور التالية:

شروط الانخراط في خطة العدالة

ضوابط ممارسة المهنة

اختصاصات العدول

الضمانات المهنية والأخلاقيات

التأديب والمراقبة

هذا، وبعد عشرين سنة من تطبيق القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة، تبرز الحصيلة الميدانية التي وقف عليها القطاع الحكومي المكلف بالعدل، إلى جانب ما عبر عنه المهنيون من مطالب وملاحظات متواترة 10 ، الحاجة إلى مراجعة تشريعية متأنية تستند إلى تقييم موضوعي لواقع الممارسة. فقد كشفت التجربة العملية عن عدد من الإكراهات والصعوبات التي تؤثر على نجاعة الأداء المهني وجودة الخدمات التوثيقية.

وفي هذا الصدد، تم التشديد على ضرورة الانتقال من مفهوم "خطة العدالة" إلى تصور عصري متكامل المهنة العدول كمهنة

منظمة بقانون حديث، من شأنه تجاوز عدد من الإشكاليات التي تواجهها منظومة التوثيق العدلي، من أبرزها:

عدم اعتماد شروط تفصيلية للرفع من مستوى الولوج إلى المهنة، بما في ذلك نوعية الشواهد المطلوبة

عدم تعميم نظام المباراة، الأمر الذي لا يضمن تكافؤ الفرص بين المرشحين؛

غياب التكوين المستمر الإلزامي الذي ينبغي أن يستفيد منه العدول بكيفية دائمة ومنتظمة تواكب المستجدات

ضعف تمثيلية المرأة في الأجهزة التنفيذية للهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للعدول

نواقص تتعلق بتنظيم حقوق وواجبات العدول من قبيل غياب مقتضيات واضحة بشأن إمكانية التوقف عن

ممارسة المهنة، وعدم التأكيد على ضرورة ممارستها داخل المكتب، وكذا غياب حماية قانونية صريحة للعدل أثناء أداء مهامه ؛

عدم تضمين القانون مقتضيات دقيقة لبعض الممارسات، مثل شهادة اللفيف، وكيفية تدبير الأرشيف ونسخ

الشهادات والعقود

غياب توظيف الرقمنة في عمل العدول :

إكراهات عملية أخرى في ما يتعلق بمذكرة الحفظ باعتبارها سجلا يطرح صعوبات عند إضافة بيانات لاحقة وبالعملية المرتبطة بالشهادة الإدارية الخاصة بالعقار غير المحفظ، إلخ.

جلسة الإنصات إلى وزارة العدل، 18 فبراير 2026.

10 جلسة الإنصات إلى الهيئة الوطنية للعدول 18 فبراير 2026

.3.1. ازدواجية نظام التوثيق بالمغرب

إلى جانب التوثيق العدلي الذي يضطلع به حصريا العدول، شهد التوثيق العصري بالمغرب تطوره في ظل نظام الحماية متأثرا بالنموذج اللاتيني الفرنسي للتوثيق. فقد تم تنظيم مهنة الموثق لأول مرة بظهير 4 ماي 1925، الذي أرسى قواعد الموثق كموظف عمومي يتولى تحرير العقود الرسمية، خاصة في المجال العقاري والتجاري. وبعد الاستقلال، واصل المغرب تحديث الإطار القانوني للمهنة، إلى أن صدر القانون رقم 32.09 سنة 122011 ، الذي أعاد تنظيم المهنة في إطار جديد يقوم على الممارسة الفردية، والاستقلال المهني، وتحمل المسؤولية، والتأمين الإجباري عن الأخطاء المهنية، مع اعتماد متزايد للرقمنة وتعزيز ضمانات الأمن التعاقدي.

وعليه، فإن نظام التوثيق في المغرب يقوم على مسارين مهتيين رئيسيين يعملان جنبا إلى جنب مسار تقليدي مرتبط بالتوثيق العدلي ذي المرجعية الفقهية، ومسار عصري ذو مرجعية قانونية وضعية، نشأ في سياق تاريخي مختلف خلال الحماية، ثم استمر وتطور بعد الاستقلال .

أما من حيث الاختصاصات، ثمة تعاملات قانونية متعددة يمكن توثيقها سواء لدى الموثق أو لدى العدل على حد سواء لا سيما في مجال تحرير الوثائق المدنية والعقارية. ومن أبرز هذه المعاملات عقود البيع والشراء الخاصة بالعقارات، وعقود الرهن وعقود الهبة والصدقة والوكالات بمختلف أنواعها، والإقرارات والتصريحات الرسمية، وعقود القسمة والمعاوضة، إضافة إلى الإشهادات المتعلقة بالالتزامات المالية. وفي مثل هذه الحالات، تترك لأطراف التعاقد حرية اختيار الجهة الموثقة التي يرغبون في التعامل معها، بحسب ما يرونه مناسبا لمصالحهم.

وبالمقابل، يتمتع الموثقون بمجموعة من الاختصاصات الحصرية المرتبطة أساسا بالمجال الاقتصادي والتجاري والمالي، نظرا الطبيعة تكوينهم القانوني والتقني العصري. ذلك أنهم الجهة المختصة بتوثيق عقود الشركات التجارية من تأسيس وتعديل وتفويت وحل، كما يتولون تحرير الأنظمة الأساسية للشركات، وعقود القروض البنكية والضمانات المرتبطة بها، والتوثيق المتعلق بالعمليات التجارية المعقدة. ويضطلعون كذلك بتحرير العقود باللغة الأجنبية عند الاقتضاء، وإعداد المحررات الرسمية ذات الطابع الدولي أو المرتبطة بالاستثمار، وهي مجالات تتطلب خبرة قانونية وتقنية خاصة تتلاءم مع طبيعة التوثيق العصري ومتطلبات المعاملات الاقتصادية الحديثة .13

أما العدول فيرتبط اختصاصهم الحصري بمجال الأحوال الشخصية والمعاملات ذات الطابع الشرعي ويعملون تحت إشراف القضاء. ويشمل هذا الاختصاص تحرير عقود الزواج والطلاق والرجعة، والإشهاد على النسب، وتحرير الفرائض والإرث وقسمة التركات، إضافة إلى الوصايا وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والإشهادات المتعلقة بالحالة المدنية. وتعد هذه المجالات من صميم عمل العدول، نظرا لارتباطها الوثيق بالفقه الإسلامي وبالمرجعية الشرعية التي تنظم القواعد القانونية المرتبطة بمجال الأحوال الشخصية.

الجريدة الرسمية، عدد 661 بتاريخ 23 يونيو 1925

12 الجريدة الرسمية، عدد 5998، بتاريخ 24 نونبر 2011

13 جلسة الإنصات إلى المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب، 11 فبراير 2026

ومن خلال هذا التوزيع الوظيفي، يتضح أن نظام التوثيق المغربي يقوم على منطق التكامل بين مهنتي العدول والموثقين حيث يختص العدول أساسا بالتوثيق ذي الطابع الشرعي والأسري، بينما يضطلع الموثقون بالتوثيق التجاري والاقتصادي والمالي الحديث، مع وجود مجال مشترك واسع بينهما في المعاملات المدنية والعقارية.

اختصاصات حصرية للعدول

اختصاصات مشتركة

اختصاصات حصرية للموثقين

. عقود الزواج

عقود الطلاق والرجعة

. عقود بيع وشراء العقارات

عقود القرض والرهن

. عقود الوصية والوكالات

عقود القسمة والمعاوضة

. الإقرارات والإشهادات

الإرث والوصايا

إثبات النسب وباقي الأحوال الشخصية

. عقود تأسيس الشركات

. عقود القروض البنكية

العقود التجارية

. وثائق دولية

---

2. عرض وتحليل مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول

1.2. هيكلة ومضامين مشروع القانون

يتألف مشروع القانون رقم 16.22 من 203 مواد تتوزع على 15 بابا و 15 فرعا ويمكن عرض بنية هذا النص التشريعي ومضمون مقتضياته على النحو التالي:

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادتان 1 و 2 تعرف العدل كمساعد للقضاء يمارس مهنة حرة ويتقيد بأخلاقيات المهنة.

الباب الثاني: الولوج إلى المهنة وحالات التنافي

الفرع الأول: شروط الولوج إلى المهنة

المواد من 3 إلى 7 تحدد شروط الولوج إلى المهنة بالنسبة للجنسين، ومن أبرزها: التوفر على الجنسية المغربية، وأن يتراوح السن بين 21 و 45 سنة، والحصول على إجازة في الشريعة أو في القانون، والنجاح في مباراة الولوج إلى المهنة، إلى جانب شروط أخرى. كما تضم أحكاما تفصيلية حول تنظيم الامتحانات المهنية، وفترات التمرين، وبرامج التكوين.

الفرع الثاني: حالات التنافي

المادتان 8 و 9: تحددان حالات التنافي مع ممارسة مهنة العدول: الوظائف الإدارية والقضائية، مهن المحامي والموثق والمفوض القضائي والخبير القضائي، ممارسة التجارة، إلخ.

الباب الثالث: مزاولة المهنة

المواد من 10 إلى 18 تتناول الإطار القانوني لمزاولة مهنة العدل. فهي تحدد كيفية ممارسة المهنة، وتبين شروط فتح المكتب المهني والتسجيل في جدول المجلس الجهوي للعدول. كما تحدد إجراءات التعيين بعد اجتياز التمرين، وشروط الشروع في الممارسة، وأداء اليمين القانونية. وتبرز هذه المواد كذلك الضوابط الإدارية المرتبطة بتدبير العدول داخل الدوائر القضائية وآليات تعيينهم.

الباب الرابع: حقوق العدل وواجباته

الفرع الأول: الحقوق

المواد من 19 إلى 26 تنظم هذه المقتضيات الحقوق المهنية للعدل، حيث تقرر حقه في تقاضي أتعاب عن أعماله، وتمكنه من طلب الانتقال أو التوقف المؤقت عن المهنة أو الإعفاء منها وفق مساطر محددة. كما تضع آليات لضمان استمرارية العمل في حالة غيابه، من خلال تكليف عدل آخر بتسيير المكتب مؤقتا وحماية مصالح المتعاقدين.

الفرع الثاني: الواجبات

المواد من 27 إلى 45 يلزم هذا الفرع العدل بمجموعة واسعة من الواجبات المهنية، أهمها احترام القوانين المنظمة للمهنة، وممارسة العمل بانتظام، وتجهيز مكتب ملائم والعمل وفق الأنظمة الإلكترونية المعتمدة، ومسك سجلات دقيقة للعقود والحسابات كما يفرض عليه التقيد بالتعريفة، والحفاظ على السر المهني، وتحمل المسؤولية المدنية والتأمين عنها، وتجنب حالات التنافي والممارسات الممنوعة، إضافة إلى تقديم تقارير دورية والخضوع للتكوين المستمر تحت طائلة المساءلة التأديبية.

الباب الخامس: الاختصاص وإجراءات تلقي وتحرير العقود والشهادات

الفرع الأول: الاختصاص

المواد من 46 إلى 49 تنظم هذه المواد نطاق اختصاص العدل من حيث المكان والموضوع، إذ يزاول مهامه أساسا داخل دائرة نفوذ محكمة الاستئناف التي يقع فيها مكتبه، مع بعض الاستثناءات. كما تحدد قواعد الاختصاص عند تعدد الدوائر القضائية، وتلزم العدل بتحرير الوثائق داخل مكتبه حين يكون موضوعها خارج دائرة نفوذ المحكمة الابتدائية.

الفرع الثاني: إجراءات تلقي العقود والشهادات

المواد من 50 إلى 56 تنظم هذه المواد إجراءات تلقي العقود والشهادات، حيث تلزم العدلين بتلقيها معا أو الحصول على إذن القاضي في حالة التلقي الفردي، وتحدد شروط الشهود ومنع حالات التنافي مع إمكانية الاستعانة بمترجم عند الحاجة والتعامل مع ذوي الإعاقة بوسائل مناسبة. كما توجب على العدلين التحقق من هوية الأطراف وأهليتهم وصحة الوثائق، والاعتماد على أصول مستندات التملك، خاصة عند توثيق الملكيات العقارية.

الفرع الثالث: تحرير العقود والشهادات

المواد من 57 إلى 65 تنظم كيفية تحرير العقود والإشهادات من طرف العدول، وتؤكد أن ذلك يتم تحت مسؤوليتهم ووفق ضوابط قانونية دقيقة. إذ يجب أن تتضمن الوثائق جميع البيانات الأساسية وتحرر بوضوح وباللغة العربية، مع احترام الشكليات القانونية في التوقيع والتوثيق ومراجعة

سلامة المحررات قبل تسليمها. كما تضع النصوص قواعد لحفظ الوثائق وتصحيح الأخطاء وحمايتها من الضياع أو التحريف، مع إمكانية اعتماد الوسائل الإلكترونية، ضمانا لصحة المعاملات وحماية حقوق الأطراف.

الباب السادس: شهادة اللفيف

المواد من 66 إلى 75 تتناول تنظيم شهادة اللفيف، من خلال تحديد شروط قبول الشهود وضبط إجراءات الاستماع إليهم وتوثيق أقوالهم وفق مقتضيات قانونية دقيقة. كما يكرس واجب العدول في التحقق من هوية الشهود وأهليتهم، والتثبت من مطابقة الشهادة للوقائع المطلوب إثباتها قبل تحريرها. ويحدد كذلك نطاق حجية الشهادة، خاصة في الحالات التي ينكر فيها الشاهد مضمونها أو حضوره.

الباب السابع: الخطاب على العقود والشهادات

المواد من 76 إلى 78 تنظم مسطرة الخطاب على العقود والإشهادات، حيث يتوجب على العدول توجيه الوثائق بعد تحريرها إلى القاضي المكلف بالتوثيق لمراقبتها والتأكد من استيفائها للشروط القانونية. ولا تكتسب الوثيقة صبغتها الرسمية إلا بعد وضع القاضي خطابه وتوقيعه عليها داخل أجل أقصاه ثلاثة أيام.

الباب الثامن حفظ العقود والشهادات والسجلات وتسليم النسخ

الفرع الأول: حفظ العقود والشهادات والسجلات

المواد من 79 إلى 83 تنظم قواعد حفظ العقود والإشهادات والسجلات، حيث يلزم العدول بحفظ الأصول والنسخ داخل مكاتبهم أو بسجلات خاصة وفق ضوابط دقيقة، مع إخضاعها لمراقبة القاضي المكلف بالتوثيق. كما يحدد إجراءات إرجاع الوثائق وتسليمها، وحالات فقدان الأهلية أو التوقف عن المهنة، مع ضمان حماية المعطيات وإمكانية اعتماد الحفظ الورقي أو الإلكتروني وفق كيفيات يحددها نص تنظيمي.

الفرع الثاني: تسليم النسخ

المواد من 84 إلى 90 تعالج إجراءات تسليم النسخ واستخراجها من العقود والإشهادات حيث يحدد الجهة المخولة بطلب النسخ وشروط تسليمها، ويخضع ذلك لإذن القاضي المكلف بالتوثيق ومراقبته. كما يبين كيفية استخراج النسخ المطابقة للأصل، وتنظيم سجلاتها، وضمان مطابقتها للوثائق المحفوظة، مع تحديد المسؤوليات المرتبطة بحمايتها وسلامة تداولها.

الباب التاسع: المشاركة

المواد من 91 إلى 100 تنظم نظام المشاركة بين العدول، حيث يحدد شروط إبرام عقد المشاركة وكيفية تدبير المكاتب المشتركة وتوزيع المسؤوليات بين الشركاء. كما يبين إجراءات الموافقة على المشاركة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وآليات حل النزاعات أو إنهاء عقد المشاركة، مع إخضاع ذلك لمراقبة القاضي المكلف بالتوثيق، والوكيل العام للملك، والمجلس الجهوي للعدول.

الباب العاشر: المراقبة والبحث والتفتيش والتأديب

الفرع الأول: المراقبة

المواد من 101 إلى 104: تتعلق بالمراقبة التي يمارسها قاضي التوثيق والمجلس الجهوي للعدول والسلطة الحكومية الملكفة بالمالية على مكاتب العدول.

الفرع الثاني: البحث والتفتيش

المواد من 105 إلى 110 تتناول كيفيات تفتيش مكاتب العدول من قبل الوكيل العام للملك، ومعالجة الاختلالات التي قد تمس سير المهن.

والقيام بالأبحاث اللازمة بناء على شكايات أو إشعار أو معلومات، أو من خلال عمليات التفتيش الدورية.

الفرع الثالث: التأديب

المواد من 111 إلى 130 تخصص هذه المواد النظام التأديب، حيث تحدد المخالفات المهنية والعقوبات المترتبة عنها، مثل التنبيه والإنذار

والتوقيف والعزل. كما تبين المساطر المتبعة أمام المجالس الجهوية والوطنية، وضمانات حق الدفاع للعدل المتابع.

كما تتناول الإجراءات المتعلقة بالتوقيف المؤقت عن العمل والحالات التي تبرره، والآثار المترتبة عنه، وكيفيات إعادة إدماج العدل في المهنة

بعد زوال سبب التوقيف.

الباب الحادي عشر: حماية المهنة

المواد من 131 إلى 139 تتناول إجراءات حماية مهنة العدول وضمان حسن ممارستها، حيث يحدد الشروط والضوابط المتعلقة بحمل بطاقة مهنية، ووضع اللوحة التعريفية للمكتب، ومنع الأعمال الإشهارية لخدمات العدل، كما يسن عقوبات تأديبية ومالية في حالة الإخلال بالواجبات

المهنية. ويمنع متابعة العدل جنائيا بسبب أعماله المهنية إلا بإذن من النيابة العامة أو قاضي التحقيق، مع وضع تدابير لضمان حماية حقوق المتعاملين مع العدول، وتنظيم إجراءات تنفيذ الأحكام المتعلقة بمكاتبهم.

الباب الثاني عشر : الهيئة الوطنية للعدول

المواد من 140 إلى 146 تتناول هذه المواد الهيئة الوطنية للعدول، من حيث تكوينها واختصاصاتها، ودورها في تمثيل المهنة وطنياً، ووضع أنظمتها الداخلية، والإشراف على المجالس الجهوية.

كما تحدد التنظيم المالي للمهنة، بما في ذلك واجبات الانخراط والاشتراك السنوي والمساهمات المهنية، إضافة إلى مراقبة الالتزام بإبرام عقود التأمين عن المسؤولية المدنية للعدول وإمكانية اكتتابها لفائدتهم، وإنشاء وإدارة مشاريع اجتماعية لفائدتهم.

الفرع الأول: الجمعية العامة للهيئة الوطنية

المادتان 147 و 148 تتناولان تنظيم الجمعية العامة للهيئة الوطنية للعدول باعتبارها أعلى سلطة تقريرية داخل الهيئة، حيث يحدد تشكيلتها ودورية انعقادها واختصاصاتها في رسم التوجهات العامة للمهنة. كما يحدد كيفيات وأجال انعقاد اجتماعاتها واتخاذ القرارات داخلها، وآليات تحرير محاضرها ونشر أعمالها.
الفرع الثاني: رئيس الهيئة الوطنية

المواد من 149 إلى 166 تتناول تنظيم الهيئة الوطنية للعدول وهياكلها، خاصة مهام رئيس الهيئة والمكتب التنفيذي وكيفيات انتخابهم واختصاصاتهم في تدبير شؤون المهنة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة. كما يحدد مساطر الترشح والانتخاب، وطرق الطعن في نتائجه، وتنظيم اجتماعات الأجهزة المسيرة للهيئة وضمان شفافية أعمالها.

الفرع الثالث: المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية

المواد من 167 إلى 171 تتناول تنظيم المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية للعدول، من حيث تأليفه واختصاصاته وكيفية انتخاب أعضائه وتسيير اجتماعاته. كما يحدد إجراءات اتخاذ قراراته ونشرها، وطرق الطعن فيها أمام الجهات المختصة وفق المقتضيات القانونية.

الباب الثالث عشر : المجالس الجهوية للعدول

المواد من 172 إلى 194: تعالج هيكلة المجالس الجهوية للعدول، واختصاصاتها في التأطير والمراقبة، ودورها في تنظيم المهنة محليا، مع بيان آليات اتخاذ القرارات داخلها.

الباب الرابع عشر: مسك الحسابات

المادتان 195 و 196 تنظمان مسك الحسابات المالية للهيئة الوطنية للعدول والمجالس الجهوية، حيث يفرض إعداد تقارير مالية سنوية ومراقبتها من طرف محاسب معتمد لضمان الشفافية والتدبير السليم اللموارد المالية.

الباب الخامس عشر : أحكام ختامية وانتقالية

المواد من 197 إلى 203 تتضمن الأحكام الختامية والانتقالية لمشروع القانون، حيث يحدد تاريخ دخوله حيز التنفيذ وأجال تطبيق مقتضياته ونسخ الأحكام المخالفة له، مع تنظيم كيفية انتقال العدول المزاولين من الإطار القانوني السابق إلى النظام الجديد. كما ينص على استمرار العمل بالقوانين السابقة مؤقتا إلى حين صدور النصوص التنظيمية اللازمة وتكييف أوضاع المهنيين وفق المقتضيات الجديدة.

2.2. المستجدات التشريعية لمشروع القانون

يمكن إجمال أهم المستجدات التي أتى بها مشروع القانون في المحاور التالية:

1.2.2. تحول مفاهيمي من "خطة العدالة" إلى "مهنة العدول"

ويؤشر هذا الانتقال في "التسمية" من منطق "خطة العدالة ذات الطابع التقليدي بموجب القانون رقم 16.03 ، إلى منطق مهنة العدول"، على أن مشروع القانون يعتبر التوثيق العدلي مهنة حرة منظمة، وفق ضوابط قانونية دقيقة، على غرار باقي المهن القانونية المساعدة للقضاء التي تستمد تسميتها من اسم ممارسيها. هذا التحول المفاهيمي يعكس إرادة المشرع

في إدماج مهنة العدل ضمن منظومة قانونية تقوم على المهنية والتأهيل المستمر والتحديث.

ومن جهة أخرى، وفي سياق هذا التحول المفاهيمي التحديثي، تم اقتراح اعتماد تسمية مهنة التوثيق العدلي" في عنونة مشروع القانون، انسجاما مع المهام التوثيقية التي يقوم بها العدل، وتمييزا له عن التوثيق العصري، وتكريسا لمبدأ المساواة مع باقي المهن القانونية والقضائية 15.

---

14 وزير العدل، تقديم مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، ضمين تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات بمجلس النواب

41.

https://www.mcrpsc.gov.ma/PDF/PPL/Projets/N/3105/Representants/RAP_COM_1.pdf

15 مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات حول مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، صص 66.51.

https://www.mcrpsc.gov.ma/PDF/PPL/Projets/N/3105/Representants/RAP_COM_1.pdf

---

2.2.2. شروط الولوج إلى المهنة

جاء المشروع بمراجعة شاملة لشروط الولوج إلى المهنة، حيث تم تدقيقها وتفصيلها وتتميمها مقارنة بالمقتضيات المخصصة لها في القانون رقم 16.03. فقد تم تخفيض السن الأدنى للترشح إلى 21 سنة بدل 25 سنة، كما تم فتح إمكانية المشاركة في المباراة أمام حاملي شهادات العالمية أو شهادة الإجازة التي تسلمها المعاهد والمؤسسات التابعة لجامعة القرويين. وأضاف المشروع شروطا دقيقة تتعلق بحسن السيرة والسلوك، وعدم صدور عقوبات تأديبية أو زجرية أو جنائية تمس بالشرف أو الأمانة في حق المترشح ولو رد إليه اعتباره، والتنصيص الصريح على حالات التنافي وعدم الأهلية. كما تم إقرار نظام إعفاء من المباراة لبعض الفئات المهنية، مثل القضاة وموظفي كتابة الضبط، وفق شروط محددة.

3.2.2. إعادة هيكلة منظومة التكوين

أولى مشروع القانون أهمية خاصة لتكوين العدول، حيث أعاد هيكلة نظام التمرين والتأهيل بشكل جذري. فقد تم اعتماد نظام تكوين أساسي موحد لمدة ستة أشهر داخل مؤسسة للتكوين، يعقبه تدريب عملي لمدة ثمانية عشر شهرا بمكتب عدلي، مع إخضاع المتمرن لامتحان نهاية التمرين قبل التعيين النهائي. كما تم التنصيص على إمكانية تمديد فترة التمرين عند عدم النجاح في الامتحان. وتشكل هذه المقتضيات تطورا نوعيا مقارنة بالقانون رقم 16.03 الذي أحال المقتضيات المتعلقة بالتمرين على نص تنظيمي يُجسده المرسوم رقم 2.08.378 ، السالف الذكر، بحيث لا تتجاوز مدة التدريب العملي أربعة أشهر.

4.2.2. إقرار الزامية التكوين المستمر

من المستجدات البارزة التي جاء بها مشروع القانون التنصيص الصريح على إلزامية التكوين المستمر للعدول طيلة مسارهم المهني. فقد اعتبر المشروع أن مواكبة المستجدات القانونية والتقنية شرط أساسي لمزاولة المهنة، ورتب على التخلف غير المبرر عن دورات التكوين المستمر مسؤولية تأديبية. وإذا كان القانون رقم 16.03 لا يتضمن مقتضيات خاصة بالتكوين المستمر، فإن إدراجها في المشروع الجديد يعكس إرادة المشرع لتطوير الكفاءات المهنية بشكل دائم ومنتظم،

والاستثمار في الرأسمال البشري وتطوير الكفاءات، ومواكبة التحولات التشريعية والتكنولوجية التي تعرفها منظومة العدالة ببلادنا.

5.2.2. توسيع واجبات العدول وتحديثها

وسع مشروع القانون بشكل كبير دائرة واجبات العدل مقارنة بالقانون السابق، حيث لم تعد الواجبات مقتصرة على المبادئ العامة، بل أصبحت مؤطرة بأحكام دقيقة ومفصلة. فقد ألزم المشروع العدل باتخاذ مكتب مجهز بوسائل تقنية حديثة، واعتماد العمل الإلكتروني في مختلف الإجراءات، ومسك سجلات إلكترونية، وإصدار وصولات الأتعاب بطريقة إلكترونية. كما فرض إعداد تقارير سنوية إحصائية حول نشاط المكتب ووسع نطاق واجب السر المهني ليشمل المستخدمين والمتدربين.

6.2.2. إرساء نظام متكامل للمسؤولية المهنية

من أهم الإضافات التي جاء بها مشروع القانون، إرساء نظام واضح ومفصل للمسؤولية المهنية للعدل. فقد تم التنصيص لأول مرة على المسؤولية المدنية للعدل عن أخطائه المهنية وعن أخطاء أجرائه ومتمرنيه، مع إلزامه بإبرام عقد تأمين لضمان هذه المسؤولية. كما تم تحديد الأفعال الممنوعة بشكل دقيق ، وربطها بآليات للمساءلة التأديبية والزجرية عند الاقتضاء. في المقابل، يفتقر القانون رقم 16.03 إلى مثل هذا التأطير المفصل، مكتفيا بإشارات عامة غير كافية لحماية حقوق المتعاملين.

7.2.2. رقمنة المهنة وتحديث وسائل العمل

2933

يعد إدخال الرقمنة في مجال عمل العدول من أبرز المستجدات التي حملها المشروع. فقد نص صراحة على اعتماد الإيداع الإلكتروني للعقود لدى قاضي التوثيق وتمكين هذا الأخير من معالجتها والتأشير عليها عن بعد، ومسك السجلات الرقمية والأرشفة الإلكترونية، وإصدار الوصل الإلكتروني للأتعاب، والتواصل الرقمي مع الإدارات المختصة. وهذه المقتضيات تمثل قطيعة مع النظام الورقي التقليدي الذي هو معمول به في ظل القانون رقم 16.03، وتنسجم مع توجه الدولة نحو رقمنة الخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية.

8.2.2. ضبط أدق لإجراءات التوثيق

عمل مشروع القانون على ضبط إجراءات تلقي العقود والشهادات بشكل أكثر دقة ووضوحا، حيث حدد الاختصاص الترابي للعدول، ونظم مساطر التلقي الفردي والثنائي، وشروط الشهادة، وحالات الموانع والتنافي، وكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة أو غير المتكلمين بالعربية. كما

فصل في الإجراءات المتعلقة بالعقارات المحفظة وغير المحفظة، وهو ما يوفر وضوحا قانونيا أكبر مما هو عليه الأمر في القانون رقم 16.03

9.2.2. تنظيم الحقوق المالية وتعزيز الشفافية

لقد أطر المشروع الجانب المتعلق بالمداخيل المالية للعدول عن تحرير العقود والشهادات والإجراءات ذات الصلة بها، حيث منع تقاضي أية مبالغ خارج تعريفة الأتعاب القانونية، وألزم بإصدار وصولات إلكترونية. وهي مقتضيات جديدة تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية وحماية حقوق المتعاملين.

10.2.2. تقوية تنظيم المهنة وهيئاتها وتمثيلية المرأة العدل

أعاد المشروع هيكلة التنظيم المهني للعدول، وعزز دور الهيئة الوطنية للعدول والمجالس الجهوية، ومنحها اختصاصات أوسع في مجالات التأطير والمراقبة والتكوين والتأديب، ونظم بتفصيل المساطر والإجراءات المتعلقة بتنفيذها. كما أقر وجوب تمثيلية نسبية للمرأة العدل في المجالس الجهوية للعدول في الصيغة التي وافق عليها مجلس النواب، في انسجام مع إقراره حق النساء في الولوج إلى مهنة العدول تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في هذا المجال، وطبقا لأحكام الدستور الضامنة للمساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة جميع أشكال التمييز.

16- مجلس النواب، الجلسة العامة، 3 فبراير 2026

---

3 ملاحظات في منهجية إعداد وتصميم مشروع القانون

1.3. غياب دراسة الأثر

إن توجه المشرع نحو إعداد إطار تشريعي جديد من خلال مشروع القانون رقم 16.22 ، دون تقديم دواعي موضوعية معززة بمعطيات ملموسة تقتضي النسخ الكلي للإطار القانوني القائم، ولا سيما القانون رقم 16.03، يعكس مقاربة في تدبير الإصلاحات التشريعية لا تقوم على تقييم دقيق لحصيلة تطبيق القوانين الجاري بها العمل.

هذا، وإذا كان مشروع القانون، موضوع الإحالة، لا يتعلق بمجرد تعديل جزئي، وإنما يشكل تحولا عميقا لمهنة العدول من حيث المكانة في منظومة العدالة والتنظيم الداخلي والنجاعة والجودة في الخدمات والثقة داخل المجتمع، فإن هذه المسوغات تدرج مشروع القانون ضمن التشريعات الموجب إرفاقها بدراسة الأثر، بما في ذلك تحليل وتقييم النصوص القانونية الجاري بها العمل التي يتعين مراجعتها أو نسخها عند الاقتضاء، وتقييم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية

والمالية المتوقعة للأحكام التشريعية الجديدة، مع بيان الاستشارات التي يتعين القيام بها في مسلسل إعداد المشروع ".

في هذا السياق، وعلى مستوى المقارنة الدولية في مجال إصلاح التشريعات تؤكد مرجعيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن إصلاح التشريعات ينبغي أن يندرج ضمن دورة تنظيمية متكاملة تنطلق من تقييم موضوعي للقوانين الجاري بها العمل قبل الشروع في أي مراجعة تشريعية. وتشدد المنظمة على ضرورة إخضاع النصوص القانونية المراجعات دورية ترتكز على النتائج، بهدف قياس فعاليتها ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، ورصد آثارها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية قبل اقتراح أي تعديل عليها . كما توصي مبادئها التوجيهية المتعلقة بمراجعة رصيد التشريعات باعتماد "تقييم لاحق" للتشريع كالية دائمة تسمح بتحديد مكامن القصور والكلفة الحقيقية للتشريع وآثاره غير المقصودة، بما يضمن أن تكون الإصلاحات مبنية على معطيات موضوعية وليس على تقديرات ظرفية 19.

وبموازاة ذلك، تؤكد المنظمة أن جودة التشريع ترتبط ارتباطا وثيقا بمبادئ الشفافية والتشاور الموسع، حيث تدعو إلى إشراك الأطراف المعنية من فاعلين مهنيين ومؤسسات عمومية وخبراء ومواطنين في مختلف مراحل تقييم القوانين وإعداد الإصلاحات مع نشر نتائج التحليلات والمشاورات بما يعزز الثقة في العملية التشريعية ويضمن نقاشا عموميا مستنيرا حول الخيارات القانونية 2. ويُعد اعتماد هذه المقاربة القائمة على التقييم والانفتاح، وإشراك المعنيين من المرتكزات الأساسية للحكامة التشريعية الفضلى، بما يسهم في تحسين جودة القاعدة القانونية، وتعزيز استقرارها، والحد من تواتر الإصلاحات غير المستندة إلى تقييم فعلي لآثار النصوص القائمة.

17- طبقا للمادة 19 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، ومرسومه التطبيقي رقم 2.17.585
https://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/decret_2.17.585_Ar.pdf

15 OCDE, Recommendation of the Council on Regulatory Policy and Governance, 2012, pp.7-10.

19 OCDE, Reviewing the Stock of Regulation, 2020, p. 18.

20 OCDE, Recommendation of the Council on Regulatory Policy and Governance, 2012, pp. 7,11.

2.3. تعدد الإحالات على نصوص تنظيمية دون تحديد أفق زمني لإصدارها

يتوقف تطبيق مقتضيات مشروع القانون رقم 16.22 ، بعد المصادقة عليه، على إعداد وإصدار 21 نصا تنظيميا، وفق الصيغة التي صادق عليها مجلس النواب . وفي غياب أفق زمني واضح لاستكمال المنظومة التنظيمية المواكبة لهذا القانون ستظل مجموعة من مقتضياته معطلة، بما في ذلك مقتضيات أساسية، من قبيل تأسيس ملكية عقار غير محفظ المادة (56)، والتكوين المستمر للعدول (المادة (45) والمنصة الرقمية لحفظ الوثائق (المادة (83)، والحد الأدنى لتأمين ضمان

المسؤولية المدنية للعدل (المادة (38) وغيرها من المقتضيات ذات الأثر المباشر على فعالية التطبيق.

وتبرز التجربة العملية أن عددا من القوانين يستكمل مساره التشريعي من حيث المصادقة والنشر في الجريدة الرسمية غير أن بعض مقتضياته تظل معلقة بسبب تأخر إصدار النصوص التنظيمية المحال عليها، وهو ما يعكس واقعا عاما في المنظومة التشريعية يتسم ببطء وتيرة استكمال البناء القانوني، وضعف الحكامة التشريعية.

وتؤكد مرجعيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن فعالية التشريع لا تتحقق بمجرد صدور القانون، بل تظل رهينة بإرساء إطار تنظيمي واضح، يضمن تنزيله العملي في آجال معقولة. كما يتم التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة شمولية تجعل من قابلية القاعدة القانونية للتنفيذ عنصرا أساسيا في جودة التشريع، من خلال ضمان الاتساق بين النصوص القانونية والنصوص التنظيمية الكفيلة بتفعيلها . وعلاوة على ذلك، تشدد مبادئ المنظمة المتعلقة بـ تحليل الأثر التنظيمي 23 على أن تصميم التشريع ينبغي أن يدمج منذ البداية اعتبارات التنفيذ والإنفاذ، بما في ذلك تحديد الآليات التنظيمية المصاحبة له ، حتى لا يحدث انفصال بين اعتماد القانون وتطبيقه الفعلي. ومن جهة أخرى، تفيد مبادئ مراجعة رصيد التشريعات أن نجاعة القوانين تقتضي استتباع الإطار التشريعي بالنصوص التنظيمية والتدابير الإجرائية الملائمة وفي آجال مناسبة لضمان فعالية السياسات العمومية 24.

وبالتالي، فإن إصدار النصوص التنظيمية في آجال معقولة يشكل عنصرا جوهريا في الحكامة التشريعية، باعتباره شرطا الضمان التطبيق الفعلي للقانون، وتعزيز الأمن القانوني، وتفادي تعطيل الإصلاحات التشريعية التي لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد صدور النصوص التطبيقية لها.

4 ملاحظات حول منظومة التوثيق العدلي وتحديث مهنة العدول

جاء مشروع القانون رقم 16.22 بمستجدات تشريعية تروم عصرنة مهنة العدول، ويتجلى ذلك أولا، في تسمية المشروع نفسها التي تكرس الاعتراف القانوني بعمل العدول باعتباره مهنة قائمة الذات، كما يتجلى في عدد من المقتضيات المرتبطة بالتكوين الأساسي والتكوين المستمر، وتوظيف الرقمنة، وتحديث وسائل العمل، وإرساء التأمين عن المسؤولية المدنية للعدل، وتعزيز ضمانات حمايته القانونية، وغيرها من التدابير الرامية إلى تطوير الممارسة المهنية للعدول.

---

21 - المجلس النواب، الجلسة العامة، 3 فبراير 2026

22- OCDE, Recommendation of the Council on Regulatory Policy and Governance, 2012, p.7-8.

23- OCDE(2012), Ibid.

24- OCDE (2020), Ibid. pp.24-26.

غير أنه حسب مهنيين وخبراء تم الإنصات إليهم، يلاحظ أن مشروع القانون رقم 16.22 لم يذهب بعيدا في وتيرة تحديث ممارسة مهنة التوثيق العدلي بما يستوعب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة التي يعرفها المجتمع المغربي، والتي تمس كذلك البنية البشرية للمهنة بانفتاحها على كفاءات جديدة ومتنوعة مقارنة بالنموذج التقليدي للعدل. كما أبقى المشروع على بعض المقتضيات الإجرائية التي سبق أن كانت محل نقاش في إطار الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، لا سيما من حيث مدى مواكبتها للمستجدات وانسجامها مع بعض المرجعيات والمعايير الدولية المؤطرة المهن التوثيق.

لقد كرس مشروع القانون رقم 16.22 نفس المقاربة التي اعتمدها القانون الجاري به العمل، أي القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة، فيما يخص خطاب القاضي، وثنائية التلقي، وشهادة اللفيف، وذلك لما تثيره هذه المقتضيات حسب الممارسين 25، من إشكالات عملية متعددة تنعكس سلبا على حقوق الأفراد ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية المشروعة وتمس كذلك بحق العدول في مزاولة مهنتهم بصفة مستقلة، وفي ظروف ملائمة.

1.4 خطاب القاضي

تعد آلية خطاب القاضي من الخصوصيات الأساسية التي تميز نظام التوثيق العدلي في التشريع المغربي، حيث تشكل مرحلة قانونية لازمة لاستكمال الطابع الرسمي للعقود والشهادات التي يتلقاها العدلان. ويُقصد بخطاب القاضي قيام القاضي المكلف بالتوثيق بمراقبة الوثيقة بعد تحريرها والتأكد من استيفائها للشروط الشكلية والقانونية المطلوبة، قبل وضع توقيعه وخاتمه عليها، الأمر الذي يضفي عليها الصفة الرسمية ويمنحها الحجية القانونية الكاملة. وتقوم هذه الآلية على منطق الرقابة القضائية السابقة التي تروم تعزيز الأمن التوثيقي وحماية حقوق المتعاقدين من خلال ضمان سلامة

الإجراءات واحترام مقتضيات القانون قبل اعتماد الوثيقة.

ويعد النموذج المغربي في التوثيق العدلي من بين النماذج التوثيقية التي تعتمد آلية الرقابة القضائية السابقة على العقود العدلية، مقارنة مع معظم البلدان الإسلامية الأخرى. بحيث ثمة توجه عام يقوم على إضفاء الصفة الرسمية على المحرر التوثيقي مباشرة دون حاجة إلى اعتماد قضائي مسبق، استنادا إلى منطق المسؤولية المهنية المباشرة، وتحقيق السرعة والفعالية، وتخفيف العبء عن القضاء. ذلك أن تعدد المراحل الإجرائية قد يؤدي إلى إبطاء إنجاز العقود وتأخير آثارها القانونية، مما يدفع نحو تبسيط المساطر واعتماد آليات مراقبة أكثر مرونة وفعالية.

ومن الناحية العملية، ووفق إفادات المهنيين، تطرح آلية خطاب القاضي عددا من الإشكالات :

1 صعوبة التوفيق بين الأمن القانوني وفعالية التوثيق: يؤدي خطاب القاضي إلى تأخير إنجاز العقود، بل وتعطيلها أحيانا، فضلا عما قد يترتب عنه من تدخل في مضمون إرادة الأطراف، أو احتمال ضياع الحقوق نتيجة رفض الخطاب تبعا للسلطة التقديرية للقاضي المكلف بالتوثيق، خاصة في ظل غياب آلية تمكن العدل من الطعن أو استئناف قرار القاضي.

---

25 - جلسة الإنصات إلى الهيئة الوطنية للعدول، 18 فبراير 2026

هذا، وإذا كانت مراقبة القاضي تسهم في ضمان سلامة المحررات وحماية حقوق المتعاقدين، فإن غياب تقييم لأثر القانون الجاري به العمل، قائمة على معطيات رقمية ومؤشرات موضوعية، لا يساعد على قياس نجاعة الدور الرقابي والوقائي الذي يضطلع به القاضي في تحصين الوثائق والمحررات العدلية. كما أن وجود قصور في أداء بعض العدول لا يحول دون العمل على تأهيل المهنيين والارتقاء بكفاءاتهم في أفق مراجعة آلية خطاب القاضي مستقبلا بما يحقق توازنا أفضل بين مقتضيات الأمن التوثيقي ومتطلبات الفعالية والنجاعة.

وسعيا إلى تدارك البطء الناجم عن هذا الإجراء، نص مشروع القانون رقم 16.22 في المادة 77، على أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام لإنجاز خطاب القاضي. غير أنه في غياب تقييم موضوعي للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ولأجال التأشير القضائي على الوثائق العدلية المعمول بها في مختلف محاكم المملكة، يصعب توقع مدى إجرائية هذا الأجل المحدد في 3 أيام وضمان تطبيقه بفعالية.

2 مفارقة المسؤولية والحجية في آلية خطاب قاضي التوثيق : تنص المادة 57 من مشروع القانون رقم 16.22 على أن يحرر العقد أو الشهادة تحت مسؤولية العدلين ..... تأكيدا لما ورد في المادة 33 من القانون رقم 16.03 الجاري به العمل. وفي المقابل، تنص المادة 77 من المشروع نفسه على أن القاضي المكلف بالتوثيق يخاطب يدويا أو إلكترونيا على العقود والشهادات بعد مراقبتها والتأكد من استيفائها للشروط والإجراءات المطلوبة قانونا. ويترتب عن ذلك أن العدلين يتحملان

المسؤولية الكاملة عن مضمون العقد أو الشهادة، ويُسألان عند ثبوت أي تجاوز أو تقصير، ومع ذلك فإن توقيعهما لا يكفي لإضفاء الحجية القانونية النهائية على الوثائق التي يحررانها. ويظل القاضي الذي يضفي بتوقيعه الصفة الرسمية على الوثيقة غير ملزم بمسؤولية مباشرة عن مضمونها، رغم مشاركته في إنشاء المسؤولية القانونية المترتبة عن التأشير.

3. عدم التكافؤ بين مهنيي التوثيق تكرس آلية خطاب القاضي وضعا قانونيا يفتقر إلى الانسجام في ظل ازدواجية نظام التوثيق. فبينما يتمتع الموثق باستقلالية كاملة في إبرام العقود وتحرير الوثائق وإضفاء الصفة الرسمية عليها وايداعها مباشرة لدى المصالح المختصة بالحفظ والتوثيق العقود العقارية)، يظل العدل خاضعا الرقابة قضاء التوثيق، الأمر الذي يجعله في موقع أقرب إلى التبعية المهنية. وينتج عن ذلك وضع يتسم بعدم التكافؤ بين مهني التوثيق العدلي ومهني التوثيق العصري، سواء من حيث هامش الاستقلال المهني أو من حيث نطاق ممارسة الاختصاصات التوثيقية، فضلا عن كونه وضعا لا ينسجم مع متطلبات المنافسة المهنية العادلة بين الفاعلين في مجال التوثيق.

2.4 ثنائية التلقي

يتوقف تحرير الشهادات والعقود في نظام التوثيق العدلي على شرط مشاركة عدلين اثنين، خلافا لأنظمة التوثيق الحديثة بما فيها نظام التوثيق العصري بالمغرب التي تعتمد مبدأ الممارسة الفردية لمهنة التوثيق. وتعد ثنائية التلقي في منظومة العدول قاعدة تم الإبقاء عليها في مشروع القانون رقم 16.22. ولم يبادر المشرع، من خلال مشروع القانون المذكور، إلى مراجعة هذا الاختيار بما ينسجم مع تطور المنظومة القانونية الحديثة وتوجهات مهن التوثيق، وبما يتلاءم مع إرادة عصرنة مهنة العدول.
ويفيد القطاع الحكومي صاحب المبادرة التشريعية بأن المجلس العلمي الأعلى سبق أن أصدر فتوى في هذا الشأن، تؤكد على وجوب تلقي الشهادات من قبل عدلين اثنين، فضلا عن ضرورة خطاب القاضي، مع اعتبار الأمر ملزما لكافة المعنيين بالنظر إلى ارتباطه بالوازع الشرعي 26.

وجدير بالذكر أن عددا من الدول الإسلامية تعتمد مقاربات متباينة بشأن ثنائية التلقي في توثيق المعاملات كما يكرسها التشريع المغربي. ففي سلطنة عُمان ، يتولى "كاتب العدل" توثيق المحررات والعقود والتصديق عليها بصفة فردية، حيث يمارس اختصاصاته بشكل مستقل من حيث التحقق من هوية الأطراف وأهليتهم ومطابقة التصرفات للقانون. غير أنه لا يزاول نشاطه في إطار مهنة حرة، بل يشتغل كموظف عمومي تابع لوزارة العدل، يتولى إضفاء الصفة الرسمية على الوثائق بما يضمن حجيتها القانونية ويعزز الأمن القانوني للمعاملات. وقد شهدت مهنة التوثيق في تونس 20 تطورا تدريجيا انتقل بها من النظام التقليدي المرتبط بالقضاء الشرعي إلى نموذج مهني مستقل يقوم على عدل الإشهاد" باعتباره ضابطا عموميا يمارس مهنة حرة، بحيث

يمارس سلطة تحرير العقود وإضفاء الصفة الرسمية عليها مباشرة في إطار استقلال مني ومسؤولية قانونية واضحة.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الصعوبات والإكراهات العملية التي تثيرها قاعدة ثنائية التلقي، تشير إفادات المهنيين إلى بعض الممارسات التي لا تلتزم بمسطرة جواز التلقي بكيفية منفردة طبقا للقانون، وبالتالي، يتم استدعاء عدل ثان لـ"المصادقة" أو "التزكية" (العدل العاطف) دون أن يكون قد حضر الوقائع. ويثير هذا الوضع إشكالات جدية من زاوية سلامة المسطرة وتحمل المسؤولية المهنية للعدول، فضلا عن تأثيره على مصداقية العمل التوثيقي وانسجامه مع متطلبات الشفافية والنجاعة.

كما أن ثنائية التلقي فيما يتعلق بتحرير وتوثيق العقود المدنية، يصعب القبول بها من قبل المرتفقين. فعملية بيع عقار محفظ، مثلا، يمكن إنجازها بصورة قانونية كاملة من طرف موثق واحد، في حين تتطلب العملية نفسها مشاركة مهنيين اثنين من العدول بالإضافة إلى تدخل طرف ثالث هو قاضي التوثيق الذي يتعين عليه مراقبة الوثيقة ووضع تأشيرة الخطاب عليها.

3.4 شهادة اللفيف

تعد شهادة اللفيف من خصوصيات نظام الإثبات في التشريع المغربي، وهي وسيلة إثبات تقوم على شهادة جماعة من الأشخاص للإدلاء بمعطيات تتعلق بوقائع أو تصرفات يصعب إثباتها بالوسائل الاعتيادية. وقد استمدت هذه الآلية جذورها من الفقه المالكي، واعتمدها المشرع المغربي في إطار التوثيق العدلي لإثبات بعض الوقائع ذات الطابع الاجتماعي أو الواقعي. وتستند شهادة اللفيف إلى فكرة تغليب القرائن المستمدة من الشهادة الجماعية، إلا أنها تثير نقاشا قانونيا متواصلا بشأن مدى ملاءمتها لمتطلبات الإثبات الحديثة ومقتضيات الأمن القانوني.

---

26 مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات حول مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، ص. 61.
https://www.mcrpsc.gov.ma/PDF/PPL/Projets/N/3105/Representants/RAP_COM_1.pdf

27 - قانون الكتاب بالعدل، صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم 40/2003 وتم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم 51 / 2022

https://qanoon.om/p/2003/12003040/

28- قانون عدد 64 لسنة 1994 مؤرخ في 23 ماي 1994 يتعلق بتنظيم مهنة عدول الاشهاد

https://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX-13540-45-heldINXjjs/Recherche Texte/SYNC-2044279611

ومن أبرز الحالات التي يتم فيها اللجوء إلى شهادة اللفيف كما هو متداول :

إثبات الحيازة والتصرف في العقارات غير المحفظة أو في أملاك لم يوثق التصرف فيها كتابة

إثبات الحالة المدنية أو العائلية في بعض الوقائع التقليدية، مثل الزواج أو النسب أو إجراء رسم الإراثة بعد الوفاة

إثبات الملك أو الانتفاع بناءً على الاستعمال الطويل أو الشهرة بين الناس

إثبات بعض الوقائع الاجتماعية التي يصعب إثباتها بوسائل أخرى، كالسكنى أو الاستغلال الفعلي العقار.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون رقم 16.22 قد أدرج لأول مرة مقتضيات لتقنين وتنظيم شهادة اللفيف، وتم التنصيص على عبارة "شهادة جمع من الناس" (المادة (66) التي تفيد الرجال والنساء معا. كما أبدى القطاع الحكومي صاحب المبادرة التشريعية استعداده لقبول أي تعديل في صياغة هذا المقتضى من شأنه التنصيص صراحة على شهادة النساء إلى جانب الرجال 29، مما سيضمن فهما واضحا وموحدا يتقاسمه كافة الفاعلين المعنيين بإنفاذ القانون، سواء كانوا عدولا أو قضاة أو موظفين عموميين.

ومن جهة أخرى، نص مشروع القانون على عدد اثني عشر (12) شاهدا المعمول به حاليا، بالرغم مما يطرحه ذلك من صعوبات عملية في حشد هذا العدد، لا سيما في ظل التحولات الديموغرافية العميقة التي يعرفها المغرب فيما يتعلق بتقلص الامتداد الأسري 30 وتأثير الهجرة. فقد انخفض مؤشر الخصوبة بشكل ملحوظ من حوالي سبعة أطفال لكل امرأة في أوائل الستينيات إلى 1,97 طفل لكل امرأة سنة 2024، كما تراجعت نسبة السكان المقيمين بالعالم القروي من نحو 71 في المائة إلى 37.2 في المائة خلال الفترة نفسها ، فضلا عن تأثير الهجرة نحو الخارج. ويمكن لهذه التحولات في العديد من المناطق، لا سيما في العالم القروي، أن تحول دون تيسير استيفاء العدد المطلوب من الشهود في عدد من الحالات.

هذا، وإذا كان مشروع القانون رقم 16.22 قد سعى إلى الحد من بعض الإشكالات المتكررة والنزاعات المرتبطة بتراجع الشهود عن شهاداتهم، وذلك من خلال المقتضيات الواردة في المواد 69 و 74 و 75 ، فإنه لم يذهب إلى حد اعتماد وسائل حديثة، من قبيل تسجيل الشهادة أمام العدول

بالصوت والصورة، أو تلقيها عن بعد عبر الوسائل الرقمية، مع ضمان التحقق من هوية الشاهد وسلامة إرادته وحماية معطياته الشخصية.

من جهة أخرى، من شأن تعميم نظام التحفيظ العقاري وتعميم ورقمنة نظام الحالة المدنية الحد من اللجوء إلى شهادة اللفيف كوسيلة للإثبات، واعتماد وسائل إثبات قانونية أكثر انسجاما مع الأنظمة التشريعية الحديثة.

29- مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات حول مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، ص.96.
https://www.mcrpsc.gov.ma/PDF/PPL/Projets/N/3105/Representants/RAP_COM_1.pdf

30- انخفض معدل عدد أفراد الأسرة إلى 3.9 مقارنة مع 2004 (53)، المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، مذكرة حول النتائج الرئيسية دجنبر 2024 ص 9

31 - المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 مذكرة حوال النتائج الرئيسية، دجنبر 2024، ص. 7.

4.4 غياب آلية لتدبير الودائع

تؤدي بعض المساطر المرتبطة بالعقود العدلية من قبيل خطاب القاضي وإجراءات التسجيل وغيرها، إلى تأخر استكمال الإجراءات بعد توقيع الأطراف. كما قد تبرز إكراهات أخرى تحول دون إتمام الإجراءات وإضفاء الطابع الرسمي على الوثيقة المحررة، وهو ما قد ينعكس سلبا على حقوق المتعاقدين ومصالحهم، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعقار والأصول التجارية. إلا أن مشروع القانون رقم 16.22 لا يتضمن مقتضيات صريحة تمكن العدول من آلية مؤطرة وفعالة لتدبير الودائع وتكفل ضمان حقوق الأطراف، وتمنع أي تصرف غير مشروع في الأموال إلى حين استكمال المساطر القانونية، وذلك انسجاما مع توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة التوصية (52) 32 .

5.4 قضايا أخرى تحتاج إلى حسم تشريعي

بين الورقي والرقمي

يتضح من خلال بعض مقتضيات مشروع القانون رقم 16.22 وجود نوع من المراوحة بين المقاربة التقليدية القائمة على العمل اليدوي والدعامات الورقية، وبين توجه معلن نحو التحديث

والرقمنة. فعلى سبيل المثال، وفضلا عن إلزام العدول بمسك سجل على حامل ورقي أو إلكتروني لحفظ العقود والشهادات وكناش الجيب أو مذكرة الحفظ لتسجيل المعلومات والمعطيات، تلزم المادة 41 العدل بإعداد تقرير سنوي يتضمن إحصائيات العقود والشهادات المنجزة خلال السنة وإبداعه لدى المجلس الجهوي مقابل وصل داخل أجل محدد، كما تلزم رئيس المجلس الجهوي بإعداد تقرير تركيبي مفصل لأنشطة العدول في الدائرة الاستئنافية وإحالته على عدة جهات، فضلا عن إعداد الهيئة الوطنية للعدول لتقرير سنوي

مماثل.

إن الإمكانيات التكنولوجية التي تتيحها الرقمنة كفيلة بتمكين العدول وهيئاتهم التمثيلية وطنيا وجهويا، من تجميع المعطيات والإحصائيات بشكل فوري وأني دون الحاجة إلى مساطر إعداد تقارير ورقية دورية إضافية. ومن ثم التساؤل حول جدوى الإبقاء على آليات تقليدية للتجميع والإبلاغ في سياق يُفترض أن تتأسس فيه المنظومة الجديدة على التحول الرقمي والنجاعة.

بين تعدد الرقابة على العدول ومتطلبات تحديث المهنة

يكرس مشروع القانون رقم 16.22 مقاربة تقييدية في تدبير السلطة الرقابية على العدول على خلاف التوجهات الحديثة التي تعزز مبدأ المسؤولية المهنية للعدل وتنسجم مع إرادة التحديث والرقمنة المعلن عنها بما تتيحه من آليات لتعزيز المسؤولية الفردية للعدول، وتبسيط المراقبة المهنية، وتحسين مؤشرات الشفافية.

وفي هذا السياق، ينص المشروع على تعدد مستويات المراقبة السنوية لمكاتب العدول، إذ يراقب قاضي التوثيق مكاتب العدول التابعين لدائرة نفوذه مرة واحدة في السنة على الأقل (المادة (102)، كما يخضع العدل المراقبة المجلس الجهوي للعدول مرة واحدة في السنة على الأقل (المادة (103)، فضلاً عن إجراء تفتيش سنوي واحد على الأقل من طرف الوكيل العام للملك المختص أو من ينتدبه لهذه الغاية (المادة (105). وهذا فضلا عن مراقبة المصالح التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية (المادة (104) ، ولجان البحث والتفتيش التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل التي يتم إيفادها بصفة تلقائية أو بناء على شكاية أو تقرير أو معلومات (المادة (106).

---

32 - الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ص. 65.

سلطة التأديب والتنظيم الذاتي

خلافا لما جاء في توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة التوصية (51) 33، التي دعت إلى إحداث هيئة مختلطة ذات طابع قضائي ومهني للبت في المتابعات التأديبية الخاصة بالمهن القضائية والقانونية، أسندت المادة 120 من مشروع القانون رقم 16.22 هذا الاختصاص إلى غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف التي يقع مكتب العدل داخل دائرة نفوذها. وهو ما يفيد اعتماد تشكيل قضائي خالص دون تمثيل مني ضمن الهيئة المقررة. ويمكن الطعن بالنقض وفق الشروط والقواعد والآجال المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، كما أن طعن الوكيل العام للملك يقدم دون محامي ويعفى من الرسوم القضائية (المادة (122)، وهو ما لا يوفر للعدل كافة ضمانات المحاكمة العادلة كما يكرسها الدستور (الفصل 120).

5 الرؤية والتوصيات

انطلاقا من هذه القراءة التحليلية، يرى المجلس أن الارتقاء بمنظومة التوثيق العدلي يمر عبر تعزيز استقلالية مهنة العدول وترسيخ المسؤولية المهنية الفردية للعدل، بما يكرس الثقة في المحررات التي ينجزها ويرفع من جودة الخدمة المقدمة للمواطنات والمواطنين. ويعتبر المجلس أن رافعة التكوين، ولا سيما التكوين المستمر، تمثل مدخلا أساسيا لتأهيل الكفاءات ومواكبة التحولات القانونية والاقتصادية والتكنولوجية، إلى جانب التوظيف الواسع للرقمنة بما يضمن الفعالية والشفافية والنجاعة في الأداء.

كما يسجل المجلس أن المغرب يتميز بوجود منظومتين متكاملتين للتوثيق، وهي ازدواجية لا يرى المجلس مانعا في استمراريتها ما دامت تحتفظ لكل منظومة منهما بمجالات اختصاص حصرية، فضلا عن الاختصاصات المشتركة، وطالما يسعى هذا التنظيم المزدوج إلى أن يكفل للمواطن خدمة موثوقة وذات جودة، سواء لجأ إلى الموثق أو إلى العدل. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على ضرورة أن تحرص المنظومة التشريعية والتنظيمية على توفير شروط ممارسة مهنية لائقة للجميع، وصون الوضع الاعتباري لكل مهنة، وضمان قواعد المنافسة الشريفة والتكافؤ بين الفاعلين في المجال دون استبعاد إمكانية العمل في المدى البعيد على التقائية مهن التوثيق.

بناء على هذه الرؤية يوصي المجلس ب

المحور الأول: تعزيز الأثر التشريعي والتعجيل بإصدار النصوص التطبيقية

1 تفعيل المقتضيات القانونية الجاري بها العمل المتعلقة بإرفاق التشريعات الجديدة والمراجعات القانونية الهيكلية، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع القانون رقم 16.22 ، بدراسة للأثر التي يمكن إنجازها عند إعداد مشروع القانون أو بعد ذلك بهدف بلورة تشخيص شامل لواقع التوثيق العدلي يستند إلى معطيات رقمية ومؤشرات دقيقة، مع تقييم انعكاساتها المتوقعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والمالية . واعتماد التشاور الممنهج والموسع مع مختلف الأطراف المعنية، وقياس أثر التشريع الجديد على جودة الخدمات التوثيقية والأمن القانوني

وحقوق المرتفقين.

---

23 - المرجع السابق

---

2 التعجيل في ضوء نتائج دراسة واقع التوثيق العدلي بإصدار النصوص التنظيمية المحال عليها في مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول داخل آجال معقولة ومحددة، لا سيما النصوص المرتبطة بالرقمنة، والتكوين الأساسي والمستمر للعدول والتأمين عن المسؤولية المدنية بما يضمن التنزيل الفعلي للمقتضيات الجديدة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

المحور الثاني: تحسين الإطار التنظيمي وتأهيل الموارد البشرية

.3 تعزيز استقلالية العدول، بصفة تدريجية ومدروسة، بما يفضي إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، في أفق مراجعة آلية خطاب القاضي وتكريس مبدأ الممارسة الفردية للمهنة. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز المسؤولية المهنية للعدول، ويرفع من نجاعة التوثيق العدلي، ويحقق الانسجام الأمثل مع التوجهات الدولية الحديثة في تنظيم مهن التوثيق.

4 تعزيز تمثيلية النساء العدول داخل الأجهزة التنفيذية للهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للعدول من خلال اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية تشجع ولوجهن إلى الهيئات التمثيلية للمهنة وتضمن حضورا متوازنا داخلها وذلك في أفق تحقيق مبدأ المناصفة المنصوص عليه دستوريا، بما يسهم في ترسيخ المساواة وتثمين كفاءات النساء العدلات في تدبير شؤون المهنة وتطويرها.

5 مراجعة شروط الولوج إلى مهنة العدول، بما يقتصر على الحاصلين على شهادات عليا لا تقل عن مستوى الماستر في تخصصات تضمن تكوينا معمقا في القانون أو الشريعة، وذلك بهدف الرفع من مستوى التأهيل العلمي والمهني للعدول ومواكبة التطور المطرد للمعاملات المدنية، ولا سيما في المجال الاقتصادي.

6 اعتماد استراتيجية للتكوين المستمر ووضع برامج تستند إلى نتائج الدراسة الشاملة لواقع التوثيق العدلي، بهدف تعزيز التأهيل المهني والرفع من كفاءة العدول الممارسين، إلى جانب إعداد تصور متكامل المحتوى التكوين الأساسي للعدول الجدد يستجيب للمعايير المهنية والممارسات الحديثة للعمل التوثيقي.

المحور الثالث: تسريع التحول الرقمي لمهنة العدول

.7 تطوير منظومة رقمية متكاملة لدعم ومواكبة المراقبة المهنية للعمل التوثيقي للعدول، بما في ذلك اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل المعطيات ورصد الاختلالات المحتملة وتعزيز تتبع

جودة الأداء، وذلك في إطار مقاربة وقائية ترتكز على تحسين النجاعة والشفافية. وينبغي أن يتم ذلك مع التقيد الصارم بمقتضيات سلامة وأمن الأنظمة المعلوماتية، وضمان حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وفق المعايير القانونية والتنظيمية المعمول بها، بما يوازن بين متطلبات الرقابة المهنية وحقوق الأفراد في حماية معطياتهم الشخصية.

8 إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة لممارسة مهنة العدول. ويهدف ذلك إلى مساعدة العدول في تدقيق الصياغة القانونية للعقود، وتيسير الولوج إلى النصوص القانونية والاجتهادات القضائية المحينة، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات التوثيقية وتقليص آجال معالجة الملفات مع الحفاظ على الدور المحوري للعدل ومسؤوليته المهنية.

9 الإسراع بإحداث المنصة الرقمية المنصوص عليها في مشروع القانون، وذلك باعتماد تقنية التوقيع الإلكتروني المؤمن وسلاسل الكتل (Blockchain) بما يضمن سلامة الوثائق وعدم قابليتها للتلاعب، مع توحيد المعايير الوطنية والانفتاح على الممارسات الدولية، وإنشاء تخزين سيادي للمعطيات داخل البنية التحتية السحابية الوطنية (Cloud National لتعزيز الأمن التعاقدي وحماية حقوق المواطنين والمقاولات

10. اعتماد رقمنة شاملة لإجراء خطاب القاضي ولتدبير العلاقة بين قاضي التوثيق والعدول من خلال المنصة الرقمية المنصوص على إحداثها، وذلك بما يتيح إيداع المحررات وتتبع مالها داخل آجال محددة، ويعزز الشفافية وسرعة المعالجة وتوحيد مسارات الإبداع والتأشير.

المحور الرابع: تحديث آليات التوثيق العدلي وتعزيز الأمن التعاقدي

11 مراجعة كيفيات أداء شهادة اللفيف، بما يراعي التحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدها المغرب خلال العقود الأخيرة، مع اعتماد آليات حديثة لتلقي الشهادة، بما في ذلك التلقي عن بعد عبر وسائل رقمية موثوقة ومؤمنة، وضمان التحقق من هوية الشهود وسلامة إرادتهم وحماية معطياتهم الشخصية.

12. التنصيص صراحة في مشروع القانون على قبول شهادة المرأة ضمن اللفيف، تكريساً لمبدأ المساواة وتفاديا لأي تأويلات أو ممارسات متباينة في التطبيق.

13 إقرار آلية واضحة ومؤطرة قانونا، تمكن العدل من الطعن أو استئناف قرار الامتناع عن الخطاب من قبل قاضي التوثيق، داخل آجال معقولة وبمسطرة مبسطة.

14 تمكين العدل من آلية مؤطرة وموثوقة لتلقي وتدبير الودائع ضمانا لالتزامات وحقوق المتعاقدين، على أن تقوم هذه الآلية على بساطة المساطر ووضوحها، وأن تتوفر فيها أعلى معايير الشفافية والأمن، بما يكفل حماية أموال الأطراف وتعزيز الثقة في العمل التوثيقي.

ملاحق

ملحق 1: لائحة أعضاء مجموعة العمل الخاصة

الجريدة الرسمية عدد 87511 ذو الحجة 1447 (25) ماى 2026
صفحة : 2944
الخبراء

1. الحسن والحاج

2. أحمد عبادي

3 مصطفى بنحمزة

4 محمد حراني

5 محمد البشير الراشدي

النقابات

6 محمد عبد الصادق السعيدي (مقرر الموضوع

7. خليل بنسامي

8 إبراهيم زيدوح

المنظمات المهنية

9 منصف كتاني

المجتمع المدني

10. زهرة زاوي

فئة الشخصيات التي تمثل المؤسسات والهيئات المعينة بالصفة

11. حسن طارق رئيس مجموعة العمل)

12. أمينة بوعياش

الخبير الذي واكب عمل مجموعة العمل

محمد الخمليشي

ملحق 2 لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

قطاعات وزارية

وزارة العدل

وزارة الاقتصاد والمالية

. رئاسة النيابة العامة

الهيئة الوطنية للعدول

. المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب

. الجمعية المغربية لصوت المرأة العدل

مؤسسات وطنية

منظمات مهنية

مجتمع مدني

20 الترتيب حسب تاريخ جلسة الإنصات

.....
..

.....

.....

متى يعد الضغط المعنوي داخل العمل خطأ جسيما؟

القرار عدد: 1/760 الصادر بتاريخ: 2025/07/29 ملف اجتماعي عدد 2024/1/5/1426

أكدت محكمة النقض في قرار حديث أن ممارسة الأجير لأي سلوك من شأنه الإخلال بضوابط العمل داخل المقاولة خاصة إذا اقترن بالضغط المعنوي على زميل في العمل، يمكن أن يشكل خطأ جسيما يبرر الفصل من العمل في توجه قضائي يعكس حرص القضاء على حماية التوازن داخل بيئة الشغل وضمان السير العادي للمقاولة.

وتعود وقائع القضية إلى نزاع شغلي تقدمت فيه أجيرة بدعوى عقب فصلها من العمل، معتبرة أن القرار المتخذ في حقها غير مبرر، ومطالبة بالتعويضات القانونية المستحقة عن ذلك، في حين تمسكت المشغلة بأن المعنية بالأمر ارتكبت سلوكا مهنيا غير مقبول داخل مقر العمل، تمثل في الدخول في شجار وممارسة ضغط معنوي على زميلة لها بما يشكل إخلالا بقواعد الانضباط المهني.

وقد عرض النزاع أمام المحكمة الابتدائية التي قضت لفائدة الأجيرة جزئيا، غير أن الحكم تم استئنافه حيث أيدت محكمة الاستئناف قرار الفصل مع إدخال تعديل على بعض التعويضات، الأمر الذي دفع إلى الطعن فيه بالنقض بعلة نقصان التعليل وعدم الأخذ ببعض الدفوع

المرتبطة بملابسات الواقعة وطبيعة الأفعال المنسوبة للأجيرة.

وأمام ذلك أكدت محكمة النقض أن المحكمة الموضوع سلطة تقدير الوقائع وتقييم الشهادات غير أن هذه السلطة تظل مشروطة بوجوب التعليل الكافية والسليم، مبرزة أن الثابت من وثائق الملف أن الأجيرة مارست ضغطا معنويا على زميلة لها داخل بيئة العمل، وهو سلوك من شأنه الإخلال بضوابط النظام الداخلي للمقاولة والتأثير على السير العادي للعمل كما اعتبرت أن مثل هذه التصرفات حتى في غياب العنف المادي يمكن أن تندرج ضمن الأخطاء المهنية الجسيمة متى ثبت تأثيرها على استقرار بيئة العمل.

وبناء على ذلك، قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى، مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، في تأكيد واضح على أن احترام قواعد العمل والانضباط المهني يظل شرطا أساسيا لاستمرار العلاقة الشغلية، وأن الضغط المعنوي داخل العمل قد يرقى إلى مستوى الخطأ الجسيم متى ثبتت خطورته وتأثيره على المحيط المهني، مع إخضاع سلطة قضاة الموضوع الرقابة محكمة النقض من حيث سلامة التعليل والتكييف القانوني.

.....

.

فصل الأجير بسبب عدم القدرة الصحية و على الاستمرار في العمل بين السلطة التقديرية للمشغل وضمانات الحماية القانونية

القرار عدد: 3/1014 الصادر بتاريخ 2024/12/31 ملف اجتماعي عدد 2023/1/5/1113

أقرت محكمة النقض أن إنهاء علاقة الشغل بسبب فقدان الأجير القدرة على الاستمرار في أداء مهامه، يظل خاضعا الضوابط قانونية دقيقة، تستند أساسا إلى مقتضيات مدونة الشغل خاصة المادتين 272 و 320، وما تكرسه من توازن بين مصلحة المشغل وحقوق الأجير.

وتعود تفاصيل هذا الملف إلى نزاع شغلي تقدم فيه أجير بدعوى يطعن من خلالها في قرار فصله من العمل، معتبرا أن هذا القرار اتسم بالتعسف ولم يرتكز على أساس قانوني سليم، خاصة وأنه أدلى بتقرير طبي يثبت حالته الصحية وعدم قدرته على الاستمرار في أداء مهامه بالشكل المعتاد، في حين تمسكت المشغلة بأن الفصل جاء نتيجة فقدان الأجير القدرة على مزاولة العمل، مما يبرر إنهاء العلاقة الشغلية وفق الضوابط القانونية المؤطرة لذلك.

وقد أثير أمام القضاء أن المحكمة لم تأمر بإجراء بحث في النازلة رغم طلب ذلك، غير أن محكمة النقض اعتبرت أن إجراء البحث يبقى من السلطة التقديرية لقضاة الموضوع متى تبين لهم أن عناصر الملف كافية لتكوين قناعتهم، وأن عدم الاستجابة لهذا الطلب لا يشكل خرقا لحقوق الدفاع طالما أن القرار مؤسس على تعليل سليم ومستمد من وثائق الملف.

وفيما يخص جوهر النزاع أبرزت المحكمة أن المادة 272 من مدونة الشغل تجيز اعتبار الأجير في حكم المستقيل إذا
فقد قدرته على الاستمرار في شغله غير أن تفعيل هذا المقتضى يظل مقترنا بما تنص عليه المادة 320 من نفس المدونة التي توجب على المشغل، قبل اتخاذ قرار الإنهاء الأخذ بمقترحات طبيب الشغل خاصة تلك المتعلقة بإمكانية إعادة توظيف الأجير في منصب آخر يلائم حالته الصحية.

ومن خلال وثائق الملف تبين أن طبيب الشغل اقترح إمكانية تشغيل الأجير في منصب آخر يتلاءم مع وضعه الصحي غير أن المشغلة لم تأخذ بهذا الاقتراحولم تبرر رفضه بل اعتبرت الأجير في حكم المستقيل، وهو ما اعتبرته المحكمة إخلالا صريحا بالمقتضيات القانونية المنظمة للمسألة خاصة وأن التقرير الطبي لم يكن محل منازعة من طرف المشغل.
واستنادا إلى ذلك خلصت محكمة النقض إلى أن القرار المطعون فيه جاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني، لكونه اعتبر أن إنهاء عقد الشغل في هذه الحالة تم دون احترام

الضوابط التي تفرضها مدونة الشغل، مما يجعله غير قائم على أساس صحيح، وأن ما أثير من دفوع لا ينهض سببا للنقض.

ويعزز هذا القرار توجها قضائيا مفاده أن فقدان الأجير لقدرته الصحية على العمل لا يبرر بشكل آلي إنهاء العلاقة الشغلية، بل يقتضي احترام مسطرة خاصة تضمن البحث عن حلول بديلة وفي مقدمتها إعادة التوظيف، بما يحقق التوازن بين متطلبات المقاولة وحماية الأجير، ويؤكد في الآن ذاته على أهمية الدور الذي يضطلع به طبيب الشغل في تأطير هذا النوع من النزاعات.

.....

.

مجلة السلطة القضائية

صفحة : 21

دعوى مخاصمة القضاة بين حدود المسؤولية القضائية وضمانات استقلال القضاء

القرار عدد : 1/543 الصادر بتاريخ: 23 شتنبر 2025 ملف مدني عدد: 2025/1/1/3290

قضت محكمة النقض أن دعوى مخاصمة القضاة تظل وسيلة استثنائية لا يمكن اللجوء إليها إلا في حالات محددة حصرا بنص القانون وعلى رأسها التدليس أو الغش أو الخطأ الجسيم أو إنكار العدالة، وذلك في إطار التوازن بين مساءلة القاضي وضمان استقلاله أثناء ممارسته لمهامه القضائية.

وتعود وقائع النازلة إلى تقدم طرفين بطلب يرمي إلى مخاصمة قاض على خلفية إجراءات اتخذها أثناء نظره في ملف جنحي، حيث اعتبرا أن بعض الأسئلة التي وجهها خلال البحث وطبيعة تدبيره للجلسة، تشكل انحرافا عن الحياد ومساسا بحقوق الدفاع مؤكدين أن ذلك الحق بهما ضررا يستوجب ترتيب المسؤولية القضائية.

غير أن محكمة النقض، وهي تبسط رقابتها على شروط قبول دعوى المخاصمة اعتبرت أن الأسئلة التي يطرحها القاضي في إطار التحقيق أو أثناء الجلسة تندرج ضمن صميم سلطته في البحث عن الحقيقة ولا يمكن اعتبارها في حد ذاتها سببا للمخاصمة ما لم يثبت أنها تنطوي على تدليس أو غش أو انحراف جسيم عن مقتضيات القانون، وهو ما لم يتبين في النازلة.

كما أوضحت المحكمة أن تدبير الجلسة وضبط مجرياتها يدخلان ضمن السلطة التقديرية للقاضي، الرامية إلى ضمان حسن سير العدالة والحفاظ على النظام داخل الجلسة، وأن ما قد يسجل من ملاحظات أو توجيهات لا يرقى إلى مستوى الخطأ الجسيم الموجب للمخاصمة ما لم يثبت أنه تجاوز حدود السلطة القانونية أو أخل بشكل واضح بمبدأ الحياد.

وفي معرض ردها على الدفع المتعلق بحرمان الأطراف من حقوق الدفاع أكدت المحكمة أن مجرد عدم الاستجابة البعض الطلبات الإجرائية، أو عدم إجراء بحث لا يشكل في حد ذاته خرقا، طالما أن المحكمة اعتبرت أن عناصر الملف كافية للفصل في النزاع، وهو ما يندرج ضمن سلطتها في تقدير وسائل الإثبات

وبخصوص الأساس القانوني لدعوى المخاصمة شددت المحكمة على أن الفصل 391 من قانون المسطرة المدنية حدد على سبيل الحصر الحالات التي يمكن فيها مساءلة القاضي، وأن التوسع في تفسير هذه الحالات من شأنه المساس با ستقلال القضاء وعرقلة سير
العدالة، مما يقتضي التقيد الصارم بالشروط القانونية لقبول هذه الدعوى.

وانتهت المحكمة إلى أن الوقائع المعروضة لا ترقى إلى مستوى الأفعال الموجبة للمخاصمة، وأن ما تمسك به الطالبان لا يعدو أن يكون انتقادا لتقدير القاضي للوقائع أو لتدبيره للمسطرة، وهو أمر يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي لا تشكل أساسا للمساءلة القضائية، مما يجعل الدعوى غير مقبولة شكلا.

ويؤكد هذا القرار توجها قضائيا واضحا مفاده أن مخاصمة القضاة ليست طريقا بديلا للطعن في الأحكام أو مراجعة تقدير القاضي، بل هي آلية استثنائية محكومة بضوابط دقيقة، هدفها حماية المتقاضين من الانحرافات الجسيمة دون المساس باستقلال القضاء أو الحد من حرية القاضي في ممارسة سلطته التقديرية داخل إطار القانون.

.....

.....

.

مجلة السلطة القضائية

حق الأجير في شهادة العمل بين الإلزام القانوني واستمرارية العلاقة الشغلية
القرار عدد: 1/780 الصادر بتاريخ 2025/07/29 ملف اجتماعي عدد
2024/1/5/690

أكدت محكمة النقض أن حق الأجير في الحصول على شهادة العمل يظل قائما بمجرد طلبها من المشغل، سواء أثناء سريان العلاقة الشغلية أو عند انتهائها، دون أن يكون تسليمها مشروطا بإنهاء عقد الشغل في تكريس واضح للحماية القانونية المقررة للأجراء وضمان حقوقهم المهنية.

وتعود هذا الملف إلى نزاع شغلي تقدم فيه أجير بطلب يرمي إلى الحصول على شهادة العمل بعد أن رفضت المشغلة تسليمها له رغم استمراره في أداء مهامه داخل المؤسسة حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن تسليم الشهادة يظل مرتبطا بإنهاء العلاقة الشغلية وهو ما دفع الأجير إلى اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه.

وبعد عرض النزاع على المحكمة الابتدائية، قضت هذه الأخيرة برفض الطلب، وهو الحكم الذي تم تأييده استئنافيا، بعلة أن العلاقة الشغلية ما تزال قائمة بين الطرفين، وأن الأجير لا يستحق شهادة العمل إلا بعد انتهائها مما شكل أساس الطعن بالنقض

وأمام ذلك أكدت محكمة النقض أن هذا التعليل لا يستند إلى أساس قانوني سليم، موضحة أن شهادة العمل تعد وثيقة مهنية ضرورية لإثبات الخبرة والتمكن من الولوج إلى فرص شغل أخرى، وأن المشرع لم يربط تسليمها حصرا بانتهاء العلاقة الشغلية، بل أجاز للأجير طلبها متى دعت الحاجة إلى ذلك، سواء خلال تنفيذ العقد أو بعد انتهائه.

كما أبرزت المحكمة أن الامتناع عن تسليم شهادة العمل، رغم طلب الأجير لها، يشكل إخلالا بالتزامات المشغل خاصة إذا كان من شأن ذلك عرقلة المسار المهني للأجير أو الحد من فرصه في الحصول على عمل آخر، معتبرة أن هذا الحق يجد سنده في المبادئ العامة القانون الشغل التي تروم حماية الطرف الضعيف في العلاقة الشغلية.

وانتهت المحكمة إلى أن القرار المطعون فيه جاء مخالفا للقانون لعدم أخذه بهذا المبدأ، مما يستوجب نقضه في هذا الجانب مع إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وفق ما تقضي به القواعد القانونية المؤطرة للنازلة.

ويبرز هذا القرار توجها قضائيا واضحا مفاده أن شهادة العمل ليست مجرد وثيقة لاحقة لإنهاء العلاقة الشغلية بل هي حق قائم للأجير يمكن ممارسته أثناء سريان العقد بما يعزز حرية التنقل المهني ويضمن حماية الحقوق الأساسية داخل علاقات الشغل.

.....

.

مجلة السلطة القضائية

صفحة : 23

محكمة النقض ترسخ حدود الخبرة القضائية.. تطبيق الحجج من صميم عمل القاضي

القرار عدد: 1/911 الصادر بتاريخ : 2025/11/04 ملف عقاري عدد 2025/1/7/2652

جاء في قرار المحكمة النقض أن اللجوء إلى الخبرة في النزاعات العقارية لا يمكن أن يتحول إلى وسيلة لتعويض دور القاضي في تطبيق الحجج وتكييفها قانونا، مشددة على أن هذه المهمة تظل من صميم الوظيفة القضائية ولا تدخل ضمن المجال التقني الذي يختص به الخبير.

وتعود وقائع القضية إلى نزاع عقاري يتعلق بتحديد حدود عقار موضوع مطلب تحفيظ، حيث استندت محكمة الموضوع إلى تقرير خبرة أنجزه خبير خلال المرحلة الاستئنافية، خلص فيه إلى عدم انطباق رسم شراء أحد الأطراف على العقار محل النزاع من حيث المساحة والحدود خلافا لما انتهى إليه خبير المرحلة الابتدائية الذي اعتبر أن الرسم المذكور ينطبق على الجزء الأكبر من العقار.

وأمام هذا التعارض بين تقريري الخبرة تمسك الطاعن بأن المحكمة اعتمدت على خبرة يشوبها القصور لكون الخبير لم يقتصر على الجوانب التقنية بل تجاوزها إلى مناقشة الحجج وتفسيرها، وهو ما يشكل خلطا بين ما هو تقني وما هو قانوني، كما اعتبر أن المحكمة لم تمارس رقابتها الكافية على تقرير الخبرة ولم تعرضه للتمحيص اللازم.

وفي هذا السياق، أبرزت محكمة النقض أن تطبيق الرسوم العقارية ومقارنتها من حيث الحدود والمساحة ومدى انطباقها على العقار محل النزاع لا بعد مسألة تقنية صرفة، بل هو عمل قانوني يدخل ضمن اختصاص القاضي الذي يتعين عليه فحص الحجج
وترتيب آثارها القانونية، ولا يجوز له تفويض هذه المهمة للخبير.

كما أكدت المحكمة أن دور الخبير يقتصر على تقديم المعطيات التقنية، كالوصف

الطبوغرافي وتحديد المواقع والمساحات دون أن يمتد إلى استخلاص النتائج القانونية أو الحسم في مدى حجية الوثائق، وأن اعتماد المحكمة على تقرير خبرة تجاوز هذا الإطار يشكل قصورا في التعليل يوازي انعدامه

وأضافت المحكمة أن وجود تقارير خبرة متعارضة يفرض على قضاة الموضوع مناقشتها بشكل دقيق وبيان أسباب ترجيح أحدها على الآخر، مع إخضاعها الرقابة قضائية فعلية، خاصة إذا تعلق الأمر بعناصر جوهرية في النزاع، وهو ما لم يتحقق في النازلة.

وانتهت محكمة النقض إلى أن القرار المطعون فيه اعتمد على تعليل غير سليم، لكونه أسند إلى الخبير مهمة لا تدخل ضمن اختصاصه، مما يجعله مشوبا بفساد التعليل، ويعرضه للنقض مع إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وفقا للقانون.

ويظهر هذا القرار توجها قضائيا مفاده أن الخبرة القضائية وسيلة إثبات تقنية لا يمكن أن تحل محل القاضي في تفسير

الحجج وتطبيق القانون، كما يعزز ضرورة التمييز بين الوظيفة التقنية للخبير والوظيفة القضائية، بما يضمن سلامة التعليل وحسن تطبيق القانون في النزاعات العقارية.

.....

.....
.....

محكمة النقض تؤكد أولوية مسطرة التصفية القضائية .
لا تنفيذ فردى خارج إطار جماعية الديون الذي تنظمه مدونة التجارة

القرار عدد: 1/56 الصادر بتاريخ 2025/01/29 ملف تجاري عدد 2024/1/3/945

اعتبرت محكمة النقض في قرار لها أن فتح مسطرة التصفية القضائية يرتب آثارا قانونية جوهرية، من أبرزها وقف جميع إجراءات التنفيذ الفردية ومنع الدائنين من سلوك مساطر مستقلة لاستخلاص ديونهم خارج الإطار الجماعي الذي تنظمه مدونة التجارة في تكريس واضح لمبدأ المساواة بين الدائنين وضمان حسن توزيع أصول المقاولة.

وتعود وقائع القضية إلى نزاع تجاري نشأ بعد فتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة شركة حيث تم تحديد مسؤولية مسيريها عن خصوم الشركة واعتبارهم مدينين بمبالغ مالية مهمة وهو ما دفع أحد الدائنين إلى مباشرة إجراءات تنفيذية مستقلة لاستخلاص دينه بالتوازي مع مسطرة التصفية المفتوحة غير أن الأطراف الخاضعة المسطرة التصفية تمسكت بعدم قانونية هذه الإجراءات بعلة أن الدين موضوع التنفيذ يدخل ضمن خصوم المسطرة وأن استخلاصه يجب أن يتم وفق القواعد الجماعية المنصوص عليها في مدونة التجارة عبر مسطرة التصريح بالديون ومسطرة التوزيع التي يشرف عليها السنديك والقاضي المنتدب.

وقد عرض النزاع على القضاء، حيث تم إصدار قرارات تقضي بإيقاف إجراءات التنفيذ، وهو التوجه الذي تم تأييده استئنافيا، قبل أن يتم الطعن فيه أمام محكمة النقض، بدعوى أن الدين موضوع التنفيذ لا يدخل ضمن نطاق
مسطرة التصفية، وأن للدائن الحق في سلوك مسطرة التنفيذ الفردي، وأمام ذلك أكدت محكمة النقض أن مجرد فتح مسطرة التصفية القضائية يجعل جميع ديون المقاولة خاضعة المسطرة جماعية، وأنه لا يجوز لأي دائن، كيفما كانت طبيعة دينه أن ينفرد باستخلاصه خارج هذه المسطرة لما في ذلك من مساس بمبدأ المساواة بين الدائنين.

كما أبرزت المحكمة أن القاضي المنتدب يظل الجهة المختصة بالبت في جميع الطلبات المرتبطة بالمسطرة، بما في ذلك الطلبات الاستعجالية والإجراءات التحفظية، وأن أي طلب يرمي إلى إيقاف التنفيذ أو استمراره يجب أن يعرض في هذا الإطار، وليس عبر مساطر موازية

وأوضحت المحكمة أن توزيع أصول المقاولة يتم وفق مسطرة دقيقة تقوم على حصر الديون المقبولة وترتيبها
حسب الامتياز، ثم توزيع المبالغ المتحصلة وفقا لذلك، مما يمنع أي شكل من أشكال التفضيل أو السبق الفردي في استخلاص الديون.

وانتهت محكمة النقض إلى أن القرار المطعون فيه جاء مرتكزا على أساس قانوني سليم، لكونه كرس مبدأ جماعية المسطرة ومنع التنفيذ الفردي، معتبرة أن ما أثير من دفوع لا ينهض سببا للنقض، وأن الطلب الرامي إلى مواصلة إجراءات التنفيذ خارج مسطرة التصفية يبقى غير مقبول.

ويرسخ هذا القرار توجها قضائيا ثابتا مفاده أن مسطرة التصفية القضائية تشكل إطارا حصريا لتدبير ديون المقاولة، وأن أي خروج عن هذا الإطار يعد إخلالا بالقواعد الأساسية التي تحكم صعوبات المقاولة، وفي مقدمتها مبدأ المساواة بين الدائنين وضمان شفافية وعدالة توزيع الأصول.

.....

.....

مجلة السلطة القضائية

عدد خاص صفحة 26

محكمة النقض توضح نطاق حجية الشيء المقضي به.. لا تمتد إلا المنطوق الحكم دون أسبابه

القرار عدد: 2/127 الصادر بتاريخ 2025/02/25 ملف مدني عدد 2023/2/1/1840

ذهبت محكمة النقض إلى أن الدفع بحجية الشيء المقضي به يظل محكوما بضوابط دقيقة، أبرزها أن هذه الحجية لا تنصرف إلا إلى منطوق الحكم دون أسبابه، ولا يمكن التوسع فيها لتشمل عناصر لم تكن موضوع فصل صريح في الحكم السابق في تكريس لمبدأ الأمن القانوني وضمان حسن سير العدالة.

وتعود وقائع القضية إلى نزاع مدني تقدم فيه أحد الأطراف بدعوى جديدة بعد صدور حكم سابق في نفس الموضوع حيث تمسك الطرف المدعى عليه بكون الدعوى الجديدة غير مقبولة لسبق البت فيها، معتبرا أنها تصطدم بحجية الشيء المقضي به، وأن الحكم السابق حسم النزاع بشكل نهائي.

غير أن المحكمة التي نظرت النزاع لم تأخذ بهذا الدفع، معتبرة أن عناصر الدعوى الجديدة تختلف عن تلك التي كانت موضوع الحكم السابق، سواء من حيث السبب أو الطلب أو الأطراف، مما ينفي قيام الشروط القانونية اللازمة للاحتجاج بحجية الشيء المقضي به.

وأمام ذلك، تم الطعن في القرار، بعلة خرق مقتضيات الفصلين 451 و 452 من قانون الالتزامات والعقود اللذين ينظمان حجية الأحكام القضائية بدعوى أن المحكمة لم تطبق القاعدة القانونية بشكل سليم، ولم تقدر بشكل صحيح نطاق الحكم السابق.

وفي معرض بسط رقابتها، أكدت محكمة النقض أن حجية الشيء المقضي به
تفترض توفر شروط أساسية، تتمثل في وحدة الأطراف والموضوع والسبب، وأن هذه الحجية

تقتصر على ما تم الفصل فيه صراحة في منطوق الحكم، دون أن تمتد إلى الأسباب أو التعليلات التي قد تكون وردت فيه.

كما شددت المحكمة على أن الدفع بحجية الشيء المقضي به لا يمكن قبوله إلا إذا كان الطرف المتمسك به يستند إلى حكم سابق حسم نفس النزاع بعينه وأن مجرد وجود تقاطع أو تشابه بين الدعويين لا يكفي لإعمال هذه القاعدة.

وأضافت المحكمة أن ما ورد في تعليل الحكم السابق لا يكتسي قوة الشيء المقضي به إلا في الحدود التي يكون فيها مرتبطا ارتباطا وثيقا بمنطوقه ولا يجوز استخلاص آثار قانونية مستقلة من أسباب الحكم دون أن تكون محل قضاء صريح.

وانتهت محكمة النقض إلى أن القرار المطعون فيه جاء مرتكزا على أساس قانوني سليم لكونه لم يثبت قيام الشروط اللازمة لحجية الشيء المقضي به واعتبر أن الدعوى الجديدة لا تتطابق مع الدعوى السابقة من حيث عناصرها الجوهرية، مما يجعل الدفع غير مؤسس

ويثبت هذا القرار توجها قضائيا هاما مفاده أن حجية الشيء المقضي به تظل قاعدة مضبوطة لا تقبل التوسع أو التأويل، وأن نطاقها يحدد بدقة وفق منطوق الحكم، حماية لحقوق المتقاضين وضمانا لعدم حرمانهم من اللجوء إلى القضاء في حالة اختلاف عناصر النزاع.

.....

.

احترام حقوق الدفاع شرط جوهري لبطلان المسطرة وإعادة النظر في المنازعات العقارية

القرار عدد 2/59 الصادر بتاريخ : 2025/02/04 ملف عقاري عدد 2024/2/7/101

كرست محكمة النقض في قرار حديث أحد المبادئ الأساسية في المحاكمة العادلة حين شددت على أن الإخلال بحقوق الدفاع، ولاسيما عدم تمكين الأطراف من تقديم ملاحظاتهم بشكل فعلي، يعد خرقا مسطريا يبرر نقض القرار المطعون فيه، ولو تعلق الأمر بإجراءات تقنية كإعادة النظر أو تقييم الخبرة

وتعود وقائع القضية إلى نزاع عقاري ارتبط بإجراءات القسمة والتصفية حيث لجأت المحكمة إلى اعتماد تقرير خبرة لتحديد معالم العقار موضوع النزاع. غير أن أحد الأطراف طعن في المسطرة، معتبرا أنه لم يمكن من مناقشة الخبرة أو الإدلاء بملاحظاته بشأنها، وأن المحكمة اعتمدت تقريرا تقنيا دون احترام الضمانات المسطرية اللازمة.

وعند عرض النزاع على محكمة النقض، تم التمسك بخرق مجموعة من مقتضيات قانون المسطرة المدنية خاصة الفصول المنظمة الحقوق الدفاع وإجراءات الخبرة، بدعوى أن المحكمة لم تمكن الأطراف من الاطلاع على المعطيات التقنية ومناقشتها، وهو ما يمس بجوهر المحاكمة العادلة.

وفي هذا الإطار، أبرزت محكمة النقض أن الخبرة، رغم طابعها التقني، تظل وسيلة إثبات تخضع لمبدأ المواجهة بين الخصوم، ولا يمكن اعتمادها إلا بعد
تمكين الأطراف من مناقشتها وإبداء ملاحظاتهم بشأنها، كما أكدت أن القاضي لا يمكنه بناء قراره على عناصر لم تعرض للنقاش الحضوري لأن ذلك يشكل إخلالا صريحا بحقوق الدفاع.

وسجلت المحكمة أن عدم الاستماع إلى الأطراف بشأن نتائج الخبرة، أو عدم تمكينهم من الرد عليها داخل الأجل القانوني، يعد خرقا لمقتضيات الفصول المنظمة للمسطرة المدنية ولا يمكن تداركه لاحقا، لما له من تأثير مباشر على سلامة الحكم.

كما شددت على أن احترام الإجراءات المسطرية ليس شكلا فارغا، بل هو ضمانة أساسية لتحقيق العدالة، وأن أي إخلال بها، خاصة في مرحلة
حاسمة كمرحلة الإثبات يؤدي إلى بطلان المسطرة برمتها.

وانتهت محكمة النقض إلى نقض القرار المطعون فيه، مع إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى، مع ضرورة احترام حقوق الدفاع وتمكين الأطراف من مناقشة عناصر النزاع، خاصة ما يتعلق بتقارير الخبرة

ويعكس هذا القرار توجها قضائيا ثابتا يروم تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والتأكيد على أن العدالة لا تقوم فقط على صحة النتيجة بل أيضا على سلامة المسار الإجرائي الذي يؤدي إليها، بما يكفل تحقيق التوازن بين الأطراف وصيانة حقوقهم الأساسية.

مجلة السلطة القضائية
عدد خاص
27

.....
.

محكمة النقض ترسخ رقابتها على مشروعية إنهاء الاستيداع .

غياب المبرر يخول للإدارة إنهاء الوضعية

القرار عدد: 1/5 الصادر بتاريخ 2025/01/09 ملف إداري عدد : 2022/1/4/4873

أعادت محكمة النقض، في قرارها الصادر عن الغرفة الإدارية، التأكيد على الضوابط القانونية الدقيقة التي تحكم وضعية الاستيداع في الوظيفة العمومية مبرزة أن استمرار الموظف في هذه الوضعية رهين بثبوت الأسباب التي من أجلها منح الاستيداع، وأن زوالها أو عدم ثبوتها يخول للإدارة صلاحية إنهائها وفق ما يقتضيه القانون

وتعود وقائع النازلة إلى موظف استفاد من رخصة الاستيداع لأسباب شخصية قبل أن تتخذ الإدارة قرارا بإنهاء هذه الوضعية استنادا إلى نتائج أبحاث إدارية تفيد بعدم صحة المبررات التي تم على أساسها منحه هذه الرخصة وهو القرار الذي طعن فيه المعني بالأمر معتبرا أنه يشكل مساسا بحقوقه الوظيفية ومخالفا للمقتضيات القانونية المنظمة للاستيداع.

وعند عرض النزاع على القضاء الإداري تمحورت أوجه الطعن حول مدى احترام الإدارة للضوابط القانونية، خاصة تلك المرتبطة بضرورة التحقق من الأسباب المبررة للاستيداع، ومدى إمكانية إنهاء هذه الوضعية دون سلوك مسطرة تأديبية أو إثبات تقصير مهني.

وفي هذا السياق، أكدت محكمة النقض أن الاستيداع لا يعد حقا مطلقا للموظف، بل هو وضعية إدارية استثنائية تمنح وفق شروط محددة وتظل خاضعة لرقابة الإدارة التي يحق لها التحقق من استمرار مبرراتها.
فإذا تبين أن هذه الأسباب غير قائمة أو غير صحيحة، فإن الإدارة تكون مخولة قانونا لاتخاذ قرار بإنهائها، دون أن يعد ذلك خرقا لمقتضيات قانون الوظيفة العمومية.

كما أبرزت المحكمة أن إنهاء الاستيداع في هذه الحالة لا يندرج ضمن العقوبات التأديبية، وإنما يدخل في إطار تدبير الوضعية الإدارية للموظف، مما لا يستوجب سلوك المسطرة التأديبية، ما دام القرار مؤسسا على معطيات موضوعية ومستندا إلى نتائج أبحاث جدية.

وسجلت المحكمة أن الإدارة قامت في النازلة، بإجراء تحريات للتأكد من مدى صحة دواعي الاستيداع، وأنها خلصت

إلى عدم ثبوتها، وهو ما يشكل أساسا قانونيا كافيا لاتخاذ قرار الإنهاء خاصة في ظل التوازن المطلوب بين مصلحة المرفق العام وحقوق الموظف.

وانتهت محكمة النقض إلى رفض الطعن، معتبرة أن القرار الإداري المطعون فيه جاء مطابقا للقانون، ومؤسسا على تعليل سليم ولم يشبه أي خرق للمقتضيات القانونية أو المسطرية.

ويدعم هذا القرار أن الاستيداع ليس امتيازا دائما، بل وضعية مؤقتة مرتبطة بشروط، وأن الإدارة تحتفظ بسلطة مراقبة مدى استمرار هذه الشروط، بما يضمن حسن سير المرافق العمومية ويحول

دون إساءة استعمال هذه الوضعية.
مجلة السلطة القضائية
عدد خاص

28

.....
.....
....

محكمة النقض تشدد على دقة التكييف الجنائي.. بطلان الإدانة عند غموض عناصر استغلال النفوذ

القرار عدد: 1/1210 الصادر بتاريخ : 2025/10/08 ملف جنائي عدد 2023/1/6/18916

استقرت محكمة النقض التأكيد على أحد المبادئ الجوهرية في المادة الجنائية والمتمثل في ضرورة قيام الإدانة على تعليل واضح ومتكامل يستند إلى عناصر قانونية ثابتة، وذلك من خلال نقض قرار أدان المتهم بجريمة استغلال النفوذ دون أن يثبت بشكل دقيق قيام أركانها.

وتعود وقائع القضية إلى متابعة جنائية تتعلق بأفعال مرتبطة باستغلال النفوذ على خلفية وقائع تفيد تدخل المتهم في مساطر إدارية من بينها الحصول على وثائق مرتبطة بالبناء والتجهيز مقابل مبالغ مالية. وقد اعتمدت المحكمة الابتدائية المؤيد حكمها استئنافيا، على تصريحات بعض الأطراف ومعطيات تقنية لإدانة المعني بالأمر ومعاقبته بعقوبة سالبة للحرية وغرامة مالية.

غير أن الطعن بالنقض آثار عدة دفوع قانونية تمحورت أساسا حول قصور التعليل، وعدم وضوح الأساس الذي بنيت عليه الإدانة خاصة فيما يتعلق بتاريخ الأفعال، وطبيعة النفوذ المفترض وكذا مدى توفر علاقة سببية بين تدخل المتهم والمنفعة المحصل عليها.

وفي هذا الإطار، وقفت محكمة النقض على أن القرار المطعون فيه لم يحدد بشكل دقيق تاريخ ارتكاب الأفعال المنسوبة للمتهم، كما لم يبين بشكل واضح كيف تم استغلال النفوذ ولا طبيعة السلطة أو الصفة التي تخول له ذلك، وهو ما يشكل نقصا في التعليل يرقى إلى انعدامه.

كما سجلت المحكمة أن بعض عناصر الإثبات وعلى رأسها الشهادات المعتمدة شابها غموض وتناقض خاصة فيما يتعلق بتحديد الوقائع وتاريخها، وهو
ما لا يسمح ببناء قناعة قضائية سليمة لاسيما في القضايا الجنائية التي تقتضي اليقين لا مجرد الاحتمال.

وأبرزت المحكمة أن جريمة استغلال النفوذ كما نظمها القانون الجنائي تستلزم إثبات عناصر محددة من بينها وجود نفوذ فعلي أو مفترض، واستعمال هذا النفوذ لتحقيق منفعة غير مشروعة إضافة إلى قيام علاقة سببية واضحة بين هذا الاستعمال والنتيجة المتحصلة وهو ما لم يتأكد توفره بشكل كاف في النازلة.

كما انتقدت المحكمة اعتماد القرار المطعون فيه على وقائع غير محددة زمنيا، أو على تصريحات لم يتم تدعيمها بأدلة مادية كافية، معتبرة أن ذلك يخل بمتطلبات التعليل السليم، ويجعل الحكم عرضة للنقض.

وانتهت محكمة النقض إلى نقض القرار المطعون فيه بعلة انعدام التعليل وخرق القانون، مع إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى، مع ضرورة إعادة تقييم الوقائع وفق الضوابط القانونية السليمة.

ويعكس هذا القرار حرص القضاء الأعلى على ضمان دقة التكييف الجنائي، وعدم التوسع في إدانة الأفعال دون استجماع كافة عناصرها القانونية، بما يعزز ضمانات المحاكمة العادلة ويكرس مبدأ الشرعية الجنائية.

مجلة السلطة القضائية .

عدد خاص

29

.....
..

محكمة النقض تقر مبدأ التعويض عن المولود خارج العلاقة الشرعية.. المسؤولية التقصيرية قائمة رغم انتفاء النسب

القرار عدد: 1/225 الصادر بتاريخ 2025/04/15 ملف مدني عدد 2025/1/1/227

أقرت محكمة النقض إمكانية التعويض عن الضرر الناتج عن علاقة غير شرعية، حتى في غياب ثبوت النسب الشرعي، وذلك في إطار قواعد المسؤولية التقصيرية.

وتعود وقائع القضية إلى دعوى تقدمت بها أم لطفل ازداد نتيجة علاقة غير شرعية، حيث عرضت أنها تعرضت لاعتداء جنسي نتج عنه حمل وولادة طفل ملتمسة الحكم بالتعويض عن الأضرار

اللاحقة بها وبمولودها، خاصة بالنظر إلى وضعية الطفل الصحية وما يتطلبه من رعاية ونفقات مستمرة.

المحكمة الابتدائية قضت برفض الطلب معتبرة أن عدم ثبوت النسب الشرعي يحول دون ترتيب الآثار القانونية، غير أن محكمة الاستئناف أيدت هذا التوجه مما دفع الطاعنة إلى سلوك طريق النقض.

أمام محكمة النقض انصب النقاش على مدى إمكانية إقرار التعويض في غياب رابطة شرعية ومدى استقلال المسؤولية المدنية عن القواعد المنظمة للنسب.

وقد خلصت المحكمة إلى أن هذا الطرحيخلط بين نظامين قانونيين مختلفين نظام النسب من جهة، ونظام المسؤولية التقصيرية من جهة أخرى.

وأكدت المحكمة أن انتفاء النسب الشرعي لا يمنع من مساءلة الشخص عن أفعاله الضارة متى ثبت الخطأ والضرر والعلاقة السببية معتبرة أن الأفعال التي تؤدي إلى إنجاب طفل في ظروف غير مشروعة يمكن أن ترتب مسؤولية مدنية، خاصة إذا ترتب عنها ضرر حالي أو مستقبلي للمولود أو للأم.

كما شددت على أن العقوبة الجنائية حتى وإن تم تنفيذها، لا تحول دون المطالبة بالتعويض المدني، إذ أن جبر الضرر يخضع لقواعد مستقلة تهدف إلى إعادة التوازن للمتضرر، وليس إلى معاقبة الفاعل.

وفي هذا السياق، أبرزت المحكمة أن الطفل، بغض النظر عن ظروف ولادته يتمتع بحقوق أساسية في الرعاية والحماية مستندة في ذلك إلى المقتضيات الدستورية والاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب، والتي تفرض حماية الطفل من جميع أشكال الإهمال والتمييز.

وانتقدت محكمة النقض القرار المطعون فيه لكونه لم يناقش بشكل كاف عناصر الضرر خاصة ما يتعلق بالنفقات المستقبلية للطفل، ولم يعمل قواعد المسؤولية التقصيرية رغم توفر شروطها معتبرة أن هذا القصور في التعليل يوازي انعدامه.

وبناء عليه قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه، وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد مع ضرورة تقييم الضرر في إطار قواعد المسؤولية المدنية، بعيدا عن الاعتبارات المرتبطة بشرعية العلاقة.

ويؤثر هذا القرار على توجه قضائي متقدم يوازن بين احترام القواعد القانونية المنظمة للأسرة وضمان الحماية الفعلية لحقوق الطفل بما ينسجم مع المبادئ الدستورية والالتزامات الدولية للمملكة.

مجلة السلطة القضائية.

عدد خاص

30

.....
..

محكمة النقض توضح مبدأ حرية التعبير للمنتخبين.. التصريحات الإعلامية لا تعني التخلي عن الانتماء السياسي

القرار عدد 1/201 الصادر بتاريخ : 2025/02/20 ملف إداري عدد 2025/1/4/6512

كرست محكمة النقض في قرار توجها قضائيا يوازن بين متطلبات الانضباط الحزبي وضمان حرية التعبير للمنتخبين، معتبرة أن مجرد الإدلاء بتصريحات إعلامية لا يشكل في حد ذاته تخليا عن الانتماء السياسي يبرر تجريد العضو من عضويته بالمجلس الجماعي.

وتعود وقائع القضية إلى طلب تقدم به حزب سياسي يرمي إلى تجريد أحد أعضائه المنتخبين من عضوية مجلس جماعي بعلة إدلائه بتصريحات إعلامية اعتبرت مخالفة المواقف الحزب ومضرة بصورته، وهو ما اعتبره الحزب قرينة على تخلي المعني بالأمر عن انتمائه السياسي.

المحكمة الإدارية رفضت الطلب معتبرة أن الوقائع المدلى بها لا ترقى إلى مستوى التخلي الصريح أو الضمني عن
الانتماء الحزبي، وهو التوجه الذي أيدته محكمة الاستئناف الإدارية، مما دفع الحزب إلى الطعن بالنقض.

أمام محكمة النقض، انصب النقاش على تفسير مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ولا سيما المادة 20 منه إلى جانب النصوص المنظمة للجماعات الترابية خاصة فيما يتعلق بحالات التجريد من العضوية وشروط تحقق التخلي عن الانتماء السياسي.

وأكدت المحكمة أن التخلي عن الانتماء السياسي كسبب للتجريد من العضوية يقتضي سلوكا صريحا أو ضمنيا واضح الدلالة من قبيل الاستقالة الرسمية من الحزب أو الترشح باسمه منافس أو الانخراط الفعلي في حزب آخر، مشددة على أن هذا المفهوم لا يمكن التوسع في تفسيره بشكل يمس جوهر الحقوق السياسية للمنتخبين.

وفي هذا السياق، اعتبرت المحكمة أن التصريحات الإعلامية مهما كانت حدتها أو مضمونها تظل في نطاق حرية التعبير المكفولة دستوريا، ولا يمكن اعتبارها، بصفة تلقائية تخليا عن الانتماء السياسي، ما لم تقترن بأفعال قانونية أو تنظيمية واضحة تفيد الانفصال عن الحزب.

كما أبرزت أن وظيفة المنتخب تقتضي في كثير من الأحيان التعبير عن مواقف أو انتقادات تهم تدبير الشأن العام أو أداء الهيئات المنتخبة وهو ما يدخل ضمن النقاش العمومي المشروع، ولا ينبغي تقييده إلا في الحدود التي يرسمها القانون بشكل صريح.

وانتقدت محكمة النقض القرار المطعون فيه لكونه توسع في تأويل مفهوم التخلي عن الانتماء السياسي دون سند قانوني كاف معتبرة أن ذلك من شأنه المساس بحرية التعبير وحقوق المنتخبين، ويؤدي إلى تقييد غير مبرر للعمل السياسي داخل المؤسسات المنتخبة.

وبناء على ذلك، قضت محكمة النقض برفض الطلب وتأييد القرار الاستئنافي، مؤكدة أن التصريحات الإعلامية لا تشكل سببا قانونيا لتجريد عضو مجلس جماعي من عضويته ما لم يثبت التخلي عن الانتماء السياسي وفق الضوابط المحددة قانونا.

ويعزز هذا القرار حماية الحريات السياسية داخل المؤسسات المنتخبة ويكرس التوازن بين الانضباط الحزبي وحرية التعبير، بما ينسجم مع المبادئ الدستورية المؤطرة للممارسة الديمقراطية.

مجلة السلطة القضائية

عدد خاص

31

.....

.....

.....

.....

Dalloz-

Jurisprudence

Cour de cassation - Troisième chambre civile — 17 octobre 2019 - n° 18-19.611, n° 18-20.550

Cour de cassation - Troisième chambre civile

17 octobre 2019 / n° 18-19.611, n° 18-20.550

199 décisions similaires

à cette décision ont été trouvées

Qu'est-ce que c'est ?

Explorer ces décisions

Cour de cassation — Deuxième chambre civile — 3 octobre 2013 — n° 12-22.908, n° 12-24.473 et autres

Similarité

Cour de cassation — Troisième chambre civile — 19 mars 2020 — n° 19-13.459

Similarité

Cour de cassation — Troisième chambre civile — 10 novembre 2016 — n° 15-24.289

RÉSUMÉ :

La demande d'expertise en référé sur les causes et conséquences de désordres et malfaçons ne tendant pas au même but que la demande d'annulation du contrat de construction, la mesure d'instruction ordonnée n'a pas pour effet de suspendre la prescription de l'action en annulation du contrat

TEXTE INTÉGRAL

Cassation

ECLI : ECLI:FR:CCASS:2019:C300861

numéros de diffusion : 861

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS

Motifs

LA COUR DE CASSATION, TROISIÈME CHAMBRE CIVILE, a rendu l'arrêt suivant :

Joint les pourvois n° 18-19.611 et 18-20.550 ;

Sur le moyen unique du pourvoi n° 18-19.611 :

Vu l'article 2239 du code civil ;

Attendu, selon l'arrêt attaqué (Rennes, 17 mai 2018), que, le 6 décembre 2006, M. A... et la société Le Chêne constructions (la société Le Chêne) ont conclu un contrat de construction d'une maison d'habitation ; que M. A..., ayant constaté de nombreuses malfaçons avant réception, a saisi le juge des référés qui, par ordonnance du 24 décembre 2009, a désigné un

expert, lequel a déposé son rapport le 15 décembre 2011 ; que, par acte du 14 août 2012, M. A... a assigné la société Le Chêne en annulation du contrat, subsidiairement en résolution ou en réparation des désordres ;

Attendu que, pour juger recevable la demande en nullité du contrat, l'arrêt retient qu'il ne saurait être ajouté une condition à la suspension du délai de prescription, prévue par l'article 2239 du code civil, et que l'expertise sollicitée en référé est utile à l'appréciation de la demande en nullité du contrat, les conséquences de la nullité étant appréciées au regard de la gravité des désordres et non-conformités affectant la construction ;

Qu'en statuant ainsi, alors que la demande d'expertise en référé sur les causes et conséquences des désordres et malfaçons ne tendait pas au même but que la demande d'annulation du contrat de construction, de sorte que la mesure d'instruction ordonnée n'a pas suspendu la prescription de l'action en annulation du contrat, la cour d'appel a violé le texte susvisé ;

Dispositif

PAR CES MOTIFS, et sans qu'il y ait lieu de statuer sur le moyen unique du pourvoi n° 18-20.550 :

CASSE ET ANNULE, en toutes ses dispositions, l'arrêt rendu le 17 mai 2018, entre les parties, par la cour d'appel de Rennes ; remet, en conséquence, la cause et les parties dans l'état où elles se trouvaient avant ledit arrêt et, pour être fait droit, les renvoie devant la cour d'appel de Rennes, autrement composée ;

Condamne M. A... aux dépens ;

Vu l'article 700 du code de procédure civile, rejette les demandes ;

Dit que sur les diligences du procureur général près la Cour de cassation, le présent arrêt sera transmis pour être transcrit en marge ou à la suite de l'arrêt cassé ;

Ainsi fait et jugé par la Cour de cassation, troisième chambre civile, et prononcé par le président en son audience publique du dix-sept octobre deux mille dix-neuf.

Annexe

MOYENS ANNEXES au présent arrêt

Moyen produit au pourvoi n° P 18-19.611 par la SCP Nicolaÿ, de Lanouvelle et Hannotin, avocat aux Conseils, pour la société Le Chêne construction.

IL EST FAIT GRIEF à l'arrêt infirmatif attaqué D'AVOIR jugé recevable la demande formée par Monsieur A... tendant à la nullité du contrat souscrit entre les parties le 6 décembre 2006, prononcé la nullité dudit contrat, condamné la société LE CHENE CONSTRUCTIONS à démolir l'ouvrage à ses frais et à payer à Monsieur A... la somme de 143 152,67 € au titre de la restitution des sommes versées en vertu du contrat annulé et débouté la société LE CHENE CONSTRUCTIONS de toute demande tendant à être indemnisée du coût des travaux qu'elle a réalisés et de sa demande d'expertise pour évaluer lesdits travaux ;

AUX MOTIFS QUE sur la recevabilité de l'action en nullité du contrat liant la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS et Monsieur A..., en application de l'article 1304 alinéa 1 ancien du Code civil (applicable en l'espèce), « dans tous les cas où l'action en nullité ou en rescision d'une convention n'est pas limitée à un moindre temps par une loi particulière, cette action dure 5 ans » ; que par ailleurs, l'article 2239 du même Code dispose que « la prescription est également suspendue lorsque le juge fait droit à une demande de mesure d'instruction présentée avant tout procès. Le délai de prescription recommence à courir, pour une durée qui ne peut être inférieure à 6 mois, à compter du jour où la mesure a été exécutée » ; que s'agissant d'une action en nullité d'un contrat de construction de maison individuelle, c'est à bon droit que les premiers juges ont retenu l'application de l'article 1304 susvisé ; qu'en effet, les règles impératives

posées par l'article L 231-1 du Code de la construction constituent une mesure de protection de telle sorte que leur non-respect est sanctionné par une nullité relative au titre de l'ordre public de protection ; qu'en revanche, c'est à tort que les premiers juges ont refusé de faire application de la suspension de prescription prévue à l'article 2239 du même Code ; qu'outre qu'il ne saurait être ajoutée une condition à la suspension du délai de prescription telle que prévue par l'article 2239 du Code civil, force est de constater que la demande d'expertise sollicitée dans le cadre d'une procédure de référé, est manifestement utile à l'appréciation d'une demande en nullité d'un contrat de construction de maison individuelle et plus précisément des effets de la nullité lorsqu'elle est retenue ; qu'en effet, les conséquences de la nullité sont appréciées au regard de la gravité des désordres et non conformités affectant la construction ; qu'il s'en déduit que le contrat ayant été signé le 06 décembre 2006, le délai d'action, à défaut de mesure d'instruction, expirait le 06 décembre 2011 ; que compte tenu de la procédure de référé ayant conduit à la désignation d'un expert par ordonnance en date du 24 décembre 2009, suivie du dépôt du rapport d'expertise le 15 décembre 2011, le délai de prescription quinquennale a été suspendu entre ces deux dates ; que le délai d'action en nullité expirait par conséquent le 17 décembre 2013 ; que Monsieur A... a assigné la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS le 14 août 2012 ; que l'action en nullité est donc recevable ; que le jugement dont appel est infirmé de ce chef ; que sur la nullité du contrat, sur le bien-fondé de la demande tendant à voir prononcer la nullité du contrat conclu entre Monsieur A... et la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS, il convient de déterminer la nature du contrat liant les parties afin d'apprécier la validité dudit contrat au regard des règles applicables ; que sur la nature du contrat, la nature même du contrat conclu entre les parties n'est pas discutée en cause d'appel ; qu'il y a lieu d'observer que le contrat signé le 06 décembre 2006 est incontestablement un contrat de construction de maison individuelle au sens de l'article L 231-1 du Code la construction, la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS proposant une réalisation complète de l'immeuble,

incluant tous les postes de travaux, outre la fourniture des plans et la prestation d'obtention du permis de construire (ces deux éléments ressortant de l'expertise judiciaire) ; que sur la validité du contrat, en application de l'article L231-1 du Code de la construction et de l'habitation, toute personne qui se charge de la construction d'un immeuble à usage d'habitation ne comportant pas plus de deux logements destinés au maître de l'ouvrage d'après un plan qu'elle a proposé, doit conclure avec le maître de l'ouvrage un contrat soumis aux dispositions de l'article L 231-2 du même Code ; que ce dernier énonce l'ensemble des mentions que doit contenir le contrat et qui peuvent se référer à des clauses types approuvées par décret. Il n'est pas discutable que ces mentions, qu'elles figurent dans le contrat lui-même, sur le plan prévu par l'article R 231-3 ou dans la notice descriptive visée à l'article R 231-4, doivent être claires et précises, sauf à priver le maître de l'ouvrage de la protection édictée par cette législation dont le caractère d'ordre public est énoncé par l'article L 230-1 du même Code ; que ces règles d'ordre public, afférentes aux mentions que doit comporter le contrat, sont édictées dans l'intérêt du maître de l'ouvrage et la nullité relative qui en sanctionne la violation est susceptible d'être couverte par une renonciation du maître de l'ouvrage à s'en prévaloir ; qu'en l'espèce, force est de constater que le document valant contrat, intitulé « devis de travaux » en date du 6 décembre 2006, ne comprend aucune des mentions obligatoires à l'exception du coût global du bâtiment à construire ; qu'il est de surcroît complété par 5 devis complémentaires ; que ce constat suffit amplement à retenir que le contrat de construction de maison individuelle conclu entre Monsieur A... et la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS le 06 décembre 2006, est entaché de nullité ; qu'il est acquis que Monsieur A... n'avait, à l'évidence, pas connaissance des dispositions d'ordre public destinées à le protéger en sa qualité de maître d'ouvrage ; qu'il les a découvertes en cours d'expertise ; que cet élément, ajouté au refus de réception et à la saisine du juge des référés pour déterminer les malfaçons, permet de considérer qu'il n'a pas renoncé à se prévaloir de la nullité du contrat litigieux ; qu'il convient par conséquent

de faire droit à la demande de ce chef et de prononcer la nullité du contrat conclu le 6 décembre 2006 ; que sur les effets de la nullité, il convient d'observer à titre liminaire qu'en exécution du contrat susvisé, Monsieur A... a versé à la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS diverses sommes pour un montant total de 143 152,67 € ; que de manière générale, l'annulation du contrat impose de remettre les parties dans l'état où elles se trouvaient avant sa conclusion ; que sur la demande tendant à la démolition de l'immeuble, la nullité du contrat de construction de maison individuelle peut être sanctionnée par la remise en état des lieux et par suite la démolition de l'immeuble ; qu'une telle sanction est prononcée, sous réserve qu'elle n'apparaisse par disproportionnée à la gravité des désordres et non conformités affectant la construction ; qu'en l'espèce, l'expert judiciaire a relevé les désordres suivants : - chambre 1 : il manque une grille d'arrivée d'air neuf et un détalonnage de la porte, faux équerrage de la cloison limitant l'espace prévu pour recevoir un placard, - chambre 2 : idem pour le faux équerrage ; - escalier menant au 1er étage : décalage d'aplomb de 2 cm entre la cloison du rez-de-chaussée et celle du premier, - premier étage : 45 m2 mesurés contre 51 m2 au devis, défaut de diamètre des gaines de ventilation ; défaut de continuité de l'isolant acoustique, - garage : chauffe-eau à déplacer, tuyaux d'eau à isoler, caniveau de récupération des eaux pluviales devant la porte de garage non posé, - aménagement devant garage : désaccord sur le volume de cailloux de blocage mis en place devant le garage, - trois désordres d'implantation : mauvaise implantation planimétrique de la maison : contrairement aux obligations rappelées dans le permis de construire, le pignon du garage n'a pas été aligné sur la limite de propriété, les côtes indiquées dans le permis de construire pour l'implantation de la maison par rapport aux deux voies de circulation n'ont pas été respectées, mauvaise implantation altimétrique : le pavillon devait être de plain-pied, or les mesures effectuées par le géomètre montrent une différence d'altitude entre le terrain naturel et le rez-de-chaussée de 69 cm, ce qui interdit notamment l'accès d'un handicapé en fauteuil (élément essentiel de cette affaire, dans la mesure

où le maitre de l'ouvrage a un enfant handicapé), défaut de côte d'implantation du système d'épuration, que l'expert ajoute qu'il note que les mesures figurant sur le plan de situation du permis de construire initial ainsi que celles figurant sur le projet de permis de construire modificatif ne coïncident pas avec les côtes relevées par le géomètre, cette imprécision étant à rapprocher de la médiocre qualité des éléments graphiques du permis de construire (plan incomplet, absence de cartouche, absence d'indication permettant de distinguer les différentes étapes du permis) ; qu'il ressort des conclusions expertales que les désordres révélés par l'expertise peuvent faire l'objet d'une réparation ; qu'il ne compromettent pas la solidité de l'immeuble et ne le rendent pas impropre à sa destination ; que néanmoins, il résulte à suffire du rapport d'expertise que les désordres et non conformités sont substantiels et que les travaux réparatoires pour y remédier sont évalués à un coût représentant environ 1/3 du marché initial (soit plus de 50 000 €) ; que s'agissant de l'implantation altimétrique, elle n'est pas conforme au permis de construire puisque l'immeuble devait être de plein pied et que les mesures effectuées par le géomètre montrent une différence d'altitude de 69 cm entre le terrain et le rez-de-chaussée ; qu'à ce titre, il importe peu de déterminer si la condition d'accès pour personne à mobilité réduite était entrée dans le champ contractuel dès la signature du marché le 06 décembre 2006 ; qu'au regard de l'ensemble de ces éléments, la démolition de l'immeuble construit en vertu du contrat de construction annulé, n'apparait pas disproportionnée et doit être ordonnée ; que la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS est condamnée à démolir l'ouvrage à ses frais ; que sur la restitution des sommes versées en exécution du contrat annulé, en application du principe général posé ci-avant, il convient de faire droit à la demande de Monsieur A... en condamnant la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS à lui restituer les sommes versées, soit la somme totale de 143 152,67 € ; que sur la demande de la SAS LE CHENE CONSTRUCTIONS en restitution des sommes déboursées, le contrat de construction étant annulé et la démolition ordonnée, le principe d'une remise des parties dans l'état où elles se trouvaient avant

la conclusion du contrat interdit à la SAS LE CHENE CONTRUCTIONS de solliciter une indemnisation au titre du coût des travaux qu'elle a réalisé en exécution de ce contrat ; qu'il ne saurait être fait droit à la demande d'expertise ou à toute autre demande de ce chef ;

1°) ALORS QUE la suspension de la prescription, comme son interruption, ne peut s'étendre d'une action à une autre ; qu'il n'en est autrement que lorsque les deux actions, quoiqu'ayant des causes distinctes, tendent à un seul et même but, de sorte que la seconde est virtuellement comprise dans la première ; qu'en statuant ainsi, quand la demande tendant à voir ordonner en référé une expertise sur les causes et conséquences des désordres et malfaçons affectant un ouvrage ne tend pas au même but que la demande d'annulation du contrat de construction de l'ouvrage, de sorte que la mesure d'instruction ordonnée sur une telle demande ne suspend pas la prescription de l'action en annulation du contrat de construction de l'ouvrage, la Cour a violé l'article 2239 du Code civil ;

2°) ALORS QUE la cause de nullité d'un contrat de construction d'une maison individuelle pour cela qu'il ne comporte pas les mentions obligatoires prévues par l'article L231-2 du Code de la construction et de l'habitation est nécessairement avérée le jour de la signature du contrat incomplet, puisque la nullité est prise précisément de l'absence au contrat desdites mentions ; qu'en statuant ainsi, motif pris que « la demande d'expertise sollicitée dans le cadre d'une procédure de référé, est manifestement utile à l'appréciation d'une demande en nullité d'un contrat de construction de maison individuelle et plus précisément des effets de la nullité lorsqu'elle est retenue », la Cour a violé le texte susvisé, ensemble l'article 2239 du Code civil. Moyen produit au pourvoi n° J 18-20.550 par la SCP Spinosi et Sureau, avocat aux Conseils, pour M. A....

Il est fait grief à l'arrêt attaqué d'avoir débouté Monsieur A... de sa demande tendant à l'indemnisation du préjudice de jouissance ;

Aux motifs que « sur la demande au titre du préjudice de jouissance Le contrat de construction étant annulé, monsieur A... ne peut se prévaloir des conséquences dommageables du non respect du délai prévisible de livraison de sa maison. Il s'en déduit que sa demande de dommages-intérêts en indemnisation du trouble de jouissance doit être rejetée » ;

Alors que, d'une part, dans le cas où un contrat nul a cependant été exécuté, des dommages-intérêts peuvent être alloués au titre de l'exécution défectueuse du contrat nul ; qu'en jugeant, cependant, que le contrat de construction ayant été annulé, Monsieur A... ne pouvait se prévaloir des conséquences dommageables du non-respect du délai prévisible de livraison de sa maison, quand elle constatait elle-même une exécution défectueuse du contrat nul, la cour d'appel n'a pas tiré les conséquences légales de ses propres constatations et violé l'article 1382 du code civil, dans sa rédaction antérieure à celle issue de l'ordonnance n°2016-131 du 10 février 2016 ;

Composition de la juridiction : M. Chauvin, SCP Nicolaÿ, de Lanouvelle et Hannotin, SCP Spinosi et Sureau

Décision attaquée : Cour d'appel Rennes 2018-05-17 (Cassation)

.....

Dalloz

Cour de cassation - Deuxième chambre civile — 31 janvier 2019 - n° 18-10.011

Cour de cassation - Deuxième chambre civile

31 janvier 2019 / n° 18-10.011

Cour de cassation — Troisième chambre civile — 5 septembre 2012 — n° 11-19.200

Similarité

Cour de cassation — Troisième chambre civile — 19 mars 2020 — n° 19-13.459

Similarité

Cour de cassation — Troisième chambre civile — 13 février 2020 — n° 18-23.723

TEXTE

Rejet

ECLI : ECLI:FR:CCASS:2019:C200139

numéros de diffusion : 139

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS

Motifs

LA COUR DE CASSATION, DEUXIÈME CHAMBRE CIVILE, a rendu l'arrêt suivant :

Sur le moyen unique :

Attendu, selon l'arrêt attaqué (Riom, 6 novembre 2017), que la société d'HLM ICF Sud-Est Méditerranée (la société ICF) se plaignant de malfaçons résultant de travaux de couverture confiés à la société Navaron, a obtenu en référé la désignation d'un expert, puis, après dépôt du rapport d'expertise, a saisi un tribunal de commerce à fin d'indemnisation ; que la société Navaron a appelé en garantie la société Euclid ingénierie, qui avait reçu de la société ICF une mission de direction et d'exécution des travaux, et a sollicité, reconventionnellement, la condamnation de la société ICF au paiement de ses factures ; que le tribunal ayant accueilli les demandes respectives des parties, la société

ICF a relevé appel du chef du jugement accueillant la demande de la société Navaron à son encontre ;

Attendu que la société Navaron fait grief à l'arrêt de juger irrecevable, comme prescrite, sa demande de règlement de factures formée contre la société ICF, alors, selon le moyen, qu'il résulte de l'article 26 de la loi n° 2008-561 du 17 juin 2008 que lorsqu'une instance a été introduite après l'entrée en vigueur de ladite loi, l'action est jugée conformément à la loi nouvelle ; qu'en l'espèce, l'assignation en référé avait été délivrée par la société ICF en date du 23 septembre 2009 ; que les articles 2239 et 2241 nouveaux du code civil, issu de la loi susvisée, étaient donc applicables ; qu'il résulte de ces textes, comme le soutenait la société Navaron dans ses conclusions d'appel, que si la prescription est interrompue seulement au profit du demandeur en référé, elle est en revanche suspendue au profit de toutes les autres parties, le délai recommençant à courir, pour ces parties, à compter du jour où la mesure a été exécutée ; que la cour d'appel ne pouvait donc déclarer irrecevable la demande de paiement de la société Navaron à l'encontre de la société ICF, au motif que l'assignation en référé n'avait eu d'effet que pour la seule société ICF ; qu'elle a, ce faisant, violé l'article 2239 du code civil, dans sa rédaction issue de la loi susvisée du 17 juin 2008 ;

Mais attendu que la suspension de la prescription, en application de l'article 2239 du code civil, lorsque le juge accueille une demande de mesure d'instruction présentée avant tout procès, qui fait, le cas échéant, suite à l'interruption de cette prescription au profit de la partie ayant sollicité cette mesure en référé et tend à préserver les droits de la partie ayant sollicité celle-ci durant le délai de son exécution, ne joue qu'à son profit ;

D'où il suit que le moyen, qui manque en droit, n'est pas fondé ;

Dispositif

PAR CES MOTIFS :

REJETTE le pourvoi ;

Condamne la société Navaron aux dépens ;

Vu l'article 700 du code de procédure civile, la condamne à payer à la société Euclid ingénierie la somme de 3 000 euros ;

Annexe

Ainsi fait et jugé par la Cour de cassation, deuxième chambre civile, et prononcé par le président en son audience publique du trente et un janvier deux mille dix-neuf. MOYEN ANNEXE au présent arrêt

Moyen produit par la SCP de Nervo et Poupet, avocat aux Conseils, pour la société Navaron.

Le moyen reproche à l'arrêt attaqué, infirmatif sur ce point

D'AVOIR jugé irrecevable, comme prescrite, la demande de règlement de factures formée par la société Navaron contre la société ICF Sud Méditerranée

AUX MOTIFS QUE selon le rapport de l'expert Y... , plusieurs factures émises par la société Navaron n'avaient pas été réglées par la société ICF, pour un total de 37 188, euros ; que la société Navaron réclamait le règlement de ces factures ; que la société ICF répondait que sa demande était prescrite ; que la société Navaron répliquait en s'appuyant sur l'ordonnance de référé du 3 novembre 2009 ; que les actions mobilières personnelles se prescrivaient par cinq ans ; que selon l'article 2241 du code civil, la demande en justice, même en référé, interrompait le délai de prescription et le délai de forclusion ; qu'il était constant, cependant, que l'interruption ne profitait qu'à celui qui agissait (3ème CIV. 27 février 2008, n° 04-21965) ; qu'en l'espèce, c'était la société ICF qui avait assigné la société Navaron et la société Euclid, le 23 septembre 2009, devant le juge des référés du Tribunal de grande instance de Clermont-Ferrand aux fins d'expertise judiciaire ; qu'il ne résultait pas de cette décision (ordonnance de référé du 3 novembre 2009) que la société Navaron avait

sollicité, même à titre provisionnel, le règlement de ses factures ; qu'il n'était pas contesté que c'était seulement devant le tribunal de commerce de Clermont-Ferrand que la société Navaron avait réclamé, par conclusions en date du 5 mars 2015, avait réclamé le règlement de ses factures ; qu'il s'était écoulé plus de cinq ans entre la plus récente facture du 5 mai 2009 et la demande de règlement du 5 mars 2015 ; que la réclamation de la société Navaron était donc prescrite (arrêt attaqué, page 7) ;

Composition de la juridiction : Mme Flise (président), SCP Bernard Hémery, Carole Thomas-Raquin, Martin Le Guerer, SCP Boulloche, SCP de Nervo et Poupet

Décision attaquée : Cour d'appel Riom 2017-11-06 (Rejet)

.....

Dalloz

Cour de cassation - Deuxième chambre civile — 23 novembre 2017 - n° 16-13.239

Cour de cassation - Deuxième chambre civile

23 novembre 2017 / n° 16-13.239

Cour de cassation — Deuxième chambre civile — 13 septembre 2018 — n° 17-21.243

Similarité

Cour de cassation — Deuxième chambre civile — 4 février 2016 — n° 15-10.107

Similarité

Cour de cassation — Chambre commerciale — 23 juin 2015 — n° 14-12.000

TEXTE INTÉGRAL

Cassation partielle

ECLI : ECLI:FR:CCASS:2017:C201508

numéros de diffusion : 1508

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS

Motifs

LA COUR DE CASSATION, DEUXIÈME CHAMBRE CIVILE, a rendu l'arrêt suivant :

Attendu, selon l'arrêt attaqué, que le 6 janvier 2006, la société Eurobail a vendu à la société Ucabail, aux droits de laquelle vient la société Finamur, un immeuble à destination d'hôtel restaurant, exploité par la société Détente hôtel depuis le 1er avril 1996 ; que le même jour, l'immeuble a été donné en crédit-bail à la société Murotel ; qu'en 1999, la société Eurobail avait confié à la société Camozzi bâtiments, aux droits de laquelle vient la société Entreprise Bourdarios, des travaux de réfection de la couverture du bâtiment, qui ont été sous-traités pour partie à M. X...; que le 5 septembre 2006, un important affaissement du faux-plafond du local restaurant de cet ensemble immobilier est survenu et que le 9 septembre 2006, la toiture de l'immeuble s'est effondrée, rendant toute exploitation impossible ; que M. Y..., expert judiciaire, a été désigné et a rendu son rapport le 20 octobre 2008 ; que, par ordonnance du 5 août 2008, une seconde expertise a été ordonnée et a été confiée à Mme Z..., pour déterminer le préjudice commercial des sociétés exploitantes ; que

la société Axa France IARD (la société Axa), assureur de la société Finamur, a accepté de préfinancer certains travaux de démolition et de reconstruction ; que les 20 et 21 septembre 2010, les sociétés Murotel et Détente hôtel ont assigné les sociétés Finamur, Camozzi bâtiments et Eurobail ainsi que M. X...en réparation de leurs préjudices ; que la société Compagnie fermière de gestion et de participation (la société Cofegep), chargée par la société Eurobail de l'ensemble des tâches de gestion immobilière de son parc immobilier, a été appelée à la cause et son assureur, la société Axa France IARD, est intervenu volontairement à l'instance ;

Attendu qu'il n'y a pas lieu de statuer par une décision spécialement motivée sur le premier moyen, pris en sa seconde branche, sur les deuxième et troisième moyens et sur le quatrième moyen, pris en sa première branche, annexés, qui ne sont manifestement pas de nature à entraîner la cassation ;

Mais sur le premier moyen, pris en sa première branche :

Vu l'article 276, alinéa 3, du code de procédure civile ;

Attendu que, pour dire n'y avoir lieu à annulation du rapport d'expertise Drape, l'arrêt énonce que la société Eurobail a adressé le 2 février 2010 un dire à l'expert Z...accompagné d'une longue note de M. A..., puis le 24 février 2010 un nouveau dire pour contester l'évaluation proposée par l'expert du coût de remplacement de la vaisselle détruite le 9 septembre 2006 ensuite de l'effondrement de la charpente et de la couverture de la salle de réunion ; que le conseil de la société Eurobail, s'il rappela dans son dire qu'il avait adressé un dire le 2 février précédent, s'abstint de rappeler sommairement le contenu de celui-ci et surtout de la longue note de M. A...; que conformément à l'article 276, alinéa 3, du code de procédure civile, l'expert a légitimement considéré que la société Eurobail devait être tenue pour avoir abandonné sa réclamation ;

Qu'en statuant ainsi, alors qu'elle avait relevé que, dans son dire du 24 février 2010, la société Eurobail se référait expressément à la note de M. A..., ce dont il se déduisait qu'il appartenait à l'expert de prendre en considération cette réclamation qui n'avait pas été abandonnée, la cour d'appel a violé le texte susvisé ;

Et sur le quatrième moyen, pris en sa seconde branche :

Vu l'article 2241 du code civil ;

Attendu que, pour déclarer non prescrites les demandes de la société Axa, en sa qualité d'assureur de la société Finamur, l'arrêt énonce que les sociétés Murotel et Détente hôtel ont, ensuite du dépôt du rapport de l'expert Y...le 20 octobre 2008, fait assigner la société Eurobail par exploits du 21 septembre 2010 afin d'obtenir l'indemnisation de leurs préjudices matériels et financiers, soit avant l'expiration du délai de deux années édicté par le premier alinéa de l'article 1648 du code civil ; qu'eu égard au lien unissant l'action des sociétés Murotel et Détente hôtel fondée sur les dispositions de l'article 1382 du code civil à celle de la société Axa fondée sur la garantie des vices cachés, mais aussi le défaut de délivrance conforme, il apparaît que l'effet interruptif de prescription de l'assignation du 21 septembre 2010 s'étend à l'action de la société Axa ;

Qu'en statuant ainsi, alors que l'assignation délivrée à la société Eurobail par les sociétés Murotel et Détente hôtel ne pouvait profiter à la société Axa, qui, en qualité d'assureur de l'acquéreur de l'immeuble, poursuivait la réparation d'un préjudice distinct, la cour d'appel a violé le texte susvisé ;

Dispositif

PAR CES MOTIFS :

Met hors de cause, sur sa demande, la société Entreprise Bourdarios ;

CASSE ET ANNULE, mais seulement en ce qu'il dit n'y avoir lieu à annulation du rapport de l'expert Z..., condamne la société Eurobail à payer à la société Détente hôtel les sommes de 118 245 euros, 20 000 euros et 11 847 euros, à la société Murotel la somme de 5 384, 99 euros et à la société Axa France IARD la somme de 320 227 euros, l'arrêt rendu le 6 janvier 2016, entre les parties, par la cour d'appel d'Agen ; remet, en conséquence, sur ces points, la cause et les parties dans l'état où elles se trouvaient avant ledit arrêt et, pour être fait droit, les renvoie devant la cour d'appel de Toulouse ;

Condamne la société Axa France IARD aux dépens ;

Vu l'article 700 du code de procédure civile, rejette les demandes ;

Dit que sur les diligences du procureur général près la Cour de cassation, le présent arrêt sera transmis pour être transcrit en marge ou à la suite de l'arrêt partiellement cassé ;

Ainsi fait et jugé par la Cour de cassation, deuxième chambre civile, et prononcé par le président en son audience publique du vingt-trois novembre deux mille dix-sept.

Annexe

MOYENS ANNEXES au présent arrêt

Moyens produits par la SCP Piwnica et Molinié, avocat aux Conseils, pour la société Eurobail.

PREMIER MOYEN DE CASSATION

Il est reproché à l'arrêt attaqué d'avoir dit n'y avoir lieu à annulation du rapport d'expertise Drape, d'avoir considéré la société Eurobail responsable du sinistre et de l'avoir condamnée au paiement des sommes de 118. 245 euros, 20. 000 euros et 11. 847 euros au profit de la société Détente Hôtel, 5. 384, 99 euros au profit de la société Murotel et 320.

227 euros au profit de la société Axa Iard et de l'avoir déboutée de ses appels en garantie,

AUX MOTIFS QUE la société EUROBAIL conclut à l'annulation du rapport établi par l'expert Z...au motif que celle-ci n'aurait répondu à son dire du 24 février 2010 que par une boutade et n'aurait pas répondu du tout à son dire du 2 février 2010 auquel était annexée une note du cabinet d'expertise comptable A...(pièce 6 EUROBAIL) enfreignant ainsi outre les dispositions de l'article 276 du code de procédure civile, le principe du contradictoire ; que l'article 276 du code de procédure civile indique que l'expert doit prendre en considération les observations ou réclamations des parties et lorsqu'elles sont écrites, les joindre à son avis si les parties le demandent ; que le troisième alinéa de cet article précise que lorsqu'elles sont écrites, les dernières observations ou réclamations des parties doivent rappeler sommairement le contenu de celles qu'elles ont présentées antérieurement ; qu'à défaut, elles sont réputées abandonnées par les parties ; qu'en l'espèce, la société EUROBAIL a adressé le 2 février 2010 un dire à l'expert Z...accompagné d'une longue note de Moise A..., puis le 24 février 2010 un nouveau dire pour contester l'évaluation proposée par l'expert du coût de remplacement de la vaisselle détruite le 9 septembre 2006 ensuite de l'effondrement de la charpente et de la couverture de la salle de réunion ; que le conseil de la société EUROBAIL, s'il rappela dans son dire qu'il avait adressé un dire le 2 février précédent, s'abstint de rappeler sommairement le contenu de celui-ci et surtout de la longue note de Moise A...; que conformément à l'article 276 ci-dessus reproduit en son alinéa 3, l'expert a légitimement considéré que la société EUROBAIL devait être tenue pour avoir abandonné sa réclamation ; que l'expert Z...n'a nullement enfreint ainsi les dispositions de l'article 276 du code de procédure civile ; que concernant la durée des travaux, l'expert a indiqué en répondant à un dire du conseil des appelantes qu'il ne lui appartenait pas de se prononcer sur la durée des travaux de réparation, puis répondu en effet à l'observation sur le fait que dans les hôtels restaurants, il y avait

nécessairement de la vaisselle cassée que la vaisselle était d'autant plus fragile que le toit s'était écroulé dessus, autrement dit répondu par une boutade à un truisme ne pouvant donner lieu à vérification précise au regard des pièces comptables produites ; qu'il n'y a donc pas lieu à annulation du rapport de l'expert Z...ni à complément d'expertise ;

1) ALORS QUE lorsqu'elles sont écrites, les dernières observations ou réclamations des parties à l'expert doivent rappeler sommairement le contenu de celles qu'elles ont présentées antérieurement ; qu'à défaut, elles sont réputées abandonnées ; que pour considérer que la société Eurobail avait abandonné les réclamations exprimées dans son dire du 2 février 2010, la cour d'appel a constaté qu'il avait été suivi d'un second dire, du 24 février 2010, qui, étant le dernier en date, devait seul être pris en compte ; que dans ce dire, la société Eurobail se référait à son précédent dire du 2 février 2010, auquel elle renvoyait expressément ; qu'en refusant de tenir compte de ce renvoi exprès, qui interdisait de considérer que le contenu du dire du 2 février 2010 avait été abandonné, la cour d'appel a violé l'article 1134 du code de procédure civile ;

2) ALORS QUE lorsqu'elles sont écrites, les dernières observations ou réclamations des parties doivent rappeler sommairement le contenu de celles qu'elles ont présentées antérieurement ; qu'à défaut, elles sont réputées abandonnées ; que la société Eurobail a adressé à l'expert un dire, le 2 février 2010, consacré à l'évaluation du préjudice d'exploitation ; qu'elle l'a complété quelques jours plus tard, le 24 février 2010, par un dire additionnel, répondant à la note adressée aux parties par l'expert le 3 février 2010 ; qu'en ne recherchant pas si les deux dires, régularisés à quelques jours d'intervalle et ayant le même objet, le second apportant un complément au premier en réponse à l'expert, ne devaient pas être adressés comme un tout, constituant un seul et même dire, la cour d'appel a privé sa décision de base légale au regard de l'article 276 du code de procédure civile.

DEUXIEME MOYEN DE CASSATION

Il est reproché à l'arrêt attaqué d'avoir retenu la société Eurobail responsable du sinistre et de l'avoir condamnée au paiement des sommes de 118. 245 euros, 20. 000 euros et 11. 847 euros au profit de la société Détente Hôtel, 5. 384, 99 euros au profit de la société Murotel et 320. 227 euros au profit de la société Axa Iard et de l'avoir déboutée de ses appels en garantie,

AUX MOTIFS QUE concernant le renforcement de la charpente de l'hôtel, ces frais sont sans lien avec le sinistre dont la société EUROBAIL a été déclarée responsable, même s'ils ont été considérés nécessaires par l'expert Y...; que c'est donc à bon droit que les premiers Juges ont rejeté ce chef de préjudice ; que concernant l'intervention de la société CAMOZZI, cette entreprise a dû intervenir ensuite du sinistre pour déposer les tuiles de la charpente au moyen d'une nacelle, poser des bâches de protection et mettre en place des panneaux de bois pour assurer la séparation entre les zones sinistrées et non sinistrées ; que ces frais doivent être mis à la charge de la société EUROBAIL à la différence des frais d'intervention de la société SEBA écartés à juste titre au regard des indications de l'expert (page 26 de son rapport, réponse au dire 11 de MUROTEL) ; que la société EUROBAIL sera donc condamnée à réparer ce chef de préjudice de sorte que le jugement querellé sera infirmé sur ce point,

1) ALORS QUE tout jugement doit être motivé ; qu'en se bornant à énoncer, pour condamner la société Eurobail au paiement des frais de la société Camozzi, que « ces frais devaient être mis à la charge de la société Eurobail », la cour d'appel a privé sa décision de motif et n'a pas satisfait aux exigences de l'article 455 du code de procédure civile ;

2) ALORS QU'ayant considéré que la société Eurobail n'était pas tenue au titre de la réparation matérielle de la toiture, la cour d'appel n'a pas tiré les conséquences de ses propres constatations en décidant qu'elle devait pourtant être tenue au titre de l'intervention de la société Camozzi sur cette toiture ; qu'elle a ce faisant violé l'article 1382 du code civil.

TROISIEME MOYEN DE CASSATION

Il est reproché à l'arrêt attaqué d'avoir condamné la société Eurobail au paiement des sommes de 118. 245 euros, 20. 000 euros et 11. 847 euros au profit de la société Détente Hôtel, 5. 384, 99 euros au profit de la société Murotel et 320. 227 euros au profit de la société Axa Iard et de l'avoir déboutée de son appel en garantie contre la société Cofegep,

AUX MOTIFS QUE sur les manquements reprochés à la société COFEGEP par la société EUROBAIL que la seconde avait par contrat du 28 décembre 1995 confié à la première d'assurer la gestion du portefeuille de contrats de crédit-bail ainsi que la gestion et la commercialisation de son parc immobilier ; que l'appelante Eurobail expose en se référant à la page 2 du contrat que la société Cofegep mettait à sa disposition du personnel qualifié d'une part (article I du contrat) et que d'autre part sa mandataire se voyait confier l'ensemble des tâches habituelles en matière de gestion immobilière (article II du contrat) mais se garde bien de préciser que dans le cadre de cette gestion, il lui appartenait sur les rapports qui lui étaient faits par sa mandataire ou la personne mise à sa disposition de décider des travaux proposés comme il ressort de la lecture des articles II 2. 3. 1, le mandataire ne pouvant signer les contrats qu'après approbation par le mandant du cahier des charges des travaux envisagés sauf à passer directement les marchés comme ce fut le cas du marché de mai 2001 pour les réparations consécutives à la tempête de 1999 (pièce 19 Cofegep) ; qu'il apparaît surtout que la société Cofegep ensuite de la lettre de la société Camozzi (adressée de fait à Eurobail à l'attention de Michel B..., mis à la disposition d'Eurobail par Cofegep) saisit l'assureur d'Eurobail pour l'immeuble litigieux lequel (Azur) désigna un expert en la personne de la société Gascogne expertise qui chargea Christophe C...de vérifier l'état de la charpente ; que la société Azur reçut donc de la société Gascogne expertise le rapport dressé par celle-ci (rapport non versé aux débats par Eurobail), rapport considérant selon le témoignage de Christophe C...que les désordres étaient mineurs et ne justifiaient pas une intervention immédiate ; que ce faisant, la société Cofegep qui dut

soumettre cet avis à sa mandante n'a pas commis de faute alors surtout que postérieurement à la réunion d'expertise du 13 Mai 2002, Jacques X...écrivit à la société Eurobail à l'attention du même B... mis à la disposition de l'appelante pour lui faire part des craintes que lui inspirait la solidité de la charpente de la salle de réunion ; que la société Eurobail, Michel B... étant faut-il le souligner mis à sa disposition (pages 15, 18 des conclusions d'Eurobail) et donc sous son autorité directe, ne fit faire aucune diligence ou vérification complémentaire par ledit B... ou tout spécialiste des charpentes en fermettes industrielles, s'en tenant à l'avis de l'expert de son assureur ; qu'il apparaît ainsi que la société Eurobail ne saurait demander la garantie de la société Cofegep au visa de l'article 1147 du code civil de sorte que le jugement querellé sera confirmé de ce chef ;

1) ALORS QUE la société Eurobail reprochait à la société Cofegep, à laquelle elle avait confié la gestion technique de l'immeuble, de ne pas avoir clairement attiré son attention sur l'état de la toiture et la nécessité de procéder à sa consolidation ; que la cour d'appel, pour toute réponse, s'est bornée à affirmer que la décision de réaliser les travaux incombait à la société Eurobail ; qu'en ne recherchant pas, comme il le lui été demandé, si la société Eurobail était en mesure de décider les travaux qui s'imposaient, n'ayant pas été clairement informée de la situation de l'immeuble, la cour d'appel a privé sa décision de motif et n'a pas satisfait aux exigences de l'article 455 du code de procédure civile ;

2) ALORS QUE pour écarter la responsabilité de la société Cofegep, la cour d'appel a encore énoncé qu'elle avait mis un salarié à la disposition de la société Eurobail, qui était, du fait de cette mise à disposition, responsable de ses agissements ; qu'en confondant la responsabilité de la société Eurobail en tant qu'employeur et les relations entre les sociétés Eurobail et Cofegep, régies par la convention de gestion, la cour d'appel a violé l'article 1147 du code civil.

QUATRIEME MOYEN DE CASSATION

Il est reproché à l'arrêt attaqué d'avoir dit que la société Eurobail était responsable du sinistre et de l'avoir condamnée au paiement de la somme de 320. 227 euros au profit de la société Axa Iard, en qualité d'assureur de la société Finamur ;

AUX MOTIFS QUE la société EUROBAIL pour demander l'infirmation du jugement entrepris qui l'a condamnée à payer à la société AXA FRANCE IARD les sommes de 320 227 € et 15 000 € outre une indemnité de procédure de 3 000 € a soulevé l'irrecevabilité de l'intervention de cette société d'assurances en raison de l'absence de lien avec l'action engagée par les sociétés MUROTEL et DÉTENTE HÔTEL d'une part, de la tardiveté de la demande au regard de l'article 1648 du code civil de seconde part et de son défaut de qualité à agir de troisième part avant de faire valoir au fond que le manquement fautif reproché serait sans lien avec le sinistre et que le sinistre aurait pu être évité dans toute son ampleur si des mesures conservatoires avaient été prises ; que concernant le premier moyen d'irrecevabilité que selon l'article 325 du code de procédure civile, l'intervention n'est recevable que si elle se rattache aux prétentions des parties par un lien suffisant ; qu'en l'espèce, l'intervention de la société AXA devant les premiers Juges avait pour objet d'obtenir la condamnation d'EUROBAIL à l'indemniser du coût des travaux de réparation du bâtiment dont la couverture s'était effondrée les 5 et 9 Septembre 2006, les prétentions des sociétés MUROTEL et DÉTENTE HOTEL portant sur les pertes générées par l'impossibilité d'exploiter les salles de réunion et restauration gravement endommagées par le sinistre et le remplacement de matériels d'hôtellerie détruits ; que ce simple rappel de l'objet de chacune des actions démontre l'existence d'un lien plus que suffisant de sorte que c'est à bon droit que les premiers juges ont admis cette intervention et l'ont tenue pour recevable ; que sur le second moyen pris de la tardiveté de cette intervention, l'article 2241 du code civil énonce que la demande en Justice, même en référé, interrompt le délai de prescription ainsi que le délai de forclusion ; qu'en l'espèce, les sociétés MUROTEL et DETENTE HOTEL ont, ensuite du dépôt du rapport de

l'expert Y...le 20 octobre 2008, fait assigner la société EUROBAIL par exploits du 21 septembre 2010 afin d'obtenir l'indemnisation de leurs préjudices matériels et financiers, soit avant l'expiration du délai de deux années édicté par le premier alinéa de l'article 1648 du code civil ; qu'eu égard au lien unissant l'action des sociétés MUROTEL et DÉTENTE HOTEL fondée sur les dispositions de l'article 1382 du code civil à celle de la société AXA fondée sur la garantie des vices cachés, mais aussi le défaut de délivrance conforme (l'article 1604 du code civil ayant été visé à ses conclusions, voire le dol bien que l'article 1116 ne soit pas visé), il apparaît que l'effet interruptif de prescription de l'assignation du 21 septembre 2010 s'étend à l'action de la société AXA ; que l'action de cette dernière était donc bien recevable comme l'ont considéré les premiers Juges ; que sur la troisième fin de non-recevoir prise du défaut de qualité à agir, faute par la société AXA d'avoir justifié de sa qualité d'assureur de la société FINAMUR que la lecture de la lettre de la société FINAMUR du 31 décembre 2007 à la SCI MUROTEL (pièce 8 FINAMUR) établit sans qu'il y ait lieu à production de la police souscrite par FINAMUR auprès d'AXA que la première souscrivit bien une police d'assurance pour l'immeuble lui appartenant et couvrant le sinistre survenu les 5 et 9 septembre 2006 et qu'AXA à la date de cette lettre avait versé un acompte de 60 000 € entre les mains de FINAMUR, laquelle avait d'ores et déjà décaissé 31 208, 54 € HT ; que la fin de non-recevoir soulevée par EUROBAIL sera donc écartée,

1) ALORS QUE pour faire bénéficier la société Axa de l'acte interruptif de prescription délivré par les sociétés Murotel et Détente Hôtel, la cour d'appel s'est fondée sur le lien unissant l'action de ces dernières, « fondée sur les dispositions de l'article 1382 du code civil, à celle de la société AXA fondée sur la garantie des vices cachés, mais aussi le défaut de délivrance conforme (l'article 1604 du code civil ayant été visé à ses conclusions, voire le dol bien que l'article 1116 ne soit pas visé ») ; qu'en se référant à des écritures qui avaient été écartées des débats, la cour d'appel a violé l'article 909 du code de procédure civile ;

Composition de la juridiction : Mme Flise (président), Me Le Prado, SCP Célice, Soltner, Texidor et Périer, SCP Didier et Pinet, SCP Ohl et Vexliard, SCP Piwnica et Molinié

Décision attaquée : Cour d'appel Agen 2016-01-06 (Cassation partielle) .

……

COVID-19 : Comment le Groupe de la Banque mondiale aide-t-il les pays à faire face à la pandémie ?

Banque mondiale – Financement de l’aide au développement international - Notre mission est de mettre fin à l'extrême pauvreté et de promouvoir une prospérité

Notre mission

Cette page en : FR dropdown

COMMUNIQUÉS DE PRESSE 08 JUIN 2020

La pandémie de COVID-19 plonge l’économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale

Toutes les régions enregistreront un recul du revenu par habitant

WASHINGTON, 8 juin 2020 — Le choc massif et brutal produit par la pandémie de coronavirus (COVID-19) et par les mesures d’arrêt de l’activité prises pour l’enrayer plonge l’économie mondiale dans une grave récession. Selon les prévisions de la Banque mondiale, le PIB mondial diminuera de 5,2 % cette année[1], ce qui représente la plus forte récession planétaire depuis la Seconde Guerre mondiale. Pour la première fois depuis 1870, un nombre sans précédent de pays vont enregistrer une baisse de leur production par habitant, indique

la Banque mondiale dans sa dernière édition semestrielle des Perspectives économiques mondiales.

L'activité économique dans les économies avancées devrait décliner de 7 % en 2020, sous l'effet des graves perturbations qui ont frappé l'offre et la demande intérieures, ainsi que les échanges et la finance. Le groupe des économies de marché émergentes et en développement devrait connaître sa première contraction en soixante ans, avec une baisse globale de son PIB de 2,5 %. Les prévisions font état d'une diminution de 3,6 % des revenus par habitant, ce qui fera basculer des millions de personnes dans l'extrême pauvreté cette année.

Les pays les plus durement touchés sont ceux où l'épidémie a été la plus grave et ceux qui se caractérisent par une forte dépendance vis-à-vis du commerce mondial, du tourisme, des exportations de produits de base et des financements extérieurs. Bien que l'ampleur de la crise varie d'une région du monde à l'autre, tous les pays émergents et en développement souffrent de vulnérabilités qui sont accentuées par ces chocs exogènes. En outre, la fermeture des écoles et les difficultés accrues d'accès aux soins de santé primaires auront probablement des effets durables sur le développement du capital humain.

« Ces perspectives sont d'autant plus alarmantes que la crise risque de laisser des séquelles durables et de donner lieu à des difficultés planétaires majeures, souligne Ceyla Pazarbasioglu, vice-présidente du Groupe de la Banque mondiale pour le pôle Croissance équitable,

finance et institutions. La première des priorités est de faire face à l'urgence sanitaire et économique mondiale. Mais, au-delà de ça, la communauté internationale doit s'unir pour trouver les solutions qui permettront de réinstaller une reprise aussi solide que possible et de lutter contre une aggravation de la pauvreté et du chômage. »

Le scénario de base prévoit un rebond mondial à 4,2 % en 2021, avec un taux de croissance de 3,9 % dans les économies avancées et de 4,6 % dans les économies de marché émergentes et en développement. Ce scénario table sur un reflux de la pandémie suffisant pour permettre la levée des restrictions nationales d'ici le milieu de l'année dans les premières et un peu plus tard dans les secondes, sur un amenuisement de ses répercussions négatives dans le monde dans la deuxième moitié de l'année, ainsi que sur un rétablissement rapide des marchés financiers. Les perspectives sont toutefois très incertaines, et dominées par des risques de détérioration, avec notamment l'hypothèse d'une pandémie plus longue qu'anticipé, d'un désordre financier durable et d'un affaiblissement du commerce mondial et des chaînes d'approvisionnement. Selon un scénario plus pessimiste, l'économie pourrait chuter de 8 % au niveau mondial cette année, et de près de 5 % dans les économies émergentes et en développement, tandis que la reprise mondiale se limiterait à juste un peu plus de 1 % en 2021.

Aux États-Unis, la contraction de l'économie devrait atteindre 6,1% cette année, du fait des perturbations liées aux mesures de lutte contre la pandémie. La baisse de la production dans la zone euro devrait atteindre 9,1 % en 2020, en raison du coup d'arrêt infligé à

l’activité économique par l’ampleur de l’épidémie. L’économie japonaise devrait quant à elle reculer de 6,1 % à la suite du ralentissement de l’activité imputable aux mesures de prévention contre le coronavirus.

« La crise due à la pandémie de COVID-19 est exceptionnelle à de nombreux égards : elle s’annonce comme la plus grave récession enregistrée dans les économies avancées depuis la Seconde Guerre mondiale, tandis que les économies émergentes et en développement devraient connaître la première contraction de leur production en soixante ans, analyse Ayhan Kose, directeur de la division Perspectives de développement à la Banque mondiale. L’épisode que nous traversons entraîne déjà des révisions à la baisse des projections mondiales de croissance d’une ampleur sans précédent. Et si l’on se fie à ce qui s’est produit par le passé, on peut s’attendre à des risques de détérioration encore plus importants, ce qui signifie que les responsables politiques doivent se préparer à recourir à des mesures supplémentaires pour soutenir l’activité économique. »

La dernière édition des Perspectives économiques mondiales consacre plusieurs dossiers spéciaux à des aspects majeurs de ce choc économique inédit :

La place de la récession liée à la pandémie de COVID-19 dans l’histoire : Une analyse de 183 économies entre 1870 et 2021 offre une perspective historique sur les épisodes de récession mondiale.

Les différents scénarios de croissance : Les projections de croissance à court terme sont sujettes à un niveau d'incertitude inhabituel qui exige l'élaboration de différents scénarios.

L'incidence du poids de l'économie informelle sur l'impact de la pandémie : Les répercussions sanitaires et économiques de la pandémie seront probablement plus graves dans les pays caractérisés par une prédominance du secteur informel.

Les perspectives pour les pays à faible revenu : Les pays les plus pauvres paient un lourd tribut humain et économique à la pandémie.

Les répercussions économiques régionales : Les différentes régions en développement présentent des vulnérabilités spécifiques qui les exposent de manière singulière à la pandémie et à la crise économique qui en découle.

L'impact sur les chaînes de valeur mondiales : La désorganisation des chaînes de valeur mondiales risque d'amplifier l'onde de choc causée par la pandémie sur les échanges, la production et les marchés financiers.

Les séquelles durables de la pandémie : Les profondes récessions liées à la pandémie vont probablement porter durablement atteinte aux investissements, éroder le capital humain sous l'effet du chômage et provoquer un affaiblissement du commerce mondial et des chaînes d'approvisionnement. (Ce chapitre a été publié le 2 juin)

Les conséquences d'un pétrole bon marché : La baisse des cours pétroliers due à une chute sans précédent de la demande ne devrait pas permettre d'atténuer les effets de la pandémie, mais pourrait jouer un rôle favorable pendant la reprise. (Ce chapitre a été publié le 2 juin)

La pandémie souligne l'urgente nécessité de prendre des mesures sanitaires et économiques, y compris dans le cadre d'une coopération mondiale, pour amortir le choc, protéger les populations vulnérables et renforcer la capacité des pays à anticiper et gérer des crises similaires à l'avenir. En raison de leur plus grande vulnérabilité, il est absolument essentiel que les économies émergentes et en développement renforcent leurs systèmes de santé publique, mais aussi qu'elles répondent aux problèmes posés par la prédominance du secteur informel et le manque de filets de protection sociale et qu'elles engagent des réformes qui permettent d'assurer une croissance vigoureuse et durable après la crise.

Celles qui disposent d'une marge de manœuvre budgétaire et de conditions de financement favorables pourraient envisager d'amplifier leurs mesures de relance en cas de persistance des effets de la pandémie. Ces efforts devront s'accompagner de mesures qui contribuent à un rétablissement crédible de la viabilité des finances publiques à moyen terme, en s'attachant à renforcer les cadres budgétaires, à accroître la mobilisation des recettes intérieures et l'efficacité des dépenses, et à améliorer la transparence du budget et de la dette. Assurer la transparence de tous les engagements financiers, instruments assimilés à de la dette et investissements publics est une première étape cruciale pour instaurer un climat d'investissement attractif, et c'est un enjeu qui pourrait faire l'objet d'avancées considérables cette année.

Asie de l'Est et Pacifique : La croissance dans la région devrait chuter à 0,5 % en 2020, soit le taux le plus faible enregistré depuis 1967, en

raison des perturbations causées par la pandémie. Pour en savoir plus, consulter la synthèse régionale.

Europe et Asie centrale : L'économie régionale devrait se contracter de 4,7 % cette année, tandis que la quasi-totalité des pays entreront en récession. Pour en savoir plus, consulter la synthèse régionale.

Amérique latine et Caraïbes : Les chocs causés par la pandémie entraîneront une contraction de 7,2 % de l'activité économique régionale en 2020. Pour en savoir plus, consulter la synthèse régionale.

Moyen-Orient et Afrique du Nord : L'activité économique dans la région devrait se contracter de 4,2 % sous l'effet de la pandémie et de l'évolution du marché du pétrole. Pour en savoir plus, consulter la synthèse régionale.

Asie du Sud : L'activité économique dans la région devrait se contracter de 2,7 % en 2020, dans un contexte où les mesures de lutte contre la pandémie entravent la consommation et le secteur des services, tandis que les incertitudes pesant sur l'évolution sanitaire paralysent l'investissement privé. Pour en savoir plus, consulter la synthèse régionale.

Afrique subsaharienne : L’activité économique de la région devrait se contracter de 2,8 % en 2020, accusant une récession sans précédent. Pour en savoir plus, consulter la synthèse régionale.

***

COVID-19 : l’action du Groupe de la Banque mondiale

Le Groupe de la Banque mondiale, l’une des principales sources de financements et de connaissances pour les économies en développement, prend des mesures rapides et de grande envergure en vue d’aider ces pays à renforcer leur action contre la pandémie. Nous nous attachons à appuyer les interventions de santé publique et à garantir la circulation de fournitures médicales de première nécessité tout en soutenant le secteur privé pour permettre aux entreprises de poursuivre leurs activités et maintenir les emplois. Nous prévoyons d’apporter jusqu'à 160 milliards de dollars de financements au cours des 15 prochains mois, afin d’aider plus de 100 pays à protéger les populations pauvres et vulnérables, soutenir les entreprises et favoriser le redressement de l’économie. Ce montant comprend 50 milliards de dollars sous forme de nouveaux dons et crédits hautement concessionnels fournis par l’IDAé.

***

[1] Selon une méthode de pondération utilisant les taux de change du marché.

© 2020 Groupe Banque mondiale.

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 54

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين
فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

القرار الصادر بتاريخ : 16/04/2014

في الملف المدني عدد : 1870/1/3/2023

حماية المعطيات الشخصية - التعبير عن الرضى - نعم.

يمكن لكل شخص أن يتعرض على القيام بمعالجة معطيات تخصه.

تثبيت كاميرا واحدة أو أكثر توجب إشعار الغير بعلامة تشوير بارزة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه أن (م.ع) ادعى أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أنه يكتري الشقة الكائنة بالرقم (...) زنقة (...) عين الذئاب البيضاء وأن المدعى عليهما (ف.خ) و (ي. و.ح) المالكين للفيلا عملا على إحداث كاميرات مقابلة لباب شقته وإقامة سياج حديدي مقفل مما يمنع ولوج سيارته وأن المدعى عليه سبق أن تقدم بدعوى سابقة من أجل إخلاءه من الحديقة والمرآب بدعوى احتلاله لهذه الأجزاء المتواجدة بالفيلا المذكورة بمقتضى الملف عدد 5555/1202/2019 صدر فيه حكم قضى برفض طلبه، والتمس الحكم برفع الضرر بإزالة الكاميرات المثبتة أمام شقته وإزالة السياج الحديدي المقفل بالمرآب وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه مة القضائية مع أداء تعويض عن الضرر قدره (10.000) درهم. وبعد جواب المدعى عليهما وتمام الإجراءات، قضت مه المحكمة في حق المدعى عليهما برفع الضرر وذلك بإزالة الكاميرات المثبتة أمام شقة المدعي، وكذا إزالة السياج الحديدي المقفل للمرآب المتواجد بشقته وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه سابقا والكل تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها (200) درهم عن كل يوم تأخير من تاريخ الامتناع عن التنفيذ وبأدائهما له مبلغ (8000) درهم تعويضا عن الضرر. استأنفه المحكوم عليهما وأسسا طعنهما على أن الحكم الابتدائي جاء مجانبا للصواب، ذلك أن الكاميرات مثبتة بالجدار الفوقي متجهة نحو المرآب وليس الغرفة التي يكتريها المستأنف عليه ولا تطل عليه وأن المحكمة اعتمدت محضر المعاينة المنجز بتاريخ 11/02/2021 وهو غير دقيق خلافا للمحضر المنجز بناء على طلبهما، والذي يتبين منه أن الكاميرات ليست الغاية منها مراقبة المستأنف

عليه وإنما كانت موجهة صوب الممر وليس الغرفة، والتمسا إلغاء الحكم المستأنف وأجاب المستأنف عليه بمذكرة التمس من خلالها تأييد الحكم المستأنف وبعد اجراء المحكمة لبحث وخبرة عهد للقيام بها للخبير (وف) وتبادل الردود و التعقيب واستيفاء الاجراءات صدر القرار المطعون

في شأن الوسيلة الأولى

حيث يعيب الطاعنان على القرار نقص وسوء التعليل الموازيان لانعدامه والإخلال بالقانون ذلك أن وجود فيلا في عين الذياب تحاط بها المقاهي والملاهي من جميع جوانبها مؤشر في حد ذاته الضرورة حماية ساكنيها باستعمال كاميرات مراقبة، مالكة العقار امرأة مسنة تعيش هي وابنتها في هذه الفيلا وتعليل المحكمة بقولها: "أن تثبيت كاميرا واحدة أو أكثر يستوجب إشعار الغير بعلامة التشوير بارزة ومعالجة البيانات التي تم تسجيلها"، تعليل غير قائم على الدقة والفهم على اعتبار أن النص القانوني من حيث المبدأ يلزم المؤسسات الكبرى بذلك من أجل أخذ الغير احتياطاتهم بكونهم مراقبون، لذلك ورد في النص إشعار الغير والغير كل داخل للمؤسسة أو خارج منها سواء كان عاملا بها أو غير عامل وأن فهم النص والتوسع فيه في هذا النحو يعد قياسا فاسدا وغير دقيق وفيه غفلة واستهانة بحماية النفس والمال والاستمرار في الحياة بكل طمأنينة، وأنه لا يمكن للمؤسسات أن تخبر كل غير أو فرد لوحده من أجل حماية معطياته الشخصية لذلك الإشعار بالتشوير يلزمه القانون عليها، في حين أن المطلوب في النقض على بينة من الأمر وكان حاضرا عند تركيب الكاميرات منذ أكثر من أربع سنوات خلت ولو كان معترضا أو رافضا لتقدم بطلبه لإزالة الكاميرات منذ اليوم الأول من تركيبها، لذلك أجرت محكمة الاستئناف بحثا بين الطرفين لتتأكد من صحة تصريحات كل واحد منهما، ثم أمرت بإجراء خبرة أثبتت أن الكاميرات غير موجهة لغرفة المكتري، وبالتالي لم يتم اختراق مجال حريته الشخصية ولم تنتهك حياته الخاصة والعلاقة بينه وبين الطاعنين ليست علاقة مشغل بأجير وجب إخباره بأنه مراقب بل هي علاقة جوار ووجود الكاميرا حماية لهم جميعا، خاصة أنها النقص متجهة إلى الأبواب وإلى الممر وغايتهما من الكاميرا وضع أمني بحت وليست الغاية منها التجسس على المعطيات الشخصية، ومالكة العقار بعد موت زوجها أصبحت تعيش الرعب النفسي، والكاميرا الغاية منها معرفة كل معتد، خاصة وأن أغلب أوقات عمل ابنتها في الليل، وأنها لا تراقب المطلوب ولم تخزن معطياته الشخصية وليس لديها خصوصيات تتعلق به والخبرة أثبتت أن الكاميرات غير متجهة نحو غرفته والقرار المطعون فيه أغفل الرد على دفوعها المقدمة بطرق قانونية سواء الواردة في مذكرتها التعقيبية أو الجوابية أو الواردة في مذكرة المستنتجات بعد الخبرة، والمحكمة ملزمة بالبت في القضية طبقا للقانون ويتعين عليها التثبت من الوقائع وتمحيص

تقرير الخبرة ومناقشة دفوع الطاعنين والرد عليها وإغفال الرد على دفوع الأطراف يعد خرقا لحقوق الدفاع كما يعد نقصانا للتعليل، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه توسعت وعممت في تعليلها لمقتضيات القانون رقم 09.08 وخرجت في
لكن، حيث إنه بمقتضى القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الاشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي يمنع استعمال بيانات شخص ذاتي في أي شكل من الأشكال لم يعبر عن رضاه مسبقا، وأنه بمقتضى الفصل 9 من نفس القانون يمكن لكل شخص أن يتعرض على القيام بمعالجة معطيات تخصه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال تقرير الخبرة أن الطاعنين قاما بتثبيت على عقارهما سبع كاميرات للمراقبة، كما ثبت لها من خلال وقائع الملف أنهما يكريان للمطلوب الطابق السفلي من العقار المذكور وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بإزالة الكاميرات بعلة: "أن تثبيت كاميرا واحدة أو أكثر يستوجب إشعار الغير بعلامة تشوير بارزة ومعالجة البيانات التي تم تسجيلها وهو ما لم يثبته الطاعنان، تكون قد طبقت مقتضيات القانون المذكور تطبيقا سليما، فجاء قرارها معللا وغير خارق للمقتضى المحتج به وما أثير في الوسيلة على غير أساس.

في شأن الوسيلة الثانية:

حيث يعيب الطاعنان على القرار وجود تناقض بين القرار المطعون فيه الذي قضى بإزاحة السياج لفائدة المطلوب في النقض والقرار الذي صدر لفائدة الطاعنين في الملف عدد 470/1302/2022 تحت عدد 100 والذي قضى في منطوقه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطلب والحكم من جديد بإفراغ المستأنف عليه ومن يقوم مقامه من الممر موضوع النزاع وأنه نظرا لوجود قرارين استئنافيين متناقضين في الجزء المتعلق بإزاحة وإثبات السياج يجعل القرار المطعون فيه معرضا للنقض

لكن، حيث إن الوسيلة لكي تكون مقبولة يجب أن تبنى على أحد الأسباب الواردة في الفصل محكمة النقض 359 من قانون المسطرة المدنية وهي خرق القانون الداخلي وخرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف وعدم الاختصاص والشطط في استعمال السلطة وعدم الارتكاز على أساس قانوني أو انعدام التعليل، والطاعنان لم يؤسسا الوسيلة على أي سبب من الأسباب المذكورة فهي غير مقبولة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل الطالبين المصاريف.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط وكانت الهيئة متكونة من السادة عبد الهادي الأمين رئيسا

والمستشارين السادة مارية اصواب مقررة، وحفيظة بن لكصير وأمينة ناعمي وهشام رباني أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد بوفادي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة إيمان بلحاج.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 317

الصادر بتاريخ 07 أبريل 2022

في الملف الجنحي رقم 2089/6/11/2022

ملتمس إيقاف البت - عدم جواب المحكمة - أثره.

البين من محضر الجلسة الصحيح الشكل ومن تنصيصات القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعن أدلى أمام محكمة الاستئناف بمذكرة دفاعية مؤشر عليها بكتابة الضبط بنفس التاريخ التمس فيها إيقاف البت في النازلة إلى حين بت المحكمة الابتدائية في تعرضه على الحكم موضوع الطعن أمامها والمستأنف من طرف المطالب بالحق المدني دون المتهم، وعزز طلبه بصك التصريح بالتعرض، إلا أنه لا يستفاد من القرار المطعون فيه أن المحكمة أجابت عن ذلك الدفع وأبدت رأيها فيه سواء سلبا أو إيجابا، مما تكون معه قد أضفت على قرارها عيب القصور في التعليل الموازي لانعدامه وعرضته بالتالي للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

محكمة النقض (الصح) بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم (م.ح. ح) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة دفاعه بتاريخ 24/11/2021 لدى كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بالخميسات والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 23/11/2021 في القضية عدد 129/2021، والقاضي بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، وبعد التصدي التصريح بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، وتأييده فيما قضى به من مؤاخذته من أجل جنحة انتزاع عقار من حيازة الغير والحكم عليه بشهرين حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 500 درهم، وبأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ع) تعويضا مدنيا قدره 3000 درهم وتحميله الصائر دون إجبار.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار المقرر محمد المختاري التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد محمد جعبة المحامي العام في مستنتجاته.

1

وبعد المداولة طبقا للقانون.

بناء على عريضة النقض المدلى بها من لدن طالب النقض أعلاه بواسطة دفاعه ذ. (أ.ح) محام بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن الوسيلة الثالثة المستدل بها على النقض والمتخذة من خرق قاعدة جوهرية أضرت بأحد الأطراف المادة 394 من قانون المسطرة الجنائية، ذلك أن القرار المطعون فيه خرق مقتضيات المادة المذكورة التي تعتبر الأحكام الغيابية باطلة إن تم التعرض عليها من طرف المتهم، مما يجعل الحكم الصادر عن الغرفة هو والعدم سواء، وكان عليها إيقاف البت في النازلة إلى أن تبت المحكمة الابتدائية في تعرض الطاعن على حكمها حتى لا تصدر قرارات متناقضة رغم التماس الطاعن لذلك، إلا أن المحكمة لم تجبه لا سلبا ولا إيجابا، مما يعرض قرارها للنقض والإبطال.

حيث إنه بمقتضى المواد 365 370 و 534 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إنه تبين بالاطلاع على محضر جلسة 26/10/2021 الصحيح الشكل وعلى تنصيصات القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعن أدلى أمام محكمة الاستئناف بمذكرة دفاعية مؤشر عليها بكتابة الضبط بنفس التاريخ التمس فيها إيقاف البيت في النازلة إلى حين بت المحكمة الابتدائية في تعرضه على الحكم موضوع الطعن أمامها والمستأنف من طرف المطالب بالحق المدني دون المتهم وعزز طلبه بصك التصريح بالتعرض، إلا أنه لا يستفاد من تنصيصات القرار المطعون فيه أن المحكمة أجابت عن ذلك الدفع وأبدت رأيها فيه سواء سلبا أو إيجابا، مما تكون معه قد أضفت على قرارها عيب القصور في التعليل الموازي لانعدامه وعرضته بالتالي للنقض والإبطال .

لأجله

ومن غير حاجة لبحث باقي ما استدل به على النقض.

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالخميسات بتاريخ 23/11/2021 في القضية الجنحية عدد 129/2021 وبإحالة القضية على نفس المحكمة وهي متكونة من هيئة أخرى للبت فيها من جديد طبقا للقانون وبرد مبلغ الضمانة للطاعن وجعل الصائر على المطلوب في النقض مع تحديد الإجبار في الأدنى.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة اثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة المصطفى بارز رئيسا ومحمد المختاري مقررا وفتيحة غزال والمحفوظ سندالي وعبد الحق أخو الزين وبحضور المحامي العام السيد محمد جعبة الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة سعاد عزيزي.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 337/33

الصادر بتاريخ 25 ماي 2023

في الملف المدني رقم : 2178/1/2/2022

خبرة - الدفع بعدم اختصاص الخبير.

طالب النقض لم يسبق له أن تمسك بمقتضى مذكرة مستنتجاته بعد الخبرة المدلى بها أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بأن الخبير غير مختص في المهمة التي كلف بإنجازها ولا بعدم استدعائه ودفاعه من طرفه، وبالتالي فلا يجوز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه عن الصادر محكمة الاستئناف بتطوان تحت عدد 236 وتاريخ 27/04/2021 في الملف عدد 675/1201/2018، أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في شخص ممثله القانوني ادعى أمام المحكمة الابتدائية بشفشاون بأنه تربطه بالمدعى عليه (خ.ز) عقد اشتراك قصد التزود

بالكهرباء تحت رقم (...) وأنه ترتب بذمته مبلغ 79956,65 درهم قيمة الاستهلاك عن المدة الممتدة من نونبر 2011 إلى غاية ماي 2017 رغم توصله بإنذار من أجل الأداء. طالبا لأجل ذلك الحكم على المدعى عليه بأدائه له المبلغ المذكور وبتعويض قدره مبلغ 5000 درهم. وأدلى بصورة من كشف حساب وبصورة من إنذار ومحضر تبليغه. وبعد تمام الإجراءات، صدرت المحكمة حكمها على المدعى عليه بأدائه لفائدة المدعي مبلغ 79956,65 درهم وبرفض طلب التعويض. استأنفه المحكوم عليه عارضا أسباب استئنافه وبعد جواب المستأنف عليه الرامي إلى الحكم لفائدته بمبلغ 78600 درهم وإجراء خبرة بواسطة الخبير (ع.ك.أ) وإدلاء الطرفين بمستنتجاتهما واستيفاء الإجراءات المسطرية، قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف مع تعديله بخفض المبلغ المحكوم بأدائه إلى (72232) درهم بموجب قرارها المطعون فيه بالنقض من طرف المستأنف.

في شأن الوسيلة الوحيدة

حيث يعيب الطاعن على القرار خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف؛ ذلك أنه بمقتضى الفصل 334 من قانون المسطرة المدنية، فإنه يتخذ المستشار المقرر لجعل القضية جاهزة للحكم أو يأمر بتقديم المستندات التي يرى ضرورتها للتحقيق في الدعوى، وأنه من الثابت من خلال الطعن في خبرة (ع.أ) أن خبرته سقطت في عدة تناقضات شكلت ضعف فهم موضوع الدعوى بشكل يرفع عن النزاع الغموض وينصف الطرفين في تسديد فواتر استهلاك الكهرباء، وهذا التناقض يتضح من خلال تحديد مديونيته، وهو فرق

1

3/1

واضح عند عملية الخصم، كما أن الخبير في استدعائه الأطراف لم يتقيد بإجراءات مسطرية منها استدعاءه ودفاعه يوم إجراء الخبرة. ورغم التجاوزات التي سجلت على التقرير الذي يتماشى وقرار المحكمة. إذ الوثائق المتوفرة في الملف لا تسمح بضبط المبالغ ومطابقتها مع بعضها البعض وأن الاحتمال لا يبنى عليه الحكم، إذ الخبرة في تصور تسجيل استهلاك الكهرباء بأعداد متفاوتة وفي غياب لأي إثبات تقني وليس حسابي لأن المطلوب لا يتوفر في الملف وفي مرفقات الدعوى على قائمة باستهلاك الكهرباء عن المدة من 2011 إلى دجنبر 2016 وهو ما يعكس ضعف الخبير ونقص تقريره والقرار المطعون فيه اكتفى في الجواب على دفوعه بأن الخبرة كانت قانونية، والحال أنها كانت غيابية إذ أشار الخبير في تقريره لم يحضر أي أحد من الطرفين في الموعد الثاني المحدد واكتفى باتصالات هاتفية وبتسجيل إملاءات المطلوب في تقريره من جهة. ومن جهة أخرى فإن الخبير المنتدب ليس من ذوي

الاختصاص للقيام بالمهمة. ورغم الطعن في الخبرة وتضمين ذلك في مذكرة نظامية فإن تحقيق الدعوى بمقتضى الفصل 334 المشار إليه يقتضي من المستشار المقرر أن يبحث في ذلك وفقا لمستنتجات الأطراف وتعليل المحكمة بأن الخبرة جاءت قانونية يجعل قرارها بمراجعة دفوعه عدم الانسجام بينهما يعد بمثابة نقصان التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض.

لكن حيث إنه من جهة فإنه بمقتضى الفصل 400 من قانون الالتزامات والعقود إذا أثبت المدعي وجود الالتزام كان على من يدعي انقضاءه تجاهه أن يثبت ادعاءه، وأن تقييم وسائل الإثبات والحجج يرجع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا تعقيب عليها في ذلك إلا فيما تسوقه من تعليل لتبرير وجه قضائها. والبين من وثائق الملف كما هي معروضة على قضاة الموضوع أن المطلوبة أرفقت طلبها بكشف حساب ،
والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه استجابة منها لطلب الطاعنة أصدرت قرارها بإجراء خبرة أنجزها المغربية الخبير (ع.ك.أ) التي جاءت منسجمة مع عناصر القرار التمهيدي وأجابت عنها بكل دقة. وقضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها معللة قرارها بأن معاينة الخبير أكدت أن العداد الكهربائي موضوع الدعوى يتعلق بمحطة لتوزيع البنزين تشتمل على محل لغسل السيارات ومقهى ومطعم كبير ودكان لبيع المواد الغذائية وبنايات أخرى، وأنه بعد دراسة كشوفات الاستهلاك والأداءات ثبت أن حساب الطاعن قبل 08/11/2015 كان يعادل 0,70 درهم فقط ما يعني أنه قام بأداء جميع الفواتير السابقة لهذا التاريخ، أما بعد ذلك وإلى غاية 15/05/2017 فإن مجموع قيمة رصيد الاستهلاك بلغت 79890,65 درهم أدى منها الطاعن ما مجموعه 7724 درهم وأن الخبرة انبنت على أسس حسابية دقيقة واستبعد الخبير الأداءات التي ثبت أنها تتعلق بعقد اشتراك آخر في اسم الطاعن يحمل الرقم (2...)، واستبعدت دفوع الطاعن بشأن عدم موضوعية الخبرة، يكون قرارها غير خارق لأي قاعدة مسطرية ومعللا تعليلا كافيا. ومن جهة أخرى، فإن الطاعن لم يسبق له أن تمسك بمقتضى مذكرة مستنتجاته بعد الخبرة المدلى بها أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بأن الخبير غير مختص في المهمة التي كلف بإنجازها ولا بعدم استدعائه ودفاعه من طرفه ولا يجوز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع بالقانون، مما تكون معه الوسيلة في شقها الأول على غير أساس وفي شقها الثاني غير مقبولة.

2

3/2

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل الطالب المصاريف.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبد الهادي الأمين رئيسا والمستشارين حفيظة بن لكصير مقررة - إدريس سعود - مارية أصواب - أمينة ناعمي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد بوفادي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة إيمان بلحاج.

.....

<u>جديد نقض قرارات غرفة حوادث السير بمحكمة الاستئناف بفاس</u>

.....

.

.....

.....

القرار عدد : 890 / 10

المؤرخ في 11/05/2023

ملف : جنحي

عدد : 4872/2023

صندوق ضمان حوادث السير

ضد

محمد كليل في شخص والدته هنية القلعاوي ومن معها

بناء على المادة 6 في فقرتها (و) من قرار وزير المالية والخوصصة رقم 1053.06 المنطق بالشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، فإنه لا يكون مجال للقول بالاستثناء من الضمان في ما يخص الجرارات غير المعدة لنقل البضائع والعربات ذات الثلاث عجلات والعربات ذات العجلتين مع مقطورة جانبية، إذا كان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع. وحيث إنه لما كان ثابتا من محضر الشرطة القضائية وباقي وثائق الملف أن الناقلة المؤمن عليها هي دراجة نارية ذات ثلاث عجلات، وأن الملف خال مما يفيد عدد المقاعد المقررة من طرف صانعها، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتبر ضمان شركة التأمين سنلام غير قائم في النازلة و اشهد بحضور الطاعن بعلة حمل الدراجة النارية لراكبين اثنين و الحال ما ذكر ، تكون قد أساءت تطبيق مقتضيات المادة 6 المشار إليها أعلاه و عرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص .

.....

.....

القرار عدد : 474/10

المؤرخ في : 5/3/2020

ملف : جنحي

عدد : 6727/2019

صندوق ضمان حوادث السير ضد

عبد الصمد العصيوي

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح افضى به بواسطة الأستاذ محمد بناني المقبول للترافع أمام محكمة النقض
لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 03 يناير 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 24 دجنبر 2018 في القضية عدد 375/2808/18 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسوؤلية الحادثة وبأداء المسؤول مدنيا موسى ادريس لفائدة

المطالب بالحق المدني مصطفى بنغموش تعويضا مدنيا قدره 65868 درهما والمطالب بالحق المدني عبد الصمد العصوي تعويضا مدنيا قدره 32800,41 درهما مع الفوائد القانونية بحضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات.

ان محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا المذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ محمد بناني المحامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام الأساس القانوني وخرق المادة 6 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه استجاب لدفع شركة التأمين سهام بالاستثناء من الضمان بعلة أنه لم يثبت أن سطح المركبة كان مجهزا بحواجز، والحال أن العربة اداة الحادثة كانت تتوفر باعتبارها عربة مخصصة لنقل البضائع على حواجز واقية كما هو ثابت ذلك من خلال شهادة الفحص التقني والصور المرفقة بمحضر الشرطة القضائية، وكذلك على باب خلفي كما صرح بذلك الراكب مصطفى بنغموش، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تجب على ما أثاره الطاعن بهذا الخصوص واكتفت بتبني تعليل الحكم الابتدائي المشار اليه أعلاه، فجاء قرارها ناقص التعليل ومخالفا للقانون مما يبرر نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية

وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل فساد التعليل منزلة انعدامه.

حيث إنه بمقتضى الفقرة " من المادة السادسة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين - لا يسوغ الاتفاق على ما يخالفها، لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص العربة المعدة لنقل البضائع، إلا إذا كان الركاب منقولين إما داخل المقصورة وإما على مسطح مجهز بحواجز أو بداخل هيكل مغلق .
وكان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز 8 أشخاص ، في المجموع ولا خمسة أشخاص خارج المقصورة و لما كان ثابتا من وثائق الملف و من محضر الشرطة القضائية بمناسبة معاينة الحادثة أن العربة المتسببة في وقوعها عبارة عن سيارة نوع هوندا لنقل البضائع و

أنها مجهزة بصندوق خلفي ذي حواجز جانبية كما هو مبين من خلال شهادة الفحص التقني المتعلقة بها و أن الحادثة وقعت في الوقت الذي كانت تنقل قطعا من الأثاث إلى جانب مجموعة من الركاب لا يتجاوز عددهم ما هو منصوص عليه قانونا ، و لا دليل بالملف على أن الركاب كانوا محمولين على مستوى يفوق مستوى ارتفاع حواجز الناقلة و أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي انتهى إلى التصريح بانعدام شركة التأمين و أشهد بحضور صندوق ضمان حوادث السير و ذلك لعلة أن عدد الأشخاص المنقولين يفوق العدد المسموح به في الشروط الخاصة لعقد التأمين و أن الملف خال من كون العربة المذكورة مجهزة بحواجز ، و الحال ما سبق بيانه ، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون و عللت قراره تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض .

.....

.....

.....

.....

عدد : 102/10 المؤرخ في : 12/1/2023 القرار

ملف : جنحي

عدد : 20094/2022

عز العرب السعيدي

ضد

حمزة التواتي ومن معه

على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عز العرب السعيدي فى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد المالك كساب لدى كتابة الضبط المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 11/05/2022 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة استئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 09/05/2022 في الملف عدد 37/2808/2022 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهمين مسؤولية الحادثة مناصفة مع اعتبارهما

مسؤولين مدنيين والحكم بأدائهما حسب نسبة المسؤولية لفائدة المطالب بالحق المدني عن عزالعرب السعيدي تعويضا قدره 15701,98 درهم ولفائدة المطالب بالحق المدني حمزة التواتي تعويضا قدره 14249,930 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والنفاذ المعجل في حدود نصف المبالغ المحكوم بها وبإحلال شركتي التامين اكسا وتعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتحدين محل مؤمنيهما في الأداء وتحميل الطرف المستأنف صائر استئنافه

ان محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار حسن عجمي التقرير المكلف به في القضية

وبعد الإنصات إلى السيد محمد بن لكصير المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن بواسطة الأستاذ عبد المالك كساب المحامي بهيئة فاس المقبول للترافع امام محكمة النقض في شان وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل وعدم الرد على دفوع الطاعن ذلك أن الأخير تقدم بمذكرة في المرافعة أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه يلتمس من خلالها الرفع من التعويض إلى القدر المطلوب ابتدائيا بمقتضى مذكرة طلباته الختامية على اعتبار انه مجرد راكب على متن الدراجة النارية التي كان يسوقها مالكها المتهم الأول حمزة تواتي والذي اصطدم بدراجة نارية ثانية كان يسوقها مالكها المتهم الثاني إسماعيل عروص وأن المحكمة لما قضت بتاييد الحكم الابتدائي القاضي بتحميل المتهمين مسؤولية الحادثة مناصفة وباحلال شركتي التامين اكسا وتعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين كان عليها أن تقضي للطاعن بمجموع التعويضات المطالب بها على اعتبار انه مجرد راكب لا يد له في الحادث ولا يتحمل اية مسؤولية مما يكون معه القرار عرضة للنقض .

بناء على الفصلين 165 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن فساد التعليل ينزل منزلة انعدامه.

حقا صح ما نعته الوسيلة ذلك ان الطاعن تقدم بمذكرة لبيان أوجه استئنافه للحكم الابتدائي اثار من خلالها ما تضمنته الوسيلة من كون الطاعن كان مجرد راكب (رديف) على متن الدراجة النارية التي كان يتولى سياقتها المتهم حمزة تواتي والذي اصطدم بالدراجة الثانية التي كان يتولى سياقتها إسماعيل عروص وأن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي جعل مسؤولية الحادثة مناصفة بين المتهمين المذكورين وباحلال شركتي التأمين أكسا وتعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين محل مؤمنيهما في الأداء ولم تقض للطاعن بالتعويض كاملا

لكونه مجرد راكب وادخل المسؤولين مدنيا معا ومؤمنيهما في الدعوى بعلة ان التعويضات المحكوم بها للطاعن تعد مصادفة للصواب وان الحكم الابتدائي قد راعي في تقدير ذلك مقتضيات ظهير 02/10/1984 دون ان تراجع العملية الحسابية وتناقش الدفع المثار وتجيب عنه سلبا أو إيجابا رغم ما له من تأثير على وجه قضائها جاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضه للنقض بهذا الخصوص

لاجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 09/05/2022 في الملف رقم 373/2808/22 عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس بخصوص مبل التعويض المحكوم به للطاعن عز العرب السعيدي واحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون والاجبار في الأدنى في حق من يجب و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسـ العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض وكانت الهيئة الحاكمة متركية السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين حسن عجمي مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام محمد بن لكصير الذي كان يمثل النيابة العامة

وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي

المستشار المقرر

كاتب الضبط

الرئيس

.....
.....
.....

القرار عدد : 1864/10

المؤرخ في : 22/09/ 2022

الملف : جنحي عدد 8816/6/10/2022

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني مصطفى أخيدري بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ الأزرق الحسوني نيابة عن الأستاذ بلقاسم طواهري لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بتاونات بتاريخ 27/12/2021 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 16/12/2021 ملف 67/2810/2020 والقاضي : بقبول التعرض شكلا وفي الموضوع : بتأييد الحكم الابتد ك محكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم الأول ثلثي 2/3 مسؤولية الحادثة الواقعة بتاريخ 17/09/2016 واعتبار المسمى أو خيري مصطفى مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة عبد النبي اكريداح نيابة عن ابنه القاصر عبد الفتاح تعويضا مدنيا قدره 31295.94 درهم م لفوائد القانونية من تاريخ الحكم وشمول التعويضات بالنفاذ المعجل في حدود النصف بمحضر صندوق ضمان حوادث السير وتحميل المسؤول المدني الصائر .

إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد بن لكصير المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ بلقاس محامي بهيئة فاس و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض المتخذة من نقصان التعليل الموازي الإنعدامه وخرق قاعدة مسطرية أضرت بالطاعن ذلك أن القرار المطعون فيه تناقض في تعليله بحيث اعتمد على ان العارض كانت له شهادة تأمين انتهت بتاريخ 02/05/2016 وأنه أكد أنه اشترى الدراجة النارية سنة 2014 وباعها بتاريخ 04/07/2016 قبل الحادث واعتمدت ذلك في تحميل العارض المسؤولية المدنية بمعنى حسب تعليل المحكمة أن الدراجة النارية أداة الحادثة في ملكية العارض بتاريخ الحادثة إلا أنه لا يتوفر على شهادة التأمين وعادت في نفس الوقت تؤكد أن العارض لم يحترم الضوابط المحددة من طرف وزير التجهيز 12.41.27 الصادر بتاريخ 12/12/2012 من أجل الحصول على سند تملكه للدراجة النارية انتهت إلى أن وصل البيع لفائدة عبد المنعم الزموركي الصادر عن وكالة لتحرير عقود الدراجة النارية بالفنيدق غير فاعل كما أنها لم تستنفذ جميع إجراءات التحقيق وخاصة الإستجابة لطلب استدعاء المشتري من أجل البحث معه بخصوص وصل البيع ومدى صحته ولم تجر بحثا مع

المتهمين بخصوص ملكيتهم للدراجة النارية أداة الحادثة وعلاقة العارض بها بتاريخ الحادث مما يكون معه القرار المطعول فيه جاء ناقص التعليل ويتعين نقضه .

بناء على المادتين 365 و 370 من ق م ج وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معلا تعليلا سليما وإلا كان باطلا و أن فساد التعليل يوازي انعدامه .

حيث إنه وفقا لمقتضيات المادة 12 من الشروط النموذجية لعقد التامين في حالة تفويت العربة المؤمن عليها يفسخ بقوة القانون عقد التأمين الخاص بالعربة المفوتة فقط وذلك ابتداء من تاريخ تسجيل العربة باسم المالك الجديد وإذا تعلق الأمر بعربة لا تخضع للتسجيل يسري مفعول الفسخ ثمانية أيام بعد تاريخ التفويت والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت من أوراق الملف أن الطاعن مصطفى خيري باع الدراجة النارية أداة الحادثة نوع - بتاريخ 04/07/2016 للمسمى عبد المنعم زمركي حسب توصيل بيع دراجة مستعملة في الملف، وهذا الأخير سلمها للمسمى عماد العسري وكلفه بإصلاحها والذي بدوره أودعها لدى المتهم عماد شابل بمحله المخصص للإصلاح قصد إصلاح عطب بها وهو تسبب في الحادثة أثناء قيامه بإجراء جولة بها اثناء تجربتها مما يكون معه وجودها لدى هذا الأخير الذي صرح أنه تسلمها من عماد العسري على أساس إصلاحها واستعمالها بقيادتها يفيد أن العناصر المادية للحراسة والتي هي المراقبة والتوجيه والتصرف لم تبق للسيد مصطفى خيري ولم يعد حارسها الفعلي فإنها لما أيدت الحكم الإبتدائي القاضي باعتبار الطاعن مسؤولا مدنيا عن الدراجة النارية أداة الحادثة وما ترتب عن ذلك من التعويض لفائدة الضحية رغم ثبوت انتقال الحراسة القانونية التي كانت له عليها يكون علل قراره تعليلا فاسدا ، مما يكون معه معرضا للنقض .

القرار الصادر بتاريخ 16/12/2021 في القضاة 679/2810/2020 عن المحكمة الإبتدائية بتاونات - غرفة الاستئنافات الجنحية السير بها - بخصوص ما قضى به من اعتبار الطاعن مصطفى خيري مسؤولا من ذلك ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقان ؤلفة من هيئة ي وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقص بالصائر

1864-6-10-22

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقا العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئـ امتركبة من السادة: فاطمة بوخريس رئيسة و المستشارين : مونى البخاتي مقرر وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد مـ الكصير الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي

كاتب الضبط

المستشار المقرر

الرئيس

.....

.....

.....

.....

.....

القرار عدد : 196/7

المؤرخ في : 08/02/2023

ملف جنحي عدد : 17264/6/7/2022

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

اسماعيل السوراطي و من معه

إلغاء الحكم الابتدائي484/2022 فيما قضى به من ادانة إسماعيل السوراطي من جنحة تسهيل استعمال المخدرات على الغير و فيما قضى به من ادانة عزيز العيسوي من جنحتي إعداد محل للاتجار و تسهيل استعمال المخدرات على الغير

إن محكمة النقض: بعد أن تلا السيد المستشار علي عطوش التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد ادريس عينوس المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في الشكل :

حيث قدم طلب النقض وفق للإجراءات المقررة قانونا فهو مقبول شكلا .

في الموضوع :

نظرا للمذكرة المدلى بها الطاعن بإمضائه والمستوفية الشروط المنصوص عليها في المادة 528 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوجه الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من نقصان التعليل ذلك ان المقرر قانونا أن المحكمة ملزمة بتعليل قرارها سواء بإدانة المتهم أو براءته فإنها ـ مع وسائل الاثبات المتوفرة لديها أو التي يمكنها اكتشافها أو الوصول إليها في الملف ، في حين أنه في نازلة الحال فالمحكمة خلال المرحلة الاستئنافية لم تحط بملابساتها كاملة حين تخلت عن قيامها باستنفاذ كل الإجراءات لتحقيق الدعوى مع المتهمين لمواجهتهما باستئناف النيابة العامة، حيث اعتبرت القضية جاهزة في حق المتهمين وحجزتها للمداولة وأصدرت القرار المطعون فيه وهو ما يناقض بالاحاطة بملابستها كاملة. و هو ما يناقض مبدأ التواجهية اللذين تقوم عليهما قواعد المسطرة الجنائية مما يوجب نقض و ابطال القرار المطعون فيه .

المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اقتصرت على مجرد استدعاء المتهمين دون استكمال باقي الإجراءات كما هو ثابت من القرار المذكور

تكون قد خرقت القواعد القانونية المذكورة الأمر الذي يعرض القرار المطعون فيه للنقض والإبطال .

بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستنافية بمحكمة الاستئناف الصادر في القضية ذات العدد 484/2022 و .....

قانون المسطرة الجنائية

صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو2019

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 3) 1423 أكتوبر (2002 بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

الفرع الرابع :الاستدعاء وحضور المتهمين

المادة311

يحضر المتهمون شخصياً، ما لم تعفهم المحكمة من الحضور طبقاً للفقرة الثانية من المادة 314بعده.

المادة312

يتعين على كل متهم أن يحضر في الجلسة، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 311والفقرة الثانية من المادة 314 بعده.

إذا تخلف المتهم عن الحضور، طبقت بشأنه المادة 314 والمادة 391 وما يليها إلى غاية المادة 395 بعده أو المسطرة الغيابية في القضايا الجنائية .

يمكن في القضايا الجنحية إحضار المتهم المعتقل للجلسة بدون سابق استدعاء وإصدار حكم حضوري في حقه.

غير أنه إذا كان المتهم في وضعية صحية يتعذر عليه فيها حضور الجلسة، ووجدت أسباب خطيرة لا يمكن معها تأجيل الحكم في القضية، فإن المحكمة تكلف بمقتضى مقرر خاص ومعلل أحد أعضائها بمساعدة كاتب الضبط، لاستنطاق المتهم في المكان الذي يوجد به.

تحدد المحكمة عند الاقتضاء الأسئلة التي يقترحها القضاة والنيابة العامة والأطراف.

يتم الاستنطاق بمحضر محامي المتهم عند الاقتضاء.

يطرح القاضي على المتهم الأسئلة التي يراها ضرورية والأسئلة التي حددتها هيئة المحكمة والأسئلة التي يمكن أن يتقدم بها دفاع المتهم.

تستأنف المناقشات بعد تحديد جلسة يستدعى لها المتهم أو يشعر بها من طرف القاضي الذي قام باستنطاقه .ويشار إلى الإشعار بمحضر الاستنطاق.

إذا لم يحضر المتهم للجلسة المذكورة، يكون المقرر الصادر في حقه بمثابة حضوري.

يحرر كاتب الضبط محضر استنطاق ويتلوه بالجلسة بأمر من الرئيس، ويكون محتواه محل مناقشة علنية.

المادة313

إذا كان المتهم حاضراً في الجلسة عند المناداة على القضية، فلا يمكنه بعد ذلك أن يعتبر غائبا ولو في حالة انسحابه من الجلسة أو امتناعه عن الدفاع عن نفسه.

المادة314

إذا لم يحضر الشخص المستدعى قانونيا في اليوم والساعة المحددين في الاستدعاء، حوكم غيابيا ما عدا في الأحوال الآتية:

-إذا طلب المتهم شخصياً أو بواسطة محاميه أن تجرى المناقشات في غيبته، وارتأت المحكمة عدم ضرورة حضوره شخصيا، فإنها تستغني عن حضوره ويكون حكمها بمثابة حضوري؛

-لا يمكن أن يقبل من أي شخص اعتباره غائبا إذا كان حاضراً في الجلسة؛

-إذا تسلم المتهم الاستدعاء شخصيا بصفة قانونية وتغيب عن الحضور من غير أن يبرر تخلفه بعذر مشروع، يمكن أن يحكم عليه ويكون الحكم الصادر بمثابة حضوري؛

-إذا صرح المتهم بعد صدور حكم تمهيدي حضوري قضى برفض مطالبه في نزاع عارض بأنه يعتبر نفسه متغيبا قبل الاستماع إلى النيابة العامة، فإن الحكم الذي يصدر في جوهر الدعوى يكون حضورياً؛

-يسري نفس الحكم في حالة المتابعة بعدة تهم إذا قبل المتهم حضور المناقشة في شأن تهمة واحدة أو عدة تهم، وصرح بأنه يعتبر نفسه بمثابة المتغيب فيما يتعلق بالتهم الأخرى، وكذلك إذا أعلم بتأجيل القضية قصد النطق بالحكم لجلسة محددة التاريخ؛

-تطبق مقتضيات هذه المادة على الطرف المدني وعلى المسؤول عن الحقوق المدنية.

المادة315

يمكن لكل متهم أو ممثله القانوني أن يستعين بمحام في سائر مراحل المسطرة.

تسري مقتضيات المادة 421 بعده في شأن الاتصال بالمحامي والاطلاع على الملف والحصول على نسخ من وثائق الملف.

الفرع الثاني :رفع القضية إلى غرفة الجنايات

المادة421

يحق لمحامي المتهم أن يتصل بموكله بكل حرية.

يمكنه أن يطلع على جميع محتويات الملف والحصول على نسخ من وثائقه على نفقته.

يحق للطرف المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية الإطلاع على الملف والحصول على نسخة منه على نفقته.

.....
.....

القرار عدد : 371/7

المؤرخ في : 08/03/2023

ملف جنحي 28754/6/7/2022:

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

ضد

عمر الداودي

و المحكمة المطعون في قرارها و لئن عللت ما قضت به من براءة المتهم استنادا إلى إنكاره و لعدم قيام العناصر التكوينية لتلك الجنحة لما برأته من جنحة حيازة المخدرات و الحال انها قضت بادانته من اجل جنحة تفترض حكما حيازته للمخدرات تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا الموجب لنقضه وإبطاله.

من أجله

بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس في القضية ذات العدد 1650/2022 وبإحالة القضية على للقانون و هي مؤلفة من هيئة أخرى وبتحميل المطلوب قا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوي

وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلام بقا كائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة العـ - رئيسة و المستشارين : علي عطوش مقررا ومحمد العمر وق وبحضور المحامي العام السيد ادريس عينوس الذي كان

ضبط السيدة أمينة وحداني

المستشار المقرر

كاتبة

القرارالمطعون فيه قضى ببراءة المتهم من مسك المخدرات و الاتجار فيها و ادانته من اجل زراعة القنب الهندي

.....

.....

.....

القرار عدد : 642/12 المؤرخ في : 17/05/2022

ملف جنحي

عدد : 27156/6/12/2021 الوكيل العام للملك لدى محكمة

الاستئناف بفاس

ضد

محمد الزمريوي بدر الباهي . لحسن لغودي

43

بناء على طلب النقض المرفوع من العام للملك لدى محكمة الاسم بفاس بتصريح قدمه لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بها بتار 21/09/2021، الرامي إلى نقص القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستلناه بنفس المحكمة بتاريخ 16/09/2021 تحت عدد 3562 في القضية هند 2133/2001/2021، القاضى بالغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوبين في النقص محمد الزمريوي وبدر الباهى واحسن لغودي من أجل جنحة خوانة الأمانة، والحكم من جديد ببرا منهم منها، ويتأييده في باقي ما قضى به من براءتهم من جنحة حمل السلاح بدون مبرر مشروع، ومن إدانتهم من أجل جنح النصب والمشاركة فيه والمشاركة في خيانة الأمانة، ومعاقبة كل واحد منهم بسنة واحدة حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 4000,00 درهم، ومصادرة الأسلحة المحجوزة وإتلاف الخاتم ودفتر الشيكات وأوراق الشبكات البنكية المحجوزة، وإرجاع الهواتف النقالة للمطلوبين في النقض، مع تعديل بخفض العقوبة الحبسية في حق كل واحد nمنهم الى خمسة أشهر حبسا نافذا إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد هشام السعداوي التقرير المكلف به في القضية، وبعد الاستماع إلى المحامي العام السيد الحسن حراش في مستنتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا لمذكرة أسباب النقض المدلى بها من طالب النقض بإمضاء الأستاذ محمد انبوب نائب الوكيل العام للملك، والمستوفية للشروط الشكلية المتطلبة وفق المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية. في شان وسيلة النقض الفريدة:

المتخذة من نقصان التعليل المنزل منزلة انعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوبين في النقض من جنحة خيانة الأمانة استنادا إلى إنكارهم، والحال أنهم اعترفوا بتسلمهم أدوات الحفر على سبيل الكراء على أن يردوها بعد استخدامها، إلا أنهم عرضوها للبيع مما يشكل تبديدا لها. تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدامه

وعرضته للنقض والابطال

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوبين في النقض من أجل جنحة خيانة الأمانة، وقضت براءتهم منها، استنادا إلى اعترافهم بأنهم تسلموا المعدات من المشتكي بعدما اوهموه برغبتهم في اكترائها قصد استخدامها في نشاط مهني ، ولم يقوموا بإرجاعها له وقاموا ببيعها واقتسام ثمنها واعتبر ذلك استعمالا للاحتيال بتأكيدات خادعة الغاية منها إيقاع المشتكي في الغلط الاستفادة من خدمات مقابل تسليمه شيكات لا تخصهم، وهو ما يشكل جنحة النصب تكون قد ناقشت كافة الوقائع التي توضع بها المطلوبون في النقض وانتهت إلى أنها تعتبر فعلا واحدا، وطبقت بتلك مقتضيات الفصل 118 من القانون الجنائي التي تنص على أن الفعل. الواحد الذي يقبل أوصافا متعددة يجب أن يوصف بأشدها تطبيقا سليما وعللت قرارها تعليلا كافي وسليما من الناحيتين الواقعية والقانونية ويبقى ما أثير بالوسيلة على غير أساس

لهذه الأسباب

قضت برفض الطلب وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية. وبه صدر القرار وتلى بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلام بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركية من السادة: عبيد الله العبدولي رئيسا والمستشارين هشام

السعداوي مقررا، مجتهد الركراكي، نجاة العلوي بطراني، حسن أزنير وبمحضر

المحامي العام المسيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة

الضبط السيدة السعدية بتعزيز .

الرئيس

المستشار المقرر

كانية الضبط

.....
.....
.....
...

القرار عدد : 474/10

المؤرخ في : 5/3/2020

ملف : جنحي

عدد : 6727/2019

صندوق ضمان حوادث السير ضد

عبد الصمد العصيوي

نسخة خاصة بالملف لا يسمح بتسليمها للغير

المقبول للترافع أمام محكمة النقض

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح قضى به بواسطة الأستاذ محمد بناني لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 03 يناير 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 24 دجنبر 2018 في القضية عدد 375/2808/18 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسوؤلية الحادثة وبأداء المسؤول مدنيا موسى ادريس الفائدة المطالب بالحق المدني مصطفى بنغموش تعويضا مدنيا قدره 65868 درهما والمطالب بالحق

المدني عبد الصمد العصوي تعويضا مدنيا قدره 32800,41 درهما مع الفوائد القانونية بحضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات.

ان محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا المذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ محمد بناني المحامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام الأساس القانوني وخرق المادة 6 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه استجاب لدفع شركة التأمين سهام بالاستثناء من الضمان بعلة أنه لم يثبت أن سطح المركبة كان مجهزا بحواجز، والحال أن العربة اداة الحادثة كانت تتوفر باعتبارها عربة مخصصة لنقل البضائع على حواجز واقية كما هو ثابت ذلك من خلال شهادة الفحص التقني والصور المرفقة بمحضر الشرطة القضائية، وكذلك على باب خلفي كما صرح بذلك الراكب مصطفى بنغموش، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تجب على ما أثاره الطاعن بهذا الخصوص واكتفت بتبني تعليل الحكم الابتدائي المشار اليه أعلاه، فجاء قرارها ناقص التعليل ومخالفا للقانون مما يبرر نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية

وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا

وينزل فساد التعليل منزلة انعدامه.

حيث إنه بمقتضى الفقرة " من المادة السادسة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين - لا يسوغ الاتفاق على ما يخالفها، لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص العربة المعدة لنقل البضائع، إلا إذا كان الركاب منقولين إما داخل المقصورة وإما على مسطح مجهز

—----------

—----------

أن يكون الركاب داخل عربة مجهزة بهيكل مهيأ لنقل المسافرين

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

20787/6/10/2021

2022/117

2022-01-13

لما كانت مقتضيات الفقرة(و) من المادة السادسة من الشروط النموذجية الخاصة بعقد التأمين المستدل بها لا تتضمن أي مقتضى يفيد أن الدراجات ثلاثية العجلات لا يمكن ان تتجاوز حمولتها شخصين وتنص على أنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له فيما يخص العربات ذات الثلاث عجلات إلا إذا كان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع، فإن المحكمة عندما لم يثبت لها من خلال وثائق الملف ما يفيد كون الدراجة النارية أداة الحادثة كانت تحمل أكثر من المقاعد المقررة من طرف الصانع و اعتبرت الضمان قائما تكون قد بنت قرارها على أساس سليم.

.....

.....

القرار عدد : 1617/10 المؤرخ في : 21/7/2022

ملف : جنحي عدد : 6801/2022

عزيز الروى

ضد المختار رحاني ومن معه

على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عزيز الروى بمقتضى تصريح ى به بواسطة الأستاذة سعيدة بنونة المقبول للترافع امام محكمة النقض ، لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بصفرو بتاريخ دجنبر 2021 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن

غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ : 2021 في القضية عدد 247/2808/2021 القاضي بعد النقض والإحالة مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم نور الدين اليوسفي ثلثي مسؤولية والمختار رحاني ثلثها، والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني عزيز الروى وزكرياء الروى ونم ين اليوسفي تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه، مع الفوائد القانونية وإحلال شركتي والنقل محل مؤمنيهما في الأداء، وبرفض باقي الطلبات مع تعديله برفع مبلغ التعويض المص لفائدة نور الدين اليوسفي إلى ما هو محدد بمنطوق القرار.

ان محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأعظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذة سعيدة بنونة المحامية بهيئة السـ بفاس المقبولة للترافع أمام محكمة النقض في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون تحريف الوقائع، انعدام الأساس و نقصان التعليل، ذلك أن القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي استبعد الشهادة المدلى بها تضمنت الدخل الخام وليس الصافي، وأنه بالرجوع الى وثائق النازلة يتبين أن الطاعن سبق لك بشهادتين للأجر، الأولى مؤرخة في 22/3/2018 وتحمل عنوان شهادة العمل والأجر وتت يتقاضي أجرا خاما شهريا قدره 4650,01 درهما، والثانية شهادة التصريح بالأجر الصاف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهي عبارة عن جدول الأجور التي حققها الطاعن الشهور الواردة فيها، ومنها السنة السابقة لوقوع الحادثة حيث حقق الطاعن دخلا قدره 45248,22 درهما وهي الشهادة التي استبعدتها المحكمة بعد النقض بعلة انها تضمنت الدخل في حين أنها لا تتضمن أي عبارة او اشارة تفيد أن المبالغ الواردة بها تمثل الدخل الخل الـ المحكمة بما عللت به قرارها جعلته عديم الأساس وناقص التعليل مما يعرضه للنقض. بناء على المادة 554 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاها يتعين على المحـكمة

التي أحيلت عليها القضية بعد النقض أن تلتزم بقرار

في نقطة بت فيها.

حيث إن الثابت من وثائق الملف أن القضية موضوع النازلة أحيلت من جديد على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بموجب قرار محكمة النقض عدد 581/10 وتاريخ 1/4/2021، الذي قضى بالنقض والإحالة بعلة أن شهادة التصريح بالأجر لدى الصندوق

الوطني للضمان الاجتماعي القرار المنقوض نظامية وغير مخالفة لمقتضيات قانون الالتزامات والعقود والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وإن نصت في تعليلات قرارها على اعتماد الشهادة المتعلقة بالطاعن في حساب التعويضات التي قضت بها لفائدته، فإنها لما انتهى القرار إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي استبعد الشهادة المذكورة واعتمد الحد الأدنى للاجور التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن تكون قد تجاوزت قرار الإحالة وخرقت القانون مما يعرضه للنقض.

وحيث إنه رعيا لمصلحة الأطراف وتوخيا لحسن سير العدالة، وطبقا لمقتضيات المادة المسطرة الجنائية، يتعين إحالة القضية على محكمة أخرى.

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 21 دجنبر 2021 عن غرفة الاستئنافات الجنـ بالمحكمة الابتدائية بصفرو في القضية عدد 247/2808/2021 بخصوص مبلغ التـعويض للطاعن عزيز الروى، وبإحالة القضية على المحكمة الابتدائية بفاس لتبت فيها من ـ وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في يستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية .

مع الاجبار من يجب .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقـ

العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت

متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسة و المستشارين عبد الكبير

وراق و سيف الدين العصمي و مونى البخاتي و بحضور

الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة.

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

18804/6/2/2016

899/2018

18-07-2018

ما دام أن الناقلة أداة الحادثة هي دراجة نارية ثلاثية العجلات، فإن الاستثناء من الضمان المتعلق بالأشخاص المنقولين على متنها يرجع فيه إلى مقتضيات المادة السادسة من الملحق الأول من قرار وزير المالية والخوصصة الصادر بتاريخ 2006/05/26، والمحدد للشروط النموذجية العامة للعقود المتعلقة بتأمين المسؤولية .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/9290

2022/481

2022-03-03

عدم توفر سائق دراجة ثلاثية العجلات على رخصة السياقة طبقا للمادة 7 من القانون رقم 05-52 لا يترتب عنه انعدام الضمان، لأن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به، وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 14-116 والمضمنة في الصفحة عدد 5885 من الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 2016/07/18. قضاء المحكمة بتعويض عن التشويه الذي له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية بنسبة 30% تطبيق سليم للمادة 10 من ظهير 84/10/2. عدم جواب المحكمة على طلب المصاب باستبعاد شهادة الأجر بعد الطعن فيها، أضر بمصالح الطاعنة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/5/1/10612

2022/11

2022-01-04

لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص العربات ذات الثلاث عجلات إلا إذا كان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع عملا بمقتضيات الفقرة "و" من المادة السادسة من الشروط النموذجية العامة للعقود المتعلقة بالتأمين، ومحكمة الاستئناف التي لم تطبق المقتضيات المذكورة على الدراجة النارية ثلاثية العجلات موضوع النازلة ولم تبحث في مدى سريان التأمين بالنظر إلى عدد الأشخاص المنقولين عليها والمقاعد المقررة من طرف الصانع بخصوصها، يكون قرارها خارقا للقانون ويتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/229

2022/48

2022-01-25

إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية لعقد التأمين الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة انتفاء التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات، لكون المادة الأولى من مدونة السير وإن كانت لا تجيز لأي كان سياقة مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الإدارة تناسب صنف المركبة أو مجموعة المركبات التي يسوقها، فإن المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق تنص على أن أحكام المادة السابعة من مدونة السير والتي تحدد أصناف رخص السياقة تدخل حيز التنفيذ فيما يخص الدراجات بمحرك

والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات ولا الآجال، فإنه لا مجال لترتيب آثارها على الحادثة موضوع الدعوى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/585

2022/92

2022-02-08

إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية لعقد التأمين على العربات ذات محرك الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة انتفاء التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات، لكون المادة الأولى من مدونة السير وإن كانت لا تجيز لأي كان سياقة مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الإدارة تناسب صنف المركبة أو مجموعة المركبات التي يسوقها، فإن المادة الخامسة من القانون رقم 14.116 بتغيير وتتميم القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق تنص على أن أحكام المادة السابعة من مدونة السير والتي تحدد أصناف رخص السياقة تدخل حيز التنفيذ فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات ولا الآجال فإنه لا مجال لترتيب أثارها على الحادثة موضوع الدعوى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/2813

2022/151

2022-03-01

إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على العربات ذات محرك الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة انتفاء التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات، لكون المادة الأولى من مدونة السير وإن كانت لا تجيز لأي كان سياقة مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الإدارة تناسب صنف المركبة أو مجموعة المركبات التي يسوقها، فإن المادة الخامسة من القانون رقم 14.116 بتغيير وتتميم القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق تنص على أن أحكام المادة السابعة من مدونة السير والتي تحدد أصناف رخص السياقة تدخل حيز التنفيذ فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات و لا الآجال فإنه لا مجال لترتيب أثارها على الحادثة موضوع الدعوى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/5510

2022/119

2022-02-15

لئن كانت المادة الأولى من مدونة السير تنص على أنه: "لا يجوز لأي شخص أن يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الإدارة، تناسب صنف المركبة أو مجموعة المركبات التي يسوقها"، فإن المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 الصادر بتاريخ 18 يوليو 2016 والذي عدلت بموجبه المادة 7 من مدونة السير تنص على أن أحكام المادة الأخيرة التي تحدد أصناف رخص السياقة تدخل حيز التنفيذ، فيما يخص الدراجات بمحرك

والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك، وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات ولا الآجال فإنه لا مجال لترتيب أثارها على الحادثة موضوع الدعوى، والوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/3703

2022/287

2022-04-19

إن محكمة الاستئناف لما ردت الدفع المثار من الطالبة بانعدام الضمان واعتبرته قائما في النازلة يكون قرارها سليما وموافقا لمقتضيات المادة 7 من مدونة السير والمادة 5 المعدلة لها بمقتضى القانون رقم 14. 116 والتي نصت على ما يلي :" تدخل أحكام المادة 7 من القانون رقم 05. 52 المتعلقة بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب هذا القانون حيز التنفيذ فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدرجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة " وبالتالي فطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات و لا الآجال المذكورة فإنه لامجال لمساءلة السائق عن مدى توفره على رخصة السياقة مادامت الإدارة لم تحدد لا كيفية الحصول عليها ولا الآجال المعتمدة لإلزاميتها ولامجال لترتيب آثار ذلك على الحادثة وتحديدا على سريان الضمان.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2807/1/5/2020

150/2022

01-03-2022

إن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السابعة من الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على العربات ذات محرك الذي يقضي بوجوب توفر سائق العربة على رخصة سياقة صالحة طبقا للقوانين الجاري بها العمل تحت طائلة انتفاء التأمين لا يعمل به في حال ارتكاب الحادثة بواسطة دراجة ثلاثية العجلات، لكون المادة الأولى من مدونة السير وإن كانت لا تجيز لأي كان سياقة مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الإدارة تناسب صنف المركبة أو مجموعة المركبات التي يسوقها، فإن المادة الخامسة من القانون رقم 14.116 بتغيير وتتميم القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق تنص على أن أحكام المادة السابعة من مدونة السير والتي تحدد أصناف رخص السياقة تدخل حيز التنفيذ فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة، وطالما لم تحدد هذه الأخيرة لا الكيفيات ولا الآجال فإنه لا مجال لترتيب أثارها على الحادثة موضوع الدعوى والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

22017/6/2/2021

107/2022

19-01-2022

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما وقع تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 2016/7/18 والذي دخل حيز التنفيذ في 11-8-2016 قد نصت على كون الدراجة النارية بمحرك ثلاثية العجلات من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من القانون ذاته، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما نصت عليه المادة الخامسة في الصفحة عدد 5885 من الجريدة الرسمية المشار إليها أعلاه وهو الأمر الذي لم يكن

محققا وقت الحادثة.
ملاحظة : الدراجة الناريةحجم أسطوانتها 50 س3 .

.....
.....

المملكة المغربية 17 مارس 2010
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
رسالة دورية
3/س8

من وزيـــــر الـــعدل

إلـــــى
السادة الوكلاء العاملين للملك لدى محاكم لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية
الموضوع : حول الوضعية غير القانونية لبعض الدراجات النارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد،

لقد لوحظ أن بعض مستعملي ومستوردي الدراجات النارية العادية أو الدراجات الثلاثية أو الرباعية العجلات، وخاصة التي يتجاوز حجم أسطوانتها 50 س3، يعمدون إلى الإدلاء بتصريحات كاذبة بخصوص الخصائص التقنية لهذه المركبات أو يلجؤون إلى إدخالها إلى المغرب مجزأة قصد التهرب من إخضاعها لمسطرة التسجيل وعدم التقيد بالشروط المتطلبة قانونا لاستعمالها كضرورة توفر سائقها على رخصة السياقة، الأمر الذي أثر سلبا على مداخيل الدولة الجبائية، وساهم في ارتفاع حوادث السير واستفحال ظاهرة الجريمة نتيجة استغلالها من طرف الجناة في ارتكاب جرائم السرقة والاعتداءات بشتى أنواعها .

ووعيا بخطورة هذه الظاهرة، عمدت وزارة العدل بتنسيق مع ممثلي وزارتي الداخلية والتجهيز والنقل وإدارة الجمارك والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الملكي على عقد اجتماعات مكثفة لمعالجة هذه الظاهرة، أسفرت نتائجها على ضرورة إجراء حملات تفتيش ومراقبة لضبط مستعملي ومستوردي وبائعي هذه الدراجات.

لذا، وفي إطار التصدي لهذه الظاهرة أهيب بكم العمل بكل حرص على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أثناء البحث والسهر على تحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين

والسلام.
مدير الشؤون الجنائية والعفو
محمد عبدالنباوي

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/20787

2022/117

2022-01-13

لما كانت مقتضيات الفقرة(و) من المادة السادسة من الشروط النموذجية الخاصة بعقد التأمين المستدل بها لا تتضمن أي مقتضى يفيد أن الدراجات ثلاثية العجلات لا يمكن ان تتجاوز حمولتها شخصين وتنص على أنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له فيما يخص العربات ذات الثلاث عجلات إلا إذا كان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع، فإن المحكمة عندما لم يثبت لها من خلال وثائق الملف ما يفيد كون الدراجة النارية أداة الحادثة كانت تحمل أكثر من المقاعد المقررة من طرف الصانع و اعتبرت الضمان قائما تكون قد بنت قرارها على أساس سليم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/7856

2022/149

2022-01-20

لما تبين للمحكمة من معطيات محضر الضابطة القضائية المنجز على اثر الحادثة وملف النازلة ان الطاعن لم يرد اسمه كراكب بالدراجة ثلاثية العجلات المتسببة في الحادثة، وبالتالي لم يستطع اثبات كونه كان على متن الدراجة المذكورة، واعتبرته بالتالي اجنبي عن الحادثة لا تربطه بها أي علاقة ورفضت المطالب المقدمة من طرفه، تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في تقييم الوقائع المعروضة عليها والتي لا تخضع لرقابة جهة النقض إلا ما تعلق بالاستنتاج فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/10359

2022/159

2022-01-20

لئن كانت المادة الأولى من القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير لا تجيز لأي كان سياقة عربة بمحرك إلا بعد الحصول على رخصة سياقة مناسبة لصنف الدراجة التي يسوقها، والمادة السابعة من نفس المدونة كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 106.16.1 بتاريخ 13 شوال 1437 الموافق ل 18 يوليوز 2016 حددت أصناف رخصة السياقة ونصت على أن الدراجات بمحرك تستلزم رخصة السياقة، فإنه بمقتضى القانون رقم 116.14 فإن أحكام المادة السابعة من مدونة السير كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 تدخل حيز التنفيذ فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من نفس القانون.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/7838

2022/306

2022-02-10

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي تستلزم توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من نفس القانون، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 المشار إليه، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة عندما قضت بقيام الضمان وإحلال الطاعنة محل مؤمنها في الأداء بعلة أن مقتضيات المادة السابعة كما تم تعديلها لم تدخل بعد حيز التنفيذ تكون قد بنت قضاءها على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

7857/6/10/2021

2022/307

2022-02-10

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي تستلزم توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من نفس القانون، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 المشار إليه، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة عندما قضت بقيام الضمان وإحلال الطاعنة محل مؤمنها في الأداء بعلة أن مقتضيات المادة السابعة كما تم تعديلها لم تدخل بعد

حيز التنفيذ تكون قد بنت قضاءها على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :
9651/6/10/2021

2022/314

2022-02-10

بمقتضى المادة السادسة في فقرتها (و) من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين الواجبة التطبيق على النازلة فإنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص الدراجات الثلاثية العجلات إلا إذا كان الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع، والمحكمة عندما ألغت الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال شركة التأمين محل المسؤول المدني في أداء التعويضات المحكوم بها للطاعن وتصديا بإخراجها من الدعوى وتسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير فيها، بعلة أن الفقرة الأولى من المادة 113 من المرسوم التطبيقي لمدونة السير لا تسمح بنقل راكب زيادة على السائق على متن الدراجات الثلاثية العجلات إلا على مقعد مثبت على العربة مخالف لمقعد السائق، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا ويتعين نقضه بهذا الخصوص.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :
14602/6/10/2021

2022/315

2022-02-10

لما كانت مقتضيات المادة السادسة في فقرتها (و) من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين المتمسك بها من طرف الطاعنة، تنص على أنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص الدراجات الثلاثية العجلات إلا إذا كان الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما لم يثبت لها من محضر الضابطة القضائية وباقي أوراق الملف خاصة الورقة الرمادية للدراجة أداة الحادثة ما يفيد عدد المقاعد المقرر من طرف الصانع حتى يمكن تطبيق الاستثناء من الضمان لتجاوز العدد المذكور ولم تعتبر ما سوى ذلك، وأيدت تبعا لذلك الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال الطاعنة محل المسؤول المدني في أداء التعويضات المحكوم بها للمطلوبين في النقض جاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :
25587/6/10/2021

2022/355

2022-02-10

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 05-52 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 14-116 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي تستلزم توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من نفس القانون، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من الإجراءات الانتقالية المتعلقة بالقانون المشار إليه، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما قضت بقيام الضمان وإحلال الطاعنة محل مؤمنها في الأداء بعلة أن مقتضيات المادة السابقة كما تم تعديلها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، تكون قد بنت قضاءها على أساس، ولم تخرق أي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/11780

2022/367

2022-02-17

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الاولى من القانون ذاته، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون أعلاه رقم 14. 116، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة وبالتالي فإن ضمان شركة التأمين للحادثة يظل قائما، والقرار لما انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بقيام ضمان الطاعنة جاء مبني على أساس قانوني سليم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

15923/6/10/2021

2022/443

2022-02-24

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من القانون ذاته، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 116.14، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة عندما لم يتبين لها من وثائق الملف أن الدراجة

ثلاثية العجلات نوع دوكير تتجاوز سعة محركها 49 رغم توفرها على رقم تسجيل واعتبرت أن المتهم غير ملزم بالتوفر على رخصة السياقة طبقا للمقتضيات أعلاه وبالتالي فإن ضمان شركة التأمين الطاعنة قائما وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من احلالها محل مؤمنها في الأداء تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/10/6/17864

2022/483

2022-03-03

لما كانت مقتضيات المادة السادسة في فقرتها (و) من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين والتي لا تتضمن أي مقتضى يفيد أن الدراجة الثلاثية العجلات مخصصة بحكم طبيعتها لنقل البضائع خلاف لما ورد بالفرع من الوسيلة ، تنص على أنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص الدراجات الثلاثية العجلات إلا إذا كان الأشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع ، فإن المحكمة عندما لم يثبت لها من أوراق الملف خاصة البطاقة الرمادية للدراجة أداة الحادثة ما يفيد العدد المرخص بحمله على متنها المقرر من طرف الصانع ، وأيدت تبعا لذلك الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال الطاعنة محل المسؤول المدني في أداء التعويضات المحكوم بها للمطلوبين في النقض، جاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

22304/6/10/2021

2022/590

2022-03-17

لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي تستلزم توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من نفس القانون، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 المشار إليه، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما قضت بقيام الضمان وإحلال الطاعنة محل مؤمنها في الأداء بعلة أن مقتضيات المادة السابعة كما تم تعديلها لم تدخل بعد حيز التنفيذ تكون قد بنت قضاءها على أساس ولم تخرق أي مقتضى قانوني وما أثير غير مؤسس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

المملكة المغربية

القرار عدد : 1280/10

المؤرخ في : 9/6/2022

ملف : جنحي 26545/2021:

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي بمقتضى تصريح قضى به بواسطة الأستاذ أمين بتزاكور لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 07 أكتوبر 2021، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 27 شتنبر 2021 في القضية عدد 560/2808/20، والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهمة هجر صدوق ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول مدنيا مفيد خالد الفائدة المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي تعويضات مبلغه 13992,33 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين سهام محل مؤمنها في الأداء، وبرفض باقي الطلبات.

أن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ . أمين بنزاكور المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.
في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن الطاعن التمس من خلال مستنتجاته المقدمة ابتدائيا حساب التعويض على اساس أجرة سنوية قدرها 89.520.00 درهما والتمس الحكم له بتعويض نهائي قدره 236.750,000 درهما، وقد قضت المحكمة الابتدائية بالتعويضات على أساس الحد الأدنى للأجر بعد تخلف الطاعن عن الادلاء بما يفيد دخله. وخلال مرحلة الاستئناف أدلى الطاعن بما يفيد أداء الضريبة عن العامة على الدخل عن سنة 2019 عن الشركة التي يسيرها وبما يفيد دخله الشهري وهو 20.084.64 درهما، الا ان القرار المطعون فيه لم يأخذ بما ادلي به أو يناقشه واقتصر على القول بأن الحكم الابتدائي راعى في تقدير التعويض مقتضيات ظهير 2 أكتوبر ،1984، مما يكون معه عديم التعليل ويتعين نقضه.
بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه.
حيث صح ما نعته الوسيلة على القرار، ذلك أنه طبقا للمادة السادسة من ظهير 2 أكتوبر 1984، فلا تعتمد المحكمة الحد الأدنى للدخل المنصوص عليه في الجدول الملحق بالظهير المذكور في حساب التعويضات المستحقة للمصاب إلا في حال عدم إدلائه بما يفيد أن دخله أو كسبه المهني يفوق ذلك الحد الأدنى، ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن أدلى خلال مرحلة الاستئناف بوثيقة تفيد الأداء الضريبي أخرى تتعلق بالتسجيل بالسجل التجاري للشركة التي يعمل بها مسيرا والتمس اعتمادهما في حساب التعويضات المستحقة لها، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ايدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الحد الأدنى للدخل في اعتماد التعويض المقضي به دون ان تناقش الوثيقتين المدلى بهما أو تبين موقفها منهما أو تنص في قرارها على وجه استبعادها لهما، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها معللا تعيلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. لأجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 27 شتنبر 2021 عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس في القضية عدد 560/2808/20 بخصوص مبلغ

التعويض المحكوم به للطاعن فؤاد حمادي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودعه لمودعه، وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسة والمستشارين : عبد الكبير سلامي مقورا ونادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

الرئيس

المستشار المقرر

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

القرار عدد : 371/7

المؤرخ في : 08/03/2023

ملف جنحي 28754/6/7/2022:

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

ضد

عمر الداودي

ذلك أن القرار المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف فلما قضى به من إدانة المتهم من أجل حيازة المخدرات و الاتجار فيها بعلة انكاره لحيازة المخدرات و الاتجار فيها و أنه ليس بالملف اي دليل يثبت جريمة حيازة المخدرات و الاتجار فيها في حق المتهم و أعمالا لقرينة البراءة يكون (القرار الاستئنافي) قد جانب الصواب استنادا إلى أن الثابت من وثائق

الملف و من المحضر المنجز من طرف الضابطة القضائية أنها عايزة قطعة أرضية تعود للمتهم مزروعة بالقنب الهندي .... أي مساحة 300 متر و هو ما أكده المتهم موضوع أن الطعن الأرضية موضوع الدعوى هو من يستغلها و أنه هو من قام بزراعتها بالقنب الهندي و أنه بالنظر إلى ثبوت زراعة القطعة الأرضية بالقنب الهندي يبقى كل ذلك أدلة تؤكد حتما أنه يحوز المخدرات و المحكمة المطعون في قرارها و لئن عللت ما قضت به من براءة المتهم استنادا إلى إنكاره و لعدم قيام العناصر التكوينية لتلك الجنحة لما برأته من جنحة حيازة المخدرات و الحال انها قضت بادانته من اجل جنحة تفترض حكما حيازته للمخدرات تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا الموجب لنقضه وإبطاله.

من أجله

بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس في القضية ذات العدد 1650/2022 وبإحالة القضية على للقانون و هي مؤلفة من هيئة أخرى وبتحميل المطلوب وفقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوي

وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة محكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة مكونة من السادة - رئيسة و المستشارين : علي عطوش مقررا ومحمد العمر وق وبحضور المحامي العام السيد ادريس عينوس

القرارالمطعون فيه قضى ببراءة المتهم من مسك المخدرات و الاتجار فيها و ادانته من اجل زراعة القنب الهندي

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

995/6/7/2012

474/2012

14-03-2012

إن معاينة قطعة غابوية من طرف أعوان إدارة المياه والغابات تم الاعتداء عليها عن طريق الحرث وزراعة القنب الهندي، وبعد البحث الذي أجري بعين المكان مع السكان تمكنوا من معرفة هوية المخالف وتأكيد هويته من طرف عون السلطة دون نسبة المخالفة لفاعلها ،

يجعل المحضر دون قيمة ، و المحكمة باستبعادها له بعلة أنه و أن تضمن معاينة محرريه للولائع المضمنة به الا انه لا يتضمن نسبة المخالفة لفاعلها يكون القرار معللا تعليلا كافيا . .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

14602/6/8/2009

1301/2009

14-10-2009

إدانة المتهم من أجل الأفعال المنسوبة إليه بناء على اعترافه أمام المحكمة وعلى شهادة الشهود، كوّن لديها قناعة بثبوت الأفعال في حقه والكل في إطار سلطتها في تقدير الوقائع وتقييم أدلة الإثبات فضلا عن المحضر المنجز من طرف أعوان إدارة المياه والغابات والموقع من طرف عونين، مما يجعل القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا .

.....

.....

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

008/7/6/152192

2008/2801

2008-12-03

لما كان من المقرر أن حيازة المخدرات هي من جهة جنحة تطالها أحكام الحق العام، ومن جهة ثانية جنحة جمركية، فإن المحكمة بقضائها بعدم الاختصاص للبت في مطالب إدارة الجمارك، بعلة أن النيابة العامة لم تتابع المتهم بالجنحة الجمركية، دون مناقشتها للشكاية المقدمة من طرف إدارة الجمارك ومذكرة مطالبها المدنية الموجهة ضد المتهم يكون قرارها فاسد التعليل.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
2015/7/6/2275
2015/778
2015-04-29
إن الأصل في الإنسان البراءة إلى أن يثبت العكس طبقا للمادة الأولى من ق.م.ج، وأن الشك يفسر لمصلحة المتهم، وأن الأحكام القضائية تبنى على اليقين وليس على مجرد الظن والتخمين. والمحكمة لما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوب من أجل حيازة وترويج ونقل وصنع وتحويل المخدرات وخرق الأحكام المتعلقة بحركة وحيازة المخدرات داخل الدائرة الجمركية، اعتمادا على إنكاره التام وخلو الملف من أية وسيلة إثبات قانونية تفيد اقترافه للأفعال المشكلة للعناصر التكوينية للجنح المذكورة، إضافة إلى قناعتها الجازمة بعدم تورطه من خلال ما راج ونوقش أمامها، تكون قد راعت جميع ما عرض عليها بما فيه الكفاية في إطار السلطة المخولة لها، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
2014/7/6/8615
2014/1324
2014-09-17
بمقتضى الفقرة "ذ" من الفصل الأول من مدونة الجمارك فإن الأشياء أو المواد المحظورة أو غير المحظورة بما فيها المخدرات والمواد المخدرة سواء كانت أو لم تكن محل تجارة مشروعة تخضع للنظام الجمركي، وبالتالي فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أدانت الطاعن من أجل الجنحة الجمركية المتمثلة في الحيازة غير المبررة بمفهوم الفصل 181 من مدونة الجمارك للمخدرات والمواد المخدرة، وقضت لفائدة إدارة الجمارك بالتعويض عن ذلك طبقا للفصل 279 المكرر من المدونة المذكورة تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وبنت قرارها على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النق

ملف رقم :

2011/7/6/9276

2011/1709

2011-10-26

لا يتحقق الركن المادي لجنحة نقل المخدرات المنصوص عليها في الفصل الأول من ظهير 1954/4/24 بشأن منع قنب الكيف والفصل 2 من ظهير 1974/5/21 المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات إلا بثبوت إيصال المادة المخدرة أو نباتاتها إلى مكان معين من طرف شخص أو عدة أشخاص، لا تكون لهم أي سلطة على المواد المذكورة، ولا يمتلكونها ولا يمكن لهم التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرف، ولا عبرة بالوسيلة المستعملة أو الكمية المنقولة، أما مجرد حيازة الجاني للمخدرات ونقلها لفائدته الشخصية، فلا تتحقق به الجنحة المذكورة. رفض الطلب .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2006/1/6/13551

2007/371

2007-02-14

لئن كانت جنحة حيازة المخدرات تعود لما قبل تعديل مدونة الجمارك في 2000/06/05، فإن إدارة الجمارك كانت تستمد أحقيتها في التدخل وتقديم مطالبها انطلاقا من الفصلين 1 و282 من المدونة المذكورة، وذلك على أساس أن المخدرات هي بضائع بغض النظر عن مشروعيتها من عدمه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2000/2/6/18943

2005/1

2005-01-05

الدفوع المترتبة عن بطلان الاستدعاء أو بطلان المسطرة، طبقا للفصل 318 من قانون المسطرة الجنائية، يجب تقديمها قبل كل دفاع في جوهر الدعوى تحت طائلة عدم قبولها.
تفريد العقوبة وتحديدها في إطار فصول المتابعة من أجل ارتكاب جنحة حيازة واستهلاك المخدرات وما ثبت للمحكمة من خلال تقييم الأفعال المرتكبة من طرف الشخص المدان يرجع لمحكمة الموضوع إذا كانت العقوبة مبررة قانونا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2001/9/6/21518

2004/158

2004-01-21

مقتضيات الفصل 279 مكرر مرتين من مدونة الجمارك صنفت الأفعال المشكلة للجنح الجمركية من الطبقة الأولى وعاقب عليها وفق الفصل الأول من القانون المذكور والمتمثلة في خرق الأحكام المتعلقة بحركة وحيازة المخدرات والمواد المخدرة داخل دائرة الجمرك، وأن ارتكاز المحكمة في قرارها المطعون فيه على الفصل 279 مكرر وحده حين قضت برفض مطالب إدارة الجمارك وعدم الاختصاص في المطالب المدنية رغم أن المطلوب في النقض ضبط وهو يحوز المخدرات دون ترخيص داخل الدائرة الجمركية مما يكون معه القرار قد خرق مقتضيات القانون المذكور.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/4/823

2022/334

2022-03-17

اختصاص نوعي ، حكم بالادانة و مصادرة السيارة ، أثره .

إن البيّن من وثائق الملف خاصة الحكم الزجري القاضي بإدانة سائق السيارة - أخ المسؤولة مدنيا عن السيارة المصادرة- من أجل جنحة مسك وحيازة المخدرات وبمصادرة السيارة، وبالتالي فإن المصادرة تمت في إطار الأعمال القضائية وعملية الضبط القضائي التي تتم تحت إشراف النيابة العامة، ويبقى اختصاص النظر في طلب استرجاع السيارة للقضاء الزجري والحكم المستأنف بما نحاه قد جانب الصواب ويتعين إلغاؤه.

إلغاء الحكم المستأنف

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/8/6/24086

2022/393

2022-03-03

إن المحكمة لما قضت بإرجاع السيارة المحجوزة ووثائقها لمالكها بعد إثبات تملكها بعلة أنها تعتبر سيارة أجرة، وأن مالكها لم يكن عالما بتسخيرها لنقل المخدرات بصفة غير مشروعة، وهو تعليل قانوني سليم، اعتمدت فيه عدم توفر عنصر العلم لمالك السيارة باستعمالها في نقل المخدرات، وفي موقفها هذا استبعاد لمقتضيات الفصل 11 من ظهير 21 ماي 1974 المحاج به، طالما لم يثبت لها علم المالك بكون المتهم يستعمل السيارة المذكورة في نقل المخدرات وترويج المشروبات الكحولية بدون ترخيص، وبذلك لم يخرق قرارها أي مقتضى، والسبب على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/5/6/20329

2022/141

2022-02-02

لما كان من حق المحكمة استخلاص قناعتها بإدانة المتهم من جميع الأدلة المعروضة عليها ما دامت الوقائع موضوع الدعوى لا تخضع في إثباتها لأي قيد، فإن المحكمة عندما استندت

في إدانة الطاعن من أجل تكوين عصابة إجرامية والسرقة الموصوفة باستعمال السلاح وجنح السكر العلني البين واستهلاك المخدرات وحيازة سلاح في ظروف تهدد أمن وسلامة الأشخاص وإهانة موظفين عموميين وارتكاب العنف في حقهم وحيازة أشياء مشكوك في مصدرها على اعترافاته التمهيدية وشهادة الشاهد الذي أكد واقعة الإعتداء الذي تعرض له من قبل المتهم أمام المحكمة وتصريحات باقي أعضاء العصابة التمهيدية الذين أكدوا أن الطاعن واحد من عناصر العصابة الإجرامية وأنه تحت تأثير المخدرات شاركهم في عدة جرائم ضد عدة أشخاص بعد ترويعهم والإعتداء عليهم وسلبهم ممتلكاتهم، تكون قد بنت قناعتها على أدلة قانونية مقبولة تجعلها في غنى عن كل تحقيق إضافي وجاء قرارها معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/4/6/3197

2022/317

2022-03-09

إن محكمة الموضوع حرة في تكوين اقتناعها مما عرض عليها ونوقش أمامها من وسائل الإثبات ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا فيما يتعلق بسلامة التعليل، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت فيما قضت به من براءة المطلوبة في النقض من جنحة حيازة المخدرات اعتمادا على نتيجة الخبرة التي خلصت إلى أنها ليست كذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وكافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/5/6/22528

2022/242

2022-03-02

إن وجود طالب النقض في حالة اعتقال خلال الأجل المضروب لطلب النقض، يجعله معفى من الإيداع المقرر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 530 من قانون المسطرة الجنائية.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
ملف رقم :
2012/7/6/961
2012/1217
2012-06-20
لما قضت المحكمة ببراءة المتهم من جنحة زراعة القنب الهندي لإنكاره وبعد الاستماع للشاهد وهو عون سلطة الذي أكد بعد يمينه أنه لم يسبق له أن رافق أعضاء اللجنة وأن المتهم لا يزرع القنب الهندي أصلا، يكون معه محضر إدارة المياه و الغابات مفتقرا إلى المسؤول عن المخالفة ، و بالتالي يكون القرار المطعون فيه معللاتعليلا كافيا .

.....
.....
.....
المملكة المغربية

القرار عدد : 1228/9

المؤرخ في : 08/06/2022 12465:26/6/9/2020
حسن العزيزي بن عزوز نيابة عن ابنه الحدث محمد العزيزي

الحمد لله وحده

ملف جنائي

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

ضد

جواد علمي بن محمد

بتاريخ: 08 يونيو 2022

إن الغرفة الجنائية - القسم التاسع - بمحكمة النقض
في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين حسن العزيزي بن عزوز نيابة عن ابنه الحدث محمد العزيزي
الطالب
وبين جواد علمي
المطلوب
بناء على طلب النقض المرفوع من المسؤول المدني حسن العزيز بن عزوز نيابة عن ابنه الحدث محمد العزيزي بصفته مسؤولا مدنيا بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة دفاعه بتاريخ 3/3/2020 لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستكشاف بفاس الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستباقية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 25/2/2020 في القضية ذات العدد 38/2611/2020 والقاضي بتأييد القرار المستأنف المحكوم بمقتضاء على الحدث محمد العزيزي في شخص معاله القانوني بأدائه تضامنا مع الغير لفائدة المطالبة بالحق المدني نزهة بنمريم تعويضا إجماليا قدره مائتي ألف (200000).
ان محكمة النقض بعد أن تلا السيد المستشار الحسين أقلبهي التقرير المكلف به في القضية.
وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد الحيمر في مستنتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون. فيما يخص قبول الطلب

حيث إن ما للأحكام من صفة الصدور حضوريا أو غيابيا أمر يحدده القانون ولذا فإن الوصف الذي تعطيه المحكمة لحكمها يخضع لرقابة محكمة النقض.
وحيث يتجلى من تنصيصات القرار المطعون فيه ومن محضر جلسة المناقشة المورخ في 25/2/2020 أن الطاعن لم يحضرها فوصفت المحكمة قرارها بأنه حضوري في حقه وهذا مخالف للقانون إذ أن عدم حضور الطاعن يجعل الحكم في حقه غيابيا وبالتالي غير نهائي عملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 314 من قانون المسطرة الجنائية .
وحيث إن المقرر المطعون فيه صدر في الحقيقة غيابيا بتاريخ 25/2/2020 بالنسبة للطاعن فكان إذن قابلا للطعن فيه بطريق التعرض قبل مضي عشرة أيام من يوم الإعلام به عملا بالمادة 393 من قانون المسطرة الجنائية.
وحيث إن طلب النقض قدم في وقت لم يكن القرار فيه نهائيا.
لهذه الأسباب

صرحت بعدم قبول الطلب المرفوع من المسؤول المدني حسن العزيزي بن عزوز ضد القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 25/2/2020 في القضية ذات العدد 38/2611/2020 وبإرجاع المبلغ الفودع المودعة بعد استخلاص المصاريف طبق الإجراءات المقررة في

قبض مصاريف الدعاوى الجنائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : محمد زهران رئيس غرفة رئيسا والمستشارين الحسين أفقيهي مقررا وأحمد المثني والمصطفى العضراوي والسعدية الأمير وبمحضر المحامي العام السيد محمد الحيمر الذي كان يمثل النيابة العامة ومساعدة كاتب الضبط سيد : منير العطاط

الرئيس
المستشار المقرر
كاتب الضبط
12/800/556
2022/9/6/1228

.....
.....
.....

القرار عدد 76 الصادر بتاريخ 19 يناير 2016 في الملف الشرعي عدد 588/2/1/2015

نشرة قرارات محكمة النقض - غرفة الأحوال الشخصية والميراث - العدد 28 قضايا الأحوال الشخصية

إسقاط حضانة - طعن بالزور الفرعي في المرحلة الاستئنافية - لا يعتبر طلبا جديدا – وجوب سلوك إجراءات التحقيق الواردة في الفصل 92 وما يليه من ق.م.م. بمقتضى الفصل 143 من ق.م.م لا يعتبر الطعن بالزور الفرعي طلبا جديدا، وإنما هو من وسائل الدفاع عن الحق التي أتاح المشرع للأطراف استعمالها كلما تضررت مصالحهم. والطاعنة لما قدمت دعوى الطعن بالزور الفرعي في الحجج في المرحلة الاستئنافية، فإنه كان على المحكمة أن تطبق مقتضيات الفصل 336 من ق.م.م الذي يحيل على تطبيق مقتضيات الباب الثالث من القسم الثالث المتعلق بإجراءات التحقيق طبقا للفصل 92 وما يليه من نفس القانون، وهي لما استبعدت الطلب المذكور، فإنها لم تجعل لقضائها أساسا.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، و من القرار المطعون فيه المشار إلى مراجعه أعلاه أنه بتاريخ 10/09/2013 قدم ----- مقالا إلى المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء في مواجهة ----- ادعى فيه أنها كانت زوجته وقد صدر بينهما حكم بالتطليق بتاريخ

01/06/2010 الذي أسند لها حضانة البنت " ريم " وحدد واجباتها مع صلة الرحم بالبنت المذكورة، غير أن المدعى عليها لم تمكنه من رؤية ابنته مخلة بمقتضيات المادة 184 من مدونة الأسرة، طالبا الحكم بإسقاط حضانتها عن ابنته وإسنادها إليه مدليا بثلاث محاضر معاينة مؤرخة على التوالي في 15/09/13 و 22/09/13 و 29/09/13. وأجابت المدعى عليها بإنكار ما ورد بمقال المدعية وأن المحاضر المدلى بها لا تفيد امتناعها ولها شهود على أن المدعي كان يصطحب ابنته كل أحد، ملتمسة رفض الطلب، واحتياطيا إجراء بحث وبعد انتهاء الردود أصدرت المحكمة الابتدائية بتاريخ 23/04/2014 حكمها رقم 3374 في الملف عدد 6460/13 بإسقاط حضانة المدعى عليها عن ابنتـها " ريم " وإسنادها للعارض . فاستأنفته المدعى عليها مدلية بمقال للطعن بالزور الفرعي في المحاضر المحتج بها من المستأنف عليه مع إدخال الغير في الدعوى وبعد إجراء المسطرة قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، وذلك بقرارها المطعون فيه بالنقض من المستأنفة بمقال تضمن ثلاث وسائل أجاب عنه المطلوب ملتمسا رفض الطلب.

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض :

وحيث تعيب الطاعن القرار في الوسيلة المذكورة بخرق القانون الداخلي وخرق قاعدة مسطرية أضر بها وخرق الفصول 2 و 93 و 94 إلى 98 و 336 من قانون المسطرة المدنية وانعدام الأساس القانوني وفساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أنه علل بأن " المستأنفة لم تتقدم بطلب الطعن بالزور الفرعي وإدخال الغير في المرحلة الابتدائية " معتبرا ذلك طلبا جديدا مع أن إجراءات التحقيق يمكن الأطراف طلبها في كافة مراحل الدعوى سواء أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئناف، ولا يعتبر طلبا جديدا، ومن جهة أخرى فإن الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية يعتبر الطعن بالزور الفرعي من قبيل الدفاع عن الطلب الأصلي الذي يجب قبوله أمام محكمة الاستئناف وهو ما كرسه قرار محكمة النقض رقم 5129 الصادر بتاريخ 14/12/2010 في الملف عدد 2807/1/7/2009 منشور بمجلة المحاكم المغربية العدد 143 نوفمبر دجنبر 2013 ص 35 ملتمسة نقض القرار المطعون فيه.

حيث صح ما عابته الطاعنة على القرار، ذلك أنه بمقتضى الفصل 143 من قانون المسطرة المدنية لا يعتبر الطعن بالزور الفرعي طلبا جديدا، وإنما هو من وسائل الدفاع عن الحق التي أتاح المشرع للأطراف استعمالها كلما تضررت مصالحهم. ولما كانت الطاعنة قد قدمت دعوى الطعن بالزور الفرعي في الحجج أمام محكمة الاستئناف، فإنه كان عليها أن تطبق مقتضيات الفصل 336 من قانون المسطرة المدنية الذي يحيل على تطبيق مقتضيات الباب الثالث من القسم الثالث المتعلق بإجراءات التحقيق طبقا للفصل للفصل 192 وما يليها من انفس ان القانون المتعلق بدعوى الزور لما استبعد الطلب المذكور بالعلة أعلاه، فإنها لم تجعل

لقضائها أساسا وخرقت بالتالي مقتضيات الفصل 92 وما يليه من قانون المسطرة المدنية وعرضت قرارها للنقض. الفرعي، وهي

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بترهة رئيسا والسادة المستشارين محمد دغبر مقررا ومحمد عصبة ومحمد زحلول وعبد الغني العيدر أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة أو بهوش

.....

.....

القرار عدد 128-8

الصادر بتاريخ 7-3-2017

في الملف رقم 1293-1-8-2016

القاعدة

الطعن بالزور الفرعي لا يتوقف، طبقا للفصل 30 من قانون المحاماة، على الإدلاء بوكالة خاصة من طرف المحامي الذي لا يلزم بالإدلاء بها إلا إذا تعلق الأمر بإنكار خط يد، أو طلب يمين أو قلبها.

نص القرار

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 3-2-2016 والمؤداة عنه الرسوم القضائية حسب الوصل عدد 23009 من الطالبين أعلاه بواسطة نائبهم المذكور والرامي إلى نقض القرار عدد 134 الصادر عن محكمة الاستئناف بتازة بتاريخ 2-11-2015 في الملف رقم 24-2014؛

وبناء على مذكرة الجواب المدلى بها من المطلوبين في النقض بواسطة نائبهم بتاريخ 23-5-2016 والرامية إلى رفض الطلب؛

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ 30-1-2017 وتبليغه؛

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 7-3-2017؛

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهما؛

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد المعطي الجبوجي لتقريره، والاستماع إلى ملاحظات المحامية العامة السيدة لبنى الوزاني الرامية إلى رفض الطلب؛

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف، أنه بمقتضى مطلب تحفيظ قيد بالمحافظة العقارية بتازة بتاريخ 12-6-2009 تحت عدد 11037-21، طلب ابن كيران الحسن بن محمد حماد ومن معه (39 شخصا) تحفيظ الملك المسمى "جنان الشيخ" الواقع بمدينة تازة حي المغرب العربي، والذي هو عبارة عن أرض عارية بها أشجار الزيتون والمحددة مساحته في 95 آرا و92 سنتيارا، لتملكهم له بالإرث من الجد عبد القادر بن محمد بن كيران حسب الإراثة المضمنة برسم التركة عدد 7 بتاريخ 23 جمادى الثاني عام 1382 والذي تملكه بالشراء المضمن بعدد 262 صحيفة 183 كناش الأملاك 6 في ماي سنة 1934 من البائع له محمد بن الحاج احمد بن الصديق التوزاني أصالة عن نفسه ونيابة عن أخته رقية .

وبتاريخ 4-8-2009 (كناش 09 عدد 824) تعرض على المطلب المذكور ورثة التوزاني محمد بن محمدي (9 أشخاص)، مطالبين بكافة الملك لتملكهم له برسم مقاسمة مضمن بعدد299 مؤرخ في 10-1-1931 ورسم قسمة مؤرخ في 9-4-1934 ورسم ملكية مضمن بعدد 261 سنة 1934 ورسوم إراثة مؤرخة على التوالي في 1-12-1987 و 14-12-1994 و 14-4-1997.

وبعد إحالة ملف المطلب على المحكمة الابتدائية بتازة، أوضح طلاب التحفيظ أن الملك موضوع المطلب سبق أن خرج من ملك موروث المتعرضين، وأن موروثهم لم يكن طرفا في رسم المقاسمة المؤرخ في سنة 1931، وأن أجداد المتعرضين فوتوا عقاراتهم منذ ما يزيد على 70 سنة وأن رسم المقاسمة سابق على بيوعاتهم، وبعد إجراء خبرة بواسطة الخبير عبد القادر بوزيان، أوضح المتعرضون من جهتهم أن رسم الشراء المحتج به من طرف طلاب التحفيظ عدد 262 غير مضمن بكنانيش المحكمة وفي مذكرات جيب العدلين، وأن طالبي التحفيظ تقدموا إلى السيد قاضي التوثيق من أجل التعريف بهذا الرسم فرفض حسب الشهادة المؤرخة في 26-12-2012. بعد ذلك كله، أصدرت المحكمة المذكورة حكمها عدد 41 بتاريخ 27-6-2013 في الملف عدد 11/59 بعدم صحة التعرض المذكور، استأنفه

المتعرضون، وأدلى طلاب التحفيظ بأصل رسم الشراء عدد 262، فتقدم من المتعرضين/ المستأنفين محمد وسهام وعادل ومحمد أمين التوزاني بالطعن بالزور الفرعي في الشراء المذكور، بعد ذلك كله، قضت محكمة الاستئناف شكلا بعدم قبول دعوى الطعن بالزور الفرعي، وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف، وذلك بمقتضى قرارها المطعون فيه بالنقض أعلاه من المستأنفين بالسبب الفريد بتناقض وفساد التعليل الموازي لانعدامه؛ ذلك أنهم طعنوا بالزور الفرعي في رسم الشراء المدلى به من طلاب التحفيظ، إلا أن ما ذهبت إليه المحكمة من كون الطعن بالزور يتطلب توكيلا خاصا من طرف جميع الطاعنين هو تعليل فاسد. وأن قرار المحكمة جاء متناقضا إذ المحكمة اعتمدت فيما قضت به على رسم الشراء المحتج به من طرف المطلوبين واعتبرت ما أثير بشأنه من كونه غير مضمن بكنانيش المحكمة لا يمكن أن ينال من حجيته مادام لم يتم الطعن فيه بمقتضى طرق الطعن المخولة قانونا بعد أن قضى باستبعاد تطبيق مسطرة الطعن بالزور الفرعي. مع أن تلك الوثائق العدلية استعملت كحجة في النزاع وكان بالتالي على المحكمة تطبيق مقتضيات لفصل 89 من قانون المسطرة المدنية.

حيث صح ما عابه الطاعنون على القرار؛ ذلك أن المحكمة قضت بعدم قبول دعوى الزور الفرعي بعلة أنه " لمباشرة هذه الدعوى يتعين على المحامي رافعها نيابة عن موكله أن يدلي بوكالة خاصة (...) ومادامت الوكالة الخاصة لا تشمل كل الأطراف الطالبة في دعوى الزور الفرعي، فإن هذه الأخيرة تكون حليفة عدم القبول (...)، وبأنه بعد الإدلاء بأصل رسم الشراء طعن فيه المستأنفون بواسطة دفاعهم عن طريق دعوى الزور الفرعي، هذه الدعوى انتهت بعدم القبول حسب المفصل أعلاه، وبذلك يبقى رسم الشراء عاملا في بابه بشأن تملك طالبي التحفيظ لوعاء المطلب". في حين أن الطعن بالزور الفرعي في مضمون رسم الشراء وشكلياته لا يتوقف أمر مباشرة المسطرة فيه أصلا على الإدلاء بوكالة خاصة من طرف المحامي طبقا للفصل 30 من قانون المحاماة الذي ينص على أنه "يمارس المحامي مهامه بمجموع تراب المملكة، مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في المادة الثالثة والعشرين أعلاه، من غير الإدلاء بوكالة (...) ما لم يتعلق الأمر بإنكار خط يد، أو طلب يمين أو قلبها، فإنه لا يصح إلا بمقتضى وكالة مكتوبة"، والمحكمة لما لم تناقش وترد على ما أثير بشأن عدم استجماع رسم شراء المطلوبين لشروط الوثائق العدلية، واستندت فقط إلى عدم صوابية مسطرة الزور الفرعي المقدمة من الطاعنين دون أن تراع ما ذكر، فإنها نتيجة لذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته بالتالي للنقض والإبطال.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

وبصرف النظر عن باقي ما استدل به على النقض.

قضت محكمة النقض بنقض وإبطال القرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه وإحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوبين في النقض المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه إثره أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: العربي العلوي اليوسفي رئيس الغرفة ـ رئيسا. والمستشارين: المعطي الجبوجي ـ مقررا. وأحمد دحمان ومصطفى زروقي والعربي حميدوش أعضاء. وبمحضر المحامية العامة السيدة لبنى الوزاني وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة أسماء القوش.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

321/2/1/2017

8/2019

08-01-2019

بمقتضى المادة 187 من مدونة الأسرة، فإن الالتزام يعد سببا من أسباب وجوب النفقة، وأن كل تعهد يجب تنفيذه بحسن نية تطبيقا للفصل 231 من قانون الالتزامات والعقود. والمحكمة لما قضت بما هو مبين بمنطوق قرارها اعتمادا على أن الطالب اختار حسم النزاع موضوع الدعوى القائمة بينهما وأنشأ التزاما مشهودا فيه على صحة توقيعه، حدد فيه قدر النفقة وأجرة الحضانة والسكن والتعليم ثم مبلغا إضافيا يستفيد منه أولاده الثلاثة، ولم يدل الطاعن بما يعيب ذلك الالتزام ولم يناقش مضامينه، تكون قد بنت قضاءها على أساس، وجاء قرارها غير خارق للمقتضى أعلاه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3887/1/7/2020

65/2022

01-02-2022
المقرر قانونا أن الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون، وأن كل تعهد يجب تنفيذه بحسن نية، وهو لا يلزم بما وقع التصريح به فحسب، بل أيضا بكل ملحقات الالتزام التي يقررها القانون أو العرف أو الإنصاف وفقا لما تقتضيه طبيعته عملا بمقتضيات الفصلين 230 و231 من قانون الالتزامات والعقود.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4154/1/7/2021

254/2022

26-04-2022

المقرر أن الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون، وأن كل تعهد يجب تنفيذه بحسن نية، وهو لا يلزم بما وقع التصريح به فحسب، بل أيضا بكل ملحقات الالتزام التي يقررها القانون أو العرف أو الإنصاف وفقا لما تقتضيه طبيعته عملا بمقتضيات الفصلين 230 و231 من قانون الالتزامات والعقود.

.....

قرار محكمة النقض عدد 40 الصادر بتاريخ 2023/01/12 في ملف مدني عدد 2022/9/1/5819

القاعدة :

- عدم جواز التمسك بالبطلان من طرف المتسبب فيه ولو تعلق الأمر بقاعدة من النظام العام.
- من سعى الى نقض ما تم من جهته فسعيه
مردود عليه .

"حيث عملا بالفصل 230 من ظهير الالتزامات والعقود، فإن الالتزامات المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون، وعملا بالفصل 231 من نفس الظهير ، فكل تعهد يجب تنفيذه بحسن نية وهو لا يلزم بما وقع التصريح به فحسب بل أيضا بكل ملحقات الالتزام التي يقررها القانون أو العرف أو الإنصاف وفقا لما تقتضيه طبيعته وعملا بالقاعدة الفقهية أنه من سعى إلى نقض ما أبرمه بيده فسعيه مردود عليه والثابت من الوثائق المعروضة أمام

محكمة الموضوع وخاصة عقد الشراكة الذي تضمن أن أطراف النزاع شركاء سوية بينهم في جميع المستودع بهوائه، وأن العقد المذكور يكون ملزما لطرفيه ويتعين تنفيذه بالصياغة التي يفرضها القانون في نقل الملكية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزام الطالب وفق مقتضيات المادة 4 من مدونة الحقوق العينية باعتبار عقد الشراكة تصرف يهدف إلى نقل الملكية، تكون قد اعتبرت أن الطالب ملزم بتنفيذ ما التزم به وأن التنفيذ لا يكون ناقلا للملكية إلا بإبرامه وفق الشكل المحدد قانونا، فضلا عن أن الطالب لا يمكنه التذرع بالمادة الرابعة من مدونة الحقوق العينية بالنسبة لتصرف ابرمه بنفسه، مما يكون القرار المطعون فيه معللا تعليلا سليما ولم يخرق أي مقتضى، رفض الطلب".

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

9734/1/3/2019

22/2022

10-01-2022

إن الطبيب المختص في التحاليل المخبرية البيولوجية ملزم بتحقيق النتيجة لأن عمله يقتضي مد المريض بنتائج تحاليل مخبرية صحيحة ودقيقة يحدد على ضوئها نوع البروتوكول العلاجي الملائم للمريض .

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1763/1/8/2021

73/2022

15-02-2022

عقود التفويت التي تنصب على عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة تقع خارج المدار الحضري والتي أحد أطرافها شخص ذاتي أجنبي متوقفة على ترخيص الدولة المغربية طبقا لما هو منصوص عليه في الفصل 4 من ظهير 26 شتنبر 1963 الذي تعتبر مقتضياته سيادية.

مع مراعاة القانون رقم 62.19، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.70 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1442 الموافق لـ 14 يوليوز 2021، والمتعلق بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية .

الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 22 يوليوز 2021 .

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 2637 بتاريخ 1963/09/27 الصفحة 2251

ظهير شريف رقم 1.63.288 بشأن مراقبة العمليات العقارية الواجب إنجازها من طرف بعض الأشخاص والمتعلقة بالأملاك الفلاحية القروية

أنظر : الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 22 يوليوز 2021 القانون رقم 62.19، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.70 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1442 الموافق لـ 14 يوليوز 2021، والمتعلق بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية .

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف

(بداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أنه :

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.63.289 الصادر في 7 جمادى الأولى 1383 (26 شتنبر 1963) بتحديد الشروط التي تسترجع الدولـة بموجبها أراضي الاستعمار ؛

وبناء على الدستور الصادر الأمر بتنفيذه يوم 17 رجب 1382 (14 دجنبر1962)،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الجزء الأول

مراقبة العمليات العقارية

الفصــل 1

إن العمليات العقارية بما فيها البيوعات عن طريق السمسرة وكذا إبرام جميع عقود الإيجار المتجاوزة مدتها ثلاث سنوات والمتعلقة بالأملاك الفلاحية المعدة للفلاحة الواقعة خارج الدوائر الحضرية يتوقف إجراؤها مع مراعاة مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.63.289

المشار إليه أعلاه على رخصة إدارية إذا كان الطرف أو الطرفان المعنيان بالأمر شخصا أو شخصين إذا تبين غير مغربيين أو شخصين معنويين.

غير أنه إذا كانت العملية تتعلق بملك قررت المحكمة بيعه عن طريق المزاد العلني جاز تقديم طلب الرخصة في شكل طلب للمساهمة في السمسرة.

الفصــل 2

يحرر طلب الرخصة في مطبوعات تقدمها الإدارة ويجب أن يتضمن هذا الطلب على الخصوص اسمي الطرفين المعنيين بالأمر وحالتهما المدنية وجنسيتهما ومهنتهما والأراضي الفلاحية الجارية على ملكهما أو المستغلة من طرفهما وكذا نوع العملية المزمع القيام بها، وموقع ومساحة ومحتويات العقار والبيانات المتعلقة بحالته القانونية.

ويجب على الطالبين أن يعينوا محلا للمخابرة معهم بالمغرب.

كما يجب أن يحمل طلب الرخصة الإمضاء المصحح لجميع الأطراف المعنية بالأمر.

أما إذا كان الأمر يتعلق بطلب للمساهمة في السمسرة فإنه يجب أن يؤشر عليه كاتب الضبط وأن يودع قبل التاريخ المحدد للسمسرة بستين يوما على الأقل.

الفصــل 3

يودع طلب الرخصة بمقر الإقليم الواقع العقار بترابه من طرف المتخلى أو المؤسس أو المؤاجر أو المسترد أو الشخص الذي يريد المساهمة في السمسرة ويسلم عنه وصول.

الفصــل 4

يتولى وزير الداخلية بعد موافقة وزيري الفلاحة والمالية تسليم أو رفض الرخصة المذكورة في أجل خمسة وأربعين يوما على الأكثر يبتدئ من يوم إيداع الطلب إذا كان الأمر يتعلق بملك بيع عن طريق المزاد العلني وفي ظرف ستة أشهر على الأكثر ابتداء من يوم إيداع الطلب في الحالات الأخرى.

ويعتبر سكوت الإدارة بمثابة رفض لطلب الرخصة.

الجزء الثاني

حق الدولة في الشفعة

الفصل 5

تخول الدولة التي يمثلها وزير المالية الحق في أن تقتني عن طريق الشفعة الأملاك الآتية مع مراعاة مقتضيات المقطع الثاني من هذا الفصل :

1- الأملاك التي يتوقف تفويتها على سابق رخصة ولاسيما الأملاك الجارية قبل البيع بالمزاد العلني على ملك شخص ذاتي غير مغربي أو شخص معنوي والنازلة سمسرتها على شخص ذاتي مغربي ؛

2- الأملاك المبيعة بالمزاد العلني والنازلة سمسرتها على شخص ذاتي غير مغربي أو على شخص معنوي.

وفي حالة الشياع فإن حق الشفعة المخول للدولة لا يمكن أن يمارس إذا كان المسترد المحتمل بطريق الشفعة أو الضم في الصفقة شخصيا ذاتيا مغربيا.

الفصــل 6

يمارس حق الشفعة المنصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا باقتراح من وزير الفلاحة ضمن الشروط المحددة في الفصلين السابع والثامن.

ويعتبر معلنا عن رغبة الإدارة في ممارسة هذا الحق بمجرد ما تثبت الإدارة توجيه الرسالة المضمونة المنصوص عليها في الفصلين 7 و8.

الفصــل 7

تمارس الشفعة مع مراعاة مقتضيات الفصل الثامن مقابل الثمن المبين في طلب الرخصة وبإشعار الطالبين بالرغبة في ممارستها بواسطة رسالة مضمونة داخل أجل لا يتجاوز ستة أشهر يبتدئ من تاريخ إيداع طلب الرخصة.

الفصــل 8

تمارس الدولة حق الشفعة في الأملاك المبيعة بالمزاد العلني مقابل ثمن البيع بما في ذلك الثمن الأساسي والصوائر وباطلاع كاتب الضبط بالمحكمة على رغبتها في ذلك بواسطة رسالة مضمونة داخل الستين يوما الموالية على الأكثر للتاريخ الذي يبلغ فيه هذا الموظف محضر السمسرة إلى وزارة الفلاحة بعد انصرام أجل تعلية المزاد.

ولا تصبح السمسرة نهاية إلا ابتداء من التاريخ الذي تخبر فيه الإدارة كاتب الضبط بمقررها أو من انصرام أجل الستين يوما المنصوص عليه في المقطع أعلاه إن لم تتخذ الإدارة مقررا في هذا الصدد.

الجزء الثالث

مقتضيات مختلفة

الفصــل 9

يجب على العدول والموثقين وجميع الموظفين العموميين والمحافظين على الأملاك العقارية والرهون وكذا قباض التسجيل أن يرضوا تحرير أو تلقي أو تسجيل جميع العقود المثبتة للعمليات المشار إليها في ظهيرنا الشريف هذا ما لم تكن مصحوبة بالرخصة الإدارية.

الفصــل 10

تعتبر باطلة وعديمة المفعول جميع العمليات المنجزة خلافا لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا وترفع الدعاوى بالبطلان إلى المحاكم المختصة عادة في القضايا العقارية.

الفصــل 11

يعاقب عن المخالفات لظهيرنا الشريف هذا بغرامة يتراوح قدرها بين 500 و5000 درهم وبسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ويعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 1000 و10.000 درهم وبسجن تتراوح مدته بين شهرين

وسنة واحدة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من قدم تصريحات مزورة في طلبات الرخصة أو قام بمناورات تدليسية قصد التملص من مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا.

الفصــل 12

لا تطبق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا :

1- على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في الظهير الشريف رقم 1.59.171 الصادر في 4 ذي القعدة 1378 (12 مايو 1959) بشأن العمليات العقارية الواجب إنجازها من طرف دولة أو مؤسسة عمومية أجنبية ؛

2- على الدولة والجماعات المحلية أو المجعولة تحت الوصاية الإدارية لوزير الداخلية والجماعات الجارية عليها أحكام الظهير الشريف الصادر في 26 رجب 1337 (27 أبريل 1919) بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تفويت الأملاك الجماعية والتصرف فيها.

الفصــل 13

إن المقتضيات الجديدة المتعلقة بالاقتناء عن طريق السمسرة لا تطبق على البيوعات بالمزاد العلني التي لم تكن موضوع إشهار في تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

الفصل 14

يعهد بتطبيق ظهيرنا الشريف هذا إلى وزارة الداخلية والمالية والعدل والفلاحة كل واحد منهم فيما يخصه.

الفصــل 15

يلغى الظهير الشريف رقم 1.59.287 الصادر في 16 جمادى الأولى 1379 (17 نونبر 1959) بشأن مراقبة العمليات العقارية الواجب إنجازها من طرف بعض الأشخاص والمتعلقة بالأملاك القروية حسبما وقع تغييره بالظهير الشريف رقم 1.61.265 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1381 (24 أكتوبر 1961) والسلام.

وحرر بطنجة في 7 جمادى الأولى 1383 (26 شتنبر 1963) .

.....

أنظر : المادة 239 من مدونة الحقوق العينية :

الحيازة لا تقوم لغير المغاربة مهما طال أمدها .

و ظهيرشريف رقم 1.21.70صادرفي 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)

بتنفيذ القانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية

أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.

الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 22 يوليوز 2021 .

الباب الأول

مقتضيات تغير وتتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.645 الصادرفي11من ربيع الثاني 1395 (23 أبريل 1975) المتعلق باقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية .

المادة الأولى
تغير وتتمم على النحو التالي، مقتضيات الفصل الأول من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.645 الصادر في 11 من ربيع الثاني 1395
)23 أبريل 1975(املتعلق باقتناء العقارات الفالحية أو القابلة
للفالحة خارج الدوائر الحضرية كما تم تغييره وتتميمه :
" الفصل الأول.
- إن اقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة، الواقعة كلا أو بعضا خارج الدوائر الحضرية، يحتفظ به للأشخاص الذاتيين المغاربة أو الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للتشريع المغربي الآتي بيانهم :
- الدولة ؛
- ..... ؛
- ..... ؛
- ..... ؛
- الجماعات السلالية الجارية عليها مقتضيات القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها ؛
- ..... ؛
- ..... ؛
- شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، مع مراعاة مقتضيات الفصل الثاني أدناه ؛
- باقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص، الذين يكون أعضاؤهم أو الشركاء فيهم أشخاصا ذاتيين مغاربة.
المادة 2
تنسخ وتعوض على النحو التالي مقتضيات الفصل الثاني من الظهير الشريف بمثابة قانون المشار إليه أعاله رقم 1.73.645 :
الفصل الثاني.
- يتعين على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، المنصوص عليها في الفصل

الأول أعلاه، والراغبة في اقتناء عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية أن تتقيد بما يلي :

- أن يكون العقار الفلاحي أو القابل للفلاحة موضوع االقتناء، قابلا للتفويت، ومحفظا أو في طور التحفيظ ؛

- أن تخصص العقار المعني لاستثمارات فلاحية ؛

- أن تحصل على املوافقة المسبقة بالاقتناء، من اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار المنصوص عليها في القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.18 بتاريخ 7 جمادى آلخرة 1440 (13 فبراير 2019)، وذلك بناء على شروط وشكليات يتضمنها عقد البيع ودفتر تحملات،

يحدد نموذجهما، والوثائق الواجب إرفاقها بهما، بنص تنظيمي.

يبقى العقار المعني، مثقلا بشروط منع التفويت والرهن والحجز والكراء، إلى حين حصول الشركة المستفيدة على شهادة رفع

اليد، طبقا لمقتضيات هذا القانون.

غير أنه يمكن الترخيص من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، الحاصلة على

الموافقة المسبقة بالاقتناء، برهن العقار للحصول على قرض، من أجل تمويل المشروع، يأخذ بعين الاعتبار قيمة العقار وكلفة الاستثمارات المزمع إنجازها فوقه.

يجب إشهار عقد البيع رفقة دفتر التحملات، بالرسم العقاري أو بمطلب تحفيظ العقار المعني، ولا يمكن التشطيب على الشروط المنصوص عليها في عقد البيع وفي دفتر التحملات، إلا بعد الإدلاء بشهادة رفع اليد مسلمة من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار المشار إليها أعلاه، تثبت إنجاز الشركة المعنية للاستثمارات الفلاحية الملتزم بها.

يمكن للشركة، في حالة اقتناء عقار، به مشروع فالحي متكامل، منجز من طرف مالكه، الحصول على موافقة هذه اللجنة والإبراء في آن واحد، شريطة :

- تقديم جميع الوثائق التي تثبت إنجاز المشروع الفلاحي ؛

- معاينة المشروع الفلاحي من طرف اللجنة الجهوية للتأكد من إنجازه ؛

- إنجاز تقرير مفصل من طرف اللجنة الجهوية، يتم على أساسه اتخاذ القرار بالموافقة أو عدمها.

إذا تبين للجنة الجهوية الموحدة لالستثمار، أثناء المراقبة وتتبع إنجاز الاستثمارات الفلاحية الواقعة على الأراضي املقتناة، عدم مطابقة الأشغال للشروط المنصوص عليها في دفتر التحملات وللوثائق املرفقة به أو عدم احترام الآجال املنصوص عليها في دفتر التحملات السالف الذكر، والتي بموجبها وافقت اللجنة الجهوية المذكورة أعاله على الاقتناء، فإن هذه

الأخيرة توجه إعذارا إلى الشركة المعنية، قصد تسوية الوضعية القائمة، داخل أجل تحدده اللجنة.

يمكن للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، إذا تبين لها أن التأخير في إنجاز االستثمار ال يرجع بالأساس إلى إرادة الشركة المعنية، أن تحدد لهذه الشركة أجال إضافيا إلنهاء ألشغال، أو أن توافق لها على إدخال مستثمر بديل لها يكون :

- إما من بين الأشخاص الاعتباريين المنصوص عليهم في الفقرة الأولى أعلاه، يحل محلها في تنفيذ جميع الالتزامات والشروط المحددة في هذا القانون، ويلتزم باستكمال املشروع والحفاظ على الصبغة الفلاحية للعقار المعني، وتقوم اللجنة المذكورة أعلاه بدراسة هذا الطلب إلبداء قرارها حوله، وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي ؛

- إما من بين الأشخاص الذاتيين المغاربة، دون إلزامهم بالشروط والكيفيات السالفة الذكر، ويتم التشطيب على شروط منع التفويت والرهن والحجز والكراء للعقار المعني.

إذا تبين عدم تقيد الشركة المعنية بما التزمت به، أو تعذر عليها إيجاد من يستكمل المشروع ، تصدر اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، مباشرة بعد انصرام الآجال المذكورة في الفقرتين 5 و 6 أعلاه، قرارا بسحب موافقتها المسبقة على البيع، وتبلغه إلى الشركة.

خلافا لمقتضيات الفصل 2 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.213 الصادر في 26 من محرم 1393 (2 مارس 1973) المنقولة بموجبه إلى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أجانب أو أشخاص معنويون، تنقل ملكية العقار المعني إلى الدولة بطلب منها، حسب وضعيته في تاريخ إبرام عقد الاقتناء، ويقوم المحافظ على الأملاك العقارية، بإشهار نقل الملكية المذكور بالرسم العقاري أو بمطلب تحفيظ العقار المعني، بناء على قرار اللجنة بسحب املوافقة وبعد إنجاز التبليغ، وإذا لم ترغب الدولة في نقل ملكية العقار لها، يتم اللجوء إلى البيع عن طريق المزاد العلني.

يترتب عن نقل ملكية العقار إلى الدولة، منحها تعويضا للشركة المعنية يحدد مبلغه على أساس قيمة العقار بتاريخ نقل ملكيته إليها، مع أخذ بعين الاعتبار ما تم إنجازه فوق هذا العقار، وفقا لدفتر التحملات املشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه. غير أنه إذا كان العقار مثقلا بالرهن المنصوص عليه في الفقرة 2 من هذا الفصل، لا يمكن للدولة أداء التعويض للشركة، إلا بعد خصم المستحقات اللازمة لتصفية العقار من هذا الرهن، تحدد كيفيات أداء التعويض بنص تنظيمي.

لا تطبق الشروط المشار اليها أعلاه على الاقتناء الأول للعقارات المذكورة من طرف البنوك التشاركية، والتي تكون موضوع عملية تمويل تشاركي في إطار عقد مرابحة.

.....

.....

مذكرة عدد 10/2021

الموضوع : في شأن القانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية

سلام تام بوجود مولانا الإمام .

وبعد ، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنه صدر بالجريدة الرسمية عدد 2006 المؤرخة في 22/07/2021 . الظهير الشريف رقم 1.21.70 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أوقابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية وقد تم بموجب القانون المذكور تغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73,645 الصادر في 23 أبريل 1975 المتعلق باقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية ، والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73,213 الصادر في 02 مارس 1973 الذي تنقل بموجبه إلى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أجانب أو أشخاص معنويون ، وكذا الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.63.288 الصادر في 26 شتنبر 1963 بشأن مراقبة العمليات العقارية الواجب إنجازها من طرف بعض الأشخاص والمتعلقة بالأملاك الفلاحية القروية وقد تضمنت التعديلات التي همت القوانين أعلاه عدة مقتضيات تهم مجال عملكم يمكن عرضها كما يلي :

- إضافة شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم إلى لائحة الأشخاص الذين يمكن لهم اقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة الواقعة خارج الدوائر الحضرية وفقا للشروط التي يتم بيانها بعده (الفصل الأول من الظهير الشريف بمثابة قانون المؤرخ 23 أبريل 1975 المذكور) :

- التنصيص على الشروط التي يتعين على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التقيد بها من أجل افتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة الواقعة خارج الدوائر الحضرية (الفصل الثاني من الظهير الشريف بمثابة قانون المؤرخ 23 أبريل 1975 المذكور) ، والتي تتمثل أساسا فيما يلي :

- أن يكون العقار موضوع الاقتناء قابلا للتفويت ومحفظا أو في طور التحفيظ
- أن يتم تخصيص العقار المعني لإنجاز استثمارات فلاحية
- أن تحصل الشركة المقتنية على الموافقة المسبقة من اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بناء

على شروط وشكليات يتضمنها عقد البيع ودفتر التحملات يحدد نموذجهما والوثائق الواجب إرفاقها بنص تنظيمي.....

.....
.....
.
اجتهادات محكمة النقض
ملف عدد :
9734/1/3/2019
22/2022
10-01-2022
إن الطبيب المختص في التحاليل المخبرية البيولوجية ملزم بتحقيق النتيجة لأن عمله يقتضي مد المريض بنتائج تحاليل مخبرية صحيحة ودقيقة يحدد على ضوئها نوع البروتوكول العلاجي الملائم للمريض .

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض
الرقم الترتيبي :6330
الجنائية
القرار عدد 2/918
المؤرخ في 96/5/7
الملف الجنائي عدد(.....) .
حكم ـ عقوبة زجرية ـ حفر بئر ـ عدم ابراز عناصر الجريمة ـ خرق للقانون (نعم).
ـ القرار القضائي الصادر بعقوبة زجرية عن جريمة حفر بئر لم يبرز عناصر قيامها هو خرق للقانون الموضوعي و هو من موجبات النقض طبقا للبند 4 من الفصل 586 من (ق . م . ج) .
1996/918

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

16847/6/5/2021

264/2022

09-03-2022

لما كان من حق المحكمة استخلاص قناعتها بإدانة المتهم من جميع الأدلة المعروضة عليها في إطار الإثبات الحر في الميدان الجنائي، ما دامت الوقائع محل الإثبات لا تخضع في تدليلها لأي قيد، ولها أن تأخذ بما اطمأنت إليه من هذه الأدلة واستبعاد ما لم تقتنع به منها، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطاعن من أجل جنحة حفر ثقب مائي بدون ترخيص استنادا إلى محضر المعاينة المنجز من طرف القائد، تكون قد استندت في تكوين قناعتها على حجة لها قوتها الثبوتية في الميدان الجنائي طبقا للفصل 290 من قانون المسطرة الجنائية والفصل 131 من ظهير 2016/08/20 المتعلق بتنفيذ القانون 36.15 المتعلق بالماء الذي أعطى لمحرر المحضر صفة ضابط الشرطة القضائية بشأن تحرير المخالفات المتعلق بالماء وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومقبولا من الناحيتين الواقعية والقانونية.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3632/6/8/2013

720/2013

23-05-2013

إدانة المتهم من أجل جنحة حفر بئر داخل الملك الغابوي دون التوفر على رخصة بناء على اعترافه بمحضر إدارة المياه والغابات الذي لم يقدم بشأنه أي طعن، وعدم مناقشتها الوثائق المدلى بها من طرفه، يعني استبعادها ضمنيا لما ثبت للمحكمة عدم تعلقها بموضوع المخالفة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

4662/4/1/2021

313/2022

10-03-2022

إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف أن العقار موضوع طلب رخصة البناء يوجد بالمنطقة المصنفة حسب تصميم التهيئة بالحزام الأخضر، وأنه لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة، وأن التخصيص المذكور يقيد طبيعة الاستغلال الممارس في القطعة الأرضية بالمنع فيما دونه أي أنه إذا صحت ممارسة إمكانية الاستغلال الفلاحي فإن المستأنف لا يملك الحق في بناء إسطبل أو سكن حارس أو سور وقائي، تكون قد استحضرت المنع من البناء المقرر بموجب قانون التعمير، واعتبرت أن استفادة المعني بالأمر من رخصة حفر بئر في نفس العقار لا يغنيه عن استصدار رخص أخرى للبناء، فجاء قرارها مرتكزا على أساس من القانون ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

3178/4/1/2020

388/2022

24-03-2022

البيّن أن الطالبة تمسكت بأن الخبرة جاءت مبهمة ولم تحسم بشكل قاطع في الجهة المالكة للعقار، وأن النزاع في الملكية يقتضي البت في الاستحقاق وأن التعرض على تسليم الرخصة يبقى قائما ومنتجا لأثره، وأن قرار رفض الترخيص بحفر بئر الذي استند إلى رأي لجنة البحث العلني بوجود تعرض كان وفقا لما تنص عليه المقتضيات المنظمة لتسليم هذا النوع من الرخص، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك ودون مراعاتها لما ذكر لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه، عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

22004/6/6/2019

1713/2020

30-09-2020

بمقتضى الفقرة 1 من المادة 28 من القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء: "يخضع لنظام الترخيص حفر الآبار وإنجاز الأثقاب بهدف البحث أو جلب واستعمال موارد المياه الجوفية...". وبمقتضى المادة 143 من نفس القانون: "يعاقب عن الإنجاز بدون ترخيص للأشغال المذكورة في الفقرات 1 و3 و9 من المادة 28 أعلاه... بغرامة تساوي عشر مبلغ الأشغال تقدره وكالة الحوض المائي.". إن عدم تضمين محضر معاينة المخالفة مبلغ الأشغال المقدرة من قبل وكالة الحوض المائي المنصوص عليه في المادة 143 من القانون المتعلق

بالماء ليس شرطا لازما للمتابعة، وأنه بإمكان المحكمة اتخاذ إجراء التحقيق المناسب لتقدير قيمتها في حالة عدم قيام الوكالة المذكورة بذلك.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

695/1/10/2021

61/2022

27-01-2022

لما كان البيّن من أوراق الملف وخاصة الخبرة المنجزة خلال المرحلة الاستئنافية أن الخبير المنتدب لإجرائها خلص إلى أن الطرفين يتوفران على رخصة حفر البئر، وأن المسافة بين البئرين لم تحترم المسافة القانونية، وأن كلا البئرين يؤثران بخصوص منسوب الماء، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت برفض الطلب دون أن تبرز كيف استبعدت نتيجة الخبرة ودون مراعاة أي الطرفين أسبق في استغلال الرخصة المذكورة، يكون قرارها مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

917/6/11/2022

179/2022

03-03-2022

لما أيدت المحكمة الحكم الابتدائي، القاضي ببراءة المطلوبين في النقض من جنحة انتزاع عقار من حيازة الغير، دون أن تدقق بشأن الحيازة المادية للمدعى فيه وقت وقوع فعل الانتزاع المدعى به، وتبين سبب استبعادها لاعتراف المتهمين بواقعة منع المشتكية من حفر البئر موضوع الدعوى، باعتبار أن منع الحائز من استغلال عقاره وفق الغرض المخصص له يدخل في إطار صور العنف المنصوص عليها في الفصل 570 من القانون الجنائي، تكون بذلك قد جعلت قرارها مشوبا بعيب القصور في التعليل الموازي لانعدامه مما يعرضه للنقض والإبطال.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

683/6/11/2022

187/2022

03-03-2022

لما ألغت المحكمة الحكم الابتدائي وقضت ببراءة المتهم، فقد استندت في ذلك إلى تصريحات المتهم التمهيدية والتي أكد فيها بأنه اتفق مع المشتكي على السماح لحارسه باستغلال ماء البئر للشرب، وعمد إلى قطع الماء بعدما اكتشف بأن الحارس يستغله في سقي الأشجار المحيطة بالمنزل، وعلى تصريحات المشتكي التي جاء فيها بأن المتهم يكتري منه قطعة فلاحية منذ ست سنوات وقام بحفر بئر دون إذنه واستحوذ على بئر أخرى متواجدة بالقطعة الأرضية، معتبرة أن النزاع يكتسي طابعا مدنيا، علما أن الحيازة الفعلية لأرض النزاع هي بيد المتهم ويلزم لقيام الجنحة في حق المتهم ثبوت الحيازة للمشتكي وانتزاعها منه بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفصل 570 من القانون الجنائي، مما تكون معه عناصر الجريمة غير ثابتة في النازلة، ويكون القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا والوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2020/6/11/2022

284/2022

31-03-2022

لما قضت المحكمة بإدانة طالب النقض من أجل جنحة انتزاع عقار من حيازة الغير، متبنية تعليل الحكم المؤيد الذي اقتصر على شهادة الشاهد الذي صرح أمام المحكمة في المرحلة الابتدائية أن المتهم قام بحفر بئر بالأرض التي يستغلها المشتكي وقام بغرس أشجار الزيتون بها وتجاوز حدودها، دون أن تناقش شهادة تسليم قطعة أرضية للاستغلال الفلاحي والمرفقة بالمذكرة المدلى بها من طرف دفاع الطاعن وتبدي وجهة نظرها بخصوصها سواء سلبا أو إيجابا، تكون قد جعلت قرارها مشوبا بعيب نقصان التعليل الموازي لانعدامه، مما يعرضه للنقض والإبطال.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2216/6/11/2022

334/2022

14-04-2022

لما أيدت المحكمة الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطلوب في النقض من جنحة حفر بئر بدون ترخيص، استنادا إلى تصريح المتهم ومذكرة وكالة الحوض المائي بأن البئر موضوع محضر الباشا هو نفسه الذي تمت الموافقة على حفره بشكل مبدئي، تكون قد كونت قناعتها

فيما انتهت إليه بعد أن استعملت السلطة المخولة لها قانونا في تقدير وتقييم الوقائع والحجج المعروضة عليها، وبذلك فإنه لا نعي على القرار المطعون فيه والوسيلة غير مؤسسة.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

16862/6/5/2021

146/2022

09-02-2022

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي القاضي بإدانة المطلوب في النقض من أجل جنحة جلب مياه جوفية دون ترخيص وحكمت ببراءته استنادا إلى تصريحه في سائر أطوار القضية بأنه يستغل البئر بمعية سكان الدوار منذ عهد أجداده وأنه لم يقم بأي حفر أو تعميق لهذه البئر، تكون قد تحققت من غياب الدليل الموجب لإدانته طبقا لمقتضى قانون 10.95، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما ووسيلة النقض على غير أساس.

.....

ظهير شريف رقم 1.95.154 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995) بتنفيذ القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء.

الشروط العامة لاستعمال الماء

المادة 25 : للملاك الحق في استعمال مياه الأمطار التي تتساقط على عقاراتهم.

وتحدد نصوص تنظيمية شروط التجميع الاصطناعي للمياه في الملكيات الخاصة.

المادة 26 : يمكن لكل مالك بدون ترخيص أن يحفر في عقاره آبارا أو ينجز بها أثقابا لا يتجاوز عمقها الحد المعين بنصوص تنظيمية، وذلك مع مراعاة مقتضيات المواد 36 وما يليها من هذا القانون. كما لح الحق في استعمال المياه دون المساس بحقوق الغير وبالشروط التي ينص عليها هذا القانون.

المادة 27 : يجب أن يصرح بكل جلب ماء موجود قبل تاريخ نشر هذا القانون داخل الأجل الذي تحدده نصوص تنظيمية.

بالنسبة إلى جلب الماء الذي لم يتم بعد الترخيص به، فإن التصريح السالف الذكر يعتبر بمثابة طلب ترخيص ويبحث بصفته هذه مع مراعاة مقتضيات المادتين 6 و8 من هذا القانون.

المادة 28 : يمكن لكل مالك يريد استعمال مياه من حقه التصرف فيها الحصول على ممر

لهذه المياه على الأراضي الوسيطة مقابل تعويض عادل ومسبق.
يجب على الملاك استقبال المياه التي يمكن أن تسيل من الأراضي المسقية بهذه الكيفية مع احتفاظهم بالحق في المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.
وتستثنى من هذه الارتفاقات المنازل والساحات والحدائق والمنتزهات والحظائر المتاخمة للمساكن.
المادة 29 : يمكن لكل مالك يريد القيام بإفراغ المياه المضرة بعقاره الحصول على ممر لهذه المياه عبر أراض وسيطة وفق نفس الشروط المحددة في المادة السابقة.
إلا أنه يمكن لملاك الأراضي التي يتم المرور عبرها الاستفادة من الأشغال المنجزة لهذا الغرض، وذلك لتمرير المياه من أراضيهم شريطة مساهمة مالية في الأشغال المنجزة أو التي بقي إنجازها وكذا في صيانة المنشآت التي أصبحت مشتركة.
المادة 30 : لا تحول أحكام المادتين 28 و29 أعلاه دون ممارسة حقوق المرور الخاصة المتولدة عن عرف قار والتي يمكن أن توجد في بعض المناطق.
المادة 31 : الملكيات المجاورة لمجاري الماء وللبحيرات وللقناطر المائية ولأنابيب الماء ولقنوات الري أو التطهير المخصصة لاستعمال عمومي، تتحمل، في حدود عرض أربعة أمتار تحسب انطلاقا من الضفاف الحرة، ارتفاقا يكون الغرض منه تمكين أعوان وآليات الإدارة أو وكالة الحوض من حرية المرور وكذا من وضع مواد كحث أو من إنجاز منشآت وأشغال تكتسي طابع المنفعة العامة.
ويفرض هذا الارتفاق على المالك المجاور الالتزام بعدم القيام بأي فعل من شأنه أن يضر بسير مجاري الماء والبحيرات والمنشآت وبصيانتها وبالمحافظة عليها.
وفي حالة ما إذا ترتب عن هذا الارتفاق عدم استعمال القطع المستثمرة فعليا يكون من حق المالك المطالبة بنزع ملكيتها.
عندما يتبين أن منطقة الارتفاق غير كافية لإقامة مسلك، يمكن للإدارة أو لوكالة الحوض في غياب موافقة صريحة للمجاورين اكتساب ملكية الأراضي اللازمة عن طريق نزع الملكية.
المادة 32 : يجب إشعار ملاك أو مستغلي الأراضي المحملة بالارتفاق كتابيا بإنجاز المنشآت أو الأشغال المشار إليها في المادة السابقة.
وفي حالة عدم وجود اتفاق بالتراضي، تحدد التعويضات الناتجة عن هذا الإنجاز من قبل المحكمة المختصة.
المادة 33 : يمكن لكل مالك لأرض خاضعة لارتفاق إيداع لمدة تتعدى سنة أن يطلب في أي وقت طيلة مدة الارتفاق من المستفيد من هذا الارتفاق اقتناء تلك الأرض.
إذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب داخل أجل سنة، فإنه يمكن للمالك أن يلتجئ إلى المحاكم المختصة قصد استصدار حكم يقضي بنقل الملكية وتحديد مبلغ التعويض.

ويتم تحديد هذا التعويض كما هو الشأن في نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.
المادة 34 : عند انعدام ترخيص سابق، يمكن للإدارة أن تقوم تلقائيا وعلى نفقة المخالفين بهدم بناية جديدة وكل تعلية لسياج ثابت وكذا بقطع كل الأغراس داخل المناطق الخاضعة للارتفاق، وذلك في حالة عدم الاستجابة للإنذار الذي توجهه الإدارة إلى المعنيين بالأمر للقيام بالأشغال المذكورة داخل أجل لا يقل عن 15 يوما.
وعند الضرورة، يمكن للإدارة أن تطلب مقابل أداء تعويض قطع الأشجار وهدم البنايات الموجودة داخل حدود هذه المناطق. ويمكنها أن تقوم بذلك تلقائيا إذا لم تتم الاستجابة لطلبها داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر.
المادة 35 : للدولة وللجماعات المحلية ولأصحاب الامتياز المرخص لهم قانونا الحق في القيام داخل الملكيات الخاصة بأشغال البحث عن المياه، وفق مقتضيات القانون المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت.
العقوبات
المادة 110 : يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 600 درهم إلى 2500 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من هدم جزئيا أو كليا، بأية وسيلة كانت، المنشآت أو الإنشاءات المشار إليها في الفقرة ج.د.ه من المادة 2 من هذا القانون ما عدا إذا أتبثت الوسائل المستعملة تكييفا جنائيا أخطر.
المادة 111 : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل 609 من القانون الجنائي السالف الذكر كل من يجعل بأية وسيلة كانت الأعوان المشار إليهم في المادة 104 أعلاه في استحالة القيام بمهامهم.
ويمكن أن تضاعف هاته العقوبات في حالة العود أو إذا ما تمت مقاومة الأعوان في شكل تجمع لعدة أشخاص أو بالعنف.
المادة 112 : يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 1200 درهم إلى 2500 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من خالف المادة 12-أ الفقرات 1 و2 و3 والمادتين 57 و84.
ويعاقب بغرامة من 1200 إلى 2500 درهم كل من خالف أحكام المادة 21-أ الفقرة 4.
المادة 113 : كل شخص قام بجلب مياه سطحية أو جوفية خرقا لأحكام هذا القانون المتعلقة بشروط استعمال الماء يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 606 (الفقرة الثانية) من القانون الجنائي السالف الذكر.
ويعاقب المساهمون والشركاء بنفس عقوبة الفاعل الرئيسي.
المادة 114 : لوكالة الحوض الحق في أن تغلق تلقائيا الآخذ المائية التي تصبح غير قانونية أو قد تكون منجزة بدون ترخيص.

وإذا لم يتم الامتثال لأوامر وكالة الحوض بعد إنذار يمكن تخفيض أجله في حالة الاستعجال إلى أربع وعشرين ساعة، للوكالة أن تتخذ تلقائيا وعلى نفقة المخالف الإجراءات الضرورية دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

وإذا وقع داخل المساحات السقوية المعدة والمجهزة من طرف الدولة ضبط جلب غير مرخص أو خارج الأوقات المحددة، وسرقة الماء، ... ومن غير مساس بالعقوبات المطبقة عن مخالفة شرطة المياه المنصوص عليها في هذا القانون، فإنه يمكن إجبار المخالف على أداء إتاوة إضافية قدرها ضعف الإتاوة العادية المستحقة من الأمتار المكعبة المجلوبة بصفة قانونية. ويتم احتساب الأمتار بطريقة جزافية مع افتراض أن الصبيب المجلوب بصفة غير شرعية قد وقع بصفة مستمرة خلال العشرة أيام السابقة لضبط المخالفة.

وفي حالة العود، فإن المخالف يتعرض لعقوبة من نفس الدرجة، إلا أن اثمن المطبق ينتقل من الضعف إلى ثلاث مرات من الثمن العادي.

وفي حالة العود من جديد، فإن المخالف يمكن حرمانه من الماء إلى حين نهاية موسم السقي الجاري. وفي هذه الحالة، يبقى خاضعا لأداء الحد الأدنى للإتاوة المحدد في النصوص الجاري بها العمل.

المادة 115 : يعاقب عن الإنجاز بدون ترخيص للأشغال المذكورة في الفقرة ب من المادة 12 وفي المادتين 31 و94 بغرامة تساوي عشر مبلغ الأشغال المقدر من طرف السلطة المكلفة بتسيير وإدارة الملك العام المائي.

ويمكن تعليق الأشغال التي شرع فيها بهذه الكيفية أو توقيفها نهائيا من طرف وكالة الحوض دوم المساس بإجراءات حماية المياه التي يمكن أن تأمر بها.

المادة 116 : يعاقب عن المخالفات لأحكام البابين السابع والثامن بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 83-13 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-83-108 بتاريخ 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984).

المادة 117 : فضلا عن العقوبات المنصوص عليها أعلاه، يكون لوكالة الحوض الحق في العمل على إزالة الإيداعات والحطامات وهدم كل المنشآت التي تعرقل السير والملاحة والسيلان الحر للمياه، وذلك على نفقة المخالف وبعد إنذار ظل دون جدوى.

المادة 118 : يعاقب عن المخالفات للمادة 52 بالحبس من شهر إلى سنة وغرامة من 1200 إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

إن ملاك ومستغلي ومسيري المؤسسات التي تصدر عنها الإنصبابات والسيلانات والرمي والإيداعات المباشرة أو غير المباشرة للمواد التي تشكل المخالفة يمكن أن يصرح بمسؤوليتهم بالتضامن عن أداء الغرامات وصوائر الدعوى المستحقة على مرتكبي هذه المخالفات.

المادة 119 : يعاقب بغرامة من 1200 إلى 3000 درهم كل من خالف أحكام المادة 54، الفقرات 1 و2 و5 و6 و7.
ويعاقب بغرامة من 240 إلى 500 درهم كل من خالف أحكام المادة 54 الفقرتين 3 و4.
المادة 120 : في حالة الحكم بعقوبة بناء على المادتين 118 و119، تحدد المحكمة أجلا يجب أن تنجز خلاله الأشغال والتهيئات التي أصبحت ضرورية بحكم الأنظمة الجاري بها العمل. وإذا اقتضت الظروف ذلك، يمكن للمحكمة في الحالات التي لا يكون فيها ما يدعو للقيام بأشغال أو تهيئات أن تحدد أجلا للمحكوم عليه من أجل الامتثال للواجبات الناتجة عن الأنظمة المذكورة.
في حالة عدم القيام بالأشغال أو التهيئات أو الواجبات داخل الأجل المحدد، فإن المخالف يكون معرضا لغرامة من 1200 إلى 5000 درهم دوم المساس عند الاقتضاء بتطبيق أية أحكام تشريعية أو تنظيمية سارية المفعول.
وفضلا عن ذلك، يمكن للمحكمة بعد الاستماع إلى ممثل الإدارة أو ممثل وكالة الحوض أن تحكم إلى حين انتهاء الأشغال أو التهيئات أو تنفيذ الالتزامات المأمور بها إما بغرامة تهديدية لا يمكن أن يتجاوز مبلغها عن كل يوم تأخير 1/4000 من الكلفة المقدرة للأشغال أو التهيئات التي يجب إنجازها، وإما بمنع استعمال المنشآت التي هي مصدر التلوث.
المادة 121 : يعاقب بالحبس من 3 أشهر إلى سنة وبغرامة من 1200 درهم إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من شغل منشأة مخالفا بذلك منعا صادرا بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة 120 أعلاه.
وعلاوة على ذلك، يمكن للمحكمة أن ترخص للإدارة بطلب منها أن تنجز تلقائيا وعلى نفقة المخالف الأشغال أو التهيئات الضرورية لجعل حد للمخالفة.
المادة 122 : عندما يكون المخالف لأحد أحكام هذا القانون أو النصوص الصادرة لتطبيقه في حالة العود، ترفع العقوبة إلى ضعف العقوبة المحكوم عليه بها في أول الأمر.

.....

.....

قرار محكمة النقض رقم 334 الصادر بتاريخ 14 أبريل 2022 في الملف الجنحي رقم 2216/6/11/2022

جنحة حفر بئر بدون ترخيص - مذكرة وكالة الحوض المائي - حجيتها.
لما أيدت المحكمة الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطلوب في النقض من جنحة حفر بئر بدون ترخيص، استنادا إلى تصريح المتهم ومذكرة وكالة الحوض المائي بأن البئر موضوع محضر الباشا هو نفسه الذي تمت الموافقة على حفره بشكل مبدئي، تكون قد كونت قناعتها

فيما انتهت إليه بعد أن استعملت السلطة المخولة لها قانونا في تقدير وتقييم الوقائع والحجج المعروضة عليها، وبذلك فإنه لا نعي على القرار المطعون فيه والوسيلة غير مؤسسة

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المقدم من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بطاطا، بمقتضى تصريح به بتاريخ 24/11/2021 لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية كما بتاريخ : 16/11/2021 في القضية عدد 124/2801/2021 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه ببراءة المتهم (خ. (ن) من جنحة حفر بئر بدون ترخيص وتحميل الخزينة العامة الصائر. أفضى

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد المصطفى بارز تقريره في القضية. وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد جعبة في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للعريضة المدلى بما من لدن الطاعن أعلاه والمستوفية للشروط المتطلبة قانونا. في شأن الوسيلة الوحيدة للنقض والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة قضت بالبراءة على أساس أن المتهم يتوفر على رخصة دون أن يدلي هذا الأخير برخصة تطابق الأسماء المستفيدة من الرخصة (هكذا) وأن تتأكد المحكمة من مطابقة تلك الرخصة للرخص الممنوحة من وكالة الحوض المائي، مما يكون معه قرارها معللا تعليلا ناقصا يعرضه للنقض والإبطال.

لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطلوب في النقض من الجنحة أعلاه متبنية علله ،وأسبابه، فقد استندت بالأساس إلى إنكار المتهم للمنسوب إليه وتصريحه بأن قيامه بالحفر كان بعد حصوله على ترخيص بذلك، وأن البين من خلال مذكرة وكالة الحوض المائي أن البئر موضوع محضر باشا مدينة أقا هو نفسه الذي تمت الموافقة على حفره بشكل مبدئي، تكون المحكمة بذلك قد كونت قناعتها فيما انتهت إليه بعد أن استعملت السلطة المخولة لها قانونا في تقدير وتقييم الوقائع والحجج المعروضة عليها، علما أن اسم المطلوب في النقض يوجد ضمن لائحة المستفيدين من الموافقات المبدئية موضوع كتاب مدير وكالة الحوض المائي لدرعة واد نون الموجود ضمن وثائق الملف

والمؤرخ في 11/09/2020، وبذلك فإنه لا نعي على القرار المطعون فيه والوسيلة غير مؤسسة.

لأجله

قضت برفض الطلب، وأنه لا داعي لاستخلاص الضمائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية لمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبد الحكيم إدريسي قيطوني رئيسا والمستشارين المصطفى بارز مقررا ومحمد الغزاوي ومحمد المختاري وفتيحة غزال وبحضور المحامي العام السيد محمد جعبة الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة سعاد عزيزي .

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

القرار عدد 193/4

الصادر بتاريخ: 30/03/2021 ملف مدني عدد: 18/1/4/2018

جوهر دعوى الاستحقاق هو الإقرار لرافعها بمركزه القانوني باعتباره مالكا، ولا يترتب عن مجرد الحكم به الإفراغ أو التخلي ما لم يكن مطلوبا وانعدم سند من بيده المدعى فيه.

النقض والإحالة

.....

قضاء محكمة النقض عدد 85

قرارات غرفة الأحوال الشخصية والميراث

القرار عدد 196

الصادر بتاريخ 27 مارس 2018 في الملف الشرعي . عدو 660/2/1/2016

اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل

- عدم اشتراط وجود رابطة شرعية بين الوالدين والطفل.

بمقتضى المواد 3 و 12 و 14 من اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل المؤرخة في 25 أكتوبر 1980 والتي صادقت عليها المملكة المغربية بظهير 02 غشت 2011 ونشرت بالجريدة الرسمية عدد 6026 بتاريخ 01 مارس 2012 ، فإن قانون الدولة التي كان الطفل يقيم بها بصفة اعتيادية قبل نقله هو الأولى بالتطبيق، وأن الأحكام الصادرة عن المحاكم الأجنبية يمكنها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتها طبقا للفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود. والمحكمة لما تبث لها أن الولدين نقلا من مكان إقامتهما الأصلي بإيطاليا إلى المغرب، مما يعد مخالفة لمقتضيات الاتفاقية المذكورة التي لا تشترط وجود رابطة شرعية بين الوالدين والطفل وقضت بإرجاعهما للمطلوب، فإنها طبقت القانون وعللت الأعلى للسلطة القضائية قرارها تعليلا سليما.

رفض الطلب

.....

.....

القرار عدد : 102/10 المؤرخ في : 12/1/23

ملف : جنحي عدد : 20094/2022

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

عز العرب السعيدي ضد حمزة التواتي ومن . معه

العاشر

اصدرت القرار الآتي نصه :

عبد المالك كساب المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

الطالب

المطلوب
بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عز العرب السعيدي بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد المالك كساب لدى كتابة الضبط المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 11/05/2022 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 09/05/2022 في الملف عدد 373/2808/2022 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاء بتحميل المتهمين مسؤولية الحادثة مناصفة مع اعتبار هما مسؤولين مدنيين والحكم بأدائهما حسب نسبة المسؤولية لفائدة المطالب بالحق المدني عز العرب السعيدي تعويضا قدره 15701,98 درهم ولفائدة المطالب بالحق المدني حمزة التواتي تعويضا قدر 14249.93 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والنفاذ المعجل في حدود نصف المبالغ المحكوم بها وبإحلال شركتي - التامين اكسا وتعاضديه التأمينات لأرباب النقل المتحدين محل مؤمنيهما في الأداء وتحميل الطرف المستأنف صائر استئنافه
إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار حسن عجمي التقرير المكلف به في القضية وبعد الإنصات إلى السيد محمد بن لكصير المحامي العام في مستنتجاته. وبعد المداولة طبقا للقانون

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن بواسطة الأستاذ عبد المالك كساب المحامي بهيئة فاس المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شان وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل وعدم الرد على دفوع الطاعن ذلك ان الأخير تقدم بمذكرة في المرافعة امام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه يلتمس من خلالها الرفع من التعويض الى القدر المطلوب ابتدائيا بمقتضى مذكرة طلباته الختامية على اعتبار انه مجرد راكب على متن الدراجة النارية التي كان يسوقها مالكها المتهم الأول حمزة توائي والذي اصطدم بدراجة نارية ثانية كان يسوقها مالكها المتهم الثاني إسماعيل عروص وان المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتحميل المتهمين مسؤولية الحادثة مناصفة وباحلال شركتي التامين اكسا وتعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين كان عليها أن تقضي للطاعن بمجموع التعويضات المطالب بها على اعتبار انه مجرد راكب لا يد له في الحادث ولا يتحمل اية مسؤولية مما يكون معه القرار عرضة النقض

بناء على الفصلين 365 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل كم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن فساد التعليل يوازي انعدامه.

حقا صح ما نعته الوسيلة ذلك أن الطاعن تقدم بمذكرة لبيان أوجه استئنافه للحكم الابتدائي اثار من خلالها ما تضمنته الوسيلة من كون الطاعن كان مجرد راكب (رديف) على متن الدراجة النارية التي كان يتولى سياقتها المتهم حمزة توائي والذي اصطدم بالدراجة الثانية التي كان يتولى سياقتها إسماعيل عروص وان المحكمة لما قضت بتاييد الحكم الابتدائي الذي جعل مسؤولية الحادثة مناصفة بين المتهمين المذكورين وباحلال شركتي التامين اكسا وتعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين محل مؤمنيهما في الأداء ولم تقض للطاعن بالتعويض كاملا لكونه مجرد راكب وادخل المسؤولين مدنيا معا ومؤمنيهما في الدعوى بعلة أن التعويضات المحكوم بها للطاعن تعد مصادفة للصواب وان الحكم الابتدائي قد راعي في تقدير ذلك مقتضيات ظهير 02/10/1984 دون أن تراجع العملية الحسابية وتناقش النافع المثار وتجيب عنه سلبا أو إيجابا رغم ما له من تأثير على وجه قضائها جاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضه للنقض بهذا الخصوص لاجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 09/05/2022 في الملف رقم : 373/2808/2022 .
الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس بخصوص مبلغ
التعويض المحكوم به للطاعن عز العرب السعيدي واحالة القضية على نفس المحكمة للبت بها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع المودعه وعلى مطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون والاجبار في الأدنى في حق من يجب

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات -

ادية بمحكمة النقض الكائن بشارع التخيل حي الرياض وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من

عادة سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين حسن عجمي مقررا ونادية وراق وعبد

بر سلامي ونعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام محمد بن لكصير الذي كان يمثل النيابة

ة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي

.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 315/9

الحمد لله وحده

المؤرخ في: 15/2/2023

ملف جنائي الوكيل العام للملك بمحكمة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

2022/9/6/21478:

الاستئناف بفاس

ضد

محمد العثماني بن عبد اللطيف

بتاريخ: 15/2/2023
إن الغرفة الجنائية - القسم التاسع - بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :
بين الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بفاس

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بفاس بمقتضى تصريح سجل بتاريخ 21 أبريل 2022 أمام كتابة الضبط بها والرامي إلى نقض القرار الغيابي الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 12. ابريل 2022 في القضية ذات العدد 200/2611/2022 والقاضي بتأييد القرار المستأنف المحكوم بمقتضاه ببراءة المطلوب في النقض محمد العثماني بن عبد اللطيف من جناية إخفاء شيء متحصل عليه من جناية.

إن محكمة النقض بعد أن تلا المستشار السيد عبد البر بن عجيبة التقرير المكلف به في القضية وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد الحيمر في مستنتجاته وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن لبيان أوجه النقض والمذيلة بإمضائه. في شان الفرع الأول من وسيلة النقض الوحيدة المستدل بها على النقض المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه إصدار قرارها ببراءة المطلوب في النقض من جناية إخفاء شيء متحصل عليه من جناية . دون تطبيق المسطرة الغيابية في حقه و بذلك يكون القرار المطعون فيه خارقا للقانون و ناقص التعليل

المواري لانعدامه، الأمر الذي يعرضه
للنقض والإبطال

بناء على المواد 312 و 443 و 448 من قانون المسطرة الجنائية.
حيث إنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 312 المذكورة إذا تخلف المتهم عن الحضور طبقت بشأنه المادة 314 و المادة 391 و ما يليها إلى غاية المادة 395 بعده أو المسطرة الغيابية في القضايا الجنائية.
وحيث ان المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حين اصدرت قرارها في غيبة المتهم الذي تخلف عن الحضور أمامها رغم انه محل اتهام من أجل جناية دون اجراء المسطرة الغيابية في حقه تكون قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض والابطال

لهذه الأسباب

ومن غير حاجة لبحث باقي ما استدل به على النقض قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس، بتاريخ 12 أبريل 2022 في القضية ذات العدد 200/2611/2022، وبإحالة القضية على المحكمة نفسها لتبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وتحميل الخزينة العامة الصائر، كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة اثر القرار المطعون فيه أو بطرته

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : احمد المثني ليما والمستشارين عبد البر بن عجيبة مقررا والحسين أفقيهي والمصطفى العضراوي والسعدية بلمير بمحضر المحامي العام السيد محمد الحيمر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد

منير العطاط الرئيس

.....

الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 2003/01/30 الصفحة 315

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423(3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

الفرع الرابع

الاستدعاء وحضور المتهمين

المادة 313

إذا كان المتهم حاضرا في الجلسة عند المناداة على القضية، فلا يمكنه بعد ذلك أن يعتبر غائبا ولو في حالة انسحابه من الجلسة أو امتناعه عن الدفاع عن نفسه.

المادة 314

إذا لم يحضر الشخص المستدعى قانونيا في اليوم والساعة المحددين في الاستدعاء، حوكم غيابيا ما عدا في الأحوال الآتية :

- إذا طلب المتهم شخصيا أو بواسطة محاميه أن تجرى المناقشات في غيبته، وارتأت المحكمة عدم ضرورة حضوره شخصيا، فإنها تستغني عن حضوره ويكون حكمها بمثابة حضوري ؛
- لا يمكن أن يقبل من أي شخص اعتباره غائبا إذا كان حاضرا في الجلسة ؛
- إذا تسلم المتهم الاستدعاء شخصيا بصفة قانونية وتغيب عن الحضور من غير أن يبرر تخلفه بعذر مشروع، يمكن أن يحكم عليه ويكون الحكم الصادر بمثابة حضوري ؛
- إذا صرح المتهم بعد صدور حكم تمهيدي حضوري قضى برفض مطالبه في نزاع عارض بأنه يعتبر نفسه متغيبا قبل الاستماع إلى النيابة العامة، فإن الحكم الذي يصدر في جوهر الدعوى يكون حضوري ؛
- يسرى نفس الحكم في حالة المتابعة بعدة تهم إذا قبل المتهم حضور المناقشة في شان تهمة واحدة أو عدة تهم، وصرح بأنه يعتبر نفسه بمثابة المتغيب فيما يتعلق بالتهم الأخرى، وكذلك إذا أعلم بتأجيل القضية قصد النطق بالحكم لجلسة محددة التاريخ ؛
- تطبق مقتضيات هذه المادة على الطرف المدني وعلى المسؤول عن الحقوق المدنية.

المادة 391

يبلغ منطوق الحكم الصادر غيابيا إلى علم الطرف المتغيب طبق الكيفيات المنصوص عليها في الفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية، وينص في التبليغ غلى أن أجل التعرض هو عشرة أيام.

المادة 392

يمكن للمحكمة بناء على ملتمس من النيابة العامة إذا كانت العقوبة المحكوم بها تعادل سنة حبسا أو تفوقها، أن تصدر مقررا خاصا معللا تأمر فيه بإيداع المتهم في السجن أو بإلقاء القبض عليه. خلافا لما تضمنته مقتضيات المادتين 398 و532، فإن الأمر القضائي المذكور يبقى نافذ المفعول رغم كل طعن.

في حالة صدور حكم تمهيدي بإجراء بحث أو خبرة، يمكن للمحكمة التي قبلت مبدأ مسؤولية مرتكب الجريمة أن تمنح للطرف المدني تعويضا مسبقا بخصم من التعويض النهائي، يشمل بالخصوص تسديد المصاريف المؤداة من طرفه أو المتوقع أداؤها، وتكون هذه المقتضيات قابلة للتنفيذ رغم كل تعرض أو استئناف.

عندما تبت المحكمة في الجوهر وتحدد مبلغ التعويض الكلي الذي يمنحه للمتضرر من الجريمة أو لذوي حقوقه، يمكنها أن تأمر بالتنفيذ المعجل لجزء من التعويضات يتناسب والحاجيات الفورية للطرف المدني بشرط أن تعلل ذلك تعليلا خاصا، مراعية جسامة الضرر واحتياج المتضرر.

يمكن طلب إيقاف تنفيذ مقتضيات الأحكام الصادرة وفقا للفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة المتعلقة بالتعويض أمام غرفة الجنح الاستئنافية وهي تبت في غرفة المشورة.

الفرع الرابع

التعرض

المادة 393

يجوز التعرض على الحكم الغيابي بتصريح يقدمه المحكوم عليه أو دفاعه لكتابة الضبط في ظرف العشرة أيام التي تلي التبليغ.

لا يقبل تعرض المحكوم عليه بعقوبة قبل تبليغه الحكم الصادر في حقه طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 391 أعلاه، ويتعين الإدلاء بما يفيد التبليغ عند التصريح بالتعرض ما لم يتنازل عن حقه في التبليغ ويسلم في الحين استدعاء جديد وفقا للفقرة الثالثة من المادة 394 الآتية بعده.

إذا رفض كاتب الضبط تلقي التصريح، يمكن رفع النزاع إلى رئيس المحكمة وتسري في هذه الحالة مقتضيات الفقرات 2 و3 و4 من المادة 401 بعده.

غير أنه فيما يتعلق بالدعوى العمومية، إذا لم يتم التبليغ إلى المتهم شخصيا ولم يتبين من أية وثيقة من وثائق التنفيذ أن هذا الأخير علم بالحكم الزجري الصادر في حقه، فإن تعرضه على هذا الحكم يبقى مقبولا إلى غاية انتهاء آجال تقادم العقوبة.

تبت في التعرض المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي.

المادة 394

يترتب عن التعرض المقدم من طرف المتهم بطلان الحكم الصادر عليه غيابيا في مقتضياته الصادرة بالإدانة.

لا يصح التعرض المقدم من الطرف المدني أو من الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية.

في حالة التعرض يسلم استدعاء جديد للطرف المتعرض في الحين، ويستدعى باقي الأطراف لحضور الجلسة.

يلغى التعرض إن لم يحضر المتعرض في التاريخ المحدد في هذا الاستدعاء الجديد.

لا يقبل التعرض على الحكم الصادر بناء على تعرض سابق.

المادة 395

يمكن أن يحكم في سائر الأحوال على الطرف المتعرض بتحمله مصاريف تبليغ الحكم الغيابي والتعرض.

الفرع الرابع
المسطرة الغيابية
المادة 443
إذا تعذر القبض على المتهم بعد الإحالة أو إذا لاذ بالفرار بعد القبض عليه أو إذا كان في حالة الإفراج المؤقت أو الوضع تحت المراقبة القضائية، ولم يستجب إلى الاستدعاء بالمثول المسلم إليه، فإن رئيس غرفة الجنايات أو المستشار المنتدب من طرفه يصدر أمرا بإجراء المسطر ة الغيابية.
ينص هذا الأمر على أنه يتعين على المتهم أن يحضر داخل أجل ثمانية أيام، وإلا فيصرح بأنه عاص للقانون ويوقف عن مزاولة حقوقه المدنية وتعقل أملاكه خلال مدة التحقيق الغيابي ويمنع من رفع أية دعوى قضائية طيلة نفس المدة ويصرح بأنه سيحاكم رغم تغيبه وأن على كل شخص أن يدل على المكان الذي يوجد فيه.
يشير هذا الأمر، زيادة على ما تقدم، إلى هوية المتهم وأوصافه وإلى وصف الجناية المتهم بها وإلى الأمر بإلقاء القبض عليه.
المادة 444
يعلق الأمر بإجراء المسطرة الغيابية بباب آخر مسكن للمتهم، وعند عدم معرفة هذا المسكن، بباب المحكمة الجنائية وترسل نسخة منه إلى مدير الأملاك المخزنية بالدائرة التي كان يوجد فيها آخر مسكن للمتهم، وعند عدم معرفة هذا المسكن إلى مدير الأملاك المخزنية بالمكان الذي تنعقد فيه المحكمة الجنائية.
المادة 445
علاوة على ما تقدم، يذاع ثلاث مرات داخل أجل ثمانية أيام الإعلان التالي بواسطة الإذاعة الوطنية :
صدر عن غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف بـــ ... أمر بإجراء المسطرة الغيابية ضد فلان (الهوية) الذي كان يوجد مسكنه الأخير بـــ... والمتهم بـ ...
وأوصاف المتهم فلان هي ....
يتعين على فلان أن يقدم نفسه حالا إلى أية سلطة قضائية أو شرطية.
ويتحتم على كل شخص يعرف المكان الذي يوجد به المتهم أن يعلم بذلك نفس السلطات.
المادة 446
إذا لم يحضر المتهم شخصيا داخل الثمانية أيام الموالية لإعلان الأمر كما جاء في المادة السابقة، فإن غرفة الجنايات تباشر محاكمته بدون حضور أي محام.

غير أنه إذا تعذر على المتهم مطلقا أن يحضر شخصيا، فيمكن لمحاميه أو لذويه أو أصدقائه أن يعرضوا على غرفة الجنايات الأسباب المبررة لغيابه.

المادة 447

إذا قبلت المحكمة العذر المقدم فإنها تأمر بإرجاء محاكمة المتهم كما تأمر عند الاقتضاء برفع الحكم عن أملاكه لأجل تحدده.

المادة 448

إذا لم يقدم عذر أو قدم ولم يقبل، يتلو كاتب الضبط بالجلسة القرار بالإحالة والأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

تستمع المحكمة بعد تلاوة ما تقدم إلى الطرف المدني، إن كان طرفا في الدعوى، وإلى التماسات النيابة العامة.

في حالة إغفال أحد الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 443 و444 أعلاه، تصرح المحكمة ببطلان المسطرة الغيابية وتأمر بإعادتها ابتداء من الإجراء الذي تم إغفاله.

إذا كانت المسطرة صحيحة، بتت غرفة الجنايات في التهمة وعند الاقتضاء في الحقوق المدنية.

المادة 449

إذا صدر الحكم بإدانة المتهم المتغيب، فإن أملاكه تبقى تحت العقل، ويمكن طيلة الحكم فرض نفقات لزوجه ولأصوله وفروعه ولكل شخص تجب نفقته على المتهم المتغيب طبقا لمقتضيات مدونة الأحوال الشخصية في الموضوع.

ويعرض حساب العقل النهائي على المحكوم عليه بمقتضى المسطرة الغيابية إذا زال أثر الحكم الغيابي بحضوره أو تقادمت العقوبة.

ويعرض الحساب على ذوي حقوقه بعد موته حقيقة أو حكما.

المادة 451

لا يقبل الطعن في القرار الصادر غيابيا إلا من النيابة العامة ومن الطرف المدني فيما يتعلق بحقوقه.

المادة 452

لا يجوز في أي حال أن يترتب عن وجود أحد المتهمين في حالة غياب إيقاف أو تأجيل التحقيق في حق الحاضرين من المساهمين أو المشاركين معه في الجريمة.

يمكن لغرفة الجنايات بعد الحكم على الحاضرين، أن تأمر برد الأشياء المودعة بكتابة الضبط بصفتها أدوات اقتناع، كما يمكنها أن تأمر برد تلك الأشياء بشرط تقديمها من جديد إذا اقتضى الحال ذلك.

ويضع كاتب الضبط قبل الرد محضرا يصف فيه الأشياء المسلمة.

المادة 453

إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم، يقع اعتقاله بموجب الأمر المنصوص عليه في المادة 443 أعلاه.

يسري نفس الحكم إذا ألقي القبض على المتهم الهارب، أو قدم نفسه ليسجن، قبل صدور الأمر بإجراء المسطرة الغيابية وبعد صدور قرار الإحالة.

في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يسقط بموجب القانون الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

إذا ظهر من الضروري إجراء تحقيق تكميلي، تعين أن يقوم به مستشار تعينه غرفة الجنايات ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 439 من هذا القانون.

إذا ادعى المتهم أن الحكم الغيابي لا يتعلق به، تتخذ الإجراءات حسبما ورد في المواد 592 إلى 595 بعده.

إذا تعذر لسبب من الأسباب الاستماع إلى الشهود خلال المناقشات، تليت بالجلسة شهاداتهم المكتوبة، كما تتلى عند الاقتضاء الأجوبة المكتوبة لباقي المتهمين المتابعين بنفس الجناية وكذا الشأن فيما يرجع لبقية المستندات التي يعتبر الرئيس أنها صالحة لإظهار الحقيقة.

المادة 454

إذا حضر المحكوم عليه غيابيا وحكم من جديد ببراءته أو إعفائه، فيحكم عليه بالمصاريف المترتبة عن المحاكمة الغيابية، ما لم تعفه غرفة الجنايات من ذلك.

يمكن للغرفة كذلك أن تأمر بتعليق قرارها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 444 أعلاه.

.....

.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 419/1

الحمد لله وحده

المؤرخ في : 08/03/2023 الاستئناف بفاس ضد

ملف جنحي عدد: 29259/6/1/2022

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

الوكيل العام المالكة لدى محكمة

عبد السلام السلماني بن ادريس

بتاريخ: 08/03/2023

ان الغرفة الجنائية (القسم الأول)

بين الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

الطالب

وبين عبد السلام السلماني بن ادريس

المطلوب

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس بمقتضى تصريح افضى به بتاريخ 03/10/2022 امام كاتبة الضبط بها والرامي إلى نقض القرار الصادر بتاريخ 26/09/2022 عن الغرفة الجنحية بها في القضية عدد 1278/2525/2022 القاضي بتأييد الأمر المستأنف الصادر عن قاضي التحقيق بنفس المحكمة فيما قضى به من عدم متابعة المتهم عبد السلام السلماني بن ادريس بجنابة هتك عرض بالعنف في حق شخص من ذوي إعاقة و تحميل الخزينة العامة الصائر.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار الحسن بن دالي التقرير المكلف به في الفضية وبعد الإنصات إلى السيد عبد الكبير شكير المحامي العام في مستنتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل

حيث إن طلب النقض قدم داخل الأجل المحدد قانونا بموجب المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية، وجاء مستوفيا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع

نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعن بإمضائه.

في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه و الخرق الجوهري للقانون ، ذلك أن السيد قاضي التحقيق و معه الغرفة الجنحية استند في عدم متابعة المتهم إلى إنكاره المنسوب إليه في سائر أطوار البحث التمهيدي و التحقيق الإعدادي و لظروف وملابسات القضية و لكون الملف خال من أي دليل اتهام ضده و لكون أقوال الطرف المشتكي ظلت مجردة من الإثبات القانوني، في حين أنه من جهة فان إنكار المتهم ظل مجردا و لم يستطع دحض التصريحات التمهيدية و الإعدادية للمصرحين رحمة فكاك و محمد الناجي المستمع إليهما كشاهدين و اللذان صرحا أن المتهم قام بإمساك الضحية المعاقة من يدها بالقوة وعلى مستوى كتفها و جرها إلى مكان خال قصد اغتصابها حسب ما أخبرتهما بذلك المشتكية و أضافا انه ليس هناك أي نزاع بينهما و بين المشتكي به بسبب سوء الجوار كما يدعي هذا الأخير ، و أن إنكار المتهم تكذبه ظروف النازلة وملابساتها المدرجة بالملف فضلا عن قراره و اختفائه بعد الواقعة و سهولة التعرف عليه وتمسك المصريحين بافادتهما في مرحلة البحث التمهيدي و تأكيد ذلك في مرحلة التحقيق الإعدادي كشهود وهي قرينة قوية تؤكد ما نسب للمتهم ، و انه من جهة ثانية فان ادعاء المتهم ان له عداوة مع الطرف الشاكي بسبب الجوار لم يثبته بمقبول، فضلا عن عدم وجود ما يبرر اتهامه دون غيره وهي قرينة قوية اضافية ، وأنه من جهة اخرى اسست الغرفة الجنحية قرارها على البحث الذي اجراه قاضي التحقيق مبررة ذلك بكون الملف يفتقر للحجج والادلة المثبتة للتهمة المتابع بها دون أن توضح اجراءات البحث والتحقيق المنجزة بخصوص التهمة المذكورة وتأمر تبعا لذلك بالاستماع لكافة الاطراف بخصوصها بما في ذلك المصرحين و اجراء المواجهات الضرورية و الخبرات اللازمة للوصول الى الحقيقة فجاء قرارها مبهما و غير معلل في هذه النقطة، وأنه خلافا لما ذهبت اليه الغرفة الجنحية في حيثياتها فان تقدير شهادة الشهود موكول لمحكمة الموضوع و ليس للغرفة الجنحية ، و أنها بتعليلها هذا تكون قد خلطت ما بين فترة التحقيق وفترة المحاكمة مما يجعل تعليلها فاسدا في هذه النقطة .

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية. و حيث إنه بمقتضى المادة 365 في بندها رقم 8 والمادة 370 في بندها رقم 3 من القانون المذكور، يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية، وإلا كان باطلا وإن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه. وحيث إن الغرفة الجنحية مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت أمر قاضي التحقيق بعدم متابعة المطلوب في النقض بجناية هتك عرض بالعنف في حق شخص من ذوي إعاقة ، و استندت في ذلك " على ان السيد قاضي التحقيق اعتمد في قراره على إنكار المتهم المنسوب إليه في سائر أطوار البحث التمهيدي و على أن أقوال المشتكي ظلت مجردة من الإثبات ، و على انه لم يظهر لها بالملف ما يفيد في توجيه الاتهام للمتهم بما

ورد في المطالبة بإجراء تحقيق ضده ، دون ان تناقش تصريحات المصرحين رحمة فكاك و محمد الناجي المستمع اليهما كشاهدين امام السيد قاضي التحقيق ، و ابراز مدى أثر ذلك على قيام أدلة كافية للمتابعة من عدمها ، علما أن دورها كدرجة ثانية للتحقيق يقتصر على جمع الأدلة وتقييمها من حيث كفايتها للمتابعة والإحالة على المحاكمة، لا من حيث كفايتها للإدانة ، يكون قرارها جاء ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يعرضه للنقض والإبطال.

من أجله

قضت

- بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 26/09/2022 عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بفاس في القضية عدد 1278/2525/2022 ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي مشكلة من هيئة أخرى.

- وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

كما قررت اثبات قرارها بسجلات المحكمة الاستئناف المذكورة اثر القرار المطعون فيه أو بطرته و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد بنحمو رئيسا والمستشارين الحسن بن دالي مقررا و بوشعيب بوطربوش و المصطفى هميد و عبد الحق ابو الفرج اعضاء ، وبمحضر المحامي العام السيد عبد الكبير شكير ممثلا للنيابة العامة ، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة محكمة النقض اليماني.

الرئيس

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

2023-419-1-6

بتاريخ : 29/03/2023

.....

القرار عدد : 1256/10

المؤرخ في : 22/10/020

ملف جنحي

عدد : 17565/2019

و طبقا للقانون

صندوق ضمان حوادث السير

ضد

ياسين العموري بواسطة والده

زهير

القرار الآتي نصه :

صندوق ضمان حوادث السير

الطالب

المطلوب

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد بناني لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 28/5/2019 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية بها بتاريخ 20/5/2019 في القضية - 2/2019 القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة : بتحم هم ثلاثة أرباع المسؤولية وأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني ياسين العموري بواسطة والده زهر ضا إجمالها مبلغه 2415893 درهما والصائر والاجبار في الأدنى و إحلال صندوق ضمان ث السير محله في الأداء في حالة ثبوت عبر المحكوم عليه عند التنفيذ ورفض باقي الطلبات من محكمة النقض

أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجانه و بعد المداولة

طبقا للقانون ا للمذكرة المثلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد بناني المحامي بهيئة تازة مقبول للترافع أمام محكمة النقض

في الوسيلة الفريدة المتخذة من انعدام الأساس وخرق مقتضيات الفقرة 1 من المادة 152 من مدونة التأمينات وانعدام التعليل ذلك أن المحكمة الابتدائية قضت بموجب حكمها الصادر بتاريخ 20 .... المؤيد استئنافيا بأداء المسؤول المدني حميد بوعسرية التعويض المحكوم به لفائدة سنتي مع إحلال صندوق ضمان حوادث السير في شخص ممثله القانوني محله في الأداء في عصر المحكوم عليه عند التنفيذ.

وبناء على مقتضيات الفقرة 1 من المادة 152 من مدونة التامينات كما وقع تعديلها بموجب القانون رقم 39- 05 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 5404 بتاريخ .... فإن تدخل صندوق ضمان حوادث السير لا يمكن أن يترتب عنه حلوله محل المسؤول المدني أو حكما ضده.

وأن الطاعن أثار أمام الغرفة الاستئنافية الجنحية هذا الخرق ملتمسا الإشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير بدل الحكم بإحلاله محل المسؤول المدني في أداء التعويض و تعديل الحكم المستأنف بما يتلاءم مع ذلك ، إلا أن المحكمة لم تجب عن الدفع و بذلك خرقت المقتضيات أعلاه مما يعرض قرارها للنقض.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات نظامية ينزل منزلة انعدام التعليل.

حيث صح ما نعته الوسيلة على القرار المطعون فيه ذلك أنه ليس ضمن مقتضيات المواد 152 من مدونة التامينات و المنظمة لمسطرة إدخال و تدخل صندوق ضمان حوادث السير فقط ، و في دعاوى التعويض عن الأضرار المتسببة فيها عربة برية ذات محرك ما يسمح الحكم عليه بصفة أصلية بالحلول محل المسؤول المدني في أداء التعويض المستحق للضحية إن كان المسؤول المدني معروفا ، وأن الحكم بالتعويض يكون بحضوره فقط و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بإخراج شركة التامين من الدعوى و إحلاله مباشرة محل المسؤول المدني في أداء التعويض المحكوم به و الحال أن هذا الأخير معروف و مدخل بهذه الصفة تكون قد أساءت تطبيق المقتضيات المذكورة وعرضت قرارها للنقض

-

و حيث اقتضت مصلحة الأطراف إحالة القضية على المحكمة الابتدائية بفاس الغرفة طبقا للمادة 550 من قانون المسطرة الجنائية.

لأجله

قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بتازة في ملف عدد 212/2019 بخصوص ما قضى به من إحلال الطاعن محل المسؤول المدني في أداء التعويض المحكوم به وإحالة القضية على المحكمة الابتدائية بفاس لتبت فيها من جديد مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوب في النقض بالصائر .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و منى البخاتي ام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط

.

.....

.....

مدونة التأمينات :

القسم الثالث: صندوق ضمان حوادث السير

الباب الأول: الغرض

المادة 133

يقصد بصندوق ضمان حوادث السير المؤسسة التي أحدثت بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في 28 من جمادى الآخرة 1374 (22 فبراير 1955) والتي تنظم بمقتضى الأحكام الواردة في هذا القانون.

يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية. وتمسك محاسبته طبقا لأحكام القسم الرابع من الكتاب الثالث من هذا القانون. إلا أنه يعفى من إعداد بيان أرصدة الإدارة وجدول التمويل وقائمة المعلومات التكميلية.

المادة 134

يتحمل صندوق ضمان حوادث السير التعويض الكلي أو الجزئي للأضرار البدنية التي تسببت فيها عربة برية ذات محرك غير مرتبطة بسكة حديدية أو بواسطة مقطوراتها أو شبه مقطوراتها وذلك في الحالة التي يكون فيها الأشخاص المسؤولون عن هذه الحوادث مجهولين أو غير مؤمنين وغير قادرين على تعويض الضحايا بسبب عسرهم.

يستثنى من الاستفادة من صندوق ضمان حوادث السير:

- مالك العربة المشار إليها في الفقرة السابقة، عدا في حالة سرقة العربة، وكذا السائق، وبصفه عامة، كل شخص له حراسة هذه العربة عند وقوع الحادثة؛

- الممثلون القانونين للشخص المعنوي المالك للعربة البرية ذات محرك إذا كانوا منقولين على متنها؛
- أجراء أو مأمورو مالك أو سائق العربة البرية ذات محرك الذي تقع عليه مسؤولية الحـادثة أثناء قيامهم بعملهم؛
- في حالة سرقة العربة البرية ذات محرك، مرتكبو السرقة ومشاركوهم وكذا الأشخاص الآخرون المنقولون على متنها، عدا إذا أثبت هؤلاء حسن نيتهم.

غير أنه يمكن للأشخـاص المشار إليهم في البنود 1) و2) و3) و4) أعلاه المطالبة بالاستفادة من صندوق ضمان حوادث السير إذا كانت مسؤولية الحادثة التي تسببت فيها عودة أخرى برية ذات محرك تقع على من له حراستها وذلك فـي حدود هذه المسؤولية.

الباب الرابع: شروط اللجوء إلى صندوق ضمان حوادث السير

المادة 142

يترتب التعويض الذي يتحمله صندوق ضمان حوادث السير إما عن قرار قضائي قابل للتنفيذ وإما إثر مصالحة تمت وفق الشروط المنصوص عليها في المواد من 147 إلى 151 من هذا الباب. وفي كلتا الحالتين يجب تقييم التعويضات المستحقة للضحـايا أو لذويهم طبقا للشروط المنصوص عليها في الأبواب الأول والثانـي والثالث من الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين فـي حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

تمنع الاتفاقات التي يتكلف بموجبها وسطاء، مقابل أجر متفق عليه مسبقا، بأن يحصلوا للضحايا أو لذويهم على تعويض من صندوق ضمان حوادث السير.

المادة 143

كل محضر يحرره ضباط أو أعوان الشرطة القضائية بخصوص حـادثة سير بدنية تسبب فيها شخص مجهول أو غير مؤمن، يجب أن يشير صراحـة لهذه الواقعة.

يجب أن ترسل نسخة من كل محضر محرر طبقا لأحكام الفقرة السابقة إلى صندوق ضمان حوادث السير خلال أجل شهر (1) من تاريخ اختتامه.

المادة 144

إذا اعتزمت مقاولة التأمين وإعادة التأمين الاحتجاج تجاه الضحية أو ذويه ببطلان عقد التأمين أو بتوقيف الضمان أو بانعدام التأمين أو بالتأمين الجزئي، وجب عليها التصريح بذلك لصندوق ضمان حوادث السير برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل وإرفاق هذا التصريح بالوثائق والمستندات التي تحدد لائحتها بنص تنظيمي.

يجب أن يتم هذا التصريح خلال الستين (60) يوما الموالية لتقديم طلب التعويض من طرف الضحية أو ذويه. وفـي حـالة التأمين الجزئي، يبدأ سريان هذا الأجل من تاريخ الإنذار الذي لم يتبعه رد، والذي يتعين على مقاولة التأمين وإعادة التأمين إرساله باسم الضحية أو ذويه إلى المسؤول عن الحادثة وذلك في الحالة التي لم يقبل فيها هذا الأخير أداء ما بذمته في نفس الوقت الذي تبرئ فيه مقاولة التأمين وإعادة التأمين ما بذمتها.

يجب على مقاولة التأمين وإعادة التأمين أن تشعر الضحية أو ذويه في نفس الوقت ووفق نفس الشكل بإحدى الاستثناءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة مع توضيح رقم بوليصة التأمين ومدة الضمان.

إذا اعتزمت مقاولة التأمين وإعادة التأمين الطعن في شأن وجود عقد التأمين، رغم إدلاء المسؤول عن الحادثة بوثيقة الإثبات المنصوص عليها في المادة 126 أعلاه، يجب عليها، من جهة، أن تصرح بذلك إلى صندوق ضمان حوادث السير داخل الأجل المحدد في الفقرة الثانية أعلاه بواسطة رسالة مضمونة مع إشـعار بالتوصـل، ومن جهة أخرى، أن تخبر، في نفس الوقت وبنفس الشكل، الضحية أو ذويه بذلك.

المادة 145

يبدي صندوق ضمان حوادث السير رأيه حول الاستثناءات المنصوص عليها في المادة 144 أعلاه، والتي أثارتها مقاولة التأمين وإعادة التأمين، بواسطة رسالة مضمونة مـع الإشعار بالتوصل داخل أجل ستين (60) يوما ابتداء من التوصل بالتصريح. كما يتعين على الصندوق أن يرسل في نفس الوقت وبنفس الشكل نسخة من هذه الرسالة للضحية أو ذويه.

المادة 146

تطبق أحكام المادتين 144 و145 أعلاه إذا كان على مقاولة التأمين وإعادة التأمين أن تدفع تعويضا لحساب صندوق ضمان حوادث السير وفقا لأحكام الفقرة 3 من المادة 18 من الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محـرك.

المادة 147

كل صلح يهدف إلى تحديد أو تسديد تعويضات مدين بهـا مسؤولون غير مؤمنين عن أضرار بدنية تسـببت فيها عربة برية ذات محرك غير مرتبطة بسكة حديدية أو مقطوراتها أو شبه مقطوراتها، يجب تبليغه إلى صندوق ضمان حوادث السير من طرف المدين بالتعويض وذلك خلال أجل ثلاثين (30) يوما بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل.

المادة 148

إذا كان المسؤول عن الأضرار مجهولا، يجب توجيه طلب الضحايا أو ذويهم بالتعويض عن الأضرار التي لحقتهم إلى صندوق ضمان حوادث السير خلال أجل ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ وقوع الحادثة.

في كل الحالات الأخرى، يجب توجيه طلب التعويض إلى صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل سنة (1) ابتداء إما من تاريخ الصلح وإما من تاريخ صدور القرار القضائي الحائز لقوة الشيء المقضي به.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الضحايا أو ذويهم، خلال أجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ الحادثة:

- أن يكونوا قد أبرموا اتفاقا مع صندوق ضمان حوادث السير أو أقاموا دعوى قضائية ضده، إذا كان المسؤول عن الحادثة مجهولا؛
- أن يكونوا قد أبرموا صلحا مع المسؤول عن الحادثة أو أقاموا دعوى قضائية ضده إذا كان المسؤول معروفا.

لا تسري الآجال المنصوص عليها في الفقرات السابقة إلا ابتداء من اليوم الذي علم فيه المعنيون بالأمر بالضرر، إذا أثبتوا جهلهم له إلى حين علمهم به.

إذا كان التعويض يتعلق بدفع إيراد أو أداء رأسمال على دفعات، يجب توجيه طلب التعويض إلى صندوق ضمان حوادث السير خلال أجل ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الاستحقاق الذي لم يف فيه المدين بالتزاماته.

يترتب على عدم مراعاة هذه الآجال سقوط الحق في المتابعة، ما عدا إذا أثبت المعنيون بالأمر أنهم كانوا في حالة استحال عليهم فيها التصرف قبل انصرام الآجال المذكورة.

المادة 149

يجب على الضحية أو ذويه أن يوجهوا طلب التعويض إلى صندوق ضمان حوادث السير بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بواسطة محرر غير قضائي، و تدعيما لهذا الطلب يجب أن يثبتوا:

- إما أن الضحية من جنسية مغربية أو مقيم بالمغرب وإما أنه من رعايا دولة عقدت مع المغرب اتفاق المعاملة بالمثل وتتوفر فيه الشروط التي حددها هذا الاتفاق؛
- أن الحادثة وقعت بالمغرب؛
- أن الحادثة تمنحهم الحق في التعويض حسب التشريع المغربي المطبق، وأن الحادثة لا تمنحهم الحق في التعويض الكامل في أي إطار آخر. إذا كان بإمكان الضحية أو ذويه المطالبة بتعويض جزئي فإن الصندوق لا يتحمل إلا التعويض التكميلي.

يجب على طالبي التعويض أن يثبتوا إما أنه لم يتم التعرف على المسؤول عن الحادثة، وإما

بعد التعرف عليه تبين أنه غير مؤمن.

المادة 150

يعتبر المسؤول عن الحادثة معسرا بعد إجابته بالرفض على الإنذار بالأداء الذي يتعين على صندوق ضمان حوادث السير توجيهه إليه. في حالة الرفض أو إذا بقي ذلك الإنذار دون مفعول خلال أجل ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ تبليغه، يصبح صندوق ضمان حوادث السير مدينا بالتعويض، مع مراعاة تطبيق أحكام المادة 151 أدناه.

يجب على صندوق ضمان حوادث السير أن يوجه الإنذار السالف الذكر داخل أجل تسعين (90) يوما ابتداء من تاريخ تبليغه بالصلح النهائي أو بالقرار القضائي القابل للتنفيذ المتعلق بالتعويض.

المادة 151

يجب أن ترفق طلبات التعويض لزوما بنسخة من الحكم القضائي الصادر أو بنسخة مشهود بمطابقتها لعقد الصلح المحدد للتعويض النهائي.

إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين صندوق ضمان حوادث السير والضحية أو ذويه إما بشأن الصلح الذي حصل وإما بشأن تحديد التعويض في الحالة التي يكون فيها مرتكب الحادثة مجهولا وإما بشأن توفر شروط منح الحق في التعويض المنصوص عليه في المادتين 149 و150 أعلاه، يحق للضحية أو ذويه رفع القضية إلى المحكمة المختصة. ماعدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، لا يمكن للضحية أو ذويه مقاضاة صندوق ضمان حوادث السير.

المادة 152

يمكن لصندوق ضمان حوادث السير أن يتدخل في جميع الدعاوى القائمة بين ضحايا حوادث السير البدنية أو ذويهم من جهة، وبين المسؤولين أو مقاولة التأمين وإعادة التأمين المؤمنين لديها من جهة أخرى. في هذه الحالة يتدخل الصندوق كطرف رئيسي ويمكن أن يمارس جميع طرق الطعن. ولا يمكن أن يعلل تدخله إحلاله محل المسؤول المدني أو حكما ضده.

مع مراعاة أحكام الفقرة الخامسة من هذه المادة، يجب على الضحية أو ذويه أن يوجهوا فورا إلى صندوق ضمان حوادث السير بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، نسخة من كل مقال افتتاحي للدعوى بشأن طلب بالتعويض مرفوع أمام المحكمة المختصة ضد مدعى عليه لم يثبت أن مسؤوليته المدنية مؤمن عليها.

يجب أن يشير المقال الافتتاحي للدعوى إلى تاريخ ومكان وقوع الحادثة ونوعية العربة التي تسببت في الحادثة والسلطة التي حررت المحضر ومبلغ التعويض المطالب به أو طبيعة الأضرار وخطورتها إذا تعذرت الإشارة إلى هذا المبلغ، كما يجب أن يشير المقال إما إلى أن المدعى عليه غير مؤمن وإما إلى اسم وعنوان مقاولة التأمين وإعادة التأمين في حالة استثناء

محتج به من طرف هذه الأخيرة، وإما إلى أن المدعي لم يكن بإمكانه التعرف على مقاولة التأمين وإعادة التأمين.

لا تطبق أحكـام الفقرتين السابقتين إذا انتصب الضحية أو ذووه كطرف مدنـي أمام المحكمة الزجرية.

في هذه الحالة، يجب على الضحية أو ذويه أن يخبروا صندوق ضمان حوادث السير قبل الجلسة بخمسة عشر (15) يوما على الأقل بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل بانتصابهم كطرف مدنـي أو بنيتهم في ذلك. ويجب أن يشير هذا التبليغ، زيادة علـى البيانات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و3 من هذه المادة إلى الاسم الشخصي والعائلي وعنوان مرتكب الأضرار أو المسؤول المدنـي وكذا المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى العمومية وتاريخ الجلسة.

يترتب عن التبليغات التي يتم القيام بها وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرات السابقة، الحق في مواجهة صندوق ضمان حوادث السير بالحكم الصادر في طلب التعويض وإن لم يتدخل هذا الصندوق في الدعوى.

يعاقب على كل بيان غير صحيح أدرج بسوء نية في التبليغات، بسقوط حق المدعي فـي مواجهة صندوق ضمان حوادث السير.

الباب الخامس: الحلول

المادة 153

يحل صندوق ضمان حوادث السير محل الدائن بالتعويض ضد الشخص المسؤول عن الحادثة. كما يحق لصندوق ضمان حوادث السير أن يسترجع مبلغ الفوائد المترتبة عن المبالغ المدفوعة كتعويض والمحتسبة وفقا للسعر القانوني المعمول به مدنيا ابتداء من تاريخ أداء التعويض إلى تاريخ استرجاعه، والتي يضاف إليها مبلغ جزافي مخصص لتغطية مصاريف التحصيل والمحدد قدره بنص تنظيمي.

من أجل تحصيل المبالغ المستحقة له بموجب الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة، يتمتع صندوق ضمان حوادث السير بامتياز عام على المنقولات يأتي بعد الامتيازات المنصوص عليها في الفصل 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالالتزامات والعقود.

من أجل ضمان حقوقه، يحق لصندوق ضمان حوادث السير أن يتقدم بطلب حجز تحفظي على العربات المتسببة في الحادثة. ويحق له كذلك أن يتقدم بطلب حجز تحفظي على الأموال المنقولة والعقارية لمرتكبي الحادثة وكذلك تلك التي يملكها المسؤولون مدنيا. ويمكن للصندوق أن يتقدم بطلب الحجز التحفظي ابتداء من اليوم الموالي للحادثة.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

1681/1/5/2020

214/2022

29-03-2022

إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول دعوى الإيراد التكميلي بعلة أن تقديم المستأنفين دعواهم في مواجهة سائق السيارة المجهول بحضور صندوق ضمان حوادث السير بعد مرور أكثر من خمس سنوات على تاريخ الحادثة لاينفع معه تمسكهم بعدم علمهم بالمتسبب في الحادثة إلا بعد صدور القرار الاستئنافي المستدل به والقاضي ببراءة المشتبه فيه مادام الأجل الوارد في الفصل 174 من ظهير 1963/02/06 هو أجل سقوط لا أجل تقادم لايقبل القطع ولا التوقف ولايبتدئ منه أجل جديد لسريان أمد التقادم، تكون قد قضت وفق صحيح القانون وجاء قرارها سليما ومعللا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

2611/6/10/2021

140/2022

20-01-2022

لما ثبت للمحكمة من وثائق الملف أن الأمر يتعلق بدراجة نارية ذات اسطوانة بحجم 90 سنتمترا مكعبا، وأن سياقتها تتطلب الحصول على رخصة سياقة طبقا للمادة السابعة من القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تعديله وتتميمه، واعتبرت أن ضمان مؤمنته غير قائم في النازلة وأيدت الحكم الابتدائي الذي أشهد بحضور صندوق ضمان حوادث السير، تكون قد طبقت المادة السابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي ترتب انعدام الضمان في مثال الحال، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما اثير غير مؤسس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

23548/6/10/2021

574/2022

10-03-2022

إن ما للأحكام من صفة الصدور حضوريا أو غيابيا أو بمثابة حضوري أمر يحدده القانون، ولذا فإن الوصف الذي تعطيه المحكمة لمقررها القضائي يخضع لرقابة محكمة النقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

6956/6/10/2021

583/2022

17-03-2022

لما كان ثابتا من أوراق الملف أن المتهم وإن كان لا يتوفر وقت الحادثة على رخصة سياقة مطابقة لصنف سيارة النقل المزدوج التي كان يتولى سياقتها، فإن كونه يعمل سائقا لدى مالك السيارة ويستعملها بترخيص منه يجعله مؤمنا له طبقا لمقتضيات المادتين الرابعة والسابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تبقى الضمان قائما متى كان المتسبب في الحادثة ممن يسأل عنهم المؤمن له طبقا لمقتضيات الفصل 85 من قانون الالتزامات والعقود رغم جسامة أخطائه، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من انعدام الضمان وإخراج شركة التأمين من الدعوى متبنية تعليله بهذا الخصوص لم تبن قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف عدد :

20659/6/10/2021

595/2021

17-03-2021

إن مقتضيات المادة الرابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين في فقرتها (ط)، والتي تستثني من الضمان الأضرار التي تتسبب فيها العربة المؤمن عليها إذا كانت تستخدم للنقل بعوض عندما يكون العقد غير مبرم لتأمين عربة مصرح بها لمثل هذا الاستعمال، يلزم لتطبيقها والقول بانعدام الضمان التعود على النقل بمقابل مادي أي توفر عنصر الاعتياد، والمحكمة عندما لم يثبت لها من أوراق الملف ومستنداته خاصة تصريحات المتهم وكذا باقي الاطراف بمحضر الضابطة القضائية أن نقله للركاب كان بهدف الحصول على مقابل مادي بل فقط مجرد مساهمة في تكاليف البنزين، أو أنه غير من طبيعة استعمال الناقلة من نقل البضائع لنقل الركاب واستخدمها بصفة معتادة للغرض المذكور، ثم أيدت بالتالي الحكم

الابتدائي الذي رد دفع الطاعنة بانعدام الضمان جاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم.

.....

.....

.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 1280/10

المؤرخ في : 9/6/2022

ملف : جنحي 26545/2021:

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي بمقتضى تصريح قضى به بواسطة الأستاذ أمين بنزاكور لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 07 أكتوبر 2021، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 27 شتنبر 2021 في القضية عدد 560/2808/20، والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهمة هجر صدوق ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول مدنيا مفيد خالد الفائدة المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي تعويضات مبلغه 13992,33 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين سهام محل مؤمنها في الأداء، وبرفض باقي الطلبات.

أن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ . أمين بنزاكور المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.
في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن الطاعن التمس من خلال مستنتجاته المقدمة ابتدائيا حساب التعويض على اساس أجرة سنوية قدرها 89.520.00

درهما والتمس الحكم له بتعويض نهائي قدره 236.750,000 درهما، وقد قضت المحكمة الابتدائية بالتعويضات على أساس الحد الأدنى للأجر بعد تخلف الطاعن عن الادلاء بما يفيد دخله. وخلال مرحلة الاستئناف أدلى الطاعن بما يفيد أداء الضريبة العامة على الدخل عن سنة 2019 عن الشركة التي يسيرها وبما يفيد دخله الشهري وهو 20.084.64 درهما، الا ان القرار المطعون فيه لم يأخذ بما ادلي به أو يناقشه واقتصر على القول بأن الحكم الابتدائي راعى في تقدير التعويض مقتضيات ظهير 2 أكتوبر ،1984، مما يكون معه عديم التعليل ويتعين نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه.

حيث صح ما نعته الوسيلة على القرار، ذلك أنه طبقا للمادة السادسة من ظهير 2 أكتوبر 1984، فلا تعتمد المحكمة الحد الأدنى للدخل المنصوص عليه في الجدول الملحق بالظهير المذكور في حساب التعويضات المستحقة للمصاب إلا في حال عدم إدلائه بما يفيد أن دخله أو كسبه المهني يفوق ذلك الحد الأدنى، ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن أدلى خلال مرحلة الاستئناف بوثيقة تفيد الأداء الضريبي أخرى تتعلق بالتسجيل بالسجل التجاري للشركة التي يعمل بها مسيرا والتمس اعتمادهما في حساب التعويضات المستحقة لها، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما . ايدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الحد الأدنى للدخل في اعتماد التعويض المقضي به دون ان تناقش الوثيقتين المدلى بهما أو تبين موقفها منهما أو تنص في قرارها على وجه استبعادها لهما، لم تجعل . لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها معللا تعيلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. لأجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 27 شتنبر 2021 عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس في القضية عدد 560/2808/20 بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعن فؤاد حمادي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودعه لمودعه، وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسة والمستشارين : عبد الكبير سلامي مقورا ونادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

الرئيس

المستشار المقرر

.....

.....

.....

تعويضات ظهير 1984/10/04

أنواع التعويضات (المواد 2 و 3 و 4 من (1984/10/04)

المصاريف و النفقات :

مصاريف نقل المصاب و الشخص المرافق له إن اقتضى الحال.

المصاريف الطبية والجراحية والصيدلية ومصاريف الإقامة بالمستشفيات.

النفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة التعويض وتقويم جسم المصاب وتدريبه على استرجاع حركاته العادية.

شرط إثباتها بحجة و استرجاعها يكون باعتبار أسعارها إذا كانت مسعرة و إلا فعلى أساس الأثمان المعول بها عادة.

التعويضات الممنوحة للمصاب :

-1- التعويض عن العجز الكلي المؤقت ITT

2 التعويض الأساسي عن العجز الجزئي الدائم IPP

-3- التعويضات التكميلية وتشتمل على:

الألم الجسماني

تشويه الخلقة

العجز البدني الدائم الذي يضطر معه المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية

العجز البدني الدائم الذي يضطر معه المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له أثر سيئة على حياته المهنية

العجز البدني الدائم الذي يؤدي إلى انقطاع المصاب عن الدراسة بشكل نهائي أو شبه نهائي

III. التعويضات الممنوحة لذوي المصاب في حالة وفاته

يعوض ذوي المصاب عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاته. و الضرر إما مادي (فقدانهم المورد العيش أو معنوي (الألم الذي أصابهم بسبب وفاته أو هما معا.

(1) المستفيدين من التعويض عن الضرر المعنوي

زوج المصاب (الزوج أو الزوجة أو الزوجات.

الأصول من الدرجة الأولى (الأبوين).

الفروع من الدرجة الأولى (الأبناء فقط)

(2) المسفيدين من التعويض عن الضرر المادي : (فقدان مورد العيش

الأشخاص الذين كان الهالك ملزما بالإنفاق عليهم وفقا لقانون أحوله الشخصية (الزوجة الفروع، الأصول شرط إثبات العوز + النفقة عليهم)

الأشخاص الذين كان المتوفى ملزما بالنفقة عليهم

الأشخاص الذين كان الهالك يعولهم دون أن يكون ملزما بالإنفاق عليهم (شرط الإثبات)

1

.....

المادة الخامسة 10

القسم الأول: تعويض المصاب

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار

العناصر التالية:

-1 رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار من المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه ادناه ب" رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب". وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار من المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية: رأس المال المعتمد - رأس المال 1 + اجر المصاب - الأجر (1) / (الأجر 2 - الأجر (1)

رأس المال 2 - رأس المال (1)

بحيث يكون

الأجر 1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.

الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب

رأس المال :1 : هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال 2 هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب

2 نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المحدد بنص تنظيمي على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال المعتمد أقل من خمس (5/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند 1 أعلاه.

---

10 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843

المادة السادسة 11

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني. ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه

المادة السابعة 12

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب باعتبار الأجر أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة الثامنة 13

إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة الباكالوريا أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة

ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بعد حصوله على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة

---

11 تم تغيير وتتميم المادة السادسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

12 تم تغيير وتتميم المادة السابعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

13 ثم تغيير وتتميم المادة الثامنة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

ثلاثة أمثال للمبلغ الأنف الذكر إذا كان المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة التاسعة 14

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.

المادة العاشرة 15

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

1) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر

للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر

أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه

ب الألم الجسماني: 5%% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (1) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10 % إذا كان مهما جدا :

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

---

14 تم تغيير وتتميم المادة التاسعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844 15 تم تغيير وتتميم المادة العاشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844.

10

إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية : 5 % من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 10% إذا كان مهما و 15 % إذا كان مهما جدا :

إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 30 % إذا كان مهما و 35 % إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة

العجز البدني الدائم 10 % يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع

د العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية

- تعجيل الإحالة إلى التقاعد : 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

فقدان أهلية الترقي 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة

المهنية 10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

انقطاعا نهائيا: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

انقطاعا شبه نهائي: 15% من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

11

12

5. الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب. 15% للجميع

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في (د) من البند 2 والبنود 3 و 4 و 5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة الثانية عشرة

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و 2 و 3 و 4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الثالثة عشرة 17

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الرابعة عشرة 18

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6) مارس 2014 .

1- تم تغيير وتتميم المادة الثالثة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845. 1 تم تغيير وتتميم المادة الرابعة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

الباب الرابع:

كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة 19

الطلب الدراسات والشؤون القانونية

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه

(1) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني

ب ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد، ثلث (3/1) مبلغ التعويض المستحق للمصاب، ويرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959)، كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشر بعده.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع (4/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال

المادة السادسة عشرة 20

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

---

19 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845 20 ثم تغيير وتتميم المادة السادسة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة 21

الطلب الدراسات والشؤون القانونية

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاولة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة 22

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا ، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاولة أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.

ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني - عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض التالي بيانها :

21 نسخت وعوضت المادة السابعة عشرة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

---

22 تم تغيير وتتميم المادة الثامنة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

15

نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال

وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني

نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية

غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار .

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقاولة المؤمنة باتفاق مشترك في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقاولة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقاولة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك يمكن للمقاولة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقاولة التأمين تلقائيا بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

16

وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مقاولة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقاولة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مقاولة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة 23

يجب على مقاولة التأمين أن تقوم خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقاولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مقاولة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لتوصله بمقترحالتعويض بقبوله أو رفضه المبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقاولة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين

يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.

---

20 تم تغيير وتتميم المادة التاسعة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

المادة العشرون 24

يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم الى مقاولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه.

وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة العشرون مكررة 25

لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة

المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم

الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.

الباب السادس

التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون 26

إذا لم تدفع مقاولة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى صلحبين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% و لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

---

24 نسخت و عوضت المادة العشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

25 تم تتميم المادة العشرون بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847

26 ثم تغيير وتتميم المادة الحادية والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون 27

تطبق أحكام المادة 279-1 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاولة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون 28

مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منحالتعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

---

27 نسخت وعوضت المادة الثانية والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846. 20 نسخت و عوضت المادة الثالثة والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري.

المادة الرابعة والعشرون 29

تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون 30

يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مقاولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

---

20 نسخت و عوضت المادة الرابعة والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847. 30 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

المادة السادسة والعشرون 31

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم

1 من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر

2 من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض

3 على إثر حوادث تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون 32

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار

المادية اللاحقة بالمركبة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة السابعة والعشرون مكررة 33

يحدد الإيراد، بصفة انتقالية إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4) أكتوبر (1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.

---

11 تم تغيير وتتميم المادة السادسة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

12 تم تغيير وتتميم المادة السابعة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

13 ثم تتميم المادة السابعة والعشرون بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984 ، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الأنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء: محمد كريم العمراني.

22

.....

.....

.....

.....

مهمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في مجال تعويضات حوادث الشغل في صرف الإيرادات الممنوحة بمقتضى قرار قضائي نتيجة حادث شغل أو ما شبه (مرض مهني، حادث دراسي)، مقابل رؤوس الأموال السابقة الدفع وذلك بمقتضى قانون رقم 85.12 الذي دخل حيز التنفيذ يوم 18 غشت 2014. حسب نص القانون، فإن كل شركات التأمين أصبحت ملزمة بإيداع الملفات الجدد (الاحكام الصادرة بعد تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية) في الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، باحتساب الرأسمال المؤسس من أجل إبلاغه للمسؤول عن أداء هذا الإيراد.

يساوي الرأسمال المؤسس المبلغ السنوي للإيراد المخصص مضروبا في السعر المقابل لعمر المستفيد في التاريخ المرجعي للحساب والمقابل لتاريخ استحقاقات الحقوق.

بعد تحديد رؤوس الأموال المؤسسة للإيرادات، يتم إشعار المسؤول عن الأداء ويتلقى في المقابل شهادة الأداء.

.....

.....

«3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني «دائم أو بدونه ؛

«4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

«في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة «للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة «في البنود 1 و2 «و3 أعلاه.

«تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.»

المادة الخامسة

ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالأتي :

	الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	10270	157310	155812	154313	152813	151315	149817	148319	146820	145322	143824	142650	141534
ابتداء من فاتح يناير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	11270	169560	167945	166330	164713	163098	161483	159869	158254	156639	155024	153792	152584
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثانية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	12270	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172457	170717	168975	167232	165926	164619
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	13270	199247	197349	195450	193551	191654	189757	187902	185963	184056	182165	180742	179319

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
10270	140417	139301	138184	137068	135952	134835	133037	131239	129442	127644	125846	124049
11270	151375	150167	148959	147751	146543	145335	143397	141459	139522	137584	135646	133708
12270	163313	162006	160700	159393	158087	156780	154690	152599	150509	148418	146328	144238
13270	177896	176473	175050	173626	172203	170780	168503	166226	163949	161672	159395	157118

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
10270	122250	120453	118597	116857	114610	112363	110115	107868	105621	103374	101126	98879
11270	131770	129833	127871	125957	123535	121113	118690	116268	113846	111424	109001	106579
12270	142147	140057	137966	135876	133263	130650	128037	125424	122811	120198	117585	114972
13270	154841	152563	150286	148009	145163	142317	139470	136624	133778	130931	128085	125239

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
10270	96632	94385	92138	89891	87644	85397	83150	80903	78656	76409
11270	104157	101735	99313	96891	94469	92047	89625	87203	84781	82359
12270	112359	109746	107134	104521	101909	99296	96683	94071	91458	88845
13270	122392	119546	116701	113855	111009	108163	105317	102471	99625	96779

المادة السادسة

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك.»

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛

- الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقادم وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*

* *

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	215580	213527	211473	209417	207365	205314	203337	201210	199158	197099	195559	194019
15000	227504	225336	223169	221000	218835	216670	214605	212340	210175	208000	206375	204750
18000	242945	240631	238316	236000	235670	233340	231010	228680	226350	224000	222250	220500
21000	262505	260004	257503	255000	252500	250000	247500	245000	242500	240000	238125	236250
24000	280005	277337	274670	272000	269330	266660	263990	261320	258650	256000	254000	252000
27000	297505	294671	291836	289000	286170	283340	280510	277680	274850	272000	269875	267750
30000	315005	312004	309003	306000	303000	300000	297000	294000	291000	288000	285750	283500
33000	332506	329338	326170	323000	319835	316670	313505	310340	307175	304000	301625	299250
36000	350006	346671	343337	340000	336670	333340	330010	326680	323350	320000	317500	315000
39000	367506	364005	360504	357000	353500	350000	346500	343000	339500	336000	333375	330750
42000	385007	381339	377671	374000	370335	366670	363005	359340	355675	352000	349250	346500
45000	402507	398672	394837	391000	387170	383340	379510	375680	371850	368000	365125	362250
48000	420007	416006	412004	408000	404000	400000	396000	392000	388000	384000	381000	378000
51000	426570	422506	418442	414375	410315	406255	402195	398135	394075	390000	386955	383910
54000	433132	429006	424879	420750	416625	412500	408375	404250	400125	396000	392910	389820
57000	439695	435506	431317	427125	422295	418745	414555	410365	406175	402000	398860	395720
60000	444945	440706	436467	432225	427985	423745	419505	415265	411025	406800	403620	400440
63000	450195	445906	441617	437325	433035	428745	424455	420165	415875	411600	408385	405170
66000	455445	451106	446767	442425	438085	433745	429405	425065	420725	416400	413150	409900
69000	460695	456306	451917	447525	443135	438745	434355	429965	425575	421200	417910	414620
72000	465946	461506	457067	452625	448185	443745	439305	434865	430425	426000	422670	419340
75000	471196	466706	462217	457725	453235	448745	444255	439765	435275	430800	427435	424070
78000	476446	471907	467367	462825	458285	453745	449205	444665	440125	435600	432200	428800
81000	480821	476240	471659	467075	462495	457915	453335	448755	444175	439600	436165	432730
84000	485196	480573	475951	471325	466705	462085	457465	452845	448225	443600	440135	436670
87000	489571	484907	480243	475575	470915	466255	461595	456935	452275	447600	444105	440610
90000	493946	489240	484534	479825	475120	470415	465710	461005	456300	451600	448070	444540
93000	498321	493574	488826	484075	479330	474585	469840	465095	460350	455600	452040	448480
96000	502696	497907	493118	488325	483525	478725	473925	469125	464325	459600	455980	452360
99000	507071	502240	497409	492575	487927	483097	478267	473437	468607	463600	459980	456360
102000	510571	505707	500843	495975	491115	486255	481395	476535	471675	466800	463155	459510
105000	514071	509174	504276	499375	494480	489585	484690	479795	474900	470000	466330	462660
108000	517571	512640	507710	502775	497845	492915	487785	483055	478125	473200	469505	465810
111000	521071	516107	511143	506175	501215	496255	491295	486335	481375	476400	472680	468960
114000	524572	519574	514576	509575	504580	499585	494590	489595	484600	479600	475855	472110
117000	528072	523041	518010	512975	507945	502915	497885	492855	487825	482800	479030	475260

478420	482210	486000	491075	496135	501195	506255	511315	516375	521443	526507	531572	120000
501820	505910	510000	515075	520435	525795	531155	536515	541875	547193	552508	557822	150000
525220	529610	534000	539075	544735	550395	556055	561715	567375	572944	578508	584073	180000
548620	553310	558000	563075	569035	574995	580955	586915	592875	598694	604508	610323	210000
572020	577010	582000	587075	593335	599595	605855	612115	618375	624444	630509	636573	240000
595420	600710	606000	611075	617635	624195	630755	637315	643875	650194	656509	662824	270000
618820	624410	630000	635075	641935	648795	655655	662515	669375	675945	682510	689074	300000
642220	648110	654000	659075	666235	673395	680555	687715	694825	701644	708459	715273	330000
665620	671810	678000	683075	690535	697995	705455	712915	720375	727445	734510	741575	360000
689020	695510	702000	707075	714835	722595	730355	738115	745875	753195	760511	767826	390000
712420	719210	726000	731075	739135	747195	755255	763315	771375	778946	786511	794076	420000
735820	742910	750000	755075	763435	771795	780155	788525	796875	804696	812511	820327	450000
759220	766610	774000	779075	787735	796395	805055	813715	822375	830446	838512	846577	480000
774820	782410	790000	795075	803975	812795	821655	830515	839375	847613	855845	864077	500000
794440	802220	810000	815205	824330	833370	842455	851540	860625	869076	877516	885957	525000
814059	822033	830008	835339	844690	853957	863266	872575	881883	890539	899188	907837	550000
884689	893356	902022	907815	917977	928048	938165	948282	958398	967804	977204	986603	640000
911080	918229	926022	935671	945314	954963	964606	974255	983898	993555	1003204	1012854	670000
934692	942027	950022	959921	969814	979713	989606	999506	1009398	1019305	1029204	1039104	700000
958305	965825	974022	984171	994314	1004463	1014606	1024756	1034898	1045055	1055205	1065355	730000
981918	989624	998022	1008421	1018814	1029214	1039606	1050006	1060398	1070805	1081205	1091605	760000
1005530	1013422	1022022	1032672	1043314	1053964	1064606	1075256	1085898	1096556	1107206	1117855	790000
1029143	1037220	1046022	1056922	1067814	1078714	1089606	1100506	1111398	1122306	1133206	1144106	820000
1052756	1061018	1070022	1081172	1092314	1103464	1114606	1125756	1136898	1148056	1159206	1170356	850000
1076369	1084816	1094022	1105422	1116814	1128214	1139606	1151006	1162398	1173806	1185207	1196607	880000
1099981	1108614	1118022	1129672	1141314	1152964	1164606	1176256	1187898	1199557	1211207	1222857	910000
1123594	1132412	1142022	1153922	1165814	1177714	1189606	1201506	1213398	1225307	1237207	1249108	940000
1147207	1156210	1166022	1178172	1190314	1202464	1214606	1226756	1238898	1251057	1263208	1275358	970000
1170820	1180008	1190022	1202422	1214814	1227214	1239606	1252006	1264398	1276808	1289208	1301609	1000000

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
14270	192479	190939	189400	187860	186320	184780	182316	179853	177389	174925	172461	169998
15000	203125	201500	199875	198250	196625	195000	192400	189800	187200	184600	182000	179400
18000	218750	217000	215250	213500	211750	210000	207200	204400	201600	198800	196000	193200
21000	234375	232500	230625	228750	226875	225000	222000	219000	216000	213000	210000	207000
24000	250000	248000	246000	244000	242000	240000	236800	233600	230400	227200	224000	220800
27000	265625	263500	261375	259250	257125	255000	251600	248200	244800	241400	238000	234600
30000	281250	279000	276750	274500	272250	270000	266400	262800	259200	255600	252000	248400
33000	296875	294500	292125	289750	287375	285000	281200	277400	273600	269800	266000	262200
36000	312500	310000	307500	305000	302500	300000	296000	292000	288000	284000	280000	276000
39000	328125	325500	322875	320250	317625	315000	310800	306600	302400	298200	294000	289800
42000	343750	341000	338250	335500	332750	330000	325600	321200	316800	312400	308000	303600
45000	359375	356500	353625	350750	347875	345000	340400	335800	331200	326600	322000	317400
48000	375000	372000	369000	366000	363000	360000	355200	350400	345600	340800	336000	331200
51000	390865	387820	374775	371730	368686	365625	360750	355875	351000	346125	341250	336375
54000	386730	383640	380550	377460	374370	371250	366300	361350	356400	351450	346500	341550
57000	392580	389440	386300	383160	380020	376875	371850	366825	361800	356775	351750	346725
60000	397260	394080	390900	387720	384540	381375	376290	371205	366120	361035	355950	350865
63000	401955	398740	395525	392310	389095	385875	380730	375585	370440	365295	360150	355005
66000	406650	403400	400150	396900	393650	390375	385170	379965	374760	369555	364350	369145
69000	411330	408040	404750	401460	398170	394875	389610	384345	379080	373815	368550	363285
72000	416010	412680	409350	406020	402690	399375	394050	388725	383400	378075	372750	367425
75000	420705	417340	413975	410610	407245	403875	398490	393105	387720	382335	376950	371565
78000	425400	422000	418600	415200	411800	408375	402930	397485	392040	386595	381150	375705
81000	429295	425860	422425	418990	415555	412125	406630	401135	395640	390145	384650	379155
84000	433205	429740	426275	422810	419345	415876	410330	404785	399240	393695	388150	382605
87000	437115	433620	430125	426630	423135	419625	414030	408435	402840	397245	391650	386055
90000	441010	437480	433950	430420	426890	423375	417730	412085	406440	400795	395150	389505
93000	444920	441360	437800	434240	430680	427129	421430	415735	410040	404345	398650	392955
96000	448740	445120	441500	437880	434260	430875	425130	419385	413640	407895	402150	396405
99000	452740	449120	445500	441880	438260	434625	428830	423035	417240	411445	405650	399855
102000	455865	452220	448875	444930	441285	437625	431790	425955	420120	414285	408450	402615
105000	458990	455320	451650	447980	444310	440625	434750	428875	423000	417125	411250	405375
108000	462115	458420	454725	451030	447335	443625	437710	431795	425880	419965	414050	408135
111000	465240	461520	457800	454080	450360	446625	440670	434715	428760	422805	416850	410895
114000	468365	464620	460875	457130	453385	449625	443670	437715	431760	425805	419850	413815
117000	471490	467720	463950	460180	456410	452625	446590	440555	434520	428485	422450	416415

419175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	459470	463260	467050	470840	474630	120000
439875	446250	452625	459000	465375	471750	478125	482120	486060	490000	493940	497880	150000
460575	467250	473925	480600	487275	493950	500625	504770	508860	512950	517040	521130	180000
481275	488250	495225	502200	509175	516150	523125	527420	531660	535900	540140	544380	210000
501975	509250	516525	523800	531075	538350	546625	550070	554460	558850	563240	567630	240000
522675	530250	537825	545400	552975	560550	568125	572720	577260	581800	586340	590880	270000
543375	551250	559125	567000	574875	582750	590625	595370	600060	604750	609440	614130	300000
564075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	618020	632860	627700	632540	637380	330000
584775	593250	601725	610200	618675	627150	635625	640670	645660	650650	655640	660630	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	663320	668460	673600	678740	683880	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	685970	691260	696550	701840	707130	420000
646875	656250	665625	675000	684375	693750	703125	708620	714060	719500	724940	730380	450000
667575	677250	686925	696600	706275	715950	725625	731270	736860	742450	748040	759630	480000
681375	691250	701125	711000	720875	730750	740625	746370	752060	757750	763440	769130	500000
698625	708750	718875	729000	739125	749250	759375	765265	771100	776940	782770	788605	525000
715881	726257	736632	747007	757382	767757	778132	784168	790147	796125	802102	808081	550000
777993	789269	800545	811819	823095	834369	845645	852205	858703	865199	871695	878193	640000
798699	810269	821846	833422	851276	856569	868145	875302	882459	889609	896766	903923	670000
819399	831269	843146	855022	873339	878769	890645	897988	905330	912665	920008	927350	700000
840100	852269	864446	876622	895402	900969	913145	920673	928201	935721	943249	950777	730000
860800	873269	885746	898222	917464	923169	935645	943359	951072	958778	966491	974204	760000
881500	894269	907046	919823	939527	945368	958145	966044	973943	981834	989733	997632	790000
902200	915269	928346	941423	961590	967568	980645	988730	996814	1004890	1012975	1021059	820000
922900	936269	949646	963023	983653	989768	1003145	1011415	1019685	1027947	1036216	1044486	850000
943600	957269	970946	984623	1005716	1011968	1025645	1034101	1042556	1051003	1059458	1067913	880000
964300	978269	992246	1006223	1027778	1034168	1048145	1056786	1065427	1074059	1082700	1091341	910000
985001	999269	1013546	1027823	1049841	1056368	1070645	1079472	1088298	1097115	1105942	1114768	940000
1005701	1020269	1034846	1049423	1071904	1078568	1093145	1102157	1111169	1120172	1129183	1138195	970000
1026401	1041269	1056146	1071023	1093967	1100768	1115645	1124843	1134040	1143228	1152425	1161622	1000000

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
14270	167534	165070	162606	160143	157063	153983	150904	147824	144744	141665	138585	135505
15000	176800	174200	171600	169000	165750	162500	159250	156000	152750	149500	146250	143000
18000	190400	187600	184800	182000	178500	175000	171500	168000	164500	161000	157500	154000
21000	204000	201000	198000	195000	191250	187500	183750	180000	176250	172500	168750	165000
24000	217600	214400	211200	208000	204000	200000	196000	192000	188000	184000	180000	176000
27000	231200	227800	224400	221000	216750	212500	208250	204000	199750	195500	191250	187000
30000	244800	241200	237600	234000	229500	225000	220500	216000	211500	207000	202500	198000
33000	258400	254600	250800	247000	242250	237500	232750	228000	223250	218500	213750	209000
36000	272000	268000	264000	260000	255000	250000	245000	240000	235000	230000	225000	220000
39000	285600	281400	277200	273000	267750	262500	257250	252000	246750	241500	236250	231000
42000	299200	294800	290400	286000	280500	275000	269500	264000	258500	253000	247500	242000
45000	312800	308200	303600	299000	293250	287500	281750	276000	270250	264500	258750	253000
48000	326400	321600	316800	312000	306000	300000	294000	288000	282000	276000	270000	264000
51000	331500	326625	321750	316875	310785	304695	298605	292515	286425	280335	274245	268155
54000	336600	331650	326700	321750	315565	309380	303195	297010	290725	284640	278455	272270
57000	341700	336675	331650	326625	320345	314065	307785	301505	295225	288945	282665	276385
60000	345780	340695	335610	330525	324170	317815	311460	305105	298750	292395	286040	279685
63000	349860	344715	339570	334425	327995	321565	315135	308705	302275	295845	289415	282985
66000	353940	348735	343530	338325	331820	325315	318810	312305	305800	299295	292790	286285
69000	358020	352755	347490	342225	335645	329065	322485	315905	309325	302745	296185	289585
72000	362100	356775	351450	346125	339470	332815	326160	319505	312850	306195	299540	292885
75000	366180	360795	355410	350025	343295	336565	329835	323105	316375	309645	302915	296185
78000	370260	364815	359370	353925	347120	340315	333510	326705	319900	313095	306290	299485
81000	373660	368165	362670	357175	350310	343445	336580	329715	322850	315985	309120	302255
84000	377000	371515	365970	360425	353495	346565	339635	332705	325775	318845	311915	304985
87000	380460	374865	369270	363675	356685	349695	342705	335715	328725	321735	314745	307755
90000	383860	378215	372570	366925	359870	352815	345760	338705	331650	324595	317540	310485
93000	387260	381665	375870	370175	363060	355945	348830	341715	334600	327485	320370	313255
96000	390660	384915	379170	373425	366245	359065	351885	344705	337525	330345	323165	315985
99000	394060	388265	382470	376675	369435	362195	354955	347715	340475	333235	325995	318755
102000	396780	390945	385110	379275	371935	364695	357405	350115	342825	335535	328245	320955
105000	399500	393625	387750	381875	374535	367195	359855	352515	345175	337835	330495	323155
108000	402220	396305	390390	384475	377085	369695	362305	354915	347525	340135	332745	325355
111000	404940	398985	393030	387075	379635	372195	364755	357315	349875	342435	334995	327555
114000	407780	401745	396710	389675	382185	374695	367205	359715	352225	344735	337245	329755
117000	410380	404345	398310	392275	384735	377195	369655	362115	354575	347035	339695	331925

334125	341570	349185	356800	364415	372050	379645	387250	394875	400950	407025	413100	120000
350625	358370	366285	374350	382415	390650	398545	406500	414375	420750	427125	433500	150000
367125	375170	383385	391900	400415	409250	417445	425950	433875	440550	447225	453900	180000
383625	391970	400485	409450	418415	427850	436345	445300	453375	460350	467325	474300	210000
400125	408770	417585	427000	436415	446450	455245	464650	472875	480150	487425	494700	240000
416625	425570	434685	444550	454415	465050	474145	484000	492375	499950	507525	515100	270000
433125	442370	451785	462100	472415	483650	493045	503350	511875	519750	527625	535500	300000
449625	459170	468885	479650	490415	502250	511945	522700	531375	539550	547725	555900	330000
466125	475970	485985	497200	508415	520850	530045	542050	550875	559350	567825	576300	360000
482625	492770	503085	514750	526415	539450	549745	561400	570375	579150	587925	596700	390000
499125	509570	520185	532300	544415	558050	568645	580750	589875	598950	608025	617100	420000
515625	526370	537285	549850	562415	576650	587545	600100	609375	618750	628125	637500	450000
532125	543170	554385	567400	580415	595250	606445	619450	628875	638550	648225	657900	480000
543125	554370	565785	579100	592415	607650	619045	632350	641875	651750	661625	671500	500000
556875	568405	580110	593760	607415	623035	634720	648360	658125	668250	678375	688500	525000
570630	582445	594438	608427	622417	638423	650395	664374	674381	684757	695131	705507	550000
620140	632980	646013	661215	676420	693814	706826	722018	732893	744169	755443	766719	640000
636640	651107	665582	680049	694516	708984	723458	737925	752393	763334	775546	787116	670000
653140	667982	682832	697674	712516	727359	742208	757050	771893	783117	795646	807516	700000
669640	684857	700082	715299	730516	745733	760958	776175	791393	802901	815746	827915	730000
686140	701732	717332	732924	748516	764108	779708	795300	810893	822685	835846	848315	760000
702640	718607	734582	750549	766516	782483	798458	814425	830393	842468	855946	868715	790000
719140	735482	751832	768174	784516	800858	817208	833550	849893	862252	876046	889115	820000
735640	752357	769082	785799	802516	819233	835958	852676	869393	882035	896146	909515	850000
752140	769232	786332	803424	820516	837608	854709	871801	888893	901819	916246	929915	880000
768640	786107	803582	821049	838516	855983	873459	890926	908393	921602	936347	950315	910000
785140	802982	820832	838674	856516	874358	892209	910051	927893	941386	956447	970715	940000
801640	819857	838082	856299	874516	892733	910959	929176	947393	961170	976547	991115	970000
818140	836732	855333	873924	892516	911108	929709	948301	966893	980953	996647	1011515	1000000

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
14270	132426	129346	126267	123188	120109	117030	113950	110871	107792	104712
15000	139750	136500	133251	130002	126752	123502	120253	117003	113754	110504
18000	150500	147000	142295	138825	135355	131885	128415	124945	121474	118004
21000	161250	157500	153751	150002	146252	142503	138753	135004	131254	127505
24000	172000	168000	164001	160002	156002	152003	148003	144004	140004	136005
27000	182750	178500	174252	170002	165753	161503	157254	153004	148755	144505
30000	193500	189000	184502	180002	175503	171003	166504	162004	157505	153005
33000	204250	199500	194752	190002	185253	180503	175754	171005	166255	161506
36000	215000	210000	205002	200002	195003	190004	185004	180005	175005	170006
39000	225750	220500	215252	210003	204753	199504	194254	189005	183756	178506
42000	236500	231000	225502	220003	214503	209004	203505	198005	192506	187007
45000	247250	241500	235752	230003	224253	218504	212755	207006	201256	195507
48000	258000	252000	246002	240003	234004	228004	222005	216006	210007	204007
51000	262065	255975	249846	243753	237660	231567	225474	219381	213288	207195
54000	266085	259900	253690	247503	241316	235129	228943	222756	216569	210382
57000	270105	263825	257534	251253	244973	238692	232412	226131	219851	213570
60000	273330	266975	260609	254253	247898	241542	235187	228831	222476	216120
63000	276555	270125	263684	257253	250823	244392	237962	231531	225101	218670
66000	279780	273275	266759	260253	253748	247242	240737	234231	227726	221220
69000	283005	276425	269834	263253	256673	250092	243512	236931	230351	223770
72000	286230	279575	272909	266253	259598	252942	246287	239631	232976	226321
75000	289455	282725	275984	269253	262523	255792	249062	242331	235601	228871
78000	292680	285875	279059	272253	265448	258642	251837	245032	238226	231421
81000	295390	288525	281621	274753	267885	261017	254150	247282	240414	233546
84000	298055	291125	284184	277253	270323	263393	256462	249532	242601	235671
87000	300765	293775	286746	279753	272760	265768	258775	251782	244789	237796
90000	303430	296375	289309	282253	275198	268143	261087	254032	246976	239921
93000	306140	299025	291871	284753	277636	270518	263400	256282	249164	242046
96000	308805	301625	294434	287253	280073	272893	265712	258532	251352	244171
99000	311515	304275	296996	289753	282511	275268	268025	260782	253539	246296
102000	313665	306375	299046	291754	284461	277168	269875	262582	255289	247996
105000	315815	308475	301096	293754	286411	279068	271725	264382	257039	249696
108000	317965	310575	303146	295754	288361	280968	273575	266182	258789	251396
111000	320115	312675	305196	297754	290311	282868	275425	267982	260539	253096
114000	322265	314775	307246	299754	292261	284768	277275	269782	262289	254797
117000	324415	316875	309296	301754	294211	286668	279125	271582	264039	256497

258197	265789	273382	280975	288568	296161	303754	311346	318725	326340	**120000**
270947	278915	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	**150000**
283698	292040	300383	308726	317069	325411	333754	342097	350525	358740	**180000**
296448	305166	313883	322601	331319	340037	348754	357472	366425	374940	**210000**
309198	318291	327384	336476	345569	354662	363754	372847	382325	391140	**240000**
321949	331417	340884	350352	359819	369287	378755	388222	398225	407340	**270000**
334699	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403597	414125	423510	**300000**
347425	357642	367858	378075	388292	398509	408726	418942	430025	439740	**330000**
360200	370793	381385	391978	402570	413163	423755	434348	445925	455940	**360000**
372951	383918	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	**390000**
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465098	477725	488940	**420000**
398452	410169	421886	433604	445321	457038	468756	480473	493625	504540	**450000**
411202	423294	435387	447479	459571	471664	483756	495848	509525	520740	**480000**
419702	432045	444387	456729	469071	481414	493756	506098	520125	531540	**500000**
430330	442985	455639	468294	480949	493604	506259	518913	533295	545000	**525000**
440957	453925	466892	479859	492827	505794	518761	531728	546465	558459	**550000**
479216	493308	507401	521493	535586	549678	563770	577863	593878	606913	**640000**
491966	506434	520901	535368	549836	564303	578771	593238	607705	622173	**670000**
504717	519559	534402	549244	564086	578928	593771	608613	623455	638298	**700000**
517467	532685	547902	563119	578336	593554	608771	623988	639205	654423	**730000**
530218	545810	561402	576994	592587	608179	623771	639363	654955	670548	**760000**
542968	558935	574903	590870	606837	622804	638771	654738	670706	686673	**790000**
555719	572061	588403	604745	621087	637429	653771	670114	686456	702798	**820000**
568469	585186	601903	618620	635337	652055	668772	685489	702206	718923	**850000**
581220	598312	615404	632496	649588	666680	683772	700864	717956	735048	**880000**
593970	611437	628904	646371	663838	681305	698772	716239	733706	751173	**910000**
606721	624562	642404	660246	678088	695930	713772	731614	749456	767298	**940000**
619471	637688	655905	674122	692339	710555	728772	746989	765206	783423	**970000**
632221	650813	669405	687997	706589	725181	743773	762364	780956	799548	**1000000**

.....
..

الظهير الشريف رقم 1.84.177

الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك القانون كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 70.24

الصيغة الرسمية لهذا القانون المنشورة في الجريدة الرسمية

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك كما تغييره

وتتميمه بموجب القانون رقم 270.24

الحمد لله وحده

الطابع الشريف بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 19 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الباب الأول:

أحكام عامة

المادة الأولى 3

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير مركبة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 31423) أكتوبر 2002) كما تم

تغييره

.930 الجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405 (103) أكتوبر (1984) ص

842 الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 (29) يناير (2026) ص

تم تغيير وتتميم المادة الأولى أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.02 صادر في شعبان - 1447 (22) يناير (2026) الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 (22) يناير (2026) ص 843

2

وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية، أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.

المادة الأولى مكررة

يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون

الأجر: الأجر الصافية من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة ادناه.

ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد

الكسب المهني
الكسب الذي تحصل عليه المصاب صافيا من الضريبة مقابل مزاولته النشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضي أجره الجديد

خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.

ثم تتميم المادة الأولى بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847.

3

القسم الثاني:

التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة الثالثة 7

الطلب الدراسات والشؤون القانونية

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب

أ) في حالة عجز مؤقت عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.

لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.

يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، وقسمة الناتج على عدد أيام السنة

ب) في حالة عجز بدني دائم التعويض عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن عجز

المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

تم تغيير وتتميم المادة الثالثة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843

القسم الثالث:

التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة الرابعة

إذا نتج عن الحادثة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

الزوج: ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده إذا تعددت الأرامل استحقت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه) :

الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين: ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

يحدد بنص تنظيمي المبلغ الأدنى المصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.

تم تغيير وتتميم المادة الرابعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843.

الباب الثالث:

قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

قسم تمهيدي الشواهد الطبية

المادة الرابعة مكررة

يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:

1- شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة

2 - شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية الأولية:

3 شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني دائم أو بدونه

4- شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه

تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.

تم تتميم المادة الرابعة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847.

7

القسم الأول: تعويض المصاب

المادة الخامسة 10

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار

العناصر التالية:

-1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه ادناه "ب"

رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب".

وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار من المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية:

رأس المال المعتمد = رأس المال 1 + (اجر المصاب - الأجر 1) / (الأجر 2 - الأجر 1) × (رأس المال 2 - رأس المال 1)

بحيث يكون

الأجر 1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.

الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب

رأس المال :1 : هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال 2 هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب

2 - نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المحدد بنص تنظيمي على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال المعتمد أقل من خمس (5/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند 1 أعلاه.

---

10 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843

المادة السادسة 11

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني. ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه

المادة السابعة 12

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس

المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب باعتبار الأجر أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة الثامنة 13

إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة الباكالوريا أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة

ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بعد حصوله على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة

---

11 تم تغيير وتتميم المادة السادسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

12 تم تغيير وتتميم المادة السابعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

13 ثم تغيير وتتميم المادة الثامنة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

ثلاثة أمثال للمبلغ الأنف الذكر إذا كان المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة التاسعة 14

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.

المادة العاشرة 15

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

1) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر

للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر

أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه

ب الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (1) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10 % إذا كان مهما جدا :

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

---

14 -تم تغيير وتتميم المادة التاسعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844 15 تم تغيير وتتميم المادة العاشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844.

إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية : 5 % من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 10% إذا كان مهما و 15 % إذا كان مهما جدا :

إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 30 % إذا كان مهما و 35 % إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت

نسبة العجز البدني الدائم 10 % يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع

د العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية

- تعجيل الإحالة إلى التقاعد : 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

فقدان أهلية الترقي 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة

المهنية 10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

انقطاعا نهائيا: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

انقطاعا شبه نهائي: 15% من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

11

القسم الثاني:

تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة الحادية عشرة 16

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المائوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصابة

1- الزوج ..... 25% ،

وإذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40%

و الذي يقسم عليهن بالتساوي

2 - الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر... 25%

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة 20%

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة 15%

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر 10%

ه الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان معها القيام بسد حاجياتهما و ذلك دون اعتبار السن ..... 30 %

3- الأصول لكل من الأب والأم..... 10%

إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته

30 %، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.

4- المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه، الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد ..... %10.

---

16 ثم تغيير وتتميم المادة الحادية عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844.

5- الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك ..... 15% للجميع

تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب.

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في (د) من البند 2 والبنود 3 و 4 و 5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة الثانية عشرة

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و 2 و 3 و 4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الثالثة عشرة 17

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الرابعة عشرة 18

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6) مارس 2014 .

1- تم تغيير وتتميم المادة الثالثة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845. 1 تم تغيير وتتميم المادة الرابعة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

الباب الرابع:

كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة 19

الطلب الدراسات والشؤون القانونية

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه

1) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد، ثلث (3/1) مبلغ التعويض المستحق للمصاب، و يرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959)، كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشر بعده.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع (4/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال

المادة السادسة عشرة 20

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

---

19 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845 20 ثم تغيير وتتميم المادة السادسة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة -21-

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاولة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم

السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة -22-

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا ، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاولة أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.

ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني - عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض التالي بيانها :

21 نسخت وعوضت المادة السابعة عشرة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

---

22 تم تغيير وتتميم المادة الثامنة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

15

نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال

وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني

نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية

غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار .

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقاولة المؤمنة باتفاق مشترك في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل

أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقاولة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقاولة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك يمكن للمقاولة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقاولة التأمين تلقائيا بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

16

وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مقاولة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقاولة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مقاولة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة 23

يجب على مقاولة التأمين أن تقوم خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقاولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مقاولة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لتوصله بمقترحالتعويض بقبوله أو رفضه المبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقاولة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين

يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.

---

20 تم تغيير وتتميم المادة التاسعة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

17

المادة العشرون 24

يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم الى مقاولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه.

وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة العشرون مكررة 25

لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة

المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم

الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.

الباب السادس

التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون 26

إذا لم تدفع مقاولة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% و لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

---

24 نسخت و عوضت المادة العشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

25 تم تتميم المادة العشرون بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847

26 ثم تغيير وتتميم المادة الحادية والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون 27

تطبق أحكام المادة 279-1 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاولة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون 28

مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

---

27 نسخت وعوضت المادة الثانية والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24

السالف الذكر، ص 846. 20 نسخت و عوضت المادة الثالثة والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري.

المادة الرابعة والعشرون 29

تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون 30

يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مقاولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

---

20 نسخت و عوضت المادة الرابعة والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847. 30 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

المادة السادسة والعشرون -31-

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم

1 - من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر

2 - من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض

3 - على إثر حوادث تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون 32

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار

المادية اللاحقة بالمركبة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة السابعة والعشرون مكررة -33-

يحدد الإيراد، بصفة انتقالية إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4) أكتوبر (1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.

---

11 تم تغيير وتتميم المادة السادسة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

12 تم تغيير وتتميم المادة السابعة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

13 ثم تتميم المادة السابعة والعشرون بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847

21

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984 ، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الأنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء: محمد كريم العمراني.

22

.....
...

«3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني «دائم أو بدونه ؛

«4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

«في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة «للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة «في البنود 1 و2 «و3 أعلاه.

«تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.»

المادة الخامسة

ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي :

	الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	10270	157310	155812	154313	152813	151315	149817	148319	146820	145322	143824	142650	141534
ابتداء من فاتح يناير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	11270	169560	167945	166330	164713	163098	161483	159869	158254	156639	155024	153792	152584
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثانية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	12270	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172467	170717	168975	167232	165926	164619
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	13270	199247	197349	195450	193551	191654	189757	187902	185963	184066	182165	180742	179319

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
10270	140417	139301	138184	137068	135952	134835	133037	131239	129442	127644	125846	124049
11270	151375	150167	148959	147751	146543	145335	143397	141459	139522	137584	135646	133708
12270	163313	162006	160700	159393	158087	156780	154690	152599	150509	148418	146328	144238
13270	177896	176473	175050	173626	172203	170780	168503	166226	163949	161672	159395	157118

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
10270	122250	120453	118597	116857	114610	112363	110115	107868	105621	103374	101126	98879
11270	131770	129833	127871	125957	123535	121113	118690	116268	113846	111424	109001	106579
12270	142147	140057	137966	135876	133263	130650	128037	125424	122811	120198	117585	114972
13270	154841	152563	150286	148009	145163	142317	139470	136624	133778	130931	128085	125239

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
10270	96632	94385	92138	89891	87644	85397	83150	80903	78656	76409
11270	104157	101735	99313	96891	94469	92047	89625	87203	84781	82359
12270	112359	109746	107134	104521	101909	99296	96683	94071	91458	88845
13270	122392	119546	116701	113855	111009	108163	105317	102471	99625	96779

المادة السادسة

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في «حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك.»

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛

- الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقادم وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*

* *

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	215580	213527	211473	209417	207365	205314	203337	201210	199158	197099	195559	194019
15000	227504	225336	223169	221000	218835	216670	214605	212340	210175	208000	206375	204750
18000	242945	240631	238316	236000	235670	233340	231010	228680	226350	224000	222250	220500
21000	262505	260004	257503	255000	252500	250000	247500	245000	242500	240000	238125	236250
24000	280005	277337	274670	272000	269330	266660	263990	261320	258650	256000	254000	252000
27000	297505	294671	291836	289000	286170	283340	280510	277680	274850	272000	269875	267750
30000	315005	312004	309003	306000	303000	300000	297000	294000	291000	288000	285750	283500
33000	332506	329338	326170	323000	319835	316670	313505	310340	307175	304000	301625	299250
36000	350006	346671	343337	340000	336670	333340	330010	326680	323350	320000	317500	315000
39000	367506	364005	360504	357000	353500	350000	346500	343000	339500	336000	333375	330750
42000	385007	381339	377671	374000	370335	366670	363005	359340	355675	352000	349250	346500
45000	402507	398672	394837	391000	387170	383340	379510	375680	371850	368000	365125	362250
48000	420007	416006	412004	408000	404000	400000	396000	392000	388000	384000	381000	378000
51000	426570	422506	418442	414375	410315	406255	402195	398135	394075	390000	386955	383910
54000	433132	429006	424879	420750	416625	412500	408375	404250	400125	396000	392910	389820
57000	439695	435506	431317	427125	422295	418745	414555	410365	406175	402000	398860	395720
60000	444945	440706	436467	432225	427985	423745	419505	415265	411025	406800	403620	400440
63000	450195	445906	441617	437325	433035	428745	424455	420165	415875	411600	408385	405170
66000	455445	451106	446767	442425	438085	433745	429405	425065	420725	416400	413150	409900
69000	460695	456306	451917	447525	443135	438745	434355	429965	425575	421200	417910	414620
72000	465946	461506	457067	452625	448185	443745	439305	434865	430425	426000	422670	419340
75000	471196	466706	462217	457725	453235	448745	444255	439765	435275	430800	427435	424070
78000	476446	471907	467367	462825	458285	453745	449205	444665	440125	435600	432200	428800
81000	480821	476240	471659	467075	462495	457915	453335	448755	444175	439600	436165	432730
84000	485196	480573	475951	471325	466705	462085	457465	452845	448225	443600	440135	436670
87000	489571	484907	479825	475575	470915	466255	461595	456935	452275	447600	444105	440610
90000	493946	489240	484534	479825	475120	470415	465710	461005	456300	451600	448070	444540
93000	498321	493574	488826	484075	479330	474585	469840	465095	460350	455600	452040	448480
96000	502696	497907	493118	488325	483525	478725	473925	469125	464325	459600	455980	452360
99000	507071	502240	497409	492575	487927	483097	478267	473437	468607	463600	459980	456360
102000	510571	505707	500843	495975	491115	486255	481395	476535	471675	466800	463155	459510
105000	514071	509174	504276	499375	494480	489585	484690	479795	474900	470000	466330	462660
108000	517571	512640	507710	502775	497845	492915	487785	483055	478125	473200	469505	465810
111000	521071	516107	511143	506175	501215	496255	491295	486335	481375	476400	472680	468960
114000	524572	519574	514576	509575	504580	499585	494590	489595	484600	479600	475855	472110
117000	528072	523041	518010	512975	507945	502915	497885	492855	487825	482800	479030	475260

478420	482210	486000	491075	496135	501195	506255	511315	516375	521443	526507	531572	120000
501820	505910	510000	515075	520435	525795	531155	536515	541875	547193	552508	557822	150000
525220	529610	534000	539075	544735	550395	556055	561715	567375	572944	578508	584073	180000
548620	553310	558000	563075	569035	574995	580955	586915	592875	598694	604508	610323	210000
572020	577010	582000	587075	593335	599595	605855	612115	618375	624444	630509	636573	240000
595420	600710	606000	611075	617635	624195	630755	637315	643875	650194	656509	662824	270000
618820	624410	630000	635075	641935	648795	655655	662515	669375	675945	682510	689074	300000
642220	648110	654000	659075	666235	673395	680555	687715	694825	701644	708459	715273	330000
665620	671810	678000	683075	690535	697995	705455	712915	720375	727445	734510	741575	360000
689020	695510	702000	707075	714835	722595	730355	738115	745875	753195	760511	767826	390000
712420	719210	726000	731075	739135	747195	755255	763315	771375	778946	786511	794076	420000
735820	742910	750000	755075	763435	771795	780155	788525	796875	804696	812511	820327	450000
759220	766610	774000	779075	787735	796395	805055	813715	822375	830446	838512	846577	480000
774820	782410	790000	795075	803975	812795	821655	830515	839375	847613	855845	864077	500000
794440	802220	810000	815205	824330	833370	842455	851540	860625	869076	877516	885957	525000
814059	822033	830008	835339	844690	853957	863266	872575	881883	890539	899188	907837	550000
884689	893356	902022	907815	917977	928048	938165	948282	958398	967804	977204	986603	640000
911080	918229	926022	935671	945314	954963	964606	974255	983898	993555	1003204	1012854	670000
934692	942027	950022	959921	969814	979713	989606	999506	1009398	1019305	1029204	1039104	700000
958305	965825	974022	984171	994314	1004463	1014606	1024756	1034898	1045055	1055205	1065355	730000
981918	989624	998022	1008421	1018814	1029214	1039606	1050006	1060398	1070805	1081205	1091605	760000
1005530	1013422	1022022	1032672	1043314	1053964	1064606	1075256	1085898	1096556	1107206	1117855	790000
1029143	1037220	1046022	1056922	1067814	1078714	1089606	1100506	1111398	1122306	1133206	1144106	820000
1052756	1061018	1070022	1081172	1092314	1103464	1114606	1125756	1136898	1148056	1159206	1170356	850000
1076369	1084816	1094022	1105422	1116814	1128214	1139606	1151006	1162398	1173806	1185207	1196607	880000
1099981	1108614	1118022	1129672	1141314	1152964	1164606	1176256	1187898	1199557	1211207	1222857	910000
1123594	1132412	1142022	1153922	1165814	1177714	1189606	1201506	1213398	1225307	1237207	1249108	940000
1147207	1156210	1166022	1178172	1190314	1202464	1214606	1226756	1238898	1251057	1263208	1275358	970000
1170820	1180008	1190022	1202422	1214814	1227214	1239606	1252006	1264398	1276808	1289208	1301609	1000000

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
14270	192479	190939	189400	187860	186320	184780	182316	179853	177389	174925	172461	169998
15000	203125	201500	199875	198250	196625	195000	192400	189800	187200	184600	182000	179400
18000	218750	217000	215250	213500	211750	210000	207200	204400	201600	198800	196000	193200
21000	234375	232500	230625	228750	226875	225000	222000	219000	216000	213000	210000	207000
24000	250000	248000	246000	244000	242000	240000	236800	233600	230400	227200	224000	220800
27000	265625	263500	261375	259250	257125	255000	251600	248200	244800	241400	238000	234600
30000	281250	279000	276750	274500	272250	270000	266400	262800	259200	255600	252000	248400
33000	296875	294500	292125	289750	287375	285000	281200	277400	273600	269800	266000	262200
36000	312500	310000	307500	305000	302500	300000	296000	292000	288000	284000	280000	276000
39000	328125	325500	322875	320250	317625	315000	310800	306600	302400	298200	294000	289800
42000	343750	341000	338250	335500	332750	330000	325600	321200	316800	312400	308000	303600
45000	359375	356500	353625	350750	347875	345000	340400	335800	331200	326600	322000	317400
48000	375000	372000	369000	366000	363000	360000	355200	350400	345600	340800	336000	331200
51000	380865	377820	374775	371730	368686	365625	360750	355875	351000	346125	341250	336375
54000	386730	383640	380550	377460	374370	371250	366300	361350	356400	351450	346500	341550
57000	392580	389440	386300	383160	380020	376875	371850	366825	361800	356775	351750	346725
60000	397260	394080	390900	387720	384540	381375	376290	371205	366120	361035	355950	350865
63000	401955	398740	395525	392310	389095	385875	380730	375585	370440	365295	360150	355005
66000	406650	403400	400150	396900	393650	390375	385170	379965	374760	369555	364350	369145
69000	411330	408040	404750	401460	398170	394875	389610	384345	379080	373815	368550	363285
72000	416010	412680	409350	406020	402690	399375	394050	388725	383400	378075	372750	367425
75000	420705	417340	413975	410610	407245	403875	398490	393105	387720	382335	376950	371565
78000	425400	422000	418600	415200	411800	408375	402930	397485	392040	386595	381150	375705
81000	429295	425860	422425	418990	415555	412125	406630	401135	395640	390145	384650	379155
84000	433205	429740	426275	422810	419345	415876	410330	404785	399240	393695	388150	382605
87000	437115	433620	430125	426630	423135	419625	414030	408435	402840	397245	391650	386055
90000	441010	437480	433950	430420	426890	423375	417730	412085	406440	400795	395150	389505
93000	444920	441360	437800	434240	430680	427129	421430	415735	410040	404345	398650	392955
96000	448740	445120	441500	437880	434260	430875	425130	419385	413640	407895	402150	396405
99000	452740	449120	445500	441880	438260	434625	428830	423035	417240	411445	405650	399855
102000	455865	452220	448875	444930	441285	437625	431790	425955	420120	414285	408450	402615
105000	458990	455320	451650	447980	444310	440625	434750	428875	423000	417125	411250	405375
108000	462115	458420	454725	451030	447335	443625	437710	431795	425880	419965	414050	408135
111000	465240	461520	457800	454080	450360	446625	440670	434715	428760	422805	416850	410895
114000	468365	464620	460875	457130	453385	449625	443670	437715	431760	425805	419850	413815
117000	471490	467720	463950	460180	456410	452625	446590	440555	434520	428485	422450	416415

419175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	459470	463260	467050	470840	474630	120000
439875	446250	452625	459000	465375	471750	478125	482120	486060	490000	493940	497880	150000
460575	467250	473925	480600	487275	493950	500625	504770	508860	512950	517040	521130	180000
481275	488250	495225	502200	509175	516150	523125	527420	531660	535900	540140	544380	210000
501975	509250	516525	523800	531075	538350	546625	550070	554460	558850	563240	567630	240000
522675	530250	537825	545400	552975	560550	568125	572720	577260	581800	586340	590880	270000
543375	551250	559125	567000	574875	582750	590625	595370	600060	604750	609440	614130	300000
564075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	618020	622860	627700	632540	637380	330000
584775	593250	601725	610200	618675	627150	635625	640670	645660	650650	655640	660630	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	663320	668460	673600	678740	683880	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	685970	691260	696550	701840	707130	420000
646875	656250	665625	675000	684375	693750	703125	708620	714060	719500	724940	730380	450000
667575	677250	686925	696600	706275	715950	725625	731270	736860	742450	748040	759630	480000
681375	691250	701125	711000	720875	730750	740625	746370	752060	757750	763440	769130	500000
698625	708750	718875	729000	739125	749250	759375	765265	771100	776940	782770	788605	525000
715881	726257	736632	747007	757382	767757	778132	784168	790147	796125	802102	808081	550000
777993	789269	800545	811819	823095	834369	845645	852205	858703	865199	871695	878193	640000
798699	810269	821846	833422	851276	856569	868145	875302	882459	889609	896766	903923	670000
819399	831269	843146	855022	873339	878769	890645	897988	905330	912665	920008	927350	700000
840100	852269	864446	876622	895402	900969	913145	920673	928201	935721	943249	950777	730000
860800	873269	885746	898222	917464	923169	935645	943359	951072	958778	966491	974204	760000
881500	894269	907046	919823	939527	945368	958145	966044	973943	981834	989733	997632	790000
902200	915269	928346	941423	961590	967568	980645	988730	996814	1004890	1012975	1021059	820000
922900	936269	949646	963023	983653	989768	1003145	1011415	1019685	1027947	1036216	1044486	850000
943600	957269	970946	984623	1005716	1011968	1025645	1034101	1042556	1051003	1059458	1067913	880000
964300	978269	992246	1006223	1027778	1034168	1048145	1056786	1065427	1074059	1082700	1091341	910000
985001	999269	1013546	1027823	1049841	1056368	1070645	1079472	1088298	1097115	1105942	1114768	940000
1005701	1020269	1034846	1049423	1071904	1078568	1093145	1102157	1111169	1120172	1129183	1138195	970000
1026401	1041269	1056146	1071023	1093967	1100768	1115645	1124843	1134040	1143228	1152425	1161622	1000000

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
14270	167534	165070	162606	160143	157063	153983	150904	147824	144744	141665	138585	135505
15000	176800	174200	171600	169000	165750	162500	159250	156000	152750	149500	146250	143000
18000	190400	187600	184800	182000	178500	175000	171500	168000	164500	161000	157500	154000
21000	204000	201000	198000	195000	191250	187500	183750	180000	176250	172500	168750	165000
24000	217600	214400	211200	208000	204000	200000	196000	192000	188000	184000	180000	176000
27000	231200	227800	224400	221000	216750	212500	208250	204000	199750	195500	191250	187000
30000	244800	241200	237600	234000	229500	225000	220500	216000	211500	207000	202500	198000
33000	258400	254600	250800	247000	242250	237500	232750	228000	223250	218500	213750	209000
36000	272000	268000	264000	260000	255000	250000	245000	240000	235000	230000	225000	220000
39000	285600	281400	277200	273000	267750	262500	257250	252000	246750	241500	236250	231000
42000	299200	294800	290400	286000	280500	275000	269500	264000	258500	253000	247500	242000
45000	312800	308200	303600	299000	293250	287500	281750	276000	270250	264500	258750	253000
48000	326400	321600	316800	312000	306000	300000	294000	288000	282000	276000	270000	264000
51000	331500	326625	321750	316875	310785	304695	298605	292515	286425	280335	274245	268155
54000	336600	331650	326700	321750	315565	309380	303195	297010	290725	284640	278455	272270
57000	341700	336675	331650	326625	320345	314065	307785	301505	295225	288945	282665	276385
60000	345780	340695	335610	330525	324170	317815	311460	305105	298750	292395	286040	279685
63000	349860	344715	339570	334425	327995	321565	315135	308705	302275	295845	289415	282985
66000	353940	348735	343530	338325	331820	325315	318810	312305	305800	299295	292790	286285
69000	358020	352755	347490	342225	335645	329065	322485	315905	309325	302745	296185	289585
72000	362100	356775	351450	346125	339470	332815	326160	319505	312850	306195	299540	292885
75000	366180	360795	355410	350025	343295	336565	329835	323105	316375	309645	302915	296185
78000	370260	364815	359370	353925	347120	340315	333510	326705	319900	313095	306290	299485
81000	373660	368165	362670	357175	350310	343445	336580	329715	322850	315985	309120	302255
84000	377000	371515	365970	360425	353495	346565	339635	332705	325775	318845	311915	304985
87000	380460	374865	369270	363675	356685	349695	342705	335715	328725	321735	314745	307755
90000	383860	378215	372570	366925	359870	352815	345760	338705	331650	324595	317540	310485
93000	387260	381665	375870	370175	363060	355945	348830	341715	334600	327485	320370	313255
96000	390660	384915	379170	373425	366245	359065	351885	344705	337525	330345	323165	315985
99000	394060	388265	382470	376675	369435	362195	354955	347715	340475	333235	325995	318755
102000	396780	390945	385110	379275	371935	364695	357405	350115	342825	335535	328245	320955
105000	399500	393625	387750	381875	374535	367195	359855	352515	345175	337835	330495	323155
108000	402220	396305	390390	384475	377085	369695	362305	354915	347525	340135	332745	325355
111000	404940	398985	393030	387075	379635	372195	364755	357315	349875	342435	334995	327555
114000	407780	401745	396710	389675	382185	374695	367205	359715	352225	344735	337245	329755
117000	410380	404345	398310	392275	384735	377195	369655	362115	354575	347035	339695	331925

334125	341570	349185	356800	364415	372050	379645	387250	394875	400950	407025	413100	120000
350625	358370	366285	374350	382415	390650	398545	406500	414375	420750	427125	433500	150000
367125	375170	383385	391900	400415	409250	417445	425950	433875	440550	447225	453900	180000
383625	391970	400485	409450	418415	427850	436345	445300	453375	460350	467325	474300	210000
400125	408770	417585	427000	436415	446450	455245	464650	472875	480150	487425	494700	240000
416625	425570	434685	444550	454415	465050	474145	484000	492375	499950	507525	515100	270000
433125	442370	451785	462100	472415	483650	493045	503350	511875	519750	527625	535500	300000
449625	459170	468885	479650	490415	502250	511945	522700	531375	539550	547725	555900	330000
466125	475970	485985	497200	508415	520850	530045	542050	550875	559350	567825	576300	360000
482625	492770	503085	514750	526415	539450	549745	561400	570375	579150	587925	596700	390000
499125	509570	520185	532300	544415	558050	568645	580750	589875	598950	608025	617100	420000
515625	526370	537285	549850	562415	576650	587545	600100	609375	618750	628125	637500	450000
532125	543170	554385	567400	580415	595250	606445	619450	628875	638550	648225	657900	480000
543125	554370	565785	579100	592415	607650	619045	632350	641875	651750	661625	671500	500000
556875	568405	580110	593760	607415	623035	634720	648360	658125	668250	678375	688500	525000
570630	582445	594438	608427	622417	638423	650395	664374	674381	684757	695131	705507	550000
620140	632980	646013	661215	676420	693814	706826	722018	732893	744169	755443	766719	640000
636640	651107	665582	680049	694516	708984	723458	737925	752393	763334	775546	787116	670000
653140	667982	682832	697674	712516	727359	742208	757050	771893	783117	795646	807516	700000
669640	684857	700082	715299	730516	745733	760958	776175	791393	802901	815746	827915	730000
686140	701732	717332	732924	748516	764108	779708	795300	810893	822685	835846	848315	760000
702640	718607	734582	750549	766516	782483	798458	814425	830393	842468	855946	868715	790000
719140	735482	751832	768174	784516	800858	817208	833550	849893	862252	876046	889115	820000
735640	752357	769082	785799	802516	819233	835958	852676	869393	882035	896146	909515	850000
752140	769232	786332	803424	820516	837608	854709	871801	888893	901819	916246	929915	880000
768640	786107	803582	821049	838516	855983	873459	890926	908393	921602	936347	950315	910000
785140	802982	820832	838674	856516	874358	892209	910051	927893	941386	956447	970715	940000
801640	819857	838082	856299	874516	892733	910959	929176	947393	961170	976547	991115	970000
818140	836732	855333	873924	892516	911108	929709	948301	966893	980953	996647	1011515	1000000

63 أو أكثر	62	61	60	59	58	57	56	55	54	الأجر أو الكسب المهني السنوي
104712	107792	110871	113950	117030	120109	123188	126267	129346	132426	**14270**
110504	113754	117003	120253	123502	126752	130002	133251	136500	139750	**15000**
118004	121474	124945	128415	131885	135355	138825	142295	147000	150500	**18000**
127505	131254	135004	138753	142503	146252	150002	153751	157500	161250	**21000**
136005	140004	144004	148003	152003	156002	160002	164001	168000	172000	**24000**
144505	148755	153004	157254	161503	165753	170002	174252	178500	182750	**27000**
153005	157505	162004	166504	171003	175503	180002	184502	189000	193500	**30000**
161506	166255	171005	175754	180503	185253	190002	194752	199500	204250	**33000**
170006	175005	180005	185004	190004	195003	200002	205002	210000	215000	**36000**
178506	183756	189005	194254	199504	204753	210003	215252	220500	225750	**39000**
187007	192506	198005	203505	209004	214503	220003	225502	231000	236500	**42000**
195507	201256	207006	212755	218504	224253	230003	235752	241500	247250	**45000**
204007	210007	216006	222005	228004	234004	240003	246002	252000	258000	**48000**
207195	213288	219381	225474	231567	237660	243753	249846	255975	262065	**51000**
210382	216569	222756	228943	235129	241316	247503	253690	259900	266085	**54000**
213570	219851	226131	232412	238692	244973	251253	257534	263825	270105	**57000**
216120	222476	228831	235187	241542	247898	254253	260609	266975	273330	**60000**
218670	225101	231531	237962	244392	250823	257253	263684	270125	276555	**63000**
221220	227726	234231	240737	247242	253748	260253	266759	273275	279780	**66000**
223770	230351	236931	243512	250092	256673	263253	269834	276425	283005	**69000**
226321	232976	239631	246287	252942	259598	266253	272909	279575	286230	**72000**
228871	235601	242331	249062	255792	262523	269253	275984	282725	289455	**75000**
231421	238226	245032	251837	258642	265448	272253	279059	285875	292680	**78000**
233546	240414	247282	254150	261017	267885	274753	281621	288525	295390	**81000**
235671	242601	249532	256462	263393	270323	277253	284184	291125	298055	**84000**
237796	244789	251782	258775	265768	272760	279753	286746	293775	300765	**87000**
239921	246976	254032	261087	268143	275198	282253	289309	296375	303430	**90000**
242046	249164	256282	263400	270518	277636	284753	291871	299025	306140	**93000**
244171	251352	258532	265712	272893	280073	287253	294434	301625	308805	**96000**
246296	253539	260782	268025	275268	282511	289753	296996	304275	311515	**99000**
247996	255289	262582	269875	277168	284461	291754	299046	306375	313665	**102000**
249696	257039	264382	271725	279068	286411	293754	301096	308475	315815	**105000**
251396	258789	266182	273575	280968	288361	295754	303146	310575	317965	**108000**
253096	260539	267982	275425	282868	290311	297754	305196	312675	320115	**111000**
254797	262289	269782	277275	284768	292261	299754	307246	314775	322265	**114000**
256497	264039	271582	279125	286668	294211	301754	309296	316875	324415	**117000**

258197	265789	273382	280975	288568	296161	303754	311346	318725	326340	**120000**
270947	278915	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	**150000**
283698	292040	300383	308726	317069	325411	333754	342097	350525	358740	**180000**
296448	305166	313883	322601	331319	340037	348754	357472	366425	374940	**210000**
309198	318291	327384	336476	345569	354662	363754	372847	382325	391140	**240000**
321949	331417	340884	350352	359819	369287	378755	388222	398225	407340	**270000**
334699	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403597	414125	423510	**300000**
347425	357642	367858	378075	388292	398509	408726	418942	430025	439740	**330000**
360200	370793	381385	391978	402570	413163	423755	434348	445925	455940	**360000**
372951	383918	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	**390000**
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465098	477725	488940	**420000**
398452	410169	421886	433604	445321	457038	468756	480473	493625	504540	**450000**
411202	423294	435387	447479	459571	471664	483756	495848	509525	520740	**480000**
419702	432045	444387	456729	469071	481414	493756	506098	520125	531540	**500000**
430330	442985	455639	468294	480949	493604	506259	518913	533295	545000	**525000**
440957	453925	466892	479859	492827	505794	518761	531728	546465	558459	**550000**
479216	493308	507401	521493	535586	549678	563770	577863	593878	606913	**640000**
491966	506434	520901	535368	549836	564303	578771	593238	607705	622173	**670000**
504717	519559	534402	549244	564086	578928	593771	608613	623455	638298	**700000**
517467	532685	547902	563119	578336	593554	608771	623988	639205	654423	**730000**
530218	545810	561402	576994	592587	608179	623771	639363	654955	670548	**760000**
542968	558935	574903	590870	606837	622804	638771	654738	670706	686673	**790000**
555719	572061	588403	604745	621087	637429	653771	670114	686456	702798	**820000**
568469	585186	601903	618620	635337	652055	668772	685489	702206	718923	**850000**
581220	598312	615404	632496	649588	666680	683772	700864	717956	735048	**880000**
593970	611437	628904	646371	663838	681305	698772	716239	733706	751173	**910000**
606721	624562	642404	660246	678088	695930	713772	731614	749456	767298	**940000**
619471	637688	655905	674122	692339	710555	728772	746989	765206	783423	**970000**
632221	650813	669405	687997	706589	725181	743773	762364	780956	799548	**1000000**

……

……

……

الأجر أو الكسب المهني	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55 سنة أو أكثر
9.270	107.757	105.685	103.613	101.540	99.468	97.396	95.324	93.251	91.179	89.107	87.035
12.000	132.600	130.050	127.500	124.950	122.400	119.850	117.300	114.750	112.200	109.650	107.100
15.000	169.000	165.750	162.500	159.250	156.000	152.750	149.500	146.250	143.000	139.750	136.500
18.000	182.000	178.500	175.000	171.500	168.000	164.500	161.000	157.500	154.000	150.500	147.000
21.000	195.000	191.250	187.500	183.750	180.000	176.250	172.500	168.750	165.000	161.250	157.500
24.000	208.000	204.000	200.000	196.000	192.000	188.000	184.000	180.000	176.000	172.000	168.000
27.000	221.000	216.750	212.500	208.250	204.000	199.750	195.500	191.250	187.000	182.750	178.500
30.000	234.000	229.500	225.000	220.500	216.000	211.500	207.000	202.500	198.000	193.500	189.000
33.000	247.000	242.250	237.500	232.750	228.000	223.250	218.500	213.750	209.000	204.250	199.500
36.000	260.000	255.000	250.000	245.000	240.000	235.000	230.000	225.000	220.000	215.000	210.000
39.000	273.000	267.750	262.500	257.250	252.000	246.750	241.500	236.250	231.000	225.750	220.500
42.000	286.000	280.500	275.000	269.500	264.000	258.500	253.000	247.500	242.000	236.500	231.000
45.000	299.000	293.250	287.500	281.750	276.000	270.250	264.500	258.750	253.000	247.250	241.500
48.000	312.000	306.000	300.000	294.000	288.000	282.000	276.000	270.000	264.000	258.000	252.000
51.000	316.875	310.785	304.695	298.605	292.515	286.425	280.335	274.245	268.155	262.065	255.975
54.000	321.750	315.565	309.380	303.195	297.010	290.725	284.640	278.455	272.270	266.085	259.900
57.000	326.625	320.345	314.065	307.785	301.505	295.225	288.945	282.665	276.385	270.105	263.825
60.000	330.525	324.170	317.815	311.460	305.105	298.750	292.395	286.040	279.685	273.330	266.975
63.000	334.425	327.995	321.565	315.135	308.705	302.275	295.845	289.415	282.985	276.555	270.125
66.000	338.325	331.820	325.315	318.810	312.305	305.800	299.295	292.790	286.285	279.780	273.275
69.000	342.225	335.645	329.065	322.485	315.905	309.325	302.745	296.185	289.585	283.005	276.425
72.000	346.125	339.470	332.815	326.160	319.505	312.850	306.195	299.540	292.885	286.230	279.575
75.000	350.025	343.295	336.565	329.835	323.105	316.375	309.645	302.915	296.185	289.455	282.725
78.000	353.925	347.120	340.315	333.510	326.705	319.900	313.095	306.290	299.485	292.680	285.875
81.000	357.175	350.310	343.445	336.580	329.715	322.850	315.985	309.120	302.255	295.390	288.525
84.000	360.425	353.495	346.565	339.635	332.705	325.775	318.845	311.915	304.985	298.055	291.125
87.000	363.675	356.685	349.695	342.705	335.715	328.725	321.735	314.745	307.755	300.765	293.775
90.000	366.925	359.870	352.815	345.760	338.705	331.650	324.595	317.540	310.485	303.430	296.375
93.000	370.175	363.060	355.945	348.830	341.715	334.600	327.485	320.370	313.255	306.140	299.025
96.000	373.425	366.245	359.065	351.885	344.705	337.525	330.345	323.165	315.985	308.805	301.625
99.000	376.675	369.435	362.195	354.955	347.715	340.475	333.235	325.995	318.755	311.515	304.275
102.000	379.275	371.935	364.695	357.405	350.115	342.825	335.535	328.245	320.955	313.665	306.375
105.000	381.875	374.535	367.195	359.855	352.515	345.175	337.835	330.495	323.155	315.815	308.475
108.000	384.475	377.085	369.695	362.305	354.915	347.525	340.135	332.745	325.355	317.965	310.575
111.000	387.075	379.635	372.195	364.755	357.315	349.875	342.435	334.995	327.555	320.115	312.675
114.000	389.675	382.185	374.695	367.205	359.715	352.225	344.735	337.245	329.755	322.265	314.775
117.000	392.275	384.735	377.195	369.655	362.115	354.575	347.035	339.695	331.925	324.415	316.875
120.000	394.875	387.250	379.645	372.050	364.415	356.800	349.185	341.570	334.125	326.340	318.725
150.000	414.375	406.500	398.545	390.650	382.415	374.350	366.285	358.370	350.625	342.540	334.625
180.000	433.875	425.950	417.445	409.250	400.415	391.900	383.385	375.170	367.125	358.740	350.525
210.000	453.375	445.300	436.345	427.850	418.415	409.450	400.485	391.970	383.625	374.940	366.425
240.000	472.875	464.650	455.245	446.450	436.415	427.000	417.585	408.770	400.125	391.140	382.325
270.000	492.375	484.000	474.145	465.050	454.415	444.550	434.685	425.570	416.625	407.340	398.225
300.000	511.875	503.350	493.045	483.650	472.415	462.100	451.785	442.370	433.125	423.510	414.125
330.000	531.375	522.700	511.945	502.250	490.415	479.650	468.885	459.170	449.625	439.740	430.025
360.000	550.875	542.050	530.045	520.850	508.415	497.200	485.985	475.970	466.125	455.940	445.925
390.000	570.375	561.400	549.745	539.450	526.415	514.750	503.085	492.770	482.625	472.140	461.825
420.000	589.875	580.750	568.645	558.050	544.415	532.300	520.185	509.570	499.125	488.940	477.725
450.000	609.375	600.100	587.545	576.650	562.415	549.850	537.285	526.370	515.625	504.540	493.625
480.000	628.875	619.450	606.445	595.250	580.415	567.400	554.385	543.170	532.125	520.740	509.525
500.000	641.875	632.350	619.045	607.650	592.415	579.100	565.785	554.370	543.125	531.540	520.125
525.000	658.125	648.360	634.720	623.035	607.415	593.760	580.110	568.405	556.875	545.000	533.295
551.250	675.194	665.175	651.179	639.192	623.167	609.160	595.154	583.147	571.318	559.132	547.124
640.000	732.893	722.018	706.826	693.814	676.420	661.215	646.013	632.980	620.140	606.913	593.878

44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	الأجر أو الكسب المهني
109.324	111.073	112.730	114.389	116.046	117.704	119.362	121.919	122.677	124.335	125.360	126.385	9.270
134.640	136.680	138.720	140.760	142.800	144.840	146.880	158.920	150.960	153.000	154.275	155.550	12.000
171.600	174.200	176.800	179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	15.000
184.800	187.600	190.400	193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	18.000
198.000	201.000	204.000	207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	21.000
211.200	214.400	217.600	220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	24.000
224.400	227.800	231.200	234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	27.000
237.600	241.200	244.800	248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	30.000
250.800	254.600	258.400	262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	33.000
264.000	268.000	272.000	276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	36.000
277.200	281.400	285.600	289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	39.000
290.400	294.800	299.200	303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	42.000
303.600	308.200	312.800	317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	45.000
316.800	321.600	326.400	331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	48.000
321.750	326.625	331.500	336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	51.000
326.700	331.650	336.600	341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	54.000
331.650	336.675	341.700	346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	57.000
335.610	340.695	345.780	350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	60.000
339.570	344.715	349.860	355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	63.000
343.530	348.735	353.940	369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	66.000
347.490	352.755	358.020	363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	69.000
351.450	356.775	362.100	367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	72.000
355.410	360.795	366.180	371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	75.000
359.370	364.815	370.260	375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	78.000
362.670	368.165	373.660	379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	81.000
365.970	371.515	377.000	382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	84.000
369.270	374.865	380.460	386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	87.000
372.570	378.215	383.860	389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	90.000
375.870	381.665	387.260	392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	93.000
379.170	384.915	390.660	396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	96.000
382.470	388.265	394.060	399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	99.000
385.110	390.945	396.780	402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	102.000
387.750	393.625	399.500	405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	105.000
390.390	396.305	402.220	408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	108.000
393.030	398.985	404.940	410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	111.000
396.710	401.745	407.780	413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	114.000
398.310	404.345	410.380	416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	117.000
400.950	407.025	413.100	419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	120.000
420.750	427.125	433.500	439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	150.000
440.550	447.225	453.900	460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	180.000
460.350	467.325	474.300	481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	210.000
480.150	487.425	494.700	501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	240.000
499.950	507.525	515.100	522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	270.000
519.750	527.625	535.500	543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	300.000
539.550	547.725	555.900	564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.800	330.000
559.350	567.825	576.300	584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	360.000
579.150	587.925	596.700	605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	390.000
598.950	608.025	617.100	626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	420.000
618.750	628.125	637.500	646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	450.000
638.550	648.225	657.900	667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	480.000
651.750	661.625	671.500	681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	500.000
668.250	678.375	688.500	698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	525.000
685.582	695.969	706.357	716.744	727.132	737.520	747.907	758.295	768.682	779.070	785.113	791.099	551.250
744.169	755.443	766.719	777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	640.000

32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	إلى غاية 21 سنة	الأجر أو الكسب المهني
127.409	128.434	129.459	130.484	131.508	132.624	134.006	135.387	136.769	138.150	139.532	140.913	9.270
156.825	158.100	159.375	160.650	161.925	163.200	164.900	166.300	168.300	170.000	171.700	173.400	12.000
199.875	201.500	203.125	204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	15.000
215.250	217.000	218.750	220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	18.000
230.625	232.500	234.375	236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	21.000
246.000	248.000	250.000	252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	24.000
261.375	263.500	265.625	267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	27.000
276.750	279.000	281.250	283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	30.000
292.125	294.500	296.875	299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	33.000
307.500	310.000	312.500	315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	36.000
322.875	325.500	328.125	330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	39.000
338.250	341.000	343.750	346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	42.000
353.625	356.500	359.375	362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	45.000
369.000	372.000	375.000	378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	48.000
374.775	377.820	380.865	383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	51.000
380.550	383.640	386.730	389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	54.000
386.300	389.440	392.580	395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	57.000
390.900	394.080	397.260	400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	60.000
395.525	398.740	401.955	405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	63.000
400.150	403.400	406.650	409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	66.000
404.750	408.040	411.330	414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	69.000
409.350	412.680	416.010	419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	72.000
413.975	417.340	420.705	424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	75.000
418.600	422.000	425.400	428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	78.000
422.425	425.860	429.295	432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	81.000
426.275	429.740	433.205	436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	84.000
430.125	433.620	437.115	440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	87.000
433.950	437.480	441.010	444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	90.000
437.800	441.360	444.920	448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	93.000
441.500	445.120	448.740	452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	96.000
445.500	449.120	452.740	456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	99.000
448.875	452.220	455.865	459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	102.000
451.650	455.320	458.990	462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	105.000
454.725	458.420	462.115	465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	108.000
457.800	461.520	465.240	468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	111.000
460.875	464.620	468.365	472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	114.000
463.950	467.720	471.490	475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	117.000
467.050	470.840	474.630	478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	120.000
490.000	493.940	497.880	501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	150.000
512.950	517.040	521.130	525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	180.000
535.900	540.140	544.380	548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	210.000
558.850	563.240	567.630	572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	240.000
581.800	586.340	590.880	595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	270.000
604.750	609.440	614.130	618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	300.000
627.700	632.540	637.380	642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	330.000
650.650	655.640	660.630	665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	360.000
673.600	678.740	683.880	689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	390.000
696.550	701.840	707.130	712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	420.000
719.500	724.940	730.380	735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	450.000
742.450	748.040	759.630	759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	480.000
757.750	763.440	769.130	774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	500.000
776.940	782.770	788.605	794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	525.000
797.084	803.069	809.055	815.040	823.024	831.008	836.346	845.708	854.986	864.306	873.626	882.946	551.250
865.199	871.695	878.193	884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	640.000

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 55

مادة البناء و التعمير

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

مجلة القانون و الأعمال الدولية
2022 0291-2509:N
الاصدار يوليوز/يونيو 40 .
مجلة علمية معتمدة دوليا و محكمة تصدرعن مختبر البحث قانون الأعمال – جامعة الحسن الأول – سطات– المغرب
WWW.Droitetentreprise.com : الموقع MFORKi22@Gmail.com : الإميل
تقرير حول الحلقة الخامسة من سلسلة شذرات فكرية رمضانية تحت عنوان البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي
اعداد الطالب الباحث بسلك الدكتوراه: عبدالرحيم شنكاو
للأستاذ: مصطفى علاوي مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
وتقديم الدكتور: مصطفى الفوركي
أكد المتدخل في البداية على صعوبة موضوع البطلان والإبطال وشساعته، بل واعتبره موضوعا شائكا. كما اعتبر أنه لابد من تعريف البطلان والإبطال قبل المرور إلى الاجتهادات القضائية المتعلقة بهما.
المحور الأول: في مفهوم البطلان والإبطال
أولا : مفهوم البطلان
وقد عرف البطلان على أنه انعدام التصرف القانوني بقوة القانون، ويثار تلقائيا من طرف المحاكم ويدفع به و لا يخضع للتقادم.
كما يهم البطلان العقد الذي فقد ركنا من أركانه و لا يحتاج إلى إجازته و لا إلى إبطاله. ويعتبر البطلان من النظام العام
وأكد على أن الأركان اللازمة للعقد هي الأهلية، و تعبير صحيح عن الإرادة ، و شيء يصلح لأن يكون محلا للالتزام ،وسبب مشروع
يتوجب أن لا يكون مخالفا للنظام العام و للأخلاق الحميدة ،وليس مما هو مخالف للشريعة الإسلامية التي تعتبر من النظام العام
في المغرب. وكذلك يجب أن لا يكون من الأفعال والحقوق التي لا تدخل في دائرة التعامل، كالأفعال والتصرفات التي تعد جريمة
فهي تعد باطلة بطلانا مطلقا، لا تحتاج لإجازة ولا لأي شيء. أو كالأشياء التي ليس لها سند كتلك التي تكون تحت يد إدارة الجمارك.
كما أكد المشرع على -الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر إلا استرداد ما دفع

بغير حق تنفيذا له. ويكون الالتزام
باطلا بقوة القانون إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه، أوإذا قرر القانون في حالة خاصة ببطلانه.
ثانيا: مفهوم الإبطال
أما بالنسبة للإبطال فإنه يطال تصرفا، إذ أنه قد يقع صحيحا إلا أنه يوصف بأنه قابل للإبطال. ويكون لذي مصلحة أن يطالب
بإبطاله. وقد يكون من الأسباب المفضية للمطالبة بالإبطال توفر أحد عيوب الرضى، كالغلط والإكراه بأي وسلة من الوسائل
كانت، والاجازة في الإبطال ممكنة عكس البطلان. وقد نص الفصل 22 من قانون الالتزامات والعقود إلى هذه العيوب، حيث جاء
فيه: " يكون قابال للإبطال الرضى الصادر عن غلط، أوالناتج عن تدليس، أوالمنتزع بإكراه.
وقد بين المشرع من خلال الفصول الموالية لهذا الفصل أحكام هذه العيوب وضوابطها، حيث أكد الفصل 11 على أن الغلط
في القانون يخول إبطال الالتزام، كما أكد الفصل 12 على أن الإكراه يخول الإبطال إذا كان هو السبب الدافع إليه، أوإذا قام
على وقائع من طبيعتها أن تحدث لمن وقعت عليه أما ألما جسميا أو اضطرابا نفسيا...الخ. كما نص الفصل 79 79 على أن التدليس يخول الإبطال، بينما أكد الفصل 71 على أن الغبن قد يوجب الإبطال إذا ما اقترن بتدليس أو حتى إن لم يقترن به في حالة إذا كان المغبون قاصرا أوناقص الأهلية.
ونتيجة إبطال الالتزام هو أن يعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد كما تم التنصيص على ذلك في الفصل 201 من قانون الالتزامات والعقود الذي أكد على أنه: " يترتب على إبطال الالتزام وجوب إعادة المتعاقدين إلى نفس ومثل الحالة التي كانا عليها وقت نشأته.
المحور الثاني: الاجتهادات القضائية المتعلقة بالبطلان والإبطال
لقد استشهد المتدخل بمجموعة من الاجتهادات القضائية في مجال البطلان والإبطال:
- صحة المقال الاستئنافي : إن المقال الاستئنافي الخالي من البيانات الإلزامية التي وردت في الفصل 019 من قانون المسطرة المدنية،
والمتعلقة بالوقائع وأسباب الاستئناف تجعله باطلا .
بطلان محضر الإجتماع الإداري للشركة دون استدعاءللشريك .
الطعن المقدم خارج أجل الاستئناف
- بطلان الالتزام : اعتبر القضاء أن الالتزام المعلق على محض إرادة الملتزم وهو ما تم التنصيص عليه في الفصل 009 من
قانون الالتزامات والعقود.
- بطلان الالتزام في الحالة التي يترك فيها تحديد الأجل لإرادة المدين
- البيع بالمزاد العلني الزيادة بالسدس الفصل 479 قانون المسطرة املدنية.

- بالنسبةللعقد القابل للإبطال فإنه يخضع للتقادم.
وفي قرار عدد 2231 بطلان جزء من الالتزام مستقل بذاته لا يبطل الالتزام كله إذا صح هذا العقد دون هذا الجزء من الالتزام
أو هذا الشرط إن أمكن قيامه بدونه، وهو ما أكد عليه الفصل 213 من قانون الالتزامات والعقود.
- بالنسبة للعقود التي تتضمن شرط الفائدة لكنه مستقل عن العقد، فإنه يبطل شرط الفائدة.
- في القرار 722 أكد القضاء على نسبية العقود حيث اعتبر العقد أنه يلزم طرفيه ولا يلزم الغير. فإذا ورد في
عقد التزام يلزم الغير فهو باطل بطلانا مطلقا.
- التصرفات بين المحجرين وناقصي الأهلية فيبدأ سريان التقادم من يوم رفع الحجر عنهم.
وعموما فإن التصرفات
التي يكون له ضررفهي التي تعتبر باطلة، أما غير الضارة فهي لا تعتبر باطلة وتنتج أثرها كاملا
- التصرفات التي يجريها المحجوز عليه والضارة بالغير هي التي تكون باطلة
- القرارت الجنائية يجب أن تستجيب للشروط المنصوص عليها في الفصل 365 من قانون المسطرة الجنائية وهي
13 شرطا و إلا اعتبرت باطلة، كما أنه وفي الحالة التي لا تستجيب فيها القرارات والأحكام الجنائية لمقتضيات الفصل
221 فإن الحكم يضحي باطلا ، كحالة عدم العلنية وغياب تاريخ النطق بالحكم أو التوقيعات أو غيرها.
- البيوع العقارية يجب أن تخضع للفصل 489 من قانون الالتزامات والعقود والمادة 4 من مدونةالحقوق العينية
وإلا اعتبرت باطلة.
- إبطال عقود الفائدة والمقامرة. إلا في حالة الرهان.
- بالنسبةللتصرفات التي تعتبر جريمة كعقد لتسيير محل قمار - مثال - فهو باطل بطلانا مطلقا
وقد ختم بالحديث عن الفصل 480 من قانون الالتزامات و العقود الذي هم المنع القانوني الذي يطال متصرفو البلديات والمؤسسات العامة والأوصياء وغيرهم
حيث لا يكون لهم اكتساب أموال من ينوبون عنهم. كما قام بالتمييز بين الإبطال والبطلان سواء من حيث الإجازة أومن حيث
مدة التقادم وغيرهما.

.....
...

رخصة البناء
قرار إداري صادر عن رئيس مجلس الجماعة أو عامل العمالة أو الإقليم، الغاية منه تتجلى، أساسا، في احترام تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ومحاربة البناء غير

القانوني، وكذا تنظيم المجال، لتمكين الإدارة من فرض رقابتها على البناء.
القائمة
الجماعات الترابية - الربط بشبكات الماء و التطهير و الكهرباء
السكن والعقار والنقل
رخصة البناء
الجماعات الترابية - الربط بشبكات الماء و التطهير و الكهرباء
قرار إداري صادر عن رئيس مجلس الجماعة أو عامل العمالة أو الإقليم، الغاية منه تتجلى، أساسا، في احترام تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ومحاربة البناء غير القانوني، وكذا تنظيم المجال، لتمكين الإدارة من فرض رقابتها على البناء.
الوثائق المطلوبة
طلب يحمل توقيع صاحب الشأن أو المهندس واضع تصور المشروع أو كل شخص تم انتدابه لهذا الغرض طبقا للنموذج المبين في الملحق رقم 5 المحدد بموجب المرسوم رقم 577-18-2
الملف التقني المتعلق بربط البنايات بالشبكة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية العامة، إذا كان الأمر يتعلق بعمارة مهما كان نوعها أو الغرض المخصصة له تتكون من أربعة مستويات على الأقل أو من ثلاث مستويات تشتمل على ستة (06) مساكن وكذا بالنسبة لعمارة مخصصة لأغراض تجارية أو صناعية تكون مساحة الأرض المبنية عليها تساوي أو تفوق 500 متر مربع
تصميم البناء يشمل جميع طوابق البناية والطوابق السفلية والتحت أرضية وكذا السطوح والسقوف، بمقياس لا يقل عن 100/1، ويجب أن يبين تصميم الطابق السفلي حدود الطريق المحاذي له، وأن يتضمن جميع نقط الحدود الخارجية للبقعة وعلو الرصيف ومساحات الساحات، سواء كانت صغيرة أو كبيرة وكذا المقاييس التي تمكن من مراقبتها. ويجب أن يشار إلى كل هذه المعطيات في التصاميم. كما يجب أن توضح الوثائق المرسومة جميع واجهات البناية والبنايات المجاورة والتصميم الشمولي للعمارة المزمع بناؤها والجوانب والتقطيعات الداخلية الضرورية للتعرف على المشروع وإذا كان الطلب يهم تغييرا كليا أو جزئيا لبناية قائمة، فيجب أن توضح في التصاميم الأجزاء المختلفة بالألوان المتعارف عليها التالية: - الأجزاء القائمة المزمع الابقاء عليها: لون مغاير؛ - الأجزاء المزمع بناؤها: لون أحمر؛ - الأجزاء المزمع هدمها: لون أصفر.
مذكرة تقنية بخصوص احترام التصاميم المعمارية والتقنية موضوع طلب الرخصة لمقتضيات ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات والمحدث للجنة الوطنية للوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات الموافق عليه بموجب المرسوم رقم 2.14.499 الصادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) يؤشر على المذكرة التقنية وعلى التصاميم الهندسية والمعمارية المرفقة كل من المهندس المعماري فيما يخص المعايير القياسية والوظيفية والمهندس المختص بخصوص نوعية المواد المستعملة ومكتب المراقبة، كل حسب اختصاصه
التصميم المرخص به سابقا ورخصة البناء أو التجزئة السابقة، عندما يتعلق الطلب بإدخال تغيير على بناية قائمة أو تجديد رخصة، سواء بإدخال تغيير أم لا أو بناء جديد في تجزئة سبق الإذن في إحداثها. وفي حالة تعذر الإدلاء بالتصميم المرخص به، فيلزم على صاحب الشأن تقديم تصميم

معاينة ما هو قائم؛
جذاذة تعريف تحمل توقيعا لصاحب الشأن
نسخة من معاينة التصفيف، إذا كان البناء المزمع القيام به محاذيا لطريق عمومي
شهادة ملكية البقعة أو البناء القائم أو البناء المزمع تغييره أو كل وثيقة تقوم مقامها أو تخول لصاحب الشأن حق القيام بالبناء أو التغيير المزمع إنجازه
مذكرة تقنية معدة من طرف المهندس المعماري واضع تصور المشروع بخصوص احترام قواعد النجاعة الطاقية للمبنى المزمع إنجازه وذلك طبقا للنموذج المرفق بضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني والمحدث للجنة الوطنية في المباني الموافق عليه بموجب المرسوم رقم 2.13.874 الصادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014).
تصميم مسلم من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية تعين فيه حدود الأرض في حالة ما إذا كان العقار محفظا أو تصميم طبوغرافي في حالة ما إذا لم يكن العقار محفظا
عقد المهندس المعماري في الحالات التي تكون الاستعانة به واجبة طبقا للقوانين الجاري بها العمل؛
تصميم لموقع البقعة المعينة، عند الاقتضاء، يتضمن وجهتها والطرق الموصلة إليها، مع بيان أسمائها ومعالم تمكن من تحديد موقعها
نسخ من وصل الأداء على الخدمات المؤدى عنها
دفتر الورش وفق النموذج المعد من طرف الإدارة المختصة
التصاميم التقنية المعدة من طرف المهندسين المختصين والمتعلقة بهيكل واستقرار المباني ومتانتها وفقا للضوابط المعمول بها
المصلحة المكلفة باستلام الطلب
* الجماعة المعنية / مكتب الضبط/ الشباك الوحيد لرخص التعمير؛
* العمالة أو الإقليم : بالنسبة للمشاريع المخصصة لإقامة الشعائر الدينية، أوبالنسبة للمشاريع المتواجدة بين جماعتين أو أكثر.
باشوية المشور بالنسبة لمشاريع البناء المتواجدة بمشاور القصر الملكي (المادة 113 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات) .
المصلحة المكلفة بالتسيلم
الجماعة المعنية / المقاطعة المعنية
* العمالة أو الإقليم : بالنسبة للمشاريع المخصصة لإقامة الشعائر الدينية، أوبالنسبة للمشاريع المتواجدة بين جماعتين أو أكثر.
باشوية المشور بالنسبة لمشاريع البناء المتواجدة بمشاور القصر الملكي (المادة 113 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات) .
وثائق للتحميل
أجل معالجة الطلب وتسليم القرار الإداري

60 يوما
التكلفة
يحدد سعر الرسم في القرار الجبائي للجماعة المعنية.يفرض هذا الرسم على عمليات البناء واعادة البناء وتوسيع المباني كيفما كان نوعها وعمليات الترميم التي تستوجب الحصول على رخصة البناء. يحتسب الرسم على عمليات البناء على أساس المساحة المغطاة بالمتر المربع، ويعد كل جزء من المتر المربع مترا مربعا كاملا. فيما يتعلق بالبنايات المتوفرة على بروزات واقعة بالملك العام الجماعي، فان مساحة هذه البروزات تعد مضاعفة في احتساب الرسم. ويؤدى الرسم على عمليات البناء مرة واحدة وذلك أثناء تسليم رخصة البناء. وعند إدخال تعديلات على عمليات البناء موضوع رخصة البناء والتي تستوجب الحصول على رخصة جديدة فإن الرسم في هذه الحالة يؤدى في حدود الامتار الزائدة. - الرسم على عمليات البناء: - من 10 إلى 20 درهم للمتر المربع المغطى :عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية والعقارات المعدة لغرض صناعي أو تجاري أومهني أو إداري؛ - من 20 إلى 30 درهم للمتر المربع المغطى: المساكن الفردية. - الرسم على الاحتلال المؤقت للملك العمومي من أجل البناء (هذا الرسم موضوع قرار إداري خاص)؛ - المقابل المترتب عن الخدمات التي تؤديها الوكالة الحضرية لدراسة طلبات الترخيص للبناء وإبدائها للرأي الموافق على المشروعيحدد بقرار الوكالة الحضرية المعنية بعد موافقة مجلس الإدارةيحتسب للمتر المربع دون احتساب الرسوم (dhs/m2 hors taxes) بالنسبة للمساحة المبنية.

النصوص القانونية
نصوص القانونية
0 - القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)
1 - القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، كما تم تغييره وتتميمه
2 - القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ كما تم تغييره وتتميمه
3 - القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)، كما تم تغييره وتتميمه
4 - القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.58 بتاريخ في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)
5 - القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 صادر في 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010)
6 - القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 صفر 1401

(25 دجنبر 1980)، كما تم تغييره وتتميمه

7 - القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.18 بتاريخ 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019)

8 - القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.48 بتاريخ 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016)

9 - القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.59 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)

10 - القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.60 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)

11 - القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.87 بتاريخ 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015)

12 - قانون رقم 1.76.258 يتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 24 شوال 1397 (8 أكتوبر 1977)

13 - ظهير شريف رقم 1.93.51 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) معتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية

14 - ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1.84.150 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) يتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي فيها، كما تم تغييره وتتميمه

15 - ظهير شريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، كما تم تغييره وتتميمه

16 - مرسوم رقم 2.92.832 صادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير

17 - مرسوم رقم 2.92.833 صادر في 25 من ربيع الآخر 1414 (12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

18 - مرسوم رقم 2.11.246 صادر في 2 ذي القعدة 1432 (30 سبتمبر 2011) بتطبيق القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات

19 - مرسوم رقم 2.02.177 صادر في 9 ذي الحجة 1422 (22 فبراير 2002) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المسمى « R.P.S 2000 » المطبق على المباني المحددة فيه قواعد الوقاية من الزلازل وبإحداث اللجنة الوطنية لهندسة الوقاية من الزلازل، كما تم تغييره وتتميمه

20 - مرسوم رقم 2.12.666 صادر في 17 من رجب 1434 (28 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المطبق على المباني المنجزة بالطين وبإحداث اللجنة الوطنية للمباني المنجزة بالطين

21 - مرسوم رقم 2.13.874 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية

للنجاعة الطاقية في المباني

22 - مرسوم رقم 2.14.499 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات وبإحداث اللجنة الوطنية للوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات

23 - مرسوم رقم 2.18.577 صادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها

24 - مرسوم رقم 2.18.475 صادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) يتعلق بتحديد إجراءات وكيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم

25 - مرسوم رقم 2.17.395 صادر في 11 من ذي القعدة 1442 (22 يونيو 2021) بتطبيق أحكام القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والظهير الشريف رقم 1.60.063 المتعلق بتوسيع نطاق العمارات القروية، المتعلقة بدفتر الورش

26 - قرار مشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 337.20 صادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) تحدد بموجبه الوثائق اللازمة لملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها

27 - قرار مشترك لوزير الداخلية ووزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر الرقمي رقم 338.20 صادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) يحدد كيفيات تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها

28 - قرار مشترك لوزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 3146.18 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1440 (28 فبراير 2019) تحدد بموجبه الخاصيات التقنية المتعلقة بالولوجيات المعمارية

29 - قرار مشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 20 .337 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير2020) تحدد بموجبه الوثائق اللازمة ملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها

30 - قرار مشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 1032.21 صادر في 30 من شعبان 1442(13 أبريل 2021) بتغيير القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 20.337 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1441)21 يناير2020) تحدد بموجبه الوثائق اللازمة ملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات

العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها
31 - قرار وزير الداخلية رقم 683.03 الصادر في 16 من محرم 1424 (20 مارس 2003) القاضي بتفويض الاختصاص إلى السادة ولاة وعمال العمالات والأقاليم لتسليم الإذن في القيام بإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية التي يوجد وعاؤها العقاري في جماعتين أو أكثر

.....
.....
...

مشروع قانون رقم 041.25 بتغيير القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية والظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود والقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية والقانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار

تاريخ المصادقة في الجلسة العامة: الاثنين 15 يونيو 2026نتيجة التصويت وافق عليه مجلس النواب بالأغلبية: الموافقون: 65، المعارضون: 30، الممتنعون: لا أحد

مشروع قانون رقم 041.25
بتغيير القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة
الحقوق العينية والظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12) أغسطس (1913)

بمثابة قانون للالتزامات والعقود والقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية والقانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار

المادة الأولى

تغير على النحو التالي، أحكام المادتين 4 و 317 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22) نوفمبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه :

«المادة 4. - يجب أن تحرر - تحت طائلة البطلان - جميع التصرفات المتعلقة بنقل ملكية العقار أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى، أو نقلها «أو تعديلها أو إسقاطها والوعد بالبيع العقاري، وكذا الوكالات الخاصة بهم بموجب محرر رسمي ، ما لم ينص مقتضى خاص على خلاف ذلك.»

«المادة 317 - تحكم المحكمة..

كل نصيب مفرز

قابلية يرفق بتقرير الخبرة. يتعين على الخبير في المسح الطبوغرافي الذي العقار المشاع للقسمة العينية .

المادة الثانية

تغير على النحو التالي، أحكام المادة 12 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر 2002 كما وقع تغييره وتتميمه :

«المادة 12 - يجب أن تحرر جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية «المشتركة أو إنشاء حقوق عينية عليها أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها بموجب محرر رسمي وذلك تحت طائلة البطلان.
تستثنى من أحكام هذه المادة العقارات التابعة للملك الخاص للدولة.»

المادة الثالثة

تغير على النحو التالي، أحكام الفصل 3-618 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12) أغسطس (1913) بمثابة قانون للالتزامات والعقود :

الفصل 3-618. - يجب أن يرد عقد البيع الابتدائي للعقار في طور الإنجاز في محرر رسمي وذلك تحت طائلة البطلان.»

المادة الرابعة

تغير على النحو التالي، أحكام المادة 4 من القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.202 المؤرخ في 16 من رمضان 1424 (11) نوفمبر 2003

المادة 4. - يجب أن يحرر عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار بموجب محرر رسمي وذلك تحت طائلة البطلان.

يحق للمكتري المتملك الانتفاع من العقار بمجرد إبرام هذا العقد.»

المادة الخامسة

تنسخ أحكام الفصل 17-618 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12) أغسطس (1913) بمثابة قانون للالتزامات والعقود.

غير أن النص التنظيمي المتخذ لتطبيق الفصل 17-618 المذكور يظل ساري المفعول إلى حين تعويضه.

.....

.....

.....

.....

.....

حديث النزول هو من الأحاديث النبوية المتواترة التي رواها جمع من الصحابة، أبرزهم أبو هريرة وأبو سعيد الخدري. نصّه الثابت عن النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ.«

.....

عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول:

«اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت قيام السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، وقولك الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وأخرت، وأسررت وأعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت».

منصة محمد السادس للحديث الشريف

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

++XIΛΣI |IEYOΣΘ

لائحة بأسماء السادة القضاة رؤساء اللجان الادارية المتعلقة بعملية مراجعة اللوائح الانتخابية العامة

العمالة فاس

اسم الجماعة

القاضي رئيس اللجنة الإدارية الأصلية

رقم الهاتف

رقم البطاقة الوطنية

محمد لحية

مقاطعة أزواغة

مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

C262737

62 48 38 61 06

.....

مقاطعة المرينيين

عبد الرحيم المنصوري مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

06 61 49 70 25

684057C

.....

مقاطعة سايس

محمد الزين

مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

05 35 75 03 51

06 73 51 51 21

83886C

.....

مقاطعة أكدال

نجيب الحضراتي

مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

06 61 59 63 65

650537C

.....

مقاطعة فاس المدينة

رشيد أشملال

مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

06 61 53 18 33

232504C

.....

الجماعة الحضرية المشور

عز العرب مزيان مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

06 61 35 61 46

384521C

.....

الجماعة القروية أولاد الطيب

منير البصري مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

06 62 15 72 01

976105C

.....

الجماعة القروية سيدي احرازم

رشيد بنزير

مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

+

06 37 15 57 72

06 62 22 68 88

68639CB

.....

الجماعة القروية عين البيضاء

مصطفى علاوي مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

06 61 36 45 63

5821397

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7515 -

نصوص خاصة

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

استدراك خطإ وقع بالجريدة الرسمية عدد 7510بتاريخ 4 ذي الحجة 1447)21 ماي 2026 (- الصفحة 2857

قرار للوزير املنتدب لدى رئيس الحكومة املكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية رقم 489.26 صادر في 13 من رمضان 1447)3 مارس 2026(بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

بدلا من :
المادة 15
يتولى قسم تقييم السياسات العمومية المهام التالية :
.....
.....
يقرأ :
المادة 15
يتولى قسم مأسسة تقييم السياسات العمومية المهام التالية

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7514- 18 ذو الحجة 1447 (4) يونيو 2026
صفحة 3153

نصوص عامة

قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1509.25 صادر في 8 ذي الحجة 1446 (5) يونيو 2025 يتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي للمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بناء على المرسوم رقم 2.23.970 الصادر في 10 رمضان 1445 (21) مارس 2024 المتعلق بالمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء

المائية في المياه البرية، ولا سيما المادة 5 منه :

وبعد المصادقة على النظام الداخلي من قبل المجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية خلال اجتماعه الأول المنعقد بتاريخ 29 يناير 2025

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يصادق على النظام الداخلي للمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية الملحق بهذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ذي الحجة 1446 (5) يونيو (2025).

الإمضاء : أحمد البواري.

الجريدة الرسمية عدد 7514- 18 ذو الحجة 1447 (4) يونيو 2026
صفحة 3153

ملحق بقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1509.25 الصادر في 8 ذي الحجة 1446 (5) يونيو (2025) المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي للمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية

النظام الداخلي للمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية

الباب الأول

عمل المجلس وكيفيات سير أشغاله

المادة الأولى

رئاسة المجلس

يتولى المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات أو من ينوب عنه طبقا لمقتضيات المادة الأولى من المرسوم رقم 2.23.970 الصادر في 10 رمضان 1445 (21) مارس (2024 المتعلق بالمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية رئاسة المجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية.

ويتولى الرئيس دعوة الأعضاء لعقد اجتماعات المجلس، وإعداد جدول أعمالها، وافتتاح الجلسات واختتامها، وإدارة المناقشات وضمان سير أعمال الاجتماعات.

المادة 2

كتابة المجلس

تتولى مديرية المنتزهات الوطنية والمناطق المحمية وحماية الطبيعة التابعة للوكالة الوطنية للمياه والغابات القيام بمهام كتابة المجلس.

وتتولى كتابة المجلس على الخصوص القيام بالمهام التالية :

- إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس بتشاور مع الرئيس :

- جمع استدعاءات الاجتماعات والوثائق اللازمة لدراسة النقاط

المدرجة ضمن جدول الأعمال وإرسالها إلى الأعضاء :

تحرير محاضر اجتماعات المجلس وحفظ سجل تقاريرها :

حفظ وتنظيم أرشيف المجلس وقواعد بياناته :

نشر نتائج أعمال المجلس وتوصياته، تحت إشراف الرئيس.

المادة 3

دورية الاجتماعات

يجتمع المجلس كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل مرة واحدة في السنة، بناء على دعوة من الرئيس.

ويجوز للمجلس عقد اجتماعاته حضورياً أو عن بعد عبر الوسائل الإلكترونية.

المادة 4

دعوة أعضاء المجلس

توجه الدعوة للاجتماع، مصحوبة بالوثائق المتعلقة بالنقاط المدرجة بجدول الأعمال، إلى كل عضو من أعضاء المجلس، خمسة عشر (15) يوما على الأقل من أيام العمل قبل التاريخ المحدد للاجتماع، بكل الوسائل التي تثبت التوصل، بما في ذلك بطريقة إلكترونية.

بالنسبة للاجتماعات المتعلقة بدراسة مشاريع المخططات الجهوية لتنمية وتدبير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، فترفق الدعوة بالوثائق التقنية المتعلقة بالمشاريع المذكورة.

المادة 5

النصاب القانوني

تكون مداولات المجلس صحيحة بحضور نصف أعضائه، على الأقل. طبقا لمقتضيات المادة 6 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.23.970 وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب، تتم دعوة الأعضاء إلى اجتماع ثان يتم عقده داخل أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من أيام العمل. وفي هذه الحالة تكون مداولات المجلس صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

غير أنه عندما يجتمع المجلس من أجل إبداء الرأي في شأن مشاريع المخططات الجهوية لتنمية وتدبير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، لا تكون مداولاته صحيحة إلا عندما يحضرها نصف أعضائه على الأقل.

المادة 6

مداولات المجلس

يبدي المجلس رأيه ويصدر توصياته بالتوافق، خلال ثلاثين (30) يوما تحتسب ابتداء من تاريخ إحالة الأمر عليه، وفي حال عدم التوافق يبدي المجلس رأيه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حال تعادل الأصوات، يعتبر صوت الرئيس مرجحا

المادة 7

محاضر اجتماعات المجلس

تتولى كتابة المجلس إعداد محضر في شأن كل اجتماع يعقده

المجلس، يتضمن على الخصوص ما يلي :

مكان وتاريخ انعقاد الاجتماع وجدول أعماله :

. أسماء الأعضاء الحاضرين وصفاتهم :

ملخص المناقشات :

آراء المجلس.

يوقع الرئيس على المحضر ويودع لدى كتابة المجلس، مع إرسال نسخة منه إلى جميع أعضاء المجلس.

المادة 8

تأجيل اجتماعات المجلس

يمكن لرئيس المجلس أن يؤجل أي اجتماع للمجلس مبرمج سلفا. ويتعين إشعار الأعضاء بتأجيل الاجتماع ثمان وأربعين (48) ساعة على الأقل، قبل الموعد المحدد له بكل وسيلة تثبت التوصل.

المادة 9

الاستعانة بالخبراء

طبقا لمقتضيات المواد 2 و 5 و 9 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.23.970، يمكن للمجلس أن يطلب بصفة استشارية، رأي كل شخص ذاتي أو اعتباري مشهود له بالكفاءة، عندما تقتضي ذلك طبيعة القضايا المدرجة ضمن جدول الأعمال.

تتم الاستعانة بالخبراء بقرار من رئيس المجلس، بمبادرة منه أو باقتراح من عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس أو لجنة متخصصة.

عندما تقتضي الخبرة المطلوبة القيام بمهمة خاصة، تعد كتابة المجلس إطارا مرجعيا يوافق عليه رئيس المجلس.

يكون عمل الخبراء استشاريا ولا يتدخلون في القرارات التي يتخذها المجلس.

تتم الإشارة في محضر الاجتماع إلى كل مسألة تكون موضوع الاستعانة بالخبراء.

توجه التقارير أو الآراء أو المذكرات أو الدراسات التي يتم إنجازها في هذا الإطار إلى أعضاء المجلس قبل دراستها وترفق، عند الاقتضاء بوثائق الاجتماع.

الباب الثاني

اللجان المتخصصة واللجان الجهوية

المادة 10

الإحداث والمهام

تتولى اللجان المتخصصة التي يحدثها المجلس بداخله مهمة دراسة المسائل التقنية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تمت إحالتها عليها.

ويُحدد قرار إحداث كل لجنة تأليفها، ومهامها، وطريقة سير عملها، ومدتها عند الاقتضاء، مع الحرص على ضمان التمثيلية العادلة لأعضائها.

كما يمكن للمجلس إحداث لجان جهوية بغرض الانكباب على دراسة بعض الجوانب الخاصة بالجهة والمتعلقة بالقضايا التي تتم إحالتها عليها.

الباب الثالث

مقتضيات مختلفة

المادة 11

تعديل النظام الداخلي

يمكن تعديل هذا النظام الداخلي وفق نفس الكيفيات التي تم بها اعتماده.

المادة 12

التزامات أعضاء المجلس

يخضع أعضاء المجلس وكل شخص يشارك في أعماله أو في أعمال اللجان المتخصصة أو اللجان الجهوية لقواعد كتمان السر المهني بخصوص عقد الاجتماعات والوثائق والمعلومات التي يطلعون عليها.

يطلع جميع أعضاء المجلس على هذا النظام الداخلي ويلتزمون باحترامه

.....
.....

قرار لوزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات رقم 334.26 صادر في 21 من شعبان 1447 (10) فبراير 2026 بشأن تحديد الحرف والتأهيلات التي تستفيد فيها مقاولات الصناعة التقليدية من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالتدرج المهني.

وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بناء على القانون رقم 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.206 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19) ماي (2000) ولا سيما المادة 16 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.00.1017 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21) يونيو (2001) بتطبيق القانون رقم 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني، لاسيما المادة 10 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.21.991 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1443 (4) يناير (2022 بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية :

وبعد استشارة غرف الصناعة التقليدية

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 10 من المرسوم رقم 2.00.1017 المشار إليه أعلاه، تحدد في الملحق المرفق بهذا القرار، قائمة الحرف والتأهيلات التي تستفيد فيها مقاولات الصناعة التقليدية من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين عن كل متدرج تستقبله.

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتنسخ ابتداء من نفس التاريخ مقتضيات القرار رقم 1182.01 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1422 (27) أغسطس (2001) بتحديد الحرف والتأهيلات التي تستفيد فيها مقاولات الصناعة التقليدية من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالتدرج المهني.

غير أن الأشخاص المقبولين بصفة متدرجين، قبل دخول هذا القرار حيز التنفيذ، يظلون خاضعين لمقتضيات القرار رقم 1182.01 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1422 (27) أغسطس 2001) المشار إليه أعلاه.

وحرر بالرباط في 21 من شعبان 1447 (10) فبراير (2026).

الإمضاء : يونس السكوري وبحسو
الملحق

قائمة الحرف والتأهيلات التي تستفيد فيها مقاولات الصناعة التقليدية من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالتدرج المهني

1 - صانع أحذية تقليدية :

2 - صانع أحذية :

3 - إسكافي :

4- صانع منتجات جلدية :

5- نقاش على الجلد :

6 - مسفر ومذهب :

7 - صانع السروج :

8 - دباغ :

9 - صانع الملابس الجلدية :

10 - مطعم الخشب :

11 - مرصع الخشب :

12 - مزخرف الخشب :

13 - رسام زواق على الخشب :

14 - نقاش على الخشب :

15 - خراط على الخشب :

16 - صانع ألعاب خشبية :

17 - صانع المنافيخ :

18 - صانع الآلات الموسيقية :

19 - مرقم الأثاث الخشبية :

20 - صانع أدوات خشبية :

21 - نجار الخشب :

22 - نجار الأبنوس :

23 - نجار تقليدي :

24 - صائغ / مفضض :

25 - صائغ الحلي / مجوهراتي :

26 - مصمم مجوهرات :

27 - نقاش المعادن الثمينة :

28 - مصلح المجوهرات :

29 - مرصع المجوهرات :

30 - صانع الأسلحة التقليدية :

31 - مطلي / مذهب (طلاء الأدوات) :

32 - صانع الأفرنة :

33 - صانع لافتات مضيئة :

34 - ملمع المعادن :

35 - صانع الدمشقي :

36 - نحاس :

37 - حداد فني :

38 - حداد :

: 39 - لحام

40 - قدار :

41 - نجار الألومينيوم :

42 - جباس :

43 - فخار

44 - صانع القرمود :

45 - نحات على الأحجار الكريمة :

46 - نحات على الحجر :

47 - زلايجي :

48 - خزاف تقليدي :

49 - رخامي :

50 - فسيفسائي :

51 - مزخرف على الزجاج :

52 - صانع الزجاج المعشق :

53 - صانع مرايا :

54 - نافخ زجاج :

55 - صانع الزجاج بالموقد :

: 56 - نخاد

57 - نساج الزرابي و الحنبل والحنديرة :

58 - نساج الخيام التقليدية :

59 - مطرز :

: 60 - خياط

61 - صانع القياطين :

62 - خياط تقليدي :

63 - رسام على الحرير :

64 - صباغ النسيج :

65 - نساج تقليدي :

: 66 - حائك

67 - نساج تقليدي البروكار :

68 - صانع اللباد :

69 - صانع منتوجات من الألياف النباتية :

70 - ضفار السجاد النباتي :

71 - كهربائي الصيانة :

72 - نجار المباني :

73 - بناء التراب المدكوك :

74 - مغطي الاسطح :

75 - كهربائي البناء :

76 مركب مصلح المنشآت الصحية والحرارية :

77 - بناء ؛

78 - صباغ المباني ؛

79 - رصاص :

80 - مركب السجاد و الأرضيات الخشبية :

81 - مغلف الأرضيات والجدران :

82 - مركب الزليج والموزاييك :

83 - نجار قوالب في ترميم التراث المعماري :

84 - صانع عزل مائي في ترميم التراث المعماري :

85 - بناء متعدد المهام في ترميم التراث المعماري :

86 - مركب الفرمود :

87 - كهربائي السيارات :

88 - ميكانيكي الصيانة :

89 - ميكانيكي محركات الوقود :

90 - ميكانيكي مصلح الدراجات :

91 - مصلح صالون السيارات :

92 - مصلح إلكترونيك السيارات :

93 - مصلح توازن العجلات والأضواء :

94 - مصلح مركبات السيارات :

95 - مصلح - صباغ هياكل السيارات :

96 - مركب الألواح الشمسية :

97 - مصلح أجهزة الاتصال :

98 - مصلح آلات التبريد :

99 - مصلح الأجهزة الكهرو منزلية :

100 - مصلح الآلات الإلكترونية :

101 - مصلح الحاسوب والمعدات الملحقة :

102 - مصلح آلات الخياطة :

103 - مصلح محركات - كتاب.

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 54

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....
.....

الكتاب : "الاجتهاد القضائي الحاسم الصادر عن محكمة النقض المغربية في المحرر"، إعداد الأستاذ مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).

noor-book.com

هذا الكتاب (أو المجموعة) يجمع اجتهادات حاسمة صادرة عن محكمة النقض المغربية تتعلق بموضوع المحرر (المحررات العدلية، الرسمية، الخاصة، شروطها، حجيتها، طبيعتها القانونية، وتأثيرها في الإثبات والملكية العقارية وغيرها).

droitarabic.com

عن المؤلف

• مصطفى علاوي هو قاضٍ وباحث مغربي بارز، متخصص في تجميع وتوثيق الاجتهادات القضائية المغربية (خاصة قرارات محكمة النقض).

• له عشرات المؤلفات المماثلة في مواضيع مثل: النفقة، الصلح والتنازل، الحيازة والملكية العقارية، الوثيقة، ما جرى عليه عمل محكمة النقض، إلخ.

foulabook.com

يمكنك تحميل الكتاب أو الاطلاع عليه من مواقع قانونية مغربية متخصصة مثل:

• noor-book.com (يحتوي على وصف وتحميل مباشر).

• droitarabic.com (صفحة مخصصة لهذا الكتاب مع روابط .(PDF

droitarabic.com

• مواقع أخرى مثل foulabook.com أو sajplus.com (تبحث عن مؤلفات مصطفى علاوي).

ملاحظة: هذه المؤلفات غالباً ما تكون متوفرة كـ PDF مجانية أو شبه مجانية في المكتبات القانونية الرقمية المغربية، وهي مرجع أكاديمي وقضائي مهم للباحثين والمحامين والطلاب.

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 2/440

الصادر بتاريخ : 13/04/2023

في الملف الإداري رقم 2790/4/2/2021

يترتب على عدم الوفاء بالمستحقات المالية في الأجل المحدد قانونا في عقود الصفقات العمومية، استحقاق فوائد التأخير وفقا لأحكام المادة 2 من المرسوم رقم 2.03.703 الصادر بتاريخ 13 نونبر 2003 المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير الخاصة بصفقات الدولة وذلك في حال كان التأخير ناتجا عن تقصير من الإدارة. كما لا يجوز تحميل أحد أطراف العقد المسؤولية عن التأخير الناجم عن إخلال طرف آخر بتنفيذ التزاماته، وذلك تطبيقا لمبدأ نسبية العقود الذي يقتضي أن تقتصر آثار العقد على أطرافه دون غيرهم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار المطعون فيه بالنقض المذكور أعلاه، أن المطلوبة في النقض تقدمت بتاريخ 18/04/2019 بمقال أمام المحكمة الإدارية بمراكش، عرضت فيه بواسطة نائبها أنها فازت بالصفقة عدد 55/2009 المعلن عنها من قبل الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي من أجل إنجاز أشغال بناء مجموعة من الأقسام التعليمية بنواحي الصويرة وأنها أنجزت الأشغال وفق المتفق عليه وتسلمتها الأكاديمية بدون أي تحفظ حسب محضر التسليم المؤقت بتاريخ 16/02/2016، وأن هذا التسليم أصبح نهائيا بشكل قانوني بعد مرور سنة على التسليم المؤقت طبقا لدفتر الشروط الإدارية العامة، وقد أنجزت الأكاديمية كشفا نهائيا بمبلغ 310.775,59 درهم، تم توقيعه بتاريخ 16/02/2016 ، غير أنها لم تعمل على أدائه إلا بتاريخ 08/03/2019 بعدما احتفظت بالمبالغ المستحقة لها لمدة ثلاث سنوات، ذلك أنها لم تعمل على صرف مستحقاتها في الكشف الأول إلا بتاريخ 10/12/2013 مع أنه تم توقيعه بتاريخ 30/05/2013، وبالنسبة للكشف رقم 2 وقع بتاريخ 08/07/2013 ولم يؤدى إلا بتاريخ 11/05/2015، مما تكون معه محقة في الحصول على تعويض عن الضرر الحاصل لها جراء الاحتفاظ بأموالها دون وجه حق تطبيقا للمادة 61 من دفتر الشروط الإدارية العامة، كما أنها تستحق مبلغ الاقتطاع الضامن وقدره 58.971,53 درهم ومبلغ الكفالة النهائية وقدره 25.300,00 درهم ، ملتمسة الحكم على

الأكاديمية المدعى عليها بأدائها لفائدتها مبلغ الاقتطاع الضامن والكفالة النهائية، وبإجراء خبرة لتحديد التعويض عن التأخير في أداء

1

1/3

الكشوفات الحسابية، وبعد جواب الأكاديمية الجهوية المدعى عليها وإجراء خبرة وتقديم المستنتجات وتمام الإجراءات المسطرية، قضت المحكمة على الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي في شخص ممثلها القانوني بأدائها لفائدة المدعية مبلغا إجماليا قدره 113.503,51 درهما وبرفع اليد عن مبلغ الضمانة النهائية مع تحميل المحكوم عليها الصائر، وبرفض باقي الطلبات استأنفته الأكاديمية فقضت محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش بتأييد الحكم المستأنف، وهو القرار المطعون فيه بالنقض.

في شأن وسيلتي الطعن بالنقض مجمعتين للارتباط

حيث تعيب الطالبة القرار المطعون فيه من جهة بخرق القانون، ذلك أن الخطأ في الأداء المتأخر كان بفعل المقاولة، وأنها أدت كل المبالغ بمجرد إصلاح البيانات واستكمال شكليات الأداء والقرار المطعون فيه حين قضى لفائدة المطلوبة بفوائد التأخير يكون قد خرق القانون وقواعد تحديد المسؤولية. كما تعيبه من جهة أخرى، بفساد التعليل لاعتباره أن العقد الرابط بين الأكاديمية والمهندس المعماري ليست المقاولة طرفا فيه، وبالتالي لا يمكن تحميلها نتائجه، وهو تعليل فاسد لكون موضوع المناقشة ليس هو قاعدة نسبية العقود بل تحديد الطرف المسؤول عن التأخير بغض النظر عن طبيعة العقد أو العلاقة التي تجمع بين المتدخلين في الصفقة، وما دام موضوع الدعوى هو التعويض عن التأخير في الأداء فإنها لم تكن مسؤولة عن التأخير الذي كان بفعل عدم صحة أوراق الأداء وحسومات الأطراف المتدخلة في الصفقة وعلى رأسها المهندس المعماري.

لكن، حيث إن تقييم الوثائق وتقدير مدى حجيتها، مما تختص به محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا. وهي في سبيل ذلك تستعين بالآراء الفنية للخبراء فتأخذ منها ما تطمئن إليه في تكوين قناعتها وتطرح ما عداه. والمحكمة واستنادا إلى الخبرة المنجزة في الموضوع، تبث لها أن مستحقات الشركة برسم الصفقة المبرمة بين الطرفين لم تؤد داخل الأجل المقرر قانونا وعرفت تأخيرا بخصوص الكشف الحسابي الأول ابتداء من 01/09/2013 إلى 10/12/2013، وبخصوص الكشف الثاني من 08/10/2013 إلى 11/05/2015، وبالنسبة لكشف الحساب رقم 3 من 16/05/2016 إلى 08/03/2019، وأن التأخيرات المذكورة تعزى للإدارة، وتستحق بذلك المطلوبة فوائد التأخير وفق مقتضيات المادة الثانية من المرسوم رقم

2.03.703 الصادر بتاريخ 13 نونبر 2003 المتعلق بآجال الأداء وفوائد التأخير الخاصة بصفقات الدولة، على غرار ما تتمسك به الطالبة بخصوص استبعاد مسؤوليتها عن التأخير

الحاصل في أداء المستحقات داخل الأجل القانوني برفض المهندس المعماري توقيع الكشوفات الثلاث لكون هذا الأخير يبقى مرتبطا بصاحب المشروع بعقد يتحمل طرفيه الالتزامات المضمنة به ولا علاقة

للمطلوبة بالإخلالات الصادرة عنهما إعمالا لمبدأ نسبية العقود، وما بالوسيلتين على غير أساس.

2

2/3

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل رافعته الصائر.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الثاني السيد سعد غزيول برادة رئيسا، والمستشارين السادة: فاطمة الغازي مقررة ومحمد بوغالب وأحمد البوزيدي وعبد الغني يفوت أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد سليمان الخمليشي

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/179

الصادر بتاريخ 12 أبريل 2018

في الملف التجاري رقم 1313/3/1/2017

أصل تجاري - توقف عن النشاط - دعوى التشطيب من السجل التجاري - شروطها

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المقدم بتاريخ 29/05/2017 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائبتيه الأستاذتين (ب) و (ع) والرامي إلى نقض القرار عدد 255 الصادر عن

محكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 07/03/2017 في الملف عدد : 1295/1221/2016

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملعب

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 22/03/2018

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 12/04/2018.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر المسليد ا عبد الإلاه الحنين.

والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد رشيد بناني.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من أوراق الملف والقرار المطعون فيه، أن الطالب (ب.ش) لمراكش بني ملال تقدم بتاريخ 16/05/2016 بمقال إلى رئيس المحكمة الابتدائية بالفقيه بنصالح، عرض فيه أنه دائن للمطلوب (خ.م) بمقتضى حكم نهائي بمبلغ 1.590.114.24 درهما وتعويض قدره 20.000.00، بمقتضى حكم نهائي أسفرت محاولة تنفيذه عن تحرير محضر امتنع وعدم وجود ما يحجز مما اضطره إلى استصدار حكم آخر قضى له بتحقيق الرهن المنصب على الأصل التجاري المملوك للمدعى عليه، غير أن محاولة تنفيذ هذا الحكم أسفرت هذه المرة عن تحرير محضر إخباري بكون الأصل التجاري الذي كان يستغله المنفذ عليه هو عبارة عن مرآب مغلق بباب حديدي منذ أكثر من سنة حسب إفادة الجيران، معتبرا (المدعي) أن ذلك يعني أن مدة الإغلاق فاقت الأربع سنوات إذا ما اعتبرنا تاريخ تقديم الدعوى، لتتحقق بذلك إحدى حالات التشطيب من السجل التجاري المقررة بموجب المادة 51 من مدونة التجارة ملتمسا إصدار أمر بشطب

1

المدعى عليه من السجل التجاري عدد () تحليلي الممسوك لدى المحكمة الابتدائية بالفقيه بنصالح، مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية، وأمر رئيس كتابة الضبط بذات المحكمة بتنفيذ مقتضيات الأمر المذكور وبعد جواب المدعى عليه، واستنفاذ الإجراءات، صدر الأمر بعدم قبول الطلب أيد استئنافيا بمقتضى القرار المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة الفريدة.

حيث ينعى الطاعن على القرار خرق وسوء تطبيق المادة 54 من مدونة التجارة والفصل 345 من ق م م، وفساد التعليل الموازي لانعدامه، وعدم الارتكاز على أساس قانوني بدعوى أنه علل قضاءه بتأييد الأمر المستأنف القاضي بعدم قبول الطلب " بأن شروط تطبيق المادة 54 من مدونة التجارة غير متوفرة لعدم اكتمال مدة الثلاث سنوات من التوقف عن مزاولة النشاط المبررة لطلب التشطيب على التاجر من السجل التجاري"، والحال أن هذا التعليل مشوب بالفساد المعتبر بمثابة انعدامه، اعتبارا لأن المحضر الإخباري الذي استند إليه القرار أنجز بتاريخ 22/11/2012 وأفاد أن مدة التوقف بذلك التاريخ كانت تفوق السنة، مما يعني أنه سواء باعتبار التاريخ الذي قدم خلاله الطالب مقاله أمام رئيس المحكمة الابتدائية وهو 16/05/2016، أو تاريخ تقديمه لمقالة الاستئنافي الذي هو 26/10/2016 أو تاريخ صدور القرار الاستئنافي المطعون فيه حاليا الذي هو 07/03/2017، فإنه في جميع الأحوال تكون مدة توقف المدعى عليه عن ممارسة النشاط قد فاقت الثلاث سنوات اللازمة قانونا للتشطيب على التاجر المتوقف عن مزاولة النشاط، بل إنها وصلت إلى خمس سنوات وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد بني على تعليل فاسد معد بمثابة انعدامه، مما يستوجب التصريح بنقضه .

لكن حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عللته بما مضمنه "إنه باستقراء المادة 54 من دونة التجارة يتضح أنها تنص على أنه يشطب على كل تاجر ثبت أنه : كل تأجر ثبت أنه توقف عن مزاولة النشاط الذي قيد من أجله لمدة تفوق ثلاث سنوات، وبالرجوع إلى المحضر الإخباري المنجز بتاريخ 22/11/2012 يتضح منه أن مدة التوقف عن مزاولة النشاط تفوق السنة و لم تصل بعد إلى ثلاث سنوات فأكثر، وبالتالي فإن شروط المادة 54 المذكورة غير قائمة في النازلة مما يجعل الوسائل المثارة خلاف الواقع و القانون، ويتعين بالتالي تأييد الأمر المستأنف"، وهو تعليل سليم اعتمدت فيه المحكمة فيما انتهت إليه من عدم تحقق شرط التوقف لمدة ثلاث سنوات عن مزاولة النشاط اللازم للتشطيب على التاجر من السجل التجاري على المحضر الاخباري الذي استظهر لها به الطالب نفسه، والذي حصر مدة توقف المطلوب عن مزاولة نشاطه التجاري في مدة تزيد عن السنة دون أن يرد به ما يفيد اكتمال مدة الثلاث سنوات اللازمة قانونا للتشطيب عليه من السجل التجاري، وهو منحى سليم تقيدت فيه بمحتوى ذلك المحضر، ولم يكن من واجبها أن تفترض استمرار التوقف بعد التاريخ الذي حرر فيه ذلك المحضر، اعتبارا لأن الطالب هو من كان ملزما بإقامة الدليل على ذلك، فجاء قرارها غير خارق لأي مقتضى ومعللا تعليلا سليما وكافيا ومرتكزا على أساس قانوني، والوسيلة على غير أساس.

.....
.....
.....

الأمانة العامة للحكومة

القانون التنظيمي رقم 106.13

المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة (1) ،

كما تم تغييره وتتميمه

باب تمهيدي

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الدستور ولا سيما الفصل 112 منه، يحدد هذا القانون التنظيمي النظام الأساسي للقضاة الذي يتضمن المقتضيات الخاصة بتأليف السلك القضائي وحقوق القضاة وواجباتهم ووضعياتهم والضمانات الممنوحة لهم.

المادة 2

تطبيقا لأحكام الفصل 113 من الدستور، يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة وفق مقتضيات هذا القانون التنظيمي، وكذا القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

يشار إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية في هذا القانون التنظيمي باسم المجلس.

القسم الأول

تأليف السلك القضائي

المادة 3

يتألف السلك القضائي بالمملكة الخاضع لهذا النظام الأساسي من هيئة واحدة، تشمل قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة المعينين بمحاكم أول درجة ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض

الموجودين في إحدى الوضعيات المنصوص عليها في المادة 57 أدناه.

---

(1) الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016)، ج.ر عدد 6456 بتاريخ 6 رجب 1437 - 14 أبريل (2016)، ص 3160

صدر بشأنه قرار للمجلس الدستوري عدد 992.16 م.د بتاريخ 5 من جمادى الآخرة 1437 (15) مارس (2016)، ج.ر عدد 6452 2882 - بتاريخ 21 جمادى الآخرة 1432 (31) مارس (2016)، ص
2882
1

القسم الثالث

وضعيات القضاة

المادة 57

يوجد كل قاض في إحدى الوضعيات التالية :

-1- وضعية القيام بالمهام :

2- وضعية الإلحاق :

3- وضعية الاستيداع.

الباب الأول

وضعية القيام بالمهام

المادة 58

يعتبر القاضي في وضعية القيام بالمهام إذا كان يمارس فعليا مهامه بإحدى محاكم المملكة.

ويعتبر في نفس الوضعية القاضي الموضوع رهن الإشارة وكذا القاضي المستفيد من الرخص المذكورة في المادة 59 بعده.

المادة 59

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ)7047 :9) ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، ج.ر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11) سبتمبر (2025)، ص

تنقسم الرخص إلى ما يلي :

1- الرخص الإدارية التي تشمل الرخص السنوية والرخص الاستثنائية أو الرخص بالتغيب ؛

-2- الرخص الممنوحة لأسباب صحية وتشمل :

(أ) رخص المرض القصيرة الأمد :

ب رخص المرض المتوسطة الأمد :

14

ج) رخص المرض الطويلة الأمد :

د الرخص بسبب أمراض أو إصابات ناتجة عن مزاولة العمل أو بمناسبته.

3 الرخص الممنوحة عن الولادة والرضاعة والأبوة والكفالة :

4- الرخص بدون أجر.

يتقاضي القضاة الموجودون في رخصة لأسباب صحية، بحسب الحالة، مجموع أو نصف أجرتهم المحتسبة في معاش التقاعد، ويستفيدون من مجموع التعويضات العائلية في جميع حالات الرخص الأسباب صحية.

المادة 60

يحق لكل قاض يوجد في وضعية القيام بالمهام أن يستفيد من رخصة سنوية مؤدى عنها.

تحدد مدة الرخصة في اثنين وعشرين (22) يوم عمل برسم كل سنة زاول أثناءها مهامه.

المادة 61

يتولى منح الرخص الإدارية للقضاة :

الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها، كل فيما يخصه، بالنسبة للقضاة الممارسين لمهامهم بمحكمة النقض، والرؤساء الأولين لمختلف محاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها ؛

- الرؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف والوكلاء العامون للملك لديها، كل فيما يخصه، بالنسبة للقضاة الممارسين لمهامهم بهذه المحاكم، وكذا رؤساء محاكم أول درجة ووكلاء الملك لديها الممارسين لمهامهم بدائرة نفوذها :

- رؤساء محاكم أول درجة ووكلاء الملك لديها، كل فيما يخصه، بالنسبة للقضاة الممارسين لمهامهم

بهذه المحاكم.

المادة 62

يتولى المسؤولون القضائيون المذكورون في المادة 61 أعلاه، كل فيما يخصه ، تحديد جدولة الرخص السنوية، كما يمكن لهم رعيا لضرورة المصلحة، أن يعترضوا على تجزئتها، وتؤخذ بعين الاعتبار الوضعية العائلية من أجل تخويل الأسبقية في اختيار فترات الرخص السنوية.

ولا يمكن تأجيل الاستفادة من الرخصة السنوية برسم سنة معينة إلى السنة الموالية إلا استثناء ولمرة واحدة.

ولا يخول عدم الاستفادة من الرخصة السنوية الحق في تقاضي أي تعويض عن ذلك.

يشعر المجلس فورا بالرخص الممنوحة.

15

المادة 63

يمكن للمسؤولين القضائيين المذكورين في المادة 61 أعلاه، كل فيما يخصه، أن يمنحوا رخصا استثنائية، أو أن يرخصوا بالتغيب، مع التمتع بكامل الأجرة دون أن يدخل ذلك في حساب الرخص الاعتيادية :

- للقضاة الذين يعززون طلبهم بمبررات عائلية أو أسباب وجيهة واستثنائية، على ألا تتجاوز مدة هذه الرخصة عشرة (10) أيام في السنة ؛

للقضاة الراغبين في أداء فريضة الحج، ولا تمنح هذه الرخصة إلا مرة واحدة لمدة شهرين (2) طيلة مسارهم المهني على ألا يستفيد القضاة المذكورون من الرخصة المنصوص عليها في المادة 60 أعلاه خلال السنة التي استفادوا فيها من رخصة أداء فريضة الحج.

تحدد قائمة الرخص الاستثنائية التي يستفيد منها القضاة بنص تنظيمي.

المادة 64

يمكن للقاضي، بطلب منه وبعد موافقة الرئيس المنتدب للمجلس أن يستفيد مرة واحدة كل سنتين (2) من رخصة بدون أجر لا تتعدى شهرا واحدا غير قابل للتجزئة.

المادة 65

إذا أصيب القاضي بمرض مثبت بصفة قانونية يجعله غير قادر على القيام بمهامه، وجب عليه الإدلاء بشهادة طبية تحدد فيها المدة التي يحتمل أن يظل خلالها في وضعية لا تسمح له بمزاولة مهامه وفي هذه الحالة، يعتبر في رخصة مرض بقوة القانون.

يمكن القيام بكل مراقبة طبية أو إدارية مفيدة، بهدف التأكد من أن القاضي لا يستفيد من رخصته إلا لأجل العلاج.

تمنح رخص المرض الطويلة والمتوسطة الأمد من قبل الرئيس المنتدب للمجلس.

باستثناء رخص المرض القصيرة الأمد التي تمنح مباشرة من قبل المسؤولين القضائيين المذكورين في المادة 61 أعلاه، لا يجوز منح الرخص الأخرى لأسباب صحية إلا بعد موافقة المجلس الصحي.

المادة 66

لا يجوز أن تتعدى مدة رخصة المرض القصيرة الأمد ستة (6) أشهر عن فترة كل اثني عشر (12) شهرا متتابعا، ويستفيد القاضي خلال الثلاثة أشهر الأولى من مجموع أجرته، وتخفض هذه الأجرة إلى النصف خلال الثلاثة أشهر الموالية.

المادة 67

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ)7047 :و ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، ج.ر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11) سبتمبر (2025)، ص

لا يجوز أن يتعدى مجموع مدة رخصة المرض المتوسطة الأمد ثلاث (3) سنوات، وتمنح هذه الرخصة للقاضي المصاب بمرض يجعله غير قادر على القيام بعمله، إذا كان يستلزم علاوة على ذلك مداواة وعلاجات طويلة الأمد وكان يكتسي طابع عجز ثبتت خطورته.

يتقاضى القاضي طوال مدة الرخصة المذكورة مجموع أجرته.

تحدد بنص تنظيمي قائمة الأمراض التي تخول الحق في الرخص المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 68

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ)7047 :9) ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، ج.ر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11) سبتمبر (2025)، ص

لا يجوز أن يتعدى مجموع مدة رخص المرض الطويلة الأمد خمس (5) سنوات، وتمنح هذه الرخصة للقاضي المصاب بأحد الأمراض المحددة ينص تنظيمي.

يتقاضى القاضي طوال مدة الرخصة المذكورة مجموع أجرته.

المادة 69

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ)7047 :9) ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، ج.ر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11) سبتمبر (2025)، ص

إذا أصيب القاضي بمرض أو استفحل هذا المرض عليه إما أثناء أو بمناسبة مزاولة عمله وإما خلال قيامه بعمل تضحية اقتضته المصلحة العامة أو لإنقاذ حياة أحد الأشخاص وإما على إثر حادث وقع له أثناء أو بمناسبة مزاولة عمله، فإنه يتقاضى مجموع أجرته إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله أو إلى أن يثبت عدم قدرته نهائيا على العمل، ويحال إلى التقاعد طبقا للشروط المنصوص عليها في مقتضيات نظام المعاشات المدنية بعد عرض وضعيته على المجلس.

ويحق للقاضي، زيادة على ما ذكر في جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة، أن يسترجع أبدال الأتعاب الطبية والمصاريف المترتبة مباشرة عن المرض أو الحادث.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار للرئيس المنتدب للمجلس. ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

17

المادة 70

إذا لاحظ المجلس الصحي، وقت انقضاء الرخصة لأسباب صحية، أن القاضي غير قادر على استئناف عمله نهائيا، أحيل المعني بالأمر إلى التقاعد إما بطلب منه وإما بصفة تلقائية.

وإذا لم يقر المجلس الصحي بالعجز النهائي للقاضي عن القيام بالعمل ولم يستطع المعني بالأمر بعد انتهاء الرخصة لأسباب صحية استئناف عمله، وضع تلقائيا في حالة الاستيداع طبقا للمادة 87 بعده.

المادة 71

نسخت وعوضت بموجب المادة الثالثة من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ

)7048(:9 ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، ج.ر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11) سبتمبر (2025)، ص

تتمتع المرأة القاضية الحامل برخصة ولادة مدتها أربعة عشر (14) أسبوعا، تتقاضى خلالها كامل أجرتها.

وتستفيد المرأة القاضية التي أسندت إليها ، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل كفالة طفل تقل سنه عن أربعة وعشرين (24) شهرا ، من رخصة عن الكفالة مدتها أربعة عشر (14) أسبوعاً، تتقاضى خلالها كامل أجرتها.

كما تستفيد المرأة القاضية من رخصة عن الرضاعة مدتها ساعة واحدة في اليوم، ابتداء من تاريخ استنفاد الرخصة الممنوحة عن الولادة أو الكفالة، حسب الحالة، وذلك إلى حين بلوغ الطفل المولود أو المتكفل به سن أربعة وعشرين (24) شهراً.

يتولى المسؤولون القضائيون المذكورون في المادة 61 أعلاه، كل فيما يخصه ، تحديد أوقات الاستفادة من الرخصة عن الرضاعة بناء على رغبة المرأة القاضية المعنية بالأمر، دون الإخلال بحسن سير العمل.

المادة 71 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ)7048(:9 ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، ج.ر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11) سبتمبر (2025)، ص

يستفيد القاضي الذي ولد له طفل من رخصة عن الأبوة، مدتها خمسة عشر (15) يوما متصلة ومؤدى عنها، وذلك ابتداء من تاريخ ولادة الطفل.

ويستفيد القاضي الذي أسندت إليه، طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل كفالة طفل تقل سنه عن أربعة وعشرين (24) شهراً، من رخصة عن الكفالة مدتها خمسة عشر (15) يوما متصلة ومؤدى عنها.

18

المادة 71 المكررة مرتين

أضيفت بموجب المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 09.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.62 بتاريخ

9

)7048(: سبتمبر (2025)، ص

ربيع الأول 1447 (2) سبتمبر (2025)، جر عدد 7438 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1447 (11)

تحدد كيفيات الاستفادة من الرخص الاستثنائية المشار إليها في المادة 63 ومن الرخص المنصوص عليها في المواد 66 و 67 و 68 و 71 و 71 المكررة من هذا القانون التنظيمي بقرار للرئيس المنتدب للمجلس. ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

المادة 72

يمكن أن ينقل القاضي وفق المعايير المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى

للسلطة القضائية في الحالات التالية :

- بناء على طلبه :

على إثر ترقية في الدرجة :

- إحداث محكمة أو حذفها :

- شغور منصب قضائي أو سد الخصاص.

المادة 73

غيرت و تممت بموجب المادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 14.22 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.37 بتاريخ)3210 :23 من شعبان 1444) (16) مارس (2023)، جر عدد 7180 بتاريخ فاتح رمضان 1444 (23) مارس (2023)، ص

يمكن للرؤساء الأولين لمختلف محاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها، كل فيما يخصه، أن ينتدبوا من بين القضاة الممارسين لمهامهم بدوائر نفوذهم القضائية، قاضيا لسد خصاص طارئ بإحدى المحاكم التابعة لهذه الدوائر.

كما يمكن عند الاقتضاء للرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها، كل فيما يخصه، انتداب قاض من محكمة النقض أو من دائرة استئنافية لسد خصاص طارئ بإحدى المحاكم. كما يمكن للرئيس المنتدب، لأجل سد خصاص طارئ بإحدى المحاكم ، وبعد استشارة رئيس النيابة العامة، انتداب قاض من قضاة النيابة العامة للقيام بمهام قضاء الحكم، أو قاضيا من قضاة الحكم للقيام بمهام النيابة العامة بمحكمة النقض أو بإحدى المحاكم الأخرى.

يراعى في جميع الحالات عند الانتداب :

- استشارة المسؤول القضائي المباشر :

- القرب الجغرافي :

- الوضعية الاجتماعية للقاضي.

نصوص خاصة

المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

قرار للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رقم 2482.25 صادر في 28 من ربيع الآخر 1447 (21) أكتوبر (2025) بتحديد كيفيات استفادة القضاة من الرخص الاستثنائية ورخصة أداء فريضة الحج والرخص لأسباب صحية والرخص بسبب أمراض أو إصابات ناتجة عن مزاولة العمل أو بمناسبته ورخص الولادة والرضاعة والأبوة والكفالة.

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

بناء على القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016) كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما المادتين 69 و 71 المكررة مرتين منه :

وعلى المرسوم رقم 2.24.865 الصادر في 5 رجب 1446 (6) يناير (2025) بتحديد قائمة الرخص الاستثنائية التي يستفيد منها القضاة، وقائمة الأمراض التي تخول لهم الحق في رخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد.

قرر ما يلي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادتين 69 و 71 المكررة مرتين من القانون التنظيمي 1446 رقم 106.13 ولمقتضيات المرسوم رقم 2.24.865 الصادر في 5 رجب (6) يناير 2025 المشار إليهما أعلاه، يحدد هذا القرار كيفيات استفادة القضاة من الرخص الاستثنائية، والرخص الممنوحة لأسباب صحية والرخص الممنوحة على إثر الإصابة بمرض أو حادث أثناء أو بمناسبة مزاولة العمل ورخص الولادة والرضاعة ورخص الأبوة، ورخص الكفالة.

المادة 2

يشار في هذا القرار إلى :

المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بعبارة «المجلس» :

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بعبارة

الرئيس المنتدب للمجلس :

القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة كما وقع تغييره وتتميمه، بعبارة القانون التنظيمي رقم 106.13.

الباب الثاني

الرخص الاستثنائية ورخصة أداء فريضة الحج

الفرع الأول

الرخص الاستثنائية

المادة 3

يُشْعرُ القاضي، الذي يرغب في الاستفادة من إحدى الرخص الاستثنائية المحددة قائمتها في المادة الأولى من المرسوم سالف الذكر رقم 2.24.865 الصادر في 5 رجب 1446 (6) يناير (2025)، المسؤول القضائي المباشر بالحالة التي تخوله الاستفادة من هذه الرخصة وذلك يوما واحدا على الأقل قبل تاريخ استفادته منها، باستثناء حالات الوفاة التي يشعر بها المسؤول القضائي المذكور في حينه، وبكل الوسائل المتاحة.

يتعين على القاضي المعني أن يدلي بعد استئنافه للعمل، بكل ما من شأنه إثبات أحقيته في الاستفادة من الرخصة الاستثنائية تحت طائلة اتخاذ الإجراءات اللازمة طبقاً للنصوص الجاري بها العمل، ولا سيما المادة 102 من القانون التنظيمي رقم 106.13

الفرع الثاني

رخصة أداء فريضة الحج

المادة 4

تمنح رخصة أداء فريضة الحج، المنصوص عليها في البند الثاني من الفقرة الأولى من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 106.13 ، كاملة ولا يجوز تجزئتها إلا إذا اقتضت المصلحة القضائية ذلك بعد موافقة المسؤول القضائي المباشر.

في حالة تجزئة رخصة الحج يتعين على القاضي الاستفادة من المدة المتبقية من رخصته قبل متم السنة التي تلي سنة أداء فريضة الحج.

المادة 5

يُصدر المسؤول القضائي المباشر قرارا بتمكين القاضي المعني من رخصة أداء فريضة الحج، يحدد فيه تاريخ بداية ونهاية الرخصة، وذلك بعد إدلاء القاضي بما يثبت قيامه بالإجراءات المسبقة المتعلقة بأداء هذه الفريضة.

يتعين على القاضي المعني أن يدلي بمجرد استئنافه للعمل، بنسخة من جواز سفره إلى المسؤول القضائي المباشر لإثبات أداء فريضة الحج.
يُشعر المسؤول القضائي المباشر الأمانة العامة للمجلس برخصة أداء فريضة الحج الممنوحة لكل قاضي، وبتاريخ التوقف عن العمل. و تاريخ استئنافه، سواء كانت الرخصة كاملة أو مجزأة.

الباب الثالث

الرخص الممنوحة لأسباب صحية

الفرع الأول

رخصة المرض القصيرة الأمد

المادة 6

تطبيقا لأحكام المادتين 65 و 66 من القانون التنظيمي رقم 106.13 يُخوّل القاضي رخصة مرض قصيرة الأمد، إذا أصيب بمرض يجعله غير قادر على القيام بمهامه، ولا يدخل ضمن الأمراض التي تخول الحق في رخصة المرض متوسطة أو طويلة الأمد.

تمنح رخصة المرض قصيرة الأمد بموجب قرار للمسؤول القضائي المباشر، مع مراعاة الإجراءات والأجال المحددة في هذا القرار.

المادة 7

يتعين على القاضي أن يُشعر فورا المسؤول القضائي المباشر بوضعيته الصحية بكل الوسائل المتاحة على أن يدلي داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام من تاريخ توقفه عن العمل بشهادة طبية صادرة عن الطبيب المعالج، وفق النموذج المعتمد لهذا الغرض، تحدد مدة الرخصة

التي تستدعيها حالته الصحية، وذلك مقابل وصل استلام يوقع عليه المسؤول القضائي المذكور أو من ينوب عنه.

المادة 8

إذا توفرت للمسؤول القضائي معطيات واقعية بعدم صحة المعلومات المضمنة بالشهادة الطبية المدلى بها، يمكن له أن يخضع المعني بالأمر لفحص مضاد يقوم به طبيب ينتدبه لهذه الغاية، أو عند الاقتضاء، اللجنة الطبية الإقليمية الأقرب المقر إقامة القاضي أو مكان استشفائه، كما يمكنه القيام بكل مراقبة إدارية يراها مناسبة، ينتدب لها أحد قضاة المحكمة تفوق درجته أو توازي درجة القاضي المعني مع مراعاة الأقدمية في السلك القضائي.

المادة 9

يُنجز الطبيب المكلف بإجراء الفحص المضاد تقريراً يوجهه إلى المسؤول القضائي المباشر داخل أجل 24 ساعة من إجرائه الفحص المذكور.
يَتَعَيَّنُ على القاضي المنتدب المهام المراقبة الإدارية المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه أن يتأكد من تواجد القاضي المعني بمكان العلاج، سواء بالمستشفى أو بمنزله أو بالعنوان المدلى به رفقة الشهادة الطبية، ويطلع على حالته، ويرفع تقريراً بشأن ذلك إلى المسؤول القضائي المذكور.

المادة 10

إذا تبين للمسؤول القضائي المباشر، بناء على تقرير الطبيب المكلف بإجراء الفحص المضاد، أو تقرير القاضي المنتدب لمهام المراقبة الإدارية أو هما معا، أن الحالة الصحية للقاضي المعني لا تمنعه من ممارسة عمله، تعين عليه إنذاره باستئناف عمله فوراً.

في حالة عدم امتثال القاضي المعني لهذا الإنذار، تُطبق مقتضيات المادة 102 من القانون التنظيمي رقم 106.13

الفرع الثاني

رخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد

المادة 11

تمنح رخص المرض المتوسطة الأمد ورخص المرض الطويلة الأمد بموجب قرار للرئيس المنتدب للمجلس بعد موافقة المجلس الصحي مع مراعاة الإجراءات والآجال المحددة في هذا القرار.

المادة 12

يَتَعَيَّن على القاضي، بمجرد توقفه عن العمل بسبب أحد الأمراض التي تُخوّل له الحق في الاستفادة من رخصة مرض متوسطة الأمد أو رخصة مرض طويلة الأمد، أن يُشعر فورا المسؤول القضائي المباشر بكل الوسائل المتاحة بوضعه الصحي على أن يوافيه داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام من تاريخ توقفه عن العمل بشهادة طبية وفق النموذج المعتمد لهذا الغرض، تُحدد مدة الاستفادة من إحدى الرخصتين التي تستدعيها حالته الصحية، وذلك مقابل وصل استلام يوقع عليه المسؤول القضائي المذكور أو من ينوب عنه.

يُحيل المسؤول القضائي المباشر الشهادة الطبية المذكورة فور توصله بها إلى المجلس عبر المنصة الرقمية المحدثة لهذا الغرض.

المادة 13

يَعْرِضُ المجلس، داخل أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل بالشهادة الطبية المشار إليها في المادة 12 أعلاه، الملف الطبي للقاضي المعني بكامله على المجلس الصحي.

الجريدة الرسمية عدد 7464 - 20 جمادى الآخرة 1447 (11) ديسمبر 2025
صفحة : 9283

المادة 14

مع مراعاة المدة القصوى لرخصة المرض المتوسطة الأمد ورخصة المرض الطويلة الأمد كما حددتها على التوالي، المادتان 67 و 68 من القانون التنظيمي رقم 106.13 ، تُمْنَحُ هاتان الرخصتان لفترات تُحَدَّدُ مُدَدُها في ثلاثة (3) أو ستة (6) أشهر تبعاً لرأي المجلس الصحي، في ضوء المدة المحددة من قبل الطبيب المعالج.

عند انقضاء كل فترة من فترات رخصة المرض المتوسطة أو الطويلة الأمد، يَتَعَيَّن على القاضي المعني موافاة المجلس عن طريق المسؤول القضائي المباشر بشهادة طبية صادرة عن الطبيب المعالج، تقر إما بقدرته على مزاولة العمل، وأما بضرورة تمديد هذه الرخصة.

المادة 15

يتعين على القاضي بمجرد حصوله على شهادة القدرة على مزاولة العمل الإدلاء بها للمسؤول القضائي المباشر، الذي يحيلها، عبر المنصة الرقمية المحدثة لهذا الغرض، إلى المجلس فور التوصل بها.

يُجيل المجلس هذه الشهادة إلى المجلس الصحي في غضون عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل بها ، وذلك قصد البت فيها.

يَسْتَأْنِفُ القاضي عمله فور إشعاره بموافقة المجلس الصحي على الشهادة المذكورة.

المادة 16

يُمْكِنُ للقاضي الذي استأنف عمله بعد استنفاد مدد رخصة المرض المتوسطة الأمد أو رخصة المرض الطويلة الأمد، الاستفادة من رخصة مرض أخرى عن نفس المرض، أو مرض آخر يحول الحق في الاستفادة من نفس الرخصة المذكورة، وذلك بعد موافقة المجلس الصحي.

الفرع الثالث

مقتضيات مشتركة

المادة 17

إذا أصيب القاضي بمرض يخول الحق في رخصة مرض أطول مدة من الرخصة الموجود فيها، فله الحق في الاستفادة من الرخصة الأطول ابتداء من اليوم الذي عاين فيه الطبيب المعالج المرض الجديد ولا تخصم من هذه الرخصة المدة التي قضاها المعني بالأمر في الرخصة السابقة.

المادة 18

إذا كان القاضي يستفيد من رخصة مرض، وأصيب بمرض آخر يخوله الحق في نفس الرخصة أو في رخصة تقل مدتها عن الرخصة التي يستفيد منها، فإنه يستمر في الرخصة الأصلية إلى حين استنفاد مدتها.

المادة 19

إذا أصيب القاضي خلال فترة استفادته من رخصة إدارية بمرض يخوله الحق في رخصة مرضية، يتم منحه هذه الرخصة، ولا يستفيد من الفترة المتبقية من الرخصة الإدارية إلا بعد استئنافه لعمله.

الباب الرابع

الرخص بسبب أمراض أو إصابات أو حوادث ناتجة عن مزاولة العمل أو بمناسبته أو بسبب القيام بعمل تضحية اقتضته المصلحة العامة أو لإنقاذ حياة أحد الأشخاص

المادة 20

يَتَعَيَّنُ على القاضي الذي أصيب بأحد الأمراض أو الإصابات أو الحوادث المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 69 من القانون التنظيمي رقم 106.13 أن يوافي المسؤول القضائي المباشر، داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام من تاريخ توقفه عن العمل، بشهادة طبية وفق النموذج المعتمد لهذا الغرض، تُحدد المدة الأولية للرخصة التي تستدعيها حالته الصحية، وكذا الإشارة الصريحة إلى العلاقة بين المرض أو الحادث أو الإصابة التي يعاني منها والعمل الذي يزاوله.

المادة 21

علاوة على المقتضيات المشار إليها في المادة 20 أعلاه، يَتَعَيَّن على القاضي الذي أصيب بحادثة أثناء العمل أو بمناسبته، أن يوافي المسؤول القضائي المباشر بملف عن الحادثة، يتضمن على الخصوص، الوثائق التالية :

تصريح بظروف الحادثة :

- محضر الشرطة أو الدرك، أو السلطة المحلية، عند الاقتضاء :

- شهادة الشهود عند الاقتضاء :

- شهادة طبية للمعاينة الأولية تبين الجروح أو الأعراض الناتجة عن الحادثة :

شهادة طبية لتمديد الرخصة، عند الاقتضاء :

- شهادة الشفاء بعجز أو بدون عجز.

إذا نتج عن الحادثة وفاة القاضي المعني، تَعَيَّن على ذوي حقوقه موافاة المسؤول القضائي المذكور، بالإضافة إلى الوثائق المشار إليها أعلاه، بشهادة طبية تثبت الوفاة.

المادة 22

يحيل المسؤول القضائي المعني الشهادة الطبية مع ملف الحادثة أو المرض الناتج عن العمل أو بمناسبته، إلى المجلس عبر المنصة الرقمية المحدثة لهذا الغرض فور التوصل بها.
يتَوَلَّى المجلس داخل أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل بالوثائق المتعلقة بالحادثة أو المرض عرض الملف الطبي للقاضي المعني بالأمر على المجلس الصحي وعلى الصندوق المغربي للتقاعد للبت فيه من طرف لجنة الإعفاء.

إذا قررت لجنة الإعفاء أن العاهة المترتبة عن الحادثة أو المرض الناتج عن مزاولة العمل أو بمناسبته قابلة للشفاء، يُصدر الرئيس المنتدب للمجلس قراراً بمنح القاضي المعني بالأمر رخصة محددة المدة.

أما إذا قررت اللجنة أن العاهة غير قابلة للشفاء بصفة نهائية يُحال القاضي المعني إلى التقاعد طبقاً للشروط المنصوص عليها في نظام المعاشات المدنية، وذلك بعد عرض وضعيته على المجلس.

الباب الخامس

الرخص الممنوحة عن الولادة والرضاعة والأبوة والكفالة

الفرع الأول

رخصة الولادة

المادة 23

تطبيقا لأحكام المادة 71 من القانون التنظيمي رقم 106.13 يتعين على المرأة القاضية الحامل أن تقدم للمسؤول القضائي المباشر شهادة طبية في الشهر الثالث والسادس والثامن من حملها، ويجب أن تتضمن الشهادة الأخيرة للحمل التاريخ المفترض للوضع.

المادة 24

يتولى المسؤول القضائي إشعار الأمانة العامة للمجلس بتاريخ بداية ونهاية رخصة الولادة الممنوحة للقاضية المعنية بالأمر.

الفرع الثاني

رخصة الرضاعة

المادة 25

تطبيقا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة 71 من القانون التنظيمي رقم 106.13 يتعين على القاضية الراغبة في الاستفادة من رخصة الرضاعة تقديم طلب بذلك، يتضمن توقيت الاستفادة من الرخصة إلى المسؤول القضائي المباشر مرفق بنسخة من رسم ولادة الطفل أو أمر إسناد الكفالة، حسب الحالة.

المادة 26

يُصْدِرُ المسؤول القضائي المباشر قراراً بتمكين القاضية من رخصة الرضاعة، يُحَدِّدُ بمقتضاه أوقات الاستفادة من هذه الرخصة، مراعياً في ذلك رغبة القاضية المعنية بالأمر، وحسن سير العمل.

يُشعر المسؤول القضائي المباشر الأمانة العامة للمجلس بقراره.

الفرع الثالث

رخصة الأبوة ورخصة الكفالة

المادة 27

تطبيقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 71 المكررة من القانون التنظيمي رقم 106.13، يتعين على القاضي الذي يرغب في الاستفادة من رخصة الأبوة أن يشعر بذلك المسؤول القضائي المباشر، يومين على الأقل قبل استفادته منها. كما يتعين عليه الإدلاء بعد استئنافه للعمل، بنسخة من رسم ولادة الطفل.

يُشْعِرُ المسؤول القضائي المباشر الأمانة العامة للمجلس برخصة الأبوة الممنوحة للقاضي المعني بالأمر، وتاريخ بدايتها ونهايتها.

المادة 28

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 71 والفقرة الثانية من المادة 71 المكررة من القانون التنظيمي رقم 106.13 يتعين على القاضية أو القاضي الراغب في الاستفادة من رخصة الكفالة تقديم طلب بذلك إلى المسؤول القضائي المباشر، مرفق بنسخة من أمر القاضي المكلف بشؤون القاصرين بإسناد الكفالة، وذلك ثمانية (8) أيام على الأقل قبل الاستفادة من الرخصة، وداخل أجل ثلاثين (30) يوماً من تاريخ صدور أمر إسناد الكفالة.

يُشْعِرُ المسؤول القضائي المباشر الأمانة العامة للمجلس برخصة الكفالة الممنوحة للقاضية أو القاضي، وتاريخ بدايتها ونهايتها.

الباب السادس

مقتضيات ختامية

المادة 29

جميع الأجال المنصوص عليها في هذا القرار آجال كاملة.

المادة 30

يُنسخ قرار الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رقم 666.25 الصادر في 6 رمضان 1446 (7) مارس (2025) بتحديد كيفيات استفادة القضاة من الرخص الاستثنائية ورخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد.

المادة 31

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 28 من ربيع الآخر 1447 (21) أكتوبر (2025).

الإمضاء : محمد عبد النباوي.

.....
.....

.....

.....

حديث النزول هو من الأحاديث النبوية المتواترة التي رواها جمع من الصحابة، أبرزهم أبو هريرة وأبو سعيد الخدري. نصّه الثابت عن النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ».

"ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ ومن يسألني فأعطيه؟ ومن يستغفرني فأغفر له؟". وفي لفظ آخر: "ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول، فيقول: أنا الملك، أنا الملك، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟ فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر". وفي لفظ آخر: "إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا فيقول: هل من سائل يعطى، هل من داع يستجاب له؟ هل من مستغفر يغفر له؟ حتى ينفجر الصبح". وفي آخر: "من يدعوني فأستجيب له؟ أو يسألني فأعطيه؟ ثم يقول: من يقرض غير عديم ولا ظلوم؟". وفي آخر: "ثم يبسط يديه تبارك وتعالى يقول: من يقرض غير عدوم ولا ظلوم؟".

الحكم:صحيح

الراوي:أبو هريرة

المصدر:صحيحا البخاري ومسلم

مصدر الحكم:تلقت الأمة أحاديث الصحيحين بالقبول

الموضوع:الأحكام

رقم الحديث:1078

.....

وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية مديرية

تاريخ

D/860/DIL/2626

02/06/2026

رقم

N N وزير الداخلية إلى السادة ولاة الجهات

DCT

تاريخ ... والسيدات والسادة عمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: دورية حول الإشهاد على صحة إمضاء المحررات والوثائق العرفية المتعلقة بتصرفات ومعاملات عقارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، دام له النصر والتمكين

وبعد، فكما تعلمون، فإن احترام المقتضيات القانونية المنظمة للحقوق العينية العقارية من النظام العام، وضمانة أساسية لحماية حق الملكية وتحقيق الأمن القانوني للمعاملات العقارية. غير أن الممارسة العملية أبانت للأسف، عن استمرار لجوء بعض الأطراف إلى تحرير محررات عرفية تتضمن إقرارات أو التزامات أو تنظيما لتصرفات ترمي إلى نقل أو ترتيب أو تعديل حقوق عينية عقارية خارج الإطار القانوني الملزم.

وقد لوحظ أن بعض المصالح الإدارية المختصة بالإشهاد على صحة الإمضاء ما زالت تتوصل بوثائق تتعلق بتصرفات عقارية عرفية، رغم أن المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية تنص صراحة، تحت طائلة البطلان على إلزامية توثيق جميع التصرفات الواردة على الحقوق العينية العقارية إما في محرر رسمي ينجزه موثق أو عدل، أو في محرر ثابت التاريخ يحرره محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وإن كان الإشهاد على صحة الإمضاء يقتصر من حيث المبدأ على التحقق من هوية صاحب التوقيع دون فحص مضمون الوثيقة، فإن هذا الاختصاص يظل مقيدا بحدود النظام العام، إذ إن المادة 9 من المرسوم رقم 2.22.047 الصادر في 8 يونيو 2022 بتحديد كيفيات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات تلزمهم بالامتناع عن الإشهاد على صحة الإمضاء كلما تعلق الأمر بوثائق تخالف النظام العام.

وفي هذا الإطار، فإن الإشهاد على صحة إمضاء محررات عرفية تتضمن تصرفات عقارية مخالفة لقاعدة قانونية آمرة، يشكل مساهمة غير مباشرة في إضفاء مظهر المشروعية على تصرف باطل قانونا.

وبعد مساسا صريحا بالنظام العام وإخلالا باستقرار المعاملات العقارية، بما قد يترتب عنه من منازعات قضائية ومسؤوليات إدارية.

وعليه، وحرصا على التطبيق السليم للقانون، وحماية للإدارة من أي انزلاق في الممارسة، فإنه يتعين التقيد بالتوجيهات التالية:

1 - المنع المطلق للإشهاد على صحة إمضاء أي وثيقة أو محرر عرفي يهدف صراحة أو ضمنا، إلى نقل أو ترتيب أو الإقرار بحق عيني عقاري خارج الإطار القانوني المحدد بموجب التشريع الجاري به العمل:

2 - التفعيل الدقيق لمقتضيات المادة 9 من المرسوم رقم 2.22.047 ، واعتبار كل تصرف عقاري غير موثق وفق الأشكال القانونية مخالفا للنظام العام

3 - تعليل قرارات الرفض تعليلا قانونيا واضحا، مع الإشارة إلى النصوص القانونية المؤطرة، ضمانا المشروعية القرار الإداري وحماية له من أي طعن محتمل.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم التقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المشار إليها أعلاه، ولا سيما الإشهاد على صحة إمضاء محررات أو وثائق عرفية تتضمن تصرفات عقارية مخالفة للقانون أو ماسة بالنظام العام، يعد إخلالا جسيما بالواجبات المهنية، ويعرض مرتكبيه للمساءلة الإدارية والتأديبية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل دون الإخلال بما قد يترتب عن ذلك من مسؤوليات أخرى.

وتأسيسا على ما سبق، فإن السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمال عمالات المقاطعات مدعوون إلى تعميم مضامين هذه الدورية على كافة رؤساء مجالس الجماعات والمقاطعات والسهر على حسن تطبيقها، مع موافاة مصالح هذه الوزارة بكل صعوبة أو مستجد يطرأ في هذا الشأن.

والسلام

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

+212 5 37 20 6429 الهاتف: 212537286427ء - الماكس

العنوان : dil dact@interieur.gov.ma
الإلكتروني .

.....

.....

المملكة المغربية

برئاسة النيابة العامة

دورية عدد: 49 س/ رن ع

بتاريخ 19 نوفمبر 2019

إلى

السيد المحامي العام الأول والمحامين لدى محكمة النقض السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية السادة قضاة النيابة العامة بجميع محاكم المملكة

الموضوع: حول تقصي المصلحة الفضلى للأطفال في تماس مع القانون.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار احتفال العالم بالذكرى الثلاثين لاعتماد الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة المغربية وعملت على ملاءمة القوانين ذات الصلة بمقتضياتها. وفي إطار الالتزامات الدستورية، وتنفيذا لمضامين السياسة الجنائية لبلادنا، يقتضي الأمر الوقوف عند الأدوار التي تضطلع بها النيابة العامة في هذا السياق.

فلا يخفى عليكم ما يقع على عاتق النيابة العامة من التزامات ترمي إلى حماية المصلحة الفضلى للطفل في مختلف الوضعيات المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية الكتاب الثالث .

ونظرا لما لوحظ من خلال الاحصائيات التي سجلها التقرير السنوي الثاني لرئاسة النيابة العامة، من ارتفاع لعدد قضايا العنف الممارس ضد الأطفال بمختلف أشكاله، ومن ارتفاع لحالات الأطفال في وضعية صعبة وكذا الأطفال في وضعية مخالفة للقانون استنادا لما يرد على النيابات العامة بهذا الخصوص.

واعتبارا للاختصاصات القانونية المسندة للنيابة العامة التي تجعل منها مخاطبا رئيسيا في قضايا الأطفال بحيث تكون على اتصال مباشر ودائم بالطفل، فإن قضاة النيابة العامة

المكلفين بهذه القضايا مدعوون لاستحضار المبادئ الأساسية التي تراعي خصوصية التعامل مع الطفل وتستجيب لاحتياجاته النفسية والبدنية.

لأجله أطلب منكم أن تولوا حماية الطفل كامل العناية والاهتمام مع التقيد بالمقتضيات القانونية المؤطرة لهذا الموضوع، وتفعيل التوصيات التالية بكل حزم

1. الحرص على حسن معاملة الأطفال، سواء كانوا ضحايا جرائم أو كانوا في وضعية صعبة أو في وضعية نزاع مع القانون، والعمل على استقبالهم والاستماع إليهم في ظروف تراعي سنهم وحالتهم النفسية وخصوصية ظروفهم والحرص على تفادي إيذائهم، في سائر مراحل البحث

2. الحرص على تأطير وتتبع تدخل الضابطة القضائية بالنسبة للأبحاث المتعلقة بقضايا الطفل في مختلف وضعياته لضمان سلامة الإجراءات، ولضمان توفير أفضل الظروف لحماية الطفل وحقوقه

3. العمل على فتح نظائر لملفات الأطفال الضحايا بالنيابة العامة، من أجل تتبع أفضل لقضاياهم. والحرص على تفعيل مقتضيات المادتين 510 و 511 من قانون المسطرة الجنائية بتقديم ملتمسات واضحة ودقيقة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل الضحية وتتبع تنفيذها. مع الطعن في الأحكام متى تبينت ضرورة ذلك، بسبب عدم ملاءمتها لمصلحة الطفل الفضلى أو للوقائع أو القانون؛

4. مراعاة المصلحة الفضلى للطفل الضحية عند الاستماع إليه ومواجهته مع المتهم. والاعتماد على مهارات وتقنيات الاستماع الخاصة بالأطفال لضمان أكبر قدر من الحماية. مع الحرص ما أمكن على تفادي تكرار الاستماع للطفل الضحية لما يشكله ذلك من أذى نفسي له؛

5. الاستعانة بالمساعدين الاجتماعيين المؤهلين عند الاستماع للأطفال الضحايا لخلق جو من الطمأنينة لديهم، وتقديم الدعم النفسي اللازم لهم، ومصاحبتهم إلى حين استيفاء حقوقهم؛

6. الاستعانة كلما كان ذلك متاحا بأطباء أو اخصائيين نفسانيين، لإنجاز تقارير طبية في الموضوع عند الاقتضاء

7. الحرص ما أمكن، على بقاء الطفل في وضعية مخالفة للقانون داخل وسطه الأسري أثناء مرحلة البحث معه، والحرص على تفادي اللجوء إلى تدبير الاحتفاظ به. إلا إذا تعذر تسليمه لمن يتولى رعايته أو كانت ضرورة البحث أو سلامته تستلزم ذلك وفقا لما تنص عليه المادة 460 من قانون المسطرة الجنائية

8. وبالرغم من أن القانون لا ينص صراحة على الاستماع للطفل في وضعية مخالفة للقانون بحضور وليه، فإن غاية المشرع هي الحفاظ على مصلحة الطفل الفضلي وهذه المصلحة تقتضي الاستماع للطفل بحضور وليه أو بحضور أي شخص يطمئن إليه؛

9. الحرص على تتبع قضايا الأطفال في وضعية صعبة أو مخالفة للقانون، وتفعيل الدور المنوط بقاضي النيابة العامة بتقديم ملتمسات باتخاذ التدابير التي يراها كفيلة بحمايتهم. وجعل هذه الملتمسات مناسبة للتأكيد على ضرورة تقصي المصلحة الفضلى للطفل. مع إعطاء الأولوية، دائما للتدابير التربوية. وتفادي التماس سلب الحرية، إلا إذا تبينت الضرورة القصوى لذلك. مع تتبع تنفيذ هذه التدابير وتقديم طلبات بتغييرها ، كلما كان ذلك ضروريا لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل؛

10. عدم التردد في الاستعانة بالمساعدين الاجتماعيين للتعامل مع الأطفال في وضعية صعبة والأطفال في نزاع مع القانون، لما سيضيفه ذلك من بعد اجتماعي وإنساني للتكفل القضائي بهم؛

11. الحرص على التشخيص القانوني السليم لوضعية الأطفال لما يلائم مصلحتهم الفضلي، والعمل على استحضار المقتضيات القانونية الخاصة بالطفل المهمل المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 172/02/1 المؤرخ في 13 يونيو 2002 ، لفائدة الأطفال الذين لا يشكلون

12. خطورة، (كالمشردين أو المتسولين أو مستهلكي المخدرات، سيما، عندما يتعذر اعتبارهم في وضعية صعبة بسبب تجاوزهم سن 16 سنة. وذلك من أجل إتاحة استفادتهم من تدابير الحماية التي تكفل مصلحتهم الفضلي

13 تعزيز دور خلية التكفل بالمحاكم في التنسيق مع الجهات المختصة من أجل توفير الخدمات الحمائية للأطفال، ومن أجل الإسهام في تأطير النقاش وتشجيعه مع مختلف المتدخلين في حماية الطفل، ومن أجل تسخير كافة الإمكانيات المتاحة لديهم لتحقيق ذلك؛ 14. تحري الإلمام بحقوق الطفل والمعايير الدولية ذات الصلة لدى قضاة النيابة العامة

الموكول لهم مهام الإشراف على خلايا التكفل بالمحاكم. والحرص ما أمكن على تثبيتهم في هذه المهمة للاستفادة من الخبرات التي راكموها، وعدم التردد في مخاطبة رئاسة النيابة العامة من أجل تنظيم دورات تكوينية أو تحسيسية في المجال لفائدتهم وفقا لاحتياجاتهم الخاصة.

ونظرا لما للأمر من أهمية أهيب بكم تنفيذ هذه التوصيات بكل حرص وجدية، من أجل الرفع من مستوى التكفل القضائي بالأطفال بما يتلاءم وروح النصوص القانونية التي تكرس حماية الطفل وكرامته وسلامته، مع موافاتي بما قد يعترضكم من صعوبات في هذا الشأن.

والسلام.

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 2/381

الصادر بتاريخ : 30/3/2023

في الملف الإداري رقم 88/4/2/2023

رسم السكن ... حق استرجاع المبالغ المدفوعة في حالة فرض الرسم على غير ذي صفة وتصحيح وضعية المالك من قبل الإدارة الجبائية.

لا يجوز فرض الرسم على شخص غير ذي صفة، وإذا قامت الإدارة الجبائية بتصحيح اسم المالك في سجلاتها، فإن فرض الرسم يصبح نافذا ضد المالك الحقيقي ويحق للملزم بأداء الرسم استرجاع المبالغ المدفوعة دون وجه حق، سواء تم إصدار أمر بإلغاء الرسم من قبل الإدارة الجبائية أم لا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار المطعون فيه بالنقض المذكور أعلاه، أن المطلوب في النقض تقدم بتاريخ 12/01/2021 بمقال أمام المحكمة الإدارية بوجدة عرض فيه أنه تم إشعاره شفويا خلال سنة 2018 من قبل قباضة وجدة المدينة أنه مدين بضريبة النظافة فيما يخص البناية الكائنة بحي (...) رقم (...) الزنقة (...) بوجدة عن سنوات 2005 2007 وعن رسم الخدمات الجماعية ورسم السكن عن السنوات من 2008 إلى 2017 بمبلغ 182,402 درهم إلى حدود تاريخ 27/12/2018 وأنه بإمكانه الاستفادة من إلغاء الزيادات والذعائر في حدود مبلغ 60.292 درهم، في حالة أداء أصل الضريبة المحددة في 122.110 درهم، وعلى هذا الأساس تقدم بتظلم للمدير الجهوي للضرائب بتاريخ 15/5/2018 أوضح فيه أنه لم يتوصل بأي إشعار ضريبي من 2005 إلى 2018 وأنه كان يستغل البناية المذكورة

عن طريق كرائها لولاية وجدة لاستعمالها كمقر للمقاطعة الحادية عشر من 01/8/1995 إلى 30/3/2004 وقد أصبحت شاغرة منذ فاتح أبريل 2004 إلى حدود فاتح يناير 2012، وأن هذه البناية تمتلكها المسماة "ح" ل" ابتداء من 10/11/2011 مدليا بشهادة الملكية وبعقد البيع المبرم بينها وبين شركة "ع" وبنسخة لمحضر التسليم وبنسخة من عقد الكراء المبرم بين السيدة "ح ل" و"ب ش" بوجدة، والتمس من الإدارة الضريبية إلغاء الرسم المفروض عليه من 2005 إلى 2011 وتسجيله في اسم السيدة "ح" ل" من 2012 إلى 2017 كما راسل جهة التحصيل قابض وجدة المدينة بتاريخ 18/12/2018 ملتمسا إرجاء تحصيل مبالغ هذه الرسوم إلى حين صدور قرار المدير الجهوي للضرائب بخصوص التظلم الموجه إليه وقد صدر عن هذا الأخير قرار تحت عدد 121/2019 بتخفيض مبلغ

1

1/3

ضريبة النظافة بمبلغ 7727 درهم عن سنوات 2008 ، 2009، 2010 ، 2011 ورغم صدور هذا القرار فقد باشر القابض إجراءات التحصيل مما اضطر معه إلى أداء هذه الرسم المذكور من سنة 2005 إلى 2020 بمبلغ إجمالي قدره 95.673 درهم رغم إقرار إدارة الضرائب بعدم مشروعيتها، والتمس إلغاء الرسم المذكور ذي التعريف الضريبي 105711700 عن الفترة من 2012 إلى 2020 والحكم على الخازن العام للمملكة بإرجاع مبلغ 86.667 درهم المؤدى لقباضة وجدة المدينة عن رسم الخدمات الجماعية ورسم السكن عن الفترة المذكورة، وبعد إدلاء المدعي بمقال إصلاحي وتقديم الخزينة العامة للمملكة وإدارة الضرائب جوابهما وإتمام الإجراءات المسطرية، صدر حكم قضى بأحقية المدعي في استرجاع مبلغ 86.667,00 ردهم المؤدى لقباضة وجدة المدينة بخصوص رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية موضوع الجدول 10571700 ورفض باقي الطلبات، استأنفه الخازن العام للمملكة وقابض المدينة الجديدة أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، التي وبعد المناقشة واتمام الإجراءات المسطرية، أصدرت قرارها بتأييد الحكم المستأنف، وهو القرار المطعون فيه.

في شأن الوسيلة الفريدة

حيث يعيب الطاعن القرار المطعون فيه بفساد التعليل الموازي لانعدامه، لما اعتبرت المحكمة مصدرته أن استخلاص المبلغ المترتب عن الرسمين المفروضين في مواجهة غير ذي صفة، يرتب الحق لهذا الأخير في استرداد المبالغ المدفوعة بدون وجه حق، في حين أن مسطرة الاستخلاص بوشرت ونفذت على ديون ثابتة قانونا ومؤسسة على سندات حاملة للصيغة التنفيذية صادرة في اسم المطلوب في النقض وقد عملت الجهة المكلفة بالتحصيل

على استخلاصها بكل الوسائل القانونية وذلك قبل إصدار البيان التصحيحي ودون أن يشوبها أي عيب قانوني، وبالتالي فإنها لم تؤد بدون وجه حق، وحيث من جهة أخرى فإن المحاسب العمومي قد رفض تحمل البيان التصحيحي لمخالفته للقانون، واستعمل حقه المخول له قانونا في إرجاعه المديرية الضرائب، ذلك أن البيان التصحيحي وطبقا لمقتضيات القانون 06-47 المتعلق بالجبايات المحلية كما وقع تغييره وتتميمه، يجب أن يتم طبقا للإجراءات وأجال التقادم المنصوص عليها بالمادة 160، وأن البيان التصحيحي - عكس سند الإلغاء الذي يؤدي إلى إلغاء التحمل الضريبي من أصله ولا يبقي على عاتق المحاسب العمومي أي تحمل - لا يعتبر بمثابة إلغاء للرسوم لأنه يُبقي على الضرائب مع تغيير في اسم الملزم وتحويل أداء المبلغ لهذا الشخص، كما أن المادة 161 من القانون المذكور تنص على أنه إذا صدر رسم السكن على عقار معين في اسم شخص آخر غير الشخص المالك يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض أن يقرر تحويل أداء مبلغ الرسم أو التخفيف من مبلغه، بناء على طلب يتقدم به المالك أو الشخص الذي صدر الرسم باسمه دون موجب حق وذلك طبقا للإجراءات وآجال التقادم المنصوص عليها في المادة 160 ، وأن المحاسب العمومي تولى التحصيل بناء

2

2/3

على سندات تنفيذية، فإن تعديل أو تصحيح هذه السندات يجب أن تحترم فيه الإجراءات وأجل التقادم المنصوص عليها قانونا إذ أنه يحق له وفي إطار مراقبته للمشروعية أن يرفض أي تحمل مخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية ذات الطابع المالي الجاري بها العمل، وهو ما أفضى إلى رفض البيان التصحيحي لمخالفته القانون، وأنه لا يمكن القول أن الضريبة غير مستحقة وأنها مؤداة بدون وجه حق لأنه لم يصدر بشأنها أي سند للإلغاء، بل صدر بشأنها فقط بيان تصحيحي رفض المحاسب العمومي تحمله لمخالفته للقانون، مما يجعل القرار المطعون فيه معرضا للنقض.

وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بما جاءت به من أنه بعد تفحص هذه المحكمة لمعطيات القضية، وفي إطار الأثر الناشر والناقل للاستئناف الذي يعيد نشر ونقل العناصر القانونية والواقعية للنزاع أمام محكمة الدرجة الثانية، وبالاطلاع على وثائق الملف تبين لها أن المستأنف عليه قام بتفويت البناية المفروض عليها الرسمان موضوع النزاع إلى السيدة "حل"، وتقدم بشكاية للجهة المكلفة بتحديد الوعاء الضريبي، وهي إدارة الضرائب، فقامت هذه الأخيرة بتسوية وضعيته الجبائية عن طريق إلغاء الرسمين المتنازع حولهما موضوع الجدول عدد 10571700 وإصدار بيان تصحيحي تم بموجب إصدار الرسمين في مواجهة السيدة "حل"، وأن استخلاص المبلغ المترتب عن الرسمين المفروضين في مواجهة غير ذي

صفة، يرتب لهذا الأخير الحق في استرداد المبالغ المؤداة بدون وجه حق ...)) ، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا، ذلك أنه وبصرف النظر عن طبيعة وقانونية البيان، فإن الثابت من وثائق الملف ومن جواب مديرية الضرائب أمام المحكمة فرض الرسم موضوع النزاع على المطلوب في النقض برسم السنوات 2012 إلى 2018 تم ضد غير ذي صفة، وأن الإدارة الجبائية قد غيرت بسجلاتها اسم المالك الحقيقي، بما يعنيه ذلك من أنها قد صححت وضعية الفرض في مواجهة من يجب، ويبقى المطلوب محقا في استرجاع ما أداه دون وجه حق، بغض النظر عن إصدار الإدارة الجبائية للأمر بإلغاء هذا الرسم من عدمه، مما تكون معه المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قد ردت إثارة الطاعن بمقبول، وعللت قرارها تعليلا سليما، والوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة رئيسا، والمستشارين السادة: أحمد البوزيدي مقررا ومحمد بوغالب وحسن العفوي وعبد الغني يفوت أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد سليمان الخمليشي

.....

.....

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

.....

.....

التعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

دورية مشتركة صادرة عن وزير الداخلية (رقم (2757) وزير العدل (رقم (468) والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير (رقم (11525) بتاريخ 13 يونيو 2003 موجهة إلى السادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم المملكة والسادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية والسادة مديري الوكالات الحضرية حول تفعيل آليات المراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد وكما تعلمون يعتبر السكن غير القانوني إحدى تجليات العجز الاجتماعي وتمظهراته الصارخة والذي ما يفتئ يؤرق القيميين على الشأن العمراني ببلادنا بالنظر لتداعياته الخطيرة على مدننا وقرانا من جهة وآثاره السلبية الوخيمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وقد أبانت المقاربة المعتمدة لحد الآن في التعامل مع هذه الآفة عن محدوديتها وعجزها في التصدي لها بالفعالية والنجاعة اللازمتين.

ووعيا من الحكومة بخطورة هذه الظاهرة وتناميها الفاحش وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية للحد منها سبق لوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالتعمير أن عملنا على إعداد دورية وزيرية مشتركة تحت عدد 2259/127 بتاريخ 27 غشت 2002 أسست المقاربة جديدة في مجال محاربة ظاهرة السكن غير القانوني من شأنه تصحيح الأوضاع القائمة ورد الاعتبار لسلطان القانون.

هذا وقد نصت الدورية الآنفة الذكر اتخاذ إجراءات فعالة وعملية نذكر من بينها على الخصوص إحداث تحت السلطة المباشرة للولاة والعمال. لجن اليقظة على صعيد إقليم يعهد إليها تتبع البناء غير القانوني ومراقبته من أجل ضبط المخالفات وتحديد المسؤوليات وكذا اقتراح التدابير الزجرية الواجب اتخاذها ضد المخالفين أو السلطات المتورطة على حد سواء. فضلا عن اقتراح كل الحلول الكفيلة بوضع حد لانتشار هذه الظاهرة المشينة.

كما دعت هذه الدورية إلى انخراط الجميع في التصدي لهذه الظاهرة مع توسيع دائرة المسؤولية كافة المتدخلين في مجال التعمير

وقد خلف تطبيق مقتضيات الدورية الآنفة الذكر على أرض الواقع صدى طيبا واستحسانا كبيرا من قبل المدبرين الحضريين وكذا من قبل الرأي العام. إلا أنها، وككل تجربة جديدة أفرزت التقييم الأولي للعمل بمقتضياتها مجموعة من الصعوبات التي يجب تجاوزها والتي

نذكر من بينها على الخصوص صعوبة تجميع الموارد البشرية والوسائل المادية الكفيلة بتنفيذ ما نصت عليه هذه الدورية، مما أدى إلى عدم اعتماده برمجة دقيقة للجولات التي تقوم بها لجن اليقظة وظهور الحاجة إلى إدخال طرف ثالث في هذه العملية لا محيد عنه ألا وهو وزارة العدل.

ما يلي: لذا، وحرصا على رفع رهان محاربة البناء غير القانوني وكسب هذا التحدي، فإنه يتعين

أولا - على السادة الولاة والعمال:

أ - العمل على تفعيل كل مقتضيات الدورية رقم 2259/127 السالفة الذكر على الوجه الأمثل وتجميع الوسائل البشرية والمادية المتوفرة لدى كل الجهات المعنية من خلال تكوين فرق مختلطة على صعيد كل عمالة أو إقليم مكلفة بالمراقبة تساعد لجن اليقظة في عملها.

وتتكون هذه الفرق من أعوان متفرغين ينتمون إلى كل من العمالة والوكالة الحضرية أو الخلية الإدارية الجهوية للتعمير والإسكان حسب الحال اثنان منهم على الأقل محلفين.

الشرطة الإدارية

دليل الجماعات المحلية

590

بالإضافة إلى عون محلف معتمد من طرف الجماعة عند الاقتضاء، وذلك تحت سلطة الوالي والعامل المعني الذي يقوم ببرمجة الجولات.

وتضطلع هذه الفرق على الخصوص بالمهام التالية :

1 - تحرير محاضر معاينة المخالفات ورفعها بالإضافة إلى الجهات المنصوص عليها قانونيا. إلى لجن اليقظة.

2 - السهر على تتبع المحاضر التي سبق تحريرها ومال المتابعات في حق المخالفين لدى الجماعة والعمالة المعنيتين وكذا لدى المحاكم المختصة وإخبار بذلك لجنة اليقظة والتي تقترحعند الاقتضاء على الوالي أو العامل المعني اتخاذ تدابير معينة لمعالجة بعض الحالات.

3 - إعداد تقارير دورية تعرض على أنظار الوالي أو العامل المعني ولجن اليقظة تتضمن بالخصوص حلولا إجرائية لتجاوز العراقيل التي تصادفها في مزاولة عملها.

ب حث رؤساء المجالس الجماعية على تفعيل صلاحيتهم في إيداع الشكايات لدى وكلاء الملك المعنيين ضد المخالفين عملا بالمواد 66 و 67 و 68 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والعمل على تقديمها بعد التأكد من استيفاء المحاضر للشكليات المطلوبة في أقل من 72 ساعة.

ج - السهر على انخراط جميع المتدخلين في هذه العملية واتخاذ كذا الإجراءات الزجرية المخولة لهم بموجب القوانين الجاري بها العمل في حق السلطات الإدارية والمنتخبة المتقاعسة أو المتورطة في تشجيع المخالفين أو التستر عليه ورفع القضايا التي تستوجب تدخل السلطات المركزية المعنية إلى هذه الأخيرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم.

ثانيا - على السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف والسادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية العمل على تفعيل الدورتين الوزيرتين عدد 6 س /3 بتاريخ 29 أكتوبر 1999 وعدد 33 س 3 بتاريخ 1 أكتوبر 2002 الصادرتين عن وزارة العدل والمتعلقتين على التوالي بزجر مخالفات البناء وانتشار البناء غير القانوني ولاسيما من خلال :

السهر على تصحيح العيوب الشكلية بصفتهم المشرفين على أعمال الموظفين المكلفين بمهمة الشرطة القضائية وتكييف المخالفات، وذلك كله من خلال الإشراف على أعمال الموظفين المكلفين بضبط المخالفات وإرجاع المحاضر الناقصة أو المبتورة أو المشوبة بعيب مسطري والعمل على إضافة البيانات اللازمة للمتابعة وذلك لتحصين عمليات المراقبة من كل ثغرات شكلية قد تعيب محاضر المعاينة وتذهب بالمجهودات المبذولة سدى وتحول بالتالي دون متابعة المخالفين

تفعيل صلاحيتهم في اللجوء إلى الطعن في الأحكام الصادرة خرقا للمادة 68 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والمادة 77 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير.

كما يمكن للسادة وكلاء الملك تقديم كافة المساعدات لتسهيل مأمورية الأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات.

ثالثا - على السادة مديري الوكالات الحضرية مؤازرة السادة الولاة وعمال العمالات والأقاليم في العمل المنوط بهم ومدهم بكل الوسائل المادية والبشرية المتيسرة.

هذا، وسنكون مقصرين مهما ألححنا على ضرورة التزام اليقظة حتى يتيسر ردع كل من سولت لهم نفسهم خرق القانون وذلك في ظل دولة الحق والقانون ومراعاة كل الشكليات ومساطر المتابعة المنصوص عليها قانونا والذي يؤدي عدم احترامها إلى نسف عملية المتابعة وبالتالي إفلات المخالفين من الجزاء.

وإذ نعتمد على تتبعكم لهذه المسألة. كل في ما يخصه نهيب بكم إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ التعليمات الواردة في هذه الدورية على الوجه الأكمل والعمل على نشر فحواها على أوسع نطاق وموافاة المصالح المركزية بتقارير في الموضوع.

والسلام.

الإمضاءات وزير العدل محمد بوزيع.

وزير الداخلية المصطفى الساهل.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير أحمد توفيق حجيرة.

.....

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

1049

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

2 د/160

2023 أبريل 28

إلى

السيدات والسادة

ولاة الجهات وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة

رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات

العامل المدير العام للوكالة الحضرية للدار البيضاء :

مديري الوكالات الحضرية

المفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني.

الموضوع : دورية مشتركة بشأن تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في الوسط القروي.

المرفقات : مسطرة إعداد تصميم تحديد مدارات الدواوير

سلام نام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، لقد خص المشرع الوسط القروي بمجموعة من المقتضيات التشريعية والتنظيمية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا الوسط وتراعي ظروف ساكنته، وذلك بما يمكن من توفير التجهيزات والخدمات الأساسية لهم من جهة. وتمكينهم من إطار سليم ولائق لحياة كريمة من جهة أخرى. وقد كانت هذه المقتضيات موضوع عدة دوريات وزيرية، كان الهدف منها شرح وتبسيط مضامينها، والحث على تفعيل ما أجازته من إجراءات وتدابير تصب في اتجاه تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء بالوسط القروي.

غير أنه ومن خلال مختلف التقييمات المنجزة، وما أسفرت عنه الممارسة الميدانية، واستنادا كذلك إلى ما أثير من أسئلة برلمانية في هذا الشأن، و ما تم تداوله خلال اجتماعات العديد من المجالس الإدارية للوكالات الحضرية، يتضح أن الترخيص بالبناء في الوسط القروي، لا زال يعرف بعض الإكراهات والصعوبات تتعلق أساسا بالمساحة الدنيا الواجب توفرها في مشاريع البناء المزمع إنجازها، وكذا نسبة مساحة الأرض المتعين بناؤها وعلو البناية، بالإضافة إلى إكراهات أخرى ذات طابع تقني وعقاري.

ولتجاوز الإكراهات السالفة الذكر فإنكم مدعوون كل في مجال اختصاصه إلى الحرص على تفعيل واتخاذ الإجراءات المضمنة في هذه الدورية، في أفق إدخال تعديلات على المقتضيات القانونية المنظمة للبناء بالوسط القروي، وذلك على النحو التالي:

أولا: إحداث لجن إقليمية، تحت إشراف السادة الولاة أو العمال، تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف المصالح المعنية. ولا سيما الوكالة الحضرية والجماعة المعنية، تضطلع بعملية تحديد مدارات الدواوير والمناطق القروية التي تعرف ضغطا عمرانيا متناميا وتواجد تجمعات عمرانية قائمة، وكذا المدارات الحساسة وذات الصبغة الخاصة التي من الضروري التوفر على رؤية مستقبلية بشأنها في انتظار أن تشملها وثائق التعمير التي تضمن تطورها وتوسعها في إطار نظرة شمولية، وذلك وفق
المسطرة المرفقة طيه.

ثانيا: تفعيل انعقاد اللجنة المنصوص عليها في المادة 35 من المرسوم رقم 2.92.832 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1993 لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير بمشاركة ممثل عن الوكالة الحضرية المعنية والعمالة أو الإقليم المعني، والدعوة لاجتماعها بصفة آلية من طرف رئيس مجلس الجماعة أو بدعوة من العامل، وذلك للنظر في الطلبات الفردية أو لتحديد معايير عامة يتم العمل بها من طرف لجان دراسة ملفات طلبات الترخيص لتفادي المشاكل التقنية المتعلقة بالمساحة الدنيا (هكتار واحد) أو الجوانب الأخرى المتعلقة بشرط المساحة المبنية وشرط العلو، ولاسيما داخل مجالات الدواوير المحددة طبقا لما تم التنصيص

عليه في الفقرة المذكورة أعلاه .
ثالثا : عدم إلزام المواطنين بوثائق إدارية غير ضرورية، بحيث يتعين في هذا الصدد على السادة رؤساء مجالس الجماعات ومديري الوكالات الحضرية والمفتشين الجهويين بتنسيق مع السلطات المحلية التقيد بمقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، من خلال الاكتفاء بالوثائق الضرورية اللازمة لتكوين ملفات طلبات الرخص مع لزوم الاقتصار على نسخة واحدة من الوثائق المطلوبة.

رابعا : تكثيف جهود وآليات المساعدة المعمارية والتقنية لفائدة ساكنة الوسط القروي، ولاسيما بالدواوير التي تم تحديد مداراتها، وذلك من خلال إقرار آليات عملية كفيلة بتفعيل الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن بين مختلف الفاعلين من مجالس جهوية ومجالس إقليمية وجماعات ومفتشيات جهوية ووكالات حضرية وهيئات مهنية، لأجل إعداد تصاميم البناء الذاتي وتصاميم تحديد الدواوير وإنجاز الدراسات المعمارية التي تهم الوسط القروي.

وفي الأخير، وجب التأكيد على ضرورة التعامل مع طلبات البناء بالوسط القروي بالمرونة اللازمة، وإعطاء كافة التسهيلات الضرورية للمواطنين القاطنين بالمناطق القروية وخاصة النائية منها.

كما يجدر التأكيد على أن بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الدورية، يبقى رهينا بمدى انخراطكم الفعال في التقيد بمختلف التوجهات والتدابير المضمنة بها، مع ملاءمتها والخصوصيات المحلية والمجالية.

هذا، وتطلب منكم في الختام، موافاة الكتابة العامة لوزارة الداخلية والكتابة العامة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير بتقارير عن التدابير المتخذة من طرفكم من أجل تيسير التطبيق السليم لمضامين هذه الدورية، وكذا الصعوبات التي قد تعترض تفعيلها والمقترحات التي ترتؤونها كفيلة بتجاوزها.

وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة

وزيرة به علم التراب الوطني والتعمير الاسكان وسياسة المدينة

إمضاء، فاطمة الزهراء المنصوري

وزير الداخلية

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

.....
.....

المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري

ظهير شريف رقم 1.16.48 صادر في 19 من رجب من 1437 (27 أبريل 2016) بتنفيذ القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري[362]

الحمد لله وحده،

[362]- الجريدة الرسمية عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 ماي 2016)، ص 3772.

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله و أعزه أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عبدالإله ابن كيران.

قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط

وتنظيم عمليات التجديد الحضري

الباب الأول: أحكام عامة

المادة الأولى

تهدف أحكام هذا القانون إلى سن إجراءات تتعلق بمعالجة المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، وكذا إحداث مؤسسة عمومية لهذا الغرض.

المادة 2

لتطبيق أحكام هذا القانون يراد بـ:

مبنى آيل للسقوط: كل بناية أو منشأة كيفما كان نوعها يمكن لانهيارها الكلي أو الجزئي، أن يترتب عنه مساس بسلامة شاغليها أو مستغليها أو المارة أو البنايات المجاورة وإن كانت غير متصلة بها.

ويراد به كذلك، كل بناية أو منشأة لم تعد تتوفر فيها ضمانات المتانة الضرورية بسبب ظهور اختلالات بأحد مكوناتها الأساسية الداخلية أو الخارجية أو بسبب تشييدها على أرض غير آمنة من التعرض للمخاطر؛

التجديد الحضري: العمليات الرامية إلى العناية بالأنسجة الحضرية العتيقة والأحياء القديمة والمحافظة على التراث المعماري والحضاري للمدن وتثمين المجالات الحضرية، سواء بالقيام بعمليات الهدم وإعادة البناء أو الترميم أو التجديد أو تطوير البنيات التحتية والتزويد بالتجهيزات الأساسية أو تشييد بنايات سكنية جديدة أو القيام بعمليات التهيئة العقارية مع مراعاة شروط المحافظة على البيئة في كل العمليات المذكورة.

الباب الثاني: معالجة المباني الآيلة للسقوط

الفصل الأول: مسؤولية ملاك المباني الآيلة للسقوط

المادة 3

تقع مسؤولية صيانة المباني على ملاكها سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، عموميين أو خواص. كما يسألون عن الضرر الذي يحدثه انهيارها أو تهدمها الجزئي، إذا وقع ذلك بسبب عيب في البناء أو عدم الصيانة أو التلاشي، مع مراعاة مقتضيات الفصل 769 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات و العقود363.

المادة 4

363- **انظر الفصل 769 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات و العقود.**

الفصل 769

"(ظهير 8 ديسمبر 1959) المهندس المعماري أو المهندس والمقاول المكلفان مباشرة من رب العمل يتحملان المسؤولية إذا حدث خلال العشر سنوات التالية لإتمام البناء أو غيره من الأعمال التي نفذاها أو أشرفا على تنفيذها إن انهار البناء كليا أو جزئيا، أو هدده خطر واضح بالانهيار بسبب نقص المواد أو عيب في طريقة البناء أو عيب في الأرض.

المهندس المعماري الذي أجرى تصميم البناء ولم يشرف على تنفيذ عملياته، لا يضمن إلا عيوب تصميمه.

تبدأ مدة العشر سنوات من يوم تسلم المصنوع. ويلزم رفع الدعوى خلال الثلاثين يوما التالية ليوم ظهور الواقعة الموجبة للضمان، وإلا كانت غير مقبولة."

عندما تكون البناية آيلة للسقوط، يتعين أن يقوم المالك المستغل بالتدابير الضرورية والاستعجالية لدفع الخطر في هذا الشأن، ويتعين عليه تجديدها وصيانتها وإعادة تأهيلها بما يضمن متانتها، وكذا سلامة الجوار.

إذا كان المبنى الآيل للسقوط مكترى ويستوجب الهدم، استنادا على قرار صادر عن رئيس المجلس الجماعي، يمكن، وعلى الرغم من كل مقتضى مخالف، لمالك المبنى أن يطالب من المحكمة الابتدائية الموجود في نفوذها الترابي المبنى المذكور فسخ عقد الكراء وإفراغ المكتري أو من يقوم دون تعويض.

يكون الحكم بالإفراغ مشمولا بالنفاذ المعجل.

تعطى الأسبقية للمكتري في أن يرجع إلى المبنى بعد إصلاحه أو ترميمه أو إعادة بنائه، وفي هذه الحالة، تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الوجيبة الكرائية الجديدة، جميع الصوائر التي تم صرفها لتدعيم وصيانة المبنى الآيل للسقوط أو إعادة بنائه.

المادة 5

يجب على كل مكتر أو شاغل أو مستغل لمبنى آيل للسقوط أن يشعر مالك المبنى ورئيس المجلس الجماعي والسلطات المحلية، بكل وسائل التبليغ المعتمدة قانونا، بالخطر الذي يشكله المبنى المذكور.

الفصل الثاني: التدابير المتعلقة بمعالجة المباني الآيلة للسقوط

الفرع الأول: الإجراءات والتدابير المتخذة فيما يخص معالجة المباني الآيلة للسقوط من قبل رئيس مجلس الجماعة

المادة 6

يتخذ رئيس مجلس الجماعة أو من يفوض له بذلك قرارات بتدعيم أو هدم المبنى الآيل للسقوط، عندما يتحقق من أن الانهيار الكلي أو الجزئي للمبنى المذكور، من خلال خبرة تقنية تقوم بها مصالح الإدارة المختصة364، أو بناء على التقرير المكتوب الذي تعده اللجنة

364- **أنظر المادتين 2 و19 من المرسوم رقم 2.17.586 بتاريخ 19 من محرم 1439 (10 أكتوبر 2017) بتطبيق القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، الجريدة الرسمية عدد 6618 بتاريخ 13 صفر 1439 (2 نوفمبر 2017)، ص 6387.**

المادة 2

" يراد بالإدارة، لتطبيق أحكام المواد 6 و13 و14 و16 و20 و25 و30 و34 و47 و48 من القانون السالف الذكر رقم 94.12 السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة."

المادة 19

الإقليمية، يمكن أن يترتب عنه مساس بسلامة شاغليه أو المارة أو البنايات المجاورة وإن كان غير متصل بها.

غير أنه، إذا تأكد بأن وضعية المبنى المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، تستوجب التدخل لدرء خطر جسيم وحال، يتخذ رئيس مجلس الجماعة التدابير التحفظية الاستعجالية اللازمة لدرء الخطر، وفق الشروط والكيفيات الواردة في هذا الفصل، وذلك مع مراعاة الإجراءات التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القانون.

المادة 7

يجوز لرئيس مجلس الجماعة أن يطلب كتابة من عامل العمالة أو الاقليم المختص ترابيا، استخدام القوة العمومية، عند الاقتضاء، لضمان التنفيذ الفوري لقراراته وسلامة الأشخاص المكلفين بتنفيذ الأشغال المقررة.

المادة 8

إذا تعذر على رئيس مجلس الجماعة، لأي سبب من الأسباب، اتخاذ الإجراءات الموكولة إليه بموجب هذا القانون أو امتنع عن القيام بها، قام عامل العمالة أو الإقليم بمطالبته بمزاولة مهامه. بعد انصرام أجل سبعة (7) أيام من تاريخ توجيه الطلب دون استجابة الرئيس، يحيل

" إذا كانت وضعية المبنى الذي تمت معاينته تشكل خطرا جسيما وحالا على سلامة شاغلي المبنى الآيل للسقوط أو المارة أو المباني المجاورة له، يتعين على المراقب، علاوة على تحرير المحضر، أن يعد تقريرا مفصلا يضمنه وصفا دقيقا لحالة المبنى وما عاينه أو تلقاه من تصريحات تخص هذا الخطر، وكذا اقتراح الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها من قبل الجهة المختصة من بين ما هو منصوص عليه في المادتين 6 و17 من القانون السالف الذكر رقم 94.12.

يوجه المراقب اصلي المحضر والتقرير المرفق به، إلى المراقب المكلف بالتنسيق المشار إليه في المادة 22 أدناه، ونسخة منهما على كل من رئيس اللجنة الإقليمية ورئيس مجلس الجماعة المعني وممثل السلطة الإدارية المحلية وممثل السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ومدير الوكالة، وذلك داخل أجل لا يتجاوز 48 ساعة يحتسب من تاريخ إجراء المعاينة.

يوجه المراقب، قصد الإخبار، نسخة من المحضر والتقرير إلى وكيل الملك المختص، وذلك داخل نفس الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة.

كما يوجه نسخة من المحضر إلى مالك العقار أو من يشغله.

يحدد نموذجا المحضر والتقرير بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية."

عامل العمالة أو الإقليم الأمر إلى القضاء الاستعجالي بالمحكمة الإدارية من أجل البت في وجود حالة الامتناع.

يبت القضاء الاستعجالي داخل أجل 48 ساعة من تاريخ تسجيل طلب الإحالة بكتابة ضبط المحكمة بواسطة حكم قضائي نهائي، وعند الاقتضاء، بدون استدعاء الأطراف. إذا أقر الحكم القضائي حالة الامتناع جاز للعامل الحلول محل الرئيس في القيام بالأعمال التي امتنع هذا الأخير عن القيام بها.

الفرع الثاني: معالجة المباني الآيلة للسقوط في الحالات العادية

المادة 9

عملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 6 المذكورة أعلاه ، يجب على رئيس مجلس الجماعة بعد توصله بتقرير مكتوب من اللجنة الإقليمية المنصوص عليها في المادة 29 بعده، أو من المراقبين المشار إليهم في المادة 47 بعده، أن يخبر، بواسطة قرار، مالك المبنى أو مستغليه أو شاغليه أو وكيل اتحاد الملاك المشتركين إذا كان الأمر يتعلق ببناية خاضعة لنظام الملكية المشتركة. و بكل وسائل التبليغ القانونية365.

يعلن في القرار المذكور، أن المبنى آيل للسقوط، وتحدد فيه العمليات الواجب القيام بها من قبل أحد الأشخاص المذكورين، بغية درء الخطر وذلك داخل أجل محدد.

يمكن لهذا القرار أن يتضمن المنع المؤقت أو النهائي من الولوج للمبنى المذكور مع تحديد أجل لسريان هذا المنع.

المادة 10

يتعين على رئيس مجلس الجماعة توجيه القرار المذكور إلى الأشخاص المعنيين المشار إليهم في المادة 9 أعلاه، بوسائل التبليغ المنصوص عليها في المادة 20 بعده.

---

365 - **أنظر المادة 21 من المرسوم رقم 2.17.586، السالف الذكر.**

المادة 21

" يوجه المراقب المكلف بالتنسيق، المشار إليه في المادة 22 بعده، تحت إشراف رئيس اللجنة الإقليمية، أصلي المحضر والتقرير المرفق به، عند الاقتضاء، إلى رئيس مجلس الجماعة، قصد اتخاذ الإجراءات والتدابير من بين ما هو منصوص عليه في المادتين 9 و17 من القانون السالف الذكر رقم 94.12، كما يوجه نسخة منهما إلى ممثل السلطة الإدارية المحلية وممثل السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ومدير الوكالة، وذلك داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) ايام في الحالة المنصوص عليها في المادة 17 أعلاه، وثمانية وأربعين (48) ساعة في الحالة النصوص عليها في المادة 19 أعلاه.
تحتسب الآجال من تاريخ توصل المراقب المكلف بالتنسيق بأصلي المحضر والتقرير المشار إليهما أعلاه."

المادة 11

يمكن للشخص المعني بقرار مجلس الجماعة أن يقدم تصريحا لهذا الأخير، داخل الأجل المحدد له في القرار، يتضمن الإجراءات التي يعتزم اتخاذها سواء بالصيانة والتدعيم أو الهدم أو الترميم.

كما يمكن للشخص المعني بالأمر، أن يقدم إلى رئيس المجلس فحصا جديدا، يعده مهندس مختص، يتضمن تشخيصا مغايرا لوضعية المبنى.

وفي هده الحالة، يمكن لرئيس مجلس الجماعة أن يغير قراره السابق، بقرار معلل، سواء فيما يتعلق بالتدابير المراد اتخاذها أو بالأجل المحدد لتنفيذها.

المادة 12

يمكن للشخص المعني بالأمر، الطعن في قرار رئيس المجلس الجماعة، أمام رئيس المحكمة الإدارية التي يوجد بدائرتها المبنى بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، داخل أجل (10) عشرة أيام.

يبت في الطلب داخل أجل ثلاثة (3) أيام.

يوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الجماعة إلى حين البت في الأمر.

المادة 13

إذا لم يتقدم المعني بالأمر بالطعن في قرار رئيس مجلس الجماعة أمام المحكمة داخل الأجل المحدد في الفقرة الأولى من المادة 12 أعلاه أو رفض إنجاز الأشغال المطلوبة داخل الآجال المقررة لها، تقوم الإدارة أو الوكالة، بموجب قرار معلل بتنفيذ الأشغال على نفقة المالك أو اتحاد الملاك المشتركين إذا تعلق الأمر ببناية خاضعة للملكية المشتركة.

المادة 14

يتم تحصيل المبالغ التي تم صرفها عوضا عن المالك أو اتحاد الملاك المشتركين الذين امتنعوا عن تنفيذ الأشغال، وفقا للقواعد المنصوص عليها في مدونة تحصيل الديون العمومية.

إذا كان المبنى خاضعا لنظام الملكية المشتركة، يحدد مبلغ التحصيل حسب الحصة التي يملكها كل مالك مشترك.

تحتسب المبالغ الإجمالية لإنجاز الأشغال بالإضافة إلى جميع المصاريف المتعلقة بها، من تاريخ إخبار الإدارة أو الوكالة بقرار الحلول محل الملاكين الذين امتنعوا عن تنفيذها.

المادة 15

عند انتهاء الأشغال المتعلقة بتدعيم أو صيانة أو ترميم مبنى آيل للسقوط أو إعادة بنائه، يتحقق رئيس مجلس الجماعة من إنجاز الأشغال المطلوبة وانتهائها بناء على شهادة المهندس المعماري وفقا للمادة 55 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير.

يتخذ رئيس مجلس الجماعة قرارا، يعلن بموجبه عن انتهاء حالة الخطر المتعلقة بالبناية وتكمين الأشخاص المعنيين من إعادة استغلالها فيما كانت مخصصة له سلفا.

يمكن لرئيس مجلس الجماعة كذلك، المطالبة بإنجاز أشغال إضافية بموجب قرار معلل.

المادة 16

تستثني من أحكام هدا الفرع، المباني الآيلة للسقوط، التي تعود ملكيتها للدولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات العمومية، والتي يتعين على الإدارات المعنية تجديدها وصيانتها وإعادة تأهيلها بما يضمن سلامتها ومتانتها ونظافتها.

يخبر رئيس مجلس الجماعة التي يوجد في دائرة نفوذها الترابي المبنى الإداري الآيل للسقوط أو المهمل أو المهجور، عن طريق عامل العمالة أو الإقليم، الجهة الإدارية التي يوجد تحت مسؤوليتها المبنى المذكور.

إذا لم تستجب الجهة الإدارية التي يوجد تحت مسؤوليتها المبنى الإداري الآيل للسقوط لطلب رئيس مجلس الجماعة، تتولى الإدارة أو الوكالة اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بالأشغال المطلوبة على نفقة الجهة الإدارية التي يوجد المبنى الآيل للسقوط تحت مسؤوليتها.

الفرع الثالث: معالجة المباني الآيلة للسقوط في الحالات الاستعجالية

المادة 17

عند وجود خطر حال يهدد سلامة شاغلي مبنى آيل للسقوط أو المارة أو المباني المجاورة له طبقا للتعريف المشار إليه في المادة 2 من هذا القانون، يأمر رئيس مجلس الجماعة، بعد توصله بتقرير من اللجنة الإقليمية المشار إليها في المادة 29 بعده أو من المراقبين المنصوص عليهم في المادة 47 بعده، باتخاذ الإجراءات الاستعجالية اللازمة لدرء الخطر ولا سيما :

إعلام و تحسيس المالكين والقاطنين والمارة حول المخاطر المحتملة المتعلقة بالمباني الآيلة للسقوط، المجاورة أو المحادية لهم، وذلك باستعمال كل وسائل التشوير ولوحات الإعلانات وكل وسيلة أخرى من شأنها أن تساعد على درء الخطر عنهم ؛

تدعيم المبنى؛

إخلاء ساكني أو مستعملي المبنى أو المنشأة ؛

المنع المؤقت من استعمال المبنى أو المنشأة ؛

المنع النهائي من استعمال المبنى أو المنشأة ؛

المنع الجزئي أو الكلي من استعمال المبنى أو المنشأة ؛

الهدم الكلي أو الجزئي للمبنى أو المنشأة.

المادة 18

لا يجوز أن يكون القرار المشار إليه في المادة 17 أعلاه، محل أي طعن يمكن أن يترتب عنه وقف تنفيذ مقتضيات هذا القرار.

المادة 19

إذا تعذر على شاغلي المبنى الآيل للسقوط موضوع الأمر بالإخلاء أو عدم الاستعمال المؤقت أو النهائي لهذا المبنى، ولوج سكن لائق اعتمادا على إمكانيتهم الذاتية، تتخذ السلطة الإدارية المحلية المختصة الإجراءات الضرورية لإيوائهم مؤقتا بتنسيق مع الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

يراعى في عملية الإيواء الشروط الصحية والبيئية الضرورية.

الفرع الرابع: تبليغ القرارات

المادة 20

تبلغ القرارات المتخذ ة من طرف رئيس مجلس الجماعة إلى الأشخاص المشار إليهم في المادة 3 أعلاه، في حالة تحديد هويتهم وعناوين إقامتهم عن طريق السلطة الإدارية المحلية التي يوجد المبنى داخل نفوذها الترابي.

وفي حالة عدم تحديد هويتهم أو عدم التعرف على عنوان إقامتهم، يقوم رئيس مجلس الجماعة بتبليغهم بالقرارات المتخذة عن طريق:

النشر بجريدتين وطنيتين مأذون لهما بتلقي الإعلانات القانونية في تاريخين تفصل بينهما فترة تتراوح ما بين 5 الى 10 أيام ؛

- وكيل الملك، لدى المحكمة الابتدائية التابع موقع المبنى المعني لدائرة نفوذها؛

- التعليق بمقر الجماعة والمقاطعة التي يوجد بدائرتها الترابية المبنى المعني؛

- تعليقه على واجهة المبنى المعني، وعلى حدود المنطقة المعانة آيلة للسقوط.

يجوز لرئيس مجلس الجماعة اللجوء كذلك، إلى كل وسيلة أخرى من وسائل الإشهار الملائمة.

وفي جميع الأحوال يعتبر القرار نافذا بمرور أجل شهر من تاريخ اتخاذ إجراءات التبليغ، وفي هذه الحالة، يجوز للإدارة أو الوكالة مباشرة تنفيذه على نفقة المالك.

المادة 21

ابتداء من تبليغ قرار رئيس مجلس الجماعة إلى مالك المبنى أو شاغليه أو مستعمليه أو وكيل اتحاد الملاك المشتركين، يصبح المبنى الذي تقرر إفراغه، غير قابل للسكن أو لأي استعمال آخر كيفما كانت طبيعته.

وفي هذه الحالة، يتوقف المكتري الذي تقرر إفراغه، عن أداء الوجيبة الكرائية ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ انتهاء تبليغ القرار، إلى غاية اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ انتهاء الأشغال.

يصبح قرار رئيس مجلس الجماعة سالف الذكر لاغيا، ابتداء من نشر قرار جديد يعلن فيه عن زوال الخطر.

الفصل الثالث: تصميم التجديد الحضري

الفرع الأول: الغرض من تصميم التجديد الحضري

المادة 22

مع مراعاة توجهات وثائق التعمير الجاري بها العمل، يهدف تصميم التجديد الحضري إلى تثمين المجال الحضري وتحسين ظروف العيش والسكن، عن طريق القيام على الخصوص بما يلي:

إعادة تأهيل النسيج المبني و التراث المعماري والعمراني، وذلك بقصد تثمين قيمته الوظيفية والجمالية والاقتصادية والثقافية والبيئية؛

إحداث التجهيزات العمومية والجماعية أو تحسينها ؛

إحداث مناطق خضراء أو تحسبنها ؛

إحداث أبنية معدة للتجارة أو للخدمات أو تحسينها ؛

إحداث مرافق عمومية أو تحسينها.

ويلزم أثناء عملية التجديد الحضري، إعطاء الأولوية للتجانس الاجتماعي كلما تعلق الأمر بعمليات مندمجة.

المادة 23

يشتمل تصميم التجديد الحضري على:

وثيقة أو وثائق متكونة من رسوم بيانية ؛

نظام يحدد قواعد التجديد الحضري وقواعد التعاطي مع المباني الآيلة للسقوط؛

برنامج تنفيذ العمليات المبرمجة في إطار تصميم التجديد الحضري الممتد إلى أجل أقصاه عشر(10) سنوات.

الفرع الثاني: وضع تصميم التجديد الحضري

المادة 24

قبل وضع تصميم التجديد الحضري، يتخذ رئيس مجلس الجماعة قرار يقضي بتعيين حدود مناطق التجديد الحضري التي يشملها هذا التصميم366.

366- **أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.17.586، السالف الذكر.**

المادة 3

" تطبيقا لأحكام المادة 24 من القانون السالف الذكر رقم 94.12، يتخذ رئيس مجلس الجماعة المعنية قرارا بتعيين حدود المنطقة أو المناطق التي يشملها مشروع تصميم التجديد الحضري داخل النفوذ الترابي للجماعة باقتراح من اللجنة الإقليمية وذلك بناء على الدراسة التي تنجزها الوكالة لهذا الغرض.

إذا تعلق الأمر بتحديد مدار يغطي مجال جماعتين أو أكثر لإعداد مشروع تصميم التجديد الحضري، فإن القرار المذكور يتخذ وفق نفس الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أعلاه، من قبل عامل العمالة أو الإقليم، الذي تقع الجماعات المذكورة في دائرة نفوذه الترابي، وذلك بعد استطلاع رأي مجالسها."

يصدر القرار المذكور، باقتراح من اللجنة الإقليمية المشار إليها في المادة 29 أدناه، وبعد إبداء الرأي فيه من قبل مجلس الجماعة المعني.

إذا كان مدار التحديد يغطي مجال جماعتين أو أكثر، يتخذ عامل العمالة أو الإقليم قرار هذا الشأن، بعد إبداء الرأي فيه قبل المجالس المعنية.

المادة 25

يتخذ مشروع تصميم مناطق التجديد الحضري بمبادرة من الإدارة أو الوكالة، ولهذه الغاية، تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لأجل معرفة انتظارات الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين الرئيسيين.

يحال هذا المشروع على مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية، قصد إبداء الرأي فيه[367].

المادة 26

تتم الموافقة على مشروع تصميم مناطق التجديد الحضري وفق الإجراءات والشروط التي تحدد بنص تنظيمي[368]، ويتم تغييره وفق نفس الإجراءات والشروط.

---

[367] - **أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 17.586.2 ، السالف الذكر.**

المادة 7

" بعد اتخاذ القرار القاضي بتعيين حدود المنطقة أو المناطق التي يشملها مشروع تصميم التجديد الحضري، يتم، بمبادرة من الوكالة، وضع مشروع هذا التصميم وفق أحكام المادة 25 من القانون السالف الذكر رقم 94.12، ولهذه الغاية، تقوم الوكالة بإجراء المشاورات الضرورية عبر الاجتماعات والمقابلات والمراسلات وجميع وسائل التواصل الممكنة، من أجل تلقي الاقتراحات والمشاريع التي تعبر عن انتظارات الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين الرئيسيين.

تحيل الوكالة مشروع التصميم على رئيس الجنة الإقليمية الذي يوجهه إلى رئيس مجلس الجماعة المعنية لعرضه على مجلس الجماعة، قصد إبداء الرأي بشأنه خلال دورة المجلس الموالية لتاريخ إحالة مشروع هذا التصميم إليه، أو خلال دورة استثنائية تعقد لهذا الغرض."

[368]- **أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.17.586 ، السالف الذكر.**

المادة الأولى

" تطبيقا لأحكام المواد 26 و31 و37 و50 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 94.12، يحدد هذا المرسوم:

1) **إجراءات وشروط الموافقة على مشروع تصميم مناطق التجديد الحضري؛**
2) **ممثلي الإدارة باللجنة الإقليمية المكلفة بتحديد المناطق المعينة بالمباني الآيلة للسقوط وعمليات التجديد الحضري، المشار إليها بعده ب "اللجنة الإقليمية"؛**
3) **ممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، المشار إليها بعده ب "الوكالة"؛**
4) **طرق وكيفيات عمل مراقبي المباني الآيلة للسقوط ونطاق ممارستهم لمهامهم."**

المادة 27

يعتبر النص القاضي بالمصادقة على تصميم مناطق التجديد الحضري بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تستوجب القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز الأعمال المقررة في التصميم.

تسري الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة إلى غاية إتمام البرنامج المشار إليه أعلاه، على ألا يتعدى أجلا أقصاه عشر (10) سنوات.

المادة 28

تقوم الوكالة بمتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في تصميم التجديد الحضري بتشاور مع الفاعلين المعنيين، وتسهر على مطابقة هذه المشاريع للأهداف المحددة.

الفرع الثالث: اللجنة الإقليمية المكلفة بتحديد المناطق المعنية بالمباني الآيلة للسقوط وعمليات التجديد الحضري

المادة 29

تحدث على مستوى كل عمالة أو إقليم لجنة إقليمية، تحت رئاسة عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله، تتولى عملية تحديد مدارات مناطق البناء الآيل للسقوط والأحياء المعنية بعمليات التجديد الحضري.

المادة 30

تتولى اللجنة المذكورة في المادة 29 أعلاه، على الخصوص ما يلي :

- تحديد المناطق المعنية بعمليات التجديد الحضري ؛

- تحديد عمليات التجديد الحضري اللازمة بخصوص الأحياء المعنية، بناء على برنامج استثماري تعده الإدارة أو الوكالة في هذا الشأن؛

- تحديد حدود المناطق الوقائية الخاصة بالأحياء الآيلة بناياتها للسقوط، وذلك على ضوء نتائج الخبرة التي يتعين القيام بها ؛

- دراسة وتحديد التدابير التقنية والمالية والاجتماعية لإنجاز عمليات التجديد الحضري ومعالجة المباني الآيلة للسقوط؛

- إعداد تقارير حول وضعية المباني الآيلة للسقوط وتحديد التدابير الخاصة بمراقبة استقرار ومتانة المباني وطبيعة الأشغال التي ينبغي القيام بها حسب الحالة؛

- اقتراح وسائل الإشهار والإخبار الملائمة لإحاطة العموم والإدارات المعنية بلائحة المباني الآيلة للسقوط.

المادة 31

تتكون اللجنة المشار إليها في المادة 29 أعلاه، من عامل العمالة أو الإقليم رئيسا، بالإضافة إلى ممثلي الإدارة المحددة قائمتهم بمرسوم369 من:

رئيس أو رؤساء مجالس الجماعات المعنية؛

مدير الوكالة الحضارية المعنية؛

المحافظ على الأملاك العقارية المعني ؛

ممثل مصالح الوقاية المدنية.

يجوز لرئيس اللجنة، أن يستدعي لحضور أشغالها كل شخص ذاتي او اعتباري يرى فائدة في الاستعانة برأيه.

يعهد بالكتابة الدائمة للجنة الإقليمية، إلى ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالسكنى.

369- **أنظر المادة 11 من المرسوم رقم 2.17.586 ، السالف الذكر.**

المادة 11

" تطبيقا لأحكام المادة 31 من القانون السالف الذكر رقم 94.12، تحدد قائمة ممثلي الإدارة في اللجنة الإقليمية على النحو التالي:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالماء؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصحة؛
-السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالسياحة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالشباب والرياضة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالثقافة."

الباب الثالث: الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط

الفرع الأول: إحداث الوكالة ومهامها

المادة 32

تحدث مؤسسة عمومية، تسمى "الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويشار إليها في هذا القانون باسم "الوكالة".

المادة 33

تخضع الوكالة لوصاية الدولة، ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد أجهزة الوكالة بأحكام هذا القانون، وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المنوطة بها وبصفة عامة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

وتخضع هذه الوكالة كذلك، للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة وهيئات أخرى طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 34

تناط بالوكالة مهام إعداد ودراسة الاستراتيجيات والبرامج العمرانية والمشاريع المتعلقة بالتجديد الحضري وتأهيل الأنسجة والمباني الآيلة للسقوط وإعداد المخططات والتصاميم اللازمة لذلك والإشراف على تنفيذها، وكذا على العمليات الرامية إلى تثمين المجالات العمرانية المختلفة سواء عن طريق عمليات الهدم أو إعادة البناء أو التجديد أو عبر تطوير البنيات التحتية والتزويد بالتجهيزات الأساسية أو تشييد بنايات سكنية أو القيام بعمليات التهيئة العقارية.

ولهذه الغاية تتولى الوكالة، القيام على الخصوص بما يلي:

إبداء الرأي في المشاريع المتعلقة بالتجديد الحضري ومعالجة المباني الآيلة للسقوط والأنسجة العتيقة المعروضة عليها ؛

المساهمة في إنجاز الدراسات والتصاميم المتعلقة بالأشغال الضرورية لدرء الخطر الذي تسببه المباني الآيلة للسقوط كأشغال التدعيم الضرورية والهدم وإعادة البناء وبصفة عامة، كل التدابير اللازمة لضمان متانة المباني واستقرارها ؛

القيام لفائدتها أو لحساب الدولة أو الجماعات الترابية أو أي شخص عام أو خاص، ذاتي أو اعتباري، بناء على طلب منه، بإعداد البرامج والمشاريع العمرانية ومشاريع التجديد الحضري الرامية إلى رد الاعتبار للأنسجة العتيقة والتدخل في المباني الآيلة للسقوط والإشراف على تنفيذها؛

الإشراف على عمليات التهيئة العقارية، واقتناء الأراضي والعقارات اللازمة لإنجاز البرامج والمشاريع المذكورة؛

تمويل أو المساهمة في تمويل الدراسات وأشغال الخبرة المتعلقة بالمشاريع الحضرية والمشاريع المتعلقة بالتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط ؛

البحث عن وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المشار إليها أعلاه ؛

الآخذ بالتدابير التي تقترحها الإدارة أو اللجنة الإقليمية المكلفة بتحديد المناطق المعنية بالمباني الآيلة للسقوط وعمليات التجديد الحضري؛

تقديم المساعدة التقنية في المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصها؛

العمل على توفير وحدات سكنية أو مراكز للإيواء المؤقت؛

المساهمة في أي نشاط يطابق الأهداف المرسومة للوكالة والمهام المسندة إليها ؛

القيام أو المساهمة في برامج المواكبة الاجتماعية للساكنة المعنية بمشاريع التجديد الحضري وعمليات التدخل في المباني الآيلة للسقوط ؛

تشجيع إنشاء وتطوير جمعيات الملاك لمواكبة تنفيذ الأشغال والبرامج المقررة ؛

عقد شراكات مع كل شخص ذاتي أو اعتباري لإعداد مشاريع وبرامج تدخل في نطاق اختصاصها ؛

جمع وتعميم المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط ؛

إصدار تقرير سنوي عن أنشطة الوكالة ومشاريعها.

المادة 35

يمكن للوكالة، من أجل القيام بمهامها، أن تتملك الأراضي الضرورية عن طريق نزع الملكية.

الفرع الثاني: أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 36

يدير الوكالة مجلس إدارة ويسيرها مدير.

المادة 37

ترأس السلطة الحكومية المكلفة بالسكنى وسياسة المدينة مجلس إدارة الوكالة الذي يتألف بالإضافة إلى ممثلي الدولة المحددة قائمتهم بمرسوم370 من:

رئيس مجلس جهوي يقترحه وزير الداخلية من بين رؤساء الجهات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

رئيس مجلس عمالة أو إقليم يقترحه وزير الداخلية من بين رؤساء المجالس الإقليمية لمدة ثلاث (3) سنوات؛

رئيس مجلس جماعة يقترحه وزير الداخلية من بين رؤساء المجالس الجماعية لمدة ثلاث (3) سنوات ؛

مدير المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية أو من يمثله ؛

رئيس جامعة غرف الصناعة التقليدية أو من يمثله ؛

370- **أنظر المادة 12 من المرسوم رقم 2.17.586 ، السالف الذكر.**

المادة 12

" تطبيقا لأحكام المادة 37 من القانون السالف الذكر رقم 94.12، تحدد قائمة ممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهلي المباني الآيلة للسقوط على النحو التالي:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالماء؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصحة؛
-السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالسياحة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالشباب والرياضة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالثقافة."

رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات أو من يمثله.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو للمشاركة في اجتماعات المجلس، على سبيل الاستشارة، كل شخص ذاتي أو اعتباري من القطاع العام أو الخاص يرى فائدة في حضوره.

المادة 38

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة، ولهذه الغاية يضطلع على الخصوص بما يلي :

حصر برنامج العمل السنوي للوكالة ؛

حصر الميزانية السنوية للوكالة وكذا طرق تمويل برامج نشاط الوكالة ونظام الاستهلاكات؛

حصر الحسابات واتخاد القرارات في تخصيص النتائج ؛

تحديد الهياكل التنظيمية للوكالة واختصاصاتها؛

وضع النظام الداخلي للوكالة ؛

وضع النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة ؛

وضع النظام الذي تحدد بموجبه قواعد و طرق إبرام الصفقات؛

اتخاد القرار في شأن اقتناء الأملاك العقارية من لدن الوكالة أو تفويتها أو كرائها؛

حصر شروط إصدار الاقتراضات واللجوء إلى الأشكال الأخرى من القروض البنكية؛

تحديد جدول الأجر عن الخدمات التي تقدمها الوكالة ؛

المصادقة على إحداث ملحقات للوكالة ؛

البت في الحصول على أسهم وإحداث شركات تابعة للوكالة أو المساهمة في أي مؤسسة أو هيئة يطابق نشاطها الأهداف المرسومة للوكالة؛

المصادقة على عقود الشراكة واتفاقيات التعاون المبرمة مع الهيئات الوطنية والأجنبية؛

قبول الهبات والوصايا ؛

المصادقة على التقرير السنوي المتعلق بأنشطة الوكالة.

يمكن لمجلس الإدارة أن يمنح تفويضا لمدير الوكالة قصد تسوية قضايا معينة.

المادة 39

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل مرة في السنة ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث (1/3) أعضائه.

يشترط لصحة مداولات المجلس أن يحضرها مالا يقل عن نصف أعضائه.

وفي حالة عدم توفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة لحضور اجتماع ثان خلال خمسة عشر (15) يوما الموالية، وفي هذه الحالة، يتداول المجلس دون التقيد بشرط النصاب.

إلا أنه في حالة الاستعجال يمكن ان ينعقد الاجتماع خلال 48 ساعة الموالية.

ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادلها يرجح الجانب الذي ينتمي إليه الرئيس.

المادة 40

يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر إحداث كل لجنة يحدد تأليفها وكيفية تسييرها، ويمكنه أن يفوض إليها جزءا من سلطه واختصاصاته.

المادة 41

يعين مدير الوكالة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يتمتع مدير الوكالة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتسيير الوكالة، ولهذا الغاية :

يسهر على تسيير الوكالة ويعمل باسمها ؛

يمثلها أمام الدولة وأمام كل إدارة عمومية أو خاصة و إزاء الغير، ويقوم بجميع الأعمال التحفظية؛

ينفذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، قرارات اللجان المحدثة من قبل هذا الأخير؛

يتولى تدبير جميع المصالح وينسق أنشطتها ويعين في مناصب الوكالة وفقا للنظام الأساسي لمستخدميها؛

يمثل الوكالة أمام القضاء، ويرفع جميع الدعاوى القضائية للدفاع عن مصالح الوكالة، ويشعر على الفور مجلس الإدارة بذلك؛

يحضر بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المحدثة من طرف المجلس.

ويمكنه أن يفوض، تحت مسؤوليته، جزءا من سلطه وصلاحياته إلى مستخدمي الوكالة طبقا لمقتضيات نظامها الداخلي.

الفرع الثالث: التنظيم المالي

المادة 42

تتكون ميزانية الوكالة مما يلي :

في باب الموارد:

المخصصات السنوية التي تدفعها إليها الدولة؛

حصيلة الأجور التي تحصل عليها لقاء الخدمات التي تقوم بها ؛

الحاصلات والأرباح الناتجة عن عملياتها وممتلكاتها ؛

الإعانات المالية التي تقدمها لها الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة وطنية أو دولية عامة أو خاصة؛

السلفات الواجب إرجاعها التي تحصل عليها من الدولة ومن كل هيئة وطنية أو دولية عامة أو خاصة والاقتراضات المأذون لها في القيام بها، طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛

حصيلة الرسوم شبه الضريبية المستحقة لها؛

الهبات و الوصايا وغيرها من الحاصلات؛

جميع الموارد الأخرى المرتبطة بنشاطها التي يمكن أن تخصص لها.

ب) في باب النفقات:

- نفقات الاستثمار؛

- نفقات التسيير؛

- الإعانات والمساهمات التي تقدمها الوكالة ؛

- النفقات المرتبطة بالدراسات وبرامج التجديد الحضري ومعالجة المباني الآيلة للسقوط والأنسجة العتيقة ؛

- إرجاع السلفات والقروض ؛

- جميع النفقات الأخرى المرتبطة بنشاطها.

المادة 43

تمنح الدولة للوكالة مخصصات أولية لتمكينها من مواجهة مصاريف إحداثها.

وتحصل الوكالة من أجل تكوين ممتلكاتها على عقارات من الدولة ومن الجماعات الترابية. ويجوز للوكالة أن تقتني العقارات المذكورة، من الجماعات الترابية أو السلالية أو من الخواص.

المادة 44

يكون التحصيل الجبري لما للوكالة من ديون والتي ليس لها طابع تجاري، وفقا الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل فيما يتعلق بتنظيم المتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم التي في حكمها وغير ذلك من الديون التي يستوفيها مأمورو الخزينة.

المادة 45

تتمتع الوكالة بممارسة حق الأولوية على العقارات المبيعة التي تثبت الخبرة عل أنها آيلة للسقوط أو التي يمكن أن تكون موضوع مشاريع مندمجة، والواقعة داخل حدود المدارات المحددة.

الفرع الرابع: المستخدمون

المادة 46

يتألف مستخدمو الوكالة من:

أطر وأعوان تتولى توظيفهم وفق النظام الأساسي الخاص بمستخدميها أو التعاقد معهم؛

موظفين تابعين للإدارات العمومية يلحقون للعمل بمختلف مصالحها أو يوضعون رهن إشارتها.

يمكن للوكالة أن تستعين في إجراء بعض الأبحاث ذات الصبغة التقنية ولمدد محددة بخبراء من الإدارة العمومية أو القطاع الخاص.

الباب الرابع: المراقبة والعقوبات

الفرع الأول: مراقبة المباني الآيلة للسقوط

المادة 47

يؤهل لمراقبة المباني الآيلة للسقوط وتحرير محاضر بشأنها :

ضباط الشرطة القضائية ؛

الأعوان الذين تنتدبهم الإدارة أو الوكالة371 لهذا لغرض ؛

موظفو الجماعات المكلفون بذلك من طرف رؤساء مجالس الجماعات372؛

كل خبير، كلف بهذه المهمة بصفة استثنائية من طرف رئيس مجلس الجماعة المعنية أو الإدارة أو الوكالة.

المادة 48

يزاول المراقب مهامه طبقا للقوانين الجاري بها العمل أو بطلب من رئيس مجلس الجماعة أو من السلطة الإدارية المحلية أو من الإدارة أو من الوكالة، وذلك بناء على إبلاغ بوجود بناء

371- **أنظر المادة 13 من المرسوم رقم 2.17.586 ، السالف الذكر.**

المادة 13

" يتم انتداب المراقبين المنصوص عليهم في البند الثاني من المادة 47 من القانون السالف الذكر رقم 94.12 بقرار للوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

يتم تكليف المراقبين المنصوص عليهم في البند الثالث من المادة 47 من القانون السالف الذكر رقم 94.12 بقرار لرئيس مجلس الجماعة المعنية.

تراعى الكفاءة والخبرة في مجال بالبناء، في تعيين المراقبين المشار إليهم أعلاه.

يتم تكليف الخبراء المشار إليهم في البند الرابع من المادة 47 من القانون السالف الذكر رقم 12.94، حسب الحالة، بقرار لرئيس مجلس الجماعة المعني أو الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أو مدير الوكالة."

372 - **أنظر المادتين 22 و18 من المرسوم رقم 2.17.586 ، السالف الذكر.**

المادة 22

" يمكن أن يعين، من بين المراقبين المنصوص عليهم في البندين الثاني والثالث من المادة 47 من القانون السالف الذكر رقم 94.12، على صعيد كل عمالة أو إقليم، مراقب مكلف بالتنسيق يعهد إليه بمهام تنسيق عمل المراقبين وذلك بموجب قرار لرئيس اللجنة الإقليمية."

المادة 18

" يوجه المراقب أصل المحضر على المراقب المكلف بالتنسيق المشار إليه في المادة 22 أدناه، وذلك داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام يحتسب من تاريخ إجراء المعاينة.

يوجه المراقب، قصد الإخبار، نسخة من المحضر إلى كل من رئيس اللجنة الإقليمية ورئيس مجلس الجماعة المعنية وممثل السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وممثل السلطة الإدارية المحلية ومدير الوكالة ومالك العقار أو من يشغله."

آيل للسقوط من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب من كل شخص تقدم بشكاية.

ومن أجل ذلك، يسمح للمراقبين بالدخول إلى المباني الآيلة للسقوط.

المادة 49

يعد المراقبون المشار إليهم في المادة 47 أعلاه، تقريرا يتضمن وصف حالة البناية والإجراءات الواجب اتخادها لدرء الخطر.

المادة 50

تحدد طرق وكيفيات عمل المراقبين المشار إليهم في المادة 47 أعلاه، و كذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

الفرع الثاني: العقوبات

المادة 51

يعاقب بالحبس من شهر واحد (1) إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة مالية من 30.000 إلى 50.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

كل مالك لمبنى آيل للسقوط، ثبت رفضه عمدا وبدون سبب مشروع، بعد إنذاره، تنفيذ الأشغال التي قررتها الإدارة؛

كل شاغل لمبنى آيل للسقوط ثبت رفضه عمدا وبدون سبب مشروع، بعد إنذاره، إخلاء المبنى لإنجاز الأشغال المطلوبة؛

كل من عرقل مهمة الأشخاص المكلفين بتنفيذ الأشغال المقررة.

المادة 52

يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة، وغرامة مالية من 50.000 إلى 300.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

كل من قام بوضع مبنى رهن إشارة أشخاص بأي صفة كانت، تم تصنيفه من قبل رئيس مجلس الجماعة المعني، أنه آيل للسقوط؛

كل من قام بعمل ترتب عنه إتلاف وتدهور وتخريب المباني أو جعلها غير صالحة للسكن او للاستعمال بأي شكل من الأشكال، بهدف الاستفادة بشكل غبر مشروع من الإعانات والمساعدات المحتملة، أو بغرض إفراغ شاغلي هذه المباني.

1010318178

فهرس

....

التعمير

صيغة محينة بتاريخ 19 سبتمبر 2016

القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير[373]

كما تم تعديله:

القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25

[373]- الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص 887.

أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص 6630.

ظهير شريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف - بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ؛

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 29 من ذي الحجة 1411 (12 يوليو 1991).

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : الدكتور عز الدين العراقي،

قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير

الباب الأول: تعريفات أولية

المادة 1

لتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه يراد بـ:

الجماعات الحضرية: البلديات والمراكز المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المسماة "المراكز المستقلة"؛

المراكز المحددة: أجزاء من جماعات قروية تعين حدودها السلطة التنظيمية؛

المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة: الأراضي القروية المجاورة لتلك الجماعات والمراكز، وتمتد المناطق المحيطة بالمدن إلى مسافة خمسة عشر كيلومترا تحسب من الدائرة البلدية، وتعين المناطق المحيطة بالمراكز المحددة في النص التنظيمي المتعلق بتحديد دائرة كل مركز من هذه المراكز.

وإذا حدث تداخل بين منطقتين من المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين في النص التنظيمي الصادر بإحداثها أو عند عدم وجوده بنص تنظيمي خاص374؛

المجموعات العمرانية : المجموعات المتكونة من كل أو بعض جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية أو مراكز محددة والمناطق المحيطة بها وكذلك، إن اقتضى الحال، من أراض قروية تجاورها وتربطها بها علاقات اقتصادية وثيقة وتستلزم تنميتها بصورة رشيدة القيام بتهيئتها تهيئة جماعية أو تزويدها بتجهيزات مشتركة أو إنجاز هاتين العمليتين معا فيها.

374- أنظر المادة 1 من المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414(14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ الجريدة الرسمية عدد 4225 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993)، ص 2061.

المادة 1

" تعين حدود دوائر المراكز المحددة والمناطق المحيطة بها وحدود المجموعات العمرانية بمراسيم تصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأى الوزراء المكلفين بالداخلية والأشغال العمومية والفلاحة والسكنى.

ويجب أن تكون المراسيم المذكورة التي تنشر في الجريدة الرسمية مشفوعة بوثيقة تتكون من رسوم بيانية وتتضمن الحدود المذكورة التي يجب أن تكون مجسدة بانصاب موحدة تتصل إن اقتضى الحال بالشبكة الجيوديزية.

وإذا حدث تداخل بين منطقتين من المناطق المحيطة بالمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين وفق الإجراءات والشروط المقررة أعلاه."

وتعين السلطة التنظيمية حدود المجموعات العمرانية.

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه

المادة 2

يطبق مخطط توجيه التهيئة العمرانية على رقعة أرضية تستوجب تنميتها أن تكون محل دراسة إجمالية بسبب الترابط القائم بين مكوناتها في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

ويمكن أن تشتمل الرقعة الأرضية المشار إليها أعلاه على جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية ومركز محدد أو عدة مراكز محددة وكذلك، إن اقتضى الحال، على بعض أو جميع جماعة قروية أو جماعات قروية مجاورة.

المادة 3

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على تخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية للرقعة المتعلق بها، وذلك لمدة لا يمكن أن تجاوز 25 سنة.

ويهدف إلى تنسيق أعمال التهيئة التي يقوم بها جميع المتدخلين بما فيهم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والهيئات التي تحصل على مساعدات أو مساهمات مالية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات المذكورة.

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة 4

يهدف مخطط توجيه التهيئة العمرانية، بوجه خاص، إلى:

تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية؛

تحديد المناطق العمرانية الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها، مع الحفاظ، بوجه خاص، على الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها 375؛

تحديد الأغراض العامة المخصصة لها الأراضي وتعيين مواقع:

المناطق الزراعية والغابوية ؛

المناطق السكنية وكثافتها؛

المناطق الصناعية؛

المناطق التجارية؛

المناطق السياحية؛

المناطق المثقلة بارتفاقات كارتفاقات عدم البناء وعدم التعلية والارتفاقات الخاصة بحماية الموارد المائية ؛

الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب القيام بحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

المساحات الخضراء الرئيسية التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

التجهيزات الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية ومنشآت الموانئ الجوية والموانئ والسكك الحديدية والمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية ؛

المناطق التي تكون تهيئتها محل نظام قانوني خاص.

تحديد القطاعات التي يجب القيام بإعادة هيكلتها أو تجديدها أو بهما معا؛

تحديد مبادئ الصرف الصحي والأماكن الرئيسية التي تصب فيها المياه المستعملة والأماكن التي توضع فيها النفايات المنزلية ؛

تحديد مبادئ تنظيم النقل؛

375- أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.92.832 ، السالف الذكر.

المادة 2

" تعين حدود المناطق الزراعية والغابوية المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 4 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من الوزير المكلف بالفلاحة بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.

ويجب أن تكون المراسيم المذكورة التي تنشر في الجريدة الرسمية مشفوعة بخريطة تنطيق زراعي أو غابوي بحسب الحالة."

حصر برمجة مختلف مراحل تطبيق المخطط وبيان الأعمال التي يجب أن يحظى إنجازها بالأولوية، خصوصا تلك التي يكون لها طابع فني أو قانوني أو تنظيمي.

المادة 5

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على:

وثائق تتكون من رسوم بيانية وتشتمل بوجه خاص على خرائط تتضمن بيان استعمال الأراضي وتحدد المناطق الزراعية والغابوية، كما تتضمن، إن اقتضى الحال، تصميما لصيانة التراث التاريخي وإبراز قيمته ؛

تقرير يبرر ويشرح اختيار التهيئة المبين في خرائط استعمال الأراضي ويحدد التدابير التي يجب القيام بها لبلوغ الأهداف المحددة فيه ويشير إلى مراحل تنفيذ الإجراءات المقررة خصوصا المراحل التي يجب أن تزود خلالها المناطق المعنية بتصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية.

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة 6

يتم وضع مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي376.

المادة 7

376- أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 3

" يتم إعداد مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بمسعى من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير وبمساعدة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها.

ويجب على الإدارات والمؤسسات العامة لأجل إعداد مشروع مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية أن تبلغ إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير الوثائق. المتعلقة بمشاريع التجهيز ذات المنفعة الوطنية أو الجهوية المراد إنجازها في نطاق المخطط التوجيهي المقترح.

ويجب أن يتم تبليغ الوثائق المذكورة بطلب من السلطة الحكومية المشار إليها أعلاه داخل أجل لا يزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب الآنف الذكر.

ويمكن إذا استلزم ذلك تنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة وبناء على طلب من السلطة الحكومية المعنية أن يراجع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الجاري به العمل و ذلك وفق الصور والإجراءات المقررة لإعداده والموافقة عليه."

يحال مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية377، قبل أن توافق عليه الإدارة، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي378.

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل ثلاثة أشهر يبتدئ من تاريخ إحالة المخطط إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة المجالس الجماعية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع المخطط المحال إليها.

المادة 8

تتم مراجعة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وفق الإجراءات والشروط المقررة لوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة 9

يجب على الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وعلى أشخاص القانون الخاص المعنوية التي يكون رأسمالها بأجمعه مملوكا للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة أن تتقيد بأحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

المادة 10

377- أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 832.2.92، السالف الذكر.

المادة 7

" تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير مشروع للمخطط التوجيهي الذي تم إعداده وفقا لأحكام المواد 3 إلى 6 أعلاه إلى مجالس الجماعات وإن اقتضى الحال إلى مجلس المجموعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90.

ويقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه اقتراحات إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد دراستها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90."

378- تم نسخ الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي بمقتضى المادة 144 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 5058 بتاريخ 16 رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002)، ص 3468.

كل مشروع تجزئة أو مجموعة سكنية أو مشروع بناء لا يمكن الإذن في إنجازه، في حالة عدم وجود تصميم تهيئة أو تصميم تنطيق، إلا إذا كان لا يتنافى والأحكام المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية المتعلق بالمناطق العمرانية الجديدة والأغراض العامة المخصصة لها الأراضي الواقعة فيها.

المادة 11

تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) المتعلق بتنمية التجمعات القروية[379] يجب أن تتقيد بأحكام مخططات توجيه التهيئة العمرانية المنصوص عليها في 1 و2 و3 و4 من المادة 4 أعلاه.

الفرع الخامس: أحكام متنوعة

المادة 12

تصاميم التهيئة وتصاميم التنطيق وتصاميم التنمية المتعلقة بمناطق تكون فيما بعد محل مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية تظل سارية المفعول إذا كانت قد تمت الموافقة عليها قبل تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على المخطط الآنف الذكر، بشرط أن تكون أحكامها تتلاءم مع الخيارات الواردة فيه.

وفي حالة مخالفة أحكام تصاميم التهيئة أو تصاميم التنطيق المشار إليها في الفقرة السابقة للتوجيهات الأساسية المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية، يجب أن يتخذ - داخل شهر على الأكثر من تاريخ الموافقة على هذا المخطط - مقرر رئيس المجلس الجماعي بعد مداولات المجلس يقضي بدراستها وفق أحكام المادة 21 من هذا القانون وتحدد فيه المناطق التي يجب أن توضع لها تصاميم تهيئة جديدة.

الفصل الثاني: تصميم التنطيق

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق

المادة 13

[379]- ظهير شريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية بتاريخ 30 ذي الحجة 1379 موافق 25 يونيه 1960؛ الجريدة الرسمية عدد 2489 بتاريخ 13 محرم 1380 (8 يوليوز 1960)، ص 2098.

يهدف تصميم التنطيق إلى تمكين الإدارة والجماعات المحلية من اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لإعداد تصميم التهيئة والحفاظ على توجيهات مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

ولبلوغ هذه الغاية يشتمل تصميم التنطيق على :

تحديد تخصيص مختلف المناطق للأغراض التي يجب أن تستعمل لها بصورة أساسية : منطقة سكنية، منطقة صناعية، منطقة تجارية، منطقة سياحية، منطقة زراعية، منطقة غابوية على سبيل المثال ؛

تحديد المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

تعيين المواقع المخصصة لإقامة التجهيزات الأساسية والاجتماعية كالطرق الرئيسية والمستوصفات والمدارس والمساحات الخضراء ؛

تحديد المناطق التي يجوز لرئيس المجلس الجماعي أن يؤجل البت في الطلبات التي ترمي إلى الحصول على إذن للقيام داخلها بتجزئة أو إحداث مجموعة سكنية أو استصدار ترخيص للبناء فيها.

المادة 14

يشتمل تصميم التنطيق على :

وثيقة تتكون من رسوم بيانية ؛

نظام يحدد قواعد استعمال الأراضي.

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه

المادة 15

يتم وضع مشروع تصميم التنطيق بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية، وتتم الموافقة عليه وفق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي380.

380- أنظر المواد 12 و 13 و 16 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 12

" يتم إعداد مشروع تصميم التنطيق بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالات الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل."

المادة 13

المادة 16

يحال مشروع تصميم التنطيق، قبل أن توافق عليه الإدارة[381]، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي.

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل شهرين يبتدئ من تاريخ إحالة التصميم إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها.

المادة 17

يسري مفعول تصاميم التنطيق خلال مدة أقصاها سنتان من تاريخ نشر النص الموافق بموجبه عليها.

الفصل الثالث: تصميم التهيئة

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة

المادة 18

" تقوم الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية، بحسب الحالة بعرض مشروع تصميم التنطيق الذي تم إعداده وفقا لأحكام المادة السابقة على لجنة محليه يحدد تأليفها وتسييرها وفقا لما ورد في المادة 5 من هذا المرسوم لإبداء رأيها فيه."

المادة 16

" يوافق على تصميم التنطيق بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير ينشر في الجريدة الرسمية."

[381]- أنظر المادة 15 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 15

" تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة مشروع تصميم التنطيق الذي تم إعداده وفقا لأحكام المواد 12 و13 و14 أعلاه إلى مجالس الجماعات و إن اقتضى الحال إلى مجلس المجموعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 16 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90.

ويقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه اقتراحاتها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو إلى مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة قصد دراستها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 16 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90."

يوضع تصميم التهيئة لـ :

جميع أو بعض كل من الجماعات والمراكز والمناطق والمجموعات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى أعلاه، بيد أنه لا يجوز أن يوضع تصميم تهيئة لجزء من مجموعة عمرانية فقط إلا إذا كانت هذه المجموعة مشمولة بمخطط لتوجيه التهيئة العمرانية ؛

جميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية تكتسي صبغة خاصة[382] سياحية أو صناعية أو منجمية ويستوجب نموها العمراني المرتقب تهيئة تخضع لرقابة إدارية، وتتولى الإدارة تحديد هذه المناطق باقتراح من مجالس الجماعات المختصة أو بطلب من عامل العمالة المعنية أو الإقليم المعني في حالة عدم صدور اقتراح من هذه المجالس.

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة

المادة 19

يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضروات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال ؛

المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

حدود الطرق (المسالك والساحات ومواقف السيارات) الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

حدود المساحات الخضراء العامة (الأماكن المشجرة والحدائق والبساتين) وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة كالمساحات المخصصة للتظاهرات الثقافية والفلكلورية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

---

[382]- أنظر المادة 17 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 17

" تحدد المناطق ذات الصبغة الخاصة المشار إليها في المادة 18- ب من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد موافقة الوزير المكلف بالفلاحة والسلطة الحكومية المعهود إليها بالوصاية على القطاع المعني بالأمر.

وينشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية."

حدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب إحداثها وفق أحكام المادة 61 من القانون رقم 6.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)[383] وحدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها ؛

المواقع المخصصة للتجهيزات العامة كتجهيزات السكك الحديدية وتوابعها والتجهيزات الصحية والثقافية والتعليمية والمباني الإدارية والمساجد والمقابر ؛

المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يتولى إنجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية؛

الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمواقع والمناطق الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة الواجب حمايتها أو إبراز قيمتها لأغراض جمالية أو تاريخية أو ثقافية وكذلك القواعد المطبقة عليها إن اقتضى الأمر ذلك؛

ضوابط استعمال الأراضي والضوابط المطبقة على البناء، خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل جزء من أجزائه وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات وتوجيهها ومواقف السيارات المسقفة أو المكشوفة والمسافات الفاصلة بين المباني ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والارتفاقات المعمارية ؛

الارتفاقات المحدثة لمصلحة النظافة والمرور أو لأغراض جمالية أو أمنية أو للحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتفاقات التي تفرضها قوانين خاصة إن وجدت ؛

المناطق المفتوحة لإنجاز أعمال عمرانية بها بحسب توقيت معين ؛

دوائر القطاعات الواجب إعادة هيكلتها أو تجديدها؛

المناطق التي تخضع تهيئتها لنظام قانوني خاص.

وينص تصميم التهيئة إن اقتضى الحال ذلك على التغييرات التي يجوز إدخالها على الأحكام الواردة فيه تطبيقا لمقتضيات البنود 1 و9 و11 من هذه المادة بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية ويحدد شروط القيام بتلك التغييرات.

---

[383]- تم نسخ أحكام القانون رقم 06.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)، بمقتضى المادة 117 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010)؛ الجريدة الرسمية عدد 5885 بتاريخ 16 ذو القعدة 1431 (25 أكتوبر 2010)، ص 4805.

المادة 20

يشتمل تصميم التهيئة على:

وثيقة أو وثائق متكونة من رسوم بيانية؛

نظام يحدد ضوابط استعمال الأراضي والارتفاقات والالتزامات المفروضة لتحقيق تهيئة منتظمة ومتناسقة وقواعد البناء المتعلقة بالمنطقة المعنية.

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة 21

قبل وضع تصميم التهيئة، يجوز اتخاذ قرار يقضي بالقيام بدراسته ويعين حدود الرقعة الأرضية التي يشملها تصميم التهيئة المزمع دراسته.

يصدر رئيس مجلس الجماعة بطلب من الإدارة[384] أو بمبادرة منه قرار القيام بدراسة تصميم التهيئة بعد أن يتداول المجلس في ذلك.

ويستمر مفعول القرار المشار إليه أعلاه مدة ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز تجديده مرة واحدة لمدة مساوية للمدة الأولى.

المادة 22

فور نشر القرار المشار إليه في المادة السابقة، يؤجل رئيس مجلس الجماعة البت في جميع الطلبات الرامية إلى إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء في الرقعة الأرضية المعنية، بيد أنه يمكنه أن يأذن في إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء بعد موافقة الإدارة[385] إذا كان المشروع المتعلق بذلك يتلاءم مع الأحكام الواردة في مخطط توجيه

---

[384]- أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 18

" يراد بالإدارة، **لتطبيق المادة 21 (الفقرة 2)** والمادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية بحسب الحالة."

[385]- أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 18

" يراد بالإدارة، **لتطبيق** المادة 21 (الفقرة 2) و**المادة 22** من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية بحسب الحالة."

التهيئة العمرانية عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع ما يصلح له فعلا القطاع المعني في حالة عدم وجود المخطط الآنف الذكر.

المادة 23

يتم وضع مشروع تصميم التهيئة بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي386.

المادة 24

يحال مشروع تصميم التهيئة قبل موافقة الإدارة عليه إلى مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية لدراسته، وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الأمر ذلك.

وللمجالس المشار إليها في الفقرة أعلاه أن تبدي داخل أجل شهرين من تاريخ إحالة مشروع التصميم إليها ما يعن لها في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها387.

المادة 25

386- أنظر المادة 19 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 19

" يتم إعداد مشروع تصميم التهيئة بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل."

387- أنظر المادتين 22 و 25 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 22

" تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة مشروع تصميم التهيئة الذي تم إعداده وفقا للمواد 19 و20 و21 أعلاه إلى مجالس الجماعات وإن اقتضى الحال إلى مجلس الجماعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 24 من القانون المشاء إليه أعلاه رقم 12.90."

المادة 25

" يقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه الاقتراحات المشار إليها في المادة 22 أعلاه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد دراستها وفقا لأحكام المادة 24 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 وباتصال مع الوكالة الحضرية في حالة وجودها.

ويجب أن تكون الاقتراحات المذكورة مشفوعة بملف البحث العلني الذي يتضمن بوجه خاص الملاحظات التي قدمها الجمهور حول البحث المذكور وقامت المجالس بدراستها."

يكون مشروع تصميم التهيئة محل بحث علني يستمر شهرا ويجري خلال المدة التي يكون فيها مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية بصدد دراسته.

ويهدف البحث المشار إليه أعلاه إلى اطلاع العموم على المشروع وتمكينه من إبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليه.

وعلى رئيس مجلس الجماعة أن يوفر وسائل النشر والإشهار قبل تاريخ بدء البحث[388] .

ويتولى مجلس الجماعة عند دراسته لمشروع تصميم التهيئة، دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال إجراء البحث قبل عرضها على الإدارة.

المادة 26

يتم تغيير تصميم التهيئة وفق الإجراءات والشروط المقررة فيما يتعلق بوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة

المادة 27

ابتداء من تاريخ اختتام البحث العلني المشار إليه في المادة 25 أعلاه وإلى حين صدور النص القاضي بالمصادقة على مشروع تصميم التهيئة، لا يجوز الإذن في أي عمل من أعمال البناء والغرس وإحداث تجزئات أو مجموعات سكنية إذا كان يخالف أحكام هذا المشروع.

وينتهي العمل ابتداء من نفس التاريخ بأحكام تصميم التهيئة أو التنطيق الذي يكون اذاك ساري المفعول.

بيد أنه إذا لم يتم نشر النص المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال أجل إثني عشر شهرا يبتدئ من تاريخ اختتام البحث العلني المتعلق به فإن أحكام المشروع تصير غير لازمة التطبيق.

---

[388]- أنظر المادة 23 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 23

" يجب على رئيس مجلس الجماعة أن يقوم، قبل افتتاح البحث العلمي المشار إليه في المادة 25 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بنشر إعلان يتضمن تاريخ افتتاح واختتام البحث المذكور ويشار فيه إلي إيداع مشروع تصميم التهيئة بمقر الجماعة.

ويجب أن ينشر الإعلان المذكور مرتين تفصل بينهما ثمانية أيام في جريدتين يوميتين من الجرائد المسموح لها بتلقي الإعلانات القانونية، ويكون كذلك محل ملصقات بمقر الجماعة.

ولرئيس مجلس الجماعة المعني بالأمر أن يستعمل بالإضافة إلى ذلك أي وسيلة من وسائل الإعلان الملائمة."

المادة 28

يعتبر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تستوجب القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 و12 من المادة 19 أعلاه.

وتنتهي الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة عند انقضاء أجل 10 سنوات يبتدئ من تاريخ نشر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة في الجريدة الرسمية، ولا يجوز القيام بإعلان المنفعة العامة للغرض نفسه، فيما يتعلق بالمناطق المخصصة للتجهيزات الآنفة الذكر، قبل انصرام أجل 10 سنوات.

وعندما يستعيد ملاك الأراضي التصرف في أراضيهم فور انتهاء الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة يجب أن يكون استعمال تلك الأراضي مطابقا للغرض المخصصة له المنطقة التي تقع فيها.

واستثناء من الأحكام المقررة أعلاه، فإن الأراضي المخصصة للأغراض المشار إليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه يجوز بإذن من الجماعة الواقعة فيها أن تستعمل بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في تصميم التهيئة، ولا تسلم الجماعة الإذن إلا إذا كان الاستعمال المؤقت المزمع القيام به لا يعوق إنجاز التجهيزات المقررة في التصميم، وعلى المالك في جميع الحالات أن يقوم حين مباشرة إنجاز هذه التجهيزات بإعادة الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة 29

يمكن أن يكون تصميم التهيئة بمثابة قرار تعين فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

ولهذه الغاية، يجب أن ينص فيه على العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

وتطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982)389 على تصميم التهيئة المعتبر بمثابة قرار تعين فيه العقارات

389- القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) ؛ الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 980؛ كما تم تغييره وتتميمه.

المراد نزع ملكيتها، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات التي يخضع لها والآثار المترتبة عليه، بيد أن مدة البحث المنصوص عليها في الفصل 10 من القانون الآنف الذكر تقتصر على شهر وفق ما هو منصوص عليه في المادة 25 أعلاه.

المادة 30

تحدد التعويضات المستحقة لأصحاب الأراضي اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

فيما يخص الطرق: باعتبار العناصر المحددة في المادتين 37 و38 من هذا القانون؛

فيما يتعلق بغير الطرق من التجهيزات: وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 الآنف الذكر المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت.

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة

المادة 31

تتخذ مجالس الجماعات، وكذلك مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، بتنسيق مع الإدارة، جميع التدابير اللازمة لتنفيذ واحترام أحكام تصميم التهيئة.

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة - قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة

المادة 32

يجوز لرؤساء مجالس الجماعات بعد مداولة المجلس أن يصدروا قرارات تهدف إلى إحداث طرق جماعية وساحات ومواقف سيارات عامة بالجماعات أو إلى تغيير تخطيطها أو عرضها أو حذفها كلا أو بعضا، وتكون هذه القرارات مصحوبة بخريطة تبين فيها حدود الطرق والساحات ومواقف السيارات المزمع إحداثها أو إدخال تغيير عليها أو حذفها.

ويمكن أن تعتبر القرارات المشار إليها أعلاه بمثابة قرارات تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها.

ولهذه الغاية تعين في القرارات الآنفة الذكر العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

المادة 33

تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، بعد موافقة الإدارة على مشاريعها والتحقق من ملاءمتها لمخطط توجيه التهيئة العمرانية أو تصميم التهيئة أو لهما معا إن وجدا[390].

ويجب أن تحمل القرارات المشار إليها أعلاه التأشيرات المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل، قبل افتتاح البحث العلني في شأنها. وتكون مدة هذا البحث شهرا فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وشهرين فيما يخص قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية[391].

ولا يجوز، طوال مدة البحث وإلى نشر القرار في الجريدة الرسمية، تسليم أي رخصة لإقامة بناء على الأراضي التي يشملها قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، على ألا يتجاوز هذا الحظر ستة أشهر[392].

المادة 34

تعتبر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تقضي بإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها، ويستمر مفعولها طوال عشر سنوات، وتقتصر هذه المدة

---

[390]- أنظر المادة 28 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 28

" تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير على أن تراعى في ذلك التأشيرات المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل."

[391]- أنظر المادة 29 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 29

" تطبق إجراءات الإعلان المنصوص عليها في المادتين 23 و 24 من هذا المرسوم على البحث العلني المقرر في الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها."

[392]- أنظر المادة 30 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 30

" تنشر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 33 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90."

على سنتين فقط فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

وابتداء من تاريخ نشر قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

لا يجوز القيام في الأراضي التي يشملها الطريق بمقتضى الخريطة المنصوص عليها في المادة 32 أعلاه بأي بناء جديد أو تعلية أو توطئة للأرض يكون من شأنها تغيير حالتها، ولا يجوز أن تباشر في المباني القائمة في الأراضي الآنفة الذكر إلا الإصلاحات التي تقتضيها صيانتها بشرط أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة وفق الإجراءات والشروط المقررة في الباب الثالث من هذا القانون.

بيد أن الأراضي التي تشملها قرارات لتخطيط حدود الطرق العامة لم تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، يجوز أن تخصص بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في القرار بعد أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة، ولا يجوز تسليم هذا الإذن إلا إذا كان الغرض الذي تخصص له الأرض مؤقتا لا يعوق إنجاز التجهيز المنصوص عليه في الخريطة المضافة إلى القرار.

ويجب في جميع الحالات على مالك الأرض، عند مباشرة إنجاز التجهيز الآنف الذكر، أن يعيد الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة 35

تسري الأحكام المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت على قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون.

المادة 36

يتم تغيير قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية وفق الإجراءات المقررة لوضعها.

وتكون مدة سريان مفعول كل قرار صادر بتغيير قرار يتعلق بتخطيط حدود طريق عامة أو قرار يخص تخطيط حدود طريق عامة مع تعيين الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية مساوية لمدة سريان مفعول القرار محل التغيير.

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها

المادة 37

تقوم الجماعة بتملك العقارات الواقعة في مساحة الطرق العامة الجماعية، وذلك إما برضى ملاكها وإما بنزع ملكيتها منهم، مع مراعاة الأحكام الخاصة التالية :

يكون مالك كل بقعة أرضية تصير أو تبقى مجاورة للطريق العامة الجماعية المقرر إحداثها ملزما بالمساهمة مجانا في إنجازها إلى غاية مبلغ يساوي قيمة جزء من أرضه يعادل مستطيلا يكون عرضه عشرة أمتار وطوله مساويا لطول واجهة الأرض الواقعة على الطريق المراد إحداثها على أن لا تتعدى هذه المساهمة قيمة ربع البقعة الأرضية ؛

إذا بقى من بقعة أرضية، بعد أن يكون قد أخذ منها ما يلزم لإنجاز طريق عامة جماعية، جزء غير قابل للبناء بموجب الضوابط الجاري بها العمل يجب على الجماعة أن تتملكه إذا طلب منها المالك ذلك؛

بعد أخذ ما يلزم لإنجاز الطريق وتملك الأجزاء غير القابلة للبناء إن اقتضى الحال ذلك، يكون مالك البقعة الأرضية دائنا للجماعة بالفرق بين مبلغ المساهمة المفروضة عليه وفق ما هو منصوص عليه أعلاه وقيمة المساحات المأخوذة من بقعته الأرضية إذا كانت هذه القيمة تفوق مبلغ المساهمة أو مدنيا للجماعة بالفرق بينهما إذا كان مبلغ المساهمة يتعدى قيمة المساحات المأخوذة منه.

المادة 38

يحدد التعويض المستحق لملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة بموجب المادة 37 أعلاه، وفق أحكام القانون المشار إليه آنفا رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت، مع مراعاة الحدود التي كانت لكل عقار عند افتتاح البحث السابق لقرار إعلان المنفعة العامة.

ولا يمكن بأي حال أن تعتبر في تحديد التعويض المصروفات المترتبة على الأشغال المأذون في إنجازها عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 34 أعلاه.

ويتم تحصيل المبالغ المستحقة على ملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة وفق القواعد المعمول بها لتحصيل الضرائب المباشرة، ويقوم الآمر بالصرف المختص بإصدار الأمر بتحصيل ذلك.

المادة 39

الطرق الخاصة

لا يتمتع مالكو العقارات المجاورة للطرق غير المفتوحة للمرور العام، خصوصا المسالك المخصصة للمشاة أو لراكبي الدراجات، بحق النفوذ إليها وحق الوقوف بجانبها المعترف بهما لمالكي العقارات المجاورة للطرق العامة.

وتحدد الأحكام المطبقة على الطرق المشار إليها أعلاه، خصوصا شروط السماح لمالكي العقارات المجاورة لها بممارسة بعض الحقوق فيها، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتح الطريق (تصميم التهيئة أو قرار تخطيط حدود الطريق أو قرار تخطيط حدود الطريق المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تقتضيه العملية) وإما في قرار يصدره رئيس مجلس الجماعة.

ويجب أداء تعويض عن جميع المساحة المنزوعة ملكيتها التي تتكون منها الطرق الخاصة التي لا يتمتع فيها ملاك الأراضي المجاورة لها بالحقوق المشار إليها أعلاه أو يتمتعون فيها ببعض هذه الحقوق فقط.

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء

المادة 40[393]

يمنع القيام بالبناء دون الحصول على رخصة لمباشرة ذلك :

داخل الدوائر المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه وفي المناطق المشار إليها في ب) من المادة 18 من هذا القانون التي تكتسي صبغة خاصة تستوجب خضوع تهيئتها لرقابة إدارية؛

خارج الدوائر المنصوص عليها في البند السابق والتجمعات القروية الموضوع لها تصميم تنمية : على طول السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق

[393]- تم تتميم وتغيير المادة 40 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص 6630.

يبلغ كيلومترا ابتداء من محور السكك الحديدية والطرق الآنفة الذكر، وعلى طول حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمسة كيلومترات ؛

داخل التجزئات المأذون في إحداثها عملا بالتشريع المتعلق بتجزئة الأراضي وتقسيمها وإقامة المجموعات السكنية.

ويجب الحصول على رخصة البناء كذلك في حالة إدخال تغييرات على المباني القائمة إذا كانت التغييرات المزمع إدخالها عليها تتعلق بالعناصر المنصوص عليها في الضوابط المعمول بها.

كما يجب كذلك الحصول على رخصة البناء على كل تغيير كيفما كانت طبيعته يهم واجهة بناية.

يجب الحصول على رخصة الإصلاح، في المناطق الخاضعة لإلزامية رخصة البناء، للقيام بالأشغال التي لا تدخل ضمن الأشغال الخاضعة لرخصة البناء أو التغيير المنصوص عليهما في هذه المادة. وتمنح رخصة الإصلاح من طرف رئيس المجلس الجماعي دون إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة ودون أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل.

تمنح رخصة الإصلاح وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ويجوز لرئيس المجلس الجماعي، بناء على طلب يقدمه المعني بالأمر، تسليم رخصة تسوية بنايات غير قانونية. وتسلم رخصة التسوية، بعد موافقة الوكالة الحضرية المعنية، وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب نص تنظيمي.

المادة 41[394]

يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة البناء، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

المادة 42

يجوز فرض الحصول على رخصة البناء خارج الدوائر المنصوص عليها في المادة 40 أعلاه، وذلك إما في جميع أو بعض أراضي المملكة أو فيما يتعلق ببعض أصناف المباني التي

[394]- تم تغيير وتتميم المادة 41 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

تحدد بمرسوم395، ويحدد هذا المرسوم كذلك الضوابط والارتفاقات التي يجب أن تخضع لها المباني خصوصا فيما يتعلق بموقع إقامتها، وذلك لتوفير ما تستوجبه المتطلبات الصحية ومتطلبات المواءمة وتيسير المرور والمتطلبات الأمنية والجمالية.

المادة 43

تسلم رخصة البناء بعد التحقق من أن المبنى المزمع إقامته تتوفر فيه الشروط التي تفرضها الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الأحكام الواردة في تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة.

وتسلم رخصة البناء دون إخلال بوجوب إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة وبعد أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل396.

المادة 44

علاوة على ما ذكر أعلاه، عندما يتعلق الأمر في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة ببناء:

عمارة مهما كان نوعها أو الغرض المخصصة له، تتكون من أربعة مستويات على الأقل أو من ثلاثة مستويات تشتمل على ستة مساكن؛

395- أنظر المادة 31 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 31

" تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير اقتراح المراسيم المتخذة تطبيقا للمادة 42 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90."

396- أنظر المادة 32 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 32

" تطبيقا لأحكام الفترة الثانية من المادة 43 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 و دون إخلال بوجوب الحصول على الرخص والآراء والتأشيرات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يجب أن يعرض كل طلب للحصول على رخصة البناء على المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لإبداء رأيها فيه مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل.

وإضافة إلى ما ذكر، يجب الحصول على:

- رأي مصالح العمالة أو الإقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية فيما يتعلق بالمباني المراد إقامتها على طول طرق المواصلات البرية غير الجماعية أو المجاورة للملك البحري العام؛

- رأي مصالح العمالة أو الإقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل فيما يتعلق بالمباني المراد إقامتها على طول السكك الحديدية."

عمارة لأغراض تجارية أو صناعية تكون مساحة الأرض المبينة عليها تساوي أو تفوق 500 متر مربع.

فإن رخصة البناء لا تسلم إلا إذا كان مشروع المبنى ينص على إقامة الخطوط اللازمة لربطه بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة.

وتنجز هذه الخطوط تحت مسؤولية ومراقبة المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وفق الشروط التي تحدد بمقرر تنظيمي397، ويجب أن تتوفر فيها المتطلبات الأمنية اللازمة وأن تكون بحيث تجعل المستعمل لها والدولة في مأمن من كل خطر يترتب على استخدامها بصورة غير قانونية.

المادة 45

إذا كان الغرض المخصصة له الأراضي غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق يجوز لرئيس مجلس الجماعة بعد استطلاع رأي الإدارة المكلفة بالتعمير أن يقوم داخل دوائر الجماعة الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات الصبغة الخاصة :

إما بتأجيل البت في طلبات رخص البناء، ويكون التأجيل مسببا ويجب ألا تتعدى مدته سنتين؛

وإما بتسليم رخصة البناء إذا كان المبنى المزمع إقامته يتلاءم مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية المقررة عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع المعني عند عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية.

المادة 46

إذا كان الغرض المخصص له الأراضي الواقعة خارج الدوائر المشار إليها في المادة 45 أعلاه غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق فإن رئيس مجلس الجماعة يسلم رخصة البناء إذا توفرت في المشروع الشروط المتعلقة بالمساحة الدنيا للبقعة الأرضية

397- أنظر المادة 33 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 33

" الخطوط اللازمة لربط المباني المراد إقامتها بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة والمقررة في المادة 44 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90.

يجب أن تقام وفق الشروط المحددة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير."

المزمع إقامة المبنى عليها وبالمساحة المسموح ببنائها وبعلو المبنى والتي تحدد بنص تنظيمي398.

يجب أن يقام المبنى على بعد 10 أمتار من حد الطريق العام المجاور له و5 أمتار من الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من العقارات.

ولا تسري الأحكام المقررة أعلاه على تشييد المباني العامة.

المادة 47

لا تسلم رخصة البناء إذا كانت الأرض المزمع إقامة المبنى عليها غير موصولة بشبكة الصرف الصحي أو شبكة توزيع الماء الصالح للشرب.

بيد أنه يمكن تسليم الرخصة وإن لم يتوفر هذا الشرط إذا كانت طريقة الصرف الصحي والتزويد بالماء تتوفر فيها الضمانات التي تستلزمها متطلبات النظافة والصحة وذلك بعد استطلاع رأي المصالح المختصة في هذا الميدان.

المادة 48

في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها.

المادة 49

تسقط رخصة البناء سواء أكانت صريحة أم ضمنية إذا انقضت سنة من تاريخ تسليمها أو من تاريخ انتهاء أجل الشهرين المشار إليه في المادة 48 أعلاه دون أن يشرع في الأشغال المتعلقة بأسس المبنى المنصوص عليها في التصميم المرخص في شأنه.

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه

398- أنظر المادة 34 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 34

" تحدد فيما يلي، مع مراعاة أحكام المادتين 35 و36 من هذا المرسوم، الشروط الواجب توافرها في مشاريع البناء للحصول على رخصة إنجازها تطبيقا للمادة 46 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 :

1. أن تكون مساحة الأرض المزمع إقامة المبنى فيها تساوي أو تفوق هكتارا واحدا؛

2. ألا تزيد المساحة القابلة للبناء على نسبة 1/50 من مجموع مساحة الأرض بحيث لا تتعدى في أي حال من الأحوال 800 متر مربع؛

3. ألا يزيد الحد الأقصى لعلو المبنى على 8.50 أمتار باعتبار كل تجهيز فوقي."

المادة 50

في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمناطق التي تكتسي صبغة خاصة كما هي محددة في (ب) من المادة 18 أعلاه تكون الاستعانة:

بمهندس معماري حر ؛

بمهندسين مختصين؛

واجبة فيما يتعلق بـ:

كل بناء جديد؛

كل تغيير مدخل على بناء قائم يستوجب الحصول على رخصة بناء؛

جميع الأشغال المتعلقة بترميم الآثار.

وتعتبر الاستعانة بمهندس معماري حر مقيد في جدول هيئة المهندسين المعماريين شرطا للحصول على رخصة البناء.

المادة 51

خارج الدوائر المشار إليها في المادة 50 أعلاه تكون الاستعانة بـ:

مهندس معماري حر؛

مهندسين مختصين؛

واجبة فيها يتعلق بتشييد المباني العامة أو التي يستعملها العموم.

المادة 52

يمكن أن يقوم كل من المهندس المعماري والمهندسين المختصين في الحالة التي تكون الاستعانة بهم واجبة وفق المادتين 50 و51 أعلاه، بالمهمة التي يسندها إليهم رب العمل وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة 53 بعده.

المادة 53

فيما يتعلق بكل عملية بناء أو إدخال تغيير على بناء قائم يكلف وجوبا كل من:

المهندس المعماري:

تصميم المبنى أو تغييره من الوجهة المعمارية؛

وضع جميع الوثائق المرسومة والمكتوبة المعمارية المتعلقة بتصميم البناء أو تغييره ولاسيما التي يجب تقديمها إلى الجماعة للحصول على رخصة البناء وفق الأنظمة الجاري بها العمل؛

السهر على مطابقة الدراسات التقنية المنجزة من طرف المهندسين المختصين في البناء مع التصميم الهندسي؛

متابعة تنفيذ أشغال المبنى ومراقبة مطابقتها مع التصاميم الهندسية وبيانات رخصة البناء وذلك إلى تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

المهندسين المختصين:

دراسة ووضع الوثائق التقنية اللازمة المتعلقة بتصميم المبنى؛

تتبع إنجاز الأشغال المتعلقة بالدراسات التقنية التي وضعوها.

المادة 54

استثناء من أحكام المادة 53 أعلاه، يقتصر وجوب الاستعانة بمهندس معماري على تصميم أو تغيير المبنى من الوجهة المعمارية إذا تعلق الأمر بمبان تكون مساحة أرضياتها مجتمعة تساوي مائة وخمسين مترا مربعا أو تقل عن ذلك.

الفصل الثاني المكرر: تنظيم الورش[399]

المادة 54-1

يحب أن تتضمن رخصة البناء إلزام المستفيد منها بما يلي :

أ) قبل افتتاح الورش :

- إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بالمهندس المعماري.

تحيل الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل على السلطة الإدارية المحلية؛

---

[399]- تمت إضافة الفصل الثاني المكرر إلى أحكام الباب الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

- وضع سياج محيط بالورش، ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وعدد الطوابق والمساحة المغطاة واسم صاحب المشروع والمهندس المكلف بتتبع الأشغال.

ب) طيلة مدة إنجاز الأشغال:

- وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة "غير قابل للتغيير" داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير.

ج) عند انتهاء الأشغال:

- وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بمهندس معماري، أن الأشغال قد تم إنجازها وفق التصاميم المرخصة. توجه الجماعة المعنية نسخة من التصريح بإغلاق الورش ونسخة من وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

المادة 54-2

يجب على المهندس المعماري المشرف على إدارة الأشغال، أن يمسك، داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

- جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع :

- طبيعة الأشغال :

- التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

- الإعلان بفتح الورش ؛

– تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي ؛

- شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة

المادة 55[400]

لا يجوز لمالك المبنى أن يستعمله بعد انتهاء الأشغال فيه إلا إذا حصل على رخصة السكن إذا تعلق الأمر بعقار مخصص للسكن أو على شهادة المطابقة إن تعلق الأمر بعقار مخصص لغرض آخر غير السكن.

ويسلم رئيس مجلس الجماعة، وفق الإجراءات والشروط التي تحددها السلطة التنظيمية، رخصة السكن وشهادة المطابقة بطلب من المالك الذي يجب عليه أن يصرح بانتهاء عملية البناء، وتحرر الرخصة والشهادة المذكورتان بعد إجراء معاينة للتحقق من أن الأشغال أنجزت وفق ما يجب.

بيد أنه إذا تولى مهندس معماري إدارة الأشغال يمكن الاكتفاء بشهادته عن المعاينة.

وفي حالة تولي مهندس معماري إدارة الأشغال، يتعين على رئيس المجلس الجماعي، لتسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة، الاكتفاء بشهادة مسلمة من طرف المهندس المعماري يشهد فيها هذا الأخير أن الأشغال قد تم إنجازها وفقا للتصاميم المرخصة. وتغني الشهادة المذكورة عن المعاينة.

وفي حالة عدم تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة خلال شهر يبتدئ من تاريخ التصريح بانتهاء عملية البناء، يجوز لمالك المبنى أن يطلب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني للقيام بذلك بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة السكن أو شهادة المطابقة، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

تحل رخصة التسوية المشار إليها في المادة 40 أعلاه، محل رخصة السكن أو شهادة المطابقة المقررتين في التشريع المعمول به.

المادة 56

[400]- تم تغيير وتتميم المادة 55 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

لا يجوز تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة فيما يتعلق بالمباني المشار إليها في المادة 44 أعلاه إلا بعد أن تتحقق المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية من وجود الخطوط التي تنص المادة الآنفة الذكر على وجوب إقامتها.

ويجب أن يباشر التحقق من ذلك خلال الشهر الذي يلي التصريح بانتهاء عملية البناء[401] المنصوص عليه في المادة 55 أعلاه، وإن لم يجر التحقق عند انصرام هذا الأجل اعتبر ذلك بمثابة إقرار بأن المبنى يتوفر على الخطوط الواجب إقامتها فيه بمقتضى القانون.

المادة 57

عندما يتولى صاحب تجزئة عقارية بنفسه إنجاز مبان في تجزئته وفق الأحكام التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات فإن رخصة السكن وشهادة المطابقة لا يجوز تسليمهما إلا بعد القبول المؤقت للتجزئة العقارية.

المادة 58

لا يجوز تغيير الغرض المخصص له كل مبنى والذي سلمت من أجله رخصة البناء ورخصة السكن أو شهادة المطابقة.

بيد أنه يمكن لرئيس مجلس الجماعة الإذن في ذلك بعد موافقة الإدارة المكلفة بالتعمير وبعد التأكد من أن الغرض الجديد يتلاءم مع وظيفة القطاع المعني وتصميم المبنى وأنه لا يشكل أي إزعاج بالنسبة لسكان أو مستعملي البنايات المجاورة له.

الفصل الرابع: ضوابط البناء

المادة 59

تحدد ضوابط البناء العامة:

---

[401]- أنظر المادة 38 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 38

" يجب على رئيس مجلس الجماعة، لتطبيق المادة 56 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 أن يطلع المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية على تاريخ تقديم التصريح بانتهاء أعمال البناء."

شكل وشروط تسليم الرخص وغيرها من الوثائق المطلوبة بمقتضى هذا القانون والنصوص التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها402؛

ضوابط السلامة الواجب مراعاتها في المباني والشروط الواجب توافرها فيها لما تستلزمه متطلبات الصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ومقتضيات الراحة العامة خصوصا403:

قواعد استقرار المباني ومتانتها؛

مساحة المحلات وحجمها وأبعادها؛

شروط تهوية المحلات، خصوصا فيما يتعلق بمختلف الأحجام والأجهزة التي تهم الصحة والنظافة؛

الحقوق التي يتمتع بها في الطرق العامة أصحاب العقارات المجاورة لها؛

مواد وطرق البناء المحظور استخدامها بصورة دائمة؛

التدابير المعدة للوقاية من الحريق404 ؛

طرق الصرف الصحي والتزود بالماء الصالح للشرب ؛

الالتزامات المتعلقة بصيانة الأملاك العقارية والمباني.

المادة 60

402- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛ الجريدة الرسمية عدد 6155 بتاريخ 16 رجب 1434 (27 ماي 2013)، ص 4306.

المادة الأولى

" طبقا لمقتضيات المادة 59 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، يحدد هذا الضابط شكل وشروط إيداع ودراسة طلبات وتسليم الأذون المتعلقة بإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ورخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة."

403- مرسوم رقم 2.13.874 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني؛ الجريدة الرسمية عدد 6306 بتاريخ 12 محرم 1436 (6 نوفمبر 2014)، ص 7714.

404- مرسوم رقم 2.14.499 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات وبإحداث اللجنة الوطنية للوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات؛ الجريدة الرسمية عدد 6306 بتاريخ 12 محرم 1436 (6 نوفمبر 2014)، ص 7715.

يصدر مرسوم تنظيمي بتحديد ضوابط البناء العامة405.

وتكون هذه الضوابط، في حدود الشروط المقررة فيها أو في النصوص الصادرة بالموافقة عليها، نافذة في جميع المملكة، ما لم ينص على خلاف ذلك إما في الضوابط نفسها أو في النص الصادر بموافقة عليها.

المادة 61

لرئيس مجلس الجماعة أن يحدد بقرارات يطلق عليها اسم "ضوابط البناء الجماعية" القواعد المنصوص عليها في المادة 59 أعلاه إذا لم تنص عليها ضوابط البناء العامة أو تصاميم التهيئة.

وتصدر الضوابط المشار إليها أعلاه بعد أن تكون محل مداولة في مجلس الجماعة يوافق عليها طبق الأحكام الواردة في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، ولا يجوز أن تشتمل على أحكام مخالفة للأحكام الواردة في ضوابط البناء العامة أو في ضوابط التهيئة.

المادة 62

تحل أحكام ضوابط البناء العامة بقوة القانون محل الأحكام المخالفة أو المباينة لها الواردة في ضوابط البناء الجماعية.

الفصل الخامس: أحكام مختلفة406

المادة 63

لا تسري أحكام الباب الثالث من هذا القانون على المنشآت الفنية (الجسور والأنفاق....) ولا على التجهيزات الأساسية كالخزانات والسدود.....

405- أنظر المادة 39 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 39

" يوافق على أنظمة البناء العامة المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأي السلطات الحكومية المكلفة بالسكنى والأشغال العمومية والداخلية.

وتنشر المراسيم المذكورة في الجريدة الرسمية."

406 - تم تتميم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

المادة 63-1

يتوقف كل هدم كلي أو جزئي لبناية من البنايات على الحصول على رخصة للهدم. يسلم رخصة الهدم رئيس المجلس الجماعي داخل أجل شهر.

وتحدد إجراءات وكيفيات منح هذه الرخصة بموجب نص تنظيمي.

الباب الرابع: مقتضيات زجرية[407]

الفصل الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة 64

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة للقانون الجاري به العمل في مجال التعمير:

- إنجاز بناء أو الشروع في إنجازه :

من غير رخصة سابقة؛

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الرخص المسلمة في شأنها؛

في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك ؛

- استعمال البناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة ؛

- ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون؛

- الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

المادة 65

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه "وتحرير محاضر بشأنها :

- ضباط الشرطة القضائية ؛

[407] - تم نسخ وتعويض أحكام الباب الرابع أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 12.66، السالف الذكر.

- مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة، المخولة لهم صفة ضباط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات التي تحدد بنص تنظيمي.

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 64 من القانون. ويحضر ممثل السلطة المذكور، في حاله استدعائه، لتنوير المحكمة حول خطورة المخالفات المرتكبة.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

المادة 66

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب، معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين منه، مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

المادة 67

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة، مازالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة.

يبلغ الأمر الفوري بإيقاف الأشغال إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال، يمكن للمراقب، حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه. ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

المادة 68

يصدر المراقب الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم. وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، وعلى نفقة المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :

- والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا ؛

- رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله.

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.

المادة 69

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

"المادة 70

تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 68 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو كان البناء غير مطابق للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم تقيده بالعلو المسموح به بزيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية أو بالمواقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو بالضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد أو الطرق المحظورة في البناء أو بالغرض المخصص له البناء.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك، أو في منطقة غير قابلة للبناء بموجب وثائق التعمير، يجب على السلطة الإدارية المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف. ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عليه انقضاؤها إذا كانت جارية.

الفصل الثاني: العقوبات الزجرية

المادة 71

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر بناء أو شيده من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لقوة الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة (3) أشهر.

يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، كل من أدخل تغييرات على بناء موجود من غير الحصول على رخصة البناء.

المادة 72

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بتغيير العلو المسوح به والأحجام والمواقع المأذون فيها أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 50.00 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق.

المادة 73

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم على كل تغيير، كيفما كانت طبيعته، تم إدخاله على واجهة بناية من دون الحصول على رخصة بذلك.

المادة 74

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من خالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون.

المادة 75

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم، مالك المبنى الذي يستعمله لنفسه من غير الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

غير أنه إذا جعل المبنى في متناول الغير لاستعماله قبل الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة، فيعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

المادة 76

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

ويعاقب بضعف هذه الغرامة إذا كانت المخالفة تمس بالأنسجة التقليدية أو بالمعالم التاريخية ومحيطها، المعينة كذلك بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة 77

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إقامة بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا على الأرضي التابعة للجماعات السلالية من غير الحصول على الرخص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 78

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي، في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 84 ساعة من علمهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء المخالف للقانون.

يعاقب المشاركون المذكورون بالعقوبات المطبقة على الفاعلين الأصليين ما لم يتعلق الأمر بجريمة أشد.

المادة 79

يترتب عن تعدد الأفعال المرتكبة ضم الغرامات المحكوم بها.

المادة 80

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأول مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة 80 – 1

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، يجب على المحكمة، في حالة الإدانة أن تحكم، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية، موضوع المخالفة، وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

تتولى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه، القيام بعملية الهدم وعلى نفقة المخالف بعد توصلها بالمقرر القضائي النهائي.

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة

المادة 81

يمكن القيام في جميع أرجاء المملكة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة لتأكيد طابع الملكية العامة التي تكتسيها وبيان حدودها.

ويتم إجراء عملية التعيين المشار إليها أعلاه بقرار لرئيس مجلس الجماعة بعد مداولة المجلس فيما يخص طرق المواصلات الجماعية وبمرسوم فيما يتعلق بطرق المواصلات البرية الأخرى408.

وتضاف إلى القرارات والمراسيم المنصوص عليها أعلاه خريطة تحدد رسم الطريق العامة.

ولا يمكن أن تكون القرارات والمراسيم المشار إليها آنفا محل مطالبة بعد انقضاء سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة 82

تسري أحكام الفرع الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا القانون على إنجاز طرق المواصلات البرية.

المادة 83

408- أنظر المادة 40 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 40

" تصدر المراسيم المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 81 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية ؛

ويجب أن تكون المراسيم والقرارات المذكورة المشفوعة بالخرائط المتعلقة بها محل ملصقات بمقر الجماعات المعنية حيث يستطيع كل شخص يعنيه الأمر الإطلاع عليها داخل أجل سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وبعد انصرام الأجل المذكور، يسلم رئيس الجماعة المعنية بطلب من المعنيين بالأمر:

- شهادة تثبت الملصقات المشار إليها أعلاه؛

- شهادة بالتعرض أو عدم التعرض."

تحدد الأحكام المشار إليها في المادة 39 أعلاه فيما يتعلق بالطرق الخاصة المملوكة للدولة، ولاسيما الطرق السيارة، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتحها وإما بمرسوم409.

المادة 84

لا يستحق أي تعويض على الارتفاقات المحدثة عملا بأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه، استجابة لمقتضيات الأمن والصحة والمتطلبات الجمالية.

بيد أنه يستحق تعويض إذا نتج عن الارتفاقات المشار إليها أعلاه إما مساس بحقوق مكتسبة وإما تغيير أدخل على الحالة التي كانت عليها الأماكن من قبل ونشأ عنه ضرر مباشر مادي محقق، ويحدد التعويض بحكم قضائي في حالة عدم اتفاق من يعنيه الأمر على ذلك.

المادة 85

الصلاحيات المسندة في هذا القانون لرؤساء مجالس الجماعات تمارسها في جماعة الرباط - حسان الحضرية وفي جماعة مشور الدار البيضاء الحضرية السلطات المنصوص عليها في الفصلين 67 و67 المكرر من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

المادة 86

تبقى سارية المفعول جميع أحكام:

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.188 بتاريخ 13 من محرم 1405 (9 أكتوبر 1984) المتعلق بوكالة الدار البيضاء الحضرية410 ؛

409- أنظر المادة 41 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 41

" يصدر المرسوم المنصوص عليه في المادة 83 من القانون الأنف الذكر رقم 12.90 باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية."

410- الجريدة الرسمية عدد 3754 بتاريخ 14 محرم 1405 (10 أكتوبر 1984)، ص 959.

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.17 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1404 (25 يناير 1984) المتعلق بمخطط توجيه التهيئة الحضرية للدار البيضاء الكبرى411.

المادة 87

ينسخ الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير والنصوص الصادرة بتغييره وتتميمه.

المادة 88

الإحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية إلى أحكام الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير تنصرف بقوة القانون إلى الأحكام المطابقة لها المقررة في هذا القانون.

الفصل الثاني: تدابير انتقالية

المادة 89

خلافا لأحكام الفصل الأول من الباب الثاني من هذا القانون وإلى غاية وضع مخططات جديدة لتوجيه التهيئة العمرانية تنتج عن المخططات الموضوعة قبل تاريخ نشره والتي ستحصر السلطة التنظيمية لائحتها الآثار المنصوص عليها في الفرع الرابع من نفس الفصل412.

غير أنه يجب ألا يرجع التاريخ الذي بوشر فيه التشاور بشأن هذه المخططات بين مختلف الأشخاص المعنوية المشار إليها في المادة 9 أعلاه إلى أكثر من عشر سنوات قبل تاريخ نشر هذا القانون.

المادة 90

يبقى لتصاميم التهيئة التي تكون قد تمت الموافقة عليها في تاريخ نشر هذا القانون مفعولها المنصوص عليه في الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في

411- الجريدة الرسمية عدد 3718 بتاريخ 28 ربيع الآخر 1404 (فاتح فبراير 1984)، ص 154.

412- أنظر المادة 42 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 42

" تحدد لائحة المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية المشار إليها في المادة 89 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمرسوم يصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأي وزير الداخلية.
وينشر المرسوم المذكور في الجريدة الرسمية."

شأن التعمير إلى تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على تصاميم التهيئة الجديدة التي تحل محلها.

المادة 91

تستمر إجراءات البحث والموافقة المتعلقة بتصاميم التهيئة المحالة إلى مجالس الجماعات قبل تاريخ نشر هذا القانون جارية وفق أحكام الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) إلى أن تصل إلى نهايتها.

المادة 92

يخضع تغيير تصاميم التهيئة الموافق عليها عملا بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 93

لا تسري أحكام هذا القانون على مشاريع البناء التي سبق أن كانت في تاريخ نشره محل ملف مؤسس كما يجب، ثم إيداعه في مقر مجلس الجماعة للحصول على رخصة البناء.

307111635

الفهرس

قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير 4

الباب الأول: تعريفات أولية 4

الباب الثاني: وثائق التعمير 5

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية 5

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه 5

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية 5

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه 7

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية 8

الفرع الخامس: أحكام متنوعة9

الفصل الثاني: تصميم التنطيق 9

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق 9

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه 10

الفصل الثالث: تصميم التهيئة 11

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة 11

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة 11

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه13

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة 15

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة 17

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة - قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية 17

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة 17

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها 19

الطرق الخاصة 20

الباب الثالث: الأبنية 21

الفصل الأول: رخصة البناء 21

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه 25

الفصل الثاني المكرر: تنظيم الورش 26

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة 27

الفصل الرابع: ضوابط البناء 29

الفصل الخامس: أحكام مختلفة 31

الباب الرابع: مقتضيات زجرية 31

الفصل الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها 31

الفصل الثاني: العقوبات الزجرية 34

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية 36

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة 36

الفصل الثاني: تدابير انتقالية 38

الفهرس 40

.....
...

التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

صيغة محينة بتاريخ 19 سبتمبر 2016

القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.413

413 - الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص 880.

كما تم تعديله:

القانون رقم 66.12المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص 6630.

ظهير شريف رقم 1.92.7 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف- بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر عن مجلس النواب في 19 من جمادى الآخرة 1412 (26 ديسمبر 1991).

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي

قانون رقم 25.90 يتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

الباب الأول: في التجزئات العقارية

المادة الأولى

يعتبر تجزئة عقارية تقسيم عقار من العقارات عن طريق البيع أو الايجار أو القسمة الى بقعتين أو أكثر لتشييد مبان للسكنى أو لغرض صناعي أو سياحي أو تجاري أو حرفي مهما كانت مساحة البقع التي يتكون منها العقار المراد تجزئته.

المادة 2

يتوقف احداث التجزئات العقارية على الحصول على اذن اداري سابق يتم تسليمه وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الباب.

الفصل الأول: في الاذن بإحداث التجزئات العقارية

المادة 3[414]

يسلم رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية الاذن في القيام بإحداث التجزئات العقارية المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه.

واذا كان العقار المراد تجزئته يوجد في جماعتين أو عدة جماعات، يسلم الاذن وزير الداخلية أو الوالي أو العامل المعني الذي يفوض اليه مباشرة ذلك، بعد استطلاع رأي رؤساء مجالس الجماعات المعنية.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من الإذن المتعلق بإحداث التجزئات العقارية مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

المادة 4

يسلم الإذن المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه بناء على طلب من صاحب الشأن يكون مصحوبا بالوثائق التالية:

---

[414]- تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص 6630.

1 - رسم طبوغرافي محرر على أساس النقط المحسوبة للدائرة المراد تجزئتها المبينة على الخريطة العقارية415 ؛

2- المستندات المتعلقة بالتصور المعماري للتجزئة416 (مكونات التجزئة واندماجها في القطاع الواقعة بداخله) ؛

---

415 - أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1414 (12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛ الجريدة الرسمية عدد 4225 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993)، ص 2057.

المادة 2

" يجب أن يحرر الرسم الطبوغرافي المشار اليه في المادة 4 - 1 من القانون الآنف الذكر رقم 25.90 على أساس مقياس 1/500 أو 1/1000 اذا كانت مساحة التجزئة المراد القيام بها تزيد على 25 هكتارا، وأن تبين فيه بوجه خاص :

- حدود الأرض مع أرقام الأنصاب والرسوم العقارية الموضوعة للأراضي المجاورة لها ؛
- المسافات الفاصلة بين الأنصاب ؛
- النقط المضلعة ومنحنيات المستوى ؛
- الأغراس والأبنية القائمة ان اقتضى الحال."

416 - أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 3

" تشمل الوثائق المشار إليها في المادة 4 - 2 من القانون الآنف الذكر رقم 25.90 على :

1- رسم يتعلق بالتصور المعماري للتجزئة بمقياس 1/500 أو 1/1000 يحرر على أساس الرسم الطبوغرافي للعقار المراد تجزئته ويتضمن ما يلي :

- جوانب المشروع الرئيسية ؛
- جوانب المداخل ؛
- مخطط وعرض الطرق مع جميع أعمال التهيئة المزمع القيام بها مثل قوارع الطرف وجوانب الأرصفة والمواقع المخصصة لوقوف السيارات وغيرها؛
- الطرق والساحات الخاضعة لتناسق معماري معين ؛
- حدود القطع التي يجب ان يكون ترقيمها متصلا ومتصاعدا ولو كانت التجزئة تنجز بحسب القطاعات ومساحتها وأبعادها ؛
- المواقع المعدة للتجهيزات الخاصة بالتعليم والصحة والرياضة والتجهيزات الثقافية والدينية والادارية والتجارية والخدماتية ؛
- المواضع المعدة للساحات الخضراء ونوع المغارس المقرر احداثها ؛
- وسائل وصل التجزئة بالطرق العامة وطرق التجزئات المجاورة وان اقتضى الحال بالمنطقة الواقعة بالقرب من التجزئات المراد انجازها وفقا للبيانات الواردة في تصميم تهيئة المنطقة المذكورة.

2 - وثيقة تتضمن المواصفات المعمارية المطبقة على الساحات الكبرى والصغرى والطرق التي يشملها ارتفاق التناسق المعماري.

3 - رسوم المنشآت بمقياس 1/50 على الاقل ان اقتضى الحالي ذلك.

4 - رسوم لموقع القطعة المعينة بمقياس 1/2000 أو 1/5000 يتضمن بيان وجهه الارض والطرق الموصلة اليها مع الإشارة الى أسمائها ومعالم تمكن من تحديد موقعها."

3 - المستندات الفنية المتعلقة بإنجاز الطرق ومختلف شبكات الماء والصرف الصحي والكهرباء417؛

4 - دفتر الشروط الذي يتضمن بوجه خاص بيان مختلف أنواع الارتفاقات التي تثقل العقار وحجم المباني وشروط اقامتها والتجهيزات التي تتحمل الجماعة الحضرية أو القروية انجازها والتي يجب ان ينجزها صاحب التجزئة418.

---

417 - أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 4

" تشتمل الوثائق المشار إليها في المادة 4 - 3 من القانون الآنف الذكر رقم 25.90 على :

1- رسم أو عدة رسوم لتصور البنيات التحتية بمقياس 1/500 أو 1/1000 تحرر على أساس الرسم الطبوغرافي وتتضمن ما يلي :

- الرسم البياني لتوزيع الماء والكهرباء والانارة العامة ؛
- مخطط شبكة صرف المياه ؛
- موضع المنشآت الخاصة ؛
- وصل كل بقعة من بقع التجزئة بمختلف الشبكات الداخلية للتجزئة ؛
- وصل التجزئة بشبكات صرف المياه وتوزيع الماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية الواقعة على مقربة منها في حالة وجودها ؛
- شبكة الاتصالات اللازمة لوصل التجزئة بالشبكة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، العامة ؛
- موضع النوافير ان اقتضى الحال نلك.

2- المقاطع الطولية لقوارع الطرق ومصارف المياه وقنوات الماء (قطع جميع القنوات مع اثبات صحة الحسابات). ويجب ان تنجز المقاطع المذكورة على أساس مقاييس تيسر قراءة وفهم الرسوم سواء فيما يخص الارتفاع أو الطول ؛

3- المقاطع العمودية النموذجية للطرق بمجموع حيزها والاجزاء البارزة منها في حاله وجود مردوم أو حفير هام (منحدر) مع بيان ما يلي بوجه خاص :

أ) عرض قارعة الطريق وأبعاد الجوانب والمنحدرات ؛

ب) مواضع مختلف القنوات التحت ارضية.

ويجب ان تنجز المقاطع المذكورة على أساس مقاييس تيسر قراءة وفهم الرسوم.

4 - رسوم المنشآت بمقياس لا يقل عن 1/50 في حالة وجودها."

418- أنظر المادة 5 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 5

" يجب أن يتضمن دفتر الشروط المنصوص عليه في المادة 4- 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 25.90 ما يلي :

- مختلف أنواع الارتفاقات التي تثقل العقار ولاسيما ما تفرضه منها مخططات وأنظمة التهيئة مثل نوع المباني المراد انجازها والمغارس المراد حفظها أو احداثها ومناطق الفصل الواجب احترامها وكذا الارتفاقات المحدثة تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمحافظة على المباني التاريخية والمواقع الطبيعية ؛
- عدد ومساحة البقع بحسب كل صنف من المباني وباعتبار الغرض المعدة له ؛
- حجم المباني المراد انجازها ؛
- المواضع الواجب تخصيصها للمؤسسات التجارية والتجهيزات العامة والجماعية وكذا مساحتها ؛

المادة 5

لا يقبل طلب التجزئة المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه اذا كانت الارض المراد تجزئتها ليست محفظة ولا بصدد التحفيظ ، ولا يكون الطلب مقبولا اذا تعلق الامر بأرض بصدد التحفيظ الا اذا كان الاجل المحدد لتقديم التعرضات على التحفيظ قد انصرم دون تقديم أي تعرض على تحفيظ العقار المراد تجزئته.

ولا يقبل طلب التجزئة كذلك اذا كان الملف المضاف اليه لا يتضمن جميع المستندات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه[419] .

المادة 6

يسلم الاذن في القيام بالتجزئة اذا كانت التجزئة المراد احداثها تتوافر فيها الشروط المقررة في الاحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الاحكام التي تتضمنها تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة.

ويسلم الاذن المشار اليه أعلاه دون اخلال بوجوب الحصول على الاذون المقررة في نصوص تشريعية خاصة وبعد استطلاع آراء الجهات المنصوص عليها في الانظمة الجاري بها العمل والحصول على تأشيرتها[420] .

- الطرق (الأزقة والمسالك والساحات ومواقف السيارات) والمساحات غير المبنية المغروسة التي يتولى المجزئ إحداثها وتهيئتها وجميع أشغال التجزيء الاخرى التي يتحملها؛

- الطرق والمساحات غير المبنية التي تتولى الجماعة المحلية انجازها وتهيئتها ؛

- وان اقتضى الحال شروط انجاز حفر التصريف."

[419]- أنظر المواد من 6 إلى 7 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 6:

" يجب على صاحب الشأن لأجل تطبيق أحكام المادة 5 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 ان يضيف كذلك إلى طلب الاذن في القيام بالتجزئة :

- شهادة من المحافظة على الاملاك العقارية تثبت ان الارض المراد تجزئتها محفظة أو في طور التحفيظ وان الاجل المحدد لإيداع التعرضات في هذه الحالة قد انصرم من غير أن يقدم أي تعرض على نلك ؛

- تصميما مسلما من المحافظة على الاملاك العقارية تعين فيه حدود الارض المراد تجزئتها."

المادة 7:

" يجب أن تودع سبع نسخ من الوثائق المضافة الى الاذن في القيام بالتجزئة وفقا لاحكام المادة 1 أعلاه.

على أنه يمكن اذا برزت ذلك أهمية التجزئة وموقعها ان يطلب من صاحب الشأن تقديم عدد اضافي من النسخ لا يزيد على أربع عشرة نسخة."

[420]- أنظر المادة 8 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 8:

المادة 7

يجب أن يكون رفض الاذن في القيام بالتجزئة معللا بالأسباب التي تبرره.

ويرفض الاذن في القيام بالتجزئة بوجه خاص اذا كان العقار المراد تجزئته غير موصول بشبكات الطرق والصرف الصحي وتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، وذلك دون اخلال بأحكام المادة 21 من هذا القانون.

المادة 8

اذا كانت الاغراض المخصصة لها الأراضي محددة في تصميم التنطيق أو تصميم التهيئة فان سكوت الادارة يعتبر بمثابة الاذن في القيام بالتجزئة عند انصرام أجل ثلاثة أشهر من تقديم طلب احداثها، ويجب انجاز التجزئة في هذه الحالة وفق ما تتطلبه الانظمة المعمول بها ولاسيما الاحكام الواردة في تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة[421] .

" تطبيقا لأحكام الفقرة 2 من المادة 6 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 وزيادة على الآراء والتأشيرات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ، يجب ان يعرض مشروع كل تجزئة على المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد إبداء رأيها فيه.

على أن المشاريع التالية يجب أن تعرض على السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لابداء رأيها فيها :

أ) مشاريع التجزئة المشتملة على 50 بقعة أو100 مسكن على الاقل والواقعة في القطاعات التي لم تحدد الاغراض المخصصة لها في تصميم تنطيق أو تصميم تهيئة؛

ب) مشاريع التجزئة المشتملة على 200 مسكن على الاقل أو المراد انجازها بأرض تساوي مساحتها أو تفوق خمسة هكتارات ماعدا التجزئات التي تكون لجميع بقعها مساحة تجاوز 2.500 متر مربع وتقع بالقطاعات التي لم تحدد الاغراض المخصصة لها في تصميم تنطيق أو تصميم تهيئة؛

ج) مشاريع التجزئة المراد انجازها باسم الدول الاجنبية؛

د) مشاريع التجزئة المراد انجازها بالقرب من القصور والمنازل الملكية.

ولا يطلب الحصول على الرأي المشار اليه في الفقرتين السابقتين عندما يقع مشروع التجزئة بدائرة اختصاص وكالة حضرية.

ويستطلع رأي مصالح العمالة أو الاقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالاشغال العمومية فيما يتعلق بمشاريع التجزئة المجاورة للملك البحري العام أو المراد انجازها بأرض واقعة على طول طرق المواصلات البرية غير الجماعية."

[421]- أنظر المادتين 10 و 11 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 10

" يوجه الطالب ، في حالة إذن ضمني وفق الشروط المقررة في الفقرة الاولى من المادة 8 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 25.90 رسالة مضمونة الوصول مع اشعار بالتسلم الي السلطة الوديعة يخبرها فيها بطلبه الإذن في التجزئة والشروع في الاعمال كما هي مبينة في الملف المضاف الى الطلب المذكور."

المادة 11

" يجب أن يوجه الى صاحب الشأن في رسالة مضمونة الوصول مع اشعار بالتسلم كل طلب من السلطة المختصة بتسليم الاذن في التجزئة يهدف الى ادخال تغيير على هذه التجزئة وفقا للفقرة 2 من المادة 8 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90.

وينقطع الاجل المحدد أعلاه بكل طلب صادر من الادارة يهدف الى ادخال تغيير على التجزئة المراد احداثها.

المادة 9

اذا كانت الأغراض المخصصة لها الأراضي غير محددة في تصميم التنطيق أو تصميم التهيئة، يجوز للجهة المختصة بتسليم الاذن في التجزئة أن تقرر بعد استطلاع رأى الإدارة422:

1- في دوائر الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات صبغة خاصة ؛

- اما وقف البت في الطلبات الهادفة الى الحصول على اذن للقيام بتجزئة عقارية؛

- واما تسليم الاذن المطلوب اذا كانت التجزئة المراد احداثها تتفق مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع الواقعة فيه في حالة عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية.

2- خارج الدوائر المشار اليها في البند (1) من هذه المادة :

تسليم الاذن في القيام بالتجزئة اذا كانت التجزئة المراد احداثها مخصصة لاقامة مساكن متفرقة أو لنشاطات سياحية أو نشاطات مرتبطة بالزراعة بشرط الا تقل مساحة أي بقعة من بقع التجزئة عن هكتار واحد.

المادة 10

يجوز بطلب من صاحب الأرض المراد تجزئتها ان ينص في الاذن الصادر باحداث التجزئة على ان العقار المطلوب تجزئته يقسم إلى عدة قطاعات من أجل انجاز الاشغال المنصوص عليها في البند (1) من المادة 18 من هذا القانون.

المادة 11

وفي هذه الحالة فان الاجل المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 8 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 لا يسري مجددا الا من التاريخ الذي يودع فيه صاحب الشأن التصاميم أو الوثائق الاخرى المغيرة أو المتممة لها ، ويجب أن يثبت الايداع المذكور بوصل مؤرخ وموقع بصورة قانونية من لدن الطرف الوديع."

422- أنظر المادة 12 من المرسوم رقم 92.833.2، سالف الذكر.

المادة 12

" لأجل تطبيق أحكام المادة 9 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 واذا كانت التجزئة المراد انجازها واقعة بدائرة اختصاص وكالة حضرية يراد بلفظ "ادارة" المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير مع مراعاة أحكام (أ) و (ج) و (د) من الفقرة 2 من المادة 8 أعلاه."

يسقط الاذن في القيام بالتجزئة سواء كان صريحا أم ضمنيا إذا انقضت ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تسليمه أو من تاريخ انتهاء أجل ثلاثة أشهر المشار اليه في المادة الثامنة أعلاه، دون أن يكون المجزئ قد أنجز أشغال التجهيز المشار اليها في المادة 18 من هذا القانون.

الفصل الثاني: واجبات وحقوق صاحب التجزئة

الفرع الأول: إيداع الملف بعد الموافقة عليه في المحافظة العقارية

المادة 12

يجب على صاحب التجزئة ان يقوم فور الحصول على الاذن في احداث التجزئة بايداع نسخة من الملف محل هذا الاذن في المحافظة العقارية.

الفرع الثاني: الأعمال الموكولة إلى المهندسين المعماريين والمهندسين المختصين ومهندسي المساحة

المادة 13

يجب أن يوكل الى مهندس معماري حر يكون مسجلا في هيئة المهندسين المعماريين القيام بـــ :

- تصور مشروع التجزئة من الوجهة المعمارية ؛

- وضع جميع المستندات المتعلقة بتصور التجزئة من الوجهة المعمارية التي يجب الإدلاء بها إلى الجهة المختصة للحصول على الاذن بإحداث التجزئة.

المادة 14

يجب أن يوكل الى مهندس من مهندسي المساحة وضع الرسم الطبوغرافي الذي يقوم المهندس المعماري على أساسه بتصور مشروع التجزئة من الوجهة المعمارية.

المادة 15

يجب أن يوكل الى المهندسين المختصين وضع المستندات الفنية (التصاميم والدراسات) المتعلقة بإقامة الطرق ووسائل الصرف الصحي وشبكات الماء والكهرباء.

المادة 16

المستندات التي ينص البندان (2) و(4) من المادة 4 اعلاه على وجوب اضافتها إلى طلب الاذن للقيام بالتجزئة يجب أن يتولى وضعها ويوقعها مهندس معماري.

يجب أن يكون الرسم الطبوغرافي المشار اليه في البند (1) من المادة 4 أعلاه وفي المادة 14 من هذا القانون موضوعا وممضى من قبل مهندس من مهندسي المساحة المعتمدين وفق النظام المحدد لشروط اعتماد ومراقبة مهندسي المساحة العاملين في القطاع الخاص والشركات التي تنجز أشغالا طبوغرافية لحساب الادارات العامة والأفراد.

يجب أن تكون المستندات المشار اليها في البند (3) من المادة 4 أعلاه موضوعة وموقعة من قبل المهندسين المختصين.

المادة 17

يجب على صاحب التجزئة أن يعين مهندسا معماريا أو مهندسا مختصا أو مهندسا من مهندسي المساحة ليتولى بوصفه منسقا مهمة السهر على انجاز الأشغال على أفضل وجه.

الفرع الثاني المكرر: تنظيم الورش[423]

المادة 17-1

يجب أن يتضمن الإذن المتعلق بإحداث تجزئة عقارية وكذا الإذن بإحداث مجموعة سكنية إلزام المستفيد منهما بما يلي :

"أ) قبل افتتاح الورش :

- إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، لتصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المنسق المذكور في المادة 17 أعلاه.

توجه الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل إلى السلطة الإدارية المحلية:

- وضع سياج محيط بالورش ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها واسم صاحب المشروع والأماكن الموضوعة بها الوثائق المتعلقة بالتجزئة.

ب) طيلة مدة إنجاز الأشغال :

---

[423]- تم تتميم أحكام الفصل الثاني من الباب الأول بالفرع الثاني المكرر أعلاه، بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

- وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات الجهات المختصة ولعبارة "غير قابل للتغيير" داخل الورش وكذا الوثائق التقنية "المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجالات التعمير والتجزئات العقارية أو المجموعات السكنية.

ج) عند انتهاء الأشغال :

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة. مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المنسق "المذكور أعلاه، بانتهاء الأشغال المنجزة طبقا للوثائق المرخصة في "احترام للمقتضيات الواردة في الأذون المتعلقة بإحداث التجزئات العقارية أو المجموعات السكنية. وتوجه نسخة من التصريح بإغلاق الورش ومن وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

المادة 17-2

يجب على منسق المشروع، أن يمسك داخل "الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفتر للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

- جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع،

- طبيعة الأشغال؛

- التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

- الإعلان بفتح الورش؛

- تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي؛

-شهادة التصريح بإغلاق الورش بانتهاء الأشغال.

الفرع الثالث: في أشغال التجهيز

المادة 18

لا يجوز الاذن في احداث تجزئات عقارية الا اذا كانت مشاريعها تنص على ما يلي :

I- أشغال التجهيز التالية :

- اقامة الطرق الداخلية ومواقف السيارات ؛

- توزيع الماء والكهرباء وصرف المياه والمواد المستعملة ؛

- تهيئة المساحات غير المبنية كالساحات والمناطق الخضراء والملاعب ؛

- وصل كل بقعة من بقع التجزئة بمختلف الشبكات الداخلية للتجزئة ؛

- وصل الطرق ومختلف الشبكات الداخلية للتجزئة بما يقابلها من الشبكات الرئيسية ؛

- اقامة الطرق ووسائل الايصال الكفيلة بتيسير النفوذ الى شاطئ البحر اذا كانت الأرض المراد تجزئتها مجاورة للملك العام البحري.

II- المساحات المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشئات ذات المصلحة العامة التي تقتضيها متطلبات التجزئة من مركز تجاري ومسجد وحمام وفرن ومدرسة ومستوصف ومساحات معدة للنشاطات الرياضية تحدث وفق أحكام المادة 62 من القانون رقم 06.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)[424] .

المادة 19

اذا تعلق الأمر في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة باحداث تجزئات عقارية معدة لاقامة :

- اما فيلات ؛

- واما عمارات كيفما كان نوعها أو الاستعمال المخصصة له تحتوي على ما لا يقل عن أربعة مستويات أو على ثلاثة مستويات بها ستة مساكن ؛

- واما عمارات معدة لاستعمال صناعي أو تجاري.

[424]- الجريدة الرسمية عدد 4003 بتاريخ 15 ذي الحجة 1409 (19 يوليو 1989)، ص 803.

فان الاذن في إحداث التجزئة لا يجوز أن يمنح الا اذا كان المشروع ينص على اقامة الخطوط اللازمة لوصل بقع التجزئة بالشبكة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية العمومية425، وذلك زيادة على أشغال التجهيز والمساحات الاحتياطية المشار اليها في المادة 18 أعلاه.

وتنجز الخطوط المنصوص عليها أعلاه تحت مسؤولية ومراقبة المصالح المختصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ووفق الشروط التي تحددها السلطة التنظيمية، ويجب أن تتوفر فيها متطلبات الامن وان تكون بحيث تجعل مستعملها والدولة بمأمن من اي خطر يترتب على استخدامها بصورة غير قانونية.

المادة 20

اذا حل صاحب التجزئة محل الجماعة الحضرية أو القروية في انجاز الشبكات الرئيسية للطرق والصرف الصحي جاز له، على أساس اتفاق يبرمه مع الجماعة، أن يحصل من مالكي الأراضي التي تستفيد من تلك الشبكات على تعويض يقدر كما هو الشأن في تقدير مبلغ رسم الانشاء الاول، وتتولى الجماعة تحصيل التعويض من مالكي الأراضي المعنيين وفق الأساليب المقررة لتحصيل الرسم الآنف الذكر وتسلم مبلغه الى صاحب التجزئة بحسب تكلفة الاشغال التي أنجزها بدلا من الجماعة.

المادة 21

يجوز بعد موافقة الادارة426 تسليم الاذن في احداث التجزئات التي لا تنص مشاريعها على القيام بجميع أو بعض الاشغال المقررة في البند 1 من المادة 18 اعلاه :

- اذا لم يكن هناك ما يبرر القيام بتلك الاشغال نظرا إلى الغرض المعد له العقار المراد تجزئته أو موقعه ؛

425- أنظر المادة 13 من المرسوم رقم 92.833.2، سالف الذكر.

المادة 13

" اقامة الخطوط اللازمة لوصل بقع التجزئة بالشبكة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية العامة المقررة في المادة 19 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 يجب ان تتم وفق الشروط المحددة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير."

426- أنظر المادة 14 من المرسوم رقم 833.2.92، سالف الذكر.

المادة 14

" يجب أن تصدر الموافقة المقررة في المادة 21 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 25.90 عن المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير اذا كانت التجزئة المراد إنجازها غير واقعة بدائرة اختصاص وكالة حضرية على ان تراعى في نلك أحكام الفقرة 2 من المادة 8 أعلاه."

- اذا لم يكن في الامكان انجاز تلك الاشغال لأسباب فنية كانعدام الشبكة الرئيسية المطلوب وصل الشبكات الداخلية بها.

المادة 22

يجب على صاحب التجزئة[427] أن يصرح بانتهاء أشغال التجهيز المنصوص عليها في مشروع التجزئة.

وتكون هذه الأشغال بعد انتهائها محل تسلم موقت وتسلم نهائي.

المادة 23

يتيح التسلم الموقت لادارة الجماعة الحضرية أو القروية ان تتحقق من ان اشغال التهيئة واعداد الأرض للبناء والصرف الصحي قد تم انجازها وفق ما ينص عليه المشروع الذي صدر الاذن في شأنه.

ويجب ان يتم التسلم الموقت المشار اليه أعلاه داخل مدة الخمسة وأربعين يوما التي تلي التصريح بانتهاء اشغال التجهيز المنصوص عليه في المادة 22 اعلاه.

الماد 24[428]

تتولى التسلم الموقت للأشغال لجنة تضم ممثلين للجماعة الحضرية أو القروية وممثلين للإدارة تحدد السلطة التنظيمية عددهم وصفتهم ، كما تضم ممثلا لمصالح المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء[429].

---

[427]- أنظر المادة 15 من المرسوم رقم 92.833.2، سالف الذكر.

المادة 15

" يجب على صاحب التجزئة أن يوجه التصريح بانتهاء أشغال التجهيز المنصوص عليه في المادة 22 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 الى السلطة المختصة بتسليم الاذن في التجزئة بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع اشعار بالتسلم أو يودعه بمقر السلطة المذكورة مقابل وصل.

وتخبر هذه السلطة في الحال بالتصريح المشار اليه أعلاه المصالح المختصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية قصد التحقق منه وفقا لأحكام المادة 25 من القانون الآنف الذكر رقم 25.90."

[428] -تم تغيير وتتميم المادة 24 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم 66.12 ، السالف الذكر.

[429]- أنظر المادة 16 من المرسوم رقم 92.833.2، سالف الذكر.

المادة 16

" تتألف لجنة التسلم المؤقت للأشغال المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة 24 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 من :

- ممثل مجلس الجماعة، رئيسا ؛

ويدعى صاحب التجزئة والمقاول والمهندس المعماري والمهندسون المختصون ومهندس المساحة لحضور اجتماع اللجنة.

ويحرر بعد انتهاء الاجتماع إما محضر التسلم الموقت للأشغال واما وثيقة المعاينة المشار اليها في المادة 26 من هذا القانون، وذلك بحسب ما تقتضيه الحالة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية الوكالة الحضرية نسخة من محضر التسلم المؤقت.

المادة 25

يتوقف التسلم الموقف للأشغال، حين يتعلق الامر بالتجزئات المشار اليها في المادة 19 اعلاه، على تحقق المصالح المختصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من وجود الخطوط التي تنص المادة الآنفة الذكر على وجوب اقامتها.

ويجب أن يتم التحقق من وجود الخطوط المشار إليها أعلاه داخل الشهر الذي يلي التصريح بانتهاء اشغال التجهيز المنصوص عليه في المادة 22 من هذا القانون، واذا لم يتم القيام بعملية التحقق من ذلك عند انصرام المدة المحددة أعلاه يحمل ذلك على ان الجهات المختصة ليس لها أي ملاحظة في الموضوع.

- المهندس المعماري المزاول عمله في الجماعة أو المهندس المعماري للعمالة أو الاقليم ؛
- المهندس المزاول عمله في الجماعة أو مهندس العمالة أو الاقليم ؛
- ممثل السلطة الادارية المحلية ؛
- ممثل المصالح الخارجية للتعمير أو اذا كانت التجزئة تقع بدائرة اختصاص وكالة حضرية ممثل هذه الوكالة ؛
- ممثل مصالح المحافظة على الاملاك العقارية وأشغال المسح الطبوغرافي المعنية ؛
- ممثل الوزارة المكلفة بالأشغال العمومية اذا تعلق الامر بتجزئة مجاورة للملك العام البحري أو طرق المواصلات البرية غير الجماعية ؛
- ممثل المصالح المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء .

ويدعى كذلك لحضور أعمال اللجنة :

- ممثل المكتب الوطني للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية عندما تكون التجزئة متصلة بالشبكة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ؛
- ممثل المصالح الجهوية لوزارة الشؤون الثقافية عندما يكون للتجزئة تأشير على المباني التاريخية والمواقع الطبيعية المرتبة أو المقيدة الواقعة بالقرب منها.

على ان اللجنة تضم ، اذا كانت التجزئة تقع باثنتين أو أكثر من الجماعات ، ممثل كل مجلس من مجالس الجماعات المعنية والمهندس المعماري والمهندس التابعين للعمالة أو الاقليم وان اقتضى الحال المهندس المعماري والمهندس المزاولين عملهما في كل جماعة من الجماعات المذكورة ، وفى هذه الحالة تسند رئاسة لجنة تسلم الاشغال الي ممثل السلطة الادارية التي سلمت الاذن في القيام بالتجزئة. "

المادة 26

اذا عاينت اللجنة عدم مطابقة الاشغال المنجزة لما تنص عليه المستندات الموافق عليها تقوم بتحرير وثيقة تتضمن اثبات هذه الحالة.

اذا لم يقم صاحب التجزئة، وداخل الأجل المحدد فيها، بعد تبليغه وثيقة اثبات الحالة المعاينة بتسوية الوضعية القائمة بتغيير أو ازالة بعض المنشئات أو انجاز أشغال تكميلية، يكون للسلطة المحلية ان تقوم تلقائيا على نفقة مالك الأرض بهدم المنشآت المقامة بصورة غير قانونية أو بإنجاز المنشآت اللازمة.

المادة 27

تقوم اللجنة التي تولت التسلم الموقت المشار إليها في المادة 24 أعلاه بالتسلم النهائي لأشغال التجهيز بعد مضي سنة على تحرير محضر التسلم المؤقت للأشغال المنصوص عليه في المادة المومأ اليها أعلاه.

ويدعى لحضور التسلم النهائي كل من صاحب التجزئة والمقاول والمهندس المعماري والمهندسين المختصين.

المادة 28

يهدف التسلم النهائي الى التحقق من أن الطرق ومختلف الشبكات لا يشوبها أي عيب.

وفي حالة ملاحظة عيوب عند القيام بعمليات التسلم النهائي يطلب من صاحب التجزئة ان يتخذ التدابير اللازمة لتدارك ذلك.

المـادة 29[430]

يترتب على التسلم النهائي قيام رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية، بعد موافقة اللجنة المشار اليها في المادة 24 أعلاه، بتسليم شهادة تثبت أن الطرق ومختلف الشبكات توجد في حالة سليمة.

[430]- تم تغيير وتتميم المادة 29 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم 66.12 ، السالف الذكر.

ويتوقف على تسليم الشهادة المنصوص عليها أعلاه الحاق طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة للجماعة.

ويكون إلحاق الطرق والشبكات والمساحات المشار اليها أعلاه بالأملاك العامة للجماعة محل محضر يجب قيده باسمها في الصك العقاري الاصلي للعقار موضوع التجزئة، ويباشر هذا القيد مجانا بطلب من الجماعة التي يعنيها الامر.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من الشهادة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه. ومحض إلحاق طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة الجماعية

الفرع الرابع: الارتفاقات التي يمكن فرضها على صاحب التجزئة

المادة 30

يجوز للجهة المختصة بتسليم الاذن في القيام بإحداث التجزئة أن تعلق اذنها على ادخال تعديلات على المشروع اذا رأت منفعة في ذلك، كما يجوز لها على سبيل المثال ان تفرض على صاحب التجزئة :

- انشاء ارتفاقات تستجيب لما تقتضيه متطلبات الامن العام والصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ؛

- الاحتفاظ بالأشجار الموجودة في الأرض المراد تجزئتها ؛

- تعديل حدود الأرض المراد تجزئتها ؛

- تكوين مساحات احتياطية اضافية تخصص للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يستلزمها احداث التجزئة.

المادة 31

يستحق صاحب التجزئة تعويضا على الارتفاقات المنشاة بمقتضى المادة السابقة ماعدا تلك التي تنشأ لما تقتضيه متطلبات الأمن العام والصحة والمرور والمتطلبات الجمالية وضرورة الاحتفاظ بالأشجار الموجودة في الأرض المراد تجزئتها.

بيد أن الارتفاقات المتعلقة بتكوين مساحات احتياطية اضافية وبالطرق لا يستحق عنها تعويض الا اذا كانت المساحة المخصصة لذلك تزيد على؛

- 25 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يساوي أو يتعدى ألف (1.000) متر مربع ؛

- 30 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن ألف (1.000) متر مربع ويساوي أو يفوق ستمائة (600) متر مربع ؛

- 35 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن ستمائة (600) متر مربع ويساوي أو يفوق ثلاثمائة وخمسين (350) مترا مربعا ؛

- 40 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن ثلاثمائة وخمسين (350) مترا مربعا ويساوي أو يتعدى مائتي (200) متر مربع ؛

- 45 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن مائتي (200) متر مربع ويساوي أو يفوق مائة (100) متر مربع ؛

- 50 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن (100) متر مربع.

ولا تستحق التعويضات المذكورة في هذه المادة إلا عن المساحة الاضافية التي تزيد عن النسب المحددة أعلاه.

ويحدد التعويض باتفاق الاطراف فان تعذر ذلك حددته المحكمة على أساس قيمة الارض في تاريخ التسلم الموقت المشار اليه في المادة 23 أعلاه.

الفرع الخامس: في عمليات التحديد والقيد في السجلات العقارية

المادة 32

لا يباشر قيد التجزئة في الصك العقاري للعقار محل التجزئة ونقل تصميم التجزئة على الخريطة العقارية الخاصة به إلا بعد وضع الخريطة الناتجة عن عمليات التحديد والإدلاء بنسخة مشهود بمطابقتها للأصل من محضر التسلم الموقت وبالنظام المتعلق بالأجزاء المشتركة المشار اليه في المادة 45 من هذا القانون ان اقتضى الحال ذلك.

ويجب على صاحب التجزئة فور نقل تصميم التجزئة على الخريطة العقارية الخاصة بالعقار موضوع التجزئة أن يطلب من المحافظة العقارية انشاء صك عقاري خاص بكل بقعة من البقع الناتجة عن التجزئة.

الفصل الثالث: في عقود البيع والايجار والقسمة المتعلقة بالتجزئات

المادة 33

لا يمكن ابرام العقود المتعلقة بعمليات البيع والايجار والقسمة المشار اليه في المادة الاولى أعلاه الا بعد أن تقوم الجماعة الحضرية أو القروية بإجراء التسلم الموقت لأشغال تجهيز التجزئة.

المادة 34

اذا أنجزت أشغال تجهيز التجزئة قطاعا قطاعا عملا بأحكام المادة 10 أعلاه جاز ابرام العقود المشار اليها في المادة السابقة في القطاعات التي تم التسلم المؤقت لاشغال التجهيز المتعلقة بها.

المادة 35[431]

لا يجوز للعدول والموثقين والمحافظين على الاملاك العقارية ومأموري ادارة التسجيل والجهات المخول لها الإشهاد على صحة الإمضاءات أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا أو يشهدوا على صحة إمضاءات العقود المتعلقة بعمليات البيع والإيجاز والقسمة أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا العقود المتعلقة بعمليات البيع والايجار والقسمة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه اذا لم يقع الادلاء :

- اما بنسخة مشهود بمطابقتها للأصل من محضر التسلم الموقت ؛

- وإما بنسخة مشهود بمطابقتها للأصل من شهادة مسلمة من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية تثبت أن العملية لا تدخل في نطاق هذا القانون.

المادة 36

يجب أن تتضمن عقود البيع والايجار والقسمة احالة على دفتر شروط التجزئة المحدد موضوعه في المادة 4 أعلاه وكذلك على النظام المتعلق بالأجزاء المشتركة المنصوص عليه في المادة 45 من هذا القانون.

ويجب أن تضاف إلى العقود المشار إليها أعلاه نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من محضر التسلم الموقت أو من الشهادة المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه.

الفصل الرابع: أحكام خاصة بالتجزئات التي تنجز الاشغال المتعلقة بها موزعة على اقساط

[431]- تم تغيير وتتميم المادة 35 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

المادة 37

يمكن أن يؤذن لصاحب التجزئة في انجاز تجهيز تجزئته على أقساط ، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في المواد التالية.

المادة 38

يجب على صاحب التجزئة للحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه ان يضيف إلى طلبه ملفا يتضمن، علاوة على المستندات المشار اليها في المادة 4 من هذا القانون :

- برنامجا يحتوي على بيان تقسيط الاشغال مع تقدير تكلفتها وتعيين البقع الارضية التي سيطلب صاحب التجزئة أن يؤذن له في بيعها أو ايجارها فور انتهاء كل قسط من أقساط الاشغال ؛

- تصريحا مصدقا على الامضاء الذي يحمله يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بطريقة تمويل أقساط الاشغال والضمانات المقدمة لتأمين ذلك (كفالات شخصية أو كفالات بنكية أو رهون).

المادة 39

يجب أن يشمل الضمان المشار اليه في المادة السابقة المبلغ المقدر لتكلفة أشغال التجهيز التي لم يتم انجازها حين بيع البقع الارضية الاولى من التجزئة.

المادة 40

اذا لم ينفذ صاحب التجزئة برنامج تقسيط اشغال التجهيز المشار اليه في المادة 38 أعلاه يوجه اليه رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية انذارا يأمره فيه بإنجاز الاشغال المقررة ويضرب له أجلا للقيام بذلك.

اذا لم تنجز الاشغال في الميعاد المحدد لذلك تستحق الجماعة الحضرية أو القروية مبلغ الضمان المنصوص عليه في المادة 38 اعلاه على ان تتولى بنفسها أو بواسطة من تفوض اليه ذلك انجاز الاشغال اللازمة.

المادة 41

يتم التسلم الموقت عند انتهاء كل قسط من أقساط الاشغال، وتضاف الى محضر التسلم الموقت شهادة من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية تتضمن بيان البقع الارضية التي يمكن بيعها أو ايجارها.

ويتم التسلم النهائي بعد مضي سنة على تحرير محضر التسلم الموقت المتعلق بأشغال القسط الاخير.

المادة 42

اذا كان الضمان المنصوص عليه في المادة 38 أعلاه عبارة عن تجميد مبالغ في حساب وجب ايداع المبالغ المخصصة لذلك في حساب يفتح في الخزينة العامة او في مؤسسة بنكية ويغذى ، فور انتهاء أشغال القسط الاول ، بالمبالغ الحاصلة من اثمان بيوع البقع الأرضية المبرمة بعد التسلم الموقت لكل قسط من أقساط الاشغال.

ويمكن أن يفرج تدريجيا عن المبالغ المجمدة المشار اليها آنفا بحسب سير انجاز الاشغال وبعد التحقق من الحالة التي توجد عليها، وذلك بشرط الادلاء بشهادة يسلمها رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية بعد موافقة اللجنة المشار اليها في المادة 24 أعلاه.

ويهدف التحقق المشار اليه في الفقرة السابقة الى تمكين ادارة الجماعة الحضرية او القروية من التأكد من أن الاشغال المنجزة موافقة للتقديرات الواردة في برنامج تقسيط الاشغال الذي يتضمنه الملف المقدم للحصول على الاذن في القيام بإحداث التجزئة أو المجموعة السكنية.

وينص في الشهادة التي يسلمها رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية على المبالغ النقدية التي يمكن الافراج عنها.

الفصل الخامس: في الأبنية المقامة في التجزئات

المادة 43

يتوقف تشييد أبنية في تجزئة من التجزئات على الحصول على رخصة للبناء حتى لو كانت التجزئة واقعة خارج المناطق التي يفرض فيها الحصول على هذه الرخصة.

المادة 44

يمكن تسليم رخصة البناء قبل انتهاء أشغال التجهيز اذا كان صاحب التجزئة هو الذي سيتولى بنفسه تشييد مبان في تجزئته.

الفصل السادس: في نظام الاجزاء المشتركة

المادة 45

يجب على صاحب التجزئة ان يضع نظاما للأجزاء المشتركة في التجزئات التي تكون فيها تلك الاجزاء كالطرق والمساحات الخضراء والملاعب ملكية خاصة.

ويهدف النظام المشار إليه أعلاه على سبيل المثال الى تحديد :

- الاجزاء المشتركة في التجزئة ؛

- التزامات الشركاء ؛

- شروط تعيين ممثل الشركاء.

ويجب أن يودع نظام الاجزاء المشتركة في مقر الجماعة الحضرية او القروية قبل التسلم الموقت لأشغال تجهيز التجزئة.

الفصل السابع: في الإشهار

المادة 46

يجب فور الحصول على الاذن في القيام بإحداث التجزئة ان تجعل في متناول الجمهور بمقر الجماعة الحضرية أو القروية والمحافظة على الاملاك العقارية المعنية :

- المستندات المنصوص عليها في البنود (2) و(3) و(4) من المادة 4 أعلاه ؛

- برنامج تقسيط انجاز الاشغال المنصوص عليه في المادة 38 أعلاه، ان وجد.

ويكون نظام الاجزاء المشتركة المنصوص عليه في المادة 45 أعلاه محل الاشهار المشار اليه في الفقرة الاولى من هذه المادة قبل التسلم الموقت لأشغال تجهيز التجزئة.

ويجب أن تتضمن الوثائق المشار اليها اعلاه الاحالة على مراجع الاذن الصادر بإحداث التجزئة.

ويمكن بمسعى من الجماعة الحضرية أو القروية أن تلصق في موقع التجزئة على نفقة صاحب التجزئة.

المادة 47

يجب أن تتضمن الملصقات والاعلانات وغيرها من وسائل الاشهار بيان الاماكن الموضوعة بها الوثائق المنصوص عليها في المادة 46 أعلاه ومراجع الاذن الصادر باحداث التجزئة ، ولا يجوز ان تثبت فيها أي معلومات غير متفقة مع بيانات تلك الوثائق يكون من شأنها التغرير بمن يرغبون في شراء بقع في العقار موضوع التجزئة.

المادة 48

يجب أن يثبت تاريخ ورقم الاذن الصادر باحداث التجزئة بحروف واضحة على لافتة توضع في ورش التجزئة بصورة ظاهرة ويجب أن تبقى فيه الى حين تحرير محضر التسلم الموقت.

الباب الثاني: في اعادة هيكلة التجزئات غير القانونية

المادة 49

يراد في هذا القانون بعبارة "تجزئة غير قانونية " كل تجزئة أنجزت دون الحصول على اذن سابق في ذلك أو لم تنجز أشغال تجهيزها وفق ما تنص عليه المستندات التي سلم على أساسها الاذن المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه.

المادة 50

اذا تعلق الامر باعادة هيكلة تجزئات غير قانونية معدة للسكن يجوز للدولة والجماعات المحلية ان تقوم بنزع ملكية الاراضي اللازمة لمباشرة عمليات التقويم التي تقتضيها متطلبات الصحة والأمن والراحة العامة ، ويكون ذلك وفق الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال الموقت ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982)[432] .

المادة 51

فيما يتعلق بالتجزئات غير القانونية المعدة للسكن التي يراد إعادة هيكلتها ، يساهم صاحب التجزئة ومالكو البقع الارضية التابعة لها في مصروفات القيام بالتجهيزات غير المنجزة.

وتوزع المساهمة المشار اليها اعلاه وتقدر وفق الاحكام المنصوص عليها في المواد 52 و53 و54 من هذا القانون.

المادة 52

يتحمل صاحب التجزئة نصف مصروفات الأشغال المشار إليها في المادة السابقة ويتحمل النصف الآخر مشترو البقع الأرضية التابعة للتجزئة.

المادة 53

[432]- الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 980.

يقدر مبلغ مساهمة كل واحد من مشتري البقع التابعة للتجزئة في انجاز شبكات الماء والصرف الصحي والكهرباء على أساس المساحة المجتمعة لأرضيات البناء الذي يمكن ان يشيد في البقعة التي اشتراها.

المادة 54

يقدر مبلغ مساهمة كل واحد من مشتري البقع التابعة للتجزئة في انجاز الطرق على أساس طول واجهة البقعة التي اشتراها.

المادة 55

تتم المتابعات لتحصيل المساهمات المنصوص عليها في المواد السابقة، إن اقتضى الحال ذلك ، وفق القواعد المقررة لتحصيل مستحقات الدولة والجماعات المحلية.

الباب الثالث: المجموعات السكنية

المادة 56

تعتبر مجموعات سكنية المباني الفردية أو الجماعية المعدة للسكن التي يشيدها بصورة متزامنة أو متتالية على بقعة أرضية واحدة أو عدة بقع أرضية مالك أو مالكو البقعة أو البقع المقامة عليها المباني.

المادة 57

تسري على المجموعات السكنية الاحكام المقررة في الباب الأول من هذا القانون.

الباب الرابع: في تقسيم العقارات

المادة 58

في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمجموعات الحضرية والمناطق ذات صبغة خاصة وكل منطقة تشملها وثيقة من وثائق التعمير موافق عليها كمخطط توجيه التهيئة العمرانية أو تصميم تنمية تجمع قروي، يتوقف على الحصول على اذن سابق للتقسيم433:

433- أنظر المادتين 20 و 21 من المرسوم رقم 2.92.833، سالف الذكر.

المادة 20

" يسلم رئيس مجلس الجماعة الاذن في التقسيم المنصوص عليه في المادة 58 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 25.90 بعد استطلاع رأي :

- كل بيع أو قسمة يكون هدفهما أو يترتب عليهما تقسيم عقار إلى بقعتين أو أكثر غير معدة لاقامة بناء عليها ؛

- بيع عقار لعدة اشخاص على ان يكون شائعا بينهم اذا كان من شأن ذلك أن يحصل أحد المشترين على الاقل على نصيب شائع تكون المساحة المطابقة له دون المساحة التي يجب ألا تقل عنها مساحة البقع الارضية بمقتضى وثيقة من وثائق التعمير أو دون 2.500 متر مربع إذا لم ينص على مساحة من هذا القبيل.

المادة 59

يسلم رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية ، بعد استطلاع رأي الادارة ، الاذن المنصوص عليه في المادة 58 أعلاه على أساس ملف تحدد السلطة التنظيمية الوثائق التي يجب أن يتضمنها.

ويعتبر الاذن ممنوحا اذا لم يبت رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية في طلب الحصول عليه داخل شهرين من ايداعه.

المادة 60

لا يقبل طلب الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 58 أعلاه إذا كانت الارض المعنية تقع في منطقة يباح البناء بها بمقتضى وثيقة من وثائق التعمير.

- المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير اذا كانت الارض محل التقسيم واقعة خارج دائرة اختصاص وكالة حضرية.

- المحافظة على الاملاك العقارية المختصة. "

المادة 21

" يجب ان يوجه طلب الاذن في التقسيم المنصوص عليه في المادة 58 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 25.90 الى مقر الجماعة المعنية في رسالة مضمونة الوصول مع اشعار بالتسلم أو يودع به مقابل وصل مؤرخ وموقع بصورة قانونية من لدن مودع الطلب المذكور، وان يكون مشفوعا بأربع نسخ من الوثائق التالية :

1- تصميم لموقع البقعة المعنية يعده مهندس قائس بمقياس 1/2000 أو 1/5000 يلحق بالشبكة الجيوديزية ان اقتضى الحال ويتضمن وجهتها والطرق الموصلة اليها مع بيان اسمائها ومعالم تمكن من تحديد موقعها؛

2- شهادة من المحافظة على الاملاك العقارية تبين فيها طبيعة الملك ومحتواه واسم المالك والحقوق العينية العقارية والتكاليف العقارية التي تشمل الملك والحصة المشاعة الراجعة لكل مالك شريك عندما يتعلق الامر بملكية مشتركة، وترفق الشهادة بتصميم عقاري اذا كان الملك محفظا وبنسخة مشهود بمطابقتها لرسم الملكية المتعلق بالبقعة المعنية اذا كان غير محفظ؛

3- تصميم عام يبرز المباني القائمة ان اقتضى الحال ذلك؛

4- تصميم مشروع التقسيم الصحيح بمقياس 5000/ 1 أو 1/1000 إذا لم يتعلق الأمر ببيع على الشيوع.

ولا يقبل أي طلب غير مشفوع بجميع الوثائق المشار اليها في الفقرة السابقة."

وفي هذه الحالة لا يجوز الاذن في اجراء العملية الا وفق الشروط المنصوص عليها في الباب الاول من هذا القانون.

المادة 61434

لا يجوز للعدول والموثقين والمحافظين على الاملاك العقارية ومأموري إدارة التسجيل والجهات المخول لها الإشهاد على صحة الإمضاءات أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا أو يشهدوا على صحة إمضاءات العقود المتعلقة بعملية من عمليات البيع أو القسمة أي عقد يتعلق بعملية من عمليات البيع أو القسمة المشار اليها في المادة 58 أعلاه ما لم يكن مصحوبا بالإذن المنصوص عليه في نفس المادة أو بشهادة من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية تثبت ان العملية لا تدخل في نطاق تطبيق هذا القانون.

المادة 62

يجب أن يتضمن عقد البيع أو القسمة بيان الاذن الصادر بالتقسيم أو الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة.

الباب الخامس: الجزاءات

الفصل الأول: مقتضيات زجرية435

الفرع الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة 63

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة لأحكام هذا القانون :

- إحداث تجزئات عقارية أو مجموعات سكنية أوتقسيم عقارات :

. من غير إذن سابق؛

.دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الأذون المسلمة في شأنها؛

.في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

---

434 - تم تغيير وتتميم المادة 61 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

435- تم نسخ وتعويض أحكام الفصل الأول من الباب الخامس أعلاه، بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم 66.12 ، السالف الذكر.

.فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك؛

- استعمال بناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة المشار إليهما في القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)؛

- ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛

- الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 17-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش؛

– بيع أو إيجار أو قسمة أو القيام ببيع أو بإيجار بقعة داخل تجزئة أو سكن داخل مجموعة سكنية، عندما تكون التجزئة أو المجموعة السكنية غير مرخصة أو لم يحرر بشأنها محضر للتسلم المؤقت للأشغال مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق بيع العقارات في طور الإنجاز.

المادة 63-1

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 63 أعلاه وتحرير محاضر بشأنها :

– ضباط الشرطة القضائية؛

- مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب بنص تنظيمي.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

المادة 63-2

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من "السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

"يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 63 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه اصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين مشهود بمطابقتها للأصل وكذا بصورة رقمية لورش أو أعمال البناء أو الإصلاح موضوع المخالفة أو أية وسيلة أخرى تمكن من تحديد وضعية المخالفة وبجميع الوثائق والمستندات الأخرى المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

المادة 63-3

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال التجهيز أو البناء مازالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة، وتبلغ بذلك كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال يمكن للمراقب حجز المعدات والأدوات ومواد البناء، وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه ويحرر محضرا تفصيليا بذلك يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمراقب أن يعين المخالف حارسا على الأشياء المحجوزة أو يأمر بنقلها إلى مستودع خاص.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء سواء في حالة تسوية المخالفة أو في حالة صدور قرار من المحكمة الإدارية بإلغاء الإجراءات الصادرة في حق المعني بالأمر.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

المادة 63-4

يصدر المراقب الذي عاين المخالف أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشر (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بالمقتضيات المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المتعلقة بإحداث التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم. وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة وعلى نفقة المخالف.

وتتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :

- والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أومن يمثله بصفته رئيسا؛

- رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله؛

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في لفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم.

المادة 63-5

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

المادة 63-6

تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 63-4 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية أو القيام ببناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد، من غير إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك، يجب على السلطة المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف. ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه انقضاؤها إذا كانت جارية.

المادة 64

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 63 من هذا القانون.

الفرع الثاني: العقوبات الزجرية

المادة 65

يعاقب بغرامة من 100.000 درهم إلى 5.000.000 درهم كل من قام بإحداث:

- تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية من غير إذن سابق؛

- تقسيم مخالف لأحكام المادة 58 من هذا القانون.

المادة 66

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة.

المادة 67

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، كل من قام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية أو تقسيم أو شيد بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير الحصول على الأذون المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 68

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، كل من قام ببيع أو إيجار أو قسمة أو عرض للبيع أو الإيجار بقعا من تجزئة أو مساكن من مجموعة سكنية أو توسط في ذلك، إذا كانت التجزئة أو المجموعة السكنية لم يؤذن في إحداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال، مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز.

المادة 69

يعتبر كل بيع أو إيجار لبقعة من تجزئة أو لسكن من مجموعة سكنية لم يؤذن في إحداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال بمثابة مخالفة مستقلة.

المادة 70

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 17-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

المادة 71

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى غير قابل لأي طعن.

المادة 71-1

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، تأمر المحكمة في حالة الإدانة، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية والتجهيزات المنجزة من أجل إحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية موضوع المخالفة وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

المادة 71-2

في حالة تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية غير قانونية يمكن أن تأمر المحكمة، على نفقة المخالفين وبحسب الحالة، بإعادة هيكلة التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية المحدثة موضوع المخالفة.

المادة 71-3

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب

الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 48 ساعة من عملهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية التجزئة السكنية المخالفة للقانون.

الفصل الثاني: بطلان العقود المخالفة للقانون

المادة 72

تكون باطلة بطلانا مطلقا عقود البيع والايجار والقسمة المبرمة خلافا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

وتقام دعوى البطلان من كل ذي مصلحة أو من الادارة.

الباب السادس: أحكام متنوعة

المادة 73

الاحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الى أحكام الظهير الشريف بتاريخ 20 من محرم 1373 (30 سبتمبر 1953) المتعلق بالتجزئات العقارية وتقسيم العقارات[436] تنصرف بقوة القانون الى أحكام هذا القانون.

المادة 74

الصلاحيات المسندة في هذا القانون إلى رؤساء مجالس الجماعات الحضرية والقروية تمارسها في جماعه الرباط - حسان الحضرية وجماعة مشور الدار البيضاء السلطات المنصوص عليها في الفصلين 67 و67 المكرر من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي[437]، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)[438] .

المادة 75

---

[436]- الجريدة الرسمية عدد 2142 بتاريخ 5 ربيع الأول 1373 (13 نونبر 1953)، ص 3682.

[437]- الجريدة الرسمية عدد 3335 مكرر بتاريخ 6 شوال 1396 (فاتح أكتوبر 1976)، ص 3025؛ كما تم تغييره وتتميمه.

[438]- الجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405 (3 أكتوبر 1984)، ص 929.

تبقى سارية المفعول جميع أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.188 بتاريخ 13 من محرم 1405 (9 أكتوبر 1984) المتعلق بوكالة الدار البيضاء الحضرية439 .

المادة 76

لا تسري أحكام هذا القانون على التجزئات العقارية والمجموعات السكنية والعمليات المشار اليها في الفصل 4 من الظهير الشريف الصادر في 20 من محرم 1373 (30 سبتمبر 1953) المتعلق بالتجزئات العقارية وتقسيم العقارات440 التي سبق أن كانت في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية محل ملف مؤسس كما يجب، تم إيداعه في مقر مجلس الجماعة الحضرية أو القروية للحصول على الاذن اللازم.

المادة 77

لا تخضع لاحكام هذا القانون التجزئات العقارية المراد انجازها في التجمعات العمرانية القروية المزودة بتصميم تنمية تطبيقا لاحكام الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) المتعلق بتنمية التجمعات العمرانية القروية441.

المادة 78

ينسخ الظهير الشريف بتاريخ 20 من محرم 1373 (30 سبتمبر 1953) المتعلق بالتجزئات العقارية وتقسيم العقارات442.

207111633

439- الجريدة الرسمية عدد 3754 بتاريخ 14 محرم 1405 (10 أكتوبر 1984)، ص 959.

440- أنظر هامش المادة 73 أعلاه.

441- الجريدة الرسمية عدد 2489 بتاريخ 13 محرم 1380 (8 يوليوز 1960)، ص 2098.

442- أنظر هامش المادة 73 أعلاه.

الفهرس

القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات. 2

ظهير شريف رقم 1.92.7 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات 3

قانون رقم 25.90 يتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات 4

الباب الأول: في التجزئات العقارية 4

الفصل الأول: في الاذن بإحداث التجزئات العقارية 4

الفصل الثاني: واجبات وحقوق صاحب التجزئة 9

الفرع الأول: إيداع الملف بعد الموافقة عليه في المحافظة العقارية 9

الفرع الثاني: الأعمال الموكولة إلى المهندسين المعماريين والمهندسين المختصين ومهندسي المساحة 10

الفرع الثاني المكرر: تنظيم الورش 11

الفرع الثالث: في أشغال التجهيز 12

الفرع الرابع: الارتفاقات التي يمكن فرضها على صاحب التجزئة 16

الفرع الخامس: في عمليات التحديد والقيد في السجلات العقارية 17

الفصل الثالث: في عقود البيع والايجار والقسمة المتعلقة بالتجزئات18

الفصل الرابع: أحكام خاصة بالتجزئات التي تنجز الاشغال المتعلقة بها موزعة على أقساط 19

الفصل الخامس: في الأبنية المقامة في التجزئات 20

الفصل السادس: في نظام الاجزاء المشتركة 20

الفصل السابع: في الإشهار 21

الباب الثاني: في اعادة هيكلة التجزئات غير القانونية 22

الباب الثالث: المجموعات السكنية 23

الباب الرابع: في تقسيم العقارات 23

الباب الخامس: الجزاءات 25

الفصل الأول: مقتضيات زجرية 25

الفرع الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها 25

الفصل الثاني: بطلان العقود المخالفة للقانون30

الباب السادس: أحكام متنوعة 30

الفهرس 32

.....

.....

القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره وتتميمه

ظهير شريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ؛

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 29 من ذي الحجة 1411 (12 يوليو 1991).

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : الدكتور عز الدين العراقي،

قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير

الباب الأول: تعريفات أولية

المادة 1

لتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه يراد بـ:

– الجماعات الحضرية: البلديات والمراكز المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المسماة "المراكز المستقلة"؛

– المراكز المحددة: أجزاء من جماعات قروية تعين حدودها السلطة التنظيمية؛

– المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة: الأراضي القروية المجاورة لتلك الجماعات والمراكز، وتمتد المناطق المحيطة بالمدن إلى مسافة خمسة عشر كيلومترا تحسب من الدائرة البلدية، وتعين المناطق المحيطة بالمراكز المحددة في النص التنظيمي المتعلق بتحديد دائرة كل مركز من هذه المراكز.

وإذا حدث تداخل بين منطقتين من المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين في النص التنظيمي الصادر بإحداثها أو عند عدم وجوده بنص تنظيمي خاص[2]؛

– المجموعات العمرانية : المجموعات المتكونة من كل أو بعض جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية أو مراكز محددة والمناطق المحيطة بها وكذلك، إن اقتضى الحال، من أراض قروية تجاورها وتربطها بها علاقات اقتصادية وثيقة وتستلزم تنميتها بصورة رشيدة القيام بتهيئتها تهيئة جماعية أو تزويدها بتجهيزات مشتركة أو إنجاز هاتين العمليتين معا فيها.

وتعين السلطة التنظيمية حدود المجموعات العمرانية.

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه

المادة 2

يطبق مخطط توجيه التهيئة العمرانية على رقعة أرضية تستوجب تنميتها أن تكون محل دراسة إجمالية بسبب الترابط القائم بين مكوناتها في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

ويمكن أن تشتمل الرقعة الأرضية المشار إليها أعلاه على جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية ومركز محدد أو عدة مراكز محددة وكذلك، إن اقتضى الحال، على بعض أو جميع جماعة قروية أو جماعات قروية مجاورة.

المادة 3

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على تخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية للرقعة المتعلق بها، وذلك لمدة لا يمكن أن تجاوز 25 سنة.

ويهدف إلى تنسيق أعمال التهيئة التي يقوم بها جميع المتدخلين بما فيهم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والهيئات التي تحصل على مساعدات أو مساهمات مالية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات المذكورة.

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة 4

يهدف مخطط توجيه التهيئة العمرانية، بوجه خاص، إلى:

تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية؛

تحديد المناطق العمرانية الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها، مع الحفاظ، بوجه خاص، على الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها [3]؛

تحديد الأغراض العامة المخصصة لها الأراضي وتعيين مواقع:

- المناطق الزراعية والغابوية ؛

- المناطق السكنية وكثافتها؛

- المناطق الصناعية؛

- المناطق التجارية؛

- المناطق السياحية؛

- المناطق المثقلة بارتفاقات كارتفاقات عدم البناء وعدم التعلية والارتفاقات الخاصة بحماية الموارد المائية ؛

- الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب القيام بحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

- المساحات الخضراء الرئيسية التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

- التجهيزات الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية ومنشآت الموانئ الجوية والموانئ والسكك الحديدية والمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية ؛

– المناطق التي تكون تهيئتها محل نظام قانوني خاص.

تحديد القطاعات التي يجب القيام بإعادة هيكلتها أو تجديدها أو بهما معا؛

تحديد مبادئ الصرف الصحي والأماكن الرئيسية التي تصب فيها المياه المستعملة والأماكن التي توضع فيها النفايات المنزلية ؛

تحديد مبادئ تنظيم النقل؛

حصر برمجة مختلف مراحل تطبيق المخطط وبيان الأعمال التي يجب أن يحظى إنجازها بالأولوية، خصوصا تلك التي يكون لها طابع فني أو قانوني أو تنظيمي.

المادة 5

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على:

– وثائق تتكون من رسوم بيانية وتشتمل بوجه خاص على خرائط تتضمن بيان استعمال الأراضي وتحدد المناطق الزراعية والغابوية، كما تتضمن، إن اقتضى الحال، تصميما لصيانة التراث التاريخي وإبراز قيمته ؛

– تقرير يبرر ويشرح اختيار التهيئة المبين في خرائط استعمال الأراضي ويحدد التدابير التي يجب القيام بها لبلوغ الأهداف المحددة فيه ويشير إلى مراحل تنفيذ الإجراءات المقررة خصوصا المراحل التي يجب أن تزود خلالها المناطق المعنية بتصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية.

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة 6

يتم وضع مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي[4].

المادة 7

يحال مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية[5]، قبل أن توافق عليه الإدارة، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي[6].

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل ثلاثة أشهر يبتدئ من تاريخ إحالة المخطط إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة المجالس الجماعية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع المخطط المحال إليها.

المادة 8

تتم مراجعة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وفق الإجراءات والشروط المقررة لوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة 9

يجب على الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وعلى أشخاص القانون الخاص المعنوية التي يكون رأسمالها بأجمعه مملوكا للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة أن تتقيد بأحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

المادة 10

كل مشروع تجزئة أو مجموعة سكنية أو مشروع بناء لا يمكن الإذن في إنجازه، في حالة عدم وجود تصميم تهيئة أو تصميم تنطيق، إلا إذا كان لا يتنافى والأحكام المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية المتعلق بالمناطق العمرانية الجديدة والأغراض العامة المخصصة لها الأراضي الواقعة فيها.

المادة 11

تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) المتعلق بتنمية التجمعات القروية[7] يجب أن تتقيد بأحكام مخططات توجيه التهيئة العمرانية المنصوص عليها في 1 و2 و3 و4 من المادة 4 أعلاه.

الفرع الخامس: أحكام متنوعة

المادة 12

تصاميم التهيئة وتصاميم التنطيق وتصاميم التنمية المتعلقة بمناطق تكون فيما بعد محل مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية تظل سارية المفعول إذا كانت قد تمت الموافقة عليها قبل تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على المخطط الآنف الذكر، بشرط أن تكون أحكامها تتلاءم مع الخيارات الواردة فيه.

وفي حالة مخالفة أحكام تصاميم التهيئة أو تصاميم التنطيق المشار إليها في الفقرة السابقة للتوجيهات الأساسية المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية، يجب أن يتخذ – داخل شهر على الأكثر من تاريخ الموافقة على هذا المخطط – مقرر رئيس المجلس الجماعي بعد مداولات المجلس يقضي بدراستها وفق أحكام المادة 21 من هذا القانون وتحدد فيه المناطق التي يجب أن توضع لها تصاميم تهيئة جديدة.

الفصل الثاني: تصميم التنطيق

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق

المادة 13

يهدف تصميم التنطيق إلى تمكين الإدارة والجماعات المحلية من اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لإعداد تصميم التهيئة والحفاظ على توجيهات مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

ولبلوغ هذه الغاية يشتمل تصميم التنطيق على :

– تحديد تخصيص مختلف المناطق للأغراض التي يجب أن تستعمل لها بصورة أساسية : منطقة سكنية، منطقة صناعية، منطقة تجارية، منطقة سياحية، منطقة زراعية، منطقة غابوية على سبيل المثال ؛

– تحديد المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

– تعيين المواقع المخصصة لإقامة التجهيزات الأساسية والاجتماعية كالطرق الرئيسية والمستوصفات والمدارس والمساحات الخضراء ؛

– تحديد المناطق التي يجوز لرئيس المجلس الجماعي أن يؤجل البت في الطلبات التي ترمي إلى الحصول على إذن للقيام داخلها بتجزئة أو إحداث مجموعة سكنية أو استصدار ترخيص للبناء فيها.

المادة 14

يشتمل تصميم التنطيق على :

– وثيقة تتكون من رسوم بيانية ؛

– نظام يحدد قواعد استعمال الأراضي.

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه

المادة 15

يتم وضع مشروع تصميم التنطيق بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية، وتتم الموافقة عليه وفق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي[8].

المادة 16

يحال مشروع تصميم التنطيق، قبل أن توافق عليه الإدارة[9]، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي.

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل شهرين يبتدئ من تاريخ إحالة التصميم إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها.

المادة 17

يسري مفعول تصاميم التنطيق خلال مدة أقصاها سنتان من تاريخ نشر النص الموافق بموجبه عليها.

الفصل الثالث: تصميم التهيئة

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة

المادة 18

يوضع تصميم التهيئة لـ :

أ. جميع أو بعض كل من الجماعات والمراكز والمناطق والمجموعات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى أعلاه، بيد أنه لا يجوز أن يوضع تصميم تهيئة لجزء من مجموعة عمرانية فقط إلا إذا كانت هذه المجموعة مشمولة بمخطط لتوجيه التهيئة العمرانية ؛

ب. جميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية تكتسي صبغة خاصة[10] سياحية أو صناعية أو منجمية ويستوجب نموها العمراني المرتقب تهيئة تخضع لرقابة إدارية، وتتولى الإدارة تحديد هذه المناطق باقتراح من مجالس الجماعات المختصة أو بطلب من عامل العمالة المعنية أو الإقليم المعني في حالة عدم صدور اقتراح من هذه المجالس.

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة

المادة 19

يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضروات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال ؛

المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

حدود الطرق (المسالك والساحات ومواقف السيارات) الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

حدود المساحات الخضراء العامة (الأماكن المشجرة والحدائق والبساتين) وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة كالمساحات المخصصة للتظاهرات الثقافية والفلكلورية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

حدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب إحداثها وفق أحكام المادة 61 من القانون رقم 6.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)[11] وحدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها ؛

المواقع المخصصة للتجهيزات العامة كتجهيزات السكك الحديدية وتوابعها والتجهيزات الصحية والثقافية والتعليمية والمباني الإدارية والمساجد والمقابر ؛

المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يتولى إنجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية؛

الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمواقع والمناطق الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة الواجب حمايتها أو إبراز قيمتها لأغراض جمالية أو تاريخية أو ثقافية وكذلك القواعد المطبقة عليها إن اقتضى الأمر ذلك؛

ضوابط استعمال الأراضي والضوابط المطبقة على البناء، خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل جزء من أجزائه وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات وتوجيهها ومواقف السيارات المسقفة أو المكشوفة والمسافات الفاصلة بين المباني ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والارتفاقات المعمارية ؛

الارتفاقات المحدثة لمصلحة النظافة والمرور أو لأغراض جمالية أو أمنية أو للحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتفاقات التي تفرضها قوانين خاصة إن وجدت ؛

المناطق المفتوحة لإنجاز أعمال عمرانية بها بحسب توقيت معين ؛

دوائر القطاعات الواجب إعادة هيكلتها أو تجديدها؛

المناطق التي تخضع تهيئتها لنظام قانوني خاص.

وينص تصميم التهيئة إن اقتضى الحال ذلك على التغييرات التي يجوز إدخالها على الأحكام الواردة فيه تطبيقا لمقتضيات البنود 1 و9 و11 من هذه المادة بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية ويحدد شروط القيام بتلك التغييرات.

المادة 20

يشتمل تصميم التهيئة على:

– وثيقة أو وثائق متكونة من رسوم بيانية؛

– نظام يحدد ضوابط استعمال الأراضي والارتفاقات والالتزامات المفروضة لتحقيق تهيئة منتظمة ومتناسقة وقواعد البناء المتعلقة بالمنطقة المعنية.

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة 21

قبل وضع تصميم التهيئة، يجوز اتخاذ قرار يقضي بالقيام بدراسته ويعين حدود الرقعة الأرضية التي يشملها تصميم التهيئة المزمع دراسته.

يصدر رئيس مجلس الجماعة بطلب من الإدارة[12] أو بمبادرة منه قرار القيام بدراسة تصميم التهيئة بعد أن يتداول المجلس في ذلك.

ويستمر مفعول القرار المشار إليه أعلاه مدة ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز تجديده مرة واحدة لمدة مساوية للمدة الأولى.

المادة 22

فور نشر القرار المشار إليه في المادة السابقة، يؤجل رئيس مجلس الجماعة البت في جميع الطلبات الرامية إلى إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء في الرقعة الأرضية المعنية، بيد أنه يمكنه أن يأذن في إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء بعد موافقة الإدارة[13] إذا كان المشروع المتعلق بذلك يتلاءم مع الأحكام الواردة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع ما يصلح له فعلا القطاع المعني في حالة عدم وجود المخطط الآنف الذكر.

المادة 23

يتم وضع مشروع تصميم التهيئة بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي[14].

المادة 24

يحال مشروع تصميم التهيئة قبل موافقة الإدارة عليه إلى مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية لدراسته، وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الأمر ذلك.

وللمجالس المشار إليها في الفقرة أعلاه أن تبدي داخل أجل شهرين من تاريخ إحالة مشروع التصميم إليها ما يعن لها في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها[15].

المادة 25

يكون مشروع تصميم التهيئة محل بحث علني يستمر شهرا ويجري خلال المدة التي يكون فيها مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية بصدد دراسته.

ويهدف البحث المشار إليه أعلاه إلى اطلاع العموم على المشروع وتمكينه من إبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليه.

وعلى رئيس مجلس الجماعة أن يوفر وسائل النشر والإشهار قبل تاريخ بدء البحث[16].

ويتولى مجلس الجماعة عند دراسته لمشروع تصميم التهيئة، دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال إجراء البحث قبل عرضها على الإدارة.

المادة 26

يتم تغيير تصميم التهيئة وفق الإجراءات والشروط المقررة فيما يتعلق بوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة

المادة 27

ابتداء من تاريخ اختتام البحث العلني المشار إليه في المادة 25 أعلاه وإلى حين صدور النص القاضي بالمصادقة على مشروع تصميم التهيئة، لا يجوز الإذن في أي عمل من أعمال البناء والغرس وإحداث تجزئات أو مجموعات سكنية إذا كان يخالف أحكام هذا المشروع.

وينتهي العمل ابتداء من نفس التاريخ بأحكام تصميم التهيئة أو التنطيق الذي يكون اذاك ساري المفعول.

بيد أنه إذا لم يتم نشر النص المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال أجل إثني عشر شهرا يبتدئ من تاريخ اختتام البحث العلني المتعلق به فإن أحكام المشروع تصير غير لازمة التطبيق.

المادة 28

يعتبر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تستوجب القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 و12 من المادة 19 أعلاه.

وتنتهي الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة عند انقضاء أجل 10 سنوات يبتدئ من تاريخ نشر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة في الجريدة الرسمية، ولا يجوز القيام بإعلان المنفعة العامة للغرض نفسه، فيما يتعلق بالمناطق المخصصة للتجهيزات الآنفة الذكر، قبل انصرام أجل 10 سنوات.

وعندما يستعيد ملاك الأراضي التصرف في أراضيهم فور انتهاء الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة يجب أن يكون استعمال تلك الأراضي مطابقا للغرض المخصصة له المنطقة التي تقع فيها.

واستثناء من الأحكام المقررة أعلاه، فإن الأراضي المخصصة للأغراض المشار إليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه يجوز بإذن من الجماعة الواقعة فيها أن تستعمل بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في تصميم التهيئة، ولا تسلم الجماعة الإذن إلا إذا كان الاستعمال المؤقت المزمع القيام به لا يعوق إنجاز التجهيزات المقررة في التصميم، وعلى المالك في جميع الحالات أن يقوم حين مباشرة إنجاز هذه التجهيزات بإعادة الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة 29

يمكن أن يكون تصميم التهيئة بمثابة قرار تعين فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

ولهذه الغاية، يجب أن ينص فيه على العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

وتطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب

1402 (6 ماي 1982)[17] على تصميم التهيئة المعتبر بمثابة قرار تعين فيه العقارات المراد نزع ملكيتها، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات التي يخضع لها والآثار المترتبة عليه، بيد أن مدة البحث المنصوص عليها في الفصل 10 من القانون الآنف الذكر تقتصر على شهر وفق ما هو منصوص عليه في المادة 25 أعلاه.

المادة 30

تحدد التعويضات المستحقة لأصحاب الأراضي اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

– فيما يخص الطرق: باعتبار العناصر المحددة في المادتين 37 و38 من هذا القانون؛

– فيما يتعلق بغير الطرق من التجهيزات: وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 الآنف الذكر المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت.

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة

المادة 31

تتخذ مجالس الجماعات، وكذلك مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، بتنسيق مع الإدارة، جميع التدابير اللازمة لتنفيذ واحترام أحكام تصميم التهيئة.

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة – قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة

المادة 32

يجوز لرؤساء مجالس الجماعات بعد مداولة المجلس أن يصدروا قرارات تهدف إلى إحداث طرق جماعية وساحات ومواقف سيارات عامة بالجماعات أو إلى تغيير تخطيطها أو عرضها أو حذفها كلا أو بعضا، وتكون هذه القرارات مصحوبة بخريطة تبين فيها حدود الطرق والساحات ومواقف السيارات المزمع إحداثها أو إدخال تغيير عليها أو حذفها.

ويمكن أن تعتبر القرارات المشار إليها أعلاه بمثابة قرارات تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها.

ولهذه الغاية تعين في القرارات الآنفة الذكر العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

المادة 33

تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، بعد موافقة الإدارة على مشاريعها والتحقق من ملاءمتها لمخطط توجيه التهيئة العمرانية أو تصميم التهيئة أو لهما معا إن وجدا[18].

ويجب أن تحمل القرارات المشار إليها أعلاه التأشيرات المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل، قبل افتتاح البحث العلني في شأنها. وتكون مدة هذا البحث شهرا فيما

يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وشهرين فيما يخص قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية[19].

ولا يجوز، طوال مدة البحث وإلى نشر القرار في الجريدة الرسمية، تسليم أي رخصة لإقامة بناء على الأراضي التي يشملها قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، على ألا يتجاوز هذا الحظر ستة أشهر[20].

المادة 34

تعتبر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تقضي بإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها، ويستمر مفعولها طوال عشر سنوات، وتقتصر هذه المدة على سنتين فقط فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

وابتداء من تاريخ نشر قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

لا يجوز القيام في الأراضي التي يشملها الطريق بمقتضى الخريطة المنصوص عليها في المادة 32 أعلاه بأي بناء جديد أو تعلية أو توطئة للأرض يكون من شأنها تغيير حالتها، ولا يجوز أن تباشر في المباني القائمة في الأراضي الآنفة الذكر إلا الإصلاحات التي تقتضيها صيانتها بشرط أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة وفق الإجراءات والشروط المقررة في الباب الثالث من هذا القانون.

بيد أن الأراضي التي تشملها قرارات لتخطيط حدود الطرق العامة لم تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، يجوز أن تخصص بصورة مؤقتة لغرض غير

الغرض المنصوص عليه في القرار بعد أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة، ولا يجوز تسليم هذا الإذن إلا إذا كان الغرض الذي تخصص له الأرض مؤقتا لا يعوق إنجاز التجهيز المنصوص عليه في الخريطة المضافة إلى القرار.

ويجب في جميع الحالات على مالك الأرض، عند مباشرة إنجاز التجهيز الآنف الذكر، أن يعيد الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة 35

تسري الأحكام المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت على قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون.

المادة 36

يتم تغيير قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية وفق الإجراءات المقررة لوضعها.

وتكون مدة سريان مفعول كل قرار صادر بتغيير قرار يتعلق بتخطيط حدود طريق عامة أو قرار يخص تخطيط حدود طريق عامة مع تعيين الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية مساوية لمدة سريان مفعول القرار محل التغيير.

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها

المادة 37

تقوم الجماعة بتملك العقارات الواقعة في مساحة الطرق العامة الجماعية، وذلك إما برضى ملاكها وإما بنزع ملكيتها منهم، مع مراعاة الأحكام الخاصة التالية :

– يكون مالك كل بقعة أرضية تصير أو تبقى مجاورة للطريق العامة الجماعية المقرر إحداثها ملزما بالمساهمة مجانا في إنجازها إلى غاية مبلغ يساوي قيمة جزء من أرضه يعادل مستطيلا يكون عرضه عشرة أمتار وطوله مساويا لطول واجهة الأرض الواقعة على الطريق المراد إحداثها على أن لا تتعدى هذه المساهمة قيمة ربع البقعة الأرضية ؛

– إذا بقى من بقعة أرضية، بعد أن يكون قد أخذ منها ما يلزم لإنجاز طريق عامة جماعية، جزء غير قابل للبناء بموجب الضوابط الجاري بها العمل يجب على الجماعة أن تتملكه إذا طلب منها المالك ذلك؛

– بعد أخذ ما يلزم لإنجاز الطريق وتملك الأجزاء غير القابلة للبناء إن اقتضى الحال ذلك، يكون مالك البقعة الأرضية دائنا للجماعة بالفرق بين مبلغ المساهمة المفروضة عليه وفق ما هو منصوص عليه أعلاه وقيمة المساحات المأخوذة من بقعته الأرضية إذا كانت هذه القيمة تفوق مبلغ المساهمة أو مدنيا للجماعة بالفرق بينهما إذا كان مبلغ المساهمة يتعدى قيمة المساحات المأخوذة منه.

المادة 38

يحدد التعويض المستحق لملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة بموجب المادة 37 أعلاه، وفق أحكام القانون المشار إليه آنفا رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال

المؤقت، مع مراعاة الحدود التي كانت لكل عقار عند افتتاح البحث السابق لقرار إعلان المنفعة العامة.

ولا يمكن بأي حال أن تعتبر في تحديد التعويض المصروفات المترتبة على الأشغال المأذون في إنجازها عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 34 أعلاه.

ويتم تحصيل المبالغ المستحقة على ملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة وفق القواعد المعمول بها لتحصيل الضرائب المباشرة، ويقوم الآمر بالصرف المختص بإصدار الأمر بتحصيل ذلك.

المادة 39

الطرق الخاصة

لا يتمتع مالكو العقارات المجاورة للطرق غير المفتوحة للمرور العام، خصوصا المسالك المخصصة للمشاة أو لراكبي الدراجات، بحق النفوذ إليها وحق الوقوف بجانبها المعترف بهما لمالكي العقارات المجاورة للطرق العامة.

وتحدد الأحكام المطبقة على الطرق المشار إليها أعلاه، خصوصا شروط السماح لمالكي العقارات المجاورة لها بممارسة بعض الحقوق فيها، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتح الطريق (تصميم التهيئة أو قرار تخطيط حدود الطريق أو قرار تخطيط حدود الطريق المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تقتضيه العملية) وإما في قرار يصدره رئيس مجلس الجماعة.

ويجب أداء تعويض عن جميع المساحة المنزوعة ملكيتها التي تتكون منها الطرق الخاصة التي لا يتمتع فيها ملاك الأراضي المجاورة لها بالحقوق المشار إليها أعلاه أو يتمتعون فيها ببعض هذه الحقوق فقط.

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء

المادة 40[21]

يمنع القيام بالبناء دون الحصول على رخصة لمباشرة ذلك :

– داخل الدوائر المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه وفي المناطق المشار إليها في ب) من المادة 18 من هذا القانون التي تكتسي صبغة خاصة تستوجب خضوع تهيئتها لرقابة إدارية؛

– خارج الدوائر المنصوص عليها في البند السابق والتجمعات القروية الموضوع لها تصميم تنمية : على طول السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق يبلغ كيلومترا ابتداء من محور السكك الحديدية والطرق الآنفة الذكر، وعلى طول حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمسة كيلومترات ؛

– داخل التجزئات المأذون في إحداثها عملا بالتشريع المتعلق بتجزئة الأراضي وتقسيمها وإقامة المجموعات السكنية.

ويجب الحصول على رخصة البناء كذلك في حالة إدخال تغييرات على المباني القائمة إذا كانت التغييرات المزمع إدخالها عليها تتعلق بالعناصر المنصوص عليها في الضوابط المعمول بها.

كما يجب كذلك الحصول على رخصة البناء على كل تغيير كيفما كانت طبيعته يهم واجهة بناية.

يجب الحصول على رخصة الإصلاح، في المناطق الخاضعة لإلزامية رخصة البناء، للقيام بالأشغال التي لا تدخل ضمن الأشغال الخاضعة لرخصة البناء أو التغيير المنصوص عليهما في هذه المادة. وتمنح رخصة الإصلاح من طرف رئيس المجلس الجماعي دون إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة ودون أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل.

تمنح رخصة الإصلاح وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ويجوز لرئيس المجلس الجماعي، بناء على طلب يقدمه المعني بالأمر، تسليم رخصة تسوية بنايات غير قانونية. وتسلم رخصة التسوية، بعد موافقة الوكالة الحضرية المعنية، وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب نص تنظيمي.

المادة 41[22]

يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة البناء، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

المادة 42

يجوز فرض الحصول على رخصة البناء خارج الدوائر المنصوص عليها في المادة 40 أعلاه، وذلك إما في جميع أو بعض أراضي المملكة أو فيما يتعلق ببعض أصناف المباني التي تحدد بمرسوم[23]، ويحدد هذا المرسوم كذلك الضوابط والارتفاقات التي يجب أن تخضع لها المباني خصوصا فيما يتعلق بموقع إقامتها، وذلك لتوفير ما تستوجبه المتطلبات الصحية ومتطلبات المواءمة وتيسير المرور والمتطلبات الأمنية والجمالية.

المادة 43

تسلم رخصة البناء بعد التحقق من أن المبنى المزمع إقامته تتوفر فيه الشروط التي تفرضها الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الأحكام الواردة في تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة.

وتسلم رخصة البناء دون إخلال بوجوب إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة وبعد أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل[24].

المادة 44

علاوة على ما ذكر أعلاه، عندما يتعلق الأمر في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة ببناء:

– عمارة مهما كان نوعها أو الغرض المخصصة له، تتكون من أربعة مستويات على الأقل أو من ثلاثة مستويات تشتمل على ستة مساكن؛

– عمارة لأغراض تجارية أو صناعية تكون مساحة الأرض المبينة عليها تساوي أو تفوق 500 متر مربع.

فإن رخصة البناء لا تسلم إلا إذا كان مشروع المبنى ينص على إقامة الخطوط اللازمة لربطه بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة.

وتنجز هذه الخطوط تحت مسؤولية ومراقبة المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وفق الشروط التي تحدد بمقرر تنظيمي[25]، ويجب أن تتوفر فيها المتطلبات الأمنية اللازمة وأن تكون بحيث تجعل المستعمل لها والدولة في مأمن من كل خطر يترتب على استخدامها بصورة غير قانونية.

المادة 45

إذا كان الغرض المخصصة له الأراضي غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق يجوز لرئيس مجلس الجماعة بعد استطلاع رأي الإدارة المكلفة بالتعمير أن يقوم داخل دوائر الجماعة الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات الصبغة الخاصة :

– إما بتأجيل البت في طلبات رخص البناء، ويكون التأجيل مسببا ويجب ألا تتعدى مدته سنتين؛

– وإما بتسليم رخصة البناء إذا كان المبنى المزمع إقامته يتلاءم مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية المقررة عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع المعني عند عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية.

المادة 46

إذا كان الغرض المخصص له الأراضي الواقعة خارج الدوائر المشار إليها في المادة 45 أعلاه غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق فإن رئيس مجلس الجماعة يسلم رخصة البناء إذا توفرت في المشروع الشروط المتعلقة بالمساحة الدنيا للبقعة الأرضية المزمع إقامة المبنى عليها وبالمساحة المسموح ببنائها وبعلو المبنى والتي تحدد بنص تنظيمي[26].

يجب أن يقام المبنى على بعد 10 أمتار من حد الطريق العام المجاور له و5 أمتار من الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من العقارات.

ولا تسري الأحكام المقررة أعلاه على تشييد المباني العامة.

المادة 47

لا تسلم رخصة البناء إذا كانت الأرض المزمع إقامة المبنى عليها غير موصولة بشبكة الصرف الصحي أو شبكة توزيع الماء الصالح للشرب.

بيد أنه يمكن تسليم الرخصة وإن لم يتوفر هذا الشرط إذا كانت طريقة الصرف الصحي والتزويد بالماء تتوفر فيها الضمانات التي تستلزمها متطلبات النظافة والصحة وذلك بعد استطلاع رأي المصالح المختصة في هذا الميدان.

المادة 48

في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها.

المادة 49

تسقط رخصة البناء سواء أكانت صريحة أم ضمنية إذا انقضت سنة من تاريخ تسليمها أو من تاريخ انتهاء أجل الشهرين المشار إليه في المادة 48 أعلاه دون أن يشرع في الأشغال المتعلقة بأسس المبنى المنصوص عليها في التصميم المرخص في شأنه.

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه

المادة 50

في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمناطق التي تكتسي صبغة خاصة كما هي محددة في (ب) من المادة 18 أعلاه تكون الاستعانة:

- بمهندس معماري حر ؛

- بمهندسين مختصين؛

واجبة فيما يتعلق بـ:

- كل بناء جديد؛

- كل تغيير مدخل على بناء قائم يستوجب الحصول على رخصة بناء؛

- جميع الأشغال المتعلقة بترميم الآثار.

وتعتبر الاستعانة بمهندس معماري حر مقيد في جدول هيئة المهندسين المعماريين شرطا للحصول على رخصة البناء.

المادة 51

خارج الدوائر المشار إليها في المادة 50 أعلاه تكون الاستعانة بـ:

- مهندس معماري حر؛

- مهندسين مختصين؛

- واجبة فيها يتعلق بتشييد المباني العامة أو التي يستعملها العموم.

المادة 52

يمكن أن يقوم كل من المهندس المعماري والمهندسين المختصين في الحالة التي تكون الاستعانة بهم واجبة وفق المادتين 50 و51 أعلاه، بالمهمة التي يسندها إليهم رب العمل وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة 53 بعده.

المادة 53

فيما يتعلق بكل عملية بناء أو إدخال تغيير على بناء قائم يكلف وجوبا كل من:

أ) المهندس المعماري:

– تصميم المبنى أو تغييره من الوجهة المعمارية؛

– وضع جميع الوثائق المرسومة والمكتوبة المعمارية المتعلقة بتصميم البناء أو تغييره ولاسيما التي يجب تقديمها إلى الجماعة للحصول على رخصة البناء وفق الأنظمة الجاري بها العمل؛

– السهر على مطابقة الدراسات التقنية المنجزة من طرف المهندسين المختصين في البناء مع التصميم الهندسي؛

– متابعة تنفيذ أشغال المبنى ومراقبة مطابقتها مع التصاميم الهندسية وبيانات رخصة البناء وذلك إلى تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

ب) المهندسين المختصين:

– دراسة ووضع الوثائق التقنية اللازمة المتعلقة بتصميم المبنى؛

– تتبع إنجاز الأشغال المتعلقة بالدراسات التقنية التي وضعوها.

المادة 54

استثناء من أحكام المادة 53 أعلاه، يقتصر وجوب الاستعانة بمهندس معماري على تصميم أو تغيير المبنى من الوجهة المعمارية إذا تعلق الأمر بمبان تكون مساحة أرضياتها مجتمعة تساوي مائة وخمسين مترا مربعا أو تقل عن ذلك.

الفصل الثاني المكرر: تنظيم الورش[27]

المادة 54-1

يحب أن تتضمن رخصة البناء إلزام المستفيد منها بما يلي :

أ) قبل افتتاح الورش:

– إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بالمهندس المعماري.

تحيل الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل على السلطة الإدارية المحلية؛

– وضع سياج محيط بالورش، ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وعدد الطوابق والمساحة المغطاة واسم صاحب المشروع والمهندس المكلف بتتبع الأشغال.

ب) طيلة مدة إنجاز الأشغال:

– وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة "غير قابل للتغيير" داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير.

ج) عند انتهاء الأشغال:

– وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بمهندس معماري، أن الأشغال قد تم إنجازها وفق التصاميم المرخصة. توجه الجماعة المعنية نسخة من التصريح بإغلاق الورش ونسخة من وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

المادة 54-2

يجب على المهندس المعماري المشرف على إدارة الأشغال، أن يمسك، داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

– جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع :

– طبيعة الأشغال :

– التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

– الإعلان بفتح الورش ؛

– تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي ؛

– شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة

المادة 55[28]

لا يجوز لمالك المبنى أن يستعمله بعد انتهاء الأشغال فيه إلا إذا حصل على رخصة السكن إذا تعلق الأمر بعقار مخصص للسكن أو على شهادة المطابقة إن تعلق الأمر بعقار مخصص لغرض آخر غير السكن.

ويسلم رئيس مجلس الجماعة، وفق الإجراءات والشروط التي تحددها السلطة التنظيمية، رخصة السكن وشهادة المطابقة بطلب من المالك الذي يجب عليه أن يصرح بانتهاء عملية البناء، وتحرر الرخصة والشهادة المذكورتان بعد إجراء معاينة للتحقق من أن الأشغال أنجزت وفق ما يجب.

بيد أنه إذا تولى مهندس معماري إدارة الأشغال يمكن الاكتفاء بشهادته عن المعاينة.

وفي حالة تولي مهندس معماري إدارة الأشغال، يتعين على رئيس المجلس الجماعي، لتسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة، الاكتفاء بشهادة مسلمة من طرف المهندس المعماري يشهد فيها هذا الأخير أن الأشغال قد تم إنجازها وفقا للتصاميم المرخصة. وتغني الشهادة المذكورة عن المعاينة.

وفي حالة عدم تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة خلال شهر يبتدئ من تاريخ التصريح بانتهاء عملية البناء، يجوز لمالك المبنى أن يطلب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني للقيام بذلك بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة السكن أو شهادة المطابقة، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

تحل رخصة التسوية المشار إليها في المادة 40 أعلاه، محل رخصة السكن أو شهادة المطابقة المقررتين في التشريع المعمول به.

المادة 56

لا يجوز تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة فيما يتعلق بالمباني المشار إليها في المادة 44 أعلاه إلا بعد أن تتحقق المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية من وجود الخطوط التي تنص المادة الآنفة الذكر على وجوب إقامتها.

ويجب أن يباشر التحقق من ذلك خلال الشهر الذي يلي التصريح بانتهاء عملية البناء[29] المنصوص عليه في المادة 55 أعلاه، وإن لم يجر التحقق عند انصرام هذا الأجل اعتبر ذلك بمثابة إقرار بأن المبنى يتوفر على الخطوط الواجب إقامتها فيه بمقتضى القانون.

المادة 57

عندما يتولى صاحب تجزئة عقارية بنفسه إنجاز مبان في تجزئته وفق الأحكام التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات فإن رخصة السكن وشهادة المطابقة لا يجوز تسليمهما إلا بعد القبول المؤقت للتجزئة العقارية.

المادة 58

لا يجوز تغيير الغرض المخصص له كل مبنى والذي سلمت من أجله رخصة البناء ورخصة السكن أو شهادة المطابقة.

بيد أنه يمكن لرئيس مجلس الجماعة الإذن في ذلك بعد موافقة الإدارة المكلفة بالتعمير وبعد التأكد من أن الغرض الجديد يتلاءم مع وظيفة القطاع المعني وتصميم المبنى وأنه لا يشكل أي إزعاج بالنسبة لسكان أو مستعملي البنايات المجاورة له.

الفصل الرابع: ضوابط البناء

المادة 59

تحدد ضوابط البناء العامة:

– شكل وشروط تسليم الرخص وغيرها من الوثائق المطلوبة بمقتضى هذا القانون والنصوص التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها[30]؛

– ضوابط السلامة الواجب مراعاتها في المباني والشروط الواجب توافرها فيها لما تستلزمه متطلبات الصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ومقتضيات الراحة العامة خصوصا[31] :

– قواعد استقرار المباني ومتانتها؛

– مساحة المحلات وحجمها وأبعادها؛

– شروط تهوية المحلات، خصوصا فيما يتعلق بمختلف الأحجام والأجهزة التي تهم الصحة والنظافة؛

- الحقوق التي يتمتع بها في الطرق العامة أصحاب العقارات المجاورة لها؛

- مواد وطرق البناء المحظور استخدامها بصورة دائمة؛

- التدابير المعدة للوقاية من الحريق[32] ؛

- طرق الصرف الصحي والتزود بالماء الصالح للشرب ؛

- الالتزامات المتعلقة بصيانة الأملاك العقارية والمباني.

المادة 60

يصدر مرسوم تنظيمي بتحديد ضوابط البناء العامة[33].

وتكون هذه الضوابط، في حدود الشروط المقررة فيها أو في النصوص الصادرة بالموافقة عليها، نافذة في جميع المملكة، ما لم ينص على خلاف ذلك إما في الضوابط نفسها أو في النص الصادر بموافقة عليها.

المادة 61

لرئيس مجلس الجماعة أن يحدد بقرارات يطلق عليها اسم "ضوابط البناء الجماعية" القواعد المنصوص عليها في المادة 59 أعلاه إذا لم تنص عليها ضوابط البناء العامة أو تصاميم التهيئة.

وتصدر الضوابط المشار إليها أعلاه بعد أن تكون محل مداولة في مجلس الجماعة يوافق عليها طبق الأحكام الواردة في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، ولا يجوز أن تشتمل على أحكام مخالفة للأحكام الواردة في ضوابط البناء العامة أو في ضوابط التهيئة.

المادة 62

تحل أحكام ضوابط البناء العامة بقوة القانون محل الأحكام المخالفة أو المباينة لها الواردة في ضوابط البناء الجماعية.

الفصل الخامس: أحكام مختلفة[34]

المادة 63

لا تسري أحكام الباب الثالث من هذا القانون على المنشآت الفنية (الجسور والأنفاق....) ولا على التجهيزات الأساسية كالخزانات والسدود.....

المادة 63-1

يتوقف كل هدم كلي أو جزئي لبناية من البنايات على الحصول على رخصة للهدم. يسلم رخصة الهدم رئيس المجلس الجماعي داخل أجل شهر.

وتحدد إجراءات وكيفيات منح هذه الرخصة بموجب نص تنظيمي.

الباب الرابع: مقتضيات زجرية[35]

الفصل الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة 64

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة للقانون الجاري به العمل في مجال التعمير:

– إنجاز بناء أو الشروع في إنجازه :

من غير رخصة سابقة؛

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الرخص المسلمة في شأنها؛

في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك ؛

– استعمال البناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة ؛

– ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون؛

– الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

المادة 65

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه "وتحرير محاضر بشأنها :

– ضباط الشرطة القضائية ؛

– مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة، المخولة لهم صفة ضباط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات التي تحدد بنص تنظيمي.

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 64 من القانون. ويحضر ممثل السلطة المذكور، في حاله استدعائه، لتنوير المحكمة حول خطورة المخالفات المرتكبة.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

المادة 66

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب، معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين منه، مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

المادة 67

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة، مازالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة.

يبلغ الأمر الفوري بإيقاف الأشغال إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال، يمكن للمراقب، حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه. ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

المادة 68

يصدر المراقب الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم. وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، وعلى نفقة المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :

– والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا ؛

– رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله.

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.

المادة 69

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

"المادة 70

تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 68 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو كان البناء غير مطابق للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم تقيده بالعلو المسموح به بزيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية أو بالمواقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو بالضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد أو الطرق المحظورة في البناء أو بالغرض المخصص له البناء.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك، أو في منطقة غير قابلة للبناء بموجب وثائق التعمير، يجب على السلطة الإدارية المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف. ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عليه انقضاؤها إذا كانت جارية.

الفصل الثاني: العقوبات الزجرية

المادة 71

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر بناء أو شيده من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لقوة الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة (3) أشهر.

يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، كل من أدخل تغييرات على بناء موجود من غير الحصول على رخصة البناء.

المادة 72

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بتغيير العلو المسوح به والأحجام والمواقع المأذون فيها أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 50.00 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق.

المادة 73

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم على كل تغيير، كيفما كانت طبيعته، تم إدخاله على واجهة بناية من دون الحصول على رخصة بذلك.

المادة 74

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من خالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون.

المادة 75

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم، مالك المبنى الذي يستعمله لنفسه من غير الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

غير أنه إذا جعل المبنى في متناول الغير لاستعماله قبل الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة، فيعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

المادة 76

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

ويعاقب بضعف هذه الغرامة إذا كانت المخالفة تمس بالأنسجة التقليدية أو بالمعالم التاريخية ومحيطها، المعينة كذلك بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة 77

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إقامة بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا على الأرضي التابعة للجماعات السلالية من غير الحصول على الرخص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 78

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي، في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 84 ساعة من علمهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء المخالف للقانون.

يعاقب المشاركون المذكورون بالعقوبات المطبقة على الفاعلين الأصليين ما لم يتعلق الأمر بجريمة أشد.

المادة 79

يترتب عن تعدد الأفعال المرتكبة ضم الغرامات المحكوم بها.

المادة 80

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأول مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة 80 – 1

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، يجب على المحكمة، في حالة الإدانة أن تحكم، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية، موضوع المخالفة، وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

تتولى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه، القيام بعملية الهدم وعلى نفقة المخالف بعد توصلها بالمقرر القضائي النهائي.

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة

المادة 81

يمكن القيام في جميع أرجاء المملكة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة لتأكيد طابع الملكية العامة التي تكتسيها وبيان حدودها.

ويتم إجراء عملية التعيين المشار إليها أعلاه بقرار لرئيس مجلس الجماعة بعد مداولة المجلس فيما يخص طرق المواصلات الجماعية وبمرسوم فيما يتعلق بطرق المواصلات البرية الأخرى[36].

وتضاف إلى القرارات والمراسيم المنصوص عليها أعلاه خريطة تحدد رسم الطريق العامة.

ولا يمكن أن تكون القرارات والمراسيم المشار إليها آنفا محل مطالبة بعد انقضاء سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة 82

تسري أحكام الفرع الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا القانون على إنجاز طرق المواصلات البرية.

المادة 83

تحدد الأحكام المشار إليها في المادة 39 أعلاه فيما يتعلق بالطرق الخاصة المملوكة للدولة، ولاسيما الطرق السيارة، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتحها وإما بمرسوم[37].

المادة 84

لا يستحق أي تعويض على الارتفاقات المحدثة عملا بأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه، استجابة لمقتضيات الأمن والصحة والمتطلبات الجمالية.

بيد أنه يستحق تعويض إذا نتج عن الارتفاقات المشار إليها أعلاه إما مساس بحقوق مكتسبة وإما تغيير أدخل على الحالة التي كانت عليها الأماكن من قبل ونشأ عنه ضرر مباشر مادي محقق، ويحدد التعويض بحكم قضائي في حالة عدم اتفاق من يعنيه الأمر على ذلك.

المادة 85

الصلاحيات المسندة في هذا القانون لرؤساء مجالس الجماعات تمارسها في جماعة الرباط – حسان الحضرية وفي جماعة مشور الدار البيضاء الحضرية السلطات المنصوص عليها في

الفصلين 67 و67 المكرر من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

المادة 86

تبقى سارية المفعول جميع أحكام:

– الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.188 بتاريخ 13 من محرم 1405 (9 أكتوبر 1984) المتعلق بوكالة الدار البيضاء الحضرية[38] ؛

– الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.17 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1404 (25 يناير 1984) المتعلق بمخطط توجيه التهيئة الحضرية للدار البيضاء الكبرى[39].

المادة 87

ينسخ الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير والنصوص الصادرة بتغييره وتتميمه.

المادة 88

الإحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية إلى أحكام الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير تنصرف بقوة القانون إلى الأحكام المطابقة لها المقررة في هذا القانون.

الفصل الثاني: تدابير انتقالية

المادة 89

خلافا لأحكام الفصل الأول من الباب الثاني من هذا القانون وإلى غاية وضع مخططات جديدة لتوجيه التهيئة العمرانية تنتج عن المخططات الموضوعة قبل تاريخ نشره والتي ستحصر السلطة التنظيمية لائحتها الآثار المنصوص عليها في الفرع الرابع من نفس الفصل[40].

غير أنه يجب ألا يرجع التاريخ الذي بوشر فيه التشاور بشأن هذه المخططات بين مختلف الأشخاص المعنوية المشار إليها في المادة 9 أعلاه إلى أكثر من عشر سنوات قبل تاريخ نشر هذا القانون.

المادة 90

يبقى لتصاميم التهيئة التي تكون قد تمت الموافقة عليها في تاريخ نشر هذا القانون مفعولها المنصوص عليه في الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير إلى تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على تصاميم التهيئة الجديدة التي تحل محلها.

المادة 91

تستمر إجراءات البحث والموافقة المتعلقة بتصاميم التهيئة المحالة إلى مجالس الجماعات قبل تاريخ نشر هذا القانون جارية وفق أحكام الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) إلى أن تصل إلى نهايتها.

المادة 92

يخضع تغيير تصاميم التهيئة الموافق عليها عملا بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 93

لا تسري أحكام هذا القانون على مشاريع البناء التي سبق أن كانت في تاريخ نشره محل ملف مؤسس كما يجب، ثم إيداعه في مقر مجلس الجماعة للحصول على رخصة البناء.

307111635

الفهرس

قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير

الباب الأول: تعريفات أولية

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الخامس: أحكام متنوعة

الفصل الثاني: تصميم التنطيق

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه

الفصل الثالث: تصميم التهيئة

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة – قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها

الطرق الخاصة

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه

الفصل الثاني المكرر: تنظيم الورش

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة

الفصل الرابع: ضوابط البناء

الفصل الخامس: أحكام مختلفة

الباب الرابع: مقتضيات زجرية

الفصل الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

الفصل الثاني: العقوبات الزجرية

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة

الفصل الثاني: تدابير انتقالية

الفهرس

[1]– الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص 887.

[2]– أنظر المادة 1 من المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414(14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ الجريدة الرسمية عدد 4225 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993)، ص 2061.

المادة 1

" تعين حدود دوائر المراكز المحددة والمناطق المحيطة بها وحدود المجموعات العمرانية بمراسيم تصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأى الوزراء المكلفين بالداخلية والأشغال العمومية والفلاحة والسكنى.

ويجب أن تكون المراسيم المذكورة التي تنشر في الجريدة الرسمية مشفوعة بوثيقة تتكون من رسوم بيانية وتتضمن الحدود المذكورة التي يجب أن تكون مجسدة بانصاب موحدة تتصل إن اقتضى الحال بالشبكة الجيوديزية.

وإذا حدث تداخل ببن منطقتين من المناطق المحيطة بالمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين وفق الإجراءات والشروط المقررة أعلاه."

[3]– أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.92.832 ، السالف الذكر.

المادة 2

" تعين حدود المناطق الزراعية والغابوية المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 4 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من الوزير المكلف بالفلاحة بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.

ويجب أن تكون المراسيم المذكورة التي تنشر في الجريدة الرسمية مشفوعة بخريطة تنطيق زراعي أو غابوي بحسب الحالة."

[4]– أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 3

" يتم إعداد مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بمسعى من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير وبمساعدة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها.

ويجب على الإدارات والمؤسسات العامة لأجل إعداد مشروع مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية أن تبلغ إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير الوثائق. المتعلقة بمشاريع التجهيز ذات المنفعة الوطنية أو الجهوية المراد إنجازها في نطاق المخطط التوجيهي المقترح.

ويجب أن يتم تبليغ الوثائق المذكورة بطلب من السلطة الحكومية المشار إليها أعلاه داخل أجل لا يزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب الآنف الذكر.

ويمكن إذا استلزم ذلك تنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة وبناء على طلب من السلطة الحكومية المعنية أن يراجع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الجاري به العمل و ذلك وفق الصور والإجراءات المقررة لإعداده والموافقة عليه."

[5]– أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 7

" تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير مشروع للمخطط التوجيهي الذي تم إعداده وفقا لأحكام المواد 3 إلى 6 أعلاه إلى مجالس الجماعات وإن اقتضى الحال إلى مجلس المجموعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90.

ويقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه اقتراحات إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد دراستها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90."

[6]– تم نسخ الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي بمقتضى المادة 144 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 5058 بتاريخ 16 رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002)، ص 3468.

[7]– ظهير شريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية بتاريخ 30 ذي الحجة 1379 موافق 25 يونيه 1960؛ الجريدة الرسمية عدد 2489 بتاريخ 13 محرم 1380 (8 يوليوز 1960)، ص 2098.

[8]– أنظر المواد 12 و 13 و 16 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 12

" يتم إعداد مشروع تصميم التنطيق بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالات الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل."

المادة 13

" تقوم الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية، بحسب الحالة بعرض مشروع تصميم التنطيق الذي تم إعداده وفقا لأحكام المادة السابقة على لجنة محليه يحدد تأليفها وتسييرها وفقا لما ورد في المادة 5 من هذا المرسوم لإبداء رأيها فيه."

المادة 16

" يوافق على تصميم التنطيق بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير ينشر في الجريدة الرسمية."

[9]– أنظر المادة 15 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 15

" تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة مشروع تصميم التنطيق الذي تم إعداده وفقا لأحكام المواد 12 و13 و14 أعلاه إلى مجالس الجماعات و إن اقتضى الحال إلى مجلس المجموعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 16 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90.

ويقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه اقتراحاتها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو إلى مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة قصد دراستها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 16 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90."

[10]– أنظر المادة 17 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 17

" تحدد المناطق ذات الصبغة الخاصة المشار إليها في المادة 18- ب من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد موافقة الوزير المكلف بالفلاحة والسلطة الحكومية المعهود إليها بالوصاية على القطاع المعني بالأمر.

وينشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية.”

[11]– تم نسخ أحكام القانون رقم 06.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)، بمقتضى المادة 117 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010)؛ الجريدة الرسمية عدد 5885 بتاريخ 16 ذو القعدة 1431 (25 أكتوبر 2010)، ص 4805.

[12]– أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 18

” يراد بالإدارة، لتطبيق المادة 21 (الفقرة 2) والمادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية بحسب الحالة.”

[13]– أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 18

” يراد بالإدارة، لتطبيق المادة 21 (الفقرة 2) والمادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية بحسب الحالة.”

[14]– أنظر المادة 19 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 19

" يتم إعداد مشروع تصميم التهيئة بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل."

[15]– أنظر المادتين 22 و 25 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 22

" تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة مشروع تصميم التهيئة الذي تم إعداده وفقا للمواد 19 و20 و21 أعلاه إلى مجالس الجماعات وإن اقتضى الحال إلى مجلس الجماعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 24 من القانون المشاء إليه أعلاه رقم 12.90."

المادة 25

" يقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه الاقتراحات المشار إليها في المادة 22 أعلاه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد دراستها وفقا لأحكام المادة 24 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 وباتصال مع الوكالة الحضرية في حالة وجودها.

ويجب أن تكون الاقتراحات المذكورة مشفوعة بملف البحث العلني الذي يتضمن بوجه خاص الملاحظات التي قدمها الجمهور حول البحث المذكور وقامت المجالس بدراستها.”

[16]– أنظر المادة 23 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 23

” يجب على رئيس مجلس الجماعة أن يقوم، قبل افتتاح البحث العلمي المشار إليه في المادة 25 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بنشر إعلان يتضمن تاريخ افتتاح واختتام البحث المذكور ويشار فيه إلي إيداع مشروع تصميم التهيئة بمقر الجماعة.

ويجب أن ينشر الإعلان المذكور مرتين تفصل بينهما ثمانية أيام في جريدتين يوميتين من الجرائد المسموح لها بتلقي الإعلانات القانونية، ويكون كذلك محل ملصقات بمقر الجماعة.

ولرئيس مجلس الجماعة المعني بالأمر أن يستعمل بالإضافة إلى ذلك أي وسيلة من وسائل الإعلان الملائمة.”

[17]– القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) ؛ الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 980؛ كما تم تغييره وتتميمه.

[18]– أنظر المادة 28 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 28

" تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير على أن تراعى في ذلك التأشيرات المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل."

[19]– أنظر المادة 29 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 29

" تطبق إجراءات الإعلان المنصوص عليها في المادتين 23 و 24 من هذا المرسوم على البحث العلني المقرر في الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها."

[20]– أنظر المادة 30 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 30

" تنشر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نرع ملكيتها في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 33 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90."

[21]– تم تتميم وتغيير المادة 40 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص 6630.

[22]– تم تغيير وتتميم المادة 41 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

[23]– أنظر المادة 31 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 31

" تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير اقتراح المراسيم المتخذة تطبيقا للمادة 42 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90."

[24]– أنظر المادة 32 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 32

" تطبيقا لأحكام الفترة الثانية من المادة 43 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 و دون إخلال بوجوب الحصول على الرخص والآراء والتأشيرات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يجب أن يعرض كل طلب للحصول على رخصة البناء على المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لإبداء رأيها فيه مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل.

وإضافة إلى ما ذكر، يجب الحصول على:

– رأي مصالح العمالة أو الإقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية فيما يتعلق بالمباني المراد إقامتها على طول طرق المواصلات البرية غير الجماعية أو المجاورة للملك البحري العام؛

– رأي مصالح العمالة أو الإقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل فيما يتعلق بالمباني المراد إقامتها على طول السكك الحديدية.”

[25]– أنظر المادة 33 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 33

” الخطوط اللازمة لربط المباني المراد إقامتها بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة والمقررة في المادة 44 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90.

يجب أن تقام وفق الشروط المحددة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.”

[26]– أنظر المادة 34 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 34

" تحدد فيما يلي، مع مراعاة أحكام المادتين 35 و36 من هذا المرسوم، الشروط الواجب توافرها في مشاريع البناء للحصول على رخصة إنجازها تطبيقا للمادة 46 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 :

أن تكون مساحة الأرض المزمع إقامة المبنى فيها تساوي أو تفوق هكتارا واحدا؛

ألا تزيد المساحة القابلة للبناء على نسبة 1/50 من مجموع مساحة الأرض بحيث لا تتعدى في أي حال من الأحوال 800 متر مربع؛

ألا يزيد الحد الأقصى لعلو المبنى على 8.50 أمتار باعتبار كل تجهيز فوقي."

[27]– تمت إضافة الفصل الثاني المكرر إلى أحكام الباب الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

[28]– تم تغيير وتتميم المادة 55 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

[29]– أنظر المادة 38 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 38

" يجب على رئيس مجلس الجماعة، لتطبيق المادة 56 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 أن يطلع المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية على تاريخ تقديم التصريح بانتهاء أعمال البناء."

[30]– أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛ الجريدة الرسمية عدد 6155 بتاريخ 16 رجب 1434 (27 ماي 2013)، ص 4306.

المادة الأولى

" طبقا لمقتضيات المادة 59 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، يحدد هذا الضابط شكل وشروط إيداع ودراسة طلبات وتسليم الأذون المتعلقة بإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ورخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة."

[31]– مرسوم رقم 2.13.874 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني؛ الجريدة الرسمية عدد 6306 بتاريخ 12 محرم 1436 (6 نوفمبر 2014)، ص 7714.

[32]– مرسوم رقم 2.14.499 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات وبإحداث اللجنة الوطنية للوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات؛ الجريدة الرسمية عدد 6306 بتاريخ 12 محرم 1436 (6 نوفمبر 2014)، ص 7715.

[33]– أنظر المادة 39 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 39

" يوافق على أنظمة البناء العامة المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأي السلطات الحكومية المكلفة بالسكنى والأشغال العمومية والداخلية.

وتنشر المراسيم المذكورة في الجريدة الرسمية."

[34] – تم تتميم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

[35] – تم نسخ وتعويض أحكام الباب الرابع أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

[36]– أنظر المادة 40 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 40

" تصدر المراسيم المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 81 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية ؛

ويجب أن تكون المراسيم والقرارات المذكورة المشفوعة بالخرائط المتعلقة بها محل ملصقات بمقر الجماعات المعنية حيث يستطيع كل شخص يعنيه الأمر الإطلاع عليها داخل أجل سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وبعد انصرام الأجل المذكور، يسلم رئيس الجماعة المعنية بطلب من المعنيين بالأمر:

– شهادة تثبت الملصقات المشار إليها أعلاه؛

– شهادة بالتعرض أو عدم التعرض.”

[37]– أنظر المادة 41 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 41

“ يصدر المرسوم المنصوص عليه في المادة 83 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية.”

[38]– الجريدة الرسمية عدد 3754 بتاريخ 14 محرم 1405 (10 أكتوبر 1984)، ص 959.

[39]– الجريدة الرسمية عدد 3718 بتاريخ 28 ربيع الآخر 1404 (فاتح فبراير 1984)، ص 154.

[40]– أنظر المادة 42 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة 42

" تحدد لائحة المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية المشار إليها في المادة 89 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمرسوم يصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأي وزير الداخلية.

وينشر المرسوم المذكور في الجريدة الرسمية."

.....

.....

قانون التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.92.7 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)

الباب الأول: في التجزئات العقارية

الفصل الأول: في الاذن باحداث التجزئات العقارية

الفصل الثاني: واجبات وحقوق صاحب التجزئة

الفصل الثالث: في عقود البيع والايجار والقسمة المتعلقة بالتجزئات

الفصل الرابع: أحكام خاصة بالتجزئات التي تنجز الاشغال المتعلقة بها موزعة على اقساط

الفصل الخامس: في الأبنية المقامة في التجزئات

الفصل السادس: في نظام الاجزاء المشتركة

الفصل السابع: في الإشهار

الباب الثاني: في اعادة هيكلة التجزئات غير القانونية

الباب الثالث: المجموعات السكنية

الباب الرابع: في تقسيم العقارات

الباب الخامس: الجزاءات

الفصل الأول: العقوبات الجنائية

الفصل الثاني: بطلان العقود المخالفة للقانون

الباب السادس: أحكام متنوعة

الباب الأول: في التجزئات العقارية

المادة 1

يعتبر تجزئة عقارية تقسيم عقار من العقارات عن طريق البيع أو الايجار أو القسمة الى بقعتين أو أكثر لتشييد مبان للسكنى أو لغرض صناعي أو سياحي أو تجاري أو حرفي مهما كانت مساحة البقع التي يتكون منها العقار المراد تجزئته.

المادة 2

يتوقف احداث التجزئات العقارية على الحصول على اذن اداري سابق يتم تسليمه وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الباب.

الفصل الأول: في الاذن باحداث التجزئات العقارية

المادة 3

يسلم رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية الاذن في القيام باحداث التجزئات العقارية المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه.

واذا كان العقار المراد تجزئته يوجد في جماعتين أو عدة جماعات، يسلم الاذن وزير الداخلية أو الوالي أو العامل المعني الذي يفوض اليه مباشرة ذلك ، بعد استطلاع رأي رؤساء مجال الجماعات الحضرية أو القروية المعنية.

المادة 4

يسلم الاذن المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه بناء على طلب من صاحب الشأن يكون مصحوبا بالوثائق التالية:

1 – رسم طبوغرافي محرر على أساس النقط المحسوبة للدائرة المراد تجزئتها المبينة على الخريطة العقارية ؛

2- المستندات المتعلقة بالتصور المعماري للتجزئة (مكونات التجزئة واندماجها في القطاع الواقعة بداخله) ؛

3 – المستندات الفنية المتعلقة بإنجاز الطرق ومختلف شبكات الماء والصرف الصحي والكهرباء ؛

4 – دفتر الشروط الذي يتضمن بوجه خاص بيان مختلف أنواع الارتفاقات التي تثقل العقار وحجم المباني وشروط اقامتها والتجهيزات التي تتحمل الجماعة الحضرية أو القروية انجازها والتي يجب ان ينجزها صاحب التجزئة .

المادة 5

لا يقبل طلب التجزئة المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه اذا كانت الارض المراد تجزئتها ليست محفظة ولا بصدد التحفيظ ، ولا يكون الطلب مقبولا اذا تعلق الامر بأرض بصدد التحفيظ الا اذا كان الاجل المحدد لتقديم التعرضات على التحفيظ قد انصرم دون تقديم أي تعرض على تحفيظ العقار المراد تجزئته.

ولا يقبل طلب التجزئة كذلك اذا كان الملف المضاف اليه لا يتضمن جميع المستندات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه .

المادة 6

يسلم الاذن في القيام بالتجزئة اذا كانت التجزئة المراد احداثها تتوافر فيها الشروط المقررة في الاحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الاحكام التي تتضمنها تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة.

ويسلم الاذن المشار اليه أعلاه دون اخلال بوجوب الحصول على الاذون المقررة في نصوص تشريعية خاصة وبعد استطلاع آراء الجهات المنصوص عليها في الانظمة الجاري بها العمل والحصول على تأشيرتها .

المادة 7

يجب أن يكون رفض الاذن في القيام بالتجزئة معللا بالاسباب التي تبرره.

ويرفض الاذن في القيام بالتجزئة بوجه خاص اذا كان العقار المراد تجزئته غير موصول بشبكات الطرق والصرف الصحي وتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، وذلك دون اخلال بأحكام المادة 21 من هذا القانون.

المادة 8

اذا كانت الاغراض المخصصة لها الأراضي محددة في تصميم التنطيق أو تصميم التهيئة فان سكوت الادارة يعتبر بمثابة الاذن في القيام بالتجزئة عند انصرام أجل ثلاثة أشهر من تقديم طلب احداثها، ويجب انجاز التجزئة في هذه الحالة وفق ما تتطلبه الانظمة المعمول بها ولاسيما الاحكام الواردة في تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة .

وينقطع الاجل المحدد أعلاه بكل طلب صادر من الادارة يهدف الى ادخال تغيير على التجزئة المراد احداثها.

المادة 9

اذا كانت الأغراض المخصصة لها الأراضي غير محددة في تصميم التنطيق أو تصميم التهيئة، يجوز للجهة المختصة بتسليم الاذن في التجزئة أن تقرر بعد استطلاع رأى الإدارة :

1- في دوائر الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات صبغة خاصة ؛

– اما وقف البت في الطلبات الهادفة الى الحصول على اذن للقيام بتجزئة عقارية؛

– واما تسليم الاذن المطلوب اذا كانت التجزئة المراد احداثها تتفق مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع الواقعة فيه في حالة عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية.

2- خارج الدوائر المشار اليها في البند (1) من هذه المادة :

تسليم الاذن في القيام بالتجزئة اذا كانت التجزئة المراد احداثها مخصصة لاقامة مساكن متفرقة أو لنشاطات سياحية أو نشاطات مرتبطة بالزراعة بشرط الا تقل مساحة أي بقعة من بقع التجزئة عن هكتار واحد.

المادة 10

يجوز بطلب من صاحب الأرض المراد تجزئتها ان ينص في الاذن الصادر باحداث التجزئة على ان العقار المطلوب تجزئته يقسم إلى عدة قطاعات من أجل انجاز الاشغال المنصوص عليها في البند (1) من المادة 18 من هذا القانون.

المادة 11

يسقط الاذن في القيام بالتجزئة سواء كان صريحا أم ضمنيا إذا انقضت ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تسليمه أو من تاريخ انتهاء أجل ثلاثة أشهر المشار اليه في المادة الثامنة أعلاه، دون أن يكون المجزئ قد أنجز أشغال التجهيز المشار اليها في المادة 18 من هذا القانون.

الفصل الثاني: واجبات وحقوق صاحب التجزئة

الفرع الأول: إيداع الملف بعد الموافقة عليه في المحافظة العقارية

المادة 12

يجب على صاحب التجزئة ان يقوم فور الحصول على الاذن في احداث التجزئة بايداع نسخة من الملف محل هذا الاذن في المحافظة العقارية.

الفرع الثاني: الأعمال الموكولة إلى المهندسين المعماريين والمهندسين المختصين ومهندسي المساحة

المادة 13

يجب أن يوكل الى مهندس معماري حر يكون مسجلا في هيئة المهندسين المعماريين القيام بـــ :

– تصور مشروع التجزئة من الوجهة المعمارية ؛

– وضع جميع المستندات المتعلقة بتصور التجزئة من الوجهة المعمارية التي يجب الإدلاء بها إلى الجهة المختصة للحصول على الاذن بإحداث التجزئة.

المادة 14

يجب أن يوكل الى مهندس من مهندسي المساحة وضع الرسم الطبوغرافي الذي يقوم المهندس المعماري على أساسه بتصور مشروع التجزئة من الوجهة المعمارية.

المادة 15

يجب أن يوكل الى المهندسين المختصين وضع المستندات الفنية (التصاميم والدراسات) المتعلقة بإقامة الطرق ووسائل الصرف الصحي وشبكات الماء والكهرباء.

المادة 16

المستندات التي ينص البندان (2) و(4) من المادة 4 اعلاه على وجوب اضافتها إلى طلب الاذن للقيام بالتجزئة يجب أن يتولى وضعها ويوقعها مهندس معماري.

يجب أن يكون الرسم الطبوغرافي المشار اليه في البند (1) من المادة 4 أعلاه وفي المادة 14 من هذا القانون موضوعا وممضى من قبل مهندس من مهندسي المساحة المعتمدين وفق النظام المحدد لشروط اعتماد ومراقبة مهندسي المساحة العاملين في القطاع الخاص والشركات التي تنجز أشغالا طبوغرافية لحساب الادارات العامة والأفراد.

يجب أن تكون المستندات المشار اليها في البند (3) من المادة 4 أعلاه موضوعة وموقعة من قبل المهندسين المختصين.

المادة 17

يجب على صاحب التجزئة أن يعين مهندسا معماريا أو مهندسا مختصا أو مهندسا من مهندسي المساحة ليتولى بوصفه منسقا مهمة السهر على انجاز الأشغال على أفضل وجه.

الفرع الثالث: في أشغال التجهيز

المادة 18

لا يجوز الاذن في احداث تجزئات عقارية الا اذا كانت مشاريعها تنص على ما يلي :

I- أشغال التجهيز التالية :

– اقامة الطرق الداخلية ومواقف السيارات ؛

– توزيع الماء والكهرباء وصرف المياه والمواد المستعملة ؛

– تهيئة المساحات غير المبنية كالساحات والمناطق الخضراء والملاعب ؛

– وصل كل بقعة من بقع التجزئة بمختلف الشبكات الداخلية للتجزئة ؛

– وصل الطرق ومختلف الشبكات الداخلية للتجزئة بما يقابلها من الشبكات الرئيسية ؛

– اقامة الطرق ووسائل الايصال الكفيلة بتيسير النفوذ الى شاطئ البحر اذا كانت الأرض المراد تجزئتها مجاورة للملك العام البحري.

II- المساحات المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشئات ذات المصلحة العامة التي تقتضيها متطلبات التجزئة من مركز تجاري ومسجد وحمام وفرن ومدرسة ومستوصف ومساحات معدة للنشاطات الرياضية تحدث وفق أحكام المادة 62 من القانون رقم 06.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989) .

المادة 19

اذا تعلق الأمر في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة باحداث تجزئات عقارية معدة لاقامة :

– اما فيلات ؛

– واما عمارات كيفما كان نوعها أو الاستعمال المخصصة له تحتوي على ما لا يقل عن أربعة مستويات أو على ثلاثة مستويات بها ستة مساكن ؛

– واما عمارات معدة لاستعمال صناعي أو تجاري.

فان الاذن في احداث التجزئة لا يجوز أن يمنح الا اذا كان المشروع ينص على اقامة الخطوط اللازمة لوصل بقع التجزئة بالشبكة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية العمومية ، وذلك زيادة على أشغال التجهيز والمساحات الاحتياطية المشار اليها في المادة 18 أعلاه.

وتنجز الخطوط المنصوص عليها أعلاه تحت مسؤولية ومراقبة المصالح المختصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ووفق الشروط التي تحددها السلطة التنظيمية، ويجب أن تتوفر فيها متطلبات الامن وان تكون بحيث تجعل مستعملها والدولة بمأمن من اي خطر يترتب على استخدامها بصورة غير قانونية.

المادة 20

اذا حل صاحب التجزئة محل الجماعة الحضرية أو القروية في انجاز الشبكات الرئيسية للطرق والصرف الصحي جاز له، على أساس اتفاق يبرمه مع الجماعة، أن يحصل من مالكي الأراضي التي تستفيد من تلك الشبكات على تعويض يقدر كما هو الشأن في تقدير مبلغ رسم الانشاء الاول، وتتولى الجماعة تحصيل التعويض من مالكي الأراضي المعنيين وفق الأساليب المقررة لتحصيل الرسم الآنف الذكر وتسلم مبلغه الى صاحب التجزئة بحسب تكلفة الاشغال التي أنجزها بدلا من الجماعة.

المادة 21

يجوز بعد موافقة الادارة تسليم الاذن في احداث التجزئات التي لا تنص مشاريعها على القيام بجميع أو بعض الاشغال المقررة في البند 1 من المادة 18 اعلاه :

– اذا لم يكن هناك ما يبرر القيام بتلك الاشغال نظرا إلى الغرض المعد له العقار المراد تجزئته أو موقعه ؛

– اذا لم يكن في الامكان انجاز تلك الاشغال لاسباب فنية كانعدام الشبكة الرئيسية المطلوب وصل الشبكات الداخلية بها.

المادة 22

يجب على صاحب التجزئة أن يصرح بانتهاء أشغال التجهيز المنصوص عليها في مشروع التجزئة.

وتكون هذه الأشغال بعد انتهائها محل تسلم موقت وتسلم نهائي.

المادة 23

يتيح التسلم الموقت لادارة الجماعة الحضرية أو القروية ان تتحقق من ان اشغال التهيئة واعداد الأرض للبناء والصرف الصحي قد تم انجازها وفق ما ينص عليه المشروع الذي صدر الاذن في شأنه.

ويجب ان يتم التسلم الموقت المشار اليه أعلاه داخل مدة الخمسة وأربعين يوما التي تلي التصريح بانتهاء اشغال التجهيز المنصوص عليه في المادة 22 اعلاه.

المادة 24

تتولى التسلم الموقت للاشغال لجنة تضم ممثلين للجماعة الحضرية أو القروية وممثلين للادارة تحدد السلطة التنظيمية عددهم وصفتهم ، كما تضم ممثلا لمصالح المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء .

ويدعى صاحب التجزئة والمقاول والمهندس المعماري والمهندسون المختصون ومهندس المساحة لحضور اجتماع اللجنة.

ويحرر بعد انتهاء الاجتماع إما محضر التسلم الموقت للاشغال واما وثيقة المعاينة المشار اليها في المادة 26 من هذا القانون، وذلك بحسب ما تقتضيه الحالة.

المادة 25

يتوقف التسلم الموقف للاشغال، حين يتعلق الامر بالتجزئات المشار اليها في المادة 19 اعلاه، على تحقق المصالح المختصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من وجود الخطوط التي تنص المادة الآنفة الذكر على وجوب اقامتها.

ويجب أن يتم التحقق من وجود الخطوط المشار إليها أعلاه داخل الشهر الذي يلي التصريح بانتهاء اشغال التجهيز المنصوص عليه في المادة 22 من هذا القانون، واذا لم يتم القيام بعملية التحقق من ذلك عند انصرام المدة المحددة أعلاه يحمل ذلك على ان الجهات المختصة ليس لها أي ملاحظة في الموضوع.

المادة 26

اذا عاينت اللجنة عدم مطابقة الاشغال المنجزة لما تنص عليه المستندات الموافق عليها تقوم بتحرير وثيقة تتضمن اثبات هذه الحالة.

اذا لم يقم صاحب التجزئة، وداخل الأجل المحدد فيها، بعد تبليغه وثيقة اثبات الحالة المعاينة بتسوية الوضعية القائمة بتغيير أو ازالة بعض المنشئات أو انجاز أشغال تكميلية، يكون للسلطة المحلية ان تقوم تلقائيا على نفقة مالك الأرض بهدم المنشآت المقامة بصورة غير قانونية أو بانجاز المنشآت اللازمة.

المادة 27

تقوم اللجنة التي تولت التسلم الموقت المشار إليها في المادة 24 أعلاه بالتسلم النهائي لأشغال التجهيز بعد مضي سنة على تحرير محضر التسلم المؤقت للأشغال المنصوص عليه في المادة المومأ اليها أعلاه.

ويدعى لحضور التسلم النهائي كل من صاحب التجزئة والمقاول والمهندس المعماري والمهندسين المختصين.

المادة 28

يهدف التسلم النهائي الى التحقق من أن الطرق ومختلف الشبكات لا يشوبها أي عيب.

وفي حالة ملاحظة عيوب عند القيام بعمليات التسلم النهائي يطلب من صاحب التجزئة ان يتخذ التدابير اللازمة لتدارك ذلك.

المادة 29

يترتب على التسلم النهائي قيام رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية، بعد موافقة اللجنة المشار اليها في المادة 24 أعلاه، بتسليم شهادة تثبت أن الطرق ومختلف الشبكات توجد في حالة سليمة.

ويتوقف على تسليم الشهادة المنصوص عليها أعلاه الحاق طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالاملاك العامة للجماعة الحضرية أو القروية.

ويكون الحاق الطرق والشبكات والمساحات المشار اليها أعلاه بالاملاك العامة للجماعة محل محضر يجب قيده باسمها في الصك العقاري الاصلي للعقار موضوع التجزئة، ويباشر هذا القيد مجانا بطلب من الجماعة الحضرية أو القروية التي يعنيها الامر.

الفرع الرابع: الارتفاقات التي يمكن فرضها على صاحب التجزئة

المادة 30

يجوز للجهة المختصة بتسليم الاذن في القيام باحداث التجزئة أن تعلق اذنها على ادخال تعديلات على المشروع اذا رأت منفعة في ذلك، كما يجوز لها على سبيل المثال ان تفرض على صاحب التجزئة :

– انشاء ارتفاقات تستجيب لما تقتضيه متطلبات الامن العام والصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ؛

– الاحتفاظ بالاشجار الموجودة في الأرض المراد تجزئتها ؛

– تعديل حدود الأرض المراد تجزئتها ؛

– تكوين مساحات احتياطية اضافية تخصص للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يستلزمها احداث التجزئة.

المادة 31

يستحق صاحب التجزئة تعويضا على الارتفاقات المنشاة بمقتضى المادة السابقة ماعدا تلك التي تنشأ لما تقتضيه متطلبات الأمن العام والصحة والمرور والمتطلبات الجمالية وضرورة الاحتفاظ بالاشجار الموجودة في الأرض المراد تجزئتها.

بيد أن الارتفاقات المتعلقة بتكوين مساحات احتياطية اضافية وبالطرق لا يستحق عنها تعويض الا اذا كانت المساحة المخصصة لذلك تزيد على؛

– 25 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يساوي أو يتعدى ألف (1.000) متر مربع ؛

– 30 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن ألف (1.000) متر مربع ويساوي أو يفوق ستمائة (600) متر مربع ؛

– 35 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن ستمائة (600) متر مربع ويساوي أو يفوق ثلاثمائة وخمسين (350) مترا مربعا ؛

– 40 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن ثلاثمائة وخمسين (350) مترا مربعا ويساوي أو يتعدى مائتي (200) متر مربع ؛

– 45 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن مائتي (200) متر مربع ويساوي أو يفوق مائة (100) متر مربع ؛

– 50 % من المساحة الكلية اذا كان متوسط مساحة البقع الناتجة عن التجزئة يقل عن (100) متر مربع.

ولا تستحق التعويضات المذكورة في هذه المادة إلا عن المساحة الاضافية التي تزيد عن النسب المحددة أعلاه.

ويحدد التعويض باتفاق الاطراف فان تعذر ذلك حددته المحكمة على أساس قيمة الارض في تاريخ التسلم الموقت المشار اليه في المادة 23 أعلاه.

الفرع الخامس: في عمليات التحديد والقيد في السجلات العقارية

المادة 32

لا يباشر قيد التجزئة في الصك العقاري للعقار محل التجزئة ونقل تصميم التجزئة على الخريطة العقارية الخاصة به إلا بعد وضع الخريطة الناتجة عن عمليات التحديد والإدلاء بنسخة مشهود بمطابقتها للاصل من محضر التسلم الموقت وبالنظام المتعلق بالأجزاء المشتركة المشار اليه في المادة 45 من هذا القانون ان اقتضى الحال ذلك.

ويجب على صاحب التجزئة فور نقل تصميم التجزئة على الخريطة العقارية الخاصة بالعقار موضوع التجزئة أن يطلب من المحافظة العقارية انشاء صك عقاري خاص بكل بقعة من البقع الناتجة عن التجزئة.

الفصل الثالث: في عقود البيع والايجار والقسمة المتعلقة بالتجزئات

المادة 33

لا يمكن ابرام العقود المتعلقة بعمليات البيع والايجار والقسمة المشار اليه في المادة الاولى أعلاه الا بعد أن تقوم الجماعة الحضرية أو القروية بإجراء التسلم الموقت لاشغال تجهيز التجزئة.

المادة 34

اذا أنجزت أشغال تجهيز التجزئة قطاعا قطاعا عملا بأحكام المادة 10 أعلاه جاز ابرام العقود المشار اليها في المادة السابقة في القطاعات التي تم التسلم المؤقت لاشغال التجهيز المتعلقة بها.

المادة 35

لا يجوز للعدول والموثقين والمحافظين على الاملاك العقارية ومأموري ادارة التسجيل أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا العقود المتعلقة بعمليات البيع والايجار والقسمة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه اذا لم يقع الادلاء :

– اما بنسخة مشهود بمطابقتها للاصل من محضر التسلم الموقت ؛

– وإما بنسخة مشهود بمطابقتها للاصل من شهادة مسلمة من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية تثبت أن العملية لا تدخل في نطاق هذا القانون.

المادة 36

يجب أن تتضمن عقود البيع والايجار والقسمة احالة على دفتر شروط التجزئة المحدد موضوعه في المادة 4 أعلاه وكذلك على النظام المتعلق بالاجزاء المشتركة المنصوص عليه في المادة 45 من هذا القانون.

ويجب أن تضاف إلى العقود المشار إليها أعلاه نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من محضر التسلم الموقت أو من الشهادة المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه.

الفصل الرابع: أحكام خاصة بالتجزئات التي تنجز الاشغال المتعلقة بها موزعة على اقساط

المادة 37

يمكن أن يؤذن لصاحب التجزئة في انجاز تجهيز تجزئته على أقساط ، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في المواد التالية.

المادة 38

يجب على صاحب التجزئة للحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه ان يضيف إلى طلبه ملفا يتضمن، علاوة على المستندات المشار اليها في المادة 4 من هذا القانون :

– برنامجا يحتوي على بيان تقسيط الاشغال مع تقدير تكلفتها وتعيين البقع الارضية التي سيطلب صاحب التجزئة أن يؤذن له في بيعها أو ايجارها فور انتهاء كل قسط من أقساط الاشغال ؛

– تصريحا مصدقا على الامضاء الذي يحمله يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بطريقة تمويل أقساط الاشغال والضمانات المقدمة لتأمين ذلك (كفالات شخصية أو كفالات بنكية أو رهون).

المادة 39

يجب أن يشمل الضمان المشار اليه في المادة السابقة المبلغ المقدر لتكلفة أشغال التجهيز التي لم يتم انجازها حين بيع البقع الارضية الاولى من التجزئة.

المادة 40

اذا لم ينفذ صاحب التجزئة برنامج تقسيط اشغال التجهيز المشار اليه في المادة 38 أعلاه يوجه اليه رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية انذارا يأمره فيه بانجاز الاشغال المقررة ويضرب له أجلا للقيام بذلك.

اذا لم تنجز الاشغال في الميعاد المحدد لذلك تستحق الجماعة الحضرية أو القروية مبلغ الضمان المنصوص عليه في المادة 38 اعلاه على ان تتولى بنفسها أو بواسطة من تفوض اليه ذلك انجاز الاشغال اللازمة.

المادة 41

يتم التسلم الموقت عند انتهاء كل قسط من أقساط الاشغال، وتضاف الى محضر التسلم الموقت شهادة من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية تتضمن بيان البقع الارضية التي يمكن بيعها أو ايجارها.

ويتم التسلم النهائي بعد مضي سنة على تحرير محضر التسلم الموقت المتعلق باشغال القسط الاخير.

المادة 42

اذا كان الضمان المنصوص عليه في المادة 38 أعلاه عبارة عن تجميد مبالغ في حساب وجب ايداع المبالغ المخصصة لذلك في حساب يفتح في الخزينة العامة او في مؤسسة بنكية ويغذى ، فور انتهاء أشغال القسط الاول ، بالمبالغ الحاصلة من اثمان بيوع البقع الأرضية المبرمة بعد التسلم الموقت لكل قسط من أقساط الاشغال.

ويمكن أن يفرج تدريجيا عن المبالغ المجمدة المشار اليها آنفا بحسب سير انجاز الاشغال وبعد التحقق من الحالة التي توجد عليها، وذلك بشرط الادلاء بشهادة يسلمها رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية بعد موافقة اللجنة المشار اليها في المادة 24 أعلاه.

ويهدف التحقق المشار اليه في الفقرة السابقة الى تمكين ادارة الجماعة الحضرية او القروية من التأكد من أن الاشغال المنجزة موافقة للتقديرات الواردة في برنامج تقسيط الاشغال الذي يتضمنه الملف المقدم للحصول على الاذن في القيام باحداث التجزئة أو المجموعة السكنية.

وينص في الشهادة التي يسلمها رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية على المبالغ النقدية التي يمكن الافراج عنها.

الفصل الخامس: في الأبنية المقامة في التجزئات

المادة 43

يتوقف تشييد أبنية في تجزئة من التجزئات على الحصول على رخصة للبناء حتى لو كانت التجزئة واقعة خارج المناطق التي يفرض فيها الحصول على هذه الرخصة.

المادة 44

يمكن تسليم رخصة البناء قبل انتهاء أشغال التجهيز اذا كان صاحب التجزئة هو الذي سيتولى بنفسه تشييد مبان في تجزئته.

الفصل السادس: في نظام الاجزاء المشتركة

المادة 45

يجب على صاحب التجزئة ان يضع نظاما للاجزاء المشتركة في التجزئات التي تكون فيها تلك الاجزاء كالطرق والمساحات الخضراء والملاعب ملكية خاصة.

ويهدف النظام المشار إليه أعلاه على سبيل المثال الى تحديد :

– الاجزاء المشتركة في التجزئة ؛

– التزامات الشركاء ؛

– شروط تعيين ممثل الشركاء.

ويجب أن يودع نظام الاجزاء المشتركة في مقر الجماعة الحضرية او القروية قبل التسلم الموقت لاشغال تجهيز التجزئة.

الفصل السابع: في الإشهار

المادة 46

يجب فور الحصول على الاذن في القيام باحداث التجزئة ان تجعل في متناول الجمهور بمقر الجماعة الحضرية أو القروية والمحافظة على الاملاك العقارية المعنية :

– المستندات المنصوص عليها في البنود (2) و(3) و(4) من المادة 4 أعلاه ؛

– برنامج تقسيط انجاز الاشغال المنصوص عليه في المادة 38 أعلاه، ان وجد.

ويكون نظام الاجزاء المشتركة المنصوص عليه في المادة 45 أعلاه محل الاشهار المشار اليه في الفقرة الاولى من هذه المادة قبل التسلم الموقت لاشغال تجهيز التجزئة.

ويجب أن تتضمن الوثائق المشار اليها اعلاه الاحالة على مراجع الاذن الصادر باحداث التجزئة.

ويمكن بمسعى من الجماعة الحضرية أو القروية أن تلصق في موقع التجزئة على نفقة صاحب التجزئة.

المادة 47

يجب أن تتضمن الملصقات والاعلانات وغيرها من وسائل الاشهار بيان الاماكن الموضوعة بها الوثائق المنصوص عليها في المادة 46 أعلاه ومراجع الاذن الصادر باحداث التجزئة ، ولا يجوز ان تثبت فيها أي معلومات غير متفقة مع بيانات تلك الوثائق يكون من شأنها التغرير بمن يرغبون في شراء بقع في العقار موضوع التجزئة.

المادة 48

يجب أن يثبت تاريخ ورقم الاذن الصادر باحداث التجزئة بحروف واضحة على لافتة توضع في ورش التجزئة بصورة ظاهرة ويجب أن تبقى فيه الى حين تحرير محضر التسلم الموقت.

الباب الثاني: في اعادة هيكلة التجزئات غير القانونية

المادة 49

يراد في هذا القانون بعبارة "تجزئة غير قانونية " كل تجزئة أنجزت دون الحصول على اذن سابق في ذلك أو لم تنجز أشغال تجهيزها وفق ما تنص عليه المستندات التي سلم على أساسها الاذن المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه.

المادة 50

اذا تعلق الامر باعادة هيكلة تجزئات غير قانونية معدة للسكن يجوز للدولة والجماعات المحلية ان تقوم بنزع ملكية الاراضي اللازمة لمباشرة عمليات التقويم التي تقتضيها متطلبات الصحة والأمن والراحة العامة ، ويكون ذلك وفق الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال الموقت ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) .

المادة 51

فيما يتعلق بالتجزئات غير القانونية المعدة للسكن التي يراد إعادة هيكلتها ، يساهم صاحب التجزئة ومالكو البقع الارضية التابعة لها في مصروفات القيام بالتجهيزات غير المنجزة.

وتوزع المساهمة المشار اليها اعلاه وتقدر وفق الاحكام المنصوص عليها في المواد 52 و53 و54 من هذا القانون.

المادة 52

يتحمل صاحب التجزئة نصف مصروفات الأشغال المشار إليها في المادة السابقة ويتحمل النصف الآخر مشترو البقع الأرضية التابعة للتجزئة.

المادة 53

يقدر مبلغ مساهمة كل واحد من مشتري البقع التابعة للتجزئة في انجاز شبكات الماء والصرف الصحي والكهرباء على أساس المساحة المجتمعة لارضيات البناء الذي يمكن ان يشيد في البقعة التي اشتراها.

المادة 54

يقدر مبلغ مساهمة كل واحد من مشتري البقع التابعة للتجزئة في انجاز الطرق على أساس طول واجهة البقعة التي اشتراها.

المادة 55

تتم المتابعات لتحصيل المساهمات المنصوص عليها في المواد السابقة، إن اقتضى الحال ذلك ، وفق القواعد المقررة لتحصيل مستحقات الدولة والجماعات المحلية.

الباب الثالث: المجموعات السكنية

المادة 56

تعتبر مجموعات سكنية المباني الفردية أو الجماعية المعدة للسكن التي يشيدها بصورة متزامنة أو متتالية على بقعة أرضية واحدة أو عدة بقع أرضية مالك أو مالكو البقعة أو البقع المقامة عليها المباني.

المادة 57

تسري على المجموعات السكنية الاحكام المقررة في الباب الأول من هذا القانون.

الباب الرابع: في تقسيم العقارات

المادة 58

في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمجموعات الحضرية والمناطق ذات صبغة خاصة وكل منطقة تشملها وثيقة من وثائق التعمير موافق عليها كمخطط توجيه التهيئة العمرانية أو تصميم تنمية تجمع قروي، يتوقف على الحصول على اذن سابق للتقسيم :

– كل بيع أو قسمة يكون هدفهما أو يترتب عليهما تقسيم عقار إلى بقعتين أو أكثر غير معدة لاقامة بناء عليها ؛

– بيع عقار لعدة اشخاص على ان يكون شائعا بينهم اذا كان من شأن ذلك أن يحصل أحد المشترين على الاقل على نصيب شائع تكون المساحة المطابقة له دون المساحة التي يجب ألا تقل عنها مساحة البقع الارضية بمقتضى وثيقة من وثائق التعمير أو دون 2.500 متر مربع إذا لم ينص على مساحة من هذا القبيل.

المادة 59

يسلم رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية ، بعد استطلاع رأي الادارة ، الاذن المنصوص عليه في المادة 58 أعلاه على أساس ملف تحدد السلطة التنظيمية الوثائق التي يجب أن يتضمنها.

ويعتبر الاذن ممنوحا اذا لم يبت رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية في طلب الحصول عليه داخل شهرين من ايداعه.

المادة 60

لا يقبل طلب الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 58 أعلاه إذا كانت الارض المعنية تقع في منطقة يباح البناء بها بمقتضى وثيقة من وثائق التعمير.

وفي هذه الحالة لا يجوز الاذن في اجراء العملية الا وفق الشروط المنصوص عليها في الباب الاول من هذا القانون.

المادة 61

لا يجوز للعدول والموثقين والمحافظين على الاملاك العقارية ومأموري مصلحة التسجيل ان يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا أي عقد يتعلق بعملية من عمليات البيع أو القسمة المشار اليها في المادة 58 أعلاه ما لم يكن مصحوبا بالاذن المنصوص عليه في نفس المادة أو بشهادة من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية تثبت ان العملية لا تدخل في نطاق تطبيق هذا القانون.

المادة 62

يجب أن يتضمن عقد البيع أو القسمة بيان الاذن الصادر بالتقسيم أو الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة.

الباب الخامس: الجزاءات

الفصل الأول: العقوبات الجنائية

المادة 63

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم على احداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو مباشرة أعمال تجهيز أو بناء من أجل ذلك من غير الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القانون.

المادة 64

يعاقب بغرامة من 100.000 الى 1.000.000 درهم على بيع أو ايجار أو قسمة بقع من تجزئة أو مساكن من مجموعة سكنية أو عرض ذلك للبيع أو الايجار إذا كانت التجزئة أو المجموعة السكنية لم يؤذن في احداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال.

ويعتبر كل بيع أو ايجار لبقعة من تجزئة أو مسكن من مجموعة سكنية بمثابة مخالفة مستقلة.

المادة 65

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم على المخالفات لأحكام المادة 58 من هذا القانون.

المادة 66

يعاين المخالفات المنصوص عليها أعلاه ضباط الشرطة القضائية وموظفو الدولة الذين يعتمدهم الوزير المكلف بالتعمير للقيام بهذه المامورية أو موظفو الجماعة الحضرية أو القروية الذين يعتمدهم لذلك رئيس مجلس الجماعة المختص.

ويقوم الموظف الذي عاين المخالفة بتحرير محضر بذلك يوجهه في أقصر أجل إلي وكيل الملك وعامل العمالة أو الاقليم ورئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية والى مرتكب المخالفة.

المادة 67

يعد مشاركا لمرتكب المخالفة المنصوص عليها في المادة 63 أعلاه رب العمل والمقاول الذي أنجز الاشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص ومهندس المساحة والمشرف الذين صدرت منهم أوامر نتجت عنها المخالفة.

المادة 68

يجب على المحكمة أن تأمر بهدم الابنية والتجهيزات المنجزة من أجل احداث تجزئة أو مجموعة سكنية من غير الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القانون ، وذلك على نفقة مرتكب المخالفة.

المادة 69

يترتب على تعدد المخالفات ضم الغرامات المعاقب بها عليها.

المادة 70

تضاعف الغرامات المنصوص عليها في المواد 63 و64 و65 أعلاه اذا عاد مرتكب مخالفة إلى اقتراف مخالفة تماثلها من حيث التكييف وكان ذلك داخل الاثني عشر شهرا التالية التاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة السابقة غير قابل لأي طريق من طرق الطعن.

المادة 71

توقف بأمر صادر من عامل العمالة أو الاقليم المعني اما تلقائيا واما بطلب من رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية أشغال التجهيز أو البناء المقصود بها احداث تجزئة أو مجموعة سكنية من غير الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القانون اذا بوشر ذلك في ملك من الاملاك العامة أو في ملك خاص يكون الغرض المخصص له وفق ما تنص عليه الوثائق المعمارية غرضا غير البناء ، ولعامل العمالة أو الاقليم أن يأمر ، وفق الاجراءات الآنفة الذكر ، بإعادة الحالة الى ما كانت عليه سابقا وبهدم الابنية المقامة.

ويتضمن الامر الصادر عن العامل بيان الاجل المضروب لمرتكب المخالفة لتنفيذ الاشغال المامور بتنفيذها ، واذا لم يمتثل لذلك داخل الاجل المحدد له يقوم العامل أو رئيس مجلس الجماعة الحضرية أو القروية بانجازها على نفقة المخالف.

ولا يحول وقف الاشغال واعادة الحالة الى ما كانت عليه سابقا وهدم الابنية دون اجراء المتابعة ولا يترتب على ذلك انقضاؤها اذا كانت جارية.

الفصل الثاني: بطلان العقود المخالفة للقانون

المادة 72

تكون باطلة بطلانا مطلقا عقود البيع والايجار والقسمة المبرمة خلافا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

وتقام دعوى البطلان من كل ذي مصلحة أو من الادارة.

الباب السادس: أحكام متنوعة

المادة 73

الاحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الى أحكام الظهير الشريف بتاريخ 20 من محرم 1373 (30 سبتمبر 1953) المتعلق بالتجزئات العقارية وتقسيم العقارات تنصرف بقوة القانون الى أحكام هذا القانون.

المادة 74

الصلاحيات المسندة في هذا القانون إلى رؤساء مجالس الجماعات الحضرية والقروية تمارسها في جماعه الرباط – حسان الحضرية وجماعة مشور الدار البيضاء السلطات المنصوص عليها في الفصلين 67 و67 المكرر من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) .

المادة 75

تبقى سارية المفعول جميع أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.188 بتاريخ 13 من محرم 1405 (9 أكتوبر 1984) المتعلق بوكالة الدار البيضاء الحضرية .

المادة 76

لا تسري أحكام هذا القانون على التجزئات العقارية والمجموعات السكنية والعمليات المشار اليها في الفصل 4 من الظهير الشريف الصادر في 20 من محرم 1373 (30 سبتمبر 1953) المتعلق بالتجزئات العقارية وتقسيم العقارات التي سبق أن كانت في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية محل ملف مؤسس كما يجب، تم إيداعه في مقر مجلس الجماعة الحضرية أو القروية للحصول على الاذن اللازم.

المادة 77

لا تخضع لاحكام هذا القانون التجزئات العقارية المراد انجازها في التجمعات العمرانية القروية المزودة بتصميم تنمية تطبيقا لاحكام الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) المتعلق بتنمية التجمعات العمرانية القروية .

المادة 78

ينسخ الظهير الشريف بتاريخ 20 من محرم 1373 (30 سبتمبر 1953) المتعلق بالتجزئات العقارية وتقسيم العقارات .

.....
.....

قانون التعمير

القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)

الباب الأول: تعريفات أولية (1)

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية (2...12)

الفصل الثاني: تصميم التنطيق (13...17)

الفصل الثالث: تصميم التهيئة (18...31)

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة – قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية (32...39)

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء (40...49)

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه (50...54)

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة (55...58)

الفصل الرابع: ضوابط البناء (59...62)

الفصل الخامس: أحكام متنوعة (63)

الباب الرابع: العقوبات (64...80)

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة (81...88)

الفصل الثاني: تدابير انتقالية (89...93)

الباب الأول: تعريفات أولية (1)

المادة 1

لتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه يراد بـ:

الجماعات الحضرية: البلديات والمراكز المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المسماة "المراكز المستقلة"؛

المراكز المحددة: أجزاء من جماعات قروية تعين حدودها السلطة التنظيمية؛

المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة: الأراضي القروية المجاورة لتلك الجماعات والمراكز، وتمتد المناطق المحيطة بالمدن إلى مسافة خمسة عشر كيلومترا تحسب

من الدائرة البلدية، وتعين المناطق المحيطة بالمراكز المحددة في النص التنظيمي المتعلق بتحديد دائرة كل مركز من هذه المراكز.

وإذا حدث تداخل بين منطقتين من المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين في النص التنظيمي الصادر بإحداثها أو عند عدم وجوده بنص تنظيمي خاص ؛

المجموعات العمرانية : المجموعات المتكونة من كل أو بعض جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية أو مراكز محددة والمناطق المحيطة بها وكذلك، إن اقتضى الحال، من أراض قروية تجاورها وتربطها بها علاقات اقتصادية وثيقة وتستلزم تنميتها بصورة رشيدة القيام بتهيئتها تهيئة جماعية أو تزويدها بتجهيزات مشتركة أو إنجاز هاتين العمليتين معا فيها.

وتعين السلطة التنظيمية حدود المجموعات العمرانية.

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية (2...12)

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه

المادة 2

يطبق مخطط توجيه التهيئة العمرانية على رقعة أرضية تستوجب تنميتها أن تكون محل دراسة إجمالية بسبب الترابط القائم بين مكوناتها في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

ويمكن أن تشتمل الرقعة الأرضية المشار إليها أعلاه على جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية ومركز محدد أو عدة مراكز محددة وكذلك، إن اقتضى الحال، على بعض أو جميع جماعة قروية أو جماعات قروية مجاورة.

المادة 3

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على تخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية للرقعة المتعلق بها، وذلك لمدة لا يمكن أن تجاوز 25 سنة.

ويهدف إلى تنسيق أعمال التهيئة التي يقوم بها جميع المتدخلين بما فيهم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والهيئات التي تحصل على مساعدات أو مساهمات مالية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات المذكورة.

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة 4

يهدف مخطط توجيه التهيئة العمرانية، بوجه خاص، إلى:

1. تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية؛

2. تحديد المناطق العمرانية الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها، مع الحفاظ، بوجه خاص، على الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها ؛

3. تحديد الأغراض العامة المخصصة لها الأراضي وتعيين مواقع:

المناطق الزراعية والغابوية ؛

المناطق السكنية وكثافتها؛

المناطق الصناعية؛

المناطق التجارية؛

المناطق السياحية؛

المناطق المثقلة بارتفاقات كارتفاقات عدم البناء وعدم التعلية والارتفاقات الخاصة بحماية الموارد المائية ؛

الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب القيام بحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

المساحات الخضراء الرئيسية التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

التجهيزات الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية ومنشآت الموانئ الجوية والموانئ والسكك الحديدية والمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية ؛

المناطق التي تكون تهيئتها محل نظام قانوني خاص.

4. تحديد القطاعات التي يجب القيام بإعادة هيكلتها أو تجديدها أو بهما معا؛

5. تحديد مبادئ الصرف الصحي والأماكن الرئيسية التي تصب فيها المياه المستعملة والأماكن التي توضع فيها النفايات المنزلية ؛

6. تحديد مبادئ تنظيم النقل؛

7. حصر برمجة مختلف مراحل تطبيق المخطط وبيان الأعمال التي يجب أن يحظى إنجازها بالأولوية، خصوصا تلك التي يكون لها طابع فني أو قانوني أو تنظيمي.

المادة 5

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على:

وثائق تتكون من رسوم بيانية وتشتمل بوجه خاص على خرائط تتضمن بيان استعمال الأراضي وتحدد المناطق الزراعية والغابوية، كما تتضمن، إن اقتضى الحال، تصميما لصيانة التراث التاريخي وإبراز قيمته ؛

تقرير يبرر ويشرح اختيار التهيئة المبين في خرائط استعمال الأراضي ويحدد التدابير التي يجب القيام بها لبلوغ الأهداف المحددة فيه ويشير إلى مراحل تنفيذ الإجراءات المقررة خصوصا المراحل التي يجب أن تزود خلالها المناطق المعنية بتصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية.

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة 6

يتم وضع مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي .

المادة 7

يحال مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية ، قبل أن توافق عليه الإدارة، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي .

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل ثلاثة أشهر يبتدئ من تاريخ إحالة المخطط إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة المجالس الجماعية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع المخطط المحال إليها.

المادة 8

تتم مراجعة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وفق الإجراءات والشروط المقررة لوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة 9

يجب على الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وعلى أشخاص القانون الخاص المعنوية التي يكون رأسمالها بأجمعه مملوكا للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة أن تتقيد بأحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

المادة 10

كل مشروع تجزئة أو مجموعة سكنية أو مشروع بناء لا يمكن الإذن في إنجازه، في حالة عدم وجود تصميم تهيئة أو تصميم تنطيق، إلا إذا كان لا يتنافى والأحكام المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية المتعلق بالمناطق العمرانية الجديدة والأغراض العامة المخصصة لها الأراضي الواقعة فيها.

المادة 11

تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) المتعلق بتنمية التجمعات القروية يجب أن تتقيد بأحكام مخططات توجيه التهيئة العمرانية المنصوص عليها في 1 و2 و3 و4 من المادة 4 أعلاه.

الفرع الخامس: أحكام متنوعة

المادة 12

تصاميم التهيئة وتصاميم التنطيق وتصاميم التنمية المتعلقة بمناطق تكون فيما بعد محل مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية تظل سارية المفعول إذا كانت قد تمت الموافقة عليها قبل تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على المخطط الآنف الذكر، بشرط أن تكون أحكامها تتلاءم مع الخيارات الواردة فيه.

وفي حالة مخالفة أحكام تصاميم التهيئة أو تصاميم التنطيق المشار إليها في الفقرة السابقة للتوجيهات الأساسية المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية، يجب أن يتخذ – داخل شهر على الأكثر من تاريخ الموافقة على هذا المخطط – مقرر رئيس المجلس الجماعي بعد مداولات المجلس يقضي بدراستها وفق أحكام المادة 21 من هذا القانون وتحدد فيه المناطق التي يجب أن توضع لها تصاميم تهيئة جديدة.

الفصل الثاني: تصميم التنطيق (13...17)

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق

المادة 13

يهدف تصميم التنطيق إلى تمكين الإدارة والجماعات المحلية من اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لإعداد تصميم التهيئة والحفاظ على توجيهات مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

ولبلوغ هذه الغاية يشتمل تصميم التنطيق على :

تحديد تخصيص مختلف المناطق للأغراض التي يجب أن تستعمل لها بصورة أساسية : منطقة سكنية، منطقة صناعية، منطقة تجارية، منطقة سياحية، منطقة زراعية، منطقة غابوية على سبيل المثال ؛

تحديد المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

تعيين المواقع المخصصة لإقامة التجهيزات الأساسية والاجتماعية كالطرق الرئيسية والمستوصفات والمدارس والمساحات الخضراء ؛

تحديد المناطق التي يجوز لرئيس المجلس الجماعي أن يؤجل البت في الطلبات التي ترمي إلى الحصول على إذن للقيام داخلها بتجزئة أو إحداث مجموعة سكنية أو استصدار ترخيص للبناء فيها.

المادة 14

يشتمل تصميم التنطيق على :

وثيقة تتكون من رسوم بيانية ؛

نظام يحدد قواعد استعمال الأراضي.

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه

المادة 15

يتم وضع مشروع تصميم التنطيق بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية، وتتم الموافقة عليه وفق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي.

المادة 16

يحال مشروع تصميم التنطيق، قبل أن توافق عليه الإدارة ، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي.

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل شهرين يبتدئ من تاريخ إحالة التصميم إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها.

المادة 17

يسري مفعول تصاميم التنطيق خلال مدة أقصاها سنتان من تاريخ نشر النص الموافق بموجبه عليها.

الفصل الثالث: تصميم التهيئة (18...31)

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة

المادة 18

يوضع تصميم التهيئة لـ :

أ. جميع أو بعض كل من الجماعات والمراكز والمناطق والمجموعات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى أعلاه، بيد أنه لا يجوز أن يوضع تصميم تهيئة لجزء من مجموعة عمرانية فقط إلا إذا كانت هذه المجموعة مشمولة بمخطط لتوجيه التهيئة العمرانية ؛

ب. جميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية تكتسي صبغة خاصة سياحية أو صناعية أو منجمية ويستوجب نموها العمراني المرتقب تهيئة تخضع لرقابة إدارية، وتتولى الإدارة تحديد هذه المناطق باقتراح من مجالس الجماعات المختصة أو بطلب من عامل العمالة المعنية أو الإقليم المعني في حالة عدم صدور اقتراح من هذه المجالس.

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة

المادة 19

يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

1. تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضروات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال ؛

2. المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

3. حدود الطرق (المسالك والساحات ومواقف السيارات) الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

4. حدود المساحات الخضراء العامة (الأماكن المشجرة والحدائق والبساتين) وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة كالمساحات المخصصة للتظاهرات الثقافية والفلكلورية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

5. حدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب إحداثها وفق أحكام المادة 61 من القانون رقم 6.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989) وحدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها ؛

6. المواقع المخصصة للتجهيزات العامة كتجهيزات السكك الحديدية وتوابعها والتجهيزات الصحية والثقافية والتعليمية والمباني الإدارية والمساجد والمقابر ؛

7. المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يتولى إنجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية؛

8. الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمواقع والمناطق الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة الواجب حمايتها أو إبراز قيمتها لأغراض جمالية أو تاريخية أو ثقافية وكذلك القواعد المطبقة عليها إن اقتضى الأمر ذلك؛

9. ضوابط استعمال الأراضي والضوابط المطبقة على البناء، خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل جزء من أجزائه وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات وتوجيهها ومواقف السيارات المسقفة أو المكشوفة والمسافات الفاصلة بين المباني ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والارتفاقات المعمارية ؛

10. الارتفاقات المحدثة لمصلحة النظافة والمرور أو لأغراض جمالية أو أمنية أو للحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتفاقات التي تفرضها قوانين خاصة إن وجدت ؛

11. المناطق المفتوحة لإنجاز أعمال عمرانية بها بحسب توقيت معين ؛

12. دوائر القطاعات الواجب إعادة هيكلتها أو تجديدها؛

13. المناطق التي تخضع تهيئتها لنظام قانوني خاص.

وينص تصميم التهيئة إن اقتضى الحال ذلك على التغييرات التي يجوز إدخالها على الأحكام الواردة فيه تطبيقا لمقتضيات البنود 1 و9 و11 من هذه المادة بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية ويحدد شروط القيام بتلك التغييرات.

المادة 20

يشتمل تصميم التهيئة على:

وثيقة أو وثائق متكونة من رسوم بيانية؛

نظام يحدد ضوابط استعمال الأراضي والارتفاقات والالتزامات المفروضة لتحقيق تهيئة منتظمة ومتناسقة وقواعد البناء المتعلقة بالمنطقة المعنية.

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة 21

قبل وضع تصميم التهيئة، يجوز اتخاذ قرار يقضي بالقيام بدراسته ويعين حدود الرقعة الأرضية التي يشملها تصميم التهيئة المزمع دراسته.

يصدر رئيس مجلس الجماعة بطلب من الإدارة أو بمبادرة منه قرار القيام بدراسة تصميم التهيئة بعد أن يتداول المجلس في ذلك.

ويستمر مفعول القرار المشار إليه أعلاه مدة ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز تجديده مرة واحدة لمدة مساوية للمدة الأولى.

المادة 22

فور نشر القرار المشار إليه في المادة السابقة، يؤجل رئيس مجلس الجماعة البت في جميع الطلبات الرامية إلى إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء في الرقعة الأرضية المعنية، بيد أنه يمكنه أن يأذن في إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء بعد موافقة الإدارة إذا كان المشروع المتعلق بذلك يتلاءم مع الأحكام الواردة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع ما يصلح له فعلا القطاع المعني في حالة عدم وجود المخطط الآنف الذكر.

المادة 23

يتم وضع مشروع تصميم التهيئة بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي .

المادة 24

يحال مشروع تصميم التهيئة قبل موافقة الإدارة عليه إلى مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية لدراسته، وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الأمر ذلك.

وللمجالس المشار إليها في الفقرة أعلاه أن تبدي داخل أجل شهرين من تاريخ إحالة مشروع التصميم إليها ما يعن لها في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها .

المادة 25

يكون مشروع تصميم التهيئة محل بحث علني يستمر شهرا ويجري خلال المدة التي يكون فيها مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية بصدد دراسته.

ويهدف البحث المشار إليه أعلاه إلى اطلاع العموم على المشروع وتمكينه من إبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليه.

وعلى رئيس مجلس الجماعة أن يوفر وسائل النشر والإشهار قبل تاريخ بدء البحث .

ويتولى مجلس الجماعة عند دراسته لمشروع تصميم التهيئة، دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال إجراء البحث قبل عرضها على الإدارة.

المادة 26

يتم تغيير تصميم التهيئة وفق الإجراءات والشروط المقررة فيما يتعلق بوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة

المادة 27

ابتداء من تاريخ اختتام البحث العلني المشار إليه في المادة 25 أعلاه وإلى حين صدور النص القاضي بالمصادقة على مشروع تصميم التهيئة، لا يجوز الإذن في أي عمل من أعمال البناء والغرس وإحداث تجزئات أو مجموعات سكنية إذا كان يخالف أحكام هذا المشروع.

وينتهي العمل ابتداء من نفس التاريخ بأحكام تصميم التهيئة أو التنطيق الذي يكون اذاك ساري المفعول.

بيد أنه إذا لم يتم نشر النص المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال أجل إثني عشر شهرا يبتدئ من تاريخ اختتام البحث العلني المتعلق به فإن أحكام المشروع تصير غير لازمة التطبيق.

المادة 28

يعتبر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تستوجب القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 و12 من المادة 19 أعلاه.

وتنتهي الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة عند انقضاء أجل 10 سنوات يبتدئ من تاريخ نشر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة في الجريدة الرسمية، ولا يجوز القيام بإعلان المنفعة العامة للغرض نفسه، فيما يتعلق بالمناطق المخصصة للتجهيزات الآنفة الذكر، قبل انصرام أجل 10 سنوات.

وعندما يستعيد ملاك الأراضي التصرف في أراضيهم فور انتهاء الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة يجب أن يكون استعمال تلك الأراضي مطابقا للغرض المخصصة له المنطقة التي تقع فيها.

واستثناء من الأحكام المقررة أعلاه، فإن الأراضي المخصصة للأغراض المشار إليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه يجوز بإذن من الجماعة الواقعة فيها أن تستعمل بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في تصميم التهيئة، ولا تسلم الجماعة الإذن إلا إذا كان الاستعمال المؤقت المزمع القيام به لا يعوق إنجاز التجهيزات المقررة في التصميم، وعلى المالك في جميع الحالات أن يقوم حين مباشرة إنجاز هذه التجهيزات بإعادة الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة 29

يمكن أن يكون تصميم التهيئة بمثابة قرار تعين فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

ولهذه الغاية، يجب أن ينص فيه على العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

وتطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) على تصميم التهيئة المعتبر بمثابة قرار تعين فيه العقارات المراد نزع ملكيتها، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات التي يخضع لها والآثار المترتبة عليه، بيد أن مدة البحث المنصوص عليها في الفصل 10 من القانون الآنف الذكر تقتصر على شهر وفق ما هو منصوص عليه في المادة 25 أعلاه.

المادة 30

تحدد التعويضات المستحقة لأصحاب الأراضي اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

فيما يخص الطرق: باعتبار العناصر المحددة في المادتين 37 و38 من هذا القانون؛

فيما يتعلق بغير الطرق من التجهيزات: وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 الآنف الذكر المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت.

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة

المادة 31

تتخذ مجالس الجماعات، وكذلك مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، بتنسيق مع الإدارة، جميع التدابير اللازمة لتنفيذ واحترام أحكام تصميم التهيئة.

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة – قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية (32...39)

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة

المادة 32

يجوز لرؤساء مجالس الجماعات بعد مداولة المجلس أن يصدروا قرارات تهدف إلى إحداث طرق جماعية وساحات ومواقف سيارات عامة بالجماعات أو إلى تغيير تخطيطها أو عرضها أو حذفها كلا أو بعضا، وتكون هذه القرارات مصحوبة بخريطة تبين فيها حدود الطرق والساحات ومواقف السيارات المزمع إحداثها أو إدخال تغيير عليها أو حذفها.

ويمكن أن تعتبر القرارات المشار إليها أعلاه بمثابة قرارات تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها.

ولهذه الغاية تعين في القرارات الآنفة الذكر العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

المادة 33

تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، بعد موافقة الإدارة على مشاريعها والتحقق من ملاءمتها لمخطط توجيه التهيئة العمرانية أو تصميم التهيئة أو لهما معا إن وجدا .

ويجب أن تحمل القرارات المشار إليها أعلاه التأشيرات المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل، قبل افتتاح البحث العلني في شأنها. وتكون مدة هذا البحث شهرا فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وشهرين فيما يخص قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية .

ولا يجوز، طوال مدة البحث وإلى نشر القرار في الجريدة الرسمية، تسليم أي رخصة لإقامة بناء على الأراضي التي يشملها قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، على ألا يتجاوز هذا الحظر ستة أشهر .

المادة 34

تعتبر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تقضي بإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها، ويستمر مفعولها طوال عشر سنوات، وتقتصر هذه المدة على سنتين فقط فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

وابتداء من تاريخ نشر قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

لا يجوز القيام في الأراضي التي يشملها الطريق بمقتضى الخريطة المنصوص عليها في المادة 32 أعلاه بأي بناء جديد أو تعلية أو توطئة للأرض يكون من شأنها تغيير حالتها، ولا يجوز أن تباشر في المباني القائمة في الأراضي الآنفة الذكر إلا الإصلاحات التي تقتضيها صيانتها بشرط أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة وفق الإجراءات والشروط المقررة في الباب الثالث من هذا القانون.

بيد أن الأراضي التي تشملها قرارات لتخطيط حدود الطرق العامة لم تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، يجوز أن تخصص بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في القرار بعد أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة، ولا يجوز تسليم هذا الإذن إلا إذا كان الغرض الذي تخصص له الأرض مؤقتا لا يعوق إنجاز التجهيز المنصوص عليه في الخريطة المضافة إلى القرار.

ويجب في جميع الحالات على مالك الأرض، عند مباشرة إنجاز التجهيز الآنف الذكر، أن يعيد الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة 35

تسري الأحكام المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت على قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون.

المادة 36

يتم تغيير قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية وفق الإجراءات المقررة لوضعها.

وتكون مدة سريان مفعول كل قرار صادر بتغيير قرار يتعلق بتخطيط حدود طريق عامة أو قرار يخص تخطيط حدود طريق عامة مع تعيين الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية مساوية لمدة سريان مفعول القرار محل التغيير.

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها

المادة 37

تقوم الجماعة بتملك العقارات الواقعة في مساحة الطرق العامة الجماعية، وذلك إما برضى ملاكها وإما بنزع ملكيتها منهم، مع مراعاة الأحكام الخاصة التالية :

يكون مالك كل بقعة أرضية تصير أو تبقى مجاورة للطريق العامة الجماعية المقرر إحداثها ملزما بالمساهمة مجانا في إنجازها إلى غاية مبلغ يساوي قيمة جزء من أرضه يعادل مستطيلا يكون عرضه عشرة أمتار وطوله مساويا لطول واجهة الأرض الواقعة على الطريق المراد إحداثها على أن لا تتعدى هذه المساهمة قيمة ربع البقعة الأرضية ؛

إذا بقى من بقعة أرضية، بعد أن يكون قد أخذ منها ما يلزم لإنجاز طريق عامة جماعية، جزء غير قابل للبناء بموجب الضوابط الجاري بها العمل يجب على الجماعة أن تتملكه إذا طلب منها المالك ذلك؛

بعد أخذ ما يلزم لإنجاز الطريق وتملك الأجزاء غير القابلة للبناء إن اقتضى الحال ذلك، يكون مالك البقعة الأرضية دائنا للجماعة بالفرق بين مبلغ المساهمة المفروضة عليه وفق ما هو منصوص عليه أعلاه وقيمة المساحات المأخوذة من بقعته الأرضية إذا كانت هذه القيمة تفوق مبلغ المساهمة أو مدنيا للجماعة بالفرق بينهما إذا كان مبلغ المساهمة يتعدى قيمة المساحات المأخوذة منه.

المادة 38

يحدد التعويض المستحق لملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة بموجب المادة 37 أعلاه، وفق أحكام القانون المشار إليه آنفا رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت، مع مراعاة الحدود التي كانت لكل عقار عند افتتاح البحث السابق لقرار إعلان المنفعة العامة.

ولا يمكن بأي حال أن تعتبر في تحديد التعويض المصروفات المترتبة على الأشغال المأذون في إنجازها عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 34 أعلاه.

ويتم تحصيل المبالغ المستحقة على ملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة وفق القواعد المعمول بها لتحصيل الضرائب المباشرة، ويقوم الآمر بالصرف المختص بإصدار الأمر بتحصيل ذلك.

المادة 39

الطرق الخاصة

لا يتمتع مالكو العقارات المجاورة للطرق غير المفتوحة للمرور العام، خصوصا المسالك المخصصة للمشاة أو لراكبي الدراجات، بحق النفوذ إليها وحق الوقوف بجانبها المعترف بهما لمالكي العقارات المجاورة للطرق العامة.

وتحدد الأحكام المطبقة على الطرق المشار إليها أعلاه، خصوصا شروط السماح لمالكي العقارات المجاورة لها بممارسة بعض الحقوق فيها، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتح الطريق (تصميم التهيئة أو قرار تخطيط حدود الطريق أو قرار تخطيط حدود الطريق المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تقتضيه العملية) وإما في قرار يصدره رئيس مجلس الجماعة.

ويجب أداء تعويض عن جميع المساحة المنزوعة ملكيتها التي تتكون منها الطرق الخاصة التي لا يتمتع فيها ملاك الأراضي المجاورة لها بالحقوق المشار إليها أعلاه أو يتمتعون فيها ببعض هذه الحقوق فقط.

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء (40...49)

المادة 40

يمنع القيام بالبناء دون الحصول على رخصة لمباشرة ذلك :

داخل الدوائر المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه وفي المناطق المشار إليها في ب) من المادة 18 من هذا القانون التي تكتسي صبغة خاصة تستوجب خضوع تهيئتها لرقابة إدارية؛

خارج الدوائر المنصوص عليها في البند السابق والتجمعات القروية الموضوع لها تصميم تنمية : على طول السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق يبلغ كيلومترا ابتداء من محور السكك الحديدية والطرق الآنفة الذكر، وعلى طول حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمسة كيلومترات ؛

داخل التجزئات المأذون في إحداثها عملا بالتشريع المتعلق بتجزئة الأراضي وتقسيمها وإقامة المجموعات السكنية.

ويجب الحصول على رخصة البناء كذلك في حالة إدخال تغييرات على المباني القائمة إذا كانت التغييرات المزمع إدخالها عليها تتعلق بالعناصر المنصوص عليها في الضوابط المعمول بها.

المادة 41

يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة.

وفي المنطقة المحيطة بجماعة حضرية يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة القروية المزمع إقامة البناء على أرضها بتنسيق مع رئيس مجلس الجماعة الحضرية.

المادة 42

يجوز فرض الحصول على رخصة البناء خارج الدوائر المنصوص عليها في المادة 40 أعلاه، وذلك إما في جميع أو بعض أراضي المملكة أو فيما يتعلق ببعض أصناف المباني التي تحدد بمرسوم ، ويحدد هذا المرسوم كذلك الضوابط والارتفاقات التي يجب أن تخضع لها المباني خصوصا فيما يتعلق بموقع إقامتها، وذلك لتوفير ما تستوجبه المتطلبات الصحية ومتطلبات المواءمة وتيسير المرور والمتطلبات الأمنية والجمالية.

المادة 43

تسلم رخصة البناء بعد التحقق من أن المبنى المزمع إقامته تتوفر فيه الشروط التي تفرضها الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الأحكام الواردة في تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة.

وتسلم رخصة البناء دون إخلال بوجوب إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة وبعد أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل .

المادة 44

علاوة على ما ذكر أعلاه، عندما يتعلق الأمر في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة ببناء:

عمارة مهما كان نوعها أو الغرض المخصصة له، تتكون من أربعة مستويات على الأقل أو من ثلاثة مستويات تشتمل على ستة مساكن؛

عمارة لأغراض تجارية أو صناعية تكون مساحة الأرض المبينة عليها تساوي أو تفوق 500 متر مربع.

فإن رخصة البناء لا تسلم إلا إذا كان مشروع المبنى ينص على إقامة الخطوط اللازمة لربطه بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة.

وتنجز هذه الخطوط تحت مسؤولية ومراقبة المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وفق الشروط التي تحدد بمقرر تنظيمي ، ويجب أن تتوفر فيها المتطلبات الأمنية اللازمة وأن تكون بحيث تجعل المستعمل لها والدولة في مأمن من كل خطر يترتب على استخدامها بصورة غير قانونية.

المادة 45

إذا كان الغرض المخصصة له الأراضي غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق يجوز لرئيس مجلس الجماعة بعد استطلاع رأي الإدارة المكلفة بالتعمير أن يقوم داخل دوائر الجماعة الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات الصبغة الخاصة :

إما بتأجيل البت في طلبات رخص البناء، ويكون التأجيل مسببا ويجب ألا تتعدى مدته سنتين؛

وإما بتسليم رخصة البناء إذا كان المبنى المزمع إقامته يتلاءم مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية المقررة عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع المعني عند عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية.

المادة 46

إذا كان الغرض المخصص له الأراضي الواقعة خارج الدوائر المشار إليها في المادة 45 أعلاه غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق فإن رئيس مجلس الجماعة يسلم

رخصة البناء إذا توفرت في المشروع الشروط المتعلقة بالمساحة الدنيا للبقعة الأرضية المزمع إقامة المبنى عليها وبالمساحة المسموح ببنائها وبعلو المبنى والتي تحدد بنص تنظيمي .

يجب أن يقام المبنى على بعد 10 أمتار من حد الطريق العام المجاور له و5 أمتار من الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من العقارات.

ولا تسري الأحكام المقررة أعلاه على تشييد المباني العامة.

المادة 47

لا تسلم رخصة البناء إذا كانت الأرض المزمع إقامة المبنى عليها غير موصولة بشبكة الصرف الصحي أو شبكة توزيع الماء الصالح للشرب.

بيد أنه يمكن تسليم الرخصة وإن لم يتوفر هذا الشرط إذا كانت طريقة الصرف الصحي والتزويد بالماء تتوفر فيها الضمانات التي تستلزمها متطلبات النظافة والصحة وذلك بعد استطلاع رأي المصالح المختصة في هذا الميدان.

المادة 48

في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها.

المادة 49

تسقط رخصة البناء سواء أكانت صريحة أم ضمنية إذا انقضت سنة من تاريخ تسليمها أو من تاريخ انتهاء أجل الشهرين المشار إليه في المادة 48 أعلاه دون أن يشرع في الأشغال المتعلقة بأسس المبنى المنصوص عليها في التصميم المرخص في شأنه.

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه (50...54)

المادة 50

في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمناطق التي تكتسي صبغة خاصة كما هي محددة في (ب) من المادة 18 أعلاه تكون الاستعانة:

بمهندس معماري حر ؛

بمهندسين مختصين؛

واجبة فيما يتعلق بـ:

كل بناء جديد؛

كل تغيير مدخل على بناء قائم يستوجب الحصول على رخصة بناء؛

جميع الأشغال المتعلقة بترميم الآثار.

وتعتبر الاستعانة بمهندس معماري حر مقيد في جدول هيئة المهندسين المعماريين شرطا للحصول على رخصة البناء.

المادة 51

خارج الدوائر المشار إليها في المادة 50 أعلاه تكون الاستعانة بـ:

مهندس معماري حر؛

مهندسين مختصين؛

واجبة فيها يتعلق بتشييد المباني العامة أو التي يستعملها العموم.

المادة 52

يمكن أن يقوم كل من المهندس المعماري والمهندسين المختصين في الحالة التي تكون الاستعانة بهم واجبة وفق المادتين 50 و51 أعلاه، بالمهمة التي يسندها إليهم رب العمل وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة 53 بعده.

المادة 53

فيما يتعلق بكل عملية بناء أو إدخال تغيير على بناء قائم يكلف وجوبا كل من:

أ) المهندس المعماري:

تصميم المبنى أو تغييره من الوجهة المعمارية؛

وضع جميع الوثائق المرسومة والمكتوبة المعمارية المتعلقة بتصميم البناء أو تغييره ولاسيما التي يجب تقديمها إلى الجماعة للحصول على رخصة البناء وفق الأنظمة الجاري بها العمل؛

السهر على مطابقة الدراسات التقنية المنجزة من طرف المهندسين المختصين في البناء مع التصميم الهندسي؛

متابعة تنفيذ أشغال المبنى ومراقبة مطابقتها مع التصاميم الهندسية وبيانات رخصة البناء وذلك إلى تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

ب) المهندسين المختصين:

دراسة ووضع الوثائق التقنية اللازمة المتعلقة بتصميم المبنى؛

تتبع إنجاز الأشغال المتعلقة بالدراسات التقنية التي وضعوها.

المادة 54

استثناء من أحكام المادة 53 أعلاه، يقتصر وجوب الاستعانة بمهندس معماري على تصميم أو تغيير المبنى من الوجهة المعمارية إذا تعلق الأمر بمبان تكون مساحة أرضياتها مجتمعة تساوي مائة وخمسين مترا مربعا أو تقل عن ذلك.

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة (55...58)

المادة 55

لا يجوز لمالك المبنى أن يستعمله بعد انتهاء الأشغال فيه إلا إذا حصل على رخصة السكن إذا تعلق الأمر بعقار مخصص للسكن أو على شهادة المطابقة إن تعلق الأمر بعقار مخصص لغرض آخر غير السكن.

ويسلم رئيس مجلس الجماعة، وفق الإجراءات والشروط التي تحددها السلطة التنظيمية، رخصة السكن وشهادة المطابقة بطلب من المالك الذي يجب عليه أن يصرح بانتهاء عملية البناء، وتحرر الرخصة والشهادة المذكورتان بعد إجراء معاينة للتحقق من أن الأشغال أنجزت وفق ما يجب.

بيد أنه إذا تولى مهندس معماري إدارة الأشغال يمكن الاكتفاء بشهادته عن المعاينة.

وفي حالة عدم تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة خلال شهر يبتدئ من تاريخ التصريح بانتهاء عملية البناء، يجوز لمالك المبنى أن يطلب من السلطة المحلية المختصة ممارسة حقها في الحلول محل رئيس مجلس الجماعة للقيام بذلك عملا بأحكام الفصل 49 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي.

المادة 56

لا يجوز تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة فيما يتعلق بالمباني المشار إليها في المادة 44 أعلاه إلا بعد أن تتحقق المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية من وجود الخطوط التي تنص المادة الآنفة الذكر على وجوب إقامتها.

ويجب أن يباشر التحقق من ذلك خلال الشهر الذي يلي التصريح بانتهاء عملية البناء المنصوص عليه في المادة 55 أعلاه، وإن لم يجر التحقق عند انصرام هذا الأجل اعتبر ذلك بمثابة إقرار بأن المبنى يتوفر على الخطوط الواجب إقامتها فيه بمقتضى القانون.

المادة 57

عندما يتولى صاحب تجزئة عقارية بنفسه إنجاز مبان في تجزئته وفق الأحكام التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات فإن رخصة السكن وشهادة المطابقة لا يجوز تسليمهما إلا بعد القبول المؤقت للتجزئة العقارية.

المادة 58

لا يجوز تغيير الغرض المخصص له كل مبنى والذي سلمت من أجله رخصة البناء ورخصة السكن أو شهادة المطابقة.

بيد أنه يمكن لرئيس مجلس الجماعة الإذن في ذلك بعد موافقة الإدارة المكلفة بالتعمير وبعد التأكد من أن الغرض الجديد يتلاءم مع وظيفة القطاع المعني وتصميم المبنى وأنه لا يشكل أي إزعاج بالنسبة لسكان أو مستعملي البنايات المجاورة له.

الفصل الرابع: ضوابط البناء (59...62)

المادة 59

تحدد ضوابط البناء العامة:

شكل وشروط تسليم الرخص وغيرها من الوثائق المطلوبة بمقتضى هذا القانون والنصوص التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها ؛

ضوابط السلامة الواجب مراعاتها في المباني والشروط الواجب توافرها فيها لما تستلزمه متطلبات الصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ومقتضيات الراحة العامة خصوصا :

قواعد استقرار المباني ومتانتها؛

مساحة المحلات وحجمها وأبعادها؛

شروط تهوية المحلات، خصوصا فيما يتعلق بمختلف الأحجام والأجهزة التي تهم الصحة والنظافة؛

الحقوق التي يتمتع بها في الطرق العامة أصحاب العقارات المجاورة لها؛

مواد وطرق البناء المحظور استخدامها بصورة دائمة؛

التدابير المعدة للوقاية من الحريق ؛

طرق الصرف الصحي والتزود بالماء الصالح للشرب ؛

الالتزامات المتعلقة بصيانة الأملاك العقارية والمباني.

المادة 60

يصدر مرسوم تنظيمي بتحديد ضوابط البناء العامة .

وتكون هذه الضوابط، في حدود الشروط المقررة فيها أو في النصوص الصادرة بالموافقة عليها، نافذة في جميع المملكة، ما لم ينص على خلاف ذلك إما في الضوابط نفسها أو في النص الصادر بموافقة عليها.

المادة 61

لرئيس مجلس الجماعة أن يحدد بقرارات يطلق عليها اسم "ضوابط البناء الجماعية" القواعد المنصوص عليها في المادة 59 أعلاه إذا لم تنص عليها ضوابط البناء العامة أو تصاميم التهيئة.

وتصدر الضوابط المشار إليها أعلاه بعد أن تكون محل مداولة في مجلس الجماعة يوافق عليها طبق الأحكام الواردة في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، ولا يجوز أن تشتمل على أحكام مخالفة للأحكام الواردة في ضوابط البناء العامة أو في ضوابط التهيئة.

المادة 62

تحل أحكام ضوابط البناء العامة بقوة القانون محل الأحكام المخالفة أو المباينة لها الواردة في ضوابط البناء الجماعية.

الفصل الخامس: أحكام متنوعة (63)

المادة 63

لا تسري أحكام الباب الثالث من هذا القانون على المنشآت الفنية (الجسور والأنفاق....) ولا على التجهيزات الأساسية كالخزانات والسدود.....

الباب الرابع: العقوبات (64...80)

المادة 64

يقوم بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون وضوابط البناء والتعمير العامة أو الجماعية:

ضباط الشرطة القضائية ؛

موظفو الجماعات المكلفون بمراقبة المباني أو المفوض لهم بذلك من طرف رؤساء الجماعات المحلية وفقا لضوابط ظهير 30 سبتمبر 1976 المنظم للميثاق الجماعي؛

الموظفون التابعون لإدارة التعمير والمكلفون بهذه المهمة؛

موظفو الدولة الذين يعتمدهم الوزير المكلف بالتعمير للقيام بهذه المأمورية، أو كل خبير أو مهندس معماري، كلف بهذه المهمة بصفة استثنائية من طرف رئيس مجلس الجماعة المعنية أو إدارة التعمير.

المادة 65

يقوم المأمور الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه بتحرير محضر بذلك يوجهه في أقصر أجل إلى رئيس مجلس الجماعة والعامل المعني والمخالف.

وإذا كانت أشغال البناء ما زالت في طور الإنجاز يبلغ رئيس مجلس الجماعة فور تسلمه للمحضر أمرا إلى المخالف بوقف الأعمال في الحال.

المادة 66

إذا كانت الأفعال المعاينة تتمثل في ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة 2 من المادة 34 أو في القيام ببناء بغير رخصة صريحة أو ضمنية خلافا للمادتين 40 و42 أو في استعمال المبنى من غير الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة خلافا للمادة 55 أو في تحويل الغرض المخصص له المبنى خلافا للمادة 58 أو في خرق ضوابط البناء العامة أو الجماعية المنصوص عليها في المادتين 59 و61 أو في خرق ضوابط التعمير، يقوم رئيس مجلس الجماعة بإيداع شكوى لدى وكيل الملك المختص ليتولى متابعة المخالف، ويحاط الوالي أو العامل المعني علما بذلك.

وإذا كان رئيس مجلس الجماعة ينوي تطبيق المادة 67 من هذا القانون فإنه يضيف إلى شكواه عند إيداعها في النيابة العامة نسخة من الأعذار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الآنفة الذكر.

المادة 67

إذا كانت الأفعال المتكونة منها مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة 66 أعلاه يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي جرى انتهاكها فإن رئيس مجلس الجماعة يأمر المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن 15 يوما ولا أن يتجاوز 30 يوما.

وإذا انتهت الأفعال المتكونة منها المخالفة عند انقضاء الأجل المشار إليه أعلاه يقع التخلي عن المتابعة الجارية في شأنها.

وإذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه أعلاه أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه تطبق الأحكام المنصوص عليها في المادة 68 وما يليها من هذا القانون.

ويخبر رئيس مجلس الجماعة الجهات الموجه إليها المحضر والشكوى بالتدابير التي اتخذها عملا بهذه المادة ومآلها واستمرار الشكوى أو سحبها.

المادة 68

إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد أو كان البناء غير مطابق للإذن المسلم في شأنه من حيث عدم تقييده بالعلو المسموح به أو بالأحجام والمواقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو بالضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو بالأحكام التي تحظر استخدام بعض المواد أو استعمال بعض الطرق في البناء أو بالغرض المخصص له البناء، يجوز للعامل بطلب من رئيس مجلس الجماعة أو من تلقاء نفسه وبعد إيداع الشكوى المشار إليها في المادة 66 أعلاه، أن يأمر بهدم جميع أو بعض البناء المخالف للضوابط المقررة.

المادة 69

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم، ولا يجوز أن يتعدى هذا الأجل ثلاثين يوما، وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك تولت السلطة المحلية القيام بذلك على نفقة المخالف.

المادة 70

لا يحول هدم البناء دون إجراء المتابعة ولا يترتب عليه انقضاء المتابعة إذا كانت جارية.

المادة 71

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم كل من باشر بناء من غير الحصول على الإذن الصريح أو الضمني المنصوص عليه في المادتين 40 و42 أعلاه.

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل حاصل على رخصة بناء يقوم بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بتغيير العلو المسموح به أو الأحجام أو الموقع المأذون فيها أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من ارتكب فعلا من الأفعال المحظورة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 34 أعلاه.

المادة 72

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم كل من ارتكب مخالفة للقواعد المقررة في ضوابط التعمير والبناء العامة أو الجماعية فيما يتعلق باستقرار ومتانة البناء وبحظر استخدام بعض المواد والطرق في البناء وبالتدابير المعدة للوقاية من الحريق.

المادة 73

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم كل من ارتكب مخالفة للقواعد المقررة في ضوابط التعمير والبناء فيما يتعلق بالمساحة أو الحجم أو الأبعاد أو بشروط التهوية أو بالأجهزة التي تهم النظافة والصحة العامة.

المادة 74

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 10.000 درهم كل من ارتكب مخالفة للقواعد المقررة في ضوابط التعمير والبناء العامة أو الجماعية غير المخالفات المشار إليها في المادتين 72 و73 أعلاه.

المادة 75

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم مالك المبنى الذي يستعمله بنفسه أو يجعله في متناول غيره لاستعماله قبل الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

المادة 76

يعد شريكا لمرتكب مخالفة لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية رب العمل والمقاول الذي نفذ الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص أو المشرف الذين صدرت منهم أوامر نتجت عنها المخالفة.

المادة 77

يجب على المحاكم المختصة في حالة عدم إقدام الإدارة على تطبيق أحكام المادتين 68 و69 أعلاه أن تأمر بهدم البناء أو تنفيذ الأشغال اللازمة ليصير العقار مطابقا للأنظمة المقررة وذلك على نفقة مرتكب المخالفة.

ويجب تنفيذ الأشغال التي تأمر بها المحاكم في أجل 30 يوما يبتدئ من تاريخ تبليغ الحكم النهائي، وإذا لم تنفذ داخل هذا الأجل يجوز للسلطة المحلية أن تقوم بتنفيذها بعد مرور 48 ساعة على الأعذار الموجه لمرتكب المخالفة وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لبلوغ هذه الغاية، ويتحمل مرتكب المخالفة مصروفات الأشغال المأمور بتنفيذها وتبعاتها.

المادة 78

يترتب على تعدد المخالفات ضم الغرامات المعاقب بها عليها.

المادة 79

تضاعف الغرامات المنصوص عليها في المواد من 71 إلى 75 أعلاه إذا عاد مرتكب مخالفة إلى اقتراف مخالفة تماثلها من حيث التكييف وكان ذلك داخل الإثني عشر شهرا التالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى غير قابل لأي طريق من طرق الطعن.

المادة 80

إذا أقيم بناء على ملك من الأملاك العامة جاز للسلطة المحلية بالرغم عن القواعد الإجرائية المقررة في هذا الباب أن تقوم تلقائيا بهدمه على نفقة مرتكب المخالفة، وذلك دون إخلال بتطبيق العقوبة المقررة على المخالفة المرتكبة.

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة (81...88)

المادة 81

يمكن القيام في جميع أرجاء المملكة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة لتأكيد طابع الملكية العامة التي تكتسيها وبيان حدودها.

ويتم إجراء عملية التعيين المشار إليها أعلاه بقرار لرئيس مجلس الجماعة بعد مداولة المجلس فيما يخص طرق المواصلات الجماعية وبمرسوم فيما يتعلق بطرق المواصلات البرية الأخرى .

وتضاف إلى القرارات والمراسيم المنصوص عليها أعلاه خريطة تحدد رسم الطريق العامة.

ولا يمكن أن تكون القرارات والمراسيم المشار إليها آنفا محل مطالبة بعد انقضاء سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة 82

تسري أحكام الفرع الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا القانون على إنجاز طرق المواصلات البرية.

المادة 83

تحدد الأحكام المشار إليها في المادة 39 أعلاه فيما يتعلق بالطرق الخاصة المملوكة للدولة، ولاسيما الطرق السيارة، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتحها وإما بمرسوم.

المادة 84

لا يستحق أي تعويض على الارتفاقات المحدثة عملا بأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه، استجابة لمقتضيات الأمن والصحة والمتطلبات الجمالية.

بيد أنه يستحق تعويض إذا نتج عن الارتفاقات المشار إليها أعلاه إما مساس بحقوق مكتسبة وإما تغيير أدخل على الحالة التي كانت عليها الأماكن من قبل ونشأ عنه ضرر مباشر مادي محقق، ويحدد التعويض بحكم قضائي في حالة عدم اتفاق من يعنيه الأمر على ذلك.

المادة 85

الصلاحيات المسندة في هذا القانون لرؤساء مجالس الجماعات تمارسها في جماعة الرباط – حسان الحضرية وفي جماعة مشور الدار البيضاء الحضرية السلطات المنصوص عليها في الفصلين 67 و67 المكرر من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

المادة 86

تبقى سارية المفعول جميع أحكام:

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.188 بتاريخ 13 من محرم 1405 (9 أكتوبر 1984) المتعلق بوكالة الدار البيضاء الحضرية ؛

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.17 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1404 (25 يناير 1984) المتعلق بمخطط توجيه التهيئة الحضرية للدار البيضاء الكبرى.

المادة 87

ينسخ الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير والنصوص الصادرة بتغييره وتتميمه.

المادة 88

الإحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية إلى أحكام الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير تنصرف بقوة القانون إلى الأحكام المطابقة لها المقررة في هذا القانون.

الفصل الثاني: تدابير انتقالية (89...93)

المادة 89

خلافا لأحكام الفصل الأول من الباب الثاني من هذا القانون وإلى غاية وضع مخططات جديدة لتوجيه التهيئة العمرانية تنتج عن المخططات الموضوعة قبل تاريخ نشره والتي ستحصر السلطة التنظيمية لائحتها الآثار المنصوص عليها في الفرع الرابع من نفس الفصل .

غير أنه يجب ألا يرجع التاريخ الذي بوشر فيه التشاور بشأن هذه المخططات بين مختلف الأشخاص المعنوية المشار إليها في المادة 9 أعلاه إلى أكثر من عشر سنوات قبل تاريخ نشر هذا القانون.

المادة 90

يبقى لتصاميم التهيئة التي تكون قد تمت الموافقة عليها في تاريخ نشر هذا القانون مفعولها المنصوص عليه في الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير إلى تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على تصاميم التهيئة الجديدة التي تحل محلها.

المادة 91

تستمر إجراءات البحث والموافقة المتعلقة بتصاميم التهيئة المحالة إلى مجالس الجماعات قبل تاريخ نشر هذا القانون جارية وفق أحكام الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) إلى أن تصل إلى نهايتها.

المادة 92

يخضع تغيير تصاميم التهيئة الموافق عليها عملا بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 93

لا تسري أحكام هذا القانون على مشاريع البناء التي سبق أن كانت في تاريخ نشره محل ملف مؤسس كما يجب، ثم إيداعه في مقر مجلس الجماعة للحصول على رخصة البناء.

.....
.....

.....
.....

الجريدة الرسمية 6501-17 ذوالحجة 1437 (19) سبتمبر 2016
نصوص عامة
صفحة : 6630

ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25) أغسطس 2016 بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه .

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا.

القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 21 من ذي القعدة 1437 (25) أغسطس 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران

قانون رقم 66.12

يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات

في مجال التعمير والبناء

الباب الأول

أحكام تغير وتتمم القانون رقم 12.90

المتعلق بالتعمير

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 40 و 41 و 55 من الباب الثالث من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17) يونيو (1992)

الجريدة الرسمية 6501-17 ذوالحجة 1437 (19) سبتمبر 2016

«المادة 40 - يمنع القيام ...

المباشرة ذلك :

داخل ....

ويجب الحصول على .... المعمول بها.

كما يجب كذلك الحصول على رخصة البناء على كل تغيير كيفما كانت طبيعته يهم واجهة بناية.

يجب الحصول على رخصة الإصلاح في المناطق الخاضعة لإلزامية رخصة البناء للقيام بالأشغال التي لا تدخل ضمن الأشغال الخاضعة لرخصة البناء أو التغيير المنصوص عليهما في هذه المادة. وتمنح رخصة الإصلاح من طرف رئيس المجلس الجماعي دون إحراز

الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة ودون أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة «الجاري بها العمل.

تمنح رخصة الإصلاح وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ويجوز لرئيس المجلس الجماعي، بناء على طلب يقدمه المعني بالأمر. تسليم رخصة تسوية بنايات غير قانونية. وتسلم رخصة التسوية، بعد موافقة الوكالة الحضرية المعنية، وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب نص تنظيمي.

المادة 41. يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة البناء مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.»

المادة 55 - لا يجوز لمالك المبنى «آخر غير السكن .... الغرض

ويسلم رئيس مجلس الجماعة «المعاينة.... عن

وفي حالة تولي مهندس معماري إدارة الأشغال، يتعين على رئيس المجلس الجماعي، لتسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة، الاكتفاء بشهادة مسلمة من طرف المهندس المعماري يشهد فيها هذا الأخير أن الأشغال قد تم إنجازها وفقا للتصاميم المرخصة. وتغني الشهادة المذكورة عن المعاينة.

يجوز لمالك المبنى أن ...

وفي حالة عدم تسليم .... يطلب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني للقيام بذلك بعد استنفاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436
(7) يوليو 2015

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة السكن أو شهادة المطابقة، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

«تحل رخصة التسوية المشار إليها في المادة 40 أعلاه، محل رخصة السكن أو شهادة المطابقة المقررتين في التشريع المعمول به.»

المادة الثانية

تتمم على النحو التالي بالفصل الثاني المكرر أحكام الباب الثالث من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير :

«الفصل الثاني المكرر

تنظيم الورش

«المادة 54-1 - يجب أن تتضمن رخصة البناء إلزام المستفيد منها بما يلي :

«أ) قبل افتتاح الورش :

- إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل الرقم ترتيبي تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بالمهندس المعماري.

تحيل الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل على السلطة الإدارية المحلية :

وضع سياج محيط بالورش ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وعدد الطوابق والمساحة المغطاة واسم صاحب المشروع والمهندس المكلف بتتبع الأشغال.

«ب) طيلة مدة إنجاز الأشغال :

- وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة غير قابل للتغيير داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير.

ج) عند انتهاء الأشغال :

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل الرقم ترتيبي، يشهد فيه المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بمهندس معماري أن الأشغال قد تم إنجازها وفق التصاميم المرخصة توجه الجماعة المعنية نسخة من التصريح بإغلاق الورش ونسخة من وصل إيداعه إلى السلطة «الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

«المادة 54- يجب على المهندس المعماري المشرف على إدارة «الأشغال، أن يمسك داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

- جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع :

- طبيعة الأشغال :

- التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها :

- الإعلان بفتح الورش :

- تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف «المتدخلين المعنيين خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي :

- شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

المادة الثالثة

تتمم على النحو التالي أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير :

«الفصل الخامس

أحكام مختلفة

المادة 63 - 1 - يتوقف كل هدم كلي أو جزئي لبناية من البنايات على الحصول على رخصة للهدم. يسلم رخصة الهدم رئيس المجلس الجماعي داخل أجل شهر.

وتحدد إجراءات وكيفيات منح هذه الرخصة بموجب نص «تنظيمي.»

المادة الرابعة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الباب الرابع من القانون

المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير :

الباب الرابع

مقتضيات زجرية

الفصل الأول

المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة 64 . - بعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة للقانون

الجاري به العمل في مجال التعمير :

- إنجاز بناء أو الشروع في إنجازه :

من غير رخصة سابقة :

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع

الرخص المسلمة في شأنها :

. في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة :

. فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات

الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك :

- استعمال البناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة «المطابقة :

ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون :

- الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه المتعلقة بمسك دفتر الورش.»

المادة 65 . - يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه

وتحرير محاضر بشأنها :

- ضباط الشرطة القضائية :

مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات التي تحدد بنص تنظيمي.

يستدعى، عند الاقتضاء ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 64 من هذا القانون. ويحضر ممثل السلطة المذكور في حالة استدعائه لتنوير المحكمة حول خطورة المخالفات المرتكبة.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.»

المادة 66 - يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب، معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون «المسطرة الجنائية، يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين منه، مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.»

المادة 67 - يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة، مازالت في طور الإنجاز. ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة.

يبلغ الأمر الفوري بإيقاف الأشغال إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.
«إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال يمكن للمراقب حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه. ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

«يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.»

المادة 68 - يصدر المراقب الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية «المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز «أشغال الهدم وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، وعلى نفقة «المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :

والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا :

رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله.

«يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا المقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

«تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.»

المادة 69 - لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

المادة 70 - تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 68 أعلاه. إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو كان البناء غير مطابق للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم تقيده بالعلو المسموح به بزيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية أو بالمواقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو

بالضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد أو الطرق المحظورة في البناء أو بالغرض المخصص له البناء.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك، أو في منطقة غير قابلة للبناء بموجب وثائق التعمير، يجب على السلطة الإدارية المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عليه انقضاؤها إذا كانت جارية.

«الفصل الثاني

«العقوبات الزجرية

المادة 71 - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر بناء أو شيده من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك. أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

«إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لقوة الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة (3) أشهر.

يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، كل من أدخل تغييرات على بناء موجود من غير الحصول على رخصة البناء.»

«المادة 72 - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له. وذلك بتغيير العلو المسموح به والأحجام والمواقع المأذون فيها أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق.»

المادة 73 - يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم على كل تغيير، كيفما كانت طبيعته تم إدخاله على واجهة بناية من دون الحصول على رخصة بذلك.»

المادة 74. - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من خالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون.

«المادة 75 - يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم مالك «المبنى الذي يستعمله لنفسه من غير الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

غير أنه إذا جعل المبنى في متناول الغير لاستعماله قبل الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة، فيعاقب بغرامة من 10.000 ».إلى 100.000 درهم

«المادة 76 - يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه المتعلقة بمسك دفتر الورش.

ويعاقب بضعف هذه الغرامة إذا كانت المخالفة تمس بالأنسجة التقليدية أو بالمعالم التاريخية ومحيطها المعينة كذلك بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة 77 - يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم على إقامة بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات «الترابية وكذا على الأراضي التابعة للجماعات السلالية من غير «الحصول على الرخص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري «بها العمل.»

«المادة 78 - علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس «المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي، في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 84 ساعة من علمهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء المخالف للقانون.

يعاقب المشاركون المذكورون بالعقوبات المطبقة على الفاعلين الأصليين ما لم يتعلق الأمر بجريمة أشد.

المادة 79 - يترتب عن تعدد الأفعال المرتكبة ضم الغرامات «المحكوم بها.»
المادة 80 - تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة «الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.»

المادة 80 - 1 - دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه يجب على المحكمة، في حالة الإدانة أن تحكم على نفقة المخالف. بهدم الأبنية موضوع المخالفة ، وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

تتولى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه القيام بعملية الهدم وعلى نفقة المخالف بعد توصلها بالمقرر القضائي النهائي.»

الباب الثاني

أحكام تغير وتتمم القانون رقم 25.90

المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

المادة الخامسة

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و 24 و 29 و 35 و 61 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف :)1992(رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17) يونيو

«المادة 3 - يسلم رئيس . المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه.

إذا كان العقار المراد تجزئته. رؤساء مجالس الجماعات

المعنية.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من الإذن المتعلق بإحداث التجزئات العقارية مباشرة بعد «تسليمها إلى المعني بالأمر.»

المادة 24 - تتولى التسلم المؤقت للأشغال

والكهرباء.

ويدعى صاحب التجزئة والمقاول لحضور اجتماع «اللجنة.

ويحرر بعد انتهاء الاجتماع .. في المادة 26 من هذا القانون، وذلك بحسب ما تقتضيه الحالة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية الوكالة الحضرية نسخة من محضر التسلم المؤقت.

المادة 29 - يترتب على التسلم النهائي. الشبكات توجد في حالة سليمة. ومختلف

يتوقف على تسليم الشهادة بالأملاك العامة

للجماعة.

يكون إلحاق الطرق والشبكات والمساحات المشار إليها أعلاه ... من الجماعة التي يعنيها الأمر.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من الشهادة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، ومحضر إلحاق «طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة الجماعية.

إدارة التسجيل

«المادة 53. - لا يجوز للعدول والموثقين. والجهات المخول لها الإشهاد على صحة الإمضاءات أن يحرروا «أو يتلقوا أو يسجلوا أو يشهدوا على صحة إمضاءات العقود المتعلقة بعمليات البيع والإيجار والقسمة . إذا لم يقع الإدلاء :

الباقي بدون تغيير.)

المادة 61 - لا يجوز للعدول والموثقين.

إدارة «النسجيل والجهات المخول لها الإشهاد على صحة الإمضاءات أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا أو يشهدوا على صحة إمضاءات العقود «المتعلقة بعملية من عمليات البيع أو القسمة ..... لا تدخل في نطاق

تطبيق هذا القانون.»

المادة السادسة

تتمم على النحو التالي بالفرع الثاني المكرر، أحكام الفصل الثاني من الباب الأول من القانون المذكور رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات :

«الفرع الثاني المكرر

«تنظيم الورش

«المادة 17 - 1 - يجب أن يتضمن الإذن المتعلق بإحداث تجزئة عقارية وكذا الإذن بإحداث مجموعة سكنية إلزام المستفيد منهما بما يلي :
أ) قبل افتتاح الورش :

- إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ و موقع وحامل الرقم ترتيبي لتصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المنسق المذكور في المادة 17 أعلاه.

توجه الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل

إلى السلطة الإدارية المحلية :

وضع سياج محيط بالورش ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها واسم صاحب المشروع والأماكن الموضوعة بها الوثائق المتعلقة بالتجزئة.

ب طيلة مدة إنجاز الأشغال :

- وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات الجهات المختصة ولعبارة غير قابل للتغيير داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجالات التعمير والتجزئات العقارية أو المجموعات السكنية.»

ج) عند انتهاء الأشغال :

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة. مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل الرقم ترتيبي، يشهد فيه المنسق المذكور أعلاه، بانتهاء الأشغال المنجزة طبقا للوثائق المرخصة في «احترام للمقتضيات الواردة في الأذون المتعلقة بإحداث التجزئات العقارية أو المجموعات السكنية وتوجه نسخة من التصريحبإغلاق الورش ومن وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.»

المادة 17 - 2 - يجب على منسق المشروع أن يمسك داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه

من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

- جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع :

- طبيعة الأشغال :

التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها :

الإعلان بفتح الورش :

- تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف «المتدخلين المعنيين خصوصا المهندس المعماري المشرف على

المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي :

- شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

المادة السابعة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الفصل الأول من الباب الخامس من القانون المذكور رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات :

الفصل الأول

مقتضيات زجرية

«الفرع الأول

المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة 63 - بعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة لأحكام هذا «القانون :

- إحداث تجزئات عقارية أو مجموعات سكنية أو تقسيم عقارات :

من غير إذن سابق :

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع

الأذون المسلمة في شأنها :

. في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة :

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون إذن

سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك :

استعمال بناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة

المطابقة المشار إليهما في القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير «الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي ::)1992(الحجة 1412 (17) يونيو

ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير :

- الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 17-2 أعلاه المتعلقة بمسك دفتر الورش :

- بيع أو إيجار أو قسمة أو القيام ببيع أو بإيجار بقعة داخل تجزئة أو سكن داخل مجموعة سكنية، عندما تكون التجزئة أو المجموعة «السكنية غير مرخصة أو لم يحرر بشأنها محضر للتسلم المؤقت للأشغال مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع «العقارات في طور الإنجاز.

المادة 63 - 1 - يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 63 أعلاه وتحرير محاضر بشأنها :

ضباط الشرطة القضائية :

- مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب بنص تنظيمي.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص «تنظيمي.»

المادة 263 - يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من «السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 63 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون «المسطرة الجنائية. يوجه أصله إلى وكيل

الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بصورة رقمية لورش أو أعمال البناء أو الإصلاح موضوع «المخالفة أو أية وسيلة أخرى تمكن من تحديد وضعية المخالفة وبجميع الوثائق والمستندات الأخرى المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف»

المادة 63-3 - يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال «التجهيز أو البناء ما زالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة. وتبلغ بذلك كل من السلطة «الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

«إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال يمكن للمراقب حجز المعدات والأدوات ومواد البناء، وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه ويحرر محضرا تفصيليا بذلك يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمراقب أن يعين المخالف حارسا على الأشياء المحجوزة أو يأمر بنقلها إلى مستودع خاص.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة «فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء سواء في حالة تسوية المخالفة أو في حالة صدور قرار من المحكمة الإدارية بإلغاء الإجراءات الصادرة في حق المعني بالأمر.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.»

المادة 63-4 - يصدر المراقب الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بالمقتضيات المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

«تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المتعلقة بإحداث التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز «أشغال الهدم. وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة وعلى نفقة «المخالف.

وتتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :
والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا :

- رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله :

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم.»

المادة 63 -5 - لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

«المادة 63 - - تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 63-4 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية أو القيام ببناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك.

«غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد، من غير إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك، يجب على السلطة المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا و على نفقة المخالف ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى

العمومية ولا يترتب عنه انقضاؤها إذا كانت جارية.»

«المادة 64 - يستدعى عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات «المنصوص عليها في المادة 63 من هذا القانون.

«الفرع الثاني

«العقوبات الزجرية

5.000.000 المادة 65 - يعاقب بغرامة من 100.000 درهم إلى درهم. كل من قام بإحداث :

- تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية من غير إذن سابق :

- تقسيم مخالف لأحكام المادة 58 من هذا القانون.
المادة 66 - يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على أحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة.

المادة 67 - يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم كل من قام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية أو تقسيم أو شيد بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية من «غير الحصول على الأذون المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري «بها العمل.»

«المادة 68 - يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، كل من قام ببيع أو إيجار أو قسمة أو عرض للبيع أو الإيجار بقعا من تجزئة أو مساكن من مجموعة سكنية أو توسط في ذلك، إذا كانت التجزئة أو المجموعة السكنية لم «يؤذن في إحداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال، مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز.

المادة 69 - يعتبر كل بيع أو إيجار لبقعة من تجزئة أو لسكن من مجموعة سكنية لم يؤذن في إحداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال بمثابة مخالفة مستقلة.»

«المادة 70 - يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 17- أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر «الورش.»

«المادة 71 - تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى غير «قابل لأي طعن.»

«المادة 171 - دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه تأمر المحكمة في حالة الإدانة على نفقة المخالف، بهدم الأبنية والتجهيزات المنجزة من أجل إحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية موضوع المخالفة وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.»

المادة 71 - 2 - في حالة تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية غير قانونية يمكن أن تأمر المحكمة على نفقة المخالفين وبحسب الحالة. بإعادة هيكلة التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية المحدثة موضوع «المخالفة.»

«المادة 71-3 علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129

من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب «الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 48 ساعة من علمهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية التجزئة السكنية المخالفة للقانون.»

الباب الثالث

أحكام تغير وتتمم الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25) يونيو (1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية

المادة الثامنة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الفصل 6 من الجزء الثالث من الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر في 30 من ذي الحجة 1379 (25) يونيو (1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية :

«الفصل 6 - يصدر رؤساء المجالس الجماعية في العمارات القروية المشار إليها في الفصل الأول أعلاه قرارات يباشر بموجبها توسيع الطرق والساحات العمومية الموجودة أو تسويتها أو إلغاؤها كلا أو بعضا وكذا إنشاء طرق أو ساحات عمومية جديدة. وتوضع هذه القرارات في الصيغ المحددة في المواد من 32 إلى 36 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من)1992(ذي الحجة 1412 (17) يونيو

تخضع هذه القرارات في مفعولها إلى مقتضيات المادتين 37 و 38 من القانون المذكور أعلاه رقم 12.90.

المادة التاسعة

تتمم على النحو التالي بالجزء الخامس المكرر أحكام الظهير الشريف المذكور رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية :

الجزء الخامس المكرر

تنظيم الورش

«الفصل 12 - 1 - تخضع لمقتضيات هذا الجزء المشاريع الواقعة في نطاق العمارات القروية الخاضعة لتصميم خاص للتوسيع والتي ستحدد طبيعتها وخصائصها بنص تنظيمي.

الفصل 12 - 2 - يجب أن يتضمن الإذن بالبناء أو ذلك المتعلق بإحداث تجزئة عقارية بالنسبة للمشاريع المشار إليها في الفصل 12-1 أعلاه إلزام المستفيد منها بما يلي :

أ) قبل افتتاح الورش :

إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل الرقم ترتيبي تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على المشروع.

وتبلغ كذلك نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل إلى السلطة الإدارية المحلية :

وضع سياج محيط بالورش ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها.»

ب) طيلة مدة إنجاز الأشغال :

- وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة غير قابل للتغيير داخل الورش وكذا الوثائق التقنية «المنجزة من طرف مهندس مختص طبقا لهذا القانون وللنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير والتجزئات العقارية.

ج) عند انتهاء الأشغال :

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل الرقم ترتيبي يشهد فيه «المهندس المعماري المشرف على المشروع بمطابقة الأشغال «المنجزة للوثائق المرخصة في احترام للمقتضيات الواردة في رخصة البناء أو الإذن في إحداث تجزئة عقارية، توجه نسخة منه ونسخة من وصل إبداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

«الفصل 12 - 3 - يجب على المهندس المعماري المشرف على المشروع بالنسبة للمشاريع المشار إليها في الفصل 12 - 1 أعلاه، أن يمسك داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

- جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع :

- طبيعة الأشغال :

- التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها :

الإعلان بفتح الورش :
- تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف «المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على

المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي :

- شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

المادة العاشرة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الجزء السادس من الظهير

الشريف المذكور رقم 1.60.063 :

«الجزء السادس

مقتضيات زجرية

«الفرع الأول

المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

القانون :

الفصل 12-4 - بعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة لأحكام هذا

- تشييد أبنية أو إحداث تجزئات عقارية أو تقسيم عقارات :

من غير إذن سابق :

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع

«الرخص المسلمة في شأنها :

. في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة :

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات

الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون رخصة أو إذن سابقين يجب الحصول عليهما قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك :

- بيع أو إيجار أو قسمة أو القيام ببيع أو بإيجار بقعة داخل تجزئة. عندما تكون التجزئة غير مأذون بها أو لم يحرر بشأنها محضر للتسلم المؤقت للأشغال مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00

المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز

الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 12-3 أعلاه.

المتعلقة بمسك دفتر الورش.»

«الفصل 12- يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في الفصل 12-4 أعلاه وتحرير محاضر بشأنها :

ضباط الشرطة القضائية :

- مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.
تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي «أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق إجراءات تحدد بنص «تنظيمي.

يستدعى عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في الفصل 12 - 4 من هذا القانون.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين إلى الوالي أو العامل أو الإدارة المشار إليهم في هذا الفصل وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

الفصل 12 - 6 - . يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير «الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في «الفصل 12-4 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من «قانون المسطرة الجنائية. يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بصورة رقمية لورش أو أعمال البناء أو الإصلاح موضوع «المخالفة أو أية وسيلة أخرى تمكن من تحديد وضعية المخالفة وبجميع الوثائق الأخرى المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة «الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا «إلى المخالف.»

«الفصل 12 - 7 - يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية. مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة مازالت في طور الإنجاز ويرفق الأمر «المذكور بنسخة من محضر المعاينة. ويبلغ بذلك كلا من السلطة «الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.
إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال يمكن للمراقب حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن تعيين المخالف حارسا على الأشياء المحجوزة أو يؤمر بنقلها إلى مستودع خاص.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.»

«الفصل 12 - 8 - يصدر المراقب أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال

المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم «خرقها. وتبلغ بذلك كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس

الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية «المخالفة يبلغ إلى المخالف. إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك على نفقة «المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :

والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا :

رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله :

- مدير الوكالة الحضرية أو من يمثله.

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثانية من هذا الفصل بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.»

الفصل 12 - 9 - لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

الفصل 12-10 - تطبق مقتضيات الفقرتين 2 و 3 من الفصل 12-7 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو القيام ببناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك.
غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات «الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك، يجب على السلطة الإدارية «المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف، وذلك دون «الإخلال بتطبيق العقوبة المقررة في هذا الشأن.

المادة 12-11 - علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب «الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 48 ساعة من علمهم بإرتكابها وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء أو إنجاز التجزئة السكنية المخالفة للقانون.

«الفرع الثاني

«العقوبات الزجرية

الفصل 13 - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر أو شيد بناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك، في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لحجية الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة واحدة.

الفصل 14 - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من سلم له إذن بالبناء وقام بتشييد بناء خلافا للإذن المسلم له، وذلك بتغيير العلو المسموح به والأحجام والمواقع المأذون فيهما أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.
يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم، كل من سلم له إذن بالبناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق إضافية.»

«الفصل 15 - يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

كل من خالف مقتضيات قرارات رئيس المجلس الجماعي المشار إليها في الفصل 6 أعلاه.

«الفصل 16 - يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 12-3 أعلاه المتعلقة بمسك دفتر الورش.»

الفصل 17 - يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم« على إحداث تجزئة عقارية من غير الحصول على إذن سابق بذلك.»

الفصل 18- يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم على إحداث تجزئة عقارية في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة.

الفصل 19 يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم على إحداث تجزئة عقارية أو بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير الحصول على الأذون المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر فوري بإيقاف الأشغال أو الأبنية المخالفة، وكذا بهدم البناء المخالف وذلك على نفقة «المخالف»

الفصل 20 - تكون باطلة بطلانا مطلقا عقود البيع والإيجار والقسمة المبرمة خلافا لأحكام الفصلين 10 و 11 من هذا القانون.

تقام دعوى البطلان من طرف الإدارة أو من طرف كل ذي «مصلحة.»

الفصل 21 - دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، تأمر المحكمة في حالة الإدانة على نفقة المخالف، بهدم الأبنية والتجهيزات «المنجزة من أجل إحداث تجزئة عقارية موضوع المخالفة وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.»

.....
.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 6859 - 29 جمادى الآخرة (1441) (24) فبراير 2020

صفحة : 1033
نصوص عامة

مرسوم رقم 2.19.409 صادر في 9 صفر 1441 (8) أكتوبر 2019 يتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

رئيس الحكومة

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 90 و 92 منه :

وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17) يونيو (1992). كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، ولا سيما المواد من 64 إلى 70 منه :

وعلى القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412) (17) يونيو (1992)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، ولا سيما المواد 63 و 63-1 و 63-2 و 63-3 : 9 63-4 و 63-5 و 63-6 و 64 منه

وعلى الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25) يونيو (1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، ولا سيما الفصول من 12-4 : إلى 12-10 منه

وبعد دراسة مشروع المرسوم في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ)2019(15 من ذي القعدة 1440 (18) يوليو

رسم ما يلي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المواد من 64 إلى 70 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والمواد من 63 إلى 64 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والفصول من 12-4 إلى 12-10 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية المشار إليها أعلاه، يحدد هذا المرسوم ما يلي :

كيفيات تحويل صفة ضابط الشرطة القضائية للمراقبين في مجال التعمير والبناء ونطاق ممارستهم لمهامهم :

- كيفيات ممارسة مهام المراقبة ومعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء :

ممثلي السلطات الحكومية في اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم :

كيفيات وضوابط إفراغ البنايات من معتمريها وتنفيذ عملية الهدم.

المادة 2

يراد بـ «الإدارة»، لتطبيق أحكام المادة 65 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والمادة 3-1 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والفصل 12-5 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية السالف ذكرها السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير

الفصل الثاني

صفة المراقب في مجال التعمير والبناء ونطاق ممارسته لمهامه

المادة 3

تطبيقا لأحكام المادة 65 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-1 من القانون رقم 25.90 والفصل 12-5 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 السالف ذكرها، تمنح صفة ضابط الشرطة القضائية لممارسة مهام

مراقب التعمير والبناء :

للموظفين التابعين للوالي أو العامل المحددة أسماؤهم بموجب قرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة

الحكومية المكلفة بالعدل :

للموظفين العاملين بالمصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير المحددة أسماؤهم بموجب قرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 4

يشترط في الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة، للحصول على صفة ضابط الشرطة القضائية لممارسة مهام مراقب في مجال التعمير والبناء، التوفر على أحد الشروط التالية :

دبلوم يخول الولوج إلى السلم 10 على الأقل، مع التوفر على أقدمية 4 سنوات من الخدمة الفعلية :

دبلوم تقني متخصص في مجال التعمير والبناء أو الهندسة المعمارية أو المدنية أو الطبوغرافية أو رسم البناء، مع التوفر على أقدمية 4 سنوات من الخدمة الفعلية :
دبلوم يخول الولوج إلى السلم 8 على الأقل، مع التوفر على أقدمية

8 سنوات من الخدمة الفعلية.

المادة 5

يحدد النطاق الترابي الذي يزاول فيه المراقب في مجال التعمير والبناء مهامه بموجب القرار المشترك المشار إليه في المادة 3 أعلاه.

حسب الحالة.

المادة 6

يحمل المراقب في مجال التعمير والبناء خلال مزاولة مهامه، بطاقة مهنية ظاهرة تبين اسمه الشخصي والعائلي وصفته وصورته والنطاق الترابي الممارسة مهامه بالإضافة إلى توقيع الجهة التي يتبع لها.

المادة 7

في حالة تقديم المراقب في مجال التعمير والبناء لطلب إعفائه من مهام المراقبة. يتعين عليه وجوبا الاستمرار في أداء مهامه إلى غاية قبول طلب إعفائه ونزع الصفة الضبطية عنه.

المادة 8

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير، حسب الحالة، أن تقرر إعفاء المراقب التابع لها من مهامه، إذا أخل بمسؤولياته الوظيفية المتعلقة بالمراقبة، وذلك بناء

على اقتراح معلل من الجهة التي يتبع لها مباشرة.

يتم نزع صفة ضابط الشرطة القضائية في مجال التعمير والبناء. وفق نفس الشكليات المقررة لمنحها.

المادة 9

يخبر الوالي أو العامل أو ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير. حسب الحالة فورا، وكيل الملك المختص بقرار الإعفاء ونزع الصفة الضبطية عن المراقب في مجال التعمير والبناء.

الفصل الثالث

كيفيات ممارسة مهام المراقبة ومعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء

المادة 10

تطبيقا لأحكام المادة 66 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-2 من القانون رقم 25.90 والفصل 6-12 من الظهير الشريف رقم 1.60.063

السالف ذكرها، ودون الإخلال بالمقتضيات القانونية التي تمنح اختصاص طلب القيام بالمراقبة في مجال التعمير والبناء للسلطة الإدارية المحلية ولرئيس مجلس الجماعة والمدير الوكالة الحضرية، يتعين على المراقب في مجال التعمير والبناء، تطبيقا لمبدإ تلقائية المراقبة، أن يحرص على مباشرة إجراءات المراقبة داخل النطاق الترابي المحدد له في قرار تعيينه، وذلك بكيفية دائمة ويقظة.
ولهذا الغرض، بعد تقارير شهرية عن مختلف المخالفات التي قام بمعاينتها، ويوجهها إلى الجهة التي يتبع لها.

المادة 11

إذا تعلق الأمر بمراقبة أوراش مشاريع مرخصة تتوفر على دفاتر أوراش ممسوكة طبقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وتتضمن عند الاقتضاء الأوامر الصادرة عن المراقب في شأن المخالفات التي يمكن تداركها.

يتعين على هذا الأخير بالنسبة للمخالفات التي لا يمكن تداركها أن يوجه فورا إلى المخالف أمرا بإنهاء المخالفة، تحت طائلة تطبيق أحكام الفقرات 2 و 3 و 4 من المادة 68 من القانون رقم 12.90 والفقرات 2 و 3 و 4 من المادة 63-4 من القانون رقم 25.90 والفقرتين 2 و 3 من الفصل 12-8 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 ، السالف ذكرها، ولا سيما في الحالات التالية :

- عدم التقيد بالعلو المسموح به :

- زيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية :

عدم احترام المواقع المأذون فيها والمساحة المباح بناؤها :

- عدم احترام الغرض المخصص له البناء.

المادة 12

تطبيقا لأحكام الفقرة 3 من المادة 66 من القانون رقم 12.90 والفقرة 2 من المادة 263 من القانون رقم 25.90 والفقرة 3 من الفصل 6-12 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 السالف ذكرها. يقوم المراقب بتحرير محضر معاينة مؤرخ ومرقم وموقع يتضمن اسمه وصفته ومكان عمله، ويضمنه ما عاينه بالورش وما تلقاه، عند الاقتضاء، من تصريحات في شأن المخالفة.

يرفق مراقب التعمير والبناء أصل المحضر الذي حرره بنسختين منه مشهود بمطابقتهما للأصل، و كذا بجميع الوثائق والمستندات والصور الفوتوغرافية المتعلقة بالمخالفة، ويوجهه إلى وكيل الملك المختص، كما يوجه نسخا من مختلف المحاضر والأوامر، حسب الحالة، إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية، بالإضافة إلى المخالف.

المادة 13

من أجل تطبيق أحكام الفقرة 3 من المادة 67 من القانون رقم 12.90 والفقرة 2 من المادة 6-3 من القانون رقم 25.90 والفقرة 2 من الفصل 12-7 من الظهير الشريف رقم 1.60.063، السالف ذكرها، يتعين على المراقب في حالة حجز المعدات ومواد وأدوات

البناء، القيام بما يلي :

تحرير محضر تفصيلي برفقه بمحضر معاينة المخالفة، يتضمن تعدادا ووصفا للأشياء المحجوزة، مع الإشارة إلى حضور مرتكب المخالفة أو غيابه عند جرد ووصف الأشياء المحجوزة، وكذا التصريحات التي أدلى بها مع توقيع هذا الأخير على المحضر أو الإشارة إلى رفضه التوقيع عليه، كما يرفق هذا المحضر بصور فوتوغرافية للأشياء المحجوزة، تحمل تاريخ وساعة التقاطها :

اتخاذ التدابير الضرورية لنقل المحجوزات إلى المحجز الجماعي :

اتخاذ إجراءات تعيين حارس على الأشياء المحجوزة، إذا ما تقرر

الإبقاء عليها بموقع المشروع :

إخبار كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية بالتدابير والإجراءات المتخذة.

المادة 14

يتعين على المراقب عند اتخاذه لقرار إغلاق الورش القيام بما يلي :

اتخاذ التدابير اللازمة لإخلاء موقع الورش من العاملين به :

تثبيت لوحة بارزة عند مدخل الورش، تشير إلى إغلاقه :

إغلاق الورش، ووضع الأختام على المنافذ والأقفال إن وجدت، مع

وضع الحواجز، عند الاقتضاء، في منافذ الورش :

- تبليغ المخالف فورا بنسخة من محضر الإغلاق :

- إخبار كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية بالتدابير والإجراءات المتخذة.

المادة 15

يمسك المراقب في مجال التعمير والبناء، سجلا مرقما يضمنه تاريخ

وساعة ومكان إجراء المعاينات ومراجع المحاضر والأوامر والإحالات إلى الجهات المعنية ويؤشر على صفحات هذا السجل وكيل الملك التابع له النطاق الترابي، الذي يزاول فيه المراقب مهامه.

المادة 16

يمارس ضباط الشرطة القضائية مهامهم المتعلقة بمراقبة ومعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء، وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذا المرسوم.

الفصل الرابع

اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم

المادة 17

تطبيقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-4 من القانون رقم 25.90 والفصل 12-8 من الظهير الشريف رقم 1.60063 السالف ذكرها . تتألف اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم. بالإضافة إلى الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا، وكذا رئيس مجلس الجماعة أو من يمثله من الأعضاء التالي بيانهم :

ممثل عن المصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة

بالتعمير :

ممثل عن المصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة

بالثقافة، عند الاقتضاء :

ممثل عن مصالح الوقاية المدنية.

المادة 18

يتم استدعاء أعضاء اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم من طرف رئيسها، كما يمكن له استدعاء كل هيئة أو شخص آخر يرى فائدة في حضوره لا سيما ممثل عن المصالح المكلفة بتدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء وباقي الشبكات الأخرى، عند الاقتضاء.

الفصل الخامس

كيفيات وضوابط إفراغ البنايات من معتمريها

وتنفيذ عملية الهدم

المادة 19

تطبيقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-4 من القانون رقم 25.90 والفصل 12-8 من الظهير الشريف رقم 1.60.063. السالف ذكرها، توجه السلطة الإدارية المحلية للمخالف الذي امتنع داخل الأجل المضروب له، عن تنفيذ الأمر الموجه إليه بهدم الأشغال أو الأبنية، إنذارا، عبر كافة وسائل التبليغ القانونية، من أجل إخلاء البناية من معتمريها وإفراغها من مشتملاتها، وذلك داخل أجل أقصاه 48 ساعة.

المادة 20

إذا انقضى أجل 48 ساعة دون أن يمتثل المخالف للإنذار المذكور في المادة السابقة، تقوم السلطة الإدارية المحلية بتحرير محضر امتناع يتضمن الإشارة إلى تاريخ ومراجع تبليغ الأمر بهدم الأشغال والأبنية موضوع المخالفة وتاريخ ومراجع الإنذار بإخلاء المبنى من معتمريه وإفراغه من مشتملاته توجهه فورا إلى النيابة العامة المختصة.
تقوم السلطة الإدارية المحلية بإخلاء المحل من معتمريه وإفراغه من مشتملاته بعد إشعار النيابة العامة المختصة بذلك.

المادة 21

يجب على اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم أن تتأكد قبل الشروع في عملية الهدم من اتخاذ التدابير التالية :

- إعداد تقرير تقني عند اللزوم بطلب من السلطة الإدارية المحلية، يتضمن وصفا للعقار موضوع الهدم وتحديد الكيفيات المناسبة لهدمه، وكذا التدابير الوقائية لحماية البنايات والعقارات المجاورة له من الأضرار المحتملة لأشغال الهدم :

- تحرير محضر بأسماء معتمري المبنى، يتضمن جردا المشتملاته :

- إخبار أصحاب البنايات والعقارات المجاورة بتاريخ الشروع في عملية الهدم وتوقيتها :

- إخلاء المبنى موضوع المخالفة من معتمريه :

- تأمين منطقة الهدم من أجل حماية العموم والأشخاص المشرفين على هذه العملية، وذلك بمؤازرة القوة العمومية عند الاقتضاء :

- إيداع مشتملات المحل موضوع المخالفة بالمحجز الجماعي، عند الاقتضاء.

يمكن للجنة الإدارية المكلفة بالهدم أن تعهد ، حسب حجم ونوع وطبيعة المبنى بتنفيذ الهدم إلى مقاولة متخصصة.

المادة 22

فور الانتهاء من عملية الهدم، يتم تحرير محضر بذلك، يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، ويوجه رئيسها نسخة منه إلى كل من وكيل الملك المختص والسلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية.

المادة 23

في الحالات التي يتعذر فيها القيام بعملية الهدم أو إتمامها، يتم إعداد تقرير من قبل اللجنة يوقعه أعضاؤها الحاضرون، ويشار فيه إلى الصعوبات التي حالت دون القيام بعملية الهدم أو إتمامها.

يوجه رئيس اللجنة التقرير المذكور في الفقرة السابقة، إلى وكيل الملك المختص وإلى السلطة الإدارية المحلية.

عند انتفاء الصعوبات التي حالت دون تنفيذ عملية الهدم، وبناء على طلب من السلطة الإدارية المحلية يوجه رئيس اللجنة الدعوة إلى أعضائها لاستئناف عملية الهدم من جديد، مع مراعاة الإجراءات والتدابير الواردة في هذا الفصل .

المادة 24

يلتزم رئيس اللجنة بالنفقات اللازمة لتمويل عملية الهدم، على أن يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن هذه العملية، بواسطة أمر بتحصيل المداخيل يوجه إلى المخالف يتضمن جردا بجميع نفقات الدراسات والأشغال المتعلقة بعملية الهدم، وذلك عملا بمقتضيات القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

أحكام ختامية

المادة 25

تحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير ، نماذج الوثائق المتعلقة بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

المادة 26

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية ووزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 9 صفر 1441 (8) أكتوبر (2019).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

وزير العدل.

الإمضاء : محمد أوجار.

وزير الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : محمد بنشعبون

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة.

الإمضاء : عبد الأحد فاسي فهري.

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

وزارة الداخلية

دورية مشتركة رقم 07 - 17 بشأن

تفعيل مقتضيات القانون

رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر

المخالفات في مجال التعمير والبناء

1 غشت 2017

الفهرس

أولا - الرخص والأذون والشواهد .....

رخصة السكن وشهادة المطابقة

II. توجيه نسخ من الرخص والأذون والشواهد إلى السلطة الادارية المحلية والوكالة

الحضرية

10

10

11

11

11

11

13

13

16

16

17

18

18

ثانيا - تنظيم الورش

التزامات صاحب المشروع

II التزامات المهندس المعماري أو منسق المشروع

ثالثا - منظومة المراقبة

1 الجهات الموكول لها معاينة المخالفات.

المسطرة الواجب اتباعها لمعاينة المخالفات وإنهائها والإجراءات المتخذة

بشأنها. .....

أولا: معاينة المخالفات

ثانيا: إيقاف أشغال المخالفات.

ثالثا: إنهاء المخالفة

رابعا - هدم الأبنية والأشغال المنجزة المخالفة .

1. مسطرة هدم الأبنية والأشغال المنجزة المخالفة .

طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم.

III كيفية تحصيل المصاريف المترتبة عن عملية الهدم

IV. في ما يتعلق بالدعوى العمومية

8

الملاحق المرفقة

ملحق رقم 1 شهادة إنجاز البناء وفق التصاميم المرخصة.

ملحق رقم 2 دفتر الورش

32

33

34

35

ملحق رقم 3 محضر معاينة المخالفة

ملحق رقم 4 طلب إذن معاينة مخالفة مرتكبة في محل معتمر

ملحق رقم 5 ورقة إرسال محضر المخالفة إلى السيد وكيل الملك

ملحق رقم 6 ورقة إرسال محضر المخالفة للأطراف المعنية

ملحق رقم 7 توجيه نسخة من محضر معاينة المخالفة في مجال التعمير

36

38

39

44

والبناء إلى المخالف.

ملحق رقم 8 وصل بتسلم محضر معاينة المخالفة.

ملحق رقم 9 وصل بالامتناع عن تسلم محضر معاينة المخالفة

ملحق رقم 10 أمر فوري بإيقاف الأشغال

21

23

24

31

40

ملحق رقم 11 وصل بتسلم الأمر الفوري بإيقاف الأشغال وصل بالامتناع عن التسلم

ملحق رقم 12 : إرسال محضر تفصيلي بإيقاف الأشغال إلى السيد وكيل الملك ....

ملحق رقم 13 : أمر بإنهاء مخالفات في مجال التعمير والبناء.

ملحق رقم 14 وصل بتسلم الأمر بإنهاء المخالفة وصل بالامتناع عن التسلم ..... كه

48

ملحق رقم 15 محضر إنهاء المخالفة

ملحق رقم 10 رسالة إخبار السلطة الإدارية المحلية بعدم اتخاذ المخالف للتدابير 40

اللازمة لإنهاء المخالفة

ملحق رقم 17 أمر بالهدم.

51

ملحق رقم 18 وصل بتسلم قرار الهدم وصل بالامتناع عن التسلم

50

ملحق رقم 19 ورقة إرسال من السلطة الإدارية المحلية إلى السيد وكيل الملك 54

بشأن قرار الهدم.

ملحق رقم 20 إخبار السيد وكيل الملك بإطلاق عملية الهدم من طرف رئيس لجنة 55

الإشراف على عملية الهدم.

ملحق رقم 22 تقرير لجنة الإشراف على عملية الهدم بعدم إمكانية مباشرة الهدم 57

ملحق رقم 21 محضر بانتهاء عملية الهدم

56

58

ملحق رقم 23 أمر بتحصيل المداخيل المرتبة عن عملية الهدم.

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

وزارة الداخلية

دورية مشتركة رقم 07-17 بشأن تفعيل مقتضيات القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

إلى السيدات والسادة :

ولاة الجهات وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة

رؤساء مجالس الجماعات :

مديري الوكالات الحضرية ؛

المفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، وكما تعلمون، فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 19 شتنبر 2016 الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25) أغسطس (2016) بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء القاضي بتغيير وتتميم ونسخ بعض مقتضيات القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، وكذا الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية.

ويهدف هذا القانون إلى تعزيز الحكامة في ميدان مراقبة وزجر المخالفات وتجاوز الاختلالات التي عرفتها هذه المنظومة، والمتمثلة أساسا في تعدد الجهات المكلفة بالمراقبة وفي غياب الإجراءات الوقائية

-5-
لتفادي المخالفات، وفي ضعف البعد الردعي والزجري للعقوبات المنصوص عليها في المقتضيات القانونية المعمول بها سابقا.

وقد توخى المشرع بلوغ هذه الغايات من خلال من مجموعة من المقتضيات المستندة في أساسها إلى قاعدة الفصل بين منظومة الترخيص ومنظومة المراقبة والزجر، وذلك بما يمكن من توضيح المسؤوليات وتيسير تنزيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومن هذا المنطلق، فقد عزز القانون رقم 66.12 المذكور اختصاصات رئيس مجلس الجماعة المتعلقة بمنح الرخص في مجال التعمير والبناء وذلك من خلال التنصيص على توليه منح رخصة التسوية ورخصة الإصلاحورخصة الهدم. كما أناط القانون المذكور مهام مراقبة وزجر المخالفات بضباط الشرطة القضائية وبمراقبي التعمير التابعين للوالي أو العامل أو الإدارة والمخولة لهم الصفة الضبطية، مع تحديد مهامهم وصلاحياتهم وكذا المسطرة الواجب اتباعها في هذا المجال. كما أسند مهمة الإشراف على هذه المسطرة إلى السلطة الإدارية المحلية اعتبارا للدور المنوط بها في السهر على احترام تطبيق القانون، وكذا تنسيق تدخلات مختلف القطاعات المعنية في هذا المجال.

ورغبة في الارتقاء بفعالية المنظومة الرقابية في ميدان التعمير وضمان تحقيق التجانس والتكامل بين بعديها الوقائي والزجري، وضع القانون رقم 66.12 المذكور آليات تتعلق بتنظيم الأوراش المرخصة وتتبعها، لا سيما إلزامية مسك دفتر للورش كوثيقة تتضمن جميع المعلومات التي من شأنها تمكين المراقبين وكذا المهنيين من ضمان تتبع الاشغال طيلة مدة إنجازها، بالإضافة إلى تسهيل عملية المراقبة القبلية، وذلك عبر الزام رئيس المجلس الجماعي بتوجيه نسخ من الرخص والاذون والشواهد المسلمة إلى الجهات المعنية بالمراقبة.

كما تم توسيع نطاق التجريم من خلال اعتبار المهنيين شركاء في المخالفات متى ثبت تورطهم فيها او تغاضيهم عنها، وتشديد العقوبات حسب حالات المخالفات بما في ذلك إقرار عقوبات سالبة للحرية في بعض المخالفات الجسيمة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن القانون رقم 66.12 السالف الذكر، قد دخل حيز التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية مع ضرورة التوضيح

-6-

1

أنه يضم نوعين من المقتضيات :

أولا، المقتضيات التي يرتبط تنزيلها بإصدار نصوص تنظيمية، ويتعلق

الأمر بما يلي :

تحديد إجراءات وكيفيات منح رخصة الإصلاح ؛

تحديد إجراءات وكيفيات منح رخصة الهدم ؛

تحديد إجراءات وكيفيات منح رخصة التسوية ؛

تخويل صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو

العامل أو الإدارة :

تحديد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير ونطاق ممارستهم

لمهامهم :

كيفية تنفيذ عملية الهدم وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات

من معتمريها ؛

تكوين لجنة الإشراف على عملية الهدم ؛

- تحديد طبيعة وخصائص المشاريع الخاضعة لمقتضيات تنظيم الورش الواقعة في نطاق العمارات القروية المغطاة بتصميم خاص للتوسيع.

وفي هذا الصدد، فإنه من الواجب الإشارة إلى أن السلطات الحكومية المعنية منكبة حاليا على إعداد النصوص التطبيقية المشار إليها اعلاه وفق منهجية تشاركية، وذلك لضمان تنزيل سليم

المضامين القانون السالف الذكر. كما ستعمل على توضيح مضامينها وبسط إجراءاتها من خلال إعداد دوريات مشتركة في الموضوع علاوة على تنظيم دورات تكوينية الفائدة المتدخلين المعنيين بهذا المجال.

ثانيا المقتضيات التي لا يرتبط تنزيلها بإصدار نصوص تنظيمية وهي المقتضيات التي تهدف هذه الدورية المشتركة شرحها وتوضيح مضامينها وكيفية تنزيلها السليم وفق مجموعة من الإجراءات، من بينها إجراءات

انتقالية، كما يلي :

-7-

أولا - الرخص والأذون والشواهد

رخصة السكن وشهادة المطابقة :

بموجب أحكام المادة 55 من قانون رقم 12.90 كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 66.12 السالف الذكر، فقد أصبح تسليم رخصة السكن وشهادة المطابقة من طرف رئيس مجلس الجماعة، بالنسبة للمشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بمهندس معماري يستلزم فقط شهادة للمهندس المعماري المشرف على المشروع (رفقته النموذج بالملحق رقم 1) الذي يشهد من خلالها أن الأشغال قد تم إنجازها في احترام تام للتصاميم المرخصة.

II. توجيه نسخ من الرخص والأذون والشواهد إلى السلطة الادارية المحلية

والوكالة الحضرية :

بغرض تسهيل وضمان نجاعة المراقبة، ألزم القانون رقم 66.12 السالف الذكر رئيس مجلس الجماعة بضرورة توجيه نسخ من الشواهد والرخص والأذون والتصاريح والمحاضر المحددة أدناه الى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر، ويتعلق الأمر

بما يلي :

رخصة البناء .

الإذن بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية ؛

الإذن بتقسيم عقاري ؛

رخصة السكن أو شهادة المطابقة :

محضر التسلم المؤقت :

شهادة التسلم النهائي ؛

محضر إلحاق طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالاملاك العامة

التصريح بافتتاح الورش ووصل إيداعه .

الجماعية ؛

-8-
التصريح بإغلاق الورش ووصل إيداعه.

وكذا باقي الرخص التي جاء بها هذا القانون (تسوية البنايات غير القانونية - الإصلاح - الهدم) وذلك بعد أن يتم استصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بها.

ثانيا - تنظيم الورش

تعتبر المقتضيات القانونية المتعلقة بتنظيم الورش، من بين أهم المستجدات التي جاء بها القانون رقم 66.12، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بسن إلزامية مسك دفتر الورش (رفقته النموذج بالملحق رقم (2) باعتباره آلية تمكن المهنيين من تتبع تدخلاتهم، وتوثيق مذكراتهم وأوامرهم وملاحظاتهم وقراراتهم من جهة، وكذا لتسهيل عملية مراقبة الاوراش من طرف المراقبين وضباط الشرطة القضائية من جهة ثانية.

ويتضمن دفتر الورش على الخصوص :

جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع ؛

طبيعة الأشغال :

التعريف بالمقاولات المتدخلة حسب طبيعة عملها ؛

التصريح بافتتاح الورش ؛

تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي وتثبت هذه الزيارات والملاحظات من خلال توقيع مختلف المتدخلين باسمهم

وبصفاتهم وكذا الجهات التي يمثلونها عند الاقتضاء ؛

شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

وتشمل المقتضيات القانونية الأخرى المتعلقة بتنظيم الورش خلال

مختلف مراحله، ما يلي :

-9-

التزامات صاحب المشروع :

1) قبل افتتاح الورش :

إيداع تصريح بافتتاح الورش رفقته النموذج بالملحق رقم (2) موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في حالة البناء، أو منسق المشروع في حالة التجزئة بمقر الجماعة، مقابل وصل ؛ وضع سياج محيط بالورش وفق مواصفات السلامة اللازمة، ولوحة عند مدخله تبين معطيات عن المشروع والمتدخلين فيه.

ب - طيلة مدة إنجاز الأشغال :

وضع الوثائق المرخصة والوثائق التقنية داخل الورش

ت) عند الانتهاء من الأشغال :

وضع تصريح بانتهاء الأشغال وبإغلاق الورش (رفقته النموذج بالملحق رقم (2) بمقر الجماعة مقابل وصل يشهد فيه المهندس المعماري او منسق المشروع في حالة التجزئة أو المجموعة السكنية بان الاشغال قد أنجزت طبقا للتصاميم المرخصة.

II. التزامات المهندس المعماري أو منسق المشروع:

تتمثل التزامات المهندس المعماري المشرف على إدارة أشغال البناء أو منسق المشروع في حالة التجزئة، طيلة مدة إنجاز الاشغال في ما يلي :

مسك دفتر الورش داخل الورش ؛

السهر على المحافظة على دفتر الورش أو تكليف جهة مسؤولة عن الورش بالمحافظة عليه ووضعه رهن إشارة ضباط الشرطة القضائية عند الاقتضاء.

وتكمن الميزة الرئيسية لمسك دفتر الورش في تضمينه لكافة المعلومات التي توثق لمختلف العمليات المنجزة داخل الورش، وكذا التعديلات التي قد تطاله، بما يمكن من حسن تتبعه وتيسير مراقبته.

-10-

ومن هذا المنطلق، وعندما يتعلق الأمر بمراقبة أوراش مشاريع مرخصة تتوفر على دفاتر أوراش محينة، فإنه يتعين على ضابط الشرطة القضائية أن يقتصر على المخالفات الجسيمة التي لا يمكن تداركها من قبيل عدم احترام العلو المسموح به، أو زيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية، أو عدم احترام الاحجام والمواقع والمساحة الماذون بناؤها والفناءات وكذا الغرض المخصص له البناء

ثالثا - منظومة المراقبة

1 الجهات الموكول لها معاينة المخالفات :

تتم معاينة المخالفات من طرف ضباط الشرطة القضائية، إما تلقائيا

أو بناء على :

طلب من السلطة الإدارية المحلية أو رئيس مجلس الجماعة أو مدير الوكالة الحضرية :

الإبلاغ عن المخالفات من طرف الأعوان التابعين للسلطة الإدارية المحلية أو الجماعة أو الوكالة الحضرية المعنية أو الإدارة. وفي هذا الصدد، فإنه يجدر التوضيح أن المهام الموكولة إلى هؤلاء الاعوان تنحصر في البحث عن المخالفات والإبلاغ عنها لدى الجهات التابعين لها :

الإبلاغ عن المخالفات من طرف المهنيين في ما يخص المخالفات المرتكبة داخل الأوراش التي يسهرون على تتبعها ؛

التوصل بشكاية في الموضوع

I. المسطرة الواجب اتباعها المعاينة المخالفات وإنهائها والإجراءات المتخذة

بشانها :

أولا: معاينة المخالفات

عندما يتعلق الأمر بمراقبة أوراش مشاريع مرخصة تتوفر على دفاتر أوراش محينة، فإنه يتعين على ضابط الشرطة القضائية أن يقتصر عند

-11-
المعاينة على المخالفات التي تشكل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء، كما هو مبين أدناه.

وتتم معاينة المخالفات وفق المسطرة الآتية بعده :

أ) يقوم ضابط الشرطة القضائية الذي عاين المخالفة المرتكبة بتحرير محضر بذلك وفق أحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، والتي تقتضي بأن يكون المحضر مكتوبا ومتضمنا لما عاينه ضابط الشرطة القضائية وما تلقاه من تصريحات أو ما قام به من عمليات ترجع لاختصاصه ومتضمنا خاصة لاسم محرره وصفته ومكان عمله وتوقيعه وتاريخ وساعة إنجاز الإجراء وساعة تحرير المحضر إذا كانت تخالف ساعة إنجاز الإجراء رفقته النموذج بالملحق رقم (3).

إذا تعلق الأمر بمخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، يوجه ضابط الشرطة القضائية طلب إلى النيابة العامة المختصة من أجل منحه الإذن لمعاينة هذه المخالفة رفقته النموذج بالملحق رقم (4) وتلزم هذه النيابة العامة، وفق القانون رقم 66.12 المذكور، بمنح إذن كتابي بالمعاينة داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام يبتدئ من تاريخ توصلها بالطلب المذكور.

ب يوجه ضابط الشرطة القضائية، أصل محضر معاينة المخالفة إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ المعاينة، مرفقا بنسختين منه مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالمخالفة (رفقته نموذج رسالة التوجيه بالملحق رقم (5)

ت يوجه ضابط الشرطة القضائية في أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام من تاريخ المعاينة نسخة من محضر معاينة المخالفة المشار إليه أعلاه بواسطة ورقة إرسال رفقته النموذج بالملحق رقم (6) إلى:

1 - السلطة الإدارية المحلية ؛

2- رئيس مجلس الجماعة :

3- مدير الوكالة الحضرية.

كما يوجه ضابط الشرطة القضائية إلى المخالف، في نفس الأجل، نسخة من محضر معاينة المخالفة المشار إليه أعلاه وفق وسائل التبليغ

-12-
القانونية (رفقته النموذج بالملحق رقم (7) مقابل وصل بالتسلم (رفقته النموذج بالملحق رقم

(8) وعند امتناع المخالف عن تسلم محضر المعاينة يوجه ضابط الشرطة القضائية فورا هذه الوثيقة الأخيرة مرفقة بالإشعار بالامتناع عن التسلم (رفقته النموذج بالملحق رقم (9) إلى السلطة الإدارية المحلية وإلى وكيل الملك لدى المحكمة المختصة. وفي جميع الحالات فإن الامتناع لا يحول دون إتمام الإجراءات القانونية والمسطرية

ثانيا : إيقاف أشغال المخالفات

أ) يتخذ ضابط الشرطة القضائية مباشرة بعد معاينة المخالفة في طور الإنجاز أمرا بإيقاف الاشغال في الحال رفقته النموذج بالملحق رقم (10) . ويقوم بتبليغ هذا الأمر الفوري إلى المخالف مرفقا بنسخة من محضر المعاينة مقابل وصل بالتسلم رفقته النموذج بالملحق رقم (11).

ب يبلغ ضابط الشرطة القضائية فورا الأمر بإيقاف الأشغال إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

ت - إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال، يمكن لضابط الشرطة القضائية حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الاختام عليه ويحرر محضرا تفصيليا بذلك يوجهه إلى وكيل الملك (رفقته النموذج بالملحق رقم (12).

ثالثا : إنهاء المخالفة :

يتم التمييز في هذا الإطار بين ثلاث أنواع من المخالفات : المخالفة التي لا تشكل الأفعال المكونة لها إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء :

أ) إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة من الممكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها، يصدر ضابط الشرطة القضائية الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير

-13-
اللازمة لإنهاء المخالفة (رفقته النموذج بالملحق رقم (13) في أجل أدناه عشرة (10) أيام وأقصاه شهرا واحدا.

ب يقوم ضابط الشرطة القضائية بتبليغ هذا الأمر إلى المخالف مقابل وصل بالتسلم (رفقته النموذج بالملحق رقم (14).

ت يبلغ ضابط الشرطة القضائية فورا الأمر المذكور إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

ث) إذا قام المخالف بتنفيذ الأوامر المبلغة إليه من أجل إنهاء المخالفة، يحرر ضابط الشرطة القضائية محضرا بإنهاء المخالفة (رفقته النموذج بالملحق رقم (15) يوجهه إلى السيد وكيل الملك بالمحكمة المختصة من أجل ضمه للملف كما يوجه نسخة منه إلى كافة الأطراف المعنية.

ج) إذا تبين لضابط الشرطة القضائية أو أعوانه عند انتهاء الأجل المشار إليه سابقا، أن المخالف لم يقم بتنفيذ الأوامر المبلغة إليه من أجل إنهاء المخالفة، يخبر السلطة الإدارية المحلية (رفقته النموذج بالملحق رقم (10) التي تقوم بدورها، بإصدار أمر بهدم الاشغال أو الابنية المخالفة رفقته النموذج بالملحق رقم (17)، وذلك وفق الإجراءات المبينة بهذه الدورية.

المخالفة التي تشكل الأفعال المكونة لها إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء :

إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة تشكل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء، تقوم السلطة الإدارية المحلية فور توصلها بمحضر المعاينة المشار اليه أعلاه، بتفعيل مسطرة الهدم كما هو مبين في هذه الدورية.

وتشمل هذه الفئة من المخالفات على سبيل المثال لا الحصر :

إحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية دون إذن سابق ؛

القيام ببناء دون الحصول على رخصة سابقة :

عدم مطابقة البناء للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم التقيد بما يلي :

العلمو المسموح به بزيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية ؛

المواقع المأذون فيها بالبناء ؛

المساحة المرخص بناؤها ؛

الغرض المخصص له البناء :

عدم احترام الضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد

أو الطرق المحظورة في البناء.

. المخالفة المتمثلة في القيام ببناء أو إحداث تجزئة عقارية دون الحصول على رخصة رخصة سابقة فوقي ملك من الاملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية أو في منطقة غير قابلة للبناء بموجب وثائق التعمير والنظم المقررة :

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن القانون رقم 66.12 المذكور، وإن منحللسلطة الإدارية المحلية حق الهدم التلقائي للأبنية والأشغال المقامة فوق الأملاك والأراضي والمناطق الواردة أعلاه، فإن الممارسة تقتضي تحصين استعمال هذا الاختصاص من كل النقائص الإجرائية التي قد تؤدي إلى طعنه قضائيا.

ومن هذا الأساس، فإن السلطة الإدارية المحلية مدعوة، سواء من تلقاء ذاتها أو من خلال عمل ضباط الشرطة القضائية، إلى اتباع نفس الإجراءات المتعلقة بمعاينة المخالفة كما تم تفصيلها في صلب هذه الدورية من تحرير محضر وتبليغ المخالف وتوجيه إلى الاطراف المعنية، وكذا إيقاف الاشغال وحجز المعدات وإغلاق الورش ووضع الاختام عليه في حالة إذا كانت الاشغال لا زالت جارية، وإعداد محضر تفصيلي بالمحجوزات مع تعيين المخالف حارسا عليها او نقلها إلى المستودع عند الاقتضاء.

إلا أنه وتنزيلا لمبدأ التلقائية المنصوص على إعماله قانونا في هذه الحالات، فإن السلطة الإدارية المحلية مدعوة بعد التأكد والتثبت من وقوع المخالفة فعلا فوق الاملاك والاراضي والمناطق المذكورة أن تدعو إلى عقد لجنة الإشراف على الهدم من أجل هدم البناء أو الأشغال المخالفة المقامة فوقها، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه على نفقة المخالف

رابعا - هدم الأبنية والأشغال المنجزة المخالفة

1. مسطرة هدم الأبنية والأشغال المنجزة المخالفة :

أ) تتخذ السلطة الإدارية المحلية قرارا إداريا يأمر المخالف بهدم الأبنية والأشغال المنجزة المخالفة في أجل محدد يسري ابتداء من تاريخ تبليغه إلى المخالف عبر مختلف وسائل التبليغ القانونية.

عند تحديد هذا الأجل تراعي السلطة الإدارية المحلية حجم الأشغال والأبنية موضوع قرار الهدم على أن لا يتعدى هذا الاجل 30 يوما

كحد اقصى.

ب تقوم السلطة الإدارية المحلية بتبليغ قرار الهدم إلى المخالف مقابل وصل بالتسلم (رفقته النموذج بالملحق رقم (18) عن طريق عون سلطة أو عن طريق مفوض قضائي عند الاقتضاء.

ت في حالة امتناع المخالف عن تلقي التبليغ بقرار الهدم، توجه السلطة الإدارية المحلية هذا القرار مرفقا بشهادة موقعة من طرف المبلغ بالامتناع عن التسلم إلى وكيل الملك لدى المحكمة المختصة (رفقته

النموذج بالملحق رقم (19).

ث) إذا انقضى الأجل المحدد في قرار الهدم، دون أن يقوم المخالف بإنجاز أشغال الهدم، تقوم السلطة الإدارية المحلية بالدعوة إلى انعقاد لجنة الإشراف على عملية الهدم. تتولى هذه اللجنة الإدارية القيام بهدم الأشغال والابنية المخالفة داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة وعلى نفقة

المخالف.

وإلى حين استصدار نص تنظيمي يحدد ممثلي السلطات الحكومية داخل اللجنة الإدارية المسماة الجنة الإشراف على عملية الهدم، ستتألف اللجنة

المذكورة من :

والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا :

رئيس مجلس الجماعة أو من يمثله ؛

القائد الإقليمي للوقاية المدنية أو من يمثله .

مدير وكالة توزيع الماء والكهرباء أو الشركة المفوض لها هذا المرفق أو من يمثله.

11- طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم :

إلى حين استصدار النص التنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم، ستجرى هاته العملية على النحو التالي :

1) تسهر السلطة الإدارية المحلية على اتخاذ التدابير الرامية إلى توفير الشروط الضرورية لتنفيذ عملية الهدم. وينبغي على اللجنة أن تتأكد،

قبل الشروع في عملية الهدم من توافر هذه الشروط، وهي كالتالي : تحديد المنطقة أو العقار، حسب الحالة، موضوع الأمر بالهدم ؛

وقف أشغال المخالفة ؛

إخلاء المبنى موضوع المخالفة من شاغليه إن وجدوا، مع تحرير محضر

يتضمن أسماءهم وجردا بامتعتهم :

تطويق المنطقة أو العقار، حسب الحالة ؛

التوصيف التقني للعقار موضوع الأمر بالهدم، وذلك بالاستعانة عند الضرورة بذوي الخبرة المهنيين المختصين في عملية الهدم مقاولة

مهندس معماري مهندس مختص، تقني ...) ؛

تأمين منطقة الهدم من أجل حماية المشرفين على هذه العملية والآليات والمعدات المسخرة لهذا الغرض، وذلك بمؤازرة القوة العمومية

عند الاقتضاء.

الشروط والإجراءات المذكورة أعلاه، وبعد إخبار النيابة العامة (رفقته ب) يقوم رئيس اللجنة بإطلاق عملية الهدم وجوبا بعد مراعاة
النموذج بالملحق رقم (20).

ت) تنتهي عملية الهدم بتحرير محضر الهدم، وتوقيعه من طرف جميع أعضاء اللجنة السالفة الذكر (رفقته النموذج بالملحق رقم (21) ويوجه رئيس اللجنة نسخة منه إلى النيابة العامة التي تلحقه بالملف، وإلى السلطة الإدارية المحلية.

-17-
وفي الحالات التي لا يمكن فيها مباشرة عملية الهدم، يتم تحرير تقرير من لدن لجنة الإشراف على عملية الهدم السالفة الذكر (رفقته النموذج بالملحق رقم (22) موقع من طرف جميع اعضائها الحاضرين، مضمن براي صريح ومعلل بخصوص الصعوبات التي تعترض هذه العملية (حالة المساس بالامن العام، ورود عصيان أو اعتداء من طرف المخالفين ومؤازريهم ..... يوجه رئيس اللجنة في حينه التقرير المذكور إلى السلطة الإدارية المحلية وإلى النيابة العامة المختصة.

متى تبين لها تلاشي الصعوبات التي أوجبت وقف تنفيذ عملية الهدم، تقوم السلطة الإدارية المحلية بدعوة رئيس اللجنة إلى عقد لجنة الإشراف السالفة الذكر من أجل مباشرة عملية الهدم في حالة تعسر إطلاقها أو استئنافها عند استحالة إتمامها.

كيفية تحصيل المصاريف المترتبة عن عملية الهدم :

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن عملية الهدم المشار إليها أعلاه بواسطة أمر بتحصيل المداخيل إلى المخالف (رفقته النموذج بالملحق رقم (23) يتضمن جردا بجميع النفقات المتعلقة بعملية الهدم عملا بمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

ويتولي إعداد الأمر بتحصيل المداخيل السلطة الولائية أو الإقليمية حسب الحالة، أو من يفوض لها عند الاقتضاء، والذين يجب تعيينهم كامرين مساعدين باستخلاص المداخيل المترتبة عن النفقات المتعلقة بعملية الهدم، وذلك حتى يتسنى تنفيذ المقتضيات القانونية كما نص عليها القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

IV. في ما يتعلق بالدعوى العمومية :

عملا بمقتضيات القانون رقم 66.12 المذكور، فإنه لا يحول هدم الأبنية والأشغال المنجزة المخالفة دون تحريك الدعوى العمومية، ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

وقد توخى المشرع جراء تنصيصه الصريح على هذا المقتضى، الرفع من منسوب الاثر الردعي والزجري لارتكاب المخالفة التي لا يحول اتخاذ الإجراءات الإدارية لإنهائها دون تحريك الدعوى العمومية. حيث يبقى للجهة القضائية المختصة اختصاص تكييف الافعال المرتكبة، وترتيب الجزاء بما يتناسب ونوع ودرجة خطورة المخالفة المرتكبة.

وبخصوص الهدم المنصوص عليه في المادة 180 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير كما تم تغييره وتتميمه فجدير التوضيح، أنه لا ينبغي الخلط بين الهدم كقرار إداري تلزم السلطة الإدارية المحلية باتخاذه متى توفرت مسبباته في احترام تام للمسطرة المفصل بيانها في صلب هذه الدورية وبين الهدم كحكم قضائي يقترن لزوما برفع دعوى عمومية

وبالإدانة.

وتكمن الغاية المرجوة من هذا التنصيص في تكريس النهج الذي توخاه المشرع عند إصداره لهذا القانون والقاضي بالإنهاء الفعلي للمخالفة وضمان عدم تكريسها واستمراريتها في

الواقع، إذ أنه لم يعد بالإمكان عند إثبات فعل المخالفة الحكم بغرامة مالية فقط، بل إن إثبات الإدانة يستلزم بالضرورة حكما يقضي بهدم الابنية موضوع المخالفة وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه في السابق.

وتتولى لجنة الإشراف على عملية الهدم القيام بعملية الهدم وعلى نفقة المخالف بعد توصلها بالمقرر القضائي النهائي من طرف السلطة الإدارية المحلية.

* * *

هذا، ويتعين على السيدات والسادة الولاة والعمال باعتبارهم المشرفين على عملية المراقبة وزجر المخالفات بموجب القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، إيلاء الاهمية القصوى لتنفيذ التعليمات الواردة في هذه الدورية واتخاذ ما يلزم من تدابير تكفل التطبيق السليم لما جاء فيها بكامل الحزم والعناية، لا سيما وانها توثق لبداية تفعيل منظومة جديدة للمراقبة والزجر قائمة على توضيح الاختصاصات وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعليه، فإنكم مدعوون فور توصلكم بهذه الدورية، لعقد اجتماعات موسعة مع مختلف الاطراف المعنية بتطبيق هذا القانون، لتعميم فحواها ونشر مضامينها وبيان إجراءاتها المسطرية على النحو المفصل بها، وموافاة المفتشية العامة للإدارة الترابية بوزارة الداخلية على إثر ذلك بتقارير تلخيصية عن هذه الاجتماعات متضمنة لاقتراحاتكم حول الإجراءات المصاحبة لتنزيلها الأمثل.

كما نهيب بالسيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات ومديري الوكالات الحضرية والمفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني الاستمرار في حث الاعوان التابعين لهم، على البحث عن المخالفات والإبلاغ عنها مباشرة ضباط الشرطة القضائية وعلى وجه الخصوص السادة رجال السلطة المعنيين بالمخالفة المرتكبة

داخل مجال اختصاصهم الترابي

وزير إعداد التراب الوطني

والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

وزير الداخلية

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسية المدينة

محمد نبيل بنعبد الله

وزير الداخلية

+

عبد الوافي لفتيت

-20-

الملاحق المرفقة

.....

.....

البنايات المعدة للسكنى – تخصيص مساكن للبوابين

ظهير شريف بمثابة القانون رقم 1.76.258 بتاريخ 24 شوال 1397 (8 أكتوبر 1977) يتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى[443]

الحمد لله وحده؛

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 102منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الجزء الأول: ميدان التطبيق

الفصل 1

تطبق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا على البنايات الكائنة داخل دائرة الجماعات الحضرية المحددة لائحتها بمرسوم[444].

الجزء الثاني: تعهد البنايات

الفصل 2

إن تعهد البنايات كيفما كان نوعها أو وجه استعمالها وعدد المساكن أو الأماكن المشتملة عليها يجب أن يقوم به مأمورون غير مسكنين أو مقاولات مختصة مع مراعاة مقتضيات الفصل الثالث.

---

[443]- **الجريدة الرسمية عدد 3388 مكرر بتاريخ 26 شوال 1397 (10 أكتوبر 1977)، ص 2855.**

[444]- أنظر المرسوم رقم 2.76.069 بتاريخ 24 شوال 1397 (8 أكتوبر 1977) بتطبيق الظهير الشريف رقم 1.76.258 الصادر بمثابة قانون يتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى؛ **الجريدة الرسمية عدد 3392 بتاريخ 19 ذو القعدة 1397(2 نونبر 1977)، ص3203.**

وتحدد بموجب مرسوم كيفيات تطبيق هذا الفصل، لاسيما منها المتعلقة بالتعهد.

الجزء الثالث: تخصيص مساكن للبوابين

الفصل 3

إن كل بناية أو مجموعة بنايات للسكنى تضم عشرة مساكن على الأقل يجب أن تشتمل على مكان للبواب في البناية نفسها أو في ساحاتها أو ملحقاتها. وأن يقوم فيها بواب بأعمال الحراسة والتعهد.

ويكتسي اعداد مكان ثان للبواب والالتجاء إلى بواب آخر صبغة إجبارية كلما تجاوز عدد المساكن أحد أضعاف عشرة.

ويعتبر بوابا كل شخص مأجور يشغله الملاك أو عند الاقتضاء المسؤول عن تسيير شؤون البناية ويكون مسكنا في البناية المذكورة أو في ساحاتها و ملحقاتها للقيام بأعمال الحراسة والتعهد.

الفصل 4

إن ملاكي البنايات المشيدة قبل تاريخ العمل بظهيرنا الشريف هذا يتوفرون على أجل سنة يبتدئ من هذا التاريخ للامتثال إلى مقتضياته.

وإذا كان من اللازم إنجاز بناء جديد وجب أن تطلب رخصة البناء في أجل ستة أشهر يبتدئ من تاريخ العمل بظهيرنا الشريف هذا وأن ينجز البناء في أجل السنة الموالية لتاريخ رخصة البناء. ويمكن أن يرفع هذا الأجل إلى الضعف من لدن السلطة التي سلمت الرخصة فيما إذا اعترضت البناء صعوبات خاصة.

الفصل 5

تعفى من الوجوب المقرر في الفصل 3 البنايات أو مجموعات البنايات التي يكون فيها إعداد مكان للبواب متعذرا من الناحية التقنية أو يؤدي بالنسبة للسنة الموالية لتاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا إلى انخفاض المبلغ السنوي الإجمالي للأكرية بنسبة تتجاوز 33% وتكون القيمة الكرائية للأماكن الواجب اعتبارها هي القيمة التي تحددها مصلحة الضرائب الحضرية.

الفصل 6

يجب أن تستوفي مساكن البوابين الشروط المعينة في التشريع المعمول به في ميدان التعمير والسكنى وجميع القواعد الأخرى المحددة بمرسوم عند الاقتضاء.

الجزء الرابع: مقتضيات مشتركة

الفصل 7

إن مهمة تشغيل البواب أو المأمور للقيام بأعمال التعهد تسند طبق شروط تحدد بمرسوم إلى الملاك أو عند الاقتضاء إلى المسؤول عن تسيير شؤون البناية.

الفصل 8

بالرغم عن جميع المقتضيات القانونية أو التعاقدية المخالفة أو جميع الأعراف المنافية فإن مبلغ الأجور والتحملات الاجتماعية الناتجة عن تطبيق ظهيرنا الشريف يتحمله بنسبة الثلث ملاك البناية وبنسبة الثلثين الساكنون فيها عن طريق إدماجهما في التحملات الكرائية.

وفيما يخص البنايات ذات الملكية المشتركة فإن مجموع الأجور والتحملات الناتجة عن تخصيص مساكن للبوابين وعن أعمال التعهد يوزع على الملاكين الشركاء تبعا لنسب حقوقهم.

الجزء الخامس: مقتضيات خاصة ببنايات السكنى الاقتصادية

الفصل 9

إن كل بناية أو مجموعة بنايات للسكنى الاقتصادية تضم ما بين عشرين وأربعين مسكنا وتدخل في نطاق تطبيق ظهيرنا الشريف هذا يجب أن تشتمل على مكان للبواب في البناية نفسها أو في ساحاتها أو ملحقاتها وأن يقوم فيها بواب بأعمال الحراسة والتعهد.

ويكتسي إعداد مكان ثان للبواب والالتجاء إلى بواب آخر صبغة إجبارية إذا كان عدد مساكن البناية أو مجموعة البنايات يتجاوز أربعين مسكنا.

وكذلك يكون الشأن فيما إذا تجاوز عدد المساكن أحد أضعاف أربعين.

الفصل 10

يجب ألا تقل المساحة اللازمة لمسكن البواب عن:

30 مترا مربعا بخصوص حجرة واحدة ومطبخ ومكان للنظافة في كل بناية أو مجموعة بنايات لا تضم أكثر من ثلاثين مسكنا؛

45 مترا مربعا بخصوص حجرتين ومطبخ ومكان للنظافة في كل بناية أو مجموعة بنايات تضم ما بين واحد وثلاثين وأربعين مسكنا.

وفيما يخص كل شطر إضافي فوق الأربعين مسكنا يضم أقل من ثلاثين مسكنا أو ما بين ثلاثين وأربعين مسكنا يجب أن تكون المساحة اللازمة لمسكن البواب هي المساحة المحددة أعلاه بالنسبة لعدد المساكن المطابقة لها.

الفصل 11

تعتبر بناية للسكنى الاقتصادية حسب مدلول ظهيرنا الشريف هذا كل بناية أو مجموعة بنايات :

تقع في مناطق السكنى الاقتصادية المحدثة طبق الشروط المقررة في المرسوم رقم 2.64.445 الصادر في 21 شعبان 1384 (26 دجنبر 1964) بتحديد مناطق السكنى الاقتصادية والمصادقة على النظام العام للبناء المطبق على هذه المناطق أو المعينة في تصاميم التهيئة والمبينة تطبيقا للتشريع المصادق عليه بموجب هذا المرسوم ؛

أو تكون لها قيمة عقارية لا يتجاوز مجموعها المقادير المحددة في التشريع المتعلق بمنح قروض لبناء واقتناء مساكن اقتصادية.

الجزء السادس: البوابون والمأمورون للقيام بأعمال التعهد

الباب الأول: النظام الأساسي للبوابين

الفصل 12

تطبق مقتضيات التشريع الخاص بالشغل والضمان الاجتماعي على البوابين مع مراعاة مقتضيات الفصل 13.

الفصل 13

تحدد الأجرة بالاتفاق الحر بين الطرفين. ويعتبر مسكن البواب جزءا من أجرته.

وتعتبر المنافع العينية الممنوحة للبوابين في تقدير مبلغ الأجرة ولا يجوز في أي حال من الأحوال اعتبارها وحدها بمثابة أجرة. أما الجزء العيني من الأجرة الذي يشكل على الخصوص القيمة الكرائية لمسكن البواب فلا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتجاوز نسبة 33%من أجرته الإجمالية.

وتكون القيمة الكرائية المعتبرة هي القيمة التي تحددها مصلحة الضرائب الحضرية.

الفصل 14

تجري على الإجازة السنوية المؤدى عنها التي يستفيد منها البوابون مقتضيات الباب الرابع عشر من الظهير الشريف الصادر في 5 صفر 1365 (9 يناير 1946) بشأن الإجازات السنوية المؤدى عنها، حسبما وقع تغييره وتتميمه.

الفصل 15

إن البواب الذي يفصله المشغل عن عمله لا يمكن إجباره على مغادرة مسكنه قبل أجل ثلاثة أشهر أو دون أداء تعويض يعادل مبلغ الكراء عن ثلاثة أشهر لمسكن يماثل المسكن الذي يشغله.

وإذا ارتكب البواب خطأ فادحا في مزاولة مهامه جاز لقاضي الأحكام المستعجلة التابع له موقع البناية الأمر – بناء على طلب من المشغل – بطرده من العمل في الحال وبإفراغ المسكن الذي يشغله.

الباب الثاني: النظام الأساسي للمأمورين للقيام بأعمال التعهد

الفصل 16

تطبق مقتضيات التشريع الخاص بالشغل والضمان الاجتماعي على المأمورين للقيام بأعمال التعهد.

الجزء السابع: إثبات المخالفات – العقوبات

الفصل 17

يثبت المخالفات لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا حسب الحالة ضباط الشرطة القضائية ومفتشو ومراقبو الشغل وموظفو الجماعات الحضرية المنتدبون لهذا الغرض.

الفصل 18

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 500 و2.000 درهم كل من كان ملزما بإعداد أو بناء مسكن للبواب ولم يف بواجباته في الآجال المقررة بالفصل 4.

الفصل 19

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 2.000 و5.000 درهم كل من كان ملزما بتشغيل بواب أو مأمور للقيام بأعمال التعهد وارتكب إحدى المخالفات الآتية :

عدم التصريح بالمنصب الشاغر في الآجال المقررة ؛

شغور المنصب طيلة مدة تتجاوز شهرين ما عدا في حالة قوة قاهرة مثبتة ؛

تشغيل شخص خلافا لمقتضيات مرسوم التطبيق المنصوص عليه في الفصل20.

ويجوز للسلطة المحلية في الحالة المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه أن تعين حتما من يشغل المنصب على نفقة الأشخاص الملزمين بتشغيل بواب أو مأمور للقيام بأعمال التعهد.

ويعتبر العقد المبرم طبق الشروط المشار إليها في الفقرة 3 باطلا ولا عمل به.

الفصل 20

تحدد كيفيات تطبيق ظهيرنا الشريف هذا بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

الفصل 21

ينشر في الجريدة الرسمية ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

وحرر بالرباط في 24 شوال 1397(8 أكتوبر 1977).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء : أحمد عصمان

1100816118

فهرس

الجزء الأول: ميدان التطبيق 2

الجزء الثاني: تعهد البنايات 2

الجزء الثالث: تخصيص مساكن للبوابين 3

الجزء الرابع: مقتضيات مشتركة 4

الجزء الخامس: مقتضيات خاصة ببنايات السكنى الاقتصادية 4

الجزء السادس: البوابون والمأمورون للقيام بأعمال التعهد 5

الباب الأول: النظام الأساسي للبوابين5

الباب الثاني: النظام الأساسي للمأمورين للقيام بأعمال التعهد 6

الجزء السابع: إثبات المخالفات – العقوبات 6

فهرس 8

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.69.30 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389(25 يوليوز 1969) يتعلق بأراضي الجماعات السلالية445 الواقعة في دوائر الري

445 - تم تعويض عبارات "الأراضي الجماعية" و"الجماعات" و"جمعية المندوبين" و"هيئة جماعية" على التوالي بعبارات " أراضي الجماعات السلالية" و"الجماعات السلالية" و"جماعة النواب" و"جماعة سلالية"، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.117 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440

كما تم تعديله بـ:

القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.117 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 24 ذو الحجة 1440 (26 اغسطس 2019)، ص 5895.

(9 أغسطس 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 24 ذو الحجة 1440 (26 اغسطس 2019)، ص 5895.

ظهير شريف رقم 1.69.30 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389(25 يوليوز 1969) يتعلق بأراضي الجماعات السلالية الواقعة في دوائر الري446

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

بناء على المرسوم الملكي رقم 136.65 الصادر في 7 صفر 1385 (7 يونيه 1965) بإعلان حالة الاستثناء ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 26 رجب 1337 (27 أبريل 1919) بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتنظيم تسيير وتفويت الأملاك الجماعية حسبما وقع تتميمه أو تغييره ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 267.66 الصادر في 15 ربيع الأول 1386 (4 يوليوز 1966) بمثابة قانون يمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.69.25 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) بمثابة ميثاق للاستثمارات الفلاحية،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

بيان الأسباب

يقتضي تحسين وتنمية الزراعات وتربية المواشي داخل دوائر الري التوفر على مؤسسات فلاحية ومستغلين يجرى عليهم نظام قانوني يضمن لهم الاستقرار الضروري.

غير أن عضو الجماعة الذي لا يشغل الأرض إلا بصفة مؤقتة لا يستفيد من الاستقرار الضروري لاستغلال معقول ولتجهيز القطعة الأرضية المعهود بها إليه بصفة دورية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكيفية الحالية المتبعة في تعيين ذوي الحقوق لا تساعد إلا على مضاعفة مؤسسات الاستغلال الصغير التي لا تتلاءم مساحتها مع أعمال استثمار معقول.

---

446 - الجريدة الرسمية عدد 2960 مكرر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1389 (29 يوليوز 1969)، ص 2018.

ولهذا يتعين القيام في دوائر الري بتحديد الكيفيات التي يتأتى بها استقرار العقارات الجماعية التي ستتخذ أساسا لتحقيق استثمار مهم .

وتعتبر العقارات المذكورة لبلوغ هذه الغاية مشاعة بين ذوي الحقوق المتوفرين على هذه الصفة في تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا وسيعمل من جهة أخرى على إتباع طريقة خاصة بنقل الإرث حتى يتجنب تكاثر عدد الملاكين على الشياع.

وأخيرا سيمكن بفضل مساعدة الصندوق المشترك للإصلاح الزراعي تسهيل تجزئة العقارات المذكورة الشيء الذي سيتيح للدولة بعد توزيع أراضيها على بعض الملاكين على الشياع التوفر على حصص من هذه الأراضي في العقارات الجماعية القديمة وتوزيعها على ملاكين آخرين على الشياع بحيث ترتفع مساحة حصصهم وتكون مطابقة لمؤسسات فلاحية قابلة للاستغلال.

الفصل 1447

تطبق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا على أراضي الجماعات السلالية الواقعة كلا أو بعضا داخل دوائر الري المشار إليها في الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.69.25 المشار إليه أعلاه الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) باستثناء ما يلي :

1- نسخ[448]؛

2- أراضي الجماعات السلالية التي جرت بشأنها كلا أو بعضا قسمة من طرف مصالح الاستثمار الفلاحي والتي توضع لائحتها بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير المالية ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي؛

3- أجزاء أراضي الجماعات السلالية المشمولة بوثائق التعمير.

الفصل 2

إن الأراضي الجارية عليها مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا ابتداء من تاريخ نشره مشاعة بين الأشخاص الذين يتوفرون في هذا التاريخ على صفة ذوي الحقوق.

الفصل 3

---

[447]- تم تتميم الفصل 1 أعلاه بالبند (3)، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.17، السالف الذكر.

[448]- تم نسخ البند (1) من الفصل الأول أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 64.17، السالف الذكر.

يجب أن تضع جمعية مندوبي كل جماعة سلالية معنية بالأمر لائحة ذوي الحقوق بمجرد نشر ظهيرنا الشريف هذا.

وينبغي أن لا يدرج في اللائحة المذكورة أعضاء الجماعات السلالية الذين فقدوا حقوقهم في العقار الجماعي على إثر منحهم قطعة أرضية على ملك الدولة طبق مقتضيات المرسوم الملكي رقم 267.66 المشار إليه أعلاه الصادر في 15 ربيع الأول 1386 (4 يوليوز 1960) بمثابة قانون.

الفصل 4449

يجب أن يبلغ نائب أو نواب الجماعة السلالية المعنية اللائحة المشار غليها في الفصل 3 أعلاه إلى السلطة المحلية وإلى ذو الحقوق المعنيين، داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ حصرها.

ولا يجوز الطعن في هذه اللائحة إلا لدى مجلس الوصاية الإقليمي الذي ترفع إليه القضية من طرف المعنيين بالأمر أو من السلطة المحلية في أجل ثلاثة أشهر يبتدئ من تاريخ التبليغ المذكور.

الفصل 5

يصادق على لائحة الملاكين على الشياع بقرار لوزير الداخلية ينشر بالجريدة الرسمية.

الفصل 6

يمسك بمقر السلطة المحلية سجل ترقمه وتوقع عليه هذه السلطة تدرج فيه حالة الملاكين على الشياع لكل ملك من الأملاك غير المحفظة وغير الجاري تحفيظها المطبقة عليها مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا.

ويضمن بدون صائر في السجل المذكور نقل الملكية الذي يشمل الحصص المشاعة.

الفصل7

لا يمكن أن يباشر التخلي عن الحصص المشاعة إلا لفائدة ملاك على الشياع مع مراعاة مقتضيات الفصل 9.

---

449 - تم تغيير أحكام الفصل 4 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 64.17، السالف الذكر.

الفصل 8450

نسخ

الفصل9

يجب التخلي لفائدة الدولة عن حصة كل ملاك على الشياع تسلم إليه بعد تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا قطعة على ملك الدولة طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 267.66 المشار إليه أعلاه الصادر في 15 ربيع الأول 1389 (4 يوليوز 1966) بمثابة قانون.

الفصل 10

يمكن التخلي بعوض عن الحصص المشاعة التابعة لملك الدولة إلى ملاكين على الشياع يختارهم مجلس الوصاية الإقليمي451.

غير أن الثمن لا يؤدى إلا بعد إجراء التجزئة المنصوص عليها في الفصل 12 وتعين كيفيات تحديد أداء الثمن بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير المالية ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.

الفصل11

تبقى القطعة إلى أن يتم أداء مجموع التخلي المشار إليه في الفصل السابق تابعة للدولة على وجه الرهن قصد ضمان الأداء.

غير أن الدولة النائب عنها وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية يمكنها التخلي عن أسبقيتها في الرهن لتمكين المتخلي لهم من إبرام قروض قصد تجهيز واستثمار قطعهم الأرضية.

الفصل 12

يمكن أن يصدر قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي بإجراء التجزئة الكلية أو الجزئية لعقار تجري عليه مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا.

الفصل 13

---

450 - تم نسخ الفصل 8 أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 64.17، السالف الذكر.

451 - تم تغيير الفقرة الأولى من الفصل 10 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 64.17، السالف الذكر.

تباشر التجزئة من طرف المصالح التقنية للاستثمار الفلاحي بكيفية تساعد على منح كل ذي حق قطعة أرضية تعادل مساحتها حصته على الشياع.

وإذا كان من شأن هذه العملية أن تؤدي إلى إحداث مؤسسات استغلال فلاحية تقل مساحتها عن خمسة هكتارات فإن التجزئة لا تشمل عند الاقتضاء إلا جزء العقار المطابق لحصص الملاكين على الشياع والذي تعادل مساحته خمسة هكتارات على الأقل ويبقى الجزء الآخر من العقار ملكا على الشياع لذوي الحقوق غير الأفراد المسلمة إليهم قطع أرضية.

الفصل 14

تسلم القطع الأرضية المحدثة طبقا لمقتضيات الفصل 13 بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.

الفصل 15

يصبح كل شخص مسلمة إليه قطعة أرضية مالكا القطعة المخصصة به على إثر التجزئة المقررة بالفصل 12.

الفصل 16

يوضح القرار المشار إليه في الفصل 14 القواعد التي يجب أن يباشر بموجبها الاستغلال إذا كانت المنطقة الموجودة بها التجزئة لم يصدر بشأنها القرار المنصوص عليه في الفصل 30 من الظهير الشريف رقم 1.69.25 المشار إليه أعلاه الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969).

الفصل 17

يتحتم على الأفراد المسلمة إليهم القطع الأرضية الذين استفادوا من مقتضيات الفصل 10 الانخراط في إحدى التعاونيات المؤسسة طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.69.34 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) بشأن التعاونيات الفلاحية المؤسسة بين الأفراد المسلمة إليهم أراضي الدولة أو الأفراد الموزعة عليهم القطع الأرضية المحدثة في العقارات الجماعية القديمة .

الفصل 18

إن مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.69.29 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) بالحد من تجزئة الأراضي الفلاحية الكائنة داخل دوائر الري لا تطبق على

الأراضي الجارية عليها مقتضيات هذا الظهير الشريف إلا بعد إجراء التجزئة المنصوص عليها في الفصل 12 وتطبق مقتضيات الظهير الشريف رقم..... المشار إليه أعلاه بعد إجراء التجزئة المذكورة على القسم المجزأ وعلى القسم الذي لا يزال مشاعا.

الفصل 19

إن المخالفات لمقتضيات القرار المشار إليه في الفصل 14 المتعلقة بالقواعد التي ينبغي أن يباشر بموجبها الاستغلال ولمقتضيات الفصل 17 تثبت و يعاقب عنها طبق الشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف المشار إليه أعلاه.

الفصل 20

تعفى العمليات الآتية من رسوم التنبر والتسجيل :

1- التخلي عن الحصص المشاعة المشار إليه في الفصلين 7 و10 ؛

2- نسخ[452].

ويتم بدون صائر تسجيل ما يلي في الدفاتر العقارية :

1- العمليات المشار إليها أعلاه ؛

2- اللائحة المنصوص عليها في الفصل 5؛

3- عمليات نقل الإرث المتعلقة بالحصص المشاعة في عقار غير مجزأ.

الفصل 21

يسند تنفيذ ظهيرنا الشريف هذا الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969).

[452] - تم نسخ البند (2) من الفقرة الأولى من الفصل 20 أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 64.17، السالف الذكر.

.....
.....

التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

ظهير شريف رقم 1.07.129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية[453]

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و 58 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بكلميم في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : عباس الفاسي.

*

[453]- الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 25 ذو القعدة 1428 (6 ديسمبر 2007)، ص 3879.

* *

قانون رقم 53.05 يتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

باب تمهيدي

المادة 1

يحدد هذا القانون النظام المطبق على المعطيات القانونية التي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية وعلى المعادلة بين الوثائق المحررة على الورق، وتلك المعدة على دعامة إلكترونية، وعلى التوقيع الإلكتروني.

كما يحدد الإطار القانوني المطبق على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا القواعد الواجب التقيد بها من لدن مقدمي الخدمة المذكورين ومن لدن الحاصلين على الشهادات الإلكترونية المسلمة.

القسم الأول: صحة المحررات المعدة بشكل إلكتروني أو الموجهة بطريقة إلكترونية

المادة 2

يتمم الباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالفصل 1-2 التالي :

الفصل1-2 - عندما يكون الإدلاء بمحرر مطلوبا لإثبات صحة وثيقة قانونية، يمكن إعداد هذا المحرر وحفظه بشكل إلكتروني وفق الشروط المنصوص عليها في الفصلين 1-417 و2-417 أدناه.

يمكن للملتزم، عندما يطلب منه بيان مكتوب بيده، أن يقوم بتحريره بشكل إلكتروني إذا كان من شأن شروط تحريره ضمان أنه الوحيد الذي يمكنه القيام بذلك.

غير أن الوثائق المتعلقة بتطبيق أحكام مدونة الأسرة والمحررات العرفية المتعلقة بالضمانات الشخصية أو العينية، ذات الطابع المدني أو التجاري لا تخضع لأحكام هذا القانون، ما عدا المحررات المنجزة من لدن شخص لأغراض مهنته.

المادة 3

يتمم القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالباب الأول المكرر التالي :

الباب الأول المكرر: العقد المبرم بشكل إلكتروني أو الموجه بطريقة إلكترونية

الفرع الأول: أحكام عامة

الفصل 1-65 – مع مراعاة أحكام هذا الباب، تخضع صحة العقد المبرم بشكل إلكتروني أو الموجه بطريقة إلكترونية لأحكام الباب الأول من هذا القسم.

الفصل 2-65 – لا تسري أحكام الفصول من 23 إلى 30 والفصل 32 أعلاه على هذا الباب.

الفرع الثاني: العرض

الفصل 3-65 – يمكن استخدام الوسائل الإلكترونية لوضع عروض تعاقدية أو معلومات متعلقة بسلع أو خدمات رهن إشارة العموم من أجل إبرام عقد من العقود.

يمكن توجيه المعلومات المطلوبة من أجل إبرام عقد أو المعلومات الموجهة أثناء تنفيذه عن طريق البريد الإلكتروني إذا وافق المرسل إليه صراحة على استخدام الوسيلة المذكورة.

يمكن إرسال المعلومات إلى المهنيين عن طريق البريد الإلكتروني ابتداء من الوقت الذي يدلون فيه بعنوانهم الإلكتروني.

إذا كان من الواجب إدراج المعلومات في استمارة، تعين وضع هذه الأخيرة بطريقة إلكترونية رهن إشارة الشخص الواجب عليه تعبئتها.

الفصل 4-65 – يتعين على كل من يقترح، بصفة مهنية وبطريقة إلكترونية، توريد سلع أو تقديم خدمات أو تفويت أصول تجارية أو أحد عناصرها، أن يضع رهن إشارة العموم الشروط التعاقدية المطبقة بشكل يمكن من الاحتفاظ بها واستنساخها.

دون الإخلال بشروط الصحة المنصوص عليها في العرض، فإن صاحب العرض يظل ملزما به سواء طيلة المدة المحددة في العرض المذكور أو، إن تعذر ذلك، طالما ظل ولوج العرض متيسرا بطريقة إلكترونية نتيجة فعله.

يتضمن العرض، علاوة على ذلك، بيان ما يلي :

1- الخصائص الأساسية للسلعة أو الخدمة المقترحة أو الأصل التجاري المعني أو أحد عناصره ؛

2- شروط بيع السلعة أو الخدمة أو شروط تفويت الأصل التجاري أو أحد عناصره ؛

3- مختلف المراحل الواجب اتباعها لإبرام العقد بطريقة إلكترونية ولاسيما الكيفية التي يفي طبقها الأطراف بالتزاماتهم المتبادلة ؛

4- الوسائل التقنية التي تمكن المستعمل المحتمل، قبل إبرام العقد، من كشف الأخطاء المرتكبة أثناء تحصيل المعطيات وتصحيحها ؛

5- اللغات المقترحة من أجل إبرام العقد ؛

6- طريقة حفظ العقد في الأرشيف من لدن صاحب العرض وشروط الاطلاع على العقد المحفوظ إذا كان من شأن طبيعة العقد أو الغرض منه تبرير ذلك ؛

7- وسائل الاطلاع، بطريقة إلكترونية، على القواعد المهنية والتجارية التي يعتزم صاحب العرض الخضوع لها، عند الاقتضاء.

كل اقتراح غير متضمن لكافة البيانات المشار إليها في هذا الفصل لا يجوز اعتباره عرضا بل يبقى مجرد إشهار، ولا يلزم صاحبه.

الفرع الثالث: إبرام عقد بشكل إلكتروني

الفصل 5-65 – يشترط لصحة إبرام العقد أن يكون من أرسل العرض إليه قد تمكن من التحقق من تفاصيل الإذن الصادر عنه ومن السعر الإجمالي ومن تصحيح الأخطاء المحتملة، وذلك قبل تأكيد الإذن المذكور لأجل التعبير عن قبوله.

يجب على صاحب العرض الإشعار بطريقة إلكترونية، ودون تأخير غير مبرر، بتسلمه قبول العرض الموجه إليه.

يصبح المرسل إليه فور تسلم العرض ملزما به بشكل لا رجعة فيه.

يعتبر قبول العرض وتأكيده والإشعار بالتسلم متوصلا بها إذا كان بإمكان الأطراف المرسلة إليهم الولوج إليها.

الفرع الرابع: أحكام متفرقة

الفصل 6-65 – تعتبر إلزامية الاستمارة القابلة للاقتطاع مستوفاة عندما يكون في الإمكان، بواسطة وسيلة إلكترونية معينة، الولوج إلى الاستمارة وتعبئتها وإعادة إرسالها بالطريقة نفسها.

الفصل 7-65 – عندما يطلب الإدلاء بعدة أصول، تعتبر هذه الإلزامية مستوفاة بالنسبة للمحررات المعدة بشكل إلكتروني إذا كان المحرر المعني معدا ومحفوظا وفقا لأحكام الفصول 1-417 و 2-417 و3-417 أدناه، وكانت الوسيلة المستعملة تسمح لكل طرف من الأطراف المعنية بالحصول على نسخة منه أو بالولوج إليه.

المادة 4

يتمم الفرع الثاني من الباب الأول من القسم السابع من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالفصول 1-417 و2-417 و3-417 التالية :

الفرع الثاني: الإثبات بالكتابة454

الفصل 1-417 - تتمتع الوثيقة المحررة على دعامة إلكترونية بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المحررة على الورق.

تقبل الوثيقة المحررة بشكل إلكتروني للإثبات، شأنها في ذلك شأن الوثيقة المحررة على الورق، شريطة أن يكون بالإمكان التعرف، بصفة قانونية، على الشخص الذي صدرت عنه وأن تكون معدة ومحفوظة وفق شروط من شأنها ضمان تماميتها.

الفصل 2-417 – يتيح التوقيع الضروري لإتمام وثيقة قانونية التعرف على الشخص الموقع ويعبر عن قبوله للالتزامات الناتجة عن الوثيقة المذكورة.

تصبح الوثيقة رسمية إذا وضع التوقيع المذكور عليها أمام موظف عمومي له صلاحية التوثيق.

عندما يكون التوقيع إلكترونيا، يتعين استعمال وسيلة تعريف موثوق بها تضمن ارتباطه بالوثيقة المتصلة به.

الفصل 3-417 – يفترض الوثوق في الوسيلة المستعملة في التوقيع الإلكتروني، عندما تتيح استخدام توقيع إلكتروني مؤمن إلى أن يثبت ما يخالف ذلك.

يعتبر التوقيع الإلكتروني مؤمنا إذا تم إنشاؤه وكانت هوية الموقع مؤكدة وتمامية الوثيقة القانونية مضمونة، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

454- يندرج الفرع الثاني أعلاه، ضمن الباب الأول من القسم السابع من الكتاب الأول من قانون الالتزامات والعقود ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)، كما تم تغييره وتتميمه.

تتمتع كل وثيقة مذيلة بتوقيع إلكتروني مؤمن والمختومة زمنيا بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المصادق على صحة توقيعها والمذيلة بتاريخ ثابت.

المادة 5

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفصول 417 و425 و426 و440 و443 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود :

الفصل417 – الدليل الكتابي ينتج ..... أو عرفية.

ويمكن أن ينتج كذلك عن ..... والوثائق الخاصة أو عن أي إشارات أو رموز أخرى ذات دلالة واضحة، كيفما كانت دعامتها وطريقة إرسالها.

إذا لم يحدد القانون قواعد أخرى ولم تكن هناك اتفاقية صحيحة بين الأطراف، قامت المحكمة بالبت في المنازعات المتعلقة بالدليل الكتابي بجميع الوسائل وكيفما كانت الدعامة المستعملة.

الفصل 425 – المحررات العرفية ..... باسم مدينه.

ولا تكون دليلا عن تاريخها في مواجهة الغير إلا :

.....1-
.....
..

6 - إذا كان التاريخ ناتجا عن التوقيع الإلكتروني المؤمن الذي يعرف بالوثيقة وبموقعها وفق التشريع الجاري به العمل.

ويعتبر الخلف الخاص ..... باسم مدينه.

الفصل 426 – يسوغ أن تكون ..... موقعة منه.

ويلزم أن يكون التوقيع ..... وأن يرد في أسفل الوثيقة ولا يقوم الطابع أو الختم مقام التوقيع، ويعتبر وجوده كعدمه.

وإذا تعلق الأمر بتوقيع إلكتروني مؤمن وجب تضمينه في الوثيقة وفق الشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال.

الفصل 440 – النسخ المأخوذة ..... الأصول بالتصوير الفوتوغرافي.

تقبل للإثبات نسخ الوثيقة القانونية المعدة بشكل إلكتروني متى كانت الوثيقة مستوفية للشروط المشار إليها في الفصلين 1-417 و 2- 417 وكانت وسيلة حفظ الوثيقة تتيح لكل طرف الحصول على نسخة منها أو الولوج إليها.

الفصل 443 – الاتفاقات وغيرها من الأفعال القانونية ..... والتي يتجاوز مبلغها أو قيمتها عشرة آلاف درهم، لا يجوز إثباتها بشهادة الشهود. ويلزم أن تحرر بها حجة رسمية أو عرفية، وإذا اقتضى الحال ذلك أن تعد بشكل إلكتروني أو أن توجه بطريقة إلكترونية.

القسم الثاني: النظام القانوني المطبق على التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير والمصادقة الإلكترونية

الباب الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير

الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن

المادة 6

يجب أن يستوفي التوقيع الإلكتروني المؤمن، المنصوص عليه في الفصل 3-417 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود، الشروط التالية :

أن يكون خاصا بالموقع ؛

أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن للموقع الاحتفاظ بها تحت مراقبته الخاصة بصفة حصرية ؛

أن يضمن وجود ارتباط بالوثيقة المتصلة به بكيفية تؤدي إلى كشف أي تغيير لاحق أدخل عليها.

يجب أن يوضع التوقيع بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني، تكون صلاحيتها مثبتة بشهادة للمطابقة.

يتعين أن يشار إلى معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني المؤمن في الشهادة الإلكترونية المؤمنة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون.

المادة 7

الموقع المشار إليه في المادة 6 أعلاه هو الشخص الطبيعي الذي يعمل لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله والذي يستخدم آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني.

المادة 8

تتمثل آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني في معدات أو برمجيات أو هما معا يكون الغرض منها توظيف معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي تتضمن العناصر المميزة الخاصة بالموقع، كمفتاح الشفرة الخاصة المستخدم من لدنه لإنشاء التوقيع الإلكتروني.

المادة 9

تسلم شهادة المطابقة المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 أعلاه السلطة الوطنية المكلفة[455] باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية على التوقيع والمنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون، عندما تستجيب آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني للمتطلبات التالية :

1 - أن تضمن، بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة، أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني:

أ) لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ؛

ب) لا يمكن الوصول إليها عن طريق الاستنباط ويكون التوقيع الإلكتروني محميا من أي تزوير ؛

ج) أن يكون بالإمكان حمايتها من قبل الموقع بشكل كاف يحول دون أي استعمال من لدن الغير.

2 - أن تحول دون أي تغيير أو تبديل لمحتوى الوثيقة المراد توقيعها وألا تشكل عائقا يحول دون إلمام الموقع بالوثيقة قبل توقيعها إلماما تاما.

المادة 10

تثبت العلاقة بين المعطيات التي تمكن من التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع بشهادة إلكترونية. وتتمثل هذه الشهادة في سند يتم إعداده بشكل إلكتروني.

---

[455]- يراد بالسلطة الوطنية المنصوص عليها أعلاه، السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات) وذلك بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.13.881 الصادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015)، بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.08.518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) لتطبيق المواد 13 و 14 و 15 و 21 و 23 من القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛ الجريدة الرسمية عدد 6332 بتاريخ 15 ربيع الآخر 1436 (5 فبراير 2015)، ص 968.

- لقد تم تغيير عنوان المرسوم رقم 2.08.518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) لتطبيق القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإليكتروني للمعطيات القانونية بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.881، السالف الذكر.

يمكن أن تكون الشهادة الإلكترونية المذكورة بسيطة أو مؤمنة.

المادة 11

تعتبر الشهادة الإلكترونية المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه شهادة إلكترونية مؤمنة عندما يسلمها مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية معتمد من لدن السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية وتتضمن المعطيات التالية :

أ) الإشارة إلى أن هذه الشهادة مسلمة باعتبارها شهادة إلكترونية مؤمنة ؛

ب) هوية مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا اسم الدولة التي يوجد مقره بها ؛

ج) إسم الموقع صاحب الشهادة الإلكترونية المؤمنة أو إسمه المستعار عند وجوده، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين التعريف به بهذه الصفة ؛

د) الإشارة، عند الاقتضاء، إلى صفة الموقع حسب الاستعمال الذي خصصت له الشهادة الإلكترونية ؛

هـ) المعطيات التي تمكن من التحقق من التوقيع الإلكتروني المؤمن ؛

و) تحديد بداية ونهاية مدة صلاحية الشهادة الإلكترونية ؛

ز) الرقم السري للشهادة الإلكترونية ؛

ن) التوقيع الإلكتروني المؤمن لمقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم الشهادة الإلكترونية ؛

ح) عند الاقتضاء، شروط استخدام الشهادة الإلكترونية ولاسيما المبلغ الأقصى للمعاملات التي يمكن أن تستخدم فيها الشهادة المذكورة.

الفرع الثاني: التشفير

المادة 12

تهدف وسائل التشفير على الخصوص إلى ضمان سلامة تبادل المعطيات القانونية بطريقة إلكترونية أو تخزينها أو هما معا، بكيفية تمكن من ضمان سريتها وصدقيتها ومراقبة تماميتها.

يراد بوسيلة التشفير كل عتاد أو برمجية أو هما معا، ينشأ أو يعدل من أجل تحويل معطيات سواء كانت عبارة عن معلومات أو إشارات أو رموز استنادا إلى اتفاقيات سرية أو من أجل إنجاز عملية عكسية لذلك بموجب اتفاقية سرية أو بدونها.

يراد بتقديم خدمة التشفير كل عملية تهدف إلى استخدام وسائل التشفير لحساب الغير.

المادة 13

للحيلولة دون استخدام التشفير لأغراض غير مشروعة ومن أجل الحفاظ على مصالح الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، فإن استيراد وسائل التشفير أو تصديرها أو توريدها أو استغلالها أو استخدامها أو تقديم خدمات متعلقة بها يخضع لما يلي :

أ) التصريح المسبق عندما ينحصر الغرض من هذه الوسيلة أو هذه الخدمة في التصديق على إرسالية أو ضمان تمامية المعطيات المرسلة بطريقة إلكترونية[456] ؛

ب) الترخيص المسبق من الإدارة عندما يتعلق الأمر بغرض غير الغرض المشار إليه في البند أ) أعلاه.

تحدد الحكومة :

1 - الوسائل أو الخدمات المستوفية للمعايير المشار إليها في البند أ) أعلاه ؛

2 - الطريقة التي يتم وفقها الإدلاء بالتصريح ومنح الترخيص، المشار إليهما في الفقرة السابقة.

---

[456]- أنظر المادة 1 من المرسوم رقم 2.08.518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) لتطبيق القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛ الجريدة الرسمية عدد 5744 بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1430 (18 يونيو 2009)، ص 3554. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 1:

"تدرج في الملحق I من هذا المرسوم وسائل أو خدمات التشفير التي ينحصر الغرض منها في التصديق على إرسالية أو ضمان تمامية المعطيات المرسلة بطريقة إلكترونية المشار إليها في أ) من الفقرة الأولى من المادة 13 القانون المشار إليه رقم 53.05 والتي يخضع استيرادها أو تصديرها أو توريدها أو استغلالها أو استخدامها إلى تصريح مسبق."

يجوز للحكومة أن تقرر نظاما مبسطا للتصريح أو الترخيص457 أو الإعفاء من التصريح458 أو من الترخيص بالنسبة إلى بعض أنواع وسائل أو خدمات التشفير أو بالنسبة إلى بعض فئات المستعملين.

457- انظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.

المادة 2:

"تكون أنواع وسائل أو خدمات التشفير وكذا فئات المستخدمين المعفيين من جميع أشكال التصريح أو الترخيص المسبقة بموجب أحكام الفقرة الثالثة من المادة 13 من القانون المشار إليه رقم 53.05 هي تلك المدرجة في الملحق II من هذا المرسوم."

- انظر كذلك المواد من 8 إلى 15 من الباب الثالث المتعلق بكيفيات تسليم التراخيص المسبقة من أجل استيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.

458 -انظر المواد من 3 إلى 7 من الباب الثاني المتعلق بأحكام متعلقة بالتصاريح المسبقة المتعلقة باستيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.

المادة 3:

"يودع التصريح المسبق لاستيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير لدى السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات) مقابل وصل يحمل رقم التسجيل، وذلك قبل ثلاثين (30) يوما على الأقل من التاريخ المحدد لإنجاز العملية المعنية بهذا التصريح، أو يوجه إلى السلطة المذكورة بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالتسليم داخل نفس الأجل المذكور، الذي يحتسب ابتداء من التاريخ الذي يحمله وصل التسلم.

يشفع هذا التصريح المسبق بملف يتكون من جزء إداري يسمح بإثبات هوية المصرح وكذا موضوع وطبيعة أنشطته ومن جزء تقني يشتمل على وصف لوسيلة أو لخدمة التشفير ولكيفية استغلالها.

يجب إخبار السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات) بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي ينبني عليها التصريح."

المادة 4:

"يحدد شكل التصريح المسبق ومحتوى الملف الذي يرافقه بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني."

المادة 5:

"في حالة تسليم ملف غير كامل أو تتعارض أحد مستنداته مع مقتضيات القرار المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه، يطلب من المصرح، بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالتسلم، الإدلاء بالمستندات المطلوبة داخل أجل أقصاه شهر يسري ابتداء من تاريخ تسلم ملف التصريح. وفي هذه الحالة، يسري الأجل المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه ابتداء من تاريخ تسلم المستندات المذكورة.

عند انقضاء الأجل المذكور أعلاه، وفي حالة سكوت السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات)، يجوز للمصرح القيام بالعمليات موضوع التصريح.

إذا تبين خلال دراسة الملف أو وسيلة أو خدمة التشفير المصرح بها تخضع لنظام الترخيص المسبق، يدعى المصرح، بواسطة رسالة مضمونة مع وصل التسلم، إلى تقديم طلب الحصول على ترخيص مسبق داخل أجل شهر يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم أو تتميم الملف، وذلك وفق الشروط المحددة في الباب الثالث من هذا المرسوم."

المادة 6:

"يجوز أن يشفع التصريح المسبق لاستيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير، بتصريح للاستخدام العام يبين مجال استخدام وسيلة أو خدمة التشفير وكذا أصناف المستخدمين المحتملين الموجهة إليهم الوسيلة أو الخدمة.

المادة 14

يختص مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية، المعتمدون لهذا الغرض وفقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون، بتوريد وسائل أو خدمات التشفير الخاضعة للترخيص. وإذا تعذر ذلك، تعين أن يكون الأشخاص الراغبون في تقديم خدمات التشفير الخاضعة للترخيص معتمدين لهذا الغرض من لدن الإدارة459.

يقصد في مدلول هذه المادة «بتصريح الاستخدام العام» التصريح الذي يسمح لكل شخص ذاتي أو معنوي غير المصرح باستخدام وسيلة أو خدمة تشفير خضعت لتصريح مسبق."

المادة 7:

"ينجز التصريح المسبق من أجل توريد وسائل أو خدمات التشفير مرة واحدة عن كل وسيلة أو خدمة تشفير معينة، حتى لو كانت هذه الوسيلة أو الخدمة تورد من قبل موردين متعددين أو سلمت لمرات متعددة. ينجز هذا التصريح قبل شهر على الأقل من تاريخ التسليم الأول سواء تم هذا التسليم مجانا أو بمقابل.

يعتبر التصريح المسبق الذي ينجز وفقا لأحكام هذا الباب بمثابة تصريح مسبق بالنسبة للوسطاء الذين يضمنون، عند الاقتضاء، نشر وسيلة التشفير التي يوردها المصرح."

- انظر كذلك قرار لرئيس الحكومة رقم 3.87.13 الصادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتحديد شكل التصريح المسبق لاستيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير ومحتوى الملف الذي يرافقه؛ الجريدة الرسمية عدد 6332 بتاريخ 15 ربيع الآخر 1436 (5 فبراير 2015)، ص 969.

459- أنظر المادتين 16 و17 من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.

المادة 16:

"تطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 53.05 المشار إليه يجب على الأشخاص الراغبين في توريد وسائل أو خدمات التشفير الخاضعة للترخيص الحصول مسبقا على الاعتماد بصفتهم مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وفقا للأحكام المنصوص عليها في الباب الخامس أدناه.

غير أنه يجب على الأشخاص الذين لا يتوفرون على الاعتماد بصفتهم مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية والذي يرغبون في توريد خدمات التشفير الخاضعة للترخيص الحصول على الاعتماد بهذا الخصوص لدى السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات).

ولهذا الغرض، يجب على الأشخاص المذكورين إيداع طلب، لدى مصالح السلطة المذكورة، مقابل وصل مشفوع بدفتر تحملات يعد وفق شروط نموذج يحدد بقرار السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، ينشر بالجريدة الرسمية."

المادة 17:

"يتضمن دفتر التحملات المنصوص عليه في المادة 16 أعلاه، على الخصوص :

- معلومات عن هوية وكفاءات المستخدمين المكلفين بتوريد هذه الخدمات والمؤهلات التي يتوفرون عليها في هذا المجال ؛

- الشروط التقنية أو الإدارية التي تضمن تقيد مقدم الخدمة بالتزاماته بموجب أحكام القانون المشار إليه أعلاه رقم 53.05 والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛

تعداد خدمات التشفير التي يرغب مقدم الخدمة في توريدها ؛

- قائمة وسائل التشفير التي يرغب مقدم الخدمة في استخدامها أو استغلالها لهذا الغرض؛

- وصف الإجراءات والوسائل التي سيتم إعمالها لتوريد الخدمات ؛

- الخصائص التقنية للتجهيزات والآليات التي ستستخدم لتوريد الخدمات ؛

الباب الثاني: المصادقة على التوقيع الإلكتروني

الفرع الأول: السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية

المادة 15

يعهد إلى السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية المسماة بعده السلطة الوطنية، علاوة على المهام المسندة إليها بموجب مواد أخرى من هذا القانون، بالمهام التالية :

- اقتراح معايير نظام الاعتماد على الحكومة واتخاذ التدابير اللازمة لتفعيله ؛

- اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية ومراقبة نشاطهم.

المادة 16

تقوم السلطة الوطنية بنشر مستخرج من قرار الاعتماد في الجريدة الرسمية وبمسك سجل بأسماء مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدين ينشر في نهاية كل سنة بالجريدة الرسمية460.

المادة 17

- الشروط التي سيتم وفقها نقل الاتفاقيات السرية للتشفير إلى هيئة معتمدة أخرى، في حالة وقف النشاط أو بطلب من مستخدم هذه الاتفاقيات ؛

- الشروط التقنية لاستخدام الاتفاقيات السرية أو وسائل أو خدمات التشفير والإجراءات الضرورية لضمان تماميتها وسلامتها ؛

- الحجم الإلكتروني المعاير الذي تدون فيه الاتفاقيات السرية في حالة وقف النشاط أو سحب الاعتماد."

- انظر قرار لرئيس الحكومة رقم 3.88.13 الصادر في 28 ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتحديد شكل ومحتوى طلب الترخيص المسبق من أجل استيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير والملف المرافق له؛ الجريدة الرسمية عدد 6332 بتاريخ 15 ربيع الآخر 1436 (5 فبراير 2015)، ص 972.

- انظر كذلك قرار لرئيس الحكومة رقم 3.89.13 الصادر في 28 ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتحديد نموذج دفتر التحملات الذي يشفع به الطلب الذي يجب أن يودعه الأشخاص الذين لا يتوفرون على الاعتماد بصفتهم مقدمي خدمات المصادقة الإليكترونية والراغبون في توريد خدمات التشفير الخاضعة للترخيص؛ الجريدة الرسمية عدد 6332 بتاريخ 15 ربيع الآخر 1436 (5 فبراير 2015)، ص 978.

460- سجل بأسماء مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدين من قبل السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية إلى غاية 31 ديسمبر 2014 الموضوع طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.129 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)؛ الجريدة الرسمية عدد 6344 بتاريخ 28 جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ص 1845.

تتأكد السلطة الوطنية من احترام مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الذين يسلمون شهادات إلكترونية مؤمنة، للالتزامات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 18

يجوز للسلطة الوطنية، إما تلقائيا وإما بطلب من أي شخص يهمه الأمر، القيام بالتحقق أو طلب القيام بالتحقق من مطابقة نشاط مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات إلكترونية مؤمنة لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. ويمكنها أن تستعين بخبراء لإنجاز مهامها المتعلقة بالمراقبة.

المادة 19

يخول أعوان السلطة الوطنية والخبراء المعينون من قبلها، خلال ممارسة مهمة التحقق المكلفين بها المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه، بعد إثبات صفاتهم، حق ولوج أية مؤسسة والاطلاع على كل الآليات والوسائل التقنية المتعلقة بخدمات المصادقة الإلكترونية المؤمنة التي يعتبرونها مفيدة أو ضرورية لإنجاز مهمتهم.

الفرع الثاني: مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية

المادة 20

مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدون هم وحدهم دون غيرهم، الذين يمكنهم إصدار شهادات إلكترونية مؤمنة، وتسليمها وتدبير الخدمات المتعلقة بها وفق الشروط المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 21

يشترط من أجل الاعتماد لاكتساب صفة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية[461] أن يكون طالب الاعتماد مؤسسا في شكل شركة يوجد مقرها الاجتماعي بتراب المملكة وأن يكون :

---

[461]- أنظر المادتين 21 و22 من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.

المادة 21:

"يجوز للأشخاص المستجيبين للشروط المحددة بموجب أحكام المادة 21 من القانون المشار إليه رقم 53.05 وحدهم إيداع طلب لدى السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات) من أجل إرسال وتسليم شهادات المصادقة الإلكترونية المؤمنة وتدبير الخدمات المرتبطة بها.

يشفع هذا الطلب بدفتر تحملات يعد وفق شروط نموذج يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، ينشر في الجريدة الرسمية."

1- متوفرا على شروط تقنية تضمن :

أ) الوثوق بخدمات المصادقة الإلكترونية التي يقدمها، ولاسيما ما يتعلق بالسلامة التقنية والتشفيرية الخاصة بالوظائف التي تقوم بها نظم ووسائل التشفير المقترحة من لدنه ؛

ب) سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني التي يقدمها للموقع ؛

ج) توافر مستخدمين لهم المؤهلات اللازمة لتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية ؛

د) الإمكانية التي تتيح للشخص الذي سلمت إليه الشهادة قصد إلغائها في الحال وبكل يقين ؛

هـ) التحديد الدقيق لتاريخ وساعة تسليم الشهادة الإلكترونية وإلغائها ؛

المادة 22:

"يشتمل دفتر التحملات المشار إليه في المادة 21 أعلاه على ما يلي :

- معلومات عن هوية وكفاءات المستخدمين المكلفين بالمصادقة الإلكترونية والمؤهلات التي يتوفرون عليها؛

- الشروط التقنية والإدارية التي تضمن التقيد بالتزامات مقدم الخدمة بموجب أحكام القانون المشار إليه رقم 53.05 والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛

- تعداد وسائل أو خدمات التشفير التي يمكن لمقدم الخدمة توريدها أو استخدامها أو استغلالها؛

- الخصائص التقنية للتجهيزات والآليات التي ستستخدم لتوريد الخدمات؛

- وصف الإجراءات والوسائل التي سيتم إعمالها لإرسال شهادات إلكترونية ؛

- وثيقة أو وثائق التأمين المبرمة لتغطية المسؤولية المدنية عن تقديم خدمات المصادقة؛

- الشروط التقنية والشروط المرتبطة بتنظيم بتدبير الشهادات الإلكترونية المؤمنة من قبل مقدم الخدمة المذكور؛

- العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة الشهادات؛

- وسائل أو خدمات التشفير التي يرخص لمقدم المعتمد بتدبير اتفاقياتها السرية؛

- الشروط التقنية لاستخدام الاتفاقيات أو وسائل أو خدمات التشفير والإجراءات الضرورية لضمان تماميتها وسلامتها؛

- الحجم الإلكتروني المعاير الذي يجب أن تدون فيه الاتفاقيات السرية في حالة وقف النشاط أو سحب الاعتماد؛

- الشروط التي يتم وفقها نقل الاتفاقيات السرية للتشفير إلى هيئة معتمدة أخرى في حالة وقف النشاط أو بطلب من المستخدم؛

- الشروط التي يعهد وفقها بتدبير الشهادات الإلكترونية المؤمنة والخدمات المرتبطة بها إلى مقدم معتمد لخدمات المصادقة الإلكترونية في حالة سحب الاعتماد بموجب أحكام المادة 39 من القانون المشار إليه رقم 53.05؛

- الشروط التي يتم وفقها إعلام الحاصلين على شهادات إلكترونية مؤمنة بنقل تدبير الشهادات المذكورة أو بإبطالها."

- انظر قرار لرئيس الحكومة رقم 3.90.13 الصادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتحديد نموذج دفتر التحملات الذي يرافق طلب الحصول على الاعتماد لاكتساب صفة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية؛ الجريدة الرسمية عدد 6332 بتاريخ 15 ربيع الآخر 1436 (5 فبراير 2015)، ص 983.

و) وجود نظام للسلامة، قادر على اتقاء تزوير الشهادات الإلكترونية والتأكد من أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني تطابق معطيات التحقق منه عندما تقدم في آن واحد المعطيات معا ؛

2- قادرا على المحافظة، عند الاقتضاء بشكل إلكتروني، على جميع المعلومات المتعلقة بالشهادة الإلكترونية التي قد تبدو ضرورية لإثبات التصديق الإلكتروني أمام القضاء بشرط أن تضمن نظم المحافظة على الشهادات الإلكترونية :

أ) أن إدخال المعطيات وتغييرها لا يسمح بهما إلا للأشخاص المرخص لهم لهذا الغرض من لدن مقدم الخدمة ؛

ب) أن اطلاع العموم على شهادة إلكترونية لا يتأتى دون موافقة سابقة من صاحب الشهادة ؛

ج) أن بالإمكان كشف أي تغيير من شأنه أن يخل بسلامة النظام ؛

3- ملتزما :

3-1 – بالتحقق من هوية الشخص الذي سلمت له شهادة إلكترونية ومطالبته بالإدلاء بوثيقة هوية رسمية للتأكد أن الشخص يتوفر على الأهلية القانونية للالتزام، من جهة، والصفة التي يدعيها، من جهة أخرى، والمحافظة على مميزات ومراجع الوثائق المدلى بها لإثبات هذه الهوية وهذه الصفة ؛

3-2 - بالتأكد وقت تسليم الشهادة الإلكترونية أن :

أ) المعلومات التي تحتوي عليها صحيحة ؛

ب) الموقع المشار فيها إلى هويته يمتلك معطيات لإنشاء التوقيع الإلكتروني تطابق معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني المضمنة في الشهادة ؛

3-3 - بإخبار الشخص الذي يطلب تسليمه شهادة إلكترونية كتابة بما يلي قبل إبرام عقد تقديم خدمات المصادقة الإلكترونية :

أ- كيفيات وشروط استعمال الشهادة ؛

ب) كيفيات المنازعة وطرق تسوية الخلافات ؛

3-4 - بتقديم عناصر الإخبار المنصوص عليها في النقطة السابقة إلى الأشخاص الذين يستندون إلى شهادة إلكترونية إذا كانت العناصر المذكورة مفيدة لهم ؛

3-5 - بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة ستين (60) يوما على الأقل قبل تاريخ انتهاء صلاحية شهاداتهم لحلول أجلها ودعوتهم إلى تجديدها أو إلغائها ؛

3-6 - بإبرام تأمين لتغطية الأضرار الناتجة عن أخطائهم المهنية ؛

3-7 - بإلغاء شهادة إلكترونية إذا :

أ) تبين أن تسليمها تم بناء على معلومات مغلوطة أو مزورة، أو أن المعلومات الواردة في الشهادة المذكورة لم تعد مطابقة للواقع أو أن سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع قد تم خرقها ؛

ب) أمرته السلطات القضائية بالقيام في الحال بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة المسلمة من قبله بعدم مطابقتها لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 22

استثناء من أحكام المادتين 20 و21 أعلاه :

1- تتمتع الشهادات المسلمة من قبل مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المستوطن بالخارج بنفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الشهادات المسلمة من قبل مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يوجد مقره بالمغرب إذا كان معترفا بالشهادة أو بمقدم خدمة المصادقة في إطار اتفاق متعدد الأطراف يعتبر المغرب طرفا فيه أو اتفاق ثنائي يتعلق بالاعتراف المتبادل بين المغرب وبلد إقامة مقدم الخدمات ؛

2- يمكن اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الذين يوجد مقرهم الاجتماعي بالخارج، شريطة أن تكون الدولة التي يمارسون بترابها نشاطهم قد أبرمت مع المملكة المغربية اتفاقية للاعتراف المتبادل بمقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 23

يتعين على مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يصدر أو يسلم أو يدبر الشهادات الإلكترونية أن يخبر الإدارة سلفا برغبته في إنهاء نشاطه[462] داخل أجل أقصاه شهران.

---

[462]- **انظر المادة 25 من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.**

المادة 25:

"تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون المشار إليه رقم 53.05، يجب على مقدم خدمة المصادقة الإلكترونية المعتمد:

في هذه الحالة، يجب عليه أن يتأكد من استئناف هذه الخدمات من لدن مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية يضمن نفس الجودة ونفس السلامة أو إذا تعذر ذلك أن يلغي الشهادات داخل أجل أقصاه شهران بعد إخبار أصحابها بذلك.

يخبر السلطة الوطنية أيضا، على الفور، بوقف نشاطه في حالة تصفية قضائية.

المادة 24

يلزم مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية ومستخدموهم كذلك بكتمان السر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

يتحملون وفق القواعد القانونية العادية، مسؤولية تهاونهم أو قلة كفاءتهم أو قصورهم المهني سواء تجاه المتعاقدين معهم أو تجاه الأغيار.

يجب على مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية أن يحافظوا على معطيات إنشاء الشهادة ويلزمون، بأمر من وكيل الملك، بتبليغها إلى السلطات القضائية، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من كل المقتضيات التشريعية المخالفة يتولى مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية إخبار المستعملين المعنيين على الفور بذلك.

لا تطبق إلزامية كتمان السر المهني، المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه :

تجاه السلطات الإدارية المؤهلة قانونا لذلك وفق التشريع الجاري به العمل ؛

تجاه أعوان السلطة الوطنية وخبرائها والأعوان والضباط المشار إليهم في المادة 41 أدناه خلال ممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين 19 و41 من هذا القانون ؛

إذا وافق صاحب التوقيع الإلكتروني على نشر أو تبليغ المعلومات المدلى بها إلى مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

الفرع الثالث: التزام صاحب الشهادة الإلكترونية

أ) توجيه إشعار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات)، يرسل بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالتسلم، أو يودع لدى هذه الأخيرة مقابل وصل، لإخبارها برغبته في وقف أنشطته، وذلك في الآجال المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه؛

ب) إخبار السلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات)، بدون أجل، بوقف أنشطته في حالة التصفية القضائية، مع تبليغه بنسخة الحكم القاضي بالتصفية القضائية المذكورة بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالتسلم أو عبر إيداعه لديها مقابل وصل."

المادة 25

يعتبر صاحب الشهادة الإلكترونية، فور إحداث المعطيات المرتبطة بإنشاء التوقيع، مسؤولا عن سرية وتمامية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الذي يستعمله. ويعد كل استعمال للمعطيات المذكورة، ناتجا عن فعله ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 26

يتعين على صاحب الشهادة الإلكترونية القيام في أقرب الآجال بتبليغ مقدم خدمات المصادقة كل تغيير يطرأ على المعلومات التي تتضمنها الشهادة.

المادة 27

يجب على صاحب الشهادة، في حالة شك يتعلق بالإبقاء على سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع أو انعدام مطابقة المعلومات المضمنة في الشهادة للواقع، أن يطلب إلغاءها في الحال وفقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون.

المادة 28

عندما تنتهي مدة صلاحية شهادة إلكترونية أو يتم إلغاؤها، لا يمكن لصاحبها استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع المطابقة للتوقيع أو السعي للمصادقة عليها من لدن مقدم آخر لخدمات المصادقة الإلكترونية.

الباب الثالث: العقوبات والتدابير الوقائية ومعاينة المخالفات

المادة 29

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة كل من قدم خدمات للمصادقة الإلكترونية المؤمنة دون أن يكون معتمدا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه أو واصل نشاطه رغم سحب اعتماده أو أصدر أو سلم أو دبر شهادات إلكترونية مؤمنة خلافا لأحكام المادة 20 أعلاه.

المادة 30

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل من أفشى المعلومات المعهود بها إليه في إطار ممارسة نشاطاته أو وظيفته أو حرض على نشرها أو ساهم في ذلك.

غير أن أحكام هذه المادة لا تطبق على أعمال النشر أو التبليغ المرخص به، كتابة على دعامة ورقية أو بطريقة إلكترونية، إذا قام بها صاحب الشهادة الإلكترونية أو على النشر أو التبليغ المرخص به بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 31

بصرف النظر على المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من أدلى عمدا بتصاريح كاذبة أو سلم وثائق مزورة إلى مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 32

يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة مبلغها 100.000 درهم كل من استورد أو صدر أو ورد أو استغل أو استعمل إحدى الوسائل أو خدمة من خدمات تشفير دون الإدلاء بالتصريح أو الحصول على الترخيص المنصوص عليهما في المادتين 13 و14 أعلاه.

يجوز للمحكمة أيضا أن تحكم بمصادرة وسائل التشفير المعنية.

المادة 33

عندما يتم استعمال وسيلة تشفير حسب مدلول المادة 14 أعلاه، لتمهيد أو ارتكاب جناية أو جنحة أو لتسهيل تمهيدها أو ارتكابها، يرفع الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية المتعرض لها على النحو التالي :

- إلى السجن المؤبد إذا كان معاقبا على الجريمة بثلاثين سنة من السجن ؛

- إلى ثلاثين سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بعشرين سنة من السجن ؛

- إلى عشرين سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بخمس عشرة سنة من السجن ؛

- إلى خمس عشرة سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بعشر سنوات من السجن ؛

- إلى عشر سنوات من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بخمس سنوات من السجن ؛

- إلى الضعف إذا كان معاقبا على الجريمة بثلاث سنوات من الحبس على الأكثر.

على أن أحكام هذه المادة لا تطبق على مرتكب الجريمة أو المشارك في ارتكابها الذي يسلم إلى السلطات القضائية أو الإدارية، بطلب منها، النص الواضح للرسائل المشفرة وكذا الاتفاقات السرية اللازمة لقراءة النص المشفر.

المادة 34

يعتبر الأشخاص الذين يقدمون خدمات تشفير لأغراض سرية، ما لم يثبتوا عدم ارتكابهم أي خطإ متعمد أو تهاون، مسؤولين، فيما يخص الخدمات المذكورة، عن الضرر اللاحق بالأشخاص الذين كلفوهم بتدبير اتفاقاتهم السرية في حالة المس بتمامية المعطيات المحولة بواسطة هذه الاتفاقات أو سريتها أو توفرها.

المادة 35

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم كل من استعمل، بوجه غير قانوني، العناصر الشخصية لإنشاء التوقيع المتعلقة بتوقيع الغير.

المادة 36

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر كل مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية لا يتقيد بوجوب إخبار السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 23 أعلاه.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعرض مرتكب المخالفة طوال مدة خمس سنوات للمنع من ممارسة كل نشاط يتعلق بتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 37

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل صاحب شهادة إلكترونية استمر في استعمال الشهادة المذكورة بعد انتهاء مدة صلاحيتها أو بعد إلغائها.

المادة 38

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم كل من استعمل بصفة غير قانونية عنوانا تجاريا أو إشهارا وبشكل عام كل عبارة تحمل على الاعتقاد أنه معتمد وفقا لأحكام المادة 21 أعلاه.

المادة 39

عندما تعاين السلطة الوطنية، بناء على تقرير أعوانها أو خبرائها، أن مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات مؤمنة لم يعد متوفرا على أحد الشروط المنصوص عليها في

المادة 21 أعلاه أو أن نشاطه غير مطابق لأحكام هذا القانون أو الأنظمة المتخذة لتطبيقه463، تطلب منه التقيد بالشروط أو الأحكام المذكورة داخل الأجل الذي تحدده.

إذا انصرم الأجل المذكور دون أن يتقيد مقدم الخدمات بالشروط أو الأحكام المذكورة، قامت السلطة الوطنية بسحب الاعتماد المسلم وبشطب مقدم الخدمات من سجل مقدمي الخدمات المعتمدين وبنشر مستخرج من قرار سحب الاعتماد في الجريدة الرسمية.

إذا كان من شأن نشاط المخالف أن يمس بمتطلبات الدفاع الوطني أو أمن الدولة الداخلي أو الخارجي فإن السلطة الوطنية تؤهل لاتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية لوضع حد للنشاط المذكور، دون الإخلال بالمتابعات الجنائية التي تترتب عليها.

المادة 40

463- أنظر المادة 22 من المرسوم رقم 2.08.518، السالف الذكر.

المادة 22:

"يشتمل دفتر التحملات المشار إليه في المادة 21 أعلاه على ما يلي :

- معلومات عن هوية وكفاءات المستخدمين المكلفين بالمصادقة الإلكترونية والمؤهلات التي يتوفرون عليها ؛

- الشروط التقنية والإدارية التي تضمن التقيد بالتزامات مقدم الخدمة بموجب أحكام القانون المشار إليه رقم 53.05 والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛

- تعداد وسائل أو خدمات التشفير التي يمكن لمقدم الخدمة توريدها أو استخدامها أو استغلالها؛

- الخصائص التقنية للتجهيزات والآليات التي ستستخدم لتوريد الخدمات؛

- وصف الإجراءات والوسائل التي سيتم إعمالها لإرسال شهادات إلكترونية ؛

- وثيقة أو وثائق التأمين المبرمة لتغطية المسؤولية المدنية عن تقديم خدمات المصادقة ؛

- الشروط التقنية والشروط المرتبطة بتنظيم بتدبير الشهادات الإلكترونية المؤمنة من قبل مقدم الخدمة المذكور؛

- العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة الشهادات ؛

- وسائل أو خدمات التشفير التي يرخص لمقدم المعتمد بتدبير اتفاقياتها السرية ؛

- الشروط التقنية لاستخدام الاتفاقيات أو وسائل أو خدمات التشفير والإجراءات الضرورية لضمان تماميتها وسلامتها ؛

- الحجم الإلكتروني المعاير الذي يجب أن تدون فيه الاتفاقيات السرية في حالة وقف النشاط أو سحب الاعتماد؛

- الشروط التي يتم وفقها نقل الاتفاقيات السرية للتشفير إلى هيئة معتمدة أخرى في حالة وقف النشاط أو بطلب من المستخدم؛

- الشروط التي يعهد وفقها بتدبير الشهادات الإلكترونية المؤمنة والخدمات المرتبطة بها إلى مقدم معتمد لخدمات المصادقة الإلكترونية في حالة سحب الاعتماد بموجب أحكام المادة 39 من القانون المشار إليه رقم 53.05 ؛

- الشروط التي يتم وفقها إعلام الحاصلين على شهادات إلكترونية مؤمنة بنقل تدبير الشهادات المذكورة أو بإبطالها".

إذا كان مرتكب الجريمة شخصا معنويا، رفعت الغرامات المنصوص عليها في هذا الباب إلى الضعف دون إخلال بالعقوبات التي يمكن تطبيقها على مسيريه المرتكبين لإحدى الجرائم المنصوص عليها أعلاه.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعرض الشخص المعنوي لإحدى العقوبات التالية :

- المصادرة الجزئية لممتلكاته ؛

- المصادرة المنصوص عليها في الفصل 89 من القانون الجنائي ؛

- إغلاق مؤسسة أو مؤسسات الشخص المعنوي التي استعملت في ارتكاب الجرائم.

المادة 41

يجوز لأعوان السلطة الوطنية المؤهلين لهذا الغرض والمحلفين وفق القواعد القانونية العادية، أن يبحثوا عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وأن يحرروا محاضر بشأنها وذلك بالإضافة إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية وأعوان الجمارك داخل نطاق اختصاصهم. وتحال محاضرهم إلى وكيل الملك داخل أجل خمسة أيام التالية لتحريرها.

يجوز للأعوان والضباط المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يلجوا الأماكن أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وأن يطلبوا الاطلاع على كل الوثائق المهنية وأن يأخذوا نسخا منها وأن يحصلوا على المعلومات والإثباتات بعد استدعاء المعنيين بالأمر أو بعين المكان.

يجوز لهم القيام، في نفس الأماكن، بحجز الوسائل المشار إليها في المادة 12 أعلاه بأمر من وكيل الملك أو قاضي التحقيق.

تسجل الوسائل المحجوزة في المحضر المحرر في عين المكان. وتوجه النسخ الأصلية للمحضر والجرد إلى السلطة القضائية التي أمرت بالحجز.

الباب الرابع: أحكام ختامية

المادة 42

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذا القانون على الحقوق العينية بمرسوم.

المادة 43

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 21 أعلاه، يمكن للحكومة باقتراح من السلطة الوطنية المشار إليها في المادة 15، وأخذا في الاعتبار مصلحة المرفق العام، اعتماد الأشخاص المعنوية للقانون العام من أجل إصدار شهادات إلكترونية مؤمنة، وتسليمها وتدبير الخدمات المتعلقة بها، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

201041560

الفهرس

قانون رقم 53.05 يتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية 3

القسم الأول: صحة المحررات المعدة بشكل إلكتروني أو الموجهة بطريقة إلكترونية 3

الباب الأول المكرر: العقد المبرم بشكل إلكتروني أو الموجه بطريقة إلكترونية 4

الفرع الأول: أحكام عامة 4

الفرع الثاني: العرض 4

الفرع الثالث: إبرام عقد بشكل إلكتروني 5

الفرع الرابع: أحكام متفرقة 5

الفرع الثاني: الإثبات بالكتابة 6

القسم الثاني: النظام القانوني المطبق على التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير والمصادقة الإلكترونية 1812

الباب الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير 7

الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن 7

الفرع الثاني: التشفير 9

الباب الثاني: المصادقة على التوقيع الإلكتروني 13

الفرع الأول: السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية 13

الفرع الثاني: مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية 14

الفرع الثالث: التزام صاحب الشهادة الإلكترونية 18

الباب الثالث: العقوبات والتدابير الوقائية ومعاينة المخالفات 18

الباب الرابع: أحكام ختامية 22

الفهرس 23

.....

الإيجار المفضي إلى تملك العقار

صيغة محينة بتاريخ 26 أكتوبر 2011

القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار

المفضي إلى تملك العقار[464]

كما تم تعديله:

القانون رقم 58.11 المتعلق بمحكمة النقض، المغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.57.223 الصادر في 2 ربيع الأول 1377 (27 سبتمبر 1957) بشأن المجلس الأعلى، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.170 صادر في 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011) ص 5228.

[464] - الجريدة الرسمية عدد 5172 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1424 (25 ديسمبر 2003)، ص 4375.

ظهير شريف رقم 1.03.202 صادر في 16 من رمضان 1424

(11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار

المفضي إلى تملك العقار

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف- بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و 58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بالرباط في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء : إدريس جطو

قانون رقم 51.00 يتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

تطبق أحكام هذا القانون المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار على العقارات المنجزة والمعدة للسكنى.

المادة 2

يعتبر الإيجار المفضي إلى تملك العقار كل عقد بيع يلتـزم البائع بمقتضاه تجاه المكتري المتملك بنقل ملكية عقار أو جزء منه بعد فترة الانتفاع به بعوض مقابل أداء الوجيبة المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون وذلك إلى حلول تاريخ حق الخيار.

المادة 3

تبقى الأحكام التالية خارج نطاق تطبيق هذا القانون:

القانون رقم 6.79 المنظم للعلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للأماكن المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.315 بتاريخ 17 من صفر 1401(25 ديسمبر 1980)، كما تم تغييره وتتميمه[465] ؛

القانون رقم 64.99 المتعلق باستيفاء الوجيبة الكرائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.211 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1420 (25 أغسطس 1999)[466] ؛

[465] - تم نسخه بمقتضى المادة 75 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013)؛ الجريدة الرسمية عدد 6208 بتاريخ 24 محرم 1435(28 نوفمبر 2013)، ص 7328.

[466] - تم نسخه بمقتضى المادة 75 من القانون رقم 67.12، السالف الذكر.

والمرسوم بقانون رقم 2.80.552 الصادر في 28 من ذي القعدة 1400 (8 أكتوبر 1980) القاضي بالتخفيض من مبلغ كراء الأماكن المعدة للسكنى لفائدة بعض فئات المكترين467.

الباب الثاني: إبرام عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار

المادة 4

يجب أن يحرر عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار بموجب محرر رسمي أو محرر ثابت التاريخ، يتم تحريره من طرف مهني ينتمي إلى مهنة قانونية ومنظمة يخولها قانونها تحرير العقود، وذلك تحت طائلة البطلان.

يحدد وزير العدل سنويا لائحة بأسماء المهنيين المقبولين لتحرير هذه العقود.

يقيد باللائحة المحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض468 طبقا للفصل 34 من الظهير الشريف رقم 1.93.162 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة469.

يحدد نص تنظيمي شروط تقييد باقي المهنيين المقبولين لتحرير هذه العقود470.

يجب أن يتم توقيع العقد والتأشير على جميع صفحاته من الأطراف ومن الجهة التي حررته.

---

467 - تم نسخه بمقتضى المادة 75 من القانون رقم 67.12، السالف الذكر.

468- تم إحلال عبارة "محكمة النقض" محل عبارة "المجلس الأعلى" في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ومن جملتها قانون المسطرة المدنية، وذلك بموجب المادة الفريدة من القانون رقم 58.11 المتعلق بمحكمة النقض، المغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.57.223 الصادر في 2 ربيع الأول 1377 (27 سبتمبر 1957) بشأن المجلس الأعلى، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.170 صادر في 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر2011) ص 5228.

469 - تم نسخه بمقتضى المادة 103 من القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.101 بتاريخ 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5680 بتاريخ 7 ذو القعدة 1429 (6 نوفمبر 2008)، ص 4044.

470 - أنظر المرسوم رقم 2.04.757 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتطبيق أحكام المادتين 4 و16 من القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار؛ الجريدة الرسمية عدد 5280 بتاريخ 24 ذو القعدة 1425 (6 يناير 2005)، ص 46.

المادة الأولى

"تطبيقا لأحكام المادتين 4 و 16 من القانون رقم 51.00 المشار إليه أعلاه، يؤهل لتحرير عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار وعقد البيع النهائي الخاص بالإيجار المفضي إلى تملك العقار، الموثقون والعدول والمحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل ووزير الفلاحة والتنمية القروية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير لائحة المهن القانونية والمنظمة الأخرى المقبولة لتحرير العقود المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وكذا شروط تقييد أعضائها في اللائحة الإسمية المحددة سنويا."

يتم تصحيح الإمضاءات بالنسبة للعقود المحررة من طرف المحامي لدى رئيس كتابة الضبط للمحكمة الابتدائية التي يمارس المحامي بدائرتها.

تحدد بنص تنظيمي تعريفة إبرام هذا المحرر471.

يحق للمكتري المتملك الانتفاع من العقار بمجرد إبرام هذا العقد.

المادة 5

إذا كان العقار محفظا، يطلب المكتري المتملك من المحافظ على الأملاك العقارية إجراء تقييد احتياطي على الرسم العقاري بناء على عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار وذلك للحفاظ المؤقت على حقوقه.

يبقى التقييد الاحتياطي ساري المفعول إلى غاية تقييد عقد البيع النهائي في الرسم العقاري.

يتم تعيين رتبة تقييد العقد النهائي بناء على تاريخ التقييد الاحتياطي.

المادة 6

إذا كان العقار غير محفظ، تسجل نسخة من عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار بسجل خاص يمسك بكتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بالدائرة التي يوجد بها العقار وتودع النسخة المذكورة لدى نفس الكتابة.

المادة 7

يجب أن يتضمن عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار العناصر التالية:

هوية الأطراف المتعاقدة ؛

---

471 - أنظر المرسوم رقم 2.04.143 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) تحدد بموجبه تعريفة إبرام المحررات المتعلقة بعقدي البيع الابتدائي والنهائي للعقارات في طور الإنجاز؛ الجريدة الرسمية عدد 5280 بتاريخ 24 ذو القعدة 1425 (6 يناير 2005)، ص 41.

المادة الأولى

"تحدد تعريفة إبرام العقد الابتدائي لبيع العقار في طور الإنجاز في مبلغ 500 درهم يؤدى لفائدة محرر العقد".

المادة الثانية

"يتقاضى محرر العقد النهائي لبيع العقار مبلغا يتناسب مع ثمن البيع الإجمالي للعقار، وذلك كما يلي:

-أقل من 120.000 درهما أو ما يعادله : مبلغ 600 درهم ؛

-من 120.001 درهم إلى 200.000 درهم : مبلغ 1.000 درهم ؛

-من 200.001 درهم إلى 500.000 درهم : مبلغ 2.500 درهم ؛

-من 500.001 درهم وما فوق : نسبة 0.50% من المبلغ الإجمالي للعقار."

مراجـع العقار محل العقد ؛

موقع العقار ووصفه كليا أو جزئيا ؛

ثمن البيع المحدد غير قابل للمراجعة ؛

مبلغ التسبيق عند الاقتضاء وتحديد الوجيبة التي يتحملها المكتري المتملك وفترات وكيفية تسديدها وكذا كيفية خصم الوجيبة من ثمن البيع ؛

تخويل المكتري المتملك إمكانية تسبيق أداء ثمن البيع كليا أو جزئيا قبل حلول تاريخ حق الخيار؛

مراجع عقد التأمين المبرم من قبل البائع لضمان العقار ؛

شروط مزاولة حق الخيار وفسخه ؛

تاريخ بدء الانتفاع من العقار والأجل المحدد للمكتري المتملك لممارسة حقه في تملك العقار وكذا شروط التمديد والفسخ المسبق للعقد.

الباب الثالث: حقوق والتزامات الأطراف

المادة 8

يتعين على المكتري المتملك أداء الوجيبة باعتبارها مبلغا يؤدى على دفعات مقابل تملك العقار أو جزء منه لاحقا. تتكون الوجيبة وجوبا من جزئين : مبلغ متعلق بحق الانتفاع من العقار والآخر يتعلق بالأداء المسبق لثمن تملك العقار.

يتم تحديد كل جزء باتفاق بين البائع والمكتري المتملك في عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار. ولا يؤخذ هذا التقسيم بعين الاعتبار إلا في حالة فسخ العقد.

المادة 9

يلتزم المكتري المتملك ابتداء من تاريخ بدء الانتفاع بما يلي :

استعمال العقار بعناية الحازم الضابط لشؤون نفسه ووفق الغرض المعد له بمقتضى عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار؛

تسديد الوجيبة طبقا لشروط عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار؛

أداء تكاليف صيانة العقار كما هي محددة في الفصل 639 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود وكذا في القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية472.

المادة 10

يمنع إدخال أي تغيير على العقار من شأنه تهديد سلامة وأمن السكان وحسن استعمال التجهيزات أو صلابة العقار أو جزء منه.

غير أنه وبعد موافقة البائع كتابة، يمكن للمكتري المتملك القيام على نفقته بأعمال من شأنها إدخال تحسينات على العقار أو جزء منه.

المادة 11

يتمتع المكتري المتملك بالإضافة إلى الحقوق المخولة له بمقتضى العقد بحق الأفضلية على باقي الدائنين غير المرتهنين.

المادة 12

يجب على البائع أن يقوم بمعاينة العقار بحضور المكتري المتملك أثناء إبرام العقد وبمعاينة أخرى في حالة الفسخ. وفي حالة عدم القيام بهذا الإجراء، وبعد مضي ثمانية أيام من تاريخ الإنذار دون جدوى، فإن المعاينة تتم من طرف خبير تعينه المحكمة بناء على طلب صاحب الحق.

يتحمل الطرف المخل جميع المصاريف.

المادة 13

بالإضافة إلى الواجبات المتعلقة بالتسليم والضمانة التي هي بعينها تلك المنصوص عليها بالنسبة للمكري في الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، يلتزم البائع بتحمل مصاريف الإصلاحات الواردة على العناصر التي يرتكز عليها ثبات أو صلابة العقار وكذا جميع العناصر المكونة له أو الملازمة لها.

---

472 - القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1432 (3 أكتوبر 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 5054 بتاريخ 2 رمضان 1432 (7 نوفمبر 2002)، ص 3175.

المادة 14

لا يحق للبائع أن يطلب أو يقبل أي أداء كيفما كان قبل التوقيع على عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار.

الباب الرابع: تملك العقار

المادة 15

يتعين على البائع، ثلاثة أشهر قبل حلول تاريخ حق الخيار، أن يطلب من المكتري المتملك، بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتسلم، ممارسة حقه في تملك العقار محل العقد داخل الأجل المتفق عليه.

المادة 16

لا يتم إبرام عقد البيع النهائي إلا بعد أداء المبلغ المتبقى من ثمن البيع المتفق عليه في عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار.

يبرم هذا العقد وفق نفس الكيفية التي تم بها إبرام عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار، كما هو مبين في المادة 4 من هذا القانون473.

المادة 17

يمكن للمكتري أن يلجأ إلى مؤسسة قرض معتمدة للحصول على قرض بغرض ضمان تمويل ما تبقى من الأقساط المستحقة.

المادة 18

يتسلم المكتري المتملك المحل على الحالة التي يوجد عليها أثناء إبرام عقد البيع النهائي، مع الاحتفاظ إن اقتضى الحال، بحق المطالبة بتنفيذ واجبات البائع، كما هي منصوص عليها في المادة 13 من هذا القانون.

---

473 - أنظر المرسوم رقم 2.04.757، سالف الذكر.

المادة الأولى

"تطبيقا لأحكام المادتين 4 و 16 من القانون رقم 51.00 المشار إليه أعلاه، يؤهل لتحرير عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار وعقد البيع النهائي الخاص بالإيجار المفضي إلى تملك العقار، الموثقون والعدول والمحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل ووزير الفلاحة والتنمية القروية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير لائحة المهن القانونية والمنظمة الأخرى المقبولة لتحرير العقود المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وكذا شروط تقييد أعضائها في اللائحة الاسمية المحددة سنويا."

المادة 19

في حالة رفض البائع إبرام عقد البيع النهائي لسبب من الأسباب في أجل أقصاه ثلاثين يوما من توصله بإنذار بقي دون جدوى، يمكن للمكتري المتملك الذي أدى ثمن البيع كاملا اللجوء إلى المحكمة لطلب إبرام عقد البيع النهائي.

يعتبر الحكم النهائي الصادر بإتمام البيع بمثابة عقد البيع النهائي.

الباب الخامس: في فسخ العقد

المادة 20

في حالة فسخ العقد لأسباب منسوبة إلى البائع، يحق للمكتري المتملك استرداد المبالغ المؤداة بالتسبيق، عند الاقتضاء، والوجيبة المؤداة مسبقا لاقتناء العقار مع تعويض قدره 10% من المبالغ المسترجعة.

يتم إرجاع هذه المبالغ داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد فسخ العقد. ولا يجوز للبائع المطالبة بإفراغ المحل إلا بعد سداد المبالغ المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 21

يمكن للمكتري المتملك أو ذوي حقوقه، لأسباب منسوبة إليه، أن يطلب فسخ العقد سواء قبل أو عند حلول تاريخ حق الخيار. وله الحق في استرداد المبالغ المدفوعة بغرض اقتناء العقار طبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا القانون مع خصم تعويض لفائدة البائع قدره 10 % من هذه المبالغ.

المادة 22

في حالة فسخ عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار أو عدم إبرام عقد البيع النهائي في الأجل المحدد، لا يستفيد المكتري المتملك من أي حق في البقاء في المحل ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، مع مراعاة أحكام المادة 20 من هذا القانون.

يظل المكتري المتملك ملزما بأداء الوجيبة المستحقة وغير المؤداة مقابل الانتفاع بالعقار، والنفقات الناتجة عن تدهور حالة العقار أثناء استغلاله وأيضا المصاريف التي يكون البائع قد تعهد بها وذلك طبقا للمادة 9 من هذا القانون.

المادة 23

في حالة عدم تنفيذ المكتري المتملك للالتزامات التعاقدية المتعلقة بالتسبيق، عند الاقتضاء، والوجيبة وكذا التحملات المستحقة، يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية بوصفه قاضي المستعجلات إصدار أمر بفسخ عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار وإفراغ المكتري المتملك بوصفه محتلا للعقار بدون سند أو قانون وكذا شطب التقييد الاحتياطي المشار إليه في المادة 5 من هذا القانون.

يظل المكتري المتملك ملزما بأداء المبالغ المستحقة مع تعويض قدره 10% من هذه المبالغ.

الفهرس

قانون رقم 51.00 يتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار 4

الباب الأول: أحكام عامة 4

الباب الثاني: إبرام عقد الإيجار المفضي إلى تملك العقار 5

الباب الثالث: حقوق والتزامات الأطراف 7

الباب الرابع: تملك العقار 8

الباب الخامس: في فسخ العقد 9

الفهرس 11

.....

.....

تحديد شروط وكيفيات التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها

مرسوم رقم 2.18.181 صادر في 2 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018) بتحديد شروط وكيفيات التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها474.

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 90 و 92 منه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما الفصل 106 منه ؛

وعلى القانون رقم 58.00 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.125 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002)؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 1.13.18 الصادر في 16 من رمضان 1435 (14 يوليو 2014) في شأن إجراءات التحفيظ العقاري ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من صفر 1440 (8 نوفمبر 2018)،

رسم ما يلي :

474 -الجريدة الرسمية عدد 6737 بتاريخ 16 ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018)،ص 9743.

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري المشار إليه أعلاه، يحدد هذا المرسوم الشروط والكيفيات التي يتم وفقها التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها.

المادة 2

يقصد بعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها التي يمكن تدبيرها بطريقة إلكترونية، وفق أحكام هذا المرسوم، الإجراءات والمساطر المتعلقة بالتحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولا سيما منها :

تلقي مطالب التحفيظ والتعرضات والقيام بجميع الإجراءات المتعلقة بمسطرة التحفيظ العقاري وباقي المساطر الأخرى الخاصة بالتحفيظ ؛

تأسيس الرسوم العقارية ونظائرها؛

إشهار الحقوق العينية والتحملات العقارية المنصبة على العقارات المحفظة أو التي في طور التحفيظ ؛

طلب وتسليم الشهادات ونسخ الوثائق العقارية ؛

المساطر المتعلقة بالسندات المنجمية، وفقا للتشريع المنظم لها ؛

إيداع الملفات التقنية الطبوغرافية ومعالجتها وتتبعها ؛

إنجاز تصاميم المسح العقاري ووثائق المسح الوطني وحفظها ؛

إنجاز الخريطة الطبوغرافية للمملكة بجميع مقاييسها والخرائط المبحثية؛

إنجاز أشغال البنية الأساسية المتعلقة بالشبكة الجيوديزية وقياس الارتفاع ؛

استيفاء وجيبات المحافظة العقارية وباقي الوجيبات الأخرى المتعلقة بخدمات المسح العقاري والخرائطية ؛

التبادل الالكتروني للمعطيات والوثائق مع الإدارات والمهنيين والهيئات المعنية بعمليات التحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية ؛

حفظ الربائد والوثائق العقارية، ووضع المعلومات المضمنة بها رهن إشارة المهنيين والمعنيين بها بناء على طلبهم، حسب الحالة ووفق المساطر والشروط المقررة من قبل إدارة الوكالة.

المادة 3

تطبيقا للفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري، تؤسس بطريقة إلكترونية مطالب التحفيظ والرسوم العقارية ونظائرها والشهادات والسجلات، وكذا المساطر والإجراءات المتعلقة بها، وذلك من خلال الآليتين التاليتين :

التدبير الإلكتروني للمنظومة المعلوماتية الداخلية المتعلقة بعمليات التحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية، وبالمساطر والإجراءات المتعلقة بها، والعمل على استغلالها وتحيينها وتأمينها وصيانتها ؛

إحداث منصة إلكترونية خاصة، يتم من خلالها إنجاز الإجراءات وتقديم الخدمات المرتبطة بالعمليات المذكورة، والعمل على تدبيرها واستغلالها وتأمينها وصيانتها وتطويرها.

المادة 4

تتمتع الإجراءات والأداءات والإشعارات والشهادات والرسوم العقارية والسجلات والتصاميم والخرائط وغيرها من الوثائق المسلمة عبر المنصة الإلكترونية، بنفس القيمة القانونية التي تحضى بها تلك المنجزة على دعامة ورقية، وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 5

تقدم الطلبات المتعلقة بالمساطر والإجراءات المشار إليها في المادة الثانية من هذا المرسوم عبر المنصة الإلكترونية، طبقا لنماذج الاستمارات المحددة من قبل إدارة الوكالة والموضوعة رهن إشارة المهنيين والعموم بالمنصة المذكورة.

يسلم إلى الشخص أو الجهة المعنية بالإجراء أو الخدمة المقدمة عبر المنصة الإلكترونية وصل يتضمن تاريخ وتوقيت تقديم الطلب إلى مصالح الوكالة.

ويعتبر من أجل احتساب الأجل القانوني المتعلق بالطلبات المقدمة، تاريخ تقديم الطلب عبر المنصة الإلكترونية خلال أوقات العمل النظامية. وفي حالة تقديمه خارج هذه الأوقات،

يسري الأجل المذكور من بداية التوقيت الإداري لنفس اليوم أو يوم العمل الموالي، حسب الحالة.

تعتبر غير ذات أثر قانوني الطلبات المقدمة عبر المنصة الإلكترونية وغير المستوفية للشروط والآجال المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 6

تتيح المنصة الإلكترونية حفظ البيانات والوثائق واستكمال إجراءات تقديم الطلب أو تغييره في وقت لاحق، مع مراعاة الآجال والشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 7

لا يحول القيام بالإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا المرسوم بطريقة إلكترونية، دون إمكانية استكمالها عن طريق الإدلاء بالوثائق المطلوبة على حامل ورقي، كلما اقتضى الأمر ذلك.

المادة 8

يتم التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها مع مراعاة مقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، والمقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأمن نظم المعلومات والتوجيهات الوطنية في هذا الشأن.

المادة 9

يعتبر طبقا للتشريع الجاري به العمل طالب الإجراء أو الخدمة مسؤولا عن صحة المعطيات والبيانات والوثائق التي أدلى بها عبر المنصة الإلكترونية.

المادة 10

تتلقى الوكالة، عند الاقتضاء، الطلبات المتعلقة بعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها وتعالجها بطريقة إلكترونية من خلال وحدات ملحقة لمصالحها أو وحدات متنقلة.

الفصل الثاني: التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري

المادة 11

يمكن تقديم الطلبات المتعلقة بعمليات التحفيظ العقاري عبر المنصة الإلكترونية، ولا سيما منها :

طلب إيداع مطلب التحفيظ؛

طلب إيداع أو تقييد السندات والوثائق بالسجلات العقارية؛

طلب التعرض أو رفع اليد عنه ؛

طلب استئناف عملية التحديد ؛

طلب إنجاز التحديد التكميلي أو استئنافه.

المادة 12

يتعين على صاحب الطلب تعبئة الاستمارة المعدة لذلك، وإرفاقها بنسخ من الوثائق والسندات المؤيدة لطلبه، المحددة بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يتوصل المعني بالأمر بإشعار يتضمن رقما خاصا يمكن بواسطته تتبع مآل طلبه، ولهذا الغرض، يتعين عليه تضمين الاستمارة المذكورة رقم هاتفه المحمول أو عنوان بريده الإلكتروني، أو هما معا.

المادة 13

يقوم المحافظ المعني بدراسة الطلب الموجه إليه عبر المنصة الإلكترونية، وفي حالة قبوله يتم إشعار صاحب الطلب بواسطة رسالة نصية أو إلكترونية مع دعوته إلى الحضور من أجل الإدلاء بأصول السندات والوثائق المؤيدة لطلبه، وأداء الوجيبات المستحقة واستكمال باقي الإجراءات، حسب الحالة.

في حالة عدم استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يتم إشعار المعني بالأمر بواسطة رسالة نصية أو إلكترونية مع بيان الأسباب.

الفصل الثالث: الخدمات الإلكترونية المرتبطة بعمليات التحفيظ العقاري

الفرع الأول: المعالجة الإلكترونية للشهادات العقارية

المادة 14

يمكن تقديم طلب الحصول على الشهادات العقارية عبر المنصة الإلكترونية.

ولهذا الغرض، يتعين على طالب الشهادة تعبئة الاستمارة المعدة لذلك، وأداء وجيبات المحافظة العقارية بطريقة إلكترونية.

يتوصل المعني بالأمر بإشعار يتضمن رقما خاصا يمكن من خلاله تتبع مآل طلبه وتحميل الشهادة عبر المنصة المذكورة.

المادة 15

تتضمن كل شهادة مستخرجة من قاعدة البيانات العقارية رمزا خاصا يمكن طالب الشهادة وكل ذي مصلحة من التحقق، عبر المنصة الإلكترونية، من مدى مطابقة البيانات والمعلومات الواردة في الشهادة المعنية مع الصيغة التي استخرجت بها من قاعدة البيانات العقارية.

المادة 16

يمكن تحميل الشهادة العقارية على دعامة ورقية وتقديمها إلى مصلحة المحافظة العقارية التي أعدتها، أو إلى أي مصلحة أخرى للمحافظة العقارية من أجل توقيعها من قبل المحافظ على الأملاك العقارية أو من ينوب عنه.

المادة 17

يقدم طلب الحصول على نسخة جديدة من الشهادة الخاصة بالتقييد، عبر المنصة الإلكترونية.

وتتم معالجته وفق الكيفيات المتبعة للحصول على نظير جديد للرسم العقاري.

الفرع الثاني: التدبير الإلكتروني لعمليات الإشهار العقاري

المادة 18

يتم عبر المنصة الإلكترونية إشهار جميع الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري المنشورة بالجريدة الرسمية، والتي لا تزال الآجال المتعلقة بها سارية المفعول.

المادة 19

يمكن الاطلاع على الاعلانات المذكورة في المادة السابقة عبر المنصة الإلكترونية، من خلال اختيار المحافظة العقارية الواقع بدائرة نفوذها العقار المعني والولوج إلى باقي الاختيارات المتاحة، عند الاقتضاء.

الفرع الثالث: الرسم العقاري ونظيره

المادة 20

يؤسس الرسم العقاري ونظيره بطريقة إلكترونية اعتمادا على قاعدة البيانات العقارية المحينة المتوفرة لدى الوكالة، والمؤشر عليها من قبل المحافظ على الأملاك العقارية.

يتضمن الرسم العقاري ونظيره الوضعية القانونية للملك والبيانات المتعلقة بالمالك المعني، ويمكن الاقتصار بالنسبة لنظير الرسم العقاري على التنصيص على الحقوق والشروط والتحملات التي تثقل الملك، والتي لا تزال سارية المفعول.

يتم تحيين الرسم العقاري ونظيره وفق نفس الكيفية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بمناسبة القيام بأي إجراء جديد بملف الرسم العقاري المعني.

يحدد شكل الرسم العقاري ونظيره المعدان بطريقة إلكترونية وكذا البيانات التي يتعين أن تضمن بهما بقرار لمدير الوكالة.

المادة 21

يمكن تقديم طلب سحب نظير الرسم العقاري عبر المنصة الإلكترونية.

ولهذا الغرض، يتعين على المعني بالأمر تعبئة الاستمارة المعدة لذلك.

يتوصل المعني بالأمر بإشعار يتضمن رقما خاصا يمكن من خلاله تتبع مآل طلبه.

يتم فور إعداد نظير الرسم العقاري إشعار صاحب الطلب بواسطة رسالة نصية أو إلكترونية مع دعوته إلى الحضور من أجل سحب النظير بعد الإدلاء بما يثبت صفته وهويته.

في حالة عدم استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يتم إشعار المعني بالأمر بذلك، بواسطة رسالة نصية أو إلكترونية مع بيان الأسباب.

المادة 22

يقدم طلب الحصول على نظير جديد للرسم العقاري عبر المنصة الإلكترونية.

ولهذا الغرض، يتعين على المعني بالأمر تعبئة الاستمارة المعدة لذلك، مع إرفاقها بنسخ من الوثائق المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يتوصل صاحب الطلب بإشعار يتضمن رقما خاصا يمكن من خلاله تتبع مآل طلبه.

يقوم المحافظ المعني بدراسة الطلب، وفي حالة قبوله يتم إشعار المعني بالأمر بواسطة رسالة نصية أو إلكترونية مع دعوته إلى الحضور من أجل الإدلاء بأصول الوثائق المؤيدة لطلبه وأداء وجيبات المحافظة العقارية.

يسلم النظير الجديد إلى المعني بالأمر بعد انصرام أجل النشر بالجريدة الرسمية، عند الاقتضاء والتأكد من صفته وهويته.

في حالة عدم استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يتم إشعار المعني بالأمر بذلك، وفق نفس الكيفية المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة.

الفرع الرابع: تتبع التقييدات والإيداعات المضمنة بالسجلات العقارية

المادة 23

يمكن للأشخاص المقيدين بالسجلات العقارية تتبع التقييدات والإيداعات التي ترد على الرسوم العقارية أو مطالب التحفيظ، الخاصة بهم بطريقة إلكترونية.

ومن أجل إشعار المعني بالأمر بالتقييدات والإيداعات، يتعين عليه الانخراط في الخدمة المذكورة عبر المنصة الإلكترونية أو الإدلاء برقم هاتفه المحمول وعنوان بريده الإلكتروني عند الاقتضاء، بمناسبة قيامه بأي إجراء لدى مصالح الوكالة.

المادة 24

يتعين على المهنيين بمناسبة القيام بالإجراءات القانونية والتقنية المتعلقة بطلبات الإيداع أو التقييد بالسجلات العقارية، تضمين الطلبات المذكورة أو السندات المرفقة بها، رقم الهاتف المحمول وعنوان البريد الإلكتروني للمعنيين بالأمر عند الاقتضاء، بهدف تمكينهم من تتبع التقييدات والإيداعات التي ترد على الرسوم العقارية أو مطالب التحفيظ، الخاصة بهم.

يتعين على المعنيين بالأمر إشعار مصالح الوكالة بأي تغيير في رقم هاتفهم المحمول أو عنوان بريدهم الإلكتروني.

الفرع الخامس: نسخ الوثائق المودعة والاطلاع على المعطيات العقارية

المادة 25

يمكن الحصول على نسخ الوثائق المودعة بالسجلات العقارية عبر المنصة الإلكترونية، وذلك وفق الكيفيات المنصوص عليها في المواد 14 و15 و16 أعلاه.

المادة 26

يمكن الاطلاع على المعطيات المضمنة بقواعد البيانات العقارية عبر المنصة الإلكترونية، بعد أداء وجيبات المحافظة العقارية بطريقة إلكترونية.

تحدد المعطيات التي يمكن الاطلاع عليها عبر المنصة الإلكترونية بقرار صادر عن مدير الوكالة.

الفرع السادس: دليل القيم التجارية للعقارات

المادة 27

تحدث على المنصة الإلكترونية خدمة خاصة بالاطلاع على دليل القيم التجارية للعقارات، قصد تمكين المعنيين بالأمر من معرفة القيم التجارية المطبقة على العقارات في منطقة معينة، والمعتمدة كأساس لاحتساب وجيبات المحافظة العقارية المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الفصل الرابع: الخدمات المتعلقة بالمسح العقاري والخرائطية

المادة 28

يمكن طلب الحصول على نسخة من التصميم العقاري و/أو جدول المساحة عبر المنصة الإلكترونية.

ولهذا الغرض، يتعين تعبئة الاستمارة المعدة لذلك وأداء الوجيبات المستحقة بطريقة إلكترونية.

يتوصل المعني بالأمر بإشعار يتضمن رقما خاصا يمكن من خلاله تتبع مآل طلبه وتحميل التصميم العقاري و/أو جدول المساحة عبر المنصة المذكورة.

يمكن تحميل التصميم العقاري و/أو جدول المساحة على دعامة ورقية وتقديمه إلى مصلحة المسح العقاري التي أعدته، أو إلى أي مصلحة أخرى للمسح العقاري من أجل التوقيع من طرف رئيس المصلحة أو من ينوب عنه.

تتضمن نسخة التصميم العقاري و/أو جدول المساحة المذكورين رمزا خاصا يمكن صاحب الطلب وكل ذي مصلحة من التحقق، عبر المنصة الإلكترونية، من مدى مطابقة النسخة المعنية لتلك المحفوظة بقاعدة البيانات الهندسية.

المادة 29

يمكن الاطلاع على المعطيات المنضمة بقواعد البيانات الهندسية عبر المنصة الإلكترونية بعد أداء الوجيبات المستحقة بطريقة إلكترونية.

تحدد المعطيات التي يمكن الاطلاع عليها عبر المنصة الإلكترونية بقرار صادر عن مدير الوكالة.

المادة 30

يمكن اقتناء الخرائط الطبوغرافية والتصاميم الموضوعاتية والأطالس والتصاميم الحضرية وكذا التصاميم الحضرية ذات الطبيعة السياحية عبر المنصة الإلكترونية.

ولهذا الغرض، يتعين على المعني بالأمر تعبئة الاستمارة المعدة لذلك وأداء الوجيبات المستحقة بطريقة إلكترونية.

يتوصل المعني بالأمر بإشعار يتضمن رقما خاصا يمكن من خلاله تتبع مآل طلبه.

بعد معالجة الطلب يتم إشعار المعني بالأمر بواسطة رسالة نصية أو إلكترونية، وتوجه إليه الوثيقة المطلوبة وفق طريقة التسليم المختارة.

الفصل الخامس: التبادل الإلكتروني مع المهنيين

المادة 31

يحدث على المنصة الإلكترونية فضاء خاص بالمهنيين المتدخلين في عمليات التحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية، قصد تمكينهم من التبادل الإلكتروني للوثائق والمعلومات مع مصالح الوكالة، والاستفادة من الخدمات التي توفرها لفائدتهم.

المادة 32

يتعين على المهنيين المعنيين توقيع التزام يتضمن الشروط الأساسية للولوج إلى الفضاء الخاص بهم، ولا سيما الالتزام بالاستعمال الشخصي للحساب الخاص بكل مهني، وضمان سرية المعلومات المحصلة من قبله عبر قواعد البيانات المتعلقة بالخدمات المتاحة لفائدتهم عبر المنصة الإلكترونية، وكذا الالتزام باستعمال تلك المعلومات لأغراض مهنية صرفة.

تعمل الوكالة على تأسيس حساب خاص بالمهني المعني بناء على طلبه، وتضع رهن إشارته إسم المستعمل وكلمة المرور الخاصين به.

يعتبر المهني المعني مسؤولا مسؤولية شخصية عن استعمال حسابه وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 33

يتيح الفضاء الخاص بالمهنيين، إمكانية القيام بالإجراءات المتعلقة بعمليات التحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية ولا سيما:

تقديم طلبات إيداع وتقييد المحررات بالسجلات العقارية؛

إيداع الملفات التقنية الطبوغرافية؛

أداء وجيبات المحافظة العقارية وباقي الوجيبات الأخرى المستحقة؛

الاطلاع على قواعد البيانات العقارية والهندسية والخرائطية؛

الحصول على نسخ الوثائق العقارية؛

الاستفادة من باقي الخدمات التي تقدمها الوكالة لفائدتهم.

تحدد بقرار لمدير الوكالة فئات المهنيين المعنيين بالإجراءات والخدمات المرتبطة بعمليات التحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية المتاحة عبر المنصة الإلكترونية.

الفصل السادس: التدبير الإلكتروني للسجلات والأرشيف

المادة 34

يمكن للوكالة مسك السجلات المتعلقة بعمليات التحفيظ العقاري بطريقة إلكترونية، بكيفية موثوقة ومؤمنة تضمن صدقية المعطيات والمعلومات التي تتضمنها وسلامتها وتماميتها.

يتم الاستغناء عن السجلات الورقية وتعويضها بالسجلات الإلكترونية المذكورة، بكيفية تدريجية، وفق الكيفيات المحددة بقرار لمدير الوكالة.

المادة 35

يمكن للوكالة اعتماد مختلف طرق المعالجة والتدبير الإلكتروني في حفظ كافة الوثائق والسندات المتعلقة بملفات مطالب التحفيظ والرسوم العقارية ونظائرها، ووثائق المسح العقاري والخرائطية، وباقي الوثائق الأخرى التي لها علاقة بذلك.

الفصل السابع: الأداء الإلكتروني للوجيبات

المادة 36

تؤدي وجيبات المحافظة العقارية وباقي الوجيبات الأخرى المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الوكالة بكافة وسائل الأداء الإلكتروني المعتمدة من قبل الوكالة والمحددة بقرار لمديرها، وذلك في حساب أو حسابات خاصة مفتوحة لهذا الغرض.

أحكام ختامية

المادة 37

تحدد كيفيات التبادل الإلكتروني للمعطيات والوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا المرسوم بموجب اتفاقيات تبرم بين الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والإدارات والهيئات المعنية.

المادة 38

يمكن للوكالة إحداث وتقديم خدمات إلكترونية جديدة عبر المنصة الإلكترونية وفق مقتضيات هذا المرسوم.

المادة 39

تدخل مقتضيات هذا المرسوم حيز التنفيذ بكيفية تدريجية، ومن أجل ذلك يحدد تاريخ الشروع في إنجاز الإجراءات وتقديم الخدمات المذكورة، بمقتضى قرارات لمدير الوكالة.

المادة 40

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف:

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،

الإمضاء: عزيز أخنوش.

فهرس

مرسوم رقم 2.18.181 صادر في 2 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018) بتحديد شروط وكيفيات التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها. 2

الفصل الأول: أحكام عامة 3

الفصل الثاني: التدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري 5

الفصل الثالث: الخدمات الإلكترونية المرتبطة بعمليات التحفيظ العقاري 6

الفرع الأول: المعالجة الإلكترونية للشهادات العقارية 6

الفرع الثاني: التدبير الإلكتروني لعمليات الإشهار العقاري 7

الفرع الثالث: الرسم العقاري ونظيره7

الفرع الرابع: تتبع التقييدات والإيداعات المضمنة بالسجلات العقارية 8

الفرع الخامس: نسخ الوثائق المودعة والاطلاع على المعطيات العقارية 9

الفرع السادس: دليل القيم التجارية للعقارات 9

الفصل الرابع: الخدمات المتعلقة بالمسح العقاري والخرائطية 10

الفصل الخامس: التبادل الإلكتروني مع المهنيين 11

الفصل السادس: التدبير الإلكتروني للسجلات والأرشيف 12

الفصل السابع: الأداء الإلكتروني للوجيبات 12

أحكام ختامية 12

فهرس 14

.....

.....

نزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت

صيغة محينة بتاريخ 26 أكتوبر 2011

القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت[475]

[475]- الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 980.

كما تم تعديله بالقانونين التاليين:

القانون رقم 58.11 المتعلق بمحكمة النقض، المغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.57.223 الصادر في 2 ربيع الأول 1377 (27 سبتمبر 1957) بشأن المجلس الأعلى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.170 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011)، ص 5228؛

القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.225 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)؛ الجريدة الرسمية عدد 4227 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993)، ص 2168.

ظهير شريف رقم 1.81.254 صادر في 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) بتنفيذ القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف- بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه؛

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الأول - ينفذ القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت والمثبت نصه بعده، كما وافق عليه مجلس النواب في 14 من صفر 1401 (22 دجنبر 1980).

قانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت

الجزء الأول: نزع الملكية لأجل المنفعة العامة

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل 1

إن نزع ملكية العقارات كلا أو بعضا أو ملكية الحقوق العينية العقارية لا يجوز الحكم به إلا إذا أعلنت المنفعة العامة، ولا يمكن إجراؤه إلا طبق الكيفيات المقررة في هذا القانون476 مع مراعاة الاستثناءات المدخلة عليه كلا أو بعضا بموجب تشريعات خاصة.

الفصل 2

يتم نزع الملكية لأجل المنفعة العامة بحكم قضائي477.

الفصل 3

يخول حق نزع الملكية إلى الدولة والجماعات المحلية وإلى الأشخاص المعنويين الآخرين الجارية عليهم أحكام القانون العام478 أو الخاص أو الأشخاص الطبيعيين الذين تفوض إليهم السلطة العامة حقوقها للقيام بأشغال أو عمليات معلن أنها ذات منفعة عامة.

---

476 - انظر الفقرة الثانية من الفصل 35 من دستور المملكة المغربية:

" .... ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون".

(ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور؛ الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600)

477 - تنص الفقرة الثانية من المادة 8 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية على ما يلي:

"وتختص المحاكم الإدارية كذلك بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمعاشات ومنح الوفاة المستحقة للعاملين في مرافق الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وموظفي إدارة مجلس النواب وموظفي إدارة مجلس المستشارين وعن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والضرائب **ونزع الملكية لأجل المنفعة العامة**"...

- انظر كذلك المادة 38 من نفس القانون:

"تطبق أمام المحاكم الإدارية في **قضايا نزع الملكية** القواعد الإجرائية المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 7.81، ويتولى اختصاصات قاضي المستعجلات رئيس المحكمة الإدارية أو القاضي الذي ينيبه عنه لهذه الغاية.

)القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.225 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)؛ الجريدة الرسمية عدد 4227 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1414 (3 نونبر 1993)، ص 2168؛ كما تم تتميمه وتغييره)

478 - انظر المادة 12 من الظهير الشريف رقم 1.93.51 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية:

"تمارس الوكالة الحضرية بتفويض فيما يخص تملك العقارات اللازمة للقيام بنشاطها الحقوق المخولة للسلطة العامة للمادة 3 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982)".

الفصل 4

لا يجوز نزع ملكية المباني ذات الصبغة الدينية المعدة لإقامة مختلف الشعائر وكذا المقابر والعقارات التابعة للملك العام والمنشآت العسكرية.

الفصل 5

يباشر طبق الشروط المقررة في هذا القانون إعلان المنفعة العامة والحكم بنقل الملكية إلى نازعها وتحديد التعويض عن نزع الملكية.

الباب الثاني: إعلان المنفعة العامة والتخلي

الفصل 6

تعلن المنفعة العامة بمقرر إداري[479] يعين المنطقة التي يمكن نزع ملكيتها.

ويمكن أن تشتمل هذه المنطقة بالإضافة إلى العقارات اللازمة لإنجاز المنشآت أو العمليات المعلن أنها ذات منفعة عامة على الجزء الباقي من هذه العقارات وعلى العقارات المجاورة لها إذا تبين أن نزع ملكيتها ضروري لتحقيق هدف المنفعة العامة المنشود أو إذا كان إنجاز الأشغال يؤدي إلى زيادة ملحوظة في قيمة العقارات المذكورة.

وبالرغم عن أحكام الفصل 40 يمكن في هذه الحالة أن تحدد بالمقرر الإداري المشار إليه في المقطع الأول أو بمقرر إداري لاحق كيفية استعمال العقارات غير المدمجة بالفعل في المنشآت أو شروط إعادة بيع تلك العقارات.

الفصل 7

يمكن للمقرر المصرح بالمنفعة العامة أن يعين مباشرة الأملاك التي يشملها نزع الملكية وإلا فإن هذا التعيين يقع بموجب مقرر إداري يدعى "مقرر التخلي".

(ظهير شريف رقم 1.93.51 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) معتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية، الجريدة الرسمية عدد 4220 بتاريخ ربيع الأول 1414 (15 سبتمبر 1993)؛ ص 1624).

[479] - انظر الفصل 1 من المرسوم رقم 2.82.382 صادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 المؤرخ بـ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982)، الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 988.

"تطبيقا للفصل 6 من القانون رقم 7.81 المشار إليه أعلاه تعلن المنفعة العامة بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المعني بالأمر".

ويجب أن يصدر هذا المقرر في أجل سنتين يبتدئ من تاريخ نشر المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة في الجريدة الرسمية. وإذا انصرم هذا الأجل دون أن يتم ذلك تعين تجديد إعلان المنفعة العامة.

الفصل 8

تتخذ بشأن المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة تدابير الإشهار الآتية :

1. نشر المقرر بكامله في الجريدة الرسمية (الجزء الأول) ونشر إعلان بشأنه في جريدة أو عدة جرائد مأذون لها في نشر الإعلانات القانونية مع الإشارة إلى الجريدة الرسمية التي وقع نشره بها ؛

2. تعليق نصه الكامل بمكاتب الجماعة التي تقع فيها المنطقة المقرر نزع ملكيتها.

ويمكن أن تتمم التدابير المذكورة بجميع وسائل الإشهار الأخرى الملائمة.

الفصل 9

إذا عين في نفس الوقت المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة الأملاك المقرر نزع ملكيتها اعتبر المقرر من جراء ذلك بمثابة مقرر للتخلي ووجب أن تتخذ بشأنه بهذه الصفة الإجراءات المقررة في الفصول 10 و11 و12.

الفصل 10

يجب إجراء بحث إداري[480] قبل اتخاذ مقرر التخلي[481].

---

[480] - انظر الفقرة الثالثة من المادة 29 من القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)؛ الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص 887.

"وتطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) على تصميم التهيئة المعتبر بمثابة قرار تعين فيه العقارات المراد نزع ملكيتها، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات التي يخضع لها والآثار المترتبة عليه، **بيد أن مدة البحث المنصوص عليها في الفصل 10 من القانون الآنف الذكر تقتصر على شهر وفق ما هو منصوص عليه في المادة 25 أعلاه.**"

[481] - انظر الفصل 2 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"يتخذ مقرر التخلي المنصوص عليه في الفقرة 2 من الفصل 7 من القانون رقم 7.81 المومأ إليه أعلاه :

- رئيس المجلس الجماعي إذا كان القائم بنزع الملكية جماعة حضرية أو قروية أو أي شخص تفوض إليه هذا الحق؛
- عامل الإقليم أو العمالة إذا كان القائم بنزع الملكية إقليم أو عمالة أو شخص يفوض إليه هذا الحق؛
- الوزير المعني بالأمر بعد استشارة وزير الداخلية في الحالات غير المشار إليها أعلاه".

ولأجل ذلك فإن مشروع المقرر المذكور:

- ينشر بالجريدة الرسمية (الجزء الثاني) وفي جريدة أو عدة جرائد مأذون لها في نشر الإعلانات القانونية482؛

- يودع مشفوعا بتصميم لدى مكتب الجماعة حيث يمكن للمعنيين بالأمر الإطلاع عليه وإبداء ملاحظاتهم بشأنه خلال أجل شهرين يبتدئ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل 11

يجب على المعنيين بالأمر خلال الأجل المحدد في الفصل 10 أن يعرفوا بجميع مستأجري الأراضي الزراعية والمكترين وغيرهم ممن بيدهم حقوق في العقارات و إلا بقوا وحدهم مدينين لهؤلاء الأشخاص بالتعويضات التي قد يطالبون بها، كما يجب، داخل نفس الأجل، على جميع الأشخاص الآخرين أن يعرفوا بأنفسهم و إلا سقط كل حق لهم.

ويتعين على نازع الملكية أن يطلب من المحافظ على الأملاك العقارية تسليمه شهادة تتضمن قائمة الأشخاص الموجودة بأيديهم حقوق عينية مقيدة في السجلات العقارية، ويمكن أن تكون هذه الشهادة جماعية.

الفصل 12

يودع كذلك مشروع مقرر التخلي لدى المحافظة على الأملاك العقارية التابع لها موقع العقارات.

وبناء على هذا الإيداع يتعين على المحافظ على الأملاك العقارية تسليم نازع الملكية شهادة تثبت أن مشروع المقرر المذكور قد قيد:

- أما في الرسوم العقارية المعنية بالأمر عملا بالفصل 85 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن التحفيظ العقاري؛

- وأما إذا كان الأمر يتعلق بعقارات في طور التحفيظ، في سجل التعرضات عملا بالفصل 84 من الظهير الشريف المذكور، وفي هذه الحالة يجب أن تتضمن الشهادة بالإضافة إلى ذلك عند الاقتضاء أسماء المتعرضين ونوع الحقوق المطالب بها بالضبط وأهلية الأشخاص

---

482 - انظر الفصل 3 من المرسوم رقم 2.82.382 ، سالف الذكر:
"تلزم السلطة الإدارية المحلية بنشر إعلان الإيداع المنصوص عليه في الفصل 10 من القانون رقم 81.7، الآنف الذكر".

الحائزين لها ومحل المخابرة معهم وكذا جميع التحملات المثقل بها العقار أو الحقوق العينية العقارية المقصودة.

وإذا كان الأمر يتعلق بعقارات غير محفظة ولا في طور التحفيظ فإن مشروع مقرر التخلي يودع لدى كتابة ضبط المحكمة الإدارية[483] التابع لها موقع العقارات لأجل تقييده في السجل الخاص المنصوص عليه في الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية[484]. ويسلم كاتب الضبط إلى نازع الملكية شهادة تثبت هذا التقييد.

الفصل 13

تتخذ بشأن مقرر التخلي نفس تدابير الإشهار المقررة في الفصل 8 بالنسبة للمقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة.

الفصل 14

تكون الإجراءات المقررة في الفصول 8 و9 و10 اختيارية إذا كان المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة يتعلق بعمليات أو بأشغال تهم الدفاع الوطني.

وإذا وقع العدول عن الإجراءات المذكورة وجب أن يتضمن المقرر بيان الأملاك المطلوب نزع ملكيتها وأن يبلغ إلى المظنون أنهم الملاك طبق الشروط المنصوص عليها في الفصل 46.

ويتعين على الملاك الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في الفصل 11 خلال أجل شهرين يبتدئ من تاريخ التبليغ.

الباب الثالث: آثار مقررات إعلان المنفعة العامة والتخلي

الفصل 15

لا يجوز خلال أجل سنتين يبتدئ من تاريخ نشر المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة في الجريدة الرسمية إقامة أي بناء أو غرس أو تحسين في العقارات الواقعة داخل المنطقة المحددة في المقرر المذكور دون موافقة نازع الملكية.

---

[483] - حلت عبارة "كتابة ضبط المحكمة الادارية" محل عبارة "كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية" في الفصل 12 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

[484] - ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على قانون المسطرة المدنية؛ الجريدة الرسمية عدد 3230 مكرر بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974)، ص 2741، كما تم تغييره وتتميمه.

الفصل 16

إن الأملاك المعينة في مقرر التخلي تبقى خاضعة لنفس الارتفاقات المقررة في الفصل السابق لمدة سنتين تبتدئ من تاريخ نشر المقرر المذكور في الجريدة الرسمية أو عند الاقتضاء من تاريخ تبليغه.

الفصل 17

يحدد الأجل الذي يمكن أن تبقى خلاله الأملاك المعينة في "مقرر التخلي" خاضعة لنزع الملكية في سنتين ابتداء من تاريخ نشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية أو عند الاقتضاء من تاريخ تبليغه.

وإذا لم يودع نازع الملكية خلال هذا الأجل المقال المنصوص عليه في المقطع الأول من الفصل 18 فإنه لا يمكن الحكم بنزع الملكية إلا بموجب إعلان جديد للمنفعة العامة.

الباب الرابع: الحيازة والحكم بنزع الملكية وتحديد التعويضات

الفصل 18

يودع نازع الملكية لدى المحكمة الإدارية[485] الواقع العقار في دائرة نفوذها طلبا يرمي إلى الحكم بنقل الملكية وتحديد التعويضات وذلك بمجرد استيفاء الإجراءات المتعلقة بمقرر التخلي والمنصوص عليها في الفصول 8 و9 و10 و12 أو بمجرد تبليغ المقرر المذكور في الحالة المنصوص عليها في المقطع 2 من الفصل 14 وبعد انصرام الأجل المشار إليه في المقطع 3 من الفصل المذكور.

ويودع نازع الملكية كذلك لدى المحكمة المذكورة التي تبت في الأمر هذه المرة في شكل محكمة للمستعجلات طلبا لأجل الحكم له بحيازة العقار مقابل إيداع أو دفع مبلغ التعويض المقترح.

واستثناء من أحكام الفصل 32 من قانون المسطرة المدنية تقبل الطلبات المذكورة، ولو لم ينص فيها على أحد البيانات المقررة في الفصل المذكور إذا تعذر على نازع الملكية الإدلاء به.

---

[485] - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "المحكمة الابتدائية" في الفصل 18 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

وتشفع الطلبات المشار إليها أعلاه التي يجب أن يحدد فيها مبلغ التعويض الذي يقترحه نازع الملكية بجميع المستندات المثبتة لاستيفاء الإجراءات المذكورة ولاسيما الشهادات المشار إليها في الفصلين 11 و12 المسلمة من لدن المحافظ على الأملاك العقارية عند الاقتضاء.

وفي حالة ما إذا كانت العملية أو الأشغال المعلن أنها ذات منفعة عامة تؤدى إلى إيداع طلبين أو عدة طلبات بشأن الجوهر أو بشأن الحيازة فان المستندات المثبتة المشار إليها في المقطع السابق يمكن الإدلاء بها مرة واحدة وقت إيداع الطلب الأول وتعتبر كافية بالنسبة لجميع الطلبات.

الفصل 19

يختص قاضي المستعجلات[486] وحده للإذن بواسطة أمر في الحيازة مقابل دفع أو إيداع تعويض احتياطي يعادل مبلغ التعويض الذي اقترحه نازع الملكية.

كما أن رئيس المحكمة الإدارية[487] أو القاضي المفوض من قبله الذي ينظر في القضية بصفة قاضي نزع الملكية يختص وحده بالحكم بواسطة حكم لفائدة نازع الملكية بنقل ملكية العقارات و – أو الحقوق العينية المطلوب نزع ملكيتها وبتحديد مبلغ التعويضات.

الفصل 20

يحدد التعويض عن نزع الملكية طبق القواعد الآتية:

1. يجب ألا يشمل إلا الضرر الحالي والمحقق الناشئ مباشرة عن نزع الملكية، ولا يمكن أن يمتد إلى ضرر غير محقق أو محتمل أو غير مباشر؛

2. يحدد قدر التعويض حسب قيمة العقار يوم صدور قرار نزع الملكية دون أن تراعى في تحديد هذه القيمة البناءات والأغراس والتحسينات المنجزة دون موافقة نازع الملكية منذ نشر أو تبليغ مقرر إعلان المنفعة العامة المعين للأملاك المقرر نزع ملكيتها؛

---

[486] - انظر المادة 38 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر:

"تطبق أمام المحاكم الإدارية في قضايا نزع الملكية القواعد الإجرائية المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 7.81، **ويتولى اختصاصات قاضي المستعجلات رئيس المحكمة الإدارية أو القاضي الذي ينيبه عنه لهذه الغاية.**"

[487] - حلت عبارة "رئيس المحكمة الادارية" محل عبارة "رئيس المحكمة" في الفصل 19 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

3. يجب ألا يتجاوز التعويض المقدر بهذه الكيفية قيمة العقار يوم نشر مقرر التخلي، أو تبليغ مقرر إعلان المنفعة العامة المعين للأملاك التي ستنزع ملكيتها، ولا تراعى في تحديد هذه القيمة عناصر الزيادات بسبب المضاربات التي تظهر منذ صدور مقرر التصريح بالمنفعة العامة، غير أنه في حالة ما إذا لم يودع نازع الملكية في ظرف أجل ستة أشهر ابتداء من نشر "مقرر التخلي" أو تبليغ مقرر إعلان المنفعة العامة المعين للعقارات التي ستنزع ملكيتها، المقال الرامي إلى الحكم بنزع الملكية وتحديد التعويضات وكذا المقال الرامي إلى طلب الأمر بالحيازة، فإن القيمة التي يجب ألا يتجاوزها تعويض نزع الملكية هي قيمة العقار يوم آخر إيداع لأحد هذه المقالات بكتابة ضبط المحكمة الإدارية[488].

4. يغير التعويض، عند الاقتضاء، باعتبار ما يحدثه الإعلان عن الأشغال أو العملية المزمع إنجازها من فائض القيمة أو ناقصها بالنسبة لجزء العقار الذي لم تنزع ملكيته.

ويجب تحديد مقدار خاص عن كل عنصر من العناصر المشار إليها في الفقرات 2 و3 و4 أعلاه.

الفصل 21

تحدد المحكمة الإدارية[489] في حالة وجود حقوق انتفاع أو استعمال أو سكنى أو غيرها من الحقوق المماثلة أو من نفس النوع، تعويضا واحدا بالنظر لمجموع قيمة العقار، ويمارس مختلف المعنيين بالأمر حقوقهم في مبلغ التعويض.

الفصل 22

إذا كان يشغل العقارات المنزوعة ملكيتها مكترون بصفة قانونية مصرح بهم على إثر البحث الإداري المنصوص عليه في الفصل 10 أو مقيدون بصفة قانونية في السجلات العقارية فإن نازع الملكية يتحمل منح التعويضات الواجبة لهم أو عند الاقتضاء تمكينهم من عقار آخر إذا كان من الممكن.

الفصل 23

يجوز لمالك بناية شمل نزع الملكية جزءا منها أن يطالب باقتناء مجموعها بتصريح خاص يوجه إلى نازع الملكية قبل انصرام أجل الشهرين المنصوص عليه في الفصل 10.

---

[488] - حلت عبارة "كتابة ضبط المحكمة الادارية" محل عبارة "كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية" في الفصل 20 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

[489] - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "قاضي نزع الملكية" في الفصل 21 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

وكذلك الشأن، مع مراعاة التحفظات الآتية، فيما يخص المالك الذي لا يحتفظ على إثر نزع ملكية جزء من أرضه إلا بقطعة اعتراف بأنها غير قابلة للاستعمال بالنظر لأنظمة التعمير[490] ولا لأي استغلال مفيد.

غير أنه:

- من جهة لا يمكن الاستفادة من هذه المقتضيات إذا كان من شأن ذلك الإخلال بمبدأ عدم التعويض عن الارتفاقات المشار إليها في المقطع 4 من الفصل 8 من الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليوز 1952) بشأن التعمير[491] وفي المقطع الثاني من الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر في 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيه 1960) بتوسيع نطاق المجموعات العمرانية القروية[492] ؛

ومن جهة أخرى يتعين على المحكمة الإدارية[493] إذا كان من شأن الطلب أن يؤدى إلى تأخير إجراء نزع الملكية، أن تبت بأحكام منفصلة في نقل الملكية وتحديد التعويض المتعلق بالعقار موضوع نزع الملكية وفي نقل الملكية وتحديد التعويض عن جزء العقار المعترف بعدم قابليته للاستعمال.

---

[490] - من أهم النصوص التشريعية التي تهم مجال التعمير:

- القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير، سالف الذكر.

- القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)؛ الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص 880.

[491] - تم نسخ الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير، وذلك بمقتضى المادة 87 من القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير، سالف الذكر. كما تنص المادة 88 من نفس القانون على أن " الإحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية إلى أحكام الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير تنصرف بقوة القانون إلى الأحكام المطابقة لها المقررة في هذا القانون".

وتجدر الإشارة على أن الفقرة الرابعة من الفصل 8 من ظهير 30 يوليوز 1952 المنسوخ أصبحت تقابلها المادة 84 من القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير سالف الذكر:

المادة 84

"لا يستحق أي تعويض على الارتفاقات المحدثة عملا بأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه، استجابة لمقتضيات الأمن والصحة والمتطلبات الجمالية.

بيد أنه يستحق تعويض إذا نتج عن الارتفاقات المشار إليها أعلاه إما مساس بحقوق مكتسبة وإما تغيير أدخل على الحالة التي كانت عليها الأماكن من قبل ونشأ عنه ضرر مباشر مادي محقق، ويحدد التعويض بحكم قضائي في حالة عدم اتفاق من يعنيه الأمر على ذلك".

[492] - ظهير شريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية؛ الجريدة الرسمية عدد 2489 بتاريخ 13 محرم 1380 (8 يوليوز 1960)، ص 2098.

[493] - حلت عبارة "المحكمة الإدارية" محل عبارة "القاضي" في الفصل 23 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

الفصل 24

عندما يلتمس نازع الملكية الحيازة لا يجوز لقاضي المستعجلات494 رفض الإذن في ذلك إلا بسبب بطلان المسطرة.

وينص الأمر بالإذن في الحيازة على دفع التعويض الاحتياطي المنصوص عليه في الفصل 19 إلى ذوي الحقوق أو على إيداعه.

ويحدد في الحكم الصادر بنقل الملكية التعويض عن نزع الملكية بعد التذكير وجوبا بمبلغ التعويض الذي اقترحه نازع الملكية وينص فيه على وجوب أداء التعويض أو إيداعه.

ويباشر تبليغ أو نشر القرارين القضائيين المشار إليهما في المقطعين السابقين طبق الشروط المقررة في الفصل 26 ويودعان كذلك لدى المحافظة على الأملاك العقارية، وعندما يتعلق الأمر بعقار غير محفظ ولا في طور التحفيظ، يقيد القراران المذكوران من لدن كاتب الضبط بالمحكمة الإدارية495 في السجل المنصوص عليه في الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية496.

الفصل 25

إذا كان العقار محفظا أو كانت الحقوق العينية تتعلق بعقار محفظ جاز لنازع الملكية طلب تسجيل تقييد أولي في الرسم العقاري للمحافظة مؤقتا على حقه مع تدعيم طلبه بالأمر الصادر بالإذن في الحيازة المنصوص عليه في الفصل 24.

وتتميما لأحكام الفصل 86 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) فإن أثر التقييد الأولي لا ينتهي إلا وقت تقييد نقل الملكية الذي يرجع ترتيبه وأثره إلى تاريخ التقييد الأولي المذكور.

وإذا كان العقار في طور التحفيظ أو كانت الحقوق العينية تتعلق بعقار في طور التحفيظ وجب التنصيص على إيداع الأمر الصادر بالإذن في الحيازة لدى المحافظة على الأملاك العقارية

---

494 - انظر الهامش المتضمن للفصل 19 أعلاه.

495- حلت عبارة "المحكمة الإدارية" محل عبارة "المحكمة الابتدائية" في الفصل 24 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

496 - انظر الفقرة 6 من الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية:

"إذا تعلق الأمر بحجز تحفظي على عقار غير العقارات المشار إليها في الفقرة أعلاه حدده المحضر ببيان مكان وجوده وحدوده ومساحته إن أمكن مع الإشارة إلى كل المعلومات المفيدة وترسل نسخة من الأمر بالحجز والمحضر بواسطة عون التنفيذ إلى رئيس المحكمة الابتدائية قصد تقييده بسجل خاص موضوع رهن إشارة العموم **ويقع الإشهار علاوة على ذلك لمدة خمسة عشر يوما بتعليق الإعلان بالمحكمة على نفقة الحاجز".**

في سجل التعرضات طبقا للفصل 84 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913).

ولا يحتج على نازع الملكية برسم أي تفويت أو تأسيس حقوق عينية يهم عقارا غير محفظ في طور نزع الملكية إذا لم يكن لهذا الرسم تاريخ ثابت قبل تاريخ الأمر الصادر بالإذن له في الحيازة أو تاريخ المراضاة المنصوص عليها في المقطع الثاني من الفصل 42.

الفصل 26

إن القرارات القضائية الصادرة بنزع الملكية أو بالإذن في الحيازة تبلغ تلقائيا من طرف كاتب الضبط إلى نازع الملكية وإلى المنزوعة ملكيتهم الذين عرفوا بأنفسهم على إثر الإشهار المنصوص عليه في الفصول 8 و9 و10 وكذا إذا كان الأمر يتعلق بعقارات محفظة أو في طور التحفيظ إلى مختلف ذوي الحقوق كما هم مثبتون بالشهادات المنصوص عليها في الفصل 11 وعند الاقتضاء إلى شاغل العقار.

وإذا طرأ على الوضعية القانونية للعقار أو للحقوق العينية المنزوعة ملكيتها تغيير بعد البحث أو خلال الدعوى ولاسيما على إثر وفاة، فإن القرارات المشار إليها في المقطع السابق يحتج بها على جميع ذوي الحقوق الذين لم يعرفوا بأنفسهم بصفة قانونية أو الذين عملوا على تقييد أنفسهم بالرسم العقاري أو بملف مطلب التحفيظ المعنيين لكنهم لم يتدخلوا في الدعوى بصفة متدخلين إراديين، ويجب على المحافظ على الأملاك العقارية في حالة الحكم بنقل الملكية أن يباشر تقييد هذا النقل لفائدة نازع الملكية طبق الشروط المحددة في الفصل 37 مع العلم بأن حقوق المعنيين بالأمر تحول إلى حقوق في التعويض.

وإذا لم يعرف المنزوعة ملكيتهم بأنفسهم وكان العقار المقصود غير محفظ ولا في طور التحفيظ أو كانت الحقوق العينية المعنية لا تتعلق بعقار محفظ أو في طور التحفيظ فإن القرارات المشار إليها في المقطع الأول تنشر في شكل ملخصات من طرف نازع الملكية في جريدة أو عدة جرائد مأذون لها بنشر الإعلانات القانونية.

وتعلق كذلك نصوص القرارات المذكورة بكاملها في مكتب الجماعة التابع لها موقع العقار.

الفصل 27

إن حيازة نازع الملكية للعقارات أو الحقوق العينية المنزوعة ملكيتها لا يمكن أن تتم إلا بعد استيفاء إجراءات التبليغ أو النشر المنصوص عليها في الفصل 26 ودفع التعويض الاحتياطي أو إيداعه.

الفصل 28

تحدد المحكمة الإدارية[497] المصاريف ويتحملها نازع الملكية.

الباب الخامس: دفع التعويضات أو إيداعها

الفصل 29

يدفع التعويض المؤقت والتعويض المحدد في الحكم بمجرد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في الفصل 26.

الفصل 30

غير أنه إذا لم يعرف ذوو الحقوق بأنفسهم وجب إيداع التعويضات المستحقة لدى صندوق الإيداع والتدبير.

ويتخذ نفس الإجراء إذا لم يدل بالوثائق المثبتة للملكية أو كانت هذه الوثائق غير كافية، وفي هذه الحالة يعمل نازع الملكية على تعليق إعلانات بمكتب الجماعة والمحافظة على الأملاك العقارية المعنيتين بالأمر تعرف بالعقارات وبأسماء الأشخاص المظنون أنهم ذوو الحقوق، وإذا لم يقدم أي تعرض خلال أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ هذا التعليق فإن التعويضات تدفع إلى الأشخاص المظنون أنهم ذوو الحقوق، وفي حالة حدوث تعرض يبقى التعويض مودعا إلى أن يصدر قرار قضائي بتعيين المستفيد النهائي من التعويض أو إلى أن يدلي الأشخاص المظنون أنهم ذوو الحقوق برفع يد صحيح ومقبول عن التعرض المقدم.

وفيما يخص العقارات الموجودة في طور التحفيظ المعترض عليها أو العقارات غير المحفظة المتنازع في شأنها أمام المحاكم فان التعويض يبقى مودعا إلى أن يتم تعيين ذوي الحقوق الحقيقيين على إثر إجراءات التحفيظ أو الدعوى الجارية.

الفصل 31

إذا لم يتم دفع المبالغ الواجبة أو إيداعها خلال أجل شهر ابتداء من يوم تبليغ أو نشر الحكم الصادر بالأمر بالحيازة أو بنزع الملكية ترتبت على ذلك بحكم القانون لصالح المعنيين بالأمر بمجرد انتهاء هذا الأجل فوائد حسب السعر القانوني المعمول به في المعاملات المدنية.

---

[497] - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "قاضي نزع الملكية" في الفصل 28 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

وتترتب كذلك بحكم القانون فوائد لصالح المعنيين بالأمر إذا لم يرفع الحظر عن المبالغ المودعة في أجل شهرين يبتدئ من اليوم الذي أدلوا فيه برسوم صحيحة أو برفع اليد عن التعويضات.

الباب السادس: طرق الطعن

الفصل 32

لا يمكن التعرض على القرارين القضائيين المنصوص عليهما في الفصل 24 أعلاه.

ولا يمكن استئناف الأمر الصادر بالإذن في الحيازة.

أما الحكم الصادر بنقل الملكية وتحديد التعويض فيمكن استئنافه فيما يتعلق بتحديد التعويض فقط.

الفصل 33498

يرفع الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل السابق إلى محكمة النقض499 بوصفها الجهة القضائية التي تستأنف أمامها أحكام المحاكم الإدارية500، ويجب أن يقدم إلى كتابة ضبط المحكمة الإدارية داخل أجل 30 يوما من تبليغ الحكم، ولا يترتب عليه وقف التنفيذ.

الفصل 34

إن الحكم الاستئنافي يبلغه تلقائيا كاتب الضبط لدى محكمة الاستئناف501 أو ينشره نازع الملكية طبق الشروط المقررة في الفصل 26.

---

498 - تم نسخ وتعويض أحكام الفصل 33 أعلاه بمقتضى المادة 39 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

499 - حلت عبارة محكمة النقض محل العبارة السابقة المجلس الأعلى بالمادة الفريدة من القانون رقم 11.58 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.170 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011)، ص 5228.

500 - قارن مع المادة 5 من القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية:

"تختص محاكم الاستئناف الإدارية بالنظر في استئناف أحكام المحاكم الإدارية وأوامر رؤسائها ما عدا إذا كانت هناك مقتضيات قانونية مخالفة ".

(القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.07 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)؛ الجريدة الرسمية عدد 5398 بتاريخ 24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)، ص 490، كما تم تغييره وتتميمه).

501 - نفس الملاحظة السابقة.

الفصل 35

إن دفع الفرق المحتمل بين مبلغ التعويض المعروض ومبلغ التعويض عن نزع الملكية أو بين هذا التعويض والتعويض المحدد بحكم استئنافي يتوقف في حالة استئناف أو طلب النقض، مع مراعاة أحكام الفصلين 30 و31، على تقديم ذوي الحقوق لكفالة بنكية.

وفي حالة عدم تقديم الكفالة يودع الفرق ويبقى مودعا إلى أن تنتهي المسطرة القضائية.

الفصل 36

تطبق أحكام الفصل 28 على مصاريف الاستئناف والنقض.

الباب السابع: أثر نزع الملكية

الفصل 37

بالرغم عن كل المقتضيات المنافية الواردة في التشريع المتعلق بنظام التحفيظ والمرسوم الملكي بمثابة قانون الصادر في 9 رجب 1386 (24 أكتوبر 1966)[502] الذي مدد بموجبه نظام التحفيظ العقاري إلى المنطقة السابقة للحماية الاسبانية كما وقع تغييره، فإن إيداع الحكم بنقل الملكية لدى المحافظة على الأملاك العقارية يترتب عليه، في تاريخ الإيداع المذكور، تلخيص العقارات المعنية من جميع الحقوق والتحملات التي قد تكون مثقلة بها وذلك طبق الشروط الآتية :

1. فيما يخص العقارات المحفظة، يترتب عليه بحكم القانون نقل الملكية إلى اسم السلطة النازعة للملكية ويشطب تلقائيا على جميع التقييدات الموضوعة لفائدة الغير، كيفما كان نوعها وتحول حقوق المستفيدين إلى حقوق في التعويضات؛

2. فيما يخص العقارات الموجودة في طور التحفيظ والعقارات الخاضعة للمسطرة المنصوص عليها في المرسوم الملكي بمثابة قانون المشار إليه أعلاه الصادر في 9 رجب 1386 (24 أكتوبر 1966)، يترتب عليه وضع رسوم خالصة من كل تحمل لفائدة السلطة النازعة للملكية بمجرد التحقق من الحدود وإعداد التصميم العقاري، مع العلم بأن الحقوق المحتملة للمتعرضين التي يتعين تحديدها في إطار مسطرة التحفيظ العادية أو في نطاق

[502] - مرسوم ملكي رقم 114.66 بتاريخ 9 رجب 1386 (24 أكتوبر 1966) بمثابة قانون يطبق بموجبه في المنطقة السابقة للحماية الاسبانية نظام التحفيظ العقاري المعمول به في المنطقة الجنوبية وإحداث مسطرة خاصة لتحديد العقارات الموضوعة لها رسوم عقارية؛ الجريدة الرسمية عدد 2817 بتاريخ 11 رجب 1386 (26 أكتوبر 1966)، ص 2188، كما تم تغييره وتتميمه.

المسطرة المقررة في المرسوم الملكي بمثابة قانون المشار إليه أعلاه الصادر في 9 رجب 1386 (24 أكتوبر 1966) تحول تلقائيا إلى حقوق في التعويض؛

3. فيما يخص العقارات غير المحفظة وغير الموجودة في طور التحفيظ، يخلص الحكم المذكور العقارات أو الحقوق العينية المنزوعة ملكيتها من جميع الحقوق والتحملات التي قد تكون مثقلة بها.

ويقوم المحافظ على الأملاك العقارية بناء على هذا الحكم بوضع رسوم نهائية في اسم السلطة النازعة للملكية بمجرد التحقق من الحدود وإعداد التصميم العقاري، مع العلم بأنه لا يمكن قبول أي تعرض ولا يمكن ممارسة الحقوق المحتملة لفائدة الغير كيفما كان نوعها إلا بخصوص التعويض.

الفصل 38

لا يمكن لدعاوى الفسخ أو الاستحقاق وجميع الدعاوى العينية الأخرى أن توقف نزع الملكية أو أن تحول دون إنتاج آثاره. وتحول حقوق المطالبين إلى حقوق في التعويض ويبقى العقار خالصا منها.

الفصل 39

إذا أراد نازع الملكية استعمال عقار تم اقتناؤه عن طريق نزع الملكية لإنجاز أشغال أو عمليات تختلف عن الأشغال أو العمليات التي برزت نزع ملكيته فإنه لا يجوز له القيام بذلك إلا بعد الإذن بتغيير هذا التخصيص بموجب مقرر إداري503.

الفصل 40

لا يجوز لنازع الملكية بيع العقارات المقتناة عن طريق نزع الملكية منذ أقل من خمس سنوات إلا بالالتجاء إلى مسطرة السمسرة العمومية ويجوز للملاك السابقين خلال نفس الأجل أن يستردوا عقاراتهم بثمنها الأصلي504 بشرط دفع الثمن في ظرف العشرين يوما.

---

503 - انظر الفصل 4 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"تطبيقا للفصل 39 من القانون رقم 7.81 المومأ إليه أعلاه، يغير الغرض المعد له العقار المتملك عن طريق نزع الملكية بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المعني بالأمر".

504 - انظر الفصل 5 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"يراد بالثمن الأصلي في الفصل 40 من القانون رقم 7.81 الآنف الذكر مبلغ التعويض عن نزع الملكية الممنوح للمالك".

ولا تطبق أحكام المقطع السابق عندما يتم تحقيق الغرض المنصوص عليه في إعلان المنفعة العامة أو عندما يباع العقار إلى شخص ذاتي أو معنوي آخر مع إلزامه بتخصيصه للغرض المنصوص عليه في مقرر إعلان المنفعة العامة.

ولا تطبق أحكام المقطع الأول من هذا الفصل على حقوق الماء المنزوعة ملكيتها وفق أحكام الفصل 41، ويجوز للإدارة التصرف في هذه الحقوق طبقا للتشريع المعمول به في نظام المياه505.

الباب الثامن: أحكام مختلفة

الفصل 41

إذا كان الاستعجال يقتضي أن تضم لفائدة الدولة بعض الموارد المائية قصد القيام بإعداد شامل نص مقرر إعلان المنفعة العامة على هذا الاستعجال وعين في نفس الوقت الحقوق المائية التي يقضي بالتخلي عنها.

ويمكن الإذن بموجب هذا المقرر في حيازة الحقوق المائية المذكورة حالا أو آجلا، وفي هذه الحالة يجب على اللجنة المكلفة506 عند تعذر الاتفاق بالمراضاة أن تقوم بتقديم التعويضات داخل أجل شهرين يبتدئ من تاريخ نشر مقرر إعلان المنفعة العامة. وتطبق بعد ذلك المسطرة المنصوص عليها في الفصل 18 وما يليه.

يدفع التعويض عن نزع الملكية طبقا لأحكام الفصل 29 وما يليه بعد أن يسقط المبلغ الذي قبضه المنزوعة ملكيته.

غير أنه استثناء من أحكام الفصول المشار إليها أعلاه فإن التعويض لا يدفع إذا كان المنزوعة ملكيتهم يملكون أراضي كائنة بقطاع سقوي أو مقرر سقيه.

---

505 - انظر الفصول 8، 10، 31، 33، 35 و44 من القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 بتاريخ 18 ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995)؛ الجريدة الرسمية عدد 4325 بتاريخ 24 ربيع الآخر 1416 (20 سبتمبر 1995)، ص 2520، كما تم تتميمه وتغييره.

506 - انظر الفصل 6 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"تتألف اللجنة المشار إليها في الفصل 41 من القانون رقم 7.81 الآنف الذكر والمكلفة، عند عدم حصول اتفاق، بتقدير التعويضات المتعلقة بنزع ملكية حقوق مائية من :

- السلطة الإدارية المحلية أو ممثلها، رئيسا؛
- رئيس دائرة أملاك الدولة الموجودة بها الحقوق المائية أو منتدبه؛
- ممثل وزارة التجهيز، كاتبا؛
- ممثل المصالح الإقليمية لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي".

وحينئذ تسلم لمن يهمهم الأمر دون بحث رخصة بأخذ الماء وفق مقاييس سقي العقارات المعنية ولا يلزم المنزوعة ملكيتهم بدفع الوجيبة السنوية عن استعمال الماء ما لم يبلغ مجموع الوجيبات مبلغ التعويض عن نزع الملكية.

وإذا أوقف قبل الأداء التام للتعويض التزويد بالماء طيلة موسم فلاحي بكامله دفع للملاك المعنيين بمجرد انتهاء الموسم تعويض يعادل مبلغ الوجيبة عن استعمال الماء برسم الموسم الفلاحي السابق، وإذا لم تكن قد فرضت على المالك بتاريخ إيقاف التزويد بالماء أية وجيبة على استعمال الماء فإن التعويض يعادل عشرة في المائة (10%) من التعويض عن نزع الملكية.

وفي جميع الحالات فإن التعويض المؤدى خلال مدة إيقاف التزويد بالماء يسقط من التعويض عن نزع الملكية.

الفصل 42

إذا اتفق نازع الملكية والمنزوعة ملكيته على الثمن الذي حددته اللجنة[507] بعد نشر مقرر التخلي وعلى كيفيات تفويت العقار أو الحقوق العينية المنزوعة ملكيتها، فإن هذا الاتفاق الذي يجب أن يبرم طبقا لمقرر التخلي، يدرج في محضر أمام السلطة الإدارية المحلية التابع لها موقع العقار إذا كان المنزوعة ملكيته يقيم بالمكان المذكور.

أما إذا كان المنزوعة ملكيته غير مقيم بذلك المكان فإن هذا الاتفاق يبرم وفق مقتضيات القانون الخاص بواسطة عقد عرفي أو عدلي ويبلغ إلى السلطة الإدارية المحلية وتترتب عليه ابتداء من تاريخ إيداعه لدى المحافظة على الأملاك العقارية جميع الآثار المنصوص عليها

---

[507] - انظر الفصل 7 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"تتألف اللجنة المشار إليها في الفصل 42 من القانون رقم 7.81 الآنف الذكر والمكلفة بتحديد ثمن العقارات أو الحقوق العينية المنزوعة ملكيتها من الأعضاء الدائمين التالي بيانهم :

- السلطة الإدارية المحلية أو ممثلها، رئيسا؛
- رئيس دائرة أملاك الدولة أو منتدبه؛
- قابض التسجيل والتنبر أو منتدبه؛
- ممثل طالب نزع الملكية أو الإدارة التي يجري نزع الملكية لفائدتها ويضاف إلى اللجنة أعضاء غير دائمين، وهم بحسب طبيعة العقار:

مفتش الضرائب الحضرية أو منتدبه إذا تعلق الأمر بأراض حضرية مبنية أو غير مبنية؛

مفتش التعمير أو منتدبه؛

الممثل الإقليمي لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي أو منتدبه؛ إذا تعلق الأمر بأراض قروية؛

مفتش الضرائب القروية أو منتدبه؛

وتتولى السلطة القائمة بنزع الملكية أعمال الكتابة".

في الفصل 37 وكذا سحب الدعوى عند الاقتضاء من المحكمة الإدارية[508] أو محكمة الاستئناف[509] أو محكمة النقض.

ويجوز كذلك إبرام اتفاق طبق نفس الشروط بين نازع الملكية والمنزوعة ملكيته فيما يتعلق بالحيازة، وفي هذه الحالة يسقط مبلغ التعويض الاحتياطي الممنوح من التعويض عن نزع الملكية، ولا يمس قبض التعويض الاحتياطي حقوق من يهمهم الأمر في إثبات كافة مطالبهم فيما بعد أمام القضاء.

وإذا أبرم الاتفاق بشأن الحيازة قبل تبليغ أو نشر الحكم بنقل الملكية وكان الأمر يتعلق إما بعقار محفظ أو في طور التحفيظ وإما بحقوق عينية تتعلق بعقار محفظ أو في طور التحفيظ جاز لنازع الملكية لأجل المحافظة المؤقتة على حقه الالتجاء إلى الإجراءات المنصوص عليها في المقاطع 1 إلى 3 من الفصل 25، ويقوم الاتفاق عند الاقتضاء مقام الأمر بالحيازة المشار إليه في الفصل المذكور.

الفصل 43

إذا تراجع نازع الملكية لأي سبب من الأسباب خلال أية مرحلة من مراحل المسطرة الإدارية أو القضائية قبل الحكم بنقل الملكية عن نزع ملكية عقار كلا أو بعضا وكان العقار المذكور واقعا في المنطقة المطلوب نزع ملكيتها أو معينا في مقرر التخلي ترتب على هذا التراجع، بشرط مراعاة أحكام الفصل 23، استصدار نازع الملكية لمقرر معدل[510] للمقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة أو لمقرر التخلي.

وتتخذ بشأن هذا القرار المعدل تدابير الإشهار المنصوص عليها في الفصل 8 ويترتب على نشره في الجريدة الرسمية بحكم القانون، حسب الحالة، رفع الارتفاقات المنصوص عليها في الفصول 15 و16 و17 وسحب الدعوى من المحكمة الإدارية[511] وإعادة الحيازة للملاك المعنيين بالأمر فيما يخص العقار أو جزء العقار المسقط من نزع الملكية.

---

[508] - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "قاضي نزع الملكية" في الفصل 42 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

[509] - تختص محاكم الاستئناف الإدارية بالنظر في استئناف أحكام المحاكم الإدارية طبقا للمادة 5 من القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية، سالف الذكر.

[510] - انظر الفصل 8 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"يتخذ **المقرر المعدل** المشار إليه في الفصل 43 من القانون رقم 7.81 الآنف الذكر وفق ما هو منصوص عليه في الفصل الأول أعلاه إذا تعلق الأمر بمقرر إعلان المنفعة العامة وبحسب ما هو وارد في الفصل الثاني من هذا المرسوم إذا تعلق الأمر بمقرر التخلي".

[511] - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "قاضي نزع الملكية" في الفصل 43 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

الفصل 44

يجوز لأوصياء وممثلي القاصرين أو المحاجير أو المتغيبين بعد الإذن من القاضي المختص عند الاقتضاء وبالرغم من جميع الأحكام المنافية، إبرام اتفاقات بالمراضاة تتعلق بالعقارات والحقوق العينية المنزوعة ملكيتها التي يملكها الأشخاص الذين يمثلونهم سواء فيما يرجع للتعويض النهائي أو التعويض الاحتياطي عن الحيازة.

ويأذن القاضي بالاتفاق بالمراضاة بناء على خبرة تحدد بموجبها القيمة التجارية للعقار أو للحقوق العينية موضوع الاتفاق المذكور.

الفصل 45

يتعين على الأطراف اختيار محل للمخابرة معهم عند بداية المسطرة بمقر المحكمة الإدارية[512] التابع لها موقع العقار. ويمكن أن تبلغ إلى محل المخابرة المذكور جميع الوثائق المسطرية الابتدائية والاستئنافية.

الفصل 46

إذا تعذر تسليم التبليغات الإدارية المنصوص عليها في الفصل 14 من هذا الجزء إلى المعنيين بالأمر اكتفي بتوجيهها إلى وكيل الملك التابع لنفوذه موقع العقار ويعتمد على ذلك بالخصوص في حساب آجال الطعن عند الاقتضاء.

وفيما يخص الأحكام القضائية المبلغة إلى القيم فإن آجال الطعن لا تبتدئ إلا بعد أن يعلق خلال أجل ثلاثين يوما الحكم الصادر بلوحة معدة لهذا الغرض لدى كتابة الضبط بالمحكمة وينشر على نفقة نازع الملكية في جريدتين مأذون لهما في نشر الإعلانات القانونية تعينهما المحكمة الإدارية[513] .

ويجب أن يتم الإجراءان المذكوران بمجرد توجيه التبليغ إلى القيم. ويضفي قيام كاتب الضبط بهذين الإجرائين وشهادته بهما على الحكم الصبغة النهائية التي تسمح بتنفيذه.

الفصل 47

---

[512] - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "المحكمة الابتدائية" في الفصل 45 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

[513] -حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "القاضي" في الفصل 46 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

إذا أمرت المحكمة الإدارية514 بإجراء خبرة تولى كاتب الضبط على الفور، استثناء من أحكام المقطع الثاني من الفصل 60 من قانون المسطرة المدنية، تبليغ النص الكامل لتقرير الخبرة إلى نازع الملكية وإلى المنزوعة منهم الملكية.

الفصل 48

الآجال المنصوص عليها في هذا القانون آجال كاملة.

الفصل 49

تطبق على قضايا نزع الملكية جميع قواعد الاختصاص والمسطرة المقررة في قانون المسطرة المدنية ماعدا في حالة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا القانون.

الجزء الثاني: الاحتلال المؤقت

الفصل 50

يخول حق الاحتلال المؤقت الإذن في الحيازة المؤقتة لأرض لفائدة كل منفذ لأشغال عامة ويسمح له من أجل تسهيل القيام بالأشغال العامة المعهود إليه بها:

1. إما بأن يقوم في تلك الأرض بالدراسات والأعمال التحضيرية للأشغال العامة؛

2. وإما بأن يودع فيها مؤقتا الآلات والمواد أو أن يقيم فيها أوراشا أو طرقا ضرورية لإنجاز الأشغال أو منشآت أخرى؛

3. وإما بأن يستخرج منها بعض المواد.

ويمارس حق الاحتلال المؤقت طبق الشروط المبينة بعده.

الفصل 51

يجوز لأعوان الإدارة أو الأشخاص الذين تفوض إليهم حقوقها أن يدخلوا لأجل القيام بالعمليات المنصوص عليها في الفقرة 1 من الفصل 50 إلى الأملاك الخاصة باستثناء دور السكنى بناء على مقرر إداري515 يبين فيه نوع العمليات المذكورة والجهة الواجب إنجاز هذه العمليات فيها وتاريخ الشروع في إنجازها.

---

514 - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "القاضي" في الفصل 47 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

515 - انظر الفصل 9 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

وتسلم إلى المستفيدين من هذا الحق نسخة مطابقة للمقرر يتعين عليهم تقديمها إلى ملاك العقارات أو شاغليها كلما طلبوا ذلك، ويمكن لهؤلاء الملاك أو الشاغلين الحصول بطلب منهم على نسخة من المقرر المذكور.

وعند انتهاء العمليات إذا لم يحصل اتفاق بين الملاك أو الشاغلين وبين الإدارة بشأن التعويض عن الضرر الذي يكون قد نتج عن الاحتلال المؤقت يحدد التعويض وفقا للمسطرة المقررة في الفصل 56.

الفصل 52

إن الاحتلال المؤقت لأجل القيام بالعمليات المشار إليها في الفقرتين 2 و3 من الفصل 50 يؤذن فيه بمقرر إداري[516] تعين فيه العمليات الصادر الأمر بالاحتلال من أجلها والمساحة التي يجب أن يشملها هذا الاحتلال ونوعه ومدته المحتملة.

ويبلغ رئيس المجلس الجماعي نسخة من المقرر المذكور إلى المالك وعند الاقتضاء إلى الشاغل.

الفصل 53

لا يمكن أن يشمل الاحتلال المؤقت دور السكنى والساحات والبساتين والحدائق المجاورة لهذه الدور والمحيطة بها سياجات وكذا المباني الدينية والمقابر.

الفصل 54

إذا لم يحصل اتفاق بين المستفيد من الاحتلال المؤقت وبين المالك المعني بالأمر بوشرت حضوريا معاينة لحالة الأماكن على يد خبيرين، ولهذا الغرض يخبر المستفيد المذكور الشخص المعني بالأمر بتاريخ إجراء هذه المعاينة ويطلب منه في نفس الوقت تعيين خبيره.

الفصل 55

يحرر الخبيران في اليوم المحدد محضرا للعملية يتضمن العناصر اللازمة لتقدير الضرر.

وإذا لم يعين المالك من يمثله قام خبير الإدارة وحده بمعاينة حالة الأماكن.

"يتخذ الوزير المعني بالأمر المقررين الإداريين المنصوص عليهما في الفصلين 51 و52 من القانون رقم 7.81 الآنف الذكر".

[516] - نفس الإحالة السابقة.

وفي هذه الحالة الأخيرة أو عندما يحصل اتفاق بين الطرفين يجوز الشروع في الأشغال على الفور.

وفي حالة خلاف بشأن حالة الأماكن فإن الطرف المستعجل يعرض القضية على المحكمة الإدارية517.

الفصل 56

يجب خلال الشهر التالي لانتهاء الاحتلال أو خلال الشهر الأخير من كل سنة للاحتلال إذا كانت الأشغال تستغرق عدة سنوات وفي حالة عدم حصول اتفاق بشأن مبلغ التعويض، أن يعرض الطرف المستعجل القضية على المحكمة الإدارية518 التي تحدد مبلغ التعويض بالاستناد عند الاقتضاء إلى :

1. الضرر اللاحق بسطح الأرض؛

2. قيمة المواد المستخرجة؛

3. زائد القيمة التي قد يطرأ على الأرض بفضل إنجاز الأشغال أما البناءات والأغراس والتحسينات المختلفة التي قد تكون موجودة في الأرض المحتلة فلا يدفع عنها أي تعويض إذا ثبت نظرا لتاريخ إنجازها أو لأي وجه من الوجوه أنها أنجزت لأجل الحصول على تعويض أكثر ارتفاعا.

الفصل 57

لا يمكن الإذن في الاحتلال المؤقت المنصوص عليه في الفصل 52 لمدة تتجاوز خمس سنوات.

وإذا امتد الاحتلال إلى ما فوق المدة المذكورة ولم يحصل اتفاق وجب على الإدارة القيام بنزع الملكية طبق الكيفيات المقررة في هذا القانون.

وكيفما كان الحال يجب أن يعمل المستفيد من الاحتلال على تبليغ انتهاء هذا الاحتلال من لدن رئيس المجلس الجماعي إلى الملك المعني بالأمر وعند الاقتضاء إلى الشاغل.

---

517 ـ حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "قاضي نزع الملكية" في الفصل 55 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

518 ـ حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "قاضي نزع الملكية" في الفصل 56 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

الفصل 58

تطبق أحكام المقطع الأول من الفصل 46 على التبليغات المنصوص عليها في الفصلين 52 و57.

الجزء الثالث: التعويض عن زائد القيمة

الفصل 59

إذا كان إعلان أو تنفيذ الأشغال أو العمليات العامة يدخل على قيمة بعض الأملاك الخاصة زيادة تتجاوز 20% فإن المستفيدين من هذه الزيادة أو ذوي حقوقهم يلزمون على وجه التضامن بدفع تعويض يعادل نصف مجموع زائد القيمة الطارئ بهذه الكيفية إلى الجماعة المعنية بالأمر.

ويخفض عند الاقتضاء التعويض عن زائد القيمة بكيفية لا يمكن أن يقل معها في أي حال من الأحوال عن 20% مبلغ الزيادة الذي يبقى كسبا للملزم.

الفصل 60

تحدد المناطق التي تشمل الأملاك الجارية عليها أحكام الفصل 59 بموجب مقرر إداري[519] خلال أجل سنتين يبتدئ من تاريخ المقرر المعينة فيه الأملاك المطلوب نزع ملكيتها أو عند عدمه ابتداء من يوم الشروع في الأشغال أو العمليات العامة.

الفصل 61

يتم بمجرد نشر المقرر الإداري المنصوص عليه في الفصل 60 وعلى أبعد تقدير قبل انتهاء الأجل المقرر في الفصل 62 استدعاء المستفيدين من زائد القيمة أو ذوي حقوقهم للحضور لدى السلطة الجماعية أو وكيلها قصد الاتفاق مع الإدارة على مبلغ زائد القيمة ومبلغ التعويض.

ويحرر محضر عن كل حضور. وفي حالة الاتفاق يعتبر المحضر سند دين لفائدة الجماعة المعنية بالأمر ويسقط حق الإدارة في الالتجاء إلى المسطرة المنصوص عليها في الفصل 62.

---

[519] - انظر الفصل 10 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر.

"تحدد المناطق المشار إليها في الفصل 60 من القانون رقم 7.81 المومأ إليه أعلاه بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير المالية والوزير المعني بالأمر".

الفصل 62[520]

إذا لم يقبل المعنيون بالأمر الاتفاق المنصوص عليه في الفصل السابق تطلب الإدارة[521] من المحكمة الإدارية تقدير زائد القيمة المكتسب في يوم الطلب وتحديد التعويض المستحق، ويجب أن تقدم الإدارة طلبها هذا خلال أجل أقصاه ثماني سنوات من تاريخ نشر القرارات الإدارية المنصوص عليها في الفصل 60 أعلاه، وتطبق في هذا المجال القواعد الإجرائية المحددة في الفصلين 45 و47 من هذا القانون.

وتكون الأحكام الصادرة في هذا الصدد قابلة دائما للاستئناف.

الفصل 63

تحدد المحكمة لأجل تقدير مبلغ التعويض:

1. قيمة العقار قبل إعلان الأشغال أو العمليات العامة أو الشروع فيها؛

2. قيمة العقار يوم تقديم الطلب ؛

3. عند الاقتضاء الزيادة في القيمة الناتجة عن عوامل زائد القيمة التي لا علاقة لها بالأشغال أو العمليات العامة.

ويجب تحديد مقدار خاص عن كل عنصر من العناصر المشار إليها في الفقرات 1 و2 و3 أعلاه.

الفصل 64

---

[520] - تم نسخ وتعويض أحكام الفصل 62 أعلاه بمقتضى المادة 40 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

[521] - انظر الفصل 11 من المرسوم رقم 2.82.382، سالف الذكر:

"يراد بلفظة "إدارة" في الفقرة الأولى من الفصل 62 من القانون رقم 7.81 المشار إليه أعلاه:

- وزير المالية إذا تعلق الأمر بأشغال أنجزتها الدولة؛
- عامل الإقليم أو العمالة إذا أنجز الأشغال إقليم أو عمالة؛
- رئيس المجلس الجماعي إذا قامت بالأشغال جماعة حضرية أو قروية".

إن التعويض المحدد بالاتفاق أو على يد المحاكم يباشر تحصيله كما هو الشأن في الضرائب المباشرة522، غير أنه يجوز للمحكمة الإدارية523 أو للطرفين في حالة الاتفاق تقسيط الأداء على أعقاب عشر سنوات على الأكثر، وفي هذه الحالة يخول الحكم أو الاتفاق الجماعة المعنية بالأمر حق رهن في أملاك الملزم المحفظة التي استفادت من الزيادة في القيمة التي ترتب عليها منح التعويض.

ولا تدفع فوائد عن المبالغ غير المؤداة نقدا. وفي حالة عدم أداء قسط عند حلول أجله يفقد الملزم بحكم القانون الاستفادة من تأجيل الأداء.

الفصل 65

يمكن لكل ملزم بالتعويض أن يبرئ ذمته منه بترك مجموع أو بعض العقارات التي استفادت من زائد القيمة.

أما العقارات المقدمة في مقابل الأداء فلا يمكن قبولها بقيمة تتجاوز القيمة المحددة لها أما في تاريخ الاتفاق وأما في تاريخ تقديم الطلب لأجل تحديد التعويض.

الفصل 66

إذا كان زائد القيمة يتعلق بملك نزعت ملكية جزء منه وجب أن يسقط من التعويض عن زائد القيمة المبلغ المقتطع من التعويض عن نزع الملكية وفقا للفقرة 4 من الفصل 20 أعلاه.

الجزء الرابع: أحكام انتقالية وتطبيقية

الفصل 67

تطبق أحكام هذا القانون على إجراءات نزع الملكية التي اتخذ بشأنها ونشر قبل صدور هذا القانون مقرر بإعلان المنفعة العامة والتي لم يترتب عليها في هذا التاريخ الأخير إيداع مقال الدعوى المنصوص عليه في الفصل 14 من الظهير الشريف الصادر في 26 من جمادى الآخرة 1370 (3 أبريل 1951) بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، كما وقع تغييره وتتميمه.

---

522 - القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000)؛ الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000)، ص 1256.

523 - حلت عبارة "المحكمة الادارية" محل عبارة "القاضي" في الفصل 64 أعلاه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، سالف الذكر.

الفصل 68

تطبق أحكام هذا القانون على جميع الدعاوى الجارية لدى المحاكم دون تجديد الرسوم أو الإجراءات أو المقررات المتخذة بصفة قانونية قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

الفصل 69

إن الإحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية إلى الظهيرين الشريفين الصادرين في 9 شوال 1332 (21 غشت 1914) و26 من جمادى الآخرة 1370 (3 أبريل 1951) بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت تنصرف بحكم القانون إلى الأحكام المقابلة المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل 70

تنسخ النصوص الآتية :

- الظهير الشريف الصادر في 26 من جمادى الآخرة 1370 (3 أبريل 1951) بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- الظهير الشريف الصادر في 25 من ذي الحجة 1345 (25 يونيه 1927) بشأن تحفيظ العقارات المنزوعة ملكيتها لأجل المنفعة العامة؛

- الظهير الشريف الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1357 (22 غشت 1938) بتحديد توزيع المصاريف في قضايا نزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛

- القرار الوزيري الصادر في 21 من صفر 1374 (20 أكتوبر 1954) بتحديد المساحة القصوى للقطع الأرضية التي يحق لملاكها المطالبة باقتنائها وفقا للفصل 19 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 26 من جمادى الآخرة 1370 (3 أبريل 1951).

الفصل الثاني- ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982)

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء : المعطي بوعبيد

الفهرس

قانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت 4

الجزء الأول: نزع الملكية لأجل المنفعة العامة 4

الباب الأول: أحكام عامة 4

الباب الثاني: إعلان المنفعة العامة والتخلي 5

الباب الثالث: آثار مقررات إعلان المنفعة العامة والتخلي 8

الباب الرابع: الحيازة والحكم بنزع الملكية وتحديد التعويضات 9

الباب الخامس: دفع التعويضات أو إيداعها 14

الباب السادس: طرق الطعن 15

الباب السابع: أثر نزع الملكية 16

الباب الثامن: أحكام مختلفة 17

الجزء الثاني: الاحتلال المؤقت 21

الجزء الثالث: التعويض عن زائد القيمة 23

الجزء الرابع: أحكام انتقالية وتطبيقية 26

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 56

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين
فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....
.....
.....

مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في طلب إعادة النظر ومسطرة المراجعة - إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب؛ حاصل على الاجازة من كلية الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب

الكتاب: "مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في طلب إعادة النظر ومسطرة المراجعة"
إعداد: مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من كلية الشريعة - جامعة القرويين بفاس).
foulabook.com
معلومات عن الكتاب:

- الموضوع: يركز على الاجتهاد القضائي المغربي المتعلق بطلب إعادة النظر (طريق طعن غير عادي) ومسطرة المراجعة في الإجراءات القضائية المغربية. يجمع أحكامًا قضائية وتحليلات عملية حول هذه المسائل.
- عدد الصفحات: حوالي 366 صفحة (حسب النسخ المتوفرة).
- اللغة: العربية.
- نوع الكتاب: عمل متخصص في القانون المغربي، يندرج ضمن سلسلة مؤلفات المستشار مصطفى علاوي في تدوين وتحليل الاجتهادات القضائية المغربية (له العديد من الكتب المماثلة في مواضيع مثل النفقة، الوثيقة، الصلح، الخطأ المادي، إلخ).

noor-book.com
مصطفى علاوي:هو قاضٍ مغربي متمرس، يعمل مستشارًا بمحكمة الاستئناف بفاس. اشتهر بتأليف مجموعة واسعة من الكتب والمؤلفات التي توثق الاجتهاد القضائي المغربي في مختلف المجالات المدنية والجنائية والتجارية. كتبه غالبًا ما تكون عملية ومفيدة للقضاة والمحامين والباحثين في القانون المغربي.
foulabook.com
أين يمكن الحصول على الكتاب؟

- متوفر للتحميل أو القراءة عبر مواقع متخصصة في الكتب القانونية العربية مثل:
- Foulabook.com

• Noor-book.com
• Sajplus.com (المنصة القانونية)

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1037/2

المؤرخ في : 1/10/2025

ملف جنحي عدد

2025/10199

شركة التأمين أطلنطا سند

ضد

محسن قيصر نيابة عن ابنته

القاصرة سارة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

2025/10/1

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية -

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه

الهيئة الثانية

بين شركة التأمين أطلنطا سند

ينوب عنها الأستاذان بنسعيد وبنونة المحاميان بهيئة فاس والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض .

الطالبة

وبين: محسن قيصر نيابة عن ابنته القاصرة سارة

المطلوبون

1037-2025-2-6

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين أطلنطا سند بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبتها الشركة المدنية المهنية بتسعيد وبنونة بتاريخ 19/12/2024 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 12/12/2024 في القضية عدد 3491/2606/2024 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به في الدعوى المدنية من تحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية عن الحادثة والحكم لفائدة المطالب بالحق المدني محسن قيصر نيابة عن ابنته القاصرة سارة بتعويض إجمالي قدره 36320,67 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال التأمين أطلنطا سند محل مؤمنها في الأداء.

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة هجيرة الميري التقرير المكلفة به في القضية.

و بعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و بناء على المذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة الأستاذين بنسعيد وبنونة المحاميين بهيئة فاس والمقبولين للترافع أمام محكمة النقض و المستوفية للشروط المتطلبة قانونا وفق المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض والمتخذة من سوء التعليل وانعدام الأساس القانوني، وخرق المادة الأولى من الشروط النموذجية لعقد التأمين، ذلك أن الطاعنة دفعت في جميع أطوار المسطرة بالاستثناء من الضمان لكون استعمال السيارة في النقل بعوض، إذ أن السائق عبد السلام امقبودان أقر بأنه قام بنقل الأشخاص الذين كانوا برفقته بمقابل مادي وأن

الركاب المذكورين أكدوا بأنهم أدو واجب النقل وأن تعليل القرار المطعون فيه بأن الاعتياد غير ثابت هو تعليل ضعيف وعديم مما يستوجب نقضه

لكن، حيث إنه بمقتضى المادة الأولى من قرار وزير المالية والخوصصة الصادر بتاريخ 26/5/2006 الذي يحدد الشروط النموذجية العامة لعقود التأمين على المسؤولية المدنية فإن الشخص المنقول بدون عوض هو كل شخص ينقل بدون أجر حتى ولو تم نقله من طرف المؤمن له لقضاء عمل مشترك أو يساهم في صوائر الطريق دون أداء واجب النقل كما أن النقل بعوض يقتضي عنصر الاعتياد والتكرار في نقل الأشخاص على متن العربة المؤمن عليها وأن المطلوب عبد السلام امقبودان - مؤمن الطاعنة ولئن صرح بمحضر الضابطة القضائية بأنه قام بنقل الركاب الذين كانوا يرافقونه مقابل مبلغ مالي فإن ذلك لا يثبت يقينا بأن ذلك المقابل يشكل ثمنا للنقل أم مجرد مساهمة في المصاريف كما أن عنصر الاعتياد في استعمال العربة المؤمن عليها في نقل الركاب بعوض غير ثابت وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت ما دفعت به الطاعنة من الاستثناء من الضمان بالعلة المذكورة تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة عديمة الأساس.

1037-2025-2-6

لكن، في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق الفصل 61 من قانون المسطرة المدنية، ذلك أن القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من المصادقة على الخبرة الطبية بطلة أنها أنجزت وفق الشكايات المطلوبة وبحضور شركة التأمين وذلك بالرغم من أن الخبير المنتدب لم يستدع دفاع الطاعنة، مما بشكل خرقا للفصل 63 من قانون المسطرة المدنية كما أن المحكمة لم تجب عن الدفع المثار بشأن ذلك فجاء قرارها مخالفا للقانون ومشوبا بسوء التعليل ومعرضا للنقض.

بناء على الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تعديله وبمقتضاء يجب على الخبير تحت طائلة البطلان أن يستدعي الأطراف ووكلائهم لحضور إنجاز الخبرة وأن لا يقوم بمهمته إلا بحضور أطراف النزاع ووكلائهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية.

وحيث إن الثابت من وثائق الملف أن تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الدكتور خالد زياني المصادق عليها من طرف المحكمة غير مرفق بما يثبت استدعاء الخبير المنتدب لنائبة الطاعنة، كما أن الخبير لم يشر لاستدعائها في تقريره وبالرغم مما أثارته الطاعنة بمقتضى مذكرة المرافعة المدلى بها استئنافيا بأن الخبرة أنجزت في غياب دفاعها إلا أن المحكمة

مصدرة القرار المطعون فيه أبدت الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من المصادقة على الخبرة الطبية دون أن تجيب عن الدفع رغم جديته، فجاء قرارها مشوبا بخرق القانون الموجب للنقض.

من أجله

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 12/12/2024 في القضية عدد 3491/2606/2024 ، وذلك بخصوص الخبرة الطبية وما ترتب عنها من تعويض للمطلوب والرفض فيما عدا ذلك ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة وهي متركبة من هيئة أخرى للبت فيها من جديد وفق القانون. وبرد الوديعة المودعتها وتحميل المطلوب الصائر

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة نقال رئيسة، والمستشارين : هجيرة الميري مقررة وطاهر طاهوري وجمال سرحان وعائشة شرقي وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بلحرار .

كاتبة الضبط

المستشارة المقررة

الرئيسة

.....

.....

.....

قرار لرئيس الحكومة رقم3.29.26 صادر في 18 من ذي الحجة 1447 (4 يونيو 2026) بتحديد المبلغ الكلي لمساهمة الدولة في تمويل
الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر
إجراؤها يوم 23 سبتمبر.2026

رئيس الحكومة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي
القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) ، كما وقع تغييره وتتميمه، و لا سيما
المادة 35 منه ؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي
القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، و لا سيما
المادة 23 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.16.666 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات
الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره ؛

وعلى المرسوم رقم 2.26.311 الصادر في 4 ذي القعدة 1447 (22 أبريل 2026) بتحديد شروط وكيفيات صرف الدعم المالي
العمومي لفائدة لوائح الترشيح المقدمة برسم الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من لدن مترشحات ومترشحين لا تزيد
أعمارهم على خمس وثلاثين (35) سنة ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية،

قرر ما يلي :

المـادة الأولى

يحدد المبلغ الكلي لمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة
لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها يوم 23 سبتمبر 2026 في أربعمائة (400) مليون درهم.

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.25.72 صادر في 19 من رجب 1447 (9) يناير 2026 بتنفيذ القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 19 من رجب 1447 (9) يناير 2026

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 55.25

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق

باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء

واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و 4 و 6 و 7 و 8 و 10 و 12 الفقرة الأخيرة) و 13 (الفقرة الثالثة) و 17 و 20 (الفقرة الأخيرة) و 21 و 23 و 29 و 30 المكررة و 46 (الفقرة الثانية) و 85 و 86 و 87 و 114 و 115 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432
(28) أكتوبر 2011

«المادة 3 - يقيد في اللوائح الانتخابية العامة المواطنات والمواطنون المغاربة البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة في تاريخ حصر اللوائح المذكورة بصفة نهائية عند وضعها أو مراجعتها «طبقا لهذا القانون، والمتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية . هذا القانون.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها للقيد في اللوائح«الانتخابية العامة.

المادة 4 - يجب على المواطنات والمواطنين المشار إليهم في المادة 3 أعلاه أن يطلبوا مع مراعاة .. إيداع طلبهم.

يجب أن يقدم المعني بالأمر .

أو بصمته.

يجوز تقديم طلب القيد عن طريق موقع إلكتروني يحدث لهذه «الغاية. وتحدد بقرار لوزير الداخلية كيفيات وإجراءات تقديم طلب القيد عن طريق الموقع الإلكتروني.

يجب أن يدلي صاحب الطلب بالوثائق .

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 6 - يمكن للمواطنات والمواطنين ... أو المقاطعة التي ولدوا فيها أو التي ولد فيها أحد الوالدين أو الأصول أو التي يتوفرون فيها على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري.

كما يمكن للمواطنات والمواطنين ... بإحدى الجماعات

أو المقاطعات التالية :

-1

-2»

-3»

4 - الجماعة أو المقاطعة التي ولد فيها أحد والدي المعني بالأمر «أو أصوله.

يجب أن يثبت ....

أو غيرهما من الوثائق الإدارية.

يقدم المعنيون بالأمر طلبات القيد كتابيا إلى اللجنة الإدارية المختصة أو إلى سفارات أو قنصليات المملكة التابع لها محل إقامتهم طبق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، مع تضمينها وجوبا عنوان بريد إلكتروني صحيح. ويقوم موظف يعينه السفير أو القنصل بتلقي الطلبات المذكورة، ويسلم فورا وصلا مؤرخا وموقعا عليه عن كل «طلب، بعد التأكد من تضمنه كافة البيانات المطلوبة.

يتولى سفير صاحب الجلالة . بتوجيهها إلى اللجان الإدارية المعنية.

يمكن كذلك للمعنيين بالأمر تقديم طلبات القيد عن طريق الموقع الإلكتروني المشار إليه في المادة 4 أعلاه، مع تضمين طلبات قيدهم وجوبا عنوان بريد إلكتروني صحيح.

المادة 7 - لا يمكن أن يقيد في اللوائح الانتخابية :

-1»

-2»

(1

ب) عقوبة حبس نافذة كيفما كانت مدتها أو عقوبة حبس مع «إيقاف التنفيذ لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر أو غرامة من أجل جناية

أو إحدى الجنح الآتية :

ب. 1 - السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التفالس أو شهادة «الزور أو تزوير الأوراق العرفية المتعلقة بالتجارة أو البنوك أو الوثائق الإدارية أو الشهادات أو صنع الأختام أو الطوابع أو طوابع الدولة أو إصدار شيك بدون رصيد أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو الإخلال بواجب التحفظ وكتمان السر في إطار مسطرة إبرام الصفقات العمومية أو الحصول أثناء مزاولة مهنة أو القيام بمهمة على معلومات متميزة واستخدامها لإنجاز أو المساعدة عمدا على إنجاز عملية أو أكثر في السوق أو تبديد أموال القاصرين أو اختلاس الأموال العمومية أو إلحاق أضرار مالية بمصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مجموعاتها أو هيئاتها أو بمؤسسات عمومية أو أي مرفق عمومي آخر أو التهديد بالتشهير أو الغدر أو انتهاك الأعراض أو القوادة أو البغاء أو اختطاف القاصرين أو التغرير بهم أو إفساد أخلاق الشباب

أو المتاجرة بالمخدرات :

ب 2 - الحصول أو محاولة الحصول على صوت ناخب أو أصوات عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد التأثير على تصويتهم :
ب. 3 - القيام خلال الحملة الانتخابية، بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة ترابية وإما لمجموعة من «المواطنين، أيا كانت بقصد التأثير في تصويت الناخبين أو بعض منهم ؛

ب. 4 - ارتكاب نفس الأفعال المشار إليها في ب 2» أعلاه بواسطة الغير، أو باستعمال نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل ناخب أو عدة ناخبين على الإمساك عن التصويت، أو قبول أو التماس الهدايا أو التبرعات أو الوعود المذكورة أو التوسط في تقديمها أو المشاركة في ذلك، أو حمل أو محاولة حمل ناخب على الإمساك عن التصويت أو التأثير أو محاولة التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

ج) عقوبة حبس لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر دون إيقاف التنفيذ أو عقوبة حبس لمدة تتجاوز ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ من أجل أي جريمة غير الجرائم المشار إليها في البند (ب) أعلاه باستثناء الجنحالمرتكبة عن غير عمد بشرط ألا تقترن بجنحة الفرار :

3 - الأفراد المحرومون من حق التصويت .

«7-

8 - الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من

«مسؤولية انتدابية.

المادة 8 - لا يجوز للأشخاص المحكوم عليهم بإحدى العقوبات المشار إليها في البندين (ب) و (ج) من 2 من المادة 7 أعلاه أن يطلبوا

قيدهم ... حق التصويت لمدة أطول.

«لا يجوز للأشخاص المشار إليهم في البند 8 من المادة 7 أعلاه أن يطلبوا قيدهم في اللوائح الانتخابية العامة إلا بعد انصرام مدتين انتدابيتين متتاليتين ابتداء من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهائيا.

«لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر ... على الأحكام النهائية التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية.

«لا يترتب على العفو الخاص...

الانتخابية.»

المادة 10 - تحدث في كل جماعة في

اللوائح الانتخابية وتضم :

- قاضيا، بصفة رئيس :

- ممثلا عن المجلس ....

من بين أعضائه :

- الباشا

أو من يمثلهم.

يعين المجلس الأعلى للسلطة القضائية القضاة الذين يرأسون اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في حالة إحداثها ونوابهم

عند الاقتضاء.

يعين المجلس.

لأي سبب من الأسباب.

«يجوز للجنة الإدارية .

اتخاذ قراراتها.

يجوز أن تحدث في كل جماعة .

مساعدة بموجب قرار يتخذه الوالي أو العامل.

لجنة إدارية

تباشر اللجنة أو اللجان الإدارية.

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 12 (الفقرة الأخيرة). - تبلغ اللجنة الإدارية إلى ...

طيلة خمسة عشر يوما. كما تبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المعنيين المقيمين خارج تراب المملكة عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها في شأن طلبات القيد التي تقدموا بها.»

المادة 13 الفقرة الثالثة) - لهذه الغاية، يجوز لكل حزب سياسي أن ينتدب وكيلا عنه، على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات. ويسلم المستخرج إلى وكيل الحزب المنتدب بعد إدلائه خلال الفترة المحددة في الفقرة الأولى. الغرض المراد من المستخرج.»

المادة 17 - تضع اللجنة ....

بمرسوم.

تكون اللائحة ...

المعنيين بالأمر.

تؤهل اللجنة الإدارية، عند الاقتضاء، الملاءمة اللائحة الانتخابية وفق التعديلات التي قد تطرأ على النفوذ الترابي للدوائر الانتخابية الجماعية قبل حصر اللائحة الانتخابية بصفة نهائية.

إذا تعذر لأي سبب من الأسباب على رئيس اللجنة الإدارية الحضور في اليوم المحدد لحصر اللائحة الانتخابية العامة للجماعة أو المقاطعة ناب عنه، بحكم القانون، ممثل السلطة الإدارية المحلية.

تتولى السلطة الإدارية المحلية .... من تاريخ حصرها.

المادة 20 الفقرة الأخيرة). - تضع كتابة. السلطة الإدارية المحلية، بما فيها الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للائحة الانتخابية، قصد عرضها على مداولات اللجنة الإدارية.

«المادة 21 - تودع طلبات القيد

بسفارات وقنصليات المملكة أو عن طريق الموقع الإلكتروني المخصص لهذه الغاية. ويجب أن يتم تقديمها وتسجيلها وفق الشروط والإجراءات «المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه. كما تودع وفق نفس الكيفيات وداخل نفس الأجل طلبات نقل القيد.

يقوم السفير أو القنصل الذي تلقى طلبات كتابية جديدة للقيد أو طلبات كتابية لنقل القيد بإحالتها إلى اللجان الإدارية المختصة.

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته الفعلية داخل النفوذ .

لائحة الناخبين.

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته الفعلية، إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية، أن يقدم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية. ويترتب على هذا الطلب شطب اسمه مباشرة من لائحة الجماعة أو المقاطعة التي كان مقيدا بها.»

المادة 23 - تقبل اللجنة الطلبات بعد المعالجة

«المعلوماتية.

لا تشطب اللجنة . على نسخة من الحكم

النهائي الذي يترتب عليه الحرمان من حق التصويت.

تقوم اللجنة الإدارية...

من رسم الوفاة.

تتخذ اللجنة قراراتها ..

رئيس اللجنة.

كل قرار صادر برفض طلب قيد أو نقل قيد أو بشطب قيد باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات

الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار. غير أنه بالنسبة لكل ناخب غير مكان إقامته الفعلية إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية دون أن يقوم بتقديم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية، تقوم اللجنة الإدارية بشطب اسمه بكيفية تلقائية، ويبلغ قرار الشطب إلى المعني بالأمر، وفق نفس الكيفية وداخل نفس الأجل، في العنوان المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف.

تبلغ اللجنة الإدارية، وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج عبر مصالح السفارات والقنصليات. وتبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المقيمين بالخارج عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها المذكورة وكذا القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد الأخرى الواردة عليها مباشرة بواسطة الموقع الإلكتروني.

صفحة : 799

يمنع قيد ناخب في لوائح ....

شطب اسمه من اللوائح الأخرى. غير أنه إذا تعلق الأمر بتكرار قيد ناخب مقيم خارج تراب المملكة، فإنه يحتفظ بقيد المعني بالأمر في لائحة آخر جماعة أو مقاطعة قيد فيها.

إذا تعلق الأمر ..

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 29 - تحصر اللجنة.

.. المادة 17 من هذا القانون.

تطبق عند الاقتضاء الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 17 من هذا القانون.

يودع نظير من اللائحة الانتخابية النهائية في شكل دعامة إلكترونية لدى المحكمة الإدارية وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

في حالة وفاة ....

خلال اجتماعها الموالي.

للأحزاب السياسية أن تحصل. في المادتين 24 و 27 من هذا القانون على مستخرج من الجداول المذكورة وفق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 أعلاه.»

المادة 30 المكررة - تقدم طلبات ....

يوما على الأقل.

يبين القرار.

في هذه المادة.

تجتمع اللجنة .. .

للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.

يبلغ رئيس اللجنة .

رفض طلباتهم، التي يجب

أن تكون معللة داخل أجل ثلاثة أيام ابتداء باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات. غير أنه بالنسبة لكل ناخب غير مكان إقامته الفعلية إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة «المقيد في لائحتها الانتخابية دون أن يقوم بتقديم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية تقوم اللجنة الإدارية بشطب اسمه بكيفية تلقائية، ويبلغ قرار الشطب إلى المعني بالأمر، وفق نفس الكيفية وداخل نفس الأجل، في

«العنوان المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف.

تبلغ اللجنة الإدارية، وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد وطلبات نقل القيد

الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج عبر مصالح السفارات والقنصليات. وتبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المقيمين بالخارج عبر عنوان البريد «الإلكتروني المدلى به قراراتها المذكورة وكذا القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد الأخرى الواردة عليها مباشرة بواسطة الموقع الإلكتروني.
تقوم اللجنة الإدارية . بما في ذلك يومي السبت والأحد.

يمكن لكل شخص

الأجل المحدد لإيداع الجدول

«المتضمن لنتائج مداولات اللجنة الإدارية دعوى طعن في قرار اللجنة المذكورة، وذلك وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها السلطة الإدارية المحلية.

تدت المحكمة .

الأطراف الأخرى المعنية.

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في تاريخ يحدد في القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

تطبق عند الاقتضاء الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 17 من هذا القانون.

للأحزاب السياسية .

المقيدين فيها.

يتسلم وكيل الحزب.

تقديم الطلب.

تقوم السلطة الإدارية المحلية، عند الاقتضاء، بإدخال التغييرات اللازمة على اللوائح الانتخابية المحصورة بكيفية نهائية في التاريخ «المحدد بموجب القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة. وتشمل هذه التغييرات، من جهة شطب أسماء الأشخاص المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الأهلية الانتخابية لسبب قانوني، ومن جهة أخرى، إدراج أسماء الأشخاص الذين قضت المحكمة بقيدهم في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المعنية.
وتكون هذه التغييرات موضوع جدول يودع بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر السابق لتاريخ الاقتراع، وللأحزاب السياسية أن

تحصل على مستخرج من الجدول المذكور.

المادة 46 الفقرة الثانية). - يجب ألا يبعد تاريخ الجلسة الأخيرة للمحكمة الإدارية بأكثر من 20 يوما عن تاريخ إيداع الجدول «التعديلي بالنسبة للطعون المقدمة في شأن القرارات المنصوص عليها في
المادتين 16 و 28 من هذا القانون.

المادة 85 - تحدد طبقا لأحكام هذا القسم الجرائم المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية والجرائم المرتكبة بمناسبة الاستفتاء والعقوبات «المقررة لها.

لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجنح المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 86 - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة . من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من حصل من

«اللوائح الانتخابية.

يمكن، علاوة على ذلك الحكم على مرتكبي الأفعال المشار إليها أعلاه بالحرمان من حق التصويت ومن ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة خمس سنوات.

تطبق نفس العقوبة على إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وتضاعف . أو جماعة ترابية أو منتخبا.

المادة 87 - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة . من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من استعمل شارك فيه.

يمكن علاوة على ذلك أعلاه بالحرمان من حق التصويت ومن ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة خمس «سنوات.

تطبق . الأولى أعلاه. ارتكاب إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة ترابية أو منتخبا.»

«المادة 114 في حالة العود... في هذا القسم.

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل جريمة منصوص عليها في هذا القسم، بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها. وتعتبر جرائم مماثلة جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات المتعلقة بالانتخابات التشريعية أو انتخابات مجالس الجماعات الترابية أو انتخابات

الغرف المهنية.

تتقادم الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية المقامتان بموجب أحكام هذا القانون وفق المقتضيات المنصوص عليها في التشريع

الجاري به العمل.

«المادة 115 - يمنع إجراء استطلاعات الرأي . انتهاء

«عمليات التصويت.

كما يمنع القيام بأي وسيلة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي «منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية خلال الفترة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه
أو تعاليق عليها.

لأجل تطبيق الأحكام سالفة الذكر ... الوسيلة المعتمدة لجمع هذه المعلومات، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة «المعلوماتية.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7478-9 شعبان 1447 (29) يناير 2026
صفحة : 801

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 100.000 إلى 250.000 درهم كل من قام خلافا لأحكام هذه المادة .

التعاليق عليها.

إذا كان مرتكب المخالفة . .إلى 500.000 درهم ويرفع الحد الأقصى للغرامة

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الجرائم المشار إليها أعلاه بسقوط الأهلية التجارية لمدة خمس سنوات.»

المادة الثانية

تعوض عبارة «المحكمة الإدارية المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 57.11 سالف الذكر بعبارة المحكمة الابتدائية الإدارية».

المادة الثالثة

تنسخ أحكام المواد 3 و 4 و 7 الفقرتان الثانية والثالثة و 10 الفقرة السادسة) و 13 (الفقرتان الثانية والثالثة) و 14 (البندان 4 و (5) و 16 من القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائحالانتخابية العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.191 بتاريخ 17 من صفر 1436 (10) ديسمبر (2014).

.....

.....

قرار لوزير الداخلية رقم 503.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة.

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 4 و 6 و 12 و 21 و 23 و 30 المكررة منه

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11 يعاد تنظيم الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة وفقا لمقتضيات
www.listeselectorales.ma الذي يحمل تسمية هذا القرار. ويشار إليه في المواد بعده بالموقع الإلكتروني.

يستند الموقع الإلكتروني المذكور في سيره واستغلاله إلى نظام معلوماتي تشرف عليه المصالح المختصة بوزارة الداخلية.

المادة 2

يعتمد ويستعمل الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد في اللوائح الانتخابية العامة وفق الكيفيات والشروط والأجال المبينة في المواد بعده.
كما يتيح لفائدة الناخبات والناخبين المقيدين في اللوائح المذكورة الاطلاع، بصفة شخصية، على البيانات الخاصة بهم المضمنة فيها أو في جداولها التعديلية بمناسبة كل مراجعة لها.
ويمكنهم، عند الاقتضاء إدخال معلومات إضافية، بما في ذلك عنوان بريد إلكتروني أو رقم هاتف نقال.

يفتح الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد من فاتحأبريل إلى 31 ديسمبر من كل سنة وخلال الفترة الممتدة ما بين 18 و 24 يناير بمناسبة عملية المراجعة وكلما تعلق الأمر بمراجعة سابقة لانتخاب عام أو جزئي. كما يفتح خلال الآجال المحددة للاطلاع طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، غير مقيد في اللوائح الانتخابية العامة ومستوف للشروط المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11، أن يتقدم خلال الأجل المحدد حسب الحالة، في القانون المذكور أو في نصوصه التطبيقية، بطلب قيده في اللوائح المذكورة عن طريق الموقع الإلكتروني.

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، مقيد في اللوائح الانتخابية العامة، ويرغب في نقل قيده من لائحة جماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية إلى دائرة انتخابية أخرى تابعة لنفس الجماعة، أن يتقدم خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بطلب نقل قيده عن طريق الموقع الإلكتروني.

المادة 4

يمكن توجيه إشعار إلى كل شخص مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال، في حالة توفرهما، من أجل دعوته إلى تقديم طلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها بكيفية

فعلية.

المادة 5

يقدم طلب القيد أو نقل القيد عن طريق الموقع الإلكتروني من خلال ملء النسخة الإلكترونية للطلب بالموقع المذكور. ويجب على صاحب الطلب أن يدلي بالمعلومات المطلوبة.

كل طلب غير مستوف للمعلومات المطلوبة لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

يجب على صاحب طلب القيد أو نقل القيد أن يدلي بعنوان بريد إلكتروني صحيح.

لا يعالج النظام المعلوماتي كل طلب أدلى صاحبه بعنوان بريد إلكتروني غير صحيح.

المادة 6

بعد ملء النسخة الإلكترونية لطلب القيد أو نقل القيد، يجب على صاحب الطلب التثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها.

وفور ذلك، يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي ادلى به برسالة إلكترونية تتضمن رمزا يقوم بواسطته بالإشهاد على تقديم طلبه. ويتعين عليه أن يدخل الرمز المذكور في الخانة المخصصة لذلك على صفحة الموقع الإلكتروني المشار إليه في الرابط الموجود في الرسالة الإلكترونية، وذلك حتى يتأتى للنظام المعلوماتي اعتماد طلبه ومعالجته وفق الكيفيات المبينة في هذا القرار.

إثر إنجاز عملية الإشهاد المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، يقوم صاحب الطلب بتحميل وطبع وصل عن طلبه يتضمن الرقم الترتيبي للطلب وتاريخ تسجيله. غير أن هذا الوصل لا يعتبر إشهادا بالقيد النهائي في اللائحة الانتخابية العامة إلا بعد موافقة اللجنة الإدارية

المعنية على الطلب المذكور.

يتضمن الوصل المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه تنبيها لصاحب الطلب يخبره أنه في حالة عدم صحة المعلومات المدلى بها، سيعتبر الطلب لاغيا ولن يحال إلى اللجنة الإدارية المعنية للتداول في شأنه.

في حالة تقديم طلب يحمل رقم بطاقة وطنية للتعريف سبق تضمينه في طلب آخر يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به بإشعار يخبره بعدم الاحتفاظ بطلبه مع بيان سبب ذلك.

المادة 7

تتولى مصالح العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لنفوذها الجماعة أو المقاطعة الموجه إليها طلب القيد أو طلب نقل القيد طبع الطلب المذكور، ثم تحيله على الفور إلى السلطة الإدارية المحلية المختصة.

المادة 8

تجري السلطة الإدارية المحلية بحثا أوليا للتأكد من صحة المعلومات المضمنة في كل طلب قيد أو نقل قيد وارد عن طريق الموقع الإلكتروني، ثم تعرض الطلب على اللجنة الإدارية مشفوعا بملاحظاتها، قصد التداول في شأنه خلال اجتماعاتها.

المادة 9

يسلم رئيس اللجنة الإدارية إلى السلطة الإدارية المحلية فورا القرارات التي اتخذتها اللجنة في شأن طلبات القيد أو نقل القيد الواردة عليها عن طريق الموقع الإلكتروني.

المادة 10

تسهر السلطة الإدارية المحلية التابعة لها الجماعة أو المقاطعة المعنية على إدخال مضمون القرارات المشار إليها في المادة 9 أعلاه في النظام المعلوماتي للموقع الإلكتروني.

المادة 11

يتلقى صاحب طلب القيد أو نقل القيد بعنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به عند تقديم الطلب، رسالة إلكترونية بمضمون قرار اللجنة الإدارية في شأن طلبه.

غير أنه في حالة رفض الطلب، يشار في الرسالة المذكورة إلى سبب

الرفض.

المادة 12

تضمن بالموقع الإلكتروني بالنسبة لكل جماعة أو مقاطعة، خلال الأجل المقرر لذلك، نتائج مداولات اللجنة الإدارية المتعلقة بما يلي :

- طلبات القيد أو نقل القيد المقبولة :

- طلبات القيد أو نقل القيد المرفوضة، مع بيان أسباب رفضها :

- التشطيبات التي باشرتها اللجنة الإدارية، مع بيان الأسباب التي ارتكزت عليها :

- مال الشكاوى المقدمة لدى اللجنة الإدارية.

المادة 13

تودع بالموقع الإلكتروني اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة فور حصرها من طرف اللجنة الإدارية المعنية.

المادة 14

يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني، علاوة على البيانات الخاصة به المضمنة في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المحصورة بصفة نهائية للتأكد من وجود اسمه فيها، على عنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

يتم الولوج إلى البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بكيفية

شخصية بإدخال المعلومات التالية :

. رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية والاسم العائلي

أو

. رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وتاريخ الميلاد.

المادة 15

لا يجوز لأي شخص أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائحالانتخابية العامة إلا على البيانات الخاصة به تحت طائلة المتابعات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

يمكن لكل ناخبة أو ناخب مقيد أن يقوم عن طريق الموقع الإلكتروني، بإدخال المعلومات المتعلقة بعنوان البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال أو عند الاقتضاء، تحيين المعلومات المذكورة.

المادة 17

يمكن أن توجه إلى كل ناخبة أو ناخب عبر عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف النقال الذي أدلى به حسب الحالة، رسالة إلكترونية أو رسالة نصية قصيرة لإشعاره بعنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

المادة 18

ينسخ قرار وزير الداخلية رقم 4516.14 الصادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 19

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1447 (13) مارس 2026

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

.....

.....

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.26.278 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير المرسوم رقم 2.11.605 الصادر في 21 من ذي القعدة 1432 (19) أكتوبر (2011) المتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادتين 28 و 71 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.11.605 الصادر في 21 من ذي القعدة 1432 (19) أكتوبر (2011) المتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع
تغييره :

وباقتراح من وزير الداخلية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 شوال 1447 (26) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أحكام المادتين الأولى والثانية من المرسوم رقم 2.11.605 المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

«المادة الأولى. - تتضمن ورقة التصويت الفريدة بيان الدائرة «الانتخابية والعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لها والانتماء الحزبي للائحة، عند الاقتضاء، والاسم الشخصي.

الرمز المخصص لها.

غير أنه، وفي حالة انتخاب جزئي . وأسماء «المترشحين الشخصية والعائلية وانتمائهم الحزبي عند الاقتضاء والرمز المخصص لكل مترشح.

الجريدة الرسمية عدد 7502 - 5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026

نصوص عامة

المادة الثانية - ترتب لوائح الترشيح المحلية ولوائح الترشيحالجهوية المسجلة بصفة نهائية في ورقة التصويت الفريدة في كل دائرة انتخابية محلية على النحو التالي :

1. ترتب لوائح الترشيح المحلية حسب ترتيب تسجيلها، وترتب في ورقة التصويت حسب عرض هذه الورقة، بشكل عمودي ومن يمين الورقة المذكورة إلى يسارها :

2. ترتب لوائح الترشيح الجهوية لمترشحين منتمين حزبيا في نفس ترتيب لوائح الترشيح المحلية المقدمة على صعيد الدائرة الانتخابية المحلية من لدن مترشحين من نفس الانتماء الحزبي وتوضع على يسارها :

3. ترتب لوائح الترشيح الجهوية لمترشحين منتمين حزبيا، غير اللوائح المشار إليها في البند 2 أعلاه، وكذا لوائح الترشيح الجهوية لمترشحين بدون تزكية حزبية بعد لوائح الترشيح المحلية في الجانب «المخصص للوائح الترشيح الجهوية، وذلك حسب ترتيب تسجيلها.

في حالة انتخاب جزئي، وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد برسم دائرة انتخابية محلية أو دائرة انتخابية جهوية يرتب المترشحون في ورقة التصويت الفريدة بحسب ترتيب تسجيلهم بصفة نهائية، وإذا تعلق الأمر بملء أكثر من مقعد واحد برسم دائرة «انتخابية جهوية، ترتب لوائح الترشيح بحسب ترتيب تسجيلها.»

المادة الثانية

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7502 - 5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026
صفحة : 2293

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.26.279 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026cبتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء
مجلس النواب.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادتين 93 و 94 منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره :

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 شوال 1447 (26) مارس 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير أحكام المادتين الأولى والثانية من المرسوم رقم 2.16.668 المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

«المادة الأولى - يحدد سقف المصاريف الانتخابية بالنسبة للمترشحين والمترشحات الخاصة بالحملة الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب في ستمائة ألف (600.000) درهم لكل مترشح أو مترشحة

المادة الثانية - يقصد بالمصاريف الانتخابية في مدلول هذا «المرسوم النفقات التي ينجزها المترشحون والمترشحات.

والتي تستعمل بوجه خاص للغايات التالية :

تغطية مصاريف طبع الإعلانات .

تغطية المصاريف الأخرى المرتبطة باقتناء لوازم الدعاية الانتخابية :

تغطية مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بالحملة الانتخابية عبر الوسائل الرقمية :

تغطية المصاريف عن النفقات المنجزة يوم الاقتراع .....

مصاريف إزالة الإعلانات الانتخابية...

إلى ما كانت عليه.

تدرج أيضا ضمن المصاريف الانتخابية، النفقات المتعلقة بإعداد «حساب الحملة الانتخابية التي قد تنجز خلال الخمسة عشر يوما «الموالية لانصرام الأجل المحدد في المادة الثالثة بعده.»

المادة الثانية

يتمم المرسوم رقم 2.16.668 سالف الذكر بالمادة الثانية المكررة التالية :

المادة الثانية المكررة - يقصد بالوسائل الرقمية في مدلول هذا المرسوم شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوحأو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يحدد سقف المصاريف الانتخابية للحملة الانتخابية عبر الوسائل الرقمية في ثلث (3/1) المصاريف الانتخابية الخاصة بالحملة الانتخابية لكل مترشح أو مترشحة، على ألا يتجاوز ثمانمائة ألف (800.000) درهم بالنسبة لكل لائحة ترشيح محلية ومليون وخمسمائة ألف (1.500.000) درهم لكل لائحة ترشيح جهوية.

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح

.....

.....

مرسوم رقم 2.26.300 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026c بتغيير المرسوم رقم 2.16.666 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد من 34 إلى 37 منه :

وعلى القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة الأولى منه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.666 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تغير أحكام المواد الأولى والثالثة والخامسة من المرسوم رقم 2.16.666 المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

«المادة الأولى. - تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 37 من «القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه، يحدد مبلغ الحصة الجزافية من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب في مليون درهم بالنسبة لكل حزب سياسي. ويصرف هذا المبلغ لفائدة الأحزاب السياسية ابتداء من اليوم التسعين السابق لتاريخ الاقتراع.»

المادة الثالثة - يوزع الشطر الثاني المشار إليه في المادة الثانية

أعلاه على النحو التالي :

ا. - يستخرج قاسم (ق) على الطريقة التالية :

ق

i

)ب + (5 × ج

1) مبلغ الشطر الثاني المشار إليه في المادة الثانية أعلاه :

ب) عدد المقاعد الواجب ملؤها على الصعيد الوطني :

ج) عدد المقاعد التي حصلت عليها، برسم الدوائر الانتخابية

المحلية المحدثة طبقا لأحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه، بتزكية حزبية مترشحات أو مترشحون لا يزيد عمرهم على خمس وثلاثين (35) سنة أو مترشحات أو مترشحون مقيمون خارج تراب المملكة أو مترشحات أو مترشحون في وضعية إعاقة أو مترشحات غير منتسبات لإحدى الفئات المذكورة.

II. - يحتسب مبلغ الحصة (ح) الراجعة لكل حزب سياسي برسم

« الشطر الثاني المشار إليه في هذه المادة كما يلي :

ن x 5 x ح = ق × م + ق

ق) القاسم المستخرج طبقا للبند ا :

م) مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزب السياسي على

« الصعيد الوطني ؛

ن) عدد المقاعد التي نالها مترشحات أو مترشحو الحزب السياسي برسم الدوائر الانتخابية المحلية المحدثة طبقا لأحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه الذين لا يزيد عمرهم على خمس وثلاثين (35) سنة، أو مقيمون خارج تراب المملكة، أو في وضعية إعاقة، أو مترشحات غير منتسبات لإحدى الفئات المذكورة.

لإدراج المترشحات والمترشحين المعنيين في إحدى الفئات المشار

«إليها في «ج» و «ن» أعلاه، لا يعتد إلا بالوثائق الرسمية المدلى بها في أصل ملف الترشيح المودع لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات «بالترشيح.»

«المادة الخامسة. - يجوز أن يصرف لفائدة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب بطلب منها تسبيق لا يفوق مبلغه الإجمالي 30% من مبلغ الحصة «الثانية من مساهمة الدولة. ويمكن صرف التسبيق ابتداء من التاريخ المشار إليه في المادة الأولى من هذا المرسوم.
يحدد مبلغ التسبيق الراجع لكل حزب سياسي بالتناسب مع المبلغ الذي حصل عليه الحزب المعني خلال السنة المقررة لإجراء الاقتراع برسم الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها. غير أنه في حالة تعذر ذلك، يمكن صرف مبلغ للحزب المعني، على سبيل التسبيق، لا يتجاوز مبلغ التسبيق الذي حصل عليه خلال آخر انتخابات عامة لانتخاب أعضاء مجلس «النواب.

يجب خصم مبلغ التسبيق.

الباقي لا تغيير فيه.)

المادة الثانية

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح.

.....

.....

مرسوم رقم 2.26.301 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) بتحديد الأجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما

المواد 34 و 43 و 45 منه :

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7502 - 5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل 2026

صفحة : 2295

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) بتحديد الأجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

كما وقع تغييره وتتميمه :

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 14 من شوال 1447 (2) أبريل 2026

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تغير أحكام المادة الأولى من المرسوم رقم 2.16.667 المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

المادة الأولى - لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه، يجب أن تستعمل بوجه خاص للغايات التالية :

تقديم دعم مالي في شكل مبالغ تسلمها الأحزاب السياسية لمترشحيها على سبيل المساهمة في تمويل حملتهم الانتخابية. ويسلم الدعم المذكور عن طريق التحويل البنكي أو بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي :

تغطية مصاريف الصحافة ...

تغطية مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بالحملة الانتخابية عبر الإذاعات الخاصة أو الوسائل الرقمية :

اقتناء مختلف

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة الثانية

يتمم المرسوم رقم 2.16.667 سالف الذكر بالمادة الأولى المكررة التالية :

المادة الأولى المكررة - يقصد بالوسائل الرقمية في مدلول هذا المرسوم شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوحأو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يجب ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للمصاريف الانتخابية الخاصة بالحملة الانتخابية لكل حزب سياسي عبر الوسائل الرقمية «خمسة ملايين درهما.

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير العدل

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح.

مرسوم رقم 2.26.311 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026

بتحديد شروط وكيفيات صرف الدعم المالي العمومي الفائدة لوائح الترشيح المقدمة برسم الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من لدن مترشحات ومترشحين لا تزيد أعمارهم على خمس وثلاثين (35) سنة.

رئيس الحكومة

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 23 و 93 و 94 و 95 و 96 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.16.668 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10) أغسطس (2016) الذي يحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما وقع تغييره ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 28 من شوال 1447 (16) أبريل 2026

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرات الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة من المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المشار إليه أعلاه، يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات صرف الدعم المالي العمومي لفائدة لوائح الترشيح المقدمة برسم الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من لدن مترشحات ومترشحين لا تزيد أعمارهم على خمس وثلاثين (35) سنة برسم الدوائر الانتخابية المحلية أو الدوائر الانتخابية الجهوية سواء كانوا بدون انتماء حزبي أو منتمين حزبيا.

يصرف الدعم المالي المذكور من المبلغ الكلي المساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب المحدد بموجب قرار رئيس الحكومة عملا بأحكام المادة 35 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة الثانية

للاستفادة من الدعم المالي المذكور يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أن يقوم بفتح حساب بنكي باسم لائحة الترشيح خاص بالحملة الانتخابية للائحة يبين بشكل مفصل، فضلا عن المبالغ المرصودة التمويل الحملة الانتخابية ومصادرها المصاريف المتعلقة بجميع النفقات التي أنجزتها اللائحة في إطار الحملة الانتخابية. ولا يعتد بمصاريف غير مثبتة في الحساب البنكي المذكور.

المادة الثالثة

يؤخذ بعين الاعتبار لتحديد مبلغ الدعم المالي العمومي الراجع لكل لائحة ترشيح معنية قائمة النفقات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.16.668 المشار إليه أعلاه المنجزة خلال الأجال المحددة بموجبه.

المادة الرابعة

يحدد المبلغ الأقصى للدعم المالي العمومي الراجع لكل لائحة ترشيح معنية برسم المصاريف الانتخابية للائحة بمناسبة حملتها الانتخابية في خمسة وسبعين في المائة (75%) من سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين المحدد بموجب المرسوم رقم 2.16.668 سالف الذكر.

لتحديد مبلغ الدعم المالي المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة بتزكية من حزب سياسي أو تحالف أحزاب سياسية، يتعين الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تلقتها اللائحة المعنية من الحزب أو التحالف الذي تتقدم باسمه، سواء كان مصدرها يعود إلى المساهمة التي منحت للحزب أو للتحالف من لدن الدولة لتمويل حملته الانتخابية أو إلى الموارد المالية الأخرى للحزب أو التحالف.

يحدد مبلغ الدعم المالي العمومي المستحق لكل لائحة معنية في خمسة وسبعين في المائة (75%) من المصاريف الانتخابية المنجزة فعليا برسم الحملة الانتخابية، بناء على فحص حساب حملتها الانتخابية من لدن المجلس الأعلى للحسابات وتصريح المجلس المذكور بالمصاريف التي أنجزتها لائحة الترشيح المعنية المطابقة للنفقات الانتخابية المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة أعلاه.

المادة الخامسة

يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أن يعد حساب الحملة الانتخابية وفق الكيفيات المحددة بموجب المرسوم رقم 2.16.668 سالف الذكر، وأن يودع الحساب المذكور لدى المجلس الأعلى للحسابات مشهودا بصحته من لدن خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب داخل الأجل ووفق الكيفية المنصوص عليهما في
المادة 95 من القانون التنظيمي رقم 27.11 سالف الذكر.
المادة السادسة

يوجه وزير الداخلية إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات قائمة لوائح الترشيح المعنية بالدعم المالي العمومي مع بيان أسماء مترشحات ومترشحي كل لائحة.

المادة السابعة

الصرف مبلغ الدعم المالي العمومي الراجع لكل لائحة ترشيحمعنية، يقدم وكيل اللائحة بعد صدور تصريح المجلس الأعلى للحسابات بالمطابقة المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أعلاه، طلبا كتابيا إلى وزير الداخلية، باعتباره الجهة المكلفة بصرف التمويل العمومي يبين فيه رقم الحساب البنكي المفتوح باسم اللائحة.

يصرف مبلغ الدعم المالي العمومي عن طريق التحويل إلى الحساب البنكي للائحة داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة الثامنة

يسند إلى وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح.

قرار لوزير الداخلية رقم 690.26 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026) بتحديد الأجال والتواريخ المتعلقة بإجراء مراجعة للوائح الانتخابية العامة تمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في 23 سبتمبر 2026

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 30 المكررة منه :
وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم 503.26 الصادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 30 المكررة من القانون رقم 57.11 المشار إليه أعلاه، وتمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في 23 سبتمبر 2026 ، تخضع اللوائح الانتخابية العامة المحصورة في 31 مارس 2026 ، المراجعة تجرى وفقا لمقتضيات هذا القرار.

المادة الثانية

تودع، ابتداء من يوم 15 ماي 2026 إلى غاية يوم 13 يونيو 2026 طلبات القيد الجديدة في اللوائح الانتخابية العامة من طرف الأشخاص غير المقيدين فيها البالغين من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمتوفرة فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 57.11 سالف الذكر.

تقدم خلال نفس الأجل المبين في الفقرة الأولى أعلاه طلبات نقل القيد من طرف الناخبات والناخبين المعنيين بالأمر.

تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد مباشرة لدى المكاتب التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض في كل جماعة أو مقاطعة أو عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية www.listeselectorales.ma : العامة

بالنسبة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد مباشرة لدى سفارات وقنصليات المملكة أو لدى المكاتب التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض بالجماعة أو المقاطعة المعنية في حالة تواجدهم داخل تراب المملكة أو عن طريق الموقع الإلكتروني سالف www.listeselectorales.ma : الذكر

المادة الثالثة

تجتمع اللجنة الإدارية واللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة عند وجودها، في كل جماعة أو مقاطعة خلال الفترة الممتدة من يوم 15 يونيو 2026 إلى غاية يوم 21 يونيو 2026.

المادة الرابعة

تودع اللجنة الإدارية واللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة، عند وجودها الجدول المتضمن لنتائج مداولاتها في شأن طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء المادية التي قامت بإصلاحها، بمكاتب السلطة الإدارية المحلية
ومصالحالجماعة أو المقاطعة المعنية ابتداء من يوم 22 يونيو 2026 إلى غاية يوم 28 يونيو 2026.

يمكن لكل من يعنيه الأمر الاطلاع، خلال الأجل المبين في الفقرة الأولى أعلاه على الجدول المذكور أثناء أوقات العمل الرسمية.

كما يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يطلع خلال نفس الأجل، عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة على البيانات الخاصة به المضمنة في الجدول المذكور، وذلك وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 12 من القرار المشار إليه أعلاه رقم 503.26

المادة الخامسة

تحصر اللجنة الإدارية في يوم 10 يوليو 2026 اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة مبوبة بحسب الدوائر الانتخابية عند الاقتضاء، ويرتب الناخبات والناخبون فيها حسب عناوين إقامتهم.

المادة السادسة

طبقا لمقتضيات المادة 14 من القرار رقم 503.26 سالف الذكر يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة على البيانات الخاصة به المضمنة في اللائحة الانتخابية النهائية المشار إليها في المادة الخامسة أعلاه.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

.....

.....

.....

.....

القانون رقم 10.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة، وعمليات الاستفتاء، واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

قانون رقم 11.21

يقضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية

المادة الأولى

تنسخ أحكام المادة 265 من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997) وتعوض بالأحكام التالية :

المادة 265 يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام التالية :

يجب أن تتضمن التصريحات بالترشيح بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية :

يخصص للنساء عدد من المقاعد بالنسبة لكل غرفة فلاحية يحدد في مقعدين اثنين (2) بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضوا مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا. وتلحق هذه المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة الانتخابية للغرفة «المحصورة بعد آخر مراجعة عادية أو استثنائية للوائح المذكورة. ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرفة وتحدد هذه الدوائر بالنسبة لكل غرفة فلاحية بقرار لوزير الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثين (30) يوما على الأقل :

بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، يجب ألا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من «أحد الجنسين.»

المادة الثانية

تجرى ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية، وفقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 9.97 مع

مراعاة أحكام المادتين 121 الفقرة الأولى) و 125 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011) والأحكام التالية :

1 - تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد طيلة واحد وعشرين (21) يوما :

2 - تجتمع اللجان الإدارية أو اللجان الإدارية الفرعية، عند وجودها خلال ثلاثة (3) أيام للقيام بالمهام التالية :

- دراسة طلبات القيد وطلبات نقل القيد المقدمة إليها :

شطب أسماء الأشخاص المتوفين :

- شطب أسماء الأشخاص الذين اختل فيهم أحد الشروط المقررة قانونا للقيد في اللائحة الانتخابية للغرفة المهنية المقيدين فيها :

- تصحيح الأخطاء المادية التي قد تلاحظها في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية أو الأخطاء التي تم رصدها بعد معالجتها بواسطة
الحاسوب.

3 - يودع طيلة سبعة (7) أيام الجدول التعديلي مرفقا باللائحة الانتخابية بعد آخر حصر لها بصفة نهائية بمكاتب السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية وبمقر الغرفة المعنية :

4 - تبلغ قرارات اللجان الإدارية إلى المعنيين بالأمر في أجل ثلاثة (3)

أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار :

5- يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يقدم دعوى الطعن في قرارات اللجنة الإدارية خلال أجل إيداع الجدول التعديلي المشار إليه أعلاه. وتبت المحكمة المحال إليها الطعن وجوبا داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ تقديم الطعن وتبلغ حكمها فورا إلى رئيس اللجنة الإدارية وإلى الأطراف المعنية الأخرى بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية :

6 - تحدد بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه التواريخ والأجال المنصوص عليها في هذه المادة، وكذا تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية الخاصة بالغرف المهنية بعد مراجعتها وفقا لأحكام هذا القانون :

7 - للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها على مستخرج من اللائحة الانتخابية خلال مدة تحدد بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه. ويتضمن المستخرج أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم وتواريخ ولادتهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها، وكذا الصنف المهني أو الهيئة الناخبة عند الاقتضاء. ولهذه الغاية، يجب على كل حزب سياسي يرغب في ذلك أن ينتدب وكيلا عنه لتقديم طلب المستخرج لدى السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية المهنية المعنية أو لدى العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية. ويتسلم وكيل الحزب المستخرج المطلوب داخل أجل ثلاثة (3) أيام من تاريخ تقديم طلبه ويسلم مرة واحدة مطبوعا حسب طلب الحزب أو الوكيل المنتدب على الورق أو في شكل ملف مضمن في قرص مدمج أو بواسطة أي وسيلة إلكترونية ممكنة. ولا يمكن استعمال المستخرج إلا للغرض الانتخابي الذي سلم من أجله.

.....

.....

)2021(عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل

الجريدة
الرسمية

2185

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 24.21 بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 24.21

بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث

لفائدة أعضاء مجلس النواب

المادة الأولى

تتم، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وفق الشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون، تصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب بموجب القانون رقم 24.92 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.136 بتاريخ 8 رجب 1414)1993(22) ديسمبر(

المادة 2

يوقف، ابتداء من التاريخ المشار إليه في المادة الأولى أعلاه :

اقتطاع واجبات الاشتراك برسم نظام المعاشات المحدث الأعضاء مجلس النواب من التعويض الممنوح لكل نائب عضو :

- أداء مساهمات مجلس النواب برسم النظام المذكور :

صرف المعاشات المستحقة برسم نفس النظام.

المادة 3

يتم كما يلي توزيع رصيد احتياط النظام المنصوص عليه في المادة 13 من القانون السالف الذكر رقم 24.92 :

(أ) إذا سبق للنائب أن استفاد من معاش برسم النظام وكان مجموع مبالغ الاشتراكات المستحقة لهذا النظام قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ يفوق مجموع مبالغ المعاشات التي استفاد منها قبل التاريخ المذكور، فيعاد له مبلغ يساوي حصيلة الفرق بين مبالغ الاشتراكات ومبالغ المعاشات المذكورة :

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.21.28 صادر في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021) بتنفيذ القانون رقم 10.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة

وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 10.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

.....

.....

قانون رقم 10.21

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11

المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 30 و 30 المكررة و 118 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر 2011 .

الجريدة الرسمية عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021

المادة 30 - تظل اللوائح الانتخابية العامة .

في الحالات الآتية :

-1»

10 - طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد المقدمة بعد آخر حصر للوائح الانتخابية العامة :

11 - طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد التي توصلت بها

اللجنة الإدارية من سفارات وقنصليات المملكة.

في حالة إجراء انتخابات جماعية أو جهوية أو تشريعية جزئية تقبل طلبات القيد وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 مو 9 و 10 و 11 أعلاه التي تصل إلى مقر اللجنة الإدارية في اليوم الخامس عشر (15) السابق ليوم الاقتراع على أبعد تقدير.

تعرض الطلبات المذكورة وكذا الحالات الأخرى المنصوص عليها

في الفقرة الأولى أعلاه في اليوم الموالي لانتهاء الأجل المشار إليه في «الفقرة السابقة على اللجنة الإدارية المختصة لدراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها. وتبلغ قراراتها كتابة إلى السلطة الإدارية المحلية وإلى المعنيين بالأمر داخل أجل يومين من تاريخ اتخاذها. وتضمن اللجنة قراراتها في جدول يوضع رهن إشارة العموم بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر (10) السابق ليوم الاقتراع. كما يتضمن الجدول المذكور الإضافات والإصلاحات والتشطيبات المرتبطة بالحالات الأخرى المشار إليها أعلاه.

إذا تعلق الأمر بانتخابات عامة جماعية أو جهوية أو تشريعية يتم إدخال التغييرات المشار إليها في البنود أعلاه وفق الأحكام المقررة في المادة 30 المكررة بعده.

المادة 30 المكررة - تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 من المادة 30 أعلاه خلال مدة 30 يوما يحدد تاريخ بدايتها ونهايتها بقرار لوزير الداخلية ينشر بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد للشروع في عمليات القيد

بخمسة عشر (15) يوما على الأقل.

يبين القرار المذكور أيضا التواريخ والآجال المنصوص عليها في هذه المادة.

تجتمع اللجنة الإدارية خلال سبعة (7) أيام للتداول في طلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها وكذا لبحث الحالات الأخرى المشار إليها في المادة 30 أعلاه واتخاذ القرارات اللازمة في شأنها طبقا للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.
الجريدة الرسمية عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2012

يبلغ رئيس اللجنة الإدارية كتابة .

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 118 - يجب ألا تتضمن برامج الفترة الانتخابية.

من شأنها :

- الإخلال بثوابت .

في الدستور :

التحريض على.

كما يجب ألا تتضمن هذه البرامج :

أو العنف.

استعمال الرموز الوطنية :

- الظهور في أماكن...

أو جزئي لهذه الأماكن :

:

- إظهار عناصر

أن تشكل علامة تجارية.

يجوز بمناسبة الحملات الانتخابية استعمال علم المملكة والنشيد الوطني والصورة الرسمية لجلالة الملك المثبتة في القاعات التي تحتضن الاجتماعات المتعلقة بالحملة الانتخابية.

«تسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

القوانين الجاري بها العمل.

المادة الثانية

تنسخ أحكام المادة 30 المكررة مرتين من القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11 وتعوض بالأحكام التالية :

المادة 30 المكررة مرتين - علاوة على المهام الموكولة إلى السلطة الإدارية المحلية عملا بأحكام المادة 20 من هذا القانون، يجب على هذه السلطة الإدارية أن تطلب من كل مواطنة أو مواطن مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة، أن يتقدم بطلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها. ولهذه الغاية، تقوم المصالح الترابية للمديرية العامة للأمن الوطني بإحالة قوائم الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة السالفة الذكر لأول مرة إلى السلطة الإقليمية المختصة فور تسلمها من طرف المعنيين بالأمر.
الرسمية

صفحة : 2185

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 24.21 بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 24.21

بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث

لفائدة أعضاء مجلس النواب

المادة الأولى

تتم، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وفق الشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون، تصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب بموجب القانون رقم 24.92 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.136 بتاريخ 8 رجب 1414 (22) ديسمبر 1993

المادة 2

يوقف، ابتداء من التاريخ المشار إليه في المادة الأولى أعلاه :

اقتطاع واجبات الاشتراك برسم نظام المعاشات المحدث الأعضاء مجلس النواب من التعويض الممنوح لكل نائب عضو :

- أداء مساهمات مجلس النواب برسم النظام المذكور :

صرف المعاشات المستحقة برسم نفس النظام.

المادة 3

يتم كما يلي توزيع رصيد احتياط النظام المنصوص عليه في المادة 13 من القانون السالف الذكر رقم 24.92 :

(أ) إذا سبق للنائب أن استفاد من معاش برسم النظام وكان مجموع مبالغ الاشتراكات المستحقة لهذا النظام قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ يفوق مجموع مبالغ المعاشات التي استفاد منها قبل التاريخ المذكور، فيعاد له مبلغ يساوي حصيلة الفرق بين مبالغ الاشتراكات ومبالغ المعاشات المذكورة .

.....

.....

.....

.....

قرار لوزير الداخلية يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة

قرار لوزير الداخلية رقم 503.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس 2026) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة .

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المواد 4 و 6 و 12 و 21 و 23 و 30 المكررة منه

قرر ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11، يعاد تنظيم الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية بالموقع الإلكتروني. العامة الذي يحمل تسمية www.listeselectorales.ma، وفقا لمقتضيات هذا القرار. ويشار إليه في المواد بعده

يستند الموقع الإلكتروني المذكور في سيره واستغلاله إلى نظام معلوماتي تشرف عليه المصالح المختصة بوزارة الداخلية.

المادة 2

يعتمد ويستعمل الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد في اللوائح الانتخابية العامة وفق الكيفيات والشروط والأجال المبينة في المواد بعده.

كما يتيح لفائدة الناخبات والناخبين المقيدين في اللوائح المذكورة الاطلاع، بصفة شخصية، على البيانات الخاصة بهم المضمنة فيها أو في جداولها التعديلية بمناسبة كل مراجعة لها. ويمكنهم، عند الاقتضاء، إدخال معلومات إضافية، بما في ذلك عنوان بريد إلكتروني أو رقم هاتف نقال.

يفتح الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد من فاتح أبريل إلى 31 ديسمبر من كل سنة وخلال الفترة الممتدة ما بين 18 و 24 يناير بمناسبة عملية المراجعة وكلما تعلق

1668 1 - الجريدة الرسمية عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16) مارس (2026)، ص

-2-

الأمر بمراجعة سابقة لانتخاب عام أو جزئي. كما يفتح خلال الآجال المحددة للاطلاع طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، غير مقيد في اللوائح الانتخابية العامة ومستوف للشروط المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 57.11، أن يتقدم خلال الأجل المحدد، حسب الحالة، في القانون المذكور أو في نصوصه التطبيقية، بطلب قيده في اللوائح المذكورة عن طريق الموقع الإلكتروني.

يمكن لكل مواطنة أو مواطن من داخل الوطن أو خارجه، مقيد في اللوائح الانتخابية العامة، ويرغب في نقل قيده من لائحة جماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية إلى دائرة انتخابية أخرى تابعة لنفس الجماعة، أن يتقدم خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بطلب نقل قيده عن طريق الموقع الإلكتروني.

المادة 4

يمكن توجيه إشعار إلى كل شخص مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة، عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال، في حالة توفرهما، من أجل دعوته إلى تقديم طلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها بكيفية فعلية.

المادة 5

يقدم طلب القيد أو نقل القيد عن طريق الموقع الإلكتروني من خلال ملء النسخة الإلكترونية للطلب بالموقع المذكور. ويجب على صاحب الطلب أن يدلي بالمعلومات المطلوبة.

كل طلب غير مستوف للمعلومات المطلوبة لا يعتد به ويعتبر لاغيا.

يجب على صاحب طلب القيد أو نقل القيد أن يدلي بعنوان بريد إلكتروني صحيح. لا يعالج النظام المعلوماتي كل طلب أدلى صاحبه بعنوان بريد إلكتروني غير صحيح.

المادة 6

بعد ملء النسخة الإلكترونية لطلب القيد أو نقل القيد، يجب على صاحب الطلب التثبت من المعلومات التي أدلى بها وتأكيد صحتها.

وفور ذلك، يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به برسالة إلكترونية تتضمن رمزا يقوم بواسطته بالإشهاد على تقديم طلبه. ويتعين عليه أن يدخل الرمز المذكور في الخانة المخصصة لذلك على صفحة الموقع الإلكتروني المشار إليه في الرابط

-3-
الموجود في الرسالة الإلكترونية، وذلك حتى يتأتى للنظام المعلوماتي اعتماد طلبه ومعالجته وفق الكيفيات المبينة في هذا القرار.

إثر إنجاز عملية الإشهاد المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، يقوم صاحب الطلب بتحميل وطبع وصل عن طلبه يتضمن الرقم الترتيبي للطلب وتاريخ تسجيله. غير أن هذا الوصل لا يعتبر إشهادا بالقيد النهائي في اللائحة الانتخابية العامة إلا بعد موافقة اللجنة الإدارية المعنية على الطلب المذكور.

يتضمن الوصل المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه تنبيها لصاحب الطلب يخبره أنه في حالة عدم صحة المعلومات المدلى بها، سيعتبر الطلب لاغيا ولن يحال إلى اللجنة الإدارية المعنية للتداول في شأنه.

في حالة تقديم طلب يحمل رقم بطاقة وطنية للتعريف سبق تضمينه في طلب آخر يتوصل صاحب الطلب عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به بإشعار يخبره بعدم الاحتفاظ بطلبه مع بيان سبب ذلك.

المادة 7

تتولى مصالح العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة لنفوذها الجماعة أو المقاطعة الموجه إليها طلب القيد أو طلب نقل القيد طبع الطلب المذكور، ثم تحيله على الفور إلى السلطة الإدارية المحلية المختصة.

المادة 8

تجري السلطة الإدارية المحلية بحثا أوليا للتأكد من صحة المعلومات المضمنة في كل طلب قيد أو نقل قيد وارد عن طريق الموقع الإلكتروني، ثم تعرض الطلب على اللجنة الإدارية مشفوعا بملاحظاتها ، قصد التداول في شأنه خلال اجتماعاتها.

المادة 9

يسلم رئيس اللجنة الإدارية إلى السلطة الإدارية المحلية فورا القرارات التي اتخذتها اللجنة في شأن طلبات القيد أو نقل القيد الواردة عليها عن طريق الموقع الإلكتروني.

المادة 10

تسهر السلطة الإدارية المحلية التابعة لها الجماعة أو المقاطعة المعنية على إدخال مضمون القرارات المشار إليها في المادة 9 أعلاه في النظام المعلوماتي للموقع الإلكتروني.

المادة 11

يتلقى صاحب طلب القيد أو نقل القيد بعنوان البريد الإلكتروني الذي أدلى به عند تقديم الطلب، رسالة إلكترونية بمضمون قرار اللجنة الإدارية في شأن طلبه.

المادة 16

يمكن لكل ناخبة أو ناخب مقيد أن يقوم عن طريق الموقع الإلكتروني، بإدخال المعلومات المتعلقة بعنوان البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال أو عند الاقتضاء، تحيين المعلومات المذكورة.

المادة 17

يمكن أن توجه إلى كل ناخبة أو ناخب، عبر عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف النقال الذي أدلى به، حسب الحالة، رسالة إلكترونية أو رسالة نصية قصيرة لإشعاره بعنوان مكتب التصويت الذي يمارس فيه حق التصويت بمناسبة الانتخابات الموالية.

المادة 18

ينسخ قرار وزير الداخلية رقم 4516.14 الصادر في 25 من صفر 1436 (18) ديسمبر (2014) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 19

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026)

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت

-6-

قرار لوزير الداخلية بتحديد الآجال والتواريخ المتعلقة بإجراء مراجعة للوائح الانتخابية العامة تمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

قرار لوزير الداخلية رقم 690.26 صادر في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل 2026) بتحديد الآجال والتواريخ المتعلقة بإجراء مراجعة للوائح الانتخابية العامة تمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في 23 سبتمبر 12026.

وزير الداخلية

بناء على القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011) ، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 30 المكررة منه؛

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم 503.26 الصادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائحالانتخابية العامة.

قرر ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 30 المكررة من القانون رقم 57.11 المشار إليه أعلاه، وتمهيدا للانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في 23 سبتمبر 2026 تخضع اللوائح الانتخابية العامة المحصورة في 31 مارس 2026، لمراجعة تجرى وفقا لمقتضيات هذا القرار.

1 - الجريدة الرسمية عدد 7502 بتاريخ 5 ذو القعدة 1447 (23) أبريل (2026، ص 2297

-1-
المادة الثانية

تودع، ابتداء من يوم 15 ماي 2026 إلى غاية يوم 13 يونيو 2026، طلبات القيد الجديدة في اللوائح الانتخابية العامة من طرف الأشخاص غير المقيدين فيها البالغين من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمتوفرة فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 57.11 سالف الذكر.

تقدم خلال نفس الأجل المبين في الفقرة الأولى أعلاه طلبات نقل القيد من طرف الناخبات والناخبين المعنيين بالأمر.

تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد مباشرة لدى المكاتب التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض في كل جماعة أو مقاطعة أو عن طريق الموقع الإلكتروني www.listeselectorales.ma: الخاص باللوائح الانتخابية العامة

بالنسبة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة، تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد مباشرة لدى سفارات وقنصليات المملكة أو لدى المكاتب التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض بالجماعة أو المقاطعة المعنية في حالة تواجدهم داخل تراب المملكة أو عن طريق الموقع الإلكتروني سالف الذكر :
www.listeselectorales.ma

المادة الثالثة

تجتمع اللجنة الإدارية واللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة عند وجودها، في كل جماعة أو مقاطعة خلال الفترة الممتدة من يوم 15 يونيو 2026 إلى غاية يوم 21 يونيو 2026.

المادة الرابعة

تودع اللجنة الإدارية واللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة عند وجودها، الجدول المتضمن لنتائج مداولاتها في شأن طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء المادية التي قامت بإصلاحها، بمكاتب السلطة الإدارية المحلية

ومصالحالجماعة أو المقاطعة المعنية ابتداء من يوم 22 يونيو 2026 إلى غاية يوم 28 يونيو 2026.

-2-

يمكن لكل من يعنيه الأمر الاطلاع، خلال الأجل المبين في الفقرة الأولى أعلاه، على الجدول المذكور أثناء أوقات العمل الرسمية. كما يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يطلع، خلال نفس الأجل، عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، على البيانات الخاصة به المضمنة في الجدول المذكور، وذلك وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 12 من القرار المشار إليه أعلاه رقم 503.26

المادة الخامسة

تحصر اللجنة الإدارية في يوم 10 يوليو 2026 اللائحة الانتخابية النهائية الخاصة بكل جماعة أو مقاطعة مبوبة بحسب الدوائر الانتخابية عند الاقتضاء، ويرتب الناخبات والناخبون فيها حسب عناوين إقامتهم.

المادة السادسة

طبقا لمقتضيات المادة 14 من القرار رقم 503.26 سالف الذكر، يمكن لكل ناخبة أو ناخب أن يطلع عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، على البيانات الخاصة به المضمنة في اللائحة الانتخابية النهائية المشار إليها في المادة الخامسة أعلاه.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1447 (22) أبريل (2026)

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت.

-3-

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

بسم الله الرحمان الرحيم

الوزير

34 دي

05 2015 مارس

إلى السيدات والسادة

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف -

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية. -

الموضوع حول البت في التعرضات والطعون المتعلقة بقرارات رفض القيد ونقل القيد والتشطيب من اللوائح الانتخابية.

وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام

فلا يخفى عليكم أن الظهير الشريف رقم 1.14.191 الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2014 بتنفيذ القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة قد أقر للأشخاص المستوفين للشروط المطلوبة قانونا للتقييد في اللوائح الانتخابية أو نقل قيدهم ضمانتين أساسيتين تكفل أولاها لكل شخص وقع إخباره بعزم اللجنة الإدارية شطب اسمه من اللائحة الانتخابية حق التعرض على ذلك بواسطة كتاب مدعم بالإثباتات الضرورية يوجهه إلى السلطة الإدارية المحلية التي تحيله على اللجنة الإدارية للبت فيه (المادة (6)، في حين تمنح الثانية علاوة على ذلك لكل من الوالي أو العامل أو السلطة الإدارية المحلية ولكل شخص رفض طلب قيده أو طلب نقل قيده أو شطب اسمه من اللائحة الانتخابية إقامة دعوى الطعن في قرار اللجنة الإدارية، تبت فيه المحكمة المختصة وجوبا داخل أجل واحد وعشرين يوما من تاريخ تقديم الطعن (المادة (12).

ونظرا لأهمية عملية المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة في إعداد الهيئة الناخبة المدعوة للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وتقوية الضمانات للمسجلين بهذه اللوائح سعيا في إلى ضمان انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.
فإني أطلب منكم إيلاء هذا النوع من الطعون الأهمية اللازمة والحرص على البت فيها داخل

الأجل المحدد قانونا، مع موافاتي بمجموع التعرضات التي قدمت أمام اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة والقرارات المتخذة بشأنها وكذا عدد الطعون المقدمة ضد قرارات اللجان المذكورة أمام المحاكم العادية أو الإدارية المختصة ومالها، وذلك وفق الجدولين المبينين رفته والسلام.

وزير العدل والحريات

المُصْطَفَى الرَّمِيدُ
المملكة المغربية

بسم الله الرحمان الرحيم

وزارة العدل والحريات

عدد الطعون المقدمة ضد قرارات اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة ومالها

محكمة الاستئناف

عداد الطعون المقدمة

مال الطعون

الرفض

نقل قيد

قيد

شطب

القبول

المحكمة

المحكمة

المجموع

عدد التعرضات المقدمة أمام اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة ومالها

عدد التعرضات المقدمة

الدائرة القضائية

أمام اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة

مال التعرضات

القبول

محكمة الاستئناف

المجموع

الرفض

* ملاحظة : تحال الإحصائيات المطلوبة بعد استكمال الأجال المقررة لعملية البت في التعرضات والطعون المشار إليها أعلاه.

.....

.....

.....

.....

ظهير شريف بتنفيذ القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

صيغة محينة بتاريخ 29 يناير 2026

ظهير شريف رقم 1.11.171 صادر في 30 ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011) بتنفيذ القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائحالانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

كما تم تعديله بـ:

القانون رقم 55.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.72 بتاريخ 19 من رجب 1447 (9) يناير (2026) ، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 (29) يناير 2026)، ص 796

القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس 2021، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021، ص 2182

القانون رقم 02.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.100 بتاريخ 29 رمضان 1437 (5) يوليو (2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7) يوليو 2016، ص 5186

2

ظهير شريف رقم 1.11.171 صادر في 30 ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011) بتنفيذ القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائحالانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف بداخله

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا اسماه الله واعز امره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 30 من ذي القعدة 1432 (28) اكتوبر 2011).

وقعه بالعطف

رئيس الحكومة

الإمضاء: عباس الفاسي.

---

1 - الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ 3 ذو الحجة 1432 (31) أكتوبر (2011)، ص 5256.

3

قانون رقم 57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

القسم الأول: وضع اللوائح الانتخابية العامة ومراجعتها وضبطها

الباب الأول: أحكام عامة

المادة الأولى

تعتمد اللوائح الانتخابية العامة وحدها لإجراء الانتخابات العامة أو التكميلية أو الجزئية المجلس النواب ومجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات.

تعتمد نفس اللوائح لإجراء عمليات الاستفتاء مع مراعاة أحكام الباب الأول من القسم الثاني من هذا القانون.

المادة 2

القيد في اللوائح الانتخابية العامة إجباري.

المادة 23

يقيد في اللوائح الانتخابية العامة المواطنات والمواطنون المغاربة البالغون من العمر ثمان عشرة (18) سنة شمسية كاملة في تاريخ حصر اللوائح المذكورة بصفة نهائية عند وضعها أو مراجعتها طبقا لهذا القانون، والمتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية وغير الموجودين في إحدى حالات فقدان الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها للقيد في اللوائح الانتخابية العامة.

---

2 - تم تغيير وتتميم المادة 3 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.72 بتاريخ 19 من رجب 1447 (9) يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 19 شعبان
1447 (29 يناير 2026)، ص 796

4

الباب الثاني: وضع اللوائح الانتخابية العامة الفرع الأول: شروط القيد وفقدان الأهلية الانتخابية

المادة 34

يجب على المواطنات والمواطنين المشار إليهم في المادة 3 أعلاه أن يطلبوا، مع مراعاة أحكام المادة 7 من هذا القانون، قيدهم في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيمون فيها بكيفية فعلية ومتصلة منذ ثلاثة أشهر على الأقل في تاريخ إيداع طلبهم.

يتم القيد في لائحة الدائرة الانتخابية الواقع في دائرة نفوذها المحل الذي يقيم فيه كل معني بالأمر بكيفية فعلية ومتصلة.

لا يمكن قبول طلب قيد في الجماعة أو المقاطعة التي يملك أو يتوفر فيها صاحب الطلب على محل إقامة ثانوية كيفما كانت طبيعته.

يودع المعنيون بالأمر طلبات القيد بمكاتب تخصصها السلطة الإدارية المحلية لهذه الغاية.

يجب أن يقدم المعني بالأمر طلب قيده بصفة شخصية، وذلك بملء مطبوع خاص يثبت فيه اسمه الشخصي والعائلي وتاريخ ومكان ولادته ومهنته وعنوانه ورقم بطاقته الوطنية للتعريف. ويجب أن يحمل هذا الطلب توقيع المعني بالأمر أو بصمته.

يجوز تقديم طلب القيد عن طريق موقع إلكتروني يحدث لهذه الغاية. وتحدد بقرار لوزير الداخلية كيفيات وإجراءات تقديم طلب القيد عن طريق الموقع الإلكتروني.

يجب أن يدلي صاحب الطلب بالوثائق التي تثبت توفره على الشروط القانونية المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية.

تسجل طلبات القيد تبعا لتلقيها ويسلم عنها وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا.

-3- تم تغيير وتتميم المادة 4 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

4 - تم صدور قرار لوزير الداخلية رقم 503.26 صادر في 23 من رمضان 1447 (13) مارس (2026) يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، الجريدة الرسمية عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16) مارس (2026)

ص 1668.

المادة 5

استثناء من أحكام المادة 4 أعلاه، يحق للموظفين والأعوان العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، ولو لم يتوفر فيهم شرط مدة الإقامة المبين أعلاه أن يطلبوا قيدهم في الجماعة أو المقاطعة التي يمارسون فيها وظيفتهم وأصبحوا يقيمون فيها فعليا.

ويحق ذلك أيضا لأفراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم تحت سقف واحد ولأفراد عائلات أفراد القوات المسلحة الملكية وأعوان القوة العمومية الممارسين لوظيفتهم، الذين يمكن قيدهم في اللوائح الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي أصبح رب الأسرة يقيم فيها فعليا بصرف النظر عن شرط مدة الإقامة.

كما يمكن بصفة استثنائية، للأشخاص المولودين في الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال والتي تحدد قائمتها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية، أن يقدموا طلبات القيد بالجماعة التابع لها مكان ولادتهم. ويقيد كل معني بالأمر في لائحة الدائرة الانتخابية الواقع في نفوذها محل ولادته. ويجب إرفاق طلب القيد بشهادة يسلمها رئيس اللجنة الإدارية للجماعة التي يقيم فيها المعني بالأمر بالفعل تثبت عدم قيده في لائحة الجماعة المذكورة.

المادة 56

يمكن للمواطنات والمواطنين المغاربة المولودين بالمغرب والمقيمين خارج تراب المملكة أن يطلبوا قيدهم في لائحة الجماعة أو المقاطعة التي ولدوا فيها أو التي ولد فيها أحد الوالدين أو الأصول أو التي يتوفرون فيها على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري.

كما يمكن للمواطنات والمواطنين المغاربة المولودين والمقيمين خارج تراب المملكة، أن يطلبوا قيدهم في اللوائح الانتخابية ويتم هذا القيد، حسب اختيار المعنيين بالأمر، بإحدى الجماعات أو المقاطعات التالية:

-1 - الجماعة أو المقاطعة التي يتوفر فيها المعني بالأمر على أملاك أو على نشاط مهني أو تجاري؛

---

5 - تم تغيير وتتميم المادة 6 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

---

2 - الجماعة أو المقاطعة التي قيد في لوائحها أحد الوالدين أو الزوج أو الزوجة حسب الحالة؛

3- الجماعة أو المقاطعة التي يتوفر فيها أحد الوالدين أو الزوج أو الزوجة حسب الحالة على إقامة؛

4- الجماعة أو المقاطعة التي ولد فيها أحد والدي المعني بالأمر أو أصوله.

يجب أن يثبت ذلك بكل وسيلة من الوسائل المألوفة كالشهادة الإدارية للولادة أو الشهادة اللفيفية أو غيرهما من الوثائق الإدارية.

يقدم المعنيون بالأمر طلبات القيد كتابيا إلى اللجنة الإدارية المختصة أو إلى سفارات أو قنصليات المملكة التابع لها محل إقامتهم طبق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، مع تضمينها وجوبا عنوان بريد إلكتروني صحيح، ويقوم موظف يعينه السفير أو القنصل بتلقي الطلبات المذكورة، ويسلم فورا وصلا مؤرخا وموقعا عليه عن كل طلب، بعد التأكد من تضمنه كافة البيانات المطلوبة.

يتولى سفير صاحب الجلالة أو القنصل الذي تلقى طلبات القيد الجديدة إحالتها عن طريق الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، إلى وزارة الداخلية التي تقوم بتوجيهها إلى اللجان الإدارية المعنية.

يمكن كذلك للمعنيين بالأمر تقديم طلبات القيد عن طريق الموقع الإلكتروني المشار إليه في المادة 4 أعلاه، مع تضمين طلبات قيدهم وجوبا عنوان بريد إلكتروني صحيح.

المادة 77

لا يمكن أن يقيد في اللوائح الانتخابية:

-1- أفراد القوات المسلحة الملكية العاملون من جميع الرتب وأعوان القوة العمومية وسائر الأشخاص الذين أسندت إليهم مهمة أو انتداب ، ولو كان مؤقتا، كيفما كانت تسميتهما أو مداهما، بعوض أو بدون عوض، والذين يعملون بتلك الصفة، في خدمة الإدارة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية أو في خدمة مرفق عمومي كيفما كانت طبيعته والذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم؛

---

6 - تم صدور قرار رقم 503.26 ، سالف الذكر.

-7- تم تغيير وتتميم المادة 7 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

7

2- الأفراد المحكوم عليهم نهائيا بإحدى العقوبات الآتية:

أ) عقوبة جنائية؛

ب عقوبة حبس نافذة كيفما كانت مدتها أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر أو غرامة من أجل جناية أو إحدى الجنح الآتية:

ب. 1 - السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التفالس أو شهادة الزور أو تزوير الأوراق العرفية المتعلقة بالتجارة أو البنوك أو الوثائق الإدارية أو الشهادات أو صنع الأختام أو الطوابع أو طوابع الدولة أو إصدار شيك بدون رصيد أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو الإخلال بواجب التحفظ وكتمان السر في إطار مسطرة إبرام الصفقات العمومية أو الحصول أثناء مزاولة مهنة أو القيام بمهمة على معلومات متميزة واستخدامها لإنجاز أو المساعدة عمدا على إنجاز عملية أو أكثر فى السوق أو تبديد أموال القاصرين أو اختلاس الأموال العمومية أو إلحاق أضرار مالية بمصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مجموعاتها أو هيئاتها أو بمؤسسات عمومية أو أي مرفق عمومي آخر أو التهديد بالتشهير أو الغدر أو انتهاك الأعراض أو القوادة أو البغاء أو اختطاف القاصرين أو التغرير بهم أو إفساد أخلاق الشباب أو المتاجرة بالمخدرات؛

ب. 2 - الحصول أو محاولة الحصول على صوت ناخب أو أصوات عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد التأثير على تصويتهم؛

ب 3 - القيام، خلال الحملة الانتخابية بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة ترابية وإما لمجموعة من المواطنين، أيا كانت بقصد التأثير في تصويت الناخبين أو بعض منهم؛

ب. 4 - ارتكاب نفس الأفعال المشار إليها في «ب. 2» أعلاه بواسطة الغير، أو باستعمال نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل ناخب أو عدة ناخبين على الإمساك عن التصويت، أو قبول أو التماس الهدايا أو التبرعات أو الوعود المذكورة أو التوسط في تقديمها أو المشاركة في ذلك، أو حمل أو محاولة حمل ناخب على الإمساك عن التصويت أو التأثير أو محاولة التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

(ج) عقوبة حبس لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر دون إيقاف التنفيذ أو عقوبة حبس لمدة تتجاوز ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ من أجل أي جريمة غير الجرائم المشار إليها في البند (ب) أعلاه باستثناء الجنح المرتكبة عن غير عمد بشرط ألا تقترن بجنحة الفرار؛

8
الحكم؛

-3- الأفراد المحرومون من حق التصويت بموجب حكم قضائي خلال المدة المحددة في هذا

4- الأشخاص الصادرة عليهم أحكام جنائية غيابية؛

5- المحجور عليهم قضائيا؛

-6- الأشخاص الذين طبقت في حقهم مسطرة التصفية القضائية؛

7- الأشخاص المحكوم عليهم بالتجريد من الحقوق الوطنية ما لم يستفيدوا من عفو شامل أو يسترجعوا حقوقهم الوطنية بعد انصرام المدة المحكوم عليهم بها؛

8- الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية.

المادة 88

لا يجوز للأشخاص المحكوم عليهم بإحدى العقوبات المشار إليها في البندين (ب) و(ج) من 2 من المادة 7 أعلاه أن يطلبوا قيدهم في اللوائح الانتخابية إلا بعد انصرام خمس سنوات من تاريخ قضاء العقوبة أو تقادمها أو من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهائيا إذا تعلق الأمر بعقوبة موقوفة التنفيذ، وذلك دون إخلال بالحالات التي يحكم فيها بالحرمان من حق التصويت لمدة أطول.

لا يجوز للأشخاص المشار إليهم في البند 8 من المادة 7 أعلاه أن يطلبوا قيدهم في اللوائحالانتخابية العامة إلا بعد انصرام مدتين انتدابيتين متتاليتين ابتداء من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهائيا.

لا توقف طلبات النقض أو إعادة النظر أو المراجعة ترتيب الآثار على الأحكام النهائية التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية.

لا يترتب على العفو الخاص استرجاع الأهلية الانتخابية.

---

8 - تم تغيير وتتميم المادة 8 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

9

الفرع الثاني : مسطرة وضع اللوائح الانتخابية العامة

المادة 9

تقدم طلبات القيد في اللوائح الانتخابية خلال مدة ثلاثين يوما يحدد تاريخ بدايتها ونهايتها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية وينشر بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد للشروع في عمليات القيد بخمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 10

تحدث في كل جماعة أو في كل مقاطعة تابعة لجماعة مقسمة إلى مقاطعات لجنة إدارية تتولى بحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية وتضم:

قاضيا، بصفة رئيس؛

ممثلا عن المجلس الجماعي أو مجلس المقاطعة، يعينه المجلس من بين أعضائه؛

الباشا أو القائد أو الخليفة أو من يمثلهم.

يعين المجلس الأعلى للسلطة القضائية القضاة الذين يرأسون اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في حالة إحداثها ونوابهم عند الاقتضاء.

يعين المجلس الجماعي أو مجلس المقاطعة أيضا من بين أعضائه نائبا عن ممثل المجلس في اللجنة الإدارية يحضر أشغالها إذا تعذر ذلك على الممثل المذكور لأي سبب من الأسباب.

إذا رفض مجلس الجماعة أو المقاطعة تعيين من يمثله في اللجنة الإدارية أو تعذر عليه ذلك لأي سبب من الأسباب أو إذا تخلف الممثل المذكور أو من ينوب عنه عن المشاركة في أعمال اللجنة، قام وزير الداخلية أو السلطة المفوض إليها من لدنه لهذا الغرض، بعد توجيه إعذار حسب الحالة إلى المجلس المعني أو ممثله أو من ينوب عن هذا الأخير، بتعيين من يخلف ممثل المجلس من بين الناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة.

يجب أن يوجه الإعذار المشار إليه في الفقرة السابقة بواسطة رسالة مضمونة الوصول أو بأي وسيلة من وسائل التبليغ القانونية الأخرى وأن يبين فيه الأجل المحدد لجواب من يعنيهم

---

9 - تم تغيير وتتميم المادة 10 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

10

الأمر. ولا يجوز أن يقل هذا الأجل عن يوم واحد أو يزيد على خمسة أيام من تاريخ الإعذار. ويعتبر عدم الجواب عند انصرام هذا الأجل بمثابة رفض.

يتولى موظف يعينه رئيس اللجنة الإدارية باقتراح من السلطة الإدارية المحلية مهام كتابة اللجنة الإدارية وتحضير أشغالها.

يجوز للجنة الإدارية أن تستمع بصفة استشارية إلى جميع الأشخاص الذين يمكن أن تستفيد من آرائهم في اتخاذ قراراتها.

يجوز أن تحدث في كل جماعة يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة وكذا في كل مقاطعة، إلى جانب اللجنة الإدارية، لجنة أو عدة لجان إدارية مساعدة تتألف وفق الكيفيات المبينة أعلاه. ويتم تحديد المجال الترابي لعمل كل لجنة إدارية مساعدة بموجب قرار يتخذه الوالي أو العامل.

تباشر اللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة في نطاق المجال الترابي المحدد لها، مهامها تحت إشراف اللجنة الإدارية.

تسري الأحكام المقررة في هذا القانون، في شأن كيفيات اشتغال اللجنة الإدارية وكذا المهام الموكولة إليها، على اللجنة أو اللجان الإدارية المساعدة، وذلك باستثناء المهام المنصوص عليها في المادتين 17 و 29 من هذا القانون.

المادة 11

تتألف، وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات أو المقاطعات الجديدة الناشئة عن تقسيم جماعات أو مقاطعات. ويعين ممثل المجلس ونائبه من لدن مجلس الجماعة أو المقاطعة التي انبثقت عن تقسيمها الجماعة أو المقاطعة الجديدة.

تتألف، وفق نفس الكيفيات اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات أو المقاطعات الجديدة الناشئة عن ضم جماعات أو مقاطعات. ويعين ممثل المجلس ونائبه من طرف العامل من بين أعضاء المجالس المندمجة.

11

تتألف، وفق نفس الكيفيات اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات أو

المقاطعات التي وقع توقيف مجلسها أو حله أو الذي تعذر تأليفه. ويعين ممثل المجلس ونائبه من لدن اللجنة الخاصة من بين أعضائها.

تسري أحكام الفقرات الخامسة والسادسة والسابعة من المادة 10 أعلاه على اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة المشار إليها في هذه المادة.

المادة 1012

تجتمع اللجنة الإدارية في تاريخ يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية للتداول في طلبات القيد المقدمة إليها. وتسجل الطلبات التي تتوفر فيها الشروط القانونية وترفض الطلبات التي لا تتوفر فيها هذه الشروط.

تتخذ اللجنة الإدارية قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجحالجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ كتابة إلى كل شخص تم رفض طلب قيده القرار القاضي بذلك الذي يجب أن يكون معللا. ويبلغ هذا القرار خلال الثلاثة أيام التالية لصدوره بمحل سكنى المعني بالأمر مقابل وصل أو بأية وسيلة من وسائل التبليغ القانونية الأخرى.

تبلغ اللجنة الإدارية إلى السفير أو القنصل مضمون القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد المقدمة من طرف المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة عن طريق نفس الجهات التي أحالت إليها الطلبات المذكورة وذلك لتمكين أصحاب هذه الطلبات من الاطلاع بمقر السفارة أو القنصلية على مالها. ويقوم السفير أو القنصل بإعداد جدول بمضمون القرارات المذكورة يعلق بمقر السفارة أو القنصلية طيلة خمسة عشر يوما. كما تبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المعنيين المقيمين خارج تراب المملكة عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها في شأن طلبات القيد التي تقدموا بها .

---

10 - تم تغيير وتتميم الفقرة الأخيرة من المادة 12 والفقرة الثالثة من المادة 13 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

11 - تم صدور قرار رقم 305.26 ، سالف الذكر.

12

المادة 13

تحرر اللجنة الإدارية، بعد انتهاء أشغالها عملا بأحكام المادة 12 أعلاه، اللائحة الانتخابية المؤقتة للجماعة أو المقاطعة وتودعها في مكاتب السلطات الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة طيلة ثمانية أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها، على مستخرج من اللائحة الانتخابية المؤقتة للجماعة أو المقاطعة يتضمن أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها.

لهذه الغاية، يجوز لكل حزب سياسي أن ينتدب وكيلا عنه، على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات. ويسلم المستخرج إلى وكيل الحزب المنتدب بعد إدلائه، خلال الفترة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة، بطلب كتابي مؤرخ وموقع عليه من طرف الجهاز المختص في الحزب. وتبين في الطلب الدوائر الانتخابية أو الجماعة أو المقاطعة المعنية وكذا الغرض المراد من المستخرج.

يكون المستخرج مبوبا حسب الدوائر الانتخابية أو حسب مكاتب التصويت المحدثة برسم آخر انتخابات عامة. ويسلم مرة واحدة، مطبوعا ، حسب طلب الحزب أو الوكيل المنتدب، على الورق أو في شكل ملف مضمن في قرص مدمج أو بواسطة أي وسيلة إلكترونية ممكنة.

لا يمكن استعمال المستخرج إلا للغرض الانتخابي الذي سلم من أجله.

المادة 14

يخبر الجمهور بواسطة إعلانات تعلق بأبواب المباني الإدارية وبيانات تذاع في الإذاعة أو التلفزيون وتنشر في الصحف أو بأي طريقة أخرى من الطرق المألوفة الاستعمال أنه يجوز لكل من يعنيه الأمر أن يطلع في عين المكان على اللائحة الانتخابية المؤقتة أثناء أوقات العمل الرسمية خلال الأجل المشار إليه في المادة 13 أعلاه.

يجب على كل شخص لم يقيد في اللائحة الانتخابية المؤقتة أن يقدم طلب قيده إلى اللجنة الإدارية، خلال أجل سبعة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لإيداع اللائحة المذكورة.

13

كما يجوز لكل شخص مقيد في اللائحة الانتخابية المؤقتة أن يطلب خلال الأجل نفسه شطب اسم شخص يرى أنه مقيد فيها بصفة غير قانونية. ويخول نفس الحق للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

يجب إرفاق طلبات القيد أو الشطب بالبيانات والإثباتات الضرورية.

يسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا عن كل طلب أو شكوى.

لا تقبل أي شكوى أو طلب بعد انصرام الأجل المنصوص عليه أعلاه.

المادة 15

تجتمع اللجنة الإدارية في تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية للبت في الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة 14 أعلاه. وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها.

وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

تكون قرارات اللجنة معللة، وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الشكاوى والطلبات ويوضع رقم ترتيبي للقرارات ويبلغها رئيس اللجنة كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية في أجل الثلاثة أيام التالية لاتخاذها إلى المعنيين بالأمر في العنوان المضمن في الطلب أو الشكوى.

تكون قرارات اللجنة موضوع جدول تعديلي يودع في المكاتب المشار إليها في المادة 13 أعلاه حيث يمكن لكل شخص يعنيه الأمر أن يطلع عليه أثناء أوقات العمل الرسمية، خلال سبعة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

تطبق في شأن القرارات التي اتخذتها اللجنة الإدارية بخصوص الطلبات والشكاوى الواردة عليها من المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة المقتضيات المتعلقة بالأجل والإجراءات الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون. ويمكن لكل من يعنيه الأمر إقامة دعوى طعن في قرار اللجنة الإدارية داخل نفس الأجل.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها، داخل الأجل المحدد لإيداع هذا الجدول، على نسخة منه وفق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 أعلاه.

14

المادة 16

يجوز لكل شخص يعنيه الأمر أن يقيم خلال أجل سبعة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء الأجل المشار إليه في المادة السابقة دعوى طعن في قرارات اللجنة الإدارية. ويخول نفس الحق للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

يجوز للأشخاص الذين قدموا طلبات قيدهم لدى سفارات أو قنصليات المملكة تقديم دعوى الطعن المشار إليها في الفقرة أعلاه خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة السابقة.

تقدم الطعون المشار إليها في الفقرتين أعلاه وفق الشروط المحددة في المادتين 45 و 46 من هذا القانون.

المادة 1217

تضع اللجنة الإدارية اللائحة الانتخابية النهائية للجماعة أو المقاطعة في تاريخ يحدد بمرسوم.

تكون اللائحة الانتخابية مبوبة حسب الدوائر الانتخابية وحسب عناوين المعنيين بالأمر.

تؤهل اللجنة الإدارية عند الاقتضاء، الملاءمة اللائحة الانتخابية وفق التعديلات التي قد تطرأ على النفوذ الترابي للدوائر الانتخابية الجماعية قبل حصر اللائحة الانتخابية بصفة نهائية.

إذا تعذر لأي سبب من الأسباب على رئيس اللجنة الإدارية الحضور في اليوم المحدد الحصر اللائحة الانتخابية العامة للجماعة أو المقاطعة، ناب عنه، بحكم القانون، ممثل السلطة الإدارية المحلية.

تتولى السلطة الإدارية المحلية مسك اللوائح الانتخابية. ولهذه الغاية، تعد اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة فور حصرها في أربعة نظائر ، تحتفظ بنظير في محفوظاتها، وتوجه نظيرا إلى مقر الجماعة أو المقاطعة بينما توجه النظيرين الآخرين إلى مقر العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات التابعة له الجماعة أو المقاطعة المعنية. وتتولى السلطة الإقليمية توجيه نظير من

12- تم تغيير وتتميم المادة 17 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

15

اللائحة الانتخابية للجماعات أو المقاطعات التابعة لها إلى المحكمة الابتدائية الإدارية 13 التي تدخل الجماعات أو المقاطعات المعنية في دائرة نفوذها الترابي داخل أجل ثمانية أيام من تاريخ حصرها.

المادة 18

تعتمد اللوائح الانتخابية النهائية الموضوعة طبقا لهذا القانون وحدها لإجراء الانتخابات وعمليات الاستفتاء المشار إليها في المادة الأولى أعلاه إلى أن تتم مراجعتها طبقا لأحكام هذا القانون على أن تراعى في ذلك التغييرات التي قد تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 30 من هذا القانون.

المادة 19

تستخرج اللائحة الانتخابية النهائية لكل جماعة أو مقاطعة من الحاسوب. غير أن هذه اللائحة لا تعتمد لإجراء الانتخابات وعمليات الاستفتاء إلا بعد الإشهاد على مطابقتها للائحة المحصورة محليا من طرف رئاسة اللجنة الإدارية.

في حالة عدم مطابقتها أو المنازعة في ذلك أو تعذر استخراجها من الحاسوب، تعتمد اللائحة المحصورة محليا من طرف اللجنة الإدارية.

الباب الثالث: مراجعة اللوائح الانتخابية العامة

1420 المادة

تقوم اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه كل سنة بمراجعة اللوائحالانتخابية الموضوعة وفق أحكام هذا القانون.

تتلقى كتابة اللجنة الإدارية خلال عمليات المراجعة طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد.

---

13 - تم تعويض عبارة "المحكمة الإدارية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون بعبارة "المحكمة الابتدائية الإدارية" بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

-14 - تم تغيير وتتميم الفقرة الأخيرة من المادة 20 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25، السالف الذكر

16

يجوز للسلطة الإدارية المحلية، خلال الأجل المخصص لإيداع طلبات القيد، دعوة كل شخص تتوفر فيه، حسب علمها الشروط المطلوبة قانونا وغير مقيد في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم بها قصد تقديم طلب قيده فيها.

يجوز للسلطة الإدارية المحلية أيضا أن تطلب من اللجنة الإدارية خلال اجتماعاتها شطب اسم كل شخص ترى أنه قيد بصفة غير قانونية.

تهيئ كتابة اللجنة الإدارية لائحة بأسماء الأشخاص الذين قدموا طلبات القيد أو طلبات نقل القيد بقصد عرضها على اللجنة الإدارية. كما تقوم بوضع لائحة بأسماء الأشخاص الذين يتعين شطب أسمائهم من طرف اللجنة الإدارية في الحالات المنصوص عليها في المادة 23 من هذا القانون.

تضع كتابة اللجنة الإدارية أيضا قائمة تتضمن الحالات المحالة إليها من طرف السلطة الإدارية المحلية، بما فيها الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للائحة الانتخابية، قصد عرضها على مداولات اللجنة الإدارية.

المادة 1521

تودع طلبات القيد في اللوائح الانتخابية 16 من فاتح أبريل إلى غاية 31 ديسمبر بالمكاتب الإدارية التي تعينها السلطة الإدارية المحلية لهذا الغرض أو بسفارات وقنصليات المملكة أو عن طريق الموقع الإلكتروني المخصص لهذه الغاية. ويجب أن يتم تقديمها وتسجيلها وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه. كما تودع وفق نفس الكيفيات وداخل نفس الأجل طلبات نقل القيد.

يقوم السفير أو القنصل الذي تلقى طلبات كتابية جديدة للقيد أو طلبات كتابية لنقل القيد بإحالتها إلى اللجان الإدارية المختصة.

15- تم تغيير وتتميم المادة 21 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25، السالف الذكر

16 - تم صدور قرار رقم 305.26 ، سالف الذكر.

17

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته الفعلية داخل النفوذ الترابي لنفس الجماعة أو المقاطعة أن يخبر اللجنة الإدارية المعنية بعنوان إقامته الجديد تحت طائلة الشطب التلقائي من لائحة الناخبين.

يجب على كل ناخب غير مكان إقامته الفعلية، إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية، أن يقدم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية. ويترتب على هذا الطلب شطب اسمه مباشرة من لائحة الجماعة أو المقاطعة التي كان مقيدا بها.

المادة 22

تجتمع اللجنة الإدارية كل سنة ابتداء من 5 يناير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني أو وطني للتداول في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد المقدمة إليها وكذا لبحث الحالات المعروضة عليها من لدن كتابتها طبقا لأحكام المادة 20 أعلاه. ويمكن أن تستمر اجتماعات اللجنة الإدارية إلى غاية يوم 9 يناير.

المادة 1723

تقبل اللجنة الطلبات المتوفرة فيها الشروط القانونية المطلوبة وترفض التي لا تتوفر فيها هذه الشروط وتشطب من اللائحة الانتخابية أسماء الأشخاص الذين فقدوا الأهلية الانتخابية طبقا لأحكام هذا القانون أو الذين انتفت علاقتهم بالجماعة أو المقاطعة بفعل تغيير محل إقامتهم الفعلية إلى جماعة أو مقاطعة أخرى. كما تقوم بإصلاح الأخطاء المادية التي تلاحظها في اللوائح 18 كإغفال قيد شخص فيها أو قيد شخص في عدة لوائح أو تكرار قيده في إحداها أو التي تتعلق بالحالات المحالة إليها والتي تم رصدها بعد المعالجة المعلوماتية.

لا تشطب اللجنة أسماء الذين فقدوا الأهلية الانتخابية إلا بعد اطلاعها على نسخة من الحكم النهائي الذي يترتب عليه الحرمان من حق التصويت.

---

17 - تم تغيير وتتميم المادة 23 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر

18 - تم صدور قرار رقم 305.26 ، سالف الذكر.

18

تقوم اللجنة الإدارية بشطب أسماء الأشخاص المتوفين بعد الاطلاع على مستخرج من رسم الوفاة.

يجب على مصالح الحالة المدنية بالجماعة أو المقاطعة التي وقعت فيها الوفاة توجيه نسخة من رسم الوفاة بمجرد تحريره إلى مقر كتابة اللجنة الإدارية للجماعة أو المقاطعة التي كان يقيم فيها الشخص المتوفى بقصد إدراج اسمه في لائحة الأشخاص الذين يتعين شطب أسمائهم من طرف اللجنة الإدارية.

تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها، وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه رئيس اللجنة.

كل قرار صادر برفض طلب قيد أو نقل قيد أو بشطب قيد، باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات يجب أن يكون معللا، ويبلغه رئيس اللجنة الإدارية كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية إلى الشخص المعني بالأمر في العنوان المضمن في اللائحة الانتخابية وذلك في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار. غير أنه بالنسبة لكل ناخب غير مكان إقامته الفعلية إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية دون أن يقوم بتقديم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية، تقوم اللجنة الإدارية بشطب اسمه بكيفية تلقائية، ويبلغ قرار الشطب إلى المعني بالأمر، وفق نفس الكيفية وداخل نفس الأجل، في العنوان المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف.

تبلغ اللجنة الإدارية، وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون، إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج عبر مصالح السفارات والقنصليات.

وتبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المقيمين بالخارج عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها المذكورة وكذا القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد الأخرى الواردة عليها مباشرة بواسطة الموقع الإلكتروني.

يمنع قيد ناخب في لوائح عدة جماعات أو مقاطعات أو تكرار قيده في لائحة جماعة أو مقاطعة. ولا يمكن للناخب المعني أن يبقى مقيدا إلا في لائحة الجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها

فعليا وتعتبر التقييدات الأخرى باطلة بحكم القانون، ويجب على اللجان الإدارية المختصة شطب اسمه من اللوائح الأخرى. غير أنه إذا تعلق الأمر بتكرار قيد ناخب مقيم خارج تراب المملكة فإنه يحتفظ بقيد المعني بالأمر في لائحة آخر جماعة أو مقاطعة قيد فيها.

إذا تعلق الأمر بتكرار قيد شخص في لائحة جماعة الإقامة الفعلية ولائحة جماعة الولادة الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال، يحتفظ بقيد المعني بالأمر في لائحة آخر جماعة قيد فيها.

ويشطب على اسمه بقوة القانون من لائحة الجماعة الأخرى.

على إثر الانتهاء من أشغالها، تقوم اللجنة الإدارية بإعداد جدول تعديلي مؤقت للائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة يتضمن نتائج مداولاتها في شأن التقييدات الجديدة ونقل التقييدات والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء التي قامت بإصلاحها.

المادة 24

تودع اللجنة الإدارية الجدول التعديلي المؤقت في الساعة الثامنة من صباح يوم 10 يناير بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومكاتب مصالح الجماعة أو المقاطعة وتودع معه اللائحة الانتخابية للسنة السابقة طيلة ثمانية أيام. ويقع إخبار الجمهور بذلك بواسطة إعلانات تلصق على أبواب المباني الإدارية وتذاع في الإذاعة أو التلفزيون وتنشر في الصحف أو بأية طريقة أخرى مألوفة الاستعمال حتى يتمكن كل من يهمه الأمر من الاطلاع على اللوائح والجداول المذكورة داخل أوقات العمل الرسمية.

يجب على كل من لم يقيد في اللائحة الانتخابية أن يطلب قيده فيها إلى اللجنة الإدارية المختصة طبقا للمادتين 4 و 21 من هذا القانون وذلك خلال أجل سبعة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لعرض الجدول التعديلي المؤقت ولائحة السنة المنصرمة.

يجوز لكل ناخب مقيد أن يطلب خلال الأجل نفسه شطب اسم شخص يرى أنه قيد بصفة غير قانونية، ويخول نفس الحق للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

يجب إرفاق طلب القيد أو الشطب بالبيانات والإثباتات الضرورية.

يسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا عن كل طلب أو شكوى.

20

تقدم هذه الطلبات والشكاوى إلى مقر اللجنة الإدارية. ولا يقبل أي طلب أو شكوى بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة 25

تعرض الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة السابقة على نظر اللجنة الإدارية لبحثها واتخاذ القرار اللازم في شأنها خلال الاجتماعات التي تعقدها لهذه الغاية طبقا لأحكام المادة 26 بعده.

المادة 26

تجتمع اللجنة الإدارية ابتداء من 10 فبراير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني أو وطني ويمكن أن تستمر اجتماعاتها إلى غاية 14 منه. وتكون قراراتها معللة وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الطلبات والشكاوى مع وضع رقم ترتيبي لها، ويبلغها رئيسها كتابة

بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية إلى المعنيين بالأمر في العنوان المضمن في الطلب أو الشكوى وذلك في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار.

كما تضمن القرارات التي اتخذتها في جدول تعديلي نهائي.

يطبق في شأن القرارات التي اتخذتها اللجنة الإدارية بخصوص الطلبات والشكاوى الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج الأجل والإجراءات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون. ويمكن لكل من يعنيه الأمر إقامة دعوى طعن في قرار اللجنة الإدارية داخل نفس الأجل.

المادة 27

تودع اللجنة الإدارية ابتداء من الساعة الثامنة من صباح 15 فبراير الجدول التعديلي النهائي للائحة الانتخابية وذلك لمدة ثمانية أيام بالأماكن المشار إليها في المادة 24 من هذا القانون، ويمكن لكل ناخب أن يطلع عليه في أي مكان من الأماكن المذكورة داخل أوقات العمل الرسمية.

المادة 28

يمكن لكل شخص رفضت اللجنة الإدارية طلب تسجيله أن يطعن في قرار الرفض.

21

يمكن لكل ناخب مقيد أن يطعن في قرارات اللجنة الإدارية. ويخول الحق نفسه للوالي أو العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

تقدم الطعون المشار إليها في الفقرة أعلاه خلال أجل ثمانية أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لإيداع الجدول التعديلي النهائي، وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة في المادتين 45 و 46 من هذا القانون.

المادة 1929

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في 31 مارس من كل سنة اللائحة الانتخابية للجماعة أو للمقاطعة، وتبوب اللائحة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

تطبق عند الاقتضاء الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 17 من هذا القانون.

يودع نظير من اللائحة الانتخابية النهائية في شكل دعامة إلكترونية لدى المحكمة الابتدائية الإدارية وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

في حالة وفاة أو في حالة فقدان أحد الناخبين الأهلية الانتخابية خارج الأجال المخصصة لاجتماع اللجنة الإدارية، تتولى السلطة الإدارية المحلية إصلاح اللائحة الانتخابية فورا. وتخبر بذلك اللجنة الإدارية خلال اجتماعها الموالي.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها داخل الآجال المحددة لإيداع الجدول التعديلي المؤقت والجدول التعديلي النهائي المشار إليهما على التوالي في المادتين 24 و 27 من هذا القانون على مستخرج من الجداول المذكورة وفق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 أعلاه

---

19 - تم تغيير وتتميم المادة 29 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر

22

المادة 30-20

تظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة بعد مراجعتها وفق أحكام هذا القانون صالحة وحدها لجميع الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية العامة أو التكميلية أو الجزئية والعمليات الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللائحة الانتخابية للسنة التالية، على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات الآتية:

1- وفاة؛

-2- تحويل مكان إقامة العاملين في المصالح العمومية أو مصالح الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية على إثر انتقالهم أو انتهاء الخدمة. ويجب أن تكون الطلبات المقدمة في هذا الشأن مصحوبة بالمبررات الضرورية؛

-3- الأحكام الصادرة على إثر طعن في قرارات اللجنة الإدارية؛

-4- الحرمان من حق التصويت بموجب حكم قضائي؛

5- إغفال اسم شخص في اللائحة الانتخابية نتيجة خطأ مادي؛

6- قيد أحد الناخبين في عدة لوائح انتخابية أو تعدد قيده في لائحة واحدة؛

-7- الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية

-8- التشطيبات التي تقوم بها السلطة الإدارية المحلية خارج الأجال المخصصة لاجتماعات اللجنة الإدارية

9- طلبات القيد التي يقدمها الأشخاص الذين بلغوا سن الرشد القانونية بعد حصر اللوائحالانتخابية النهائية أو الذين سيبلغون هذه السن في التاريخ المحدد للاقتراع؛

10- طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد المقدمة بعد آخر حصر للوائح الانتخابية العامة

11- طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد التي توصلت بها اللجنة الادارية من سفارات وقنصليات المملكة.

---

20 - تم تغيير وتتميم أحكام المادة 30 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 02.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.100 بتاريخ 29 من رمضان 1437 (5) يوليو (2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6480 بتاريخ 2 شوال 1437 (7) يوليو (2016)، ص 5186

- تم تغيير وتتميم المادة 30 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1442 رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)؛ الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان
5 أبريل (2021)، ص 2182

في حالة إجراء انتخابات جماعية أو جهوية أو تشريعية جزئية، تقبل طلبات القيد وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 أعلاه التي تصل إلى مقر اللجنة الإدارية في اليوم الخامس عشر (15) السابق ليوم الاقتراع على أبعد تقدير.

تعرض الطلبات المذكورة وكذا الحالات الأخرى المنصوص عليهما في الفقرة الأولى أعلاه في اليوم الموالي لانتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة على اللجنة الإدارية المختصة لدراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها. وتبلغ قراراتها كتابة إلى السلطة الإدارية المحلية وإلى المعنيين بالأمر داخل أجل يومين من تاريخ اتخادها. وتضمن اللجنة قراراتها في جدول يوضع رهن إشارة العموم بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر (10) السابق ليوم

الاقتراع. كما يتضمن الجدول المذكور الإضافات والإصلاحات والتشطيبات المرتبطة بالحالات الأخرى المشار إليها أعلاه.

إذا تعلق الأمر بانتخابات عامة جماعية أو جهوية أو تشريعية، يتم إدخال التغييرات المشار إليها في البنود أعلاه وفق الأحكام المقررة في المادة 30 المكررة بعده.

المادة 30 المكررة 21

تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 من المادة 30 أعلاه خلال مدة 30 يوما يحدد تاريخ بدايتها ونهايتها بقرار لوزير الداخلية 22 ينشر بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد المشروع في عمليات القيد بخمسة عشر (15) يوما على الأقل.

يبين القرار المذكور أيضا التواريخ والأجال المنصوص عليها في هذه المادة.

-21- تم تتميم الباب الثالث من الفرع الثاني من القسم الأول بالمادتين 30 المكررة و 30 المكررة مرتين أعلاه بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 02.16 ، السالف الذكر؛

- تم تغيير وتتميم المادة 30 المكررة أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)؛ الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021)، ص 2182

- تم تغيير وتتميم المادة 30 المكررة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

22 - تم صدور قرار رقم 305.26 ، سالف الذكر

24

تجتمع اللجنة الإدارية خلال سبعة (7) أيام للتداول في طلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها وكذا لبحث الحالات الأخرى المشار إليها في المادة 30 أعلاه واتخاذ القرارات اللازمة في شأنها طبقا للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.

يبلغ رئيس اللجنة الإدارية، كتابة وبكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية، إلى المعنيين بالأمر بالعنوان المضمن في طلبات قيدهم أو طلبات نقل قيدهم قرارات رفض طلباتهم، التي يجب

أن تكون معللة، داخل أجل ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار. كما يبلغ وفق نفس الكيفيات وداخل نفس الأجل قرارات الشطب إلى المعنيين بالأمر بالعنوان المضمن في اللائحة الانتخابية، باستثناء التشطيبات المتعلقة بالوفيات. غير أنه بالنسبة لكل ناخب غير مكان إقامته الفعلية إلى خارج النفوذ الترابي للجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها الانتخابية دون أن يقوم بتقديم طلب نقل قيده إلى لائحة الجماعة أو المقاطعة التي انتقل للإقامة بها بكيفية فعلية، تقوم اللجنة الإدارية بشطب اسمه بكيفية تلقائية، ويبلغ قرار الشطب إلى المعني بالأمر، وفق نفس الكيفية وداخل نفس الأجل، في العنوان المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف.

تبلغ اللجنة الإدارية، وفق نفس الكيفيات المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 12 من هذا القانون، إلى السفير أو القنصل مضمون قراراتها المتعلقة بطلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها من المغاربة المقيمين بالخارج عبر مصالح السفارات والقنصليات.

وتبلغ اللجنة الإدارية إلى المغاربة المقيمين بالخارج عبر عنوان البريد الإلكتروني المدلى به قراراتها المذكورة وكذا القرارات التي اتخذتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد الأخرى الواردة عليها مباشرة بواسطة الموقع الإلكتروني.

تقوم اللجنة الإدارية بإعداد جدول يتضمن نتائج مداولاتها في شأن طلبات القيد وطلبات نقل القيد والتشطيبات التي باشرتها وكذا الأخطاء المادية التي قامت بإصلاحها، وتودعه بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة وبالموقع الإلكتروني الخاص باللوائحالانتخابية العامة طيلة سبعة (7) أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء المدة المخصصة لاجتماعات اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة. ويقع إخبار الجمهور بذلك بواسطة إعلانات تلصق على أبواب المباني الإدارية وتذاع في الإذاعة والتلفزيون وتنشر

في الصحف أو بأية طريقة أخرى مألوفة الاستعمال حتى يتمكن كل من يهمه الأمر من الاطلاع على الجدول المذكور داخل أوقات العمل الرسمية خلال الأجل المحددة في هذه الفقرة، بما في ذلك أوقات العمل الرسمية خلال الأجل المحددة في هذه الفقرة، بما في ذلك يومي السبت والأحد.

يمكن لكل شخص رفض قيده أو طلب نقل قيده أو شطب اسمه من اللائحة الانتخابية أن يقيم، خلال نفس الأجل المحدد لإيداع الجدول المتضمن لنتائج مداولات اللجنة الإدارية، دعوى طعن في قرار اللجنة المذكورة، وذلك وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المواد

45 و 46 و 133 من هذا القانون. ويخول حق الطعن أيضا للوالي أو العامل أو السلطة الإدارية المحلية.

تبت المحكمة ابتدائيا وانتهائيا في الطعن المقدم أمامها وجوبا داخل أجل أقصاه خمسة أيام من تاريخ إيداعه بكتابة الضبط بالمحكمة، وتبلغ حكمها فورا إلى اللجنة الإدارية بمقرها وإلى الوالي أو العامل وإلى الأطراف الأخرى المعنية.

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في تاريخ يحدد في القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

تطبق عند الاقتضاء الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 17 من هذا القانون.

للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها على مستخرج من اللائحة الانتخابية العامة المشار إليها في الفقرة أعلاه، يتضمن أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم وتواريخ ازديادهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها.

يتم الحصول على المستخرج المذكور، طبق الشروط والكيفيات المبينة في المادة 13 من هذا القانون، خلال مدة عشرة أيام ابتداء من تاريخ الحصر النهائي.

يكون المستخرج مبوبا حسب مكاتب التصويت المحدثة بالجماعة أو المقاطعة بعد تحديدها. لهذه الغاية، يجوز لكل حزب سياسي أن ينتدب وكيلا عنه، على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات أو الجماعة أو المقاطعة، لتقديم طلب الحصول على المستخرج المذكور.

يتسلم وكيل الحزب المستخرج المطلوب داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب.

تقوم السلطة الإدارية المحلية، عند الاقتضاء، بإدخال التغييرات اللازمة على اللوائحالانتخابية المحصورة بكيفية نهائية في التاريخ المحدد بموجب القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.

وتشمل هذه التغييرات، من جهة، شطب أسماء الأشخاص المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الأهلية الانتخابية لسبب قانوني، ومن جهة أخرى، إدراج أسماء الأشخاص الذين قضت المحكمة بقيدهم في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة المعنية. وتكون هذه التغييرات

موضوع جدول يودع بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر السابق لتاريخ الاقتراع، وللأحزاب السياسية أن تحصل على مستخرج من الجدول المذكور.

المادة 30 المكررة مرتين 23

علاوة على المهام الموكولة إلى السلطة الإدارية المحلية عملا بأحكام المادة 20 من هذا القانون، يجب على هذه السلطة الإدارية أن تطلب من كل مواطنة أو مواطن مستوف للشروط المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة، أن يتقدم بطلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها. ولهذه الغاية، تقوم المصالح الترابية للمديرية العامة للأمن الوطني بإحالة قوائم الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة السالفة الذكر لأول مرة إلى السلطة الإقليمية المختصة فور تسلمها من طرف المعنيين بالأمر.

المادة 31

تجرى وفقا لأحكام الباب الثاني من هذا القسم عمليات وضع اللوائح الانتخابية العامة الجديدة.

تجرى وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القسم عمليات المراجعة الاستثنائية للوائحالانتخابية العامة.

---

23 - تم نسخ وتعويض أحكام المادة 30 المكررة مرتين، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 10.21 ، السالف الذكر.

الباب الرابع: المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية

المادة 32

تباشر عملية المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة تحت إشراف لجنة وطنية تقنية تتألف كما يلي:

. رئيس غرفة بمحكمة النقض، بصفة رئيس اللجنة، يعينه الرئيس الأول لهذه المحكمة

. ممثل واحد عن كل حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية؛

. ممثل وزير الداخلية بصفة كاتب اللجنة.

يجوز للجنة أن تستعين بموظفين لإنجاز المهام الموكولة إليها. وتحدد لائحة هؤلاء الموظفين من طرف رئيس اللجنة باقتراح من ممثل وزير الداخلية.

تقوم اللجنة الوطنية التقنية بإخضاع المعطيات المتعلقة بالمقيدين في اللوائح الانتخابية العامة لمعالجة معلوماتية على مستوى الحاسوب المركزي لوزارة الداخلية، لرصد الأخطاء المادية التي قد تشوب هذه اللوائح كقيد شخص في عدة لوائح، أو تكرار قيده في لائحة واحدة، أو بصفة عامة الحالات المتعلقة بالأخطاء المادية الأخرى التي قد تلاحظها في هذه اللوائح. وتضمن هذه العمليات في محضر تعده اللجنة الوطنية التقنية.

تحيل اللجنة الوطنية، عن طريق العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية، إلى اللجنة الإدارية في كل جماعة أو مقاطعة الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية العامة، التي تهم لائحة الجماعة أو المقاطعة.

المادة 33

تباشر عملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية بعد إدخالها إلى الحاسوب لأول مرة أو بمناسبة المراجعة السنوية للوائح الانتخابية أو المراجعة الاستثنائية لهذه اللوائح أو كلما تقرر ذلك بقانون.

تحدد التواريخ والآجال الخاصة بعملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية بقرار لوزير الداخلية.

المادة 34

تقوم اللجان الإدارية المختصة على صعيد كل جماعة أو مقاطعة بدراسة الحالات المحالة إليها نتيجة عملية المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية واتخاذ القرار المناسب في شأنها طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 35

كل قرار صادر بالشطب يبلغه رئيس اللجنة الإدارية كتابة بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية، إلى الشخص المعني بالأمر بالعنوان المضمن في اللائحة الانتخابية وذلك في ظرف الثلاثة أيام الموالية لتاريخ القرار.

المادة 36

تضع اللجنة الإدارية بعد انتهاء أشغالها الجدول التعديلي الذي يودع رفقة اللائحة الانتخابية النهائية بمكاتب السلطة الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة طيلة ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بقرار لوزير الداخلية حيث يمكن لكل شخص يعنيه الأمر الاطلاع عليه داخل أوقات العمل الرسمية.

المادة 37

لكل شخص يرى أن اسمه قد شطب بصفة غير قانونية أن يقيم دعوى طعن في قرارات اللجنة الإدارية وذلك طبق الإجراءات المحددة في المادة 46 بعده ، ويخول نفس الحق إلى العامل أو الباشا أو القائد أو الخليفة.

يجوز لكل ناخب مقيد أن يطلب من المحكمة شطب اسم شخص يرى أنه قيد بصفة غير قانونية. ويخول نفس الحق إلى العامل أو الباشا أو القائد.

تقدم الطعون المشار إليها أعلاه خلال ثلاثة أيام تبتدئ من اليوم الموالي لانتهاء الأجل المحدد في المادة 36 أعلاه.

يجب أن لا يبعد تاريخ الجلسة الأخيرة للمحكمة المحال إليها الطعن بأكثر من 10 أيام عن تاريخ إيداع الجدول التعديلي.

29

المادة 38

تحصر اللجنة الإدارية بصفة نهائية في تاريخ يحدد بقرار لوزير الداخلية اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

يودع نظير من اللائحة الانتخابية النهائية لدى المحكمة الابتدائية الإدارية وفقا لأحكام المادة 17 من هذا القانون.

تظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة نهائيا صالحة وحدها لجميع الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية العامة أو التكميلية أو الجزئية وكذلك لعمليات الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللوائح الانتخابية للسنة التالية على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 30 أعلاه.

المادة 39

إذا تعذر في جماعة أو مقاطعة وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها أو ضبطها بعد إخضاعها للمعالجة المعلوماتية في التواريخ وداخل الأجال المقررة، تحدد تواريخ وأجال جديدة لوضع اللائحة الانتخابية بموجب قرار لوزير الداخلية.

الباب الخامس: أحكام خاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب

المادة 40

يمكن للأجانب المقيمين بالمغرب الذين تربط بلادهم بالمملكة المغربية اتفاقيات تجيز قيد المواطنين باللوائح الانتخابية للبلد الآخر أو الأجانب الذين أقرت بلدانهم معاملة مماثلة للمواطنين المغاربة، طلب قيدهم في لوائح انتخابية إضافية خاصة بالأجانب.

تعتمد اللوائح الإضافية الخاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب لتصويت المقيدين فيها بمناسبة الانتخابات الجماعية.

المادة 41

يقدم، بكيفية شخصية، كل أجنبي من الأجانب المشار إليهم في المادة 40 أعلاه يرغب في قيد اسمه في اللائحة الانتخابية الإضافية طلب قيده بملء مطبوع خاص يثبت فيه اسميه

30

الشخصي والعائلي واسمي أبويه ورقم بطاقة إقامته بالمغرب أو بطاقة تسجيله المسلمة من طرف المدير العام للأمن الوطني، والتي يجب أن تكون سارية المفعول.

يجب أن يدلي صاحب الطلب بجميع الوثائق التي تثبت أنه يقيم فعليا في المغرب منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، وفي دائرة نفوذ الجماعة أو المقاطعة منذ مدة لا تقل عن ستة أشهر متصلة. كما يجب عليه أن يدلي بتصريح موقع ومصادق عليه يقر فيه أنه يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية في بلده الأصلي.

تودع طلبات القيد في اللوائح الانتخابية الإضافية داخل الآجال المحددة في هذا القانون.

المادة 42

تسري على اللوائح الانتخابية الإضافية أحكام المادة 9 والمادة 13 وما يليها من المواد إلى غاية المادة 19 فيما يتعلق ببحث طلبات القيد فيها وتحرير اللائحة المؤقتة وتسليم مستخرج منها للأحزاب السياسية والبت في الشكاوى المتعلقة بطلبات القيد فيها وكيفية وتاريخ حصرها.

توضع اللائحة الانتخابية الإضافية الخاصة بالأجانب على مستوى الجماعة أو المقاطعة وتبوب حسب الدوائر الانتخابية التي ينتمي إليها الناخبون المقيدون فيها وحسب محلات سكناهم.

المادة 43

تسري أحكام هذا القسم على عمليات المراجعة السنوية والمراجعة الاستثنائية للوائحالانتخابية الإضافية وعمليات ضبط هذه اللوائح بعد المعالجة المعلوماتية والطعون المتعلقة بها.

المادة 44

تظل اللوائح الانتخابية الإضافية الخاصة بالأجانب المحصورة بعد وضعها أو مراجعتها وفق أحكام هذا القانون صالحة لانتخابات المجالس الجماعية العامة أو التكميلية أو الجزئية إلى أن تحصر نهائيا اللائحة الانتخابية للسنة التالية، على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات الآتية:

1- وفاة؛

-2- الأحكام الصادرة على إثر طعن في قرارات اللجان الإدارية

31

3- الحرمان من حق التصويت في البلد الأصلي؛

-4- إغفال اسم شخص في اللائحة الانتخابية نتيجة خطإ مادي؛

5- قيد أحد الناخبين في عدة لوائح انتخابية أو تعدد قيده في لائحة واحدة؛

-6- الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية

-7- طلبات القيد التي يقدمها الأشخاص الذين بلغوا سن الرشد القانونية بعد حصر اللوائحالانتخابية النهائية أو الذين سيبلغون هذه السن في التاريخ المحدد للاقتراع.

8- لكي تكون طلبات القيد هذه مقبولة يجب أن تصل إلى مقر اللجنة الإدارية قبل اليوم الخامس عشر السابق ليوم الاقتراع؛

- طلبات القيد الجديدة المقدمة بعد آخر حصر للوائح الانتخابية الإضافية.

تكون هذه الإضافات أو التشطيبات موضوع جدول يحرره رئيس اللجنة الإدارية ويودع بمكاتب السلطات الإدارية المحلية ومصالح الجماعة أو المقاطعة عشرة أيام قبل التاريخ المحدد للاقتراع.

الباب السادس: الطعون المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة

المادة 45

تقدم الطعون المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية العامة ويفصل فيها وفق القواعد الإجرائية المقررة في هذا القانون وفي القانون رقم 41.90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية.

المادة 24-46

يقدم الطعن في القرارات المنصوص عليها في المواد 16 و 28 و 37 من هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية الإدارية المختصة بواسطة تصريح يدلى به لكتابة الضبط بها، ويسلم عنه كاتب الضبط وصلا وتبت المحكمة بصفة انتهائية في القضية دون مصاريف أو إجراءات بعد استدعاء يوجه إلى الأطراف المعنية بالأمر قبل التاريخ المحدد للنظر في الطعن بثلاثة أيام.

يجب ألا يبعد تاريخ الجلسة الأخيرة للمحكمة الابتدائية الإدارية بأكثر من 20 يوما عن تاريخ إيداع الجدول التعديلي بالنسبة للطعون المقدمة في شأن القرارات المنصوص عليها في المادتين 16 و 28 من هذا القانون.

يبلغ الحكم كتابة فور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى السلطة الإدارية المحلية المعنية.

24 - تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 46 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

لا يوقف الطعن بالنقض تنفيذ حكم المحكمة الابتدائية الإدارية.

في حالة بت محكمة النقض في الطعن بالنقض المعروض عليها، فإن طلب إعادة النظر أو المراجعة لا يوقف تنفيذ القرار الصادر عنها.

القسم الثاني: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات

الباب الأول: أحكام عامة

الفرع الأول: شروط المشاركة في الاستفتاء

يشارك في الاستفتاء

المادة 47

1- الناخبون المقيدون في اللوائح الانتخابية العامة؛

2 أفراد القوات المسلحة الملكية العاملون أيا كانت رتبهم وأعوان القوة العمومية وبوجه عام جميع الأشخاص الذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم؛

3- المغاربة المسجلون في سفارات وقنصليات المملكة المغربية والمغاربة المقيمون بالخارج.

يشترط في الأشخاص المشار إليهم في البندين 2 و 3 أعلاه أن يكونوا بالغين سن الرشد القانونية في تاريخ الاقتراع وأن تتوفر فيهم الشروط الأخرى المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة بصرف النظر عن شرط عدم الانتماء إلى بعض فئات الموظفين المدنيين والعسكريين.

المادة 48

تقوم بوضع لوائح الأشخاص المشار إليهم في البند 2 من المادة 47 أعلاه السلطة التي يخضعون لها وتوجهها إلى الوالي أو العامل الذي يبلغها إلى رؤساء مكاتب التصويت التي يدعى للتصويت فيها الأشخاص المذكورون.

الفرع الثاني: حملة الاستفتاء

المادة 49

تبتدئ الفترة المخصصة لحملة الاستفتاء في الساعة الأولى من اليوم العاشر الذي يسبق تاريخ الاقتراع وتنتهي في الساعة الثانية عشرة ليلا من اليوم السابق للاقتراع.

لا يجوز أن يشارك في حملة الاستفتاء إلا الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المؤسسة بصفة قانونية في التاريخ المقرر لبداية الحملة.

المادة 50

يجوز، خلال حملة الاستفتاء، عقد الاجتماعات العامة بكامل الحرية وفقا للتشريع الجاري به العمل في شأن التجمعات العمومية.

تطبق على حملة الاستفتاء أحكام التشريع الجاري به العمل في شأن الصحافة والنشر.

المادة 51

تقوم السلطة الإدارية المحلية في كل جماعة أو مقاطعة، خلال اليوم الحادي عشر السابق لليوم المحدد لإجراء الاقتراع، بتعيين أماكن خاصة تعلق بها الملصقات المتعلقة بالاستفتاء.

تخصص في كل من هذه الأماكن مساحات متساوية لجميع الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء وتوزع السلطة الإدارية المحلية المساحات المذكورة حسب ترتيب إيداع الطلبات لديها.

يحدد عدد الأماكن الواجب تخصيصها في كل جماعة أو مقاطعة بمرسوم يتخذ باقتراحمن وزير الداخلية.

المادة 52

يحدد عدد الملصقات المتعلقة بالاستفتاء التي يجوز وضعها في الأماكن المشار إليها في المادة 51 أعلاه وحجمها ومضمونها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

يحظر تعليق الملصقات المذكورة خارج الأماكن المعينة لذلك، ولو كانت مدموغة.

المادة 53

لا يجوز أن تتضمن الملصقات غير الرسمية المتعلقة بحملة الاستفتاء اللونين الأحمر أو الأخضر أو الجمع بينهما.

لا يجوز لأي شخص أن يقوم يوم الاقتراع، بنفسه أو بواسطة غيره، بتوزيع منشورات تتعلق بحملة الاستفتاء.

يمنع تسخير الوسائل أو الأدوات المملوكة للهيئات العامة أو الجماعات الترابية أو الشركات أو المقاولات المنصوص عليها في القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، في حملة الاستفتاء، بأي شكل من الأشكال. ولا تدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات التي تضعها الدولة أو الجماعات الترابية رهن إشارة الأحزاب السياسية أو المنظمات النقابية على قدم المساواة.

الفرع الثالث: تحضير عمليات التصويت وسيرها

المادة 54

يحاط الناخب علما بمكتب التصويت الذي سيصوت فيه بواسطة إشعار مكتوب يتضمن اسميه الشخصي والعائلي أو أسماء أبويه إن لم يكن له اسم عائلي وعنوانه ورقم بطاقته الوطنية للتعريف وعنوان مكتب التصويت والرقم الترتيبي المخصص له في لائحة الناخبين. وتوجه السلطة الإدارية المحلية الإشعار المذكور إلى الناخبين بأي وسيلة من الوسائل المتاحة. ولا يعتبر هذا الإشعار ضروريا للتصويت.

فيما يتعلق بالأشخاص المشار إليهم في البند 2 من المادة 47 من هذا القانون، يحرر الوالي أو العامل أو من ينتدبه لهذا الغرض الإشعار المنصوص عليه أعلاه الذي يوجه إلى السلطة التي يخضع لها هؤلاء الأشخاص لتتولى تسليمه لهم.

المادة 55

تعين بقرار للوالي أو العامل أو من يقوم مقامه في ذلك الأماكن التي تقام فيها مكاتب التصويت. ويحاط العموم بذلك قبل تاريخ الاقتراع بستة أيام على الأقل بواسطة تعليق إعلانات أو النشر في الصحف أو في الإذاعة أو التلفزيون أو بأي وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال.

تقام مكاتب التصويت في أماكن قريبة من الناخبين بالبنايات العمومية. ويمكن عند الضرورة، إقامة المكاتب المذكورة في أماكن أو بنايات أخرى.

تقوم السلطة الإدارية المحلية، خلال أجل 48 ساعة على الأقل قبل تاريخ الاقتراع، بإيداع لائحة الناخبين بالمكاتب الإدارية ومصالح الجماعة أو المقاطعة، مبوبة حسب مكاتب التصويت التابعين لها.

يحدث بكل جماعة أو مقاطعة مكتب مركزي، ويعين مكان إقامة هذا المكتب بقرار للوالي أو العامل أو من يقوم مقامه في ذلك.

المادة 56

يعين الوالي أو العامل 48 ساعة على الأقل قبل تاريخ الاقتراع، من بين الموظفين أو الأعوان العاملين بالإدارة العمومية أو الجماعات الترابية أو من بين مستخدمي المؤسسات العمومية أو الناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة وتتوفر فيهم شروط النزاهة والحياد الأشخاص الذين يعهد إليهم برئاسة مكاتب التصويت ويسلمهم لوائح الناخبين التابعين للمكتب المعهود إليهم

برئاسته والمطبوع الخاص بتحرير محضر عمليات التصويت وأوراق إحصاء الأصوات. ويعين أيضا، داخل نفس الأجل الموظفين أو الناخبين الذين يقومون مقام رؤساء مكاتب التصويت إذا تغيبوا أو عاقهم عائق.

يساعد رئيس مكتب التصويت ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم داخل الأجل ووفق الكيفيات والشروط المشار إليها أعلاه مع بيان مهامهم. كما يتم تعيين نواب عنهم يقومون مقامهم إذا تغيبوا أو عاقهم عائق.

إذا تعذر حضور الأشخاص المعينين لمساعدة رئيس مكتب التصويت ساعة افتتاحالاقتراع، يختار رئيس المكتب المذكور لمساعدته الناخبين الاثنين الأكبر سنا والناخب الأصغر سنا من بين الناخبين الحاضرين بمكان التصويت الذين يحسنون القراءة والكتابة. وفي هذه الحالة، يتولى أصغر الأعضاء سنا مهام كاتب مكتب التصويت.

يعين رئيس وأعضاء المكتب المركزي ونوابهم وفق الكيفيات المبينة أعلاه.

المادة 57

للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء أن تعين ممثلا ناخبا عنها للحضور باستمرار في كل مكتب تصويت ليراقب عملياته. ويجب تبليغ اسم هذا الممثل إلى غاية الساعة الثانية عشرة من زوال اليوم السابق لتاريخ الاقتراع، إلى السلطة الإدارية المحلية التي يتعين عليها أن تخبر بذلك رئيس مكتب التصويت وتسلم هذه السلطة فورا إلى

يجب على الناخبين ألا يهتموا في مكاتب التصويت إلا بالإدلاء بأصواتهم ولا يجوز لهم إثارة أي جدال أو نقاش كيفما كان نوعه.

المادة 63

يجيب المصوتون ب "نعم" أو "لا" مطبوعين في ورقتين مختلفتي اللون.

المادة 64

تتم عملية التصويت كما يلي:

يسلم المصوت عند دخوله قاعة التصويت، إلى كاتب مكتب التصويت بطاقته الوطنية للتعريف؛

يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل للمصوت؛

يأمر الرئيس بالتحقق من وجود اسم المصوت في لائحة المصوتين ومن هويته؛

يأخذ المصوت من فوق طاولة معدة لهذا الغرض بنفسه غلافا وورقتي التصويت.

ويحرص رئيس مكتب التصويت على احترام هذا المقتضى؛

يدخل المصوت وبيده هذه الوثائق إلى المعزل ويضع حسب اختياره، ورقة تصويته داخل الغلاف قبل الخروج من المعزل؛

يودع المصوت بنفسه الغلاف المحتوي على ورقة تصويته في صندوق الاقتراع؛

يضع الرئيس على يد المصوت علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة ويضع إذاك عضوا المكتب إشارة أمام اسم المصوت في لائحة المصوتين؛

يعيد الكاتب للمصوت بطاقته الوطنية للتعريف، ثم يغادر المصوت قاعة التصويت في الحين.

إذا كان المصوت يحمل قرارا قضائيا بالقيد في اللائحة الانتخابية العامة، أمكنه التصويت على النحو المبين أعلاه، مع الإشارة إلى ذلك في المحضر.

يمكن لكل مصوت به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع ورقة تصويته داخل الغلاف أو إدخال هذا الغلاف في صندوق الاقتراع أن يستعين بمصوت من اختياره يكون متوفرا على البطاقة

الوطنية للتعريف. ويشار إلى هذه الحالة في محضر عمليات التصويت. غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من مصوت معاق واحد.

الفرع الرابع: فرز الأصوات

المادة 65

يتولى مكتب التصويت بمجرد اختتام الاقتراع، فرز الأصوات بمساعدة فاحصين. غير أنه لرئيس المكتب وأعضائه أن يقوموا بأنفسهم بفرز الأصوات دون مساعدة فاحصين إذا كان مكتب التصويت يشتمل على أقل من مائتي مصوت.

المادة 66

يعين رئيس مكتب التصويت من بين المصوتين الحاضرين عدة فاحصين يحسنون القراءة والكتابة ويوزعهم على طاولات يجلس حول كل منها أربعة فاحصين.

يجوز للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء تعيين فاحصين يوزعون كذلك قدر الإمكان على جميع طاولات الفرز. وفي هذه الحالة، يجب إشعار الرئيس بأسماء الفاحصين قبل اختتام التصويت بساعة على الأقل، وذلك ليتأتى وضع لائحة الفاحصين وتوزيعهم على الطاولات قبل بداية عملية الفرز.

المادة 67

يباشر فتح صندوق التصويت ويتم التحقق من عدد الأغلفة، فإذا كان عددها أكثر أو أقل من عدد المصوتين الموضوعة أمام أسمائهم الإشارة المنصوص عليها في المادة 64 أعلاه وجبت الإشارة إلى ذلك في محضر عمليات التصويت.

يوزع الرئيس الأغلفة على مختلف الطاولات، ويخرج في كل طاولة أحد الفاحصين ورقة التصويت من الغلاف ويسلمها بعد نشرها إلى فاحص أخر يقرؤها بصوت عال، ثم يضع فاحصان على الأقل علامة عن كل ورقة تدل على "نعم" وعن كل ورقة تدل على "لا" في أوراق معدة لهذا الغرض.

إذا وجدت في غلاف عدة أوراق تصويت، اعتبرت ملغاة إن اختلف اللون وعدت صوتا واحدا إن كانت من نفس اللون.

39

المادة 68

يصرح بإلغاء الأصوات المعبر عنها في إحدى الحالتين الآتيتين:

(أ) الأوراق أو الأغلفة التي تتضمن كتابات أو تحمل علامة خارجية أو داخلية من شأنها أن تضر بسرية الاقتراع؛

ب الأوراق التي يعثر عليها في صندوق الاقتراع بدون غلاف أو في أغلفة غير قانونية.

لا تعتبر الأوراق الملغاة في نتائج الاقتراع.

إذا اعترف مكتب التصويت بصحة الأوراق المشار إليها في البندين (أ) و (ب) رغم النزاعات التي أثيرت بشأنها، إما من لدن الفاحصين أو من طرف المصوتين الحاضرين، فإنها تعتبر منازعا فيها.

توضع أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية في غلاف مستقل مختوم وموقع عليه من طرف رئيس وأعضاء المكتب.

ويجب أن يشار على ظهر الغلاف المذكور إلى عدد الأوراق الملغاة وعدد الأوراق المنازع فيها وعدد الأغلفة غير القانونية.

يجب أن تثبت في كل ورقة من الأوراق الملغاة أو المنازع فيها أسباب إضافتها إلى المحضر. كما يجب أن يشار في الأوراق المنازع فيها إلى أسباب النزاع وإلى القرارات التي اتخذها مكتب التصويت في شأنها.

أما الأوراق المعترف بصحتها والتي لم تكن محل أي نزاع، فيباشر إحراقها أمام المصوتين الحاضرين بعد انتهاء عمليات فرز الأصوات وإحصائها.

المادة 69

يلحق الغلاف المتضمن لأوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية بالمحضر المشار إليه في المادة 70 بعده، مع مراعاة الشكليات والشروط المقررة في المادة 68 أعلاه

المادة 70

تسجل عملية فرز الأصوات في محضر يحرر في نظيرين يوقعهما رئيس وأعضاء مكتب التصويت.

غير أنه إذا تعذر لسبب قاهر على عضو من أعضاء مكتب التصويت أن يكون حاضرا في المكتب المذكور إلى غاية إنهاء عملية الاقتراع أو فرز الأصوات أو إحصائها أو إعلان النتائج، يوقع المحضر من قبل الأعضاء الحاضرين، وينص على هذه الحالة في المحضر.

يحمل في الحال إلى المكتب المركزي المحدث على صعيد الجماعة أو المقاطعة نظيرا المحضر مشفوعين بالغلاف الذي يحتوي على الأوراق الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

الفرع الخامس: إحصاء الأصوات

المادة 71

يودع نظير من محاضر مكاتب التصويت وكذا لائحة المصوتين رهن إشارة العموم ابتداء من الساعة الأولى من أوقات العمل الرسمية لليوم الموالي لتاريخ الاقتراع، في مقر المكتب المركزي التابعة له مكاتب التصويت، حيث يمكن للمصوتين أن يطلعوا عليه خلال أجل يومين أثناء أوقات العمل الرسمية ويبدوا في شأنه ما يعن لهم من مطالبات

تدون المطالبات في سجل مرقم خاص بتلقي المطالبات، ويجب أن يبين في كل مطالبة الاسم الشخصي والعائلي للمصوت المعني ورقم بطاقته الوطنية للتعريف ورقمه الترتيبي في لائحة المصوتين.

المادة 72

يباشر المكتب المركزي، بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في المادة 71 أعلاه، إحصاء الأصوات المعبر عنها في الجماعة أو المقاطعة باعتبار الأصوات التي اعترفت بصحتها مختلف مكاتب التصويت الملحقة به.

المادة 73

تسجل عمليات إحصاء الأصوات في محضر يحرر في نظيرين يوقعهما رئيس المكتب المركزي وأعضاؤه ويجب أن تثبت في المحضر المذكور المطالبات التي أبداها المصوتون عملا بأحكام المادة 71 أعلاه.

غير أنه يمكن استخراج نظيري المحضر المشار إليهما في الفقرة السابقة من الحاسوب بعد تضمينهما المعطيات الإحصائية الخاصة بالنتائج المعلن عنها من طرف مكاتب التصويت التابعة للمكتب المركزي. ويتولى الرئيس وأعضاء المكتب المذكور التحقق من تطابق المعطيات المذكورة مع ما هو مضمن في محاضر مكاتب التصويت. ويوقع النظيران المستخرجان من الحاسوب من لدن رئيس المكتب المركزي وأعضائه.

يحتفظ بأحد النظيرين ضمن وثائق السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الجماعة أو المقاطعة مع نظير من محضر كل مكتب تصويت ملحق بالمكتب المركزي. ويوجه النظير الآخر إلى الوالي أو العامل مع نظير لمحضر كل مكتب تصويت والغلاف الذي يحتوي على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

المادة 74

من تباشر إحصاء الأصوات على مستوى العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات لجنة تتألف

رئيس المحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها مقر العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات أو قاض ينتدبه لهذا الغرض، رئيسا؛

مصوتين يحسنان القراءة والكتابة يعينهما الوالي أو العامل

ممثل للوالي أو للعامل يتولى مهام كتابة اللجنة.

المادة 75

تباشر اللجنة إحصاء الأصوات باعتبار الإحصاء الذي أنجزته مختلف المكاتب المركزية التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات والأصوات التي اعترفت بصحتها مكاتب التصويت الملحقة بها.

42

تسجل عملية الإحصاء في محضر يحرر في نظيرين. غير أنه يمكن استخراج نظيري المحضر من الحاسوب بعد التحقق من تطابق المعطيات المضمنة فيهما مع تلك المضمنة في محاضر المكاتب المركزية. ويوقع رئيس اللجنة وأعضاؤها نظيري المحضر اللذين يشار فيهما عند الاقتضاء إلى محاضر المكاتب المركزية التي تحتوي على مطالبات

يحتفظ بأحد النظيرين ضمن وثائق العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات ويحمل الآخر من طرف رئيس اللجنة في الحال إلى المحكمة الدستورية مع نظير من محاضر المكاتب المركزية ومكاتب التصويت التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات والأغلفة المحتوية على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

الباب الثاني: تصويت المواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين خارج

تراب المملكة

المادة 76

يجرى التصويت وعمليات فرز الأصوات التي يعبر عنها المواطنات والمواطنون المغاربة المقيمون خارج تراب المملكة وإحصاء هذه الأصوات ووضع محاضر عمليات التصويت وفقا لأحكام الفرع الثالث وما بعده إلى الفرع الخامس من الباب الأول من هذا القسم مع مراعاة أحكام المادة 77 وما يليها من المواد إلى غاية المادة 83 بعده.

المادة 77

يجب أن يوضع خاتم السفارة أو القنصلية على الأغلفة المشار إليها في المادة 62 من هذا القانون.

المادة 78

يجرى التصويت في مكاتب للتصويت تحدث في مبنى السفارة أو القنصلية المسجل فيها المصوتون وبالأماكن الأخرى التي يعينها السفير أو القنصل لهذه الغاية داخل الأجل المحدد في المادة 55 أعلاه.

المادة 79

يرأس مكتب التصويت القنصل أو أحد الأعوان الذي ينتدبه السفير أو القنصل لذلك ويمارس الاختصاصات التي يخولها هذا القانون لرئيس مكتب التصويت.

يومين. يجوز للسفير أو القنصل الإعلان عن الشروع في الاقتراع قبل التاريخ المحدد له بيوم أو

يباشر التصويت من الساعة الثامنة صباحا إلى غاية السابعة مساء حسب التوقيت المحلي ببلد الإقامة.

المادة 80

يمكن للمواطنات وللمواطنين المغاربة المقيمين بصفة فعلية ومستمرة داخل تراب المملكة المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة والمتواجدين بالخارج خلال المدة المخصصة للاقتراع أن يشاركوا في التصويت في أقرب مكتب تصويت من محل تواجدهم شريطة الإدلاء بجواز سفرهم. ويشار إلى هذه الحالة ببيان خاص في محضر مكتب التصويت.

المادة 81

يقوم كاتب مكتب التصويت بتضمين البيانات الخاصة بكل مصوت في لائحة تسمى لائحة المصوتين. وتشتمل هذه البيانات على الاسم الشخصي والعائلي للمصوت ورقم بطاقة تسجيله القنصلية أو جواز سفره المغربي أو بطاقته الوطنية للتعريف، وعنوانه الشخصي بالخارج أو داخل تراب المملكة إذا تعلق الأمر بمواطنة أو بمواطن مقيم بأرض الوطن.

المادة 82

يمكن لكل مصوت يعنيه الأمر أن يطلع في مبنى السفارة أو القنصلية، خلال اليومين الموالين لليوم المحدد للاقتراع، أثناء أوقات العمل الرسمية على محضر مكتب التصويت وعلى لائحة المصوتين لإبداء ما يعن له في شأنها من مطالبات.

عند انصرام الأجل المذكور أعلاه، يحمل إلى السفارة التابعة لها القنصلية محضر مكتب التصويت بعد أن يتمم عند الاقتضاء بالمطالبات المعبر عنها ويشفع بالغلاف المحتوي على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

المادة 83

يباشر السفير إحصاء الأصوات المعبر عنها في مكاتب التصويت المحدثة في دائرة نفوذ السفارة ويسجل هذه العملية في محضر يحرر في نظيرين يحتفظ بأحدهما ضمن وثائق السفارة ويوجه الآخر في الحال إلى المحكمة الدستورية، مصحوبا بنظير من محاضر مكاتب التصويت والأغلفة المحتوية على أوراق التصويت الملغاة والمنازع فيها والأغلفة غير القانونية.

الباب الثالث: إعلان نتائج الاستفتاءات

المادة 84

تعلن المحكمة الدستورية نتائج الاستفتاءات بعد التحقق من صحتها والبت في المطالبات.

القسم الثالث : تحديد المخالفات والعقوبات المقررة لها

المادة 2585

تحدد طبقا لأحكام هذا القسم الجرائم المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية والجرائم المرتكبة بمناسبة الاستفتاء والعقوبات المقررة لها.

لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجنح المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 2686

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من حصل على قيده في لائحة انتخابية باسم غير اسمه أو بصفة غير صفته أو أخفى حين طلب قيده آن به مانعا قانونيا يحول بينه وبين أن يكون ناخبا أو حصل على قيده في لائحتين أو أكثر من اللوائح الانتخابية.

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الأفعال المشار إليها أعلاه بالحرمان من حق التصويت ومن ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة خمس سنوات.

---

25 - تم تغيير وتتميم المادة 85 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

26 - تم تغيير وتتميم المادة 86 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

تطبق نفس العقوبة على كل شخص ساهم في ارتكاب إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه. وتضاعف العقوبة إذا كان الشخص المساهم موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية أو منتخبا.

المادة 2787

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من استعمل تصريحات مدلسة أو شهادات مزورة للحصول أو محاولة الحصول على قيده في لائحة انتخابية أو قام بواسطة تلك الوسائل، بقيد شخص في لائحة انتخابية أو شطب اسمه منها بغير موجب قانوني أو حاول ذلك أو شارك فيه.

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الأفعال المشار إليها أعلاه بالحرمان من حق التصويت ومن ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة خمس سنوات.

تطبق نفس العقوبة على كل شخص ساهم في ارتكاب إحدى الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه. وتضاعف العقوبة إذا كان الشخص المساهم موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية أو منتخبا.

المادة 88

يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى شهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص فقد حق التصويت لسبب من الأسباب وصوت إما بحكم قيده في لوائح انتخابية وضعت قبل فقده حق التصويت أو قيد فيها بعد ذلك دون طلب منه.

المادة 89

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من صوت بموجب قيد في اللائحة الانتخابية حصل عليه في الحالات المنصوص عليها في المادة 86 أعلاه أو بانتحاله اسم وصفة مصوت مسجل أو استعمل حقه في التصويت أكثر من مرة واحدة.

---

27 - تم تغيير وتتميم المادة 87 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

المادة 90

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص مقيد في لوائح انتخابية متعددة صوت أكثر من مرة واحدة.

المادة 91

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل شخص قام بنفسه أو بواسطة غيره يوم الاقتراع بتوزيع إعلانات أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق المتعلقة بحملة الاستفتاء.

المادة 92

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من علق إعلانات تتعلق بالاستفتاء خارج الأماكن المشار إليها في المادة 51 من هذا القانون أو علق إعلانات تتعلق بالحملة الاستفتائية لحزبه أو منظمته النقابية بمكان مخصص لحزب سياسي آخر أو لمنظمة نقابية أخرى.

المادة 93

يعاقب على المخالفة لأحكام الفقرة الأولى من المادة 53 أعلاه بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم إذا صدرت المخالفة من ممثل لإحدى الأحزاب السياسية أو المنظمات النقابية وبغرامة قدرها 50.000 درهم إذا صدرت المخالفة من صاحب مطبعة.

المادة 94

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم على القيام بإعلانات لفائدة إحدى الأحزاب السياسية أو المنظمات النقابية غير المشاركة في حملة الاستفتاء أو بتوزيع منشوراتها.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم إذا كان مرتكب المخالفة المشار إليها في الفقرة السابقة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

المادة 95

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم

كل حزب سياسي أو منظمة نقابية يستعمل أو يسمح باستعمال المساحة المخصصة لتعليق ملصقاته لغرض غير التعريف بموقفه والدفاع عنه؛

كل حزب سياسي أو منظمة نقابية يتخلى لغيره عن المساحة المخصصة له لتعليق ملصقاته بها؛

كل شخص يضبط في حالة تلبس و هو يستعمل شخصيا أو بواسطة غيره المساحة غير المخصصة لحزبه السياسي أو منظمته النقابية لتعليق ملصقاته بها.

المادة 96

يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص يقوم بتسخير الوسائل والأدوات المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 53 أعلاه في حملة الاستفتاء.

المادة 97

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص مكلف في عمليات اقتراع بتلقي الأوراق المصوت بها وإحصائها وفرزها قام باختلاس أوراق منها أو أضاف إليها ما ليس منها أو أفسدها أو قرأ لفظا غير اللفظ المقيد فيها.
يعاقب بنفس العقوبة كل شخص ضبط متلبسا بتسريب أوراق التصويت إلى خارج مكتب التصويت سواء قبل البدء في عملية الاقتراع أو خلال إجرائها.

المادة 98

لا يجوز لشخص يحمل أسلحة ظاهرة أو مخفية أو أدوات تشكل خطرا على الأمن العام أن يدخل قاعة التصويت، وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل في شأن التجمعات العمومية.

يمنع إدخال الهاتف النقال أو أي جهاز معلومياتي أو أي وسيلة أخرى للتصوير أو للاتصال السمعي البصري إلى القاعة المخصصة لمكتب التصويت أو المكتب المركزي أو لجنة الإحصاء التابعة للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات.

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على رؤساء مكاتب التصويت ورؤساء المكاتب المركزية ورؤساء لجان الإحصاء التابعة للعمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات وكذا الأشخاص المرخص لهم من لدن رئيس المكتب أو اللجنة المعنية.

في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، يقوم رئيس المكتب أو اللجنة المعنية بحجز الهاتف النقال أو الجهاز أو الوسيلة المذكورة دون الإخلال بالمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

المادة 99

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل شخص أقدم، باستعمال أخبار زائفة أو إشاعات كاذبة أو غير ذلك من طرق التدليس، على تحويل أصوات المصوتين أو دفع مصوتا أو أكثر إلى الإمساك عن التصويت.

المادة 100

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من استأجر أو سخر أشخاصا على وجه يهدد به المصوتين أو يخل بالنظام العام.

تضاعف العقوبة إذا كان هؤلاء الأشخاص مصوتين.

المادة 101

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من أقدم بواسطة تجمعات أو صياح أو مظاهرات تهديدية على إحداث اضطراب في سير عمليات التصويت أو مس بممارسة حق التصويت أو حرية التصويت.

المادة 102

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من اقتحم أو حاول اقتحام قاعة التصويت بعنف لمنع المصوتين من التصويت.

تكون العقوبة هي الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا كان المقتحمون أو محاولو الاقتحام يحملون السلاح.

المادة 103

دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، تكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا وقع الاقتحام المشار إليه في المادة السابقة بناء على خطة مدبرة اتفق على تنفيذها إما في جميع أرجاء المملكة وإما في عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات أو في عدة

عمالات أو أقاليم أو عمالات مقاطعات أو في جماعة أو مقاطعة أو في عدة جماعات أو مقاطعات.

المادة 104

دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 15.000 إلى 50.000 درهم المصوتون الذين يرتكبون في حق رئيس مكتب التصويت أو عضو من أعضاء المكتب عملا من أعمال العنف أو يؤخرون عمليات التصويت أو يحولون دون إجرائها باستعمال الاعتداء والتهديد.

المادة 105

يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم على انتهاك عمليات الاقتراع بكسر صندوق الاقتراع أو فتح الأغلفة المحتوية على أوراق التصويت أو تشتيت الأغلفة أو أخذها أو إتلافها أو القيام بإبدال الأغلفة بأخرى أو بأية مناورات أخرى يراد بها تغيير أو محاولة تغيير نتيجة الاقتراع أو انتهاك سرية التصويت.

المادة 106

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل من استولى على صندوق الاقتراع قبل فرز الأصوات الموجودة بداخله.

المادة 107

يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات على انتهاك عمليات التصويت أو فرز الأصوات أو إحصائها أو إعلان النتائج إذا ارتكبه الأشخاص المعهود إليهم بإنجاز العمليات المذكورة.

المادة 108

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من استعمل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد التأثير على مصوت أو عدة مصوتين، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة الغير أو استعمل نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل مصوت أو عدة مصوتين على الإمساك عن التصويت.

يحكم بالعقوبات المشار إليها أعلاه على الأشخاص الذين قبلوا أو التمسوا الهدايا أو التبرعات أو الوعود المنصوص عليها في الفقرة السابقة وكذا الأشخاص الذين توسطوا في تقديمها أو شاركوا في ذلك.

المادة 109

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حمل أو حاول أن يحمل مصوتا على الإمساك عن التصويت أو أثر أو حاول التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

المادة 110

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص قام خلال حملة الاستفتاء، بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما الجماعة ترابية وإما لمجموعة من المواطنين، أيا كانت بقصد التأثير في تصويت المصوتين أو بعض منهم.

المادة 111

تضاعف العقوبة في الأحوال المقررة في المواد 108 و 109 و 110 أعلاه إذا كان مرتكب المخالفة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

يترتب بقوة القانون على العقوبات الصادرة بموجب المواد المشار إليها في الفقرة السابقة الحرمان من التصويت لمدة سنتين.

المادة 112

باستثناء الحالات المنصوص عليها بصورة خاصة في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل من قام في مكتب تصويت أو مكتب مركزي أو في مكاتب السلطات الإدارية المحلية أو خارج ذلك بخرق أو محاولة خرق سرية التصويت أو بالمس أو محاولة المس بنزاهته أو بالحيلولة أو محاولة الحيلولة دون إجراء عمليات التصويت، سواء كان ذلك بتعمد الإخلال بالنصوص الجاري بها العمل أو بأي عمل آخر من أعمال التدليس، وسواء جرى ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب المخالفة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة ترابية.

المادة 113

يجوز الحكم على مرتكب إحدى الأفعال المنصوص عليها في المادة السابقة بالحرمان من ممارسة حقوقه الوطنية لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتعدى خمس سنوات.

المادة 28114

القسم. في حالة العود، تضاعف العقوبات بالحبس أو السجن والغرامة المنصوص عليها في هذا

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل جريمة منصوص عليها في هذا القسم بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها. وتعتبر جرائم مماثلة جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات المتعلقة بالانتخابات التشريعية أو انتخابات مجالس الجماعات الترابية أو انتخابات الغرف المهنية.

تتقادم الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية المقامتان بموجب أحكام هذا القانون وفق المقتضيات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

---

28 - تم تغيير وتتميم المادة 114 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

القسم الرابع: استطلاعات الرأي واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الانتخابات العامة والاستفتاءات

الباب الأول: استطلاعات الرأي

المادة 29115

يمنع إجراء استطلاعات الرأي التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستفتاء أو بانتخابات تشريعية أو انتخابات تتعلق بمجالس الجماعات الترابية أو بالغرف المهنية خلال الفترة

الممتدة من اليوم الخامس عشر السابق للتاريخ المحدد لانطلاق حملة الاستفتاء أو الحملة الانتخابية إلى غاية انتهاء عمليات التصويت.

كما يمنع القيام بأي وسيلة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية، خلال الفترة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، بنشر نتائج كل استطلاع للرأي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستفتاء أو بإحدى الانتخابات المنصوص عليها أعلاه أو تعاليق عليها.

لأجل تطبيق الأحكام سالفة الذكر، يقصد باستطلاع الرأي كل تحقيق أو بحث أو تحر يجرى لدى عينة من السكان، ويراد به الحصول على معلومات ذات طابع إحصائي أو معرفة مختلف الآراء حول العمليات المشار إليها في الفقرتين السابقتين، بجمع أجوبة فردية تعبر عن هذه الآراء، استنادا إلى تجارب تقنية أو علمية أو الاطلاع على وثائق أو استفسارات، كيفما كانت الوسيلة المعتمدة لجمع هذه المعلومات، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو أدوات الذكاء الاصطناعي أو أي منصة إلكترونية أو تطبيق يعتمد على الأنترنيت أو الأنظمة المعلوماتية.

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 100.000 إلى 250.000 درهم كل من قام خلافا لأحكام هذه المادة بطلب إجراء استطلاع للرأي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة

---

29 - تم تغيير وتتميم المادة 115 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 55.25 السالف الذكر.

باستفتاء أو بإحدى الانتخابات المذكورة، أو بإجراء الاستطلاع المذكور أو بنشر نتائجه أو التعاليق عليها.

إذا كان مرتكب المخالفة شخصا معنويا ، تطبق عقوبة الحبس المنصوص عليها أعلاه على الشخص الطبيعي الموكل إليه بصفة قانونية أو نظامية تمثيل الشخص المعنوي ويرفع الحد الأقصى للغرامة إلى 500.000 درهم.

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الجرائم المشار إليها أعلاه بسقوط الأهلية التجارية لمدة خمس سنوات.

الباب الثاني: استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

الفرع الأول: الحملات الانتخابية

المادة 116

تستفيد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية والجهوية والجماعية من وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية في حملاتها الانتخابية خلال الانتخابات المذكورة.

المادة 117

دون المساس بالاختصاصات المسندة في هذا الشأن للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

بموجب النص المحدث لها تعتمد في استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية من لدن الأحزاب السياسية المبادئ التالية:

-1- تضمن وسائل الإعلام العمومية لجميع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المشار إليها في المادة 116 أعلاه مدد بث منصفة ومنتظمة وشروط برمجة متشابهة في إطار البرامج الخاصة بالحملة الانتخابية

2- يتم تقدير مبدا الإنصاف في توزيع وترتيب الحصص المخصصة للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المشار إليها في المادة 116 أعلاه على أساس تمثيلية هذه الأحزاب في مجلسي البرلمان.

54

تحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والاتصال مدد الحصص الزمنية وشروط وكيفيات ومسطرة ترتيب هذه الحصص سواء بالنسبة للتدخلات والتصريحات أو البرامج الخاصة أو تغطية التجمعات التي تنظمها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المشار إليها في المادة 116 أعلاه.

30118 المادة

يجب ألا تتضمن برامج الفترة الانتخابية والبرامج المعدة للحملة الانتخابية بأي شكل من الأشكال موادا من شأنها

الإخلال بثوابت الأمة كما هي محددة في الدستور؛

المس بالنظام العام؛

المس بالكرامة الإنسانية أو الحياة الخاصة أو باحترام الغير؛

المس بالمعطيات والبيانات المحمية بالقانون؛

الدعوة إلى القيام بحملة لجمع الأموال؛

التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف.

كما يجب ألا تتضمن هذه البرامج

استعمال الرموز الوطنية

الاستعمال الجزئي أو الكلي للنشيد الوطني؛

الظهور في أماكن العبادة أو أي استعمال كلي أو جزئي لهذه الأماكن؛

الظهور بشكل واضح داخل المقرات الرسمية، سواء كانت محلية أو جهوية أو وطنية؛

إظهار عناصر أو أماكن أو مقرات يمكن أن تشكل علامة تجارية.

يجوز بمناسبة الحملات الانتخابية استعمال علم المملكة والنشيد الوطني والصورة الرسمية الجلالة الملك المثبتة في القاعات التي تحتضن الاجتماعات المتعلقة بالحملة الانتخابية.

تسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام المقتضيات المنصوص عليها في هذه المادة طبقا للاختصاصات المخولة لها بمقتضى القوانين الجاري بها العمل.

الفرع الثاني: الحملات الاستفتائية

المادة 119

---

30 - تم تغيير وتتميم المادة 118 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 10.21، السالف الذكر.

تستفيد الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في حملة الاستفتاء من وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية وفق الشروط المبينة في المادتين 117 و 118 أعلاه.

القسم الخامس : أحكام خاصة بالغرف المهنية

المادة 120

مع مراعاة أحكام هذا القسم، تظل انتخابات الغرف المهنية خاضعة لأحكام القسم الثاني والجزء الخامس بالقسم الثالث من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997) وتعوض الإحالات إلى مواد القسم الأول من القانون المذكور رقم 9.97 الوارد في الأحكام المذكورة بالإحالات إلى مواد القسم الأول من هذا القانون التي تتضمن أحكام مطابقة.

المادة 121

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها لإثبات الهوية عند التقييد في اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف وحدها لإثبات هوية الناخبين عند التصويت لانتخاب أعضاء الغرف المهنية.

المادة 122

يشترط في من يترشح لانتخابات الغرف المهنية أن يكون بالغا سن الرشد القانونية في تاريخ الاقتراع.

المادة 123

تنسخ المادة 266 من القانون رقم 9.97 المشار إليه أعلاه وتعوض بالأحكام التالية: المادة 266 - يحاط الناخبون علما بأماكن التصويت بواسطة الإشعار المشار إليه في المادة 54 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. ويوجه الإشعار إلى الناخبين المعنيين وفق الكيفية المنصوص عليها في المادة 54 المذكورة».

المادة 124

تباشر عمليات التصويت لانتخاب أعضاء الغرف المهنية المشار إليها في المادة 269 من القانون السالف الذكر رقم 9.97 على النحو التالي:

يسلم الناخب، عند دخوله قاعة التصويت، إلى كاتب مكتب التصويت بطاقته الوطنية للتعريف؛

يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل للناخب؛

56

يأمر الرئيس بالتحقق من وجود اسم الناخب في لائحة الناخبين ومن هويته؛

يأخذ الناخب بنفسه من فوق طاولة معدة لهذا الغرض ورقة تصويت واحدة.

ويحرص رئيس مكتب التصويت على احترام هذا المقتضى؛

يدخل الناخب وبيده ورقة التصويت إلى المعزل ويضع، حسب اختياره علامة تصويته، في المكان المخصص للائحة أو للمترشح. ويقوم بطي ورقة التصويت قبل الخروج من المعزل

يودع الناخب بنفسه ورقة تصويته مطوية في صندوق الاقتراع؛

يضع الرئيس على يد المصوت علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة. ويضع إذاك عضوا المكتب في طرة لائحة الناخبين إشارة أمام اسم المصوت؛

يعيد الكاتب للناخب بطاقته الوطنية للتعريف، ثم يغادر الناخب قاعة التصويت في الحين.

إذا كان الناخب يحمل قرارا قضائيا بالتسجيل في اللائحة الانتخابية لغرفة مهنية، أمكنه التصويت على النحو المبين أعلاه، مع الإشارة إلى ذلك في المحضر.

يمكن لكل ناخب به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع علامة تصويته على ورقة التصويت أو إدخال هذه الورقة في صندوق الاقتراع، أن يستعين بناخب من اختياره، يكون متوفرا على البطاقة الوطنية للتعريف ويشار إلى هذه الحالة في محضر العمليات الانتخابية. غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من ناخب معاق واحد.

المادة 125

تطبق أحكام القسم الثالث من هذا القانون على المخالفات المتعلقة بالقيد في اللوائحالانتخابية الخاصة بالغرف المهنية وعلى المخالفات المرتكبة بمناسبة انتخاب أعضاء هذه الغرف.

القسم السادس: مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للمنظمات النقابية برسم انتخاب ممثلي المأجورين بمجلس

المستشارين

المادة 126

تساهم الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها المنظمات النقابية المشاركة في انتخابات أعضاء مجلس المستشارين.

57

المادة 127

يحدد المبلغ الكلي للمساهمة المشار إليها في المادة 126 أعلاه بقرار يصدره رئيس الحكومة باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والمالية.

المادة 128

يراعى في توزيع مبلغ مساهمة الدولة المشار إليها في المادة 126 أعلاه عدد الأصوات التي تحصل عليها كل منظمة نقابية على الصعيد الوطني وعدد المقاعد التي تفوز بها كل منظمة على الصعيد نفسه.

المادة 129

تحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والمالية كيفيات توزيع مبلغ المساهمة المشار إليها في المادة 126 أعلاه وطريقة صرفه.

توجه السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية إلى المجلس الأعلى للحسابات بيانا بالمبالغ التي منحت لكل منظمة نقابية.

المادة 130

يجب على المنظمات النقابية التي استفادت من مساهمة الدولة في تمويل حملتها الانتخابية أن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الآجال ووفق الشكليات المحددة بموجب نص تنظيمي للغايات التي منحت من أجلها.

المادة 131

يتولى المجلس الأعلى للحسابات فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها كل منظمة نقابية معنية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملتها الانتخابية.

إذا تبين للمجلس الأعلى للحسابات بأن المستندات المدلى بها من لدن منظمة نقابية في شأن استعمال مبلغ مساهمة الدولة الممنوح لها برسم حملتها الانتخابية لا تبرر، جزئيا أو كليا، استعمال المبلغ المذكور طبقا للغايات التي منح من أجلها أو إذا لم تدل بالمستندات والوثائق المثبتة المطلوبة، يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات إلى المسؤول الوطني عن

المنظمة إنذارا من أجل إرجاع المبلغ المذكور إلى الخزينة أو تسوية وضعية المنظمة خلال أجل ثلاثين يوما من تاريخ الإنذار.

إذا لم تقم المنظمة المعنية بالاستجابة لإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات داخل الأجل المحدد قانونا، تفقد المنظمة حقها في الاستفادة من إعانات الدولة المنصوص عليها في المادة 424 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 14 من رجب 1424 (11) سبتمبر (2003) ، وذلك إلى حين تسوية وضعيتها تجاه الخزينة دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

المادة 132

يعد كل استخدام كلي أو جزئي للمساهمة الممنوحة من طرف الدولة لأغراض غير تلك التي منحت من أجلها اختلاسا للمال العام يعاقب عليه بهذه الصفة طبقا للقانون.

القسم السادس المكرر : دعم قدرات النساء التمثيلية 31

المادة 132 المكررة

يقدم، وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي، دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة لمجالس الجماعات الترابية والانتخابات العامة التشريعية وانتخابات أعضاء الغرف المهنية يطلق عليه اسم صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء.

القسم السابع : أحكام انتقالية وختامية

المادة 133

بصفة انتقالية، واستثناء من أحكام المادتين 45 و 46 من هذا القانون، فإن الطعون المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية تقدم وجوبا أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفقا للكيفيات وفي الآجال المحددة في المادتين المذكورتين. وتبت المحكمة طبقا لأحكام هاتين المادتين.

---

31 - تم تتميم القانون السالف الذكر رقم 57.11 بالقسم السادس المكرر أعلاه، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 10.21 ، السالف الذكر.

غير أن الأحكام الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لا تطبق في العمالات والأقاليم حيث يوجد مقر محكمة ابتدائية إدارية.

في حالة الطعن أمام المحكمة الابتدائية الإدارية مع وجود اختصاص محكمة ابتدائية بالنظر في الطعن بموجب الفقرة الأولى أعلاه، يجب على المحكمة الابتدائية الإدارية رفض الطعن المقدم أمامها.

المادة 134

تظل اللوائح الانتخابية العامة المحصورة عملا بأحكام القانون رقم 36.11 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.158 بتاريخ 18 من شوال 1432 (17) سبتمبر (2011) صالحة وحدها لإجراء جميع الانتخابات العامة أو التكميلية أو الجزئية لمجلس النواب أو مجالس الجهات أو مجالس الجماعات والمقاطعات ولعمليات الاستفتاء إلى أن تحصر نهائيا اللائحة الانتخابية للسنة التالية، على أن تراعى في ذلك التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها في الحالات المشار إليها في المادة 30 من هذا القانون.

المادة 135

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 121 أعلاه يظل مقيدين في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية المحصورة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ الناخبون المقيدون في هذه اللوائح على أساس سند آخر غير البطاقة الوطنية للتعريف.

المادة 136

مع مراعاة أحكام القسم الخامس من هذا القانون، تنسخ أحكام القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997) كما وقع تغييره وتتميمه المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة وبطائق الناخبين وبالاستفتاءات واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية وبمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها النقابات.

.....

.....

.....

.....

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

كما تم تعديله بـ:

القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.28 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2182

الجريدة الرسمية عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021
صفحة : 2182

ظهير شريف رقم 1.21.28 صادر في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021) بتنفيذ القانون رقم 10.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 10.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بفاس في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 10.21

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11

المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 30 و 30 المكررة و 118 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر 2011
الجريدة الرسمية عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021

المادة 30 - تظل اللوائح الانتخابية العامة.

في الحالات الآتية :

«1-

10 - طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد المقدمة بعد آخر

حصر للوائح الانتخابية العامة :

11 - طلبات القيد الجديدة أو طلبات نقل القيد التي توصلت بها اللجنة الإدارية من سفارات وقنصليات المملكة.

في حالة إجراء انتخابات جماعية أو جهوية أو تشريعية جزئية تقبل طلبات القيد وطلبات نقل القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 أعلاه التي تصل إلى مقر اللجنة الإدارية في اليوم الخامس عشر (15) السابق ليوم الاقتراع على أبعد تقدير.

تعرض الطلبات المذكورة وكذا الحالات الأخرى المنصوص عليها

في الفقرة الأولى أعلاه في اليوم الموالي لانتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة على اللجنة الإدارية المختصة لدراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها. وتبلغ قراراتها كتابة إلى السلطة الإدارية المحلية وإلى المعنيين بالأمر داخل أجل يومين من تاريخ اتخاذها. وتضمن اللجنة قراراتها في جدول يوضع رهن إشارة العموم بمقر السلطة الإدارية المحلية في اليوم العاشر (10) السابق ليوم الاقتراع. كما يتضمن الجدول المذكور الإضافات والإصلاحات والتشطيبات المرتبطة

بالحالات الأخرى المشار إليها أعلاه.

إذا تعلق الأمر بانتخابات عامة جماعية أو جهوية أو تشريعية يتم إدخال التغييرات المشار إليها في البنود أعلاه وفق الأحكام المقررة

في المادة 30 المكررة بعده.

المادة 30 المكررة - تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل

القيد المشار إليها في البنود 2 و 9 و 10 و 11 من المادة 30 أعلاه خلال مدة 30 يوما يحدد تاريخ بدايتها ونهايتها بقرار لوزير الداخلية ينشر بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد للشروع في عمليات القيد

بخمسة عشر (15) يوما على الأقل.

يبين القرار المذكور أيضا التواريخ والآجال المنصوص عليها

في هذه المادة.

تجتمع اللجنة الإدارية خلال سبعة (7) أيام للتداول في طلبات القيد وطلبات نقل القيد الواردة عليها وكذا لبحث الحالات الأخرى المشار إليها في المادة 30 أعلاه واتخاذ القرارات اللازمة في شأنها طبقا للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.
يبلغ رئيس اللجنة الإدارية كتابة .

الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 118 - يجب ألا تتضمن برامج الفترة الانتخابية...

من شأنها :

- الإخلال بثوابت .

في الدستور :

التحريض على.

كما يجب ألا تتضمن هذه البرامج :

أو العنف.

استعمال الرموز الوطنية :

- الظهور في أماكن...

. أو جزئي لهذه الأماكن :

- إظهار عناصر

أن تشكل علامة تجارية.

يجوز بمناسبة الحملات الانتخابية استعمال علم المملكة والنشيد الوطني والصورة الرسمية لجلالة الملك المثبتة في القاعات التي تحتضن الاجتماعات المتعلقة بالحملة الانتخابية.

تسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري القوانين الجاري بها العمل.»

المادة الثانية

تنسخ أحكام المادة 30 المكررة مرتين من القانون المشار إليه أعلاه

رقم 57.11 وتعوض بالأحكام التالية :

المادة 30 المكررة مرتين - علاوة على المهام الموكولة إلى السلطة

«الإدارية المحلية عملا بأحكام المادة 20 من هذا القانون، يجب على هذه

السلطة الإدارية أن تطلب من كل مواطنة أو مواطن مستوف للشروط

المطلوبة للقيد في اللوائح الانتخابية العامة وغير مقيد فيها، حصل

على بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول مرة، أن يتقدم بطلب قيده في اللائحة الانتخابية للجماعة أو المقاطعة التي يقيم فيها. ولهذه الغاية، تقوم المصالح الترابية للمديرية العامة للأمن الوطني بإحالة قوائم الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة السالفة الذكر لأول

مرة إلى السلطة الإقليمية المختصة فور تسلمها من طرف المعنيين بالأمر.

المادة الثالثة

يتمم القانون السالف الذكر رقم 57.11 بالقسم السادس المكرر

التالي :

«القسم السادس المكرر

دعم قدرات النساء التمثيلية

«المادة 132 المكررة. - يقدم، وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي، دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة «الانتخابات العامة لمجالس الجماعات الترابية والانتخابات العامة التشريعية وانتخابات أعضاء الغرف المهنية يطلق عليه اسم صندوق «الدعم لتشجيع تمثيلية النساء.»

المادة الرابعة

ينسخ الجزء الأول المكرر من القسم الرابع من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997).

- القانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 1442 1442 (23) مارس (2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 5 أبريل 2021، ص 2183

ظهير شريف رقم 1.21.29 صادر في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021) بتنفيذ القانون رقم 11.21 القاضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائحالانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 11.21 القاضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 9 شعبان 1442 (23) مارس (2021).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 11.21

يقضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية

المادة الأولى

تنسخ أحكام المادة 265 من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1417 (2) أبريل (1997) وتعوض بالأحكام التالية :

المادة 265 يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام التالية :

يجب أن تتضمن التصريحات بالترشيح بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد «البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية :

يخصص للنساء عدد من المقاعد بالنسبة لكل غرفة فلاحية يحدد في مقعدين اثنين (2) بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضوا مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا. وتلحق هذه «المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة الانتخابية للغرفة المحصورة بعد آخر مراجعة عادية أو استثنائية للوائح المذكورة. ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرفة وتحدد هذه الدوائر بالنسبة لكل غرفة فلاحية بقرار لوزير الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثين (30) يوما على الأقل :

بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، يجب ألا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة المترشحين من نفس الجنس باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من «أحد الجنسين.»
الجريدة الرسمية عدد 6975 - 22 شعبان 1442 (5) أبريل 2021

المادة الثانية

تجرى ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية، وفقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 9.97 مع مراعاة أحكام المادتين 121 الفقرة الأولى) و 125 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28) أكتوبر (2011) والأحكام التالية :

1 - تقدم طلبات القيد الجديدة وطلبات نقل القيد طيلة واحد وعشرين (21) يوما :

2 - تجتمع اللجان الإدارية أو اللجان الإدارية الفرعية، عند وجودها خلال ثلاثة (3) أيام للقيام بالمهام التالية :

- دراسة طلبات القيد وطلبات نقل القيد المقدمة إليها :

شطب أسماء الأشخاص المتوفين :

- شطب أسماء الأشخاص الذين اختل فيهم أحد الشروط المقررة قانونا للقيد في اللائحة الانتخابية للغرفة المهنية المقيدين فيها :

- تصحيح الأخطاء المادية التي قد تلاحظها في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية أو الأخطاء التي تم رصدها بعد معالجتها بواسطة
الحاسوب.

3 - يودع طيلة سبعة (7) أيام الجدول التعديلي مرفقا باللائحة الانتخابية بعد آخر حصر لها بصفة نهائية بمكاتب السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية وبمقر الغرفة المعنية :

4 - تبلغ قرارات اللجان الإدارية إلى المعنيين بالأمر في أجل ثلاثة (3)

أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار :

5- يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يقدم دعوى الطعن في قرارات اللجنة الإدارية خلال أجل إيداع الجدول التعديلي المشار إليه أعلاه. وتبت المحكمة المحال إليها الطعن وجوبا داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ تقديم الطعن وتبلغ حكمها فورا إلى رئيس اللجنة الإدارية وإلى الأطراف المعنية الأخرى بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية :
6 - تحدد بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه التواريخ والأجال المنصوص عليها في هذه المادة، وكذا تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية الخاصة بالغرف المهنية بعد مراجعتها وفقا لأحكام هذا القانون :

7 - للأحزاب السياسية أن تحصل بطلب منها على مستخرج من اللائحة الانتخابية خلال مدة تحدد بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه.

ويتضمن المستخرج أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم وتواريخ ولادتهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها، وكذا الصنف المهني أو الهيئة الناخبة عند الاقتضاء. ولهذه الغاية، يجب على كل حزب سياسي يرغب في ذلك أن ينتدب وكيلا عنه لتقديم طلب المستخرج لدى السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية المهنية المعنية أو لدى العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات المعنية. ويتسلم وكيل الحزب المستخرج المطلوب داخل أجل ثلاثة (3) أيام من تاريخ تقديم طلبه ويسلم مرة واحدة مطبوعا حسب طلب الحزب أو الوكيل المنتدب على الورق أو في شكل ملف مضمن في قرص مدمج أو بواسطة أي وسيلة
إلكترونية ممكنة. ولا يمكن استعمال المستخرج إلا للغرض الانتخابي الذي سلم من أجله.

.....
.....

مدونة الانتخابات

صيغة محينة بتاريخ 6 أبريل 2015

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

كما تم تعديله:

المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1436 (4 أبريل 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6349 بتاريخ 16 جمادى الآخرة 1436 (6 ابريل 2015)، ص 3626، المصادق عليه بالقانون رقم 43.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.96 بتاريخ 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6387 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1436 (17 أغسطس 2015)، ص 7071؛

القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص 5537؛

القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملة الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (2 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ 3 ذو الحجة 1432 (31 أكتوبر 2011)، ص 5256؛

القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011)، ص 5172؛

القانون رقم 36.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.150 بتاريخ في 2 محرم 1430 (30 ديسمبر 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5696 بتاريخ 4 محرم 1430 (فاتح يناير 2009)، ص 3؛

القانون رقم 23.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.07 بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007)، الجريدة الرسمية 5513 بتاريخ 13 ربيع الأول 1428 (2 أبريل 2007)، ص 1103؛

القانون رقم 64.02 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.83 بتاريخ 20 من محرم 1424 (24 مارس 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5093 بتاريخ 20 محرم 1424 (24 مارس 2003)، ص 1001.

ظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات[524]

[524]- الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)، ص 570.

الحمد لله وحده؛

الطابع الشريف- بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر عن مجلس النواب في 21 من ذي القعدة 1417 (31 مارس 1997).

وحرر بالرباط في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء: عبد اللطيف الفيلالي

بيان الأسباب

إن مدونة الانتخابات تندرج ضمن الإصلاحات التي جاءت بها المراجعة الدستورية بتاريخ 13 سبتمبر 1996 تحقيقا لمطامح جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الهادفة إلى استكمال صرح الديمقراطية ومواصلة بناء دولة القانون ببلادنا.

وتهدف هذه المدونة التي تم إعدادها في إطار منهج توافقي ومشاورات مفيدة وبناءة بين رؤساء الهيئات السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة ممثلة في شخص وزير جلالة الملك في الداخلية إلى ضبط وتحيين الأحكام القانونية التي تهم اللوائح الانتخابية وتنظيم الاستفتاءات والانتخابات الخاصة بأعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء المجالس الجماعية وأعضاء الغرف المهنية. وتتضمن المدونة أحكاما مشتركة وأخرى خاصة بهذه الاستشارات والانتخابات.

وهكذا، فإن مدونة الانتخابات تهدف أساسا إلى وضع منظومة قانونية موحدة وعصرية وسهلة المنال تتضمن التشريع الانتخابي الجاري به العمل والذي تتميز النصوص المتعلقة به حاليا بتعددها وتوزعها بسبب نشرها في تواريخ مختلفة يرجع البعض منها إلى بداية الاستقلال.

إن مدونة الانتخابات التي تطمح إلى تزويد المملكة المغربية بنظام انتخابي عصري ومحكم أفضل ما يكون الإحكام يرتكز على توزيع عقلاني للمسؤولية في ميدان الانتخابات بين الدولة والأطراف المعنية تحت المراقبة الدائمة للقضاء، تستوحي أحكامها من المبادئ الأساسية للقانون الوضعي الذي ينظم الديمقراطيات العصرية، كما يظل، في نفس الوقت، مرتبطا بالخصوصيات العريقة والأصيلة للحضارة المغربية التي تجعل من الشورى وتبادل الرأي مبدأ للعمل وتدبير شؤون الدولة.

وفضلا عن إعادة النظر في الأحكام القانونية وتوحيدها وكذا في الإطار القانوني لمختلف مراحل عمليات الاقتراع، انطلاقا من التقييد في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج والمنازعات الانتخابية، فإن هذه المدونة تتضمن العديد من التحسينات والتجديدات الهامة المستوحاة من الاجتهادات القضائية في الميدان الانتخابي ومن اقتراحات الهيئات السياسية وكذا من التجارب المستخلصة من الممارسة ومن تطبيق القوانين الانتخابية، الشيء

الذي سيمكن من جهة من تعزيز المكتسبات في هذا الميدان بما تضمنه لها من نزاهة ومصداقية وسلامة، ومن جهة أخرى من دعم الضمانات التي تم إقرارها على جميع المستويات، تلك الضمانات، التي تعتمد كأساس مبدأ تساوي الحظوظ بين المرشحين والهيئات السياسية وتغطي في نفس الوقت جميع مراحل المسلسل الانتخابي.

وفعلا، فإن ممارسة حق التصويت من طرف كل مواطن رهينة بالتقييد في اللوائح الانتخابية اعتبارا لكون أهمية هذه الأخيرة تكمن في الإشهاد بأن الناخب تتوفر فيه الشروط الموضوعية المطلوبة لاكتساب حق التصويت. وانطلاقا من هذا المنظور، فإن مدونة الانتخابات تتضمن أحكاما تم ضبطها وإغناؤها سعيا لضمان احترام المبدأ الأساسي المتمثل في "مواطن واحد وتقييد واحد وبطاقة واحدة وصوت واحد" وهو المبدأ الذي سيكون تطبيقه ميسرا نتيجة المقتضى الجديد الذي جاءت به المدونة والمتمثل في التنصيص على إلزامية التقييد في اللوائح الانتخابية.

وعلى مستوى التعبير عن إرادة الناخبين، تنص مدونة الانتخابات على المبادئ المتعارف عليها عالميا في هذا الميدان والمرتبطة بحرية التصويت وسريته وطابعه العام. وترمي هذه المبادئ أساسا إلى ضمان سلامة النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع وذلك بتمكين كل ناخب من التصويت بحرية لصالح المرشح أو اللائحة التي يختارها بعيدا عن كل تأثير أو تهديد أو إكراه.

وبهدف تحقيق حرية الاختيار المشار إليها أعلاه، تتضمن مدونة الانتخابات مجموعة من الأحكام الكفيلة بضمان التنافس الشريف بين الأحزاب والمرشحين وتهذيب وسائل الدعاية الانتخابية. وتهدف القواعد التي تم الأخذ بها في هذا الباب إلى وضع تقنين وسط لا يتمسك بالجزئيات ولا يتسم بالتعقيد لضمان احترامها بكيفية حقيقية.

وفي هذا السياق تم إدراج أحكام صارمة في مدونة الانتخابات تتعلق بتحديد وزجر المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات على جميع الأصعدة، حيث تنص المدونة على أحكام ردعية متكاملة تسمح بتصور جميع افتراضات الغش أو التدليس وتحديد العقوبات المناسبة لها.

ولصيانة حقوق الناخبين وباقي الأطراف المعنية الأخرى، نصت مدونة الانتخابات على أحكام تنظم المنازعات الانتخابية ابتداء من التقييد في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج. وترمي هذه الأحكام التي ترتكز على مسطرة مجانية وسريعة وغير قسرية إلى تخويل القاضي المحال عليه أمر الانتخاب اختصاص القيام بالتحقق من قانونية الإجراءات وصحة نتائج الاقتراع وذلك إما لتأكيد الانتخاب أو إصلاح نتائج الاقتراع أو إلغائها.

وبالنظر لخصوصيات الاستشارات والانتخابات المعنية، تنص مدونة الانتخابات على أحكام خاصة تنظم عمليات الاستفتاء وانتخاب أعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية وأعضاء الغرف المهنية.

وترتبط هذه الأحكام الخاصة أساسا بتحديد تاريخ الاقتراع ومسطرة إيداع الترشيحات وأسلوب الاقتراع وإعلان النتائج.

وانطلاقا من المبدإ القاضي بأن المساواة لا تتحقق في إطار المنافسة الانتخابية إلا إذا كانت الوسائل التي تتوفر عليها كل الأطراف المتنافسة لعرض أفكارها وبرامجها متوازية من حيث أهميتها، فإن مدونة الانتخابات تقر المبدأ الرامي إلى تقديم دعم مالي من طرف الدولة للهيئات السياسية في شكل مساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، الشيء الذي سيمكن هذه الهيئات من القيام بالدور المنوط بها بموجب الدستور والمتمثل في المساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، فإن مدونة الانتخابات تقر نظاما محكما يمكن من استبعاد كل شكل من أشكال التمويل السري للحملات الانتخابية وكذا من ضمان احترام المرشحين للسقف المحدد المصاريف الانتخابية.

وفي الأخير، فإن مدونة الانتخابات ترفع الإمكانية الممنوحة للهيئات السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية باستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية إلى مستوى مبدإ يكرسه القانون.

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

القسم الأول525: وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة

نسخ.

القسم الثاني: الأحكام المشتركة لتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية526

المادة 38527

تسري أحكام هذا القسم على تنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات وأعضاء غرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

المادة 39

الاقتراع حر وشخصي وسري وعام.

الجزء الأول: الأحكام العامة المتعلقة ببطائق الناخبين والترشيحات ومدة الانتداب

الباب الأول : بطائق الناخبين

المادة 40

525- تم نسخ الأحكام المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة وبطائق الناخبين وبالاستفتاءات واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية وبمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها النقابات، وذلك بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1432 (28 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ 3 ذو الحجة 1432 (31 أكتوبر 2011)، ص 5256.
ملاحظة: لقد تم تنظيم وضع اللوائح الانتخابية العامة ومراجعتها وضبطها في القسم الأول من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

526- تم تغيير وتتميم عنوان القسم الثاني بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.83 بتاريخ 20 من محرم 1424 (24 مارس 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5093 بتاريخ 20 محرم 1424 (24 مارس 2003)، ص 1001.

527- تم تغيير وتتميم المادة 38 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

تكون بطاقة الناخب دائمة وتستخرج من الحاسوب، وتعتبر صالحة لجميع للانتخابات الجماعية وللإستفتاءات528.

يقوم العامل أو ممثله بإعداد بطائق الناخبين وتضمينها مكان مكتب التصويت الذي يجب أن يصوت فيه الناخب المعني ويجب على كل ناخب أن يسحب بطاقته الانتخابية بنفسه بعد التوقيع أمام اسمه في اللائحة الانتخابية.

إذا أضاع الناخب بطاقته الانتخابية أو تعرضت هذه البطاقة للتلف أمكنه الحصول على بطاقة جديدة تحمل لفظة "نسخة" بعد توجيه طلب بذلك إلى السلطة الإدارية المحلية التي تقع في دائرة نفوذها الترابي الجماعة التي هو مقيد في لائحتها الانتخابية.

كما يجب تجديد بطاقة الناخب في حالة نقل التقييد من جماعة إلى أخرى وذلك وفق نفس المسطرة المحددة في الفقرة أعلاه على أن يتم إيداع البطاقة السابقة قبل سحب البطاقة الجديدة.

تتضمن بطاقة الناخب اسمي الناخب الشخصي والعائلي أو أسماء أبويه إن لم يكن له اسم عائلي وتاريخ ومحل ولادته وعنوانه ورقم بطاقة تعريفه الوطنية أو رقم وثيقة التعريف الرسمية الأخرى المدلى بها عند تقييده واسم الجماعة المقيد فيها والرقم المخصص له في اللائحة الانتخابية ورقم الدائرة الانتخابية المقيد فيها.

يعلن عن التاريخ الذي يبتدئ فيه سحب البطائق الانتخابية بطريق تعليق إعلانات بذلك أو النشر في الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون أو بأية وسيلة مألوفة الاستعمال. ويمكن للسلطة الإدارية المحلية، ابتداء من نفس التاريخ، أن تسلم، بمبادرة منها، البطائق المذكورة إلى أصحابها بعد توقيع كل ناخب معني أمام اسمه في اللائحة الانتخابية. كما يمكن تسليم البطائق غير المسحوبة أو غير المسلمة لأصحابها بمكتب التصويت يوم الاقتراع، ويقوم مقام بطاقة الناخب الحكم القضائي الصادر بوجوب قيد المعني بالأمر في اللائحة الانتخابية529 .

إذا تعذر لأي سبب من الأسباب استخراج بطاقة الناخب من الحاسوب، تولى العامل أو ممثله إعداد بطائق الناخبين وفق الكيفيات المشار إليها أعلاه.

الباب الثاني: شروط أهلية الترشح وموانعه

528- تم تغيير وتميم الفقرتين الأولى والخامسة من المادة 40 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

529- تم تغيير وتميم الفقرة السادسة من المادة 40 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.150 بتاريخ 2 محرم 1430 (30 ديسمبر2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5696 بتاريخ 4 محرم 1430 (فاتح يناير2009)، ص 3.

المادة 41530

يشترط في من يترشح للانتخابات أن يكون ناخبا[531] وبالغا من العمر واحدا وعشرين سنة شمسية كاملة[532] على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع.

---

[530]- تم تغيير وتميم المادة 41 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

[531]- أنظر المادة 3 من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

المادة 3

" يقيد في اللوائح الانتخابية العامة المواطنات والمواطنون المغاربية البالغون سن الرشد القانونية والمتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية وغير الموجودين في إحدى حالات فقدان الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون.

تعتمد البطاقة الوطنية للتعريف أساسا في القيد في اللوائح الانتخابية العامة."

- أنظر كذلك المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الجماعية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص5537. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 4

"يشترط في من يترشح للانتخابات أن يكون ناخبا ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية".

- أنظر كذلك المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5987 بتاريخ 19 ذو القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)، ص 5053.

المادة 4

"يشترط في من يترشح للعضوية في مجلس النواب أن يكون ناخبا ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية".

- أنظر كذلك المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.172 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد5997 مكرر بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص 5520

المادة 5

"يشترط في من يترشح لانتخابات مجلس المستشارين أن يكون ناخبا ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.

يجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون المترشحون للانتخابات التي تجري في هيئة من الهيئات الناخبة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه أعضاء في الهيئة التي يترشحون عنها.

لا يحق لناخب أن يترشح في أكثر من هيئة ناخبة واحدة".

[532]- قارن مع المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 57.11، السالف الذكر.

المادة 122

"يشترط في من يترشح لانتخابات الغرف المهنية أن يكون بالغا سن الرشد القانونية في تاريخ الاقتراع".

- قارن مع المادة 209 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 12 ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، الجريدة الرسمية عدد 5184 بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص 418. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 209

" سن الرشد القانوني 18 سنة شمسية كاملة."

- قارن مع الفصل 4 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، الجريدة الرسمية عدد 2395 بتاريخ 4 ربيع الأول 1378)19 شتنبر 1958(، ص 2190. كما تم تغييره وتتميمه.

الفصل 4

" يعتبر راشدا في مفهوم هذا القانون كل شخص بلغ ثمان عشرة سنة شمسية كاملة.

المادة 42533

لا ينتخب :

المتجنسون بالجنسية المغربية خلال السنوات الخمس التالية لحصولهم عليها ما لم يرفع عنهم هذا القيد وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 17 من الظهير الشريف الصادر في 21 من صفر 1378 (6 سبتمبر 1958) المعتبر بمثابة قانون الجنسية المغربية534؛

الأشخاص الذين اختل فيهم نهائيا شرط أو أكثر من الشروط المطلوبة ليكونوا ناخبين؛

الأشخاص الذين يزاولون فعليا الوظائف الآتي بيانها أو الذين يكونون قد انتهوا من مزاولتها منذ أقل من ستة أشهر في التاريخ المحدد للاقتراع:

القضاة ؛

قضاة المجلس الأعلى للحسابات وقضاة المجالس الجهوية للحسابات ؛

العمال والكتاب العامون للعمالات أو الأقاليم والخلفاء الأولون للعمال والباشوات ورؤساء دواوين العمال ورؤساء المقاطعات الحضرية ورؤساء الدوائر والقواد وخلفائهم وخلفاء المقاطعات والشيوخ والمقدمون ؛

المحتسبون ؛

حكام الجماعات والمقاطعات ونوابهم؛

الأشخاص الآخرون غير المشار إليهم أعلاه الذين فقدوا الاستفادة من الحق النقابي عملا بالمرسوم رقم 2.57.1465 الصادر في 15من رجب 1377 (5 فبراير 1958) في شأن ممارسة الموظفين الحق النقابي، كما وقع تغييره بالمرسوم الملكي رقم 010.66 بتاريخ 27 من جمادى الآخرة 1386 (12 أكتوبر 1966)535.

تحدد جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون حسب التقويم الميلادي."

533- تم تغيير وتتميم المادة 42 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

534- أنظر الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، السالف الذكر.

535- أنظر المرسوم رقم 2.57.1465 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي بتاريخ 15 رجب 1377 (5 فبراير 1958)، الجريدة الرسمية عدد 2372 بتاريخ 21 رمضان 1377 (11 أبريل 1958)، ص 922. كما تم تغييره وتتميمه.

الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة حبس نافذة أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ كيفما كانت مدتهما من أجل إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد 100 و101 و102 و103 من هذا القانون مع مراعاة أحكام المادة 104 منه.

الباب الثالث: مدة الانتداب وآجال العمليات الانتخابية وكيفيات

إيداع الترشيحات

الفرع الأول: مدة الانتداب

المادة 43536

ينتخب أعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء المجالس الجماعية وأعضاء مجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية لمدة ست سنوات.

تنتهي مدة عضوية المنتخبين في انتخابات جزئية أو تكميلية عندما تنتهي عضوية الأعضاء المنتخبين في الانتخابات العامة. ويسري نفس المقتضى على الأعضاء الذين يدعون لملء المقاعد الشاغرة عن طريق التعويض.

الفرع الثاني: تاريخ الاقتراع

المادة 44

يحدد تاريخ الاقتراع والمدة التي تقدم خلالها الترشيحات وتاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها بمرسوم537 ينشر في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع.

536- تم تغيير الفقرة الأولى من المادة 43 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

537-أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.146 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجهات، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1544.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات في جميع أنحاء المملكة يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجهات."

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.147 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1545.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات في جميع أنحاء المملكة يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات."

الفرع الثالث: إيداع وتسجيل الترشيحات

المادة 45538

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح من طرف كل مرشح أو وكيل كل لائحة بمقر السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات، ولا تقبل الترشيحات الموجهة بواسطة البريد أو بأية وسيلة أخرى.

تقدم التصريحات الفردية بالترشيح أو لوائح المرشحين في ثلاث نسخ ويجب أن تحمل:

إمضاءات المرشحين مصادقا عليها ؛

اسم المرشح أو أسماء المرشحين الشخصية والعائلية وجنسهم وتاريخ ومكان ولادتهم ومهنتهم ومكان سكناهم والدائرة الانتخابية التي قيدوا بها وتلك المرشح فيها أو الهيئة المنتمين إليها وانتماءاتهم السياسية عند الاقتضاء ؛

صورة المرشح أو المرشحين الشخصية؛

بيان تسمية اللائحة واسم وكيلها في حالة الاقتراع باللائحة وكذا ترتيب المرشحين في اللائحة؛

شهادة القيد في اللوائح الانتخابية مسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية التابعة

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.148 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1546.

المادة الأولى

" يدعى أعضاء مجالس الجماعات بمجموع أنحاء المملكة يوم الخميس 17 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم."

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.149 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، الجريدة الرسمية عدد 6341 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1436 (9 مارس 2015)، ص 1546.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات الذين تتألف منهم الهيئات الناخبة لممثلي الجماعات الترابية والمنتخبين في الغرف المهنية والمنتخبين في المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية وكذا أعضاء الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين على الصعيد الوطني يوم الجمعة 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين."

- أنظر كذلك المادة الأولى من المرسوم رقم 2.16.69 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1437 (29 يناير 2016) يحدد بموجبه تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب؛ الجريدة الرسمية عدد 6435 بتاريخ 21 ربيع الآخر 1437 (فاتح فبراير 2016)، ص 529.

المادة الأولى

" يدعى الناخبون والناخبات لانتخاب أعضاء مجلس النواب يوم الجمعة 7 أكتوبر 2016".

[538]- تم تغيير وتتميم المادة 45 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المقيد فيها أو نسخة من القرار القضائي القائم مقامها.

يجب أن ترفق لوائح المرشحين أو التصريحات الفردية بالترشيح بنسخة من بطاقة السوابق لكل مرشح مسلمة من طرف الإدارة العامة للأمن الوطني منذ أقل من ثلاثة أشهر أو بنسخة من السجل العدلي مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر. كما يجب أن ترفق لوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح المقدمة من طرف المرشحين ذوي انتماء سياسي بتزكية مسلمة لهذه الغاية من لدن الجهاز المختص في الهيئة السياسية التي تتقدم باسمها اللائحة أو المرشح[539].

المادة 46

تمنع الترشيحات المتعددة في عدة دوائر أو عدة هيئات ناخبة أو عدة لوائح برسم نفس الاقتراع.

لا تقبل الترشيحات المودعة خلافا لأحكام هذا القانون أو المقدمة من طرف مرشح أو مرشحين غير مؤهلين قانونا للانتخاب.

يجب رفض هذه الترشيحات من طرف السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح.

المادة 47[540]

تسلم السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح لكل مرشح أو وكيل كل لائحة وصلا مؤقتا عن إيداع الترشيح.

تسلمه وصلا نهائيا في ظرف 48 ساعة من إيداع الترشيح إذا كانت تتوافر في المرشح أو المرشحين الشروط القانونية المطلوبة، وتسجل الترشيحات بحسب تاريخ تلقيها، ويثبت رقم تسجيلها في الوصل النهائي المتعلق بكل منها ويبلغ رفض الترشيح الذي ينبغي أن يكون معللا إلى المتعلق بالأمر مقابل وصل أو إبراء داخل الأجل المشار إليه أعلاه.

في حالة وقوع نزاع يتعلق بتسجيل ترشيح فردي أو لائحة الترشيحات، يمكن للمرشح أو للمرشحين المعنيين أن يمارسوا حق الطعن ضمن الشروط المقررة في هذا القانون.

---

[539]- أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة 45 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[540]- تم تغيير وتتميم الفقرة الخامسة من المادة 47 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

لا يقبل سحب أي ترشيح بعد انصرام أجل إيداع الترشيحات باستثناء الحالات المنصوص عليها في هذا القانون.

إذا توفي أحد مرشحي اللائحة، وجب على وكيلها أو على المرشحين الآخرين عند وفاة وكيل اللائحة تعويضه بمرشح جديد إلى غاية اليوم الأخير من المدة التي تقدم خلالها الترشيحات. وتعتبر اللائحة صحيحة إذا وقعت الوفاة بعد انصرام أجل إيداع التصريحات بالترشيح أو يوم الاقتراع.

تنهي السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات إلى علم الناخبين عن طريق تعليق إعلانات أو بأية وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال أسماء المرشحين، فور تسجيل ترشيحا تهم.

المادة 48541

يخصص رمز لكل لائحة ترشيح أو لكل مرشح .

تحدد بقرار لوزير الداخلية الرموز المخصصة للوائح المرشحين أو لمرشحي الهيئات السياسية542، وتحدد السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات الرمز المخصص لكل لائحة مستقلة أو مرشح مستقل، وتثبته في الوصل النهائي الذي تسلمه لوكيل اللائحة أو للمرشح.

الجزء الثاني: الحملة الانتخابية

المادة 49

تعقد الاجتماعات الانتخابية وفق الشروط المحددة في الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) في شأن التجمعات العمومية543.

541- تم تغيير وتتميم المادة 48 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

542- - أنظر قرار لوزير الداخلية رقم 2643.15 بتاريخ 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص 6734

- قارن مع قرار لوزير الداخلية رقم 3147.15 بتاريخ 2 من ذي الحجة 1436 (16 سبتمبر 2015) بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو المترشحين المنتمين للمنظمات النقابية، الجريدة الرسمية عدد 6396 بتاريخ 3 ذو الحجة 1436 (17 سبتمبر 2015)، ص 7700.

.

543- ظهير شريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958 بشأن التجمعات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 (27 نونبر1958)، ص 2853. كما تم تغييره وتتميمه.

تطبق على الدعاية الانتخابية أحكـام الظهير الشريـف رقم 1.58.378 الصـادر فـي 3 جمادى الأولـى 1378 (15 نوفمبر 1958) المعتبر بمثابة قانون الصحافة544.

المادة 50545

تقوم السلطة الإدارية المحلية في كل جماعة ابتداء من تاريخ انتهاء أجل وضع التصريحات بالترشيح بتعيين أماكن خاصة تعلق بها الإعلانات الانتخابية.

تخصص في كل من هذه الأماكن مساحات متساوية للمرشحين أو للوائح المرشحين.

يجب ألا يتعدى عدد هذه الأماكن بصرف النظر عن الأماكن المعينة بجانب مكاتب التصويت:

12 في الجماعات الحضرية أو القروية التي تضم 2.500 ناخب أو أقل؛

18 في غيرها من الجماعات الحضرية أو القروية أو مقاطعات الجماعات مع زيادة مكان واحد عن كل 3.000 ناخب أو جزء يتجاوز 2.000 ناخب في الجماعات الحضرية أو القروية أو المقاطعات الموجود بها أكثر من 5.000 ناخب.

المادة 51

لا يجوز لأي مرشح أو وكيل كل لائحة أن يضع في الأماكن المشار إليها في المادة 50 أعلاه :

أكثر من إعلانين انتخابيين يجب ألا يتجاوز حجمهما 80 على 120 سنتيمتر.

أكثر من إعلانين حجمهما 25 على 50 سنتيمترا للاخبار بانعقاد الاجتماعات الانتخابية، ويجب ألا يتضمن هذان الإعلانان إلا تاريخ الاجتماع ومكانه وأسماء الذين سيخطبون فيه وأسماء المرشحين.

يحظر تعليق إعلانات انتخابية خارج الأماكن المعينة لذلك، ولو كانت في شكل ملصقات مدموغة.

المادة 52546

544- ظهير شريف رقم 1.58.378 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بشأن بمثابة قانون الصحافة، الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 (27 نونبر 1958)، ص 2856. كما تم تغييره وتتميمه.

545- تم تغيير الفقرة الثالثة من المادة 50 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

546- تم تغيير المادة 52 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

لا يجوز أن تتضمن الإعلانات غير الرسمية التي يكون لها غرض أو طابع انتخابي وكذا برامج المرشحين ومنشوراتهم على اللونين الأحمر والأخضر أو الجمع بينهما.

المادة 53

لا يجوز:

لأي موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة محلية أن يقوم خلال الحملة الانتخابية أثناء مزاولة عمله بتوزيع منشورات المرشحين أو برامجهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية؛

لأي شخص أن يقوم يوم الاقتراع بنفسه أو بواسطة غيره بتوزيع برامج أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق الانتخابية.

المادة 54

يمنع بأي شكل من الأشكال تسخير الوسائل والأدوات المملوكة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وشبه العامة في الحملة الانتخابية للمرشح. ولا يدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات التي تضعها الدولة والجماعات المحلية رهن إشارة المرشحين والأحزاب السياسية على قدم المساواة.

الجزء الثاني: التصويت

الباب الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع

الفرع الأول: أوراق التصويت

المادة 55[547]

التصويت حق وواجب وطني.

يتم التصويت بواسطة ورقة فريدة تتضمن، في حالة الاقتراع باللائحة، بيان الدائرة الانتخابية والانتماء السياسي للائحة عند الاقتضاء والاسم الشخصي والعائلي لوكيل اللائحة وكذا الرمز المخصص لها، وفي حالة الاقتراع الفردي بيان الدائرة الانتخابية وأسماء المرشحين الشخصية والعائلية وانتماءهم السياسي عند الاقتضاء والرمز المخصص لكل مرشح.

[547]- تم تغيير وتتميم المادة 55 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

ترتب لوائح الترشيح أو الترشيحات الفردية في ورقة التصويت الفريدة بحسب تاريخ تسجيلها.

يختلف حجم ورقة التصويت حسب عدد لوائح المرشحين أو عدد الترشيحات الفردية المقدمة في الدائرة الانتخابية المعينة. غير أن حجم المكان المخصص لرمز اللائحة أو المرشح في ورقة التصويت الفريدة يجب أن يكون متساويا بالنسبة لجميع لوائح الترشيح أو المرشحين.

تتولى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح إعداد أوراق التصويت فور انصرام أجل إيداع الترشيحات.

الفرع الثاني: مكاتب التصويت

المادة 56[548]

يحدث بقرار للعامل في كل دائرة انتخابية مكتب أو عدة مكاتب للتصويت يعلن عن مقارها بواسطة تعليق إعلانات بذلك أو النشر في الصحف أو في الإذاعة أو التلفزيون أو بأية وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال وذلك قبل التاريخ المحدد للاقتراع بعشرين يوما على الأقل، ويشار في القرار المذكور إلى المكتب المركزي إذا كانت دائرة انتخابية تحتوي على عدة مكاتب للتصويت.

تقام هذه المكاتب في أماكن قريبة من الناخبين بالبنايات العمومية.

ويمكن عند الضرورة إقامة المكاتب المذكورة في غيرها من الأماكن أو البنايات.

تقوم السلطة الإدارية المحلية خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولي من هذه المادة بتعليق لائحة الناخبين بالمكاتب الإدارية، مبوبة بحسب مكاتب التصويت التابعين لها.

المادة 57[549]

يعين العامل 48 ساعة على الأقل قبل تاريخ الاقتراع من بين الموظفين والعاملين بالإدارة العمومية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة أو الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة وتتوفر فيهم شروط النزاهة والحياد والأشخاص الذين يعهد إليهم برئاسة مكاتب التصويت ويسلمهم لوائح الناخبين التابعين للمكتب المعهود إليهم برئاسته ولائحة الترشيحات المسجلة في الدائرة الانتخابية والمطبوع الخاص بتحرير محضر العمليات الانتخابية وأوراق

---

[548]- تمت إضافة الفقرة الثالثة بالمادة 56 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

[549]- تم تغيير وتتميم المادة 57 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

إحصاء الأصوات ويعين أيضا الموظفين أو الناخبين الذين يقومون مقام رؤساء مكاتب التصويت إذا تغيبوا أو عاقهم عائق.

يساعد رئيس مكتب التصويت ثلاثة أعضاء يعينهم العامل خلال الأجل المشار إليه أعلاه من بين الناخبين غير المرشحين الذين يعرفون القراءة والكتابة. ويعين العامل أيضا ضمن نفس الشروط نوابا لهم يقومون مقامهم إذا تغيبوا أو عاقهم عائق. وإذا تعذر حضور الأشخاص المعينين لمساعدة رئيس مكتب التصويت ساعة افتتاح الاقتراع، يختار رئيس المكتب المذكور لمساعدته الناخبين الأكبر سنا والناخب الأصغر سنا من بين الناخبين غير المرشحين الحاضرين بمكان التصويت الذين يعرفون القراءة والكتابة.

إذا كان عدد الناخبين التابعين لمكتب التصويت أو عدد الناخبين غير المرشحين لا يسمح بتكوين المكتب المذكور، يعين طبق الكيفيات المنصوص عليها أعلاه أعضاء مكتب التصويت ونوابهم من بين الناخبين المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة.

يتولى أصغر الأعضاء سنا مهام كاتب مكتب التصويت.

المادة 58550

يفصل مكتب التصويت في جميع المسائل التي تثيرها عمليات الانتخاب وتضمن قراراته في محضر العمليات الانتخابية.

تناط المراقبة وحفظ النظام داخل مكتب التصويت برئيس المكتب المذكور.

يخول كل مرشح أو لائحة للمرشحين الحق في التوفر في كل مكتب على ممثل ناخب مؤهل ليراقب بصفة مستمرة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإحصائها التي يقوم بها مكتب التصويت. كما يحق للممثل المذكور أن يطلب تضمين محضر مكتب التصويت جميع الملاحظات التي قد يدلي بها بشأن العمليات المذكورة. ويجب تبليغ اسم هذا الممثل قبل الاقتراع بأربع وعشرين ساعة إلى السلطة الإدارية المحلية (الباشا أو القائد أو خليفة المقاطعة) التي يتعين عليها أن تخبر بذلك رئيس مكتب التصويت.

تسلم السلطة الإدارية المحلية فورا إلى المرشح أو وكيل اللائحة وثيقة تثبت صفة ممثل، ويجب أن يقدم الممثل هذه الوثيقة إلى رئيس مكتب التصويت.

---

[550]- تم تغيير الفقرة الأخيرة بالمادة 58 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

يكون لدى كل مكتب تصويت لائحة في نظيرين للناخبين الذين يتعين عليه تلقي أصواتهم تتضمن أرقام تقييد الناخبين في اللائحة الانتخابية وأرقام بطائق تعريفهم الوطنية أو أرقام دفاترهم العائلية.

الباب الثاني: كيفيات التصويت

المادة 59[551]

يفتتح الاقتراع في الساعة الثامنة صباحا ويختتم في الساعة السابعة مساء. وإذا تعذر افتتاح الاقتراع في الساعة المقررة في هذا القانون لسبب قاهر، وجبت الإشارة إلى ذلك في محضر العمليات الانتخابية.

المادة 60[552]

يكون التصويت سريا ويشارك الناخبون في الاقتراع مباشرة وداخل معزل بوضع علامة في المكان المخصص للائحة المرشحين أو للمرشح الذي يريدون التصويت لفائدته في ورقة التصويت الفريدة الحاملة لطابع السلطة الإدارية المحلية.

يجب على الناخبين ألا يهتموا في مكاتب التصويت إلا بالإدلاء بأصواتهم ولا يجوز لهم إثارة مجادلات أو نقاش كيفما كان نوعه.

المادة 61[553]

يعاين رئيس مكتب التصويت في الساعة المحددة للشروع في الاقتراع أمام الناخبين الحاضرين أن الصندوق لا يحتوي على أية ورقة ولا أي غلاف ثم يسده بقفلين أو مغلاقين متباينين يحتفظ بأحد مفتاحيهما ويسلم الآخر إلى عضو مكتب التصويت الأكبر سنا.

المادة 62[554]

يقدم الناخب عند دخوله قاعة التصويت إلى كاتب مكتب التصويت بطاقة التعريف الوطنية أو دفتره العائلي وبطاقته الانتخابية أو القرار القضائي القائم مقامها. يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل والرقم الترتيبي للناخب الذي يأخذ بنفسه ورقة تصويت من فوق طاولة معدة لهذا الغرض.

---

[551]- تم تغيير المادة 58 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[552]- تم تغيير المادة 60 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[553]- تم تغيير المادة 61 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[554]- تم تغيير وتتميم المادة 62 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

يدخل وبيده هذه الوثائق منعزلا مهيئا في القاعة المذكورة ويجعل ورقة تصويته داخل الغلاف ثم يتجه بعد ذلك إلى مكتب التصويت ويقدم بطاقته الانتخابية وورقة هويته إلى الرئيس الذي يأمر بالتحقق من وجود اسم الناخب في اللائحة التي سلمت إليه ومن هويته، وإذا كان الناخب لا يحمل ورقة هوية عليها صورته ووقع الشك في هويته جاز للرئيس أن يضع على يده علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة ثم يودع الناخب بنفسه الغلاف المحتوي على ورقة تصويته في صندوق الاقتراع، ويضع إذ ذاك عضوا المكتب في طرة لائحة كل منهما إشارة أمام اسم المصوت.

إذا نسي الناخب بطاقته الانتخابية أو أضاعها أمكنه مع ذلك أن يصوت بشرط أن يعرف بهويته أعضاء المكتب أو ناخبان يعرفهما أعضاء المكتب، وينص على هذه الحالة ببيان خاص في محضر العمليات الانتخابية.

يمكن لكل ناخب به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع علامة تصويته على ورقة التصويت أو إدخال هذه الورقة في صندوق الاقتراع أن يستعين بناخب من اختياره يكون متوفرا على بطاقة التعريف الوطنية. ويشار إلى هذه الحالة في محضر العمليات الانتخابية. غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من ناخب معاق واحد.

الباب الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج

المادة 63555

يتولى المكتب بمجرد اختتام الاقتراع فرز الأصوات بمساعدة فاحصين ويجوز للرئيس وأعضاء المكتب أن يقوموا بأنفسهم بفرز الأصوات دون مساعدة فاحصين إذا كان مكتب التصويت يشتمل على أقل من مائتي ناخب مقيد.

يساعد رئيس مكتب التصويت عدة فاحصين يحسنون القراءة والكتابة يختارهم من بين الناخبين الحاضرين غير المرشحين ويوزعهم على عدة طاولات يجلس حول كل منها أربعة فاحصين، ويسمح للمرشحين بتعيين فاحصين يجب توزيعهم بالتساوي على مختلف طاولات الفرز بقدر الإمكان، وفي هذه الحالة، يجب أن يسلم المرشحون أسماء الفاحصين الذين يقترحونهم إلى رئيس مكتب التصويت قبل اختتام الاقتراع بساعة على الأقل.

يفتح صندوق الاقتراع ويتحقق من عدد أوراق التصويت، وإذا كان هذا العدد أكثر أو أقل من عدد المصوتين الموضوعة أمام أسمائهم الإشارة المنصوص عليها في المادة 62 أعلاه وجبت الإشارة إلى ذلك في المحضر.

555- تم تغيير المادة 63 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

يوزع الرئيس على مختلف الطاولات أوراق التصويت ويأخذ أحد الفاحصين كل ورقة ويدفعها غير مطوية إلى فاحص آخر يقرأ بصوت عال اسم وكيل اللائحة أو اسم المرشح الذي وضعت علامة التصويت في المكان المخصص له. ويسجل فاحصان آخران على الأقل في أوراق إحصاء الأصوات المعدة لهذا الغرض، الأصوات التي نالها كل لائحة أو كل مرشح.

إذا اشتملت ورقة تصويت على عدة علامات تصويت، تلغى إذا كانت تلك العلامات للوائح أو لمرشحين مختلفين. وتعد بصوت واحد إذا كانت لائحة واحدة أو لمرشح واحد.

المادة 64556

تلغى الأصوات المدلى بها في الحالات التالية:

الأوراق التي تحمل علامة خارجية أو داخلية من شأنها أن تضر بسر الاقتراع أو تتضمن كتابات مهينة للمرشحين أو غيرهم أو تشتمل على اسم المصوت أو الأوراق التي لا تحمل طابع السلطة الإدارية المحلية؛

الأوراق التي يعثر عليها في صندوق الاقتراع بدون علامة تصويت أو تحمل علامة تصويت لفائدة أكثر من مرشح واحد أو لائحة واحدة؛

الأوراق المشطب فيها على اسم مرشح أو عدة مرشحين أو لائحة أو عدة لوائح.

لا تعتبر في نتائج الاقتراع الأوراق الملغاة.

في حالة ما إذا اعترف مكتب التصويت أن الأوراق المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و(ج) صحيحة رغم النزاعات الواقعة بشأنها إما من طرف الفاحصين أو من طرف الناخبين الحاضرين فإنها تعتبر منازعا فيها.

تجعل أوراق التصويت المرتبة حسب صنفيها (الملغاة) و(المنازع فيها) وكذا (الأوراق غير القانونية) في ثلاثة غلافات مستقلة مختومة وموقع عليها من طرف رئيس وأعضاء المكتب، وتضاف إلى المحضر.

ويجب أن تثبت في كل ورقة من هذه الأوراق أسباب إضافتها إلى المحضر كما يجب أن يشار فيها فيما يتعلق بالأوراق المنازع فيها إلى أسباب النزاع وإلى المقررات التي اتخذها مكتب التصويت بشأنها.

---

[556]- تم تغيير وتتميم المادة 64 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

أما الأوراق المعترف بصحتها والتي لم يترتب عنها أي نزاع فيباشر إحراقها بعد عمليات الفرز أمام الناخبين الحاضرين.

المادة 65

يقوم رئيس مكتب التصويت بإعلان النتيجة بمجرد انتهاء عملية الفرز، ويحرر على الفور محضر العمليات في ثلاثة نظائر يصادق على كل نظير منها ويوقعه رئيس وأعضاء مكتب التصويت.

غير أنه إذا تعذر لسبب قاهر على عضو واحد من أعضاء مكتب التصويت التواجد في المكتب المذكور إلى غاية إنهاء عملية الاقتراع وفرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج، يوقع المحضر من طرف الأعضاء الحاضرين، وينص على هذه الحالة في محضر العمليات الانتخابية.

المادة 66[557]

بصرف النظر عن الإحصاء الذي تقوم به مكاتب التصويت، تباشر عمليات إحصاء الأصوات ووضع المحاضر وتحديد الجهات التي ستوجه إليها وكذا إعلان النتائج حسب طبيعة الانتخاب طبقا لأحكام هذا القانون.

في حالة الاقتراع باللائحة وبالتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية، توزع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي ثم بأكبر البقايا وذلك بتخصيص المقاعد الباقية للأرقام القريبة من القاسم المذكور.

تخصص المقاعد لمرشحي كل لائحة حسب ترتيبهم التسلسلي في اللائحة. غير أنه بالنسبة للائحة التي فقدت أحد مرشحيها خارج أجل التعويض المشار إليه في المادة 47 من هذا القانون، يرتقي بحكم القانون المرشحون المتواجدون في المراتب الدنيا بالنسبة للمرشح المتوفى إلى المراتب الأعلى. ويعتمد هذا الترتيب الجديد في توزيع المقاعد وإعلان أسماء المرشحين المنتخبين[558] .

إذا أحرزت لائحتان أو عدة لوائح على نفس البقية، ينتخب برسم المقعد المعني المرشح الأكبر سنا والمؤهل من حيث الترتيب في اللائحة. وفي حالة تعادل السن، تجرى القرعة لتعيين المرشح الفائز.

---

[557]- تم تغيير المادة 66 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[558]- تم تغيير الفقرة الثالثة من المادة 66 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

إذا تعلق الأمر بالاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة، أو في حالة انتخاب عضو واحد في إطار دائرة انتخابية أو هيئة ناخبة، ينتخب المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات

إذا أحرز مرشحان أو عدة مرشحين عددا متساويا من الأصوات، ينتخب أكبرهم سنا. وفي حالة تعادل السن، تجرى القرعة لتعيين المرشح الفائز .

المادة 67

تسلم إلى ممثل كل مرشح أو لائحة نسخة من المحاضر المشار إليها في المادة أعلاه بعد ترقيمها والمصادقة عليها وتوقيعها من طرف رئيس وأعضاء مكتب التصويت أو المكتب المركزي أو لجان التحقق أو الإحصاء حسب الحالة.

لهذه الغاية وفضلا عن المحاضر المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 66 أعلاه، يتم إعداد نسخ من المحاضر باستخدام أية وسيلة من وسائل الاستنساخ في عدد من النظائر يعادل عدد المرشحين أو لوائح الترشيح559.

الجزء الرابع: المنازعات الانتخابية

الباب الأول: الطعون المتعلقة بالترشيحات

المادة 68

يفصل في النزاعات المتعلقة بإيداع الترشيحات وفق الأحكام الآتية مع مراعاة الأحكام الأخرى المحددة في هذا القانون.

لكل مرشح رفض ترشيحه أن يطعن في قرار الرفض خلال أجل يومين يبتدئ من تاريخ تبليغه إياه أمام المحكمة الإدارية التي يشمل نطاق اختصاصها الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها صاحب الطعن560.

يسجل الطعن مجانا وتبت فيه المحكمة الإدارية ابتدائيا وانتهائيا خلال الأجل المحدد حسب الحالة ابتداء من تاريخ إيداعه بكتابة ضبطها، وتبلغ حكمها فورا إلى المعني بالأمر والى السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات التي يجب عليها أن تسجل فورا الترشيحات التي حكمت المحكمة بقبولها وتعلنها للناخبين وفق الإجراءات المقررة في المادة 47 أعلاه.

559- تم تغيير الفقرة الثانية من المادة 67 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

560- تم تغيير الفقرة الثانية من المادة 68 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الباب الثاني: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية

المادة 69[561]

يمكن الطعن في القرارات الصادرة عن مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء التابعة للجماعات الحضرية أو المقاطعات ولجان الإحصاء أو التحقق التابعة للعمالات أو الأقاليم واللجان الجهوية للإحصاء فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات وإعلان نتائج الاقتراع وذلك طبقا لأحكام المقررة في هذا القانون.

يجوز للمرشحين المطعون في انتخابهم طبقا لأحكام هذا القانون الاطلاع على محاضر العمليات الانتخابية وأخذ نسخ منها حسب الحالة بمقر الدائرة الانتخابية أو الجماعة أو العمالة أو الإقليم التابعة له الدائرة الانتخابية أو العمالة أو الإقليم مركز الجهة داخل أجل ثمانية أيام يبتدئ من تاريخ تبلغهم بعريضة الطعن.

المادة 70

يمكن أن يتم الطعن المشار إليه في المادة السابقة كل من له مصلحة في ذلك وعامل العمالة أو الإقليم أو خليفته الأول أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد الذين تقع الدائرة الانتخابية في نطاق اختصاصهم.

المادة 71

يقدم الطعن بعريضة كتابية في ظرف ثمانية أيام كاملة تبتدئ من يوم إيداع المحضر الذي يتضمن إعلان نتائج الاقتراع، ويكون غير مقبول إذا قدم خارج هذا الأجل.

تودع عريضة الطعن بكتابة ضبط المحكمة الإدارية المختصة وتسجل فيها مجانا، ويجب أن تتضمن أسباب الطعن المطلوب من المحكمة البت فيها.

المادة 72

يعين رئيس المحكمة المرفوع إليها الطعن خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لإيداعه قاضيا مقررا يتولى إطلاع المعنيين بالأمر على عريضة الدعوى ويتلقى ملاحظاتهم الشفوية أو الكتابية.

المادة 73[562]

---

[561]- تم تغيير وتتميم المادة 69 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[562]- تم تغيير المادة 73 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

يقوم رئيس المحكمة الإدارية عندما تكون القضية جاهزة بإخبار عامل العمالة أو الإقليم وخليفته الأول والباشا ورئيس الدائرة والقائد المعنيين بالأمر والأطراف بتاريخ الجلسة التي ستنظر في الطعن. ويتم الإخبار بتاريخ الجلسة ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقادها.

تبت المحكمة الإدارية في الطعن في ظرف 40 يوما من تاريخ إيداعه بكتابة ضبطها.

يبلغ الحكم إلى الأطراف وإلى عامل العمالة أو الإقليم أو خليفته الأول أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد للمعنيين بالأمر ويعفى من رسوم الدمغة والتسجيل.

في حالة استئناف حكم المحكمة الإدارية، تبت محكمة الاستئناف الإدارية في الأمر خلال أجل أقصاه شهران. وفي حالة الطعن بالنقض في القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف الإدارية أمام محكمة النقض563، يبت هذا الأخير في الأمر داخل أجل أقصاه أربعة أشهر. وتبلغ قرارات محاكم الاستئناف الإدارية ومحكمة النقض إلى الأطراف وإلى عامل العمالة أو الإقليم المعني داخل أجل شهر من تاريخ صدورها. ويستمر المرشحون المعلن عن انتخابهم في ممارسة مهامهم إلى أن يصير الحكم القاضي بإلغاء انتخابهم نهائيا.

المادة 74

لا يحكم ببطلان الانتخابات جزئيا أو مطلقا إلا في الحالات الآتية :

إذا لم يجر الانتخاب وفق الإجراءات المقررة في القانون؛

إذا لم يكن الاقتراع حرا أو شابته مناورات تدليسية ؛

إذا كان المنتخب أو المنتخبون من الأشخاص الذين لا يجوز لهم الترشح للانتخابات بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي.

المادة 75564

في حالة اللجوء إلى مسطرة التعويض المنصوص عليها في المواد 169 و194 و216 و282 من هذا القانون، فإن التعويض يتم بقرار للسلطة المكلفة بتلقي الترشيحات داخل أجل 30 يوما الموالية لتاريخ الشغور أو لتبليغ الحكم النهائي البات في دعوى الطعن. ويبلغ القرار إلى العضو المدعو لملء المقعد الشاغر في محل سكناه برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

563- حلت عبارة "محكمة النقض" محل عبارة " المجلس الأعلى" بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 58.11 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.170 بتاريخ 27 ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011)، ص 5228.

564- تم تغيير وتتميم المادة 75 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، الساف الذكر.

إذا رفض المرشح تلبية الاستدعاء لشغل المقعد الشاغر داخل أجل 15 يوما من تاريخ تبلغه بقرار التعويض أو إذا طرأ عليه بعد تاريخ الانتخاب، ما يحرمه من الحق في أن يكون ناخبا أو منتخبا برسم نفس الهيئة الناخبة أو إذا تعذر تبليغه لسبب قاهر، وجب استدعاء المرشح الذي يليه مباشرة في نفس اللائحة برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

غير أن أهلية المرشح الذي أصبح عضوا عن طريق شغل المقعد الشاغر يمكن الطعن فيها وفقا لأحكام هذا القانون داخل أجل ستة أيام من التاريخ الذي استدعي فيه المرشح المذكور لملء المقعد الشاغر.

تنتهي مدة انتداب الأعضاء المعلن عن فوزهم في الانتخابات الجزئية وكذا مدة انتداب

المرشحين الذين أصبحوا منتخبين عن طريق التعويض في التاريخ المقرر لانتهاء مدة الانتداب الجاري565 .

الجزء الخامس: تحديد المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات والعقوبات المقررة لها

المادة 76

تحدد طبقا لأحكام هذا الجزء المخالفات المرتكبة بمناسبة الحملة الانتخابية والعمليات الانتخابية والعقوبات المقررة لها.

المادة 77

يعاقب بغرامة من 1.000 درهم إلى 5.000 درهم:

كل شخص قام بنفسه أو بواسطة غيره في يوم الاقتراع بتوزيع بطائق أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق الانتخابية ؛

كل موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة محلية قام أثناء مزاولة عمله بتوزيع برامج المرشحين أو منشوراتهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية.

المادة 78

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم كل من علق إعلانات انتخابية خارج الأماكن المشار إليها في المادة 50 أعلاه أو بمكان يكون مخصصا لمرشح آخر أو للائحة أخرى.

المادة 79

565- تم إضافة الفقرة الأخيرة من المادة 75 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، الساف الذكر.

يعاقب على المخالفة لأحكام المادة 52 أعلاه بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم إذا صدرت المخالفة من أحد المرشحين وبغرامة قدرها 1.000 درهم إذا صدرت المخالفة من صاحب مطبعة.

المادة 80

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم على القيام بإعلانات انتخابية لمرشحين أو لوائح مرشحين غير مسجلين وبتوزيع برامجهم ومنشوراتهم.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكبها موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة محلية.

المادة 81

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حصل على قيده في لائحة انتخابية باسم غير اسمه أو بصفة غير صفته أو أخفى حين طلب قيده أن به مانعا قانونيا يحول بينه وبين أن يكون ناخبا أو حصل على قيده في لائحتين أو أكثر من اللوائح الانتخابية.

المادة 82

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل تصريحات مدلسة أو شهادات مزورة للحصول أو محاولة الحصول على قيده في لائحة انتخابية أو قام بواسطة تلك الوسائل بقيد مواطن في لائحة انتخابية أو شطب إسمه منها بغير موجب قانوني أو حاول ذلك أو شارك فيه.

يمكن، علاوة على ذلك، الحكم على مرتكبي الجنح المشار إليها أعلاه بالحرمان من ممارسة حقوقهم الوطنية لمدة لا تزيد على سنتين.

المادة 83

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم :

كل مرشح يستعمل أو يسمح باستعمال المساحة المخصصة لإعلاناته الانتخابية لغرض غير التعريف بترشيحه وببرنامجه والدفاع عنهما؛

كل مرشح يتخلى لغيره عن المساحة المخصصة له لتعليق إعلاناته الانتخابية بها؛

كل مرشح يضبط في حالة تلبس وهو يستعمل المساحة غير المخصصة له لتعليق إعلاناته الانتخابية بها.

المادة 84566

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم كل شخص يخالف أحكام المادة 54 من هذا القانون.

المادة 85

يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى شهر وبغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص فقد حق التصويت لسبب من الأسباب وصوت إما بحكم قيده في لوائح انتخابية وضعت قبل فقده حق التصويت أو قيد فيها بعد ذلك دون طلب منه.

المادة 86

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من صوت بحكم قيد في اللائحة الانتخابية حصل عليه في الحالات المنصوص عليها في المادة 81 أعلاه وبانتحاله اسم وصفة ناخب مقيد أو استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة.

المادة 87

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص مقيد في لوائح انتخابية متعددة صوت أكثر من مرة واحدة.

المادة 88

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص مكلف في عمليات اقتراع بتلقي الأوراق المصوت بها وإحصائها وفرزها قام باختلاس أوراق منها أو أضاف إليها ما ليس منها أو أفسدها أو قرأ اسما غير الاسم المقيد فيها.

المادة 89

---

[566]- تم تغيير المادة 84 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

لا يجوز لشخص يحمل أسلحة ظاهرة أو مخفية أو أدوات فيها خطر على الأمن العام أن يدخل قاعة التصويت وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في الفصول 8 و9 و 10 من الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) في شأن التجمعات العمومية.

المادة 90

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص أقدم باستعمال أخبار زائفة أو إشاعات كاذبة أو غير ذلك من طرق التدليس على تحويل أصوات الناخبين أو دفع ناخبا أو أكثر إلى الإمساك عن التصويت.

المادة 91

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم كل من استأجر أو سخر أشخاصا على وجه يهدد به الناخبين أو يخل بالنظام العام.

تضاعف العقوبة إذا كان هؤلاء الأشخاص ناخبين.

المادة 92

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أقدم بواسطة تجمعات أو صياح أو مظاهرات تهديدية على إحداث اضطراب في سير عمليات التصويت أو مس بممارسة حق الانتخاب أو حرية التصويت.

المادة 93

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 1.200 إلى 5.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط على اقتحام أو محاولة اقتحام قاعة التصويت بعنف لمنع الناخبين من اختيار مرشح من المرشحين أو لائحة من اللوائح.

تكون العقوبة هي السجن من سنة إلى ثلاث سنوات إذا كان المقتحمون أو محاولو الاقتحام يحملون السلاح.

المادة 94

تكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا وقع الاقتحام المشار إليه في المادة السابقة بناء على خطة مدبرة اتفق على تنفيذها إما في جميع أرجاء المملكة وإما في عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم أو في دائرة أو عدة دوائر انتخابية.

المادة 95

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط الناخبون الذين يقومون أثناء اجتماعهم للاقتراع بإهانة مكتب التصويت أو عضو من أعضائه أو يرتكبون نحوهم عملا من أعمال العنف أو يؤخرون العمليات الانتخابية أو يحولون دون إجرائها باستعمال الاعتداء والتهديد.

المادة 96[567]

يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم على انتهاك العمليات الانتخابية بكسر صندوق الاقتراع وفتح أوراق التصويت وتشتيتها أو أخذها أو إتلافها أو القيام بإبدال أوراق التصويت بأخرى أو بأي مناورات أخرى يراد بها تغيير أو محاولة تغيير نتيجة الاقتراع أو انتهاك سر التصويت.

المادة 97

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استولى على صندوق الاقتراع قبل فرز أوراق التصويت الموجودة بداخله.

المادة 98

يعاقب بالحبس من خمس إلى عشر سنوات على انتهاك عمليات الاقتراع إذا ارتكبه أعضاء مكتب التصويت أو مأمورو السلطة المعهود إليهم بحراسة أوراق التصويت قبل فرزها.

المادة 99

لا يترتب على الحكم بالعقوبة إلغاء الانتخاب في أي حال من الأحوال دون الإخلال بالمقتضيات المتعلقة بالطعون الانتخابية.

المادة 100[568]

---

[567]- تم تغيير المادة 96 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[568]- تم تغيير المادة 100 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حصل أو حاول الحصول على صوت ناخب أو أصوات عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد بها التأثير على تصويتهم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة الغير أو استعمل نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل ناخب أو عدة ناخبين على الإمساك عن التصويت.

يحكم بالعقوبات المشار إليها أعلاه على الأشخاص الذين قبلوا أو التمسوا الهدايا أو التبرعات أو الوعود المشار إليها أعلاه وكذا على الأشخاص الذين توسطوا في تقديمها أو شاركوا في ذلك.

المادة 101[569]

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حمل أو حاول أن يحمل ناخبا على الإمساك عن التصويت أو أثر أو حاول التأثير في تصويته بالاعتداء أو استعمال العنف أو التهديد أو بتخويفه من فقد وظيفته أو تعرض شخصه أو أسرته أو ممتلكاته إلى ضرر.

المادة 102[570]

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل شخص قام خلال الحملة الانتخابية بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة محلية وإما لمجموعة من المواطنين أيا كانت بقصد التأثير في تصويت هيئة من الناخبين أو بعض منهم.

المادة 103

تضاعف العقوبة في الأحوال المقررة في المواد 100 و 101 و 102 أعلاه إذا كان مرتكب الجنحة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الإدارة أو جماعة محلية.

المادة 104[571]

يترتب على العقوبات الصادرة بموجب المواد من 100 إلى 102 أعلاه الحرمان من حق الترشح للانتخابات لمدتين انتدابيتين متواليتين.

---

[569]- تم تغيير المادة 101 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[570]- تم تغيير المادة 102 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

[571]- تم تغيير المادة 104 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 105

لا تجوز متابعة أي مرشح عملا بالمواد من 100 إلى 102 أعلاه قبل إعلان نتائج الاقتراع.

المادة 106

فيما عدا الحالات المنصوص عليها بصورة خاصة في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من قام في لجنة إدارية أو في مكتب تصويت أو مكتب إحصاء للأصوات أو في مكاتب السلطات الادارية المحلية أو خارج ذلك بخرق أو محاولة خرق سر التصويت أو بالمس أو محاولة المس بنزاهته أو بالحيلولة أو محاولة الحيلولة دون إجراء عمليات الاقتراع، سواء كان ذلك بتعمد الإخلال بالنصوص الجاري بها العمل أو بأي عمل آخر من أعمال التدليس، وسواء جرى ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب الجنحة موظفا عموميا أو مأمورا من مأموري الادارة أو جماعة محلية.

المادة 107

يمكن الحكم على مرتكب جنحة من الجنح المنصوص عليها في المادة السابقة بالحرمان من ممارسة حقوقه الوطنية لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتعدى خمس سنوات.

المادة 108

في حالة العود تضاعف العقوبات بالحبس أو السجن والغرامة المنصوص عليها في هذا الجزء.

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عليه من أجل مخالفة لأحكام هذا الجزء، بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ قضاء تلك العقوبة أو تقادمها.

تتقادم الدعوى العمومية والدعوى المدنية المقامتان بموجب المادتين 80 و 81 والمادة 85 وما يليها إلى غاية المادة 98 ومن المادة 100 وما يليها إلى المادة 102 والمادة 106 بمضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب.

القسم الثالث: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية[572]

الجزء الأول: أحكام خاصة بتنظيم الاستفتاءات [573]

نسخ.

الجزء الثاني: أحكام خاصة بانتخاب مستشاري الجهات[574]

نسخ.

الجزء الثالث: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم [575]

نسخ.

الجزء الرابع: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات[576]

نسخ.

الجزء الخامس: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء الغرف المهنية

المادة [577]218

تطبق أحكام هذا الجزء على وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية الخاصة بغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

---

[572]- تم تغيير وتتميم عنوان القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الأولى رقم 64.02، السالف الذكر.

[573]- تم نسخ الأحكام المتعلقة بالاستفتاءات بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

- أنظر الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات في القسم الثاني من القانون رقم القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

[574]- تم نسخ أحكام الجزء الثاني من القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر بتاريخ 24 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) ص 5561. كما تم تغييره وتتميمه.

[575]- تم نسخ أحكام الجزء الثالث من القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 59.11، السالف الذكر.

[576]- تم نسخ أحكام الجزء الرابع من القسم الثالث أعلاه، بمقتضى المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 59.11، السالف الذكر.

[577]- تم تغيير وتتميم المادة 218 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

وتسري الأحكام الواردة في القسم الثاني من هذا القانون على انتخاب أعضاء الغرف المذكورة مع مراعاة أحكام هذا الجزء.

الباب الأول: وضع اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية

الفرع الأول: شروط التقييد في اللوائح الانتخابية

الفصل الأول: الشروط العامة

المادة 219

يتم وضع اللوائح الانتخابية الخاصة بغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، طبقا لأحكام هذا الباب والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 220[578]

يقيد في هذه اللوائح كل شخص استوفى الشروط المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون[579] والذي أثبت أنه يمارس فعليا بدائرة نفوذ الغرفة، منذ سنة على الأقل عند حصر اللوائح الانتخابية، نشاطا مهنيا يخوله حق القيد في اللائحة الانتخابية لإحدى الغرف المهنية المنصوص عليها في المادة 218 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا الباب.

المادة 221[580]

لا يمكن أن يقيد في اللوائح الانتخابية لإحدى الغرف المنصوص عليها في المادة 218 أعلاه الأشخاص المشار إليهم في المادتين 5581 و6582 من هذا القانون وكذلك الموظفون والأعوان أو المأجورون بأية صفة كانت العاملون مع الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة.

578- تم تغيير وتتميم المادة 220 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

579- تم تعويض الإحالة إلى المادة 3 الواردة في المادة 220 أعلاه، بالإحالة إلى المادة 3 من القسم الأول من القانون رقم 57.11، بمقتضى المادة 120 من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

580- تم تغيير وتتميم المادة 221 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

581- تم تعويض الإحالة إلى المادة 5 الواردة في المادة 221 أعلاه، بالإحالة إلى المادة 7 من القسم الأول من القانون رقم 57.11، بمقتضى المادة 120 من القانون رقم 57.11 السالف الذكر.

582- تم تعويض الإحالة إلى المادة 6 الواردة في المادة 221 أعلاه، بالإحالة إلى المادة 8 من القسم الأول من القانون رقم 57.11، بمقتضى المادة 120 من القانون رقم 57.11 السالف الذكر.

يفقد الناخب بصفة شخصية أو بواسطة ممثل صفة ناخب عندما يصبح غير متوفر على الشروط المقررة لتقييده.

.....
.....

الفصل الثاني: غرف الفلاحة

المادة 59-222

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة 220 أعلاه، يجب على كل شخص طلب قيده في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة أن يثبت توفره بصفة رئيسية على إحدى الصفات التالية:

(أ) أن يكون مالكا لعقار فلاحي أو غابوي أو منتفعا به أو مكتريا له أو شريكا في استغلاله

ب أن يكون عضوا في شركة تعاونية لاستغلال فلاحي أو غابوي أو رب حق في أرض جماعية؛

(ج) أن يكون شريكا في شركة تضامن تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي؛

د أن يكون متصرفا منتدبا لشركة كيفما كان شكلها تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي أو إنتاج مواد فلاحية نباتية أو حيوانية بشرط أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو وكلاء الشركة مغاربة.

لا يكون ناخبا من يملك قطيعا من المواشي على وجه الشركة دون أن يكون مالكا أو منتفعا أو مكتريا للأراضي المخصصة بتربية المواشي المذكورة أو صيانتها أو تسمينها.

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات - 60 -

المادة 61-223

ناخبو غرف التجارة والصناعة والخدمات هم:

1- بصفة شخصية التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات المقيدون في السجل التجاري؛

2 - بواسطة ممثلين:

59- تم تغيير وتتميم المادة 222 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر. -60- أنظر المادة الثانية من القانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 2183 1442 (23) مارس (2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5) أبريل (2021)، ص -61- تم تغيير وتتميم المادة 223 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

.....

.....

الفصل الثاني: غرف الفلاحة

المادة 222583

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة 220 أعلاه، يجب على كل شخص طلب قيده في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة أن يثبت توفره بصفة رئيسية على إحدى الصفات التالية:

أن يكون مالكا لعقار فلاحي أو غابوي أو منتفعا به أو مكتريا له أو شريكا في استغلاله ؛

أن يكون عضوا في شركة تعاونية لاستغلال فلاحي أو غابوي أو رب حق في أرض جماعية ؛

أن يكون شريكا في شركة تضامن تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي؛

أن يكون متصرفا منتدبا لشركة كيفما كان شكلها تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي أو إنتاج مواد فلاحية نباتية أو حيوانية بشرط أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو وكلاء الشركة مغاربة.

لا يكون ناخبا من يملك قطيعا من المواشي على وجه الشركة دون أن يكون مالكا أو منتفعا أو مكتريا للأراضي المخصصة بتربية المواشي المذكورة أو صيانتها أو تسمينها.

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات

583- تم تغيير وتتميم المادة 222 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

المادة 223584

ناخبو غرف التجارة والصناعة والخدمات هم:

بصفة شخصية: التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات المقيدون في السجل التجاري؛

بواسطة ممثلين:

شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة المقيدة في السجل التجاري عن مقرها الرئيسي؛

التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات وشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية أو شركات التضامن عما لكل منهم من المؤسسات الثانوية أو الفروع المقيدة في السجل التجاري.

يجب على ممثلي التجار وأرباب الصناعات ومقدمي الخدمات والشركات أن يمارسوا في المنشأة وظيفة رئيس مجلس الادارة أو رئيس مجلس الرقابة أو عضو مجلس الادارة الجماعية أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو المدير العام أو مدير أو تكون منوطة بهم، في حالة عدم وجود من تتوفر فيهم الأوصاف الآنفة الذكر، مهام تستلزم تحمل مسؤوليات فيما يرجع إلى ادارة الأعمال التجارية أو التقنية أو الادارية.

يجب أن يكون الناخبون بصفة شخصية وبصفة ممثلين مستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة 220 أعلاه585 .

المادة 224

لا يجوز أن يقيد في لائحة الناخبين لغرف التجارة والصناعة والخدمات الصناع التقليديون حسبما ورد التعريف بهم في المادة 228 من هذا القانون.

المادة 225586

584- تم تغيير وتتميم المادة 223 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر..

585 - تم نسخ الفقرة الأخيرة من المادة 223 أعلاه، بمقتضى الثانية من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

586- تم تغيير وتتميم المادة 225 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.15.260، الصادر في 14 من جمادى الآخر ة 1436 (4 أبريل2015)، الجريدة الرسمية عدد 6349 بتاريخ 16 جمادى الآخرة 1436 (6 أبريل 2015) ص 3626، المصادق عليه بالقانون رقم 43.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 96.1.15 بتاريخ 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015)؛ الجريدة الرسمية عدد 6387 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1436 (17 أغسطس 2015) ص 7071.

إذا كانت مؤسسة للتجارة والصناعة والخدمات مملوكة لشركة تضامن أو شركة توصية جاز أن يقيد في لائحة الناخبين بالمكان الذي توجد فيه المؤسسة جميع الشركاء في شركة تضامن أو المتضامنين.

يكون لكل من الشركات المومأ إليها في البند (أ) من الفقرة 2 بالمادة 223 أعلاه ثلاثة ممثلين عن مقرها الرئيسي.

يكون لكل واحد من الأشخاص الذاتيين والمعنويين المومإ إليهم في الفقرة 2 من المادة 223 أعلاه عدد إضافي من الممثلين عن المقر الرئيسي وعن مجموع ما لهم من مؤسسات ثانوية واقعة في دائرة اختصاص نفس غرفة التجارة والصناعة والخدمات يحدد على أساس عدد الأجراء المصرح بهم كما يلي :

إذا كان عدد الأجراء لا يزيد على 50 أجيرا: ممثل إضافي واحد عن كل 10 أجراء؛

إذا كان عدد الأجراء يفوق 50 أجيرا دون أن يزيد على 200: خمسة (5) ممثلين مع زيادة ممثل إضافي واحد عن كل 30 أجيرا بالنسبة لشطر عدد الأجراء الذي يزيد على 50 أجيرا؛

إذا كان عدد الأجراء يفوق 200: عشرة (10) ممثلين مع زيادة ممثل إضافي واحد عن كل 60 أجيرا بالنسبة لشطر عدد الأجراء الذي يزيد على 200 أجير، دون أن يتجاوز عدد الممثلين خمسة عشرة (15) في المجموع.

المادة 226

يقيد تلقائيا في لوائح الناخبين:

الناخبون بصفة شخصية المومأ إليهم في الفقرة (1) من المادة 223 أعلاه ؛

الشركات المشار إليها بالبند (أ) من الفقرة 2 بالمادة 223 أعلاه وواحد من ممثليها ويكون بالنسبة إلى شركات المساهمة إما رئيس مجلس الادارة أو رئيس مجلس الرقابة وإما في حالة عدم وجوده عضو مجلس الادارة المنتدب أو المدير العام وفيما يخص الشركات ذات المسؤولية المحدودة المدير أو واحد من المديرين إن تعددوا ؛

التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات والشركات المومأ إليهم بالبند (ب) من الفقرة 2 بالمادة 223 من هذا القانون. وفي هذه الحالة يكون الممثل الواجب قيده هو المدير العام أو عضو مجلس الادارة الجماعية أو المسير أو واحد من المسيرين إن تعددوا.

يقيد بطلب من ممثل المنشأة القانوني الممثلون المشار إليهم بالمادة 225 أعلاه الذين للتجار أرباب الصناعات ومقدمي الخدمات والشركات الحق في تعيينهم ولم يقيدوا تلقائيا بمقتضى ما هو منصوص عليه بالفقرات (1) و (2) و (3) أعلاه.

إذا غادر المنشأة ممثلها أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة في المقطع الثاني من البند (ب) من المادة 223 من هذا القانون وجب على المنشأة أو المعني بالأمر إخبار رئيس اللجنة الادارية بذلك في الحال قصد تصحيح اللائحة الانتخابية.

يقيد التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات بلائحة الناخبين الخاصة بالدائرة الانتخابية التي تقع بداخلها منشآتهم ويقيد ممثلو الشركات بلائحة الدائرة الموجود فيها مقر الشركة.

إذا كان مقر الفروع أو المؤسسات الثانوية يتم في دائرة اختصاص غرفة أخرى غير الغرفة المقيد بها المقر الرئيسي فإن ممثلي التجار وأرباب الصناعات ومقدمي الخدمات والشركات عن الفروع والمؤسسات الآنفة الذكر يقيدون بلائحة الدائرة الانتخابية التي يوجد بها مقر الفرع أو المؤسسة الثانوية. وإذا كانت لمنشأة في دائرة اختصاص غرفة من الغرف عدة فروع أو مؤسسات ثانوية تقع بدوائر انتخابية مختلفة وجب عليها أن تبين عند تعيين ممثلها أو ممثليها الدائرة أو الدوائر الانتخابية التي تختار أن يقيدوا بلوائح ناخبيها.

المادة 227

تنقسم الهيئة الناخبة لغرف التجارة والصناعة الخدمات إلى ثلاثة أصناف: التجارة والصناعة والخدمات.

يحدد توزيع مختلف الأنشطة الاقتصادية على هذه الأصناف حسب القائمة المغربية للأنشطة الاقتصادية بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية والوزير المكلف بالتجارة والصناعة.

توزع مقاعد غرف التجارة والصناعة والخدمات على أصناف التجارة والصناعة والخدمات لتأليف الهيئات الناخبة للغرفة المذكورة. ويخصص بكل صنف عدد من المقاعد يعين على أساس مبلغ الضرائب المهنية والسكان العاملين والأهمية الاقتصادية للتجارة والصناعة والخدمات بالدائرة.

الفصل الرابع: غرف الصناعة التقليدية

المادة 228[587]

[587]- تم تغيير وتتميم المادة 228 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة 220 من هذا القانون، يعد ناخبا في غرف الصناعة التقليدية :

بصفة شخصية:

كل صانع تقليدي شخص طبيعي متوفر على محل أو معمل فردي للصناعة التقليدية يثبت عنوانه إما بشهادة مسلمة من الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية أو السلطة الإدارية المحلية وإما بشهادة تقييد بهذه الصفة في جداول الضريبة المهنية (البتانتا) ما لم يكن معفى منها بمقتضى القانون. ويشار كذلك في الشهادتين المذكورتين إلى النشاط الذي يزاوله المعني بالأمر كصانع تقليدي ؛

كل عضو في تعاونية للصناعة التقليدية تؤسس وتزاول نشاطها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في الميدان التعاوني ؛

جميع الشركاء في شركة تضامن والشركاء المتضامنين في شركة توصية تزاول نشاطها في الصناعة التقليدية وتكون مقيدة في السجل التجاري؛

بواسطة ممثلين، فيما يخص كل شركة كيفما كان شكلها تكون مقيدة في السجل التجاري وتزاول نشاطا تقليديا، على النحو التالي:

ممثل واحد في شخص رئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس المراقبة أو عضو من مجلس الإدارة أو المسير الرئيسي أو الممثل القانوني أو من تكون منوطة به، في حالة عدم وجود من تتوفر فيهم الأوصاف الآنفة الذكر، مهام تستلزم تحمل مسؤوليات في ما يرجع إلى إدارة الأعمال التجارية أو التقنية أو الإدارية؛

ممثلون إضافيون يتحدد عددهم كما يلي :

ممثل واحد إذا كان عدد المأجورين المستخدمين يقل عن 10؛

ممثلان اثنان إذا كان هذا العدد يتراوح بين 11 و 30؛

ثلاثة ممثلين إذا كان هذا العدد يتراوح بين 31 و 50؛

أربعة ممثلين إذا كان هذا العدد يتراوح بين 51 و 200؛

خمسة ممثلين إذا كان هذا العدد يفوق 200.

إذا غادر ممثل ما الشركة أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة أعلاه، وجب على الشركة أو المعني بالأمر إخبار رئيس اللجنة الإدارية بذلك في الحال قصد تصحيح اللائحة الانتخابية.

لا يجوز أن يكون ناخبا في غرف الصناعة التقليدية المأجورون والعملة والمتعلمون لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم أعلاه وكذا الصناع التقليديون المزاولون عملهم في أماكن سكناهم.

لأجل تطبيق أحكام هذا القانون، يعد صانعا تقليديا كل شخص يزاول بصورة رئيسية واعتيادية نشاطا يغلب عليه الطابع اليدوي في صنع أو تحويل منتجات أو تقديم خدمات.

تنقسم الهيئة الناخبة لغرف الصناعة التقليدية إلى صنفين:

صنف الصناعة للتقليدية الفنية والانتاجية؛

صنف الصناعة التقليدية الخدماتية.

توزع مختلف أنشطة الصناعة التقليدية على الصنفين المذكورين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية والوزير المكلف بالصناعة التقليدية.

توزع المقاعد المخصصة لغرف الصناعة التقليدية على هذين الصنفين لتأليف الهيئتين الناخبتين للغرف المذكورة، ويخصص لكل صنف عدد من المقاعد يحدد على أساس الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لكل صنف بالدائرة الانتخابية.

الفصل الخامس: غرف الصيد البحري

المادة 229588

ناخبو غرف الصيد البحري :

بصفة شخصية:

مجهزو سفن الصيد البحري؛

588- تم نسخ أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 229 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الأشخاص الذين يستغلون مؤسسات للصيد البحري أو لتربية الأحياء المائية أو يمارسون لحسابهم أنشطة استغلال الموارد البحرية الحية الساحلية والمرخص لهم طبقا للقانون الجاري به العمل.

يعتبر مجهزا لأجل تطبيق هذا القانون، كل مالك لسفينة صيد أو حصة مشاعة من سفينة صيد.

بواسطة ممثلين:

شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تمارس نشاطات الصيد البحري أو تربية الأحياء المائية التي تدفع الضريبة المهنية (الباتنتا) عن مقرها الرئيسي ما لم تكن معفاة من ذلك بمقتضى القانون ؛

شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التوصية أو شركات التضامن التي تمارس نشاطات الصيد البحري أو تربية الأحياء المائية عما لكل منها من المؤسسات الثانوية أو الفروع التي تدفع الضريبة المهنية (البتانتا) ما لم تكن معفاة من ذلك بمقتضى القانون ؛

التعاونيات أو المجموعات المؤسسة قانونا قصد ممارسة نشاط للصيد البحري أو تربية الأحياء المائية أو كل نشاط آخر لاستغلال الموارد البحرية الحية الساحلية.

يجب أن يستوفى الناخبون بصفة شخصية أو بواسطة ممثلين الشروط المنصوص عليها في المادة 220 من هذا القانون.

يجب أن يكون ممثلو الشركات ممارسين لوظيفة رئيس مجلس الادارة أو متصرف منتدب أو متصرف أو عضو بمجلس الادارة الجماعية أو مجلس الرقابة أو مدير عام أو وكيل مفوض أو مسير، ويجب أن يكون ممثلو التعاونيات أو المجموعات الأخرى ممارسين للنشاط الذي يمثلونه وأن يكونوا معينين من طرف مجلس إدارة التعاونية أو المجموعة المعنية.

المادة 230

علاوة على الأشخاص المشار إليهم في المادتين 5 و 6 من هذا القانون589، لا يمكن أن يقيد الأشخاص المحكوم عليهم في حالة العود من أجل إحدى المخالفات التالية والمرتكبة خرقا لقوانين الصيد البحري: الصيد غير القانوني أو الصيد بمعدات محظورة أو صيد أنواع لم تبلغ

589- نفس الملاحظة الواردة في هامش المادة 221 أعلاه.

بعد الحجم الأدنى للتسويق أو نقل غير مرخص به لمنتجات الصيد من سفينة إلى أخرى في البحر.

المادة 231[590]

يقيد تلقائيا في لوائح الناخبين:

الناخبون بصفة شخصية المومأ إليهم في الفقرة 1 من المادة 229 أعلاه .

يقيد مجهزو السفن، حسب اختيارهم، في لائحة الدائرة الانتخابية التي يقع في نفوذها ميناء التسجيل أو ميناء التفريغ الاعتيادي للسفينة.

لا يمكن لأي مجهز أن يقيد في آن واحد في لائحتي الدائرة الانتخابية لميناء التسجيل وميناء التفريغ الاعتيادي للسفينة.

إذا اختلف مجهزو سفينة صيد ما، تم اختيار ميناء التفريغ الاعتيادي تلقائيا.

يقيد الأشخاص الذين يستغلون مؤسسات للصيد البحري أو لتربية الأحياء المائية في لائحة الدائرة الانتخابية التي يقع في نفوذها استغلال المؤسسة.

يقيد الأشخاص الذين يمارسون لحسابهم نشاطا لاستغلال الموارد البحرية الحية الساحلية في لائحة الدائرة الانتخابية المسجل بها نشاطهم.

الشركات المشار إليها بالبند (أ) من الفقرة2 من المادة 229 أعلاه وواحد من ممثليها ويكون بالنسبة لشركات المساهمة إما رئيس مجلس الادارة وإما ـ في حالة عدم وجوده - متصرف منتدب أو المدير العام، وفيما يخص الشركات ذات المسؤولية المحدودة، المسير أو واحد من المسيرين إن تعددوا ؛

الشركات المشار إليها بالبند (ب) من الفترة 2 من المادة 229 أعلاه، وفي هذه الحالة يكون الممثل الواجب قيده هو المدير أو الوكيل المفوض أو المسير أو واحد من المسيرين إن تعددوا؛

التعاونيات أو المجموعات المشار إليها بالبند (ج) من الفقرة 2 من المادة 229 أعلاه، وفي هذه الحالة يكون الممثل الواجب قيده هو العضو المعين من طرف مجلس الادارة المعني بالأمر.

---

[590]- تم تغيير وتتميم المادة 231 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.15.260، السالف الذكر.

المادة 232

يقيد بطلب من ممثل المنشأة القانوني الممثلون الذين للشركات الحق في تعيينهم ولم يقيدوا تلقائيا بمقتضى ما هو منصوص عليه في المادة 231 أعلاه.

يقيد ممثلو الشركات بلائحة الدائرة الانتخابية الموجود فيها مقر الشركة.

إذا كان مقر الفروع أو المؤسسات الثانوية يقع في دائرة اختصاص غرفة للصيد البحري غير الغرفة المقيد بها المقر الرئيسي، فإن ممثلي الشركات عن الفروع والمؤسسات الآنفة الذكر يقيدون بلائحة الدائرة الانتخابية التي يوجد بها مقر الفرع أو المؤسسة الثانوية، وإذا كانت منشأة في دائرة اختصاص غرفة من الغرف عدة فروع أو مؤسسات ثانوية تقع بدوائر انتخابية مختلفة، وجب عليها أن تبين عند تعيين ممثلها أو ممثليها الدائرة أو الدوائر الانتخابية التي تختار أن يقيدوا بلوائح ناخبيها.

المادة 233

إذا كانت الشركات أو المؤسسات لتربية الأحياء المائية أو للصيد البحري مملوكة لشركة تضامن أو شركة توصية، جاز أن يقيد في لائحة الناخبين بالمكان الذي توجد فيه المؤسسة جميع الشركاء في شركة تضامن أو المتضامنين.

يكون لكل من الشركات المومأ إليها في البند (أ) من الفقرة 2 بالمادة 229 أعلاه ممثلان عن مقرها الرئيسي.

يكون لكل من الشركات المومأ إليها في البند (ب) من الفقرة 2 بالمادة 229 أعلاه ممثل واحد عن مجموع ما لها من الفروع أو المؤسسات الثانوية الواقعة في دائرة اختصاص غرفة الصيد البحري إذا كان عدد سفن صيدها المتوفرة على رخصة للصيد سارية المفعول يساوي 5 سفن صيد أو يقل عنها، وممثلان إذا كان هذا العدد يفوق 5 و يساوي 10 سفن أو يقل عنها وثلاثة ممثلين إذا كان هذا العدد يفوق 10 ويساوي 20 سفينة أو يقل عنها وأربعة ممثلين إذا كان هذا العدد يفوق 20 سفينة صيد.

يمكن لهؤلاء الممثلين أن ينيبوا أحدا منهم لتمثيلهم بصفة ناخب في الغرفة.

المادة 234

إذا غادر ممثل ما الشركة أو التعاونية أو المجموعة أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة أعلاه، وجب على الشركة أو التعاونية أو المجموعة أو المعني بالأمر إخبار رئيس اللجنة الادارية بذلك في الحال قصد تصحيح اللائحة الانتخابية.

المادة 235591

تنقسم الهيئة الناخبة إلى أربع هيئات ناخبة:

الصيد الصناعي؛

الصيد الساحلي؛

الصيد التقليدي؛

مؤسسات الصيد البحري ومزارع تربية الأحياء البحرية والأنشطة الأخرى لاستغلال الموارد البحرية الحية الساحلية بدون سفينة.

يحدد توزيع مختلف الأنشطة الاقتصادية على الهيئات المذكورة حسب القائمة المغربية للأنشطة الاقتصادية بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية والوزير المكلف بالصيد البحري.

يخصص لكل هيئة ناخبة بكل غرفة للصيد البحري عدد من المقاعد يحدد على أساس عدد المستخدمين وحجم وقيمة المحصولات المفرغة ورقم المعاملات المخصصة للتصدير و/أو الأهلية الاجتماعية والاقتصادية للنشاط بالدائرة.

الفصل السادس: أحكام متفرقة

المادة 236

يمنع على أي كان من يقيد مرات عديدة في نفس اللائحة أو أن يقيد في آن واحد في عدة لوائح انتخابية لهيئات مهنية ناخبة مختلفة.

غير أنه يحق للناخب الذي يمكنه من أجل أشغاله المهنية أن يقيد بدون تمييز في لوائح عدة غرف مهنية أو لعدة أصناف مهنية أو لعدة هيئات ناخبة أن يلتمس تقييده في إحدى هاته اللوائح، وإذا اختار تقييده في اللائحة الانتخابية لإحدى الغرف المهنية أو لصنف مهني أو لهيئة ناخبة وجب عليه أن يقدم طلبا إلى رئيس اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 239 من هذا القانون خلال الأجل المحدد لتقديم طلبات التقييد.

المادة 237

[591] - تم تغيير وتتميم المادة 235 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 260.2.15، السالف الذكر.

لا تحول دون التقييد في اللوائح الانتخابية الأحكام الصادرة من أجل المخالفات المتصفة بجنح على ألا يتوقف الزجر عنها على إثبات سوء نية مرتكبيها ولا تستوجب إلا العقوبة بغرامة.

الفرع الثاني: عملية وضع اللوائح الانتخابية[592]

المادة 238

تودع طلبات التقييد في اللوائح الانتخابية خلال أجل يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجب أن يقدم أصحاب الشأن طلبات قيدهم شخصيا وذلك بملء مطبوع خاص يثبتون فيه أسماءهم الشخصية والعائلية وتاريخ ومكان ولادتهم ومهنتهم وعنوانهم ورقم بطاقة تعريفهم الوطنية، ويجب أن تحمل هذه طلبات توقيع المعنيين بالأمر أو بصماتهم.

على من لا تتوفر لديه البطاقة أن يقدم وثيقة رسمية تحمل صورته. وفى حالة عدم توفر هذه الوثائق، يتعين عليه أن يأتي بشخصين للتعريف به يكون أحدهما على الأقل متوفرا على بطاقة التعريف الوطنية، وإذا تعذر ذلك أمكن إثبات هوية الشاهدين بأية وثيقة تعريف رسمية شريطة أن تحمل صورتهما. ويجب إثبات رقم تاريخ البطاقة الوطنية أو الوثيقة الرسمية الأخرى في المطبوع الخاص بطلب التقييد.

يجب أن يدلي صاحب الطلب، علاوة على ذلك، بجميع الوثائق التي تثبت توافر الشروط القانونية المطلوبة للتقييد في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية.

تسجل الطلبات بحسب تاريخ تلقيها ويسلم عنها وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا.

يحدد تاريخ البدء في تلقي الطلبات وإجراءات تقديمها بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية. وينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

المادة 239[593]

تتولى بحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية لجنة إدارية تحدث على مستوى كل دائرة انتخابية أو فرع انتخابي بالنسبة لغرف الفلاحة وغرف الصناعة التقليدية وبالمدينة التي يوجد بها مقر الغرفة المعنية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصيد البحري.

---

[592]- قارن الفرع الثاني أعلاه، مع الفرع الثاني من الباب الثاني من القسم الأول المتعلق بمسطرة وضع اللوائح الانتخابية العامة من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

[593]- تم تغيير وتتميم الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 239 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

تتألف اللجنة الإدارية التي يرأسها العامل أو السلطة التي يفوض إليها القيام مقامه في ذلك علاوة على رئيسها من :

ناخبين عن الغرفة المعنية يحسنان القراءة والكتابة، يعينهما العامل بصفتهما عضوين أصليين؛

ناخبين آخرين يعينان بنفس الكيفية للنيابة عنهما، وإذا تغيب العضو أو العضوان الأصليان أو عاقهما عائق يدعى الناخبان المذكوران ليخلفاهما حسب ترتيب تعيينهما.

غير أن اللجنة الادارية تتألف بالنسبة لغرف التجارة والصناعة فيما يخص كل صنف من الأصناف المهنية المشار إليهما في المادة 227 أعلاه المتواجدة في النفوذ الترابي للغرفة من عضو أصلي وعضو احتياطي يعينان من طرف العامل من بين الناخبين المنتمين لكل صنف من الأصناف المهنية المذكورة، كما تضم ممثلا للوزير المكلف بالتجارة والصناعة.

تتألف اللجنة الإدارية بالنسبة لغرف الصيد البحري فيما يخص كل هيئة من الهيئات الناخبة المشار إليها في المادة 235 أعلاه المتواجدة في النفوذ الترابي للغرفة من عضو أصلي وعضو احتياطي يعينان من طرف العامل من بين الناخبين المنتمين لكل هيئة من الهيئات المعنية.

بالنسبة لغرف الصيد البحري، فإن اللجنة الإدارية تضم، علاوة على أعضائها ممثلا للوزير المكلف بالصيد البحري.

تتألف اللجنة الإدارية بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية من عضوين اثنين أصليين وعضوين احتياطيين يعينون من طرف العامل من بين الناخبين، يمثلان على التوالي الصنفين المهنيين المشار إليهما في المادة 228 أعلاه. كما تضم ممثلا للوزير المكلف بالصناعة التقليدية[594] .

يجوز للجنة الإدارية أن تستمع بصفة استشارية بناء على طلب من الرئيس إلى الموظفين أو كل الأشخاص الذين قد تستعين بآرائهم في اتخاذ مقررتها.

المادة 240

إذا كانت دائرة نفوذ غرفة التجارة والصناعة والخدمات أو غرفة الصيد البحري تشمل عمالتين أو إقليمين أو عدة عمالات أو أقاليم، عني في كل عمالة أو إقليم بإحداث لجنة إدارية

[594]- تم تغيير وتتميم الفقرة السادسة من المادة 239 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

فرعية تتألف حسبما هو مبين أعلاه، ويعين أعضاءها ويرأسها العامل أو ممثله ويعهد إليها بمهمة وضع وإيداع لائحة الناخبين في دائرة نفوذ العمالة أو الاقليم المقصود.

المادة 241595

تجتمع اللجنة الادارية أو عند الاقتضاء اللجنة أو اللجان الادارية الفرعية في تاريخ يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

تتداول في طلبات القيد وتقبل الطلبات التي تتوافر فيها الشروط القانونية وترفض الطلبات التي لا تتوافر فيها.

لا تكون مداولات اللجان المشار إليها أعلاه صحيحة إلا بحضور ثلثي أعضائها. وتتخذ مقرراتها بأغلبية الأصوات، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يجب على رئيس اللجنة الإدارية أن يبلغ كتابة إلى كل شخص رفض طلب تقييده في اللائحة الانتخابية القرار القاضي بذلك، ويكون التبليغ خلال الثلاثة أيام التالية لصدور قرار الرفض، ويجب أن يتم في محل سكنى المعني بالأمر مقابل وصل.

تحرر اللجنة الإدارية بعد انتهاء أشغالها اللائحة الانتخابية المؤقتة وتودعها في مكاتب السلطة الإدارية المحلية التابع لها مقر الدائرة الانتخابية وبمقر الغرفة المعنية خلال أجل خمسة أياما يبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم بناء على اقتراح من وزير الداخلية، ويخبر الجمهور بذلك بكل الطرق المألوفة الاستعمال.

المادة 242

يجوز لكل من يعنيه الأمر أن يطلع خلال الأجل المشار إليه في المادة السابقة على اللائحة الانتخابية وأن يحصل على نسخة منها في عين المكان في الأوقات ووفق الشروط التي تحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجوز لكل شخص لم يقيد في اللائحة الانتخابية لإحدى الغرف المهنية أن يطلب خلال نفس الأجل قيده فيها لدى اللجنة الإدارية كما يجوز لكل شخص مقيد في اللوائح الانتخابية أن يطلب خلال الأجل نفسه شطب شخص يرى أنه مقيد فيها بصفة غير قانونية، ويخول نفس الحق إلى العامل أو الخليفة الأول للعامل أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد.

595- تم تغيير وتتميم الفقرة الأخيرة من المادة 241 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

ويسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا عن كل طلب أو شكوى.

لا تقبل أية شكوى أو طلب بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 241 أعلاه.

المادة 243[596]

تعرض الطلبات والشكاوى المشار إليها في المادة السابقة على اللجنة الإدارية التي تجتمع في شكل لجنة للفصل والتي تتألف فضلا عن أعضاء اللجنة الإدارية من ناخبين يعينهما العامل من بين الناخبين المقيدين في اللائحة الانتخابية للغرفة المعنية.

غير أن اللجنة المذكورة تضم بالنسبة إلى غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري إضافة إلى أعضاء اللجنة الإدارية ناخبا من كل هيئة ناخبة أو صنف مهني يوجد بالنفوذ الترابي للغرفة يعينه العامل من بين الناخبين المنتمين لكل صنف أو كل هيئة من الأصناف المهنية أو الهيئات الناخبة المعنية.

تجتمع لجنة الفصل في تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية، وتتداول هذه اللجنة وفق الشروط المقررة في المادة 241 من هذا القانون.

تكون قرارات لجنة الفصل معللة وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الشكاوى والطلبات مع وضع رقم ترتيبي لها ويبلغها رئيس اللجنة الادارية كتابة في أجل الثلاثة أيام التالية لاتخاذها إلى المعنيين بالأمر في محل سكناهم مقابل وصل.

تكون قرارات اللجنة موضوع جدول تعديلي يودع في المكاتب المشار إليها في المادة 241 أعلاه حيث يمكن لكل شخص يعنيه الأمر الاطلاع عليه والحصول على نسخة منه في عين المكان وذلك خلال خمسة أيام تبتدئ من تاريخ يحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجوز خلال نفس الأجل لكل شخص يعنيه، الأمر أن يقيم دعوى طعن في قرارات لجنة الفصل وفق الشروط المقررة في المادة 278 من هذا القانون، ويخول نفس الحق للعامل أو الخليفة الأول للعامل أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد.

المادة 244

يحدد بمرسوم التاريخ الذي تحصر فيه اللجان الإدارية اللوائح النهائية للناخبين.

---

[596]- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 243 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى 64.02، السالف الذكر.

تحصر هذه اللوائح حسب الدائرة الانتخابية بالنسبة لغرف الفلاحة وحسب الدائرة الانتخابية والصنف المهني بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية.

توضع اللوائح الانتخابية على التوالي بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصيد البحري حسب عدد الأجزاء المطابقة للأصناف المهنية أو لهيئاته الناخبة.

إذا كانت دائرة نفوذ غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصيد البحري تشمل عمالتين أو إقليمين أو عدة عمالات أو أقاليم، وجب أن تضاف اللوائح المشار إليها في الفقرة السابقة إلى اللائحة الموضوعة للعمالة أو الإقليم الذي يوجد مقر الغرفة بدائرة نفوذه قصد وضع لائحة الناخبين للغرفة المعنية.

المادة 245

تعتمد اللوائح الانتخابية النهائية الموضوعة طبقا لهذا القانون وحدها لإجراء انتخابات الغرف المهنية العامة أو التكميلية إلى أن تتم مراجعتها طبقا لأحكام هذا القانون على أن تراعى في ذلك التغييرات التي قد تدخل عليها في الحالات المنصوص عليها في المادة 255 بعده.

المادة 246

تستخرج اللوائح النهائية لناخبي الغرفة المهنية من الحاسوب.

توجه اللوائح المذكورة إلى رؤساء اللجان الإدارية لبحث مدى مطابقتها للوائح الانتخابية المحصورة محليا من طرف اللجان الإدارية.

لا تعتمد اللوائح المذكورة لإجراء العمليات الانتخابية إلا بعد الإشهاد على مطابقتها للوائح المحصورة محليا من طرف اللجنة الإدارية؛ وفي حالة عدم مطابقتها أو المنازعة في ذلك أو تعذر استخراج اللوائح من الحاسوب، تعتمد اللائحة المحصورة محليا من طرف اللجنة الإدارية.

الباب الثاني: مراجعة اللوائح الانتخابية[597]

المادة 247

تباشر كل سنة عملية مراجعة اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية طبقا لأحكام هذا الباب.

---

[597]- قارن الباب الثاني أعلاه، مع الباب الثالث من القسم الأول المتعلق بمراجعة اللوائح الانتخابية العامة من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

تتلقى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 239 من هذا القانون خلال قيامها بعمليات المراجعة طلبات القيد الصادرة عن الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة قانونا للقيد في اللوائح الانتخابية، وتشطب من هذه اللوائح أسماء الأشخاص المتوفين أو الذين فقدوا الأهلية الانتخابية أو صفة ناخب طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 248

تودع طلبات القيد في اللوائح الانتخابية من فاتح ديسمبر إلى غاية 31 منه بالمكاتب التي يعينها رئيس اللجنة الادارية لهذا الغرض، ويجب أن يتم تقديمها وتسجيلها وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة 238 أعلاه.

إذا تعلق الأمر بطلب يهدف إلى نقل قيد من لائحة انتخابية لصنف مهني أو لهيئة ناخبة إلى لائحة صنف أو هيئة أخرى أو من لائحة غرفة إلى لائحة أخرى، وجب أن يشفع الطلب بما يثبت أن المعني بالأمر طلب شطب اسمه من اللوائح الانتخابية المقيد فيها.

المادة 249

تجتمع اللجنة الادارية كل سنة ابتداء من 5 يناير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني أو وطني، ويمكن أن تستمر اجتماعاتها إلى غاية 9 منه، وتودع الجدول التعديلي المؤقت للوائح الانتخابية في الساعة الثامنة من صباح 10 يناير بالمكاتب المشار إليها في المادة 241 من هذا القانون، وتودع معه اللوائح الانتخابية للسنة السابقة.

المادة 250

تتداول اللجنة الإدارية في طلبات القيد وتقبل الطلبات المتوافرة فيها الشروط القانونية المطلوبة وترفض التي لا تتوافر فيها هذه الشروط، وتشطب من اللوائح الانتخابية أسماء الأشخاص المتوفين أو الذين فقدوا الأهلية الانتخابية أو صفة ناخب طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، كما تقوم بإصلاح الأخطاء المادية التي تلاحظها في اللوائح كإغفال قيد شخص فيها أو قيد شخص في عدة لوائح أو تكرار قيده في إحداها أو التي تتعلق بالحالات المحالة عليها بعد رصدها بواسطة الحاسوب.

تتداول اللجنة الإدارية وتتخذ مقرراتها وتبلغها وفقا للمسطرة المحددة في المادة 241 من هذا القانون.

المادة 251

تبقى اللائحة الانتخابية للسنة المنصرمة والجدول التعديلي المؤقت مودعين بالمكاتب المشار إليها في المادة 241 من هذا القانون طيلة الثمانية أيام كاملة الموالية، ويخبر الجمهور بواسطة إعلانات ملصقة في أبواب البنايات الادارية وإعلانات بواسطة الاذاعة أو التلفزيون والصحف أو بأية وسيلة أخرى مألوفة الاستعمال بأنه يمكن لكل شخص أن يطلع على اللائحة المذكورة وأن يحصل على نسخة منها في عين المكان في الأوقات ووفق الشروط التي تحدد بمرسوم يصدر باقتراح من وزير الداخلية.

يجوز لكل من لم يتم تقييده أن يوجه خلال نفس الأجل طلب تقييد إلي رئيس اللجنة الادارية يحرر طبق الشكليات المقررة في المادة 238 من هذا القانون.

يجوز لكل ناخب تم تقييده أن يطالب إما بتقييد ناخب أغفل تقييده وإما بشطب شخص مقيد بصفة غير قانونية، ويخول نفس الحق للعامل أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد.

يسلم وصل يحمل رقما ترتيبيا مؤقتا عن كل طلب أو شكوى.

تعرض الطلبات والشكاوى على نظر لجنة الفصل المنصوص عليها في المادة 243 من هذا القانون.

لا تقبل أية مطالبة أو شكوى بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 252

تجتمع لجنة الفصل ابتداء من 10 فبراير أو في غده إذا صادف هذا التاريخ يوم عيد ديني وطني، ويمكن أن تستمر اجتماعاتها إلى غاية 14 منه وتكون قراراتها معللة وتسجل في دفتر مرقم خاص بتلقي الطلبات والشكاوى مع وضع رقم ترتيبي لهذه المقررات ويبلغها رئيس اللجنة في أجل الثلاثة أيام التالية لاتخاذها إلى المعنيين بالأمر في محل سكناهم مقابل وصل.

المادة 253

يودع يوم 15 فبراير في الساعة الثامنة صباحا الجدول التعديلي النهائي بالأماكن الإدارية المنصوص عليها في المادة 241 من هذا القانون.

يجوز لكل ناخب أن يطلع في كل مكان من تلك الأماكن على هذا الجدول وأن يأخذ نسخة منه في عين المكان ليتسنى له عند الحاجة أن يقيم، خلال أجل ثمانية أيام كاملة تبتدئ من يوم إيداع الجدول التعديلي النهائي، دعوى الطعن في المقررات التي يتضمنها هذا الجدول طبقا لأحكام المادة 278 بعده.

تحصر اللجنة الادارية نهائيا في 31 مارس لائحة الناخبين بالنسبة لكل غرفة مهنة طبقا لأحكام المادة 244 من هذا القانون.

المادة 254

إذا تعذر في إحدى الغرف المهنية وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها أو ضبطها في التواريخ وداخل الآجال المقررة لذلك، تحدد تواريخ وآجال جديدة لاجتماعات اللجنة الإدارية ولجنة الفصل، وتضرب آجال جديدة لوضع اللائحة بموجب قرار لوزير الداخلية.

المادة 255[598]

تعتمد اللوائح المحصورة بعد مراجعتها وحدها إلى أن تحصر نهائيا اللوائح الانتخابية للسنة الموالية فيما يخص جميع الانتخابات العامة أو التكميلية مع مراعاة التغييرات التي يمكن أن تدخل عليها إثر الحالات الآتية:

وفاة ؛

الأحكام النهائية الصادرة على إثر دعاوى الطعن المقدمة ضد مقررات اللجنة الادارية ؛

ظهور قيد من قيود الأهلية الانتخابية؛

إغفال التقييد في اللائحة الانتخابية على إثر خطأ مادي ؛

التقييد في عدة لوائح أو تقييدات متعددة في لائحة واحدة ؛

الكف بعد انتهاء أجل التقييد عن القيام بالمهام التي يترتب على مزاولتها التجريد من حق التصويت؛

استيفاء شرط السن أو الإقامة في دائرة نفوذ الغرفة بعد انتهاء أجل التقييد؛

القيام، عند الاقتضاء، بتعويض الممثل الذي غادر المنشأة أو كف فيها عن مزاولة المهام المطابقة للشروط المحددة في الفقرة الثانية من المادة 223 من هذا القانون بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وفي البند (ب) من المادة 228 بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية وفي الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 229 من هذا القانون بالنسبة لغرف الصيد البحري؛

الحالات المترتبة على المعالجة المعلوماتية للوائح الانتخابية بعد إدخالها إلى الحاسوب.

---

[598] - تم تغيير وتتميم المادة 255 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.
- قارن مع المادة 255 أعلاه، مع المادة 30 من القانون رقم 57.11، السالف الذكر.

لا تقبل طلبات التقييد المقدمة طبقا لأحكام الفقرتين 7 و8 أعلاه إلا إذا وردت على مقر اللجنة الادارية قبل اليوم العاشر السابق ليوم الاقتراع.

تكون أعمال الإضافة أو الشطب المذكورة موضوع جدول تعديلي يحرره رئيس اللجنة الإدارية. وينشر هذا الجدول قبل تاريخ الاقتراع بخمسة أيام.

غير أن أعمال الشطب على إثر وفاة أو على إثر فقدان الأهلية ناتج عن أحكام قضائية أو على إثر فقد الصفة بالنسبة للناخب بصفة ممثل، يباشرها على الفور رئيس اللجنة الادارية بمجرد توفره على الإعلام بالوفاة أو على نسخة من الحكم بالإدانة أو على ما يثبت أن الناخب فقد صفة ممثل.

المادة 256

تؤهل اللجان الادارية على صعيد كل غرفة مهنية في حالة إدخال اللوائح الانتخابية للغرف المهنية إلى الحاسوب للقيام بإصلاح الأخطاء المادية التي تلاحظها في اللوائح المحصورة نهائيا كإغفال قيد شخص أو تقييده[599] في عدة لوائح انتخابية أو تكرار تقييده في لائحة واحدة حيث تقوم بدراسة الحالات المحالة عليها نتيجة عملية المعالجة المعلوماتية واتخاذ القرار المناسب في شأنها طبقا لأحكام الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون مع مراعاة ما يلي:

تودع اللجنة الادارية المختصة الجدول التعديلي المؤقت رفقة اللائحة الانتخابية النهائية وكذا الجدول التعديلي النهائي بالمكاتب التي يعينها رئيس اللجنة الإدارية لهذا الغرض.

يسوى النزاع المتعلق بالتقييد في اللوائح الانتخابية للغرف المهنية طبقا لأحكام المادة 278 من هذا القانون.

المادة 257

تجري وفقا لأحكام هذا الجزء جميع عمليات وضع اللوائح الانتخابية الجديدة أو مراجعتها بصفة استثنائية.

الباب الثالث: تعيين الدوائر الانتخابية ونفوذها ومقارها

المادة 258

[599]- تم استدراك الخطأ بالمادة 256 أعلاه، بالجريدة الرسمية عدد 4472 بتاريخ 2 ذي الحجة 1417 (10 أبريل 1997)، ص 649.

يباشر بموجب مرسوم يتخذ باقتراح مشترك من وزير الداخلية والوزير الوصي على الغرفة المعنية تعيين الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة وتحديد مقر كل دائرة ونفوذها الترابي وعدد المقاعد المخصصة لها.

يحدد نفس المرسوم كذلك توزيع المقاعد على الأصناف المهنية لكل غرفة وكل دائرة انتخابية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

الباب الرابع: أسلوب الاقتراع

المادة 259

ينتخب أعضاء غرف الفلاحة بواسطة الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة.

ينتخب أعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري بالاقتراع النسبي على اللوائح على أساس قاعدة أكبر بقية، على أن الانتخاب يكون عن طريق الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة عندما يقتضي الأمر انتخاب عضو واحد في إطار دائرة انتخابية.

الباب الخامس: شروط أهلية الترشح وموانعه

المادة 260[600]

يشترط فيمن يترشح لانتخابات غرف الفلاحة أو غرف التجارة والصناعة والخدمات أو غرف الصناعة التقليدية أو غرف الصيد البحري، علاوة على شرط السن المنصوص عليه في المادة 41 من هذا القانون[601]، أن يكون مقيدا في اللائحة الانتخابية للغرفة المهنية المعنية.

يجب على المرشح أن يثبت أيضا أنه يمارس بكيفية فعلية، منذ ثلاث سنوات متصلة على الأقل في تاريخ الاقتراع، نشاطا مهنيا في دائرة نفوذ الغرفة المعنية مصنفا ضمن الصنف المهني أو الهيئة الناخبة التي يترشح برسمها، وذلك ضمن الشروط المحددة في هذا القانون.

.....

[600] - تم تغيير وتتميم الفقرة الأخيرة من المادة 260 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

[601]- أنظر هامش المادة 41 أعلاه.

المادة 261

لا ينتخب في الغرف المهنية: الأشخاص الجاري في حقهم منذ وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها الأخيرة أحد أنواع عدم الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في المواد 5 و 796 و 221 من هذا القانون وغير الممكن لهم الاستدلال بأحكام المادة 237 من هذا القانون.

لا ينتخب أيضا الأشخاص المجردون من الحق في قابلية الانتخاب على إثر حكم قضائي أو عقوبات بالتجريد من الحقوق الوطنية.

الباب السادس: الترشيحات

المادة 80-262

تسري على انتخاب أعضاء الغرف المهنية الأحكام المنصوص عليها في الباب الثالث من الجزء الأول من القسم الثاني من هذا القانون والمتعلقة بتحديد تواريخ وأجال العمليات الانتخابية وبإيداع وتسجيل الترشيحات وبتخصيص الرموز وذلك مع مراعاة أحكام هذا الباب.

المادة 263

ينشر المرسوم الذي يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المذكور بعشرين يوما على الأقل.

المادة 264

تودع الترشيحات أو لوائح المرشحين في الساعة الثانية عشرة على الأكثر من زوال اليوم العاشر السابق للاقتراع بمقر اللجنة الإدارية المعنية بالانتخاب والمشار إليها في المادة 239 أعلاه.

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح حسب الأصناف المهنية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وحسب الهيئة الناخبة بالنسبة لغرف الصيد البحري.

يجب أن تشتمل كل لائحة على عدد من الأسماء يساوي عدد المقاعد المراد شغلها في الصنف المتعلق بالدائرة الانتخابية المعنية.

المادة 81-265

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام التالية:

---

79 - نفس الملاحظة الواردة في هامش المادة 221 أعلاه.

80- تم تغيير وتتميم المادة 262 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02 السالف الذكر.

-81- تم نسخ وتعويض المادة 265 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 11.21 السالف الذكر.

- 49 -

- يجب أن تتضمن التصريحات بالترشيح بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية؛

- يخصص للنساء عدد من المقاعد بالنسبة لكل غرفة فلاحية يحدد في مقعدين اثنين (2)

بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضوا مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا، وتلحق هذه المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة الانتخابية للغرفة المحصورة بعد آخر مراجعة عادية أو استثنائية للوائح المذكورة، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرفة. وتحدد هذه الدوائر بالنسبة لكل غرفة فلاحية بقرار لوزير الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثين (30) يوما على الأقل؛

- بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، يجب ألا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس، باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من أحد الجنسين.

.....

.....

المادة 261

لا ينتخب في الغرف المهنية: الأشخاص الجاري في حقهم منذ وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها الأخيرة أحد أنواع عدم الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في المواد 5 و 6602 و221 من هذا القانون وغير الممكن لهم الاستدلال بأحكام المادة 237 من هذا القانون.

لا ينتخب أيضا الأشخاص المجردون من الحق في قابلية الانتخاب على إثر حكم قضائي أو عقوبات بالتجريد من الحقوق الوطنية.

الباب السادس: الترشيحات

المادة 262603

تسري على انتخاب أعضاء الغرف المهنية الأحكام المنصوص عليها في الباب الثالث من الجزء الأول من القسم الثاني من هذا القانون والمتعلقة بتحديد تواريخ وآجال العمليات الانتخابية وبإيداع وتسجيل الترشيحات وبتخصيص الرموز وذلك مع مراعاة أحكام هذا الباب.

المادة 263

ينشر المرسوم الذي يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المذكور بعشرين يوما على الأقل.

المادة 264

تودع الترشيحات أو لوائح المرشحين في الساعة الثانية عشرة على الأكثر من زوال اليوم العاشر السابق للاقتراع بمقر اللجنة الإدارية المعنية بالانتخاب والمشار إليها في المادة 239 أعلاه.

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح حسب الأصناف المهنية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وحسب الهيئة الناخبة بالنسبة لغرف الصيد البحري.

يجب أن تشتمل كل لائحة على عدد من الأسماء يساوي عدد المقاعد المراد شغلها في الصنف المتعلق بالدائرة الانتخابية المعنية.

602- نفس الملاحظة الواردة في هامش المادة 221 أعلاه.

603- تم تغيير وتتميم المادة 262 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 265

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، كما يجب أن تتضمن هذه التصريحات بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية.

الباب السابع: العمليات الانتخابية

الفرع الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع

المادة 266[604]

يحاط الناخبون علما بأماكن التصويت بواسطة الإشعار المشار إليه في المادة 54 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. ويوجه الإشعار إلى الناخبين المعنيين وفق الكيفية المنصوص عليها في المادة 54 المذكورة.

المادة 267

يجب أن تتضمن أوراق التصويت الموضوعة وفق الكيفيات المقررة في المادة 55 من هذا القانون، بيان الغرفة المهنية والصنف المهني أو الهيئة الناخبة للمرشحين.

المادة 268[605]

تسري على عمليات إحداث مكاتب التصويت وتعيين رؤسائها وأعضائها ونوابهم وكذا سير هذه المكاتب أحكام المواد 56 و 57 و 58 من هذا القانون.

يحاط الجمهور علما بأمان التصويت عشرة أيام على الأقل قبل تاريخ الاقتراع.

الفرع الثاني: عمليات التصويت

المادة 269

تجري عمليات التصويت وفقا لأحكام المواد 59 وما يليها إلى غاية المادة 62 من هذا القانون.

---

[604]- تم نسخ وتعويض المادة 266 أعلاه، بمقتضى المادة 123 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

[605]- تم تغيير وتتميم المادة 268 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

الفرع الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج

الفصل الأول: أحكام مشتركة

المادة 270

تجري عمليات فرز وإحصاء الأصوات طبقا لأحكام المادتين63 و 64 من هذا القانون.

الفصل الثاني: غرف الفلاحة

المادة 271[606]

يعلن رئيس المكتب إلى العموم نتيجة الفرز بمجرد الانتهاء من مباشرته.

غير أنه إذا كانت الدائرة الانتخابية تحتوي على عدة مكاتب للتصويت، فإن النتيجة التي تسفر عنها في كل مكتب من هذه المكاتب يقررها حالا ويوقع عليها رئيس وأعضاء المكتب، ثم يحملها رئيس مكتب التصويت إلى المكتب المركزي المنصوص عليه في المادة 56 من هذا القانون الذي يباشر في الحال بمحضر رؤساء جميع مكاتب التصويت الأخرى إحصاء أصوات الدائرة المقصودة ويعلن عن نتيجتها.

تثبت في محضر عملية إحصاء الأصوات والإعلان عن النتائج وفقا لأحكام المادة 65 من هذا القانون.

المادة 272[607]

يتم الإعلان عن نتائج الاقتراع وفقا لأحكام المادة 66 من هذا القانون.

يتعرض للعقوبات المقررة في المادتين 81 و82 من هذا القانون كل مرشح تم انتخابه عضوا في غرفة للفلاحة والحالة أنه لم يستوف وقت إيداع ترشيحه شروط الأهلية للانتخاب المطلوبة. وعلاوة على ذلك يعلن في الحال عن استقالته بقرار للوزير المكلف بالفلاحة.

يخول حينذاك المرشح المعلن عن استقالته أجل أربعة أيام كاملة ليطلب حسب المسطرة المحددة في أحكام الجزء الرابع من القسم الثاني من هذا القانون إلغاء المقرر الصادر في شأنه.

606- تم تغيير وتتميم المادة 271 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

607- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 272 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

المادة 273

يحرر محضر العمليات الانتخابية لكل مكتب من مكاتب التصويت وفق الكيفيات المحددة في المادة 65 من هذا القانون.

يحتفظ بنظير واحد في محفوظات مقر الدائرة الانتخابية وبالنظير الثاني في مكتب الاقليم المنتمية إليه الدائرة الانتخابية، أما النظير الثالث المصحوب بالأوراق المثبتة فيوضع في ظرف مختوم يوقع عليه طبق نفس الشروط المبينة أعلاه ويوجه إلى المحكمة الادارية التابعة لنفوذها الدائرة الانتخابية.

ثم يوضع ضمن نفس الكيفيات محضر إحصاء الأصوات والإعلان عن نتائج الاقتراع الموقع عليه من طرف رئيس وأعضاء المكتب المركزي وكذا من طرف رؤساء جميع مكاتب التصويت الملحقة بالمكتب المذكور، ويوجه إلى نفس الأماكن التي وجهت إليها محاضر مكاتب التصويت.

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري

المادة 274

يحرر محضر العمليات الانتخابية لكل مكتب من مكاتب التصويت وفقا لأحكام المادة 65 من هذا القانون.

يحتفظ بنظير من المحضر في مقر مكتب التصويت ويوضع النظير الثاني المضافة إليه الأوراق المتنازع فيها والملغاة والأوراق غير القانونية في ظرف مختوم يوقعه رئيس وأعضاء مكتب التصويت ويوجه في الحال إلى لجنة الاحصاء المنصوص عليها في المادة 275 بعده. ويودع النظير الثالث بكتابة ضبط المحكمة الادارية التابعة لها الدائرة الانتخابية608 .

المادة 275

تحدث بمقر كل عمالة أو إقليم لجنة إحصاء تتألف حسب طبيعة الفرقة المعنية ممن يأتي:

رئيس المحكمة الابتدائية أو قاض ينتدبه لهذا الغرض، رئيسا؛

608- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 274 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

ناخبان يحسنان القراءة والكتابة يعينهما العامل؛

ممثل العامل، كاتبا.

يجوز للمرشحين أو ممثليهم حضور أشغال اللجنة.

المادة 276

تقوم اللجنة المذكورة أعلاه بإحصاء الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح أو كل لائحة وبإعلان نتائج التصويت النهائية وفقا لأحكام المادة 66 من هذا القانون.

تثبت عمليات إحصاء الأصوات وإعلان النتائج في الحال بمحضر يوقعه رئيس وأعضاء اللجنة.

يسلم نظير من المحضر إلى العامل للاحتفاظ به في مقر العمالة أو الإقليم، ويوجه في الحال إلى المحكمة الادارية التابعة لنفوذها العمالة أو الإقليم نسخة موضوعة مع جميع الأوراق الملحقة في ظرف مختوم موقع عليه وفق نفس الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة.

يوجه في الحال نظير موضوع كذلك في ظرف مختوم وموقع إلى مقر الدائرة الانتخابية.

توقع جميع نظائر المحضر وفق الشروط المشار إليها أعلاه.

يتعرض للعقوبات المقررة في الحالتين 81 و 82 من هذا القانون كل مرشح تم انتخابه عضوا في غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصناعة التقليدية أو غرفة للصيد البحري والحالة أنه لم يستوف وقت إيداع ترشيحه شروط الأهلية للانتخاب المطلوبة، وعلاوة على ذلك يعلن في الحال عن استقالته حسب الحالة بقرار للوزير الوصي عن الغرفة المعنية.

الباب الثامن: إيداع المحاضر

المادة 277[609]

لكل مرشح يعنيه الأمر أن يطلع بمقار الدائرة الانتخابية أو السلطة الادارية المحلية أو العمالة أو الاقليم على محضر كل مكتب من مكاتب التصويت وإن اقتضى الحال محضر المكتب المركزي أو محضر لجنة الاحصاء خلال الثمانية أيام الكاملة التالية لتحريرها ليقيم عند الحاجة دعوى الطعن المنصوص عليها في المادة 281 من هذا القانون.

توضع قوائم التوقيع رهن إشارة الناخبين وفق نفس الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة.

---

[609]- أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة 277 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

تودع لنفس الغاية، خلال الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، بمقر كل غرفة مهنية، حسب الحالة، نسخة من محضر مكتب التصويت أو المكتب المركزي، عند الاقتضاء، المتضمن للنتائج النهائية للاقتراع بالنسبة لغرف الفلاحة أو محضر لجنة الإحصاء بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

الباب التاسع: المنازعات الانتخابية

الفرع الأول: المنازعات المتعلقة بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية

المادة 278

تسوى الطعون المتعلقة بالتقييد في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين 36 و 37 من هذا القانون.

الفرع الثاني: الطعون المتعلقة بالترشيحات

المادة 279[610]

يسوى النزاع المتعلق بإيداع الترشيحات حسب الأحكام المقررة في المادة 68 من هذا القانون مع مراعاة ما يلي :

يجوز لكل مرشح أو لوكيل كل لائحة تم رفض إيداع ترشيحه أن يطعن في مقرر السلطة المكلفة بتسجيل الترشيحات أمام المحكمة الادارية المختصة في ظرف ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ تبليغ الرفض؛

تبت المحكمة الادارية نهائيا في ظرف يومين من تاريخ إيداع الطعن بكتابة ضبطها وتبلغ حكمها إلى السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات.

الفرع الثالث: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية

المادة 280

لا يحكم ببطلان الانتخابات جزئيا أو مطلقا إلا في الحالات المقررة في المادة 74 من هذا القانون.

المادة 281

[610]- تم تغيير وتتميم المادة 279 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

يمكن أن تكون المقررات التي تتخذها مكاتب التصويت والمكاتب المركزية ولجان الاحصاء فيما يخص العمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات والاعلان عن نتائج الاقتراع، موضوع دعوى طعن طبق الشروط المقررة في الجزء الرابع من القسم الثاني من هذا القانون.

الباب العاشر: الانتخابات الجزئية وأحكام متفرقة

المادة 282[611]

في حالة الوفاة أو إذا ما أعلن عن استقالة عضو في غرفة للفلاحة أو غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصناعة التقليدية أو غرفة للصيد البحري ضمن الشروط المقررة في المواد 272 و 276 و283 من هذا القانون أو إذا ما ألغيت نتائج الاقتراع عملا بأحكام المادة 74 من هذا القانون أو على إثر دعوى الطعن المقامة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 281 أعلاه فإن المقعد الشاغر في اللائحة بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري يسند إلى المرشح الموالي في نفس اللائحة في الهيئة الناخبة المعنية وإن لم يوجد فـإن الانتخابات الجديدة التي تصير ضرورية تباشر في أجل لا يمكن أن يتجاوز ستين يوما (60) ابتداء من تاريخ المقرر الذي تعلن بمقتضاه الاستقالة في الحالات المنصوص عليها في المواد 272 و 276 و283 المذكورة إن لم يكن ذلك المقرر موضوع دعوى طعن، أو فـي الأحوال الأخرى ابتداء من تاريخ الوفاة أو تاريخ تبليغ الحكم النهائي الصادر في دعوى الطعن.

المادة 283[612]

يعلن العامل الذي يوجد بدائرة نفوذه مقر الغرفة حالا عن استقالة كل عضو في غرفة للفلاحة أو غرفة للتجارة والصناعة والخدمات أو غرفة للصناعة التقليدية أو غرفة للصيد البحري يوجد لسبب طارئ بعد انتخابه في إحدى حالات عدم الأهلية المقررة في هذا القانون أو طرأ عليه ما يحرمه من الحق في أن يكون ناخبا أو منتخبا فيها.

المادة 284

تنظم الحملة الانتخابية وتحدد المخالفات المرتكبة بمناسبة انتخابات غرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري على التوالي والعقوبات المقررة لها طبقا لأحكام الجزئين الثاني والخامس من القسم الثاني من هذا القانون.

611- تم تغيير وتتميم المادة 282 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

612- تم تغيير وتتميم المادة 283 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02، السالف الذكر.

القسم الرابع: التمويل واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية

الجزء الأول: مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية613 والنقابات614

الجزء الأول المكرر: دعم قدرات النساء التمثيلية615

المادة 288 المكررة

يقدم، وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي616، دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية يطلق عليه اسم »صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء«.

الجزء الثاني: مصاريف المرشحين أثناء الحملات الانتخابية

المادة 289

يتعين على المرشحين للانتخابات العامة الجماعية والتشريعية، الالتزام بالسقف المحدد للمصاريف الانتخابية بموجب مرسوم617 يتخذ باقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل وزير المالية.

613- تم نسخ أحكام الجزء الأول من القسم الرابع أعلاه، بمقتضى المادة 71 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011) ص 5172.

614- تم نسخ الأحكام المتعلقة بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها النقابات بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

615- تم تتميم القسم الرابع بالجزء الأول مكرر أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

616- أنظر المرسوم رقم 2.13.533 المتعلق بصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء الصادر في فاتح ذي الحجة 1434(7 أكتوبر 2013) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6197 بتاريخ 15 ذو الحجة 1434 (21 أكتوبر 2013) ص 6598.

617 - أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.452 بتاريخ 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد سقف المصاريف الانتخابية برسم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين وأعضاء مجالس الجهات وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات و المقاطعات، الجريدة الرسمية عدد 6374 بتاريخ 15 من رمضان 1436 (2يوليو 2015)، ص 6147.

المادة الأولى

" يحدد سقف المصاريف الانتخابية بالنسبة للمترشحين والمترشحات الخاصة بالحملات الانتخابية برسم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما يلي:

المادة 290618

يضع كل مرشح جردا للمبالغ التي صرفها أثناء حملته الانتخابية ويرفقها بجميع الوثائق التي تثبت صرف المبالغ المذكورة. ويجب عليه أيضا أن يضع بيانا مفصلا لمصادر تمويل حملته الانتخابية.

المادة 291

يجب على المرشحين للانتخابات التشريعية أن يودعوا داخل أجل شهر واحد من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع لدى لجنة التحقق من المصاريف الانتخابية جردا بالمصاريف مرفقا بالوثائق المشار إليها في المادة 290 أعلاه.

المادة 292

تحدث لجنة تتولى بحث جرد المصاريف والوثائق المثبتة لها والمتعلقة بمصاريف المرشحين للانتخابات التشريعية خلال الحملات الانتخابية.

تتألف هذه اللجنة ممن يأتي:

قاض بالمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛

قاض بمحكمة النقض يعينه وزير العدل ؛

ممثل لوزير الداخلية؛

مفتش المالية يعينه وزير المالية.

تضمن اللجنة نتيجة بحثها في تقرير.

المادة 293

إذا لاحظت اللجنة المشار إليها في المادة 292 أعلاه أن جرد المصاريف لم يتم إيداعه خلال الأجل المحدد لهذه الغاية، أو لاحظت أنه يتضمن تجاوزا للسقف المحدد طبقا لهذا القانون، أحالت الأمر على الجهة القضائية المختصة.

- بالنسبة لمجلس المستشارين: 300.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة؛
- بالنسبة لمجالس الجهات: 150.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة؛
- بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم: 50.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة؛
- بالنسبة لمجالس الجماعات: 60.000 درهم لكل مترشح أو مترشحة."

[618]- تم تغيير وتتميم المادة 290 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

المادة 294

يمكن للقاضي المحال عليه أمر الطعن في نتيجة انتخاب جماعي أن يلزم المرشح المعني في أجل يحدده له بالإدلاء بجرد المصاريف والوثائق المثبتة لها والمشار إليها في المادة 290 أعلاه.

الجزء الثالث: استعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية[619]

القسم الخامس: أحكام انتقالية وختامية

المادة 296

بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المواد 36 و 37 و 68 و 168 و 193 و 214 و 278 و279 من هذا القانون فإن الطعون المتعلقة بالقيد في اللوائح الانتخابية وبالترشيحات تقدم أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفقا للكيفيات وفي الآجال المحددة في المواد المشار إليها أعلاه. وتبت المحكمة طبقا لأحكام المواد المذكورة.

غير أن الأحكام الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لا تطبق في العمالات والأقاليم حيث يوجد مقر محكمة إدارية.

تستأنف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، أمام محاكم الاستئناف الإدارية[620] .

المادة 297

تنسخ أحكام:

القانون رقم 8.80 المتعلق بتنظيم الاستفتاءات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.273 بتاريخ 23 من جمادى الآخرة 1400 (9 ماي 1980) ؛

القانون رقم 12.92 المتعلق بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة وتنظيم انتخابات مجالس الجماعات الحضرية والقروية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.90 بتاريخ 9 ذي الحجة 1412 (11 يونيو 1992) ؛

---

[619]- تم نسخ الأحكام المتعلقة باستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية بمقتضى المادة 136 من القانون رقم 57.11 ، السالف الذكر.

[620]- تمت إضافة الفقرة الثالثة بالمادة 196 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

الباب الثاني والفصل 52 من الظهير الشريف رقم 1.63.273 بتاريخ 22 من ربيع الآخر 1383 (12 سبتمبر 1963) في شأن تنظيم العمالات والأقاليم ومجالسها ؛

الجزء الأول والفصول 40 و 43 (البند 1) و 45 (الفقرتان الثالثة والرابعة) من الظهير الشريف رقم 1.62.281 الصادر في 24 من جمادى الأولى 1382 (24 أكتوبر 1962) بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية ؛

الجزء الأول والفصول 40 و 43 (البند 1) و 45 (الفقرتان الثالثة والرابعة) من الظهير الشريف رقم 1.63.194 الصادر في 5 صفر 1383 (28 يونيو 1963) بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية ؛

الجزء الأول والفصول 42 و45 (البنود 1 و 2 و 4) و 47 (الفقرتان الثالثة والرابعة) من الظهير الشريف رقم 1.77.42 بتاريخ 7 صفر 1397 (28 يناير 1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة العصرية.

المادة 298

يباشر ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم القيام بمراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة المحصورة في تاريخ 31 مارس 1997 والتي يجب على المغاربة، ذكورا وإناثا، غير المقيدين والبالغين من العمر عشرين سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد لحصر اللوائح المذكورة بعد مراجعتها وفقا لأحكام هذه المادة أن يطلبوا تقييدهم فيها.

تقوم اللجان الادارية وفقا لأحكام الجزء الأول من القسم الأول من هذا القانون بعمليات التقييد الجديدة والشطب وكذا تصحيح الأخطاء المالية مع مراعاة الأحكام الواردة أدناه:

تودع طلبات التقييد في اللوائح الانتخابية طوال خمسة أيام؛

يودع الجدول التعديلي المؤقت مرفقا باللائحة الانتخابية المحصورة في 31 مارس 1997 طوال ثلاثة أيام تودع في أثنائه الطلبات والشكاوى المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 12 من هذا القانون؛

يحدد أجل إيداع الجدول التعديلي النهائي المعد من طرف لجان الفصل في ثلاثة أيام يمكن خلالها إقامة دعاوى الطعن في قرارات اللجان المذكورة؛

تبلغ قرارات اللجان الادارية وقرارات لجان الفصل في أجل يوم واحد ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار.

غير أنه لا يجوز شطب الأشخاص المقيدين بصورة قانونية في اللوائح الانتخابية العامة المحصورة في 31 مارس 1997 تطبيقا للقانون رقم 12.92 المشار إليه أعلاه.

المادة 299

يباشر، وفقا لأحكام الباب الأول من الجزء الخامس من القسم الثالث من هذا القانون، وضع لوائح انتخابية جديدة لغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية يجب أن يطلب تقييدهم فيها الأشخاص المقيدون في اللوائح الانتخابية الموجودة وكذا الأشخاص الذين لم يسبق لهم أن قيدوا أنفسهم فيها.

تحل اللوائح الانتخابية الجديدة الموضوعة بموجب الفقرة السابقة محل اللوائح الانتخابية المتعلقة بنفس الموضوع والموجودة في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة 300

يباشر، وفقا للأحكام المشار إليها في المادة 299 أعلاه، وضع اللوائح الانتخابية الأولى لغرف الصيد البحري، ويجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 229 من هذا القانون أن يطلبوا تقييدهم فيها.

يعين العامل من بين الأشخاص المستوفين للشروط الواجب توفرها في ناخبي الغرف المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، الناخبين الأعضاء الأصليين والاحتياطيين في اللجنة الإدارية ولجنة الفصل المشار إليهما على التوالي في المادتين 239 و 243 من هنا القانون.

المادة 301

تنتهي، ابتداء من تاريخ يحدد بمرسوم، مدة انتداب الأعضاء المزاولين مهامهم في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بالمجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الفلاحة وغرف الصناعة التقليدية.

يتم، في التواريخ التي تحدد بمرسوم ووفقا لأحكام هذا القانون، تنظيم انتخاب الأعضاء الجدد في المجالس المذكورة وغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وكذا تنظيم الانتخابات الأولى لغرف الصيد البحري.

الفهرس

القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات 7

القسم الأول: وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة 7

القسم الثاني: الأحكام المشتركة لتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية 7

الجزء الأول: الأحكام العامة المتعلقة ببطائق الناخبين والترشيحات ومدة الانتداب 8

الباب الأول : بطائق الناخبين 8

الباب الثاني: شروط أهلية الترشح وموانعه 9

الباب الثالث: مدة الانتداب وآجال العمليات الانتخابية وكيفيات 11

إيداع الترشيحات 11

الفرع الأول: مدة الانتداب 11

الفرع الثاني: تاريخ الاقتراع 11

الفرع الثالث: إيداع وتسجيل الترشيحات 12

الجزء الثاني: الحملة الانتخابية 14

الجزء الثاني: التصويت 15

الباب الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع 15

الفرع الأول: أوراق التصويت 15

الفرع الثاني: مكاتب التصويت 16

الباب الثاني: كيفيات التصويت 18

الباب الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج 19

الجزء الرابع: المنازعات الانتخابية 22

الباب الأول: الطعون المتعلقة بالترشيحات 22

الباب الثاني: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية 22

الجزء الخامس: تحديد المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات والعقوبات المقررة لها 24

القسم الثالث: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية 30

الجزء الأول: أحكام خاصة بتنظيم الاستفتاءات 30

الجزء الثاني: أحكام خاصة بانتخاب مستشاري الجهات 30

الجزء الثالث: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم 31

الجزء الرابع: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات 31

الجزء الخامس: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء الغرف المهنية 31

الباب الأول: وضع اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية 31

الفرع الأول: شروط التقييد في اللوائح الانتخابية 31

الفصل الأول: الشروط العامة31

الفصل الثاني: غرف الفلاحة 32

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات 33

الفصل الرابع: غرف الصناعة التقليدية 35

الفصل الخامس: غرف الصيد البحري 37

الفصل السادس: أحكام متفرقة 40

الفرع الثاني: عملية وضع اللوائح الانتخابية 41

الباب الثاني: مراجعة اللوائح الانتخابية 45

الباب الثالث: تعيين الدوائر الانتخابية ونفوذها ومقارها 48

الباب الرابع: أسلوب الاقتراع49

الباب الخامس: شروط أهلية الترشح وموانعه 49

الباب السادس: الترشيحات 50

الباب السابع: العمليات الانتخابية 51

الفرع الأول: العمليات التحضيرية للاقتراع 51

الفرع الثاني: عمليات التصويت 51

الفرع الثالث: فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج 51

الفصل الأول: أحكام مشتركة 51

الفصل الثاني: غرف الفلاحة 52

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري 53

الباب الثامن: إيداع المحاضر 54

الباب التاسع: المنازعات الانتخابية 54

الفرع الأول: المنازعات المتعلقة بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية 54

الفرع الثاني: الطعون المتعلقة بالترشيحات 55

الفرع الثالث: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية 55

الباب العاشر: الانتخابات الجزئية وأحكام متفرقة 55

القسم الرابع: التمويل واستعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية أثناء الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية 57

الجزء الأول: مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات 57

الجزء الأول المكرر: دعم قدرات النساء التمثيلية 57

الجزء الثاني: مصاريف المرشحين أثناء الحملات الانتخابية 57

الجزء الثالث: استعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية 59

القسم الخامس: أحكام انتقالية وختامية 59

الفهرس 62

.....

المادة 261

لا ينتخب في الغرف المهنية: الأشخاص الجاري في حقهم منذ وضع اللائحة الانتخابية أو مراجعتها الأخيرة أحد أنواع عدم الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في المواد 5 و 796 و 221 من هذا القانون وغير الممكن لهم الاستدلال بأحكام المادة 237 من هذا القانون.

لا ينتخب أيضا الأشخاص المجردون من الحق في قابلية الانتخاب على إثر حكم قضائي أو عقوبات بالتجريد من الحقوق الوطنية.

الباب السادس: الترشيحات

المادة 80-262

تسري على انتخاب أعضاء الغرف المهنية الأحكام المنصوص عليها في الباب الثالث من الجزء الأول من القسم الثاني من هذا القانون والمتعلقة بتحديد تواريخ وأجال العمليات الانتخابية وبإيداع وتسجيل الترشيحات وبتخصيص الرموز وذلك مع مراعاة أحكام هذا الباب.

المادة 263

ينشر المرسوم الذي يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المذكور بعشرين يوما على الأقل.

المادة 264

تودع الترشيحات أو لوائح المرشحين في الساعة الثانية عشرة على الأكثر من زوال اليوم العاشر السابق للاقتراع بمقر اللجنة الإدارية المعنية بالانتخاب والمشار إليها في المادة 239 أعلاه.

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح حسب الأصناف المهنية بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وحسب الهيئة الناخبة بالنسبة لغرف الصيد البحري.

يجب أن تشتمل كل لائحة على عدد من الأسماء يساوي عدد المقاعد المراد شغلها في الصنف المتعلق بالدائرة الانتخابية المعنية.

المادة 81-265

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح وفق الكيفيات والشروط المقررة في المادة 45 من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام التالية:

---

79 - نفس الملاحظة الواردة في هامش المادة 221 أعلاه.

80- تم تغيير وتتميم المادة 262 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 64.02 السالف الذكر.

-81- تم نسخ وتعويض المادة 265 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 11.21 السالف الذكر.

- يجب أن تتضمن التصريحات بالترشيح بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري الصنف المهني أو الهيئة الناخبة المعنية؛

- يخصص للنساء عدد من المقاعد بالنسبة لكل غرفة فلاحية يحدد في مقعدين اثنين (2)

بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضوا مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا، وتلحق هذه المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة

الانتخابية للغرفة المحصورة بعد آخر مراجعة عادية أو استثنائية للوائح المذكورة، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرفة. وتحدد هذه الدوائر بالنسبة لكل غرفة فلاحية بقرار لوزير الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثين (30) يوما على الأقل؛

- بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، يجب ألا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس، باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من أحد الجنسين.

.....
.....

الفصل الثاني: غرف الفلاحة

المادة 59-222

علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة 220 أعلاه، يجب على كل شخص طلب قيده في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة أن يثبت توفره بصفة رئيسية على إحدى الصفات التالية:

(أ) أن يكون مالكا لعقار فلاحي أو غابوي أو منتفعا به أو مكتريا له أو شريكا في استغلاله

ب أن يكون عضوا في شركة تعاونية لاستغلال فلاحي أو غابوي أو رب حق في أرض جماعية؛

(ج) أن يكون شريكا في شركة تضامن تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي؛

د أن يكون متصرفا منتدبا لشركة كيفما كان شكلها تهدف إلى تسيير عقار فلاحي أو غابوي أو إنتاج مواد فلاحية نباتية أو حيوانية بشرط أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو وكلاء الشركة مغاربة.

لا يكون ناخبا من يملك قطيعا من المواشي على وجه الشركة دون أن يكون مالكا أو منتفعا أو مكتريا للأراضي المخصصة بتربية المواشي المذكورة أو صيانتها أو تسمينها.

الفصل الثالث: غرف التجارة والصناعة والخدمات - 60 -

المادة 61-223

ناخبو غرف التجارة والصناعة والخدمات هم:

1- بصفة شخصية التجار وأرباب الصناعات ومقدمو الخدمات المقيدون في السجل التجاري؛

2 - بواسطة ممثلين:

59- تم تغيير وتتميم المادة 222 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر. -60- أنظر المادة الثانية من القانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 2183 1442 (23) مارس (2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5) أبريل (2021)، ص -61- تم تغيير وتتميم المادة 223 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 36.08، السالف الذكر.

.....

.....

.....

.....

.....

مصطفى علاوي هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب)، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين، ودبلوم المعهد العالي للقضاء. يُعرف بكونه مؤلفاً غزيراً في الاجتهادات القضائية المغربية، حيث أعد عشرات الكتب والمجلدات حول قرارات محكمة النقض، المناحي القضائية، الاقتباسات القانونية، والتدوينات في مواضيع مثل النفقة، العقار، التحكيم، والتنظيم القضائي.

foulabook.com

مشاركاته في الندوات واللقاءات التدريبية والعلميةشارك مصطفى علاوي في عدة حلقات وندوات تدريبية وعلمية، من أبرزها (حسب المعلومات المتاحة في مصادر قانونية متخصصة):

foulabook.com

- تأطير قضاة أقسام المالية المحدثة.

- قضاء التوثيق.
- دورة قضاء الفقه والتوثيق.
- تأطير السيدات والسادة العدول (الفوج 2018).
- دورة محاكمة الطفل في تماس مع القانون.
- عضو اللجنة الجهوية بمحكمة الاستئناف بفاس لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل.

هذه المشاركات تركز بشكل أساسي على التكوين القضائي والتدريب في مجالات التوثيق، قضاء الأسرة، حقوق الطفل، والمالية العمومية.ملاحظات إضافية

- لا توجد سجلات علنية واسعة أو قوائم شاملة لندوات محددة بتواريخ وأماكن دقيقة في البحث العام (غالباً ما تكون أنشطة داخلية في إطار التكوين القضائي أو الجهوي).
- يظهر أحياناً في سياقات قانونية أخرى مثل إعداد لقاءات دراسية (مثل حول نظام الحرية المحروسة وعدالة الأطفال).

sajplus.com

- يمكن متابعة أعماله عبر مواقع مثل foulabook.com،sajplus.com ، أو منصات قانونية مغربية أخرى حيث تُنشر مؤلفاته PDF.

.....

.....

.....

.....

.....

مؤلف "التوثيق في القضاء والقانون المغربيين" هو سلسلة قانونية شهيرة من إعداد مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس. تتناول هذه المؤلفات الربط بين الفقه الإسلامي ومقتضيات التشريع القانوني الحديث وعمل القضاء.

.....

.....

يُعد كتاب "التوثيق في القضاء والقانون المغربيين" من أبرز الموسوعات القانونية والفقهية

في هذا المجال. الكتاب من إعداد مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بمدينة فاس. [1]

تم إصدار العمل في أجزاء متعددة تغطي شتى فروع التوثيق، ويهدف بشكل رئيسي إلى: [1]

- ربط أحكام الفقه الإسلامي بمقتضيات القانون الوضعي.
- استعراض التطبيقات العملية وعمل القضاء (الاجتهادات القضائية).
- معالجة القضايا القانونية المعاصرة المتعلقة بالعقود، الرخص، والتجزئات العقارية

.....

.....

مؤلف سلسلة التوثيق في القضاء و القانون المغربيين الأجزاء من 1 إلى 5 إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب حاصل على الإجازة جامعة القرويين

Réflexion d'une durée de 4 s

مصطفى علاوي هو المؤلف (أو المُعد) لسلسلة «التوثيق في القضاء والقانون المغربيين» (الأجزاء من 1 إلى 5 وأكثر).

foulabook.com

نبذة عن المؤلف:

- منصبه: مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس (المغرب).
- مؤهلاته: حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين (كلية الشريعة بفاس)، وحاصل على دبلوم المعهد العالي للقضاء بالمغرب.

foulabook.com

- له العديد من المؤلفات والأعمال في المجال القضائي والقانوني المغربي، ويشارك في ندوات وتدريبات متعلقة بقضاء التوثيق والقضاء المالي وغيرها.

عن السلسلة:السلسلة متخصصة في التوثيق القضائي والقانون المغربي، وتغطي مواضيع عملية مثل التجزئات العقارية، الرخص الإدارية، مواد البناء والتعمير، والعديد من الجوانب القانونية والإجرائية. توجد أجزاء كثيرة (تتجاوز 50 جزءًا في بعض الإصدارات)، وتُنشر عادةً بشكل مستقل أو مجمعة.

foulabook.com

يمكنك العثور على الأجزاء (بما في ذلك 1 إلى 5) للقراءة أو التحميل (PDF) على مواقع متخصصة في الكتب القانونية المغربية مثل:

- foulabook.com
- sajplus.com

• ومواقع أخرى مشابهة.

ملاحظة: الكتب متوفرة غالبًا بشكل رقمي، والملكية الفكرية محفوظة للمؤلف. يُفضل الرجوع إلى المصادر الرسمية أو المكتبات القانونية للنسخ الأصلية.

.....

.....

محمد مارمادوك بكتال أو مارمادوك بكتال (لندن 19 مايو 1875- سري 1936) هو بريطاني مسلم مختص في الدين الإسلامي، مشهور بترجمته لمعاني القرآن الكريم إلى الإنجليزية والتي كتبها بأسلوب أدبي شعري.

أعلن تحوله من المسيحية إلى الإسلام عقب تقديمه لخطاب حول«الإسلام والتقدم» في 29 نوفمبر،1917.

درس الشرق ونشر العديد من المقالات والروايات حوله، كما نشر ترجمة معاني القرآن الكريم التي أعدها والتي حظيت بإقرار وموافقة الأزهر عليها، واعتبرها البعض إنجازاً أدبياً كبيراً. وما يزال إرث بكتال يحظى بكثير من الاهتمام من قبل المسلمين الجدد على سبيل الخصوص.

محمد مارمادوك بكتال (الإنجليزية: Muhammad Marmaduke Pickthall) أبرز أعماله على الإطلاق ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى الإنجليزية - التي بدأها في حيدر آباد واستكملها في مصر- لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية بالتعاون مع بعض علماء الأزهر، فكانت ترجمته أول ترجمة لمعاني القرآن الكريم يكتبها بالإنجليزية مسلم، حيث كانت الترجمات الموجودة بتلك اللغة من صنع المستشرقين أو القساوسة، وهؤلاء بالطبع حرفوا الكلم عن موضعه إما عن عمد أو جهل .

• ترجمة عبد الله يوسف علي (الإنجليزية: Abdullah Yusuf Ali) وهذه الترجمة كان يستخدمها الشيخ أحمد ديدات في مناظراته، وينصح الجميع باستخدامها. وأهم ما يميز هذه الترجمة هو احتوائها على تفسير سهل وبسيط لمعظم الآيات.

• ترجمة سيد فيكار أحمد (الإنجليزية: Syed Vickar Ahamed) تمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر والمركز الإسلامي بماليزيا (الإنجليزية: Pusat Islam (Center for Islam)). تحتوي الترجمة على مقدمة للدكتور ذاكر نايك.

ترجمة مصطفى خطاب (الإنجليزية: Mustafa Khattab) مصري-كندي له باع طويل في الترجمات الإسلامية، حيث شارك في أول ترجمة لصلاة التراويح على الهواء مباشرة من المسجد الحرام بمكة والمسجد النبوي بالمدينة بين عامي 2002-2005م. وهي ترجمة موضوعية سليمة كتبت بلغة عصرية، وتناسب حديثي الإسلام من غير الناطقين بالعربية.

تمت الموافقة والمصادقة عليها رسمياً من قبل عدة هيئات وشخصيات منها: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، مجلس الأئمة الكندي، ياسر قاضي، جمال بدوي، صهيب ويب، حمزة تزورتزس، ودكتور صلاح الصاوي الأمين العام لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، وآخرون

حكم ترجمة القرآن

يقول محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي في كتابه «حكم ترجمة القرآن الكريم»: «زُعم أن الإسلام ألزم الناس العربية وتعلمها، ونَبَذَ ألسنتهم ومنعهم من ترجمة القرآن العظيم، وهذه الشنعة تكفل بردها والتشنيع بها كتابي (جواز ترجمة القرآن) فقد برهن فيه على أن الدين لا يلزم الأمم التي دخلت في الإسلام التكلم بالعربية، بدليل بقائها إلى الآن تتكلم بألسنها، وما منع ترجمة القرآن أصلاً ولا ورد المنع في كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس».
وقال أيضاً: «إن ترجمته من الأمور المرغب فيها، بل يضح لنا أن نقول: إنها من فروض الكفاية التي يجب على الأمة القيام بها، فإذا قام بها البعض سقط عن الباقين، وإن لم يقم بها أحد أثم الكل، برهان ذلك: انه تبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال:»... فليبلغ الشاهد الغائب«. وقال» بلغوا عني ولو آية«. وقد أوجب الله على رسوله التبيلغ فقال: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته} [المائدة: 67] فهو بلاغ للعرب بلسانهم {وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه} [إبراهيم: 4] ويجب على العرب أن ينوبوا عنه، ويبلغوا لغيرهم من الأمم، فلذا قال لهم:» بلغوا عني ولو آية«ولا يمكن التبليغ لجميع الأمم إلا بالترجمة إلى لسانهم».
استشهادأغلق

+ - تاريخ حركة ترجمة معاني القرآن الكريم من قِبل المستشرقين ودوافعها وخطرها .

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد : 7259
25 ديسمبر 2023
مدونةتحصيل الديون العمومية
المادة 9
تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير ، 2024 أحكام
المواد 5 و36 و 42 و122 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) ،كما وقع تغييره وتتميمه :

»المادة 5 -. يجب بمبادرة من الإدارة .....

».....تعليق الملصقات.

» وترسل الجداول ..... في التحصيل.

»ويرسل إعلام الضريبة إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم

»الإيرادات عن طريق البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية

»في العنوان الإلكتروني المدلى به تلقائيا من طرف الملزم للإدارة وعلى

»أبعد تقدير ..... و الاستحقاق.«

»المادة -.36 لا يمكن مباشرة..... دون صوائر عن طريق

»البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية في العنوان الإلكتروني

»المدلى به تلقائيا من طرف الملزم للإدارة ، ويجب تقييد .....

».....بالزور.«

»المادة 42 -. يتم تبليغ ..... لذلك.

»كما يمكن ..... مع الإشعار بالتوصل أو بالطريقة

»الإلكترونية وفقا للتشريع الجاري به العمل، و لا سيما القانون

»رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية،

»وذلك في العنوان الإلكتروني المدلى به للإدارة من طرف الملزمين بناء

» على طلبهم. «

»المادة -.122 يمكن ..... أن يمنح إعفاء أو تخفيضا

»من فوائد التأخير والزيادات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة

»بالديون العمومية المنصوص عليها في هذه المدونة.«

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 10

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير ،2024 أحكام المادة 8 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية ،2023 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.75 بتاريخ 18 من جمادى

الأولى 1444 (13 ديسمبر 2022) :

»المادة .8 - تحدث إعانة الدولة .....

».....الشروط التالية :

»1 - أن يكون المقتني ..... للسكن ؛
»1 المكرر يجب أن يتوفر السكن المقتنى على رخصة السكن
»ابتداء من فاتح يناير 2023 وأن يتكون من غرفتين على الأقل وأن
»يكون موضوع بيع أول ؛
»2 - أن يتم إبرام ..... موثق ؛
»3 - أن يتضمن ..... بأن :
»• يخصص السكن لسكنه الرئيسي ملدة خمس (5) سنوات ابتداء
»من تاريخ إبرام عقد البيع النهائي.
»يراد بالسكن الرئيسي في مدلول هذه المادة، كل مسكن لم
»يتم تأجيره أو تخصيصه لغرض مهني. وبالنسبة للمغاربة المقيمين
»بالخارج يجب عليهم االحتفاظ بالسكن المذكور لمدة خمس (5)
»سنوات السالفة الذكر، بمثابة سكن لهم بالمغرب أو شغله بدون
»عوض من طرف أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب
»المباشر من الدرجة الأولى.
»• يضع لفائدة ..... أعلاه.
»يجب إعادة المبلغ الإجمالي للإعانة إلى الدولة :
» - من طرف الموثق في حالة عدم إبرام عقد البيع النهائي ؛
» - من قبل المستفيد، في حالة تفويت السكن المذكور قبل انقضاء »مدة خمس (5) سنوات السالفة الذكر.
» لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد
»تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة خمس (5) سنوات
»وتتمثل هذه الوثائق .....
(الباقي لا تغيير فيه.)

.....
.....
.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7049 مكرر بتاريخ 15 جمادى الاولى1443 موافق
20 ديسمبر 2021

مدونةتحصيل الديون العمومية
المـادة 7 المكررة
تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير ،2022 أحكام
المادة 3 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، الصادر بتنفيذه
الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) :
»المادة .3 - يكلف بتحصيل الديون العمومية المحاسبون الآتي
»ذكرهم :
» - الخازن ..... للمملكة ؛
».....
».....
» - كتاب الضبط ..... القضائية ؛
»- الأعوان المحاسبون والخزنة المكلفون بالأداء بالمؤسسات
»العمومية ..... المحدثة لها. ويمكن
»عند الاقتضاء للمحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة
»للمملكة أو قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة أو قباض
»إدارة الضرائب القيام بعمليات تحصيل الديون المستحقة
»لفائدة المؤسسات العمومية المحددة بموجب قرار للسلطة
»الحكومية المكلفة بالمالية."

.....
.....

"

مدونة تحصيل الديون العمومية

قانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000)

المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000)، ص 1256

صيغة محينة بتاريخ 20 ديسمبر 2021

القسم الأول: أحكام عامة

الباب الأول: ميدان التطبيق

الباب الثاني: المحاسبون المكلفون بالتحصيل

الباب الثالث: طرق التحصيل

الباب الرابع: القوة التنفيذية

القسم الثاني: أحكام مشتركة

الباب الأول: الاستحقاق

الباب الثاني: الأداء

الباب الثالث: التحصيل الجبري

الباب الرابع: التزامات الأغيار المسؤولين أو المتضامنين

الباب الخامس: التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين

الباب السادس: الضمانات والامتيازات

الباب السابع: المطالبات

الباب الثامن: الإعفاء من الزيادة عن التأخير ومن صوائر التحصيل

الباب التاسع: التقادم

الباب العاشر: المسؤولية في ميدان تحصيل الديون العمومية

الباب الحادي عشر: حق الاطلاع

القسم الثالث: أحكام خاصة

الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

القسم الرابع : أحكام مختلفة وانتقالية وختامية

الباب الأول: أحكام مختلفة

الباب الثاني: أحكام انتقالية

الباب الثالث: ملاءمة أحكام التشريع الجبائي مع أحكام القانون بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

الباب الرابع: أحكام ختامية

القسم الأول: أحكام عامة

الباب الأول: ميدان التطبيق

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد : 7259
25 ديسمبر 2023

مدونةتحصيل الديون العمومية

المادة 9

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير ، 2024 أحكام

المواد 5 و36 و 42 و122 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) ،كما وقع تغييره وتتميمه :

»المادة 5 -. يجب بمبادرة من الإدارة .....

».....تعليق الملصقات.

» وترسل الجداول ..... في التحصيل.

»ويرسل إعلام الضريبة إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم

»الإيرادات عن طريق البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية

»في العنوان الإلكتروني المدلى به تلقائيا من طرف الملزم للإدارة وعلى

»أبعد تقدير ..... و الاستحقاق.«

»المادة -.36 لا يمكن مباشرة..... دون صوائر عن طريق

»البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية في العنوان الإلكتروني

»المدلى به تلقائيا من طرف الملزم للإدارة ، ويجب تقييد .....

».....بالزور.«

»المادة 42 -. يتم تبليغ ..... لذلك.

»كما يمكن ..... مع الإشعار بالتوصل أو بالطريقة

»الإلكترونية وفقا للتشريع الجاري به العمل، و لا سيما القانون

»رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية،

»وذلك في العنوان الإلكتروني المدلى به للإدارة من طرف الملزمين بناء

» على طلبهم. «

»المادة -.122 يمكن ..... أن يمنح إعفاء أو تخفيضا

»من فوائد التأخير والزيادات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة

»بالديون العمومية المنصوص عليها في هذه المدونة.«

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7049 مكرر بتاريخ 15 جمادى الاولى1443 موافق 20 ديسمبر 2021

مدونةتحصيل الديون العمومية

المـادة 7 المكررة

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير ،2022 أحكام

المادة 3 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) :

»المادة .3 - يكلف بتحصيل الديون العمومية المحاسبون الآتي

»ذكرهم :

» - الخازن ..... للمملكة ؛

».....

».....

» - كتاب الضبط ..... القضائية ؛

»- الأعوان المحاسبون والخزنة المكلفون بالأداء بالمؤسسات

»العمومية ..... المحدثة لها. ويمكن

»عند الاقتضاء للمحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة

»للمملكة أو قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة أو قباض

»إدارة الضرائب القيام بعمليات تحصيل الديون المستحقة

»لفائدة المؤسسات العمومية المحددة بموجب قرار للسلطة

»الحكومية المكلفة بالمالية."

.....

.....

المادة 1

يقصد بالتحصيل مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيآتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو عن الاتفاقات.

المادة 2

تعتبر ديونا عمومية بمقتضى هذا القانون:

– الضرائب المباشرة للدولة والرسوم المماثلة وكذا الضريبة على القيمة المضافة، المشار إليها بعبارة " الضرائب والرسوم " فيما يلي من هذا القانون؛

– الحقوق والرسوم الجمركية؛

– حقوق التسجيل والتمبر والرسوم المماثلة؛

– مداخيل وعائدات أملاك الدولة؛

– حصيلة الاستغلالات والمساهمات المالية للدولة؛

– الغرامات والإدانات النقدية؛

– ضرائب ورسوم الجماعات المحلية وهيئاتها؛

– سائر الديون الأخرى لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي يعهد بقبضها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، باستثناء الديون ذات الطابع التجاري المستحقة لفائدة المؤسسات العمومية.

الباب الثاني: المحاسبون المكلفون بالتحصيل

المادة 3

يكلف بتحصيل الديون العمومية المحاسبون الآتي ذكرهم:

– الخازن العام للمملكة؛

– الخازن الرئيسي؛

– المؤدي الرئيسي للأجور؛

– الخزنة الوزاريون؛

– الخزنة الجهويين وخزنة العمالات والخزنة الإقليميون؛

– الخزنة الجماعيون والقباض والقباض الجماعيون؛

– قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة؛

– قباض إدارة الضرائب؛

– كتاب الضبط بمحاكم المملكة بالنسبة إلى الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية والرسوم القضائية؛

– الأعوان المحاسبون والخزنة المكلفون بالأداء بالمؤسسات العمومية بالنسبة إلى ديون هذه المؤسسات عندما يتم التنصيص صراحة على تطبيق أحكام هذا القانون في النصوص المحدثة لها. ويمكن عند الاقتضاء للمحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة أو قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة أو قباض إدارة الضرائب القيام بعمليات تحصيل الديون المستحقة لفائدة المؤسسات العمومية المحددة بموجب قرار السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

الباب الثالث: طرق التحصيل

المادة 4

تستوفى الديون العمومية:

– عن طريق الأداء التلقائي بالنسبة إلى الحقوق الواجب دفعها نقدا؛

– أو بواسطة تصريح الملزمين بالنسبة إلى الضرائب المصرح بها؛

– أو بموجب أوامر بالمداخيل فردية أو جماعية يصدرها وفقا للقانون الأمرون بالصرف المختصون.

يتم إصدار أوامر المداخيل الجماعية على شكل:

– جداول أو قوائم الإيرادات بالنسبة إلى الضرائب والرسوم؛

– سجلات الحراسة بالنسبة إلى المداخيل وعائدات أملاك الدولة.

ويتم إصدار أوامر المداخيل الفردية على شكل:

– جداول وقوائم الإيرادات الفردية أو سندات المداخيل أو التصريح للجمرك؛

– مستخرجات سجلات الحقوق الثابتة بالنسبة لحقوق التسجيل والتمبر؛

– مستخرجات الأحكام أو قرارات العجز.

المادة 5

يجب بمبادرة من الإدارة إخبار الملزمين بتواريخ الشروع في تحصيل جداول الضرائب والرسوم واستحقاقها بكل وسائل الإخبار بما فيها تعليق الملصقات.

وترسل الجداول وقوائم الإيرادات إلى المحاسب المكلف بالتحصيل خمسة عشر يوما على الأقل (15) قبل تاريخ الشروع في التحصيل.

ويرسل إعلام الضريبة عن طريق البريد في ظرف مغلق إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم الإيرادات وعلى أبعد تقدير عند تاريخ الشروع في التحصيل وذلك بمبادرة من الإدارة.

ويبين هذا الإعلام المبلغ الواجب أداؤه وتاريخي الشروع في التحصيل والاستحقاق.

المادة 6

بالنسبة إلى الديون غير المدرجة في جداول أو قوائم إيرادات وباستثناء تلك التي يعهد بها لقباض الجمارك، فإن المحاسب المكلف بالتحصيل يرسل إشعارا للمدين يتضمن بيان نوع الدين والمبلغ الواجب أداؤه وتاريخي الإصدار والاستحقاق.

المادة 7

تستوفى الديون العمومية المدرجة في أوامر المداخيل:

– إما رضائيا خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الشروع في التحصيل أو الإصدار وتاريخ الاستحقاق؛

– وإما باللجوء إلى التحصيل الجبري وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

الباب الرابع: القوة التنفيذية

المادة 8

تذيل جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وأوامر المداخيل التي يصدرها قباض التسجيل عن الرسم القضائي وتلك المتعلقة بعائدات أملاك الدولة بمجرد إصدارها بصيغة التنفيذ من طرف الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

المادة 9

تذيل أوامر المداخيل المتعلقة برسوم وضرائب الجماعات المحلية وهيئاتها وتلك التي تصدر عن المؤسسات العمومية بصيغة التنفيذ بمجرد إصدارها من طرف الأمر بالصرف للهيئة المعنية.

المادة 10

تكون قابلة للتنفيذ مستخرجات الأحكام والقرارات المتعلقة بالغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية والرسم القضائي وفق الشروط المحددة في المادة 132 أدناه.

المادة 11

تذيل قرارات العجز الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات بصيغة التنفيذ بمجرد ما تصبح نهائية.

تذيل المقررات الصادرة عن الوزير المكلف بالمالية القاضية بإقرار المحاسبين العموميين مدينين بصيغة التنفيذ بمجرد صدور أوامر المداخيل المتعلقة بهذه المقررات.

المادة 12

ما لم ينص على أحكام خاصة، تذيل أوامر المداخيل المتعلقة بديون الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية غير تلك المشار إليها في المواد 8 و 9 و 10 و 11 أعلاه بصيغة التنفيذ بمجرد صدورها من طرف الأمرين بالصرف المعنيين أو إذا اقتضى الحال من طرف المحاسبين المكلفين عندما يتعلق الأمر بمبالغ مرجعة من المرتبات والأجور المؤداة دون أمر سابق بصرفها.

القسم الثاني: أحكام مشتركة

الباب الأول: الاستحقاق

الفرع الأول: الاستحقاق بأجل

المادة 13

تستحق الضرائب والرسوم المدرجة في الجداول عند انصرام الشهر الثاني الموالي لشهر الشروع في تحصيلها.

المادة 14

تستحق الضرائب والرسوم المخصومة من المنبع، عند انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم خلاله اقتطاعها من الأداءات الخاضعة لها.

المادة 15

تستحق الضرائب والرسوم القابلة للأداء تلقائيا بناء على تصريح، والحقوق والرسوم الجمركية، وحقوق التسجيل والتمبر وكذا الضرائب والرسوم المحلية والديون الأخرى لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها، وفق الشروط المحددة في النصوص أو الاتفاقات المتعلقة بها.

المادة 16

تستحق الديون العمومية غير التي تمت الإشارة إليها في المواد 13 و 14 و 15 أعلاه، عند انصرام أجل ثلاثين يوما (30) من تاريخ إصدارها.

بصرف النظر عن كل أحكام مخالفة تستحق الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المحكوم بها من طرف محاكم المملكة، بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الأحكام والقرارات المتعلقة بها المستنفذة لجميع طرق الطعن العادية.

غير أنه تستحق فورا الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية الصادرة بشأنها الأحكام والقرارات الحضورية والمستنفذة لطرق الطعن العادية.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل والوزير المكلف بالمالية شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية.

المادة 17

عندما يصادف حلول الأجل يوما معطلا أو يوم عطلة، يرجأ تاريخ الاستحقاق إلى أول يوم عمل موال.

وتعتبر الآجال المنصوص عليها في هذه المدونة أجالا كاملة.

الفرع الثاني: الاستحقاق الفوري

المادة 18

ما لم ينص على أحكام خاصة، واستثناء من أحكام المواد 13 و 14 و 15 أعلاه، تستحق فورا، الجداول وقوائم الإيرادات التي يتم إصدارها على سبيل التسوية فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المفروض تسديدها أصلا بناء على تصريح الملزم.

المادة 19

تستحق فورا الديون المترتبة على ذمة الملزم والقابلة للأداء بأجل إذا لم يعد يتوفر بالمغرب على محل إقامة اعتيادي أو محل مؤسسته الرئيسي أو موطنه الجبائي.

وباستثناء الضريبة الحضرية، تستحق كذلك فورا الديون القابلة للأداء بأجل في الحالات الآتية:

– انتقال الملزم خارج دائرة اختصاص المحاسب المكلف بالتحصيل إلا إذا أشعره المدين بمحل إقامته الجديد خمسة عشر يوما قبل ذلك (15)؛

– البيع الإرادي أو الجبري؛

– توقيف النشاط؛

إدماج أو انفصال أو تحويل الشكل القانوني للشركة، وبشكل عام في حالة تغيير يطرأ على شخص الملزم.

الباب الثاني: الأداء

الفرع الأول: طرق الأداء

المادة 20

تؤدى الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى إما نقدا أو بواسطة تسليم شيك عن طريق تحويل أو الدفع لفائدة حساب مفتوح في اسم المحاسب المكلف بالتحصيل أو بأي وسيلة أخرى للأداء منصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

يترتب عن كل أداء تسليم وصل أو تصريح بالدفع وفق الشروط المحددة في القوانين الجاري بها العمل.

الفرع الثاني: جزاءات تأخير الأداء

المادة 21

تكون الضرائب والرسوم المدرجة في الجداول أو قوائم الإيرادات قابلة للأداء قبل تاريخ استحقاقها.

وإذا لم يتم الأداء قبل تاريخ الاستحقاق، فإن المبالغ غير المسددة تخضع لزيادة عن التأخير قدرها 5% بالنسبة إلى الشهر الأول عن التأخير و 0.50% عن كل شهر أو جزء شهر إضافي.

غير أن الزيادة المذكورة لا تطبق على الضريبة الحضرية أو على ضريبة النظافة عندما لا يتجاوز مبلغ حصة أو جزء الحقوق المدرجة في الجداول ألف درهم (1.000) بالنسبة لكل ضريبة منها.

المادة 22

تخضع الضرائب والرسوم التي يتم إصدارها على سبيل التسوية بواسطة جداول أو قوائم الإيرادات لزيادة عن التأخير بنسبة 5% عن الشهر الأول من التأخير و 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي تطبق ابتداء من تاريخ استحقاقها إلى تاريخ إصدارها.

بالنسبة لتحصيل الجداول أو قوائم الايرادات تطبق زيادة قدرها 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي ينصرم بين تاريخ الإصدار وتاريخ الأداء.

المادة 23

تخضع أوامر المداخيل المتعلقة بالديون المشار إليها في المادة 2 أعلاه والتي لا تترتب عنها جزاءات عند التأخير في الأداء، لزيادة بنسبة 6 % سنويا.

المادة 24

تطبق الزيادات عن التأخير المشار إليها في المواد 21 و 22 و 23 أعلاه على أصل الدين المستحق باستثناء الغرامات والذعائر وترفع أعشار مبلغها إلى الدرهم الأعلى.

وتطبق مباشرة من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل مع مراعاة مبلغ زيادة التأخير المضمن -عند الاقتضاء- بالجداول وقوائم الإيرادات التي تم إصدارها.

المادة 25

تبقى الحقوق والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل وكذا الرسوم والضرائب المحلية خاضعة للفوائد والزيادات عن التأخير المقررة في النصوص المنظمة لها.

المادة 25 المكررة

تكون الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المتكفل بها من طرف المحاسبين العموميين قابلة للأداء قبل تاريخ استحقاقها.

إذا لم يتم الأداء في الأجل المحدد في الفقرة الثانية من المادة 16 أعلاه، فإن المبالغ غير المسددة تخضع لزيادة عن التأخير قدرها 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي.

تحتسب هذه الزيادة على حسب مدة التأخير انطلاقا من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ الأداء على جميع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

المادة 26

عندما يتم تسديد المبالغ المقررة برسم الضرائب والرسوم بكيفية تلقائية بناء على تصريح خارج الآجال المحددة، يؤدي المدينون علاوة على المبالغ الواجبة غرامة قدرها 10 %.

إلا أنه فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، تطبق على مبلغ الضريبة المستحقة بالإضافة إلى الغرامة السالفة الذكر، زيادة قدرها 15% عن إيداع التصريح خارج الآجال القانونية.

وتطبق أيضا زيادة قدرها 5 بالنسبة إلى الشهر الأول من التأخير و 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي ينصرم بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ دفع الضريبة.

المادة 27

يلزم المحاسب بالتحصيل أن يدرج الأداءات الجزئية المدفوعة لتسديد الديون العمومية، على الدين الذي للمدين مصلحة أكثر في تسديده، أو على الدين الأكثر كلفة بالنسبة إليه، ومن بين عدة ديون متساوية الكلفة على أقدمها.

وتدرج الأداءات برسم كل دين على حدة وفق الترتيب التالي على:

– صوائر التحصيل؛

– الزيادة عن التأخير؛

– الذعائر والغرامات؛

– أصل الدين بالنسبة للباقي.

إلا أن أحكام الفقرة أعلاه لا تكون قابلة للتطبيق فيما يخص الديون الجمركية في حق المصرح وموكله المدينين على وجه التضامن في مدلول المواد 87 و 88 و 189 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إلا إذا تعلقت هذه الديون بنفس المدينين معا.

المادة 28

يقيد الإدراج المتعلق بالمبلغ المدفوع على الوصل أو التصريح بالدفع المسلم للطرف المسدد.

الباب الثالث: التحصيل الجبري

الفرع الأول: الأشخاص الذين يمكن القيام في حقهم بالتحصيل الجبري

المادة 29

باشر التحصيل الجبري بناء على سندات تنفيذية، طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون في حق:

– المدينين الذين لم يؤدوا ما بذمتهم من ديون داخل الآجال المحددة؛

– الأشخاص المشار إليهم في المواد 93 إلى 99 أدناه؛

إلا أنه إذا كان الملزم موضع مسطرة تصحيح جبائي، فإن المحاسب المكلف بالتحصيل مؤهل لاتخاذ كل الإجراءات التحفظية التي من شأنها المحافظة على ضمان الخزينة استنادا إلى إعلام بتصحيح جار صادر عن مصالح الوعاء الضريبي. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعرقل هذه الإجراءات النشاط العادي للمقاولة.

يقبل هذا الإعلام بالتصحيح من طرف السنديك فيما يخص التصريح بالديون.

ويتم إرسال الإعلام بالتصحيح المشار إليه في الفقرة السالفة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل المعني، بعد استطلاع رأي مدير الضرائب أو الشخص المفوض من طرفه لذلك.

الفرع الثاني: الأعوان المؤهلون لتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري

المادة 30

تنفذ إجراءات التحصيل الجبري من طرف مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة المنتدبون خصيصا لهذه الغاية. ويمارس هؤلاء هذه الاختصاصات لحساب المحاسبين المكلفين بالتحصيل وتحت مراقبتهم.

المادة 31

ينتدب مأمورو التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة من طرف رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو الشخص الذي يفوض من طرفه لذلك.

المادة 32

يؤدي مأمورو التبليغ والتنفيذ للخزينة القسم بمجرد تعيينهم أمام المحكمة المختصة الموجودة بمكان عملهم.

ولا يجدد أداء هذا القسم في حالة تغيير مقر عملهم.

المادة 33

في حالة تعرض مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة إلى الشتم أو التهديد أو للاعتداء أو لكل ذلك، يحرر محضرا بذلك يكتسي صبغة بيان ويسلمه للمحاسب المكلف بالتحصيل. ويمكن لهذا الأخير عند الضرورة، رفع الأمر لوكيل الملك لدى المحكمة المختصة.

المادة 34

يمكن كذلك اللجوء عند الحاجة إلى أعوان مكاتب التبليغات والتنفيذات القضائية بمحاكم المملكة وإلى الأعوان القضائيين للقيام بإجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية.

ويمكن للمحاسبين المكلفين بالتحصيل اللجوء إلى أعوان القوة العمومية أو السلطات المدنية للقيام بأي تبليغ أو معاينة أو تنفيذ عن بعد وذلك بطلب يوجه إلى السلطة المختصة.

يباشر الأعوان المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة التحصيل الجبري في جميع درجاته وأشكاله ما لم ينص على خلاف ذلك.

لمادة 35

بصرف النظر عن الجزاءات المقررة في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، يمنع تحت طائلة العزل على مأموري التبليغ والتنفيذ للخزينة وعلى أي شخص مؤهل لذلك، القيام بأعمال التحصيل الجبري دون ترخيص مسبق وفق الأشكال المحددة في هذا القانون.

الفرع الثالث: الشروط المسبقة للتحصيل الجبري

المادة 36

لا يمكن مباشرة التحصيل الجبري إلا بعد إرسال آخر إشعار للمدين دون صوائر، ويجب تقييد تاريخ إرسال هذا الإشعار في جدول الضرائب والرسوم أو في أي سند تنفيذي آخر. ويعتد بهذا التقييد ما لم يطعن فيه بالزور.

المادة 37

باستثناء الإنذار، لا يمكن مباشرة التحصيل الجبري، إلا بموجب قائمة إسمية بمثابة ترخيص تبين المدين أو المدينين المشار إليهم في المادة 29 أعلاه يصدر هذا الترخيص عن رئيس الإدارة التي ينتمي لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو عن الشخص المفوض من طرفه لذلك.

المادة 38

يشمل التحصيل الجبري مجموع المبالغ المستحقة الواجبة على نفس المدين.

الفرع الرابع درجات التحصيل الجبري

المادة 39

تباشر إجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية حسب الترتيب التالي:

– الإنذار ؛

– الحجز؛

– البيع.

ويمكن أيضا اللجوء إلى الإكراه البدني لتحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 76 إلى 83 أدناه.

الإنذار

المادة 40

يباشر التحصيل بواسطة الإنذار في شكل قائمة أصلية للإنذار.

المادة 41

لا يمكن تبليغ الإنذار إلا بعد مضي أجل ثلاثين يوما (30) ابتداء من تاريخ الاستحقاق وعشرين يوما (20) على الأقل بعد إرسال آخر إشعار المنصوص عليه في المادة 36 أعلاه.

المادة 42

يتم تبليغ الإنذار من طرف مأموري التبليغ والتنفيذ للخزينة أو أي شخص منتدب لذلك.

كما يمكن أن يتم التبليغ بالطريقة الإدارية أو عن طريق البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.

المادة 43

يسلم الإنذار للمعنى بالأمر الذي يشهد بالتوصل على القائمة الأصلية.

في حالة تعذر تبليغ الإنذار للشخص نفسه يسلم في ظرف مختوم في موطنه بين يدي أقاربه أو خدمه أو مستخدميه أو أي شخص آخر يسكن معه. ويشهد الشخص الذي تسلم الإنذار بالتوصل على الأصل.

وتعتبر بمثابة شهادة تسليم القائمة المكونة لأصل الإنذار ممهورة بتوقيع الشخص الذي تسلم الإنذار أو بالعبارات عجز عن التوقيع» أو «رفض التوقيع».

إذا رفض المدين أو الشخص الذي يقوم مقامه استلام ،الإنذار، يشار إلى ذلك على الأصل، ويعتبر الإنذار حينئذ مبلغا تبليغا صحيحا في اليوم الثامن الموالي للتاريخ الذي تم فيه رفض استلام الإنذار.

وفي الحالة التي يتعذر فيها تسلم الإنذار نظرا لعدم العثور على المدين أو على أي شخص آخر في موطنه أو محل إقامته، يعتبر الإنذار مبلغا تبليغا صحيحا في اليوم العاشر الموالي لتاريخ تعليقه في آخر موطن له.

الحجز

المادة 44

يتم حجز الأثاث والأمتعة المنقولة والمحاصيل والثمار تنفيذا للترخيص المشار إليه في المادة 37 أعلاه بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل وطبقا لأحكام قانون المسطرة المدنية.

يتضمن هذا الترخيص أيضا الأمر بإجراء البيع إذا لم يسدد المدين ما بذمته بعد تنفيذ الحجز.

ما عدا في الحالة المنصوص عليها في المادة 53 أدناه لا يمكن أن يتم الحجز إلا بعد ثلاثين يوما (30) من تبليغ الإنذار.

المادة 45

ينفذ الحجز بصرف النظر عن أي تعرض، إلا أن للمتعرض أن يرفع دعواه أمام المحكمة المختصة وفق الشروط المحددة في المواد 119 إلى 121 من هذا القانون.

المادة 46

تكون غير قابلة للحجز لتحصيل الديون المشار إليها في هذا القانون:

1. فراش النوم والملابس وأواني الطبخ اللازمة للمحجوز عليه ولعائلته؛
2. السكني الرئيسية التي تأوي عائلته على أساس ألا تتعدى قيمتها مائتي ألف درهم (200.000)؛
3. الكتب والأدوات اللازمة لمهنة المحجوز عليه؛
4. المواد الغذائية المخصصة لتغذية المحجوز عليه ولعائلته لمدة شهر واحد؛
5. الحيوانات مصدر قوت المحجوز عليه وكذا العلف الضروري لتربيتها؛
6. البذور الكافية لبذر مساحة تعادل خمس هكتارات؛
7. الأشياء الضرورية للأشخاص المعاقين أو التي تخصص لعلاج المرضى.

المادة 47

إذا وجد مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة عند إجراء حجز أن حجزا سابقا قد انصب على أمتعة المدين القابلة للحجز، فإنه يكتفي بجرد المحجوزات بعد الاطلاع على محضر الحجز السابق.

ويجب تبليغ التدخل في الحجز إلى الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه، وإن اقتضى الحال إلى المحجوز لديه والحارس.

ويعتبر هذا التبليغ بمثابة تعرض على حصيلة البيع ويخول حق المشاركة في التوزيع.

وإذا لم يشمل الحجز السابق جميع الأشياء القابلة للحجز، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بإجراء حجز أوفر. ويتم إذاك ضم الحجزين معا، عدا إذا تم الشروع في بيع الأشياء المحجوزة سابقا.

المادة 48

في حالة تقاعس الحاجز الأول، يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل أن يطلب مواصلة مسطرة الحجز.

المادة 49

إذا أصر المدين أثناء الحجز على رفض أداء ما بذمته، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بإحصاء الأشياء الموجودة في المحلات وداخل الأثاث الذي يمكن له أن يطلب فتحه، ويحرر محضرا بذلك.

المادة 50

تضمن محضر الحجز:

– وصف الأمتعة المحجوزة؛

– تحديد تاريخ البيع؛

– وتعيين الحارس.

المادة 51

يمنع على الحارس تحت طائلة استبداله والحكم عليه بتعويض عن الضرر، استعمال الأثاث أو الأشياء الأخرى المحجوزة، أو الاستفادة منها ما لم يأذن له طالب الحجز بذلك.

المادة 52

عندما يتعذر على مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة القيام بمأموريته لكون الأبواب مغلقة أو نظرا لرفض فتحها ،له يرخص له بواسطة أمر صادر بناء على طلب وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية بفتح أبواب المحلات ذات الاستعمال المهني أو المعدة للسكنى، وكذا الأثاث، في حدود ما تقتضيه مصلحة التنفيذ.

ولهذه الغاية، يجوز له أن يطلب مساعدة السلطة الإدارية المحلية.

يثبت فتح الأبواب والحجز في محضر واحد يحرره مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة ويوقعه عند الاقتضاء مع السلطة التي قدمت المساعدة.

المادة 53

استثناء من أحكام المادة 37 أعلاه، عندما يقع إخبار المحاسب المكلف بالتحصيل ببداية أخذ الأثاث أو الثمار ،خفية، ويخشى من جراء ذلك ضياع ضمان الخزينة، يجب عليه، إذا تم تبليغ الإنذار، أن يجري مباشرة بواسطة مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، حجزا تنفيذيا أو حجزا على المحاصيل والثمار دونما حاجة إلى أمر آخر أو ترخيص.

إن لم يتم توجيه الإنذار، واستثناء من أحكام المادة 36 أعلاه، يعمل المحاسب المكلف بالتحصيل على توجيهه دون أي إجراء آخر بموجب مستخرج جداول موقع من طرفه ويعد هذا الإنذار بمثابة حجز تحفظي وفي هذه الحالة يبين عون الخزينة في المحضر الأثاث والأشياء المحجوزة.

المادة 54

في حالة اختفاء أو رحيل المدين دون الإعلان عن عنوانه الجديد، وعند انعدام أموال قابلة للحجز، يتم تحرير محضر تفتيش من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو من يمثله، وذلك بحضور السلطة الإدارية المحلية عند الاقتضاء.

المادة 55

إذا طلب المدين الوفاء بما في ذمته خلال عملية الحجز، يتم توقيف الحجز حينا بمجرد أداء جميع المبالغ الواجبة بما فيها صوائر الحجز التي تتم تصفيتها حسب التعرفة المخفضة المقررة في المادة 91 أدناه.

المادة 56

عند انعدام منقولات قابلة للحجز، وحين يتبين عدم وجود أية وسيلة أخرى لاستيفاء المبالغ الواجبة في ذمة المدين يحرر محضر بعدم وجود ما يحجز من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو من يمثله بحضور السلطة الإدارية المحلية عند الاقتضاء.

المادة 57

يثبت عسر المدينين:

– إما بمحضر عدم وجود ما يحجز كما نصت عليه المادة 56 أعلاه بالنسبة للمدينين المعروفين بقدرتهم على الوفاء والذين لم يفض الحجز الذي أجري عليهم إلى أي نتيجة؛

– وإما بشهادة العوز المسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية بالنسبة للمدينين المعروفين بعسرهم.

البيع

المادة 58

لا يمكن القيام بأي بيع إلا بموجب الترخيص المنصوص عليه في المادة 37 أعلاه الذي يعطى للمحاسب المكلف بالتحصيل من طرف رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المذكور.

المادة 59

لا يتم بيع الأثاث والأمتعة المحجوزة والمحاصيل والثمار التي أوشكت على النضج إلا بعد أجل ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ الحجز. إلا أنه يمكن تخفيض هذا الأجل باتفاق مع المدين لاسيما حين يخشى تلف المحجوزات أو لتجنب صوائر الحراسة غير المتناسبة مع قيمتها.

يمكن بعد موافقة الملزم إجراء خبرة حسب ما تفرضه طبيعة الشيء المحجوز من أجل تقدير قيمته وذلك طبقا لمدونة المسطرة المدنية.

المادة 60

يتم بيع المحجوزات إما من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو لحسابه من طرف مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، وإما من طرف مأموري كتابات الضبط أو الأعوان القضائيين، وذلك بطلب من المحاسب المذكور ، بحضور السلطة الإدارية المحلية أو من يمثلها.

تعرض الأشياء المحجوزة للبيع حسب الترتيب الذي يرغب فيه صراحة المدين المحجوز عليه. وتتم الإشارة إلى ذلك في محضر البيع.

المادة 61

استثناء من أحكام المادة السابقة، يمكن للمدين المحجوز عليه بطلب منه وبترخيص من

رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أن يبيع الأمتعة المحجوزة بنفسه، ويخول

له للقيام بذلك أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ الترخيص الممنوح له.

في هذه الحالة، يتم البيع بحضور مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، وذلك لحساب المحاسب

المكلف بالتحصيل.

عندما يتضح نقص بين في تقدير ثمن الأمتعة الموضوعة للبيع من شأنه أن يضر بتحصيل المبالغ الواجبة، يوقف مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة البيع ويعرض الأمر على المحاسب المكلف بالتحصيل.

إذا تم البيع، يدفع محصوله في الحال بين يدي مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة في حدود المبالغ الواجبة.

في حالة عدم كفاية محصول البيع، يتابع إجراء التحصيل الجبري بالنسبة للباقي.

إذا لم يتم البيع من طرف المدين في الأجل المحدد، يتم إجراؤه وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 62 إلى 64 أدناه.

المادة 62

إذا تم بيع المحجوزات متفرقة أو على شكل حصص، يتعين على المحاسبين المكلفين بالتحصيل أو ممثليهم والأعوان المشار إليهم في المادتين 30 و 34 أعلاه وتحت مسؤوليتهم، أن يوقفوا البيع بمجرد ما يكون محصوله كافيا لتسديد مجموع المبالغ الواجبة.

المادة 63

تتم البيوعات بالمزاد العلني في أقرب سوق أو في أي مكان آخر يتوقع الحصول فيه على أحسن نتيجة.

يتم إبلاغ العموم بتاريخ ومكان البيع بكل وسائل الإشهار المتناسبة مع أهمية الحجز.

المادة 64

بصرف النظر عن الجزاءات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل وتحت طائلة العزل، يمنع على المحاسبين المكلفين بالتحصيل وعلى الأعوان الآخرين المشار إليهم في المادتين 30 و 34 أعلاه، أن يقتنوا بأنفسهم أو بواسطة الغير أحد الأشياء الموضوعة للبيع بمسعى منهم.

يمتد هذا المنع أيضا إلى اقتناء الأشياء الموضوعة للبيع بمبادرة من المدين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 61 أعلاه.

المادة 65

تعفى الوثائق والمستندات المتعلقة بالتحصيل الجبري للديون العمومية من إجراءات التسجيل والتمبر والرسم القضائي وغيره من الرسوم التي تفرض على الوثائق والإجراءات بمحاكم المملكة.

الفرع الخامس: مساطر التحصيل الجبري الخاصة ببعض الأصناف من الأموال حجز السفن وبيعها

المادة 66

يتم حجز السفن وبيعها وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في مدونة التجارة البحرية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المالك الجديد عند كل عملية تفويت سفينة أن يطالب بالاطلاع على وصولات أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى المتعلقة بالسفينة وإلا ألزم المفوت إليه تضامنيا مع المالك القديم بأداء تلك الديون.

يجب أن يدلى بالوصولات أو بالشهادة المذكورة في الفقرة أعلاه إلى المصلحة المكلفة بتسجيل السفن قبل تسليم أية رخصة تحويل للملكية.

حجز العقارات وبيعها

المادة 67

إذا كانت المنقولات غير كافية أو منعدمة، يمكن القيام بحجز العقارات وبيعها باستثناء العقار المخصص لسكنى المحجوز عليه وعائلته وذلك وفق الشروط المحددة في المادة 46 أعلاه.

يتم حجز العقارات وبيعها من طرف أعوان التبليغات والتنفيذات القضائية طبقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية.

حجز الأصول التجارية وبيعها

المادة 68

يتم حجز الأصول التجارية طبقا لأحكام الفقرة 3 من الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية 20 من لدن مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة تنفيذا للترخيص المشار إليه في المادة 37 أعلاه، بناء على طلب من المحاسب المكلف بالتحصيل.

ينفذ بيع الأصول التجارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996).

إجراءات التنفيذ على العربات السيارة

المادة 69

علاوة على الحجز والبيع المنصوص عليهما في المواد 44 إلى 64 أعلاه، يمكن للعربات البرية ذات محرك الموجودة في ملك المدينين بالضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى، أن تكون موضع إجراءات تنفيذ عن طريق التثبيت أو التعرض لدى مراكز تسجيل السيارات وفق الشروط المحددة في المواد بعده.

المادة 70

يمكن العمل على تثبيت العربات المشار إليها في المادة السابقة أينما كانت موجودة.

يحرر مأمور التبليغ أو التنفيذ للخزينة الذي أجرى عملية التثبيت محضرا بذلك، ويبلغ للمدين في ظرف ثمانية (8) أيام إنذارا للأداء بمثابة حجز.

المادة 71

إذا تم تثبيت العربة على الطريق العام ولم يؤد المدين المبالغ الواجبة في اليومين المواليين للتثبيت، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بالعمل على رفعها.

ويبلغ للمدين إذاك إنذار بمثابة حجز ، داخل أجل ثمانية أيام (8).

المادة 72

يتم بيع العربة المحجوزة طبقا لأحكام المواد 58 إلى 64 من هذا القانون.

المادة 73

دون الإخلال بأحكام الظهير الشريف المؤرخ في 27 من ربيع الآخر 1355 (17 يوليو 1936) المنظم لبيع العربات السيارة بالسلف، يمكن التعرض لدى مراكز تسجيل السيارات لمنع نقل ملكية السيارة قبل الوفاء بجميع الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى في ذمة المدين، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ما لم يسلم رفع اليد من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل.

المادة 74

يتم التعرض المشار إليه في المادة 73 أعلاه في شكل تصريح يتضمن هوية المدين ونوعية الديون الواجبة ومبلغها وكذا المواصفات والبيانات التي تمكن من التعرف على العربة.

المادة 75

لا يمكن نقل ملكية عربة، إلا بعد إثبات أداء الديون محل ،التعرض، ما عدا إذا تم ذلك عن طريق القضاء.

الفرع السادس: الإكراه البدني

المادة 76

إذا لم تؤد طرق التنفيذ على أموال المدين إلى نتيجة، يمكن أن يتابع التحصيل الجبري للضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى بواسطة الإكراه البدني.

يتم اللجوء إلى الإكراه البدني مع مراعاة أحكام المادتين 77 و78 أدناه، ضد:

– المدينين الذين لم يثبت عسرهم وفق الشروط المحددة في المادة 57 أعلاه؛

– المدينين المشار إليهم في المادة 84 أدناه.

المادة 77

لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني في ما يخص تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى في الحالات الآتية:

– إذا كان مجموع المبالغ المستحقة يقل عن ثمانية آلاف درهم (8.000)؛

– إذا كان من المدين يقل عن 20 سنة أو بلغ 60 سنة فما فوق؛

– إذا ثبت عسر المدين طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه؛

– إذا كان المدين امرأة حاملا؛

– إذا كان المدين مرضعة، وذلك في حدود سنتين ابتداء من تاريخ الولادة.

المادة 78

لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني ضد الزوج وزوجته في آن واحد ولو من أجل ديون مختلفة.

المادة 79

تحدد مدة الإكراه البدني كالتالي:

– من خمسة عشر يوما (15) إلى واحد وعشرين يوما (21) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها ثمانية آلاف درهم (8.000) ويقل عن عشرين ألف درهم (20.000)؛

– من شهر إلى شهرين (2) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها عشرين ألف درهم (20.000) ويقل عن خمسين ألف درهم (50.000)؛

– من ثلاثة أشهر (3) إلى خمسة أشهر (5) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها خمسين ألف درهم (50.000) ويقل عن مائتي ألف درهم (200.000)؛

– من ستة أشهر (6) إلى تسعة أشهر (9) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها مائتي ألف درهم (200.000) ويقل عن مليون درهم (1.000.000)؛

من عشر أشهر (10) إلى خمسة عشر شهرا (15) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها مليون درهم (1.000.000).

المادة 80

يتم اللجوء إلى الإكراه البدني بناء على طلب يعين المدين إسميا، ويوجه هذا الطلب إلى المحكمة الابتدائية من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل بعد التأشير عليه من لدن رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو الشخص الذي يفوضه لذلك مع مراعاة أحكام المادة 141 أدناه.

يبت قاضي المستعجلات في الطلب المعروض عليه داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما (30) ويحدد مدة الحبس وذلك طبقا للأحكام الواردة في هذا الفرع.

يتم تطبيق الإكراه البدني فورا، ويعمل على تنفيذه بمجرد توصل وكيل الملك لدى المحكمة المختصة بالقرار المحدد لمدة الحبس.

المادة 81

يمكن للمدينين الذين صدر في حقهم الأمر بالإكراه البدني أن يتجنبوا أو يوقفوا آثاره إما بالأداء الكلي لديونهم، وإما بعد موافقة المحاسب المكلف بالتحصيل الذي طلب الاعتقال وفق الشروط المحددة أدناه.

ويفرج عن المدين المعتقل بأمر من وكيل الملك، بعد إثبات انقضاء الديون أو بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل بعد أداء قسط يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة وتعهد المدين كتابة بدفع الباقي داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر (3) مع تقديم الضمانات المنصوص عليها في المادة 118 أدناه.

المادة 82

يمكن إكراه المدين من جديد من أجل المبالغ الواجبة المتبقية، إذا لم يف بتعهداته التي أدت إلى إيقاف مفعول الإكراه البدني.

المادة 83

لا يسقط الدين بحبس المدين، إلا أنه لا يمكن اعتقاله من جديد من أجل نفس الدين، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة.

الفرع السابع: افتعال العسر

المادة 84

يعتبر مفتعلين لعسرهم أو معرقلين لتحصيل الديون العمومية، المدينون الذين بعد توصلهم بإعلام ضريبي قاموا بأعمال ترتب عنها تبديد الأموال التي تكون ضمان الخزينة بهدف عدم إخضاعها لإجراءات التحصيل أو الحيلولة دون القيام بهذه الإجراءات.

المادة 85

يعاقب مرتكب الأفعال المنصوص عليها في المادة 84 أعلاه، بغرامة من خمسة آلاف درهم (5.000) إلى مائة ألف درهم (100.000) وبعقوبة حبسية موقوفة التنفيذ من سنة إلى سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة 86

في حالة العود تضاعف الغرامة ومدة الحبس المنصوص عليهما في المادة 85 أعلاه وتكون العقوبة الحبسية نافذة.

يعتبر في حالة العود مرتكب المخالفة الذي أدين بصفة نهائية خلال الخمس سنوات السابقة من أجل مخالفة مماثلة.

المادة 87

يتعرض لنفس العقوبات شركاء المدينين في ارتكاب المخالفات المشار إليها في المادتين 84 و 86 أعلاه.

المادة 88

يقدم طلب المتابعات القضائية في شأن افتعال العسر إلى وكيل الملك لدى المحكمة المختصة من طرف المحاسب، بعد ترخيص من رئيس الإدارة التابع لها المحاسب.

المادة 89

عندما يقرر وكيل الملك المتابعة في شأن الأفعال المشار إليها في المادة السابقة، ينتصب المحاسب المكلف بالتحصيل أو من ينوب عنه، مطالبا بالحق المدني.

الفرع الثامن: صوائر التحصيل الجبري

المادة 90

يترتب عن الإجراءات التي تباشر لتحصيل الديون العمومية، استخلاص صوائر يتحملها المدين، وتحتسب طبقا لأحكام المادة 91 بعده على أساس المبالغ المستحقة حسب جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وأوامر المداخيل المصدرة، بعد خصم الأقساط المسددة.

توضع أيضا على ذمة المدينين الصوائر التابعة الآتية:

– صوائر الخبرة؛

– صوائر حراسة الأمتعة أو المحاصيل المحجوزة؛

– صوائر نقل الأعوان المكلفين بالتحصيل الجبري ونقل الأشياء المحجوزة؛

– صوائر تثبيت ورفع العربات السيارة؛

– صوائر الإشهار.

تضاف الصوائر المشار إليها في الفقرتين السابقتين بحكم القانون إلى الديون المذكورة ويتم تحصيلها في نفس الوقت وحسب نفس الشروط.

المادة 91

تحدد تعرفة الإجراءات التي تباشر للتحصيل الجبري كما يلي:

– الإشعار للغير الحائز ..... % 1؛

– الإنذار ..... % 2؛

– الإنذار بمثابة حجز تحفظي ..... % 2.5؛

– حجز المحاصيل والثمار ..... % 2.5؛

– الحجز التنفيذي ..... % 2.5؛

– تحويل حجز تحفظي ..... % 2؛

– الإحصاء بعد حجز سابق ..... % 2؛

– تبليغ البيع ..... % 2؛

– الملصقات ..... % 1؛

– إحصاء قبل البيع ..... % 1؛

– محضر البيع ..... % 1؛

– الحجز الموقوف ..... % 1.

تستوفى هذه الصوائر لحساب الخزينة من طرف الأعوان المشار إليهم في المادتين 30 و 34 أعلاه بناء على القوائم المشار إليها في المواد 37 و 40 و 43 و 58. وترفع أعشار مبلغها إلى الدرهم الأعلى.

وتستوفى الصوائر التابعة المشار إليها في المادة 90 أعلاه حسب المبلغ المدفوع.

المادة 92

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، فإن المحاسبين المكلفين بالتحصيل غير ملزمين بتسبيق صوائر التحصيل المتعلقة بالإجراءات المنفذة بناء على طلبهم من طرف كتاب الضبط، الذين لا يمكنهم قبض صوائر أخرى غير التي حددتها المادة 90 أعلاه.

ويقوم المحاسبون المكلفون بالتحصيل برد الصوائر المتعلقة بالتحصيل الجبري المسبقة لحسابهم من طرف كتاب الضبط، بعد الإدلاء بالفواتير أو البيانات بعد إبرائها بصورة صحيحة.

الباب الرابع: التزامات الأغيار المسؤولين أو المتضامنين

المادة 93

تعتبر قابلة للتنفيذ جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وسندات التحصيل الأخرى الموضوعة للتحصيل بكيفية قانونية ضد المدينين المسجلين فيها وضد ذوي حقوقهم وكل الأشخاص الآخرين الذين جعل المدينون موطنهم الجبائي لديهم بموافقتهم.

المادة 94

في حالة تفويت عقار، يتعين على المالك الجديد أن يطالب بالاطلاع على وصولات أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم المثقل بها هذا العقار برسم سنة التفويت والسنوات السابقة.

وإذا لم يقم المفوت إليه بذلك، ألزم تضامنيا مع المالك القديم أو صاحب حق الانتفاع بأداء الضرائب والرسوم المذكورة.

إذا تعلق الأمر بتفويت جزئي، لا ينصب التضامن إلا على جزء الضرائب والرسوم المناسب للحصة المفوتة.

المادة 95

في حالة انتقال ملكية عقار أو تفويته، يتعين على العدول أو الموثقين أو كل شخص آخر يمارس مهام توثيقية، أن يطالبوا بالإدلاء لهم بشهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثقل بها العقار برسم السنة التي تم فيها انتقال ملكيته أو تفويته وكذا السنوات السابقة، وذلك تحت طائلة إلزامهم بأدائها على وجه التضامن مع الملزم.

وعلى قابض التسجيل أن يحتفظ بكل عقد تقدمه له الأطراف مباشرة إلى أن يتم الإدلاء بالشهادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

المادة 96

في حالة تفويت أصل تجاري أو مؤسسة تجارية أو صناعية أو صناعية تقليدية أو معدنية بعوض أو بالمجان كما في حالة تفويت مجموع الأموال أو العناصر المدرجة في أصول شركة أو المستعملة لمزاولة مهنة خاضعة للضريبة المهنية (الباتنتا)، فإن المفوت إليه ملزم بالتأكد من أداء الضرائب والرسوم الواجبة على المفوت في تاريخ التفويت برسم النشاط المزاول وذلك استنادا على شهادة يسلمها المحاسب المكلف بالتحصيل.

في حالة عدم احترام هذا الالتزام الواقع عليه، يمكن جعل المفوت إليه مسؤولا على وجه التضامن عن أداء الضرائب والرسوم الواجبة عند تاريخ التفويت برسم النشاط المزاول.

المادة 97

في حالة إدماج شركة أو انفصالها أو تحويل شكلها القانوني بإحداث أو دون إحداث شخص معنوي جديد، فإن الشركات الضامة أو التي تنبثق عن الإدماج أو الانفصال أو التحويل ملزمة بأداء مجموع المبالغ الواجبة عن الشركات المنحلة.

المادة 98

إذا تعذر تحصيل الضرائب كيفما كانت طبيعتها والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المرتبطة بها الواجبة على شركة أو مقاولة نتيجة أعمال تدليسية مثبتة قانونا، أمكن جعل المدبرين أو المتصرفين أو المسيرين الآخرين مسؤولين على وجه التضامن مع الشركة أو المقاولة عن أداء المبالغ المستحقة وذلك إذا لم يكونوا ملزمين بأداء ديون الشركة تطبيقا لأحكام أخرى.

تثار هذه المسؤولية حسب الحالة بمبادرة من الخازن العام للمملكة أو المدير العام للضرائب أو المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الذين يقيمون دعوى لهذا الغرض أمام المحكمة الابتدائية ضد المدبرين أو المتصرفين أو المسيرين الآخرين.

المادة 99

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يعتبر مالك الأصل التجاري مسؤولا على وجه التضامن مع المستغل عن أداء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الواجبة برسم استغلال ذلك الأصل.

الباب الخامس: التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين

المادة 100

لا يمكن للمصفين القضائيين والموثقين والحراس وكذا مصفي الشركات المنحلة وغيرهم من المؤتمنين على الأموال، أن يسلموا الأموال التي يحوزونها للورثة أو الدائنين أو الأشخاص الآخرين الذين لهم الحق في الحصول على المبالغ المحروسة أو المودعة، إلا بعد إثبات أداء الضرائب والرسوم الواجبة على الأشخاص الذين يمتلكون تلك الأموال.

غير أنه عندما يتعلق أمر المبالغ المودعة بتفويت أو بانتقال ملكية عقار، يقتصر الموثقون والعدول على شهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثقل بها العقار طبقا للمادة 95 أعلاه.

وبالنسبة لكتاب الضبط والأعوان القضائيين والمحامين فيما يخص الأموال الناتجة عن عمليات التفويتات والحراسة القضائية المودعة لديهم، يجب أن لا يسلموا الأموال إلى مستحقيها إلا بعد إثبات أداء الضرائب والرسوم الواجبة على الأشخاص الذين يمتلكون تلك الأموال.

يتعين على المودع لديهم المشار إليهم في الفقرتين السابقتين، رغم كل التعرضات غير التي قد يقوم بها الدائنون أصحاب أحد الامتيازات المنصوص عليها في المادة 107 أدناه، أن يؤدوا مباشرة الضرائب والرسوم والديون الأخرى التي قد يدين بها الأشخاص المؤتمن على أموالهم قبل تسليمها لهم، ولو لم يتقدم المحاسب المكلف بالتحصيل بأي طلب.

المادة 101

يتعين على المحاسبين العموميين والمقتصدين والمكترين وكل الحائزين أو المدينين الآخرين بمبالغ يملكها أو ينبغي أن تعود لفائدة الملزمين بالضرائب والرسوم والديون الأخرى المتمتعة بامتياز الخزينة أن يدفعوا وفاء عن الملزمين، بناء على طلب المحاسب المكلف بالتحصيل على شكل إشعار للغير الحائز ، الأموال التي يحوزونها أو التي يدينون بها وذلك في حدود المبالغ الواجبة على هؤلاء الملزمين.

ويخضع أيضا للالتزامات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، مسيرو الشركات أو متصرفوها أو مديروها بالنسبة للضرائب والرسوم المترتبة عليها، وذلك بصفتهم أغيارا حائزين.

المادة 102

يترتب على الإشعار للغير الحائز ، التسليم الفوري للمبالغ الموجودة في حوزة الأغيار المشار إليهم في المادتين السابقتين، في حدود مبلغ الضرائب والرسوم والديون الأخرى المطلوب أداؤها.

يمتد مفعول هذا التسليم إلى الديون بأجل أو الديون المشروطة التي للمدين على الأغيار الحائزين المتابعين.

المادة 103

يخصم مبلغ الوصولات المسلمة من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل للمودع لديهم وللأغيار الحائزين برسم أداء الضرائب والرسوم، من الأموال والديون العائدة للملزمين بالضرائب والرسوم المذكورة.

ويمكن الاعتداد بهذه الوصولات في مواجهة هؤلاء الملزمين.

المادة 104

يمكن إلزام الأغيار الحائزين أو المودع لديهم المشار إليهم في المادتين 100 و 101 أعلاه، بنفس الطرق المستعملة ضد الملزمين أنفسهم بدفع المبالغ الموجودة لديهم والمتمتعة بامتياز الخزينة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل باستثناء اللجوء إلى مسطرة الإكراه البدني.

الباب السادس: الضمانات والامتيازات

المادة 105

لتحصيل الضرائب والرسوم، تتمتع الخزينة ابتداء من تاريخ الشروع في تحصيل الجدول أو قائمة الإيرادات بامتياز على الأمتعة وغيرها من المنقولات التي يملكها المدين أينما وجدت، وكذا على المعدات والسلع الموجودة في المؤسسة المفروضة عليها الضريبة والمخصصة لاستغلالها.

المادة 106

لتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على العقارات، تتمتع الخزينة علاوة على ذلك بامتياز خاص يمارس على المحاصيل والثمار والأكرية وعائدات العقارات المفروضة عليها الضريبة أيا كان مالكها.

المادة 107

تمارس الامتيازات المنصوص عليها في المادتين السابقتين قبل جميع الامتيازات العامة أو الخاصة الأخرى باستثناء:

1. الامتيازات الأربعة الأولى المنصوص عليها في المادة 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛

2. الامتياز المخول للمأجورين بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) السالف الذكر ؛

3. الامتياز الناجم عن المادة 490 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية لفائدة عمال وموردي الأشغال العمومية؛

4. الامتياز المخول لحامل سند التخزين (ورائط) بموجب المادة 349 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996)؛

5. امتياز الدائن المرتهن تطبيقا للمادة 365 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة السالف الذكر.

المادة 108

تتمتع الخزينة بامتياز عام على الأثاث والمنقولات الأخرى التي يملكها المدينون وكفلاؤهم أينما وجدت، وذلك من أجل تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية.

يأتي هذا الامتياز في الرتبة الموالية للامتياز المخول للضرائب والرسوم ويمارس إما ابتداء من تاريخ السند التنفيذي كالأمر بالمدخول أو الحكم، وإما ابتداء من تاريخ حلول أجل الدين.

المادة 109

تتمتع الخزينة أيضا بامتياز عام على الأثاث والمنقولات الأخرى التي يملكها المدينون أينما وجدت وذلك من أجل تحصيل الديون الأخرى غير تلك المنصوص عليها في المادة 105 أعلاه.

ويأتي هذا الامتياز العام في المرتبة الموالية لامتياز الخدم والعمال والأعوان والمستخدمين الآخرين بالنسبة لأجورهم ويمارس ابتداء من تاريخ إصدار الأمر بالمدخول أو تاريخ حلول أجل الدين.

المادة 110

إن الامتيازات الممنوحة للخزينة تنفيذا لهذا القانون لا تمس بتاتا بالحقوق التي يمكن أن تمارسها على أموال المدينين كأي دائن آخر.

المادة 111

تتمتع الجماعات المحلية وهيئاتها من أجل تحصيل ضرائبها ورسومها بامتياز عام يأتي مباشرة في الرتبة الموالية لامتياز الخزينة المنصوص عليه في المادة 105 أعلاه. وينصب على نفس الأشياء ويمارس وفق نفس الشروط.

وتتمتع الجماعات المحلية وهيئاتها بامتياز يأتي مباشرة بعد امتياز الخزينة المشار إليه في المادة 109 أعلاه وذلك من أجل تحصيل الديون الأخرى غير تلك المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 112

تمتد الضمانات والامتيازات المخولة للخزينة والجماعات المحلية وهيئاتها إلى صوائر التحصيل المدفوعة وزيادات التأخير والذعائر والغرامات.

المادة 113

تتمتع الخزينة من أجل تحصيل الضرائب والرسوم وديون المحاسبين العموميين الناتجة عن قرارات العجز برهن رسمي على جميع الأملاك العقارية للمدينين الذين يدينون بمبلغ يساوي أو يفوق عشرين ألف درهم (20.000).

يرتب الرهن الرسمي للخزينة حسب تاريخ تقييده بمحافظة الأملاك العقارية.

لا يمكن تقييد هذا الرهن إلا ابتداء من التاريخ الذي يتعرض فيه المدين للزيادة الناتجة عن عدم الأداء.

إلا أنه يمكن تقييده دون تأخير في حالات الاستحقاق الفوري المنصوص عليه في المادتين 18 و 19 من هذا القانون.

المادة 114

يتم تقييد الرهن الرسمي لفائدة الخزينة من طرف المحاسب الماسك للجداول أو قوائم الإيرادات ضد الملزمين المدرجين فيها وضد المستحقين عنهم.

المادة 115

يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل، بناء على الإعلام بالتصحيح المشار إليه في المادة 29 أعلاه، أن يطلب التقييد الاحتياطي وفق الشروط المحددة في المادة 85 من ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن تحفيظ العقارات.

المادة 116

تتم بالمجان التقييدات الاحتياطية وتقييدات الرهن الرسمي المطلوبة في ما يخص تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى.

الباب السابع: المطالبات

المادة 117

بصرف النظر عن أي مطالبة أو دعوى، ينبغي على المدينين أن يؤدوا ما بذمتهم من ضرائب ورسوم وديون أخرى، طبقا للشروط المحددة في هذا القانون.

إلا أنه يمكن للمدين الذي ينازع كلا أو بعضا في المبالغ المطالب بها، أن يوقف أداء الجزء المتنازع فيه، شريطة أن يكون قد رفع مطالبته داخل الآجال المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وأن يكون قد كون ضمانات من شأنها أن تؤمن تحصيل الديون المتنازع فيها.

عند عدم تكوين ضمانات أو عندما يعتبر المحاسب المكلف بالتحصيل أن الضمانات المعروضة غير كافية، فإنه يتابع الإجراءات إلى حين استيفاء الدين.

المادة 118

يمكن تكوين الضمانات المشار إليها في المادة السابقة على شكل:

– إيداع في حساب للخزينة؛

– سندات ممثلة لحقوق دين المنصوص عليها في القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)؛

– سندات عمومية وغيرها من القيم المنقولة؛

– كفالة بنكية؛

– ديون على الخزينة؛

– سند التخزين؛

– رهن أصل تجاري؛

– تخصيص عقار للرهن الرسمي.

يمكن للمدين أن يعرض أشكالا أخرى من الضمانات على أن يتم قبولها من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل.

يتحمل الملزم صوائر تكوين الضمانات.

المادة 119

يمكن لأي مدين يكون محل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري أن يتعرض عليه إذا تعلقت مطالبته بما يلي:

– قانونية الإجراء المتخذ من حيث الشكل؛

– عدم اعتبار أداءات يكون قد قام بها.

المادة 120

ترفع المطالبات المتعلقة بإجراءات التحصيل الجبري تحت طائلة عدم القبول، إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المكلف بالتحصيل المعني أو إلى من يمثله، داخل أجل ستين يوما (60) الموالي لتاريخ تبليغ الإجراء، مدعمة بالمستندات التي تثبت تكوين الضمانات، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 118 أعلاه.

عند عدم رد الإدارة داخل أجل ستين يوما (60) الموالي لتاريخ توصلها بالمطالبة، كما في الحالة التي يكون القرار في غير صالح المدين، يمكن لهذا الأخير رفع دعوى أمام المحكمة المختصة.

المادة 121

في حالة المطالبة بالأثاث وغيره من المنقولات المحجوزة ، أو في حالة طلب فصل أشياء غير قابلة للحجز، يجب على المطالب أن يوجه مذكرة إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المكلف بالتحصيل أو إلى من يمثله مدعمة بجميع الحجج اللازمة، وذلك بالبريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

عند عدم الرد داخل أجل ستين يوما (60) ابتداء من تاريخ التوصل بالمذكرة المشار إليها أعلاه، يمكن للملتمس أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية.

يجب أن ترفع الدعوى أمام القاضي، تحت طائلة عدم القبول داخل أجل ثلاثين يوما (30) الموالي لتاريخ تبليغ قرار الإدارة أو انقضاء أجل الرد الممنوح لها.

يمكن إيقاف تنفيذ بيع الأشياء المطالب بها إلى حين البت النهائي في المطالبة أو طلب الفصل.

الباب الثامن: الإعفاء من الزيادة عن التأخير ومن صوائر التحصيل

المادة 122

يمكن للوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك، بناء على طلب الملزم واعتبارا للظروف المثارة، أن يمنح إعفاء أو تخفيضا من الزيادة عن التأخير وصوائر التحصيل المنصوص عليها في المواد 21 و 23 و 25 المكرر و 90 و 91 أعلاه.

الباب التاسع: التقادم

المادة 123

تتقادم إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وحقوق التسجيل والتمبر بمضي أربع سنوات (4) من تاريخ الشروع في تحصيلها.

تتقادم الديون الأخرى المعهود باستخلاصها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، وفق القواعد المقررة في النصوص المتعلقة بها، وعند انعدامها، وفق القواعد المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرتين السابقتين بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من المحاسب المكلف بالتحصيل، أو بإحدى الإجراءات المنصوص عليها في الفصلين 381 و 382 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود السالف الذكر.

الباب العاشر: المسؤولية في ميدان تحصيل الديون العمومية

المادة 124

لا يحق لأي سلطة عمومية أو إدارية أن توقف أو تؤجل تحصيل الضرائب والرسوم والديون الأخرى، أو أن تعرقل سيره العادي، تحت طائلة إثارة مسؤوليتها الشخصية المالية وفق الشروط المحددة في الظهير الشريف المؤرخ في 8 شعبان 1374 (2) أبريل (1955) بشأن مسؤولية المحاسبين العموميين.

إلا أنه يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل أو لرئيس الإدارة التي ينتمي إليها أن يقبلا من المدينين تبرئة ذمتهم على أقساط، مقابل تقديم الضمانات المنصوص عليها في المادة 118 أعلاه.

المادة 125

إن المحاسبين المكلفين بالتحصيل الذين تركوا أجل التقادم يمر دون القيام بإجراءات التحصيل أو الذين شرعوا فيها ثم تخلوا عنها إلى أن تقادمت الديون المعهود إليهم بتحصيلها تسقط حقوقهم تجاه المدينين، غير أنهم يبقون مسؤولين تجاه الهيئات العمومية المعنية.

المادة 126

إذا لم تفض جميع طرق التنفيذ على أموال المدين وعند الاقتضاء على شخصه إلى تحصيل الديون العمومية، يقترح إلغاء هذه الأخيرة بمبادرة من المحاسب المكلف بالتحصيل.

يتم اقتراح إلغاء الديون غير القابلة للتحصيل بواسطة قوائم معززة بالتبريرات الضرورية يمكن أن تكون على الشكل التالي:

– محضر عدم وجود ما يحجز؛

– محضر التفتيش؛

– شهادة الغياب؛

– شهادة العوز.

ما لم ينص على أحكام مخالفة، يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف:

– الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك بالنسبة للدولة؛

– الأمر بالصرف بعد تأشيرة السلطة الوصية المختصة بالنسبة للجماعات المحلية وهيئاتها؛

– الأمر بالصرف بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية بالنسبة للمؤسسات العمومية.

يعتبر بمثابة قبول الإلغاء انعدام رد السلطة المختصة داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ توصلها بقوائم الديون غير القابلة للتحصيل.

المادة 127

يترتب عن قبول الإلغاء إبراء مسؤولية المحاسب المكلف بالتحصيل دون أن يؤدي ذلك إلى انقضاء دين المدين.

الباب الحادي عشر: حق الاطلاع

المادة 128

للمحاسبين المكلفين بالتحصيل حق الاطلاع على جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمدينين والمفيدة لتحصيل الديون العمومية.

المادة 129

بالإضافة إلى المدين يمارس حق الاطلاع المشار إليه في المادة السابقة تجاه:

– إدارات الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية وكل هيئة أخرى خاضعة لمراقبة السلطة العمومية دون إمكانية إثارة السر المهني؛

– الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تسمح لهم مهنتهم بالتدخل في المعاملات وتقديم الخدمات ذات الصبغة المالية أو القانونية أو المحاسبية، أو بحيازة ممتلكات أو أموال لحساب أغيار مدينين.

إلا أنه فيما يخص المهن الحرة، لا ينصب حق الاطلاع على الإدلاء الكلي بملفات زبنائهم المدينين بالضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى.

المادة 130

يتعين على الهيئات والأشخاص المشار إليهم في المادة 129 أعلاه أن يقدموا المعلومات المطلوبة كيفما كان سندها داخل أجل خمسة عشر يوما (15) وذلك بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل ابتداء من تاريخ الطلب الموجه إليهم.

إن عدم الإدلاء بالمعلومات المطلوبة في الأجل المحدد، يعرض لأداء غرامة تهديدية قدرها خمسمائة درهم (500) عن كل يوم تأخير، في حدود خمسين ألف درهم (50.000).

تستخلص الغرامة التهديدية بواسطة أمر بالمداخيل يصدره الوزير المكلف بالمالية.

مع مراعاة الأحكام القانونية التي تنص على حفظ السر المهني، يعتبر رفض الإدلاء بالمعلومات المطلوبة أو الإدلاء ببيانات خاطئة عرقلة للتحصيل بمفهوم المادة 84 من هذا القانون ويعرض المخالف للجزاءات المنصوص عليها في المادة 87 أعلاه.

إلا أن هذه الجزاءات غير قابلة للتطبيق على الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئاتها.

القسم الثالث: أحكام خاصة

الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

المادة 131

تستخلص الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل التابعين لإدارة المالية، ومن طرف مأموري كتابات الضبط بمحاكم المملكة في آن واحد.

المادة 132

تستحق الإيرادات المشار إليها في المادة 131 أعلاه، بمجرد أن يستنفذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

إلا أن الإدانات النقدية في ميدان الجمرك والضرائب غير المباشرة وفي ميدان الصرف التي تكتسي طابع تعويض مدني تكون قابلة للتنفيذ بمجرد ما يصبح نهائيا القرار المتعلق بها والذي لا يقبل أي طريق من طرق الطعن العادية.

المادة 133

بمجرد التكفل بمستخرجات الأحكام أو سندات المداخيل، يقوم المحاسب المكلف بالتحصيل بدعوة المدينين للوفاء بالمبالغ الملقاة على كاهلهم بواسطة إشعار بدون صائر.

عند عدم الأداء، يباشر التحصيل عن طريق الإنذار فالحجز ثم البيع، وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

المادة 134

يبقى الإكراه البدني في ميدان تحصيل الغرامات والإدانات النقدية خاضعا للفصول 675 إلى 687 من قانون المسطرة الجنائية.

المادة 135

تحصل طبق نفس الشروط التي يتم وفقها تحصيل أصل الغرامات والإدانات النقدية، صوائر التحصيل والصوائر التابعة الأخرى الملقاة على كاهل المحكوم عليهم والمنصوص عليها في القانون رقم 23.86 المتعلق بتنظيم المصاريف القضائية في الميدان الجنائي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.238 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) وفي الملحق الأول بالمرسوم رقم 2.58.1151 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1378 (24 ديسمبر 1958) المدونة بموجبه النصوص المتعلقة بالتسجيل والتمبر.

المادة 136

إذا كانت أموال المحكوم عليه غير كافية لضمان استيفاء الصوائر والغرامات والاستردادات أو التعويضات عن الضرر يخصص القدر المستوفى حسب ترتيب الأفضلية الآتي:

1. للمصاريف القضائية؛

2. لصوائر التحصيل الجبري؛

3. للاستردادات؛

4. للتعويضات عن الضرر؛

5. لأصل الغرامة.

المادة 137

تتمتع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية في تحصيلها بالامتياز العام المنصوص عليه في المادة 109 من هذا القانون.

المادة 138

تتقادم دعوى التحصيل:

– فيما يخص الغرامات والإدانات النقدية غير الجمركية بمضي:

- خمسة عشر سنة (15) بالنسبة للعقوبات الجنائية؛
- أربع سنوات (4) بالنسبة للعقوبات الجنحية؛
- سنة (1) بالنسبة للعقوبات عن المخالفات.

– فيما يخص المصاريف القضائية بمضي خمسة عشر سنة (15).

وتسري آجال التقادم المنصوص عليها أعلاه ابتداء من استنفاذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرات السابقة بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من إدارة المالية أو مصالح كتابات الضبط بمحاكم المملكة.

المادة 139

يتم اقتراح إلغاء الغرامات والإدانات النقدية المعتبرة غير قابلة للاستخلاص بواسطة قوائم معززة بالحجج اللازمة.

يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف الوزير المكلف بالمالية، أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

القسم الرابع : أحكام مختلفة وانتقالية وختامية

الباب الأول: أحكام مختلفة

المادة 140

يلزم بكتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل، كل شخص يشارك بمناسبة مزاولة مهامه أو اختصاصاته في تحصيل الديون العمومية بمقتضى هذا القانون.

المادة 141

تعرض النزاعات التي قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون على المحاكم الإدارية الموجودة بالمكان الذي تستحق فيه الديون العمومية.

الباب الثاني: أحكام انتقالية

المادة 143

تبقى الضرائب والرسوم التي تم الشروع في تحصيلها قبل بدء العمل بهذا القانون إلى أن تتم تصفيتها خاضعة للزيادات عن التأخير المنصوص عليها في الفصل 6 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 من جمادى الأولى 1354 (21 أغسطس 1935) بسن نظام للمتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والديون الأخرى التي يستوفيها مأمورو الخزينة.

المادة 144

تخضع لأحكام هذا القانون طلبات الإكراه البدني التي لم يصدر في شأنها وكيل الملك أمرا بالاعتقال قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 145

تعتبر مقبولة الإلغاء الديون غير القابلة للتحصيل فيما يخص الضرائب والرسوم والديون الأخرى التي تم اقتراح إلغائها قبل فاتح يوليو 1998 ولم يتم البت فيها قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق.

سيتم البت في الديون غير القابلة للتحصيل المقترح إلغاؤها من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل ما بين فاتح يوليو 1998 وتاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق، داخل أجل سنة ابتداء من هذا التاريخ.

تعتبر مقبولة الإلغاء الديون غير القابلة للتحصيل المشار إليها في الفقرة السابقة والتي لم يتم البت فيها في الآجال المحددة.

الباب الثالث: ملاءمة أحكام التشريع الجبائي مع أحكام القانون بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

المواد من 146 إلى 158

(نسخت)

المادة 159

الحقوق والرسوم الجمركية

تنسخ أحكام الفصول 260 و 268 و 271 من الظهير الشريف رقم 1.77.339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بالمصادقة على مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتحل محلها الأحكام التالية:

• الفصل 260 – يسوغ لأعوان الإدارة أن يحرروا ويبلغوا جميع العقود غير القضائية التي يستلزمها:

– بيع الأشياء المحجوزة أو المصادرة أو المتروكة في الجمرك؛

– تنفيذ التدابير الجمركية غير تلك المتعلقة بإثبات الحقوق والرسوم التي يعهد بقبضها للإدارة وبتحصيلها وبالمنازعات القائمة في شأنها.

• الفصل 268 – يمكن اتخاذ كل الإجراءات التحفظية المفيدة على أساس المحاضر الجمركية في حق الأشخاص المسؤولين جنائيا أو مدنيا قصد ضمان جميع أنواع الديون الجمركية الناتجة عن المحاضر المذكورة.

• الفصل 271 – يسوغ لمدير الإدارة أن يصدر أمرا بالإكراه لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الفصل 36 من هذه المدونة.

ويبلغ الإكراه من طرف أعوان الإدارة.

لا يمكن استعمال الإكراه بعد أجل 15 سنة ابتداء من تاريخ التبليغ.

المادة 160

الرسم على محور المحرك

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفقرة VIII من المادة 21 من قانون المالية لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 15 من جمادى الأولى 1409 (28 ديسمبر 1988):

المادة 21 – VIII – بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يترتب تطبيق حق تكميلي عن كل تأخير في أداء الرسم داخل الأجل المحدد في الفقرتين IV و VII:

.....

(الباقي دون تغيير)

المادة 161

الرسم السنوي على الإشهار بوضع ملصقات على جوانب طرق المواصلات الطرقية التابعة للدولة

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفقرة V من المادة 17 من قانون المالية رقم 8.96 للسنة المالية 1996-1997 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417 (29 يونيو 1996):

المادة 17 – V – بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يترتب أداء زيادة عن كل تأخير في أداء الرسم:

.....

(الباقي دون تغيير)

الباب الرابع: أحكام ختامية

المادة 162

تنسخ جميع الأحكام المخالفة ولاسيما الأحكام الواردة في:

– الظهير الشريف المؤرخ في 20 من جمادى الأولى 1345 (21 أغسطس 1935) بسن نظام للمتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والديون الأخرى التي يستوفيها مأمورو الخزينة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

– الظهير الشريف المؤرخ في 24 من ربيع الآخر 1343 (22 نوفمبر 1924) المتعلق بتحصيل ديون الدولة؛

– المادتين 23 و 24 في شأن الامتياز من القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.87.187 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989)؛

– الفصول 262 و 269 (الفقرتان الأولى والثانية و 272 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر؛

– الظهير الشريف المؤرخ في 25 من صفر 1344 (14) سبتمبر 1925) بشأن استخلاص الغرامات والإدانات النقدية، كما وقع تغييره؛

– الظهير الشريف الصادر في 13 من ربيع الآخر 1333 (28) فبراير (1915) بشأن استخلاص عجز المحاسبين؛

– المادة 9 الفقرة (7) من القانون رقم 13.94 المتعلق باستخدام صندوق النهوض بتشغيل الشباب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.282 بتاريخ 15 من صفر 1415 (25 يوليو 1994)؛

– المادة 10 الفقرة (7) من القانون رقم 14.94 المغير للقانون رقم 36.87 المتعلق بمنح قروض لمساعدة الراغبين في إنجاز بعض المشاريع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.102 بتاريخ 21 من ربيع الأول 1417 (7 أغسطس 1996).

المادة 163

تعتبر الإحالات إلى أحكام النصوص المنسوخة بموجب المادة السابقة والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى المعمول بها إحالات إلى الأحكام المطابقة لها في هذا القانون.

المادة 164

يدخل هذا القانون حيز التطبيق بعد انصرام الشهر الثالث الموالي للشهر الذي ينشر فيه بالجريدة الرسمية.

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7168-18 رجب 1444 (9) فبراير 2023 .

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 83.23 صادر في 17 من جمادى الآخرة 1444 (10) يناير (2023) بتحصيل الرسم المهني من طرف المديرية

العامة للضرائب.

وزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30) نوفمبر 2007 كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31) ديسمبر (2020) ولا سيما المادة 168

المكررة مرتين منه :

وعلى القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3) ماي (2000) ولا سيما المادة 3 منه :

وعلى القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية)2022(رقم 733.22 الصادر في 29 من شعبان 1443) (فاتح أبريل المتعلق بإيداع الإقرارات المتعلقة بالرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية وأدائها بطريقة إلكترونية، ولا سيما المادة الأولى منه

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة السادسة من القانون رقم 07.20 المشار إليه أعلاه، يتعين على جميع الملزمين الخاضعين للرسم المهني بموجب القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، أداء هذا الرسم لدى قباضة إدارة الضرائب.

المادة الثانية

تطبيقا لأحكام المادة 168 المكررة مرتين من القانون رقم 47.06 المشار إليه أعلاه، يمكن أداء مبلغ الرسم المهني بطريقة إلكترونية عبر البوابة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب www.tax.gov.ma أو عبر إحدى مؤسسات الائتمان أو مؤسسات الأداء المعتمدين أو عبر أي وسيلة أداء أخرى طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء

من فاتح مارس 2023.

وحرر بالرباط في 17 من جمادى الآخرة 1444 (10) يناير (2023).

الإمضاء : نادية فتاح.

.....

.....

الجماعات الترابية - مبادئ تحديد الدوائر الترابية

ظهير شريف رقم 1.13.74 صادر في 18 من رمضان 1434 (27 يوليو 2013) بتنفيذ القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية[621]

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف- بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا؛

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

[621] - الجريدة الرسمية عدد 6177 بتاريخ 4 شوال 1434 (12 أغسطس 2013)، ص 5737.

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بالدار البيضاء في 18 من رمضان 1434(27 يوليو 2013).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة

الإمضاء: عبد الإله ابن كيران.

قانون رقم 131.12 يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية

المادة الأولى

يهدف هذا القانون، وفقا لأحكام الفصل 71 من الدستور، إلى وضع مبادئ تحديد الدوائر الترابية للجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، قصد إحداث جماعات ترابية قابلة للدوام والاستمرار، بالنظر إلى مؤهلات ومكوناتها الترابية، بغية إقامة تنظيم ترابي لا مركزي قائم على جهوية متقدمة في إطار الدولة الموحدة.

الباب الأول: مبادئ تحديد الدوائر الترابية للجهات

المادة الثانية

تحدد الدوائر الترابية للجهات وفقا للمبادئ التالية:

مراعاة معايير الفعالية والنجاعة والتراكم والتجانس والوظيفية والقرب والتناسب والتوازن بوصفها أساسيات جوهرية في عملية التحديد بغية تكوين مجموعات مجالية متكاملة تتوفر على حد أدنى ملموس فيما يخص كلتها البشرية والاقتصادية؛

مراعاة حد أدنى ملموس من شبكة الروابط ذات المضمون الاجتماعي والتواصلي؛

تكوين الجهة انطلاقا من مجموعة من العناصر المجالية المندمجة على أساس مشترك لخصائص ظروفها الطبيعية والاقتصادية والبشرية، تستجيب بفعل ذلك لمبدأ الانسجام الجغرافي؛

تشكيل مجموعات ترابية عملية انطلاقا من قطب أو قطبين حضريين يمتد إشعاعهما ليشمل فضاءات للنمو الاقتصادي ويعكس تنظيم الأنشطة الاقتصادية والبشرية والتدفقات المرتبطة بها؛

الاستناد إلى الشبكة الإدارية للعمالات والأقاليم قصد إرساء قواعد قائمة على التراكم المتوفر والاستفادة من تقاليد اللامركزية الإدارية للمملكة، وذلك مع التقيد بالمستلزمات الثلاث المتمثلة في الاستمرارية والتجاور والحفاظ على وحدة الكيانات الإدارية؛

تكوين مجموعات منسجمة تجمع بين الامتداد الجغرافي للأجزاء المكونة لها واتصال هذه الأجزاء عبر شبكة كثيفة من المسالك تسهل الوصول إلى مركز الجهة.

المادة الثالثة

يحدد بمرسوم، يتخذ باقتراح من وزير الداخلية، عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لنفوذها الترابي622.

الباب الثاني: مبادئ تحديد الدوائر الترابية للعمالات والأقاليم

المادة الرابعة

تحدد الدوائر الترابية للعمالات والأقاليم وفقا للمبادئ التالية:

تقريب فعلي للإدارة من المواطنين؛

ملائمة المجال الترابي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

توفر النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم على المؤهلات والبنيات الأساسية الضرورية؛

ملائمة المجال الترابي للعمالة أو الإقليم مع متطلبات ولوج السكان، على مستوى كافة مناطقه، إلى مختلف الوظائف والخدمات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

622- أنظر المرسوم رقم 2.15.40 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها؛ الجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015)، ص 1481.

دينامية التوسع العمراني نحو الضواحي وكذا كثافة التدفقات الاقتصادية من عمالة أو إقليم إلى عمالة أو إقليم مجاور، وذلك بهدف القيام، كلما دعت الحاجة إلى ذلك بالتعديلات اللازمة من أجل تسيير أفضل للمجالات الترابية وتنظيمها تنظيما أمثل؛

تصنيف الجماعة الترابية بوصفها عمالة أو إقليما، بحسب هيمنة الطابع الحضري أو القروي على مجالها الترابي.

المادة الخامسة

يحدد بمرسوم، يتخذ باقتراح من وزير الداخلية، عدد العمالات والأقاليم وتسمياتها ومراكزها والجماعات المكونة لنفوذها الترابي623.

الباب الثالث: مبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات

المادة السادسة

تحدد الدوائر الترابية للجماعات وفقا للمبادئ التالية:

تكريس سياسة القرب؛

معالجة الاختلالات وتقليص الفوارق بين مختلف أجزاء تراب الجماعة؛

مراعاة التكامل بين المجالين القروي والحضري و بين الحواضر وضواحيها وذلك في إطار تحديد النفوذ الترابي للجماعة اعتمادا على الحدود الطبيعية أو الاصطناعية؛

توفر حد أدنى من الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية وعند الاقتضاء العمرانية، القابلة للاستمرار؛

الأخذ بعين الاعتبار في الوسط القروي للمؤهلات الجغرافية والموروث التاريخي والتراثي والثقافي وكذا للجانب البيئي؛

الحفاظ، قدر الإمكان، على وحدة التجمعات الحضرية الكبرى.

المادة السابعة

623- أنظر المرسوم رقم 2.15.402 بتاريخ 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يحدد بحسب العمالات والأقاليم قائمة الدوائر والقيادات والجماعات بالمملكة وعدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جماعة؛ الجريدة الرسمية عدد 6374 بتاريخ 15 رمضان 1436 (2 يوليو 2015)، ص 6104.

تحدث الجماعات وتحدد تسمياتها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية624.

تعين بقرار لوزير الداخلية، الحدود الترابية للجماعات، وعند الاقتصاد، مراكزها.

يحدد داخل كل جماعة معنية، بقرار لوزير الداخلية، مدار حضري يشمل كليا أو جزئيا النفوذ الترابي للجماعة، ويعتبر الجزء الباقي من تراب الجماعة قرويا.

1100816117

624 - أنظر المرسوم رقم 2.15.402، السالف الذكر.

فهرس

قانون رقم 131 يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية 3

الباب الأول: مبادئ تحديد الدوائر الترابية للجهات 3

الباب الثاني: مبادئ تحديد الدوائر الترابية للعمالات والأقاليم 4

الباب الثالث: مبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات 5

فهرس 6

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

الجزء 57

خاص بالتعويض عن حوادث السير

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....
.....
.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

القرار عدد : 308/2

المؤرخ في : 11/02/2026 .

ملف جنحي عدد : 22980/6/2/2025

شركة التأمين سنلام المغرب

ضد

محمد بلمليح.

بتاريخ : 11/02/2026

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية .

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الاتي

بين شركة التأمين سنلام المغرب

ينوب عنها الأستاذان أحمد السغروشني و عبد الحق اليعقوبي المحاميان بهيئة فاس و المقبولان للترافع أمام محكمة النقض

وبين : محمد بلمليح.

الطالبة

المطلوب

308-2026-2-6

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين سلام المغرب بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها الأستاذ أحمد السغروشني بتاريخ 12/05/2025 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف نفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 07/05/2025 في القضية عند 1647/2606/2025 والمحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل المتهم 3/2 مسؤولية الحادث و بتسجيل مسؤوليته المدنية وإحلال شركة التأمين سلام محله في الأداء.

و المصادقة على خبرة الدكتور عبد العالي ديوري وبأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول أعلاه لفائدة المطالب بالحق المدني محمد بلمليح مبلغ 91746.30 درهم تعويضا مدنيا صافيا مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم ورفض باقي الطلب .

إن محكمة النقض

بعد أن تلت المستشارة المقررة عائشة شرقي التقرير المكلفة به في القضية .

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها الأستاذان أحمد السغروشني و عبد الحق اليعقوبي المحاسبين بهيئة فاس والمقبولات للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية للشروط المتطلبة وفقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض و المتخذة من خرق المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية، وانعدام الأساس القانوني، والنقصان في التعليل الموازي لانعدامه، وعدم الجواب على مستند جوهري مدلى به من طرف العارضة ، ذلك أنه بالرجوع إلى وثائق الملف يتبين أن العارضة أدلت بمذكرة في المرافعة مؤرخة في 16 أبريل 2025 تعرض فيها بوضوح أن الخبرة المنجزة من طرف الدكتور عبد العالي الديوري جاءت مبالغاً فيها مقارنة مع طبيعة وظروف الحادثة، وأنها تخالف تقرير الخبير المحلف الدكتور عبد العزيز قدوري، إذ حدد الخبير الأول نسبة العجز البدني الدائم في 40%، مع اعتبار الألم الجسماني مهما جدا" والتشويه الجمالي ذا أهمية»، في حين حدد الدكتور قدوري نسبة العجز في 25% فقط واعتبر الألم مهما» والتشويه منعدماً ، و أن الطاعنة تمسكت بتقرير الدكتور عبد العزيز قدوري باعتباره صادرا بدوره عن خبير محلف لدى المحاكم، وقدمت ذلك التقرير لدحض خبرة الدكتور الديوري وإبراز التناقض الجوهري بين التقريرين إلا أن القرار المطعون فيه أغفل الرد بشكل تام على تقرير الدكتور فدوري، ولم يناقشه أو يبين سبب استبعاده، رغم كونه مستنداً جوهرياً من شأنه التأثير في قناعة المحكمة، مما يشكل إغفالاً للجواب على دفع مؤسس وعلى وثيقة حاسمة في الدعوى ، كما و أنه لئن كانت المحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تقييم تقارير الخبرة، فإن هذه السلطة تبقى مقيدة بوجوب الرد على جميع الدفوع الجوهرية والمستنتجات والمستندات التي قد تغير وجه الحكم، وأن القرار المطعون فيه اكتفى في اعتماده للخبرة الطبية بتعليل كونها جاءت مطابقة

المقتضيات مرسوم 14 يناير 1985 المتعلق عدة تحصيل العجز ، وهم تعليل عام ومجرد ولا يكشف عن

308-2026-2-6

أوجه المطابقة بين العناصر المضمنة في الخبرة وبين الحالات المحددة حصراً في جدول العجز الملحق بالمرسوم رقم 2-4-744 الصادر بتاريخ 14 يناير 1985، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 3768 بتاريخ 16 يناير 1985 ، و بالتالي فإن القرار المطعون فيه، بعدم رده على مستند جوهري ولتقديمه تعليلاً عاماً وغير كاف، يكون قد أصدر في غياب تعليل قانوني وواقعي سليم، مما يستوجب نقضه .

لكن حيث إن الخبرة الطبية باعتبارها وسيلة لإثبات الضرر الجسماني للضحية ، فإنها بتلك الصفة كسائر وسائل الإثبات تخضع في تقييمها للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مما لا رقابة عليه المحكمة النقض عملا بمقتضيات المادة 518 من قانون المسطرة الجنائية ، والمحكمة المطعون في قرارها لما اقتنعت بنتائج الخبرة الطبية المنجزة على ذمة القضية والمأمور بها من طرف المحكمة في إطار سلطتها التقديرية ، والتي اعتمد فيها الخبير لتحديد نسب العجز على ما عاينه على الضحية وعلى الشواهد الطبية المدلى بها ، وأيدت تبعا لذلك - أي المحكمة - الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من اعتمادها ، مما تكون معه المحكمة لما أبدت الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من

اعتماد تلك الخبرة قد استعملت سلطتها الآنفة الذكر فجاء قرارها مؤسسا وما بالوسيلة على غير أساس.

و في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض و المتخذة من عدم ارتكاز القرار المطعون فيه على اساس قانوني، وسوء التعليل الموازي لانعدامه ، ذلك أن العارضة دفعت أمام المحكمة بضرورة رفض التعويض عن العجز المؤقت لعدم إثبات فقدان الكسب، لكون المطالب بالحق المدني لم يدل بأي شهادة عمل أو وثيقة تثبت مزاولته لعمل فعلي وقت الحادث. وحيث إن القرار المطعون فيه اعتمد فقط على تصريح المطالب بالحق المدني بمحضر الضابطة بأنه "مياوم"، واعتبر أن توقفه يؤدي تلقائيا إلى فقدان كسبه اليومي، دون أي سند إثباتي ، و أن مجرد التصريح بصفة "مياوم" لا يشهد على وجود عمل فعلي أو فقدان أجر عند وقوع الحادث، ولا يشكل دليلاً كافياً لإثبات الضرر كما توجبه المادة 3 من ظهير 2 أكتوبر 1984 ، ولا قواعد الإثبات المنصوص عليها في المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية والفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود ، وأن اعتماد القرار على هذا الأساس وحده يشكل سوء تعليل يوازي انعدامه وخرقاً للمادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية، بالإضافة إلى حرق قواعد الإثبات ، لذلك فالقرار المطعون فيه جاء غير مرتكز على أساس قانوني ومستوجباً للنقض

لكن ، حيث إن المطلوب وبالنظر إلى مهنته مياوم فإن ممارسة تلك المهنة تقتضي منه مجهودا جسديا وبالتالي فإن من شأن العجز الكلي المؤقت الذي حدده الخبير أن يحرمه لا محالة وبالضرورة من كسبه المهني طيلة مدة ذلك العجز ، وبالتالي تكون المحكمة المطعون في قرارها لما راعت خصوصية مهنة المطلوب وعوضته عن العجز المذكور قد طبقت - أي المحكمة - المادة الثالثة المحتج بخرقها من ظهير 2/10/1984 تطبيقا سليما فجاء قرارها تبعا لذلك مؤسسا وما بالوسيلة على غير أساس

308-2026-2-6

لكن، في شأن الوسيلة الثالثة المستدل بها على النقض و المتخذة من خرق القانون، ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع يكون الحكم المستأنف أخطأ في تقدير التعويض عن تشويه الخلفة الذي اعتبره على جانب من الأهمية، إذ منحه مبلغ 8.703,5 درهم، في حين أن الفقرة (ج) من المادة 10 من ظهير 2 أكتوبر 1984 تحدد هذا التعويض في 5% فقط من الرأسمال المعتمد، أي ما مجموعه 4.351,75 درهم، وقد أثارت العارضة هذا الخطأ صراحة في مذكرتها. إلا أن القرار المطعون فيه أغفل تماما الرد على هذا الدفع الجوهري، ولم يناقش تطبيق المادة 10 ولا النسبة القانونية المحددة فيها، مما يجعل تعليله منعدماً ويشكل خرقاً للمادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية، إضافة إلى خرق صريح للفقرة (ج) من المادة 10 من ظهير 2 أكتوبر 1984 و يستوجب نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية، وإلا كان باطلا وينزل سوء التعليل منزلة انعدامه الموجب للنقض.

حيث عللت المحكمة المطعون في قرارها ما قضت به بخصوص التعويض بقولها : " حيث إن المحكمة بعد مراجعتها لكافة العمليات الحسابية تبين لها أن الحكم المستأنف جاء مصادفا للصواب " ، والحال أنه بالرجوع إلى تقرير الخبرة والتي وصفت التشويه على أنه على جانب من الأهمية و يستحق عنه نسبة 5% على أساس من الضحية المحدد في 52 سنة ، و بالتالي وبعد إجراء العملية الحسابية بهذا الخصوص و المتمثلة في 87035 (الرأسمال المطابق لسن المطلوب والحد الأدنى للأجر (5 - 4351،75 ، و المحكمة لما قضت للمطلوب بتعويض عن التشويه قدره 8703.5 قد أخطأت في العملية الحسابية و عرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص

من أجله

قضت بنقض الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 07/05/2025 في القضية عدد 1647/2606/ 2025، وذلك بخصوص مبلغ التعويض عن التشويه المحكوم به للمطلوب محمد بلمليح والرفض فيما عدا ذلك ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى و على المطلوب بالصائر .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة نقال رئيسة ، والمستشارين : عائشة شرقي مقررة ، وطاهر طاهوري و مولاي إدريس شداد وهجيرة الميري وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بلحرار .

الرئيسة

المستشارة المقررة

كاتبة الضبط

محكمة النقض

.....
...
1939
1939

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

المحكمة الابتدائية بفاس

ملف جنحي سير

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

رقم: 266/24/1

4487

تاريخ 2024/12/04

أصدرت المحكمة الابتدائية بفاس

برئاسة : ابتسام حنيني

وحضور الشلح رشيد وبمساعدة كاتب الضبط السيد فؤاد المنصوري

ممثل النيابة العامة

حكم بتاريخ

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة

والمطالب بالحق المدني

جهان خالص

تسكن رقم 5 زنقة سبع عيون 2 فاس ينوب عنها الاستاد جمال الابراهيمي

والمتهم : الجلالي الضاوي مزداد سنة 1967 بتاونات من والديه عبد السلام بن علي وعائشة بنت محمد متزوج سائق يقطن زواغة العليا رقم 17 مكرر زنقة 2 حي سيد الهادي فاس

والمسؤول المدني : هشام الزهير الودغيري

والمدخلة في الدعوى تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين مقرها الاجتماعي بالبيضاء ينوب عنه الاستاد سليم بنسعيد في شخص ممثله القانوني والكائن

الوقائع

بناءا على متابعة النيابة العامة للمتهم أعلاه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط والجرح الخطا
طبقا ، 167,168 ، ، 186 من مدونة السير بالدائرة القضائية لهده المحكمة ومند زمن لم يمض عليه امد التقادم الجنحي

وبناءا على محضر الضابطة القضائية عدد 759 م ح س 22 / مدد والمؤرخ في 21/11/2023 والدي يستفاد منه انه بتاريخ 4/10/2023 كان سائق سيارة الاجرة من نوع داسيا لوكان رقم لوحتها 18 الف 7178 قادما من البطحاء في اتجاه مولاي رشيد ولما توقف سائق سيارة الأجرة لانزال الراكبة من الباب الخلفي اقلع السائق لتصطدم العجلة الخلفية برجلها اليسرى
فاصيب هذه الأخيرة بجروح وادلى بشهادة طبية تفيد العجز اللاحقة

وعند الاستماع للمتهم من طرف الضابطة القضائية أكد الوقائع أعلاه مضيفا وبعد إحالة الملف على السيد وكيل الملك تابع المتهم وفق ما هو مفصل أعلاه

وبناءا على الحكم التمهيدي
الرامي الى عرض الضحايا على خبرات طبية عهد بها للدكتور عن الحمد الشهري

حدد للضحية

والتشويه منعدم

عن العجز الدائم 26 % والمؤقت 135 يوم والالام مهم

وبناء على الطلبات الختامية المحددة في

15229,3 درهم

وبناء عرض القصية بعدة جلسات آخرها جلسة : تخلف لها المتهم رغم استدعائه

وبناءا على اعتبار القضية جاهزة للبث فيها ادلى دفاع شركة التامين بمذكرة في المرافعة التمس خلالها

في الشكل: يسند النظر للمحكمة لمراقبتها ومدى مطابقتها

وفي الموضوع : حول الدعوى العمومية

اساسا براءة المتهم لكونه لم يرتكب اية مخالفة تستوجب المؤاخذة مع عدم الاختصاص في الطلبات المدنية

واحتياطيا حول الدعوى المدنية

اعفائه من المسؤولية لكونه لم يساهم في وقوع الحادثة

وفي حالة تشطيرها تحميل المطالب اوفر نصيب منها

وحول التعويضات : اخضاعها لمقتضيات ظهير 1984

والتمس السيد وكيل الملك الادانة

وحجزت القضية للتأمل.

في الدعوى العمومية

وبعد التأمل طبقا للقانون

حيث توبع المتهم من طرف السيد وكيل الملك وفق الفصل أعلاه.

وحيث أنه وبعد اطلاع المحكمة على وثائق الملف ومحتوياته وخاصة محضر البحث التمهيدي وتصريحات الأطراف الواردة به والرسم البياني المرفق به يتضح أن المتهم بسبب عدم ضبط سرعته لضرفي الزمان

والمكان فقد السيطرة والتحكم في القيادة لينطلق من مكان توقفه دون اخد الحيطة الواجبة

2

مما يكون معه الفعل ثابت في حقه ويتعين معاقبته طبقا للقانون

وحيث ان المتهم بارتكابه المخالفة اعلاء بعدم تبصره وعدم تبصره وعدم احتياطه وعدم احترامه التزامات السلامة والحيطة المقررة في قانون السير قد تسبب في اصابة الضحية بجروح ترتب عنها عجز مؤقت عن العمل ثابتة حسب الشهادة الطبية المضافة للملف مما يتعين مؤاخذته بجنحة الجرح الخطا

وحيث ان محاضر الضابطة القضائية يوثق بمضمونها الى ان يثبت العكس طبقا للفصل 290 من ق ج وحيث انه بالنضر لظروف المتهم ولانعدام سوابقها قررت المحكمة تمتيعه ظروف التخفيف

وحيث ان المتهمة يتحمل صائر الدعوى

وحيث انه يتعين تحديد مدة الاجبار في الأدنى

في الدعوى المدنية في الشكل

حيث إن الطلبات المدنية قدمت على الصفة والشكل المطلوب قانونا مما يتعين قبولها شكلا

في المسؤولية حيث إن إدانة المتهم تستتبع المسؤولية المدنية عن الأضرار اللاحقة بالغير مادامت العلاقة السببية بين الخطأ

والأضرار عالقة مباشرة طبقا لمقتضيات المادة 78 ق ل ع.

وحيث إن المحكمة بعد اطلاعها على وثائق الملف ومحتوياته وخاصة محضر البحث التمهيدي وتصريحات الأطراف الواردة به والرسم البياني المرفق به يتضح أن المتهم بسبب عدم ضبط سرعته لضرفي الزمان والمكان فقد السيطرة والتحكم في القيادة لينطلق من مكان توقفه دون اخد الحيطة الواجبة. مما يتعين معه تحميله كامل المسؤولية

حول التامين والحلول حيث إن المسؤول المدني كان وقت الحادث مؤمن لدى شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل

وحيث إن شركة التامين تضمن المسؤولية المدنية بمقتضى العقد المبرم بينهما مما يتعين إحلالها محل المتحدين بمقتضى عقدة صالحة
مؤمنها في الأداء

حول العلاقة السببية

حيث إن هذه العلاقة ثابتة بمقتضى تصريحات المتهم نفسه أثناء المعاينة والشهادة الطبية الأولية وتقرير الخبير المنتدب من طرف المحكمة وكذا تقرير ممثل شركة التامين نفسه مما يتعين معه رد هذا الدفع. حول الخبرة

حيث إن تقرير الخبير جاء مستوفيا لما ينص عليه مرسوم 14/1/1985 مما يتعين المصادقة عليه.

حول التعويض حيث إن التعويضات ينطبق عليها ظهير 2/10/1984 المتعلق بالتعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها عربات برية ذات محرك.

وحيث إن الضحية جهان خالص طالبة وسنها وقت الحادثة هو 22 سنة ليكون بدلك راسمالها المعتمد هو 235670

فتكون التعويضات على الشكل التالي:

= 100÷ 26 ×235670 عن العجز الدائم

61274.2

9085.3

عن الالام :

= 140913 × 100/7

23567

= 100÷10×235670 : عن التشويه

عن المؤقت حيث ان طلب التعويض عنه غير مبرر لعدم ثبوت فوات اي كسب مادي

عن المصاريف الطبية 3900 درهم حسب الاثبات

فيكون المجموع هو 97826.5 درهم

في النفاد المعجل والصائر

3

وحيث إنه بالنضر لطول الإجراءات ولكون الضرر والمسؤول عنه أصبح ثابتا لدى المحكمة فإنها ارتأت شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاد المعجل وفقا للمادة 392 من ق م ج.

وحيث يتعين جعل الصائر على النسبة.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا غيابيا للمتهم وحضوريا للباقي

بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط بغرامة نافدة قدرها 300 درهم.. ومن اجل الجروح بدون عمد بغرامة نافدة قدرها 1200 درهم مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى

في الدعوى المدنية التابعة:

في الشكل بقبولها

في المسؤولية بتحميل المتهم كامل

في التامين بإحلال شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين
محل المسؤولة المدني في الاداء .
مسؤولية الحادثة وتسجيل مسؤولية المدنية لهشام الزهير

وبالمصادقة على تقرير الخبير الدكتور عبد الصمد الشورى

وأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول لفائدة المطالب بالحق المدني : جهان خالص مبلغا قدره

97826.5 درهم سبعة وتسعون الف وثمانمائة وستة وعشرون درهما وخمس سنتيمات

نهائيا عن مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ 4/10/2023

الكل مع شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاد المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبجعل صائر الدعوى على النسبة.

وبرفض باقي الطلبات بهذا صدر الحكم في الشهر والسنة أعلاه وأمضاه كل من رئيس الهيأة وكاتب

الضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

المملكة المغربية

السلطة القضائية محكمة الاستئناف بفاس

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بتاريخ 16 / 04 / 2025 عقدت غرفة الجنح الاستئنافية لدى محكمة الاستئناف بفاس جلستها بصفة علنية بقاعة الجلسات الاعتيادية للبت في قضايا حوادث السير وأصدرت
قرار عدد :
1370/2025

صادر بتاريخ . 16/04/2025

ملف جنحي سير عدد
: 1164/2606/2025

القرار الآتي نصه :

بين السيد الوكيل العام للملك .

والمطالب بالحق المدني : جهان خالص تسكن رقم 5 زنقة سبع عيون 2 فاس ينوب عنها الاستاد جمال الابراهيمي المحامي بفاس .

والمتهم : الجيلالي الضاوي مزداد سنة 1967 بتاونات من والديه عبد السلام بن علي وعائشة بنت محمد متزوج سائق يقطن زواغة العليا رقم 17 مكرر زنقة 2 حي سيد الهادي فاس .

المتهم أعلاه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط والجرح الخطا طبقا للمواد :
167,168 ، ، 186 من مدونة السير بالدائرة القضائية لهده المحكمة ومند زمن لم يمض عليه امد التقادم الجنحي .

والمسؤول المدني : هشام الزهير الودغيري .

والمدخلة في الدعوى تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين في شخص ممثله القانوني والكائن مقرها الاجتماعي بالبيضاء ينوب عنها ذ سليم بنسعيد المحامي بفاس .

من جهة أخرى .

بناء على الاستئناف المصرح به بكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس من طرف دفاع شركة التأمين والمتهم بتاريخ : 09 / 12 / 2024 صك عدد : 5786 ، ودفاع المطالب بالحق المدني بتاريخ : 09 / 12 / 2024 صك عدد : 5777 ضد الحكم الصادر عن نفس المحكمة بتاريخ : : 04/12 / 2024 في الملف جنحي سير رقم : 266 / 2402 / 2024 و القاضي

بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط بغرامة نافذة قدرها 300 درهم ومن اجل الجروح بدون عمد بغرامة نافذة قدرها 1200 درهم مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى .

في الدعوى المدنية التابعة في الشكل بقبولها .

بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وتسجيل المسؤولية المدنية لهشام الزهير

في التامين بإحلال شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين محل المسؤول المدني في الاداء

ملف جنحي سير عدد : 1164/ 2606/2025

وبالمصادقة على تقرير الخبير الدكتور عبد الصمد الشور بوأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول لفائدة المطالبة بالحق المدني : جهان خالص مبلغا قدره 97826.5 درهم سبعة وتسعون الف وثمانمائة وستة وعشرون درهما وخمس سنتيمات تعويضا نهائيا عن مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ : 04/10/2023 الكل مع شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاد المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبجعل صائر الدعوى على النسبة.

وبناء على محضر الضابطة القضائية عدد 759 م ح س 22 / مدد والمؤرخ في 2023/11/21 والدي يستفاد منه انه بتاريخ 2023/10/4 كان سائق سيارة الاجرة من نوع داسيا لوكان رقم لوحتها 18 الف 7178 قادما من البطحاء في اتجاه مولاي رشيد ولما توقف سائق سيارة الاجرة لانزال الراكبة من الباب الخلفي اقلع السائق لتصطدم العجلة الخلفية برجلها اليسرى وأصيب بأضرار جسمانية و أدلى بشهادة طبية .

وعند الاستماع للمتهم أكد الوقائع اعلاه

وبناء على ما ذكر تابع السيد وكيل الملك المتهم من أجل المنسوب إليه المبين بديباجة هذا القرار اعلاه

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى تقدم المطالب بالحق المدني بطلباته المدنية في مواجهة المتهم والمسؤول المدني وشركة التامين المدخلة في الدعوى بناء على تقرير الخبير

الذي حدد فيه الأضرار اللاحقة بالضحية على الشكل التالي: العجز الكلي المؤقت: 135 يوما العجز الجزئي الدائم 26 درجة الآلام الجسمانية مهم درجة التشويه مهمو له تأثير

على الحياة الاجتماعية والدراسية للمصاب والتمس الحكم له بتعويض قدره 159229.36 درهم

وبعد ادلاء دفاع شركة التامين بمذكرة في المرافعة وتقدم النيابة العامة بملتمسها الرامي الى الادانة واستيفاء الاجراءات اللازمة للبت في الملف أصدرت المحكمة بناء على هذه الوقائع الحكم الابتدائي موضوع هذه الدعوى الاستئنافية والمشار الى مراجعه ومنطوقه اعلاه...

وبناء على الاستئناف المذكور أدرجت القضية أمام هذه المحكمة جلسة : 02 / 04 / 2025 تخلف عن حضورها المتهم ورجع استدعاءه بملاحظة وحضر نائب المطالب بالحق المدني وأدلى بمذكرة مرفقة بالأداء والتمس رفع التعويض ، وحضر نائب شركة التأمين وأدلى بمذكرة في المرافعة التمس فيها أساسا براءة المتهم وعدم الاختصاص في الطلبات المدنية واحتياطيا مراجعة المسؤولية وتحميل الضحية القسط الأكبر منها وإعادة الخبرة لعدم الموضوعية احتياطيا اعتماد تقرير ممثل الشركة ، خفض التعويضات المحكوم بها الى المستحق قانونا طبقا لظهير 02/10/1984 ، والتمس السيد الوكيل العام للملك التأييد فقررت المحكمة حجز القضية للمداولة

لجلسة 16-04-2015

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل : حيث قدمت الاستئنافات وفق الشروط الشكلية المتطلبة قانونا و داخل الأجل القانوني و أدى المطالب بالحق المدني الوديعة الجزافية مما يتعين معه الحكم بقبولها شكلا .

ملف جنحي سير عدد : 1164/ 2606/2025

في الموضوع حيث قدمت الإستئنافات من طرف شركة التأمين والمسؤول المدني و المتهم مما يجعلها منصبة حول الدعوى العمومية و الدعوى المدنية التابعة معا.

حول الدعوى العمومية :

حيث توبع المتهم من طرف السيد وكيل الملك من أجل المنسوب إليه أعلاه

و حيث إن الثابت من محضر الشرطة القضائية وتصريحات المتهم نفسه أن حادثة السير الواقعة قد حصلت نتيجة عدم التزامه بقواعد السير على الطرق والتي تفرض عليه أخذ الاحتياطات اللازمة و توخي الحيطة والحذر أثناء السياقة واتخاذ الاحتياطات اللازمة و التأكد من خلو الطريق قبل قيامه بالانطلاق من مكان توقفه الأمر الذي لم يقم به ، الشيء الذي جعله يصطدم بالضحية و تتسبب لها في أضرار جسمانية أدت إلى عجز كلي مؤقت مدته لا تتجاوز 30 يوما حسب الشهادة

الطبية طي المحضر وهو ما يشكل الأفعال التي أدين من اجلها المتهم لذلك واعتبارا لكون العقوبات المحكوم بها جاءت مناسبة وعلل الحكم تعليلا سليما مما يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبات .

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر استئنافه مجبرا في الحد الأدنى.

حول الدعوى المدنية التابعة

في المسؤولية : حيث إن المحكمة بعد اطلاعها على أوراق الملف و محتوياته و خاصة الرسم البياني المرفق به تبين لها أن الحكم الابتدائي لما حمل المتهم كامل مسؤولية الحادث يكون قد صادف الصواب و قدر المسؤولية على أساس موضوعي دقيق لكون خطأ المتهم كان السبب

الوحيد في وقوع الحادثة الشيء الذي ارتأت معه المحكمة تأييده بهذا الخصوص.

في الخبرة حيث إن الخبرة المنجزة على الضحية من طرف الخبير الذي تم تعيينه من طرف هيئة محكمة الدرجة الأولى جاءت وفق الشروط المتطلبة قانونا و تمت عمليتها الفنية في اطار موضوعي على ضوء الإصابات المترتبة من جراء الحادثة مما يكون معه الحكم المستأنف الذي صادق عليها في محله ووجب تأييده فيما قضى به و بالتالي رفض طلب إعادتها.

في التعويض حيث ان الحكم الابتدائي اخطأ في تقدير تعويض التشويه عن الخلقة وهو حسب تقرير الخبير مهم وله تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية لفائدة المطالبة بالحق المدني .

وحيث ان المطالبة بالحق المدني مزدادة بتاريخ 07-02-2002 فيكون سنها بتاريخ الحادثة 21 سنة غير انها التمست الحكم لها بالتعويض على اساس سن 22 سنة مما يتعين اعتماده حتى لا تحكم المحكمة بأكثر مما طلب.

وحيث ان المطالبة بالحق المدني طالبة تتابع دراستها بالسلك الثاني من الدراسات العليا بكلية الطب والصيدلة فانها تستحق تعويضا عن تشويه الخلقة الذي وصفه الخبير بكونه مهم وله تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية للمصاب

فتكون التعويضات على الشكل التالي:

- عن العجز الدائم : 235670 × 26 / 100 = 61274,2 درهم

- عن الالام : 139532 × 7 / 100 = 9767,24 درهم

- عن التشويه : 235670×30/100 = 70701,00 درهم

ملف جنحي سير عدد : 1164/ 2606/2025

عن المصاريف الطبية مبلغ : 3900 درهم

فيكون المجموع هو : 145642,44 درهم مما يتعين الرفع من التعويض المحكوم به الى المبلغ المستحق.

وحيث يتعين تأييد الحكم المستأنف في باقي أجزائه لارتكازه على أساس قانوني سليم.

وحيث يتعين تحميل شركة التأمين والمطالب بالحق المدني صائر استئناف الدعوى المدنية على النسبة.

لهذه الأسباب :

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه والمواد 7 وما يليه - 253 - 286 287 - 290 - 297 - 300 308 -314 348 349 - 362- إلى 367 - 396 إلى 414 - 636 الى 638 من قانون المسطرة الجنائية وظهير

1984/10/02

حكمت المحكمة علنيا انتهائيا وغيابيا في حق المتهم وحضوريا في حق الباقي :

في الشكل : قبول جميع الاستئنافات

في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع تعديله برفع التعويض المحكوم به لفائدة المطالبة المدني جهان خالص الى مبلغ : 145642,44 درهم وتحميل المستأنفين الصائر على النسبة.

بالحق بهذا صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت الهيئة متركبة من:

السيد عبد الرحيم المنصوري

السيد عبد السلام الشطري

رئيسا

السيدة فاطمة الزهراء الساهل

مستشارا و مقررا .

بحضور السيد : وديع بغدادي

مستشارا

وبمساعدة السيدة ايمان بنزرو

الذي يشغل منصب النيابة العامة .

الرئيس :

كاتبة الضبط .

المملكة المغربية

القرار عدد : 281/10

المؤرخ في : 19/02/2026

ملف : جنحي عدد : 23813/2025

شركة التامين تعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين

ضد

جهان خالص

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون

بتاريخ : 19/02/2026

إن الغرفة الجنائية الهيئة العاشرة

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : شركة التامين تعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين

ينوب عنها الاستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة فاس المقبول للترافع لدى محكمة النقض

وبين : جهان خالص

المطلوب

ب ت

2026-10-6-281

الطالبة

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التامين تعاضدية التامينات الارباب النقل المتحدين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ بنسعيد سليم لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 25/04/2025 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 16/04/2025 في الملف عدد 1164/2606/2025 | والقاضي : مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار هشام الزهير الودغيري مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني جهان خالص | تعويضا مدنيا إجماليا قدره 97826,50 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والنفاذ المعجل في حدود النصف وبإحلال شركة التامين أعلاه محل مؤمنها في الأداء مع تعديله برفع التعويض المحكوم به للمطالبة بالحق المدني إلى مبلغ 145642,44 درهم وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه

إن محكمة النقض /

أن تلا السيد المستشار حسن عجمي التقرير المكلف به في القضية

وبعد عرض السيد محمد أليق المحامي العام لمستنتجاته الرامية الى نقض القرار وتقرر حجز القضية للمداولة لآخر الجلسة

وبعد المداولة طبقا للقانون

و بناء على المذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة بفاس المقبول للترافع أمام محكمة النقض

في شان وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق مقتضيات المادة 10 من ظهير 02/10/1984 تحريف الوقائع، نقصان التعليل الموازي لانعدامه وانعدام الأساس القانوني ذلك أن الطاعنة دفعت في جميع مراحل المسطرة بان تشويه الخلقة منعدم لان تقرير الخبرة الطبية المنجزة في المرحلة الابتدائية من طرف الدكتور عبد الصمد الشورى على الضحية ليس به ما يفيد وجود أي عيب بدني وان الشهادة | الطبية الأولية المنجزة من طرف الدكتور عبد الحكيم لحلو تشير فقط الى التواء للكعب بدون أدنى جرح أو ندية ولا وجود لأي عيب أو تشويه ظاهر وان المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن الخبير وصف تشويه الخلقة بأنه مهم وله تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية للمطلوبة في النقض وأعادت حسابه على أساس 30% من الرأسمال المعتمد وهي لازالت طالبة لا مهنة لها ولا يتصور ان يكون التشويه الذي لحق كعبها قد تسبب لها في أية أثار على مهنتها وهي بدون مهنة، وان الوصف الذي تتضمنه تقرير الخبرة الطبية ان تشويه الخلقة له أثار فقط على الحياة الاجتماعية والدراسية " وصف لا يستقيم مع مقتضيات ظهير 02/10/1984 لأنه لم يقل الحياة المهنية لعلمه اليقيني بان الضحية لازالت طالبة لا مهنة لها جاء قرارها فاسد التعليل وعديم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه

2026-10-6-281

بناء على المادة 10 من ظهير 02/10/1984

حيث انه بمقتضى المادة المذكورة في بندها "ج" التي نصت على التعويض التكميلي عن تشويه الخلقة ميزت بين ما اذا كان هذا التشويه له اثار سيئة على حياة المصاب المهنية ام لم تكن له تلك الآثار وحددت لكل حالة نسبة معينة ولما كان ثابتا من تقرير الخبرة الطبية المنجزة في المرحلة الابتدائية على المطلوبة في النقض جهان خالص بواسطة الدكتور عبد الصمد الشورى أنها أشارت الى وجود تشويه مهم وله تأثير عن الحياة الاجتماعية والدراسية لها والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أعادت حساب التعويض عن الضرر المذكور بنسبة 30% والحال ان الوصف الوارد بالخبرة المذكورة وهو :" ان التشويه له تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية لا ينطبق على مقتضيات المادة المذكورة فضلا على ان المطلوبة في النقض حسب وثائق الملف طالبة بكلية الطب واحتسب التعويض المستحق لها على هذا الاساس فجاء قرارها خارقا للمقتضيات القانونية أعلاه و يتعين نقضه بهذا الخصوص

لأجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 16/04/2025 في الملف عدد 1164/2606/2025 عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بفاس بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوبة في النقض جهان خالص عن التشويه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وبهيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعته وعلى المطلوبة في النقض بالصائر والإجبار في الأدنى .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين حسن عجمي مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام محمد اليق الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي

كاتب الضبط

المستشار المقرر

كاتب الضبط

الرئيس

2026-10-6-281

بت

Bulletin de sortie du CHU HASSAN ILIP1256047

CML de prolongation du DR BENBRAHIM MOHAMMED le 18/11/2023 ITT 35 jours, du 23/12/2023 ITT 30 jours et du 22/01/2024 ITT 25 jours.

IRM de la cheville et du pied gauche au CHU HASSAN II le 22/03/2024 a objectivé:

rupture du ligament talo-fibulaire antérieur grade 3. Algodystrophie de l'arrière et du médio-pied gauche.

CML de consolidation du DR HAMMOUMI KAMAL traumatologue orthopédique du CHU HASSAN/IPP 30%.

DOCUMENTS PRESENTES

Copies: du certificat médical initial de prolongation de consolidation et le dossier médical.

DOLEANCE ET EXAMEN ACTUELLES

Antécédent: absence d'anomalie ou antécédent particulière avant l'accident.

Entorse grave de la cheville gauche avec rupture du ligament talo-fibulaire antérieur compliqué d'un syndrome algodystrophie de la cheville.

Truble trophique avec amyotrophie des muscles de la jambe et du pied gauche.

Raideur important de la cheville de l'articulation tibio-astragalienne.

Raideur important du pied et des orteils gauches.

➤Douleur avec impossibilité à la mobilisation de la cheville gauche.

Impossibilité d'appui sur la cheville et le pied gauche.

Marche avec des béquilles.

choc émotif post traumatique avec anxiété angoisse et insomnie.

CONCLUSION

➤Incapacité total temporelle du travail (ITT) 135jours.

➤Incapacité partial permanente (IPP): VINGT SIX POURCENT (26%).

Pretium doloris: IMPORTANT

Préjudice esthétique: IMPORTANT avec retentissement sur la vie sociale et estudiantine.

La victime n'aura pas recours à une tierce personne pour accomplir les actes ordinaires.

Signe DR:

Dr. Abdessamad ECHCHOURA Médecin S Expertise el Blein Damme conser decin Chef de Service A Hapital Al Ghassani ex

2

.....

...

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

26/06

24 فبراير 2026

السيدة والسادة الرؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف السيدات والسادة رؤساء مختلف المحاكم الابتدائية

الموضوع صدور القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

سلام قلم بوجود مولانا الإمام

وبعد

فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026 القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

وقد جاء هذا النص القانوني الجديد في إطار الملاءمة مع المستجدات التي عرفتها كل من منظومتي التأمينات والسير ببلادنا خلال السنوات الأخيرة خاصة وأن الظهير الشريف رقم

1.84.177 لسنة 1984 لم يطرأ عليه أي تغيير أو تعديل منذ ما يزيد عن 40 سنة من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، مما ترتب عنه بروز عدة إشكالات أمام القضاء.

وقد شملت التعديلات الجديدة، تغيير وتتميم 21 مادة، وإضافة 4 مواد، ونسخ وتعويض 5 مواد وكذا الجدول الملحق بالقانون، وذلك وفق التفصيل أدناه

أولا: توسيع مجال تطبيق القانون

وسع القانون الجديد من دائرة المركبات المشمولة بنطاق تطبيق هذا القانون لتشمل بالإضافة إلى العربات البرية ذات محرك الخاضعة للتأمين الإجباري، كلاً من العربات المتصلة بسكة حديدية، والمركبات البرية التي تعمل بمحرك كهربائي، حيث ستخضع الأضرار البدنية التي تتسبب فيها هذه الأنواع الثلاثة من المركبات للتعويض بناء على أحكام القانون الجديد. (المادة الأولى من الظهير)

ثانيا : تجويد المصطلحات وتدقيق المفاهيم

عَمِلَ القانون الجديد على تجويد العبارات والمصطلحات التي يتضمنها الظهير، وذلك من خلال استبدالها بعبارات أخرى تنسجم مع العبارات والمصطلحات المعتمدة في باقي النصوص القانونية، ويتعلق الأمر بما يلي:

استعمال مصطلح "مقاولة التأمين" بدلاً من "شركة التأمين"؛

استعمال مصطلح "مركبة" بدلاً من "عربة" :

استعمال عبارة " تاريخ وقوع الحادثة" بدلاً من "وقت وقوع الحادثة" ؛

استعمال مصطلح "سلك الإجازة أو الماستر أو سلك الدكتوراه" بدلاً من السلك الأول أو الثاني أو الثالث" ؛

استعمال عبارة "الأجل المحدد" بدلا من "الأجل المضروب" ؛

استعمال عبارة "سلك الإجازة من الدراسات العليا" بدلاً من عبارة "السلك الأول والثاني من الدراسات العليا" ؛

إعطاء تعريف دقيق للأجر، من خلال اعتباره الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب مقابل ما قام به من عمل خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة الا يقل عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد . المادة الأولى مكررة من الظهير)

إعطاء تعريف دقيق للكسب المهني، من خلال اعتباره الكسب الذي تَحَصَّلَ عليه المصاب صافياً من الضريبة مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة من الظهير المادة الأولى مكررة من الظهير).

ثالثا : توسيع فئة المستفيدين من التعويض

وسع القانون الجديد من فئة ذوي حقوق الهالك الذين يستفيدون من التعويض عن حادثة السير التي تنتج عنها وفاة المصاب، ليشمل إضافة إلى زوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى، كلا من:

الأبوين الكافلين والأطفال المكفولين بشأن الاستفادة من التعويض المعنوي. (المادة 4 مكررة من الظهير)

الفروع من الدرجة الثانية إذا توفي سلفاً الفرع الرابط بينهم وبين الضحية الهالك. (المادة 4 مكررة من الظهير)

الأطفال المكفولين بشأن الاستفادة من التعويض عن فقد مورد العيش جراء وفاة الضحية. (المادة 11 من الظهير)؛

أصول الضحية الهالك إذا كانا مصابين بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيعان معها القيام بسد حاجياتهما . (المادة 11 من الظهير) ؛

الزوج العاجز عن الإنفاق. (المادة 11 من الظهير)

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة البكالوريا . (المادة 8 من الظهير) :

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ضعف الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة الإجازة من الدراسات العليا . (المادة 8 من الظهير)؛

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ثلاثة أمثال الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا . (المادة 8 من الظهير).

رابعا: الرفع من قيمة التعويضات المادية وضبط قواعد احتسابها

تَضَمَّنَ القانون الجديد مقتضيات استهدفت الرفع من قيمة التعويضات الممنوحة للضحايا وذوي حقوقهم، من خلال اعتماد الآليات التالية:

الرفع من التعويض المخول لأصول الضحية الناتج عن فقد مورد عيشهم جراء وفاة الضحية إلى 30% إذا كان أحدهما مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته، وإلى 25% لكل واحد منها، إذا كانا مصابين معاً بتلك العاهة (المادة 11 من الظهير) ؛

التنصيص صراحة على استثناء التعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، ومصاريف الجنازة ونقل الجثمان من مبدأ تشطير المسؤولية. (المادة الأولى مكررة مرتين من الظهير)

رفع الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي للضحية المعتمد في احتساب التعويضات، حيث انتقل هذا الحد الأدنى من 9270 درهم إلى 10.270 درهم، وسيرتفع سنويا بمقدار 1000 درهم ليصل إلى 14.270 درهم ابتداء من فاتح يناير من السنة الرابعة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ أي خلال سنة 2030) (المادة الخامسة من القانون رقم (70.24

نسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة قانون، وتعويضه بجدول جديد يتضمن رساميل معتمدة جديدة مطابقة لسن الضحية وأجره أو كسبه المهني السنوي (المادة الخامسة من القانون رقم 70.24)؛

تبني آلية مرنة لمراجعة الحدين الأدنى والأقصى للأجر المعتمد في احتساب التعويض عبر التخلي عن ربطه بنظام الوظيفة العمومية (150)

نقطة واستبداله بنظام يقوم على تحديث هذه الحدود بموجب نص

تنظيمي (المادة 14 من الظهير)؛

الإحالة على نص تنظيمي لتحديد المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان الضحية، مع الأخذ بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن. (المادة الأولى مكررة مرتين والمادة 4

من الظهير) ؛

التحديد الدقيق لطريقة احتساب الرأسمال المعتمد المطابق لسن الضحية وأجرته أو كسبه المهني في الحالة التي لا يكون فيها هذا الأجر أو الكسب المهني محدداً في الجدول الملحق بالظهير المادة 5 من الظهير) ؛ وهي كما يلي:

رأس المال المعتمد =

رأس المال 1 + 1 (أجر المصاب - الأجر (1) : (الأجر 2 - الأجر (1)]

رأس المال 2 - رأس المال (1)

بحيث يكون

الأجر 1 : هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب. الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال :1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

إقرار مبدأ حرية الإثبات فيما يتعلق بالأجر أو الكسب المهني للمتضرر أو ذوي حقوقه، بأي وسيلة متاحة. (المادة 6 من الظهير)؛

تقدير الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب الذي اشتغل لأقل من اثني عشر شهرا على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة. (المادة الأولى مكررة من الظهير)

5

اعتبار الزيادة في الأجر الذي تقاضاه المصاب خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، هو الأجر المعتمد لاحتساب التعويضات.

المادة الأولى مكررة من الظهير).

خامسا: توسيع نطاق المصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع

تضمنت المادة الثانية من ظهير 2 أكتوبر 1984 كما وقع تغييرها وتتميمها بموجب القانون رقم 70.24 تحديداً دقيقاً للمصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع، وهو تحديد من شأنه تعزيز حقوق الضحايا، ووضع حد للاختلاف الذي كان قائماً بشأن مدى أحقية استرجاع مجموعة من المصاريف والنفقات المرتبطة بالعلاج.

وبناء عليه أصبحت المصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع تشمل ما

يلي:

مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج

مصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات

مصاريف إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة

جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

سادسا: تعديل شروط وأجال التقادم، بما يتلاءم والقواعد العامة للتقادم

عرفت الشروط والتواريخ المعتد بها لاحتساب التقادم تعديلات مهمة في ظل ما جاءت به المادتان 23 و 24 من القانون الجديد، حيث سعى من خلالها المشرع من جهة أولى إلى تعزيز المصلحة الفضلى للمصاب أو المستحقين للتعويض من ذوي حقوقه، ومن جهة ثانية ملاءمة أجال التقادم مع القواعد العامة، وذلك وفق التفصيل التالي:

6

رفع أمد التقادم بخصوص دعوى التعويض المقدمة أمام المحكمة المختصة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، تحتسب من تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض، أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه . (المادة 23 من الظهير)؛

التنصيص على خضوع التقادم الخمسي المشار إليه أعلاه للتوقف والانقطاع طبقاً للأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل

أي قانون الالتزامات والعقود) . (المادة 23 من الظهير) ؛

التنصيص على توقف أمد التقادم بخصوص الدعوى المدنية (سواء كانت أصلية أم تبعية طيلة مدة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري، أي إلى أن يكتسب المقرر الصادر عن المحكمة الزجرية قوة الشيء المقضي به) . (المادة 23 من الظهير)؛

رفع أجل التقادم المتعلق بطلبات التعويض عن تفاقم الضرر المقدمة إلى مقاولة التأمين من سنة واحدة، إلى خمس سنوات تحتسب إما من تاريخ الشهادة الطبية المثبت فيها تفاقم الأضرار البدنية وإما من تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة تفاقم الأضرار المادة 24 من الظهير)

رفع أجل التقادم بخصوص دعوى التعويض عن تفاقم الضرر المقدمة امام المحكمة المختصة من سنة واحدة، إلى خمس سنوات، يحتسب من تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلحدون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه. (المادة 24 من الظهير).

7

سابعا: الدخول حيز التنفيذ

التنصيص على دخول التعديلات الجديدة حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية المصادف لـ 29 يناير 2026، باستثناء مقتضيات القسم التمهيدي من الباب الرابع (المادة الرابعة مكررة)، المتعلقة بأنواع الشواهد الطبية المعتمدة، حيث تم إرجاء دخولها حيز التنفيذ إلى حين صدور النص التنظيمي المحدد لنماذج الشواهد الطبية المذكورة (المادة الرابعة من القانون رقم 70.24) ؛

وإذ أذكركم بهذه المستجدات، فإني أطلب منكم تعميم هذه الدورية على السيدات والسادة القضاة العاملين بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها، وحثهم على الانخراط بما هو معهود فيهم من جدية وتفان في تنزيل هذه المستجدات التنزيل الصحيح والأمثل، وعلى النحو الذي يعكس روح وفلسفة القانون الجديد ويحقق غاياته وأهدافه النبيلة بشأن تعزيز حقوق المصابين وضحايا حوادث السير وذوي حقوقهم، كما أطلب منكم تنظيم موائد مستديرة لمناقشة هذه المستجدات والتعريف بها، مع إشعار الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالصعوبات والإشكالات التي قد ترصدونها بمناسبة تطبيق المقتضيات الجديدة ملفتاً انتباهكم إلى أنه يمكنكم الاطلاع وتحميل الصيغة المحينة للظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك الصادر بتاريخ 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) كما وقع تغييره وتتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 1.26.02 الصادر في 2 شعبان 1447 (22) يناير (2026) بتنفيذ القانون رقم 70.24 ، والتي قام المجلس الأعلى للسلطة القضائية بنشرها بالمكتبة القانونية والقضائية الموجودة بموقعه الإلكتروني الرسمي. والسلام.

الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

محمد عبد النباوي

8

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة الاستئناف بفاس

غرفة الجنح

الاستئنافية

ملف جنحي سير

2023/2606/2008

قرار عدد :

صدر بتاريخ

2023/10/30

بتاريخ 2023/10/30

أصدرت غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس وهي تبت قضايا حوادث السير القرار الآتي نصه :

بين السيد الوكيل العام للملك بهذه المحكمة

ـ والمطالب بن بالحق المدني :

امحمد الطريبق

ينوب عنه الاستاذ حسن مطيع المحامي بفاس

(2) احمد السماح

(3) عزيز الجباري

ينوب عنهما الأستاذ رشيد خلوطة المحامي بفاس

والمتهم:

احرازم سلاك الله بن العربي مغربي مزداد سنة 1971 بسيدي احرازم من والدته فاطنة بنت العربي متزوج عامل يسكن برقم 16 بلوك 3 حي لعلو عين قادوس فاس

والمسؤول المدني : الجيلالي حدون

والمدخلة في الدعوى شركة التأمين الملكية المغربية في شخص ممثلها القانوني مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء

ينوب عنها الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بفاس

من جهة أخرى

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم من أجل أفعال عدم ضبط السرعة والجرح الخطا وهي الأفعال المنصوص عليها

وعلى عقوبتها في المواد 87، 167، 168 و 186 من ظهير 11/8/2016

من جهة أخرى .

الوقائع

في الشكل :

بناء على قرار محكمة النقض عدد : 993/2

المؤرخ في : 2/6/2021 الصادر في

ملف جنحي 13157/2020

القاضي :

بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بفاس 25-02-2020 في القضية عدد : 570/2808/2019 وذلك في جميع مقتضياته وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتثبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيأة أخرى ، وبرد الوديعة لمودعتها وعلى المطلوبين بالمصاريف الفضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد الإجبار في أدنى أمده القانوني في حق من يجب .

و كان القرار الاستئنافي المنقوض قضى :

ا - في الشكل بقبول الإستئنافات.
2 في الموضوع

في الدعوى المدنية التابعة

بالغاء الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الإبتدائية بفاس في ملف جنحى سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1440 هجرية الموافق 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من رفض الطلبات المدنية و تحميل رافعها الصائرو بعد التصدي : في المسؤولية بتحميل المتهم احرازم سلاك الله مسؤولية الحادثة الواقعة بتاريخ 13/03/2017 مع تسجيل المسؤولية المدنية الجيلالي حدون في التعويض وبعد المصادقة على تقارير خبرة الدكاترة محمد كمال كوهن وعبد الله اسلايكى و نجيب بنانى بأداء المسؤول المدني الجيلالي حدون لفائدة المطالب بالحق المدني أحمد السماح مبلغا قدره (25573.34) درهم

مبلغا قدره (13431.79) درهم لفائدة المطالب بالحق عزيز الجباري

و لفائدة المطالب بالحق المدني امحمد الطريبق مبلغا قدره (38545.25) درهم تعويضا مدنيا ونهائيا وصافيا على مجموع الأضرار اللاحقة بهم من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ 2017/3/03

في التأمين : بإحلال شركة التأمين الملكية المغربية في شخص مديرها و أعضاء مجاسها الاداري محل مؤمنها في الأداء الكل مع شمول 50 % من المبالغ المحكوم بها بالنفاذ المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم، و يجعل صائر الدعوى على عاتق المسؤول المدني و في محله شركة التأمين بنفس الحلول اعلام و برفض باقي الطلبات

و بناء على ما جاء في محضر الضابطة القضائية عدد 321 وتاريخ 13/3/2017 الصادر عن درك فاس والذي مفاده أن بتاريخ 13/3/20107 على الساعة السابعة والنصف صباحا تمت معاينة حادثة سير بجروح تلقائية بجروح وقعت بالطريق المعبدة الغير المصنفة الرابطة بين الطريق الإقليمية رقم 5003 الرابطة بين فاس وسبت الأوداية تسبب فيها الظنين اعلاه بواسطة السيارة من نوع ميتسوبيتشي رقم لوحتها 6 - ب - 60299 يرافقه على متنها المسمين لحسن بوحدادي امحمد الطريبق محمد الغزال عبد الإلاه الميموني عزيز الجباري وأحمد السماح وذلك في الوقت الذي كان فيه الظنين اعلاهقادما من الطريق الإقليمية رقم

5003 متوجها نحو الطريق الجهوية رقن 501 وأثناء سير بالطري الت في القيادة لتزيغ به السيارة عن مسارها فهوت به في الحافة اليمنى الطريق. وعند الاستماع إلى الظنين من قبل الضابطة القضائية صرح في محضر قانوني مؤكدا الوقائع أعلاه

وبناء على الوقائع أعلام تابع السيد وكيل الملك المتهم من أجل المنسوب إليه وأحاله على هذه المحكمة

وبناء على مذكرة الطلبات المدنية مع إدخال الغير في الدعوى المقدمة من طرف المطالبين بالحق المدني أعلاه والتي يلتمسون فيها الحكم لكل واحد منهم بتعويض مؤقت قدره (5000) در هم مع عرضه على خبرة طبية وحفظ حقه في تقديم طلباته الختامية على ضوء الخبرة وبناء على الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ 14/11/2017 والقاضي بعرض الضحايا على خبرة طبية ينتدب للقيام بها الدكتور محمد كمال كوهن عبد الله اسلايكي ونجيب بناني

وبناء على وضع الخبير لتقريره في النازلة والذي حدد بمقتضاه للضحية احمد السماح عجزه الدائم في 10% والمؤقت في 55يوم والآلام على جانب من الأهمية وحدد بمقتضاه للضحية عزيز الجباري عجزه الدائم في 3% والمؤقت في 55 يوم والآلام على جانب من الأهمية وحدد بمقتضاه للضحية محمد الطريبق عجزه الدائم في 15% والمؤقت في 80 يوم والألام على جانب من الأهمية والتشويه على جانب من الأهمية وبناء على مذكرة الطلبات الختامية المقدمة على ضوء الخبرة والتي يلتمس فيها المطالبون بالحق المدني الحكم لكل واحد منهم بتعويض إجمالي قدره (16003) درهم الصحية عزيز هذا احتياطيا وأساسا إعادة الخبرة و(4926982 درهم للضحية احمد السماح و (38545.25) درهم للضحية امحمد الطريبق ملتمسا إصلاح اسمه العائلي الذي هو الطريق وليس الطريبقي كما جاء في مذكرة الإدخال

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى وصدور الحكم المستأنف المنقوض

طعن فيه بالنقض شركة التأمين لتصدر محكمة النقض القرار المشار اليه أعلاه .

وبنـاء على النقض المذكور عرضت القضيـــــة على أنظـــــار محكمة الاستئناف بجلستها الأخيرة المنعقـــــدة بتاريخ 2023/10/23

تخلف المتهم

و تخلف نائب المطالبين بالحق المدني رغم التوصل و حضر نائب شركة التأمين و المسؤول المدني و له مذكرة في المرافعة أكدها

وبعد ان التمست النيابة العامة التأييد حجـــزت القضـــــية للمداولة لجلسـة 2023/10/30

في الدعوى المدنية

حيث جاء في تعليل محكمة النقض ما يلي:

حيث عللت المحكمة قرارها المطعون فيه بقولها: حيث إن الثابت من خلال تصريحات المتهم (سائق المركبة أداة الحادثة) وكذا الضحايا جميعا أن الحادثة وقعت لهم على الساعة السابعة صباحا عندما كانوا متوجهين على متن سيارة مشغلهم للعمل لفائدته بورش بمنطقة أولاد ميمون ، الأمر الذي مفاده أن الحادثة التي تعرضوا إليها وقعت لهم أثناء طريقه (والمقصود طريقهم لمقر عملهم لفائدة مشغلهم أي أنها حادثة طريق وليست حادثة شغل صرفة تستدعي رفض طلباتهم المدنية. وحيث وبمقتضى ذلك التعليل تكون المحكمة قد انتهت إلى كون الحادثة موضوع النازلة هي حادثة طريق مشبهة بحادثة شغل إعمالا لمقتضيات المادة الرابعة من القانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 22-01-2011 والذي تتعلق مقتضياته بالنظام العام حسبما تنص عليه المادة الثانية منه وما دام الأمر كذلك فإن المطلوبين وبصفتهم أجراء مالك الناقلة أداة الحادثة المتسبب فيها أحد مأموريه وهم في حالة تبعية لمؤاجرهم حسبما أورده القرار نفسه ضمن تعليلاته لا يمكنهم مقاضاة ذلك المؤاجر في إطار دعوى الحق العام كما في نازلة الحال إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 158 من القانون المذكور واللتين لا يوجد من بين أوراق الملف ما يفيد تحقق عناصر إحداهما ، وعليه يكون القرار قد شاب تعليله تناقض مؤثر لما اعتبرت مصدرته الحادثة حادثة طريق بالنسبة للمطلوبين جميعاً ومع ذلك قضت لهم

بتعويضات في مواجهة مشغلهم في إطار القواعد العامة للمسؤولية استنادا من تلك المحكمة إلى العلل الواردة بقرارها ، الشيء الذي يستوجب نقضه وإبطاله.

و حيث اعتبارا لما ذكر أعلاه تكون الواقعة حادثة سير صرفة كما انتهى اليه الحكم الابتدائي المستأنف مما وجب تأييد الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس في ملف جنحى سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية .

لهذه الأسبـــــاب

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه والمواد 7 وما يليه -253 – 286- 287 - 290 – 297 - 300 308 –314 – 348- 349 – 362- إلى 367 – 396 إلى 414 - 636الى 638 من قانون المسطرة الجنائية .

أصدرت غرفة الجنح الاستئنافية – حوادث السير - وهي تبت علنيا انتهائيا و غيابيا في حق المتهم و بمثابة حضوري في حق م ح م و حضوريا في حق الباقي

القرار الآتي نصه

في الشكل : قبول جميع الاستئنافات

في الموضوع

قرار محكمة النقض عدد : 993/2 المؤرخ في : 2/6/2021 الصادر في

ملف جنحي 13157/2020 تحكم المحكمة بتأييد الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس في ملف جنحى سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية و إبقاء الصائر على المطالبين بالحق المدني

بهذا صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت الهيئة متركبة من:

السيد محمد لحية رئيسا

السيد مصطفى علاوي مستشارا مقررا

السيد العباس الفاطمي مستشارا

بحضور السيدة سعاد عسيكري التي كانت تشغل منصب النيابة العامة

وبمساعدة السيد ادريس بوطيور كاتب الضبط

الرئيس كاتب

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1535/2

المؤرخ في : 10/12/2025

ملف جنحي عدد : 17268/6/2/2025

صندوق ضمان حوادث السير

ضد

أحمد حقوم ومن معه

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 10/12/2025

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية -

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه

بين صندوق ضمان حوادث السير

ينوب عنها الأستاذ سعيد تلوسي المحامي بهيئة هيئة فاس والمقبول للترافع لدى محكمة النقض

وبين: أحمد حقوم ومن معه

الطالبة

المطلوبون

1535-2025-2-5

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة نائية بتاريخ 4/3/2025 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 26/2/2025 في القضية عدد 3919/2606/2024 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بأداء المسؤول المدني لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض المحكوم به بحضور صندوق ضمان حوادث السير وتحميل صندوق ضمان حوادث السير صائر استئناف الدعوى المدنية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار جمال سرحان التقرير المكلف به في القضية.

و بعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة ببيان أسباب الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعنة بإمضاء الأستاذ سعيد تلوسي المحامي. بيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض اللأولى المستدل بها والمستدل بها والمتخذة من خرق الفصلين 6 و 311 من مدونة السير على الطرق ، ذلك أن القرار المطعون فيه لما اعتمد مقتضيات الفصل 7 من الشروط النموذجية العامة التي تستوجب توفر سائق المركبة على رخصة السياقة وكذلك مقتضيات المادة 6 من مدونة السير التي تستوجب توفر سائق مركبة فلاحية على رخصة السياقة يكون قد أغفل الشرط الجزائي الذي نص عليه الفصل 311 من مدونة السير بخصوص تفعيل المادة 6 من نفس القانون والذي علق التنفيذ على الكيفية والأجال التي تحددها الإدارة وفي غياب الإجراء المذكور يبقى الواجب التطبيق هو عدم اشتراط الحصول على رخصة للسياقة بالنسبة للمركبات الفلاحية مما عرض القرار للنقض والإبطال بخصوص ذلك.

بناء على مقتضيات المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن فساد التعليل يوازي انعدامه.

حيث عللت المحكمة ما انتهت إليه من انعدام الضمان بقولها : حيث إن الثابت من معطيات القضية أن سائق الجرار الفلاحي لا يتوفر على رخصة للسياقة وارتكب الحادثة وهو يسوق تلك العربة وبالتالي غير مشمول بالتأمين، والحال انه ولئن كانت المادة السادسة من مدونة السير تنص على أنه لا يجوز لأي كان أن يسوق مركبة فلاحية ذات محرك على الطريق العمومية، ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة مسلمة له طبقا للمادة الأولى من مدونة السير المحتج بها في الوسيلة أعلاه التن كان الأمر كذلك فإن المادة 311 من مدونة السير تنص على ما يلي: تدخل أحكام المادة السادسة من هذا القانون حيز التنفيذ وفق الكيفيات والأجال التي تحددها الإدارة "

ومن ثم فإنه لما كان ثابتا أن القانون التنظيمي المتعلق بتطبيق المادة السادسة المشار إليها، لم يكن قد صدر وقت وقوع الحادثة بتاريخ 31/7/2023 فإن المحكمة لما قضت بانعدام الضمان وتسجيل حضور

6-2-2025-1535

الطاعن دون الأخذ بعين الاعتبار لما تم بيانه وبالعلة أعلاه تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته للنقض

والإبطال بهذا الخصوص.

من أجل

ومن غير حاجة لمناقشة باقي ما استدل به على النقض

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 26/2/2025 في القضية عدد 1919/1606/2024 وذلك بخصوص تسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبإرجاع الوديعة نمودعها بعد استخلاص المصاريف القضائية.

ر به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة تقال رئيسة والمستشارين : جمال سرحان مقررا وظاهر طاهوري ومولاي ادريس شداد وعائشة شرقي وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة الحرار.

الرئيسة

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

1535-2025-2-6

.....

.....

القرار عدد : 1196/ 10

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المؤرخ في

22/6/2023

ملف : جنحي عدد 19991/2022

شركة التامين الوفاء

كمال حلوي

بتاريخ 2023/6/22

إن الغرفة الجنائية الهيئة العاشرة

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : شركة التامين الوفاء

القسم الجنائي

العاشر

حكمة النقية

ينوب عنه الأستاذين بنسعيد و بنونة المحاميان بهيئة فاس والمقبولان للترافع أمام محكمة | النقض

وبين : كمال حلوي

2023-10-6-1196

الطالب

المطلوب

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التامين الوفاء بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ احمد الداعي عن الاستاذين بنسعيد وبنونة لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 31/5/2022 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 25/5/2022 ملف عدد 276/2808 / 2022 والقاضي بتاييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل

المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة مع تسجيل المسؤولية المدنية الشركة كرناية كار في شخص ممثلها القانوني وباخلال شركة التامين الوفاء في شخص ممثلها القانوني محل مؤمنها في الأداء وبالمصادقة على تقرير خبرة الدكتور عبد العزيز عامر واداء المسؤول المدني و بنفس الحلول اعلاه لفائدة المطالب بالحق المدني كمال حلوي مبلغ التعويض المدني الصافي المضمن بمنطوقه مع شمول نصف المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل والفوائد القانونية من تاريخ الحكم ويجعل صائر الدعوى على النسبة ورفض باقي الطلبات وتحميل المستأنفين الصائر

ان محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار محمد نزيه التقرير المكلف به في القضية. و بعد عرض المحامي العام السيد محمد الاعظف ماء العينين لمستنتجاته والاستماع إلى

رأيه ، تقرر حجز القضية للمداولة لآخر جلسة.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذين بنسعيد و بدونة

المحاميين بهيئة فاس والمقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من عدم الرد على دفع مثار بشكل نظامي و سوء التعليل الموازي لانعدامه و انعدام الاساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه أبد الحكم الابتدائي فيما قضى به من المصادقة على خبرة الدكتور عبد العزيز عامر بعلة استئنافها للشروط الشكلية المطلوبة قانونا و موضوعيتها في حين أن الطاعنة نازعت فيها ابتدائيا | و استئنافيا لكونها لم تتقيد بالمعايير الواردة بمرسوم 14/01/1985 و لكون الأضرار اللاحقة بالضحية لا تبرر نسبة عبر الدائم تصل الى 20 خاصة أن مستشارها الدكتور نور الدين ميكو حددها في نسبة و قراء فقط و التي لا يمكن أن تنتج عنها الحاجة إلى الاستعانة بالغير القسم الجنائي و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بعدم جوابها عما أثير وردها طلب إعادة الخبرة أضفت على قرارها عيد مخالفة القانون وسوء التعليل الموازي لانعدامه مما يستوجب نقضه. 2

2023-10-6-1196

لكن حيث أن قضاة الموضوع يقدرون بما لهم من سلطة ضرورة اجراء خبرة جديدة أو عدم إجرائها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من الخبرة الطبية المنجزة على المطلوب في النقض أن ما انتهى إليه الخبير عبد العزيز عامر في خلاصة تقريره من آلام

وعجز مؤقت و عجز دائم هو ما علق بالضحية من أضرار نهائية ومنسجمة مع ما وصفته الشواهد الطبية المكونة لملفه الطبي من إصابات وجروح واعتبرتها في إطار سلطتها في تقييم ما يعرض عليها من حجج موضوعية وقانونية وردت الدفوع المثارة بشأنها ثم أبدت الحكم الابتدائي الذي اعتمدها في تحديد التعويض المستحق للمطلوب في النقض تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة غير مؤسسة.

في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق مقتضيات المادة 10 من ظهير 2/10/1984 وانعدام التعليل وانعدام الاساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه أبد الحكم الابتدائي فيما قصى به من تعويض المطلوب في النقض عن الاستعانة بالغير بعلة انه حسب تقرير الخبرة الطبية المنجزة عليه في حاجة إلى الاستعانة بالغير للقيام بأعمال الحياة العادية ويتعين عليه استخدام عكاز للتنقل في حين أن نسبة العجز الدائم التي حددها الخبير المنتدب في 20% فقط لا يمكن أن تنتج عنها الاستعانة بالغير وأنها لم يوضح من جهة أخرى هل الاستعانة بالغير هي على سبيل الدوام أو لا كشرط وحيد للاستفادة من التعويض عنها والقرار المطعون فيه بعدم رده على ما أثير بهذا الخصوص وبالرغم من ان تقرير الخبرة خال مما يثبت أن الاستعانة بشخص أخر ضرورية على وجه الدوام يكون قد أساء تطبيق مقتضيات الفقرة " من المادة العاشرة من ظهير 2/10/1984 المحتج بها وحاء سيء التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الاحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية و إلا كانت باطلة و أن نقصان التعليل يوازي انعدم التعليل.

حيث أنه بمقتضى الفقرة " من المادة 10 من ظهير 2/10/1984/ يستحق المصاب تعويضا عن الاستعانة بشخص أخر متى كان هذا العجز البدني الدائم يحتم الاستعانة بشخص | آخر وأن تكون هذه الاستعانة بصفة دائمة للقيام بأعمال الحياة اليومية ولما كان ثابتا من تقرير الخبرة الطبية المنجزة على ذمة القضية ان الخبير عبد العزيز عامر أشار في تقريره ان الصحية محتاج لمساعدة للخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية ويتعين عليه استخدام عكاز للتنقل دون تحديد ول كانت هذه الاستعانة بصفة دائمة فان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما بدت الحكم الابتدائي الذي قضى للمطلوب في النقص بتعويض عن الاستعانة بشخص آخر تكون قد حرف القانون وعرضت قرارها للنقض.

بات

2023-10-6-1196
لأجله

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 25/5/2022 ملف عدد 276/2808/2022 بخصوص التعويض عن الاستعانة بشخص آخر والرفض في الباقي وباحالة القضية على غرفة الجنح الاستئنافية الحوادث السير بمحكمة الاستئناف بفاس للبث فيها من جديد طبقا للقانون وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر يستخلص طبق الاجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة | متركبة من السادة : سيف الدين العصمي رئيسا محمد نزيه مقررا وعبد الكبير سلامي و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد الاغطف ماء العينين نعيمة مرشيش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

الرئيس

كاتب الضبط

2023-10-6-1196

.....

.....

القرار عدد : 289/10 المؤرخ في : 11/02/2021 الصادر في ملف جنحي عدد 12019/2019

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

شركة التأمين سهام . ضد : اسية رزوق ومن معها.

بتاريخ : 11/02/2021

إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : شركة التأمين سهام ... ينوب عنها الاستاذان عبد الحق اليعقوبي و احمد السغروشني المحاميان بهيئة فاس

والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض

وبين : اسية رزوق ومن معها.

1

21-10-6-289

الطالبة

المطلوبين

بت
بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين سهام بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ احمد السغروشني لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 25/04/2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية الحوادث السير بها بتاريخ 17/04/2019 ملف عدد 1676/2018 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهمين اسية رزوق وعبد السلام الحمومي مسؤولية الحادثة مناصفة بينهما وبأداء المسؤولين مدنيا بوعزيز نور الدين و محمد رزوق كل حسب نسبته لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركتي التأمين محل مؤمنيهما في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مقراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذان عبد الحق اليعقوبي و احمد السغروشني المحاميان بهيئة فاس والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني وسوء التعليل الموازي لانعدامه وسوء تطبيق القانون وخرق المادتين 365 و 370 من قانون | المسطرة الجنائية والمادتين 6 و 7 من ظهير 02/10/1984 ذلك أن المطلوب في النقض سليم الحسني يمتهن مهنة تقني في مختبر الاسنان وهي مهنة منظمة من الناحية القانونية ويتوفر على محل خاص به وعلى رقم تعريف ضريبي ويمسك حساباته المهنية ولا يمارس أي نشاط يدر عليه دخلا إضافيا عن دخله المهني وبالتالي فهو مطالب بالادلاء بشهادة الضرائب المؤداة على دخله المهني الصافي خلال سنة الحادثة بعد خصم المصاريف ، والمحكمة المصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي بعد تبني علله وأسبابه والذي اعتمد الدخل السنوي للمطلوب في النقص اعتمادا على الخبرة الحسابية للمنجزة من طرف الخبير محمد بناني بطلة أن شهادة التصريح الضريبي المدلى بها من طرف المطالب بالحق المدني لا يمكنها . اعتمادها لانه يتولى إدارة أمواله بنفسه ويتعذر التمييز بين ما تذره أمواله وما ينوبه من عمله فضلا على أن التصريح الضريبي المدلى به لم يبين دخله الصافي والحال أن التعذر المنصوص عليه في المادة السابعة المشار اليها أعلاه غير متوفر في النازلة ، والقضاء غير

ملزم بإنجاز الحجج للخصوم وأن عدم إدلائه بالشهادة المذكورة يستلزم تطبيق المادة السادسة . من الظهير واعتماد الحد الأدنى للأجور والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بعد مراعاتها لما أثير رغم تمسك الطاعنة به في مذكرتيها سواء المقدمة في المرحلة الابتدائية أو تلك المقدمة في المرحلة الاستئنافية عرضت قرارها للنقض.

حيث أن الخبرة الحسابية المأمور بها من طرف المحكمة والمنجزة من طرف الخبير محمد بناني أفادت أن الضحية سليم الحسني يمارس مهنة تقني بمختبر الاسنان ويتوفر على محل خاص به بحي الموظفين بفاس وانه يتوفر على رقم مهني وتعريف ضريبي وأدلى له بمجموعة من الوثائق لإثبات ذلك وبالتالي فهو يمارس نشاطا خاضعا للضريبة وأن دخله أو كسبه المهني يحدد انطلاقا من دخله الصافي الخاضع للضريبة لكن الخبير حدد الدخل انطلاقا من الشواهد المدلى بها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما احتسبت التعويضات المستحقة له على أساس الدخل المحدد من طرف الخبير وليس على أساس الدخل الصافي الخاضع للضريبة تكون قد عللت

قرارها تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض.
من أجله

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 17/04/2019 ملف عدد 1676/2018 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوب في النقض سليم الحسني وبإحالة الملف على نفس المحكمة لتبث فيها من جديد وهي مشكلة من هيئة أخرى وبتحميل المطلوب في النقض الصائر. و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية - بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة خديجة القرشي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررا و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة |

وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير للمسعودي.

المستشار المقرر

الرئيس

كاتب الضبط

21-10-6-289

.....
.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 1705/10

المؤرخ في : 4/11/2021

الحمد لله وحده

ملف : جنحي

2021/ 10/6/9395:

باسم جلالة الملك

و طبقا للقانون

التعاضدية الفلاحية المغربية

اللتامين

القندوسي

بتاريخ 4/11/2021

إن الغرفة الجنائية القسم العاشر

يسمح بتسليمها لله

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

ن : التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين .

ينوب عنها الأستاذ علي جبيرة المحامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة

وبين : عادل القندوسي

المطلوب

21-10-6-1705

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح افضت به بواسطة الأستاذ جبيرة عبد الإله لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بتازة بتاريخ 09/03/2021 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنسية لحوادث السير بها بتاريخ 08/03/2021 ملف عند 510/2808/2020 القاضي تأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وبأداء المسؤول مدنيا شركة ساقيلي في شخص ممثلها القانوني لفائدة المطالب بالحق المدني عادل القندوسي مبلغا قدره 26714.1 درهم وإحلال شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء مع شمول 50 في المائة من المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل مع القوائد القانونية من تاريخ الحكم

وبرفض باقي الطلبات .

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ علي جبيرة المحامي بهيئة

تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من حرق مقتضيات المادة 349 من ق م ج وعدم الإرتكاز على أساس قانوني ذلك أن الطاعنة أثارت ابتدائيا بأن المطالب بالحق المدني النمس الحكم بإجراء خبرة ميكانيكية بمذكرته المثلى بها بجلسة 03/03/2021 دون أن يحدد مبلغ التعويض المطلوب و المحكمة الإبتدائية لم تتطرق لما دفعت به الطالبة وحكمت بإجراء خبرة ثم بالتعويض الذي لم يحدد إلا بعد إجراء الخبرة وأن العارضة أثارت هذه النقطة أمام الغرفة الإستئنافية ملتمسة إلغاء الحكم المستانف بخصوص التعويض عن الخسائر المادية والتصدي والحكم بعدم قبول الطلب وهو الدفع الذي بقي بدون رد والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه خرفت مقتضيات المادة 349 من ق م ج- التي تلزم المطالب بالحق المدني بتحديد مبلغ التعويض ليكون طلبه صحيحا من الناحية الشكلية مما - يكون القرار المطعون فيه معرضا للنقض .

لكن حيث إن الفصل 349 من قانون المسطرة الجنائية يشترط لصحة تقديم طلب التعويض أمام هيئة الحكم أن يودع الطرف المدني لزوما قبل الجلسة بكتابة الضبط أو أثناءها بين يدي الرئيس مذكرة مرفقة بصورة لوصل أداء الرسم القضائي الجزافي وأن يحدد مطالبه الأساسية ومبلغ التعويض المطلوب أي يسمح للشخص المتضرر أن يطالب بالحق المدني في سائر أطوار القضية إلى آخر المناقشات والمحكمة المصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به بأن المطلوب في النقض التمس بموجب مذكرته المدلى بها أمام المحكمة الابتدائية بجلسة 03/03/2021 إجراء خبرة ميكانيكية لتحديد الخسائر اللاحقة بسيارته وبعدما أمرت المحكمة بإجرائها أدلى بمطالبه على ضوئها بجلسة 06/10/2020 فإنها لما اردت الحكم الابتدائي فيما قضى به من قبول الطلب المتعلقة بالتعويض عن الخسائر اللاحقة بالسيارة لم تخرق أي مقتضى قانوني وجاء قرارها معللاً تعليلا سليما وما بالوسيلة عمر ذي أساس في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من سوء التعليل الموازي لإنعدامه وعدم الجواب على وسائل الدفاع وحرق مقتضيات الفصل 3 من ق م م ذلك أن محكمة الدرجة الأولى لم تحكم في حدود ما طلب من قبل المطالب بالحق المدني ذلك أن المطلوب في النقض التمس الحكم له بتعويض عن الألم قدره 1800 درهم والمحكمة حكمت مبلغ 5636.50 درهم دون أن تلتفت لحدود الطلبات وعند عرض القضية أمام محكمة الاستئناف التمست الطاعنة تعديل الحكم المستأنف والحكم في حدود ما طلب فاردت المحكمة الحكم الابتدائي دون الرد على ما أثارته العارضة فجاء قرارها خارقا للقانون ومعرضا للنقض حيث صبح ما عابته الطاعنة على القرار المطعون فيه ذلك أن الثابت من وثائق

الملف أن الطاعنة أثارت بموجب مذكرتها الاستئنافية التي أكدها دفاعها بجلسة المناقشة في 01/03/2021 أن المطلوب في النقض التمس الحكم لفائدته بتعويض عن الألم الجسماني في حدود مبلغ 4800 درهم والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي فيما قضى به لفائدته عن الضرر المذكور في مبلغ 5636.50 درهم وهو المبلغ الذي يفوق ما طالب به وعللت قرارها بأن التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني تعد مصادفة للصواب تكون حرفت مقتضيات المادة 3 من قانون المسطرة المدنية التي تلزم المحكمة بالبت في. د الطلب و عللت قرارها تعليلا فاسدا الموازي لإنعدامه مما يتعين نقضه .

وحيث مراعاة لحسن سير العدالة ولمصلحة الأطراف فقد اقتضى نظر محكمة النقض وبصفة استثنائية إحالة القضية على محكمة أخرى من نفس نوع ودرجة المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 550 من ق م ج .

من أجلـــــه

قضت بنقض القرار الإستئنافي الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الإبتدائية بتازة بتاريخ 08/03/2021 في الملف عدد 510/2808/2020 بخصوص مبلغ التعويض عن الألم الجسماني المحكوم به لفائدة المطلوب في النقض عادل القندوسي والرفض في الباقي وإحالة الملف على المحكمة الإبتدائية بفاس للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وعلى

المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقا للقانون .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : فاطمة بوخريس رئيسة الغرفة والمستشارين مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الأعظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد مدير المسعودي .

الرئيس

المستشار المقرر

كاتب الضبط

.....

.....

بناء على قرار محكمة النقض عدد : 993/2

المؤرخ في : 2/6/2021 الصادر في

ملف جنحي 13157/2020

القاضي :

بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بفاس 2020-02-25 في القضية عدد : 570/2808/2019 وذلك في جميع مقتضياته وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتثبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيأة أخرى ، وبرد الوديعة لمودعتها وعلى المطلوبين بالمصاريف الفضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد الإجبار في أدنى أمده القانوني في حق من يجب .

و كان القرار الاستئنافي المنقوض قضى :

ا - في الشكل بقبول الإستئنافات.
2 في الموضوع

في الدعوى المدنية التابعة

بالغاء الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الإبتدائية بفاس في ملف جنحى سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1440 هجرية الموافق 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من رفض الطلبات المدنية و تحميل رافعها الصائرو بعد التصدي : في المسؤولية بتحميل المتهم احرازم سلاك الله مسؤولية الحادثة الواقعة بتاريخ 13/03/2017 مع تسجيل المسؤولية المدنية الجيلالي حدون في التعويض وبعد المصادقة على تقارير خبرة الدكاترة محمد كمال كوهن وعبد الله اسلايكى و نجيب بنانى بأداء المسؤول المدني الجيلالي حدون لفائدة المطالب بالحق المدني أحمد السماح مبلغا قدره (25573.34) درهم

مبلغا قدره (13431.79) درهم لفائدة المطالب بالحق عزيز الجباري

و لفائدة المطالب بالحق المدني امحمد الطريبق مبلغا قدره (38545.25) درهم تعويضا مدنيا ونهائيا وصافيا على مجموع الأضرار اللاحقة بهم من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ 2017/3/03

في التأمين : بإحلال شركة التأمين الملكية المغربية في شخص مديرها و أعضاء مجاسها الاداري محل مؤمنها في الأداء الكل مع شمول 50 % من المبالغ المحكوم بها بالنفاذ المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم، و يجعل صائر الدعوى على عاتق المسؤول المدني و في محله شركة التأمين بنفس الحلول اعلام و برفض باقي الطلبات

حيث عللت المحكمة قرارها المطعون فيه بقولها: حيث إن الثابت من خلال تصريحات المتهم (سائق المركبة أداة الحادثة) وكذا الضحايا جميعا أن الحادثة وقعت لهم على الساعة السابعة صباحا عندما كانوا متوجهين على متن سيارة مشغلهم للعمل لفائدته بورش بمنطقة أولاد ميمون ، الأمر الذي مفاده أن الحادثة التي تعرضوا إليها وقعت لهم أثناء طريقه (والمقصود طريقهم لمقر عملهم لفائدة مشغلهم أي أنها حادثة طريق وليست حادثة شغل صرفة تستدعي رفض طلباتهم المدنية.

وحيث وبمقتضى ذلك التعليل تكون المحكمة قد انتهت إلى كون الحادثة موضوع النازلة هي حادثة طريق مشبهة بحادثة شغل إعمالا لمقتضيات المادة الرابعة من القانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 22-01-2011 والذي تتعلق مقتضياته بالنظام العام حسبما تنص عليه المادة الثانية منه وما دام الأمر كذلك فإن المطلوبين وبصفتهم أجراء مالك الناقلة أداة الحادثة المتسبب فيها أحد مأموريه وهم في حالة تبعية لمؤاجرهم حسبما أورده القرار نفسه ضمن تعليلاته لا يمكنهم مقاضاة ذلك المؤاجر في إطار دعوى الحق العام كما في نازلة الحال إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 158 من القانون المذكور واللتين لا يوجد من بين أوراق الملف ما يفيد تحقق عناصر إحداهما ، وعليه يكون القرار قد شاب تعليله تناقض مؤثر لما اعتبرت مصدرته الحادثة حادثة طريق بالنسبة للمطلوبين جميعاً ومع ذلك قضت لهم بتعويضات في مواجهة مشغلهم في إطار القواعد العامة للمسؤولية استنادا من تلك المحكمة إلى العلل الواردة بقرارها ، الشيء الذي يستوجب نقضه وإبطاله.

.....

.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 1280/10

المؤرخ في : 9/6/2022

ملف : جنحي 26545/2021:

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي بمقتضى تصريح قضى به بواسطة الأستاذ أمين بنزاكور لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 07 أكتوبر 2021، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 27 شتنبر 2021 في القصية عدد 560/2808/20، والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهمة هجر صدوق ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول مدنيا مفيد خالد الفائدة المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي تعويضات مبلغه 13992,33 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين سهام محل مؤمنها في الأداء، وبرفض باقي الطلبات.

أن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ . أمين بنزاكور المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن الطاعن التمس من خلال مستنتجاته المقدمة ابتدائيا حساب التعويض على اساس أجرة سنوية قدرها 89.520.00 درهما والتمس الحكم له بتعويض نهائي قدره 236.750,000 درهما، وقد قضت المحكمة الابتدائية بالتعويضات على أساس الحد الأدنى للأجر بعد تخلف الطاعن عن الادلاء بما يفيد دخله. وخلال مرحلة الاستئناف أدلى الطاعن بما يفيد أداء الضريبة عن العامة على الدخل عن سنة 2019 عن الشركة التي يسيرها وبما يفيد دخله الشهري وهو 20.084.64 درهما، الا ان القرار المطعون فيه لم يأخذ بما ادلي به أو يناقشه واقتصر على القول بأن الحكم الابتدائي راعى في تقدير التعويض مقتضيات ظهير 2 أكتوبر ،1984، مما يكون معه عديم التعليل ويتعين نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة

الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه.

حيث صح ما نعته الوسيلة على القرار، ذلك أنه طبقا للمادة السادسة من ظهير 2 أكتوبر 1984، فلا تعتمد المحكمة الحد الأدنى للدخل المنصوص عليه في الجدول الملحق بالظهير المذكور في حساب التعويضات المستحقة للمصاب إلا في حال عدم إدلائه بما يفيد أن دخله أو كسبه المهني يفوق ذلك الحد الأدنى، ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن أدلى خلال مرحلة الاستئناف بوثيقة تفيد الأداء الضريبي أخرى تتعلق بالتسجيل بالسجل التجاري للشركة التي يعمل بها مسيرا والتمس اعتمادهما في حساب التعويضات المستحقة لها، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما . ايدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الحد الأدنى للدخل في اعتماد التعويض المقضي به دون ان تناقش الوثيقتين المدلى بهما أو تبين موقفها منهما أو تنص في قرارها على وجه استبعادها لهما، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها معللا تعيلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. لأجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 27 شتنبر 2021 عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس في القضية عدد 560/2808/20 بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعن فؤاد حمادي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ لمودعه لمودعه، وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسة والمستشارين : عبد الكبير سلامي مقورا ونادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

الرئيس

المستشار المقرر

.....

.....

كلمة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بمكناس بمناسبة افتتاح السنة القضائية

14 فبراير 2023

في إطار حمايتها لضحايا حوادث السير، سايرت محكمة النقض بمقتضى قرارها عدد 5/310 بتاريخ 2022/04/19 في الملف المدني عدد 2020/5/1/5121 ما ذهبت إليه هذه المحكمة في قرارها عدد 356 بتاريخ 2020/6/18 ملف رقم 2020/1202/88، من أن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة 7 من الشروط النموذجية لعقد التأمين المتعلق بعدم التوفر على رخصة السياقة، لا يعمل به بالنسبة للدراجات النارية ثلاثية العجلات طالما لم تحدد الإدارة لا الكيفيات ولا الآجال التي تحدد بموجبها أصناف رخص السياقة الخاصة بها تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من القانون رقم 116.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، وخاصة المادة 7 من المدونة، ومن تم اعتبرت التأمين قائما.

وبخصوص مدى حجية اعتراف المتهم أمام النيابة العامة، تبنت محكمة النقض بموجب قرارها عدد 8/1299 بتاريخ 2022/07/14 في الملف الجنحي عدد 2022/8//6/909، توجه هذه المحكمة بمقتضى قرارها عدد 3152 الصادر بتاريخ 2021/10/12 في الملف رقم 2019/3498، حين ألغت الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة استنادا إلى تصريحات الشاهدين، وأدانت المتهم من أجل المنسوب إليه استنادا إلى اعترافه أمام وكيل الملك وهو جهة قضائية، يكون معه لهذا الاعتراف حجية في الإثبات.

.....
.....
.....

.....
.....

مجال التطبيق قبل 2026/01/29 .

تعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 19 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى

بالرغم عن جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير عربة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) بشأن التأمين الإجباري للسيارات عبر الطرق .تأمين

الباب الثاني :الأضرار القابلة للتعويض

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

المادة الثانية

يشمل التعويض استرجاع مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال، وكذا المصاريف الطبية والجراحية والصيدلية ومصاريف الإقامة بالمستشفيات والنفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة لتعويض أو تقويم أعضاء جسم المصاب وتدريبه على استرجاع حركاته العادية.

وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبار أسعارها، إن كانت مسعرة، وإلا فبتطبيق الأثمان المعمول بها عادة.

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة الثالثة

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب:

أ) في حالة عجز مؤقت عن العمل : التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني الناتج عن العجز، على أن يعتبر في ذلك قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني؛

ب) في حالة عجز بدني دائم : التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني الناتج عن عجز المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك:
الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة الرابعة

إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

- الزوج: ضعف مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده (إذا تعددت الأرامل استحقت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه)،

- الأصول والفروع : ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة إلى من قام بأدائها.

الباب الثالث: قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

القسم الأول: تعويض المصاب

برامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

المادة الخامسة

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار العناصر التالية:

1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب حين وقوع الإصابة وأجرته أو كسبه المهني ؛

2- نسبة عجز المصاب التي يحددها الطبيب الخبير استنادا إلى "جدول تقدير نسب العجز" المحدد بنص تنظيمي، على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم، التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال المعتمد، أقل من خمس (1/5) مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند السابق؛

3- قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني.

المادة السادسة

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجرته وكسبه المهني. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرة أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه.

المادة السابعة

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في دخله من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجرة أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس المال المعتمد باعتبار الأجرة أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة الثامنة

إذا لم يكن للمصاب حين إصابته أجرة أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه كسبا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

- ثلاثة أنصاف الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بدون أجر؛

- ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في السلك الأول أو الثاني من الدراسات العليا؛

- ثلاثة أمثال للمبلغ الآنف الذكر إذا كان المصاب بالسلك الثالث من الدراسات العليا.

المادة التاسعة

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز اللاحق به، مع اعتبار قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني.

المادة العاشرة

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد بأن تضرب النسب التالية حسب الحالة إما في مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، على أن يراعى في جميع الحالات قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني:

أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه؛

ب) الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و7% إذا كان مهما و10% إذا كان مهما جدا؛

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

- إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و10% إذا كان مهما و15% إذا كان مهما جدا؛

- إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و30% إذا كان مهما و35% إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها؛

د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية:

- تعجيل الإحالة إلى التقاعد: 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- فقدان أهلية الترقي: 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية: 10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

- انقطاعا نهائيا: 25 % من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- انقطاعا شبه نهائي: 15 % من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة الحادية عشرة

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المائوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، مع اعتبار قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني:

1- الزوج..... 25 %

(إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل..... 40%)

2- الفروع (لكل واحد منهم):

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر.....25%؛

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة ..... 20%؛

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة.....15%؛

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر.....10%؛

هـ) الفرع المصاب بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته (دون اعتبار السن).....30%؛

3- الأصول: لكل من الأب والأم..... 10%؛

4- المستحقون الآخرون الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد:.....10%؛

5- الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم للجميع:.....15%.

ويقسم هذا التعويض، الذي لا يستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، على مستحقيه بالتساوي بشرط أن يطلبوه ويثبتوا استحقاقهم.

المادة الثانية عشرة

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 و4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الثالثة عشرة

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم، على ألا يجاوز مجموع نصيبه في هذه الحالة 50% من رأس المال المعتمد.

المادة الرابعة عشرة

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه تبعا للتغيير الطارئ على الأجر المطابق لقيمة المائة والخمسين (150) نقطة الأولى من الأرقام الاستدلالية لشبكة أجور موظفي الدولة.

ويجب أن تنشر التغيرات الآنفة الذكر في الجريدة الرسمية.

الباب الرابع: كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه:

أ) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين؛

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد في هذه الصورة الأخيرة:

- نصف مبلغ التعويض المستحق فيما يخص المصابين الذين لا تزيد سنهم على 10 سنوات؛

- ثلث مبلغ التعويض المستحق فيما يخص المصابين الذين تزيد سنهم على 10 سنوات.

ويرسمل رصيد مبلغ التعويض إلى أن يدفع إلى مستحقه عندما يبلغ السنة الحادية والعشرين من عمره.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) بعد طرح 2% في مقابل مصاريف إدارة خدمة الإيراد.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال.

المادة السادسة عشرة

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات الآنف الذكر.

ويحدد الإيراد بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون.تاريخ

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب باعتبار التغيير الطارئ على الأجر المطابق لقيمة المائة والخمسين (150) نقطة الأولى من الأرقام الاستدلالية لشبكة أجور موظفي الدولة.

وتؤدى تكاليف الزيادة المذكورة من الأرباح التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب ومن مساهمة تدفعها مؤسسات التأمين تساوي 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المصدرة بشأن تأمين السيارات خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، التي يجوز لصاحب الشأن أن يقدمها متى شاء، يجب على المصاب فور استقرار جراحه المثبت بتقرير الخبراء أو على المستحقين من ذويه إثر وفاته أن يطلبوا، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، إلى مؤسسة أو مؤسسات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.تأمين

ويقدم الطلب الآنف الذكر برسالة موصى بها مع الإشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض أي:

- نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية؛

- مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال؛

- الوثائق المثبتة للأجرة أو الكسب المهني؛

- نسخة من تقارير الخبرة الطبية؛

- غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار.

وفي حالة تعدد مؤسسات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مؤسسة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون ومن بينهم صندوق ضمان السيارات إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مؤسسة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مؤسسة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة

يجب على مؤسسة التأمين أن تقوم، خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب في رسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ويمكن إن اقتضى الحال تمديد الأجل الآنف الذكر قصد التمكن من إجراء الخبرة المضادة أو الخبرة القضائية في حالة الخلاف، ويعد عدم الجواب في الأجل المضروب بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مؤسسة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام الرسالة المذكورة آنفا بقبوله أو رفضه وذلك في رسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية.

وفي حالة القبول يجب على مؤسسة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام رسالته.تأمين

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة العشرين بعده.

المادة العشرون

تطبق أحكام المادة التاسعة عشرة أعلاه على طلب التعويض التكميلي في حالة تفاقم الضرر البدني الذي سبق التعويض عنه.

الباب السادس: التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون

إذا لم تدفع مؤسسة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون استحق المستفيدون تعويضا لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون

لوزير المالية بعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة أن يعاقب بغرامة إدارية من 10.000 إلى 100.000 درهم كل مؤسسة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة الدولة أو بناء على شكوى المستفيد.

وتستوفى الغرامة الإدارية كما هو الشأن في رسوم التسجيل.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون

يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقون من ذويه إلى مؤسسة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ تقرير الخبرة المثبت فيه استقرار جراح المصاب وإما تاريخ وفاة المصاب.

وتتقادم كل دعوى بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاث سنوات الذي يلي تاريخ الرسالة التي تمتنع فيها مؤسسة التأمين من منح التعويض أو الرسالة التي يرفض فيها المصاب أو المستحقون من ذويه التعويض المقترح من قبل مؤسسة التأمين.تاريخ

المادة الرابعة والعشرون

تتقادم جميع الطلبات المتعلقة بمراجعة التعويض إذا لم تقدم إلى مؤسسة التأمين المعنية داخل أجل السنة الذي يلي تاريخ تقرير الخبرة المثبت فيه تفاقم الأضرار البدنية اللاحقة بالمصاب.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بمراجعة التعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة المختصة داخل أجل السنة الذي يلي تاريخ الرسالة التي تمتنع فيها مؤسسة التأمين من منح التعويض أو الرسالة التي يرفض فيها المصاب أو المستحقون من ذويه التعويض المقترح من قبل المؤسسة المذكورة.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

يجب أن يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة مرور ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مؤسسة التأمين المعنية في ظرف موصى به داخل العشرة أيام التي تلي تاريخ الانتهاء من تحريره، وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني أو المصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.تأمين

المادة السادسة والعشرون

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم:

1- من قبل صندوق ضمان السيارات أو المسؤول المدني إن لم يكن صندوق الضمان ولا مؤسسة تأمين ملزمين بالتعويض؛

2- على إثر حوادث تسببت فيها العربات التي يملكها أشخاص غير خاضعين للتأمين الإجباري وفقا للفصل 2 من الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) بشأن التأمين الإجباري للسيارات عبر الطرق؛

3- على إثر حوادث تسببت فيها العربات المتصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالعربة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الآنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : محمد كريم العمراني.

الفهرس

قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث 1

تسببت فيها عربات برية ذات محرك 1

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك 2

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات 3

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب3

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته 4

القسم الأول: تعويض المصاب 4

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى 7

جدول ملحق بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.177 بتاريخ 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) يتعلق بكيفية تعويض الضرر البدني الناتج عن حوادث السير 14

.....

.....

55 سنة أو أكثر	54	53	52	51	50	49	48	47	46	45	الأجر أو الكسب المهني
87.035	89.107	91.179	93.251	95.324	97.396	99.468	101.540	103.613	105.685	107.757	9.270
107.100	109.650	112.200	114.750	117.300	119.850	122.400	124.950	127.500	130.050	132.600	12.000
136.500	139.750	143.000	146.250	149.500	152.750	156.000	159.250	162.500	165.750	169.000	15.000
147.000	150.500	154.000	157.500	161.000	164.500	168.000	171.500	175.000	178.500	182.000	18.000
157.500	161.250	165.000	168.750	172.500	176.250	180.000	183.750	187.500	191.250	195.000	21.000
168.000	172.000	176.000	180.000	184.000	188.000	192.000	196.000	200.000	204.000	208.000	24.000
178.500	182.750	187.000	191.250	195.500	199.750	204.000	208.250	212.500	216.750	221.000	27.000
189.000	193.500	198.000	202.500	207.000	211.500	216.000	220.500	225.000	229.500	234.000	30.000
199.500	204.250	209.000	213.750	218.500	223.250	228.000	232.750	237.500	242.250	247.000	33.000
210.000	215.000	220.000	225.000	230.000	235.000	240.000	245.000	250.000	255.000	260.000	36.000
220.500	225.750	231.000	236.250	241.500	246.750	252.000	257.250	262.500	267.750	273.000	39.000
231.000	236.500	242.000	247.500	253.000	258.500	264.000	269.500	275.000	280.500	286.000	42.000
241.500	247.250	253.000	258.750	264.500	270.250	276.000	281.750	287.500	293.250	299.000	45.000
252.000	258.000	264.000	270.000	276.000	282.000	288.000	294.000	300.000	306.000	312.000	48.000
255.975	262.065	268.155	274.245	280.335	286.425	292.515	298.605	304.695	310.785	316.875	51.000
259.900	266.085	272.270	278.455	284.640	290.725	297.010	303.195	309.380	315.565	321.750	54.000
263.825	270.105	276.385	282.665	288.945	295.225	301.505	307.785	314.065	320.345	326.625	57.000
266.975	273.330	279.685	286.040	292.395	298.750	305.105	311.460	317.815	324.170	330.525	60.000
270.125	276.555	282.985	289.415	295.845	302.275	308.705	315.135	321.565	327.995	334.425	63.000
273.275	279.780	286.285	292.790	299.295	305.800	312.305	318.810	325.315	331.820	338.325	66.000
276.425	283.005	289.585	296.185	302.745	309.325	315.905	322.485	329.065	335.645	342.225	69.000
279.575	286.230	292.885	299.540	306.195	312.850	319.505	326.160	332.815	339.470	346.125	72.000
282.725	289.455	296.185	302.915	309.645	316.375	323.105	329.835	336.565	343.295	350.025	75.000
285.875	292.680	299.485	306.290	313.095	319.900	326.705	333.510	340.315	347.120	353.925	78.000
288.525	295.390	302.255	309.120	315.985	322.850	329.715	336.580	343.445	350.310	357.175	81.000
291.125	298.055	304.985	311.915	318.845	325.775	332.705	339.635	346.565	353.495	360.425	84.000
293.775	300.765	307.755	314.745	321.735	328.725	335.715	342.705	349.695	356.685	363.675	87.000
296.375	303.430	310.485	317.540	324.595	331.650	338.705	345.760	352.815	359.870	366.925	90.000
299.025	306.140	313.255	320.370	327.485	334.600	341.715	348.830	355.945	363.060	370.175	93.000
301.625	308.805	315.985	323.165	330.345	337.525	344.705	351.885	359.065	366.245	373.425	96.000
304.275	311.515	318.755	325.995	333.235	340.475	347.715	354.955	362.195	369.435	376.675	99.000
306.375	313.665	320.955	328.245	335.535	342.825	350.115	357.405	364.695	371.935	379.275	102.000
308.475	315.815	323.155	330.495	337.835	345.175	352.515	359.855	367.195	374.535	381.875	105.000
310.575	317.965	325.355	332.745	340.135	347.525	354.915	362.305	369.695	377.085	384.475	108.000
312.675	320.115	327.555	334.995	342.435	349.875	357.315	364.755	372.195	379.635	387.075	111.000
314.775	322.265	329.755	337.245	344.735	352.225	359.715	367.205	374.695	382.185	389.675	114.000
316.875	324.415	331.925	339.695	347.035	354.575	362.115	369.655	377.195	384.735	392.275	117.000
318.725	326.340	334.125	341.570	349.185	356.800	364.415	372.050	379.645	387.250	394.875	120.000
334.625	342.540	350.625	358.370	366.285	374.350	382.415	390.650	398.545	406.500	414.375	150.000
350.525	358.740	367.125	375.170	383.385	391.900	400.415	409.250	417.445	425.950	433.875	180.000
366.425	374.940	383.625	391.970	400.485	409.450	418.415	427.850	436.345	445.300	453.375	210.000
382.325	391.140	400.125	408.770	417.585	427.000	436.415	446.450	455.245	464.650	472.875	240.000
398.225	407.340	416.625	425.570	434.685	444.550	454.415	465.050	474.145	484.000	492.375	270.000
414.125	423.510	433.125	442.370	451.785	462.100	472.415	483.650	493.045	503.350	511.875	300.000
430.025	439.740	449.625	459.170	468.885	479.650	490.415	502.250	511.945	522.700	531.375	330.000
445.925	455.940	466.125	475.970	485.985	497.200	508.415	520.850	530.045	542.050	550.875	360.000
461.825	472.140	482.625	492.770	503.085	514.750	526.415	539.450	549.745	561.400	570.375	390.000
477.725	488.940	499.125	509.570	520.185	532.300	544.415	558.050	568.645	580.750	589.875	420.000
493.625	504.540	515.625	526.370	537.285	549.850	562.415	576.650	587.545	600.100	609.375	450.000
509.525	520.740	532.125	543.170	554.385	567.400	580.415	595.250	606.445	619.450	628.875	480.000
520.125	531.540	543.125	554.370	565.785	579.100	592.415	607.650	619.045	632.350	641.875	500.000
533.295	545.000	556.875	568.405	580.110	593.760	607.415	623.035	634.720	648.360	658.125	525.000
547.124	559.132	571.318	583.147	595.154	609.160	623.167	639.192	651.179	665.175	675.194	551.250
593.878	606.913	620.140	632.980	646.013	661.215	676.420	693.814	706.826	722.018	732.893	640.000

44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	الأجر أو الكسب المهني
109.324	111.073	112.730	114.389	116.046	117.704	119.362	121.919	122.677	124.335	125.360	126.385	9.270
134.640	136.680	138.720	140.760	142.800	144.840	146.880	158.920	150.960	153.000	154.275	155.550	12.000
171.600	174.200	176.800	179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	15.000
184.800	187.600	190.400	193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	18.000
198.000	201.000	204.000	207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	21.000
211.200	214.400	217.600	220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	24.000
224.400	227.800	231.200	234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	27.000
237.600	241.200	244.800	248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	30.000
250.800	254.600	258.400	262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	33.000
264.000	268.000	272.000	276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	36.000
277.200	281.400	285.600	289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	39.000
290.400	294.800	299.200	303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	42.000
303.600	308.200	312.800	317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	45.000
316.800	321.600	326.400	331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	48.000
321.750	326.625	331.500	336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	51.000
326.700	331.650	336.600	341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	54.000
331.650	336.675	341.700	346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	57.000
335.610	340.695	345.780	350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	60.000
339.570	344.715	349.860	355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	63.000
343.530	348.735	353.940	369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	66.000
347.490	352.755	358.020	363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	69.000
351.450	356.775	362.100	367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	72.000
355.410	360.795	366.180	371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	75.000
359.370	364.815	370.260	375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	78.000
362.670	368.165	373.660	379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	81.000
365.970	371.515	377.000	382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	84.000
369.270	374.865	380.460	386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	87.000
372.570	378.215	383.860	389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	90.000
375.870	381.665	387.260	392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	93.000
379.170	384.915	390.660	396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	96.000
382.470	388.265	394.060	399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	99.000
385.110	390.945	396.780	402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	102.000
387.750	393.625	399.500	405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	105.000
390.390	396.305	402.220	408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	108.000
393.030	398.985	404.940	410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	111.000
396.710	401.745	407.780	413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	114.000
398.310	404.345	410.380	416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	117.000
400.950	407.025	413.100	419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	120.000
420.750	427.125	433.500	439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	150.000
440.550	447.225	453.900	460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	180.000
460.350	467.325	474.300	481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	210.000
480.150	487.425	494.700	501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	240.000
499.950	507.525	515.100	522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	270.000
519.750	527.625	535.500	543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	300.000
539.550	547.725	555.900	564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.800	330.000
559.350	567.825	576.300	584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	360.000
579.150	587.925	596.700	605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	390.000
598.950	608.025	617.100	626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	420.000
618.750	628.125	637.500	646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	450.000
638.550	648.225	657.900	667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	480.000
651.750	661.625	671.500	681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	500.000
668.250	678.375	688.500	698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	525.000
685.582	695.969	706.357	716.744	727.132	737.520	747.907	758.295	768.682	779.070	785.113	791.099	551.250
744.169	755.443	766.719	777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	640.000

32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	إلى غاية 21 سنة	الأجر أو الكسب المهني
127.409	128.434	129.459	130.484	131.508	132.624	134.006	135.387	136.769	138.150	139.532	140.913	9.270
156.825	158.100	159.375	160.650	161.925	163.200	164.900	166.300	168.300	170.000	171.700	173.400	12.000
199.875	201.500	203.125	204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	15.000
215.250	217.000	218.750	220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	18.000
230.625	232.500	234.375	236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	21.000
246.000	248.000	250.000	252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	24.000
261.375	263.500	265.625	267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	27.000
276.750	279.000	281.250	283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	30.000
292.125	294.500	296.875	299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	33.000
307.500	310.000	312.500	315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	36.000
322.875	325.500	328.125	330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	39.000
338.250	341.000	343.750	346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	42.000
353.625	356.500	359.375	362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	45.000
369.000	372.000	375.000	378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	48.000
374.775	377.820	380.865	383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	51.000
380.550	383.640	386.730	389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	54.000
386.300	389.440	392.580	395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	57.000
390.900	394.080	397.260	400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	60.000
395.525	398.740	401.955	405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	63.000
400.150	403.400	406.650	409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	66.000
404.750	408.040	411.330	414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	69.000
409.350	412.680	416.010	419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	72.000
413.975	417.340	420.705	424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	75.000
418.600	422.000	425.400	428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	78.000
422.425	425.860	429.295	432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	81.000
426.275	429.740	433.205	436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	84.000
430.125	433.620	437.115	440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	87.000
433.950	437.480	441.010	444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	90.000
437.800	441.360	444.920	448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	93.000
441.500	445.120	448.740	452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	96.000
445.500	449.120	452.740	456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	99.000
448.875	452.220	455.865	459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	102.000
451.650	455.320	458.990	462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	105.000
454.725	458.420	462.115	465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	108.000
457.800	461.520	465.240	468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	111.000
460.875	464.620	468.365	472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	114.000
463.950	467.720	471.490	475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	117.000
467.050	470.840	474.630	478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	120.000
490.000	493.940	497.880	501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	150.000
512.950	517.040	521.130	525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	180.000
535.900	540.140	544.380	548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	210.000
558.850	563.240	567.630	572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	240.000
581.800	586.340	590.880	595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	270.000
604.750	609.440	614.130	618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	300.000
627.700	632.540	637.380	642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	330.000
650.650	655.640	660.630	665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	360.000
673.600	678.740	683.880	689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	390.000
696.550	701.840	707.130	712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	420.000
719.500	724.940	730.380	735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	450.000
742.450	748.040	759.630	759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	480.000
757.750	763.440	769.130	774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	500.000
776.940	782.770	788.605	794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	525.000
797.084	803.069	809.055	815.040	823.024	831.008	836.346	845.708	854.986	864.306	873.626	882.946	551.250
865.199	871.695	878.193	884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	640.000

مجال التطبيق بعد 2026/01/29

قانون تعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الصادر بمقتضى ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405 (3 أكتوبر 1984)، الصفحة 930.

صيغة محينة بتاريخ 29 يناير 2026

كما تغييره وتتميمه بموجب:

القانون رقم 70.24، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.26.02 صادر في 2 شعبان 1447 (22 يناير 2026)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير مركبة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية، أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.

المادة 1 مكررة

يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:

– الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه.

ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد.

– الكسب المهني: الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة ،شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضي أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.

المادة 1 مكررة مرتين

يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.

الباب الثاني: الأضرار القابلة للتعويض

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

المادة 2

يشمل التعويض استرجاع مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال، من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية والجراحية والصيدلية ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة لتعويض أو تقويم أعضاء جسم المصاب، أو إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبار أسعارها، إن كانت مسعرة، وإلا فبتطبيق الأثمان المعمول بها عادة.

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة 3

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب:

أ) في حالة عجز مؤقت عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.

لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.

يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، وقسمة الناتج على عدد أيام السنة؛

ب) في حالة عجز بدني دائم التعويض عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن عجز المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك: الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة 4

إذا نتج عن الحادثة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

– الزوج: ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده)إذا تعددت الأرامل استحقت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه)؛

– الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين: ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.

الباب الثالث: قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

قسم تمهيدي: الشواهد الطبية

المادة 4 مكررة

يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:

1. شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة؛

2. شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية الأولية؛

3. شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني دائم أو بدونه؛

4. شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.

تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.

القسم الأول: تعويض المصاب

المادة 5

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار العناصر التالية:

1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه أدناه ب" رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب". وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية:

رأس المال المعتمد = رأس المال 1 + [أجر المصاب – الأجر 1) / (الأجر 2 – الأجر 1)] × (رأس المال 2 – رأس المال 1)

بحيث يكون:

الأجر1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.

الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال2: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب؛

2- نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى "جدول تقدير نسب العجز" المحدد بنص تنظيمي،

على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم، التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال

المعتمد، أقل من خمس (5/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند 1 أعلاه.

المادة 6

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني. ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه.

المادة 7

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة 8

إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

– ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة الباكالوريا ،أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة؛

– ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بعد حصوله على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة؛

– ثلاثة أمثال للمبلغ الآنف الذكر إذا كان المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة 9

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.

المادة 10

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه؛

ب) الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10 % إذا كان مهما جدا؛

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

– إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 10 % إذا كان مهما و 15% إذا كان مهما جدا؛

– إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 30 % إذا كان مهما و 35% إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم 10%، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع؛

د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية:

– تعجيل الإحالة إلى التقاعد: 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– فقدان أهلية الترقي: 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية: 10 % من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

– انقطاعا نهائيا: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– انقطاعا شبه نهائي: 15% من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة 11

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المائوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

1. الزوج..... 25%، و إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40% والذي يقسم عليهن بالتساوي؛

2. الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم:

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر..... 25%؛

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة ..... 20%؛

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة..... 15%؛

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10%؛

ه) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان معها القيام بسد حاجاتها وذلك دون اعتبار السن..... 30%؛

3. الأصول: لكل من الأب والأم..... 10%؛ إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30%، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.

4. المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد:.....10%؛

5. الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك: .....15% للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب.

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في (د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة 12

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و2 و 3 و 4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة 13

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد، أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الرابعة عشرة

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014).

الباب الرابع: كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه:

أ) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني؛

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض، المدفوع في شكل إيراد، ثلث (3/1) مبلغ التعويض المستحق للمصاب، ويرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959)، كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشر بعده.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع (4/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال.

المادة السادسة عشرة

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الآنف الذكر. ويحتسب الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاولة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاولة أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.

ويقدم الطلب الآنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني – عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض التالي بيانها:

– نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية؛

– نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال؛

– وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني؛

– نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية؛

– غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار .

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقاولة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقاولة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقاولة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقاولة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقاولة التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه. وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مقاولة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقاولة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مقاولة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة

يجب على مقاولة التأمين أن تقوم، خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقاولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مقاولة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقاولة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.

المادة العشرون

يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم الى مقاولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة العشرون مكررة

لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة:

– المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم؛

– الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.

الباب السادس: التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون

إذا لم تدفع مقاولة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% و لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون

تطبق أحكام المادة 279- 1 من القانون رقم 99.17 السالف الذكر على كل مقاولة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون

مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض

المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري.

المادة الرابعة والعشرون

تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مقاولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

المادة السادسة والعشرون

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم:

1- من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر؛

2- من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض؛

3- على إثر حوادث تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالمركبة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة السابعة والعشرون مكررة

يحدد الإيراد، بصفة انتقالية، إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الآنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء: محمد كريم العمراني.

.....

...

.....

.....

.....

.....

«3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني «دائم أو بدونه ؛

«4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

«في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة «لتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة «في البندين 1 و2 «و3 أعلاه.

«تحدد نماذج الشواهد الطبية المالفة الذكر بنص تنظيمي.»

المادة الخامسة

يتمم الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.89.177 المعتبر بمثابة قانون المالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولمين المصاب بالنسبة للمنوات الأربع الموالية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي :

	الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	10270	157310	155812	154313	152813	151315	149817	148319	146820	145322	143824	142325	141534
ابتداء من فاتح يناير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	11270	159568	157945	156320	154713	153098	151483	149869	148254	146639	145024	143792	142584
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثانية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	12270	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172457	170717	168975	167232	165936	164618
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	13270	199247	197349	195450	193551	191654	189757	187861	185963	184066	182169	180742	179318

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
10270	140417	139301	138184	137068	135952	134835	133037	131239	129442	127644	125846	124040
11270	151375	150167	148959	147751	146543	145335	143397	141459	139522	137584	135646	133708
12270	163313	162006	160700	159393	158087	156780	154690	152599	150509	148418	146328	144238
13270	175251	176473	175050	173626	172203	170780	168503	166226	163949	161672	159395	157118

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
10270	122250	120453	118597	116857	114610	112363	110115	107868	105621	103374	101126	98879
11270	131770	129833	127871	125957	123535	121113	118690	116268	113846	111424	109001	106579
12270	142147	140057	137966	135876	133263	130650	128037	125424	122811	120198	117585	114972
13270	154861	152563	150288	148049	145163	142317	139470	136624	133778	130931	128085	125239

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
10270	96632	94385	92138	89891	87644	85397	83150	80803	78656	76409
11270	104157	101735	99313	96891	94469	92047	89625	87203	84781	82359
12270	112359	109746	107134	104521	101909	99296	96683	94071	91458	88845
13270	122392	119546	116701	113855	111009	108163	105317	102471	99625	96779

المادة السادسة

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك.»

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛

- الآجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع تتميمه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقادم وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه ستة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*

* *

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المغير بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	215580	218527	221473	209417	207365	205314	203337	201230	199158	197099	195539	194019
15000	227504	225336	223160	221000	218835	216670	214605	212340	210175	208000	206375	204750
18000	242945	240631	238116	235670	233340	231010	228680	226350	224000	222250	220500	
21000	262505	260004	257503	255000	252500	250000	247500	245000	242500	240000	238125	236250
24000	280005	277337	274670	272000	269330	266660	263990	261320	258650	256000	254000	252000
27000	297505	294671	291836	289000	286170	283340	280510	277680	274850	272000	269875	267750
30000	315005	312004	309003	306000	303000	300000	297000	294000	291000	288000	285750	283500
33000	332506	329338	326170	323000	319835	316670	313505	310340	307175	304000	301625	299250
36000	350006	346671	343337	340000	336670	333340	330010	326680	323350	320000	317500	315000
39000	367506	364005	360504	357000	353500	350000	346500	343000	339500	336000	333375	330750
42000	385007	381339	377671	374000	370335	366670	363005	359340	355675	352000	349250	346500
45000	402507	398672	394837	391000	387170	383340	379510	375680	371850	368000	365125	362250
48000	420007	416006	412004	408000	404000	400000	396000	392000	388000	384000	381000	378000
51000	437506	433339	429170	425000	420835	416670	412505	408340	404175	400000	396875	393750
54000	455006	450673	446337	442000	437670	433340	429010	424680	420350	416000	412750	409500
57000	472507	467006	461504	457000	452505	448010	443515	439020	434525	430000	426625	423250
60000	490007	485339	480671	476000	471340	466680	462020	457360	452700	448000	444500	441000
63000	507507	503006	498504	494000	489505	485010	480515	476020	471525	467000	463375	459750
66000	525008	520673	516338	512000	507675	503350	499025	494700	490375	486000	482250	478500
69000	542508	538006	533504	529000	524510	520020	515530	511040	506550	502000	498125	494250
72000	560008	555340	550671	546000	541345	536690	532035	527380	522725	518050	514000	510000
75000	577509	572673	567838	563000	558180	553360	548540	543720	538900	534100	529875	525650
78000	595009	590006	585004	580000	575015	570030	565045	560060	555075	550100	545750	541400
81000	612509	607340	602171	597000	591850	586700	581550	576400	571250	566150	561625	557100
84000	630010	624673	619338	614000	608685	603370	598055	592740	587425	582200	577500	572800
87000	647510	642006	636504	631000	625520	620040	614560	609080	603600	598250	593375	588500
90000	665010	659340	653671	648000	642355	636710	631065	625420	619775	614300	609250	604200
93000	682511	676673	670838	665000	659190	653380	647570	641760	635950	630350	625125	619900
96000	700011	694007	688004	682000	676025	670050	664075	658100	652125	646400	641000	635600
99000	717511	711340	705171	699000	692860	686720	680580	674440	668300	662450	656875	651300
102000	735011	728674	722338	716000	709695	703390	697085	690780	684475	678500	672750	667000
105000	752512	746007	739504	733000	726530	720060	713590	707120	700650	694550	688625	682700
108000	770012	763341	756671	750000	743365	736730	730095	723460	716825	710600	704500	698400
111000	787512	780674	773838	767000	760200	753400	746600	739800	733000	726650	720375	714100
114000	805013	798008	791004	784000	777035	770070	763105	756140	749175	742700	736250	729800
117000	822513	815341	808171	801000	793870	786740	779610	772480	765350	758750	752125	745500

478420	482210	486000	491075	496135	501195	506255	511315	516375	521443	526507	531572	120000
501020	505810	510000	515075	520435	525795	531155	536515	541875	547193	552508	557822	150000
525220	529610	534000	539075	544735	550395	556055	561715	567375	572944	578508	584073	180000
548620	553310	558000	563075	569035	574995	580955	586915	592875	598694	604508	610323	210000
572020	577010	582000	587075	593335	599595	605855	612115	618375	624441	630509	636573	240000
595420	600710	606000	611075	617635	624195	630755	637315	643875	650194	656509	662824	270000
618820	624410	630000	635075	641935	648795	655655	662515	669375	675945	682510	689074	300000
642220	648110	654000	659075	666235	673395	680555	687715	694825	701641	708459	715273	330000
665620	671810	678000	683075	690535	697995	705455	712915	720375	727445	734510	741575	360000
689020	695510	702000	707075	714835	722595	730355	738115	745875	753195	760511	767826	390000
712420	719210	726000	731075	739135	747195	755255	763315	771375	778946	786511	794076	420000
735820	742910	750000	755075	763435	771795	780155	788515	796875	804695	812511	820327	450000
759220	766610	774000	779075	787735	796395	805055	813715	822375	830446	838512	846577	480000
774820	782410	790000	795075	803975	812795	821655	830515	839375	847613	855845	864077	500000
794440	802220	810000	815205	824330	833370	842455	851540	860625	869070	877516	885957	525000
814060	822030	830008	835339	844690	853957	863296	872575	881883	890539	899188	907837	550000
884689	893350	902022	907815	917977	928048	938165	948282	958398	967804	977204	986603	640000
911080	918339	926022	931671	941314	950961	960606	970255	979898	988555	1003204	1012851	670000
939032	942027	960022	959921	969614	979713	989606	999606	1009598	1019905	1029206	1039104	700000
968305	955835	974022	984171	994314	1004463	1014606	1024758	1034898	1045055	1055206	1065355	730000
981918	989624	998022	1008921	1018814	1028714	1038606	1050008	1060598	1070805	1081206	1091605	760000
1005539	1013422	1022022	1032672	1043314	1053964	1064606	1075258	1085898	1096556	1107206	1117855	790000
1026143	1035220	1046022	1056922	1067814	1078714	1089606	1100508	1111398	1122306	1133206	1144106	820000
1052756	1061018	1070022	1081172	1092314	1103464	1114606	1125758	1136898	1148056	1159206	1170356	850000
1078359	1084816	1094022	1105422	1116814	1128214	1139606	1151008	1162398	1173806	1185207	1196607	880000
1099981	1108614	1118022	1128672	1141314	1153964	1166606	1176256	1187898	1199557	1211207	1222857	910000
1123594	1132412	1142022	1153922	1165814	1177714	1189606	1201506	1213398	1225307	1237207	1249108	940000
1147207	1156210	1166022	1176172	1190314	1202464	1214606	1226756	1238898	1251057	1263208	1275358	970000
1170820	1180008	1190022	1200422	1214814	1227214	1239606	1252006	1264398	1276808	1289208	1301608	1000000

الأجر أو الكسب المالي السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
14270	192479	190939	189400	187860	186320	184780	182316	179853	177389	174925	172461	169998
15000	201125	201500	198875	198250	196625	195000	192400	189800	187200	184600	183000	179400
18000	218750	217000	216250	213500	211750	210000	207200	204400	201600	198800	196000	193200
21000	234375	232500	230625	228750	226875	225000	222000	219000	216000	213000	210000	207000
24000	250000	248000	246000	244000	242000	240000	236800	233600	230400	227200	224000	220800
27000	265625	263500	261375	259250	257125	255000	251600	248200	244800	241400	238000	234600
30000	281250	279000	276750	274500	272250	270000	266400	262800	259200	255600	252000	248400
33000	296875	294500	292125	289750	287375	285000	281200	277400	273600	269800	266000	262200
36000	312500	310000	307500	305000	302500	300000	296000	292000	288000	284000	280000	276000
39000	328125	325500	322875	320250	317625	315000	310800	306600	302400	298200	294000	289800
42000	343750	341000	338250	335500	332750	330000	325600	321200	316800	312400	308000	303600
45000	359375	356500	353625	350750	347875	345000	340400	335800	331200	326600	322000	317400
48000	375000	372000	369000	366000	363000	360000	355200	350400	345600	340800	336000	331200
51000	390625	387500	384375	381250	378125	375000	370000	365000	360000	355000	350000	345000
54000	406250	403000	399750	396500	393250	390000	384800	379600	374400	369200	364000	358800
57000	421875	419500	415125	411750	408375	405000	399600	394200	388800	383400	378000	372600
60000	437500	434000	430500	427000	423500	420000	414400	408800	403200	397600	392000	386400
63000	453125	450500	446250	442250	438625	435000	429200	423400	417600	411800	406000	400200
66000	468750	465000	461250	457500	453750	450000	444000	438000	432000	426000	420000	414000
69000	484375	480500	476625	472750	468875	465000	458800	452600	446400	440200	434000	427800
72000	500000	496000	492000	488000	484000	480000	473600	467200	460800	454400	448000	441600
75000	515625	511500	507375	503250	499125	495000	488400	481800	475200	468600	462000	455400
78000	531250	527000	522750	518500	514250	510000	503200	496400	489600	482800	476000	469200
81000	546875	542500	538125	533750	529375	525000	518000	511000	504000	497000	490000	483000
84000	562500	558000	553500	549000	544500	540000	532800	525600	518400	511200	504000	496800
87000	578125	573500	568875	564250	559625	555000	547600	540200	532800	525400	518000	510600
90000	593750	589000	584250	579500	574750	570000	562400	554800	547200	539600	532000	524400
93000	609375	604500	599625	594750	589875	585000	577200	569400	561600	553800	546000	538200
96000	625000	620000	615000	610000	605000	600000	592000	584000	576000	568000	560000	552000
99000	640625	635500	630375	625250	620125	615000	606800	598600	590400	582200	574000	565800
102000	656250	651000	645750	640500	635250	630000	621600	613200	604800	596400	588000	579600
105000	671875	666500	661125	655750	650375	645000	636400	627800	619200	610600	602000	593400
108000	687500	682000	676500	671000	665500	660000	651200	642400	633600	624800	616000	607200
111000	703125	697500	691875	686250	680625	675000	666000	657000	648000	639000	630000	621000
114000	718750	713000	707250	701500	695750	690000	680800	671600	662400	653200	644000	634800
117000	734375	728500	722625	716750	710875	705000	695600	686200	676800	667400	658000	648600

419175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	461700	467850	473940	480015	486090	492165	120000
439875	446250	452625	459000	465375	471750	478125	484500	490875	497250	503625	510000	516375	150000
460575	467250	473925	480600	487275	493950	500625	507300	513975	520650	527325	534000	540675	180000
481275	488250	495225	502200	509175	516150	523125	530100	537075	544050	551025	558000	564975	210000
501975	509250	516525	523800	531075	538350	545625	552900	560175	567450	574725	582000	589275	240000
522675	530250	537825	545400	552975	560550	568125	575700	583275	590850	598425	606000	613575	270000
543375	551250	559125	567000	574875	582750	590625	598500	606375	614250	622125	630000	637875	300000
564075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	621300	629475	637650	645825	654000	662175	330000
584775	593250	601725	610200	618675	627150	635625	644100	652575	661050	669525	678000	686475	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	666900	675675	684450	693225	702000	710775	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	689700	698775	707850	716925	726000	735075	420000
646875	656250	665625	675000	684375	693750	703125	712500	721875	731250	740625	750000	759375	450000
667575	677250	686925	696600	706275	715950	725625	735300	744975	754650	764325	774000	783675	480000
688275	698250	708225	718200	728175	738150	748125	758100	768075	778050	788025	798000	807975	510000
708975	719250	729525	739800	750075	760350	770625	780900	791175	801450	811725	822000	832275	540000
729675	740250	750825	761400	771975	782550	793125	803700	814275	824850	835425	846000	856575	570000
750375	761250	772125	783000	793875	804750	815625	826500	837375	848250	859125	870000	880875	600000
771075	782250	793425	804600	815775	826950	838125	849300	860475	871650	882825	894000	905175	630000
791775	803250	814725	826200	837675	849150	860625	872100	883575	895050	906525	918000	929475	660000
812475	824250	836025	847800	859575	871350	883125	894900	906675	918450	930225	942000	953775	690000
833175	845250	857325	869400	881475	893550	905625	917700	929775	941850	953925	966000	978075	720000
853875	866250	878625	891000	903375	915750	928125	940500	952875	965250	977625	990000	1002375	750000
874575	887250	899925	912600	925275	937950	950625	963300	975975	988650	1001325	1014000	1026675	780000
895275	908250	921225	934200	947175	960150	973125	986100	999075	1012050	1025025	1038000	1050975	810000
915975	929250	942525	955800	969075	982350	995625	1008900	1022175	1035450	1048725	1062000	1075275	840000
936675	950250	963825	977400	990975	1004550	1018125	1031700	1045275	1058850	1072425	1086000	1099575	870000
957375	971250	985125	999000	1012875	1026750	1040625	1054500	1068375	1082250	1096125	1110000	1123875	900000
978075	992250	1006425	1020600	1034775	1048950	1063125	1077300	1091475	1105650	1119825	1134000	1148175	930000
998775	1013250	1027725	1042200	1056675	1071150	1085625	1100100	1114575	1129050	1143525	1158000	1172475	960000
1019475	1034250	1049025	1063800	1078575	1093350	1108125	1122900	1137675	1152450	1167225	1182000	1196775	990000
1040175	1055250	1070325	1085400	1100475	1115550	1130625	1145700	1160775	1175850	1190925	1206000	1221075	1020000

الأجر أو الكسب الشهري السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
14270	167534	165070	162606	160143	157063	153983	150904	147824	144744	141665	138585	135505
15000	176800	174200	171600	169000	165750	162500	159250	156000	152750	149500	146250	143000
18000	190400	187600	184800	182000	178500	175000	171500	168000	164500	161000	157500	154000
21000	204000	201000	198000	195000	191250	187500	183750	180000	176250	172500	168750	165000
24000	217600	214400	211200	208000	204000	200000	196000	192000	188000	184000	180000	176000
27000	231200	227800	224400	221000	216750	212500	208250	204000	199750	195500	191250	187000
30000	244800	241200	237600	234000	229500	225000	220500	216000	211500	207000	202500	198000
33000	258400	254600	250800	247000	242250	237500	232750	228000	223250	218500	213750	209000
36000	272000	268000	264000	260000	255000	250000	245000	240000	235000	230000	225000	220000
39000	285600	281400	277200	273000	267750	262500	257250	252000	246750	241500	236250	231000
42000	299200	294800	290400	286000	280500	275000	269500	264000	258500	253000	247500	242000
45000	312800	308200	303600	299000	293250	287500	281750	276000	270250	264500	258750	253000
48000	326400	321600	316800	312000	306000	300000	294000	288000	282000	276000	270000	264000
51000	331500	326625	321750	316875	310785	304695	298605	292515	286425	280335	274245	268155
54000	336600	331650	326700	321750	315565	309380	303195	297010	290825	284640	278455	272270
57000	341700	336675	331650	326625	320345	314065	307785	301505	295225	288945	282665	276385
60000	345780	340695	335610	330525	324170	317815	311460	305105	298750	292395	286040	279685
63000	349860	344715	339570	334425	327995	321565	315135	308705	302275	295845	289415	282985
66000	353940	348735	343530	338325	331820	325315	318810	312305	305800	299295	292790	286285
69000	358020	352755	347490	342225	335645	329065	322485	315905	309325	302745	296165	289585
72000	362100	356775	351450	346125	339470	332815	326160	319505	312850	306195	299540	292885
75000	366180	360795	355410	350025	343295	336565	329835	323105	316375	309645	302915	296185
78000	370260	364815	359370	353925	347120	340315	333510	326705	319900	313095	306290	299485
81000	374340	368835	363330	357825	350945	344065	337185	330305	323425	316545	309665	302785
84000	378420	372855	367290	361725	354770	347815	340860	333905	326950	319995	313040	306085
87000	382500	376875	371250	365625	358595	351565	344535	337505	330475	323445	316415	309385
90000	386580	380895	375210	369525	362420	355315	348210	341105	334000	326895	319790	312685
93000	390660	384915	379170	373425	366245	359065	351885	344705	337525	330345	323165	315985
96000	394740	388935	383130	377325	370070	362815	355560	348305	341075	333845	326615	319385
99000	398820	392955	387090	381225	373895	366565	359235	351905	344575	337245	329915	322585
102000	402900	396975	391050	385125	377720	370315	362910	355505	348100	340695	333290	325885
105000	406980	400995	395010	389025	381545	374065	366585	359105	351625	344145	336665	329185
108000	411060	405015	398970	392925	385370	377815	370260	362705	355150	347595	340040	332485
111000	415140	409035	402930	396825	389195	381565	373935	366305	358675	351045	343415	335785
114000	419220	413055	406890	400725	393020	385315	377610	369905	362200	354495	346790	339085
117000	423300	417075	410850	404625	396845	389065	381285	373505	365725	357945	350165	342385

334125	341570	349185	356800	364415	372060	379645	387250	394875	402960	407025	413100	120000
350625	358370	366285	374350	382415	390660	398545	406600	414375	420750	427125	433500	150000
367125	375170	383385	391900	400415	409350	417445	425950	433875	440550	447225	453900	180000
383625	391970	400485	409450	418415	427850	436345	445300	453375	460350	467325	474300	210000
400125	408770	417585	427000	436415	446450	455045	464650	472875	480150	487425	494700	240000
416625	425570	434685	444550	454415	465050	474145	484000	492375	499950	507525	515100	270000
433125	442370	451785	462100	472415	483650	493045	503350	511875	519750	527625	535500	300000
449625	459170	468885	479650	490415	502250	511945	522700	531375	539550	547725	555900	330000
466125	475970	485985	497200	508415	520850	530845	542050	550875	559350	567825	576300	360000
482625	492770	503085	514750	526415	539450	549745	561400	570375	579150	587925	596700	390000
499125	509570	520185	532300	544415	558050	568645	580750	589875	598950	608025	617100	420000
515625	526370	537285	549850	562415	576650	587545	600100	609375	618750	628125	637500	450000
532125	543170	554385	567400	580415	595250	606445	619450	628875	638550	648225	657900	480000
548625	559370	570885	584950	598415	613850	624345	638800	648375	658350	668325	678300	510000
565125	575970	587485	602500	616415	632450	643145	658150	667875	678150	688425	698700	540000
581625	592570	604085	620050	634415	651050	661945	677500	687375	697950	708525	719100	570000
598125	609170	620685	637600	652415	669650	680745	696850	706875	717750	728625	739500	600000
614625	625770	637285	655150	670415	688250	699545	716200	726375	737550	748725	759900	630000
631125	642370	653885	672700	688415	706850	718345	735550	745875	757350	768825	780300	660000
647625	658970	670485	690250	706415	725450	737145	754900	765375	777150	788925	800700	690000
664125	675570	687085	707800	724415	744050	755945	774250	784875	796950	809025	821100	720000
680625	692170	703685	725350	742415	762650	774745	793600	804375	816750	829125	841500	750000
697125	708770	720285	742900	760415	781250	793545	812950	823875	836550	849225	861900	780000
713625	725370	736885	760450	778415	799850	812345	832300	843375	856350	869325	882300	810000
730125	741970	753485	778000	796415	818450	831145	851650	862875	876150	889425	902700	840000
746625	758570	770085	795550	814415	837050	849945	871000	882375	895950	909525	923100	870000
763125	775170	786685	813100	832415	855650	868745	890350	901875	915750	929625	943500	900000
779625	791770	803285	830650	850415	874250	887545	909700	921375	935550	949725	963900	930000
796125	808370	819885	848200	868415	892850	906345	929050	940875	955350	969825	984300	960000
812625	824970	836485	865750	886415	911450	925145	948400	960375	975150	989925	1004700	990000
829125	841570	853085	883300	904415	930050	943945	967750	979875	994950	1010025	1025100	1020000
845625	858170	869685	900850	922415	948650	962745	987100	999375	1014750	1030125	1045500	1050000
862125	874770	886285	918400	940415	967250	981545	1006450	1018875	1034550	1050225	1065900	1080000
878625	891370	902885	935950	958415	985850	1000345	1025800	1038375	1054350	1070325	1086300	1110000
895125	907970	919485	953500	976415	1004450	1019145	1045150	1057875	1074150	1090425	1106700	1140000
911625	924570	936085	971050	994415	1023050	1037945	1064500	1077375	1093950	1110525	1127100	1170000
928125	941170	952685	988600	1012415	1041650	1056745	1083850	1096875	1113750	1130625	1147500	1200000
944625	957770	969285	1006150	1030415	1060250	1075545	1103200	1116375	1133550	1150725	1167900	1230000
961125	974370	985885	1023700	1048415	1078850	1094345	1122550	1135875	1153350	1170825	1188300	1260000
977625	990970	1002485	1041250	1066415	1097450	1113145	1141900	1155375	1173150	1190925	1208700	1290000
994125	1007570	1019085	1058800	1084415	1116050	1131945	1161250	1174875	1192950	1211025	1229100	1320000
1010625	1024170	1035685	1076350	1102415	1134650	1150745	1180600	1194375	1212750	1231125	1249500	1350000
1027125	1040770	1052285	1093900	1120415	1153250	1169545	1199950	1213875	1232550	1251225	1269900	1380000
1043625	1057370	1068885	1111450	1138415	1171850	1188345	1219300	1233375	1252350	1271325	1290300	1410000
1060125	1073970	1085485	1129000	1156415	1190450	1207145	1238650	1252875	1272150	1291425	1310700	1440000
1076625	1090570	1102085	1146550	1174415	1209050	1225945	1258000	1272375	1291950	1311525	1331100	1470000
1093125	1107170	1118685	1164100	1192415	1227650	1244745	1277350	1291875	1311750	1331625	1351500	1500000
1109625	1123770	1135285	1181650	1210415	1246250	1263545	1296700	1311375	1331550	1351725	1371900	1530000
1126125	1140370	1151885	1199200	1228415	1264850	1282345	1316050	1330875	1351350	1371825	1392300	1560000
1142625	1156970	1168485	1216750	1246415	1283450	1301145	1335400	1350375	1371150	1391925	1412700	1590000
1159125	1173570	1185085	1234300	1264415	1302050	1319945	1354750	1369875	1390950	1412025	1433100	1620000
1175625	1190170	1201685	1251850	1282415	1320650	1338745	1374100	1389375	1410750	1432125	1453500	1650000
1192125	1206770	1218285	1269400	1300415	1339250	1357545	1393450	1408875	1430550	1452225	1473900	1680000
1208625	1223370	1234885	1286950	1318415	1357850	1376345	1412800	1428375	1450350	1472325	1494300	1710000
1225125	1239970	1251485	1304500	1336415	1376450	1395145	1432150	1447875	1470150	1492425	1514700	1740000
1241625	1256570	1268085	1322050	1354415	1395050	1413945	1451500	1467375	1489950	1512525	1535100	1770000
1258125	1273170	1284685	1339600	1372415	1413650	1432745	1470850	1486875	1509750	1532625	1555500	1800000
1274625	1289770	1301285	1357150	1390415	1432250	1451545	1490200	1506375	1529550	1552725	1575900	1830000
1291125	1306370	1317885	1374700	1408415	1450850	1470345	1509550	1525875	1549350	1572825	1596300	1860000
1307625	1322970	1334485	1392250	1426415	1469450	1489145	1528900	1545375	1569150	1592925	1616700	1890000
1324125	1339570	1351085	1409800	1444415	1488050	1507945	1548250	1564875	1588950	1613025	1637100	1920000
1340625	1356170	1367685	1427350	1462415	1506650	1526745	1567600	1584375	1608750	1633125	1657500	1950000
1357125	1372770	1384285	1444900	1480415	1525250	1545545	1586950	1603875	1628550	1653225	1677900	1980000
1373625	1389370	1400885	1462450	1498415	1543850	1564345	1606300	1623375	1648350	1673325	1698300	2010000
1390125	1405970	1417485	1480000	1516415	1562450	1583145	1625650	1642875	1668150	1693425	1718700	2040000
1406625	1422570	1434085	1497550	1534415	1581050	1601945	1645000	1662375	1687950	1713525	1739100	2070000
1423125	1439170	1450685	1515100	1552415	1599650	1620745	1664350	1681875	1707750	1733625	1759500	2100000
1439625	1455770	1467285	1532650	1570415	1618250	1639545	1683700	1701375	1727550	1753725	1779900	2130000
1456125	1472370	1483885	1550200	1588415	1636850	1658345	1703050	1720875	1747350	1773825	1800300	2160000
1472625	1488970	1500485	1567750	1606415	1655450	1677145	1722400	1740375	1767150	1793925	1820700	2190000
1489125	1505570	1517085	1585300	1624415	1674050	1695945	1741750	1759875	1786950	1814025	1841100	2220000
1505625	1522170	1533685	1602850	1642415	1692650	1714745	1761100	1779375	1806750	1834125	1861500	2250000
1522125	1538770	1550285	1620400	1660415	1711250	1733545	1780450	1798875	1826550	1854225	1881900	2280000
1538625	1555370	1566885	1637950	1678415	1729850	1752345	1799800	1818375	1846350	1874325	1902300	2310000
1555125	1571970	1583485	1655500	1696415	1748450	1771145	1819150	1837875	1866150	1894425	1922700	2340000
1571625	1588570	1600085	1673050	1714415	1767050	1789945	1838500	1857375	1885950	1914525	1943100	2370000
1588125	1605170	1616685	1690600	1732415	1785650	1808745	1857850	1876875	1905750	1934625	1963500	2400000
1604625	1621770	1633285	1708150	1750415	1804250	1827545	1877200	1896375	1925550	1954725	1983900	2430000
1621125	1638370	1649885	1725700	1768415	1822850	1846345	1896550	1915875	1945350	1974825	2004300	2460000
1637625	1654970	1666485	1743250	1786415	1841450	1865145	1915900	1935375	1965150	1994925	2024700	2490000
1654125	1671570	1683085	1760800	1804415	1860050	1883945	1935250	1954875	1984950	2015025	2045100	2520000
1670625	1688170	1699685	1778350	1822415	1878650	1902745	1954600	1974375	2004750	2035125	2065500	2550000
1687125	1704770	1716285	1795900	1840415	1897250	1921545	1973950	1993875	2024550	2055225	2085900	2580000
1703625	1721370	1732885	1813450	1858415	1915850	1940345	1993300	2013375	2044350	2075325	2106300	2610000
1720125	1737970	1749485	1831000	1876415	1934450	1959145	2012650	2032875	2064150	2095425	2126700	2640000
1736625	1754570	1766085	1848550	1894415	1953050	1977945	2032000	2052375	2083950	2115525	2147100	2670000
1753125	1771170	1782685	1866100	1912415	1971650	1996745	2051350	2071875	2103750	2135625	2167500	2700000
1769625	1787770	1799285	1883650	1930415	1990250	2015545	2070700	2091375	2123550	2155725	2187900	2730000
1786125	1804370	1815885	1901200	1948415	2008850	2034345	2090050	2110875	2143350	2175825	2208300	2760000
1802625	1820970	1832485	1918750	1966415	2027450	2053145	2109400	2130375	2163150	2195925	2228700	2790000
1819125	1837570	1849085	1936300	1984415	2046050	2071945	2128750	2149875	2182950	2216025	2249100	2820000
1835625	1854170	1865685	1953850	2002415	2064650	2090745	2148100	2169375	2202750	2236125	2269500	2850000
1852125	1870770	1882285	1971400	2020415	2083250	2109545	2167450	2188875	2222550	2256225	2289900	2880000
1868625	1887370	1898885	1988950	2038415	2101850	2128345	2186800	2208375	2242350	2276325	2310300	2910000
1885125	1903970	1915485	2006500	2056415	2120450	2147145	2206150	2227875	2262150	2296425	2330700	2940000
1901625	1920570	1932085	2024050	2074415	2139050	2165945	2225500	2247375	2281950	2316525	2351100	2970000
1918125	1937170	1948685	2041600	2092415	2157650	2184745	2244850	2266875	2301750	2336625	2371500	3000000

الأجر أو الكسب الجزافي السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
14270	132426	129346	126267	123188	120109	117030	113950	110871	107792	104712
15000	139750	136500	133251	130002	126752	123503	120253	117003	113754	110504
16000	150600	147000	143295	139995	136695	133395	130095	126795	123495	120195
21000	161250	157500	153751	150002	146252	142503	138753	135004	131254	127506
24000	172000	168000	164001	160002	156002	152003	148003	144004	140004	136005
27000	182750	178500	174252	170002	165753	161503	157254	153004	148755	144505
30000	193500	189000	184502	180002	175503	171003	166504	162004	157505	153006
33000	204250	199500	194752	190002	185253	180503	175754	171005	166255	161506
36000	215000	210000	205002	200002	195003	190004	185004	180005	175005	170006
39000	225750	220500	215252	210002	204753	199504	194254	189005	183756	178506
42000	236500	231000	225502	220003	214503	209004	203505	198005	192506	187007
45000	247250	241500	235752	230003	224253	219004	213755	208256	202756	197257
48000	258000	252000	246002	240003	234004	228004	222005	216006	210007	204007
51000	268875	262688	256500	250313	244125	237937	231750	225563	219375	213188
54000	279900	273600	267300	261000	254700	248400	242100	235800	229500	223200
57000	290925	284513	278100	271688	265275	258863	252450	246038	239625	233213
60000	302000	295500	289000	282500	276000	269500	263000	256500	250000	243500
63000	313125	306563	300000	293438	286875	280313	273750	267188	260625	254063
66000	324375	317813	311250	304688	298125	291563	285000	278438	271875	265313
69000	335625	329063	322500	315938	309375	302813	296250	289688	283125	276563
72000	346875	340313	333750	327188	320625	314063	307500	300938	294375	287813
75000	358455	351563	344670	337778	330885	323993	317100	310208	303315	296423
78000	370125	363000	355875	348750	341625	334500	327375	320250	313125	306000
81000	381750	374438	367125	359813	352500	345188	337875	330563	323250	315938
84000	393525	386250	378975	371700	364425	357150	349875	342600	335325	328050
87000	405375	397875	390375	382875	375375	367875	360375	352875	345375	337875
90000	417375	409688	402000	394313	386625	378938	371250	363563	355875	348188
93000	429525	421500	413475	405450	397425	389400	381375	373350	365325	357300
96000	441825	433688	425550	417413	409275	401138	393000	384863	376725	368588
99000	454275	445875	437475	429075	420675	412275	403875	395475	387075	378675
102000	466875	458250	449625	441000	432375	423750	415125	406500	397875	389250
105000	479625	470813	462000	453188	444375	435563	426750	417938	409125	400313
108000	492525	483525	474525	465525	456525	447525	438525	429525	420525	411525
111000	505575	496388	487200	478013	468825	459638	450450	441263	432075	422888
114000	518775	509400	500025	490650	481275	471900	462525	453150	443775	434400
117000	532125	522563	513000	503438	493875	484313	474750	465188	455625	446063

258097	265789	273382	280975	288568	296161	303754	311346	318725	326340	120000
270847	278815	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	150000
283598	291840	300383	308726	317069	325411	333754	342097	350525	358740	180000
296448	305166	313883	322601	331319	340037	348754	357472	366425	374940	210000
309198	318251	327384	336476	345569	354662	363754	372847	382325	391140	240000
321949	331417	340884	350352	359819	369287	378755	388222	398225	407340	270000
334699	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403597	414125	423510	300000
347425	357642	367858	378075	388292	398509	408726	418942	430025	439740	330000
360200	370793	381385	391978	402570	413163	423755	434348	445925	455940	360000
372951	383918	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	390000
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465098	477725	488940	420000
398452	410169	421886	433604	445321	457038	468756	480473	493625	504540	450000
411202	423294	435387	447479	459571	471664	483756	495848	509525	520740	480000
419702	432045	444387	456729	469071	481414	493756	506098	520125	531540	500000
430330	442985	455639	468294	480949	493604	506259	518913	533205	545000	525000
440957	453925	466892	479859	492827	505794	518761	531728	546465	558459	550000
479216	493308	507401	521493	535586	549678	563770	577863	593878	606913	640000
491966	506434	520901	535368	549836	564303	578771	593238	607705	622173	670000
504717	519559	534402	549244	564086	578928	593771	608613	623455	638298	700000
517467	532685	547902	563119	578336	593554	608771	623988	639205	654423	730000
530218	545810	561402	576994	592587	608179	623771	639363	654955	670548	760000
542968	558935	574903	590870	606837	622804	638771	654738	670706	686673	790000
555719	572061	588403	604745	621087	637429	653771	670114	686456	702798	820000
568469	585186	601903	618620	635337	652055	668772	685489	702206	718923	850000
581220	598312	615404	632496	649588	666680	683772	700864	717956	735048	880000
593970	611437	628904	646371	663838	681305	698772	716239	733706	751173	910000
606721	624562	642404	660246	678088	695930	713772	731614	749456	767298	940000
619471	637688	655905	674122	692339	710555	728772	746989	765206	783423	970000
632221	650813	669405	687997	706589	725181	743773	762364	780956	799548	1000000

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- 58 -

نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7517 - بتاريخ 15 يونيو 2026 صفحة 3245

ظهير شريف رقم 1.26.19 صادر في16 من ذي الحجة 1447
(2 يونيو 2026) بتنفيذ القانون رقم 56.24 القاضي بتحويل
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا ، القانون رقم 56.24 القاضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بالرباط في 16 من ذي الحجة 1447 (2 يونيو 2026) .
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
**
قانون رقم 56.24
يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات
والمعادن إلى شركة مساهمة
الباب الأول
تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات

والمعادن إلى شركة مساهمة

المادة الأولى

يحول المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، المؤسسة العمومية المحدثة بموجب القانون رقم 33.01 الصادر بتنفيذه

الظهير الشريف رقم 1.03.203 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) ، إلى شركة مساهمة ذات مجلس إدارة، تدعى »م.و.ه.م – ش.م« ويشار إليها بعده ب " الشركة " .

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة و لأحكام هذا القانون ولنظامها الأساسي.

المادة 2

يتم اكتتاب الرأسمال الأولي للشركة بأكمله من طرف الدولة.

ويحدد مبلغه بنص تنظيمي.

يمكن للشركة أن تفتح رأسمالها وفقا للنصوص التشريعية المعمول بها في هذا المجال.

تحتفظ الدولة، بصفة مباشرة، بحق الأغلبية في التصويت داخل أجهزة التداول بالشركة.

الباب الثاني

غرض الشركة

المادة 3

تحدد الأنشطة الرئيسية للشركة، فيما يلي :

- القيام في المناطق المرخصة لها :

• بجميع الدراسات وأشغال البحث و الاستكشاف الرامية إلى اكتشاف وتقييم حقول الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي و أي محروقات أخرى ؛

• بجميع الدراسات وأشغال البحث و الاستكشاف الرامية إلى اكتشاف وتقييم المكامن المنجمية وأي مادة معدنية أخرى،

باستثناء الفوسفاط ؛

- مباشرة تنمية واستغلال حقول الهيدروكاربورات وممارسة جميع

الأنشطة المتعلقة بها وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبحث واستغلال حقول الهيدروكاربورات ؛

- مباشرة استكشاف المكامن المنجمية وأي مادة معدنية، باستثناء الفوسفاط ؛

وفقًا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، دون التقيد بتلك المتعلقة بعدد أو نوع السندات أو بتحديد المساحات المرخصة للاستكشاف ؛

- وضع نظام للمعلومات جيو-علمي خاص بالأنشطة المذكورة أعلاه.

يتم تزويد هذا النظام، علاوة على المعطيات المتوفرة لدى الشركة،
بالمعطيات الصادرة عن الإدارة المكلفة بالمعادن بهدف تحديد المؤشرات المعدنية الواعدة التي يمكن الترويج لها لدى المستثمرين الخواص. وتحدد طبيعة هذه المعطيات وكيفيات موافاة الشركة
بها ومنح الرخص المنجمية المتعلقة بالمناطق المعنية بالمؤشرات المعدنية الواعدة المذكورة بموجب اتفاقية إطار بين الشركة والدولة .
الترويج، لفائدة الدولة، بكامل التراب الوطني لمجال الاستكشاف
والبحث واستغلال الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي والموارد
المنجمية أو المواد المعدنية باستثناء الفوسفاط، لدى المؤسسات
أو الهيئات العمومية أو المستثمرين الخواص المغاربة والأجانب،
مع مراعاة المهام المسندة إلى مؤسسات أو هيئات عمومية أخرى.
تحدد الأنشطة التي تمارسها الشركة لفائدة الدولة وكذا كيفيات مزاولتها بموجب اتفاقية إطار تبرمها مع الدولة.
ويجوز للشركة أن تزاول بشكل ثانوي :
- مهام أخرى مرتبطة مباشرة بغرضها وغير منصوص عليها أعلاه،
تفوض الدولة للشركة إنجازها بموجب اتفاقيات خاصة بين الدولة والشركة ؛
- الأنشطة المرتبطة مباشرة بغرضها، خارج التراب الوطني بعد الترخيص لها بذلك وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة مع دول أخرى ؛
- التكوين المستمر لمستخدميها واقتراح دورات تكوينية متخصصة للفاعلين في مجالات أنشطتها ممن يبدون الحاجة إليها.
المادة 4
لأجل أداء المهام المسندة إليها، يجوز للشركة الحصول على جميع السندات أو التراخيص المنصوص عليها والمنظمة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبحث واستغلال الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي أو البحث واستكشاف الموارد النجمية، دون
التقيد في هذا الصدد بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتحديد عدد أو نوع السندات أو التراخيص أو الحد الأقصى للمساحات المتعلقة بها.
تتمتع الشركة بأهلية إجراء جميع العمليات المدنية والتجارية والصناعية والمالية سواء تعلقت بمنقولات أو عقارات، والتي تتوافق مع مهامها وتمكنها من ممارسة أنشطتها.
المادة 5
يمكن للشركة في إطار ممارستها لأنشطتها، إحداث فروع لها أو الحصول على مساهمات في مقاولات خاصة أو عامة على المستوى الوطني والدولي الغرض منها، بصفة مباشرة أو

غير مباشرة، إنجاز

جميع أو بعض من مهامها وفقًا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مراعاة أهداف السياسة المساهماتية للدولة.

الباب الثالث

حكامة الشركة

المادة 6

يدير الشركة مجلس إدارة يضم من بين أعضائه متصرفين مستقلين يعينون وفقا للتشريع الجاري به العمل.

استثناء من أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة،

يحدد النظام الأساسي الأول للشركة، الذي يتضمن قائمة أعضاء مجلس الإدارة الأوائل، بنص تنظيمي.

المادة 7

يحدث مجلس الإدارة داخله جميع اللجان الاستشارية ويحدد تركيبتها واختصاصاتها وكيفيات اشتغالها.

المادة 8

يسير الشركة مدير عام يعين وفق التشريع الجاري به العمل.

الباب الرابع

الذمة المالية ومستخدمي الشركة

المادة 9

تتكون الذمة المالية الأولية للشركة من مجموع أصول وخصوم المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن كما هو محدد في آخر موازنة سنوية.

تتطابق موازنة افتتاح الشركة مع آخر موازنة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن باعتباره مؤسسة عمومية، كما هو مشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 10

يحتفظ العاملون بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، في تاريخ تحويله إلى شركة مساهمة، بوضعيتهم داخل الشركة في نفس التاريخ.

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص للعاملين في الشركة المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه، أقل فائدة من وضعية المعنيين بالأمر في تاريخ التحويل،

بما في ذلك الحق في نظام المعاشات والتغطية الصحية.

تعتبر فترة الخدمة التي قضاها العاملون المذكورون بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن كما لو أنجزت داخل الشركة .

يحتفظ العاملون بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن المحالون إلى التقاعد قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ بحقوقهم المكتسبة.

الباب الخامس

أحكام مختلفة وانتقالية

المادة 11

يمكن للشركة أن تقوم، بصفة انتقالية وغير حصرية، بأنشطة نقل وتخزين الغاز الطبيعي والهيدروجين الطبيعي مع احترام مبدأ الحياد التنافسي ومتطلبات تطوير المبادرة الخاصة وذلك إلى حين نشر النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنقل وتخزين الغاز الطبيعي والهيدروجين الطبيعي في الجريدة الرسمية.

المادة 12

لا يترتب عن تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، أي توقف عن مزاولة النشاط.

تعتبر ممتلكات الشركة وحقوقها والتزاماتها وامتيازاتها وتصرفاتها واتفاقياتها وعقودها والنظام الأساسي والعقود الخاصة بمستخدميها، والتراخيص الممنوحة لها، هي تلك التي كانت للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن عند تاريخ تغيير شكله القانوني.

لا يخول هذا التحويل إعادة النظر في هذه الممتلكات والحقوق والالتزامات والعقود والتراخيص وليس له على وجه الخصوص، أي أثر على العقود المبرمة بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والغير.

المادة 13

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التحويل الفعلي للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة

وتنصيب أجهزة الإدارة والتسيير الخاصة بالشركة، وتنسخ في هذا التاريخ أحكام القانون رقم 33.01 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن الصادر بتنفيذه الظهير الشريف

رقم 1.03.203 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) .

ظهير شريف رقم 1.26.15 صادر في16 من ذي الحجة 1447

(2 يونيو 2026) بتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.090 الصادر

في 21 من رمضان1376 (22 أبريل 1957) المتعلق بإحداث

المراكز الدبلوماسية والقنصلية.

الحمد لله وحده،
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :
بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.57.090 الصادر في
21 من رمضان 1376 (22 أبريل 1957) المتعلق بإحداث المراكز
الدبلوماسية والقنصلية، كما وقع تغييره وتتميمه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
المادة الأولى
يتمم، على النحو التالي، الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.57.090 الصادر في 21
من رمضان 1376 (22 أبريل 1957)

المشار إليه أعلاه :
»الفصل الأول : .....
»1 - سفارات المملكة المغربية :
».....
»جمهورية الإكوادور
»2 - البعثات والتمثيليات الدائمة :
».....
»3 - القنصليات العامة :
».....
»الولايات المتحدة الأمريكية : لوس أنجلوس.«
(الباقي بدون تغيير.)
المادة الثانية
ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 16 من ذي الحجة 1447 (2 يونيو 2026) .
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.

.....
.....

.....

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كتابة الدولة المـ المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاتب الدولة

--1543
22 يونيو 2026

الى

السيدة والسادة رؤساء غرف الصناعة التقليدية والسيدات والسادة المديرين الجهويين والإقليميين

الموضوع: منع استعمال القطران في انتاج الأواني الفخارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، في إطار الجهود التي تبذلها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل الرفع من جودة المنتجات الفخارية المخصصة للاستعمال الغذائي، ومن أجل حماية المستهلك، تم وضع برنامج عمل يهدف إلى ضمان توفير منتجات سليمة وآمنة تستجيب لمتطلبات السلامة الصحية بالسوق الوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، تم إخضاع مجموعة من عينات الفخار المخصص للاستعمال الغذائي والمزينة بمادة القطران، لتحاليل مخبرية من طرف المختبر المختص، حيث أظهرت النتائج احتواء هذه العينات على نسب مرتفعة من بعض العناصر الكيميائية السامة والضارة بصحة الإنسان من بينها الألومنيوم والكوبالت والزرنيخ، مما يؤكد أن استعمال مادة القطران في هذا النوع من المنتجات يشكل خطراً على صحة المستهلك.

وعليه، وحرصاً على حماية صحة المواطنين وضمان سلامة منتجات الفخار، أطلب منكم اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية لفائدة الصناع والحرفيين العاملين

في مجال الفخار والخزف، وخاصة المخصص للاستعمال الغذائي، قصد التعريف بالمخاطر الصحية المرتبطة باستعمال مادة القطران، وحثهم على التوقف عن استعمالها.

مع خالص التحيات.

كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الحسن السعدي

.....
.....
.....

ИСΨΟΣΘ٤+١ +. ХИЛ

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بفاس

الرئيس الأول

عدد : 1369/2/2026

فاس في : الأربعاء 8 محرم 1448 الموافق 24 يونيو 2026

إلى السيدات والسادة المستشارين

المكلفين بالبت في قضايا الجنحي سير بهذه المحكمة

الموضوع: دعوة للمشاركة في لقاء تواصلي

المرجع: كتاب السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد

فتنفيذا لكتاب السيد الرئيس المنتدب المشار إليه أعلاه حول تنظيم لقاءات تواصلية وتأطيرية تجمع بين غرف محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية الممارسين لنفس المادة أو التخصص.

واعتبار لما تتيحه هذه اللقاءات من امكانيات عملية لتدارس الاشكاليات المثارة على مستوى العمل القضائي وتبادل الرؤى بشأن الصعوبات التي تعترض حسن تطبيق القانون، وكذا استحضار التوجهات القضائية المعتمدة بمحكمة الاستئناف في ضوء ما استقر عليه اجتهاد محكمة النقض بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الانسجام في المعالجة القضائية للدعاوى سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ستنظم محكمة الاستئناف بفاس لقاء تواصليا حول موضوع : توحيد العمل القضائي على ضوء الظهير الشريف رقم 177-84-1 الصادر في 6 محرم 1405 الموافق 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 27.70 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1447.02.26.1 الصادر في 2 شعبان 22 يناير 2026 وذلك يوم الاربعاء فاتح يوليوز 2026 ابتداء من الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال بخزانة محكمة الاستئناف بفاس قصر العدالة طريق صفرو.

لأجله أدعوكم للمشاركة في هذا اللقاء التواصلي وإنجاز تقرير في الموضوع يتضمن مخرجات هذا اللقاء وموافاتي به

مع خالص تحياتي. والسلام.

الرئيس الأول

.....

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 75 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 32

القرار عدد 3531

الصادر بتاريخ 23 غشت2011

في الملف المدني عدد 2010/7/1/1098

التقادم - دعوى إتمام إجراءات البيع - عقار محفظ.

دعوى إتمام إجراءات بيع عقار محفظ بتحرير ملحق لعقد البيع واستخراج رسم عقاري خاص به هي مطالبة بنقل ملكية المبيع إلى المشتري، فهي وإن كانت في مبدئها دعوى شخصية فإنها تؤول إلى دعوى عقارية تستهدف ضمان نقل الملكية إلى المشتري، والتي لا تتحقق إلا بالتسجيل في الرسم العقاري، ولهذا تعتبر دعوى تسجيل غير خاضعة للتقادم، ولا

مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 387 من قانون الالتزامات
والعقود لتعلقها بتقادم الدعاوى الناشئة عن الالتزام.
نقض وإحالة
باسم جلالة الملك
حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار عدد 2009/868 الصادر بتاريخ 2009/6/1 عن محكمة الاستئناف بفاس في الملف رقم 4/9/288 المطعون فيه بالنقض أن الطالب محمد (ك) تقدم بمقال افتتاحي أمام المحكمة الابتدائية بصفرو بتاريخ 2008/8/13 ،يعرض فيه أنه اشترى من موروث المدعى عليهم (المطلوبين في النقض) بمقتضى عقد عرفي مؤرخ في 1977/12/25 القطعة الأرضية الكائنة ببلدية رباط الخير مساحتها 400 متر مربع بالملك المسمى"لاكار"، وأن البائع المذكور قام بتحفيظ القطعة وأصبحت تحمل رقم 18820/ف. وأن المدعي عندما حاول تحفيظ مشتراه، اتضح أنها جزء من الرسم العقاري المذكور ومسجلة في اسم موروث المطلوبين مما يجعل البيع غير تام، ملتمسا الحكم له على المدعى عليهم بأن يتموا معه إجراءات البيع، وذلك
بتحرير عقد ملحق يتضمن مراجع الرسم العقاري عدد 18820/ف واستخراج ما اشتراه مع الإدلاء بشهادة إدارية خاضعة لقانون 90/25 المتعلق بالتجزئات العقارية تحت طائلة غرامة تهديدية. وبعد تمام الإجراءات، قضت المحكمة
برفض الدعوى بحكم استأنفه الطالب وبعد المناقشة أصدرت محكمة الاستئناف بفاس قرارها المشار إليه أعلاه والقاضي بتأييد الحكم المستأنف، وهو القرار المطعون فيه بالنقض بمقال توصل به المطلوبون بتاريخ 2010/4/28 ولم يدلوا بأي جواب.
في الوسيلة الثانية للطعن بالنقض:
حيث يعيب الطاعن القرار المطعون فيه بخرق القانون وخرق الفصل 387 من قانون الالتزامات والعقود، ذلك أن المحكمة طبقت هذا الفصل على النازلة تطبيقا خاطئا، إذ أنها لم تميز بين العقد والالتزام، فعقد البيع الذي هو موضوع النزاع بمقتضاه ينقل أحد المتعاقدين للآخر ملكية شيء أو حق في مقابل ثمن يلتزم الآخر بدفعه له، ويكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على البيع والثمن طبقا للفصل 488 من قانون الالتزامات والعقود، وأن البيع في هذه النازلة انصب على قطعة أرضية مساحتها 400 متر مربع ثمنها 5000 درهم حدودها من الشرق والغرب والشمال البائع ومن اليمين الطريق، وأن العقد بذلك قد استوفى جميع شروطه ولا يسري عليه أي تقادم وهو عكس ما ينص عليه الفصل 387 من قانون الالتزامات والعقود، وأن دعوى المدعي ترمي إلى إتمام إجراءات البيع بعد أن اتضح للطاعن أن القطعة المبيعة له جزء من الرسم العقاري عدد 18820/ف، وأن المحكمة لما اعتبرت أن الأمر يتعلق بالتزام يتقادم بمضي 15 سنة فإنها

تكون قد طبقت الفصل 387 من قانون الالتزامات والعقود تطبيقا خاطئا وجاء قرارها فاسد التعليل ملتمسا نقضه.

حيث تبين صحة ما عاب به الطاعن القرار المطعون فيه، ذلك أن طلب إتمام إجراءات البيع بتحرير عقد ملحق لعقد البيع يتضمن رقم الرسم العقاري للعقار المبيع واستخراج رسم عقاري خاص بالقطعة المبيعة هي مطالبة بنقل ملكية المبيع إلى المشتري، وبالتالي فهي وإن كانت في مبدئها دعوى شخصية فإنها تؤول إلى دعوى عقارية تستهدف ضمان نقل الملكية إلى المشتري والتي لا تتحقق إلا بالتسجيل في الرسم العقاري، وبالتالي فهي دعوى غير خاضعة للتقادم، وأن المحكمة لما صنفت دعوى الطاعن ضمن الدعوى الناشئة عن الالتزام وأخضعتها للفصل 387 من قانون الالتزامات والعقود، والحال أنها دعوى عقارية مآلا، مناطها نقل الملكية بالتسجيل بالصك العقاري لا يطالها التقادم، فإنها تكون قد أساءت تطبيق مقتضيات الفصل المذكور وعرضت قرارها للنقض.

لـهـذه الأسـبـاب

قضى اجمللس الأعلى بنقض القرار المطعون فيه.

الرئيس: السيد بوشعيب البوعمري – المقرر: السيد سعد غزيول برادة – المحامي العام: السيد الحسن البوعزاوي.

.....

.....

أشهر من ألف في "الاجتهاد القضائي المغربي" بشكل متخصص ومفصل هو الباحث والمستشار القضائي مصطفى علاوي، والذي أصدر سلسلة قانونية ضخمة ومعروفة تضم أجزاء متعددة لتوثيق وتحليل قرارات وتوجهات محاكم المملكة المغربية .

تتضمن سلسلته الشهيرة عدة مؤلفات متخصصة، من أبرزها:

- الاجتهاد القضائي المغربي في الحيازة والملكية العقارية
- الاجتهاد القضائي المغربي في الوثيقة
- الاجتهاد القضائي المغربي في الصلح والتنازل
- الاجتهاد القضائي المغربي في حماية تراث المملكة المغربية

إلى جانب هذه السلسلة، توجد مؤلفات أخرى لمستشارين وباحثين قانونيين مغاربة ترصد القرارات الصادرة عن أعلى محكمة في البلاد.

.....

.....

جميع مؤلف البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي الأجزاء من 1 إلى 5 - إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب؛ حاصل على الاجازة

هذا مؤلف قانوني متخصص من إعداد الأستاذ مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة)، يتناول موضوع البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي. يُعتبر عملاً محمياً بحقوق المؤلف، ولا يجوز نشره أو توزيعه كاملاً بدون إذن.

booksfer.net

كيف تحصل على الكتاب بشكل قانوني؟

- ابحث عنه في المكتبات القانونية المغربية أو مكتبات كليات الحقوق (مثل فاس أو طنجة).
- تواصل مع الناشر أو المؤلف مباشرة (من خلال محكمة الاستئناف بفاس أو المنصات القانونية المغربية).
- بعض المواقع مثل foulabook.com أو noor-book.com أو sajplus.com تعرض نسخاً (ملخصة أو كاملة)، لكن تأكد من شرائها أو الحصول عليها قانونياً.

foulabook.com

الأستاذ مصطفى علاوي له العديد من المؤلفات القيمة الأخرى في الاجتهاد القضائي المغربي (مثل سلسلة تدوين الاجتهادات، الإثبات، النفقة، إلخ)، وغالباً ما تكون متاحة في الأوساط الأكاديمية والقضائية.

coursdroitarab.com

.....

.....

هل تعلم؟

أن المبدع أحمد علاوي اللذي ينحدر من أزغنغان هو أول من ألّف وأخرج مسرحية أمازيغية موجهة بالكامل للأطفال بمنطقة الريف، وهي مسرحية " Tasghart n Uhenjir ad Yeddar ad Yemghar" وذلك سنة 1992، مما يجعلها من المحطات الرائدة في تاريخ مسرح الطفل الأمازيغي بالريف.

.....

.....

يشير مصطلح "سلسلة التوثيق في القضاء والقانون" غالباً إلى المؤلفات المرجعية الشهيرة للفقيه والقاضي المغربي مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس ، والتي تُعد دليلاً عملياً وقانونياً شاملاً للمشتغلين بالحقل القانوني والقضائي، وتناقش المعاملات وإجراءات التوثيق والإثبات في التشريع المغربي.

.....
.....

مؤلف السلسلة القانونية "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً" هو الباحث والمستشار القضائي المغربي مصطفى علاوي.

نبذة عن المؤلف والكتاب

- المؤلف: المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس والحاصل على الإجازة من كلية الشريعة بالمدينة نفسها.
- المحتوى: تُعد السلسلة من أهم المراجع في العمل القضائي المدني والمعاملات العقارية والقانونية في المغرب.
- المجالات: تغطي أجزاء الكتاب ومجلداته المتعددة جوانب المسؤولية المدنية، أحكام البيع، الاستقرار القضائي، والتوثيق.
- التوافر: تصدر السلسلة في عدة مجلدات وملحقات، ويمكن الاطلاع عليها أو تحميلها قانونياً عبر منصات ومكتبات رقمية مثل موقع فولة بوك.

.....
.....

مؤلف السلسلة القانونية "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً"

مصطفى علاوي (.Mustapha Allaui)

sajplus.com

هو مؤلف سلسلة "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً"، وهي سلسلة قانونية مغربية متعددة المجلدات تتناول مواضيع قانونية مدنية وقضائية متنوعة مثل النيابة، تعارض المصالح، والمسؤولية، بالإضافة إلى ملاحق خاصة.

sajplus.com

يُشار إليه غالباً بـ"إعداد وتنسيق مصطفى علاوي" في الطبعات المختلفة، وهو مستشار

بمحكمة الاستئناف (حسب بعض الإصدارات). السلسلة متوفرة على مواقع مثل Noor-Book وFoulaBook وغيرها.

.....
.....

المجلس الأعلى للسلطة القضائية المديرية العامة للشؤون القضائية قطب القضاء المتخصص

رقم 12/26/2/1007-103/9 / ف خ

الرباط في : 2026 يونيو 15

إلى

السيد الرئيس الأول المحكمة الاستئناف بفاس

الموضوع بشأن تعميم تقرير تشخيص وضعية تنزيل الأجال الاسترشادية بالقضاء المتخصص برسم سنة 2025.

وبعد :

سلام نام بوجود مولانا الإمام

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وتنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يشرفني أن أضع رهن إشارتكم بالفضاء الخاص بكم بالموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس، التقرير المتعلق بتشخيص وضعية تنزيل الآجال الاسترشادية بالقضاء المتخصص برسم سنة 2025، والذي يتضمن قراءة تحليلية لمستوى التقيد بالأجال الاسترشادية حسب أصناف القضايا، ورصداً لأهم الإكراهات والصعوبات التي تعترض حسن تنزيلها، فضلاً عن عدد من المقترحات العملية الرامية إلى دعم هذا الورش وتجاوز الصعوبات المرصودة.

ويشكل هذا التقرير أداة مساعدة على التشخيص واستشراف مجالات التحسين ودعامة لاتخاذ التدابير المناسبة الكفيلة بتعزيز النجاعة القضائية والارتقاء بجودة الأداء القضائي.

لذا، نعول على ما راكمته محكمتكم من خبرات وتجارب في هذا المجال، من أجل مواصلة تطوير المؤشرات المحققة بخصوص الأجال الاسترشادية، وترسيخ ثقافة التدبير المبني على التقييم المستمر واستثمار الممارسات الفضلي، بما يخدم أهداف النجاعة القضائية ويعزز جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات ، والسلام
السيد الرئيس الأول

اطلع عليه وارسل تحت عدد :

26/2/ 1367

بتاريخ : موافق 23 يونيو 2026

الرئيس الأول

قطب القضاء المتخصص

المحور الأول واقع تنزيل الآجال الاسترشادية للبت بالقضاء المتخصص :

تكشف المعطيات الإحصائية عن تفاوت ملحوظ في مستوى المحكوم المحترم للآجال الاسترشادية بحسب نوعية القضايا المحكومة أمام محاكم الاستئناف التجارية، حيث تم تسجيل أعلى مستوى للمؤشر بنسبة كاملة (100%) في قضايا تمديد التسوية القضائية، متابعة تنفيذ المخطط، وتحديد أتعاب السنديك.
في المقابل، سجلت بعض القضايا نسبا منخفضة، مثل تحويل التسوية إلى تصفية منازعات ظهير 24 ماي 1955، الأوامر الاستعجالية المستأنفة، الطعن بالبطلان في الأحكام التحكيمية الأوامر المبنية على طلب المستأنفة. كما شهدت فئات أخرى من القضايا تعثرا واضحا في احترام الآجال، ويتعلق الأمر بقضايا الحجز لدى الغير المستأنف (7,62%)، صعوبات المقاولة (3,7%) الأوامر بالأداء المستأنفة (1,83) الطعن في مقررات مكتب الملكية الصناعية (0,96%). أما القضايا المتعلقة بالتسوية القضائية، ومنازعات السجل التجاري، والتصفية القضائية، واعداد الحل، فقد تم البت فيها جميعا خارج الآجال الاسترشادية (0%) ، وهو ما يشير إلى وجود صعوبات أثرت على وتيرة البت في هذا النوع من القضايا.

ويمكن تفسير هذا التعثر المسجل في بعض أصناف القضايا على النحو الآتي:

فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بمنازعات ظهير 24 ماي 1955 (الرمز 8206): يغلب على هذا الصنف طابع القضايا المزمنة، على اعتبار أن الظهير المذكور قد تم نسخه بموجب القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو

الحرفي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 11 فبراير 2017، وأصبح واجب التطبيق على جميع عقود الكراء الجارية بتاريخ نفاذه. وعليه، فإن المنازعات المتبقية الخاضعة للمقتضيات السابقة

تكون قد تجاوزت الأجل الاسترشادي

بالنسبة لمنازعات السجل التجاري (الرمز (8214): يتعين التمييز داخل هذا الصنف بين نوعين من المنازعات

أولا: المنازعات التي تنشأ بين طالب إجراء التقييد ومصلحة السجل التجاري والتي أسند المشرع الاختصاص للبت فيها لرئيس المحكمة بمقتضى المادة 78 من مدونة التجارة، وغالبا ما يتم الفصل فيها وفق مسطرة سريعة بالنظر إلى طابعها الإجرائي

ثانيا: المنازعات الموضوعية التي تقوم بين صاحب التقييد والأغيار بخصوص صحة التقييدات وآثارها القانونية وحجيتها، كدعاوى بطلان التقييد أو التشطيب عليه، وهي المنازعات المقصودة بالرمز 8214. وهذا الصنف يتسم بطابع نزاعي يقتضي تبادل المذكرات وإجراء التحقيق عند الاقتضاء، مما يجعله في الغالب غير قابل للبت داخل الأجل الاسترشادي المحدد له في عشرة أيام، وهو ما يفسر نسبة التجاوز المرتفعة المسجلة بهذا الخصوص.

هذا، مع العلم أن المقررات القضائية الصادرة سواء في إطار المادة 78 السالفة الذكر، أو في إطار المنازعات الموضوعية، تكون قابلة للاستئناف أمام هيئة جماعية ووفق مسطرة الموضوع.

9

A تشخيص

ثانيا- وضعية القضايا المحكومة داخل وخارج الآجال الاسترشادية بالمحاكم الابتدائية التجارية

جدول (5) ترتيب المحاكم الابتدائية التجارية حسب مؤشر المحكوم داخل الأجال الاسترشادية

عدد القضايا المحكومة

المحكمة الابتدائية التجارية ب:

المحكوم داخل الأجل الاسترشادي

المحكوم خارج الأجل الاسترشادي

نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي (%)

معدل أجل البت (بالأيام)

نسبة المحكوم خارج الأجل الاسترشادي (%)

المشمولة بالأجال الاسترشادية)

أكادير

وجدة

37,65

14,75

85,25

836

4831

1623

9734

11357

5667

مراكش

40,78

16,89

83,11

2457

12093

14550

الدار البيضاء

طنجة

33,94

27,49

72,51

28406

74927

103333

71,23

32,39

67,61

4344

9067

13411

84,18

الرباط

32,67

67,33

5435

11202

16637

69,98

فاس

36,95

63,05

4395

7498

47496

11893

المجموع

36,53

14,29

85,71

44,77

26,86

73,14

129352

176848

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن المحاكم الابتدائية التجارية حققت بوجه عام، نتائج مقبولة مع تسجيل تفاوت في مستويات الأداء؛ إذ بلغت نسب الالتزام بالآجال الاسترشادية أعلى معدلاتها بالمحاكم الابتدائية التجارية بكل من أكادير (85,71 %) ، وجدة (85,25) ،

ومراكش (83,11 %) ، في حين تراوحت النسب المسجلة بباقي المحاكم الدار البيضاء، طنجة، الرباط، وفاس) بين 63,05%

والجدير بالذكر أن تحليل المعطيات الإحصائية المرتبطة بمؤشر المحكوم داخل الأجال الاسترشادية يتم في ضوء استحضار نسبة القضايا المخلفة والمزمنة التي تم البت فيها خلال سنة 2025، لما لها من تأثير مباشر على النسبة الإجمالية للقضايا المحكومة داخل هذه الآجال، كما يوضحه المبيان التالي:

توزيع نسبة القضايا المحكومة داخل وخارج الآجال الاسترشادية حسب سنة تسجيلها

بالمحاكم الابتدائية التجارية

21,70

78,30

2025

(%) نسبة القضايا المحكومة خارج الاجال الاسترشادية -

النسبة العامة للمحكوم داخل الأجال

الاسترشادية 73,14%

77,45

22.55

2024 و ما قبل

(%) نسبة القضايا المحكومة داخل الاجال الاسترشادية .

- المحور الثاني -

إشكالات تنزيل الآجال الاسترشادية بالقضاء المتخصص وسبل تجاوزها :

المتخصص وسبل تجاوزها :

يشكل هذا المحور مدخلا لعرض الإشكالات التي تواجه المحاكم التجارية والمحاكم الإدارية والقضاء الأسري فيما يتعلق بتنزيل الآجال الاسترشادية، حيث أظهر تتبع قطب القضاء المتخصص التفاعل هذه المحاكم مع مضامين قرار المجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد 7/1244، ودوريتي السيد الرئيس المنتدب المتعلقتين بالآجال الاسترشادية للبت في القضايا، وجود العديد من المعيقات التي تؤثر سلبا على البت في القضايا المعروضة عليها داخل هذه الآجال.

ومن أبرز الإشكالات المسجلة، سواء عبر النظام المعلوماتي لتدبير القضايا المدنية «ساج 2» أو من خلال المراسلات الواردة من مختلف المحاكم المتخصصة، تلك المرتبطة بإجراءات التبليغ وتعثر إنجاز الخبرات، وكيفية إدارة الملف القضائي، إضافة إلى طبيعة بعض القضايا والخصاص المسجل في الموارد البشرية واللوجستية.

والمعالجة هذه الإشكالات وتذليل مختلف الصعوبات التي تحول دون التقيد بالآجال الاسترشادية اتخذت المحاكم مجموعة من التدابير والإجراءات العملية، واعتمدت ممارسات فضلي، بما يمكن من حسن تجهيز القضايا وتسريع وتيرة البت فيها، بهدف تعزيز النجاعة القضائية وتجويد الخدمة القضائية.

الفرع الأول - الإشكالات والحلول المرتبطة بتجهيز القضايا:

تكشف الممارسة العملية عن مجموعة من الإكراهات التي تعيق تجهيز القضايا والبت فيها داخل الأجل المعقول، ويمكن إجمالها في ثلاث مستويات رئيسية: إكراهات التبليغ، إكراهات الخبرة وإكراهات إدارة الملف القضائي.

توزيع أسباب تعثر البت في القضايا داخل الآجال الاسترشادية حسب أنواع المحاكم
أولا - على مستوى التبليغ:

تواجه مسطرة التبليغ عدة صعوبات على المستوى العملي، الأمر الذي ينعكس سلبا على وتيرة البت في النزاعات ويساهم في إطالة أمدها. وهو ما دفع بالمحاكم المتخصصة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تذليل هذه الصعوبات، واقتراح حلول عملية تهدف إلى تعزيز فعالية التبليغ والارتقاء بنجاعة الأداء القضائي.

توزيع نسبة تأخير القضايا بسبب إجراء التبليغ حسب أنواع المحاكم

محاكم الاستئناف التجارية

69,14%

المحاكم الابتدائية التجارية

66,53%

محاكم الاستئناف الإدارية

55,69%

المحاكم الابتدائية الإدارية

17,69%

غرف الأحوال الشخصية والميراث

أقسام قضاء الاسرة المراكز القضائية

المحاكم التجارية

المحاكم الإدارية

11 القضاء الأسري

81,40%

51,15%

أ. الإشكالات المرتبطة بالتبليغ:

يمكن إجمال أهم هذه الإشكالات المعبر عنها من طرف المحاكم، في النقاط التالية:

عدم دقة العناوين المدلى بها من قبل أطراف الدعوى، خاصة في المجال القروي والأحياء غير المهيكلة، حيث غالبا ما تكون العناوين غير مضبوطة أو تفتقر إلى معطيات كافية

تغيير عناوين بعض أطراف النزاع عقب هدم مجموعة من الأحياء في إطار إعادة هيكلة المدينة ونقل ساكنتها إلى وجهات غير معروفة

شساعة الدائرة القضائية وصعوبة الولوج إلى بعض المناطق، وهو ما يؤدي إلى استغراق إجراءات التبليغ وقتا أطول، وقد يتعذر إنجازها في بعض الأحيان

التقاعس عن إنجاز التبليغ في الوقت المناسب وارجاع الطيات قبل تاريخ الجلسة

بطء وتعقيد مسطرة القيم وعدم فعاليتها في عدد من القضايا

إرجاع بعض شواهد التسليم بملاحظة « المحل مغلق، رغم التردد المرات عديدة، أو بملاحظة عدم العثور على المعني بالأمر أو أي شخص آخر في موطنه وعدم تفعيل الفقرة الثانية من الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية بتعليق أو إلصاق الإشعار بمحل الطرف المعني بالاستدعاء

عدم إلزامية تعيين المفوض القضائي عند تسجيل المقالات في القضايا الإدارية والقضايا الأسرية، مما يثقل كاهل كتابة الضبط، ويؤدي إلى تراكم طيات التبليغ وتأخير تسليم الاستدعاءات:

عدم التزام الدفاع بالسهر على التبليغ في أحيان كثيرة

عدم إرجاع مرجوع البريد أو إرجاعه خال من أي بيان يفيد التوصل أو تعذره

ضعف نجاعة التبليغ بواسطة السلطة المحلية نتيجة تعدد المهام المسندة لأعوانها، ومحدودية تكوينهم القانوني وانعدام الإلمام الدقيق بالمساطر والإجراءات القضائية

محدودية الوسائل اللوجستية الموضوعة رهن إشارة المحكمة لإنجاز الإجراءات القضائية، لا سيما ما يتعلق بوسائل النقل

تعقد مسطرة التبليغ خارج التراب الوطني، حيث تواجه المحاكم عدة صعوبات عند تبليغ الأطراف المقيمين بالخارج كثرة الجهات والمؤسسات المتدخلة في عملية التبليغ، وما يصحب ذلك من ضرورة احترام التراتبية الإدارية في توجيه التبليغات البطء في عملية إرسال وإرجاع شهادة التسليم بعد القيام بالتبليغ عدم ملء شهادة التسليم بالكيفية المنصوص عليها قانونا، إشكالية ترجمة الوثائق إلى اللغات الأجنبية).

ب الإجراءات المتخذة من طرف المحاكم بشأن التبليغ:

سعيا منها لتحسين عملية التبليغ، اتخذت العديد من المحاكم إجراءات عملية لضمان فعالية أكبر للتبليغ، وذلك من خلال:

1 تعزيز آليات التبليغ وتسريع وتيرته

الدراسة القبلية للملفات، مع التحقق من العناوين الكاملة والصحيحة للأطراف والشهود منذ تسجيل الدعوى، وإنذار المدعي عند الاقتضاء للإدلاء بعنوان دقيق تحت طائلة ترتيب الأثر القانوني

تتبع مرجوعات التبليغ قبل انعقاد الجلسات بفترة زمنية كافية للتأكد من التوصل بالاستدعاءات، وتكليف كاتب الضبط بإعداد لوائح دقيقة تضم جميع الملفات التي لم ترجع بشأنها شواهد التسليم داخل الآجال القانونية

الاستفادة من المبادرات الطوعية للمحامين أو ممثلي الإدارات العمومية قصد السهر على تبليغ الجهة المخاطبة بالإجراء، خصوصا في الحالات التي يصعب فيها الوصول إلى الأطراف أو تستغرق إجراءات التبليغ وقتا طويلا

الحرص على إنجاز الاستدعاءات وإخراجها بمجرد تسجيل الدعوى، مع تحديد أجال تقريبية مرجعية لإنجاز التبليغ داخل الوسط الحضري والقروي، قصد تمكين القاضي من مراقبة آجال التنفيذ

تفعيل مقتضيات الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية، خاصة ما يتعلق بالتعليق أو الإلصاق عند تعذر العثور على المبلغ إليه

استثمار وسائل الاتصال الحديثة لتسهيل عملية التبليغ الهاتف الفاكس الإشعارات الإلكترونية)
:

تكليف موظفين من كتابة الضبط بتبليغ الاستدعاءات ذات الطابع الاستعجالي داخل المدار الحضري، مع توفير الوسائل اللوجستية اللازمة

تكليف موظف للسهر على تبليغ الاستدعاءات الموجهة للمحامين بتنسيق مع نقيب هيئة المحامين :

تسليم الاستدعاءات مباشرة للمدعي عند إيداع المقال أو دفاعه عند الاقتضاء لتسريع المسطرة.

2 - التنسيق المؤسساتي والتدخل المباشر:

تعزيز آليات التواصل الإلكتروني مع مختلف الإدارات والمؤسسات المعنية بالتبليغ، لتسهيل تبادل الاستدعاءات والمستندات القضائية بسرعة وأمان. ويهدف هذا الإجراء إلى تقليص زمن التبليغ، وتفادي التأخير الناتج عن التبليغ الورقي التقليدي، وضمان توثيق كامل للإشعارات المرسلة والمستلمة. كما يمثل خطة أولى نحو اعتماد منصة رقمية مؤمنة

اعتماد المنصة الرقمية للوكالة القضائية للمملكة لتأمين التبادل الإلكتروني بين المحاكم والوكالة، وذلك من خلال تبليغ المقالات والمذكرات والمقررات القضائية ومختلف الإجراءات الموجهة إليها من المحكمة، والحصول على شهادة تسليم خاصة تشهد بتوصل الوكالة القضائية بها؛

التنسيق المباشر مع المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم المنابة لضمان إنجاز التبليغ بشكل أسرع وفعال للأطراف المقيمين خارج النفوذ الترابي للمحكمة

تعزيز التعاون مع السلطات المحلية لتسهيل عملية تبليغ الاستدعاءات، لاسيما في المناطق النائية أو القروية. ويتيح هذا التعاون تجاوز العقبات اللوجستية وصعوبة الوصول إلى الأطراف، وضمان إنجاز التبليغ في الآجال القانونية.

3 - التتبع والرقابة

إحداث سجلات خاصة لتتبع نجاعة التبليغات ومراقبة أجال إرسال الطيات القضائية وإرجاعها

عقد اجتماعات دورية مع المفوضين القضائيين، وتفعيل المراقبة المهنية في حالات الإخلال أو التقصير

تتبع إرجاع شواهد التسليم قبل انعقاد الجلسات لضمها إلى الملفات تفاديا لأي تأخير غير مبرر

ج - الحلول المقترحة من طرف المحاكم لحل الإشكالات المرتبطة

بالتبليغ :

اقترحت المحاكم مجموعة من التدابير العملية والتشريعية لمعالجة الإكراهات المرتبطة بعملية التبليغ، باعتبارها أحد أبرز أسباب تعثر الالتزام بالآجال الاسترشادية، ومن أهم هذه التدابير:

السعي إلى اعتماد التبليغ الإلكتروني، مع ترتيب الآثار القانونية عليه؛

السعي إلى مراجعة مسطرة القيم بالنظر لتعقيدها وطول أجالها، واقتراح تبسيطها أو الاستغناء عنها لعدم نجاعتها؛

استغلال قواعد البيانات المتوفرة لدى الإدارات العمومية والأمن الوطني للتحقق من صحة العناوين

تفعيل المنصات الرقمية الخاصة بمساعدي القضاء، بما فيها منصة المفوضين القضائيين بهدف ضمان انسيابية سير إجراءات التبليغ

اعتماد منصة للتواصل الرقمي بين المحاكم والسفارات والقنصليات بهدف تيسير وتسريع تبليغ المواطنين المقيمين بالخارج بكل إجراء قضائي، مع حفظ وتوثيق إلكتروني للوثائق المرسلة والمستلمة.

و يرى قطب القضاء المتخصص أن عددا من هذه الاقتراحات قد تم إدراجها ضمن قانون المسطرة المدنية الجديد على غرار اعتماد التبليغ الإلكتروني وحذف مسطرة القيم.

ثانيا: على مستوى الخبرة

تكتسي الخبرة القضائية أهمية خاصة باعتبارها آلية تقنية مساعدة للقضاء في الفصل في النزاعات ذات الطابع الفني، إلا أن اللجوء إليها يطرح في الواقع العملي عدة إشكالات تؤثر على أمد التقاضي وحسن تدبير الزمن القضائي.

أ - الإشكالات المرتبطة بالخبرة

يمكن حصر أبرز هذه الإشكالات فيما يلي:

النقص المسجل في عدد الخبراء، خاصة في بعض التخصصات كالطبوغرافيا العقار، والطب النفسي، العقلي، والجيني، مما يستلزم أحيانا تعيين خبراء خارج الدائرة القضائية، وينتج عن هذا الوضع تعقيد مسطرة التبليغ وإطالة مدة إنجاز الخبرة

عدم أداء صائر الخبرة داخل الآجال المحددة أو ارتفاع قيمة الأتعاب، مما يثقل كاهل المتقاضين الذين يتأخرون أحيانا في أداء المصاريف

عدم توصل الخبير بالمقرر التمهيدي بإجراء الخبرة في الوقت المناسب

تأخر الخبراء في إيداع تقارير الخبرة داخل الآجال القانونية المحددة

ضعف تتبع تنفيذ المقررات القضائية بإجراء الخبرة، وعدم تفعيل الجزاءات في حال تقصير أو إخلال الخبراء بواجباتهم؛

عدم التزام الخبراء بإشعار الجهات المختصة بأي تغيير يطرأ على وضعيتهم المهنية، مما يعرقل تبليغهم في الوقت المناسب بكل إجراء يهمهم ؛

عدم تحيين جداول الخبراء، مما قد يؤدي إلى تعيين خبراء متوفين أو مجهولي العنوان أو ممن صدرت في حقهم عقوبة الإيقاف، الأمر الذي يستدعي تدخل المحكمة لاستبدال الخبير المعين

تعقد بعض القضايا التي يتوقف فيها إنجاز الخبرة على توفر مجموعة من الوثائق يصعب الحصول عليها في أوقات معقولة

توقف إنجاز بعض الخبرات على ضرورة انتقال الخبير إلى عدد من المدن والمؤسسات الجمع المعطيات المتعلقة بالنزاع

تقديم تقارير خبرة ناقصة أو غير دقيقة لا تجيب عن جميع النقط الواردة في المقرر التمهيدي بإجراء الخبرة، مما يلزم القاضي بإعادتها إلى الخبير المعني، الأمر الذي ينعكس سلبا على مدة التقاضي ويهدر الزمن القضائي للقضية المعروضة

لجوء المحاكم إلى إجراء خبرة مضادة في بعض القضايا، قد يؤدي إلى تأخير استئناف سير الإجراءات وانتظار نتائج الخبرة الجديدة.

ب - الإجراءات المتخذة من طرف المحاكم بشأن الخبرة:

المواجهة الإشكالات المرتبطة بتأخر إنجاز الخبرات القضائية، شرعت العديد من المحاكم في اعتماد مجموعة من التدابير المبنية على الترشيد والمواكبة، وكذا تفعيل الجزاءات القانونية. ومن أبرز هذه التدابير

حث القضاة على عدم الأمر بإجراء الخبرة إلا عند الضرورة القصوى، وبعد تحديد دقيق للنقاط المطلوب البحث فيها؛

تفادي تعيين خبراء غير مختصين أو اللجوء إلى خبرات مضادة دون مبرر قانوني؛

تكليف قاض بالإشراف على شعبة الخبرة وتتبع مساطرها، واتخاذ التدابير اللازمة لتسريع سير الإجراءات، وإعداد تقارير دورية حول الخبراء المتأخرين أو المتقاعسين؛

إنشاء حساب إلكتروني للتواصل مع الخبراء لتبليغهم بالمقررات التمهيدية بإجراء الخبرة وتمكينهم من كافة المستندات المتعلقة بسير الإجراءات، ومن إيداع تقارير الخبرة

دراسة تقارير الخبرة فور التوصل بها للتأكد من استيفائها للشروط القانونية قبل حجز الملف للمداولة، تفادياً لإخراجه لاحقاً

تجنب تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة بغرض أداء صائر الخبرة

عقد اجتماعات دورية مع الخبراء القضائيين ومناقشة الصعوبات التي تواجههم

التنسيق مع النيابة العامة لتوفير المؤازرة عند مواجهة صعوبات ميدانية أثناء إنجاز الخبرة حيث يهدف هذا الإجراء إلى تمكين الخبراء من إنجاز مهامهم في ظروف آمنة وفعالة، وتجاوز العقبات الميدانية، وضمان استمرارية إجراءات الخبرة دون تأخير

تفعيل مقتضيات القانون رقم 54.00 ، ولا سيما المادة 38 عبر اللجوء إلى الإنذار الاستبدال وتطبيق الجزاءات القانونية عند الاقتضاء، حيث يهدف هذا الإجراء إلى ضمان التزام الخبراء بواجباتهم، ومعالجة أي إخلال أو تقصير، والحفاظ على انسيابية سير إجراءات الخبرة.

ج الحلول المقترحة من طرف المحاكم لمعالجة الإشكالات المرتبطة بالخبرة

وعياً بالدور المحوري للخبرة في الفصل في العديد من القضايا، وما قد ينتج عنها من تأخير في الإنجاز، تم اقتراح مجموعة من الحلول العملية، من أبرزها:

إخضاع الخبراء لدورات تكوينية بهدف رفع كفاءتهم القانونية والفنية، وتعزيز التواصل المؤسساتي معهم؛

تحيين جدول الخبراء بشكل دوري، وتوسيع قاعدة الخبراء داخل الدوائر القضائية، خاصة في التخصصات التي تعرف خصاصا.

39

ثالثا: على مستوى إدارة الملفات

يساهم التدبير المحكم للملفات القضائية في ترشيد الزمن القضائي وتحقيق الفعالية المطلوبة غير أن بعض الممارسات المعتمدة في تجهيز الملفات تؤدي إلى إطالة أمد البت فيها.

أ. الإشكالات المرتبطة بإدارة الملفات:

ضعف الدراسة القبلية للملفات

عدم ترشيد المهل القضائية

إخراج الملفات من المداولة أو التأمل أو تمديد المداولات دون مبرر قانوني

التأخر في تجهيز المقررات القضائية التمهيدية.

ب الإجراءات المتخذة من طرف المحاكم بشأن إدارة الملفات:

الحرص على الدراسة القبلية للملفات

توزيع الملفات بتساوي لتخفيف العبء

الحرص على تفادي تمديد المداولة أو التأمل إلا لأسباب مبررة

الحرص على عدم الإخراج من المداولة والتأمل إلا في الحالات التي تكون فيها المذكرات المدلى بها مشفوعة بمستندات أو وثائق من شأنها التأثير في النزاع، بما يستوجب عرضها على الطرف الآخر صونا لحق الدفاع

ترشيد المهل القضائية

ضرورة مراجعة القضاة للأحكام المحررة وتنقيحها قبل النطق بها، لتفادي تقديم طلبات تصحيح الأخطاء المادية

التحري عند إحالة الملفات على الهيئات القضائية تفاديا لحالات رفع اليد عن القضية.

الفرع الثاني - الإشكالات والحلول المرتبطة بطبيعة بعض القضايا:

تطرح بعض القضايا، بحكم تعقيدها أو خصوصيتها المسطرية أو تعدد أطرافها، إكراهات موضوعية تؤثر على احترام الآجال الاسترشادية. وتظهر هذه الإشكالات في عدة صور تستدعي الوقوف عندها بالتفصيل.

أن الإشكالات المرتبطة بطبيعة بعض القضايا:

تتجلى أهم الإشكالات المرتبطة بطبيعة بعض القضايا، والمعبر عنها من طرف المحاكم فيما يلي:

عدم ملاءمة بعض الآجال الاسترشادية لخصوصية وطبيعة بعض القضايا التي تستلزم إجراءات ومساطر خاصة من قبيل قضايا استرجاع المحلات المهجورة، والطلبات الأخرى في صعوبات المقاولة، قضايا الكفالة، التطليق للغيبة، الحكم بالتمويت، ودعاوى ثبوت النسب.....

عدم الأخذ بالاعتبار الآجال القانونية المحددة لبعض القضايا بموجب نصوص تشريعية بما يطرح إشكال الملاءمة بين المقتضيات التنظيمية المؤطرة للأداء القضائي وبين الضوابط القانونية الواجبة التطبيق، ومن بين الأمثلة على ذلك قضايا الطلاق الخلعي والاتفاقي وقضايا التصريح بالإهمال :

إشكالية تصنيف النزاعات التي تثار في إطار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات أو بالعمالات والأقاليم أو بالجماعات النظام التأديبي للمنتخبين المحليين، عزل الرؤساء) حيث يتم إدراجها تارة ضمن الرمز (7212 المتعلق بالمنازعات الانتخابية فتخضع للأجل

4 - يستلزم البت في طلبات فتح المحلات المهجورة الأمر بإجراء بحث حول واقعة ومدة إغلاق المحل الذي يعهد به لجهات أخرى، وهو ما يتطلب وقتا لانتظار إنجاز البحث الذي يتأخر في غالب الأحيان على الرغم من توجيه تذاكير في الموضوع، وكذا التواصل المستمر مع النيابة العامة من أجل المساعدة في إنجاز الأبحاث مع الضابطة القضائية، مما يجعل أجال البت في هذه الملفات تتجاوز الأجال الاسترشادية المحددة في أغلب الحالات.

5 - يتطلب البت في الطلبات الأخرى في صعوبات المقاولة التي تندرج ضمن الرمز 8319، إجراءات قانونية تستغرق وقتا لاستكمالها، كطلب تعديل مخطط الاستمرارية وفقا للمادة 629 من مدونة التجارة، والذي يتوقف على إنجاز تقرير من طرف السنديك حول موضوع الطلب، وإذا كان من شأن تغيير أهداف ووسائل مخطط الاستمرارية التأثير سلبا على التخفيضات أو الآجال التي وافق عليها الدائنون، وجب على السنديك استدعاء جمعية الدائنين وفقا للمادتين 609 و 610 من نفس المدونة، وتبت المحكمة بعد الاستماع للأطراف ولأي شخص يعنيه الأمر أو بعد استدعاتهم بشكل قانوني). وطلب تمديد المسطرة لتداخل الذمم، طلب الإذن بتفويت بعض الأصول رفعا للمنع الوارد في الحكم بحصر مخطط الاستمرارية، طلب تحويل مسطرة الإنقاذ إلى تسوية قضائية .....

6 - تقسم مساطر الكفالة ذات البعد الدولي بالتعقيد، لاسيما عندما يتعلق الأمر بإجراءات التبليغ بالخارج أو بتفعيل مقتضيات الاتفاقيات الدولية. إذ يقتضي الأمر استيفاء مجموعة من

الإجراءات المسطرية، بعضها موكول لجهات وطنية وأخرى معهود بها إلى سلطات أجنبية في إطار اتفاقية لاهاي أو بموجب اتفاقيات ثنائية، وهي إجراءات لا تملك المحكمة بشأنها سوى صلاحية توجيه التذكيرات قصد الاستفسار عن المال. ويترتب عن ذلك امتداد أجال الإنجاز الأشهر عديدة، بما يفوق الأجل الاسترشادي المحدد دون أن يكون للمحكمة أي تدخل فعلي في تسريع وتيرتها.

-7- تعارض الآجال الاسترشادية الخاصة بقضايا الطلاق الاتفاقي (1635) والطلاق الخلعي (1636) المحددة في 21 يوما، في حالة وجود أبناء، حيث تنص المادة 82 من مدونة الأسرة بخصوص قضايا الطلاق أنه للمحكمة أن تقوم بكل الإجراءات، بما فيها انتداب حكمين أو مجلس العائلة، أو من تراه مؤهلا لإصلاح ذات البين، وفي حالة وجود أطفال تقوم المحكمة بمحاولتين للصلح تفصل بينهما مدة

لا تقل عن ثلاثين يوما.

8- عدم كفاية الأجل الاسترشادي المحدد في 90 يوما للبت في قضايا التصريح بالإهمال، والذي يكفي لتعليق الحكم التمهيدي فقط دون باقي الإجراءات، حيث تنص المادة السادسة من القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين على أنه إذا تبين للمحكمة أن الطفل مجهول الأبوين، فإنها تصدر حكما تمهيديا يتضمن بيانات الطفل... يعلق لمدة ثلاثة أشهر.

تشخيص الوضع الاسترشادي المحدد له، وتارة أخرى ضمن الرمز «7205» فتخضع للأجل الاسترشادي الخاص بقضايا الإلغاء، وهو ما يطرح إشكال توحيد المعايير المعتمدة في التصنيف وانعكاس ذلك على احتساب الآجال

الإشكالية المرتبطة ببعض القضايا التجارية غير المدرجة ضمن الأصناف المحددة بموجب قرار المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي يتم تدبيرها في إطار الرموز المتاحة، رغم عدم ملاءمة إجراءاتها وطبيعتها للآجال الاسترشادية المعتمدة. ومن بين هذه القضايا: طلبات تذييل الأحكام التحكيمية بالصيغة التنفيذية الطعن في الحكم القاضي بتحديد أتعاب المحكمين طلبات التجريح ضد المحكمين أو تعيين محكم، ومنازعات السجل التجاري المرفوعة إلى رئيس المحكمة استنادا إلى المادة 78 من مدونة التجارة ، والتي يتم تدبيرها جميعها في إطار الرمز 8101» المخصص للقضايا الاستعجالية.

ب - الحلول المقترحة من طرف المحاكم لمعالجة الإشكالات المرتبطة بطبيعة بعض القضايا

تمثلت أهم الاقتراحات المقدمة من طرف المحاكم لمعالجة الإشكالات المطروحة بخصوص طبيعة بعض القضايا فيما يلي:

مراجعة الآجال الاسترشادية المتعلقة ببعض القضايا مثل قضايا الطلاق الاتفاقي والطلاق الخلعي في حالة وجود أبناء التصريح بالإهمال، وقضايا الكفالة

حذف الرمز «1114» المتعلق بقضايا التكافل العائلي من اللائحة المرفقة بقرار السيد الرئيس المنتدب حول الأجال الاسترشادية

إحداث رموز جديدة لبعض القضايا التي يتم تدبيرها ضمن الرموز المتاحة، والتي لا تتناسب إجراءاتها مع الآجال المحددة لها، مثل النزاعات المتعلقة بالقوانين التنظيمية للجهات أو العمالات والأقاليم أو الجماعات، وذلك لتجاوز الإشكالات المرتبطة بتصنيفها وضبط الآجال الاسترشادية الخاصة بها.

9 - تنص المادة 78 من مدونة التجارة على أن تعرض المنازعات المتعلقة بالتقييدات في السجل التجاري أمام رئيس المحكمة الذي
يبت بمقتضى أمر .

الفرع الثالث - توصيات قطب القضاء المتخصص:

استنادا إلى الإشكالات المرصودة والممارسات العملية المعتمدة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات الرامية إلى تعزيز النجاعة القضائية وتحسين مؤشرات الأداء، وذلك على النحو الآتي:

مراجعة القرار الصادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية تحت عدد 7/1244 بتاريخ 21 دجنبر 2023 المتعلق بتحديد الآجال الاسترشادية للبت في القضايا، وذلك عبر ما يلي:

- إعادة تقييم مدى ملاءمة الآجال الاسترشادية المحددة لعدد من القضايا، بما يضمن توافقها مع خصوصية وطبيعة الإجراءات والمساطر القانونية الخاصة بكل نوع من القضايا، مثال ذلك منازعات السجل التجاري (8214)، كفالة الأطفال)1635(المهملين (1617)، التصريح بالإهمال (1625)، الطلاق الاتفاقي

إدراج القضايا غير المصنفة حاليا ضمن القرار، مع تحديد أجال استرشادية خاصة بها وفق طبيعتها القانونية والإجرائية، مثال ذلك الأوامر المبنية على طلب في المادة الأسرية (1151)

ترشيد توزيع القضايا داخل المحكمة وفق معايير موضوعية تضمن التوازن في العبء القضائي وتحسين وتيرة البت.

السعي إلى تعزيز المحاكم بالموارد البشرية بما يتناسب وحجم القضايا المسجلة، خاصة على مستوى أعوان التبليغ

إحداث تطبيق معلوماتي مخصص لتدبير الإنابات في مجال التبليغ ، يهدف إلى تتبع الإجراءات إلكترونيا وضمان سرعة الإنجاز ودقة الأداء القضائي

حث مساعدي القضاء على تفعيل استخدام المنصات الإلكترونية لتعزيز التواصل، تسريع تبادل المعلومات، وضمان تتبع دقيق للإجراءات القضائية

السعي إلى اعتماد آلية للتواصل الإلكتروني بين المحاكم وقنصليات المملكة المغربية بالخارج لتسهيل معالجة الانتدابات الموجهة إليها وضمان سرعة تنفيذها ومتابعتها بفعالية

السعي إلى تعميم إلزامية تعيين المفوض القضائي في جميع القضايا، لضمان فاعلية عمليات التبليغ وتسريع مسار الإجراءات القضائية

حث المحاكم على مناقشة الإشكاليات والصعوبات التي تحد من حسن تنزيل الآجال الاسترشادية للبت في إطار لجنة بحث صعوبات سير العمل

السعي إلى تحفيز المكلفين بالتبليغ سواء كانوا تابعين للسلطة المحلية أم للمحكمة لضمان انخراطهم بشكل فعال في مسطرة التبليغ عن طريق التنصيص على تعويض عن التبليغ أو منح دورية يقدر مبلغها على أساس عدد التبليغات المنجزة.

وفي الختام، ينبغي التأكيد على أن تفعيل هذه التوصيات في إطار مقاربة قائمة على التحليل الإحصائي والتقييم الدوري من شأنه الإسهام في التنزيل السليم للآجال الاسترشادية، وترشيد آجال البت، وتعزيز فعالية المرفق القضائي.

.....

.....

.....

.....

قال الله تعالى: ﴿ وَمَنَ اَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَآ إِلَي اُللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحاً وَقَالَ إِنَّنِے مِنَ اَلْمُسْلِمِينَ ﴾ (13).

ولفظ [مَنْ] في الآية وإن ذكر بعض المفسرين أن المراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان غاية في الدعوة حالا ومقالا، لكن يمكن أن يعمم اللفظ وينسحب على كل من يدعو إلى الله ببصيرة ويعمل الصالحات، ويكون أسوة بفعله قبل قوله.

وعلى هذا العموم نبه الإمام ابن عطية بقوله: «وهو لفظ يعم كل من دعا قديما وحديثا إلى الله تعالى وإلى طاعته من الأنبياء والمؤمنين، والمعنى: لا أحدَ أحسنُ قولا ممن هذه حاله» (14).

اعتماد القول اللين والملاطفة في الخطاب

القول اللين والمنطق الجميل والملاطفة في الخطاب من الأسس المطلوبة في التبليغ؛ لما لها من تأثير بالغ في النفوس، والانطلاق من التشديد في الألفاظ والتجريح يتنافى مع الحكمة المطلوبة في الدعوة، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اُللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ اَلْقَلْبِ لَانفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِے اِلَامْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَي اُللَّهِۚ إِنَّ اَللَّهَ يُحِبُّ اَلْمُتَوَكِّلِينَۖ﴾ (15).

والمعنى: برحمةٍ من الله لنت لهم يا رسول الله، فكلمة [ما] زائدة بعد الباء، ولم تكف حرف الباء عن عمل الجر، عملا بقول ابن مالك رحمه الله:

وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم يعق عن عمل قد علما

قال العلامة ابن عاشور في معرض بيان اللين الذي اتصف به الرسول صلى الله عليه وسلم في دعوته وتبليغه: «اللين هنا مجاز في سعة الخُلُق مع أمة الدعوة والمسلمين، وفي الصفح عن جفاء المشركين وإقالة العثرات، فخلق الرسول مناسب لتحقيق حصول مراد الله تعالى من إرساله، لأن الرسول يجيء بشريعة يبلغها عن الله تعالى، فكان لينه رحمة من الله بالأمة في تنفيذ شريعته بدون تساهل، وبرفق وإعانة على تحصيلها، فلذلك جعل لينه مصاحبا لرحمة من الله أودعها الله فيه، إذ هو قد بعث للناس كافة، ولكن اختار الله أن تكون دعوته بين العرب أول شيء؛ لحكمة أرادها الله تعالى في أن يكون العرب مبلغي الشريعة للعالم» (16).

قال عز وجل لما أرسل موسى وأخاه هارون لدعوة فرعون مع ما وصل إليه من الطغيان والكبر والجحود: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَيٰۖ﴾(17).

قال المفسرون والمعنى: قُولا له قول لطيفا رقيقا؛ وذلك بأن تكون البداءة معه بالرغبة قبل الرهبة ليلين بها ويستجيب، ومن ثمة قال بعض العارفين: يا رب هذا رفقك لمن عاداك، فكيف

رفقك بمن والاك؟
ومن هذه النصوص ينجلي أن من الأسس المهمة في تبليغ الدين دعوة الناس بالرحمة واللين، وتقريب شعائر الدين إليهم بحكمة ويسر؛ فإن هذا أدعى للانقياد والقبول، وأما من شدد على الناس في القول، وأدخل عليهم العسر والعنت حسا أو معنى، فلا شك أنهم سينفرون من دعوته، وسينفضون من حوله تاركين ما جاء به ولو كان في نفسه صالحا مفيدا.
أسس تبليغ الدين لما ينفع المسلمين؛ مقالة بمجلة دعوة الحق، كتبها الأستاذ حدو أموني: عضو المجلس العلمي المحلي لإقليم مولاي يعقوب؛ ضمن مقالات العدد 450 بتاريخ ذو القعدة 1446/ أبريل 2025

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 180

الصادر بتاريخ 21 مارس 2023

في الملف المدني رقم : 1661/1/7/2022

نزاع عقاري - بيع ملك الغير - تمسك البائع بالبطلان - أثره.

لا يجوز إطلاقا للبائع أن يتمسك ببطلان البيع بحجة أن الشيء مملوك للغير عملا

بمقتضيات الفصل 485 من قانون الالتزامات والعقود.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على عريضة النقض المرفوعة بتاريخ 17/02/2022 من طرف الطالب المذكورة أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ (م.ن)، الرامية إلى نقض رقم 568/2021 الصادر عن محكمة الاستئناف بسطات بتاريخ 21/09/2021 في الملف
14/2021

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها

وبناء على قانون المسطرة المدنية.

وبناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ 2/02/2023

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 21/03/2023.

وبناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة السعدية فنون لتقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد الحسن البوعزاوي.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن المطلوب تقدم بمقال أمام المحكمة الابتدائية ببرشيد بتاريخ 15/11/2019 عرض فيه أنه أبرم اتفاقا مع المدعى عليه يبيعه بمقتضاه جميع القطعة الأرضية المسماة "أرض ح. ح. ح "، مساحتها 3 5 و 26 آر و 35 س، الكائنة بدوار العيايطة دائرة سيدي المكي إقليم برشيد حدودها مذكورة بالمقال بثمن إجمالي قدره 640000 درهم توصل منه البائع بمبلغ 10000 درهم كعربون على أن يؤدي باقي الثمن عند كتابة العقد النهائي بعد أن يصبح الملك المذكور رسما عقاريا في أجل لا يتعدى السنة والنصف، إلا أنه لم ينفذ

1

1/3

التزامه ملتمسا الحكم بإلزام المدعى عليه بالوفاء بوعده وإنجاز رسم عقاري للبقعة الأرضية المبيعة حتى يتمكن من مطالبته بإتمام البيع النهائي، تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 2000 درهم عن كل يوم تأخير عن التنفيذ ابتداءا من تاريخ الامتناع وبعد الجواب وتمام الإجراءات صدر حكم ابتدائي بتاريخ 7/12/2020 بعدم قبول الطلب، استأنفه المدعي، فصدر القرار المشار إليه بإلغاء الحكم الابتدائي والحكم على المستأنف عليه من جديد بتنفيذ التزامه الوارد بعقد الوعد بالبيع المؤرخ في 28/02/2014 وإعمال المتعين من أجل تأسيس رسم عقاري للأرض المبيعة تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 200 درهم عن كل يوم تأخير وهو المطعون فيه بالنقض.

حيث يعيب الطاعن على القرار في وسيلة النقض خرق القانون، بدعوى أن الحكم الابتدائي علل ما ذهب إليه بكون الطاعن يعتبر مدينا في حالة مطل لإخلاله بالتزامه بدون مبرر مقبول، وأن ما تمسك به من أن تأسيس رسم عقاري للأرض موضوع الوعد بالبيع يتطلب إجراءات خاصة يقوم بها المحافظ ولا تتوقف على تدخله الشخصي مردود عليه لعدم إدلائه بما يفيد قيامه بإنجاز رسم ملكية للأرض المبيعة رغم التزامه بإنجازها داخل أجل ستة

أشهر من تاريخ الوعد بالبيع ولا دخل للمحافظ في ذلك ولا بما يفيد تقديم طلب للمحافظ العقاري من أجل تحفيظها وهو إجراء يتوقف على إرادته حتى يثبت حسن ليته لذلك فمن حق المطلوب إجباره على الوفاء بالتزامه بعد ثبوت مطله وتحقيق التزامه تمهيدا التحرير عقد البيع النهائي، مما يتعين معه إلغاء الحكم الابتدائي والحكم على المستأنف عليه بالوفاء بتعهده مع المطلوب وذلك بإعمال المتعين من أجل تأسيس رسم عقاري للأرض موضوع الوعد بالبيع، في حين أنه كان ضحية نصب وتزوير مـــن طرف المطلوب وكذا العدل (ج. ف) في إذ ان ما تم تضمينه بالإشهاد لا علاقة له بما تم الاتفاق عليه لكون الطاعن لا يملك الأرض موضوع النزاع بكاملها لأنه مجرد وارث في أرض والده الذي يعتبر بدوره مالكا على الشياع مع إخوته بناءا على رسم الشراء عدد 582 ص وتاريخ 13/11/1961، ثم إنه بالرجوع لعقد الوعد بالبيع فإنه تضمن التزامات متبادلة، وطبقا للفصل 234 من ق. ل. ع، فإن المطلوب التزم بأداء المبلغ المتبقى من الثمن بناءا على العقد المذكور فإنه ليس من حقه مطالبته بتنفيذ التزامه مادام هو لم ينفذ التزامه والقرار المطعون فيه لم يجب على دفوعه، ولم يناقش الوثائق المدلى بها والتي تفيد أن العقار مملوك على الشياع مع مالكين آخرين وان تأسيس الرسم العقاري لم يسبق أن التزم به مادام أن ما تم تضمينه بالإشهاد غير صحيح مما يتعين معه الحكم بنقض القرار المطعون فيه.

لكن، حيث إنه طبقا للفصل 230 من ق.ل. ع فإن: "الاتفاقات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئيها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاهما معا.." وطبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 485 من نفس القانون فإنه : "لا يجوز إطلاقا للبائع أن يتمسك ببطلان البيع بحجة أن الشيء مملوك للغير"، والمحكمة لما عللت قرارها بالتعليل المنتقد ضمن الوسيلة فإنها

2

استندت عن صواب لما ثبت لها من الإشهاد العدلي المضمن بعدد 614 صحيفة 365 كناش المختلفة 42 أن الطاعن قد التزم ببيعه المطلوب جميع القطعة الأرضية المدعى فيها بثمن محدد في مبلغ 640000 درهم، أدى منه الموعود له بالبيع تسبيقا قدره 10000 درهم على أن يؤدي الباقي عند كتابة العقد النهائي بعد أن يصبح الملك المذكور رسما عقاريا في أجل لا يتعدى السنة والنصف، وبأن ينجز رسم الملكية في أجل لا يتعدى الستة أشهر من تاريخ العقد، وبعد أن ثبت لها من الوثائق المعروضة عليها أن الطاعن لم ينفذ أيا من التزاماته لا داخل الأجل المحدد ضمن الإشهاد ولا خارجه، وردت ما تمسك به الطاعن من عدم أداء جميع الثمن مادامت الدعوى لا ترمي إلى إتمام البيع وإنما إلى إلزام الطاعن بتنفيذ التزامه المضمن بالإشهاد المشار إليه، كما ردت ضمنيا ما تمسك به الطاعن من كون المدعى فيه

ليس في ملكه وحده استنادا للفقرة الأخيرة من الفصل 485 من ق. ل. ع، وبذلك جاء القرار معللا تعليلا صحيحا وغير خارق للقانون والوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلمية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت البهية الحاكمية متركبة من رئيس الغرفة السيد سعيد رياض رئيسا والمستشارين السادة السعدية فنون مقررة، نحية يوجنان، محمد لمنور ونجوى الهواس أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد الحسن البوعزاوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد المصطفى المملكة المغربية العامري.

.....

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 364/2

المؤرخ في : 18/2/2026

ملف جنحي عدد

2025/2/6/27663-27662

ذوي حقوق اسامة العلوي الصوصي ضد

شركة التأمين أكسا المغرب ومن معها

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

18/2/2026 بتاريخ

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية -

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين ذوي حقوق الهالك اسامة العلوي الصوصي

13

ينوب عنهم الأستاذ عبد الواحد حنيف المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

وبين شركة التأمين أكسا المغرب ومن معها

الطالبون

المطلوبون

364-2026-2-6

بناء على طلب النقض المقدم من طرف ذوي حقوق الهالك اسامة العلوي الصوصي بمقتضى تصريح أفضوا به بواسطة نائبهم بتاريخ 30/04/2025 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 23/04/2025 في القضية عدد 1341/2606/2025 والقاضي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أداء المسؤول المدني عبد الحق الحيوني مع إحلال شركة التأمين أكسا المغرب من تعويض الفائدة المطالبين بالحق المدني حسب نسبة المسؤولية والحكم من جديد برفض الطلبات الموجهة ضدهما وبتأييد الحكم المستأنف مع تعديله بتحميل المتهم عبد الرحيم المزكلدي كامل مسؤولية الحادثة وتخفيض التعويض المحكوم به لفائدة المطالبين بالحق

المدني الى مبلغ 23905 درهم بالنسبة لوالد الهالك محمد العلوي الصوصي والى مبلغ 13905 درهم بالنسبة لوالدة الهالك فاطنة العلوي الصوصي .

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار محمد رضوان التقرير المكلف به في القضية

وبعد الإنصات إلى السيد ناجم بنسامي المحامي العام في مستنتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون . وضم الملفين لارتباطهما

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنين بواسطة نائبهما الأستاذ عبد الواحد حنيف المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض ، والمستوفية للشروط المتطلبة وفقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن وسيلة النقض الفريدة و المتخذة منعدم ارتكاز القرار على أساس قانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن القرار المطعون فيه اعتمد في حيثياته في رفض التعويض المادي على كون الهالك لم يبلغ سن الثامنة عشرة سنة وقت الحادثة في حين ان الطاعنين أدليا بحجتين رسميتين لم يتم الطعن فيهما ولم يكونا محل منازعة وهما اللفيف العدلي المضمن بعدد 433 المعنون بموجب تحمل عائلي يشهد شهوده بكون الهالك هو المعيل لوالديه بالإضافة الى شهادة إدارية تفيد أن والد الهالك لا يمارس أي عمل أو نشاط مدر للدخل وانه وفي ظل عدم وجود أية وثيقة أو تصريح أمام الضابطة القضائية بدحض الحجتين المستدل بهما في الملف فانه كان الزاما على المحكمة اعتمادها في الحكم بالتعويض المادي مما يبقى معه تعليل المحكمة غير سليم ويتعين نقض القرار المطعون فيه .

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل سوء التعليل منزلة انعدامه.

حيث عللت المحكمة المطعون في قرارها ما انتهت إليه من رفض التعويض المادي لوالدي الهالكة بقولها ان أساس التعويض المادي هو ثبوت فقد مورد العيش بالنسبة لمن كانت تجب عليه نفقة الهالك وفق نظام أحواله الشخصية أو من كان الهالك يعوله وما يثبت عوزه وحاجته للإنفاق وان كان اللفيف العدلي شهد شهوده

364-2026-2-6

الهالك هو المنفق على والديه فإن ذلك يتناقض مع معطيات الملف ذلك أن الهالك مزداد بتاريخ 03/06/2003 اي انه بتاريخ الحادثة 21/02/2021 لم يتم من 18 سنة كما انه وبالرجوع إلى هويته لم يرد بها ما يفيد ان كان له عمل او مال ينفق منه على نفسه وعلى والديه كما أن شهود اللفيف لم يشهدوا بعوز الاب وحاجته للإنفاق عليه .. ، والحال أن المادة 4 من ظهير 2/10/1984 إنما استوجبت لاستحقاق التعويض عن الضرر المادي من جراء وفاة المصاب في حادثة ، إثبات طالب ذلك التعويض فقده لمورد عيشه بسبب تلك الوفاة ، وهو الفقد الذي أثبته الطاعنان بمقتضى اللفيف العدلي المدلى به في الملف والذي يشهد شهوده بأن أبوي الهالك كانا تحت كفالة ونفقة ابنهما الهالك اسامة العلوي الصوصي وأنه كان المعيل الوحيد لهما علما أن ملاءة الذمة تبقى مفترضة الى حين اثبات العكس عملا بالمادة 188 من مدونة الأسرة ، الأمر الذي تكون معه المحكمة المطعون في قرارها لما رفضت طلب التعويض المادي للطاعنين استنادا إلى التعليل أعلاه ، تكون قد أساءت تطبيق المادة الرابعة من ظهير 2/10/1984 وجعلت قرارها مشوبا بسوء التعليل الموازي لانعدامه مما يتعين معه نقضه وابطاله بهذا الخصوص .

من أجله

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 23/04/2025 في القضية ذات الرقم 1341/2606/2025 ، وذلك بخصوص طلب التعويض عن فقد موارد العيش للطاعنين معا ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى ، وبرد الوديعة لمودعيها وعلى المطلوبين بالمصاريف القضائية تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة نقال رئيسة ، والمستشارين : محمد رضوان مقررا ، وطاهر طاهوري وجمال سرحان وعائشة شرقي وبحضور المحامي العام السيد ناجم بنسامي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بلحرار.

الرئيسة

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

محكمة النقض

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل الحامل لتوقيعات الرئيس والمسشار المقرر

عن رئيس كتابة الضبط

فائزة بازرال

3

364-2026-2-6

.....

.....

.....

المملكة المغربية

محكمة الإستئناف بفاس

المحكمة الإبتدائية بفاس

ملف جنحي سير

أصل الحكم محفوظ بكتابة الضبط بالمحكمة

2025/2406/181

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

صدر بتاريخ 2026/134

بتاريخ 25 شوال 1447 هجرية الموافق /4/2026

أصدرت المحكمة الابتدائية بفاس في جلستها العلنية وهي تبث في قضايا حوادث السير الجنحية الحكم الآتي نصه.

83

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة

والمطالب بالحق المدني :

ينوب عنه الأستاذ نبيل الفايز المحامي بفاس والمتهم

والمسؤول المدني

والمدخلة في الدعوى شركة التأمين أطلنطا سند في شخص ممثليها القانوني مقرها الإجتماعي بالدار البيضاء ينوب عنها الأستاذ بنمخلوف وشركاؤه المحامون بفاس بفاس

من جهة أخرى

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم من أجل أفعال تجاوز السرعة المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة والجرح الخطأ وعدم استعمال الخوذة الواقية وهي الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في المواد 87 ، 167 ، 168 ، 184 و 186 من ظهير 2016/8/11 .

الوقائع

بناء على ما جاء في محضر الضابطة القضائية عدد 202 م ح س وتاريخ 6/3/2025 الصادر عن شرطة فاس والذي مفاده أنه بتاريخ 19/2/2025 على الساعة الثامنة ليلا تمت معاينة حادثة سير بجروح وقعت بشارع الجيش الملكي بين دراجة نارية من نوع هيلاند يسوقها ..... يرافقه مروان حاج مزار والراجل عزيز الفشتالى المهلهل وذلك في الوقت الذي كان فيه سائق الدراجة النارية قادما من جهة . ملتقى 16 نونبر متوجها نحو مدارة المسيرة وأثناء سيره بشارع الجيش الملكي اصطدم بالراجل الذي كان يعبر الطريق عرضا من اليمين إلى اليسار

وعند الإستماع إلى الظنين من قبل الضابطة القضائية صرح فى محضر قانوني مؤكدا الوقائع أعلاه

وبناء على الوقائع أعلاه تابع السيد وكيل الملك المتهم من أجل المنسوب إليه وأحاله على هذه المحكمة

وبناء على مذكرة الطلبات المدنية مع إدخال الغير في الدعوى المقدمة من طرف المطالب بالحق المدني أعلاه والتي يلتمس فيها الحكم له بتعويض مؤقت قدره (5000) درهم مع عرضه على خبرة طبية وحفظ حقها في للقيام بها الدكتور عز العرب بنشقرون تقديم طلباتها

الختامية على ضوء الخبرة 21/4/2025 والقاضي بعرض الضحيتين على خبرة طبية ينتدب

وبناء على وضع الخبير لتقريره في النازلة والذي حدد بمقتضاه للضحية عجزه الدائم في 25% والمؤقت

في 90 يوم والآلام مهمة جدا

الحكم له بتعويض إجمالي قدره (101692) درهم وبناء على مذكرة الطلبات الختامية المقدمة على ضوء الخبرة والتي ت يلتمس فيها المطالب بالحق المدني

وبناء على عرض القضية بعدة جلسات منها جلسة 6/4/2026 تخلف عن حضورها المتهم رغم الإشعار

وبناء على اعتبار القضية جاهزة للحكم أعطيت الكلمة لدفاع المطالب بالحق المدني الذي أكد طلباته المدنية وتناول الكلمة السيد ممثل النيابة العامة فالتمس إذانة المتهم وتناول الكلمة دفاع شركة التأمين فأكد مذكرته في المرافعة والتمس أساسا براءة المتهم وعدم الاختصاص في الطلبات المدنية واحتياطيا في حالة توزيع المسؤولية تحميل المتهم القسط اليسير منها وبإعادة الخبرة وتطبيق مقتضيات ظهير 2/10/1984 فقررت المحكمة حجز القضية للتأمل لجلسة 20/4/2026

وبعد التأمل طبقا للقانون

في الدعوى العمومية:

حيث تابعت النيابة العامة الظنين وفق المبين أعلاه، وحيث إنه بعد اطلاع المحكمة على وثائق الملف ومحتوياته خاصة محضر البحث التمهيدي وتصريحات الأطراف الواردة به والرسم البياني المرفق به اتضح لها أنه كان على المتهم أثناء قيادته لمركوبه أن يتخذ الحيطة والحذر وأن يضبط سرعته بالشكل الذي يجعله يتحكم في زمامه وأن لا يتجاوز السرعة المسموح بها وذلك للقيام بكل المناورات الضرورية لتفادي أي طارئ وبالتالي تفادي الحادث

وحيث إن المتهم لم يكن يستعمل الخوذة الواقية وهو يقود دراجته النارية وقد أكد هذا باعترافه أمام الضابطة القضائية وأمام السيد وكيل الملك

وحيث تبعا لذلك يتعين معه مؤاخذته من أجل المنسوب إليه

وحيث إن عدم تبصر الظنين وعدم انتباهه ومخالفته للنظم والقوانين كان السبب في وقوع الحادثة وإصابة الضحية بجروح تطلب علاجها مدة تفوق 30 يوما حسب الشهادة الطبية المضافة للملف مما يتعين معه مؤاخذته بجنحة الجرح الخطأ.

حيث إن مبلغ الكفالة وضع كضمانة للحضور
وحيث إن المتهم تخلف عن الحضور أمام المحكمة رغم الإشعار دون إبدائه لأي عذر مقبول مما يتعين معه مصادرة هذا المبلغ لفائدة الخزينة العامة

في الدعوى المدنية التابعة

في الشكل حيث إن الطلبات المدنية قدمت على الصفة والشكل المتطلبين قانونا فهي مقبولة شكلا

في الموضوع:

حيث إن إدانة المتهم يستتبع مسؤوليته مدنيا عن الأضرار اللاحقة بالغير مادامت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر علاقة مباشرة طبقا لمقتضيات الفصل 78 من ق ل ع

وحيث إن المحكمة بعد دراستها لوثائق الملف ومحتوياته خاصة الرسم البياني المرفق به اتضح لها أن خطأ

المتهم لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الحادثة

وحيث إن المحكمة بعد إعمالها لسلطتها التقديرية وبعد موازنتها لأخطاء الطرفين اقتضى نظرها تحميل المتهم ثلثي (3/2) مسؤولية الحادث وبتسجيل المسؤولية المدنية للمسمى زيد

حول التأمين والحلول حيث إن المسؤول المدني كان وقت الحادث مؤمن لدى شركة التأمين أطلنطا سند بمقتضى عقدة تأمين صالحة

وحيث إن شركة التأمين تضمن المسؤولية المدنية بمقتضى العقد المبرم بينهما طبقا لمقتضيات ظهير 1934 مما يتعين معه إحلالها محل مؤمنها في الأداء

حول العلاقة السببية : حيث إن هذه العلاقة ثابتة بمقتضى تصريحات المتهم نفسه أثناء المعاينة والشهادة الطبية الأولية وتقرر الخبير المنتدب وكذا ممثل شركة التأمين مما يتعين معه رد هذا الدفع

حول الخبرة: حيث إن الخبرة جاءت مطابقة لما نص عليه الفصل 63 من ق م م ولما نص عليه مرسوم 14/1/1985 فإنه يتعين المصادقة عليها ورفض طلب إعادتها

حول التعويضات حيث إن هذه التعويضات يطبق عليها ظهير 2/10/1984 المتعلق بالتعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها عربات برية ذات محرك

وحيث إن سن الضحية ..... وقت الحادث كان هو 68 سنة

وحيث إن دخل الضحية حسب المدلى به هو (164227.32) درهم

فيكون رأسماله هو 334625

وحيث إن نقطة العجز البدني الدائم على أساس الرأسمال المذكور تقل عن المبلغ الذي يمثل خمس مبلغ الأجرة الدنيا مما يتعين معه احتساب التعويض عن العجز الدائم على أساس المبلغ المذكور فتكون

التعويضات على الشكل التالي

19

عن العجز الدائم (334625) 100=(83656.25) درهم

عن الآلام : (87035×10×100=(8703.5) درهم

عن المصاريف الطبية : (5358) درهم حسب الثابت من خلال المدلى به

فيكون مجموع التعويض المستحق له هو (97717.75) درهم

وبعد إعمال قسط المسؤولية يصبح الصافي هو (65145.16) درهم

حول النفاذ المعجل والصائر : حيث إنه بالنظر إلى طول الإجرءات ولكون الضرر والمسؤول عنه أصبحثابتا لدى المحكمة فإنها ارتات شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاذ المعجل وفقا للمادة 392 من ق م ج

وحيث يتعين جعل الصائر على النسبة

لهذه الأسبـــــاب

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا وبمثابة الحضوري في حق المتهم وحضوريا في حق الباقي

في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه ومعاقبته بغرامة نافذة قدرها (1500) درهم من أجل الجرح الخطا وغرامة نافذة قدرها (2000) درهم من أجل تجاوز السرعة المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة وغرامة نافذة قدرها (300)

درهم من أجل عدم استعمال الخوذة الواقية مع تحميله الصائر دون إجبار وبمصادرة مبلغ الكفالة لفائدة الخزينة العامة

في الدعوى المدنية التابعة :

في الشكل : بقبولها

في الموضوع : في المسؤولية بتحميل المتهم ثلثي (3/2) مسؤولية الحادث وبتسجيل المسؤولية المدنية للمسمى زيد حليمي

في التأمين وبإحلال شركة التأمين أطلنطا سند في شخص ممثلها القانوني محله في الأداء

وبالمصادقة على خبرة الدكتور عز العرب بنشقرون

وبأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول أعلاه لفائدة المطالب بالحق المدني :

مبلغ (65145.16) درهم

تعويضا مدنيا صافيا عن مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادث الواقع له بتاريخ 19/2/2025 والكل مع شمول 50% بالنفاذ المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبجعل الصائر على النسبة

وبرفض باقي الطلب

بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت الهيئة مكونة من السادة .

نسخة الحكم طبق الأصل

السيدة لطيفة لحلو رئيسا

بحضور السيدة سعيدة الرطب ممثل النيابة العامة

بمساعدة السيد إبراهيم الجنائي كاتبا للضبط

الرئيس

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 364/9

الصادر بتاريخ 03 مارس 2021

في الملف الجنائي رقم 15359/6/9/2020

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المسمى (ص.ع) بمقتضى ثلاث تصاريح أفضى بأولها وثانيهما بواسطة دفاعه لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 13 و 17 مارس 2020 وبثالثها شخصيا لدى مدير السجن المحلي بنفس المدينة بتاريخ 19 مارس 2020، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ عاشر مارس 2020 في القضية ذات العدد 28/2612/2020 ، القاضي بتأييد القرار المستأنف المحكوم عليه بمقتضاه من أجل جنايتي تكوين عصابة إجرامية والسرقة بالسلاح بعشر سنوات سجنا.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد عبد الواحد الراوي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد الحيمر في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

المملكة المغربية

في الشكل

حيث إن طالب النقض كان يوجد رهن الاعتقال خلال الأجل المضروب لطلب النقض، فهو معفى بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 530 من قانون المسطرة الجنائية من الإيداع المقرر بالفقرة الأولى من نفس المادة.

وحيث إنه أدلى بمذكرة لبيان أوجه الطعن بالنقض بإمضاء الأستاذ (م.ص) المحامي بهيئة القنيطرة، والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وحيث كان الطلب موافقا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول.

وفي الموضوع

في شأن وسيلتي النقض، مجتمعتين، والمتخذتين في مجموعهما من انعدام التعليل ومن خرق مقتضيات الفصلين 293 و 507 من القانون الجنائي، ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عدم جوابها على العديد من الدفوع التي تقدم بها ومنها استدعاء المشتكي الذي أدلى بإشهاد ضمن به أن الطاعن لم يعرضه للسرقة، واستدعاء الشهود والجواب على الدفع المتعلق
بشهادة أولئك المستمع إليهم في التحقيق الإعدادي بأن الأمر تعلق فقط بالضرب والجرح والسكر ولم تكن هناك سرقة، كما يعيب عليها عدم الإشارة في تعليلها إلى أية وسيلة إثبات معتمدة في تكوين قناعتها ولا سبب استبعادها لوسائل دفاعه، وإدانتها له من أجل جناية تكوين عصابة إجرامية رغم عدم وجود اتفاق بينه وبين باقي المحكوم عليهم معه على اقتراف السرقة، ثم إنه كان عليها الاستماع إلى الشهود الإضافيين الذين أدلى لها بأسمائهم لإثبات عدم ارتكابه السرقة ولا حتى نية ارتكابها والقرار المطعون فيه بصدوره على النحو المذكور لم يجعل لما قضى به أساسا من القانون، مما يجعله ناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

لكن حيث من جهة أولى، فإن ما أثاره الطاعن إنما يتعلق بأوجه دفاعه الموضوعي ولا يشكل دفعا من قبيل ما هو منصوص عليه في المادة 323 من قانون المسطرة الجنائية حتى تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه، ومن جهة ثانية، فإنه لما كان إثبات الجرائم يمكن أن يتم بأية وسيلة من وسائل الإثبات ما عدا في الأحوال التي يقضي القانون فيها بخلاف ذلك، ويحكم القاضي حسب اقتناعه الصميم - طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لما أدانت الطاعن من أجل المنسوب إليه معتمدة في ذلك على اعترافه التمهيدي - المنسجم مع الاعتراف التمهيدي لباقي المحكوم عليهما معه على ذمة نفس القضية (إ.هـ) و (إ. ب) - بأنهم اتفقوا ومعهم شخص آخر، على اقتراف سرقة في حق الضحية (ع. ط)، وبأن المتهم (ب) ارتمى على سيارة الضحية وأجبره على التوقف وأدخل يده فيها واستولى على هاتف، فيما أصاب الطاعن الضحية بواسطة سكين وعصا وقام المتهم (إ.ه) بإحكام قبضته، هذا الاعتراف الذي بعد تقييمها له بحكم ما تستقل به من سلطة في تقدير ما يعرض عليها من وسائل إثبات، تكونت لديها القناعة الكافية بارتكاب الطاعن للمنسوب إليه، بعدما أبرزت عناصرها القانونية، وأمام قوة الدليل المعتمد لم تكن المحكمة في حاجة إلى ما سواه، الأمر الذي لم يخرق معه قرارها أي مقتضى قانوني وكان معللا تعليلا كافيا وتبقى الوسيلتان على غير أساس.

وحيث إن القرار المطعون فيه سالم من كل عيب شكلي، وأن الأحداث التي صرحت المحكمة بثبوتها بما لها من سلطان ينطبق عليها الوصف القانوني المأخوذ به كما أنها تبرر العقوبة المحكوم بها.

لهذه الأسباب

قضت برفض الطلب المرفوع من المسمى (ص.ع) ضد القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ عاشر مارس 2020 في القضية ذات العدد 28/2612/2020، وحكمت على صاحبه بالمصاريف تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض مصاريف الدعاوى الجنائية، مع تحديد الإجبار في أدنى أمده القانوني.

2

.....

.....

614

الجريدة الرسمية عدد 5712 - 30 صفر 1430 (26) فبراير 009z

ظهير شريف رقم 1.09.39 صادر في 22 من صفر 1430 (18) فبراير (2009) بتنفيذ القانون رقم 07.09 الرامي إلى تعديل الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15) نوفمبر (1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و 58 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 07.09 الرامي إلى تعديل الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15) نوفمبر (1958) بتنظيم حق

الجريدة الرسمية عدد 5712 - 30 صفر 1430 (26) فبراير 2009

تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه، كما وافق عليه مجلس النواب

ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 22 من صفر 1430 (18) فبراير (2009).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول

الإمضاء : عباس الفاسي.

قانون رقم 07.09

يرمي إلى تعديل الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.58.376

الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15) نوفمبر (1958)

بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه

مادة فريدة

يغير ويتمم الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15) نوفمبر (1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه كالتالي :

الفصل 5 :

يجب أن تقدم كل جمعية تصريحا

وعند استيفاء التصريح

ويتضمن التصريح ما يلي :

- اسم الجمعية وأهدافها :

لائحة بالأسماء الشخصية

- الصفة التي يمثلونها

- صورا من بطائقهم الوطنية أو بطائق الإقامة بالنسبة للأجانب :

- مقر الجمعية :

- عدد ومقار ما أحدثته الجمعية من فروع

يمكن للسلطات العمومية التي تتلقى التصريح بتأسيس الجمعيات إجراء الأبحاث والحصول على البطاقة رقم 2 من السجل العدلي للمعنيين بالأمر.

وتضاف إلى التصريح المشار إليه في الفقرة الأولى من هذا الفصل القوانين الأساسية

(الباقي لا تغيير فيه.)

.....

.....

قرار محكمة النقض

93/5 رقم

09/02/2021 الصادر بتاريخ

في الملف المدني رقم 1277/1/5/2019

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 01/10/2018 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ (ع. م.ت) والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بالجديدة عدد 1103 الصادر بتاريخ

1726/1202/2015 23/05/2016 في الملف عدد

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 19/01/2021

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 09/02/2021.

وبناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة بهيجة الإمام والاستماع إلى ملاحظات

المحامي العام السيد نجيب بركات

وبعد المداولة وطبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه، ادعاء طالب النقض أنه تعرض بتاريخ 10/05/2013 لحادثة سير عندما كان يسوق سيارته من نوع بوجو 205 المسجلة تحت عدد (...) تسببت فيها شركة (ل) للهندسة المدنية لتعبيد الطرق التي كانت تقوم بتعبيد الطريق وإصلاحها وتوسيعها وذلك بعدم وضع علامات التشوير والأشغال الجارية أو وضع مصابيح الإنارة فيها، كما أنها تركت بها كمية هائلة من الحصى تسببت في انزلاق وقلب العربات بشكل مفاجئ بالإضافة إلى بعض الحفر وكميات من الأحجار، وأن الحادثة خلفت له أضرارا جسمانية وخسائر مادية بسيارته والتمس الحكم لفائدته بالتعويض عن الأضرار البدنية والخسائر المادية اللاحقة بسيارته. كما تقدم بمقال إدخال شركة التأمين (ز) في الدعوى. وبعد إجراء خبرة طبية على الضحية بواسطة الدكتورة (ث.ع) وأخرى تقنية بواسطة الخبير (ع. ل. ت) وتمام المناقشة قضى الحكم الابتدائي بتحميل شركة (ل) للهندسة المدنية لتعبيد الطرق ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وترك الربع على المدعي - الطالب - وبأدائها لفائدة هذا الأخير ومحلها مؤمنتها تعويضا عن الأضرار البدنية قدره 67537,53 درهم ومبلغ

1

26250 درهما عن الخسائر المادية. استأنفته شركة التأمين (ز) استئنافا أصليا واستأنفه الطالب استئنافا فرعيا فصدر القرار الاستئنافي بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي وبتأييد الحكم المستأنف وهو موضوع الطعن بالنقض.

حيث يعيب الطالب على القرار في الوسيلة الثانية عدم تطبيق مقتضيات الفقرة "ج" من المادة 10 من ظهير 02/10/1984 بشكل سليم، ذلك أن الخبرة الطبية قد حددت التشويه الجسماني في 5/7 أي على جانب من الأهمية، وأن هذا التشويه الجسماني له آثار سيئة على حياته المهنية، وأن الفقرة "ج" من المادة 10 أعلاه تنص بشكل صريح على أنه إذا كان التشويه الجسماني على جانب من الأهمية وله آثار سيئة على حياة المصاب المهنية فإن التعويض على ذلك يحسب على أساس 25% من الرأسمال المعتمد وليس 5 كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي رغم توضيحالعارض ذلك في مذكرته التعقيبية في المرحلة الابتدائية وفي مقال استئنافه الفرعي، وباعتبار أن المسؤولية تقع كاملة على المطلوبة واستنادا للفقرة ج من المادة 10 أعلاه فإن التعويضات المستحقة له هي كما يلي:

عن العجز الجزئي الدائم 72450 درهم.

عن الألم الجسماني : 4662,55 درهم.

عن التشويه الجمالي: 64687,50 درهم.

عن الخسائر اللاحقة بالسيارة : 35000 درهم ليكون المجموع هو 176800,05 درهم خلافا لما حددته محكمة الاستئناف بتأييدها للحكم الابتدائي القاضي بما مجموعه 93787,53 درهم فخرقت بذلك المادة 10 المذكورة وجانبت الصواب، وأنه يستحق التعويض عن التشويه الجسماني بحسب 25% من الرأسمال المعتمد المقابل لسنه ودخله السنوي وليس 5% مما يتعين معه نقض القرار.

لكن، حيث إنه وخلافا لما أثير ، فإن الخبرة الطبية المعتمدة في احتساب التعويضات لم تربط الضرر المهني بتشويه الخلقة والمحكمة لما عوضت الطالب عن تشويه الخلقة بنسبة 5% من الرأسمال المعتمد كان قرارها مطابقا للقانون والوسيلة بدون أساس.

ويعيب عليه في الوسيلة الأولى تشطير مسؤولية الحادثة دون أساس واقعي صحيح وانعدام التعليل، ذلك أن المحكمة الابتدائية وكذا محكمة الاستئناف ذهبنا إلى تحميل العارض ربع مسؤولية الحادثة التي تعرض لها بتاريخ 10/05/2013 وابقاء ثلاثة أرباعها على عاتق المطلوبة شركة الأشغال (ل) والحال أن المحكمة يجب أن تؤسس سلطتها التقديرية وهي تنظر في المسؤولية على أسس واقعية صحيحة وأن تعلل قضاءها تعليلا صحيحا قبل القول بتشطيرها أو عدم تشطيرها، الأمر الذي لم تقم به رغم توضيح العارض ذلك من خلال المقالين الابتدائي والاستئنافي وأن سنده في القول بتحميل المطلوبة كامل المسؤولية هو الواقع والظروف التي وقعت فيها الحادثة وأن السبب الرئيسي في وقوعها

2

هو التقصير الكامل للمطلوبة شركة الأشغال بعدم وضعها علامات أو إشارات تشير إلى أن الطريق لازالت بها أشغال لم تتم بعد، كما أنه عندما غادر عمالها المكان تركوا على الطريق كميات مهمة من الحصى وتسبب انزلاقا للعجلات، وهذا ما وقع فعلا لسيارة العارض رغم أنه فعل كل ما في وسعه من تحكم ومناورة لتفادي انقلابها وخروجها عن السيطرة، ولا يتحمل بالتالي أي جزء من المسؤولية مما يتعين معه نقض القرار

حقا حيث صح ما أثير، ذلك أن محكمة الاستئناف عللت قرارها: أنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به تبين على أن سبب الحادثة يعود إلى شركة تعبيد الطرق والتي تركت أكواما من الحصى من دون إشعار مستعملي الطريق بعلامات التشوير ..... وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تشطير مسؤولية الحادثة بين الطرفين دون أن

تبين الأخطاء الثابتة في حق الطالب المبررة لتحميله قسطا منها، فجاء قرارها غير مرتكز على أساس من القانون ومعللا تعليلا ناقصا، ويتعين معه نقضه.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه فيما قضى به بخصوص مسؤولية الحادثة وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها وهي متكونة من هيئة أخرى وبرفض الطلب في الباقي وتحميل المطلوبتين الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد الناظفي اليوسفي رئيسا والمستشارين السادة بهيجة الإمام مقررة ولطيفة أهضمون ونجاة مسعودي وعمر الحمداوي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نجيب بركات وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نجاة مروان.

.....

.....

.....

.....

sajplus.com

المنصة القانونية

شهادة شكر وتقدير

للأستاذ مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

لمشاركتكم الفعالة و المتميزة

في إغناء محتوى المنصة القانونية بالعديد من كتبكم وعرفاناً منا بإنجازاتكم الكبيرة وعطائكم اللامحدود، متمنين لكم مزيدا من الإبداع والتميز.

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

+.ХИЛЕ+ |

ИСУОЕӨ

ОГРЕС. ХИЙ. І НӨ.Е+ Н.ЖОХ.+

المديرية العامة للشؤون القضائية

قطب القضاء الجنائي

شعبة نجاعة القضاء الجنائي

النشرة الإحصائية الشهرية لنجاعة القضاء الجنائي

- الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم ماء 2026 -

النشرة الشهرية لنجاعة القضاء الجنائو - ماء 2026

أولا - المؤشر المختلط لنجاعة القضاء الجنائي

في إطار تنزيل اختصاصاته ذات الصلة بتتبع العمل القضائي في المجال الجنائي بالمحاكم واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينه وتأطيره من أجل الرفع من النجاعة القضائية، ولا سيما تتبع المؤشرات المرتبطة بتصريف القضايا وتدبير الزمن القضائي، وفي إطار إغناء دليل مؤشرات النجاعة القضائية، وضع قطب القضاء الجنائي المؤشر المختلط لنجاعة القضاء الجنائي والذي تم اعتماده كأداة تقييم مركبة تمكن من إعطاء نظرة عامة وملخصة حول مستوى أداء المحاكم.

ويتم التوصل لهذا المؤشر باحتساب مؤشر المحكوم من الرائج دون احتساب قضايا الرادار الثابت ومؤشر المحكوم داخل الآجال الاسترشادية دون احتساب قضايا الرادار الثابت)، ويهدف إلى تقديم قراءة أكثر توازنا وشمولية للأداء القضائي، من خلال الجمع بين بعد تصريف القضايا وبعد احترام الزمن القضائي، كما يتميز المؤشر المختلط بقدرته على تجاوز

محدودية الاعتماد على مؤشر واحد وكذا بإمكانية تحويله لسلم يتم تنقيط المحاكم حسب درجاته.

وفي هذا السياق، قام قطب القضاء الجنائي باستخراج المعطيات المتعلقة بوضعية محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية استنادا لهذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 01 يناير 2026 إلى 31 ماي 2026، وذلك بالاعتماد على البيانات المضمنة بنظام ساج 2

وفيما يلي جداول تفصيلية توضح ترتيب محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وفق المؤشر المختلط لنجاعة القضاء الجنائي خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم ماي 2026.

ثانيا - نجاعة القضاء الجنائي في أرقام

تندرج حصيلة مؤشرات النجاعة القضائية في المادة الزجرية خلال الفترة الممتدة من فاتحيناير إلى متم شهر ماي 2026 في إطار ما دأب عليه قطب القضاء الجنائي من تتبع منتظم لمؤشرات أداء المحاكم وقياس منحنى تطورها في تحقيق أهداف النجاعة القضائية المحددة برسم سنة .2026

ويشكل هذا التتبع آلية أساسية لرصد دينامية سير العدالة الزجرية، وتقييم أداء المحاكم على ضوء الأهداف المحددة لها، ويعتمد هذا المسار على تحليل المعطيات الكمية والزمنية المستخرجة من النظام المعلوماتي ساج 2، من خلال مؤشرات محورية تضم نسبة المحكوم من المسجل، ونسبة المحكوم من الرائج، ونسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي، إضافة إلى معدل أمد البت في القضايا الزجرية.

ا على مستوى نسبة المحكوم من المسجل

تكتسي الأحكام القضائية في

المادة الزجرية أهمية خاصة

باعتبارها المؤشر العملي الذي يعكس

قدرة المحاكم على تصريف القضايا

المسجلة لديها، والرفع من وتيرة البت داخل آجال معقولة، بما يساهم في تعزيز النجاعة القضائية وتحسين مردودية العدالة الجنائية. ومن هذا

المنطلق، يشكل مؤشر نسبة المحكوم من المسجل أحد المؤشرات الأساسية لقياس مدى تقدم المحاكم في تحقيق الأهداف المحددة لها برسم 2026 سنة

وفي هذا الإطار، تبين المعطيات المستخرجة إلى متم شهر ماي 2026 أن نسبة المحكوم من المسجل بلغت 86,55% على مستوى محاكم الاستئناف، مقارنة مع نسبة مستهدفة عند متم سنة 2026 حددت في 112,19% ، فيما سجلت المحاكم الابتدائية نسبة 88.31% مقارنة مع نسبة مستهدفة

حددت في 108,98%. أما بالنسبة للمراكز القضائية، فقد بلغت النسبة المحققة 71,41%، مقابل

نسبة مستهدفة قدرها 116,72%.

... على مستوى نسبة المحكوم من الرائج

بلغ مؤشر المحكوم من الرائج، على مستوى محاكم الاستئناف نسبة 58,70%، في حين سجلت المحاكم الابتدائية نسبة 64,48%. أما على صعيد المراكز القضائية، فقد بلغت هذه النسبة .52,76%

|||. على مستوى نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي

يظهر من خلال معطيات مؤشر نسبة المحكوم داخل الأجل الاسترشادي إلى متم ماي 2026 أن النتائج المسجلة تظل قريبة نسبيا من الأهداف المحددة، حيث بلغت هذه النسبة على مستوى محاكم الاستئناف 74,29% مقابل هدف محدد في 80,00% عند متم السنة، فيما سجلت المحاكم الابتدائية نسبة 75,59% مقابل هدف محدد في 85,00%. أما على صعيد المراكز القضائية، فقد

بلغت النسبة المحققة 74,18% مقابل نسبة مستهدفة في حدود 80,00% ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة استقرت متم سنة 2025 في 70,81% بمحاكم الاستئناف و 77.67% بالمحاكم الابتدائية و 68,57% بالمراكز القضائية

ا على مستوى معدل أمد البت في القضايا

بلغ معدل أمد البت في القضايا إلى متم ماي 2026، على مستوى محاكم الاستئناف، 88 يوما، فيما بلغ على مستوى المحاكم الابتدائية 64 يوما، بينما استقر هذا المعدل عند 50 يوما بالمراكز القضائية. مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر استقر متم سنة 2025 في 101 يوما بمحاكم الاستئناف و 63 يوم بالمحاكم الابتدائية و 59 يوم بالمراكز القضائية.

خامسا: خلاصات تقييم مؤشرات نجاعة القضاء الجنائي

أولا: على مستوى محاكم الاستئناف

على مستوى مؤشر المحكوم من المسجل، سجلت محاكم الاستئناف، إلى متم ماي 2026 نسبة أداء بلغت 86,55 ، مقابل نسبة مستهدفة لسنة 2026 حددت في 112,19% ، وقد تصدرت محكمة الاستئناف بمراكش قائمة الأعلى أداء بنسبة 121,57% مقابل نسبة مستهدفة بلغت 115,58%، تليها محكمة الاستئناف بالقنيطرة بنسبة 119,33% مقابل 120,80% ، ثم محكمة الاستئناف بورزازات بنسبة 111,85 97,68 مقابل

في المقابل، سجلت أدنى النسب في نفس المؤشر بمحكمة الاستئناف بأسفي بنسبة 61,46% مقابل نسبة مستهدفة حددت في 105,65% ، ومحكمة الاستئناف بكلميم بنسبة 63,16% مقابل نسبة مستهدفة قدرها 104,94% ، ثم محكمة الاستئناف ببني ملال بنسبة 64,69% مقابل نسبة مستهدفة قدرها .112,40%

وعلى مستوى مؤشر المحكوم من الرائج، يلغت النسبة الإجمالية بمحاكم الاستئناف 58,70% إلى متم ماي 2026 وسجلت أعلى النسب بمحكمة الاستئناف بالجديدة بنسبة 72,84%، تليها محكمة الاستئناف بفاس بنسبة 72,24 ، ثم محكمة الاستئناف بالحسيمة بنسبة 68,54%.

أما أدنى النسب في مؤشر المحكوم من الرائج، فسجلتها محكمة الاستئناف ببني ملال بنسبة 44,03% ، تليها محكمة الاستئناف بالرباط بنسبة 47,39%، ثم محكمة الاستئناف بتطوان بنسبة 47,85%.

بلغت النسبة الإجمالية للأحكام الصادرة داخل الأجل الاسترشادي، إلى متم ماي 2026 بمحاكم الاستئناف 74,29%، مقابل نسبة متوخاة لسنة 2026 محددة في 80,00%. وقد تصدرت محكمة الاستئناف بالحسيمة قائمة الأعلى أداء بنسبة 93,59% مقابل نسبة متوخاة بلغت 93,28%، تليها محكمة الاستئناف بفاس بنسبة 92,52 مقابل 89.32% ، ثم محكمة الاستئناف بالرشيدية بنسبة 89,88% مقابل .88,69%

في المقابل، سجلت أدنى النسب في نفس المؤشر بكل من محكمة الاستئناف بالرباط بنسبة 58,29% مقابل نسبة متوخاة بلغت 75,53%، ومحكمة الاستئناف بمراكش بنسبة 58,87% مقابل 68,83 75,86%، ثم محكمة الاستئناف بتطوان بنسبة 61,55% مقابل

يتبين من استقراء المعطيات المتعلقة بمعدل أمد البت في القضايا بمحاكم الاستئناف إلى متم ماي 2026 وجود تفاوت ملحوظ بين المحاكم، حيث تراوح معدل أمد البت بين 34 يوما كأدنى مدة مسجلة بمحكمة الاستئناف بالحسيمة، و 167 يوما كأعلى مدة مسجلة بمحكمة الاستئناف بالرباط، تليها محكمة الاستئناف بتطوان ب 134 يوما، ثم محكمة الاستئناف

بالقنيطرة بـ 132 يوما، ومحكمة الاستئناف ببني ملال بـ 118 يوما، ومحكمة الاستئناف بمراكش بـ 111 يوما.

في المقابل، سجلت أقصر آجال البت بكل من محكمة الاستئناف بالحسيمة بـ 34 يوما، تليها محكمة الاستئناف بفاس بـ 37 يوما، ثم محكمة الاستئناف بالجديدة بـ 39 يوما، ومحكمة الاستئناف بالعيون بـ 41 يوما، ومحكمة الاستئناف بكلميم بـ 43 يوما.

ثانيا: على مستوى المحاكم الابتدائية

على مستوى مؤشر المحكوم من المسجل، سجلت المحاكم الابتدائية إلى متم ماي 2026 نسبة أداء بلغت 88,31 ، مقابل نسبة متوخاة لسنة 2026 محددة في 108,98%، حيث سجلت أعلى نسب الأداء في مؤشر المحكوم من المسجل بكل من المحكمة الابتدائية بتازة بنسبة 158,32% مقابل نسبة مستهدفة بلغت 122,66% ، تلتها المحكمة الابتدائية بتطوان بنسبة 142,64% مقابل 124,52%، ثم المحكمة الابتدائية بالقصر الكبير بنسبة 130,78% مقابل 120,57%.

في المقابل، سجلت أدنى النسب في نفس المؤشر بكل من المحكمة الابتدائية بقصبة تادلة بنسبة 62,34% مقابل نسبة مستهدفة بلغت 107,53% ، تلتها المحكمة الابتدائية بسيدي بنور بنسبة 102,45 67,01% مقابل 105,65%، ثم المحكمة الابتدائية بتارجيست بنسبة 67,40% مقابل

وعلى مستوى مؤشر المحكوم من الرائج، بلغت النسبة الإجمالية بالمحاكم الابتدائية 64,48%. وسجلت أعلى النسب بكل من المحكمة الابتدائية ببوجدور بنسبة 84,07%، تلتها المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء بنسبة 83,51 ، ثم المحكمة الابتدائية لفجيج ببوعرفة بنسبة 83,17%. أما أدنى النسب في مؤشر المحكوم من الرائج، فسجلتها المحكمة

الابتدائية بمكناس بنسبة 38,44% ، تلتها المحكمة الابتدائية بالقنيطرة بنسبة 39,74% ، ثم المحكمة الابتدائية بسوق الأربعاء بنسبة .43,42%

بلغت النسبة الإجمالية للأحكام الصادرة داخل الأجل الاسترشادي، إلى متم ماي 2026 بالمحاكم الابتدائية 75,59%، مقابل نسبة مستهدفة برسم سنة 2026 محددة في 85,00%. وقد تصدرت

المحكمة الابتدائية لفجيج ببوعرفة قائمة الأعلى أداء بنسبة 99,31% مقابل نسبة مستهدفة حددت في 98,85%، تلتها المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء بنسبة 96,41% مقابل 96,61% ، ثم المحكمة الابتدائية بالداخلة بنسبة 93,90% مقابل 94,72%

في المقابل، سجلت أدنى النسب في نفس المؤشر بكل من المحكمة الابتدائية بسوق الأربعاء بنسبة 39,06% مقابل نسبة مستهدفة بلغت 76,14% ، تلتها المحكمة الابتدائية بالقصر الكبير بنسبة 69,53 41,51% مقابل 77,84%، ثم المحكمة الابتدائية بتطوان بنسبة 43,49% مقابل

يتبين من المعطيات المتعلقة بمعدل أمد البت بالمحاكم الابتدائية إلى متم ماي 2026 وجود تفاوت واضح بين المحاكم، حيث سجلت أعلى آجال البت بكل من المحكمة الابتدائية بتطوان بـ 205 أيام تليها المحكمة الابتدائية بمكناس بـ 162 يوما ، ثم المحكمة الابتدائية بالقنيطرة بـ 158 يوما.

في المقابل، سجلت أدنى معدلات آجال البت بكل من المحكمة الابتدائية لفجيج ببوعرفة بـ 13

يوما، تليها المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء بـ 14 يوما ، ثم المحكمة الابتدائية بالسمارة بـ 15 يوما، فالمحكمة الابتدائية بالصويرة بـ 18 يوما.

40

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

2/466

23/07/2014 الصادر بتاريخ

في الملف الشرعي رقم 925/2/2/2023

الأصل في الإنسان كمال الأهلية، والإصابة بأحد عوارضها لا تثبت إلا بحكم التحجير.

لا مجال لاحتجاج المتصدق بحالة العجز عن الإنفاق على نفسه المنصوص عليها بمقتضى المادة 283 من مدونة الحقوق العينية المتعلقة بأحكام الاعتصار في الهبة، طالما أنه لا يجوز الاعتصار في الصدقة مطلقا طبقا للمادة 291 من نفس المدونة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف والقرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، أن المدعيين (ك بن (ع) وك.م) قدما مقالا افتتاحيا بتاريخ 09/12/2021 وآخر إصلاحيا بتاريخ 23/02/2022 في اسمهما بالإضافة إلى المدعي (ع.ك بن م) (المتصدق) أمام المحكمة الابتدائية بابن سليمان، عرضوا فيه أن المدعي الثالث (أي ع.ك) الذي هو والد المدعيين الأول والثاني يعاني من مرض فقدان الذاكرة والخرف وقام بالتصدق بتاريخ 19/09/2021 على زوجته المدعى عليها (ح.ب) بالرسم العقاري عدد (5...) بمقتضى رسم الصدقة المضمن تحت عدد 97 كناش الأملاك عدد 193، والتمسوا الحكم بإبطاله والتشطيب عليه من الرسم العقاري

عدد (....) والأمر تمهيديا بإجراء بحث وخبرة طبية على المدعي الثالث. وأرفقوا مقالهم بصورة لرسم الصدقة عدد 97 وشهادة طبية للدكتور (ح.ح) وشهادة الملكية للرسم العقاري عدد (5...). وأجابت المدعى عليها بمذكرة مؤرخة في 01/03/2022 أنه لا يعقل أن يكون المتصدق وقت إنجاز الصدقة فاقد الإدراك ثم يتقدم بعد ذلك بمقال إصلاحي بواسطة نائبه يطالب بإبطال رسم الصدقة، وأن الشهادة الطبية المستند إليها تؤكد فقط كونه يعاني اكتئابا وبالتالي فإن تصرفاته تبقى صحيحة إذ أنه قام بعد زيارته للطبيب بتاريخ 21/12/2006 بمجموعة من التصرفات القانونية من بينها بيع هكتار ونصف في الملك المسمى "ح.غ" بتاريخ 28/01/2002 للسيد (ب) كما تصدق ب 2500 متر مربع بنفس الرسم العقاري على ابنه (بن ع.ك) بتاريخ 09/06/2017، وأن رسم الصدقة يعتبر وثيقة رسمية لا يطعن فيها إلا بالزور طبقا للفصل 419 من قانون الالتزامات والعقود ولا يكفي الدفع بفقدان الذاكرة لأن المتصدق حضر لدى العدلين وأشهدهما على الصدقة، وأنه عملا بمقتضيات المادة 291 من مدونة الحقوق العينية لا يجوز الاعتصار في الصدقة مطلقا، والتمست رفض الطلب. وبعد انتهاء الإجراءات، قضت المحكمة بتاريخ 06/04/2022 في الملف عدد 15/2022

1

1/4

بقبول الطلب المقدم من طرف (ع.ك) وبعدم قبول طلب باقي الأطراف شكلا وبرفضه موضوعا.

فاستأنفه المدعي (ع. ك بن م) ، وأيدته محكمة الاستئناف، بقرارها ذي المراجع أعلاه، والمطعون فيه بالنقض من طرف الطالب بمقال من وسيلتين أجابت عنه المطلوبة بمذكرة بواسطة نائبها التمست فيها رفض الطلب.

حيث يعيب الطاعن القرار في الوسيلة الأولى والفرع الأول من الوسيلة الثانية بخرق مقتضيات الفصل 55 وما يليه من قانون المسطرة المدنية وانعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس قانوني، وخرق القواعد الفقهية المتعلقة بالصدقة وعدم الرد على مستنتجات مثارة بصفة نظامية وعدم الرد على طلب إجراء بحث وخبرة وخرق حقوق الدفاع، ذلك أن المحكمة مصدرته درته . قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب إبطال عقد الصدقة بعلة أن الاحتجاج على الغير بفقدان العقل وانعدام الأهلية يحتاج إلى حكم بالتحجير على المعني وثبوت تقديم مقدم عليه طبقا للمواد 220 إلى 224 من مدونة الأسرة، وأن الارتكاز على شهادة طبية لا يمكن أن تدحض ما ورد في عقد الصدقة الذي أشار إلى أتميته عند تلقي الشهادة وهي شهادة رسمية منتجة لآثارها. إلا أن هذا التعليل مجانب للصواب

وفيه خرق لمقتضيات الفصل 55 وما يليه من قانون المسطرة المدنية الذي فتح المجال أمام المحكمة لاتخاذ كل إجراءات التحقيق للوقوف على الحقيقة والتأكد من السلامة الصحية للطاعن ومدى أهليته للتبرع بصرف النظر عن وجود حكم بالتحجير عليه من عدمه، وأن المشرع أجاز للمحكمة إمكانية اللجوء إلى الأمر بإجراء خبرة أو أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق سواء بناء على طلب الأطراف أو بصفة تلقائية، وأنه أدلى خلال المرحلة الابتدائية بشهادة طبية مؤرخة في 03/01/2022 صادرة عن الدكتور (ج.ح) تفيد متابعته العلاج من أجل مرض الرعاش ومعاناته من الاكتئاب الحاد، إلا أن المحكمة لم تعتبر هذه الشهادة كافية لإثبات مدى خطورة المرض الذي يعاني منه ومدى تأثيره على أهليته وقدراته العقلية واستبعدتها كحجة في الإثبات معتمدة على رسم الصدقة وما ورد فيه من أتمية المتصدق، والحال أن شهادة العدلين بالأتمية إنما تنصرف إلى ظاهر حال

المتصدق، وأن فقدان الذاكرة وانعدام الإدراك والتمييز وغيرهما من الأمراض العقلية هي من المسائل العلمية التي يرجع أمر التأكد منها إلى الأطباء ذوي الاختصاص، وأن إثبات مرض المتصدق الذي من شأنه أن يعيب إرادته، وبالتالي عدم أهليته لإبرام عقد الصدقة جائز بكل الوسائل المقررة شرعا وقانونا بما في ذلك الشهادات الطبية والخبرة ولا ينحصر الإثبات في الإدلاء بالحكم بالتحجير على المتصدق لأن حالة المرض تكون سابقة للحكم بالتحجير، وبالتالي فإن التبرع في حال المرض الذي يؤثر في إرادة المتعاقد يكون باطلا حتى في حالة عدم وجود أي حكم بالتحجير وفي حالة صدور هذا الحكم في فترة لاحقة لإبرام تصرف، فإن أثره يمتد إلى تاريخ الإصابة بالمرض ويؤدي إلى إبطال التصرف الذي أنجز في حالة المرض، فالحكم بالتحجير هو كاشف فقط لحالة المرض الموجود سابقا، كما أن

المحكمة استبعدت الشهادة الطبية المدلى بها بدعوى أنها تشير إلى بداية العلاج النفسي منذ سنة 2005 وأن المتصدق أبرم بعدها مجموعة من التصرفات من ذلك عقد بيع خلال سنة 2008 وعقد صدقة خلال 2017 سنة، غير أن إبرام تلك التصرفات لا يفيد حتما صحة عقد الصدقة المطلوب إبطاله ما دام أنه (أي العقد أنجز بتاريخ لاحق عن التصرفات المذكورة أعلاه وبعدة سنوات، وأن الإشارة في الشهادة الطبية إلى كون المتصدق كان يتابع العلاج النفسي منذ سنة 2005 تعد دليلا على أن هذا التاريخ هو بداية مرضه الذي اشتد وتفاقم مع مرور الوقت، وأن حالته الصحية ازدادت تدهورا مع تقدمه في السن إلى أن وصل به الأمر إلى الإصابة بالخرف وفقدان الذاكرة وأفقده الإدراك والتمييز فأصبح غير قادر على تسيير شؤونه ورعاية مصالحه والتمييز بين ما يضره وما ينفعه، إلا أن المحكمة لم تعتمد الشهادة الطبية ورجحت عليها ما ورد في رسم الصدقة دون القيام بإجراء من إجراءات التحقيق في

الدعوى وإخضاع المتصدق للخبرة الطبية للوقوف على حقيقة مرضه وتاريخ بدايته أو عند الاقتضاء الأمر بإجراء بحث بحضور جميع أطراف النزاع، فخرقت بذلك القواعد الفقهية المعمول بها في الصدقة ولم تجب على دفوعه وملتمساته المثارة بصفة نظامية وخرقت حقوق الدفاع، والتمس نقض قرارها.

لكن، ردا على ما ورد بالنعي أعلاه، فإن الأصل في الإنسان كمال الأهلية طبقا للمادة 210 من مدونة الأسرة، وبمقتضى المادة 220 من نفس المدونة، فإن الإصابة بأحد عوارض الأهلية لا تثبت إلا بحكم بالتحجير، وأن اتخاذ محكمة الموضوع إجراءات التحقيق من خبرة أو بحث، موكول لسلطتها التقديرية، وأنها غير ملزمة بالرد على جميع الدفوع إلا ما كان منها منتجا وله تأثير على وجه قضائها. وإذ هي أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رد دعوى الطاعن استنادا إلى العلة المنتقدة، فإنها طبقت القانون، ولم تخرق قواعد الفقه والمواد المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا، والنعي دون أساس.

محكمة النقض

ويعيبه في الفرع الثاني من الوسيلة الثانية بخرق القواعد الفقهية المتعلقة بالصدقة وعدم الرد على مستنتجات مثارة بصفة نظامية، ذلك أنه أثار كذلك أن من شروط صحة الصدقة عدم إحاطة الدين بمال المتصدق، وأنه بعد إنجاز الصدقة أصبح معوزا ولا يجد ما ينفقه، ولم يعد يتوفر على أي دخل، فأصبح عاجزا حتى عن توفير مصاريف العلاج والتطبيب وتكاليف إجراء التحاليل والفحوصات وما تقتضيه حالته الصحية من متابعة للعلاج بشكل مستمر ومنتظم، والتمس نقض القرار.

لكن ردا على النعي أعلاه، وفضلا عن كون الطاعن لم يسبق له الدفع بإحاطة الدين بماله وبالتالي لا يسوغ له قانونا إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط القانون بالواقع، فإن الدفع المذكور مقرر لفائدة الدائن وليس لفائدة مدينه المتصدق، وأنه لا مجال لاحتجاج الطاعن

بحالة العجز عن الإنفاق عن نفسه المنصوص عليها بمقتضى المادة 283 من مدونة الحقوق العينية المتعلقة بأحكام الاعتصار في الهبة، طالما أنه لا يجوز الاعتصار في الصدقة مطلقا طبقا لمقتضيات المادة 291 من نفس المدونة، وبالتالي لم تكن المحكمة ملزمة للرد على ما أثاره بخصوص ما ذكر لعدم جديته، ويبقى النعي دون أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وعلى الطرف الطالب المصاريف.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بنزهة رئيسا والسادة المستشارين مصطفى زروقي مقررا ولطيفة أرجدال والمصطفى أقبيب بوقرابة ومحمد الزركي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد عبد الفتاح الزهاوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة أو بهوش.

.....
.....
.....

الظهير الشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024) بتنفيذ القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية،الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص .5367

الظهير الشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024) بتنفيذ القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية،الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص .5367

ظهيرشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير و تتميم القانون
رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف هللا وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00
المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، كما وافق عليه
مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024) .
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم 39.24
يقضي بتغيير و تتميم القانون رقم 18.00
المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية
المادة الأولى
تغير وتتمم على الشكل التالي أحكام المواد 13 و 16 و 16 مكرر 2
و 16 مكرر 4 و 30 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات
المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3
أكتوبر 2002) :
»المادة .13 - ينشأ بقوة القانون بين جميع الملاك المشتركين في
»ملكية العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون
»منذ تاريخ تقييد أول تفويت بشأنها، اتحاد للملاك المشتركين، يتمتع
»بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .
»يكون الغرض من اتحاد الملاك حفظ وصيانة الأجزاء المشتركة
»وإدارتها، وعند الاقتضاء، إسداء خدمات جماعية لفائدة الملاك،
»ترتبط بتدبير الملكية المشتركة.
»يحق لاتحاد الملاك في حالة تعذر الصلح والوساطة التقاضي
»ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع
»المالكين المتضررين.

(الباقي بدون تغيير.)
»المادة .16 - ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر.
»ويستدعى إليه الملاك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية،
»خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع. ويبين
»الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع وجدول الأعمال.
»المادة 16 مكرر .2 - ينعقد الجمع العام العادي على الأقل مرة كل
»سنة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من انتهاء السنة الجارية.
»ويمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة لذلك ويستدعى
» إليهما جميع الملاك المشتركين.
»يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي
»إلى جميع الملاك بكل الوسائل القانونية المتاحة، تتضمن مكان وتاريخ
»وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال.
»المادة 16 مكرر .4 - يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك
»بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية بآخر عنوان شخصي أو مهني
» أشعر به وكيل الاتحاد. ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر (15)
»يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.
(الباقي بدون تغيير.)
»المادة .30 - يجب على وكيل الاتحاد ووكيل مجلس الاتحاد » المنصوص عليه في المادة 29 أعلاه، كل فيما يخصه أن يقوم بتبليغ » جميع القرارات المتخذة من طرف الجمع العام مشفوعة بمحاضر »الاجتماعات إلى كافة الملاك داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام من تاريخ » اتخاذها.
»يتم التبليغ بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية.
(الباقي بدون تغيير.)
المادة الثانية
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

.....
.....
.....
مرسوم رقم 2.23.700 صادر في 22 من رجب 1446 (23) يناير 2025 بتحديد القواعد

المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين تطبيقا للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

الجريدة الرسمية عدد 7391 - فاتح شوال 1446 (31) مارس 2025
صفحة : 1917

مرسوم رقم 2.23.700 صادر في 22 من رجب 1446 (23) يناير 2025 بتحديد القواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين تطبيقا للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما تم تغييره وتتميمه.

ولا سيما المادة 24 منه :

وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني للمحاسبة :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 جمادى الآخرة 1445 (21) ديسمبر 2023

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا للمادة 24 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.00 ، تحدد في هذا المرسوم والملاحق المرفقة به القواعد المحاسبية الخاصة

باتحاد الملاك المشتركين وكيفيات إنجاز بياناتها.

يجب على اتحادات الملاك المشتركين التي تساوي أو تتجاوز عائداتها في الدورة المحاسبية خمسمائة ألف (500.000) درهم إنجاز البيانات المنصوص عليها في الملاحق من 3 إلى 10

يمكن لاتحادات الملاك المشتركين التي تتجاوز عائداتها في الدورة المحاسبية مائتي ألف (200.000) درهم وتقل عن خمسمائة ألف (500.000 درهم الاكتفاء بإنجاز البيانات المنصوص عليها في الملاحق

12 11 10

كما يمكن لاتحادات الملاك المشتركين التي تساوي أو تقل عائداتها في الدورة المحاسبية عن مائتي ألف (200.000) درهم الاكتفاء بإنجاز البيانات المنصوص عليها في الملاحق 10 و 13-1 و 13-2

المادة الثانية

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من بداية الدورة المحاسبية الموالية لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
الرسمية

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزيرة الاقتصاد والمالية كل واحدة منهما فيما يخصها.

وحرر بالرباط في 22 من رجب 1446 (23) يناير 2025

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الإمضاء: فاطمة الزهراء المنصوري.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح.

ملاحق تتعلق بالقواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين

الملحق 1

القواعد المحاسبية الخاصة باتحادات الملاك المشتركين

المادة الأولى

حسابات اتحادات الملاك المشتركين

تشمل حسابات اتحاد الملاك المشتركين :

1 - الميزانية التقديرية (الملحق (5) التي يتعين أن يصادق عليها الجمع العام للملاك المشتركين.

تتكون الميزانية التقديرية من بيانات تفصيلية بالإضافة إلى الوضعيات التقديرية والتكاليف والعائدات.

2 - يتكون حساب التسيير العام (الملحق (4) من حسابات متعلقة بتدبير وإدارة الملكية المشتركة :

- حسابات التكاليف :

حسابات العائدات.

3 - الوضعية المالية لاتحاد الملاك (الملحق (3) :

(أ) حصيلة أصول وخصوم اتحاد الملاك، وتشمل :

- المستحقات والديون :

- حسابات الخزينة (صندوق، بنك وغيرها ...) :

- أصول وخصوم أخرى.

ب تمثل الحسابات الفردية لكل مالك مشترك وضعيته المالية تجاه اتحاد الملاك، والملحقة بحصيلة الاتحاد (الملحق (10)

تتكون البيانات الختامية لاتحاد الملاك من الحسابات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 أعلاه وكذلك في الملاحق من 5 إلى 13

المادة 2

تعريف عائدات و تكاليف اتحاد الملاك المشتركين

تشمل عائدات اتحاد الملاك المشتركين جميع المبالغ المحصلة أو المبالغ المستحقة القبض من كل مالك مشترك طبقا للالتزامات التي تقع على عاتقه والمسجلة في تاريخ الاستحقاق، كما

هي محددة في القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من

رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما تم تغييره وتتميمه.

تشمل العائدات المثبتة للعمليات الجارية والمبالغ المحصلة أو التي يجب تحصيلها المبالغ المستحقة القبض من كل مالك مشترك طبقا للالتزامات التي تقع على عاتقه، والمقيدة في تاريخ الاستحقاق.

تضم العائدات كذلك مختلف العائدات الخاصة بالعمليات الجارية، حسب التخصيص المقرر أو المصادق عليه من طرف الجمع العام للملاك المشتركين بالإضافة إلى المبالغ غير الجارية المتأتية من كراء الجدران للإشهار، تفويت أو إيجار أملاك الاتحاد عند الاقتضاء.

تشمل التكاليف مجموع المبالغ المؤداة أو الواجب أداؤها. والمتعلقة بالأشغال واللوازم والخدمات المقدمة لاتحاد الملاك

المشتركين والمصادق عليها أثناء الجمع العام.

عندما يتم إنجاز الأشغال أو الخدمات على عدة دورات محاسبية. تقيد المبالغ المخصصة للأشغال والخدمات التي تم التصويت عليها. برسم الدورة المحاسبية التي أنجزت فيها هذه الأشغال أو الخدمات.

تطبيقا للمادة 24 من القانون رقم 18.00 ، تقيد تكاليف وعائدات اتحاد الملاك المنصوص عليها في البيان المحاسبي بمجرد التزام الاتحاد بها ولو لم يتم تسديدها أو بمجرد توصله بالعائدات، ويتم تصفية الالتزام عن طريق التسديد.
تشمل التكاليف أيضا الدائنيات المشكوك فيها إزاء أشخاص من غير الملاك المشتركين يقوم وكيل اتحاد الملاك المشتركين بعرض تقدير تدني الدائنيات المشكوك فيها أمام الجمع العام للتصويت.

المادة 3

الدورة المحاسبية

تغطي الدورة المحاسبية لاتحاد الملاك المشتركين فترة اثني عشر (12) شهرا. ويجوز أن تكون أقل من ذلك بالنسبة للدورة المحاسبية الأولى والأخيرة. يتم حصر الحسابات في نهاية الدورة المحاسبية.

يحدد الجمع العام للملاك المشتركين بالنسبة للدورة المحاسبية الأولى، تاريخ إقفال الدورة المحاسبية ومدة هذه الدورة، والتي لا يمكن أن تتجاوز ثمانية عشر شهرًا. يمكن تعديل تاريخ نهاية الدورة المحاسبية بقرار من الجمع العام للملاك المشتركين.

تطبيقا لأحكام المادة 21 من القانون رقم 18.00، يصادق الجمع

العام على حسابات السنة المنتهية وبصوت من جهة على الميزانية التقديرية الخاصة بالنفقات الجارية الخاصة بالمحافظة على الأجزاء المشتركة للمبنى والخدمات الجماعية والتجهيزات المشتركة، وتشغيلها وصيانتها وإدارتها، ومن جهة أخرى على نفقات الأشغال المنصوص عليها في المادة 24 من القانون رقم 18.00 وعلى العمليات الاستثنائية وفقا للقواعد وكيفيات التقديم المحددة أدناه، وذلك بهدف إخبار الملاك المشتركين والأغيار

المادة 4

حصر الحسابات

تكون الحسابات المحصورة في نهاية الدورة المحاسبية موضوع بيانات ختامية يتم تقديمها إلى الملاك المشتركين ، والتي تشمل بالضرورة بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك الملحق (3) حساب التسيير العام لاتحاد الملاك المشتركين (الملحق (4) ، الميزانية التقديرية (الملحق (5) وكذا الملاحق المعدة على شكل جداول وفق النماذج المشار إليها في الملاحق 6 و 7 و 8 و 9 و 12 والمنصوص عليها إلزاميا في هذا

المرسوم.

يتضمن بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك بيان مستحقات وديون اتحاد الملاك المشتركين وكذا وضعية الخزينة المنصوص عليه في المادة 24 من القانون رقم 18.00

يتضمن حساب العائدات والتكاليف عائدات وتكاليف الدورة المحاسبية. ويشمل الفصول المتعلقة بالعمليات الجارية وتلك المتعلقة بالعمليات غير الجارية.

يظهر بيان المعاملات غير الجارية الخارجة عن الميزانية التقديرية المصوت عليها والتي لم يتم اختتامها بعد في نهاية الدورة، ما تم إنجازه في نهاية الدورة وكذا الرصيد المنتظر إنجازه.
يجب إلحاق البيانات المتعلقة بالمعدات الموضوعة رهن إشارة اتحاد الملاك المشتركين الملحق (9) وبتتبع الديون (الملحق (8) بالبيانات الختامية لتتم المصادقة عليها.

يجب تقديم حسابات السنة المنتهية للمصادقة عليها في الجمع العام مرفقة بالميزانية المصوت عليها لهذه الدورة وبمنجزات السنة المنتهية التي ستتم المصادقة عليها، والحسابات التي ستتم

المصادقة عليها مع مقارنتها مع حسابات السنة المنصرمة وكذا الميزانية التقديرية التي سيتم التصويت عليها.

المادة 5

الميزانية التقديرية

تكون تكاليف العمليات الجارية والعائدات المرتقبة من العمليات الجارية موضوع ميزانية تقديرية وتعرض في وثيقة موجزة مطابقة للنموذج الوارد في الملحق 5 من أجل التصويت عليها في الجمع العام.

المادة 6

عرض حساب العائدات والتكاليف

تعرض تكاليف العمليات الجارية والتكاليف غير الجارية للأشغال والعمليات الاستثنائية في وثيقة مطابقة للملحق 4.

يجب أن يكون مجموع تكاليف الأشغال والعمليات غير الجارية في الملحق 4 مساويا لمجموع التكاليف الواردة في الملحق 7، حتى تتم المصادقة على الحسابات.

المادة 7

الحساب الاحتياطي

يمكن بقرار الجمع العام إحداث حساب احتياطي يخصص لتغطية التكاليف غير العادية أو الطارئة، تتم تعبئته بشكل دوري من طرف مجموع الملاك المشتركين.

يحدد الجمع العام قيمة المساهمات وكيفيات استعمال هذا الحساب الاحتياطي.

يقدم بيان تتبع وضعية الحساب الاحتياطي (الملحق (7) إلى الجمع العام.

المادة 8

السجلات المحاسبية

يجب على اتحاد الملاك المشتركين مسك :

(أ) دفتر اليومية : تسجل فيه جميع العمليات يوما بيوم وعملية بعملية. يمكن إحداث دفاتر يومية مساعدة.

ب دفتر الأستاذ : يتكون من حسابات فردية وجماعية ويحدد لكل حساب بشكل مستقل ما يلي :

الرصيد في بداية الدورة المحاسبية :

حركات الجانب المدين والجانب الدائن منذ بداية الدورة :

الرصيد عند نهاية الدورة.

(ج) دفتر الجرد : يسجل فيه بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك وحساب التسيير العام لكل دورة محاسبية.

المادة 9

التقييد في السجلات المحاسبية

تقيد عائدات وتكاليف الاتحاد المضمنة في المخطط المحاسبي اعتبارا من تاريخ التزام الاتحاد بها بغض النظر عن تسويتها أو منذ تاريخ تسلم الاتحاد العائدات تتم تصفية الالتزام عن طريق التسديد.

يتم القيد بالسجلات المحاسبية طبقا للقواعد العامة للمحاسبة ولا سيما :

- تقيد العمليات بدفتر اليومية تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم وتنقل إلى سجل دفتر الأستاذ :

يجب أن يكون مجموع مبالغ العمليات الناتجة عن المعاملات المقيدة في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ متساويا :

- يجب مسك الدفاتر بدون تشطيب أو إضافة مهما كان نوعها :

- يجب أن يظل القيد الخاطئ الأولى مقروءا أثناء تصحيح الأخطاء :

تجب الإشارة إلى مصدر القيد ومرجع الوثيقة.

يمكن مسك المحاسبة بطريقة إلكترونية وفقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل مع مراعاة القواعد العامة للمحاسبة المشار إليها أعلاه.

المادة 10

مسك المحاسبة

تمسك حسابات اتحاد الملاك وفق قواعد محاسبية تمكن من إعطاء بيان ذي مصداقية للميزانية والوضعية المالية والعائدات والتكاليف.

توضع رهن إشارة الملاك الحسابات المحصورة من طرف وكيل الاتحاد عند نهاية الدورة المحاسبية. ويتعلق الأمر ب:

- بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك الذي يتضمن أصول وخصوم اتحاد الملاك المشتركين :

حساب التسيير العام الذي يتضمن عائدات وتكاليف ونتائج الدورة المحاسبية :

الميزانية التقديرية للسنة الجارية والسنة الموالية المصادق عليها من طرف الجمع العام الذي يحدد النفقات والأشغال خلال السنة المالية.

يجب على وكيل الاتحاد كذلك أن يكون قادرا على تفصيل المبالغ المستحقة القبض من كل مالك مشترك وذلك حسب الفصول التالية :

دائنيات عن العمليات الجارية :

دائنيات عن الأشغال والعمليات الاستثنائية :

دائنيات عن التسبيقات :

دائنيات عن القروض التي يحصل عليها الاتحاد عند الاقتضاء.

المادة 11

الوثائق الثبوتية

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 9 (الفقرة (3)، يحتفظ وكيل الاتحاد ولمدة خمس (5) سنوات بالمستندات الإثباتية الأصلية المتعلقة بكل قيد محاسبي والتي يجب أن تحمل اسم وعنوان الاتحاد وأن تكون مؤرخة.

في حالة تغيير وكيل الاتحاد، تسلم الوثائق المحاسبية والمستندات الإثباتية الأصلية إلى خلفه يتخذ وكيل الاتحاد الإجراءات الخاصة الكفيلة بالحفاظ على المستندات الإثباتية طبقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 12

المراقبة

تكون حسابات اتحاد الملاك التي تتجاوز عائداتها مليون (1.000.000) درهم في السنة موضوع تقرير يعد من طرف مهني مؤهل لمزاولة مهام مراقبة الحسابات ويشهد على صدقية الحسابات.

يحتفظ بالقوائم التركيبية والميزانيات التقديرية والتقرير المذكور أعلاه عند الاقتضاء وكذا الملاحق المشار إليها أعلاه رفقة نسخة من محضر الجمع العام الذي صادق على الحسابات وصوت على الميزانية التقديرية.

ترتب هذه الوثائق في أرشيف الاتحاد طبقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.

الملحق 2

المخطط المحاسبي الخاص باتحاد الملاك المشتركين

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تسجل القيود وفق نظام القيد المزدوج» ووفق هذا النظام يتم تسجيل كل حركة أو تغير بواسطة قيد يضمن المعادلة بين المبالغ المسجلة في الجانب المدين والمبالغ المسجلة في الجانب الدائن لمختلف الحسابات.

المادة 2

يمسك وكيل اتحاد الملاك دفتر اليومية ودفتر الأستاذ المتعلقين بحسابات الاتحاد.

تقيد بدفتر اليومية وفق تسلسل زمني العمليات التي لها أثر مالي على اشتغال اتحاد الملاك.

يتم تجميع مجموع الحسابات المستعملة من طرف اتحاد الملاك في دفتر الأستاذ عملية تلو الأخرى. يرقم دفتر اليومية ودفتر الأستاذ بدون انقطاع.

يمكن لدفتر اليومية ولدفتر الأستاذ المعدين باستخدام وسائل معلوماتية مرقمة ومؤرخة منذ إحداثها وموفرة لكافة الضمانات المتعلقة بالإثبات أن يحلا محل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ المعدين في شكل ورقي.

يمكن مسك محاسبات مساعدة عند الحاجة.

المادة 3

يتضمن كل قيد محاسبي صيغة تمكن من تحديد المستند الذي يثبته، ولا سيما تاريخ ورقم الفاتورة وتاريخ ومرجع دفع التكاليف وكذا مدة طلب الأموال والغرض منها. يمكن أن يشار إلى تاريخ دفع التكاليف في الفاتورات وفي بيانات المبالغ المستحقة وفي الوضعيات المالية.

المادة 4

يجب إعداد ومسك الوثائق المحاسبية دون تحريف أو بياض.

يتم إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي.

في تاريخ حصر الحسابات تعتمد مسطرة اختتامية بهدف ختم التسلسل الزمني للتسجيلات وضمان عدم المساس بها.

الباب الثاني

المصنف المحاسبي وكيفيات تسيير حسابات

اتحاد الملاك المشتركين

المادة 5

يتكون المصنف المحاسبي من لائحة الحسابات المرتبة والمرقمة والمحددة بواسطة مصطلحات وقواعد تسيير.

الفصل الأول

المصنف المحاسبي

المادة 6

تتوزع الحسابات على الشكل التالي :

classe( )1(1 القسم

المؤن المال الاحتياطي والنتيجة

111 مال احتياطي

1111 احتياطيات لتغطية النفقات غير المتوقعة

1112 احتياطيات لتغطية النفقات المقررة على المدى الطويل

119 نتيجة

1191 نتيجة (فائض)

1199 نتيجة (عجز)

131 الإعانات

1311 الإعانات المحصل عليها

151 المؤن

1511 مؤن عن أشغال مقررة

1512 مؤن عن منازعات

1513 مؤن عن مخاطر

1514 مؤن عن تكاليف

القسم 3 (3) classe

دائنيات الأصول المتداولة

341 موردون مدينون

3411 موردون مدينون

3412 موردون، تسبيقات عن أشغال

3413 تسبيقات أخرى

342 جماعة الملاك المشتركين

3421 مالك مشترك فرد

3422 مالك مشترك - ميزانية تقديرية

3423 مالك مشترك - أشغال وعمليات غير جارية

3424 مالك مشترك - دائنيات مشكوك فيها

345 الدولة و هيئات أخرى

3451 الدولة وهيئات أخرى - إعانات للقبض

3452 الدولة وهيئات أخرى مدينة

348 مدينون مختلفون

3481 مدينون آخرون

349 حساب التسوية

3491 تكاليف معاينة مسبقا

3497 حسابات انتقالية أو للانتظار - مدينة

394 مؤن عن التدني

3942 مؤن عن تدني حسابات الملاك المشتركين

3943 مؤن عن تدني حسابات لغير الملاك المشتركين

classe( )4(4 القسم

ديون الخصوم المتداولة

441 موردون

4411 موردون

4412 موردون فواتير لم تصل بعد

4413 موردون آخرون

442 جماعة الملاك المشتركين دائنين

4421 مالك مشترك . تسبيقات

443 مستخدمون

4431 جازيات واجبة الأداء

444 ضمان اجتماعي وهيئات اجتماعية أخرى

4441 ضمان اجتماعي

4442 هيئات اجتماعية أخرى

445 الدولة وهيئات أخرى

4452 الدولة - ضرائب ومدفوعات مماثلة

4453 الدولة و هيئات أخرى دائنة

448 دائنيون آخرون

4481 دائنيون آخرون

449 حساب التسوية

4491 حساب في انتظار إدراج آخر - دائن

4492 حساب عائدات محصلة مسبقا

4497 حسابات انتقالية أو للانتظار دائنة

القسم 5 (5) classe

حسابات الخزينة

511 الأموال الموظفة

5111 حساب لأجل

5112 حسابات أخرى

512 البنوك أو أموال متيسرة لدى البنك لاتحاد الملاك

5121 بنوك

5122 شيكات

516 صندوق

5161 صندوق

554 بنك رصيد دائن

5541 بنك

classe( )6(6 القسم

حسابات التكاليف

611 مشتريات مواد ولوازم

6111 ماء (العداد العام)

6112 كهرباء

6113 تدفئة وطاقة ومحروقات

6114 مشتريات مواد الصيانة وتجهيزات بسيطة

6115 معدات بسيطة

6116 لوازم

612 تكاليف أخرى

6121 تسديد الاقتراضات

614/613 شراء خدمات خارجية

6131 تنظيف المحلات

6132 كراءات عقارية

6133 كراءات المنقولات

6134 عقود الصيانة

6135 صيانة وإصلاحات بسيطة

6136 أقساط التأمينات

6137 جازيات وكيل اتحاد الملاك مقابل تسيير الملكية المشتركة

6138 جازيات أخرى

6140 المصاريف البريدية

6141 مصاريف بنكية

6142 أتعاب

6143 تكاليف أخرى

6144 تكاليف الفوائد البنكية

616 ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة

6161 ضرائب ورسوم

617 مصاريف المستخدمين

6171 أجور

6172 تكاليف اجتماعية وهيئات اجتماعية

6173 مصاريف أخرى طب الشغل، تعاضديات، إلخ...)

6174 تأمين عن حوادث الشغل

651 تكاليف الأشغال والعمليات غير الجارية

6511 أشغال مقررة من طرف الجمع العام

6512 أشغال مستعجلة

6513 دراسات تقنية وتشخيص واستشارة

6514 خسائر عن دائنيات غير قابلة للاستيفاء

6515 تكاليف غير جارية

691 مخصصات لتدني دائنيات مشكوك فيها

classe( )7(القسم

حسابات العائدات

711 طلب الأموال

7111 مؤن عن عمليات جارية

7112 مؤن عن أشغال

7113 تسبيقات

712 عائدات أخرى

7121 اقتراضات

7122 إعانات

7123 تعويضات التأمين

7124 عائدات أخرى

7125 عائدات مالية

751 عائدات الأشغال والعمليات غير الجارية

7511 عائدات أخرى مقررة من طرف الجمع العام

7512 عائدات التفويتات المقبوضة

7513 هيات مقبوضة

7514 مداخيل عن دائنيات مصفاة

7515 عائدات أخرى غير جارية

791 استردادات من مؤن عن تدني دائنيات مشكوك فيها

الفصل الثاني

كيفيات تسيير حسابات اتحاد الملاك المشتركين

الفرع الأول

القواعد العامة لاستعمال الحسابات

المادة 7

تعد أقسام الحسابات والحسابات المعتمدة في هذه القواعد الخاصة الوحيدة التي يمكن استعمالها من طرف وكيل الاتحاد لتسجيل العمليات التي ينجزها اتحاد الملاك المشتركين. لا يمكن تطبيق قواعد التصميم المحاسبي العام للمقاولات من أجل تفصيل الحسابات المعتمدة في هذا المخطط. إذا لم تكف الحسابات المنصوص عليها في هذا المصنف المحاسبي لتسجيل كافة العمليات بصفة متباينة يمكن للاتحاد أن يدخل تقسيمات جزئية كلما دعت الضرورة لذلك.

المادة 8

يمنع القيام بأية مقاصة بين الحسابات ذات الرصيد المدين والحسابات ذات الرصيد الدائن.

الفرع الثاني

القواعد الخاصة لاستعمال الحسابات

المادة 9

تستعمل الحسابات وفق القواعد الخاصة التالية :

القسم 1 (1) (classe)

المؤن والمال الاحتياطي والنتيجة

تقيد في الجانب الدائن من الحسابات 1111 احتياطيات لتغطية النفقات غير المتوقعة و 1112 احتياطيات لتغطية النفقات المقررة على المدى الطويل مبالغ المخصصات الاحتياطية المنصوص عليها في نظام الملكية المشتركة أو المقررة من طرف الجمع العام لتغطية هذه النفقات مقابل تقييدها في الجانب المدين من حساب للخزينة.

في حالة إذا تقرر إنجاز أشغال وإذا تم تمويلها بإدراج جزئي للأموال الاحتياطية في الحساب 1111 أو في الحساب 1112، يسجل في الجانب المدين من هذه الحسابات المبلغ المخصص

لتمويل هذه الأشغال مقابل تقييدها في الجانب الدائن من الحساب 1511 «مؤن عن أشغال مقررة».

يتم القيد في الجانب المدين من الحساب 1511 «مؤن عن أشغال مقررة بالتدريج حسب وثيرة إنجاز الأشغال المقررة مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 7112 «مؤن عن أشغال».
تقيد نتيجة الدورة المحاسبية في الحسابين 1191 و 1199 حسب ما إذا كان فائضا 1191 : فائض أو عجزا 1199 : عجز». يستعمل اتحاد الملاك هاته الحسابات من أجل معاينة الفرق بين عائدات وتكاليف الدورة المحاسبية في انتظار قرار الجمع العام السنوي لإرصاد هذه النتيجة.

عندما يوزع الفائض أو العجز في العائدات والتكاليف المتعلقة بالعمليات الجارية عند حصر الحسابات بين الملاك المشتركين حسب حصصهم في كل فئة من تكاليف أجزاء الملكية المشتركة، يجب أن توجه الفوارق المحتملة بين عائدات وتكاليف الدورة العائدات معاينة مسبقا أو لعائدات للقبض حسب ما إذا كان فائضا أو عجزا.

يستخدم الحساب 1311 الإعانات المحصل عليها لتسجيل دعم الأشغال المبلغ عنها خلال الدورة المحاسبية عند الإخطار بقرار منحالدعم، يتم القيد في الجانب الدائن من الحساب 1311 مبلغ المساهمة الممنوحة مقابل القيد في الجانب المدين من الحساب 345 «الدولة وهيئات أخرى بحسب مصدر الأموال.

يتم بالمقابل خصم الحساب 7122 «إعانات» بالتدريج حسب وثيرة إنجاز الأشغال المقررة.

القسم 3)3( )classe

دائنيات الأصول المتداولة

تتضمن حسابات القسم 3 الدائنيات المنصوص عليها في الميزانية التقديرية للاتحاد وتلك المتعلقة بالعمليات الخارجة عن الميزانية التقديرية. وبمعنى أوسع، تتضمن قيود التسوية الحسابات العائدات والتكاليف.

تسجل في الجانب المدين من الحسابات 3411 و 3412 و 3413 التسبيقات والدفعات المؤداة للموردين عن الأشغال والخدمات المقررة، مقابل القيد في الجانب الدائن من حساب للخزينة.

يضم البند 342 جماعة الملاك المشتركين» مجموع حسابات الدائنيات تجاه الملاك المشتركين تقيد في هذا البند الدائنيات وعند الاقتضاء، ديون الاتحاد المترتبة في ذمة كل مالك

مشترك. كما يجب أن يتضمن القيد المحاسبي صيغة تمكن من تحديد اسم المالك المشترك وطبيعة دائنياته تجاه اتحاد الملاك.

في حالة موافقة الجمع العام، يفصل البند 342 مجموعة من

الحسابات الفرعية :

3421 مالك مشترك فرد

3422 مالك مشترك - ميزانية تقديرية

3423 مالك مشترك - أشغال وعمليات غير جارية

. 3424 مالك مشترك - دائنيات مشكوك فيها

تسجل في الجانب المدين من الحساب 3421 مالك مشترك فرد مبالغ المؤن المطلوبة من طرف الاتحاد مقابل تقييدها في الجانب الدائن من الحساب 7111 مؤن عن عمليات جارية». يسجل تسديد هذه المبالغ في الجانب الدائن من الحساب 3421، مقابل القيد في الجانب المدين من حساب للخزينة.

عندما لم يتم بعد التصويت على ميزانية الدورة تسجل إسهامات الملاك المشتركين في الحساب 3422 مالك مشترك - ميزانية تقديرية» بعد المصادقة على الميزانية يتم نقل هذه الإسهامات إلى الحساب 3421

تسجل في الجانب المدين من الحساب 3423 مالك مشترك -أشغال وعمليات غير جارية المبالغ التي ستدفع لتغطية الأشغال غير الجارية وغير المتوقعة، مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 7112 «مؤن عن أشغال».

يسجل تسديد هذه الدائنيات في الجانب الدائن من الحساب 3423 مقابل القيد في الجانب المدين من حساب للخزينة.

تسجل في الجانب المدين من الحساب 3424 مالك مشترك . دائنيات مشكوك فيها الدائنيات المشكوك فيها تجاه الملاك المشتركين. مقابل القيد، حسب كل حالة في الجانب الدائن من الحسابات 3421 34239 34229

يسجل في الجانب المدين من البند 345 الدولة وهيئات أخرى» مختلف الدائنيات تجاه الدولة والهيئات الأخرى المندرجة في إطار الإعانات المستحقة القبض للاتحاد، مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 1311 إعانات محصل عليها».

يستعمل البند 349 لعمليات التسوية بالأصول الجارية ويتفرع إلى حسابين على النحو التالي : الحساب 3491 تكاليف معاينة مسبقا» والحساب 3497 حسابات انتقالية أو للانتظار - مدينة».

تسجل على التوالي في الجانب المدين من الحسابات 3942 «مؤن عن تدني حسابات الملاك المشتركين» و 3943 مؤن عن تدني حسابات لغير الملاك المشتركين» تدني حسابات الدائنيات تجاه الملاك المشتركين والأغيار مقابل القيد في الجانب الدائن من البند 691 مخصصات لتدني دائنيات مشكوك فيها. ويتم استرداد هذه المؤن بقيدها في الجانب الدائن من الحسابات 3942 و 3943، مقابل القيد في الجانب المدين من البند 791 استردادات من مؤن عن تدني دائنيات مشكوك فيها».

القسم 4 (4 classe)

ديون الخصوم المتداولة

تتضمن حسابات القسم 4 الديون المنصوص عليها في الميزانية التقديرية للاتحاد وتلك المتعلقة بالعمليات الخارجة عن الميزانية التقديرية. وبمعنى أوسع، تتضمن قيود النسوية لحسابات العائدات والتكاليف.

يتضمن البند 441 موردون ثلاثة حسابات على النحو التالي : 4411 «موردون» و 4412 موردون فواتير لم تصل بعد» و 4413 موردون آخرون».

تقيد في الحساب 4411 موردون الفاتورات وبيانات مشتريات السلع والخدمات المنصوص عليها في الميزانية التقديرية وكذا الفاتورات والعمليات غير الجارية دون تمييز طبيعة هاته العمليات. تحدد طبيعة العمليات في صيغة القيد المحاسبي التي تشير إلى حساب التكاليف المعني.

يقيد في الجانب الدائن من الحساب 4411 مبلغ الفاتورات وبيانات المبالغ المستحقة والوضعيات المالية المتوصل بها قبل اختتام الدورة مقابل القيد في الجانب المدين من حسابات التكاليف المعنية.

يقيد في الحساب 4412 موردون فواتير لم تصل بعد مبلغ اللوازم المستلمة والخدمات المقدمة والأشغال المنجزة خلال الدورة المحاسبية عندما لم يتم بعد التوصل بالفاتورات المتعلقة بها خلال هذه الدورة.

تقيد في الجانب الدائن من الحساب 4421 «مالك مشترك تسبيقات التسبيقات المحصلة من الملاك مقابل القيد في الجانب المدين من حساب للخزينة.

تقيد في الجانب الدائن من البنود 443 مستخدمون» و 444 ضمان اجتماعي وهيئات اجتماعية أخرى المبالغ الواجبة الأداء للمستخدمين والهيئات الاجتماعية مقابل القيد في الجانب المدين من حسابات البند 617 مصاريف المستخدمين».

تقيد في الجانب المدين من البند 445 المبالغ الواجبة الأداء للدولة عن الضرائب والرسوم.

تقيد في الجانب الدائن من الحساب 4481 دائنيون آخرون» مختلف ديون اتحاد الملاك.

يستعمل البند 449 لعمليات التسوية بالخصوم الجارية ويتفرع إلى ثلاث حسابات على النحو التالي : الحساب 4491 «حساب في انتظار إدراج آخر - دائن و الحساب 4492 «حساب عائدات محصلة مسبقا والحساب 4497 حسابات انتقالية أو للانتظار - دائنة».

القسم 5)5( )classe

حسابات الخزينة

تسجل حسابات الخزينة عمليات الخزينة بالمعنى الدقيق للكلمة.

وتسجل بالخصوص حركات القيم نقدا أو شيكات أو تحويلات، وكذا العمليات المنجزة مع البنوك غير العمليات التي تمت محسبتها في ديون التمويل.

تقتصر محسبة الاقتراضات على تسجيل التدفقات المالية المقابلة لها من خلال القيود المحاسبية التالية :

. عند تسلم الأموال المقترضة تسجل هذه الأموال في الجانب الدائن من الحساب 7121 «اقتراضات»، مقابل القيد في الجانب المدين من البند 512 البنوك أو أموال متيسرة لدى البنك لاتحاد

الملاك :

. عند أداء أقساط القروض السنوية تسجل هذه الأقساط في الجانب المدين من الحساب 6121 تسديد الاقتراضات»، مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 5121 بنوك».

يضم البند 511 «الأموال الموظفة حسابات الودائع لأجل تسجل هذه الودائع في الجانب المدين من الحسابات التي تكون البند 511 وتسجل في الجانب الدائن من هذه الحسابات مبالغ عمليات سحب الودائع.

لا يجمع البند 512 إلا حسابات الخزينة ذات الرصيد المدين.

يقيد في الجانب المدين من الحسابات المكونة للبند 512 مبلغ إدخالات الأموال كما يقيد مبلغ إخراجات الأموال في الجانب الدائن من هذه الحسابات.

يقيد المبلغ المقبوض نقدا من طرف الاتحاد في الجانب المدين من الحساب 5161 «صندوق». كما يقيد المبلغ المدفوع نقدا في الجانب الدائن من هذا الحساب ويكون رصيد هذا الحساب دائما إما مدينا أو يساوي صفرا.

لا يجمع البند 554 «بنك رصيد دائن) إلا حسابات الخزينة ذات الرصيد الدائن.

الباب الثالث

إعلام الملاك المشتركين

المادة 10

تحرر الوثائق المحاسبية باسم اتحاد الملاك مع تضمينها عنوان الملكية المشتركة. كما تحدد هذه الوثائق محتواها ومرجع الدورة المحاسبية المتعلقة بها.

يضع وكيل الاتحاد دفتر الأستاذ ودفتر اليومية والميزان وعند الاقتضاء الدفاتر المساعدة رهن الإشارة أثناء كل تحقق محاسبي.

تنسخ بوضوح الفصول المستعملة خلال الدورة المحاسبية لقيد العمليات، في الوثائق المحاسبية المحررة لإعلام الملاك المشتركين.

.....

.....

.....

المرسوم رقم 2.17.354 الصادر في 3 صفر 1439 (23) أكتوبر 2017 بتحديد النظام النموذجي للملكية المشتركة.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما تم تغييره و تتميمه ولاسيما المادة 8 منه ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 محرم 1439 (28) سبتمبر 2017)

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا للمادة 8 من القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه المتعلق بسن نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية يحدد في الملحق المرفق بهذا المرسوم النظام النموذجي للملكية المشتركة.

المادة 2

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وحرر بالرباط في 3 صفر 1439 (23) أكتوبر 2017).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة

الإمضاء : محمد نبيل بنعبد الله.

1- تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6635 بتاريخ 13 ربيع الآخر 1439 (فاتح يناير 2018، الصفحة رقم 3

النظام النموذجي للملكية المشتركة

الباب الأول

وصف العقار وشروط استعمال الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة

الفصل الأول

وصف لتقسيم العقار إلى أجزاء

المادة الأولى

مراجع العقار

العقار موضوع نظام الملكية المشتركة المسمى ..... الواقع في

موضوع الرسم العقاري الأصلي (عند الاقتضاء رقم .

المادة 2

وصف مختصر للعقار

العقار موضوع نظام الملكية المشتركة هو عبارة عن شقق أو طبقات أو محلات أو

فيلات ..... الخ. ويتكون من :

مستوى تحت أرضى :

مستوى أرضي

X * » طوابق :

سطح واحد ؛

.....عمارات من

المادة 3

مكونات العقار

ينقسم العقار «X» إلى أجزاء منها « ل » أجزاء مفرزة و « Z » أجزاء مشتركة، وفيما يلى تفصيلها :

المستوى 1 المستوى الأرضي على سبيل المثال) :

ينقسم المستوى 1 الواقع بين الضلع « N » والضلع « M » إلى « X » أجزاء مفرزة, و «Y»

أجزاء مشتركة، وفيما يلي وصفها :

الجزء المفرز رقم . ومساحته.

46

الجزء المشترك رقم ..... ومساحته.

المادة 4

غرض استعمال الأجزاء المفرزة والمشتركة

تخصص الأجزاء المفرزة والمشتركة المحددة في جدول توزيع الأجزاء المفرزة و الأجزاء المشتركة الوارد في هذا الباب للسكنى أو للتجارة

.....

المادة 5

رقم الأجزاء

رقم

الأجزاء

جدول توزيع الأجزاء المفرزة والحصص المشاعة المرتبطة بها

ملاحظات

التخصيص

عدد الأصوات (+)

المفرزة

مساحة

مساحة

محتوى

مقتضب

كل جزء

المشتركة

حسب المساحة الإجمالية للعقار

المفرزة

حصة البقعة بالمتر

الحصة

كل جزء خارج

غير

الرسم

المربع

مستوى

للضلع

m إلى p

مساحة الجزء المفرز nx

الحصة غير المفرزة

المساحة الإجمالية للأجزاء المفرزة

n = عدد الأجزاء من الألف (1.000 أو 10.000)

(*) يخفض عدد الأصوات المملوكة للملاك المشتركين الذين يتوفرون على نسبة من الأصوات تفوق النصف العائد لباقي الملاك، إلى حدود نصف أصوات مجموع الملاك المشتركين.

الفصل الثاني

تحديد الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة

الفرع الأول

الأجزاء المفرزة

المادة 6

مكونات الأجزاء المفرزة

تتكون الأجزاء المفرزة على الخصوص من :

الأرض المقام عليها البناء والحدائق الملحقة بها حالة الفيلات والمحلات المؤسس لها رسم عقاري واحد)

- التبليطات والبلاطات والأسطح الخشبية وبصفة عامة كل التكسيات الأرضية :

- أبواب البسطات أو النوافذ أو النوافذ - أبواب أو المصاريع أو الستارات وكذا كفائفها وهياكلها وتوابعها وبصفة عامة فتحات وشرفات الأجزاء المفرزة :

جدران دعم النوافذ والشرفات والسطوح والمخادع وكذا جميع توابعها

الفواصل الداخلية مع أبوابها :

التجهيزات الصحية لدورات الماء والمراحيض

تجهيزات المطبخ والسهوات والمعلقات والرفوف

- تجهيزات الماء الساخن والتكييف

الأقفال والصنابير وتوابعها ؛

كل ما يتعلق بالديكور المرايا والصباغة والخشب....

وبصفة عامة، كل ما يوجد داخل الشقق والمحلات وغيرها المعدة للاستعمال الشخصي.

الفرع الثاني

الأجزاء المشتركة

المادة 7

مكونات الأجزاء المشتركة

تتكون الأجزاء المشتركة على الخصوص من :

الأرض: مجموع الأرض

- القنوات الأرضية : جميع القنوات الموجودة تحت الأرض وغير تابعة للأجزاء المفرزة والمعدة لإيصال الماء والكهرباء ولصرف مياه الأمطار والمياه المنزلية والمياه العادمة نحو

قنوات المجاري العمومية :

- شبكات الاتصال والتجهيزات الهاتفية وما شابههما؛

المعدات المشتركة المخصصة لصيانة الساحات الشاغرة

هيكل البنايات : الأساسات والهيكل من الإسمنت المسلح والجدران الحاملة التي ترتكز عليها البنايات والسواري وأعمدة الدعم والعناصر الأفقية للهيكل وعناصر الأرضيات وتغطيات البناء وكل الوسائل التي تحول دون التسرب ؛

الواجهات : تزيين الواجهات والظلات وأغطية الشرفات والأسطح باستثناء ما يعتبر ملكا خاصا

- التهوية صناديق التغشية ومخارج الدخان وأنابيب تهوية المراحيض والحمامات والمطابخ

السطوح المعدة للاستعمال المشترك

- المساحات الخضراء المشتركة مع تجهيزاتها

المسابح المشتركة مع تجهيزاتها

فضاءات اللعب والملاعب الرياضية مع تجهيزاتها

المداخل والممرات والدهاليز والسراديب والأقبية و المصاعد المعدة للاستعمال المشترك :

- المرائب تحت أرضية والمواقف فوق أرضية المعدة للاستعمال المشترك المخصصة لركن السيارات :

القنوات : كل القنوات والأعمدة الصاعدة أو النازلة والمعدة للتوزيع ولاسيما للماء والكهرباء وأنابيب الإسقاط وتصريف مياه الأمطار والمياه المنزلية باستثناء أجزاء القنوات المعدة للاستعمال الشخصي والخاص لكل مالك مشترك والتي توجد داخل الأجزاء المفرزة وكذلك الأنابيب المؤدية إلى المجاري العمومية وأنابيب التهوية وأغشيتها مع صناديقها :

49

- العدادات المشتركة للماء والكهرباء وبصفة عامة كل الأجهزة الموضوعة لخدمة العقار

- تجهيزات الإضاءة الموجودة في البنايات أو في الممرات الخارجية التي يستعملها الملاك المشتركون ؛

- شبكة استقبال الإرسال التلفزي : الهوائيات الجماعية والقنوات المتفرعة عنها، باستثناء القنوات المعدة للاستعمال الخاص بمالك مشترك والموجودة داخل الأجزاء المفرزة ؛

محلات النفايات مع توابعها

الأماكن المخصصة لذبح الأضاحي

أدوات وتجهيزات مكافحة الحريق

محلات البواب وملحقاتها وغيرها من المحلات المعدة للخدمات الجماعية

بهو المداخل إلى المباني وأقفاص الدرج والدرج ومنبسطات الطوابق والأبواب والنوافذ والهياكل والزجاج وغيرها التي توجد في كل الأجزاء المشتركة. وبصفة عامة كل الأماكن الخالية والممرات والمسالك والمحلات التي ليست معدة لينتفع بها مالك مشترك واحد بما في ذلك توابعها مثل صوانات الماء والكهرباء.

الفصل الثالث

شروط استعمال الأجزاء المشتركة والأجزاء المفرزة

الفرع الأول

شروط استعمال الأجزاء المشتركة

المادة 8

أحكام عامة

لكل مالك مشترك أو من يحل محله أن يستعمل الأجزاء المشتركة شريطة أن لا يضر بحقوق الملاك المشتركين الآخرين وذلك في احترام تام للغرض المعدة له ولتخصيص العقار.

المادة 9

التخزين في الأجزاء المشتركة

تترك جميع الأجزاء المشتركة خالية، لاسيما المسالك والممرات والمداخل والساحات والأبهية والدرج.

50

المادة 10

استعمال المسالك و الممرات والمداخل

تخصص المسالك والمداخل والممرات للراجلين فقط.

المادة 11

أعمال التنظيف المنزلي

لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال التنظيف المنزلي مثل تمشيط ونفض الزرابي والأفرشة والأثاث في الدرج والممرات والأبهية.

المادة 12

قواعد الصحة والنظافة

يجب على الملاك المشتركين أن يتقيدوا بقواعد الصحة والنظافة وأن يتجنبوا إتلاف المساحات الخضراء والحدائق المشتركة ووضع أسيجة بداخلها تحول دون استعمالها.

المادة 13

أجهزة استقبال البث التلفزي

لا يجوز تثبيت الأجهزة المستقبلة للبث التلفزي كالهوائيات أو الصحون في واجهات البناية وفي شرفاتها.

المادة 14

مرآب السيارات

يخصص المرآب لوقوف العربات، ويمنع أن يستعمل في إصلاح العربات أو غسلها أو استعمال المنبهات بداخله.

الفرع الثاني

شروط استعمال الأجزاء المفرزة

المادة 15

أحكام عامة

يحق لكل مالك مشترك أو من يحل محله استعمال الأجزاء المفرزة التي يمتلكها واستغلالها والتصرف فيها شريطة أن يتقيد بالغرض الذي أعدت له وأن لا يضر بحقوق الملاك المشتركين الآخرين.

51

المادة 16

سلامة العقار

لا يحق للمالك المشترك أو من يحل محله أو كل شخص يوجد تحت مسؤوليته الإخلال بسلامة العقار.

المادة 17

الحفاظ على الهدوء في العقار

لا يجوز للمالك المشترك أو من يحل محله أن يحدث أو يسمح بإحداث ضجيج يخل بهدوء العقار.

يجب أن تستعمل الآلات المحدثة للصوت باعتدال حتى لا يتم سماع أي ضجيج من خارج المحلات التي تشغل فيها.

يقترح وكيل الاتحاد وقت بدء و توقف أشغال الإصلاح غير المستعجلة الي ينتج عنها ضجيج، وله أن يميز فيها بين الأيام العادية وأيام العطل.

المادة 18

إيواء الحيوانات

لا يتم إيواء الحيوانات الخطيرة أو التي يترتب عليها إخلال بهدوء المبنى ونظافته أو بسلامة القاطنين.

يتحمل أصحابها جميع الأضرار التي تتسبب فيها للملكية المشتركة.

المادة 19

استعمال النوافذ والشرفات

يمنع نفض وتمشيط الزرابي في الشرفات والنوافذ. كما يمنع صرف المياه الناتجة عن التنظيف من خلالها.

المادة 20

التناسق الجمالي للمبنى

يجب الحرص على التناسق الجمالي للمبنى، خاصة في الأشغال التي تخص عناصر المنظر الخارجي، كالنوافذ والستائر وقضبان الدعم والشرفات ودرابيز الواجهات والأسطح ولوحات الهوية وبصفة عامة كل الأجزاء المرئية من الخارج.

52

الباب الثاني

أجهزة اتحاد الملاك المشتركين وقواعد تسييره

المادة 21

هياكل اتحاد الملاك المشتركين

تتكون هياكل اتحاد الملاك المشتركين من :

- الجمع العام :

وكيل الاتحاد و نائبه

الفصل الأول

الجمع العام العادي

المادة 22

أحكام عامة

يعتبر الجمع العام أعلى هيئة تقريرية لاتحاد الملاك.

ينعقد الجمع العام العادي مرة كل سنة على الأقل داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30)

يوما من انتهاء السنة الجارية.

الفرع الأول

الدعوة للجمع العام

المادة 23

توجيه الاستدعاء

يوجه وكيل الاتحاد الاستدعاء لجميع الملاك المشتركين.

عند عدم توجيه الاستدعاء من طرف وكيل الاتحاد، يمكن لثلث الملاك المشتركين أن يوجهوا له طلبا في الموضوع.

في حالة عدم الاستجابة لطلب ثلث (3/1) الملاك المشتركين، يمكن لمالك واحد أن يوجه الدعوة للجمع العام، وذلك بعد انصرام أجل ثمانية أيام على توجيه إنذار لوكيل الاتحاد، وذلك بكل وسائل التبليغ القانونية.

53

المادة 24

مضمون الاستدعاء للجمع العام

يتضمن الاستدعاء، لزوما :

مكان وتاريخ وساعة الاجتماع

نقط جدول الأعمال المعروض للتداول بالجمع العام

المشاريع المقترح البت فيها.

كما يحدد هذا الاستدعاء مكان وتاريخ وساعة الاجتماع الثاني في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول.

يجب، في حالة البت في الحسابات السنوية والمصادقة على مشروع الميزانية التقديرية أن يشار في الاستدعاء إلى كيفية الاطلاع على الوثائق المثبتة للتكاليف المحددة من طرف الجمع العام.

المادة 25

تبليغ الاستدعاء

يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك مشترك خمسة عشر (15) يوما، على الأقل، قبل

التاريخ المحدد لانعقاد الجمع العام.

ويتم هذا التبليغ بواسطة طرق التبليغ القانونية.

المادة 26

الاطلاع على الوثائق

توضع رهن إشارة الملاك المشتركين طبقا للآجال المنصوص عليها في القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبينة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002) كما تم تغييره وتتميمه الوثائق التالية :

بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك والحساب العام للتسيير للسنة المنتهية المصادق عليها في حال دعوة الجمع العام للمصادقة على الحسابات :

- مشروع الميزانية التقديرية مرفقا بنظير لآخر ميزانية تقديرية تم التصويت عليها من

قبل الجمع العام

- الشروط الأساسية للعقود أو العقود المقترحة بمناسبة وجود مناقصة، في حالة دعوة

الجمع العام إلى المصادقة على العقود أو كشوفات الحساب إذا تعلق الأمر بإنجاز أشغال.

كما توضع رهن إشارة الملاك المشتركين جميع العقود والوثائق المثبتة للمصاريف المتعلقة بكل صنف من التكاليف الواجبة.

الفرع الثاني

سير أعمال الجمع العام

المادة 27

مكان انعقاد الجمع العام

ينعقد الجمع العام في العقار موضوع الملكية المشتركة أو بمكان داخل حدود الجماعة التي توجد الملكية المشتركة بدائرة نفوذها.

المادة 28

جدول الأعمال

يبت الجمع العام في نقط جدول الأعمال المرفق بالاستدعاء، غير أنه في حالة الاستعجال يمكن البت في نقطة غير مدرجة في جدول الأعمال.

مع مراعاة المادة 26 أعلاه يجب أن تحرر نقط جدول الأعمال المرفق بالاستدعاء بطريقة واضحة تغني على اللجوء إلى وثائق أخرى.

المادة 29

ورقة الحضور

يتم إعداد ورقة حضور تتضمن اسم كل مالك مشترك أو نائبه وعدد ونسبة الأجزاء المشتركة والمفرزة العائدة له.

تسلم نسخة من هذه الورقة مرفقة بنسخة من محضر اجتماع الجمع العام إلى كل مالك مشترك حاضر أو ممثله موقعة من طرف رئيس وكاتب الجمع العام.

المادة 30

النصاب

يشترط لصحة انعقاد الجمع العام أن يحضره ما لا يقل عن نصف أعضاء الملاك المشتركين أو ممثليهم. وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب، يعقد اجتماع ثان خلال الثلاثين يوما الموالية لهذا الاجتماع.

ينعقد هذا الاجتماع بمن حضر وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية.

55

المادة 31

تسيير أشغال الجمع العام

ينتخب الجمع العام في كل اجتماع من بين أعضائه رئيسا لتسيير أشغاله.

يضبط الرئيس سير اجتماع الجمع العام ويسهر على ألا تحيد المناقشات عن النقط المدرجة في جدول الأعمال المصادق عليه.

يعين الجمع العام كاتبا لتحرير محضر الاجتماع.

يجوز تعيين وكيل الاتحاد أو نائبه كاتبا للجمع العام غير أنه لا يمكن له في أي حال من الأحوال أن يرأس الجمع العام.

المادة 32

عدد الأصوات بالنسبة لكل جزء مفرز

يتمتع كل مالك مشترك بعدد أصوات بحسب حقوقه في الجزء المفرز العائد له كما هو مبين في جدول توزيع الأجزاء المفرزة والحصص المشاعة المرتبطة بها الوارد في المادة الخامسة أعلاه من هذا النظام الخاص بالملكية المشتركة.

في حال توفر أحد الملاك على نسبة تفوق النصف يخفض عدد الأصوات المملوكة له إلى حدود نصف أصوات مجموع عدد الملاك.

المادة 33

التصويت

مع مراعاة نسب التصويت الواجبة التطبيق بموجب المواد 20 و 21 و 22 و 24 و 39 من القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه، يتخذ الجمع العام القرارات المتعلقة بتسيير الملكية المشتركة بالأغلبية النسبية لأصوات الملاك المشتركين الحاضرين أو الممثلين لهم.

المادة 34

التفويض

يمكن للمالك المشترك أن يفوض كتابيا، غيره من داخل أو من خارج اتحاد الملاك المشتركين للتصويت نيابة عنه، على ألا ينوب شخص واحد عن أكثر من ثلاثة (3) ملاك لا تتجاوز نسبة تملكهم مشتركين 10% من مجموع أصوات الملاك المشتركين.

يسري التفويض الممنوح من أجل التمثيل في جمع عام واحد على كل الاجتماعات المتتابعة التي تدعى للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

56

الفرع الثالث

تبليغ قرارات الجمع العام

المادة 35

تبليغ محضر الجمع العام

يبلغ وكيل الاتحاد محضر اجتماع الجمع العام، إلى كافة الملاك المشتركين داخل أجل لا

يتعدى ثمانية (8) أيام من تاريخ انتهاء الجمع العام.

يتم التبليغ بجميع وسائل التبليغ القانونية.

الفصل الثاني

الجمع العام الاستثنائي

المادة 36

يمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة إلى ذلك ويستدعى إليه جميع الملاك المشتركين.

و ينعقد ويتخذ قراراته بنفس كيفيات الجمع العام العادي .

الفصل الثالث

وكيل الاتحاد ونائبه

الفرع الأول

تعيين وكيل الاتحاد ونائبه

المادة 37

قواعد تعيين وكيل الاتحاد ونائبه

يعين الجمع العام من بين الملاك المشتركين وكيلا للاتحاد ونائبا له.

يمكن تعيين وكيل الاتحاد من غير الملاك المشتركين، ويجوز أن يكون شخصا ذاتيا أو اعتباريا يمارس تسيير العقارات كمهنة حرة.

يتم تعيين وكيل الاتحاد ونائبه بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين.

المادة 38

معايير تعيين وكيل الاتحاد ونائبه

يجب على وكيل الاتحاد ونائبه أن يتوفرا على الكفاءة اللازمة وأن يتحليا بالنزاهة والاستقامة.

57

يمكن أن تتحدد معايير تعيين وكيل الاتحاد ونائبه، في ما يلي :

أن يتوفرا على عنوان للمخابرة ؛

ألا يكونا موضوع إدانة قضائية عن أفعال تخل بالشرف والكرامة أو النزاهة :

بالنسبة للشخص الاعتباري، أن لا يكون محل تسوية أو تصفية قضائية.

المادة 39

مدة ولاية الوكيل ونائبه

يعين الوكيل ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

الفرع الثاني

مهام وكيل الاتحاد ونائبه

المادة 40

قائمة مهام وكيل الاتحاد و نائبه

يتولى وكيل الاتحاد على وجه الخصوص

- تنفيذ قرارات الجموع العامة

- تنفيذ مقتضيات هذا النظام الخاص بالملكية المشتركة :

- تحصيل مساهمات الملاك المشتركين في التكاليف مقابل وصل

منح وصل إبراء للمالك المشترك في حالة البيع إذا لم تكن عليه ديون تجاه اتحاد الملاك

وضع ميزانية منتظمة للاتحاد ومسك المحاسبة المتعلقة به والتي تبين فيها الوضعية المالية للاتحاد ولكل مالك مشترك

- إخبار الملاك المشتركين كل ستة أشهر على الأقل بالوضعية المالية للاتحاد؛

- مسك الربائد والسجلات الخاصة بالعقار والاتحاد وتمكين كافة الملاك من الاطلاع عليها ولاسيما قبل انعقاد الجمع العام المخصص جدول أعماله لفحص الحسابات

القيام بالإجراءات الإدارية المنوطة به أو المفوض له بإجرائها :

- فتح حساب بنكي باسم الاتحاد تودع فيه على الفور المبالغ النقدية والقيم المحصل عليها لفائدة الاتحاد

- إنذار الملاك المشتركين الذين لم يقوموا بدفع المساهمة المستحقة برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل، ومباشرة المسطرة القضائية في حقهم وفق الشروط والآجال المنصوص عليها في القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه

تمثيل الاتحاد لدى المحاكم.

58

المادة 41

تقديم تقرير للجمع العام

يجب على وكيل الاتحاد أو نائبه حسب الحالة، تقديم تقرير إلى الجمع العام عن حصيلة عملهما.

الفرع الثالث

انتهاء مهام الوكيل أو نائبه

المادة 42

حالات انتهاء مهام الوكيل أو نائبه

تنتهي مهمة وكيل الاتحاد في الحالات التالية :

- الاستقالة :

- انتهاء المدة القانونية ما لم يتم تجديدها :

- العزل :

- الوفاة :

الحل في حالة ما إذا كان الوكيل شخصا اعتباريا.

المادة 43

الاستقالة

يقوم وكيل الاتحاد الذي يرغب في الاستقالة، بإخبار جميع الملاك مسبقا ودعوتهم إلى جمع عام ينعقد داخل أجل ثلاثين (30) يوما يبتدئ من تاريخ التبليغ.

يبت الجمع العام في حصيلة وكيل الاتحاد المستقيل ويعين وكيلا جديدا خلفا له.

المادة 44

تسليم الوثائق

يجب على وكيل الاتحاد المستقيل خلال نفس الأجل المنصوص عليه في المادة 43 أعلاه أن يسلم لنائبه :

جميع الوثائق والربائد :

- جميع السجلات الخاصة بالاتحاد والعقار

بيان الوضعية المالية للاتحاد ؛

وكل أموال الاتحاد بما في ذلك المبالغ النقدية.

يقوم وكيل الاتحاد أو نائبه المنتهية مهامه بتسليم هذه الوثائق والأموال إلى الوكيل الجديد داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تعيين الوكيل الجديد.

المادة 45

عزل وكيل الاتحاد

يتم عزل وكيل الاتحاد أو نائبه أو هما معا من طرف الجمع العام بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين.

المادة 46

نائب وكيل الاتحاد

يتولى نائب وكيل الاتحاد نفس المهام المنوطة بوكيل الاتحاد وذلك في حالة وفاته أو عزله أو استقالته.

إذا امتنع وكيل الاتحاد عن القيام بمهامه أو إذا أشعر نائبه بتغيبه أو بعدم رغبته في مواصلة مهامه، يتولى مؤقتا نائب وكيل الاتحاد القيام بالمهام المنوطة بوكيل الاتحاد.

الباب الثالث

مالية الاتحاد

الفرع الأول

أحكام عامة

المادة 47

يصوت الجمع العام للملاك المشتركين كل سنة على ميزانية تقديرية لتحمل النفقات وعلى رصيد مالي خاص لتحمل أشغال الصيانة الكبرى.

يمكن لوكيل اتحاد الملاك، في حالة الضرورة، أن يطلب من الملاك المشتركين دفع مساهمة تكميلية خلال السنة الجارية على أن يعرض ذلك للمصادقة في الجمع العام الموالي.

يجب على كل مالك مشترك المساهمة في التكاليف المقررة.

لا يجوز تعديل توزيع التكاليف المشتركة إلا بقرار يتخذه الجمع العام.

يقوم وكيل اتحاد الملاك المشتركين بتحصيل المساهمات المستحقة ولا يحتاج للمطالبة بها قضائيا، لأي ترخيص مسبق من طرف الجمع العام.

60

الفرع الثاني

ميزانية الاتحاد

المادة 48

السنة المالية

تبدأ السنة المالية للاتحاد في . ..... وتنتهي في ..... من كل سنة، على أن تبدأ السنة الأولى من تاريخ أول جمع عام وتنتهي في 31 دجنبر من السنة التالية.

المادة 49

موارد الاتحاد

تتكون موارد الاتحاد على الخصوص من :

- مساهمات الملاك المشتركين في التكاليف

المبالغ المتأتية من تفويت أو كراء إحدى الأملاك الخاصة للاتحاد.

المادة 50

التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها

تتحدد التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها في مايلي :

1 - تكاليف المحافظة على الملكية المشتركة :

تكاليف مواد البناء واليد العاملة اللازمة لإنجاز أشغال التمليط وتحديث الواجهة وإعادة تأهيل الهيكل الحامل والسقف والأنابيب، والممرات.... إلخ.

2 - تكاليف صيانة الملكية المشتركة

- تكاليف منتجات الصيانة واستبدال الأجهزة التالفة ومنتجات التنظيف، وأجر المكلفين بصيانة وتنظيف الأجزاء المشتركة والمناطق الخضراء المشتركة، وتكاليف الماء والكهرباء... إلخ.

3 - تكاليف إدارة الملكية المشتركة :

- تكاليف مكتبية، أتعاب أو أجر وكيل الاتحاد عند الاقتضاء، أقساط التأمين والرسوم

وتكاليف التبليغات وعقد الجموع العامة..... إلخ.

61

المادة 51

التكاليف المتعلقة باشتغال وصيانة التجهيزات الجماعية وتكاليف الخدمات الجماعية

تتحدد التكاليف، على سبيل المثال، في مايلي :

تكاليف خدمة الحراسة

تكاليف اشتغال وصيانة المصعد

- تكاليف اشتغال وصيانة الهاتف الداخلي

تكاليف اشتغال وصيانة أجهزة الأمن و كاميرات المراقبة ... إلخ ؛

- تكاليف اشتغال جهاز التكييف المركزي

- تكاليف خدمة الشبكات الجماعية لاستقبال البث التلفزي.

المادة 52

حصة كل مالك في التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها

تحدد حصة كل مالك في التكاليف اللازمة للمحافظة على الأجزاء المشتركة وتسييرها وصيانتها حسب الحصة غير المفرزة التي تنوب عن كل جزء مفرز ، المبينة في الجدول الوارد في المادة الخامسة أعلاه من هذا النظام.

المادة 53

حصة كل مالك في تكاليف التجهيزات المشتركة

وتكاليف الخدمات الجماعية

تحدد حصة المالك في تكاليف التجهيزات المشتركة وتكاليف الخدمات الجماعية حسب منفعة هذه الخدمات والتجهيزات بالنسبة للجزء المفرز.

المادة 54

أداء المساهمات

يحدد الجمع العام مبالغ وآجال و كيفيات أداء المساهمات.

توقيع المالك الأصلي:

توقيع الملاك المشتركين

62

نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

صيغة محينة بتاريخ

(7 أغسطس 2024)

القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

كما تم تعديله

.....

.....

الظهير الشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024) بتنفيذ القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية،الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص .5367

ظهيرشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير و تتميم القانون
رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف هللا وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00
المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، كما وافق عليه
مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024) .
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *

قانون رقم 39.24
يقضي بتغيير و تتميم القانون رقم 18.00
المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية
المادة الأولى
تغير وتتمم على الشكل التالي أحكام المواد 13 و 16 و 16 مكرر 2
و 16 مكرر 4 و 30 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات

المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) :

»المادة .13 - ينشأ بقوة القانون بين جميع الملاك المشتركين في
»ملكية العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون
»منذ تاريخ تقييد أول تفويت بشأنها، اتحاد للملاك المشتركين، يتمتع
»بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .
»يكون الغرض من اتحاد الملاك حفظ وصيانة الأجزاء المشتركة
»وإدارتها، وعند الاقتضاء، إسداء خدمات جماعية لفائدة الملاك،
»ترتبط بتدبير الملكية المشتركة.
»يحق لاتحاد الملاك في حالة تعذر الصلح والوساطة التقاضي
»ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع
»المالكين المتضررين.
(الباقي بدون تغيير.)

»المادة .16 - ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر.
»ويستدعى إليه الملاك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية،
»خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع. ويبين
»الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع وجدول الأعمال.

»المادة 16 مكرر .2 - ينعقد الجمع العام العادي على الأقل مرة كل
»سنة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من انتهاء السنة الجارية.
»ويمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة لذلك ويستدعى
» إليهما جميع الملاك المشتركين.
»يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي
»إلى جميع الملاك بكل الوسائل القانونية المتاحة، تتضمن مكان وتاريخ
»وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال.

»المادة 16 مكرر .4 - يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك
»بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية بآخر عنوان شخصي أو مهني
» أشعر به وكيل الاتحاد. ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر (15)
»يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.
(الباقي بدون تغيير.)

»المادة .30 - يجب على وكيل الاتحاد ووكيل مجلس الاتحاد » المنصوص عليه في المادة 29 أعلاه، كل فيما يخصه أن يقوم بتبليغ » جميع القرارات المتخذة من طرف الجمع العام

مشفوعة بمحاضر »الاجتماعات إلى كافة الملاك داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام من تاريخ اتخاذها. «

»يتم التبليغ بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية.

(الباقي بدون تغيير.)

المادة الثانية

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

.....

.....

القانون رقم 106.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.49 بتاريخ 19 من رجب 1437(27 أبريل 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6465 من 9 شعبان 1437 (16 ماي 2016)، ص3781؛

القانون 58.11 المتعلق بمحكمة النقض، المغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.57.233 الصادر في 2 ربيع الأول 1377(27 سبتمبر 1957) بشأن المجلس الأعلى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.170 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1432(25 أكتوبر 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011) ص 5228.

ظهير شريف رقم 1.02.298صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه ؛

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بمراكش في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي

قانون رقم 18.00 يتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

تسري أحكام هذا القانون على العقارات المبنية المقسمة إلى شقق أو طبقات أو محلات والمشتركة ملكيتها بين عدة أشخاص والمقسمة إلى أجزاء يضم كل جزء منها جزءا مفرزا وحصة في الأجزاء المشتركة.

كما تسري هذه الأحكام على المجموعات العقارية المبنية المؤلفة من عمارات أو فيلات أو محلات، متلاصقة أو منفصلة، والمقسمة إلى أجزاء مفرزة وأجزاء مشتركة مملوكة على الشياع لمجموع الملاك.

وتسري هذه الأحكام على العقارات سواء أكانت محفظة أو في طور التحفيظ أو غير محفظة.

المادة 2

تعتبر أجزاء مفرزة من العقار الأجزاء المبنية أو غير المبنية التي يملكها كل واحد من الملاك المشتركين بغرض الانتفاع الشخصي والخاص. وتعتبر الأجزاء المذكورة ملكا خاصا لكل مالك مشترك.

تعد كذلك أجزاء مفرزة، الأرض المقام عليها البناء والحدائق الملحقة بها عند الاقتضاء والمخصصة للفيلات أو المحلات المؤسس لها رسم عقاري واحد، في حال إخضاع مجموعة من الفيلات أو المحلات لهذا القانون.

المادة 3

تعتبر أجزاء مشتركة من العقار الأجزاء المبنية أو غير المبنية المخصصة للانتفاع والاستعمال من طرف الملاك المشتركين جميعهم أو بعضا منهم.

المادة 4

تعد أجزاء مشتركة:

الأرض مع مراعاة الفقرة 2 من المادة 2 أعلاه؛

هيكل البناء والأساسات والجدران الحاملة له؛

الأقبية مهما كان عمقها إذا كانت معدة للاستعمال المشترك؛

واجهة البناية؛

السطوح المعدة للاستعمال المشترك؛

الدرج والممرات والدهاليز المعدة للاستعمال المشترك؛

المداخل والسراديب والمصاعد المعدة للاستعمال المشترك؛

الجدران والحواجز الفاصلة بين جزأين مفرزين؛

التجهيزات المشتركة بما فيها الأجزاء التابعة لها والتي تمر عبر الأجزاء المفرزة؛

المخازن والمداخن ومنافذ التهوية المعدة للاستعمال المشترك؛

الأماكن المخصصة لوضع النفايات المنزلية.

وتعد كذلك أجزاء مشتركة ما لم ينص على خلاف ذلك في سندات الملكية أو في حالة وجود تعارض بينها:

الساحات والحدائق؛

المحلات المعدة للاستعمال الجماعي.

وبصفة عامة، كل جزء يعتبر مشتركا، أو تقتضي طبيعة العقار أن يكون مخصصا للاستعمال المشترك.

المادة 4 مكرر

تعد الجدران والحواجز، غير الحاملة للبناء، الفاصلة بين جزأين مفرزين أو أكثر، أجزاء مشتكرة بينهما فقط.

المادة 5

تعد حقوقا تابعة للأجزاء المشتركة، مع مراعاة أحكام المواد 22 و44 و45 مكرر بعده:

الحق في تعلية البناء المخصص للاستعمال المشترك؛

الحق في إحداث أبنية جديدة في الساحات أو الحدائق أو في سراديبها ؛

الحق في الحفر.

المادة 6

يحدد النصيب الشائع لكل مالك في الأجزاء المشتركة على أساس مساحة الجزء المفرز العائد له بالنسبة إلى مجموع مساحة الأجزاء المفرزة في العقار حين إقامة الملكية المشتركة، ما لم ينص على خلاف ذلك في عقود الملكية أو يقرر الجمع العام غير ذلك.

إذا تعلق الأمر بمشروع عقاري، منجز على مراحل متتالية، يجوز تحديد النصيب الشائع لكل مالك في الأجزاء المشتركة للجزء المنتهية الأشغال به بصفة مؤقتة في نظام الملكية المشتركة، على أن يتم تحديده نهائيا عند إتمام المشروع العقاري، ويشار إلى ذلك في نظام الملكية المشتركة وفي الرسم العقاري الأم وفي الرسوم العقارية المستقلة في حالة العقار المحفظ أو في طور التحفيظ .

المادة 7

لا يجوز أن تكون الأجزاء المشتركة والحقوق التابعة لها محلا للقسمة أو الحجز أو التفويت بين الملاك المشتركين جميعهم أو بعضهم، أو موضوع بيع جبري بمعزل عن الأجزاء المفرزة. كما لا يجوز لأي مالك مشترك أن يتصرف في نصيبه المفرز أو تأجيره أو رهنه بمعزل عن الجزء الشائع العائد له.

المادة 8

يوضع نظام للملكية المشتركة لكل بناء مشترك خاضع لأحكام هذا القانون.

يلزم المالك الأصلي أو الملاك المشتركون باتفاق فيما بينهم بوضع نظام للملكية المشتركة، مع وجوب التقيد بأحكام هذا القانون، لاسيما المادتان 9 و51 منه، ويجب أن تسلم نسخة منه لكل مالك مشترك.

في غياب نظام للملكية المشتركة، يتم تطبيق نظام نموذجـي للملكية المشتركة يحدد

بنص تنظيمي.

يمكن للملاك المشتركين التنصيص على شروط خاصة أو التزامات معينة فـي نظام الملكية المشتركة مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية أعلاه.

المادة 9

يتضمن نظام الملكية المشتركة لزوما ما يلي :

الغرض المعدة له أجزاء العقار المفرزة والمشتركة وشروط استعمالها ؛

القواعد المتعلقة بإدارة الأجزاء المشتركة وحق الانتفاع المتعلق بها ؛

توزيع الحصص الشائعة التي تنوب كل جزء مفرز في الأجزاء المشتركة؛

قواعد تسيير اتحاد الملاك وعقد الجمع العام للملاك المشتركين وصلاحياته؛

قواعد ومعايير تعيين وكيل الاتحاد ونائبه؛

تحديد التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها؛

تحديد التكاليف المتعلقة باشتغال وصيانة التجهيزات الجماعية؛

تحديد تكاليف كل خدمة جماعية يقررها اتحاد الملاك؛

تحديد حصة كل مالك في التكاليف، حسب الحصة الشائعة التي تنوب كل جزء مفرز.

يعتبر باطلا كل شرط في نظام الملكية المشتركة يفرض قيوداً على حقوق الملاك المشتركين في الأجزاء المفرزة لكل واحد منهم، باستثناء ما يتعلق بتخصيص العقار المشترك وبخصوصياته وموقعه.

يوقع نظام الملكية المشتركة من طرف المالك الأصلي أو الملاك المشتركين أو من يقوم مقامهم مع مراعاة أحكام المادة 21 بعده.

المادة 10

يجب أن يرفق نظام الملكية المشتركة بملف تقني يتم إعداده وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية ولاسيما المادة 17 من المرسوم رقم 2.13.18 الصادر في 16 من رمضان 1435 (14 يوليو2014) في شأن إجراءات التحفيظ العقاري.

وإذا كان العقار غير محفظ يجب أن يرفق نظام الملكية المشتركة بالوثائق التالية:

التصميم المعماري الحامل لعبارة "غير قابل للتغيير"؛

التصاميم الطبوغرافية المبنية لموقع وحدود ومساحة وارتفاع ومشتملات الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة في كل مستوى من البناء؛

رخصة البناء؛

دفتر التحملات عند الاقتضاء؛

محضر التقسيم موقع من طرف المالك يبين موقع وحدود ومساحة وارتفاع ومشتملات الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة، وكذا مساحة القطعة التي أنشئ عليها البناء الخاضع لنظام الملكية المشتركة؛

محضر أول جمع عام اتحاد الملاك المشتركين، عند الاقتضاء.

المادة 11

يجب أن يودع ويقيد نظام الملكية المشتركة الخاص بالعقارات المحفظة بمرفقاته وسائر التعديلات التي قد تلحقه وفق القانون بالسجل العقاري لدى المحافظة على الأملاك العقارية التي يقع العقار المعني بدائرة نفوذها.

يجب على البائع تمكين المشتري من نسخة من نظام الملكية المشتركة، ونسخ من التصاميم المعمارية الحاملة لعبارة "غير قابل للتغيير" والتصاميم الطبوغرافية المتعلقة بالجزء الذي تم اقتناؤه المشار إليها في المادة 10 أعلاه، وباقي الوثائق المرفقة به.

يشار لزوما في عقد التفويت إلى أن المشتري قد اطلع على نظام الملكية المشتركة والتصاميم المعمارية والطبوغرافية وأنه على علم بمقتضياته.

إذا كان العقار غير محفظ، يودع نظام الملكية المشتركة والتعديلات التي قد تلحقه، مرفقا عند الاقتضاء، بالوثائق المشار إليها في المادة 10 أعلاه، لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الواقع العقار بدائرة نفوذها.

المادة 12

يجب أن تحرر جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية المشتركة أو إنشاء حقوق عينية عليها أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها بموجب محرر رسمي أو محرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف مهني ينتمي إلى مهنة قانونية ومنظمة يخولها قانونها تحرير العقود وذلك تحت طائلة البطلان.

يحدد وزير العدل سنويا لائحة بأسماء المهنيين المقبولين لتحرير هذه العقود.

يقيد باللائحة المحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض طبق القانون المنظم لمهنة المحاماة.

يحدد نص تنظيمي شروط تقييد باقي المهنيين المقبولين لتحرير هذه العقود.

يجب أن يتم توقيع العقد والتأشير على جميع صفحاته من لدن الأطراف ومن جهة التي حررته.

تصحح إمضاءات الأطراف من لدن السلطات المختصة، ويتم التعريف بإمضاء المحامي المحرر للعقد من لدن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتها في سجل خاص يحدد بمقتضى قرار لوزير العدل.

تستثنى من أحكام هذه العقارات التابعة للملك الخاص للدولة.

تطبق مقتضيات هذه المادة، مع مراعاة المقتضيات التي تنص على إلزامية تحرير بعض العقود في شكل رسمي.

الباب الثاني: إدارة وتسيير الملكية المشتركة

الفرع الأول: اتحاد الملاك المشتركين

المادة 13

ينشأ بقوة القانون بين جميع الملاك المشتركين في ملكية العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون منذ تاريخ تقييد أول تفويت بشأنها، اتحاد للملاك المشتركين، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يكون الغرض من اتحاد الملاك حفظ وصيانة الأجزاء المشتركة وإدارتها، وعند الاقتضاء، إسداء خدمات جماعية لفائدة الملاك، ترتبط بتدبير الملكية المشتركة.

يحق لاتحاد الملاك في حالة تعذر الصلح التقاضي ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع المالكين المتضررين.

يدير اتحاد الملاك جمع عام ويسيره وكيل الاتحاد ونائبه.

يسأل اتحاد الملاك عل الأضرار التي تنتج عن إهمال في تسيير الأجزاء المشتركة أو صيانتها. كما يسأل عما يقوم به من إصلاحات للبناء أو أعمال للحفاظ عليه.

يحق لاتحاد الملاك الرجوع على الغير المسؤول عن الضرر.

المادة 14

يكون كل مالك مشترك عضوا في اتحاد الملاك بقوة القانون ويتعين عليه المشاركة في أعمال الاتحاد ولا سيما بالتصويت على القرارات التي يتخذها الجمع العام، مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة 16 مكرر 4 بعده.

يتمتع كل مالك بعدد من الأصوات بحسب حقوقه في جزء العقار المفرز العائد له.

يحدد نظام الملكية المشتركة عدد الأصوات بالنسبة لكل جزء مفرز.

إذا تعدد ملاك جزء مفرز وجب عليهم أن يعينوا من يمثلهم لدى الاتحاد.

وفي حالة عدم الاتفاق يعين من رئيس المحكمة الابتدائية بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، طبقا للمساطر القانونية المعمول بها، بناء على طلب من أحد هؤلاء الملاك.

المادة 14 مكرر

تتكون موارد الاتحاد على الخصوص من:

مساهمات الملاك في التكاليف حسب ما هو محدد من طرف الجمع العام وفي نظام الملكية المشتركة؛

المبالغ المتأتية من تفويت أو كراء إحدى الأملاك الخاصة للاتحاد، عند الاقتضاء.

يحق للاتحاد امتلاك أجزاء مفرزة من دون أن تفقد هذه الأجزاء طابعها الخاص.

الفرع الثاني: الجمع العام

المادة 15

يتولى الجمع العام تسيير العقار المشترك وفقا للقانون ولنظام الملكية المشتركة، ويتخذ قرارات يعهد بتنفيذها إلى وكيل الاتحاد أو نائبه.

المادة 16

ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر. ويستدعى إليه الملاك بواسطة البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل أو المفوض القضائي، أو بكل وسائل التبليغ القانونية خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع. ويبين الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع.

ويعلن عن ذلك بواسطة ملصقات، تتضمن لائحة الملاك المشتركين يتم تعليقها في أماكن بارزة بالبناء المشترك.

المادة 16 مكرر1

يتولى الجمع العام في أول اجتماع يعقده وضع نظام الملكية المشتركة إن لم يكن موجودا أو تعديله عند الاقتضاء، كما يقوم بتعيين الوكيل المسير للعقار المشترك ونائبه وفقا لأحكام هذا القانون والمصادقة على الميزانية التقديرية وتحديد حصة كل مالك مشترك في الاتحاد إن لم تكن محددة في نظام الملكية المشتركة.

المادة 16 مكرر 2

ينعقد الجمع العام العادي على الأقل مرة كل سنة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من انتهاء السنة الجارية. ويمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة لذلك ويستدعى إليهما جميع الملاك المشتركين.

يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي إلى جميع الملاك، تتضمن مكان وتاريخ وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال.

المادة 16 مكرر3

عند عدم توجيه وكيل الاتحاد الدعوة لعقد الجمع العام، يمكن توجيه هذا الطلب إليه من طرف ثلث (1/3) الملاك المشتركين. وتحدد في هذا الطلب النقط التي يتعين إدراجها في جدول أعمال الجمع العام.

وفي حالة عدم الاستجابة للطلب المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، يمكن عقد الجمع العام باستدعاء مقدم من مالك واحد، وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 16 مكرر 4 بعده، وذلك بعد انصرام أجل ثمانية (8) أيام على توجيه إنذار بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل أو المفوض القضائي أو بكل وسائل التبليغ القانونية إلى وكيل الاتحاد.

المادة 16 مكرر 4

يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل أو بواسطة المفوض القضائي، أو بكل وسائل التبليغ القانونية بآخر عنوان شخصي أو مهني أشعر به وكيل الاتحاد. ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر(15) يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.

يتضمن الاستدعاء مكان وتاريخ وساعة الاجتماع وكذا نقط جدول الأعمال المعروض للتداول بالجمع العام والمشاريع المقترح البت فيها، عند الاقتضاء. كما يتضمن الاستدعاء المذكور، التذكير بأن عدم الالتزام بأداء الواجبات المتعلقة بالتكاليف المشتركة، يترتب عنه عدم قبول حضوره في الاجتماع.

وينعقد الجمع العام بمكان داخل حدود الجماعة التي توجد الملكية المشتركة بدائرة نفوذها.

يجب، في حالة البت في الحسابات السنوية والمصادقة على مشروع الميزانية التقديرية، أن يشار في الاستدعاء إلى كيفية الاطلاع على الوثائق المثبتة للتكاليف المحددة من طرف الجمع العام.

يجب على وكيل الاتحاد في أجل لا يقل عن ثلاثة (3) أيام من انعقاد الجمع العام أن يضع رهن إشارة الملاك جميع العقود ولا سيما عقود التوريد والاستغلال الجارية وملحقاتها والوثائق المثبتة للمصاريف المتعلقة بكل صنف من التكاليف الواجبة.

المادة 16 مكرر 5

يجوز لكل مالك موافاة وكيل الاتحاد مباشرة بالنقط التي يرغب في إدراجها في جدول أعمال الجمع العام، أربعة وعشرين (24) ساعة على الأقل قبل انعقاد الجمع العام، وفي حالة رفض وكيل الاتحاد لذلك يجوز للجمع العام النظر في النقط المذكورة.

المادة16 مكرر 6

توضع رهن إشارة كل مالك وذلك قبل خمسة عشر (15) يوما من التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع الوثائق التالية:

بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك والحساب العام للتسيير للسنة المنتهية المصادق عليها، في حال دعوة الجمع العام للمصادقة على الحسابات؛

مشروع الميزانية التقديرية مرفقا بنظير لآخر ميزانية تقديرية تم التصويت عليها من قبل الجمع العام؛

الشروط الأساسية للعقود أو العقود المقترحة بمناسبة وجود مناقصة، في حالة دعوة الجمع العام إلى المصادقة على العقود أو كشوفات الحساب في حال تعلق الأمر بإنجاز أشغال.

المادة 16 مكرر 7

لا تعد القرارات المتخذة من طرف الجمع العام صحيحة إلا إذا تعلقت بالنقط المدرجة في جدول الأعمال وكانت الاستدعاءات إلى الملاك قد تمت طبقا لأحكام هذا القانون.

غير أنه يمكن للجمع العام في حالة الاستعجال أن يبت في نقطة غير مدرجة في جدول الأعمال. وذلك مع مراعاة أحكام المواد 21 و22 و24.

المادة 16 مكرر 8

يجب إعداد ورقة حضور تتضمن إسم كل مالك أو نائبه وعدد ونسبة الأجزاء المشتركة والمفرزة العائدة لكل مالك.

تسلم نسخة من هذه الورقة مرفقة بنسخة من محضر اجتماع الجمع العام إلى كل مالك أو ممثله موقع من طرف رئيس وكاتب الجمع العام.

يجب على وكيل الاتحاد تبليغ محضر إجتماع الجمع العام، المتضمن لجميع القرارات المتخذة إلى كافة الملاك المشتركين داخل أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام من تاريخ اتخاذها.

المادة 16 مكرر 9

يتمتع كل مالك بعدد من الأصوات بحسب حقوقه في الجزء المفرز العائد له. غير أنه في حالة توفر أحد الملاك على نسبة من الأصوات تفوق النصف العائد لباقي الملاك يخفض عدد الأصوات المملوكة له إلى حدود نصف أصوات مجموع عدد الملاك.

يحدد نظام الملكية المشتركة عدد الأصوات بالنسبة لكل جزء مفرز طبقا لأحكام الفقرة الأولى أعلاه.

يمكن للمالك المشترك أن يفوض غيره للتصويت نيابة عنه سواء كان عضوا في الاتحاد أو خارجه، على ألا ينوب شخص واحد عن أكثر من ثلاثة (3) ملاكين لا تتجاوز نسبة تملكهم مشتركين 10% من مجموع أصوات ملاك الاتحاد ويكون هذا التفويض كتابيا.

المادة 16 مكرر 10

في حالة تحديد التكاليف الواقعة على الملاك بشأن مصاريف صيانة جزء من الملكية المشتركة أو تجهيز معين، مخصصين للاستعمال من طرف بعض الملاك، يجوز التنصيص في نظام الملكية المشتركة على أن هؤلاء الملاك يشاركون وحدهم في التصويت المتعلق بهذه المصاريف.

يصوت كل مالك في هذه الحالة بحسب عدد الأصوات العائدة له.

المادة 17

ينتخب الجمع العام في كل اجتماع من بين أعضائه رئيسا لتسيير أشغاله، ويعين كاتبا لتحرير محضر الاجتماع ويتداول في القضايا المدرجة في جدول أعماله بعد المصادقة عليه.

لا يجوز لوكيل الاتحاد أو نائبه ترؤس الجمع العام سواء بصفة مباشرة أو بواسطة شخص آخر مفوض من طرفه.

غير أنه يمكن تعيين وكيل الاتحاد كاتبا لجلسة الاجتماع إذا وافق الجمع العام على ذلك.

المادة 18

يكون انعقاد اجتماع الجمع العام صحيحا بحضور نصف الأعضاء الملاك المشتركين أو ممثليهم على الأقل، وفي حالة عدم اكتمال النصاب المذكور، يعقد اجتماع ثان بمن حضر من الملاك المشتركين أو من يمثلهم وذلك خلال الثلاثين يوما الموالية، وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية.

يتخذ الجمع العام القرارات والتدابير المتعلقة بتطبيق نظام الملكية المشتركة وبصفة عامة تلك الخاصة بتسيير العقار المشتركة ملكيته بالإجماع أو بأغلبية أصوات الملاك المشتركين الحاضرين أو الممثلين، وبحسب الحالة، تبعا لما هو منصوص عليه في المواد 20 و21 و22 و24 و39 من هذا القانون.

المادة 19

يعين الجمع العام من بين الملاك الحاضرين أو الممثلين وكيلا للاتحاد ونائبا له بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين.

يمكن تعيين وكيل الاتحاد من غير الملاك المشتركين بنفس الأغلبية، ويجوز أن يكون شخصا ذاتيا أو معنويا يمارس تسيير العقارات كمهنة حرة.

وإذا تعذر تعيين وكيل الاتحاد ونائبه، يقوم بالتعيين المذكور رئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب واحد أو أكثر من الملاك المشتركين.

يحدد الجمع العام أتعاب وكيل الاتحاد وأجرته عند الاقتضاء وإلا فيحددها الأمر القضائي الصادر بتعيينه.

يعين الوكيل ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ويتم عزل وكيل الاتحاد أو نائبه أو هما معا بنفس الأغلبية المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

تبلغ السلطة الإدارية المحلية المختصة، بنتيجة تعيين الأجهزة المسيرة للملكية المشتركة.

المادة 20

تتخذ بالأغلبية النسبية لأصوات الملاك المشتركين الحاضرين أو من يمثلهم القرارات المتعلقة بما يلي:

صيانة العقار المشترك وضمان أمن وطمأنينة سكانه؛

السماح لبعض الملاك المشتركين بإنجاز أشغال على نفقتهم تمس الأجزاء المشتركة أو المظهر الخارجي للعقار، دون المساس بالغرض الذي خصص له العقار أصلا؛

تثبيت هوائيات وصحون جماعية وكل معدات أو تجهيزات مماثلة؛

تهيئة أماكن مخصصة لذبح الأضاحي؛

اتخاذ ما يلزم لتسيير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة؛

تعيين بواب البناية وعزله وتحديد شروط عمله وكذا توفير محل لإقامته دون الإخلال بمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.76.258 بمثابة قانون الصادر بتاريخ 24 من شوال 1397 (8 أكتوبر 1977) والمتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى.

المادة 21

يبت الجمع العام بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين فيما يلي:

وضع نظام الملكية المشتركة إن لم يكن موجودا أو تعديله عند الاقتضاء، لاسيما فيما يخص الأجزاء المشتركة وشروط الانتفاع بها واستعمالها ؛

- إدخال تحسينات على العقار كاستبدال أو إضافة أداة أو أكثر من أدوات التجهيز؛

- تعيين وكيل الاتحاد ونائبه وعزلهما؛

مراجعة توزيع التكاليف المشتركة المنصوص عليها في المادة 37 من هذا القانون بسبب تغيير الغرض المخصص له جزء أو أكثر من الأجزاء المفرزة ؛

تحديد أتعاب وكيل الاتحاد وأجرته عند الاقتضاء؛

المصادقة على ميزانية الاتحاد وتحديد التكاليف والحد الأقصى للنفقات وعلى الرصيد المالي الخاص لتحمل أشغال الصيانة الكبرى؛

القيام بأشغال الصيانة الكبرى؛

إبرام تأمين مشترك لضمان الأخطار التي قد تلحق العقار كالحريق والانفجار وتسرب المياه وغيرها؛

تفويض اتخاذ بعض الإجراءات لوكيل الاتحاد أو للأغيار؛

إنشاء حق الأفضلية في جميع التصرفات الناقلة بعوض مع التنصيص على كيفية ممارسة هذا الحق وآجاله في نظام الملكية المشتركة؛

الهدم الجزئي للعقار.

المادة22

يشترط إجماع الملاك المشتركين في اتخاذ القرارات الآتية:

تشييد مبنى جديد أو تعلية مبنى موجود أو إحداث أجزاء مفرزة للاستعمال الخاص ؛

إبرام التصرفات الرامية إما لتفويت جزء من العقار وإما لاكتساب حقوق عقارية، شريطة أن تكون لفائدة اتحاد الملاك ومجاورة للملك المشترك ومخصصة للارتفاق المتعلق به ؛

تفويت حق التعلية أو إعداد أماكن جديدة لإقامة بنايات جديدة بالأجزاء المنتهية الأشغال بها عندما يتعلق الأمر بالعقارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى أعلاه؛

القيام بأشغال تؤدي إلى تغيير في الأجزاء المشتركة؛

تحويل بعض الأجزاء المشتركة إلى أجزاء مفرزة للاستعمال الخاص باستثناء الأجزاء المشتركة المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه؛

الحق في التعلية أو الحفر؛

الهدم الكلي للعقار.

المادة 23

لا يمكن للجمع العام بأي حال من الأحوال أن يلزم أحد الملاك المشتركين بتغيير تخصيص الأجزاء المفرزة أو شروط استعمالها والانتفاع بها.

المادة 24

يصوت الجمع العام للملاك المشتركين كل سنة على ميزانية تقديرية لتحمل النفقات المشار إليها في المادة 36 أدناه، وعلى رصيد مالي خاص لتحمل أشغال الصيانة الكبرى. ولهذه الغاية، ينعقد الجمع العام داخل أجل ستة أشهر يبتدئ من اليوم الأخير من السنة المحاسبية السابقة، ويتخذ قراراته وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه.

يؤدي الملاك المشتركون للاتحاد مساهمات مالية لتمويل الميزانية المصوت عليها. ويمكن للجمع العام أن يحدد المقدار وكيفية الأداء. وتصبح المساهمة مستحقة ابتداء من اليوم الأول لكل ثلاثة أشهر أو ابتداء من اليوم الأول للمدة التي يحددها الجمع العام.

في حالة الضرورة، يمكن لوكيل اتحاد الملاك المشتركين أن يطلب منهم دفع مساهمة تكميلية خلال السنة الجارية على أن يعرض ذلك للمصادقة في الجمع العام الموالي.

تنجز حسابات الاتحاد التي تشمل الميزانية التقديرية والتكاليف والعائدات برسم السنة المالية والوضعية المالية وكذا ملاحق الميزانية التقديرية وفقا لقواعد محاسبية خاصة تحدد بنص تنظيمي ويتم تقديم هذه الحسابات مقارنة مع حسابات السنة المنصرمة المصادق عليها.

يتم تقييد تكاليف وعائدات الاتحاد المنصوص عليها في البيان المحاسبي بمجرد التزام الاتحاد بها ولو لم يتم تسديدها أو بمجرد توصله بالعائدات. ويتم تصفية الالتزام عن طريق التسديد.

المادة 25

يقوم وكيل اتحاد الملاك المشتركين بتحصيل المساهمات المستحقة ولا يحتاج لأي ترخيص مسبق من طرف الجمع العام للمطالبة بها قضائيا.

في حالة عدم دفع المساهمة المستحقة المشار إليها في المادتين 24 و36 من هذا القانون عند حلول أجلها، تصبح باقي المساهمات المنصوص عليها في نفس المادة والتي لم يحل أجلها بعد مستحقة فورا، بعد إنذار المعني بالأمر برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل بقيت دون جدوى، لما يزيد عن ثلاثين (30) يوما ابتداء من اليوم الموالي لليوم الأول لتبليغ الرسالة المضمونة إلى موطن المرسل إليه.

في حالة توصل المالك المدين بالإنذار بالأداء دون الاستجابة لذلك، يباشر وكيل الاتحاد مسطرة الأمر بالأداء المنصوص عليها في المادة 25 مكرر بعده.

يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية، بعد إثبات تصويت الجمع العام لاتحاد الملاك المشتركين على الميزانية التقديرية والتحقق من انصرام الأجل، أن يصدر أمرا بأداء المساهمات المستحقة ويكون هذا الأمر مشمولا بالنفاذ المعجل رغم الطعن فيه بالاستئناف.

المادة 25 مكرر

استثناء من أحكام الفصل 155 وما يليه من قانون المسطرة المدنية، يصدر رئيس المحكمة الابتدائية المختصة الأمر بالأداء بناء على الوثائق التالية:

محضر الجمع العام المصادق بموجبه على مبلغ تكاليف السنة المعنية؛

كشف حساب ديون المالك المدين مصادق عليه من طرف وكيل الاتحاد؛

شهادة الملكية التي تثبت حصة المالك المدين في الأجزاء المشتركة؛

شهادة تثبت تبليغ المالك، بالإنذار المشار إليه في المادة 25 أعلاه.

يكون هذا الأمر مشمولا بالنفاذ المعجل.

الفرع الثالث: وكيل الاتحاد ونائبه

المادة 26

تناط بوكيل الاتحاد على الخصوص المهام التالية :

تنفيد مقتضيات نظام الملكية المشتركة الموكول إليه القيام بها؛

تحصيل مساهمات الملاك المشتركين في التكاليف مقابل وصل ؛

منح وصل إبراء للمالك المشترك في حالة البيع إذا لم تكن عليه ديون تجاه اتحاد الملاك ؛

وضع ميزانية منتظمة للاتحاد ومسك المحاسبة المتعلقة به والتي تبين فيها الوضعية المالية للاتحاد ولكل مالك مشترك ؛

إخبار الملاك المشتركين كل ستة أشهر على الأقل بالوضعية المالية للاتحاد؛

مسك الربائد والسجلات الخاصة بالعقار والاتحاد وتمكين كافة الملاك من الاطلاع عليها ولاسيما قبل انعقاد الجمع العام المخصص جدول أعماله لفحص الحسابات ؛

القيام بالإجراءات الإدارية المنوطة به أو المفوض له بإجرائها ؛

فتح حساب بنكي باسم الاتحاد تودع فيه على الفور المبالغ النقدية والقيم المحصل عليها لفائدة الاتحاد؛

تمثيل الاتحاد لدى المحاكم.

المادة 26 مكرر 1

تنتهي مهمة وكيل الاتحاد في الحالات التالية:

الاستقالة؛

انتهاء المدة القانونية مالم يتم تجديدها طبقا لنظام الملكية المشتركة؛

العزل؛

الحل في حالة ما إذا كان الوكيل شخصا معنويا؛

الوفاة.

المادة 26 مكرر2

يجب على وكيل الاتحاد، الذي يرغب في الاستقالة، القيام مسبقا بإخبار جميع الملاك ودعوتهم إلى جمع عام ينعقد داخل أجل ثلاثين (30) يوما يبتدئ من تاريخ التبليغ حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في المادة 16 مكرر4 من هذا القانون.

يبت الجمع العام في تدبير وكيل الاتحاد المستقيل، خلال فترة انتدابه وتعيين وكيل اتحاد جديد خلفا له.

يجب على وكيل الاتحاد المستقيل خلال نفس الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، أن يسلم لنائبه جميع الوثائق والربائد والسجلات الخاصة بالاتحاد والعقار وبيان الوضعية المالية للاتحاد وكل أموال الاتحاد بما في ذلك المبالغ النقدية.

يمكن لنائب وكيل الاتحاد إذا لم يقع التسليم المذكور أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية، وهو يبت استعجاليا، أن يأمر الوكيل المستقيل بالقيام بذلك تحت طائلة فرض غرامة تهديدية عليه.

المادة 27

يتولى نائب وكيل الاتحاد نفس المهام المنوطة بالوكيل وذلك في حالة وفاته أو عزله أو استقالته.

يتولى نائب وكيل الاتحاد مؤقتا نفس المهام إذا امتنع الوكيل القيام بها أو إذا أشعره الوكيل بتغيبه أو بعدم رغبته في مواصلة مهامه.

في حالة الخلاف، يجب على الوكيل ونائبه الرجوع إلى الجمع العام الذي ينعقد بصفة طارئة.

يعتبر وكيل الاتحاد أو نائبه مسؤولا عن الإخلال بالمهام المنوطة بهما.

المادة 27 مكرر 1

يتم عزل وكيل الاتحاد أو نائبه أو هما معا بنفس الأغلبية المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه.

المادة 27 مكرر 2

في حالة استقالة نائب وكيل الاتحاد، يوجه وكيل الاتحاد دعوة إلى الملاك لانعقاد الجمع العام داخل أجل شهر (30 يوما) يبتدئ من تاريخ الاستقالة بقصد تعيين نائب جديد.

المادة 28

يجب على كل وكيل الاتحاد أو نائبه تقديم تقرير إلى الجمع العام عن حصيلة عملهما.

يتعين على وكيل الاتحاد أو نائبه فور انتهاء مهمتهما وعلى أبعد تقدير خلال أجل خمسة عشر (15) يوما يبتدئ من تاريخ تعيين الوكيل الجديد أن يسلم لهذا الأخير جميع الوثائق والربائد والسجلات الخاصة بالاتحاد والعقار وبيان الوضعية المالية وكل أموال الاتحاد بما فيها المبالغ النقدية.

يمكن للوكيل الجديد بعد انصرام الأجل المذكور أعلاه إذا لم يقع التسليم المذكور أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية بصفته قاضيا للمستعجلات أن يأمر الوكيل السابق بذلك تحت طائلة غرامة تهديدية.

الفرع الرابع: مجلس الاتحاد

المادة 29

ينشأ بقوة القانون، في حالة وجود مجمع عقاري يسيره أكثر من اتحاد ملاك، مجلس الاتحاد، يعهد إليه بتسيير الأجزاء المشتركة للمجمع وفق مقتضيات نظام الملكية المشتركة لمجموع الاتحادات والقرارات الصادرة عن الجموع العامة لهذه الاتحادات.

يضم مجلس الاتحاد تلقائيا وكيل الاتحاد ونائبه عن كل اتحادات المجمع العقاري.

يعين مجلس الاتحاد بالأغلبية المطلقة في أول جلسة يعقدها، وكيلا له ونائبا له من بين أعضائه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

يعقد مجلس الاتحاد اجتماعاته بطلب من عضوين من أعضائه أو أكثر، مرة واحدة كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تتم الاستدعاءات إلى الجمع العام لمجلس الاتحاد وينعقد، حسب نفس الكيفيات المحددة بالنسبة لاتحاد الملاك المشتركين.

يعزل وكيل مجلس الاتحاد بالأغلبية المطلقة لوكلاء الاتحادات ونوابهم الحاضرين أو من يمثلهم بالجمع العام.

المادة 29 مكرر1

تتخذ قرارات مجلس الاتحاد بالأغلبية المطلقة لوكلاء اتحاد المجمع العقاري ونوابهم الحاضرين أو الممثلين بالجمع العام.

المادة 29 مكرر2

لا تخول مهام أعضاء مجلس الاتحاد الحق في الحصول على أجر، ويحاسبون بصفة شخصية عن الإخلال بواجباتهم.

المادة 29 مكرر3

تقع على عاتق اتحادات المجمع العقاري مصاريف تدبير وصيانة الأجزاء المشتركة بين هذه الاتحادات.

المادة 30

يجب على وكيل الاتحاد ووكيل مجلس الاتحاد المنصوص عليه في المادة 29 أعلاه، كل فيما يخصه أن يقوم بتبليغ جميع القرارات المتخذة من طرف الجمع العام مشفوعة بمحاضر الاجتماعات إلى كافة الملاك داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام من تاريخ اتخاذها.

يتم التبليغ برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بواسطة مفوض قضائي أو بكل وسائل التبليغ القانونية.

يمكن للمتضرر من القرارات سالفة الذكر، أن يطعن فيها أمام رئيس المحكمة الابتدائية التي يتواجد العقار في دائرة نفوذها وذلك بسبب مخالفتها للقوانين والأنظمة المعمول بها ويبت في الطعن بإجراءات استعجالية.

يمكن لوكيل اتحاد الملاك أو وكيل مجلس الاتحاد، حسب الحالة، استصدار أمر من رئيس المحكمة الابتدائية لتنفيذ قرارات الجمع العام وذلك بتذييل هذه القرارات بالصيغة التنفيذية.

الباب الثاني مكرر: حقوق والتزامات الملاك المشتركين

الفرع الأول: حقوق الملاك المشتركين

المادة 31

لكل مالك مشترك الحق في أن يستعمل ويستغل ويتصرف في الجزء المفرز العائد له من العقار بحسب الغرض المعد له.

لكل مالك مشترك أو من يشغل محله من مكتر أو غيره أن يستعمل الأجزاء المشتركة المنتهية بها الأشغال والمتعلقة بالعقارات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، بحسب الغرض المعدة له، شريطة ألا يلحق أي ضرر بباقي الملاك أو بتخصيص العقار.

على المالك المكري الذي أجر الجزء المفرز له أن يسلم للمكتري نسخة من نظام الملكية المشتركة. ويلتزم المكتري باحترام مضمونة وكذا قرارات اتحاد الملاك المشتركين.

المادة 32

لكل مالك مشترك الحق في الاطلاع على الربائد والسجلات الخاصة بالاتحاد ولاسيما ما يتعلق منها بالوضعية المالية.

المادة 33

لا يجوز للمالك أو لذوي حقوقه أو لمن يشغل المحل أن يمنع إنجاز الأشغال المتعلقة بالأجزاء المشتركة التي قررها الجمع العام ولو داخل الجزء المفرز له.

يجب على وكيل الاتحاد أن يخبر المالك أو من يشغل المحل بنوع الأشغال، ثمانية أيام قبل الشروع فيها، ما لم يتعلق الأمر بأشغال ذات طابع استعجالي من شأنها الحفاظ على سلامة العقار المشترك وعلى أمن ساكنته.

في حالة اعتراض أحد الملاك على إنجاز الأشغال المذكورة، يعرض النزاع على قاضي المستعجلات للبت فيها.

المادة 34

يحق للمالك المشترك أو لأي متضرر من الأشغال المذكورة في المادة السابقة الحصول على تعويض يؤديه له اتحاد الملاك، ولهذا الأخير الحق في الرجوع على المتسبب في الضرر.

المادة 35

لكل مالك في العقار المشترك الحق في إقامة دعوى للحفاظ على حقوقه في العقار المشترك أو لإصلاح الضرر اللاحق بالعقار أو بالأجزاء المشتركة من طرف أحد أعضاء الاتحاد أو الأغيار.

المادة 35 مكرر1

يحق للمالك المتضرر من الأشغال المذكورة في المادة 33 أعلاه، الحصول على تعويض يؤديه له اتحاد الملاك، ولهذا الأخير الحق في الرجوع على المتسبب في الضرر.

المادة 35 مكرر2

يحق لكل مالك إذا تبين له أن مساهمته في التكاليف تفوق ما يجوزه، أن يعرض الأمر على المحكمة المختصة للمطالبة بمراجعتها.

وفي هذه الحالة، تقام الدعوى ضد اتحاد الملاك بحضور وكيل الاتحاد عند الاقتضاء.

الفرع الثاني: التزامات الملاك المشتركين

المادة 36

يجب على كل مالك مشترك المساهمة في التكاليف التي يستلزمها الحفاظ على الأجزاء المشتركة وصيانتها وتسييرها.

كما يجب على كل مالك مشترك المساهمة في تكاليف الخدمات الجماعية المرتبطة بتدبير الملكية المشتركة والتجهيزات المشتركة حسب منفعة هذه الخدمات والتجهيزات بالنسبة لكل جزء مفرز.

المادة 36 مكرر

في حالة عدم أداء أحد الملاك المشتركين لمساهمته في التكاليف والنفقات التي قررها اتحاد الملاك داخل الأجل المحدد، يصدر رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أمرا بالأداء كما هو منصوص عليه في المادة 25 مكرر أعلاه في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر على الأكثر.

الفرع الثالث: حقوق والتزامات اتحاد الملاك المشتركين

المادة 37

لا يجوز تعديل توزيع التكاليف المشتركة إلا بقرار يتخذه الجمع العام وفق أحكام المادتين 21 و24 من هذا القانون، وإلا حكمت به المحكمة المختصة بناء على طلب من أحد الملاك المشتركين.

المادة 37 مكرر1

يجوز إحداث حساب احتياطي لتغطية المصاريف غير العادية أو الطارئة، يتم تمويله دوريا من قبل كل الملاك المشتركين بدفعات إضافية، تحدد قيمتها وأوجه صرفها من طرف الجمع العام وفق أحكام المادة 21 أعلاه.

في الحالات الطارئة يجوز لوكيل اتحاد الملاك أن يستعمل الحساب الاحتياطي شريطة إخبار كل مالك بهذا الإجراء كتابة.

المادة 37 مكرر 2

يجب على الملاك المشتركين أن يدفعوا لوكيل الاتحاد مساهماتهم في الحساب الاحتياطي خلال التاريخ المحدد لاستحقاقها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

المادة 38

يحق لكل مالك، إذا تبين له أن مساهمته في التكاليف تفوق ما ينوبه، أن يعرض الأمر على المحكمة المختصة للمطالبة بمراجعتها.

المادة 39

يمكن للملاك المشتركين في العقارات المكونة من عشرين (20) رسما عقاريا مستقلا كحد أقصى أن ينشئوا، فيما بينهم، بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين الحاضرين أو من يمثلهم، حق الأفضلية في جميع التصرفات الناقلة للملكية بعوض.

لا يجوز ممارسة هذا الحق من قبل الملاك المشتركين بالنسبة للعقار الذي يكون موضوع ائتمان إيجاري أو أي إيجار مشابه بعد تفويته للمكتري المتملك.

كما لا يجوز ممارسة هذا الحق بشأن التفويتات بعوض الحاصلة بين أحد الملاك المشتركين وزوجه أو فروعه أو أصوله أو إخوته.

المادة 40

تتمتع ديون اتحاد الملاك المترتبة في ذمة أحد أعضائه بالرهن الإجباري على جزئه المفرز وحصته في الأجزاء المشتركة وفقا لمقتضيات المادة 171 من القانون رقم 39.08 المتعلقة بمدونة الحقوق العينية.

تتمتع ديون اتحاد الملاك المترتبة في ذمة أحد أعضائه بالرهن الجبري المنصوص عليه في الفصل 163 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتشريع المطبق على العقار المحفظ.

يتم رفع الرهن وشطبه بأمر يصدره رئيس المحكمة إذا ثبت له أن المالك المدين قام بأداء الدين أو إيداعه بصندوق المحكمة المختصة لفائدة الدائن المرتهن.

يمكن لمن أقام الرهن أن يرفعه.

المادة 40 مكرر 1

في حالة امتناع المالك المشترك عن تقييد رهن اتفاقي لفائدة اتحاد الملاك يقوم وكيل الاتحاد بإعداد بيان يحدد فيه مبلغ الدين الواجب. ويرفقه بنسخة من قرار الجمع العام الذي يحدد مبلغ الميزانية وكذا توزيع النفقات مشهود بمطابقته للأصل.

تبعث هذه الوثائق برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بواسطة المفوض القضائي أو بكل وسائل التبليغ القانونية إلى عنوان المالك بالملكية المشتركة أو إلى عنوان المراسلة، المصرح به إلى وكيل الاتحاد.

يصدر رئيس المحكمة الابتدائية المختصة، بعد انقضاء أجل ثمانية (8) أيام بعد التوصل بالرسالة المذكورة، بناء على طلب وكيل الاتحاد، أمر بإجراء تقييد رهن جبري بالرسم العقاري المستقل الخاص بالمالك المدين.

يحق لوكيل الاتحاد طلب رفع اليد عن الرهن الجبري أو التشطيب عليه عند انقضاء الدين وبدون أي قيود خاصة.

المادة 40 مكرر 2

يتم رفع اليد عن الرهن وشطبه بأمر من رئيس المحكمة المختصة، إذا ثبت أن المالك المدين قام بأداء الدين أو إيداعه بصندوق المحكمة لفائدة الدائن المرتهن.

المادة 41

تستفيد ديون الاتحاد من حق الامتياز على المنقولات الموجودة داخل الشقة أو المحل وعلى السومة الكرائية وذلك طبقا لما هو منصوص عليه في الفصل 1250 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون للالتزامات والعقود.

المادة 42

في حالة تفويت جزء مفرز يبقى المفوت له مسؤولا بالتضامن مع المفوت تجاه اتحاد الملاك وذلك لضمان أداء ديون الاتحاد المترتبة في ذمة العضو المفوت.

ويحق للاتحاد ممارسة دعوى استخلاص الديون المستحقة على المفوت له وفقا للمساطر المنصوص عليهما في المادتين 25 و25 مكرر أعلاه.

المادة 43

تتقادم ديون الاتحاد المترتبة في ذمة الملاك المشتركين على التكاليف المشتركة إذا لم تتم المطالبة بها خلال خمس (5) سنوات من تاريخ إقرارها من قبل الجمع العام.

الباب الثالث: حق التعلية وحق الحفر وإعادة بناء العقار

المادة 44

لا يكون الحق في التعلية أو الحق في الحفر صحيحين إلا إذا تم الترخيص بهما صراحة بموجب القوانين الجاري بها العمل وقبولهما بالإجماع من طرف الملاك المشتركين.

المادة 45

إذا تهدم العقار كليا، يتخذ قرار إعادة بنائه بإجماع الملاك. وإذا تهدم جزئيا، يتخذ قرار إصلاح الجزء المتهدم بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين.

وفي حالة النزاع، يتم اللجوء إلى المحكمة الابتدائية المختصة.

تخصص العائدات المترتبة عن تهدم العقار لإعادة بنائه أو إصلاحه.

يجب على الملاك المشتركين الذين تضررت تجهيزاتهم وبناياتهم أن يساهموا في مصاريف الأشغال حسب نسب حقوقهم.

المادة 45 مكرر

إذا قرر أغلبية الملاك المشتركين المعنيين بالأجزاء المتهدمة من العقار عدم إعادة البناء، يمكنهم أن يطلبوا من اتحاد الملاك المشتركين تصفية حقوقهم في الملكية المشتركة، وتعويضهم في حدود المبالغ المحصلة جراء الهدم وفي حال النزاع يتم اللجوء إلى المحكمة الابتدائية المختصة.

الباب الرابع: التعاونيات والجمعيات السكنية

المادة 46

تسري أحكام هذا القانون على التعاونيات والجمعيات السكنية، مع مراعاة الأحكام التالية.

المادة 47

يجب على التعاونيات والجمعيات السكنية أن تضع نظاما للملكية المشتركة وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة 48

إذا تم حل التعاونية أو الجمعية السكنية، يتم بقوة القانون تأسيس اتحاد للملاك من أعضاء التعاونية أو الجمعية، ما دامت هناك أجزاء شائعة مخصصة للاستعمال المشترك.

الباب الخامس: مقتضيات خاصة تتعلق بالعقارات المحفظة

المادة 49

يؤسس المحافظ على الأملاك العقارية رسما عقاريا مستقلا يتكون من الجزء المفرز مع الحصة المرتبطة به من الأجزاء المشتركة، ويشار فيه كذلك إلى البنود الأساسية لنظام الملكية المشتركة.

تنقل جميع التحملات المقيدة بالرسم العقاري الأصلي إلى الرسوم العقارية المستقلة ويشطب عليها تلقائيا من الرسم العقاري الأصلي فيما يؤجل هذا التشطيب التلقائي في حالة الملكية المشتركة المنجزة على مراحل إلى حين استخراج آخر رسم عقاري مستقل.

المادة 50

يجب أن يشهر نظام الملكية المشتركة بواسطة تقييده في السجلات العقارية وفي الرسم العقاري الأصلي ونظيره مرفقا بالوثائق المنصوص عليها في المادتين 10 و11 أعلاه.

المادة 51

يجب أن يتضمن نظام الملكية المشتركة علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه ما يلي:

إعراب المالك عن نيته في التقيد بنظام الملكية المشتركة وتقييده بالسجل العقاري ؛

وصفا مختصرا لتقسيم البناء إلى طبقات أو شقق أو محلات أو فيلات، مع بيان لائحة الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة وموقعها في البناء ومساحاتها وارتفاعها ومشتملاتها؛

جدولا يبين الحصة المشاعة المرتبطة بكل جزء مفرز.

المادة 52

يؤسس المحافظ على الأملاك العقارية، عند الاقتضاء، رسما عقاريا خاصا في اسم المستفيد من أحد الحقوق العينية المتفرعة عن حق الملكية المنصوص عليها في المادة 9 من القانون رقم 39.08 المتعلق بالحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) كما تم تتميمه.

المادة 53

يقيد تلقائيا الرسم العقاري الأصلي إذا صار لا يخص إلا الأجزاء المشتركة في اسم اتحاد الملاك، مباشرة بعد تأسيس الرسوم العقارية الخاصة بالأجزاء المفرزة.

المادة 54

يشتمل الرسم العقاري الأصلي على كل الأجزاء المشتركة بأرقامها المضمنة بنظام الملكية المشتركة وموقعها ومساحتها وعدد مستويات البناء المقسم ورقم الرسم العقاري المخصص لكل جزء مفرز.

تضمن بالرسم العقاري الأصلي كذلك التقسيمات الخاصة بالأجزاء المفرزة عند إجرائها.

المادة 55

يسلم، عند الاقتضاء، نظير الرسم العقاري لوكيل اتحاد الملاك المشتركين بعد موافقة الجمع العام.

كما يمكن لوكيل اتحاد الملاك المشتركين، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، الحصول على الوثائق التالية:

التصميم الطبوغرافي المبين لحدود ومساحة الأرض المقام عليها الملكية المشتركة؛

التصميم أو التصاميم الطبوغرافية الخاصة بجميع الأجزاء المشتركة والمبين لمساحتها؛

التصاميم الطبوغرافية الخاصة بالأجزاء المفرزة بالملكية المشتركة.

المادة 56

تتضمن الرسوم العقارية المستقلة الخاصة بالأجزاء المفرزة وصفا لها وبيانا لمساحتها وعلوها ووصفا مختصرا للأجزاء المشتركة المرتبطة بها.

ويشار فيها كذلك صراحة إلى البنود الأساسية لنظام الملكية المشتركة.

المادة 57

يمكن للشخص الذي أصبح وحده مالكا لعدة أجزاء مفرزة أن يطلب ضمها في رسم عقاري واحد.

يقيد الرسم العقاري الأصلي في اسم الشخص الذي أصبح مالكا لمجموع الأجزاء المفرزة، وانقضى تبعا لذلك اتحاد الملاك وضمت الرسوم العقارية الخاصة بهذه الأجزاء إلى الرسم العقاري الأصلي.

المادة 58

لا يجوز تقسيم أي جزء مفرز إلا بموافقة اتحاد الملاك وبأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك.

المادة 59

إذ تهدم العقار الخاضع لأحكام هذا القانون كليا، يمكن للمحافظ على الأملاك العقارية بناء على طلب من ذوي الحقوق شطب الرسوم العقارية الخاصة بالأجزاء المفرزة وتقييد الرسم العقاري الأصلي الخاص بالأجزاء المشتركة في اسم كافة الملاك على الشياع بحسب النسب المبينة في نظام الملكية المشتركة، مع وجوب نقل الحقوق والتحملات المقيدة إلى الرسم العقاري الأصلي.

الباب الخامس مكرر: إجراءات معالجة صعوبة تسيير الملكية المشتركة

المادة 59 مكرر 1

في حالة وجود اتحاد ملاك في وضعية يستحيل معها مواجهة الديون المستحقة عليه، أو المحافظة على العقار المشترك، يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية وهو يبت استعجاليا، أن يعين مسيرا مؤقتا بناء على طلب وكيل الاتحاد أو 10 %من مجموع الملاك المشتركين.

لا يمكن أن يكون وكيل الاتحاد أو زوجه أو أصوله أو فروعه أو العاملون تحت إمرته مسيرا مؤقتا.

المادة 59 مكرر2

يحدد أمر رئيس المحكمة مهمة المسير المؤقت ومدتها التي لا يجوز أن تتجاوز السنة. ويمكنه تعديل هذه المهمة أو تمديدها أو إنهاؤها.

المادة 59 مكرر 3

يتخذ المسير المؤقت التدابير التي من شأنها تصحيح وضعية الملكية المشتركة. ولهذه الغاية يتمتع بنفس سلطات وكيل الاتحاد.

يوقف بقوة القانون، في هذه الحالة، انتداب كل من وكيل الاتحاد ونائبه وانعقاد الجمع العام مع مراعاة المادة 59 مكرر8.

لا ينهي تعيين المسير المؤقت مع ذلك اختصاصات مجلس الاتحاد الخاص بالمجمعات العقارية.

المادة 59 مكرر 4

يتم إخبار الملاكين المشتركين بأمر تعيين المسير المؤقت إما من طرف وكيل الاتحاد أو المسير المؤقت نفسه بواسطة رسالة مضمونة، مع الإشعار بالتوصل أو بواسطة مفوض قضائي أو بكل وسائل التبليغ القانونية داخل أجل شهر من صدور قرار المحكمة الابتدائية.

المادة 59 مكرر 5

ينفذ المسير المؤقت المهمة الموكولة إليه إما بصفة شخصية أو بالاستعانة بأي شخص آخر يعينه رئيس المحكمة بناء على اقتراح منه إذا كانت استمرارية اتحاد الملاك تستدعي ذلك.

المادة 59 مكرر 6

يترتب عن تعيين المسير المؤقت بقوة القانون داخل أجل لا يتجاوز مدة انتدابه، توقيف سريان كل دعوى قضائية أقامها الدائنون قبل اتخاذ قرار تعيين المسير المؤقت والتي تهدف إلى:

الحكم على الاتحاد بسداد مبلغ مالي؛

فسخ العقود، ولا سيما عقود التوريد أو التأمين لعدم سداد مبلغ مالي.

ويمنع كذلك، بقوة القانون خلال نفس المدة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، كل تنفيذ يقيمه هؤلاء الدائنون ضد الاتحاد وكذا الآجال الممنوحة تحت طائلة عدم القبول.

المادة 59 مكرر 7

يجب على المسير المؤقت، قبل اتخاذ القرارات التي تبدو له ضرورية لإنجاز مهمته وماعدا في حالة الاستعجال، أن يستشير مجلس الاتحاد كما يمكنه استدعاء الملاكين المشتركين بقصد إخبارهم وسماع آرائهم.

ولهذه الغاية يجب عليه أن يحدد كيفية التمويل لتفعيل القرار أو القرارات المزمع اتخاذها.

تبلغ القرارات المتخذة بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بواسطة المفوض القضائي أو بكل وسائل التبليغ القانونية من قبل المسير المؤقت إلى الملاكين المشتركين داخل

أجل ثمانية (8) أيام، يبتدئ من تاريخ إقرارها وتدون في سجل مرقم خاص بها يؤشر عليه رئيس المحكمة المختصة.

المادة 59 مكرر8

يجب على المسير المؤقت قبل انتهاء مدة انتدابه أن يستدعي الجمع العام وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 16 مكرر 4 أعلاه، للمصادقة على مشروع الميزانية التقديرية وعلى تعيين الوكيل الجديد لاتحاد الملاك المشتركين ونائبه.

المادة 59 مكرر 9

يقدم المسير المؤقت تقريرا كتابيا عن حصيلة مهمته بناء على أمر رئيس المحكمة الابتدائية المختصة وفي جميع الأحوال عند انتهاء مدة انتدابه.

يودع المسير المؤقت التقرير بكتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية المختصة كما يقوم بإخبار الملاكين المشتركين بمكان وكيفية الاطلاع على هذا التقرير.

الباب الخامس مكرر مرتين: منازعات الملكية المشتركة

المادة 59 مكرر 10

تختص المحكمة الابتدائية لمحل الملكية المشتركة بالنظر في كل نزاع يكون موضوعه تطبيق مقتضيات هذا القانون.

المادة 59 مكرر 11

يجب أن ترفع الدعاوى التي يكون موضوعها الطعن في قرارات الجمع العام تحت طائلة التقادم داخل أجل شهرين من تاريخ الإخبار بها سواء من طرف وكيل الاتحاد أو من أي شخص آخر معني.

المادة 59 مكرر 12

يختص رئيس المحكمة الابتدائية التي تقع الملكية المشتركة في دائرة نفوذها بإصدار الأوامر القضائية التالية:

الأمر بأداء المساهمات المستحقة في إطار الميزانية التقديرية؛

الأوامر المبنية على الطلبات المتعلقة بتقييد الرهون العقارية لضمان أداء التكاليف؛

الأمر بإلزام وكيل الاتحاد الذي انتهت مدة انتدابه بتسليم الوثائق المحاسبية والربائد والأموال إلى خلفه؛

أمر المالك المشترك بالسماح بإنجاز الأشغال الخاصة بالأجزاء المشتركة التي يتم إنجازها كليا أو جزئيا داخل جزئه المفرز؛

الأوامر الاستعجالية المبنية على طلبات بتعيين مسير مؤقت للملكية المشتركة التي تعاني صعوبات في التسيير.

الباب السادس: أحكام ختامية

المادة 60

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ سنة كاملة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة 61

تنسخ ابتداء من نفس التاريخ أحكام الظهير الشريف الصادر في 21 من ذي الحجة 1365 (16 نوفمبر 1946) بشأن سن القانون الأساسي الخاص بالعمارات المشتركة ذات المساكن، كما وقع تغييره وتتميمه.

الفهرس

قانون رقم 18.00 يتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية 4

الباب الأول: أحكام عامة 4

الباب الثاني: إدارة وتسيير الملكية المشتركة 10

الفرع الأول: اتحاد الملاك المشتركين 10

الفرع الثاني: الجمع العام 11

الفرع الثالث: وكيل الاتحاد ونائبه 19

الفرع الرابع: مجلس الاتحاد 21

الباب الثاني مكرر: حقوق والتزامات الملاك المشتركين 23

الفرع الأول: حقوق الملاك المشتركين 23
الفرع الثالث: حقوق والتزامات اتحاد الملاك المشتركين. 25
الباب الثالث: حق التعلية وحق الحفر وإعادة بناء العقار 27
الباب الرابع: التعاونيات والجمعيات السكنية 28
الباب الخامس: مقتضيات خاصة تتعلق بالعقارات المحفظة 29
الباب الخامس مكرر: إجراءات معالجة صعوبة تسيير الملكية المشتركة 31
الباب الخامس مكرر مرتين: منازعات الملكية المشتركة 33
الباب السادس: أحكام ختامية 34
الفهرس 35

.....
.....

مرسوم رقم 2.23.700 صادر في 22 من رجب 1446 (23) يناير 2025 بتحديد القواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين تطبيقا للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

الجريدة الرسمية عدد 7391 - فاتح شوال 1446 (31) مارس 2025
صفحة : 1917

مرسوم رقم 2.23.700 صادر في 22 من رجب 1446 (23) يناير 2025 بتحديد القواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين تطبيقا للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما تم تغييره وتتميمه.

ولا سيما المادة 24 منه :

وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني للمحاسبة :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 جمادى الآخرة 1445 (21) ديسمبر 2023

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا للمادة 24 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.00 ، تحدد في هذا المرسوم والملاحق المرفقة به القواعد المحاسبية الخاصة

باتحاد الملاك المشتركين وكيفيات إنجاز بياناتها.

يجب على اتحادات الملاك المشتركين التي تساوي أو تتجاوز عائداتها في الدورة المحاسبية خمسمائة ألف (500.000) درهم إنجاز البيانات المنصوص عليها في الملاحق من 3 إلى 10

يمكن لاتحادات الملاك المشتركين التي تتجاوز عائداتها في الدورة المحاسبية مائتي ألف (200.000) درهم وتقل عن خمسمائة ألف (500.000 درهم الاكتفاء بإنجاز البيانات المنصوص عليها في الملاحق

12 11 10

كما يمكن لاتحادات الملاك المشتركين التي تساوي أو تقل عائداتها في الدورة المحاسبية عن مائتي ألف (200.000) درهم الاكتفاء بإنجاز البيانات المنصوص عليها في الملاحق 10 و 13-1 و 13-2

المادة الثانية

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من بداية الدورة المحاسبية الموالية لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
الرسمية

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزيرة الاقتصاد والمالية كل واحدة منهما فيما يخصها.

وحرر بالرباط في 22 من رجب 1446 (23) يناير 2025

وقعه بالعطف :

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الإمضاء: فاطمة الزهراء المنصوري.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح.

ملاحق تتعلق بالقواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين

الملحق 1

القواعد المحاسبية الخاصة باتحادات الملاك المشتركين

المادة الأولى

حسابات اتحادات الملاك المشتركين

تشمل حسابات اتحاد الملاك المشتركين :

1 - الميزانية التقديرية (الملحق (5) التي يتعين أن يصادق عليها الجمع العام للملاك المشتركين.

تتكون الميزانية التقديرية من بيانات تفصيلية بالإضافة إلى الوضعيات التقديرية والتكاليف والعائدات.

2 - يتكون حساب التسيير العام (الملحق (4) من حسابات متعلقة بتدبير وإدارة الملكية المشتركة :

- حسابات التكاليف :

حسابات العائدات.

3 - الوضعية المالية لاتحاد الملاك (الملحق (3) :

(أ) حصيلة أصول وخصوم اتحاد الملاك، وتشمل :

- المستحقات والديون :

- حسابات الخزينة (صندوق، بنك وغيرها ...) :

- أصول وخصوم أخرى.

ب تمثل الحسابات الفردية لكل مالك مشترك وضعيته المالية تجاه اتحاد الملاك، والملحقة بحصيلة الاتحاد (الملحق (10)

تتكون البيانات الختامية لاتحاد الملاك من الحسابات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 أعلاه وكذلك في الملاحق من 5 إلى 13

المادة 2

تعريف عائدات و تكاليف اتحاد الملاك المشتركين

تشمل عائدات اتحاد الملاك المشتركين جميع المبالغ المحصلة أو المبالغ المستحقة القبض من كل مالك مشترك طبقا للالتزامات التي تقع على عاتقه والمسجلة في تاريخ الاستحقاق، كما هي محددة

في القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من

رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما تم تغييره وتتميمه.

تشمل العائدات المثبتة للعمليات الجارية والمبالغ المحصلة أو التي يجب تحصيلها المبالغ المستحقة القبض من كل مالك مشترك طبقا للالتزامات التي تقع على عاتقه، والمقيدة في تاريخ الاستحقاق.

تضم العائدات كذلك مختلف العائدات الخاصة بالعمليات الجارية، حسب التخصيص المقرر أو المصادق عليه من طرف الجمع العام للملاك المشتركين بالإضافة إلى المبالغ غير الجارية المتأتية من كراء الجدران للإشهار، تفويت أو إيجار أملاك الاتحاد عند الاقتضاء.

تشمل التكاليف مجموع المبالغ المؤداة أو الواجب أداؤها. والمتعلقة بالأشغال واللوازم والخدمات المقدمة لاتحاد الملاك

المشتركين والمصادق عليها أثناء الجمع العام.

عندما يتم إنجاز الأشغال أو الخدمات على عدة دورات محاسبية. تقيد المبالغ المخصصة للأشغال والخدمات التي تم التصويت عليها. برسم الدورة المحاسبية التي أنجزت فيها هذه الأشغال أو الخدمات.

تطبيقا للمادة 24 من القانون رقم 18.00 ، تقيد تكاليف وعائدات اتحاد الملاك المنصوص عليها في البيان المحاسبي بمجرد التزام الاتحاد بها ولو لم يتم تسديدها أو بمجرد توصله بالعائدات، ويتم تصفية الالتزام عن طريق التسديد.
تشمل التكاليف أيضا الدائنيات المشكوك فيها إزاء أشخاص من غير الملاك المشتركين يقوم وكيل اتحاد الملاك المشتركين بعرض تقدير تدني الدائنيات المشكوك فيها أمام الجمع العام للتصويت.

المادة 3

الدورة المحاسبية

تغطي الدورة المحاسبية لاتحاد الملاك المشتركين فترة اثني عشر (12) شهرا. ويجوز أن تكون أقل من ذلك بالنسبة للدورة المحاسبية الأولى والأخيرة. يتم حصر الحسابات في نهاية الدورة المحاسبية.

يحدد الجمع العام للملاك المشتركين بالنسبة للدورة المحاسبية الأولى، تاريخ إقفال الدورة المحاسبية ومدة هذه الدورة، والتي لا يمكن أن تتجاوز ثمانية عشر شهرًا. يمكن تعديل تاريخ نهاية الدورة المحاسبية بقرار من الجمع العام للملاك المشتركين.

تطبيقا لأحكام المادة 21 من القانون رقم 18.00، يصادق الجمع

العام على حسابات السنة المنتهية وبصوت من جهة على الميزانية التقديرية الخاصة بالنفقات الجارية الخاصة بالمحافظة على الأجزاء المشتركة للمبنى والخدمات الجماعية والتجهيزات المشتركة، وتشغيلها وصيانتها وإدارتها، ومن جهة أخرى على نفقات الأشغال المنصوص عليها في المادة 24

من القانون رقم 18.00 وعلى العمليات الاستثنائية وفقا للقواعد وكيفيات التقديم المحددة أدناه، وذلك بهدف إخبار الملاك المشتركين والأغيار

المادة 4

حصر الحسابات

تكون الحسابات المحصورة في نهاية الدورة المحاسبية موضوع بيانات ختامية يتم تقديمها إلى الملاك المشتركين ، والتي تشمل بالضرورة بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك الملحق (3) حساب التسيير العام لاتحاد الملاك المشتركين (الملحق (4) ، الميزانية التقديرية (الملحق (5) وكذا الملاحق المعدة على شكل جداول وفق النماذج المشار إليها في الملاحق 6 و 7 و 8 و 9 و 12 والمنصوص عليها إلزاميا في هذا

المرسوم.

يتضمن بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك بيان مستحقات وديون اتحاد الملاك المشتركين وكذا وضعية الخزينة المنصوص عليه في المادة 24 من القانون رقم 18.00

يتضمن حساب العائدات والتكاليف عائدات وتكاليف الدورة المحاسبية. ويشمل الفصول المتعلقة بالعمليات الجارية وتلك المتعلقة بالعمليات غير الجارية.

يظهر بيان المعاملات غير الجارية الخارجة عن الميزانية التقديرية المصوت عليها والتي لم يتم اختتامها بعد في نهاية الدورة، ما تم إنجازه في نهاية الدورة وكذا الرصيد المنتظر إنجازه. يجب إلحاق البيانات المتعلقة بالمعدات الموضوعة رهن إشارة اتحاد الملاك المشتركين الملحق (9) وبتتبع الديون (الملحق (8) بالبيانات الختامية لتتم المصادقة عليها.

يجب تقديم حسابات السنة المنتهية للمصادقة عليها في الجمع العام مرفقة بالميزانية المصوت عليها لهذه الدورة وبمنجزات السنة المنتهية التي ستتم المصادقة عليها، والحسابات التي ستتم المصادقة عليها مع مقارنتها مع حسابات السنة المنصرمة وكذا الميزانية التقديرية التي سيتم التصويت عليها.

المادة 5

الميزانية التقديرية

تكون تكاليف العمليات الجارية والعائدات المرتقبة من العمليات الجارية موضوع ميزانية تقديرية وتعرض في وثيقة موجزة مطابقة للنموذج الوارد في الملحق 5 من أجل التصويت عليها في الجمع العام.

المادة 6

عرض حساب العائدات والتكاليف

تعرض تكاليف العمليات الجارية والتكاليف غير الجارية للأشغال والعمليات الاستثنائية في وثيقة مطابقة للملحق 4.

يجب أن يكون مجموع تكاليف الأشغال والعمليات غير الجارية في الملحق 4 مساويا لمجموع التكاليف الواردة في الملحق 7، حتى تتم المصادقة على الحسابات.

المادة 7

الحساب الاحتياطي

يمكن بقرار الجمع العام إحداث حساب احتياطي يخصص لتغطية التكاليف غير العادية أو الطارئة، تتم تعبئته بشكل دوري من طرف مجموع الملاك المشتركين.

يحدد الجمع العام قيمة المساهمات وكيفيات استعمال هذا الحساب الاحتياطي.

يقدم بيان تتبع وضعية الحساب الاحتياطي (الملحق (7) إلى الجمع العام.
المادة 8

السجلات المحاسبية

يجب على اتحاد الملاك المشتركين مسك :

(أ) دفتر اليومية : تسجل فيه جميع العمليات يوما بيوم وعملية بعملية. يمكن إحداث دفاتر يومية مساعدة.

ب دفتر الأستاذ : يتكون من حسابات فردية وجماعية ويحدد لكل حساب بشكل مستقل ما يلي :

الرصيد في بداية الدورة المحاسبية :

حركات الجانب المدين والجانب الدائن منذ بداية الدورة :

الرصيد عند نهاية الدورة.

(ج) دفتر الجرد : يسجل فيه بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك وحساب التسيير العام لكل دورة محاسبية.

المادة 9

التقييد في السجلات المحاسبية

تقيد عائدات وتكاليف الاتحاد المضمنة في المخطط المحاسبي اعتبارا من تاريخ التزام الاتحاد بها بغض النظر عن تسويتها أو منذ تاريخ تسلم الاتحاد العائدات تتم تصفية الالتزام عن طريق التسديد.

يتم القيد بالسجلات المحاسبية طبقا للقواعد العامة للمحاسبة ولا سيما :

- تقيد العمليات بدفتر اليومية تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم وتنقل إلى سجل دفتر الأستاذ :

يجب أن يكون مجموع مبالغ العمليات الناتجة عن المعاملات المقيدة في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ متساويا :

- يجب مسك الدفاتر بدون تشطيب أو إضافة مهما كان نوعها :

- يجب أن يظل القيد الخاطئ الأولى مقروءا أثناء تصحيح الأخطاء :

تجب الإشارة إلى مصدر القيد ومرجع الوثيقة.

يمكن مسك المحاسبة بطريقة إلكترونية وفقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل مع مراعاة القواعد العامة للمحاسبة المشار إليها أعلاه.

المادة 10

مسك المحاسبة

تمسك حسابات اتحاد الملاك وفق قواعد محاسبية تمكن من إعطاء بيان ذي مصداقية للميزانية والوضعية المالية والعائدات والتكاليف.

توضع رهن إشارة الملاك الحسابات المحصورة من طرف وكيل الاتحاد عند نهاية الدورة المحاسبية. ويتعلق الأمر ب:

- بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك الذي يتضمن أصول وخصوم اتحاد الملاك المشتركين :

حساب التسيير العام الذي يتضمن عائدات وتكاليف ونتائج الدورة المحاسبية :

الميزانية التقديرية للسنة الجارية والسنة الموالية المصادق عليها من طرف الجمع العام الذي يحدد النفقات والأشغال خلال السنة المالية.

يجب على وكيل الاتحاد كذلك أن يكون قادرا على تفصيل المبالغ المستحقة القبض من كل مالك مشترك وذلك حسب الفصول التالية :

دائنيات عن العمليات الجارية :

دائنيات عن الأشغال والعمليات الاستثنائية :

دائنيات عن التسبيقات :

دائنيات عن القروض التي يحصل عليها الاتحاد عند الاقتضاء.

المادة 11

الوثائق الثبوتية

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 9 (الفقرة (3)، يحتفظ وكيل الاتحاد ولمدة خمس (5) سنوات بالمستندات الإثباتية الأصلية المتعلقة بكل قيد محاسبي والتي يجب أن تحمل اسم وعنوان الاتحاد وأن تكون مؤرخة.

في حالة تغيير وكيل الاتحاد، تسلم الوثائق المحاسبية والمستندات الإثباتية الأصلية إلى خلفه يتخذ وكيل الاتحاد الإجراءات الخاصة الكفيلة بالحفاظ على المستندات الإثباتية طبقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 12

المراقبة

تكون حسابات اتحاد الملاك التي تتجاوز عائداتها مليون (1.000.000) درهم في السنة موضوع تقرير يعد من طرف مهني مؤهل لمزاولة مهام مراقبة الحسابات ويشهد على صدقية الحسابات.

يحتفظ بالقوائم التركيبية والميزانيات التقديرية والتقرير المذكور أعلاه عند الاقتضاء وكذا الملاحق المشار إليها أعلاه رفقة نسخة من محضر الجمع العام الذي صادق على الحسابات وصوت على الميزانية التقديرية.

ترتب هذه الوثائق في أرشيف الاتحاد طبقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.

الملحق 2

المخطط المحاسبي الخاص باتحاد الملاك المشتركين

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تسجل القيود وفق نظام القيد المزدوج» ووفق هذا النظام يتم تسجيل كل حركة أو تغير بواسطة قيد يضمن المعادلة بين المبالغ المسجلة في الجانب المدين والمبالغ المسجلة في الجانب الدائن لمختلف الحسابات.

المادة 2

يمسك وكيل اتحاد الملاك دفتر اليومية ودفتر الأستاذ المتعلقين بحسابات الاتحاد.

تقيد بدفتر اليومية وفق تسلسل زمني العمليات التي لها أثر مالي على اشتغال اتحاد الملاك.

يتم تجميع مجموع الحسابات المستعملة من طرف اتحاد الملاك في دفتر الأستاذ عملية تلو الأخرى. يرقم دفتر اليومية ودفتر الأستاذ بدون انقطاع.

يمكن لدفتر اليومية ولدفتر الأستاذ المعدين باستخدام وسائل معلوماتية مرقمة ومؤرخة منذ إحداثها وموفرة لكافة الضمانات المتعلقة بالإثبات أن يحلا محل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ المعدين في شكل ورقي.

يمكن مسك محاسبات مساعدة عند الحاجة.

المادة 3

يتضمن كل قيد محاسبي صيغة تمكن من تحديد المستند الذي يثبته، ولا سيما تاريخ ورقم الفاتورة وتاريخ ومرجع دفع التكاليف وكذا مدة طلب الأموال والغرض منها. يمكن أن يشار إلى تاريخ دفع التكاليف في الفاتورات وفي بيانات المبالغ المستحقة وفي الوضعيات المالية.

المادة 4

يجب إعداد ومسك الوثائق المحاسبية دون تحريف أو بياض.

يتم إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي.

في تاريخ حصر الحسابات تعتمد مسطرة اختتامية بهدف ختم التسلسل الزمني للتسجيلات وضمان عدم المساس بها.

الباب الثاني

المصنف المحاسبي وكيفيات تسيير حسابات

اتحاد الملاك المشتركين

المادة 5

يتكون المصنف المحاسبي من لائحة الحسابات المرتبة والمرقمة والمحددة بواسطة مصطلحات وقواعد تسيير.

الفصل الأول

المصنف المحاسبي

المادة 6

تتوزع الحسابات على الشكل التالي :

القسم 1 (1) (classe

المؤن المال الاحتياطي والنتيجة

111 مال احتياطي

1111 احتياطيات لتغطية النفقات غير المتوقعة

1112 احتياطيات لتغطية النفقات المقررة على المدى الطويل

119 نتيجة

1191 نتيجة (فائض)

1199 نتيجة (عجز)

131 الإعانات

1311 الإعانات المحصل عليها

151 المؤن

1511 مؤن عن أشغال مقررة

1512 مؤن عن منازعات

1513 مؤن عن مخاطر

1514 مؤن عن تكاليف

القسم 3)3(classe

دائنيات الأصول المتداولة

341 موردون مدينون

3411 موردون مدينون

3412 موردون، تسبيقات عن أشغال

3413 تسبيقات أخرى

342 جماعة الملاك المشتركين

3421 مالك مشترك فرد

3422 مالك مشترك - ميزانية تقديرية

3423 مالك مشترك - أشغال وعمليات غير جارية

3424 مالك مشترك - دائنيات مشكوك فيها

345 الدولة و هيئات أخرى

3451 الدولة وهيئات أخرى - إعانات للقبض

3452 الدولة وهيئات أخرى مدينة

348 مدينون مختلفون

3481 مدينون آخرون

349 حساب التسوية

3491 تكاليف معاينة مسبقا

3497 حسابات انتقالية أو للانتظار - مدينة

394 مؤن عن التدني

3942 مؤن عن تدني حسابات الملاك المشتركين

3943 مؤن عن تدني حسابات لغير الملاك المشتركين

القسم 4 (4) classe

ديون الخصوم المتداولة

441 موردون

4411 موردون

4412 موردون فواتير لم تصل بعد

4413 موردون آخرون

442 جماعة الملاك المشتركين دائنين

4421 مالك مشترك . تسبيقات

443 مستخدمون

4431 جازيات واجبة الأداء

444 ضمان اجتماعي وهيئات اجتماعية أخرى

4441 ضمان اجتماعي

4442 هيئات اجتماعية أخرى

445 الدولة وهيئات أخرى

4452 الدولة - ضرائب ومدفوعات مماثلة

4453 الدولة و هيئات أخرى دائنة

448 دائنيون آخرون

4481 دائنيون آخرون

449 حساب التسوية

4491 حساب في انتظار إدراج آخر - دائن

4492 حساب عائدات محصلة مسبقا

4497 حسابات انتقالية أو للانتظار دائنة

classe( )5(5 القسم

حسابات الخزينة

511 الأموال الموظفة

5111 حساب لأجل

5112 حسابات أخرى

512 البنوك أو أموال متيسرة لدى البنك لاتحاد الملاك

5121 بنوك

5122 شيكات

516 صندوق

5161 صندوق

554 بنك رصيد دائن

5541 بنك

classe( )6(6 القسم

حسابات التكاليف

611 مشتريات مواد ولوازم

6111 ماء (العداد العام)

6112 كهرباء

6113 تدفئة وطاقة ومحروقات

6114 مشتريات مواد الصيانة وتجهيزات بسيطة

6115 معدات بسيطة

6116 لوازم

612 تكاليف أخرى

6121 تسديد الاقتراضات

614/613 شراء خدمات خارجية

6131 تنظيف المحلات

6132 كراءات عقارية

6133 كراءات المنقولات

6134 عقود الصيانة

6135 صيانة وإصلاحات بسيطة

6136 أقساط التأمينات

6137 جازيات وكيل اتحاد الملاك مقابل تسيير الملكية المشتركة

6138 جازيات أخرى

6140 المصاريف البريدية

6141 مصاريف بنكية

6142 أتعاب

6143 تكاليف أخرى

6144 تكاليف الفوائد البنكية

616 ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة

6161 ضرائب ورسوم

617 مصاريف المستخدمين

6171 أجور

6172 تكاليف اجتماعية وهيئات اجتماعية

6173 مصاريف أخرى طب الشغل، تعاضديات، إلخ...)

6174 تأمين عن حوادث الشغل

651 تكاليف الأشغال والعمليات غير الجارية

6511 أشغال مقررة من طرف الجمع العام

6512 أشغال مستعجلة

6513 دراسات تقنية وتشخيص واستشارة

6514 خسائر عن دائنيات غير قابلة للاستيفاء

6515 تكاليف غير جارية

691 مخصصات لتدني دائنيات مشكوك فيها

classe( )7(القسم

حسابات العائدات

711 طلب الأموال

7111 مؤن عن عمليات جارية

7112 مؤن عن أشغال

7113 تسبيقات

712 عائدات أخرى

7121 اقتراضات

7122 إعانات

7123 تعويضات التأمين

7124 عائدات أخرى

7125 عائدات مالية

751 عائدات الأشغال والعمليات غير الجارية

7511 عائدات أخرى مقررة من طرف الجمع العام

7512 عائدات التفويتات المقبوضة

7513 هيات مقبوضة

7514 مداخيل عن دائنيات مصفاة

7515 عائدات أخرى غير جارية

791 استردادات من مؤن عن تدني دائنيات مشكوك فيها

الجريدة الرسمية عدد 7391 - فاتح شوال 1446 (31) مارس 2025 صفحة : 1917

الفصل الثاني

كيفيات تسيير حسابات اتحاد الملاك المشتركين

الفرع الأول

القواعد العامة لاستعمال الحسابات

المادة 7

تعد أقسام الحسابات والحسابات المعتمدة في هذه القواعد الخاصة الوحيدة التي يمكن استعمالها من طرف وكيل الاتحاد لتسجيل العمليات التي ينجزها اتحاد الملاك المشتركين. لا يمكن تطبيق قواعد التصميم المحاسبي العام للمقاولات من أجل تفصيل الحسابات المعتمدة في هذا المخطط. إذا لم تكف الحسابات المنصوص عليها في هذا المصنف المحاسبي لتسجيل كافة العمليات بصفة متباينة يمكن للاتحاد أن يدخل تقسيمات جزئية كلما دعت الضرورة لذلك.

المادة 8

يمنع القيام بأية مقاصة بين الحسابات ذات الرصيد المدين والحسابات ذات الرصيد الدائن.

الفرع الثاني

القواعد الخاصة لاستعمال الحسابات

المادة 9

تستعمل الحسابات وفق القواعد الخاصة التالية :

classe( )1(1 القسم

المؤن والمال الاحتياطي والنتيجة

تقيد في الجانب الدائن من الحسابات 1111 احتياطيات لتغطية النفقات غير المتوقعة و 1112 احتياطيات لتغطية النفقات المقررة على المدى الطويل مبالغ المخصصات الاحتياطية المنصوص عليها في نظام الملكية المشتركة أو المقررة من طرف الجمع العام لتغطية هذه النفقات مقابل تقييدها في الجانب المدين من حساب للخزينة.

في حالة إذا تقرر إنجاز أشغال وإذا تم تمويلها بإدراج جزئي للأموال الاحتياطية في الحساب 1111 أو في الحساب 1112، يسجل في الجانب المدين من هذه الحسابات المبلغ المخصص لتمويل هذه الأشغال مقابل تقييدها في الجانب الدائن من الحساب 1511 «مؤن عن أشغال مقررة».

يتم القيد في الجانب المدين من الحساب 1511 «مؤن عن أشغال مقررة بالتدريج حسب وثيرة إنجاز الأشغال المقررة مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 7112 «مؤن عن أشغال». تقيد نتيجة الدورة المحاسبية في الحسابين 1191 و 1199 حسب ما إذا كان فائضا 1191 : فائض أو عجزا 1199 : عجز». يستعمل اتحاد الملاك هاته الحسابات من أجل معاينة الفرق بين عائدات وتكاليف الدورة المحاسبية في انتظار قرار الجمع العام السنوي لإرصاد هذه النتيجة.

عندما يوزع الفائض أو العجز في العائدات والتكاليف المتعلقة بالعمليات الجارية عند حصر الحسابات بين الملاك المشتركين حسب حصصهم في كل فئة من تكاليف أجزاء الملكية المشتركة، يجب أن توجه الفوارق المحتملة بين عائدات وتكاليف الدورة العائدات معاينة مسبقا أو لعائدات للقبض حسب ما إذا كان فائضا أو عجزا.

يستخدم الحساب 1311 الإعانات المحصل عليها لتسجيل دعم الأشغال المبلغ عنها خلال الدورة المحاسبية عند الإخطار بقرار منحالدعم، يتم القيد في الجانب الدائن من الحساب 1311 مبلغ المساهمة الممنوحة مقابل القيد في الجانب المدين من الحساب 345 «الدولة وهيئات أخرى بحسب مصدر الأموال.

يتم بالمقابل خصم الحساب 7122 «إعانات» بالتدريج حسب وثيرة إنجاز الأشغال المقررة.

القسم 3)3( )classe

دائنيات الأصول المتداولة

تتضمن حسابات القسم 3 الدائنيات المنصوص عليها في الميزانية التقديرية للاتحاد وتلك المتعلقة بالعمليات الخارجة عن الميزانية التقديرية. وبمعنى أوسع، تتضمن قيود التسوية الحسابات العائدات والتكاليف.

تسجل في الجانب المدين من الحسابات 3411 و 3412 و 3413 التسبيقات والدفعات المؤداة للموردين عن الأشغال والخدمات المقررة، مقابل القيد في الجانب الدائن من حساب للخزينة.

يضم البند 342 جماعة الملاك المشتركين» مجموع حسابات الدائنيات تجاه الملاك المشتركين تقيد في هذا البند الدائنيات وعند الاقتضاء، ديون الاتحاد المترتبة في ذمة كل مالك مشترك. كما يجب أن

يتضمن القيد المحاسبي صيغة تمكن من تحديد اسم المالك المشترك وطبيعة دائنياته تجاه اتحاد الملاك.

في حالة موافقة الجمع العام، يفصل البند 342 مجموعة من

الحسابات الفرعية :

3421 مالك مشترك فرد

3422 مالك مشترك - ميزانية تقديرية

3423 مالك مشترك - أشغال وعمليات غير جارية

. 3424 مالك مشترك - دائنيات مشكوك فيها

تسجل في الجانب المدين من الحساب 3421 مالك مشترك فرد مبالغ المؤن المطلوبة من طرف الاتحاد مقابل تقييدها في الجانب الدائن من الحساب 7111 مؤن عن عمليات جارية». يسجل تسديد هذه المبالغ في الجانب الدائن من الحساب 3421، مقابل القيد في الجانب المدين من حساب للخزينة.

عندما لم يتم بعد التصويت على ميزانية الدورة تسجل إسهامات الملاك المشتركين في الحساب 3422 مالك مشترك - ميزانية تقديرية» بعد المصادقة على الميزانية يتم نقل هذه الإسهامات إلى الحساب 3421

تسجل في الجانب المدين من الحساب 3423 مالك مشترك -أشغال وعمليات غير جارية المبالغ التي ستدفع لتغطية الأشغال غير الجارية وغير المتوقعة، مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 7112 «مؤن عن أشغال».

يسجل تسديد هذه الدائنيات في الجانب الدائن من الحساب 3423 مقابل القيد في الجانب المدين من حساب للخزينة.

تسجل في الجانب المدين من الحساب 3424 مالك مشترك . دائنيات مشكوك فيها الدائنيات المشكوك فيها تجاه الملاك المشتركين. مقابل القيد، حسب كل حالة في الجانب الدائن من الحسابات 3421 34239 34229

يسجل في الجانب المدين من البند 345 الدولة وهيئات أخرى» مختلف الدائنيات تجاه الدولة والهيئات الأخرى المندرجة في إطار الإعانات المستحقة القبض للاتحاد، مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 1311 إعانات محصل عليها».

يستعمل البند 349 لعمليات التسوية بالأصول الجارية ويتفرع إلى حسابين على النحو التالي : الحساب 3491 تكاليف معاينة مسبقا» والحساب 3497 حسابات انتقالية أو للانتظار - مدينة».

تسجل على التوالي في الجانب المدين من الحسابات 3942 «مؤن عن تدني حسابات الملاك المشتركين» و 3943 مؤن عن تدني حسابات لغير الملاك المشتركين» تدني حسابات الدائنيات تجاه الملاك المشتركين والأغيار مقابل القيد في الجانب الدائن من البند 691 مخصصات لتدني دائنيات

مشكوك فيها. ويتم استرداد هذه المؤن بقيدها في الجانب الدائن من الحسابات 3942 و 3943، مقابل القيد في الجانب المدين من البند 791 استردادات من مؤن عن تدني دائنيات مشكوك فيها».
القسم 4 (4) classe

ديون الخصوم المتداولة

تتضمن حسابات القسم 4 الديون المنصوص عليها في الميزانية التقديرية للاتحاد وتلك المتعلقة بالعمليات الخارجة عن الميزانية التقديرية. وبمعنى أوسع، تتضمن قيود النسوية لحسابات العائدات والتكاليف.

يتضمن البند 441 موردون ثلاثة حسابات على النحو التالي : 4411 «موردون» و 4412 موردون فواتير لم تصل بعد» و 4413 موردون آخرون».

تقيد في الحساب 4411 موردون الفاتورات وبيانات مشتريات السلع والخدمات المنصوص عليها في الميزانية التقديرية وكذا الفاتورات والعمليات غير الجارية دون تمييز طبيعة هاته العمليات. تحدد طبيعة العمليات في صيغة القيد المحاسبي التي تشير إلى حساب التكاليف المعني.

يقيد في الجانب الدائن من الحساب 4411 مبلغ الفاتورات وبيانات المبالغ المستحقة والوضعيات المالية المتوصل بها قبل اختتام الدورة مقابل القيد في الجانب المدين من حسابات التكاليف المعنية.

يقيد في الحساب 4412 موردون فواتير لم تصل بعد مبلغ اللوازم المستلمة والخدمات المقدمة والأشغال المنجزة خلال الدورة المحاسبية عندما لم يتم بعد التوصل بالفاتورات المتعلقة بها خلال هذه الدورة.

تقيد في الجانب الدائن من الحساب 4421 «مالك مشترك تسبيقات التسبيقات المحصلة من الملاك مقابل القيد في الجانب المدين من حساب للخزينة.

تقيد في الجانب الدائن من البنود 443 مستخدمون» و 444 ضمان اجتماعي وهيئات اجتماعية أخرى المبالغ الواجبة الأداء للمستخدمين والهيئات الاجتماعية مقابل القيد في الجانب المدين من حسابات البند 617 مصاريف المستخدمين».

تقيد في الجانب المدين من البند 445 المبالغ الواجبة الأداء للدولة عن الضرائب والرسوم.

تقيد في الجانب الدائن من الحساب 4481 دائنيون آخرون» مختلف ديون اتحاد الملاك.

يستعمل البند 449 لعمليات التسوية بالخصوم الجارية ويتفرع إلى ثلاث حسابات على النحو التالي : الحساب 4491 «حساب في انتظار إدراج آخر - دائن و الحساب 4492 «حساب عائدات محصلة مسبقا والحساب 4497 حسابات انتقالية أو للانتظار - دائنة».

القسم 5 (5) classe

حسابات الخزينة

تسجل حسابات الخزينة عمليات الخزينة بالمعنى الدقيق للكلمة.

وتسجل بالخصوص حركات القيم نقدا أو شيكات أو تحويلات، وكذا العمليات المنجزة مع البنوك غير العمليات التي تمت محسبتها في ديون التمويل.

تقتصر محسبة الاقتراضات على تسجيل التدفقات المالية المقابلة لها من خلال القيود المحاسبية التالية :

. عند تسلم الأموال المقترضة تسجل هذه الأموال في الجانب الدائن من الحساب 7121 «اقتراضات»، مقابل القيد في الجانب المدين من البند 512 البنوك أو أموال متيسرة لدى البنك لاتحاد الملاك :

. عند أداء أقساط القروض السنوية تسجل هذه الأقساط في الجانب المدين من الحساب 6121 تسديد الاقتراضات»، مقابل القيد في الجانب الدائن من الحساب 5121 بنوك».

يضم البند 511 «الأموال الموظفة حسابات الودائع لأجل تسجل هذه الودائع في الجانب المدين من الحسابات التي تكون البند 511 وتسجل في الجانب الدائن من هذه الحسابات مبالغ عمليات سحب الودائع.

لا يجمع البند 512 إلا حسابات الخزينة ذات الرصيد المدين.

يقيد في الجانب المدين من الحسابات المكونة للبند 512 مبلغ إدخالات الأموال كما يقيد مبلغ إخراجات الأموال في الجانب الدائن من هذه الحسابات.

يقيد المبلغ المقبوض نقدا من طرف الاتحاد في الجانب المدين من الحساب 5161 «صندوق». كما يقيد المبلغ المدفوع نقدا في الجانب الدائن من هذا الحساب ويكون رصيد هذا الحساب دائما إما مدينا أو يساوي صفرا.

لا يجمع البند 554 «بنك رصيد دائن) إلا حسابات الخزينة ذات الرصيد الدائن.

الباب الثالث

إعلام الملاك المشتركين

المادة 10

تحرر الوثائق المحاسبية باسم اتحاد الملاك مع تضمينها عنوان الملكية المشتركة. كما تحدد هذه الوثائق محتواها ومرجع الدورة المحاسبية المتعلقة بها.

يضع وكيل الاتحاد دفتر الأستاذ ودفتر اليومية والميزان وعند الاقتضاء الدفاتر المساعدة رهن الإشارة أثناء كل تحقق محاسبي.

تنسخ بوضوح الفصول المستعملة خلال الدورة المحاسبية لقيد العمليات، في الوثائق المحاسبية المحررة لإعلام الملاك المشتركين.

.....
..

.....
.....

المرسوم رقم 2.17.354 الصادر في 3 صفر 1439 (23) أكتوبر 2017 بتحديد النظام النموذجي للملكية المشتركة.

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002)، كما تم تغييره و تتميمه ولاسيما المادة 8 منه ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 7 محرم 1439 (28) سبتمبر 2017)

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا للمادة 8 من القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه المتعلق بسن نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية يحدد في الملحق المرفق بهذا المرسوم النظام النموذجي للملكية المشتركة.

المادة 2

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وحرر بالرباط في 3 صفر 1439 (23) أكتوبر 2017).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة

الإمضاء : محمد نبيل بنعبد الله.

1- تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6635 بتاريخ 13 ربيع الآخر 1439 (فاتح يناير 2018، الصفحة رقم 3

النظام النموذجي للملكية المشتركة

الباب الأول

وصف العقار وشروط استعمال الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة

الفصل الأول

وصف لتقسيم العقار إلى أجزاء

المادة الأولى

مراجع العقار

العقار موضوع نظام الملكية المشتركة المسمى ..... الواقع في

موضوع الرسم العقاري الأصلي (عند الاقتضاء رقم .

المادة 2

وصف مختصر للعقار

العقار موضوع نظام الملكية المشتركة هو عبارة عن شقق أو طبقات أو محلات أو

فيلات ..... الخ. ويتكون من :

مستوى تحت أرضى :

مستوى أرضي

X * » طوابق :

سطح واحد ؛

.....عمارات من

المادة 3

مكونات العقار

ينقسم العقار «X» إلى أجزاء منها « ل » أجزاء مفرزة و « Z » أجزاء مشتركة، وفيما يلى

تفصيلها :

المستوى 1 المستوى الأرضي على سبيل المثال) :

ينقسم المستوى 1 الواقع بين الضلع « N » والضلع « M » إلى « X » أجزاء مفرزة, و «Y»

أجزاء مشتركة، وفيما يلي وصفها :

الجزء المفرز رقم . ومساحته.

46

الجزء المشترك رقم ..... ومساحته.

المادة 4

غرض استعمال الأجزاء المفرزة والمشتركة

تخصص الأجزاء المفرزة والمشتركة المحددة في جدول توزيع الأجزاء المفرزة و الأجزاء المشتركة الوارد في هذا الباب للسكنى أو للتجارة

.....

المادة 5

رقم الأجزاء

رقم

الأجزاء

جدول توزيع الأجزاء المفرزة والحصص المشاعة المرتبطة بها

ملاحظات

التخصيص

عدد الأصوات (+)

المفرزة

مساحة

مساحة

محتوى

مقتضب

كل جزء

المشتركة

حسب المساحة الإجمالية للعقار

المفرزة

حصة البقعة بالمتر

الحصة

كل جزء خارج

غير

الرسم

المربع

مستوى

للضلع

m إلى p

مساحة الجزء المفرز nx

الحصة غير المفرزة

المساحة الإجمالية للأجزاء المفرزة

n = عدد الأجزاء من الألف (1.000 أو 10.000)

(*) يخفض عدد الأصوات المملوكة للملاك المشتركين الذين يتوفرون على نسبة من الأصوات تفوق النصف العائد لباقي الملاك، إلى حدود نصف أصوات مجموع الملاك المشتركين.

47

الفصل الثاني

تحديد الأجزاء المفرزة والأجزاء المشتركة

الفرع الأول

الأجزاء المفرزة

المادة 6

مكونات الأجزاء المفرزة

تتكون الأجزاء المفرزة على الخصوص من :

الأرض المقام عليها البناء والحدائق الملحقة بها حالة الفيلات والمحلات المؤسس لها رسم عقاري واحد)

- التبليطات والبلاطات والأسطح الخشبية وبصفة عامة كل التكسيات الأرضية :

- أبواب البسطات أو النوافذ أو النوافذ - أبواب أو المصاريع أو الستارات وكذا كفائفها وهياكلها وتوابعها وبصفة عامة فتحات وشرفات الأجزاء المفرزة :

جدران دعم النوافذ والشرفات والسطوح والمخادع وكذا جميع توابعها

الفواصل الداخلية مع أبوابها :

التجهيزات الصحية لدورات الماء والمراحيض

تجهيزات المطبخ والسهوات والمعلقات والرفوف

- تجهيزات الماء الساخن والتكييف

الأقفال والصنابير وتوابعها ؛

كل ما يتعلق بالديكور المرايا والصباغة والخشب....

وبصفة عامة، كل ما يوجد داخل الشقق والمحلات وغيرها المعدة للاستعمال الشخصي.

الفرع الثاني

الأجزاء المشتركة

المادة 7

مكونات الأجزاء المشتركة

تتكون الأجزاء المشتركة على الخصوص من :

الأرض: مجموع الأرض

- القنوات الأرضية : جميع القنوات الموجودة تحت الأرض وغير تابعة للأجزاء المفرزة والمعدة لإيصال الماء والكهرباء ولصرف مياه الأمطار والمياه المنزلية والمياه العادمة نحو

قنوات المجاري العمومية :

- شبكات الاتصال والتجهيزات الهاتفية وما شابههما؛

المعدات المشتركة المخصصة لصيانة الساحات الشاغرة

هيكل البنايات : الأساسات والهيكل من الإسمنت المسلح والجدران الحاملة التي ترتكز عليها البنايات والسواري وأعمدة الدعم والعناصر الأفقية للهيكل وعناصر الأرضيات وتغطيات البناء وكل الوسائل التي تحول دون التسرب ؛

الواجهات : تزيين الواجهات والظلات وأغطية الشرفات والأسطح باستثناء ما يعتبر ملكا خاصا

- التهوية صناديق التغشية ومخارج الدخان وأنابيب تهوية المراحيض والحمامات والمطابخ

السطوح المعدة للاستعمال المشترك

- المساحات الخضراء المشتركة مع تجهيزاتها

المسابح المشتركة مع تجهيزاتها

فضاءات اللعب والملاعب الرياضية مع تجهيزاتها

المداخل والممرات والدهاليز والسراديب والأقبية و المصاعد المعدة للاستعمال المشترك :

- المرائب تحت أرضية والمواقف فوق أرضية المعدة للاستعمال المشترك المخصصة لركن السيارات :

القنوات : كل القنوات والأعمدة الصاعدة أو النازلة والمعدة للتوزيع ولاسيما للماء والكهرباء وأنابيب الإسقاط وتصريف مياه الأمطار والمياه المنزلية باستثناء أجزاء القنوات المعدة للاستعمال الشخصي والخاص لكل مالك مشترك والتي توجد داخل الأجزاء المفرزة وكذلك الأنابيب المؤدية إلى المجاري العمومية وأنابيب التهوية وأغشيتها مع صناديقها :

- العدادات المشتركة للماء والكهرباء وبصفة عامة كل الأجهزة الموضوعة لخدمة العقار

- تجهيزات الإضاءة الموجودة في البنايات أو في الممرات الخارجية التي يستعملها الملاك المشتركون ؛

- شبكة استقبال الإرسال التلفزي : الهوائيات الجماعية والقنوات المتفرعة عنها، باستثناء القنوات المعدة للاستعمال الخاص بمالك مشترك والموجودة داخل الأجزاء المفرزة ؛

محلات النفايات مع توابعها

الأماكن المخصصة لذبح الأضاحي

أدوات وتجهيزات مكافحة الحريق

محلات البواب وملحقاتها وغيرها من المحلات المعدة للخدمات الجماعية

بهو المداخل إلى المباني وأقفاص الدرج والدرج ومنبسطات الطوابق والأبواب والنوافذ والهياكل والزجاج وغيرها التي توجد في كل الأجزاء المشتركة. وبصفة عامة كل الأماكن الخالية والممرات والمسالك والمحلات التي ليست معدة لينتفع بها مالك مشترك واحد بما في ذلك توابعها مثل صوانات الماء والكهرباء.

الفصل الثالث

شروط استعمال الأجزاء المشتركة والأجزاء المفرزة

الفرع الأول

شروط استعمال الأجزاء المشتركة

المادة 8

أحكام عامة

لكل مالك مشترك أو من يحل محله أن يستعمل الأجزاء المشتركة شريطة أن لا يضر بحقوق الملاك المشتركين الآخرين وذلك في احترام تام للغرض المعدة له ولتخصيص العقار.

المادة 9

التخزين في الأجزاء المشتركة

تترك جميع الأجزاء المشتركة خالية، لاسيما المسالك والممرات والمداخل والساحات والأبهية والدرج.

المادة 10

استعمال المسالك و الممرات والمداخل

تخصص المسالك والمداخل والممرات للراجلين فقط.

المادة 11

أعمال التنظيف المنزلي

لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال التنظيف المنزلي مثل تمشيط ونفض الزرابي والأفرشة والأثاث في الدرج والممرات والأبهية.

المادة 12

قواعد الصحة والنظافة

يجب على الملاك المشتركين أن يتقيدوا بقواعد الصحة والنظافة وأن يتجنبوا إتلاف المساحات الخضراء والحدائق المشتركة ووضع أسيجة بداخلها تحول دون استعمالها.

المادة 13

أجهزة استقبال البث التلفزي

لا يجوز تثبيت الأجهزة المستقبلة للبث التلفزي كالهوائيات أو الصحون في واجهات البناية وفي شرفاتها.

المادة 14

مرآب السيارات

يخصص المرآب لوقوف العربات، ويمنع أن يستعمل في إصلاح العربات أو غسلها أو استعمال المنبهات بداخله.

الفرع الثاني

شروط استعمال الأجزاء المفرزة

المادة 15

أحكام عامة

يحق لكل مالك مشترك أو من يحل محله استعمال الأجزاء المفرزة التي يمتلكها واستغلالها والتصرف فيها شريطة أن يتقيد بالغرض الذي أعدت له وأن لا يضر بحقوق الملاك المشتركين الآخرين.

المادة 16

سلامة العقار

لا يحق للمالك المشترك أو من يحل محله أو كل شخص يوجد تحت مسؤوليته الإخلال بسلامة العقار.

المادة 17

الحفاظ على الهدوء في العقار

لا يجوز للمالك المشترك أو من يحل محله أن يحدث أو يسمح بإحداث ضجيج يخل بهدوء العقار.

يجب أن تستعمل الآلات المحدثة للصوت باعتدال حتى لا يتم سماع أي ضجيج من خارج المحلات التي تشغل فيها.

يقترح وكيل الاتحاد وقت بدء و توقف أشغال الإصلاح غير المستعجلة الي ينتج عنها ضجيج، وله أن يميز فيها بين الأيام العادية وأيام العطل.

المادة 18

إيواء الحيوانات

لا يتم إيواء الحيوانات الخطيرة أو التي يترتب عليها إخلال بهدوء المبنى ونظافته أو بسلامة القاطنين.

يتحمل أصحابها جميع الأضرار التي تتسبب فيها للملكية المشتركة.

المادة 19

استعمال النوافذ والشرفات

يمنع نفض وتمشيط الزرابي في الشرفات والنوافذ. كما يمنع صرف المياه الناتجة عن التنظيف من خلالها.

المادة 20

التناسق الجمالي للمبنى

يجب الحرص على التناسق الجمالي للمبنى، خاصة في الأشغال التي تخص عناصر المنظر الخارجي، كالنوافذ والستائر وقضبان الدعم والشرفات ودرابيز الواجهات والأسطح ولوحات الهوية وبصفة عامة كل الأجزاء المرئية من الخارج.

52

الباب الثاني

أجهزة اتحاد الملاك المشتركين وقواعد تسييره

المادة 21

هياكل اتحاد الملاك المشتركين

تتكون هياكل اتحاد الملاك المشتركين من :

- الجمع العام :

وكيل الاتحاد و نائبه

الفصل الأول

الجمع العام العادي

المادة 22

أحكام عامة

يعتبر الجمع العام أعلى هيئة تقريرية لاتحاد الملاك.

ينعقد الجمع العام العادي مرة كل سنة على الأقل داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30)

يوما من انتهاء السنة الجارية.

الفرع الأول

الدعوة للجمع العام

المادة 23

توجيه الاستدعاء

يوجه وكيل الاتحاد الاستدعاء لجميع الملاك المشتركين.

عند عدم توجيه الاستدعاء من طرف وكيل الاتحاد، يمكن لثلث الملاك المشتركين أن يوجهوا له طلبا في الموضوع.

في حالة عدم الاستجابة لطلب ثلث (3/1) الملاك المشتركين، يمكن لمالك واحد أن يوجه الدعوة للجمع العام، وذلك بعد انصرام أجل ثمانية أيام على توجيه إنذار لوكيل الاتحاد، وذلك بكل وسائل التبليغ القانونية.

المادة 24

مضمون الاستدعاء للجمع العام

يتضمن الاستدعاء، لزوما :

مكان وتاريخ وساعة الاجتماع

نقط جدول الأعمال المعروض للتداول بالجمع العام

المشاريع المقترح البت فيها.

كما يحدد هذا الاستدعاء مكان وتاريخ وساعة الاجتماع الثاني في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول.

يجب، في حالة البت في الحسابات السنوية والمصادقة على مشروع الميزانية التقديرية أن يشار في الاستدعاء إلى كيفية الاطلاع على الوثائق المثبتة للتكاليف المحددة من طرف الجمع العام.

المادة 25

تبليغ الاستدعاء

يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك مشترك خمسة عشر (15) يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمع العام.

ويتم هذا التبليغ بواسطة طرق التبليغ القانونية.

المادة 26

الاطلاع على الوثائق

توضع رهن إشارة الملاك المشتركين طبقا للآجال المنصوص عليها في القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبينة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002) كما تم تغييره وتتميمه الوثائق التالية :

بيان الوضعية المالية لاتحاد الملاك والحساب العام للتسيير للسنة المنتهية المصادق عليها في حال دعوة الجمع العام للمصادقة على الحسابات :

- مشروع الميزانية التقديرية مرفقا بنظير لآخر ميزانية تقديرية تم التصويت عليها من قبل الجمع العام

- الشروط الأساسية للعقود أو العقود المقترحة بمناسبة وجود مناقصة، في حالة دعوة

الجمع العام إلى المصادقة على العقود أو كشوفات الحساب إذا تعلق الأمر بإنجاز أشغال.

كما توضع رهن إشارة الملاك المشتركين جميع العقود والوثائق المثبتة للمصاريف المتعلقة بكل صنف من التكاليف الواجبة.

الفرع الثاني

سير أعمال الجمع العام

المادة 27

مكان انعقاد الجمع العام

ينعقد الجمع العام في العقار موضوع الملكية المشتركة أو بمكان داخل حدود الجماعة التي توجد الملكية المشتركة بدائرة نفوذها.

المادة 28

جدول الأعمال

يبت الجمع العام في نقط جدول الأعمال المرفق بالاستدعاء، غير أنه في حالة الاستعجال يمكن البت في نقطة غير مدرجة في جدول الأعمال.

مع مراعاة المادة 26 أعلاه يجب أن تحرر نقط جدول الأعمال المرفق بالاستدعاء بطريقة واضحة تغني على اللجوء إلى وثائق أخرى.

المادة 29

ورقة الحضور

يتم إعداد ورقة حضور تتضمن اسم كل مالك مشترك أو نائبه وعدد ونسبة الأجزاء المشتركة والمفرزة العائدة له.

تسلم نسخة من هذه الورقة مرفقة بنسخة من محضر اجتماع الجمع العام إلى كل مالك مشترك حاضر أو ممثله موقعة من طرف رئيس وكاتب الجمع العام.

المادة 30

النصاب

يشترط لصحة انعقاد الجمع العام أن يحضره ما لا يقل عن نصف أعضاء الملاك المشتركين أو ممثليهم. وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب، يعقد اجتماع ثان خلال الثلاثين يوما الموالية لهذا الاجتماع.

ينعقد هذا الاجتماع بمن حضر وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية.

55

المادة 31

تسيير أشغال الجمع العام

ينتخب الجمع العام في كل اجتماع من بين أعضائه رئيسا لتسيير أشغاله.

يضبط الرئيس سير اجتماع الجمع العام ويسهر على ألا تحيد المناقشات عن النقط المدرجة في جدول الأعمال المصادق عليه.

يعين الجمع العام كاتبا لتحرير محضر الاجتماع.

يجوز تعيين وكيل الاتحاد أو نائبه كاتبا للجمع العام غير أنه لا يمكن له في أي حال من الأحوال أن يرأس الجمع العام.

المادة 32

عدد الأصوات بالنسبة لكل جزء مفرز

يتمتع كل مالك مشترك بعدد أصوات بحسب حقوقه في الجزء المفرز العائد له كما هو مبين في جدول توزيع الأجزاء المفرزة والحصص المشاعة المرتبطة بها الوارد في المادة الخامسة أعلاه من هذا النظام الخاص بالملكية المشتركة.

في حال توفر أحد الملاك على نسبة تفوق النصف يخفض عدد الأصوات المملوكة له إلى حدود نصف أصوات مجموع عدد الملاك.

المادة 33

التصويت

مع مراعاة نسب التصويت الواجبة التطبيق بموجب المواد 20 و 21 و 22 و 24 و 39 من القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه، يتخذ الجمع العام القرارات المتعلقة بتسيير الملكية المشتركة بالأغلبية النسبية لأصوات الملاك المشتركين الحاضرين أو الممثلين لهم.

المادة 34

التفويض

يمكن للمالك المشترك أن يفوض كتابيا، غيره من داخل أو من خارج اتحاد الملاك المشتركين للتصويت نيابة عنه، على ألا ينوب شخص واحد عن أكثر من ثلاثة (3) ملاك لا تتجاوز نسبة تملكهم مشتركين 10% من مجموع أصوات الملاك المشتركين.

يسري التفويض الممنوح من أجل التمثيل في جمع عام واحد على كل الاجتماعات المتتابعة التي تدعى للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

56

الفرع الثالث

تبليغ قرارات الجمع العام

المادة 35

تبليغ محضر الجمع العام

يبلغ وكيل الاتحاد محضر اجتماع الجمع العام، إلى كافة الملاك المشتركين داخل أجل لا

يتعدى ثمانية (8) أيام من تاريخ انتهاء الجمع العام.

يتم التبليغ بجميع وسائل التبليغ القانونية.

الفصل الثاني

الجمع العام الاستثنائي

المادة 36

يمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة إلى ذلك ويستدعى إليه جميع الملاك المشتركين.

و ينعقد ويتخذ قراراته بنفس كيفيات الجمع العام العادي .

الفصل الثالث

وكيل الاتحاد ونائبه

الفرع الأول

تعيين وكيل الاتحاد ونائبه

المادة 37

قواعد تعيين وكيل الاتحاد ونائبه

يعين الجمع العام من بين الملاك المشتركين وكيلا للاتحاد ونائبا له.

يمكن تعيين وكيل الاتحاد من غير الملاك المشتركين، ويجوز أن يكون شخصا ذاتيا أو

اعتباريا يمارس تسيير العقارات كمهنة حرة.

يتم تعيين وكيل الاتحاد ونائبه بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين.

المادة 38

معايير تعيين وكيل الاتحاد ونائبه

يجب على وكيل الاتحاد ونائبه أن يتوفرا على الكفاءة اللازمة وأن يتحليا بالنزاهة والاستقامة.

يمكن أن تتحدد معايير تعيين وكيل الاتحاد ونائبه، في ما يلي :

أن يتوفرا على عنوان للمخابرة ؛

ألا يكونا موضوع إدانة قضائية عن أفعال تخل بالشرف والكرامة أو النزاهة :

بالنسبة للشخص الاعتباري، أن لا يكون محل تسوية أو تصفية قضائية.

المادة 39

مدة ولاية الوكيل ونائبه

يعين الوكيل ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

الفرع الثاني

مهام وكيل الاتحاد ونائبه

المادة 40

قائمة مهام وكيل الاتحاد و نائبه

يتولى وكيل الاتحاد على وجه الخصوص

- تنفيذ قرارات الجموع العامة

- تنفيذ مقتضيات هذا النظام الخاص بالملكية المشتركة :

- تحصيل مساهمات الملاك المشتركين في التكاليف مقابل وصل

منح وصل إبراء للمالك المشترك في حالة البيع إذا لم تكن عليه ديون تجاه اتحاد الملاك

وضع ميزانية منتظمة للاتحاد ومسك المحاسبة المتعلقة به والتي تبين فيها الوضعية المالية للاتحاد ولكل مالك مشترك

- إخبار الملاك المشتركين كل ستة أشهر على الأقل بالوضعية المالية للاتحاد؛

- مسك الربائد والسجلات الخاصة بالعقار والاتحاد وتمكين كافة الملاك من الاطلاع عليها ولاسيما قبل انعقاد الجمع العام المخصص جدول أعماله لفحص الحسابات

القيام بالإجراءات الإدارية المنوطة به أو المفوض له بإجرائها :

- فتح حساب بنكي باسم الاتحاد تودع فيه على الفور المبالغ النقدية والقيم المحصل عليها لفائدة الاتحاد

- إنذار الملاك المشتركين الذين لم يقوموا بدفع المساهمة المستحقة برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل، ومباشرة المسطرة القضائية في حقهم وفق الشروط والآجال المنصوص عليها في القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه

تمثيل الاتحاد لدى المحاكم.

58

المادة 41

تقديم تقرير للجمع العام

يجب على وكيل الاتحاد أو نائبه حسب الحالة، تقديم تقرير إلى الجمع العام عن حصيلة عملهما.

الفرع الثالث

انتهاء مهام الوكيل أو نائبه

المادة 42

حالات انتهاء مهام الوكيل أو نائبه

تنتهي مهمة وكيل الاتحاد في الحالات التالية :

- الاستقالة :

- انتهاء المدة القانونية ما لم يتم تجديدها :

- العزل :

- الوفاة :

الحل في حالة ما إذا كان الوكيل شخصا اعتباريا.

المادة 43

الاستقالة

يقوم وكيل الاتحاد الذي يرغب في الاستقالة، بإخبار جميع الملاك مسبقا ودعوتهم إلى جمع عام ينعقد داخل أجل ثلاثين (30) يوما يبتدئ من تاريخ التبليغ.

يبت الجمع العام في حصيلة وكيل الاتحاد المستقيل ويعين وكيلا جديدا خلفا له.

المادة 44

تسليم الوثائق

يجب على وكيل الاتحاد المستقيل خلال نفس الأجل المنصوص عليه في المادة 43 أعلاه أن يسلم لنائبه :

جميع الوثائق والربائد :

- جميع السجلات الخاصة بالاتحاد والعقار

بيان الوضعية المالية للاتحاد ؛

وكل أموال الاتحاد بما في ذلك المبالغ النقدية.

يقوم وكيل الاتحاد أو نائبه المنتهية مهامه بتسليم هذه الوثائق والأموال إلى الوكيل الجديد داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تعيين الوكيل الجديد.

المادة 45

عزل وكيل الاتحاد

يتم عزل وكيل الاتحاد أو نائبه أو هما معا من طرف الجمع العام بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الملاك المشتركين.

المادة 46

نائب وكيل الاتحاد

يتولى نائب وكيل الاتحاد نفس المهام المنوطة بوكيل الاتحاد وذلك في حالة وفاته أو عزله أو استقالته.

إذا امتنع وكيل الاتحاد عن القيام بمهامه أو إذا أشعر نائبه بتغيبه أو بعدم رغبته في مواصلة مهامه، يتولى مؤقتا نائب وكيل الاتحاد القيام بالمهام المنوطة بوكيل الاتحاد.

الباب الثالث

مالية الاتحاد

الفرع الأول

أحكام عامة

المادة 47

يصوت الجمع العام للملاك المشتركين كل سنة على ميزانية تقديرية لتحمل النفقات وعلى رصيد مالي خاص لتحمل أشغال الصيانة الكبرى.

يمكن لوكيل اتحاد الملاك، في حالة الضرورة، أن يطلب من الملاك المشتركين دفع مساهمة تكميلية خلال السنة الجارية على أن يعرض ذلك للمصادقة في الجمع العام الموالي.

يجب على كل مالك مشترك المساهمة في التكاليف المقررة.

لا يجوز تعديل توزيع التكاليف المشتركة إلا بقرار يتخذه الجمع العام.

يقوم وكيل اتحاد الملاك المشتركين بتحصيل المساهمات المستحقة ولا يحتاج للمطالبة بها قضائيا، لأي ترخيص مسبق من طرف الجمع العام.

الفرع الثاني

ميزانية الاتحاد

المادة 48

السنة المالية

تبدأ السنة المالية للاتحاد في . ..... وتنتهي في ..... من كل سنة، على أن تبدأ السنة الأولى من تاريخ أول جمع عام وتنتهي في 31 دجنبر من السنة التالية.

المادة 49

موارد الاتحاد

تتكون موارد الاتحاد على الخصوص من :

- مساهمات الملاك المشتركين في التكاليف

المبالغ المتأتية من تفويت أو كراء إحدى الأملاك الخاصة للاتحاد.

المادة 50

التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها

تتحدد التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها في مايلي :

1 - تكاليف المحافظة على الملكية المشتركة :

تكاليف مواد البناء واليد العاملة اللازمة لإنجاز أشغال التمليط وتحديث الواجهة

وإعادة تأهيل الهيكل الحامل والسقف والأنابيب، والممرات.... إلخ.

2 - تكاليف صيانة الملكية المشتركة

- تكاليف منتجات الصيانة واستبدال الأجهزة التالفة ومنتجات التنظيف، وأجر المكلفين بصيانة وتنظيف الأجزاء المشتركة والمناطق الخضراء المشتركة، وتكاليف الماء والكهرباء... إلخ.

3 - تكاليف إدارة الملكية المشتركة :

- تكاليف مكتبية، أتعاب أو أجر وكيل الاتحاد عند الاقتضاء، أقساط التأمين والرسوم

وتكاليف التبليغات وعقد الجموع العامة..... إلخ.

المادة 51

التكاليف المتعلقة باشتغال وصيانة التجهيزات الجماعية وتكاليف الخدمات الجماعية

تتحدد التكاليف، على سبيل المثال، في مايلي :

تكاليف خدمة الحراسة

تكاليف اشتغال وصيانة المصعد

- تكاليف اشتغال وصيانة الهاتف الداخلي

تكاليف اشتغال وصيانة أجهزة الأمن و كاميرات المراقبة ... إلخ ؛

- تكاليف اشتغال جهاز التكييف المركزي

- تكاليف خدمة الشبكات الجماعية لاستقبال البث التلفزي.

المادة 52

حصة كل مالك في التكاليف المتعلقة بالمحافظة على الملكية المشتركة وصيانتها وإدارتها

تحدد حصة كل مالك في التكاليف اللازمة للمحافظة على الأجزاء المشتركة وتسييرها وصيانتها حسب الحصة غير المفرزة التي تنوب عن كل جزء مفرز ، المبينة في الجدول الوارد في المادة الخامسة أعلاه من هذا النظام.

المادة 53

حصة كل مالك في تكاليف التجهيزات المشتركة

وتكاليف الخدمات الجماعية

تحدد حصة المالك في تكاليف التجهيزات المشتركة وتكاليف الخدمات الجماعية حسب

منفعة هذه الخدمات والتجهيزات بالنسبة للجزء المفرز.

المادة 54

أداء المساهمات

يحدد الجمع العام مبالغ وآجال و كيفيات أداء المساهمات.

توقيع المالك الأصلي:

توقيع الملاك المشتركين

.....
.....
....

دعوة لعقد جمع عام تأسيسي لاتحاد الملاك

بتاريخ

في

تحية وبعد.

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7) أغسطس (2024) بتنفيذ القانون رقم

39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22) أغسطس 2024، ص 5367.

تعلن اللجنة التحضيرية لتأسيس مكتب اتحاد الملاك (ساندیك) :

انه سيعقد جمع عام تأسيسي لمكتب الاتحاد و ذلك:

يومه

على الساعة

جدول الأعمال

1- وضع نظام الملكية المشتركة تقديم مشروع القانون التنظيمي والداخلي ومناقشته والمصادقة عليه.

2 - انتخاب مكتب الإتحاد: تعيين الوكيل المسير للعقار المشترك ونائبه وفقا لأحكام المادة 16 مكرر 1.

3 - المصادقة على الميزانية التقديرية وتحديد حصة كل مالك مشترك في الاتحاد.

وقد تم هذا الإعلان خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

وبه الإعلام والسلام.

ملحوظة

الحضور سيكون ضروري و مرفق بنسخة من شهادة الملكية أو نسخة من بطاقة التعريف الوطنية و يمكن للمالك المشترك أن يفوض غيره للتصويت نيابة عنه سواء كان عضوا في الاتحاد أو خارجه، على ألا ينوب

شخص واحد عن أكثر من ثلاثة (3) مالكين ويكون هذا التفويض كتابيا طبقا للمادة 16 مكرر 9.

عن اللجنة التحضيرية :

.....
..

المادة ٤

جدول توزيع الأجزاء المفرزة في الحصص المشاعة المرتبطة بها

رقم الأجزاء المفرزة	رقم الأجزاء المشتركة	محتوى مقاصد	مساحة كل جزء حسب المساحة الاجمالية للعقار	مساحة كل جزء خارج الرسم	حصة البقعة بمتر المربع	الحصة عن المفرزة	عدد الأسهم (*)	التخصيص	ملاحظات
		مخزن \ للضيع ... الى ...							

الحصة غير المفرزة = مساحة الجزء المفرز x n / المساحة الإجمالية للأجزاء المفرزة

n = عدد الأسهم من ألف (1.000) او (10.000)

(*) يخصص عدد الأسهم المملوكة للملاك المشتركين الذين يوفرون على نسبة من الأسهم تفوق النصف العائد لباقي الملاك الى حدود نصف أسهم مجموع الملاك المشتركين

الجريدة الرسمية
عدد 7327 – 21 مارس (2015) 1436 جمادى الأول

الملحق 2-13: حساب العائدات والميزانية

حساب العائدات والتكاليف والميزانية

نموذج جد مبسط

- الدورة المحاسبية (ن)

العائدات	إنجازات ن-1	الميزانية ن المصادق عليها (أ)	المنجز ن (ب)	الميزانية التقديرية ن+1	الفارق	
					القيمة (أ – ب)	%
مساهمات متوصل بها						
مساهمات في حساب الاحتياط						
مداخيل أخرى مقررة من طرف الجمع العام						
مداخيل أخرى(*)						

* تحدد في ملحق هذه الوضعية

اسم التكاليف	إنجازات ن-1	الميزانية ن المصادق عليها (أ)	المنجز ن (ب)	الميزانية التقديرية ن+1	الفارق	
					القيمة (أ – ب)	%
مشتريات المواد واللوازم المستهلكة (الماء، الكهرباء، تجهيزات بسيطة)						
تكاليف خارجية أخرى (خدمات التنظيف والصيانة، إصلاحات بسيطة، أتعاب أو أجرة وكيل احماد الملاك ...)						
ضرائب ورسوم						
تكاليف المستخدمين						
تكاليف تشغيلية أخرى*						

* تحدد في ملحق هذه الوضعية

.....

دعوة لعقد جمع عام تأسيسي لاتحاد الملاك

بتاريخ

في

تحية وبعد.

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.24.37 صادر في 2 صفر 1446 (7) أغسطس (2024) بتنفيذ القانون رقم

39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22) أغسطس 2024، ص 5367.

تعلن اللجنة التحضيرية لتأسيس مكتب اتحاد الملاك (ساندیك) :

انه سيعقد جمع عام تأسيسي لمكتب الاتحاد و ذلك:

يومه

على الساعة

جدول الأعمال

1- وضع نظام الملكية المشتركة تقديم مشروع القانون التنظيمي والداخلي ومناقشته والمصادقة عليه.

2 - انتخاب مكتب الاتحاد: تعيين الوكيل المسير للعقار المشترك ونائبه وفقا لأحكام المادة 16 مكرر 1.

3 - المصادقة على الميزانية التقديرية وتحديد حصة كل مالك مشترك في الاتحاد.

وقد تم هذا الإعلان خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

وبه الإعلام والسلام.

ملحوظة

الحضور سيكون ضروري و مرفق بنسخة من شهادة الملكية أو نسخة من بطاقة التعريف الوطنية و يمكن للمالك المشترك أن يفوض غيره للتصويت نيابة عنه سواء كان عضوا في الاتحاد أو خارجه، على ألا ينوب

شخص واحد عن أكثر من ثلاثة (3) مالكين ويكون هذا التفويض كتابيا طبقا للمادة 16 مكرر 9.

عن اللجنة التحضيرية :

.....

.....

المادة ٤

جدول توزيع الأجزاء المفرزة والحصص المشاعة المرتبطة بها

رقم الجزء المفرز	رقم الأجزاء المشتركة	محدود مقاصد	مساحة كل جزء حسب المساحة الاجمالية للعقار	مساحة كل جزء خارج الرسم	حصة البقعة بمتر المربع	الحصة غير المفرزة	عدد الأسهم (*)	للتخصيص	ملاحظات
		شرق \ الضلع ... الى ...							

الحصة غير المفرزة = مساحة الجزء المفرز x n / المساحة الإجمالية للأجزاء المفرزة

n = عدد الأجزاء من ألف (1.000) او (10.000)

(*) يخصص عدد الأسهم المملوكة للملاك المشتركين الذين يدفعون على نسبة من الأسهم تفوق النصف العائد لباقي الملاك الى حدود نصف أسهم مجموع الملاك المشتركين

الملحق 2-13: حساب العائدات والميزانية

حساب العائدات والتكاليف والميزانية

نموذج جد مبسط

- الدورة المحاسبية (ن)

العائدات	إنجازات ن-1	الميزانية ن المصادق عليها (أ)	المنجز ن (ب)	الميزانية التقديرية ن+1	الفارق	
					القيمة (أ – ب)	%
مساهمات متوصل بها						
مساهمات في حساب الاحتياط						
مداخيل أخرى مقررة من طرف الجمع العام						
مداخيل أخرى(*)						

* تحدد في ملحق هذه الوضعية

اسم التكاليف	إنجازات ن-1	الميزانية ن المصادق عليها (أ)	المنجز ن (ب)	الميزانية التقديرية ن+1	الفارق	
					القيمة (أ – ب)	%
مشتريات المواد واللوازم المستهلكة (الماء، الكهرباء، تجهيزات بسيطة)						
تكاليف خارجية أخرى (خدمات التنظيف والصيانة، إصلاحات بسيطة، أتعاب أو أجرة وكيل الحساب الصاك ...)						
ضرائب ورسوم						
تكاليف المستخدمين						
تكاليف تشغيلية أخرى*						

* تحدد في ملحق هذه الوضعية

الملحق 1-13: بيان الوضعية المالية

نموذج جد مبسط

1 - وضعية الحسابات الاحتياطية

- الدورة المحاسبية (ن)

صناديق الاحتياط	دورة محاسبية ن -1	مخصص(+)	استعمال(-)	دورة محاسبية ن

2- وضعية الدائنيات

الدائنيات	الدورة المحاسبية ن -1	الدورة المحاسبية ن	ملاحظات
الملاك المشتركون			
آخرون			

3-وضعية الديون

الديون	الدورة المحاسبية ن -1	الدورة المحاسبية ن	ملاحظات
الموردون			
المستخدمون			
الدولة			
آخرون			

4- وضعية الخزينة

اسم الحساب	المؤسسة	الدورة المحاسبية ن -1	الدورة المحاسبية ن	ملاحظات
البنك				
الصندوق				

* * *

الجزء المشترك رقم..... ومساحته.....

المادة 4

غرض استعمال الأجزاء المفرزة والمشتركة

تخصص الأجزاء المفرزة والمشتركة المحددة في جدول توزيع الأجزاء المفرزة و الأجزاء المشتركة الوارد في هذا الباب، للسكنى أو للتجارة أو.....

المادة 5

جدول توزيع الأجزاء المفرزة والحصص المشاعة المرتبطة بها

رقم الأجزاء المفرزة	رقم الأجزاء المشتركة	محتوى مقطب	مساحة كل جزء حسب المساحة الإجمالية للعقار	مساحة كل جزء خارج الرسم	حصة البقعة بالمتر المربع	الحصة في المفرزة	عدد الأصوات (*)	التخصيص	ملاحظات
		مستوى x المدخل m إلى p							

مساحة الجزء المفرز x n

الحصة غير المفرزة =

المساحة الإجمالية للأجزاء المفرزة

n = عدد الأجزاء من الألف (1.000 أو 10.000)

(*)يخفض عدد الأصوات المملوكة لملاك المشتركين، الذين يتوفرون على نسبة من الأصوات تفوق النصف العائد لباقي الملاك، إلى حدود نصف أصوات مجموع الملاك المشتركين.

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- 59 -

الصحافة و النشر 2026

تعويض المصابين في حوادث السير

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....
.....
.....

.....
.....
.....

.....

sajplus.com

المنصة القانونية

شهادة شكر وتقدير

للأستاذ مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

لمشاركتكم الفعالة و المتميزة

في إغناء محتوى المنصة القانونية بالعديد من كتبكم وعرفاناً منا بإنجازاتكم الكبيرة وعطائكم اللامحدود، متمنين لكم مزيدا من الإبداع والتميز.

.....
.....

.....

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كتابة الدولة المـ المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاتب الدولة

1543--
22 يونيو 2026

الى

السيدة والسادة رؤساء غرف الصناعة التقليدية والسيدات والسادة المديرين الجهويين والإقليميين

الموضوع: منع استعمال القطران في انتاج الأواني الفخارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، في إطار الجهود التي تبذلها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل الرفع من جودة المنتجات الفخارية المخصصة للاستعمال الغذائي، ومن أجل حماية المستهلك، تم وضع برنامج عمل يهدف إلى ضمان توفير منتجات سليمة وآمنة تستجيب لمتطلبات السلامة الصحية بالسوق الوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، تم إخضاع مجموعة من عينات الفخار المخصص للاستعمال الغذائي والمزينة بمادة القطران، لتحاليل مخبرية من طرف المختبر المختص، حيث أظهرت النتائج احتواء هذه العينات على نسب مرتفعة من بعض العناصر الكيميائية السامة والضارة بصحة الإنسان من بينها الألومنيوم والكوبالت والزرنيخ، مما يؤكد أن استعمال مادة القطران في هذا النوع من المنتجات يشكل خطراً على صحة المستهلك.

وعليه، وحرصاً على حماية صحة المواطنين وضمان سلامة منتجات الفخار، أطلب منكم اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية لفائدة الصناع والحرفيين العاملين في مجال الفخار والخزف، وخاصة المخصص للاستعمال الغذائي، قصد التعريف بالمخاطر الصحية المرتبطة باستعمال مادة القطران، وحثهم على التوقف عن استعمالها.

مع خالص التحيات.

كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الحسن السعدي

.....

.....

القرار عدد 333

الصادر بتاريخ 11 يونيو 2013

في الملف الجنائي عدد 1209/6/4/2012

الطعن بإعادة النظر أمام محكمة النقض - عدم الجواب على ما أثير بالوسائل - قبول

الطلب والرجوع في القرار.

لما كان البين من تنصيصات القرار المطعون فيه بإعادة النظر، أنه لم يجب عما أثير في الوسائل من انتفاء الركن المادي والركن المعنوي لجريمة التزوير في وثيقة رسمية، ما دام العارض قد اطمأن إلى تأشيرة المحافظ على العقد التوثيقي الإسباني بعد التأشير عليه من طرفه بعبارة صالح للإدلاء» ولم يكن عالما بزورية هذا العقد، وأن كل ما أثبته في عقده التوثيقي وقع فعلا إذ تبادل الطرفان الإيجاب والقبول بشأن بيع وشراء العقار وتم دفع الثمن من الطرف المشتري بحسب الشيك وقبضه البائع بحسب إبراء موقع من البائع مصادق عليه من المصالح البلدية وراقب قاضي التحقيق صحته من خلال انتقاله وتجرياته لدى المصالح المذكورة، مما ينبغي معه قبول طلب إعادة النظر في القرار وبالرجوع عنه والبت من جديد في طلب النقض.

قبول طلب إعادة النظر

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على طلب إعادة النظر المرفوع من طرف (ع.ن) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ح. ر) بتاريخ 20/1/2012 لدى كتابة الضبط بمحكمة النقض، والرامي إلى إعادة النظر في القرار الصادر عن الغرفة الجنائية بها بتاريخ 12/10/2012 تحت عدد 505 في القضية ذات العدد 5199/6/4/2011، والقاضي برفض طلب نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات

الاستئنافية بالدار البيضاء المحكوم عليه بمقتضاه من أجل جناية التزوير في محرر رسمي بعشر سنوات سجنا وبحذف العقود المزورة، وبأدائه مع المحكوم عليهم معه بالتضامن للطرف المدني تعويضا قدره ثلاثة ملايين درهم.

إن محكمة النقض:

بناء على قرار السيد الرئيس الأول عدد 7/2012 وتاريخ 9/2/2012 بشأن إضافة الغرفة المدنية (القسم الثامن) إلى الغرفة الجنائية (القسم الرابع المعروضة عليها القضية.

1
بعد أن تلا المستشار السيد مصطفى أزمو التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد المصطفى عامر في مستنتجاته.

وبعد الاستماع إلى الأستاذين (ح.ر) و (ع. ج) في ملاحظاتهما الشفوية في الجلسة العلنية.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في الشكل

حيث إن الطلب موافق لما يقتضيه القانون ومؤدى عنه، فإنه مقبول شكلا.

في الموضوع:

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن بإمضاء الأستاذين (ع.ع) و (ح.ر) من هيئة المحامين بالرباط المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن الوجه الثالث من عريضة الطعن بإعادة النظر المتمثل في كون القرار المطعون فيه لم يجب عما أثير في الوسيلة السادسة والسابعة من مذكرة النقض المقدمة من طرف الأستاذ (ع.د) والوسيلة الثانية من عريضة النقض المقدمة من طرف الأستاذ (ب.أ).

بناء على الفقرة الثالثة من المادة 503 من قانون المسطرة الجنائية التي تجيز الطعن بإعادة النظر في القرارات التي تصدرها محكمة النقض إذا أعملت البت في إحدى الطلبات المعروضة

بمقتضى وسائل استدل بها، أو في حالة عدم تعليل القرار. المملكة المغربية

وحيث إنه بالرجوع إلى تنصيصات الا القرار المطعون فيها بإعادة النظر، لا يتبين منه أنه أجاب عما أثير في الوسائل أعلاه من انتفاء الركن المادي و الركن المعنوي لجريمة التزوير في وثيقة رسمية ما دام العارض قد اطمأن إلى تأشيرة المحافظ على العقد التوثيقي الإسباني بعد التأشير

عليه من طرفه بعبارة « صالح للإدلاء » ولم يكن عالما بزورية هذا العقد، وأن كل ما أثبته في عقده التوثيقي وقع فعلا إذ تبادل الطرفان الإيجاب والقبول بشأن بيع وشراء العقار وتم دفع الثمن من الطرف المشتري بحسب الشيك وقبضه البائع بحسب إبراء موقع من البائع مصادق عليه من المصالح البلدية وراقب قاضي التحقيق صحته من خلال انتقاله وتحرياته لدى المصالح المذكورة، مما ينبغي معه قبول طلب إعادة النظر في القرار الصادر عن محكمة النقض تحت عدد 505 وتاريخ 12/10/2012 في الملف الجنائي 5199/6/4/2011 وبرد المبلغ المودع المودعه.

فيما يخص طلب النقض:

نظرا للمذكرات المدلى بها من طرف الطاعن بواسطة الأستاذ (أ.ب) المحامي بهيئة طنجة والأستاذ (ع.د) المحامي بهيئة الدار البيضاء والأستاذ (ط.ع) المحامي بهيئة الرباط المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

2

في شأن وسيلتي النقض الثانية من مذكرة الأستاذ (أ.ب) والسابعة من مذكرة الأستاذ (ع.د) مجتمعتين، المتخذتين من خرق القانون، ذلك أن الطاعن توبع وأدين بمقتضيات الفصل 352 من القانون الجنائي، اعتمادا على كونه قام بتحرير عقد لم يكن محل طعن من قبل أحد طرفيه، وأنه بالرجوع إلى وقائع القضية يتضح بأن العارض قد أنكر الأفعال المنسوبة إليه كما أكد عدم علمه بزورية العقد الأول ما دام قد أبرم في وقت سابق بإسبانيا وأنه قد باشر إجراءات البيع الثاني بعد تأكده من سلامة وصحة الوثائق والبيع الأول من خلال موافقة وإذن المحافظ العقاري بطنجة، لهذا يكون الركن المادي للجريمة غير متوفر مما يهدم معه كل إدانة للطاعن هذا فضلا عن ضرورة توافر الركن المعنوي حتى يتسنى قيام الجرم والقرار المطعون فيه بإغفاله وعدم إبرازه للركنين السالفي الذكر يكون معه معرضا للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من نفس القانون يجب أن يكون كل حكم أو أمر أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن عدم إبراز أركان الجريمة يعتبر نقصانا في التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إن المحكمة لما أدانت الطاعن من أجل جناية التزوير في محرر رسمي أوردت تعليلات لذلك منها: "وحيث يلاحظ من تعليلات قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) بأن هذا الأخير ألقى بعبء إثبات وجود البائع (ل. م. ب) على عاتق الموثق المتهم (ع.د)، وهي النقطة التي ناقشتها هذه الغرفة تماشيا مع القرار المذكور، إلا أنه لم يستطيع إثبات وجوده كبائع حضر إلى مكتبه.

وحيث إنه استنادا لما ذكر أعلاه، واستنادا إلى السلطة التقديرية للمحكمة في تكوين قناعتها من خلال وثائق الملف ومن خلال الوقائع المعروضة عليها ومن خلال ما راج أمامها فإن هذه الغرفة ثبت لديها واقتنعت بأن التهمة المنسوبة إلى المتهم ثابتة في حقه، وبالتالي يتعين إلغاء القرار الجنائي المستأنف فيما قضى به من براءة في مواجهته والتصريح من جديد بإدانته من أجل ما نسب إليه".

وحيث يتجلى من هذا التعليل أن المحكمة وإن حاولت التماهي مع قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) بخصوص واقعة حضور أو عدم حضور البائع (م. ح.ب) إلى مكتب الموثق، فإنها لم تبرز بما فيه الكفاية العناصر القانونية لجناية التزوير في محرر رسمي كما يتطلبها الفصل 352 من القانون الجنائي، لا سيما وأن الطاعن ينفي علمه بزورية العقد المنجز بالديار الإسبانية، ويؤكد على أنه باشر عمله التوثيقي بعد إذن المحافظ العقاري بطنجة، وأن دليل حضور البائع (ل.م.ب) هو توقيعه على عقد البيع الذي يوجد ضمن وثائق الملف، الأمر الذي كان معه القرار المطعون فيه ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يعرضه للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

وبغض النظر عن باقي الوسائل المستدل بها على النقض.

3
قضت محكمة النقض بغرفتين:

أولا: بقبول طلب إعادة النظر في القرار المطعون فيه الصادر تحت عدد 505 بتاريخ 12/10/2012. ملف عدد 5199/6/4/2011 وبالرجوع عنه، ورد المبلغ المودع لطالب إعادة النظر

ثانيا: بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 13/12/2010 في القضية عدد 501/7/2010 وبإحالة القضية على محكمة الاستئناف بالرباط للبت فيها من جديد طبقا للقانون.

الرئيس السيد ماء العينين ماء العينين الغرفة الجنائية القسم الرابع والسيد العربي العلوي رئيس الغرفة المدنية (القسم الثامن - المقرر : السيد مصطفى أزمو - المحامي العام السيد المصطفى عامر.

.....
..

قرار محكمة النقض

رقم 108/05

الصادر بتاريخ : 12/02/2019

في الملف المدني رقم 3543/1/5/2017

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 08/03/2017 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ (ح.ن) والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الصادر بتاريخ 04/01/2017

في الملف عدد : 3934/1202/2016

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 12/02/2019.

وبناء على المناداة على الاطراف ومن ينوب . وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة فتيحة بامي والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد نجيب بركات

وبعد المداولة طبقا للقانون

محكمة النقض

حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه ادعاء المطلوب (ط.ا) تعرضه لحادثة سير بتاريخ 03/04/2015 تسبب له فيها المطلوب (م.م) الذي كان يسوق دراجة نارية من نوع دوكير في ملكية المطلوب (م.م) ومؤمن عليها لدى شركة التأمين (س) مما أدى إلى إصابته بجروح ملتمسا الحكم له بتعويض وإحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء. وبعد إجراء خبرة طبية بواسطة الدكتور (ع.ص) وتمام الإجراءات صدر الحكم الابتدائي بتحميل الحارس القانوني للدراجة النارية 3/4 مسؤولية الحادثة وإبقاء 14 على الضحية الراجل والحكم لهذا الأخير

بتعويضات مختلفة والإشهاد بأن الحكم صدر بحضور (ص. ض. ح.س) وإخراج شركة التأمين (و) من الدعوى. استأنفه (ص. ض. ح. س) فصدر القرار الاستئنافي بتأييد الحكم المستأنف.

حيث يعيب الطالب على القرار في الوسيلة الفريدة عدم الإرتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل وخرق مقتضيات المادة 290 من قانون المسطرة الجنائية. ذلك أنه جاء معللا بخصوص

1

الضمان بأن شهادة التأمين المشار إليها بمحضر الضابطة القضائية أنجزت بعد الحادثة وان كانت تحمل نفس تاريخ وقوعها لأن التأمين كما هو متعارف عليه لا يسرى إلا عند منتصف الليل والحادثة وقعت حوالي الساعة الرابعة والربع بعد الزوال. وهو تعليل مجانب للصواب ويضرب في العمق تطبيق مقتضيات المادة 290 م ن ق م ج والمادة 120 من مدونة التأمينات ومفهوم بدء سريان الضمان.

لأنه تمت الإشارة بمحضر الضابطة القضائية الذي يوثق بمضمونه طبقا للمادة 290 من ق م ج بالخانة المعنونة بالأوراق المقدمة من طرف الحارس القانوني للدراجة النارية موضوع الحادثة إلى شهادة التأمين رقم () الصالحة من 03/04/2015 إلى غاية 02/10/2015 والصادرة عن شركة التأمين (س) م مما يفيد أن الضمان قائم ويشمل الحادثة التي وقعت بتاريخ 03/04/2015 بحيث أن شهادة التأمين التي لا تغطي الحادثة هي التي يبدأ سريان الضمان فيها ابتداء من 04/04/2015 على الساعة الثانية عشر ليلا وهذا غير وارد بمحضر الضابطة القضائية والوارد به أن الضمان يبتدئ من 0 ساعة يوم 03/04/2015 وأن الحادثة وقعت في نفس اليوم على الساعة الرابعة والربع بعد الزوال أي أنها وقعت بعد إبرام عقد التأمين مما يفيد أن الضمان كان ساري المفعول أثناء الحادث ولا يمكن الاعتماد على محضر المخالفة لأنه يتناقض مع من بشهادة التأمين مما يكون معه القرار المطعون فيه منعدم التعليل وخارقا لمقتضيات المادة 290 من ق م ج والمادة 120 من مدونة التأمينات ويتعين نقضه.

حقا حيث صح ما أثير ذلك أنه يتجلى من الوثائق المعروضة على محكمة الموضوع أن الحادثة وقعت بتاريخ 03/04/2015 على الساعة 16 و 15 د وأن عقد التأمين يسري ابتداء من 03/04/2015 والمحكمة لما حسمت في اعتبار الضمان منعدما دون التحقق من ساعة بدء سريان عقد التأمين تكون قد حالت دون بسط محكمة النقض رقابتها على حسن تطبيق القانون وجعلت قرارها ناقص التعليل ومعرضا للنقض .

وحيث يتعين الحسن سير العدالة ومراعاة لمصلحة الطرفين إحالة القضية على نفس المحكمة المصدرة للقرار.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وتحميل المطلوبين في النقض الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد الناظفي اليوسفي والمستشارين السادة فتيحة بامي مقررة ولطيفة أهضمون ونجاة مسعودي وبهيجة الإمام أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نجيب بركات وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نجاة مروان.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 12/120

الصادر بتاريخ 26 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 2244/6/12/2020

النصب وعدم تنفيذ عقد - عناصرها التكوينية – سلطة المحكمة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بمقتضى تصريح سجل بتاريخ 28 اكتوبر 2019 امام كتابة الضبط بها والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بنفس المحكمة بتاريخ 17 أكتوبر 2019 تحت عدد 2216 في القضية ذات العدد: 2026/2602/2019 ، والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه ببراءة المتهمة شركة (ك.ك) في ممثلها القانوني من جنحتي النصب و عدم تنفيذ عقد وبعدم الاختصاص للبت في المطالب المدنية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار المقرر السيد مجتهد الركراكي التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد الحسين حواش في مستنتجاته،

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض لبيان اوجه الطعن بإمضائه.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقض والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن القرار المطعون فيه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به متبنيا علله وأسبابه، والذي علل قضاءه بإنكار المعني بالأمر وبأن عناصر النصب غير قائمة في النازلة والحال أن المطلوب في النقض نفسه صرح بأنه بصفته مسيرا للشركة أبرم عقد بيع السيارة مع المشتكية، وأنه تسلم منها اقساطها، كما أكد بأنه لم يتم تحويل ملكية السيارة لهذه الأخيرة كما لم يدل بما يفيد أنه أودع أقساط السيارة بحساب الشركة، وبذلك تكون العناصر التكوينية للجنح موضوع المتابعة مستكملة في حق المطلوب في النقض وتتوفر
وسائل إثبات كافية لقيامها، وبالتالي فإن المحكمة قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه ويعرضه للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور فإن كل حكم أو قرار يجب ان يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا.

وحيث إن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه شأنها في ذلك شأن محكمة أول درجة - قضت ببراءة المتهمة شركة (ك.ك) في شخص ممثلها القانوني من جنحتي النصب وعدم تنفيذ عقد بعلة إنكار ممثلها وخلو الملف من أية حجية تفند إنكاره وكون القضية تكتسي صبغة مدنية، دون أن تعمل على مناقشة تصريحات ممثل المتهمة، خاصة وأنه صرح بأنه هو مسير الشركة وهو من أبرم العقد مع المشتكية والتي تسلم منها جميع مستحقات السيارة دون تحويلها في اسمها، كما أنه لم يدل بما يفيد أنه أودع أقساط السيارة بحساب الشركة، إذ أنه من المقرر إذا كان المحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى عاينت انعدام عنصر من عناصر الجريمة، فإن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الواقعة وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام والمستمدة من مستندات الملف، مما لا يفي معه تعليل المحكمة بذلك ويحسب عليها نقصانا في التعليل يوازي انعدامه، وهو ما يعرض قرارها للنقض والإبطال.

لأجله

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 17 أكتوبر 2019 تحت عدد : 2216 في القضية ذات العدد : 2026/2602/2019.
وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي متركبة من هيئة اخرى ؛ وبتحميل المطلوبة في النقض المصاريف

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات محكمة الاستئناف المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته .

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبيد الله العبدوني رئيسا والمستشارين مجتهد الركراكي مقررا، نجاة العلوي بطراني وسعيد أيور وحسن ازنير، وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة سعاد عزيزي.

.....
.....
قرار محكمة النقض
رقم : 12/680

الصادر بتاريخ 07 دجنبر 2022

في الملف الجنحي رقم 20435/6/12/2022

صندوق ضمان الموثقين - مؤسسة عمومية - مقاضاته أمام المحكمة الزجرية - شروطه.

إن الطالب صندوق ضمان الموثقين" يعتبر مؤسسة عمومية يسير أمواله صندوق الإيداع والتدبير، ويتكون مجلسه الإداري من أعضاء يمثلون وزارتي العدل والمالية طبقا لأحكام المادة 94 من القانون رقم 32.09 المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق والمرسوم رقم 2.16.157 ، وتطبيقا لمقتضيات المادة التاسعة من قانون المسطرة الجنائية لا يمكن مقاضاته أمام المحكمة الزجرية ما دام موضوع النازلة يتعلق بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الجرم المرتكب من طرف المتهم بصفته موثقا وليست بدعوى المسؤولية الناتجة عن ضرر تسببت فيه وسيلة من وسائل النقل، مما تكون معه بقضائها على النحو المذكور قد خرقت المادة التاسعة المذكورة، وعرضت قرارها بهذا الخصوص للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من الطالب أعلاه بواسطة الأستاذ (م.س) المحامي بهيئة المحامين بالدار البيضاء المقبول لدى محكمة النقض، والمستوفية للشروط الشكلية المتطلبة وفق المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية. المملكة المغربية

في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الأولى
المتخذ من خرق المادة 9 من قانون المسطرة الجنائية، ذلك أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من إحلال الطالب في أداء المبالغ المالية المحكوم بها على المطلوب (س.أ) باعتباره موثقا، والحال أنه يعتبر من أشخاص القانون العام يتمتع بالشخصية المعنوية ويسيره مجلس الإيداع والتدبير، وهو بذلك يخضع لأحكام القانون العام، وأن الدعوى لا تتعلق بدعوى المسؤولية الناتجة عن ضرر تسببت فيه وسيلة من وسائل النقل، وإنما تتعلق بطلب التعويض عن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة المرتكبة من طرف المطلوب. وبالتالي فإن الغرفة الجنحية غير مختصة للبت فيها طبقا الأحكام المادة 9 المشار إليها، مما تكون معه بقضائها على النحو المذكور قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا.

1
وبناء على المادة التاسعة من نفس القانون التي تنص على أنه: "يمكن إقامة الدعوى المدنية والدعوى العمومية في آن واحد أمام المحكمة الزجرية المحالة إليها الدعوى العمومية.

تختص هذه المحكمة سواء كان المسؤول عن الضرر شخصا ذاتيا أو شخصا معنويا خاضعا للقانون المدني. كما تختص بالنظر في القضايا المنسوبة لأشخاص القانون العام في حالة ما إذا كانت دعوى المسؤولية ناتجة عن ضرر تسببت فيه وسيلة من وسائل النقل.

وحيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من إحلال الطالب محل المطلوب (س.أ.م) بصفته موثقا أدين من أجل جنحة عدم توفير مؤونة شيك قصد الأداء عند التقديم، في أدائه قيمة الشيك والتعويض لفائدة المطلوبين في النقض ورثة (ب.ل) متبنية علله وأسبابه، التي اعتمد فيها على كون إدانته من أجل جنحة إصدار شيك بدون مؤونة واعتقاله بسببها يعد عسرا يبرر إحلال الطالب محله في أداء المبالغ المحكوم بها، والحال أن الطالب "صندوق ضمان الموثقين" يعتبر من أشخاص القانون العام يسير أمواله صندوق الإيداع والتدبير، ويتكون مجلسه الإداري من أعضاء يمثلون وزارتي العدل والمالية طبقا للمادة 94 من القانون رقم 32.09 المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق والمرسوم رقم 2.16.157، وبالتالي لا يمكن مقاضاته أمام المحكمة الزجرية ما دام أن موضوع النازلة يتعلق بالتعويض عن الأضرار الناتجة

عن الجرم المرتكب من طرف المتهم بصفته موثقا، وليس بدعوى المسؤولية الناتجة عن ضرر تسببت فيه وسيلة من وسائل النقل، مما تكون معه بقضائها على النحو المذكور قد خرقت مقتضيات المادة التاسعة أعلاه، وعرضت قرارها بهذا الخصوص للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

ومن غير حاجة لبحث باقي ما استدل به على النقض بية

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 31/01/2022 تحت عدد 501 في القضية عدد 8260/2601/2021 جزئيا فيما قضى به من إحلال صندوق ضمان الموثقين في الأداء. وبإحالة القضية إلى نفس المحكمة وهي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيها من جديد طبقا للقانون. وبتحميل المطلوبين في النقض المصاريف القضائية تستوفى طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية. وبرد مبلغ الضمانة المودعها.

كما قضت بتضمين قرارها هذا في سجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبيد الله العبدوني رئيسا والمستشارين: هشام السعداوي مقررا، نجاة العلوي بطراني، حسن أزنير عبد الله بنتهامي وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة السعدية بنعزيز.

.....
...

قانون الصحافة والنشر

القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.16.122 بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016).

باب تمهيدي

الفرع الأول: أحكام عامة

الفرع الثاني: في حرية الصحافة والنشر والطباعة

القسم الأول: في الصحافة والنشر

الباب الأول: في مؤسسات الصحافة والنشر

الباب الثاني: في إدارة النشر

الباب الثالث: في التصريح القبلي والبيانات الإجبارية المتعلقة به

الباب الرابع: في البيانات الإجبارية والإيداعات

الباب الخامس: في المطبوعات الأجنبية

الباب السادس: في خدمات الصحافة الإلكترونية

القسم الثاني: في الطباعة والتوزيع والإشهار

الباب الأول: في الطباعة

الباب الثاني: في التوزيع

الباب الثالث: مقتضيات مشتركة

الباب الرابع: في إلصاق الإعلانات والنشرات والتجول بها وبيعها في الطريق العمومي

الباب الخامس: في الإشهار في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية

القسم الثالث: العقوبات في الحماية الخاصة لبعض الحقوق واختصاص المحاكم والمساطر المتبعة أمامها

الباب الأول: في الحماية الخاصة لبعض الحقوق

الباب الثاني: في الإختصاص والمساطر

الباب الثالث: في حق التصحيح والرد

أحكام ختامية

باب تمهيدي

الفرع الأول: أحكام عامة

المادة 1

طبقا لأحكام الدستور ولاسيما الفصول 25 و27 و28 منه ووفقا للالتزامات التي تترتب عن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، يحدد هذا القانون القواعد المتعلقة بممارسة حرية الصحافة والنشر والطباعة مع مراعاة أحكام قانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري وعلى الخصوص: – شروط ممارسة الصحافة؛ – حقوق الصحافيات والصحافيين والمؤسسات الصحفية وضمانات ممارسة الصحافة، ولا سيما مبدئي الحرية والتعددية اللذان يكفلهما الدستور، والالتزامات الواجب مراعاتها من قبلهم؛ – القواعد المنظمة لأنشطة الطباعة والتوزيع والإشهار المرتبطة بالصحافة والنشر؛ – القواعد المتعلقة بالحماية الخاصة لبعض الحقوق وباختصاص المحاكم والمساطر المتبعة أمامها؛ – القواعد المتعلقة بأخلاقيات المهنة.

المادة 2

يقصد بما يلي في مدلول هذا القانون: 1- الصحافة: مهنة جمع الأخبار أو المعلومات أو الوقائع أو التحري أو الاستقصاء عنها بطريقة مهنية قصد كتابة أو إنجاز مادة إعلامية مكتوبة أو مسموعة أو سمعية بصرية أو مصورة أو مرسومة أو بأية وسيلة أخرى كيفما كانت الدعامة المستعملة لنشرها أو بثها للعموم. تمارس الصحافة بواسطة مطبوع دوري مكتوب تنشر فيه، كيفما كانت لغته المستعملة، أخبار أو أفكار أو آراء أو معلومات أو صور أو رسوم، تتخذ شكل نص و/ أو رمز و/ أو صور بيانية معينة أو غيرها ويصدر على فترات زمنية منتظمة. كما تمارس أيضا بواسطة صحيفة إلكترونية وفقا للشروط والإجراءات الواردة في هذا القانون ولاسيما الباب السادس منه؛ 2- المطبوع: كل مطبوع كيفما كانت لغته لنشر أخبار في شكل نص و/ أو رمز و/ أو صور بيانية معينة أو أفكار أو معلومات أو صور أو رسوم أو تخيلات أو تعاليق على أحداث واقعية أو متخيلة، سواء كان منشورا أو متاحا للجمهور بطريقة أخرى على أية دعامة موجهة للعموم أو فئات منه أيا كانت جهة أو مكان إصداره، ويعتبر المطبوع دوريا إذا كان يصدر على فترات زمنية منتظمة؛ 3- الصحيفة الإلكترونية: كل إصدار يخضع لمقتضيات هذا القانون، يجرى تعيينه بانتظام ويتم باسم نطاق خاص بالصحيفة الإلكترونية ونظام لإدارة المحتوى موجه للعموم عبر شبكة الإنترنت وعبر آليات التكنولوجيات الحديثة التي تشكل امتدادا لها، ينشر من خلاله شخص ذاتي أو اعتباري خدمة طبقا للتعريف الوارد في البند 1 أعلاه، تسمى بعده بخدمة الصحافة

الإلكترونية، ويدير هذا الشخص الخط التحريري للصحيفة الإلكترونية وفق معالجة مهنية ذات طبيعة صحفية؛ 3-1 المحتوى الأساسي للصحيفة الإلكترونية: محتوى الصحيفة الإلكترونية باستثناء الإعلانات والروابط وتعليقات الزوار وباقي أشكال مساهماتهم غير المعالجة صحفيا؛ 3-2 المواد الإعلامية الصحفية الأصلية: كل المواد الصحفية المنتجة بشكل مبتكر وغير مسبوق، والتي يراعى في استنساخها أو إعادة استغلالها احترام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛ 3-3 المضيف: كل شخص ذاتي أو اعتباري يقدم خدمة إيواء المضمون الرقمي للصحف الإلكترونية وخدماتها التفاعلية الأخرى من بريد إلكتروني، وأرشفة قواعد معطيات، وبرمجيات مع ضمان الحماية الرقمية لها، ويلتزم بتوفير إمكانية النفاذ الحر للمضمون وإمكانية الاطلاع على المحتوى والتفاعل معه والخدمات من طرف الزوار، مع منح مالك الموقع مفاتيح النفاذ للمضمون من أجل تعيينه وتدبيره؛ 3-4 اسم النطاق ومالكه: نظام على شبكة الإنترنت، يمكن من تحديد عنوان الموقع الإلكتروني والنفاذ إليه من طرف الزوار، يملكه شخص ذاتي أو اعتباري يتم حجز اسم النطاق تحت مسؤوليته، بشكل مباشر أو عن طريق وسيط طبقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل؛ 3-5 مقدم خدمات للصحافة الإلكترونية: كل شخص ذاتي أو اعتباري يقدم بطريقة مهنية خدمة أو عدة خدمات مكتوبة أو سمعية بصرية تتألف من برامج ينتجها أو يشترك في إنتاجها أو يكلف غيره بإنتاجها أو بشرائها من أجل بثها أو إذاعتها أو تكليف غيره بإذاعتها؛ 4- الطابع: كل شخص ذاتي أو اعتباري يرتكز نشاطه الرئيسي على طبع المطبوعات الدورية؛ 5- الموزع: كل شخص ذاتي أو اعتباري يرتكز نشاطه الرئيسي على توزيع المطبوعات الدورية.

الفرع الثاني: في حرية الصحافة والنشر والطباعة

المادة 3

حرية الصحافة مضمونة طبقا لأحكام الفصل 28 من الدستور ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة للجميع طبقا للفصل 25 من الدستور. تمارس هذه الحقوق والحريات طبقا للدستور وفق الشروط والشكليات الواردة في هذا القانون ووفقا للقانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة. حرية طباعة الصحف وغيرها من المطبوعات وتوزيعها مضمونة، بموجب هذا القانون.

المادة 4

يشكل هذا القانون إلى جانب القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة مدونة الصحافة والنشر.

المادة 5

سرية مصادر الخبر مضمونة ولا يمكن الكشف عنها إلا بمقرر قضائي وفي الحالات التالية: – القضايا المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي؛ – الحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة العامة.

المادة 6

يحق للصحافيات وللصحافيين ولهيئات ومؤسسات الصحافة الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر. باستثناء المعلومات التي تكتسي طابع السرية وتلك التي تم تقييد الحق في الحصول عليها طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 27 من الدستور. تلتزم الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام بتمكين الصحافي من الحصول على المعلومات وفق الآجال المقررة قانونا تحت طائلة تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 7

تلتزم الدولة بضمان حرية الصحافة وترسيخ الديمقراطية وتعددية الإعلام وتعمل على الالتزام بها. تستفيد قطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع من الدعم العمومي بناء على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والحياد. بهدف تنمية القراءة وتعزيز التعددية ودعم مواردها البشرية. تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم المذكور أعلاه بنص تنظيمي وفق معايير موضوعية مع الاحترام المطلق لاستقلالية المقاولات الصحفية المستفيدة من الدعم. تلتزم السلطات العمومية بتوفير الضمانات القانونية والمؤسساتية لحماية الصحافيات والصحافيين من الاعتداء أو التهديد أثناء

مزاولتهم لمهنتهم. تحترم قرينة البراءة وكافة ضمانات المحاكمة العادلة في قضايا الصحافة والنشر وفقا لأحكام الدستور والقوانين الجاري بها العمل.

القسم الأول: في الصحافة والنشر

الباب الأول: في مؤسسات الصحافة والنشر

المادة 8

يعتبر مؤسسة صحفية، في مدلول هذا القانون، كل شخص ذاتي أو اعتباري يمارس كل أو بعض الأنشطة الواردة في المادة 2 أعلاه ويتولى لهذه الغاية نشر مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية بوصفه مالكا أو مستأجرا أو مسيرا، لأحدهما أو هما معا.

المادة 9

باستثناء المؤسسات الصحفية الأجنبية الخاضعة للباب الخامس من هذا القانون، يجب على المؤسسات الصحفية، سواء كانت شخصا ذاتيا أو اعتباريا أن يكون: – مقرها الرئيسي بالمغرب؛ – ثلثا مالكيها على الأقل أو الشركاء فيها أو المساهمين فيها أو من لهم حقوق التصويت في الجموع وأجهزة إدارة المؤسسة أو هما معا يمتلكها شخص ذاتي أو اعتباري، من جنسية مغربية.

المادة 10

عندما تتخذ المؤسسة الناشرة شكل شركة مساهمة، ما عدا الحالة التي تكون فيها المؤسسة مسعرة في بورصة القيم، يجب أن تكون الأسهم اسمية. كل نقل لهذه الأسهم يجب أن يصادق عليه مجلس إدارة الشركة أو مجلس رقابتها.

المادة 11

يجب على كل شخص ذاتي أو اعتباري يملك أكثر من 30 بالمائة في رأس مال أو حقوق تصويت داخل أجهزة إدارة أو تسيير مؤسسة صحفية أو المؤسسة المالكة لها أو هما معا أن يصرح بذلك إلى المجلس الوطني للصحافة. يجب على كل مؤسسة صحفية تملك أكثر من 10 في المائة من رأس مال أو حقوق تصويت داخل أجهزة إدارة أو تسيير مؤسسة صحفية أخرى أو هما معا أن تصرح بذلك إلى المجلس الوطني للصحافة وإلى مجلس المنافسة. في حالة عدم التصريح بالمقتضيات المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه، يعاقب الشخص المالك لأكثر من 30 في المائة من أسهم المؤسسة الصحفية أو المؤسسة المالكة لها أو المؤسسة الصحفية المالكة لأكثر من 10 في المائة من الرأسمال عن ذلك، بغرامة من 15.000 إلى 30.000 درهم.

المادة 12

يمنع على كل شخص تحت طائلة غرامة يصل حدها الأقصى 50 مرة مبلغ الاكتتاب أو الاقتناء أو القرض الخفي، على أن لا يقل المبلغ الأدنى للغرامة عن 5.000 درهم، القيام بإعارة الاسم لأية مؤسسة ناشرة من خلال التظاهر باكتتاب أسهم أو حصص أو اقتناء أصل تجاري أو سند أو استئجاره لتسييره. يتعرض لنفس العقوبة المستفيد من الأفعال المعاقب عليها في الفقرة السابقة.

المادة 13

يمنع على كل مؤسسة صحفية أن تتلقى لفائدتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أموالا أو منافع من حكومة أو جهة أجنبية، باستثناء دعم القدرات التدبيرية والجوائز الخاصة بالصحف والصحفيين والخدمات المتعلقة ببيع أو اشتراك أو إشهار أو تكوين أو تطوير للقدرات البشرية. يعاقب بغرامة من 60.000 إلى 400.000 درهم كل من تلقى بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا لمؤسسة صحفية الأموال أو المنافع المذكورة أعلاه، وتحكم المحكمة وجوبا بمصادرتها.

المادة 14

تنشر القوائم التركيبية المحاسبية للمؤسسة الصحفية في منشوراتها قبل فاتح يوليو الموالي للسنة المحاسبية المعنية، مع نشر كمية السحب.

الباب الثاني: في إدارة النشر

المادة 15

يجب أن يكون لكل مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية أو أية دعامة إلكترونية أخرى طبقا لما ورد في المادة 2 أعلاه، مدير للنشر.

المادة 16

يجب أن تتوفر في مدير النشر الشروط التالية: 1- أن يكون راشدا ومن جنسية مغربية ومقيما بالمغرب؛ 2- أن يكون حاصلا على شهادة من مستوى الإجازة على الأقل أو شهادة متخصصة في مجال الصحافة مسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي العام أو الخاص أو دبلوم معترف بمعادلته لها؛ 3- أن يتمتع بحقوقه المدنية؛ 4- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل جناية أو جنحة في قضايا الابتزاز والنصب وخيانة الأمانة والرشوة واستغلال النفوذ أو في قضايا الاغتصاب أو التغرير بالقاصرين أو في الاتجار في المخدرات أو أفعال إرهابية؛ 5- أن يتوفر على صفة صحفي مهني وفقا للمقتضيات الواردة في التشريع المتعلق بالصحفي المهني؛ 6- أن يكون مالكا للمؤسسة الصحفية إذا كانت شخصا ذاتيا أو يمتلك، خلافا للتشريع المتعلق بالشركات والخاص بتعيين المسؤولين فيها، أغلبية رأس مال مؤسسة صحفية تتوفر على الشخصية الاعتبارية. عندما لا يتوفر مالك المؤسسة الصحفية على صفة صحفي مهني وفقا للمقتضيات الواردة في التشريع المتعلق بالصحفي المهني، وجب عليه تعيين مدير للنشر شريطة أن يكون هذا الأخير شخصا ذاتيا ويتوفر على نفس الشروط الواردة في البنود 1 و3 و4 و5 أعلاه.

المادة 17

يسهر مدير النشر على ضمان تقيد الصحافيات والصحافيين العاملين بالمؤسسة بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممارسة مهنة الصحافة. ويتحقق كذلك، قبل النشر، من الأخبار أو التعاليق أو الصور أو كل شكل يحمل أو يدعم محتوى إعلاميا، ومن هوية محرري المقالات الموقعة بأسماء مستعارة قبل نشرها. يتعرض مدير نشر المطبوع أو الصحيفة الإلكترونية وكذا الصحافيات والصحافيين للمتابعات وذلك في الحالات ووفق الشروط وضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون. لا تسري أحكام القوانين الأخرى على كل ما ورد فيه نص صريح في مدونة الصحافة والنشر.

المادة 18

تتنافى مهمة مدير النشر مع العضوية في الحكومة، وتعين المؤسسة الصحفية مديرا جديدا للنشر في حالة إذا ما تم تعيين مدير النشر عضوا في الحكومة، مع مراعاة أحكام المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015).

المادة 19

يجب على مدير النشر الجديد أن يستوفي الشروط اللازمة لمزاولة مهام مدير النشر المحددة في هذا القانون. يلتزم مدير النشر الجديد بجميع الالتزامات ويتحمل المسؤوليات المفروضة على مدير النشر السابق. بموجب هذا القانون.

المادة 20

إذا لم يعد مدير النشر الجديد مستوفيا للشروط المتطلبة في هذا القانون، يتعين على مدير المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية، تسوية الوضعية داخل أجل أقصاه شهر واحد. يترتب على عدم تعيين مدير النشر الجديد داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، إيقاف المطبوع الدوري أو حجب موقع الصحيفة الإلكترونية بأمر استعجالي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية

المختصة، بناء على طلب من النيابة العامة. ينتهي العمل بهذا الإيقاف أو الحجب بمجرد زوال السبب الذي برر إقراره.

الباب الثالث: في التصريح القبلي والبيانات الإجبارية المتعلقة به

المادة 21

يجب التصريح بنشر أي مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية داخل أجل ثلاثين يوما السابقة لليوم الذي يتوقع فيه إصداره، ويودع هذا التصريح في ثلاثة نظائر لدى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للمؤسسة الصحفية ويتضمن البيانات التالية: – اسم المطبوع الدوري وطريقة نشره وتوزيعه أو اسم الصحيفة الإلكترونية واسم نطاقها؛ – الحالة المدنية لمدير النشر والمحررين عند الاقتضاء وكذا جنسيتهم عند الاقتضاء ومحل سكناهم ومستواهم الدراسي الموثق بشواهد ووثائق رسمية وأرقام بطائقهم الوطنية أو بطاقة الإقامة بالنسبة للأجانب وسجلهم العدلي؛ – اسم وعنوان المطبعة المعهود إليها بالطباعة أو اسم وعنوان مضيف مقدمي الخدمات بالنسبة للصحيفة الإلكترونية؛ – اسم وعنوان مالك النطاق؛ – اسم وعنوان المؤسسة الصحفية المالكة أو المستأجرة أو المسيرة للمطبوع الدوري أو للصحيفة الإلكترونية؛ – رقم تسجيل المؤسسة الصحفية في السجل التجاري؛ – بيان اللغة الأساسية التي ستستعمل في النشر؛ – مبلغ رأس المال الموظف في المؤسسة الصحفية مع بيان أصل الأموال المستثمرة وجنسية مالكي السندات والأسهم الممثلة لرأسمال المؤسسة. تضاف البيانات التالية فيما يخص المؤسسات الصحفية المكونة على شكل شركات: – تاريخ عقد تأسيس الشركة، والمكان الذي وقع فيه الإشهار القانوني؛ – الحالة المدنية لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وبصفة عامة مسيري وأعضاء الشركة ومهنتهم وجنسيتهم ومحل سكناهم وكذا اسم الشركات التجارية أو الصناعية أو المالية التي يعتبرون متصرفين أو مديرين أو مسيرين فيها. كل تغيير يطرأ على البيانات المنصوص عليها في هذه المادة يجب التصريح به داخل أجل 60 يوما الموالية له لدى وكيل الملك بالمحكمة التي تلقت التصريح الأول. يجوز لمن يعنيه الأمر الاطلاع على التصريح لدى النيابة العامة.

المادة 22

يوقع مدير النشر على التصريح الوارد في المادة 21 أعلاه، ويودعه لدى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها المقر الرئيسي للمطبوع الدوري أو الصحيفة

الإلكترونية. يسلم وكيل الملك المختص فورا شهادة الإيداع تتضمن البيانات الواردة في المادة 21 أعلاه مختومة ومؤرخة ويرسل نسخة من التصريح ومن الوثائق المرفقة به إلى المجلس الوطني للصحافة وإلى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال.

المادة 23

يمكن إصدار المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية بعد أجل شهر من تاريخ تسلم شهادة الإيداع إن لم يتلق مدير النشر اعتراضا كتابيا ومعللا من طرف وكيل الملك المختص. يحق للمعني بالأمر، في حالة الاعتراض داخل أجل أقصاه شهرا أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة من أجل البت في مبررات الرفض المتضمنة في الاعتراض. ولا يجوز إصدار المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية في حالة الطعن أمام المحكمة الإدارية. يصدر المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية داخل أجل أقصاه سنة تبتدئ من تاريخ تسلم شهادة الإيداع أو بعد صدور الحكم النهائي للمحكمة المختصة في حالة الاعتراض الوارد في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه وإلا اعتبر التصريح عديم الأثر.

المادة 24

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم مالك المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية أو المستأجر المسير لهما، وعند عدم وجودهما مدير النشر، وعند عدمه الطابع، وعند عدمه موزع المطبوع الدوري أو المضيف بالنسبة للصحيفة الإلكترونية، اللذان لم يكونا موضوع تصريح طبقا لمقتضيات المادتين 21 و22 أعلاه، أو استند في إصدارهما على تصريح أصبح عديم الأثر طبقا لمقتضيات المادة 23 أعلاه. لا يمكن استمرار نشر المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية إلا بعد القيام بالإجراءات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه. في حالة الامتناع عن القيام بالإجراءات المذكورة، يعاقب الأشخاص الواردون في الفقرة الأولى أعلاه على وجه التضامن بغرامة قدرها 20000 درهم يؤدونها عند كل نشر جديد غير قانوني، وتحتسب عن كل عدد ينشر ابتداء من يوم النطق بالحكم إذا صدر حضوريا أو ابتداء من اليوم الثالث الموالي لتبليغ الحكم إذا صدر غيابيا ولو كان هناك طعن. تتعرض الصحيفة الإلكترونية في حالة عدم التصريح بإحداثها لنفس العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وتتعرض كذلك للحجب إلى حين القيام بالإجراءات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه.

الباب الرابع: في البيانات الإجبارية والإيداعات

المادة 25

يجب أن يرد في كل نسخة من نسخ المطبوع الدوري أو في صفحة الاستقبال الرئيسية لكل صحيفة إلكترونية متاحة لولوج العموم ما يلي: – اسم مدير النشر؛ – أسماء وصفات الأشخاص الذين يتولون الإدارة؛ – عنوان المطبوع وكذا اسم وعنوان المطبعة والموزع في حالة وجوده، بالنسبة للمطبوع الدوري؛ – عنوان الصحيفة ومضيف الموقع بالنسبة للصحيفة الإلكترونية. يجب أن يشار في كل عدد من أعداد المطبوع الدوري إلى عدد النسخ المطبوعة أو عدد الزوار عن كل يوم بالنسبة للصحيفة الإلكترونية.

المادة 26

تسلم عند نشر كل عدد من المطبوع الدوري نسخة منه. للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصال ونسخة للنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد في دائرة نفوذها الترابي المقر الاجتماعي للمؤسسة الصحفية ونسخة للمجلس الوطني للصحافة. كما يمكن إيداع النسخ عن طريق البريد المضمون.

المادة 27

يعاقب مدير نشر المطبوع الدوري بغرامة من 2.000 إلى 4.000 درهم عن كل عدد يصدر مخالفا لمقتضيات المادة 25 أعلاه. يعاقب مدير نشر الصحيفة الإلكترونية بنفس الغرامة الواردة في الفقرة الأولى أعلاه عند مخالفته لمقتضيات المادة 25 أعلاه.

المادة 28

يعاقب مدير نشر المطبوع الدوري بغرامة قدرها 1.200 درهم عن كل عدد لم تسلم منه النسخ إلى الجهات المعنية المشار إليها في المادة 26 أعلاه.

الباب الخامس: في المطبوعات الأجنبية

المادة 29

يعد مطبوعا أجنبيا. لأجل تطبيق هذا القانون، كل مطبوع مهما كانت دعامته يتوفر فيه أحد الشرطين التاليين: – أن يصدر في الخارج؛ – أن يصدر في المغرب، غير أن ما يفوق ثلث المالكين أو الشركاء أو المساهمين أو رأس المال أو من لهم حقوق التصويت في الجموع وأجهزة إدارة المؤسسة أو هما معا، يمتلكها شخص ذاتي أو اعتباري من جنسية أجنبية.

المادة 30

يخضع كل مطبوع دوري أجنبي يطبع بالمغرب لمقتضيات هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه. علاوة على ذلك، يمنع أن يحدث أو ينشر أو يطبع أي مطبوع دوري أجنبي، تحت طائلة الحجز الإداري، إلا إذا صدر بشأنه سابق إذن من طرف رئيس الحكومة أو من يفوضه لذلك، بناء على طلب كتابي يوجهه المالك أو المستأجر أو المسير أو مدير النشر إلى رئيس الحكومة وفق البيانات والكيفيات المحددة في المادة 21 من هذا القانون. ويعتبر الإذن عديم الأثر إذا لم يصدر المطبوع الدوري الأجنبي بعد انصرام أجل ستة أشهر من تاريخ الحصول عليه أو إذا انقطع المطبوع الدوري الأجنبي عن الصدور لمدة سنة. يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الثانية أعلاه بغرامة من 30.000 إلى 100.000 درهم، وتصدر العقوبة المذكورة على الطابع ومدير نشره وصاحب المطبعة والموزع الذين يتحملون عند الاقتضاء، أداء الغرامة على وجه التضامن. كل تغيير يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادة 21 من هذا القانون بالنسبة للمطبوعات الأجنبية يجب التصريح به داخل الثلاثين يوما الموالية له لدى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال.

المادة 31

يجوز عدم الترخيص بتوزيع المطبوعات الأجنبية والمطبوعات الدورية الأجنبية وعرضها للبيع أو عرضها على أنظار العموم ومسكها قصد التوزيع والبيع أو العرض لأجل الدعاية، إذا كانت تتضمن إساءة إلى الدين الإسلامي أو النظام الملكي أو تحريضا ضد الوحدة الترابية للمملكة، أو قذفا أو سبا أو مسا بالحياة الخاصة لشخص الملك أو لشخص ولي العهد أو لأعضاء الأسرة المالكة، أو إخلالا بواجب التوفير والاحترام لشخص الملك. كما يجوز عدم الترخيص بتوزيع المطبوعات الأجنبية والمطبوعات الدورية الأجنبية وعرضها للبيع أو عرضها على أنظار العموم ومسكها قصد التوزيع والبيع أو العرض لأجل الدعاية، إذا كانت تتضمن تحريض الجنود والوحدات العسكرية على العصيان أو التمرد أو الامتناع عن القيام بالواجب أو التحريض على العنف أو الكراهية أو التحريض على الإرهاب أو الإشادة به أو التحريض على التمييز العنصري أو الجنسي أو التحريض على الإضرار بالقاصرين. يتم حجز العدد بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب من السلطة الحكومية المعنية أو النيابة العامة يصدر داخل أجل ثمان ساعات من توصله بالطلب وينفذ أمر الرئيس فورا وعلى الأصل، وإلى غاية اتخاذ رئيس المحكمة الابتدائية المعنية قراره المذكور يجوز للسلطة الحكومية المعنية أو النيابة العامة عدم الترخيص مؤقتا بتوزيع عدد المطبوع أو المطبوع الدوري المعني. وإذا وقع عن قصد نشر أو عرض المطبوعات أو المطبوعات الدورية الأجنبية المتضمنة للأفعال المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة، والصادر الأمر المؤقت بالمنع في حقها، للبيع أو توزيعها أو إعادة طبعها يعاقب عن ذلك بغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم. يباشر ضباط الشرطة القضائية بموجب القرار القضائي الصادر عن رئيس المحكمة الابتدائية المختصة حجز أعداد المطبوعات أو المطبوعات الدورية الأجنبية الممنوعة وكذا الأعداد المنقولة عنها. وفي حالة الحكم بعقوبة، ينص وجوبا في الحكم على مصادرة الأعداد وإتلافها.

المادة 32

يمكن في حالة ثبوت كل منع أو حجز تعسفي للمطبوع أو المطبوع الدوري الأجنبي طلب تعويض يوازي الضرر المترتب عن ذلك.

الباب السادس: في خدمات الصحافة الإلكترونية

المادة 33

حرية خدمات الصحافة الإلكترونية مكفولة ومضمونة مع مراعاة مقتضيات البند 3 من المادة 2 أعلاه، لا يجوز اعتبار خدمات التواصل مع العموم على شبكة الإنترنت التي يكون غرضها الأساسي تقديم وصلات إشهارية أو إعلانات كيفما كان شكلها أو مضمونها، صحفا إلكترونية.
تلتزم الصحف الإلكترونية بالمقتضيات الواردة في القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009).

المادة 34

تستفيد الصحيفة الإلكترونية وبالمجان من اسم نطاق وطني بامتداد خاص بالصحافة Press.ma يكون مدخلا لمضمونها الإعلامي. كما تستفيد الصحف الإلكترونية من التدابير التحفيزية العمومية المخصصة للقطاع، وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 35

تستفيد الصحيفة الإلكترونية التي استوفت شروط المادة 21 أعلاه، وجوبا من تصريح للتصوير الذاتي، مسلم من طرف المركز السينمائي المغربي، صالح لمدة سنة قابل للتجديد، للإنتاج السمعي البصري الموجه لخدمة الصحافة الإلكترونية. يتعرض كل تصوير بدون تصريح، للعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل في هذا المجال.

المادة 36

تخضع تعليقات زوار الصحيفة الإلكترونية والروابط لمبدأ الحرية ويلتزم مدير النشر بعدم نشر أي محتوى يعد جريمة طبقا للقانون. مع سحب التعليق أو الرابط في حالة ثبوت الإساءة. ولهذا الغرض، يضع مدير النشر في الحيز المخصص للمساهمات الشخصية لمستعملي شبكة الإنترنت وسائل ملائمة لمراقبة المضامين غير المشروعة تسهل عليه حجبها وجعل الولوج إليها مستحيلا، كما تسهل على كل شخص آخر التعرف على المضامين المذكورة والإخبار عنها.

المادة 37

لا يجوز حجب موقع الصحيفة الإلكترونية إلا بمقرر قضائي وفي الحالات المنصوص عليها في هذا القانون، على ألا تتجاوز مدة الحجب شهرا واحدا. لا يجوز السحب النهائي للمادة الصحفية من موقع الصحيفة الإلكترونية إلا بمقرر قضائي في حالة الجرائم المنصوص عليها في المواد 73 و75 و76 و81 من هذا القانون. يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة بأمر استعجالي صادر عنه وبناء على ملتمس من النيابة العامة قبل البت في الموضوع أن يأمر بالسحب المؤقت لهذه المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها إذا تعلق الأمر بالمواد 73 و75 و76 و81 من هذا القانون وبـ: – التحريض المباشر على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالقتل أو الاعتداء على الحرمة الجسدية للإنسان أو الإرهاب أو السرقة أو التخريب؛ – الإشادة بجرائم الحرب أو بالجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية أو بجرائم الإرهاب؛ – التحريض المباشر على الكراهية أو التمييز العنصري أو التحريض على الإضرار بالقاصرين.

المادة 38

لا تتحمل الصحيفة الإلكترونية مسؤولية المواد الناتجة عن فعل الاختراق أو القرصنة الذي يجب إثباته سواء بوسائلها الخاصة أو من قبل شركة متخصصة في المجال، على أن تلتزم باحترام القواعد والتوجيهات المعمول بها في مجال أمن نظم المعلومات وكذا التحقق من تفعيلها عبر القيام بافتحاصات دورية للموقع. في حالة الاختراق أو القرصنة، يتعين على مدير النشر العمل على إبلاغ الإدارة المعنية بأمن المواصلات، والعمل على التوقيف المؤقت للموقع حتى يتم تصحيح الاختراق أو القرصنة وفي حالة تعذر تصحيحها وفق تراتبية المسؤولية المبينة في المادة 95 أدناه، يتم اللجوء إلى المضيف أو مالك اسم النطاق.

المادة 39

يلتزم مدير نشر الصحيفة الإلكترونية بالاحتفاظ بأرشيف الصحيفة لفترة توازي مدة ستة أشهر على الأقل تبتدئ من تاريخ نشر المادة الإعلامية.

المادة 40

يتعرض كل من قام بالاستنساخ الكلي أو الجزئي لمواد إعلامية إلكترونية أصلية دون ترخيص مسبق من صاحب الحق، للجزاءات المنصوص عليها في التشريع المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. يستثنى من هذه الجزاءات الاستنساخ لغاية الاستشهاد والاستعمال غير التجاري في مجال التعليم، وكل شكل من الاستشهاد المسند لأصله والجاري به العمل حسب تقنيات وأخلاقيات مهنة الصحافة.

المادة 41

يتعين على مدير نشر الصحيفة الإلكترونية فور توصله من صاحب حق محمي بما يفيد وجود خرق لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المبادرة إلى سحب المادة المعنية أو تعطيل الولوج إليها وتقديم الاعتذار، عند توفر الشروط القانونية الواردة في التشريع المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المادة 42

تترتب على عدم الاستجابة لمقتضيات المادة 41 أعلاه، الجزاءات الواردة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دون إسقاط الحقوق المرتبطة بالفترة السابقة للإشعار بالخرق.

القسم الثاني: في الطباعة والتوزيع والإشهار

الباب الأول: في الطباعة

المادة 43

تخضع العلاقة بين الطابع والناشر لقواعد التعاقد المعمول بها وفقا للتشريعات الجاري بها العمل.

المادة 44

يشترط قبل طبع العدد الأول من أي مطبوع دوري وطني أن يتلقى المدير المسئول عن المطبعة نسخة من شهادة إيداع التصريح الوارد في المادة 22 أعلاه مصادق عليها من قبل السلطات المختصة. يمنع على المدير المسؤول عن المطبعة عند عدم توصله بنسخة من شهادة إيداع التصريح المذكورة أعلاه، إصدار المطبوع الدوري. عند كل تغيير يطرأ على البيانات الواردة في التصريح المشار إليه أعلاه، يجب أن يخبر به المدير المسئول عن المطبعة.

المادة 45

يشترط قبل طبع أي مطبوع دوري أجنبي الحصول على الإذن الوارد في المادة 30 أعلاه.

المادة 46

علاوة على البيانات الإجبارية الواردة في المادة 25 أعلاه، يتأكد المدير المسئول عن المطبعة من الإشارة في كل عدد جديد من مطبوع دوري إلى ما يلي: – الإيداع القانوني للمطبوع الدوري؛ – عدد النسخ المسحوبة ودورية صدور المطبوع. يمتنع المدير المسئول عن المطبعة عن طبع أي مطبوع دوري، بعد إشعار ناشره كتابيا عند عدم الإشارة في الأعداد الجديدة الثلاثة المتتالية منه إلى أحد البيانات الواردة أعلاه.

المادة 47

يعاقب بغرامة من 3000 إلى 10000 درهم، كل طابع قام بطبع مطبوع دوري وطني من غير الحصول على نسخة من شهادة إيداع التصريح المسبق الوارد في المادة 44 أعلاه.

المادة 48

يعاقب بغرامة من 30000 إلى 100000 درهم كل طابع قام بطبع مطبوع دوري أجنبي دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة 45 أعلاه.

المادة 49

يعاقب بغرامة من 2000 إلى 3000 درهم كل طابع قام بطبع مطبوع دوري لا تتوفر فيه أحد البيانات الواردة في المادة 46 أعلاه.

الباب الثاني: في التوزيع

المادة 50

يخضع توزيع المطبوعات الدورية الوطنية والأجنبية لهذا القانون وللقوانين الأخرى الجاري بها العمل، ولاسيما فيما يتعلق باحترام مبادئ حماية النشء والقاصرين وحظر الإساءة للمرأة واحترام الأشخاص في وضعية إعاقة.

المادة 51

يخضع توزيع المطبوعات الدورية الأجنبية إلى ترخيص مسبق من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال.

المادة 52

تخضع العلاقة بين كل من الناشر والموزع، وكذا بين الموزع والبائع، لقواعد تعاقدية حرة مشتركة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 53

يعاقب بغرامة من 2000 إلى 15000 درهم، كل موزع قام بتوزيع مطبوع دوري دون الحصول على نسخة من شهادة إيداع التصريح أو الإذن أو الترخيص الواردين على التوالي في المواد 22 و30 و51 أعلاه مسلم من قبل المؤسسة الصحفية.

الباب الثالث: مقتضيات مشتركة

المادة 54

تعد شركات الطباعة أو التوزيع في مدلول هذا القانون تلك التي يتمثل مجال نشاطها الرئيسي في طبع أو توزيع المطبوعات.

المادة 55

تخضع شركات طبع وتوزيع المطبوعات الدورية لمقتضيات التشريع المتعلق بالشركات وللتشريع الجاري به العمل في مجالي الطباعة والتوزيع. تعمل شركات الطباعة والتوزيع على نشر تقرير سنوي عن الخدمات المقدمة من طرفها.

المادة 56

يجب أن يكون مدير شركة طبع أو توزيع المطبوعات الدورية؛ – راشدا ومقيما بالمغرب؛ – متمتعا بحقوقه المدنية وأن لا يكون قد صدر في حقه حكم نهائي من أجل جناية أو جنحة في قضايا الابتزاز والنصب وخيانة الأمانة والرشوة واستغلال النفوذ أو في قضايا الاغتصاب أو التغرير بالقاصرين أو في الاتجار في المخدرات أو أفعال إرهابية.

الباب الرابع: في إلصاق الإعلانات والنشرات والتجول بها وبيعها في الطريق العمومي

المادة 57

مع مراعاة ما ينص عليه التشريع الجاري به العمل، تعين السلطة الإدارية المحلية بموجب قرار في كل جماعة ترابية الأماكن المعدة لإلصاق الإعلانات. ويمنع إلصاق الإعلانات الخاصة في هذه الأماكن، ولا تلصق مطبوعة على الورق الأبيض بالخصوص سوى المناشير الصادرة عن السلطة والمتعلقة بأعمالها. دون الإخلال بمقتضيات القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 ديسمبر 1980)، يمكن أن تحدد في قرارات تصدرها نفس السلطات الأماكن التي يمنع فيها كل إلصاق للإعلانات الخاصة أو كل إشهار أو إعلان تجاري.

المادة 58

يعاقب بغرامة من 500 إلى 2000 درهم كل من ينتزع الإعلانات المعلقة بأمر من الإدارة أو يمزقها أو يغطيها أو يفسدها بأية طريقة كانت قصد تحريفها أو جعلها غير مقروءة. وإذا صدرت مخالفة من هذا القبيل عن موظف أو أحد أعوان السلطة العمومية فيعاقب عنها بغرامة من 3000 إلى 5000 درهم.

المادة 59

يجب على كل من يريد أن يتعاطى في الطريق العمومية أو غيرها من الأماكن العمومية أو الخاصة، مهنة بائع متجول للكتب والنشرات والكراسات والجرائد والرسوم أو الشعارات والمنقوشات والصور الحجرية والشمسية أو مناد بها أو موزع لها أو القيام بهذا العمل، ولو بصفة عرضية، أن يطلب الإذن في ذلك من السلطة الإدارية المختصة التابع لها مقر سكناه. يعاقب بغرامة من 200 إلى 1200 درهم عن كل مخالفة للمقتضيات المذكورة أعلاه.

المادة 60

يمنع الإعلان عن المطبوع، وبصفة عامة، عن جميع النشرات أو المطبوعات الموزعة أو المبيعة في الطريق العمومية إلا بأسمائها. وإلا فإن المنادي أو الموزع أو البائع يعاقب بغرامة من 500 إلى 2000 درهم.

المادة 61

يتابع وفق مقتضيات هذا القانون كل من الباعة المتجولين والموزعين للكتب والنشرات والدفاتر والجرائد والرسوم والمنقوشات والصور الحجرية والشمسية التي تشكل جريمة.

الباب الخامس: في الإشهار في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة 62

حرية الإشهار والدعاية في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية مضمونة.

المادة 63

علاوة على مقتضيات هذا القانون، يخضع الإشهار في مجال الصحافة والنشر لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولاسيما: – القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛ – القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛ – القانون رقم 91.15 المتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن؛ – القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما تم تغييره وتتميمه؛ – القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛ – القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

المادة 64

مع مراعاة حرية الإبداع، يمنع كل إشهار في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية يتضمن: – تحريضا على الكراهية أو الإرهاب أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو التعذيب؛ – إساءة وتحقيرا للأشخاص بسبب الدين أو الجنس أو اللون؛ – إساءة وتحقيرا للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها تكريس دونية المرأة أو يروج للتمييز بسبب جنسها؛ – إساءة وتحقيرا للنشء، أو ينطوي على رسالة من طبيعتها أن تتضمن إساءة لشخص الطفل القاصر أو تتضمن تغريرا به أو مسا به أو ترويجا للتمييز بين الأطفال بسبب الجنس؛ – إساءة وتحقيرا للأشخاص في وضعية إعاقة؛ – ترويجا للتدخين عبر استعمال التبغ أو منتوجات التبغ وكذا المشروبات الكحولية في العملية الإشهارية لصالح مؤسسة أو خدمة أو نشاط أو أي منتوج آخر من غير التبغ أو المشروبات الكحولية يتضمن إشارة مميزة لهما أو مذكرة بهما بالصورة أو الاسم أو العلامة أو بأي صيغة أخرى؛ – استعمالا غير قانوني للمعطيات الشخصية ولأهداف إشهارية.

المادة 65

يمنع الإشهار الكاذب أو التضليلي. يعتبر إشهارا كاذبا أو تضليليا كل إشهار يقدم كتابة أو بالصوت أو بالصورة بطريقة صريحة أو بأي إيحاء ضمني لسلع أو خدمات أو اسم أو علامة أو أنشطة منتج سلع أو مقدم خدمات برامج إذا كان هذا التقديم يتم بطريقة مقصودة وذلك لهدف إشهاري غير معلن عنه ومن شأنه أن يوقع الجمهور في الغلط حول طبيعة العرض ويعتبر التقديم مقصودا إذا كان بمقابل مالي أو غيره.

الفرع الثاني: في تنظيم الإشهار في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية

المادة 66

يخضع النشاط الإشهاري لعلاقات تعاقدية حرة بين مهنيي القطاع والمعلنين وأصحاب المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية،

المادة 67

يمكن لوكالات الاستشارة في الإشهار والتواصل والاتصال أن تقوم بشراء المساحة والحيز بتفويض من المعلن، باسمه ولحسابه الذاتي، وبموجب علاقة تعاقدية حرة.

المادة 68

يتم شراء المساحة الإشهارية في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية من خلال فوتره عملية الإشهار بشفافية وبطريقة مباشرة، بناء على جدول تدرجي للأثمان يحدده ويعلن عنه كل ناشر.

المادة 69

يحدد كل مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية في بداية كل سنة ميلادية تعريفة إشهاراته وينشرها على الأقل مرة واحدة في السنة وأن تبلغ هذه التعريفة إلى من يعنيه الأمر، وله أن يعدلها بشرط نشر التعديل. ويمنع استعمال تعريفة تخالف تلك التي تم نشرها وكل مقال يحرر قصد الإشهار. يجب أن تسبقه عبارة "إشهار".

المادة 70

يعاقب بغرامة من 5000 إلى 20.000 درهم عن كل إخلال بالمقتضيات الواردة في المواد 63 و64 و65 أعلاه.

القسم الثالث: العقوبات في الحماية الخاصة لبعض الحقوق واختصاص المحاكم والمساطر المتبعة أمامها

الباب الأول: في الحماية الخاصة لبعض الحقوق

الفرع الأول: حماية النظام العام

المادة 71

تطبق أحكام المادتين 104 و106 أدناه إذا تضمنت إحدى المطبوعات أو المطبوعات الدورية أو إحدى الصحف الإلكترونية إساءة للدين الإسلامي أو النظام الملكي أو تحريضا ضد الوحدة الترابية للمملكة، أو قذفا أو سبا أو مسا بالحياة الخاصة لشخص الملك أو لشخص ولي العهد أو لأعضاء الأسرة المالكة، أو إخلالا بواجب التوفير والاحترام لشخص الملك. كما تطبق أحكام هاتين المادتين إذا تضمنت إحدى المطبوعات أو المطبوعات الدورية أو إحدى الصحف الإلكترونية تحريضا مباشرا على ارتكاب جناية أو جنحة، أو تحريضا على التمييز أو على الكراهية بين الأشخاص.

المادة 72

يعاقب بغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم كل من قام بسوء نية بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلقة أو مدلس فيها منسوبة للغير إذا أخلت بالنظام العام أو أثارت الفزع بين الناس، بأية وسيلة من الوسائل ولاسيما بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم وإما بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأية وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية. يعاقب على نفس الأفعال بغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم إذا كان للنشر أو الإذاعة أو النقل تأثير على انضباط أو معنوية الجيوش. ويعاقب بنفس العقوبة الواردة في الفقرة الثانية على

الأفعال التالية المرتكبة بنفس الوسائل الواردة في نفس الفقرة أعلاه؛ – التحريض المباشر على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالقتل أو الاعتداء على الحرمة الجسدية للإنسان أو الإرهاب أو السرقة أو التخريب؛ – الإشادة بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الإرهاب؛ – التحريض المباشر على الكراهية أو التمييز؛ يعاقب بغرامة من 20.000 إلى 100.000 درهم عن كل إهانة كما هي معرفة في التشريع الجاري به العمل. وترتكب بإحدى الوسائل الواردة في الفقرة الأولى أعلاه في حق رجال ونساء القضاء والموظفين العموميين ورؤساء أو رجال القوة العامة أثناء قيامهم بمهامهم أو هيئة منظمة.

المادة 73

يمنع: – صنع أو حيازة قصد الاتجار أو توزيع أو ضمان توزيع أو إيجار أو الإلصاق أو العرض؛ – إيراد أو استيراد أو تصدير أو السعي في التصدير أو النقل أو السعي في النقل عمدا لنفس الغرض؛ – تقديم ولو بالمجان وبطريقة عمومية أو غير عمومية، أو بأي وجه من الوجوه إلى أنظار العموم؛ – توزيع أو السعي في توزيع أو التسليم قصد التوزيع. كل مطبوع أو مكتوب أو رسم أو منقوش أو صورة أو أي مادة إعلامية تنشر مواد إباحية أو خليعة أو تستغل في التحريض على البغاء أو الدعارة أو الاعتداء الجنسي على القاصرين مع مراعاة التشريعات الجاري بها العمل.

المادة 74

يعاقب على الأفعال المنصوص عليها في المادة 73 أعلاه بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم. يمكن لضباط الشرطة القضائية أن يحجزوا المطبوعات أو المكتوبات أو الرسوم أو المنقوشات أو الصور أو أية مادة إعلامية تحمل المضامين الممنوعة الواردة في المادة 73 أعلاه، عند استيرادها أو عرضها أو عند تقديمها على أنظار العموم وذلك فور اطلاعهم عليها بعد حصولهم على إذن مكتوب من وكيل الملك المختص. وفي حالة الإدانة تأمر المحكمة وجوبا بحجز وإتلاف الأدوات التي استعملت في ارتكاب الفعل.

الفرع الثاني: في حماية حصانة المحاكم

المادة 75

يمنع انتهاك سرية التحقيق والمس بقرينة البراءة أثناء مباشرة المساطر القضائية، قبل مناقشتها في جلسة عمومية. يمنع نشر بيان عما يدور داخل المحاكم حول قضايا القذف أو السب وكذا المرافعات المتعلقة بدعاوى الأحوال الشخصية ولاسيما ما يتعلق منها بإثبات الأبوة والطلاق. دون إذن المحكمة المعنية. ولا يطبق هذا المنع على الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به حيث يسوغ نشرها دائما. يمنع نشر المرافعات الخاصة بقضايا الأطفال أو القضايا التي يتورط فيها أحداث وكذا تلك المتعلقة بالأشخاص الراشدين، كيفما كانت طبيعتها، والتي تسمح بالتعرف على الأطفال. يمنع النشر بجميع الوسائل لصور شمسية أو رسوم لأشخاص تكون الغاية منها التشهير عن طريق التشخيص الكلي أو الجزئي لظروف جناية أو جنحة من قتل أو اغتيال أو قتل للأصول أو الفروع أو تسميم أو تهديدات أو ضرب وجرح أو مس بالأخلاق والآداب العامة أو احتجاز قسري.

المادة 76

يجوز للهيئات القضائية والمحاكم أن تمنع نشر بيان عن أي قضية من القضايا المدنية. يمنع نشر بيان عن المداولات الداخلية إما لهيئات الحكم وإما للهيئات القضائية والمحاكم. وكذا ما قرر القانون أو المحاكم سماعه في جلسة سرية. يجب أن يكون قرار الهيئات القضائية والمحاكم بالمنع معللا ويتاح للصحافة الاطلاع على قرار المنع.

المادة 77

يحق نشر ما يجرى في الجلسات العلنية للمحاكم شريطة احترام قرينة البراءة وعدم مخالفة الحقيقة. مع التقيد بالضوابط القانونية الجاري بها العمل.

المادة 78

يعاقب بغرامة من 5000 إلى 50.000 درهم عن كل مخالفة للمواد 75 و76 و77 أعلاه.

الفرع الثالث: في حماية الأطفال

المادة 79

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من: – عرض أو قدم أو باع للأطفال دون الثامنة عشر من عمرهم النشرات، أيا كان نوعها، المعدة للبغاء أو الدعارة أو الإجرام أو استهلاك أو ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية أو الكحول أو السجائر؛ – عرض هذه النشرات إلكترونيا أو في الطرق العمومية أو خارج المتاجر أو داخلها أو قام بالدعاية لها في نفس الأماكن أو بأية وسيلة نشر أو بث أخرى في متناول العموم.

المادة 80

يمنع عرض النشرات التي تتضمن الأفعال الواردة في المادة 79 أعلاه، إلكترونيا أو في الطريق العمومية وجميع الأماكن المفتوحة في وجه العموم وكذا إذاعتها بأي وجه من الوجوه في الطريق العمومية وذلك بأمر من وكيل الملك المختص داخل أجل لا يتعدى 12 ساعة من تاريخ توصله بطلب وزير الداخلية أو السلطة المحلية المعنية، وذلك بصرف النظر عن المتابعات القضائية التي يمكن القيام بها عملا بهذا القانون. ويجوز لرئيس المحكمة المختصة بناء على ملتمس من النيابة العامة قبل البت في الموضوع أن يأمر بالحجز الفوري لعدد المطبوع الدوري أو حجب المادة الإلكترونية وفي حالة تكرار الفعل ثلاث مرات في نفس السنة يتم إيقاف المطبوع الدوري أو حجب الصحيفة الإلكترونية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

الفرع الرابع: في حماية الشرف والحياة الخاصة للأفراد

الفصل الأول: المس بكرامة رؤساء الدول الأجنبية والممثلين الدبلوماسيين

المادة 81

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 300.000 درهم على الإساءة لشخص وكرامة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الشؤون الخارجية للدول الأجنبية، بواسطة إحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة 72 أعلاه.

المادة 82

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 200.000 درهم على الإساءة لشخص وكرامة الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين الأجانب المعتمدين أو المندوبين لدى جلالة الملك، بواسطة إحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة 72 أعلاه.

الفصل الثاني: في القذف والسب

المادة 83

يقصد في مدلول هذا القانون بـ: – القذف: ادعاء واقعة أو نسبتها إلى شخص أو هيئة، إذا كانت هذه الواقعة تمس شرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة التي نسبت إليه أو إليها؛ – السب: كل تعبير شائن أو مشين أو عبارة تحقير حاطه من الكرامة أو قدح لا تتضمن نسبة أية واقعة معينة. يعاقب على نشر القذف أو السب مباشرة أو عن طريق النقل، حتى لو ورد هذا النشر بصيغة الشك أو كان موجها إلى شخص أو هيئة لم يعينها أو لم يحددها هذا النشر بكيفية صريحة ولكن يمكن التعرف عليها، من خلال العبارات الواردة في الخطب أو الصياح أو التهديدات أو المكتوبات أو المطبوعات أو الملصقات، المجرمة وكذا المضامين المنشورة أو المبثوثة أو المذاعة. ولا تعتبر الوقائع المثارة في تعريف القذف موجبة لتحريك دعوى القذف إلا إذا كانت وقائع يعاقب عليها القانون.

المادة 84

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، عن كل قذف يرتكب بإحدى الوسائل المبينة في المادة 72 أعلاه، في حق المجالس أو الهيئات القضائية أو المحاكم أو الجيوش البرية أو

البحرية أو الجوية أو الهيئات المؤسسة أو المنظمة أو الإدارات العمومية بالمغرب، أو في حق وزير أو عدة وزراء من أجل مهامهم أو صفاتهم أو في حق موظف أو أحد رجال أو أعوان السلطة العمومية أو كل شخص مكلف بمصلحة أو مهمة عمومية مؤقتة كانت أو مستمرة أو مساعد قضائي أو شاهد من جراء تأدية شهادته. يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 20.000 درهم على السب الموجه بنفس الوسائل إلى الهيئات والأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 85

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم عن القذف الموجه إلى الأفراد بإحدى الوسائل المبينة في المادة 72 أعلاه. ويعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم على السب الموجه بنفس الطريقة إلى الأفراد.

المادة 86

لا تقبل أي دعوى بالقذف أو السب الناتج عن نشر بيان صحيح صادر عن حسن نية حول المرافعات القضائية بالجلسات العلنية للمحاكم ولا عن المذكرات أو المحررات المدلى بها لدى المحاكم والمناقشة علانية بجلساتها العمومية، غير أن القضاة المحالة عليهم القضية والمخول إليهم البت في جوهرها، يمكنهم أن يأمروا بحذف البيانات المتناولة للقذف أو السب. غير أن ما تضمنه القذف وكان خارجا عن صميم القضية يمكن أن يفتح مجالا إما لإقامة دعوى عمومية وإما لإقامة دعوى مدنية من لدن الطرف المعني. وإذا تعلق الأمر بمحام يجب على المحكمة المعنية، مهما كانت درجتها، أن تحرر محضرا تحيله على نقيب هيئة المحامين التي ينتمي إليها المحامي المعني وعلى الوكيل العام للملك لاتخاذ المتعين.

المادة 87

يمكن لأي شخص يعتبر نفسه ضحية لنشر قذف أو سب أو مس بالحياة الخاصة أو مس بالحق في الصورة بطريقة مباشرة أو عن طريق النقل بمجرد تمكنه من التعرف عليه من خلال العبارات المستعملة في المطبوع المعني أو الصحيفة الإلكترونية المعنية بما فيها المواد السمعية والمرئية

ولحق به ضرر أن يطلب التعويض وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 88

تطبق مقتضيات المواد 83 و85 و87 من هذا القانون على القذف أو السب الموجه في حق الأموات إذا كان قصد مرتكبيه يهدف إلى الإساءة لشرف واعتبار الورثة الأحياء. يحق للورثة الأحياء أو من ينوب عنهم سلوك مسطرة الرد والتصحيح.

الفصل الثالث: في حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة

المادة 89

يعد تدخلا في الحياة الخاصة كل تعرض لشخص يمكن التعرف عليه وذلك عن طريق اختلاق ادعاءات أو إفشاء وقائع أو صور فوتوغرافية أو أفلام حميمية لأشخاص أو تتعلق بحياتهم الخاصة ما لم تكن لها علاقة وثيقة بالحياة العامة أو تأثير على تدبير الشأن العام. يعاقب على هذا التدخل، إذا تم نشره دون موافقة الشخص المعني بالأمر أو دون رضاه المسبقين بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 85 أعلاه المتعلقة بالسب. وفي حالة تم النشر بدون موافقة ورضى مسبقين وبغرض المس بالحياة الخاصة للأشخاص والتشهير بهم يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 85 أعلاه المتعلقة بالقذف. مع بقاء الحق في التعويض المنصوص عليه في المادة 87 أعلاه.

المادة 90

يفترض الرضى إذا تم الإعلان عن المعلومات الواردة في المادة 89 أعلاه من طرف الشخص نفسه أو تم إشهارها سابقا، أو أحيط العموم علما بها بصفة قانونية.

المادة 91

تراعي المحكمة في تقدير التعويض المعنوي والمادي لجبر الضرر الناتج عن المس بالحياة الخاصة أو المس بالحق في الصورة أو القذف والسب ما يلي: – مدى توفر سوء النية؛ – ملابسات وظروف ارتكاب الفعل الضار؛ – عناصر الضرر وحجمه. – التناسب بين التعويض وحجم الضرر وفقا للمبادئ العامة والخبرة المنجزة؛ – رقم معاملات المقاولة الصحفية. يشترط في الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض مدى قيام الصحفي بالتحري والاستقصاء والبحث وغياب القصد الشخصي ووجود المصلحة العامة وراء النشر وكذا الأخذ برأي المعني بالقذف والسب والمس بالحياة الخاصة والمس بالحق في الصورة.

المادة 92

لا يطبق الإكراه البدني في قضايا الصحافة والنشر في حالة العجز عن الأداء المثبت بالوسائل المقررة قانونا.

الباب الثاني: في الإختصاص والمساطر

الفرع الأول: أحكام عامة

المادة 93

تقع المتابعات والمحاكمات وتنفيذ المقررات القضائية بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفق الأحكام العامة مع مراعاة الاستثناءات المبينة بعده.

الفصل الأول: في الإختصاص

المادة 94

يسند النظر في المخالفات لمقتضيات هذا القانون إلى المحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المقر الرئيسي للمطبوعات الوطنية أو الصحف الإلكترونية أو محل الطبع عند إثارة مسؤولية الطابع أو سكني أصحاب المقالات أو مقر المكتب الرئيسي في المغرب بالنسبة للجرائد الأجنبية المطبوعة بالمغرب. وتختص المحكمة الابتدائية بالرباط فيما يتعلق بالمخالفات لمقتضيات هذا القانون بالنسبة للمطبوعات الدورية المستوردة من الخارج أو التي تعذر معرفة مكان طبعها. علاوة على حالات الإعفاء من الحضور إلى الجلسة المنصوص عليها قانونا. يعفى مدير النشر من الحضور بموجب رسالة معللة للمحكمة يثبت فيها مدير النشر الأسباب المقررة قانونا لقبول الغياب. وتقرر المحكمة في هذه الحالة إمكانية الاستماع لباقي أطراف الدعوى أو تأجيل ذلك.

الفصل الثاني: في ترتيب المسؤولية

المادة 95

يعتبر الأشخاص الآتي ذكرهم فاعلين أصليين للأفعال المرتكبة عن طريق الصحافة وذلك حسب الترتيب التالي: 1- مديرو النشر كيفما كانت مهنتهم أو صفتهم؛ 2- أصحاب المادة الصحفية إن لم يكن هناك مديرون للنشر؛ 3- الطابع ومقدمو الخدمات إن لم يكن هناك مدراء النشر وأصحاب المادة الصحفية؛ 4- المضيف إن لم يكن هناك مقدمو الخدمات؛ 5- الموزعون والبائعون والمكلفون بالإلصاق إن لم يكن هناك أصحاب المطابع ومقدمو الخدمات. وفي الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الصورة أو الرسم أو الرمز أو طرق التعبير الأخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج، وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة أو تعذرت متابعته لسبب من الأسباب، يعاقب بصفته فاعلا أصليا صاحب المادة الصحفية أو واضع الرسم أو الصورة أو الرمز أو بواسطة وسيلة إلكترونية أو طرق التعبير الأخرى، أو المستورد أو الموزع أو البائع أو مقدمو الخدمات أو المضيف وذلك بحسب تراتبية المسؤولية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة. وفي الحالات المنصوص في المادة 18 أعلاه، إذا لم يتم، خلافا لمقتضيات هذا القانون، تعيين مدير جديد للنشر، تترتب أيضا مسؤولية الأشخاص المشار إليهم في البنود 2 و3 و4 أعلاه كأن لم يكن هناك مدير للنشر. تخضع كل المتابعات المتعلقة بالنشر إلى المساطر المنصوص عليها في هذا القانون. مع مراعاة أحكام المادة 93 أعلاه.

المادة 96

في حالة اتهام مديري النشر أو الناشرين أو أصحاب المطابع أو مضيفي الصحف الإلكترونية فإن أصحاب المقالات المتسببين في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يتابعون بصفتهم مشاركين. غير أن أصحاب المطابع ومضيفي الصحف الإلكترونية لا يمكن أن يتابعوا بصفتهم شركاء إلا إذا أصدرت المحكمة حكمها بعدم المسؤولية الجنائية في حق مدير النشر أو أصحاب المقالات أو الموزعين أو البائعين. وفي هذه الحالة تقام المتابعات داخل الثلاثة أشهر الموالية لارتكاب الجنحة أو على الأكثر خلال الثلاثة أشهر الموالية لإقرار عدم المسؤولية الجنائية لمدير النشر وأصحاب المقالات.

الفصل الثالث: في المتابعات

المادة 97

تحرك الدعوى العمومية باستدعاء تبلغه النيابة العامة أو الطرف المدني قبل تاريخ الجلسة بـ 15 يوما على الأقل يتضمن هوية مدير النشر وتحديد التهمة الموجهة إليه ويشار إلى النص القانوني الواجب تطبيقه على المتابعة، وإلا ترتب على ذلك بطلان الاستدعاء. وإذا قدم الاستدعاء بناء على طلب من المشتكي وجب أن يتضمن الاستدعاء بيان مقر سكنى المشتكي في المكان الذي يوجد به مقر المحكمة المعنية أو بيان محل المخابرة معه، ويبلغ هذا العنوان للنيابة العامة والمشتكي به.
تبت المحكمة في جميع الأحوال داخل أجل أقصاه 90 يوما من تاريخ التبليغ القانوني للاستدعاء.
يقدم الاستئناف وفق الشروط والكيفيات والآجال المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية، وتبت محكمة الاستئناف في جميع الأحوال داخل أجل أقصاه 60 يوما من تاريخ تقديم الاستئناف.

المادة 98

إذا طالبت النيابة العامة بإجراء بحث تعين عليها أن تحدد في طلبها بيان ووصف الوقائع التي ستشكل موضوع البحث وإلا ترتب عن ذلك بطلان المتابعة. لا يمكن بموجب هذا القانون إيقاف المشتبه فيه أو اعتقاله احتياطيا.

المادة 99

تكون الشكاية لازمة لتحريك المتابعة في حالة القذف أو السب أو المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو المس بالحق في الصورة وفقا للمقتضيات التالية: 1- في حالة القذف أو السب الموجه إلى الأفراد المنصوص عليهم في المادة 85 من هذا القانون، فإن المتابعة لا يقع إجراؤها إلا بشكاية من الشخص الموجه إليه القذف أو السب، غير أنه يمكن للنيابة العامة تحريك المتابعة تلقائيا في حالة القذف أو السب الموجه إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أصلهم أو انتمائهم أو عدم انتمائهم إلى عرق أو وطن أو جنس أو دين معين؛ 2- في حالة القذف أو السب الموجه إلى المجالس والهيئات القضائية والمحاكم وغيرها من الهيئات المبينة في المادة 84 أعلاه فإن المتابعة لا تقع إلا بعد مداولة تجريها المجالس والمحاكم والهيئات المذكورة في جلسة عامة والمطالبة بالمتابعة وإذا لم يكن للهيئة جلسة عامة فتجري المتابعة بشكاية من رئيس الهيئة؛ 3- في حالة القذف أو السب الموجه إلى عضو من أعضاء الحكومة تجرى المتابعة بشكاية من المعنيين بالأمر يوجهونها مباشرة إلى رئيس الحكومة الذي يحيلها على وكيل الملك المختص؛ 4- في حالة القذف أو السب الموجه إلى الموظفين أو الأشخاص المسندة إليهم مباشرة السلطة العمومية تقع المتابعة بشكاية منهم أو من السلطة الحكومية التي ينتسب إليها الموظف، يوجهها إلى وكيل الملك المختص أو بواسطة استدعاء مباشر أمام المحكمة المختصة؛ 5- في حالة القذف الموجه إلى عضو مستشار أو شاهد فإن المتابعة لا تقع إلا بشكاية العضو أو الشاهد؛ 6- في حالة الإساءة إلى الكرامة أو السب المقررين في المادتين 81 و82 المشار إليهما أعلاه، فإن المتابعة تقع إما بطلب من سفارة الدولة الأجنبية أو من رئيس الحكومة المغربية؛ 7- في حالة المس بالحياة الخاصة للأفراد أو الحق في الصورة المنصوص عليها في المادة 89 أعلاه، فإن المتابعة لا تقع إلا بشكاية من الشخص الذي تعرض للمس بحياته الخاصة أو بحقه في الصورة؛ 8- في حالة القذف أو السب المقرر في المادة 88 أعلاه والموجه في حق الأموات إذا كان قصد مرتكبيه يهدف إلى الإساءة إلى شرف واعتبار الورثة الأحياء، لا تقع المتابعة إلا بشكاية شخص واحد أو أكثر من ذوي الحقوق.

الفصل الرابع: في سقوط الدعوى العمومية وتقادمها

المادة 100

علاوة على الأسباب المحددة قانونا، تسقط الدعوى العمومية بسحب الشكاية من طرف المشتكي إذا كانت لازمة لتحريكها.

المادة 101

تتقادم الدعوى العمومية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي 6 أشهر كاملة تبتدئ من يوم ارتكاب الفعل موضوع المتابعة. ينقطع ويتوقف أمد تقادم الدعوى العمومية وفق مقتضيات المادة 6 من قانون المسطرة الجنائية.

الفصل الخامس: في ظروف التخفيفوحالة العود

المادة 102

تقدر المحكمة ظروف التخفيف في جميع الحالات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 103

مع مراعاة أحكام المادة 97 من هذا القانون، كل من صدر عليه من أجل جريمة، حكم نهائي بعقوبة غرامة بموجب هذا القانون، ثم ارتكب نفس الجريمة داخل سنة واحدة من تاريخ صيرورة الحكم المكتسب لقوة الشيء المقضي به يعتبر في حالة عود ويعاقب بنفس الغرامة المحكوم بها سابقا تضاف إليها نسبة 20 في المائة من مبلغ الغرامة المذكورة. ولا يعد الناشر في حالة عود إلا إذا كان هو كاتب المقال أو أن المقال موضوع الدعوى غير موقع.

الفصل السادس: في توقيف المطبوع الدوري أو حجب الصحيفة الإلكترونية ونشر الأحكام

المادة 104

إذا صدرت العقوبة ضد مرتكب أحد الأفعال الواردة في المادة 71 من هذا القانون، جاز توقيف المطبوع الدوري أو حجب الصحيفة الإلكترونية أو الدعامة الإلكترونية بموجب مقرر قضائي لمدة شهر واحد، إذا كان يصدر بشكل يومي أو أسبوعي أو نصف شهري ولنشرتين متتاليتين إذا كان يصدر بصفة شهرية أو فصلية أو نصف سنوية أو سنوية. وإذا صدرت العقوبة ضد أحد الأفعال الواردة في المادتين 72 و73 من هذا القانون، يمكن وقف المطبوع أو حجب الصحيفة الإلكترونية

أو الدعامة الإلكترونية بموجب نفس المقرر القضائي لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا إذا كان يصدر بشكل يومي أو أسبوعي أو نصف شهري ولنشرتين متتاليتين إذا كان يصدر بصفة شهرية أو فصلية أو نصف سنوية أو سنوية. يمكن للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالإدانة أو بثه على نفقة المخالف. لا يمتد مفعول التوقيف إلى عقود الشغل المبرمة من طرف صاحب الاستغلال الذي يبقى متحملا فيما يخصها جميع الالتزامات المتعاقد عليها ويظل كذلك متحملا للالتزامات القانونية الأخرى الناجمة عن إبرام عقود أخرى تتعلق بتسيير المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية.

المادة 105

ينشر الحكم القضائي النهائي بالإدانة بالنسبة لكل المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، بطلب من المشتكي وبمقرر قضائي، في المطبوع الدوري المعني أو الصحيفة الإلكترونية أو الدعامة الإلكترونية المعنية وذلك داخل أجل أقصاه أسبوع بالنسبة للمطبوع الدوري اليومي وفي العدد الموالي لتاريخ صدور الحكم بالنسبة لكل المطبوعات الدورية الأخرى وعند تعيين الموقع الإخباري للصحيفة الإلكترونية. كل إخلال أو مخالفة لمقتضيات الفقرة الأولى أعلاه، يعاقب عليها بغرامة مالية من 1000 إلى 7000 درهم عن كل يوم تأخير.

المادة 106

يجوز بأمر استعجالي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية المختصة حجز كل عدد من مطبوع دوري أو سحب المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها بالنسبة للصحيفة الإلكترونية إذا تضمنت أفعالا يعاقب عليها الفرع الأول من الباب الأول من القسم الثالث، المتعلق بحماية النظام العام ولاسيما تلك المنصوص عليها في المادة 71 أعلاه، بناء على طلب من النيابة العامة أو من قبل السلطة الحكومية المعنية، يصدر داخل أجل ثمان ساعات من توصله بالطلب وينفذ أمر الرئيس فورا وعلى الأصل. يجوز للسلطة الحكومية المذكورة أعلاه أو النيابة العامة حجز عدد النشرة المعنية أو سحب المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها بالنسبة للصحيفة الإلكترونية بأمر قضائي استعجالي لغاية البث النهائي في أجل شهر. يجب على وكيل الملك إشعار رئيس المحكمة بالأمر الصادر عنه بحجز كل عدد من مطبوع دوري أو سحب المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها بالنسبة للصحيفة الإلكترونية ويصدر رئيس المحكمة خلال أجل 24 ساعة أمرا استعجاليا بتأييد أو إلغاء قرار حجز كل عدد من مطبوع دوري أو سحب المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها بالنسبة للصحيفة الإلكترونية.

المادة 107

يترتب في حالة ثبوت أي تعسف في كل منع أو حجز لمطبوع دوري أو حجب لصحيفة إلكترونية تعويض يوازي الضرر المترتب عن ذلك.

المادة 108

يجوز للمحكمة قبل البث في جوهر دعوى القذف أو السب أو الإساءة للحياة الخاصة أو الإساءة للحق في الصورة، أن تأمر بحجز كل عدد من مطبوع دوري الذي نشرت فيه المادة موضوع الدعوى أو سحب المادة من الصحيفة الإلكترونية بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بناء على ملتمس من النيابة العامة أو بناء على طلب من المشتكي.

الفرع الثاني: المقتضيات الخاصة المطبقة في القذف والسب

المادة 109

يحق في كل الحالات إثبات صحة ما يتضمنه القذف باستثناء ما يلي: أ – إذا كان القذف يتعلق بالحياة الخاصة؛ ب- إذا كان القذف يرجع إلى جريمة شملها العفو أو سقطت بالتقادم أو صدرت في شأنها عقوبة تم محوها برد الاعتبار أو المراجعة مع استثناء الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان.

المادة 110

يدلي المشتكي به، بما يثبت صحة الواقعة التي من أجلها وجه القذف، مع مراعاة مقتضيات المادة 109 أعلاه، بعد توصله بالاستدعاء للحضور وخلال طيلة مراحل التقاضي ويحدد في إعلان يوجهه إلى وكيل الملك أو إلى المشتكي المكان الذي يعينه للمخابرة معه إذا كان المشتكي به قد

أقيمت عليه الدعوى بطلب من وكيل الملك أو من المشتكي. ولهذا الغرض وجب عليه أن يدلي بما يلي: – عرض الوقائع المبينة والموصوفة في استدعاء الحضور والتي يريد إثبات حقيقتها؛ – نسخة من المستندات؛ – أسماء ومهن وعناوين الشهود المراد الاعتماد عليهم في إقامة الحجة. ويتضمن هذا الإعلان تعيين الموطن المختار لدى المحكمة.

المادة 111

يمكن للمشتكي به تقديم وسائل إثبات طيلة مراحل الدعوى والتقاضي. إذا ما أكدت الإثباتات صحة ما يعزى من القذف يوضع حد للمتابعة. إذا كانت الوقائع موضوع القذف محل متابعة وقع الشروع في إجرائها، بأمر من النيابة العامة أو بشكاية قدمها المشتكي به، يؤجل النظر في دعوى القذف إلى حين صدور الحكم في المتابعة المذكورة.

المادة 112

يتعين على المشتكي أو النيابة العامة، حسب الأحوال، تبليغ المشتكي به بنسخ الوثائق وأسماء ومهن وعناوين الشهود الذين سيتم الاعتماد عليهم من طرف المشتكي أو النيابة العامة لإثبات عكس الوقائع المزعومة، في محل المخابرة المحدد من طرف المشتكي به طيلة مراحل التقاضي.

الفرع الثالث: في دعوى التعويض المدني عن الضرر الناتج عن القذف أو السب أو المس بالحياة الخاصة أو المس بالحق في الصورة

المادة 113

استثناء من القواعد العامة المنظمة للاختصاص المحلي، يرجع الاختصاص للمحكمة الابتدائية التي يقع بدائرة نفوذها موطن المدعي أو المدعى عليه، وذلك في حالة المنازعة بين الأشخاص الذاتيين وبين ممثلي المطبوعات أو الصحف الإلكترونية. غير أنه في حالة تعدد مواطن المدعى عليهم يسند الاختصاص للمحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها موطن أحدهم. إذا تعلق الأمر بمطبوع

أجنبي يرجع الاختصاص للمحكمة التي يقع بدائرة نفوذها مقر المكتب الرئيسي للمطبوع الأجنبي في المغرب أو بمكان توزيعه.

المادة 114

يقدم المقال في مواجهة مدير النشر، وفي حالة عدم وجوده، ضد صاحب المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية المتسبب في الضرر، ويجب تقديم طلب التعويض خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ نشر الكتابات المسببة للضرر.

الباب الثالث: في حق التصحيح والرد

المادة 115

يتعين على مدير النشر أن يدرج في العدد الموالي للمطبوع الدوري أو في الإصدار الموالي للصحيفة الإلكترونية التصحيح الموجه إليه من طرف أحد رجال أو الأجهزة المسندة إليها مباشرة السلطة العمومية بشأن أعمال تتعلق بوظيفتها يكون المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية قد تحدثت عنها بشكل غير صحيح وذلك في نفس الصفحة التي نشر فيها ما استوجب الرد في المطبوع الدوري أو في نفس المكان الذي استوجب الرد في الصحيفة الإلكترونية مع احترام نفس حجم الحروف ونفس حجم المساحة التي استعملت في النشر موضوع الخلاف.

المادة 116

يتعين على مدير النشر أن يدرج ردود كل شخص ذاتي أو اعتباري ذكر اسمه أو أشير إليه في المطبوع داخل الثلاثة أيام الموالية لليوم الذي توصل فيه بطلب الرد أو في العدد الموالي أو اليوم الموالي للبث الإلكتروني إذا لم يتم نشر أي عدد قبل انصرام الأجل المذكور.

المادة 117

يجب أن يقع إدراج هذه الردود والتصحيحات مجانا في نفس الصفحة وفي نفس المكان من الصفحة وبنفس الحروف التي نشر فيها المقال المثير للرد أو التصحيح وفي نفس المساحة التي نشرت فيها المادة الإعلامية المثيرة للرد أو التصحيح. لا يتجاوز طول الرد ضعف كلمات المقال الأصلي وإذا تجاوزه فيجب أداء قيمة النشر عن الزيادة فقط، على أن يحسب بسعر الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية مع مراعاة مضمون المقال المثير للرد.

المادة 118

لا يشمل الرد أو التصحيح إلا الوقائع المقصودة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يثير صاحب الرد أو التصحيح مسائل لا علاقة لها بموضوع النشر.

المادة 119

في حالة مخالفة مقتضيات المادتين 115 و116 أعلاه يعاقب بغرامة قدرها 3000 درهم بالنسبة لكل عدد لم تنشر فيه التصحيحات أو الردود. بصرف النظر عن العقوبات الأخرى والتعويضات التي يمكن الحكم بها لفائدة المتضرر.

المادة 120

يمكن رفض نشر التصحيحات والردود في الحالات التالية: – إذا توصل بها مدير نشر المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية بعد مضي 60 يوما من تاريخ نشر المقال المثير للرد والتصحيح؛ – إذا سبق لمدير نشر المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية أن نشر ما قد تتضمنه التصحيحات والردود بنفس المعنى والوقائع؛ – إذا تم تحريرها بلغة أخرى مغايرة للغة المقال أو الخبر موضوع التصحيح أو الرد. يتعين على مدير النشر الامتناع عن نشر التصحيحات والردود إذا تضمنت جريمة معاقب عليها قانونا.

المادة 121

إذا تم التعرض في صحيفة ما مهما كانت دعامتها لأحد الأشخاص المتابعين قضائيا وصدر في حقه حكم بالبراءة، يتعين أن ينشر مضمون الحكم في أجل ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للصحيفة الإلكترونية وفي أجل 15 يوما من تاريخ صدوره بالنسبة للمطبوع اليومي أو الأسبوعي وفي العدد الموالي بالنسبة لباقي المطبوعات الدورية، تحت طائلة غرامة قدرها 2000 درهم يؤديها مدير النشر عن كل يوم تأخير وذلك بمقتضى مقرر قضائي.

المادة 122

يتلقى مدير النشر طلب التصحيح أو الرد من الشخص المعني بالأمر أو من ممثله القانوني، يحدد فيه تاريخ إصدار الصحيفة المتضمنة للمادة الإعلامية موضوع التصحيح أو الرد، وعدده ورقم الصفحة وعند الاقتضاء، اسم محرر المادة المتضمنة للخطأ ومضمون الخطأ المذكور ونص التصحيح الذي سيتم نشره.

المادة 123

يجوز لمدير النشر أن يرفض مع بيان الأسباب طلب إدراج التصحيح داخل الأجل المقرر في المادة 116 أعلاه، ويبلغ إلى صاحب الطلب بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم. يمنح لصاحب الطلب أجل ثمانية أيام تبتدئ من تاريخ توصله برسالة الرفض لرفع الأمر أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بصفته قاضيا للمستعجلات التي يوجد بدائرة نفوذها محل إقامة المدعي أو المدعى عليه قصد البت في الخلاف والأمر عند الاقتضاء، بنشر التصحيح تحت طائلة الغرامة المالية المنصوص عليها في المادة 119 أعلاه.

المادة 124

يخضع التصحيح والرد عن المادة الإعلامية المنشورة في الصحيفة الإلكترونية للأحكام المنصوص عليها في المواد من 115 إلى 123 أعلاه مع مراعاة المقتضيات التالية: – يتم التصحيح من طرف الصحيفة الإلكترونية بنص مكتوب ينشر على الصفحة الرئيسية، سواء كانت المادة الإعلامية موضوع التصحيح مكتوبة أو سمعية أو سمعية بصرية أو على شكل صورة؛ – يمكن للمتضرر إثبات معطيات الرد بواسطة الصورة أو مادة إعلامية سمعية أو سمعية بصرية، قابلة للنشر على الأنترنت، دون تجاوز المدة الزمنية للمادة السمعية البصرية موضوع الرد. ولا تجوز المطالبة بالرد بمادة إعلامية سمعية أو سمعية بصرية على مادة إعلامية مكتوبة.

أحكام ختامية

المادة 125

يجب على الخاضعين لمقتضيات هذا القانون عند تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أن يتلاءموا مع أحكام القسم الأول منه في أجل أقصاه سنة.

المادة 126

تنسخ جميع المقتضيات التشريعية المخالفة لمقتضيات هذا القانون ولاسيما الظهير الشريف رقم 1.58.378 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بشأن قانون الصحافة والنشر كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 77.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.2.207 بتاريخ 25 من رجب 1423 (23 أكتوبر 2002).

القانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة

ظهير شريف رقم 1.16.24 صادر في 30 من جمادى الأولى 10 - 1437 مارس 2016

بتنفيذ القانون رقم 90.13 القاضي ب احداث المجلس الوطني للصحافة 2- -

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، اسماه الله واعز امره اننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50منه،

اصدرنا امرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين .

وحرر

بالرباط في 30 من جمادى الاولى 10 1437 - مارس . 2016

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء :عبد الإله ابن كيران .

*

* *

الجريدة الرسمية عدد 6454 بتاريخ 28 جمادى الاخرة 7) 1437 ابريل (2016 ص .2961

قانون رقم 90.13 يقضي ب احداث المجلس الوطني للصحافة

_____

المادة الأولى

تحدث تحت اسم» المجلس الوطني للصحافة «هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يشمل نطاق اختصاصها الصحافيين المهنيين والمؤسسات الصحافية، ويعهد إليها بالحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف المهنة، وعلى التقيد بميثاق اخلاقيات المهنة والقوانين والانظمة المتعلقة بمزاولتها، والسهر بوجه خاص على :

ضمان وحماية حق المواطن في إعلام متعدد وحر وصادق ومسؤول ومهني؛

–

ضمان الحق لكل صحافي في الإعلام او التعليق او النشر مع احترام مبادئ واخلاقيات المهنة؛

تطوير حرية الصحافة والنشر والعمل على الارتقاء بالقطاع؛

–

تطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة والنشر بكيفية مستقلة وعلى اسس ديمقراطية .

يشار إلى المجلس الوطني للصحافة في هذا القانون ب» المجلس .«

ويوجد مقره بالرباط .

الباب الأول :مهام المجلس واختصاصاته

المادة 2

من اجل ممارسة المهام المنوطة به، يتولى المجلس القيام بما يلي، مع مراعاة اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري :

التنظيم الذاتي لقطاع الصحافة والنشر؛

وضع نظامه الداخلي الذي يصادق عليه بنص تنظيمي؛

–

وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة والعمل على نشره بالجريدة الرسمية داخل اجل ستة اشهر من تنصيب المجلس والسهر على تنفيذه فور نشره؛

وضع الانظمة الضرورية التي تضمن ممارسة مهنة الصحافة في احترام لقواعدها و اخلاقياتها والسهر على ضمان احترام المهنيين لها؛

منح بطاقة الصحافة المهنية؛

ممارسة دور

الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين او بين هؤلاء والاغيار؛

ممارسة دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين؛

تتبع احترام حرية الصحافة؛

–

النظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحافية والصحافيين المهنيين الذين اخلوا بواجباتهم المهنية وميثاق اخلاقيات المهنة والنظام الداخلي للمجلس والانظمة الاخرى التي يضعها؛

–

إبداء الراي في شان مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهنة او بممارستها، وكذا في جميع القضايا المعروضة عليه من لدن الإدارة؛

–

اقتراح الإجراءات التي من شانها تطوير قطاع الصحافة والنشر وتأهيله وتحديثه؛

تيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين مكونات الجسم الصحافي وقطاع النشر؛

إعداد الدراسات المرتبطة بقطاع الصحافة والنشر؛

المساهمة في تنظيم التكوين المستمر لفائدة الصحافيين وغيرهم من المستخدمين العاملين في قطاع الصحافة والنشر؛

–

إقامة علاقات تعاون وشراكة مع الهيئات الوطنية والدولية التي لها نفس الاهداف قصد تبادل الخبرات والتجارب في ميدان الصحافة والنشر؛

–

المصادقة على التقارير المالية والادبية للمجلس بما فيها التقارير الواردة في المادة 3 بعده .

المادة 3

يعد المجلس تقريرا سنويا عن مؤشرات احترام حرية الممارسة الصحافية وعن انتهاكات هذه الحرية وخروقاتها وعن

اوضاع الصحافة والصحافيين بالمغرب، وينشر هذا التقرير بالجريدة الرسمية ويمكنه كذلك إعداد تقارير موضوعاتية تهم قطاع الصحافة .

الباب الثاني :تأليف المجلس وتنظيمه

الفرع الأول :تأليف المجلس

المادة 4

يتألف المجلس الوطني للصحافة من واحد وعشرين (21) عضوا موزعين على النحو التالي :

ا) - سبعة)7(اعضاء ينتخبهم الصحافيون المهنيون من بينهم مع مراعاة تمثيلية مختلف اصناف الصحافة والإعلام؛

ب) - سبعة)7 (اعضاء ينتخبهم ناشرو الصحف من بينهم؛

ج) - سبعة)7 (اعضاء وهم :

ممثل عن المجلس الاعلى للسلطة القضائية؛

ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

ممثل عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

ممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب؛

ممثل عن اتحاد ك تاب المغرب؛

ناشر سابق تعينه هياة الناشرين الاك ثر تمثيلية؛

صحافي شرفي تعينه نقابة الصحافيين الاك ثر تمثيلية .

شريطة ان يكون هؤلاء الممثلين)7(لهم خبرة في ميدان الإعلام والصحافة .

يتعين في تأليف المجلس السعي إلى تحقيق مبدا المناصفة .

تعين الحكومة مندوبا لها لدى المجلس يعهد إليه بمهمة التنسيق بين المجلس والإدارة، ويحضر اجتماعات المجلس بصفة استشارية .

المادة 5 يتمتع بصفة ناخب :

–

بالنسبة لفئة الصحافيين المهنيين، كل صحافي كما تم تعريفه في القانون الخاص بالنظام الاساسي

للصحافيين المهنيين خاصة في مادته الاولى ويتلقى اجرا وفق احكام المادة 24 منه؛

–وبالنسبة لفئة ناشري

الصحف، كل ناشر يثبت ان المؤسسة الناشرة للصحف التي يتولى إدارة نشرها :

-مؤسسة في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي؛

-تتوفر على اقدمية سنتين على الاقل وتوجد في وضعية جبائية قانونية لكونها ادلت بتصاريحها ودفعت المبالغ المستحقة بصفة نهائية طبقا للقانون او في حالة عدم الاداء، لكونها قدمت ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل انها كافية وذلك طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل في ش ان تحصيل الديون العمومية؛

-منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، او في نظام خاص للاحتياط الاجتماعي او في نظام إجبار ي اخر للتغطية الاجتماعية، وتدلي بصفة منتظمة بتصريحاتها المتعلقة بالاجور وتوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئات؛

-تلتزم بتطبيق الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالصحافيين المهنيين؛

-تنشر القوائم التركيبية السنوية بانتظام؛

-تصدر المطبوع الدوري الورقي بصور

ة منتظمة، وتشغل بصفة دائمة، إضافة إلى رئيس التحرير، كحد ادنى :

احد عشر)11(صحافيا مهنيا بالنسبة للمطبوع الدوري اليومي؛

ستة)6 (صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري

الاسبوعي؛

خمسة)5 (صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري الجهوي اليومي؛

صحافيين مهنيين اثنين)2 (بالنسبة للمطبوع الدوري النصف الشهري والشهري

والجهوي الاسبوعي .

وبالنسبة للمؤسسة الناشرة للصحف التي تصدر بصورة منتظمة صحيفة إلك ترو نية، يجب ان تشغل بصفة دائمة

مديرا للنشر وثلاثة)3 (صحافيين مهنيين على الا قل .

يجب على المترشحين للعضوية في المجلس برسم فئة الصحافيين المهنيين وفئة ناشري

الصحف التوفر على اقدمية

في الممارسة المهنية لا تقل عن خمسة عشر)15 (سنة و انه لم يسبق ان صدرت في حقهم عقوبات تاديبية او مقررات قضائية

مكتسبة لقوة الشيء المقضي به من اجل ارتكاب افعال لها علاقة بمجال اختصاص المجلس، كما يشترط فيهم ان يكونوا متمتعين بحقوقهم الوطنية والمدنية .

ينتخب اعضاء المجلس رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس من بين ناشري الصحف والصحافيين المهنيين، على ان يراعى

في المهمتين تمثيل كل من فئة الصحافيين المهنيين وفئة ناشري الصحف، وان لا يكون الرئيس (ة)ونائبه(ة)من نفس

الجنس وتخضع المهمتين للتناوب كل اربع سنوات بين ممثلي هاتين الفئتين .

يمكن ان تكون نتائج الاقتراع محل طعن امام المحكمة الإدارية بالرباط .

الفرع الثاني :تنظيم المجلس

المادة 6

تحدد مدة انتداب اعضاء المجلس في اربع)4(سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة 7

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الاقل كل شهرين او بطلب من اغلبية اعضائه او كلما دعت الضرورة إلى ذلك وذلك وفق الكيفيات المحددة في نظامه الداخلي .

تتضمن الدعوة جدول اعمال المجلس وتوجه قبل تاريخ الاجتماع بخمسة عشر)15 (يوما على الاقل، فيما عدا

حالات الاستعجال التي يجب ان توجه فيها الدعوة قبل ثمان واربعين)48(ساعة على الاقل .

ولا تقبل النيابة في حضور

الاجتماعات واشغال المجلس .

المادة 8

يشترط لصحة مداولات المجلس حضور

اغلبية اعضائه على الاقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب، يدعو الرئيس لاجتماع

ثان بعد مرو

ر خمسة عشر)15(يوما ،وتكون حينئذ مداولات المجلس صحيحة إذا حضر ثلث اعضاء المجلس، وإذا لم يتوفر هذا النصاب يدعو الرئيس لاجتماع ثالث، بعد مرور اسبوع، تكون مداولاته صحيحة بمن حضر من اعضائه .

تكون مداولات المجلس سرية، ويتخذ قراراته باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الاصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

استثناء من احكام الفقرة الثانية اعلاه يمكن ان تكون مداولات المجلس علنية بمبادرة من الرئيس وموافقة الاغلبية

العددية لأعضاء المجلس الحاضرين في الاجتماع .

المادة 9

إذا تعذر على المجلس القيام بمهامه بسبب امتناع اغلبية اعضائه المنتخبين عن حضور اجتماعاته، يخبر رئيس المجلس بذلك الإدارة قصد معاينة هذه الحالة بمقرر إداري معلل ينشر في الجريدة الرسمية .

وفور نشر المقرر سالف الذكر في الجريدة الرسمية، تشرف اللجنة المشار إليها في المادة 54 من هذا القانون على

إحداث لجنة مؤقتة يعهد إليها بالقيام بمهام المجلس إلى حين تنصيب المجلس الجديد، ويتم تعيين اعضاء اللجنة المنصوص عليها بالمادة 54 المذكورة للإشراف على تنصيب المجلس في اجل اقصاه ستة)6(اشهر ابتداء من تاريخ تعيين

اعضائهما .

المادة 10

يلتزم اعضاء المجلس بالقيام بمهامهم بتجرد ونزاهة مع الامتناع طيلة مدة عضويتهم عن اتخاذ اي موقف علني

بخصوص القضايا المعروضة امام المجلس، وخلال مدة سنتين من تاريخ انتهاء مهامهم بالنسبة للقضايا التي سبق لهم البت

فيها كأعضاء في المجلس .

كما يلتزم اعضاء المجلس بسرية المداولات وبك تمان السر المهني طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل .

المادة 11

يمارس رئيس المجلس جميع الاختصاصات لضمان السير العادي للمجلس والقيام بالمهام المسندة إليه، ولهذه الغاية :

–

يمثل المجلس امام القضاء، وإزاء الإدارة والاغيار، وكذا إزاء المنظمات والهيئات الوطنية والاجنبية او الدولية؛

–

يحدد جدول اعمال المجلس؛

–

يرأس اجتماعات المجلس ويتولى تنسيق عمل اللجان المحدثة لدى المجلس؛

يعد برنامج عمل المجلس السنوي ويعرضه على موافقة المجلس؛

–

يقوم بإعداد ميزانية المجلس وعرضها على مصادقة هذا الاخير ويعمل على تنفيذها؛

يتولى تدبير شؤون المصالح الإدارية والتقنية والمالية للمجلس؛

يتولى إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون باسم المجلس، مع القطاعات والمؤسسات والهيئات الوطنية

والدولية في مجال اختصاصه، وكذا كل اتفاقية او عقد لهما علاقة بمهام او ممتلكات المجلس، وذلك بعد

موافقة هذا الاخير .

يعتبر الرئيس الناطق الرسمي باسم المجلس .

يمكن للرئيس ان يفوض بعض اختصاصاته، عند الاقتضاء، إلى نائب الرئيس او احد اعضاء المجلس .

إذا تغيب الرئيس او عاقه عائق، ناب عنه نائب الرئيس حسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس .

المادة 12

لأجل الاضطلاع بالمهام المسندة إليه، يحدث المجلس اللجان الدائمة التالية :

–

لجنة اخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية؛

لجنة بطاقة الصحافة المهنية؛

لجنة التكوين والدراسات والتعاون؛

لجنة الوساطة والتحكيم؛

–

لجنة المنشاة الصحفية وتأهيل القطاع .

يعين المجلس من بين اعضائه اعضاء هذه اللجان ورؤساءها على ان يراس لجنة بطاقة الصحافة المهنية صحافي

مهني ولجنة الوساطة والتحكيم ممثل المجلس الاعلى للسلطة القضائية ولجنة المنشاة الصحافية وتاهيل القطاع ناشر للصحف .

مراعاة لأحكام الفقرة اعلاه تحدد كيفيات تعيين رؤساء اللجان ما عدا لجنة الوساطة والتحكيم، وكذا اختصاصات اللجان وكيفية عملها في النظام الداخلي للمجلس .

يجوز للمجلس، عند الاقتضاء، إحداث لجان موضوعاتية اخرى .

يحضر ممثل عن كل متعهد الاتصال السمعي البصر ي

العمومي او وكالة للأنباء عمومية اجتماعات لجنة بطاقة الصحافة المهنية المخصصة لدراسة منح البطاقة للمهنيين الممارسين لدى المتعهد او الوكالة المعنية، ويجوز للجنة دعوة من تراه مفيدا لحضور اجتماعاتها بصفة استشارية .

المادة 13

يخصص تعويض لفائدة اعضاء المجلس عن الاعمال التي يقومون بها والاعباء التي يتحملونها في إطار المهام المنصوص عليها في هذا القانون .

ويحدد مقدار التعويض المذكور وكيفيات احتسابه وشروط الاستفادة منه في النظام الداخلي للمجلس .

المادة 14

يمكن عزل رئيس المجلس او احد اعضائه المنتخبين من مهامهم، بعد دعوتهم كتابة من قبل المجلس لتقديم

إيضاحاتهم الكتابية، للاسباب التالية :

صدور عقوبات تأديبية او مقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به من اجل ارتكاب افعال لها علاقة بمجال اختصاص المجلس؛

التغيب المتكرر

عن اجتماعات المجلس او عن اجتماعات اللجان الدائمة؛

–

الإخلال بالمهام الموكولة إلى المعني بالامر .

يعتبر تغيبا متكررا عدم استجابة المعني بالامر للدعوة لحضور ثلاثة اجتماعات متتالية بدون عذر مبرر ومقبول من لدن المجلس .

يعتبر إخلالا بالمهام الموكولة إلى المعني بالامر امتناعه عن القيام بالمهام المسندة إليه او اتخاذه لقرارات مخالفة لمهامه او تجاوزه حدود هذه المهام .

يتم، قبل النظر في العزل، إعداد تقرير في شان السبب او الاسباب المبررة له من قبل عضوين من اعضاء المجلس يعينهما هذا الاخير، يتضمن على الخصوص الإشارة إلى الادلة المبررة للسبب وللأسباب المذكورة .

لا يحق للرئيس ولا للعضو المعني بالعزل المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بمناقشة قضية تعنيه ولا يحضرها إلا عند

الاستماع إليه بطلب منه او بطلب من المجلس .

يراس الاجتماعات المتعلقة بمناقشة عزل رئيس المجلس نائب الرئيس وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي .

يستدعي المجلس الرئيس او العضو المعني للمثول امامه بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسلم او

بواسطة مفوض قضائي قبل التاريخ المحدد للجلسة بخمسة عشر)15 (يوما على الاقل .

يمكن للرئيس او للعضو المعني بالامر ان يستعين ب احد زملائه او بمحام او هما معا لمؤازرته والدفاع عنه .

يتخذ قرار العزل من طرف ثلثي (2/3)اعضاء المجلس على الاقل .

يمكن تقديم الطعون ضد مقرر

ات العزل امام المحكمة الإدارية بالرباط .

يتم تعويض الرئيس او العضو المعني طبقا للإجراءات المشار إليها على التوالي في المادتين 4 و 5من هذا القانون إلى حين استكمال الفترة المتبقية من مدة الانتداب .

وإذا كان امر العزل يعني الرئيس ونائبه، يرأس الاجتماع قاض منتدب من قبل المجلس الاعلى للسلطة القضائية وفق كيفيات وشروط يحددها النظام الداخلي للمجلس .

المادة 15

يمكن للمجلس ان يوقف لمدة لا تتجاوز

ثلاثة)3(اشهر، في انتظار اتخاذ قرار في شانه، الرئيس او كل عضو منتخب

ثبتت مسؤوليته

عن ارتكاب افعال مخالفة للقانون او لميثاق اخلاقيات المهنة وذلك بعد دعوته ك تابة لتقديم إيضاحات

مك توبة عن الافعال المنسوبة إليه .

تتخذ قرارات المجلس في هذا الش ان بالأغلبية المقررة في المادة 8 اعلاه .

المادة 16

في حالة انقطاع احد ممثلي الهيئات المشار إليها في الفقرة(ج)بالمادة 4 من هذا القانون عن مزاولة مهامه داخل المجلس لأي سبب من الاسباب او في حالة التغيب المتكرر او في حالة الإخلال بالمهام الموكولة إليه، يقوم رئيس المجلس

بتوجيه رسالة إلى الهيئة المعنية قصد تعويضه بممثل اخر إلى حين استكمال الفترة المتبقية من مدة الانتداب .

المادة 17

يحق لرئيس المجلس ولكل عضو من اعضائه ا ن يقدم استقالته من المجلس، وتقدم الاستقالة ك تابة .

يتم تعويض الرئيس او العضو المستقيل طبقا لأحكام هذا القانون المنصوص عليها على التوالي في المادتين 4 و 5

اعلاه .

المادة 18

في حالة عزل الرئيس او استقالته، يقوم نائب الرئيس بمزاولة مهامه حسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي، إلى حين انتخاب رئيس جديد من بين الفئة التي ينتمي إليها الرئيس المعزول او المستقيل، والذي يجب ان يتم داخل اجل لا يتجاوز ثلاثين)30(يوما من تاريخ العزل او الاستقالة .

الباب الثالث :التنظيم المالي والإداري

المادة 19 تتكون موارد المجلس من :

الاشتراكات السنوية للمؤسسات الناشرة للصحف؛

–

إعانات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وكذا مختلف الهيئات، وفق القوانين والانظمة الجاري بها العمل؛

–

الهبات والوصايا، التي ليس من شانها التاثير على استقلالية المجلس؛

مداخيل المنقولات والعقارات التي يملكها؛

–

المداخيل المختلفة التي ليس من شانها التاثير على استقلالية المجلس .

المادة 20

يفرض على كل مؤسسة ناشرة للصحف اداء اشتراك سنوي إجباري في حدود نسبة 1 بالمائة من ارباحها الصافية،

لفائدة المجلس حسب جدول يحدده، تحت طائلة التعرض للعقوبات التاديبية المنصوص عليها في المادة 46 من هذا القانون .

تكون الاشتراكات واجبة الاداء ابتداء من تاريخ الانخراط في المجلس .

إذا لم تقم المؤسسات الصحفية بالاداء، وجه المجلس لها إنذارا بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسلم

او بواسطة مفوض قضائي، ويحدد لها اجل ستين)60(يوما لدفع المبالغ المستحقة .

في حالة عدم دفع المبالغ المستحقة في الاجل المحدد، يتم تحصيل الديون المستحقة جبريا وفقا لمدونة تحصيل الديون العمومية .

يوجه رئيس المجلس، من اجل التحصيل الجبري، إلى القابض التابع له المقر الاجتماعي للمؤسسة الناشرة للصحف طلبا مرفقا بنسخة من الرسالة المذكور

ة في الفقرة الثالثة اعلاه وبوثيقة موقعة من قبله تشير خاصة إلى الاشتراكات الواجبة على المؤسسة الناشرة للصحف ورقم الحساب البنكي للمجلس الذي يجب ان تدفع فيه المبالغ المستحقة من طرف القابض خلال)30 (يوما من تاريخ تسلمها مع إشعار رئيس المجلس بذلك .

المادة 21

ترصد موارد المجلس لتغطية مصاريف تسييره وتجهيزه وكذا المصاريف المتعلقة بمزاولة مهامه وبالتعويض الممنوح للاعضاء وفقا لاحكام المادة 13 اعلاه وبدفع اجور مستخدميه، ولتمويل كل نشاط يدخل ضمن اختصاصاته .

يعتبر الرئيس امرا بقبض موارد المجلس وصرف نفقاته وله ان يعين امرين مساعدين بالصرف وفقا للنظام الداخلي للمجلس .

المادة 22

يجب ان تعرض محاسبة المجلس، قصد تقييمها، كل سنة على نظر خبير محاسب مقيد بصفة قانونية في جدول هيئة الخبراء المحاسبين .

تهدف عملية تقييم محاسبة المجلس إلى التاكد من صدق البيانات المحاسبية للمجلس وصحتها ووضعيته المالية ووضعية ذمته المالية ومن نتائج هذه المحاسبة .

يضع الخبير المحاسب تقريرا سنويا بذلك يرفعه إلى رئيس المجلس وترسل نسخة منه للمجلس الاعلى للحسابات مع نشره قبل 31مارس من كل سنة .

المادة 23

يتوفر المجلس، من اجل القيام بمهامه، على مصالح إدارية وموظفين موضوعين رهن الإشارة ومستخدمين خاصين به يتم توظيفهم وفقا للتشريعات الجاري بها العمل .

الباب الرابع :الوساطة والتحكيم

المادة

تهدف مسطرة الوساطة في مفهوم هذا القانون إلى عرض خلاف مرتبط بقطاع الصحافة والنشر قائم بين مهنيي هذا

القطاع او بين هؤلاء والاغيار على المجلس لتسهيل إبرام الصلح لإنهائه .

تهدف مسطرة التحكيم في مفهوم هذا القانون إلى تسوية خلاف مهني قائم بين الاطراف الخاضعة لاختصاصات المجلس، من خلال إصدار قرار يتقيد به الطرفان لزوما بناء على طلب احدهما، ووفقا لاتفاق التحكيم والذي يصبح قابلا للتنفيذ وفقا ل لاحكام القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال .

المادةيمارس المجلس دور

الوساطة والتحكيم، وفق احكام كل من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 الصادر في 11 رمضان 28(1394 سبتمبر)1974 بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية كما وقع تغيي ره وتتميمه والظهير الشريف

الصادر في 9 رمضان 12(1331 اغسطس)1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما وقع تغييره وتتميمه خاصة قانون

08.05المنظم للوساطة والتحكيم، في ما يخص النزاعات المرتبطة بقطاع الصحافة والنشر، مع مراعاة احكام هذا القانون .

تتولى لجنة الوساطة والتحكيم، المنصوص عليها في المادة 12 اعلاه، مهام النظر والبت في طلبات الوساطة

والتحكيم المحالة إلى المجلس سواء من طرف المهنيين او من الاغيار حسب الحالة .

الفرع الأول :الوساطة

المادة 26

تحدد مدة مسطرة الوساطة في ثلاثة اشهر، ابتداء من التاريخ الذي صرح فيه المجلس باختصاصه في طلب

الوساطة، ويمكن تمديد هذا الاجل لنفس المدة .

المادة 27

تنتهي مهمة لجنة الوساطة والتحكيم، كهيئة وساطة، باتفاق الاطراف او بانصرام الاجل المنصوص عليه في المادة

26اعلاه، بعد تمديده عند الاقتضاء، دون التوصل إلى إبرام صلح، او بامر من القاضي بناء على طلب احد الاطراف المعنية في حالة بطلان اتفاق الوساطة لعدم احترام الإجراءات المسطرية الجاري بها العمل في مجال الوساطة .

المادة 28

توقع لجنة الوساطة والتحكيم، كهيئة وساطة، مع الاطراف وثيقة الصلح الذي تم التوصل إليه، وفي حالة عدم وقوع

الصلح لأي سبب من الاسباب، فإن اللجنة تسلم وثيقة بذلك تحمل توقيع الاطراف المعنية .

يكتسي الصلح بين الاطراف المعنية قوة الشيء المقضي به، ويصبح قابلا للتنفيذ بمجرد موافقتهم .

المادة 29

يمكن لاحد اطراف اتفاق الوساطة ان يخبر المجلس في اي مرحلة من المسطرة برغبته في إنهاء مسطرة الوساطة ك تسوية بديلة .

وتعتبر المسطرة منتهية بمجرد توصل المجلس بطلب مك توب في هذا الشان .

الفرع الثاني :التحكيم

المادة 30 تنحصر مسطرة التحكيم في ا لامور التالية :

–نزاعات الشغل بين الصحافيين والمؤسسات الصحافية؛

–

النزاعات المهنية بين الاطراف الخاضعة لاختصاصات المجلس .

المادة 31

تنتهي مهمة لجنة الوساطة والتحكيم باعتبارها هيئة تحكيمية بعد ستة اشهر ابتداء من تاريخ عرض الخلاف على اللجنة وذلك بإصدار القرار التحكيمي .

يكتسب القرار التحكيمي حجية الشيء المقضي به بمجرد صدور

ه بخصوص النزاع الذي تم الفصل فيه، غير انه إذا

اقتضى الا مر تنفيذه قسرا يعرض على رئيس المحكمة المختصة لتذييله بالصيغة التنفيذية .

المادة 32

يعتبر رفض احد الاشخاص الخاضعين لاختصاص المجلس تنفيذ القرار المترتب على مسطرة التحكيم موجبا لعقوبات

تأديبية .

الفرع الثالث :احكام مشتركة

المادة

عندما يتبين للجنة الوساطة والتحكيم، اثناء مباشرة مسطرة الوساطة او التحكيم، ان الضرر المعتد به او الخلاف بين الطرفين ناتج عن خطا يستوجب التأديب، فإنها تقوم برفع الامر إلى رئيس المجلس مع تزويده بالعناصر التي تتوفر عليها، وفي هذه الحالة توقف لجنة الوساطة والتحكيم المسطرة الجارية .

المادة مسطرة الوساطة والتحكيم مجانية باستثناء المصاريف التي تطلبها الخبرات الخارجية .

الباب الخامس :التأديب

الفرع الأول :الخطاء ال تي تستوجب التأديب

المادة 35

يخضع الصحافيون المهنيون العاملون بمرافق الدولة والمؤسسات العمومية فيما يخص مسطرة التاديب للنصوص

التشريعية والتنظيمية المطبقة على موظفي الدولة او لأحكام النظام الاساسي الخاص بهم حسب الحالة، كما يحق لهم الالتجاء إلى المجلس .

المادة 36

يعتبر كل إخلال بقواعد واخلاقيات ونزاهة المهنة وبالأنظمة المعدة وفقا لمقتضيات المادة الثانية)2 (من هذا

القانون من طرف المجلس خطا مهنيا يستوجب التاديب .

المادة 37

تكيف الاخطاء المهنية ويعاقب عليها حسب درجة خطورتها والظروف التي ارتكبت ضمنها وصفة مرتكبها .

المادة 38

تتقادم الاخطاء المهنية بعد انصرام مدة ستة اشهر تبتدئ من تاريخ ارتكابها، وينقطع امد التقادم بكل إجراء من

إجراءات المتابعة او التحقيق .

الفرع الثاني :المسطرة التاديبية

المادة 39

ينظر المجلس في القضايا التاديبية بناء على شكاية تحال إلى رئيسه من اي شخص ذاتي او اعتباري يعنيه ا لا مر يدعي

بواسطتها ان صحافيا مهنيا او مؤسسة ناشرة للصحف، المشار إليهما فيما يلي بعبارة» المشتكى به «ارتكب خطا شخصيا يبرر إقامة دعوى تاديبية ضده عملا بالمادة 33 اعلاه او بمقتضى النظام الداخلي للمجلس .

يرفع الامر كذلك إلى المجلس من اجل الاسباب نفسها بشكاية من الإدارة او إحدى الهيئات النقابية للصحافيين

المهنيين او للناشرين .

كما يمكن للمجلس ان ينظر في القضايا التاديبية بمبادرة منه بناء على طلب اغلبية اعضائه .

لا تقبل الشكايات المتضمنة افعالا طالها التقادم او هي موضوع مسطرة قضائية جارية .

المادة 40

يحيل الرئيس الشكاية فور

ا إلى لجنة اخلاقيات المهنة والقضايا التاديبية باعتبارها لجنة تاديبية .

عندما تتعلق القضية بعضو في لجنة اخلاقيات المهنة والقضايا التاديبية، يتم تعويضه من طرف الرئيس وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي .

إذا ارتات اللجنة ان الافعال الواردة في الشكاية لا تعتبر خطا يستوجب المساءلة، اصدرت قرارا معللا بعدم المتابعة

التاديبية توجهه إلى رئيس المجلس الذي يبلغه إلى الاطراف المعنية داخل اجل يحدد في النظام الداخلي للمجلس .

المادة 41

إذا قررت اللجنة ان الشكاية المرفوعة إليها تستوجب إجراء المتابعة التاديبية، عينت مقررا يكلف بالتحقيق في القضية .

يبلغ القرار على الفور

إلى علم الاطراف المعنية مع إشعار المشتكى به بإمكانية الاطلاع على وثائق الملف داخل

اجل خمسة عشر)15(يوما من تاريخ توصله بقرار المتابعة، ويمكن لهذا ا لاخير ان يؤازر في جميع مراحل الدعوى التاديبية

بزميل او محام .

يقدم المقرر

إلى اللجنة استنتاجاته وتوصياته داخل اجل اقصاه شهر واحد ابتداء من تاريخ توقيع قرار اللجنة بمباشرة

الدعوى التاديبية .

يمكن ان يتم اختيار المقرر من خارج اعضاء اللجنة وفي هذه الحالة لا يمكن للمقرر ان يشارك في مداولات اللجنة

ويجب ان ينسحب من الجلسة بمجرد تقديم تقريره وتوصياته .

المادة 42

يمكن للجنة ان تحدد اجلا جديدا للمقرر

إذا رات انه من المفيد القيام بابحاث او خبرات او جلسات استماع إضافية .

لا يمكن ب اي حال من ا لاحوال ان يتجاوز اجل التحقيق ثلاثة اشهر .

المادة 43

تستدعي اللجنة المشتكى به بعد ان تتوصل بتقرير المقرر

بصفة قانونية قبل خمسة عشر)15(يوما على الاقل من

تاريخ انعقاد الجلسة التاديبية، من اجل المثول امامها والاستماع إليه .

المادة 44

تصح مداولات اللجنة بحضور

ما لا يقل عن نصف اعضائها من بينهم رئيسها، وتتخذ قراراتها باغلبية اصوات الا عضاء

الحاضرين، وفي حالة تعادل الاصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

تكون قرارات اللجنة معللة وتبلغ، خلا ل اجل العشرة ايام الموالية لتاريخ صدور

ها، إلى الاطراف في رسالة مضمونة الوصول .

المادة 45

يحرر

محضر عن كل اجتماع للجنة التأديبية من طرف عضو يعينه رئيس اللجنة لهذا الغرض، ويوقع محضر الاجتماع الت اديبي من طرف الرئيس والاعضاء الحاضرين وتتم الإشارة فيه عند الاقتضاء إلى حضور المشتكى به و /او ممثله في الاجتماع وإلى تصريحاته .

الفرع الثالث :العقوبات التاديبية

المادة 46

يصدر المجلس العقوبات التاديبية التالية في حق الصحفيين المهنيين او المؤسسات الصحفية :

التنبيه دون نشره للعموم؛

الإنذار الذي يمكن للمجلس ان يقرر نشره على العموم؛

التوبيخ مع التقييد في الملف المحدث لدى المجلس؛

السحب المؤقت لبطاقة الصحافي المهني لمدة لا تتجاوز السنة، وفي حالة العود يتم هذا السحب لمدة يحددها المجلس؛

غرامة مالية يتراوح مبلغها بين 5.000 و 50.000درهم في حق المؤسسات الصحافية تستوفى لمجالات التكوين والدراسات والتعاون .

كما يجب على المجلس ان يقترح على السلطة الحكومية المختصة إيقاف الدعم المالي الممنوح للمؤسسة الناشرة المعنية طبقا للنصوص التشريعية او التنظيمية الجاري بها العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

المادة 47

يتعرض للعقوبات المقررة في التشريع الجاري به العمل، فيما يخص مزاولة المهنة بصورة غير قانونية، كل صحافي مهني يستمر في مزاولة مهنته بعد تبليغه بمقرر سحب البطاقة المهنية بصفة مؤقتة او صدور حكم قضائي في حالة الطعن .

المادة 48

تلتزم المؤسسات الصحافية بتنفيذ العقوبات التاديبية الصادرة في حق الصحافيين المهنيين الذين يشتغلون بها تحت طائلة الحكم عليها بالعقوبات التاديبية المذكورة في المادة 46 اعلاه .

المادة 49

تكون قرارات لجنة اخلاقيات المهنة والقضايا التاديبية معللة وتبلغ داخل العشرة)10(ايام الموالية لتاريخ صدورها

إلى اطراف الدعوى التاديبية بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل .

الفرع الرابع :طرق الطعن

المادة 50

يمكن الطعن امام المجلس في القرارات التاديبية الصادرة عن لجنة اخلاقيات المهنة والقضايا التاديبية .

يحدث المجلس لهذه الغاية لجنة برئاسة رئيس المجلس وعضوية رؤساء اللجان للنظر في الطعون المقدمة ضد

القرارات التاديبية الصادرة عن لجنة اخلاقيات المهنة والقضايا التاديبية .

عندما تتعلق القضية ب احد رؤساء اللجن يتم تعويضه من طرف الرئيس وفقا للكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجلس، وإذا تعلقت القضية بالرئيس نفسه عوضه نائبه .

المادة 51

تقدم الطعون ويتم النظر فيها امام المجلس وفقا لنظامه الداخلي، مع مراعاة المسطرة الحضورية واحترام حقوق الدفاع .

المادة 52

يمكن ان تكون القرارات التاديبية محل دعوى بطلان امام المحاكم الإدارية المختصة .

يوقف الطعن تنفيذ العقوبة، غير انه يمكن لرئيس المجلس ان يلتمس، بطلب استعجالي يقدمه إلى رئيس المحكمة المختصة، النفاذ المعجل للعقوبة في انتظار صدور المقرر النهائي الذي يبت في الجوهر حسب الحالة .

ولا تحول الدعوى التاديبية دون رفع الدعوى الجنائية او المدنية .

المادة 53

يلتزم اعضاء المجلس بك تمان السر المهني فيما يخص مداولاته في المجال التاديبي .

احكام انتقالية

المادة 54

تشرف على عملية انتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين وناشري الصحف لجنة تتولى الإعداد التقني واللوجيستيكي

لعمليات الانتخاب وحصر لوائح الهيئة الناخبة وتلقي الترشيحات وبصفة عامة الإشراف على سير وتنظيم جميع مراحل

انتخاب اعضاء المجلس إلى غاية الإعلان النهائي عن النتائج .

تتالف هذه اللجنة من :

–

قاض منتدب من قبل المجلس الاعلى للسلطة القضائية بصفته رئيسا؛

ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال؛

ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

ممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب؛

–

ممثل عن نقابة الصحافيين المهنيين الاك ثر تمثيلية؛

ممثل عن هيئة ناشري

الصحف الاك ثر تمثيلية .

تتولى الإدارة مراسلة الهيات المشار إليها اعلاه قصد تمثيل اعضائها في اللجنة .

وتساهم المنظمة النقابية المهنية الاك ثر تمثيلية بالنسبة للصحافيين وبالنسبة لفئة الناشرين في تاطير الانتخابات الخاصة بكل فئة على حدة تحت إشراف اللجنة المذكورة .

تنتهي مهمة اللجنة عند تنصيب المجلس، وتسلم عندئذ إلى رئيس المجلس كل الوثائق التي كانت بحوزتها .

المادة 55

يتمتع بصفة ناخب في انتخاب اعضاء المجلس لأول مرة، بالنسبة إلى فئة ناشري الصحف، كل ناشر تتوفر المؤسسة الصحافية التي يتولى إدارة نشرها على الشروط المحددة في المادة 5 اعلاه .

طبقا للفصل 178 من الدستور

وفي انتظار تنصيب المجلس الاعلى للسلطة القضائية، يعين العضو القاضي بالمجلس

من لدن المجلس الاعلى للقضاء .

المادة 56

في انتظار تنصيب المجلس، تستمر المصالح الإدارية المكلفة بالمهام الموكولة إليه، في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، في القيام بهذه المهام .

تحيل المصالح الإدارية السالف ذكرها، إلى المجلس فور

تنصيب اعضاء هذا الاخير وفقا لأحكام هذا القانون، ملفات القضايا المعروضة عليها، كما تحيل إليه جميع المحفوظات والوثائق المودعة لديها .

تنسخ احكام هذا القانون جميع التدابير المخالفة .

تدخل مقتضيات هذا القانون حيز التطبيق في اجل اقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الساسي للصحفيين المهنيين

ظهير شريف رقم 1.16.51 صادر في 19 من رجب 27)1437- ابريل (2016 بتنفيذ القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام ا لأساسي للصحافيين المهنيين3

———

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله :

)محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه (

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، اسماه الله واعز امره اننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50منه،

اصدرنا امرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الاساسي للصحافيين المهنيين، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين .

وحرر

بالرباط في 19 من رجب 27(1437 ابريل .)2016

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء :عبد الإله ابن كيران .

*

* *

3 -الجريدة الرسمية عدد 6466 بتاريخ 12 شعبان 1437

19 ماي 2016 ص .3849

قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الساسي للصحافيين المهنيين

الباب الأول :الصحافيون المهنيون

الفرع الأول :تعاريف

المادة الأولى يقصد في مدلول هذا القانون بالصحافي المهني كل من :

الصحافي المهني المحترف :

كل صحافي مهني يزاول مهنة الصحافة بصور

ة رئيسية ومنتظمة، في واحدة او اك ثر من مؤسسات الصحافة المك توبة

او الإلكترونية او السمعية او السمعية البصرية او وكالات الانباء عمومية كانت او خاصة التي يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب ،

ويكون اجره الرئيسي من مزاولة المهنة .

الصحافي الحر :

كل صحافي مهني يتعامل بناء على الطلب مع مؤسسة صحافية واحدة او اك ثر يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب، وان

يكون اجره الرئيسي من مزاولة مهنة الصحافة ولا يتقاضى اجرا قارا .

الصحافي المتدرب :

كل صحافي مهني يزاول مهنة الصحافة في واحدة او اك ثر من مؤسسة صحافية يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب و لا

يتوفر على اك ثر من :

–سنتين في مزاولة مهنة الصحافة مع قضاء برنامج معتمد للتكوين المستمر؛

–

سنة من مزاولة المهنة بالنسبة للحاصلين على شهادة من مستوى الإجازة على الاقل او شهادة متخصصة

في مجال الصحافة مسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي العام او الخاص او دبلوم معترف بمعادلته لها .

الصحافي الشرفي :

كل صحافي مهني احيل على التقاعد بعد ممارسة مهنة الصحافة لمدة لا تقل عن 21 سنة .

المادة 2

يعتبر ايضا صحافيون مهنيون كل من الرسامين والمصورين الفوتوغرافيين والمصورين بالميدان التلفزي .

يدخل في حكم الصحافيين المهنيين المساعدون المباشرون في التحرير مثل المحررين المترجمين والمختزلين المحررين ومساعدي المصورين الفوتوغرافيين والمصورين بالميدان التلفزي، ماعدا وكلاء الإشهار وجميع من لا يقدمون بوجه من الوجوه إلا مساعدة عرضية في هذا المجال .

المادة 3

تطبق احكام هذا القانون على الصحافيين المهنيين ومن في حكمهم العاملين بمرافق الدولة والمؤسسات العامة

الإعلامية الذين يظلون خاضعين لنظامهم الاساسي الخاص .

الفرع الثاني :احكام خاصة بعمل الصحافي المهني

المادة 4

يتم إثبات صفة الصحافي المهني بواسطة بطاقة الصحافة المهنية المسلمة إلى المعني بالامر وفقا لاحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذا القانون رقم 90.13 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة .

المادة 5

علاوة على الانظمة التي يضعها المجلس الوطني للصحافة بصفة قانونية، يخضع الصحافي المهني إلى الالتزامات

المهنية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال الصحافة وحرية الراي والتعبير والتي صادق عليها المغرب وتم نشرها بالجريدة الرسمية مع مراعاة احكام الدستور وقوانين المملكة .

ويستفيد من الحماية القانونية التي تضمنها النصوص المذكور ة اعلاه قصد تمكينه من ممارسة مهنته بكل حرية .

الفرع الثالث :بطاقة الصحافة المهنية

المادة 6

تسلم بطاقة الصحافة المهنية من لدن المجلس الوطني للصحافة بناء على طلب من المعني بالامر .

تبين بطاقة الصحافة المهنية صفة الصحافي وكذا المؤسسة الصحافية التي يشتغل بها او المؤسسات التي يتعامل معها .

المادة 7

تمنح بطاقة الصحافة المهنية لمن يطلبها من الاصناف المعرفة في المادتين 1 و 2اعلاه، مع إثبات ما يلي :

–

انه لم يصدر في حقه حكم مك تسب لقوة الشيء المقضي به من اجل جناية او جنحة في قضايا الابتزاز

والاحتيال والنصب والارتشاء واستغلال النفوذ وخيانة الامانة، لها علاقة باختصاص المجلس الوطني

للصحافة، او في قضايا الإتجار في المخدرات او افعال إرهابية او الاغتصاب او الاستغلال الجنسي للقاصرين او الجرائم ضد ا لاصول او الفروع او حكم بالحرمان من حق او اكثر من حقوقه الوطنية او المدنية؛

–

انه ليس اجيرا لدى دولة او منظمة اجنبية؛

–

ان يقدم التزاما مك توبا باحترامه للالتزامات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية وميثاق اخلاقيات المهنة والنظام الداخلي للمجلس الوطني للصحافة والانظمة الاخرى التي يضعها هذا الاخير .

يتعين على طالب بطاقة الصحافة المهنية ان يحدد طبيعة انشطته والمؤسسة الصحافية التي يشتغل بها او عند

الاقتضاء المؤسسة او المؤسسات الصحافية التي يتعامل معها .

تسلم بطاقة الصحافة الخاصة بمن يعتبرون

في حكم الصحافيين المهنيين إلى من يطلبها من الاشخاص المشار

إليهم في المادة 2 اعلاه .

المادة 8

تمنح بطاقة الصحافة المهنية لمدة سنة وتجدد بقوة القانون وفق الكيفيات المحددة في النص التنظيمي المشار إليه في المادة 10ادناه ما لم يط را اي تغيير على شروط منحها وتجديدها .

يجب ان يكون قرار رفض منح بطاقة الصحافة المهنية او رفض تجديدها معللا .

المادة 9

تسحب بطاقة الصحافة المهنية وجوبا في حالة انتفاء احد شروط منحها .

يمكن للقاضي الحكم بسحب بطاقة الصحافة المهنية في حالة صدور حكم مك تسب لقوة الشيء المقضي به بإدانة

الصحافي المهني من اجل ارتكابه افعالا منصوص عليها في المادة7 ، وفي هذه الحالة، يتعين على المجلس الوطني للصحافة القيام بسحب بطاقة الصحافة المهنية .

المادة 10

يحدد نموذج بطاقة الصحافة المهنية وكيفيات منحها وتجديدها وسحبها بنص تنظيمي يصدر بعد استطلاع راي

المجلس الوطني للصحافة الذي يجب ان يبديه داخل اجل لا يتعدى ثلاثين يوما)30(من تاريخ إحالته عليه من طرف

السلطة الحكومية المختصة، ويمكنه عند الاقتضاء ان يطلب من السلطة المعنية تمديد الاجل لفترة إضافية لا تتعدى ثالثين يوما .

المادة 11

لا يجوز

لاي مؤسسة صحافية ان تشغل، لأزيد من ثلاثة اشهر، صحافيين غير متوفرين على بطاقة الصحافة المهنية

للسنة الجارية، او لم يتم تقديم طلب الحصول عليها .

إذا انقطع صاحب بطاقة الصحافة نهائيا عن العمل لدى إحدى مؤسسات الصحافة، وجب على المؤسسة الصحافية

المعنية ان تخبر بذلك المجلس الوطني للصحافة الذي يمكنه إما ان يغير البطاقة باعتبار وضعية صاحبها الجديدة ا و يقوم

بسحبها إن اقتضى الحال تطبيقا للمادة 9 اعلاه .

المادة 12

يتعرض للعقوبات المقرر

ة في مجموعة القانون الجنائي، كل من ادلى عمدا بتصريح يتضمن بيانات غير صحيحة قصد

الحصول على بطاقة الصحافة المهنية او استعمل بطاقة منتهية مدة صلاحيتها او ملغاة، او انتحل صفة صحافي منهي او من

في حكمه لغرض ما دون ان يكون حاصلا على بطاقة الصحافة المهنية او قام عمدا بتسليم بطاقات مشابهة لبطاقة الصحافة المهنية المنصوص عليها في هذا القانون .

الفرع الرابع :علاقات الشغل بالمؤسسة الصحافية

المادة 13

تسري على الصحافيين المهنيين او من في حكمهم الاجراء احكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل

والنصوص المتخذة لتطبيقه مع مراعاة الاحكام الاك ثر فائدة لهم المنصوص عليها في هذا القانون او في الاتفاقية الجماعية الواردة في المادة 24 بعده او في بنود العقد الذي يربط بين الصحافي المهني الاجير والمؤسسة الصحافية او في النظام الاساسي لهذه الاخيرة .

تلتزم المجالس التاديبية لمتعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي باحترام مقتضيات مدونة الشغل وهذا القانون .

المادة 14

يعتبر اي اتفاق تستفيد بموجبه مؤسسة صحافية من خدمات صحافي مهني حسب مدلول المادة الاولى من هذا القانون مقابل اجر بمثابة عقد شغل، مهما كانت طريقة اداء الاجر ومبلغه ومهما كان الوصف الذي يطلقه الاطراف على الاتفاق .

المادة 15

لا يجوز للصحافي المهني المحترف او المتدرب ان يكون اجيرا إلا في مؤسسة صحافية واحدة .

استثناء من الفقرة الاولى اعلاه يمكن للصحافي المهني المحترف او المتدرب ان يتعامل مع مؤسسة صحافية اخرى شريطة الحصول على إذن مك توب من مشغله، وفي حالة عدم احترام الإذن المذكور يمكن اعتبار ذلك إخلالا بشروط عقد الشغل .

المادة 16

لا يجوز ان تتجاوز فترة الاختبار التي تشغل خلالها المؤسسة الصحافية صحافيا مهنيا كاجير ثلاثة اشهر قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة 17

عندما يتخذ تعامل الصحافي المهني المحترف او المتدرب مع المؤسسة الصحافية طابعا مناسباتيا ومؤقتا ومستقلا ،

يجب الإشارة إلى ذلك في الوثيقة التي تثبت اداء الاتعاب مقابل الخدمات المنجزة او إلى طابعها المجاني .

يجب اداء اجر عن كل عمل طلبت المؤسسة الصحافية القيام به او وافقت عليه ولو لم يتم استغلاله .

المادة 18

يحق للصحافي المهني ان يرفض نقل خبر او بثه إلى الجمهور بتوقيعه عندما تدخل عليه تغييرات جوهرية دون رضاه، شريطة ان يكون عمل الصحافي قد تم وفق القواعد المهنية المتعارف عليها وعند الاقتضاء طبقا لميثاق اخلاقيات المهنة المعمول به داخل المؤسسة الصحافية، يعتبر الرفض مبررا في هذه الحالة ولا يعتد به سببا لفصل الصحافي المهني عن عمله او لإصدار عقوبة في حقه .

المادة 19

يجوز للمؤسسة الصحافية ان تعيد نشر مقال او نص مك توب او عمل فني مؤلف من طرف صحافي مهني ما لم ينص اتفاق صريح بين الصحافي المهني والمؤسسة الصحافية المشغلة على خلاف ذلك .

المادة 20

يتعين على مديري المؤسسات الصحافية منح الصحافيين المهنيين العطلة الاسبوعية المنصوص عليها في القانون المذكور رقم65.99 ، التي يمكن منحها إما بالتناوب او التعويض عنها وذلك طبقا لاحكام المادتين 207 و 215من نفس القانون .

يمكن لمديري المؤسسات الصحافية منح ايام العطل الرسمية بالتناوب حسب متطلبات العمل او تعويضها طبقا لمقتضيات القانون السالف الذكر رقم .65.99.

يتمتع الصحافيون المهنيون ومن في حكمهم بالتناوب بعطلة سنوية مؤدى عنها مدتها ثلاثون (30)يوما خلال الخمس سنوات الاولى من الاقدمية في المهنة وترفع هذه المدة إلى خمسة و اربعين (45) يوما فيما زاد عن الفترة المذكورة .

المادة 21

يحدد اجل الإخطار بإنهاء عقد شغل مبرم لمدة غير محددة بين صحافي مهني ومؤسسة صحافية فيما يخص الطرفين المتعاقدين في شهر واحد إن كانت مدة تنفيذ العقد لا تزيد على ثلاث سنوات، وفي ثلاثة اشهر إن استغرق تنفيذ العقد اك ثر من ثلاث سنوات .

المادة 22

يستوجب فصل الصحافي المهني من العمل من طرف المشغل تعويضا عن الفصل يحدد مبلغه وفق مقتضيات المادة 53 من القانون السالف الذكر رقم .65.99

وفي حالة الفصل التعسفي يستفيد الصحافي المهني من تعويض عن الإخطار المنصوص عليه في المادة 51 من

القانون المذكور اعلاه، ومن تعويض عن الضرر عن كل سنة او جزء من السنة من الشغل الفعلي لا يقل عن مجموع شهرين عن اخر اجرة تقاضاها .وإذا زادت مدة الاقدمية في المؤسسة الصحافية على خمس سنوات، يتعين على الطرفين اللجوء إلى مسطرة التحكيم التي يشرف عليها المجلس الوطني للصحافة بناء على طلب احدهما لتحديد التعويض المستحق .

المادة 23

تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة السابقة في حالة فسخ العقد بفعل الصحافي المهني او من في حكمه عندما يكون الفسخ الم ذكور مبررا بإحدى الحالات التالية :

بيع المؤسسة الصحافية؛

انتهاء صدور اليومية او الدورية، او إغلاق وكالة الانباء او منشاة الإذاعة والتلفزة لأسباب إرادية؛

حدوث تغيير جذري على طابع منشاة الصحافة إذا ترتب عن هذا التغيير بالنسبة للصحافي وضعية من شانها ان تمس بمصالحه المعنوية او بمعتقداته .

وفي هذه الحالات، لا يلزم الصحافي المهني او من في حكمه الذي يفسخ العقد باحترام مدة الإخطار السابق المحددة في المادة 21اعلاه .

المادة 24

تشجع الإدارة إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية المتعلقة بالصحافيين المهنيين المنصوص عليها في القسم الرابع من الكتاب الاول من القانون المذكور رقم65.99 ، باتفاق بين المنظمات النقابية للصحافيين المهنيين الاكثر تمثيلية و هيئات ناشري الصحف الاك ثر تمثيلية، مع مراعاة الحقوق والواجبات وخصوصية المهنة ومقاربة النوع ومكتسبات الصحافيين المهنيين .

تحال الاتفاقيات المذكورة على المجلس الوطني للصحافة قصد إبداء الراي قبل المصادقة عليها من طرف السلطة الحكومية المختصة .

المادة 25

يتعين اللجوء إلى مسطرة التحكيم التي يشرف عليها المجلس الوطني للصحافة لحل الخلافات التي تنشا عن تاويل او

تطبيق مقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه او اتفاقية الشغل الجماعية او عقد الشغل قبل رفع الامر إلى المحاكم المختصة .

الباب الثاني :الصحافي المهني المعتمد

المادة 26

الصحافي المهني المعتمد هو كل صحافي مهني يزاول مهنة الصحافة بصفة مراسل لواحدة او اك ثر من المؤسسات الصحافية او وكالات الانباء او هيئات الإذاعة والتلفزة الموجود مقرها الرئيسي خارج المغرب، ويكون اجره الرئيسي من مزاولة المهنة .

يمكن للمؤسسات الصحفية او وكالات الانباء او هيئات الإذاعة والتلفزة المذكورة في الفقرة اعلاه ان تحدث مك تبا او تمثيلية لها بالمغرب وفق قانون الشركات لتنظيم عمل صحافييها المراسلين لها والخاضعين لمقتضيات هذا القانون .

المادة 27

يعتبر ايضا الصحافيون المهنيون المعتمدون المصورون الفوتوغرافيون والمصورون بالميدان التلفزي ويعتبر في حكمهم مساعدوهم .

المادة 28

تمنح بطاقة صحافي مهني معتمد او من في حكمه من طرف الإدارة للصحافيين المهنيين المعتمدين ومن في حكمهم لمدة سنة وتجدد وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، ما لم يطرا اي تغيير على شروط منحها .

يجب ان يكون قرار رفض منح بطاقة الصحافي المهني المعتمد او رفض تجديدها معللا .

تسحب بطاقة الصحافي المهني المعتمد وجوبا في حالة انتفاء احد شروط منحها .

تثبت هذه البطاقة لصاحبها صفة صحافي مهني معتمد بالمؤسسة الصحافية التي يعتبر مراسلا لها .

ويستفيد الصحافيون المهنيون المعتمدون الحاملون للجنسية المغربية من الحقوق والامتيازات الممنوحة

للصحافيين المهنيين المنصوص عليهم في المادة الاولى من هذا القانون .

المادة 29

يتعين على الصحافيين المهنيين المعتمدين ومن في حكمهم ان يزاولوا مهنتهم في احترام تام للنصوص التشريعية الجاري بها العمل وميثاق اخلاقيات المهنة .

في حالة الإخال بأحكام الفقرة السابقة، يمكن للإدارة ان تسحب مؤقتا بطاقة الصحافي المهني المعتمد بقرار معلل لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر، وتحيل الملف فورا إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة بالرباط، ويتم البت فيه قبل انصرام الاجل المذكور، ويمكن للقاضي الحكم بسحب بطاقة الصحافي المهني المعتمد إذا ثبتت إدانة الصحافي المهني المعتمد، وفي هذه الحالة، يتعين على الإدارة القيام بسحب بطاقة الاعتماد طبقا للمقرر القضائي .

الباب الثالث :مقتضيات انتقالية وختامية

المادة 30

ينسخ هذا القانون احكام القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الاساسي للصحافيين المهنيين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.9 بتاريخ 22 من رمضان 22(1415 فبراير)1995 وكذا جميع التدابير المخالفة .

غير ان النصوص المتخذة لتطبيق القانون المذكور

رقم 21.94 تظل سارية الاثر ما لم تتعارض مع احكام هذا القانون إلى ان يتم نسخها .

تطبق الإحالات إلى احكام القانون رقم 21.94 الواردة في النصوص التشريعية او التنظيمية الجاري بها العمل على الاحكام المطابقة لها المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة 31

في انتظار تنصيب المجلس الوطني للصحافة، تستمر المصالح الإدارية المكلفة بالمهام الموكولة له، لاسيما تلك المتعلقة بمنح بطاقة الصحافة المهنية، من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، في القيام بهذه
المهام .

مرسوم رقم 2.95.687 لتطبيق القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الساسي للصحفيين المهنيين

مرسوم رقم 2.95.687 صادر في 10 رجب 22) 1417 نوفمبر (1996 لتطبيق القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام ا لساسي للصحفيين المهنيين - - 4

_____

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الاساسي للصحفيين المهنيين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

1.95.9بتاريخ 22 من رمضان 22) 1415 فبراير(1995 ؛

وباقتراح من وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزار ي

المجتمع في 16 من جمادى الاخرة 29)1417 اكتوبر(1996 ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يعين وزير الاتصال لمدة سنة اعضاء لجنة بطاقة الصحافة المشار إليهم في الفقرتين ب و ج من المادة 6 من القانون المشار إليه اعلاه رقم21.94 ؛

ويعين اعضاء اللجنة المشار إليهم في الفقرة) ب (باقتراح من المنظمات النقابية المعنية .

يشترط في ممثلي المنظمات النقابية للصحفيين المهنيين ومن في حكمهم ان يكونوا حاملين لبطاقة الصحافة منذ ما لا يقل عن 5سنوات متتالية .

ويشترط في ممثلي المنشات الصحافية ان يكونوا قد قضوا مدة خمس سنوات على راس المنشاة الصحفية .

المادة الثانية

تعقد لجنة بطاقة الصحافة اجتماعاتها بدعوة يوجهها وزير الاتصال إلى اعضاء اللجنة قبل التاريخ المقرر لكل اجتماع

بخمسة عشر يوما لأجل دراسة طلبات الحصول على بطاقة الصحافة .

المادة الثالثة

يمكن ان تجتمع لجنة بطاقة الصحافة بطلب من وزير الاتصال او من ثلثي اعضائها للنظر في المسائل المنصوص

عليها في المادة 7 من القانون المشار إليه اعلاه رقم .21.94

المادة الرابعة

- 4 -منشور بالجريدة الرسمية عدد 4440 بتاريخ 19 دجنبر .1996

تعقد لجنة بطاقة الصحافة اجتماعاتها إذا حضر ثلثا اعضائها على الاقل .

وإذا لم يتوفر النصاب المذكور، وجهت دعوة جديدة إلى اعضاء اللجنة لحضو ر اجتماع اخر خلال الثلاثين يوما التالية للتاريخ المحدد للاجتماع ا لاول .وفي هذه الحالة، تجتمع اللجنة بصورة صحيحة ولو لم يحضرها إلا نصف اعضائها فقط .

وتتخذ قراراتها باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

ويعين رئيس اللجنة مقرر من بين اعضائها .

وتباشر اشغال اللجنة في جلسة سرية .

المادة الخامسة

يجب على كل شخص يرغب في الحصول على بطاقة الصحافة للمرة ا لاولى ان يقدم، قبل التاريخ المقرر لاجتماع اللجنة بشهر واحد، طلبا بذلك محررا في مطبوع تسلمه وزارة الاتصال ومشفوعا بالوثائق التالية :

مستخرج من سجل السوابق العدلية يقل تاريخه عن ثلاثة اشهر او اي وثيقة رسمية تقوم مقامه؛

صورة لبطاقة التعريف الوطنية؛

جذاذة لتقاضي الاجرة يقل تاريخها عن ثلاثة اشهر؛

صورة لبطاقة الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

شهادة تثبت العمل بالمنشاة الصحافية؛

ست صور شمسية .

المادة السادسة

يجب على كل شخص يرغب في تجديد بطاقة الصحافة ان يقدم، قبل التاريخ المقرر لاجتماع اللجنة بشهر واحد، طلبا بذلك محررا في مطبوع تسلمه وزارة الاتصال ومشفوعا بالوثائق التالية :

صورة لبطاقة الصحافة القديمة؛

جذاذة لتقاضي الاجرة يقل تاريخها عن ثلاثة اشهر؛

شهادة تثبت العمل بالمنشاة الصحافية؛

اربع صور شمسية .

ويلزم كل شخص لم يقم بتجديد بطاقة الصحافة لمدة ثلاث سنوات متتالية بان يقدم طلب بطاقة الصحافة المشار

إليه في المادة 5 اعلاه كما لو كان ذلك للمرة الاولى .

المادة السابعة

تحمل بطاقات الصحافة المنصوص عليها في المادة 8 من القانون المشار إليه اعلاه رقم 21.94 رقما تسلسليا وصورة لصاحب البطاقة مع بيان اسمه الشخصي والعائلي وصفته وكذا رقم بطاقة التعريف الوطنية واسم او اسماء منشاة او منشات الصحافة التي يزاول فيها مهنته وطابع وتوقيع وزير الاتصال .

وتحدد مدة صلاحية بطاقات الصحافة بسنة كاملة تبتدئ في فاتح يناير وتنتهي في 31 ديسمبر .

المادة الثامنة

ينسخ المرسوم رقم 2.57.094 الصادر في 12 من جمادى الاخرة 4 1377- يناير 1958 بتطبيق النظام الاساسي للصحفيين المهنيين .

المادة التاسعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة .

وحرر بالرباط في 10 رجب 22)- 1417 نوفمبر .(1996

الإمضاء :عبد اللطيف الفيلالي .

وقعه بالعطف :

وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة،

الإمضاء :مولاي إدريس العلوي المدغري .

مرسوم رقم 2.18.182 يتعلق باحداث او نشر او طبع اي مطبوع

مرسوم رقم 2.18.182 صادر في 11 من شوال 25 1439 - يونيو 2018 يتعلق بكيفيات منح الإذن الخاص باحداث او نشر او طبع اي مطبوع دوري اجنبي بالمغرب - - 5

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 90 منه،

وعلى القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.122 بتاريخ 6 ذي القعدة 10)- 1437اغسطس (2016 ولا سيما المادة 30 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.06.782 الصادر في 3 ربيع الا ول 11(1429 مارس)2008 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الاتصال؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 29 من رمضان 14) 1439 يونيو(2018 ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

لتطبيق احكام المادة 30 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر المشار إليه اعلاه، يتعين على كل مالك

او مستأجر او مسير او مدير نشر لمطبوع دوري أجنبي مراد إحداثه او نشره او طبعه بالمغرب، ان يتقدم بطلب في الموضوع

إلى رئيس الحكومة وان يرفق طلبه ببطاقة تقنية تحدد وفق النموذج المرفق بهذا المرسوم .

يتم سحب نموذج البطاقة التقنية المشار إليه في الفقرة الاولى اعلاه، بالوثائق التي تثبت البيانات المنصوص عليها في المادة 21من القانون رقم 88.13 السالف الذكر .

يودع الطلب المذكور والوثائق المرفقة به، مقابل وصل، بمك تب ضبط مصالح رئيس الحكومة .

المادة الثانية

يوجه رئيس الحكومة نسخة من الطلب والوثائق الم رفقة به إلى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال قصد إبداء الراي فيه .

المادة الثالثة

يمنح إذن رئيس الحكومة المتعلق بالمطبوع الدوري

الاجنبي بالمغرب، بمرسوم ينشر بالجريدة الرسمية .

المادة الرابعة

-5الجريدة الرسمية عدد 6691 بتاريخ 2 ذو القعدة 16)1439- يوليو (2018 ص .4428

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الثقافة والاتصال .

وحرر بالرباط في 11 من شوال 25) 1439 يونيو .(2018

الإمضاء :سعد الدين العثماني .

وقعه بالعطف :

وزير الثقافة والاتصال،

الإمضاء :محمد الاعرج .

ملحق بالمرسوم رقم 2.18.182 الصادر في 11 من شوال 25 1439- يونيو 2018 يتعلق بكيفيات منح الاذن الخاص ب احداث او نشر او طبع اي مطبوع دوري اجنبي بالمغرب

نموذج البطاقة التقنية الخاصة بالبيانات الواجب الإدلاء بها قصد احداث او نشر او طبع اي مطبوع دوري اجنبي بالمغرب .

اسم وعنوان المطبوع الدوري ..... :

اسم مدير النشر ....: .....

جنسية مدير النشر ..: .....

رقم جواز السفر .....: .....

رقم بطاقة التعريف الوطنية او بطاقة الإقامة .: .....

مقر إدارة المطبوع .....: .....

اللغة الاساسية المستعملة ...: .....

دورية المطبوع ....: .....

طريقة النشر والتوزيع ..... :

نوعية المطبوع(مجال الاهتمام ..... :)

اسم وعنوان المطبعة المعهود إليها بالطبع .....: .....

اسم وعنوان المطبعة المعهود إليها بالتوزيع ..... :

اسم وعنوان المؤسسة الصحفية المالكة او المست اجرة او المسيرة للمطبوع الدوري ..... :

.....

الجهة المالكة للمطبوع الدوري ..... :

جنسية راس مال الشركة او المالكين او الشركاء او المساهمين .: .....

يشهد مدير نشر المطبوع الاجنبي على صحة البيانات المدلى بها .

كل تغيير يطرا على البيانات اعلاه يجب التصريح به داخل الثلاثين يوما الموالية له لدى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال .

وحرر في التوقيع :

مرسوم رقم 2.18.136 يتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع

آ

مرسوم رقم 2.18.136 صادر في 28 من جمادى الخرة 6 1440 - مارس 2019

يتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع 6--

_____

رئيس الحكومة؛

بناء على القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.122 بتاريخ 6 ذي القعدة 10 1437 -اغسطس 2016 ، ولاسيما المادة 7 منه؛

وباقتراح من وزير الثقافة والاتصال؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من جمادى الاخرة 21 1440 - فبراير .2019

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 7 من القانون المشار إليه اعلاه رقم88.13 ، تمنح الدولة إعانات مالية لدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، بناء على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والحياد، ترصد ضمن الاعتمادات السنوية للوزارة المكلفة بالاتصال، ويُخصَّص هذا الدعم الفائدة العمليات التالية :

تنمية القراءة؛

–

تقوية القدرات البشرية والتكوين والمواكبة من اجل التأهيل؛

تعزيز التعددية؛

تحديث الإنتاج والتجهيز والطباعة؛

التوزيع .

يُحدد هذا المرسوم شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المذكور، وتحدد كيفيات وطرق صرفه وتتبعه بمقتضى قرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصال والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية .

المادة الثانية

تستفيد من الدعم المذكور المؤسسات الصحافية وشركات الطباعة والتوزيع المستوفية للشروط التالية :

-1شروط مشتركة بين المؤسسات الصحافية وشركات الطباعة والتوزيع :

–

ان تكون مؤسسة في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي وتزاول نشاطها منذ سنتين على الاقل؛

6 - الجريدة الرسمية عدد 6761 بتاريخ 11 رجب 18) 1440 مارس (2019 ص .1503

–ان تكون في وضعية سليمة إزاء مدونة الصحافة والنشر والقوانين الجاري بها العمل؛

–

ان تكون في وضعية جبائية قانونية، إما بإدلائها بتصاريحها ودفعها المبالغ المستحقة بصفة نهائية طبقا للقانون وإما بقيامها بتقديم ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل انها كافية لأداء ما عليها، على الاقل في حدود مبلغ الدعم المرصود، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل في شان تحصيل

الديون العمومية؛

–

ان تكون منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعند الاقتضاء في اي نظام خاص للاحتياط الاجتماعي او اي نظام إجباري اخر للحماية الاجتماعية، وتدلي بصفة منتظمة بتصريحاتها المتعلقة بالأجور وتوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئات؛

–

ان تعمل على نشر القوائم التركيبية السنوية بانتظام .

-2شروط خاصة بالمؤسسات الصحافية :

–

ان تلتزم بتطبيق الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالصحافيين؛

–

ان تحترم ميثاق اخلاقيات المهنة؛

–ان تشغل بصفة دائمة، في حالة إصدار مطبوع دوري ورقي، إضافة إلى رئيس التحرير، على الاقل :

احد عشر (11) صحافيا مهنيا بالنسبة للمطبوع الدوري اليومي؛

ستة (6)صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري

الاسبوعي؛

خمسة (5)صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري الجهوي اليومي؛

صحافيين مهنيين اثنين 2)) بالنسبة للمطبوع الدوري النصف الشهري والشهري

والجهوي الاسبوعي .

ان تشغل بصفة دائمة، في حالة إصدار صحيفة إلك ترو

نية، مديرا للنشر وثلاثة(3) صحافيين مهنيين على الاقل .

علاوة على الشروط المنصوص عليها اعلاه، يجب ان يستوفي كل مطبوع دوري ورقي او صحيفة إلكترونية صادرين عن المؤسسة الصحافية المعنية الشروط التالية :

بالنسبة للمطبوع الدوري الورقي :

–

ان يتقيد بأحكام القانون السالف الذكر رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر؛

ان يكون إخباريا عاما يوزع على الصعيد الوطني او الجهوي؛

–

ان يكون موجها للعموم بثمن محدد او عن طريق الاشتراك، ولا يمكن للنشرات الداخلية او المجانية الحصول على الدعم؛

–

الا تتعدى المساحة الإشهارية لكل عدد من المطبوع 50 بالمائة من مساحته الإجمالية؛

–

ان يصدر على فترات زمنية منتظمة ودون انقطاع لمدة سنتين؛

ان يتضمن الإشارة إلى عدد النسخ المسحوبة وإلى دورية صدوره .

بالنسبة للصحيفة الإلكترونية :

–

ان تتقيد بأحكام القانون السالف الذكر رقم88.13 ؛

–

ان تكون صادرة عن شركة خاصة بها إذا كانت ضمن مجموعة إعلامية؛

–

ان تكون إخبارية عامة لها صلة بالاحداث وتكون موضوع معالجة مهنية وذات طبيعة صحفية؛

ان يكون مضمونها الإعلامي وخطها التحريري

واضحين وموجهين للعموم عبر شبكة الانترنت او اي وسيلة إلكترونية اخرى

؛

الا تتجاوز مساحتها الإشهارية 30 بالمائة من مساحتها الإجمالية؛

ان يحين ويجدد محتواها الإخباري بانتظام على مدار اليوم، و ان يكون نصف المادة الإعلامية المنتجة على الاقل من إنتاج ذاتي؛

–

ان تصدر على فترات زمنية منتظمة ودون انقطاع لمدة سنة؛

–

ان تكون ذات إشارة مرجعية على الاقل على اهم محركات البحث؛

ان تتوفر على قاعدة معطيات إحصائية تمكن من قياس ومتابعة عدد قراء وزوار الصحيفة الإلكترونية .

تحدد الوثائق المكونة لملف طلب الدعم بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصال .

المادة الثالثة

يتم احتساب الدعم المقدم للمؤسسات الصحافية وشركات الطباعة والتوزيع وفق تصنيف يحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصال والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية .

يرتكز التصنيف المتعلق بالمؤسسات الصحافية على المعايير التالية :

-بالنسبة للمطبوع الدوري الورقي :

حجم السحب؛

كلفة الاجور؛

كلفة الإنتاج .

بالنسبة للصحيفة الإلكترونية :

كلفة الاجور؛

كلفة استضافة موقع الصحيفة مع مراعاة عدد الزوار .

المادة الرابعة

تُحدث لجنة ثنائية في إطار تفعيل نظام الدعم العمومي للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع .

تتولى اللجنة الثنائية القيام بدراسة الملفات التي يمكن ان تستفيد من الدعم المخصص للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، ويعهد إليها بتحديد نسب و اسقف الدعم وفق التصنيفين المذكورين .

المادة الخامسة

يراس اللجنة الثنائية ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال، وتتألف، بالإضافة إلى الرئيس، من ستة عشر (16) عضوا يوزعون على الشكل التالي :

–

اربعة (4) ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال؛

ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛

ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالثقافة؛

–

رئيس لجنة المنشاة الصحافية وتأهيل القطاع بالمجلس الوطني للصحافة؛

ستة (6)ممثلين عن ناشري الصحف، ينتخبون من بين اعضاء هي اة ناشري الصحف ا لاك ثر تمثيلية؛

ممثلين اثنين (2)عن ناشري الصحف من خارج هياة ناشري الصحف ا لاك ثر تمثيلية، ينتخبون من بينهم ومن قبلهم؛

ممثل واحد عن شركات الطباعة والتوزيع العاملة في مجال الصحافة، ينتخب من بينهم ومن قبلهم .

يعين اعضاء اللجنة الثنائية غير الممثلين للسلطات الحكومية لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

تجتمع اللجنة الثنائية، بدعوة من رئيسها، مرتين في السنة :ما بين ابريل ويونيو وما بين اك توبر ونوفمبر .

المادة السادسة

يعين رئيس واعضاء اللجنة الثنائية من غير ممثلي الإدارة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصال، ويعين ممثلو الإدارة من قبل السلطات الحكومية التابعين لها .

تحدد كيفيات سير اللجنة الثنائية بموجب نظام داخلي تعده اللجنة وتعرضه على مصادقة السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال .

المادة السابعة

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال تتبع مال صرف الدعم العمومي وتقييم مدى احترام المؤسسات الصحافية وشركات الطباعة والتوزيع المستفيدة من الدعم لالتزاماتها، وذلك من خلال دراسة الوثائق المقدمة للجنة الثنائية .

يمكن للسلطة الحكومية المذكورة ان تستعين بخبراء في المجال القانوني والمالي بغرض القيام بمهام التتبع

والتقييم، كما تعد تقريرا سنويا في هذا الشأن يرفع إلى رئيس الحكومة .

تنشر سنويا لائحة المستفيدين من الدعم بالجريدة الرسمية .

المادة الثامنة

يلتزم اعضاء اللجنة الثنائية بالقيام بمهامهم بكل استقلالية وتجرد ونزاهة .كما يجب عليهم الامتناع عن اتخاذ اي

موقف علني بخصوص الملفات موضوع الدراسة او التي سبق البت فيها، كما يلتزمون بك تمان السر المهني فيما يخص

الوقائع والمعلومات التي يطلعون عليها اثناء مزاولة مهامهم .

يجب على كل عضو في اللجنة الثنائية ان يمتنع عن المشاركة في اجتماعات اللجنة عندما يتعلق الامر بدراسة ملف له فيه مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة .

المادة التاسعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى كل من وزير الثقافة والاتصال ووزير الاقتصاد والمالية ،كل واحد منهما في ما يخصه .

وحرر

بالرباط في 28 من جمادى الاخرة 6) 1440 مارس .(2019

الإمضاء :سعد الدين العثماني .

فهرس

القانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة
37 .....ظهير شريف رقم 1.16.24 صادر في 30 من
جمادى الأولى 10) 1437 مارس 38 ..... (2016 بتنفيذ القانون رقم 90.13 القاضي ب
احداث المجلس الوطني للصحافة 38 ..... الباب الأول :مهام المجلس
واختصاصاته 40 ..... الباب الثاني :تاليف
المجلس وتنظيمه 41 ..... الفرع الأول :
تاليف المجلس 41 ..... الفرع
الثاني :تنظيم المجلس 43 .....
الباب الثالث :التنظيم المالي وا لدار ي
48 .....الباب الرابع :الوساطة والتحكيم
49 .....الفرع الأول :الوساطة
50 .....الفرع الثاني :
التحكيم 50 ..... الفرع
الثالث :احكام مشتركة 51 .....
الباب الخامس :التأديب
51 .....الفرع الأول :
الأخطاء التي تستوجب التأديب 51 ..... الفرع الثاني :
المسطرة التاديبية 52 ..... الفرع
الثالث :العقوبات التاديبية 53 .....
الفرع الرابع :طرق الطعن
54 .....احكام انتقالية
55 .....

قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الساسي للصحفيين المهنيين .....
57ظهير شريف رقم 1.16.51 صادر في 19 من رجب 27(1437 ابريل)2016 بتنفيذ القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الساسي للصحافيين المهنيين
58 .....الباب الأول :
الصحافيون المهنيون 59 ..... الفرع الأول :تعاريف 59 .....
الفرع الثاني :احكام خاصة بعمل الصحافي المهني 60 .....
الفرع الثالث :بطاقة الصحافة المهنية .....
60الفرع الرابع :علاقات الشغل بالمؤسسة الصحافية .....
62الباب الثاني :الصحافي المهني المعتمد
65 .....الباب الثالث :مقتضيات انتقالية وختامية 66 .....

مرسوم رقم 2.95.687 لتطبيق القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الساسي للصحفيين المهنيين مرسوم رقم

2.95.687صادر في 10 رجب 22) 1417 نوفمبر (1996
67 .....مرسوم رقم 2.18.182 يتعلق بكيفيات منح الذن الخاص باحداث او نشر او طبع اي مطبوع دوري اجنبي بالمغرب مرسوم رقم 2.18.182 صادر في 11 من شوال 25) 1439يونيو (2018 يتعلق 71 ..... مرسوم رقم 2.18.136 يتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع مرسوم رقم 2.18.136 صادر في 28 من جمادى الأخرة 6 1440 - مارس 2019
76 .....فهرس
.....
82 ..

قرارات محكمة النقض تتعلق بالتعويض عن حوادث السير

تقديم مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

.....

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

26/06

24 فبراير 2026

السيدة والسادة الرؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف السيدات والسادة رؤساء مختلف المحاكم الابتدائية

الموضوع صدور القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

سلام قلم بوجود مولانا الإمام

وبعد

فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026 القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

وقد جاء هذا النص القانوني الجديد في إطار الملاءمة مع المستجدات التي عرفتها كل من منظومتي التأمينات والسير ببلادنا خلال السنوات الأخيرة خاصة وأن الظهير الشريف رقم 1.84.177 لسنة 1984 لم يطرأ عليه أي تغيير أو تعديل منذ ما يزيد عن 40 سنة من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، مما ترتب عنه بروز عدة إشكالات أمام القضاء.

وقد شملت التعديلات الجديدة، تغيير وتتميم 21 مادة، وإضافة 4 مواد، ونسخ وتعويض 5 مواد وكذا الجدول الملحق بالقانون، وذلك وفق التفصيل أدناه

أولا: توسيع مجال تطبيق القانون

وسع القانون الجديد من دائرة المركبات المشمولة بنطاق تطبيق هذا القانون لتشمل بالإضافة إلى العربات البرية ذات محرك الخاضعة للتأمين الإجباري، كلاً من العربات المتصلة بسكة حديدية، والمركبات البرية التي تعمل بمحرك كهربائي، حيث ستخضع الأضرار البدنية التي تتسبب فيها هذه الأنواع الثلاثة من المركبات للتعويض بناء على أحكام القانون الجديد. (المادة الأولى من الظهير)

ثانيا : تجويد المصطلحات وتدقيق المفاهيم

عَمِلَ القانون الجديد على تجويد العبارات والمصطلحات التي يتضمنها الظهير، وذلك من خلال استبدالها بعبارات أخرى تنسجم مع العبارات والمصطلحات المعتمدة في باقي النصوص القانونية، ويتعلق الأمر بما يلي:

استعمال مصطلح "مقاولة التأمين" بدلاً من "شركة التأمين"؛

استعمال مصطلح "مركبة" بدلاً من "عربة" :

استعمال عبارة " تاريخ وقوع الحادثة" بدلاً من "وقت وقوع الحادثة" ؛

استعمال مصطلح "سلك الإجازة أو الماستر أو سلك الدكتوراه" بدلاً من السلك الأول أو الثاني أو الثالث" ؛

استعمال عبارة "الأجل المحدد" بدلا من "الأجل المضروب" ؛

استعمال عبارة "سلك الإجازة من الدراسات العليا" بدلاً من عبارة "السلك الأول والثاني من الدراسات العليا" ؛

إعطاء تعريف دقيق للأجر، من خلال اعتباره الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب مقابل ما قام به من عمل خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة الا يقل عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد . المادة الأولى مكررة من الظهير)

2

إعطاء تعريف دقيق للكسب المهني، من خلال اعتباره الكسب الذي تَحَصَّلَ عليه المصاب صافياً من الضريبة مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة خلال الاثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة. ويدخل

في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة من الظهير المادة الأولى مكررة من الظهير).

ثالثا : توسيع فئة المستفيدين من التعويض

وسع القانون الجديد من فئة ذوي حقوق الهالك الذين يستفيدون من التعويض عن حادثة السير التي تنتج عنها وفاة المصاب، ليشمل إضافة إلى زوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى، كلا من:

الأبوين الكافلين والأطفال المكفولين بشأن الاستفادة من التعويض المعنوي. (المادة 4 مكررة من الظهير)

الفروع من الدرجة الثانية إذا توفي سلفاً الفرع الرابط بينهم وبين الضحية الهالك. (المادة 4 مكررة من الظهير)

الأطفال المكفولين بشأن الاستفادة من التعويض عن فقد مورد العيش جراء وفاة الضحية. (المادة 11 من الظهير)؛

أصول الضحية الهالك إذا كانا مصابين بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيعان معها القيام بسد حاجياتهما . (المادة 11 من الظهير) ؛

الزوج العاجز عن الإنفاق. (المادة 11 من الظهير)

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة البكالوريا . (المادة 8 من الظهير) :

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ضعف الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة الإجازة من الدراسات العليا . (المادة 8 من الظهير)؛

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ثلاثة أمثال الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا . (المادة 8 من الظهير).

رابعا: الرفع من قيمة التعويضات المادية وضبط قواعد احتسابها

تَضَمَّنَ القانون الجديد مقتضيات استهدفت الرفع من قيمة التعويضات الممنوحة للضحايا وذوي حقوقهم، من خلال اعتماد الآليات التالية:

الرفع من التعويض المخول لأصول الضحية الناتج عن فقد مورد عيشهم جراء وفاة الضحية إلى 30% إذا كان أحدهما مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته، وإلى 25% لكل واحد منها، إذا كانا مصابين معاً بتلك العاهة (المادة 11 من الظهير) ؛

التنصيص صراحة على استثناء التعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، ومصاريف الجنازة ونقل الجثمان من مبدأ تشطير المسؤولية. (المادة الأولى مكررة مرتين من الظهير)

رفع الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي للضحية المعتمد في احتساب التعويضات، حيث انتقل هذا الحد الأدنى من 9270 درهم إلى 10.270 درهم، وسيرتفع سنويا بمقدار 1000 درهم ليصل إلى 14.270 درهم ابتداء من فاتح يناير من السنة الرابعة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ أي خلال سنة 2030) (المادة الخامسة من القانون رقم (70.24

نسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة قانون، وتعويضه بجدول جديد يتضمن رساميل معتمدة جديدة مطابقة لسن الضحية وأجره أو كسبه المهني السنوي (المادة الخامسة من القانون رقم 70.24)؛

تبني آلية مرنة لمراجعة الحدين الأدنى والأقصى للأجر المعتمد في احتساب التعويض عبر التخلي عن ربطه بنظام الوظيفة العمومية (150)

4

نقطة واستبداله بنظام يقوم على تحديث هذه الحدود بموجب نص

تنظيمي (المادة 14 من الظهير)؛

الإحالة على نص تنظيمي لتحديد المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان الضحية، مع الأخذ بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن. (المادة الأولى مكررة مرتين والمادة 4

من الظهير) ؛

التحديد الدقيق لطريقة احتساب الرأسمال المعتمد المطابق لسن الضحية وأجرته أو كسبه المهني في الحالة التي لا يكون فيها هذا الأجر أو الكسب المهني محدداً في الجدول الملحق بالظهير المادة 5 من الظهير) ؛ وهي كما يلي:

رأس المال المعتمد =

رأس المال 1 + 1 (أجر المصاب - الأجر (1) : (الأجر 2 - الأجر (1)]

رأس المال 2 - رأس المال (1)

بحيث يكون

الأجر 1 : هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب. الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال :1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

إقرار مبدأ حرية الإثبات فيما يتعلق بالأجر أو الكسب المهني للمتضرر أو ذوي حقوقه، بأي وسيلة متاحة. (المادة 6 من الظهير)؛

تقدير الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب الذي اشتغل لأقل من اثني عشر شهرا على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة. (المادة الأولى مكررة من الظهير)

5

اعتبار الزيادة في الأجر الذي تقاضاه المصاب خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، هو الأجر المعتمد لاحتساب التعويضات.

المادة الأولى مكررة من الظهير).

خامسا: توسيع نطاق المصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع

تضمنت المادة الثانية من ظهير 2 أكتوبر 1984 كما وقع تغييرها وتتميمها بموجب القانون رقم 70.24 تحديداً دقيقاً للمصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع، وهو تحديد من شأنه تعزيز حقوق الضحايا، ووضع حد للاختلاف الذي كان قائماً بشأن مدى أحقية استرجاع مجموعة من المصاريف والنفقات المرتبطة بالعلاج.

وبناء عليه أصبحت المصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع تشمل ما

يلي:

مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج

مصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات

مصاريف إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة

جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

سادسا: تعديل شروط وأجال التقادم، بما يتلاءم والقواعد العامة للتقادم

عرفت الشروط والتواريخ المعتد بها لاحتساب التقادم تعديلات مهمة في ظل ما جاءت به المادتان 23 و 24 من القانون الجديد، حيث سعى من خلالها المشرع من جهة أولى إلى تعزيز المصلحة الفضلى للمصاب أو المستحقين للتعويض من ذوي حقوقه، ومن جهة ثانية ملاءمة أجال التقادم مع القواعد العامة، وذلك وفق التفصيل التالي:

6

رفع أمد التقادم بخصوص دعوى التعويض المقدمة أمام المحكمة المختصة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، تحتسب من تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض، أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه . (المادة 23 من الظهير)؛

التنصيص على خضوع التقادم الخمسي المشار إليه أعلاه للتوقف والانقطاع طبقاً للأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل

أي قانون الالتزامات والعقود) . (المادة 23 من الظهير) ؛

التنصيص على توقف أمد التقادم بخصوص الدعوى المدنية (سواء كانت أصلية أم تبعية طيلة مدة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري، أي إلى أن يكتسب المقرر الصادر عن المحكمة الزجرية قوة الشيء المقضي به) . (المادة 23 من الظهير)؛

رفع أجل التقادم المتعلق بطلبات التعويض عن تفاقم الضرر المقدمة إلى مقاولة التأمين من سنة واحدة، إلى خمس سنوات تحتسب إما من تاريخ الشهادة الطبية المثبت فيها تفاقم الأضرار البدنية وإما من تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة تفاقم الأضرار المادة 24 من الظهير)

رفع أجل التقادم بخصوص دعوى التعويض عن تفاقم الضرر المقدمة امام المحكمة المختصة من سنة واحدة، إلى خمس سنوات، يحتسب من تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب

الصلحدون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه. (المادة 24 من الظهير).

7

سابعا: الدخول حيز التنفيذ

التنصيص على دخول التعديلات الجديدة حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية المصادف لـ 29 يناير 2026، باستثناء مقتضيات القسم التمهيدي من الباب الرابع (المادة الرابعة مكررة)، المتعلقة بأنواع الشواهد الطبية المعتمدة، حيث تم إرجاء دخولها حيز التنفيذ إلى حين صدور النص التنظيمي المحدد لنماذج الشواهد الطبية المذكورة (المادة الرابعة من القانون رقم 70.24) ؛

وإذ أذكركم بهذه المستجدات، فإني أطلب منكم تعميم هذه الدورية على السيدات والسادة القضاة العاملين بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها، وحثهم على الانخراط بما هو معهود فيهم من جدية وتفان في تنزيل هذه المستجدات التنزيل الصحيح والأمثل، وعلى النحو الذي يعكس روح وفلسفة القانون الجديد ويحقق غاياته وأهدافه النبيلة بشأن تعزيز حقوق المصابين وضحايا حوادث السير وذوي حقوقهم، كما أطلب منكم تنظيم موائد مستديرة لمناقشة هذه المستجدات والتعريف بها، مع إشعار الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالصعوبات والإشكالات التي قد ترصدونها بمناسبة تطبيق المقتضيات الجديدة ملفتاً انتباهكم إلى أنه يمكنكم الاطلاع وتحميل الصيغة المحينة للظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك الصادر بتاريخ 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) كما وقع تغييره وتتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 1.26.02 الصادر في 2 شعبان 1447 (22) يناير (2026) بتنفيذ القانون رقم 70.24 ، والتي قام المجلس الأعلى للسلطة القضائية بنشرها بالمكتبة القانونية والقضائية الموجودة بموقعه الإلكتروني الرسمي. والسلام.

الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

محمد عبد النباوي

8

.....

.....

تعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 19 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى

بالرغم عن جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير عربة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) بشأن التأمين الإجباري للسيارات عبر الطرق .تأمين

الباب الثاني :الأضرار القابلة للتعويض

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

المادة الثانية

يشمل التعويض استرجاع مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال، وكذا المصاريف الطبية والجراحية والصيدلية ومصاريف الإقامة بالمستشفيات والنفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة لتعويض أو تقويم أعضاء جسم المصاب وتدريبه على استرجاع حركاته العادية.

وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبار أسعارها، إن كانت مسعرة، وإلا فبتطبيق الأثمان المعمول بها عادة.

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة الثالثة

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب:

أ) في حالة عجز مؤقت عن العمل : التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني الناتج عن العجز، على أن يعتبر في ذلك قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني؛

ب) في حالة عجز بدني دائم : التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني الناتج عن عجز المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك:
الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة الرابعة

إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

- الزوج: ضعف مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده (إذا تعددت الأرامل استحقت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه)،

- الأصول والفروع : ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة إلى من قام بأدائها.

الباب الثالث: قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

القسم الأول: تعويض المصاب

برامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

المادة الخامسة

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار العناصر التالية:

1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب حين وقوع الإصابة وأجرته أو كسبه المهني ؛

2- نسبة عجز المصاب التي يحددها الطبيب الخبير استنادا إلى "جدول تقدير نسب العجز" المحدد بنص تنظيمي، على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم، التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال المعتمد، أقل من خمس (1/5) مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند السابق؛

3- قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني.

المادة السادسة

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجرته وكسبه المهني. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرة أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه.

المادة السابعة

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في دخله من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجرة أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس المال المعتمد باعتبار الأجرة أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة الثامنة

إذا لم يكن للمصاب حين إصابته أجرة أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه كسبا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

- ثلاثة أنصاف الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بدون أجر؛

- ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في السلك الأول أو الثاني من الدراسات العليا؛

- ثلاثة أمثال للمبلغ الآنف الذكر إذا كان المصاب بالسلك الثالث من الدراسات العليا.

المادة التاسعة

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز اللاحق به، مع اعتبار قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني.

المادة العاشرة

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد بأن تضرب النسب التالية حسب الحالة إما في مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، على أن يراعى في جميع الحالات قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني:

أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه؛

ب) الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و7% إذا كان مهما و10% إذا كان مهما جدا؛

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

- إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و10% إذا كان مهما و15% إذا كان مهما جدا؛

- إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و30% إذا كان مهما و35% إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها؛

د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية:

- تعجيل الإحالة إلى التقاعد: 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- فقدان أهلية الترقي: 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية: 10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

- انقطاعا نهائيا: 25 % من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- انقطاعا شبه نهائي: 15 % من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة الحادية عشرة

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المائوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، مع اعتبار قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني:

1- الزوج..... 25 %

(إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل..... 40%)

2- الفروع (لكل واحد منهم):

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر.....25%؛

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة ..... 20%؛

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة.....15%؛

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر.....10%؛

هـ) الفرع المصاب بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته (دون اعتبار السن).....30%؛

3- الأصول: لكل من الأب والأم..... 10%؛

4- المستحقون الآخرون الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد:.....10%؛

5- الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم للجميع:.....15%.

ويقسم هذا التعويض، الذي لا يستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، على مستحقيه بالتساوي بشرط أن يطلبوه ويثبتوا استحقاقهم.

المادة الثانية عشرة

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 و4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الثالثة عشرة

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم، على ألا يجاوز مجموع نصيبه في هذه الحالة 50% من رأس المال المعتمد.

المادة الرابعة عشرة

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه تبعا للتغيير الطارئ على الأجر المطابق لقيمة المائة والخمسين (150) نقطة الأولى من الأرقام الاستدلالية لشبكة أجور موظفي الدولة.

ويجب أن تنشر التغيرات الآنفة الذكر في الجريدة الرسمية.

الباب الرابع: كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه:

أ) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين؛

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد في هذه الصورة الأخيرة:

- نصف مبلغ التعويض المستحق فيما يخص المصابين الذين لا تزيد سنهم على 10 سنوات؛

- ثلث مبلغ التعويض المستحق فيما يخص المصابين الذين تزيد سنهم على 10 سنوات.

ويرسمل رصيد مبلغ التعويض إلى أن يدفع إلى مستحقه عندما يبلغ السنة الحادية والعشرين من عمره.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) بعد طرح 2% في مقابل مصاريف إدارة خدمة الإيراد.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال.

المادة السادسة عشرة

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات الآنف الذكر.

ويحدد الإيراد بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون.تاريخ

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب باعتبار التغيير الطارئ على الأجر المطابق لقيمة المائة والخمسين (150) نقطة الأولى من الأرقام الاستدلالية لشبكة أجور موظفي الدولة.

وتؤدى تكاليف الزيادة المذكورة من الأرباح التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب ومن مساهمة تدفعها مؤسسات التأمين تساوي 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المصدرة بشأن تأمين السيارات خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، التي يجوز لصاحب الشأن أن يقدمها متى شاء، يجب على المصاب فور استقرار جراحه المثبت بتقرير الخبراء أو على المستحقين من ذويه إثر وفاته أن يطلبوا، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، إلى مؤسسة أو مؤسسات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.تأمين

ويقدم الطلب الآنف الذكر برسالة موصى بها مع الإشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض أي:

- نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية؛

- مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال؛

- الوثائق المثبتة للأجرة أو الكسب المهني؛

- نسخة من تقارير الخبرة الطبية؛

- غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار.

وفي حالة تعدد مؤسسات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مؤسسة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون ومن بينهم صندوق ضمان السيارات إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مؤسسة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مؤسسة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة

يجب على مؤسسة التأمين أن تقوم، خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب في رسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ويمكن إن اقتضى الحال تمديد الأجل الآنف الذكر قصد التمكن من إجراء الخبرة المضادة أو الخبرة القضائية في حالة الخلاف، ويعد عدم الجواب في الأجل المضروب بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مؤسسة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام الرسالة المذكورة آنفا بقبوله أو رفضه وذلك في رسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية.

وفي حالة القبول يجب على مؤسسة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام رسالته.تأمين

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة العشرين بعده.

المادة العشرون

تطبق أحكام المادة التاسعة عشرة أعلاه على طلب التعويض التكميلي في حالة تفاقم الضرر البدني الذي سبق التعويض عنه.

الباب السادس: التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون

إذا لم تدفع مؤسسة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون استحق المستفيدون تعويضا لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون

لوزير المالية بعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة أن يعاقب بغرامة إدارية من 10.000 إلى 100.000 درهم كل مؤسسة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة الدولة أو بناء على شكوى المستفيد.

وتستوفى الغرامة الإدارية كما هو الشأن في رسوم التسجيل.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون

يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقون من ذويه إلى مؤسسة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ تقرير الخبرة المثبت فيه استقرار جراح المصاب وإما تاريخ وفاة المصاب.

وتتقادم كل دعوى بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاث سنوات الذي يلي تاريخ الرسالة التي تمتنع فيها مؤسسة التأمين من منح التعويض أو الرسالة التي يرفض فيها المصاب أو المستحقون من ذويه التعويض المقترح من قبل مؤسسة التأمين.تاريخ

المادة الرابعة والعشرون

تتقادم جميع الطلبات المتعلقة بمراجعة التعويض إذا لم تقدم إلى مؤسسة التأمين المعنية داخل أجل السنة الذي يلي تاريخ تقرير الخبرة المثبت فيه تفاقم الأضرار البدنية اللاحقة بالمصاب.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بمراجعة التعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة المختصة داخل أجل السنة الذي يلي تاريخ الرسالة التي تمتنع فيها مؤسسة التأمين من منح التعويض أو الرسالة التي يرفض فيها المصاب أو المستحقون من ذويه التعويض المقترح من قبل المؤسسة المذكورة.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

يجب أن يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة مرور ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مؤسسة التأمين المعنية في ظرف موصى به داخل العشرة أيام التي تلي تاريخ الانتهاء من تحريره، وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني أو المصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.تأمين

المادة السادسة والعشرون

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم:

1- من قبل صندوق ضمان السيارات أو المسؤول المدني إن لم يكن صندوق الضمان ولا مؤسسة تأمين ملزمين بالتعويض؛

2- على إثر حوادث تسببت فيها العربات التي يملكها أشخاص غير خاضعين للتأمين الإجباري وفقا للفصل 2 من الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) بشأن التأمين الإجباري للسيارات عبر الطرق؛

3- على إثر حوادث تسببت فيها العربات المتصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالعربة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الآنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : محمد كريم العمراني.

الفهرس

قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث 1

تسببت فيها عربات برية ذات محرك 1

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك 2

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات 3

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب3

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته 4

القسم الأول: تعويض المصاب 4

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى 7

جدول ملحق بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.177 بتاريخ 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) يتعلق بكيفية تعويض الضرر البدني الناتج عن حوادث السير 14

55 سنة أو أكثر	54	53	52	51	50	49	48	47	46	45	الأجر أو الكسب المهني
87.035	89.107	91.179	93.251	95.324	97.396	99.468	101.540	103.613	105.685	107.757	9.270
107.100	109.650	112.200	114.750	117.300	119.850	122.400	124.950	127.500	130.050	132.600	12.000
136.500	139.750	143.000	146.250	149.500	152.750	156.000	159.250	162.500	165.750	169.000	15.000
147.000	150.500	154.000	157.500	161.000	164.500	168.000	171.500	175.000	178.500	182.000	18.000
157.500	161.250	165.000	168.750	172.500	176.250	180.000	183.750	187.500	191.250	195.000	21.000
168.000	172.000	176.000	180.000	184.000	188.000	192.000	196.000	200.000	204.000	208.000	24.000
178.500	182.750	187.000	191.250	195.500	199.750	204.000	208.250	212.500	216.750	221.000	27.000
189.000	193.500	198.000	202.500	207.000	211.500	216.000	220.500	225.000	229.500	234.000	30.000
199.500	204.250	209.000	213.750	218.500	223.250	228.000	232.750	237.500	242.250	247.000	33.000
210.000	215.000	220.000	225.000	230.000	235.000	240.000	245.000	250.000	255.000	260.000	36.000
220.500	225.750	231.000	236.250	241.500	246.750	252.000	257.250	262.500	267.750	273.000	39.000
231.000	236.500	242.000	247.500	253.000	258.500	264.000	269.500	275.000	280.500	286.000	42.000
241.500	247.250	253.000	258.750	264.500	270.250	276.000	281.750	287.500	293.250	299.000	45.000
252.000	258.000	264.000	270.000	276.000	282.000	288.000	294.000	300.000	306.000	312.000	48.000
255.975	262.065	268.155	274.245	280.335	286.425	292.515	298.605	304.695	310.785	316.875	51.000
259.900	266.085	272.270	278.455	284.640	290.725	297.010	303.195	309.380	315.565	321.750	54.000
263.825	270.105	276.385	282.665	288.945	295.225	301.505	307.785	314.065	320.345	326.625	57.000
266.975	273.330	279.685	286.040	292.395	298.750	305.105	311.460	317.815	324.170	330.525	60.000
270.125	276.555	282.985	289.415	295.845	302.275	308.705	315.135	321.565	327.995	334.425	63.000
273.275	279.780	286.285	292.790	299.295	305.800	312.305	318.810	325.315	331.820	338.325	66.000
276.425	283.005	289.585	296.185	302.745	309.325	315.905	322.485	329.065	335.645	342.225	69.000
279.575	286.230	292.885	299.540	306.195	312.850	319.505	326.160	332.815	339.470	346.125	72.000
282.725	289.455	296.185	302.915	309.645	316.375	323.105	329.835	336.565	343.295	350.025	75.000
285.875	292.680	299.485	306.290	313.095	319.900	326.705	333.510	340.315	347.120	353.925	78.000
288.525	295.390	302.255	309.120	315.985	322.850	329.715	336.580	343.445	350.310	357.175	81.000
291.125	298.055	304.985	311.915	318.845	325.775	332.705	339.635	346.565	353.495	360.425	84.000
293.775	300.765	307.755	314.745	321.735	328.725	335.715	342.705	349.695	356.685	363.675	87.000
296.375	303.430	310.485	317.540	324.595	331.650	338.705	345.760	352.815	359.870	366.925	90.000
299.025	306.140	313.255	320.370	327.485	334.600	341.715	348.830	355.945	363.060	370.175	93.000
301.625	308.805	315.985	323.165	330.345	337.525	344.705	351.885	359.065	366.245	373.425	96.000
304.275	311.515	318.755	325.995	333.235	340.475	347.715	354.955	362.195	369.435	376.675	99.000
306.375	313.665	320.955	328.245	335.535	342.825	350.115	357.405	364.695	371.935	379.275	102.000
308.475	315.815	323.155	330.495	337.835	345.175	352.515	359.855	367.195	374.535	381.875	105.000
310.575	317.965	325.355	332.745	340.135	347.525	354.915	362.305	369.695	377.085	384.475	108.000
312.675	320.115	327.555	334.995	342.435	349.875	357.315	364.755	372.195	379.635	387.075	111.000
314.775	322.265	329.755	337.245	344.735	352.225	359.715	367.205	374.695	382.185	389.675	114.000
316.875	324.415	331.925	339.695	347.035	354.575	362.115	369.655	377.195	384.735	392.275	117.000
318.725	326.340	334.125	341.570	349.185	356.800	364.415	372.050	379.645	387.250	394.875	120.000
334.625	342.540	350.625	358.370	366.285	374.350	382.415	390.650	398.545	406.500	414.375	150.000
350.525	358.740	367.125	375.170	383.385	391.900	400.415	409.250	417.445	425.950	433.875	180.000
366.425	374.940	383.625	391.970	400.485	409.450	418.415	427.850	436.345	445.300	453.375	210.000
382.325	391.140	400.125	408.770	417.585	427.000	436.415	446.450	455.245	464.650	472.875	240.000
398.225	407.340	416.625	425.570	434.685	444.550	454.415	465.050	474.145	484.000	492.375	270.000
414.125	423.510	433.125	442.370	451.785	462.100	472.415	483.650	493.045	503.350	511.875	300.000
430.025	439.740	449.625	459.170	468.885	479.650	490.415	502.250	511.945	522.700	531.375	330.000
445.925	455.940	466.125	475.970	485.985	497.200	508.415	520.850	530.045	542.050	550.875	360.000
461.825	472.140	482.625	492.770	503.085	514.750	526.415	539.450	549.745	561.400	570.375	390.000
477.725	488.940	499.125	509.570	520.185	532.300	544.415	558.050	568.645	580.750	589.875	420.000
493.625	504.540	515.625	526.370	537.285	549.850	562.415	576.650	587.545	600.100	609.375	450.000
509.525	520.740	532.125	543.170	554.385	567.400	580.415	595.250	606.445	619.450	628.875	480.000
520.125	531.540	543.125	554.370	565.785	579.100	592.415	607.650	619.045	632.350	641.875	500.000
533.295	545.000	556.875	568.405	580.110	593.760	607.415	623.035	634.720	648.360	658.125	525.000
547.124	559.132	571.318	583.147	595.154	609.160	623.167	639.192	651.179	665.175	675.194	551.250
593.878	606.913	620.140	632.980	646.013	661.215	676.420	693.814	706.826	722.018	732.893	640.000

44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	الأجر أو الكسب المهني
109.324	111.073	112.730	114.389	116.046	117.704	119.362	121.919	122.677	124.335	125.360	126.385	9.270
134.640	136.680	138.720	140.760	142.800	144.840	146.880	158.920	150.960	153.000	154.275	155.550	12.000
171.600	174.200	176.800	179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	15.000
184.800	187.600	190.400	193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	18.000
198.000	201.000	204.000	207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	21.000
211.200	214.400	217.600	220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	24.000
224.400	227.800	231.200	234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	27.000
237.600	241.200	244.800	248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	30.000
250.800	254.600	258.400	262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	33.000
264.000	268.000	272.000	276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	36.000
277.200	281.400	285.600	289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	39.000
290.400	294.800	299.200	303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	42.000
303.600	308.200	312.800	317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	45.000
316.800	321.600	326.400	331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	48.000
321.750	326.625	331.500	336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	51.000
326.700	331.650	336.600	341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	54.000
331.650	336.675	341.700	346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	57.000
335.610	340.695	345.780	350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	60.000
339.570	344.715	349.860	355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	63.000
343.530	348.735	353.940	369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	66.000
347.490	352.755	358.020	363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	69.000
351.450	356.775	362.100	367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	72.000
355.410	360.795	366.180	371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	75.000
359.370	364.815	370.260	375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	78.000
362.670	368.165	373.660	379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	81.000
365.970	371.515	377.000	382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	84.000
369.270	374.865	380.460	386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	87.000
372.570	378.215	383.860	389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	90.000
375.870	381.665	387.260	392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	93.000
379.170	384.915	390.660	396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	96.000
382.470	388.265	394.060	399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	99.000
385.110	390.945	396.780	402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	102.000
387.750	393.625	399.500	405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	105.000
390.390	396.305	402.220	408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	108.000
393.030	398.985	404.940	410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	111.000
396.710	401.745	407.780	413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	114.000
398.310	404.345	410.380	416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	117.000
400.950	407.025	413.100	419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	120.000
420.750	427.125	433.500	439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	150.000
440.550	447.225	453.900	460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	180.000
460.350	467.325	474.300	481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	210.000
480.150	487.425	494.700	501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	240.000
499.950	507.525	515.100	522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	270.000
519.750	527.625	535.500	543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	300.000
539.550	547.725	555.900	564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.800	330.000
559.350	567.825	576.300	584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	360.000
579.150	587.925	596.700	605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	390.000
598.950	608.025	617.100	626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	420.000
618.750	628.125	637.500	646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	450.000
638.550	648.225	657.900	667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	480.000
651.750	661.625	671.500	681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	500.000
668.250	678.375	688.500	698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	525.000
685.582	695.969	706.357	716.744	727.132	737.520	747.907	758.295	768.682	779.070	785.113	791.099	551.250
744.169	755.443	766.719	777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	640.000

32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	إلى غاية 21 سنة	الأجر أو الكسب المهني
127.409	128.434	129.459	130.484	131.508	132.624	134.006	135.387	136.769	138.150	139.532	140.913	9.270
156.825	158.100	159.375	160.650	161.925	163.200	164.900	166.300	168.300	170.000	171.700	173.400	12.000
199.875	201.500	203.125	204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	15.000
215.250	217.000	218.750	220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	18.000
230.625	232.500	234.375	236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	21.000
246.000	248.000	250.000	252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	24.000
261.375	263.500	265.625	267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	27.000
276.750	279.000	281.250	283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	30.000
292.125	294.500	296.875	299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	33.000
307.500	310.000	312.500	315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	36.000
322.875	325.500	328.125	330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	39.000
338.250	341.000	343.750	346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	42.000
353.625	356.500	359.375	362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	45.000
369.000	372.000	375.000	378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	48.000
374.775	377.820	380.865	383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	51.000
380.550	383.640	386.730	389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	54.000
386.300	389.440	392.580	395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	57.000
390.900	394.080	397.260	400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	60.000
395.525	398.740	401.955	405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	63.000
400.150	403.400	406.650	409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	66.000
404.750	408.040	411.330	414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	69.000
409.350	412.680	416.010	419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	72.000
413.975	417.340	420.705	424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	75.000
418.600	422.000	425.400	428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	78.000
422.425	425.860	429.295	432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	81.000
426.275	429.740	433.205	436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	84.000
430.125	433.620	437.115	440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	87.000
433.950	437.480	441.010	444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	90.000
437.800	441.360	444.920	448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	93.000
441.500	445.120	448.740	452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	96.000
445.500	449.120	452.740	456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	99.000
448.875	452.220	455.865	459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	102.000
451.650	455.320	458.990	462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	105.000
454.725	458.420	462.115	465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	108.000
457.800	461.520	465.240	468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	111.000
460.875	464.620	468.365	472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	114.000
463.950	467.720	471.490	475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	117.000
467.050	470.840	474.630	478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	120.000
490.000	493.940	497.880	501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	150.000
512.950	517.040	521.130	525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	180.000
535.900	540.140	544.380	548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	210.000
558.850	563.240	567.630	572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	240.000
581.800	586.340	590.880	595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	270.000
604.750	609.440	614.130	618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	300.000
627.700	632.540	637.380	642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	330.000
650.650	655.640	660.630	665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	360.000
673.600	678.740	683.880	689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	390.000
696.550	701.840	707.130	712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	420.000
719.500	724.940	730.380	735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	450.000
742.450	748.040	759.630	759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	480.000
757.750	763.440	769.130	774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	500.000
776.940	782.770	788.605	794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	525.000
797.084	803.069	809.055	815.040	823.024	831.008	836.346	845.708	854.986	864.306	873.626	882.946	551.250
865.199	871.695	878.193	884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	640.000

.....
.....

قانون تعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الصادر بمقتضى ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405 (3 أكتوبر 1984)، الصفحة 930.

صيغة محينة بتاريخ 29 يناير 2026

كما تغييره وتتميمه بموجب:

القانون رقم 70.24، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.26.02 صادر في 2 شعبان 1447 (22 يناير 2026)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير مركبة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية، أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.

المادة 1 مكررة

يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:

– الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه.

ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد.

– الكسب المهني: الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة ،شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضي أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.

المادة 1 مكررة مرتين

يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.

الباب الثاني: الأضرار القابلة للتعويض

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

المادة 2

يشمل التعويض استرجاع مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال، من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية والجراحية والصيدلية ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة لتعويض أو تقويم أعضاء جسم المصاب، أو إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبار أسعارها، إن كانت مسعرة، وإلا فبتطبيق الأثمان المعمول بها عادة.

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة 3

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب:

أ) في حالة عجز مؤقت عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.

لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.

يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، وقسمة الناتج على عدد أيام السنة؛

ب) في حالة عجز بدني دائم التعويض عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن عجز المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك: الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط

المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة 4

إذا نتج عن الحادثة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

– الزوج: ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده)إذا تعددت الأرامل استحقت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه)؛

– الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين: ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.

الباب الثالث: قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

قسم تمهيدي: الشواهد الطبية

المادة 4 مكررة

يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:

1. شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة؛

2. شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية الأولية؛

3. شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني دائم أو بدونه؛

4. شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.

تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.

القسم الأول: تعويض المصاب

المادة 5

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار العناصر التالية:

1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه أدناه ب" رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب". وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية:

رأس المال المعتمد = رأس المال 1 + [أجر المصاب – الأجر 1) / (الأجر 2 – الأجر 1)] × (رأس المال 2 – رأس المال 1)

بحيث يكون:

الأجر1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.

الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال2: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب؛

2- نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى "جدول تقدير نسب العجز" المحدد بنص تنظيمي،

على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم، التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال

المعتمد، أقل من خمس (5/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند 1 أعلاه.

المادة 6

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني. ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه.

المادة 7

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة 8

إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

– ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة الباكالوريا ،أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة؛

– ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بعد حصوله على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة؛

– ثلاثة أمثال للمبلغ الآنف الذكر إذا كان المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة 9

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.

المادة 10

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه؛

ب) الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10 % إذا كان مهما جدا؛

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

– إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 10 % إذا كان مهما و 15% إذا كان مهما جدا؛

– إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 30 % إذا كان مهما و 35% إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم 10%، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع؛

د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية:

– تعجيل الإحالة إلى التقاعد: 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– فقدان أهلية الترقي: 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية: 10 % من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

– انقطاعا نهائيا: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– انقطاعا شبه نهائي: 15% من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة 11

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المائوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

1. الزوج..... 25%، و إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40% والذي يقسم عليهن بالتساوي؛

2. الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم:

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر..... 25%؛

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة ..... 20%؛

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة..... 15%؛

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10%؛

ه) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان معها القيام بسد حاجاتها وذلك دون اعتبار السن..... 30%؛

3. الأصول: لكل من الأب والأم..... 10%؛ إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30%، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.

4. المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد:.....10%؛

5. الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك: .....15% للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب.

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في (د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة 12

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و2 و 3 و 4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة 13

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد، أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الرابعة عشرة

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014).

الباب الرابع: كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه:

أ) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني؛

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض، المدفوع في شكل إيراد، ثلث (3/1) مبلغ التعويض المستحق للمصاب، ويرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959)، كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشر بعده.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع (4/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال.

المادة السادسة عشرة

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الآنف الذكر. ويحتسب الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاولة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاولة أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.

ويقدم الطلب الآنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني – عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض التالي بيانها:

– نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية؛

– نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال؛

– وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني؛

– نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية؛

– غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار .

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقاولة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقاولة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقاولة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقاولة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقاولة التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه. وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مقاولة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقاولة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مقاولة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة

يجب على مقاولة التأمين أن تقوم، خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة

المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقاولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مقاولة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقاولة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.

المادة العشرون

يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم الى مقاولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة العشرون مكررة

لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة:

– المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم؛

– الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.

الباب السادس: التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون

إذا لم تدفع مقاولة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% و لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون

تطبق أحكام المادة 279- 1 من القانون رقم 99.17 السالف الذكر على كل مقاولة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون

مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري.

المادة الرابعة والعشرون

تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مقاولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

المادة السادسة والعشرون

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم:

1- من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر؛

2- من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض؛

3- على إثر حوادث تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالمركبة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة السابعة والعشرون مكررة

يحدد الإيراد، بصفة انتقالية، إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الآنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء: محمد كريم العمراني.

.....
...

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 19-7478 شعبان (29) 1447 يناير 2026

ظهير شريف رقم 1.26.02 صادر في 2 شعبان (22) 1447 يناير 2026 بتنفيذ القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف)1984(رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم (2) 1405أكتوبر المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله:

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه:

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا .القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم (2) 1405 أكتوبر (1984) المعتبر

بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 2 شعبان (22) 1447 يناير.(2026)

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون رقم70.24

بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم1.84.177

الصادر في 6 محرم (2) 1405 أكتوبر(1984)

المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرون والخامسة والعشرون والسادسة والعشرون والسابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177الصادر في 6 محرم (2) 1405 أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك:

الجريدة الرسمية عدد 9 -7478 شعبان (29) 1447 يناير2026

-

المادة الأولى بالرغم من . المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض ...فيها للغير مركبة برية ذات محرك .الإجباري بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238المؤرخ في 25 من رجب (3) 1423 أكتوبر (2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي

المادة الثانية - يشمل .....إن اقتضى الحال التي يستلزمها استعمال .من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية .ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات والمصاريف والنفقات جسم المصاب، أو إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك خصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

(الباقي بدون تغيير(

المادة الثالثة - زيادة..

للمصاب:

(أ)في حالة عجز .عن العجز .عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج

لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.

يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية .وقسمة الناتج على عدد أيام السنة:

ب) في حالة عجز .عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن .....هذا المعتبر بمثابة قانون

المادة الرابعة .. إذا نتج عن الحادثة ....وفاته.

ولزوج المصاب .من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق الحدود التالية:

الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى.

المشار إليه

الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف

الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

يحدد بنص تنظيمي المبلغ الأدنى المصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.

المادة الخامسة - يشمل ..... التالية:

- 1- رأس المال المعتمد ..... سن المصاب

في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه أدناه حب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب .«وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار من المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية:

رأس المال المعتمد - رأس المال + 1 أجر المصاب - الأجر/ (1) الأجر - 2 الأجر × (1) رأس المال - 2 رأس المال(1)

بحيث يكون:

الأجر :1 هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب

الأجر : 2 هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال : 1 هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال : 2 هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 ومن المصاب:

- 2نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى ....أقل من خمس (1/5) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى .....في البند 1 أعلاه.

المادة السادسة - يجب .....يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني.

ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات، وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي ..... الخامسة أعلاه

المادة السابعة إذا كان المصاب " .....وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك .
.....أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني ..... المعتمد بالنسبة إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني ..... يقوم به«.

المادة الثامنة - .إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ..... يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ .....منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني ..... تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة .

" ضعف المبلغ الأدنى ..... سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مينيا بعد حصوله على شهادة " البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة:

ثلاثة أمثال ..... المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة التاسعة: لتحديد .....رأس المال المعتمد " بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به«.

المادة العاشرة - تضاف .....تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين . المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

أ) العجز البدني الدائم ..... لسن المصاب والمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى .... المادة الخامسة أعلاه:

(ب)..... " ،

»ج) تشويه الخلقة ....بدني:

إذا لم تكن .... كان مهما جدا:

إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية.....

يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم10% ، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد " النسب المنصوص عليها في هذا المقطع:

(الباقي بدون تغيير)

المادة الحادية عشرة - التعويض .....إلى المصاب:

- 1الزوج .....

25%، وإذا تعددت الأرامل.

التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40% والذي يقسم عليهن بالتساوي:

-2الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم:

أ) .....

..... "

د (من السنة السابعة عشرة فأكثر10% .....

هـ (الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان .....حاجاتهما وذلك دون اعتبار السن.....

30% .....

-3الأصول:

10% .....

إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته% 30 ، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.

- 4المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه

الذين كان10% .....

-5الأشخاص الذين .....بالنفقة عليهم، والزوج " العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك % 15 : للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب.

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د (من البند 2 والبنود 3 و 4 و 5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك

بموجب نظام أحواله الشخصية«
المادة الثالثة عشرة - إذا لم ..... المعتمد، أجريت .....كل واحد منهم«.

المادة الرابعة عشرة يجب أن يغير المبلغان" ..... الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في جمادى الأولى (6) 1435 مارس2014

المادة الخامسة عشرة يدفع ..... غير أنه:

(1) يدفع ..... المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني

ب) ويدفع ..... بدني دائم .ويجب " أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد، ثلث (1/3)مبلغ التعويض المستحق للمصاب، و يرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة .... الوطني للتقاعد " والتأمين المحدث بالظهير الشريف 27 (.... أكتوبر " (1959كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشرة بعده.

واذا كان مبلغ الإيراد السنوي المحسوب وفقا .... من ربع (1/4) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى ..... بكامله في شكل رأس مال "

المادة السادسة عشرة يجب كلما تعين .....

" الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر .ويحتسب الإيراد " المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر«

»المادة الثامنة عشرة فيما عدا طلبات " ..... التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا ..... بالتعويض من مقاولة

أو مقاولات التأمين المعنية ....من ضرر.

ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني عند الاقتضاء، بكل وسيلة

تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع . التالي بيانها:

نسخة ..... القضائية:

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال:

وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني:

نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية:

غير ذلك .....الأضرار

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقاولة المؤمنة باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقاولة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به .يجب على مقاولة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقاولة

المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه .وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

واذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقاولة التأمين تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك .ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن .على أول مقاولة رفع إليها . بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت . المعنية . بهذا الشأن .والمعنيين بالأمر ...حصول اتفاق بين مقاولة التأمين وإما طلب التعويض من مقاولة التأمين

المادة التاسعة عشرة - يجب على مقاولة التأمين أن تقوم..

...بإعلام الطالب بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية بمبلغ التعويض الذي تقترحه.

بمثابة قانون أو برفض التعويض .ويعتبر عدم تقديم مقاولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض للتعويض.

ويجب الطالب مقاولة التأمين خلال التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقاولة التأمين دفع ... يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

وبعد هذا التعويض .الواردة في المادة الثانية أعلاه

و المادة العشرين بعده«.

المادة الحادية والعشرون - إذا لم تدفع مقاولة التأمين.

مصفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% ولا يتجاوز 50% من المبالغ

المحجوزة بغير موجب

المادة الخامسة والعشرون

يوجه ضباط وأعوان

حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة بالحادثة إلى » مقاولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية .وتسلم أو توجه المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

المادة السادسة والعشرون - تطبق .من ذويهم : والمستحقين

1 - من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99السالف الذكر:

2 - من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض:

3 - على ..... تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون - لا تطبق

. . اللاحقة بالمركبة أو غيرها ..... أو خارجها«.

المادة الثانية

تنسخ أحكام المواد السابعة عشرة والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم1.84.177

المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر وتعوض كما يلي:

المادة السابعة عشرة - يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاولة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم

المادة العشرون يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم إلى مقاولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة الثانية والعشرون - تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاولة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء

أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة

المادة الثالثة والعشرون مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ

علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.
يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري.

المادة الرابعة والعشرون تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة التفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر» إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون» الرد عليه«.

المادة الثالثة

تتمم أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالمادة الأولى مكررة والمادة الأولى مكررة مرتين والمادة العشرون مكررة والمادة السابعة والعشرون مكررة كما يلي:

المادة الأولى مكررة يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:

الأجر : الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه .ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد:

الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه .ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه
وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.
إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضي أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.

المادة الأولى مكررة مرتين يراعى عند تحديد التعويض طبقا الأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني .
غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة »المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.

المادة العشرون مكررة لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة:

المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي» .بأنصبتهم ؛

الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من» ذويه«.

المادة السابعة والعشرون مكررة يحدد الإيراد، بصفة انتقالية إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث

بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من» شوال 1397 (4) أكتوبر 1977المعتبر بمثابة قانون ، كما تم تغييره وتتميمه«.

المادة الرابعة

يتمم الباب الثالث من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالقسم التمهيدي كما يلي:

قسم تمهيدي

»الشواهد الطبية

المادة الرابعة مكررة يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية

التالية:

- 1- شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة:

- 2 - شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز يطلب من المصاب» إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية " الأولية:

- 3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني دائم أو بدونه:

- 4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه

تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.

المادة الخامسة

ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالاتي:

الجريدة الرسمية عدد 9 -7478 شعبان (29) 1447 يناير2026

-

صفحة850

المادة السادسة

الجريدة الرسمية عدد 19 - 7478 شعبان (29) 1447 يناير2026

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي:

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم (2) 1405 أكتوبر (1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن:

أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية:

الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقادم وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف

رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

.....

.....

.....

«3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني «دائم أو بدونه؛

«4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

«في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة «للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة «في البنود 1 و2 و3 أعلاه.

«تحدد نماذج الشواهد الطبية المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق التنظيم.»

المادة الخامسة

يتمم الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتمد بمثابة قانون المالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولمين المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السابقة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي :

	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	157310	132812	154313	152813	151315	149817	148319	146820	145322	143824	142326	141534
ابتداء من فاتح يناير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	169568	167995	166330	164713	163096	161483	159869	158254	156639	155024	153792	152584
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثانية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172457	170717	169975	167232	165926	164618
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	196247	194349	192450	190551	189654	187757	185863	183965	184068	182165	180742	179318

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
10270	140417	139301	138184	137068	135952	134835	133037	131239	129442	127644	125846	124049
11270	151375	150167	148959	147751	146543	145335	143397	141459	139522	137584	135646	133708
12270	163313	162006	160700	159393	158087	156780	154690	152599	150509	148418	146328	144238
13270	177096	176473	175050	173626	172203	170780	168503	166226	163949	161672	159395	157118

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
10270	122250	120453	118597	116857	114610	112363	110115	107868	105621	103374	101126	98879
11270	131770	129833	127871	125957	123535	121113	118690	116268	113846	111424	109001	106579
12270	142147	140057	137986	135876	133283	130690	128037	125424	122811	120198	117585	114972
13270	154841	152563	150288	148049	145183	142317	139470	136624	133778	130931	128085	125239

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
10270	96632	94385	92138	89891	87644	85397	83150	80903	78656	76409
11270	104157	101735	99313	96891	94469	92047	89625	87203	84781	82359
12270	112339	109746	107134	104521	101909	99296	96683	94071	91458	88845
13270	122392	119546	116701	113855	111009	108163	105317	102471	99625	96779

المادة السادسة

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك.»

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التعهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛

- الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تحل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقادم وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*

* *

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المغير بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأجر أو الكسب اليومي السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	215580	215527	211473	209417	207365	205314	203337	201270	199158	197098	195539	194019
15000	227504	225336	223160	221000	218835	216670	214605	212340	210175	208000	206375	204750
18000	242945	240631	238116	235670	233340	231010	228680	226350	224000	222250	220500	
21000	262505	260004	257503	255000	252500	250000	247500	245000	242550	240000	238125	236250
24000	280005	277337	274670	272000	269330	266670	263990	261320	258650	256000	254000	252000
27000	297505	294671	291836	289000	286170	283340	280510	277680	274850	272000	269875	267750
30000	315005	312004	309003	306000	303000	300000	297000	294000	291000	288000	285750	283500
33000	332506	329338	326170	323000	319838	316670	313505	310340	307175	304000	301625	299250
36000	350006	346671	343337	340000	336670	333340	330010	326680	323350	320000	317500	315000
39000	367506	364005	360504	357000	353500	350000	346500	343000	339500	336000	333375	330750
42000	385007	381339	377671	374000	370335	366670	363005	359340	355675	352000	349250	346500
45000	402507	398672	394837	391000	387170	383340	379510	375680	371850	368000	365125	362250
48000	420007	416006	412004	408000	404000	400000	396000	392000	388000	384000	381000	378000
51000	437506	433339	429171	425000	420835	416670	412505	408340	404175	400000	396875	393750
54000	455006	450673	446337	442000	437670	433340	429005	424675	420350	416000	412750	409500
57000	472506	468006	463504	459000	454505	450010	445515	441020	436525	432000	428625	425250
60000	490006	485340	480671	476000	471340	466680	462020	457360	452700	448000	444500	441000
63000	507506	502673	497838	493000	488175	483340	478515	473680	468845	464000	460375	456750
66000	525006	520006	515005	510004	505010	500010	495015	490020	485025	480000	476250	472500
69000	542506	537339	532171	527000	521845	516680	511525	506360	501195	496000	492125	488250
72000	560006	554672	549338	544004	538680	533350	528030	522700	517370	512000	507875	503750
75000	577506	572006	566505	561004	555515	550020	544535	539040	533545	528000	523625	519250
78000	595006	589339	583671	578000	572350	566690	561040	555380	549720	544000	539375	534750
81000	612506	606673	600838	595004	589185	583360	577545	571720	565895	560000	555125	550250
84000	630006	624006	618005	612004	606020	600030	594055	588060	582065	576000	570875	565750
87000	647506	641339	635171	629000	622855	616700	610565	604400	598235	592000	586625	581250
90000	665006	658672	652338	646004	639690	633370	627070	620740	614410	608000	602375	596750
93000	682506	676006	669505	663004	656525	650040	643575	637080	630585	624000	618125	612250
96000	700006	693339	686671	680000	673360	666710	660080	653420	646760	640000	633875	627750
99000	717506	710673	703838	697004	690195	683380	676585	669760	662935	656000	649625	643250
102000	735006	728006	721005	714004	707030	700050	693095	686100	679105	672000	665375	658750
105000	752506	745339	738171	731000	723865	716720	709605	702440	695275	688000	681125	674250
108000	770006	763672	757338	751004	744700	738390	732115	725800	719485	713000	706875	700750
111000	787506	781006	774505	768004	761535	755060	748625	742120	735615	729000	722625	716250
114000	805006	798339	791671	785000	778370	771730	765135	758480	751825	745000	738375	731750
117000	822506	815673	808838	802004	795205	788400	781645	774840	768035	761000	754125	747250

478620	482210	486000	491075	496135	501195	506255	511315	516375	521443	526507	531572	120000
501020	505910	510000	515075	520435	525795	531155	536515	541875	547193	552508	557822	150000
525220	529610	534000	539075	544735	550395	556055	561715	567375	572944	578508	584073	180000
548620	553310	558000	563075	569035	574995	580955	586915	592875	598604	604508	610323	210000
572020	577010	582000	587075	593335	599595	605855	612115	618375	624441	630509	636573	240000
595420	600710	606000	611075	617635	624195	630755	637315	643875	650194	656509	662824	270000
618820	624410	630000	635075	641935	648795	655655	662515	669375	675945	682510	689074	300000
642220	648110	654000	659075	666235	673395	680555	687715	694825	701641	708459	715273	330000
665020	671810	678000	683075	690535	697995	705455	712915	720375	727445	734510	741575	360000
688020	695510	703000	707075	714835	722595	730355	738115	745875	753195	760511	767826	390000
712420	719210	726000	731075	739135	747195	755255	763315	771375	778946	786511	794076	420000
735820	742910	750000	755075	763435	771795	780155	788515	796875	804695	812511	820327	450000
759220	766610	774000	779075	787735	796395	805055	813715	822375	830446	838512	846577	480000
774820	782410	790000	795075	803975	812795	821655	830515	839375	847613	855845	864077	500000
794440	802220	810000	815205	824330	833370	842455	851540	860625	869070	877516	885957	525000
814060	822030	830008	835339	844690	853957	863266	872575	881883	890539	899188	907837	550000
884689	893356	902022	907815	917937	928048	938165	948282	958398	967804	977204	986603	640000
911080	918339	926022	939671	945314	954963	964606	974255	983898	993555	1003204	1012854	670000
934032	942027	950022	959921	969614	979713	989606	999606	1009598	1019925	1029204	1039104	700000
956305	965825	974022	984171	994314	1004463	1014606	1024756	1034898	1045055	1055205	1065355	730000
981918	989624	998022	1008421	1018814	1029214	1039606	1050006	1060398	1070805	1081205	1091605	760000
1005330	1015422	1022022	1032672	1043314	1053964	1064606	1075256	1085898	1096556	1107206	1117855	790000
1028143	1037220	1046022	1056822	1067814	1078714	1089606	1100506	1111398	1122306	1133206	1144106	820000
1052756	1061018	1070022	1081172	1092314	1103464	1114606	1125756	1136898	1148056	1159206	1170356	850000
1076369	1084816	1094022	1105422	1116814	1128214	1139606	1151006	1162398	1173806	1185207	1196607	880000
1099981	1108614	1118022	1129672	1141314	1152964	1164606	1176256	1187898	1199557	1211207	1222857	910000
1123594	1132412	1142022	1153922	1165814	1177714	1189606	1201506	1213398	1225307	1237207	1249108	940000
1147207	1156210	1166022	1178172	1190314	1202464	1214606	1226756	1238898	1251057	1263208	1275358	970000
1170820	1180000	1190022	1202422	1214814	1227214	1239606	1252006	1264398	1276808	1289208	1301608	1000000

الأجر أو الكسب الشهري السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
14270	192479	190936	189400	187860	186320	184780	182316	179853	177389	174925	172461	169998
15000	201125	201500	198875	198250	196625	196000	192400	188800	185200	184600	182000	179400
18000	241750	217000	215250	213500	211750	210000	207200	204400	201600	198800	196000	193200
21000	234375	232500	230625	228750	226875	225000	222000	219000	216000	213000	210000	207000
24000	250000	248000	246000	244000	242000	240000	236800	233600	230400	227200	224000	220800
27000	265625	263500	261375	259250	257125	255000	251600	248200	244800	241400	238000	234600
30000	281250	279000	276750	274500	272250	270000	266400	262800	259200	255600	252000	248400
33000	296875	294500	292125	289750	287375	285000	281200	277400	273600	269800	266000	262200
36000	312500	310000	307500	305000	302500	300000	296000	292000	288000	284000	280000	276000
39000	328125	325500	322875	320250	317625	315000	310800	306600	302400	298200	294000	289800
42000	343750	341000	338250	335500	332750	330000	325600	321200	316800	312400	308000	303600
45000	359375	356500	353625	350750	347875	345000	340400	335800	331200	326600	322000	317400
48000	375000	372000	369000	366000	363000	360000	355200	350400	345600	340800	336000	331200
51000	390625	387500	384375	381250	378125	375000	369800	364600	359400	354200	349000	343800
54000	406250	403000	399750	396500	393250	390000	384400	378800	373200	367600	362000	356400
57000	421875	418500	415125	411750	408375	405000	399000	393000	387000	381000	375000	369000
60000	437500	434000	430500	427000	423500	420000	413600	407200	400800	394400	388000	381600
63000	453125	449500	445875	442250	438625	435000	428200	421400	414600	407800	401000	394200
66000	468750	465000	461250	457500	453750	450000	442800	435600	428400	421200	414000	406800
69000	484375	480500	476625	472750	468875	465000	457400	449800	442200	434600	427000	419400
72000	500000	496000	492000	488000	484000	480000	472000	464000	456000	448000	440000	432000
75000	515625	511500	507375	503250	499125	495000	486600	478200	469800	461400	453000	444600
78000	531250	527000	522750	518500	514250	510000	501200	492400	483600	474800	466000	457200
81000	546875	542500	538125	533750	529375	525000	515800	506600	497400	488200	479000	469800
84000	562500	558000	553500	549000	544500	540000	530400	520800	511200	501600	492000	482400
87000	578125	573500	568875	564250	559625	555000	545000	535000	525000	515000	505000	495000
90000	593750	589000	584250	579500	574750	570000	559600	549200	538800	528400	518000	507600
93000	609375	604500	599625	594750	589875	585000	574200	563400	552600	541800	531000	520200
96000	625000	620000	615000	610000	605000	600000	588800	577600	566400	555200	544000	532800
99000	640625	635500	630375	625250	620125	615000	603400	591800	580200	568600	557000	545400
102000	656250	651000	645750	640500	635250	630000	618000	606000	594000	582000	570000	558000
105000	671875	666500	661125	655750	650375	645000	632600	620200	607800	595400	583000	570600
108000	687500	682000	676500	671000	665500	660000	647200	634400	621600	608800	596000	583200
111000	703125	697500	691875	686250	680625	675000	661800	648600	635400	622200	609000	595800
114000	718750	713000	707250	701500	695750	690000	676400	662800	649200	635600	622000	608400
117000	734375	728500	722625	716750	710875	705000	691000	677000	663000	649000	635000	621000

419175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	461700	467850	473840	479850	485940	120000
439875	446250	452625	459000	465375	471750	478125	484500	490875	497250	503625	510000	150000
460575	467250	473925	480600	487275	493950	500625	507300	513975	520650	527325	534000	180000
481275	488250	495225	502200	509175	516150	523125	530100	537075	544050	551025	558000	210000
501975	509250	516525	523800	531075	538350	545625	552900	560175	567450	574725	582000	240000
522675	530250	537825	545400	552975	560550	568125	575700	583275	590850	598425	606000	270000
543375	551250	559125	567000	574875	582750	590625	598500	606375	614250	622125	630000	300000
564075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	621300	629475	637650	645825	654000	330000
584775	593250	601725	610200	618675	627150	635625	644100	652575	661050	669525	678000	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	666900	675675	684450	693225	702000	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	689700	698775	707850	716925	726000	420000
646875	656250	665625	675000	684375	693750	703125	712500	721875	731250	740625	750000	450000
667575	677250	686925	696600	706275	715950	725625	735300	744975	754650	764325	774000	480000
688275	698250	708225	718200	728175	738150	748125	758100	768075	778050	788025	798000	510000
708975	719250	729525	739800	750075	760350	770625	780900	791175	801450	811725	822000	540000
729675	740250	750825	761400	771975	782550	793125	803700	814275	824850	835425	846000	570000
750375	761250	772125	783000	793875	804750	815625	826500	837375	848250	859125	870000	600000
771075	782250	793425	804600	815775	826950	838125	849300	860475	871650	882825	894000	630000
791775	803250	814725	826200	837675	849150	860625	872100	883575	895050	906525	918000	660000
812475	824250	836025	847800	859575	871350	883125	894900	906675	918450	930225	942000	690000
833175	845250	857325	869400	881475	893550	905625	917700	929775	941850	953925	966000	720000
853875	866250	878625	891000	903375	915750	928125	940500	952875	965250	977625	990000	750000
874575	887250	899925	912600	925275	937950	950625	963300	975975	988650	1001325	1014000	780000
895275	908250	921225	934200	947175	960150	973125	986100	999075	1012050	1025025	1038000	810000
915975	929250	942525	955800	969075	982350	995625	1008900	1022175	1035450	1048725	1062000	840000
936675	950250	963825	977400	990975	1004550	1018125	1031700	1045275	1058850	1072425	1086000	870000
957375	971250	985125	999000	1012875	1026750	1040625	1054500	1068375	1082250	1096125	1110000	900000
978075	992250	1006425	1020600	1034775	1048950	1063125	1077300	1091475	1105650	1119825	1134000	930000
998775	1013250	1027725	1042200	1056675	1071150	1085625	1100100	1114575	1129050	1143525	1158000	960000
1019475	1034250	1049025	1063800	1078575	1093350	1108125	1122900	1137675	1152450	1167225	1182000	990000
1040175	1055250	1070325	1085400	1100475	1115550	1130625	1145700	1160775	1175850	1190925	1206000	1020000
1060875	1076250	1091625	1107000	1122375	1137750	1153125	1168500	1183875	1199250	1214625	1230000	1050000
1081575	1097250	1112925	1128600	1144275	1159950	1175625	1191300	1206975	1222650	1238325	1254000	1080000
1102275	1118250	1134225	1150200	1166175	1182150	1198125	1214100	1230075	1246050	1262025	1278000	1110000
1122975	1139250	1155525	1171800	1188075	1204350	1220625	1236900	1253175	1269450	1285725	1302000	1140000
1143675	1160250	1176825	1193400	1209975	1226550	1243125	1259700	1276275	1292850	1309425	1326000	1170000
1164375	1181250	1198125	1215000	1231875	1248750	1265625	1282500	1299375	1316250	1333125	1350000	1200000

الأجر أو الكسب الشهري الصافي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
14250	167534	165070	162606	160143	157063	153983	150904	147824	144744	141665	138585	135505
15000	176800	174000	171600	169000	165750	162500	159250	156000	152750	149500	146250	143000
18000	190400	187600	184800	182000	178500	175000	171500	168000	164500	161000	157500	154000
21000	204000	201000	198000	195000	191250	187500	183750	180000	176250	172500	168750	165000
24000	217600	214400	211200	208000	204000	200000	196000	192000	188000	184000	180000	176000
27000	231200	227800	224400	221000	216750	212500	208250	204000	199750	195500	191250	187000
30000	244800	241200	237600	234000	229500	225000	220500	216000	211500	207000	202500	198000
33000	258400	254600	250800	247000	242250	237500	232750	228000	223250	218500	213750	209000
36000	272000	268000	264000	260000	255000	250000	245000	240000	235000	230000	225000	220000
39000	285600	281400	277200	273000	267750	262500	257250	252000	246750	241500	236250	231000
42000	299200	294800	290400	286000	280500	275000	269500	264000	258500	253000	247500	242000
45000	312800	308200	303600	299000	293250	287500	281750	276000	270250	264500	258750	253000
48000	326400	321600	316800	312000	306000	300000	294000	288000	282000	276000	270000	264000
51000	340000	335000	330000	325000	318750	312500	306250	300000	293750	287500	281250	275000
54000	353600	348400	343200	338000	331500	325000	318500	312000	305500	299000	292500	286000
57000	367200	361800	356400	351000	344250	337500	330750	324000	317250	310500	303750	297000
60000	380800	375200	369600	364000	357000	350000	343000	336000	329000	322000	315000	308000
63000	394400	388600	382800	377000	369750	362500	355250	348000	340750	333500	326250	319000
66000	408000	402000	396000	390000	382500	375000	367500	360000	352500	345000	337500	330000
69000	421600	415400	409200	403000	395250	387500	379750	372000	364250	356500	348750	341000
72000	435200	428800	422400	416000	408000	400000	392000	384000	376000	368000	360000	352000
75000	448800	442200	435600	429000	420750	412500	404250	396000	387750	379500	371250	363000
78000	462400	455600	448800	442000	433500	425000	416500	408000	399500	391000	382500	374000
81000	476000	469000	462000	455000	446250	437500	428750	420000	411250	402500	393750	385000
84000	489600	482400	475200	468000	459000	450000	441000	432000	423000	414000	405000	396000
87000	503200	495800	488400	481000	471750	462500	453250	444000	434750	425500	416250	407000
90000	516800	509200	501600	494000	484500	475000	465500	456000	446500	437000	427500	418000
93000	530400	522600	514800	507000	497250	487500	477750	468000	458250	448500	438750	429000
96000	544000	536000	528000	520000	510000	500000	490000	480000	470000	460000	450000	440000
99000	557600	549400	541200	533000	522750	512500	502250	492000	481750	471500	461250	451000
102000	571200	562800	554400	546000	535500	525000	514500	504000	493500	483000	472500	462000
105000	584800	576200	567600	559000	548250	537500	526750	516000	505250	494500	483750	473000
108000	598400	589600	580800	572000	561000	550000	539000	528000	517000	506000	495000	484000
111000	612000	603000	594000	585000	573750	562500	551250	540000	528750	517500	506250	495000
114000	625600	616400	607200	598000	586500	575000	563500	552000	540500	529000	517500	506000
117000	639200	629800	620400	611000	599250	587500	575750	564000	552250	540500	528750	517000

334125	341570	349185	356800	364415	373060	379845	387250	394875	402960	407025	413100	**120000**
350625	358370	366285	374350	382415	390650	398545	406600	414375	420750	427125	433500	**150000**
367125	375170	383385	391900	400415	409250	417445	425950	433875	440550	447225	453900	**180000**
383625	391970	400485	409450	418415	427850	436345	445300	453375	460350	467325	474300	**210000**
400125	408770	417585	427000	436415	446450	455245	464650	472875	480150	487425	494700	**240000**
416625	425570	434685	444550	454415	465050	474145	484000	492375	499950	507525	515100	**270000**
433125	442370	451785	462100	472415	483650	493045	503350	511875	519750	527625	535500	**300000**
449625	459170	468885	479650	490415	502250	511945	522700	531375	539550	547725	555900	**330000**
466125	475970	485985	497200	508415	520850	530845	542050	550875	559350	567825	576300	**360000**
482625	492770	503085	514750	526415	539450	549745	561400	570375	579150	587925	596700	**390000**
499125	509570	520185	532300	544415	558050	568645	580750	589875	598950	608025	617100	**420000**
515625	526370	537285	549850	562415	576650	587545	600100	609375	618750	628125	637500	**450000**
532125	543170	554385	567400	580415	595250	606445	619450	628875	638550	648225	657900	**480000**
548125	559370	570785	583900	597415	612450	623745	637800	647375	657150	666925	676700	**510000**
564625	575570	587285	600350	613415	628850	641045	655150	664875	674750	684625	694500	**540000**
581125	592370	603785	617000	630415	645450	658345	672500	682375	692350	702325	712300	**570000**
597625	609170	620885	634650	648415	663050	675645	689850	699875	709950	720025	730100	**600000**
614125	625970	637985	651950	665915	680650	692945	707200	717375	727550	737725	747900	**630000**
630625	642770	654685	668550	682415	697250	710245	724550	734875	745150	755425	765700	**660000**
647125	659570	671585	685500	699515	714050	727545	741900	752375	762750	773125	783500	**690000**
663625	676370	688385	702450	716415	730850	744845	759250	769875	780350	790825	801300	**720000**
680125	693170	705185	719300	733415	748450	762145	776600	787375	797950	808525	819100	**750000**
696625	709970	721985	736250	750415	765250	779445	793950	804875	815550	826225	836900	**780000**
713125	726770	738785	753100	767415	782050	796745	811300	822375	833150	843925	854700	**810000**
729625	743570	755585	769950	784415	798850	813045	827650	838875	849750	860625	871500	**840000**
746125	760370	772385	786800	801415	815650	829345	844000	855375	866350	877325	888300	**870000**
762625	777170	789185	804650	819415	832450	846045	860350	871875	882950	894025	905100	**900000**
779125	793970	805985	821500	836415	849250	862745	876700	888375	899550	910725	921900	**930000**
795625	810770	822785	838350	853415	866050	879445	893050	904875	916150	927425	938700	**960000**
812125	827570	839585	855200	870415	882850	896145	909400	921375	932750	944125	955500	**990000**
828625	844370	856385	872050	887415	899650	912845	926750	937875	949350	960825	972300	**1020000**
845125	861170	873185	888900	904415	916450	929545	943100	954375	965950	977525	989100	**1050000**
861625	877970	889985	905750	921415	933250	946245	959450	970875	982550	994225	1005900	**1080000**
878125	894770	906785	922600	938415	950050	962945	975800	987375	999150	1010925	1022700	**1110000**
894625	911570	923585	939450	955415	966850	979645	992150	1003875	1015750	1027625	1039500	**1140000**
911125	928370	940385	956300	972415	983650	996345	1008500	1020375	1032350	1044325	1056300	**1170000**
927625	945170	957185	973150	989415	1000450	1013045	1025850	1036875	1048950	1061025	1073100	**1200000**
944125	961970	973985	990000	1006415	1017250	1029745	1043200	1053375	1065550	1077725	1089900	**1230000**
960625	978770	990785	1006850	1023415	1034050	1046445	1060550	1069875	1082150	1094425	1106700	**1260000**
977125	995570	1007585	1023700	1040415	1050850	1063145	1077900	1086375	1098750	1111125	1123500	**1290000**
993625	1012370	1024385	1040550	1057415	1067650	1079845	1095250	1102875	1115350	1127825	1140300	**1320000**
1010125	1029170	1041185	1057400	1074415	1084450	1096545	1112600	1119375	1131950	1144525	1157100	**1350000**
1026625	1045970	1057985	1074250	1091415	1101250	1113245	1129950	1135875	1148550	1161225	1173900	**1380000**
1043125	1062770	1074785	1091100	1108415	1118050	1129945	1147300	1152375	1165150	1177925	1190700	**1410000**
1059625	1079570	1091585	1107950	1125415	1134850	1146645	1164650	1168875	1181750	1194625	1207500	**1440000**
1076125	1096370	1108385	1124800	1142415	1151650	1163345	1182000	1185375	1198350	1211325	1224300	**1470000**
1092625	1113170	1125185	1141650	1159415	1168450	1180045	1199350	1201875	1214950	1228025	1241100	**1500000**
1109125	1129970	1141985	1158500	1176415	1185250	1196745	1216700	1218375	1231550	1244725	1257900	**1530000**
1125625	1146770	1158785	1175350	1193415	1202050	1213445	1234050	1234875	1248150	1261425	1274700	**1560000**
1142125	1163570	1175585	1192200	1210415	1218850	1230145	1251400	1251375	1264750	1278125	1291500	**1590000**
1158625	1180370	1192385	1209050	1227415	1235650	1246845	1268750	1267875	1281350	1294825	1308300	**1620000**
1175125	1197170	1209185	1225900	1244415	1252450	1263545	1286100	1284375	1297950	1311525	1325100	**1650000**
1191625	1213970	1225985	1242750	1261415	1269250	1280245	1303450	1300875	1314550	1328225	1341900	**1680000**
1208125	1230770	1242785	1259600	1278415	1286050	1296945	1320800	1317375	1331150	1344925	1358700	**1710000**
1224625	1247570	1259585	1276450	1295415	1302850	1313645	1338150	1333875	1347750	1361625	1375500	**1740000**
1241125	1264370	1276385	1293300	1312415	1319650	1330345	1355500	1350375	1364350	1378325	1392300	**1770000**
1257625	1281170	1293185	1310150	1329415	1336450	1347045	1372850	1366875	1380950	1395025	1409100	**1800000**
1274125	1297970	1309985	1327000	1346415	1353250	1363745	1390200	1383375	1397550	1411725	1425900	**1830000**
1290625	1314770	1326785	1343850	1363415	1370050	1380445	1407550	1399875	1414150	1428425	1442700	**1860000**
1307125	1331570	1343585	1360700	1380415	1386850	1397145	1424900	1416375	1430750	1445125	1459500	**1890000**
1323625	1348370	1360385	1377550	1397415	1403650	1413845	1442250	1432875	1447350	1461825	1476300	**1920000**
1340125	1365170	1377185	1394400	1414415	1420450	1430545	1459600	1449375	1463950	1478525	1493100	**1950000**
1356625	1381970	1393985	1411250	1431415	1437250	1447245	1476950	1465875	1480550	1495225	1509900	**1980000**
1373125	1398770	1410785	1428100	1448415	1454050	1463945	1494300	1482375	1497150	1511925	1526700	**2010000**
1389625	1415570	1427585	1444950	1465415	1470850	1480645	1511650	1498875	1513750	1528625	1543500	**2040000**
1406125	1432370	1444385	1461800	1482415	1487650	1497345	1529000	1515375	1530350	1545325	1560300	**2070000**
1422625	1449170	1460885	1478650	1499415	1504250	1513945	1546350	1531875	1546950	1562025	1577100	**2100000**
1439125	1465970	1477985	1495500	1516415	1520850	1530545	1563700	1548375	1563550	1578725	1593900	**2130000**
1455625	1482770	1494785	1512350	1533415	1537450	1547145	1581050	1564875	1580150	1595425	1610700	**2160000**
1472125	1499570	1511585	1529200	1550415	1554050	1563745	1598400	1581375	1596750	1612125	1627500	**2190000**
1488625	1516370	1528385	1546050	1567415	1570650	1580345	1615750	1597875	1613350	1628825	1644300	**2220000**
1505125	1533170	1545185	1562900	1584415	1587250	1596945	1633100	1614375	1629950	1645525	1661100	**2250000**
1521625	1549970	1561985	1579750	1601415	1603850	1613545	1650450	1630875	1646550	1662225	1677900	**2280000**
1538125	1566770	1578785	1596600	1618415	1620450	1630145	1667800	1647375	1663150	1678925	1694700	**2310000**
1554625	1583570	1595585	1613450	1635415	1637050	1646745	1685150	1663875	1679750	1695625	1711500	**2340000**
1571125	1600370	1612385	1630300	1652415	1653650	1663345	1702500	1680375	1696350	1712325	1728300	**2370000**
1587625	1617170	1629185	1647150	1669415	1670250	1679945	1719850	1696875	1712950	1729025	1745100	**2400000**
1604125	1633970	1645985	1664000	1686415	1686850	1696545	1737200	1713375	1729550	1745725	1761900	**2430000**
1620625	1650770	1662785	1680850	1703415	1703450	1713145	1754550	1729875	1746150	1762425	1778700	**2460000**
1637125	1667570	1679585	1697700	1720415	1720050	1729745	1771900	1746375	1762750	1779125	1795500	**2490000**
1653625	1684370	1696385	1714550	1737415	1736650	1746345	1789250	1762875	1779350	1795825	1812300	**2520000**
1670125	1701170	1713185	1731400	1754415	1753250	1762945	1806600	1779375	1795950	1812525	1829100	**2550000**
1686625	1717970	1729985	1748250	1771415	1769850	1779545	1823950	1795875	1812550	1829225	1845900	**2580000**
1703125	1734770	1746785	1765100	1788415	1786450	1796145	1841300	1812375	1829150	1845925	1862700	**2610000**
1719625	1751570	1763585	1781950	1805415	1803050	1812745	1858650	1828875	1845750	1862625	1879500	**2640000**
1736125	1768370	1780385	1798800	1822415	1819650	1829345	1876000	1845375	1862350	1879325	1896300	**2670000**
1752625	1785170	1797185	1815650	1839415	1836250	1845945	1893350	1861875	1878950	1896025	1913100	**2700000**
1769125	1801970	1813985	1832500	1856415	1852850	1862545	1910700	1878375	1895550	1912725	1929900	**2730000**
1785625	1818770	1830785	1849350	1873415	1869450	1879145	1928050	1894875	1912150	1929425	1946700	**2760000**
1802125	1835570	1847585	1866200	1890415	1886050	1895745	1945400	1911375	1928750	1946125	1963500	**2790000**
1818625	1852370	1864385	1883050	1907415	1902650	1912345	1962750	1927875	1945350	1962825	1980300	**2820000**
1835125	1869170	1881185	1899900	1924415	1919250	1928945	1980100	1944375	1961950	1979525	1997100	**2850000**
1851625	1885970	1897985	1916750	1941415	1935850	1945545	1997450	1960875	1978550	1996225	2013900	**2880000**
1868125	1902770	1914785	1933600	1958415	1952450	1962145	2014800	1977375	1995150	2012925	2030700	**2910000**
1884625	1919570	1931585	1950450	1975415	1969050	1978745	2032150	1993875	2011750	2029625	2047500	**2940000**
1901125	1936370	1948385	1967300	1992415	1985650	1995345	2049500	2010375	2028350	2046325	2064300	**2970000**
1917625	1953170	1965185	1984150	2009415	2002250	2011945	2066850	2026875	2044950	2063025	2081100	**3000000**

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
14270	132426	129346	126267	123188	120109	117030	113950	110871	107792	104712
15000	139750	136500	133251	130002	126752	123503	120253	117003	113754	110504
18000	150600	147000	143395	139795	136195	132595	128995	125395	121795	118194
21000	161250	157500	153751	150002	146252	142503	138753	135004	131254	127506
24000	172000	168000	164001	160002	156002	152003	148003	144004	140004	136005
27000	182750	178500	174252	170002	165753	161503	157254	153004	148755	144505
30000	193500	189000	184502	180002	175503	171003	166504	162004	157505	153005
33000	204250	199500	194752	190002	185253	180503	175754	171005	166255	161506
36000	215000	210000	205002	200002	195003	190004	185004	180005	175005	170006
39000	225750	220500	215252	210003	204753	199504	194254	189005	183756	178506
42000	236500	231000	225502	220003	214503	209004	203505	198005	192506	187007
45000	247250	241500	235752	230003	224253	218504	212755	207006	201256	195507
48000	258000	252000	246002	240003	234004	228004	222005	216006	210007	204007
51000	268750	262500	256253	250003	243753	237504	231254	225004	218755	212505
54000	279500	272999	266503	260003	253503	247004	240504	234004	227505	221005
57000	290250	283500	276753	270003	263253	256504	249754	243004	236255	229506
60000	301000	294000	287004	280004	273004	266004	259005	252005	245006	238006
63000	311750	304500	297254	290004	282754	275504	268255	261005	253756	246506
66000	322500	315000	307504	300004	292504	285005	277505	270006	262506	255007
69000	333250	325500	317754	310004	302255	295005	287755	280506	273256	266007
72000	344000	336000	328005	320005	312005	304006	296006	288006	280007	272007
75000	354750	346500	338255	330005	321755	313506	305256	297006	288757	280507
78000	365500	357000	348505	340005	331505	323006	314506	306006	297507	289007
81000	376250	367500	358755	350005	341256	332506	323756	315006	306257	297507
84000	387000	378000	369006	360006	351006	342006	333006	324006	315007	306007
87000	397750	388500	379256	370006	360756	351506	342256	333006	323757	314507
90000	408500	399000	389506	380006	370506	361006	351506	342006	332507	323007
93000	419250	409500	399756	390006	380256	370506	360756	351006	341257	331507
96000	430000	420000	410007	400007	390007	380007	370007	360007	350007	340007
99000	440750	430500	420257	410007	399757	389507	379257	369007	358757	348507
102000	451500	441000	430507	420007	409507	399007	388507	378007	367507	357007
105000	462250	451500	440757	430007	419257	408507	397757	387007	376257	365507
108000	473000	462000	451008	440008	429008	418008	407008	396008	385008	374008
111000	483750	472500	461258	450008	438758	427508	416258	405008	393758	382508
114000	494500	483000	471508	460008	448508	437008	425508	414008	402508	391008
117000	505250	493500	481758	470008	458258	446508	434758	423008	411258	399508

258197	265789	273382	280975	288568	296161	303754	311346	318725	326340	120000
270847	278815	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	150000
283498	292040	300383	308726	317069	325411	333754	342097	350525	358740	180000
296448	305166	313883	322601	331319	340037	348754	357472	366425	374940	210000
309198	318251	327384	336476	345569	354662	363754	372847	382325	391140	240000
321949	331417	340884	350352	359819	369287	378755	388222	398225	407340	270000
334699	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403597	414125	423540	300000
347425	357642	367858	378075	388292	398509	408726	418942	430025	439740	330000
360200	370793	381385	391978	402570	413163	423755	434348	445925	455940	360000
372951	383918	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	390000
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465098	477725	488940	420000
398452	410169	421886	433604	445321	457038	468756	480473	493625	504540	450000
411202	423294	435387	447479	459571	471664	483756	495848	509525	520740	480000
419702	432045	444387	456729	469071	481414	493756	506098	520125	531540	500000
430330	442985	455639	468294	480949	493604	506259	518913	533205	545000	525000
440957	453925	466892	479859	492827	505794	518761	531728	546465	558459	550000
479216	493308	507401	521493	535586	549678	563770	577863	593878	606913	640000
491966	506434	520901	535368	549836	564303	578771	593238	607705	622173	670000
504717	519559	534402	549244	564086	578928	593771	608613	623455	638298	700000
517467	532685	547902	563119	578336	593554	608771	623988	639205	654423	730000
530218	545810	561402	576994	592587	608179	623771	639363	654955	670548	760000
542968	558935	574903	590870	606837	622804	638771	654738	670706	686673	790000
555719	572061	588403	604745	621087	637429	653771	670114	686456	702798	820000
568469	585186	601903	618620	635337	652055	668772	685489	702206	718923	850000
581220	598312	615404	632496	649588	666680	683772	700864	717956	735048	880000
593970	611437	628904	646371	663838	681305	698772	716239	733706	751173	910000
606721	624562	642404	660246	678088	695930	713772	731614	749456	767298	940000
619471	637688	655905	674122	692339	710555	728772	746989	765206	783423	970000
632221	650813	669405	687997	706589	725181	743773	762364	780956	799548	1000000

32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	إلى غاية 21 سنة	الأجر أو الكسب المهني
127.409	128.434	129.459	130.484	131.508	132.624	134.006	135.387	136.769	138.150	139.532	140.913	9.270
156.825	158.100	159.375	160.650	161.925	163.200	164.900	166.300	168.300	170.000	171.700	173.400	12.000
199.875	201.500	203.125	204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	15.000
215.250	217.000	218.750	220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	18.000
230.625	232.500	234.375	236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	21.000
246.000	248.000	250.000	252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	24.000
261.375	263.500	265.625	267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	27.000
276.750	279.000	281.250	283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	30.000
292.125	294.500	296.875	299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	33.000
307.500	310.000	312.500	315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	36.000
322.875	325.500	328.125	330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	39.000
338.250	341.000	343.750	346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	42.000
353.625	356.500	359.375	362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	45.000
369.000	372.000	375.000	378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	48.000
374.775	377.820	380.865	383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	51.000
380.550	383.640	386.730	389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	54.000
386.300	389.440	392.580	395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	57.000
390.900	394.080	397.260	400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	60.000
395.525	398.740	401.955	405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	63.000
400.150	403.400	406.650	409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	66.000
404.750	408.040	411.330	414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	69.000
409.350	412.680	416.010	419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	72.000
413.975	417.340	420.705	424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	75.000
418.600	422.000	425.400	428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	78.000
422.425	425.860	429.295	432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	81.000
426.275	429.740	433.205	436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	84.000
430.125	433.620	437.115	440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	87.000
433.950	437.480	441.010	444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	90.000
437.800	441.360	444.920	448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	93.000
441.500	445.120	448.740	452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	96.000
445.500	449.120	452.740	456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	99.000
448.875	452.220	455.865	459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	102.000
451.650	455.320	458.990	462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	105.000
454.725	458.420	462.115	465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	108.000
457.800	461.520	465.240	468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	111.000
460.875	464.620	468.365	472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	114.000
463.950	467.720	471.490	475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	117.000
467.050	470.840	474.630	478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	120.000
490.000	493.940	497.880	501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	150.000
512.950	517.040	521.130	525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	180.000
535.900	540.140	544.380	548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	210.000
558.850	563.240	567.630	572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	240.000
581.800	586.340	590.880	595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	270.000
604.750	609.440	614.130	618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	300.000
627.700	632.540	637.380	642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	330.000
650.650	655.640	660.630	665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	360.000
673.600	678.740	683.880	689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	390.000
696.550	701.840	707.130	712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	420.000
719.500	724.940	730.380	735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	450.000
742.450	748.040	759.630	759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	480.000
757.750	763.440	769.130	774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	500.000
776.940	782.770	788.605	794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	525.000
797.084	803.069	809.055	815.040	823.024	831.008	836.346	845.708	854.986	864.306	873.626	882.946	551.250
865.199	871.695	878.193	884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	640.000

44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	الأجر أو الكسب المهني
109.324	111.073	112.730	114.389	116.046	117.704	119.362	121.919	122.677	124.335	125.360	126.385	9.270
134.640	136.680	138.720	140.760	142.800	144.840	146.880	158.920	150.960	153.000	154.275	155.550	12.000
171.600	174.200	176.800	179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	15.000
184.800	187.600	190.400	193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	18.000
198.000	201.000	204.000	207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	21.000
211.200	214.400	217.600	220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	24.000
224.400	227.800	231.200	234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	27.000
237.600	241.200	244.800	248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	30.000
250.800	254.600	258.400	262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	33.000
264.000	268.000	272.000	276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	36.000
277.200	281.400	285.600	289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	39.000
290.400	294.800	299.200	303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	42.000
303.600	308.200	312.800	317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	45.000
316.800	321.600	326.400	331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	48.000
321.750	326.625	331.500	336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	51.000
326.700	331.650	336.600	341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	54.000
331.650	336.675	341.700	346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	57.000
335.610	340.695	345.780	350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	60.000
339.570	344.715	349.860	355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	63.000
343.530	348.735	353.940	369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	66.000
347.490	352.755	358.020	363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	69.000
351.450	356.775	362.100	367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	72.000
355.410	360.795	366.180	371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	75.000
359.370	364.815	370.260	375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	78.000
362.670	368.165	373.660	379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	81.000
365.970	371.515	377.000	382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	84.000
369.270	374.865	380.460	386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	87.000
372.570	378.215	383.860	389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	90.000
375.870	381.665	387.260	392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	93.000
379.170	384.915	390.660	396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	96.000
382.470	388.265	394.060	399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	99.000
385.110	390.945	396.780	402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	102.000
387.750	393.625	399.500	405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	105.000
390.390	396.305	402.220	408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	108.000
393.030	398.985	404.940	410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	111.000
396.710	401.745	407.780	413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	114.000
398.310	404.345	410.380	416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	117.000
400.950	407.025	413.100	419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	120.000
420.750	427.125	433.500	439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	150.000
440.550	447.225	453.900	460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	180.000
460.350	467.325	474.300	481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	210.000
480.150	487.425	494.700	501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	240.000
499.950	507.525	515.100	522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	270.000
519.750	527.625	535.500	543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	300.000
539.550	547.725	555.900	564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.800	330.000
559.350	567.825	576.300	584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	360.000
579.150	587.925	596.700	605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	390.000
598.950	608.025	617.100	626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	420.000
618.750	628.125	637.500	646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	450.000
638.550	648.225	657.900	667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	480.000
651.750	661.625	671.500	681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	500.000
668.250	678.375	688.500	698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	525.000
685.582	695.969	706.357	716.744	727.132	737.520	747.907	758.295	768.682	779.070	785.113	791.099	551.250
744.169	755.443	766.719	777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	640.000

53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الدخل
98.879	101.126	103.374	105.621	107.868	110.115	112.363	114.610	116.857	118.597	120.453	122.250	(2026) 10.270
106.579	109.001	111.424	113.846	116.268	118.690	121.113	123.535	125.957	127.871	129.833	131.770	(2027) 11.270
114.972	117.585	120.198	122.811	125.424	128.037	130.650	133.263	135.876	137.966	140.057	142.147	(2028) 12.270
125.239	128.085	130.931	133.778	136.624	139.470	142.317	145.163	148.009	150.286	152.563	154.841	(2029) 13.270
135.505	138.585	141.665	144.744	147.824	150.904	153.983	157.063	160.143	162.606	165.070	167.534	(2030) 14.270
143.000	146.250	149.500	152.750	156.000	159.250	162.500	165.750	169.000	171.600	174.200	176.800	15.000
154.000	157.500	161.000	164.500	168.000	171.500	175.000	178.500	182.000	184.800	187.600	190.400	18.000
165.000	168.750	172.500	176.250	180.000	183.750	187.500	191.250	195.000	198.000	201.000	204.000	21.000
176.000	180.000	184.000	188.000	192.000	196.000	200.000	204.000	208.000	211.200	214.400	217.600	24.000
187.000	191.250	195.500	199.750	204.000	208.250	212.500	216.750	221.000	224.400	227.800	231.200	27.000
198.000	202.500	207.000	211.500	216.000	220.500	225.000	229.500	234.000	237.600	241.200	244.800	30.000
209.000	213.750	218.500	223.250	228.000	232.750	237.500	242.250	247.000	250.800	254.600	258.400	33.000
220.000	225.000	230.000	235.000	240.000	245.000	250.000	255.000	260.000	264.000	268.000	272.000	36.000
231.000	236.250	241.500	246.750	252.000	257.250	262.500	267.750	273.000	277.200	281.400	285.600	39.000
242.000	247.500	253.000	258.500	264.000	269.500	275.000	280.500	286.000	290.400	294.800	299.200	42.000
253.000	258.750	264.500	270.250	276.000	281.750	287.500	293.250	299.000	303.600	308.200	312.800	45.000
264.000	270.000	276.000	282.000	288.000	294.000	300.000	306.000	312.000	316.800	321.600	326.400	48.000
268.155	274.245	280.335	286.425	292.515	298.605	304.695	310.785	316.875	321.750	326.625	331.500	51.000
272.270	278.455	284.640	290.725	297.010	303.195	309.380	315.565	321.750	326.700	331.650	336.600	54.000
276.385	282.665	288.945	295.225	301.505	307.785	314.065	320.345	326.625	331.650	336.675	341.700	57.000
279.685	286.040	292.395	298.750	305.105	311.460	317.815	324.170	330.525	335.610	340.695	345.780	60.000
282.985	289.415	295.845	302.275	308.705	315.135	321.565	327.995	334.425	339.570	344.715	349.860	63.000
286.285	292.790	299.295	305.800	312.305	318.810	325.315	331.820	338.325	343.530	348.735	353.940	66.000
289.585	296.185	302.745	309.325	315.905	322.485	329.065	335.645	342.225	347.490	352.755	358.020	69.000
292.885	299.540	306.195	312.850	319.505	326.160	332.815	339.470	346.125	351.450	356.775	362.100	72.000
296.185	302.915	309.645	316.375	323.105	329.835	336.565	343.295	350.025	355.410	360.795	366.180	75.000
299.485	306.290	313.095	319.900	326.705	333.510	340.315	347.120	353.925	359.370	364.815	370.260	78.000
302.255	309.120	315.985	322.850	329.715	336.580	343.445	350.310	357.175	362.670	368.165	373.660	81.000
304.985	311.915	318.845	325.775	332.705	339.635	346.565	353.495	360.425	365.970	371.515	377.000	84.000
307.755	314.745	321.735	328.725	335.715	342.705	349.695	356.685	363.675	369.270	374.865	380.460	87.000
310.485	317.540	324.595	331.650	338.705	345.760	352.815	359.870	366.925	372.570	378.215	383.860	90.000
313.255	320.370	327.485	334.600	341.715	348.830	355.945	363.060	370.175	375.870	381.665	387.260	93.000
315.985	323.165	330.345	337.525	344.705	351.885	359.065	366.245	373.425	379.170	384.915	390.660	96.000
318.755	325.995	333.235	340.475	347.715	354.955	362.195	369.435	376.675	382.470	388.265	394.060	99.000
320.955	328.245	335.535	342.825	350.115	357.405	364.695	371.935	379.275	385.110	390.945	396.780	102.000
323.155	330.495	337.835	345.175	352.515	359.855	367.195	374.535	381.875	387.750	393.625	399.500	105.000
325.355	332.745	340.135	347.525	354.915	362.305	369.695	377.085	384.475	390.390	396.305	402.220	108.000
327.555	334.995	342.435	349.875	357.315	364.755	372.195	379.635	387.075	393.030	398.985	404.940	111.000
329.755	337.245	344.735	352.225	359.715	367.205	374.695	382.185	389.675	396.710	401.745	407.780	114.000
331.925	339.695	347.035	354.575	362.115	369.655	377.195	384.735	392.275	398.310	404.345	410.380	117.000
334.125	341.570	349.185	356.800	364.415	372.050	379.645	387.250	394.875	400.950	407.025	413.100	120.000
350.625	358.370	366.285	374.350	382.415	390.650	398.545	406.500	414.375	420.750	427.125	433.500	150.000
367.125	375.170	383.385	391.900	400.415	409.250	417.445	425.950	433.875	440.550	447.225	453.900	180.000
383.625	391.970	400.485	409.450	418.415	427.850	436.345	445.300	453.375	460.350	467.325	474.300	210.000
400.125	408.770	417.585	427.000	436.415	446.450	455.245	464.650	472.875	480.150	487.425	494.700	240.000
416.625	425.570	434.685	444.550	454.415	465.050	474.145	484.000	492.375	499.950	507.525	515.100	270.000
433.125	442.370	451.785	462.100	472.415	483.650	493.045	503.350	511.875	519.750	527.625	535.500	300.000
449.625	459.170	468.885	479.650	490.415	502.250	511.945	522.700	531.375	539.550	547.725	555.900	330.000
466.125	475.970	485.985	497.200	508.415	520.850	530.045	542.050	550.875	559.350	567.825	576.300	360.000
482.625	492.770	503.085	514.750	526.415	539.450	549.745	561.400	570.375	579.150	587.925	596.700	390.000
499.125	509.570	520.185	532.300	544.415	558.050	568.645	580.750	589.875	598.950	608.025	617.100	420.000
515.625	526.370	537.285	549.850	562.415	576.650	587.545	600.100	609.375	618.750	628.125	637.500	450.000
532.125	543.170	554.385	567.400	580.415	595.250	606.445	619.450	628.875	638.550	648.225	657.900	480.000
543.125	554.370	565.785	579.100	592.415	607.650	619.045	632.350	641.875	651.750	661.625	671.500	500.000
556.875	568.405	580.110	593.760	607.415	623.035	634.720	648.360	658.125	668.250	678.375	688.500	525.000
570.630	582.445	594.438	608.427	622.417	638.423	650.395	664.374	674.381	684.757	695.131	705.507	550.000
620.140	632.980	646.013	661.215	676.420	693.814	706.826	722.018	732.893	744.169	755.443	766.719	640.000
636.640	651.107	665.582	680.049	694.516	708.984	723.458	737.925	752.393	763.334	775.546	787.116	670.000
653.140	667.982	682.832	697.674	712.516	727.359	742.208	757.050	771.893	783.117	795.646	807.516	700.000
669.640	684.857	700.082	715.299	730.516	745.733	760.958	776.175	791.393	802.901	815.746	827.915	730.000
686.140	701.732	717.332	732.924	748.516	764.108	779.708	795.300	810.893	822.685	835.846	848.315	760.000
702.640	718.607	734.582	750.549	766.516	782.483	798.458	814.425	830.393	842.468	855.946	868.715	790.000
719.140	735.482	751.832	768.174	784.516	800.858	817.208	833.550	849.893	862.252	876.046	889.115	820.000
735.640	752.357	769.082	785.799	802.516	819.233	835.958	852.676	869.393	882.035	896.146	909.515	850.000
752.140	769.232	786.332	803.424	820.516	837.608	854.709	871.801	888.893	901.819	916.246	929.915	880.000
768.640	786.107	803.582	821.049	838.516	855.983	873.459	890.926	908.393	921.602	936.347	950.315	910.000
785.140	802.982	820.832	838.674	856.516	874.358	892.209	910.051	927.893	941.386	956.447	970.715	940.000
801.640	819.857	838.082	856.299	874.516	892.733	910.959	929.176	947.393	961.170	976.547	991.115	970.000
818.140	836.732	855.333	873.924	892.516	911.108	929.709	948.301	966.893	980.953	996.647	1.011.515	1.000.000

الدخل	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 سنة أو أكثر
(2026) 10.270	96.632	94.385	92.138	89.891	87.644	85.397	83.150	80.903	78.656	76.409
(2027) 11.270	104.157	101.735	99.313	96.891	94.469	92.047	89.625	87.203	84.781	82.359
(2028) 12.270	112.359	109.746	107.134	104.521	101.909	99.296	96.683	94.071	91.458	88.845
(2029) 13.270	122.392	119.546	116.701	113.855	111.009	108.163	105.317	102.471	99.625	96.779
(2030) 14.270	132.426	129.346	126.267	123.186	120.109	117.030	113.950	110.871	107.792	104.712
15.000	139.750	136.500	133.251	130.002	126.752	123.502	120.253	117.003	113.754	110.504
18.000	150.500	147.000	142.295	138.825	135.355	131.885	128.415	124.945	121.474	118.004
21.000	161.250	157.500	153.751	150.002	146.252	142.503	138.753	135.004	131.254	127.505
24.000	172.000	168.000	164.001	160.002	156.002	152.003	148.003	144.004	140.004	136.005
27.000	182.750	178.500	174.252	170.002	165.753	161.503	157.254	153.004	148.755	144.505
30.000	193.500	189.000	184.502	180.002	175.503	171.003	166.504	162.004	157.505	153.005
33.000	204.250	199.500	194.752	190.002	185.253	180.503	175.754	171.005	166.255	161.506
36.000	215.000	210.000	205.002	200.002	195.003	190.004	185.004	180.005	175.005	170.006
39.000	225.750	220.500	215.252	210.003	204.753	199.504	194.254	189.005	183.756	178.506
42.000	236.500	231.000	225.502	220.003	214.503	209.004	203.505	198.005	192.506	187.007
45.000	247.250	241.500	235.752	230.003	224.253	218.504	212.755	207.006	201.256	195.507
48.000	258.000	252.000	246.002	240.003	234.004	228.004	222.005	216.006	210.007	204.007
51.000	262.065	255.975	249.846	243.753	237.660	231.567	225.474	219.381	213.288	207.195
54.000	266.085	259.900	253.690	247.503	241.316	235.129	228.943	222.756	216.569	210.382
57.000	270.105	263.825	257.534	251.253	244.973	238.692	232.412	226.131	219.851	213.570
60.000	273.330	266.975	260.609	254.253	247.898	241.542	235.187	228.831	222.476	216.120
63.000	276.555	270.125	263.684	257.253	250.823	244.392	237.962	231.531	225.101	218.670
66.000	279.780	273.275	266.759	260.253	253.748	247.242	240.737	234.231	227.726	221.220
69.000	283.005	276.425	269.834	263.253	256.673	250.092	243.512	236.931	230.351	223.770
72.000	286.230	279.575	272.909	266.253	259.598	252.942	246.287	239.631	232.976	226.321
75.000	289.455	282.725	275.984	269.253	262.523	255.792	249.062	242.331	235.601	228.871
78.000	292.680	285.875	279.059	272.253	265.448	258.642	251.837	245.032	238.226	231.421
81.000	295.390	288.525	281.621	274.753	267.885	261.017	254.150	247.282	240.414	233.546
84.000	298.055	291.125	284.184	277.253	270.323	263.393	256.462	249.532	242.601	235.671
87.000	300.765	293.775	286.746	279.753	272.760	265.768	258.775	251.782	244.789	237.796
90.000	303.430	296.375	289.309	282.253	275.198	268.143	261.087	254.032	246.976	239.921
93.000	306.140	299.025	291.871	284.753	277.636	270.518	263.400	256.282	249.164	242.046
96.000	308.805	301.625	294.434	287.253	280.073	272.893	265.712	258.532	251.352	244.171
99.000	311.515	304.275	296.996	289.753	282.511	275.268	268.025	260.782	253.539	246.296
102.000	313.665	306.375	299.046	291.754	284.461	277.168	269.875	262.582	255.289	247.996
105.000	315.815	308.475	301.096	293.754	286.411	279.068	271.725	264.382	257.039	249.696
108.000	317.965	310.575	303.146	295.754	288.361	280.968	273.575	266.182	258.789	251.396
111.000	320.115	312.675	305.196	297.754	290.311	282.868	275.425	267.982	260.539	253.096
114.000	322.265	314.775	307.246	299.754	292.261	284.768	277.275	269.782	262.289	254.797
117.000	324.415	316.875	309.296	301.754	294.211	286.668	279.125	271.582	264.039	256.497
120.000	326.340	318.725	311.346	303.754	296.161	288.568	280.975	273.382	265.789	258.197
150.000	342.540	334.625	326.722	318.754	310.786	302.818	294.850	286.883	278.915	270.947
180.000	358.740	350.525	342.097	333.754	325.411	317.069	308.726	300.383	292.040	283.698
210.000	374.940	366.425	357.472	348.754	340.037	331.319	322.601	313.883	305.166	296.448
240.000	391.140	382.325	372.847	363.754	354.662	345.569	336.476	327.384	318.291	309.198
270.000	407.340	398.225	388.222	378.755	369.287	359.819	350.352	340.884	331.417	321.949
300.000	423.510	414.125	403.597	393.755	383.912	374.070	364.227	354.385	344.542	334.699
330.000	439.740	430.025	418.942	408.726	398.509	388.292	378.075	367.858	357.642	347.425
360.000	455.940	445.925	434.348	423.755	413.163	402.570	391.978	381.385	370.793	360.200
390.000	472.140	461.825	449.723	438.755	427.788	416.820	405.853	394.886	383.918	372.951
420.000	488.940	477.725	465.098	453.755	442.413	431.071	419.728	408.386	397.044	385.701
450.000	504.540	493.625	480.473	468.756	457.038	445.321	433.604	421.886	410.169	398.452
480.000	520.740	509.525	495.848	483.756	471.664	459.571	447.479	435.387	423.294	411.202
500.000	531.540	520.125	506.098	493.756	481.414	469.071	456.729	444.387	432.045	419.702
525.000	545.000	533.295	518.913	506.259	493.604	480.949	468.294	455.639	442.985	430.330
550.000	558.459	546.465	531.728	518.761	505.794	492.827	479.859	466.892	453.925	440.957
640.000	606.913	593.878	577.863	563.770	549.678	535.586	521.493	507.401	493.308	479.216
670.000	622.173	607.705	593.238	578.771	564.303	549.836	535.368	520.901	506.434	491.966
700.000	638.298	623.455	608.613	593.771	578.928	564.086	549.244	534.402	519.559	504.717
730.000	654.423	639.205	623.988	608.771	593.554	578.336	563.119	547.902	532.685	517.467
760.000	670.548	654.955	639.363	623.771	608.179	592.587	576.994	561.402	545.810	530.218
790.000	686.673	670.706	654.738	638.771	622.804	606.837	590.870	574.903	558.935	542.968
820.000	702.798	686.456	670.114	653.771	637.429	621.087	604.745	588.403	572.061	555.719
850.000	718.923	702.206	685.489	668.772	652.055	635.337	618.620	601.903	585.186	568.469
880.000	735.048	717.956	700.864	683.772	666.680	649.588	632.496	615.404	598.312	581.220
910.000	751.173	733.706	716.239	698.772	681.305	663.838	646.371	628.904	611.437	593.970
940.000	767.298	749.456	731.614	713.772	695.930	678.088	660.246	642.404	624.562	606.721
970.000	783.423	765.206	746.989	728.772	710.555	692.339	674.122	655.905	637.688	619.471
1.000.000	799.548	780.956	762.364	743.773	725.181	706.589	687.997	669.405	650.813	632.221

41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الدخل
124.049	125.846	127.644	129.442	131.239	133.037	134.835	135.952	137.068	138.184	139.301	140.417	(2026) 10.270
133.708	135.646	137.584	139.522	141.459	143.397	145.335	146.543	147.751	148.959	150.167	151.375	(2027) 11.270
144.238	146.328	148.418	150.509	152.599	154.690	156.780	158.087	159.393	160.700	162.006	163.313	(2028) 12.270
157.118	159.395	161.672	163.949	166.226	168.503	170.780	172.203	173.626	175.050	176.473	177.896	(2029) 13.270
169.998	172.461	174.925	177.389	179.853	182.316	184.780	186.320	187.860	189.400	190.939	192.479	(2030) 14.270
179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	199.875	201.500	203.125	15.000
193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	215.250	217.000	218.750	18.000
207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	230.625	232.500	234.375	21.000
220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	246.000	248.000	250.000	24.000
234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	261.375	263.500	265.625	27.000
248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	276.750	279.000	281.250	30.000
262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	292.125	294.500	296.875	33.000
276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	307.500	310.000	312.500	36.000
289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	322.875	325.500	328.125	39.000
303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	338.250	341.000	343.750	42.000
317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	353.625	356.500	359.375	45.000
331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	369.000	372.000	375.000	48.000
336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	374.775	377.820	380.865	51.000
341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	380.550	383.640	386.730	54.000
346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	386.300	389.440	392.580	57.000
350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	390.900	394.080	397.260	60.000
355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	395.525	398.740	401.955	63.000
369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	400.150	403.400	406.650	66.000
363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	404.750	408.040	411.330	69.000
367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	409.350	412.680	416.010	72.000
371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	413.975	417.340	420.705	75.000
375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	418.600	422.000	425.400	78.000
379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	422.425	425.860	429.295	81.000
382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	426.275	429.740	433.205	84.000
386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	430.125	433.620	437.115	87.000
389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	433.950	437.480	441.010	90.000
392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	437.800	441.360	444.920	93.000
396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	441.500	445.120	448.740	96.000
399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	445.500	449.120	452.740	99.000
402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	448.875	452.220	455.865	102.000
405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	451.650	455.320	458.990	105.000
408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	454.725	458.420	462.115	108.000
410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	457.800	461.520	465.240	111.000
413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	460.875	464.620	468.365	114.000
416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	463.950	467.720	471.490	117.000
419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	467.050	470.840	474.630	120.000
439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	490.000	493.940	497.880	150.000
460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	512.950	517.040	521.130	180.000
481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	535.900	540.140	544.380	210.000
501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	558.850	563.240	567.630	240.000
522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	581.800	586.340	590.880	270.000
543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	604.750	609.440	614.130	300.000
564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.860	627.700	632.540	637.380	330.000
584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	650.650	655.640	660.630	360.000
605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	673.600	678.740	683.880	390.000
626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	696.550	701.840	707.130	420.000
646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	719.500	724.940	730.380	450.000
667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	742.450	748.040	759.630	480.000
681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	757.750	763.440	769.130	500.000
698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	776.940	782.770	788.605	525.000
715.881	726.257	736.632	747.007	757.382	767.757	778.132	784.168	790.147	796.125	802.102	808.081	550.000
777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	865.199	871.695	878.193	640.000
798.699	810.269	821.846	833.422	851.276	856.569	868.145	875.302	882.459	889.609	896.766	903.923	670.000
819.399	831.269	843.146	855.022	873.339	878.769	890.645	897.988	905.330	912.665	920.008	927.350	700.000
840.100	852.269	864.446	876.622	895.402	900.969	913.145	920.673	928.201	935.721	943.249	950.777	730.000
860.800	873.269	885.746	898.222	917.464	923.169	935.645	943.359	951.072	958.778	966.491	974.204	760.000
881.500	894.269	907.046	919.823	939.527	945.368	958.145	966.044	973.943	981.834	989.733	997.632	790.000
902.200	915.269	928.346	941.423	961.590	967.568	980.645	988.730	996.814	1.004.890	1.012.975	1.021.059	820.000
922.900	936.269	949.646	963.023	983.653	989.768	1.003.145	1.011.415	1.019.685	1.027.947	1.036.216	1.044.486	850.000
943.600	957.269	970.946	984.623	1.005.716	1.011.968	1.025.645	1.034.101	1.042.556	1.051.003	1.059.458	1.067.913	880.000
964.300	978.269	992.246	1.006.223	1.027.778	1.034.168	1.048.145	1.056.786	1.065.427	1.074.059	1.082.700	1.091.341	910.000
985.001	999.269	1.013.546	1.027.823	1.049.841	1.056.368	1.070.645	1.079.472	1.088.298	1.097.115	1.105.942	1.114.768	940.000
1.005.701	1.020.269	1.034.846	1.049.423	1.071.904	1.078.568	1.093.145	1.102.157	1.111.169	1.120.172	1.129.183	1.138.195	970.000
1.026.401	1.041.269	1.056.146	1.071.023	1.093.967	1.100.768	1.115.645	1.124.843	1.134.040	1.143.228	1.152.425	1.161.622	1.000.000

29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	إلى غاية 18 سنة	الدخل
141.534	142.650	143.824	145.322	146.820	148.319	149.817	151.315	152.813	154.313	155.812	157.310	(2026) 10.270
152.584	153.792	155.024	156.639	158.254	159.869	161.483	163.098	164.713	166.330	167.945	169.560	(2027) 11.270
164.619	165.926	167.232	168.975	170.717	172.467	174.200	175.942	177.684	179.428	181.171	182.913	(2028) 12.270
179.319	180.742	182.165	184.066	185.963	187.902	189.757	191.654	193.551	195.450	197.349	199.247	(2029) 13.270
194.019	195.559	197.099	199.158	201.210	203.337	205.314	207.365	209.417	211.473	213.527	215.580	(2030) 14.270
204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	223.169	225.336	227.504	15.000
220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	238.316	240.631	242.945	18.000
236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	257.503	260.004	262.505	21.000
252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	274.670	277.337	280.005	24.000
267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	291.836	294.671	297.505	27.000
283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	309.003	312.004	315.005	30.000
299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	326.170	329.338	332.506	33.000
315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	343.337	346.671	350.006	36.000
330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	360.504	364.005	367.506	39.000
346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	377.671	381.339	385.007	42.000
362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	394.837	398.672	402.507	45.000
378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	412.004	416.006	420.007	48.000
383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	418.442	422.506	426.570	51.000
389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	424.879	429.006	433.132	54.000
395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	431.317	435.506	439.695	57.000
400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	436.467	440.706	444.945	60.000
405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	441.617	445.906	450.195	63.000
409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	446.767	451.106	455.445	66.000
414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	451.917	456.306	460.695	69.000
419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	457.067	461.506	465.946	72.000
424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	462.217	466.706	471.196	75.000
428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	467.367	471.907	476.446	78.000
432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	471.659	476.240	480.821	81.000
436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	475.951	480.573	485.196	84.000
440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	480.243	484.907	489.571	87.000
444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	484.534	489.240	493.946	90.000
448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	488.826	493.574	498.321	93.000
452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	493.118	497.907	502.696	96.000
456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	497.409	502.240	507.071	99.000
459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	500.843	505.707	510.571	102.000
462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	504.276	509.174	514.071	105.000
465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	507.710	512.640	517.571	108.000
468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	511.143	516.107	521.071	111.000
472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	514.576	519.574	524.572	114.000
475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	518.010	523.041	528.072	117.000
478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	521.443	526.507	531.572	120.000
501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	547.193	552.508	557.822	150.000
525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	572.944	578.508	584.073	180.000
548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	598.694	604.508	610.323	210.000
572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	624.444	630.509	636.573	240.000
595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	650.194	656.509	662.824	270.000
618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	675.945	682.510	689.074	300.000
642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	701.644	708.459	715.273	330.000
665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	727.445	734.510	741.575	360.000
689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	753.195	760.511	767.826	390.000
712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	778.946	786.511	794.076	420.000
735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	804.696	812.511	820.327	450.000
759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	830.446	838.512	846.577	480.000
774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	847.613	855.845	864.077	500.000
794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	869.076	877.516	885.957	525.000
814.059	822.033	830.008	835.339	844.690	853.957	863.266	872.575	881.883	890.539	899.188	907.837	550.000
884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	967.804	977.204	986.603	640.000
911.080	918.229	926.022	935.671	945.314	954.963	964.606	974.255	983.898	993.555	1.003.204	1.012.854	670.000
934.692	942.027	950.022	959.921	969.814	979.713	989.606	999.506	1.009.398	1.019.305	1.029.204	1.039.104	700.000
958.305	965.825	974.022	984.171	994.314	1.004.463	1.014.606	1.024.756	1.034.898	1.045.055	1.055.205	1.065.355	730.000
981.918	989.624	998.022	1.008.421	1.018.814	1.029.214	1.039.606	1.050.006	1.060.398	1.070.805	1.081.205	1.091.605	760.000
1.005.530	1.013.422	1.022.022	1.032.672	1.043.314	1.053.964	1.064.606	1.075.256	1.085.898	1.096.556	1.107.206	1.117.855	790.000
1.029.143	1.037.220	1.046.022	1.056.922	1.067.814	1.078.714	1.089.606	1.100.506	1.111.398	1.122.306	1.133.206	1.144.106	820.000
1.052.756	1.061.018	1.070.022	1.081.172	1.092.314	1.103.464	1.114.606	1.125.756	1.136.898	1.148.056	1.159.206	1.170.356	850.000
1.076.369	1.084.816	1.094.022	1.105.422	1.116.814	1.128.214	1.139.606	1.151.006	1.162.398	1.173.806	1.185.207	1.196.607	880.000
1.099.981	1.108.614	1.118.022	1.129.672	1.141.314	1.152.964	1.164.606	1.176.256	1.187.898	1.199.557	1.211.207	1.222.857	910.000
1.123.594	1.132.412	1.142.022	1.153.922	1.165.814	1.177.714	1.189.606	1.201.506	1.213.398	1.225.307	1.237.207	1.249.108	940.000
1.147.207	1.156.210	1.166.022	1.178.172	1.190.314	1.202.464	1.214.606	1.226.756	1.238.898	1.251.057	1.263.208	1.275.358	970.000
1.170.820	1.180.008	1.190.022	1.202.422	1.214.814	1.227.214	1.239.606	1.252.006	1.264.398	1.276.808	1.289.208	1.301.609	1.000.000

55 سنة أو أكثر	54	53	52	51	50	49	48	47	46	45	الأجر أو الكسب المهني
87.035	89.107	91.179	93.251	95.324	97.396	99.468	101.540	103.613	105.685	107.757	9.270
107.100	109.650	112.200	114.750	117.300	119.850	122.400	124.950	127.500	130.050	132.600	12.000
136.500	139.750	143.000	146.250	149.500	152.750	156.000	159.250	162.500	165.750	169.000	15.000
147.000	150.500	154.000	157.500	161.000	164.500	168.000	171.500	175.000	178.500	182.000	18.000
157.500	161.250	165.000	168.750	172.500	176.250	180.000	183.750	187.500	191.250	195.000	21.000
168.000	172.000	176.000	180.000	184.000	188.000	192.000	196.000	200.000	204.000	208.000	24.000
178.500	182.750	187.000	191.250	195.500	199.750	204.000	208.250	212.500	216.750	221.000	27.000
189.000	193.500	198.000	202.500	207.000	211.500	216.000	220.500	225.000	229.500	234.000	30.000
199.500	204.250	209.000	213.750	218.500	223.250	228.000	232.750	237.500	242.250	247.000	33.000
210.000	215.000	220.000	225.000	230.000	235.000	240.000	245.000	250.000	255.000	260.000	36.000
220.500	225.750	231.000	236.250	241.500	246.750	252.000	257.250	262.500	267.750	273.000	39.000
231.000	236.500	242.000	247.500	253.000	258.500	264.000	269.500	275.000	280.500	286.000	42.000
241.500	247.250	253.000	258.750	264.500	270.250	276.000	281.750	287.500	293.250	299.000	45.000
252.000	258.000	264.000	270.000	276.000	282.000	288.000	294.000	300.000	306.000	312.000	48.000
255.975	262.065	268.155	274.245	280.335	286.425	292.515	298.605	304.695	310.785	316.875	51.000
259.900	266.085	272.270	278.455	284.640	290.725	297.010	303.195	309.380	315.565	321.750	54.000
263.825	270.105	276.385	282.665	288.945	295.225	301.505	307.785	314.065	320.345	326.625	57.000
266.975	273.330	279.685	286.040	292.395	298.750	305.105	311.460	317.815	324.170	330.525	60.000
270.125	276.555	282.985	289.415	295.845	302.275	308.705	315.135	321.565	327.995	334.425	63.000
273.275	279.780	286.285	292.790	299.295	305.800	312.305	318.810	325.315	331.820	338.325	66.000
276.425	283.005	289.585	296.185	302.745	309.325	315.905	322.485	329.065	335.645	342.225	69.000
279.575	286.230	292.885	299.540	306.195	312.850	319.505	326.160	332.815	339.470	346.125	72.000
282.725	289.455	296.185	302.915	309.645	316.375	323.105	329.835	336.565	343.295	350.025	75.000
285.875	292.680	299.485	306.290	313.095	319.900	326.705	333.510	340.315	347.120	353.925	78.000
288.525	295.390	302.255	309.120	315.985	322.850	329.715	336.580	343.445	350.310	357.175	81.000
291.125	298.055	304.985	311.915	318.845	325.775	332.705	339.635	346.565	353.495	360.425	84.000
293.775	300.765	307.755	314.745	321.735	328.725	335.715	342.705	349.695	356.685	363.675	87.000
296.375	303.430	310.485	317.540	324.595	331.650	338.705	345.760	352.815	359.870	366.925	90.000
299.025	306.140	313.255	320.370	327.485	334.600	341.715	348.830	355.945	363.060	370.175	93.000
301.625	308.805	315.985	323.165	330.345	337.525	344.705	351.885	359.065	366.245	373.425	96.000
304.275	311.515	318.755	325.995	333.235	340.475	347.715	354.955	362.195	369.435	376.675	99.000
306.375	313.665	320.955	328.245	335.535	342.825	350.115	357.405	364.695	371.935	379.275	102.000
308.475	315.815	323.155	330.495	337.835	345.175	352.515	359.855	367.195	374.535	381.875	105.000
310.575	317.965	325.355	332.745	340.135	347.525	354.915	362.305	369.695	377.085	384.475	108.000
312.675	320.115	327.555	334.995	342.435	349.875	357.315	364.755	372.195	379.635	387.075	111.000
314.775	322.265	329.755	337.245	344.735	352.225	359.715	367.205	374.695	382.185	389.675	114.000
316.875	324.415	331.925	339.695	347.035	354.575	362.115	369.655	377.195	384.735	392.275	117.000
318.725	326.340	334.125	341.570	349.185	356.800	364.415	372.050	379.645	387.250	394.875	120.000
334.625	342.540	350.625	358.370	366.285	374.350	382.415	390.650	398.545	406.500	414.375	150.000
350.525	358.740	367.125	375.170	383.385	391.900	400.415	409.250	417.445	425.950	433.875	180.000
366.425	374.940	383.625	391.970	400.485	409.450	418.415	427.850	436.345	445.300	453.375	210.000
382.325	391.140	400.125	408.770	417.585	427.000	436.415	446.450	455.245	464.650	472.875	240.000
398.225	407.340	416.625	425.570	434.685	444.550	454.415	465.050	474.145	484.000	492.375	270.000
414.125	423.510	433.125	442.370	451.785	462.100	472.415	483.650	493.045	503.350	511.875	300.000
430.025	439.740	449.625	459.170	468.885	479.650	490.415	502.250	511.945	522.700	531.375	330.000
445.925	455.940	466.125	475.970	485.985	497.200	508.415	520.850	530.045	542.050	550.875	360.000
461.825	472.140	482.625	492.770	503.085	514.750	526.415	539.450	549.745	561.400	570.375	390.000
477.725	488.940	499.125	509.570	520.185	532.300	544.415	558.050	568.645	580.750	589.875	420.000
493.625	504.540	515.625	526.370	537.285	549.850	562.415	576.650	587.545	600.100	609.375	450.000
509.525	520.740	532.125	543.170	554.385	567.400	580.415	595.250	606.445	619.450	628.875	480.000
520.125	531.540	543.125	554.370	565.785	579.100	592.415	607.650	619.045	632.350	641.875	500.000
533.295	545.000	556.875	568.405	580.110	593.760	607.415	623.035	634.720	648.360	658.125	525.000
547.124	559.132	571.318	583.147	595.154	609.160	623.167	639.192	651.179	665.175	675.194	551.250
593.878	606.913	620.140	632.980	646.013	661.215	676.420	693.814	706.826	722.018	732.893	640.000

.....

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض رقم 10/342

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي 2020/2173

طعن بالنقض – التمسك لأول مرة بدفوع أمام محكمة النقض – أثره.

البيّن من وثائق الملف و تنصيصات القرار المطعون فيه أن الطاعنة لم يسبق لها أن تمسكت امام محكمة الموضوع بما تضمنته الوسيلة، بل إن الثابت من القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعنة اقتصر في مذكرة بيان اوجه استئنافه على مناقشة ما يتعلق من الحكم المستأنف بالمسؤولية والخبرة الطبية، وأن المذكرة وردت بعد اختتام المناقشة و حجز القضية للمداولة، فيكون معه ما أثير جديدا ولا يسوغ الاحتجاج به لأول مرة أمام جهة النقض، وهو لذلك غير مقبول.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين الملكية المغربية بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ف) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 30 أكتوبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 23 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/75 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأداء زايد السايح بصفته مسؤولا مدنيا لفائدة المطالبين بالحق المدني بلال (د) ومحمد (ف) بتعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. مع تعديله برفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة بلال (د) إلى ما هو محدد بمنطوق القرار.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ف) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. وفي شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وخرق مقتضيات المادة السادسة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، فالناقلة اداة ارتكاب الحادثة دراجة نارية ذات عجلتين، وكان يركبها ثلاثة أشخاص كما يؤكد ذلك تصريح سائقها، وأنه لا ضمان إذا كانت الناقلة ذات عجلتين تنقل أكثر من شخصين طبقا للمادة السادسة أعلاه، والطاعنة تمسكت بذلك أمام المحكمة والتمست اخرجها من الدعوى، إلا أن القرار المطعون فيه لم يجب عى الدفع، فكان قرارها عديم التعليل ومخالفا للقانون مما يوجب نقضه. لكن حيث إنه لا يؤخذ من وثائق الملف و تنصيصات القرار المطعون فيه أن الطاعنة سبق أن تمسكت امام محكمة الموضوع بما تضمنته الوسيلة، بل إن الثابت من القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعنة الاستاذ (ف) اقتصر في مذكرة بيان اوجه استئنافه على مناقشة ما يتعلق من الحكم المستأنف بالمسؤولية والخبرة الطبية، وأن المذكرة وردت بعد اختتام المناقشة و حجز القضية للمداولة، فيكون معه ما أثير جديدا ولا يسوغ الاحتجاج به لأول مرة أمام جهة النقض، وهو لذلك غير مقبول.

لأجلـــــه

قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و مرشيش نعيمة بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/343

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/2722

طعن بالنقض مرفوع من الطرف المدني – أثره.

إن الوسيلة تناقش الدعوى العمومية التي أدين بمقتضاها المتهم من أجل الجرح الخطأ، والتي لم يثبت الطعن فيها ممن له مصلحة في ذلك على الوجه المطلوب قانونا، وأن الصفة التي تقدمت بها الطاعنة بصفتها مؤمنة لا تتيح لها سوى مناقشة ما يتعلق بالشق المدني من القرار المطعون فيه، طبقا للمادة 533 من ق م ج مما يكون معه ما أثير غير مقبول.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية الفلاحية بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ ابراهيم (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 21 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 21 نونبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/93 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم بوسلهام (س) كامل مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني حمو (ج) و(ح. ر) بتعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ ابراهيم (ب) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. وفي شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من عدم الارتكاز على أساس قانوني، انعدام التعليل وخرق المادة الرابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، ذلك أن الثابت من محضر الشرطة القضائية وتصريحات الأطراف والشهود المستمع اليهم وهم محمد (ب)، الفلاقي (س) و(ب) (ب)، أن الحادثة متعمد وان السبب فيه يرجع الى نزاع بين الأطراف بخصوص أراض سلالية، فقد أكد الشهود المشار اليهم أن سائق الجرار تعمد صدم الضحيتين، كما ان المتهم بوسلهام (س) بنفي ان يكون قد ارتكب الحادث وأكد أنه لم يسبق له أن قام بسياق الجرار أو وجد بمكان الحادث، إلا أن المحكمة أدانته بعدما اقتنعت بأنه هو المتسبب في الحادث، فجاء فاسد التعليل وخارقا للقانون أعلاه مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن الوسيلة تناقش الدعوى العمومية التي أدين بمقتضاها المتهم من أجل الجرح خطأ، والتي لم يثبت الطعن فيها ممن له مصلحة في ذلك على الوجه المطلوب قانونا، وأن الصفة التي تقدمت بها

الطاعنة بصفتها مؤمنة لا تتيح لها سوى مناقشة ما يتعلق بالشق المدني من القرار المطعون فيه، طبقا للمادة 533 من ق م ج مما يكون معه ما أثير غير مقبول.

لأجلـــــه

قضت برفض الطلب وحكمت على رافعته بضعف الضمانة ومبلغه ألفا (2000) درهم يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و مرشيش نعيمة بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/344

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/2859

حادثة سير – دعوى المسؤولية – شروطها.

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أوردت في تعليل قرارها بأن الملف خال مما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لمقتضى المادة 160 القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 المذكورة، تكون قد بنت ما قضت به على سند قانوني سليم وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (م. ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ 31 أكتوبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 29 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/232 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول مدنيا لفائدة

المطالبين بالحق المدني نور الدين (س) وحليمة (خ) تعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. مع تعديله برفع مبلغ التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالبين بالحق المدني إلى ما هو محدد بمنطوق القرار.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف وماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (م. ب) المحامي بهيئة تطوان والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. وفي شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن الطاعنة دفعت بأن الحادثة تعتبر حادثة شغل بالنسبة لنور الدين (س)، لأن الاجراء التابعين لأية مقاولة تعتبر اصابتهم حادثة شغل، وان وسائق النقل العمومي تعتبر مقاولة، والمطلوب كان بصفتها سائقا لسيارة أجرة ينقل المصابة حليمة (خ)، الثابت من تصريح مالك السيارة أمام الشرطة القضائية بأنه المكلف بها وأنه يسجل شكايته ويصر على المتابعة أن الأمر يتعلق بمقاولة وان المصاب أجير خاضع لمقتضى القانون رقم 18.12 الذي هو من النظام العام، إلا أن القرار المطعون فيه رد الدفع بعلة أنه لا يوجد بالملف ما يفيد وجود علاقة تبعية بين الضحية ومالك السيارة، فجاء القرار مشوبا بنقصان التعليل الذي ينزل منزلة انعدامه ويتعين نقضه. لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أوردت في تعليل قرارها بأن الملف خال مما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لمقتضى المادة 160 القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 المذكورة، تكون قد بنت ما قضت به على سند قانوني سليم وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الثانية المتخذ من انعدام التعليل، فالقرار المطعون فيه اقتصر على تدارك الحكم الابتدائي الذي اعتبر الخبرة الحسابية تخص المصابة حليمة (خ) ولم يجب على ما تمسكت به الطاعنة في طعنها في الخبرة الحسابية، مما يشكل نقصانا في التعليل يبرر نقض القرار. لكن، حيث إن الطاعنة لم تبين اوجه الطعن التي تمسكت بها بخصوص الخبرة الحسابية الخاصة بحليمة (خ) ولم تجب عنها المحكمة حتى تتمكن جهة النقض من بسط رقابتها على القرار المطعون فيه بخصوص ذلك، فيكون ما أثير غامضا وغير مقبول. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وحكمت على رافعته بضعف الضمانة ومبلغه ألفا (2000) درهم يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و مرشيش نعيمة بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/345

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2884

حادثة سير – تشطير المسؤولية - سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع أن السبب في وقوع الحادث يرجع للطرفين معا نظرا لعدم احتياطهما وعدم تحكمهما في القيادة عن اجتيازهما المدارة الطرقية بعربتيهما، مما لم يتمكنا معه من تجنب الاصطدام، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي شطر مسؤولية الحادثة بينهما وجعل ثلثيها على سائق السيارة وثلثها على سائق الدراجة النارية، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية وعللت قرارها تعليلا سليما، الوسيلة على غير أساس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني سعيد (ط) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ف .ح) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء بتاريخ 17 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 9 دجنبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/1069 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم هشام (ع) ثلثي مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني سعيد (ط) بتعويض مدنيا اجمالي مبلغه 61452,00 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وبرد باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي

التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ف .ح) المحامي بهيئة الدر البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض وسيلة النقض الأولى المتخذة من نقصان التعليل، ذك المحكمة علل قرارها بأن ان الحكم الابتدائي حدد علل مسؤولية الحادثة تعليلا سليما وكافيا من الناحية الواقعية والقانونية، في حين انه بالرجوع الى محضر الشرطة القضائية والرسم البياني المرفق به يتبين أن سبب الحادثة يرجع بالأساس إلى سائق السيارة الذي لم يحترم علامة قف فدخل في اصطدام مع الطاعن الذي كان يتولى قيادة دراجته النارية،، وأنه على فرض أن الطاعن ساهم في ارتكاب الحادثة فإنه لا يمكن تحميله ثلث المسؤولية لأن الخطأ الكبير المرتكب من طرف سائق السيارة استغرق الخطأ البسيط للطاعن، فيكون القرار المطعون فيه بما ذهب اليه ناقص التعليل ويتعين نقضه. حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع أن السبب في وقوع الحاث يرجع للطرفين معا نظرا لعدم احتياطهما وعدم تحكمهما في القيادة عن اجتيازهما المدارة الطرقية بعربتيهما، مما لم يتمكنا معه من تجنب الاصطدام، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي شطر مسؤولية الحادثة بينهما وجعل ثلثيها على سائق السيارة وثلثها على سائق الدراجة النارية، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية وعللت قرارها تعليلا سليما، الوسيلة على غير أساس.

وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الثانية المتخذ من نقصان التعليل وخرق القانون وانعدام الأساس القانوني، فالقرار المطعون فيه نص على ان التعويضات المحكوم بها من قبل محكمة الدرجة الاولى للضحية ملائمة للأضرار التي تعرض لها ومنطبقة مع مقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984، وهو تعليل ناقص لأنه لم يعلل حرمان الطاعن من التعويض عن العجز الكلي المؤقت وسبب رفضه، خاصة وان الطاعن كان له وقت الحادثة أجرة شهرية محددة، فكان القرار مشوبا بالنعي أعلاه مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إنه لا يؤخذ من وثائق الملف أن الطاعن تمسك أمام قضاة الموضوع بما تضمنته الوسيلة بخصوص التعويض عن العجز الكلي المؤقت، حتى تتمكن جهة النقض من بسط رقابتها على القرار بشان ذلك، ولا يسوغ له الاحتجاج به لأول مرة أمامها، فيكون ما أثير جديدا وغير مقبول.

وفي شأن الفرع الثالث من وسيلة النقض الثانية المتخذ من نقصان التعليل وخرق القانون وانعدام الأساس القانوني، فالطاعن أدلى بشهادة للأجر تحدد أجره الشهري في مبلغ

2685,80 درهما، إلا أن القرار المطعون فيه لم يعتمد الأجر الحقيقي للطاعن مما يعد فسادا في التعليل وخرقا للقانون يبرر نقض القرار. لكن، حيث إنه يؤخذ من تنصيصات الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه أن المحكمة استبعدت شهادة الأجر المدلى بها بعدما ثبت لها أن الأجر المضمن بها خام وليس صافيا، لم يثبت لها من خلال وثائق الملف ما يفيد الأجر الصافي للمعني بالأمر، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي المذكور تكون قد تنبت تعليلاته وأسبابه بهذا الخصوص وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس.

وفي شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الثانية، المتخذ من فساد التعليل، فالحكم الابتدائي لم يتطرق الى المصاريف الطبية والاستشفائية، لكن القرار المطعون فيه أورد في تعليله أن (.. المصاريف الطبية والصيدلية التي أخذ بها الحكم الابتدائي تم احتسابها بطريقة سليمة وقانونية وان المبلغ المتوصل اليه هو نفسه المبلغ الذي احتسابه من طرف هذه الغرفة..) وهو تعليل فاسد يبرر نقض القرار. بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه. حيث إنه ثابت من مذكرة بيان أوجه استئناف الطاعن المدلى بها في الملف، أنه أثار ما تضمنه الفرع من الوسيلة حول إغفال الحكم الابتدائي البت في طلبات استرجاع المصاريف الطبية، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه، لم تشر ضمن تنصيصات قرارها الى الدفع المثار ولم تجب عنه أو تناقشه، رغم ما لذلك من تأثير على وجه قضائها، فكان قرارها مشوبا بنقصان التعليل الذي ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض. لأجلـــــه

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 9 دجنبر 2019 عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء في القضية عدد 2019/2808/1069 جزئيا بخصوص التعويض عن المصاريف الطبية للطاعن وبرفض الطلب في الباقي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/352

الصادر بتاريخ 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2019/12364

حادثة سير – تأمين – أثره.

ان المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف انه لا يوجد ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم هي في ملكيته حتى يمكن اعتباره مسؤولا مدنيا، كما لم يثبت لها أن الدراجة النارية غير مؤمن عليها وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول مطالب الطاعنة في مواجهة المتهم المذكور وصندوق ضمان حوادث السير تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير على غير أساس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني مريم (د) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ رشيد (ط) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2019/02/28 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/02/21 ملف عدد 2018/602 والقاضي بتأييد الحكمين المستأنفين المحكوم بمقتضاهما في الشكل بعدم قبول المطالب الموجهة ضد عبد الرحيم (ب) وقبوله في الباقي وفي الموضوع بتحميل الظنين الأول ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة واعتبار محمد ركيك مسؤولا مدنيا وبادائه لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 52331,85 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التامين النقل محل مؤمنها في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ رشيد (ط) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شان وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق القانون ذلك أن المحكمة الابتدائية قضت في حكمها التمهيدي بعدم قبول المطالب الموجهة ضد المتهم عبد الرحيم (ب) بعلة ان العارضة وجهت مطالبها ضد صندوق مال الضمان الذي تغير اسمه وبأنه لا يوجد بالملف

ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم الثاني في ملكيته، حتى يمكن ادخال صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى دون مراعاة ان الطاعنة بادرت بإصلاح المسطرة وقد أدخلت صندوق ضمان حوادث السير بدل صندوق مال الضمان كما أنه كان من اللازم على المحكمة انذارها لاصلاح المسطرة وإدخال من يجب قانونا . ومن جهة فإن تعليل المحكمة بعدم قبول مطالب العارضة راجع لعدم ادلاء المتهم عبد الرحيم (ب) لأية وثيقة تفيد تملكه للدراجة النارية أداة الحادثة وبالتالي عدم إمكانية ادخال صندوق ضمان حوادث السير جاء غير مصادف للصواب على اعتبار ان العارضة وجهت دعواها ضد المطلوب في النقض بصفته متهما ومسؤولا مدنيا مع تسجيل حضور الصندوق المذكور مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلا اضف الى ذلك انه متى فتح ملف التنفيذ في مواجهة المتهم والمسؤول المدني المباشر وفي حالة عسره ينتقل التنفيذ في مواجهة صندوق ضمان حوادث السير وعليه فان القرار الاستئنافي جاء معللا تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض. حيث ان المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف انه لا يوجد ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم عبد الرحيم (ب) هي في ملكيته حتى يمكن اعتباره مسؤولا مدنيا كما لم يثبت لها أن الدراجة النارية غير مؤمن عليها وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول مطالب الطاعنة في مواجهة المتهم المذكور وصندوق ضمان حوادث السير تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير على غير أساس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق القانون وفساد التعليل ذلك أن المحكمة لم تقض للطاعنة بالتعويض عن الضرر المهني بعلة أن لا مهنة لها والحال أن ظهير 1984 لم يربط الاستفادة من هذا التعويض بتوفر الضحية على مهنة وإنما ربطه بمدى تأثير الحادثة على الحياة المهنية للمصاب خاصة وان العارضة تتوفر على دبلوم تقنية في التمريض وأن سنها وقت الحادثة 23 سنة وأن الحادثة وما خلفته لديها أثرت بشكل كبير على مستقبلها المهني والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص عرضت قرارها للنقض.

حيث ان المادة 10 من ظهير 1084/10/02 وإن نصت على استحقاق المصاب في حادثة سير للتعويض عن الضرر المهني فإن التعويض عنه رهين بإثبات تأثير الحادثة على الحياة المهنية للمصاب و أن الضحية الطاعنة لم تدل للمحكمة بما يفيد أن لها مهنة بتاريخ الحادثة فلا سبيل لها للتمسك بالتعويض المشار إليه لأن الظهير المذكور لا يعوض عن الاضرار المستقبلية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض التعويض عن الضرر المهني، جاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم والوسيلة عديمة الأساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني مريم (د) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر مع الاجبار في الادنى. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة

الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/353

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/680

حادثة سير – تشطير المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره إثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عبد الواحد (ح) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2019/10/10 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/02 ملف عدد 2019/173 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. وبعد المداولة طبقا للقانون. و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ

محمد (ش.و) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرع الأول من الوسيلة الثانية المتخذ من سوء التعليل وخرق مقتضيلت الفصلين 364 و 365 من فانون المسطرة الجنائية ذلك أن القرار الاستئنافي أيد الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة دون مراعاة أنه ساهم بشكل كبير في ارتكابها بسبب عدم احترامه أسبقية المرور وأنها لما حملت الضحية ربعها رغم أنه لم يرتكب أي خطأ يذكر عرضت قرارها للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره اثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما، و ما أثير على غير أساس. في شأن الوسيلة الأولى والفرع الثاني من الوسيلة الثانية المتخذ من خرق مقتضيات المادتين 6 و 7 من ظهير 1984/10/02 ذلك أن الطاعن يعيب على القرار المطعون فيه اعتماده الحد الأدنى للأجور في احتساب التعويضات المستحقة له رغم ادلائه بشهادة تفيد اشتغاله معلم خياط تقليدي لدى مشغله بأجرة يومية لا تقل عن 300 درهم مع ارتفاعها في فصل الصيف والاعياد والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي استبعد شهادة الاجر دون استعمال الوسائل التي خولها لها القانون بما في ذلك اجراء خبرة حسابية أو بحث يستدعى له الضحية والمشغل عرضت قرارها للنقض. حيث انه بمقتضى المادة السادسة من ظهير 1984/10/02 فانه يجب على المصاب اثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني اذا لم يثبت ان له اجرا او كسبا مهنيا اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي الحد الأدنى للأجر ولا شيء يلزم المحكمة بإجراء بحث يتناول حقيقة دخل المصاب إذ على هذا الأخير اثبات ذلك طبقا للمادة المشار إليها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن شهادة الاجر المدلى بها من طرف الطاعن لا تبين بشكل واضح مبلغ الاجر الذي يتقاضاه إذ جاء فيها أنه يتقاضى مبلغا لا يقل عن 300 درهم واستبعدتها بما لها من سلطة في تقدير ما يعرض عليها من وثائق واعتمدت الحد الأدنى للأجر تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عبد الواحد (ح) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة ونعيمة مرشيش مقررا وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/354

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/681

حادثة سير – تشطير المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عادل (ك) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2019/10/10 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/02 ملف عدد 2019/173 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. وبعد المداولة طبقا للقانون. و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ

محمد (ش. و) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرع الأول من الوسيلة الثانية المتخذ من سوء التعليل وخرق مقتضيات الفصلين 364 و 365 من فانون المسطرة الجنائية ذلك أن القرار الاستئنافي أيد الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة دون مراعاة أنه ساهم بشكل كبير في ارتكابها بسبب عدم احترامه أسبقية المرور وأنها لما حملت الضحية ربعها رغم أنه لم يرتكب أي خطأ يذكر عرضت قرارها للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره اثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما، و ما أثير على غير أساس. في شأن الوسيلة الأولى والفرع الثاني من الوسيلة الثانية المتخذ من خرق مقتضيات المادتين 6 و 7 من ظهير 1984/10/02 ذلك أن الطاعن يعيب على القرار المطعون فيه اعتماده الحد الأدنى للأجور في احتساب التعويضات المستحقة له رغم ادلائه بشهادة تفيد اشتغاله معلم خياط تقليدي لدى مشغله بأجرة يومية لا تقل عن 400 درهم للضحية مع ارتفاعها في فصل الصيف والاعياد والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي استبعد شهادة الاجر دون استعمال الوسائل التي خولها لها القانون بما في ذلك اجراء خبرة حسابية أو بحث يستدعى له الضحية والمشغل عرضت قرارها للنقض. حيث انه بمقتضى المادة السادسة من ظهير 1984/10/02 فانه يجب على المصاب اثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني اذا لم يثبت ان له اجرا او كسبا مهنيا اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي الحد الأدنى للأجر ولا شيء يلزم المحكمة باجراء بحث يتناول حقيقة دخل المصاب إذ على هذا الأخير اثبات ذلك طبقا للمادة المشار إليها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن شهادة الاجر المدلى بها من طرف الطاعن لا تبين بشكل واضح مبلغ الاجر الذي يتقاضاه إذ جاء فيها أنه يتقاضى مبلغا لا يقل عن 400 درهم واستبعدتها بما لها من سلطة في تقدير ما يعرض عليها من وثائق واعتمدت الحد الأدنى للأجر تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عادل (ك) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر.

وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة:خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/355

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/5436

طعن بالنقض – شرط المصلحة.

إن الطعن بالنقض من طرف الطاعن انصب على القرار الاستئنافي، بينما وسائل النقض على النحو الواردة عليه تناقش الحكم التمهيدي الابتدائي والذي لم يثبت الطعن فيه من طرف الطاعن الذي استأنف فقط الحكم الابتدائي الذي بت في الدعوى العمومية والمصالح المدنية بعد الخبرة مما يكون معه والحالة هذه غير مقبولة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم محمد (أ) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/10/30 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/23 ملف عدد 2019/246 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة 3000 درهم عن الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير والفرار وبغرامة 500 درهم عن عدم ضبط السرعة و300 درهم عن انعدام الاستعداد المستمر للقيام بالمناورات وبمصادرة مبلغ الكفالة لفائدة الخزينة العامة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ب) المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسائل النقض

مجتمعة والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق حقوق الدفاع ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه تأييدها الحكم المستأنف رغم الخروقات التي شابته والمتمثلة في وصف الحكم الابتدائي بأنه بمثابة حضوري والحال انه بتاريخ 2018/11/01 حضر الطاعن المتهم وحجز الملف للتأمل لجلسة 2018/11/15 وبتاريخ 2018/11/16 صدر حكم تمهيدي باجراء خبرة على الضحية دون أن تمدد فترة التأمل بمحضر الجلسة ولا أن تستدعي المتهم وبالتالي فهو حكم غيابي كما أنها لم تستجب لطلبه المقدم بتاريخ 2018/11/01 من أجل اعفائه من الحضور وارجاع رخصة سياقته وأنه ورغم حضور دفاع الطاعن جميع الجلسات تضمن الحكم تخلف المتهم ودفاعه والحال أن محضر الجلسة يتضمن خلاف ذلك والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم تطلع على المذكرة الدفاعية للطاعن عرضت قرارها للنقض. حيث ان الطعن بالنقض حسب الصك عدد 63 المصرح به من طرف الطاعن انصب على القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 2019/10/23 بينما وسائل النقض على النحو الواردة عليه تناقش الحكم التمهيدي الابتدائي الصادر بتاريخ 2018/11/15 والذي لم يثبت الطعن فيه من طرف الطاعن الذي استأنف فقط الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 2019/03/28 الذي بث في الدعوى العمومية والمصالح المدنية بعد الخبرة مما يكون معه والحالة هذه غير مقبولة. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المتهم محمد (أ) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر مع الاجبار في الادنى. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة:خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/362

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/1792

حادثة سير – تحديد المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م) عن الأستاذ مولاي (ح.خ) لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بخريبكة بتاريخ 2019/10/21 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/15 ملف عدد 2019/107 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة والحكم على المسؤول المدني بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني مبلغ قدره 91181.26 درهم ولفائدة مدن هشام مبلغ 91477.15 درهم مع النفاذ المعجل في حدود الربع مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ مولاي (ح.خ) المحامي بهيئة خريبكة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من خرق قاعدة توزيع المسؤولية اعتمادا على جسامة الأخطاء المرتكبة ذلك أن القرار المطعون فيه جاء مخالفا للقاعدة المذكورة اعتمادا على جسامة الأخطاء المرتكبة ودورها في وقوع الحادثة عندما حمل كامل مسؤولية الحادثة للمتهم (ع.ف) وأنه بالإطلاع على القرار موضوع الطعن يتضح أن السبب في وقوع الحادثة يعود إلى تهور وعدم احتياط سائق السيارة نوع فولزفاكن باسات الذي قام بعملية تجاوز معيبة دون انتباه ولم يتخذ الحيطة والحذر أثناء سيره ليصطدم بالسيارة نوع فولزفاكن صنف كولف 4 مما أدى إلى وقوع الإصطدام وان سائق السيارة نوع فولزفاكن لم يرتكب أي خطا من جانبه يمكن معه تحميله جزءا من المسؤولية مما جاء معه القرار ناقص التعليل بهذا الخصوص ومعرضا للنقض يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار

المطعون فيه عندما ثبت لها من خلال محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الأطراف أن الحادثة وقعت لما كان المتهم (ع.ف) يسوق سيارته وهو في حالة سكر ليصدم سيارة الضحية (خ) عبد الرزاق من الخلف ويواصل كل واحد منهما سيره في نفس الإتجاه ليقوم المتهم بدورة إلى أن اصبح يسيرفي الإتجاه المعاكس لسيارة الضحية ويقوم بصدمها في مقدمتها واعتبرت أن السبب في وقوع الحادثة هو المتهم الذي كان يتولى سياقة سيارته وهو في حالة سكر دون اتخاذ الإحتياطات اللازمة ودون مراعاة قواعد السير والجولان وأن الضحية لم يرتكب أي خطأ من شأنه تحميله أي جزء من المسؤولية وارتأت استنادا إلى ذلك وفي إطار سلطتها التقديرية تأييد الحكم الإبتدائي في ما قضى به من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة على ذي أساس. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق المادة 17 من مدونة التأمينات الجديدة ذلك أن القرار المطعون فيه جاء خارقا للمادة 17 من مدونة التأمينات التي تنص على أنه :" غير أن المؤمن لا يتحمل رغم أي اتفاق مخالف الخسائر والأضرار الناتجة عن خطأ متعمد أو تدليسي للمؤمن له " والحادثة موضوع ملف النازلة تنطبق عليها مقتضيات المادة المذكورة ذلك أن واقعة اصطدام السيارتين حدث بالعمد نتيجة خلاف سابق بين سائقي السيارتين وأن للخطر ثلاث شروط لابد من تحققها حتى يقوم الضمان أولها أن يكون الخطر محتمل الوقوع وثانيها الا يتوقف الخطر على إرادة المتعاقدين وثالثهما أن يكون مشروعا غير مخالف للنظام العام وأنه بالرجوع إلى معطيات ملف النازلة فإن الشرط الثاني قد تم خرقه، وان سائق السيارة نوع باسات المسمى عبد الرزاق (خ) تعمد تحقق الخطر فقد سعى لكي يحصل على مبلغ التأمين وهو ما يتعارض مع مقتضيات المادة 17 من مدونة التامين وأن مبدا عدم جواز التأمين عن الخطأ المتعمد للمؤمن له هو من النظام العام مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إنه وإن كانت الأضرار التي يتسبب فيها عمدا المؤمن له تستثنى من التأمين وحدود الضمان فإن ذلك مشروط بثبوت أن الأفعال المرتكبة من طرفه صدرت عنه عن عمد أو عن خطأ تدليسي، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال الوقائع المعروضة عليها كما هي مضمنة بمحضر الضابطة القضائية ومرفقاته وتصريحات الأطراف أن الحادثة وقعت نتيجة اصطدام سيارتي الطرفين واعتبرتها حادثة سير وأن الأضرار اللاحقة بالضحية وإن كانت بسبب الحادثة التي تسبب فيها المتهم إلا أن الأفعال الصادرة عنه لم تكن صادرة عنه عن قصد واعتبرت أن الضمان قائم وأيدت الحكم الإبتدائي الذي قضى بإحلال الطاعنة شركة التأمين (س) محل المسؤول المدني في الأداء تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة غير ذات أساس .

في شان وسيلة النقض الرابعة المتخذة من خرق مقتضيات مرسوم 1985/01/14 وخاصة المواد من 1 إلى 4 ذلك أن الخبرة الطبية المنجزة خلال المرحلة الإبتدائية جاءت مخالفة لمقتضيات المواد 2 و3 و4 من مرسوم 14 يناير 1985 المتعلق بجدول تقدير نسب العجز

والتي تشترط ضرورة بيان آثار الحادثة بدقة وتأثيرها على حياة الضحية وعلى قدراتها الجسمانية كما أن الخبير لم يبين العلاقة السببية بين الحادثة والإصابات المدعى بها وأن ما توصل إليه الخبير من استنتاجات جد مبالغ فيها وغير موضوعية و أن الخبرة أنجزت في غياب تطبيق سليم للمقتضيات العلمية والمقاييس الدقيقة المعمول بها سيما وأن الخبير قد توصل إلى إصابات لم تذكر حتى بالشهادة الطبية الأولية المدلى بها من قبل الضحية كما أن الخبير قد حاد عن مقتضيات مرسوم 1985/01/14 المتعلق بجدول تقدير نسب العجز وخاصة الفصلين 2 و4 منه وكذا عن الغايات التي توخاها المشرع من هذا المرسوم كما أن الخبير خالف بشكل كبير ما تنص عليه المادة 4 والتي تلزمه بتحديد عزو تلك الأضرار إلى الحادثة وما تكتسيه من طابع وقتي أو نهائي وأن السيد الخبير عند تقديره لنسبة العجز الجزئي الدائم في 17 في المائة يكون قد قام بذلك دون اطلاعه على الواقع وبدون تحديده ومعرفته لوجود أية إصابات قد تكون ناتجة عن الحادث والسيد الخبير عند تحديد نسبة الالام الجسمانية على أنها على جانب من الأهمية اعتمد على مجرد تكهنات وفرضيات مفتقرة إلى أسس معتمدة ودقيقة تؤكد النتيجة التي توصل إليها وأن ما حدده الخبير في تقريره يجب أن يخضع للمعايير والمقاييس المحددة في إطار مقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984 ومرسوم 85/01/14 وأن تقدير رأي الخبير خاضع لسلطات المحكمة وتقديرها وهي غير ملزمة بالأخذ برأيه مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إن قضاة الموضوع يقدرون بما لهم من سلطة ضرورة إجراء خبرة جديدة أو عدم إجرائها، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من الخبرتين الطبيتين المنجزتين على المطلوبين في النقض أن ما انتهى إليه الخبير الدكتور سعيد (س) في خلاصة تقريريه بعد فحصه للضحيتين من آلام وعجز مؤقت وعجز دائم، هو ما علق بهما نتيجة الحادثة من أضرار نهائية ومنسجمة مع ما وصفته الشواهد الطبية المكونة لملفيهما الطبيين من إصابات وجروح، واعتبرتها في إطار سلطتها في تقييم الحجج موضوعية وقانونية وردت الدفع المثار بشأنها، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير مؤسس. في شان وسيلة النقض الخامسة المتخذة من خرق المادة 6 من ظهير 2 أكتوبر 1984 ذلك أن القرار المطعون فيه جاء مخالفا للمادة 6 من ظهير 1984/10/2 عندما اعتمد على شهادة الدخل في احتساب التعويض وأنه كان لزاما على الضحايا الإدلاء بشهادة العمل التي تثبت أنهم ما زالوا ملتحقين بمهنتهم كما كان لزاما عليهم الإدلاء بشهادة الأجر عن 12 شهرا قبل الحادثة وأن التعويض عن حوادث السير يحسب على أساس دخل المصاب خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة هاته الأخيرة وقعت بتاريخ 2018/11/27 مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

حيث إن الأجر الذي يتم على أساسه احتساب التعويض عن حادثة سير طبقا لمقتضيات المادة 5 من ظهير 2 أكتوبر 1984 هو الأجر أو الكسب المهني للمصاب حين وقوع

الإصابة والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتمد في التعويضات المحكوم بها عن الأضرار اللاحقة بالضحيتين نتيجة الحادثة الواقعة بتاريخ 2018/11/27 على شهادة الأجر المتعلقة بالضحية عبد الرزاق (خ) المؤرخة في 2018/12/26 والتي تفيد أنه يشتغل بالمكتب الشريف للفوسفاط كمستخدم منذ 1 غشت 2014 وأنه يتقاضى أجرة شهرية محددة في مبلغ 10848.30 درهم شاملة للأجر بالإضافة على التعويضات التكميلية وتعويض السكن وشهادة الأجر المتعلقة بالضحية هشام (م) مؤرخة في 2018/12/10 تفيد أنه يشتغل لدى المكتب المذكور منذ 2008/07/01 كمستخدم وأنه يتقاضى أجرة شهرية محددة في مبلغ 11446,23 درهم شاملة للأجرة والتعويضات التكميلية وتعويض السكن تكون قد اعتمدت شهادتي أجر تتعلقان بتاريخ الحادثة وتتضمنان الأجر الصافي ولم تخرق مقتضيات المادة 6 من ظهير 2 أكتوبر 1984 وعللت قرارها تعليلا سليما وما جاء بالوسيلة غير ذي أساس . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني وانعدام التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه جاء غير معلل وغير مرتكز على أساس فيما يتعلق بالمسائل المثارة حول المادة 17 من مدونة التأمينات لأن الحادثة نتجت عن خطأ عمدي مقصود لسائق السيارة نوع كولف وحول المسؤولية ذلك أن تشطيرها من المسائل التي تستقل محكمة الموضوع في تقديرها من غير رقابة عليها من محكمة النقض والخبرة الطبية وخرق الفصل 63 من ق م م وهو ما يتعارض ومقتضيات المادة 365 من ق م ج الفقرة 8 والمادة 370 من ق م ج والمحكمة حينما أغفلت الجواب عن الدفوع الوجيهة والتي من شأنها تغيير مجرى القضية تكون قد جعلت حكمها ناقصا في التعليل الموازي لإنعدامه مما يستوجب نقضه .

حيث إن الوسيلة على النحو الواردة عليه أعلاه هي تكرار للوسيلتين الثانية والثالثة وسبق الجواب عنهما مما تبقى معه غير جديرة بالإعتبار

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التأمين (س) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/364

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 06 -2020/10/6/2005

حادثة سير – تعويض – خبرة طبية – الدفع بعدم تخصص الخبير – أثره.

الثابت من خلال وثائق الملف ومحاضر الجلسات الصحيحة شكلا أن الحكم التمهيدي بإجراء خبرات طبية على الضحايا صدر حضوريا في حق الطاعنين ولم يتقدما بطلب التجريح في إبانه مما يكون معه ما أثير بخصوص عدم تخصص الخبير في جراحة العظام غير مقبول.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني (م.ن) وشركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح مشترك أفضوا به بواسطة الأستاذ (س) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بكلميم بتاريخ 2019/11/08 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/30 ملف عدد 2019/98 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تحميل المتهم كامل المسؤولية واعتباره مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات التالية: لفائدة السعدية (ب) 49921.88 درهم ولفائدة سعيد (ب) مبلغ 56213.91 درهم لفائدة أحمد (ب) نيابة عن ابنته القاصر نعيمة (ب) 50651.91 درهم ولفائدة محمد أحمد (ب) نيابة عن ابنته القاصر سعاد (ب) 144465.21 درهم والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء وإصلاح الخطأ الوارد في ديباجته بجعل الدعوى المدنية التابعة مقدمة من السيد سعيد (ب) بصفة مباشرة .
إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لإرتباطهما

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (س) المحامي بهيئة اكاديرو المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه وخرق الفصلين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 40 و62 و63 من قانون المسطرة المدنية وخرق حق الدفاع وعدم الإرتكاز على أساس ذلك أن دفاع العارضين أدلى أمام غرفة الإستئنافات بمذكرة أثار فيها أن الخبرات المنجزة على الضحايا غير حضورية في حق العارضين ودفاعهم ومحررها لم يرفقها بإشعارات بتوصلهم لحضور عملية إجرائها كما لم يرفقها بمحاضر استماع تتضمن تصريحات الأطراف وملاحظاتهم كل ذلك خرق للقرار التمهيدي الذي عينه وللفصل 63 من ق م م وأن هذه الخبرات أسست على ملف طبي لكل ضحية دون أن يتم إخضاعها لفحص سريري باستعمال التقنيات والآلات الطبية الخاصة بتحديد الأضرار اللاحقة بها وان الأعراض التي أوردها الخبير في تلك التقارير تتعدى نسبة العجز الجزئي الذي تنتج عنها بالنسبة لسعيد ما بين 4 في المائة إلى 8 في المائة وما بين 7 في المائة إلى 12 في المائة بالنسبة لسعاد ونعيمة والسعدية وأن منجز هذه الخبرات يمتهن الطب العام وأن هذه التقارير باطلة شكلا ومضمونا وأنه طالب من المحكمة الحكم بإبطالها والحكم بإحالة الضحايا على خبرات طبية مضادة على يد إخصائي في جراحة العظام لكن المحكمة ردت هذه الدفوع بعلة أن الخبير استدعى شركة التامين وأن الخبير لم يستدع المسؤول المدني ودفاع المسؤول المدني وشركة التأمين وأن الفصل 63 يوجب استدعاء كافة الأطراف ووكلائهم لحضور عملية الخبرة مما يكون معه القرار المطعون فيه معرضا للنقض .

حيث إن الثابت من خلال وثائق الملف ومحاضر الجلسات الصحيحة شكلا أن الحكم التمهيدي بإجراء خبرات طبية على الضحايا عين لها الدكتور أحمد (ا) صدر حضوريا في حق الطاعنين ولم يتقدما بطلب التجريح في إبانه مما يكون معه ما أثير بخصوص عدم تخصص الخبير في جراحة العظام غير مقبول، وإن الخبرة كوسيلة إثبات تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتمد الخبرات الطبية المأمور بها من طرف المحكمة الإبتدائية والمنجزة من طرف الخبير أحمد (ا) بعدما تبين لها أن الخبير قام باستدعاء جميع الأطراف ودفاعهم بواسطة البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل وأرفق تقريره بما يفيد ذلك وأن النتائج التي خلص إليها الخبير المذكور تتلاءم ونوعية الإصابات المثبتة بالشواهد الطبية الأولية ولم تجد ضرورة لإجراء خبرات طبية جديدة، وردت الدفوع المثارة بشأنها تكون قد استعملت سلطتها لتقييم الخبرات القضائية المنجزة في النازلة فوجدتها قانونية وموضوعية كما ورد في تعليلها، و عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير مؤسس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المسؤول المدني (م.ن) وشركة التأمين (أ) والحكم على رافعيه بضعف الضمانة مبلغها 2000 درهم يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة

الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/365

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/5435

حادثة سير – تعويض مادي لذوي الحقوق – شروط استحقاقه.

إن أساس استحقاق التعويض عن الضرر المادي هو ثبوت إنفاق الهالك على ذوي الحقوق إما إلزاما او التزاما وكونهم فقدوا مورد عيشهم بسبب وفاته وتفترض الملاءة في المنفق إلى أن يثبت العكس عملا بمقتضيات المواد 4 و11 من ظهير 2 أكتوبر 1984 والمادة 188 من مدونة الأسرة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ يوسف (س) عن الأستاذ جلال (ح) لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بطنجة بتاريخ 2019/11/07 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/30 ملف عدد 2019/2606/111 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية واعتباره مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة ذوي حقوق الهالك مصطفى (م) لوالدته سعيدة (أ) تعويضا مدنيا إجماليا قدره 30225 درهم ومبلغ 10000 درهم عن مصاريف الجنازة ولفائدة الخوة سكينة (م) وخلود (م) والقاصر العربي (م) مبلغ 19893.6 درهم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء والفوائد القانونية من تاريخ الحكم مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل في حدود ربع المبالغ المحكوم بها إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ جلال (ح) المحامي بهيئة طنجة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض المتخذة من عدم ارتكاز الحكم على أساس سليم ذلك أن استحقاق التعويض المادي لذوي حقوق الضحية رهين بإثبات يسر الهالك وعسر ذويه باعتبار المادة 4 من ظهير 1984/10/02 والمادة 128 من مدونة الأسرة اللتان يستفاد منهما أن استحقاق التعويض المادي يكون إما بمقتضى القانون أو الالتزام وإن الهالك وإن كان ملزم بالإنفاق على والدته المطلوب ضدها – مع العلم أنه غير ملزم بالإنفاق على شقيقتيه الراشدتين وشقيقه القاصر – فإنه لا يوجد بالملف ما يثبت قدرته) قدرته على الكسب (وبالتالي على تنفيذ هذا الالتزام باعتبار المادة 188 من مدونة الأسرة التي تنص على أنه لا تجب على الإنسان نفقة غيره إلا بعد أن يكون له مقدرا نفقة نفسه وأن موجب تحمل عائلي المعتمد في الحكم بالتعويض المادي للمطلوبين في النقض لا يثبت أن الهالك كان يتوفر على دخل يعيل به نفسه ليعيل به عائلته بل إنه لم يشر حتى إلى نوعية عمله ولا طبيعته هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن شقيقتي الهالك سكينة (م) وخلود (م) راشدتين وقادرتين على الكسب وإعالة نفسهما بنفسهما كما أن والدة الهالك لها ابن بكر مزداد بتاريخ 1982 حسب رسم الإراثة الملفى بالملف وهو أكبر سنا من الهالك وهو الأولى بالإنفاق عليها من ابنها القاصر وأن الطاعنة سبق ان تمسكت بهذا الدفع خلال المرحلة الابتدائية والاستئنافية لكن محكمة الاستئناف بطنجة ردت الدفع بعلة أنه لم يثبت العكس وأن موجب الإنفاق الذي تلقاه العدول يعتبر بمثابة شهادة على صحة ما أثبته من وقائع وأن تعليل المحكمة جاء ناقصا وغير مرتكز على أساس سليم وجاء مخالفا لما تواتر عليه العمل القضائي في مثل هذه النوازل مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إن أساس استحقاق التعويض عن الضرر المادي هو ثبوت إنفاق الهالك على ذوي الحقوق إما إلزاما او التزاما وكونهم فقدوا مورد عيشهم بسبب وفاته وتفترض الملاءة في المنفق إلى أن يثبت العكس عملا بمقتضيات المواد 4 و11 من ظهير 2 أكتوبر 1984 والمادة 188 من مدونة الأسرة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من موجب الإنفاق الذي هو وثيقة رسمية والذي تستقل وحدها لتقييمه أن الهالك مصطفى (م) والذي كان يشتغل قيد حياته حسبما هو مضمن بهويته بمحضر الضابطة القضائية كعامل كان إلى أن توفي ينفق كل ما يدره عليه عمله على والدته سعيدة (أ) وإخوانه سكينة وخلود والعربي (م) ،واعتبرتهم محقين في التعويض المادي وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى لهم بالتعويض المذكور، تكون قد أبرزت الأسس الواقعية والقانونية التي اعتمدتها في قضائها واستعملت سلطتها التقديرية في تقييم وسائل الإثبات، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير ذي أساس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التامين (أ) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/366

الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/6619

حادثة سير – تعويض عن العجز البدني الدائم – شروطه.

المقرر قانونا بمقتضى المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 في فقرتها الثانية فإن قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحد في المائة من رأسمال المعتمد يجب ألا تقل عن خمس الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المرفق بالظهير المذكور.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني محمد (س) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ احمد (ع) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 2019/6/3 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/05/28 ملف عدد 2019/41 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تحميل المتهم كامل المسؤولية واعتبار (ط.س) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني سعيد (ب) تعويضا إجماليا قدره 134417.69 درهم ولفائدة محمد (س) تعويضا إجماليا قدره 24299.45 درهم ولفائدة (ح.ق) تعويضا إجماليا قدره 38335.72 درهم ولفائدة محمد بيسبيس تعويضا إجماليا قدره 85532.31 درهم مع الفوائد القانونية ابتداءا من تاريخ الحكم وشمول الحكم بالنفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين النقل محل ؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الله (ح) المحامي بهيئة القنيطرة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني سليم وانعدام التعليل ذلك أن العارض التمس من محكمة الدرجة الأولى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع تعديله بإصلاح الخطأ في احتساب التعويض عن العجز الجزئي الدائم وذلك بجعله 31518.00 درهم بدلا من 18207.00 درهم والحكم للعارض بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت ورفع التعويض إلى القدر المطلوب ابتدائيا وأن محكمة الدرجة الثانية لم تستجب لطلب العارض رغم وجود خطأ في احتساب التعويض عن العجز الجزئي الدائم ذلك أن قيمة نقطة العجز البدني أقل من 1/5 خمس مبلغ الأجرة الدنيا مما يتعين معه احتساب الخمس المذكور والمتمثل في 1854 لذلك فالعارض يستحق تعويضا قدره 1854*17=31518.00 درهم بدلا من 18207 درهم وأن الأحكام والقرارات يجب أن تكون معللة تعليلا كافيا وسليما وأن محكمة الاستئناف لم تعلل قرارها تعليلا كافيا وسليما مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث صح مانعته الوسيلة ذلك أنه بمقتضى المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 في فقرتها الثانية فإن قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحد في المائة من رأسمال المعتمد يجب ألا تقل عن خمس الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المرفق بالظهير المذكور، والثابت من تنصيصات الحكم الإبتدائي أنه أخطأ في تطبيق الفقرة المشار إليها أعلاه ولم يحدد التعويض المستحق للطاعن على أساس خمس الأجر الدنيا أي 1854 درهم ورغم أنه استأنف الحكم الإبتدائي وتقدم بمذكرة بيان أوجه استئنافه التمس فيها تصحيح الخطأ المشار إليه في الحكم المستأنف ورفع التعويض المحكوم به عن العجز البدني الدائم إلى مبلغ 31518 درهم لكن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه رغم إشارتها إلى مذكرة الطاعن لم يجب على ما أثاره واعتبرت التعويضات احتسبت بطريقة سليمة وبذلك جاء قرارها غير مرتكز على أساس قانوني وناقص التعليل مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص .

من أجلـــــه

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/05/28 في الملف عدد 2019/41 عن المحكمة الإبتدائية بسيدي سليمان – غرفة الجنح الإستئنافية لحوادث السير بها - بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن محمد (س) عن العجز البدني الدائم وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وعلى المطلوب في النقض بالصائر .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي و عبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/367 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/9271 جنحة السكر العلني والسياقة في حالته – عناصرها التكوينية. إن جنحة السكر العلني البين المعاقب عليها بمقتضى الفصل الاول من مرسوم 14 نونبر 1967 و جنحة السياقة في حالة سكر المعاقب عليه طبقا لمقتضيات المادة 183 من مدونة السير لا يشكلان فعلا واحدا و انما كل فعل منهما مستقل عن الفعل الاخر و تحكم كل واحد منهما مقتضيات زجرية مختلفة ولا مجال لتطبيق مقتضيات المادة 118 من القانون الجنائي . باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم العربي (ا) بمقتضى تصريح أفضى به شخصيا لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة بتاريخ 2020/02/06 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2020/2/4 ملف عدد 2019/2811/03 و القاضي: بالغاء الحكم الابتدائي جزئيا فيما قضى به من اجبار المتهم و تاييده في باقي ما قضى به مؤاخذته من اجل ما نسب اليه و ومعاقبته بشهرين حبسا نافذاو غرامة نافذة مضمومة قدرها 5000 درهم و الامر بارجاع الكفالة المخصصة لضمان حضوره طبقا للقانون و ايقاف رخصة سياقته لمدة ستة اشهر من تاريخ سحبها الفعلي مع تحميله الصائر . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الاستاذة فاطمة (ص) المحامية بهيئة بني ملال و المقبولة للترافع امام محكمة النقض . في شان وسيلة النقض الاولى المتخذة من خرق اجراءات شكلية من الاجراءات الجوهرية الموضوعية و خرق مقتضيات الفقرة

الاخيرة من الفصل 312 من ق م ج ذلك ان المشرع في الفقرة الاخيرة من الفصل 312 من قانون المسطرة الجنائية ينص على ان كاتب الضبط يحرر محضر استنطاق و يتلوه بالجلسة بامر من الرئيس و يكون محتواه محل مناقشة و باطلاع المحكمة على صدر القرار
موضوع هذا الطعن يلاحظ على انه ليس به ما يفيد قيام غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة بهذا الاجراء مما حرم العارض من مناقشته و اضر به خاصة و ان الفصل 751 من قانون المسطرة الجنائية يعتبر كل من مناقشته و أضر به خاصة وز ان الفصل 751 من قانون المسطرة الجنائية يعتبر كل اجراء يامر به هذا القانون و لم يتم انجازه على وجه القانون يعد كانه لم ينجز مما يعتبر خرقا لاجراء من الاجراءات المسطرة التي تستوجب البطلان مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . لكن حيث ان مقتضيات الفقرة الاخيرة من المادة 312 من قانون المسطرة الجنائية تتعلق بالمتهم الذي تعذر عليه بسبب وضعيته الصحية حضور الجلسة و المحكمة ووجدت اسباب خطيرة لا يمكن معها تاجيل الحكم في القضية و المحكمة تكلف احد اعضائها بمساعدة كاتب الضبط باستنطاق المتهم في المكان الذي يوجد فيه و تستأنف المناقشات بعد ذلك في جلسة لاحقة يستدعى لها المتهم اويشعر بها من طرف القاضي الذي قام باستنطاقه و يحرر كاتب الضبط استنطاق وهو المحضر الذي يتلوه كاتب الضبط بالجلسة بامر من الرئيس و يكون محتواه محل مناقشة علنية و الثابت من خلال القرار المطعون فيه و محضر جلسة المناقشة المجراة امام المحكمة مصدرته ان المتهم حضر بها و بعد التاكد من هويته تم الاستماع الى تصريحه بعد عرض الوقائع عليه و ضمن ما أدلى به محضر الجلسة و لا مجال لاثارة مقتضيات المادة 312 من قانون المسطرة الجنائية اعلاه لعدم انطباقها على النازلة مما يكون ما اثير خلاف الواقع و غير مقبول . في شان وسيلة النقض الثانية بفروعها الاول و الثاني و الثالث و الرابع المتخذ اولاهما من عدم ارتكاز القرار على اساس قانون سليم و خرق مقتضيات الفصل 118 من القانون الجنائي ذلك ان الفصل 118 من القانون الجنائي ينص على ان الفعل الواحد الذي يقبل اوصاف متعددة يجب ان يوصف باشدها و ان الطاعن توبع و ادين ابتدائيا من اجل جنحة السكر العلني البين و السياقة في حالته و الحال ان المشرع نص بصيغة الوجوب في الفصل اعلاه ان الشخص يقدم عن القانون العام و ان المشرع جرم السكر العلني البين في مرسوم 1967 و جرم السياقة في حالة سكر في المادة 183 من مدونة السير لذلك فان الطاعن لا يمكن ان يتابع بجريمتين من اجل نفس الفعل طبقا للقاعدة القانونية المنصوص عليها في 118 من القانون الجنائي و ان القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي لم يحترم هذه القاعدة مما يجعله مخالفا للمقتضيات المادة 118 من القانون الجنائية مما يستوجب نقضه . و المتخذ ثانيهما من عدم ارتكاز القرار على اساس قانوني سليم خرق المادة 1 من مرسوم 1967 ذلك ان المادة المذكورة جرمت السكر البين و الطافح المرتكب في مكان عام و ان الضابطة القضائية لم تنجز محضر معاينة مستقل عن المحضر الرسمي

و انه من العناصر الاساسية لقيام الجريمة اعلاه عنصر العلنية و الطاعن لم يضبط في أي مكان عاموهو يتناول الخمر بل كان سائقا لسيارته و كان بداخلها و امام عدم اثبات عنصر العلنية فإن القرار المطعون لما ايد الحكم الابتدائي بجميع علله جاء خارقا للمرسوم المؤرخ في 1967 ولحق الدفاع و ان معاينة الضابطة القضائية غير ذات قيمة لان اثبات حالة السكر و السياقة في حالته تستلزم تقنيات معينة و انها اعتمدت على المشاهدة المنصوص عليها في المادة 270 دون استعمال المستجدات العلمية المنصوص عليها في المادة 207 الى 209 وذلك لقياس حالة السكر للسائق بجهاز الرائز او حالة السائق على الفحص السريري لمعرفة نسبة تمركز الكحول في الدم و انالاعتراف بالسكر لا يعتبر اثباتا لهذه الجريمة و ان القرار المطعون فيه خرقالمادة 59من المرسوم 2.10.419 الصادر بتاريخ 2020/09/29 ذلك انه استبعد المرسوم المذكور من تعليله دون ان يبين سبب استبعاده و اعتمد الوسائل التقليدية التي اصبحت متجاوزة قانونا مما يتعين معه نقض القرار ال المطعون فيه . و المتخذة ثالثهما من عدم ارتكاز القرار على اساس قانوني سليم ذلك ان العناصر التكوينية لجريمة السياقة في حالة سكر كما نصت عليها المادة 183 من مدونة السير تتمثل في وجود الركنين المادي و المعنوي و ان الركن المادي يتحقق باثبات فعل شرب المواد الكحولية سواء قبل الاستقرار فوق كرسي القيادة للمركبة لمدة معينة او موازاة مع سياقة المعني بالامر لها و يتطلب شرب نسبة الكحول المنصوص عليها في المرسوم التطبيقي اعلاه و ان الطاعن لم يتم اجراء أي تحليل له او مراقبته بواسطة الرائز و بخصوص العنصر المعنوي فانه يستوجب تناول المشروبات الكحولية من طرف السائق وهو عالم بذلك و تزامن ذلك مع سياقته للمركبة و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لمتبحث في العناصر التكوينة للفصل 183 من مدونة السير ولم تبرز لا قيام العنصر الماديولا العنصر المعنوي للجريمة مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه. و المتخذة رابعهما من عدم الارتكاز على اساس سليم ذلك ان الفقرة الاولى من المادة 183 من مدونة السير حدد عقوبة جنحة السياقة تحت تأثير الكحول في الحبس من ستة اشهر الى سنة و غرامة خمسة آلاف درهم الى عشرة آلاف درهم او بإحدى هاتين العقوبتين و ان المشرع في مدونة السير على الطرق اعطى الحق للمحكمة في الحكم فيها مستقلة و لوحدها للردع كما ان الفصل 17 من القانون الجنائي نص على ان العقوبات اما الحبس او الغرامة و محكمة الدرجة الثانية في قرارها قضت على الطاعن البالغ عمره 80 سنة بعقوبة نافذة سالبة للحرية دون دون ان تبرز الاساس المستند عليهفي تطبيقها دون الغرامة كمما يكون معه القرار المطعوةن فيه ناقص تالتعليل الموازي لانعدامه مما يستوجب نقضه . لكن حيث ان جنحة السكر العلني البين المعاقب عليها بمقتضى الفصل الاول من مرسوم 14 نونبر 1967 و جنحة السياقة في حالة سكر المعاقب عليه طبقا لمقتضيات المادة 183 من مدونة السير لا يشكلان فعلا واحدا و انما كل فعل منهما مستقل عن الفعل الاخر و تحكم كل واحد منهما مقتضيات زجرية مختلفة ولا مجال

لتطبيق مقتضيات المادة 118 من القانون الجنائي . ومن جهة اخرى فإن المادة 207 من مدونة السير و ان اعطت لضابط الشرطة القضائية امكانية فرض رائز للنفس بواسطة النفخ في جهاز للكشف على مستوى تشبع الهواء المنبعث من فم السائق لضبط نسبة الكحول في دمه و بلوغها المستوى الذي تتحقق به حالة السكر المعاقب عليها طبقا للمادة 183 من نفس المدونة فإنها خصت بذلك تالسائق الذي يظهر من سلوكه انه في حالة سكر و لكن لا تظهر عليه علاماته اما الحالة التي تكون فيها علامة السكر واضحة و يمكن معاينتها كما هو الحال في النازلة فإن محضر المعاينة الذي تنجزه الشرطة القضائية يعتبر كافيا لاثبات حالة السكر و تبقى له حجيته طبقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية الى ان يثبت ما يخالفه و المحكمةمصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمرت ان جنحتي السكر العلتي البين و السياقة في حالته ثابتتين في حق المتهم اعتمادا على اعترافه التمهيدي بأ،ه كان في حالة سكر و انه كان يسوق سيارته بالطريق العمومي وهو في هذه الحالة و على ضبطه وهو يسوق سياته في حالة سكر و محضر معاينة حالة السكر البين بجميع مواصفاتها عليه المنجز من طرف ضابط الشرطة القضائية و ايدت الحكم الابتدائي الذي قضى بمعاقبته من اجل الفعلين معا بالاضافة الى باقي المنسوب اليه بعقوبة سالبة للحرية محددة في شهرين حبسا نافذا بعد تمتيعه بظروف التخفيف و اعتبرت ان العقوبة المحكوم بها ضد المتهم مناسبة للافعال ولا مبرر لتعديلها تكون قد استعملت السلطة المخولة لها في تحديد العقوبة وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما جاء بالوسيلةاعلاه غير ذي اساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المتهم العربي (ا) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/375 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 13410 /2019 حادثة سير – دفع بانعدام الضمان – أثره. لا يجوز لأي شخص أن يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة صالحة طبقا للنصوص التنظيمية الجارى بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها عملا بمقتضى المادة الأولى من مدونة السير. باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ جواد (س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2019/2/27 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/11/29 ملف عدد 2018/70 القاضي: مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم

بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل الظنين كامل المسؤولية و اعتبار رشيد (م) مسؤولا مدنيا وأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والنفاذ المعجل في حدود الثلث والفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء والصائر على النسبة مع تعديله بتحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية وخفض التعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني حميد بوعلاكة إلى مبلغ 102735،84 درهما ورفعه لفائدة المطالب بالحق المدني محمد بن النبية إلى مبلغ 142883،93 درهما و تحميل المستأنفين الصائر على النسبة . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد ماء العينين محمد الأغظف المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ جواد (س) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية مندمجتين المتخذتين من خرق مقتضيات المادتين 1 و 7 من مدونة السير و نقصان التعليل ذلك أنه بمقتضى المادة 1 لا يجوز لأي شخص السياقة دون التوفر على رخصة للسياقة صالحة صادرة باسمه من طرف المصلحة المختصة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها كما أن المادة 7 حددت أصناف رخصة السياقة. وبالرجوع إلى وثائق الملف خاصة محضر الضابطة القضائية الذي يوثق بمضمنه يتبين ان الأمر يتعلق بدراجة نارية اساطينها تتعدى 49 سنتمتر مكعب بل تبلغ 125 سنتمتر مكعب و انها من الأصناف المحددة في المادة السابعة و قد سبق للطاعنة ان أثبتت حجمها وان سياقتها تستوجب التوفر على رخصة السياقة وبالتالي فان القرار المطعون فيه جانب الصواب في هذه النقطة القانونية لما قضى بالتأييد مما يعرضه للنقض. بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن فساد التعليل يوازي انعدامه. حيث إنه بمقتضى المادة الأولى من مدونة السير لا يجوز لأي شخص أن يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة صالحة طبقا للنصوص التنظيمية الجارى بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها و بمقتضى المادة السابعة من الشروط النموذجية لعقد التأمين التي تنص على انعدام الضمان في حالة السياقة بدون رخصة، و حيث يستفاد من وثيقة التأمين المرفقة بمحضر الضابطة القضائية أن سعة أسطنة الدراجة ثلاثية العجلات نوع فالكون المساقة من طرف المتهم مراد (م) تبلغ 125 سنتمتر مكعب و تستوجب رخصة لسياقتها طبقا للمادة 44 من مدونة السير قبل تعديل 16 غشت 2016 -علما أن الحادثة وقعت بتاريخ 13 /1/ 2016 -، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما ردت الدفع بانعدام الضمان بعلة أن الدراجة النارية من النوع الذي لا تستلزم سياقتها رخصة للسياقة و الحال ما ذكر تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص . من أجلـــه

قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 29-11-2018 في الملف عدد 2018/70 بخصوص الضمان و إحالة الملف على نفس المحكمة لتبت فيه طبقا للقانون و هي مشكلة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد ماء العينين محمد الأغظف الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/376 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/18326 حادثة سير – أجر المصاب أو كسبه المهني – إثباته. المقرر أن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني ، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا. باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذة صباح (ع) نيابة عن الشركة المهنية للمحاماة (ب) و شركاؤه لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2019/5/8 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/4/30 ملف عدد 2018/1559 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار (ح) عبد الغني مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا مختلفة مضمنة بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود النصف وإحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الحميد (ب) المحامي بهيئة فاس نيابة عن الشركة المهنية للمحاماة (ب) و شركاؤه والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية مجتمعتين المتخذتين من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة و عدم الجواب على دفع مثار و عدم كفاية التعليل و خرق مقتضيات ظهير 2-10-1984 و انعدام الأساس القانوني ذلك أن شهادة الأجر المدلى بها من طرف حسن (ب) صادرة عن شركة (ر.ل) وتفيد أنه مستخدم بها بصفته مسؤول تقني منذ شهر مارس 2017 في حين أن ورقة الأداء المصاحبة لها تضمنت اعترافه بتوصله بمبلغ أجرته بتاريخ 30-4-2016 أي قبل التحاقه بالشركة المذكورة بسنة تقريبا و قد أدلت الطاعنة بمحضر معاينة واستجواب بتاريخ 14-3-2019 يثبت أن السيد حسن (ب) لم يشتغل لدى شركة (ر.ل) إلا بداية من 1-

2017-9 بأجرة قدرها 5000 درهما وقبل ذلك من 1-3-2017 إلى غاية 1-8-2017 لم يكن يتقاضى أي أجر، مما تكون معه الشهادة لا علاقة لها بالواقع، و من جهة أخرى فإن السيد مهدي (و) أدلى بشهادة عمل صادرة عن دولة أجنبية ومحررة بلغة غير اللغة الرسمية للبلاد ورد فيها أنه عمل بهذه الشركة من 1-3-2017 الى 28-4-2017 و الحال أنه تعرض لحادثة السير بتاريخ 26-4-2017 أي أنه كان يتواجد بالمغرب وليس بفرنسا بالإضافة الى ذلك فقد سبق أن صرح في محضر أقواله أنه يسكن بزنقة أحمد شوقي بفاس وليس بفرنسا، و إذا كان القانون لم يحدد شكلا معينا لشهادة الأجر فإن الأمر يتعلق بشهادة أجر صادرة عن دولة أجنبية لا يمكن اعتمادها في المغرب إلا إذا أشر عليها بالآبوستيل وهي شهادة تطابق أصل الوثيقة المراد الإدلاء بها في البلد الاخر وتهدف إلى صحة مطابقة الإمضاء والختم المثبتين على الوثيقة وصفة الموقع عليها والمغرب وفرنسا هما من الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية، و القرار المطعون فيه لم يجب على الدفع المثار بشأن عدم مشروعية شهادة الأجر مما يجعله غير معلل و معرضا للنقض. حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا . والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المطلوب في النقض حسن (ب) أدلى لإثبات دخله بورقة أداء تتعلق بشهر أبريل 2017 صادرة عن مشغلته شركة (ر.ل) تفيد أنه مستخدم بها بصفته مسؤولا تقنيا منذ شهر مارس 2017 ويتقاضى أجرة شهرية قدرها 20996،33 درهما و تواكب تاريخ الحادثة التي وقعت يوم 2017/4/26 و أن المطلوب في النقض مهدي (و) أدلى لإثبات دخله بورقة أجر تتعلق بشهر أبريل 2017 صادرة عن مشغلته شركة جي بزنيس تفيد أنه يشتغل بها منذ 2014/11/3 بأجرة شهرية قدرها 8033،93 أورو و أن محضر المعاينة المدلى به لا ينزع عن ورقة الأداء قوتها الثبوتية، واعتمدتهما في احتساب التعويضات تكون قد بنت قضاءها على أساس و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. من أجلـــه قضت برفض الطلب و برد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/377 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/20189 استئناف – قسط جزافي – أثره. الثابت من وثائق الملف أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي و أدى القسط الجزافي بمقتضى الوصل الموجود في الملف الاستئنافي الذي أصدرت فيه محكمة الاستئناف قرارا بعدم الاختصاص النوعي و الإحالة. والغرفة الاستئنافية المصدرة للقرار موضوع الطعن لما

صرحت بعدم قبول استئناف الطاعن للحكم الابتدائي بعلة عدم أدائه للقسط الجزافي والحال أنه سبق له أداء القسط الجزافي الاستئنافي في الملف تكون قد عللت قرارها معللا تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض. باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني (ف) محمد بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد الرحيم (ك) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بإنزكان بتاريخ 2019/6/27 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/6/19 ملف عدد 2017/313 القاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة: بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار ابراهيم (خ) مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض الإجمالي المضمن بالحكم والفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء و الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات مع تعديله بتحميل الضحية ربع المسؤولية و ترك ثلاثة أرباعها على عاتق المسؤول المدني و خفض التعويض المحكوم به إلى مبلغ 60284،87 درهما و تحميل المستأنفة الصائر. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد الرحيم (ك) المحامي بهيئة اكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من انعدام الأساس القانوني و فساد التعليل ذلك أن الغرفة الاستئنافية قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من طرف الطاعن بعلة عدم ادائه للصائر الجزافي الاستئنافي و هو ما يخالف وثائق الملف إذ أنه سبق له أن أدى الصائر الجزافي بمحكمة الاستئناف في الملف الاستئنافي عدد 189/ 2017 الذي صدر فيه قرار بعدم الاختصاص النوعي والإحالة على الغرفة الاستئنافية بإنزكان المصدرة للقرار موضوع الطعن . و هو الأمر الذي بينه للمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بمقتضى مذكرة توضيحية لأسباب الاستئناف المدلى بها بجلسة 2018/4/18 والمرفقة بصورة من وصل الأداء. و المشرع ألزم المطالب بالحق المدني بأداء الصائر الجزافي الاستئنافي مرة واحدة و لم يلزمه بأداء الصائر الجزافي عن كل خطوة من خطوات البت الاستئنافي كما ذهب اليه القرار موضوع الطعن . و الأكثر من ذلك فإن المحكمة لم يسبق لها بصفة نهائية أن أعذرته و دفاعه بالأداء كما تنص عليه الإجراءات المسطرية و ذلك حتى يوضح لها سبقية أدائه للقسط الجزافي بصفة قانونية، مع العلم أنها تجاوزت هذه المرحلة الشكلية عندما قررت إجراء خبرة طبية مضادة عليه، وأن مصالحه و حقوقه تأثرت سلبا بعدم قبول استئنافه رغم نظاميته مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه. حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي

و أدى القسط الجزافي بمقتضى الوصل رقم 1064 بتاريخ 2017/7/12 في الملف الاستئنافي عدد 189/ 2017 الذي أصدرت فيه محكمة الاستئناف قرارا بعدم الاختصاص النوعي و الإحالة على الغرفة الاستئنافية بإنزكان المصدرة للقرار موضوع الطعن التي صرحت بعدم قبول استئناف الطاعن للحكم الابتدائي بعلة عدم أدائه للقسط الجزافي و الحال أنه أوضح في مذكرته الاستئنافية المدلى بها بجلسة 2018/4/18 والمرفقة بصورة من وصل الاداء أنه سبق له أداء القسط الجزافي الاستئنافي في الملف المشار إليه أعلاه وبذلك جاء قرارها معللا تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض. من أجلـــه و بعد صرف النظر عن باقي ما أثير قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بإنزكان بتاريخ 2019/6/19 ملف عدد 2017/313 بخصوص المصالح المدنية للطاعن وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/378 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 24151 /2019 حادثة سير – انتفاء علاقة الشغل – أثره. إن محكمة الإحالة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من وثائق الملف أن الهالك لم تكن تربطه أية علاقة تبعية بالشركة التي يمثلها و أنه كان يتوفر على ألة حفر ويعمل لحسابه الخاص و كلما احتاج لخدماته يتصل به للقيام بعملية الحفر ويؤدي له مقابل ما قام به عن كل صفقة تمت بينهما لمدة سنة ونصف و اعتبرت أن العلاقة بين الطرفين لم تكن علاقة شغل و أنه يمارس عملا حرا غير خاضع لأية جهة و أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد استعملت سلطتها في تقدير ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ نجيب (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 2019/4/19 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/4/17 ملف عدد 728 /2017 القاضي: بعد النقض و الإحالة بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و أداء المسؤولة مدنيا لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والفوائد القانونية و إحلال شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين محل مؤمنتها في الأداء والصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن

محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ نجيب (ب) المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية مجتمعتين المتخذتين من خرق الفصل 290 من قانون المسطرة الجنائية وانعدام التعليل و عدم الجواب على الدفوع و عدم الانقياد لقرار محكمة النقض ذلك أن الطاعنة دفعت بكون الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل استنادا على ما صرح به عبد الله (ت) للضابطة القضائية التي يبقى لمحضرها قوة ثبوتية حسب الفصل 290 من قانون المسطرة الجنائية فصدر قرار عن محكمة النقض أكد أن المحكمة لم تبين سندها فيما انتهت إليه بخصوص ممارسة الهالك لعمل تجاري قبل وفاته مع أنه من الثابت أن المسمى عبد الله (ت) صرح ان المرحوم راكب السيارة كان يعمل معه بالشركة لمدة سنة ونصف، لكن بعد رجوع الملف من النقض و الدفع بالاستثناء من التأمين تراجع السيد (ت) عن تصريحه أمام الضابطة القضائية دون أن يدلي بأي حجة تفيد أن المرحوم كان يعمل لحسابه الخاص كما أن جميع الوثائق المدلى بها من طرف المسؤول المدني أو ذوي الحقوق تحمل تاريخا لاحقا للحادثة، و المحكمة اعتمدت على شهادة مؤرخة في 2019/3/26 يشهد من خلالها السيد مصطفى (ز) أن الهالك سبق له أن قام بحفر التحت الأرضي لمنزله بتاريخ 2008/9/11 للقول بأن عمله كان حرا، إلا أن هذه الشهادة تبقى و العدم سواء لكونها مخالفة لتصريح السيد (ت) أمام الضابطة القضائية و لا تلزم إلا صاحبها خاصة أنه لم يحضر لأداء اليمين القانونية مما يعرض القرار للنقض. حيث إن محكمة الإحالة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من الشهادة الصادرة عن المسمى المصطفى (ز) و من تصريح الممثل القانوني لشركة نزاوي أشغال أمامها بجلسة البحث المنعقدة بتاريخ 27 / 3 /2019 أن الهالك لم تكن تربطه أية علاقة تبعية بالشركة التي يمثلها و أنه كان يتوفر على ألة حفر و يعمل لحسابه الخاص و كلما احتاج لخدماته يتصل به للقيام بعملية الحفر ويؤدي له مقابل ما قام به عن كل صفقة تمت بينهما لمدة سنة ونصف و اعتبرت أن العلاقة بين الطرفين لم تكن علاقة شغل و أنه يمارس عملا حرا غير خاضع لأية جهة و أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد استعملت سلطتها في تقدير ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. من أجلـــه قضت برفض الطلب و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير

المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/379 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/24690 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عبد الرحمان (د) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد اوجيل لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية بتاريخ 2019/7/17 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/7/8 ملف عدد 2019/34 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة: بتحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية و اعتبار مراد (ح) مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض الإجمالي المضمن بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود النصف وإحلال شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء و الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عز الدين (ح) المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من سوء التعليل و خرق القانون و الإجراءات الجوهرية للمسطرة ذلك أن الطاعن دفع بأنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به يتبين أن مسؤولية الحادثة يتحملها المتهم كاملة خاصة أنه انطلق بشكل مفاجئ دون سابق إشعار وقام بتغيير الاتجاه يسارا دون استعمال أية إشارة تدل على ذلك في حين أن الطاعن لم يرتكب أي خطا يستلزم تحميله أية مسؤولية و لا يمكن لأي شخص في وضعيته تفادي الحادثة ما دام المتهم انطلق بصفة مفاجئة و غير اتجاهه دون إشعار و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تجب عن الدفع مما يعرض قرارها للنقض. حيث إن تحديد المسؤولية يتخذ على أساس الخطا و مدى نسبة ذلك إلى كل من المتهم والضحية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية وإبقاء الربع على عاتق الضحية و استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن المتهم يتحمل القسط الأوفر من المسؤولية نتيجة عدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة و عدم توقفه إلى حين خلو الطريق عن يساره كما أن الدراجي الطاعن ساهم بدوره في وقوع الحادث بعدم اتخاذه للاحتياطات اللازمة و عدم تخفيضه لسرعته لتفادي الاصطدام، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وحملت كل طرف نصيبا من المسؤولية في حدود ما نابه من الخطا وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من نفس الأسباب أعلاه ذلك أن الطاعن دفع بعدم موضوعية الخبرة وعدم احترام الشكليات المتطلبة قانونا بشأنها خاصة مقتضيات المادة 63 من قانون المسطرة المدنية ذلك أن الخبيرة المنتدبة لم تقم

باستدعاء دفاعه طبقا للقانون، و لم تأخذ بعين الاعتبار ملفه الطبي خاصة أنه أدلى بعدة شواهد طبية و خلصت إلى تحديد مدة العجز الكلي المؤقت في 90 يوما فقط الواردة بالشهادة الطبية الأولية المسلمة له في حين أنها تجاوزت 200 يوما ب(ك) و التمس أساسا إحالته على خبرة طبية إلا أن المحكمة أيدت الحكم الابتدائي دون أن تجيب عن الدفوع المثارة مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن الأمر بإجراء خبرة طبية جديدة يعود تقديره إلى قضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة ، و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من تقرير الخبرة الطبية أن الضحية توصل باستدعاء الخبيرة المنتدبة فاطمة الزهراء يحيى التي باشرت عليه الخبرة واعتبرتها مستوفية للشكليات المتطلبة قانونا و موضوعية لأنها بينت الأضرار اللاحقة به استنادا إلى ملفه الطبي تكون قد استعملت سلطتها في تقييم ما يعرض عليها و ردت طلب إعادتها و الوسيلة على غير أساس . من أجلـــه قضت برفض الطلب و برد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/380 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/25869 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسلا بتاريخ 2019/10/31 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/29 ملف عدد 2019/566 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار (ح) عبد الغني مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا مختلفة مضمنة بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود النصف وإحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ع.م) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من خرق القانون و خرق حق الدفاع و انعدام الاساس القانوني و خرق الفصل 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين ذلك أن القرار لم يجب على الدفع بانعدام التامين على اساس انعدام الرخصة مكتفيا بتأييد الحكم الابتدائي الذي لم يناقش الدفع وقضى بإحلال الطاعنة بعلة ان المسؤول

عن الناقلة مؤمن لديها، في حين ان الفصل الاول من مدونة السير يمنع سياقة الناقلات ذات محرك على كل شخص غير حاصل على رخصة للسياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الادارة. كما ان الفصل الثاني من نفس المدونة رخص للمغاربة القاطنين بالخارج والحاصلين على رخصة أجنبية السياقة بالمغرب خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ إقامتهم بالمغرب كما الزمهم الفصل 3 من المدونة باستبدال الرخصة الأجنبية بعد انصرام أجل السنة برخصة مغربية بعد. و أن السيد عياد أنوار يؤكد في تصريحه لدى الضابطة القضائية أنه رجع نهائيا الى المغرب سنة 2006 ولم يعد يذهب إلى ايطاليا إلا لماما من أجل التجارة اي انه كان يتعين عليه الحصول على رخصة سياقة مغربية حتى يسمح له بالسياقة في المغرب. ومادام لم يستبدل رخصته التي لم تعد صالحة للسياقة في المغرب فانه يعتبر سائقا بدون رخصة وتطبق في حقه مقتضيات الفصل 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تؤدي الى القول بإخراج شركة التامين من الدعوى لانعدام رخصة سياقة صالحة و القرار بعدم جوابه على الدفع المثار بهذا الخصوص يكون خارقا لحق الدفاع ومنعدم التعليل و معرضا للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة نظامية يوازي انعدام التعليل. حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة استأنفت الحكم الابتدائي وأدلت بمذكرة استئنافية تمسكت فيها بدفعها الرامي إلى انعدام الضمان كون السيد (ع.أ) صرح لدى الضابطة القضائية أنه رجع نهائيا الى المغرب سنة 2006 ولم يعد يذهب إلى ايطاليا إلا لماما من أجل التجارة و كان يتعين عليه الحصول على رخصة سياقة مغربية بدل السياقة برخصة أجنبية، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه اقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي دون أن تناقش الدفع المثار أو تجيب عنه لا سلبا أو إيجابا فجاء قرارها ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بسلا بتاريخ 2019/10/29 ملف عدد 2019/566 بخصوص الضمان وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوب في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/381 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 48 -2020/3447 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهمين جمال (ب) و (G) بمقتضى

تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ أحمد (ع) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2019/11/7 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 10/28/ 2019 ملف عدد 19/628 و القاضي في الشكل: قبول التعرض، وفي الموضوع: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من عدم مؤاخذة المتهم جمال (ب) من أجل الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير والتصريح ببراءته منها . وفي طلبات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: بأداء المتهمين أعلاه تضامنا بينهما لفائدة الإدارة المذكورة غرامة مالية نافذة قدرها 309072 درهم مجبرة في ستة أشهر حبسا عند عدم الاداء، مع مصادرة السيارة المرتكب بشأنها الغش لنفس الإدارة وتحميلهما الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، وبعد ضم الملفين للإرتبط. و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ أحمد (ع) المحامي بهيئة تازة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعتين المتخذتين من خرق القانون وانعدام التعليل، ذلك أن الثابت من خلال محضر الجلسة ليوم 2019/10/14 أن المستأنف عليها إدارة الجمارك تخلفت عن الحضور ولا دليل على استدعائها و توصلها، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تعمل على استدعائها لعرض المذكرة الكتابية المدلى بها من طرف الطاعنين عليها، والتي تضمنت دفعا جديا يرمي إلى اعتبار جنحة الشطط في استعمال نظام القبول المؤقت لوسائل النقل المتابع بها المتهمين قد أصبحت لاغية ولم تعد تحت طائلة التجريم استنادا لمذكرة مدير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الصادرة بتاريخ 2018/6/6 تحت عدد 311 - 5816، و بموجبها يؤذن للأزواج والأبناء المقيمين بالخارج بسياقة سيارات بعضهم البعض وبالتالي يجب إعمال مقتضات المادتين 5 و 6 من القا نون الجنائي، إلا أن القرار لم يجب عن الدفع ولم يناقشه مما يكون ناقص التعليل ومنعدم الأساس القانوني ويتعين نقضه . بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة قانونية ينزل منزلة انعدام التعليل , حيث يستفاد من وثائق الملف أن الطاعنين أدليا بواسطة دفاعهما بجلسة 2019/10/14 بمذكرة لبيان أوجه تعرضهما على القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 2019/3/25، أثارا فيها ما تضمنته الوسيلة من كون جنحة الشطط في استعمال نظام القبول المؤقت موضوع متابعة النيابة العامة في حقهما على إثر الحادثة الواقعة بتاريخ 2014/8/10، قد طال فصولها أعلاه تعديل بمقتضى دورية صادرة عن إدارة الجمارك والضرائب المباشرة بتاريخ 2018/6/6 تحت عدد 311. 5816 التي سمحت للأزواج المقيمين بالخارج سياقة سيارات بعضهم البعض، وهو ما ينطبق

عليهما باعتبارهما مقيمين بالخارج والتمسا تطبيق مقتضيات الفصل 5 من القانون الجنائي مادام لم يصدر حكم نهائي في القضية، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بدلا من استدعاء الإدارة المعنية وعرض المدلى به عليها لبيان موقفها منه لم تناقش الدفع ولم تجب عنه واقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي فجاء قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه بهذا الخصوص من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2019/10/28 ملف عدد 19/628، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وتحميل الخزينة العامة الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و سلامي عبد الكبير و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/382 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/3853 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني مولاي سعيد بن (م.م.م) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ البشير (أ) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/11/26 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/21 ملف عدد 19/140و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية، والحكم على المسؤولة مدنيا عزيزة أنيس بالأداء للمطالب بالحق المدني أعلاه تعويضا مدنيا قدره 163668،20 درهم، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الأداء، مع تعديله بخصوص المسؤولية وذلك بجعل ثلاثة أرباعها على المسؤول المدني والربع الباقي على الضحية، والاقتصار في التعويض على مبلغ 122751،15 درهم وتحميل شركة التأمين الصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذان عبد الله (أ) و البشير (أ) المحاميان بهيئة أكادير و المقبولان للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن القرار المطعون فيه وبحيثية وحيدة وعامة قضى بتعديل الحكم المستأنف بخصوص مسؤولية الحادثة وحمل الهاك الربع بعلة أنه لم يحترم حق استعمال الطريق العام، في حين أنه تعليل غير مستساغ لأنه لم يبرز الخطأ الذي ارتكبه الهالك خاصة أنه بالرجوع لمحضر الضابطة القضائية والمعاينة التي أجرتها يتضح أن

سائق السيارة المتهم كان يسير بسرعة مفرطة كما تثبت ذلك آثار الحصر التي امتدت 34 م رغم أن مكان الحادث منعرج خطير، فضلا على عدم أخذه الاحتياط الواجب وعدم احترامه قواعد التقابل وقطعه الخط المتصل مما يجعله المتسبب الوحيد في وقوع الحادثة والضحية الهالك لم يكن له أي دور فيها، وبذلك يكون ما ذهب إليه القرار من إعادة توزيع المسؤولية وتحميل هذا الأخير الربع مجانب للصواب وغير مبني على أساس ويتعين نقضه. لكن حيث إن تحديد نسبة المسؤولية التي يتحملها كل طرف في وقوع حادثة سير من المسائل التي تستقل بتقديره محاكم الموضوع، تؤسسه على ما تستخلصه من وقائع كل نازلة معروضة عليها ولا تمتد إليه رقابة جهة النقض مالم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثران في سلامة استنتاجها، الأمر الذي لم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه الذي استند في إعادة تشطير مسؤولية الحادثة من جديد في المرحلة الإستئنافية بجعلها بنسبة ثلاثة أرباع على عاتق المتهم سائق السيارة وإبقاء الربع على الضحية الهالك سائق الدراجة النارية، على ما ثبت له من محتويات محضر الضابطة القضائية وتصريحات الأطراف أن الأول هو السبب المباشر في وقوع الحادثة لعدم ملائمة سرعته مع ظرفي الزمان والمكان وعدم احترام قواعد التقابل وقطع الخط المتصل وعدم اتخاذ المناورات اللازمة لتفتدي الحادثة، مما جعله يصطدم بالضحية الهالك الذي ساهم بدوره في حدوثها بسبب عدم احترام حق استعمال الطريق العام لخروجه إليها بدراجته النارية من طريق غير معبد، مما كان سندا للمحكمة فيما انتهت إليه بما لها من سلطة في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل رافعه ضعف الوديعة وقدره 2000 درهم. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/383 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/4245 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني (ل.ر) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد الاله (ز) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2020/1/3 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/24 ملف عدد 19/1525 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من جعل المسؤولية مناصفة بين المتهمين، وبأداء المسؤولين مدنيا العلمي عبد الصمد وأحمد (د) لفائدة المطالبة بالحق المدني (ل.ر) تعويضا مدنيا قدره 28132،20 درهم، وبأداء المسؤول المدني احمد (د) لفائدة المطالب بالحق المدني عبد

الكريم (و) تعويضا مدنيا قدره 14751،63 درهم، وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء والفوائد القانونية من تاريخ الحكم والصائر بالنسبة، مع تعديله بتحديد التعويض المستحق للمطالبة بالحق المدني (ل.ر) في مبلغ 14066،6 درهم، يؤديه لها المسؤول المدني احمد (د) مع إحلال شركة التأمين (س) محله في الأداء وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الاله (ز) المحامي بهيئة فاس و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعتين المتخذتين من سوء التعليل الموازي لانعدامه وخرق القانون وانعدام الأساس القانوني وخرق المادتين 5 و10 من ظهير 1984/10/2، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه من خلال تعليلها اعتبرت الحكم الابتدائي مصادفا للصواب وقضت بتأييده في جميع أجزائه، إلا أنها نصت على أن التعويض المستحق للطاعنة هو ملبغ 14066،60 درهم فقط أي نصف المبلغ المحكوم به ابتدائيا، مما يدل أنها عمدت إلى إخضاع التعويض الأخير لنسبة المسؤولية مع أن الطاعنة مجرد راكبة لا تتحمل أي نصيب منها، وبالتالي تستحق التعويض كاملا وهو 28133،20 درهم المحكوم به في المرحلة الابتدائية وبذلك يكون قرارها قد خرق المقتضيات القانونية أعلاه ويتوجب نقضه بهذا الخصوص . لكن حيث لما كان ثابتا من تنصيصات القرار المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أن مسؤولية الحادثة تم تشطيرها مناصفة بين المتهمين عبد الكريم (و) وعثمان (د)، والطاعنة المطالبة بالحق المدني (ل.ر) وإن كانت مجرد منقولة لم تتحمل أي قسط منها وأدخلت في الدعوى في المرحلة الابتدائية المسؤولين مدنيا العلمي عبد الصمد وأحمد (د) ومؤمنتهما شركة التأمين (س) وقضت لها محكمة الدرجة أولى بالتعويض الكامل، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه في المرحلة الاستئنافية عندما تبين لها أن المتهم عبد الكريم (و) لم يتابع من أجل الجرح الخطأ في حقها، وإنما توبع فقط من أجل عدم ضبط السرعة وهو ما يستوجب الحكم على المسؤول المدني أحمد (د) لوحده بالتعويض المستحق لها في حدود قسط المسؤولية التي يتحملها وهي النصف، وأخضعت بالتالي التعويض المذكور لنسبة المسؤولية واعتبارها محقة فقط في مبلغ 14066 درهم، جاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم وما بالوسيلتين عديم الأساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل رافعه ضعف الوديعة وقدره 2000 درهم. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض

الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/384 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 9 - 2020/4307 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالكة (ع) مريم وهم والدها محمد (ع) وشقيقها (ع) سي أحمد ووالدتها (ب) فاطمة بمقتضى تصريح مشترك أفضوا به بواسطة الأستاذ (ه.ن) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 2019/12/2 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنحالاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/25 ملف عدد19/562 و القاضي: بإلغاء الحكم الابتدائي جزئيا فيما قضى به من تعويض مدني لفائدة (ع) سي أحمد في شخص وليه القانوني والحكم تصديا برفض الطلب، وبتأييده في باقي ما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية، والحكم على المسؤول المدني بالأداء للمطالبين بالحق لمدني والدي الهالكة وهما (ع) محمد و(ب) فاطمة تعويضات مدنية مختلفة، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التامين النقل محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بخصوص التعويض المحكوم به بتخفيضه لما هو مبين بمنطوق القرار، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات للارتباط . و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ (ه.ن) المحامي بهيئة بني ملال و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه ألغت الحكم الابتدائي الذي قضى للطاعنين بالتعويض المادي عن فقد مورد العيش من جراء وفاة الهالكة مريم (ع)، بعلة ان والد الهالكة (ع) محمد متقاعد وبذلك فهو موسر يتقاضى راتبا وله ما ينفق به على نفسه وزوجته، في حين انه تعليل فاسد ومخالف لمقتضيات ظهير 1984/10/2 في مادته الرابعة والمادة 197 من مدونة الاسرة، فكون والد الهالكة متقاعد لا يعني بالضرورة عدم أحقيته في نفقة ابنته بل العكس مادامت هي قادرة على الانفاق عليه ولو كان له راتب من التقاعد خاصة أن الطاعنين أدلوا رفقة مطالبهم بموجب إنفاق يبين احتياجه، وبالتالي يكون محقا في التعويض المادي عن فقد بعض موارد عيشه حسب مدلول المادة الرابعة أعلاه، والقرار لما استبعد موجب الانفاق الذي يشهد شهوده أن الهالكة قيد حياتها كانت تنفق على الطاعنين والدها ووالدتها وشقيقها، كما استبعد شهادة العمل التي تثبت أنها أجيرة تتقاضى أجرا من مشغلتها وقضى برفض طلب التعويض المادي جاء مشوبا بخرق القانون وانعدام التعليل ويتعين نقضه. حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي الذي قضى للطاعنين بالتعويض المادي عن فقد مورد العيش وصرحت من جديد برفض الطلب، وأسست ما انتهت إليه على ما ثبت لها من أوراق

الملف خاصة محضر الضابطة القضائية المنجز بسبب الحادثة من كون والد الهالكة محمد (ع) متقاعد، وبذلك يكون له دخل ينفق به على نفسه وزوجته (ب) فاطمة وابنه سي احمد (ع) باعتباره الملزم شرعا بالإنفاق عليهما عملا بالمادة 198 من مدونة الأسرة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوثائق المعروضة عليها واستخلصت منها عدم ثبوت فقد مورد عيش الطاعنين الذي يعتبر الأساس في استحقاق التعويض المادي استنادا للمادة الرابعة من ظهير 1984/10/2 التي نظمت قواعد وشروط استحقاق ذوي حقوق المصاب في حادثة سير للتعويض المادي من جراء وفاته، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/385 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/4617 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2018/7/27 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/7/18 ملف عدد 18/321 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم مؤاخذة المتهم (ب.ه.ج.ر) من أجل المنسوب إليه والحكم ببراءته وتحميل الخزينة العامة الصائر. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك ان القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهم من أجل المنسوب إليه، بالرغم من توافر وسائل الاثبات في النازلة تفيد انه ارتكب ذلك منها مادية الحادثة حسب ما هو مضمن بمحضر الضابطة القضائية إضافة للشهادة الطبية المدلى بها من طرف الضحية، الشيء الذي يكون القرار غير مرتكز على أساس قانوني ومنعدم التعليل ويتعين نقضه , حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي بالاقتناع الصميم للقاضي بوسائل الإثبات التي عرضت عليه ونوقشت حضوريا وشفاهيا أمامه، كما ان ثبوت الجريمة من الوقائع او عدم ثبوتها يستقل بتقديره قضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة في ذلك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المطلوب في النقض من اجل ما نسب إليه، واستندت فيما انتهت إليه على ما ثبت لها من

المعطيات الواردة بمحضر الضابطة القضائية الذي ينكر المتهم فيه صدمه للضحية بسيارته، والذي جاء منسجما مع تصريحات فاطمة (ق) حارسة السيارات بنفس المحضر التي نفت فيها أن يكون المتهم قد اصطدم بالمشتكي الراجل، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها واستخلصت منها عدم صدور أي إخلال او تقصير من جانب المتهم لقواعد السير والجولان على الطريق المنصوص عليها بمدونة السير، وكذا التسبب للمشتكي في الجروح المبينة بالشهادة الطبية المدلى بها وبالتالي تقرير الحكم بالبراءة، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة عديمة الاساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/386 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2725 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ السعيد (ط) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 01 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطلب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد (م)، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ن)، (ا) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح.ع)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم (ن) نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور (ح)، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س.ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، (م) محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، (ش.ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء،

حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي وال حكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ السعيد (ط) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية المتخذة أولاهما من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، والمتخذة ثانيتهما من خرق القانون وانعدام التعليل، ذلك أنه يتبين من محضر الشرطة القضائية أن عدد ضحايا الحادث بلغ 60 راكبا منهم 10 ركاب يقل سنهم عن 10 سنوات، وان سائق الحافلة صرح بأنه انطلق بها من مدينة خنيفرة وكان على متنها 52 راكبا بالغين إضافة الى 12 طفلا صغيرا مرفقين بأولياء أمورهم، وأن مساعد السائق أنزل بكهف النسور أربعة ركاب وأركب أربعة آخرين، ثم صرح في آخر المحضر بأنه كان يقل 45 راكبا راشدا و12 قاصرا تقريبا، مما يعد تناقضا في التصريح ذاته وكذا مع ما صرح به المساعد من أن الحافلة كانت تحمل 54 راكبا راشدا إضافة إلى أطفال صغار لا يتعدى عددهم 6، إلا ان القرار المطعون فيه رد دفع الطاعن بهذا الخصوص بعلة أن الحافلة كانت تحمل 57 راكبا راشدا و16 يقل سنهم عن 10 سنوات، ليكون عدد الركاب هو 65 راكبا دون احتساب السائق والمساعد، دون مراعاة الوقائع المذكورة. كما أن الطاعن أثار كون الحافلة كانت في ملكية المسؤولة مدنيا شركة (ص)، وان المتهم ومساعده كانا وقت الحادثة يعملان لديها، وانه يجب أعمال مقتضيات المادة 4 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تنص على أن المؤمن يبقى ضامنا للخسائر والأضرار التي يتسبب فيها الاشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولا عنهم مدنيا بموجب الفصل 85 من قانون الالتزامات والعقود، وذلك كيفما كانت طبيعة وجسامة أخطاء هؤلاء الأشخاص، مما لا مجال معه للقول بسقوط الضمان لأن الزيادة في عدد الركاب نتيجة لخطأ السائق ومساعده، فيبقى الضمان قائما طبقا للمادة 4 المذكورة والمادة 1 من مدونة التأمينات، لكن القرار المطعون فيه لم يجب على الدفع مما جاء معه فكان مشوبا بالنعي أعلاه مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها

من محضر الشرطة القضائية المنجز عقب وقوع الحادثة ومحاضر الاستماع لأطرافها، أن الحافلة أداة الحادثة كانت تحمل 57 راكبا راشدا إضافة الى 16 راكبا قاصرين يقل عمرهم عن 10 سنوات، بما مجموعه 65 راكبا اخذا بعين الاعتبار احتساب كل راكب قاصر بمثابة نصف راكب طبقا لمقتضى المادة 6 من القرار عدد 1053,06 المتعلق بالشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، وهو ما يتجاوز العدد المتفق عليه بالشروط الخاصة لعقد التأمين والبالغ 54 راكبا فقط، ثم رتبت على ذلك انعدام ضمان مؤمنة الحافلة المذكورة للحادثة وقضت باخراجها من الدعوى بحضور الطاعن، وردت الدفع المثار بخصوص خرق مقتضى المادة 4 من القرار المشار اليه بعدما لم تثبت لها وجاهته لكون الأمر يتعلق في النازلة بالاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة السادسة من القرار المذكور التي تجعل الضمان غير قائم في النازلة بمجرد تجاوز عدد ركاب الناقلة لما محدد قانونا، ولا علاقة له بالاستثناء المشار إليه في المادة الرابعة أعلاه الذي انما ورد في إطار الاستثناءات العامة، تكون قد أعملت سلطتها في تقدير وقائع النازلة وطبقت القانون تطبيقا سليما وما أثير عديم الأساس.

وفي شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك القرار المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في ما قضى به من تحميل المتهم ¾ مسؤولية الحادثة مع تعديله بجعلها افي مواجهة كافة المطالبين بالحق المدني، دون أن يجيب على ما أثاره الطاعن من كون القاصر (م.ش) كانت هي السبب الرئيسي في وقوع الحادث لاستعمالها الطريق العام بواسطة دراجتها الهوائية وسيرها وسط الطريق وتغيير اتجاه سيرها نحو اليسار في وقت كان فيه سائق الحافلة يقوم بعملية تجاوز قانونية، وانه كان ينبغي تحميل أولياء الضحية كامل المسؤولية أو نصفها على الأقل، مما جاء معه القرار ناقص التعليل ويتعين نقضه. لكن، حيث إن تقدير وقائع القضية وظروف الحادثة واستخلاص نسبة مساهمة كل طرف في وقوعها وبالتالي توزيع المسؤولية عن ذلك كلا أو بعضا، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وحدها ويتحصن عن رقابة جهة النقض، طالما لم يشب ذلك التقدير تحريف أو تناقض مؤثران واستند إلى استنتاج سليم وتعليل مستساغ، والمحكمة مصدرة القرار لما ثبت لها من وقائع النازلة المستمدة من محضر الشرطة القضائية المنجز بمناسبة معاينة الحادثة والرسم البياني وتصريحات الأطراف التمهيدية ان الحادثة وقعت بسبب عدم احتياط سائق الحافلة وعدم تبصره مما تعذر عليه تجنب صدم الضحية الدراجية التي كانت تسير أمام الحافلة، وقضت بتحميله ثلاثة أرباع المسؤولية، كما جعلت ربعها على ولي الضحية القاصر لتقصيره في الرقابة والإشراف، تكون قد استعملت سلطتها هذا الخصوص وعللت قرارها تعليلا كافيا والوسيلة غير مؤسسة.

لأجلـــــه قضت برفض وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة:

سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/387 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2726 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطلب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ي)، عواطف (ش)، عائشة (ن)، (ا) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح.ع)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم (ن) نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور (ح)، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س.ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا

السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وخرق المادة 6 من الشروط النموذجية العامة العقد التأمين، فمحكمة ثاني درجة اعتبرت أن الضحية (م.ش) راكبة الدراجة الهوائية لم تكن ضمن الركاب المنقولين على متن الحافلة، وبالتالي فإن الاستثناء من الضمان لا يطبق عليها، وهو ما يعتبر مخالفة للمادة السادسة أعلاه، وكان على المحكمة عندما اعتبرت أن الحكم الابتدائي موافقا للصواب في ما قضى به من إخراج الطاعنة من الدعوى والاشهاد بصدور الحكم بحضور صندوق ضمان حوادث السير، أن تقضي بسقوط الضمان أيضا بالنسبة للضحية (م.ش) ما دام أن سقوط الضمان يشمل الاشخاص المنقولين والأشخاص غير المنقولين. كما أن الثابت من وثيقة التأمين الرابطة بين الطاعنة والمسؤولة مدنيا أن العدد المشمول بالتأمين هو 54 راكبا بالإضافة الى السائق والمساعد، في حين أنه بالرجوع الى حيثيات القرار المطعون فيه فإن مجموع ركاب الحافلة هو 65 راكبا دون احتساب السائق والمساعد، وأن الاخلال بموجبات عقد التأمين بالزيادة في عدد الركاب عن القدر المضمن بوثيقة التأمين يشكل استثناء من الضمان بالنسبة للأضرار التي تتسبب فيها العربة للغير سواء كان منقولا او غير منقول كما تنص مقتضيات المادة 6 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، فيكون القرار بما ذهب اليه مشوبا بخرق القانون ويتعين نقضه. لكن، حيث إنه بمقتضى المادة السادسة من القرار عدد 1053.06 المتعلق بالشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، لا يطبق الاستثناء من الضمان بالنسبة للعربات المعدة لنقل المسافرين إذا كانت تنقل وقت الحادثة أكثر من العدد المسموح به قانونا، إلا بالنسبة للأشخاص المنقولين على متنها دون غيرهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من الوقائع أن الضحية القاصر (م.ش) كانت وقت الحادثة تركب الدراجة الهوائية ولم تكن ضمن ركاب الحافلة، واعتبرت الضمان قائما في حقها وقضت بإحلال الطاعنة في أداء التعويضات المحكوم بها لفائدتها، تكون قد طبقت المقتضى القانوني أعلاه تطبيقا سليما وما أثير غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/388 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 29 -2020/2727 باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني عائشة (ن)، عواطف (ش) ولحسن (أ)، بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (ح) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 07 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطلب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والإشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات لارتباطها، و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (ح) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة

المتخذة من انعدام الأساس القانوني وخرق مقتضيات المادة 485 من مدونة التجارة، فالقرار المطعون فيه اعتمد في حساب التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنين على أساس مسوؤلية حارس الشيء طبقا لمقتضيات الفصل 88 من قانون الالتزامات والعقود، والحال أن الطاعنين كانوا مجرد راكبين على متن الحافلة تربطهم علاقة عقدية مع الناقل من أجل نقلهم سالمين الى نقطة محددة فوقعت الحادثة التي لم يساهموا فيها بأي شكل من الاشكال، والقرار لما يأخذ ذلك بعين الاعتبار وقام بتشطير المسؤولية بين سائق المتهم والراجلة القاصر يكون قد أساء التعليل مما يعرضه للنقض. لكن حيث إنه فضلا عن أن الدعوى المدنية التابعة المرفوعة أمام المحكمة الزجرية تجد أساسها القانوني في إطار المسؤولية الناشئة عن الجرم وشبه الجرم التي ينظمها المشرع في الفصلين 77 و 78 من ق ل ع وليس في نطاق مسؤولية الناقل كما ورد في الوسيلة، فإن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعنين وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنين لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعنين، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/389 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2730 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني أحمد (ق) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص)

مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالطاعن كان مجرد راكب للحافلة أداة الحادثة ولا يتحمل أي مسؤولية لان سائق الحافلة هو المسؤول عن الأضرار التي تلحق الركاب ولا يمكن اعفاؤه منها، مما يستحق معه الطاعن التعويض كاملا، والمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدته للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، كما أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا

للقانون ومعرضا للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وحيث من جهة أخرى فإن ما أثاره الطاعن بخصوص الضمان يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر معه على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني.

لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/390 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2731 /2020 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني محجوبة (ج) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد

(ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنة للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، وخرجت عن المبدأ القانوني القار الذي ينص على ان كل شخص يسأل في حدود نسبة مسؤوليته، مما يعرض القرار للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى

قانوني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لم تقض للطاعن بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنها بدون مهنة ولم تفقد أي كسب خلال مدة العجز، في حين انه رغم عدم ادلاء الطاعنة بما يثبت فقدها دخلها فلإن المشرع وضع لكل مصاب لا كسب له حدا أدنى للاجر يجب اعتماده في حساب التعويض المستحق، فيكون القرار مخالفا للقانون بهذا الشأن ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط التعويض عن العجز الكلي المؤقت المنصوص عليه في المادة 3 من ظهير أكتوبر 1984، هو فقدان الأجر أو الكسب المهني خلال مدة هذا العجز، وأن التعويض يدور مع الضرر ويلازمه وجودا وعدما، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم يثبت لها من الوثائق ما يفيد فقدان الطاعنة التي لا مهنة لها حسب هويته بمحضر الحادثة، أي أجر أو كسب مهني خلال فترة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الحادثة التي تعرضت لها، ولم يثبت لها بالتالي الضرر المطلوب التعويض التعويض عنه، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبها بهذا الخصوص بالعلة المنتقدة في الوسيلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والفرع من الوسيلة غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/391 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2732 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني محجوبة (ج) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47

والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنة للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، وخرجت عن المبدأ القانوني القار الذي ينص على ان كل شخص يسأل في حدود نسبة مسؤوليته، مما يعرض القرار للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة

مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لم تقض للطاعن بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنها بدون مهنة ولم تفقد أي كسب خلال مدة العجز، في حين انه رغم عدم ادلاء الطاعنة بما يثبت فقدها دخلها فلإن المشرع وضع لكل مصاب لا كسب له حدا أدنى للاجر يجب اعتماده في حساب التعويض المستحق، فيكون القرار مخالفا للقانون بهذا الشأن ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط التعويض عن العجز الكلي المؤقت المنصوص عليه في المادة 3 من ظهير أكتوبر 1984، هو فقدان الأجر أو الكسب المهني خلال مدة هذا العجز، وأن التعويض يدور مع الضرر ويلازمه وجودا وعدما، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم يثبت لها من الوثائق ما يفيد فقدان الطاعنة التي لا مهنة لها حسب هويته بمحضر الحادثة، أي أجر أو كسب مهني خلال فترة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الحادثة التي تعرضت لها، ولم يثبت لها بالتالي الضرر المطلوب التعويض التعويض عنه، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبها بهذا الخصوص بالعلة المنتقدة في الوسيلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والفرع من الوسيلة غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض

الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/392 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2733 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني حليمة (ب) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة

المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنة للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، وخرجت عن المبدأ القانوني القار الذي ينص على ان كل شخص يسأل في حدود نسبة مسؤوليته، مما يعرض القرار للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لم تقض للطاعن بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنها بدون مهنة ولم تفقد أي كسب خلال مدة العجز، في حين انه رغم عدم ادلاء الطاعنة بما يثبت فقدها دخلها فلإن المشرع وضع لكل مصاب لا كسب له حدا أدنى للاجر يجب اعتماده في حساب التعويض المستحق، فيكون القرار مخالفا للقانون بهذا الشأن ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط التعويض عن العجز الكلي المؤقت المنصوص عليه في المادة 3 من ظهير أكتوبر 1984، هو فقدان الأجر أو الكسب المهني خلال مدة هذا العجز، وأن التعويض يدور مع الضرر ويلازمه وجودا وعدما، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم يثبت لها من الوثائق ما يفيد فقدان الطاعنة التي لا مهنة لها حسب هويته بمحضر الحادثة، أي أجر أو كسب مهني خلال فترة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الحادثة التي تعرضت لها، ولم يثبت لها بالتالي الضرر

المطلوب التعويض التعويض عنه، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبها بهذا الخصوص بالعلة المنتقدة في الوسيلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والفرع من الوسيلة غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/393 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2734 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني ازهور (ا) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص

التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار.

إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنة للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، وخرجت عن المبدأ القانوني القار الذي ينص على ان كل شخص يسأل في حدود نسبة مسؤوليته، مما يعرض القرار للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لم تقض للطاعن بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنها بدون مهنة ولم تفقد أي كسب خلال مدة العجز، في حين انه رغم عدم ادلاء الطاعنة بما يثبت فقدها دخلها فلإن المشرع وضع لكل مصاب لا كسب له حدا أدنى للاجر

يجب اعتماده في حساب التعويض المستحق، فيكون القرار مخالفا للقانون بهذا الشأن ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط التعويض عن العجز الكلي المؤقت المنصوص عليه في المادة 3 من ظهير أكتوبر 1984، هو فقدان الأجر أو الكسب المهني خلال مدة هذا العجز، وأن التعويض يدور مع الضرر ويلازمه وجودا وعدما، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم يثبت لها من الوثائق ما يفيد فقدان الطاعنة التي لا مهنة لها حسب هويته بمحضر الحادثة، أي أجر أو كسب مهني خلال فترة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الحادثة التي تعرضت لها، ولم يثبت لها بالتالي الضرر المطلوب التعويض التعويض عنه، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبها بهذا الخصوص بالعلة المنتقدة في الوسيلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والفرع من الوسيلة غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/394 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2735 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني غزلان (ش) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)،

العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنة للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، وخرجت عن المبدأ القانوني القار الذي ينص على ان كل شخص يسأل في حدود نسبة مسؤوليته، مما يعرض القرار للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر

الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. وفي شأن الفرع الثالث من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لم تقض للطاعن بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنها بدون مهنة ولم تفقد أي كسب خلال مدة العجز، في حين انه رغم عدم ادلاء الطاعنة بما يثبت فقدها دخلها فلإن المشرع وضع لكل مصاب لا كسب له حدا أدنى للاجر يجب اعتماده في حساب التعويض المستحق، فيكون القرار مخالفا للقانون بهذا الشأن ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط التعويض عن العجز الكلي المؤقت المنصوص عليه في المادة 3 من ظهير أكتوبر 1984، هو فقدان الأجر أو الكسب المهني خلال مدة هذا العجز، وأن التعويض يدور مع الضرر ويلازمه وجودا وعدما، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم يثبت لها من الوثائق ما يفيد فقدان الطاعنة التي لا مهنة لها حسب هويته بمحضر الحادثة، أي أجر أو كسب مهني خلال فترة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الحادثة التي تعرضت لها، ولم يثبت لها بالتالي الضرر المطلوب التعويض التعويض عنه، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبها بهذا الخصوص بالعلة المنتقدة في الوسيلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والفرع من الوسيلة غير مؤسس.

لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/395 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2736 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني صالح (ش) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع)

محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالطاعن كان مجرد راكب للحافلة أداة الحادثة ولا يتحمل أي مسؤولية لان سائق الحافلة هو المسؤول عن الأضرار التي تلحق الركاب ولا يمكن اعفاؤه منها، مما يستحق معه الطاعن التعويض كاملا، والمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدته للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، كما أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار

المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وحيث من جهة أخرى فإن ما أثاره الطاعن بخصوص الضمان يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر معه على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/396 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2737 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني رقية (ل) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية

(ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لما أخضعت التعويض المحكوم به لفائدة الطاعنة للتشطير حسب نسبة المسؤولية التي يتحملها سائق الحافلة تكون قد أسست قضاءها على أساس غير صحيح ومخالف للقانون، وخرجت عن المبدأ القانوني القار الذي ينص على ان كل شخص يسأل في حدود نسبة مسؤوليته، مما يعرض القرار للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تشطير المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعلت ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه القرار مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن ما

أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، مما تعذر على جهة النقض مراقبة القرار بخصوص ذلك، فتكون الوسيلة غير مؤسسة في شقها الأول وغير مقبولة في الثاني. وفي شأن الفرع الثالث من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق القانون، فالمحكمة لم تقض للطاعن بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت بعلة أنها بدون مهنة ولم تفقد أي كسب خلال مدة العجز، في حين انه رغم عدم ادلاء الطاعنة بما يثبت فقدها دخلها فلإن المشرع وضع لكل مصاب لا كسب له حدا أدنى للاجر يجب اعتماده في حساب التعويض المستحق، فيكون القرار مخالفا للقانون بهذا الشأن ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط التعويض عن العجز الكلي المؤقت المنصوص عليه في المادة 3 من ظهير أكتوبر 1984، هو فقدان الأجر أو الكسب المهني خلال مدة هذا العجز، وأن التعويض يدور مع الضرر ويلازمه وجودا وعدما، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم يثبت لها من الوثائق ما يفيد فقدان الطاعنة التي لا مهنة لها حسب هويته بمحضر الحادثة، أي أجر أو كسب مهني خلال فترة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الحادثة التي تعرضت لها، ولم يثبت لها بالتالي الضرر المطلوب التعويض التعويض عنه، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبها بهذا الخصوص بالعلة المنتقدة في الوسيلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والفرع من الوسيلة غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/397 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2738 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني (س.ج) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب)

نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار.

إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الأولى المتخذ من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه الضمان قائما. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، فيكون ما أثير غامضا وغير مقبول. وفي شأن الفرع الثالث من وسيلة النقض الأولى المتخذ من خرق القانون، فبخصوص اخضاع التعويض المستحق للمصاب لا أساس له من الصحة، لأن الضحية كان مجرد راكب لا يتحمل أي مسؤولية فضلا عن كون صاحب الحافلة هو المسؤول عن الاضرار اللاحقة به ولا يمكن اعفاؤه من المسؤولية، ويستحق

المصاب التعويض كاملا، فيكون ما ذهب اليه القرار مخالفا للقانون مما يعرضه للنقض.
لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي شطر المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعل ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الأولى ووسيلة النقض الثانية مجتمعين المتخذ اولهما من من خرق القانون خرق القانون والمتخذة ثانيتهما من فساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن في ما يخص التعويض عن التشويه يتم اعتماد رأس المال مطابق لسن المصاب وكسبه المهني عكس التعويض عن الألم الجسماني، وذلك طبقا للمادة 10 من ظهير 1984/10/2، لكن المحكمة اعتمدت في حساب التعويض عن التشويه رأس المال المطابق لسن المصاب والمبلغ الأدنى.
كما أن الطاعن أثبت دخله بواسطة خبرة حسابية منجزة من الخبير الذي عينته المحكمة، واعتمد في ذلك الشهادة المدلى بها والتي لم تكن محل طعن مقبول من الغير وتشهد بأنه يمتهن الخياطة بمحل كائن بمدينة خنيفرة، إضافة إلى التحريات الميدانية التي قام بها الخبير عند بعض أصحاب المحلات المماثلة، فلا يمكن للمحكمة استبعاد الخبرة المذكورة بعلة غياب أية وثيقة ضريبية أو محاسباتية، لأن المشرع لم يشترط شكلا معينا في إثبات الدخل أو الكسب المهني، كما ذهبت الى ذلك محكمة النقض في عدة قرارات صادرة عنها، لذلك فالقرار المطعون فيه بما ذهب إليه خرق القانون وجاء فاسد التعليل ويتعين نقضه. حيث إن الدخل المعتد به لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب الخاضع للضريبة يحدد اعتمادا على التصريح الضريبي لدى المصالح الضريبية المختصة بحجم الأرباح التي جناها من نشاطه المهني عن سنة الحادثة ما لم يعف منه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن الطاعن كان وقت الحادثة يمارس نشاطا خاضعا للأداء الضريبي ويتمثل في الخياطة في إطار المحل الكائن عنوانه بمدينة خنيفرة حسب شهادة أمين الحرفة المدلى بها في الملف، وتبين لها من الخبرة الحسباية المنجزة على ذمة القضية أنها حددت دخل المعني بالأمر من نشاطه المذكور بناء على مجرد تقديرات جزافية للخبير ولم تستند إلى التصريح الضريبي للضحية الذي لم يدل بما يفيد الإعفاء منه، ثم استبعدتها واعتمدت الحد الأدنى للدخل في تحديد رأس المال المعتمد بالنسبة اليه وفي حساب التعويضات التي قضت بها بما في ذلك التعويض عن تشويه الخلقة، بعدما لم يثبت لها أن دخله يوفق ذلك الحد، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما وجاء قرارها معللا، وما أثير غير

ذي أساس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/398 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2739 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني العربي (ل) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (م.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 08 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/47 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة في مواجهة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وكامل المسؤولية في مواجهة باقي المطالبين بالحق المدني واعتبار شركة (ص) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني: حنان (ط)، بوشرى (ب)، (ف) فضيل نيابة عن ابنه القاصر ياسر، بوعزة (ب) نيابة عن ابنه القاصر ريان، عبد المجيد (ب)، الحسن (ع) نيابة عن ابنه القاصر عبد الحق، محمد منتصر، (ج) فاطمة، (ع) محمد، ادريس (ص)، مينة (م)، ايطو (ع)، (و) امباركة، سفيان (ف)، لحسن (ب)، محمد (ب)، عواطف (ش)، عائشة (ت)، (أ) لحسن نيابة عن ابنه القاصر عثمان، سعيدة (ع)، عبد اللطيف (ب) أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه القاصر زكرياء، احمد (أ)، ابتسام (ب)، سميرة (ا)، (ح)، (د) محمد، (د) قدور، محمد (ع) نيابة عن ابنه القاصر ياسين، عبد الرحيم نجاح نيابة عن ابنيه القاصرين هارون وإلياس، أحمد (ق)، السعدية (ت)، محجوبة (ج)، حليمة (ب)، ازهور حسبي، غزلان (ش)، رقية (ل)، صالح (ش) نيابة عن ابنه القاصر أيوب، (س) (ج)، العربي (ل)، بوعزة (م)، المقدم محمد، عبد الغني (ك)، حلمية (ا)، شريفة (ا)، مباركة (ج)، يامنة (ا)، حفيظة (ش)، عبد الله (ع) نيابة عن ابنتيه القاصرتين نهيلة وضحى، إيمان (ع)، الحسين (ع)، نيابة عن ابنته القاصر أسماء، حنان (ا)، و(ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، تعويضات مدنية مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين من الدعوى الاشهاد على حضور صندوق ضمان حوادث السير وبرفض باقي الطلبات. مع الغائه في ما قضى به من إخراج شركة التأمين من الدعوى والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في ما يخص التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش) والتصدي والحكم بإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنتها في أداء التعويضات المذكورة. وبتعديله

بتحميل المتهم المصطفى (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية ورفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة (ح.ش) نيابة عن ابنته القاصر (م.ش)، وبتخفيض مبالغ التعويضات المحكوم به لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني وفق ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (م.ج) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الثالث من وسيلة النقض الأولى المتخذ من خرق القانون، فبخصوص اخضاع التعويض المستحق للمصاب لا أساس له من الصحة، لأن الضحية كان مجرد راكب لا يتحمل أي مسؤولية فضلا عن كون صاحب الحافلة هو المسؤول عن الاضرار اللاحقة به ولا يمكن اعفاؤه من المسؤولية، ويستحق المصاب التعويض كاملا، فيكون ما ذهب اليه القرار مخالفا للقانون مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية والمقامة من طرف الطاعن وجهت ضد المتهم المصطفى (ب) والمسؤولة مدنيا عن الحافلة أداة الحادثة شركة شركة (ص)، وبالتالي فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما انتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي شطر المسؤولية بين طرفي الحادثة وجعل ثلاثة أرباعها على المتهم المذكور بعد إدانته من أجل التسبب في الجرح بغير عمد، والربع على سائقة الدراجة الهوائية بعدما ثبت لها موجب ذلك، ورتبت على ذلك إخضاع التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن لنسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم وحده، باعتبار أن سائقة الدراجة الهوائية غير متابعة في النازلة ولا محكوم عليها في إطار الدعوى العمومية ولم توجه ضدها مطالب الطاعن، تكون قد بنت قرارها على أساس ولم تخرق مقتضى قانوني. وفي شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الأولى المتخذ من خرق القانون، فالطاعن أدلى بما يفيد ويثبت أنه يزاول مهنة بائع متجول بالأسواق الأسبوعية خلافا لما تضمنه محضر الشرطة القضائية من كونه متقاعدا، وذلك حسب الشهادة المسلمة من أمين بائعي الأثواب والملابس الجاهزة بخنيفرة وكذا الإشهاد المدلى به واللذين لم كنا محل أي طعن مقبول من الغير، إلا أن المحكمة لم تقض لفائدته بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت مع أن من شأن توقفه عن عمله المذكور أن يحرمه من دخله وكسبه خلال فترة العجز المذكور، فجاء القرار خارقا للقانون ويتعين نقضه. وحيث إنه لما كان مناط استحقاق التعويض عن العجز الكلي المؤقت وفقا لمفهوم المادة الثالثة من ظهير 02 أكتوبر 1984 هو فقد الأجرة أو الكسب المهني خلال مدة العجز، وكان ثابتا من وثائق الملف والخبرة الحسابية المنجزة على ذمة القضية أن المطلوب في النقض يشتغل بائعا للأثواب والملابس الجاهزة وأنه له دخل قار ومستمر من عمله المذكور، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم يثبت لها من الوثائق أنه فقد دخله الثابت أو أنه توقف عن الاستفادة من كسبه المذكور خلال مدة ذلك العجز، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي رد طلبه للتعويض عن ذلك تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما وما أثير غير مؤسس.

وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الأولى المتخذ من خرق القانون، ذلك أن المحكمة في مسألة الضمان لم تطبق القانون تطبيقا سليما على اساس أن سائق الحافلة ومساعده يصرحان أمام الشرطة القضائية بأن عدد الركاب 52 شخصا اضافة الى 12 قاصرا، فيكون المجموع هو 58 راكبا، مما يكون معه الضمان قائما. حيث إن ما أثاره الطاعن في الفرع من الوسيلة يفتقر إلى البيان الكافي والوضوح المطلوب في وسائل الطعن، إذا اقتصر الطاعن على تحديد عدد ركاب الحافلة دون أن يحدد القانون الذي يرى أن القرار خرقه ولا مكمن ذلك الخرق من القرار، فيكون ما أثير غامضا وغير مقبول. وفي شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق القانون وفساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن الطاعن أثبت أنه يمارس حرفة بائع متجول بالأسواق الأسبوعية حسب الإشهاد الصادر عنه وشهادة أمين بائعي الأثواب والملابس الجاهزة بخنيفرة، وهو ما لم يكن محل طعن مقبول من الغير، وأن النشاط الذي يمارسه الطاعن غير منظم وغير خاضع للضريبة باستثناء ما يؤديه أثناء عرضه للسلع بالأسواق من مكوس لفائدة القائمين على الاسواق الأسبوعية، وما دام الضحية فقد أثبت دخله بواسطة خبرة حسابية، وما ذهبت اليه بهذا الخصوص يجعل قرارها مخالفا للقانون مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن ما يدلي به الأطراف من حجج ووثائق يخضع لتقييم قضاة الموضوع وحدهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من هوية الطاعن بمحضر الحادثة أنه متقاعد، واستبعدت الخبرة الحسابية التي حددت دخل المعني بالأمر باعتباره يمارس مهنة بيع الملابس الجاهزة في الاسواق الأسبوعية، استنادا مجرد شهادة أمين الحرفة التي لم تقتنع المحكمة بمضمونها لخلو الملف مما يعززها، ثم اعتمدت الحد الأدنى للدخل في تحديد رأس المال المعتمد، تكون قد استعملت سلطتها بهذا الخصوص وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/399 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2785 -2020/87 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني ورثة مصطفى (ب) اخوته الحسن (ب)، احمد البغدادي وفضمة (ب)، بمقتضى تصريح مشترك أفضوا به لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالناظور بتاريخ 18 دجنبر 2019 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 16 دجنبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/121 و القاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في

الشق المدني لفائدة المطالب بالحق المدني (ب) الحسن تعويضا قدره 10.000 درهم عن مصاريف الجنازة مع احلال شركة التأمين الفرنسية (a.assurance)الممثلة بالمكتب المركزي محل مؤمنتها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات لارتباطها، و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض الأستاذ المكي (ج) المحامي بهيئة الناظور والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق قاعدة مسطرية جنائية، ذلك انه يجب أن تشكل الهيئة القضائية طبقا للقانون كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 297 من قانون المسطرة الجنائية، وأن التشكيل القانوني للهيئة المصدرة للحكم ينبغي ان يتضمن ذكر اسم المقرر ويشير الى توقيعه تحت طائلة البطلان، كما اكدت ذلك محكمة النقض في عدد من قراراتها، والقرار المطعون فيه لم يشر الى اسم المقرر ولا الى توقيعه مما يعد خرقا للمقتضى القانوني أعلاه ويستوجب النقض. لكن، حيث إن الثابت من محضر الجلسات الصحيح شكلا، وتنصيصات القرار المطعون فيه أنه صدر عن الهيئة ذاتها التي ناقشت القضية والتي تشكلت تشكيلا صحيحا، وبتت في الاستئنافات المعروضة عليها في نطاق المادة 396 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية ولاسيما المادة 407 منه التي لا تنص على ما يتمسك به الطاعنون في الوسيلة حول مسطرة المستشار المقرر التي لا مجال لها في مثل النازلة، فيكون القرار نظاميا إزاء المقتضى القانوني المحتج بخرقه والوسيلة غير مبررة. وفي شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الثانية المتخذة من انعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن كل حكم يجب أن يكون معللا تعليلا قانونيا كافيا وواضحا، والمادة الرابعة من ظهير 2 أكتوبر 1984 تنص على أنه إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصة وكذا كل شخص آخر يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته، والفقرة الخامسة من المادة 11 تنص على أن المستحقين الآخرين الذين كان المصاب يعولهم يعوضون بنسبة 15% للجميع، لكن القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي رد شهادتي الكفالة المدلى بهما من الطاعنين بعلة انهما لا ترقيان الى مستوى الإثبات، مع أنهما صادرتين عن جهة إدارية وممثل السلطة المحلية بمقر سكن الطاعنين، كما ان اجتهاد المحكمة مصدرة القرار درج على ان التعويض عن مصاريف الجنازة لا يقل عن مبلغ 20000 درهم خصوصا وأن مسوؤلية الحادثة تتحملها المتهمة كاملة، والمحكمة لم تجب على ملاحظات كتابية قدمت بصفة نظامية، ما يجعل قرارها مشوبا بالنعي أعلاه ومعرضا للنقض. حيث إن استحقاق التعويض المادي رهين بثبوت فقد مورد العيش بسبب وفاة المصاب، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم يثبت لها من الوثائق أن الطاعنين فقدوا مورد عيشهم بسبب وفاة موروثهم نتيجة الحادثة التي تعرض لها، والذي

تجمعهم به علاقة أخوة، ولم يثبت لها أنه كان يعولهم أو ملزما بالإنفاق عليهم، ولم تقتنع بالشهادة الصادرة عن رئيس المجلس الجماعي لجماعة تمسمان التي يشهد فيها بأن الهالك كان هو الكفيل الوحيد لأخيه من أمه أحمد البغدادي، لغياب مستندها وافتقارها لأسس الشهادة المعتبرة قانونا في مثل المشهود به، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي استبعدها ورد طلب الطاعنين بخصوص ذلك، كما قضى لفائدتهم بتعويض عن مصاريف الجنازة في الحدود التي ارتأت المحكمة أنها مناسبة، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية ولم تخرق المقتضى القانوني المحتج به وجاء قرارها مؤسسا والوسيلة غير ذات أساس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/400 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم2020/2880 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني (ح.ع) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد السلام (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 29 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 25 نونبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/297 والقاضي بعد النقض والإحالة، بإلغاء الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المسؤول مدنيا (ع.ع) كامل مسؤولية الحادثة وأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا إجماليا مبلغه 63291,42 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين سها محل مؤمنها في الأداء.وذلك في ما قضى به من احلال شركة التأمين في الأداء والتصدي والحكم من جديد بإخراجها من الدعوى. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد السلام (ب) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. وفي شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من عدم الارتكاز على أساس قانوني سليم، ذلك أن كل قرار ينبغي أن يكون معللا تعليلا قانونيا وواقيا سليما وإلا كان باطلا، وأن فساد التعليل ينزل منزلة انعدامه، والطاعنة تمسكت امام المحكمة مصدرة القرار باستدعاء كل من (ع.ك) والمسؤول مدنيا (ع.ع) لتتبين طبيعة العلاقة بينهما وما إذا كان الثاني قد سلم للأول الدراجة النارية قصد إصلاحها باعتبار مهنته أو أنه سلمه له لقضاء أغراض شخصية وتجريبها بعد إصلاح عطب كان بها، لكن القرار المطعون فيه أسس ما قضى به على

محضر الشرطة القضائية وتصريح المتهم المضمن به والذي يحتمل الصدق أو الكذب كما قد يكون غير صادر عنه أو سجلا خلافا للواقع، وما استنتجته المحكمة من كون المتهم تسلم الدراجة بحكم مهنته لإصلاحها ليس بالملف ما يؤكده، مما جاء معه القرار غير مرتكز على أساس قانوني سليم ويتعين نقضه. لكن، حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من تصريح المتهم التمهيدي أنه كان وقت الحادثة يتولى سياقة الدراجة النارية نوع نوع دوكر س 100، بعدما تسلمها من صاحبها بقصد إصلاحها بحكم مهنته، وأنه ارتكب بها الحادثة عندما كان بصدد التأكد من تمام إصلاحها، وهو التصريح الذي فضلا عن وضوحه وعدم احتماله أي تاويل، فهو مطابق لتصريح مالك الدراجة المذكورة خلال نفس المرحلة من البحث، ثم اعتبرت أن ضمان مؤمنة مالك العربة غير قائم في النازلة طبقا لمقتضى المادة الرابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد تأمين العربات ذات محرك، التي تستثني صراحة من الضمان الأضرار التي تتسبب فيها العربة المؤمن عليها عندما يودعها المؤمن له لدى أصحاب المرائب والأشخاص الذي يمارسون بصورة اعتيادية السمسرة أو البيع أو الإصلاح أو الإغاثة أو مراقبة حالة العربات ذات محرك وذلك بحكم مهنتهم، تكون قد بنت ما قضت به على سند سليم من القانون والوسيلة غير مؤسسة. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: سلامي عبد الكبير مقررا و نادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/401 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/16141 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ر.ح) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بآسفي بتاريخ 2019/02/21 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/02/18 ملف عدد 2018/701 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المسؤول المدني ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ر.ح) المحامي بهيئة آسفي والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من

عدم الارتكاز على أساس قانوني سليم ذلك أن الطاعنة تعيب على القرار المطعون فيه تحميل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة رغم أن السبب في ارتكابها يرجع للضحية الهالك الذي اقدم على عبور الطريق دون انتباه ودون اتخاذ الاحتياطات اللازمة وأن مؤمن العارضة لا دخل له في ارتكابها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف الذي حمله ثلاثة ارباعها عرضت قرارها للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة، استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على أنه هو المتسبب الرئيسي في ارتكابها بمخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره وعدم ملاءمة السرعة لظرفي الزمان والمكان وعدم قيامه بالمناورات الضرورية لتفادي الحادثة مما أدى به الى صدم الضحية الراجل الذي ساهم بدوره في ذلك عند عبوره الطريق من اليمين الى اليسار بالنسبة لاتجاه سير سيارة المتهم دون انتباه، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما، و ما أثير على غير أساس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من نفس السبب ذلك أن المحكمة قضت لابناء الهالك الرشداء القادرين على الكسب بالتعويض المادي اعتمادا على موجب الانفاق الذي هو من صنعهم وان شهادة شهوده لا ترقى الى المستوى القانوني على اعتبار ان الشهادة القانونية هي التي تكون امام المحكمة وبعد أداء اليمين القانونية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم تجب عن دفوع العارضة رغم وجاهتها عرضت قرارها للنقض. حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى لفائدة المطلوبين في النقض أبناء الهالك الرشداء وهم امحمد وعثمان وسفيان بتعويض عن الضرر المادي باعتبارهم من الأشخاص الذين كان الهالك يعيلهم دون ان يكون ملزما بالنفقة عنهم استنادا إلى شواهد عدم العمل المدلى بها بالملف وموجب الإنفاق عدد 167صحيفة 130 وتاريخ 2017/11/19 الذي ثبت لها منه ان أبناء الهالك معسرين محتاجين للانفاق عليهم وأنهم بدون مهنة وأن الهالك كان يعولهم ويوفر لهم جميع حاجياتهم الضرورية من مأكل و ملبس و تطبيب، وبوفاته فقدوا مورد عيشهم، تكون قد استعملت سلطتها في تقييم وسائل الاثبات المعروضة عليهم وأبرزت تحقق عنصر فقد مورد العيش الذي يعتبر أساس استحقاق التعويض المذكور مما يكون معه القرار معللا تعليلا كافيا و ما أثير غير ذي أساس . في شان الوسيلة الثالثة المتخذة من نفس السبب ذلك ان الطاعنة تعيب على القرار المطعون فيه اعتماده الخبرة الحسابية لاحتساب التعويض المحكوم به رغم ان ما حدده الخبير في تقريره مبالغ فيه ولا يستند على أساس قانوني او واقعي طالما انه اعتمد في تحديد الدخل على مجرد افتراضات ووثائق من صنع الورثة ولم يستند على وثائق حاسمة واهمها التصريح الضريبي والمحكمة لما لم تجب عن الدفوع المثارة بهذا الخصوص

عرضت قرارها للنقض. حيث ان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما تبين لها من تقرير الخبرة الحسابية أن الخبير المعين أفاد بعد الاطلاع على الوثائق المدلى بها من طرف المطلوبين في النقض ان الهالك كان يمارس نشاطا غير مهيكل يتجلى في بيع الأثاث القديم ولا يتوفر على محل خاص به لممارسة النشاط المذكور وغير مصرح به لادارة الضرائب ولا يتوفر على حسابات ممسوكة بانتظام وحدد كسبه المهني بالمقارنة مع ممارسي نفس النشاط في مبلغ 72000 درهم سنويا واعتبرت الخبرة موضوعية واعتمدتها في تحديد التعويض المستحق له تكون قد استعملت سلطتها في تقييم ما يعرض عليها وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. في شأن الوسيلة الرابعة المتخذة من خرق القانون، ذلك أن الطاعنة نازعت في المبلغ المحكوم به عن مصاريف الجنازة لانه مبالغ فيه ولا يمكن أن يفوق 3000 درهم حسب العرف القضائي في هذا المجال والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي دون مراعاة ما ذكر عرضت قرارها للنقض. حيث ان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت لذوي حقوق الهالك بمبلغ 10000 درهم عن مصاريف الجنازة تكون قد استعملت سلطتها المستمدة من المادة الرابعة من ظهير 10/02/ 1984 التي تقضي باسترجاع هذه المصاريف حسب عادات وأهل البلد ومراعاة التوسط مما تكون معه الوسيلة غير مؤسسة. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/402 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2062 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ أحمد (ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بآسفي بتاريخ 2019/10/03 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/09/25 ملف عدد 2019/290 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم أربعة أخماس مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 40727,16 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ أحمد (ب) المحامي بهيئة آسفي

والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض مجتمعتين والمتخذة اولها من انعدام التعليل ذلك انه وان كان توزيع المسؤولية يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة الا أن هذه السلطة ليست مطلقة وانما تحددها وقائع النازلة والثابت ان خطأ المطالب بالحق المدني استغرق أسباب الضرر وانه وطبقا للفقرة 2 من المادة 88 من قانون الالتزامات والعقود فإنه لايستحق أي تعويض ويعفى المسؤول المدني من المسؤولية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم تجب عن هذه الدفوع عرضت قرارها للنقض.والمتخذة ثانيهما من خرق القانون وعدم الارتكاز على أساس ذلك ان الخبرة الطبية المامور بها جاءت خارقة لمقتضيات المواد 63 من قانون المسطرة المدنية و2 و 4 من مرسوم 1985/01/14 ذلك ان الخبير لم يستدع المسؤول المدني لحضور إجراءاتها والاستماع إليه لمعرفة ظروف وملابسات الحادثة حتى يتمكن الخبير من معرفة العلاقة السببية بين الحادثة والضرر الموصوف في الشواهد الطبية وإذا تعذر عليه الاستماع للمسؤول المدني الاطلاع على الملف بكتابة الضبط لمعرفة ذلك وأن يبين في تقريره الأسباب التي تتيح للمحكمة عزو الضرر الى الحادثة وأن يراعي في تقدير النسب مرسوم 1985/01/14 والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمدها دون مراعاة دفوعات الطاعنة رغم جديتها عرضت قرارها للنقض. لكن حيث إن ما تضمنته وسيلتي النقض لم يسبق للطاعنة التمسك به أمام قضاة الموضوع للبحث والجواب عنه إذ أن دفاعها الذي حضر لتمثيلها بجلسة المناقشة بتاريخ 2019/09/11 اقتصر في مرافعته أمام المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه على تأكيد ما سبق من دون ان يثير أي دفوع وما ورد بالوسيلتين لا يمكن التذرع به لأول مرة أمام جهة النقض فيكون ما أثير غير مقبول. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/403 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/6211 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين النقل بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.ج) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/12/16 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/05 ملف عدد 2019/459 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة باعتبار (س.ب) مسؤولا مدنيا وتحميلها كامل مسؤولية الحادثة وبأدائها لفائدة المطلبين بالحق المدني

تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بالرفع من التعويض المحكوم به للبنت (ز.م) الى مبلغ 57422,50 درهم والاقتصار في التعويض المحكوم به للأرملة بورجي فاضمة على مبلغ 82057,50 درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من انعدام التعليل ذلك ان القرار المطعون فيه لما حمل المتهم كامل مسؤولية الحادثة ركز على الأخطاء المرتكبة من طرفه دون مراعاة الظروف التي وقعت فيها الحادثة اثر تعرضه لاعتداء بالسلاح الأبيض والسرقة من طرف مجهولين بعد توقيفه وقطع الطريق عليه فكان مضطرا لفتح الباب في محاولة منه للهروب ودون مراعاة كذلك خطأ الدراجي الضحية الذي مر بالقرب من السيارة ولم يترك على الأقل المسافة اللازمة لفتح الباب فضلا على انه لم يقم بالمناورات الضرورية لتفادي وقوعها والمحكمة لما لم تحمله على الأقل نصف مسؤوليتها عرضت قرارها للنقض. لكن ان تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة محكمة النقض طالما لم يقع تحريف او تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر او يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه الذي استند في تحميل المتهم كامل المسؤولية على ما ثبت لها من محضر الشرطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن الحادثة وقعت لما كانت سيارة المتهم متوقفة بجانب الطريق وأقدم على فتح بابها الامامي الايسر فصدم الدراجي الذي كان برفقته والده وأودت بحياة هذا الأخير و استخلصت من ذلك أن عدم احتياطه وعدم مراعاته لنظم وقوانين السير التي تحتم عليه اتخاذ والحذر اللازم والتأكد من خلوها قبل فتح باب الناقلة هو السبب الوحيد في وقوع الحادثة تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا كافيا والوسيلة غير مؤسسة. في شأن وسيلة النقض الثانية بفرعيها المتخذة من عدم الارتكاز على أساس قانوني سليم ذلك ان البنت (ز.م) مطلقة وبذلك لم تعد نفقتها واجبة على والدها لان هذا الالتزام ينتهي بالزواج والقرار المطعون فيه لما اعتبرها من زمرة الواجب الانفاق عليهم جاء غير مرتكز على أساس سليم . ومن جهة ثانية وعلى فرض مسايرة ما ذهب إليه القرار فإنه تجاوز ما تستحقه لان المستحقين للتعويض هما الارملة 25 في المائة والبنت زينة 10% أي 35% وباعتبار الزيادة النسبية يكون المستحق للأرملة في حدود 50 % من الرأسمال لأنها تجاوزت هذه النسبة والبنت تستحق 10% وليس نصف الرأسمال وهو ما يعرضه للنقض. لكن حيث ان المادة الرابعة من ظهير 1984/10/02 تؤسس استحقاق التعويض المادي على تحقق عنصري التزام الهالك بالانفاق بمقتضى القانون أو الالتزام التطوعي وثبوت فقد مورد

العيش والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتبرت أن البنت زينة تستحق تعويضا ماديا على اعتبار أنها مطلقة وأن نفقتها أصبحت واجبة على والدها لثبوت طلاقها وعدم قدرتها على الكسب اعتمادا على موجب الانفاق أن الهالك كان هو المتحمل والمنفق عليها، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والفرع من الوسيلة على غير أساس. ومن جهة أخرى فان المادة 13 من ظهير 1984/10/2 لا تشترط في حالة اجراء زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد من ذوي الحقوق ولم يصل نصيب احدهم لنسبة 50./. من الرأسمال المعتمد ان يمنح له تعويض يساوي النسبة المذكورة وانما نصت فقط في حالة عدم استغراق مجموع مبلغ التعويضات الرأسمال المعتمد اجراء زيادة نسبية على ألا يتجاوز نصيب كل واحد من ذوي الحقوق نسبة 50./. من الرأسمال المعتمد و لما كانت المادة 11 من نفس الظهير حددت للارملة نسبة 25./. و للبنت نسبة 10./. فإن مجموع الانصبة هو 35 وأن الارملة تستحق 35/25 والبنت 35/10 من الرأسمال المعتمد والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما لم تأخذ بعين الاعتبار التمايز الحاصل بين النسبتين وقضت لبنت الهالك بنصف الرأسمال المعتمد تكون قد خرقت المقتضيات اعلاه و عرضت قرارها للنقض . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/12/05 ملف عدد 2019/459 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المادي المحكوم به للبنت (ز.م) والرفض في الباقي وبإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وعلى المطلوبين في النقض بالصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/404 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم2020/9067 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ي) محمد لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بطنجة بتاريخ 2019/12/12 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/09 ملف عدد 2019/507 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار حسن (س) مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 56630,40 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد

المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ي) محمد المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض مندمجتين والمتخذتين من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه ومخالفة مقتضيات قانون 12-18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل ذلك ان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عللت قرارها بانه ثبت لها عدم وجود مسطرة الصلح دون ان تبين ماهو هذا الاثبات وكيف وصلت إليه ومن هي الجهة التي أثبتت عدم وجودها ولا كيف ثبت لها أن المصاب لن يطالب مستقبلا بالايراد في إطار حادثة شغل، خاصة وأن دعوى المسؤولية تقام داخل أجل خمس سنوات الموالية لتاريخ الحادثة وأن حكمة المشرع في تحديدها في خمس سنوات وهي نفس آجال تسجيل الدعوى لكي لا يستخلص المصاب تعويضاته كاملة في إطار الحق العام ثم يعود لاحقا وداخل أجل خمس سنوات للمطالبة في إطار حوادث الشغل في مواجهة مشغله ومؤمنته والتي تكون غالبا ليست هي مؤمنة المسؤولية المدنية للسيارة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم تعتبر الحادثة حادثة شغل رغم أن المصابة صرحت للضابطة القضائية انها تعرضت للحادثة لما خرجت من مقر عملها بشركة الخياطة وتوجهها لسيارة نقل العمال وهو ما يعرض قرارها للنقض. لكن حيث ان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف ان الطاعنة شركة التأمين (س) لم تعزز دفعها بإيقاف البت في مطالب المطلوبة في النقض الى حين انتهاء دعوى الشغل او تقادمها بوجود إما دعوى مقامة من طرف هذه الأخيرة طبقا لاحكام قانون الشغل أو وجود صلح وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به بهذا الخصوص تكون قد طبقت المادة 160 من القانون رقم 12-18 المتعلق بحوادث الشغل تطبيقا سليما وما أثير على غير أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/411 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/1835 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني (ح.ف) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ح.ف.م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية الزجرية بالدار البيضاء بتاريخ 2019/12/02 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/25 ملف عدد 2019/2808/310 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار (ل.م)

مسؤولة مدنيا وأدائها لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا إجماليا قدره 75886.5 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) المغرب محلها في الأداء وجعل الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل في حدود الثلث مع تعديله بخفض التعويض الإجمالي المحكوم به لفائدة المطالبة بالحق المدني إلى مبلغ 19725 درهم وتحميل الطرف المدني الصائر . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ح.ف.م) المحامي بهيئة الدار البيضاء و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسائل النقض الأولى والثانية والثالثة والرابعة مجتمعة المتخذة من خرق قواعد جوهرية في إجراءات المسطرة، خرق حقوق الدفاع، خرق المادة 6 من ظهير 2 /1984/10، عدم ارتكاز القرار المطعون فيه على أساس ونقصان وفساد التعليل الموازي لإنعدامه ذلك أن العارضة أدلت بأصل ورقة الأداء عن الفترة السابقة للحادثة بمقتضى مذكرة أدلت بها بمكتب الضبط إلا أن المحكمة لم تطلع على الوثيقة وأخرت القضية لجلسات متتالية لمدة أربعة أشهر بمبرر إدلاء العارضة بشهادة أجرها للسنة ما قبل وقوع الحادثة وتقدمت العارضة بطلب تقريب الجلسة وبعد استجابة المحكمة للطلب اعتبرت أن العارضة لم تدل بالمطلوب دون أن ترد على الدفع المثار من لدن العارضة وأن العارضة طالبت أمام المحكمة الإبتدائية بالتعويضات المستحقة لها وبعد إنجاز الخبرة عقبت على نتائجها معززة مطالبها بشهادة أجر مؤرخة في 2017/09/18 صادرة عن مشغلتها وأن المحكمة المذكورة أشعرت العارضة بالإدلاء بشهادة الدخل تفيد دخلها الشهري الصافي وأن العارضة أدلت بأصل ورقة أداء عن الثلاث أشهر السابقة عن الحادثة المذكورة من 2016/12/01 إلى 2016/12/31 تثبت دخلها الصافي عن هذه المدة والذي يقدر ب 14130 درهم وهو الدخل الذي اعتمدته المحكمة الإبتدائية في حكمها وأنه خلال المرحلة الإستئنافية استبعدت الغرفة الإستئنافية أجر العارضة المثبت بورقة الأداء وكلفت العارضة بالإدلاء بشهادة دخل أخرى تثبت دخلها الصافي وهو ما استجابت له العارضة وأدلت بمذكرة مرفقة بأصل ورقة الأداء صادرة عن مشغلتها بتوقيع وخاتم الشركة تثبت الدخل الصافي للعارضة عن الفترة من 2016/04/01 إلى 2016/04/30 في مبلغ 16060 درهم والقرار المطعون فيه استبعد جميع هذه الشواهد المتعلقة بالدخل واعتمد الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض وهو ما يشكل إخلالا وخرقا للمادة 6 من ظهير 1984/10/2 كما أن العارضة أثبتت دخلها لسنة وقوع الحادثة بمقتضى شهادة الأجر المؤرخة في 18 سيتمر 2017 وأن العارضة ادلت بأصل ورقة أداء مختومة وموقعة من لدن مشغلتها تتضمن كافة البيانات تثبت الدخل الخام للعارضة عن الفترة السالقة للحادثة والمحدد في مبلغ 21184.34 درهم والذي بعد خضوعه لمجموعة من الإقتطاعات أصبح دخلها الصافي محدد في مبلغ 16060 درهم إلا أن القرار

المطعون فيه استبعدها أيضا وأن القرار لم يناقش كل وثيقة على حدة وأن ورقتي الأداء المدلى بهما سواء المواكبة لتاريخ الحادثة المتعلقة بشهر دجنبر من سنة 2019 أو السابقة لها المتلقة بشهر أبريل من سنة 2016 هما وثيقتان صادرتان عن مشغلة العارضة تثبتان الدخل وعلاقة الشغل وتاريخ التحاق العارضة للشغل لديها وصفتها ورقم التصريح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهما ورقتان منسجمتان مع المادة 6 من ظهير 1984/10/2 وأن استبعاد القرار المطعون فيه لجميع الشهادات التي تثبت دخل العارضة جاء معه قرارها فاسد التعليل الموازي لإنعدامه مما يتعين معه نقضه . حيث إنه بمقتضى المادة 5 من ظهير 2-10-1984 فإن الأجر الذي يتخذ أساسا في تحديد الرأسمال المعتمد هو المبلغ الصافي الذي يتقاضاه المصاب وقت وقوع الحادثة ولما كان الثابت من وثائق الملف أن الحادثة وقعت بتاريخ 2017/03/26 وأن أوراق الأداء المدلى بها من طرف الطاعنة تتعلق بشهر أبريل 2016 وشهر دجنبر 2016 أي تتعلق بفترة سابقة على تاريخ الحادثة وأن شهادة الأجر المدلى بها المؤرخة في 2017/09/18 تتعلق بفترة لاحقة على تاريخ الحادثة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استبعدت جميع أوراق الأداء وشهادة الدخل المدلى بها من طرف العارضة بما فيها ورقة الأداء المتمسك بها من طرفها والمرفقة بمذكرة مطالبها المدنية المقدمة استئنافيا المؤرخة في 2016/04/30 واعتبرت أنها غير مواكبة لتاريخ الحادثة وألغت الحكم الإبتدائي الذي اعتمد ورقة أداء تتعلق بشهر دجنبر 2016 في احتساب التعويضات المحكوم به وأعادت احتسابها على أساس الحد الأدنى للأجر بعدما أمهلت الطاعنة للإدلاء بما يثبت أجرها بتاريخ الحادثة دون أن تدلي بما أمهلت من أجله تكون قد طبقت مقتضيات المادة 5 من ظهير 2 أكتوبر 1984 المشار إليه أعلاه تطبيقا سليما وجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة غير ذات أساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المطالبة بالحق المدني (ح.ف) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/412 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/2064 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.ج) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بكلميم بتاريخ 2019/11/12 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/30 ملف عدد 2019/101 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه

في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار (ط.ز) مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني (ع.ز) مبلغ قدره 105172.2 درهم ولفائدة سعاد (اد) مبلغ 97175.79 درهم مع تحميله الصائر في حدود المبلغ المحكوم به والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من مخالفة القرار المطعون فيه للقانون وانعدام التعليل ذلك أن العارضة تقدمت بأوجه استئناف تتعلق بالمسؤولية وتمسكت بأن الثابت من خلال تصريحات مرافقي السائق أن السيارة نوع اكسبريس خرجت من يسار المتهم بشكل مفاجئ دون احترام حق الأسبقية وأن المتهم في محاولته لتفادي الإصطدام بها داهم الطوار ثم اصطدم بنخلة وأنه إذا كانت السيارة اكسبريس لم يتوقف للتملص من المسؤولية فإن ذلك لا ينفي خطأها ويلقى به على عاتق المتهم لأن هذا الأخير لا يسال إلا في حدود خطإه طبقا للمادة 5 من ظهير 1984 والتمست العارضة الإقتصار في مسؤولية المتهم على النصف وأن القرار المطعون فيه تجاوز هذا الدفع وصرف النظر عنه مما يشكل مخالفة للقانون ويعرض القرار للنقض . حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة مصدرته لما أيدت الحكم الإبتدائي والذي اعتمد فيما قضى به من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة على ما استخلصته من الوقائع المعروضة عليه بموجب محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به واعتبر أنها وقعت بسبب عدم ملاءمة المتهم لسرعة سيره مع ظروف الزمان والمكان مما تسبب في فقده للتحكم في مركوبه ليصطدم بالطوار وبجدع نخلة مما تسبب في الحادثة وأن الضحيتين كانا مجرد راكبين لا يمكن نسبة أي جزء من المسؤولية لهما تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة على ذي أساس. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من انعدام التعليل ذلك أن العارض تمسكت ضمن أوجه استئنافها بأن الخبرة غير قانونية لأن الطبيب المعين أعد تقريرا غير مقروء وغير مفهوم يمكن معه معرفة الأضرار التي سجلها ومراقبة المخلفات التي اعتبرها ناتجة عنها وأخيرا لمعرفة مدى تطابقها مع نسبة العجز الوجيعة والتشويه وأن القرار أجاب بأن الكتابة بخط غير مقروء أو غير مفهوم لا تؤدي إلى بطلان الخبرة وختم التعليل بأن النسبة التي قررها الخبير جاءت وفقا للقانون وأن المحكمة وعلى الرغم من إقرارها بأن تقرير الخيرة غير مقروء وغير مفهوم فإنه اعتبرته مطابقا للقانون بخصوص النسب التي حددها والحال أن

النسب التي حددها يجب أن تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة ولكي تراقبها المحكمة يجب أن تقرأ وتفهم المعطيات المتعلقة بالإصابات والمخلفات التي سجلها الخبير في تقريره وهذا لا يتأتى في حالة استحالة قراءة التقرير وفهمه وأن المحكمة على الرغم من أنها اعتبرت أن ما أقدم عليه الطبيب الخبير يدخل في باب المخالفة الموجبة للتأديب وهو ما يعتبر معه التقرير غير مقبول كحجة في الإثبات مما يكون معه القرار منعدم التعليل وموجبا للنقض . لكن حيث إن المحكمة مصدرة للقرار المطعون فيه عندما لم يحصل لها أي لبس أو غموض في قراءة مضمون تقرير الخبرتين المنجزتين على الضحيتين والنتائج التي توصل إليها الخبير الطيب محمد (س) المعين لإنجازها واعتبرت أنها قدمت أجوبة واضحة عن الأسئلة الفنية الواردة في الحكم التمهيدي ولم تجد فيها ما يستدعي الإستيضاح من الخبير المذكور ولا ما يوجب الإحتكام لخبرة ثانية واعتبرتها في إطار سلطتها في تقييم الحجج قانونية وموضوعية وردت ما دفعت به الطاعنة بخصوصها وأيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتمدها في احتساب التعويضات المحكوم بها للمطلوب في النقض جاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التأمين (س) والحكم عليها بضعف مبلغ الضمانة المحدد في 2000 درهم . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/413 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/2852 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني ربيعة (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ب) عبد الرحمان لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بتارودانت بتاريخ 2019/11/15 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/05 ملف عدد 2019/2808/238 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من اعتبار السيد مصطفى (أ) مسؤولا مدنيا وتحميله كامل مسؤولية الحادثة والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني ربيعة (أ) تعويضا مدنيا إجماليا قدره 55175.05 درهم مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنها في الأداء ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ب) عبد الرحمان المحامي بهيئة اكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة

النقض الوحيدة المتخذة من عدم الإرتكاز على أساس وفساد التعليل الموازي لإنعدامه وخرق حقوق الدفاع ذلك انه وطبقا للمادة 370 من ق م ج فإنه يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحية الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه وأن العارضة أكدت في مذكرة بيان أسباب الإستئناف أن الحكم المستأنف صادف الصواب فيما قضى به من إدانة الظنين إلا أنه لم يصادف الصواب لما قضى باستحقاق العارضة للتعويض اعتماد على ماجاء بتقرير خبرة الخبير (م.ق) مؤكدة أن الطبيب المعالج حدد العجز الدائم في نسبة 65 في المائة قابلة للزيادة نظرا لعدم استقرار الحالة الصحية للعارضة التي لم تشف منها بعد في حين أن الخبير المعين اكتفى بتحديد العجز في 25 في المائة وهو ما يعد إجحافا في حقها وبعيدة كل البعد عن تحديد الأضرار اللاحقة بالعارضة نظرا للفرق الشاسع بين نسبة 65 في المائة التي حددها الطبيب المعالج و النسبة الذي حددتها الخبرة التي أجريت من طرف خبير غير مختص والتمست إجراء خبرة مضادة إلا أن الغرفة الإستئنافية المطعون في قرارها لم تجب على الطلب ولم تناقشه مما يعد خرقا لحقوق الدفاع وأن العارضة لازالت لم تمتثل بعد للشفاء ولازالت تتابع علاجها حيث تطلب منها إجراء عملية جراحية بالخارج وتكبدت مصاريف طبية والغرفة الإستئنافية المطعون في قرارها بتأييد الحكم الإبتدائي وعدم استجابتها لطلب إجراء خبرة طبية مضادة تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم ولم تعلله تعليلا كافيا وخارقة لحقوق الدفاع مما يناسب معه نقضه .

لكن، حيث إن قضاة الموضوع يقدرون بما لهم من سلطة ضرورة إجراء خبرة جديدة أو عدم إجرائها، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من تقرير الخبرة المنجز من طرف الخبير (م.ق) أنه بين فيها بما يكفي الأضرار والعقابيل العالقة بالضحية نتيجة للحادثة محل النازلة والتي توصل إليها الخبير بعد فحصه للضحية استنادا إلى الشهادة الطبية الأولية المتعلقة به وأنه قدم أجوبة محددة وواضحة عن الاسئلة الفنية الواردة في الحكم التمهيدي ولم تجد فيها ما يستدعي الاستيضاح من الخبير المذكور ولا ما يوجب الاحتكام لخبرة ثانية واعتبرتها في إطار سلطتها في تقييم الحجج قانونية وموضوعية وردت ما دفع به الطاعن بخصوصها تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس.. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المطالبة بالحق المدني ربيعة (أ) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/414 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/3423 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني (ي.ب) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ح.ح) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بسلا بتاريخ 2019/12/24 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/17 ملف عدد 2019/2808/1458 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تشطير مسؤولية الحادثة واعتبار (م.ض) ونسرين نصري مسؤولان مدنيا وإحلال شركة التأمين محل المسؤول المدني في الأداء والحكم لفائدة المطالب بالحق المدني (ي.ب) بتعويض إجمالي قدره 21288.78 درهم ولفائدة الضراوي المهدي تعويضا إجماليا قدره 21288.78 درهم ولفائدة (م.ن) مبلغ 28217.75 درهم مع النفاذ المعجل في حدود الربع والفوائد القانونية من تاريخ الحكم مع تعديله بجعل 3/4 مسؤولية الحادثة على عاتق المتهم (م.ن) وإبقاء الربع على عاتق ال(م.ض) وتخفيض التعويض الإجمالي المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني (م.ن) إلى مبلغ 14108.87 درهم وبرفع التعويض الإجمالي المحكوم به لفائدة المطالب بالحق المدني ال(م.ض) إلى مبلغ 31933.17 درهم إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد السلام (ن) المحامي بهيئة الرباط و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية المتخذين من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه وعدم الجواب على وسائل الدفاع وخرق مقتضيات قانونية أضرت بمصالح الطاعن ذلك أن الأحكام تبنى على اليقين وليس على مجرد الشك والتخمين وأن المادة 365 من قانون المسطرة الجنائية توجب في فقرتها الثامنة أن يحتوي كل حكم أو قرار على الأسباب الواقعية أو القانونية التي تبنى عليها وأن المادة 370 من نفس القانون تنص على أن الأحكام والقرارات تكون باطلة إذا لم تكن معللة وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه وإن عدم جواب المحكمة على الدفوع المقدمة إليها بشكل صحيح ينزل منزلة انعدامه وأن عدم الجواب على الدفوع الواردة في مذكرة بيان أوجه الإستئناف خاصة الإدلاء بشهادة الأجر والتي تمسك بها الطاعن ورغم ذلك لم تتم الإشارة إلى هذا الدفع لوا ولا الجواب عنه لا بالإيجاب ولا بالسلب وأنه بالرجوع لمقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984 يتم احتساب تعويض المصاب بالإعتماد على أجرته أو كسبه المهني وأن الحكم الإبتدائي استبعد شهادة الأجر المدلى بها من طرف العارض بعلة أنه لا يمكن اعتمادها لإحتساب الدخل السنوي لتغطيتها لشهر واحد فقط وأنه رغم إدلائه بمذكرة بيان أوجه استئناف وإرفاقها بشهادة أجر ثانية لشهر مارس 2017 إلا أنه تم إغفال مناقشتها والرد عليها وأن القرار المطعون فيه لم يجعل لما قضى به أساسا من القانون لما اعتمد الحد الأدنى للأجر وبذلك يكون قد خرق مقتضيات ظهير 1984/10/2 مما يكون قد جعل القرار المطعون فيه معرضا للنقض . بناء

على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل فساد التعليل منزلة انعدامه. حيث إن الأجر الذي يتم على أساسه احتساب التعويض عن حادثة سير طبقا لمقتضيات المادة 5 من ظهير 2 أكتوبر 1984 هو الأجر أو الكسب المهني للمصاب بتاريخ وقوع الحادثة والمصاب غير ملزم بالإدلاء بما يثبت دخله أو كسبه المهني عن سنة كاملة السابقة لتاريخ الحادثة والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي والذي استبعد ورقة الأداء المدلى بها من طرف الطاعن المتعلقة بشهر مارس 2017 علما أن الحادثة وقعت بتاريخ 17 /2017/04 واعتمد الحد الأدنى للأجور في احتساب التعويض للطاعن تكون قد تبنت علله والتي جاء فيها " أن الشهادة المدلى بها لا يمكن اعتمادها لإحتساب الدخل السنوي لتغطيتها لشهر واحد فقط " وتكون قد استبعدت شهادة أجر مواكبة لتاريخ الحادثة مما يكون معه القرار المطعون فيه قد جاء خارقا لمقتضيات المادة 5 من ظهير 2 أكتوبر 1984 ومعللا تعليلا فاسدا الموازي لإنعدامه مما يتعين نقضه . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/12/17 في الملف 2019/2808/1458 عن المحكمة الإبتدائية بسلا – غرفة الإستئنافات الجنحية بها - بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعن (ي.ب) وإحالة ملف القضية على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و برد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوب في النقض بالصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعية مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/415 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/3473 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ أحمد (ح) لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بالجديدة بتاريخ 2019/07/31 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/07/29 ملف عدد 2019/2606/142 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم عثمان (ب) ثلاثة ارباع المسؤولية واعتبار حمزة (م) مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة الضحية رجاء (ل) تعويضا مدنيا محددا في مبلغ 39634.90 درهم مع إحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء مع النفاذ المعجل في حدود الربع والفوائد القانونية من تاريخ الحكم ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير

المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ أحمد (ح) المحامي بهيئة الجديدة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرعين الأول والثاني من وسيلة النقض الوحيدة المتخذ أولاهما من انعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل الموازي لإنعدامه ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يلاحظ فيما يتعلق بالمسؤولية أن القرار المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الإبتدائي القاضي بتحميل سائق الدراجة النارية 3/4 مسؤولية الحادثة دون تعليل ودون أن يبين الأسباب التي جعلته يتخذ القرار المذكور ولو أن جميع مقتضيات الملف بما فيها محضر الضابطة القضائية تقود على أن الضحية ساهمت بشكل كبير في الحادث وذلك بعبورها للشارع عرضا من اليمين إلى اليسار والدراجة النارية على مقربة منها وأن القواعد العامة للمسؤولية تقتضي بأن يسأل كل شخص في حدود نسبة مسؤوليته عن الضرر الحاصل مما يكون معه منعدم التعليل مما يتعين نقض القرار المطعون فيه . والمتخذ ثانيهما من انعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل الموازي لإنعدامه ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يلاحظ فيما يتعلق بالخبرة الطبية أنها تمت خرقا لمقتضيات المادة 63 من قانون المسطرة المدنية ولمرسوم 1985/01/14 وظهير 2 / 1984/10 وأن السيد الخبير المنتدب أنجز المهمة المسنة إليه في غياب العارضة ومن يمثلها قانونا كما أنها غير مرفقة بالمحضر المتضمن لتصريحات الأطراف وتوقيعاتهم إضافة إلى أن الخبيرة لم تلتزم في تحديد نسبة العجز الدائم والعقابيل المرافقة لها المعايير الواجبة التطبيق والمنصوص عليها بالمرسوم أعلاه واكتفت فقط بما هو مضمن بالشواهد الطبية دون إخضاعها الضحية لأي فحص طبي والقرار المطعون فيه لما صادق على خبرة طبية باطلة شكلا ومضمونا يكون معرضا للنقض . لكن حيث إن الثابت من خلال القرار المطعون فيه ومحاضر الجلسات الصحيحة شكلا أن دفاع الطاعن حضر بجلسة المناقشة في 2019/07/22 واقتصر على إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض عن العجز المؤقت وما يثيره ا بالفرعين الأول والثاني من الوسيلة أعلاه لم يثره أمام محكمة الإستئناف حتى تجيب عنه ،مما لا يسوغ له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض التي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي، مما يكون معه الفرعين أعلاه معه الوسيلة غير مقبولين. في شان الفرع الثالث من وسيلة النقض الوحيدة المتخذ من انعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل الموازي لإنعدامه و خرق مقتضيات المادة 3 من ظهير 1984/10/2 ذلك أن الحكم الإبتدائي قضى لفائدة الضحية بالتعويض عن العجز المؤقت بالرغم أنها طالبة ولم تفقد أي ربح أو كسب مهني وأن العارضة التمست خلال المرحلة الإستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف في هذا الشق إلا أن المحكمة لم تستجب له بالرغم من جديته مما يكون معه القرار المطعون فيه قد خرق مقتضيات المادة 3 من ظهير 2 /1984/10 مما يتعين معه نقضه . حيث إن المادة الثالثة من ظهير 2 أكتوبر 1984 ربطت استحقاق المصاب في حادثة سير للتعويض

عن العجز الكلي المؤقت بإثبات فقدانه لأجره أو كسبه المهني أثناء مدة العجز المذكور ولما كان الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض رجاء (ل) كانت بتاريخ الحادثة تتابع دراستها كطالبة في السلك حسبما هو ثابت من هويتها بمحضر الضابطة القضائية أي أنها لا تتوفر على أي دخل والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الإبتدائي الذي قضى لها بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت تكون قد خرقت مقتضيات المادة 3 من ظهير 2 أكتوبر 1984 وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا الموازي لإنعدامه مما يتعين نقضه من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصارد بتاريخ 2019/07/29 عن محكمة الإستئناف بالجديدة في الملف عدد 2019/2606/142 - غرفة الجنح الإستئنافية بها – بخصوص التعويض عن العجز الكلي المؤقت المحكوم به لفائدة المطلوبة في النقض رجاء (ل) والرفض في الباقي وإحالة ملف القضية على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و برد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر.. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/416 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/6881 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بوجدة بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2020/01/03 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/26 ملف عدد 2019/20 و القاضي: بتأييد الحكم الإستئنافي فيما قضى به في الدعوى العمومية من عدم مؤاخذة الحدث لطفي عشبورة من أجل عدم احترام حق الأسبقية والتصريح ببراءته وتحميل الخزينة العامة الصائر . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه ذلك أن قرار الغرفة الإستئنافية بوجدة غير معلل واكتفى بذكر أن الحكم المستأنف قد صادف الصواب دون تبيان العلل التي تم من خلالها تأييده مما يتعين معه نقضه . لكن حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي الذي قضى بعدم مؤاخذة المطلوب في النقض من أجل عدم احترام حق الأسبقية وبرأته منها و عللت قرارها بأن " الحكم المستأنف جاء صائبا فيما قضى به لما بني عليه من علل وأسباب وأمام تشبت المتهم بإنكاره الفعل المنسوب إليه وجب

تأييده "تكون قد تبنت علل الحكم الإبتدائي وأسبابه واستخلصت من الوقائع المعروضة عليها ومن تصريحات الطرفين أن الحادثة وقعت عند ملتقى طرقي غير منظم بعلامة تشوير والذي يفرض على كل سائق التخفيف من السرعة أو التوقف حتى يتأكد من خلو الطريق من القادمين عن يمينه وأن سائقة السيارة صدمت المتهم الحدث الذي كان يسوق دراجته النارية لعدم احترامها قواعد دخول الملتقى وحق الأسبقية الذي كان يتمتع به المتهم الحدث القادم من يمينها واقتنعت تبعا لذلك ولتشبت المتهم الحدث بإنكاره أمامها أنه لم يرتكب مخالفة عدم احترام حق الأسبقية وتكون قد استعملت سلطتها بهذا الخصوص والتي تتحصن عن مراقبة جهة النقض وجاء قرارها معللا تعليلا سليما، وما بالوسيلة غير مبرر. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة الصائر . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق و عبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/417 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/12082 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ يونس (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بسطات بتاريخ 2019/1/23 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/1/17 ملف عدد 186 /2018 القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية و ترك الباقي على عاتق سائق السيارة رونو 18 و اعتبار شركة سبولة للنقل مسؤولة مدنيا و أدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بمنطوق الحكم والفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنتها في الأداء و النفاذ المعجل في حدود الربع و الصائر على النسبة ورفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ يونس (ب) المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من خرق القانون و انعدام التعليل ذلك أن الطاعنة أدلت أمام محكمة الاستئناف بمذكرتين لأوجه الاستئناف في مواجهة المطالبين بالحق المدني زينب (ع) و كريمة (ه) و ذوي حقوق الهالك (ت) عمر و (ت) مصطفى و المهدي (م.و) إلا أن المحكمة اكتفت بالجواب على مذكرة أوجه استئناف زينب (ع) دون أن تجيب عن المذكرة الثانية المتعلقة بذوي حقوق الهالك (ت) عمر و (ت) مصطفى و المهدي

(م.و) التي تم وضعها بكتابة ضبط محكمة الاستئناف بتاريخ 2018/9/14 بشأن الجلسة المنعقدة بتاريخ 2018/9/20 و أن الطاعنة تمسكت بالمنازعة بشأن المسؤولية والخبرة الطبية فضلا عن الخطا في حساب التعويضات المستحقة للضحية المهدي (م.و) الذي اعتبر التعويض الإجمالي هو 76100 درهما في حين أن مجموع التعويض المستحق هو 70815 درهما و أيضا في المنازعة في الخبرة الحسابية لفائدة ذوي حقوق الهالك (ت) مصطفى التي اعتمدت على مجرد تصريحات أخ الهالك في تحديد الدخل السنوي. و أنه استنادا لما ذكر يكون القرار الاستئنافي غير مرتكز على أساس قانوني ومنعدم التعليل مما يعرضه للنقض.
بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة نظامية يوازي انعدام التعليل . حيث صح ما نعته الوسيلة ذلك أن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة استأنفت الحكم الابتدائي وأدلت بمذكرتين استئنافيتين في مواجهة المطالبين بالحق المدني زينب (ع) و كريمة (ه) و ذوي حقوق الهالك (ت) عمر و (ت) مصطفى و المهدي (م.و) إلا أن المحكمة اكتفت بالجواب على المذكرة الأولى و أغفلت مناقشة المذكرة الثانية المتعلقة بالضحية المهدي (م.و) و ذوي حقوق الهالك (ت) مصطفى و لم تجب عما تضمنته من دفوع و بذلك جاء قرارها ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بسطات بتاريخ 2019/1/17 ملف عدد 186 /2018 جزئيا بخصوص المصالح المدنية للطاعنة المتعلقة بالمطلوبين في النقض المهدي (م.و) و ذوي حقوق الهالك (ت) مصطفى وإحالة الملف على نفس المحكمة وهي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و منى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/418 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 20248 /2019 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.ج) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/5/27 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/5/23 ملف عدد 2019/104 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم العربي (م) ثلاثة أرباع المسؤولية و إبقاء الربع على عاتق المتهم محمد (ب) و أداء المسؤولين مدنيا العربي (م) و شركة النقل

الممتاز (ل) لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والفوائد القانونية و إحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنتها شركة النقل الممتاز (ل) في الأداء و إخراج شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية من الدعوى وتسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى و الصائر مع تعديله برفع التعويض المحكوم به لفائدة والدي الهالكة فاطمة (ب) إلى المبالغ المضمنة بمنطوق القرار و تحميل شركة التأمين (س) والصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من نقصان التعليل ذلك أن الطاعنة دفعت بأن الحادثة بالنسبة لكافة الضحايا تعتبر حادثة طريق تستوجب إيقاف البت إلى حين انتهاء مسطرة الشغل أو تقادمها بعد أن توصلت من شركة التأمين (M) (ت.ف.م.ت) برسالة اعتراض عن كل أداء في إطار ظهير 1984 لأن بعض الضحايا يشملهم ضمانها، و قد أجاب القرار المطعون فيه بأنه لا يوجد بالملف ما يفيد أن المسمى (م) العربي مرتبط بعلاقة شغل مع الأجراء الذين أشارت إليهم شركة التأمين(M)، و ما يفيد أنهم أقاموا دعوى الشغل أو وجود صلح مع شركة التأمين خاصة و أنه مر على المراسلات على فرض صحتها و جديتها أكثر من سنتين و يبقى الملف خال مما يفيد أن الحادثة تكتسي حادثة شغل. و هذا التعليل مجانب للصواب و مخالف للقانون من جهتين: الأولى أن الطاعنة أدلت برسالة اعتراض من شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية على أنها تؤمن المشغل عن حادثة الطريق موضوع النازلة و أنها تشعر الطاعنة بعدم أداء أي تعويض حفاظا على حقها في الرجوع فيما أدته أو ستؤديه من تعويضات في إطار حادثة الشغل. و بدل أن تصرح المحكمة بإيقاف البت دخلت في مناقشة علاقة الشغل بين الضحايا المشار إليهم في رسالة التعاضدية الفلاحية المغربية و بين المسمى (م) العربي و الحال أن هذه العلاقة تناقش في إطار دعوى الشغل فضلا على أنها غير منازع فيها حتى في إطار المسطرة الجنحية. و الثانية أن القرار شمل في تعليله كافة المصابين بأنه لا يوجد بالملف ما يفيد أنهم أقاموا دعوى الشغل أو أن هناك صلح مع شركة التأمين مؤمنة المشغل و هذا التعليل قلب مفهوم مقتضيات المادة 160 من القانون 12 .18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل فالمحكمة لا يمكنها أن تقف عند خلو الملف مما يفيد وجود صلح أو تقديم دعوى الشغل إنما يجب أن يثبت لها عدم وجود صلح أو دعوى في الموضوع و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه تقر بأن الملف ليس فيه لا إجراءات صلح و لا إقامة دعوى بمعنى أنه لم يثبت لديها بالقطع عدم وجود صلح أو عدم وجود دعوى في الموضوع، فالمادة 160 اشترطت إثبات واقعة سلبية على خلاف طرق الإثبات المألوفة التي تقف على إمكانية إثبات الوقائع الإيجابية و من الناحية القانونية و الواقعية فإن كل مصاب له مدة 5 سنوات

لسلوك مسطرة الصلح أو رفع دعوى حادثة الشغل و لذلك إذا أراد الرجوع على المتسبب في الحادثة داخل السنوات الخمس عليه أن يثبت أنه لم يسلك مسطرة الصلح أو لم يرفع دعوى الشغل و لا يرتفع عنه هذا العبء في الإثبات إلا بعد انصرام أجل خمس سنوات المقرر لتقادم دعوى الشغل. و في نازلة الحال فإن أيا من المطالبين لم ينازع في صبغة حادثة الطريق و لم يثبت أي منهم عدم سلوكه مسطرة الصلح أو عدم إقامة دعوى و تبقى المحكمة ملزمة بإيقاف البت إلى حين فوات الأجل المذكور مما كان معه القرار مخالفا للمادة 160 المذكورة و من جهة أخرى ذهب القرار المطعون فيه إلى أن مراسلات شركة التأمين التي تؤمن حوادث الشغل مر عليها أكثر من سنتين و اعتبر هذا سببا كافيا لاستبعادها في حين أن سلوك مسطرة الصلح قد تتبعه دعوى الإيراد التي تستغرق عدة سنوات مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. لكن، حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم يثبت لها من وثائق الملف أن الطاعنة أدلت بما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لأحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وأيدت الحكم الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 من القانون المذكور، بعدما لم يثبت لها موجب لإيقاف البت في هذه الدعوى و ردت الدفع المثار أمامها بهذا الخصوص تكون قد بنت قضاءها على أساس وما أثير غير مؤسس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من انعدام التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه ورد في تعليله بالنسبة لمطالب ورثة فاطمة (ب) أنهم التمسوا ابتدائيا الحكم لهم بما مجموعه 207.310 درهما و أن العبرة بمجموع الطلبات الختامية مادامت مشتركة و قضى تبعا لذلك بالرفع من التعويضات المستحقة لكل واحد من هؤلاء الورثة. لكن خلافا لما ذهب إليه القرار فإن ورثة فاطمة (ب) لئن تقدموا بمطالبهم بواسطة دفاعهم فإن مذكرة مطالبهم النهائية حددت المستحقات التي يطالب بها كل واحد منهم باستقلال عن الاخر . و قد حدد كل واحد من والدي الهالكة طلبه في مبلغ 56.800,00 درهما عن التعويض المادي و حصرا طلبهما في هذا المبلغ. و إذا كانت الملتمسات الختامية لكافة الورثة بمن فيهم الإخوة شملت التعويضات المعنوية و مصاريف الجنازة فإنه مهما كان المبلغ الإجمالي فإنه لا يغير في شيء المطالب المحددة بكل دقة بالنسبة لكل وارث. و القرار المطعون فيه لما رفع التعويض المادي لكل واحد من والدي الهالكة إلى مبلغ 68.384,50 درهما بعلة أن المذكرة تشمل مبلغ 207.310 درهما فإنه تجاوز الطلبات المحددة انفراديا و على سبيل الحصر بالنسبة لكل واحد من الوالدين و بذلك جاء مخالفا للفصل 3 من قانون المسطرة المدنية و معرضا للنقض. بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن فساد التعليل ينزل منزلة انعدامه. حيث إن القاعدة التي تقررها المادة الثالثة من قانون المسطرة المدنية تلزم القاضي بأن يبت في حدود طلبات الأطراف موضوعا وسببا بحيث لا يجوز للمحكمة أن تقضي بشئ لم يطلب منها أو بأكثر

منه وأن طريقة احتساب التعويض وإن نظمها ظهير 1984/10/2 تنظيما خاصا فإنه ليس فيها ما يسمح للمحكمة بأن تقضي للمصاب في حادثة سير أو ذوي حقوقه بأكثر مما طلبوه. وحيث إن الثابت من وثائق الملف و خاصة مذكرة تحديد الطلبات المدنية المدلى بها من طرف المطلوبين في النقض ورثة فاطمة (ب) أن كل واحد من والديها حصر طلب التعويض عن الضرر المادي في مبلغ 56800 درهما , و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما رفعت التعويض المستحق لهما عن الضرر المذكور إلى مبلغ 82289,5 درهما بعلة أن العبرة بمجموع الطلبات الختامية مادام المطالبون قد موا طلباتهم بشكل مشترك و الحال ما ذكر تكون قد خرقت المادة الثالثة أعلاه وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/5/23 ملف عدد 2019/104 بخصوص مبلغ التعويض المادي المحكوم به للمطلوبين في النقض والدي الهالكة فاطمة (ب) و الرفض في الباقي وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي متركبة من هيئة أخرى و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/419 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 20249 /2019 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ح.و) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/5/29 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/5/23 ملف عدد 2019/104 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم العربي (م) ثلاثة أرباع المسؤولية و إبقاء الربع على عاتق المتهم محمد (ب) و أداء المسؤولين مدنيا العربي (م) و شركة النقل الممتاز (ل) لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والفوائد القانونية و إحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنتها شركة النقل الممتاز (ل) في الأداء و إخراج شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية من الدعوى وتسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى و الصائر مع تعديله برفع التعويض المحكوم به لفائدة والدي الهالكة فاطمة (ب) إلى المبالغ المضمنة بمنطوق القرار و تحميل شركة التأمين (س) الصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ح.و) المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من خرق القانون و انعدام التعليل و عدم الارتكاز على أساس ذلك أن الطاعن أثار أن الحادثة التي تعرض لها الطرف المدني تشكل في نفس الوقت حادثة شغل، وأنه لا يعوض الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل وأن الحكم الابتدائي خالف القانون عندما اعتبر أن حادثة الطريق إلى العمل لا تعتبر حادثة شغل . و القرار المطعون فيه ذهب نفس المذهب بعلة أن صاحب الناقلة التي تقل الضحية لا تربطه علاقة تبعية بالأجير المنقول و أن هذه العلاقة لا أثر لها على طبيعة الحادثة عملا بمقتضيات المادة الرابعة من الظهير الصادر بتاريخ 29 دجنبر 2014 بتنفيذ القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، التي تنص على أنه: "لا تعتبر كذلك بمثابة حادثة شغل الحادثة الواقعة للمستفيد من أحكام هذا القانون في مسافة الذهاب والإياب بين محل الشغل ومحل إقامته الرئيسية أو إقامة ثانوية تكتسي صبغة ثابتة أو أي محل آخر يتوجه إليه بصفة اعتيادية ؛ محل الشغل والمحل الذي يتناول فيه بصفة اعتيادية طعامه و بين هذا الأخير ومحل إقامته. ولا تعتبر الحادثة بمثابة حادثة شغل إذا انقطع أو انحرف الأجير أو المستخدم عن مساره المعتاد لسبب لا تبرره الحاجيات الأساسية للحياة العادية أو تلك المرتبطة بمزاولة النشاط المهني للمصاب" . وهذه المادة لا تتحدث عن صفة مالك وسيلة النقل أو عن إجبارية كونها مملوكة للمشغل، مادام بإمكان الأجير استعمال وسيلته الخاصة في التنقل من و إلى العمل أو استعمال أية وسيلة أخرى خاصة أو عامة. مما يكون معه القرار المطعون فيه مخالفا للقانون و غير مرتكز على أساس و معرضا للنقض. حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم يثبت لها من وثائق الملف أن الطاعنة أدلت بما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لأحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وأيدت الحكم الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 من القانون المذكور تكون قد بنت قضاءها على أساس و تبقى العلة المنتقدة علة زائدة لا تأثير لها على وجه الحكم و ما أثير غير مؤسس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق القانون وانعدام التعليل وعدم الارتكاز على اساس ذلك أن القرار المطعون فيه اعتمد الاستثناءات الواردة بمقتضيات المادة 6 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين لتجاوز الحد القانوني للأشخاص المنقولين على متن الناقلة مرتكبة الحادثة ما يجعل الحادثة مستثناة من الضمان . و أنه فات القرار المطعون فيه أن المادة الرابعة من نفس الشروط العامة والمتعلقة بالاستثناءات العامة في الفقرة الثانية من البند د تنص على أن "المؤمن يبقى ضامنا للخسائر والأضرار التي يتسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولا عنهم مدنيا بموجب الفصل 85 من قانون الالتزامات والعقود وذلك كيفما كانت طبيعة وجسامة أخطاء هؤلاء الأشخاص" مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن المحكمة المصدرة للقرار

المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن السيارة أداة الحادثة كانت تقل 13 شخصا و اعتبرت أن الاستثناء من الضمان قد تحقق طبقا للمادة السادسة من الشروط العامة لعقد التأمين و قضت بإخراج شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية وتسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى تكون قد بنت قضاءها على أساس و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس و يبقى ما أثير امام محكمة النقض بخصوص بمقتضيات المادة الرابعة من نفس القانون لم يسبق اثارته امام محكمة الموضوع و لا يمكن التذرع به لأول مرة أمام جهة النقض التي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي و غير مقبول . من أجلـــه قضت برفض الطلب و على رافعه بضعف الوديعة و مبلغه ألفي درهما تستخلص طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/420 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/15735 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني (م.ح) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (س) ابراهيم لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بامنتانوت بتاريخ 2019/4/3 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/3/26 ملف عدد 2019/19 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة: بتحميل المسؤول المدني يوسف (ن) ثلاثة أرباع المسؤولية و أدائه لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض الإجمالي المضمن بالحكم والفوائد القانونية وإخراج شركة التأمين (أ) التأمين المغرب و صندوق ضمان حوادث السير و بوشعيب المرمري من الدعوى و الصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ لحسن (ب) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية المتخذة أولاهما من خرق مقتضيات المادة 134 من مدونة التأمينات التي استثنت سارق العربة من ضمان صندوق حوادث السير، و أنه ليس بالملف ما يثبت أن المطلوب في النقض قام بسرقة الدراجة موضوع الحادثة و الغرفة الاستئنافية اعتبرت استعمالها بدون إذن سرقة لها و حورت بذلك وقائع النازلة و حادت عن المادة المذكورة و المتخذة ثانيتهما من عدم الارتكاز على أساس ذلك أن الطاعن ووجه بسقوط الضمان لعدم حصول سائق الدراجة على إذن من مالكها و أنه في نازلة الحال من الأغيار و لا يمكن

مواجهته بالمادة 134 إذ أن من يستثنى من الضمان هو سائق العربة و مالكها و ليس الأغيار مما يعرض القرار للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن فساد التعليل يوازي انعدامه . حيث إن المادة 134 من مدونة التأمينات حددت على سبيل الحصر الأشخاص المستثنين من الاستفادة من صندوق ضمان حوادث السير و هم: 1- مالك العربة، عدا في حالة سرقتها ؛ و كذا السائق، وبصفة عامة كل شخص له حراسة هذه العربة عند وقوع الحادثة. 2- الممثلون القانونيون للشخص المعنوي المالك للعربة، إذا كانوا منقولين على متنها. 3 ـ أجراء أو مأمورو مالك أو سائق العربة الذي تقع عليه مسؤولية الحادثة أثناء قيامهم بعملهم . 4 ـ في حالة سرقة العربة مرتكبو السرقة و مشاركوهم والأشخاص المنقولون على متنها عدا إذا اثبت هؤلاء حسن نيتهم . و لما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن تعرض للحادثة أثناء عبوره الطريق وبالتالي لا يدخل في عداد الأشخاص المذكورين أعلاه فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما اعتبرت أنه لا يستفيد من صندوق ضمان حوادث السير وقضت بإخراج هذا الأخير من الدعوى بالعلة المنتقدة في الوسيلة تكون قد أساءت تطبيق مقتضيات المادة 134 أعلاه وعللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بامنتانوت بتاريخ 2019/3/26 ملف عدد 19 /2019 جزئيا بخصوص الضمان و إحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/421 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/21041 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (م.ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ 2019/7/12 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/7/9 ملف عدد 2018/393 القاضي: مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهمة كامل المسؤولية و اعتبارها مسؤولة مدنيا و أدائها لفائدة المطالبة بالحق المدني التعويض المضمن بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنتها في الأداء و الصائر على النسبة و رفض

باقي الطلبات مع تعديله برفع التعويض المستحق للمطالبة بالحق المدني إلى مبلغ 88070،93 درهما و الفوائد القانونية بالنسبة للمبلغ المضاف وتحميل شركة التأمين الصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ محمد (م.ب) المحامي بهيئة تطوان والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرعين الأول و الثاني من الوسيلة الفريدة المتخذين من عدم الارتكاز على أساس ذلك أن القرار المطعون فيه قضى برد الدفع بإخضاع المطالبة بالحق المدني لخبرة طبية جديدة معتبرا أن الخبرة المنجزة تتصف بالموضوعية بالنظر إلى ملف الضحية الطبي. و بخصوص التعويض فقد أقر الحكم الابتدائي فيما قضى به عن الألم و العجز الجزئي الدائم و التشويه و اعتبر أن التعويض احتسب بكيفية سليمة ومطابقة لمقتضيات ظهير 1984 مما يعرض القرار للنقض. حيث إن وسائل النقض يجب أن تصاغ في قالب وبألفاظ يمكن معها معرفة العيوب الموجهة للقرار المطعون فيه، و أن الوسيلة بفرعيها على النحو الواردة عليه لم تبين ما تنعاه على القرار المطعون فيه حتى تتمكن جهة النقض من مراقبة مدى تأثيرها على سلامته ويبقى بذلك ما أثير غير مقبول. في شأن الفرع الثالث من نفس الوسيلة المتخذ من نفس السبب ذلك أن القرار المطعون فيه اعتبر ان ما ورد بمحضر الشرطة القضائية من كون المطالبة بالحق المدني مستخدمة يجعلها تستحق التعويض عن مدة توقفها عن العمل وقضى لها بمبلغ إضافي قدره 9904.93 درهما في حين أن مذكرة أسباب استئناف المطالبة بالحق المدني لم تتطرق نهائيا إلى التعويض عن العجز المؤقت وإنما اقتصرت على طلب رفع التعويض إلى القدر المطلوب ابتدائيا علما أن الحكم الابتدائي رفض التعويض عن العجز الكلي المؤقت لعدم إثبات الضحية فقدانها لدخلها أو كسبها المهني خلال فترة العجز ،كما انه أمام محكمة الاستئناف بقي الحال على ما هو عليه فلم تدل لا بشهادة العمل ولا بوثيقة أداء الأجر ،مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه. حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الحكم الابتدائي قضى برفض طلب التعويض عن العجز الكلي المؤقت لعدم إثبات الضحية فقدها لأجرها أو كسبها المهني خلال مدة عجزها عن العمل، و الطاعنة و إن استأنفته فإن مذكرة أسباب استئنافها لم تناقش التعويض المذكور، و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت لفائدتها بالتعويض عن الضرر المشار إليه و الحال ما ذكر تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ 2019/7/9 ملف عدد 2018/393 جزئيا بخصوص التعويض

المحكوم به عن العجز الكلي المؤقت للمطلوبة في النقض لبنى شقرون و الرفض في الباقي و إحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و على المطلوبة في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . * قرار محكمة النقض رقم 10/422 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/23430 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم حسن الأمين بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ب.و) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتمارة بتاريخ 2019/5/16 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/5/9 ملف عدد 2019/140 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه و الحكم عليه بغرامة نافذة قدرها 600 درهما من أجل عدم ملاءمة السرعة وغرامة نافذة قدرها 3000 درهما من أجل الفرار و غرامة نافذة قدرها 500 درهما من أجل الباقي وتوقيف رخصة السياقة لمدة ستة أشهر و براءته من أجل السب و الشتم و تحميله الصائر و الإجبار في الأدنى . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ب.و) المحامي بهيئة الرباط و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تبين الأسباب الواقعية التي جعلتها تقتنع بارتكاب الطاعن لأفعال عدم ملاءمة السرعة و عدم القيام بالمناورات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة على الرغم من أن الثابت من محضر الضابطة القضائية و تصريحات المتهم وشهادة المشتكي نفسه أن مكان وقوع الحادث أو بأدق تعبير المكان الذي وقع فيه الاحتكاك بين المرآتين الارتداديتين لسيارتي الطاعن و المشتكي مكان ضيق لا يسمح لأي واحدة من السيارتين السير بسرعة، و لو كانت إحداهما تسير بسرعة لا تتلاءم و ذلك المكان لوقع اصطدام عنيف بينهما، لا أن يقتصر الأمر على وقوع احتكاك بين المرآتين دون أن تلحق بأي منهما خسائر مادية .و كما جاء في تعليل القرار أن الشاهد المستمع إليه في المرحلة الاستئنافية لم يجزم في وقوع خسائر مادية بالمرآة الارتدادية لسيارة المشتكي و الذي لم يدل بأدنى حجة لإثبات الخسائر المادية المزعومة التي استندت عليها المحكمة في إدانة الطاعن رغم إدلائه بصور فوتوغرافية تبين سلامة مرآة سيارة المشتكي و كذا غطاؤها

البلاستيكي و من تم فإن إدانته من أجل عدم ملاءمة السرعة و عدم القيام بالمناورات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة دون تعليل واقعي و قانوني يعرض القرار للنقض. و من جهة أخرى، فإن المحكمة أدانت المتهم من أجل الفرار عقب ارتكاب الحادث دون ثبوت ذلك، على الرغم من شهادة الشاهد نورالدين عبيدة أمامها بعدم فرار الطاعن و أنه لم يغادر مكان وقوع الاحتكاك بين السيارتين إلا بعدما أشار له المشتكي بالانصراف، وهو ما أكده الطاعن أمام الضابطة القضائية و أمام المحكمة التي تغاضت عن كل ذلك و أيدت الحكم الابتدائي و الحال أن ظروف وقوع الحادث لا يمكن أن يستنتج منها فرار الطاعن سيما أن سيارته تتوفر على التأمين وعلى كل الوثائق المتعلقة بها و التي تجعله في وضعية قانونية سليمة مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي باقتناع قاضي الموضوع بأدلة الإثبات المعروضة عليه، كما أن استخلاص ثبوت الجريمة من الوقائع أو عدم ثبوتها يرجع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المتهم من أجل عدم ملاءمة السرعة و عدم القيام بالمناورات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، واستندت في ذلك على ما ثبت لها من وثائق الملف ومحضر البحث التمهيدي المنجز من طرف الضابطة القضائية و تصريح الشاهد نور الدين عبيدة المستمع إليه من طرف المحكمة بعد أداء اليمين القانونية الذي أفاد أنه وقع اصطدام بين سيارتي المتهم و المشتكي واستخلصت من ذلك ثبوت الاصطدام بين السيارتين عكس ما يتمسك به الطاعن، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما و يبقى ما أثير غير مؤسس. و من جهة ثانية، فإن الشاهد المذكور أفاد أن الطاعن توقف بعد احتكاك الناقلتين، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المتهم من أجل الفرار عقب ارتكاب الحادثة و توقيف رخصة سياقته لمدة ستة أشهر دون أن تبين العناصر التكوينية للجنحة المذكورة و هي سوء النية و القصد الجنائي الخاص للتملص من المسؤولية الجنائية و المدنية عملا بمقتضى الفصل 182 من مدونة السير، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون مما يعرض قرارها للنقض بهذا الخصوص. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بتمارة بتاريخ 2019/5/9 ملف عدد 140 /2019 جزئيا بخصوص ما قضى به القرار من ادانة الطاعن من اجل جنحة الفرار عقب ارتكاب الحادثة والرفض في الباقي وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور

المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/423 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 25549 /2019 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين الأجنبية (أ.ف) الممثلة بالمكتب المركزي المغربي بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (ي) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/7/15 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/7/10 ملف عدد 2019/96 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بجعل المسؤولية مناصفة بين المتهم و الضحية و اعتبار المتهم مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا إجماليا قدره 31723،61 درهما والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين الأجنبية (أ.ف) الممثلة بالمكتب المركزي المغربي محل مؤمنها في الأداء والصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ محمد (ي) المحامي بهيئة طنجة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من انعدام التعليل ذلك أن موضوع الاستئناف يتمحور في أن الحكم الابتدائي خصم خطا من التعويض المستحق فقط مبلغ 3744,92 درهما، وهذا المبلغ هو إيراد سنوي لسنة واحدة فقط، وليس إيرادا عمريا كما قضى بذلك منطوق الحكم الاجتماعي. » و أن المصاب كان يبلغ من العمر وقت وقوع الحادثة 26 سنة وكان على الحكم الابتدائي أن يضرب الإيراد السنوي لسنة واحدة في سعر الفرنك وهي التعريفة الموازية لسن المصاب و يخصم الناتج مما يستحقه المصاب في إطار حادثة الطريق . و ما يستحقه الأجير في مواجهة الغير هو الإيراد التكميلي الذي يكمل الإيراد الذي حصل عليه المصاب في حادثة الشغل. و المحكمة وهي تبت في إطار الحكم العام بخصوص الإيراد التكميلي، ملزمة بمراعاة الإيراد الكامل الذي حصل عليه الأجير في مسطرة الشغل وتعتمد عليه في الأساس لتحديد ما إذا كان يستحق إيرادا تكميليا أم لا بعد القيام بالعملية الحسابية المناسبة لذلك، فإذا ثبت لديها أن الإيراد الذي حصل عليه الأجير في نطاق الشغل كاف و يغطي كافة الاضرار اللاحقة به رفضت دعوى الحق العام، وإلا منحته إيرادا مكملا للإيراد الذي حصل عليه في إطار مسطرة الشغل. وبما أن التعريفة المناسبة لسن المصابة هي 29،17 درهما فإن العملية الحسابية التي كان على المحكمة أن تنجزها هي كالتالي: الإيراد السنوي 3744,29 x التعريفة 29,71 = 109.220,93 درهما. و الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا اكتفى بالإيراد السنوي لسنة واحدة دون ضربه في التعريفة الموازية لسن المصاب. و القرار الاستئنافي عندما أجاب عن الدفع بأن المحكمة الابتدائية

أصابت الصواب حينما احتسبت التعويض التكميلي للمصاب وأخضعته لتشطير المسؤولية لم يبين الأسباب الكافية لتبرير احتساب سنة واحدة دون ضربها في التعريفة الموازية لسن المصابة حتى يتأتى لمحكمة النقض ممارسة حقها في مراقبة الأحكام مما يجعله منعدم التعليل ومعرضا للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة نظامية يوازي انعدام التعليل .
حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة استأنفت الحكم الابتدائي وأدلت بمذكرة استئنافية أوضحت فيها أن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا اكتفى بالإيراد السنوي لسنة واحدة وكان عليه أن يضرب الإيراد السنوي لسنة واحدة في سعر الفرنك وهي التعريفة الموازية لسن المصاب و يخصم الناتج من التعويض الإجمالي الذي يستحقه المصاب في إطار حادثة الطريق و أن ما يستحقه الأجير في مواجهة الغير هو الإيراد التكميلي الذي يكمل الإيراد الذي حصل عليه المصاب في حادثة الشغل، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه اقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي دون أن تناقش الدفع المثار أو تجيب عنه لا سلبا أو إيجابا فجاء قرارها ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/7/10 ملف عدد 2019/96 بخصوص مبلغ الإيراد المحكوم به للمطلوبة في النقض زكية زنفة و إحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبة في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/424 الصادر بتاريخ 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 25839 /2019 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ يونس (ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بابن احمد بتاريخ 2018/12/4 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/11/28 ملف عدد 2018/31 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المسؤولة مدنيا شركة (س.ك) المسؤولية و أدائها لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا إجماليا قدره 114543،36 درهما وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنتها في الأداء والصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و

بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ يونس (ب) المحامي بهيئة الدار البيضاء و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من نقصان التعليل ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بكون الحكم المطعون فيه ذهب إلى تحميل المسؤول المدني كامل مسؤولية الحادثة بسبب عدم التزامه بقواعد السير و عدم ضبط السرعة و التأكد من خلو الطريق و الحال أن الثابت من محضر الضابطة القضائية و التصريحات الواردة به أن القاصرة ساهمت في وقوع الحادثة بسبب عدم انتباهها واحتياطها عند عبور الطريق لكن القرار أيد الحكم الابتدائي دون مناقشة ما أثارته الطاعنة مما يعرضه للنقض. حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم كامل المسؤولية و استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن المتهم هو المتسبب الوحيد في وقوع الحادث بعدم ملاءمة سرعة سيره مع الظرف المكاني و خروجه من طريق ترابية دون احتياط مما أدى إلى صدمه للضحية و إصابتها بجروح، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق مقتضيات المادة 10 من ظهير أكتوبر 1984 وانعدام التعليل ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بكون الخبير أشار إلى أن التشويه مهم بالرغم من كونه لم ينتج عن ذلك أي عيب بدني و أن الحكم الابتدائي حدد نسبة 10 % عن التشويه عوض 7 % المحددة من طرف الخبير باعتبار أن التشويه مهم و ليس مهما جدا، لكن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تناقش الدفع و لم تجب عنه مما يعرض قرارها للنقض بهذا الخصوص. حيث إنه خلافا لما ورد بالوسيلة فإن تقرير الخبرة الطبية المنجزة على الضحية أفاد أن درجة التشويه مهمة بناء على ما عاينته الخبيرة و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد طبقت الفقرة ج من المادة العاشرة من ظهير أكتوبر 1984 وما أثير غير مؤسس. في شأن الوسيلة الثالثة المتخذة من خرق مقتضيات الفقرة ه من المادة 10 من ظهير أكتوبر 1984 و انعدام التعليل ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بكون الحكم المستأنف ذهب إلى تمكين الضحية من تعويض عن الانقطاع شبه النهائي عن الدراسة و الحال أن الثابت من تقرير الخبرة أنه لا يشير إطلاقا إلى أن الضحية مضطرة إلى الانقطاع عن الدراسة و أن الفقرة الأخيرة من المادة 4 من مرسوم يناير 1985 تشير إلى أن الخبير ملزم بتحديد مدة الانقطاع عن الدراسة. كما نازعت الطاعنة في كون الحكم المستأنف قضى للضحية بالتعويض عن الدراسة في المرحلة الثانوية و الحال أن هذا التعويض غير مدرج أصلا

ضمن التعويضات المقررة بمقتضى ظهير أكتوبر 1984 و المحكمة اختلط عليها الأمر بين الكسب المهني الذي يتعين اعتماده في حساب التعويض إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية و ليس بالمبلغ المذكور كتعويض بسبب دراسته بالمرحلة الثانوية إلا أن القرار المطعون فيه لم يجب عن الدفعين المذكورين مما يعرضه للنقض. بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن فساد التعليل يوازي انعدامه. حيث إن الفقرة (ه) من المادة 10 من ظهير 1984 و إن نصت على التعويض عن الانقطاع عن الدراسة النهائي أو شبه النهائي وحددت لكل حالة نسبة معينة من الرأسمال المعتمد، فإن استحقاق التعويض المذكور رهين بإثبات كون المصاب يتابع دراسته وانقطع عنها إما نهائيا أو لمدة معينة، وكون الخبرة الطبية التي بوشرت عليه تشير إلى أن العجز الجزئي الدائم الذي خلفته الحادثة هو الذي أدى إلى الانقطاع عن الدراسة، ولما كان ثابتا من الخبرة المنجزة على ذمة القضية أنها لا تشير إلى أن الضحية انقطعت عن الدراسة بصفة نهائية أو شبه نهائية فإن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض عن الضرر المذكور لم تبن قضاءها على أساس مما يعرض قرارها للنقض بهذا الخصوص. و من جهة ثانية، فإن التعويضات المقررة بمقتضى ظهير أكتوبر 1984 وردت على سبيل الحصر و لا يدخل ضمنها التعويض عن الدراسة في المرحلة الثانوية و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت لفائدة المطلوبة في النقض بتعويض عن الدراسة في المرحلة الثانوية تكون قد أضافت تعويضا عن ضرر لم ينص عليه الظهير المذكور وعرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بابن احمد بتاريخ 2018/11/28 ملف عدد 2018/31 جزئيا بخصوص التعويض عن الدراسة في المرحلة الثانوية و الانقطاع شبه النهائي عن الدراسة المحكوم بهما للمطلوبة في النقض و الرفض في الباقي وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبة في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/425 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 53-2020/2549 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك عبد الوهاب (ر) وهم أرملته خديجة (ب) وأبناؤه ليلى، عبد الحي وعبد الحكيم لقبهم جميعا (ر) ووالده

بوبكر (ر) بمقتضى تصريح مشترك أفضوا به بواسطة الأستاذ محمد (ك) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 2019/11/8 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/5 ملف عدد 18/755 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من تحميل المسؤول المدني ثلاثة أرباع المسؤولية، والحكم عليه بالأداء للمطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك عبد الوهاب (ر) تعويضات مدنية مختلفة، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الاداء، مع تعديله برفع التعويض الاجمالي المستحق لابن الهالك عبد الحكيم (ر) على مبلغ 57422،5 درهم عن الضررين المادي والمعنوي، وبخفض التعويض الاجمالي المستحق لأرملة الهالك خديجة (ب) إلى مبلغ 72057،5 درهم عن الضررين المادي والمعنوي ومصاريف الجنازة، وبتخفيض التعويض المستحق لكل واحد من والد الهالك بوبكر (ر) وابنيه عبد الحي وليلى إلى مبلغ 13905،00 درهم عن الضرر المعنوي وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات للارتباط. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ محمد (ك) المحامي بهيئة مراكش و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق الفصل السادس من ظهير 1984/10/2، ذلك ان القرار المطعون فيه اعتمد الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض المستحق للطاعنين عكس ما ورد بالخبرة الحسابية المنجزة في المرحلة الاستئنافية التي خلص فيها الخبير المعين ان دخل الهالك هو 4500 درهم شهريا، بعلة أنهم لم يدلوا بالتصريح الضريبي لمورثهم على اعتبار انه تاجر خاضع للتصريح الضريبي، في حين انه تعليل مخالف لمفهوم المادة السادسة أعلاه ولا يمكن حصر وسائل اثبات الدخل السنوي على التصاريح الضريبية، لأن ذلك له علاقة بالإدارة فقط ولا يمنع من اعتماد المحكمة للخبرة الحسابية التي قام فيها الخبير بالتحريات اللازمة لتحديد دخل الهالك من تجارته، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استبعدت الخبرة المنجزة على الوجه الصحيح جاء قرارها مشوبا بخرق المقتضى القانوني أعلاه ويتعين نقضه. لكن حيث لما كان الدخل أو الكسب المهني حسب مفهوم المادة الخامسة من ظهير 2-10-1984 في فقرتها الأولى يحدد بالنسبة لأصحاب المهن الحرة على أساس الربح أوالد خل الصافي الخاضع للتصريح الضريبي أو الإعفاء منه، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من تقرير الخبرة الحسابية المنجزة في المرحلة الإستئنافية أن الخبير عبد القادر (ز) ضمن بتقريره أن الهالك قيد حياته كان يمارس مهنة حرة تتعلق ببيع المواد الغذائية بالتقسيط بالمحل المبين بالشهادة الإدارية المرفقة بالتقرير وله سجل تجاري خاص به لكنه لم يعتمد فيما انتهى اليه على الدخل الصافي المصرح به لادارة الضريبة عن سنة

وقوع الحادثة كما ورد بالقرار التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة الحسابية واستبعدت بالتالي التقرير المذكور التي قدر دخله بصفة جزافية واعتمدت الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض المستحق له جاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق الفصل 364 من قانون المسطرة الجنائية وخرق حق الدفاع، ذلك ان الطاعنين سبق أن أسسوا استئنافهم على كون الحكم الابتدائي أغفل البت في طلبهم المتعلق بالتعويض عن المصاريف الطبية والصيدلية، رغم أنهم أنفقوا مبلغ 47229،88 درهم في محاولة إنقاد الهالك الذي بقي في غيبوبة لمدة و أدلوا بأصول الفواتير التي تتضمن تلك المصاريف، إلا أن محكمة الاستئناف مصدرة القرار المطعون فيه لم تجب عن الدفع ولم تناقشه مما يشكل ذلك خرقا لحقوق الدفاع وانعدام التعليل ويتعين نقض قرارها بهذا الخصوص بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة قانونية ينزل منزلة انعدام التعليل . حيث يستفاد من وثائق الملف أن الطاعنين أدلوا بواسطة دفاعهم بجلسة 2019/1/22 بمذكرة لبيان أوجه استئنافهم للحكم الابتدائي، أثاروا فيها ما تضمنته الوسيلة من الإغفال الذي طال الحكم الابتدائي بخصوص طلبهم الرامي لاسترجاع المصاريف الطبية والعلاجية التي أنفقوها لعلاج الهالك و عززوا الطلب المذكور بأصول الفواتير التي تثبت إنفاق تلك المصاريف، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه رغم إشارتها لمذكرة الطاعنين في قرارها لم تناقش الدفع ولم تجب عنه واقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي فجاء قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه بهذا الخصوص. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 2019/11/5 ملف عدد 18/755، جزئيا بخصوص المصاريف الطبية والرفض في الباقي، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الأدنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: سيف الدين العصمي مقررا و نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/426 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2689 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (خ.م) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 2019/10/28 و الرامي إلى نقض

القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/21 ملف عدد 19/524 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية، والحكم على المسؤول المدني بالأداء للمطالبين بالحق المدني تعويضات مدنية مختلفة، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الاداء وبرفض باقي الطلبات، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (خ.م) المحامي بهيئة خريبكة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق قاعدة توزيع المسؤولية ونقصان التعليل، ذلك أن القرار المطعون فيه لما حمل المتهم كامل المسؤولية جاء مخالفا للقاعدة العامة في توزيع المسؤولية التي تستوجب الأخذ بعين الاعتبار جسامة الأخطاء المرتكبة ودورها في وقوع الحادثة والتي تخضع لرقابة جهة النقض، وبالإطلاع على معطيات المحضر المنجز من طرف الضابطة القضائية فإن الحادثة وقعت بسبب حادث فجائي هو خروج دابة لوسط الطريق ومن أجل تفادي الاصطدام بها فقد سائق الشاحنة التحكم في ناقلته ليصطدم بسيارة قادمة من الاتجاه المعاكس والتي لم يقم سائقها بأي مناورة لتفادي الحادثة، والضحيتين قبلا بالمخاطر نتيجة الركوب في وضعية خطيرة وكان يتعين تحميلهما جزء من المسؤولية، وبذلك يكون ما انتهت إليه المحكمة من توزيع المسؤولية مشوبا بسوء التقدير ويتعين نقض القرار بهذا الخصوص . لكن حيث إن تحديد نسبة المسؤولية التي يتحملها كل طرف في وقوع حادثة سير من المسائل التي تستقل بتقديره محاكم الموضوع، تؤسسه على ما تستخلصه من وقائع كل نازلة معروضة عليها ولا تمتد إليه رقابة جهة النقض مالم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثران في سلامة استنتاجها، الأمر الذي لم يثر ولم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه والحكم الإبتدائي المؤيد به ،الذي استند في جعل مسؤولية الحادثة كاملة على المتهم على ما ثبت له من محتويات محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به، أن المتهم هو السبب المباشر والوحيد في وقوع الحادثة لخرقه نظم وقوانين السير بسبب عدم ضبطه لسرعته، وعندما حاول تفادي دابة انحاز لجهة اليسار و اصطدم بالسيارة التي كانت قادمة من الاتجاه المعاكس التي كان سائقها في وضعه الصحيح لم يرتكب أي خطأ من جانبه، مما كان سندا للمحكمة فيما انتهت إليه بما لها من سلطة في تقدير الوقائع المعروضة عليها فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس . في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من من خرق مقتضيات المواد من 1 إلى 4 من مرسوم 14-1-1985، ذلك أن الخبرة الطبية المنجزة في المرحلة الابتدائية جاءت مخالفة لمقتضيات المواد 2و3و4 من المرسوم المذكور والتي تشترط ضرورة بيان آثار الحادثة بدقة على حياة الضحية وكذا بيان

العلاقة السببية بين الحادثة والإصابات المدعى بها، وبذلك يكون ماتوصل إليه الخبير من نتائج جد مبالغ فيه لإنجاز الخبرة في غياب التطبيق السليم لنسب العجز القانونية خاصة أنه توصل لإصابات لم تذكر بالشهادة الطبية الأولية كما أن نسبة العجز البدني الدائم التي خلص إليها في تقريره حددت بصفة جزافية و نسبة الآلام الجسمانية التي وصفها بأنها مهمة هي نسبة وضعت دون معايير علمية ومقاييس دقيقة كما هي محددة بالمرسوم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي صادق عليها رغم الطعون الموجهة إليها من طرف العارضة جاء قرارها خارقا للمقتضيات القانونية المحتج بها أعلاه ويتعين نقضه . حيث إن تقدير ضرورة إعادة الخبرة الطبية من المسائل التي يعود أمرها لقضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة في ذلك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من تقرير الخبرة الطبية المنجزة في المرحلة الابتدائية من طرف الدكتور عبد الغني بندومو، أن هذا الأخير برر النتائج التي توصل إليها وجاءت منسجمة مع الأضرار اللاحقة بالمطلوب في النقض من جراء الحادثة الموصفة بالشهادة الطبية الأولية، واستند في تحديد نسب العجز البدني الدائم والآلام على الملف الطبي له و مقتضيات ومرسوم 1984/1/14 واعتبرتها تبعا لذلك موضوعية واعتمدتها في تحديد التعويضات المستحقة له، جاء قرارها معللا تعليلا سليما وما بالوسيلة عديم الأساس. في شأن وسيلة النقض الرابعة المتخذة من خرق مقتضيات المادة الرابعة من ظهير 1984/10/2، ذلك أن القرار المطعون فيه ملزم بإخضاع التعويض المعنوي المحكوم به لنسبة لمسؤولية تطبيقا للقاعدة العامة التي تلزم المسؤول عن الضرر بالتعويض في حدود نسبة المسؤولية التي يتحملها، كما أن مصاريف الجنازة المحكوم بها غير قانونية لانعدام اثبات صرفها وبذلك يتعين نقض القرار لخرقه مقتضيات المادة أعلاه . حيث إنه وخلافا لما ورد بالشق الأول من الوسيلة، فالثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه أنه حمل المسؤول المدني كامل مسؤولية الحادثة وبذلك لا مجال للتذرع بعدم إخضاع التعويض المعنوي لنسبة المسؤولية، كما أن المبلغ المحكوم به ابتدائيا المؤيد بالقرار المطعون فيه كاسترجاع لمصاريف الجنازة وهو 10000 درهم عملا بالمادة 2 من الظهير أعلاه، قد روعي فيه التوسط والاعتدال بحسب عادات وتقاليد أهل البلد وفي حدود المعقول تبعا لسلطة المحكمة التقديرية، فجاء بذلك القرار مبني على أساس قانوني سليم والوسيلة عديمة الأساس في شأن وسيلة النقض الخامسة المتخذة من خرق المادة 2 من ظهير 1984/10/2، ذلك أن المطالب بالحق المدني أدلى بفواتير يزعم أنها طبية تتضمن مبالغ جد مبالغ فيها والتي من السهل الحصول عليها من الجهات المختصة بغرض الاثراء غير المشروع على حساب الغير، وما دام أن قواعد الظهير المذكور من النظام العام كان على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه استبعادها وهي عندما اعتمدتها جاء قرارها خارقا للمقتضى القانوني أعلاه ويتعين نقضه. لكن حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى للمطلوب في النقض مبلغ

17909،7 درهم كتعويض عن المصاريف الطبية والعلاجية التي تكبدها نتيجة الحادثة، تكون قد إعتبرت أن الفواتير التي عزز بها طلبه قانونية تحمل توقيع وإمضاء الطبيب والصيدلي ولم يتم الطعن فيها بمقبول، وبالتالي عوضته في حدود ما أثبتته عملا بمقتضيات المادة الثانية من ظهير 1984/10/2، فجاء قرارها مبني على أساس سليم والوسيلة عديمة الاساس في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني وانعدام التعليل، ذلك أن المحكمة مصدرته لم تعلل ما انتهت إليه بخصوص المسائل المثارة من طرف الطاعنة حول المسؤولية و التعويض المعنوي ومصاريف التطبيب والعلاج والخبرتين الحسابية والطبية والتعويض عن العجز الكلي المؤقت وهو ما يتعارض مع المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية فجاء بذلك القرار منعدم التعليل ويتعين نقضه . حيث إن الوسيلة على النحو الواردة عليه هي تكرار لما سبق إثارته بالوسائل أعلاه وتم الجواب عنها مما تكون غير مقبولة . في شأن وسيلتي النقض السادسة والسابعة مجتمعتين المتخذتين من خرق مقتضات المواد 3 و5 و6 و7 من ظهير 1984/10/2، ذلك أن الخبرة الحسابية المنجزة في المرحلة الابتدائية غير موضوعية لأن الخبير استند في تحديد دخل الضحية قياسا على دخل باقي بائعي الملابس الجاهزة بشكل جزافي بعلة أنه لا يتوفر على دفاتر وحسابات ممسوكة بانتظام، لكن بما أنه يتوفر على محل بيع تلك الملابس كان لزاما عليه الادلاء برقم معاملاته وتصريحه الضريبي عن مدخوله وليس الاكتفاء بالسجل التجاري، والقرار المطعون فيه لما أيد الحكم الابتدائي الذي اعتمد الخبرة الحسابية جاء مشوبا بخرق المقتضيات القانونية أعلاه، ومن جهة أخرى فالقرار المطعون فيه عندما قضى للمطلوب في النقض بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت ومن دون اثبات فقده لدخله أثناء مدته للقول باستحقاقه تطبيقا للمادة الثالثة من الظهير، جاء أيضا مجانبا للصواب ويتعين نقضه. بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه حيث ثبت صحة ما نعته الوسيلتين على القرار المطعون فيه، ذلك أن الدخل أو الكسب المهني حسب مفهوم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 يحدد بالنسبة لأصحاب المهن الحرة إنطلاقا من الربح أو الدخل الصافي الخاضع للضريبة السنوية، والثابت من وثائق الملف والخبرة الحسابية المنجزة في المرحلة الإبتدائية من طرف الخبير صالح (خ) أن المطلوب في النقض عبد الصادق (س) يمارس مهنة حرة تتعلق ببيع الملابس الجاهزة بمحله المبين بتقرير بالخبرة وله سجل تجاري خاص به وبذلك فإن كسبه المهني يجب أن يؤسس على الدخل الصافي الخاضع للضريبة، ومن جهة أخرى فالمادة الثالثة من ظهير 1984/10/2 وإن أعطت للمصاب في حادثة سير الحق في المطالبة بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت فإنها ربطت ذلك بإثبات فقد انه لأجره أوكسبه المهني أثناء مدته المثبتة بالخبرة الطبية، و لما كان الثابت من أوراق الملف

ومستنداته أن المطلوب في النقض قد أثبت أن له دخلا من نشاطه التجاري بمقتضى الخبرة الحسابية المنجزة في المرحلة الإبتدائية المعتمدة من طرف المحكمة إلا أنه لم يدل بما يفيد فقدانه لذلك خلال مدة العجز المذكور، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى له بالتعويض عنه، ثم اعتمدت في احتساب التعويض المستحق له على الخبرة الحسابية أعلاه التي حددت دخله بصفة جزافية ومن غير أن يدل بوثيقة الربح الصافي الخاضع للضريبة عن سنة الحادثة أو ما يفيد الإعفاء منها، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 2019/10/21 ملف عدد 19/524، جزئيا بخصوص التعويض عن العجز الكلي المؤقت ومبلغ التعويض عن العجز الدائم المحكوم بهما للمطلوب في النقض عبد الصادق سعاد والرفض في الباقي، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الادنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة الغرفة والمستشارين: سيف الدين العصمي مقررا و نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/427 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/4444 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرشيدية بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2019/12/16و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/12 ملف عدد 19/3 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من عدم مؤاخذة المتهم خالد بن إسماعيل من أجل القتل الغير العمدي وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الحادثة والحكم ببراءته من ذلك، وبإرجاع مبلغ الكفالة المودعة بصندوق المحكمة من طرفه لفائدته وتحميل الخزينة العامة الصائر مع تحميل الطرف المدني صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهم من أجل ما نسب إليه واستندت في قرارها على أن الملف خال مما يفيد كون

وفاة الهالك كانت بسبب فعل أو إحجام المتهم عن فعل ارتكب من طرفه وشكل مخالفة لقواعد السير على الطرقات، والحال أن هذا التعليل ناقص لأن المحكمة لم تستدع الشهود المستمع إليهم في المرحلة الابتدائية حتى تكون قناعتها على النحو الوارد بالمادة 287 من قانون المسطرة الجنائية، الأمر الذي يكون معه قرارها مشوبا بسوء التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه. حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الجنائي هي بالاقتناع الصميم للقاضي بوسائل الإثبات التي نوقشت حضوريا وشفاهيا أمامه، كما ان ثبوت الجريمة من الوقائع او عدم ثبوتها يستقل بتقديره قضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المتهم من اجل ما نسب إليه، واستندت فيما انتهت إليه على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وكذا تصريحات المتهم وإفادات ركاب الحافلة التي كان يتولى سياقتها هذا الاخير، من أن الهالك سائق السيارة الخفيفة الذي كان قادما من الاتجاه المعاكس لسير الحافلة فقد التحكم في زمام قيادة السيارة نتيجة السرعة المفرطة التي كان يسير بها فحاول إرجاعها لمسارها الصحيح لكن دون جدوى وزاغت به ليتجه بها عرضا نحو مقدمة الحافلة إلى ان أصطدم بها و التي كان سائقها ملتزما يمينه وبسرعة معتدلة وفعل كل ما بوسعه لتفادي الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها واستخلصت منها عدم صدور أي إخلال او تقصير من جانب المتهم لقواعد السير والجولان على الطريق المنصوص عليها بمدونة السير وبالتالي تقرير الحكم بالبراءة، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما ولم تكن بحاجة لاستدعاء الشهود المستمع لهم في المرحلة الابتدائية لأنه من المسائل الموكولة لسلطتها التقديرية والوسيلة عديمة الاساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة الغرفة والمستشارين: سيف الدين العصمي مقررا و نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/428 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/4465 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ امحمد (م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 2019/10/25 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/22 ملف عدد 17/522 و القاضي: بإلغاء الحكم المستأنف جزئيا فيما قضى به من إحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وتصديا التصريح بإخراجها من الدعوى، والحكم في مواجهة المسؤول المدني بحضور

صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى بأدائه للمطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 31509،65 درهم، وبتأييده في باقي ما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية واعتباره مسؤولا مدنيا مع تحميل المحكوم عليهم الصائر و الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وتحميل المستأنفة الصائر . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذين صلاح الدين (م) وامحمد (م) المحاميين بهيئة القنيطرة و المقبولين للترافع أمام محكمة النقض . وبناء على المذكرة التوضيحية المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة دفاعه المرفقة بشهادة التامين عدد 81546384 تبتدئ من 2014/12/8 و تنتهي في 2015/3/7 تتعلق بالناقلة اداة الحادثة . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام الأساس القانوني وسوء التعليل، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه ألغت الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وتصديا إخراجها من الدعوى وتسجيل حضور الطاعن فيها، بعلة ان شهادة التأمين المحتج بها من طرفه تبتدئ صلاحيتها من مارس 2015 وهو تاريخ لاحق للحادثة التي وقعت بتاريخ 2015/1/27، في حين أنه تعليل فاسد على اعتبار أن الشهادة ذات الرقم الترتيبي 81546384 خلافا لما ذهب إليه القرار تبتدئ صلاحيتها من شهر دجنبر وتنتهي في 7 مارس 2015، لتحل بعدها البوليصة الثانية ذات الترقيم 83461481 التي يبدأ سريانها من 9 مارس 2015 وينتهي بتاريخ 8 يونيو 2015، ولذلك فبوليصة التأمين الأولى تغطي الحادثة بدليل أن تاريخ تحريرها هو 2015/12/2 والعدد الترتيبي لها جاء سابقا لبوليصة التأمين الثانية كما ان مصالح الشرطة لم تسجل في حق المتهم مخالفة انعدام التامين والشركة المدخلة في الدعوى استغلت الاستنساخ السيئ للبوليصة بسوء نية للدفع بانعدام الضمان، والقرار المطعون فيه لما قضى بإخراجها من الدعوى بالعلة أعلاه جاء مشوبا بسوء التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه. بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية ،وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه . حيث تبين صحة ما نعته الوسيلة على القرار المطعون فيه، ذلك أن المحكمة مصدرته قضت بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في أداء التعويض المحكوم به وصرحت من جديد بإخراجها من الدعوى وتسجيل حضور الطاعن بعلة أن النسخة من شهادة تأمين الحاملة للرقم الترتيبي 81546384 المحتج بها من طرف الطاعن تبتدئ صلاحيتها من شهر مارس وهو تاريخ لاحق الحادثة التي وقعت بتاريخ 2015/1/27، و الحال أن الشهادة المذكورة مجرد نسخة مأخوذة عن الأصل غير واضحة وغير مقروءة لا تبين بوضوح تاريخ بداية الضمان و نهايته مما لم تتمكن معه جهة النقض من بسط رقابتها

بهذا الخصوص اذ كان عليها و في اطار الوسائل التي خولها القانون اجراء بحث حول مدة الضمان وهي عندما اصدرت قرارها على النحو المذكور جاء معللا تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض . من أجـلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 2019/10/22 ملف عدد 17/522، جزئيا بخصوص الضمان وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الأدنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: سيف الدين العصمي مقررا و نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/429 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/534 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم عبد المولى (ب) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الاستاذ عبد الحق (ج) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 24 أكتوبر 2019 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 21 اكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/527 و القاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه ومعاقبته بما قضاه رهن الاعتقال وغرامة نافذة قدرها 8000 درهم عن القتل خطأ وغرامة نافذة قدرها 700 درهم عن عدم احترام الوقوف المفروض بضوء التشوير الأحمر وغرامة نافذة قدرها 300 درهم عن عدم احترام السرعة المفروضة مع الصائر والاجبار في الادني وتصفية مبلغ الكفالة وإلغاء رخصة السياقة تحديد أجل الامتحان للحصول على رخصة جديدة في سنة واحدة وخضوعه لدورة تكوينية في التربية على السلامة الطرقية. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد الحق (ج) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وخرق القانون، ذلك أنه من المقرر فقها وقضاء أن الأحكام والقرارات يجب أن تكون معللة تعليلا كافيا واقعا وقانونا وإلا كانت باطلة، والقرار المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي دون تعليل وبيان أسباب إلغاء الرخصة ودون التحقق من موجبات الإلغاء ومن حالة السكر، علما أن الحادثة وقعت خلال شهر رمضان بطريق ثلاثية عندما كان الدراجي يسير بجانب الطاعن، ثم غير اتجاه سيره

دون التأكد من خلو الطريق الآتي منها الطاعن الذي لم يخرق الضوء الأحمر وكان يسير بسرعة معتدلة، وأن العقوبات المتمثلة في الاعتقال وأداء الكفالة المالية وباقي الغرامات كافية لتحقيق الردع، دون اتقال كاهل الطاعن بإلغاء رخصة السياقة الذي لم تتحقق موجباته، مما يتعين معه نقض القرار. لكن، حيث إن العبرة في الاثبات في الميدان الزجري هي باقتناع القاضي بأدلة الإثبات المعروضة عليه كما أن استخلاص ثبوت الجريمة أو عدم ثبوتها من الوقائع يرجع لقضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي في ما قضى به من إدانة المتهم من أجل ما نسب اليه، واستندت في ذلك الى ما ثبت لها من خلال محضر الشرطة القضائية وشهادة الشاهد طارق (ب) المستمع إليه بعد أداء اليمين القانونية الذي أفاد بأن المتهم وهو يسوق السيارة نوع مرسديس تسبب، نظرا للسرعة التي كان يسير بها ولتجاوزه إشارة التوقف الاجباري المفروض بضوء التشوير الأحمر، في صدم الدراجة النارية التي كان يركبها الضحيتان مما أدى الى وفاتهما بسبب الحادثة، ورتبت على إدانته الغاء رخصة السياقة الخاصة به وفق ما هو منصوص عليه في المادة 172 وحددت المدة اللازمة لمنعه من اجتياز امتحان الحصول على رخصة جديدة، وبينت في حكمها الأسباب الواقعية والقانونية التي اعتمدتها في ما انتهت اليه، جاء قرارها معللا تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس. ويبقى ما أثير حول حالة السكر مخالفا للواقع لعدم متابعة المتابعة المتهم او إدانته من أجله.

لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد لمبالغ لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/430 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 63 - 2020/4262 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) و المتهم المصطفى (ح) بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ محمد (ح) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 17 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بها بتاريخ 9 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/828 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب اليه والحكم عليه عن التسبب في حادثة سير نتج عنها قتل غير عمدي بشهرين اثنين حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 2000 درهم وعن انعدام الاستعداد المستمر للقيام بالناورات اللازمة بغرامة نافذة قدرها 300 درهم وعن الرجوع الى الخلف دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة بغرامة

نافذة قدرها 400 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى، وفي الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك عصام (ن) : والده المصطفى (ن) ووالدته فتيحة (ع) وشقيقته نعيمة (ن) تعويضات مختلف محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. مع تعديله برفع مبلغ مصاريف للجنازة الى 10000 درهم والفوائد القانونية عن القدر الزائد. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لارتباطهما و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ محمد (ح) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من فساد التعليل وخرق القانون، ذلك أن المشرع أسس التعويض المادي على تحقق عنصرين أساسيين هما التزام الهالك بالإنفاق بمقتضى القانون أو الالتزام التطوعي وثبوت فقد مورد العيش، لذلك وجب على المحكمة إبراز هذين العنصرين، وهو ما لم تقم به المحكمة التي اصدرت القرار المطعون فيه بالنقض، خاصة وأن والد الهالك أقر على نفسه بمحضر الشرطة القضائية بكونه فلاحا وهو الإقرار الذي تضمنه رسما الإراثة والإنفاق، لذلك فإن اليسر هو الغالب على حال والد الهالك ومن تم فإن نفقته ونفقة زوجه وأولاده عليه، سيما وأنه لم يثبت أنه مريض ولا يمكنه ممارسة نشاطه الفلاحي أو عسره بحجة إدارية مقبولة، ويبقى رسم العسر والإنفاق مجرد قائمة مصرحين لم يؤدوا اليمين القانونية أمام مجلس القضاء علاوة على المستند العام للرسم مع أن المستند الخاص هو المعول عليه، وهي المعطيات التي لم تقف عندها المحكمة لتستشف منه ان الملف يعوزه الإثبات، كما أن الحكم لشقيقة الهالك بالتعويض المادي يفتقر للموجبات القانونية سيما وأن لا دليل على زواجها من عدمه، والمحكمة بما قضت به جاء قرارها مشوبا بالنعي أعلاه ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط استحقاق التعويض المادي وفقا لمفهوم المادة الرابعة من ظهير 2 أكتوبر هو فقد مورد العيش، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من موجب الانفاق المضمن بتوثيق قلعة السراغنة تحت عدد 210 وصحيفة 208 وموجب العسر عدد 209 و 207، المدلى بهما في الملف، أن الضحية الهالك كان هو المنفق على والده المطلوب في النقض بكل ما تتطلبه ضروريات الحياة اليومية، واستنتجت من ذلك، بما لها من سلطة في تقييم الحجج المعروضة عليها، توفر عنصر فقد مورد العيش الذي يعد أساس التعويض المادي وقضت للمطلوب بالتعويض عن ذلك، تكون قد بنت قرارها على سند سليم وعللته تعليلا كافيا والوسيلة غير مؤسسة. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض

بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/431 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم2020/4264 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني مصطفى (ح) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد (ح) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 17 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بها بتاريخ 9 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/828 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك عصام (ن) : والده المصطفى (ن) ووالدته فتيحة (ع) وشقيقته نعيمة (ن) تعويضات مختلف محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. مع تعديله برفع مبلغ مصاريف للجنازة الى 10000 درهم والفوائد القانونية عن القدر الزائد. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على المادة 523 من قانون المسطرة الجنائية. حيث إنه بمقتضى المادة المذكورة فإنه لا يقبل طلب النقض من أي شخص إلا إذا كان طرفا في الدعوى الجنائية وتضرر من الحكم المطعون فيه. وحيث إن الطاعن أعلاه وإن كان طرفا في الدعوى الجنائية فإنه لم يستأنف الحكم الابتدائي ولم يتضرر من القرار المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الابتدائي مما يتعين معه عدم قبول طلبه. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من الطاعن المسؤول مدنيا مصطفى (ح) وتحميله الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/432 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 05 - 2020/4404 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف ذوي حقوق الهالك صلاح الدين (ك) وهما والده محمد (ك) ووالدته فاطمة (م) ، بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذة رشيدة (ش) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بخريبكة بتاريخ 27 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة

الجنايات الاستئنافية بها بتاريخ 26 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/97 والقاضي بعد النقض والإحالة، بإلغاء الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك أعلاه تعويضات مختلف محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. وذلك في ما قضى به من تعويض مادي وبعد التصدي الحكم برفضه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لارتباطهما، و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذة رشيدة (ش) المحامية بهيئة خريبكة والمقبولة للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من عدم الارتكاز على أساس، ذلك أن الهالك كان هو المنفق على والده بحكم أنه كان يتاجر في الدراجات النارية وكان يدر عليه ذلك أرباحا باهضة وقد سبق الإدلاء بموجب عدلي يؤكد شهوده إنفاق الهالك على عائلته، سيما وأن أجر والده من تقاعده من المكتب الشريف للفوسفاط هزيل جدا، كما أن كلا من الوالدين مصاب بمرض مزمن والهالك هو من كان يتكفل بهما، فيكون القرار برفضه طلب التعويض المادي غير مرتكز على أساس ويتعين نقضه. لكن، حيث إن مناط استحقاق التعويض المادي وفقا لمفهوم المادة الرابعة من ظهير 2 أكتوبر هو فقد مورد العيش، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من موجب الانفاق المدلى به من الطاعنين أن والد الضحية الهالك متقاعد، وهو ما يطابق ما ورد بهويته بمحضر البحث التمهيدي من كونه متقاعدا من المكتب الشريف للفوسفاط، واستنتجت من ذلك أن له دخل قار ومستمر ينفق منه على نفسه وعلى زوجته الطاعنة الثانية، وأن الضحية الهالك لمة يكن هو المصدر الوحيد لمورد عيشهما، ثم ردت طلبهما للتعويض بهذا الخصوص لعدم ثبوت الضرر، جاء قررها مبينا على سند سليم والوسيلة غير مؤسسة.

لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/433 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/4427 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ سليم (ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بصفرو بتاريخ 05 دجنبر 2019 والرامي إلى

نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 27 نونبر 2019 في القضية عدد 2018/2808/92 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني أحمد (ب) بمبلغ 21689 درهما وعبد الله (ف) بمبلغ 48260 درهما وبإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ سليم (ب) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق مقتضيات 1 و 6 و 7 من مدونة السير والمادة 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، وسوء التعليل وانعدام الأساس القانوني، ذلك ان الطاعنة دفعت خلال جميع أطوار المسطرة بانعدام الضمان لعدم توفر سائق الجرار على رخصة للسياقة وفق ما تقتضيه المادتان 1و6 من مدونة السير التي تنص على أنه لا يجوز لأي شخص ان يسوق مركب ذات محرك على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخص السياقة سارية الصلاحية، والمادة 6 التي تنص على أنه لا يجوز لأي كان سياقة مركبة فلاحية ذات محرك على الطريق العمومية، ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة. والثابت من معطيات الملف ان المتهم محمد الزوهري لا يتوفر على رخصة سياقة وكان يسوق الجرار على الطريق الوطنية رقم 6 وهي طريق عمومية، وهو ما يترتب عنه انعدام الضمان طبق المادة 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، الا ان المحكمة مصدرة القرار رغم اشارتها الى الدفع المثار لم تجب عنه واكتفت بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بإحلال الطاعنة في الأداء، فجاء القرار مشوبا بانعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس مما يوجب نقضه. لكن، حيث إنه لئن كانت المادة السادسة من القانون رقم 05-52 المتعلق بمدونة السير على الطرق المحال عليها ضمنا بمقتضى المادة 7 من قرار 26 مارس 2006 المحدد للشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، تنص على أنه لا يجوز لأي كان سياقة مركبة فلاحية ذات محرك أو مركبة غابوية ذات محرك أو أربية للأشغال العمومية أو أربية خاصة ذات محرك، على الطريق العمومية، ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة مسلمة من قبل الإدارة تناسب صنف المركبة طبقا للمادة 7 من القانون نفسه، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة 311 من القانون ذاته، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، لذلك فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتبرت أن ضمان الطاعنة للحادثة قائم وأيدت الحكم المستأنف الذي قضى بإحلالها محل مؤمنها في أداء التعويضات المحكوم بها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطاعنة بهذا الخصوص وجاء مبنيا على سند قانوني سليم قرارها والوسيلة غير مؤسسة. وفي شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من سوء التعليل وانعدام

الأساس القانوني، فالقرار المطعون فيه وقع في تناقض صارخ عندما قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي جعل كامل مسؤولية الحادثة على سائق الجرار، وذلك لأن سائق الشاحنة كان يسير بسرعة عالية فقد معها التحكم في شاحنته وصدم مؤخرة الجرار الذي كان يتقدمه وكان يسير بسرعة ملائمة ملتزما أقصى اليمين ولم يرتكب اية مخالفة تستوجب مؤاخذته، والطاعنة اوضحت ذلك ضمن مذكرة استئنافها، والمحكمة مصدرة القرار أوردت في تعليلها بأن المحكمة الابتدائية راعت خطأ كل واحد من الطرفين، وهو يعني ان كل سائق يتحمل جزءا من المسؤولية، لكنها ذهبت عكس ذلك وجعلت المسؤولية كاملة على سائق الجرار، مما يجعل القرار مشوبا بسوء التعليل ويتعين نقضه. لكن حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة لما تبين لها من الوقائع أن السبب في وقوع الحادثة يرجع الى سائق الجرار الفلاحي الذي كان يسير به ليلا وسط طريق مظلم دون ان يكون متوفر على الأضواء الخلفية المتعلقة بالصهريج الذي كان يقطره الجرار، مما تعذر على سائق الشاحنة القادمة من الخلف رؤيته وتفادي الاصطدم به، ولم يثبت للمحكمة ارتكاب سائق الشاحنة أي خطأ يوجب تحميله جزءا من المسؤولية، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وجاء قرارها مؤسسا، ويبقى ما ورد بالقرار من مراعاة الحكم الابتدائي لخطأ كل طرف، من قبيل التعليل الزائد الذي يستقيم القرار بدونه، والوسيلة على غير أساس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/434 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/5106 باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني محمد (ب) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ا) علوي محمد لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بوجدة بتاريخ 09 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 28 نونبر 2019 في القضية عدد 19/233 والقاضي بإلغاء الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالب بالحق المدني أعلاه بتعويض مدني محدد مبلغه بمنطوق الحكم مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. والتصدي والحكم من جديد بعدم قبول

الطلبات المدنية. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ مصطفى (ز) المحامي بهيئة وجدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من عدم ارتكاز على أساس قانوني، ذلك ان شركة التأمين لم تنازع في صفة المسؤول المدني خاصة وأنه مجرد مدخل في الدعوى وعدم ادخاله لم يؤثر على مجرى الدعوى ما دام أن الاطراف الأساسية للدعوى هم المتهم والسيارة أداة الحادثة والشركة المؤمنة، أما المسؤول المدني وإن لم يتم إدخاله في ديباجة المقال فإنه جاء في الملتمس الأخير للطاعن، كما أن النيابة العامة هي محرك الدعوى العمومية لذلك فهي المحدد الرئيسي لأطراف الدعوى، وأن عدم الإشارة إلى المسؤول المدني في ديباجة المقال لا يعد من العيوب الشكلية المؤثرة سيما وأنه كان على المحكمة إنذار الطاعن بتصحيح المسطرة أو إرجاع الحكم المستأنف للمحكمة الابتدائية قصد البت فيه من جديد واحترام مبدأ التقاضي على درجتين، وهي بما ذهبت اليه جعلت قرارها عديم الأساس القانوني مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف أن السيارة نوع بيكوب ايسيزي والتي كان يسوقها المتهم إبان الحادثة كانت جارية على ملك شركة سوكوشرق، كما هو بيّن ذلك من خلال البطاقة الرمادية المتعلقة بها وتصريح المتهم والمسؤول عن الشركة المذكورة بمحضر البحث التمهيدي، والتي كانت تؤمن مسؤوليتها لدى شركة التأمين (س) حسب شهادة التأمين المدرجة بالملف، ومن تمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من الوثائق أن دعوى الطاعن لم ترفع ضد الشركة المالكة للسيارة بصفتها مسؤولة مدنيا عنها بل رفعت في مواجهة يوسف ال(ج) ي الذي لا صفة له في ذلك، ثم قضت بعدم قبول المطالب المدنية لعلة تقديمها في مواجهة غير صاحب صفة، ذلك دون أن تكون ملزمة بإنذار الطاعن بإتمام بيان ورد بمقال الإدعاء على وجه غير سليم ولم يرد ناقصا أو وقع إغفاله بالمرة، جاء قرارها مبنيا على سند قانوني وعلل تعليلا سليما والوسيلة غير جديرة بالاعتبار. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/435 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/1640 شركة التأمين سهام. ضد : فاطمة الزهراء جميلي. المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون

بتاريخ: 2021/03/03 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التأمين سهام. ينوب عنها الاستاذ محمد (م.ب) المحامي بهيئة تطوان والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالـبة وبـيـن: فاطمة الزهراء جميلي. المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (م.ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ 2019/10/21 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/15 ملف عدد 2019/148 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبادائه لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 93933,30 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (م.ب) المحامي بهيئة تطوان والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الوحيدة المتخذة من انعدام الأساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه رد دفع الطاعنة بخصوص تعديل المادة 44 من مدونة السير والمادة 7 بعلة أن المادة 7 لئن أوجبت على سائق الدرجات بمحرك ضرورة الحصول على رخصة سياقة مناسبة لصنف الدراجة فإنه لتنفيذ مقتضيات المادة المذكورة يتوقف على صدور نص تنظيمي يحدد كيفية وآجال تطبيق المقتضيات المتعلقة بفرض رخصة السياقة على الدرجات النارية واعتبرت الدفع غير مؤسس والحال انه بالرجوع الى المقتضيات الصريحة للقانون 14-116 الصادر بتاريخ 2016/08/11 فإنه واجب التطبيق من يوم صدوره بالتاريخ المذكور وأن ما ابتدعه القرار المطعون فيه من جعل التنفيذ معلقا على شروط وإرادة الإدارة لا سند له فجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا وهو ما يعرضه للنقض. حيث إنه لئن كانت المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 قد نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الأولى من القانون ذاته، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من الاجراءات الانتقالية المتعلقة بالقانون المشار إليه، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما تبين لها وثائق الملف ان العربة التي كان يسوقها المتهم محمد أبوقي وقت الحادثة عبارة عن دراجة نارية فايس لا تتجاوز سعة أسطنتها 50 سنتم مكعب حسب ورقتها الرمادية حتى يكون المتهم ملزما بالتوفر على رخصة السياقة طبقا للمادة 44 من

مدونة السير واعتبرت ضمان شركة التأمين الطاعنة قائما وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من احلالها محل مؤمنها في الأداء تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم و ما أثير على غير أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وعلى رافعه بضعف الضمانة ومبلغها ألفا{2000} درهم تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض الدعوي الجنائية. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررا ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل اللنيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/436 الصادر بتاريخ 2021/03/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6210 شركة التأمين سند. ضد : ذوي حقوق (ع) محمد المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/03 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين سند. ينوب عنها الاستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: ذوي حقوق (ع) محمد. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.ج) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/12/16 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية الجنح لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/05 ملف عدد 2019/431 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار محمد الفرابي مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 84890 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل ذلك أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم كامل مسؤولية الحادثة مقتصرا فقط على واقعة فرار المتهم وليس على كيفية وقوع الحادثة باعتبار أن الفرار واقعة لاحقة عن الحادثة وهو تعليل لا يتضمن أية إجابة عن أوجه الدفاع التي تقدمت بها العارضة ابتدائيا واستئنافيا والمتمثلة في عدم اتخاذ الضحية الهالك أي احتياط عند عبوره الطريق بعد أن خرج من بين السيارات المتوقفة وهو ما يعرض قرارها للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ

المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم كامل مسؤولية الحادثة استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن أخطاء المتهم المتمثلة في عدم احتياطه وعدم تمكنه من مركوبه لذلك لم يستطع القيام بالمناورات اللازمة لتلافي وقوع الحادثة إضافة الى فراره وعدم توقفه بمكان الحادث لتمكين الضابطة القضائية عند اجراء المعاينة لتحديد اتجاه الطرفين ولم تجد ضمن معطيات الملف ما يثبت ان الضحية كان بصدد عبور الطريق من اليمين الى اليسار تكون قد تبنت علله واسبابه بهذا الخصوص واستعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها مما يكون معه القرار معللا تعليلا سليما وما أثير على غير أساس. من اجله قضت برفض الطلب وعلى رافعه بضعف الضمانة ومبلغها 2000 درهم تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض الدعاوي الجنائية . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررا ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/437 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد 2020/9960 عصام فاضل. ضد : النيابة العامة. المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/03 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: عصام فاضل. تنوب عنه الأستاذة فاطمة (ص) المحامية بهيئة بني ملال والمقبولة للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: النيابة العامة. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم عصام فاضل بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذة فاطمة (ص) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة بتاريخ 2019/10/31 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/29 ملف عدد 2019/59 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهمين من أجل ما نسب إليهما والحكم على الأول محسن ايت خيري بغرامة نافذة 500 درهم والثاني فاضل عصام بأربعة أشهر حبسا نافذا وغرامة مضمومة قدرها 4500 درهم وتوقيف رخصة سياقته لمدة ستة أشهر مع تعديله بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم الأول موقوفة التنفيذ. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، في شأن الوسيلة

المثارة تلقائيا من طرف محكمة النقض والمتعلقة بخرق المادة 370 من قانون المسطرة الجنائية. حيث إنه بمقتضى المادة المذكورة في فقرتها الثالثة تبطل الاحكام او القرارات او الاوامر إذا لم تكن معللة أو إذا كانت تحتوي على تعليلات متناقضة. حيث يستفاد من تنصيصات الحكم الابتدائي أن المحكمة قررت تمتيع المتهم بظروف التخفيف نظرا لظروفه الاجتماعية وجعل العقوبة الحبسية موقوفة التنفيذ في حقه لكنها في المنطوق قضت عليه بأربعة أشهر حبسا نافذا . وأن القرار المطعون فيه لما أيد الحكم الابتدائي الذي يحمل تناقضا بين تنصيصاته ومنطوقه يكون قد خرق المادة المشار إليها أعلاه مما يعرضه للنقض. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة بتاريخ 2019/10/29 ملف عدد 2019/59 وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه، وعلى المطلوب في النقض بالصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة:خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/438 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 86-2020/11185 مخماخ حسن ونور الدين الدريوش. ضد : ذوي حقوق الزين موحى. المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/03 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: مخماخ حسن ونور الدين الدريوش. ينوب عنهما الأستاذ محمد عمري المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبان وبـيـن: ذوي حقوق الزين موحى. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهمين مخماخ حسن ونور الدين (د) بمقتضى تصريحين أفضيا بهما بواسطة الأستاذ محمد عمري لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالرشيدية بتاريخ 2020/01/27 والراميين إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/28 ملف عدد 2019/64 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهمين من أجل مانسب إليهم وبمعاقبة الأول عن جنحة القتل غير العمدي بستة أشهر حبسا نافذا في حدود ما قضي به وجعل باقي المدة موقوفة التنفيذ في حقه وغرامة نافذة 5000 درهم وعن الفرار بغرامة نافذة مبلغها 2000 درهم عن السكر العلني غرامة نافذة 500 درهم عن السياقة في حالة سكرغرامة نافذة 5000 درهم وعن عدم احترام السرعة المفروضة غرامة نافذة 300 درهم وعن عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب

الحادثة 300 درهم وبإلغاء رخصة السياقة مع المنع من الحصول على رخصة جديدة خلال مدة سنتين وارجاع مبلغ الكفالة المودعة من طرفه بعد استخلاص الغرمات والصوائر المحكوم بها ومعاقبة كل واحد من المتهم الثاني والثالث من أجل السكر العلني البين بغرامة نافذة مبلغها 500 درهم مع تعديله بمعاقبة المتهم الأول حسن مخماخ من أجل جرائم القتل والجرح الخطأ والفرار والسياقة في حالة سكر بسنة حبسا نافذا وغرامة نافذة 40000 درهم ومن أجل عدم احترام السرعة المفروضة بغرامة نافذة 500 درهم ومن أجل عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة بغرامة نافذة 500 درهم وبإلغاء رخصة سياقته ومنعه من الحصول على رخصة جديدة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الحكم ومعاقبة كل واحد من المتهمين حميد علا ونور الدين (د) بشهر حبسا نافذا وغرامة نافذة 500 درهم، وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم حسن مفتاح من أجل جنحة السكر العلني البين والحكم من جيد ببراءته منها. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لارتباطهما. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد عمري المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من خرق الإجراءات الجوهرية للمسطرة وخرق الفصول 297 و 370 و 751 من قانون المسطرة الجنائية ذلك ان المادة 297 أعلاه تشترط لصحة انعقاد الجلسات أن تشكل كل هيئة قضائية طبقا للقانون المؤسس لها وان تصدر مقرراتها عن قضاة شاركوا في جميع المناقشات وإذا تعذر حضور عضو أو أكثر تعاد المناقشات من جديد وأضافت المادة 370 من نفس القانون أن الاحكام أو القرارات أو الأوامر تبطل إذا لم تكن هيئة الحكم مشكلة طبق القانون المنظم لها او اذا صدر الحكم عن قضاة لم يحضروا جميع الجلسات التي درست فيها الدعوى وبالرجوع الى مستندات الملف ولاسيما محاضر الجلسات ومضامين القرار المطعون فيه يتبين ان القضية نوقشت في جلستين الأولى بتاريخ 2019/09/19 كانت فيها الهيئة مكونة من الأستاذ بنيخلف فؤاد رئيسا وعضوية كل من الاستاذين جمال سرحان ومصطفى ايت الحاج، وخلالها تم الاستماع الى المتهمين واعفاؤهم من الحضور وتأخير القضية لجواب شركة التأمين لجلسة 2019/11/14 وبهذه الجلسة كانت الهيئة مشكلة من الأستاذ مولاي ادريس فكري رئيسا وعضوية الأستاذ لحسن العلاوي وحسناء اليزيدي وخلاله تخلف المتهمون لاعفائهم من الحضور مما يعد خرقا للإجراءات الجوهرية للمسطرة يعرض قرارها للنقض. حيث انه وخلافا لما أثير بالوسيلة فالثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه ومحضر جلسة 2019/11/14 الصحيح شكلا أن الهيئة التي ناقشت القضية والمتكونة من الأساتذة مولاي ادريس فكري رئيسا وعضوية لحسن العلاوي وحسناء اليزيدي هي التي أصدرت القرار المطعون فيه مما يكون معه ما أثير خلاف الواقع وغير

مقبول. لاجلـــــه برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة:خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/439 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/11187 حميد علا . ضد : ذوي حقوق الزين موحى المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/03 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: حميد علا . ينوب عنه الأستاذ محمد عمري المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: ذوي حقوق الزين موحى. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم حميد علا بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد عمري لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالرشيدية بتاريخ 2020/01/27 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/28 ملف عدد 2019/64 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهمين من أجل مانسب إليهم وبمعاقبة الأول عن جنحة القتل غير العمدي بستة أشهر حبسا نافذا في حدود ما قضي به وجعل باقي المدة موقوفة التنفيذ في حقه وغرامة نافذة 5000 درهم وعن الفرار بغرامة نافذة مبلغها 2000 درهم عن السكر العلني غرامة نافذة 500 درهم عن السياقة في حالة سكرغرامة نافذة 5000 درهم وعن عدم احترام السرعة المفروضة غرامة نافذة 300 درهم وعن عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الحادثة 300 درهم وبإلغاء رخصة السياقة مع المنع من الحصول على رخصة جديدة خلال مدة سنتين وارجاع مبلغ الكفالة المودعة من طرفه بعد استخلاص الغرمات والصوائر المحكوم بها ومعاقبة كل واحد من المتهم الثاني والثالث من أجل السكر العلني البين بغرامة نافذة مبلغها 500 درهم مع تعديله بمعاقبة المتهم الأول حسن مخماخ من أجل جرائم القتل والجرح الخطأ والفرار والسياقة في حالة سكر بسنة حبسا نافذا وغرامة نافذة 40000 درهم ومن أجل عدم احترام السرعة المفروضة بغرامة نافذة 500 درهم ومن أجل عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة بغرامة نافذة 500 درهم وبإلغاء رخصة سياقته ومنعه من الحصول على رخصة جديدة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الحكم ومعاقبة كل واحد من المتهمين حميد علا ونور الدين (د) بشهر حبسا نافذا وغرامة نافذة 500 درهم، وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم حسن مفتاح من أجل جنحة السكر العلني البين والحكم من جيد ببراءته منها. إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد عمري المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من خرق الإجراءات الجوهرية للمسطرة وخرق الفصول 297 و 370 و 751 من قانون المسطرة الجنائية ذلك ان المادة 297 أعلاه تشترط لصحة انعقاد الجلسات أن تشكل كل هيئة قضائية طبقا للقانون المؤسس لها وان تصدر مقرراتها عن قضاة شاركوا في جميع المناقشات وإذا تعذر حضور عضو أو أكثر تعاد المناقشات من جديد وأضافت المادة 370 من نفس القانون أن الاحكام أو القرارات أو الأوامر تبطل إذا لم تكن هيئة الحكم مشكلة طبق القانون المنظم لها او اذا صدر الحكم عن قضاة لم يحضروا جميع الجلسات التي درست فيها الدعوى وبالرجوع الى مستندات الملف ولاسيما محاضر الجلسات ومضامين القرار المطعون فيه يتبين ان القضية نوقشت في جلستين الأولى بتاريخ 2019/09/19 كانت فيها الهيئة مكونة من الأستاذ بنيخلف فؤاد رئيسا وعضوية كل من الاستاذين جمال سرحان ومصطفى ايت الحاج، وخلالها تم الاستماع الى المتهمين واعفاؤهم من الحضور وتأخير القضية لجواب شركة التأمين لجلسة 2019/11/14 وبهذه الجلسة كانت الهيئة مشكلة من الأستاذ مولاي ادريس فكري رئيسا وعضوية الأستاذ لحسن العلاوي وحسناء اليزيدي وخلاله تخلف المتهمون لاعفائهم من الحضورمما يعد خرقا للإجراءات الجوهرية للمسطرة يعرض قرارها للنقض. حيث انه وخلافا لما أثير بالوسيلة فالثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه ومحضر جلسة 2019/11/14 الصحيح شكلا أن الهيئة التي ناقشت القضية والمتكونة من الأساتذة مولاي ادريس فكري رئيسا وعضوية لحسن العلاوي وحسناء اليزيدي هي التي أصدرت القرار المطعون فيه مما يكون معه ما أثير خلاف الواقع وغير مقبول. لاجلـــــه برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة:خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/440 الصادر بتاريخ رقم 3 مارس 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/4128 شركة التامين (أ) ضد دينا العابد المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 3 مارس 2021 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التامين (أ) ينوب عنها الاستاذ بلدي رشيد المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام

محكمة النقض الطالــب وبـيـن: دينا العابد المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ بلدي رشيد لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بطنجة بتاريخ 2019/11/5 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/28 ملف عدد 19/365و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المتهم ثلثي المسؤولية والحكم على المسؤول المدني بالأداء للمطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 48183،22 درهم مع الصائر بالنسبة والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء وتحميل كل ميتان فائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ بلدي رشيد المحامي بهيئة طنجة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل وخرق مقتضات المادتين 1110 و 1111 من قانون الالتزامات والعقود و خرق الفصول 125 من الدستور و365 و 370 من القانون الجنائي، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى للمطلوبة في النقض بالتعويض ومن دون أن يجيب عن الدفع المثار من طرف الطاعنة الذي بينت فيه أن المطالبة بالحق المدني أبرمت صلحا مع المتهم بمقتضى عقد عرفي مصادق عليه تنازلت فيه عن جميع مطالبها المترتبة عن الحادثة، كما حضرت أمام الضابطة القضائية بتاريخ 2017/11/7 وشهدت على نفسها أنها تنازلت عن مطالبها، والتمست الطاعنة بناء عن ذلك التصريح برفض الطلب مادام ان الصلح عملا بالمادتين أعلاه من قانون الالتزامات والعقود ينهي النزاع ولا يمكن الرجوع فيه، وبذلك جاء قرارها مشوبا بخرق القانون وانعدام التعليل ويتعين نقضه. حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما تبين لها من التنازل المتمسك به من طرف الطاعنة المرفق بمحضر الضابطة القضائية، أن الطرف الأول دنيا العابد تنازلت لفائدة الثاني سعيد اعزيبو عن أية متابعة قضائية متعلقة بالحادثة موضوع النازلة بعد إبرام صلح بينهما على جبر الضرر، لكن من دون بيان الحقوق والالتزامات التي كانت محلا له عملا بالفصل 1105 من قانون الالتزامات والعقود، فضلا على ان المطلوبة في النقض تراجعت عنه بتصريحاتها المدونة بمحضر الضابطة القضائية يوم 2017/11/20 لعدم تنفيذ الطرف الآخر التزامه وهو الحق المكفول لها بمقتضى الفصل 1110 من نفس القانون، ثم صرفت بالتالي النظر عن الدفع المثار بتفعيل مقتضيات التنازل المذكور جاء قرارها مبني على أساس سليم غير خارق لأي مقتضى قانوني مما هو محتج به أعلاه والوسيلة عديمة الأساس . في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من فساد التعليل وعدم الارتكاز على أساس وخرق المادة 5 من ظهير

1984/10/2، ذلك أن الطاعنة تقدمت بدفع (ج) أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه مفاده ان شهادة الاجر المدلى بها من طرف الضحية التي اعتمدتها المحكمة الابتدائية في احتساب الرأسمال المعتمد له لا تتعلق بتاريخ الحادثة بل سابقة له بستة أشهر وهو ما يشكل خرقا للمادة 5 من الظهير أعلاه، إلا أنها أيدت الحكم المذكور من غير الجواب عن الدفع فجاء قرارها فاسد التعليل ومنعدم الأساس ويتعين نقضه. بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة قانونية ينزل منزلة انعدام التعليل حيث يستفاد من وثائق الملف أن الطاعنة أدلت بواسطة دفاعه ابجلسة 2019/10/14 بمذكرة لبيان أوجه استئنافها للحكم الابتدائي أثارت فيها ما تضمنته الوسيلة من عدم مواكبة شهادة الأجر المدلى بها من طرف المطلوبة في النقض لتاريخ الحادثة باعتبار أن تاريخها سابق لتاريخ وقوع الحادثة بستة أشهر، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه رغم إشارتها لمذكرة الطاعنة في قرارها، لم تجب عن الدفع ولم تناقشه رغم ما لذلك من تأثير على وجه قضائها، واقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي بعلة أن التعويض احتسب بشكل دقيق فجاء قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه بهذا الخصوص. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بطنجة بتاريخ 2019/10/28ملف عدد 19/365 جزئيا، بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوبة في النقض دنيا العابد والرفض في الباقي، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الأدنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: سيف الدين العصمي مقررا و نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/441 الصادر بتاريخ 2021/03/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/654 يوسف حيمود. ضد: الصغير صابر ومن معه. المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/03 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: يوسف حيمود. تنوب عنه الأستاذة صفية غرابي المحامية بهيئة الرباط والمقبولة للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـين: الصغير صابر ومن معه. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني يوسف حيمود بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذة

صفية غرابي لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتمارة بتاريخ 2019/11/15 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/07 ملف عدد 2019/299 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة واعتبار محمد صابر مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني بالتعويضات المسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بتحميل المتهم ثلث مسؤولية الحادثة والضحية الثلثين وبتخفيض التعويض المحكوم به الى مبلغ 19899,26 درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذة صفية غرابي المحامية بهيئة الرباط و المقبولة للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك ان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه تناقضت في تعليلها للمسؤولية فبعدما بنت تعليلها في الدعوى العمومية على كون الظنين لم يراع أولوية المرور اعتبرت في الدعوى المدنية ان الضحية الطاعن هو الذي لم يحترم حق الاسبقية والحال ان الضحية تم صدمه في منتصف ملتقى الطرق وان المتهم هو الذي لم يخفف من سرعته مما ساهم بشكل مباشر في وقوع الحادثة، فضلا على ان حق الاسبقية ليس حقا مطلقا والمحكمة بعدم مراعاتها ما ذكر عرضت قرارها للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما عدلت المسؤولية وحملت المتهم الثلث استندت فيما انتهت إليه بهذا الخصوص على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن خطأ الطاعن سائق الدراجة الهوائية المتمثل في عدم احترامه حق الاسبقية الذي كان للمتهم ومواصلة سيره بملتقى الطرق دون احتياط مما أدى به الى الاصطدام بسيارة هذا الأخير من الجانب الايسر وخطأ المتهم سائق السيارة نوع سيزيكي الذي كان يسير بسرعة غير ملائمة الشئ الذي جعله يفقد السيطرة على مركبته ولم يستطع القيام بالمناورات اللازمة لتلافي وقوع الحادثة تكون قد استعملت سلطتها في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها وحملت كل طرف نصيبا من المسؤولية في حدود منابه من الخطأ وجاء بذلك قرارها معللا وما أثير على غير أساس. في شأن الوسيلة الثانية بفرعيها المتخذ أولهما من الخرق ال(ج) للقانون ذلك أن الطاعن يمتهن نجارة الالمنيوم وأن دخله اليومي يتحقق بمجهوده العضلي وأن مكوته لمدة 125 يوما بدون عمل أفقده كسبه وان طبيعة عمله الذي يمارسه كنجار يعد سندا لتحقق هذا الضرر والمتخذ ثانيهما من نفس الوسيلة ونفس السبب فان التعويض عن تشويه

الخلقة يستحق الطاعن عنه 10 في المائة من الرأسمال المعتمد والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت له بالتعويض المذكور على أساس الحد الأدنى للأجور تكون قد خرقت المادة 10 من ظهير 1984/10/02 وهو ما يعرضه للنقض. لكن، حيث إنه بمقتضى المادة الثالثة من ظهير 1984/10/02فإن التعويض عن العجز الكلي المؤقت لا يستحقه المصاب إلا إذا أثبت فقده لأجره أو كسبه المهني خلال مدة العجز الكلي المؤقت، ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن لم يدل بما يفيد أن له اجرا او كسبا مهنيا فقده طيلة مدة عجزه عن العمل، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلبه بهذا الخصوص، تكون قد طبقت مقتضيات المادة أعلاه وبنت قضاءها على أساس وما أثير غير مؤسس.ومن جهة ثانية فان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم يثبت لها من وثائق الملف ان الضحية الطاعن كان يتقاضى أجرا أو كسبا مهنيا بتاريخ ارتكاب الحادثة وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى له بالتعويض عن التشويه على أساس الحد الأدنى للأجور تكون قد طبقت المادة العاشرة المستدل بخرقها تطبيقا سليما وما أثير على غير أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني يوسف حيمود وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر مع الاجبار في الادنى. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: القرشي خديجة رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/442 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 11616 /2019 شركة التأمين سهام ضد ذوي حقوق الهالكة ساجة حسني و من معهم المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: : 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التأمين (س) ينوب عنها الأستاذ مراد بكوري المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: ذوي حقوق الهالكة ساجة حسني و من معهم المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ مراد بكوري لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 2019/2/20 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/2/13 ملف عدد 2016/790 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار اموحال (ب) مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين

(س) محل مؤمنها في الأداء والصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ مراد بكوري المحامي بهيئة الرباط و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرع الأول من الوسيلة الفريدة المتخذ من نقصان التعليل و عدم الارتكاز على أساس ذلك أن القرار المطعون فيه جاء ناقص التعليل بخصوص المسؤولية فبالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية و ظروف الحادثة يتبين أن السبب الرئيسي في وقوعها يعود بالأساس إلى الشاحنة نصف مقطورة التي كانت تتجاوز الشاحنة من نوع إيسوزي المؤمنة لدى الطاعنة مما اضطر سائق هذه الأخيرة إلى الانحراف نحو اليمين وفقده السيطرة عليها، و بعد الحادث استعمل مثلث الخطر لتنبيه مستعملي الطريق إضافة إلى المصباح اليدوي إلا أن السرعة الكبيرة التي كان يسير بها سائق السيارة سياط ليون جعلته يصطدم بالشاحنة إيسوزي و بذلك يتحمل هو الاخر قسطا من المسؤولية لعدم انتباهه و عدم تخفيض سرعته وعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة و باعتبار أن سائق الشاحنة استعمل كافة الوسائل لإشعار مستعملي الطريق بوقوع حادثة سير. و أن حادثة السير التي راح ضحيتها سائق الشاحنة نوع ميتسوبيشي يتحمل مسؤوليتها كاملة سائق الشاحنة نوع فولفو الذي كان يسير بسرعة مفرطة و صدم من الخلف الشاحنة نوع ميتسوبيشي التي كانت متوقفة و فوجئ سائقها با لاصطدام مما أدى إلى وفاته . و إعمال محكمة الدرجة الأولى لسلطتها التقديرية و تأييد محكمة الدرجة الثانية لما قضت به بعلة أنها استندت على حيثيات الدعوى العمومية في تقدير المسؤولية لا يستقيم و التطبيق السليم لمقتضيات القانون مما يعرض قرارها للنقض. حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم كامل المسؤولية و استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن الأخطاء التي ارتكبها و المتمثلة في سيره بسرعة غير ملائمة لمكان الحادثة وعدم قيامه بالمناورات اللازمة أثناء السياقة مما جعله يفقد التحكم في زمام ناقلته و انقلابها وسط الطريق و عرقلة حركة السير، كانت هي السبب المباشر في وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. في شأن الفرع الثاني من نفس الوسيلة المتخذ من خرق القانون و نقصان التعليل ذلك أن الخبرتين الطبية والميكانيكية جاءتا مخالفتين لمقتضيات الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية فالخبيران لم يرفقا تقريرهما بمحضر الحضور الذي يعتبر من الإجراءات و الوثائق الواجب إرفاقها بتقرير الخبرة حتى يتم قبوله شكلا كما أن طالبة النقض و دفاعها لم يتوصلا بأي استدعاء

لحضور الخبرة . و محكمة الدرجة الأولى و كذا محكمة الدرجة الثانية لم تستجيبا لملتمس إجراء خبرة طبية مضادة رغم خرق الخبرة المعتمدة للقانون و كون نسب ا لعجز المحددة فيها مبالغ فيها من طرف السيد الخبير الحساني الحسين عندما حدد نسبة العجز الدائم في 25% بالنسبة للضحية حدو ساعيدي و مدة العجز الكلي المؤقت في 90 يوما بالنسبة للضحية محمد ساعيدي في حين أن مستشار الطاعنة (ك) المصطفى حدد نسبة العجز الدائم في 15% بالنسبة للضحية الأول و مدة العجز الكلي المؤقت في 38 يوما بالنسبة للضحية الثاني إضافة إلى كون الدكتور الحسن الحساني طبيب عام غير مختص في نوعية إصابات الضحايا ما يجعله غبر مؤهل للقيام بالخبرة الموكولة إليه و يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن الأمر بإجراء خبرة طبية جديدة يعود تقديره إلى قضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف أن الطاعنة توصلت باستدعاء الخبيرين حساني الحسين و شاطر ميلود و أن الحكم التمهيدي القاضي بإجراء خبرة طبية صدر حضوريا في حقها بتاريخ 2014/4/24 ولم تمارس مسطرة تجريح الخبير في إبانها طبقا للمادة 62 من قانون المسطرة المدنية لذلك لم يبق لها مجال للاحتجاج بعدم تعيين خبير اختصاصي كما أن الخبير غير ملزم بإرفاق تقاريره بمحضر الحضور وتضمينه تصريحات الأطراف طالما أن الطاعنة و ممثلها تخلفا عن حضور إجراءات الخبرة لم يثبت إدلاؤهما بأية تصريحات واعتبرت الخبرتين الطبية و الميكانيكية المعتمدة ابتدائيا مستوفية للشروط الشكلية المتطلبة قانونا . ومن جهة أخرى، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الخبرات الطبية التي بوشرت على الضحيتين حدو ساعيدي ومحمد ساعيدي واعتبرتها موضوعية لأن النتائج التي انتهى إليها تتناسب مع الأضرار التي خلفتها الحادثة بالنظر إلى مجموع الملف الطبي لكل ضحية وراعت مقتضيات مرسوم 1985 بهذا الخصوص و ردت طلب إعادتها لعدم ارتكازه على أساس تكون قد استعملت سلطتها في تقييم ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس . في شأن الفرع الثالث من نفس الوسيلة المتخذ من عدم الارتكاز على أساس ذلك أن القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي رغم أنه ارتكب أخطاء فادحة في احتساب التعويضات المحكوم بها لفائدة ورثة الهالك محمد منوش باعتماده على رأسمال غير مطابق لسن الضحية و قضى لورثته بمبالغ خيالية غير مطابقة للقانون وأن مجموع المبالغ المستحقة لهم عن التعويض المادي يتعين احتسابها على أساس رأسمال قدره 95324 درهما لتصبح كالتالي: لأرملته تودة الهنشير أصالة عن نفسها مبلغ 14.443,03 درهما و نيابة عن القاصرين فاطمة و رشيد مبلغ 8.665,81 درهما لكل واحد منهما ونيابة عن القاصرين حسناء و معاذ مبلغ 554,42 .11 درهما لكل واحد منهما و نيابة عن القاصرتين حنان وناصرة مبلغ 14.443,03 درهما لكل واحدة منهما، و بالنسبة لزهرة منوش و نورة منوش مبلغ 5777.21 درهما لكل واحدة منهما أي ما مجموعه

323،97 95 درهما و ليس كما ورد بمنطوق الحكم الابتدائي، و بالنسبة لسعيد منوش يستحق فقط تعويضا عن الضرر المعنوي محددا في مبلغ 13.905 درهما مما يعرض القرار للنقض. حيث لا ينتج من تنصيصات القرار المطعون فيه و لا مذكرة أسباب الاستئناف و محضر الجلسة الصحيح شكلا أن ما تضمنه الفرع من الوسيلة على النحو الوارد عليه بخصوص الخطا الواقع في الرأسمال المعتمد للهالك محمد منوش و التعويضات المحكوم بها لورثته أثير أمام محكمة الموضوع وبالتالي لا يمكن مناقشته لأول مرة امام محكمة النقض التي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي و ما أثير غير مقبول. في شأن الفرع الرابع من نفس الوسيلة المتخذ من خرق المادة 3 من ظهير 1984 ذلك أن التعويض عن العجز المؤقت يستحق إذا أثبت المصاب فقد أجرته أو كسبه المهني خلال مدة العجز المؤقت و في نازلة الحال فإن الضحايا لم يدلوا بما يفيد فقدانهم لدخلهم أو كسبهم المهني و رغم ذلك فإن الحكم الابتدائي قضى لهم بالتعويض عن العجز المؤقت و أيده القرار الاستئنافي في خرق واضح لمقتضيات المادة 3 أعلاه مما يعرضه للنقض. حيث إنه بمقتضى المادة الثالثة من ظهير 1984/10/2 فإن التعويض عن العجز الكلي المؤقت لا يستحقه المصاب إلا إذا أثبت فقده لأجره أو كسبه المهني خلال مدة العجز الكلي المؤقت، ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن المطلوبين في النقض يشتغلون في مجال الفلاحة و أن دخلهم مرتبط بمجهودهم الشخصي و البدني و من شأن الحادثة حرمانهم منه طيلة مدة عجزهم عن العمل، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت لفائدتهم بتعويض عن الضرر المذكور لم تخرق أي مقتضى قانوني و ما أثير غير مؤسس. في شأن الفرع الخامس من نفس الوسيلة المتخذ من عدم الارتكاز على أساس ذلك أن شهادة الأجر المدلى بها من طرف المطالبين بالحق المدني غير مطابقة للقانون باعتبار أنها غير خاضعة للنظام الضريبي و لا تتوفر على الشروط القانونية المتطلبة فيها مما يكون معه القرار المطعون فيه مجانبا للصواب عندما اعتبر في تعليله أن التعويض المحكوم به موافق لظهير 2 أكتوبر 1984 و ناقص التعليل و معرضا للنقض. حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا . والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المطلوب في النقض فهد القاسمي أدلى لإثبات دخله بشهادة أجر صادرة عن مشغلته إدارة الدفاع الوطني مؤرخة في 2015/10/27 تثبت أنه يشتغل لديها منذ 1994/4/16 ويتقاضى أجرة شهرية قدرها 4858 درهما ولم تدل المطلوبة بما يدحضها، واعتمدتها في احتساب التعويض تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما و الوسيلة على غير أساس. من أجلـــه قضت برفض الطلب و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة

الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/443 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد :2019/18271 شركة التأمين (أ) ضد ادريس البوحي المملكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: : 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين أليانز ينوب عنها الأستاذ جواد (س) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: ادريس البوحي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ جواد (س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2019/4/24 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/4/18 ملف عدد 2018/765 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتباره مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالب بالحق المدني ادريس البوحي تعويضا إجماليا مبلغه 431167.12 درهما والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين زوريخ محل مؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ جواد (س) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من خرق مقتضيات الفصل 399 من قانون الالتزامات و العقود ذلك أن المتهم ادريس الكزولي ينفي نفيا قاطعا صدمه الدراجة النارية والبينة على المدعي، وأن الشاهد عثمان المجدوبي أكد في تصريحه لدى الضابطة القضائية أن المتهم لم يصطدم بالدراجة النارية للمطلوب في النقض ولم يلمسها قط مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه. حيث إن الوسيلة تناقش مقتضيات تتعلق بالدعوى العمومية والحال أن شركة التأمين الطاعنة يقتصر طعنها على الحقوق العائدة لها بصفتها مؤمنة دون سواها طبقا للفقرة الثانية من المادة 533 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أنه ينحصر أثر الطعن بالنقض المرفوع من الطرف المدني أو المسؤول عن الحقوق المدنية فيما يرجع لنظر محكمة النقض في المقتضيات المتعلقة بالدعوى المدنية ويبقى ما أثير غير مقبول. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق مرسوم 1985/1/14 الذي حدد جدولا بنسب العجز الدائم يجب على الأطباء الخبراء التقيد به . في حين أن الخبرة الطبية المعتمدة لم تحترم ولم تتقيد بالمرسوم المذكور فجاءت متسمة بالمبالغة والغلو مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض .

حيث إن الأمر بإجراء خبرة طبية جديدة يعود تقديره إلى قضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن الخبرة الطبية المعتمدة ابتدائيا بينت الأضرار اللاحقة بالضحية بالتدقيق بعد فحصها و استنادا إلى ملفها الطبي وراعت مقتضيات مرسوم 1985 بهذا الخصوص و اعتبرتها موضوعية و ردت طلب إعادتها لعدم ارتكازه على أساس تكون قد استعملت سلطتها في تقييم ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما يجعله مؤسسا و الوسيلة على غير أساس في شأن الوسيلة الثالثة المتخذة من خرق الفصل 7 من ظهير 1984/10/2 ذلك أن المطلوب في النقض حسب محضر الضابطة القضائية عامل فلاحي وليس فلاحا والخبرة الحسابية لم تستند على أي معطى واقعي . و المداخيل التي لها صفة الأجر او الكسب المهني هي التي يقابلها مجهود شخصي يتأثر بالإصابات البدنية إضافة إلى أن الفصل 7 من ظهير 1984 ينص على ضرورة التمييز بين ما ينوب عمل المصاب وما تدره عليه أمواله و أن ما كان يجب اعتماده هو أجرة المثل ممن يفترض فيه أنه يمارس النشاط الفلاحي مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن الخبرة الحسابية كوسيلة تقنية تأمر بها المحكمة قصد التوصل بواسطة أهل الاختصاص من الخبراء والتقنيين إلى تحديد دخل المصاب متى تعذر التمييز بين ما تدره أمواله وما ينوب عمله طبقا للمادة 7 من ظهير 1984/10/2، و الخبير المنتدب أشار في تقريره إلى أن المطلوب في النقض يشتغل بالفلاحة و تربية المواشي و يملك 6 رؤوس من البقر و 9 رؤوس من الغنم و 150 خلية من النحل حسب الشهادة الإدارية المدلى بها من طرفه و حدد مدخوله الصافي من المواشي و النحل وبذلك يكون قد استند في تقديره على خصوصية مهنة الفلاحة وما استخلصه من واقع النشاط المذكور والوثائق المدلى بها وحدد له دخلا من كسبه المهني مبلغه 219000 درهما و اعتبر أنه هو ما يمكن أن يحصل عليه شخص يمارس نشاطا مماثلا، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما اعتمدت الخبرة الحسابية في احتساب التعويض المستحق للمطلوب في النقض وردت طلب إعادتها لعدم وجود ما يبرره تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. في شأن الوسيلتين الرابعة و الخامسة المتخذة أولاهما من خرق الفصل 3 من ظهير 1984/10/2 ذلك أنه تم تعويض المطلوب في النقض عن العجز المؤقت والحال ان الفصل المذكور لا يمنح تعويضا عن العجز المؤقت إلا إذا كان المصاب يمارس عملا و اضطرته الحادثة الى التوقف عنه فلحقت به خسارة أو فاته كسب والمطالب بالحق المدني المطلوب في النقض لم يثبت فقده لاي كسب او دخل. و المتخذة ثانيتهما من خرق الفصل 10 من نفس الظهير ذلك انه تم الحكم للمطلوب في النقض بالتعويض عما سمي بالتأثير على الحياة المهنية وهو وصف لا يعرفه الظهير المذكور ودون توفر شروط استحقاق التعويض المحددة حصريا مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن الثابت من المذكرة الاستئنافية المدرجة بالملف أن الطاعنة اقتصرت في أسباب استئنافها على طلب إجراء خبرة طبية و حسابية

مضادة و تخفيض التعويض بعد رفض أي طلب غير مبرر وبذلك يكون ما أثير من طرفها بالتفصيل الوارد بالوسيلتين لم يسبق إثارته امام محكمة الموضوع ولا يمكن التذرع به لأول مرة أمام جهة النقض التي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي و يبقى ما أثير غير مقبول .

من أجلـــه

قضت برفض الطلب و برد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/444 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 18775 /2019

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة ضد مغزو شوقي

المملـكـة المغـربيـة

_____

الحمد لله وحده

باسـم جلالـــة الملـك و طبقا للقانون

بتاريخ :2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيـن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة الطالــب وبـيـن: مغزو شوقي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2019/4/24 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/4/18 ملف عدد 2019/3 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بعدم مؤاخذة المتهم مغزو شوقي من أجل ما نسب إليه و التصريح ببراءته و مؤاخذة المتهمة نبيلة الهبيل من أجل ما نسب إليها و معاقبتها من أجل عدم ترك مسافة الأمان بغرامة نافذة قدرها 300 درهما ومن

أجل الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير بغرامة نافذة 1200 درهما مع تحميلها الصائر والإجبار في الأدنى. إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية.

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون نظرا للمذكرة المدلى بها من طرف طالب النقض

في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من خرق القانون و فساد التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه تبنى علل الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطلوب في النقض مما نسب إليه . و الحال أنه أقر بمادية الحادثة التي تسببت للضحية نبيلة الهبيل بجروح بسبب عدم تبصره و عدم احتياطه و عدم انتباهه و عدم تحكمه في قيادة ناقلته حسب تصريح الضحية بكون المطلوب في النقض بعد توقفه براس العقبة رجعت به الحافلة الى الخلف و اصطدمت بمقدمة سيارتها خاصة و أنها كانت تحمل 12 راكبا. و من جهة أخرى فإن المطلوب في النقض اعترف تمهيديا بمغادرته مكان الحادثة مباشرة بعد ارتكابها نظرا لاحتجاج الركاب الذين أوصلهم إلى المحطة و قد أنجز الرسم البياني للحادثة في غياب ناقلته . وبذلك يكون قد حاول التملص من المسؤولية المدنية و الجنائية . و أن إقدامه على ذلك كان على بينة واختيار و ليس بحسن نية و لا يسمح له احتجاج الركاب بالقيام بذلك و بالتالي يكون الفرار عقب ارتكاب الحادثة و تغيير معالم الحادثة ثابتين في حقه خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه مما يكون معه خارقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 167 و الفقرة الأولى من المادة 182 من مدونة السير ومعرضا للنقض .

لكن، حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي باقتناع القاضي بأدلة الإثبات المعروضة عليه، كما أن استخلاص ثبوت الجريمة أو عدم ثبوتها من الوقائع يرجع لقضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المتهم من أجل ما نسب إليه واستندت في ذلك على إنكاره المنسوب إليه و خلو الملف من أي دليل على رجوعه إلى الخلف وتصريحه لدى الضابطة القضائية بأن المتهمة الثانية اصطدمت بحافلته من الخلف و أنه نزل من ناقلته واضطر لإيصال المسافرين إلى المحطة بسبب احتجاجهم ثم رجع إلى مكان الحادثة و لم يثبت لها سوء نيته عند مغادرته مكان الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وأبرزت بما فيه الكفاية الأسباب الواقعية والقانونية التي اعتمدت عليها في تقرير البراءة وبنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة عديمة الأساس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب و تحميل الخزينة العامة الصائر.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/445 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/18776

خوجاني مولاي ادريس ضد ذوي حقوق الهالك أحمد وكريم

المملـكـة المغـربيـة

_____

الحمد لله وحده

باسـم جلالــة الملــك و طبقا للقانون

بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: خوجاني مولاي ادريس ينوب عنه الأستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: ذوي حقوق الهالك أحمد وكريم المطلوبين

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني خوجاني مولاي ادريس بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ع.ج) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/3/25 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية بها بتاريخ 2019/3/14 في القضية عدد 2018/456 القاضي في الدعوى المدنية التابعة: بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بخصوص البنت القاصر شيماء و كريم و بعد التصدي التصريح بإرجاع الملف إلى المحكمة المصدرة له للبت في طلباتها طبقا للقانون و تأييده مبدئيا في باقي ما قضى به من تحميل المسؤول المدني خوجاني مولاي ادريس كامل المسؤولية وأدائه لفائدة باقي المطالبين بالحق المدني التعويضات المضمنة بمنطوق الحكم و

الفوائد القانونية و إحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء و الصائر ورفض باقي الطلبات مع تعديله بجعل التعويض المحكوم به لفائدة أم الضحية الهالك يؤدى لفائدة ورثتها حسب الفريضة الشرعية و تحميل شركة التأمين الصائر. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيد ة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ع.ج) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن الفرع الأول من الوسيلة الأولى المتخذ من مخالفة القانون ذلك أنه جاء في تعليل القرار المطعون فيه أن الحكم المستأنف بت في الطلبات المدنية المقدمة من طرف القاصرة بواسطة جدتها والحال أن الملف خال مما يفيد إنذار المطالب بالحق المدني بإصلاح المسطرة هو أو محاميه و يتعين إرجاع الملف إلى المحكمة مصدرته للبت فيه طبقا للقانون حفاظا على درجتي التقاضي بخصوص مطالب الطفلة شيماء وكريم. و أن الدعوى المقدمة من لدن جدة الطفلة باطلة لأنها ليست ولية شرعية بحكم القانون و لا تتوفر على تقديم و من تم فإن تنصيبها طرفا مدنيا لا عبرة به و لا يمكن إنذارها بإصلاح المسطرة لانعدام صفتها في تلقي ذلك الإنذار. كما أن نيابة المحامي عن الجدة ينحصر أثرها ما بين الجدة و المحامي و لا يمتد إلى مجريات المسطرة لأن ما يسري على الجدة يسري على محاميها. و النيابة الشرعية من النظام العام ويتعين توجيه إنذار بإصلاح المسطرة لمن له صلاحية النيابة عن القاصرة و إلا تكون المحكمة قد منحت الأجنبي عنها بعضا من الصفة لكي يقوم بإجراء الإصلاح اللازم و الحال أن مركزه القانوني في الدعوى باطل مما يكون معه القرار المطعون فيه مخالفا للقانون ومعرضا للنقض. حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف أن الحكم الابتدائي بت في الطلبات المدنية المقدمة من طرف القاصرة شيماء وكريم بواسطة جدتها و أنها لم تنذر بإصلاح المسطرة و قضت بإرجاع الملف إلى المحكمة مصدرته للبت فيه طبقا للقانون حفاظا على درجتي التقاضي بخصوص مطالب الطفلة تكون قد بنت قضاءها على أساس و ما أثير غير مؤسس. في شأن الفرع الثاني من الوسيلة الأولى والوسيلة الثانية مجتمعين المتخذ أولهما من مخالفة القانون ذلك أنه بعد الطعن بالتعرض والاستئناف تقدم دفاع المطالبين جميعا بمذكرة إدخال الورثة من أجل مواصلة الطلبات المقدمة من السيدة فاطمة أيت الطالب شخصيا لعلة أنها توفيت . و من بين ورثتها الطفلة شيماء التي ترث جزءا من التعويض المستحق للهالكة . و يتضح أن الطفلة شيماء أصبحت تتقاضى بصفتها الشخصية والحال أن عمرها لا يتعدى 13 سنة. و بعد أن كانت النيابة عن القاصرة باطلة فإنها في هذه المرحلة بدون نيابة لا باطلة و لا

صحيحة و محكمة الاستئناف قبلت مقال إدخال الورثة على الرغم من تضمنه الترافع شخصيا من لدن قاصرة عمرها 13 سنة مما كان معه مخالفا للقانون. و المتخذة ثانيتهما من انعدام التعليل ذلك أن الطاعن دفع بأن الحكم الابتدائي تجاوز قاعدة الزيادة النسبية التي تجعل نصيب والدة الهالك يقسم على معامل 35 باعتبار أن للأم 10 % وللبنت شيماء 25% . و أن نصيبها لا يتعدى الرأسمال مضروب في نسبة 10 % على معامل 35 الناتج عن إعمال الزيادة النسبية في حين أن الحكم الابتدائي أعطاها نسبة 50% و تجاوز بذلك النسبة المقررة في احتساب الزيادة النسبية إلا أن القرار لم يجب نهائيا عن الدفوع المثارة مما يعرضه للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة نظامية يوازي انعدام التعليل . حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي و تعرض على القرار الاستئنافي و أدلى بمذكرة استئنافية دفع بمقتضاها بانعدام أهلية القاصرة شيماء و مخالفة مقال إدخال الورثة للقانون وتجاوز الحكم الابتدائي للنسبة المقررة للأم عند إعماله للزيادة النسبية إلا أن القرار لم يجب نهائيا عن الدفوع المثارة لا سلبا و لا إيجابا رغم مالها من تأثير على وجه الحكم فجاء منعدم التعليل و معرضا للنقض. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/3/14 ملف عدد 456 /2018 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المادي المحكوم به للمطلوبين في النقض ورثة الهالكة فاطمة أيت الطالب و التعويض المحكوم به لوريثتها شيماء وكريم و الرفض في الباقي و إحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة و عبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة ومساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/446 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/2204 شركة التامين (ت.ف.م.ت) ضد احمد ايت العبار المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التامين (ت.ف.م.ت) ينوب عنها الاستاذ (ع.ي.س) المحامي بهيئة بني ملال والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: احمد ايت العبار المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (ت.ف.م.ت) بمقتضى تصريح

أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.ي.س) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ببني ملال بتاريخ 2019/3/29 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/3/21 ملف عدد 19/133 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية، والحكم على المسؤولة مدنيا بالأداء للمطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 25447،5 درهم، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التامين أعلاه محل مؤمنها في الاداء وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ع.ي.س) المحامي بهيئة بني ملال و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن سبب النقض الوحيد المتخذ من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق القانون، ذلك ان الطاعنة دفعت بانعدام الضمان بواسطة مذكرة كتابية تأسيسا على مقتضيات المادة السادسة من الشروط النموذجية لعقد التامين لأنه بالرجوع لمحضر الضابطة القضائية فالمتهم سائق السيارة نوع ميتشيبيشي كان يقل على متنها المطالب بالحق المدني إضافة لسبعة ركاب آخرين دون أن يكونوا داخل هيكل مغلق ودون ان تكون السيارة مجهزة بحواجز، ومن جهة أخرى كان يقل تسعة أشخاص في المجموع بما في ذلك السائق وهذا العدد يفوق ب(ك) خمسة أشخاص وهو ما يشكل خرقا للمادة السادسة اعلاه طالما ان العبرة في قيام الضمان هو بعدد الأشخاص المنقولين وليس بالعدد الذي أصيب بجروح، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت دفع الطاعنة بالعلة الواردة فيه جاء قرارها ناقص التعليل وخارقا للمقتضي القانوني المحتج به ويتعين نقضه. لكن حيث لما كانت مقتضيات المادة السادسة في فقرتها (و) من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين المتمسك بها من طرف الطاعنة، تنص على أنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص العربات المعدة لنقل البضائع إلا إذا كان عدد الأشخاص المنقولين لا يتجاوز ثمانية في المجموع أو خمسة أشخاص خارج المقصورة، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما لم يثبت لها من محضر الضابطة القضائية وباقي أوراق الملف أن السيارة المتسببة في الحادثة نوع ميتشوبيشي رقم 61 / أ / 18056 المخصصة بطبيعتها لنقل البضائع كانت تقل وقت وقوع الحادثة أكثر من ثمانية أشخاص أو تجاوز العدد خمسة خارج المقصورة، وأيدت تبعا لذلك الحكم الابتدائي الذي قضى برد الدفع بالاستثناء من التأمين و بإحلال الطاعنة محل المسؤول المدني في أداء التعويضات المحكوم بها للمطلوب في النقض، جاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة عديمة الأساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ امودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض

الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/447 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/3907 شركة التامين اليانز ضد يونس لمريني بواسطة وكيلته الخصوصية ليلى المريني المملكة المغربية ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التامين اليانز ينوب عنها الاستاذ امحمد اغربي المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: يونس لمريني بواسطة وكيلته الخصوصية ليلى المريني المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ امحمد أغربي لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2019/12/5 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ2019/11/25 ملف عدد 19/428 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المتهم عبد العزيز بخشوش كامل المسؤولية، وبأداء المسؤول المدني عبد الكريم مازة للمطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 31815،09 درهم، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الاداء، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ امحمد أغربي المحامي بهيئة فاس و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من خرق المادة 534 من قانون المسطرة الجنائية وخرق الفصل 4 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين والمواد 131 و153 من مدونة السير وسوء التعليل الموازي لانعدامه وانعدام الأساس القانوني، ذلك أن السيارة التي كان يسوقها المتهم عبد العزيز بخشوش غير مؤمن عليها وأن هذا الأخير قدم عند وقوع الحادثة شهادة تأمين خاصة بأصحاب مرائب بيع السيارات دون تقديم ما يفيد أنه قام فعلا بشراء السيارة من مالكها عبد الكريم مازة، مع العلم أن الحكم الابتدائي أدان هذا الأخير من أجل جنحة انعدام التأمين واعتبره المسؤول المدني وقضى بإحلال الطاعنة محله في أداء التعويض، والحال أنها لا تربطها معه أي علاقة تعاقدية مما نتج عن ذلك تناقض في أجزاء الحكم الابتدائي والقرار لما أيده على علته جاء مشوبا بسوء التعليل ويتعين نقضه. حيث إنه لما كان ثابتا من أوراق الملف ومستنداته وكذا محضر الضابطة القضائية المتعلق بالحادثة

وما ضمن به من تصريحات الأطراف أن المتهم عبد العزيز بخشوش يمارس التجارة في بيع وشراء السيارات المستعملة ويتوفر على سجل تجاري لهذا الغرض وله تأمين خاص بأصحاب المر ائب مبرم مع الطاعنة، كما أن السيارة أداة الحادثة تسلمها من مالكها عبد الكريم مازة بحكم مهنته وهو الأمر الذي أكده هذا الأخير أيضا بمحضر الضابطة القضائية عند الاستماع إليه على إثر عملية بيع للسيارة تمت بينهما، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي رد الدفع المثار بانعدام الضمان طالما أن الحراسة القانونية انتقلت للأول بمجرد إيداع العربة لديه للغرض المذكور أعلاه عملا بالمادة الرابعة من الشروط النموذجية لعقد التأمين المتعلقة بأصحاب المر ائب الذين يمارسون بصورة اعتيادية السمسرة أو البيع للعربات ومؤمن له، جاء قرارها مبني على أساس سليم . ومن جهة أخرى فبناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة قانونية ينزل منزلة انعدام التعليل , حيث يستفاد من وثائق الملف أن الطاعنة أدلت بواسطة دفاعها في المرحلة الاستئنافية بجلسة 7/8/ 2019 بمذكرة كتابية أثارت فيها ما تضمنته الوسيلة من أن وثيقة التأمين المدلى بها رفقة محضر الضابطة القضائية تتعلق بأصحاب المر ائب في إسم المتهم عبد العزيز بخشوش وأنها لا تربطها بالمسمى عبد الكريم مازة أي علاقة تعاقدية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه و إن صادفت الصواب لما ردت الدفع بانعدام الضمان كما أشير إليه أعلاه، إلا أنها عندما أحجمت عن مناقشة ما أثير ولم تجب عنه واقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي الذي اعتبر أن عبد الكريم مازة هو المسؤول المدني وأنه وقت الحادثة كان مؤمنا لدى شركة التأمين الطاعنة والحال ما ذكر جاء قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه بهذا الخصوص.

من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2019/11/25 ملف عدد 19/428، جزئيا بخصوص ما قضى به من اعتبار عبد الكريم مازة مسؤولا مدنيا والرفض في الباقي، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الأدنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/448 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/4602 وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية ضد يحيى

نحلي المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية الطالــب وبيـن: يحيى نحلي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2018/7/27 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/7/18 ملف عدد 316 / 18 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من عدم مؤاخذة المتهم من أجل عدم احترام السرعة المفروضة وتصرح ببراءته منها، ومؤاخذته من أجل باقي ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة ادماجية نافذة قدرها 2000 درهم مع الصائر والإجبار في الادنى، وبإرجاع رخصة السياقة له ما لم تكن مسحوبة من اجل سبب آخر، وتحميله صائر الاستئناف مجبرا في الادنى . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهم من اجل عدم احترام السرعة المفروضة، بالرغم من كونها ثابتة في حقه وفقا لما جاء من وقائع بمحضر الضابطة القضائية الامر الذي يتعين نقض قرارها بهذا الخصوص. لكن حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي بالاقتناع الصميم للقاضي بوسائل الإثبات التي نوقشت شفاهيا وحضوريا امامه، كما ان استخلاص ثبوت الجريمة او عدم ثبوتها من الوقائع يرجع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ايدت الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المتهم من أجل عدم احترام السرعة المفروضة ،واستندت في ذلك على معطيات محضر الضابطة القضائية والتصريحات المضمنة به من أن الملف خال مما يثبت اقترافه لذلك لعدم وجود ما يحدد السرعة المفروضة بمكان إيقافه ولا السرعة التي كان يسير بها للتأكد من ثبوت الفعل في حقه، تكون قد ابرزت بشكل كاف العناصر الواقعية والقانونية التي ارتكزت عليها في الحكم بالبراءة فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا والوسيلة عديمة الاساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة

النقض رقم 10/449 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد :2020/5414 وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بمكناس ضد محمد السايح بن محمد المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بمكناس الطالــب وبيـن: محمد السايح بن محمد المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بمكناس بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2019/10/16 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/9 ملف عدد 18/1280 و القاضي: بعدم الاختصاص النوعي وإحالة الملف على من له حق النظر بدون صائر. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من الخرق ل(ج) للقانون، ذك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه استندت في التصريح بعدم اختصاصها النوعي للبت في النازلة على كون الجروح غير العمدية جاءت مقرونة بعدم احترام حق الأسبقية الذي هو ظرف تشديد يجعل العقوبة مضاعفة وبالتالي تتجاوز الحد الأقصى لسنتين حبسا، في حين أنه بالرجوع لصك المتابعة يتضح أن النيابة العامة تابعت المتهم بمقتضيات المادة 1 -166 من مدونة السير وليس المادة 167، وبالتالي فإنه رغم اقترانها بظرف تشديد عدم احترام حق الأسبقية فإن العقوبة الحبسية المقررة في هذه الحالة لا تتجاوز سنتين كحد أقصى، والفصل 253 من قانون المسطرة الجنائية يعطي للمحكمة مصدرة القرار حق النظر في القضية وهي لما صرحت بعدم اختصاصها جاء قرارها مشوبا بخرق القانون ويتعين نقضه. بناء على المادة 253 من قانون المسطرة الجنائية . حيث إنه بمقتضى المادة المذكورة في فقرتها الثالثة تختص غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في الاستئنافات المرفوعة ضد الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحاكم الابتدائية في القضايا الجنحية التي لا تتجاوز عقوبتها سنتين حبسا وغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، ولما كان ثابتا من وثائق الملف ان المتهم توبع بمقتضيات المادة 1 - 166 من مدونة السير التي تتعلق بجنحة الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير ترتب عنها عجز مؤقت عن العمل لمدة تقل عن 30 يوما حسب الشهادة الطبية المرفقة بمحضر الضابطة القضائية التي تحمل 25 يوما من العجز فقط، وهي وإن كانت مقرونة بعدم احترام حق الأسبقية كظرف تشديد فإن العقوبة تكون من شهر واحد إلى سنتين عملا بالفقرة الثانية من المادة المذكورة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه باعتبارها الغرفة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية عندما قضت بعدم اختصاصها النوعي للبت

في القضية والحال ما ذكر، تكون قد خرقت قواعد الاختصاص الواردة في المقتضى القانوني أعلاه وعرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بمكناس بتاريخ 2019/10/9 ملف عدد 18/1280، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة اخرى، وعلى المطلوب في النقض بالصائر مجبرا في الادنى يستخلص طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/450 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/5658 المصطفى بنمويح ضد محمد الاكحل المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: المصطفى بنمويح ينوب عنه الاستاذ رشيد (ي) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: محمد الأكحل المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني المصطفى بنمويح بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ رشيد (ي) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسوق أربعاء الغرب بتاريخ 2019/11/1 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/24 ملف عدد 19/153 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية واعتباره مسؤولا مدنيا، والحكم عليه بالأداء للمطالب بالحق المدني أعلاه تعويضا مدنيا قدره 70746،8 درهم، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التامين النقل محل مؤمنها في الاداء مع تعديله بخصوص المسؤولية بتحميل المتهم الثلثين وتخفيض التعويض المحكوم به على مبلغ 47164،54 درهم وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ رشيد (ي) المحامي بهيئة القنيطرة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شان وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من خرق القانون ونقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن القرار المطعون فيه قضى بتحميل الطاعن ثلث المسؤولية دون بيان الأخطاء التي ارتكبها خصوصا وأنه شرطي كان وقت الحادثة ينظم حركة المرور،

وان المتهم سائق السيارة ملزم بضوابط السير التي تلزمه التقيد بتعليمات أعوان شرطة المرور الأمر الذي كان يتعين معه تحميله كامل المسؤولية، والقرار لما أعاد تشطيرها على النحو أعلاه جاء مشوبا بنقصان التعليل وخرق القانون ويتعين نقضه. لكن حيث إن تحديد نسبة المسؤولية التي يتحملها كل طرف في وقوع حادثة سير من المسائل التي تستقل بتقديره محاكم الموضوع، تؤسسه على ما تستخلصه من وقائع كل نازلة معروضة عليها ولا تمتد إليه رقابة جهة النقض مالم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثران في سلامة استنتاجها، الأمر الذي لم يثر ولم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه الذي استند في إعادة تشطير مسؤولية الحادثة من جديد في المرحلة الإستئنافية بجعلها بنسبة الثلثين على عاتق المتهم سائق السيارة وإبقاء الثلث على الضحية الراجل، على ما ثبت له من محتويات محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الأطراف، أن الأول وإن كان هو السبب الرئيسي في وقوع الحادثة بسيره بناقلته دون انتباه وبدون تبصر ولم يقم بتغيير اتجاه سيره حسب أوامر الضحية الشرطي، إلا ان هذا الأخير ساهم بدوره في وقوعها بسبب وقوفه وسط الطريق بدون انتباه وكان بإمكانه تفادي الاصطدام بالابتعاد عن السيارة بمسافة آمنة، مما كان سندا للمحكمة فيما انتهت إليه بما لها من سلطة في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل رافعه ضعف الوديعة وقدره 2000 درهم . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/451 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/5698 شركة التأمين (أ) ضد (ف) عياش المملـكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيـن: شركة التأمين (أ) ينوب عنها الاستاذ (س) المحامي بهيئة اكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: (ف) عياش المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ مبارك (ط.س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/12/5 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/28 ملف عدد 19/364 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية، والحكم على المسؤول المدني بالأداء للمطالبين بالحق

المدني ذوي حقوق الهالك عمر لوناس و(ف) عياش تعويضات مدنية مختلفة، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الاداء، مع تعديله بالرفع من مبلغ التعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني عمر لوناس إلى 48923،22 درهم، وتحميل المسؤول المدني وشركة التامين الصائر . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ مبارك (ط.س) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شان وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق الفصول 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية و399 من قانون الالتزامات والعقود، ذلك أن دفاع الطاعنة أثار أمام محكمة الاستئناف بواسطة مذكرة كتابية من كون أبوي الهالك لا يستحقان التعويض المادي لأن هوية الأب بمحضر الضابطة القضائية متقاعد، أي أن له دخلا وليس عالة على ابنه وهو ملزم بالإنفاق على زوجته ام الهالك طبقا للمادة 194 من مدونة الاسرة وطالب بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى لهما بالتعويض المذكور، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم بعلة ان الهالك هو المعيل الوحيد لعائلته فجاء قرارها مشوبا بنقصان التعليل ويتعين نقضه . بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدام التعليل حيث إن المادة الرابعة من ظهير 1984/10/2 التي نظمت قواعد وشروط استحقاق ذوي حقوق المصاب في حادثة سير للتعويض المادي من جراء وفاته، قد أسست استحقاقهم له على عنصري إلزام الهالك بالإنفاق بمقتضى القانون أو الالتزام الطوعي وثبوت فقد مورد العيش . ولما كان الثابت من محضر الضابطة القضائية المنجز في النازلة أن والد الهالك مسعود لوناس متقاعد ولم يثبت عكس ذلك، فيكون له دخل ينفق به على نفسه وزوجته والدة الهالك ام الخوت بو محارة باعتباره الملزم شرعا بالإنفاق عليها عملا بالمادة 194 من مدونة الأسرة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى لهما بالتعويض المادي بالعلة الواردة فيه والحال ما ذكر، جاء قرارها مشوبا بسوء التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه بهذا الخصوص . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/11/28 ملف عدد 19/364، جزئيا بخصوص التعويض المادي المحكوم به للمطلوبين في النقض والدي الهالك عمر لوناس وهما مسعود لوناس وام الخوت بو محارة، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة اخرى وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الادنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون . و به صدر

القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/452 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/5707 المعطي فارس ضد صالح علوان ومن معه المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: المعطي فارس ينوب عنه الاستاذ احمد البرد المحامي بهيئة ببني ملال والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: صالح علوان ومن معه المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني المعطي فارس بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ أحمد البرد لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح بتاريخ2019/12/26 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/18 ملف عدد 19/824 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من جعل مسؤولية الحادثة مناصفة بين المتهمين، والحكم على المسؤول المدني المعطي فارس بأدائه للمطالبين بالحق المدني عبد الرحيم بنعمار تعويضا مدنيا قدره 54340،27 درهم ولصالح علواني مبلغ 27472،76 درهم ،مع الصائر بالنسبة والفوائد القانونية من تاريخ الحكم والاشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى إلى جانب المسؤول المدني المذكور وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه.

إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ أحمد البرد المحامي بهيئة بني ملال و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك ان القرار المطعون فيه علل ما انتهى إليه بخصوص اعتبار الطاعن مسؤولا مدنيا عن السيارة أداة الحادثة نوع رونو رقم 56/أ/ 2428 من كونه لم يدل بما يفيد انتقال ملكيتها من خلال البطاقة الرمادية المعتمدة قانونا، في حين أنه تعليل فاسد لأنه أدلى بما يفيد بيع السيارة للمسمى المصطفى الشجري وهو غير ملزم بتحويل السيارة غي اسم هذا الأخير الذي يعترف أمام الضابطة القضائية بأنه اشترى السيارة وهي في ملكه ولم يقم بتحويلها في إسمه الأمر الذي رتب عنه المشرع جزاء بالفصل 59 من مدونة السير، وبذلك تكون الحراسة قد انتقلت للمشتري منذ توقيع الطاعن على عقد البيع والقرار لما اعتبره المسؤول المدني جاء مشوبا بانعدام التعليل ويتعين نقضه .

بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدام التعليل. حيث يستفاد من أوراق الملف ومستنداته أن المتهم المصطفى الشجري صرح بمحضر الضابطة القضائية أنه اشترى السيارة أداة الحادثة نوع رونو رقم56/ أ / 2428 من الطاعن ولظروف مادية لم يستطع تحويل البطاقة الرمادية في إسمه ولا يتوفر على تأمين يغطي مسؤوليته المدنية، وبالتالي فإن وجود الناقلة المذكورة تحت يد المتهم واعترافه بأنه اشتراها من الطاعن المعطي فارس واستعماله لها في تنقلاته تفيد أن العناصر المادية للحراسة التي هي الرقابة والتوجيه والتصرف كانت جميعها بيد المتهم، الشيء الذي يوضح ان الحراسة انتقلت إليه بمجرد توقيعه على عقد البيع وتسلمه الناقلة وأصبح المسؤول عن نتائج الحادثة ويكون النزاع محصورا حول الحارس الفعلي للسيارة لا حول قانونية البيع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما اعتبرت ان الطاعن مسؤولا مدنيا بعلة أن البطاقة الرمادية لا زالت في إسمه دون مراعاة أن الناقلة غير مؤمن عليها وأن تحويل البطاقة الرمادية يقع على عاتق المتهم المشتري طبقا للمادة 59 من مدونة السير تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض بخصوص المصالح المدنية للطاعن . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح بتاريخ 2019/12/18 ملف عدد 824/ 19، بخصوص ما قضى به من اعتبار الطاعن المعطي فارس مسؤولا مدنيا وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الادنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/453 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 64-2020/5763 شركة التامين النقل و عزيز دعنون ضد عزوز مرجان ومن معه المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ:
2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التامين النقل و عزيز دعنون ينوب عنهما الاستاذ (ط.س) المحامي بهيئة اكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: عزوز مرجان ومن معه المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التامين النقل والمسؤول المدني عزيز دعنون بمقتضى تصريحين

أفضيا بهما بواسطة الأستاذ مبارك (ط.س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/12/5 و الراميتين إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/28 ملف عدد19/370 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المتهم نصف المسؤولية واعتبار عزيز دعنون مسؤولا مدنيا، والحكم عليه بالأداء للمطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك أيوب مرجان وهما والديه عزوز مرجان وخديجة الهزيلي تعويضات مدنية مختلفة، مع الصائر بالنسبة والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التامين النقل محل مؤمنها في الاداء وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين للارتباط . و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ مبارك (ط.س) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق الفصول 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية و194 من مدونة الأسرة و399 من قانون الالتزامات والعقود، ذلك أن دفاع الطاعنين أدلى بمذكرة كتابية في المرحلة الاستئنافية دفع فيها بعدم أحقية والدي الهالك في التعويض المادي لأن هوية الأب حسب وثائق الملف تاجر، وبالتالي فهو قادر على الإنفاق على نفسه وملزم بالإنفاق على زوجته أم الهالك طبقا للفصل 194 من مدونة الاسرة والتمس إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى لهما بالتعويض المذكور، كما أن رسم الانفاق المدلى به فقد حجيته لوجود تناقض مع باقي وثائق الملف وهو مجرد لائحة شهود لم يؤذوا اليمين القانونية إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي فجاء قرارها مشوبا بنقصان التعليل وخرق القانون ويتعين نقضه . بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدام التعليل حيث إن المادة الرابعة من ظهير 1984/10/2 التي نظمت قواعد وشروط استحقاق ذوي حقوق المصاب في حادثة سير للتعويض المادي من جراء وفاته، قد أسست استحقاقهم له على عنصري إلزام الهالك بالإنفاق بمقتضى القانون أو الالتزام الطوعي وثبوت فقد مورد العيش . ولما كان الثابت من محضر الضابطة القضائية المنجز في النازلة أن والد الهالك عزوز مرجان تاجر وبذلك يكون له دخل ينفق به على نفسه وزوجته والدة الهالك خديجة الهزلي باعتباره الملزم شرعا بالإنفاق عليها عملا بالمادة 194 من مدونة الأسرة، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى من التعويض المذكور لوالدي الهالك دون مناقشة ما أثارته الطاعنة بمقتضى مذكرتها الاستئنافية من كون والده تاجر حسب هويته بمحضر الضابطة القضائية وقادر على إعالة نفسه وأسرته، جاء قرارها ناقص التعليل مما

يعرضه للنقض بهذا من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/11/28 ملف عدد 19/370، جزئيا بخصوص التعويض المادي المحكوم به للمطلوبين في النقض والدي الهالك أيوب مرجان وهما عزوز مرجان وخديجة الهزيلي، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة اخرى وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الادنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/454 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 38-2020/5837 سعيد محتفل وشركة التأمين (أ) المغرب ضد ناصف عبد اللطيف المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسـم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: سعيد محتفل وشركة التأمين (أ) المغرب ينوب عنهما الاستاذ عبد الجليل (م) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: ناصف عبد اللطيف المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني سعيد محتفل وشركة التأمين (أ) المغرب بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ مولاي عبد الجليل (م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2019/11/21 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/14 ملف عدد 19/1195 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المسؤول المدني ثلثي المسؤولية، والحكم عليه بالأداء للمطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 68821،03 درهم، مع الصائر في حدود النسبة والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) المغرب محل مؤمنها في الاداء وبرفض باقي الطلبات، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد مفراض محمد المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين للارتباط. و بعد المداولة طبقا للقانون. و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذمولاي عبد الجليل (م) المحامي بهيئة مراكش و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسائل النقض مجتمعة المتخذة من انعدام التعليل وفساده وتحريف الوقائع وخرق الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية ومرسوم 1985/1/14 وخرق ظهير 1984/10/2، ذلك أنه من جهة أولى

سبق للطاعنين ان دفعا بانعدام الضرر الذي يدعيه المطلوب في النقض المطالب بالحق المدني،باعتبار ان الشواهد الطبية المدلى بها تتعلق بحادث آخر مؤرخ في 19 / 6 / 2017 نظرا للتناقض الحاصل فيها مع محضر الضابطة القضائية وكان على المحكمة التصريح بإلغاء الحكم الابتدائي والحكم برفض الطلب إلا انها أيدته بخصوص التعويضات المحكوم بها، ومن جهة ثانية فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي بخصوص ما قضى به من تحميل الطاعن الأول ثلثي المسؤولية، في حين ان الدراجي كان يسير بسرعة مفرطة وسائق السيارة لم يتمكن من تفادي الاصطدام نظرا لعنصري المفاجأة والسرعة التي تعود للأول وبذلك يكون تقدير المحكمة للمسؤولية تقديرا غير سليم ومشوبا بتحريف الوقائع مما يستوجب نقضه، ومن جهة ثالثة فالخبيرة المعينة لإجراء الخبرة الطبية أنجزت تقريرها دون استدعاء الطاعنة شركة التأمين خرقا للمادة 63 من قانون لمسطرة المدنية، كما أن ما توصلت إليه من عجز دائم 40% وعجز مؤقت 345 يوما وتشويه 4/7 جد مبالغ فيه وغير موضوعي، فجاءت تبعا لذلك الخبرة مخالفة لمرسوم 1985 باعتبار أن الضحية لم يشف عند إ نجازها فضلا على أن الخبيرة طبيبة عامة وغير اختصاصية في الإصابات التي تعرض لها المطلوب والمحكمة لما صادقت عليها رغم ذلك جاء قرارها مشوبا بخرق المقتضيات القانونية أعلاه، ومن جهة رابعة فالتعويضات المحكوم بها لم تراع ظهير 10/2 / 1984 فالضحية لا يستحق التعويض عن العجز الكلي المؤقت لأنه لم يدل بما يفيد أجره وفقدانه أثناء مدة العجز المذكور، كما قضت له المحكمة بالتعويض عن الآلام قي حين أن الخبيرة حددت له نسبة 2/7 وهي درجة لا يعوض عنها وهو ما يشكل خرقا لمادة 10 من الظهير المذكور، ثم إن التعويض المحكوم به عن المصاريف الطبية اعتمدت فيه المحكمة على فواتير غير قانونية فالفاتورة الحاملة لمبلغ 13402 المؤرخة في 2018/6/20 لا علاقة لها بالحادثة الواقعة بتاريخ 2017/6/17 ومن أجل ذلك كله جاء القرار المطعون فيه مفتقرا للأساس القانوني والتعليل ويتعين نقضه . حيث يستفاد من وثائق الملف وبالخصوص محضر مناقشة القضية استئنافيا بجلسة 2019/10/31 أن دفاع الطاعنين حضر واقتصر في عرض أسباب استئنافه على تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به بخصوص المسؤولية واستبعاد التقرير الطبي والأمر بإجراء خبرة طبية مضادة دون بيان ما ينعيانه بهذا الخصوص، وبذلك يكون ما أثير بالوسيلة أعلاه من انعدام الضرر الموجب للتعويض والتقدير الخاطئ للمسؤولية وخرق مقتضيات مرسوم 1985/1/14 والفصل 63 من قانون المسطرة المدنية وعدم استحقاق المطلوب في النقض للتعويض عن العجز الكلي المؤقت والآلام وكذا التعويض عن المصاريف الطبية لم يسبق عرضه على قضاة الموضوع لبحثه والجواب عنه ولا يمكن إثارته لأول مرة أمام جهة النقض التي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي ويبقى بالتالي غير مقبول . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ

المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: و نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير. قرار محكمة النقض رقم 10/455 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/5839 ابا تراب ادريس ضد يوسف عدنان المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: ابا تراب ادريس ينوب عنه الاستاذ محمد بهلوان المحامي بهيئة مراكش الطالــب وبـيـن: يوسف عدنان المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم ادريس اباتراب بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد بهلوان لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 15 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 7 نونبر 2019 في القضية عدد 19/2808/903 والقاضي عليه عن عدم احترام السرعة المفروضة بغرامة نافذة قدرها 300 درهم وعن الجرح خطأ بغرامة نافذة قدرها 800 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث انه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل المذكور لا يقبل طلب النقض ضد الأحكام و القرارات و الأوامر القضائية الصادرة بغرامة فقط إذا كان مبلغها لا يتجاوز 20000 درهم إلا بعد الإدلاء بما يفيد أداء الغرامة. وحيث إن مبلغ الغرامة المحكوم بها لا يتجاوز المبلغ أعلاه و لا يوجد بالملف ما يثبت أداءه من طرف الطاعن، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم ادريس اباتراب وتحميله الصائر مجبرا في الأدنى. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/456 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/5840 ابا تراب ادريس ضد يوسف عدنان المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها

العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: ابا تراب ادريس ينوب عنه الاستاذ محمد بهلوان المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: يوسف عدنان المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني ادريس اباتراب بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد بهلوان لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 15 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 7 نونبر 2019 في القضية عدد 19/2808/903 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم الأول ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة والمتهم الثاني ربعها والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني ادريس اباتراب ويوسف عدنان تعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركتي التأمين (و) وسهام محل مؤمنيهما في الأداء وبرفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد بهلوان المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن القانون يوجب تسبيب الاحكام بما في ذلك من تلخيص وقائع الدعوى واستخلاص الصحيح منها وتقديره والجواب على ما يتمسك به كل طرف، والقرار المطعون فيه لم يحترم ذلك، فالطاعن أكد من خلال مذكرته الاستئنافية أن لا يد له في وقوع الحادثة، ومع ذلك تم تحميله ربع المسؤولية والطرف الآخر ثلاثة ارباعها، كما ان المحكمة اعتبرت عند حساب التعويض ان الطاعن هو من يتحمل ثلاثة ارباع المسؤولية وليس ربعها، الا ان القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في ذلك دون ان يبسط رقابته بشأن ما أثاره الطاعن، مما يوجب نقضه. بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه. حقا، حيث صح ما عابه الطاعن على القرار، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وإن انتهت إعمالا منها سلطتها التقديرية إلى تأييد الحكم الابتدائي في ما قضى من تشطير المسؤولية عن الحادثة بين الطرفين بعدما ثبت لها أنهما ساهما معا في وقوعها، الأول بسبب عدم قيامه بالمناورات اللازمة لتفادي الحادث والثاني بسبب سرعة سيره، وعللت قرارها بشأن ذلك تعليلا سليما. فإنها عندما ردت ما أثاره الطاعن بخصوص حساب التعويض المستحق له، معللة قرارها في ذلك بأن ما قضى به الحكم الابتدائي من تعويضات جاء مصادفا للصواب اعتمادا على العناصر الواردة بتقرير الخبرة والدخل السنوي، وذلك دون ان تراعي ما تمسك به الطاعن ضمن مذكرة اسباب استئنافه من كون الحكم الابتدائي لم يخضع بشكل سليم التعويض

المحكوم به لفائدته الى نسبة المسؤولية التي يتحملها المتهم الأول الموجهة ضده دعواه وهي ¾، وانه أعمل بدل ذلك نسبة المسؤولية التي يتحملها الطاعن نفسه وهي ¼، جاء قرارها عديم الأساس القانوني وناقص التعليل مما يعرضه للنقض. لأجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 07 نونبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/903 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعن ادريس اباتراب، وبرفض الطلب في الباقي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ المودع لمودعه على المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/457 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6047 اوتيان عزيز ضد ادريس سندال المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: اوتيان عزيز ينوب عنه الاستاذ جامع اقليلة المحامي بهيئة اكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: ادريس سندال المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني أوتيان عزيز بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ جامع اقليلة لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 16 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 12 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/215 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المسؤول مدنيا ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا مبلغه 27550 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين التعاضدية الفلاحية في الأداء ورفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ جامع اقليلة المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس قانوني، ذلك ان المنطلق الوحيد لتحديد المسؤولية هي المعاينات التي تقوم بها الشرطة القضائية والتي تحدد الوضعية التي وجدت عليها المركبات وضحايا الاصطدام،

وهو الأمر الذي لم يكن متاحا في نازلة الحال بسبب فرار المتهم من مكان وقوع الحادثة، الا ان المحكمة الابتدائية جزأت المسؤولية بعلة أن الدراجي أسهم بدوره في وقوع الحادثة من خلال عدم ضبط سرعته وعدم التزامه أقصى اليمين وهي المعطيات التي لم تثبت بأي حجة من خلال محضر المعاينات والتصريحات بعد فرار المتهم وعدم تركه لأية معالم يمكن الاعتماد عليها لتحديد المسؤولية، وهو نفس الاتجاه الذي تبناه القرار المطعون فيه دون ان يوضح الاخطاء المنسوبة الى الطاعن ودون الجواب على أسباب الاستئناف المضمنة في مذكرته، مما يكون معه القرار مشوبا بالنعي أعلاه ومعرضا للنقض. لكن، حيث إن تقدير وقائع القضية وظروف الحادثة واستخلاص نسبة مساهمة كل طرف في وقوعها وبالتالي توزيع المسؤولية عن ذلك كلا أو بعضا، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وحدها ويتحصن عن رقابة جهة النقض، طالما لم يشب ذلك التقدير تحريف أو تناقض مؤثران واستند إلى استنتاج سليم وتعليل مستساغ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من محضر الشرطة القضائية ومحضر المعاينة وتصريحا الطرفين التمهيدية، أن الحادثة وقعت بسبب خطأ سائق السيارة الذي لم يضبط سرعة سير عربته مما لم يتمكن معه تجنب من صدم الضحية الدراجي الذي لم يتخذ ما يلزم من الاحتياط عند ملتقى الطرق، ثم قضت بما لها من سلطة بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بجعل ثلاثة ارباع المسؤولية على المسؤول عن السيارة وربعها على الضحية الدراجي، تكون قد بينت بما يكفي سند ما انتهت اليه وجاء قرارها تعليلا سليما، وما أثير غير ذي أساس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/458 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6717 صندوق ضمان حوادث السير ضد فتيحة العايدي المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملـك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: صندوق ضمان حوادث السير ينوب عنه الاستاذين صلاح الدين (م) وامحمد (م) المحاميين بهيئة القنيطرة والمقبولين للترافع أمام محكمة النقض الطالـب وبيـن: فتيحة العايدي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ امحمد (م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 12 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية

بها بتاريخ 3 دجنبر 2019 في القضية عدد 17/265 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأدائه بصفته مسؤولا مدنيا لفائدة المطالبة بالحق المدني فاطنة مهيم وفتيحة العايدي تعويضات مختلفة محددة بمنطوق الحكم، مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء. مع إلغائه في ما قضى به من إحلال شركة التأمين في الأداء، والتصدي والتصريح بإخراجها من الدعوى وتسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذين صلاح الدين (م) وامحمد (م) المحاميين بهيئة القنيطرة والمقبولين للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من سوء التعليل الموازي لانعدامه، ذلك ان المحكمة عللت ما قضت به من إخراج شركة التأمين من الدعوى بالمادة 113 من المرسوم التطبيقي المؤرخ في 2010/9/10 المتعلق بقواعد السير على الطرق وما بعدها بأنه لا يسمح بنقل راكب زيادة على لاسائق على متن الدراجات بمحرك والدراجات النارية والجراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك، الا على مقعد مثبت على المركبة خلافا لمقعد السائق، وهو تعليل أساء تطبيق المرسوم المذكور وفسره تفسيرا مغلوطا، لأن المادة المذكورة لا تخالف المادة 6 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تربط قيام التأمين بعدد الاشخاص المنقولين وعدد المقاعد المقررة من طرف الصانع، وشركة التأمين بصفتها مثيرة الدفع بانعدام الضمان والمتعاقدة مع المسؤول المدني هي الملزمة قانونيا بإثبات انها معاقدة مع الاخير على أقل من مقعدين، وانه ليس ضمن اوراق القضية معاينة الشرطة القضائية ما يفيد ان الدراجة موضوع الحادثة بها مقعد واحد، فيكون تعليل القرار مبنيا على الافتراض وهو لذلك مشوبا بالنعي أعلاه مما يوجب نقضه. بناء على المادة السادسة من قرار وزير المالية والخوصصة عدد 1053.06 المتعلق بالشروط النموذجية العامة لعقد التأمين في بندها (و)، وبمقتضاها فإنه لا يكون لضمان مسؤولية المؤمن له مفعول فيما يخص الجرارات غير للمعدة لنقل البضائع والعربات ذات الثلاث عجلات والعربات ذات العجلتين مع مقطورة جانبية، إلا إذا كان عدد الاشخاص المنقولين لا يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع. وحيث إن الثابت من محضر الشرطة القضائية و باقي وثائق الملف أن العربة المؤمن عليها هي دراجة نارية ذات ثلاث عجلات، ولا يوجد ضمن وثائق الملف ما يفيد عدد المقاعد المقررة من طرف صانعها، فيبقى ضمان الطاعنة للحادثة قائما طبقا للمادة السادسة أعلاه الواجبة التطبيع على النازلة، والتي لا يتقرر بموجبها الاستثناء من الضمان إلا إذا كانت العربة ذات ثلاث عجلات تحمل وقت الحادثة عدد من الاشخاص يتجاوز عدد المقاعد المقررة من طرف الصانع، وهو الأمر غير الثابت في

النازلة، لذلك فإن القرار المطعون فيه لما انتهى الى التصريح بانعدام ضمان مؤمنة المسؤول مدنيا عن الدراجة أداة الحادثة، لم يرتكز على أساس قانوني سليم مما يعرضه للنقض.
لأجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 03 دجنبر 2019 في القضية عدد 2017/2808/265 بخصوص الضمان، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى، وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/459 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6724 شركة التامين التعاضدية المركزية المغربية للتامين ضد علي مساعدي المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التامين التعاضدية المركزية المغربية للتامين ينوب عنه الاستاذ علي جبيرة المحامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: علي مساعدي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ علي جبيرة لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 07 يناير 2020 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 30 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2808/622 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهمة حنان البومعاوي كامل مسؤولية الحادثة وأدائها بصفته مسؤولة مدنيا لفائدة المطالب بالحق المدني علي مساعدي تعويضا إجماليا مبلغه 28100,37 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ علي جبيرة المحامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق المادة 3 من قانون المسطرة المدنية، فالطاعنة اثارت في مذكرتها الاستئنافية بأن المحكمة الابتدائية حكمت بتعويض عن العجز الجزئي الدائم مع أنه لم يطلب ذلك وغيرت بذلك موضوع الطلب من تلقاء نفسها، لكن المحكمة

مصدرة القرار المطعون فيه ايدت الحكم الابتدائي فجاء قرارها خارقا للقانون مما يوجب نقضه. لكن، حيث إن الثابت من وثائق الملف ولاسيما مذكرة المطالب المدنية المدلى بها من قبل المطالب بالحق المدني أنه التمس الحكم له بمبلغ 21321 درهما على أساس نسبة العجز البدني الدائم التي حددتها الخبرة الطبية المنجزة عليه وهي 11,5%، ومن تمة فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى للمطلوب بالتعويض عن العجز البدني الدائم لم تخرق أي مقتضى قانوني بهذا الخصوص وجاء قرارها معللا والوسيلة غير مؤسسة. وفي شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من عدم الارتكاز على أساس قانوني وسوء التعليل وانعدامه، فالطاعنة نازعت في الخبرة الطبية المنجزة لكون الطبيب المنجز لها هو نفسه الطبيب الذي حرر شهادة الطبية بالتمديد المؤرخة في 2019/2/06 كما يفيد ذلك تقرير الخبرة عينه، والمحكمة لما اعتبرت الخبرة الطبية المذكورة موضوعية وردت ضمنيا الدفع المثار بشأنها جاء قرارها فاسد التعليل وغير مرتكز على أساس ويتعين نقضه. لكن، حيث إنه بمقتضى الفصل 62 من قانون المسطرة المدنية يتعين تقديم طلب التجريح داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغ المقرر القضائي بتعيين الخبير، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المقرر التمهيدي الصادر بتاريخ 2019/3/26 والقاضي بإجراء خبرة طبية على المطلوب في النقض، صدر حضوريا بالنسبة للطاعنة التي لم تتقدم بطلب التجريح على الوجه وداخل الأجل المطلوب قانونا، ثم صادقت على الخبرة المنجزة بعدما ثبت لها أنها قانونية وموضوعية تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وحكمت على رافعته بضعف مبلغ الضمانة وقدره 2000 درهم يستخلص طبق الاجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/460 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6796 سناء طاطو ضد عزيز الخضار المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: سناء طاطو ينوب عنه الاستاذ عبد الله (ح) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: عزيز الخضار المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني سناء طاطو بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ احمد

(ع) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 09 أكتوبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 01 أكتوبر 2019 في القضية عدد 19/2808/61 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأدائه بصفته مسؤولا مدنيا لفائدة المطالبة بالحق المدني أعلاه تعويض إجمالي محدد بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين زوريخ محل مؤمنها في الأداء. مع تعديله في المسؤولية بجعل ثلاثة ارباعها على المتهم وربعها على الضحية وتخفيض مبلغ التعويض المحكوم به الى ما هو مبين بمنطوق القرار. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد الله (ح) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من عدم الارتكاز على أساس قانوني سليم وانعدام التعليل، ذلك أن الطاعنة التمست امام محكمة ثاني درجة الحكم تأييد الحكم الابتدائي مع الحكم لها بتعويض عن الضرر المدرسي والمصاريف الطبية وعن العجز الكلي المؤقت ورفع مبلغ التعويض المحكوم به، إلا إن المحكمة لم تستجب لطلبها وحملتها جزء من المسؤولية، فلم تصادق الصواب في ذلك لأن المتهم هو السبب في وقوع الحادثة وقد كان يهدف إلى إخفاء معالم الحادثة اذ قام بحملها الى المستشفى بوسائله الخاصة مما حال دون قيام الشرطة القضائية بإنجاز رسم بياني للحادثة، والمحكمة لم تعلل قرارها في ما ذهبت اليه تعليلا كافيا وسليما وخالفت القانون مما يوجب نقض قرارها. لكن، حيث إن تقدير وقائع القضية وظروف الحادثة واستخلاص نسبة مساهمة كل طرف في وقوعها وبالتالي توزيع المسؤولية عن ذلك كلا أو بعضا، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وحدها ويتحصن عن رقابة جهة النقض، طالما لم يشب ذلك التقدير تحريف أو تناقض مؤثران واستند إلى استنتاج سليم وتعليل مستساغ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من محضري الحادثة وتصريحات الطرفين المضمنة بهما، أن الحادثة وقعت عندما كان المتهم والضحية الدراجية يسيران عبر الطريق ذاته بشكل متقابل إلى أن وقع الحادث باصطدامه عربتيهما من الجهة الأمامية، واستنتجت من ذلك مساهمتهما معا في وقوع الحادثة، ثم انتهت بناء على ما لها من سلطة إلى تشطير المسؤولية الطرفين، وردت ما عدا ذلك من طلبات الطاعنة بعدما تبين لها عدم وجاهتها، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها تعليلا سليما، وما أثير غير ذي أساس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا

والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/462 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/7414 هرو احمد ضد ذوي حقوق جمعة عمار المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: هرو احمد ينوب عنه الاستاذ بوليف محمد المحامي بهيئة وجدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: ذوي حقوق جمعة عمار المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم هرو احمد بمقتضى تصريح افضى به شخصيا لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بتازة بتاريخ 25 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 19 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/68 والقاضي في الدعوى العمومية بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بمؤاخذة المتهم من أجل القتل غير العمدي الناتج عن حادثة سير والحكم عليه بالحبس موقوف التنفيذ لمدة شهر واحد وغرامة نافذة قدرها 7500 درهم وبتوقيف رخصة السياقة لمدة سنة واحدة مع خضوعه على نفقته لتدريب في التربية على السلامة الطرقية، ومن أجل التوقف الخطير لمركبة بغرامة نافذة قدرها 300 درهم ومن أجل التوقف ليلا من غير أضواء بغرامة نافذة قدرها 700 درهم، مع الصائر والإجبار في الأدنى، وبارجاع الكفالة بعد استخلاص الغرامة والصائر. مع الغائه في ما قضى به من توقيف رخصة السياقة والتصدي والحكم بالغائها مع منع المتهم من اجتياز امتحان الحصول على رخصة جديدة لمدة سنتين، وتعديله برفع العقوبة الحبسية المحكوم بها الى ثلاثة أشهر حبسا موقوف التنفيذ والغرامة المحكوم بها عن القتل غير العدي الى 10000 درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد بوليف المحامي بهيئة وجدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من ضعف التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة أيدت الحكم الابتدائي وعدلته في العقوبة والغرامة ومدة توقيف رخصة السياقة فرفعت العقوبة الى سنتين، معللة ذلك بالفقرة الثانية من المادة 172 من مدونة السير، إلا أنه بمراجعة المادة المذكورة يتضح انها تعاقب السائق إذا ثبتت مسؤوليته الكاملة في الحادث، في حين ان الحادثة موضوع النازلة قد ساهم بها الضحية الذي حملته المحكمة ربع المسؤولة، ومن جهة أخرى فالمادة 172 من مدونة السير تتحدث عن الفاعل الذي كان تحت تأثير الكحول او السكر او مواد مخدرة، وهو ما لم يثبت في حق الطاعن، فيكون القرار بما

ذهب اليه مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدمه مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن ت(ف) الجزاء واختيار العقوبة المناسبة بين حديها الأدنى والأقصى أو الخروج بها عن هذين الحدين تخفيفا أو تشديدا، يعتبر من صميم سلطة قاضي الموضوع بالقدر الذي يراه ملائما لجسامة الجريمة وخطورة الجاني وكافيا لتحقيق الردع المتوخى، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع ما نسب الى المتهم الطاعن من جنحة التسبب في قتل غير عمدي كما هو منصوص ومعاقب عليها في المادة 172 من مدونة السير، التي لم تشترط لثبوت الجنحة المذكورة وجود الفاعل تحت تأثير الكحول او السكر أو المواد مخدرة، وأيدت الحكم الابتدائي الذي أدانه من أجلها، ثم رفعت في إطار السلطة المخولة لها قانونا العقوبة المحكوم عليه بها ضمن الحدود المرسومة في المادة المذكورة، ورتبت على ذلك إلغاء رخصة السياقة الخاصة به بعدما تبين لها ما يوجب ذلك قانونا، جاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما أثير غير مؤسس. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/463 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/8779 شركة التأمين (س) ضد نفيسة الغوري المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين (س) ينوب عنها الاستاذ (ب) احمد المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: نفيسة الغوري المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح افضت به بواسطة الاستاذ أحمد (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 29 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستنافية بها بتاريخ 27 نونبر 2019 في القضية عدد 19/2606/63 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق المدني بتحميل المتهم ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني نعيمة الغوري، سعيد افيلال، محمد اولهيم وليلى ابيدرة، بتعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركتي التأمين النقل وسند محل مؤمنيهما في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا

للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ أحمد (ب) المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس قانوني سليم، ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي اعتمد ورقة الأداء المدلى بها من طرف المطلوب وهي صادرة عن رئيس جمعية الاعمال الاجتماعية لمهني سيارة الأجرة، وهي الجهة التي يقتصر دورها على تسيير أمر المنخرطين ولا يحق لها ان تسلم شواهد الأجر المتعلقة بهم، كما ان القرار لم يجب على الدفع المثار من طرف الطاعنة بهذا الشأن، فكان ناقص التعليل فضلا عن عدم ارتكازه على أساس مما يبرر نقضه. بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه. حقا، حيث صح ما نعاه الطاعن على القرار، ذلك أن الثابت من وثائق الملف أن الطاعن أدلى خلال مرحلة الاستئناف بمذكرة أثار من خلالها ما تضمنته الوسيلة حول حجية شهادة الدخل المدلى بها من قبل المطلوب في النقض محمد أولهيم، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تشر ضمن تنصيصات قرارها الى الدفع المثار أمامها ولم تناقشه أو تجيب عنه مع ما لذلك من تأثير على وجه قضائها، واكتفت بتأييد الحكم الابتدائي على علته، فجاء قرارها ناقص التعليل بهذا الخصوص مما يعرضه للنقض. لأجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 27 نونبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/63 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوب في للنقض محمد اولهيم، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ لمودعه على المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/465 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد :2020/9225 شركة التامين النقل ضد النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التامين النقل ينوب عنها الاستاذ (س) المحامي بهيئة اكادير الطالــب وبـيـن: النيابة العامة المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين النقل تصريح أفضت به

بواسطة الأستاذ (ط.س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالعيون بتاريخ 6 يناير 2020 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 26 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/101 والقاضي بعد التعرض بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق الزجري بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب اليها والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها 500 عن عدم احترام حق الاسبقية وعن الجرح خطأ بغرامة نافذة قدرها 1200 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على المادة 523 من قانون المسطرة الجنائية. حيث إنه بمقتضى المادة المذكورة فإنه لا يقبل طلب النقض من أي شخص إلا إذا كان طرفا في الدعوى الجنائية وتضرر من الحكم المطعون فيه. وحيث إن الطاعنة أعلاه وإن كانت طرفا في الدعوى الجنائية فإنها لم تطعن في القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 2017/11/16 الذي عرض على محكمة الموضوع بناء على التعرض الذي رفعه المتهم محمد باخنيف، ولم تتضرر من القرار المطعون فيه الذي قضى بعد قبول التعرض بتأييد الحكم الابتدائي بخصوص الدعوى العمومية، مما يتعين معه عدم قبول طلبها. وحيث يتعين إقصاء المذكرة المدلى بها من المناقشة. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف شركة التأمين النقل وتحميلها الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/466 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/9226 محمد باخنيف ضد النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: محمد باخنيف ينوب عنه الاستاذ (س) المحامي بهيئة اكادير الطالــب وبـيـن: النيابة العامة المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم محمد باخنيف بمقتضى تصريح افضى به بواسطة الاستاذ (ط.س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالعيون بتاريخ 6 يناير 2020 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 26 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2606/101 والقاضي بعد التعرض بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق الزجري بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب اليها والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها 500 عن عدم احترام حق الاسبقية وعن الجرح خطأ

بغرامة نافذة قدرها 1200 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث انه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل المذكور لا يقبل طلب النقض ضد الأحكام و القرارات و الأوامر القضائية الصادرة بغرامة فقط إذا كان مبلغها لا يتجاوز 20000 درهم إلا بعد الإدلاء بما يفيد أداء الغرامة. وحيث إن مبلغ الغرامة المحكوم بها لا يتجاوز المبلغ أعلاه و لا يوجد بالملف ما يثبت أداءه من طرف الطاعن، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم محمد باخنيف وتحميله الصائر مجبرا في الأدنى. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/468 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عدد: 78-2020/10/6/1474 المطالبين بالحق المدني الغالية بنت عمر دراز وحكيمة بوحميد أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنتها القاصر هدى موحو ومحمد أمين موحو ونصر الدين موحو ضد شركة التامين سهام المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: المطالبين بالحق المدني الغالية بنت عمر دراز وحكيمة بوحميد أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنتها القاصر هدى موحو ومحمد أمين موحو ونصر الدين موحو. ينوب عنها الأستاذ عبد الجليل طوطو المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . (ط) ن وبـيـن: شركة التأمين (س) . المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني المطالبين بالحق المدني الغالية بنت عمر دراز وحكيمة بوحميد أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنتها القاصر هدى موحو ومحمد أمين موحو ونصر الدين موحو بمقتضى تصريح أفضوا به بواسطة الأستاذعبد الجليل طوطو لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بفاس بتاريخ 2019/09/13 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/09/09 ملف عدد 2019/2606/193 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة فيما قضى به من تحميل المتهم ثلث 3/1 مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك عبد النبي موحو وهم والدته الغالية بنت عمر الدراز مبلغ 20569.52 درهم وأرملته

حكيمة بوحميد أصالة عن نفسها مبلغ 46016.30 درهم ولها نيابة عن ابنتها القاصر هدى موحو مبلغ 28536.78 درهم وللإبن محمد أمين موحو مبلغ 20569.52 درهم وللإبن نصر الدين موحو مبلغ 20569.52 درهم ولفائدة المطالبين بالحق المدني عن الخسائر المادية للسيارة مبلغ 16333.33درهم الكل مع شمول 50 في المائة من المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء مع تعديله برفع التعويض المحكوم به لفائدة الإبن محمد أمين موحو إلى مبلغ 23902.28 درهم وتحميل المستأنفين صائر استئنافهم على النسبة . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات لإرتباطها و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الجليل طوطو المحامي بهيئة الدار البيضاء و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من خرق القانون، خرق الفصول 280و288 و289 و360 من قانون المسطرة الجنائية ذلك أن الحكم الإبتدائي ومعه القرار الإستئنافي عندما وزعا المسؤولية وشطراها وفق ماجاء فيهما وجعلا ثلثاها على عاتق المرحوم السيد موحو عبد النبي وترك الثلث على عاتق المتهم والمسؤول المدني عن السيارة من نوع مرسيدس 310 اعتمادا على رسم بياني وديباجة محضر وتصريح المتهم ولم يناقشا حضوريا وشفاهيا تصريح الشاهدة السيدة بوحميد حكيمة رغم ما له من تأثير على قرار المحكمة لأنها الشاهدة الوحيدة في القضية واعتمدوا فقد تصريح المتهم دون بيان الأساس القانوني الذي اعتمد للترجيح في المادة الجنحية وأن العارضين تمسكوا خلال جميع مراحل التقاضي بكون الهالك كان يسير في الطريق من فاس في اتجاه مكناس في حين تمسك المتهم أنه كان يسير من مكناس في اتجاه فاس وأن الهالك لم يحترم علامة قف وأن الإثبات يجب أن يحترم المقتضيات القانونية وأن يتم وفقها وهي القواعد الواردة في المسطرة الجنائية في الفصول 286 إلى 288 منها إضافة إلى الفقرة 8 من الفصل 365 من نفس القانون وأن المشرع ترك حرية الإثبات في الجنح ومن ذلك المعاينة في حالة التلبس والقرائن المادية الواضحة والإعترافات وشهادة الشهود وهي وسائل تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة إلا أن المشرع وضع ضوابط لذلك وأن ظروف وملابسات الحادثة تؤكد بالواضح أن المتسبب فيها هو المتهم الذي ادعى أنه كان يسير بسرعة 30 كلم ومع ذلك لم يستطع التوقف بل أنه لم يستعمل أصلا الفرامل والمحكمة لم تعلل من أين استقت أن الهالك لم يحترم علامة قف كما لم تعلل سبب عدم مناقشتها لتصريح الشاهدة وكذا عدم اعتمادها على مكان الإصطدام الذي تم في الجهة اليسرى لسير المتهم مما يكون معه ما انتهى إليه قضاؤها غير مؤسس ومعرض للنقض لكن حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع

تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن الحادثة وقعت أثناء محاولة الهالك الذي كان يسوق سيارة نوع داسيا الولوج إلى محطة البنزين عبر مدخل موازي للطريق الوطنية بجهة اليمين إلا أنه لم يحترم علامة قف مما تسبب في صدمه من طرف المتهم الذي كان يسوق سيارة نوع مرسدس 310 بسرعة مفرطة وتبين لها من خلال الرجوع إلى نقطة الإصطدام والآثار التي خلفتها سيارة الهالك بالممر الفرعي الموازي للطريق أنه استعمل الممر المذكور وأنه لم يحترم علامة قف واعتبرت أن الطرفين معه ساهما في وقوع الحادثة المتهم بسبب سيره بسرعة مفرطة والضحية الهالك بسبب عدم احترامه علامة قف وأيدت الحكم الإبتدائي الذي شطر مسؤولية الحادثة تكون قد حملت كل طرف المسؤولية في حدود ما نابه من خطأ و لم تخرق أي مقتضى قانوني وبنت قرارها على أساس قانوني وعللته تعليلا سليما وما بالوسيلة على ذي أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المطالبين بالحق المدني الغالية بنت عمر دراز وحكيمة بوحميد أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنتها القاصر هدى موحو ومحمد أمين موحو ونصر الدين موحو وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/470 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/2833 شركة التأمين الملكية المغربية للتامين ضد ذوي حقوق مصطفى عباد المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملـك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التأمين الملكية المغربية للتامين . ينوب عنها الأستاذ سليم (ب) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالـبة وبيـن: ذوي حقوق مصطفى عباد . المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين الملكية المغربية للتامين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ سليم (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بفاس بتاريخ 2019/11/07 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/28 ملف عدد 2019/2606/295 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم نصف كامل مسؤولية الحادثة واعتبار بترلي كار مسؤولا مدنيا والحكم بأدائه لفائدة المطالبين بالحق

المدني ذوي حقوق الهالك مصطفى عباد علوي وهما والده محمد عباد مبلغ 88634.50 درهم ووالدته يامنة عبيد مبلغ 78634.50 درهم وإحلال شركة التأمين الملكية المغربية للتأمين محل المسؤول المدني في الأداء مع شمول 50 في المائة من المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبرفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ سليم (ب) المحامي بهيئة فاس و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من عدم الرد على دفع مثار بشكل نظامي وانعدام الأساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل سائق السيارة فياط بينتو كامل مسؤولية الحادثة في حين أن الطاعنة دافعت خلال جميع أطوار المسطرة وفي مذكرتها الإستئنافية أن الحادث وقع ليلا وأن الدراجة النارية لم تكن تتوفر على إنارة كما يتأكد ذلك من تصريحات كل من زكرياء الغزواني وجلال لمرابط وإن من شأن التأكد من صحة هذه الواقعة المادية كون الدراجة لم تكن تتوفر على إنارة، ثبوت مساهمة الدراجي الهالك في ارتكاب الحادث وتحمله مسؤولية الحادث كاملة أو على الأقل نصيبا منها وان محكمة افستئناف لم تجب بالمرة عن هذا الدفع رغم ما له من أثر مباشر على مسؤولية الحادث وأن القرار المطعون فيه يكون قد أغفل الرد على دفع مثار بشكل نظامي وجعل قضاءها سئ لتعليل الموازي لإنعدامه وبالتالي عديم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه . حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من خلال محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الطرفين أن الحادثة وقعت نتيجة وارتأت استنادا إلى ذلك وفي إطار سلطتها التقديرية تأييد الحكم الإبتدائي في ما قضى به من تشطير المسؤولية وجعلها مناصفة بين الطرفين تكون قد حملت كل طرف حدود ما نابه من خطأ و لم تخرق أي مقتضى قانوني وبنت قرارها على أساس قانوني وعللته تعليلا سليما وما بالوسيلة على ذي أساس. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق مقتضيات المادة 4 والمادة 11 الفقرة الثالثة من ظهير 2 /10/ 1984، نقصان التعليل وانعدام الأساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه قرر تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض مادي لوالدي الهالك في حين أن الطاعنة أوضحت استئنافيا خلال جميع أطوار المسطرة بأن والد الهالك متقاعد وله دخل من تقاعده يكفي لسداد حاجياته وحاجيات أسرته كما أن له ستة أبناء آخرين هم الأولى بالإنفاق على والديهما والقرار المطعون فيه لم يجب بالمرة عن الدفع النظامي المثار من طرف الطاعنة والمتعلق بضرورة إثبات يسر

الهالك وعسر طالب التعويض ولم يجب كذلك عن الدفع المتعلق بكون والد الهالك متقاعد وله دخل من تقاعده وأن محكمة الإستئناف اكتفت في تعليلها بالقول بأن والدي الهالك فقدا بوفاة ابنهما مصدر عيشهما وكأن التعويض عن فقد مورد العيش يستحق مباشرة لمجرد وقوع الوفاة والتعليل الذي ساقته محكمة الإستئناف لا ينسجم نهائيا لا مع مقتضيات المادتين 4 و11 من ظهير 2 أكتوبر 1984 التي تشترط لإستحقاق التعويض المادي توفر عنصرين اثنين أولهما أن يكون الهالك إما ملزما أو ملتزما تطوعا بالإنفاق وثانيهما أن يكون هذا الإنفاق هو مورد عيش الوحيد لطالب التعويض وانه من الثابت من وثائق الملف ان المطلوب في النقض محمد عباد والد الهالك له دخل قار من تقاعده وأنه هو المعيل لنفسه ولزوجته يامنة عبيد والدة الهالك وان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت لذوي حقوق الهالك بالتعويض المادي دون أن تنتبه إلى أن والده ليس معسرا وأنه هو الملزم شرعا بالإنفاق على زوجته ودون أن تبرز عنصر فقد مورد العيش تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض . حيث إنه بمقتضى المادة 4 من ظهير 2 أكتوبر 1984 فإن استحقاق ذوي الحقوق للتعويض المادي متوقف على ثبوت فقد مورد العيش بسبب الوفاة وعلى المحكمة إبراز ذلك، وأن الثابت من مذكرة الطاعنة أنها أثارت انتفاء شرط عدم فقد ذوي الحقوق لمورد العيش بسبب الوفاة مادام أن والد الهالك محماد عباد متقاعد حسبما هو ثابت من هويته المضمنة بمحضر الضابطة القضائية أي أنه يتقاضى معاشا وهو بالنسبة لصاحبه بمثابة دخل يأخذ حكم الأجر، وهو الملزم بالإنفاق على نفسه وعلى زوجته يامنة عبيد طبقا لمقتضيات المادتين 194 و198 من مدونة الأسرة، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه حينما عللت قرارها المطعون فيه القاضي لفائدة ذوي حقوق الهالك بتعويض عن فقدان مورد العيش بسبب الوفاة لعلة أن الهالك كان قادرا على الكسب والإنفاق على ورثته كما أكد ذلك موجب الإنفاق دون بيان ما إذا كانا قد فقدا مورد عيشهم بسبب الوفاة يكون قرارها ناقص التعليل بهذا الخصوص ومعرضا للنقض. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/10/28 في الملف عدد 2019/2606/295 عن محكمة الإستئناف بفاس– عرفة الجنح الإستئنافية لحوادث السير بها – جزئيا بخصوص التعويض المادي المحكوم به لوالدي الهالك مصطفى عباد وهما والده محمد عباد ووالدته يامنة عبيد والرفض في الباقي وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض الصائر . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب

الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/471 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/4164 محمد بلخاير ضد عبد الواحد لخضر المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: محمد بلخاير ينوب عنها الأستاذة سهام بوهنين المحامية بهيئة الرباط والمقبولة للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: عبد الواحد لخضر . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني محمد بلخاير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذة سهام بوهنين لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بسلا بتاريخ 2019/12/09 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/03 ملف عدد 2019/2808/1493 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من اعتبار شركة النقل مجال مسؤولة مدنيا والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مع النفاذ المعجل في حدود الثمن لمحمد بلخاير وفي حدود الربع لمحمد الخاديم والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) في الدعوى مع تعديله بجعل مسؤولية الحادثة مناصفة وتخفيض التعويضات المستحقة للمطالبين بالحق المدني محمد بلخاير إلى 75125.82 درهم ولفائدة محمد الخاديم إلى 22854.60 درهم إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذة سهام بوهنين المحامية بهيئة الرباط و المقبولة للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق قاعدة مسطرية وخرق مقتضيات المادة 345 من ق م م ذلك ان الفصل المذكور ينص صراحة وبصيغة الوجوب على ضرورة إشارة المحكمة إلى أهم المقتضيات القانونية التي طبقت في النازلة وبالرجوع إلى القرار المطعون فيه بالنقض يلاحظ أنه جاء خاليا من الإشارة إلى النصوص القانونية التي اعتمدتها في إصداره وهو الأمر الذي لا يتأتى معه لمحكمة النقض بسط رقابتها على مدى سلامة تطبيق القانون ويجعل القرار المطعون فيه معرضا للنقض . حيث إنه خلافا لما ورد بالوسيلة فالثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه انه اشار بتفصيل الى المقتضيات القانونية التي طبقها عن النازلة المعروضة عليه في شقها المدني وبذلك يكون ما اثير مخالف للواقع وغير مقبول . في شأن وسيلتي النقض الثانية والثالثة المتخذتين من خرق قاعدة جوهرية خرق حقوق الدفاع انعدام التعليل وانعدام الأساس ذلك ان القرار المطعون فيه حين تبنى تعليل المحكمة الإبتدائية فيما قضت به في المسؤولية والحكم بتخفيض التعويض الإجمالي المحكوم به ابتدائيا والذي جاء فيه "أن تصريحات طرفي الحادثة بمحضر الضابطة القضائية جاءت

متناقضة كما أن وضعيتهما بعد الحادثة لا تحدد اتجاه سير الضحية مما يتعين معه جعل مسؤولية الحادثة مناصفة " يكون قد جانب الصواب ذلك أنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية يتبين أن الغرفة الإستئنافية لحوادث السير حرفت الوقائع وتناقضت في تعليلها حين اعتبرت أن اتجاه سير الضحية غير محددة بعد الحادثة في حين أن الضابطة القضائية ضمنت محضرها أن وضعية الشاحنة فقط هي التي تعذر عليهم تحديدها نظرا لإزاحتها من مكانها وأن وضعية الطاعن بعد الحادثة كانت محددة ومعلومة وتقوم حجة على أنه لم يرتكب أي فعل مخالف لمدونة السير من شأنه أن يسبب في الحادثة موضوع النازلة، وأن الطاعن أكد للضابطة القضائية أنه كان يسير متجها صوب مدارة حي الإنبعاث سالكا شارع محمد عواد وتوقف عند الإنارة الثلاثية المنظمة لحركة السير لكونها كانت حمراء وتوقفت على جهته اليسرى سيارة اجرة صغيرة وخلفها الشاحنة التي قام سائقها بتغيير خط سيره جهة اليمين مما جعل العجلة الأمامية للشاحنة تصطدم به ليسقط أرضا وتدوس العجلتين الخلفيتين على دراجته النارية وعلى رجله اليمنى وأن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تشر مطلقا إلى تصريحات الطاعن ولا ناقشت موضوعها وأنه حتى يمكن القول بوجود تناقض بين تصريحات طرفي الحادثة بمحضر الضابطة القضائية يجب أن تبرز المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أن الطاعن تناقض في أقواله وتبين ماهية هذا التناقض وما هي الأفعال التي قام بها لتجعل منه مسؤولا مناصفة مع المطلوب في النقض عبد الواحد لخضر سائق الشاحنة وتصدر قرارها بتخفيض التعويض المحكوم له به وأن المحكمة لم تبين في قرارها المطعون فيه من أين تأتى لها الوقوف على عنصر التناقض لدى الطاعن وكيف ثبت لديها وجوب القول بتشطير المسؤولية مناصفة ومن أين استمدت ذلك مما يكون القرار قد جاء ناقص التعليل الموازي لإنعدامه وهو ما يجعله معرضا للنقض .

حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، عندما أعادت تشطير مسؤولية الحادثة من جديد في المرحلة الاستئنافية وجعلها مناصفة بين طرفيها وخفض بالتالي التعويض المستحق للطاعن واستند في ذلك على ما ثبت له من أوراق الملف ومستنداته وخاصة محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات كافة الأطراف أن وقوعها كان بسبب سير المتهم بسرعة غير ملائمة وعدم قيامه بالمناورات اللازمة لتفادي الحادثة وعدم انتباه الضحية من جهة اخرى مما كان سندا للمحكمة فيما انتهت اليه بما لها من سلطة في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير ذي أساس . من أجلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المطالب بالحق المدني محمد بلخاير وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة

متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/472 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/4579 وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بطاطا ضد جامع ادكوكو ومن معه . المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: . 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بطاطا الطالــب وبيـن: جامع ادكوكو ومن معه المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بطاطا بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2019/12/25 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/17 ملف عدد 2019/2808/58 و القاضي: بتأييد الحكم الإبتدائي القاضي بعدم مؤاخذة المتهم الثالث محمد أيت داود من أجل انعدام التأمين ومن أجل عدم تسجيل مركبة والحكم ببراءته منها وبمؤاخذة المتهم الأول من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة مالية قدرها 200 درهم من أجل عدم احترام قواعد الإستعمال العام للطريق المفتوحة للسير العمومي سياقة المركبات واحترام السرعة المفروضة وبغرامة مالية قدرها 200 درهم من أجل انعدام الإستعداد المستمر لتفادي الحادثة وبغرامة مالية قدرها 500 درهم من أجل محاولة تغيير مكان الحادثة وبغرامة مالية قدرها 750 درهم من أجل الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير وبإرجاع مبلغ الكفالة الحضور الخاص بالمتهم بعد استخلاص ما يجب قانونا وبمؤاخذة الثاني من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة قدرها 250 درهم من أجل عدم احترام قواعد الإستعمال العام للطريق المفتوحة للسير العمومي وبغرامة مالية قدرها 250 درهم من أجل انعدام الإستعداد المستمر لتفادي الحادثة وبغرامة مالية قدرها 200 درهم من أجل عدم تقديم وثيقة التأمين وبتحميلهما الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه ذلك أن المحكمة قضت ببراءة المتهم الثالث من أجل انعدام التأمين وعدم تسجيل مركبة وأن عقد البيع المصحح الإمضاء المدلى به يبين أن المتهم هو المالك الحقيقي للمركبة وأنه هو المسؤول الوحيد عن استعمالها وأن المتهم هو من توانى عن تسجيل المركبة وبالتالي عدم تجديد وثيقة التأمين مما يجعل مسؤوليته قائمة في هذا الشأن وأن المتهم اعترف تمهيديا بالمنسوب إليه مما يتعين مؤاخذته من أجله ويكون الحكم معرضا

للنقض . حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال وثائق الملف أن الدراجة النارية أداة الحادثة مسجلة وحاملة لسند الملكية كما هو ثابت من شهادة الضمانة والملكية النهائية الخاصة بها وتبين لها أن العناصر التكوينية للمخالفة المنصوص عليها ضمن مقتضيات المادة 160 من مدونة السير غير متوفرة وأن الأمر لا يعدو أن يكون مخالفة لمقتضيات المادة 59 من نفس المدونة والتي تتعلق بعدم تحويل ملكية المركبة داخل آجال محددة واعتبرت من جهة أخرى بأنه لم يسجل المركبة في اسمه لم يصبح بعد مسؤولا عنها وملزما بالتأمين طبقا لمقتضيات المادة 120 من مدونة التأمينات وأيدت الحكم الإبتدائي فيما قضت به من عدم مؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه تكون قد بنت قرارها على أساس وعللته تعليلا سليما وما بالوسيلة غير مؤسس. .من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة الصائر . وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مونى البخاتي مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/473 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/4584 وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بطاطا ضد محمد وامو المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بطاطا الطالــب وبيـن: محمد وامو المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بطاطا بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بنفس المحكمة بتاريخ 2019/12/25 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/17 ملف عدد 2019/2808/50 و القاضي: بتأييد الحكم الإبتدائي القاضي بعدم مؤاخذة المتهم محمد وامو من أجل انعدام التأمين ومن أجل عدم التوفر على سند الملكية الخاص بالمركبة والحكم ببراءته منهما وبإرجاع مبلغ الكفالة لمن له الحق فيها . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل وخرق القانون ذلك أن النيابة العامة تابعت المتهم من أجل انعدام التأمين وعدم التوفر على سند الملكية وأن المتهم هو المسؤول المدني والملزم باستصدار شهادة التأمين عن الدراجة النارية مما يتعين مؤاخذته من أجل المنسوب إليه وبالتالي يكون معه القرار الإستئنافي

معرضا للنقض . حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من اوراق الملف ان الدراجة النارية موضوع النازلة تتوفر على سند الملكية في اسم مبارك الحز و ان المتهم المطلوب في النقض محمد وامو و ان كان قد اشتراها منه بمقتضى عقد بيع مصحح الإمضاء بتاريخ 2019/2/15 الا ان باعها بدوره للمسمى سعيد كريم بموجب عقد بيع بتاريخ 2019/4/4 وأصبح هذا الاخير هو الحائز الفعلي و القانوني لها .واعتبرت بالتالي ان المتهم ليس مسؤولا مدنيا عنها و غير ملزم بالتامين طبقا للمادة 120 من مدونة التامينات و ايدت الحكم الابتدائي القاضي ببراءته من انعدام التامين و عدم التوفر على سند المحكمة الخاص بالمركبة جاء قرارها معللا تعليلا سليما و الوسيلة عديمة الاساس . .من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة الصائر . وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مونى البخاتي مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/474 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 6949 /2020/10/6 المهدي العامري ضد النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملـك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: المهدي العامري . تنوب عنه الأستاذة مالكة بلقزيز المحامية بهيئة مراكش الطالــب وبـيـن: النيابة العامة . المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم المهدي العامري بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ سيف الدين البكري عن الأستاذة مالكة بلقزيز لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بورزازات بتاريخ 2019/11/21و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 2019/2808/158 و القاضي :بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم امحمد (ط) بغرامة قدرها 500 درهم مع الصائر والإجبار في ستة أيام . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث انه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل المذكور لا يقبل طلب النقض ضد الأحكام و القرارات و الأوامر القضائية الصادرة بغرامة فقط إذا كان مبلغها لا يتجاوز 20000 درهم إلا بعد الإدلاء بما يفيد أداء الغرامة. وحيث إن مبلغ الغرامة المحكوم بها لا يتجاوز المبلغ أعلاه و لا يوجد بالملف ما يثبت أداءه من طرف الطاعن، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول

الطلب. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم المهدي العامري وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين مونى البخاتي مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/475 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 51-2020/10/6/6950 المسؤول المدني مروان امحشان وشركة التأمين (س) ضد محمد انكوت . المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: مروان امحشان شركة التأمين (س) ينوب عنها الأستاذ ة مالكة بلقزيز المحامية بهيئة مراكش والمقبولة للترافع أمام محكمة النقض (ط) ن وبـيـن: محمد انكوت . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني مروان امحشان وشركة التأمين (س) بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ البكري سيف الدين عن الأستاذة مالكة بلقزيز لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بورزازات بتاريخ 2019/11/21 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 2019/2808/158 و القاضي: بتأييد الحكم الإبتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية عن الحادثة واعتبار مروان امحشان مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني محمد انكوت تعويضا إجماليا قدره 35160.41 درهم واعتبار الفوائد القانونية سارية المفعول من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محله في الأداء وتحميل المحكوم عليه الصائر ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لإرتباطهما و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذة مالكة بلقزيز المحامية بهيئة مراكش و المقبولة للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه وبخرق القانون ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه رد الدفع المثار من طرف العارضين بكون الحادثة حادثة شغل بعلة أن الملف خال مما يفيد سلوك مسطرة الشغل والحال أن الضحية صرح لدى الضابطة القضائية بما يلي :" حوالي الساعة السابعة مساء وبعد الإنتهاء من العمل بمركز نور الطاقة الشمسية ورزازات والذي بدأت الأشغال فيه ما يقارب مدة ثلاثة أشهر تقريبا استقل السيارة

في اتجاه مقر سكناه بمدينة ورزازات " ومن تم فإن الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل طبقا للمادة 4 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل وإضافة إلى ذلك فإن القرار الإستئنافي عدد 301 الصادر بتاريخ 2018/12/26 في الفي الملف الجنحي رقم سير عدد 2018/2808/235 سبق له أن قضى بإرجاع الملف إلى المحكمة الإبتدائية للبث فيه من جديد بناء على أنه يتعين التصريح بإيقاف البث في الدعوى المدنية التابعة محل النظر إلى حين انتهاء مسطرة الشغل أو تقادمها وأن القرار الإستئنافي المطعون فيه حاليا بالنقض والقاضي بتأييد الحكم الإبتدائي عدد 215 الصادر بتاريخ 2019/7/8 في الفي الملف الجنحي رقم سير عدد2019/99 لم يراع ولم يساير القرار الإستئنافي عدد 301 الصادر بتاريخ 2018/12/26 مما يجعل القرار المطعون فيه ناقص التعليل الموازي لإنعدامه وخارقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 18.12 المشار إليه أعلاه مما يكون معه القرار المطعون فيه معرضا للنقض . حيث إنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 160 من القانون رقم 12-18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية الساري المفعول بتاريخ وقوع الحادثة، فإن المحكمة تبت في دعوى المسؤولية وفقا لأحكام القانون العام إذا ثبت لديها عدم وجود مسطرة الصلح المنصوص عليها في الباب الأول من القسم الخامس من القانون المذكور أو ثبت لديها عدم وجود دعوى مقامة طبقا لأحكام هذا القانون، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم يثبت لها ما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى شغل مقامة طبقا لأحكام القانون رقم 18.12، وردت الدفع الرامي إلى إيقاف البت في دعوى المسؤولية إلى حين انتهاء مسطرة الشغل أو تقادمها، وبثت في دعوى المسؤولية المقامة أمامها تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما، والوسيلة غير مرتكزة على أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/476 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/12712 وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بمراكش ضد لحسن العيبود المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بمراكش . الطالــب وبيـن: لحسن العيبود . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بمراكش بمقتضى تصريح

أفضى به لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بمراكش بتاريخ 2019/12/20 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/12 ملف عدد 2019/2810/1368 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من اجل ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها 500 درهم من أجل السكر العلني البين وبغرامة نافذة قدرها 3000 درهم من أجل السياقة في حالة سكر وبغرامة نافذة قدرها 300 درهم من أجل عدم احترام السرعة المفروضة وبغرامة نافذة قدرها 300 درهم من أجل عدم احترام مسافة الأمان وبتوقيف رخصة سياقته لمدة شهرين تبتدئ من تاريخ السحب الفعلي لها وهو 2019/07/04 وبإرجاع مبلغ الكفالة بعد خصم الغرامة والصائر المحكوم بهما مع إرجاع السيارة المحجوزة لمالكها ما لم تكن محجوزة لسبب آخر , إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من الخرق ال(ج) للقانون حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل السكر العلني البين والسياقة في حالته وعدم احترام السرعة المفروضة وعدم نرك مسافة الأمان طبقا للمرسوم الملكي 1967/11/14 والمادة 183 و186 من مدونة السير والمحكمة الإبتدائية قضت بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه وحكمت عليه بالعقوبة المشار إليها أعلاه وبناء على استئناف النيابة أصدرت محكمة الإستئناف قرارها بتأييد الحكم الإبتدائي وأن قرار المحكمة جاء مجانبا لمقتضيات المادة 183 من مدونة السير التي تنص على أن الحد الأدنى لسحب رخصة السياقة في حالة السياقة في حالة سكر هو ستة أشهر وأن المحكمة لما قضت بسحبها لمدة شهرين تكون قد خرقت القانون على اعتبار أن سحب رخصة السياقة يعتبر عقوبة إضافية ولا يجوز للمحكمة إعمال ظروف التخفيف بشأنها بدليل أن مدونة السير لا تتضمن أي نص يسمح للقاضي بإعمال الظروف المخففة بخصوص رخصة السياقة كما أن مقتضيات القانون الجنائي من المادتين 149 و150 تسمح للقاضي بإعمال الظروف المخففة في الجنح فيما يتعلق بالسجن والغرامة فقط دون غيرها وتكون المحكمة قد خرقت القانون ولم تلتزم بمقتضيات المادة 183 من مدونة السير مما يكون معه القرار معرضا للنقض . حيث إنه بمقتضى المادة 183 من مدونة السير يتعرض سائق المركبة الذي يسوقها في حالة سكر أو تحت تأثير المواد المخدرة أو بعض الأدوية لتوقيف رخصة السياقة لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة دون إمكانية تخفيضها عن الحد الأدنى تمشيا مع المبدأ العام المقرر في المادتين 149 و150 من القانون الجنائي اللتين تحصران أثر ظروف التخفيف المتمثل في النزول بعقوبات الجنح عن حدودها الدنيا في العقوبات الأصلية دون العقوبات الإضافية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الإبتدائي فيما قضى به من إدانة

المطلوب من أجل جنحة السكر العلني البين و السياقة في حالته ومن تحديد مدة التوقيف في شهرين فقط معللة ذلك بظروفه الاجتماعية والحال أنها عقوبة إضافية تكون قد أساءت تطبيق المقتضيات القانونية المشار إليها وعرضت قرارها للنقض بعيب خرق القانون . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/12/12 ملف عدد 1368 /2019/2810 عن المحكمة الإبتدائية بمراكش – غرفة الإستئنافات الجنحية بها – بخصوص مدة توقيف رخصة السياقة وإحالة الملف على نفس المحكمة لتبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوب في النقض الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيس الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/477 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/3330 طامو الصافي. ضد : توفيق السامري. المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: طامو الصافي. ينوب عنها الاستاذ حميد مسرار المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: توفيق السامري. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني طامو الصافي بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ حميد مسرار لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 2018/10/25 والرامي إلى نقض القرار الصادر بعد النقض عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/10/23 ملف عدد 2018/234 والقاضي بعدم قبول استئناف المطالبة بالحق المدني للحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وباداء المسؤول المدني لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مع الفوائد القانونية واحلال شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ حميد مسرار المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شان وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من الخرق ال(ج) للقانون وخرق حقوق الدفاع وانعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل ذلك ان دفاع الطاعنة ادلى بوثائق حاسمة في القضية أي صورة وصل أداء القسط الجزافي كما أن الملف

يتضمن كتاب دفاع المطالبة بالحق المدني حامل لطابع صندوق المحكمة يشهد بأداء الطاعنة الرسم الجزافي وأكد ذلك أثناء المرافعة لكن محكمة الإحالة لم تشر الى المدلى به في حيثيات قرارها ولم تناقش ولم تجب عنه إيجابا ولا سلبا مما يعرض قرارها للنقض. لكن حيث ان دفاع الطاعنة وإن أدلى بصورة شمسية لوصل أداء الرسم الجزافي بتاريخ 2016/05/16 فإنه لا يوجد ما يفيد أن أصل الوصل أو خاتم الصندوق الذي يشهد بأداء القسط الجزافي كان ضمن وثائق الملف قبل اختتام المناقشة وحجز الملف للمداولة والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بعد النقض والاحالة عندما لم يثبت لها الأداء المذكور وقضت بعدم قبول استئناف الطاعنة للعلة المذكورة تكون قد انقادت لقرار جهة النقض والوسيلة على غير أساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/479 الصادر بتاريخ 11 /2021/03 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/9832 شركة التأمين الوفاء. ضد : رزوقي العربي. المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التأمين الوفاء. ينوب عنها الاستاذ عبد اللطيف (ف) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: رزوقي العربي. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ف) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بوادي زم بتاريخ 2019/01/15 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/01/09 ملف عدد2018/261 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة واعتبار وكالة المستقبل مسؤولا مدنيا وبأدائها لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 173546,33 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بجعل مسؤولية الحادثة كاملة على عاتق المتهم ورفع التعويض المحكوم به الى مبلغ 231395,11 درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ف) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول

للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من سوء التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن الطاعنة تعيب على القرار المطعون فيه جعله مسؤولية الحادثة كاملة على عاتق المتهم رغم أن المطلوب في النقض كان سببا رئيسيا في وقوعها عند تغييره اتجاه سيره فجأة دون انتباه الى قدوم ناقلة خلفه ودون سابق انذار والمحكمة بعدم ما ذكر عرضت قرارها للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم كامل المسؤولية بعد تعديل الحكم الابتدائي استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الأطراف أن المتهم سائق السيارة داسيا لوكان المرقمة تحت عدد 57-أ-35658 كان يسير بسرعة غير ملائمة لظرفي الزمان والمكان ولم يتخذ الاحتياطات اللازمة عند قيامه بعملية التجاوز والتأكد من خلو الطريق أمامه مما أدى به الى صدم سيارة الضحية من الخلف عند انعطافه يسارا والذي كان له حق الاسبقية ولم يساهم من جانبه بأي خطأ يتحمل بموجبه نصيبا من المسؤولية تكون قد استعملت سلطتها في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة عديمة الأساس. في شأن وسيلتي النقض الثانية والرابعة والمتخذة أولهما من انعدام التعليل وخرق ظهير1984/10/02 ذلك أن الطاعنة التمست الغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض عن التشويه طالما أن الخبير لم يشر في تقريره صراحة الى العيب البدني الذي أدى الى التشويه المذكور لكن القرار المطعون فيه لم يجب عن هذا الدفع بالرغم من جديته وهو ما يعرضه للنقض . والمتخذة ثانيهما من خرق مقتضيات المادة 3 من قانون المسطرة المدنية والمادة 10 من ظهير 1984/10/02 ذلك ان الحكم الابتدائي والقرار المطعون فيه قضى للمطلوب في النقض بالتعويض عن العجز الوظيفي الذي لا وجود له بظهير 1984/10/02 فضلا على أنه لم يكن له محل بالخبرة الأولى المنجزة من طرف الدكتور حدوشي وأن الخبرة المضادة المنجزة من طرف الدكتور فكري والذي حدد نسبة العجز المذكور تم الامر به بناء على منازعة الطاعنة وبعد أدائها لمصاريفها، لذلك كان على المحكمة ان تأخذ بالخبرة الثانية في حدود ما أشير إليه في تقرير الخبرة الأولى تطبيقا لقاعدة لا يضار أحد بطعنه وهو ما يعرض قرارها للنقض. حيث ان ما تحدده الخبرة الطبية من أضرار يخضع للمعايير والمقاييس المحددة لها في إطارظهير 1984/10/02 ومرسوم 1985/01/14 . ولما كان ثابتا من تقرير الخبرة المنجزة على الضحية أن الخبير الدكتور أحمد فكري وضح الاضرار التي خلفتها له الحادثة بتدقيق ووصف التشويه اللاحق به أنه مهم، فإن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لفائدته عن الضرر المذكور تكون قد بنت قضاءها على أساس وما أثير غير مؤسس.ومن جهة ثانية فإن الخبرة الطبية في قضايا حوادث السير تعتبر عنصرا أساسيا في تحديد التعويض المستحق للمصاب

عن الاضرار التي خلفتها له الحادثة طبقا للمادة 5 من ظهير 1984/10/02، وبدونها لا يمكن تحديد طلب التعويض لأن تحديد نسبة العجز مسألة علمية يعود أمر تقديرها لأهل الخبرة، لذا فإن طلب التعويض يتأثر دائما بنتيجة الخبرة الطبية، ولما كانت الخبرة الطبية المضادة المأمور بها في المرحلة الابتدائية والمنجزة من طرف الدكتور أحمد فكري والتي اعتبرتها المحكمة موضوعية أشارت الى تأثير الحادثة على الحياة المهنية للمطلوب في النقض، فإن من حق المطالب بالحق المدني الاستفادة منها وتقديم مطالبه على ضوء نتائج الخبرة الجديدة ابتدائيا والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى له بالتعويض المذكور تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس. في شأن الوسيلة الثالثة المتخذة من انعدام التعليل وخرق الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار الاستئنافي قضى لفائدة المطلوب في النقض بتعويض عن العجز الدائم بمبلغ قدره 134174 درهم والحال أنه طالب بمبلغ 134167,50 درهم كما قضى له بمبلغ 44722,50 درهم عن التشويه الخلقي بينما الضحية طالب بمبلغ أقل من ذلك وهو 31305,75 درهم والمحكمة بعدم ردها على الدفع المذكور عرضت قرارها للنقض. بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه. حيث يستفاد من وثائق الملف ان الطاعنة تقدمت بمذكرة كتابية لبيان أوجه استئنافها للحكم الابتدائي أوردت فيها ان الحكم الابتدائي قضى للمطلوب بتعويض عن العجز البدني الدائم وتشويه الخلقة يفوق المبلغ المطلوب لكن القرار المطعون فيه رغم اشارته لمذكرة الطاعنة لم يناقش ما ذكر ولم يجب عنه سلبا أو إيجابا وبذلك جاء ناقص التعليل مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. لاجله قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بوادي زم بتاريخ 2019/01/09 ملف عدد2018/261 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوب في النقض عن العجز البدني الدائم وتشويه الخلقة والرفض في الباقي وبإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/480 الصادر بتاريخ 2021/03/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/9868 عادل نجي. ضد : النيابة العامة. المملـكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ:

2021/03/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: عادل نجي. ينوب عنه الاستاذ الحسن النوري المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: النيابة العامة. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم عادل نجي بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ الحسن النوري ا لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بخريبكة بتاريخ 2018/10/23 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/10/17 ملف عدد 2018/359 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهمين من أجل ما نسب اليهما والحكم على الظنين عادل نجي بغرامة نافذة 1200 درهم عن الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير وغلرامة نافذة 1200 درهم عن عدم التزام أقصى اليمين وعلى االظنين محمد علي السعيدي بغرامة نافذة 1200 درهم عن الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير وغرامة نافذة 1200 درهم عن عدم احترام مسافة الأمان. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ الحسن النوري المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض والمرفقة بوصل أداء الغرامة المكوم بها. في شأن الوسيلة الوحيدة المتخذة من خرق المادة 534 من قانون المسطرة الجنائية والخرق ال(ج) للقانون وانعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل ذلك أن الطاعن يعيب على القرار المطعون فيه ادانته له رغم انه هو الاخر كان ضحية حادثة سير موضوع النقاش وتمت متابعته من طرف وكيل الملك بالفقرتين الأولى والثانية من الفصل 166 من مدونة السير رغم ان الفقرة الأولى تتعلق بالحاق اضرار بالطرق ومرفقاتها والثانية بترك مركبة او حمولة او هما معا بالطريق العمومية واعتمادها في ادانته على مجرد شضايا الزجاج والبلاستيك الناتجة عن الحادثة واعتبارها دليل مادي لادانته من اجل عدم التزام اقصى اليمين وهو تعليل لا ينسجم مع الواقع المضمن بمحضر الضابطة القضائية وان الاضرار اللاحقة بالضحية والطاعن والمتهم الثاني سببها عدم احترام هذا الأخير مسافة الأمان، والمحكمة بعدم مراعاتها ما ذكر عرضت قرارها للنقض. حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي باقتناع القاضي بأدلة الإثبات المعروضة عليه، كما أن استخلاص ثبوت الجريمة أو عدم ثبوتها يرجع لقضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن من أجل الجروح غير العمدية وعدم التزام أقصى اليمين استندت فيما انتهت اليه على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية وما راج امامها بالجلسة العلنية ووثائق الملف، من أن المتهم لم يكن ملتزما اقصى اليمين اثناء سياقته لمركبته وحاول تغيير اتجهاهه نحو اليمين

دون احتياط ومعاينة الضابطة لشضايا الزجاج والبلاستيك وسط الطريق من الجهة اليسرى تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها فجاء قرارها معللا تعليلا سليما ويبقى ما أوردته الوسيلة من تعليل منتقد كون القرار المطعون فيه اعتمد متابعة النيابة العامة للطاعن بمقتضيات الفقرتين 1 و 2 من المادة 166 من مدونة السير رغم عدم انسجامها مع الوقائع موضوع النازلة لا تأثير له على سلامة القرار مادام تكييف النيابة العامة للوقائع موضوع المتابعة صحيح والوسيلة عديمة الأساس. من أجله قضت برفض الطلب وبارجاع المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/481 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد :2019/12022 عبد الرحيم دندان. ضد : محمد الرماش ومن معه. المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيـن: عبد الرحيم دندان. ينوب عنه الأستاذ محمد (ش.و) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: محمد الرماش ومن معه. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم عبد الرحيم دندان بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 2019/02/25 والرامي إلى نقض القرار الصادر- بعد التعرض- عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/02/18 ملف عدد 2018/395 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وبأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني محمد الرماش مبلغ 37000 درهم عن خسائر السيارة مع الفوائد القانونية والاجبار في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، حيث ان صك الطعن بالنقض هو الذي يحدد صفة الطاعن ونطاق نظر محكمة النقض وان الطاعن عبد الرحيم دندان طلب النقض بصفته متهم ضد القرار الصادر بتاريخ 2019/02/18 الذي بت فقط في الدعوى المدنية التابعة وبالتالي لم يتضرر منه الطاعن بصفته متهما مما يكون معه والحالة هذه طلب النقض المرفوع من طرفه بالصفة المذكورة غير مقبول طبقا للمادة 523 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أنه طلب النقض من أي شخص إلا اذا كان طرفا في

الدعوى الجنائية وتضرر من القرار المطعون فيه مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب وإقصاء عريضة النقض من المناقشة. من أجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم عبد الرحيم دندان وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/482 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/12055 شركة التأمين الوفاء. ضد: ذوي حقوق عبد القادر كروسي المملكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين الوفاء. ينوب عنها الاستاذ عمر الخيراوي المحامي بهيئة سطات والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: ذوي حقوق عبد القادر كروسي. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عمر الخيراوي لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بسطات بتاريخ 2019/03/28 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرف الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/03/21 ملف عدد 2018/195 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وبأداء المسؤول المدني لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بتدارك اغفال البث في مصاريف الجنازة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني بمبلغ 15000 درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عمر الخيراوي المحامي بهيئة سطات والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق الماد 6 من ظهير 02 أكتوبر 1984 ونقصان التعليل ذلك أن ورثة الهالك عبد القادر الكروسي أدلوا خلال المرحلة الابتدائية لاثبات أجر مورثهم بشهادة صادرة عن شخص يدعى عبد الله طاهير يشهد فيها أن الهالك كان يشتغل عنده كحداد بأجرة شهرية 4000 درهم وأن محتوى الشهادة المذكورة جاء متناقضا مع محتويات الملف لكون محرره لم يعط البيانات الكافية للتعريف بنفسه ولم ترفق بما يفيد التصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومخالفة لما صرح به والده

بكون الهالك كان يعمل فلاحا والمحكمة بدرجتيها لما اعتمدت الشهادة المذكورة في تحيد رأسمال الطاعن عرضت قرارها للنقض. لكن حيث انه خلافا لما ورد بالوسيلة فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الحد الأدنى للأجور في احتساب الرأسمال الموازي لسن مورث المطلوبين في النقض وقت وقوع الحادثة وليس مبلغ 4000 درهم كما جاء في الوسيلة ومما تكون معه الوسيلة خلاف الواقع وغير مقبولة. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق ظهير 02 أكتوبر 1984 ومدونة الاسرة والفصل 454 من قانون الالتزامات والعقود وانعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل ذلك أن المادة 4 من الظهير المذكور حددت نوعية التعويضات المستحقة لذوي حقوق الهالك في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي وبالتالي فإن شروط الاثبات تختلف باختلاف نوعية الضرر، فإذا كان المشرع في الضرر المعنوي لم يشترط إلا علاقة القرابة والتي حددها على سبيل الحصر فإنه في التعويض المادي ربطه باثبات فقدان مورد العيش بسبب الوفاة، ولما كانت الارملة والأطفال القاصرين يتعرضون لضرر مادي اثر وفاة رب العائلة فإن الامر عكس ذلك بالنسبة للأبوين والاخوة إذ أن الشرط الأساسي الذي تفرضه المادة المذكورة هو توفر الهالك على الإمكانيات المادية التي تجعله قادرا على الانفاق على غيره وبالتالي فإن الشخص الذي يتقاضى الحد الأدنى للأجور لا يكون مؤهلا لإعالة أو الانفاق على غيره، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه باعتمادها على اللفيف العدلي لاثبات واقعة انفاق مورثهم عليهم غير منتج كون الضحية الهالك لم يكن يتوفر على المورد التي تمكنه من ذلك وهو ما يعرض قرارها للنقض. لكن حيث ان المادة الرابعة من ظهير 1984/04/02 التي تنص على استحقاق ذوي الحقوق للتعويض عن فقد مورد العيش بسبب وفاة المصاب تحيل على نظام أحواله الشخصية وأن المادة 188 من مدونة الاسرة جعلت الملاءة مفترضة في المنفق الى ان يثبت العكس وأن موجب الانفاق عدد 793 صحيفة عدد 401 سجل المختلفة رقم 58 بتاريخ 2017/08/18 أفاد شهوده بعسر والدي الهالك واخوته وبان الهالك هو من كان ينفق عليهم قيد حياته وبوفاته فقدوا مورد عيشهم والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى لهم بالتعويض المادي استنادا الى الاشهاد المذكور تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوثائق المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا كافيا وما أثير غير ذي أساس. من أجلـــــه برفض الطلب وعلى رافعه بضعف الضمانة ومبلغها ألفا درهم تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض الدعاوي الجنائية. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/483 الصادر

بتاريخ 2021/03/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/17021 ورثة بوشعيب وهابي. ضد: عبد النبي الخطاب. المملكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسـم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/11 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: ورثة بوشعيب وهابي. ينوب عنهم الاستاذ أبو حزيم محمد التائب المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض (ط) ن وبـيـن: عبد النبي الخطاب. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف ورثة بوشعيب وهابي بمقتضى تصريح أفضوا به بواسطة الأستاذ أبو حزيم محمد التائب لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بسطات بتاريخ 2019/02/07 والرامي إلى نقض القرار الصادر بعد النقض عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/11/01 ملف عدد 2014/68 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بحصر التعويض المحكوم به لورثة وهابي بوشعيب في مبلغ 37825,33درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على الفصل 526 من قانون المسطرة الجنائية. حيث إن الفقرة الأولى من الفصل 526 من القانون المذكور تنص على أن طلب النقض يرفع بواسطة تصريح يدلى به بمكتب الضبط للمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويقوم بهذا التصريح إما طالب النقض بنفسه وإما بواسطة محام. وحيث إن هذا الإجراء (ج) ولا يجوز تعويضه بأي إجراء آخر كالإدلاء بمذكرة ويتعين بمقتضاه على المصرح أن يبين أسماء طالبي النقض. وحيث إن الأستاذ أبو حزيم محمد التائب ذكر في تصريحه بأنه يطلب النقض نيابة عن المطالبين بالحق المدني ورثة بوشعيب وهابي وهذا التصريح يحتوي على غموض وإبهام لكونه لم يفصح حقيقة عن اسم طالبي النقض مما لم يسمح لمحكمة النقض بالتحقق من اسم طالبي النقض الأمر الذي يترتب عنه عدم قبول الطلب من أجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف ورثة وهابي بوشعيب وبتحميلهم الصائر مع الاجبار في الادنى في حق من يجب. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/484 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/11 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 85-

2019/10/6/25884 - شركة التأمين (س) -رشيد الحصار ضد رشيد لخضر المملكة المغربية ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالة الملك و طبقا للقانون بتاريخ:
2021/3/11 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بين: - شركة التأمين (س) . - رشيد الحصار ينوب عنهما الأستاذ عبد الجليل (م) بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالبتين وبين: رشيد لخضر . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) والمسؤول المدني رشيد الحصار بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ عبد الجليل (م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2019/05/30 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/05/23 ملف عدد 2808/1259 / 2018 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة باعتبار رشيد لخضار مسؤولا مدنيا وتحميله كامل مسؤولية الحادثة والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره 16039.35 درهم مع الصوائر والفوائد القانونية عن التأخير ابتداء من تاريخ صدور الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محل المسؤول مدنيا في الأداء ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لارتباطهما و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الجليل (م) المحامي بهيئة مراكش و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق مقتضيات الفصل 78 من قانون الإلتزامات والعقود وانعدام التعليل حيث يعيب المترافعان على القرار المطعون فيه مجانبته للصواب فيما قضى به من تأييد الحكم الإبتدائي القاضي بتحميل المسؤول المدني عن الدراجة النارية كامل المسؤولية دون بيان العناصر التي اعتمدتها لأجل ذلك والتأكد من مقتضيات الفصل 78 من ق ل ع الواجب التطبيق وبيان العناصر التي اعتمدتها في تقدير المسؤولية على اعتبار أن الحادثة الواقعة وقعت ليلا وفي مكان تنعدم فيه الإنارة العمومية وأن الراجل الذي فضل السير بجانب الطريق في اتجاه سير المركبات خطأ فادح من جانبه لكونه لم يسمح لنفسه برؤية السيارات والدراجات القادمة خلفه وأن سائق الدراجة النارية عندما أراد تجاوز الراجلين تفاجأ بسيارة قادمة من الإتجاه المعاكس فالتزم أقصى يمينه مما جعله يصطدم بالراجلين اللذين كان يسيران بنفس اتجاه الدراجي وإن المترافعين ورغم بسطهما للمعطيات المذكورة أعلاه وبيان العناصر الأساسية التي يجب اعتمادها عند البت في مسؤولية الحادثة إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تلتفت إليها ولم تبين العناصر التي اعتمدتها في تشطير مسؤولية الحادثة الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إن تحديد المسؤولية تستقل به محكمة الموضوع بما لها من سلطة في

تقدير الوقائع المعروضة عليها ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الأمر الذي لم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال محضر الشرطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الطرفين أن الحادثة وقعت عندما كان سائق الدراجة النارية نوع دوكر 90C قادمة من مراكش في اتجاه شيشاوة فصدم راجلين كانا يسيران بجانب الطريق بنفس اتجاه سيره ،واعتبرت أن السبب في وقوع الحادثة هو المتهم سائق الدراجة النارية لكونه لم يحترم السرعة المفروضة وأن الضحية لم يرتكب أي خطأ لكونه كان يسير بجانب الطريق تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع وبينت بما يكفي سند ما انتهت إليه بهذا الخصوص، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا والوسيلة غير مؤسسة. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من انعدام التعليل ذلك أن المترافعين سبق أن تقدما بعدة دفوعات قانونية إلا أن القرار المطعون فيه لم يجب عن الدفوعات وعلل تعليلا لا يستقيم ومعطيات الملف والحال أن الرد يعتبر منعدما لأنه تعليل فاسد وغامض وغير مفهوم ومن المعلوم أن القرارات يجب أن تكون معللة تعليلا واضحا مما يشكل خرقا للمقتضيات القانونية المذكورة ويجعل القرار أهلا للنقض والإبطال . حيث إن الوسيلة أعلاه جاءت مبهمة ولم تبين ما تعيبه الطاعنة على القرار المطعون فيه حتى تتمكن محكمة النقض من تبيان مدى تأثير ذلك على صحة منطوقه وترتيب الآثار القانونية عن ذلك مما تكون معه الوسيلة غير مقبولة . في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من عدم الرد على دفوع أثيرت بصفة قانونية وكذا خرق المادة 339 من قانون المسطرة المدنية حيث أن المترافعان يعيبان على القرار المطعون فيه مجانبته للصواب فيما قضى به وعدم الرد على دفوع أثيرت أمامها بصفة نظامية ذلك أنهما أثارا أنه من أسباب ووسائل الطعن بالإستئناف الخرق السافر لمقتضيات المادة 78 من قانون المسطرة المدنية وكذا خرق مقتضيات مرسوم العجوزات لسنة 1985 لكن محكمة الإستئناف مصدرة القرار لم تكلف نفسها عناء الرد على وسائل الإستئناف التي أثيرت أمامها وأغمضت عينها لتكون بذلك قد خرقت مقتضيات الفصل 359 من ق م م مما يقتضي إلغاء ونقض القرار المطعون فيه . حيث إن الوسيلة على النحو الواردة عليه أعلاه تعتبر تكرارا لما تضمنته الوسيلتين الأولى و الرابعة وسبق الجواب عليهما مما تكون معه غير مقبولة. في شأن وسيلة النقض الرابعة المتخذة من خرق المادة 10 من ظهير 2 أكتوبر 1984 حيث يعيب المترافعان على القرار المطعون فيه مجانبته للصواب فيما قضى به من تأييد الحكم الإبتدائي القاضي بخصوص خرق مقتضيات المادة 10 من ظهير 02 أكتوبر 1984 على اعتبار أن محكمة الدرجة الثانية قضت للمطلوب في النقض بتعويض عن الألم مع أن الخبرة الطبية المنجزة وصفته بكونه على شيء من الأهمية وأن الفقرة "ب" من المادة العاشرة من ظهير 1984/10/02 حددت درجة الألم المعوض عنها في 5 في المائة إذا كانت على جانب من الأهمية و7 في المائة إذا كان مهما و10 في المائة إذا كان مهما جدا

وإن الثابت من الخبرة الطبية التي بوشرت على المطلوب في النقض أنها وصفت الضرر المذكور بكونه على شيء من الأهمية وأن هذا الوصف لا يدخل ضمن الحالات لتي يعوض عنها الظهير لذلك يلتمس المترافعان إلغاء القرار المطعون فيه . حيث إنه وطبقا للفقرة "ب" من المادة 10 من ظهير 1984/10/2 فإن درجات الألم المعوض عنها تم تحديدها في 5 في المائة إذا كان على جانب من الأهمية و7 في المائة إذا كان مهما و10 في المائة إذا كان مهما جدا، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتبرت أن الوصف المشار إليه بتقرير الخبرة على أنه على شيء من الأهمية وهو الوصف الذي لا يدخل ضمن الحالات التي يعوض عنها الظهير يعادل نسبة 7/4 تكون قد أصبغت على وصف نسبة لا تنطبق عليه ولم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها معللا تعليلا فاسدا مما يتعين معه نقضه . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/05/23 في الملف عدد 2018/2808/1259 عن غرفة الإستئنافات الجنحية بالمحكمة الإبتدائية بمراكش بخصوص التعويض المحكوم به لفائدة المطلوب في النقض رشيد لخضرعن الألم الجسماني والرفض في الباقي وإحالة الملف على نفس المحكمة لثبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلب في النقض الصائر و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي قرار محكمة النقض رقم 10/485 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/18297 فؤاد زريكو بن عبدالله ضد النيابة العامة المملـكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: فؤاد زريكو بن عبدالله ينوب عنه الأستاذ رشيد حدسي المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: النيابة العامة المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم فؤاد زريكو بن عبدالله بمقتضى تصريح أفضى به شخصيا لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/4/25 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بنفس تاريخ التصريح بالطعن بالنقض ملف عدد 2019/129 القاضي: مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه و معاقبته بشهرين حبسا نافذا وغرامة مالية نافذة قدرها 1200 درهما من و غرامة نافذة قدرها 400 درهما من أجل عدم احترام حق الأسبقية وتحميله الصائر والإجبار في الأدنى و إيقاف رخصة سياقته لمدة

شهر مع تعديله بالرفع من الغرامة المالية المحكوم بها من أجل الجرح الخطا إلى 2000 درهما و من مدة توقيف رخصة سياقة المتهم إلى ستة أشهر من تاريخ التوقيف الفعلي و إخضاعه لدورة تكوينية في التربية على السلامة الطرقية على نفقته و تحميله الصائر مجبرا في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية وبعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ رشيد حدسي المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض في شأن الفرع الأول من الوسيلة الفريدة المتخذ من خرق إجراء مسطري ذلك أن القرار المطعون فيه خرق ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 393 من قانون المسطرة الجنائية من كون المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي هي التي تبت في التعرض، ومقصود المشرع من المحكمة في هذا الفصل بالمعنى القانوني أي الهيئة القضائية التي تبت فيه سلفا، وبالرجوع إلى القرار الجنحي عدد 8799 الصادر بتاريخ 2018/12/6 يتبين أن عضوا من الهيئة التي بتت فيه ليس هو العضو المكمل للهيئة التي أصدرت القرار موضوع الطعن عدد 3211 الصادر بتاريخ 25 /2019/04 مما يعرضه للنقض. حيث إن المقصود بالمحكمة التي يجب أن تبت في التعرض عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 393 من قانون المسطرة الجنائية هي المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي من حيث درجتها لا الهيئة التي أصدرته و يبقى ما أثير غير جدير بالاعتبار. في شأن الفرع الثاني من نفس الوسيلة المتخذ من انعدام التعليل و خرق القانون ذلك أن الثابت من تنصيصات القرار المطعون فيه أن المحكمة مصدرته انتهت إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من مؤاخذة الطاعن من أجل عدم احترام حق الأسبقية والتسبب في الجروح غير العمدية وعقابه عن ذلك بشهرين حبسا نافذا مع تعديله بالرفع من الغرامة المالية بخصوص الجرح الخطأ إلى 2000 درهما طبقا للمادتين 184 و 187 من مدونة السير . والحال أن المادة 184 تحدد المخالفات من الدرجة الأولى و التي لا تندرج ضمنها مخالفة عدم احترام حق الأسبقية لكونها تعتبر مخالفة من الدرجة الثانية واردة بالمادة 185 في فقرتها الثانية. كما أن المادة 187 المتابع بها الطاعن تعاقب على مخالفة قواعد السير المقررة تطبيقا للمادة 94 التي تنص على واجبات الراجل عند استعماله الطريق العمومية، و الطاعن أثناء الحادثة كان سائقا وليس راجلا، وبمفهوم المخالفة فإن مقتضيات المادة 187 تتعلق بالضحية وليس الطاعن. وحتى على فرض أن المادتين 184 و187 تنطبقان على ما توبع به فإنهما لا تنصان على الحبس النافذ المحكوم به عليه والمؤيد استئنافيا. و المادة 169 من المدونة الواردة بديباجة القرار كبديل عن المادة 187 تنص على مسؤولية كل سائق تسبب للغير في جروح ترتبت عليها عاهة مستديمة، و الحال أن الضحية في هذه الحادثة أصيب بجروح طفيفة دون أن تسبب له عاهة مستديمة. و المحكمة لما قضت بإدانة الطاعن بالحبس النافذ و غرامة 2000 درهما من أجل الجرح الخطأ تأييدا منها للحكم

المستأنف تكون قد عاقبته بعقوبة لم يقررها القانون و لم تجعل بذلك أساسا سليما لقرارها مما يعرضه للنقض. حيث إنه خلافا لما ورد بالوسيلة فالثابت من أوراق الملف و مستنداته خاصة صك المتابعة المثارة في مواجهة الطاعن من طرف النيابة العامة المستخلصة من محضر الضابطة القضائية المنجز في النازلة أنه توبع طبقا للمادة 167 من مدونة السير من أجل جنحة الجروح الغير عمدية التي تفوق مدتها 30 يوما و المقرونة بظرف تشديد و هو عدم احترام حق الأسبقية، و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي الذي أدانه من أجل المنسوب إليه و قضت عليه بشهرين اثنين حبسا نافذا و غرامة نافذة 2000 درهما تكون قد طبقت العقوبة المقررة في الفصل المتابع به حسب صك المتابعة و لم تخرق أي مقتضى قانوني، و أن ما ضمن بديباجة القرار من فصول مجرد حشو لا أثر له على سلامته و ما أثير غير مؤسس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش ومونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/486 الصادر بتاريخ 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عدد: 91 - 2020/3487 ذوي حقوق الهالك الشرقي (م) وهم أرملته (ش) الحمداوي و أبناؤه المصطفى، حنان، معروف و سلام ضد نور الدين الخياطي و من معه المملكة المغربية ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: ذوي حقوق الهالك الشرقي (م) وهم أرملته (ش) الحمداوي و أبناؤه المصطفى، حنان، معروف و سلام ينوب عنهم الأستاذ علي (م) المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض (ط) ن وبـين: نور الدين الخياطي و من معه المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك الشرقي (م) وهم أرملته (ش) الحمداوي و أبناؤه المصطفى، حنان، معروف و سلام بمقتضى تصريح مشترك أفضوا به بواسطة الأستاذ علي (م) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالجديدة بتاريخ 2019/6/11 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/6/3 ملف عدد 115 / 2019 القاضي في الدعوى المدنية التابعة: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية و اعتباره مسؤولا مدنيا وأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك تعويضات مختلفة مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم و النفاذ المعجل في حدود الربع و إحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء

والصائر على النسبة. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات للارتباط و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ علي (م) المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الفريدة المتخذ من انعدام التعليل وانعدام الأساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه جانب الصواب حينما قضى بتشطير المسؤولية وحمل المتهم ثلاث أرباع المسؤولية فقط و الحال أنه كان يسير بسرعة مفرطة فزاغ عن الطريق وخرج إلى الاتجاه المعاكس لسيره وصدم الهالك (م) الشرقي الذي كان ملتزما أقصى يمينه ممتطيا عربته المجرورة بدابة و فوجيء بسائق الجرار يعترض خط سيره و يصدمه بمؤخرة المقطورة التي انقلبت وحمولتها من الشمندر المقدرة بالأطنان فوق رأسه الهالك أودت بحياته كما أصيبت زوجته و حفيده آدم بجروح خطيرة و بالتالي فإن المتهم يتحمل المسؤولية كاملة في وقوع الحادثة مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية و استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به و تصريحات المتهم و المسمى عبد النبي (م) أن الحادثة وقعت بسبب أخطاء الطرفين والمتمثلة في عدم تحكم المتهم في زمام ناقلته وعدم احترام السرعة المفروضة و سير الضحية وسط الطريق، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. في شأن الفرع الثالث من نفس الوسيلة المتخذ من عدم الارتكاز على أساس قانوني سليم ذلك أن القرار المطعون فيه شطر التعويض المعنوي المحكوم به لفائدة ذوي حقوق الهالك استنادا إلى تشطير المسؤولية في حين أن الضرر المعنوي الذي لحق ذويه ضرر كامل لا يخضع لنسبة مئوية أو في حدود ثلاثة أرباع فالشعور بالألم والضرر كان كاملا مما يكون معه القرار غير مرتكز على أساس قانوني سليم و معرضا للنقض. حيث لئن نصت بعض مقتضيات ظهير 1984/10/2 على تطبيق قسط المسؤولية على ما يستحقه المتضرر من تعويضات مادية أو معنوية تكريسا للقاعدة العامة التي تلزم المتسبب في الضرر بإصلاحه في حدود ما ينوبه من الخطا، فإن سكوت بعضها عن ذلك كما هو الحال في المادة الرابعة من الظهير المتعلقة بالضرر المعنوي لا يمكن تأويله بأن المشرع قصد الخروج عنها إذ أن ذلك يعد استثناء من القاعدة العامة و يقتضي النص الصريح الذي يفيد أن ذلك النوع من التعويض يستحقه المتضرر كاملا دون إخضاعه لنسبة المسؤولية، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إخضاع التعويض المعنوي لنسبة المسؤولية تكون قد بنت قضاءها على أساس و ما أثير غير مؤسس. في شأن الفرع الثاني من نفس الوسيلة

المتخذ من عدم الجواب الموازي لانعدام التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه اعتمد الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويضات المستحقة لذوي حقوق الهالك، في حين أنه كان فلاحا و كسابا مربيا للماشية ويعمل على تسويق الحليب وبيعه للتعاونية و لا يقل مدخوله عن 8000 درهما شهريا وقد أدلى الطاعنون برسم موجب حرفة والتمسوا ابتدائيا و استئنافيا إجراء خبرة حسابية لتحديد دخله السنوي إلا أن القرار المطعون فيه لم يجب عن الدفع لا سلبا ولا إيجابا الأمر الذي يعرضه للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 التي أوجبت على المصاب في حادثة سير الإدلاء بما يفيد أجرته أو كسبه المهني لم تنص على اعتماد الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض المستحق له إلا إذا لم يثبت أن له أجرا أو كسبا مهنيا، والثابت من وثائق الملف أن الطاعنين أدلوا في المرحلة الابتدائية رفقة مذكرة مطالبهم المدنية بموجب عدلي يشهد شهوده أن مورثهم كان يشتغل قيد حياته بالفلاحة و تربية المواشي، و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما لم تقتنع بما ورد بالإشهاد المذكور كان عليها في إطار الوسائل المخولة لها قانونا أن تعمل على تحديد دخله من النشاط الذي كان يمارسه، وهي لما استبعدتها واعتمدت الحد الادنى للأجر في احتساب التعويض المستحق لهم بالعلة المنتقدة، والحال أن الحد الأدنى للأجر لا يعمل به إلا لمن لا دخل له تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص . من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بالجديدة بتاريخ 2019/6/3 ملف عدد 2019/115 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المادي المحكوم به للطاعنين والرفض في الباقي وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي متركبة من هيئة أخرى و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/487 الصادر بتاريخ 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عدد: 24 - 5122 /2020 امشيشو سعيد أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنته القاصر نورة وخديجة ولد مو ضد إسعادي يوسف و من معه المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسـم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: امشيشو سعيد أصالة عن نفسه و نيابة عن ابنته القاصر نورة و خديجة ولد مو ينوب عنهما الأستاذ أحمد بن

شريفة المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض (ط) ن وبـيـن: إسعادي يوسف و من معه المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني امشيشو سعيد أصالة عن نفسه و نيابة عن ابنته القاصر نورة و خديجة ولد مو بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ أحمد بن شريفة لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/11/21 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 238 / 2019 القاضي في الدعوى المدنية التابعة: بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إحلال شركة التأمين الملكية المغربية للتأمين و التصريح بإخراجها من الدعوى والحكم على المتهم بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني امشيشو سعيد أصالة عن نفسه و نيابة عن ابنته القاصر نورة التعويضات المحكوم بها بحضور صندوق ضمان حوادث السير و تحميله الصائر مجبرا في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفات للارتباط و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ أحمد بن شريفة المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرع الأول من الوسيلة الثانية المتخذ من خرق الإجراءات الجوهرية للمسطرة وخرق حقوق الدفاع ذلك أن الطاعن سعيد امشيشو كان يرافع ابتدائيا بصفته متهما ومطالبا بالحق المدني و أدين ابتدائيا من أجل المنسوب إليه و استأنف الحكم الابتدائي بالصفتين المذكورتين إلا أن محكمة الاستئناف لم تستدعه للحضور بالجلسة و لم تناقش الدعوى العمومية بعدما تبين لها انها لم تكن محل استئناف من طرف المتهم. و الحال أن المتابعة تتعلق بمتهمين و بذلك حرمته من مناقشة الحكم المستأنف و الدفاع عن حقوقه مما يعرض قرارها للنقض. حيث إن الفرع من الوسيلة يناقش مقتضيات تتعلق بالدعوى العمومية التي لم ترفع إلى المحكمة بشكل صحيح مما يكون معه ما أثير غير جدير بالاعتبار. في شأن الفرعين الأول و الثالث من الوسيلة الأولى و الفرعين الثاني و الرابع منها و الفرع الثاني من الوسيلة الثانية المتخذ أولها و ثانيها من خرق القانون و انعدام التعليل ذلك أن الطاعنين امشيشو سعيد وخديجة ولد مو يعملان بدولة اسبانيا، الأول يتقاضى أجرة شهرية قدرها 1284 اورو أي ما يعادل 184896 درهما سنويا، والثانية تتقاضى أجرة شهرية قدرها 1333 اورو أي ما يعادل 191952 درهما سنويا. وقد طالبا ابتدائيا بالتعويض على هذا الاساس إلا أن المحكمة اعتمدت خمس الأجرة الدنيا، فاستأنفا وأدليا بمذكرة أكدا فيها أنهما يعملان بدولة اسبانيا و أرفقاها بشهادتي الأجرة مع الترجمة إلى العربية وشهادة بمعامل الصرف ونسختين من المذكرتين بالطلبات الختامية المدلى بهما ابتدائيا و التمسا التأييد مع التعديل بالاستجابة لهذه الطلبات وتحميل المتهم السيد يوسف إسعادي مسؤولية الحادثة كاملة لكن القرار المطعون فيه لم يناقش مسؤولية الحادثة و

شهادتي الاجرة ولم يجب على الدفوع المثارة بشأنها وتبنى التعويض المحكوم به دون تعليل وخلافا لمقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984 وخاصة المادة الخامسة منه. و المتخذ ثالثها و رابعها و خامسها من نفس السبب أعلاه ذلك أن الطاعن امشيشو سعيد تقدم بطلباته المدنية في مواجهة المسؤولة مدنيا الشركة العامة للاشغال بالمغرب إلا أن القرار المطعون فيه قضى لفائدته بالتعويض في مواجهة المتهم خلافا لمقتضيات المادة 78 من قانون الالتزامات والعقود كما قضى بإخراج شركة التأمين من الدعوى دون بيان لما استند عليه . و من جهة أخرى، فالطاعنة خديجة ولد مو تنصبت طرفا مدنيا و قضت المحكمة الابتدائية لفائدتها بالتعويض، إلا أن محكمة الاستئناف ألغت الحكم المستأنف وقضت لفائدة السيد امشيشو سعيد وأغفلت اسم السيدة خديجة ولد مو ولم تقض لها بأي تعويض دون تعليل وذكرت بدلا منها اسم القاصرة نورة الني لم تكن طرفا مدنيا مما يعرض القرار للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه. حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنين استأنفا الحكم الابتدائي وأدليا بمذكرة استئنافية أوضحا من خلالها أن الطاعن سعيد امشيشو لم يرتكب أي خطا و المتهم الثاني يتحمل كامل المسؤولية كما أن المحكمة احتسبت التعويضات المستحقة لهما على أساس الحد الأدنى للأجر و الحال أنهما يعملان باسبانيا و يتقاضيان أجرة شهرية حسب الثابت من شواهد الأجر المرفقة، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تناقش مسؤولية الحادثة و كذا الشواهد المدلى بها و لم تجب عن الدفوع المثارة بهذا الخصوص لا سلبا أو إيجابا فجاء قرارها ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. و من جهة ثانية،صح ما نعاه الطاعنان فالثابت من القرار المطعون فيه أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إحلال شركة التأمين الملكية المغربية للتأمين و التصريح بإخراجها من الدعوى والحكم على المتهم بدلا من المسؤولة مدنيا الشركة العامة للأشغال بالمغرب بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني امشيشو سعيد أصالة عن نفسه و نيابة عن ابنته القاصر نورة التعويضات المحكوم بها و الحال أن الحكم الابتدائي قضى بعدم قبول طلباتها المدنية دون أي تعليل بخصوص الضمان ومن غير مناقشة التعويضات الخاصة بالمطالبة بالحق المدني خديجة ولد مو مما جاء معه ناقص التعليل الموازي لانعدامه و معرضا للنقض. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 2019/238 بخصوص المسؤول المدني و الضمان والمسؤولية و التعويض المتعلق بالطاعنين امشيشو سعيد وخديجة ولد مو و ما قضى به بخصوص القاصر نورة امشيشو و الرفض في الباقي و رد المبلغ المودع لمودعه وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي متركبة من هيئة أخرى وعلى المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة

النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/488 الصادر بتاريخ 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عدد: 2021/5448 امشيشو سعيد ضد النيابة العامة المملكة المغربية ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالة الملك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بين: امشيشو سعيد ينوب عنه الأستاذ أحمد بن شريفة المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالب وبين: النيابة العامة المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم امشيشو سعيد بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ أحمد بن شريفة لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/11/21 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 238 / 2019 القاضي في الدعوى المدنية التابعة فقط: بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إحلال شركة التأمين الملكية المغربية للتأمين و التصريح بإخراجها من الدعوى والحكم على المتهم بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني امشيشو سعيد أصالة عن نفسه و نيابة عن ابنته القاصر نورة التعويضات المحكوم بها بحضور صندوق ضمان حوادث السير و تحميله الصائر مجبرا في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث إنه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل المذكور فإنه لا يقبل طلب النقض ضد الأحكام و القرارات و الأوامر القضائية الصادرة بغرامة فقط إذا كان مبلغها لا يتجاوز 20000 درهم إلا بعد الإدلاء بما يفيد أداء الغرامة . و حيث إن الغرامة المحكوم بها لا تتجاوز المبلغ أعلاه و لا يوجد بالملف ما يثبت أداءها من طرف الطاعن مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. من أجله قضت بعدم قبول الطلب المرفوع من طرف المتهم امشيشو سعيد و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/489 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عدد: 2020/2471 شركة التأمين (س) ضد رشيد اشرايقي ومن معه

المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين (س) ينوب عنه الاستاذ أحمد (ب) المحامي بهيئة آسفي والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: رشيد اشرايقي ومن معه المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ أحمد (ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بآسفي بتاريخ 3 /2019/10 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/9/25 ملف عدد 19/278 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المسؤول المدني رشيد اشرايقي نصف المسؤولية، والحكم عليه بالأداء للمطالب بالحق المدني المحجوب بعزي تعويضا مدنيا إجماليا قدره 59265،42 درهم، وبتحميل المسؤول المدني المحجوب بعزي نصف المسؤولية والحكم عليه بالأداء للمطالب بالحق المدني رشيد اشرايقي تعويضا مدنيا إجماليا قدره 50455،55 درهم، مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والصائر على قدر النسبة وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنيها في الأداء وبرفض باقي الطلبات، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ أحمد (ب) المحامي بهيئة آسفي و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض مجتمعتين المتخذتين من انعدام التعليل وخرق القانون وعدم الارتكاز على أساس ومخالفة الفصول 63 من قانون المسطرة المدنية و2 و4 من مرسوم 14 / 1 / 1985، ذلك ان توزيع مسؤولية الحادثة وإن كان يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنها ليست مطلقة، والثابت ان خطأ المطالب بالحق المدني استغرق أسباب الضرر ولا يستحق أي تعويض ويعفي المسؤول المدني من أي مسؤولية إلا أن القرار المطعون فيه لم يجب عن هذه النقطة، ومن جهة أخرى فالخبير المعين لإجراء الخبرة الطبية لم يقم بإشعار المسؤول المدني طبقا للقانون رقم 85.00 المؤرخ في 2000/12/26 باعتباره طرف رئيسي ومدعى عليه للإستماع إليه حول ظروف الحادثة والتأكد من العلاقة السببية بينها وبين الضرر، كما أن المادتين 2 و 4 من المرسوم أعلاه تمثل الإطار القانوني لعمل الخبير وينبغي عليه لما تعذر عليه الاستماع للمسؤول المدني لعدم إشعاره ان يطلع على الملف بكتابة الضبط لمعرفة ظروف الحادثة قبل فحص الضحية ومعاينة الضرر وتحديد العلاقة السببية ثم بعد ذلك تحديد نسب العجز، والمحكمة لما صادقت على الخبرة رغم تجاوز الخبير ذلك واعتماده تشكيات الضحية وشواهده الطبية جاء قرارها مخالفا للمقتضيات القانونية أعلاه ويتعين نقض قرارها . حيث إن الثابت من أوراق

الملف ومستنداته أن الطاعنة شركة التأمين (س) تؤمن المسؤولية المدنية للمسؤولين مدنيا المحجوب بعزي ورشيد اشرايقي عن استعمال الناقلتين فياط دوبلو رقم 54 / أ / 27990 و الدراجة النارية نوع جاكوار المتسببتين في الحادثة معا، وأن مصالحهما متعارضة في النازلة الحالية والأستاذ أحمد (ب) عن شركة التأمين (س) الطاعنة لم يبين في مذكرته المسؤول المدني الذي يناقش المسؤولية والخبرة الطبية لفائدته مما لم تتمكن معه محكمة النقض من بسط رقابتها بهذا الخصوص ويكون ما أثير غير مقبول . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/490 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 12-2020/3811 عبد اللطيف الكوهي و عمر الكوهي ضد محمد الباهي ومن معه المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: عبد اللطيف الكوهي و عمر الكوهي ينوب عنه الاستاذ منير الصغير المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: محمد الباهي ومن معه المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني عبد اللطيف الكوهي وعمر الكوهي بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به أفضى به بواسطة الأستاذمنير الصغير لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرماني بتاريخ2019/12/12 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/3 ملف عدد 19/9 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من تحميل المتهم الأول ثلاثة أرباع المسؤولية وإبقاء الربع على المتهم الثاني، والحكم على المسؤولين مدنيا بالأداء للمطالبين بالحق المدني تعويضات مدنية مختلفة مع الصائر بالنسبة والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركتي التأمين (س) والتعاضدية المركزية محل مؤمنيهما في الاداء وبرفض باقي الطلبات، مع تعديله في الشق المتعلق بالمسؤولية والتعويضات وذلك بتحميل المتهمين مسؤولية الحادثة مناصفة بينهما وبجعل التعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني عبد اللطيف الكوهي هو 15333،8 درهم، والتعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني عمر الكوهي هو 15000 درهم، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى

السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين للارتباط. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ منير الصغير المحامي بهيئة الرباط و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من انعدام التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المتهم عبد اللطيف الكوهي كان متبصرا وملتزما بضوابط السير وقام بكل المناورات الواجبة عليه لتفادي وقوع الحادثة، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قضت بمؤاخذته من أجل مانسب إليه دون ان تعلل قرارها بهذا الخصوص، فجاء قرارها مشوبا بانعدام التعليل ويتعين نقضه.
حيث إن ما أثير بالوسيلة أعلاه يتعلق بالدعوى العمومية التي لا يحق للطاعن مناقشتها عملا بالفقرة الثانية من المادة 533 من قانون المسطرة الجنائية، التي تقصر أثر النقض المرفوع من الطرف المدني على المقتضيات المتعلقة بالدعوى المدنية التابعة ويبقى بالتالي غير مقبول . في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أنه بالرجوع لمحضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به فإن سائق السيارة نوع رونو 18 المسمى محمد الباهي هو الذي يتحمل كامل مسؤولية الحادثة، لكونه كان يسير بوسط الطريق ويملأ الجزء المخصص لسير الطاعن الذي كان يسير بالمكان المخصص له محترما قواعد السير ولا يد له في وقوعها مما جعله يحتك بسيارته، والقرار الاستئنافي لما أعاد تشطير المسؤولية وجعلها مناصفة بين المتهم المذكور والطاعن جاء مشوبا بنقصان التعليل وانعدام الأساس القانوني ويتعين نقضه. لكن حيث إن تحديد نسبة مسؤولية التي يتحملها كل طرف في وقوع حادثة سير من المسائل التي تستقل بتقديره محاكم الموضوع، تؤسسه على ما تستخلصه من وقائع كل نازلة معروضة عليها ولا تمتد إليه رقابة جهة النقض مالم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثران في سلامة استنتاجها، الأمر الذي لم يثر ولم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه الذي استند في إعادة تشطير مسؤولية الحادثة من جديد في المرحلة الإستئنافية بجعلها مناصفة بين المتهمين ،على ما ثبت له من محتويات محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحاتهما المضمنة به من أن أخطاءهما معا المتمثلة في عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة وعدم ملائمة السرعة لظروف السير أثناء تقابلهما كانت السبب في وقوع الحادثة، مما كان سندا للمحكمة فيما انتهت إليه بما لها من سلطة في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق القانون ونقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أقرت بالمصادقة على تقرير الخبرة الحسابية المنجزة من طرف الخبير مصطفى امحزون لكونها جاءت وفق الضوابط القانونية من الناحية الشكلية، ثم استبعدتها أثناء احتساب التعويض واعتمدت الحد الأدنى للأجر بعلة أن الخبير استند على تصريحات الضحية فقط وأن كشف الحساب المرفق بالخبرة لا يثبت أجرته، في حين أن الطاعن مكن الخبير من

شهادة إدارية للعمل مسلمة من السلطة المحلية تفيد أنه تاجر في الزربية التقليدية وبالتالي فالخبرة توافرت فيها الشروط الكافية لتحديد الكسب المهني له و الذي يستطيع أن يحصل عليه شخص آخر يقوم بنفس المهنة، والقرار لما استبعدها جاء منعدم التعليل وخرق مقتضيات المادة 7 من ظهير 1984/10/2 ويتعين نقضه. بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه حيث تبين صحة ما نعته الوسيلة على القرار المطعون فيه، ذلك أن الثابت من تقرير الخبرة الحسابية المأمور بها ابتدائيا أن الخبير مصطفى امحزون المنتدب لإجرائها قد حدد الكسب المهني للطاعن عبد اللطيف الكوهي في مبلغ 42000 درهم سنويا، باعتبار أن هذا المبلغ يقابل مجهوده الشخصي من نشاطه الغير المهيكل في بيع الزربية التقليدية التي يشتريها من مدن الخميسات، زحيليكة وعين سبيت ويعيد بيعها بنواحي مراكش وورزازات أي ما يمكن أن يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الخبرة الحسابية في احتساب الرأسمال المعتمد له واستندت في ذلك على الحد الأدنى للأجر الذي لا يعمل به إلا بالنسبة لمن لا دخل له بعلة أن الخبير اعتمد فقط على تصريح الضحية والحال ما ذكر، تكون قد خرقت مقتضيات المادة السابعة من ظهير 2-10-1984 المأمور بها بمقتضى الحكم التمهيدي وعرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص. من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بالرماني بتاريخ 2019/12/3 ملف عدد 9/ 19، جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعن عبد اللطيف الكوهي والرفض في الباقي، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقض بالصائر مجبرا في الأدنى في حق من يجب يستخلص طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/491 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/4237 احمد هيوف ضد زليخة الحساني المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: احمد هيوف ينوب عنه الاستاذ محمد ولد الحاج المحامي بهيئة الناظور والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: زليخة

الحساني المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم أحمد هيوف بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد ولد الحاج لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالحسيمة بتاريخ 2019/12/11 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/5 ملف عدد 19/39 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من إدانة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة نافذة 1200 درهم عن الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير، ومن أجل عدم القيام بالمناورات الواجبة لتفادي الحادثة بغرامة نافذة 300 درهم، ومن أجل عدم احترام قواعد التقابل بغرامة نافذة 300 درهم، مع توقيف رخصة سياقته لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ الحكم وخضوعه لدورة تكوينية في التربية على السلامة الطرقية مع الصائر والإجبار في الادنى وتحميله صائر استئنافه . إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد ولد الحاج المحامي بهيئة الناظور و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني وانعدام التعليل، ذلك أنه الثابت من وثائق الملف ومحضر الضابطة القضائية ومرفقاته ان مقتضيات المادتين 92 و 167 من مدونة السير والتي توبع بهما الطاعن غير متوافرتين في النازلة لأنه وقت الحادثة كان في حالة طبيعية ولم يكن في حالة سكر أو تحت تأثير مواد أخرى مسكرة بشهادة جميع الركاب، والقرار المطعون فيه لم يرتكز على أساس قانوني سليم لما اعتبر ان مخالفة التقابل تدخل في حكم التجاوز المعيب وتستدعي الحكم بالعقوبات الاضافية بتوقيف رخصة السياقة والخضوع لدورة في التربية على السلامة الطرقية طالما أن المادة 167 المذكورة اعتبرت هذه العقوبات الاضافية مقرونة بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى والثانية من نفس المادة وهي محددة على سبيل الحصر، وبذلك فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما قضت بالعقوبات الاضافية في حقه رغم ما أثاره من دفوع جاء قرارها مشوبا بخرق القانون ويتعين نقضه. لكن حيث لما كانت جنحة الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير التي ترتب عنها عجز تفوق مدته ثلاثين يوما طبقا للمادة 167 من مدونة السير التي توبع وأدين من أجلها الطاعن قد أفرد لها المشرع فضلا عن عقوبة أصلية هي الحبس من شهر واحد إلى سنتين وغرامة من 1200 درهم إلى 6000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، عقوبة إضافية مقررة بمقتضى المادة 168 من نفس المدونة هي توقيف رخصة السياقة لمدة ثلاثة أشهر ولا ترجع إلا بعد الإدلاء بما يفيد الخضوع لدورة في التربية على السلامة الطرقية، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي أدانه من أجل ما ذكر أعلاه وقضت عليه بالعقوبتين الإضافيتين المقررتين بمقتضى المادة

168 المذكورة تكون قد طبقت المقتضيات القانونية أعلاه تطبيقا سليما والوسيلة عديمة. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/492 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/5006 ندمارس محمد ضد شركة التامين النقل المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: ندمارس محمد ينوب عنه الاستاذ عبد الكريم جلول المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: شركة التامين النقل المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني محمد ندمارس بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد الكريم جلول لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ببرشيد بتاريخ 2019/12/5 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/4 ملف عدد 19/317 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من تحميل المتهم ثلثي المسؤولية وإبقاء الثلث على الضحية، واعتبار المسمى ياسين فكاك مسؤولا مدنيا والحكم عليه بالأداء للمطالب بالحق المدني أعلاه تعويضا مدنيا قدره 12569،06 درهم، مع الصائر بالنسبة والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الاداء وبرفض باقي الطلبات، وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد الكريم جلول المحامي بهيئة خريبكة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق الفقرة الخامسة من الفصل 534 من قانون المسطرة الجنائية وانعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، ذلك أن القرار الاستئنافي المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلثي المسؤولية فقط والطاعن الثلث رغم أن المتهم لم يحترم إشارة الضوء الأحمر، كما قام هو وشقيقه بنقل الطاعن على متن سيارتهما إلى المستشفى دون إخبار الدرك للقيام بالمعاينات اللازمة مما تعذر تحديد نقطة الأصطدام وإنجاز الرسم البياني للحادث، وهذه المعطيات تجعل مسؤولية الحادثة كاملة على المتهم والقرار لما حمل الطاعن

الثلث جاء مشوبا بانعدام الأساس القانوني والتعليل ويتعين نقضه . لكن حيث إن تحديد نسبة مسؤولية كل طرف في وقوع حادثة سير من المسائل التي تستقل بتقديره محاكم الموضوع، تؤسسه على ما تستخلصه من وقائع كل نازلة معروضة عليها ولا تمتد إليه رقابة جهة النقض مالم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثران في سلامة استنتاجها، الأمر الذي لم يثر ولم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به الذي استند في جعل مسؤولية الحادثة بنسبة الثلثين على عاتق المتهم سائق سيارة الأجرة وإبقاء الثلث على الضحية سائق الدراجة الهوائية ،على ما ثبت له من محتويات محضر الضابطة القضائية وتصريحات طرفي الحادثة وكذا إفادة عبد الكريم الداودي بالمحضر المذكور، أن الأول هو السبب المباشر في وقوع الحادثة بسبب عدم تحكمه في القيادة، مما جعله يصطدم بالضحية الذي ساهم بدوره في حدوثها بسبب عدم انتباهه، فكان سندا للمحكمة فيما انتهت إليه بما لها من سلطة في تقدير الوقائع المعروضة عليها فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق الفقرة الثانية من الفصل 534 من قانون المسطرة الجنائية، ذلك أن الطاعن التمس في المرحلة الابتدائية الأمر تمهيديا بإجراء خبرة حسابية لتحديد دخله من محله المعد لبيع المأكولات الخفيفة، إلا أن محكمة الدرجة الأولى رفضت الملتمس والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدته في ذلك متبنية نفس علله وهي أن الصورة الشمسية لرخصة بيع المأكولات الخفيفة مر على تاريخ صدورها أكثر من 18 سنة كما ان الوصولات الضريبية المدلى بها مؤرخة في 20 / 10 / 2010 ولا وجود بالملف ما يفيد استمراره في ممارسة نفس النشاط فضلا على تصريحه بمحضر الضابطة القضائية انه عامل، في حين أنه تعليل فاسد لأن الرخصة الإدارية لاستغلال مقهى لا تسلم للمعني بالأمر إلا مرة واحدة والطاعن حصل على الرخصة سنة 1991 ولا زال يستغلها إلى الآن وهي معلقة بمحله، كما أن السلطة المحلية سلمته شهادة إدارية مؤرخة في 2018/2/1 أي بعد وقوع الحادثة وهو دليل قاطع انه ما زال يمارس نشاطه التجاري بمحله وسلمته أيضا شهادة شغل الأملاك الجماعية وبذلك يكون رد المحكمة لملتمس إجراء خبرة حسابية رغم وجود وثائق حاسمة شططا في استعمال السلطة وخرقا للقانون ويتعين نقض القرار بهذا الخصوص. لكن حيث لما كان الدخل أو الكسب المهني حسب مفهوم للمادة الخامسة من ظهير 2-10-1984 في فقرتها الأولى يحدد بالنسبة لأصحاب المهن الحرة على أساس الربح أوالد خل الصافي الخاضع للتصريح الضريبي أو الإعفاء منه، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من الوثائق المدلى بها من طرف الطاعن أنه يمارس نشاط بيع المأكولات الخفيفة بمحله المبين برخصة شغل الأملاك الجماعية لأغراض تجارية، ولم يدل بأي وثائق ضريبية أو حسابية المثبتة لدخله لسنة الحادثة أو ما يثبت الإعفاء منها وأيدت الحكم الابتدائي الذي رد ملتمسه الرامي لإجراء خبرة حسابية واعتمدت الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض المستحق له، جاء قرارها معللا

تعليلا سليما وأن باقي التعليل المنتقد تعليل زائد لا أثر له على سلامة القرار والوسيلة على غير أساس . في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من خرق الإجراءات الجوهرية للمسطرة، ذلك ان الخبير المعين لإجراء الخبرة الطبية على الطاعن لم يقم بفحصه وحدد بطريقة اعتباطية نسبة العجز البدني الدائم في 7%، مما جعله يلتمس الأمر بإجراء خبرة طبية مضادة لكن المحكمة الابتدائية ردت الملتمس والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه في المرحلة الاستئنافية أيدته في ذلك وهو ما يشكل خرقا مسطريا ويستوجب معه نقض القرار . حيث يستفاد من وثائق الملف وبالخصوص مذكرة بيان أوجه الاستئناف المدلى بها من طرف دفاع الطاعن بجلسة 2019/10/9 أنه اقتصر في عرض أسباب استئنافه على إعادة تشطير المسؤولية والأمر بإجراء خبرة حسابية، وبذلك يكون ما أثير بالوسيلة أعلاه من ف عدم قانونية الخبرة الطبية لم يسبق عرضه على قضاة الموضوع لبحثه والجواب عنه ولا يمكن إثارته لأول مرة أمام جهة النقض التي لا تعتبر درجة ثالثة للتقاضي ويبقى بالتالي غير مقبول . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وعلى رافعه ضعف الوديعة وقدره 2000 درهم . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/493 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/3351 العلوي عبد الهادي ضد النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: العلوي عبد الهادي ينوب عنه الاستاذ محمد ادموسى المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: النيابة العامة المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم عبد الهادي العلوي بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الاستاذ محمد ادموسى لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2 دجنبر 2019 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 25 نونبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/625 و القاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه بثلاثة أشهر حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 4000 درهم عن القتل غير العمدي الناتج عن حادثة سير وغرامة نافذة قدرها 600 درهم عن عدم اتخاذ المناورات اللازمة لتفادي الحادث وغرامة نافذة قدرها 600 درهم عن عدم احترام السرعة المفروضة وتحميله الصائر مجبرا في الادنى وبإرجاع كفالة الحضور وتوقيف رخصة السياقة لمدة ثمانية أشهر

وخضوعه لدورة تكوينية في التربية على السلامة الطرقية. مع تعديله بتخفيض العقوبة الحبسية إلى شهرين اثنين حبسا نافذا وجعل مدة توقيف رخصة السياقة سارية ابتداء من تاريخ التوقيف الفعلي. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد ادموسى المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة لم تقف على الظروف الحقيقية التي ارتكبت فيها الحادثة والتي تفيد ان المتسبب الوحيد في وقوعها هو الهالك الذي كان يقف بسيارته وسط الطريق، ولما اقتربت منه الشاحنة التي كان يسوقها الطاعن خرج من تحت السيارة التي كان يتفقدها بسبب عطب ما، فلم يكن بيد الطاعن أية حيلة لتفادي الحادث، والقرار المطعون فيه لما قضى على الطاعن بعقوبة سالبة للحرية دون مراعاة أنه رب اسرة ومعيلها كما انه عديم السوابق القضائية، جاء ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي باقتناع القاضي بأدلة الإثبات المعروضة عليه كما أن استخلاص ثبوت الجريمة أو عدم ثبوتها من الوقائع يرجع لقضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع وتصريحات المتهم التمهيدية وأمام المحكمة، بأنه كان يسوق السيارة أداة الحادثة دون ان يضبط سرعة سيره بها، وذلك رغم مشاهدته لأضواء السيارة المتوقفة أمامه، مما تعذر عليه معه تجنب صدم الضحية الراجل الذي لا يمكن لخطئه أو خطأ غيره، حتى في حالة ثبوته، أن ينفي عن المتهم المخالفات الثابتة في حقه أو يؤثر على مسؤوليته الكاملة عنها، وهي المخالفات التي تسبب بها في قتل الضحية الراجل، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي أدان المتهم من أجل ذلك ثم حددت في اطار سلطتها العقوبة التي ارتأت انها مناسبة لخطورة الفعل الثابت في حقه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة غير مؤسسة. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد لمبالغ لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/494 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/3353 شركة التامين الوفاء ضد ذوي حقوق سمير نعانعي المملكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملـك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها

العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التامين الوفاء ينوب عنه الاستاذتين وفاء الوارثي ونزهة الوارثي المحامياتان بهيئة الجديدة والمقبولتان للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: ذوي حقوق سمير نعانعي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الاستاذة وفاء الوارثي لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالجديدة بتاريخ 24 يونيو 2019 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 17 يونيو 2019 في القضية عدد 2019/2606/118 والقاضي في الشق المدني بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل المسؤولية والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني محمد جمهوري، وذوي حقوق الهالك سمير نعانعي والدته فاطمة جاموس، وشقيقتاه عزيزة نعانعي وهبة نعانعي بتعويضات اجمالية محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذتين وفاء الوارثي ونزهة الوارثي المحاميتين بهيئة الجديدة والمقبولتين للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الأولى ووسيلة النقض الثانية مندمجين المتخذين من انعدام التعليل والخرق ال(ج) للقانون، ذلك ان الطاعنة تمسكت من خلال مذكرتها الاستئنافية بالاستثناء من الضمان لكون المتهم اجنبي يقيم بالمغرب حسب شهادة الاقامة المرفقة بمحضر الشرطة القضائية، لكنه لم يكن يتوفر وقت الحادثة على رخصة سياقة مغربية بل كان يسوق السيارة المتسببة في الحادثة برخصة سياقة أجنبية وذلك خلافا لما توجبه مقتضيات المواد 1 و 2 و 3 و 7 من مدونة السير على الطرق، وهو ما يشكل استثناء من الضمان طبقا للمادة 7 من الشروط النموذجة العامة لقعد التأمين، لكن القرار المطعون فيه قضى بإحلال الطاعنة في اداء التعويضات المحكوم بها دون أن يجيب على الدفع، مما يجعله منعدم التعليل وخارقا للقانون ويتعين نقضه. بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه. حقا، حيث صح ما نعته الطاعنة على القرار، ذلك أن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة أدلى خلال مرحلة الاستئناف بمذكرة أثارت من خلالها ما تضمنته الوسيلة من كون المتهم فرنسي الجنسية ومقيم بالمغرب وكان يسوق السيارة اداة الحادثة برخصة سياقة مغربية، دون ان يقوم بتغييرها وفق ما هو منصوص عليه قانونا، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تشر ضمن تنصيصات قرارها الى الدفع المثار أمامها ولم تناقشه أو تجيب عنه مع ما لذلك من تأثير على وجه قضائها، واكتفت بتأييد الحكم الابتدائي على علته، فجاء قرارها ناقص التعليل بهذا

الخصوص مما يعرضه للنقض. لأجلـــــه وبصرف النظر عن باقي ما أثير، قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالجديدة بتاريخ 17 يونيو 2019 في القضية عدد 2019/2606/118 بخصوص الضمان، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى، و برد المبلغ المودع لمودعه على المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/495 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 17-2020/3716 شركة التامين النقل و الطاهر الجابري ضد بومهدي الفربي المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التامين النقل و الطاهر الجابري ينوب عنها الاستاذ المصطفى شفاري المحامي بهيئة الجديدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: بومهدي الفربي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين النقل والمتهم الطاهر الجابري بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ شفاري لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي بنور بتاريخ 3 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 28 نونبر 2019 في القضية عدد 19/2808/407 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهمين من اجل ما نسب اليهما والحكم على بومهدي الفربي بغرامة نافذة قدرها 300 درهم عن عدم احترام قواعد التجاوز وغرامة نافذة قدرها 300 درهم عن عدم ترك مسافة الأمان، وعلى الطاهر الجابري بغرامة نافذة قدرها 300 عن عدم التحكم وغرامة نافذة قدرها 1200 درهم عن التسبب في جروح غير عمدية الناتجة عن حادثة سير، مع تحميلهما الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى، وبتوقيف رخصة السياقة الخاصة بالمتهم الثاني لمدة شهر واحد. وفي الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم الأول ربع مسؤولية الحادثة والثاني ثلاثة أرباعها، وباعتبار بومهدي اراوي مسؤولا مدنيا وأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني بومهدي الفربي تعويضا إجماليا مبلغه 35160,33 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام

في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لارتباطهما و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ المصطفى شفاري المحامي بهيئة الجديدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذ من انعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل، ذلك ان القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي القاضي بتحميل المتهم الطاعن ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة، دون أن يعلل ذلك ودون أن يناقش أخطار الضحية الذي تفيد كافة معطيات الملف انه هو المسؤول الوحيد عن الحادثة، سيما وقد اكد سائق سيارة الأجرة وكذا راكبها أنه كان متوقفا بشكل قانوني الى ان تم صدم سيارته من الخلف، كما أن القواعد العامة تقتضى ان يسأل كل شخص في حدود نسبة مسؤوليته عن الضرر الذي أحدثه بخطئه، فيكون القرار بما قضى به دون تعليل معرضا للنقض. لكن، حيث إن تقدير وقائع القضية وظروف الحادثة واستخلاص نسبة مساهمة كل طرف في وقوعها وبالتالي توزيع المسؤولية عن ذلك كلا أو بعضا، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وحدها ويتحصن عن رقابة جهة النقض، طالما لم يشب ذلك التقدير تحريف أو تناقض مؤثران واستند إلى استنتاج سليم وتعليل مستساغ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من محضر الحادثة والتصريحات المضمنة به، أن الحادثة وقعت بسبب خطا الطرفين معا، فالمتهم خالف نظم وقوانين السير عند تجاوزه للدراجة النارية بشكل معيب إذ بادر الى الانحراف يمينا بمجرد التجاوز ثم توقف فجأة ودون ان يلتزم اقصى يمينه، مما تعذر على سائق الدراجة النارية تفادي الاصطدام بالسيارة من الجانب الخلفي الأيسر، والذي ساهم بدوره في وقوع الحادثة نظرا لعدم تحكمه في القيادة وعدم احتياطه، ثم انتهت بناء على ما لها من سلطة إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي شطر المسؤولية بين الطرفين فجعل ربعها على الثاني وثلاثة أرباعها على الأول، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما، وما أثير غير ذي أساس. وفي شأن الفرع الثاني من الوسيلة المتخذ من خرق القانون، فالخبرة الطبية المعتمدة من قبل المحكمة تمت خرقا لمقتضيات المادة 63 من قانون المسطرة المدنية ولمرسوم 1985/1/14 وظهير 1984/10/2، فالخبير أنجز المهمة المسندة إليه في غياب الطاعنة أو من يمثلها قانونا، كما أن تقريره غير مرفق بالمحضر المتضمن لتصريحات الأطراف وتوقيعاتهم، وذلك خلافا للمقتضى القانوني المذكور ولاجتهاد محكمة النقض بهذا الشأن، وحدد نسب العجز بشكل جزافي ومبالغ فيه دون أن يلتزم بالجدول الملحق بالمرسوم المشار إليه، والقرار المطعون فيه باعتماده للخبرة رغم خرقها للقانون جاء معرضا للنقض. لكن حيث إن المحكمة لما ثبت لها من تقرير الخبرة الطبية المنجزة على ذمة القضية أن ما خلص إليه الخبير من نتائج وخلاصات بعد فحصه للضحية هو ما علق بهما من أضرار وعقابيل نتيجة الحادثة التي تعرضا لها، انها منسجمة مع الاضرار المشار اليها ضمن الشهادة الطبية الأولية، وفي ناطق ما هو محدد بمرسوم 1985/1/14، واعتبرتها قانونية وموضوعية وأيدت الحكم الابتدائي

الذي اعتمد ذلك في تحديد التعويضات التي قضى بها لم تخرق أي مقتضى قانوني بهذا الخصوص. ومن جهة أخرى فإن ما اثير بخصوص خرق مقتضيات المادة 63 من قانون المسطرة المدنية لم تسبق اثارته على الوجه الوارد به في الوسيلة، إذ اقتصر الطاعنون على إثارة كون الخبرة لم تتضمن الإشارة إلى حضور او غياب ممثل الطاعنة ووكليها، وهو ما ردته محكمة الموضوع بعدما ثبت لها خلافه. كما أن لا يسوغ للطاعنة وقد تخلفت عن الحضور للخبرة ان تمسك بغياب المحضر المتضمن تصريحات الأطراف أمام الخبير، فيكون ما أثير غير مؤسس في شقه الأول وغير مقبول في الثاني. لأجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/496 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/3718 أراوي بومهدي ضد بومهدي الفربي المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: أراوي بومهدي ينوب عنه الاستاذ المصطفى شفاري المحامي بهيئة الجديدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: بومهدي الفربي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول مدنيا اراوي بومهدي بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ شفاري لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي بنور بتاريخ 3 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 28 نونبر 2019 في القضية عدد 19/2808/407 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهمين من اجل ما نسب اليهما والحكم على بومهدي الفربي بغرامة نافذة قدرها 300 درهم عن عدم احترام قواعد التجاوز وغرامة نافذة قدرها 300 درهم عن عدم ترك مسافة الأمان، وعلى الطاهر الجابري بغرامة نافذة قدرها 300 عن عدم التحكم وغرامة نافذة قدرها 1200 درهم عن التسبب في جروح غير عمدية الناتجة عن حادثة سير، مع تحميلهما الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى، وبتوقيف رخصة السياقة الخاصة بالمتهم الثاني لمدة شهر واحد. وفي الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم الأول ربع مسؤولية الحادثة والثاني ثلاثة أرباعها، وباعتبار بومهدي اراوي مسؤولا مدنيا وأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني بومهدي الفربي تعويضا إجماليا مبلغه 35160,33 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة

النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على المادة 523 من قانون المسطرة الجنائية. حيث إنه بمقتضى المادة المذكورة فإنه لا يقبل طلب النقض من أي شخص إلا إذا كان طرفا في الدعوى الجنائية وتضرر من الحكم المطعون فيه. وحيث إن الطاعن أعلاه وإن كان طرفا في الدعوى الجنائية فإنه لم يستأنف الحكم الابتدائي ولم يتضرر من القرار المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الابتدائي مما يتعين معه عدم قبول طلبه. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المسؤول مدنيا اراوي بومهدي وتحميله الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/497 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/3999 بوزيان امين ضد اسماعيل الغولالي المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنحية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيـن: بوزيان امين ينوب عنه الاستاذ الازماني صديق المحامي بهيئة الحسيمة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: اسماعيل الغولالي المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم أمين بوزيان بمقتضى تصريح افضى به بواسطة الأستاذ صديق الأزماني لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالحسيمة بتاريخ 6 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 4 دجنبر 2019 في القضية عدد 19/2811/122 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الشق الزجري بمؤاخذة المتهم أعلاه من أجل ما نسب اليها والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها 1000 درهم وبمثلها أربع مرات لفائدة صندوق ضمان حوادث السير مع الصائر والإجبار في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث انه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل المذكور لا يقبل طلب النقض ضد الأحكام و القرارات و الأوامر القضائية الصادرة بغرامة فقط إذا كان مبلغها لا يتجاوز 20000 درهم إلا بعد الإدلاء بما يفيد أداء الغرامة. وحيث إن مبلغ الغرامة المحكوم بها لا يتجاوز المبلغ أعلاه و لا يوجد بالملف ما يثبت أداءه من طرف الطاعن، مما يتعين معه

التصريح بعدم قبول الطلب. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم بوزيان امين وبرد مبلغ الوديعة بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا ونادية وراق و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير قرار محكمة النقض رقم 10/498 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/2963 شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. ضد : نجاة الراوي. المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. ينوب عنها الاستاذ إبراهيم (ب) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبـيـن: نجاة الراوي. المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ إبراهيم (ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي قاسم بتاريخ 2019/11/25 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 2019/475 و القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار صالح الدين حجاج مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المكالبة بالحق المدني تعويضا اجمالي مبلغه 38241,8 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ إبراهيم (ب) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل وعدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني وخرق المادة الرابعة من الشروط النموذجية العامة للتأمين ذلك ان العارضة أكدت دفوعاتها الرامية الى إخراجها من الدعوى لكون المطلوبة في النقض نجاة الراوي اجيرة لدى المسؤول المدني وكانت تركب العربة أداة الحادثة وبالتالي فهي مستثناة من الضمان استنادا لمقتضيات المادة الرابعة من الشروط النموذجية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي دون تعليل حكمها ولا الإجابة عن الدفوع عرضت قرارها للنقض. لكن حيث ان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما لم يثبت لها من أوراق الملف ومستنداته خاصة

محضر الضابطة القضائية والتصريحات المضمنة به ما يفيد أن المطلوبة في النقض كانت وقت وقوع الحادثة في علاقة تبعية مع صالح الدين حجاج وأيدت الحكم الابتدائي الذي رد دفع الطاعنة بالاستثناء من الضمان عندما لم يثبت لها موجبات تطبيق المادة الرابعة من الشروط النموذجية جاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس. من أجلـــــه برفض الطلب وعلى رافعه بضعف الضمانة ومبلغها ألفا درهم تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض الدعاوي الجنائية. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/499 الصادر بتاريخ 2021/03/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/2964 شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. ضد : قاسم عشيش ومن معه. المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيـن: شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. ينوب عنها الاستاذ إبراهيم (ب) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبـيـن :. قاسم عشيش ومن معه. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ إبراهيم (ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسيدي قاسم بتاريخ 2019/11/19 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/13 ملف عدد 2019/786 و القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بجعل مسؤولية الحادثة مناصفة بين المتهمين وبأداء المسؤول المدني الجيلالي بوعيس لفائدة المطالب بالحق المدني قاسم عشيش تعويضا اجماليا مبلغه 29591,26 درهم وأداء زهير عشيش لفائدة المطالب بالحق المدني ادريس بوعيس تعويضا اجماليا مبلغه 23035,19 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ إبراهيم (ب) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني وانعدام التعليل ذلك ان المحكمة جعلت مسؤولية الحادثة مناصفة بين المتهمين لكنها لم

تخضع التعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني عشيش قاسم لنسبة المسؤولية وقضت له بتعويض اجمالي مبلغه 29591,26 درهم بدلا من مبلغ 21731,27 درهم وأيدت الحكم الابتدائي دون تعليل عرضت قرارها للنقض. لكن حيث إن ما تضمنته الوسيلة لم يسبق للطاعنة التمسك به أمام قضاة الموضوع للبحث والجواب عنه إذ أن دفاعها الذي حضر لتمثيلها بجلسة المناقشة اقتصر على طلب خبرة طبية جديدة دون مناقشة عدم اخضاع التعويض المحكوم به لنسبة المسؤولية مما لا يمكن التذرع به لأول مرة أمام جهة النقض فيكون ما أثير بالوسيلة غير مقبول. من أجلـــــه برفض الطلب وعلى رافعه بضعف الضمانة ومبلغها ألفا درهم تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض الدعاوي الجنائية.
وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/500 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6658
المختار افريكان . ضد : النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: المختار افريكان .
ينوب عنه الاستاذ أحمد البرد المحامي بهيئة بني ملال والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: النيابة العامة. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم المختار افريكان بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 2020/01/09 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/30 ملف عدد 2019/791 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من اجل ما نسب اليه والحكم عليه بثلاثة اشهر ونصف حبسا نافذا وغرامة نافذة 20000 درهم عن القتل الغير عمدي الناتجة عن حادثة السير وغرامة 700 درهم عن التجاوز المعيب و 700 درهم عن قطع الخط المتصل و 300 درهم عن عدم القيام بالمناورات اللازمة لتفادي الحادثة وإلغاء رخصة سياقته ومنعه من اجتياز امتحان الحصول على رخصة جديدة لمدة سنتين ابتداء من تاريخ انقضاء عقوبته الحبسية مع تعديله بتخفيض العقوبة الحبسية الى شهر ونصف حبسا نافذا. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ أحمد البرد المحامي بهيئة بني ملال

والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض بفرعيها مجتمعين المتخذين من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وعدم ارتكاز القرار على أساس قانوني ذلك ان القرار المطعون فيه بني على حيثيات مهزوزة قانونيا وهي عبارة لسرد لوقائع وليس تعليلا وان الاحكام يجب ان تكون معللة طبقا للفقرة الثامنة من المادة 50 من قانون المسطرة المدنية وأن العارض أكد في سائر المراحل ان الضحية هو الذي تجاوز سيارة خفيفة بشكل غير قانوني فاصطدم به وان القرار المطعون فيه لم يناقش هذه الواقعة ولم يجب على أقوال العارض كما أن إلغاء رخصة السياقة ليس له ما يبرره قانونا لان الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 172 غير متوفرة في هذه النازلة وهو ما يجعل القرار غير مرتكز على أساس مما يعرضه للنقض. حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي باقتناع القاضي بأدلة الإثبات المعروضة عليه، كما أن استخلاص ثبوت الجريمة أو عدم ثبوتها يرجع لقضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون لما أيدت الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن من أجل ما نسب إليه استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية وتصريحات المصرحين أن الحادثة وقعت لما أقدم المتهم الطاعن على تجاوز شاحنة كانت تسير أمامه من الخط المتصل فاصطدم بالدراجي الهالك الذي كان قادما من الاتجاه المعاكس لسيره، تكون قد أبرزت بشكل كاف العناصر الواقعية والقانونية التي بنت عليها قناعتها بالادانة واستعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما، وتكون الوسيلة عديمة الأساس. ومن جهة ثانية فإنه وبمقتضى المادة 173 من مدونة السير يتعرض مرتكبوا المخالفات المنصوص عليها في المادة 172 من نفس القانون إذا اقترنت بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية منه الى إلغاء رخصة السياقة مع المنع من اجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة جديدة خلال مدة من سنتين الى أربع سنوات ولما كان ثابتا من القرار المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أن الطاعن المختار أفريكان أدين من أجل جنحة القتل غير العمدي عن حادثة سير مع اقترانها بالتجاوز المعيب قطع الخط المتصل طبقا للفقرة الثانية من الفصل 172 أعلاه وهذه الإدانة توجب على المحكمة الغاء رخصة سياقته مع تطبيق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 173 المذكورة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما والوسيلة عديمة الأساس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر.. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/501 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/18 في

الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/6678 فتيحة الخلفي. ضد : شركة التأمين أكسا.
المملـكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: فتيحة الخلفي. ينوب عنها الاستاذ حسن حسون المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبـيـن: شركة التأمين أكسا. المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني فتيحة الخلفي بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ حسن حسون لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالمحمدية بتاريخ 2020/01/03 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/31 ملف عدد 2019/419 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار شمسي خالد مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ حسن حسون المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض محتمعتين والمتخذتين من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن الطاعنة تعمل إطارا إداريا لدى مشغلتها بأجرة سنوية تصل حوالي 22094 درهم وانها أدلت في المرحلة الاستئنافية بلوائح أجر حديثة تتضمن جميع المعطيات القانونية من اقتطاعات وتصريحات ضريبية محددة بكل دقة من قبل المشغلة والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما استبعدت الشواهد المذكورة دون انذار العارضة لاصلاح المسطرة عرضت قرارها للنقض. بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب ان يكون كل حكم او قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية والا كان باطلا وان نقصان التعليل يوازي انعدامه. حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/02 وإن ألزمت على المصاب في حادثة سير إثبات أجره أوكسبه المهني فإنها لم تشترط لذلك شكلا معينا، والثابت من أوراق الملف ان الطاعنة ادلت بورقة أداء مستخرجة الكترونيا مؤرخة بتاريخ 2018/12/31 تحمل اسمها والشركة المشغلة ومبلغ الاجر والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما استبعدت الشهادة المذكورة واعتمدت الحد الأدنى في احتساب التعويض المستحق للطاعنة بعلة أن شهادة الأجر لا تحمل أي توقيع والحال أن ورقة الأداء تحمل اسم الجهة الصادرة عنها، تكون قد أساءت تطبيق المادة السادسة من الظهير المذكور فجاء قرارها مشوبا بعيب نقصان التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه بهذا الخصوص. من أجـلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن

غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بالمحمدية بتاريخ 2019/12/31 ملف عدد 2019/419 بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعنة فتيحة الخلفي . وباحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعته وعلى المطلوبين في النقض بالصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/502 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: _2020/8142 شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) . ضد: ذوي حقوق عبد الحي مصباحي. المملكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) . ينوب عنها الاستاذ علال لكبير المحامي بهيئة وجدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: ذوي حقوق عبد الحي مصباحي. المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ علال لكبير لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بوجدة بتاريخ 2020/01/07 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/31 ملف عدد 2019/292 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار جمال كجي مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحف المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (ت.ت.أ.ن.م) وإخراج صندوق ضمان حوادث السير من الدعوى . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ علال لكبير المحامي بهيئة وجدة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة بفرعيها المتخذين من عدم الارتكاز على أساس قانوني سليم وخرق الفقرة – ب – من الفصل 13 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين ذلك أن الضحية كان منقولا على دراجة ثلاثية العجلات - بعدما تناول الخمر مع سائقها -وهي مخصصة في الاصل لنقل البضائع ولا تتوفر على مقعد بالمعنى الصحيح وانما يضاف صندوق لوضع أدوات الصيانة الى جانب مقعد السائق فضلا على أن سائقها لم يكن يتوفر على رخصة لسياقتها رغم ان الفصل 7 من مدونة السير أوجب

توفر رخصة السياقة للدراجات ثلاثية العجلات الخفيفة المزودة بمحرك والمحكمة بعدم جوابها على ما اثير عرضت قرارها للنقض. لكن، حيث إنه وخلافا لما ورد بالوسيلة فلا يؤخذ من المادة 13 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين المحتج بخرقها ولا من غيرها ما يفيد ان الدراجات ثلاثية العجلات مخصصة بطبيعتها لنقل البضائع، بل الاستثناءات من الضمان المتعلقة بالأشخاص المنقولين على متن هذا النوع من الدراجات المنصوص عليها بالمادة السادسة في فقرتها (و) منها إنما يتعلق بعدم تجاوز عدد الركاب المحمولين ما هو محدد من طرف الصانع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما تبين لها من محضر الضابطة القضائية وباقي أوراق الملف خاصة الورقة الرمادية للدراجة أداة الحادثة أن المتهم وإن كان ينقل أثناء وقوع الحادثة الضحية الهالك على متنها إلا أن الضمان قائم مادام لم يثبت ما يفيد تجاوز العدد المقرر من طرف الصانع، وأيدت تبعا لذلك الحكم الابتدائي الذي رد الدفع المثار بهذا الخصوص جاء قرارها مبنيا على أساس سليم، ومن جهة أخرى، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما لم يثبت لها من الوثائق المرفقة بمحضر الضابطة القضائية المنجز في النازلة خاصة بطاقة ملكية الدراجة ثلاثية العجلات المتسببة في الحادثة وكذا الشروط الخاصة لعقد التأمين ما يفيد حجم أسطنتها، وأيدت بالتالي الحكم الابتدائي الذي قضى برد الدفع المثار من طرف الطاعنة بانعدام الضمان، طالما أن المادة 7 من مدونة السير كما تم تغييرها بموجب القانون رقم 116.14 المحتج بخرقها وإن نصت على كون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك من بين العربات التي ينبغي توفر سائقها على رخصة سياقة سارية الصلاحية ومسلمة من الإدارة طبقا للمادة الاولى من القانون ذاته، فإن تطبيق المقتضى المذكور معلق على تحديد الكيفيات والآجال المتعلقة به وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من الاجراءات الانتقالية المتعلقة بالقانون المشار إليه، وهو الأمر الذي لم يكن محققا وقت الحادثة فجاء قرارها مبنيا على أساس قانوني سليم والوسيلة عديمة الأساس . منأجلـــــه برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير . قرار محكمة النقض رقم 10/504 الصادر بتاريخ رقم 2021/03/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/12587 شركة التأمين الوفاء. ضد : محمد دامو. المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/03/18 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيـن: شركة التأمين الوفاء. ينوب عنه الأستاذ (ه.ف) المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع امام محكمة النقض. الطالــبة

وبـيـن: محمد دامو. المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف بمقتضى شركة التأمين (و) تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ه.ف) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسلا بتاريخ 2020/07/27 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2020/07/21 ملف عدد 2019/1637 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار خليفة عواج مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا ت مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء مع تعديله بخفض التعويض المحكوم به للمطلوب في النقض محمد دامو الى مبلغ 160454,21 درهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ه.ف) المحامي بهيئة الرباط و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعتين والمتخذتين من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل ومخالفة مقتضيات المادة 50 من قانون المسطرة المدنية ذلك أن الضحية أحمد دامو مهنته محامي وهي مهنة حرة توجب عليه لاثبات دخله الادلاء بالتصريح الضريبي لسنة الحادثة وأن محكمة الدرجة الأولى اعتمدت شهادة أجر صادرة عن مكتب الأستاذ أحمد السفياني التي تفيد أنه يعمل بمكتبه كمساعد مقابل دخل محدد في الشهادة رغم أنه مسجل رسميا بجدول هيئة المحامين بالرباط ويمارس مهنته شخصيا ويقدم دعاوي باسمه الخاص كما هو ثابت من مجموعة من المقالات التي قدمت امام المحاكم باسمه الخاص و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص دون الإجابة على الدفوع المثارة تكون قد خالفت مقتضيات المادة 50 أعلاه. كما أنه من جهة أخرى فالمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتمدت في احتساب مستحقات الضحية حليمة المقدوسي على ورقة أداء غير قانونية ولا تحمل أي تأشيرة من لدن السلطات العمومية التي من شأنها أن تضفي المصداقية على البيانات الواردة بها مقارنة مع ماهو مصرح بصندوق الضمان الاجتماعي ولائحة الاجر الحقيقي وهو ما يعرض قرارها للنقض. لكن حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/02 وإن أوجبت على المصاب إثبات دخله فإنها لم تحدد شكلا معينا لذلك، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من ورقة الأداء لشهر يونيو 2018 المدلى بها بالملف تحمل اسم المطلوبة في النقض حليمة المقدوسي ومبلغ أجرها وموقعة من الجهة المصدرة لها واعتبرتها في إطار سلطتها في تقييم الحجج مثبتة لدخلها وقت الحادثة، ثم اعتمدتها في احتساب التعويضات المحكوم بها لها، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس. كما أنه من جهة أخرى فان المحكمة المصدرة

للقرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف أن المطلوب في النقض احمد دامو ادلى بشهادة اجر مؤرخة بتاريخ 2017/11/31 تفيد اشتغاله بصفته محامي مساعد بمكتب المحامي أحمد السفياني مند 2015/08/11 واعتمدتها في احتساب التعويض المستحق تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة غير مؤسسة. في شأن الوسيلة الثالثة المتخذة من نفس السبب ذلك ان الطاعنة اثارت امام الغرفة الاستئنافية ان طلب المطلوبين في النقض بخصوص التعويض عن الضرر المهني لا أساس له ولا يكفي للحكم به تسجيل الخبرة الطبية الى وجود الضرر المذكور طالما انهما لم يقدما أي دليل انهما بالفعل وبسبب الحادثة لم يعودا يمارسان مهامهما على الوجه الاكمل والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ايدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص عرضت قرارها للنقض. حيث انه بموجب الفقرة { د } من المادة 10 من ظهير 1984/10/02 يستحق الضحية تعويضا عن العجز البدني الدائم الذي يحرمه من القيام بأعمال مهنية إضافية وحقه في التعويض المذكور يثبت بتقرير الخبرة دون حاجة الى اثبات نوع تلك الاعمال الإضافية وانما تركت للمحكمة السلطة التقديرية في تحديدها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض عن الضرر المهني لفائدة المطلوبين في النقض واعتمدت في ذلك على ما أورده الخبير في تقريره من كون العجز البدني اللاحق بكل واحد من الضحيتين له تاثير على حياة كل منهما المهنية وهو ما يدل على انتقاص قدرتهما البدنية المستوجبة للتعويض المذكور تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس . لأجله برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ومونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/505 الصادر بتاريخ 18/ 03/ 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 84-2020/10/6/1483 شركة التأمين الملكية المغربية والمسؤولة مدنيا وزارة الداخلية ضد افروخ محمد . المملكـة المغـربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 18/ 03/ 2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيـن: شركة التأمين الملكية المغربية والمسؤولة مدنيا وزارة الداخلية . ينوب عنهما الأستاذ الفضيل عبد الكريم المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالـبة وبـيـن: افروخ محمد . . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين الملكية المغربية والمسؤولة مدنيا وزارة الداخلية بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ الفضيل عبد الكريم لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بصفرو بتاريخ

2019/10/07 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/2 ملف عدد 2019/2808/231 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وبأداء المسؤول المدني لفائدة المطالب بالحق افروخ محمد مبلغ 60683.87 درهم مع الفوائد القانونية من يوم صدور الحكم وبشمول 50 في المائة من المبالغ المحكوم بها بالنفاذ المعجل وبجعل الصائر على نفس النسبة وإحلال شركة التأمين الملكية المغربية محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لإرتباطهما و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ الفضيل عبد الكريم المحامي بهيئة فاس و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن الفرع الأول والثاني والثالث من وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من خرق مقتضيات الفصلين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية ،سوء التعليل، خرق المادة 63 من قانون المسطرة المدنية وخرق المادة 3 من ظهير 1984/10/2 ذلك أن العارضة نازعت في تقرير الخبرة الحسابية من الناحية الشكلية لكونها أنجزت في غيبتها خرقا للمادة 63 من قانون المسطرة المدنية إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أنها حضورية بناءا على إفادة الخبير بالصفحة الأولى من تقريره في حين أن المحكمة مصدرة القرار ملزمة بالتأكد من توصل العارضة بالإستدعاء طبقا لمقتضيات المادة 37 من قانون المسطرة المدنية وان الحكم المطعون فيه عندما رد الدفع بالتعليل المذكور جاء مشوبا بسوء التعليل المنزل منزلة انعدامه وأنه من جهة أخرى فإن العارضة أثارت أن تقرير الخبرة الحسابية ضاعف أكثر من مرتين الدخل المصرح به لدى إدارة الضرائب عن السنة السابقة لوقوع الحادث معتبرا ان الدخول المصرح بها غير حقيقية ولا تعكس واقع دخل الملزم واعتمد على المدفوعات المالية بالحساب البنكي والتي لا تكون في الغالب دخولا وإنما قيمة السلع ملتمسا استبعاد الخبرة الحسابية واعتماد الدخل المصرح لدى إدارة الضرائب عن السنة السابقة لوقوع الحادث إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن تقرير الخبرة اتسم بالموضوعية وأن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بسوء التعليل وأن القرار المطعون فيه لم يجب على دفوعات العارضة بخصوص اعتماد الشهادة الضريبية معتبرا أن تقرير الخبرة اتسم بالموضوعية فجاء موسوما بنقصان التعليل الموازي لإنعدامه وعرضة للنقض وأن العارضة التمست رفض طلب التعويض عن العجز الكلي المؤقت لكون الخبير لم يحدد مدته بتقريره ولم يشر إليه مطلقا إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن التعويضات تم احتسابها بشكل صحيح دون أن يجيب على دفع العارضة لا سلبا ولا إيجابا فجاء ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه وخارقا لمقتضيات المادة 3 من ظهير 1984/10/2 التي تلزم إثبات الضحية لفوات الكسب أو التعرض لخسارة مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

حيث إنه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 فإن الدخل أو الكسب المهني لأصحاب المهن الحرة يحدد استنادا على الربح أو الدخل الصافي الخاضع للضريبة بعد خصم المصاريف ولما كان الثابت من تقرير الخبرة الحسابية المنجزة من طرف الخبير محمد بناني أن المطلوب في النقض يتوفر على محلين تجاريين الأول مخصص لبيع الأثاث المنزلي والثاني مخصص لبيع مواد البلاستيك و يعمل كتاجر وهي مهنة حرة خاضعة للضريبة وأن الرأسمال المعتمد بالنسبة لممارسها يخضع لما يسفر عنه التصريح الذي يتقدم به المعني بالأمر به لدى المصالح الضريبية المختصة فإن الخبير رغم إشارته في تقريره بأن المطلوب في النقض أدلى بالشهادة الضريبية المتعلقة بالدخل الإجمالي للمعني بالأمر الخاضع للضريبة بموجب سنة 2017 السابق لسنة الحادثة حدد الكسب المهني بناء على أجرة المثل وليس الربح أو الدخل الصافي الخاضع للضريبة والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما اعتبرت أن الخبرة الحسابية موضوعية واستندت على نتائجها في احتساب التعويض المستحق للمطلوب في النقض تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض. ومن جهة أخرى فإنه طبقا لمقتضيات المادة الثالثة من ظهير 1984/10/2 فإن استحقاق التعويض عن العجز الكلي المؤقت رهين بإثبات فقد الأجرة أو الكسب المهني ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن المطلوب في النقض أدلى بخبرة حسابية لإثبات دخله السنوي ولم يثبت أنه فقده خلال مدة العجز الكلي المؤقت وذلك بتوقفه عن ممارسة مهنته فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت الدفع المثار بالعلة الواردة في قرارها وأيدت الحكم الإبتدائي الذي قضى له بتعويض عن العجز المذكور تكون قد بنت ما قضت به على غير أساس وعرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص. من أجله قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/10/02في القضية عدد 2019/2808/231عن المحكمة الإبتدائية بصفرو – الغرفة الاستئنافية لحوادث السير بخصوص مبلغ التعويض والتعويض عن العجز الكلي المؤقت المحكوم بهما للمطلوب في النقض افروخ محمد وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوب في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/506 الصادر بتاريخ رقم 18/ 03/ 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/3623 أيت علي سالم ضد نعيمة السيمو بنت محمد المملكة المغربية ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالة الملك و طبقا للقانون بتاريخ: 18/ 03/

2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: أيت علي سالم . ينوب عنهما الأستاذ مبارك (ط.س) المحامي بهيئة أكادير . الطالــب وبيـن: نعيمة السيمو بنت محمد . المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم أيت علي سالم بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ط.س) لدى كتابة الضبط المحكمة الإبتدائية بتارودانت بتاريخ 2019/11/15 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/5 ملف عدد 2019/2808/29 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار وزارة الصحة في شخص ممثلها القانوني مسؤولة مدنيا وبأدائها لفائدة المطالبة بالحق المدني ايرادا تكميليا سنويا قدره 173.24 درهم ابتداء من 2003/02/07 مع الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ الحكم وتحميلها الصائر حسب النسبة المحكوم بها وإحلال شركة التأمين المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء مع النفاذ المعجل والصائر ورفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث إن الثابت من خلال وثائق الملف أن القرار الإستئنافي البات في الدعوى العمومية هو القرار عدد 6908 بتاريخ 2004/07/01 في القضية عدد 2004/543 والذي لم يكن محل طعن من المتهم أعلاه و أن القرار الإستئنافي المطعون فيه حاليا من طرفه الصادر بتاريخ 2019/11/15 في الملف عدد 2019/2808/29 إنما بث في الدعوى المدنية التابعة في الشق المتعلق بالإيراد التكميلي وبالتالي وهو القرار الذي لم يقض في مواجهة الطاعن كمتهم بأي شيء وأنه لم يتضرر من القرار محل الطعن بالنقض مما يكون معه طلبه بهذه الصفة غير مقبول . من أجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم أيت علي سالم وتحميله الصائر مع الإجبار في الأدنى طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين مونى البخاتي مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/507 الصادر بتاريخ 03/18/ 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 25-2020/10/6/3624 وزارة الصحة شركة التأمين الملكية المغربية ضد نعيمة السيمو بنت محمد . المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 18/ 03 / 2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: وزارة الصحة . شركة

التامين الملكية المغربية ينوب عنهما الأستاذ مبارك (ط.س) المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض (ط) ن وبـيـن: نعيمة السيمو بنت محمد . . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وزارة الصحة و شركة التامين الملكية المغربية بمقتضى تصريحين تحت عدد 186 بالنسبة لوزارة الصحة ومن طرف شركة التأمين الملكية المغربية تحت عدد 187 أفضيا به بواسطة الأستاذ مبارك (ط.س) لدى كتابة الضبط ب المحكمة الإبتدائية بتارودانت بتاريخ 2019/11/15 و الراميين إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/5 ملف عدد 2019/2808/29 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار وزارة الصحة في شخص ممثلها القانوني مسؤولة مدنيا وبأدائها لفائدة المطالبة بالحق المدني ايرادا تكميليا سنويا قدره 173.24 درهم ابتداء من 2003/02/07 مع الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ الحكم وتحميلها الصائر حسب النسبة المحكوم بها وإحلال شركة التأمين المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء مع النفاذ المعجل والصائر ورفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. وبعد ضم الملفين لارتباطهما و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ مبارك (ط.س) المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه وخرق الفصلين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية والفصلين 174 و347 من ظهير 1963/2/6 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وعدم الإرتكاز على أساس ذلك أن دفاع العارضين أدلى أمام غرفة الإستئنافات بمذكرة أثار فيها أن الدعوى الحالية ترمي إلى الحكم بايراد تكميلي وأن هذه الدعوى تحكمها مقتضيات الفصل 174 من ظهير 6 فبراير 1963 شكلا ومضمونا وأن الحادثة موضوع الملف الحالي وقعت بتاريخ 2000/11/5 وأن الدعوى لم تقدم بشكل صحيح إلا بتاريخ 2015/11/4 بمقتضى المقال الإصلاحي الشئ الذي يجعلها تسقط باعتبار أن المدة المنصوص عليها في الفصل 174 المذكور أعلاه هي أجل سقوط وليس تقادم وطالبت العارضة بالحكم بإبطال الحكم المطعون فيه والحكم من جديد بسقوط الحق في تقديم هذه الدعوى وأن المطالبة لم تقدم بصفة قانونية لأنها لم تتقدم بمقال إصلاحي تتوفر فيه الشروط القانونية إلا في سنة 2015 بعد مرور حوالي خمس عشرة سنة من تاريخ الحادثة مما يكون معه القرار المطعون فيه معرضا للنقض . حيث إنه بمقتضى المادة 174 من ظهير 6 فبراير 1963 فإنه يجب أن تقام دعوى المسؤولية عن الجنحة لكي تكون مقبولة في غضون الخمس سنين الموالية لوقوع الحادثة. وحيث إن المادة المذكورة أوجبت على المصاب او ذوي حقوقه إقامة الدعوى على الغير المتسبب في الحادثة

في إطار القواعد العامة داخل أجل خمس سنوات من تاريخ الحادثة، والثابت من وثائق الملف ان المطلوبة في النقض تنصبت كمطالبة بالحق المدني إثر متابعة النيابة العامة للمتسبب في الحادثة وقدمت مطالبها بموجب مقال الإدخال المقدم بتاريخ 2002/1/9 ومذكرة المطالب المدنية بتاريخ 2003/10/15 وبذلك تكون الدعوى المنصوص عليها في المادة 174 من ظهير 1963 أعلاه قد قدمت داخل الأجل القانوني على اعتبار أن الحادثة وقعت بتاريخ 2000/11/16 والمحكمة ونظرا لكون الحادثة التي تعرض لها الهالك تكتسي صبغة حادثة شغل قررت ايقاف البت فيها الى حين انتهاء مسطرة الشغل او تقادمها بمقتضى الحكم الإبتدائي الصادر بتاريخ 2003/10/22، المؤيد استئنافيا بموجب القرار عدد 6908 الصادر بتاريخ 2004/7/1 وبالتالي فإن بداية حساب أجل التقادم يجب أن يكون من تاريخ تقديم الدعوى التي قررت المحكمة ايقاف البت فيها وليس من تاريخ طلب مواصلتها بعد حصول الطاعنين على الايراد الأصلي من طرف المشغل، وأن طلب المواصلة بعد انتهاء مسطرة الشغل وإن تم بمقتضاه إدخال أطراف اوجب القانون إدخالهم لصحة المسطرة بعد انتهاء مسطرة الشغل، فإنه يبقى رغم ذلك امتدادا للدعوى الأصلية التي قررت المحكمة إيقاف البت فيها لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار تاريخ تقديمه بداية لحساب أجل التقادم المنصوص عليه في المادة 174 المشار اليها أعلاه والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتبر أن الدعوى مستوفية لشروطها الشكلية المتطلبة قانونا ومقدمة داخل الاجل وقضى للمطلوبة في النقض بالإيراد التكميلي لم تخرق أي مقتضى قانوني وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما بالوسيلة غير ذي أساس . من أجله قضت برفض الطلب المقدم من طرف المسؤولة مدنيا وزارة الصحة وشركة التامين الملكية المغربية وبالحكم على الطاعنتين بضعف مبلغ الضمانة المحدد في 2000 درهم . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/508 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد:4699 /2020/10/6 حوميري مسعود ضد النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنائية القسم الجنائي العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: حوميري مسعود . الطالــب ينوب عنه الاستاذ المصطفى حميم المحامي بهيئة مراكش وبـيـن :النيابة العامة . المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم حوميري مسعود بمقتضى تصريح أفضى به

بواسطة الأستاذ المصطفى حميم لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بمراكش بتاريخ 2019/10/23و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/17 ملف عدد 2019/2808/303 و القاضي :بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بالحكم على المتهم حوميري مسعود بغرامة نافذة قدرها 500 درهم من أجل عدم احترام أسبقية اليمين وتحميل مدة الإكراه في الأدنى والصائر . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية . حيث انه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل المذكور لا يقبل طلب النقض ضد الأحكام و القرارات و الأوامر القضائية الصادرة بغرامة فقط إذا كان مبلغها لا يتجاوز 20000 درهم إلا بعد الإدلاء بما يفيد أداء الغرامة. وحيث إن مبلغ الغرامة المحكوم بها لا يتجاوز المبلغ أعلاه و لا يوجد بالملف ما يثبت أداءه من طرف الطاعن، مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب. لأجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف المتهم حوميري مسعود مع تحميله الصائر و الإجبار في الأدنى . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين مونى البخاتي مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/509 الصادر بتاريخ 03/18/ 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/4700 حوميري مسعود ضد سفيان الشرع المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 18 / 03 / 2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: حوميري مسعود ينوب عنه الأستاذ المصطفى حميم المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: سفيان الشرع . المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني حوميري مسعود بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ المصطفى حميم لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بمراكش بتاريخ 2019/10/23 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/17 ملف عدد 2019/2808/303 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تحميل المسؤول المدني سفيان الشرع 4/1 مسؤولية الحادثة والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا مدنيا إجماليا قدره 5980.5 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم وإحلال شركة التأمين (و)

محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ المصطفى حميم المحامي بهيئة مراكش و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من انعدام التعليل بخصوص مسؤولية الحادثة ذلك أنه بالرجوع إلى تعليل وحيثيات القرار الإستئنافي موضوع الطعن بالنقض بخصوص مسؤولية الحادثة فإنه يتحدث عن فعل متهم واحد دون تحديد واعتباره هو السبب الرئيسي في وقوع الحادثة دون تحديد من هو هذا المتهم الشئ الذي يبقى معه تعليل القرار موضوع الطعن بالنقض تعليلا غير قانوني لعدم تحديده من المتحمل لمسؤولية الحادثة وتبعا لتصريح العارض الوارد بمحضر الضابطة القضائية فلم يكن له أي دور في وقوع الحادثة لكونه كان متوقفا بسيارته عند وقوع الإصطدام والقرار المطعون فيه بالنقض لم يرد على دفوعات العارض بخصوص المسؤولية مما يبقى معه منعدم التعليل ومعرضا للنقض . حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما تبين لها من خلال وقائع الحادثة المضمنة بمحضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الأطراف أن الحادثة وقعت عندما كانت السيارة نوع ستروين التي كان يسوقها المتهم سفيان الشرع قادمة من جهة دوار بوشارب صوب طريق تاركة وبملتقى الطرق اصطدم بالسيارة نوع داسيا الذي كان يسوقها الطاعن مسعود حوميري والذي كان قادما عن يساره تكون قد اعتبرت أن الطرفين معا ساهما في وقوع الحادثة الطاعن حوميري مسعود لعدم احترامه أسبقية اليمين والمتهم سفيان الشرع لعدم ضبطه سرعته وأيدت الحكم الإبتدائي فيما قضى به من تشطير مسؤولية الحادثة بينهما وتحميل الطاعن ثلاثة أرباعها تكون قد حملت كل طرف المسؤولية في حدود ما نابه من خطأ و لم تخرق أي مقتضى قانوني وبنت قرارها على أساس قانوني وعللته تعليلا سليما وما بالوسيلة على ذي أساس.. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من انعدام التعليل بخصوص التعويضات المستحقة للعارض ذلك أن القرار الإستئنافي موضوع الطعن بالنقض ذهب إلى تأييد الحكم الإبتدائي بخصوص التعويضات المحكوم بها لفائدة العارض وأن العارض خلال المرحلة الإبتدائية طالب بإجراء خبرة حسابية لتحديد دخله الحقيقي باعتباره صاحب شركة ومتقاعد وأنه أمام عدم موضوعية ما جاء بتقرير الخبرة فإن العارض أوضح العيوب التي اعترت استنتاجات الخبير وعملياته الحسابية لدخل العارض والحكم الإبتدائي ورغم دفوعات العارض الوجيهة والقانونية فإنه حدد التعويضات المستحقة له على ضوء ما جاء بتقرير الخبرة الغير الموضوعي وأنه خلال المرحلة الإستئنافية فإن العارض أكد دفوعاته المثارة ابتدائيا والقرار الإستئنافي المطعون

فيه بالنقض لم يجب عن دفوعاته واقتصر في تعليله على مناقشة الخبرة الطبية بشكل فضفاض وغير مركز دون أن يناقش ماجاء بتقرير الخبرة الحسابية مما يكون معه منعدم التعليل ومعرضا للنقض . حيث إن الأمر بإجراء خبرة حسابية والإقتناع بنتائجها يخضع لتقدير قضاة الموضوع ،والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال تقرير الخبرة الحسابية المأمور بها ابتدائيا أن الخبير نشور المحجوب المعين لإنجازها حدد الكسب المهني للمطلوب في النقض في مبلغ 60000 درهم باعتبار أن هذا المبلغ يقابل دخله السنوي الصافي من عمله كمسير لشركة SYNCOP المختصة في حراسة الممتلكات وتنظيفها وبستنتها استنادا إلى الوثائق الممسوكة لدى المعني بالأمر والمدلى بها للخبير وأيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتمد الخبرة الحسابية المذكورة بالإضافة إلى دخل الطاعن المتمثل في معاشه كمتقاعد الثابت من خلال شهادة المعاش المدلى بها من طرفه في احتساب الرأسمال المعتمد تكون قد طبقت مقتضيات المادتين الخامسة و السابعة من ظهير 1984/10/2 تطبيقا سليما وجاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم والوسيلة عديمة الأساس. من أجـلـــــه قضت برفض الطلب المقدم من طرف المطالب بالحق المدني حوميري مسعود وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/510 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/10/6/6676 وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية ببني ملال ضد صالح وراس المملكـة المغـربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 18 / 03 / 2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية ببني ملال . الطالــب وبـيـن: صالح وراس المطلوب باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية ببني ملال بمقتضى تصريح أفضى به لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية ببني ملال بتاريخ 2019/07/11 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/07/08 ملف عدد 2019/2801/223 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها 2000 درهم من أجل السياقة بدون رخصة وبغرامة نافذة قدرها 2000 درهم من أجل عدم تسجيل مركبة مع الصائر وتحديد مدة الإجبار في الأدنى . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة

المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من الخرق ال(ج) للقانون ذلك أن القرار موضوع الطعن بالنقض قضى بتأييد الحكم الإبتدائي المستأنف فيكون بذلك قد تبنى علله وأسبابه وأنه بمقتضى أحكام المادة 148 من مدونة السير فإن المخالف يعاقب علاوة على العقوبة الأصلية بالحرمان من الحصول على رخصة السياقة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر وهي عقوبة تندرج ضمن العقوبات الإضافية المنصوص عليه في المادة 36 من القانون الجنائي والتي لا يسوغ الحكم بها لوحدها والناتجة بقوة القانون عن الحكم بعقوبة أصلية حسب الفصل 14 من القانون الجنائي وهي غير خاضعة للتصرف فيها وأن المحكمة ملزمة بالحكم بها وأنها بإغفالها وعدم الحكم بها تكون قد خرقت القانون مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . بناء على المادة 148 من مدونة السير يعاقب مرتكب مخالفة سياقة مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة السياقة دون لحصول على تلك الرخصة بغرامة من 2000 على 4000 درهم وعلاوة على ذلك بالحرمان من الحصول على رخصة السياقة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر . و حيث لما كان ثابتا من وثائق الملف أن المطلوب في النقض أدين من أجل السياقة بدون رخصة و هذه الإدانة توجب الحكم بحرمانه من الحصول على رخصة السياقة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر طبقا لمقتضيات المادة 148 المشار إليها أعلاه فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوب في النقض من أجل السياقة بدون رخصة بغرامة نافذة قدرها 2000 درهم دون أن تعمل على تطبيق الفصل المشار إليه أعلاه في جميع مقتضياته لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 08 يوليوز 2019 ملف عدد 2019/223 عن المحكمة الإبتدائية ببني ملال – غرفة الإستئنافات الجنحية بها – بخصوص العقوبة الإضافية المتعلقة بالسياقة بدون رخصة وإحالة الملف على نفس المحكمة لتبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقا للقانون . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق و عبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/511 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/18 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2019/10/6/11082 صندوق ضمان حوادث السير ضد المختار المعلمي ومن معه المملكـة المغربيـة ـــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/18 إن الغرفة الجنائية

القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن:
صندوق ضمان حوادث السير ينوب عنها الأستاذ السعيد (ط) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبـيـن: المختار المعلمي ومن معه .
المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ السعيد (ط) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بوادي زم بتاريخ 2019/02/04 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/01/30 ملف عدد 2018/269 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه للمطالبين بالحق المدني المختار المعلمي مبلغ 38680.78 درهم نصر الدين (إ) تعويضا قدره 40065.15 درهم، عائشة العوفير 35869.75 درهم، الغزواني غنوش مبلغ 264606.5 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل في حدود الربع مع إخراج شركة التأمين (س) من الدعوى والإشهاد بحضور صندوق ضمان حوادث السير . إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد عبد العزيز الهلالي المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ السعيد (ط) المحامي بهيئة خريبكة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.
في شأن وسائل النقض الأولى والثانية والثالثة مجتمعة المتخذة من نقصان التعليل وخرق مقتضيات الفقرة ه من المادة 6 من الشروط النموذجية للعقود المتعلقة بتأمين المسؤولية المدنية عن العربات ذات محرك والمادة 17 من مدونة التأمينات ذلك أن الفقرة الخامسة من المادة 534 من قانون المسطرة الجنائية تنص على وجوب ارتكاز الأحكام على أسس قانونية وأن العارض تقدم بمذكرة استئنافية للحكم المستأنف ضمنها خرقه لمقتضيات المواد أعلاه وانعدام التعليل بخصوص الإعتياد على نقل الركاب بدون رخصة وأن القرار المطعون فيه بالنقض علل رد دفوعات العارض بخصوص قيام الضمان بما ورد بحيثياته وأن العارض التمس رد الدفع بسقوط الضمان بمبرر نقل الركاب بدون رخصة والقرار المطعون فيه علل دفع العارض بكون المدان صرح بأنه كان يقل الركاب بعوض مالي قدره 10 دراهم وتعوده على ذلك وأن التعليل المذكور قد جاء فاسدا لأن تصريح الظنين بأنه يقل الركاب بدون رخصة لا يثبت منه الإعتياد بل أن الإعتياد يثبت بمقتضى حكم قضائي سابق مما يجعل القرار المطعون فيه ناقص التعليل الموازي لإنعدامه مما يتعين نقضه . حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال وثائق الملف ومحضر الضابطة القضائية وبوليصة التأمين الخاصة بالعربة المرتكب بها الحادثة وتصريح سائق السيارة أداة الحادثة أن نقله للركاب كان بعوض مالي قدره 10 دراهم وأنه متعود على القيام

بذلك وأيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتبر أن الضمان غير قائم طبقا لمقتضيات الفقرة 4 من الشروط النموذجية لعقد التأمين التي تنص على أنه يستثنى من التأمين وحدود الضمان الأضرار التي تسببت فيها العربة المؤمن عليها إذا كانت تستخدم للنقل بعوض عندما يكون العقد غير مبرم لتأمين عربة مصرح بها لمثل هذا الإستعمال وقضى بإخراج شركة التامين من الدعوى والإشهاد بصدور الحكم بحضور صندوق ضمان حوادث السير تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير ذي أساس . وبصرف النظر عن باقي ما استدل به . من أجلـــــه قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي . قرار محكمة النقض رقم 10/512 الصادر بتاريخ 2021/3/25 في الملف الجنحي رقم عدد: 2019/21123 شركة التأمين (أ) المغرب ضد ذوي حقوق الهالك ياسين السالمي المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/25 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين (أ) المغرب ينوب عنها الأستاذ عبد الجليل (م) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــبة وبيـن: ذوي حقوق الهالك ياسين السالمي المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) المغرب بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد الجليل (م) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2019/7/25 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/7/22 ملف عدد 549 / 2019 القاضي في الدعوى المدنية التابعة: بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إخراج شركة التأمين (أ) المغرب و إحلال صندوق ضمان حوادث السير و الحكم من جديد بإحلالها محل المسؤول المدني في الأداء وإخراج صندوق ضمان حوادث السير من الدعوى و تأييده في باقي ما قضى به من تحميل المتهم ربع المسؤولية و أدائه باعتباره مسؤولا مدنيا لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات المضمنة بالحكم و النفاذ المعجل في حدود الربع و الفوائد القانونية و رفض باقي الطلبات و تحميل المستأنفين صائر استئنافهم. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ عبد الجليل (م) المحامي بهيئة مراكش والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة

الأولى المتخذة من انعدام الضمان و فساد التعليل و خرق المادة 7 من الشروط النموذجية لعقد التأمين و المادة 3 من مدونة السير ذلك أن محكمة الاستئناف قضت بإحلال الطاعنة محل مؤمنها فى الأداء مصرحة بقيام الضمان أثناء وقوع الحادث دون أن تستند على أي أساس قانوني سليم إذ بالرجوع إلى وثائق الملف وظروف الحادث وتصريحات سائق السيارة نوع ستروين، يتضح أنه يقيم بالمغرب بعنوانه المسطر بالمحضر وسبق له الحصول على رخصة سياقة من دولة اسبانيا بتاريخ 2013/1/30 ولم يبادر إلى تغييرها برخصة وطنية وفقا لما يفرضه القانون رغم إقامته الدائمة بالمغرب حسب تصريحه أمام المحكمة وأمام الضابطة القضائية انه يمر بمكان الحادث بشكل يومي و أن جميع وثائقه تتضمن عنوانه الكائن بلوناسدة إقليم قلعة السراغنة و قام بالعديد من الإجراءات الإدارية بالمغرب، إذ أجرى الفحص التقني لسيارته بتاريخ 2018/01/8 وأدى الضريبة السنوية بتاريخ 2018/05/10 و واجب التأمين بتاريخ 2018/06/11 كما غير بطاقته الوطنية بتاريخ 2018/07/8 والبطاقة الرمادية بتاريخ 12017/10 الأمر الذي يفيد إقامته الدائمة بالمغرب . و المادة 2 من مدونة السير، وإن كانت تسمح للمغاربة المقيمين بالخارج أن يقودوا داخل التراب الوطني خلال سنة من إقامتهم بالمغرب، فإن المادة 3 من نفس المدونة ألزمتهم بعد انصرام هذه المدة أن يتقدموا لامتحان الحصول على رخصة السياقة المغربية أو يطلبوا استبدال هذه الرخص. و المطلوب في النقض فضل الاحتفاظ بالرخصة الأجنبية للقيادة داخل التراب الوطني مخالفا القوانين والأنظمة المعمول بها بالمغرب وهو ما يرتب انعدام التأمين لعدم التوفر على رخصة قانونية. و إذا كان الملف خال مما يفيد أن السائق دخل إلى المغرب حسب تعليل المحكمة، فإنه خال كذلك مما يفيد إقامته خارج أرض الوطن رغم أن الوقائع والوثائق والتصريحات تصب في اتجاه إقامته بالمغرب مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من تصريح المسؤول المدني أمامها بجلسة 2018/10/22 أنه يسكن بالوناسدة و أنه يهاجر إلى أوروبا و يعود و أنه دخل إلى المغرب منذ مدة قصيرة ولا يوجد بالملف ما يفيد أنه أصبح مقيما بالمغرب لمدة تجاوزت السنة وقضت بقيام الضمان و إحلال شركة التأمين الطاعنة محله في الأداء تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من تحريف الوقائع و فساد التعليل ذلك أنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني يتضح أن الحادثة وقعت بين دراجة نارية و سيارة و أن الهالك موروث المطلوبين في النقض كان يسير بسرعة غير قانونية غير ملتزم بنظم وقوانين السير في طريق غير معبدة ليلج فجأة الطريق المعبدة التي كان يسير بها سائق السيارة بسرعة 20 كلم/س ملتزما أقصى يمينه ويصطدم ببابها الأمامي الأيسر ويسقط أرضا بعد 11 مترا رغم أنه بذل كل جهده لتفاديه، وهو ما يجعل مسؤولية سائق السيارة منتفية في هذه الحادثة لأنه لو وقع الحادث بمقدمة السيارة لأمكن القول بان سائقها لم يكن له استعداد للقيام بالمناورات

اللازمة وتسبب في الحادث مما يكون معه القرار معللا تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض . حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما قضت بتحميل المتهم ربع المسؤولية واستندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية أن الطرفين تسببا في وقوع الحادثة نتيجة أخطائهما المتمثلة في عدم اتخاذ المتهم للاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة و السرعة المفرطة التي كان يسير بها الهالك و عدم احتياطه أثناء دخوله الطريق، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وحملت كل طرف نصيبا من المسؤولية في حدود ما نابه من الخطا و بذلك جاء قرارها معللا تعليلا سليما و الوسيلة على غير أساس. في شأن الفرع الأول من الوسيلة الثالثة المتخذ من خرق مقتضيات المادة 5 من ظهير 1984 ذلك أن المحكمة صرحت أن الرأسمال الموازي لسن الضحية باعتباره من مواليد سنة 1996 هو 21 سنة نظرا لكون الحادث وقع سنة 2018 و اعتمدت رأسمالا محددا في مبلغ 140.913 كأساس لاحتساب التعويض، في حين أن سن الهالك هو 22 سنة وهو ما أكده الورثة في مطالبهم المدنية و الرأسمال الموازي لسنه هو 139.532 درهما مما يعرض قرارها للنقض. حيث إنه خلافا لما ورد بالوسيلة، فإن الثابت من وثائق الملف أن الهالك مزداد بتاريخ 1996/11/20، و أن الحادثة وقعت بتاريخ 28 / 7/ 2018 و بالتالي فإن سنه كان يبلغ 21 سنة و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما اعتمدت الرأسمال الموازي للسن المذكور لم تخرق أي مقتضى قانوني و ما أثير غير مؤسس. في شأن الفرع الثاني من الوسيلة الثالثة المتخذ من خرق القانون و فساد التعليل ذلك أن ورثة الهالك لا يستحقون التعويضات المادية المحكوم بها لعدم إدلائهم بما يفيد أن الهالك كان له عمل قار يدر عليه دخلا ينفق عليهم منه، كما أن والده من مواليد سنة 1962 لازال قادرا على العمل وكسب دخل آخر إضافة إلى دخله كشخص متقاعد، ومن تم الإنفاق على جميع أفراد أسرته ومنهم شقيق الهالك الذي يعتبر شخصا راشدا ونفقته على والده وقادر على الإنفاق على نفسه. فضلا على أنه يعتبر معيلا لابنه الهالك حسب تصريحه للضابطة القضائية بأنه لا زال تحت رعايته ". و المحكمة اعتمدت موجب إنفاق غير قانوني، فشهوده لا يسكنون بنفس الحي الذي يسكن به ذوو الحقوق ومعظمهم يقطنون خارج مدينة قلعة السراغنة مقر سكنى الهالك وأسرته، و ليس لهم أية دراية بواقعة الإنفاق كما أن عنصري المخالطة والمجاورة المبنية عليهما هذه الوثيقة غير قائمين، كما أن موجب العسر المدلى به الذي يعتبر مختلا لنفس العيوب التي شابت موجب الإنفاق، تضمن واقعتين متناقضتين، فمحرراه أشارا إلى أن والد الهالك الذي يعتبر شخصا متقاعدا وميسورا تبعا لذلك هو معسر في نفس الوقت . وأمام عدم قانونية هذه الوثائق وعدم الإدلاء بشواهد الحياة الخاصة بالمطالبين بالحق المدني كان على المحكمة أن تقضي برفض الطلب بهذا الخصوص مما

يعرض قرارها للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه. حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لفائدة المطلوبين في النقض والدي الهالك و شقيقه عن الضرر المادي دون مراعاة ما أثير من كون والد الهالك الملزم شرعا بالإنفاق على زوجته و ابنه متقاعد و له دخل حسب موجبي الإنفاق والعسر المستدل به تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص . من أجلـــــه قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2019/7/22 قضية عدد 2019/549 جزئيا بخصوص التعويضات المادية المحكوم بها للمطلوبين في النقض و الرفض في الباقي و إحالة الملف على نفس المحكمة وهي متركبة من هيئة اخرى للبت فيه طبقا للقانون و برد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة ونادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط منير المسعودي. قرار محكمة النقض رقم 10/513 الصادر بتاريخ رقم 2021/3/25 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 219 /2020 محمد بومكوك ضد النيابة العامة المملكـة المغربيـة ـــــــــــ الحمد لله وحده باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون بتاريخ: 2021/3/25 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: محمد بومكوك ينوب عنه الأستاذ إدريس معتوق المحامي بهيئة أكادير والمقبول للترافع أمام محكمة النقض الطالــب وبيـن: النيابة العامة المطلوبة باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم محمد بومكوك بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ إدريس معتوق لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/10/14 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/10 ملف عدد 2019/313 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه و الحكم عليه من أجل السياقة في وضعية غير ملائمة بغرامة نافذة قدرها 2500 درهما و من أجل السكر العلني و الجرح الخطا بشهر واحد حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 500 درهما و تحميله الصائر و الإجبار في الأدنى. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض

بواسطة الأستاذ إدريس معتوق المحامي بهيئة أكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض .
في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من انعدام الأساس القانوني المتمثل في خرق مرسوم 14/ 11 / 1967 و المادة 207 من مدونة السير ونقصان التعليل ذلك أن محاضر الضابطة القضائية المنجزة لإثبات الفعل المادي لسلوك الفعل الجرمي يوثق بمضمونها ما لم يثبت العكس و قد أشارت الضابطة عند معاينتها للطاعن عقب الحادثة مباشرة وجود احمرار في عينيه و تلعثمه في الكلام وفاقد لقواه البدنية و تفوح منه رائحة الكحول. و هذه المعطيات هي التي بنت عليها النيابة العامة متابعتها من أجل السكر العلني و السياقة في وضعية غير ملائمة و الجرح الخطأ، و على أساسها تبين لكل من المحكمتين أن الطاعن اقترف واقعا و قانونا المنسوب إليه مع أن المشرع وضع ضوابط في إصدار المتابعة لتكون مقاربة واقعية و قانونية ما بين سلوك الفاعل و فصل المتابعة. و لم يأخذا بالمطلق بتصريحاته و يبحثا في مدى انسجامها مع واقع الحال و القانون، كونه أنكر المنسوب إليه أمام الضابطة القضائية و أمام القضاء يضاف إلى ذلك أن القرار المطعون فيه اعتمد في إدانته من أجل السكر العلني و السياقة في وضعيته على قرينة وجود قنينة من الجعة فارغة بسيارته و هي قنينة قديمة سبق أن أغفلت بمخزن السيارة و قرينة ضعيفة لا يمكن الركون إليها لقيام جنحة السكر العلني بعناصرها المادية و المعنوية التي نص عليها المشرع في مرسوم 1967 و هي مقتضيات لم يتضمنها و لم يشر إليها القرار المطعون فيه عندما قضى بتأييد الحكم الابتدائي و التي تشترط أن تأخذ الضابطة القضائية عينة من دم الفاعل و تحيلها على مختبرها قصد فحصها و تحديد نسبة الكحول في دمه لإثبات ما إذا كان في حالة سكر من عدمه. أضف إلى ذلك أن المحكمتين بدرجتيهما تجاوزتا المقتضيات المنصوص عليها في المادة 207 التي تنص على استعمال رائز للنفس بواسطة النفخ للكشف عن تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول، و القرار بعدم جوابه على دفوع الطاعن و عدم مناقشتها يكون ناقص التعليل و معرضا للنقض. لكن، حيث إن العبرة في الإثبات في الميدان الزجري هي باقتناع قاضي الموضوع بأدلة الإثبات المعروضة عليه، كما أن استخلاص ثبوت الجريمة من الوقائع أو عدم ثبوتها يرجع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المتهم من أجل السكر العلني البين و السياقة في حالته واستندت في تكوين قناعتها على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية أن حالة السكر عوينت عليه بجميع مواصفاتها المتمثلة في احمرار العينين و التلعثم في الكلام و رائحة الكحول و فقده التحكم في قواه البدنية لان المادة 207 من مدونة السير و إن أعطت لضباط الشرطة القضائية إمكانية فرض رائز للنفس بواسطة النفخ في جهاز للكشف على مستوى تشبع الهواء المنبعث من فم السائق لضبط نسبة الكحول في دمه وبلوغه المستوى الذي تتحقق فيه حالة السكر المعاقب عليها طبقا للمادة 183 من نفس المدونة فإنها خصت بذلك السائق الذي يظهر من سلوكه أنه في حالة سكر و لكن لا تظهر عليه علاماته

أما الحالة التي تكون فيها علامة السكر واضحة و يمكن معاينتها كما هو الحال في النازلة فإن محضر المعاينة الذي تنجزه الضابطة القضائية يعتبر كافيا لإثبات حالة السكر و تبقى له حجيته طبقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية إلى أن يثبت ما يخالفها، تكون قد أبرزت الأسباب الواقعية و القانونية التي ارتكزت عليها في إدانته من أجل السكر العلني البين و السياقة في حالته و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. من أجلـــه قضت برفض الطلب و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي و عبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة ومساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/514

الصادر بتاريخ 2021/3/25

في الملف الجنحي رقم عدد: 43 - 642 /2020

شركة مقاولة أيت منزار وشركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين ضد ورثة الهالك عزيز الدهيس

المملـكـة المغـربيـة

_____

الحمد لله وحده

باسـم جلالــة الملــك و طبقا للقانون

بتاريخ: 2021/3/25

إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بـيــن: شركة مقاولة أيت منزار و شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين ينوب عنهما الأستاذان عبد الرحمان تكزرين و لحسن تيمور المحاميان بهيئة مراكش والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض الطالــبتين وبـيـن: ورثة الهالك عزيز الدهيس المطلوبين باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف

المسؤولة مدنيا شركة مقاولة أيت منزار و شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضتا به بواسطة الأستاذ سبيلة عن الأستاذين تكزرين و تيمور لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2019/10/11 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/7 ملف عدد 620 / 2019 القاضي في الدعوى المدنية التابعة: مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل المسؤول المدني كامل المسؤولية و أدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات المضمنة بالحكم و الفوائد القانونية و إحلال شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء و رفض باقي الطلبات مع تعديله برفع التعويضات المحكوم بها لفائدة ذوي حقوق الهالك إلى المبالغ المفصلة بمنطوق القرار مع الفوائد القانونية عن القدر الزائد من تاريخ القرار و تحميل شركة التأمين صائر استئناف الدعوى المدنية.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد ضم الملفين للارتباط

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذين عبد الرحمان تكزرين و لحسن تيمور المحاميين بهيئة مراكش والمقبولين للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من نقصان التعليل و عدم الرد على الدفوع المثارة ذلك أن الطاعنتين تشبتتا أمام محكمة الدرجة الثانية بثبوت خطا الهالك في وقوع الحادث استنادا إلى ما أشارت اليه محكمة الدرجة الأولى من وجود آثار الاصطدام بالعجلة الخلفية اليمنى للشاحنة وإذا كان لقضاة الموضوع كامل السلطة في تحديد مسؤولية الحادث فإن ذلك مشروط بالتعليل القانوني الذي يخضعون فيه لرقابة محكمة النقض، والقرار المطعون فيه بعدم جوابه على ما تضمنته الوسيلة جاء ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بتحميل المتهم كامل المسؤولية واستندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية أنه تسبب في وقوع الحادثة نتيجة أخطائه المتمثلة في تهوره في القيادة و عدم قيامه بالمناورات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة كما أنه غير معالم الحادثة بعدم توقفه بمكان الاصطدام، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و الوسيلة على غير أساس.

في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من انعدام الأساس القانوني و خرق مقتضيات الفصلين الخامس و السادس من ظهير 2/ 10 / 1984 ذلك أن محكمة الدرجة الثانية اعتمدت ورقة عرفية لا تتضمن البيانات القانونية لاعتبارها شهادة أجر قانونية تثبت أجر الهالك طبقا لمقتضيات الفصلين الخامس والسادس أعلاه في حين أن محكمة الدرجة الأولى كانت على صواب لما قضت باستبعاد هذه الوثيقة للعلة الواردة بالحكم الابتدائي و المطالبين بالحق المدني لم يدلوا بأي جديد في المرحلة الاستئنافية خاصة أن الوثيقة المدلى بها ابتدائيا غير موقعة ولا تحمل طابع أي مشغل مصدر لها مما يعرض قرارها للنقض. حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا . والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المطلوب في النقض أدلى في المرحلة الاستئنافية لإثبات دخله بأصل ورقة أداء تتعلق بشهر دجنبر 2018 صادرة عن مشغلته و موقعة من طرفها تثبت أنه يشتغل لديها منذ 2015/2/1 ويتقاضى أجرة شهرية قدرها 3106 درهما ولم تدل المطلوبة بما يدحضها، واعتمدتها في احتساب التعويض تكون قد بنت قضاءها على أساس و ما أثير غير مؤسس.

من أجلـــه

قضت برفض الطلب و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة ونادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/515 الصادر بتاريخ رقم 3/25/ 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/15169

شركة التأمين الملكية المغربية ضد هشام قبيط و من معه

المملـكـة المغـربيـة

_____

الحمد لله وحده

باسم جلالــة الملــك و طبقا للقانون

بتاريخ: 3/25/ 2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه : بيــن: شركة التأمين الملكية المغربية ينوب عنها الأستاذان لحلو و (ز) المحاميان بهيئة الدار البيضاء الطالــبة وبـيـن: هشام قبيط و من معه المطلوبين

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين الملكية المغربية بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذين لحلو و (ز) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالمحمدية بتاريخ 2020/7/14 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2020/3/11 ملف عدد 2020/21 القاضي: بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول المدني عبد العزيز بوعصاب لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات إجمالية مضمنة بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين الملكية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء و الصائر و رفض الباقي.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

بناء على الفصل 527 من قانون المسطرة الجنائية حيث إن أجل طلب النقض المحدد حسب ما نص عليه الفصل المذكور حسب تعديله في 10 أيام تبتدئ من يوم صدور المقرر المطعون فيه حيال الفريق الذي حضر المناقشات الحضورية وأنهي إليه بعد تأخير القضية للمداولة بتاريخ معين للنطق بالحكم. وحيث يتجلى من تنصيصات القرار المطعون فيه أن الطاعنة كانت حاضرة بواسطة دفاعها في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2020/2/26 حيث أجريت المناقشات وإثر الانتهاء منها قررت المحكمة تأخير القضية وحجزها للمداولة لجلسة 2020/3/11 فكان القرار إذن حضوريا بالنسبة للطاعنة ويبتدئ أجل طلب النقض من يوم النطق به.

وحيث إن القرار المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ 2020/3/11 ولم يقدم طلب النقض إلا بتاريخ 2020/7/14 أي خارج أجل العشرة أيام المنصوص عليه في الفصل المشار إليه أعلاه.

من أجلـــــه

قضت بعدم قبول الطلب المقدم من طرف شركة التأمين الملكية المغربية وعليها بالصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/516 الصادر بتاريخ رقم 3/25/ 2021 في الملف الجنحي رقم عـــدد: 2020/15170

عبد العزيز بوعصاب ضد هشام قبيط و من معه

المملـكـة المغـربيـة

_____

الحمد لله وحده

باسـم جلالــة الملــك و طبقا للقانون

بتاريخ: 3/25/ 2021 إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بـيــن: عبد العزيز بوعصاب ينوب عنه الأستاذان لحلو و (ز) المحاميان بهيئة الدار البيضاء الطالــب وبـيـن: هشام قبيط و من معه المطلوبين

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني عبد العزيز بوعصاب بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذين لحلو و (ز) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية

بالمحمدية بتاريخ 2020/7/14 الرامي إلى نقض القرار الصادر غيابيا عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2020/3/11 ملف عدد 2020/21 القاضي: بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول المدني عبد العزيز بوعصاب لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات إجمالية مضمنة بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين الملكية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء و الصائر و رفض الباقي.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون بناء على الفصل 523 من قانون المسطرة الجنائية .

حيث إنه بمقتضى الفصل المذكور فإنه لا يقبل طلب النقض من أي شخص إلا إذا كان طرفا في الدعوى الجنائية وتضرر من الحكم المطعون فيه.

وحيث إن الطاعن أعلاه وإن كان طرفا في الدعوى الجنائية فإنه لم يستأنف الحكم الابتدائي و لم يتضرر من القرار المطعون فيه مما يتعين معه التصريح بعدم قبول طلبه. من أجلـــــه قضت بعدم قبول الطلب المرفوع من طرف المسؤول المدني عبد العزيز بوعصاب وعليه بالصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- 60 -

تشريعات السير

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب حاصل على الإجازة جامعة القرويين

فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....

.....

قرار محكمة النقض
رقم : 271
الصادر بتاريخ 09 مارس 2022 في الملف الجنائي رقم : 23080/6/5/2021

جناية إضرام النار عمدا في بيت معد للسكنى - سلطة المحكمة في استخلاص قناعتها.

لما كان من حق المحكمة الزجرية استخلاص قناعتها بإدانة أو براءة المتهم من جميع الأدلة المعروضة عليها طبقا لمبدأ الإثبات الحر المقرر بمقتضى المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية فإن المحكمة لما اعتمدت في إدانة الطاعن من أجل جناية إضرام النار عمدا في بيت معد للسكنى على اعترافه تمهيديا وأمام السيد قاضي التحقيق بكونه قام بإضرام النار بمنزل عائلة زوجته انتقاما من هذه الأخيرة مؤكدا أنه خطط لذلك مستعينا بشريكه وعززت هذا الاعتراف بتصريحات المصرحة وتسجيلات كاميرات المراقبة، وأبرزت من خلال ذلك العناصر التكوينية لجناية إضرام النار عمدا في بيت معد للسكن، تكون قد بررت ما انتهت إليه تأسيسا على تعليل قانوني سليم مما يجعل قرارها معللا ووسائل النقض على غير أساس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

بناء على طلب النقض المرفوع من المسمى (ر.أ) بمقتضى تصريحين الأول أفضى به شخصيا بتاريخ 04/05/2021 لدى مدير السجن المحلي عين السبع والثاني أفضى به بواسطة محاميه بتاريخ 10/05/2021 لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بها بتاريخ 03/05/2021 في القضية ذات العدد

428/2612/2021 ، القاضي بتأييد القرار الابتدائي المحكوم عليه بمقتضاه من أجل جناية إضرام النار عمدا في بيت معد للسكنى وجنحة السكر العلني البين بعشرين سنة سجنا نافذا.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار الموسوي محمد جلال التقرير المكلف به في القضية. وبعد الإنصات إلى السيد رشيد خير المحامي العام في مستنتجاته.

1
وبعد المداولة طبقا للقانون.

في الشكل حيث إن طالب النقض كان يوجد رهن الاعتقال خلال الأجل المضروب لطلب النقض فهو معفى بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 530 من قانون المسطرة الجنائية من الإيداع المقرر بالفقرة الأولى من نفس المادة، كما أنه أدلى بمذكرة لبيان أوجه الطعن بإمضاء من الأستاذة (ن.ش) المحامية بهيئة الدار البيضاء المقبولة للترافع أمام محكمة النقض وكان الطلب علاوة على ذلك مستوفيا لكل الشروط الشكلية مما يجعله مقبولا شكلا.

في الموضوع نظرا للمذكرة المدلى بها بإمضاء من الأستاذة (ن.ش).

في شأن وسائل النقض المتخذة في مجموعها من خرق القانون وانعدام التعليل ونقصانه ذلك أن الأحكام تبنى على اليقين فبالأحرى الشك وأن التعليل الذي اعتمدت عليه المحكمة غير كاف وأنه جاء إجماليا وأن المحكمة لم تفسر العناصر التي اعتمدتها للحكم على الطالب خصوصا وأن الأمر يتعلق بتهمة خطيرة وهي إضرام النار مما يستدعي نقض القرار المطعون فيه وإبطاله.

حيث إنه لما كان من حق المحكمة الزجرية استخلاص قناعتها بإدانة أو براءة المتهم من جميع الأدلة المعروضة عليها طبقا لمبدأ الإثبات الحر المقرر بمقتضى المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه الماء اعتمدت في إدانة الطاعن من أجل جناية إضرام النار عمدا في بيت معد للسكنى على اعتراف بيديا وأمام السيد قاضي التحقيق بكونه قام بإضرام النار بمنزل عائلة زوجته انتقاما من هذه الأخيرة مؤكدا أنه خطط لذلك مستعينا بشريكه المدعو (ز) وعززت هذا الاعتراف بتصريحات المسماة (م خ الم ع) بواسطة تسجيلات كاميرات المراقبة المثبتة بمدخل الدوار الذي يوجد به البيت المستهدف في عصر ام النارة والبرانية من خلال ذلك العناصر التكوينية الجناية إضرام النار عمدا في بيت معد للسكنى تكون بررت ما انتهت إليه تأسيسا على تعليل قانوني محكمة النقض سليم، مما يجعل قرارها معللا ووسائل النقض على غير أساس.

وحيث إن القرار المطعون فيه سالم من كل عيب شكلي وأن الوقائع التي عللت غرفة الجنايات ثبوتها بما لها من سلطة تقديرية ينطبق عليها الوصف القانوني المأخوذ به وأن العقوبة المحكوم بها مبررة قانونا.

لأجله

قضت برفض طلب النقض المرفوع من المسمى (ر.أ) ضد القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 03/05/2021 في القضية ذات العدد 428/2612/2021.

وقضت عليه بالمصاريف تستخلص طبقا للإجراءات المتخذة في استيفاء صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد الإجبار في أدنى أمده القانوني.

2

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية

№ 07.276

+C++ЖОН+
Royaume du Maroc MINISTÈRE DE

LA JUSTICE

26 يونيو 2026

السيد رئيس الهيئة الوطنية للعدول

الموضوع بشأن طلب توضيح نطاق تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بسجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية.

المرجع: كتابكم تحت عدد 74/2026 وتاريخ 03 يونيو 2026.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، بخصوص مصير الوكالات الرسمية المحررة قبل فاتح يونيو 2026 ومدى خضوعها لواجب التسجيل في السجل المحلي للوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية عند استعمالها بعد هذا التاريخ، يشرفني إحاطتكم علما بما يلي:

إن المعيار المعتمد لتحديد نطاق تطبيق مقتضيات القانون رقم 31-18 بتغيير وتتميم قانون الالتزامات والعقود والنصوص الصادرة لتطبيقه، هو تاريخ إبرام العقد المتضمن للتصرف وليس تاريخ تحرير الوكالة، وذلك على أساس أن مقتضيات الفصل 889-1 من قانون الالتزامات والعقود تنص صراحة على أن الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية لا تنتج آثارها القانونية إلا من تاريخ تقييدها في السجل المذكور. ومن ثم، فإن الوكالة المحررة قبل فاتح يونيو 2026 إذا استعملت في إطار عقد تصرف مبرم بعد هذا التاريخ، وجب تقييدها بالسجل قبل ترتيب أي أثر قانوني عليها.

أما الوكالات التي حررت واستند إليها في عقود تصرف تمت بصفة كاملة قبل فاتح يونيو 2026 فتظل غير معنية بتطبيق المقتضيات الجديدة، وذلك ما لم يطرأ ما يستوجب تعديل الوكالة أو تجديدها.

كما أن الفصل 889-2 من قانون الالتزامات والعقود، وضع التزاما على محرري العقود المتعلقة بنقل ملكية عقار أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها،

المملكة المغربية - وزارة العدل - ساحة المامونية، ص.ب 1015، الرباط، المغرب

www.justice.gov.mamdj@justice.gov.ma

.....

.....

الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)
بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتغييره وتتميمه.
صيغة محينة بتاريخ 22 أغسطس 2024
كما وقع تعديله بالقانون رقم 40.24 بتغيير وتتميم الفصل 573 من قانون الالتزامات والعقود، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.38 صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)؛ الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024) ص 5362؛

الفصل 1-889
يجب تقييد الوكالة المتعلقة بنقل ملكية عقار أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها، من طرف محررها بسجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية، ولا تنتج آثارها القانونية إلا من تاريخ التقييد المذكور.
لا يحتج على الغير بالتعديلات المدخلة على عقد الوكالة أو بإلغائها، إلا من تاريخ التقييد بالسجل المذكور.
يمسك سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية على دعامة ورقية أو إلكترونية، من طرف كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التابع لها مكان تحرير العقد ويراقب مسكه رئيس المحكمة أو القاضي المعين من طرفه.
يتم تقييد الوكالة الرسمية المنجزة بالخارج بالسجل الممسوك لدى كتابة الضبط بالمحكمة المشار إليها في العقد، وفي حالة عدم الإشارة إلى ذلك تقيد هذه الوكالة بالسجل الممسوك لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرباط أو بمكان تواجد العقار.
تحدد كيفيات تنظيم ومسك السجل المذكور بمقتضى نص تنظيمي.
الفصل 2-889
يحدث سجل وطني إلكتروني للوكالات يعهد بتدبيره إلى الإدارة، تتم من خلاله عملية إشهار جميع الوكالات المضمنة بسجلات الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية والممسوكة من طرف كتابات الضبط بالمحاكم الابتدائية.
تتم من خلال السجل المذكور معالجة المعطيات المتعلقة بالوكالات المذكورة أعلاه، عن طريق تجميعها وحفظها وتأمينها، في إطار التقيد بأحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) والنصوص الم تخذة لتطبيقه.
يجب على محرر عقد يتعلق بنقل ملكية عقار أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها أن يتأكد من تقييد عقد الوكالة بالسجل المذكور.
تحدد كيفيات تنظيم ومسك السجل المذكور والاطلاع عليه بمقتضى نص تنظيمي.

.....
...

مرسوم رقم 2.26.052 صادرفي 25 من ذي الحجة 1447 (11 يونيو 2026)

بتحديد البيانات اللازمة لمباشرة عملية التحصيل المتعلقة بالإكراه البدني.
رئيس الحكومة،
بناء على القانون رقم 22.01 املتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423
(3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، و لا سيما المادة 642 منه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة املنعقد بتاريخ 18 من ذي الحجة 1447 (4 يونيو 2026)،
رسم ما يلي :
المادة الأولى
تحدد البيانات اللازمة لمباشرة عملية تحصيل مبالغ الإكراه
البدني كالتالي :
- اسم محكمة الإستئناف ؛
- اسم المحكمة الابتدائية المصدرة لمقرر تنفيذ الإكراه البدني ؛
- رقم ملف الإكراه البدني ؛
- رقم سند التحصيل وتاريخه ونوعه ؛
- الاسم الشخصي والعائلي للمكره وتاريخ ميلاده و رقم بطاقة تعريفه الوطنية الإلكترونية أو رقم جواز سفره أو سند الإقامة
بالنسبة للأجانب ؛
-مبلغ الدين المستحق بالحروف والأرقام ؛
- مراجع قرار قاضي تطبيق العقوبات ؛
- نوع الدين.
تدرج البيانات الواردة في الفقرة الأولى أعلاه بالمنصة اإللكترونية
للإكراه البدني المحدثة على مستوى بوابة محاكم »ma.mahakim «
لوزارة العدل. ويشار إلى المنصة اإللكترونية للإكراه البدني في هذا
المرسوم باسم »المنصة «.
المادة الثانية
تتيح المنصة للمحكوم عليه إمكانية الولوج إليها قصد الاطلاع على مقرر قاضي تطبيق العقوبات بشأن تنفيذ الإكراه البدني.
كما يتاح لطالبي الإكراه البدني إمكانية الولوج إلى المنصة قصد تتبع مآل طلباتهم.
المادة الثالثة
يمكن أداء مبلغ الدين المستحق بكافة وسائل الأداء المتاحة عبر المنصة، ويسلم عند كل أداء مخالصة أو وصل.
المادة الرابعة
تدرج بالمنصة كافة الوثائق اللازمة لمباشرة عملية الأداء أو التحصيل المتعلق بالإكراه البدني، بما في ذلك إمكانية تحميلها واستخراجها من طرف الجهة املختصة بتتبع وتنفيذ الإكراه البدني

قصد إحالتها إلى صندوق المحكمة.
المادة الخامسة
تقدم المنصة خدماتها بدون انقطاع طيلة أيام الأسبوع.
يتم تحديث البيانات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه

....

مع مراعاة المقتضيات التشريعية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي وبأمن نظم المعلومات.
المادة السادسة
يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الإقتصاد والمالية المكلف
بالميزانية ، كل واحد منهما فيما يخصه.
وحرر بالرباط في 25 من ذي الحجة 1447 (11 يونيو 2026).
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف :
وزير العدل،
الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.
الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد
والمالية المكلف بالميزانية،
الإمضاء : فوزي لقجع

.....

.....

.....
القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).
المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315.
صيغة محينة بتاريخ 8 سبتمبر 2025
كما وقع تعديله
بالقانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)؛ الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962؛

- و القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.32

صادر في 16 من محرم 1446 (24 يوليو 2024)؛ الجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص 5327؛

الباب الخامس: تنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني

المادة 633

تتولى المصالح المكلفة بالمالية ومصالح كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمفوضون القضائيون وكل هيئة أخرى مؤهلة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل استيفاء المصاريف القضائية والغرامات ما لم ينص على خلاف ذلك في قوانين خاصة.

يمكن كذلك اللجوء عند الحاجة إلى أعوان وضباط الشرطة القضائية للقيام باستيفاء المصاريف القضائية والغرامات بمناسبة تنفيذ أوامر الإكراه البدني.

يؤهل مأمورو كتابات الضبط في محاكم الاستئناف والمحاكم بالمملكة للقيام في آن واحد مع القباض بالمتابعات المنصوص عليها في القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 الصادر في 28 من محرم 1421 3(ماي)2000 بتحصيل الغرامات والعقوبات المالية.

يعتبر مستخرج المقرر الصادر بالإدانة، سندا يمكن بمقتضاه الحصول على الأداء من أموال المحكوم عليه بجميع الوسائل القانونية. ويكون هذا الأداء مستحقا بمجرد ما يصبح مقرر الإدانة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

غير أنه إذا أفصح المحكوم عليه حضوريا بعقوبة غرامة فقط عن إرادته أداء ما عليه فورا، سلم إليه أمر بالدفع مؤشر عليه من قبل النيابة العامة، ويمكن لكاتب الضبط حين تقديم الأمر إليه أن يستوفي مبلغ الغرامة والمصاريف القضائية.

تعمل المصالح التابعة للمحاكم على إدراج هذه الغرامات والمصاريف القضائية في الأنظمة المعلوماتية ذات الصلة بالإدارات التي تقدم الخدمات العمومية المعنية من أجل تسهيل عملية التحصيل.

المادة 634

إذا كانت أموال المحكوم عليه غير كافية لتحصيل المصاريف والغرامة ورد ما يلزم رده والتعويضات، فيخصص المبلغ المحصل وفقا لنظام الأسبقية الآتي:

-1 المصاريف القضائية؛ -2 رد ما يلزم رده؛

-3 التعويضات؛ -4 الغرامات.

إذا تقررت الإدانة من أجل جرائم مختلفة من حيث وصفها القانوني، فإن المبالغ المحكوم بها تستخلص على الترتيب الآتي: المبالغ المحكوم بها في الجنايات أولا ثم في الجنح ثم المخالفات.

المادة 634-1

يجب على كل شخص حكم عليه بغرامة أن يقوم بتنفيذ الحكم الصادر في حقه وعند الاقتضاء مصاريف الدعوى، داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه من قبل كتابة الضبط، أو الجهة المكلفة

باستخلاص الغرامة، وفي حالة قيامه بالأداء داخل الأجل المحدد له، يؤدي المحكوم عليه فقط ثلثي الغرامة المحكوم بها.

المادة 635

يمكن تطبيق مسطرة الإكراه البدني في حالة عدم تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامة ورد ما يلزم رده والتعويضات والمصاريف، إذا تبين أن الإجراءات الرامية إلى الحصول على الأموال المنصوص عليها في المادة 634 أعلاه بقيت بدون جدوى أو أن نتائجها غير كافية.

يتم الإكراه البدني بإيداع المدين في السجن، وفي جميع الأحوال فإنه لا يسقط الالتزام الذي يمكن أن يكون محلا لإجراءات لاحقة بطرق التنفيذ العادية.

غير أنه لا يمكن تنفيذ الإكراه البدني، على المحكوم عليه الذي يدلي لإثبات عسره بشهادة عدم الخضوع للضريبة على المستوى الوطني تسلمها مصلحة الضرائب بموطن المحكوم عليه. ويمكن للنيابة العامة، عند الاقتضاء، إجراء بحث للتأكد من ذمته المالية.

وإذا تعلق الأمربأشخاص أجانب، فإنه يمكن إعفاؤهم من تطبيق الإكراه البدني بعد إدلائهم بشهادة عدم الخضوع للضريبة مسلمة من المصالح الإدارية أو القنصلية المختصة. ويمكن للنيابة العامة المختصة، عند الاقتضاء، إجراء بحث للتأكد من ذمته المالية كما يمكنها الاستعانة بطلبات المساعدة القضائية على المستوى الدولي.

المادة 636

يجب على كل محكمة زجرية عندما تصدرمقررا بالغرامة أوبرد ما يلزم رده أو بالتعويضات أو المصاريف أن تحدد مدة الإكراه البدني.

في حالة الإغفال إما عن الحكم بالإكراه البدني أوعن تحديد مدته، يرجع إلى المحكمة لتبت في الموضوع بغرفة المشورة وينفذ مقررها رغم كل طعن.

غير أنه لا يمكن الحكم بالإكراه البدني أوتطبيقه:

-1 في الجرائم السياسية؛

-2 إذا صدرالحكم بعقوبة الإعدام أوبالسجن المؤبد؛

-3 إذا كان عمرالمحكوم عليه يقل عن 20 سنة يوم ارتكابه للجريمة أوبلغ ستين سنة فما فوق؛

-4 إذا كان مجموع المبالغ المستحقة يقل عن 8000 درهم؛

-5 ضد مدين لفائدة زوجه أوأصوله أوفروعه أوإخوته أوأخواته أوعمه أوخاله أوعمته أوخالته أوابن أخيه أوابن أخته أوابنة أخيه أوابنة أخته أومن تربطه به مصاهرة من نفس الدرجة.

المادة 637

لا ينفذ الإكراه البدني في آن واحد على الزوج وزوجته ولومن أجل ديون مختلفة، ولا ينفذ على امرأة حامل ولا على امرأة مرضع في حدود سنتين من تاريخ الولادة.

يوضع حد لتنفيذ الإكراه البدني بمجرد بلوغ المحكوم عليه 60 سنة.

المادة 638

تحدد مدة الإكراه البدني من بين المدد المبينة بعده، ما لم تنص قوانين خاصة على خلاف ذلك:

– من خمسة عشر يوما)15(إلى واحد وعشرين يوما)21(إذا كان المبلغ يعادل أويفوق ثمانية آلاف درهم)8.000(ويقلعن عشرين ألف درهم)20.000(؛
– من شهر واحد (1) إلى شهرين (2) إذا كان المبلغ يعادل أويفوق عشرين ألف درهم)20.000(ويقل عن خمسين ألف درهم)50.000(؛
– من ثلاثة أشهر (3) إلى خمسة أشهر)5(إذا كان المبلغ يعادل أو يفوق خمسين ألف درهم)50.000(ويقل عن مائتي ألف درهم)200.000(؛
– من ستة أشهر)6(إلى تسعة أشهر)9(إذا كان المبلغ يعادل أويفوق مائتي ألف درهم ويقل عن مليون درهم)1.000.000(؛
– من عشرة أشهر)10(إلى خمسة عشرشهرا)15(إذا كان المبلغ يعادل أو يفوق مليون درهم .(1.000.000)

إذا كان الإكراه البدني يرمي إلى تسديد عدة ديون، فتحسب مدته حسب مجموع المبالغ المحكوم بها.

المادة 639

يقدم طلب تطبيق الإكراه البدني لوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التي باشرت إجراءات التحصيل أو التي تم انتدابها لذلك، ويرفق بنسخة من المقرر القابل للتنفيذ بالإضافة إلى الوثائق المشار إليها في المادة 640 بعده.

المادة 640

لا يمكن تطبيق الإكراه البدني، في جميع الأحوال ولو نص عليه مقرر قضائي، إلا بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات الذي يتحقق داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من توفرالشروط الآتية بعد توصله بالملف من وكيل الملك:

– تقديم طلب كتابي من المطالب بالإكراه البدني يرمي إلى الإيداع في؛السجن
– الإدلاء بما يثبت عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين.

لا يأمروكيل الملك أعوان القوة العمومية بإلقاء القبض على الشخص المطلوب تطبيق الإكراه البدني في حقه، إلا بعد صدور قراربالموافقة على ذلك عن قاضي تطبيق العقوبات، مع مراعاة مقتضيات المادة 641 بعده.

يقبل مقرر قاضي تطبيق العقوبات بشأن تنفيذ الإكراه البدني المنازعة وفقا لمقتضيات المادة 596 من هذا القانون من طرف النيابة العامة أوالمحكوم عليه أوطالب الإكراه البدني داخل أجل عشرة أيام تبتدئ من تاريخ الإشعارأو العلم بصدور المقرر القضائي، وتبت المحكمة فيه ولوفي غيبة الأطراف بموجب مقرر غيرقابل لأي طعن.

المادة 641

خلافا للمقتضيات السابقة، إذا كان المحكوم عليه ما يزال معتقلا وأصبح الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به، فإن رئيس المؤسسة السجنية بمجرد توصله بالطلب من قبل طالب الإكراه البدني يوجه فورا إلى المحكوم عليه إنذارا كتابيا لأداء دينه، ويجب أن يشمل هذا الإنذارإضافة إلى التذكير بموجز مقرر الإدانة مبلغ العقوبة المالية ومبلغ المصاريف وكذا مدة

الإكراه المأمور به.
إذا أدى المحكوم عليه دينه يسلم إليه وصل مستخرج من سجل ذي أرومة تودعه في كل مؤسسة سجنية لهذا الغرض كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي توجد المؤسسة السجنية داخل دائرة نفوذها، ويستعمل هذا الوصل لإثبات الأداء الذي يوجه كذلك إشعاربه على الفور إلى كتابة الضبط بالمحكمة التي قضت بالإدانة وكذا إلى إدارة المالية.
إذا صرح المحكوم عليه بعدم قدرته على الوفاء بدينه يشار إلى ذلك في محضريحرره رئيس المؤسسة السجنية ويوجهه على الفور إلى النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية التي تقع داخل دائرة نفوذها المؤسسة السجنية المذكورة.
بعد الاطلاع على المحضرالمذكور، يوقع وكيل الملك على أمربإبقاء المحكوم عليه في السجن.
ويخضع المحكوم عليه للإكراه البدني بعد قضاء العقوبة المحكوم بها عليه، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 635 أعلاه.
المادة 642
إذا لم يتم تبليغ مقرر الإدانة مسبقا للمدين، فإنه يتعين تبليغه قبل توجيه الإنذار. ولا يعتد بالإنذار غير المسبوق بتبليغ مقرر الإدانة.
وفي حالة تعذرتبليغ مقرر الإدانة أوتوجيه الإنذارتطبق مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهيرالشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 3(ماي .)2000
تنشر بمنصة إلكترونية معدة لتطبيق الإكراه البدني البيانات اللازمة لمباشرة عملية التحصيل وتحديد البيانات المطلوبة بنص تنظيمي.
المادة 643
إذا وقع نزاع، أحضر المحكوم عليه بالإكراه البدني المقبوض عليه أو الموجود في حالة اعتقال إلى المحكمة الابتدائية الكائن مقرها بمحل القبض أو الاعتقال ويقدم إلى رئيس المحكمة للبت في النزاع.
إذا كان النزاع يتعلق بصحة إجراءات الإكراه البدني، بت الرئيس في الخلاف بشكل استعجالي، وينفذ أمره رغم الطعن بالاستئناف.
في حالة نزاع عارض يستلزم تفسيرا، تطبق مقتضيات المادتين 599 و600
أعلاه.
المادة 644
يحدد قاضي تطبيق العقوبات مدة الإكراه البدني المتعلقة بالمدين
المطلوب تطبيق الإكراه في حقه في حالة الحكم بتضامن المدينين، وتراعى في ذلك حصة المدين المعني بالأمرمن الدين.
المادة 645
يمكن للمحكوم عليهم بالإكراه البدني أن يتجنبوا مفعوله أو أن يوقفوا سريانه، إما بأداء مبلغ من المال كاف لانقضاء الدين من أصل وفوائد وصوائروإما برسى الدائن الذي سعى إلى اعتقالهم

أوبأداء قسط من الدين مع الالتزام بأداء الباقي في تاريخ محدد.
يفرج وكيل الملك عن المدين المعتقل بناء على ثبوت انقضاء الدين أوبطلب من الدائن.
المادة 646
إذا لم ينفذ المدين الالتزامات التي أدت إلى إيقاف الإكراه البدني، أمكن إكراهه من جديد فيما يخص المبالغ الباقية بذمته.
المادة 647
إذا انتهى الإكراه البدني لسبب ما، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة، لا يمكن بعدئذ تنفيذه لا من أجل نفس الدين ولا من أجل أحكام أخرى صدرت قبل تنفيذه، ما لم تكن هذه الأحكام تستلزم بسبب مجموع مبالغها مدة إكراه أطول من المدة التي تم تنفيذها على المحكوم عليه. وفي هذه الحالة، يتعين دائما إسقاط مدة الاعتقال الأول من الإكراه الجديد.
الباب الخامس مكرر: تنفيذ العقوبات البديلة
المادة 647-1
تختص الإدارة المكلفة بالسجون، مركزيا أومحليا، أومن تفوض له ذلك، بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة وتوضع رهن إشارتها الوسائل اللازمة للقيام بذلك.
ويحدد تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.
المادة 647-2
تقوم النيابة العامة بإحالة المقرر المتضمن للعقوبة البديلة بعد اكتسابه قوة الشيء المقضي به إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يصدرمقررا تنفيذيا بذلك، ويحيله على الإدارة الكلفة بالسجون التي تقع داخل نفوذ المحكمة التي أصدرت الحكم.
غير أنه يمكن تنفيذ المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتسابه قوة الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.
وإذا وجد المحكوم عليه خارج دائرة نفوذ قاضي تطبيق العقوبات، فإنه يمكن له أن ينيب عنه قاضي تطبيق العقوبات الموجود بدائرة نفوذه المحكوم عليه لإصدارالمقرر التنفيذي بذلك.
ويشعرالنيابة العامة بكل امتناع أوإخلال في تنفيذها.
إذا صدرالقرارالقاضي بالعقوبة البديلة عن محكمة الاستئناف، فإن الاختصاص ينعقد لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية التي بتت في القضية ابتدائيا.
المادة 647-3
يختص قاضي تطبيق العقوبات بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة أووضع حد لتنفيذها وإصدارجميع القرارات والأوامر المتعلقة بها، بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة، وله على الخصوص ما يلي:
-1الأمربتنفيذ العقوبة الأصلية أوما تبقى منها في حالة الامتناع عن تنفيذ العقوبات البديلة أوالإخلال بها خلال مدة تنفيذها؛
-2الأمربتمديد المدة التي يتعين خلالها تنفيذ العقوبة البديلة في الحالات المنصوص عليها قانونا؛
-3النظرفي التقاريرالمتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة التي تعرض عليه واتخاذ ما يراه مناسبا

بشأنها؛

-4إصدارمقرر يقسي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها بناء على تقريرالإدارة المكلفة بالسجون، تسلم نسخة منه للمعني بالأمر، وتحال نسخة أيضا على النيابة العامة ومركزالسجل العدلي المختص.

تقبل قرارات وأوامرقاضي تطبيق العقوبات المنازعة داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ الإشعاربصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و600 من هذا القانون، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الملف عليها.

ويترتب عن كل منازعة إيقاف تنفيذ القرارأو الأمر الصادرعن قاضي تطبيق العقوبات.

المادة 647-4

يستفيد المحكوم عليه الذي ينفذ العقوبة البديلة من رد الاعتبارالقضائي بعد مرورأجل سنة من تاريخ انقضاء العقوبة البديلة.

ويرد الاعتباربقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة بديلة، وذلك بعد انتهاء فترة اختبارمدتها سنة ونصف تحتسب من تاريخ تنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الأول

تدابيرتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

المادة 647-5

تحيل النيابة العامة داخل أجل لا يتجاوز خمسة أيام من صدور حكم المحكمة القاضي بتحديد العقوبة البديلة ملف المحكوم عليه إلى قاضي تطبيق العقوبات، لإصدارمقرر يقسي بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

إذا كان المحكوم عليه معتقلا، يبقى رهن الاعتقال إلى غاية إصدارقاضي تطبيق العقوبات مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة الذي يجب أن يصدرداخل أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ إحالة الملف إليه، ويجب أن يتضمن الإشارة إلى:

· الهوية الكاملة للمحكوم عليه؛

· طبيعة العمل المسند إليه والمؤسسة التي سيؤديه فيها؛

· عدد الساعات الإجمالية وتوزيعها وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه مع المؤسسة المعنية.

يبلغ فورا مقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة إلى المحكوم عليه ونائبه الشرعي إذا كان حدثا والنيابة العامة والمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أوالإيداع، وترسل أيضا نسخة من نفس المقرر للمؤسسة التي سيؤدي بها العمل لأجل المنفعة العامة.

يتم الإفراج عن المحكوم عليه المعتقل بمجرد توصل المؤسسة السجنية بمقرر قاضي تطبيق العقوبات المحدد للعقوبة البديلة.

تخصم مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه بحساب ثلاث ساعات عمل عن كل يوم حبس، ثم تستبدل المدة المتبقية من عقوبة الحبس الأصلية ليؤديها عملا لأجل المنفعة العامة دون أن تقل عن 40 ساعة.

المادة 647-6
يأمرقاضي تطبيق العقوبات فور توصله بالملف بإحضارالمحكوم عليه والاستماع إليه حول هويته ووضعيته الاجتماعية والمهنية والعائلية.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات الاستعانة بالنيابة العامة للتأكد من صحة المعلومات التي يدلي بها المحكوم عليه، كما يمكنه أن يكلف بذلك مكتب المساعدة الاجتماعية.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأمربعرض المحكوم عليه على خبرة طبية لفحصه وتقديم تقريرعن حالته الصحية من أجل اختيارطبيعة العمل الذي يناسب حالته البدنية إذا اقتضى الأمرذلك، ثم يعهد إلى المحكوم عليه باختيارعمل معين من بين الأعمال المعروضة التي تلائم قدراته ومهاراته، والتي من شأنها أن تحافظ على اندماجه دون التأثيرسلبا على المسارالعادي لحياته العائلية أو المهنية أو الدراسية.
يراعى عند تطبيق مقتضيات العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة للنساء والأحداث والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيل هذه الفئات، ويراعي ضمان اندماجهم في محيطهم الأسري وأداء مهام الأمومة وعدم التأثير على السير العادي للدراسة بالنسبة للأشخاص الذين ما زالوا يتابعون دراستهم.
المادة 647-7
في حالة عدم تنفيذ أو إخلال المحكوم عليه بالالتزامات المحددة له في المقرر التنفيذي لأداء عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات إصدارمقرر لوضع حد لهذه العقوبة، وتطبق حينها في حق المحكوم عليه العقوبة الحبسية الأصلية بعد خصم عدد ساعات العمل المنفذة والتي يتم احتسابها على أساس يوم واحد لكل ثلاث ساعات عمل غيرمؤداة.
المادة 647-8
تمسك المؤسسات التي يؤدي بها المحكوم عليه عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة سجلا خاصا يوقع عليه قاضي تطبيق العقوبات ويؤشرعلى جميع صفحاته، يتضمن هوية المحكوم عليه وساعات العمل التي أداها مشفوعة بتوقيعه الشخصي أوإبصامه عند الاقتضاء. ويوضع هذا السجل رهن إشارة قاضي تطبيق العقوبات قصد الاطلاع عليه كلما طلب ذلك، كما يمكن الاطلاع عليه من قبل وكيل الملك أومن ينوب عنه ومن قبل الإدارة المكلفة بالسجون.
يتعين على المؤسسات المذكورة أن توجه إلى قاضي تطبيق العقوبات تقريرا عن كل محكوم عليه يؤدي عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة لديها بمجرد انتهاء مدة عقوبته، أوإذا انقطع عن القيام بالعمل المعهود به إليه أورفض القيام به أو حال مانع دون ذلك. وتوجه نسخة منه إلى وكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون.
تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بزيارات تفقدية للمحكوم عليهم، ويتم إشعارقاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة بكل إخلال في تنفيذ العقوبة.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يقوم بزيارة تفقدية للمحكوم عليهم الذين يقضون عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، تلقائيا أوبناء على ملتمس من النيابة العامة، ينجزعلى إثرها تقريرا يحيل نسخة منه إلى هذه الأخيرة. كما يمكن له تكليف موظفين من كتابة الضبط أو أحد المساعدات أو

المساعدين الاجتماعيين بمكتب المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية لمكان تنفيذ العقوبة، للقيام بالزيارة وإعداد تقريربشأنها.
كما يمكن لوكيل الملك أن يقوم بزيارة تفقدية لأماكن تنفيذ عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، ينجزعلى إثرها تقريرا يحيل نسخة منه على قاضي تطبيق العقوبات.
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يطلب من المؤسسات التي تؤدى فيها عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة، إعداد تقاريرخاصة أو دورية حول تنفيذ العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة لبعض المؤسسات أو بعض المحكوم عليهم.
المادة 647-9
يمكن لقاضي تطبيق العقوبات، تلقائيا أو بناء على طلب من المحكوم عليه، أودفاعه أومن له مصلحة في ذلك، أن يصدرمقررا بوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال السبب المبرر المتعلق بالظروف الاجتماعية أوالصحية أوالعائلية أوالدراسية أوالمهنية للمحكوم عليه أوبظروف المؤسسة التي يقسي بها العقوبة.
يبلغ هذا المقرر إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة التي يقسي بها المحكوم عليه العقوبة البديلة والإدارة المكلفة بالسجون.
يمكن للمحكوم عليه أوالنيابة العامة المنازعة في المقرر المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه ويتم البت فيه طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 647-3 أعلاه.
خلافا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 647-3 أعلاه، لا توقف المنازعة تنفيذ المقرر المذكور أعلاه.
الفرع الثاني تدابيرتنفيذ المراقبة الإلكترونية
المادة 647-10
تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ تدبير المراقبة الإلكترونية المحددة في الحكم القاضي بالإدانة، وفق الكيفية المشار إليها في المواد من 11 647- إلى 647-14 أدناه.
ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات أولوكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدبيرأعلاه بما فيها طلب تقاريرمن الإدارة المكلفة بالسجون.
المادة 647-11
تتم المراقبة الإلكترونية بواسطة قيد إلكتروني يوضع بمعصم المحكوم عليه أوساقه أوعلى جزء آخرمن جسده، بشكل يسمح برصد تحركاته داخل الحدود الترابية المحددة له.
يمكن وضع الحدث تحت هذا التدبيربحضور وليه أوالمقدم عليه أووصيه أوكافله أوحاضنه أوالشخص المعهود إليه برعايته.
المادة 647-12
تلتزم الجهات المشار إليها في المادة 647-1 برصد وتتبع حركات وتنقلات الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية.
يعاقب كل شخص خاضع للمراقبة الإلكترونية أخل عمدا بالالتزامات المفروضة عليه أو فر أو تخلص، بأي وسيلة كانت، من الأجهزة أو الأدوات المستعملة في المراقبة أوقام بإتلافها أوبتعييبها

بالحبس من شهرإلى ثلاثة أشهر وغرامة من 2000 درهم إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

تنفذ العقوبات المحكوم بها طبقا لمقتضيات الفقرة أعلاه ضد الشخص المخل بالالتزامات المفروضة عليه استثناء من مقتضيات الفصل 120 من مجموعة القانون الجنائي، بالإضافة إلى العقوبة الأصلية الصادرة في حقه أوما تبقى منها.

إذا تقرر في هذه الحالة تطبيق العقوبة الأصلية أوما تبقى منها من طرف قاضي تطبيق العقوبات، تنفذ العقوبة رغم المنازعة.

المادة 647-13

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تدبير القيد الإلكتروني والمصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بهذا الخصوص.

تحدث مكاتب لدى المؤسسات السجنية بالنسبة للمحكوم عليهم الموجودين في حالة اعتقال وبالمحاكم بالنسبة للمحكوم عليهم في حالة سراح تتولى الإشراف على عملية وضع وإزالة القيد الإلكتروني عن المحكوم عليهم.

ينجزتقريربعملية وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه، يوجه إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يضمه إلى ملف المعني بالأمر.

تحرر الإدارة المكلفة بالسجون المختصة بتدبير وتتبع عملية المراقبة الإلكترونية تقاريرترفعها إلى قاضي تطبيق العقوبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك أو إذا طلبها القاضي المذكور، وتوجه نسخة منها إلى النيابة العامة.

المادة 647-14

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يخضع المعني بالأمربناء على طلبه أومن له مصلحة في ذلك لفحص طبي للتحقق من تأثيرالقيد الإلكتروني على صحته. وفي حالة ما إذا كان هناك أي تأثير، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات عرض الأمرعلى المحكمة المصدرة للعقوبة البديلة قصد تغييرها بعقوبة بديلة أخرى بعد أخذ مستنتجات النيابة العامة.

يمكن اعتبارا للظروف الصحية للمحكوم عليه، في حالة تدخل طبي استعجالي إزالة القيد، على أن يرفع الطبيب المعالج تقريرا في الموضوع إلى قاضي تطبيق العقوبات في أجل أربعة وعشرين ساعة يوضح أسباب ذلك.

يصدرقاضي تطبيق العقوبات مقررا يوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال المانع الصحي، أوبتغييرمكان وضع القيد، يبلغ إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة السجنية، وتطبق بشأن المنازعة فيه مقتضيات الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 647-9.

الفرع الثالث: تدابير تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أوفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

المادة 647-15

يأمرقاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة تقييد الحقوق أوفرض تدابيررقابية أوعلاجية أوتأهيلية بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به، ما لم يكن معتقلا من أجل سبب آخر.

غير أنه يمكن إصدارالمقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم قوة الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.

يلتزم المحكوم عليه بالمثول أمام قاضي تطبيق العقوبات داخل أجل أقصاه أسبوع، من تاريخ تبليغه المقرر النهائي الصادر في حقه أومن تاريخ الإفراج عنه.

المادة 647-16

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ التدابير الرقابية أوالعلاجية أو التأهيلية المحددة في الحكم القاضي بالعقوبة البديلة.

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابيرأعلاه.

ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات، عند الاقتضاء، تكليف موظفي كتابة الضبط بالمحكمة أو المكلفين بمكتب المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية للقيام بالتدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابير الرقابية أوالعلاجية أوالتأهيلية وإعداد تقاريربشأنها، توجه نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

المادة 647-17

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء للإدارة المكلفة بالسجون بما يفيد تنفيذه أو استمراره في تنفيذ التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية المحكوم بها عليه، وذلك وفق الجدولة الزمنية المحددة له، وتحال نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات المختص.

في حالة رصد إخلال المحكوم عليه بتنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابيررقابية أو علاجية أو تأهيلية أو بالالتزامات المحددة له من قبل قاضي تطبيق العقوبات، يصدر هذا القاضي أمرا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه وفقا لمقتضيات المادة 647-3 أعلاه.

الفرع الرابع: تدابيرتنفيذ الغرامة اليومية

المادة 647-18

يؤدى مجموع الغرامة اليومية دفعة واحدة، غير أنه يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأذن بتقسيط أدائها داخل الآجال المحددة في الفصل 35-15 من مجموعة القانون الجنائي إذا تعلق الأمربمحكوم عليه غيرمعتقل، شريطة أداء قسط أولي يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة الأداء.

المادة 647-19

يأمرقاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية، إذا كان معتقلا، بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به وأدائه مجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها عليه.

غير أنه يمكن إصدارالمقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل اكتساب الحكم لقوة الشيء المقضي به إذا وافقت النيابة العامة على ذلك ولم تمارس حق الطعن.

لا تحسب مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه عند تحديد مبلغ الغرامة اليومية الواجب أداؤها.

المادة 647-20

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء بما يفيد أداء الغرامة اليومية أو تنفيذه أو استمراره في التنفيذ، وذلك وفق الجدولة الزمنية التي يحددها له قاضي تطبيق العقوبات.
في حالة إخلال المحكوم عليه بتنفيذ الغرامة اليومية يصدرقاضي تطبيق العقوبات مقررا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه، والتي تخصم منها عدد الأيام التي أديت غرامتها.

المادة 647-21

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون التنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات، لاسيما التي يمكن إشراك المصالح التابعة لها في تنفيذ العقوبات البديلة.
تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بإعداد تقاريردورية حول سيروحصيلة تنفيذ العقوبات البديلة والإكراهات التي تعترضها والحلول المقترحة لها، وتوجه هذه التقاريرإلى السلطات القضائية المعنية.

المادة 647-22

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مُصدرة الحكم الابتدائي، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون، إما تلقائيا بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة أو بطلب منها أو طلب المحكوم عليه، أو دفاعه، أو الممثل الشرعي للحدث، أومديرالمؤسسة السجنية، أومن يعنيه الأمر، استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم عليهم بمقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.
تقبل في هذه الحالة قرارات قاضي تطبيق العقوبات المنازعة من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو دفاعه أو الممثل الشرعي للحدث خلال اليوم الموالي ليوم التبليغ بصدورها وفقا لمقتضيات المادتين 599 و600 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويحال الملف فورا على المحكمة التي تبت وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إدراج الملف بالجلسة.
يترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.

الباب السادس: تقادم العقوبات

المادة 648

يترتب عن تقادم العقوبة تخلص المحكوم عليه من آثارالإدانة إذا لم تكن العقوبة قد نفذت خلال الآجال المحددة في المادة 649 وما بعدها إلى المادة 651 بعده.
غير أنه، مع ذلك، فإن حالات انعدام الأهلية المحكوم بها في مقرر الإدانة أو التي تكون نتيجة قانونية لهذا المقرر تبقى سارية المفعول.
ينقطع التقادم فيما يخص استيفاء المصاريف القضائية والغرامات، بكل إجراء من إجراءات التحصيل يتم بمسعى من الجهات المأذون لها بتحصيل تلك الأموال.

المادة 649

تتقادم العقوبات الجنائية بمسي خمس عشرةسنة ميلادية كاملة، تحسب ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
إذا تقادمت عقوبة المحكوم عليه، فإنه يخضع بقوة القانون طيلة حياته للمنع من الإقامة في دائرة

العمالة أوالإقليم التي يستقربها الضحية الذي ارتكبت الجريمة على شخصه أوعلى أمواله أويستقربها ورثته المباشرون.
تطبق على المنع من الإقامة في هذه الحالة مقتضيات القانون الجنائي.
المادة 650
تتقادم العقوبات الجنحية بمسي أربع سنوات ميلادية كاملة، ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
غير أنه إذا كانت عقوبة الحبس المحكوم بها تتجاوز خمس سنوات، فإن مدة التقادم تكون مساوية لمدة العقوبة.
المادة 651
تتقادم العقوبات عن المخالفات بمسي سنة ميلادية كاملة، تحسب ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادربالعقوبة مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.
المادة 652
لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يقبل من شخص تقدمه لتنفيذ ما حكم به عليه في غيبته، أوبناء على المسطرة الغيابية، إذا تقادمت العقوبة المحكوم بها عليه.
المادة 653
تتقادم المقتضيات المدنية الواردة في منطوق مقرر زجري مكتسب لقوة الشيء المقضي به حسب قواعد تقادم الأحكام المدنية.
المادة 653-1
لا تتقادم العقوبات الصادرة بشأن جرائم ينص على عدم تقادمها القانون أواتفاقية دولية صادقت عليها المملكة المغربية ونشرت بالجريدة الرسمية
.....
.....

المملكة المغربية

برئاسة النيابة العامة

دورية رقم : 12 س / ر ن ع

بتاريخ 28 فبراير 2018

من رئيس النيابة العامة

إلى السادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع حول تطبيق الاكراه البدني

المرجع: رسالة دورية عدد 9 س / ر ن ع وتاريخ 08 فبراير 2018

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

علاقة بالموضوع أعلاه، وتبعا لرسالتي الدورية عدد 9 س / ر ن ع وتاريخ 08 فبراير 2018 بشأن الشروط الواجب التقيد بها عند تطبيق الإكراه البدني عموما وفي مخالفات السير على وجه الخصوص، فقد أثارت بعض النيابات العامة مجموعة من الإشكالات المتصلة بتطبيق الإكراه البدني والتي يتعين معالجتها وفق ما هو منظم قانونا، وذلك كما يلي:

- بشأن تقادم الغرامة المطلوب تنفيذ الإكراه البدني بشأنها:

لا يخفى عليكم أن الغرامات بوصفها عقوبة تخضع للتقادم المقرر في المادة 648 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية. وتحدد مدة تقادمها في سنة واحدة إذا كانت الغرامة صادرة في مخالفة، وفي أربع سنوات إذا كانت صادرة في جنحة. ويبتدئ أجل التقادم من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادر بالعقوبة حائزا لقوة الشيء المقضي به أي يصبح الحكم غير قابل لأي طريقة من طرق الطعن العادية أو للطعن بالنقض.

وينقطع هذا الأجل طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 648 من قانون المسطرة الجنائية، والفقرة الأخيرة من المادة 138 من مدونة تحصيل الديون العمومية، بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من إدارة المالية أو مصالح كتابات الضبط بمحاكم المملكة، فمن تاريخ آخر إجراء تباشره هذه المصالح كتبليغ الحكم أو توجيه الإنذار أو تقديم طلب الإكراه البدني للنيابة العامة يبدأ أجل جديد للتقادم.

ولتنفيذ الإكراه البدني في الغرامات، لابد من التحقق من كون الغرامة المحكوم بها لم تتقادم بعد، وإذا كانت قد تقادمت بعد الشروع في عملية التنفيذ لغياب أسباب قاطعة له، فيجب إيقاف تنفيذ الإكراه البدني فورا، مع إلغاء برقية البحث المحررة في حق المحكوم عليه إذا كان سبق تحريرها أثناء مباشرة إجراءات تنفيذ الإكراه البدني.

. إذا تعلق الأمر بتقادم الغرامة دون المصاريف القضائية

في الأحوال التي يتضمن فيها طلب الإكراه البدني تنفيذ غرامة ومصاريف قضائية، فإن المدة المعتبرة لتحديد مدة الإكراه البدني تكون هي المبلغ الإجمالي لهما معا، وهو ما يكون مضمنا في

مستخرج المقرر الصادر بالإدانة المحال على النيابة العامة من أجل تنفيذ الإكراه البدني. فإذا ما تقادمت الغرامة دون المصاريف القضائية، بالنظر لاختلاف مدة تقادم كل منهما، فلا يمكن الاستمرار في عملية تنفيذ الإكراه البدني بمجرد تقادم الغرامة، لأن الإكراه يتعلق بصفة أساسية بالغرامة وقيمتها معتبرة في تحديد مدة الإكراه.

لذلك فإن الآثار المشار إليها في البند الأول أعلاه، تنطبق سواء كان طلب الإكراه يتعلق بالغرامة فقط أو ارتبطت بمصاريف قضائية. وفي هذه الحالة يتم إرجاع الملف إلى كتابة الضبط التي يمكنها أن تتقدم بطلب جديد للإكراه يشمل المصاريف القضائية وحدها دون الغرامة المتقادمة، ويجب أن يتوفر في هذا الطلب الجديد كل الشروط القانونية لتطبيق الإكراه البدني الواردة في رسالتي الدورية رقم 9 المشار لها أعلاه. وهي مناسبة لكي أذكركم بضرورة التقيد وما يفيد عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين وموافقة السيد قاضي تطبيق العقوبات قبل التوقيع على أوامر الاعتقال.

. مدى وجوب الإدلاء بما يفيد التبليغ

بالرجوع إلى أحكام المادة 642 من قانون المسطرة الجنائية فإنه يتعين تبليغ مقرر الحكم بالإدانة إلى المحكوم عليه قبل توجيه الإنذار إليه في إطار مسطرة الإكراه البدني، و " لا يعتد بالإنذار غير المسبوق بتبليغ مقرر الإدانة".

وحتى تتحقق النيابة العامة من توفر هذا الشرط في المادة 642 أعلاه، لابد من إرفاق طلب تنفيذ الإكراه البدني بما يفيد حصول التبليغ وفق ما هو مضمن قانونا، وإذا كان الحكم الصادر غيابيا فإن منطوقه يبلغ إلى المحكوم عليه وفق الكيفيات المنصوص عليه في الفصول 37 و 38 و 39 من قانون المسطرة المدنية المادة 391 من قانون المسطرة الجنائية.

لأجله ألتمس منكم إعادة دراسة ملفات الإكراه البدني المفتوحة لديكم بعناية، والتحقق من استيفائها الشروط القانونية، مع العمل على:

الامتناع عن تنفيذ الاكراه البدني في الأحوال التي يكون قدم الطلب إليكم بشأن غرامة طالها التقادم، المحدد في سنة في المخالفات وأربع سنوات في الجنح وفق ما هو مبين أعلاه.
مراجعة ملفات الاكراه البدني المفتوحة أو المحفوظة لديكم، مع إلغاء جميع أوامر الاعتقال والغاء برقيات البحث المحررة بشأن طلبات الاكراه البدني المتعلقة بغرامات طالها التقادم، سواء كان طلب الاكراه يتعلق بغرامة وحدها أو يشمل غرامة ومصارف قضائية.

التحقق من توفر ما يفيد التبليغ إلى المحكوم عليه وفق ما هو منظم قانونا، والامتناع عن تنفيذ الاكراه البدني في الأحوال التي لا يكون طلب الاكراه البدني مرفقا بما يفيد التبليغ.

ونظرا لأهمية السهر على احترام الشروط القانونية للإكراه البدني باعتبارها تمس بحرية الأفراد وطمأنينتهم، خاصة في الأحوال التي تكون فيها الأحكام غيابية، فإني أدعوكم إلى تنفيذ التعليمات المشار إليها أعلاه بكل حزم وجدية، مع موافاة رئاسة النيابة العامة بمعطيات إحصائية (رقمية) حول تنفيذ كل بند من البنود أعلاه بمحكمتكم وفقا للنموذج رفقته، والرجوع إلينا في حالة وجود أي صعوبة.

والسلام.

.....

.....

كتيب الإكراه البدني في الديون الخصوصية

المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

الإكراه البدني في الديون الخصوصية

النصوص القانونية

الجهة التي يقدم إليها طلب الإكراه البدني

الوثائق المطلوبة لتكوين ملف الإكراه البدني في الديون الخصوصية

إيقاف سريان الإكراه البدني أو تجنبه

النصوص القانونية

نظم المشرع المغربي الإكراه البدني في الديون الخصوصية في المادة 640 من قانون المسطرة الجنائية، وتناول القانون مسطرة الإكراه البدني من حيث مدة الإكراه البدني، ومن حيث المسطرة وأسباب الإعفاء، واعتبر العسر سببا لعدم تطبيق الإكراه البدني، كما أكد على عدم جواز إيداع شخص بالسجن على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدي فقط تماشيا مع ما تقضي به المواثيق الدولية، وأقر مراقبة قضائية مسبقة على طلبات الإكراه مع الإبقاء على حق الطعن في صحة إجراءاته أو في الصعوبات التي تعترض تطبيقه ورفع السن الأدنى لتطبيق الإكراه البدني من 16 إلى 18 سنة مع رفع السن الأقصى إلى 60 سنة

الجهة التي يقدم إليها طلب الإكراه البدني

يقدم الطلب إلى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية وفق نموذج يختلف من كتابة الضبط إلى أخرى، ويتضمن معلومات مختصرة عن المطلوب إكراهه ومراجع القضية، ومبلغ التعويضات والمبالغ المالية والمصاريف المحكوم بها.

الوثائق المطلوبة لتكوين ملف الإكراه البدني في الديون الخصوصية

. ما يفيد توجيه الإنذار للمطلوب في الإكراه :

. شهادة التسليم أو محضر يفيد تبليغ الإنذار :

. محضر امتناع وعدم وجود ما يحجز :

نسخ الأحكام النهائية تحمل الصيغة التنفيذية :

. ما يفيد تبليغ الحكم :

. شهادة بعدم الطعن.

وفور توصل النيابة العامة بالملف وبعد دراسته تحيله على السيد قاضي تطبيق العقوبات طبقا للمادة 640 من ق.م. ج، وفي حالة الموافقة يوجه إلى الضابطة القضائية المختصة قصد التنفيذ.

لا يمكن تطبيق الإكراه البدني، في جميع الأحوال ولو نص عليه مقرر قضائي إلا بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات الذي يتحقق من توفر الشروط الآتية بعد توصله بالملف من وكيل الملك .

. توجيه إنذار من طالب الإكراه البدني إلى الشخص المطلوب تطبيق الإكراه البدني في حقه وبقاء هذا الإنذار دون نتيجة بعد مرور أكثر من شهر واحد من تاريخ التوصل به :

. تقديم طلب كتابي من المطالب بالإكراه يرمي إلى إيداع المكره في السجن :

. الإدلاء بما يتبث عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين .

إيقاف سريان الإكراه البدني أو تجنبه يتم بـ :

. أداء مبلغ كاف لانقضاء الدين من أصل وفوائد وصوائر

رضى طالب الإكراه البدني

. أداء قسط من الدين مع الإلتزام بأداء الباقي في تاريخ محدد.

ملاحظة :

يتم الإفراج عن المعتقل من قبل وكيل الملك بناء على الأداء أو طلب الدائن.

.....
.....
.....

مرسوم رقم 2.26.530 صادر في 9 محرم 1448 (25 يونيو 2026)
في شأن الساعة القانونية
رئيس الحكومة،
بناء على الدستور، لا سيما الفصول 89 و90 و92 منه ؛
وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم 455.67 الصادر في
23 من صفر 1387)2 يونيو 1967(بشأن الساعة القانونية ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 9 محرم 1448
)25 يونيو 2026(،
رسم ما يلي :
المادة الأولى
يتم، عند حلول الساعة الثانية صباحا من يوم الأحد
20 سبتمبر ،2026 الرجوع إلى الساعة القانونية المحددة في تراب
المملكة في التوقيت الزمني المتوسط لخط كرينويتش، بموجب
الفصل الأول من المرسوم الملكي المشار إليه أعاله رقم 455.67
الصادر في 23 من صفر 1387 (2 يونيو 1967) ، وذلك بتأخير الساعة
بستين (60) دقيقة.
المادة الثانية
ينسخ ابتداء من التاريخ المذكور في المادة الأولى أعلاه المرسوم
رقم 2.18.855 الصادر في 16 من صفر 1440 (26 أكتوبر 2018)
المتعلق بالساعة القانونية.
المادة الثالثة
ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 9 محرم 1448 (25 يونيو 2026) .
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف :

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة،
الإمضاء : أمل الفلاح.

.....
...
الجريدة الرسمية عدد 7521 - 13محرم 1448 موافق 29 يونيو 2026
مرسوم رقم2.25.561 صادر في 25 من ذي الحجة 1447 (11 يونيو 2026)
بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411
(18يناير 1991)المتعلق بالمؤسسات الجامعية و الأحياء الجامعية.
رئيس الحكومة،
بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411
(18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية، كما
وقع تغييره وتتميمه، و لا سيما المواد 1 و3 و5 و6 و8 و10 و11 المكررة؛
وباقتراح من رؤساء الجامعات المعنية ؛
وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي المنعقدة
بتاريخ 25 أبريل 2025 و16 و28 يوليو 2025 و3 أبريل 2026 ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 18 من ذي
الحجة 1447 (4 يونيو 2026) ،
رسم ما يلي :
المادة الأولى
تغير وتتمم، على النحو التالي، أحكام المواد 1 و3 و5 و6 و8 و10
و11 المكررة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.90.554 الصادر في
2 رجب 1411 (18 يناير 1991) :
»المادة .1 - تضم جامعة محمد الخامس بالرباط المؤسسات
»الجامعية التالية :
» - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛
» .....
» - كلية طب الأسنان ؛
» - المدرسة العليا لإدارة الأعمال ؛
» - المدرسة المحمدية للمهندسين ؛
» .....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة 3 - تضم جامعة سيدي محمد بن عبد اللـه بفاس

»المؤسسات الجامعية التالية :
» - الكلية المتعددة التخصصات بتاونات ؛
» .....
» - كلية العلوم والتقنيات بسايس ؛
» - كلية العلوم القانونية والسياسية
- كلية الاقتصاد والتدبير ؛
» - كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان ؛
» .....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة 5 - تضم جامعة محمد الأول بوجدة المؤسسات الجامعية
»التالية :
» - كلية العلوم القانونية والسياسية بالناضور ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير بالناضور ؛
» - كلية اللغات والآداب والفنون بالناضور ؛
» - كلية العلوم التطبيقية بالناضور ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير بتاوريرت ؛
» - كلية العلوم والتقنيات بتاوريرت ؛
» - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛
» .....
» - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ؛
» - كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان ؛
» - المدرسة العليا للتكنولوجيا ؛
» .....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة 6 - تضم جامعة القاضي عياض بمراكش المؤسسات
»الجامعية التالية :
» - كلية العلوم القانونية والسياسية ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير ؛
» - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛
» .....
»- كلية العلوم والتقنيات ؛
» - كلية العلوم القانونية والسياسية بآسفي ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير بآسفي ؛

» - كلية اللغات والآداب والفنون بآسفي
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بآسفي ؛
» - كلية العلوم التطبيقية بآسفي ؛
» - كلية العلوم القانونية والسياسية بقلعة السراغنة ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير بقلعة السراغنة ؛
» - كلية الطب والصيدلة ؛
» .....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة 8 - تضم جامعة عبد المالك السعدي بتطوان المؤسسات
»الجامعية التالية :
» - كلية العلوم القانونية والسياسية ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير ؛
» - الكلية المتعددة التخصصات بالقصر الكبير ؛
» - الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش ؛
» .....
» - كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة ؛
» - كلية العلوم القانونية والسياسية بالحسيمة ؛
» - المدرسة العليا للتكنولوجيا بالحسيمة ؛
» - المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحسيمة ؛
» - كلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة ؛
» - كلية الاقتصاد والتدبير بطنجة ؛
» - المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة ؛
» .....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة 10 - تضم جامعة ابن طفيل بالقنيطرة المؤسسات
»الجامعية التالية :
» - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ؛
» .....
- كلية الاقتصاد والتدبير ؛
» - كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان ؛
» - المدرسة الوطنية العليا للكمياء ؛
» .....
(الباقي لا تغيير فيه.)

»المادة 11 المكررة. - تضم جامعة الحسن الأول بسطات المؤسسات
»الجامعية التالية :
» - كلية العلوم القانونية والسياسية ؛
» .....
» - كلية العلوم والتقنيات ؛
» - كلية الطب والصيدلة ؛
» - المدرسة العليا للتربية والتكوين ببرشيد ؛
» .....
» - معهد علوم الرياضة ؛
» - المعهد الوطني للرقمنة والذكاء الاصطناعي.«
المادة الثانية
يستمر العمل بمختلف أسلاك ومسالك التكوين المعتمدة، وباقي التكوينات الأخرى، التي يتم تلقينها بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بفاس، والكلية المتعددة التخصصات بالناضور، وكلية
الطب والصيدلة بوجدة، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بمراكش، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة، والكلية المتعددة التخصصات بآسفي،
وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، وكلية
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، والكلية المتعددة
التخصصات بالحسيمة، إلى حين استيفاء آجالها طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.
تسلم الشهادات الوطنية المطابقة للأسلاك والمسالك المشار إليها في الفقرة أعلاه، من قبل المؤسسات الجامعية المحدثة بموجب هذا
المرسوم.
المادة الثالثة
ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، و يسند تنفيذه إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.
وحرر بالرباط في 25 من ذي الحجة 1447 (11 يونيو 2026).
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف :
وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار،
الإمضاء : عز الدين المداوي.

.....
.....

.....
قرار محكمة النقض

رقم : 1154/2

الصادر بتاريخ : 23/11/2013 .

في الملف الإداري رقم 1941/4/2/2023

رسم الخدمات الجماعية - ضرورة تبليغ الإشعار بدون صائر قبل الشروع في إجراءات التحصيل الجبري.

المقصود بعبارة "الإرسال" المنصوص عليه في المادة 36 من مدونة تحصيل الديون العمومية تكمن في إبلاغ الملزم بعلمه بوجود دين عمومي مستحق عليه، ولا يتحقق هذا العلم إلا بتبليغه بالإشعار أو في حالة تعذر التبليغ لوجود مانع قانوني، يتم التعليق في آخر موطن للمدين. ولا يجوز الشروع في إجراءات التنفيذ الجبري إلا بعد إتمام تبليغ الإشعار بدون صائر وفقاً لما تقتضيه المقتضيات القانونية ذات الصلة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار المطعون فيه بالنقض أن المدعي (المطلوب) تقدم أمام المحكمة الإدارية بفاس بمقال افتتاحي بتاريخ 28 شتنبر 2021 ومقال إصلاحي بتاريخ 09 نونبر 2021، عرض فيه أنه أشعر من طرف قابض قباضة فاس الأطلس من أجل أداء رسم الخدمات الجماعية ذات الجدول عدد 1301562 برسم السنوات من 2016 إلى 2021 بمبلغ 19.659,14 درهم مضيفا بأنه لا يملك أي عقار في العنوان موضوع الضريبة وبالتالي غير مخاطب بالرسوم الجماعية وأن استخلاص الرسم عن السنتين 2016 و 2017 قد طاله التقادم الرباعي المنصوص عليه في المادة 123 من القانون 97.15 ، كما أن القابض لم يحترم مسطرة التدرج في إجراءات التحصيل المنصوص عليها في المادة 36 من نفس القانون السالف الذكر ، ملتمسا لأجل ذلك الحكم ببطلان مسطرة فرض الرسوم الجماعية ذات الجدول 13015062 برسم السنوات من 2016 إلى 2021، والحكم تبعا لذلك بإلغائها وبطلان إجراءات تحصيلها وبسقوط حق القابض في استخلاصها برسم السنتين 2016 و 2017 مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك وتحميل المدعى عليهم الصائر، فأجابت المديرية العامة للضرائب بكون الرسم المنازع فيه يتعلق برسم الخدمات الجماعية المفروض على المدعي منذ سنة 2010 والمتعلق بالمحل التجاري الذي يملكه بالعنوان المضمن بمستخرج الضريبة، والكائن برقم (...) شارع (...) (...) فاس، والذي يقوم بكرائه منذ ذلك التاريخ، وسبق له أن أدى عنه، ملتمسا رفض الطلب، كما أجابت الخزينة العامة بكون القابض قام بإرسال آخر إشعار بدون صائر وفقا لما

تقتضيه المادة 36 من مدونة تحصيل الديون العمومية وتم تقييده بالجداول الضريبية وهو التقييد الذي يعتد به ما لم يطعن فيه بالزور، وأنه قام بقطع التقادم عن طريق الإنذار القانوني عدد 706 بتاريخ 14/07/2017 الذي قام بتبليغه وفق مقتضيات المادة 43 من مدونة تحصيل الديون العمومية 15/07/2021 والإنذار القانوني عدد 2135 بتاريخ 09/04/2004 والحجز التنفيذي عدد 114 بتاريخ انتهى بتحرير محضر بعدم وجود ما يحجز ، وأن تاريخ الرجوع في التحصيل الواجب اعتماده هو 29/07/2021 ملتمسا رفض الطلب. وبعد تبادل المذكرات والردود وتمام الإجراءات المسطرية قضت المحكمة بسقوط حق الخزينة العامة للمملكة قابض فاس الأطلس) في استخلاص رسم الخدمات الجماعية موضوع الجدول عدد 13015062 المفروضة على المدعي برسم سنة 2016 وبإلغاء إجراءات تحصيله وإلغاء إجراءات تحصيل نفس الرسم عن السنوات من 2017 إلى 2021 وبرفض باقي الطلب وتحميلها الصائر ، استأنفه قابض قباضة فاس الأطلس، وبعد تمام الإجراءات قضت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتأييد الحكم المستأنف بقرارها المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة الفريدة للطعن بالنقض

حيث يعيب الطالبان القرار المطعون فيه بعدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل لاعتباره أن الغاية من الإرسال الذي نصت عليه المادة 36 من مدونة تحصيل الديون العمومية هو حصول علم الملزم بأنه مطالب بأداء دين عمومي موضوع ذلك الإشعار، وأن ذلك لا يتحقق إلا بإعلام المرسل إليه به أو تعذر هذا الإعلام لحصول مانع قانوني ينتهي بإجراء التعليق في آخر موطن للمدين. ومن جهة ثانية، فالقابض لم يدل بما يُثبت قطعه للتقادم الثاني الذي نشأ بعد تاريخ 29/07/2021 والحال أن عبارة "الإرسال" الواردة بالمادة 36 لا يكتنفها أي غموض أو إبهام سواء في صيغتها العربية أو الفرنسية، لكون المشرع لم يلزم المحاسب المكلف بالتحصيل بتبليغ آخر إشعار بدون صائر بقدر ما ألزمه بإرساله مع وجوب تقييده في جدول الضرائب أو أي سند تنفيذي آخر وبتنصيصه على هذا الإرسال حاول المشرع الموازنة بين الضمانات المخولة للملزم بتخويله الطعن في زورية هذا التقييد وكذا عدم إثقال كاهل الإدارة بالمصاريف المترتبة على عملية التبليغ، كما أنه بخصوص تبليغ إجراءات التحصيل فقد ألزم المشرع المحاسب بتبليغها بواسطة قوائم أصلية المادتين 40 و 43 من المدونة الترتيب آثارها، في حين أنه لم يستلزم هذه القوائم في حالة اللجوء لإجراء آخر إشعار بدون صائر وإنما ألزم بالتقييد بالجداول الضريبية أو أي سند تنفيذي آخر. وأنه قام بتبليغ المطلوب في النقض بالإنذار القانوني رقم 706 بتاريخ 04/07/2017 وقام بالتذكير بمقتضيات المرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها الذي توقفت بموجبه جميع الآجال

بموجب المادة السادسة منه ومن ضمنها التقادم، لذلك كان على المحكمة أن تضيف إلى تاريخ 29/07/2021 الذي اعتبرته تاريخ التقادم الثاني آجال توقف التقادم المنصوص عليه بموجب المرسوم المذكور.

2

لكن، حيث إن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يمكن للقابض اللجوء إلى مسطرة التحصيل الجبري إلا بعد قيامه بتبليغ الملزم آخر إشعار بدون صائر أو ثبوت تعذر هذا التبليغ، وهو ما لم يتحقق في نازلة الحال باعتبار أن جهة الخزينة لم تُدل بما يفيد توصل المطلوب في النقض بآخر إشعار بدون صائر قبل سلوكها إجراءات التحصيل الجبري، وبالتالي لا يمكن اعتبار إرسال ذلك الإشعار بدون صائر مرتبا لأي أثر في قطع التقادم طالما أنه لم يتم تبليغه إلى الملزم في تاريخ ثابت والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بما جاءت به من أن ((لكن، حيث بخصوص سبب الاستئناف المتعلق بخرق مقتضيات المادة 36 من مدونة تحصيل الديون العمومية، فإن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة على هدي قضاء محكمة النقض هو أن العبرة والغاية من الإرسال الذي نصت عليه المادة 36 من مدونة تحصيل الديون العمومية هو حصول علم الملزم بأنه مطالب بأداء دين عمومي موضوع ذلك الإشعار، وأن ذلك لا يتحقق إلا بإعلام المرسل إليه به أو تعذر هذا الإعلام لحصول مانع قانوني ينتهي بإجراء التعليق في آخر موطن للمدين، وبالتالي لا يجوز مباشرة إجراءات التنفيذ إلا بعد مباشرة إجراءات تبليغ الإشعار بدون صائر، مما يتعين معه رد هذا الدفع لعدم وجاهته. وحيث بخصوص الشق المتعلق بانتفاء واقعة التقادم فإنه لما كانت الضرائب تتقادم بمضي أربع سنوات من تاريخ الشروع في تحصيلها بموجب المادتين 123 و 125 من مدونة تحصيل الديون العمومية وما يعادلها من الفصل 66 من ظهير 1935 (نسخ) ولما كان التقادم المذكور ينقطع بكل إجراء من إجراءات التحصيل يتم بمسعى من المحاسب المكلف بالتحصيل أو بإحدى الإجراءات المنصوص عليها في الفصلين 381 و 382 من ق.ل.ع، فإنه بالاطلاع على أوراق الملف ومستنداته يتضح أن الرسم على الخدمات الجماعية فإنه لئن قام القابض بقطع التقادم عن طريق الإنذار عدد 706 عن طريق التعليق بتاريخ 04/07/2017 وهو تبليغ صحيح وفق الضوابط المنصوص عليها في المادة 43 من مدونة تحصيل الديون العمومية في اليوم العاشر الموالي لهذا التاريخ أي في 14/07/2017 فإن القابض لم يباشر أي إجراء موالي لقطع التقادم الثاني الذي نشأ بعده إلا بتاريخ 29/07/2021 أي بعد تحقق أمد التقادم، والمحكمة لما راعت مجموع ما ذكر فإنها لم تخرق أي مقتضى محتج به ...))، تكون قد راعت مجمل ما ذكر أعلاه وعللت قرارها تعليلا سائغا وذلك لكونها لم يثبت لديها من عناصر المنازعة وأوراق الملف قيام القابض المكلف بالتحصيل بتبليغ الإشعار بدون صائر إلى المطلوب في النقض قبل مباشرته معه إجراءات التحصيل الجبري، مما يجعل القرار المطعون فيه معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعه الصائر.

3

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الثاني) السيد محمد بوغالب رئيسا، والمستشارين السادة: فاطمة الغازي مقررة وأحمد البوزيدي وحسن العفوي وعبد الغني يفوت أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيدة ناهد فونونو.

.....
...

إذا لم يسبق لكم التوصل بأي إشعار من قبل قمن المحتمل أن تكونوا غير مسجلين ، لذلك يجب عليكم إيداع طلب التسجيل في رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية بالمصلحة المحلية للضرائب التابعين لها وتجدون الطلب النموذج مع الوثائق اللازمة على الرابط التالي :

https://tl.tax.gov.ma/tl/public/autresDeclarations/PaiementTHTSCAnonyme.do?method=list&avisNonRecu=true

للحصول على جميع المعلومات وطلب المساعدة، يمكن الاتصال بمركز المساعدة للمديرية العامة للضرائب من خلال بعث رسالة عبر البريد الإلكتروني SIMPL@tax.gov.ma أو الاتصال على الرقم 0537273727

.....

.....

questions

الوثائق المطلوبة للتسجيل في ضريبة السكن؟

كيف يمكنني التسجيل في جدول رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية؟

قيمة رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية؟

كيف يمكنني التسجيل في ضريبة النظافة؟

التسجيل في "ضريبة النظافة" (المعروفة رسمياً باسم **رسم الخدمات الجماعية**) بالمغرب يتم عبر التوجه إلى **المديرية الجهوية للضرائب** التابع لها عقارك، مصحوباً بنسخة من عقد الشراء،

بطاقتك الوطنية، وطلب التسجيل. كما تتيح منصات المديرية الإلكترونية إمكانية الاستفادة من الخدمات الرقمية المتعلقة بالمصادقة والتصريح.

لإتمام العملية بنجاح وتفادي أي غرامات، ينبغي تجهيز الملف والتسجيل في أقرب وقت باتباع الخطوات والمستندات التالية:

الوثائق المطلوبة

- طلب تسجيل أو تصريح بالشرف (يُسحب من الإدارة أو يُطبع إلكترونياً).
- نسخة مصادق عليها من عقد شراء العقار.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (تتضمن عنوان العقار إذا أمكن).
- شهادة الملكية أو تفاصيل التقييد العقاري.

الجهات المعنية والإجراءات

- **المديرية الجهوية/الإقليمية للضرائب:** التوجه إليها لفتح ملف ضريبي للعقار وتسجيله لأول مرة في سجلات "رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية".
- **الخزينة العامة للمملكة (:(TGR** بعد التسجيل لدى الضرائب، يمكنك استخدام بوابتهم الإلكترونية لأداء الواجبات السنوية أو متابعة وضعيتك.

ملاحظات هامة

- **الإعفاء والتخفيض:** يستفيد السكن الرئيسي من تخفيض مهم يصل إلى 75% من قيمة رسم الخدمات الجماعية.
- **الآجال والغرامات:** يجب أداء هذه الضريبة قبل الآجال المحددة (عادة في شهر ماي من كل سنة) لتجنب غرامات تأخير تصل إلى 15% ابتداءً من فاتح يونيو.

.....

.....

وزارة الاقتصاد والمالية

▼

الخزينة العامة للمملكة

Ministère de l'Economie et des Finances

▼

Trésorerie Générale du Royaume

بلاغ صحفي

تعلن الخزينة العامة للمملكة، أن مصالحها ستتكلف بإصدار جداول رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية تدريجيا، وذلك تطبيقا لأحكام المادة السادسة من القانون رقم 07.20 المعدل والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

وعليه، وابتداء من فاتح أكتوبر 2022 سيتم إسناد مسؤولية تدبير هذين الرسمين الوعاء، التصاريح المطالبات والطلبات، ...) لبعض خزينات العمالات والخزينات الإقليمية، وذلك على مستوى بعض الجماعات والمقاطعات والدوائر والملحقات الإدارية.

يمكن الاطلاع على قائمة المناطق المعنية على الموقع الإلكتروني للخزينة العامة للمملكة (www.tgr.gov.ma) أو لدى القباضات.

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.20.91 صادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31) ديسمبر (2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

المادة السادسة

دخول حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021.

غير أنه يستمر بصورة انتقالية :

- تحصيل الرسم المهني من طرف الخزينة العامة للمملكة بالنسبة للخاضعين للرسم المهني ماعدا الخاضعين للرسم المهني المحددين بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية الذين يتعين عليهم دفع هذا

الرسم لدى إدارة الضرائب :

- إصدار رسم السكن من طرف مصالح إدارة الضرائب بالنسبة للخاضعين لرسم السكن ماعدا الخاضعين لرسم السكن المحددين بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية الذين يتم إصدار الجداول المتعلقة بهم من لدن الخزينة العامة للمملكة :

- إصدار رسم الخدمات الجماعية من طرف مصالح إدارة الضرائب بالنسبة للخاضعين لرسم الخدمات الجماعية، ماعدا الخاضعين الرسم الخدمات الجماعية المحددين بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية الذين يتم إصدار الجداول المتعلقة بهم من لدن الخزينة العامة للمملكة.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7120 - 27 محرم 1444 (25) أغسطس 2022

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1852.22 صادر في 5 ذي الحجة 1443 (5) يوليو (2022) يتعلق بإصدار رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من طرف الخزينة العامة للمملكة بدائرة نفوذ

الخزينة الإقليمية بالناضور.

وزيرة الاقتصاد والمالية.

بناء على القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30) نوفمبر (2007) كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31) ديسمبر (2020) :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم 1498.16 الصادر في 11 من شعبان 1437 (18) ماي 2016 بإحداث دائرتين (2) حضريتين وتسع

(9) ملحقات إدارية بجماعة الناضور

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة السادسة من القانون رقم 07.20 المشار إليه أعلاه، يتم إصدار جداول رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من لدن الخزينة الإقليمية بالناضور بالنسبة للخاضعين لهذين الرسمين المتواجدين بالمجال الترابي التابع للملحقات الإدارية 1 و 2 و 3 و 6 و 7 بجماعة الناضور كما هي محددة في القرار المشار إليه أعلاه.

ولهذا الغرض، تحول المديرية الإقليمية للضرائب بالناضور ملفات الملزمين المعنيين إلى مصالح الخزينة الإقليمية بالناضور متضمنة لجميع الوثائق والمستندات والمعطيات المعلوماتية الضرورية

للقيام بعملية تصفية وإصدار الرسمين المذكورين.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء

من فاتح أكتوبر 2022.

وحرر بالرباط في 5 ذي الحجة 1443 (5) يوليو (2022).

الإمضاء : نادية فتاح.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7120 - 27 محرم 1444 (25) أغسطس 2022

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1640.22 صادر في 20 من ذي القعدة 1443 (20) يونيو (2022) بتغيير قرار وزير المالية رقم 1318.77 بتاريخ 17 من ذي القعدة 1397 (31) أكتوبر (1977) بالإذن في إيداع التصريحات المفصلة المتعلقة ببعض البضائع قبل وصولها إلى مكتب الجمرك وبتحديد أجل إيداع التصريحات المفصلة.

وزيرة الاقتصاد والمالية.

بناء على مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف رقم 1.77.339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9) أكتوبر 1977

بمثابة قانون ولا سيما الفصلين 2.66 و 3.66 منها :

وبعد الاطلاع على قرار وزير المالية رقم 1318.77 الصادر في 17 من ذي القعدة 1397 (31) أكتوبر (1977) بالإذن في إيداع التصريحات المفصلة المتعلقة ببعض البضائع قبل وصولها إلى مكتب الجمرك وبتحديد أجل إيداع التصريحات المفصلة :

وعلى قرار وزير المالية رقم 1790.91 الصادر في 19 من جمادى الآخرة 1412 (26) ديسمبر (1991) في شأن إبداع التصاريح الموجزة
بطرق معلوماتية :

وعلى قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2444.96 الصادر في 21 من رجب 1417 (3) ديسمبر (1996) بتحديد الشروط المتعلقة بتصحيح التصاريح الموجزة :

وعلى قرار وزير المالية والخوصصة رقم 1035.03 الصادر في 26 من ربيع الأول 1424 28) ماي (2003) يتعلق بالتصريح الموجز للبضائع المستوردة عن طريق البحر أو الجو أو عند الدخول إلى مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي وكذا الوثائق الممكن إلحاقها به :

وعلى قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 3414.12 الصادر في 15 من ذي القعدة 1433 (2) أكتوبر (2012) بتحديد أجل إيداع التصريح الموجز

الجريدة الرسمية عدد 7120 - 27 محرم 1444 (25) أغسطس 2022

قررت ما يلي :

المادة الأولى

يغير كما يلي عنوان ومقتضيات الفصلين الأول والثاني من قرار وزير المالية المشار إليه أعلاه رقم 1318.77 الصادر في 17 من
ذي القعدة 1397 (31) أكتوبر 1977 .

قرار وزير المالية رقم 1318.77 الصادر في 17 من ذي القعدة 1397 (31) أكتوبر (1977) المتعلق بإيداع التصريحات المفصلة للبضائع قبل وصولها إلى مكتب الجمرك وبتحديد أجل إيداع التصريحات المفصلة

الفصل الأول. - يمكن أن يودع التصريح المفصل المتعلق بالبضائع قبل وصولها إلى مكتب الجمرك شريطة أن تكون هذه البضائع موضوع تصريح موجز يودع طبقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل»

الفصل الثاني - مع مراعاة أحكام الفصل 2 المكرر بعده، يجب أن يودع. خمسة وأربعين يوما يحسب ابتداء من تاريخ وصول البضائع إلى مكتب الجمرك.

ويدخل في هذا الأجل يوم وصول البضاعة إلى مكتب الجمرك ويوم انتهاء الأجل.

ولا تدخل.

يوما كاملا.»

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا القرار إلى المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 20 من ذي القعدة 1443 (20) يونيو (2022).

الإمضاء : نادية فتاح.

.....
...

قرارات المحكمة الدستورية

قرار رقم :

263/26

تاريخ صدور القرار :

2026/06/15

طباعة

المملكة المغربية الحمد لله وحده،

المحكمة الدستورية

ملف عدد: 26/313

قرار رقم: 26/263 م.د

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المحكمة الدستورية،

بعد اطلاعها على رسالة الإحالة المسجلة بأمانتها العامة في 15 ماي 2026، التي يطلب بمقتضاها ثلاثة وتسعون (93) عضوا بمجلس النواب من هذه المحكمة، أن تبت، استنادا إلى أحكام الفصل 132 من الدستور، في مطابقة ثمان مواد من القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول، فضلا عن مواد أخرى أو مجموع النص، للدستور؛

وبعد اطلاعها على الملاحظات الكتابية التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة وسيدات وسادة من أعضاء مجلسي البرلمان، المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة على التوالي في 22 و25 ماي 2026؛

وبعد اطلاعها على الوثائق المدرجة في الملف، وعلى باقي المستندات المدلى بها؛

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون؛

أولا: من حيث الشكل:

حيث إن الفقرة الثالثة من الفصل 132 من الدستور، تنص بصفة خاصة على أنه: "يمكن ...، أو خمس أعضاء مجلس النواب، ...، أن يحيلوا القوانين، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، إلى المحكمة الدستورية، لتبت في مطابقتها للدستور."؛

وحيث إن رسالة الإحالة قُدمت من قبل 93 عضوا من أعضاء مجلس النواب، إلى المحكمة الدستورية قبل إصدار الأمر بتنفيذ القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول، مما تكون معه هذه الإحالة مُتقيدة بالأحكام الدستورية المشار إليها؛

ثانيا: من حيث الإجراءات المتبعة لإقرار القانون:

حيث إن القانون المحال إلى المحكمة الدستورية، تداول في مشروعه مجلس الحكومة طبقا للفصل 92 من الدستور في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 نوفمبر 2025، وأُودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، طبقا للفقرة الثانية من الفصل 78 من الدستور بتاريخ 16 ديسمبر 2025، ووافق عليه هذا المجلس بعد تعديله، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 3 فبراير 2026، ثم أحيل بعد ذلك إلى مجلس المستشارين للتداول فيه، ووافق عليه بعد تعديله، في جلسته العامة المنعقدة في 21 أبريل 2026، ثم أحيل إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية، فوافق عليه دون تعديل، في جلسته العامة المنعقدة في 28 أبريل 2026، والكل وفقا لأحكام الفصلين 83 و84 من الدستور؛

ثالثا: من حيث الموضوع:

حيث إن رسالة الإحالة تهدف إلى تصريح المحكمة الدستورية بعدم دستورية المواد 37 و50 و51 و53 (الفقرتين الأولى والثانية) و55 (الفقرة الثانية) و63 (الفقرة الأولى) و67 (البند الأول) و77 (الفقرتين الثانية والثالثة) من القانون المحال لمخالفتها للدستور، ولاسيما تصديره والفصول 6 و19 و21 و32 و34 و35 و71 و72 و117 و118 و120 و154 و155 و157 منه؛

وحيث إن هذه الإحالة تتعلق بمراقبة دستورية قانون، وهي مراقبة لا يعتد في إعمالها إلا بأحكام الدستور والقوانين التنظيمية؛

وحيث إنه، وإن كان موضوع الإحالة قد انصب على مقتضيات محددة تخص المواد الثمان المذكورة، فإن المحكمة الدستورية، بصفتها مراقبة لدستورية القوانين، يعود لها أن تثير تلقائيا ما تراه من أوجه عدم المطابقة أو المخالفة للدستور، متى كان لذلك ارتباط عضوي بالمواد المعروضة في رسالة الإحالة، وكلما تبين لها أن القانون المحال يمس بشكل بيّن أحكاما دستورية لم تثرها جهة الإحالة؛

1- فيما يتعلق بالمواد المثارة في رسالة الإحالة:

- في شأن المادة 37:

حيث إن الجهة المحيلة تدفع بأن هذه المادة ترتب مسؤولية العدل عن امتناعه عن القيام بواجبه "بدون سبب مشروع"، دون تحديد المقصود بهذه العبارة، مما يجعلها فضفاضة وغير محددة المعالم، الأمر الذي يمنح القضاء سلطة تقديرية واسعة قد تؤدي إلى التعسف وتضارب الأحكام القضائية باختلاف تأويل "المشروعية" بهذا الخصوص، مما يعد غموضا يمس مبدأ الأمن القانوني المستنبط من الفصل السادس من الدستور، الذي يوجب أن تكون القواعد القانونية واضحة ومفهومة وقابلة للتوقع، كما يمس أيضا الأمن القضائي المنصوص عليه في الفصل 117 منه، إذ يجعل ممارسة مهنة العدول رهينة تأويلات قضائية متغيرة لا تستند إلى نص تشريعي منضبط، يحدد مفهوم السبب المشروع؛

لكـن،

حيث إن المشرع غير ملزم بحصر جميع الحالات التي تشكل سببا مشروعا، متى كان هذا المفهوم متعارفا عليه قانونا، وقابلا للتحديد من طرف القضاء في ضوء وقائع كل نازلة على حدة؛

وحيث إن السلطة التقديرية للقاضي في التحقق من مشروعية السبب، تمارس في إطار القانون وتخضع لواجب التعليل ومراقبة الهيئة القضائية الأعلى درجة بما يكفل التطبيق العادل للقانون؛

وحيث إن مبدأ الأمن القانوني المستفاد من الفصل السادس من الدستور، لا يقتضي أن تبلغ القاعدة القانونية درجة من التفصيل لتستوعب جميع الفرضيات الممكنة، ولا سيما إذا استحال حصرها، وإنما ينبغي أن تكون كافية لتمكين المخاطبين بها من إدراك مضمونها وآثارها القانونية بكيفية معقولة؛

وحيث إن مبدأ الأمن القضائي المنصوص عليه في الفصل 117 من الدستور لا يُحدد دون إسناد سلطة تقديرية للقاضي متى كانت مؤطرة بالقانون وخاضعة للرقابة القضائية؛

وحيث إن ما اشترطته المادة المعروضة من انعدام السبب المشروع لقيام مسؤولية العدل عن الضرر المترتب على امتناعه عن القيام بواجبه، يشكل ضمانة لصالحه لا قيداً على حرية ممارسة مهنته، وبالتالي تبقى مقتضيات هذه المادة واضحة وتندرج ضمن السلطة التقديرية للمشرع لاختيار الصياغة الملائمة لتحقيق حسن سير مرفق التوثيق العدلي وضمان قيام العدول بواجباتهم المهنية؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، فإن المادة 37 لا تتضمن ما يخالف الفصلين السادس و117 من الدستور؛

- في شأن المادة 50:

حيث إن مقتضيات هذه المادة من القانون المحال تنص، حسب رسالة الإحالة، على ضرورة تلقي العدلين للشهادة في آن واحد بمجلس العقد مع تنظيم حالة تعذر التلقي الثنائي،

في حين أن الإبقاء على هذا النظام، ولاسيما في المعاملات العقارية والتجارية، وجعله شرطا لازما لتوثيق العقود رغم إعفاء مهن توثيقية أخرى من نفس الشرط في نفس المعاملات يشكل تمييزا غير مبرر بين المواطنين بحسب المهنة التوثيقية التي يختارونها، كما أن هذا القيد الإجرائي يمس مبدأ المساواة في الولوج إلى الخدمات المرفقية، ويجعل مقتضيات المادة 50 تفتقر إلى المبرر الموضوعي والمنطقي مما يجعلها مخالفة للدستور بسبب خرقها لمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في تصدير الدستور ولأحكام الفصلين 6 و35 (الفقرة الأخيرة) منه وكذا لمبدأ المساواة المنصوص عليه في فصليه 19 و154،

إضافة إلى ذلك، فإن فرض التلقي الثنائي للعقود في عصر الرقمنة والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية يتنافى مع مبادئ الجودة والحكامة الجيدة، ويؤدي إلى إبطاء المعاملات وتعقيد المساطر، مما يخل بواجب الدولة في توفير مرفق عمومي عصري يستجيب لمعيار الجودة ذي القيمة الدستورية،

كما أن مبدأ تكافؤ الفرص، حسب رسالة الإحالة المذكورة، يقتضي تمكين المهنيين الذين يمارسون وظائف متماثلة من نفس الأدوات والآليات القانونية، في حين أن فرض التلقي الثنائي على العدول

يشكل عائقا إجرائيا يحد من تنافسية مهنة التوثيق العدلي ويضعف جاذبيتها المهنية ويجعلها تظهر متأخرة عن الرقمنة والسرعة التي تتطلبها المعاملات؛

لكـن،

حيث إن المشرع يملك سلطة تقديرية واسعة في تنظيم المهن القانونية والقضائية وضبط شروط ممارستها، بما يكفل الأمن القانوني والتعاقدي؛

وحيث إن اشتراط التلقي الثنائي للشهادة في التوثيق العدلي، يجد سنده في الخصوصية التاريخية لمهنة العدول وفي طبيعة الوثيقة العدلية ذاتها، مما يوفر ضمانة إضافية للتثبت من صحة جميع البيانات المدلى بها والمضمنة في العقد أو الشهادة؛

وحيث إن مبدأ المساواة، وإن كان يستوجب معاملة الأشخاص المتواجدين في مراكز قانونية متماثلة بكيفية موحدة، فإنه لا يقتضي توحيد الأنظمة القانونية المطبقة على أوضاع مهنية متباينة؛

وحيث إن اختلاف القواعد القانونية المنظمة للمهن التوثيقية لا يشكل، في حد ذاته، إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص، ما دام كل تنظيم يستند إلى طبيعة المهنة واختصاصاتها خدمة للأمن التعاقدي؛

وحيث إن ما أثير بشأن انعكاس التلقي الثنائي على سرعة المعاملات وجودة الخدمات لا يبرر القول بعدم دستورية المقتضيات المعروضة، ما دام هذا الشرط يرمي إلى تحقيق غاية مشروعة تتمثل في تعزيز الثقة في الوثيقة العدلية وضمان أمن المعاملات، فضلا عن أن تقدير مدى ملاءمة الوسائل المعتمدة لبلوغ هذه الغاية يندرج ضمن نطاق السلطة التقديرية للمشرع، طالما لم يثبت خرقه لأي قاعدة دستورية؛

وحيث إنه، تأسيسا على ما سبق، تكون المادة المعروضة غير مخالفة للدستور؛

- في شأن المادة 51:

حيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ على هذه المادة كونها اشترطت أن يكون الشاهد في العقود العدلية متمتعا بالأهلية القانونية وبحقوقه المدنية، مع قيام العدل بإشعاره بهذين الشرطين وتضمين ذلك في العقد، ومنعت أن يكون الشاهد في هذه العقود زوج العدل أو أحد أقاربه إلى غاية الدرجة الثالثة أو من أجرائه والمتمرنين لديه،

غير أن الاكتفاء بمجرد إشعار الشاهد، دون اعتماد آلية قانونية أو مؤسساتية للتحقق الفعلي من توفر الشرطين المذكورين، يجعل صحة العقد الرسمي مرتبطة بتصريح شفوي للشاهد قد يثبت لاحقا عدم صحته، كأن يتبين أن هذا الأخير مجرد من حقوقه المدنية، مما يؤدي إلى المساس بحجية العقد والأمن التعاقدي للمواطنين، ويكشف ذلك عن هشاشة إجرائية تتنافى مع واجب الدولة في توفير تشريع ضامن للأمن القانوني،

كما أن هذه المادة، تضيف الجهة المحيلة، أغفلت تنظيم حالات التنافي المرتبطة بأطراف العقد وقراباتهم، مما يعد نقصا تشريعيا ناتجا عن عدم التناسق في نظام التنافي، إذ العلة من إقرار هذا النظام هي ضمان الحياد المطلق ومنع شبهة المجاملة التي قد تمس صدقية المحرر الرسمي، مما يجعل هذه المادة غير منسجمة داخليا مع الغاية من إقرار النزاهة والحياد المفروضين دستوريا،

وعليه، فإن مقتضيات المادة المذكورة، حسب رسالة الإحالة، تمس مبدأ الأمن القانوني المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور، باعتبار أن هذا المبدأ يقتضي وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للتوقع وضمان حسن تنفيذ الالتزامات دون مفاجآت، كما تشكل خرقا للفصل 155 منه، الذي يفرض على أعوان المرافق العمومية عند ممارسة وظائفهم احترام القانون ومبادئ الحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة، فضلا عن أن عدم وضوح النص وعدم اكتماله التشريعي يجعله غير منسجم مع متطلبات الرقابة الدستورية التي أكدت عليها المحكمة الدستورية في أحد قراراتها؛

لكـن،

حيث إن المشرع يتمتع، في نطاق سلطته التقديرية، بهامش من الحرية في تنظيم وسائل الإثبات وتوثيق التصرفات القانونية، واختيار الآليات الكفيلة بتحقيق الغايات المتوخاة من التشريع، ما لم يفض ذلك إلى الإخلال بأحكام الدستور أو الغلو في التقدير؛

وحيث إن اشتراط تمتع الشاهد بالأهلية القانونية والحقوق المدنية، يرمي إلى ضمان مصداقية الشهادة وتعزيز الثقة في المحرر العدلي، وإن إلزام العدل بإشعاره بهذين الشرطين وتضمين ذلك في العقد يندرج ضمن الضمانات القانونية المقررة لتحميل مختلف المتدخلين مسؤولياتهم، إذ لا يستفاد من أحكام الدستور إلزام المشرع باعتماد وسيلة بعينها للتحقق من توافر هذين الشرطين، ما دام قد أرسى قواعد قانونية تتيح ترتيب المسؤوليات على الإدلاء بتصريحات غير صحيحة؛

وحيث إن احتمال عدم استيفاء الشاهد للشرطين المذكورين أو أحدهما لا يُفيد، في حد ذاته، عدم دستورية المقتضيات المعروضة، ذلك أن الرقابة الدستورية تنصب على مدى مطابقة النص للدستور، لا على حالات يفترض فيها سوء تطبيقه أو مخالفة مقتضياته من قبل المخاطبين به؛

وحيث إن حصر حالات التنافي في بعض الروابط التي تجمع الشاهد بالعدل يندرج ضمن السلطة التقديرية للمشرع في تحديد نطاق الضمانات الكفيلة بصون استقلالية العدل وحياده، ولا سيما أن أحكام الدستور لا توجب التوسع في هذه الحالات إلى الحد الذي تدعو إليه الجهة المحيلة، كما أن عدم النص على حالات إضافية لا يشكل أيضا قصورا تشريعيا يرقى إلى مرتبة المخالفة الدستورية، متى ظل التنظيم المعتمد محققا لضمانات النزاهة والحياد؛

وحيث إن مبدأ الأمن القانوني المستفاد من الفصل السادس من الدستور، يقتضي أن تكون القاعدة القانونية واضحة وقابلة للتطبيق، وهو ما يتحقق في المادة المعروضة التي حددت بصورة دقيقة الشرطين الواجب توافرهما في الشاهد، وحالات التنافي المتعلقة به، بما يُمكن المخاطبين بمقتضياتها من استيعاب حقوقهم وإدراك آثارها القانونية؛

وحيث إن هذه المادة، لا تتعارض كذلك مع أحكام الفصل 155 من الدستور، إذ إن ما تضمنته من شروط وضوابط مهنية، يروم على العكس من ذلك، تعزيز مبادئ الحياد والنزاهة والشفافية الواجب على العدول مراعاتها أثناء ممارسة مهامهم؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، فإن المادة المعروضة ليس فيها ما يخالف الدستور؛

- في شأن الفقرتين الأولى والثانية من المادة 53:

حيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ كون مقتضيات هاتين الفقرتين من المادة المذكورة، تسمح بتلقي العقد من العاجز عن الكلام أو السمع عبر "الإشارة المفهومة" عند تعذر الكتابة،

غير أن هذا المفهوم يفتقر إلى الضبط القانوني والتقنين، مما يجعل إرادة هذه الفئة الهشة من المواطنين عرضة لسوء التأويل أو التدليس خاصة في غياب إلزامية الاستعانة بخبير متخصص لضمان التعبير الحقيقي عن الإرادة في هذه الحالة، مما يعد تقصيرا من المشرع في توفير الحماية القانونية لحقوق وممتلكات هذه الفئة ويعرض أمنهم التعاقدي والعقاري للخطر،

كما أن استعمال عبارة "كل شخص مؤهل" للمساعدة عند وجود صعوبة في التلقي يعد بدوره مفهوما غير معرف قانونا، مما يفتح المجال لاختلاف التأويلات ويمس حجية المحرر الرسمي، إذ لا يجوز أن تبنى رسمية العقد على تدخل شخص لا يملك صفة قانونية واضحة كالخبير والترجمان،

وعليه، فإن مقتضيات هاتين الفقرتين من المادة المذكورة، حسب رسالة الإحالة، تمس مبدأ الأمن القانوني المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور، لافتقارها إلى الوضوح والدقة، كما تشكل خرقا لفصليه 21 و34 لعدم توفير الحماية القانونية لضمان الحقوق واستقرار المعاملات، فضلا عن أن هذا الانفتاح التشريعي غير المنضبط يخل بمبدأ وضوح القواعد القانونية؛

وحيث إن الفقرة الأولى من الفصل السادس من الدستور تنص على أن: "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له."؛

وحيث إن الفصل 34 من الدستور ينص على أنه: "تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

- ...؛

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع."؛

وحيث إنه، يبين من مقتضيات الفقرتين المعروضتين، أن المشرع أجاز للعدلين تلقي الإشهاد مباشرة من الأشخاص ذوي الإعاقة الكلامية أو السمعية، وجعل الاستعانة بترجمان محلف أو خبير قضائي في لغة الإشارة أو بكل شخص مؤهل، مشروطة بقيام صعوبة في التلقي المباشر، ومنوطة بالسلطة التقديرية للعدلين؛

وحيث إن المساواة التي يكفلها الدستور لا تقتصر على مفهومها الشكلي، بل تمتد إلى ضمان شروط الممارسة الفعلية للحقوق والحريات، بما يستوجب توفير الوسائل والتيسيرات الملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة، كلما كان ذلك ضروريا لتمكينهم من التعبير عن إرادتهم وممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم؛

وحيث إن إخضاع الاستعانة بوسائل التواصل الملائمة لوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة المذكورة لسلطة العدلين التقديرية، دون إقرار ضمانة قانونية، لا يوفر لهذه الفئة الشروط الكافية للتعبير عن إرادتها تعبيرا يقينيا وكاملا عند تلقي العقود والشهادات، ولا يكفل لها الاستفادة من الخدمات التوثيقية التي ينظمها القانون المحال، على قدم المساواة مع سائر المتعاقدين؛

وحيث إن مقتضيات الفقرتين المذكورتين، استنادا إلى ما بُيّن أعلاه، تكون قد أخلّت بمتطلبات المساواة الفعلية وبواجب توفير الحماية القانونية للأشخاص في وضعية إعاقة، المقررين بمقتضى الدستور؛

وحيث إنه، تأسيسا على ذلك، تكون الفقرتان الأولى والثانية من المادة 53 غير مطابقتين للدستور؛

- في شأن الفقرة الثانية من المادة 55:

حيث إن الجهة المحيلة تعتبر أن الفقرة الثانية من هذه المادة، تسمح بالاعتماد على "نسخة المستند" في عمليات التفويت شريطة الإدلاء بإشهاد بضياع الأصل، غير أن هذا المقتضى يسهل عمليات التدليس والاستعمال المزدوج للمحررات بما يهدد استقرار الملكية العقارية، وأن اكتفاء المشرع ببديل ورقي دون إقرار آليات رقمية أو سجل مركزي للتحقق من صحة المستندات يشكل تقصيرا في حماية حق الملكية، ويجعل ممتلكات المواطنين عرضة للمخاطر القانونية، مما يعد خرقا للفصلين 21 و35 من الدستور،

كما أن الارتكان إلى "إشهاد ورقي" يفيد ضياع أصل مستند الملكية، يعد آلية متجاوزة وغير آمنة، ويتنافى مع مبدأ الجودة وإحدى قواعد الحكامة الجيدة للمرافق العمومية وهو ما يعتبر مخالفا للفصل 154 من الدستور؛

لكـن،

حيث إن الفقرة الثانية من المادة المعروضة، لم تجز الاعتماد على نسخة مستند التملك المعتبر قانونا، على نحو مطلق، وإنما قيدت ذلك بشرطين متلازمين يتمثلان في أن تكون هذه

النسخة مُعدّة خصيصا للغرض المطلوب وأن تكون معزّزة بإشهاد صادر عن الجهة المختصة يثبت ضياع الأصل أو تعذّر الحصول عليه، وفي هذين الشرطين ضمانة قانونية كافية للتحقق من صحة المستند ومصدره وسلامة الإجراءات المتعلقة بالحصول على نسخة منه؛

وحيث إن اعتماد نسخة مستند التملك في التفويت وفق الشرطين المذكورين لا يمس حق الأفراد في حماية ممتلكاتهم المكفول بمقتضى الفصل 21 من الدستور، ولا يترتب عليه إنشاء حق عيني أو نقله أو تعديله، مما لا يتعارض مع الحماية الدستورية لحق الملكية المقررة بموجب الفصل 35 من الدستور كذلك؛

وحيث إن في اعتماد هذه النسخة وفق المبين أعلاه، تمكينا للمرتفقين من مواصلة إجراءاتهم القانونية عند تعذر الإدلاء بأصل المستند، مما يحقق توازنا متناسبا بين متطلبات الأمن القانوني من جهة، وضمان انسيابية المعاملات وصون حقوق أطرافها، من جهة أخرى، وهو ما يتوافق مع مبدأ الاستمرارية في أداء المرفق العام ومتطلبات جودة الخدمات المستفادة من أحكام الفصل 154 من الدستور؛

وحيث إنه، تبعا لما سبق، فإن الفقرة الثانية من المادة 55 لا تتضمن ما يخالف أحكام الفصول 21 و35 و154 من الدستور؛

- في شأن الفقرة الأولى من المادة 63:

حيث إن الجهة المحيلة تثير كون الفقرة الأولى من هذه المادة، تلزم العدل بإنجاز الإجراءات الضرورية للتقييد بالسجلات العقارية، إلا أنها أغفلت إقرار آلية تضمن التزامن بين أداء الثمن والتقييد العقاري وكذا تمكينه من حفظ الثمن لدى جهة مخول لها قانونا الاحتفاظ بالودائع، خلافا لبعض المهن التوثيقية الأخرى، مما يضع المشتري في مخاطرة مالية، حيث قد تظهر "حجوزات" أو "تقييدات احتياطية" بين فترة توثيق العقد وتقييده بالسجلات العقارية، أو في حالة قيام البائع سيء النية بتفويت العقار مجددا لشخص آخر، مما يجعل العملية التعاقدية محفوفة بالمخاطر المالية،

وأن هذا القصور التشريعي في الضمانات المالية، حسب رسالة الإحالة، يفرغ حق الملكية من حمايته الفعلية المكفولة بموجب الفصلين 21 و35 من الدستور ويجعل الأمن العقاري للمواطنين لا يستجيب للمعايير الدستورية، بخلاف ما استقر عليه قرار سابق للمحكمة الدستورية الذي جاء فيه بأن: "المشرع لا يجوز له اعتماد تقنية تشريعية تحدد نتيجة معينة دون توافر الشروط القانونية والموضوعية لضمان تحقيقها."؛

لكـن،

حيث إن ما أثارته الجهة المحيلة لا ينصب على مضمون الفقرة الأولى من المادة المعروضة، وإنما على خلوها من آلية تشريعية إضافية تتعلق بكيفية أداء الثمن وحفظه أو بضمان التزامن بين الوفاء به وإجراءات التقييد، كان ينبغي النص عليها صراحة، خلافا لما هو مقرر في بعض المهن التوثيقية الأخرى، في حين أن تقدير الوسائل والآليات الكفيلة بتنظيم المعاملات يندرج ضمن الخيارات التشريعية التي يراعي فيها المشرع ما يراه ملائما لتحقيق المصلحة العامة، ما لم تكن متعارضة مع أحكام الدستور ولا يشوبها غلو في التقدير؛

وحيث إن مجرد عدم التنصيص في الفقرة المذكورة على آلية بعينها لتأمين أداء الثمن وحفظه ليس في حد ذاته، إخلالا بالحماية الدستورية المقررة لحق الملكية بموجب الفصلين 21 و35 من الدستور، ذلك أن هذه الحماية لا تُستمد من مقتضى تشريعي منفرد، بل تتكامل من خلال مجموع القواعد القانونية المؤطرة للتصرفات العقارية والحماية القضائية المكفولة للحقوق العينية والشخصية على حد سواء؛

وحيث إن إلزام العدل بإنجاز إجراءات التسجيل والتقييد والنشر، يدخل ضمن الآليات الرامية إلى تعزيز الأمن العقاري وضمان استقرار المعاملات وإشهار الحقوق وتمكين الغير من الاطلاع عليها وفق الشروط المقررة قانونا؛

وحيث إن ما تثيره الجهة المحيلة من احتمالات تتعلق بظهور حجوزات أو تقييدات احتياطية أو إقدام البائع سيئ النية على تصرفات مخالفة للقانون، ليس من شأنه أن يؤدي إلى التصريح بعدم دستورية مقتضيات الفقرة المعروضة، إذ إن تلك الفرضيات المرتبطة بسلوك الأشخاص تقع تحت طائلة النصوص القانونية الجاري بها العمل، فضلا عن أن مقتضياتها لا تحول صراحة ولا ضمنا دون ترتيب الآثار القانونية على هذه الأفعال، ومن ثم فإنها لا تمس جوهر حق الملكية ولا تُخل بمتطلبات الأمن العقاري للمواطنين؛

وحيث إنه، تأسيسا على ما تقدم، تكون الفقرة الأولى من المادة 63 ليس فيها ما يخالف الدستور؛

- في شأن البند الأول من المادة 67:

حيث إن البند الأول من المادة 67 من القانون المحال ينص على أنه:

"يشترط في شهود اللفيف ما يلي:

- ألا يقل عددهم عن اثني عشر (12) ذكورا وإناثا؛"؛

وحيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ على هذا البند أن المشرع لما اكتفى بعبارة "ذكورا وإناثا" فإنه فتح الباب لتأويلات العدول والقضاة بشأن تحديد نصاب كل جنس، وأن تحديد هذا النصاب يندرج ضمن ما لم يرد به نص في قانون "مهنة التوثيق العدلي" ويتوجب الرجوع بشأنه لقواعد الفقه، ومن ثم الوقوع في خرق مبدأ المساواة بين الجنسين المضمون دستوريا، وأن مقتضياته تخرق الدستور بسبب غموض الصياغة وخرق مبدأ المساواة وتكريس التمييز بين الجنسين وهو المبدأ الذي أكدته المحكمة الدستورية في أحد قراراتها، كما تعتبر مقتضيات هذا البند مساسا بالفصل 19 من الدستور كما سبق توضيحه،

كما أن مقتضيات البند المذكور، تخرق مبادئ المرافق العمومية المنصوص عليها في الفصل 154 من الدستور، إذ الجودة يمكن تعريفها في هذا السياق بأنها تقديم خدمة توثيقية ذات موثوقية عالية، في زمن معقول وبتكلفة مادية ومعنوية مناسبة، ولا بأس بالاستئناس بالمادة الخامسة من القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية في هذا الصدد، لأن له أساسا في الفصل 157 من الدستور، وهذه المادة تتضمن تجليات الجودة في تقديم خدمات تستجيب لحاجيات المرتفقين، وأن فرض اثني عشر شاهدا على طالب شهادة اللفيف رغم أن هذا العدد لم يرد في دليل نقلي يصطدم بعوائق عديدة منها ما يلي:

أولا- عائق الولوجية: إن هذا العدد من الشهود يمثل عائقا ماديا واجتماعيا لا سيما في المدن بسبب كثرة انشغالات الناس وارتباطاتهم، كما أنه عسير على ساكنة القرى والجبال، لأن عددها أقل من المدن للعديد من الأسباب كالهجرة القروية، وهذا فيه تمييز مجالي بين المواطنين ومساس بمبدأ الإنصاف في تغطية التراب الوطني المنصوص عليه في الفصل 154 من الدستور والذي وضحته المادة الخامسة المشار إليها أعلاه، وأن عدم استجابة مقتضيات البند المعروض لما بيناه، سيترتب عليه منع فئة عريضة من توثيق حقوقها ويحول هذا المرفق إلى عبء إجرائي ينفر المرتفقين،

ثانيا- هدر الزمن التوثيقي: إن جودة المرفق تقاس بسرعة الأداء، وأن فرض العدد المذكور من الشهود على المرتفق وسماع أقوالهم فرادى وفي تواريخ مختلفة عند الاقتضاء كما جاء في المادة 69 من القانون المحال هو هدر صارخ للزمن التوثيقي؛

وحيث إن الفصل السادس من الدستور يُرسي مبدأ سمو القانون وخضوع الجميع له أفراداً وهيئات، بما يستوجب أن تتسم القاعدة القانونية بالوضوح والدقة والقابلية للتوقع، وأن تكون صياغتها محكمة بما يمكن المخاطبين بها من استيعاب مضمونها وإدراك آثارها القانونية على نحو يقيني خال من اللُبس والغموض؛

وحيث إنه، يبين من الاطلاع على الأعمال التحضيرية للقانون المحال، ولا سيما محضر الجلسة العامة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ 28 أبريل 2026 المخصصة لمناقشة مشروع هذا القانون، أن مدلول عبارة "ذكورا وإناثا" الواردة في البند الأول من المادة 67 المعروضة،

يفتح المجال أمام تأويلات وتطبيقات متباينة تبعا للسلطة التقديرية لكل قاض بمعزل عن غيره، الأمر الذي يجعل هذه العبارة تفتقر إلى المدلول الموحّد والمعنى المحدد، مما يجعل تطبيقها رهينا باجتهادات قضائية متضاربة، ويُعرّض المراكز القانونية للمخاطبين بمقتضياتها لعدم الاستقرار؛

وحيث إن القاعدة القانونية التي يتبين من خلال الاطلاع على الأعمال التحضيرية، أنه يتعذر تحديد مدلولها على نحو قاطع، لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الوضوح والدقة المطلوب توافرهما فيها دستوريا، مما يجعل صياغة العبارة المعروضة غامضة وغير مقروءة، وبالتالي لا توفر للمخاطبين بها القدر اللازم من الجزم بشأن شروط تطبيقها وآثارها القانونية؛

وحيث إن التصريح بعدم دستورية عبارة "ذكورا وإناثا" والإبقاء على الجزء الآخر الذي هو: "ألا يقل عددهم عن إثني عشر (12)" من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء قاعدة قانونية جديدة تكمن في حصر العدد في إثني عشر شاهدا من الذكور فقط، وهو ما يخالف قصد المشرع المتمثل في إقرار أحقية الذكور والإناث في أن يكونوا، معا أو أحدُهم حسب الحالة، ضمن شهود اللفيف، وهو ما يندرج في المجال التشريعي؛

وحيث إنه، تأسيسا على ذلك، فإن البند الأول من المادة 67 في مجموعه يخل بمتطلبات الأمن القانوني المستفاد من أحكام الدستور وفق ما بُيّن أعلاه، مما يجعله مخالفا للدستور؛

- في شأن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 77:

حيث إن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 77 من القانون المحال تنصان على أنه:

"إذا رفض القاضي المكلف بالتوثيق الخطاب على العقد أو الشهادة لأي سبب من الأسباب ضمّن أصل العقد أو الشهادة الأسباب المبررة لرفض الخطاب مع وضع توقيعه وطابعه عليه.

يمكن للعدلين التظلم من هذا الرفض أمام رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها مكتب العدلين."؛

وحيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ على المشرع كونه استعمل في مقتضيات الفقرتين لفظ "التظلم" بدل "الطعن" وهو ما يعد انحرافا تشريعيا يُقزم الحقوق، لأن التظلم يحمل صبغة إدارية أو ولائية، بينما الطعن يفتح باب الخصومة القضائية بضماناتها الكاملة، مما سيحرم العدل من الآليات الحمائية التي يوفرها قانون المسطرة المدنية، وهذا المقتضى فيه خرق للفصلين 118 و120 من الدستور، كما يظهر قصورا تشريعيا بشأن مآل القضية بعد الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، وهو ما يشكل خرقا للفصل 117 من الدستور أيضا،

إن سكوت المشرع في المادة 77 من القانون المحال عن تبيان هل أمر رئيس المحكمة بهذا الخصوص نهائي أم يقبل الطعن، يمس الأمن القانوني للمخاطبين به، ويلحق بهم ضررا كبيرا سواء على مستوى سمعتهم مع المتعاقدين وعموم المواطنين، أو على مستوى ذمتهم المالية في إطار المسؤولية التقصيرية، وكذا إمكانية متابعتهم تأديبيا بعد صدور هذا الأمر الذي قد يكون مجانبا للصواب، دون إتاحة مكنة قانونية لمراجعته، كما تشكل كل مقتضيات الفقرتين المعروضتين خرقا للفصول 6 و21 و35 من الدستور و32 منه،

كما أن ظاهر مقتضيات الفقرة الثالثة من هذه المادة يفيد حصر حق التظلم من قرار القاضي المكلف بالتوثيق في العدلين فقط، مما يترتب عليه منع أطراف العقد من حق الدفاع عن عقدهم، الأمر الذي يمس حق الملكية، وأن هذا المنع يتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون ويكرس التمييز بين العدول ومرتفقيهم بدون مسوغ منطقي، فإذا تعلق الأمر بعقد زواج فإن طرفيه سيحرمان من الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة التي ضمنها الدستور؛

لكـن،

حيث إنه، وإن كان "التظلم" المنصوص عليه في مقتضيات الفقرتين المعروضتين، لا يُرفع إلى جهة إدارية أو هيئة مهنية، وإنما يُقدم إلى رئيس المحكمة الابتدائية بصفته جهة قضائية، فإن ذلك لا يغير من طبيعته كوسيلة قانونية أقرها المشرع للطعن في قرار رفض الخطاب الصادر عن القاضي المكلف بالتوثيق، قصد التحقق من مدى استناده إلى المقتضيات القانونية الواجبة التطبيق، مما يضفي على هذه الآلية طابعا قضائيا، ويُوفر للعدول وسيلة ناجعة لمراجعة هذا القرار المتظلم منه وصون حقوقهم المهنية؛

وحيث إن المشرع غير ملزم دستوريا بإقرار درجات متعددة للتقاضي أو الطعن في جميع الأوامر والقرارات القضائية دون استثناء، وأن تنظيمه لهذه الآلية على النحو المذكور، جاء متناسبا مع طبيعة المسألة المعروضة ومحققا لضمانات الأمن القضائي، ومن ثم فإن سكوته عن مسألة قابلية الأمر الصادر عن رئيس المحكمة الابتدائية للطعن من عدمه لا يشكل، في حد ذاته، مخالفة للدستور؛

وحيث إن ما أثير بخصوص عدم تمكين الأطراف أو المرتفقين من الطعن في القرار الصادر عن القاضي المكلف بالتوثيق، والقاضي برفض الخطاب، لا يرقى إلى مستوى خرق مبدأ المساواة، ذلك أن هذا المبدأ يفترض تماثل المراكز القانونية، ولما كان العدل متدخلا مهنيا في عملية التوثيق بموجب القانون، فإن مركزه القانوني يختلف جوهريا عن مركز الأطراف المستفيدة من العقد أو الشهادة، وبالتالي فإن اختلاف الوسائل الإجرائية المقررة لكل فئة يجد سنده في اختلاف أوضاعها القانونية، ولا يشكل تمييزا غير مبرر بينها؛

وحيث إن مقتضيات الفقرتين المعروضتين تروم تحقيق توازن متناسب بين إخضاع أعمال التوثيق لرقابة قضائية فعالة وبين حفظ حق العدول في مراجعة قرار رفض الخطاب، دون أن تمس جوهر الحق في التقاضي أو ضمانات حقوق الدفاع أو مبدأي المساواة والأمن القانوني؛

وحيث إنه، تأسيسا على جميع ما تقدم، فإن مقتضيات الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 77 ليس فيها ما يخالف الدستور؛

2- فيما يتعلق بالمواد المثارة تلقائيا من قبل المحكمة الدستورية:

- في شأن المادة الثامنة:

حيث إن المادة الثامنة تنص على أنه: "تتنافى مهنة العدول مع:

- جميع الوظائف الإدارية والقضائية؛

- مهن المحامي والموثق والمفوض القضائي والترجمان المحلف؛

- مهام الخبرة القضائية؛

- كل نشاط تجاري سواء زاوله العدل مباشرة أو بصفة غير مباشرة، غير أنه يمكن له التوقيع على الأوراق التجارية لأغراض مدنية؛

- مهام الإدارة والتسيير في شركة تجارية، أو اكتساب صفة شريك متضامن في شركات التضامن أو شركة التوصية البسيطة أو شركة التوصية بالأسهم، أو صفة شريك وحيد في شركة ذات مسؤولية محدودة؛

- كل عمل خاص يؤدى عنه أجر، باستثناء المهام الدينية والأنشطة العلمية والأدبية والفنية والرياضية المأذون له بها من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يتعرض للعقوبات التأديبية كل عدل يوجد في حالة تناف."؛

وحيث إنه، يبين من مقتضيات هذه المادة، موضوع الفحص، أن الغاية التشريعية من تنظيم حالات التنافي، تنصب على صون استقلالية مهنة العدول وضمان نزاهتها وحياد ممارسيها، ودرء كل صورة من صور تضارب المصالح التي من شأنها المساس بثقة المتعاملين في هذه المهنة، غير أن تحقيق هذه الغاية يستلزم أن يُصاحب إقرار حالات التنافي تنظيم إجرائي واضح يحدد كيفيات تطبيقها وضوابط الامتثال لها؛

وحيث إن المشرع حين أقر أن العدل الذي يوجد في حالة تناف، وفق المنصوص عليه في متن المادة المذكورة، لم ينص على أي أجل يتيح للعدل المعني تسوية وضعيته القائمة قبل أن تُرتب الآثار القانونية على قيام التنافي، ولم يحدد أي مسطرة قانونية أو إدارية تضبط كيفية التصريح بحالة التنافي، ولم يعين الجهة المختصة بتلقي هذا التصريح وأجل البت فيه؛

وحيث إن هذا السكوت من قبل المشرع، يشكل إغفالا تشريعيا يطال العناصر الجوهرية اللازمة لإعمال القاعدة القانونية، وينجم عنه فراغ قانوني من شأنه تعطيل قابلية النص للتطبيق المتوازن والمنصف، ويفتح الباب أمام تفسيرات متضاربة بهذا الخصوص؛

وحيث إنه، بناء على ما تم بيانه، تكون المادة الثامنة من القانون المحال، بما تنطوي عليه من إغفال تشريعي، مخالفة للدستور؛

في شأن المادة 120:

حيث إن هذه المادة تنص على أنه:" يتم البت في المتابعة التأديبية المثارة في حق العدل من قبل لجنة تأديبية تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، تتألف من:

- وزير العدل أو ممثله بصفته رئيسا؛

- ممثلين (02) عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- ممثلين (02) عن رئاسة النيابة العامة؛

- رئيس الهيئة الوطنية للعدول المنصوص عليها في المادة 140 أدناه، أو من ينوب عنه؛

- رئيس مجلس جهوي للعدول يعينه رئيس الهيئة الوطنية للعدول.

يتولى كتابة اللجنة إطار من وزارة العدل، يعينه رئيس اللجنة.

تجتمع اللجنة المذكورة أعلاه، بدعوة من رئيسها مرتين في السنة على الأقل وكلما دعت الضرورة ذلك، وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور ثلاثة (3) من أعضائها بمن فيهم الرئيس، وتتخذ قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

ترفع اللجنة مقترحاتها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل التي تصدر قرارات بشأنها."؛

وحيث إنه، يبين من مقتضيات هذه المادة، أن اللجنة التأديبية التي يرأسها وزير العدل أو ممثله، تتولى البت في الأفعال المنسوبة إلى العدل وتحديد الجزاء التأديبي المناسب، ثم تحيل مقترحاتها بهذا الخصوص إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لاتخاذ ما يلزم بشأنها، دون تحديد صلاحياتها بهذا الخصوص؛

وحيث إن هذه الإحالة لا يمكن تفسيرها، في ضوء مبادئ دولة الحق والقانون وربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان حسن سير المرافق العمومية، على أنها تخول وزير العدل صلاحية إعادة النظر في المقرر التأديبي الصادر عن اللجنة المذكورة أو تعديله أو استبداله بقرار آخر، ذلك أن هذا الأخير يكون قد أسهم في تكوين إرادة هذه اللجنة بحكم رئاسته لها أو من خلال ممثله فيها، مما يجعل إسناد سلطة مراجعة المقرر ذاته إليه، جامعا بين صفة المشارك في اتخاذ القرار وصفة الجهة المنوط بها مراقبتُه أو تعديله؛

وحيث إن هذا الجمع من شأنه أن يمُس ضمانات الحياد والاستقلالية والموضوعية الواجب توافرها في المسطرة التأديبية، وأن ينتقص من الاختصاص الأصيل المخول للجنة، بما يُحول مقررها إلى مجرد توصية أو اقتراح، خلافا للإرادة التشريعية المستفادة من مقتضيات الفقرة الأولى من المادة المعروضة التي أسندت للجنة التأديب صراحة سلطة البت وتوقيع العقوبة؛

وحيث إن إحالة مقرر هذه اللجنة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، يتعين أن تُفهم على أنها تخول وزير العدل ممارسة الاختصاصات التنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ المقرر التأديبي وترتيب آثاره القانونية، وهو ما تؤكده مقتضيات المادة 125 من القانون المعروض، دون أن يمتد نطاق هذه الصلاحية إلى مراجعة مضمونه أو إعادة تقدير وقائعه أو تعديل العقوبة التي قررتها اللجنة المذكورة؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق بيانه، تكون مقتضيات المادة 120، غير مخالفة للدستور، شريطة أن تُفهم وتطبق على أساس أن إحالة مقترحات اللجنة التأديبية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، لا تخول وزير العدل صلاحية إعادة النظر فيها، وإنما تخوله حصرا ممارسة الاختصاصات التنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ المقرر التأديبي وترتيب آثاره القانونية؛

- في شأن مواد البابين الثاني عشر والثالث عشر:

حيث إنه، يبين من استقراء مقتضيات المواد من 140 إلى 194 من القانون المحال، أن المشرع أحدث بنية تنظيمية لمهنة العدول وذلك من خلال تخصيص الباب الثاني عشر للهيئة

الوطنية للعدول (من المادة 140 إلى المادة 171) والباب الثالث عشر للمجالس الجهوية للعدول (من المادة 172 إلى المادة 194)، ويهدف هذا التنظيم إلى تأطير مهنة العدول وضمان حسن سيرها وتدبير شؤونها الذاتية؛

وحيث إن الدستور ينص في البند التاسع والعشرين من الفقرة الأولى من الفصل 71 منه على أنه: "يختص القانون،...

- إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام"،

كما ينص في الفصل 154 منه على أنه: "يتم تنظيم المرافق العمومية...، والاستمرارية في أداء الخدمات.

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور."؛

وحيث إنه، يستفاد من أحكام هذين الفصلين 71 (البند التاسع والعشرون من الفقرة الأولى) و154 من الدستور، أنه من جهة، يندرج ضمن مجال القانون إحداث المؤسسات العمومية وسائر الأشخاص الاعتباريين من أشخاص القانون العام، كما يجوز للمشرع أن يحدث شخصا اعتباريا آخر ذا طبيعة مهنية ويخوله ممارسة بعض صلاحيات السلطة العامة، وفق ما هو منصوص عليه في هذين البابين، الأمر الذي يقتضي أن يباشر المشرع اختصاصه التنظيمي في مجال المهن القانونية والقضائية ممارسة كاملة وفعالة، دون التخلي عن جوهر غايته الدستورية، ودون ترك تنظيم سير المرافق المهنية المعنية لسلطة الفاعلين فيها في غياب الضوابط القانونية الكفيلة بضبطها وحمايتها، ومن جهة أخرى، فإن المرافق العمومية يستوجب تنظيمها على أساس مبادئ الاستمرارية في تقديم الخدمات، وانتظام سيرها؛

وحيث إن الهيئة الوطنية للعدول والمجالس الجهوية للعدول تتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال في التسيير، وتساهم مباشرة في تدبير مرفق عام ذي طبيعة قضائية وتوثيقية، من خلال الصلاحيات المخولة لها، ولا سيما ما يتعلق بضبط سير أعمال العدول وممارسة الاختصاص التأديبي، بما يكرس خضوعها لمبدأ استمرارية المرفق العام باعتباره مبدأ دستوريا ملزما، يفرض على المشرع، عند تنظيمه لهذه الهيئة واختصاصاتها، توفير الشروط الكفيلة بضمان سيرها العادي والمتواصل دون انقطاع؛

وحيث إنه، يبين من المقتضيات الواردة في البابين المذكورين، أنها وإن أعادت تنظيم الهيئة المعنية وتأطير عمل العدول وأسندت إليها اختصاصات حصرية ذات صلة مباشرة بالمرفق العام التوثيقي، ومصالح المرتفقين، فإنها قد خلت من المقتضيات القانونية الكفيلة بتدارك حالات التعطيل أو العجز التي قد تصيب الهيئة الوطنية للعدول أو المجالس الجهوية للعدول، سواء فيما يتعلق بعدم القدرة على القيام بمهامها أو عدم انتظام اجتماعاتها الأمر الذي يمس مبدأ الاستمرارية في أداء الخدمات العمومية، ويحرم المرتفقين من الضمانات الأساسية لحماية حقوقهم، بما لا ينسجم ومتطلبات الحكامة الجيدة المكرسة في الدستور؛

وحيث إنه، في غياب آليات قانونية واضحة لتدارك حالات التعطيل أو النيابة أو الحلول عند تعثر أجهزة الهيئة المنتخبة وطنيا أو جهويا، يكون المشرع قد أغفل تنظيم وضعية جوهرية من شأنها ضمان استمرارية المرفق العام، مما يشكل فراغا تشريعيا يمس الاختصاص التشريعي الموكول له دستوريا، ويؤدي إلى الإخلال بمبدأي الحكامة الجيدة واستمرارية المرفق العام؛

وحيث إنه، تأسيسا على ذلك، تكون مواد البابين الثاني عشر والثالث عشر فيما أغفلته من ضمان استمرار المرفق العام التوثيقي مشوبة بعيب عدم الاختصاص السلبي للمشرع، مما يوجب التصريح بمخالفتها للدستور؛

لهذه الأسباب:

ودون الإثارة التلقائية لعدم الدستورية البينة لباقي مواد ومقتضيات القانون المحال؛

أولا- تقضي بأن:

- المواد 8 و53 (الفقرتان الأولى والثانية) و67 (البند الأول)، مخالفة للدستور، وكذلك المواد من 140 إلى 194 من البابين الثاني عشر والثالث عشر، فيما أغفلته من ضمان استمرارية المرفق العام التوثيقي، مخالفة للدستور؛

- المواد 37 و50 و51 و55 (الفقرة الثانية) و63 (الفقرة الأولى) و77 (الفقرتان الثانية والثالثة)، ليس فيها ما يخالف الدستور؛

- المادة 120، ليس فيها ما يخالف الدستور، شريطة أن تفهم وتطبق على أساس أن إحالة مقترحات اللجنة التأديبية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، لا تُسند لوزير العدل صلاحية إعادة النظر فيها، وإنما تخوله حصرا ممارسة الاختصاصات التنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ المقرر التأديبي وترتيب آثاره القانونية؛

ثانيا- تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى كل من السيد رئيس الحكومة، والسيد رئيس مجلس النواب، والسيد رئيس مجلس المستشارين، وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الإثنين 29 من ذي الحجة 1447

(15 يونيو 2026)

الإمضـاءات

محمد أمين بنعبد الله

لطيفة الخال الحسين اعبوشي محمد علمي خالد برجاوي

أمينة المسعودي نجيب أبا محمد محمد قصري محمد ليديدي

سعد غزيول برادة احمدو الباز عبد الحافظ اد مينو

مدونة السير على الطرق

صيغة محينة بتاريخ 11 أغسطس 2016

القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق625

كما تم تعديله:

القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 شوال 1437 (18 يوليو 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 7 ذو القعدة 1437 (11 أغسطس 2016) ص 5865.

625- الجريدة الرسمية عدد 5824 بتاريخ 8 ربيع الأخر 1431 (25 مارس 2010)، ص 2168.

ظهير شريف رقم 1.10.07 صادر في 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 26 و58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بطنجة في 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء: عباس الفاسي.

قانون رقم 52.05يتعلق بمدونة السير على الطرق

الكتاب الأول: شروط السير على الطريق العمومية

القسم الأول: رخصة السياقة

الباب الأول: إلزامية رخصة السياقة

المادة 1

لا يجوز لأي شخص أن يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية مالم يكن حاصلا على رخصة للسياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الإدارة، تناسب صنف المركبة أو مجموعة المركبات التي يسوقها.

المادة 2

استثناء من أحكام المادة الأولى أعلاه:

1- يجوز للمغاربة القاطنين بالخارج أن يسوقوا، داخل التراب الوطني، خلال مدة أقصاها سنة واحدة ابتداء من إقامتهم بالمغرب، بواسطة رخصة السياقة المسلمة لهم بالخارج سارية الصلاحية؛

2- يجوز للسائقين من جنسية أجنبية، أن يسوقوا بواسطة رخصة السياقة المسلمة لهم بالخارج سارية الصلاحية، لكن فقط، خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ إقامتهم المؤقتة بالمغرب كما هي محددة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية.

المادة 6263

يجب على السائقين الحاصلين على رخصة سياقة مسلمة بالخارج، بعد انصرام المدة المشار إليها في المادة السابقة، أن يتقدموا لامتحانات الحصول على رخصة السياقة المغربية، أو أن يطلبوا تبديل رخصتهم للسياقة تطبيقا للفقرات الموالية.

يمكن للمغاربة والأجانب الحاصلين على رخصة سياقة مسلمة من قبل دولة يربطها بالمغرب اتفاق اعتراف متبادل بسندات السياقة، تبديل سنداتهم مقابل رخصة سياقة مغربية وفق الشروط المحددة بمقتضى الاتفاق المذكور.

يمكن للحاصلين على رخصة سياقة مسلمة من قبل دولة تعترف بتبديل رخصة السياقة المغربية مقابل رخصتها الوطنية، تبديل سنداتهم مقابل رخصة سياقة مغربية وفق الشروط التي تحددها الإدارة.

626- أنظر المادتين 9 و11 من المرسوم رقم 2.10.311 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن رخصة السياقة؛ الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 شوال 1431 (30 سبتمبر 2010)، ص 4411.

المادة 9

"يجب تبديل رخصة سياقة أجنبية مقابل رخصة سياقة مغربية وفق أحكام المادة 3 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

تكون رخصة السياقة المغربية المسلمة مقابل رخصة سياقة أجنبية مؤقتة أو لفترة اختبارية رخصة لفترة اختبارية تحدد مدتها كما يلي:

- في سنتين، إذا كانت مدة صلاحية رخصة السياقة الأجنبية تعادل أو تفوق سنتين ؛
- في المدة الباقية من صلاحية رخصة السياقة الأجنبية إذا كانت صلاحية هذه الأخيرة تقل عن سنتين.

تكون رخصة السياقة المسلمة مقابل رخصة سياقة أجنبية نهائية رخصة سياقة لما بعد الفترة الاختبارية."

المادة 11

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط وكيفيات تبديل رخصة السياقة الأجنبية مقابل رخصة سياقة مغربية المنصوص عليه في المادة 3 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

يمكن للمغاربة، القاطنين بالخارج والعائدين بصفة نهائية إلى المغرب، تبديل سنداتهم مقابل رخصة سياقة مغربية وفق الشروط المحددة من قبل الإدارة.

المادة 4

في حالة السير الدولي ووفقا للاتفاقية الدولية للسير على الطرق، تسلم الهيئات المؤهلة لذلك من قبل الإدارة، رخصة دولية للسياقة موضوعة في دفتر خاص.

يجوز للسائقين من جنسية أجنبية، الحاصلين على رخصة دولية للسياقة، السياقة على التراب الوطني خلال مدة صلاحية الرخصة المذكورة دون أن تتجاوز المدة المشار إليها في البند 2 من المادة 2 أعلاه627.

المادة 5

استثناء من أحكام المادة الأولى أعلاه، يجوز للسائقين العسكريين الحاصلين على إجازة السياقة المسلمة من قبل السلطة التابعين لها، من أجل سياقة المركبات العسكرية:

1- أن يسوقوا، على الطريق العمومية المركبات العسكرية التي عهد إليهم بسياقتها من قبل السلطة العسكرية المختصة، شريطة احترام قواعد السير المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والقواعد المقررة في شأنهم من قبل السلطة العسكرية؛

2- أن يقوموا بتبديل الإجازة مقابل رخصة للسياقة من نفس الصنف، مسلمة من قبل الإدارة المدنية،وفقا للشروط المحددة بنص تنظيمي، دون اجتياز الاختبارين المشار إليهما في المادة 10 أسفله شريطة استيفائهم الشروط المحددة في البندين 1 و2 من المادة 11 أسفله628.

627- أنظر المادتين 14 و16 من المرسوم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 14

"تعد رخصة السياقة الدولية المسلمة تطبيقا للفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وفق النموذج الوارد في الملحق رقم 7 من الاتفاقية الدولية للسير على الطرق المبرمة في فيينا بتاريخ 8 نوفمبر 1968. تسلم رخصة السياقة الدولية إلى طالبها بناء على رخصة سياقة مغربية سارية الصلاحية، من قبل الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر والمؤهلة لهذا الغرض من قبل وزير التجهيز والنقل.

لا تصلح رخصة السياقة الدولية المذكورة للسياقة في المغرب."

المادة 16

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط وكيفيات تأهيل الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وكذا شروط وكيفيات تسليم رخصة السياقة الدولية."

628- تم تغيير وتتميم البند 2 من المادة 5 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 شوال 1437 (18 يوليو 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 7 ذو القعدة 1437 (11 أغسطس 2016) ص 5865.

المادة 6

لا يجوز لأي كان سياقة مركبة فلاحية ذات محرك أو مركبة غابوية ذات محرك أو أريبة للأشغال العمومية أو أريبة خاصة ذات محرك، على الطريق العمومية، مالم يكن حاصلا على رخصة للسياقة مسلمة طبقا للمادة الأولى أعلاه.

الباب الثاني: أصناف رخصة السياقة

المادة 6297

يحدد صنف رخصة السياقة حسب صنف أو أصناف المركبة التي يمكن سياقتها.

أصناف رخصة السياقة هي: "أم" (AM) و "أ1" (A 1) و"أ" (A) و "ب"(B) و "ج" (C)و "د" (D) و "هـ (ب) " ((E(B)) و "هـ (ج) " ((E(C)) و "هـ (د) " ((E(D)).

وتسمح هذه الأصناف بسياقة المركبات التالية:

"صنف "أم" (AM):

دراجة بمحرك؛

دراجة رباعية العجلات خفيفة بمحرك.

صنف "أ1" (A1):

629- تم تغيير وتتميم المادة 7 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

- تنص المادة الخامسة من القانون رقم 116.14 السالف الذكر على ما يلي:

"تدخل أحكام المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلقة بمدونة السير على الطرق، كما تم تغييرها بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ، فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك، وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة.

تخول رخصة السياقة من الصنف «أ1»(A1) المسلمة قبل تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية الحق في سياقة الدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك.

تخول رخصة السياقة من الصنف «أ»(A) المسلمة قبل تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية الحق في سياقة الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك".

الدراجات النارية الخفيفة.

صنف "أ" (A):

الدراجات النارية.

صنف "ب" (B):

السيارات المعدة لنقل الأشخاص والمحتوية زيادة على مقعد السائق على ثمانية مقاعد للجلوس على الأكثر؛

السيارات المعدة لنقل البضائع والتي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة (PTC)3500 كيلوغرام؛

المركبات الفلاحية ذات محرك والمركبات الغابوية ذات محرك وأريبات الأشغال العمومية ذات محرك والأريبات الخاصة ذات محرك، التي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغرام، وذلك عند سيرها على الطريق العمومية؛

الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك؛

الدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك؛

الدراجات رباعية العجلات ثقيلة بمحرك.

باستثناء الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات رباعية العجلات ثقيلة بمحرك،يجوزأن تقرن المركبات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما، أو بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغراما، شريطة أن لا يتجاوز الوزن الإجمالي مع الحمولة للمركبة الجارة والمقطورة معا 3500 كيلوغرام أو أن لا يتجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمقطورة محملة وزن المركبة الجارة وهي فارغة.

صنف "ج" (C):

- السيارات المعدة لنقل البضائع التي يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 3500 كيلوغرام؛

- المركبات الفلاحية ذات محرك والمركبات الغابوية ذات محرك وأريبات الأشغال العمومية ذات محرك والأريبات الخاصة ذات محرك، التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة (PTC) 3500 كيلوغرام، وذلك عند سيرها على الطريق العمومية.

ويجوز ربط المركبات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغراما.

صنف "د" (D):

السيارات المعدة لنقل الأشخاص والمحتوية، علاوة على مقعد السائق، على أكثر من ثمانية مقاعد للجلوس أو تنقل على متنها أكثر من ثمانية أشخاص دون احتساب السائق.

ويجوز أن تقرن السيارات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغراما.

صنف "هـ (ب)" ((E(B):

المركبات من الصنف "ب" (B) المقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما، وذلك إذا كان الوزن الإجمالي للمقطورة محملة يتجاوز وزن المركبة الجارة وهي فارغة أو إذا كان مجموع الوزن الإجمالي مع الحمولة للمركبة الجارة وللمقطورة معا يتجاوز 3500 كيلوغرام.

صنف "هـ(ج)"((C) (E):

مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تندرج في صنف "ج" (C) ومقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.

صنف "هـ(د) " ((E(D):

مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تندرج في صنف "د" (D) ومقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.

إذا كانت المركبات من صنف"أم" (AM) و"أ 1 "(1 A)و"أ" (A)و"ب" (B) مهيأة خصيصا للأشخاص المعاقين، تجب الإشارة إلى ذلك في رخصة السياقة المعنية برموز تحددها الإدارة630.

630- أنظر المواد الأولى و5 و21 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة الأولى

"يجب على كل شخص تتوفر فيه الشروط المحددة في المادة 11 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه والراغب في التقدم لاجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة من أحد الأصناف المشار إليها في المادة 7 من القانون المذكور، أن يتقدم بطلب ترشحه مرفقا بملف، ويحدد نموذج الطلب والملف ومضمونهما بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 6318

لا يسمح كل صنف من أصناف رخصة السياقة إلا بسياقة صنف المركبات المقابل له فقط كما هو مقرر في المادة 7 أعلاه.

غير أن:

غير أنه إذا كان صاحب طلب الترشح لامتحان رخصة السياقة من صنف " أ 1" (A1) شخصا قاصرا يتراوح سنه بين 16 وأقل من 18 سنة، فإن الطلب يقدم من قبل نائبه الشرعي. ويجب على القاصر المرشد تقديم الحجة على ترشيده."

المادة 5

" يجوز للمترشحين المصابين بعجز بدني لا يتنافى مع سياقة مركبة ذات محرك من أحد الأصناف المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة 7 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر والتي تحتاج إلى تهيئة خاصة، اجتياز الاختبار التطبيقي من أجل الحصول على رخصة سياقة بواسطة مركبتهم الخاصة.

تطبيقا للمادة 13 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب تهيئة المركبة المذكورة وفق التعليمات المضمنة في الشهادة الطبية.

تخضع المركبة لمصادقة جديدة وفق أحكام المادة 51 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تقوم بها المصلحة المكلفة بالمصادقة على المركبات التابعة لوزارة التجهيز والنقل. وإذا كانت المركبة مطابقة، تسلم هذه المصلحة للشخص المعني سندا للمصادقة يلحق بملف الترشح من أجل الحصول على رخصة السياقة وتوجه نسخة منه إلى المصلحة المختصة المكلفة بتسليم شهادات تسجيل المركبات من أجل إدراجها في ملف تسجيل المركبة المعنية.

يجب على المترشح الذي يستعمل مركبته الخاصة من أجل اجتياز الاختبار التطبيقي أن يدلي بعقد تأمين خاص يغطي المخاطر والحوادث التي قد تلحقها المركبة المذكورة بالمترشح نفسه أو بالعون الممتحن أو بالأشخاص الآخرين أو بالممتلكات، أثناء اجتياز المترشح للامتحان المذكور."

المادة 21

" تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة:

- قائمة الأمراض التي تمنع السياقة المحددة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 12 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛
- القدرات البدنية والعقلية المطلوبة حسب كل صنف من أصناف رخصة السياقة، المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 12 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛
- حالات العجز البدني التي لا تتنافى مع سياقة مركبات ذات محرك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 13 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛
- قائمة الأمراض وحالات العجز المشار إليها في 1 من الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛
- موضوع الفحص الطبي والفحص الطبي المضاد وكذا نموذج الشهادة الطبية ونموذج الشهادة الطبية للفحص المضاد؛
- الرموز التي تبين التقييدات التي تخضع لها السياقة والتهييئات أو الأجهزة الخاصة التي يجب الإشارة إليها في رخصة السياقة والمنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05."

- أنظر القرار المشترك لوزير التجهيز والنقل ووزيرة الصحة رقم 2653.11 صادر في 17 من شوال 1432 (16 سبتمبر 2011) بتطبيق المادة 21 من المرسوم رقم 2.10.311 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، بشأن رخصة السياقة؛ الجريدة الرسمية عدد 5988 بتاريخ 22 ذو القعدة 1432 (20 أكتوبر 2011)، ص 5149، كما تم تغييره وتتميمه.

631- تم تغيير وتتميم المادة 8 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

1- رخصة السياقة من الصنف "هـ (ج)"((E(C)) أو "هـ (د) " ((E(D))، تقبل أيضا بالنسبة للصنف "هـ (ب)"((E (B))، شريطة أن يكون صاحب الرخصة حاصلا على رخصة السياقة من الصنف "ب"(B)؛

2- رخصة السياقة من الصنف "هـ (ج)" ((E(C))، تقبل أيضا بالنسبة للصنف "هـ (د) ((E(D))، شريطة أن يكون صاحب الرخصة حاصلا على رخصة السياقة من الصنف "د" (D).

3- رخصة السياقة من الصنف "أ" (A) تقبل أيضا بالنسبة للصنف "أ1"(A1) و"أم"(AM)؛

4- رخصة السياقة من الصنف "ب" (B) أو من الصنف "أ1" (A1) تقبل أيضا بالنسبة للصنف "أم" (AM):

مع مراعاة أحكام المادة 309 بعده، تخول رخصة السياقة من الصنف "ي"(J) المسلمة قبلتاريخ صدور هذا القانون الحق في سياقة الدراجات النارية من صنف "أ"(AI).

المادة 9

يجب الإدلاء برخصة السياقة أو بالوثيقة التي تحل محلها إلى الأعوان المكلفين بمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، كلما طلبوا ذلك.

الباب الثالث: شروط الحصول على رخصة السياقة

الفرع 1: أحكام عامة

المادة 63210

تسلم رخصة السياقة إلى المترشح بعد اجتيازه بنجاح:

1- لاختبار في مراقبة المعارف ينصب خاصة على الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال سياقة المركبات ذات محرك وسلامة السير الطرقي633؛

632- تم تغيير وتتميم المادة 10 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14 ، السالف الذكر.

633- أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 3

"يجري الاختبار المنصوص عليه في 1 من المادة 10 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر المسمى " الاختبار النظري" في هذا المرسوم، بواسطة برامج وحوامل معلوماتية تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل. ويجرى هذا الاختبار تحت مراقبة مشرف يعينه وزير التجهيز والنقل أو الشخص الذي يفوضه لهذا الغرض.

2- لاختبار634 في مراقبة القدراتوالسلوكاتالمرتبطة بقيادة مركبة ذات محرك، الغرض منه التأكد من أن المترشح قادر على تمييز الأخطار الناتجة عن السير وتقدير جسامتها، والتحكم في مركبته واحترام الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال السير الطرقي واكتشاف العيوب التقنية الأكثر أهمية والمساهمة في سلامة كافة مستعملي الطريق العمومية635.

يعفى من الاختبارات المشار إليها في 2 أعلاه، المترشحون لاجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة من صنف "أم" (AM).

المادة 63611

لا يجوز لأي كان أن يتقدم لاجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة إحدى أصناف المركبات، إذا لم يكن مستوفيا للشروط التالية:

أن لا تقل سنه عن:

14 سنة شمسية كاملة لسياقة المركبات من الصنف "أم" (AM)؛

يجوز للمترشح، حسب اختياره، اجتياز الاختبار النظري سواء باللغة العربية أو بالدارجة المغربية أو بالأمازيغية أو باللغة الفرنسية. وفي حالة عدم معرفة المترشح باللغات المذكورة، يجوز له اجتياز الاختبار النظري بمساعدة مترجم محلف على نفقته، وتحدد كيفيات تطبيق هذه الفقرة بمقرر لوزير التجهيز والنقل، عند الإقتضاء.
يجوز للمترشح الأصم أو الأبكم القادر على السياقة أن يجتاز الاختبار النظري بمساعدة مترجم في لغة الإشارة على نفقته.
تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل مواضيع الاختبار النظري وكيفيات تقييم المترشحين، حسب كل صنف من أصناف رخصة السياقة."

634- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 4

" يجرى الاختبار المنصوص عليه في 2 من المادة 10 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، المسمى "الاختبار التطبيقي" في هذا المرسوم، بواسطة مركبات تتوفر فيها الخصائص المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل. ويجرى هذا الاختبار تحت مراقبة أعوان ممتحنين يعينهم وزير التجهيز والنقل أو الشخص الذي يفوضه لهذا الغرض.
تحدد مواضيع الاختبار التطبيقي وكيفيات تقييم المترشحين حسب كل صنف من أصناف رخصة السياقة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

635-أنظر المادتين الأولى و38 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 38

" يتم الحصول على صنف جديد من أصناف رخص السياقة وفق أحكام المادة 11 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05.
يشترط في الأشخاص الحاصلين على رخصة سياقة من صنف"ج" (C) أو "د" (D) المسلمة قبل دخول القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 حيز التنفيذ، والراغبين في الحصول على رخصة سياقة من صنف "د" (D) أو "ج" (C) ما يلي:
- التوفر على رخصة سياقة من صنف "ب" (B) منذ ما لا يقل عن سنتين؛
- التوفر على رصيد من النقط لا يقل عن 12 نقطة."

636- تم تغيير وتتميم المادة 11 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

16 سنة شمسية كاملة لسياقة المركبات من الصنف "أ"(AI) ؛

18 سنة شمسية كاملة لسياقة المركبات من الصنف "أ" (A) والصنف "ب"(B) والصنف "هـ (ب)" ((E(B)) ؛

21 سنة شمسية كاملة لسياقة المركبات من الصنف "ج" (C) و "د" (D) و"هـ"(ج)" ((E(C)) و"هـ (د) ((E(D). ويشترط بلوغ هذه السن أيضا عندما يتعلق الأمر بسياقة مركبة من الصنف "ب"(B) مخصصة لمصلحة للنقل الجماعي للأشخاص؛

2- أن يكون أهلا بدنيا وعقليا لسياقة المركبات من الصنف المعني برخصة السياقة.وتثبت هذه الأهلية بشهادة طبية مسلمة وفق الفرع 2 بعده؛

3- أن يثبت خضوعه، بالنسبة للأصناف "ج" (C) و"د" (D) و"هـ(ج)" ((E(C)) و"هـ (د)" ((E (D)، لتعليم في سياقة المركبات ذات محرك في إحدى المؤسسات المرخص لها لهذا الغرض؛

أن يثبت خضوعه لتعليم في سياقة المركبات ذات محرك في إحدى المؤسسات المرخص لها لهذا الغرض مع مراعاة أحكام المادة 251 أدناه؛

4- أن يكون حاصلا على:

رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية من صنف "ب" (B) وألا يقل رصيد النقط المخصص لرخصته عن إثنتي عشرة نقطة، للحصول على رخصة السياقة من الصنفين "ج" (C) و" د"(D)؛

رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية من صنف "ب" (B) وألا يقل رصيد النقط المخصص لرخصته عن إثنتي عشرة نقطة، للحصول على رخصة السياقة من الصنف "هـ (د) "(E(D))؛

رخصة السياقة من الصنف "ج" (C)للحصول على رخصة السياقة من الصنف "هـ (ج) "(E(C))؛

رخصة السياقة من الصنف "د" (D) للحصول على رخصة السياقة من الصنف "هـ (د) "(E(D)).

الفرع 2: الأهلية البدنية والعقلية

المادة 12

يخضع وجوبا كل مترشح لاختبارات امتحان الحصول على رخصة السياقة لفحص طبي مسبق، الغاية منه التأكد من أن قدراته البدنية والعقلية تمكنه من سياقة مركبة على الطريق العمومية دون خطر وخاصة التأكد من أنه غير مصاب بأحد الأمراض التي تمنع السياقة والمحددة قائمتها من قبل الإدارة بعد استشارة المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية.

يتم تحيين قائمة الأمراض التي تمنع السياقة كل ثلاث سنوات بعد استشارة المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية.

تحدد الإدارة القدرات البدنية والعقلية المطلوبة حسب صنف رخصة السياقة التي يرغب المترشح في الحصول عليها.

يدلي المعني بالأمر بالشهادة الطبية المثبتة لقدراته البدنية والعقلية عند إيداع ترشيحه لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة.

المادة 13

إذا كان المترشح لاختبارات امتحان الحصول على رخصة السياقة مصابا بعجز بدني لا يتنافى مع سياقة المركبات ذات محرك، أمكن تعويض هذا العجز بتهيئة خاصة للمركبة أو بواسطة حمل وباستعمال أجهزة طبيةأو هما معا، من قبل السائق تبعا لتعليمات الطبيب الذي أجرى الفحص الطبي.

يجب أن تشير الشهادات الطبية إلى التقييدات والتهييئات أو إلى الأجهزة الخاصة.

يبين ذلك في رخصة السياقة وفق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 7 أعلاه.

المادة 63714

يجب على كل شخص حاصل على رخصة السياقة الخضوع لفحص طبي كل عشر سنوات.

غير أنه يجب تجديد الفحص الطبي كل سنتين، بالنسبة للحاصلين على رخصة السياقة، الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة638.

637- تم نسخ وتعويض المادة 14 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

638- أنظر المواد 17 و18 و41 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 17

" يجب على كل شخص حاصل على رخصة سياقة وملزم بإجراء الفحص الطبي المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 أن يقدم فورا الشهادة الطبية بعد كل تجديد

يجب على الأشخاص الحاصلين على رخصة السياقة من الأصناف «ب» (B) و«هـ (ب)» ((B) E)و «ج» (C) و «هـ (ج)» ((C)E) و «د» (D) و«هـ (د)» ((D)E)عند سياقة المركبات المخصصة لنقل البضائع أو للنقل الجماعي للأشخاص المطابقة لهذه الأصناف، إثبات خضوعهم لفحص طبي صالح لسنتين.

غير أنه يمكن للأطباء المعتمدين المشار إليهم في المادة 21 بعده، أن يأمروا بخضوع السائق لفحص طبي دوري لفترة أقل من الفترات المحددة أعلاه إذا كانت حالته الصحية تدعو إلى ذلك.

المادة 15

علاوة على الفحوص الطبية المنصوص عليها في المادتين 12 و14 أعلاه:

1- يخضع لفحص طبي كل شخص حاصل على رخصة سياقة أصيب بمرض أو بعجز منصوص عليه في قائمة تضعها الإدارة639، بعد استشارة المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية، وذلك داخل أجل ثلاثين يوما الموالية للإصابة بالمرض أو العجز؛

2- يخضع لفحص طبي، بأمر من الإدارة، كل شخص حاصل على رخصة سياقة تسبب في حادثة سير نجم عنها قتل غير عمدي.

للفحص المذكور إلى المصلحة المكلفة بتسليم رخصة السياقة الكائنة بمكان إقامته، بغية تحيين الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة والحامل الإلكتروني المعدة فيه رخصة السياقة الخاصة به."

المادة 18

" تصلح الشهادة الطبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر إلى غاية تاريخ بلوغ سن 65 سنة بالنسبة للسائقين الذين يبلغ سنهم 55 سنة فأكثر."

المادة 41

" يجب على الحاصلين على رخص السياقة لما بعد الفترة الاختبارية والمعدة على حوامل تمكن من تسجيل المعلومات بكيفية إلكترونية، القيام بالفحص الطبي الدوري الإجباري الأول، المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر التي تلي تاريخ انقضاء السنة التاسعة ابتداء من تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ.

يجب على الأشخاص الحاصلين على رخص السياقة والذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة بأكثر من ثلاثة أشهر، في فاتح أكتوبر 2010، القيام بالفحص الطبي الدوري الإجباري الأول المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر داخل أجل أقصاه 3 أشهر تحتسب ابتداء من تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ."

639- أنظر المادتين 19 و21 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 19

" يراد بمصطلح "الإدارة" المنصوص عليه في 2 من الفقرة الأولى وفي الفقرتين 2 و3 من المادة 15 وفي المواد 18 و19 و20 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل.

يراد بمصطلح " الإدارة " المنصوص عليه في المادة 21 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة الصحة."

يجب على الطبيب الذي عاين الإصابة بالمرض أو العجز أن يخبر فورا الإدارة التي تقوم في أجل ثلاثين يوما باستدعاء المعني بالأمر، من أجل الفحص الطبي الإجباري.

يجب كذلك أن يقوم بإخبار الإدارة، بعد أن يكون قد خضع لفحص طبي ملائم داخل أجل لا يزيد على شهر واحد يبتدئ من تاريخ الفحص الطبي المذكور، كل شخص حاصل على رخصة للسياقة تعرض لحادثة أصيب بسببها بمرض أو عجز أثر في قدراته البدنية أو العقلية، أو تعرض لأي عارض أو مرض آخر أثر في تلك القدرات.

المادة 16

تجرى الفحوص الطبية الإجبارية المفروضة بموجب هذا القانون من قبل أطباء640 من القطاع العام أو من القطاع الخاص يستوفون الشروط المنصوص عليها في المادة 21 بعده.ويقوم عند الاقتضاء بإجراء الفحص متخصص أو متخصصون حسب طبيعة الفحص اللازم إجراؤه.

المادة 64117

يسلم الطبيب الذي قام بالفحص الطبي وفق أحكام المادتين 12 و14 أعلاه، شهادة إلى المعني بالأمر للإدلاء بها إلى الإدارة المختصة، تثبت أنه قادر على السياقة، أو قادر على السياقة مع مراعاة التقييدات المشار إليها في المادة 18 بعده، أو أنه غير قادر على السياقة.

تحتفظ الإدارة بنسخة من شهادة الفحص الطبي لتحيين المعطيات المتعلقة برخصة السياقة في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة وتعيد الشهادة الأصلية إلى المعني بالأمر قصد الإدلاء بها لأعوان المراقبة كلما طلب منه ذلك كإثبات لخضوعه لهذا الفحص، ما لم يتم وضع نظام آلي يسمح للأعوان محرري المحاضر بقراءة البيانات المتعلقة بالفحص الطبي المسجلة على الحامل المحررة فيه رخصة السياقة.

المادة 18

640- أنظر المادة 20 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 20

" تحدد بقرار لوزير الصحة شروط منح وتوقيف وسحب اعتماد الأطباء والأطباء أعضاء اللجنة الطبية للاستئناف المنصوص عليهم في المادتين 16 و19 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

- أنظر كذلك قرار لوزيرة الصحة رقم 1971.11 الصادر في 30 من شعبان 1432 (فاتح أغسطس 2011) بتطبيق المادة 20 من المرسوم رقم 2.10.311 الصادر بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، بشأن رخصة السياقة؛ الجريدة الرسمية عدد 5988 بتاريخ 22 ذو القعدة 1432 (20 أكتوبر 2011)، ص 5143.

641- تم نسخ وتعويض المادة 17 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14 ، السالف الذكر.

يوجه الطبيب الذي قام بالفحص الطبي، طبقا لأحكامالمادة 15 أعلاه، إلى الإدارة642 المختصة، نسخة من الشهادة التي سلمها للمعني بالأمر والتي تثبت643:

1- إما أنه يمكن لصاحب رخصة السياقة الاستمرار في استعمال رخصته، شريطة الخضوع، إن اقتضى الحال، لفحص طبي تكميلي يحدد الطبيب تاريخ إجرائه؛

2- وإما أنه يجوز لصاحب رخصة السياقة الاستمرار في استعمال رخصته، لكن مع مراعاة التقييدات المتعلقة بالسياقة في ظروف خاصة، وعند الاقتضاء، داخل أجل محدد؛

3- وإما أن صاحب الرخصة مصاب بمرض أو عجز يستلزم تهيئة ملائمة للمركبة أو حمل أو استعمال السائق لآلة أو لجهاز طبي تعويضي خاصين، أو هما معا؛

4- وإما أن السائق مصاب بمرض أو عجز يتنافى مع السياقة على الطريق العمومية.

تسلم في الحالات المنصوص عليها في البندين 2 و3 من هذه المادة، رخصة سياقة جديدة مقابل الرخصة القديمة، تبين نوع التقييد المفروض أو تهيئة المركبة، أو هما معا، دون حاجة لاجتياز المعني بالأمر لامتحان جديد للحصول على رخصة السياقة.

تسحب رخصة السياقة أو تلغى في الحالة المنصوص عليها في البند 4 من هذه المادة. غير أنه إذا كان سحب أو إلغاء رخصة السياقة مبررا بعجز بدني يهم صنفا أو أكثر من المركبات، فإن السحب أو الإلغاء لا يطبق إلا على الصنف أو الأصناف المعنية.

المادة 19

إذا نازع صاحب رخصة السياقة أو الإدارة في استنتاجات الطبيب المضمنة في الشهادة الطبية، يخضع المعني بالأمر، بطلب منه أو بطلب من الإدارة، لفحص طبي مضاد تجريه لجنة طبية للاستئناف تتكون وفق أحكام المادة 21 بعده.

لا يجوز للطبيب الذي قام بإجراء الفحص الطبي موضوع الاستئناف أن يكون عضوا في اللجنة الطبية للاستئناف.

642- أنظر المادة 19 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 19

" يراد بمصطلح "الإدارة" المنصوص عليه في 2 من الفقرة الأولى وفي الفقرتين 2 و 3 من المادة 15 وفي المواد 18 و19 و20 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل.

يراد بمصطلح " الإدارة " المنصوص عليه في المادة 21 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة الصحة."

643- تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى من المادة 18 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

المادة 20

إذا نازع صاحب رخصة السياقة أو الإدارة في استنتاجات اللجنة الطبية للاستئناف، يخضع المعني بالأمر، بطلب منه أو بطلب من الإدارة، لفحص طبي مضاد يجريه طبيب خبير يعين بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها المكان الذي يقيم فيه صاحب الرخصة.

يتم تقديم الطلب والبت فيه وفق الشكليات المنصوص عليها في المادة 148 من القانون المتعلق بالمسطرة المدنية644.

المادة 21

تعتمد الإدارة الأطباء والأطباء أعضاء اللجنة الطبية للاستئناف المشار إليهم في المادتين 16 و19 أعلاه، المؤهلين لتسليم الشهادات الطبية المنصوص عليها في هذا الفرع، إذا أثبتوا توفرهم على معارف علمية وتجهيزات خاصة وملائمة تحدد الإدارة لائحتها بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية وتنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية وتبلغها للمجلس المذكور.

تخضع اللائحة المعتمدة من طرف الإدارة للتحيين كلما دعت الضرورة لذلك.

تحدد الإدارة الأتعاب الواجب أداؤها عن الفحوص الطبية الإجبارية المنصوص عليها في هذا الفرع، بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية والهيئات المهنية المعنية.

الباب الرابع: تخصيص النقط لرخصة السياقة

الفرع 1: أحكام عامة

المادة 22

يخصص رصيد من النقط لرخصة السياقة. ويخفض هذا الرصيد بقوة القانون إذا أدين صاحب الرخصة من أجل مخالفة تستوجب هذا التخفيض أو أدى الغرامة التصالحية والجزافية في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون وفي النصوص الصادرة لتطبيقه.

644- أنظر الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 3230 مكرر بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974)، ص 2741، كما تم تغييره وتتميمه.

يمكن استرجاع النقط وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

تلغى رخصة السياقة عند نفاد رصيد النقط المخصص لها.

الفرع 2: رخصة السياقة للفترة الاختبارية

المادة 64523

يحصل المترشح الذي اجتاز بنجاح الاختبارات المشار إليها في المادة 10 أعلاه، على رخصة السياقة صالحة للصنف أو الأصناف المعنية بهذه الاختبارات.

يخضع كل مترشح حصل على رخصة السياقة من الأصناف «أ1»«(A1) و «أ»(A) و «ب» (B) لفترة اختبارية تحدد مدتها في سنتين.

يخصص لرخصة السياقة من الأصناف السالفة الذكر خلال الفترة الاختبارية رصيد من 20 نقطة.

المادة 24 646

تلغى الرخصة بقوة القانون ابتداء من تاريخ فقدان آخر نقطة من الرصيد المخصص لرخصة السياقة خلال الفترة الاختبارية.

لا يمكن لصاحب الرخصة الملغاة اجتياز الاختبارات مرة أخرى لأجل الحصول على رخصة سياقة جديدة، إلا بعد مضي ستة (6) أشهر على الاقل من تاريخ تسليم رخصة السياقة الملغاة الخاصة به للعون محرر المحضر أو للإدارة وخضوعه لدورة في التربية على السلامة الطرقية في مؤسسة مرخص لها وفق أحكام هذا القانون.

في حالة نجاحه تسلم له رخصة سياقة جديدة، يخصص لها رصيد من عشرين (20) نقطة ويخضع لفترة اختبارية جديدة مدتها سنتان.

المادة 64725

المادة 26

---

[645]- تم نسخ وتعويض المادة23 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

646- تم نسخ وتعويض المادة 24 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

647- تم نسخ المادة 25 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يجب على صاحب رخصة السياقة، الذي فقد خلال الفترة الاختبارية أكثر من ثلثي النقط المخصصة للرخصة المذكورة648، أن يخضع لدورة649 في التربية على السلامة الطرقية تحدد كيفياتها من قبل الإدارة.

الفرع 3:رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية

المادة 65027

عند انتهاء الفترة الاختبارية المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه،ومع مراعاة أحكام المادة 26 أعلاه، يخصص لرخصة السياقة الرصيد الأقصى المحدد في ثلاثين (30) نقطة.

الفرع 4: خصم النقط واسترجاعها

المادة 28

يثبت ارتكاب مخالفة مؤدية إلى خصم عدد من النقط من رصيد رخصة السياقة، بأداء غرامة تصالحية وجزافية أو بمقرر قضائي بالإدانة حاز قوة الشيء المقضي به.

يتم إخبار مرتكب المخالفة بأن أداء الغرامة التصالحية والجزافية يعد اعترافا بارتكاب المخالفة ويترتب عليها، بقوة القانون، تخفيض رصيده من النقط بخصم النقط المقابلة للمخالفة المعترف بها.

648- أنظر المادتين الأولى و24 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 24

" طبقا لأحكام المادة 26 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، في حالة فقدان أكثر من ثلثي الرصيد من النقط المخصصة لرخصة السياقة للفترة الاختبارية، يخبر وزير التجهيز والنقل صاحب هذه الرخصة، بواسطة رسالة عادية، بان تبديل رخصته برخصة سياقة لما بعد الفترة الاختبارية مرتبط بالخضوع الإلزامي لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

يحدد نموذج الرسالة السالفة الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل."

649- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.376 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن التربية على السلامة الطرقية؛ الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 من شوال 1431 (30 سبتمبر 2010)، ص 4424، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة الأولى

" تنظم دورات التربية على السلامة الطرقية المشار إليها في المواد 26 و 33 و 34 (الفقرة الأولى) و 35 (الفقرة الثانية) من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه في شكل تداريب.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تنظيم هذه الدورات والمواصفات التي يجب أن يكون مطابقا لها هذا التنظيم والمشار إليها على التوالي في المادتين 26 و243 (الفقرة الثانية) من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

650- تم تغيير وتتميم المادة 27 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يشمل خصم النقط في آن واحد جميع أصناف رخصة السياقة التي حصل عليها المعني بالأمر.

المادة 29

يحدد عدد النقط الواجب خصمها تبعا لجسامة المخالفة المرتكبة.

المادة 65130

يتم إخبار المعني بالأمر، عند إشعاره بأن إحدى المخالفات المؤدية إلى خصم النقط652 قد سجلت عليه، بأنه يمكن أن يتعرض لخصم للنقط وبوجود معالجة آلية لهذه النقط.

توجه الإدارة للمعني بالأمر رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام، تتضمن هذه البيانات وما بقي في رصيده من النقط مع مراعاة المخالفات الأخرى التي يكون قد ارتكبها المخالف ولم يتم تسجيلها في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة وذلك بالنسبة للحالات التالية:

عند الخصم الأول للنقط من الرصيد المخصص لرخصة السياقة؛

عند كل خصم للنقط ترتب عنه فقدان نصف النقط أو أكثر من الرصيد المخصص لرخصة السياقة ؛

عند كل خصم للنقط ترتب عنه فقدان، خلال الفترة الاختبارية، أكثر من ثلثي النقط المخصصة لرخصة السياقة خلال هذه الفترة.

المادة 65331

---

651 تم تغيير وتتميم المادة 30 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

652- أنظر المادة 23 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 23

"تطبيقا لأحكام المادة 30 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، وعند كل خصم للنقط، يخبر وزير التجهيز والنقل المخالف، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، ترسل إلى العنوان الذي صرح به إلى الإدارة، بما يلي :

- وجود معالجة آلية للنقط ولخصم النقط ولاسترجاعها ؛
- عدد النقط المخصومة والمخالفة التي أدت إلى هذا الخصم ؛
- الرصيد الباقي من النقط ؛
- المخالفات الأخرى التي قد يكون ارتكبها والتي لم تسجل في الجذاذية الوطنية لرخص السياقة ؛
- كيفيات استرجاع النقط.

يحدد نموذج الرسالة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

653- تم تغيير وتتميم المادة 31 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

إذا ثبت ارتكاب مخالفة بأداء غرامة تصالحية وجزافية بين يدي العون محرر المحضر وترتب على ذلك فقدان مجموع النقط، يقوم العون محرر المحضر بالاحتفاظ برخصة سياقة المعني بالأمر مقابل تسليمه وصلا مؤقتا، تحدد الإدارة شكله ومحتواه. ويخول الوصل654المذكور للمخالف حق السياقة لمدة مائة وعشرين (120) ساعة،ابتداء من ساعة تسلمه. ويفقد المخالف، بعد انصرام هذه المدة، حق سياقة أية مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة. وتبعث رخصة السياقة إلى الإدارة من قبل العون محرر المخضر في اجل 48 ساعة.

المادة 65532

في ما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة 31 أعلاه وفي حالة فقدانه مجموع النقط656، يتلقى المعني بالأمر من الإدارة، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام، موجهة إليه بالعنوان المصرح به للإدارة، تذكيرا بالمخالفات التي سبق ارتكابها وبالمخالفة الأخيرة التي ترتب عليها خصم مجموع النقط والأمر بتسليم رخصة السياقة التي بحوزته إلى مصالح الإدارة المذكورة، داخل أجل شهر من تاريخ توصله بالرسالة،ويفقد بذلك حق سياقة أية مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة.

المادة 33

654- أنظر المادة 34 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 34

" يوجه العون محرر المحضر رخصة السياقة المحتفظ بها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 31 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره ، إلى المصلحة الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل الواقعة بمكان معاينة المخالفة داخل أجل 48 ساعة المحدد بمقتضى أحكام المادة 31 المذكورة.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شكل ومضمون الوصل الذي يسلمه العون محرر المحضر إلى المخالف، مقابل الاحتفاظ برخصة السياقة الخاصة به، وفق الشروط المنصوص عليها أعلاه."

655- تم تغيير وتتميم المادة 32 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

656- أنظر المادة 30 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 30

" في حالة فقدان مجموع الرصيد من النقط، ووفقا لأحكام المادة 32 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، يخبر وزير التجهيز والنقل المعني بالأمر، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، بإلغاء رخصة السياقة الخاصة به ويأمره بإرجاع هذه الوثيقة إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل الواقعة بمكان إقامته داخل أجل 30 يوما يحتسب ابتداء من تاريخ تلقي الرسالة المذكورة.

يحدد نموذج الرسالة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

يجوز لصاحب رخصة السياقة، قبل انصرام الفترة الاختبارية، أن يسترجع أربع (4) نقط وذلك دون تجاوز الحد الأقصى المخصص لرخصته، إذا خضع لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

المادة 65734

لا يجوز للحاصل على رخصة السياقة، الذي فقد مجموع النقط بعد الفترة الاختبارية، التقدم من جديد لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة، إلا بعد انصرام أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ تسليم رخصته للسياقة للعون محرر المحضر أو للإدارة، طبقا لأحكام المادتين 31 و32 أعلاه، شريطة أن يخضع، على نفقته، لدورة في التربية على السلامة الطرقية في مؤسسة مرخص لها وفق أحكام هذا القانون.

غير أن الحاصل على رخصة السياقة من الصنف "ج" أو "د"، منذ أربع (4) سنوات على الأقل في تاريخ فقدان مجموع النقط، يعفى من الفترة الاختبارية.

إذا كانت رخصة السياقة الملغاة تتضمن عدة أصناف، يمكن لصاحبها اجتياز الامتحان الضروري للحصول على صنف واحد فقط، وفي حالة النجاح، يمكن أن يسترجع أيضا الأصناف الأخرى التي فقدها.

يرفع الأجل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه إلى سنتين إذا خصم مجموع النقط من جديد داخل أجل الخمس السنوات الموالية للخصم السابق.

المادة 35

إذا لم يرتكب صاحب رخصة السياقة مخالفة جديدة معاقبا عليها بخصم النقط، داخل أجل ثلاث (3) سنوات من التاريخ الذي حاز فيه آخر مقرر قضائي بالإدانة قوة الشيء المقضي به أو من تاريخ أداء آخر غرامة تصالحية وجزافية، خصص لرخصته من جديد، الرصيد الأقصى من النقط المحدد في المادة 27 أعلاه.

استثناء من أحكام الفقرة الأولى أعلاه، يجوز لصاحب رخصة السياقة، بعد الفترة الاختبارية وقبل انصرام الأجل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه، أن يسترجع مرة واحدة أربع(4) نقط إذا خضع لدورة في التربية على السلامة الطرقية المشار إليها في المادة 34 أعلاه، وذلك دون تجاوز الحد الأقصى للرصيد المخصص لرخصة السياقة.658

657- تم تغيير وتتميم المادة 34 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

658- أنظر المادتين 25 و26 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

غير أنه، ومع مراعاة أحكام الفقرة الأولى أعلاه:

إذا لم يرتكب صاحب رخصة السياقة مخالفة معاقبا عليها بخصم النقط، داخل أجل سنة من التاريخ الذي حاز فيه آخر مقرر قضائي بالإدانة قوة الشيء المقضي به أو من تاريخ أداء آخر غرامة تصالحيه وجزافية، يسترجع أربع(4) نقط ؛

إذا لم يرتكب صاحب رخصة السياقة مخالفة معاقبا عليها بخصم النقط، داخل أجل سنتين من التاريخ المشار إليه أعلاه وكان الرصيد المتبقى من النقط يقل عن ثمان(8) نقط، يرفع هذا الرصيد إلى اثنتي عشرة(12) نقطة.

الباب الخامس: الحامل المحررة فيه رخصة السياقة

المادة 36

يمكن أن تحرر رخصة السياقة في حامل يكون قابلا لأن تسجل عليه في شكل إلكتروني المعلومات التي تحتوي عليها الرخصة.

تكون للمحرر في شكل إلكتروني نفس القيمة الثبوتية للمحرر على حامل من ورق.

لا يمكن أن يسلم لشخص حاصل على أكثر من صنف من أصناف رخصة السياقة إلا حامل واحد.

المادة 65937

المادة 25

"لا يتم اعتبار فترات التوقيف الإداري أو القضائي لرخصة السياقة المنصوص عليها في القانون رقم 52.05 السالف الذكر وفي النصوص المتخذة لتطبيقه عند احتساب الآجال المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 35 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

المادة 26

"لا يمكن استرجاع النقط الأربعة دون تجاوز الحد الأقصى للرصيد المخصص لرخصة السياقة، المشار إليه في المادة 33 وفي الفقرة الثانية من المادة 35 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، إلا بعد إدلاء المعني بالأمر، للمصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل الواقعة بمكان إقامته، بشهادة تثبت خضوعه لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

يجب على المصالح المذكورة أن تسجل هذه الشهادة في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة داخل أجل 7 أيام، يحتسب ابتداء من تاريخ التوصل بها، وذلك من أجل الاسترجاع الآلي للنقط الأربعة.

يتم استرجاع النقط ابتداء من اليوم الذي يلي انتهاء دورة التربية على السلامة الطرقية."

659 - تم تغيير وتتميم المادة 37 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يجب أن يتضمن الحامل المحررة فيه رخصة السياقة660، على الخصوص ما يلي:

البيانات المتعلقة بهوية صاحب رخصة السياقة؛

البيانات المتعلقة بتسليم رخصة السياقة؛

صنف أو أصناف رخصة السياقة وتاريخ تسليم كل صنف؛

البيانات المتعلقة بالسلطة التي سلمت رخصة السياقة؛

التقييدات المفروضة على استعمال رخصة السياقة.

إذا كان الحامل المحررة فيه رخصة السياقة يسمح بتسجيل المعلومات بشكل إلكتروني، فان هذه المعلومات تشتمل على الخصوص، بالإضافة إلى البيانات أعلاه، على ما يلي:

عنوان صاحب رخصة السياقة؛

صلاحية الفحص الطبي؛

البيانات المتعلقة بالإدانات القضائية الصادرة في حق صاحب رخصة السياقة؛

البيانات المتعلقة بالغرامات التصالحية والجزافية التي أداها الحاصل على رخصة السياقة؛

رصيد النقط المخصصة لرخصة السياقة.

يمكن للإدارة تغيير البيانات الواردة في هذه المادة أو تتميمها.

المادة 66138

تحدد مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة في عشر سنوات.

660- أنظر المادة 37 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 37

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات وشروط تسجيل المعطيات المتعلقة برخصة السياقة، المشار إليها في المادة 128 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة."

661 - تم تغيير وتتميم المادة 38 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

- تنص المادة الخامسة من من القانون رقم 116.14 السالف الذكر على ما يلي:

"تطبق أحكام المادة 38 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تغييرها بهذا القانون، والمتعلقة بمدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة وتجديده على رخص السياقة المسلمة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ".

وتحتسب هذه المدة، بالنسبة للتجديد الأول، ابتداء من تاريخ تسليم رخصة السياقة على الحامل الإلكتروني.

يجب تجديد الحامل المحررة فيه رخصة السياقة:

1- عند كل انصرام مدة الصلاحية المذكورة أعلاه. ولا يتم التجديد في هذه الحالة، إلا بعد الإدلاء بشهادة طبية تثبت الخضوع للفحص الطبي المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 14 من هذا القانون؛

يجب تجديد الحامل المذكور على أبعد تقدير، داخل الثلاثة أشهر الموالية لانصرام السنة العاشرة على تاريخ تسليم رخصة السياقة .

2- عند كل تغيير يطرأ على هوية صاحب رخصة السياقة، وفي هذه الحالة يجب تجديد الحامل المذكور داخل أجل شهرين من وقوع التغيير؛

3- عند كل تغيير يطرأ على المعلومات المتعلقة بأصناف رخصة السياقة المحصل عليها؛

4- عند كل تسجيل أو كل رفع للتقييدات المتعلقة بصلاحية رخصة السياقة؛

5- عند أي تلاش يلحق بالحامل أو بإحدى مكوناته، تتعذر معه قراءة المعلومات المسجلة فيه أو يترتب عليه تلف تلك المعلومات.

يجب على صاحب رخصة السياقة إشعار الإدارة بكل تغيير يطرأ على عنوانه داخل شهرين من وقوع التغيير، وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة بتحيين البيانات المتعلقة بالعنوان في الحامل المحررة فيه رخصة السياقة دون حاجة إلى تجديده662.

662- أنظر المادتين 12 و 39 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 12

"يمكن تغيير البيانات التي يجب أن يتضمنها الحامل المحررة فيه رخصة السياقة والمنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر أو تتميمها بقرارلوزير التجهيز والنقل.

تتولى المصلحة المكلفة بتسليم رخص السياقة تلقي إشعار تغيير الهوية أو العنوان وتحيين البيانات المتعلقة بهما المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة 38 من القانون السالف الذكر رقم 52.05. وتحدد كيفيات تطبيق هذه الفقرة، عند الاقتضاء، بقرار لوزير التجهيز والنقل."

المادة 39

" تحتسب مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 38 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، بالنسبة للتجديد الأول لرخص السياقة ما بعد الفترة الاختبارية المعدة على حامل يمكن من تسجيل المعلومات بكيفية إلكترونية والمسلمة قبل تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، ابتداء من هذا التاريخ.

المادة 39

يجب على أصحاب رخصة السياقة أن يقوموا بتغيير الحامل المحررة فيه، إذا قررت الإدارة ذلك التغيير، خاصة اعتبارا للتطور التكنولوجي.

تحدد الإدارة نوع وشكل الحامل المحررة فيه رخصة السياقة وكذا كيفيات تغييره.

يحق تغيير الحامل المحررة فيه رخصة السياقة كلما طلب صاحبها ذلك، ما عدا في حالة توقيف رخصة السياقة أو سحبها أو إلغائها أو في حالة العجز عن السياقة.

الباب السادس: السياقة المهنية

المادة 66340

لا يجوز لأي كان سياقة المركبات المبينة بعده، بصفة مهنية، إن لم يكن حاصلا على بطاقة سائق مهني664:

تحتسب مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة المجدد وفق أحكام الفقرة الأولى من المادة 309 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ابتداء من تاريخ التجديد المذكور."

663 - تم تغيير وتتميم المادة 40 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

664- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.314 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن السياقة المهنية؛ الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 شوال 1431 (30سبتمبر 2010)، ص 4420.

المادة الأولى

" تطبيقا لأحكام المادة 40 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه المتعلق بمدونة السير على الطرق، يخضع لإلزامية التوفر على بطاقة سائق مهني، سائقو المركبات :

- التي تستلزم سياقتها رخصة السياقة من صنف "د"(D) أو "ه (د)"(E(D))؛
- التي تستلزم سياقتها رخصة السياقة من صنف ´´ج´´ (C) أو "ه(ج)"(E(C))؛
- المستعملة كسيارات أجرة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية ؛
- المسماة "السيارات المعدة للكراء" المخصصة للنقل السياحي السلسلة الثالثة، الصنف الرابع، المشار إليها في الفصل الأول (الفقرة الرابعة) من المرسوم رقم 2.63.363 الصادر في 17 من رجب 1383 (4 ديسمبر 1963)المتعلق بتنسيق أنواع النقل عبر السكك الحديدية والطرق وفي الفصل الأول من قرار وزير الأشغال العمومية والمواصلات رقم 50.73 بتاريخ 20 من ذي الحجة 1392 (25 يناير 1973) بتحديد مميزات وشروط تهيئة السيارات المخصصة لأنواع النقل السياحي الطارئ؛
- المسماة "المركبات الخفيفة الخصوصية للسياحة"، المخصصة للنقل السياحي السلسلة الثالثة، الصنف الرابع، المشار إليها في الفصل الأول (الفقرة الرابعة) من المرسوم رقم 2.63.363 وفي الفصل الأول من القرار رقم 50.73 السالفي الذكر. "

ويهم هذا الإلزام جميع سائقي هذه المركبات، سواء كانوا أجراء أو غير أجراء، المشتغلين دواما كاملا أو دواما جزئيا، في النقل الحضري أو بين الحضري، في النقل للحساب الخاص أو لحساب الغير."

مركبات يتجاوز وزنها الإجمالي مع الحمولة 3.500 كيلوغرام لنقل البضائع لحساب الغير أو للحساب الخاص؛

مركبات النقل العمومي للأشخاص؛

مركبات تستلزم سياقتها رخصة السياقة من الصنف "د"(D)أو "هـ" "د"((E(D)) نقل المستخدمين والنقل المدرسي؛

سيارات الأجرة من الصنفين الأول والثاني؛

حافلات النقل الحضري ؛

مركبات الإغاثة.

تسلم الإدارة بطاقة سائق مهني لطالبها الذي تابع تكوينا تأهيليا أوليا665.

يجب الإدلاء ببطاقة سائق مهني إلى الأعوان المكلفين بمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، كلما طلبوا ذلك.

المادة 41

يجب على كل حاصل على بطاقة سائق مهني أن يتابع، كل خمس سنوات، لأجل تجديد هذه البطاقة، تكوينا مستمرا666 خلال السنة الأخيرة من هذه الفقرة.

665- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.314، السالف الذكر.

المادة 4

" يشمل التكوين التأهيلي الأولي، المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر ما يلي :

- تكوين سائقي مركبات نقل البضائع التي تستلزم سياقتها رخصة السياقة من صنف ״ج״ (C) أو "ه (ج)"(E(C))؛
- تكوين سائقي مركبات النقل الجماعي للأشخاص التي تستلزم سياقتها رخصة السياقة من صنف "د"(D) أو "ه (د)"(E(D))؛
- تكوين سائقي سيارات الأجرة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية ؛
- تكوين سائقي المركبات المسماة "السيارات المعدة للكراء" والمركبات المسماة "المركبات الخفيفة الخصوصية للسياحة"، المشار إليها في المادة الأولى أعلاه.

يمكن أن يكون التكوين التأهيلي الأولي تكوينا طويل المدة أو تكوينا أدنى إلزاميا ."

666- أنظر المادة 8 من المرسوم رقم 2.10.314، السالف الذكر.

المادة 8

" يجب أن يجرى التكوين المستمر المشار إليه في المادة 41 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، كل خمس سنوات، يتم احتسابها ابتداء من التاريخ الذي تم فيه الخضوع لإلزامية آخر تكوين.

المادة 42

يجب أن ينصب التكوين التأهيلي667 والتكوين المستمر المشار إليهما في المادتين 40 و41 أعلاه على:

الاستعمال الرشيد للمركبة حسب خصائصها التقنية؛

اتخاذ موقف مناسب في حالات الاستعجال لتوقع الخطر واحترام المستعملين الآخرين للطريق العمومية؛

استعمال أجهزة المراقبة والسلامة؛

تطبيق قواعد السلامة وملاءمة سلوك السائق للوسط المهني للسياقة؛

اكتساب وتحيين المعارف التي تمكن من تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنقل وقواعد سلامة السير الطرقي وكذا تشريع الشغل، أو هما معا؛

التحكم في قواعد السلامة عند الشحن والإفراغ وفي قواعد ربط الشحنة وكذلك أخذ أخطار البضائع المنقولة بعين الاعتبار.

المادة 43

يلقن التكوين التأهيلي الأولي والتكوين المستمر، المشار إليهما في هذا الباب، بمؤسسات تعتمدها الإدارة لهذا الغرض.

يودع طلب التكوين لدى المؤسسة المعتمدة داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر، قبل تاريخ انصرام مدة صلاحية بطاقة سائق مهني. وفي هذه الحالة، وإذا كانت مدة التكوين المستمر المحددة من قبل المؤسسة تتجاوز تاريخ انصرام مدة صلاحية البطاقة، يجوز للسائق المعني تقديم طلب لوزير التجهيز والنقل من أجل تمديد مدة الصلاحية المذكورة إلى غاية التاريخ المحدد لنهاية التكوين.

بالنسبة للسائقين الذين تابعوا التكوين بالمسلك المشار إليه في المادتين 6 و 7 أعلاه، يجب أن يتم التكوين المستمر المتعلق بالنشاط الجديد في السنوات الخمس التي تلي تاريخ متابعة التكوين بالمسلك.

عندما يتم هذا التكوين المستمر بشكل استباقي في السنة التي تسبق التاريخ الذي يجب أن يتم فيه الخضوع لإلزامية هذا التكوين، لا تسري مدة صلاحية هذا التكوين إلا بعد انصرام مدة صلاحية التكوين السابق."

667- أنظر المادة 5 من المرسوم رقم 2.10.314، السالف الذكر.

المادة 5

" يختتم التكوين التأهيلي الأولي طويل المدة بالحصول على شهادة مهنية للسياقة الطرقية تسلمه مؤسسة للتكوين معتمدة لهذا الغرض من قبل الوزير المكلف بالتكوين المهني. ويجب أن يتضمن برنامج هذا التكوين المواضيع المنصوص عليها في المادة 42 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

تحدد الإدارة برنامج التكوين التأهيلي الأولي والتكوين المستمر وكيفيات التقييم668 وكذا نموذج ومضمون بطاقة سائق مهني وكيفيات تسليمها وتجديدها.

القسم الثاني: المركبة

الباب الأول: أحكام عامة

الفرع 1: تعاريف

المادة 66944

يراد في مفهوم هذا القانون بما يلي:

مركبة: كل وسيلة نقل لها عجلتان على الأقل تسير على الطريق العمومية بواسطة قوتها الآلية الذاتية أو بواسطة قوة خارجية.

دراجة ثلاثية العجلات: كل مركبة لها ثلاث عجلات يتم دفعها فقط بواسطة الطاقة العضلية للأشخاص الذين يسوقونها، وعلى الخصوص بواسطة المدوسات أو المدورات.

دراجة ثلاثية العجلات بمحرك: كل مركبة لها ثلاث عجلات مزودة بمحرك لا ينطبق عليها تعريف الدراجة بمحرك ولا يتجاوز وزنها فارغة ألف (1000) كيلوغرام.

دراجة ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك: دراجة ثلاثية العجلات مزودة بمحرك تساوي قوته خمسة عشر كيلواط على الأكثر أو بمحرك حراري لا تتجاوز اسطنته مائة وخمسة وعشرين (125) سنتمترا مكعبا.

دراجة رباعية العجلات: كل مركبة لها أربع عجلات على الأقل يتم دفعها فقط بواسطة الطاقة العضلية للأشخاص الذين يسوقونها، وعلى الخصوص بواسطة المدوسات أو المدورات.

دراجة رباعية العجلات خفيفة بمحرك: دراجة رباعية العجلات لا يتجاوز وزنها فارغة ثلاثمائة وخمسين (350) كيلوغرام ولا يتجاوز وزن حمولتها النافعة المأذون بها مائتي

668- أنظر المادة 9 من المرسوم رقم 2.10.314، السالف الذكر.

المادة 9

" يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل برنامج التكوين التأهيلي الأولي الأدنى الإلزامي المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 4 أعلاه وبرامج التكوينات المشار إليها في المواد 6 و 7 و 8 أعلاه وكيفيات التقييم المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 43 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

669- تم تغيير وتتميم المادة 44 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

(200) كيلوغرامومزودة بمحرك تساوي قوته أربعة (4) كيلوواط على الأكثر أو بمحرك حراري لا تتجاوز أسطنته خمسين (50) سنتمترا مكعبا.

دراجة رباعية العجلات ثقيلة بمحرك: دراجة رباعية العجلات مزودة بمحرك تساوي قوته خمسة عشر (15) كيلواط على الأكثر ولا ينطبق عليها تعريف الدراجة رباعية العجلات خفيفة بمحرك وألا يتجاوز وزنها فارغة خمسمائة وخمسين (550) كيلوغرام.

وزن المركبة فارغة: وزن المركبة في وضع السير، ويشمل القتد مع الحواشد وخزان الماء مملوءا وخزانات الوقود مملوءة أو آلات الغاز مملوءة و الهيكل والتجهيزات العادية والعجلات وعجلات الاحتياط ومجموع الأدوات العادية المسلمة عادة مع المركبة.

الحمولة النافعة المأذون بها للمركبة: الفرق بين الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة ووزن المركبة فارغة.

الوزن الحقيقي للمركبة: الوزن الفعلي للمركبة، كما هي محملة، وعلى متنها الطاقم والركاب.

الوزن الإجمالي الدارج المأذون به لمركبة: الوزن الإجمالي المأذون به لمركبة متمفصلة أو لمجموعة مركبات أو لقطار طرقي مزدوج.

الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة: الوزن الإجمالي للمركبة محملة المصرح بقبوله من لدن الإدارة.

السائق: كل شخص يقوم بقيادة مركبة أو سيارة أو غيرها، بما في ذلك الدراجات، أو الذي يسوق على الطريق بهائم منفردة أو في شكل قطعان، أو دواب الجر أو الحمل أو الركوب.

حادثة سير: كل حادثة تقع على طريق مفتوحة للسير العمومي تتورط فيها على الأقل مركبة وتتسبب في ضرر جسماني أو مادي.

نقل جماعي: تعتبر مخصصة للنقل الجماعي، المركبات المخصصة للنقل العمومي أو الخاص للأشخاص، منتظما كان أو عرضيا، بعوض أو بدون عوض، بالإضافة إلى خدمات المدينة.

الفرع 2: تجهيز المركبات والمصادقة عليها

المادة 45

يجب صنع المركبات أو مجموعة المركبات وتسويقها واستغلالها واستعمالها وصيانتها وعند الاقتضاء، إصلاحها، على نحو يؤمن سلامة مستعملي الطريق العمومية ويقلل من استهلاك الطاقة ومن إحداث نفايات غير قابلة لإعادة استعمالها ومن انبعاث مواد ملوثة.

المادة 46

يجب أن تؤمن قواعد صنع وتجهيز المركبات وتهيئتها، حسب الاستعمال المخصصة له، والتي تضعها الإدارة، ضمانات صلابة وسلامة كافية تمكن السائق من التحكم في مركبته ومن التقليص قدر الإمكان من أخطار الحوادث والعواقب الناجمة عنها، سواء بالنسبة لركاب المركبة أو بالنسبة للمستعملين الآخرين للطريق العمومية.

يجب أن تمكن أيضا من تفادي أخطار وقوع حرائق أو انفجارات أو إزعاج السكان أو الإضرار بالصحة أو السلامة العمومية أو مضايقة مستعملي الطريق العمومية أو السكان المجاورين لها أوهما معا.

المادة 47

تحدد قواعد صنع وتجهيز وتهيئة المركبات الخصائص التقنية أو المعايير[670] المتعلقة على الخصوص بما يلي:

الأوزان[671]؛

670- أنظر المادة 90 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 90

" يتم اعتماد الهيئات الخاصة والمختبرات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة 49 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق. ويجب لكي يتم اعتمادها أن تتوفر في الهيئات والمختبرات المذكورة الشروط التالية :

1- الإمكانيات المالية والتقنية ؛

2- الكفاءات المطلوبة ؛

3- وسائل وكيفيات إجراء مراقبة الخصائص التقنية للمركبات واحترام المعايير المشار إليها في المادتين 47 و48 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

671- أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 2

" أوزان المركبات المنصوص عليها في البند 1 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 هي:

- الوزن الإجمالي المأذون به لكل مركبة محملة؛
- الوزن الإجمالي الدارج المأذون به لكل مركبة؛
- الحد الأقصى للوزن المأذون به عن كل محور لكل مركبة."

إطارات العجلات والاتصال بالأرض672؛

الأبعاد673؛

أبعاد الحمولة وأجهزة الشحن وربط الشحنة674؛

الأدوات المحركة675؛

672- أنظر المادة 14 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 14

" طبقا للبند 2 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، يجب أن تكون عجلات كل مركبة بمحرك وكل مقطورة مزودة بإطارات مطاطية، ما عدا المركبات والأجهزة الفلاحية."

673- أنظر المادة 5 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 5

" يجب ألا تتجاوز أبعاد المركبات المنصوص عليها في 3 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 الحدود التالية:

1. الطول الأقصى:

- المركبة بمحرك : 12.00 مترا؛

غير أن طول الحافلة والحافلة الكبيرة ذات محورين يمكن أن يصل إلى 13.5 مترا، وطول الحافلة والحافلة الكبيرة ذات أكثر من محورين 15 مترا.

- مقطورة: 12 مترا؛
- مركبة متمفصلة : 16.50 مترا؛
- قطار طرقي : 18.75 مترا؛
- حافلة متمفصلة : 18.00 مترا؛

2. العرض الأقصى:

- جميع المركبات: 2.55 مترا؛
- البنيات الفوقية للمركبات المكيفة : 2.60 مترا؛
- العلو الأقصى: جميع المركبات: 4.00 أمتار."

674- أنظر المادة 19 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 19

" طبقا لأحكام البند 4 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المذكور، يجب ألا يفوق عرض حمولة كل مركبة 2,55 مترا في أي حال من الأحوال، إذا قيس على أي مقطع مستعرض مع احتساب النتوءات، غير أنه، يجوز أن تفوق حمولة أجهزة الأشغال العمومية 2,55 مترا، شريطة ألا تتجاوز في جميع الأحوال عرض المركبة الجارة."

675- أنظر المادة 24 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 24

" لا يمكن أن تركب على المركبات طبقا لأحكام 5 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلا المحركات التي تستجيب للخصائص اللازمة للمصادقة عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المحركات خاصة فيما يتعلق بالقوة والاستهلاك.

يجب ألا ينبعث من المركبات بمحرك أي دخان أو غازات سامة أو مسببة للتآكل أو ذات رائحة، على نحو من شأنه إزعاج السكان، أو الإضرار بالصحة والسلامة العموميتين أو الإضرار بالبيئة. يجب ألا تتجاوز الانبعاثات المذكورة أعلاه الحدود القصوى المحددة بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل والوزير المكلف بالبيئة.

تحدد كذلك بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل وللوزير المكلف بالبيئة شروط المصادقة على المركبات بمحرك فيما يخص الانبعاثات الملوثة، وكذا المقتضيات الانتقالية."

أدوات التحريك676؛

أدوات التوجيه677؛

أدوات الرؤية678؛

أدوات الإنارة والتشوير679؛

الدارات و الملاقات الكهربائية680؛

676- أنظر المادة 34 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 34

" يجب أن تجهز المركبات بأدوات التحريك المشار إليها في 6 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر المسماة في هذا المرسوم " وسائل التحكم " تستجيب للشروط اللازمة للمصادقة عليها.

يجب أن تكون وسائل التحكم في مختلف أجهزة المركبة التي يمكن استعمالها أثناء السير سهلة الولوج بالنسبة للسائق أثناء الحالة العادية للسياقة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يخص ما يلي:

-وسائل التحكم الذي يشغلها السائق؛

-مكان وطرق التعرف على وسائل التحكم اليدوية والإشارات والمؤشرات."

677- أنظر المادة 32 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 32

" يجب أن تكون أدوات التوجيه المشار إليه في البند 7 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه على درجة كافية من المتانة.

عندما يتم تشغيل أدوات التوجيه بواسطة سائل، لا بد من تصميم هذه الأجهزة بشكل يسمح للسائق بالتحكم في المركبة حتى في حالة خلل أحد الأجهزة التي تستخدم هذا السائل. ولا تخضع لهذا الإلزام المركبات والآليات الفلاحية وآليات الأشغال العمومية.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بأدوات التوجيه، وكذا المقتضيات الانتقالية."

678- أنظر المادة 28 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 28

" يجب صنع كل مركبة ذات محرك طبقا لأحكام 8 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية وآليات الأشغال العمومية، أو تجهيزها بحيث يكون مجال الرؤية بالنسبة للسائق، نحو الأمام، ونحو اليمين ونحو اليسار، كافيا لتمكينه من قيادة آمنة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بمجال الرؤية للسائق، وكذا المقتضيات الانتقالية."

679- أنظر المادة 35 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 35

" يجب ألا تتوفر كل مركبة طبقا لأحكام 9 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المذكور، إلا على أدوات الإنارة والتشوير المنصوص عليها في هذا المرسوم . ويجب أن تكون هذه الأدوات مثبتة طبقا لمقتضيات هذا الباب.

لا تطبق هذه المقتضيات على الإنارة الداخلية للمركبات شريطة ألا تضايق باقي السائقين."

680- أنظر المادة 64 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 64

أجهزة الإنذار الصوتية والضوئية681؛

أجهزة مراقبة السرعة وإن اقتضى الحال زمن السياقة682؛

أجهزة الحصر؛

" وفقا لأحكام 10 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، وباستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية والغابوية، يجب أن تكون الملاقات الكهربائية للمركبات بمحرك ذات أربع عجلات ومقطوراتها، مركبة بالشكل الذي يجعل أضواء الوضع الأمامية وأضواء الوضع الخلفية وأضواء تحديد حجم المركبة، إن وجدت، وأضواء الوضع الجانبية إن وجدت، وجهاز إنارة صحيفة التسجيل الخلفية تشتعل وتنطفئ في وقت واحد.
لا يسري هذا الشرط عند استعمال أضواء الوضع الأمامية والخلفية، وكذا أضواء الوضع الجانبية المجمعة أو المدمجة مع هذه الأضواء، بصفة متبادلة، كأضواء للتوقف.
يجب بالنسبة لنفس المركبات، أن تكون الملاقات الكهربائية مركبة بحيث لا يمكن أن تكون أضواء الطريق وأضواء التقابل وأضواء الضباب الأمامية مشتعلة إلا إذا كانت أضواء الوضع الأمامية والخلفية، وأضواء تحديد حجم المركبة إن وجدت، وأضواء الوضع الجانبية إن وجدت، وجهاز إنارة صحيفة التسجيل الخلفية، مشتعلة كذلك. غير أن هذا الشرط لا يكون مفروضا بالنسبة لأضواء الطريق أو أضواء التقابل عندما تتمثل أجهزتها للإنذار الضوئي في الاشتعال المتقطع لأضواء الطريق أو الإنارة المتناوبة على فترات زمنية قصيرة لأضواء التقابل وأضواء الطريق.
يجب بالنسبة لنفس المركبات، باستثناء الدراجات رباعية العجلات بمحرك، أن تكون أضواء الزاوية موصولة بحيث لا تشتعل إلا إذا كانت أضواء الطريق أو أضواء التقابل بدورها مشتعلة. ويجب أن تؤدي الأضواء المشيرة للاتجاه أو دوران المقود انطلاقا من وضعه الذي يتمثل في السير على خط مستقيم، وحدها إلى الاشتعال التلقائي لضوء الزاوية الواقعة في نفس الجهة من المركبة. كما يجب أن تنطفئ أضواء الزاوية تلقائيا عندما ينطفئ الضوء المشير للاتجاه أو عندما يعود المقود إلى موضع السير في خط مستقيم. ويجب ألا تشتعل عندما تتجاوز سرعة المركبة 40 كيلومترا في الساعة.
يجب بالنسبة لنفس المركبات، باستثناء الدراجات رباعية العجلات بمحرك، أن تشتعل أضواء السير النهارية تلقائيا عندما يكون الجهاز الذي يتحكم في انطلاق المحرك في وضع يسمح للمحرك بالاشتغال.
ويجب أن يتمكن السائق من إبطال هذا النظام التلقائي في أي وقت.
كما يجب أن تنطفئ أضواء السير النهارية تلقائيا عند اشتعال أضواء الطريق أو أضواء التقابل، إلا إذا كانت هذه الأخيرة مستعملة لإعطاء إنذارات ضوئية متقطعة على فترات قصيرة."

681- أنظر المادة 67 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 67

" وفقا لأحكام 11 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ومع مراعاة مقتضيات المادة 68 أدناه، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بجهاز إنذار صوتي للطريق، ويمكن أن تكون مزودة بجهاز إنذار صوتي للاستعمال في الوسط الحضري.
يجب أن تكون كل دراجة مزودة بجهاز إنذار يمكن سماع صوته على بعد 50 مترا على الأقل.
تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على أجهزة الإنذار الصوتية والمركبات فيما يتعلق بإشاراتها الصوتية، وكذا المقتضيات الانتقالية."

682- أنظر المادة 69 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 69

" وفقا لأحكام 12 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات الفلاحية والعتاد الفلاحي ومركبات وعتاد الأشغال العمومية، مزودة بمؤشر للسرعة موضوع في مكان بارز للسائق والإبقاء عليه باستمرار في حالة اشتغال جيدة. تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الخصائص التي يجب أن تتوفر في مؤشرات السرعة وكذا شروط تركيبها ومراقبتها، بالإضافة على المقتضيات الانتقالية."

أجهزة القطر683؛

البنية684؛

الهيكلة والتهيئة685؛

683- أنظر المادة 76 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 76

" طبقا لأحكام 14 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون مزودة بجهاز للحصر يمكن من الوقوف التلقائي للمركبة في حالة انفصال المقطورة عنها أثناء السير كل مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة إما :

1- 1,5 طن (1500 كيلوغراما) بالنسبة للمقطورات الفلاحية أو الخاصة بالأشغال العمومية ؛

2- أو 750 كلغ بالنسبة لأي مقطورة أخرى ؛

3- أو نصف وزن المركبة الجارة غير محملة.

باستثناء المقطورات بدون زمامة التي تستعمل لنقل قطع الخشب أو قطع شديدة الطول وأنصاف المقطورات، لا يكون جهاز الحصر المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه إجباريا بالنسبة للمقطورات ذات محور واحد والتي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 1,5 طن (1.500 كيلوغرام)، إذا كانت مزودة، بالإضافة إلى جهاز القرن، برابط ثانوي يمنع، في حال انفصال جهاز القرن، الزمامة من ملامسة الأرض ويضمن استمرار توجيه المقطورة.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على مقطورات الدراجات النارية والدراجة ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات بمحرك."

684- أنظر المادة 78 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 78

" وفقا لأحكام 15 من المادة 47 من القانون 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مصنوعة ومهيئة بشكل يقلل قدر الإمكان، في حالة وقوع اصطدام، من خطر الحريق ومن خطر الحوادث الجسدية سواء بالنسبة للراكبين أو لمستعملي الطريق العمومية الآخرين.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل القواعد التي تخضع لها المصادقة على المركبات وكذا مقتضياتها الانتقالية فيما يخص:

1- الخصائص التقنية المتعلقة بالأقفال ومعدات تثبيت الأبواب حسب صنف المركبة؛

2- الخصائص التقنية المتعلقة بحماية السائق من نظام السياقة في حالة وقوع اصطدام أمامي ؛

3- الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على المركبات ذات السعة الكبيرة لنقل الأشخاص فيما يخص المقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية ؛

4- قواعد تقليص مخاطر أو جسامة الجروح التي تلحق بالشخص الذي يلامس السطح الخارجي للمركبة في حالة وقوع اصطدام؛

5- الخصائص التقنية المتعلقة بالوقاية من الحريق في حالة وقوع اصطدام."

685- أنظر المادة 79 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 79

" طبقا لأحكام 16 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة لنقل بضائع أو لنقل الأشخاص يفوق وزنها الإجمالي المسموح به محملة 7,5 طن (7500 كيلوغراما)، وكل مقطورة يزيد وزنها الإجمالي المأذون به محملة على 3,5 طن (3.500 كيلوغراما)، مزودة بأجهزة مضادة للإنقذاف مصادق عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة التي تخضع لها المركبات وكذا مقتضياتها الانتقالية فيما يخص:

الصفائح والتقييد686؛

تهيئة مركبات النقل الجماعي للأشخاص والبضائع؛

التجهيزات والتهييئات الخاصة كتلك المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة687.

المادة 48

يجب أن تجهز كل مركبة وكل مقطورة بأجهزة السلامة ولوازمها688.

1- الخصائص المتعلقة بالمقاعد ومثبتاتها ومساند الرأس لبعض أصناف المركبات ؛
2- الخصائص التقنية المتعلقة بالنتوءات الخارجية لبعض أصناف المركبات ؛
3- الخصائص التقنية المتعلقة بمساند الرأس المدمجة أو غير المدمجة في مقاعد المركبات ؛
4- الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على المركبات ذات السعة الكبيرة لنقل الأشخاص فيما يخص المقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية ؛
5- الخصائص التقنية المتعلقة بمقاعد المركبات الكبيرة الأبعاد المخصصة لنقل المسافرين وكذا بهذه المركبات فيما يخص مقاومة المقاعد وتثبيتها ؛
6- الخصائص التقنية الخاصة بصناعة المركبات المعدة لنقل البضائع الخطيرة ؛
7- الخصائص العامة لصناعة بعض أصناف المركبات ؛
8- الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على بعض أصناف المركبات فيما يخص نظام التدفئة ؛
9- الخصائص التقنية المتعلقة بالمركبات فيما يخص تهيئتها الداخلية."

686- أنظر المادة 82 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 82

" طبقا لأحكام البند 17 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة أو نصف مقطورة، باستثناء الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك والمركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو معايير سلامة المركبات لكندا (CMVSS)والمركبات أو العتاد الفلاحي المقطورة المركبة على إطارات غير مطاطية أو التي يقل وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو يعادل 1,5 طن (1.500 كيلوغرام)، مزودة بصفيحة الصانع تبرز بوضوح:

1- اسم الصانع أو اسمه التجاري أو رمزا يعرف به.
2- نوع المركبة ورقمها الترتيبي ضمن سلسلة النوع ؛
3- خصائص أوزان المركبة ؛

يجب أن يكون النوع والرقم الترتيبي ضمن سلسلة النوع محفورا على الإطار الحديدي أو على عنصر أساسي وغير قابل للفصل من المركبة، وذلك بشكل ظاهر ومقروء."

687- أنظر المادة 88 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 88

" طبقا لأحكام 19 من المادة 47 من القانون رقم 52.05، تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات المصادقة على المركبات فيما يتعلق بالتجهيزات والتهيئات الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة."

688- أنظر المادة 85 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 85

تحدد الإدارة أجهزة السلامة ولوازمها والقواعد التي تخضع لها.

المادة 49

تقوم الإدارة، قصد التأكد من أن المركبة ذات محرك أو مجموعة المركبات أو الدراجة النارية يمكن أن تقبل للسير على الطريق العمومية مع التقيد بأحكام المواد 46 و47 و48 أعلاه، بالمصادقة على المركبة689 وذلك بمراقبة خصائصها التقنية أو احترام المعايير المشار إليها في المادتين 47 و48 المذكورتين.

تطبق أحكام هذه المادة أيضا على الدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك وعلى المقطورات إذا كان الوزن الإجمالي لهذه الأخيرة محملة يتجاوز سبعمائة وخمسين (750) كيلوغراما.

يترتب على المصادقة تحرير سند للمصادقة تحدد الإدارة شكله ومضمونه690.

" طبقا لأحكام المادة 48 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل السيارات التي لا يتعدى وزنها الإجمالي المسموح به محملة 3,5 طن (3.500 كيلوغرام)، مزودة لزوما بحزام للسلامة في المقاعد الأمامية والخلفية.

يجب أن تزود الحافلات الكبيرة والحافلات الكبيرة المتمفصلة بحزام سلامة لكل مقعد .

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة ومقتضياتها الانتقالية فيما يخص:

1- أحزمة السلامة ؛

2- المركبات فيما يتعلق بتركيب أحزمة السلامة."

689- أنظر المادة 89 من المرسوم رقم 421.2.10، السالف الذكر.

المادة 89

" طبقا لأحكام المادة 49 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تتم المصادقة على المركبات وتوابعها من قبل المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.

يقوم هذا المركز بمراقبة خصائص المركبات ومطابقتها، حسب الصنف الذي تنتمي إليها المركبة المعنية.

تتم المصادقة حسب النوع أو بصفة منفردة.

تتم المصادقة على النوع بطلب من الصانع أو وكيله المعتمدين من طرف المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.

يعتمد المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق الصانع أو وكيله الذي يثبت توفره على المؤهلات التالية:

1- الإمكانيات المالية والتقنية ؛

2- الكفاءات المطلوبة ؛

3- التنظيم وخدمة ما بعد البيع ؛

4- الحضور في عدة مناطق من المملكة.

تتم المصادقة الانفرادية على المركبات بطلب من الصانع أو من يمثله أو المالك أو من يمثله."

690- أنظر المادة 92 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 92

يجب أن يكون كل رفض للمصادقة معللا ويجب تسليم نسخة منه إلى المعني بالأمر.

يمكن للإدارة أن تعتمد هيئات خاصة أو مختبرات للقيام بالمراقبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 50

يمنع استخدام واستغلال كل مركبة على الطريق العمومية لا تكون خصائصها التقنية مطابقة للقواعد المقررة تطبيقا للمواد 46 و47 و48 أعلاه إلى حين مطابقتها لتلك القواعد.

تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة أيضا على كل مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة سبعمائة وخمسين (750) كيلوغراما.

المادة 51

تخضع كل مركبة أدخلت عليها، بعد المصادقة عليها، إحدى التغييرات المحددة من قبل الإدارة إلى مصادقة جديدة.

المادة 52

يمكن للأعوان أو للهيئات المؤهلين قانونا من قبل الإدارة، القيام بأخذ عينات من المركبات أو من عناصر أو أجهزة المركبات التي سبقت المصادقة عليها، كما هو منصوص عليه في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، لدى الصانعين أو المستوردين أو وكلاء شركات المركبات وذلك لأجل مراقبة مطابقتها لسند المصادقة691.

" طبق لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 49 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يقوم المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق عندما تستجيب المركبة المقدمة للمقتضيات التنظيمية، بتحرير محضر للمصادقة تسلم نسخة منه لصاحب الطلب، وذلك وفقا للنموذج المحدد من قبل وزير التجهيز والنقل.

يبين المحضر كذلك علاوة على رقم المصادقة وعلامة المركبة ونوعها، الخصائص الأساسية للمركبة فيما يتعلق على الخصوص بما يلي :

- المحرك؛
- الوزن؛
- الأبعاد؛
- العجلات؛
- نقل الحركة؛
- الشروط الخاصة بالسياقة والاستعمال."

691- أنظر المادة 95 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 95

تؤخذ العينات المذكورة بالمجان ولا يجوز أن يترتب على أخذها أية مطالبة أو أي تعويض.

ترجع المركبات أو عناصر أو أجهزة المركبات، بعد المراقبة، إلى أصحابها إذا لم تتسبب تجارب المراقبة في إتلافها.

يجب إلغاء سند المصادقة بقرار من الإدارة، بعد إنذار المعني بالأمر، إذا تبين أن المركبات أو عناصر أو أجهزة المركبات التي تمت مراقبتها غير مطابقة للسند.

الفرع 3: التسجيل

المادة 53

يجب على كل مالك سيارة أو دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات ثقيلة بمحرك، أن يقوم بتسجيلها قبل الشروع في استخدامها لأول مرة692. وتسلم له شهادة تسجيل693.

"يؤهل الأعوان والهيئات المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 52 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.
تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط تأهيل الأعوان والهيئات السالفي الذكر وكيفيات إجراء المراقبة.
يتم، إذا تبين أن المركبات أو عناصر أو أجهزة المركبات التي تمت مراقبتها غير مطابقة لسند المصادقة، إلغاء السند المذكور بمقرر لرئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.
يؤدي إلغاء سند المصادقة إلى تعليق بيع وتسليم الأجهزة الحاملة لرقم المصادقة على هذا النوع داخل الآجال المحدد في مقرر الإلغاء."

692- أنظر المادة 106 من المرسوم رقم 10.421.2، السالف الذكر.

المادة 106

" يجب على كل مالك مركبة جديدة أو مركبة سبق تسجيلها ضمن السلسلة العادية بالمغرب أن يضع، لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل محل إقامته، ملفا للتسجيل أو نقل الملكية للحصول على شهادة تسجيل باسمه.
تتولى المصلحة المذكورة إعداد شهادات تسجيل المركبات وتسليمها طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 53 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وانجاز إجراءات نقل ملكية المركبات وتسليم شهادات تسجيلها المنصوص عليها في المادتين 59 و 60 من نفس القانون وتلقى الإشعارات بالتغيير في الهوية أو العنوان وتحيين البيانات المتعلقة بهما المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة 58 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.
تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق مقتضيات هذه المادة عند الاقتضاء."

693- أنظر المادة 100 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 100

" يجب أن تزود كل مركبة خاضعة للتسجيل طبقا للمادة 53 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، لكي تسير على الطريق العمومية، بصفيحة أو صفيحتي تسجيل، حسب المركبات، تحملان رقما ترتيبيا، ويجب أن يتوفر السائق على شهادة تسجيل تحمل رقم الترتيب ذاته.
يوجد نوعان من التسجيل :
1- تسجيلات تسلم من أجلها شهادات تسجيل تسمى ب "البطاقات الرمادية" وتتضمن :
أ) السلسلة العادية ؛
ب) السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها ؛
ج) السلسلة الخاصة بالتعاون الدولي المخصصة للمركبات المعفاة مؤقتا من الرسوم الجمركية.
2- تسجيلات تسلم من أجلها شهادات خاصة، وتتضمن :

تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على كل مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة سبعمائة وخمسين (750) كيلوغراما.

المادة69454

تثبت شهادة التسجيل، مع مراعاة صحة تصريح المالك، مطابقة المركبة لخصائص المصادقة.

تتضمن شهادة التسجيل خاصة البيانات التالية:

رقم ترتيبي يسمى "رقم التسجيل " تمنحه الإدارة؛

تواريخ الشروع في استخدام المركبة وتسجيلها أو نقل ملكيتها؛

هوية مالك المركبة وعنوانه، وفي حالة ملكية مشتركة لأكثر من مالكين اثنين، هوية وعنوان أحد المالكين المقترح من قبلهم مع إضافة عبارة "وشركاؤه"؛

الخصائص التقنية للمركبة وقوتها الجبائية؛

استعمال المركبة؛

مدة صلاحية الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل.

المادة 55

تخضع أيضا للتسجيل، إذا كانت تسير على الطريق العمومية، المركبات الفلاحية ذات محرك والمركبات الغابوية ذات محرك وأريبات الأشغال العمومية.

تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على كل الأجهزة الفلاحية والأجهزة الغابوية التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة سبعمائة وخمسين (750) كيلوغراما، إذا كانت تسير على الطريق العمومية.

المادة 56

أ) السلسلة الخاصة W18
ب) السلسلة الخاصة WW
ج) السلسلات الإدارية
تحدد نماذج البطاقات الرمادية والشهادات الخاصة بموجب قرار لوزير التجهيز والنقل.
694- تم تغيير وتتميم المادة 54 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

تخضع المركبات التي تملكها الدولة أو الجماعات المحلية لتسجيل خاص تحدده الإدارة.

المادة 57

يمكن أن تحرر شهادة التسجيل المركبة في حامل يكون قابلا لأن تسجل عليه في شكل إلكتروني المعلومات التي تحتوي عليها الشهادة والبيانات المتعلقة بالمراقبة التقنية.

تكون للمحرر في شكل إلكتروني نفس القيمة الثبوتية للمحرر على حامل من ورق.

يجب على أصحاب شهادة التسجيل أن يقوموا بتغيير الحامل المحررة فيه هذه الشهادة، إذا قررت الإدارة ذلك التغيير، خاصة اعتبارا للتطور التكنولوجي.

تحدد الإدارة نوع وشكل الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل وكذا كيفيات تغييره[695].

المادة 69658

تحدد مدة صلاحية الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل في عشر (10) سنوات.

تحتسب هذه المدة بالنسبة للتجديد الأول ابتداء من تاريخ إعداد الحامل المحررة عليه شهادة التسجيل في شكل إلكتروني.

ويكون تجديد الحامل المذكور إجباريا في الحالات التالية:

عند كل انصرام لمدة الصلاحية المذكورة أعلاه، مع وجوب تجديد الحامل المذكور على أبعد تقدير داخل الثلاثة أشهر الموالية «لانصرام السنة العاشرة على تاريخ إعداده؛

عند كل تغيير يطرأ على هوية أو عنوان صاحب شهادة التسجيل؛

عند كل تغيير يطرأ على المعلومات المضمنة في شهادة التسجيل والمتعلقة بالخصائص التقنية للمركبة أو بتسجيلها؛

695- أنظر المادة 105 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 105

" طبقا لأحكام الفقرة 4 من المادة 57 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل نوع وشكل الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل وكذا كيفيات تسليم شهادات تسجيل المركبات ضمن السلسلة العادية والسلسلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والسلسلات الخاصة بالتعاون الدولي."

696- تم تغيير وتتميم المادة 58 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

عند كل تلاش يلحق بالحامل المحررة فيه شهادة التسجيل697 أو بإحدى مكوناته، تتعذر معهقراءة المعلومات المسجلة فيه أو يترتب عليه تلف هذه المعلومات.

يجب على صاحب رخصة شهادة التسجيل إشعار الإدارة بكل تغيير يطرأ على هويته وعنوانه داخل شهرين من وقوع التغيير.

المادة 69859

يجب على كل من تملك مركبة، في حالة تغيير مالكها أو شراء مركبة جديدة أو مركبة سبق تسجيلها بالمغرب، القيام، داخل اجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما من تاريخ المعاملة، بإيداع ملف التسجيل أو ملف نقل الملكية لدى الإدارة.

ينطبق نفس الأجل على المركبات التي سبق تسجيلها بالخارج والمعروضة للاستهلاك بحكم النظام الجمركي.ويسري هذا الأجل ابتداء من تاريخ تعشير المركبة بالمغرب.

يرفع الأجل المذكور إلى 90 يوما، إذا تعلق الأمر بتملك مركبة من المركبات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 40 أعلاه.

يجب على كل من تملك مركبة، في حالة تغيير المالك، أن يسلم شهادة التسجيل إلى الإدارة لإعداد شهادة تسجيل جديدة وتسليمها إلى المالك الجديد، داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الملف.

في حالة تفويت مركبة، يجب على المفوت أن يودع لدى الإدارة، مقابل وصل، تصريحا بالتفويت، داخل أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ المعاملة، وذلك وفق النموذج المحدد من لدن الإدارة.

المادة 60

تطبق أحكام المادة 59 أعلاه أيضا على كل شخص يصبح مالكا لمركبة خاضعة للتسجيل، على إثر إرث أو هبة أو قسمة أو تصفية قضائية أو ممارسة حق استرداد أو تخلي عن ملكية أو بيع قضائي أو بيع بالمزاد العلني.

697- أنظر المادة 108 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 108

" تحدد، بقرار لوزير التجهيز والنقل، كيفيات تجديد الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل المنصوص عليها في المادتين 58 و 309 من القانون 52.05 المشار إليه أعلاه."

698 - تم تغيير وتتميم المادة 59 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14 ، السالف الذكر.

غير أن الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 59 المذكورة يرفع إلى 90 يوما.

المادة 61

يجب أن تكون كل مركبة مسجلة مزودة بصفائح تسجيل تحدد الإدارة خصائصها وشروط تثبيتها على المركبة699.

المادة 61-7001

لا يمكن صياغة صفائح التسجيل المشار إليها في المادة 61 أعلاه إلا من قبل الأشخاص المعتمدين من قبل الإدارة وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.

المادة 62

يتم سحب كل مركبة خاضعة للتسجيل من السير بصفة نهائية بعد الإدلاء بتصريح بذلك وفق المسطرة وداخل الأجل المحددين من لدن الإدارة701.

المادة 63

699- أنظر المادة 102 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 102

" وفقا لأحكام المادة 61 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تتوفر المركبات المسجلة على صفيحتي تسجيل تحملان الرقم المخصص للمركبة وتثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الأمامي والخلفي للمركبة.

غير أنه يمكن أن لا تحمل كل دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات سوى صفيحة تسجيل واحدة فقط، تثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الخلفي للمركبة.

يجب أن تكون كل مقطورة يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغرام، وكل نصف مقطورة أخرى مزودة بصفيحة تسجيل تحمل رقم تسجيلها تثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الخلفي للمركبة.

عندما لا تكون المقطورة الخلفية لمجموعة مركبات خاضعة لهذه الإلزامية يجب أن تزود في الجزء الخلفي بصفيحة تسجيل تستنسخ صفيحة التسجيل الخلفية لمركبة الجر. ويمكن في هذه الحالة أن تكون صفيحة المقطورة قابلة للتحريك.

غير أنه لا يجب أن تحمل كل مقطورة مقرونة بدراجة نارية أو دراجة بمحرك أو دراجة خفيفة رباعية العجلات بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك في جزئها الخلفي صفيحة تسجيل تستنسخ صفيحة التسجيل الخلفية لمركبة الجر إلا إذا كانت أبعاد المقطورة أو الحمولة تحول دون رؤية صفيحة تسجيل مركبة الجر من قبل ملاحظ يوجد بالخلف."

700- تمت إضافة المادة 61-1 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

701- أنظر المادة 107 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 107

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق المادة 62 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

يجب أن تكون شهادة التسجيل أو الوثيقة التي تحل محلها موجودة على متن المركبة أثناء سيرها على الطريق العمومية.

الباب الثاني: أحكام خاصة تتعلق بالدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات

المادة 64

لا تقبل الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات للسير على الطريق العمومية إلا إذا كان مصادقا عليها من قبل الإدارة[702]، بعد مراقبة خصائصها التقنية ولا سيما منها:

البنية؛

إطار العجلات؛

أجهزة التحريك والتوجيه والإنارة والتشوير والإنذار والحصر؛

الصفائح والتقييد.

المادة 70365

يجب على كل من تملك دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، غير تلك المشار إليها في المادة 53 أعلاه، أن يكون متوفرا على سند للملكية[704] يحدد على الخصوص، هويته وعنوانه. ويجب أن يكون لكل مركبة من المركبات المذكورة رقم ترتيبي[705] يضمن بسند الملكية السالف الذكر.

702- أنظر المادة 110 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 110

" طبقا لأحكام المادة 64 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات المصادقة على الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات والدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك."

703- تم تغيير وتتميم المادة 65 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

704- أنظر المادة 111 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 111

" طبقا لمقتضيات المادة 65 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شكل ومضمون سند الملكية والرقم الترتيبي للدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات وكذا كيفيات تسليم هذا الرقم والمقتضيات الانتقالية."

705- أنظر المادة 112 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

يحدد بنصتنظيميشكل سندالملكيةومضمونهومسطرة الحصول عليه وكذا الرقم الترتيبي للمركبات المذكورة.

يجب أن تكون المركبات السالفة الذكر مزودة بصفيحة تحمل الرقم الترتيبي السالف الذكر، تحدد الإدارة خصائصها وشروط تثبيتها على المركبة.

يمكن للإدارة أن تعهد بإعداد وتسليم سندات الملكية والصفائح إلى أشخاص معتمدين من قبلها وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.

تطبق أحكام هذه المادة كذلك على الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات.

يجب على سائق المركبات المذكورة أن يكون حاملا لسند ملكيتهاأو للوثيقة التي تحلمحله أثناء السير بها على الطريق العمومية والإدلاء به إلى الأعوان المكلفين بمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، كلما طلبوا ذلك.

الباب الثالث: المراقبة التقنية

المادة 66

تخضع جميع المركبات الخاضعة للتسجيل،أو لسند الملكية لمراقبة تقنية706 دورية707.

تخضع أيضا للمراقبة التقنية جميع المركبات الخاضعة للتسجيل:

قبل تغيير مالكيها أو إعادة تسجيلها؛

المادة 112

" طبقا للمادة 65 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تحمل كل دراجة أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات وكل دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، صفيحة تبين رقمها الترتيبي الذي تحدد خصائصه بقرار لوزير التجهيز والنقل.

علاوة على ذلك، يجب أن تحمل الدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك، بشكل بارز، صفيحة معدنية مثبتة على المركبة تبين اسم الشركة المصنعة وكذا حجم المحرك أو قوته.

يجب نقش حجم المحرك أو قوته على نحو بارز على المحرك."

706- أنظر المادة 113 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 113

" تتم عمليات المراقبة التقنية المشار إليها في المادة 66 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، طبقا للمادتين 67 و 68 من القانون المذكور من قبل عون فاحص مرخص له، كما هو منصوص عليه في المادة 272 من نفس القانون وذلك في مراكز المراقبة التقنية المرخص لها وفي إطار احترام مقتضيات هذا المرسوم."

707- تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى من المادة 66 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

بعد خضوعها لأي تغيير أو تحويل قد يؤثر في مزاياها الميكانيكية أو في خصائصها التقنية أو في نوع استعمالها.

المادة 67

المراقبة التقنية هي العملية التي تهدف إلى التحقق من أن المركبة الخاضعة لهذه المراقبة مطابقة لتشخيصها المحدد بموجب هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، وأنها في حالة جيدة للسير ولا يشوبها أي عيب أو خلل أو تآكل ميكانيكي غير عادي وأن أجهزة سلامتها تشتغل بصفة عادية وأنها مزودة باللوازم الضرورية وتستجيب للشروط المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلامة الطرقية وحماية البيئة من التلوث.

تهدف هذه العملية أيضا إلى التأكد من أن المركبة لم يدخل عليها أي تحويل من شانه أن يغير خصائصها التقنية أو نوع استعمالها.

يجب، علاوة على ذلك، فيما يخص المركبات التي تؤمن النقل الجماعي للأشخاص، أن تنصب عملية المراقبة المذكورة على التقيد بالأحكام الخاصة المقررة من لدن الإدارة، لضمان سهولة وراحة وسلامة نقل الأشخاص.

المادة 68

يترتب على إجراء كل نوع من أنواع المراقبة التقنية تسليم وثيقة تثبت هذه المراقبة.

يجب لزوما أن توجد الوثيقة المذكورة على متن المركبة، أثناء سيرها على الطريق العمومية.

تحدد الإدارة دورية المراقبة التقنية ومسطرة المراقبة وأجهزة المركبة الواجب مراقبتها ومصاريف المراقبة التقنية التي يتحملها مالك المركبة وكذا شكل ووثائق المراقبة التقنية ونوعها.

المادة 69

يمكن أن تأمر الإدارة بإجراء فحوص تقنية مضادة لمركبة[708] سبق أن كانت موضوع مراقبة تقنية، بناء على طلب من هيئات الافتحاص والمراقبة المؤهلة لهذا الغرض من قبل

708- أنظر المادة 114 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 114

" تطبيقا للمادة 69 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يمكن لوزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض الأمر بإجراء فحوص تقنية مضادة للمركبات."

الإدارة أو بناء على طلب من الأعوان محرري المحاضر أو استنادا إلى تقارير تحررها الهيئات أو الأعوان المذكورون.

الباب الرابع: المركبات المصابة في حادثة

الفرع 1: المركبات المصابة بأضرار خطيرة

المادة 70

تعتبر مصابة بأضرار خطيرة كل مركبة خاضعة للتسجيل تعرضت، على إثر حادثة، لاعوجاج دائم أضر ببنيتها الحاملة أو ببنية تجميعها كما حددتها الهندسة الأصلية للمركبة المقررة من قبل صانع السيارة.

المادة 71

إذا لم تعد المركبة صالحة للسير أو أصبحت تشكل خطرا على السلامة الطرقية، بسبب خطورة الأضرار اللاحقة بها على إثر حادثة، وجب توقيفها وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 102 و105 أدناه.ويقوم حينئذ العون محرر المحضر الذي باشر المعاينات، بالاحتفاظ بشهادة التسجيل مقابل وصل تحدد الإدارة شكله ومضمونه، ثم يحرر محضرا وينص فيه على ذلك.

يوجه المحضر فورا مرفقا بشهادة التسجيل إلى الإدارة التابع لها مكان التسجيل. وتسلم إلى صاحب شهادة التسجيل نسخة من المحضر تتضمن شروط إرجاع هذه الشهادة709.

لا ترجع شهادة التسجيل إلى صاحبها إلا بعد الإدلاء بتقرير خبرة وسند مصادقة يثبتان إمكانية استخدام المركبة من جديد.

المادة 72

يجب على مالك المركبة أو سائقها أو حائزها إخبار الإدارة في الحال بإصابة مركبة بأضرار خطيرة، إذا لم يبلغ ذلك إلى علم المصالح المكلفة بمعاينة الحوادث.

709- أنظر المادة 127 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة127

"يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شكل ومضمون الوصل المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادتين 71 و 74 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يراد بعبارة الإدارة في المواد 71 (الفقرة 2) و 72 و 74 و 75 و 76 المصلحة الجهوية آو الإقليمية المكلفة بتسجيل المركبات التابعة لوزارة التجهيز والنقل."

يقع الإلزام المذكور أيضا على:

المؤمن، إذا أشعر بتحمل الأعباء الناجمة عن ضرر مادي بخصوص مركبة أصيبت بأضرار خطيرة؛

المسؤول عن مركز المراقبة التقنية للمركبات إذا عاين، خلال عملية مراقبة تقنية لمركبة ما، أن هذه المركبة قد أصيبت بأضرار خطيرة.

توجه الإدارة، في الحالات المشار إليها أعلاه، إنذارا إلى مالك المركبة المعنية بتسليمها شهادة تسجيل المركبة تحدد فيه الشروط المتعلقة بإرجاع هذه الشهادة.

المادة 73

يتوقف كل استخدام جديد لمركبة خاضعة للتسجيل أصيبت بأضرار خطيرة، على ما يلي:

1- الإدلاء بتقرير خبرة يثبت أن الإصلاحات التي تم القيام بها لا تخل بسلامة مستعملي الطريق العمومية؛

2- مصادقة جديدة.

الفرع 2: المركبات المصرح بعدم صلاحيتها تقنيا أو اقتصاديا

المادة 74

يجب على مالك كل مركبة خاضعة للتسجيل أصبحت غير قابلة للإصلاح تقنيا على إثر حادثة، أن يخبر الإدارة فورا بذلك.

يجب، في هذه الحالة، أن تسلم إلى الإدارة، مقابل وصل تحدد هذه الأخيرة شكله ومضمونه، شهادة التسجيل مرفقة بتقرير خبرة يثبت أن المركبة غير قابلة للإصلاح. وتقوم الإدارة بإلغاء شهادة التسجيل.

المادة 75

إذا أعطى مالك مركبة خاضعة للتسجيل موافقته للمؤمن قصد تفويت مركبته المصرح بعدم صلاحيتها اقتصاديا، نظرا لقيمتها التجارية التي تقل عن التكلفة المقدرة للإصلاحات الناتجة عن حادثة، يوجه المؤمن إلى الإدارة، داخل أجل شهر من تاريخ الاتفاق المبرم مع المالك، شهادة تسجيل المركبة مرفقة بنسخة من تقرير الخبرة المصرح فيه بعدم صلاحية المركبة.

غير انه، إذا استنتج الخبير أن المركبة قابلة للإصلاح فإن تقريره يجب أن يتضمن وصفا مفصلا للإصلاحات الواجب القيام بها.

المادة 76

يجب على المشتري، إذا تم تطبيقا للمادة 75 أعلاه تفويت المركبة قصد إصلاحها، أن يوجه داخل أجل ثلاثين (30) يوما، تصريحا بالشراء إلى الإدارة التي تسلمه وصلا بذلك.

المادة 77

يجب في الحالات المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 75 أعلاه، أن تخضع المركبة المصرح بعدم صلاحيتها اقتصاديا من قبل الخبراء الذين انتدبهم المؤمنون على إثر حادثة، إلى مراقبة تقنية قبل أي استخدام جديد لها.

المادة 78

يقوم بإعداد تقارير الخبرة المذكورة في المواد 71 و73 و74 و75 أعلاه، خبير في السيارات، يتوفر على أهلية لتسليم الشهادات التي تثبت أن المركبات غير قابلة للإصلاح أو مصابة بأضرار خطيرة، ومتوفر على تكوين أولي وتكوين مستمر في مراقبة المركبات غير القابلة للإصلاح أو المصابة بأضرار خطيرة، يتم تلقينهما وفق الشروط التي تحددها الإدارة.

المادة 79

تضع الإدارة القائمة الوطنية للخبراء710 الذين تتوفر فيهم الأهلية المشار إليها في المادة 78 أعلاه.

الباب الخامس: المركبات المدرجة في عداد التحف

المادة 80

710- أنظر المادة 128 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 128

" يضع وزير التجهيز والنقل القائمة الوطنية للخبراء المنصوص عليها في المادة 79 من القانون رقم 52.05 التي يختارها من بين المسجلين في القائمة الوطنية للخبراء المحلفين في مجال السيارات والميكانيك العام لدى المحاكم الذين تابعوا التكوين الأولي والتكوين المستمر المنصوص عليهما في المادة 78 من نفس القانون.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، الشروط التي يلقن وفقها التكوينان المذكوران في المادة 78 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وشروط اعتماد الهيئات لتلقين التكوينين المذكورين وكذا المقتضيات الانتقالية."

يجوز لمالك كل مركبة خاضعة للتسجيل، يتوفر فيها أحد الشروط المشار إليها في المادة 81 بعده، أن يطلب إدراج مركبته في عداد التحف.

يجب أن تقيد في شهادة التسجيل كل مركبة مدرجة في عداد التحف711 عبارة "مركبة مدرجة في عداد التحف".

المادة 81

يمكن أن تدرج في عداد التحف:

كل مركبة ذات محرك، مهما كان عمرها، يتوفر فيها أحد الشروط التالية :

أن يكون لها طابع تاريخي؛

أن تكون مملوكة أو كانت في ملك شخصية تتمتع بشهرة وطنية أو عالمية؛

أن تكون قد شاركت في حدث تاريخي وطني أو دولي.

كل مركبة ذات محرك مخصصة للمسابقات ويتوفر فيها أحد الشرطين التاليين:

أن تكون حاصلة على جوائز رياضية دولية كبرى؛

أن يبلغ عمرها أكثر من خمس سنوات وأن تكون مصممة ومصنوعة ومستخدمة فقط لأغراض المسابقات.

كل مركبة ذات محرك تجاوز عمرها أربعين (40) سنة، نفدت سلسلة طرازها على إثر توقف إنتاج هذا الطراز ولم تعد توجد أية شبكة تجارية لتأمين صيانتها؛

كل مركبة يفوق عمرها خمسا وعشرين (25) سنة يكون ابتكارها التقني قد أثر في تطور السيارات أو الدراجات النارية، شريطة تقديمها في حالة مطابقة لحالتها الأصلية والإدلاء بتقرير تقني يثبت ذلك.

المادة 82

711- أنظر المادة 129 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 129

" يوجه طلب إدراج مركبة في عداد التحف المنصوص عليه في المادة 80 من القانون رقم 52.05 إلى وزارة التجهيز والنقل من قبل مالك المركبة أو وكيله، يجب أن يرفق الطلب المذكور بالوثائق التي تثبت أن المركبة تستجيب لأحد الشروط المشار إليها في المادة 81 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يقصد بالإدارة في المادة 83 (فقرة 2) من القانون رقم 52.05 المصلحة المكلفة بتسجيل المركبات."

يجب، لأجل إدراج مركبة في عداد التحف، أن تكون مزودة بالأجهزة المحركة وأدوات التعليق والحصر والرؤية والإنارة وأن تكون صالحة للسير، وتثبت هذه الصلاحية بشهادة للمراقبة التقنية.

لا يمكن أن تدرج في عداد التحف المركبات الموجودة في حالة حطام.

المادة 83

يجب ألا تغادر المركبات المدرجة في عداد التحف منطقة تسجيلها والمناطق المجاورة لها.

غير أنها تخضع للإدلاء بتصريح مسبق إلى الإدارة، قصد السير خارج المنطقة المذكورة لأجل المشاركة في التظاهرات أو السباقات الرياضية المطلوبة للمشاركة فيها.

المادة 84

تخضع المركبات المدرجة في عداد التحف712 لشروط مصادقة وتسجيل خاصة تحددها الإدارة.

تخضع المركبات المذكورة للمراقبة التقنية الدورية713 وفق شروط خاصة تحددها الإدارة وللتأمين الإجباري على السيارات إذا كانت تسير على الطريق العمومية.

القسم الثالث: قواعد السير على الطرق

الباب الأول: تعاريف

المادة 85

يراد في مفهوم هذا القانون بما يلي:

تجمع عمراني: فضاء تجتمع فيه مبان ويشار خصيصا إلى مداخله ومخارجه؛

712- أنظر المادة 109 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 109

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط تسجيل المركبات المدرجة في عداد التحف المنصوص عليها في المادة 84 من القانون المشار إليه أعلاه."

713-أنظر المادة 130 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 130

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شروط تسجيل المركبات المدرجة في عداد التحف وشروط المراقبة التقنية الدورية التي تخضع لها طبقا لأحكام المادة 84 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

باحة عامة للتوقف: كل مكان لتوقف المركبات في فضاء محروس أو غير محروس مملوك لجماعة عمومية ومفتوح في وجه جميع مستعملي الطريق العمومية؛

طريق سيار: طريق ذات غرض خاص لا تتقاطع مع غيرها وينفذ منها وإليها من منافذ معدة لذلك، ويقتصر المرور بها على المركبات التي تكون مجهزة بمحرك آلي وخاضعة للتسجيل، مع مراعاة أحكام هذا القانون والنصوص الأخرى الجاري بها العمل؛

شريط التوقف العاجل: جزء من جانب الطريق يقع على حافة قارعة الطريق السيار ويتم إنجازه خصيصا للسماح بوقوف المركبات أو توقفها في حالة الضرورة القصوى؛

شريط مركزي فاصل: الممر الفاصل بين قارعتي الطريق؛

مسالك موصلة إلى الطرق السيارة: طرق تصل الطرق السيارة بالطرق العمومية الأخرى؛

ملتقى طرق دوراني: ملتقى طرق تتدفق إليه حركة سير المركبات التي تلتقي فيه ثم تفترق منه على قارعة ذات اتجاه واحد يتوفر على عزيلة مركزية مستديرة وغير قابلة للعبور، ويتم السير على هذه القارعة في الاتجاه المعاكس لعقارب الساعة؛

قارعة: الجزء أو الأجزاء من الطريق المستعمل أو المستعملة عادة لسير المركبات؛

محرم: مجموع المساحة الأرضية التي تملكها الدولة أو الجماعات المحلية والمخصصة للطريق العمومية وملحقاتها؛

تجهيزات طرقية: كل شيء أو علامة موضوعة على الطريق تمكن من إصدار إشارات إلى مستعملي الطريق العمومية وإخبارهم وحمايتهم أثناء سيرهم أو تنظيم حركة السير أو مراقبتها أو توفير تسهيلات لمستعملي الطريق العمومية؛

تقاص أو ملتقى الطرق: مكان الالتقاء والتقاطع على سكة السير أو انشعاب طريقين أو أكثر كيفما كانت زوايا محاور هذه الطريق، بما في ذلك الأمكنة التي تتشكل من مثل هذه التقاطعات أو الالتقاءات أو الانشعابات؛

منشآت طرقية: كل بناء مثبت على الطريق يمكن مستعملي الطريق العمومية من عبور مجرى مائي أو ممر للسير الطرقي أو السككي أو ممر للراجلين أو يمكن من حماية وتقوية الطريق؛

تقاطع الطريق مع السكة الحديدية: كل تقاطع للطريق مع سكة حديدية أو مع سكة الحافلة الكهربائية "ترامواي" ذي مسطحة مستقلة؛

طريق: مجموع محرم كل سبيل أو زنقة مفتوح للسير العمومي؛

تشوير طرقي: كل تجهيز طرقي معد:

إما لتنبيه مستعملي الطريق العمومية بوجود خطر على الطريق والإشارة إلى طبيعته؛

أو لتبليغ مستعملي الطريق العمومية الأوامرالخاصة المتعلقة بالإلزام أو بالتحديد أو بالمنع التي يجب عليهم التقيد بها؛

أو لتوجيه مستعملي الطريق العمومية أثناء تنقلهم أو لمدهم بإشارات أخرى قد تكون مفيدة لهم؛

أو لتنظيم السير الطرقي.

طريق عمومية: هي الجزء من المحرم المخصص للطريق السيار أو للطريق أو لكل سبيل مفتوح للسير العمومي، ويضم:

القارعة والأكتاد والطوارات والأحافير والمغروسات والأراضي المسطحة إن وجدت؛

جميع المنشآت الطرقية؛

الباحات العمومية للتوقف المفتوحة للسير العمومي؛

جميع التجهيزات الطرقية كالأنصاب الكيلومترية والأرماتوالحواجز والأعمدة ومسربات الأمان وأجهزة التشوير الأفقي والعمودي والتي لا تحد مع ذلك الطريق العمومية.

تعتبر الطريق العمومية جزءا من الملك العمومي.

طريق سريعة: طريق مصممة ومبنية خصيصا لسير السيارات، تربط الأملاك المجاورة والتي تشتمل، ما عدا في نقاط خاصة أو بصفة مؤقتة، بالنسبة لاتجاهي السير، على قارعات مميزة ومفصولة عن بعضها بشريط أرضي غير مخصص للسير أو استثناء بواسطة وسيلة أخرى؛

سكة التسريع أو الاندماج: سكة سير إضافية، تسمح للمركبات التي تدخل إلى الطريق بالزيادة في سرعتها للاندماج بسهولة في التيار الرئيسي؛

سكة السير: أي شريط من الأشرطة الطولية، التي يمكن أن تقسم إليها القارعة والمجسدة أو غير المجسدة بعلامات طرقية طولية، ولكن لها عرض كاف يسمح بمرور قافلة المركبات غير الدراجات النارية؛

سكة تخفيف السرعة أو الخروج: سكة إضافية للسير، تمكن المركبات التي ستخرج من الطريق من تخفيف سرعتها خارج التيار الرئيسي؛

الوقوف: توقيف المركبة مؤقتا على طريق قصد إركاب أو إنزال أشخاص أو شحن أو إفراغ أشياء، مع بقاء سائقها متمكنا من جهاز قيادتها أو قريبا من المركبة، بحيث يستطيع عند الاقتضاء، تحويلها من المكان الواقفة فيه؛

إلزامية السماح بالمرور: إجبار السائق بوقف سيره أو مناورته، إذا كان من شأن الاستمرار في ذلك، إجبار سائقي مركبات أخرى على تغيير مفاجئ لاتجاه أو سرعة مركباتهم؛

راجل: كل شخص يتنقل مشيا على الأقدام في الطريق العمومية. ويعتبر في حكم الراجلين الأشخاص الذين يسوقون، على الطريق العمومية عربات الأطفال أو عربات المعاقين والأشخاص الذين يقودون سيرا على الأقدام دراجة أو دراجة بمحرك أو دراجة نارية أو أي نوع آخر من المركبات؛

التوقف: توقيف المركبة على الطريق العمومية خارج الظروف المميزة للوقوف؛

مستعمل الطريق العمومية: كل راجل أو سائق مركبة أو سائق حيوانات في شكل قطيع أو منفردة يستعمل فضاء الطريق العمومية؛

سرعة مركبة: السرعة معبرا عنها بالكيلومتر في الساعة وتقاس بواسطة آلة مصادق عليها أو تحسب بناء على قياس الزمن والمسافة وتطابق سرعة المركبة في اللحظة التي تمر فيها في نقطة محددة على الطريق العمومية أو حاصل قسمة المسافة التي قطعتها المركبة على مجموع الوقت المستعمل لقطع هذه المسافة، بما في ذلك التأخير الناتج عن حركة السير؛

تحول السرعة إلى الكيلومتر في الساعة إذا تم حسابها بواسطة وحدة قياس أخرى؛

جهاز تقني يعمل بطريقة آلية: رادارات مراقبة السرعة، الثابتة أو المتحركة، وكاميرات المراقبة وأي جهاز قياس آخر يعمل بطريقة آلية يمكن من تقديم دليل مادي عن ارتكاب المخالفة.

الباب الثاني: استعمال الطريق العمومية

المادة 86

تحدد قواعد السير الواجبات التي على مستعملي الطريق العمومية التقيد بها.

تحدد هذه القواعد من قبل الإدارة قصد الحفاظ، في كل مكان وفي كل الظروف، على النظام العام والسلامة العمومية وسلامة السائقين والراكبين وحماية صحة الأشخاص وجودة البيئة وحماية الأملاك المنقولة والعقارية للمستعملين والأغيار والأشخاص العامة أو الخاصة وحماية الطريق العمومية.

المادة 87

يجب أن تمكن قواعد السير على الطريق العمومية، المبنية على المبادئ المحددة أعلاه، من تسهيل سير مستعملي الطريق العمومية وسيولة سير المركبات وسلامة نقل الأشخاص والممتلكات واستعمال المركبات من غير مضايقة المستعملين الآخرين الطريق العمومية.

لهذه الغاية، تشمل قواعد السير على الطريق العمومية داخل التجمعات العمرانية وخارجها ما يلي:

قواعد الاستعمال العام للطرق المفتوحة للسير العمومي المطبقة على كافة مستعملي الطريق العمومية والمتعلقة على الخصوص بما يلي:

1- سياقة المركبات والحيوانات؛

2- استعمال أجهزة إنارة المركبات وأجهزة تشويرها؛

3- استعمال المنبهات الضوئية أو الصوتية؛

4- مسافات الأمان الكافية التي يجب الحفاظ عليها أثناء السير؛

5- أسبقية المرور؛

6- احترام الإشارات الضوئية المنظمة للسير؛

7- احترام السرعة المفروضة؛

8- احترام قواعد التقابل والتجاوز؛

9- شروط الوقوف والتوقف؛

10-الشروط التي يوضع وفقا لها التشوير الطرقي؛

11- السلوك الواجب التقيد به بحضور عناصر الصفوف العسكرية أو قوات الشرطة أو مواكب الجنائز أو مواكب الراجلين؛

قواعد الاستعمال الخاص للطرق المفتوحة للسير العمومي والمتعلقة على الخصوص بما يلي:

السير على سكك مخصصة لسير بعض أصناف مستعملي الطريق العمومية؛

التدابير الاستثنائية خلال فترات تساقط الأمطار أو الثلوج أو خلال فترات الجليد أو ذوبانه أو عند تراكم الرمال أو زحفها أو أثناء الزوابع الرملية؛

شروط المرور على المنشآت الفنية؛

شروط سير المركبات التي من شأنها أن تلحق أضرارا إما بمرور المركبات الأخرى على الطريق وإما بمتانة الطريق وذلك بسبب أبعاد هذه المركبات أو وزنها أو سرعتها أو بسبب نقلها لأشياء غير قابلة للتجزئة؛

السير على الطريق بمحاذاة السكك الحديدية أو فوقها؛

الشروط الخاصة بالسير المطبقة على راكبي الدراجات وسائقي الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات أو الدراجات رباعية العجلات المزودة أو غير المزودة بمحرك؛

شروط السير الخاصة المطبقة على المركبات المجرورة بالدواب والمركبات اليدوية؛

شروط السير الخاصة المطبقة على الراجلين وسائقي الحيوانات غير المربوطة بمركبة؛

شروط تنظيم السباقات أو المنافسات الرياضية.

المادة 88

علاوة على قواعد الاستعمال العام والاستعمال الخاص للطريق العمومية المشار إليها في المادة 87 أعلاه، تتعلق قواعد السير على الطريق السيار خاصة بمايلي:

شروط ولوج الطريق السيار والخروج منه عبر المسالك الموصلة إليه؛

المستعملون المسموح لهم أو الممنوع عليهم السير على الطريق السيار وعلى مسالك ولوج الطريق السيار ومسالك الخروج منه؛

العاملون والعتاد المسموح لهم بالسير على الطريق السيار؛

استثناءات السير المتعلقة ببعض أصناف المركبات؛

الأنشطة والاستعمالات المحظورة أو المنظمة؛

شروط الوقوف والتوقف؛

مناورات السير على سكك الاندماج في السير أو مناورات الخروج عن طريق المسالك الموصلة إلى الطرق السيارة.

المادة 89

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالطرق أو للسلطات المحلية أو للجماعات المحلية، كل داخل نطاق اختصاصها، أن تسن التدابير الدائمة أو المؤقتة اللازمة لضمان سهولة أو سلامة السير أو لتفادي الإتلاف غير العادي للطريق العمومية714.

يمكن أن تحد التدابير المذكورة من وزن المركبات التي يمكنها السير على بعض أجزاء الطرق أو على بعض المنشآت الفنية وأن تحد أو تمنع مؤقتا من السير على بعض أجزاء الطرق أو على بعض المنشآت الفنية.

تحدد الإدارة كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 90

ترجح الإشارات التي يعطيها الأعوان المؤهلون قانونا لذلك والمنظمون للسير في الطريق العمومية على كل تشوير أو أضواء التشوير أو قواعد السير.

ترجح إشارات أضواء التشوير على علامات التشوير الطرقي الأخرى715.

ترجع علامات التشوير المتحركة على العلامات الثابتة.

714- أنظر المادة 11 من المرسوم رقم 2.10.420 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن قواعد السير على الطرق؛ الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 شوال 1431 (30 سبتمبر 2010)، ص 4433.

المادة 11

" دون الإخلال بالمسؤوليات التي يتعرض لها بسبب الأضرار التي يلحقها بالأشخاص والحيوانات والأشياء أو الطريق، يجب دائما على كل سائق مركبة ملاءمة سرعته مع الظروف الزمانية أو ظروف السير التي يوجد فيها، ويجب عليه ليس فقط تخفيض هذه السرعة إلى الحد المسموح به في الطرق العمومية، والتي تتوفر الجهات المختصة على السلطة لسن شروط خاصة لاستعمالها طبقا لأحكام المادة 89 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، بل تخفيف السرعة أو توقيف الحركة في كل مرة يمكن أن تكون فيها المركبة، بسبب الظروف أو حالة الأمكنة، سببا لحادثة أو سببا لمضايقة السير."

715- أنظر المادة 68 من المرسوم رقم 2.10.420، السالف الذكر.

المادة 68

" مع مراعاة أحكام المادة 90 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ترجح الإشارات الضوئية عندما تشتغل بطريقة عادية، على باقي الإشارات الطرقية المتعلقة بالأسبقية التي تنظم نفس التقاص."

المادة 91

يمنع على المركبات، بالرغم عن كل الأحكام المخالفة، كل إشهار يستعمل الضوء بواسطة آلة أو جهاز عاكس للضوء.

يمنع كذلك، وضع اللوحات الإشهارية على الطريق العمومية واللافتات وكل الأجهزة الأخرى التي تبهر السائقين أو تؤدي بهم إلى الخطأ أو تمثل أو تقلد، ولو جزئيا، إشارات طرقية أو تختلط من بعيد بإشارات أو تضر، بأي طريقة أخرى، بفعالية الإشارات القانونية.

المادة 92

يجب على كل سائق:

أن يكون في حالة بدنية وعقلية تمكنه من سياقة مركبته أو حيواناته وفي التحكم فيها باستمرار؛

أن يمتنع عن السياقة خاصة في الحالات التالية:

تحت تأثير الكحول أو المواد المخدرة؛

تحت تأثير الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها والتي تحدد الإدارة قائمتها؛

في حالة التعب أو الحاجة إلى النوم؛

أن يكون باستمرار على استعداد وفي وضع يمكنانه من القيام بسهولة وعلى الفور بكل المناورات الواجبة عليه. ويجب أن لا تنقص إمكانيات انتباهه وحركته ومجال رؤيته على الخصوص بسبب استعمال أجهزة أو بسبب عدد المسافرين أو وضعهم أو بسبب الأشياء المنقولة أو بسبب وضع أشياء غير شفافة على الزجاج سواء من الداخل أو من الخارج؛

أن يتأكد باستمرار من إمكانية السير دون إلحاق أضرار، بسبب أبعاد مركبته أو حمولتها، بالطريق العمومية أو المغروسات أو التجهيزات المقامة على الطريق العمومية، أو دون تشكيل خطر على باقي مستعملي الطريق العمومية؛

عندما يسوق مركبة بصفة مهنية، أن يتقيد بمدتي السياقة والراحة المحددتين716 من قبل الإدارة.

716- أنظر المادة 13 من المرسوم رقم 2.10.314، السالف الذكر.

المادة 13

الامتناع عن كل عمل يمكن أن يلحق ضررا ببيئة الطريق.

المادة 93

يجب على كل سائق استعمال أجهزة السلامة ولوازمها وفق الشروط المحددة من قبل الإدارة.

المادة 94

يجب على كل راجل عند استعماله الطريق العمومية:

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب كل خطر سواء على نفسه أو على الغير؛

التقيد بقواعد السير الخاصة المتعلقة به والمحددة بهذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه؛

الامتناع عن كل عمل يمكن أن يلحق ضررا ببيئة الطريق.

الكتاب الثاني: العقوبات والمسطرة

القسم الأول: العقوبات والتدابير الإدارية

الباب الأول: التوقيف والسحب الإداريان لرخصة السياقة

المادة 71795

تصدر الإدارة قرارا بسحب رخصة السياقة718، إذا لم يدفع الشخص الحاصل عليها مبلغ الغرامة الصادرة في حقه بموجب مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به أو إذا لم يدفع

" تطبيقا لأحكام المادة 92 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يخضع لإلزامية احترام مُدد السياقة والراحة سائقو المركبات التالية :

- المركبات التي تستلزم سياقتها رخصة السياقة من الصنف " د" (D) أو " هـ (د)" ((E(D)) ؛

- المركبات التي تستلزم سياقتها رخصة السياقة من الصنف "ج" (C) أو " هـ (ج)"((E(C)).

ويهم هذا الإلزام جميع سائقي هذه المركبات، سواء كانوا أجراء أو غير أجراء، يشتغلون دواما كاملا أو دواما جزئيا، في النقل الحضري أو بين الحضري، في النقل للحساب الخاص أو لحساب الغير."

717- تم تغيير وتتميم المادة 95 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

718- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.419، بتاريخ 20 شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن العقوبات والتدابير الإدارية ومعاينة المخالفات، الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 شوال 1431 (30 سبتمبر 2010)، ص 4426. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة الأولى

الصوائر المتعلقة بمخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه أو هما معا، داخل أجل أقصاهشهران (2)من اليوم الذي تسلم فيه أو رفض تسلم الإنذار بذلك الموجه إليه عن طريق السلطة القضائية المختصة.

يكون التسليم وفق الطرق القانونية المعمول بها في قانون المسطرة المدنية.

لا ترجع الرخصة إلا بعد أداء الغرامات أو الصوائر أو هما معا.

المادة 71996

تصدر الإدارة قرارا بتوقيف رخصة السياقة720 لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر للمرة الأولى وستة أشهر في حالة العود، في حق كل سائق مركبة يقوم بنقل البضائع أو بالنقل الجماعي للأشخاص:

أ) دون التوفر على وثائق النقل التي تحددها الإدارة؛

ب) في حق كل سائق يقوم بالنقل المذكور مخالفة للشروط المبينة في الوثائق المذكورة؛

ج) الذي وجه إليه الأمر بالتوقف وامتنع من تنفيذه أو من الخضوع لأعمال التحقق المقررة أو لم يحترم الأمر بتوقيف المركبة أو رفض سياقة مركبته أو العمل على سياقتها إلى المحجز أو رفض الامتثال للأوامر القانونية الصادرة إليه.

تطبق أحكام الفقرة الأولى أعلاه على كل سائق مركبة خاضعة لإجبارية تجهيزها بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة ارتكب إحدى المخالفات التالية:

1- غياب أو نقصان البيانات الواجب تحريرها على ورقة تسجيل جهاز قياس السرعة وزمن السياقة؛

2- عدم وضع ورقة التسجيل بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة؛

3- عدم تعويض الأوراق التي تم الاحتفاظ بها من قبل الأعوان محرري المحاضر؛

"تصدر القرارات بتوقيف وبسحب رخصة السياقة المنصوص عليها في المواد 95 و 96 و97 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه من قبل وزير التجهيز والنقل."

719- تم تغيير وتتميم المادة 96 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

720- أنظر المادتين الأولى و 2 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 2

" يتم تحديد وثائق النقل المشار إليها في المادة 96 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل"

4- استعمال نفس ورقة التسجيل من قبل أكثر من سائق؛

5- عدم استعمال ورقة تسجيل جديدة بعد انتهاء مدة الراحة الإجبارية اليومية والشروع من جديد في سياقة المركبة؛

6- سحب ورقة التسجيل من جهاز قياس السرعة وزمن السياقة قبل نهاية فترة السياقة اليومية خارج الحالات التالية:

- سحب ورقة التسجيل بأمر من الأعوان محرري المحاضر؛

- سحب ورقة التسجيل في حالة تغيير المركبة.

7- عدم جعل جهاز قياس السرعة وزمن السياقة في حالة اشتغال خلال السياقة وخلال فترة الراحة؛

8- عدم استبدال ورقة تسجيل تتضمن تسجيلات ملطخة أو أصابها تلف بورقة تسجيل احتياطية صالحة وعدم الاحتفاظ بالورقة المستبدلة؛

9- عدم الإدلاء، لأعوان محرري المحاضر المؤهلين لإجراء المراقبة على الطريق العمومية، بالوثائق التي تسمح بتسجيل السرعة وزمن السياقة وزمن الراحة بالنسبة لليوم الذي تمت فيه المراقبة وكذا بالنسبة للثمانية وعشرين (28) يوما السابقة؛

10- عدم تسجيل يدويا البيانات المتعلقة بمدة السياقة ومدة الراحة، خلال فترة عطب جهاز قياس السرعة وزمن السياقة أو اشتغاله بشكل معيب، على ورقة ترفق بحامل التسجيل وتقيد فيها العناصر التي تمكن على الخصوص من التعرف على اسمه العائلي والشخصي ورقم رخصة السياقة الخاصة به وتحمل توقيعه.

ويتخذ قرار توقيف رخصة السياقة بناء على المحضر الذي يثبت المخالفة.

يحتفظ العون محرر المحضر برخصة السياقة إلى حين الإدلاء بالوثائق المذكورة إذا صرح السائق أنه يتوفر عليها، لكنه غير قادر على الإدلاء بها وإذا لم يتم الإدلاء خلال أجل ست وتسعين (96) ساعة من تاريخ الاحتفاظ برخصة السياقة، تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 97

يمكن أن تصدر الإدارة قرارا بسحب رخصة السياقة:

إذا ثبت، بعد فحص يجرى وفقا للمواد 14 و15 و16و19 و20 من هذا القانون، أن صاحبها غير قادر على سياقة المركبات إما بسبب حالته البدنية أو بسبب حالته العقلية؛

إذا كان العجز البدني المبرر لسحب رخصة السياقة يهم صنفا أو أكثر من المركبات، فإن السحب لا يطبق إلا على هذا الصنف أو الأصناف المعنية؛

إذا لم يخضع الحاصل على رخصة السياقة للفحص الطبي الإجباري المنصوص عليه في المادة 14 أعلاه.

لايمكن إرجاع رخصة السياقة لصاحبها إلا بعد أن يثبت بفحص طبي يجري وفق المواد المذكورة في البند1أعلاه، أن المعني بالأمر مؤهل للسياقة721.

المادة 98

يتوقف أثر توقيف أو سحب رخصة السياقة المقرر من قبل الإدارة وفقا لأحكام المواد 95 و96 و97 أعلاه، كيفما كانت مدته، بعد أي قرار بالحفظ تصدره النيابة العامة أو إذا أصبح قابلا للتنفيذ، من أجل نفس الأفعال، مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بتوقيف أو إلغاء رخصة السياقة أو بعد صدور أي مقرر قضائي بالبراءة أو بالإعفاء أو بعد كل ما ينهي الدعوى العمومية.

إذا تعلق المقرر القضائي بأداء غرامة فإن أثر التوقيف أو السحب المشار إليهما في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يمكن أن يتوقف إلا بعد أداء الغرامة.

الباب الثاني: سحب النقط من رخصة السياقة

المادة 72299

طبقا لأحكام المادة 29 من هذا القانون، تقوم، بقوة القانون، السلطة المحدثة لديها الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة المشار إليها في المادة 120 أدناه بخصم النقط من الرصيد المخصص لرخصة السياقة، في الحالات المشار إليهما في الفقرة الأولى من المادة 28 أعلاه، بناء على نسخ مقررات قضائية حازت قوة الشيء المقضي به، تحيلها عليها النيابة العامة أو نسخ الوثائق التي تثبت أداء الغرامة التصالحية والجزافية، وفقا لما يلي:

الجنح

721- تم تغيير وتتميمالفقرة الثانية من المادة 97 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

722- تم تغيير وتتميم المادة 99 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

الرقم الترتيبي	الجنحة	النقط الواجب خصمها
01	القتل الغير العمدي مع ظروف التشديد، إثر حادثة سير (ما لم يتقرر إلغاء رخصة السياقة).	14
02	القتل الغير العمدي بدون ظروف التشديد، إثر حادثة سير.	6
03	الجروح غير العمدية المؤدية إلى عاهة دائمة مع ظروف التشديد،إثر حادثة سير (ما لم يتقرر إلغاء رخصة السياقة).	10
04	الجروح غير العمدية المؤدية إلى عاهة دائمة بدون ظروف التشديد، إثر حادثة سير.	4
05	الجروح غير العمدية مع ظروف التشديد، إثر حادثة سير.	6
06	الجروح غير العمدية بدون ظروف التشديد، إثر حادثة سير.	3
07	- سياقة مركبة تحت تأثير الكحول أو تحت تأثير المواد المخدرة. - رفض الخضوع للرائز المشار إليه في المادة 207 أدناه أو للتحققات أو لاختبارات الكشف المنصوص عليها في المادتين 208 و213 أدناه.	6
08	سياقة مركبة تحت تأثير الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها.	2
09	محاولة التملص من المسؤولية بعدم التوقف. بعد ارتكاب حادثة سير أو التسبب فيها، أو بالفرار أو بتغيير حالة مكان الحادثة أو بأية وسيلة أخرى.	6
10	سياقة مركبة، تتطلب سياقتها الحصول على رخصة السياقة، بالرغم من توقيف إداري أو قضائي لرخصة السياقة.	4

11	سياقة مركبة، تتطلب سياقتها الحصول على رخصة السياقة، أثناء مدة الاحتفاظ برخصة السياقة.	4
12	عدم إيداع رخصة سياقة تقرر توقيفها.	4
13	السائق الذي وجه إليه الأمر بالتوقف وامتنع من تنفيذه أو لم يحترم الأمر بتوقيف المركبة أو رفض سياقة مركبته أو العمل على سياقتها إلى المحجز أو رفض الامتثال للأوامر القانونية الصادرة إليه.	2
14	السياقة بصفة مهنية دون التوفر على بطاقة السائق المهني.	2
15	تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بما يعادل 50 كلم في الساعة أو أكثر.	6
16	الرجوع إلى الخلف في طريق سيار أو في طريق سريع أو نصف دورة في نفس الطريق مع عبور الشريط المركزي الفاصل بين القارعتين.	3
17	السير في الطريق السيار أو في الطريق السريع في الاتجاه المعاكس للسير.	4
18	تجاوز الوزن المأذون به عند المرور بإحدى منشآت العبور.	4

المخالفات

الرقم الترتيبي	المخالفات	النقط الواجب خصمها
19	عدم احترام سائق مركبة للوقوف المفروض بعلامة قف أو بإشارة الضوء الأحمر.	4

20	تجاوز السرعة المسموح بها بما يفوق 30 كيلومترا في الساعة ويقل عن 50 كيلومترا في الساعة.	4
21	السير في الاتجاه الممنوع.	4
22	عدم احترام حق الأسبقية.	2
23	التجاوز غير القانوني.	4
24	سير مركبة على الطريق العمومية ليلا دون إنارة خارج التجمعات العمرانية.	3
25	سياقة مركبة دون التوفر على شهادة المراقبة التقنية.	3
26	السير على شريط التوقف العاجل أو التوقف غير المبرر بطريق سيار.	3
27	وقوف أو توقف مركبة بقارعة ليست فيها إنارة عمومية، ليلا أو عند عدم كفاية الرؤية وذلك دون إنارة أو دون تشوير.	3
28	تجاوز السرعة المسموح بها بما يفوق 20 كيلومترا في الساعة ولا يتجاوز 30 كيلومترا في الساعة.	2
29	سياقة الدراجات النارية أو الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك أو الدراجات رباعية العجلات بمحرك، التي لا تتوفر على هيكل، دون استعمال خوذة معتمدة.	2
30	عدم احترام إجبارية استعمال حزام السلامة.	1
31	إركاب طفل تقل سنه عن عشر سنوات بالمقاعد الأمامية للمركبة.	1

32	- الاستعمال أو التحدث بالهاتف ممسوكا باليد أثناء السياقة أو أي جهاز آخر يقوم بوظائف الهاتف.	1

المادة 100

استثناء من أحكام المادة 99 أعلاه، وفي حالة تعدد الجنح المرتكبة في آن واحد من بينها جنحة واحدة من الجنح المشار إليها في 1 و3 و5 من المادة 99 أعلاه، فإن عدد النقط الواجب خصمها من رصيد النقط يساوي 16 نقطة على الأكثر، وفي حالة تعدد الجنح الأخرى المرتكبة في آن واحد فإن عدد النقط الواجب خصمها من رصيد النقط يساوي 10 نقط على الأكثر.

إذا تعددت المخالفات المرتكبة في آن واحد، فإن عدد النقط الواجب خصمها من رصيد النقط يساوي 8 نقط على الأكثر.

إذا ارتكبت في آن واحد عدة جرائم مؤدية إلى خصم نقط، من بينها جنحة واحدة، وجب جمع النقط المخصومة من الرصيد في حدود 14 نقطة.

الباب الثالث:توقيف المركبات وإيداعها بالمحجز

المادة 101

لايمكن توقيف المركبات أو إيداعها بالمحجز إلا في الحالات ووفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

الفرع الأول: توقيف المركبات

المادة 102

توقيف المركبة هو الأمر الذي يصدره العون محرر المحضر، احتياطيا، للسائق بتوقيف مركبته في مكان معاينة المخالفة أو على مقربة منه، مع التقيد بالقواعد المتعلقة بالتوقف.

تبقى المركبة، خلال مدة توقيفها، تحت المسؤولية القانونية لسائقها أو لمالكها.

يجوز للعون محرر المحضر، في حالة غياب السائق أو المالك أو إذا رفض هذا الأخير تغيير مكان مركبته أو كان عاجزا عن السياقة، اتخاذ كافة التدابير الضرورية لوضع المركبة في حالة توقف قانوني على نفقة المالك.

المادة 723103

علاوة على الحالات المنصوص عليها في القانون، يجب الأمر بتوقيف المركبة في الحالات التالية:

عدم الإدلاء برخصة السياقة؛

عدم الإدلاء بشهادة التسجيلأو سند الملكية؛

عدم الإدلاء بالوثيقة التي تثبت الخضوع للمراقبة التقنية؛

عدم الإدلاء بشهادة التأمين الخاصة بتأمين المركبة أو مجموعة المركبات؛

وجود عيب في أجهزة حصر المركبة؛

وجود عيب في أجهزة توجيه المركبة؛

وجود عيب في نظام تعليق المركبة؛

إذا انخفض عمق النقوش المنحوتة في الشريط الدارج للإطار المطاطي عن المستوى المحدد من لدن الإدارة أو إذا كانت به تمزقات أو شقوق تعري القماش على الحواشي أو على الشريط الدارج؛

إذا كانت أجهزة السلامة أو الإنارة غير مطابقة للمعايير القانونية أو معيبة؛

انعدام أو عدم مطابقة أو عدم اشتغال جهاز قياس السرعة وزمن السياقة بالنسبة إلى المركبات الخاضعة لوجوب التجهيز به؛

عدم التوفر على جهاز لتجميع السوائل المزيتة بالنسبة إلى المركبات الخاضعة لوجوب التجهيز به؛

عدم الخضوع للمراقبة التقنية؛

عدم التقيد بالمعايير المتعلقة بأبعاد المركبة؛

انبعاث دخان أو غاز من محرك المركبة تتجاوز نسبته النسبة المحددة من قبل الإدارة؛

السياقة تحت تأثير الكحول أو المواد المخدرة؛

السياقة تحت تأثير الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها؛

723- تم تغيير وتتميم المادة 103 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

عدم التقيد بالزمن الأقصى للسياقة والزمن الأدنى للراحة بالنسبة للسائق المهني؛

تجاوز عدد الركاب المأذون به بالنسبة للنقل الجماعي للأشخاص؛

تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة بأكثر من 10 %؛

تجاوز أبعاد الحمولة المأذون بها؛

شحن الرمل أو التراب أو أية مواد أخرى، دون تغطيتها، إذا كان من شأن ذلك أن يغشي بصر المستعملين الآخرين أو إلحاق أضرار بهم؛

عدم اتخاذ الاحتياطات الخاصة بالربط أو الشحن في الحالات التالية:

نقل الحاويات؛

إذا كانت الحمولة مجرورة على الأرض؛

إذا كانت الأغطية والتوابع الأخرى، سواء المتحركة منها أو الطافية غير مثبتة بالمحيط الخارجي للمركبة.

23. رفض الخضوع للرائز المنصوص عليه في المادة 207 أدناه أو للتحققات أو لاختبارات الكشف المنصوص عليهما في المادتين 208 و213 أدناه؛

24. عدم الإدلاء ببطاقة السائق المهني في حالة السياقة المهنية.

المادة 724104

يتم توقيف المركبة، كما هو معرف في المادة 102 أعلاه، حسب الحالات، على النحو التالي:

يصدر الأمر بتوقيف المركبة إلى حين انتهاء المخالفة في الحالات المشار إليها في البنود من 1 إلى غاية 14 وفي البنود من 18 إلى 22 من المادة 103 أعلاه؛

يصدر الأمر بتوقيف المركبة في الحالات المشار إليها في البنود من 15 إلى 17 وفي البند23من المادة 103 أعلاه، إلى حين حضور سائق حاصل على رخصة سياقة من نفس الصنف، يقترحه المخالف أو عند الاقتضاء مالك المركبة، للقيام بسياقتها؛

724- تم تغيير وتتميم المادة 104 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

في الحالات المشار إليها في البند 10 من المادة 103 أعلاه، إذا تعلق الأمر بانعدام أو عدم مطابقة جهاز قياس السرعة وزمن السياقة، يتم توقيف المركبة إلى حين إدلاء المخالف بما يثبت شراءه للجهاز وتسلمه له، وفي حالة إثبات ذلك يتم الاحتفاظ بشهادة تسجيل المركبة مقابل وصل يعتبر بمثابة إذن للمخالف بسياقة المركبة لمدة أربعة أيام عمل تبتدئ من اليوم الموالي ليوم تسلم الإثبات وذلك لتمكينه من تجهيز مركبته بالجهاز المذكور.

وفي حالة عدم اشتغال الجهاز المذكور، لا يتم توقيف المركبة ويقوم العون بالاحتفاظ بشهادة تسجيل المركبة مقابل وصل يحل محل شهادة التسجيل المذكورة صالح لمدة عشرة أيام عمل تبتدئ من اليوم الموالي لمعاينة الحالة ويجب على صاحب المركبة خلال هذه المدة القيام بالإصلاحات اللازمة725.

4- يصدر الأمر بتوقيف المركبة إلى حين انتهاء المخالفة في الحالة المشار إليها فيالبند 24 من المادة 103 أو إلى حين حضور سائق حاصل على بطاقة سائق مهني من نفس الصنف يقترحه المخالف أو مالك المركبة، للقيام بسرقتها.

5- في الحالة المشار إليها في البند 12 من المادة 103 أعلاه يجب أن ينص الإذن بتوقيف المركبة على تقديم المركبة لمراقبة تقنية في مركز للمراقبة التقنية من اختيار السائق. وفي هذه الحالة، يسلم العون محرر المحضر للسائق وصلا بمثابة إذن بالسياقة لمدة سبعة (7) أيام يتضمن البيانات المتعلقة بشهادة تسجيل المركبة أو سند الملكية يكون صالحا للقيام بالمراقبة التقنية. لا يتم إرجاع شهادة تسجيل أو سند ملكية المركبة إلا بعد الإدلاء بوثيقة مسلمة من قبل مركز المراقبة التقنية تثبت النتائج الإيجابية للمراقبة التقنية.

غير أنه، إذا كانت المركبة موضوع التوقيف مخصصة للنقل الجماعي للأشخاص وكانت تقل على متنها أشخاصا، يجب على مالكهاأن يؤمن نقلهم إلى الوجهة التي يقصدونها.

725- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.312 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن توقيف المركبات وإيداعها في المحجز؛ الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 شوال 1431 (30 سبتمبر 2010)، ص 4416.

المادة الأولى

" يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شكل ومضمون الوصل الذي يسلمه العون محرر المحضر للمخالف مقابل الاحتفاظ بشهادة تسجيل المركبة، المشار إليه في 3 من الفقرة الأولى وفي الفقرة الثانية من المادة 104 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05."

- أنظر كذلك المادة 11 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 11

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق أحكام الفقرة الرابعة من المادة 104 من القانون 52.05 السالف الذكر."

وإذا رفض أو تعذر عليه ذلك خلال الساعة التي تلي إصدار الأمر بالتوقيف، يخبر العون محرر المحضر السلطة الحكومية المكلفة بالنقل، التي تتخذ بناء على ذلك، الإجراءات الضرورية لتأمين وسائل النقل على نفقةمالكها726.

المادة 105

يمكن تنفيذ قرار التوقيف الناتج عن مخالفة تتعلق بالحالات المشار إليها في البنود من 5 إلى 9 وفي البنود 11 و12 و14 من المادة 103 أعلاه، في مكان يستطيع فيه سائق المركبة الحصول على وسائل إنهاء المخالفة. ولا تجوز ممارسة هذه الإمكانية، إلا إذا كان من المتيسر اقتياد المركبة إلى هذه الأمكنة وفق شروط السلامة. ويجوز الإذن كذلك للسائق في الاستعانة بمهني مؤهل لإزاحة مركبته قصد إصلاحها.

لا يتم إرجاع الوثائق المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 107 بعده، إلا بعد الإدلاء بشهادة تثبت أن الإصلاحات قد تمت وفق الشكل المطلوب، تسلمها إما الإدارة أو مركز للمراقبة التقنية مرخص من قبل الإدارة727.

المادة 106

يتم توقيف المركبة على النحو التالي، فيما يخص الحالات المشار إليها في البنود 18 و19 و20 من المادة 103 أعلاه:

يجب عند تجاوز عدد الركاب المأذون به في حالة النقل الجماعي للأشخاص، نقل الأشخاص الزائدين وفق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 104 أعلاه، ولا يمكن السماح للمركبة الموقوفة بمواصلة السير إلى حين ضمان وسائل النقل الضرورية لنقل الأشخاص الزائدين؛

إذا تم إثبات ارتكاب مخالفة تعلق بتجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة أو بتجاوز أبعاد الحمولة المأذون بها، وجب على المخالف القيام بإفراغ الحمولة في عين المكان أو بمناقلتها على مركبة ملائمة ومرخص لها قانونا على نفقته وتحت مسؤوليته التي تظل

726- أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 2

" تسلم الشهادة التي تثبت أن الإصلاحات قد تمت وفق الشكل المطلوب، المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 105 من القانون السالف الذكر رقم 52.05 من قبل المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق التابع لوزارة التجهيز والنقل أو من قبل مركز للمراقبة التقنية مرخص له من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد شكل ومضمون الشهادة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

قائمة عن كل عوار أو ضياع يصيب البضائع محل الإفراغ أو المناقلة وعن التأخير في تسليمها.

المادة 107

إذا لم يتم إنهاء المخالفة التي بررت التوقيف، وقت مغادرة العون محرر المحضر لمكان إيقاف المركبة، يقوم هذا العون برفع الأمر إلى الإدارة التابع لها مع تسليمها شهادة التسجيل أو رخصة السياقة حسب نوعية المخالفة.

يوجه المحضر إلى الإدارة مرفقا بجذاذة للتوقيف تحدد الإدارة نموذجها، محررة من قبل العون محرر المحضر. وتسلم نسخة من هذه الجذاذة إلى المخالف، ويجب أن يشار في الجذاذة المذكورة إلى الاحتفاظ بالوثائق المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة[728].

يقوم العون أثناء مغادرته بخفر المركبة التي ارتكبت بواسطتها المخالفة إلى أن توضع في مكان أمن تحدده الإدارة التابع لها العون وإذا تعذر ذلك، يقوم العون بخفر المركبة إلى المحجز على نفقة المخالف وتحت مسؤوليته.

في كل الأحوال، توجه نسخة من المحضر ومن الجذاذة إلى الإدارة.

المادة 108

يرفع التوقيف، ما لم توجد أحكام مخالفة:

في عين المكان، من قبل العون محرر المحضر، الذي أمر به وذلك فور إنهاء المخالفة؛

728- أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 3

"يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، نموذج جذاذة التوقيف المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 107 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره.

يوجه العون محرر المحضر جذاذة التوقيف والمحضر المشار إليهما في الفقرة الثانية من المادة 107 المذكورة إلى الإدارة التابع لها مرفقين بشهادة التسجيل أو رخصة السياقة المشار إليهما في الفقرة الأولى من نفس المادة.

توجه الإدارة التابع لها العون محرر المحضر نسخة من المحضر ومن جذاذة التوقيف المشار إليهما في الفقرة الرابعة من المادة 107 المذكورة إلى المدير الجهوي أو الإقليمي للتجهيز والنقل."

-أنظر كذلك المادة 5 من المرسوم رقم 2.10.312، الساف الذكر.

المادة 5

"إذا كانت المخالفة المبررة لتوقيف المركبة هي عدم التأمين، يتم وضع المركبة في مكان آمن أو إيداعها في المحجز وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 107 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بواسطة مركبة إغاثة مرخص لها."

من قبل السلطة المؤهلة التابع لها العون محرر المحضر والمرفوع إليها الأمر وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 107 أعلاه، بمجرد ما يثبت السائق انتهاء المخالفة. وترجع إلى المخالف عندئذ، الوثائق المشار إليها في نفس المادة.

المادة 729109

إذا لم يثبت المخالف انتهاء المخالفة، داخل أجل اثنتين وسبعين (72) ساعة، من ساعة توقيف المركبة، ومع مراعاة أحكام البندين 3 و5من المادة 104 أعلاه، وجب على السلطة التابع لها العون محرر المحضر الذي عاين المخالفة، تحويل التوقيف إلى إيداع في المحجز. وتحرر السلطة عندئذ محضرا بالإيداع في المحجز مرفقا بنسخة من جذاذة التوقيف730.

غير أنه في الحالات المشار إليها في البنود 5 و6 و7 و9 و11 من المادة 103 أعلاه، يمدد الأجل المذكور في الفقرة الأولى إلى سبعة أيام.

الفرع الثاني: إيداع المركبات في المحجز

المادة 110

الإيداع في المحجز هو تنقيل مركبة أو جزء من مركبة متمفصلة موضوع مخالفة، إلى مكان يعينه العون محرر المحضر أو السلطة المختصة أو السلطة القضائية وحراستها فيه، قصد الاحتفاظ بها في ذلك المكان طوال المدة المقررة، على نفقة مالكها.

يتم توقيف المركبات المقرر إيداعها في المحجز ثم سياقتها وحراستها في أماكن تحددها الإدارة731.

729- تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى من المادة 109 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

730- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 4

" يمكن للمخالف الذي تم توقيف مركبته أن يطلب من العون محرر المحضر أن يحول فورا التوقيف المذكور إلى إيداع في المحجز إذا ارتأى أنه من غير الممكن إنهاء المخالفة المبررة للتوقيف داخل الآجال المحددة في المادة 109 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر. ويجب أن يشير المحضر الذي حرره العون محرر المحضر إلى هذا الطلب."

731- أنظر المادة 6 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 6

" تطبيقا للفقرة الثانية من المادة 110 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يتم توقيف المركبات المقرر إيداعها في المحجز ثم سياقتها وحراستها في محاجز تابعة للجماعات أو في أي مكان آخر يحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الداخلية."

يجب أن تكون الأماكن التي تحجز فيها المركبات مسيجة ومحروسة.

المادة 732111

علاوة على الحالات المنصوص عليها في القانون، يصدر ضابط الشرطة القضائية أو العون محرر المحضر فورا أو السلطة القضائية الأمر بالإيداع في المحجز، في الحالات التالية:

إذا كانت المركبة تحمل صفائح تسجيل مزورة؛

إذا استعملت شهادة التسجيلأو سند الملكية بشكل تدليسي؛

إذا لم تكن المركبة متوفرة على صفائح التسجيل أو على التقييد المنصوص عليه في النصوص الجاري بها العمل؛

عدم تسجيل المركبة؛

سياقة مركبة، تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة، من قبل سائق غير حاصل على رخصة السياقة أو برخصة منتهية صلاحيتها أو صنفها غير مطابق لصنف المركبة؛

عدم تأمين المركبة أو عدم صلاحية شهادة التأمين؛

محاولة التملص من المسؤولية بعدم التوقف بعد ارتكاب حادثة سير أو التسبب فيها أو بالفرار أو بتغيير حالة مكان الحادثة أو بأية وسيلة أخرى؛

تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة بما يفوق 40%؛

عدم الامتثال للأوامر، في حالة عرقلة إغلاق حاجز يمنع المرور خلال فترات الفيضان أو الجليد أو عند ذوبان الجليد أو عند تراكم الثلوج أو تراكم الرمال أو زحفها أو أثناء الزوابع الرملية أو في حالة تقييد السير على الطريق العمومية؛

استعمال الأضواء الخاصة والإشارات الصوتية المخصصة حصرا لمركبات الشرطة والدرك وأعوان السلطة أو لمركبات التدخل الاستعجالي؛

استعمال سائق المركبة آلة أو جهازا مضادا لجهاز مراقبة السرعة (الرادار) مركبا في المركبة تتعذر مصادرته؛

تغيير أجهزة المركبة المخصصة للحد من السرعة أو لقياس سرعة وزمن السياقة؛

732- تم تتميم وتغيير البند 2 من الفقرة الاولى من المادة 111 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

وجود المركبات في وضعية مخالفة للأحكام المتعلقة بالمصادقة؛

استخدام المركبة أو المقطورة من جديد، بعد تغيير خصائصها التقنية دون أن تتم المصادقة عليها؛

استخدام المركبة المصابة بأضرار خطيرة من جديد، بعد إصلاحها دون أن تتم المصادقة عليها؛

استخدام مركبة غير قابلة للإصلاح تقنيا؛

استعمال مركبة بشهادة مراقبة تقنية مزورة؛

التخلي عن المركبة على الطريق العمومية أو على ملحقاتها.

تتولى السلطة القضائية، عند الاقتضاء، تحديد مدة الإيداع في المحجز، في الحالات المذكورة أعلاه.

المادة733112

علاوة على الحالات المنصوص عليها في القانون، ومع مراعاة ألا يكون قد صدر أي مقرر قضائي بإيداع المركبة بالمحجز734 أو بحجزها، تأمر الإدارة، بعد الاطلاع على محضر المخالفة، بإيداع المركبات بالمحجز في الحالات التالية:

تجاوز عدد المقاعد المأذون به في حالة النقل الجماعي للأشخاص؛

تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة بنسبة تتراوح بين 30 % و40%؛

عدم مراعاة الأبعاد المحددة للمركبة؛

عدم الإدلاء بما يفيد تجهيز المركبة بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة خلال الآجال المحددة طبقا للبند 3 من المادة 104 أعلاه؛

عدم الإدلاء بما يفيد إصلاح الجهاز المذكور في البند (4) أعلاه خلال الآجال المحددة في الفقرة الثانية من المادة 104 للقيام بالإصلاحات اللازمة؛

733- تم نسخ وتعويض المادة 112 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

734- أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 7

" يأمر المدير الجهوي أو الإقليمي للتجهيز والنقل بالإيداع في المحجز في الحالات المشار إليها في المادة 112 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره"

مركبة نقل البضائع لحساب الغير أو للحساب الخاص، التي تسير بدون ترخيص.

امتناع كل سائق مركبة يقوم بنقل البضائع أو بالنقل الجماعي للأشخاص من تنفيذ الأمر بالتوقف الذي وجه إليه من لدن العون محرر المحضر أو من أحد الموظفين أو الأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، الحاملين لشارات خارجية وظاهرة تدل على صفتهم، أو امتنع عن الخضوع لأعمال التحقق المقررة أو لم يحترم الأمر بتوقيف المركبة أو رفض سياقة المركبة أو العمل على سياقتها إلى المحجز أو رفض الامتثال للأوامر القانونية الصادرة إليه.

تحدد مدة الحجز كما يلي:

7 أيام بالنسبة للحالة المشار إليها في البند 3 أعلاه؛

10 أيام بالنسبة للحالات المشار إليها في البنود 1 و2 و6 و7 أعلاه؛

إلى حين انتهاء المخالفة بالنسبة للحالات المشار إليها في البندين 4 و5 أعلاه والحالات الأخرى التي توجب الإيداع بالمحجز.

يتوقف أثر الإيداع بالمحجز المقرر من قبل الإدارة وفقا لأحكام هذه المادة، وكيفما كانت مدته، بعد أي قرار بالحفظ تصدره النيابة العامة أو إذا أصبح قابلا للتنفيذ، من أجل نفس الأفعال، مقرر قضائي بإيداع المركبة بالمحجز أو بحجزها أو بعد صدور أي مقرر قضائي بالبراءة أو بالإعفاء أو بوجود أي سبب من أسباب سقوط الدعوى العمومية.

المادة112-7351

علاوة على الحالات المنصوص عليها في القانون، يصدر ضابط الشرطة القضائية أو العون محرر المحضر فورا الأمر بالإيداع في المحجز، في الحالات التالية:

المركبة التي تسير على الطريق السيار ولا يمكن أن تبلغ سرعتها 60 كيلومترا في الساعة ؛

مركبة النقل الاستثنائي، التي تسير بدون ترخيص ؛

مركبة الإغاثة المملوكة لشخص غير معتمد من قبل الإدارة أو من صاحب الامتياز، والتي تقوم بخدمات الإغاثة في طريق سيار؛

735- تمت إضافة المادة 112-1 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

التوقف غير القانوني أو الخطير، مع غياب السائق أو إذا رفض السائق الامتثال للأمر الذي وجهه إليه العون محرر المحضر من أجل إنهاء المخالفة ؛

تحدد مدة الحجز كما يلي:

7 أيام بالنسبة للحالات المشار إليها في البندين 1 و3 أعلاه؛

10 أيام بالنسبة للحالتين المشار إليهما في البند 2 أعلاه؛

إلى حين إدلاء المخالف بما يثبت أداء الغرامة بالنسبة للحالة المشار إليها في البند 4 أعلاه.

المادة 113

يجب على العون محرر المحضر، الذي أعد محضر معاينة المخالفة المبررة للإيداع في المحجز، أن يحيل الأمر على ضابط الشرطة القضائية المختص من حيث المكان أو على السلطة التابع لها العون المذكور، في الحالات التي ينص فيها هذا القانون على الإيداع في المحجز.

يقوم ضابط الشرطة القضائية المختص من حيث المكان، أو السلطة المذكورة، أو العون محررا لمحضر المنتدب خصيصا من قبل أحدهما، بما يلي:

تعيين المحجز الذي يجب أن تنقل المركبة إليه. ويجسد هذا التعيين بوضع علامة مميزة736 على المركبة، تحدد الإدارة خصائصها وكيفيات وضعها؛

736- أنظر المادة 8 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 8

" يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل ما يلي :

- خصائص وكيفيات وضع العلامة المميزة المشار إليها في 1 من الفقرة الثانية من المادة 113 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر على المركبة المقرر إيداعها في المحجز ؛
- نموذج الجذاذة الوصفية المشار إليها في 2 من الفقرة الثانية من المادة 113 المذكورة ؛
- كيفيات التقاط صور للمركبة من قبل صاحب مركبة الإغاثة المشار إليه في 2 من الفقرة الثانية من المادة 113 المذكورة ؛
- شكل ومضمون الإذن المشار إليه في 3 من الفقرة الثانية من المادة 113 المذكورة ؛
- شكل ومضمون الأمر بالإيداع في المحجز وشهادة الإيداع في المحجز والأمر بالسحب من المحجز طبقا لأحكام المادة 114 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره."

تحرير بيان موجز لحالة المركبة الخارجية والداخلية، قبل البدء في تنفيذ عملية الإيداع في المحجز، بحضور مالك أو سائق المركبة، إن أمكن ذلك، والمكلف بإزاحتها، ودون فتحها، وذلك في جذاذة وصفية تحدد الإدارة نموذجها.

يجب أيضا في هذه الحالة التقاط صورة أو صور للمركبة من قبل صاحب مركبة الإغاثة المكلف بإزاحتها وتسليم نسخ منها إلى ضابط الشرطة القضائية أو السلطة أو محرر المحضر السالفي الذكر؛

تسليم نسخة من الجذاذة ومن الصورة أو الصور المتعلقة بحالة المركبة إلى المالك أو السائق، إذا كان حاضرا، وعند الاقتضاء، تسليمه إذنا مؤقت بالسياقة لمدة 15 يوما، يشير إلى الاحتفاظ برخصة السياقة، إذا كان القانون يسمح به؛

بيان أسباب الإيداع في المحجز في محضر المخالفة والإشارة فيه إلى الاحتفاظ المؤقت بالوثائق المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 107 أعلاه، وإلى ساعة طلب المركبة المكلفة بالإزاحة؛

الإذن للمخالف أو لمالك المركبة الصادر الأمر بإيداعها في المحجز، إذا كانت محملة، القيام بمناقلة الحمولة على مركبة ملائمة ومرخص لها قانونا على نفقته وتحت مسؤوليته التي تظل قائمة عن كل عوار أو ضياع يصيب البضائع موضوع المناقلة وعن التأخير في تسليمها؛

إذا تعلق الأمر بمركبة للنقل الجماعي للأشخاص اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين إيصال الركاب إلى الوجهة التي يقصدونها تطبيقا للفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 104 أعلاه.

يعد عدم قيام مالك المركبة أو سائقها بتسليم الوثائق السالفة الذكر، فورا، بعد التبليغ الموجه إليه لهذا الغرض، بمثابة عدم امتثال للأوامر.

يجب الاحتفاظ خلال مدة الإيداع في المحجز بالوثائق السالفة الذكر وكذا برخصة السياقة في الحالة المنصوص عليها في البند 3 أعلاه، لدى المصلحة التي عاينت المخالفة وأمرت بالإيداع في المحجز، ما لم تتم إحالة الأمر على السلطة القضائية.

المادة 114

إذا أودع السائق أو المالك أو المسؤول المدني المركبة بالمحجز، وجب عليه أن يسلم إلى حارس المحجز الأمر بالإيداع، الذي يعده العون محرر المحضر أو الإدارة، ويتسلم من الحارس المذكور شهادة بالإيداع في المحجز.

يجب على العون محرر المحضر عند قيامه بالإيداع تسليم حارس المحجز الأمر بالإيداع وفي المقابل ذلك، يسلمه حارس المحجز شهادة تثبت أن المركبة مودعة فعلا في المحجز.

يجب على سائق المركبة أو مالكها أو المسؤول المدني عنها، عند انصرام مدة الإيداع بالمحجز، للحصول على الأمر بسحب المركبة من المحجز، أن يدلي للمصالح التي أمرت بالإيداع، بشهادة تثبت تنفيذ هذا الإيداع، يسلمها حارس المحجز المعني.

تحدد الإدارة شكل ومضمون الأمر بالإيداع وشهادة الإيداع في المحجز والأمر بالسحب منه.

المادة 115

لا يمكن إصلاح المركبة المودعة في المحجز بسبب سوء حالتها الميكانيكية التي لا تسمح بالسير وفق شروط السلامة العادية، إلا بعد انقضاء مدة الإيداع.

لا يمكن أن يسحب المركبة من المحجز إلا المكلفون من قبل المالك أو السائق أو المسؤول المدني بإنجاز الأشغال الضرورية لإصلاحها.

لايجوز إرجاع المركبة إلى المالك أو السائق أو المسؤول المدني إلا بعد التحقق من إصلاحها وفق الشروط التي تحددها الإدارة.737

إذا لم يحصل اتفاق على حالة المركبة وجب تعيين خبير في السيارات، وفق الشروط المقررة من قبل الإدارة، لتحديد الأشغال الواجب القيام بها قبل إرجاع المركبة إلى مالكها أو إلى السائق أو إلى المسؤول المدني عنها.

المادة 116

يجب إزاحة المركبة المودعة في المحجز، لعدم توفرها على وثيقة المراقبة التقنية أو لعدم صلاحية هذه الأخيرة، ونقلها إلى أقرب مركز للمراقبة التقنية، بواسطة مركبة مرخص لها، لإخضاعها إلى المراقبة التقنية.

737-أنظر المادة 9 من المرسوم رقم 2.10.312، السالف الذكر.

المادة 9

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط التحقق من تنفيذ أشغال إصلاح المركبة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 115 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

في حالة عدم حصول اتفاق على حالة المركبة، يتم اختيار الخبير في السيارات المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة 115 المذكورة من القائمة الوطنية للخبراء في السيارات المنصوص عليها في المادة 79 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

المادة 117

يتحمل مالك المركبة أو المسؤول المدني عنها مصاريف الإزاحة والحراسة في المحجز والخبرة.

الباب الرابع: أحكام متفرقة

المادة 738118

يتعرض كل مالك أو حائز لمركبة لا يتقيد بالأجل المنصوص عليه في المادتين 59 و60 أعلاه لغرامة إدارية مبلغها خمسمائة (500)درهم مع غرامة إضافية نسبتها 10% من مبلغ الغرامة عن كل شهر من التأخير739.

كل جزء من شهر يعتبر بمثابة شهر.

يتعرض كل صاحب رخصة سياقة وكل صاحب شهادة تسجيل مركبة لا يتقيد بالآجال المنصوص عليها في المادتين 38 و58 أعلاه لغرامة إدارية مبلغها مائتا (200)درهم مع غرامة إضافية نسبتها 10% من مبلغ الغرامة عن كل شهر من التأخير.

كل جزء من شهر يعتبر بمثابة شهر.

المادة 119

كل مالك مركبة أجنبية، لاتتوفر على رقم تسجيل مغربي، يقوم بعملية النقل بين نقطتين داخل التراب المغربي، دون ترخيص خاص مسلم من قبل مصالح السلطة الحكومية المكلفة بالنقل، يعاقب بغرامة إدارية740 مبلغها خمسة آلاف (5000) درهم عن كل طن من الوزن الإجمالي للمركبة محملة.

738- تم تغيير وتتميم المادة 118 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

739- أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 3

" يصدر الأمر بأداء الغرامات الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر عن وزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض."

740- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 4

" يصدر الأمر بأداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 119 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر عن وزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض وذلك بعد الاطلاع على المحاضر التي يعدها الأعوان المكلفون بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعون لوزارة التجهيز والنقل."

كل جزء من الطن يعتبر طنا.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، ترفع الغرامة إلى الضعف.

تودع المركبة موضوع المخالفة بالمحجز إلى غاية أداء مبلغ الغرامة.

الباب الخامس: الجذاذيات الإدارية المتعلقة برخص السياقة وبالمركبات

الفرع الأول: أحكام مشتركة

المادة 120

تحدث جذاذيتان إداريتان تتعلق الأولى برخص السياقة والثانية بالمركبات، تسميان تباعا "الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة" و"الجذاذية الوطنية للمركبة" تسجل فيهما تلقائيا المعطيات المنصوص عليها في المادتين 128 و133 بعده.

المادة 121

تهدف الجذاذيتان المحدثتان بهذا القانون إلى تمكين:

الأشخاص المعنيين بالمعطيات التي تم تجميعها، من التوفر على معلومات حول وضعية رخصة السياقة أو المركبة المقصودة؛

الإدارات والأشخاص العموميين الآخرين، المأذون لهم بموجب القانون، من الاطلاع على المعطيات التي تم تجميعها ومن تدبير حظيرة المركبات المسجلة بالتراب الوطني ورخص السياقة المسلمة به ومن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على المركبات وعلى رخص السياقة؛

السلطات القضائية والمساعدين القضائيين المؤهلين بموجب هذا القانون من التوفر على معلومات مفيدة للمساطر القضائية أو الإدارية المتعلقة برخص السياقة أو بالمركبات التي تهمها المساطر المذكورة؛

الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص المأذون لهم بموجب هذا القانون، من الاطلاع على المعطيات المسجلة، ضمن الحدود وللأغراض المقررة في هذا القانون فقط.

لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 125 بعده، الكشف عن أية معلومة مسجلة في الجذاذيتين أو إفشاؤها، باستثناء الحالات المقررة صراحة في هذا القانون.

المادة 122

تختص السلطة الحكومية المكلفة بالنقل أو الموظفون المنتدبون من لدنها لهذا الغرض، والمنشورة قائمتهم في الجريدة الرسمية، وحدهم بإصدار الأمر أو القيام أو العمل على القيام، تحت مسؤوليتهم، بتسجيل المعطيات المنصوص عليها في هذا القانون وتصحيحها وتحيينها وكذا بإخبار الأشخاص المعنيين بالتسجيل المذكور وببحث طلبات الاطلاع والتصحيح.

المادة 123

يجب على السلطة المختصة، عندما تتلقى المعطيات الواجب تسجيلها، أن تخبر بذلك الأشخاص المعنيين، مع بيان حقهم في الاطلاع والتصحيح المخول لهم بموجب هذا القانون وكيفيات ممارسة هذا الحق.

يتم الإخبار بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام.

المادة 741124

يمكن أن تعالج المعلومات والمعطيات التي تم تجميعها تطبيقا لهذا القانون، بطريقة آلية، وفقا للقواعد التي تحددها الإدارة.

المادة 125

يلزم الأشخاص المكلفون، بأي صفة من الصفات، بمسك الجذاذيتين بكتمان السر المهني، وفقا لأحكام الفصل 446 من القانون الجنائي742 وتحت طائلة العقوبات المقررة فيه.

المادة 126

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ألفين (2000) إلى خمسة آلاف (5000) درهم على القيام، بسوء نية، بتسجيل إدانة قضائية أو قرار إداري في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة أو في الجذاذية الوطنية للمركبة.

741- أنظر المادة 35 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 35

" تطبيقا لأحكام المادة 124 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد قواعد المعالجة الآلية للمعلومات والمعطيات التي يجب أن تسجل في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

742- أنظر الظهير الشريف رقم 1.59.413 الصادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيو 1963)، ص 1253، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 127

بصرف النظر عن العقوبة الأشد، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ألفين (2000) إلى خمسة آلاف (5000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، على كل انتحال لاسم أو صفة قصد الحصول على كشف للبيانات المسجلة والمتعلقة بأحد الأغيار.

تطبق نفس العقوبة على الاطلاع، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على معلومات اسمية غير منصوص صراحة في هذا القانون على إمكانية إفشائها.

الفرع الثاني: أحكام تتعلق برخصة السياقة

المادة 743128

تقوم السلطات المختصة أو تعمل على القيام، طبقا لأحكام المادة 122 أعلاه ووفق الشروط والكيفيات التي تحددها الإدارة، بتسجيل المعطيات المتعلقة برخصة السياقة، في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة، وخاصة منها:

المعلومات المتعلقة برخصة السياقة، المطلوب الحصول عليها أو المسلمة، وبالخصوص: هوية صاحب الرخصة وجنسيته ومهنته وعنوانه ورقم رخصة السياقة وتاريخ ومكان تسليمها والتقييدات المتعلقة بالقدرة البدنية والأطباء الذين قاموا بتسليم الشهادات الطبية وأصناف الرخص المحصل عليها أو المطلوب الحصول عليها وتاريخ الحصول عليها أو طلبها ومختلف عمليات استبدال وتسليم نظائر رخصة السياقة أو تمديدها وصلاحية الفحص الطبي وتاريخ صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة؛

المعطيات المتعلقة بالقرارات الإدارية المبلغة بكيفية قانونية إلى المعني بالأمر والمتعلقة بتوقيف رخصة السياقة وسحبها وإلغائها والحد من صلاحيتها؛

تدابير توقيف رخصة السياقة أو سحبها أو إلغائها أو الحد من صلاحيتها، المتخذة من قبل سلطة أجنبية والمبلغة إلى السلطات المغربية وفقا للاتفاقيات الدولية الجاري بها العمل؛

المعطيات المتعلقة بمحاضر المخالفات لأحكام هذا القانون وللنصوص الصادرة لتطبيقه؛

743-أنظر 36 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 36

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات وشروط تسجيل المعطيات المتعلقة برخصة السياقة، المشار إليها في المادة 128 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة."

المعطيات الخاصة بالمقررات القضائية التي حازت قوة الشيء المقضي به والمتعلقة بالحد من صلاحية رخصة السياقة أو بتوقيفها أو بإلغائها أو بالمنع من تسليمها وكذا بتنفيذ هذه المقررات؛

المعطيات المتعلقة بأداء الغرامات التصالحية والجزافية وعند الاقتضاء بإيداع مبالغ الغرامات؛

المعلومات المتعلقة بخصم النقط المخصصة لرخصة السياقة أو باسترجاعها، طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة 129

يجب محو المعلومات المتعلقة بالإدانات القضائية الصادرة في شأن رخصة السياقة عند انصرام آجال رد الاعتبار المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية744.

يجب محو المعلومات الخاصة بالغرامات التصالحية والجزافية المتعلقة برخصة السياقة بعد انصرام أجل سنة. ويسري هذا الأجل ابتداء من تاريخ أداء مبلغ الغرامة745.

يجب محو المعلومات المتعلقة بالتدابير الإدارية المتخذة في شان رخصة السياقة، بعد انصرام أجل خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الإداري، ما لم يصدر من جديد قرار إداري مبلغ قانونا، يتعلق بالحد من صلاحية رخصة السياقة أو بتوقيفها أو بسحبها أو بفرض تقييدات على تسليمها.

يسري الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة من تاريخ صدور آخر قرار إداري.

غير أنه إذا كان التدبير الإداري يتعلق بالأهلية البدنية أو العقلية، فلا يمكن أن يتم محو المعلومات إلا إذا ثبت بشهادة طبية، تسلم وفقا لأحكام المواد من 15 إلى 21 أعلاه، زوال السبب في وضع التقييدات على رخصة السياقة.

إذا ألغيأحد التدابير الإدارية، وجب محو المعلومات المتعلقة به ابتداء من تاريخ القرار الإداري القاضي بالإلغاء المذكور، أو من تاريخ حيازة المقرر القضائي الصادر بالإلغاء قوة الشيء المقضي به.

744- أنظر القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ25 من رجب 1423 (3 أكتوبر2002)، الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315. كما تم تغييره وتتميمه.

745- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 129 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يباشر محو المعلومات المتعلقة بخصم نقط رخصة السياقة، بعد انقضاء الآجال المنصوص عليها في المادة 35 من هذا القانون.

المادة 130

يحق لصاحب رخصة السياقة الاطلاع على الكشف الكامل للبيانات المتعلقة به وتسلم نسخة منه بطلب منه.وله أن يطلب تصحيح المعطيات المغلوطة أو محو المعطيات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه746.

المادة 131

يسلم كشف البيانات الشخصية المتعلقة برخصة السياقة، إلى السلطات التالية، بناء على طلبها:

السلطات القضائية؛

ضباط الشرطة القضائية المكلفون بتنفيذ أمر قضائي أو العاملون في إطار بحث قضائي؛

السلطات الإدارية المختصة، للبت في توقيف رخصة السياقة أو سحبها أو وضع تقييدات على صلاحيتها؛

مصالح السلطة الحكومية المكلفة بالنقل والسلطات الأمنية، للممارسة اختصاصاتها؛

اللجان التقنية والإدارية المكلفة بالبحث في حوادث السير المميتة.

المادة 132

تبلغ المعلومات المتعلقة بوجود رخصة السياقة وصنفها وصلاحيتها وبهوية صاحبها، بناء على طلبهم، إلى:

محامي أو وكيل صاحب رخصة السياقة؛

السلطات الأجنبية المختصة، قصد إثبات صحة رخصة السياقة، طبقا للاتفاقات الدولية الجاري بها العمل؛

746- أنظر 37 المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 37

" تطبيقا لأحكام المادة 130 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الشروط التي يطلب وفقا لها صاحب رخصة السياقة تصحيح المعطيات المغلوطة أو محو المعطيات."

ضباط أو أعوان الشرطة القضائية العاملين في إطار بحث تمهيدي؛

الأعوان محرري المحاضر المؤهلين لإجراء مراقبات على الطريق العمومية، تطبيقا لأحكام هذا القانون؛

السلطات الإدارية المدنية أو العسكرية، بالنسبة للأشخاص المستخدمين أو الممكن استخدامهم بصفة سائقي مركبات ذات محرك.

الفرع الثالث: أحكام تتعلق بالمركبات

المادة 133

تقوم السلطات المختصة أو تعمل على القيام، طبقا لأحكام المادة 122 أعلاه ووفق الشروط والكيفيات التي تحددها الأداة، بتسجيل المعطيات المتعلقة بالمركبات في الجذاذية الوطنية للمركبة، خاصة منها:

المعلومات المتعلقة بهوية المالك وعنوانه ورقم بطاقته الوطنية وجنسيته ومهنته وعند الاقتضاء، رقم التسجيل في السجل التجاري بالنسبة إلى الأشخاص المعنوية؛

المعلومات المتعلقة بالمركبة: علامة الصانع والصنف والنوع والطراز والرقم في سلسلة الصنف والوقود المستعمل وعدد الأسطوانات والقوة الجبائية والوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة ووزنها فارغة والوزن الإجمالي الأقصى للحمولة مجرورة أو مقطورة وعدد المقاعد وتاريخ الشروع في استخدام المركبة وتاريخ الشروع في استخدامها في المغرب وتواريخ نقل الملكية ورقم التصريح باستخدام المؤقت "WW" ورقم التسجيل بالخارج والاستعمال المخصصة له المركبة وطريقة التملك ووسائل وطريقة أداء ثمن المركبة؛

المعطيات المتعلقة بالقرارات الإدارية أو المقررات القضائية، المبلغة بكيفية قانونية إلى صاحب شهادة التسجيل والمتضمنة للتعرض على نقل ملكية المركبة؛

المعطيات المتعلقة بمحاضر المخالفات لأحكام هذا القانون وللنصوص الصادرة لتطبيقه؛

المعطيات الخاصة بأداء الغرامات التصالحية والجزافية وعند الاقتضاء بإيداع مبالغ الغرامات والخاصة بالمركبة؛

المعلومات المتعلقة بسحب المركبة من السير؛

المعطيات المتعلقة بالمراقبة التقنية للمركبة وبالحوادث الخطيرة التي يمكن أن تكون قد تعرضت لها.

المادة 747134

يحق لصاحب شهادة التسجيل أوسندالملكيةالاطلاع على الكشف الكامل للبيانات المتعلقة بمركبته وتسلم نسخة منه بطلب منه. وله أن يطلب تصحيح المعطيات المغلوطة أو محو المعطيات وفقا للشروط المحددة في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

المادة 748135

تبلغ المعلومات والمعطيات المشار إليها في المادة 133 أعلاه، بناء على طلبهم، إلى:

محامي أو وكيل صاحب شهادة تسجيلأوسندملكية المركبة؛

السلطات القضائية؛

ضباط الشرطة القضائية لمزاولة مهامهم؛

الأعوان محرري المحاضر المؤهلين لإجراء المراقبة على الطريق العمومية؛

مساعدي القضاء المعينين من طرف المحكمة؛

اللجان التقنية والإدارية المكلفة بالبحث في حوادث السير المميتة؛

مصالح السلطة الحكومية المكلفة بالنقل والسلطات الأمنية، لممارسة اختصاصاتها؛

الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

المادة 749136

تبلغ المعلومات المتعلقة بشهادات التسجيل أوسندالملكيةوالخصائص التقنية للمركبة، لأجل ممارسة مهامهم وبناء على طلبهم إلى:

المؤسسات العمومية والمقاولات ذات الامتياز في المرافق العمومية؛

الخبراء في السيارات؛

شبكات أو مراكز المراقبة التقنية؛

747- تم تغيير وتتميم المادة 134 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.
748- تم تغيير وتتميم المادة 135 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.
749- تم تغيير وتتميم المادة 136 أعلاه ، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

مقاولات التأمين، بالنسبة إلى الأشخاص الذين تؤمنهم أو الذين يطلب منها تأمين مسؤوليتهم الناتجة عن الأضرار التي تتسبب فيها المركبات ذات محرك. ويجب على المقاولات المذكورة الإدلاء دعما لطلباتها بجميع العناصر المفيدة التي تساعد على التأكد من حقيقة العقد أو الحادثة.

الباب السادس: لجان البحث في حوادث السير المميتة

المادة750137

يمكن أن تكون حوادث السير الخطيرة أو المميتة موضوع بحث تقني وإداري.

يراد بالبحث التقني والإداري القيام بجميع التحريات التقنية والإدارية الضرورية لتحديد أسباب وظروف وقوع الحوادث المذكورة.

يحدث لهذه الغاية، لدى السلطة الحكومية المكلفة بالنقل، مركز وطني للأبحاث التقنية والإدارية للبحث في حوادث السير الخطيرة أو المميتة، يحدد تنظيمه واختصاصاته وكيفية اشتغاله بنص تنظيمي. يوجه تقرير البحث التقني والإداري الذي يعده المركز المذكور داخل أجل عشرة أيام عمل كاملة من تاريخ وقوع الحادثة إلى السلطات الإدارية وكذا إلى النيابة العامة للاستئناس به في تحديد مسؤولية الأطراف.

القسم الثاني: العقوبات الزجرية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 138

تحدد على النحو التالي أنواع المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه:

الجنح؛

المخالفات من الدرجة الأولى؛

المخالفات من الدرجة الثانية؛

المخالفات من الدرجة الثالثة.

المادة 139

750- تم نسخ وتعويض المادة 137 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

استثناء من أحكام الفصل 18 من القانون الجنائي، تعتبر الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون للمعاقبة على المخالفات لأحكامه ولأحكام النصوص الصادرة لتطبيقه. ما عدا الغرامات المحددة في المواد 143 و148 و152 وفي المواد 155 إلى 161 وفي المواد 163 و165 و166 وفي المواد من 175 إلى 177 ومن 179 إلى 181 وفي الكتابين الثالث والرابع من هذا القانون،غرامات ضبطية، كيفما كان مبلغها، إذا كانت العقوبة تتمثل في الغرامة فقط، وذلك على الخصوص، لأجل تطبيق قواعد القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 140

يكون كل سائق مسؤولا جنائيا عما يرتكبه من مخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

المادة 141

إذا ارتكبت مخالفة لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، بواسطة مركبة مسجلة في اسم شخص ذاتي ولم يتم التعرف على هوية السائق أثناء معاينة المخافة، أو تعذر التعرف عليه فيما بعد وكانت العقوبة المنصوص عليها هي الغرامة، اعتبرت هذه المخالفة كما لو ارتكبها الشخص المقيد اسمه بشهادة تسجيل المركبة، ويمكن إثبات ما يخالف ذلك بأية وسيلة من وسائل الإثبات.

المادة 142

إذا ارتكبت مخالفة لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، بواسطة مركبة مسجلة في اسم شخص معنوي، ولم يتم التعرف على هوية السائق أثناء معاينة المخالفة، أو تعذر التعرف عليه فيما بعد، يجب على الأشخاص الذاتيين الذين يمثلون الشخص المعنوي الكشف عن هوية السائق عند ارتكاب الأفعال وإذا لم يتمكنوا من ذلك يتعين عليهم الكشف عن هوية الشخص المسؤول عن المركبة.

يجب أن يتم الكشف المذكور، داخل الثلاثين (30) يوما التالية ليوم تبليغ الإشعار بالمخالفة.

إذا لم يكن الشخص المسؤول عن المركبة هو الذي كان يسوقها عند ارتكاب الأفعال، وجب عليه كذلك الكشف عن هوية السائق وفقا للكيفيات المحددة أعلاه.

يجب على الأشخاص الذاتيين الذين يمثلون الشخص المعنوي، بصفته صاحب شهادة التسجيل أو بصفته حائزا للمركبة، اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان تطبيق الأحكام المذكورة.

في حالة عدم احترام أحكام الفقرات السابقة، اعتبرت المخالفة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة كما لو ارتكبها الشخص المقيد اسمه بشهادة تسجيل المركبة. ويمكن إثبات مايخالف ذلك بأية وسيلة من وسائل الإثبات.

المادة 143

يكون مالك المركبة أو الشاحن أو الناقل للبضائع أو للأشخاص عبر الطرق أو الوكيل بالعمولة أو المرسل أو المرسل إليه أو كل مصدر آخر للأمر، الذي أحدث أو ساهم في إحداث وضعية مسببة لضرر، مسؤولا جنائيا، إذا ثبت انه خرق بشكل عمدي أحد واجبات الاحتياط الخاصة أو أحد واجبات السلامة المنصوص عليها في هذا القانون أو في النصوص الصادرة لتطبيقه أو أنه ارتكب خطأ يعرض الغير لخطر جسيم.

دون الإخلال بالعقوبة الأشد، يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى اثني عشر ألف (12.000) درهم الشخص الذي يقوم عمدا بإصدار أوامر أو بارتكاب أعمال ساهمت في إحداث إحدى الوضعيات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

في حالة العود، يعاقب الفاعل بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبضعف الغرامة المقررة في الفقرة السابقة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

إذا كان الشخص الصادر عنه الأمر شخصيا معنويا، يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم، دون الإخلال بالمخالفات التي يمكن أن يرتكبها مسيروالشخص المعنوي.وفي حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة 144

يكون كل مالك مركبة أو حيوانات مسؤولا عن الغرامات والتعويض عن الضرر والمصاريف التي يمكن أن يحكم بها على تابعه، بموجب هذا القانون، من أجل مخالفة مرتكبة أثناء القيام بالمهام التي كلفه بها.

غير أنه يمكن للمحكمة، دون الإخلال بالمسؤولية الجنائية التي يتعرض لها السائق، أن تقرر، مراعاة للظروف المحيطة بالأفعال المرتكبة وظروف عمل التابع، بأن يتحمل المتبوع أو التابع أداء مجموع الغرامات المقررة بموجب هذا القانون أو بعضها.

إذا لم تتم سياقة المركبة بأمر المالك ولحسابه، فان أداء الغرامات والتعويض عن الضرر والمصاريف يقع على عاتق المتبوع الذي يشغل السائق مرتكب المخالفة.

المادة 145

عندما يحرر أكثر من محضر لسائق بشأن مخافة تتعلق بعيوب ميكانيكية في المركبة أو في معداتها، ماعدا العيوب المتعلقة بأجهزة السلامة، فلا يجوز معاقبته إلا مرة واحدة من أجل ارتكاب نفس المخافة داخل اجل اثنين وسبعين (72) ساعة الفاصل بين المعاينة الأولى والمعاينة الأخيرة للمخالفة.

المادة 146

استثناء من أحكام الفصل 121 من القانون الجنائي، عندما تتم معاينة عدة مخالفات ضد نفس الشخص، تضم العقوبات المالية المقررة بالنسبة إلى كل جنحة وكل مخالفة.

المادة 147

لا يمكن نقل ملكية أية مركبة، ما لم يقرر القضاء خلاف ذلك، أو تحصيل الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات أو الرسم على محور المحرك إلا بعد إثبات أداء الغرامات الصادر في شأنها على المالك مقرر قابل للتنفيذ من أجل مخالفة لأحكام هذا القانون وللنصوص الصادرة لتطبيقه.

الباب الثاني: الجنح

الفرع الأول: الجنح المتعلقة برخصة السياقة

المادة 148

دون الإخلال بالعقوبات الأشد ومع مراعاة أحكام المادة 149 بعده، يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) إلى أربعة آلاف (4.000) درهم، كل شخص:

يسوق مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة دون أن يكون حاصلا على تلك الرخصة.

يعاقب المخالف، علاوة على ذلك، بالحرمان من الحصول على رخصة السياقة لمدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر؛

يسوق مركبة برخصة سياقة لا تتناسب مع صنف المركبة المعنية.

يعاقب المخالف، علاوة على ذلك، بالحرمان من الحصول على رخصة السياقة المطابقة لصنف المركبة المعنية لمدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر.

في حالة العود، يعاقب المخالف بغرامة من ثمانية آلاف (8.000) إلى عشرين ألف (20.000) درهم. وعلاوة على ذلك ترفع مدة الحرمان من الحصول على رخصة السياقة المذكورة أعلاه إلى الضعف.

تطبق الأحكام السابقة أيضا على السائق الذي يسوق على الطريق العمومية مركبة فلاحية ذات محرك أو مركبة غابوية ذات محرك أو أريبة للأشغال العمومية.

المادة 149

في الحالات المشار إليها في المادة 148 أعلاه، توقف المركبة في مكانها إلى أن يقوم بسياقتها سائق حاصل على رخصة سياقة من نفس صنف المركبة يقترحه المخالف أو، عند الاقتضاء، مالك المركبة أو حائزها.وإذا تعذر ذلك، جاز للأعوان محرري المحاضر اتخاذ كافة التدابير الضرورية لإيداع المركبة بالمحجز على نفقة المالك.

المادة 150

في ماعدا الحالات المنصوص عليها في الفصل 361 من القانون الجنائي ودون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من خمسة آلاف درهم (5.000)إلى عشرين ألف (20.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص حصل بعد اجتياز امتحان على أكثر من رخصة سياقة مغربية من نفس الصنف.

المادة 151

يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من ألفين (2.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم، كل شخص:

استعمل وسائل غير قانونية للمشاركة في امتحان الحصول على رخصة السياقة دون أن يكون له الحق في ذلك؛

أدلى بتصريحات كاذبة عن هويته أو انتحل أو حاول انتحال صفة مرشح لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة؛

زيف أو زور رخصة السياقة الخاصة به.

في الحالات المشار إليها أعلاه، وفي حالة الإدانة، تلغى اختبارات امتحان الحصول على رخصة السياقة ولا يجوز للمخالف التقدم للامتحان من اجل الحصول على رخصة سياقة

جديدة إلا بعد انصرام اجل يتراوح بين سنة واحة وثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ صدور مقرر حائز لقوة الشيء المقضي به.

المادة 152

يعاقب بغرامة من ألفي (2.000) درهم إلى ثمانية آلاف (8.000) درهم، كل شخص صدر في حقه مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به أو قرار إداري بتوقيف رخصة السياقة أو بسحبها أو بإلغائها:

لم يودع رخصة السياقة الخاصة به لدى الإدارة، داخل الآجال المحددة له؛

يسوق مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة؛

حصل أو حاول الحصول على نظير من رخصة السياقة الخاصة به؛

تقدم لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة، قبل انصرام الأجل المحدد له.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة152-7511

يعاقب بغرامة من ألف (1.000) درهم إلى أربعة آلاف (4.000) درهم، كل شخص لم يسلم رخصة السياقة التي نفذ رصيد النقط المخصص لها، إلى مصالح الإدارة، داخل الأجل المحدد له طبقا لأحكام المادة 32 من هذا القانون.

المادة 153

إذا كان المخالف وقت ارتكابه إحدى المخالفات النصوص عليها في المادة 152 أعلاه، قد صدر في حقه مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بتوقيف رخصة السياقة، فعلى المحكمة المختصة تحويل توقيف الرخصة إلى إلغاء، مع المنع من التقدم لامتحان الحصول على رخصة سياقة جديدة خلال مدة تتراوح بين ستة(6) أشهر وسنة واحدة، ابتداء من تاريخ صدور آخر مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به.

المادة 154

[751]- تمت إضافة المادة 152-1 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14 ، السالف الذكر.

يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من ألف ومائتي (200.1) درهم إلى خمسة آلاف (5.000) درهم كل شخص يسوق برخصة سياقة مزورة مركبة تتطلب سياقتها الحصول على رخصة سياقة.

لا يجوز للمخالف اجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة إلا بعد انصرام أجل يتراوح بين سنة واحدة وسنتين، ابتداء من تاريخ صدور مقرر حائز لقوة الشيء المقضي به.

المادة 752155

يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) إلى خمسة آلاف (5.000)درهم كل شخص استعمل رخصة السياقة الخاصة به بصفة مهنية دون أن يكون حاصلا على بطاقة سائق مهني.

في حالة العود، يعاقب المخالفبضعف الغرامة المقررة أعلاه.

تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على كل شخص استعمل رخصة السياقة الخاصة به بصفة مهنية دون تجديد هذه البطاقة داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ انتهاء صلاحيتها. وفي حالة العود تضاعف الغرامة المنصوص عليها في الفقرة المذكورة.

في الحالات المشار إليها أعلاه، توقف المركبة في مكانها إلى أن يقوم بسياقتها سائق حاصل على بطاقة سائق مهني من نفس صنف المركبة يقترحه المخالف أو مالك المركبة. وإذا تعذر ذلك، جاز للأعوان محرري المحاضر اتخاذ كافة التدابير الضرورية لإيداع المركبة في المحجز على نفقة المالك.

الفرع الثاني: الجنح المتعلقة بالمركبة

المادة 156

يعاقب بغرامة من خمسة عشر ألف (15.000) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم عن كل مركبة، كل صانع مركبات أو وكيل أو مستورد أو مالك لها:

عرض أو يعرض للبيع مركبة أو عدة مركبات غير مصادق عليها أو غير مطابقة للصنف المصادق عليه؛

رفض إخضاع مركبته أو مركباته للمصادقة عليها أو أهمل ذلك:

752- تم تغيير وتتميم المادة 155 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

أدلى بتصريح كاذب، حين المصادقة على الخصائص التقنية لمركبة، ولاسيما فيما يتعلق بالوزن الإجمالي الأقصى للمركبة محملة الذي صنعت على أساسه هذه المركبة أو الوزن الإجمالي الدارج المسموح به لمجموعة مركبات أو للمجموعة التي يمكن تركيبها انطلاقا من المركبة ذات محرك المذكورة.

في حالة العود، يعاقب المخالف بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة واحدة وبضعف الغرامة المذكورة أعلاه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

يعاقب المخالف، إذا كان شخصا معنويا، بغرامة من عشرين ألف (20.000) درهم إلى مائة (100.000) درهم عن كل مركبة وذلك دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن الحكم بها على مسيريه.وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

يمكن كذلك للمحكمة أن تأمر بمصادرة المركبة لفائدة الدولة.

المادة 157

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم، كل صانع مركبات أو كل وكيل أو مستورد أو مالك لها رفض إخضاع مركبته، التي ادخل تغييرا على خصائصها التقنية، للمصادقة من جديد أو أهمل ذلك.

في حالة العود، يعاقب المخالف بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة واحدة وبضعف الغرامة المذكورة أعلاه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

يعاقب المخالف، إذا كان شخصا معنويا، بغرامة من عشرين ألف (20.000) درهم إلى خمسين ألف (50.000) درهم عن كل مركبة وذلك دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن الحكم بها على مسيريه.وفي حالة العود، ترفع الغرامة إلى الضعف.

يمكن كذلك للمحكمة أن تأمر بمصادرة المركبة لفائدة الدولة.

توقف المركبة موضوع المخالفة وتودع بالمحجز. ولا يسمح بإعادة استخدامها، إلا بعد جعلها مطابقة لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

المادة 158

يعاقب على إعادة استخدام كل مركبة خاضعة للتسجيل أصيبت بأضرار خطيرة دون تقديم تقرير خبرة بشأنها ودون المصادقة عليها بغرامة:

من خمسة آلاف (5.000) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم بالنسبة للمركبات التي يقل وزنها الإجمالي المأذون به محملة عن 3.500 كيلوغرام؛

من عشرة آلاف (10.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم بالنسبة للمركبات التي يساوي أو يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3.500 كيلوغرام.

تأمر المحكمة، علاوة على ذلك، بمصادرة المركبة لفائدة الدولة.

المادة 159

يعاقب على الاستمرار في استخدام مركبة، على الطريق العمومية، خاضعة للتسجيل بمقتضى أحكام هذا القانون، غير قابلة للإصلاح تقنيا والمسحوبة شهادة تسجيلها، بغرامة:

من خمسة آلاف (5.000) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم بالنسبة للمركبات التي يقل وزنها الإجمالي المأذون به محملة عن 3.500 كيلوغرام؛

من عشرة آلاف (10.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم بالنسبة للمركبات التي يساوي أو يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3.500 كيلوغرام.

تأمر المحكمة، علاوة على ذلك، بمصادرة المركبة لفائدة الدولة.

المادة 753160

يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) إلستة آلاف (6.000) درهم. كل مناستخدممركبة خاضعة للتسجيل أوخاضعةلسندالملكية دون الحصول على شهادة التسجيلأوعلىسندالملكية. وتودع المركبة المعنية في المحجز إلى حين جعلها مطابقة لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

إذا تعذرت المطابقة المذكورة، أمرت المحكمة بمصادرة المركبة لفائدة الدولة.

المادة754161

يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) إلى اثني عشر ألف (12.000) درهم، كل سائق مركبة، خاضعة للتسجيل، لا تحمل صفائح التسجيل أو خاضعة لسند الملكية لا تحمل الرقم الترتيبي

753- تم تغييروتتميم المادة 160 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

754_ تم نسخ وتعويض المادة 161 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

وكل مالك أو حائز لتلك المركبة استخدم أو سمح باستخدامها دون التوفر على الصفائح المذكورة. وتودع المركبة المعنية في المحجز إلى حين وضع حد للمخالفة.

وإذا تعذر ذلك داخل الآجال التي تحددها المحكمة، تأمر هذه الأخيرة بسحب المركبة المعنية من السير بصفة نهائية.

المادة 755162

يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنواتوبغرامة من ألفين (2.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم:

كل مالك مركبة خاضعة للتسجيل وكل مالك لمركبة يشترط توفرها على سندالملكيةأو سائق أو حائز لها قام عمدا بوضع صفائح تسجيل أو صفائح الرقم الترتيبي، مزورة عليها؛

كل سائق استخدم عمدا المركبة المذكورة؛

كل شخص قام باستعمال تدليسي لشهادة التسجيل أو لسند ملكيةالمركبة؛

كل شخص قدم عمدا معلومات كاذبة أو مضللة حين طلب تسجيل مركبة أو عند التخلي عنها إلى مالك جديد.

تودع المركبة المعنية بالمحجز.

يمكن للمحكمة أن تأمر بمصادرة المركبة لفائدة الدولة.

المادة 162-7561

يعاقب بغرامة من ثلاثين ألف (30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم، كل شخص غير معتمد من قبل الإدارة طبقا لأحكام المادتين 61-1 و65 أعلاه:

قام بصياغة صفائح التسجيل أو الصفائح الحاملة لرقم الترتيب ؛

قام بإعداد وبتسليم سند الملكية.

يعاقب مرتكب المخالفة، إذا كان شخصا معنويا، بغرامة من ستين ألف (60.000) إلى مائة وعشرين ألف (120.000) درهم.

755- تم تغيير وتتميم المادة 162 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

756- تمت إضافة المادة 162-1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14 ، السالف الذكر.

علاوة على ذلك، يمكن للمحكمة أن تأمر بمصادرة المعدات والأجهزة التي تم استخدامها لارتكاب المخالفة.

وفي حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة 163

يعاقب بغرامة من ثلاثة آلاف (3.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم عن عدم تقديم التصريح المنصوص عليه في المادة 62 أعلاه.

المادة 164

يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى اثني عشر ألف (12.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل مسؤول عن استغلال مركبة لنقل البضائع أو مركبة للنقل الجماعي للأشخاص خاضعة لإجبارية تجهيزها بجهاز لتحديد السرعة أو لقياس السرعة أو زمن السياقة لم يلتزم بالأحكام المذكورة وكل من قام بصفته متبوعا بتغيير الأجهزة المذكورة أو سمح بذلك.

يعاقب التابع بنفس العقوبات عندما تكون المخافة ناتجة عن فعله الشخصي.

المادة164-7571

يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى مائتي ألف (200.000) درهم، كل مشغل لسائق مركبة لنقل البضائع أو مركبة للنقل الجماعي للأشخاص خاضعة لإجبارية تجهيزها بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة، لم يحتفظ وبشكل مرتب، بوثائق تسجيل المعطيات المستعملة من خلال هذا الجهاز لمدة لا تقل عن سنة ابتداء من تاريخ استعمالها.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة المشار إليها أعلاه، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 165

757_ تمت إضافة المادة 164-1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يمنع وضع أو تكييف أو استعمال أو تركيب آلة أو جهاز أو مادة معدة إما لكشف وجود أداة مستعملة لمعاينة المخالفات لأحكام هذا لقانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وإما للإخلال بسير تلك الأداة.

يعاقب على كل مخالفة لأحكام الفقرة السابقة بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى عشرة آلاف (10.000) درهم.

علاوة على ذلك، تأمر المحكمة بمصادرة الآلة أو الجهاز أو المادة المستعملة لارتكاب المخافة المذكورة لفائدة الدولة.

غير انه يمكن للمحكمة أن تأمر بمصادرة المركبة لفائدة الدولة، إذا تعذرت مصادرة الآلة أو الجهاز أو المادة السالفي الذكر.

المادة 166

دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000)إلى عشرة آلاف (10.000) درهم، ما يلي:

القيام في الطريق العمومية أو ملحقاتها باستخدام مركبة أو أي آلة أو أريبة أخرى قد تلحق أضرارا بالطريق المذكورة أو بملحقاتها.ويحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بأداء مصاريف إصلاح الخسائر التي ألحقت بالطريق العمومية أو بملحقاتها؛

ترك مركبة أو حمولة أو هما معا على الطريق العمومية أو على ملحقاتها. ويحكم على المخالف علاوة على ذلك، بإرجاع مصاريف إزاحة المركبة أو الحمولة.

المادة166-7581

كل سائق ثبتت مسؤوليته عن حادثة سير وتسبب للغير، نتيجة هذه الحادثة، عن غير عمد، بعدم تبصره أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته لأحد التزامات السلامة أو الحيطة المقررة في هذا القانون أو في النصوص الصادرة لتطبيقه في جروح أو إصابة أو مرض، ترتب عليها عجز مؤقت عن العمل لمدة تقل أو تساوي ثلاثين (30) يوما، يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ثلاثة آلاف (3000) درهم.

يعاقب السائق بضعف الغرامة المحددة أعلاه وبالحبس من شهر واحد (1) إلى سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، إذا اقترن ارتكاب الحادثة بإحدى الحالات الآتية:

758-تمت إضافة المادة 166-1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

إذا كان الفاعل في حالة سكر أو تحت تأثير الكحول أو تحت تأثير مواد مخدرة ؛

إذا كان الفاعل تحت تأثير أدوية تحظر السياقة بعد تناولها ؛

إذا تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة؛

إذا كان غير حاصل على رخصة السياقة أو على الصنف المطلوب لسياقة المركبة المعنية ؛

إذا كان يسوق مركبته خرقا لمقرر يقضي بسحب رخصة السياقة أو بتوقيفها أو بإلغائها ؛

إذا ارتكب إحدى المخالفات التالية:

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بضوء تشوير أحمر؛

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بعلامة «قف» (STOP)؛

عدم احترام حق الأسبقية؛

التوقف غير القانوني ليلا ومن غير إنارة خارج تجمع عمراني؛

عدم توفر المركبة على الحصارات المحددة بالنصوص التنظيمية؛

السير في اتجاه ممنوع؛

التجاوز المعيب.

إذا لم يتوقف رغم علمه بأنه ارتكب حادثة سير أو تسبب في وقوعها أو غير حالة مكان الحادثة، محاولا بذلك التملص من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي قد يتعرض لها.

المادة166-7592

يتعرض مرتكبو المخالفات المنصوص عليها من 2 إلى 6 من الفقرة الثانية من المادة 166-1 أعلاه، لتوقيف رخصة السياقة لمدة أقصاها شهر.

يتعرض مرتكبو المخالفات المنصوص عليهما في 1 و7 من الفقرة الثانية من المادة 166-1 أعلاه، لتوقيف رخصة السياقة لمدة سنة إلى سنتين.

759- تمت إضافة المادة 166-2 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

ولا ترجع رخصة السياقة من قبل الإدارة إلا بعد الإدلاء بما يفيد خضوعه لدورة في التربية على السلامة الطرقية في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 166-1 أعلاه.

يتعرض أيضا مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 166-1 أعلاه للعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

إذ ثبتت المسؤولية الجنائية للممثل القانوني لشخص معنوي في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المادة 166-1 أعلاه، جاز الحكم عليه بالعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

الفرع الثالث: الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير

المادة 760167

كل سائق ثبتت مسؤوليته عن حادثة سير وتسبب للغير،نتيجة هذه الحادثة، عن غير عمد، بعدم تبصره أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته لأحد التزامات السلامة أو الحيطة المقررة في هذا القانون أو في النصوص الصادرة لتطبيقه في جروح أو إصابة أو مرض، ترتب عليها عجز مؤقت عن العمل لمدة تفوق ثلاثين (30)يوما، يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ستة آلاف (6.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ترفع العقوبة إلى الضعف، إذا اقترن ارتكاب الحادثة بإحدى الحالات الآتية:

إذا كان الفاعل في حالة سكر أو تحت تأثير الكحول أو تحت تأثير مواد مخدرة؛

إذا كان الفاعل تحت تأثير أدوية تحظر السياقة بعد تناولها؛

إذا تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة؛

إذا كان غير حاصل على رخصة السياقة أو على الصنف المطلوب لسياقة المركبة المعنية؛

إذا كان يسوق مركبته خرقا لمقرر يقضي بسحب رخصة السياقة أو بتوقيفها أو بإلغائها؛

إذا ارتكب إحدى المخالفات التالية:

760- تم تغيير وتتميم المادة 167 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بضوء تشوير أحمر؛

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بعلامة" قف" (stop) ؛

عدم احترام حق الأسبقية؛

التوقف غير القانوني ليلا ومن غير إنارة خارج تجمع عمراني؛

عدم توفر المركبة على الحصارات المحددة بالنصوص التنظيمية؛

السير في الاتجاه الممنوع؛

التجاوز المعيب.

إذا لم يتوقف، رغم علمه بأنه ارتكب حادثة سير أو تسبب في وقوعها أو غير حالة مكان الحادثة، محاولا بذلك التملص من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي قد يتعرض لها.

المادة 761168

يتعرض مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في المادة 167 لتوقيف رخصة السياقة لمدة (3) أشهر.

غير أنه في الحالات المنصوص عليها في 2 إلى 6 من الفقرة الثانية من المادة 167 أعلاه، تحدد مدة التوقيف في ستة (6) أشهر إلى سنة، وفي الحالتين المنصوص عليهما في 1 و7 من الفقرة الثانية من المادة 167 أعلاه، تحدد مدة التوقيف المذكور في سنة إلى سنتين.ولا ترجع الرخصةفي هذه الحالات إلا بعد الإدلاء بما يفيد الخضوع لدورة في التربية على السلامة الطرقية.762

يتعرض أيضا مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 167 أعلاه للعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

761- تم تغيير وتتميم المادة 168 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

762- أنظر المادة 27 من المرسوم رقم 2.10.311، السالف الذكر.

المادة 27

" لا يترتب استرجاع النقط على إلزامية الخضوع لدورة التربية على السلامة الطرقية التي يخضع لها صاحب رخصة السياقة، تطبيقا لأحكام المواد 168 و170 و173 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

إذا ثبتت المسؤولية الجنائية للممثل القانوني لشخص معنوي في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المادة 167أعلاه، جاز الحكم عليه بالعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

المادة 763169

كل سائق ثبتت مسؤوليته عن حادث سير وتسبب للغير، نتيجة هذه الحادثة عن غير عمد، بعدم تبصره أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته لأحد التزامات السلامة أو الحيطة المقررة في هذا القانون أو في النصوص الصادرة لتطبيقه في جروح أو إصابة أو مرض، ترتبت عليها عاهة مستديمة، يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من ألفين وأربعمائة (2.400) إلى عشرة آلاف (10.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ترفع العقوبة إلى الضعف، إذا اقترن ارتكاب الحادثة بإحدى الحالات الآتية:

إذا كان الفاعل في حالة سكر أو تحت تأثير الكحول أو تحت تأثير مواد مخدرة؛

إذا كان الفاعل تحت تأثير أدوية تحظر السياقة بعد تناولها؛

إذا تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة؛

إذا كان غير حاصل على رخصة السياقة أو على الصنف المطلوب لسياقة المركبة المعنية؛

إذا كان يسوق مركبته خرقا لمقرر يقضي بسحب رخصة السياقة أو بتوقيفها أو بإلغائها؛

إذا ارتكب إحدى المخالفات التالية:

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بضوء تشوير احمر؛

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بعلامة "قف" (Stop)؛

عدم احترام حق الأسبقية؛

التوقف غير القانوني ليلا ومن غير إنارة خارج تجمع عمراني؛

عدم توفر المركبة على الحصارات المحددة بالنصوص التنظيمية؛

السير في الاتجاه الممنوع؛

763- تم تغيير وتتميم المادة 169 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

التجاوز المعيب.

إذا لم يتوقف رغم علمه بأنه ارتكب حادثة سير أو تسبب في وقوعها أو غير حالة مكان الحادثة، محاولا بذلك التملص من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي قد يتعرض لها.

المادة 170

يتعرض مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في المادة 169 أعلاه لما يلي:

توقيف رخصة السياقة لمدة ثلاثة أشهر إلى سنة؛

في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 169 أعلاه، إلغاء رخصة السياقة مع المنع من اجتياز امتحان الحصول على رخصة جديدة، خلال مدة سنة إلى سنتين؛

إلزامية الخضوع، على نفقتهم، لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

يتعرض أيضا مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 169 أعلاه للعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

إذا ثبتت المسؤولية الجنائية للممثل القانوني لشخص معنوي في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المادة 169 أعلاه، جاز الحكم عليه بالعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

المادة 764171

يخضع لزوما، بأمر من وكيل الملك، لخبرة طبية كل شخص، ضحية حادثة سير أدلى للمحكمة المختصة بشهادة طبية تبين عجزه عن العمل مؤقتا للمدة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 167 أعلاه أو تعرضه لعاهة مستديمة كما هو مبين في الفقرة الأولى من المادة 169 أعلاه.

الفرع الرابع: القتل غير العمدي الناتج عن حادثة سير

المادة 765172

764- تم تغيير وتتميم المادة 171 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.
765- تم تغيير وتتميم المادة 172 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

كل سائق ثبتت مسؤوليته عن حادثة سير وتسبب، نتيجة هذه الحادثة، بعدم تبصره أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته لأحد التزامات السلامة أو الحيطة المقررة في هذا القانون أو في النصوص الصادرة لتطبيقه في قتل غير عمدي، يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من سبعة آلاف وخمسمائة (7.500) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم.

ترفع العقوبة إلى الضعف، إذا اقترن ارتكاب الحادثة بإحدى الحالات الآتية:

إذا كان الفاعل في حالة سكر أو تحت تأثير الكحول أو تحت تأثير مواد مخدرة؛

إذا كان الفاعل تحت تأثير أدوية تحظر السياقة بعد تناولها؛

إذا تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة؛

إذا كان غير حاصل على رخصة السياقة أو على الصنف المطلوب لسياقة المركبة المعنية؛

إذا كان يسوق مركبته خرقا لمقرر يقضي بسحب رخصة السياقة أو بتوقيفها أو بإلغائها؛

إذا ارتكب إحدى المخالفات التالية:

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بضوء تشوير أحمر؛

عدم احترام الوقوف الإجباري المفروض بعلامة "قف" (Stop)؛

عدم احترام حق الأسبقية؛

التوقف غير القانوني ليلا ومن غير إنارة خارج تجمع عمراني؛

عدم توفر المركبة على الحصارات المحددة بالنصوص التنظيمية؛

السير في الاتجاه المعيب؛

التجاوز المعيب.

إذا لم يتوقف، رغم علمه بأنه ارتكب حادثة سير أو تسبب في وقوعها أو غير حالة مكان الحادثة، محاولا بذلك التملص من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي قد يتعرض لها.

المادة 173

يتعرض مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في المادة 172 أعلاه لما يلي:

توقيف رخصة السياقة لمدة سنة إلى ثلاث سنوات؛

في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 172 أعلاه، إلغاء رخصة السياقة مع المنع من اجتياز امتحان الحصول على رخصة جديدة خلال مدة سنتين إلى أربع سنوات؛

إلزامية الخضوع على نفقتهم لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

يتعرض أيضا مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 172 أعلاه للعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

إذا ثبتت المسؤولية الجنائية للممثل القانوني لشخص معنوي في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المادة 172 أعلاه، جاز الحكم عليه بالعقوبة الإضافية المتعلقة بنشر أو تعليق الحكم المشار إليه في الفصل 48 من القانون الجنائي أو هما معا.

المادة 174

يجب على الإدارة، في حالة عدم توصلها بنسخة من الحكم بتوقيف رخصة السياقة، أن ترجع الرخصة إلى صاحبها، عند انصرام المدة القصوى المنصوص عليها في المواد 168 و170 و173 أعلاه.

الفرع الخامس: الجنح المتعلقة بسلوك السائق

المادة 175

يعاقب بغرامة من أربعة آلاف (4.000) إلى ثمانية آلاف (8.000) درهم وبتوقيف رخصة السياقة لمدة تتراوح ما بين شهر واحد وثلاثة أشهر، كل سائق ارتكب إحدى المخالفات التالية:

تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بما يعادل أو يفوق 50 كلم في الساعة؛

الرجوع إلى الخلف في طريق سيار أو نصف دورة في نفس الطريق مع عبور الشريط المركزي الفاصل بين القارعتين؛

السير في الطريق السيار في الاتجاه المعاكس للسير.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة، يعاقب المخالف بالحبس من شهر إلى

ثلاثة أشهر وبغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسة عشر ألف (15.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بضعف الحد الأقصى لمدة التوقيف المنصوص عليها أعلاه.

المادة 176

يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ثلاثة آلاف (3.000) درهم وبتوقيف رخصة السياقة لمدة تتراوح ما بين شهر واحد وثلاثة أشهر، كل سائق ارتكب إحدى المخالفات التالية:

عدم تشغيل جهاز قياس السرعة وزمن السياقة؛

تجاوز المدة القصوى للسياقة؛

عدم احترام مدة الراحة.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة، ترفع العقوبات المشار إليها أعلاه إلى الضعف.

المادة 177

يعاقب مالك المركبة عن تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة، المقيد في شهادة التسجيل، بما يفوق40 % بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ألفي (2.000) درهم عن كل طن من الحمولة الزائدة.

يعتبر كل جزء من الطن يتجاوز خمسمائة كيلوغرام بمثابة طن.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة، ترفع الغرامة إلى الضعف.

يعاقب بنفس العقوبات أعلاه كل مرسل أو وكيل بالعمولة أو شاحن أو مرسل إليه أو كل مصدر للأوامر تسبب أو شارك في ارتكاب المخالفة أو أصدر أوامر بذلك.

المادة 178

دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب عن تجاوز الوزن المأذون به عند المرور بإحدى منشآت العبور، بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من ألف وخمسمائة (1.500) إلى أربعة آلاف (4.000)درهم عن كل طن زائد أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

يعتبر كل جزء من الطن يتجاوز خمسمائة كيلوغرام بمثابة طن.

يمكن للمحكمة، علاوة على ذلك، أن تقرر توقيف رخصة السياقة لمدة أقصاها سنة.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، داخل أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة، ترفع العقوبة إلى الضعف.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بضعف الحد الأقصى لمدة التوقيف المنصوص عليها أعلاه.

المادة 179

يمنع القيام في الطرق السيارة والمسالك الموصلة إليها بسباقات المركبات ذات محرك أو التظاهرات الرياضية الأخرى أيا كان اسمها.

يعاقب بغرامة من عشرين ألف (20.000) إلى ثلاثين ألف (30.000) درهم، كل من خالف أحكام الفقرة الأولى أعلاه.

يعاقب بغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى عشرين آلف (20.000) درهم، منظمو سباقات المركبات ذات محرك أو التظاهرات الرياضية الأخرى أيا كان اسمها، على الطريق العمومية، غير الطرق السيارة والمسالك الموصلة إليها، دون الحصول على رخص مسبقة من السلطات المختصة.

يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ثلاثة آلاف (3.000) درهم كل شخص يقوم، خلافا للنصوص الجاري بها العمل، بما يلي:

رمي مطبوعات أو أشياء أخرى في طريق تسير فيها تظاهرة رياضية؛

بيع أو توزيع مطبوعات أو أشياء أخرى في طريق تسير فيها تظاهرة رياضية.

المادة 180

يمنع القيام في الطرق السيارة والمسالك الموصلة إليها بسباقات الراجلين أو الدراجات.

يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ثلاثة آلاف (3.000) درهم، كل من خالف أحكام الفقرة الأولى أعلاه.

يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ثلاثة آلاف (3.000) درهم، منظمو سباقات الراجلين أو الدراجات على الطريق العمومية، غير الطرق السيارة والمسالك الموصلة إليها، دون الحصول على رخص مسبقة من السلطات المختصة.

يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى ألف وخمسمائة (1.500) درهم كل شخص يقوم، خلافا للنصوص الجاري بها العمل، بما يلي:

رمي مطبوعات أو أشياء أخرى في طريق تسير فيها تظاهرة رياضية؛

بيع أو توزيع مطبوعات أو أشياء أخرى في طريق تسير فيها تظاهرة رياضية.

المادة 766181

دون الإخلال بالعقوبات التي يتعرض لها لأي سبب آخر، يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1200) إلى ألفي (2000) درهم، كل سائق وجه إليه الأمر بالتوقف من لدن العون محرر المحضر أو من أحد الموظفين أو الأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، الحاملين لشارات خارجية وظاهرة تدل على صفتهم، وامتنع من تنفيذه أو لم يحترم الأمر بتوقيف المركبة أو رفض سياقة مركبته أو العمل على سياقتها إلى المحجز أو رفض الامتثال للأوامر القانونية الصادرة إليه وذلك بصفة عمدية.

المادة 182

دون الإخلال بأحكام المواد 167 و169 و172 من هذا القانون، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ألفين (2.000) إلى عشرة آلاف (10.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل سائق ارتكب حادثة سير أو تسبب في وقوعها ولم يتوقف وحاول، سواء بالفرار أو بتغيير حالة مكان الحادثة أو بأي وسيلة أخرى، التملص من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي قد يتعرض لها.

تأمر المحكمة بتوقيف رخصة السياقة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين.

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، داخل أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة، تضاعف العقوبة.

---

766 - تم تغيير وتتميم المادة 181 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بضعف الحد الأقصى لمدة توقيف رخصة السياقة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة 183

يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة واحدة وبغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى عشرة آلاف (10.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص يسوق مركبة، ولو لم تكن تظهر عليه أية علامة سكر بين، مع وجوده في حالة سكر، أو تحت تأثير الكحول يثبت من وجود نسبة من الكحول، تحددها الإدارة، في الهواء المنبعث من فم السائق أو من وجودها في دمه، أو يسوق مركبة مع وجوده تحت تأثير المواد المخدرة أو بعض الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها767.

تأمر المحكمة بتوقيف رخصة السياقة لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة واحدة.

في حالة العود ترفع العقوبتان المذكورتان ومدة توقيف رخصة السياقة إلى الضعف.

يوجد في حالة العود الشخص الذي يرتكب المخالفة داخل خمس سنوات التالية لتاريخ صدور مقرر قضائي مكتسب قوة الشيء المقضي به، من أجل أفعال مماثلة.

تطبق العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على كل سائق رفض الخضوع للرائز المنصوص عليه في المادة 207 أدناه أو للتحققات أو لاختبارات الكشف المنصوص عليهما في المادتين 208 و213 أدناه768.

تسري أحكام هذه المادة على كل مدرب يرافق السائق المتعلم.

الباب الثالث: المخالفات

الفرع الأول: المخالفات من الدرجة الأولى

المادة 769184

767- أنظر المادة 60 من المرسوم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 60

"تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة نسبة الكحول في الهواء المنبعث من الفم أو في الدم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 183 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وكذا نسبة الكحول في النفس المشار إليها في المادة 208 من القانون المذكور".

768- تمت إضافة الفقرة الخامسة للمادة 183 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

769- تم تغيير وتتميم المادة 184 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

يعاقب كل شخص ارتكب مخالفة من الدرجة الأولى بغرامة من سبعمائة (700) إلى ألف وأربعمائة (1.400) درهم.

تعتبر مخالفة من الدرجة الأولى إحدى المخالفات التالية:

تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بثلاثين (30) إلى أقل من خمسين (50) كيلومترا في الساعة، بالنسبة لجميع السائقين؛

سير مركبة على الطريق العمومية، خارج التجمعات العمرانية، ليلا دون إنارة؛

التوقف المخالف للنصوص الجاري بها العمل، ليلا من غير أضواء، خارج التجمعات العمرانية؛

عدم احترام الوقوف المفروض بعلامة قف أو بضوء التشوير الأحمر؛

التوقف الخطير لمركبة، عندما تكون الرؤية غير كافية، بالقرب من منعرج أو بالقرب من قمة منحدر أو على قنطرة أو داخل نفق أو التوقف الذي يحجب التشوير أو التوقف على بعد أقل من عشرة (10) أمتار من تقاطع للطرق؛

قطع خط متصل؛

وقوف مركبة على القناطر أو تحتها أو داخل الأنفاق أو الممرات تحت الأرضية أو على ممر علوي، ما عدا في حالة قوة قاهرة؛

التجاوز المعيب؛

وقوف أو توقف مركبة على مستوى تقاطع طريق مع سكة حديدية أو بالقرب منه؛

السير في اتجاه ممنوع؛

عدم التوفر على الحصارات المحددة بالنصوص التنظيمية، بالنسبة للمركبات أو مجموعة المركبات أو المركبات المتمفصلة أو القطارات الطرقية المزدوجة أو المقطورات؛

عدم التوفر على أجهزة الإنارة؛

النقل الاستثنائي دون الحصول على ترخيص أو عدم احترام الشروط الخاصة المحددة في الترخيص بالنقل الاستثنائي؛

دخول الطريق السيار من قبل المركبات التي تقوم بالنقل الاستثنائي، دون ترخيص معلل تمنحه الإدارة المدبرة للطريق السيار المعني، أو صاحب الامتياز في حالة وجود امتياز؛

تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة، المقيد في شهادة التسجيل، بنسبة 30% إلى غاية40%بالنسبة للمركبات أو مجموعة المركبات أو المركبات المتمفصلة أو القطارات الطرقية المزدوجة.

تطبق الغرامة على كل طن زائد ويعتبر كل جزء من الطن يتجاوز خمسمائة كيلوغرام بمثابة طن؛

انخفاض عمق النقوش المرسومة فوق الشريط الدارج للإطار المطاطي عن المستوى المحدد من لدن الإدارة أو وجود تمزقات أو شقوق تبرز النسيج على جوانب الإطار المطاطي أو على الشريط الدارج؛

عدم التوفر على جهاز حزام السلامة؛

وجود عيب في أجهزة توجيه المركبة؛

وجود عيب في نظام التعليق؛

عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي السوائل المزيتة أو المواد التي تؤدي إلى الانزلاق أو لتفادي تناثر الحصى أو الرمل أو لتفادي تناثر مجموع أو بعض حمولة المركبة؛

دخول الطريق السيار من قبل الراجلين وراكبي الدواب ومن قبل الحيوانات؛

تجاوز عدد الر كاب العدد المأذون به في حالة النقل الجماعي للأشخاص.

تطبق الغرامة عن كل شخص زائد ؛

نقل الأشخاص فوق سقف المركبات.

تطبق الغرامة عن كل شخص منقول؛

النقل الجماعي للأشخاص واقفين، ما لم يكن مأذونا بذلك.

تطبق الغرامة عن كل شخص منقول؛

عدم الخضوع للمراقبة التقنية؛

دلوف مركبة إلى تقاطع طريق مع السكة الحديدية غير مجهز بحواجز، دون التأكد من وجود أي قطار ظاهر أو معلن عنه؛

عدم خروج مركبة فورا من السكة الحديدية عند اقتراب قطار؛

الدخول إلى الطريق السيار والخروج منه من مكان غير مخصص لهذه العملية؛

الوقوف من أجل ركوب أو نزول مسافرين في الطريق السيار وفي المسالك الموصلة إليه؛

القيام بعملية إغاثة وقطر المركبات المتعطلة أو المتضررة في حادثة، على الطريق السيار والمسالك الموصلة إليه من قبل أشخاص غير معتمدين من لدن مسير الطريق السيار، وفي حالة منح امتياز بذلك، من لدن صاحب امتياز الطريق السيار وفق الشروط المحددة من لدن الإدارة؛

عدم مطابقة صفائح التسجيل لأحكام المادتين 61 و61-1 أعلاه؛

عدم الخضوع للفحص الطبي الإجباري المنصوص عليه في المادة 14 أعلاه؛

عدم تأدية مبلغ الأداء المعمول به عن استعمال الطرق السيارة الخاضع استعمالها للأداء بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل؛

غياب أو نقصان البيانات الواجب تحريرها على ورقة تسجيل جهاز قياس السرعة وزمن السياقة؛

عدم وضع ورقة التسجيل بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة؛

عدم تعويض الأوراق التي تم الاحتفاظ بها من قبل الأعوان محرري المحاضر؛

استعمال نفس ورقة التسجيل من قبل أكثر من سائق؛

عدم استعمال ورقة تسجيل جديدة بعد انتهاء مدة الراحة الإجبارية اليومية والشروع من جديد في سياقة المركبة؛

سحب ورقة التسجيل من جهاز قياس السرعة وزمن السياقة قبل نهاية فترة السياقة اليومية خارج الحالات التالية:

سحب ورقة التسجيل بأمر من الأعوان محرري المحاضر؛

سحب ورقة التسجيل في حالة تغيير المركبة.

عدم جعل جهاز قياس السرعة وزمن السياقة في حالة اشتغال خلال السياقة وخلال فترة الراحة؛

عدم استبدال ورقة تسجيل تتضمن تسجيلات ملطخة أو أصابها تلف بورقة تسجيل احتياطية صالحة وعدم الاحتفاظ بالورقة المستبدلة؛

عدم الإدلاء، لأعوان محرري المحاضر المؤهلين لإجراء المراقبة على الطريق العمومية، بالوثائق التي تسمح بتسجيل السرعة وزمن السياقة وزمن الراحة بالنسبة لليوم الذي تمت فيه المراقبة وكذا بالنسبة للثمانية وعشرين (28) يوما السابقة؛

عدم تسجيل يدويا البيانات المتعلقة بمدة السياقة ومدة الراحة، خلال فترة عطب جهاز قياس السرعة وزمن السياقة أو اشتغاله بشكل معيب، على ورقة ترفق بحامل التسجيل وتقيد فيها العناصر التي تمكن على الخصوص من التعرف على إسمه العائلي والشخصي ورقم رخصة السياقة الخاصة به وتحمل توقيعه.

في حالة العود إلى ارتكاب إحدى المخالفات المشار إليها أعلاه، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به، تضاعف الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة.

الفرع الثاني: المخالفات من الدرجة الثانية

المادة 770185

يعاقب بغرامة من خمسمائة (500) إلى ألف (1.000) درهم، كل شخص ارتكب مخالفة من الدرجة الثانية.

تعتبر مخالفة من الدرجة الثانية إحدى المخالفات التالية:

تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بعشرين (20) إلى أقل من ثلاثين (30) كلم في الساعة،بالنسبة لجميع السائقين؛

عدم احترام حق الأسبقية؛

عدم احترام التقييدات المتعلقة برخصة السياقة؛

الاستعمال أو التحدث بالهاتف ممسوكا باليد أثناء السياقة أو أي جهاز آخر يقوم بوظائف الهاتف وارد في لائحة محددة من قبل الإدارة؛

عدم احترام الأسبقية المخولة بمقتضى هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه لمركبات مصالح الدرك أو الشرطة أو الوقاية المدنية أو سيارات الإسعاف وذلك إذا استعملت المنبهات الخاصة بها؛

---

[770]- تم تغيير وتتميم المادة 185 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون 116.14، السالف الذكر.

دخول الطريق السيار من قبل المركبات ذات المحرك التي لا تستطيع السير بسرعة ثابتة لا تقل عن 60 كيلومترا في الساعة؛

دخول الطريق السيار من قبل المركبات المجرورة بجرار غير ميكانيكي؛

دخول الطريق السيار من قبل الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات ومن قبل الدراجات ذات محرك والدرجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات ذات محرك والدرجات رباعية العجلات ذات محرك التي تقل أسطنتها عن 125 سنتيمترا مكعبا؛

تلقين دروس في سياقة المركبات وتجريب المركبات أو هياكلها في الطريق السيار وفي المسالك الموصلة إليه؛

الوقوف والتوقف على قارعة الطريق السيار أو على شريط التوقف العاجل أو على المسالك الموصلة إلى الطريق السيار، ما عدا في حالة الضرورة القصوى؛

دخول ومكوث المركبات في الشريط المركزي الفاصل بين قارعتي الطريق السيار؛

السير على أشرطة التوقف العاجل لطريق سيار؛

القيام بالإصلاحات المهمة على أشرطة الوقوف العاجل بطريق سيار أو عدم القيام بإخراج مركبة تستلزم إصلاحات مهمة من الطريق السيار؛

عدم احترام السائق، الذي يسير على مسلك موصل لطريق سيار، للأسبقية الواجبة لمستعملي الطريق السيار؛

عدم التشوير عن بعد لمجموع حمولة ساقطة على قارعة الطريق أو لبعض من هذه الحمولة، في حالة عدم إمكانية إزاحتها في الحال؛

عدم تشوير حمولة تتجاوز عرض أو طول المركبة؛

الحمولة التي تحجب أضواء الإنارة والتشوير بما في ذلك أضواء الوقوف والأضواء المشيرة إلى تغيير الاتجاه والإشارات الضوئية للمركبة أو تحجب أرقام التسجيل؛

الحمولة الموضوعة بطريقة تعيق الرؤية بالنسبة للسائق أو يمكن أن تحدث خللا في ثبات المركبة أو في سياقتها؛

عدم التقيد بحدود الوزن المأذون به عن كل محور.

تطبق الغرامة عن كل طن زائد. ويعتبر كل جزء من الطن بمثابة طن؛

تجاوز عرض المركبة أو طولها أو علوها للحدود المسموح بها، بما في ذلك الأجزاء الناتئة؛

عدم اشتغال جهاز قياس الزمن والسرعة أو جهاز تحديد السرعة أو جهاز التخفيف من السرعة أو النظام المضاد لحصر العجلات المسمى(ABS)؛

عدم التوفر على ضوئي الوضع الأماميين للسيارة أو لمجموعة المركبات والمركبة الفلاحية ذات محرك أو الأجهزة الفلاحية أو الغابوية أو أربيات الأشغال العمومية؛

المقطورة الخلفية لمجموعة مركبات غير الحاملة لرقم تسجيل مركبة الجر؛

وجود عيب في جهاز قرن المقطورة؛

استعمال وسائل الربط الارتجالية عند أية عملية قطر؛

مركبة الإغاثة التي تقطر أكثر من مركبة أو تجر أو تنقل أشياء غير الأشياء اللازمة لقطر المركبات؛

تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به محملة، المقيد في شهادة التسجيل، لمركبة أو لمجموعة مركبات أو للمركبات المتمفصلة أو للقطارات الطرقية المزدوجة بنسبة 10%إلى أقل من 30% .

تطبق الغرامة على كل طن زائد، ويعتبر كل جزء من الطن يتجاوز خمسمائة كيلوغرام طنا؛

عدم تجهيز سيارة النقل الجماعي للأشخاص بزجاج السلامة (منافذ الإغاثة) أو بعلبة أدوات الإسعافات الأولية؛

عدم الإشارة إلى منافذ الإغاثة بواسطة بيانات دائمة مكتوبة عليها يتعذر محوها؛

عدم الإشارة في الواجهة الخارجية لمركبة النقل الجماعي للأشخاص إلى اسم الناقل وموطنه وصنف المركبة والدرجات التي تحتوي عليها ورقم الترخيص في القيام بخدمة عمومية للنقل الجماعي للأشخاص وبيان المسار الواجب اتباعه؛

عدم توفر مركبة النقل الجماعي للأشخاص على وسائل إطفاء الحريق صالحة للاستعمال، المنصوص عليها في النصوص الصادرة لتطبيق هذا القانون؛

عدم توفر مركبة نقل البضائع يفوق مجموع وزنها محملة المأذون به 3.500 كيلو غرام على وسائل إطفاء الحريق صالحة للاستعمال، المنصوص عليها في النصوص الصادرة لتطبيق هذا القانون؛

سائق المركبة المخصصة للنقل الجماعي للأشخاص، الذي لا يمنع الشخص الحامل لسلاح ظاهر حسب التعريف الوارد في الفصل 303 من القانون الجنائي من ركوب مركبته، ما لم يكن الشخص المعني يحمل ذلك السلاح بسبب نشاطه المهني أو لسبب مشروع؛

نقل أطفال تقل أعمارهم عن عشر (10) سنوات في المقاعد الأمامية للسيارة؛

السائقون الذين لا يحترمون الأسبقية الواجبة للراجلين؛

عدم احترام إجبارية استعمال حزام السلامة؛

تطبق الغرامة على السائق أو الراكب مرتكب المخالفة؛

عدم احترام السائقين للأشرطة أو للمسالك الخاصة بالدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات؛

الوقوف أو التوقف على الأرصفة والممرات المخصصة للراجلين؛

تطبق الغرامة على السائق أو الراكب مرتكب المخالفة؛

في حالة العود إلى ارتكاب إحدى المخالفات المشار إليها أعلاه، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به، تضاعف الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة.

الفرع الثالث: المخالفات من الدرجة الثالثة

المادة 186

دون الإخلال بالعقوبات الأشد، المنصوص عليها في هذا القانون أو في نص تشريعي خاص، يعاقب على المخالفات للأحكام المقررة تطبيقا للمواد 46 و47 و48 و64 و65 و87 و88 و92 و93 أعلاهو309 أدناه، المعتبرة مخالفات من الدرجة الثالثة، بغرامة من ثلاثمائة (300) إلى ستمائة (600) درهم[771].

في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة، تضاعف الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة.

[771]-تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى من المادة 186 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

المادة 187

يعاقب بغرامة من عشرين (20) إلى خمسين (50) درهما عن كل مخالفة لقواعد السير المقررة تطبيقا للمادة 94 أعلاه.

الفرع الرابع: مخالفة خاصة بسائقي وحراس الحيوانات

المادة 188

يعاقب بغرامة من ثلاثمائة (300) إلى ستمائة (600) درهم:

كل سائق أو حارس لقطعان أو حيوانات ترك قطعانه أو حيواناته في الطريق العمومية، أو سمح لها بالتجول أو الرعي فيها، وملاك القطعان أو الحيوانات في حالة نقص ملحوظ في حراسة القطعان والحيوانات المذكورة؛

كل سائق لا يسوق بعناية الحيوانات المتنقلة على قارعة الطرق غير المتوفرة على مسالك جانبية.

الفرع الخامس: أحكام متفرقة

المادة 189

لا يعاقب على عدم وجود أو عدم كفاية أضواء المركبات، المنصوص عليها في هذا القانون وفي النصوص الصادرة لتطبيقه، إذا ثبت أن عدم وجودها أو عدم كفايتها ناتج عن سبب عارض طرأ خلال السير على الطريق العمومية وأن السائق تداركه بإنارة ارتجالية كافية للإشارة إلى وجود مركبته.

غير أن السائق لا يطالب بالشرط الأخير، إذا لم يتمكن من الانتباه إلى انقطاع الإنارة بمركبته.

القسم الثالث: المسطرة

الباب الأول: معاينة المخالفات

الفرع الأول: الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات

المادة 190

علاوة على ضباط وأعوان الشرطة القضائية، يكلف بالبحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه ومعاينتها:

الضباط والأعوان التابعون للدرك الملكي؛

الضباط والأعوان التابعون للأمن الوطني؛

الأعوان المكلفون بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعون للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل، ضمن حدود اختصاصاتهم.

يكلف كذلك بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، ضمن حدود اختصاصاتهم، أعوان الإدارة أو الهيئات المعتمدة من قبل الإدارة772، المكلفون لهذا الغرض، من لدن الإدارة أو الهيئات المذكورة773.

المادة 774191

يؤهل، وفقا لهذا القانون، الضباط والأعوان المشار إليهم في المادة السابقة، للقيام بما يلي:

مراقبة سير المركبات على الطريق العمومية؛

المعاينة بالعين المجردة أو المعاينة على أساس معلومات إلكترونية للمخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وتحرير محاضر بشأنها؛

تحصيل الغرامات التصالحية والجزافية التي يؤديها المخالفون؛

772- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.313 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن الغرامات التصالحية والجزافية؛ الجريدة الرسمية عدد 5878، ص4417.

المادة الأولى

" يعين الأعوان محررو المحاضر المشار إليهم في المادة 190 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه المؤهلون لتحصيل الغرامات التصالحية والجزافية، طبقا لأحكام المادة 224 من القانون المذكور، من قبل الإدارات أو الهيئات التابعين لها."

773- أنظر المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 5

"يكلف أعوان الإدارة المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 190 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل."

المادة 6

" يتم اعتماد الهيئات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 190 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات وشروط منح الاعتماد للهيئات المذكورة وتوقيفه وسحبه."

774- تم تغيير وتتميم المادة 191 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

الاحتفاظ برخصة السياقة وبشهادة التسجيل أو بإحداهما فقط، وعند الاقتضاء، الاحتفاظ بالمستندات الإدارية الضرورية لسير المركبات؛

توقيف المركبات في الحالات المنصوص عليها في القانون؛

اتخاذ وتنفيذ المقررات الصادرة بإيداع المركبات في المحجز، في الحالات المنصوص عليها في القانون؛

استعمال وسائل وأدوات القياس لإثبات بعض المخالفات لهذا القانون775.

الولوج إلى المركبة وتجهيزاتها؛

الولوج إلى محلات المقاولات التي تنجز عمليات نقل البضائع والمسافرين لحسابها أو بأمر منها، من أجل مراقبة احترامها لمقتضيات هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

تحدد الإدارة كيفيات تطبيق هذه المادة.

775- أنظر المادة 12 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 12

" تطبيقا لأحكام 7 من المادة 191 و 4 من المادة 194 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد كما يلي أجهزة وأدوات القياس التي يجب على الأعوان محرري المحاضر استعمالها لإثبات المخالفات لأحكام القانون المذكور والنصوص الصادرة لتطبيقه :

- رادار مراقبة السرعة ؛
- جهاز قياس السرعة وزمن السياقة ؛
- ميزان وزن المركبات ؛
- جهاز الكشف عن مستوى تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول ؛
- جهاز قياس تركز الكحول من خلال تحليل الهواء المنبعث من الفم ؛
- جهاز قياس الدخان أو الغاز المنبعث من محرك المركبة ؛
- جهاز قياس الضجيج الصادر عن المركبات ؛
- جهاز مراقبة إنارة المركبات ؛
- وسائل مراقبة عمق نقوش العجلات؛
- جهاز قياس قوة المحركات؛
- جهاز قياس السرعة القصوى للدراجات بمحرك ؛
- جهاز مراقبة أجهزة حصر المركبات ؛
- جهاز مراقبة أجهزة توجيه المركبات ؛
- جهاز مراقبة نظام تعليق المركبات ؛
- أدوات قياس أبعاد المركبات وأبعاد الحمولة.

يمكن تغيير أو تتميم لائحة الأجهزة والأدوات المحددة في هذه المادة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

المادة 192

يجب على الضباط والأعوان المشار إليهم في المادة 190 أعلاه، أن يحملوا خلال ممارسة المراقبة على الطريق العمومية شارة خاصة تظهر على الخصوص، الاسم الشخصي والعائلي للضابط أو العون المعني وصفته وصورته ورقمه المهني776.

يجب التشوير عن بعد، وفق الشروط المحددة من لدن الإدارة، عند مراقبة المركبات على الطريق وعلى الطريق السيار، سواء بالنهار أو بالليل.777

غير أن اعتراض المركبات على الطريق السيار، من لدن الضباط والأعوان المذكورين، لا يمكن أن يتم إلا عند محطات الأداء وعند نقط الخروج من الطريق السيار.

المادة 193

776- أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 7

" تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل خصائص الشارة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 192 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

777- أنظر المادة 8 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 8

"يجب أن تتم مراقبة المركبات على الطريق وعلى الطريق السيار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 192 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، وفق الشروط المحددة في هذه المادة.

يجب ألا تتم المراقبة في المنعرجات والمنعرجات المتتابعة والمنحدرات وفوق القناطر وفي الأنفاق.

يجب التشوير مسبقا قبل المراقبة، سواء بالنهار أو بالليل، بواسطة لوحات تحدد وفق النصوص التنظيمية المتعلقة بالتشوير الطرقي.

يجب، خارج التجمعات العمرانية، أن يتم الإشعار بالمراقبة بواسطة اللوحات السالفة الذكر كما يلي :

- على بعد 200 متر على الأقل في الاتجاهين بالنسبة للمراكز الثابتة الدائمة ؛
- على بعد 100 متر على الأقل في الاتجاهين بالنسبة للمراكز الثابتة غير الدائمة.

داخل التجمعات العمرانية :

1- تعتبر علامات التشوير الطرقي العمودية أو الأفقية أو الضوئية، في التقاصات أو الملتقيات الطرقية، بمثابة تشوير مسبق عن المراقبة ؛

2- خارج التقاصات والملتقيات الطرقية، يجب الإشعار بالمراقبة بواسطة لوحات على بعد 200 متر على الأقل في الاتجاهين من مركز المراقبة.

عندما تتم عملية المراقبة ليلا، يجب أن تكون اللوحات المذكورة في هذه المادة مرئية ومقروءة ومرفقة بمصباح مضيء دوار للتنبيه (Gyrophare) أو أرمات مضيئة (Balises Lumineuses) ."

يجب، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 181 من هذا القانون، على كل مستعمل للطريق العمومية الامتثال لأوامر الضباط والأعوان المشار إليهم في المادة 190 أعلاه والذين يستوفون الشروط المحددة في المادة 192 أعلاه.

المادة 194

يجب على العون محرر المحضر، لأجل معاينة مخالفة لأحكام هذا القانون وللنصوص الصادرة لتطبيقه:

إيقاف المركبة المعنية؛

طلب مستندات السير الخاصة بالسائق وبالمركبة؛

مراقبة حالة المركبة؛

استعمال أحد أجهزة القياس التي تحددها الإدارة لإثبات المخالفة في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون وفي النصوص الصادرة لتطبيقه؛

تطبيق الإجراءات الرامية إلى إثبات الأفعال المشار إليها في المواد 207 و208 و213 و214 من هذا القانون، عندما تبرر حالة السائق ذلك؛

تحديد نوع المخالفة؛

إخبار المخالف بالمخالفة التي تمت معاينتها؛

تحرير محضر المخالفة وفقا للمادة 24 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية778.

778- أنظر المادة 10 من المرسوم رقم 10.419.2، السالف الذكر.

المادة 10

"تحدد كما يلي وثائق السير المشار إليها في 2 من المادة 194 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر التي يجب على العون محرر المحضر أن يطلبها من السائق:

- رخصة السياقة أو الوثيقة التي تحل محلها؛
- شهادة تسجيل المركبة أو الوثيقة التي تحل محلها؛
- شهادة التأمين؛
- شهادة المراقبة التقنية؛
- الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات بالنسبة للسيارات الخاضعة لهذه الضريبة؛
- شهادة أداء الرسم على المحور بالنسبة للمركبات الخاضعة لهذا الرسم.

يمكن تغيير أو تتميم القائمة المحددة بهذه المادة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

المادة 779195

علاوة على البيانات المشار إليها في المادة 24 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية أو في هذا القانون، يجب أن يشار، على الخصوص، في كل محضر780 يتعلق بمعاينة مخالفة لهذا القانون وللنصوص الصادرة لتطبيقه إلى ما يلي:

رقم تسجيل المركبة موضوع المخالفةأو رقمها الترتيبي، وعند الاقتضاء بيانات تعريفها؛

رقم تسجيل المقطورة أو نصف المقطورة إذا تعلق الأمر بمركبة متمفصلة؛

هوية مالك المركبة أو المسؤول المدني عنها وعنوانه؛

هوية السائق مرتكب المخالفة وعنوانه؛

رقم رخصة السياقة ورقم بطاقة التعريف الوطنية أو رقم بطاقة التسجيل وجواز السفر بالنسبة للسائقين الأجانب؛

المخالفات المسجلة وكذا الإشارة إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تتعلق بها؛

الوسائل وأدوات القياس المستعملة لإثبات المخالفة.

إذا كانت المخالفة المعاينة هي تجاوز السرعة المسموح بها، وجبت الإشارة في المحضر كذلك، في حالة قياس السرعة بواسطة جهاز تقني، إلى ما يلي:

السرعة المسجلة بواسطة الجهاز التقني المستعمل.

لا تعتبر مخالفة السرعة المسجلة إذا كانت تتجاوز السرعة المسموح بها بهامش نسبته عشرة في المائة (10 %) على ألا يتجاوز سبعة كيلومترات في الساعة؛

السرعة المعتمدة، تطبيقا لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

779- تم تغيير وتتميم المادة 195 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

780- أنظر المادة 11 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 11

"تحرر المحاضر المنصوص عليها في المادة 195 وفي الفقرة الأولى من المادة 201 من القانون رقم52.05السالف الذكر من قبل الأعوان محرري المحاضر وفقا للنماذج المحددة بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير العدل."

- انظر كذلك قرار مشترك لوزير العدل ووزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء رقم 1754.17 بتاريخ 24 من شوال 1438 (19 يوليو 2017) بتحديد نموذج محضر المخالفات، الجريدة الرسمية عدد 6602 بتاريخ 16 ذو الحجة 1438 (7 سبتمبر 2017)، ص4903.

إذا كانت المخالفة المعاينة هي تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة، وجبت الإشارة إلى الوزن الإجمالي المذكور المقيد في شهادة تسجيل المركبة، ولا يعتبر مخالفة تجاور هذا الوزن بنسبة 10% على ألا يتجاوز أربعة أطنان.

تجب الإشارة في المحضر في حالة إثبات المخالفة باستعمال أدوات ووسائل القياس وفقا للبند 4 من المادة 194 أعلاه، إلى البيانات التي تم قياسها بهذه الأدوات والوسائل.

إذا كانت المركبة، موضوع المخالفة، تؤمن خدمة من خدمات النقل، وجب تتميم المحضر ببيان نوع الوثائق المتعلقة بمزاولة نشاط النقل، وبالإشارة إلى أرقام هذه الوثائق وتواريخها وعند الاقتضاء إلى تواريخ صلاحيتها.

في حالة الإنجاز الإلكتروني لمحضر معاينة المخالفة في عين المكان، يذيل المحضر بالتوقيع الإلكتروني للعون محرر المحضر.

استثناء من أحكام المادة 24 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، لا يتطلب محضر المخالفة المنجز بطريقة إلكترونية توقيع المخالف.

المادة 196

يوثق بمضمن المحاضر المحررة في مكان المخالفة، أو اعتمادا على التقييدات الإلكترونية، بموجب هذا القانون إلى أن يثبت ما يخالف ذلك بأية وسيلة من وسائل الإثبات.

الفرع الثاني: بعض وسائل معاينة المخالفات

القسم الفرعي الأول: المعاينة الآلية

المادة 197

يمكن أن تتم معاينة وإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه المتعلقة بتجاوز السرعة المسموح بها وتلك المحددة قائمتها من لدن الإدارة، باستعمال أجهزة تقنية، تعمل بطريقة آلية، حتى في حالة عدم وجود العون محرر المحضر بمكان المخالفة781.

781- أنظر المادة 52 من المرسوم رقم 10.419.2، السالف الذكر.

المادة 52

"تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 197 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد، كما يلي، قائمة المخالفات التي يمكن أن تتم معاينتها وإثباتها باستعمال أجهزة تقنية تعمل بطريقة آلية، حتى في حالة عدم وجود العون محرر المحضر بمكان المخالفة :

لهذا الغرض، يحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالنقل نظام يسمى "نظام المراقبة والمعاينة الآلية للمخالفات"782، يهدف إلى تمكين الأعوان محرري المحاضر المنتدبين من لدن السلطة المذكورة، من مراقبة ومن معاينة وإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، بواسطة الأجهزة التقنية السالفة الذكر المرتبطة بنظام المراقبة والمعاينة الآلية للمخالفات783.

تقام أجهزة المراقبة السالفة الذكر، المصادق عليها وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، داخل التجمعات العمرانية وخارجها، في الأماكن المحددة من لدن السلطات المختصة، وفقا للنصوص الجاري بها العمل784.

المادة 785198

تسجل،على الخصوص، بواسطة نظام المراقبة والمعاينة الآلية للمخالفات، المعلومات786 التالية:

- تجاوز السرعة القصوى المسموح بها ؛
- قطع خط متصل ؛
- التجاوز المعيب ؛
- عدم احترام الوقوف المفروض بعلامة قف (Stop) أو بضوء التشوير الأحمر؛
- عدم مطابقة صفائح التسجيل لخصائص وشروط التثبيت المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل."

782- أنظر المادة 15 من المرسوم رقم 10.419.2، السالف الذكر.

المادة 15

"يكون رادار مراقبة السرعة ثابتا أو متحركا.
يستعمل الرادار الثابت طبقا لأحكام المواد من 197 إلى 206 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.
تستعمل الرادارات المتحركة من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق."

783- أنظر المادة 53 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 53

" ينتدب الأعوان محررو المحاضر المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 197 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل."

784-أنظر المادة 55 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 55

"تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 197 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد الأماكن التي توضع فيها أجهزة المراقبة المشار إليها في الفقرة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل."

785- تم تغيير وتتميم المادة 198 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

786- أنظر المادة 56 من المرسوم رقم 10.419.2، السالف الذكر.

المادة 56

" يمكن تغيير أو تتميم قائمة المعلومات المحددة في المادة 198 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل."

رقم المخالفة؛

الصورة المتعلقة بالمركبة أثناء المخالفة والمتضمنة بيان ساعة المخالفة وتاريخها ومكانها؛

المعطيات المتعلقة بالمخالفة: طبيعة المخالفة ومكانها وتاريخها وساعتها ووسيلة المراقبة؛

التعريف بالمركبة: رقم تسجيل المركبة التي استعملت لارتكاب المخالفةأو رقمها الترتيبي؛

التعريف بصاحب شهادة التسجيلأو سند الملكية: هويته ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وعنوانه أو الاسم التجاري ورقم التسجيل في السجل التجاري وعنوان المقر الاجتماعي، بالنسبة للشركات.ويراعى في تحديد المعلومات المسجلة ملاءمتها مع الشخص المعني حسبما إذا كان الأمر يتعلق بشخص ذاتي أو بشخص معنوي؛

التعريف بالمخالف: هويته ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وعنوانه؛

رقم رخصة سياقة المخالف وتاريخ ومكان تسليمها؛

مبلغ الغرامة التصالحية والجزافية؛

المعلومات المتعلقة بأداء الغرامات أو بإيداع مبلغها من قبل المخالفين.

يمكن أن تقوم الإدارة بتغيير أو تتميم قائمة المعلومات المشار إليها أعلاه.

المادة 199

تهدف المعالجة الآلية للمعلومات المشار إليها في المادة 198 أعلاه خصوصا إلى ما يلي:

مراقبة ومعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه؛

تدبير العمليات اللازمة لمعالجة المخالفات من أجل تبليغها إلى المخالفين؛

تسهيل تدبير شكايات المخالفين؛

تسهيل قيام المصالح المختصة بتدبير وتحصيل الغرامات التصالحية والجزافية؛

تأمين توجيه المحاضر المتعلقة بالمخالفات المشار إليها في 1 من هذه المادة إلى السلطات القضائية المختصة.

المادة 200

إذا جرت معاينة مخالفة وفق الشروط المحددة في المادة 197 أعلاه، يتم وضع محضر بالمخالفة.

علاوة على ذلك، يوجه إشعار بالمخالفة787 إلى صاحب شهادة تسجيل المركبة، بالعنوان المصرح به إلى الإدارة وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي788.

يجب أن يشار في الإشعار بالمخالفة المذكور خصوصا إلى ما يلي:

التعريف بالمركبة؛

تاريخ المخالفة وساعتها ومكانها؛

وسيلة المراقبة المستعملة؛

الاسم الشخصي والإسم العائلي للعون محرر المحضر وصفته؛

البيان المصور لصفيحة تسجيل المركبة أو صفيحة رقمها الترتيبيالتي ارتكبت بواسطتها المخالفة789؛

مبلغ الغرامة التصالحية والجزافية وكيفيات أدائها.

إذا كانت المخالفة التي تمت معاينتها هي تجاوز السرعة المسموح بها، وجبت الإشارة كذلك في الإشعار بالمخالفة إلى ما يلي:

787- أنظر المادة 57 من المرسوم رقم 10.419.2، السالف الذكر.

المادة 57

" يحدد شكل الإشعار بالمخالفة المشار إليه في المادة 200 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل."

788- أنظر المادة 9 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 9

"تطبيقا للفقرة الثانية من المادة 205 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره، تحدد الأماكن الأخرى لأداء الغرامات التصالحية والجزافية المتعلقة بالمخالفات التي تمت معاينتها طبقا لأحكام المواد من 197 إلى 207 من القانون المذكور، بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل والوزير المكلف بالمالية.

يتم أداء لغرامات التصالحية والجزافية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه لدى المصلحة المكلفة بالتحصيل بناء على الإدلاء بالإشعار بالمخالفة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 200 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره."

789- تم تغيير وتتميم البند 5 من الفقرة الثالثة من المادة 200 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

السرعة المسجلة بالجهاز التقني المستعمل؛

السرعة المعتمدة تطبيقا لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

المادة 201

علاوة على البيانات المشار إليها في المادة 195 أعلاه، يجب أن تتضمن محاضر المخالفات التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية، عند عدم وجود العون محرر المحضر في مكان المخالفة، على الخصوص، ما يلي:

طبيعة الآلة التقنية المستعملة؛

بيانات المصادقة وتواريخ صلاحية مراقبة الآلة؛

مكان وتاريخ وساعة التقاط الدليل المادي للمخالفة.

غير أن المحاضر المشار إليها أعلاه يمكن ألا تتضمن البيانات المذكورة في البندين 4 و5 من المادة 195 أعلاه.

في حالة الانجاز الالكتروني لمحضر معاينة المخالفة، يذيل المحضر بالتوقيع الإلكتروني للعون محرر المحضر790.

استثناء من أحكام المادة 24 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، لا يتطلب محضر المخالفة المعد برسم معالجة آلية توقيع المخالف.

المادة 202

يوثق بمضمن محاضر المخالفات التي ترتكز معاينتها على أدلة مادية تقدمها أجهزة تعمل بطريقة آلية، مع عدم وجود العون محرر المحضر في مكان ارتكاب المخالفة، إلى أن يثبت ما يخالف مضمن هذه المحاضر بأية وسيلة من وسائل الإثبات.

المادة 203

إذا تعذر التعرف على مكان الشخص صاحب شهادة تسجيل المركبة أو في حالة رفض المعني بالأمر تلقي التبليغ بالإشعار بالمخالفة أو في حالة عدم أداء الغرامة التصالحية والجزافية، يوجه محضر المخالفة إلى وكيل الملك لدى المحكمة المختصة.

790- تمت إضافة الفقرة الثالثة للمادة 201 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

المادة 204

تسلم وفقا للكيفيات المحددة من لدن الإدارة إلى المخالف أو إلى صاحب شهادة تسجيل المركبة أو إلى المسؤول المدني عنها وبطلب صريح منه، نسخة من صورة المخالفة791 التي التقطتها أجهزة المراقبة والمعاينة الآلية المشار إليها في المادة 197 أعلاه.

المادة 205

يتم استخلاص مبالغ الغرامات التصالحية والجزافية المتعلقة بالمخالفات التي جرت معاينتها وفقا لأحكام هذا الفرع، من قبل كتاب الضبط لدى المحاكم ومحصلي الخزينة العامة للمملكة والآمرين بالصرف بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة792.

غير أنه يمكن للإدارة أن تحدد أماكن أخرى للأداء من أجل تسهيل تحصيل الغرامة.

المادة 206

يجب أن توجه نسخ من المحاضر داخل أجل خمسة عشر (15) يوما إلى الإدارة، لتتبع المعلومات ومعالجتها وفقا لأحكام المواد 120 إلى 136 من هذا القانون.

يسري الأجل المشار إليه أعلاه ابتداء من يوم معاينة المخالفة.

القسم الفرعي الثاني: معاينة حالة السياقة تحت تأثير الكحول

المادة 207

يمكن لضباط الشرطة القضائية، إما بتعليمات من وكيل الملك وإما بمبادرة منهم، ويمكن للأعوان محرري المحاضر، بأمر من ضباط الشرطة القضائية وتحت مسؤوليتهم، أن

791- أنظر المادة 58 من المرسوم رقم 419.2.10، السالف الذكر.

المادة 58

"تحدد الكيفيات التي يسلم وفقها نسخة من صورة المخالفة المشار إليها في المادة 204 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل."

792- أنظر المادة 10 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 10

" يترتب على تسديد مبلغ الغرامة التصالحية والجزافية، في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 205 وفي 2 من الفقرة الأولى من المادة 221 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره، تسليم المصلحة المكلفة بالتحصيل إلى المخالف وصلا يحدد نموذجه بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير العدل والوزير المكلف بالمالية ووزير التجهيز والنقل."

يفرضوا رائزا للنفس793 بواسطة النفخ في جهاز للكشف عن مستوى تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول:

على كل من يفترض أنه ارتكب حادثة سير أو اشترك في حدوثها، حتى ولو كان هو الضحية؛

على كل من يسوق مركبة أو مطية على الطريق العمومية ويرتكب مخالفة لهذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

غير أنه يمكن لضباط الشرطة القضائية وللأعوان محرري المحاضر، حتى في حالة عدم وجود أية علامة على السكر البين، إخضاع أي شخص يسوق مركبة لرائز للنفس للكشف عن تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول.

تطبق أحكام هذه المادة على كل مدرب يرافق السائق المتعلم.

المادة 208

إذا مكن الرائز المشار إليه في المادة 207 أعلاه من افتراض وجود نسبة من الكحول794 في نفس المعني بالأمر، تحددها الإدارة، أو إذا رفض المعني بالأمر الخضوع للرائز المذكور، قام ضباط أو أعوان الشرطة القضائية بالتحققات الهادفة إلى إثبات الحالة الكحولية لدى المعني بالأمر.

المادة 209

793- أنظر المادة 59 من المرسوم رقم 10.419.2، السالف الذكر.

المادة 59

"يجرى رائز النفس المشار إليه في المادة 207 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بواسطة جهاز يمكن من كشف مستوى تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول المسمى « Alcotest » أو« Ethylotest».
يسمى الجهاز، المشار إليه في المادة 209 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر الذي يمكن من تحديد مستوى تركز الكحول عبر تحليل الهواء المنبعث من الفم، جهاز قياس الكحول المسمى « Ethylomètre ».
يستعمل الجهازان المذكوران من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق."

794-أنظر المادة 60 من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 60

"تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة نسبة الكحول في الهواء المنبعث من الفم أو في الدم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 183 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وكذا نسبة الكحول في النفس المشار إليها في المادة 208 من القانون المذكور."

تنجز التحققات الهادفة إلى إثبات الحالة الكحولية عن طريق التحاليل والفحوصات الطبية السريرية والبيولوجية أو بواسطة جهازيمكن من تحديد تركز الكحول من خلال تحليل الهواء المنبعث من الفم، شريطة أن يكون الجهاز المذكور مطابقا لنوع مصادق عليه.

المادة 210

إذا أنجزت التحققات عن طريق التحاليل والفحوصات الطبية السريرية والبيولوجية، وجب الاحتفاظ بعينة وفقا للنصوص الجاري بها العمل.

المادة 211

إذا أنجزت التحققات المذكورة بواسطة جهاز يمكن من تحديد تركز الكحول، من خلال تحليل الهواء المنبعث من الفم، جاز القيام على الفور بمراقبة ثانية، بعد التحقق من حسن اشتغال الجهاز.

تجرى هذه المراقبة بقوة القانون، إذا طلبها المعني بالأمر وذلك على نفقته.

المادة 212

إذا استحال الخضوع للرائز المشار إليه في المادة 207 أعلاه، نتيجة لعجز بدني مثبت من لدن طبيب، قام ضباط أو أعوان الشرطة القضائية بالتحققات الهادفة إلى إثبات الحالة الكحولية بواسطة التحاليل والفحوصات الطبية السريرية والبيولوجية.

القسم الفرعي الثالث: معاينة حالة السياقة تحت تأثير مواد مخدرة أو أدوية

المادة 213

يأمر ضباط أو أعوان الشرطة القضائية بإخضاع الأشخاص المشار إليهم في المادة 207 أعلاه لاختبارات الكشف لإثبات ما إذا كان الشخص المعني قد استعمل مواد مخدرة أو أستعمل أدوية تحظر السياقة بعد تناولها.وتحدد الإدارة لائحة هذه الأدوية.

المادة 214

إذا تبين أن اختبارات الكشف إيجابية، أو إذا رفض المعني بالأمر الخضوع للاختبارات المذكورة، أو إذا كان في حالة يستحيل عليه فيها الخضوع لها، عمل ضباط أو أعوان الشرطة القضائية على إجراء تحققات تتمثل في تحاليل أو فحوص طبية سريرية وبيولوجية، لإثبات ما إذا كان الشخص المعني قد تناول مواد مخدرة أو أدوية تحظر السياقة بعد تناولها.

القسم الفرعي الرابع: أحكام متفرقة

المادة 215

يجب لأجل القيام بالاختبارات والتحاليل والفحوص المنصوص عليها في القسمين الفرعيين 2 و3 أعلاه، أن يكون الأجل الفاصل بين ساعة وقوع الحادثة أو ساعة ارتكاب المخالفة أو ساعة مراقبة المعني بالأمر وساعة الاختبارات والتحاليل والفحوص المذكورة أقصر ما يمكن في نفس اليوم.

الباب الثاني: الاحتفاظ برخصة السياقة وبشهادة تسجيل المركبة

المادة 216

علاوة على حالات الاحتفاظ برخصة السياقة المنصوص عليها في القانون، يجب على العون محرر المحضر، الذي يعاين المخالفة، الاحتفاظ بالرخصة، في الحالات التالية:

إذا كان القانون ينص على توقيف رخصة السياقة أو سحبها أو إلغائها؛غير أنه في حالة وقوع حادثة سير، فإنه لا يتم الاحتفاظ برخصة السياقة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في 1 و7 من الفقرة الثانية من المواد 166-1 و167 و169 و172 أعلاه795.

إذا عاين العون أن المعني بالأمر لم يحترم التقييدات المبينة في رخصة السياقة.

إذا صرح السائق أنه يتوفر على رخصة السياقة، لكنه غير قادر على الإدلاء بها، وجه إليه العون محرر المحضر إنذارا لتسليمها، داخل أجل ست وتسعين (96) ساعة، إما للمصلحة التي سجلت المخالفة، أو عند الاقتضاء، للسلطة المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، التابع لها محل سكناه، التي توجهها فورا إلى المصلحة التي سجلت المخالفة.

يجب على العون محرر المحضر أو المصلحة أو السلطة المشار إليهم أعلاه، تسليم صاحب رخصة السياقة التي تم الاحتفاظ بها وصلا796 تحدد الإدارة شكله ومضمونه.

يشار في المحضر إلى الاحتفاظ برخصة السياقة وإلى تسليم الوصل.

795- تم تغيير وتتميم البند 1 من المادة 216 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

796- أنظر المادة 64 من المرسوم 2.10.419، السالف الذكر.

"يحدد شكل ومضمون الوصل المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة 216 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل."

توقف المركبة في عين المكان. غير أن هذا التوقيف يرفع، ما عدا إذا نص هذا القانون على خلاف ذلك، بمجرد ما يستطيع سياقتها سائق حاصل على رخصة سياقة من نفس الصنف، يقترحه المخالف أو عند الاقتضاء مالك المركبة. وإذا تعذر ذلك، جاز للأعوان محرري المحاضر اتخاذ كافة التدابير الضرورية، الرامية إلى وضع المركبة في حالة توقف قانوني على نفقة المالك.

المادة 217

يجب، ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك، أن يوجه المحضر والوثائق المتعلقة بإثبات المخالفة، مع رخصة السياقة المحتفظ بها، وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 216 أعلاه، إلى وكيل الملك، داخل أجل أقصاه اثنتان وسبعون (72) ساعة، ابتداء من تاريخ معاينة المخالفة.

يسري الأجل المذكور، بالنسبة إلى الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 216 أعلاه، ابتداء من تاريخ تسلم المصالح التي عاينت المخالفة رخصة السياقة797.

يجب على وكيل الملك،داخل أجل لا يتعدى سبعة (7) أيام، أن يبلغ كل المعلومات المتعلقة بكل احتفاظ برخصة السياقة وجميع المقررات الصادرة عنه إلى السلطة الحكومية المختصة قصد تسجيلها.

غير أن الأجل المذكور يرفع إلى ثلاثين يوما بالنسبة للمحاضر المتعلقة بحوادث السير المشار إليها في المواد 166-1 و167 و169 و172 أعلاه798.

المادة799218

يقوم العون محرر المحضر بالاحتفاظ بشهادة التسجيل أو برخصة السياقة أو سند الملكية في حالة:

797- أنظر المادة 65من المرسوم 2.10.419، السالف الذكر.

"تبلغ المعلومات المتعلقة بالاحتفاظ برخصة السياقة وجميع المقررات الصادرة عن وكيل الملك والمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 217 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل وكيل الملك إلى وزير التجهيز والنقل في الأجل المحدد في الفقرة المذكورة."

798- تمت إضافة الفقرة الرابعة من المادة 217 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

799- تم نسخ وتعويض المادة 218 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

تلف واحدة أو أكثر من المعلومات أو من مكونات الحامل المحررة فيه رخصة السياقة أو الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل أو الحامل المحرر فيه سند الملكية، نتيجة التلاشي؛

عدم تجديد الحامل المحررة فيه رخصة السياقة أو الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل، داخل الآجال المحددة في المادتين 38 و58 أعلاه.

يسلم العون محرر المحضر لصاحب الوثيقة المعنية إذنا مؤقتا800 لمدة 60 يوما، تحدد الإدارة شكله ومضمونه، بسياقة المركبة.

يجب أن يوجه المحضر المحرر لهذه الغاية من لدن العون محرر المحضر والوثيقة التي تم الاحتفاظ بها، داخل أجل ثمانية وأربعين (48) ساعة إلى الإدارة.

الباب الثالث: الغرامات التصالحية والجزافية وتحصيلها

المادة 801219

يمكن أن تكون المخالفات المشار إليها في المواد 184 و185 و186 و187 من هذا القانون، موضوع مصالحة تتم بأداء غرامة تصالحية وجزافية يحدد مبلغها كما يلي:

المخالفات من الدرجة الأولى: سبعمائة (700) درهم؛

المخالفات من الدرجة الثانية: خمسمائة (500) درهم؛

المخالفات من الدرجة الثالثة: ثلاثمائة (300) درهم؛

المخالفات المشار إليها في المادة 187: خمسة وعشرون (25) درهما.

غير أن مبلغ الغرامة يحدد كما يلي:

800- أنظر المادة66من المرسوم رقم 2.10.419، السالف الذكر.

المادة 66

" يحدد شكل ومضمون الإذن المؤقت لمدة 30 يوما والذي يسلمه العون محرر المحضر لصاحب رخصة السياقة أو شهادة التسجيل، مقابل الاحتفاظ بالوثيقة المعنية، من أجل سياقة المركبة في الحالات المنصوص عليها في المادة 218 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

يرسل المحضر والوثيقة المتلاشية المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة 218 السالفة الذكر، داخل الآجال المحددة في نفس الفقرة، من قبل العون محرر المحضر إلى وزير التجهيز والنقل."

801- تم تغيير وتتميم المادة 219 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

1- في حالة الأداء الفوري إلى العون محرر المحضر أو في أحد أماكن الأداء الأخرى وذلك في نفس يوم ارتكاب المخالفة أو الأداء داخل أجل أربع وعشرين (24) ساعة من اليوم الموالي ليوم تبليغ الإشعار بالمخالفة طبقا لأحكام المادة 200 أعلاه:

المخالفات من الدرجة الأولى: أربعمائة (400) درهم؛

المخالفات من الدرجة الثانية: ثلاثمائة (300) درهم؛

المخالفات من الدرجة الثالثة: مائة وخمسون (150) درهم.

2- في حالة الأداء داخل أجل مدته خمسة عشر (15) يوما كاملة يبتدئ من اليوم الموالي ليوم ارتكاب المخالفة أو من انصرام أجل الأربع وعشرون (24) ساعة السالف الذكر:

المخالفات من الدرجة الأولى: خمسمائة (500) درهم؛

المخالفات من الدرجة الثانية: ثلاثمائة وخمسون (350) درهم؛

المخالفات من الدرجة الثالثة: مائتا (200) درهم.

غير أن المخالفات المذكورة لا يمكن أن تكون موضوع مصالحة في الحالات التالية:

في حالة العود، إذا تعلق الأمر بمخالفات من الدرجة الأولى؛

إذا سبقت المخالفة جنحة أو صاحبتها أو أعقبتها؛

إذا ارتكب الفاعل عدة مخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، تمت معاينتها في آن واحد، من بينها واحدة على الأقل لا يمكن أن تكون موضوع مصالحة.

المادة 220

يقترح العون محرر المحضر على المخالف، عند معاينة إحدى المخالفات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 219 أعلاه، أداء الغرامة التصالحية والجزافية. ويجوز كذلك للمخالف أن يطلب أداء الغرامة المذكورة.

المادة802221

يمكن أداء مبلغ الغرامات:

802- تم نسخ وتعويض المادة 221 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

فورا، إلى العون محرر المحضر؛

داخل أجل مدته ثلاثون (30) يوما كاملة يبتدئ من اليوم الموالي ليوم ارتكاب المخالفة، في أماكن الأداء التي تحددها الإدارة لهذا الغرض.

المادة 222

في حالة المعاينة الآلية للمخالفة، يجب أن يتضمن الإشعار بالمخالفة الموجه إلى المخالف، عملا بالمادة 200 أعلاه، اقتراحا بأداء الغرامة التصالحية والجزافية.

يجب، ما عدا في حالة المنازعة المنصوص عليها في المادة 230 بعده، أن يتم تحصيل الغرامة التصالحية والجزافية، في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وذلك داخل أجل مدته ثلاثون (30)يوما كاملة يبتدئ من اليوم الموالي ليوم تبليغ الإشعار بالمخالفة طبقا لأحكام المادة 200 أعلاه803.

المادة 223

يتم الأداء الفوري للغرامة804، بصفة نهائية أو برسم الإيداع، كما يلي:

نقدا؛

بواسطة شيك؛

بجميع وسائل الأداء الأخرى التي تحددها الإدارة.

المادة 224

يتم الأداء الفوري للغرامة التصالحية والجزافية إلى العون محرر المحضر، بعد إعداده محضر المخالفة.

يسلم العون محرر المحضر إلى المخالف وصلا بأداء الغرامة تحدد الإدارة شكله ومضمونه.

803- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 222 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

804- أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 2

" تطبيقا لأحكام المادة 223 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، حين يتم الأداء الفوري للغرامة التصالحية والجزافية إلى العون محرر المحضر بواسطة شيك، يجب أن يكون الساحب هو المخالف وأن يحرر لأمر القابض المعني، ويمكن أيضا أن يتم هذا الأداء بأية وسيلة من وسائل الأداء الأخرى المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية."

غير أن المحضر يقوم مقام الوصل إذا تمت الإشارة فيه إلى أداء الغرامة التصالحية والجزافية. وتسلم نسخة من المحضر المذكور إلى المخالف.

توجه نسخة من المحضر وعند الاقتضاء، من وصل الأداء إلى الإدارة805 قصد المعالجة والتتبع، إذا كان يترتب عن أداء الغرامة خصم للنقط من رصيد رخصة السياقة806.

المادة 225

يجب على العون محرر المحضر، إذا كان الحامل المحررة فيه رخصة السياقة قابلا لأن تسجل عليه المعلومات في شكل إلكتروني، وكان العون يتوفر على الجهاز اللازم لذلك، أن يسجل على هذا الحامل المعلومات المتعلقة بالمخالفة.

يجب أن توجه فورا السلطة التابع لها العون محرر المحضر مجموع المعلومات المسجلة إلى الإدارة قصد التتبع والمعالجة وفقا لأحكام هذا القانون807.

المادة 808226

يترتب على أداء الغرامة التصالحية والجزافية عدمتحريكالدعوى العمومية.

المادة809227

في حالة عدم أداء الغرامة التصالحية والجزافية، يوجه الملف فورا إلى وكيل الملك. وتوجه نسخة من المحضر المحرر في شأن المخالفة من قبل السلطة التابع لها العون محرر المحضر إلى الإدارة داخل أجل ثمان وأربعين (48) ساعة. وفي حالة المعالجة الإلكترونية، يجب أن يوجه المحضر فورا إلى الإدارة قصد التتبع والمعالجة وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة 810228

805- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 4

" يقصد بالإدارة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة 224 وفي الفقرة الثانية من المادة 225 وفي المواد 227 و236 و 237 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل."

806- تم تغيير وتتميم الفقرة الرابعة من المادة 224 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

807- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

808- تم تغيير وتتميم المادة 226 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

809- تم نسخ وتعويض المادة 227 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

810- تم تغيير وتتميم المادة 228 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

في حالة عدم الأداء الفوري للغرامة التصالحية والجزافية وفقا لأحكام هذا القانون،يجب على العون محرر المحضر أن يتسلم من المخالف رخصة السياقة أو شهادة تسجيل أو سند ملكية المركبة، مقابل وصل تحدد الإدارة شكله ومضمونه811.

يعتبر الوصل بمثابة إذن للمخالف بسياقة مركبة داخل أجل كامل مدته ثلاثون (30) يوما أو بمثابة شهادة تسجيلأوسندملكية المركبة صالحة لنفس الأجل. ويبتدئ الأجل من اليوم الموالي ليوم تسليم رخصة السياقة أو شهادة تسجيل المركبة، ما عدا في الحالات التي تستوجب توقيف المركبة المنصوص عليها في هذا القانون812.

يجب على العون محرر المحضر أن يتسلم من المخالف، وفق الشروط أعلاه، شهادة تسجيل المركبة في حالة ارتكابه أثناء السياقة بصفة مهنية، إحدى المخالفات المشار إليها في 11 إلى

811- أنظر المادة 5 من المرسوم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 5

" يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شكل ومضمون الوصل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 228 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

812- أنظر المادة 22 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 22

" توجه النيابة العامة المختصة إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفات نسخا من المقررات القضائية داخل أجل 15 يوما، يحتسب ابتداء من التاريخ الذي اكتسبت فيه هذه المقررات قوة الشيء المقضي به.

في حالة أداء الغرامة التصالحية والجزافية داخل أجل 15 يوما المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 228 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، توجه المصالح المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام القانون المذكور والنصوص المتخذة لتطبيقه إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفات نسخا من المحاضر أو من إيصالات أداء الغرامة، داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، يحتسب ابتداء من تاريخ الأداء.

في حالة عدم أداء الغرامة التصالحية والجزافية داخل أجل 15 يوما المشار إليه أعلاه، توجه المصالح المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام القانون المذكور وللنصوص المتخذة لتطبيقه إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفة، نسخا من المحاضر داخل أجل أقصاه 48 ساعة، يحتسب بعد انقضاء أجل 15 يوما المشار إليه أعلاه.

في حالة أداء ثلثي الحد الأقصى للغرامة، كما هو منصوص عليه في المادة 234 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب على وكيل الملك أن يوجه داخل أجل 15 يوما من تاريخ صدور المقرر إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفات نسخا مما يلي:

- طلب سحب الشكاية؛

- وصل أداء الغرامة المذكورة؛

- مقرر حفظ القضية أو المقرر القضائي الصادر عن المحكمة المختصة التي رفعت إليها القضية.

غير انه يجب على النيابة العامة والمصالح المذكورة، في حالة توفرها على التجهيزات اللازمة، أن توجه فورا في شكل إلكتروني المراجع ومحتوى الإيصالات والمحاضر والمقررات المنصوص عليها في هذه المادة، عبر الولوج إلى وجيهة من الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة."

20 وفي 25 و30من المادة 184 وفي 19 إلى 24 وفي 27 إلى 32 من المادة 185 أو في حالة ارتكاب مخالفة للأحكام المقررة تطبيقا للمواد 46 و47 و48 من هذا القانون.

إذا أدى المخالف مبلغ الغرامة التصالحية والجزافية بصفة نهائية داخل الأجل المذكور، أعيدت إليه رخصة السياقة أو شهادة تسجيلأو سند ملكية المركبة، إما من قبل المصلحة التي سجلت المخالفة وإما من قبل السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه التابع لها محل سكناه أو محل أداء الغرامة وذلك حسب اختياره، إذا كان محل السكنى أو محل أداء الغرامة يبعد عن محل السلطة التي سجلت المخالفة بمسافة تحدد بنص تنظيمي.وفي هاتين الحالتين توجه المصلحة التي سجلت المخالفة رخصة السياقة أو شهادة تسجيل المركبة إلى السلطة المذكورة813.

يسري هذا الأجل بالنسبة للحالة المنصوص عليها في المادة 200 أعلاه ابتداء من تاريخ تسلم الرسالة المضمونة المشار إليها في المادة المذكورة. ويتعين على المخالف في هذه

813- أنظر المادتين 6 و8 من المرسوم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 6

" يجب تسلم رخصة سياقة المخالف أو شهادة تسجيل المركبة من قبل السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات التي يقع عليها اختيار المخالف طبقا لأحكام الفقرة 4 من المادة 228 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وتسليمهما إلى صاحبهما من قبل المصلحة المذكورة داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما اعتبارا من اليوم الذي يلي معاينة المخافة.

توجه المصلحة التي سجلت المخالفة إلى السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات التابع لها محل إقامة المخالف أو مكان أداء الغرامة والتي وقع عليها اختيار مرتكب المخافة لأجل استرجاع الوثيقة المحتفظ بها :

·أصل محضر المخافة إذا اختار المخالف استرجاع الوثيقة من السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات التابع لها محل إقامته ونسخة من المحضر إذا اختار مكانا آخر؛

·نسخة من الوصل المشار إليه في المادة 5 أعلاه ؛

·الوثيقة المحتفظ بها.

يراد بالسلطة المشار إليها أعلاه :

- بالنسبة الدرك الملكي : الجهة والسرية ؛

- بالنسبة للأمن الوطني : المنطقة والمنطقة الإقليمية والأمن الإقليمي والأمن الجهوي ومفوضية الشرطة ؛

- بالنسبة لوزارة التجهيز والنقل : المديرية الجهوية أو الإقليمية.

إذا لم يتم سحب الوثيقة من قبل المخالف داخل أجل شهر واحد ابتداء من انصرام أجل 15 يوما المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، تقوم السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات بتوجيه الوثيقة المعنية إلى المصلحة الجهوية أو الإقليمية المعنية التابعة لوزارة التجهيز والنقل في حالة أداء الغرامة وبإحالتها رفقة محضر المخافة على وكيل الملك في حالة عدم أداء الغرامة."

المادة 8

" طبقا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة 228 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره، تسلم السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات التي وقع عليها اختيار المخالف من أجل استرجاع الوثيقة المحتفظ بها، إلى المخالف، بعد الاطلاع على وصل الاحتفاظ برخصة السياقة أو شهادة تسجيل المركبة ووصل أداء الغرامة التصالحية والجزافية، الوثيقة المعنية مقابل توقيع إبراء يدرج في ملف المخالفة."

الحالة أداء مبلغ الغرامة التصالحية والجزافية داخل الأجل المذكور أو تسليم رخصة السياقة أو شهادة تسجيلأو سندملكية المركبة داخل نفس الأجل، إما للمصلحة التي سجلت المخالفة، أو عند الاقتضاء، للسلطة المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، التابع لها محل سكناه، التي توجهها إلى المصلحة التي سجلت المخالفة.

توقف رخصة السياقة بقوة القانون إذا لم يتم الأداء داخل الأجل المحدد في الفقرة الثانية من هذه المادة.

ينتهي توقيف رخصة السياقة، خصوصا على إثر:

صدور مقرر بالحفظ عن النيابة العامة؛

صدور مقرر بالبراءة؛

تنفيذ مقرر حائز لقوة الشيء المقضي به.

إذا كانت سياقة المركبة التي ارتكبت بواسطتها المخالفة لا تتطلب الحصول على رخصة سياقة أو إذا كانت المركبة غير خاضعة للتسجيل أو للتوفر على سند ملكية وفقا لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، وجب على العون محرر المحضر، في حالة عدم الأداء الفوري للغرامة، أن يأمر بإيداعها في المحجز إلى حين أداء الغرامة التصالحية والجزافية، أو المنازعة في المخالفة، وعند الاقتضاء، إلى حين صدور مقرر قضائي في الموضوع.

المادة 229

استثناء من أحكام المادة 228 أعلاه، إذا كان حامل رخصة السياقة يمكن من تسجيل المعلومات في شكل إلكتروني، فإن المعلومات المتعلقة بالاحتفاظ برخصة السياقة والإذن بالسياقة وتوقيف رخصة السياقة المشار إليها في المادة المذكورة، يتم تسجيلها على هذا الحامل، ويصبح الاحتفاظ برخصة السياقة عندئذ غير ذي موضوع.

المادة 230

يمكن للمخالف أن ينازع في المخالفة.

تقدم المنازعة في المخالفات، داخل الأجل المحدد في المادتين 221 و222 أعلاه، بواسطة شكاية معللة توجه إلى:

وكيل الملك؛

أو إلى العون محرر المحضر الذي عاين المخالفة؛

أو في حالة معاينة آلية، إلى المصلحة الصادر عنها الإشعار بالمخالفة.

المادة 231

لا تقبل المنازعة في المخالفة إلا إذا قام المخالف بإيداع مبلغ الحد الأقصى للغرامة[814] المحدد فيالمواد 184 و185و186و187 أعلاه، داخل الأجل المحدد في المادتين 221 و222 أعلاه.

يجب أن يتم الإيداع المذكور، مقابل وصل، لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة أو لدى قباضات المالية.

تحدد الإدارة مضمون الوصل وشكله.

غير أنه يمكن للإدارة أن تحدد أماكن أخرى للإيداع المذكور، من أجل تسهيل القيام به.

814-أنظر المادة 11 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 11

" تطبيقا لأحكام المادة 231 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره، يمكن أيضا أن يتم إيداع المبلغ الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة المذكورة لدى القباضات التابعة للخزينة العامة للمملكة أو بأماكن أخرى تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل والوزير المكلف بالمالية.

يتم الإيداع بناء على الإدلاء بوصل الاحتفاظ برخصة السياقة أو بشهادة تسجيل المركبة أو بنسخة من الشكاية التي تقدم بها المخالف أو، في حالة المعاينة الآلية للمخالفة، بناء على الإدلاء بنسخة من الإشعار بالمخالفة وبنسخة من الشكاية.

يتم الإيداع نقدا أو بأية وسيلة من وسائل الأداء الأخرى المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 231 المذكورة، يحدد مضمون وشكل وصل الإيداع بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير العدل والوزير المكلف بالمالية ووزير التجهيز والنقل."

إذا أدلى المخالف بالوصل المشار إليه أعلاه، ترجع815 إليه رخصة السياقة أو شهادة تسجيل أوسندملكيةالمركبة الذي تسلمه منه العون محرر المحضر وفقا للمادة 228 أعلاه. وتحدد الإدارة كيفيات الإرجاع المذكور816.

المادة817232

إذا نازع المخالف في المخالفة، وجب أن يوجه المحضر إلى وكيل الملك داخل أجل لا يتجاوز 5 أيام من تاريخ تسلم الشكاية المشار إليها في الحالتين 2 و3 من المادة 230 أعلاه.

المادة 233

يجب أن يكون المحضر المشار إليه في المادة 232 أعلاه مرفقا بالإثباتات المتعلقة بالمعاينة الآلية وبرخصة السياقة في حالة الاحتفاظ بها.

المادة 234

يجوز للمخالف، قبل أن تبت المحكمة في الموضوع، أن يؤدي ثلثي الحد ألأقصى للغرامةالمحددة في المواد 184 و185 و186 و187 أعلاه وأن يسحب شكايته.

المادة 235

عندما تثبت المخالفة ضد المخالف، لا يجوز أن تطبق عليه أحكام المادة 375 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية في حالة منازعة تعسفية.

الباب الرابع: أحكام متفرقة

المادة 236

815- أنظر المادة 12 من المرسوم رقم 2.10.313، السالف الذكر.

المادة 12

" طبقا لأحكام الفقرة الخامسة من المادة 231 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره، يسلم وكيل الملك أو السلطة المكلفة بمعاينة المخالفات التي وقع عليها اختيار المخالف من أجل استرجاع الوثيقة المحتفظ بها، إلى المخالف، بعد الاطلاع على وصل الإيداع ونسخة من الشكاية التي تقدم بها المخالف أو، في حالة المعاينة الآلية للمخالفة، بعد الاطلاع على الإشعاربالمخالفة ووصل الإيداع ونسخة من الشكاية، الوثيقة المعنية مقابل توقيع إبراء يدرج في ملف المخالفة."

816- تم تغيير وتتميم الفقرة الخامسة من المادة 231 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

817- تم نسخ وتعويض المادة 232 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

في حالة حفظ المحاضر من قبل النيابة العامة، أو في حالة صدور مقرر بعدم المتابعة أو بالإدانة أو أي مقرر يبت في موضوع قضية عرضت على محكمة، تنفيذا لأحكام هذا القانون أو للنصوص الصادرة لتطبيقه،يوجه وكيل الملك على الفور، إلى الإدارة نسخة من محضر المخالفة ومنطوق القرار بعدم المتابعة أو المقرر الصادر عن المحكمة، لأجل المعالجة والتتبع وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة 237

توجه النيابة العامة نسخا من المقررات أو منطوقا للأحكام، الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون أو للنصوص الصادرة لتطبيقه،التي حازت قوة الشيء المقضي به، إلى الإدارةداخل أجل أقصاه خمسة عشر(15)يوما من تاريخ صدور المقرر.

المادة 238

ما عدا في حالة الأداء الفوري لغرامة تصالحية وجزافية أو في حالة الإيداع المنصوص عليه في المادة 231 أعلاه، إذا لم يثبت مرتكب المخالفة توفره على إقامة فوق التراب الوطني، يتم توقيف المركبة التي ارتكبت بها المخالفة إلى أن يودع مرتكب المخالفة مبلغا يحدده وكيل الملك، لدى كتابات الضبط بجميع محاكم المملكة أو لدى قباضات المالية أو لدى المصالح المختصة للجمارك، يضمن الأداء المحتمل للعقوبات المالية التي يتعرض لها بمقتضى هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه بما فيها تلك التي تخص الأضرار اللاحقة بالطريق العمومية وملحقاتها.

يتخذ المقرر القاضي بالإيداع من لدن وكيل الملك الذي يجب عليه أن يبت في الأمر داخل الأربع وعشرين ساعة التالية لمعاينة المخالفة.

يمكن، في حالة عدم تقديم أية من الضمانات السالفة الذكر، أن تودع المركبة في المحجز. ويتحمل المخالف المصاريف المترتبة على ذلك.

الكتاب الثالث: تعليم السياقة والتربية على السلامة الطرقية والمراقبة التقنية للمركبات

القسم الأول: مؤسسات تعليم السياقة والتربية على السلامة الطرقية

الباب الأول: شروط مزاولة المهنة

المادة 239

لا يمكن أن يلقن تعليم السياقة أو التربية على السلامة الطرقية، إلا من قبل مؤسسة يتوقف فتحها واستغلالها818 على رخصة تسلمها الإدارة لهذا الغرض819.

تسلم الرخصة المشار إليها أعلاه إلى كل شخص ذاتي أو معنوي يلتزم بالتقيد ببنود دفتر للتحملات820، تضعه الإدارة لهذه الغاية ويحدد:

القدرات المالية والتقنية التي يجب أن تتوفر عليها المؤسسة؛

وسائل وكيفيات استغلال المؤسسة؛

المؤهلات المطلوبة لتعليم السياقة أو التربية على السلامة الطرقية؛

مناهج وبرامج وأدوات تعليم السياقة أو التربية على السلامة الطرقية.

يجب على الحاصلين على رخصة فتح واستغلال مؤسسات التربية على السلامة الطرقية أن يستقبلوا، وفق الشروط المحددة في دفتر التحملات، الأشخاص الراغبين في متابعة دورات في التربية المنصوص عليها في المواد 26 و33و34 وفي الفقرة الثانية من المادة 35 من هذا القانون821.

818- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، بشأن تعليم السياقة؛ الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 21 شوال 1431 (29 سبتمبر 2010)، ص 4476، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 4

" يسلم وزير التجهيز والنقل رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 239 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه.

يحدث سجل يسمى السجل الوطني الخاص لمؤسسات تعليم السياقة تسجل فيه المؤسسات المرخص لها بممارسة تعليم السياقة وتمسكه وزارة التجهيز والنقل.

يحدد نموذج السجل المذكور وكيفيات استعماله بقرار لوزير التجهيز والنقل."

819- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 4

"تسلم رخصة فتح واستغلال مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 239 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدث سجل وطني لمؤسسات التربية على السلامة الطرقية تمسكه وزارة التجهيز والنقل ويحدد نموذج السجل المذكور وكيفيات مسكه بقرار لوزير التجهيز والنقل."

820- أنظر المادة 5 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 5

" يتم إعداد دفتر التحملات المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 239 من القانون رقم 52.05 المشار إليه من طرف وزير التجهيز والنقل."

821- أنظر المادة 5 من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 5

لا يمكن لنفس المؤسسة أن تجمع بين نشاط تعليم السياقة ونشاط تنظيم دورات في التربية على السلامة الطرقية.

المادة 240

تسلم الرخصة بفتح واستغلال مؤسسة لتعليم السياقة أو مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية بمقابل، للمترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

بالنسبة للأشخاص الذاتيين:

ألا تقل سن المترشح عن عشرين سنة شمسية كاملة؛

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بالإدانة من أجل جناية أو جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقات أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

ألا يكون قد خضع لمسطرة التصفية القضائية.

بالنسبة للأشخاص المعنوية:

ألا يكون قد خضع لمسطرة التصفية القضائية؛

أن يتوفر الأشخاص المقترحون لإدارة الشخص المعنوي على الشروط الواردة في 1 و2 و3 من أ) أعلاه.

المادة 241

يجب أن يتولى تسيير كل مؤسسة لتعليم السياقة أو مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية مدير تتوفر فيه الشروط التالية:

ألا تقل سنه إحدى وعشرين سنة شمسية كاملة؛

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بالإدانة من أجل جناية أو جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقات أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

" يتم إعداد دفتر التحملات المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 239 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل."

ألا يكون قد خضع لمسطرة التصفية القضائية؛

أن يكون مؤهلا لمزاولة مهمة مسير وفق الشروط التي تحددها الإدارة822.

إذا بين الشخص الذاتي أو مدير الشخص المعنوي، في طلبه أنه يعتزم تسيير المؤسسة بنفسه، وجب عليه أن يثبت توفره على الشرط المحدد في البند 5 أعلاه.

المادة 242

يجب على مدير مؤسسة تعليم السياقة أو مدير مؤسسة التربية على السلامة الطرقية أن يسهر، باستمرار، على حسن التسيير الإداري والبيداغوجي للمؤسسة وفقا لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

يجب عليه أن يوجه إلى الإدارة823، وفق الكيفيات المحددة في دفتر التحملات المشار إليه في المادة 239 أعلاه، المعطيات المتعلقة بنشاط تعليم السياقة أو تنظيم دورات في التربية على السلامة الطرقية.

المادة 243

يجب أن يكون التعليم الملقن في مؤسسات تعليم السياقة مطابقا للبرنامج الوطني لتعليم السياقة المحدد من لدن الإدارة.

822- أنظر المادة 12 من المرسوم رقم 10.376.2، السالف الذكر.

المادة 12

" تطبيقا لأحكام المادة 5 من الفقرة الأولى من المادة 241 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تتوفر في الشخص المقترح ليكون مديرا لمؤسسة للتربية على السلامة الطرقية، حتى يكون مؤهلا لمزاولة مهمة مسير، أحد الشروط التالية:

أ) أن يكون حاصلا على إحدى الإجازات أو شهادات الدراسات العليا أو ما يعادلها التي تحدد قائمتها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل"

- أنظر كذلك المادة 12 من المرسوم رقم 10.432.2، السالف الذكر.

المادة 12

" تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأولى (5) من المادة 241 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن يتوفر الشخص المقترح ليكون مديرا لمؤسسة تعليم السياقة، على رخصة السياقة من صنف "ب" وعلى الأقل على مستوى السنة الثانية باكالوريا".

823- أنظر المادة 11 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 11

" يراد بعبارة " الإدارة المنصوص عليها في المواد 242 (الفقرة الثانية) و 249 (الفقرة الأولى) و 250 و 252 و 254 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل."

يجب أن يكون تنظيم الدورات في التربية على السلامة الطرقية مطابقا للمواصفات المحددة من لدن الإدارة.

المادة 244

لا يمكن فتح أية مؤسسة لتعليم السياقة أو للتربية على السلامة الطرقية للعموم، إلا بعد قيام أعوان[824] الإدارة بمعاينة مطابقة محال وتجهيزات تعليم السياقة أو التربية على السلامة الطرقية وكذا الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة المذكورة لبنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 239 أعلاه[825].

يحدد للمعني بالأمر، في حالة عدم المطابقة، أجل للاستجابة للملاحظات التي أبداها أعوان الإدارة المذكورون.

يجب أن يكون كل رفض للرخصة معللا.

المادة 245

824- أنظر المادة 8 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 8

" يعين الأعوان المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة 244 من الذكر خصيصا من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 244 السالفة الذكر، والذي يجب ألا يقل عن شهرين، من قبل وزير التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات معاينة المطابقة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 244 المذكورة."

825- أنظر المادة 8 من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 8

" يعين الأعوان المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة 244 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر خصيصا من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 244 السالفة الذكر، والذي يجب ألا يقل عن شهرين من قبل وزير التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات معاينة المطابقة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 244 المذكورة."

يجب أن يلقن تعليم السياقة أو تنشيط دورات التربية على السلامة الطرقية من قبل مدرب لتعليم السياقة826 أو منشط لدورات التربية على السلامة الطرقية مرخص لهما827 من لدن الإدارة.

لا يجوز أن يطلب الحصول على رخصة مدرب لتعليم السياقة أو منشط لدورات التربية على السلامة الطرقية، إلا الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

يجب ألا تقل سن الطالب عن عشرين سنة شمسية كاملة؛

826- أنظر قرار الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل رقم 1619.115 الصادر في 26 من رجب 1436 (15 ماي 2015) بشأن مدربي تعليم السياقة، الجريدة الرسمية عدد 6396 بتاريخ 3 ذو الحجة 1436 (17 سبتمبر 2015)، ص 7701.

827- أنظر المادة 14 من المرسوم رقم 10.376.2، السالف الذكر.

المادة 14

"تطبيق لأحكام المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يرخص لمنشط دورات التربية على السلامة الطرقية من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد شكل الرخصة ومضمونها وكذا مسطرة تسليمها وتجديدها بقرار لوزير التجهيز والنقل.

يتم تجديد الرخصة التي تحدد مدة صلاحيتها في ثلاث (3) سنوات بعد الاطلاع على شهادة متابعة التكوين المستمر المنصوص عليه في المادة 18 أدناه.

يقيد المنشطون المرخص لهم في السجل الوطني لمؤسسات التربية على السلامة الطرقية المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه."

- أنظر كذلك المادة 14 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 14

" تطبيقا لمقتضيات المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يتم الترخيص لمزاولة مهنة مدرب تعليم السياقة من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد شكل الرخصة ومضمونها ومسطرة تسليمها وتجديدها بقرار لوزير التجهيز والنقل،

تحدد مدة صلاحية الرخصة في خمس (5) سنوات وتكون قابلة للتجديد بناء على شهادة متابعة التكوين المستمر المنصوص عليه في المادة 18 أدناه.

تسمح الرخصة لصاحبها، بحسب صنفها، بتلقين التعليم النظري والتطبيقي.

حدد أصناف رخصة مدرب تعليم السياقة كما يلي :

- صنف "أ" صالح لتعليم سياقة المركبات الخاضعة سياقتها لرخصة سياقة من صنف "أ" أو من الصنف "أ1"؛
- صنف "ب" صالح لتعليم سياقة المركبات الخاضعة سياقتها لرخصة سياقة من صنف "ب"؛
- صنف "الوزنالثقيل" صالح لتعليم سياقة المركبات الخاضعة سياقتها لرخصة سياقة من صنف "ج" أو من صنف "د" أو من صنف "ه (ب)" أو من صنف "ه (ج)" أو من صنف "ه (د)".

يتم تمديد رخصة مدرب تعليم السياقة، بطلب من صاحبها، الى صنف أخر شريطة توفره، منذ أكثر من ثلاث سنوات على صنف أو أصناف رخصة سياقة مطابقة لصنف رخصة مدرب تعليم السياقة المطلوبة وأن يثبت خضوعه لدورة للتكوين المستمر المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يقيد مدرب تعليم السياقة المرخص له بسجل وطني خاص بمدربي، تعليم السياقة تمسكه وزارة التجهيز والنقل. ويحدد نموذج السجل المذكور وكيفيات استعماله بقرار لوزير التجهيز والنقل."

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بالإدانة من أجل جناية أو جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقات أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

أن يكون حاصلا على رخصة سياقة من الصنف الذي تحدده الإدارة وموجودا خارج الفترة الاختبارية828؛

أن يكون مؤهلا لمزاولة مهنة مدرب أو منشط وفق الشروط التي تحددها الإدارة.829

يجب أن يتابع مدرب تعليم السياقة أو منشط دورات التربية على السلامة الطرقية تكوينا مستمرا830 تقوم به الهيئات المعتمدة من قبل الإدارة.

828- أنظر المادة 15 من المرسوم رقم 10.376.2، السالف الذكر.

المادة 15

"تطبيقا لأحكام 4 من الفقرة الثانية من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن يكون المنشط حاصلا على رخصة السياقة من صنف " ب " (B) بعد انتهاء الفترة الاختبارية."

- أنظر كذلك المادة 15 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 15

" تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية (4°) من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن يكون مدرب تعليم السياقة حاصلا على رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية من الأصناف التالية :

- "أ" لتلقين تعليم السياقة في صنف "أ"؛

- "ب" لتلقين تعليم السياقة في صنف "ب"؛

- "ج"و"د" و"ه(ب)" و"ه(ج)" و"ه(د)" لتلقين تعليم السياقة في صنف الوزن الثقيل. "

829 - أنظر المادة 16 من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 16

" تطبيقا لأحكام 5 من الفقرة الثانية من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يؤهل لمزاولة مهنة منشط في التربية على السلامة الطرقية الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

أ) أن يكون حاصلا على إحدى الإجازات أو شهادات الدراسات العليا أو ما يعادلها التي تحدد قائمتها بقرار لوزير التجهيز والنقل؛

ب) وأن يجتاز بنجاح اختبار انتقائيا تنظمه وزارة التجهيز والنقل؛

ج) وأن يتابع تكوينا خصوصيا إلزاميا تنظمه وزارة التجهيز والنقل."

- أنظر كذلك المادة 16 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 16

" تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية (5°)من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يؤهللمزاولة مهنة مدرب تعليم السياقة الأشخاص الذين يتوفرون على دبلوم تقني شعبة "مدرب تعليمالسياقة "مسلم من قبل مؤسسة للتكوين المهني."

830- أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 10.376.2، السالف الذكر.

المادة 18

تحدد الإدارة برنامج التكوين المستمر ومدة رخصة مدرب تعليم السياقة أو رخصة منشط دورات التربية على السلامة الطرقية وشكلها ومضمونها ومسطرة تسليمها وتجديدها.

المادة 246

يجب على أرباب ومسيري مؤسسات تعليم السياقة أو التربية على السلامة الطرقية الخضوع لعمليات التفتيش التي يقوم بها الأعوان أو الهيئات831 المؤهلة لهذا الغرض من لدن الإدارة، والتي يراد بها التحقق من التقيد بأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وببنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 239 أعلاه832.

المادة 247

لا يجوز التخلي عن أية مؤسسة لتعليم السياقة أو للتربية على السلامة الطرقية إلالفائدة شخص معنوي أو ذاتي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 240 أعلاه.

المادة 248

" يلقن التكوين المستمر المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل هيأة معتمدة من قبل وزير التجهيز والنقل ويمنح هذا الاعتماد لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد.

تحدد شروط الاعتماد وتوقيفه وسحبه بقرار لوزير التجهيز والنقل."

- أنظر كذلك المادة 18 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 18

" يلقن التكوين المستمر المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل مؤسسة معتمدة من لدن وزير التجهيز والنقل. ويمنح هذا الاعتماد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

تحدد شروط منح الاعتماد وتوقيفه وسحبه بقرار لوزير التجهيز والنقل."

831- أنظر المادة 9 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 9

" يؤهل الأعوان والهيئات المنصوص عليهم في المادة 246 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل."

832- أنظر المادة 9 من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 9

" يؤهل الأعوان والهيئات المنصوص عليهم في المادة 246 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل."

يجب على المتخلي والمتخلى له، في حالة التخلي عن مؤسسة لتعليم السياقة أو للتربية على السلامة الطرقية، تقديم تصريح مشترك833 إلى الإدارة، قبل إبرام عقد التخلي، يلتزم فيه المتخلى له باحترام بنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 239 أعلاه834.

تقوم الإدارة بتحيين الرخصة المشار إليها في المادة 239 أعلاه بعد الاطلاع على عقد التخلي.

المادة 249

في حالة وفاة الحاصل على رخصة باستغلال مؤسسة لتعليم السياقة أو للتربية على السلامة الطرقية، يجب على ذوي حقوقه التصريح بذلك إلى الإدارة835، داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الوفاة.

يجوز لذوي الحقوق الاستمرار في استغلال المؤسسة مدة سنة من تاريخ التصريح، يجب خلالها، تحت طائلة سحب الرخصة، تقديم طلب الحصول على رخصة جديدة في اسم شخص ذاتي أو معنوي تتوفر فيه الشروط المقررة في هذا القانون.

833- أنظر المادة 10 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 10

" يقدم التصريح المشترك المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 248 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى وزير التجهيز والنقل مرفوقا بالوثائق التالية:

- الوثائق المنصوص عليها في 1 و 2 و3 و 5 من " أ " من المادة السابعة أعلاه، إذا كان المتخلى له شخصا ذاتيا؛
- الوثائق المنصوص عليها في 1 و 3 و 4 و 5 من " ب " من المادة السابعة أعلاه، إذا كان المتخلى له شخصا معنويا.

في حالة استكمال الملف، يقوم وزير التجهيز والنقل بتحيين الرخصة المشار إليها في المادة 239 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

834- أنظر المادة 10 من المرسوم رقم 10.376.2، السالف الذكر.

المادة 10

"يقدم التصريح المشترك المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 248 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى وزير التجهيز والنقل مرفوقا بما يلي:

- الوثائق المنصوص عليها في 1 و 2 و 3 و 5 من" أ " من المادة السابعة أعلاه، إذا كان المتخلى له شخصا ذاتيا؛
- الوثائق المنصوص عليها في 1 و 3 و 4 و5 من " ب " من المادة السابعة أعلاه إذا كان المتخلى له شخصا معنويا؛

في حالة استكمال الملف، يقوم وزير التجهيز والنقل بتحيين الرخصة المشار إليها في المادة 239 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

835- أنظر المادة 11من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 11

" يراد بعبارة " الإدارة " المنصوص عليها في المواد 249 (الفقرة الأولى) و 250 و 252 و 254 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل."

المادة 250

يجب على الحاصلين على رخصة باستغلال مؤسسة لتعليم السياقة أو للتربية على السلامة الطرقية، قبل توقيف أو إنهاء نشاطهم، إخبار الإدارة بذلك، بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام.

المادة 836251

تعفى من الحصول على رخصة الاستغلال المشار إليها في المادة 239 من هذا القانون، هيئات أو مؤسسات الدولة، التي تلقن تعليما يفضي إلى الحصول على بطاقة سائق مهني أو على رخصة مدرب لتعليم السياقة أو منشط دورات التربية على السلامة الطرقية أو رخصة السياقة.

تحدد بنص تنظيمي لائحة الهيئات والمؤسسات المذكورة وكذا التكوين الذي تلقنه.

المادة 252

يجوز للجمعيات التي تزاول نشاطها في مجال الإدماج أو إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني تلقين التربية على السلامة الطرقية، شريطة الحصول على رخصة تسلمها الإدارة،التي تتأكد في هذه الحالة من توفر الشروط المنصوص عليها في المواد 239 إلى 246 أعلاه .

المادة 253

يجب للحصول على الرخصة المشار إليها في المادة 252 أعلاه، أن تكون الجمعية متوفرة على الشروط التالية:

أن يكون مصرحا بها وفقا للتشريع المنظم لحق تأسيس الجمعيات؛

أن تكون طرفا في اتفاقية مبرمة مع الدولة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية أو مؤسسة ذات منفعة عمومية أو جمعية مصرح لها بصفة المنفعة العامة أو أن تكون مستفيدة من مساعدة مقدمة من أحد الأشخاص المعنويين المذكورين، من أجل أنشطة يشكل فيها تعلم السياقة والتربية على السلامة الطرقية إحدى وسائل الإدماج أو إعادة الإدماج الاجتماعي أو المهني؛

أن تكون أنشطتها موجهة حصرا لأشخاص في وضعية اجتماعية صعبة؛

836 - تم تغيير وتتميم المادة 251 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

أن تثبت توفرها على حد أدنى من الضمانات المتعلقة بوسائل التدبير، وتتعلق هذه الضمانات بالمحال والمركبات والوسائل المادية.

المادة 254

يجب على الجمعيات المذكورة في المادة السابقة أن تقدم سنويا إلى الإدارة تقريرا عن نشاطها في مجال تلقين التربية على السلامة الطرقية وفق الشروط المحددة من لدن الإدارة.

الباب الثاني: العقوبات والتدابير الإدارية والعقوبات الزجرية

الفرع الأول: العقوبات والتدابير الإدارية

المادة837255

إذا عاين الأعوان أو الهيئات المشار إليهم في المادة 246 أعلاه، خلال عملية تفتيش مؤسسة لتعليم السياقة أو مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية، أن محال المؤسسة أو تجهيزاتها غير مطابقة لدفتر التحملات المشار إليه في المادة 239 أعلاه، أو أن التكوين الملقن بها غير مطابق للبرنامج الوطني للتكوين في مجال السياقة أو لمواصفات تنظيم دورات التربية على السلامة الطرقية أو أن المركبات التي تم استعمالها لا تستجيب للمواصفات والشروط التقنية المعمول بها، توجه الإدارة قرارا بالإغلاق المؤقت للمؤسسة لمدة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة (3) أشهر.

إذا ثبت عند انصرام مدة الإغلاق، استمرار الخرق الذي تمت معاينته، تصدر الإدارة قرارا بالإغلاق النهائي للمؤسسة بعد منحها أجلا إضافيا يعادل مدة الإغلاق المؤقت. يحتسب الأجل الإضافي ابتداء من تاريخ انتهاء مدة الإغلاق المؤقت.

في حالة صدور قرار بإغلاق المؤسسة، لا يمكن إعادة فتحها في وجه العموم إلا بعد قيام الأعوان أو الهيآت المشار إليهم في المادة 246 أعلاه بمعاينة وضع صاحب المؤسسة حدا للإخلال الذي أدى إلى إغلاقها.

توجه الإدارة قرارات الإغلاق المنصوص عليها أعلاه بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوضقضائي838.

837- تم نسخ وتعويض المادة 255 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

838- أنظر المادة 21 من المرسوم رقم 2.10.376، السالف الذكر.

المادة 21

يجب على الحاصل على رخصة استغلال مؤسسة تعليم السياقة أو مؤسسة التربية على السلامة الطرقية، خلال مدة الإغلاق، التقيد بالتشريع الجاري به العمل في مجال الشغل.

المادة255-8391

إذا عاين الأعوان أو الهيئات المشار إليهم في المادة 246 أعلاه، خلال عملية تفتيش مؤسسة لتعليم السياقة أو مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية، أي إخلال ببنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 239 من هذا القانون، لا يندرج ضمن الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 255 أعلاه، فإن الإدارة تبلغ ذلك في تقرير معلل، إلى الحاصل على رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة أو مؤسسة التربية على السلامة الطرقية وتوجه إليه إنذارا، بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي، لوقف الخرق الذي تمت معاينته وذلك داخل الأجل المحدد له في الإنذار والذي يتراوح ما بين شهر واحد كحد أدنى وشهرين كحد أقصى ابتداء من تاريخ توصله بالإنذار.

إذا انصرم الأجل المذكور واستمر الخرق الذي تمت معاينته، تجبر الإدارة المخالف على أداء غرامة مبلغها خمسة عشر ألف (15.000) درهم.

إذا استمرت المخالفة شهرا بعد تبليغ المقرر الصادر بفرض الغرامة، تقوم الإدارة بإغلاق المؤسسة لمدة تتراوح بين شهر واحد وستة (6) أشهر.

إذا استمر الإخلال بعد مدة الإغلاق تسحب الإدارة رخصة فتح واستغلال المؤسسة المذكورة بصفة نهائية.

"يتم اتخاذ العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المواد 255 و 256 و 257 و 258 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

توجه نسخ من المحاضر والمقررات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادتين 256 و 258 السالفتي الذكر من قبل النيابة العامة إلى وزارة التجهيز والنقل."

- أنظر المادة 21 من المرسوم رقم 432.2.10، السالف الذكر.

المادة 21

" يتم اتخاذ العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المواد 255 إلى 258 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

توجه نسخ من المحاضر والمقررات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادتين 256 و 258 السالفتي الذكر من قبل النيابة العامة إلى وزارة التجهيز والنقل."

839- تمت إضافة المادة 255-1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

في حالة صدور قرار بإغلاق المؤسسة، لا يمكن إعادة فتحها في وجه العموم إلا بعد قيام الأعوان أو الهيآت المشار إليهم في المادة 246 أعلاه بمعاينة وضع صاحب المؤسسة حدا للإخلالات التي تمت معاينتها.

توجه الإدارة قرارات الإغلاق المنصوص عليها أعلاه بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي.

يجب على الحاصل على رخصة استغلال مؤسسة تعليم السياقة أو مؤسسة التربية على السلامة الطرقية، خلال مدة الإغلاق، التقيد بالتشريع الجاري به العمل في مجال الشغل.

المادة 840256

تسحب الإدارة، بصفةنهائية الرخصة بفتح واستغلال مؤسسة لتعليم السياقة أو للتربية على السلامة الطرقية:

إذا طلب الحاصل عليها ذلك بنفسه؛

إذا قام بفتح مؤسسته للعموم خرقا لأحكام المادة 244 أعلاه؛

إذا لم يطلب من الإدارة معاينة المطابقة المنصوص عليها في المادة 244 السالفة الذكر، من أجل فتح مؤسسته للعموم، داخل أجل اثني عشر (12) شهرا من التاريخ الذي وقع فيه تبليغه رخصته أو تسليمها إليه؛

إذا توقف عن مزاولة نشاطه بدون عذر مقبول لأزيد من ستة (6) أشهر؛

إذا تعرضت المؤسسة للغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 255-1 أعلاه ثلاث (3) مرات خلال أربعة وعشرين (24) شهرا أو صدر في حقها قراران بالإغلاق خلال نفس المدة؛

إذا خضع صاحب الرخصة لتصفية قضائية بحكم حاز قوة الشيء المقضي به؛

إذا تعلق الأمر بشخص ذاتي أدين بمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي من أجل جناية أو من أجل جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقة أو انتزاع الأموال أو التزوير.

840- تم تغيير وتتميم المادة 256 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

توجه النيابة العامة في الحالتين المذكورتين في البندين 6 و7 أعلاه، نسخا من المحاضر والمقررات القضائية المتعلقة بالأفعال المذكورة إلى الإدارة.

إذا لم يستجب الحاصل على الرخصة في الحالات المذكورة في البنود3 و4 أعلاه، للإنذار الموجه إليه بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي، داخل الأجل المحدد له في الإنذار والذي لا يمكن أن يقل عن شهر واحد، تجبره الإدارة على أداء غرامة مبلغها خمسة وثلاثون ألف (35.000) درهم.

إذا استمرت المخالفة شهرا بعد تبليغ المقرر الصادر بفرض الغرامة، تسحب الرخصة.

المادة 257

تسحبرخصةالمدربأوالمنشطبصفةمؤقتة؛

إذا اتخذ في حق الحاصل عليها إجراء بتوقيف رخصة السياقة؛

إذا كان يعاني عجزا بدنيا مؤقتا يتنافى مع تعليم سياقة المركبات ذات محرك أو مع تنشيط دورات التربية على السلامة الطرقية.

المادة 258

تسحب نهائيا رخصة المدرب أو المنشط من قبل الإدارة:

إذا لم يعد الحاصل عليها متوفرا على الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه؛

إذا ارتكب أخطاء مهنية تمت معاينتها بصفة قانونية؛

إذا ارتكب غشا خلال امتحان للحصول على رخصة السياقة وذلك دون الإخلال بالأحكام الجنائية الجاري بها العمل؛

إذا ارتكب غشا بمناسبة تسليم شهادة الخضوع لدورات التربية على السلامة الطرقية؛

إذا أدين بمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل جناية أو من أجل جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقة أو انتزاع الأموال أو التزوير كالجنحة المنصوص عليها وعلى عقوبتها في المادة 183 أعلاه.

توجه النيابة العامة في الحالات المذكورة في البنود 3 و4 و5 أعلاه، نسخا من المحاضر والمقررات القضائية المتعلقة بالأفعال المذكورة إلى الإدارة.

الفرع الثاني: العقوبات الزجرية

المادة 259

يعاقببغرامةمنثلاثينألف(30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم، كل شخص فتح أو استغل مؤسسة لتعليم سياقة المركبات أو للتربية على السلامة الطرقية بمقابل دون أن يكون مرخصا له بذلك.

يعاقب مرتكب المخالفة، إذا كان شخصا معنويا، بغرامة من ستين ألف (60.000) إلى مائة وعشرين ألف (120.000) درهم، دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن أن تصدر في حق مسيريه طبقا للفقرة السابقة.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة 260

يعاقببغرامةمنخمسةعشرألف (15.000) إلىثلاثينألف (30.000) درهم، كل حاصل علي رخصة بفتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة أو التربية على السلامة الطرقية، شغل وهو يعلم بذلك مديرا أو مدربين أو منشطين لا يتوفر فيهم أو لم يعد يتوفر فيهم شرط أو أكثر من الشروط المحددة في هذا القانون.

في حالة العود، يعاقب المخالف بغرامة من ثلاثين ألف (30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم.

عندما يتعلق الأمر بشخص معنوي، تكون العقوبة ثلاثة أضعاف مبلغ الغرامة المشار إليه أعلاه، دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن أن تصدر في حق مسيريه تطبيقا للفقرتين السابقتين.

المادة 261

يعاقب بغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى عشرين ألف (20.000) درهم، كل مدير مؤسسة لا يتقيد بأحكام المادة 241 أو لا يحترم أحكام المادة 242 أعلاه.

في حالة العود، يعاقب المخالف بغرامة من عشرين ألف (20.000) إلى أربعين ألف (40.000) درهم.

المادة 262

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من ألفين (2.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم، كل حاصل على رخصة بفتح واستغلال مؤسسة لتعليم السياقة أو مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية أو كل مدير أو مدرب أو منشط بالمؤسسة المذكورة، غش أو ساعد على الغش أو قدم تصريحات كاذبة للإدارة، أو كل من شارك أو ساهم في الغش بمناسبة تقديم مرشح لامتحان الحصول على رخصة السياقة أو تسليم شهادة الخضوع لدورات التربية على السلامة الطرقية.

المادة 263

يعاقب بغرامة من ثلاثين ألف (30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم، كل شخص ذاتي أو معنوي قام باستغلال مؤسسة لتعليم السياقة أو مؤسسة للتربية على السلامة الطرقية، بعد أن صدر في حقه مقرر بالإغلاق المؤقت للمؤسسة أو بالسحب النهائي للرخصة.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة 264

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى عشرة آلاف (10.000) درهم :

كل شخص زاول مهنة مدرب في تعليم السياقة أو منشط دورات التربية على السلامة الطرقية، دون الحصول على رخصة بذلك؛

كل شخص زاول مهنة مدرب في تعليم السياقة أو منشط دورات التربية على السلامة الطرقية بعد أن صدر في حقه مقرر بالسحب النهائي لرخصته.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

توقف المركبة المستعملة لارتكاب المخالفة طبقا لأحكام المادة 102 أعلاه.

المادة 265

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى عشرة آلاف(10.000) درهم، كل شخص زاول مهنة مدرب في تعليم السياقة أو منشط دورات التربية على السلامة الطرقية، بعد أن صدر في حقه مقرر بالسحب المؤقت للرخصة.

في حالة العود ترفع العقوبة إلى الضعف.

القسم الثاني: المراقبة التقنية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 266

تقوم بالمراقبة التقنية المشار إليها في المادة 66 من هذا القانون، الإدارة أو مراكز المراقبة التقنية المرخص لها لهذا الغرض من لدن الإدارة.

الباب الثاني: مراكز وشبكات المراقبة التقنية

المادة 841267

تسلم الرخصة لممارسة المراقبة التقنية842 المشار إليها في المادة 266 أعلاه، بعد الإعلان عن المنافسة:

إلى الأشخاص المعنوية التي تلتزم بفتح واستغلال شبكة من المراكز للمراقبة التقنية تتكون من عدد أدنى من المراكز ومن خطوط المراقبة تحدده الإدارة، وبالتقيد ببنود دفتر للتحملات؛

- إلى الأشخاص المعنوية التي تلتزم بفتح واستغلال مركز للمراقبة التقنية أو أكثر، والتي تلتزم بالانضمام إلى إحدى الشبكات المرخص لها، وبالتقيد ببنود دفتر التحملات.

يحدد دفتر التحملات المشار إليه أعلاه، الذي تضعه الإدارة، على الخصوص ما يلي:

القدرات المالية والتقنية التي يجب أن تتوفر عليها الشبكة؛

المؤهلات المطلوبة للقيام بالمراقبة التقنية المنصوص عليها في هذا القانون؛

وسائل وكيفيات استغلال مراكز المراقبة التقنية؛

عمليات المراقبة التقنية؛

841- تم تغيير وتتميم المادة 267 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

842- أنظر المادة 116 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 116

" تسلم رخصة فتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية المنصوص عليها في المادة 267 من القانون رقم 52.02 السالف الذكر من لدن وزير التجهيز والنقل.

يحدد العدد الأدنى من المراكز ومن خطوط المراقبة التقنية المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 267 السالفة الذكر في ثلاثين (30) مركزا وخمسة وسبعين(75) خطا للمراقبة التقنية موزعين على الأقل على نصف جهات المملكة.

يوضع بقرار لوزير التجهيز والنقل دفتر التحملات المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 267 المذكورة."

عمليات تسليم سند الملكية؛

عند الاقتضاء، الالتزامات المتبادلة بين الشبكة والمراكز المنضمة إليها.

المادة267-8431

استثناءا لمقتضيات المادة 267 أعلاه، يمكن للإدارة بعد الإعلان عن المنافسة الترخيص بفتح واستغلال خطوط إضافية للمراقبة التقنية، لفائدة مراكز المراقبة التقنية المرخص لها قانونا والمفتوحة في وجه العموم.

لا يمكن أن يستفيد من الترخيص المشار إليه أعلاه:

الأشخاص الذين استفادوا من ترخيص بفتح واستغلال خط إضافي للمراقبة التقنية خلال السنتين السابقتين لتاريخ الإعلان عن المنافسة ؛

الأشخاص الذين تعرضوا لعقوبة إدارية أو عقوبة قضائية بمقتضى حكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بشأن المراقبة التقنية خلال السنتين السابقتين لتاريخ الإعلان عن المنافسة.

لا يمكن أن يرخص بعد كل إعلان عن المنافسة بفتح واستغلال أكثر من خط إضافي بالنسبة لكل مركز.

لا يمكن أن يرخص بفتح واستغلال أكثر من خطين إضافيين بالنسبة لكل مركز.

يمنح الترخيص السالف الذكر وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

المادة 844268

يجب أن تتوفر في الأشخاص المعنوية المشار إليها في المادة 267 أعلاه الشروط التالية:

ألا يكون المترشح قد خضع لمسطرة التصفية القضائية؛

أن يتوفر الأشخاص المقترحون لإدارة الشخص المعنوي على الشروط التالية:

يجب ألا تقل سن المترشح عن عشرين سنة شمسية كاملة؛

843- تمت إضافة المادة 267-1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.
844- تم تغيير وتتميم المادة 268 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بالإدانة من أجل جناية أو من أجل جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقة أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

ألا يكون قد خضع لمسطرة التصفية القضائية.

المادة 269

يجب أن يتولى تسيير كل مركز للمراقبة التقنية شخص تتوفر فيه الشروط التالية:

ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة شمسية كاملة؛

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بالإدانة من أجل جناية أو من أجل جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقة أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

ألا يكون قد خضع لمسطرة التصفية القضائية؛

أن يكون مؤهلا للتسيير وفقا للشروط التي تحددها الإدارة.

المادة 270

يمنع على مراكز وعلى شبكات مراكز الفحص التقني مزاولة أي نشاط مرتبط بإصلاح السيارات أو الاتجار فيها.

المادة 271

لا تمنح الرخصة بفتح أي مركز للمراقبة التقنية للعموم845 إلا بعد قيام أعوان الإدارة بمعاينة مطابقة محال وتجهيزات المراقبة التقنية والموارد البشرية بالمركز المذكور لبنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 267 أعلاه.

845- أنظر المادة 117 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 117

" تطبيقا لأحكام المادة 271 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، لا تمنح رخصة فتح مركز للمراقبة التقنية للعموم إلا بعد قيام الأعوان المعينين من لدن رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق لمعاينة مطابقة المحال والتجهيزات وكذا الموارد البشرية لبنود دفتر التحملات.

يحدد للمعني بالأمر، في حالة عدم المطابقة، أجل للاستجابة للملاحظات التي أبداها أعوان الإدارة المذكورون.

يجب أن يكون رفض الرخصة معللا.

المادة 272

يجب أن يتولى عملية المراقبة التقنية عون فاحص مرخص له من قبل الإدارة.

لا يجوز أن يطلب الحصول على رخصة عون فاحص846 إلا الشخص الذي تتوفر فيه الشروط التالية :

ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة شمسية كاملة؛

أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بالإدانة من أجل جناية أو من أجل جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقة أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

أن يكون حاصلا على رخصة سياقة وموجودا خارج الفترة الاختبارية؛

أن يثبت تمتعه بقدرة بدنية وعقلية لا تتنافى مع ممارسة مهنة العون الفاحص؛

أن يثبت توفره على الأهلية المهنية، طبق الشروط المحددة من لدن الإدارة847.

يحدد رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، في حالة عدم المطابقة وبناء على المحضر المعد من قبل الأعوان المذكورين أجل لا يقل عن شهرين للمعني بالأمر للاستجابة للملاحظات التي أبداها الأعوان المذكورون.

في حالة المطابقة، تمنح الرخصة للشبكة المعنية من قبل رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق طبقا للكيفيات المحددة في دفتر التحملات."

846- أنظر المادة 119 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 119

" طبقا للمادة 272 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تمنح رخصة مزاولة مهنة العون الفاحص بمراكز المراقبة التقنية من قبل رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق لكل شخص يستجيب للشروط المحددة في المادة المذكورة.

يحدد وزير التجهيز والنقل مدة صلاحية رخصة العون الفاحص ومسطرة تسليمها وتجديدها."

847- أنظر المادة 118 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 118

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط الأهلية المهنية المنصوص عليها في البند 6 من المادة 272 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

يجب أن يتابع العون الفاحص تكوينا مستمرا، تقوم به الهيأت المعتمدة لهذا الغرض من لدن الإدارة848.

تحدد الإدارة مدة رخصة العون الفاحص ومسطرة تسليمها وتجديدها.

المادة 273

يجب على الحاصل على رخصة بفتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية، أن يعين شخصا ذاتيا تتوفر فيه الشروط المحددة في البند 2 من المادة 268 أعلاه، يكون مسؤولا عن التقيد بأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، ويجب عليه، لهذا الغرض، أن يتأكد باستمرار من حسن تنفيذ عمليات المراقبة التقنية المنجزة من لدن المراكز المذكورة وفقا لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

يجب عليه أن يوجه إلى الإدارة849 أو إلى الهيئة المعينة من لدنها لهذا الغرض، وفق الكيفيات المحددة في دفتر التحملات المشار إليه في المادة 267 أعلاه، المعطيات المتعلقة بعمليات المراقبة التقنية المرسلة إليه من قبل المراكز السالفة الذكر.

يجب أن يبلغ إلى الإدارة كل تغيير للشخص المسؤول المذكور.

المادة 274

يجب على الحاصل على رخصة بفتح واستغلال مركز أو شبكة لمراكز المراقبة التقنية وعلى الشخص المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 273 أعلاه وعلى مسيري مراكز المراقبة التقنية والأعوان الفاحصين الخضوع لعمليات التفتيش التي يقوم بها الأعوان أو الهيآت المؤهلون لهذا الغرض من لدن الإدارة، والتي يراد بها التحقق من التقيد بأحكام هذا

848- أنظر المادة 120 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 120

" يلقن التكوين المستمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 272 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من لدن هيئة معتمدة من قبل رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق وتحدد شروط هذا الاعتماد بقرار لوزير التجهيز والنقل."

849- أنظر المادة 121 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 121

" يقصد بالإدارة في المواد 273 و274 و278 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 52.05 المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.

يقصد بالإدارة في الفقرة الثانية من المادة 278 وزارة التجهيز والنقل."

القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وكذا ببنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 267 أعلاه.

المادة 275

لا يجوز التخلي عن أية شبكة لمراكز المراقبة التقنية850 إلا لفائدة شخص معنوي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 268 أعلاه.

يجب على المتخلي والمتخلى له، لهذا الغرض، تقديم تصريح مشترك إلى الإدارة، قبل إبرام العقد، يلتزم فيه المتخلى له باحترام بنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 267 أعلاه.

تقوم الإدارة بتحيين851 الرخصة بعد الاطلاع على عقد التخلي.

المادة 276

لا يجوز التخلي عن مركز للمراقبة التقنية إلا لفائدة شخص معنوي يتوفر على رخصة باستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية.

لا يجوز منح الترخيص بالتخلي، عندما يترتب على التخلي عن مركز للمراقبة التقنية تخفيض عدد المراكز أو الخطوط التي يستغلها المتخلي إلى أقل من العدد الأدنى المشار إليه في المادة 267 أعلاه، إلا إذ التزم المتخلي بتوفير العدد الأدنى المذكور للمراكز والخطوط.

المادة 277

850- أنظر المادة 122 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 122

" يوجه التصريح المشترك بالتخلي عن أحد شبكات المراقبة التقنية المنصوص عليه في المادة 275 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى وزير التجهيز والنقل. ويجب أن يتضمن التصريح المذكور العناصر التالية :

- أسباب التخلي؛
- التزام المتخلى له باحترام أحكام القانون رقم 52.05 السالف الذكر والنصوص الصادرة لتطبيقه؛
- التزام المتخلى له باحترام بنود دفتر التحملات الملحق بالرخصة ؛
- مذكرة تقديم تخص المتخلى له؛
- مذكرة تبين المعلومات الخاصة بالموارد البشرية للمتخلى له."

851- أنظر المادة 123 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 123

" يقوم وزير التجهيز والنقل بالتحيين المشار إليه في المادة 275 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، بعد الاطلاع خاصة على التزام المتخلي باحترام العدد الأدنى للمراكز وخطوط المراقبة التقنية المحدد في المادة 116 من هذا المرسوم وعلى التزام المتخلى له باحترام أحكام القانون رقم 52.05 المذكور والنصوص الصادرة لتطبيقه وبعد الاطلاع على عقد التخلي."

إذا توفي الحاصل على رخصة بفتح واستغلال مركز للمراقبة التقنية852، وجب على ذوي حقوقه التصريح بذلك إلى الإدارة داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الوفاة.

يحقلذوي الحقوق الاستمرار في استغلال المركز مدة سنة من تاريخ التصريح، ويجب عليهم خلالها تحت طائلة إغلاق المركز بصفة نهائية تقديم طلب لتحويل الرخصة المذكورة في إسم شخص معنوي تتوفر فيه الشروط المقررة في هذا القانون853.

المادة 278

يجب على الحاصلين على رخصة باستغلال مركز أو شبكة لمراكز المراقبة التقنية، قبل توقيف أو إنهاء نشاطهم، إخبار الإدارة بذلك في رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام.

يؤدي إلى سحب الرخصة، كل توقيف أو إنهاء للنشاط لمدة تزيد عن ثلاثة (3) أشهر ولم يتم إخبار الإدارة به.

الباب الثالث: العقوبات والتدابير الإدارية والعقوبات الزجرية

الفرع الأول: العقوبات والتدابير الإدارية

المادة854279

إذا عاين الأعوان أو الهيآت المشار إليهم في المادة 274 أعلاه، خلال عملية تفتيش مركز للمراقبة التقنية، أي إخلال ببنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 267 من هذا القانون، المتعلقة بإنجاز عمليات المراقبة التقنية أو بالبنود المتعلقة بالأعوان الفاحصين أو بالمقتضيات الخاصة بصلاحية معدات الفحص التقني أو صيانتها أو تعييرها أو بالنظام المعلوماتي للمراقبة التقنية، توجه الإدارة قرارا بالتوقيف الفوري للخط أو لخطوط المراقبة

852- أنظر المادة 124 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 124

" يوجه التصريح بوفاة الحاصل على رخصة بفتح واستغلال مركز للمراقبة التقنية، طبقا لأحكام المادة 277 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق ويجب أن يكون مرفقا بالوثائق التالية:

- نسخة من شهادة الوفاة ؛
- نسخة من عقد الإراثة ؛
- التزام ذوي الحقوق باحترام أحكام القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

853- تم تغيير وتتميم الفقرة الثانية من المادة 277 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

854- تم نسخ وتعويض المادة 279 بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

التقنية المعنية بالإخلال، لمدة تتراوح بين خمسة عشر (15) يوما وثلاثة (03) أشهر، إلى المركز المخالف وشبكة مراكز المراقبة التقنية التابع لها هذا المركز، بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي. كما أن الإدارة تفرض على الشبكة المذكورة غرامة مبلغها خمسون ألف (50.000) درهم عن كل خط موضوع التوقيف.

إذا استمر الإخلال بعد انصرام مدة التوقيف، تفرض الإدارة على المركز المخالف غرامة مبلغها ثلاثون ألف (30.000) درهم وعلى الشبكة المذكورة مائة ألف (100.000) درهم عن كل خط موضوع التوقيف، وتوجه قرارا بتمديد توقيف الخط أو خطوط المراقبة التقنية المعنية لمدة ثلاثة (3) أشهر، إلى المركز المخالف وشبكة مراكز المراقبة التقنية التابع لها هذا المركز، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي.

إذا استمر الإخلال بعد انصرام مدة تمديد التوقيف، تأمر الإدارة بالإغلاق النهائي للخط أو الخطوط المعنية.

إذا ترتب عن هذا الإجراء الإغلاق النهائي لجميع الخطوط التي يتوفر عليها المركز، تسحب الإدارة رخصة فتح واستغلال المركز المذكور بصفة نهائية.

في حالة صدور قرار بتوقيف خط أو عدة خطوط للمراقبة التقنية، لا يمكن إعادة فتح هذا الخط أو هذه الخطوط في وجه العموم، إلا بعد قيام الأعوان أو الهيآت المشار إليهم في المادة 274 أعلاه بمعاينة وضع المعني بالأمر حدا للإخلال الذي أدى إلى التوقيف.

المادة279-8551

إذا عاين الأعوان أو الهيآت المشار إليهم في المادة 274 أعلاه، خلال عملية تفتيش مركز للمراقبة التقنية، أي إخلال ببنود دفتر التحملات المشار إليه في المادة 267 من هذا القانون، لا يندرج ضمن الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 279 أعلاه، فإن الإدارة تبلغ ذلك في تقرير معلل، إلى المركز المخالف وشبكة مراكز المراقبة التقنية التابع لها هذا المركز، وتوجه لهما إنذارا بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أوعن طريق مفوض قضائي، لوقف الإخلال داخل الأجل المحدد في الإنذار والذي يتراوح ما بين شهر واحد كحد أدنى وشهرين كحد أقصى ابتداء من توصلهما بالإنذار.

إذا استمر الإخلال بعد انصرام الأجل المحدد في الإنذار، تفرض الإدارة على المركز المذكور غرامة مبلغها ثلاثون ألف (30.000) درهم، وتأمر بتوقيف المركز المعني لمدة

855- تمت إضافة المادة 1-279 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

ثلاثة (3) أشهر. ولا يمكن إعادة فتح المركز المذكور إلا بعد قيام الأعوان أو الهيآت المشار إليهم في المادة 274 أعلاه بمعاينة وضع المعني بالأمر حدا للإخلال الذي أدى إلى الإغلاق.

يجب على الحاصل على رخصة بفتح واستغلال مركز المراقبة التقنية التقيد بالتشريع الجاري به العمل في مجال الشغل خلال مدة الإغلاق.

إذا استمر الإخلال بعد مدة الإغلاق، تسحب الإدارة رخصة فتح واستغلال المركز المذكور بصفة نهائية.

المادة856280

تسحب الإدارة الرخصة بفتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية في الحالات التالية:

إذا طلب الحاصل على الرخصة ذلك بنفسه ؛

إذا خضع الحاصل على الرخصة لتصفية قضائية بمقرر حائز لقوة الشيء المقضي به؛

إذا لم يقم الحاصل على الرخصة بفتح الشبكة للعموم داخل أجل أثني عشر (12) شهرا من تاريخ تبليغه أو تسليمه الرخصة المذكورة؛

إذا توقف عن مزاولة نشاطه بدون عذر مقبول لمدة تزيد عن ستة أشهر؛

إذا نقص عدد المراكز أو خطوط المراقبة التقنية المكونة للشبكة عن العدد المشار إليه في المادة 267، لمدة أربعة (4) أشهر على الأقل؛

في حالة الإخلال بأحكام المادة 276 اعلاه.

غير أنه في الحالات المذكورة في البنود 3 و4 و5 و6 أعلاه، توجه الإدارة إنذارا إلى الحاصل على الرخصة، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي.

تسحب الرخصة، إذا لم يستجب الحاصل عليها، للإنذار الموجه إليه داخل الأجل المحدد له في الإنذار والذي يتراوح ما بين شهر واحد كحد أدنى وشهرين كحد أقصى ابتداء من تاريخ توصله بالإنذار857.

856- تم نسخ وتعويض المادة 280 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

857- أنظر المادة 125 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 125

المادة 281

تسحب الإدارة رخصة العون الفاحص بصفة مؤقتة:

إذا لم يتقيد بقواعد سير عملية المراقبة التقنيةأو بقواعد إنجاز أي خدمة أخرى عهدت له من طرف الإدارة858؛

إذا كان يعاني عجزا بدنيا أو عقليا مؤقتا يتنافى مع مزاولة مهنة العون الفاحص يفوق 50 %.

تحدد الإدارة كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 282

تسحب نهائيا رخصة العون الفاحص من لدن الإدارة :

إذا لم يعد الحاصل عليها متوفرا على الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه؛

إذا ارتكب أخطاء مهنية تمت معاينتها وفقا لأحكام المادة 274 أعلاه وذلك دون الإخلال بالأحكام الجنائية الجاري بها العمل؛

إذا أدين بمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل جناية أو من أجل جنحة منافية للأخلاق العامة أو تتعلق بالسرقة أو انتزاع الأموال أو التزوير؛

إذا ثبتت مسؤوليته في حادثة سير مميتة، وفقا لأحكام الفقرات من 1 إلى 4 من المادة 137 أعلاه.

توجه النيابة العامة، في الحالة المذكورة في البند 3 أعلاه، نسخا من المحاضر والمقررات القضائية المتعلقة بالأفعال المذكورة إلى الإدارة.

تحدد الإدارة كيفيات تطبيق هذه المادة.

" تتخذ بقرار لوزير التجهيز والنقل العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المادة 280 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

تتخذ بمقرر لرئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المواد 279 و 281 و 282 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر."

858- تم تغيير وتتميم البند 1 من الفقرة الأولى من المادة 281 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

الفرع الثاني: العقوبات الزجرية

المادة 283

يعاقب بغرامة من ثلاثين ألف (30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم، كل شخص فتح أو استغل شبكة لمراكز المراقبة التقنية للمركبات أو فتح أو استغل مركزا للمراقبة التقنية للمركبات دون أن يكون مرخصا له بذلك.

يعاقب المخالف، إذا كان شخصا معنويا، بغرامة من ستين ألف (60.000) درهم إلى مائة وعشرين ألف (120.000) درهم، دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن أن تصدر في حق مسيريه طبقا للفقرة السابقة.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة 284

يعاقب بغرامة من ثلاثين ألف (30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم كل حاصل على رخصة فتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية للمركباتأو كل حاصل على رخصة فتح واستغلال مركز للمراقبة التقنية للمركباتشغل وهو يعلم بذلك، مسيرين أو أعوانا فاحصين لا يتوفر فيهم أو لم يعد يتوفر فيهم شرط أو أكثر من الشروط المحددة في هذا القانون859.

في حالة العود، يعاقب المخالف بغرامة من أربعين ألف(40.000) درهم إلى سبعين ألف (70.000) درهم.

المادة 285

يعاقب بغرامة من عشرين ألف (20.000) إلى أربعين ألف (40.000) درهم، كل حاصل على رخصة فتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية للمركبات ليتقيد بأحكام المادة 273 وذلك دون الإخلال بأحكام المادة 280 أعلاه.

في حالة العود، يعاقب المخالف بغرامة من أربعين ألف (40.000) درهم إلى سبعين ألف (70.000) درهم.

859- تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى من المادة 284 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

المادة 860286

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من عشرين ألف (20.000) درهم إلى مائة ألف (100.000) درهم، كل مسير لمركز للمراقبة التقنية للمركبات سلم عمدا شهادة مزورة للمراقبة التقنية لمركبةأو أية وثيقة أخرى مزورة متعلقة بخدمة عهدت للمركز من طرف الإدارة.

يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من ألفين (2.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم، كل عون فاحص سلم عمدا شهادة مزورة للمراقبة التقنية لمركبةأو أية وثيقة أخرى مزورة متعلقة بخدمة عهدت للمركز من طرف الإدارة.

يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من ألفين (2.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم، كل مالك مركبة أو كل سائق مركبة استعمل شهادة مزورة للمراقبة التقنية لمركبة أو استعمل بكيفية تدليسية شهادة مراقبة تقنية لمركبة.

في حالة العود، ترفع العقوبات المذكورة إلى الضعف.

تودع بالمحجر، في جميع الحالات، المركبة المرتكبة بها المخالفة، لمدة تتراوح بين سبعة أيام وخمسة عشر(15) يوما.

المادة 287

يعاقب بغرامة من ثلاثين ألف (30.000) إلى ستين ألف (60.000) درهم، كل شخص قام باستغلال مركز للمراقبة التقنية للمركبات بعد أن صدر في حقه مقرر بالإغلاق المؤقت أو بالإغلاق النهائي للمركز.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة 288

يعاقب بغرامة من ألفين وخمسمائة (2.500) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم:

كل شخص زاول مهنة عون فاحص دون التوفر على الرخصة المنصوص عليها في المادة 272 أعلاه؛

860- تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة 286 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

كل عون فاحص استمر في مزاولة المهنة بعد أن صدر في حقه مقرر بالسحب النهائي أو بالسحب المؤقت للرخصة.

في حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف.

المادة288-8611

إذا ثبتت مسؤولية شبكة أو مركز للمراقبة التقنية في حادثة سير مميتة، تعاقب الشبكة بغرامة يتراوح مبلغها من مائتي ألف (200.000) درهم إلى أربع مائة ألف (400.000) درهم والمركز من مائة ألف درهم (100.000) إلى مائة وخمسون ألف (150.000) درهم.

كما تأمر المحكمة المختصة بإغلاق المركز لمدة تتراوح بين ثلاثة (3) وستة (6) أشهر. وفي حالة العود، ترفع العقوبة إلى الضعف وتأمر المحكمة بالإغلاق النهائي للمركز.

الكتاب الرابع: القواعد المتعلقة بالمحافظة على الطريق العمومية

القسم الأول: الأعمال الممنوع القيام بها في الطريق العمومية وملحقاتها

المادة 289

دون الإخلال بالموانع المقررة في أحكام تشريعية أخرى والمتعلقة بما يلحق بالطريق العمومية من تخريب أو تلف أو ضرر، يمنع القيام بالأفعال التالية :

الترامي على محرم الطريق العمومية؛

إتلاف محرم الطريق العمومية والمغروسات والأبنية والأنصاب والقارعات وغيرها من المباني التي تكون جزءا من الطريق العمومية والمنشآت والتجهيزات المقامة لصالح السير أو للمنفعة أو للزينة العموميتين؛

عرقلة حرية سيلان المياه في القنوات أو المنشآت أو الأحافير بالطريق العمومية؛

ترك مياه تنسكب على محرم الطريق العمومية أو إلقاؤها عليه أو ترك أو رمي مواد على محرم الطريق العمومية، إذا كان من شأن ذلك أن يضر بالصحة العامة وبسلامة وسهولة السير؛

رمي أشياء مشتعلة أو قابلة للاشتعال على الطريق العمومية وملحقاتها؛

---

861 تمت إضافة المادة 288-1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

إقامة بناءات خلف محرم الطريق بالشريط الوقائي الجانبي المقرر في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

القيام بتعليق أي شيء أو وضع أية كتابة أو أي شكل أخر على لوحة للتشوير الطرقي أو على أي تجهيز طرقي أخر؛

عرض أو بيع مواد أو بضائع على طريق سيار أو على مسلك من المسالك الموصلة إليه، ماعدا داخل باحات الاستراحة ومحطات توزيع الوقود؛

ترك الحيوانات ترعي في محرم طريق سيار أو على مسلك من المسالك الموصلة إلى الطريق السيار؛

وضع لوحات الإشهار على طريق سيار أو على مسلك من المسالك الموصلة إليه، ماعدا داخل باحات الاستراحة ومحطات توزيع الوقود.

المادة 290

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من ألفين وخمسمائة (2.500) إلى سبعة آلاف وخمسمائة (7.500) درهم، كل من ارتكب، بسبب تهوره أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم احترامه للأحكام التشريعية والتنظيمية أو نتيجة سوء حالة المركبة أو عدم مطابقة أحد عناصرها للمعايير والخصائص التقنية المعمول بها، خرقا لأحكام البنود 1 و2 و3 و4 و5 و6 من المادة 289 أعلاه.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إعادة الأماكن إلى ما كانت عليه وبتحمل تكلفة إصلاح الأضرار اللاحقة بالمحرم.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف .

المادة 291

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من خمسمائة (500) إلى ألفين وخمسمائة (2.500) درهم، كل من خالف أحكام البند 7 من المادة 289 أعلاه.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إصلاح اللوحة أو التجهيز المشار إليهما في البند 7 السالف الذكر وبمصاريف إعادتهما إلى حالتهما الأولى.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 292

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من ألف (1.000) إلى ألفي(2.000) درهم، كل من خالف أحكام البند 8 من المادة 289 أعلاه.

علاوة على ذلك، يمكن للإدارة المدبرة للطريق السيار أو لصاحب الامتياز حجز المواد والبضائع المعروضة للبيع فورا وتسليمها إلى السلطات المختصة.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 293

في حالة خرق أحكام البند 9 من المادة 289 أعلاه ودون الإخلال بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 184 أعلاه، يمكن للإدارة المدبرة للطريق السيار أو لصاحب الامتياز أن يعمل على إيداع الحيوانات التي ترعى في محرم الطريق السيار أو في مسلك من المسالك الموصلة إلى الطريق السيار في المحجز.

المادة 294

في حالة خرق أحكام البند 10 من المادة 289 أعلاه، تطبق أحكام الفرع السابع من المادة 17 من قانون المالية 1996-1997. غير أن الغرامة المطبقة تساوي ست مرات الرسم الواجب أداؤه.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 295

تطبق أحكام المواد 290 و291و292 و293 و294 أعلاه، على كل شخص معنوي ساهم أو شارك في ارتكاب الأفعال المعاقب عليها في المواد المذكورة.

القسم الثاني: الأعمال التي يتوقف القيام بها على الطريق العمومية وملحقاتها على رخصة

المادة 296

يمنع، إلا برخصة سابقة تمنحها الإدارة، القيام بما يلي:

إجراء عمليات الحفر في محرم الطريق العمومية؛

إنجاز تجويفات فيما وراء حدود محرم الطريق العمومية، على مسافة تقل عن عشرة أمتار من حدود هذا المحرم، مع إضافة متر واحد عن كل متر من عمق التجويف، إذا تعلق الأمر بتجويف باطني بآبار أو بدهاليز؛

إزالة أحجار أو تراب أو خضير أو مغروسات أو منتجاتها من محرم الطريق العمومية؛

غرس أشجار أو أسيجة على بعد يقل عن مترين من حدود محرم الطريق العمومية؛

وضع أشياء كيفما كانت أو إقامة منشآت كيفما كان نوعها في محرم الطريق العمومية؛

ممارسة أي نشاط كيفما كان نوعه، في محرم الطريق العمومية، ولو مؤقتا، سواء تم ذلك بصفة فردية أو جماعية وذلك دون الإخلال بالبند 8 من المادة 289 أعلاه؛

فتح منافذ على محرم الطريق العمومية؛

إنجاز معابر جوية أو ممرات تحت أرضية بمحرم الطريق العمومية، ولاسيما بخطوط كهربائية أو تليفونية أو معبرات أو أية منشأة أخرى كيفما كان نوعها؛

ممارسة نشاط في مسيلات الوديان، قد يترتب عليه إتلاف الطريق العمومية أو إتلاف منشآت طرقية بالمسيلات المذكورة؛

استعمال محرم الطريق العموميةلهبوط أو لإقلاع الطائرات، ما عدا في حالة قوة قاهرة.

المادة 297

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى عشرة آلاف (10.000) درهم، كل خرق لأحكام البنود 1 و2 و5 و7 و8 من المادة 296 أعلاه.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إرجاع الأماكن إلى حالتها الأولى ومصاريف الإصلاح، فيما إذا ألحق ضرر بمحرم الطريق العمومية.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 298

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم، كل خرق لأحكام البند 3 من المادة 296 أعلاه.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إصلاح الأماكن ودفع القيمة المقدرة للمواد أو للمنتجات المشار إليها في البند 3 السالف الذكر.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 299

يوجه إلى كل شخص أقدم على غرس أشجار أو إقامة أسيجة دون رخصة، خلافا لأحكام البند 4 من المادة 296 أعلاه، انذار لإزالتها داخل أجل ثلاثين يوما.

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، إذا انصرم هذا الأجل من غير إزالة الأشجار والأسيجة المذكورة، يعاقب المخالف بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم ويحكم عليه بأداء مصاريف إزالتها.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه إلى الضعف.

المادة 300

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من خمسمائة (500) إلى ألف (1.000) درهم، كل خرق لأحكام البند 6 من المادة 296 أعلاه.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 301

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من ثلاثة آلاف (3.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم، كل خرق لأحكام البند 9 من المادة 296 أعلاه.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إصلاح الأماكن وإعادتها إلى حالتها الأولى.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 302

دون الإخلال بالعقوبات الأشد وبالرغم من الأحكام المخالفة، يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى مائتي ألف (200.000) درهم، كل من ارتكب، بسبب تهوره أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو تهاونه أو عدم احترام الأنظمة، خرقا لأحكام البند 10 من المادة 296 أعلاه.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إصلاح الأماكن وإعادتها إلى حالتها الأولى فيما إذا ألحق ضرر بالطريق العمومية أو بملحقاتها.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى الضعف.

المادة 303

تطبق أحكام المواد 297 و298 و299 و300 و301و302 أعلاه، على كل شخص معنوي ساهم أو شارك في ارتكاب الأفعال المعاقب عليها في المواد المذكورة.

المادة 862304

يخضع لرخصةمسبقةكل استعمال للطرقالعمومية من قبل أي شخص ذاتي أو معنوييقومأو يعتزم القيام بنشاطقد يترتب عليه إتلاف الطريق العمومية بسبب سير مكثف ومتكرر للمركبات التي تستعمل من أجل نقل المواد أو السلع المرتبطة بمزاولة هذا النشاط،والتي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 26.000 كيلوغرام.

تسلم الإدارة الرخصة863 على أساس دفتر تحملات، تحدده الإدارة، ينص خاصة على كيفيات استعمال الطريق العمومية وعلى كيفيات المشاركة في صيانتها وعند الاقتضاء إصلاح الأضرار اللاحقة بها وتقديم كفالة تضمن المشاركة والإصلاح المذكورين.

في حالة عدم التقيد ببنود دفتر التحملات، توجه الإدارة إلى المخالف إنذارا بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام أو بواسطة مفوض قضائي، من أجل الامتثال لبنود دفتر التحملات المذكور داخل الأجل الذي تحدده له الإدارة.

في حالة عدم الاستجابة داخل الأجل المحدد، يمكن توقيف الرخصة لمدة ثلاثة أشهر، وفي حالة الاستجابة بعد انصرام مدة التوقيف يتم إلغاء الرخصة.

يجب أن يشار في قرار توقيف الرخصة إلى التدابير المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة.

862- تم تغيير وتتميم المادة 304 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

863- أنظر المادة 158 من المرسوم رقم 2.10.420، السالف الذكر.

المادة 158

" تسلم الرخصة المنصوص عليها في المادة 304 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل دفتر التحملات المنصوص عليه في المادة 304 المذكورة وكذا شروط وكيفيات تسليم الرخصة المشار إليها أعلاه."

يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى خمسمائة ألف (500.000) درهم، كل شخص ذاتي أو معنوي يستعمل الطريق العمومية دون رخصة، خرقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

يحكم على المخالف، علاوة على ذلك، بمصاريف إصلاح الطريق العمومية وإعادتها إلى حالتها الأولى.

في حالة العود، ترفع العقوبة المشار إليها أعلاه إلى الضعف.

الكتاب الخامس: أحكام متفرقة وانتقالية وختامية

القسم الأول: أحكام متفرقة

المادة 305

لا تطبق أحكام هذا القانون على السكك الحديدية الممتدة على قرارة الطريق العمومية ولا على المركبات التي تسير على قضبان تلك السكك.

غير أنه يجب على سائقي الحافلات الكهربائية(تراموای) احترام قواعد السير على الطريق العمومية التي تحددها الإدارة.

المادة 306

لا تطبق أحكام المواد من 45 إلى 51 والمواد 64 و65 و66 والمواد من 70 إلى 79 على المركبات الخاصة بالقوات المسلحة الملكية.

تكون هذه المركبات التي تتكفل المصالح التقنية للدفاع الوطني بتسلمها محل تسجيل خاص.

المادة 307

لاتطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 23 من هذا القانون على رخص السياقة المؤقتة المحصل عليها قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

يخصص لرخص السياقة المؤقتة المذكورة رصيد من 20 نقطة وتطبق على الحاصل عليها، خلال مدة صلاحيتها، أحكام المواد 24 و25 و26 و33 من هذا القانون وعند انصرام مدة صلاحية هذه الرخص تطبق عليها أحكام المادة 27 من هذا القانون.

المادة 308

تعتبر رخصة السياقة النهائية المسلمة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ رخصة سياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية وتطبق عليها أحكام هذا القانون.

القسم الثاني: أحكام انتقالية

المادة 864309

يجب على الأشخاص الحاصلين على رخصة السياقة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ القيام بتجديد الحامل865 الورقي المحررة فيه رخصة السياقة، وفق الكيفية والآجال التي تحددها الإدارة والتي لا يتعدى أقصاها (5) سنوات.

يجب على أصحاب شهادة تسجيل مركبة، المحررة على حامل ورقي والمسلمة إليهم قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ القيام بتجديد هذا الحامل، وفق الكيفية والآجال التي تحددها الإدارة والتي لا يتعدى أقصاها (5) سنوات.

في حالة عدم تجديد الوثائق المشار إليها أعلاه في الآجال المحددة، تطبق أحكام المادة 866218.

المادة 310

يجب على أصحاب المركبات الخاضعة لأحكام هذا القانون التقيد بأحكامه وبمقتضيات النصوص الصادرة لتطبيقه داخل أجل تحدده الإدارة.

خلافا لأحكام المادة 40 أعلاه، يعفى السائقون بصفة مهنية المزاولون قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ من إلزامية متابعة التكوين التأهيلي الأولي المشار إليه في الفقرة الثانية

864- أنظر المادة 39 من المرسوم رقم 10.311.2، السالف الذكر.

المادة 39

"تحتسب مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 38 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، بالنسبة للتجديد الأول لرخص السياقة ما بعد الفترة الاختبارية المعدة على حامل يمكن من تسجيل المعلومات بكيفية إلكترونية والمسلمة قبل تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، ابتداء من هذا التاريخ.

تحتسب مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة المجدد وفق أحكام الفقرة الأولى من المادة 309 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ابتداء من تاريخ التجديد المذكور."

865- أنظر المادة 108 من المرسوم رقم 2.10.421، السالف الذكر.

المادة 108

" تحدد، بقرار لوزير التجهيز والنقل، كيفيات تجديد الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل المنصوص عليها في المادتين 58 و 309 من القانون 52.05 المشار إليه أعلاه."

866- تم إضافة الفقرة الثالثة من المادة 309 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

من المادة 40 المذكورة للحصول على بطاقة سائق مهني، شريطة تقديم طلب بذلك إلى الإدارة داخل أجل يحدد من قبلها.

ويجب أن يرفق الطلب بما يثبت المزاولة بصفة مهنية وفق الكيفيات التي تحددها الإدارة867.

خلافا لأحكام المادة 41 من هذا القانون، يخضع السائقون المشار إليهم في الفقرة الثانية من هذه المادة للتكوين المستمر ابتداء من السنة الموالية لانتهاء الآجال المحددة لتقديم طلبات الحصول على بطاقة السائق المهني وذلك وفق برنامج تحدده الإدارة.

يتحمل المشغل نفقات التكوين المستمر المذكور، وإذا تعذر ذلك،تحل محله الإدارة.

المادة 311

تدخل أحكام المادة 6 والمادة 61-1 والفقرة الخامسة من المادة 65من هذا القانون حيز التنفيذ وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة868.

867- أنظر المادتين 22 و24 من المرسوم رقم 2.10.314، السالف الذكر.

المادة 22

"تطبيقا لأحكام المادة 310 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يعتبر سائقا مزاولا بصفة مهنية قبل تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، السائقون الحاصلون علي رخصة سياقة مسلمة قبل فاتح أكتوبر 2010 والذين زاولوا بهذه الصفة، ولو بشكل غير متواصل، خلال الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر 2008 إلى 30 سبتمبر 2010، سياقة المركبات الخاضعة لإلزامية بطاقة السائق المهني.

من أجل الحصول على بطاقة السائق المهني، يجب على السائقين المذكورين أن يضعوا طلبا لهذا الغرض، في الآجال المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل ، لدى المصلحة الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل التابع لها محل إقامتهم.

يجب أن يرفق الطلب بالوثائق التالية:

- صورتان (2) تعريفيتان؛
- نسخة مصادق عليها من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من بطاقة التعريف الوطنية سارية الصلاحية؛
- نسخة مصادق عليها من رخصة السياقة سارية الصلاحية ؛
- تصريح بالشرف يحدد نموذجه بقرار لوزير التجهيز والنقل؛
- الوثائق المشار إليها في المادة 23 بعده، حسب الحالة.

يوضع الطلب مقابل وصل تسلمه المصلحة الجهوية أو الإقليمية المذكورة. ويجب على هذه المصلحة أن تسلم بطاقة السائق المهني لطالبها الذي يستوفي الشروط المطلوبة داخل أجل محدد بقرار لوزير التجهيز والنقل. "

المادة 24

"تطبيقا للمادة 310 من القانون رقم52.05 السالف الذكر، يجب أن يجرى أول تكوين مستمر الذي يخضع له السائقون المشار إليهم في المادة 22 أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2012 . ويحدد البرنامج المتعلق بالجدول الزمني للتكوين المستمر المذكور بقرار لوزير التجهيز والنقل."

868- تم تغيير وتتميم المادة 311 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

المادة 312

يحدد لأرباب مؤسسات تعليم سياقة السيارات ذات المحرك، المزاولين نشاطهم قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، أجل سنتين من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، للتقيد بأحكامه.

وإذا انصرم هذا الأجل، اعتبروا كما لو قاموا بفتح واستغلال مؤسسة لتعليم السياقة بدون رخصة وتطبق عليهم أحكام المادة 259 أعلاه.

المادة 313

يحدد للأشخاص869 الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية للمدرب في تعليم سياقة السيارات ذات المحرك، المزاولين عملهم في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، أجل سنة من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ لتقديم طلب رخصة870 طبقا لأحكام المادة 245 أعلاه.

---

869 - ***تنص المادة الخامسة من المادة الأولى من القانون رقم 116.14 السالف الذكر على ما يلي:***

"يحدد للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 313 من القانون رقم 52.05 المتعلقة بمدونة السير على الطرق، أجل جديد مدته سنة من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، لتقديم طلب رخصة مدرب لتعليم السياقة.

يحدد للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الثالثة من المادة 313 من القانون رقم 52.05 المتعلقة بمدونة السير على الطرق، الذين يثبتون مزاولتهم لمهنة مدرب، لمدة سنتين متصلتين على الأقل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية أجل جديد مدته سنة من التاريخ السالف الذكر لتقديم طلب رخصة مدرب لتعليم السياقة وفق الشروط المنصوص عليها في نفس الفقرة".

870- أنظر المادة 22 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 22

" تودع طلبات الرخصة المشار إليها في المادة 313 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر مقابل وصل لدى المصلحة الجهوية أو الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل التابع لها محل إقامة صاحب الطلب.

يجب أن يكون الطلب مصحوبا بالوثائق التالية:

أ) بالنسبة للأشخاص الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية لمدرب تعليم سياقة المركبات ذات المحرك المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 313 السالفة الذكر:

- صورتان تعريفيتان حديثتان؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛
- نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛
- نسخة من شهادة الكفاءة المهنية مصادق على مطابقتها للأصل؛
- مستخرج من السجل العدلي رقم 3 وبطاقة السوابق لا تتعدى صلاحيتهما ثلاثة أشهر؛

غير أنهم يعفون من الشرط المحدد في البند 5 من المادة 245 أعلاه.

يمكن للأشخاص غير الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية للمدرب في تعليم سياقة السيارات ذات المحرك، الذين يثبتون مزاولتهم لمهنة مدرب، لمدة سنة متصلة على الأقل قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، والمتوفرين على الشروط المنصوص عليها في المادة المذكورة أعلاه، باستثناء الشرط المحدد في البند 5 من نفس المادة، تقديم طلب للحصول على رخصة مدرب لتعليم السياقة داخل أجل سنة من التاريخ المذكور.وتسلم الرخصة إلى طالبها بعد النجاح في امتحان تحدد الإدارة مضمونه وكيفية تنظيمه871.

المادة 314

يستمر أرباب مراكز الفحص التقني المزاولون نشاطهم في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، في القيام بالفحص التقني وفق الرخصة المسلمة إليهم ودفتر التحملات المرفق بها، غير أنه يجب عليهم داخل أجل سنتين من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، أن يجمعوا مراكزهم في شكل شبكة أو شبكات مراكز للمراقبة التقنية مع احترام العدد الأدنى للمراكز والخطوط المشار إليه في المادة 267 أعلاه أو الانضمام إلى إحدى شبكات مراكز المراقبة التقنية.

ب) بالنسبة للأشخاص غير الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية لمدرب تعليم سياقة المركبات ذات المحرك المشار إليهم في الفقرة 3 من المادة 313 السالفة الذكر:

- صورتان تعريفيتان حديثتان؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛
- نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛
- مستخرج من السجل العدلي رقم 3 وبطاقة السوابق لا تتعدى صلاحيتهما ثلاثة أشهر؛
- الوثائق التي تثبت مزاولة مهنة تعليم السياقة لفترة لا تقل عن سنة قبل دخول القانون رقم 52.05 السالف الذكر حيز التنفيذ؛
- نسخة من الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 24 أدناه، مصادق على مطابقتها للأصل."

871- أنظر المادة 24 من المرسوم رقم 2.10.432، السالف الذكر.

المادة 24

" تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تنظيم الامتحان المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 313 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يسلم وزير التجهيز والنقل شهادة يحدد نموذجها بقرار صادر عنه، إلى الشخص الذي اجتاز بنجاح الامتحان المشار إليه أعلاه."

- أنظر قرار وزير التجهيز والنقل رقم 1656.12 الصادر في 23 جمادى الأولى 1433 (15 أبريل 2012) بتحديد كيفيات تنظيم الامتحان المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 313 من القانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛ الجريدة الرسمية عدد 6046 بتاريخ 18 جمادى الآخرة 1433 (10 ماي 2012)، ص 3087.

لهذه الغاية، يجب أن يكونوا واحدا أو أكثر من الأشخاص المعنوية المتوفرة على الشروط المحددة في المادة 268 تمنح لها رخصة مع التقيد بأحكام المادة 267 من هذا القانون.

لا تمنح الرخصة أو الرخص إلا بعد معاينة الإدارة مطابقة المراكز المعنية لأحكام هذا القانون وللنصوص الصادرة لتطبيقه.

إذا انصرم الأجل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه، اعتبر أرباب مراكز الفحص التقني المعنيين كما لوقاموا بفتح واستغلال شبكة مراكز للمراقبة التقنية أو مركز للمراقبة التقنية دون أن يكونوا مرخصين لذلك وتطبق عليهم أحكام المادة 283 أعلاه.

المادة 315

يحدد للأشخاص الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية للعون الفاحص، المزاولين عملهم في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، أجل سنة من التاريخ المذكور لتقديم طلب رخصة طبقا لأحكام المادة 272 أعلاه.

غير أنهم يعفون من الشرط المحدد في البند 6 من المادة 272 أعلاه.

القسم الثالث: أحكام ختامية

المادة 316

تنسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، الأحكام المخالفة له أو التي قد تكون تكرارا له، وخاصة :

أحكامالظهيرالشريفالصادرفي 3 جمادىالأولى 1372 (19 يناير 1953)
بنسخوتعويضالظهيرالشريفالصادرفي 26 منشعبان 1353 (4 ديسمبر 1934)
بشأنالمحافظةعلىالطرقالعموميةومراقبةالسيروالجولان،كماوقعتغييرهوتتميمه؛

تعوضالإحالاتإلىأحكامالظهيرالشريفالصادرفي 3 جمادىالأولى 1372 (19 يناير 1953)
السالفالذكر،الواردةفيالنصوصالتشريعيةوالتنظيميةبالإحالاتالمطابقةالواردةفيهذاالقانون.

أحكامالمواد 7 و11 و12 و13 و13 المكررةو14 و15 و16 و17 و19 و20 و21 و22
و23منالقانونرقم 4.89 المتعلقبالطرقالسيارةالصادربتنفيذهالظهيرالشريفرقم 1.91.109
بتاريخ 6 صفر1413 (6 أغسطس 1992)،كماوقعتغييرهوتتميمه872؛

872- تم تغيير وتتميم البند الأول من الفقرة الثانية من المادة 316 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 116.14، السالف الذكر.

أحكامالظهيرالشريفبمثابةقانونرقم 1.72.179 بتاريخ 24 منذيالقعدة 1392 (30 ديسمبر 1972) بشأنتعليمسياقةالسياراتذاتالمحرك؛

أحكامالفقرةالأخيرةمنالفصل 24 المكررمرتينمنالظهيرالشريفرقم 1.63.260 الصادرفي 24 منجمادىالآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بشأنالنقلبواسطةالسياراتعبرالطرق.

المادة 317

تحدد الإدارة تاريخ دخول أحكام المادة 147 أعلاه حيز التنفيذ وكيفيات تطبيقها، وذلك فيما يخص تحصيل الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات والرسم على محور المحرك.

المادة 318

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من فاتح أكتوبر 2010.

414101666

الفهرس

مدونة السير على الطرق 2965

قانون رقم 52.05يتعلق بمدونة السير على الطرق 2968

الكتاب الأول: شروط السير على الطريق العمومية 2968

القسم الأول: رخصة السياقة 2968

الباب الأول: إلزامية رخصة السياقة 2968

الباب الثاني: أصناف رخصة السياقة2971

الباب الثالث: شروط الحصول على رخصة السياقة 2975

الفرع 1: أحكام عامة 2975

الفرع 2: الأهلية البدنية والعقلية 2977

الباب الرابع: تخصيص النقط لرخصة السياقة 2982

الفرع 1: أحكام عامة 2982

الفرع 2: رخصة السياقة للفترة الاختبارية 2983

الفرع 3:رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية 2984

الفرع 4: خصم النقط واسترجاعها 2984

الباب الخامس: الحامل المحررة فيه رخصة السياقة 2988

الباب السادس: السياقة المهنية 2991

القسم الثاني: المركبة 2994

الباب الاول: أحكام عامة 2994

الفرع 1: تعاريف 2994

الفرع 2: تجهيز المركبات والمصادقة عليها 2995

الفرع 3: التسجيل 3004

الباب الثاني: أحكام خاصة تتعلق بالدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات 3009

الباب الثالث: المراقبة التقنية 3010

الباب الرابع: المركبات المصابة في حادثة 3012

الفرع 1: المركبات المصابة بأضرار خطيرة 3012

الفرع 2: المركبات المصرح بعدم صلاحيتها تقنيا أو اقتصاديا 3013

الباب الخامس: المركبات المدرجة في عداد التحف 3014

القسم الثالث: قواعد السير على الطرق 3016

الباب الأول: تعاريف 3016

الباب الثاني: استعمال الطريق العمومية 3019

الكتاب الثاني: العقوبات والمسطرة 3024

القسم الأول: العقوبات والتدابير الإدارية 3024

الباب الأول: التوقيف والسحب الإداريان لرخصة السياقة 3024

الباب الثاني: سحب النقط من رخصة السياقة 3027

الباب الثالث: توقيف المركبات وإيداعها بالمحجز 3031

الفرع الأول: توقيف المركبات 3031

الفرع الثاني: إيداع المركبات في المحجز 3037

الباب الرابع: أحكام متفرقة 3044

الباب الخامس: الجذاذيات الإدارية المتعلقة برخص السياقة وبالمركبات 3045

الفرع الأول: أحكام مشتركة 3045

الفرع الثاني: أحكام تتعلق برخصة السياقة 3047

الفرع الثالث: أحكام تتعلق بالمركبات 3050
الباب السادس: لجان البحث في حوادث السير المميتة 3052
القسم الثاني: العقوبات الزجرية 3052
الباب الأول: أحكام عامة 3052
الباب الثاني: الجنح 3055
الفرع الأول: الجنح المتعلقة برخصة السياقة3055
الفرع الثاني: الجنح المتعلقة بالمركبة 3058
الفرع الثالث: الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير 3065
الفرع الرابع: القتل غير العمدي الناتج عن حادثة سير 3068
الفرع الخامس: الجنح المتعلقة بسلوك السائق 3070
الباب الثالث: المخالفات 3074
الفرع الأول: المخالفات من الدرجة الأولى 3074
الفرع الثاني: المخالفات من الدرجة الثانية 3078
الفرع الثالث: المخالفات من الدرجة الثالثة 3081
الفرع الرا بع: مخالفة خاصة بسائقي وحراس الحيوانات 3082
الفرع الخامس: أحكام متفرقة 3082
القسم الثالث: المسطرة 3082
الباب الأول: معاينة المخالفات 3082
الفرع الأول: الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات 3082
الفرع الثاني: بعض وسائل معاينة المخالفات3088
الباب الثاني: الاحتفاظ برخصة السياقة وبشهادة تسجيل المركبة 3096

الباب الثالث: الغرامات التصالحية والجزافية وتحصيلها 3098

الباب الرابع: أحكام متفرقة 3106

الكتاب الثالث: تعليم السياقة والتربية على السلامة الطرقية والمراقبة التقنية للمركبات 3107

القسم الأول: مؤسسات تعليم السياقة والتربية على السلامة الطرقية3107

الباب الأول: شروط مزاولة المهنة 3107

الباب الثاني: العقوبات والتدابير الإدارية والعقوبات الزجرية 3117

الفرع الأول: العقوبات والتدابير الإدارية 3117

الفرع الناني: العقوبات الزجرية 3121

القسم الثاني: المراقبة التقنية 3122

الباب الأول: أحكام عامة 3123

الباب الثاني: مراكز وشبكات المراقبة التقنية 3123

الباب الثالث: العقوبات والتدابير الإدارية والعقوبات الزجرية 3129

الفرع الأول: العقوبات والتدابير الإدارية 3129

الفرع الثاني: العقوبات الزجرية 3133

الكتاب الرابع: القواعد المتعلقة بالمحافظة على الطريق العمومية 3135

القسم الأول: الأعمال الممنوع القيام بها في الطريق العمومية وملحقاتها 3135

القسم الثاني: الأعمال التي يتوقف القيام بها على الطريق العمومية وملحقاتها على رخصة 3137

الكتاب الخامس: أحكام متفرقة وانتقالية وختامية 3141

القسم الأول: أحكام متفرقة 3141

القسم الثاني: أحكام انتقالية 3142

القسم الثالث: أحكام ختامية 3146

الفهرس 3148

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

مرسوم رقم 2.10.420 : قواعد السير على الطرق مرسوم رقم 2.10.311 : رخصة السياقة المغربية

مرسوم رقم 2.10.311 صادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن رخصة السياقة .الجريدة الرسمية عدد 5878 الصادرة بتاريخ 30سبتمبر 2010.

مرسوم رقم 2.17.741 صادر في17 يناير 2018 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.311 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن رخصة السياقة .الجريدة الرسمية عدد 6643 الصادرة بتاريخ 29 يناير 2018.

الباب الأول : امتحان الحصول على رخصة السياقة

الباب الثاني : كيفيات تبديل رخصة سياقة أجنبية مقابل رخصة سياقة مغربية

الباب الثالث : الحامل المحررة فيه رخصة السياقة

الباب الرابع : رخصة السياقة الدولية

الباب الخامس : الأهلية البدنية والعقلية

الباب السادس : خصم النقط من رخصة السياقة واسترجاعها

الفرع الأول : خصم النقط من رخصة السياقة

الفرع الثاني : استرجاع النقط

الفرع الثالث : إلغاء رخصة السياقة وإرجاعها إثر فقدان مجموع الرصيد من النقط

الباب السابع : الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة

الباب الثامن : أحكام انتقالية ونهائية

الباب الأول : امتحان الحصول على رخصة السياقة

المادة 1

يجب على كل شخص تتوفر فيه الشروط المحددة في المادة 11 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه والراغب في التقدم لاجتياز امتحان الحصول على رخصة سياقة من أحد الأصناف المشار إليها في المادة 7 من القانون المذكور، أن يتقدم بطلب ترشيحه مرفقا بملف، ويحدد نموذج الطلب والملف بقرار لوزير التجهيز والنقل.

غير أنه إذا كان صاحب طلب الترشح لامتحان رخصة السياقة شخصا قاصرا يتراوح سنه بين 14 وأقل من 18 سنة بالنسبة لرخصة السياقة من صنف «أم (AM) «وبين 16 سنة و أقل من 18 سنة بالنسبة لرخصة السياقة من صنف «أ 1 (A1) «فإن الطلب يقدم من قبل نائبه الشرعي. ويجب عل القاصر المرشد تقديم الحجة على ترشيده.

المادة 2

يجب إيداع الطلب المشار إليه في المادة الأولى أعلاه لدى المصلحة التابعة لوزارة التجهيز والنقل المكلفة بتسليم رخص السياقة التابع لها محل إقامة صاحب الطلب.

غير أن المترشحين المغاربة المقيمين بالخارج يعفون من شرط الإقامة السالف الذكر وفق الشروط المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

لا يجوز للمترشح الراغب في التقدم لاجتياز امتحان الحصول على أحد أصناف رخصة السياقة أن يودع أكثر من طلب واحد لهذا الغرض.

يمنع أيضا تقديم طلبات متعددة لنفس الغرض لدى عدة مصالح مكلفة بتسليم رخص السياقة.

المادة 3

يجري الاختبار المنصوص عليه في 1 من المادة 10 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر المسمى " الاختبار النظري" في هذا المرسوم، بواسطة برامج وحوامل معلوماتية تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل. ويجرى هذا الاختبار تحت مراقبة مشرف يعينه وزير التجهيز والنقل أو الشخص الذي يفوضه لهذا الغرض.

يجوز للمترشح، حسب اختياره، اجتياز الاختبار النظري سواء باللغة العربية أو بالدارجة المغربية أو بالأمازيغية أو باللغة الفرنسية. وفي حالة عدم معرفة المتر شح باللغات المذكورة، يجوز له اجتياز الاختبار النظري بمساعدة مترجم محلف على نفقته، وتحدد كيفيات تطبيق هذه الفقرة بمقرر لوزير التجهيز والنقل، عند الاقتضاء.

يجوز للمترشح الأصم أو الأبكم القادر على السياقة أن يجتاز الاختبار النظري بمساعدة مترجم في لغة الإشارة على نفقته.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل مواضيع الاختبار النظري وكيفيات تقييم المترشحين، حسب كل صنف من أصناف رخصة السياقة.

المادة 4

يجرى الاختبار المنصوص عليه في 2 من المادة 10 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، المسمى "الاختبار التطبيقي" في هذا المرسوم، بواسطة مركبات تتوفر فيها الخصائص المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل. ويجرى هذا الاختبار تحت مراقبة أعوان ممتحنين يعينهم وزير التجهيز والنقل أو الشخص الذي يفوضه لهذا الغرض.

تحدد مواضيع الاختبار التطبيقي وكيفيات تقييم المترشحين حسب كل صنف من أصناف رخصة السياقة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 5

يجوز للمترشحين المصابين بعجز بدني لا يتنافى مع سياقة مركبة ذات محرك من أحد الأصناف المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة 7 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر

والتي تحتاج إلى تهيئة خاصة، اجتياز الاختبار التطبيقي من اجل الحصول على رخصة سياقة بواسطة مركبتهم الخاصة.

تطبيقا للمادة 13 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب تهيئة المركبة المذكورة وفق التعليمات المضمنة في الشهادة الطبية.

تخضع المركبة لمصادقة جديدة وفق أحكام المادة 51 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تقوم بها المصلحة المكلفة بالمصادقة على المركبات التابعة لوزارة التجهيز والنقل. وإذا كانت المركبة مطابقة، تسلم هذه المصلحة للشخص المعني سندا للمصادقة يلحق بملف الترشح من أجل الحصول على رخصة السياقة وتوجه نسخة منه إلى المصلحة المختصة المكلفة بتسليم شهادات تسجيل المركبات من أجل إدراجها في ملف تسجيل المركبة المعنية.

يجب على المتر شح الذي يستعمل مركبته الخاصة من أجل اجتياز الاختبار التطبيقي أن يدلي بعقد تأمين خاص يغطي المخاطر والحوادث التي قد تلحقها المركبة المذكورة بالمترشح نفسه أو بالعون الممتحن أو بالأشخاص الآخرين أو بالممتلكات، أثناء اجتياز المتر شح للامتحان المذكور.

المادة 6

يجب على المترشح المقبول لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة الحضور إلى مركز الامتحان في التاريخ المحدد له في الاستدعاء وفي الساعة المحددة في الجدول الذي يعلق عشية الامتحان في محال المركز.

في حالة غياب غير مبرر في أحد الاختبارين، سواء في الامتحان الأول أو في الامتحان الثاني، يعتبر المترشح تلقائيا كما لو رسب في الامتحان.

يجب إيداع الحجة المبررة للغياب بمركز الامتحان في آخر يوم عمل سابق ليوم الامتحان على أبعد تقدير. ويؤدي هذا التبرير إلى تأجيل تاريخ الاختبار.

المادة 7

يكون ملف الترشح، في حالة الرسوب في الامتحان الأول صالحا لاجتياز امتحان ثان.

لا يجوز للمترشح اجتياز الاختبار التطبيقي إلا إذا اجتاز بنجاح الاختبار النظري.

في حالة النجاح في الاختبار النظري والرسوب في الاختبار التطبيقي في الامتحان الأول، يخضع المترشح في الامتحان الثاني للاختبار التطبيقي فقط.

يؤدي الرسوب في الامتحان الأول إلى الإرجاء إلى الامتحان الثاني.

يؤدي الرسوب في الامتحان الثاني إلى إلغاء ملف الترشح. وفي هذه الحالة، يجب على المترشح أن يكون ملفا جديدا إذا رغب في التقدم من جديد لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة.

يحدد الأجل الأدنى لإرجاء أحد اختبارات امتحان الحصول على رخصة السياقة أو إجراء امتحان جديد عقب إلغاء ملف الترشح الأول، بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 8

في حالة النجاح في الاختبار التطبيقي المشار إليه في المادة 4 من هذا المرسوم، وفي انتظار إعداد الحامل المحررة فيه رخصة السياقة، تسلم إلى المترشح رخصة مؤقتة صالحة لمدة ستين يوما تقوم مقام رخصة السياقة من أجل سياقة المركبات من الصنف المعني تحمل عند الاقتضاء التقييدات المتعلقة بالسائق أو بالمركبة.

يسلم الحامل المحررة فيه رخصة السياقة إلى المترشح عند انقضاء هذه المدة، وبعد استرجاع الرخصة المؤقتة المذكورة.

الباب الثاني : كيفيات تبديل رخصة سياقة أجنبية مقابل رخصة سياقة مغربية

المادة 9

يجب تبديل رخصة سياقة أجنبية مقابل رخصة سياقة مغربية وفق أحكام المادة 3 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

تكون رخصة السياقة المغربية المسلمة مقابل رخصة سياقة أجنبية مؤقتة أو لفترة اختبارية رخصة لفترة اختبارية تحدد مدتها كما يلي:

في سنتين، إذا كانت مدة صلاحية رخصة السياقة الأجنبية تعادل أو تفوق سنتين؛

في المدة الباقية من صلاحية رخصة السياقة الأجنبية إذا كانت صلاحية هذه الأخيرة تقل عن سنتين.

تكون رخصة السياقة المسلمة مقابل رخصة سياقة أجنبية نهائية رخصة سياقة لما بعد الفترة الاختبارية.

المادة 10

يمكن لأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالمغرب، في إطار الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال، تبديل رخص السياقة الأجنبية الخاصة بهم مقابل رخص سياقة مغربية.

غير أنهم يخضعون لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 9 أعلاه.

المادة 11

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط وكيفيات تبديل رخصة السياقة الأجنبية مقابل رخصة سياقة مغربية المنصوص عليه في المادة 3 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

الباب الثالث : الحامل المحررة فيه رخصة السياقة

المادة 12

يمكن تغيير البيانات التي يجب أن يتضمنها الحامل المحررة فيه رخصة السياقة والمنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر أو تتميمها بقرار لوزير التجهيز والنقل.

تتولى المصلحة المكلفة بتسليم رخص السياقة تلقي إشعار تغيير الهوية أو العنوان وتحيين البيانات المتعلقة بهما المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة 38 من القانون السالف الذكر رقم 52.05. وتحدد كيفيات تطبيق هذه الفقرة، عند الاقتضاء، بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 13

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل نوع وشكل الحامل المحررة فيه رخصة السياقة وكذا كيفيات تغييره.

الباب الرابع : رخصة السياقة الدولية

المادة 14

تعد رخصة السياقة الدولية المسلمة تطبيقا للفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وفق النموذج الوارد في الملحق رقم 7 من الاتفاقية الدولية للسير على الطرق المبرمة في فيينا بتاريخ 8 نوفمبر 1968.

تسلم رخصة السياقة الدولية إلى طالبها بناء على رخصة سياقة مغربية سارية الصلاحية، من قبل الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر والمؤهلة لهذا الغرض من قبل وزير التجهيز والنقل.

المادة 15

يجب أن لا تتجاوز مدة صلاحية رخصة السياقة الدولية مدة صلاحية رخصة السياقة الوطنية.

يجب في جميع الأحوال، ألا تتجاوز مدة صلاحية رخصة السياقة الدولية ثلاث سنوات.

المادة 16

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط وكيفيات تأهيل الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وكذا شروط وكيفيات تسليم رخصة السياقة الدولية.

لا تصلح رخصة السياقة الدولية المذكورة للسياقة في المغرب.

الباب الخامس : الأهلية البدنية والعقلية

المادة 17

يجب على كل شخص حاصل على رخصة سياقة وملزم بإجراء الفحص الطبي المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 أن يقدم فورا الشهادة الطبية بعد كل تجديد للفحص المذكور إلى المصلحة المكلفة بتسليم رخصة

السياقة الكائنة بمكان إقامته، بغية تحيين الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة والحامل الإلكتروني المعدة فيه رخصة السياقة الخاصة به.

المادة 18

تصلح الشهادة الطبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر إلى غاية تاريخ بلوغ سن 65 سنة بالنسبة للسائقين الذين يبلغ سنهم 55 سنة فأكثر.

المادة 19

يراد بمصطلح "الإدارة" المنصوص عليه في 2 من الفقرة الأولى وفي الفقرتين 2 و 3 من المادة 15 وفي المواد 18 و19 و 20 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل.

يراد بمصطلح " الإدارة " المنصوص عليه في المادة 21 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة الصحة.

المادة 20

تحدد بقرار لوزير الصحة شروط منح وتوقيف وسحب اعتماد الأطباء والأطباء أعضاء اللجنة الطبية للاستئناف المنصوص عليهم في المادتين 16 و19 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 21

تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة:

قائمة الأمراض التي تمنع السياقة المحددة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 12 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛

القدرات البدنية والعقلية المطلوبة حسب كل صنف من أصناف رخصة السياقة، المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 12 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛

حالات العجز البدني التي لا تتنافى مع سياقة مركبات ذات محرك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 13من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛

قائمة الأمراض وحالات العجز المشار إليها في 1 من الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛

موضوع الفحص الطبي والفحص الطبي المضاد وكذا نموذج الشهادة الطبية ونموذج الشهادة الطبية للفحص المضاد؛

الرموز التي تبين التقييدات التي تخضع لها السياقة والتهييئات أو الأجهزة الخاصة التي يجب الإشارة إليها في رخصة السياقة والمنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05.

الباب السادس : خصم النقط من رخصة السياقة واسترجاعها

الفرع الأول : خصم النقط من رخصة السياقة

المادة 22

توجه النيابة العامة المختصة إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفات نسخا من المقررات القضائية داخل أجل 15 يوما، يحتسب ابتداء من التاريخ الذي اكتسبت فيه هذه المقررات قوة الشيء المقضي به.

في حالة أداء الغرامة التصالحية والجزافية داخل أجل 15 يوما المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 228 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، توجه المصالح المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام القانون المذكور والنصوص المتخذة لتطبيقه إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفات نسخا من المحاضر أو من إيصالات أداء الغرامة، داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة يحتسب ابتداء من تاريخ الأداء .

في حالة عدم أداء الغرامة التصالحية والجزافية داخل أجل 15 يوما المشار إليه أعلاه، توجه المصالح المكلفة بمعاينة المخالفات لأحكام القانون المذكور وللنصوص المتخذة لتطبيقه إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفة، نسخا

من المحاضر داخل أجل أقصاه 48 ساعة، يحتسب بعد انقضاء أجل 15 يوما المشار إليه أعلاه.

في حالة أداء ثلثي الحد الأقصى للغرامة، كما هو منصوص عليه في المادة 234 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب على وكيل الملك أن يوجه داخل أجل 15 يوما من تاريخ صدور المقرر إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل لمكان ارتكاب المخالفات نسخا مما يلي :

طلب سحب الشكاية؛

وصل أداء الغرامة المذكورة؛

مقرر حفظ القضية أو المقرر القضائي الصادر عن المحكمة المختصة التي رفعت إليها القضية.

غير انه يجب على النيابة العامة والمصالح المذكورة، في حالة توفرها على التجهيزات اللازمة، أن توجه فورا في شكل إلكتروني المراجع ومحتوى الإيصالات والمحاضر والمقررات المنصوص عليها في هذه المادة، عبر الولوج إلى وجيهة من الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة.

المادة 23

تطبيقا لأحكام المادة 30 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 كما تم تغييره وتتميمه وعند كل خصم للنقط، حسب الحالات المذكورة في هذه المادة، يخبر وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المخالف، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، ترسل إلى العنوان الذي صرح به إلى الإدارة، بما يلي:

وجود معالجة آلية للنقط ولخصم النقط ولاسترجاعها؛

عدد النقط المخصومة والمخالفة التي أدت إلى هذا الخصم؛

الرصيد الباقي من النقط؛

المخالفات الأخرى التي قد يكون ارتكبها والتي لم تسجل في الجذاذية الوطنية لرخص السياقة؛

كيفيات استرجاع النقط.

يحدد نموذج الرسالة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

المادة 24

طبقا لأحكام المادة 26 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، في حالة فقدان أكثر من ثلثي الرصيد من النقط المخصصة لرخصة السياقة للفترة الاختبارية، يخبر وزير التجهيز والنقل صاحب هذه الرخصة، بواسطة رسالة عادية، بان تبديل رخصته برخصة سياقة لما بعد الفترة الاختبارية مرتبطة بالخضوع الإلزامي لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

يحدد نموذج الرسالة السالفة الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

الفرع الثاني : استرجاع النقط

المادة 25

لا يتم اعتبار فترات التوقيف الإداري أو القضائي لرخصة السياقة المنصوص عليها في القانون رقم 52.05 السالف الذكر وفي النصوص المتخذة لتطبيقه عند احتساب الآجال المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 35 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 26

لا يمكن استرجاع النقط الأربعة دون تجاوز الحد الأقصى للرصيد المخصص لرخصة السياقة، المشار إليه في المادة 33 وفي الفقرة الثانية من المادة 35 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، إلا بعد إدلاء المعني بالأمر، للمصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل الواقعة بمكان إقامته، بشهادة تثبت خضوعه لدورة في التربية على السلامة الطرقية.

يجب على المصالح المذكورة أن تسجل هذه الشهادة في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة داخل أجل 7 أيام، يحتسب ابتداء من تاريخ التوصل بها، وذلك من أجل الاسترجاع الآلي للنقط الأربعة.

يتم استرجاع النقط ابتداء من اليوم الذي يلي انتهاء دورة التربية على السلامة الطرقية.

المادة 27

لا يترتب استرجاع النقط على إلزامية الخضوع لدورة التربية على السلامة الطرقية التي يخضع لها صاحب رخصة السياقة، تطبيقا لأحكام المواد 168 و170 و173 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 28

يخبر وزير التجهيز والنقل صاحب رخصة السياقة بمناسبة كل عملية استرجاع للنقط بواسطة رسالة عادية توجه إلى العنوان الذي صرح به إلى الإدارة، بعدد النقط المسترجعة وبرصيد النقط الجديد الذي تتوفر عليه رخصته.

يحدد نموذج الرسالة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 29

لا يمكن للسائق الذي فقد مجموع رصيده من النقط بمناسبة ارتكابه مخالفة لم تسجل بعد في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة أن يستفيد من استرجاع النقط ولو خضع لدورة في التربية على السلامة الطرقية قبل صدور أمر بإرجاعه لرخصة السياقة.

الفرع الثالث : إلغاء رخصة السياقة وإرجاعها إثر فقدان مجموع الرصيد من النقط

المادة 30

في حالة فقدان مجموع الرصيد من النقط، ووفقا لأحكام المادة 32 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، يخبر وزير التجهيز والنقل المعني بالأمر، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، بإلغاء رخصة السياقة الخاصة به ويأمره بإرجاع هذه الوثيقة إلى المصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل الواقعة بمكان إقامته داخل أجل 30 يوما يحتسب ابتداء من تاريخ تلقي الرسالة المذكورة.

يحدد نموذج الرسالة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 31

في حالة عدم إرجاع رخصة السياقة داخل الأجل المحدد في المادة 30 أعلاه، يوجه وزير التجهيز والنقل الملف إلى وكيل الملك التابع له محل إقامة المعني بالأمر.

المادة 32

يجب أن يحتوي الملف المشار إليه في المادة 31 أعلاه على ما يلي:

طلب الإدارة؛

نسخة من الرسالة المضمونة المتضمنة للتبليغ بقرار الإلغاء وللأمر بإرجاع رخصة السياقة؛

نسخة من الإشعار بالتوصل بهذه الرسالة؛

نسخ من المحاضر أو الإيصالات المثبتة لأداء الغرامة التصالحية والجزافية ومقررات الإدانة التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به التي ترتب عنها خصم مجموع الرصيد من النقط؛

كشف البيانات المتعلقة برخصة السياقة الخاصة بالمعني بالأمر.

المادة 33

في حالة إرجاع رخصة السياقة داخل الأجل المحدد في المادة 30 أعلاه، يقوم وزير التجهيز والنقل بتسجيل معلومات الاسترجاع في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة ويسلم للمعني بالأمر وصلا بإرجاع الوثيقة.

يحدد نموذج وصل الإرجاع بقرار لوزير التجهيز والنقل .

المادة 34

يوجه العون محرر المحضر رخصة السياقة المحتفظ بها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 31 من القانون رقم 52.05 السالف ذكره، إلى المصلحة الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل الواقعة بمكان معاينة المخالفة داخل أجل 48 ساعة المحدد بمقتضى أحكام المادة 31 المذكورة.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شكل ومضمون الوصل الذي يسلمه العون محرر المحضر إلى المخالف، مقابل الاحتفاظ برخصة السياقة الخاصة به، وفق الشروط المنصوص عليها أعلاه.

الباب السابع : الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة

المادة 35

تطبيقا لأحكام المادة 124 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد قواعد المعالجة الآلية للمعلومات والمعطيات التي يجب أن تسجل في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 36

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات وشروط تسجيل المعطيات المتعلقة برخصة السياقة، المشار إليها في المادة 128 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر في الجذاذية الوطنية لرخصة السياقة.

المادة 37

تطبيقا لأحكام المادة 130 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الشروط التي يطلب وفقا لها صاحب رخصة السياقة تصحيح المعطيات المغلوطة أو محو المعطيات.

الباب الثامن : أحكام انتقالية ونهائية

المادة 38

يتم الحصول على صنف جديد من أصناف رخص السياقة وفق أحكام المادة 11 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05.

يشترط في الأشخاص الحاصلين على رخصة السياقة من صنف "ج (C) "أو "د (D) " المسلمة قبل دخول القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 حيز التنفيذ، والراغبين في الحصول على رخصة سياقة من صنف "د (D) "أو "ج (C) "ما يلي:

التوفر على رخصة سياقة من صنف "ب (B) "منذ ما لا يقل عن سنتين؛

توفر على رصيد من النقط لا يقل عن 12 نقطة.

المادة 39

تحتسب مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 38 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، بالنسبة للتجديد الأول لرخص السياقة ما بعد الفترة الاختبارية المعدة على حامل يمكن من تسجيل المعلومات بكيفية إلكترونية والمسلمة قبل تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، ابتداء من هذا التاريخ.

تحتسب مدة صلاحية الحامل المحررة فيه رخصة السياقة المجدد وفق أحكام الفقرة الأولى من المادة 309 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ابتداء من تاريخ التجديد المذكور.

المادة 40

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، كيفيات وآجال تجديد الحامل الورقي المحررة عليه رخص السياقة المنصوص عليها في المادة 309 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 41

يجب على الحاصلين على رخص السياقة لما بعد الفترة الاختبارية والمعدة على حوامل تمكن من تسجيل المعلومات بكيفية إلكترونية، القيام بالفحص الطبي الدوري الإجباري الأول، المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر التي تلي تاريخ انقضاء السنة التاسعة ابتداء من تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ.

يجب على الأشخاص الحاصلين على رخص السياقة والذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة بأكثر من ثلاثة أشهر، في فاتح أكتوبر 2010، القيام بالفحص الطبي الدوري الإجباري الأول المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر داخل أجل أقصاه 3 أشهر تحتسب ابتداء من تاريخ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ.

المادة 42

تنسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ المقتضيات المخالفة له أو التي قد تكون تكرارا له وخاصة مقتضيات:

القرار الصادر في 5 جمادى الأولى 1372 (21 يناير 1953) في تعيين الكيفيات التي تقيد بها في شهادة كفاءة السائقين المجرمين الأحكام الجنحية الصادرة على المخالفين لقانون السير؛

القرار الصادر في 5 جمادى الأولى 1372 (21 يناير 1953) في تعيين الكيفيات التي يثبت بها العجز الصحي الذي يعتري سائقي السيارات؛

المرسوم رقم 2.72.272 بتاريخ 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) بتحديد تأليف وتسيير اللجنة الوطنية لتوقيف رخص السياقة أو سحبها.

المادة 43

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزير التجهيز والنقل ووزيرة الصحة، كل واحد منهم فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية والذي يعمل به ابتداء من فاتح أكتوبر 2010.

مرسوم رقم 2.10.420 صادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن قواعد السير على الطرق .الجريدة الرسمية عدد 5878 الصادرة بتاريخ 30سبتمبر 2010.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) ولا سيما المواد من 85 إلى 94 والمادتين 304 و305 (الفقرة الثانية) منه،

رسم ما يلي:

القسم الأول : تعاريف

القسم الثاني : قواعد الاستعمال العام للطرق المفتوحة للسير العمومي المطبقة على كل مستعملي الطريق العمومية

الباب الأول : سياقة المركبات والحيوانات

الباب الثاني : احترام مسافات الأمان الكافية

الباب الثالث : احترام السرعة المفروضة

الباب الرابع : قواعد التقابل وتجاوز المركبات

الباب الخامس : أسبقية المرور

الباب السادس : احترام الإشارات الضوئية المنظمة لحركة السير

الباب السابع : استعمال المنبهات الضوئية والصوتية

الباب الثامن : شروط الوقوف والتوقف

الباب التاسع : استعمال أجهزة الإضاءة وتشوير المركبات

الباب العاشر : شروط وضع التشوير الطرقي

الفرع 1 : مقتضيات عامة

الفرع 2 : أنواع إشارات الطريق

الباب الحادي عشر : السلوك الواجب التقيد به في بعض الحالات

القسم الثالث : قواعد الاستعمال الخاص بالطرق المفتوحة للسير العمومي

الباب الأول : السير على طرق مخصصة لسير بعض أصناف مستعملي الطريق العمومية

الباب الثاني : التدابير الاستثنائية الواجب اتخاذها في بعض الحالات

الباب الثالث : شروط المرور على المنشآت الفنية

الباب الرابع : شروط النقل الاستثنائي

الباب الخامس : السير على الطريق بالقرب من السكك الحديدية أو سكك الترامواي أو فوقها

الباب السادس : مقتضيات خاصة بسائقي الترامواي

الباب السابع : الشروط الخاصة المطبقة على سائقي الدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدرجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات المزودة أو غير المزودة بمحرك

الباب الثامن : شروط السير الخاصة المطبقة على المركبات المجرورة بالدواب

الباب التاسع : شروط السير الخاصة المطبقة على الراجلين

الباب العاشر : القواعد المطبقة على سير الحيوانات غير المربوطة بمركبة على الطريق العمومية

الباب الحادي عشر : شروط تنظيم السباقات أو المنافسات الرياضية

الفرع الأول : مقتضيات عامة

الفرع الثاني : مقتضيات خاصة تطبق على مباريات ومنافسات السرعة للمركبات ذات محرك

الفرع الثالث : مقتضيات خاصة تتعلق بحفظ نظام المباريات الرياضية

الفرع الرابع : مقتضيات مختلفة

القسم الرابع : قواعد السير على الطريق السيار

القسم الخامس : أحكام متفرقة وختامية

القسم الأول : تعاريف

المادة 1

يراد في مفهوم هذا المرسوم بما يلي:

الكتد:جزء الطريق الملاصق للقارعة، المستعمل عادة لسير الراجلين و المركبات المجرورة بالدواب و عند الاقتضاء، المركبات التي تسير بسرعة منخفضة أو لوقوف أو لتوقف المركبات ؛

حافة القارعة:في القارعات التي خصص فيها مسلك أو طريق جانبية أو مسالك أو طرق جانبية لسير بعض المركبات ويقصد بالنسبة لباقي المستعملين بعبارة حافة القارعة حافة باقي القارعة؛

شريط الدراجات :في قارعة مكونة من عدة مسالك يقصد به المسلك المخصص حصريا للدراجات و الدراجات بمحرك؛

مسلك الدراجات: القارعة المخصصة حصريا لسير الدراجات و الدراجات بمحرك ؛

مسطحة التراموای: الطريق المخصص حصريا لسير التراموای ووقوفه و توقفه ؛

قمة المنحدر :قمة فرع من الطريق بها منحدرات متغيرة طولية تحد من الرؤية في الطريق المذكورة؛

الطوار:جزء الطريق الناتئ أو المحدد بشكل آخر و المخصص عادة للراجلين ؛

منعرج : جزء من الطريق غير المستقيم.

القسم الثاني : قواعد الاستعمال العام للطرق المفتوحة للسير العمومي المطبقة على كل مستعملي الطريق العمومية

الباب الأول : سياقة المركبات والحيوانات

المادة 2

يجب على السائق أن يتصرف بشكل يجعله لا يمثل خطرا أو مضايقة للسير.

المادة 3

يجب أن تتوفر كل مركبة بمحرك أو دراجة أو دراجة ثلاثية العجلات على سائق باستثناء المركبات المجرورة بالدواب التي يجب أن يكون لها، علاوة على السائق، مساعد للسائق في الحالات المنصوص عليها في المادتين 114 و115 أدناه.

يجب أن يكون لحيوانات الجر والحمل والركوب والدواب المعزولة أو في قطعان عدد كاف من السائقين.

يجب على كل سائق، في حالة السير العادي، أن يبقي مركبته أو حيواناته بمحاذاة الحافة اليمنى لقارعة الطريق في اتجاه السير حتى ولو كانت الطريق خالية لكن مع أخذ حالة أو مقطع قارعة الطريق بعين الاعتبار.

غير أنه ودون الإخلال بمقتضيات الفقرة الثالثة من هذه المادة، يمكن لكل سائق أن يترك على يمينه أو على يساره الملاجئ والصوات وكل الأجهزة الأخرى الموضوعة على القارعة التي يسير عليها، ما عدا في الحالتين الآتيتين:

أ) عندما توجد علامة تفرض المرور على أحد جوانب الملجأ أو الصوات أو الجهاز؛

ب) إذا وجد الملجأ أو الصوات أو الجهاز في محور من قارعة يتم فيها السير في الاتجاهين. وفي هذه الحالة يجب على السائق أن يجعل الملجأ أو الصوات أو الجهاز على يساره.

المادة 4

لا يرخص لأي سائق بتشغيل مركبة مزودة بجهاز إلكتروني للتسلية ذي شاشة، إلا إذا كان الجهاز مثبتا في المركبة بشكل آمن ومضمون وموضوعا بشكل لا يحجب الرؤية عن السائق ولا يراه هذا الأخير.

يجب ألا تكون الصور المعروضة على جهاز تلفاز أو شاشة فيديو أو شاشة جهاز حاسوب مرئية للسائق إلا إذا:

كانت مصممة لمساعدته على ضمان سلامة حمولة المركبة أو الركاب أو لأحد الأسباب الضرورية مثل التنقل والإعلان عن الساعة؛

كان السائق أحد أعوان مراقبة السير ومطالبا بإنجاز مهامه بصفته عونا محررا للمحاضر.

المادة 5

يجب على السائق ألا يدخل في تقاص إذا كانت مركبته معرضة لأن تتوقف به أو تضايق المركبات الأخرى التي تسير على المسلك أو المسالك العرضية.

يجب على كل سائق يريد أن يقوم بمناورة كالخروج من صف مركبات في حالة توقف أو الدخول إلى ذلك الصف أو الانحراف إلى يمين أو يسار القارعة أو الدوران إلى اليسار أو إلى

اليمين لسلوك طريق آخر أو للدخول إلى عقار مجاور، ألا يبدأ في تنفيذ مناورته إلا بعد التأكد من إمكانية القيام بها دون أن يشكل خطرا على بقية مستعملي الطريق الذين يسيرون خلفه أو أمامه أو الذين يتقابلون معه وأن يراعي وضعهم واتجاههم والسرعة التي يسيرون بها.

يجب على كل سائق يريد القيام بنصف الدورة أو السير إلى الخلف ألا يبدأ في تنفيذ هذه المناورة إلا بعد التأكد من إمكانية القيام بها دون أن يشكل خطرا أو عرقلة بالنسبة لباقي مستعملي الطريق.

المادة 6

إذا كانت القارعة تضم خطوطا طولية متصلة، سواء كانت محورية أو فاصلة بين مسالك السير، لا يمكن للسائق، بأي حال من الأحوال، قطع أو تخطي هذه الخطوط.

غير أنه، إذا وجد خط متقطع بمحاذاة الخط المتصل، يمكن للسائق أن يقطع هذا الأخير إذا كان الخط المتقطع يوجد بجانب مركبته عند بداية المناورة، شريطة أن تنتهي هذه المناورة قبل نهاية الخط المتقطع.

عندما تضم الطريق خطوطا طولية متقطعة تحدد مسالك السير كما يلي:

إذا تعلق الأمر بمسالك للسير العام غير المخصص، يجب على السائق، في حالة السير العادي، أن يستخدم المسلك الأقرب إلى يمينه وألا يقطع هذه الخطوط إلا في حالة التجاوز وفق الشروط المحددة في الباب 4 من هذا القسم أو إذا كان من الضروري عبور القارعة؛

إذا تعلق الأمر بمسلك للسير مخصص لبعض فئات مستعملي الطريق، يجب على مستعملي الطريق الآخرين ألا يدخلوا إلى هذا المسلك وألا يقطعوا أو يتخطوا الخط إلا لمغادرة قارعة الطريق أو للدخول إليها.

تكون الخطوط التي تمثل عند الاقتضاء جنبات القارعة متقطعة .

تكون الخطوط الطولية التي تحدد أشرطة التوقف العاجل متقطعة ولا يمكن قطعها إلا في حالة الضرورة القصوى. غير أن هذا المنع لا يطبق على مركبات الشرطة والدرك ومراقبي الطرق وأعوان السلطة وأعوان التدخل السريع وأعوان استغلال الطرق عند قيامهم بمهامهم.

عندما يوضع سهم على قارعة مقسمة إلى مسالك للسير بواسطة خطوط طولية، يجب على السائقين إتباع الاتجاه أو أحد الاتجاهات المشار إليها في المسلك الذي يوجدون به.

المادة 7

يكون استعمال حزام السلامة من قبل السائق والراكب بالمقعد الأمامي إجباريا، داخل التجمعات العمرانية.

يكون استعمال حزام السلامة من قبل السائق وركاب المقاعد الأمامية والخلفية إجباريا خارج التجمعات العمرانية.

يمنع استعمال حزام السلامة دون ربطه جيدا أو وضع حزام الكتف تحت الذراع أو وراء الرأس عوض وضعه على مستوى الصدر .

يعفى من الإجبار المذكور الأشخاص الذين يثبتون توفرهم على تعليمات طبية تمنع استعمال الحزام بصفة دائمة أو مؤقتة. وتثبت هذه التعليمات بتقديم شهادة طبية يحدد نموذجها بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة.

المادة 8

يمنع إركاب طفل تقل سنه عن عشر (10) سنوات في المقاعد الأمامية للسيارات الخاصة.

المادة 9

يمنع استعمال الهاتف الممسوك باليد من قبل سائق مركبة أثناء سيرها. ويمنع أيضا مسك أو استعمال أي شيء من شأنه أن ينقص من يقظة السائق.

الباب الثاني : احترام مسافات الأمان الكافية

المادة 10

يجب على السائق أن يترك مسافة أمان كافية حتى يتمكن من تفادي الاصطدام في حالة التخفيض غير المتوقع للسرعة أو التوقف المفاجئ للمركبة التي تسبقه في نفس القافلة:

خارج التجمعات العمرانية؛

يجب ألا تقل المسافة بين مركبتين في نفس القافلة التي تسير على الطريق عن 70 مترا؛

إذا كانت المركبات أو مجموعات المركبات التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 3.500 كيلوغرام أو التي يتجاوز طولها 7 أمتار تسير خلف بعضها البعض بنفس السرعة، يجب ترك مسافة 100 متر على الأقل بين كل واحدة منها.

داخل التجمعات العمرانية: يجب أن تقسم القافلة إلى مقاطع يبلغ طول كل واحد منها 50 مترا على الأكثر، مع احتساب جهاز الربط، بالنسبة لقوافل المركبات المجرورة بالدواب أو مع احتساب المقطورة بالنسبة لقوافل السيارات، ويجب ترك مسافة 30 مترا على الأقل بين مقطعين متواليين.

يجب زيادة مسافة الأمان إذا كانت حالة الطريق أو الرؤية سيئة أو إذا كانت المسافة الفاصلة بين المركبات غير كافية بسبب السرعة أو إذا كانت يقظة السائق تتعرض للنقص بسبب طول الطريق أو التعب.

لا تطبق مقتضيات هذه المادة بالنسبة للقوافل العسكرية.

الباب الثالث : احترام السرعة المفروضة

المادة 11

دون الإخلال بالمسؤوليات التي يتعرض لها بسبب الأضرار التي يلحقها بالأشخاص و الحيوانات و الأشياء أو الطريق، يجب دائما على كل سائق مركبة ملاءمة سرعته مع الظروف الزمانية أو ظروف السير التي يوجد فيها، ويجب عليه ليس فقط تخفيض هذه السرعة إلى الحد المسموح به في الطرق العمومية، والتي تتوفر الجهات المختصة على السلطة لسن شروط خاصة لاستعمالها طبقا لأحكام المادة 89 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، بل تخفيف السرعة أو توقيف الحركة في كل مرة يمكن أن تكون فيها المركبة، بسبب الظروف أو حالة الأمكنة سببا لحادثة أو سببا لمضايقة السير.

المادة 12

يجب على كل سائق مركبة أو حيوانات مع مراعاة مقتضيات المادة 11 أعلاه، أن يظل متحكما في سرعته وأن يقود مركبته أو حيواناته بحذر وأن يراعي حالة الطريق وصعوبات

السير والظروف المناخية والحواجز المتوقعة وتحديدات السرعة المنصوص عليها في هذا الباب. ويجب أن يخفف سرعته أو أن يتوقف عند الاقتضاء خاصة:

عند عبور التجمعات العمرانية طبقا لمقتضيات المادة 15 بعده؛

قرب تقاطع الطريق مع سكة حديدية أو سكة الترامواي؛

عندما يقابل أو يتجاوز، في الطريق العمومية، بهائم الجر أو الحمل أو الركوب أو عندما تظهر علامات الفزع على دواب يركبها أو يقودها أشخاص عند اقترابه منها؛

خارج التجمعات العمرانية:

عندما لا تبدو له الطريق خالية؛

عندما تكون ظروف الرؤية غير كافية؛

عندما تكون الرؤية محدودة نظرا لاستعمال بعض أجهزة الإنارة وخاصة أضواء التقابل؛

عند المنعرجات والمنحدرات السريعة ومقاطع الطريق الضيقة أو المزدحمة أو المحاطة بالدور السكنية وعند الملتقيات الطرقية وعند الاقتراب من قمة منحدر؛

عندما يقابل أو يتجاوز مركبات النقل العمومي للأشخاص المتوقفة لنزول أو صعود الركاب؛

عندما يقابل أو يتجاوز قافلة متوقفة؛

عند المرور قرب مدرسة؛

عندما يقابل أو يتجاوز بهائم الجر أو الحمل أو الركوب أو الدواب.

يجب أيضا أن تكون سرعة المركبات ذات محرك معتدلة بمجرد غروب الشمس أو في حالة وجود ضباب.

المادة 13

تحدد سرعة المركبات في 30 كيلومترا في الساعة عندما يقابل السائق أو يتجاوز جماعة من الراجلين مدنيين أو عسكريين في حالة سير.

المادة 14

يمنع على السائقين أن يتنافسوا على السرعة بينهم، إلا في حالات المسابقات الرياضية المرخص لها مسبقا.

تمنع السياقة الناتجة عن رهان أو السياقة بشكل قد يحول انتباه مستعملي الطريق أو قد يفزعهم أو قد يتداخل معهم.

المادة 15

تحدد سرعة المركبات في 60 كيلومترا في الساعة عند عبور التجمعات العمرانية، غير أنه يمكن في مجموع المسالك التي تشكل جزءا من مسار طرقي كبير أو في جزء من هذه المسالك، أن يرفع هذا التحديد إلى 80 كيلومترا في الساعة بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل.

المادة 16

يجب على السائقين الحاصلين على رخصة سياقة، خلال الفترة الاختبارية، علاوة على تحديدات السرعة الأخرى المنصوص عليها تطبيقا لهذا المرسوم، ألا يتجاوزوا سرعة 90 كيلومترا في الساعة.

المادة 17

باستثناء المقتضيات المتعلقة بالسرعة في الطرق السيارة، يجب على كل سائق، خارج التجمعات العمرانية، ألا يتجاوز السرعة القصوى المحددة في:

100 – 1كيلومتر في الساعة بالنسبة:

للدراجات النارية؛

المركبات التي لا يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 3.500 كيلوغراما؛

90 – 2كيلومترا في الساعة بالنسبة:

لمركبات نقل البضائع التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 3.500 كيلو غرام دون تجاوز 12.000 كيلوغرام ؛

لمركبات النقل العمومي للأشخاص التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3.500 كيلوغرام دون أن يتجاوز 10.000 كيلو غرام ؛

سيارات الأجرة من الصنف الأول والصنف الثاني ؛

80 -3كيلومترا في الساعة بالنسبة للمركبات التي تفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 12.000 كيلو غرام دون تجاوز 19.000 كيلوغرام ؛

70 – 4كيلومترا في الساعة بالنسبة للمركبات التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 19.000 كيلوغرام ؛

40 – 5كيلومترا في الساعة بالنسبة لمركبات الإغاثة عند إجلائها لمركبة أخرى يقل وزنها الإجمالي الدارج المأذون به عن 10.000 كيلوغرام أو يعادلها ؛

30 – 6كيلومترا في الساعة بالنسبة لمركبات الإغاثة عند إجلائها لمركبة أخرى يفوق وزنها الإجمالي الدارج المأذون به 10.000 كيلوغرام.

المادة 18

يجب على كل سائق ألا يتجاوز على الطريق السيار السرعة القصوى المحددة في :

120 – 1كيلومترا في الساعة بالنسبة:

للدراجات النارية ؛

للمركبات التي لا يفوق وزنها الجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 3.500 كيلوغرام ؛

لسيارات الأجرة من الصنف الأول والصنف الثاني.

100 – 2كيلومتر في الساعة بالنسبة:

لمركبات نقل البضائع التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 3.500 كيلوغرام دون تجاوز 12.000 كيلوغرام ؛

لمركبات النقل الجماعي للأشخاص التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3.500 كيلوغرام.

90 – 3كيلومتر في الساعة بالنسبة لمركبات نقل البضائع التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 12.000 كيلوغرام دون تجاوز 19.000 كيلوغرام؛

80 – 4كيلومترا في الساعة بالنسبة لمركبات نقل البضائع التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 19.000 كيلوغرام؛

70 – 5كيلومترا في الساعة بالنسبة لمركبات الإغاثة عند إجلائها لمركبة أخرى يقل وزنها الإجمالي الدارج المأذون به عن 10.000 كيلوغرام أو يعادلها؛

60 – 6كيلومترا في الساعة بالنسبة لمركبات الإغاثة عند إجلائها لمركبة أخرى يفوق وزنها الإجمالي الدارج المأذون به 10.000 كيلوغرام.

يجب في حالة السير العادي ألا تقل السرعة الدنيا عن 60 كيلومترا في الساعة.

المادة 19

يجب على كل سائق دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك ألا يتجاوز السرعة القصوى المحددة في:

40كيلومترا في الساعة داخل التجمعات العمرانية ؛

60كيلومترا في الساعة خارج التجمعات العمرانية ؛

المادة 20

يجب على كل سائق مركبة فلاحية أو غابوية أو سائق أربية للأشغال العمومية أو سائق آلية خاصة أو قاطرة سياحية ألا يتجاوز سرعة 30 كيلومترا في الساعة.

المادة 21

يجب على كل سائق مركبة ذات محرك يفوق عرض هيكلها أو عرض حمولتها، بما في ذلك جميع أجزائها البارزة في أي مقطع عرضي مترين وستين سنتيمترا (2,60)، ألا يتجاوز السرعة القصوى المحددة في 60 كيلومترا في الساعة.

المادة 22

يجب أن تتم الإشارة إلى تحديد السرعة المنصوص عليه في المواد 16 و17 و 18 أعلاه على المركبات التالية

المركبات التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو الوزن الإجمالي الدارج المأذون به 3.500 كيلوغرام؛

مركبات النقل الجماعي للأشخاص التي يفوق وزنها الاجمالي المأذون به محملة 10.000 كيلوغرام؛

المركبات التي يسوقها السائقون الحاصلون على رخصة السياقة خلال الفترة الاختبارية.

تحدد خصائص وأبعاد الإشارات المذكورة وكيفيات وضعها بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 23

يجب على كل سائق ألا يضايق السير العادي للمركبات وذلك بالسير دون سبب مقبول بسرعة مخفضة بشكل غير عادي.

يجب على كل سائق إذا أجبر على السير مؤقتا بسرعة منخفضة بشكل غير عادي أن ينبه مستعملي الطريق الآخرين، الذين قد يفاجئهم، وذلك باستخدام أضواء الاستغاثة.

عندما يكون السير في صف أو صفوف غير منقطعة، لا يطبق الإجبار المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلا على المركبة الأخيرة في الصف أو الصفوف المعنية.

غير انه لا تطبق مقتضيات المواد 15 و17 و18 و19 و21 أعلاه على سائقي مركبات الخدمة التابعة للشرطة والدرك الملكي وأعوان السلطة والوقاية المدنية والجمارك ومراقبة النقل والسير الطرقي في حالة توجههم للأمكنة التي يكون فيها تدخلهم المستعجل ضروريا، ولا على سائقي سيارات الإسعاف عندما تسير للقيام بنقل مستعجل لمريض أو لمصاب أو أثناء قيامها بذلك، مادامت هذه المركبات تعلن عن اقترابها بواسطة منبه صوتي أو منبه ضوئي خاص أو بهما معا حسب الظروف.

يجب على كل سائق، في الطرق والمسالك المكسوة بالحصى وفي المناطق السكنية المعلن عنها بتشوير خاص، احترام السرعة المحددة في 30 كيلومترا في الساعة.

الباب الرابع : قواعد التقابل وتجاوز المركبات

المادة 24

يتم التقابل من اليمين والتجاوز من اليسار.

المادة 25

يجب على كل سائق في حالة التقابل، أن يلزم أقصى اليمين في الوقت المناسب بقدر ما يسمح بذلك وجود مستعملي الطريق الآخرين.

المادة 26

عندما يصبح التقابل صعبا في الطرق الجبلية والطرق ذات المنحدرات القوية، يجب على السائق النازل أن يتوقف أولا في الوقت المناسب.

إذا كان من المستحيل أن يتم التقابل دون اضطرار إحدى المركبات للرجوع إلى الوراء، يفرض الرجوع إلى الوراء على المركبات المنفردة بالنسبة لمجموعة من المركبات، وعلى المركبات الخفيفة بالنسبة للمركبات الثقيلة الوزن، وعلى الشاحنات بالنسبة للحافلات، وعندما يتعلق الأمر بالمركبات من نفس الصنف، يجب على سائق المركبة النازل في المنحدر الرجوع إلى الوراء، إلا إذا كان الرجوع إلى الوراء يبدو أسهل بالنسبة للسائق الصاعد، خاصة إذا كان هذا الأخير قرب مجتنب.

المادة 27

يجب على السائق قبل التجاوز التأكد من إمكانية القيام بذلك دون خطر. ولا يمكنه الشروع في التجاوز إلا في الحالات إلا في الحالات التالية:

إذا كانت له إمكانية أخذ مكانه السابق من جديد في المسار العادي للسير دون مضايقة حركة السير؛

إذا كانت السرعة الخاصة بالمركبتين تمكن من القيام بالتجاوز في وقت قصير دون خطر الاصطدام مع مستعمل للطريق قادم من الاتجاه المعاكس؛

إذا لم يكن سائق غيره قد شرع في تجاوزه.

يجب عليه، في حالة الضرورة، تنبيه مستعمل الطريق الذي ينوي تجاوزه، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 43 أدناه داخل التجمعات العمرانية.

يجب على السائق من أجل التجاوز أن ينحاز بشكل كاف إلى جهة اليسار حتى لا يصدم مستعمل الطريق الذي يريد تجاوزه، ويجب عليه في جميع الحالات ألا يقترب جانبيا أقل من متر إذا كان الأمر يتعلق بمركبة مجرورة بدابة أو براجل أو بدراجة أو بدراجة بمحرك أو بدراجة نارية أو براكب دابة أو بحيوان.

لا يمكن للسائق أثناء التجاوز ودون الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 6 أعلاه، أن يحتل النصف الأيسر من القارعة إلا إذا لم يكن يضايق السير في الاتجاه المعاكس.

المادة 28

يسمح بتجاوز المركبة من اليمين إذا كان سائق المركبة المراد تجاوزها قد أشار أنه يتأهب للانعراج نحو اليسار وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 35 من هذا المرسوم.

يجب أن يتم تجاوز المركبة التي تسير على سكة حديدية توجد بالقارعة على اليمين، عندما تكون المسافة الموجودة بين هذه المركبة وحافة القارعة كافية.

غير أنه يمكن القيام بالتجاوز على اليسار:

على الطرق التي تتم فيها حركة السير في اتجاه واحد؛

على الطرق الأخرى عندما تترك عملية التجاوز كل النصف الأيسر من القارعة خاليا.

المادة 29

يمنع أي تجاوز على القارعة التي يتم فيها السير في الاتجاهين عندما تكون الرؤية إلى الأمام غير كافية، وهي الحالة التي تكون عند منعرج أو على قمة منحدر، إلا إذا كانت هذه المناورة ودون الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 6 أعلاه، تسمح بترك جهة القارعة على يسار خط متواصل خالية، أو في حالة تجاوز مركبة ذات عجلتين إذا كانت هذه المناورة تسمح بترك النصف الأيسر من القارعة خاليا.

المادة 30

عندما يكون للقارعة التي يتم فيها السير في الاتجاهين أكثر من مسلكين مجسدين أم لا، يجب على السائقين الذين يتجاوزون ألا يستعملوا المسلك الموجود على أقصى اليسار.

المادة 31

يجب على كل سائق قام بالتجاوز أن يرفع إلى يمينه بعد التأكد من القيام بذلك دون مانع خصوصا بالنسبة لسلامة المركبة المتجاوزة.

المادة 32

يجب على السائقين عندما يشرع الغير في تجاوزهم أن يلزموا فورا أقصى اليمين دون الزيادة في السرعة.

المادة 33

في جميع الحالات التي لا يسمح فيها عرض القارعة الخالي أو مقطعها أو حالتها بالتقابل أو التجاوز بسهولة وفق شروط السلامة، يجب على سائقي المركبات التي يفوق حجمها أو حمولتها مترين عرضا أو سبعة أمتار طولا، مع احتساب المقطورة، أن يخفضوا من السرعة

وعند الاقتضاء، التوقف أو إيقاف المركبة جانبا لتمكين المركبات الأصفر حجما من المرور، دون الإخلال بمقتضيات المادتين 26 و27 أعلاه.

في نفس الحالات، عندما تعلن سيارة الشرطة والدرك الملكي والمراقبة الطرقية وأعوان السلطة، والإسعاف اقترابها بواسطة إشارات خاصة، يجب على المستعملين الآخرين للطريق تخفيض السرعة وعند الاقتضاء التوقف أو إيقاف المركبة جانبا لتسهيل مرور السيارة المذكورة.

الباب الخامس : أسبقية المرور

المادة 34

يجب على كل سائق مركبة أو دواب يقترب من تقاص أن يتأكد من أن القارعة التي سيتقاطع معها خالية وأن يسير بسرعة معتدلة كلما كانت ظروف الرؤية غير جيدة، وفي حالة الضرورة، أن يعلن عن اقترابه من التقاص، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 43 أدناه داخل التجمعات العمرانية.

المادة 35

يجب على كل سائق يتأهب للانعطاف في مسلك في خط عرضي على يمينه أن يلزم أقصى الجانب الأيمن من القارعة .

غير أنه يمكن أن يسلك الجانب الأيسر من القارعة، إذا كان خط المنعرج أو أبعاد المركبة أو أبعاد حمولتها، لا يمكنه من أن يسلك أقصى اليمين. ويجب عليه، في هذه الحالة، ألا يناور إلا بسرعة معتدلة وبعد التأكد من إمكانية القيام بذلك دون أن يشكل خطرا على الآخرين.

يجب على كل سائق يتأهب للانعطاف في مسلك في خط عرضي على يساره، أن يلزم أقصى الجانب الأيسر، وعندما تكون القارعة ذات اتجاهين في حركة السير، يجب عليه ألا يتجاوز المحور، غير انه عندما تكون القارعة متضمنة لعدد فردي من المسالك المجسدة، يجب على السائق السير في المسلك الأوسط ما لم توجد إشارة مخالفة.

إذا أراد السائق ولوج طريق ذات اتجاهين لحركة السير، يجب عليه المناورة بشكل يمكنه من سلوك الجانب الأيمن من القارعة التي سيستعملها.

يجب على كل سائق، خلال مناورته لتغيير الاتجاه، ودون الإخلال بمقتضيات المادتين 116 و117 من هذا المرسوم فيما يتعلق بالراجلين، أن يسمح بمرور المركبات القادمة من الاتجاه

المعاكس من القارعة التي يتأهب للخروج منها والدراجات بمحرك التي تسير في مسالك أو أشرطة الدراجات المتقاطعة مع القارعة التي يتأهب لولوجها.

المادة 36

عندما يستعمل سائقان تقاصا عبر طريقين مختلفين لهما نفس الأولوية، يجب على السائق القادم من اليسار أن يسمح بمرور السائق الآخر.

استثناء من مقتضيات الفقرة السابقة، يمكن للسائق الذي يلج ملتقى للطرق دورانيا يتضمن عدة مسالك للسير من أجل الخروج من جهة اليسار بالنسبة لمحور الدخول أن يلزم الجانب الأيسر.

المادة 37

تخضع مناورة تغيير المسلك داخل ملتقى الطرق الدوراني لقواعد الأسبقية ويجب إشعار بقية السائقين بها عن طريق الإشارة.

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل المناورات التي يجب أن يقوم بها الراجلون وسائقو الدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات والسيارات والمركبات المجرورة بالدواب في ملتقى الطرق الدوراني.

المادة 38

يجب على كل سائق في التقاصات المعلن عنها بإشارة قف « stop » أن يتوقف في حدود القارعة التي يستعملها. ويجب عليه بعد ذلك السماح بالمرور للمركبات التي تسير في الطريق أو في الطرق الأخرى وألا يستعمل الطريق إلا بعد التأكد من أنه يمكنه القيام بذلك دون خطر.

المادة 39

بالرغم من كل مقتضى مخالف، يجب على كل سائق أن يسمح بالمرور لمركبات المصلحة التابعة للشرطة والدرك الملكي والمراقبة الطرقية وأعوان السلطة ومركبات التدخل الاستعجالي التي تعلن عن اقترابها باستعمال إشارات خاصة.

المادة 40

في التقاصات، عندما تتضمن قارعة متعددة المسالك مسلكا أو عدة مسالك أو أشرطة مخصصة لسير بعض أصناف المركبات، تطبق قواعد الأسبقية المشار إليها في المواد 36 و37 و38 و100 من هذا المرسوم، ماعدا الاستثناءات المشار إليها في المادة 39 أعلاه، على جميع السائقين الذين يسيرون في هذه القارعة أو الذين يتأهبون لاستعمالها.

من أجل تطبيق جميع الأسبقية، يعتبر مسلك الدراجات بمثابة مسلك للقارعة التي يحاذيها.

الباب السادس : احترام الإشارات الضوئية المنظمة لحركة السير

المادة 41

يجب على كل مستعمل للطريق العمومية أن يحترم الإشارات الضوئية المنظمة لحركة السير المنصوص على خصائصها في المواد 67 إلى 74 من هذا المرسوم.

الباب السابع : استعمال المنبهات الضوئية والصوتية

المادة 42

يجب على كل سائق يستعد لتغيير اتجاه مركبته أو دوابه أو التخفيض من سرعته أن يتأكد مسبقا من أنه يمكنه القيام بذلك دون خطر وينبه المستعملين الآخرين إلى نيته تغيير الاتجاه خصوصا عندما يريد الانعطاف نحو اليسار أو عندما يريد عبور القارعة أو عندما يريد، بعد وقوف أو توقف، استرجاع مكانه ضمن حركة السير .

ويجب عليه أن يعلن هذا التنبيه بواسطة:

استخدام ضوء الإشارة للاتجاه في الجانب الذي سيشهد الحركة؛

استخدام ضوء التوقف؛

في حالة وجود خلل في هذه الإشارات، بواسطة إشارات يدوية تشير إلى التخفيض بحركة عمودية بساعد اليد من الأعلى إلى الأسفل أو إلى تغيير الاتجاه بإشارة بالساعد الممتد في

اتجاه التغيير. ويجب أن يتم هذا التنبيه في وقت كاف حتى لا يفاجئ باقي مستعملي الطريق بمناورة مشوشة ومخلة بنظام السير.

المادة 43

يمنع خارج التجمعات العمرانية استخدام المنبهات الصوتية إلا لإعطاء التنبيهات الضرورية لباقي مستعملي الطريق.

يمنع داخل التجمعات العمرانية استخدام المنبهات الصوتية إلا في حالة خطر وشيك.

يمنع الاستخدام المتواصل للمنبهات الصوتية إلا في حدود الضرورة.

المادة 44

يجب أن تعطى التنبيهات في الليل بالاستعمال المتقطع إما لأضواء التقابل أو الأضواء الطريق. ولا يمكن استعمال المنبهات الصوتية إلا في حالات الضرورة القصوى.

الباب الثامن : شروط الوقوف والتوقف

المادة 45

يجب في حالة توقف، أن تركن مركبة في الكتد إذا كان هذا الأخير غير مخصص لحركة سير خاصة وكانت حالة الأرضية تسمح بذلك.

المادة 46

يجب قدر الإمكان أن توضع كل مركبة أو دابة في حالة وقوف أو توقف بشكل لا يضايق حركة السير.

يعتبر الوقوف أو التوقف مضايقا لحركة السير:

على الطوارات والممرات والأكتاد المخصصة لسير الراجلين ؛

على الجهة اليسرى للطريق، ماعدا إذا كانت الطريق ذات اتجاه واحد داخل التجمعات العمرانية ؛

على أشرطة ومسالك الدراجات وكذا على جوانبها ؛

على الأماكن المخصصة لوقوف أو لتوقف مركبات النقل العمومي للأشخاص وسيارات الأجرة أو المركبات المخصصة لمرفق عمومي ؛

بين جانب القارعة وخط متصل عندما لا يسمح عرض المسلك الذي يبقى خاليا بين الخط المذكور والمركبة بمرور مركبة أخرى دون قطع أو تخطي هذا الخط ؛

بالقرب من الإشارات الضوئية المنظمة للسير أو لوحات التشوير في أماكن يمكن أن تحجب هذه الإشارات واللوحات عن مستعملي الطريق ؛

في أماكن تعيق فيها المركبة إما ولوج مركبة أخرى في حالة وقوف أو توقف أو فتح الطريق أمام هذه الأخيرة ؛

في أماكن صنابير إطفاء الحريق وأماكن الولوج إلى منشآت تحت أرضية ؛

أمام مداخل المركبات إلى العقارات المجاورة ؛

في الصف المزدوج ماعدا فيما يتعلق بالدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية دون مركبة جانبية ؛

في الأماكن المخصصة لوقوف أو توقف مركبات تسليم البضائع.

المادة 47

يجب أن توضع كل مركبة في حالة وقوف أو توقف ولو لوقت قصير بكيفية لا تشكل خطرا على مستعملي الطريق.

يعتبر الوقوف والتوقف خطيرين خاصة عندما تكون الرؤية غير كافية في أو بالقرب من:

تقاصات الطرق ؛

المنعرجات ؛

قمم المنحدرات ؛

المنشآت الفنية الجوية ؛

الممرات تحت الأرضية والأنفاق ؛

تقاطعات الطرق مع السكك الحديدية ؛

المسالك المركزية للطرق ذات المسالك الثلاثية والاتجاه المزدوج لحركة السير في الاتجاه المعاكس؛

ممرات ومسطحات التراموای.

المادة 48

يجب على السائق عدم الابتعاد نهائيا عن مكان التوقف دون أخذ الاحتياطات الضرورية لتجنب خطر وقوع حادثة بسبب غيابه.

يجب على السائق عدم إيقاف المركبة على مسافة تقل:

خارج التجمعات العمرانية، عن 12 مترا من تقاص أو تقاطع طريق مع سكة حديدية ؛

داخل التجمعات العمرانية:

أ)- عن 12 مترا من تقاص مجهز بعلامة تشوير طرقي أو من تقاطع طريق مع سكة حديدية أو تراموای ؛

ب)- عن 5 أمتار من تقاص في حالة عدم وجود أية علامة تشوير طرقي.

المادة 49

يمنع على كل سائق أو راكب مركبة النزول منها أو فتح أحد أبوابها دون التأكد مسبقا من إمكانية القيام بذلك دون خطر.

الباب التاسع : استعمال أجهزة الإضاءة وتشوير المركبات

المادة 50

يجب على كل سائق مركبة، في الليل وفي النهار عندما تكون الرؤية غير كافية أن يستعمل ضمن الشروط المحددة في هذا الباب الأضواء التي يجب تجهيز المركبات بها طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات.

يمنع عند استعمال الأضواء الكاشفة الخاصة بالعمل التي تجهز بها بعض المركبات مضايقة السائقين الآخرين بأي حال من الأحوال ويجب أن يقتصر هذا الاستعمال على ما هو ضروري للعمل الذي جهزت من أجله المركبة.

المادة 51

يجب على السائق في جميع الحالات تشغيل الأضواء الحمراء الخلفية أو ضوء أو أضواء إنارة صفيحة التسجيل الخلفية وأضواء الهيكل إذا كانت متوفرة في المركبة وأضواء الوضع الخاصة بالمقطورات، إذا كانت مجهزة بها.

يمكن للسائق استعمال أضواء الطريق ماعدا في الحالات التالية:

يجب أن تكون أضواء الطريق غير مشغلة عند وقوف المركبة؛

يجب إطفاء أضواء الطريق بالتجمعات العمرانية عندما تكون الإضاءة كافية، وخارج التجمعات العمرانية عندما تكون القارعة مضاءة بشكل مستمر، وعندما تمكن هذه الإضاءة السائق من الرؤية على مسافة كافية. ويجب في هذه الحالات، استبدال أضواء الطريق بأضواء التقابل أو أضواء الوضع؛

يجب إطفاء أضواء الطريق واستبدالها بأضواء التقابل على بعد مسافة كافية عندما تتقابل المركبة مع مركبة أخرى وذلك لتفادي إبهار سائق المركبة الأخرى وتمكينه من مواصلة طريقه بأمان ؛

يجب إطفاء أضواء الطريق واستبدالها بأضواء التقابل عندما تسير المركبة خلف مركبة أخرى على بعد مسافة قصيرة. غير أنه يمكن استعمال أضواء الطريق من أجل الإعلام عن النية في التجاوز بواسطة إشارات ضوئية عن طريق تشغيل أضواء التقابل وأضواء الطريق بالتناوب لمدة قصيرة؛

يجب لزوما إطفاء أضواء الطريق واستبدالها بأضواء التقابل، وعدم الاكتفاء باستبدالها بأضواء الوضع وحدها في حالة نقص ملحوظ في الرؤية بسبب أحوال الطقس وخاصة الضباب أو الأمطار أو سقوط الثلج؛

يجب استعمال أضواء الوضع في آن واحد مع أضواء الطريق وأضواء التقابل والأضواء الخاصة بالضباب، ويمكن استعمالها وحدها عند وقوف المركبة أو توقفها أو عندما تكون ظروف الإنارة على الطرق ماعدا الطريق السيار أو الطرق ذات المسالك الخاصة، تسمح

بالرؤية بوضوح على مسافة كافية أو تسمح برؤية المركبة من قبل السائقين الآخرين على مسافة كافية؛

عندما تكون المركبة مجهزة بالأضواء الخاصة بالضباب، يجب عدم استعمال هذه الأضواء إلا في حالات الضباب أو تساقط الثلوج أو أمطار قوية. وفي مثل هذه الحالات، تستبدل الأضواء الخاصة بالضباب بأضواء التقابل ويمكن استعمالها في نفس الآن مع هذه الأضواء. ويمكن أيضا استعمال الأضواء الخاصة بالضباب، خارج التجمعات العمرانية، على الطرق الضيقة التي توجد بها منعرجات متعددة، باستثناء الحالات المنصوص عليها في 3 و 4 أعلاه الخاصة بإلزامية استعمال أضواء التقابل؛

يمكن تشغيل أضواء الطريق وأضواء التقابل في آن واحد في الظروف التي يكون فيها استعمال أضواء الطريق مسموحا به؛

يجب عدم تشغيل أضواء السير الخلفي، عندما تكون المركبة مجهزة بها، إلا عند تنفيذ المناورة الخاصة بالرجوع إلى الخلف، دون أن يكون في ذلك مضايقة لمستعملي الطريق الآخرين.

المادة 52

يجب على سائقي المركبات المنصوص عليها في المادة 50 عند الوقوف أو التوقف ليلا أو نهارا على قارعة مزودة أو غير مزودة بإنارة عمومية، عندما تكون الرؤية غير كافية، أن يشغلوا:

أ)- أضواء الوضع الأمامية ؛

ب)- وفي الخلف الأضواء الحمراء وضوء أو أضواء إنارة صفيحة التسجيل؛

غير أنه داخل التجمعات العمرانية، يمكن استبدال الأضواء المشار إليها في أ و ب أعلاه، بضوء توقف أبيض في الأمام وأصفر أو برتقالي في الخلف موضوع في جانب المركبة المخالف لحافة القارعة الذي لا توجد به أي مقطورة مسنودة إلى المركبة التي تستجب علاوة على ذلك الشروط التالية:

أ)- مركبة مخصصة لنقل الأشخاص تتضمن بالإضافة إلى مقعد السائق ثمانية مقاعد على الأكثر ؛

ب)- جميع المركبات الأخرى التي لا يتجاوز طولها أو عرضها على التوالي، 6 أمتار ومترين.

لا يشترط استعمال الأضواء المشار إليها في هذه المادة، عندما تمكن إنارة القارعة مستعملي الطريق الآخرين من رؤية المركبة بوضوح على مسافة كافية؛

يجب على سائق كل مركبة تسير ليلا ولم تعد أجهزة الإنارة بها، لسبب عارض، تستجيب للشروط المحددة في المرسوم رقم 2.10.421 السالف الذكر، أن يضع على الجانب الأيسر للمركبة في اتجاه السير أضواء بديلة ويخفف من سرعته إلى الحد الضروري لضمان سلامة السير ويجب عليه أن يتوقف بأقرب مكان آمن وألا يتجاوز بأي حال من الأحوال 20 كيلومترا في الساعة.

المادة 53

يجب عند الوقوف أو التوقف ليلا أو نهارا عندما تكون الرؤية غير كافية، أن تكون المركبات المشار إليها في المادة السابقة مشورة بنفس الأضواء المشار إليها في نفس المادة، باستثناء الدراجات والدراجات بمحرك التي يجب ركنها على الجانب الأقصى للقارعة.

يجب أن تكون المقطورات أو أنصاف المقطورات غي المسنودة النبي توجد في حالة وقوف أو توقف على القارعة مشورة إما مثل السيارات أو بواسطة ضوء أبيض في الأمام وضوء أحمر في الخلف موضوعين معا على جانب المركبة المخالف لحافة القارعة التي توجد بها المقطورة أو نصف المقطورة.

إذا لم يكن طول المقطورة أو نصف المقطورة يتجاوز ستة أمتار، يمكن تجميع الضوئين في جهاز واحد.

غير أنه لا يشترط استعمال الأضواء المشار إليها في هذه المادة إذا كانت إنارة القارعة تمكن مستعملي الطريق من رؤية المركبات المتوقفة أو مستعملي الطريق الآخرين بوضوح على مسافة كافية.

المادة 54

إذا تعذر الوقوف أو التوقف وفق مقتضيات المادة52 أعلاه، أو إذا سقط بعض أو كل الشحنة على الطريق دون التمكن من إزاحتها فورا.

يجب على السائق خاصة عند بداية مغيب الشمس، علاوة على إنارة الحاجز، توفير تشوير قبلي خاص به، وفق الشروط المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل وحراسة المركبة إذا كانت مخصصة لمرفق عمومي.

الباب العاشر : شروط وضع التشوير الطرقي

الفرع 1 : مقتضيات عامة

المادة 55

تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الداخلية الشروط الخاصة بوضع التشوير الطرقي.

يجب على مستعملي الطريق في جميع الظروف، احترام التوجيهات الناتجة عن التشوير الذي وضع وفقا لمقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، وكذا التوجيهات التي يصدرها الأعوان المؤهلون قانونا.

المادة 56

لا يمكن الاحتجاج في مواجهة مستعملي الطريق العمومية بمقتضيات نص يتعلق بتشوير طرقي إلا إذا بلغت تلك المقتضيات إلى علمهم بواسطة وضع هذا التشوير في مكانه.

المادة 57

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل:

شروط المصادقة والاعتماد والترخيص الخاصة باستعمال بعض الأجهزة والمواد المخصصة لتشوير الطرق أو الطرق السيارة أو مكوناتها؛

شروط اعتماد مزودي الأجهزة والمواد الخاصة بتشوير الطرق أو الطرق السيارة أو مكوناتها.

المادة 58

يمنع استعمال إشارات من أصناف أو من نماذج غير تلك المحددة بالقرارات المشار إليها في المادتين 55 و57 أعلاه؛

المادة 59

يدخل وضع التشوير الطرقي في اختصاص المصالح المكلفة بالطرق.

وفي حالة الاستعجال، يمكن للأمن الوطني أو للدرك الملكي وضع لوحات التشوير المناسبة.

الفرع 2 : أنواع إشارات الطريق

المادة 60

تتكون إشارات الطريق من ثلاثة أصناف:

إشارات الأعوان المكلفين بتنظيم حركة المرور؛

الإشارات الطرقية ؛

التشوير المؤقت.

القسم الفرعي 1 : إشارات الأعوان المكلفين بتنظيم حركة المرور

المادة 61

يجب على مستعملي الطريق العمومية الامتثال على الفور لإشارات الأعوان المكلفين بتنظيم حركة المرور.

المادة 62

إشارات الأعوان المكلفين بتنظيم حركة المرور هي كالتالي:

اليد مرفوعة عموديا:تعني هذه الإشارة " انتباه- قف " لكل مستعملي الطريق العمومية؛

اليد أو اليدان ممدودتان أفقيا: تعني هذه الإشارة " التوقف " لكل المستعملين القادمين من اتجاهات تقطع الاتجاهات المشار إليها باليد أو باليدين الممدودتين؛

يمكن للعون المكلف بتنظيم حركة المرور، بعد القيام بهذه الإشارة، إنزال اليد أو اليدين، وتعني هذه الإشارة كذلك " قف " للسائقين الموجودين مقابل أو وراء العون، إلا بالنسبة للسائقين الذين لا يمكنهم التوقف في ظروف سلامة كافية. ولا تفرض هذه الإشارة التوقف بالنسبة للسائقين المتوغلين بالتقاص؛

تأرجح لضوء أحمر بالعرض: تعني هذه الإشارة " قف " بالنسبة للسائقين الموجه إليهم هذا الضوء.

القسم الفرعي 2 : الإشارات الطرقية

المادة 63

تهدف الإشارات الطرقية إلى ما يلي:

جعل السير الطرقي أكثر سلامة؛

تسهيل السير الطرقي؛

الإشارة أو التذكير بالأوامر الخاصة بتنظيم السير.

المادة 64

تتكون الإشارات الطرقية من خمسة أنواع:

التشوير الضوئي؛

التشوير الطرقي باللوحات؛

العلامات على القارعة؛

الأرومات؛

الصوات.

المادة 65

توضع الإشارات من الجهة اليمنى للطريق، غير أنه إذا كانت تهيئة المكان لا تمكن من ذلك، يمكن أن توضع أعلى القارعة. ويمكن أن تكرر على الجهة اليسرى أو في الأماكن التي تبرر فيها حركة السير ذلك.

يجب أن تكون الإشارات الطرقية مرئية من قبل المستعملين الموجهة إليهم .

تطبق الإشارات الطرقية، ما عدا الإشارة إلى المسافة، على المكان الذي توضع فيه إلى غاية المكان الذي يوضع فيه تشوير يلغيها، وإلا إلى غاية التقاص المقبل.

المادة 66

يمكن أن تضاف لويحات إلى الإشارات باللوحات شريطة ألا تتعارض مع اللوحة، وتهدف اللويحات إلى توضيح أو تتميم المعلومة الرئيسية.

- اIالتشوير الضوئي

المادة 67

يرتب التشوير الضوئي في صنفين:

الإشارات الضوئية للتقاص الطرقي والتي تخصص للفصل في الزمن بين تحركات المركبات وبين تحركات الراجلين في حالة تعارضها عند التقاص.

الإشارات الضوئية للسير خارج التقاصات الطرقية التي تعمل بصفة دائمة أو بصفة عرضية لتشوير تخصيص المسالك وتقاطع الطريق مع السكك الحديدية والتراموي وإغلاق الممرات بين جبلين أو الأنفاق أو مراقبة الولوج.

المادة 68

مع مراعاة أحكام المادة 90 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ترجح الإشارات الضوئية عندما تشتغل بطريقة عادية، على باقي الإشارات الطرقية المتعلقة بالأسبقية التي تنظم نفس التقاص.

المادة 69

تتكون الإشارات الضوئية المنظمة لحركة السير عند التقاصات من أضواء ثلاثية الألوان ودائرية الشكل وتعني ما يلي:

– 1الضوء الأحمر :المنع المطلق للمرور. ويجب على السائق التوقف حسب الحالات، إما عند خط الوقوف أو قبل ممر الراجلين أو بالموازاة مع عمود الأضواء عند عدم وجود الخط أو الممر المذكورين؛

-2الضوء الأصفر :الإعلان عن الضوء الأحمر ويشير إلى السائق بأنه يجب عليه الوقوف، ماعدا إذا كان لا يستطيع توقيف المركبة عند اشتعال الضوء الأصفر وفق شروط السلامة الكافية، غير أنه في مثل هذه الظروف، إذا تجاوز السائق خط الوقوف أو الإشارة الضوئية أو ممر الراجلين لا يمكنه عبور التقاص إلا بشرط عدم تعريض بقية المستعملين للخطر.

-3الضوء الأخضر :السماح بمرور المركبات بعد التأكد من خلو الطريق. غير انه، يجب على السائق عدم ولوج التقاص إذا كانت كثافة السير قد تؤدي إلى توقف المركبة داخل التقاص أو إلى مضايقة أو منع حركة السير.

يمكن تعويض الضوء الأحمر والضوء الأصفر والضوء الأخضر بسهم أو عدة أسهم ذات لون أحمر أو أصفر أو أخضر، ولهذه الأسهم نفس المعنى الذي للإشارات الضوئية ولكن منع المرور أو السماح به لا يخص إلا الاتجاهات المشار إليها بالأسهم.

عند وجود ضوء أو عدة أضواء إضافية في شكل سهم أو عدة أسهم خضراء مضاءة في نفس الوقت مع الضوء الأحمر أو الضوء الأصفر، فإن هذه الأسهم تعني السماح بمواصلة السير فقط في الاتجاهات المشار إليها برؤوس الأسهم، بشرط فسح المرور للسائقين القادمين بصفة عادية من اتجاهات أخرى وللراجلين.

يكون رأس الأسهم الدالة على السير نحو الأمام في خط مستقيم موجها نحو الأعلى .

تتكون الإشارات الضوئية الوامضة من اللونين الأحمر والأصفر:

– 1الأضواء الوامضة الحمراء :تخصص هذه الأضواء حصريا للتشوير على الممرات السككية والنقط المتحركة. وتعني " التوقف التام؛

-2الأضواء الوامضة الصفراء :تهدف هذه الأضواء إلى إثارة انتباه السائق إلى نقطة خاصة خطيرة، وتدل على "انتباه، خفف السرعة."

المادة 70

توضع الأضواء حسب الطريقة التالية:

-1الضوء الأحمر يوضع فوق الضوء الأصفر والضوء الأخضر يوضع تحت الضوء الأصفر،

-2الأضواء الإضافية في شكل أسهم توضع تحت هذه الأضواء أو بجانب الضوء الأخضر.

المادة 71

توضع الإشارات الضوئية ثلاثية في الجهة اليمنى للقارعة.

ويمكن أن تعاد على اليسار أو من أعلى القارعة وبالأماكن التي يستوجب فيها السير ذلك.

المادة 72

تكون الإشارات الضوئية الخاصة بسير الراجلين ذات لونين أحمر وأخضر .

تعني هذه الإشارات ما يلي:

الضوء الأحمر:ممنوع التوغل في القارعة؛

الضوء الأخضر: السماح بالتوغل في القارعة ويمكن الإعلان عن انتهاء هذا السماح بوميض الضوء الأخضر. يوضع الضوء الأحمر فوق الضوء الأخضر.

تظهر هذه الأضواء في شكل صورة مضاءة لراجل.

يمكن أن تضاف إلى الإشارات المذكورة في هذه المادة إشارات صوتية موجهة إلى بعض فئات الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

المادة 73

تعني الإشارات الضوئية بالنظام ذي لونين الموضوعة في أعلى القارعة ما يلي:

الضوء الأحمر في شكل قاطع ومقطوع: اتجاه ممنوع على الطريق بالنسبة للسائقين الموجه إليهم ؛

الضوء الأخضر في شكل سهم موجه إلى الأسفل: اتجاه مسموح به على الطريق بالنسبة للسائقين الموجه إليهم ؛

تعطى هذه الإشارات الضوئية اتجاه السير على الطريق انطلاقا من المكان الموجودة به وتعاد هذه الإشارات بعد كل تقاص ويجب أن تكون تامة الوضوح من الجهتين. ولا تنظم هذه الإشارات السير بالمفترقات.

المادة 74

يعني الضوء الأصفر الوامض السماح بتجاوز الإشارة الضوئية مع مضاعفة الانتباه ولا يغير قواعد الأولوية.

ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي:

ضوء موضوع بصفة منفردة أو بضوئين يشتغلان بالتناوب؛

ضوء تابع للأضواء ثلاثية الألوان إذا كانت لا تشتغل؛

ضوءين أحمرين وامضين يشتغلان بالتناوب، موضوعين بتقاطعات الطريق مع السكك الحديدية: يعنيان منع تجاوز خط الوقوف أو في حالة عدم وجود هذا الخط منع تجاوز الإشارة الضوئية نفسها بالنسبة لكل مستعملي الطريق.

-IIالتشوير الطرقي باللوحات

المادة 75

يتكون التشوير الطرقي باللوحات من الأصناف التالية:

أ) علامات الخطر: تنذر مستعملي الطريق بوجود خطر على الطريق وتشير إلى طبيعته ؛

ب) علامات التقاص ونظام الأسبقية : تحدد نظام الأسبقية في تقاص ؛

ج) علامات الإلزام، تبلغ إلى مستعملي الطريق الأوامر الخاصة بالإلزام أو التحديد أو بالمنع التي يجب عليهم التقيد بها ؛

د) علامات الإرشاد.

المادة 76

تفرض علامات الخطر على مستعملي الطريق انتباها خاصا وتخفيضا للسرعة ملائما لنوع الخطر المشار إليه.

توضع علامات الخطر بتشوير متقدم.

المادة 77

تخصص علامات التقاص ونظام الأسبقية لإعلام مستعملي الطريق بالقواعد الخاصة بالأسبقية في التقاصات أو في الممرات المتناوبة.

توضع علامات التقاص ونظام الأسبقية بعين المكان.

المادة 78

يجب على كل سائق قبل التوغل في ملتقى طرق دوراني معلن عنه بالعلامة الملائمة، مهما كان تصنيف الطريق الذي يريد مغادرته، فسح المجال لمستعملي الطريق الموجودين داخل الملتقى.

المادة 79

تخصص علامات الإلزام لمستعملي الطريق الذين يجب عليهم التقيد بالإلزام أو بالمنع الذي تتضمنه اللوحات في جميع الظروف.

توضع علامات الالزام في أقرب مكان ممكن من المكان الذي تطبق فيه.

المادة 80

تمد علامات الإرشاد مستعملي الطريق العمومية بالبيانات المفيدة لهم أثناء تنقلهم. وتوضع علامات الإرشاد بأماكن ملائمة حسب نوع البيانات التي تعطيها.

تكتب البيانات التي تحملها بعض اللوحات المخصصة لعلامات الإرشاد باللغتين العربية والفرنسية.

تتكون علامات الإرشاد من:

إشارات الإرشاد إلى المنشآت والخدمات المفيدة لمستعمل الطريق أثناء تنقله ؛

إشارات المجدة أو إشارات الاتجاه.

المادة 81

تتكون إشارات الإرشاد إلى المنشآت والخدمات المفيدة لمستعمل الطريق من الصنفين الفرعيين التاليين:

الإشارات المرتبطة بسلوك مستعملي الطريق؛

الإشارات التي تمد مستعملي الطريق بالبيانات المفيدة لهم أثناء تنقلهم.

المادة 82

تهدف إشارة المجدة أو إشارة الاتجاه إلى تمكين مستعملي الطريق من المتابعة ليلا أو نهارا وبدون خطأ أو تردد للمسار الذي حددوه سواء عند عبور التجمعات العمرانية أو خارج هذه التجمعات.

المادة 83

يجب أن يقوم التشوير المنصوص عليه في المادة 82 أعلاه، الذي يجب أن يحترم مبدأ استمرارية الوجهات، بالوظائف التالية:

التشوير المسبق :يتمثل دوره في تهييء مستعمل الطريق للدخول إلى ملتقى طرقي حسب الوجهة التي سبق أن اختارها؛

الوضع: يتمثل دوره في إرشاد مستعملي الطريق على مستوى ملتقيات الطرق أو نقط الاختيار إلى مختلف الوجهات الممكنة ؛

التأكيد: يتمثل دوره في أن يؤكد لمستعمل الطريق، عندما يكون ذلك ضروريا وجهات المسار الذي اختاره ؛

الموقع : يتمثل دوره في تمكين مستعمل الطريق من تحديد موقعه على المسار الذي سلكه ؛

التحديد : يتمثل دوره في تمكين مستعمل الطريق من التعرف على المسارات حسب تصنيف الطرق الجاري به العمل.

-IIIالعلامات على القارعة

المادة 84

تهدف العلامات على القارعة إلى الإشارة إلى أجزاء القارعة المخصصة لمختلف اتجاهات السير أو لبعض أصناف مستعملي الطريق العمومية وكذا في بعض الحالات الإشارة إلى السلوك الذي يجب أن يتقيد به السائقون.

المادة 85

تنقسم العلامات على القارعة إلى أربعة أصناف:

– 1الخطوط الطولية :وهي خطوط متقطعة أو متصلة أو مختلطة، تفصل بين مسارات السير أو تحددها. ويمنع قطع أو تخطي خط طولي؛

-2العلامات العرضية :وهي علامات مخصصة لإعلام مستعمل الطريق بالسلوك الذي يجب اتباعه على مستوى تقاص ؛

-3العلامات الأخرى :وهي علامات تكميلية مخصصة لإعلام مستعملي الطريق بتخصيص أو تجسيد بعض أجزاء القارعة. ويمكن أن تستعمل لتكرار أو لمد مستعملي الطريق بالإشارات التي لا يمكن مدهم بها بكيفية ملائمة بواسطة الإشارات الأخرى.

عندما يوضع سهم على جزء من القارعة، يجب على السائقين اتباع الوجهة أو الوجهات التي يشير إليها السهم المذكور؛

-4الكتابات :وهي بيانات إضافية تستعمل في حالات استثنائية.

المادة 86

يمكن أن تستعمل جميع العلامات على القارعة وحدها أو مع وسائل تشوير أخرى تعزز أو توضح بياناتها.

المادة 87

تحدد ممرات الراجلين بخطوط ذات لون أبيض موازية لمحور القارعة.

وتبين لسائقي المركبات أنه يجب عليهم فسح المرور للراجلين المتوغلين أو الذين لهم أسبقية المرور وتمنع كل وقوف أو توقف عليها.

المادة 88

تخصص طريق السير المحددة بخطوط عريضة والمكتوبة عليها كلمة "حافلة" لمركبات النقل العمومي الجماعي المنتظم للأشخاص.

تعاد كتابة كلمة "حافلة" بعد كل تقاص، ويمكن أن يرخص لسيارات الأجرة باستعمال هذا المسلك.

في حالة السماح لسيارات الأجرة بالسير على هذه الطريق، يجب أن تضاف للعلامة المناسبة كلمة "تاكسي" وفي هذه الحالة، يجب على سائقي سيارات الأجرة، عند الاقتضاء، احترام الإشارات الضوئية.

يمكن للمركبات ذات الأولية استعمال هذا المسلك إذا اقتضت الحالة الاستعجالية ذلك.

لا يمكن للمركبات الأخرى عبور هذا المسلك إلا على مستوى التقاصات أو عند مغادرة عقار مجاور أو الدخول إليه.

يمكن إعادة العلامة الخاصة بهذه الطريق بعد كل تقاص.

IV- التشوير بالأرمات

المادة 89

الأرمات هي أجهزة تهدف إلى إرشاد مستعملي الطريق أو إشعارهم بوجود خطر خاص في نقطة محددة على الطريق أو على طول الطريق.

وتستعمل الأرمات على شكل تشوير دائم أو تشوير مؤقت.

- Vالتشوير بالصوات

المادة 90

الصوات هي أجهزة مخصصة للاستدلال على الطريق.

القسم الفرعي 3 : التشوير المؤقت

المادة 91

يجب أن تكون الأوراش الطرقية مهما كان حجمها أو منفذها موضوع تشوير مؤقت.

المادة 92

تهدف الاشارات المؤقتة إلى تنبيه مستعمل الطريق وإرشاده لتامين سلامته وسلامة المستخدمين ولتسهيل سيولة السير في وضعيات مؤقتة تشمل التدخلات المستعجلة، والأخطار المؤقتة والأوراش القارة والأوراش المتنقلة.

الباب الحادي عشر : السلوك الواجب التقيد به في بعض الحالات

المادة 93

يمنع على جميع سائقي المركبات أو الحيوانات قطع الطريق على عناصر الصفوف العسكرية أو قوات الأمن أو على جنازة أو على المواكب أثناء سيرها.

المادة 94

يجب على كل سائق أو مستعمل للطريق العمومية متورط في حادثة سير:

أن يتوقف بمجرد ما يمكنه ذلك، دون أن يحدث خطرا إضافيا على السير؛

أن يعمل على ضمان سلامة السير في مكان الحادثة؛

إذا لم تؤد الحادثة إلا إلى أضرار مادية، أن يدلي بهويته وعنوانه لكل شخص متورط في الحادثة؛

إذا كان في الحادثة جرحى او موتى:

أ) أن يشعر أو يعمل على إشعار مصالح الشرطة أو الدرك الملكي ؛

ب) أن يدلي بهويته وبعنوانه للمصالح المذكورة ولكل شخص متورط في الحادثة ؛

ج) أن يبقى في مكان الحادثة أو أن يرجع إليه إلى حين وصول أعوان المصالح المذكورة، ما لم يأذنوا له بمغادرة المكان أو يكون من واجبه تقديم إسعافات إلى الجرحى أو يحتاج بنفسه إلى العلاج.

د) أن يتجنب في حدود ما يتناسب مع السلامة الطرقية تغيير حالة الأمكنة واندثار الآثار التي قد تستعمل لإثبات المسؤوليات.

القسم الثالث : قواعد الاستعمال الخاص بالطرق المفتوحة للسير العمومي

الباب الأول : السير على طرق مخصصة لسير بعض أصناف مستعملي الطريق العمومية

المادة 95

يجب على كل مستعملي الطريق، ما عادا في حالة الضرورة القصوى، استعمال القارعات والطرق والمسالك والأشرطة والطوارات والأكتاد المخصصة لهم.

غير أنه يجوز لسائقي المركبات البطيئة، الذين يسيرون في الممر المخصص لهم، في حالة تجاوز المركبة التي توجد أمامهم أن يستعملوا مؤقتا الطريق الموجود مباشرة على يسارهم، ما عدا في حالة وجود إلزام مخالف مشار إليه بشكل قانوني .

يراد في مدلول هذه المادة "بالمركبة البطيئة" المركبة التي تسير بسرعة تقل عن 60 كيلومترا في الساعة في المقطع المعني.

الباب الثاني : التدابير الاستثنائية الواجب اتخاذها في بعض الحالات

المادة 96

يمكن لكل وزير التجهيز والنقل والسلطات المحلية والجماعات المحلية المخول لها ممارسة مهام الشرطة الإدارية، في حدود اختصاصها، تنظيم أو حتى منع سير المركبات خلال فترات تساقط الأمطار أو الثلوج أو خلال فترات الجليد أو ذوبانه أو عند تراكم الرمال أو زحفها أو

أثناء الزوابع الرملية أو وجود أشغال تستلزم هذا المنع، على الطرق والمسالك التي يحددونها، أو تحديد حمولة أو عدد حيوانات الجر أو المركبات المسموح لها بالسير خلال هذه الفترات، أو فرض استعمال السلاسل من قبل بعض فئات المركبات خلال سيرها على الطرق التي تتساقط فيها الثلوج.

يمكن لوزير التجهيز والنقل، بالنسبة للطرق المصنفة ولرؤساء المجالس الجماعية، بالنسبة للطرق الجماعية، أن يأمروا بوضع حواجز خاصة بالثلج أو بذوبان الجليد. وتحدد هذه السلطات شروط السير على الطرق وعلى المقاطع الطرقية الخاضعة لحواجز الثلوج وذوبان الجليد وتراكم الرمال أو زحفها وأثناء الزوابع الرملية.

يرجع الاختصاص في وضع حواجز ذوبان الجليد على الطرق الغابوية إلى عامل العمالة أو الإقليم وإلى السلطة المكلفة بالغابات.

يمنع عرقلة إغلاق حواجز ذوبان الجليد

الباب الثالث : شروط المرور على المنشآت الفنية

المادة 97

إذا كانت القناطر لا تتوفر فيها الضمانات الكافية من اجل سلامة مستعمليها، يمكن لوزير التجهيز والنقل فيما يخص شبكة الطرق التابعة للدول ولرئيس المجلس الجماعي في ما يخص الطرق الجماعية، اتخاذ جميع الإجراءات التي يمكن أن تضمن هذه السلامة، ويجب في جميع الحالات وضع لوحات تشير إلى الحمولة القصوى المسموح بها وإلى الإجراءات المتخذة لحماية هذه القناطر ولاستعمالها وذلك على مداخلها ومخارجها لكي تكون مرئية بشكل واضح بالنسبة لمختلف السائقين .

يجب على السائق عند الاقتراب من نفق أن يتأكد من أن مركبته مسموح لها بولوج هذه المنشأة وبأنها في حالة ميكانيكية جيدة وتتوفر على كمية كافية من الوقود.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد ولوج الأنفاق والسير فيها.

الباب الرابع : شروط النقل الاستثنائي

المادة 98

يجب أن يكون سير آليات أو مركبات أو نقل حمولة لها طابع استثنائي بسبب أبعادها أو كتلتها ولا تحترم الحدود التنظيمية المسمى "النقل الاستثنائي" موضوع ترخيص مسبق.

يخضع للترخيص المذكور تنقل أو سير:

الأشياء غير القابلة للتجزئة والتي تتجاوز أبعادها أو حمولتها الحدود التنظيمية ؛

السيارات أو مجموعة المركبات أو المقطورات المخصصة لنقل الأشياء الغير قابلة للتجزئة والتي تتجاوز أبعادها أو حمولتها وهي في حالة السير الحدود التنظيمية ؛

الآلات الفلاحية أو أريبات الأشغال العمومية التي تتجاوز أبعادها أو حمولتها وهي في حالة سير الحدود التنظيمية ؛

المركبات أو الأريبات الخاصة التي تتجاوز إحدى خصائصها على الأقل الحدود التنظيمية.

يراد في مفهوم هذه المادة بالأشياء "غير القابلة للتجزئة" الأشياء التي بغرض نقلها على الطريق، لا يمكن تجزئتها إلى حمولات متعددة بدون مصاريف أو مخاطر إلحاق أضرار مهمة بها والتي بسبب أبعادها أو كتلتها لا يمكن أن يتم نقلها على متن مركبة تحترم أبعادها أو كتلتها الحدود التنظيمية.

يسلم وزير التجهيز والنقل الترخيص المشار إليه أعلاه، وينص الترخيص خاصة على حدود الوزن والأبعاد وشروط سير النقل الاستثنائي، ويذكر بالالتزامات والعقوبات التي تطبق في حالة مخالفة المقتضيات التنظيمية.

المادة 99

يحدد وزير التجهيز والنقل بقرار:

كيفيات تسليم تراخيص النقل الاستثنائي ؛

الشروط الخاصة التي يجب أن ينجز وفقا لها النقل الاستثنائي والتي تتعلق خاصة بما يلي:

القواعد الخصوصية لسير القوافل الاستثنائية وأصناف التراخيص ؛

الفترات والمسارات التي يمنع فيها السير ؛

الأجهزة الخصوصية لتشوير القوافل الاستثنائية وكذا الشروط التي يمكن فيها لوزير التجهيز والنقل تغييرها أو تتميمها ؛

شروط مرافقة القوافل ؛

شروط تشوير وتجهيز المركبات المرافقة.

الباب الخامس : السير على الطريق بالقرب من السكك الحديدية أو سكك الترامواي أو فوقها

المادة 100

تعطى الأسبقية عندما تكون سكة حديدية موضوعة على طريق أو تتقاطع معها، للمركبات والآليات التي تسير عادة فوق هذا السكة الحديدية.

يجب على كل مستعمل للطريق العمومية فور اقتراب إحدى الآليات أو المركبات المذكورة سابقا إخلاء السكة الحديدية فورا بشكل يسمح بمرورها.

يجب على رعاة قطعان الحيوانات على الخصوص اتخاذ جميع التدابير الملائمة على وجه السرعة من أجل أن يحولوا دون عبور الحيوانات لتقاطع الطريق مع السكة الحديدية أو سكة الترامواي.

يجب على مستعمل الطريق العمومية، في حالة وجود ممرات غير محروسة، عندما يعلم بوجود هذه الممرات من خلال علامات التشوير التنظيمية، ألا يعبر هذه الممرات إلا بعد أن يتأكد من أن عملية العبور ستتم بشكل آمن. ويجب عليه في كل الحالات أن يتوقف قليلا قبل الشروع في العبور.

ويجب على مستعمل الطريق عندما تكون الممرات مجهزة بحواجز مرورية، الالتزام بتعليمات الحارس وعدم عرقلة عملية إغلاق الحواجز عند الاقتضاء.

المادة 101

يمنع توقيف المركبات على أجزاء طريق يشغلها كليا أو جزئيا خط للسكة الحديدية أو لسكة الترامواي أو بتقاطع معها، أو ترك مركبات بها في حالة وقوف أو حيوانات محروسة أو غير محروسة، أو رمي أو وضع آليات أو أشياء كيفما كانت عليها، أو استعمال قضبان السكة الحديدية أو سكة الترامواي من قبل مركبات لا تنتمي إلى المصلحة المسؤولة عنها.

يجب على السائق، في حالة وقوف اضطراري لمركبة على تقاطع طريق مع سكة حديدية أو سكة الترامواي، أن يبدل جهده لإبعادها عن محرم السكة الحديدية أو سكة الترامواي. وإذا

تعذر عليه ذلك، أن يسرع لاتخاذ كل التدابير التي في استطاعته من أجل إخبار تقنيي المركبات أو الآليات التي تسير فوق السكة بالخطر الموجود في الوقت المناسب.

المادة 102

يمنع على جميع السائقين تجاوز الترامواي، عندما يكون متوقفا لإركاب أو إنزال الركاب من الجهة التي تتم فيها عملية الإركاب أو الإنزال.

يجب عند القيام بتجاوز الترامواي السير بسرعة معتدلة وترك مسافة جانبية محددة في 1.50 متر.

يتم تجاوز الترامواي من ناحية اليمين إذا كانت في حالة سير ولا يسمح بتجاوزه من جهة اليسار إلا في الطرق ذات الاتجاه الواحد وعندما تكون المساحة الموجودة على اليمين غير كافية للقيام بالتجاوز على نحو آمن.

لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كانت للترامواي مسطحة خاصة.

المادة 103

يمنع على الراجلين السير على مسطحة الترامواي.

لأجل التمكن من عبور مسطحة الترامواي، يجب عليهم التأكد من خلو هذه المسطحة من أية آلية تسير عليها وعليهم أيضا العبور من الممرات الخاصة بالراجلين مجهزة كانت أو غير مجهزة بأضواء التشوير والمهيأة لهذا الغرض وأن ينتبهوا للسكة التي يعبرونها.

المادة 104

يمنع تنقل أو قيادة الحيوانات والمركبات المجرورة بالدواب بالقرب من ممرات قريبة من الترامواي. ويجب أن تكون بعيدة عن منطقة الترامواي بمسافة لا تقل عن كيلومترين.

الباب السادس : مقتضيات خاصة بسائقي الترامواي

المادة 105

يجب على سائقي التراموای عند السير احترام علامات التشوير الخاصة بالتراموای.

يجب عليهم كذلك احترام الأضواء ثلاثية الألوان، ماعدا بالنسبة للتراموای ذي مسطحة مستقلة، وكذا احترام توجيهات الأعوان الذين ينظمون حركة السير.

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل، شروط وضع علامات التشوير وعلامات الالزام المطلق الخاصة بالتراموای.

المادة 106

يجب على سائق التراموای عند سيره على سكة حديدية تعبر الطريق العمومية إعلان اقترابه من التقاصات ومن محطات الوقوف بواسطة جهاز إنذار.

يجب استعمال جهاز الإنذار السالف الذكر بالقرب من ممرات الراجلين وفي كل مرة يبدو فيها للسائق أن الطريق غير خالية.

يجب على السائق أيضا أن يركز انتباهه على الطريق وأن يتخذ تدابير السلامة المنصوص عليها في قرار مشترك لوزير الداخلية ولوزير التجهيز والنقل إذا رأى أن هناك حاجزا أو أشياء غير عادية في الطريق.

المادة 107

يجب من أجل ضمان شروط السلامة الكافية عند التقاصات والانشعابات بين مستعملي الطريق العمومية والأشخاص الموجودين على متن التراموای، أن تعمل الإشارات الضوئية الموجودة في التقاصات الخاصة بالتراموای بتزامن مع الإشارات الضوئية الموجودة بالطريق العادية.

المادة 108

يجب على سائق التراموای، عند الاقتراب من ملتقى الطرق أو الانشعابات ومع استعمال جهاز الإنذار أن يراعي الأحداث غير المتوقعة التي تتسبب في ازدحام على القارعة وأن يتخذ الاحتياطات اللازمة بالسير بسرعة معتدلة تسمح للمركبات التي تستعمل الطريق العمومية بإخلاء سكة التراموای بدون خطر.

المادة 109

على سائق الترامواي أيضا إخلاء الطريق لمركبات الأمن الوطني والدرك الملكي وأعوان السلطة والوقاية المدنية والجمارك ومراقبي النقل الطرقي عندما يتوجهون إلى الأماكن التي يكون تدخلهم العاجل فيها ضروريا، ولسيارات الإسعاف التي تسير من أجل النقل المستعجل لمريض أو جريح أو عندما تقوم بهذا النقل، عندما تعلن هذه المركبات عن قدومها باستخدام منبه صوتي أو ضوئي أو هما معا.

الباب السابع : الشروط الخاصة المطبقة على سائقي الدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدرجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات المزودة أو غير المزودة بمحرك

المادة 110

يجب لزوما على سائقي وراكبي الدراجات بمحرك والدراجات النارية المقرونة أو غير المقرونة بمركبة جانبية أو الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك أو الدراجات رباعية العجلات بمحرك غير المتوفرة على هيكل أن يضعوا خوذات واقية مربوطة ويصادق على هذه الخوذات بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 111

يجب على سائقي الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدرجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات عدم السير متجاورين في قارعة ذات اتجاهين للسير. ويمنع عليهم أن يتم قطرهم من قبل المركبات.

يمنع على مستعملي الدراجات السير بدون مسك المقود على الأقل بيد واحدة. ويمنع عليهم أيضا نقل أو جر أو دفع أشياء تضايق السياقة أو خطيرة بالنسبة لمستعملي الطريق الآخرين. ويطبق نفس المنع على سائقي الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات الذين عليهم مسك المقود باليدين معا باستثناء عند الحاجة إلى إعطاء إشارة التعبير عن تغيير الاتجاه باليد.

المادة 112

يجب على سائقي الدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات استعمال الأشرطة أو المسالك الخاصة بهم عندما تكون موجودة.

استثناء من مقتضيات المادة 95 أعلاه، يمكن السماح بالسير على الطوار للدراجات ولكل مركبة تساق باليد وغير ممتطاة.

يمنع على جميع السائقين، من غير سائقي الدراجات النارية، السير أو الوقوف أو التوقف على الممرات الخاصة بمستعملي الدراجات.

المادة 113

لا يسمح بنقل راكب زيادة عن السائق على متن الدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك إلا على مقعد مثبت على المركبة مخالف لمقعد السائق .

بتطبيق هذه المادة، يكون السرج المزدوج أو المقعد المزدوج مماثلا لمقعدين.

يمنع نقل الأشياء غير المثبتة بإحكام على الدراجات والدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات أو الأشياء التي تبرز عن العرض الكلي للمركبة.

يسمح بنقل الأشياء التي تبرز بشكل طولي على الجزء الخلفي للمركبة بما لا يتجاوز 60 سنتمترا ودون أن تحجب الضوء أو الأضواء الخلفية للمركبة.

الباب الثامن : شروط السير الخاصة المطبقة على المركبات المجرورة بالدواب

المادة 114

يجب أن تتوفر كل مركبة تجرها الدواب على سائق واحد على الأقل.

ولا يمكن أن يقرن، تحت قيادة شخص واحد:

بالنسبة للمركبات التي تجرها الحيوانات المستخدمة لنقل البضائع، أكثر من خمسة خيول أو غيرها من حيوانات الجر إذا تعلق الأمر بمركبة ثنائية العجلات، وإذا تعلق الأمر بمركبة رباعية العجلات أكثر من ثمانية خيول أو غيرها من حيوانات الجر الأخرى، دون أن يكون في هذه الحالة الأخيرة أكثر من خمسة حيوانات في صف واحد ؛

بالنسبة للمركبات التي تجرها الدواب المستخدمة لنقل الأشخاص، أكثر من ثلاثة خيول في حالة المركبات ثنائية العجلات، وأكثر من ستة في حالة المركبات رباعية العجلات.

المادة 115

يجب الاستعانة بمساعد سائق عندما يزيد عدد الحيوانات الجر عن اثنين.

الباب التاسع : شروط السير الخاصة المطبقة على الراجلين

المادة 116

عندما تكون بجانب القارعة مسالك أو أماكن مخصصة للراجلين أو يستعملها عادة الراجلون مثل الطوارات أو الأكتاد، يجب على الراجلين استعمالها وتجنب السير على القارعة. وفي حالة عدم وجود هذه المسالك أو الأماكن أو في حالة استحالة استعمالها، يجب على الراجلين عدم عبور القارعة إلا بعد التأكد من إمكانية القيام بذلك دون التعرض لخطر.

المادة 117

يجب على الراجلين، عندما لا يمكنهم أن يستعملوا إلا القارعة السير أقرب ما يمكن من إحدى حافاتها.

يجب على الراجلين السير قريبا من الحافة اليسرى للقارعة في اتجاه سيرهم، ما لم يكن ذلك يمس بسلامتهم ما عدا إذا كانت هناك ظروف خاصة.

المادة 118

يجب على الراجلين عند عبور القارعة مراعاة حالة الرؤية والمسافة التي تبعد بها المركبات وسرعتها.

يجب عليهم استعمال الممرات المخصصة لهم عند وجودها على أقل من 50 مترا.

يجب على الراجلين في التقاصات التي لا توجد بجوارها ممرات مخصصة لهم، أن يسلكوا الجزء من وسط القارعة المحاذي لطول الطوار.

المادة 119

يجب على الراجلين، خارج التجمعات العمرانية، عندما لا توجد ممرات مخصصة لهم، ألا يدخلوا القارعة دون التأكد من قيامهم بذلك بأمان، وعلى أن يراعوا على الخصوص حالة الرؤية والمسافة التي تبعد بها المركبات وسرعتها.

يجب على الراجلين عند عبورهم القارعة اجتيازها عموديا بالنسبة لمحورها.

المادة 120

يجب على الراجلين، خارج التقاصات، أن يعبروا وسط القارعة بصفة عمودية بالنسبة لمحورها.

يمنع على الراجلين السير على قارعة ساحة أو تقاص ما لم يوجد ممر مخصص لهم يمكنهم من العبور المباشر.

ويجب عليهم أن يلتفتوا حول الساحة أو التقاص مع اجتياز ما يلزم من القارعات.

المادة 121

يجب على الرجلين، عندما تكون عملية عبور القارعة منظمة من قبل شرطي المرور أو بواسطة إشارات ضوئية أو صوتية، ألا يعبروا الطريق إلا بعد الإشارة التي تسمح بذلك.

المادة 122

يجب أن تكون ممرات عبور الراجلين، خارج التقصات، مشورة.

المادة 123

عندما تكون القارعة مقسمة إلى عدة أجزاء بواسطة ملجأ واحد أو سطحاء وسطى أو أكثر، يجب على الراجلين الذين وصلوا إلى أحد هذه الملاجئ أو السطائح، ألا يشرعوا في عبور

الجزء الموالي من القارعة إلا مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في المواد من 116 إلى 121 أعلاه.

المادة 124

يمنع على الراجلين عندما تكون عملية العبور خط للسكة الحديدية أو لترامواي منظمة بواسطة ضوء أحمر وامض العبور مادام الضوء الأحمر مشتعلا.

المادة 125

لا تطبق مقتضيات هذا الباب على الفرق العسكرية وعلى فرق الشرطة في أثناء سيرها، ولا على المجموعات المنظمة من الراجلين الذين يسيرون في صفوف. ويجب على هذه الفرق والمجموعات ألا تشتمل على صفوف يتجاوز طولها 20 مترا، وأن يلزموا الجانب الأيمن من القارعة على نحو يترك على الجهة اليسرى من القارعة أكبر عرض ممكن وفي جميع الحالات أن يتركوا حيزا كافيا لمرور مركبة.

يجب أيضا على هذه الفرق والمجموعات إذا كانت مكونة من صفوف كثيرة، مسافة 50 مترا بين كل واحدة منها.

يجب على الفرق والمجموعات المذكورة، عندما تسير في صف أو عناصر صف أن تكون مشورة عند سيرها في القارعة بمجرد حلول الظلام، وليلا ونهارا إذ كانت الظروف تستلزم ذلك، خاصة في أوقات الضباب، وفق الشروط التي تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 126

يجب على السائقين التخفيض من السرعة عند الاقتراب من الممرات المخصصة للراجلين.

تكون للراجلين الذين دخلوا الممر أسبقية المرور وفق الشروط المنصوص عليها في المواد من 118 إلى 123 أعلاه.

المادة 127

يمنع على السائقين التجاوز عند الاقتراب من الممرات المخصصة للراجلين.

المادة 128

يجب على السائقين، عند الاقتراب من سيارة متوقفة التخفيض من السرعة وعدم التجاوز إلا بعد التأكد من عدم وجود راجلين يعبرون الطريق.

المادة 129

يجب على السائقين عند وجود باحات مهيأة لوقوف السيارات، السير عبرها بسرعة منخفضة جدا مع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة من أجل عدم تعريض الراجلين للخطر.

الباب العاشر : القواعد المطبقة على سير الحيوانات غير المربوطة بمركبة على الطريق العمومية

المادة 130

يجب أن يكون لكل حيوان يسير على الطريق العمومية منفردا أو مع قطيع سائق.

يجب ألا تقل سن السائق عشر سنة.

المادة 131

يجب على كل سائق حيوانات عند سيرها العادي، أن يجعلها تسير على الحافة اليمنى للقارعة كلما سمحت بذلك حالة هذه القارعة أ ومقطعها.

المادة 132

يجب أن تتم سياقة الحيوانات في الطريق، بشكل منفرد أو في شكل قطيع، بطريقة لا تشكل معها عرقلة للسير العمومي وأن يتم التقاطع معها أو تجاوزها في ظروف مرضية.

المادة 133

يجب على كل سائق يتهيأ لتغيير اتجاه حيواناته أو لتخفيض سرعتها أن يشعر بنيته تلك مستعملي الطريق الآخرين خاصة عندما يريد إلى الانتقال إلى اليسار أو قطع القارعة أو عندما يريد العودة إلى السير بعد وقوف أو توقف.

المادة 134

يجب على كل سائق حيوانات منفردة أو في شكل قطيع بمجرد حلول الظلام، خارج التجمعات العمرانية، أن يحمل بشكل مرئي جدا مصباحا مضاء خاصة خلف الدابة أو القطيع.

لا تطبق مقتضيات الفقرة السابقة في حالة وقوف أو توقف حيوانات داخل التجمعات العمرانية، إذا كانت إنارة القارعة تمكن باقي مستعملي الطريق من رؤية الحيوانات بوضوح على مسافة كافية.

المادة 135

يجب أن يكون لقطعان الحيوانات التي تسير على الطريق العمومية، مهما كان نوعها، عدد كاف من السائقين .

إذا كانت هناك عدة قطعان تسير على نفس الطريق يجب التفريق بينها مسافة 50 مترا على الأقل.

المادة 136

يجب على سائقي الحيوانات بشكل منفرد أو في شكل قطيع استعمال المسالك الجانبية للطريق إذا كانت موجودة.

الباب الحادي عشر : شروط تنظيم السباقات أو المنافسات الرياضية

الفرع الأول : مقتضيات عامة

المادة 137

تخضع سباقات السيارات والدراجات النارية والدراجات وسباقات الراجلين وكذا جميع المباريات والتظاهرات الرياضية الأخرى، مهما كانت تسميتها التي يعبر مسارها مقطعا معينا من طريق مصنفة لترخيص من وزير التجهيز والنقل، بعد استطلاع رأي المدير العام للأمن الوطني وقائد الدرك الملكي وسلطات العمالة أو الإقليم المعني.

تحدد كيفيات الترخيص المذكور بقرار لوزير التجهيز والنقل.

تخضع السباقات وجميع المباريات والتظاهرات، مهما كانت تسميتها التي لا يعبر مسارها أي مقطع من طريق مصنفة وإما يعبر طرقا عمومية أخرى تدخل في المجال الترابي لعمالة أو لإقليم واحد لترخيص من العامل المعني بعد استطلاع رأي مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني والمصالح الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

لا يمكن منح الترخيص الإداري لمنظمي السباقات والمباريات والتظاهرات إلا إذا قام هؤلاء بإبرام عقد تامين خاص بتغطية المخاطر الناجمة عنها .

يتحمل منظمو السباق مصاريف الحراسة والمصاريف الأخرى التي تسبب فيها السباق أو التظاهرة للإدارة.

ويجب على منظمي السباق أن يقدموا لهذا الغرض إيداعا مسبقا، تحدد مبلغه، حسب كل حالة، السلطة التي تمنح الترخيص.

المادة 138

لا يمكن منح الترخيص المشار إليه في المادة 137 أعلاه إلا لفائدة التظاهرات التي تنظمها هيئة أو جمعية رياضية منخرطة في جامعة مؤهلة لتنظيم التظاهرات الرياضية .

غير أنه يمكن الترخيص المذكور لجمعية غير منخرطة في جامعة من الجامعات السالفة الذكر إذا حظي الطلب المقدم لهذا الغرض بموافقة السلطة الحكومية المكلفة بالرياضة.

المادة 139

يجب أن يكون كل نظام خاص لكل السباقات أو المنافسات الرياضية التي تنظمها جمعية منخرطة أو غير منخرطة في إحدى الجامعات المشار إليها في المادة 138 أعلاه مطابقا

لنظام نموذجي تعده بالنسبة لكل رياضة الجامعات المعنية ومعتمدا من قبل وزير التجهيز والنقل ووزير الداخلية ووزير الشباب والرياضة.

المادة 140

لا يمكن، إلا في حالة منح استثناء، أن تدرس إلا الطلبات المتعلقة بسباقات أو منافسات مسجلة في جدول أو جداول زمنية معدة مسبقا.

المادة 141

يمكن للسلطة الإدارية المختصة في تنظيم السير على الطرق أن تنظم السير أو تمنعه مؤقتا في حالة الضرورة وأن تقرر أن السباق أو المنافسة الرياضية تستفيد من أسبقية المرور التي تبلغ مسبقا إلى علم مستعملي الطريق بتشوير ملائم يحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل ووزير الشباب والرياضة.

المادة 142

يكلف المنظمون وممثلوهم الذين يجب أن يكونوا راشدين وحاصلين على رخصة سياقة بالإعلان في المسار المتبع عن السباق أو المنافسة الرياضية لمستعملي الطريق. ويجب عليهم في إطار القيام بمهامهم الامتثال لأوامر رجال الأمن أو الدرك الملكي الحاضرين في عين المكان وإخبارهم بالحوادث التي يمكن وقوعها.

الفرع الثاني : مقتضيات خاصة تطبق على مباريات ومنافسات السرعة للمركبات ذات محرك

المادة 143

لا يمكن الترخيص بأية مباراة أو منافسة رياضية تجرى بواسطة مركبات ذات محرك ويهدف نظامها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى القيام بترتيب المتنافسين بحسب السرعة إلا على الطرق التي منع السير العام عليها مسبقا.

الفرع الثالث : مقتضيات خاصة تتعلق بحفظ نظام المباريات الرياضية

المادة 144

يحدد وزير التجهيز والنقل ووزير الداخلية بقرار مشترك قائمة الطرق التي تمنع عليها بصفة دائمة أو دورية أو مؤقتة جميع المباريات الرياضية أو صنف منها بسبب الآثار التي يمكن أن تترتب عليها على الصعيد الاقتصادي والسياحي أو على الأمن بصفة عامة.

المادة 145

يخضع التحليق فوق التظاهرات الرياضية والسباقات والمنافسات وبصفة عامة التحليق فوق كل تجمع ترتب عن تنظيمها بكيفية مباشرة أو غير مباشرة لمجموع المقتضيات المقررة في النصوص المتعلقة بالملاحة الجوية.

الفرع الرابع : مقتضيات مختلفة

المادة 146

تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الداخلية كيفيات تطبيق مقتضيات هذا الباب على المباريات والمنافسات الرياضية التي تجرى كليا أو جزئيا على التراب الوطني والتي تنظمها تجمعات أو جمعيات تكون مقراتها بالخارج.

القسم الرابع : قواعد السير على الطريق السيار

المادة 147

علاوة على قواعد الاستعمال المنصوص عليها في هذا المرسوم، يخضع السير على الطريق السيار لمقتضيات هذا القسم.

المادة 148

يكون الولوج إلى الطريق السيار والخروج منه بواسطة المسالك الموصلة إليها.

يمنع ولوج الطريق السيار والخروج منه من أي مكان غير مخصص لذلك.

يمنع على العموم استعمال المنافذ والمخارج المخصصة لمصلحة خدمة الطريق السيار.

المادة 149

مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في المادة 150 أدناه، يمنع السير على الطريق السيار على:

الراجلين والذين في حكمهم ؛

راكبي الدواب ؛

الحيوانات ؛

الدراجات والدرجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات ؛

المركبات ذات الجر غير الميكانيكي ؛

المركبات ذات الدفع الميكانيكي غير الخاضعة للتسجيل ؛

المركبات التي تقوم بالنقل الاستثنائي المنصوص عليها في الباب الرابع من القسم الثالث من هذا المرسوم، ما لم يتم منح ترخيص معلل من قبل الإدارة المدبرة للطريق السيار المعني، أو من قبل صاحب الامتياز في حالة وجود الامتياز ؛

الجرارات والآلات الفلاحية ومعدات الأشغال العمومية والصناعية والمعدات الخاصة ؛

المركبات ذات محرك أو مجموعة المركبات التي لا تستطيع بسبب صنعها السير بسرعة متدرجة لا تقل عن 60 كيلو مترا في الساعة.

المادة 150

استثناء من مقتضيات المادة 149 أعلاه، يمكن السير على الطريق السيار:

على الأقدام أو بمعدات غير مسجلة أو بدون محرك، في إطار مزاولتهم لمهامهم، لأعوان الدرك الملكي والأمن الوطني وأعوان السلطة ومساعدي السلطة المرافقين لهم وأعوان الوقاية المدنية ومراقبي النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل ؛

على الأقدام أو بمعدات غير مسجلة أو بدون محرك، بشرط الحصول على إذن مسلم من قبل الإدارة، بصفة دائمة أو مؤقتة، لأعوان الشخص المعنوي صاحب امتياز بناء واستغلال وصيانة الطريق السيار؛

على الأقدام أو بمعدات غير مسجلة أو بدون محرك، لأعوان الحاصل على ترخيص لشغل حيز الطريق السيار ومستخدمي الإدارات والمصالح والمقاولات الذين تدعو الضرورة إلى وجودهم في الطريق السيار أو يكلفون بالقيام بأشغال فيه بشرط الحصول على إذن مسلم من قبل الإدارة المدبرة للطريق السيار المعني أو من قبل صاحب الامتياز في حالة وجود امتياز.

المادة 151

يمنع على الطريق السيار والمسالك المؤدية إليه:

تجريب المركبات أو قاعدتها الحديدية ؛

دروس سياقة المركبات ؛

التوقف لصعود الركاب ولنزولهم ؛

مزاولة أشخاص غير معتمدين من قبل الادارة مدبرة الطريق السيار المعني، أو في حالة الامتياز من قبل صاحب الامتياز، وفق الشروط المحددة بمرسوم، لإغاثة وإجلاء المركبات المصابة بعطب أو التي تعرضت لحادثة سير.

المادة 152

يمنع القيام على الطريق السيار بالعمليات التالية:

استعمال السطحاء الوسطى الفاصلة بين قارعتي الطريق السيار وخاصة الوقوف أو التوقف فيها ؛

قيام المركبات بنصف دورة في الاتجاه المعاكس للاتجاه الذي كانت آتية منه، خاصة بعبور السطحاء الوسطى الفاصلة بين قارعة الطريق في موضع من المواضع التي ينقطع فيها ؛

الرجوع إلى الخلف ؛

السير على أشرطة التوقف العاجل ؛

التوقف أو الوقوف في القارعات وعلى الأكتاد خصوصا على أشرطة الوقوف العاجل إلا في حالة الضرورة القصوى. ويشمل هذا المنع أيضا المسالك المؤدية إلى الطريق السيار؛

التوقف أو الوقوف في مسالك الاستغاثة، ماعدا في حالة الوقوف الاستعجالي الناتج عن خلل في أجهزة الحصر.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على مركبات الأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية ومراقبي النقل الطرقي والسير على الطرق ومصالح الصيانة ومركبات التدخل الاستعجالي حين تكون إما موجودة في مكان يتعين تدخل أعوان المصالح المذكورة فيه وإما في طريقهم إليه.

المادة 153

يجب على السائق في حالة وقوف اضطراري للمركبة، أن يبدل جهده لمحاولة إبعادها عن قارعة الطريق ومن شريط التوقف العاجل وإذا لم يتمكن من ذلك، عليه أن يعلن عن وقوفه بالإشارات الضرورية ليسمح للسائقين الآخرين برؤيته على مسافة كافية.

يمنع القيام بالإصلاحات المهمة للمركبة على أشرطة الوقوف العاجل. ويجب في هذه الحالة إجلاء المركبة من الطريق السيار وفي حالة الضرورة عبر منفذ من منافذ خدمة الطريق.

المادة 154

يجب على كل سائق، عندما يدخل إلى سكة التسريع والاندماج أن يتخذ الاحتياطات الضرورية من أجل الاندماج بسرعة تقرب من سرعة المركبات التي تسير على الطريق السيار بمجرد ما تسمح له المسافة بين المركبتين بالقيام بذلك بشكل آمن .

يجب على كل سائق في بداية السكة المذكورة وفي حالة الضرورة، عند وصول مركبة إلى الطريق السيار أن يقف ليترك لغيره إمكانية المرور ثم يواصل بعد ذلك مناورة الاندماج في الطريق السيار .

يجب على كل سائق يرغب في الخروج من الطريق السيار، ابتداء من الإعلان عن مسلك للخروج أو تشعب عن الطريق السيار، أن يطبق المقتضيات التالية مع مراعاة أحكام المادة 152 أعلاه:

أن ينتقل إلى المسلك الأيمن إذا كان يرغب في أخذ مسلك الخروج ؛

أن يلتحق بمسلك أو أحد مسالك السير المؤدية إلى الطريق السيار التي يرغب في أن يسلكها عند تشعب الطريق السيار.

يجب إنهاء هاتين المناورتين قبل الإشارات الموجودة عند بداية مسلك الخروج أو تشعب الطريق السيار.

المادة 155

يجب على السائق، إذا استوجبت كثافة السير على السير على السائقين أن يسيروا في صفوف متواصلة، أن يلتزم الحذر عندما يريد تغيير الصف الذي يسير فيه إلى صف آخر. ويجب أن تتم هذه المناورة مع مراعاة وجود مستعملي الطريق الآخرين الذي تخيفهم الزوايا الخفية التي لا تظهر في المرآة العاكسة ومع مراعاة سرعة المركبات الأخرى.

المادة 156

إذا كانت قارعة طريق سيار تتضمن ثلاثة مسالك للسير أو أكثر، فلا يمكن للحافلات وللحافلات الكبيرة والمركبات الأخرى والقطارات الطرقية التي يفوق وزنها الأقصى 3.500 كيلو غرام أن تسلك مسلك السير الواقع على الجانب الأيسر للقارعة، ماعدا في حالة الامتثال لإشارة اختيار المسالك المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

لا يمكن للمركبات أو لمجموعة المركبات المذكورة التي يتجاوز طولها سبعة (7) أمتار أن تسير إلا في المسلكين الموجودين على اليمين.

المادة 157

يجب على السائق إذا تجاوز عدة مركبات في الطريق السيار، ألا يعود إلى اليمين بعد كل مناورة وأن يبقى في نفس مسلك السير إلى حين انتهاء مناورات التجاوز التي يقوم بها. ماعدا في حالة الضرورة أو في حالة الخطر .

يمنع في حالة التجاوز كل رجوع فجائي إلى اليمين .

يجب على السائق إذا رأى مركبة تخرج فجأة من أجل تجاوز مركبة أخرى أمامه، أن يعلن عن وجوده في الطريق بواسطة منبه ضوئي أو صوتي وأن يستعد لاستعمال جهاز الحصر.

القسم الخامس : أحكام متفرقة وختامية

المادة 158

تسلم الرخصة المنصوص عليها في المادة 304 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل دفتر التحملات المنصوص عليه في المادة 304 المذكورة وكذا شروط وكيفيات تسليم الرخصة المشار إليها أعلاه .

المادة 159

تنسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ الأحكام المخالفة له أو التي قد تكون تكرارا له، خاصة أحكام القرار الصادر في 8 جمادى الأولى 1372 (24 يناير 1953) بشأن مراقبة السير والجولان، المتعلقة بقواعد السير على الطرق.

تعوض الإحالات إلى مقتضيات القرار المذكور والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالإحالات المناسبة إلى مقتضيات هذا المرسوم.

المادة 160

تظل سارية المفعول إلى حين نسخها بنص صريح:

مقتضيات المرسوم رقم 2.04.798 الصادر في 6 ذي الحجة 1425 (17 يناير 2005) المحدد لشروط رخصة ممارسة إغاثة وجر المركبات المعطلة أو التي تعرضت لحوادث سير على الطرق السيارة.

مقتضيات قرار وزير الأشغال العمومية رقم 1001.72 المحدد للشروط المتعلقة بالمصادقة على الخوذات التي يجب أن تستجيب لها خوذات سائقي أو ركاب المركبات ثنائية العجلات، مع أو بدون المقطورة الجانبية، المزودة بمحرك وكذا التاريخ الذي يعود ابتداء منه وضع الخوذة إجباريا.

المادة 161

يسند إلى وزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل، كل واحد منهما فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية والذي يعمل به ابتداء من فاتح أكتوبر 2010.

.....

.....

.....

قرار رقم 3137.10 : الشارة الخاصة بالضباط والأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل رقم 3137.10 صادر في 23 نوفمبر 2010 بتحديد خصائص الشارة الخاصة بالضباط والأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات لأحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق .الجريدة الرسمية عدد 5898 الصادرة في 9 ديسمبر2010.

وزير الداخلية،

ووزير التجهيز والنقل،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431(11 فبراير 2010) ولاسيما المادتين 190 و192 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.419 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن العقوبات والتدابير الإدارية ومعاينة المخالفات ولاسيما المادة 7 منه،

قررا ما يلي:

المادة 1

تحدد طبقا للنماذج الملحقة بهذا القرار، خصائص الشارة المنصوص عليها في المادة 7 من المرسوم رقم 2.10.419 المشار إليه أعلاه، التي يتعين على الضباط والأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات لأحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق حملها خلال ممارسة المراقبة على الطريق العمومية.

المادة 2

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.

ملحق:

تُمثّل عملية معاينة مخالفات السير على الطرق ركيزةً أساسية في منظومة مدونة السير المغربية، إذ تُشكّل الواجهة الميدانية التي تُجسّد تطبيق القانون على أرض الواقع. ولضمان مشروعية هذه العمليات وحفظ حقوق المواطنين، أوجب المشرع المغربي أن يكون الضباط والأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات حاملين لشارة رسمية تُثبت صفتهم وتُضفي الطابع القانوني على تدخّلاتهم.

جاء القرار المشترك رقم 3137.10 الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2010 ليُحدد بدقة خصائص هذه الشارة، تطبيقاً للمادة 7 من المرسوم رقم 2.10.419 المتعلق بالتدابير الإدارية ومعاينة المخالفات.

السياق التشريعي للقرار

لماذا اشتُرطت الشارة الرسمية؟

من هم الضباط والأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات المرورية؟

الجهات المخوّلة بممارسة المراقبة المرورية

الشروط المُسبقة لتأهيل العون

أهمية الشارة الرسمية في ضبط المراقبة المرورية

حقوق المواطن في مواجهة الضابط المتدخّل

الأثر القانوني على المحاضر المُحررة

الإطار القانوني المرجعي

خاتمة

أسئلة شائعة حول شارة الضباط المكلفين بمعاينة المخالفات

ما هو موضوع القرار المشترك رقم 3137.10؟

هل يحق للمواطن طلب إبراز الشارة الرسمية من عون المراقبة؟

ما هو المرجع القانوني لشارة معاينة المخالفات المرورية في المغرب؟

ما الجهات المخوّلة بمعاينة مخالفات السير على الطرق في المغرب؟

ما تأثير غياب الشارة على صحة محاضر المخالفات المرورية؟

أين يمكن الاطلاع على نموذج الشارة الرسمية؟

السياق التشريعي للقرار

صدر هذا القرار المشترك بين وزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، ولا سيما المادتين 190 و192 اللتين تُنظمان صلاحيات وشروط ممارسة عمليات مراقبة المخالفات المرورية على الطرق العمومية بالمغرب.

لماذا اشتُرطت الشارة الرسمية؟

تُعدّ الشارة الرسمية ضمانةً قانونية جوهرية في منظومة معاينة المخالفات، وذلك لأسباب عدة:

تمكين المواطن من التحقق من هوية وصفة العون المتدخّل قبل الامتثال لأوامره

ضمان مشروعية محاضر المخالفات المُحررة ومنحها القوة الإثباتية أمام القضاء

صون مبدأ سيادة القانون وتكريس الشفافية في العلاقة بين المواطن وأجهزة الضبط

توحيد مظهر الضباط والأعوان المؤهَّلين على المستوى الوطني

من هم الضباط والأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات المرورية؟

يُقصد بالضباط والأعوان المكلفين بمعاينة مخالفات مدونة السير مجموعةٌ من المهنيين المنتمين إلى أجهزة مختلفة، يتقاسمون صلاحية تحرير محاضر المخالفات وضبط الوضع المروري على الطرق العمومية.

الجهات المخوّلة بممارسة المراقبة المرورية

نطاق التدخل	الجهة
المناطق الحضرية	ضباط وأعوان الشرطة القضائية (الشرطة الوطنية)
الطرق خارج المدار الحضري والطرق السيارة	عناصر الدرك الملكي
الطرق الوطنية والإقليمية	الضباط والأعوان المكلفون بمراقبة الطرق (وزارة التـ
بعض الأوضاع الخاصة داخل النفوذ البلدي	الأعوان البلديون المفوَّض لهم

الشروط المُسبقة لتأهيل العون

لا يكفي الانتماء لإحدى هذه الجهات ليكون الشخص مخوَّلاً بمعاينة المخالفات المرورية؛ إذ يُشترط فيه التكوين المتخصص والحصول على التفويض الرسمي، فضلاً عن حمل الشارة المحددة في هذا القرار أثناء مزاولة مهام المراقبة.

أهمية الشارة الرسمية في ضبط المراقبة المرورية

لا تُمثّل الشارة مجرد رمز أو زخرفة، بل هي وثيقة إدارية مادية تحمل قيمة قانونية تُميّز العون المخوَّل من غيره، وتُضفي على إجراءاته الطابع الرسمي المشروع.

حقوق المواطن في مواجهة الضابط المتدخّل

يحق لكل مواطن مُوقَف أو خاضع للمراقبة على الطريق العمومية أن يطلب من العون المتدخّل إبراز شارته الرسمية قبل الامتثال لأي إجراء. ويُعدّ رفض إبراز الشارة أو غيابها قرينةً تُثير التشكيك في صحة المعاينة وانعكاساتها القانونية.

الأثر القانوني على المحاضر المُحررة

تُشكّل الشارة شرطاً إجرائياً يتعلق بصحة عمل العون الرسمي؛ فالمحاضر المُحررة من طرف أعوان يمارسون المهمة دون حمل الشارة المنصوص عليها قانوناً قد تُعرَّض للطعن أمام الجهات القضائية المختصة.

الإطار القانوني المرجعي

تاريخ الصدور	الموضوع	النص القانوني
11فبراير 2010	مدونة السير — المواد 190 و192 (معاينة المخالفات(	القانون رقم 52.05
29سبتمبر 2010	التدابير الإدارية ومعاينة المخالفات — المادة 7 (الشارة)	المرسوم رقم 2.10.419
23نوفمبر 2010	تحديد خصائص الشارة الرسمية للضباط والأعوان	القرار المشترك رقم 3137.10

للاطلاع على مجموع النصوص المتعلقة بـمعاينة المخالفات المرورية، يمكن الرجوع إلى الصفحة المخصصة لذلك في موقعنا.

خاتمة

يُجسّد القرار المشترك رقم 3137.10 حلقةً دقيقة لكن ضرورية في منظومة إنفاذ مدونة السير المغربية .فمن خلال توحيد خصائص شارة الضباط والأعوان المكلفين بالمراقبة، يُرسي هذا القرار معياراً مرجعياً يخدم في آنٍ واحد فعالية تطبيق القانون وضمان حقوق المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار لا يُقرأ بمعزل عن النصوص المُكمِّلة له، كالمرسوم رقم 2.10.419 المتعلق بالتدابير الإدارية، وصولاً إلى منظومة النقل الطرقي في شموليتها.

أسئلة شائعة حول شارة الضباط المكلفين بمعاينة المخالفات

ما هو موضوع القرار المشترك رقم 3137.10؟

يُحدد القرار المشترك رقم 3137.10 الصادر في 23 نوفمبر 2010 خصائص الشارة الرسمية التي يُلزَم الضباط والأعوان المكلفون بمعاينة مخالفات مدونة السير على الطرق بحملها أثناء مزاولة مهامهم على الطريق العمومية. نُشر هذا القرار في الجريدة الرسمية عدد 5898 بتاريخ 9 ديسمبر 2010.

هل يحق للمواطن طلب إبراز الشارة الرسمية من عون المراقبة؟

نعم، يحق لكل مواطن أن يطلب من العون المتدخّل إبراز شارته الرسمية قبل الامتثال لأي إجراء على الطريق العمومية. وقد أوجب القانون المغربي على الضباط والأعوان حمل هذه الشارة في كل الأوقات التي يمارسون فيها مهام المراقبة المرورية.

ما هو المرجع القانوني لشارة معاينة المخالفات المرورية في المغرب؟

يستند هذا القرار إلى القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق (المادتان 190 و192)، وإلى المرسوم رقم 2.10.419 الصادر في 29 سبتمبر 2010 المتعلق بالعقوبات والتدابير الإدارية ومعاينة المخالفات (المادة 7 تحديداً).

ما الجهات المخوّلة بمعاينة مخالفات السير على الطرق في المغرب؟

تشمل الجهات المخوّلة بمعاينة المخالفات المرورية: ضباط وأعوان الشرطة الوطنية في المناطق الحضرية، وعناصر الدرك الملكي على الطرق خارج المدار الحضري، فضلاً عن أعوان وزارة التجهيز المكلفين بمراقبة الطرق. ويشترط في جميعهم حمل الشارة الرسمية المحددة في هذا القرار.

ما تأثير غياب الشارة على صحة محاضر المخالفات المرورية؟

يُعدّ حمل الشارة الرسمية شرطاً إجرائياً قانونياً مرتبطاً بممارسة مهمة معاينة المخالفات. وفي حالة غيابها أثناء التدخل، قد يُعرِّض ذلك المحضر المُحرَّر للطعن أمام القضاء، إذ يُشكّل الامتثال لاشتراطات القانون 52.05 والمرسوم 2.10.419 ضمانةً لسريان الإجراءات ومشروعيتها.

أين يمكن الاطلاع على نموذج الشارة الرسمية؟

يُحيل القرار رقم 3137.10 في مادته الأولى إلى نماذج ملحقة به تُحدد الخصائص التقنية والمواصفات الدقيقة للشارة. وقد نُشرت هذه النماذج رسمياً في الجريدة الرسمية عدد 5898 الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 2010.

مرسوم رقم 2.10.419 : التدابير الإدارية ومعاينة المخالفات

مرسوم رقم 2.10.419 صادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن العقوبات والتدابير الإدارية ومعاينة المخالفات .الجريدة الرسمية عدد 5878 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2010.

مرسوم رقم 2.14.392 صادر في 5 ديسمبر 2014 بتغيير وتتميم
المرسوم رقم 2.10.419 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05
المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن العقوبات والتدابير الإدارية ومعاينة
المخالفات .الجريدة الرسمية عدد 6318 الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2014.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير
الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) لا سيما المواد 95
و 96 و97 و118 و119 والمواد من 190 إلى 215 منه،

رسم ما يلي:

القسم الأول : العقوبات والتدابير الإدارية

الباب الأول : التوقيف والسحب الإداريان لرخصة السياقة

الباب الثاني : مقتضيات متفرقة

القسم الثاني : معاينة المخالفات

الباب الأول : الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات

الباب الثاني : أجهزة وأدوات القياس المستعملة لإثبات بعض المخالفات وشروط استعمالها

الفرع 1 : رادار مراقبة السرعة

الفرع 2 : جهاز قياس السرعة وزمن السياقة

الفرع 3 : ميزان وزن المركبات

الفرع 4 : جهاز قياس انبعاث الدخان أو الغاز من محرك المركبة

الفرع 5 : جهاز قياس الضجيج الصادر عن المركبات

الفرع 6 : جهاز مراقبة إنارة المركبات

الفرع 7 : وسائل مراقبة عمق نقوش العجلات

الفرع 8 : جهاز قياس قوة المحركات

الفرع 9 : جهاز قياس السرعة القصوى للدراجات بمحرك

الفرع 10 : جهاز مراقبة أجهزة حصر المركبات

الفرع 11 : جهاز مراقبة أجهزة توجيه المركبات

الفرع 12 : جهاز مراقبة نظام تعليق المركبات

الفرع 13 : أدوات قياس أبعاد المركبات وأبعاد الحمولة

الباب الرابع : المعاينة الآلية للمخالفات

الباب الخامس : معاينة حالة السياقة تحت تأثير الكحول

الباب السادس : معاينة حالة السياقة تحت تأثير المواد المخدرة أو الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها

الباب السابع : مقتضيات متفرقة

القسم الأول : العقوبات والتدابير الإدارية

الباب الأول : التوقيف والسحب الإداريان لرخصة السياقة

المادة 1

تصدر القرارات بتوقيف وبسحب رخصة السياقة المنصوص عليها في المواد 95 و96 و97 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه من قبل وزير التجهيز والنقل.

المادة 2

يتم تحديد وثائق النقل المشار إليها في المادة 96 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

الباب الثاني : مقتضيات متفرقة

المادة 3

يصدر الأمر بأداء الغرامات الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر عن وزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض.

المادة 4

يصدر الأمر بأداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 119 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر عن وزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض وذلك بعد الاطلاع على المحاضر التي يعدها الأعوان المكلفون بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعون لوزارة التجهيز والنقل.

القسم الثاني : معاينة المخالفات

الباب الأول : الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات

المادة 5

يكلف أعوان الإدارة المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 190 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

المادة 6

يتم اعتماد الهيئات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 190 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات وشروط منح الاعتماد للهيئات المذكورة وتوقيفه وسحبه.

المادة 7

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل خصائص الشارة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 192 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 8

يجب أن تتم مراقبة المركبات على الطريق وعلى الطريق السيار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 192 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، وفق الشروط المحددة في هذه المادة.

يجب ألا تتم المراقبة في المنعرجات والمنعرجات المتتابعة والمنحدرات وفوق القناطر وفي الأنفاق.

يجب التشوير مسبقا قبل المراقبة، سواء بالنهار أو بالليل، بواسطة لوحات تحدد وفق النصوص التنظيمية المتعلقة بالتشوير الطرقي.

يجب خارج التجمعات العمرانية، أن يتم الإشعار بالمراقبة بواسطة اللوحات السالفة الذكر كما يلي:

على بعد 200 متر على الأقل في الاتجاهين بالنسبة للمراكز الثابتة الدائمة؛

على بعد 100 متر على الأقل في الاتجاهين بالنسبة للمراكز الثابتة غير الدائمة.

داخل التجمعات العمرانية:

تعتبر علامات التشوير الطرقي العمودية أو الأفقية أو الضوئية، في التقاصات أو الملتقيات الطرقية، بمثابة تشوير مسبق عن المراقبة؛

خارج التقاصات والملتقيات الطرقية، يجب الإشعار بالمراقبة بواسطة لوحات على بعد 200 متر على الأقل في الاتجاهين من مركز المراقبة .

عندما تتم عملية المراقبة ليلا، يجب أن تكون اللوحات المذكورة في هذه المادة مرئية ومقروءة ومرفقة بمصباح مضيء دوار للتنبيه (Gyrophare) أو أرمات مضيئة (Balises Lumineuses) .

المادة 9

خارج التجمعات العمرانية، ومع مراعاة الإشعار بمراكز المراقبة المنصوص عليه في المادة 8 أعلاه، يجب الإشعار بمراقبة السرعة المنجزة بواسطة رادار ثابت موضوع وفقا

لمقتضيات المادة 55 من هذا المرسوم أو بواسطة رادار موضوع، على الطرق أو مقاطع الطرق، في بداية الطريق أو مقطع الطريق المعني. ويتم هذا الإشعار بواسطة لوحة ثابتة وفق النصوص التنظيمية المتعلقة بالتشوير الطرقي. ويجب أن تحمل هذه اللوحة عبارة " انتباه مراقبة السرعة على .....كلم."

في حالة تجاوز طول الطريق أو مقطع الطريق المذكور 30 كيلومترا، يجب التذكير بالمراقبة وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه عند كل 30 كيلو مترا.

فيما يخص الطريق السيار، تجب الإشارة إلى مراقبة السرعة، عند بداية الطريق السيار وفق الشروط المحددة في الفقرتين 1 و2 أعلاه.

داخل التجمعات العمرانية، تجب الإشارة إلى مراقبة السرعة المنجزة بواسطة رادار ثابت موضوع وفق مقتضيات المادة 55 من هذا المرسوم في الشوارع أو المحجات أو الأزقة أو مقاطعها، وذلك عند بداية هذه الطرق بواسطة لوحة ثابتة توضع وفق النصوص التنظيمية المتعلقة بالتشوير الطرقي. ويجب أن تحمل هذه اللوحة عبارة "انتباه مراقبة السرعة على ....كلم."

في حال تجاوز طول الطرق المذكورة 10 كيلومترات، يجب التذكير بالمراقبة وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة 4 من هذه المادة عند كل 5 كيلومترات.

المادة 10

تحدد كما يلي وثائق السير المشار إليها في 2 من المادة 194 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر التي يجب على العون محرر المحضر أن يطلبها من السائق:

رخصة السياقة أو الوثيقة التي تحل محلها؛

شهادة تسجيل المركبة أو الوثيقة التي تحل محلها؛

شهادة التأمين؛

شهادة المراقبة التقنية؛

الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات بالنسبة للسيارات الخاضعة لهذه الضريبة؛

شهادة أداء الرسم على المحور بالنسبة للمركبات الخاضعة لهذا الرسم.

يمكن تغيير أو تتميم القائمة المحددة بهذه المادة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 11

تحرر المحاضر المنصوص عليها في المادة 195 وفي الفقرة الأولى من المادة 201 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل الأعوان محرري المحاضر وفقا للنماذج المحددة بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير العدل.

الباب الثاني : أجهزة وأدوات القياس المستعملة لإثبات بعض المخالفات وشروط استعمالها

المادة 12

تطبيقا لأحكام 7 من المادة 191 و4 من المادة 194 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد كما يلي أجهزة وأدوات القياس التي يجب على الأعوان محرري المحاضر استعمالها لإثبات المخالفات لأحكام القانون المذكور والنصوص الصادرة لتطبيقه:

رادار مراقبة السرعة؛

جهاز قياس السرعة وزمن السياقة؛

ميزان وزن المركبات؛

جهاز الكشف عن مستوى تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول؛

جهاز قياس تركز الكحول من خلال تحليل الهواء المنبعث من الفم؛

جهاز قياس الدخان أو الغاز المنبعث من محرك المركبة؛

جهاز قياس الضجيج الصادر عن المركبات؛

جهاز مراقبة إنارة المركبات؛

وسائل مراقبة عمق نقوش العجلات؛

جهاز قياس قوة المحركات؛

جهاز قياس السرعة القصوى للدراجات بمحرك؛

جهاز مراقبة أجهزة حصر المركبات؛

جهاز مراقبة أجهزة توجيه المركبات؛

جهاز مراقبة نظام تعليق المركبات؛

أدوات قياس أبعاد المركبات وأبعاد الحمولة.

يمكن تغيير أو تتميم لائحة الأجهزة والأدوات المحددة في هذه المادة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 13

يجب أن تستجيب الأجهزة والأدوات المشار إليها في المادة 12 أعلاه للنصوص الجاري بها العمل المتعلقة بأدوات القياس وعند عدم وجودها، للمعايير المعترف بها على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي عند الاقتضاء، وأن يكون مصادقا عليها من قبل الإدارات والهيئات المختصة.

الفرع 1 : رادار مراقبة السرعة

المادة 14

يتم إثبات مخالفة تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بواسطة رادار مراقبة السرعة.

يجب أن يمكن هذا الجهاز، أثناء عمليات المراقبة، من قياس سرعة المركبات وتقديم الدليل المادي على المخالفة.

المادة 15

يكون رادار مراقبة السرعة ثابتا أو متحركا.

يستعمل الرادار الثابت طبقا لأحكام المواد من 197 إلى 206 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

تستعمل الرادارات المتحركة من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق.

الفرع 2 : جهاز قياس السرعة وزمن السياقة

المادة 16

يتم إثبات مخالفة تجاوز السرعة القصوى المسموح بها بواسطة جهاز قياس السرعة وزمن السياقة Chronotachygraphe بالنسبة للمركبات التي تخضع لإلزامية تجهيزها بهذا الجهاز بموجب النصوص الجاري بها العمل.

ويتم إثبات مخالفة تجاوز مدة السياقة أو عدم احترام مدة الراحة التي يخضع لها سائقو أصناف المركبات المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل بواسطة:

جهاز مراقبة السرعة وزمن السياقة (Chronotachygraphe) أو في حالة عدم وجود هذا الجهاز، بواسطة البيانات المسجلة يدويا من قبل السائق في الأوراق المرفقة بحامل التسجيل وذلك بالنسبة للمركبات التي تخضع لإلزامية تجهيزها بالجهاز المذكور بموجب النصوص الجاري بها العمل؛

البيانات المسجلة يدويا من قبل السائق في سجل القيادة الخاص (Carnet de bord) المنصوص عليه في النصوص الجاري بها العمل وذلك بالنسبة للمركبات التي لا تخضع لإلزامية تجهيزها بالجهاز المذكور أعلاه.

المادة 17

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفات المشار إليها في المادة 16 أعلاه بناء على البيانات المسجلة على جهاز قياس السرعة وزمن السياقة أو المسجلة يدويا على الأوراق أو على سجل القيادة المشار إليها في المادة المذكورة وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل.

المادة 18

يجب على كل سائق أن يقدم تسجيلات جهاز قياس السرعة وزمن السياقة أو أوراق التسجيل أو سجل القيادة عند كل طلب من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق وكذا الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

الفرع 3 : ميزان وزن المركبات

المادة 19

يتم بواسطة موازين وزن المركبات إثبات مخالفة تجاوز الوزن الإجمالي المأذون به محملة، المقيد في شهادة التسجيل، لمركبة أو مجموعة مركبات أو مركبات متمفصلة أو قطارات طرقية مزدوجة وكذا مخالفة عدم التقيد بحدود الوزن المأذون به عن كل محور.

يجب أن تمكن هذه الأجهزة من تحديد مختلف أوزان المركبات ومجموعة المركبات.

المادة 20

تتم عملية الوزن إما بواسطة ميزان مركب في محطة ثابتة أو بواسطة ميزان يمكن استعماله أثناء عمليات المراقبة المتنقلة على الطرق.

تستعمل الموازين المتنقلة من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق ومن قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

تستعمل الموازين الثابتة، المركبة في المحطات الثابتة من قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

يجب في جميع الحالات، أن تتم عملية مراقبة الوزن بحضور سائق المركبة.

المادة 21

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفات المشار إليها في المادة 19 أعلاه بناء على الأوزان التي تشير إليها الموازين المذكورة في نفس المادة.

الفرع 4 : جهاز قياس انبعاث الدخان أو الغاز من محرك المركبة

المادة 22

يتم إثبات المخالفة المتمثلة في انبعاث دخان أو غاز من المحرك تتجاوز نسبته النسب المحددة في النصوص الجاري بها العمل بواسطة جهاز قياس نسبة الدخان «Opacimètre» بالنسبة للمركبات ذات محرك الديازال وباستعمال جهاز تحليل الغاز « Analyseur de gaz» بالنسبة للمركبات ذات محرك البنزين.

يجب أن تمكن هذه الأجهزة من القيام بالقياسات الضرورية للتحقق من احترام النسب السالفة الذكر.

المادة 23

تستعمل أجهزة قياس نسبة الدخان أو جهاز تحليل الغاز من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق وكذا من قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 24

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفات المشار إليها في المادة 22 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الأجهزة المشار إليها في نفس المادة.

الفرع 5 : جهاز قياس الضجيج الصادر عن المركبات

المادة 25

يتم إثبات مخالفة استعمال مركبة تصدر ضجيجا يتجاوز النسب المسموح بها بواسطة جهاز قياس الضجيج الصادر عن المركبات المسمى. « Sonomètre »

يجب أن يمكن هذا الجهاز من قياس مستوى صوت المركبات ذات محرك.

المادة 26

يستعمل جهاز قياس الضجيج الصادر عن المركبة من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بمراقبة السير على الطرق ومن قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 27

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفات المشار إليها في المادة 25 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المشار إليه في نفس المادة.

الفرع 6 : جهاز مراقبة إنارة المركبات

المادة 28

يتم إثبات المخالفة المتعلقة بوجود عيب في أضواء التقابل بواسطة جهاز مراقبة أضواء تقابل المركبات يسمى « régloscope » أو. « réglogharе »

يجب أن يمكن هذا الجهاز من قياس درجة إنارة وانخفاض الأضواء السالفة الذكر.

المادة 29

تستعمل أجهزة مراقبة إنارة المركبات « régloscope » أو « réglophar » من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق ومن قبل أعوان مراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 30

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفات المشار إليها في المادة 28 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المذكور في نفس المادة.

الفرع 7 : وسائل مراقبة عمق نقوش العجلات

المادة 31

يتم إثبات المخالفة المتمثلة في استعمال مركبة يقل عمق النقوش المرسومة على الشريط الدارج للإطار المطاطي بعجلاتها عن المستوى المحدد في النصوص الجاري بها العمل كما يلي:

بواسطة العلامات الموضوعة في عمق النقوش من قبل صانع العجلة، أو، في حالة عدم توفر تلك العلامات؛

بواسطة أداة قياس عمق النقوش يحدد نموذجها من قبل وزير التجهيز والنقل.

المادة 32

تستعمل وسائل مراقبة عمق النقوش على الشريط الدارج للإطار المطاطي للعجلات من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق وكذا من قبل أعوان مراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 33

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 31 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الوسائل المذكورة في نفس المادة.

يجب على العون محرر المحضر الإشارة في المحضر إلى الرقم التسلسلي للعجلة المعنية المخصص لها من قبل الصانع.

الفرع 8 : جهاز قياس قوة المحركات

المادة 34

يتم إثبات مخالفة قواعد المصادقة على المركبات المتعلقة بتجاوز القوة القصوى المنصوص عليها في المادة 44 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر لمحركات الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات النارية الخفيفة والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات ثلاثية العجلات الخفيفة والدراجات رباعية العجلات الخفيفة والدراجات رباعية العجلات الثقيلة، بواسطة جهاز قياس قوة محركات المركبات السالفة الذكر المسمى « Banc de puissance »

المادة 35

تستعمل أجهزة قياس قوة محركات المركبات المذكورة في المادة 34 أعلاه من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق وأعوان مراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 36

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 34 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المذكور في نفس المادة.

الفرع 9 : جهاز قياس السرعة القصوى للدراجات بمحرك

المادة 37

يتم إثبات مخالفة قواعد المصادقة على الدراجات بمحرك المتعلقة بتجاوز السرعة القصوى المنصوص عليها في المادة 44 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بواسطة جهاز قياس السرعة القصوى للدراجات بمحرك المسمى. « Speedomètre »

المادة 38

تستعمل أجهزة قياس السرعة القصوى للدراجات بمحرك من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق ومن قبل أعوان مراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 39

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 37 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المذكور في نفس المادة.

الفرع 10 : جهاز مراقبة أجهزة حصر المركبات

المادة 40

يتم إثبات المخالفة المتمثلة في عدم توفر المركبات على جهاز الحصر أو في وجود عيب في هذا الجهاز بواسطة جهاز مراقبة أجهزة حصر المركبات المسمى. « Freinomètre »

المادة 41

تستعمل أجهزة مراقبة حصر المركبات من قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل، سواء في المحطات المتنقلة للمراقبة التقنية، أو في المحطات الثابتة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 20 أعلاه عندما تكون هذه المحطات مجهزة بها.

المادة 42

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 40 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المذكور في نفس المادة.

الفرع 11 : جهاز مراقبة أجهزة توجيه المركبات

المادة 43

يتم إثبات المخالفة المتمثلة في وجود عيب في أجهزة توجيه المركبات بواسطة جهاز مراقبة أجهزة توجيه المركبات المسمى. « Plaque de ripage »

المادة 44

يستعمل جهاز مراقبة أجهزة توجيه المركبات « Plaque de ripage » من قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل سواء في المحطات المتنقلة للمراقبة التقنية أو في المحطات الثابتة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 20 أعلاه عندما تكون هذه المحطات مجهزة به.

المادة 45

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 43 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المذكور في نفس المادة.

الفرع 12 : جهاز مراقبة نظام تعليق المركبات

المادة 46

يتم إثبات المخالفة المتمثلة في وجود عيب في نظام تعليق المركبات بواسطة جهاز مراقبة نظام تعليق المركبات.

المادة 47

تستعمل أجهزة مراقبة نظام تعليق المركبات من قبل الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل، إما في المحطات المتنقلة للمراقبة التقنية أو في المحطات الثابتة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 20 أعلاه عندما تكون هذه المحطات مجهزة به.

المادة 48

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 46 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الجهاز المذكور في نفس المادة.

الفرع 13 : أدوات قياس أبعاد المركبات وأبعاد الحمولة

المادة 49

يتم إثبات المخالفة المتمثلة في عدم احترام الأبعاد المحددة للمركبة وتجاوز الأبعاد المسموح بها للحمولة بواسطة مقياس الطول ديكامتر « Décamètre » وبواسطة الجهاز المسمى قضيب الطول.« Barre de longueur »

المادة 50

يتم استعمال مقياس الطول وقضيب الطول من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق بالإضافة إلى الأعوان المكلفين بمراقبة النقل والسير على الطرق التابعين لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 51

تحرر المحاضر المتعلقة بالمخالفة المشار إليها في المادة 49 أعلاه بناء على نتائج عمليات القياس بواسطة الأدوات المذكورة في نفس المادة.

الباب الرابع : المعاينة الآلية للمخالفات

المادة 52

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 197 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد كما يلي، قائمة المخالفات التي يمكن أن تتم معاينتها وإثباتها باستعمال أجهزة تقنية تعمل بطريقة آلية، حتى في حالة عدم وجود العون محرر المحضر بمكان المخالفة:

تجاوز السرعة القصوى المسموح بها؛

قطع خط متصل؛

التجاوز المعيب؛

عدم احترام الوقوف المفروض بعلامة قف «Stop»أو بضوء التشوير الأحمر؛

عدم مطابقة صفائح التسجيل لخصائص وشروط التثبيت المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل.

المادة 53

ينتدب الأعوان محررو المحاضر المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 197 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

المادة 54

تتم معاينة وإثبات المخالفات المشار إليها في المادة 52 أعلاه باستعمال رادارات أو كاميرات ثابتة أو أي جهاز قياس آخر يعمل بشكل آلي ويمكن من تقديم دليل مادي على ارتكاب المخالفة.

المادة 55

تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 197 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تحدد الأماكن التي توضع فيها أجهزة المراقبة المشار إليها في الفقرة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 56

يمكن تغيير أو تتميم قائمة المعلومات المحددة في المادة 198 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 57

يحدد شكل الإشعار بالمخالفة المشار إليه في المادة 200 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 58

تحدد الكيفيات التي يسلم وفقها نسخة من صورة المخالفة المشار إليها في المادة 204 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

الباب الخامس : معاينة حالة السياقة تحت تأثير الكحول

المادة 59

يجرى رائز النفس المشار إليه في المادة 207 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بواسطة جهاز يمكن من كشف مستوى تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول المسمى Alcotest » «أو.« Ethylotest »

يسمى الجهاز، المشار إليه في المادة 209 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر الذي يمكن من تحديد مستوى تركز الكحول عبر تحليل الهواء المنبعث من الفم، جهاز قياس الكحول المسمى.« Ethylomètre »

يستعمل الجهازان المذكوران من قبل أعوان الأمن الوطني والدرك الملكي المكلفين بشرطة السير على الطرق.

المادة 60

تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة نسبة الكحول في الهواء المنبعث من الفم أو في الدم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 183 من القانون

رقم 52.05 السالف الذكر وكذا نسبة الكحول في النفس المشار إليها في المادة 208 من القانون المذكور.

المادة 61

تحدد كيفيات أخذ عينة الدم وكيفيات التحاليل والفحوصات الطبية السريرية والبيولوجية من أجل تحديد نسبة الكحول في الدم بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة.

الباب السادس : معاينة حالة السياقة تحت تأثير المواد المخدرة أو الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها

المادة 62

يتم تحديد لائحة الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها المنصوص عليها في المادة 213 بقرار لوزير الصحة.

المادة 63

يتم إجراء اختبارات الكشف والتحاليل والفحوصات الطبية السريرية والبيولوجية التي تثبت معاينة السياقة تحت تأثير المواد المخدرة أو الأدوية التي تحظر السياقة بعد تناولها، وفق الشروط والكيفيات المحددة بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الصحة.

الباب السابع : مقتضيات متفرقة

المادة 64

يحدد شكل ومضمون الوصل المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة 216 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 65

تبلغ المعلومات المتعلقة بالاحتفاظ برخصة السياقة وجميع المقررات الصادرة عن وكيل الملك والمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 217 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل وكيل الملك إلى وزير التجهيز والنقل في الأجل المحدد في الفقرة المذكورة.

المادة 66

يحدد شكل ومضمون الإذن المؤقت لمدة 30 يوما والذي يسلمه العون محرر المحضر لصاحب رخصة السياقة أو شهادة التسجيل، مقابل الاحتفاظ بالوثيقة المعنية، من أجل سياقة المركبة في الحالات المنصوص عليها في المادة 218 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر بقرار لوزير التجهيز والنقل.

يرسل المحضر والوثيقة المتلاشية المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة 218 السالفة الذكر، داخل الآجال المحددة في نفس الفقرة، من قبل العون محرر المحضر إلى وزير التجهيز والنقل.

المادة 67

يسند إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزير التجهيز والنقل ووزيرة الصحة، كل واحد منهم فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية والذي يعمل به ابتداء من فاتح أكتوبر 2010.

قرار رقم 2857.10 : خوذات الدراجات بمحرك والدراجات النارية

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 2857.10 صادر في 25 ديسمبر 2010 بشأن المصادقة على الخوذات الواقية والواقيات المزودة بها الخاصة بسائقي وراكبي الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك .الجريدة الرسمية عدد 5910 الصادرة بتاريخ 20 يناير 2011

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 4359.12 صادر في 28 ديسمبر 2012 بتغيير قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2857.10 الصادر في 25 ديسمبر 2010 بشأن المصادقة على خوذات الوقاية والواقيات المزودة بها الخاصة بسائقي وراكبي الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك .الجريدة الرسمية عدد 6128 الصادرة بتاريخ 10 ربيع الآخر 1434 (21 فبراير 2013)

وزير التجهيز والنقل،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) ولا سيما المواد 45 إلى 52 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.420 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن قواعد السير على الطرق ولا سيما المادة 110 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات ولا سيما المادة 89 منه؛

وعلى قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2730.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) المتعلق بالمصادقة على المركبات وعناصرها وتوابعها،

قرر ما يلي:

المادة 1

تحدد في الملحقات المرفقة بأصل هذا القرار المواصفات التقنية المتعلقة بالمصادقة على الخوذات الواقية والواقيات المزودة بها هذه الخوذات أو المعدة لتضاف لها الخاصة بسائقي وراكبي الدراجات بمحرك والدراجات النارية المقرونة أو غير المقرونة بمركبة جانبية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك.

المادة 2

توضع الملحقات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه رهن إشارة المعنيين بالأمر بالمركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق التابع لوزارة التجهيز والنقل وبالموقع الالكتروني للوزارة المذكورة على العنوان www.mtpnet.gov.ma :

المادة 3

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

غير أن مقتضياته تطبق ابتداء من فاتح يناير 2015:

على خوذات الوقاية والواقيات ذات الصنع المحلي؛

على خوذات الوقاية والواقيات المصادق عليها قبل20 يناير2011 والتي لم يتم استعمالها قبل فاتح يناير 2015.

المادة 4

تنسخ مقتضيات قرار وزير الأشغال العمومية رقم 1001.72 بتاريخ 30 من محرم 1393 (6 مارس 1973) المحدد للشروط المتعلقة بالمصادقة على الخوذات التي يجب أن تستجيب لها خوذات سائقي أو ركاب المركبات ثنائية العجلات، مع أو بدون مقطورة جانبية، المزودة بمحرك وكذا التاريخ الذي يعود ابتداء منه وضع الخوذة إجباريا.

مرسوم رقم 2.10.421 : المركبات

مرسوم رقم 2.10.421 صادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطريق بشأن المركبات .الجريدة الرسمية عدد 5878 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2010.

مرسوم رقم 2.12.494 صادر في 19 أغسطس 2013 يغير ويتمم
المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون
رقم 52.05المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات .الجريدة الرسمية عدد 6192 الصادرة بتاريخ 3 أكتوبر 2013.

مرسوم رقم 2.14.592 صادر في 20 أكتوبر 2014 بتتميم المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة ا لسير على الطرق بشأن المركبات .الجريدة الرسمية عدد 6301 الصادرة بتاريخ 20 أكتوبر 2014.

مرسوم رقم 2.15.89 صادر في9 يونيو 2016 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات .الجريدة الرسمية عدد 6478 الصادرة في 30 يونيو 2016

مرسوم رقم 2.18.276 صادر في 13 أبريل 2018 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.421 الصادر 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات .الجريدة الرسمية عدد 6665 الصادرة في 16أبريل 2018

مرسوم رقم 2.19.188 صادر في 10 يونيو 2019 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.421 الصادر 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات .الجريدة الرسمية عدد 6788الصادرة في 20 يونيو 2019.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير2010) ولاسيما المواد من 44 إلى 84 والمواد من 267 إلى 288 والمواد 309 (الفقرة الثانية) و310 (الفقرة الأولى) و314 و315 منه؛

القسم الأول : مقتضيات تقنية

الباب الأول : تعاريف

الباب الثاني : أوزان المركبات وأبعادها

الفرع الأول : أوزان المركبات

الفرع الثاني : الأبعاد القصوى للمركبات

الفرع الثالث : مقتضيات مشتركة

الفرع الرابع : أوزان وأبعاد المركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات والدراجات رباعية العجلات

الباب الثالث : إطارات العجلات والاتصال بالأرض

الباب الرابع : أبعاد الحمولة وأجهزة الشحن وربط الشحنة

الباب الخامس : الأدوات المحركة

الفرع الأول : خصائص المحركات والانبعاثات الملوثة

الفرع الثاني : التلوث الصوتي الناجم عن المركبات

الفرع الثالث : الملائمة الكهرومغناطيسية وتدوير مكونات المركبات

الباب السادس : أدوات الرؤية والتوجيه والتحريك

الفرع الأول : مجال الرؤية للسائق

الفرع الثاني : أدوات التوجيه والتحريك

الباب السابع : أدوات الإنارة والتشوير

الباب الثامن : الدارات والملاقات الكهربائية

الباب التاسع : أجهزة الإنذار الصوتية و الضوئية

الباب العاشر : أجهزة مراقبة السرعة و زمن السياقة

الباب الحادي عشر : أجهزة الحصر

الباب الثاني عشر : أجهزة القطر

الباب الثالث عشر : البنية

الباب الرابع عشر : الهيكلة والتهيئة

الباب الخامس عشر : الصفائح والتقييدات

الباب السادس عشر : أجهزة السلامة

الباب السابع عشر : تجهيزات وتهييئات خاصة

القسم الثاني : المصادقة

الباب الأول : مقتضيات عامة

الباب الثاني : مسطرة المصادقة على المركبات حسب النوع

الباب الثالث : المصادقة بشكل منفرد على المركبات

القسم الثالث : حالة الأربيات الخاصة ومعدات الأشغال العمومية

القسم الرابع : تسجيل المركبات

القسم الرابع : تسجيل المركبات

الباب الثاني : صفيحة التسجيل

الباب الثالث : شهادة التسجيل

الباب الرابع : كيفيات التسجيل

القسم الخامس : مقتضيات خاصة تتعلق بالدرجات و الدرجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات

القسم السادس : المراقبة التقنية

الباب الأول : مقتضيات عامة

الباب الثاني : شبكات و مراكز المراقبة التقنية

الباب الثالث : العقوبات و التدابير الإدارية

القسم السابع : المركبات المصابة في حادثة والمركبات المصرح بعدم صلاحيتها تقنيا و اقتصاديا

القسم الثامن : المركبات المدرجة في عداد التحف

القسم التاسع : مقتضيات مختلفة و ختامية

القسم الأول : مقتضيات تقنية

الباب الأول : تعاريف

المادة 1

يراد في مفهوم هذا المرسوم بما يلي:

"حافلة :"مركبة تضم أكثر من تسعة مقاعد للجلوس بما فيها مقعد السائق يتم تخصيصها، حسب صنعها وتهيئتها، للنقل الجماعي للأشخاص وأمتعتهم؛

"حافلة كبيرة :"حافلة تستجيب للخصائص المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل، مخصصة لنقل الأشخاص لمسافات طويلة وتمكن من نقل الركاب على متن المركبة أساسا وهم جلوس؛

"حافلة متمفصلة "أو" حافلة كبيرة متمفصلة :"حافلة أو حافلة كبيرة مكونة على الأقل من شطرين صلبين موصولين فيما بينهما بواسطة قطع متمفصلة، تمكن من التنقل الحر للركاب وتكون القطع الصلبة مرتبطة بصفة دائمة ولا يمكن فصلها إلا عبر عملية تستلزم تركيبات خاصة؛

"شاحنة صغيرة :"مركبة ذات محرك تتوفر على أربع عجلات على الأقل، ما عدا الدراجات رباعية العجلات بمحرك، مخصصة لنقل البضائع، ولا يزيد وزنها الإجمالي المأذون به محملة عن 3.5 طن (3.500 كيلوغرام)؛

"أريبة الخدمة الشتوية : "مركبة بمحرك لنقل البضائع، يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة عن 3.5 طن (3.500 كيلوغرام) أو جرار فلاحي في ملك الهيئات المدبرة للطرق العمومية أو الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عنها، عندما تكون مجهزة بآليات خاصة مضادة لرقاق الجليد أو الثلوج على الطرق المفتوحة للسير العمومي. وتحدد خصائص هذه الأدوات بقرار لوزير التجهيز والنقل؛

"أريبة خاصة : "أريبة ذاتية الدفع أو مقطورة تستعمل لرفع المنتجات من كل نوع، أو رصها أو نقلها، ما عدا نقل الأشخاص غير السائق وعند الاقتضاء مرافق واحد والتي لا يمكن أن تفوق سرعتها بحكم صنعها 25 كيلومترا في الساعة؛

"قطار مزدوج : "مجموعة مكونة من مركبة متمفصلة ومن نصف مقطورة يرتكز جزؤها الأمامي إما على قادمة الجر أو على المحرك المتدحرج الخلفي لنصف المقطورة الأولى الذي يقوم مقام قادمة الجر؛

"قطار طرقي :"مجموعة مكونة من مركبة بمحرك مقرونة بمقطورة أو نصف مقطورة يرتكز جزؤها الأمامي على قادمة الجر؛

"مركبة المنفعة العامة :"مركبة ذات منفعة عامة تتمتع بأولوية أو بتسهيلات في المرور، مثل مركبة مصالح الشرطة والدرك الملكي والجمارك ومكافحة الحرائق ووحدات التدخل الصحي المتنقلة، أو بطلب من مصالح الطوارئ الطبية، والتي تقتصر مهمتها على تدخل هذه الوحدات، ووحدات وزارة العدل المستخدمة لنقل السجناء أو لاستتباب النظام في المؤسسات السجنية، ووحدات النقل الطبي وأريبات الخدمة الشتوية ومركبات التدخل التابعة للمصالح المسيرة عندما يتعلق الأمر بالطرق السيارة أو الطرق ذات قارعتين منفصلتين؛

"سيارة خاصة :"مركبة بمحرك لها أربع عجلات على الأقل، ماعدا الدراجات رباعية العجلات بمحرك، مخصصة لنقل الأشخاص وتضم تسعة مقاعد للجلوس على الأكثر بما في ذلك مقعد السائق، ولا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3.5 طن (3.500 كيلوغرام)؛

"صانع :"شخص أو هيئة، أيا كان موقعها في عملية الإنتاج أو التسويق، يتقدم بطلب مصادقة ويقترح نفسه ليكون مسؤولا عن جميع جوانب عملية المصادقة ومطابقة الإنتاج؛

"نظام "مجموعة من الأجهزة التقنية لمركبة مخصصة لأداء إحدى الوظائف، كالحصر ومكافحة التلوث؛

"صنف المركبة :"تحدد بقرار وزير التجهيز والنقل من أجل المصادقة عليها أصناف المركبات، حسب الخصائص والاستعمال والوزن والقدرة على النقل.

الباب الثاني : أوزان المركبات وأبعادها

الفرع الأول : أوزان المركبات

المادة 2

أوزان المركبات المنصوص عليها في البند 1 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 هي:

الوزن الإجمالي المأذون به لكل مركبة محملة؛

الوزن الإجمالي الدارج المأذون به لكل مركبة؛

الحد الأقصى للوزن المأذون به عن كل محور لكل مركبة.

المادة 3

يجب أن لا يتجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة والوزن الإجمالي الدارج المأذون به؛ الحدود التالية:

بالنسبة للمركبات المكونة لمجموعة مركبات:

مقطورة ذات محورين (2) (ما عدا نصف مقطورة): 18 طن (18.000 كيلوغرام)؛

مقطورة ذات ثلاثة (3) محاور (ما عدا نصف مقطورة): 24 طن (24.000 كيلوغرام)؛

بالنسبة لمجموعة المركبات:

قطارات طرقية ذات خمسة (5) أو ستة (6) محاور:

أ. مركبة بمحرك ذات محورين (2) مع مقطورة ذات ثلاثة (3) محاور: 40 طن (40.000 كيلوغرام)؛

ب. مركبة بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور مع مقطورة ذات محورين (2) أو ثلاثة (3) محاور: 40 طن (40.000 كيلوغرام)؛

مركبات متمفصلة ذات خمسة (5) أو ستة (6) محاور:

أ. مركبة بمحرك ذات محورين (2) مع نصف مقطورة ذات ثلاثة (3) محاور: 40 طن (40.000 كيلوغرام)؛

ب. مركبة بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور مع نصف مقطورة ذات محورين أو ثلاثة (3) محاور: 40 طنا (40.000 كيلوغرام)؛

ج. مركبة بمحرك ذات محورين (2) أو ثلاثة (3) محاور مع نصف مقطورة ذات محورين (2) أو ثلاثة (3) محاور تنقل، في حالة النقل المتعدد الأنماط حاوية من فئة 40 قدما: 44 طنا (44.000 كيلوغرام)؛

د. مركبة بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور مع نصف مقطورة ذات محورين (2) أو ثلاثة (3) محاور تنقل، في حالة النقل المتعدد الأنماط حاوية من فئة 40 قدما: 44 طنا (44.000 كيلوغرام)؛

قطارات طرقية ذات أربعة (4) محاور مكونة من مركبة بمحرك ذات محورين (2) ومقطورة ذات محورين (2): 36 طنا (36.000 كيلوغرام)؛

مركبات متمفصلة ذات أربعة (4) محاور ومكونة من مركبة بمحرك ذات محورين (2) مع نصف مقطورة ذات محورين (2)، تبعا لتباعد محورين نصف المقطورة :

أ. إذا كان التباعد يعادل أو يفوق 1.3 متر ويعادل أو يقل عن 1.8 متر: 36 طنا (36.000 كيلوغرام)؛

ب. إذا كان التباعد يتجاوز 1.8 متر: 36 طنا (36.000 كيلوغرام)؛

ويسمح بطنين (2000 كيلوغرام) إضافيين عندما يتم احترام الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة بمحرك (18 طنا) (18.000 كيلوغرام)، والوزن الإجمالي المأذون به للمحور المترادف لنصف المقطورة (20 طنا) (20.000 كيلوغرام) وعندما يكون المحور المحرك مزودا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي.

بالنسبة للمركبات بمحرك:

مركبات بمحرك ذات محورين (2): 18 طنا (18.000 كيلوغرام)؛

مركبات بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور: 25 طنا (25.000 كيلوغرام)؛

مركبات بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور، عندما يكون المحور المحرك مجهزا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي أو ما يعادلها أو عندما يكون كل محور محرك مجهزا بإطارات مطاطية مزدوجة ولا يتجاوز الوزن الأقصى لكل محور 9.5 طن: 26 طنا (26.000 كيلوغرام)؛

مركبات بمحرك ذات أربعة (4) محاور مع محورين موجهين، عندما يكون المحور المحرك مجهزا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي أو ما يعادلها أو عندما يكون كل محور

محرك مجهزا بعجلات مزدوجة ولا يتجاوز الوزن الأقصى لكل محور 9.5 طن: 32 طنا (32.000 كيلوغرام)؛

حافلة متمفصلة ذات ثلاث (3) محاور: 28 طن (28.000 كيلوغرام)؛

المادة 4

يجب أن لا يتجاوز الوزن الأقصى المأذون به عن كل محور الحدود القصوى التالية:

محور غير محرك منفرد: 10 أطنان (10.000 كيلوغرام)؛

محوران مترادفان للمقطورات وأنصاف المقطورات:

يجب ألا يتجاوز مجموع الوزن بالنسبة للمحورين المترادفين الحدود التالية، حسب تباعد المحاور:

تباعد يقل عن متر (1): (11) طنا (11.000 كيلوغرام)؛

تباعد يعادل أو يفوق متر (1) ويقل عن 1.3 متر: 16 طن (16.000 كيلوغرام)؛

تباعد يعادل أو يفوق 1.3 متر ويقل عن 1.8 متر: 18 طنا (18.000 كيلوغرام)؛

تباعد يعادل أو يفوق 1.8 متر: 20 طنا (20.000 كيلوغرام)؛

محاور ثلاثية مترادفة للمقطورات وأنصاف المقطورات:

يجب ألا يتجاوز مجموع أوزان المحاور الثلاثية المترادفة، حسب تباعد المحاور الحدود التالية:

تباعد يعادل أو يقل عن 1.3 متر: 21 طنا (21.000 كيلوغرام)؛

تباعد يعادل أو يقل عن 1.3 متر ويعادل أو يقل عن 1.4 متر: 24 طنا (24.000 كيلوغرام)؛

محور محرك:

مركبة بمحرك ذات محورين (2) مع مقطورة ذات ثلاثة (3) محاور: 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

مركبة بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور مع مقطورة ذات محورين (2) أو ثلاثة (3): 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

مركبة بمحرك ذات محورين (2) مع نصف مقطورة ذات ثلاثة (3) محاور: 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

مركبة بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور مع نصف مقطورة ذات محورين (2) أو ثلاثة (3): 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

مركبة بمحرك ذات ثلاثة (3) محاور مع نصف مقطورة ذات محورين (2) أو ثلاثة (3) محاور، تنقل في حالة النقل المتعدد الأنماط حاوية من فئة 40 قدما: 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

قطارات طرقية ذات أربعة (4) محاور مكونة من مركبة بمحرك ذات محورين (2) ومقطورة ذات محورين (2): 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

محاور مترادفة للمركبات بمحرك:

يجب ألا يتجاوز مجموع الأوزان بالنسبة لكل محور من المحورين المترادفين الحدود التالية، حسب تباعد المحاور:

تباعد أقل من 1 متر: 11.5 طن (11.500 كيلوغرام)؛

تباعد يعادل أو يفوق 1 متر وأقل من 1.3 متر: 16 طنا (16.000 كيلوغرام)؛

تباعد يعادل أو يفوق 1.3 متر وأقل من 1.8 متر: 18 طنا (18.000 كيلوغرام)؛

عندما يكون المحور المحرك مجهزا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي أو ما يعادلها، أو عندما يكون كل محور محرك مزودا بعجلات مزدوجة ولا يتجاوز الوزن الأقصى لكل محور 9.5 طن: 19 طن.

الفرع الثاني : الأبعاد القصوى للمركبات

المادة 5

يجب ألا تتجاوز أبعاد المركبات المنصوص عليها في 3 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05 الحدود التالية:

الطول الأقصى:

المركبة بمحرك : 12.00 مترا؛

غير أن طول الحافلة والحافلة الكبيرة ذات محورين يمكن أن يصل إلى 13.5 مترا، وطول الحافلة والحافلة الكبيرة ذات أكثر من محورين 15 مترا.

مقطورة: 12 مترا؛

مركبة متمفصلة: 16.50 مترا؛

قطار طرقي: 18.75 مترا؛

حافلة متمفصلة : 18.00 مترا؛

العرض الأقصى:

جميع المركبات : 2.55 مترا؛

البنيات الفوقية للمركبات المكيفة : 2.60 مترا؛

العلو الأقصى: جميع المركبات : 4.00 أمتار.

المادة 6

تدخل ضمن الأبعاد المبينة في المادة 5 أعلاه البنيات الفوقية المتحركة وأجزاء الشحن الموحدة مثل الحاويات:

يجب أن تدخل كل مركبة بمحرك أو مجموعة مركبات في حالة سير ضمن طوق دائري يبلغ شعاعه الخارجي 12.50 مترا وشعاعه الداخلي 5.30 متر؛

تحدد المسافة القصوى بين محور مدار القرن والجزء الخلفي لنصف المقطورة في 12.00 مترا؛

تحدد المسافة القصوى المقاسة بموازاة مع المحور الطولي للقطار الطرقي بين النقط الخارجية الواقعة في أقصى مقدمة منطقة الشحن خلف قمرة القيادة وبين أقصى مؤخرة مقطورة المجموعة، مع خصم المسافة الفاصلة بين مؤخرة المركبة بمحرك ومقدمة المقطورة في 15.65 مترا ؛

تحدد المسافة القصوى المقاسة بموازاة مع المحور الطولي للقطار الطرقي بين النقط الخارجية الواقعة في أقصى مقدمة منطقة الشحن خلف قمرة القيادة وبين أقصى مؤخرة مقطورة المجموعة في 16.40 مترا.

الفرع الثالث : مقتضيات مشتركة

المادة 7

يجب بالنسبة لجميع المركبات ألا يقل الوزن الذي يتحمله المحور المحرك أو المحاور المحركة لمركبة أو مجموعة مركبات، عن 25% من الوزن الإجمالي للمركبة محملة أو لمجموعة المركبات محملة.

المادة 8

يجب بالنسبة للقطارات الطرقية ألا تقل المسافة بين المحور الخلفي للمركبة بمحرك والمحور الأمامي للمقطورة عن 3 أمتار.

المادة 9

لا يجوز أن يفوق الوزن الأقصى المأذون به بالطن لكل مركبة بمحرك ذات أربعة محاور خمس مرات المسافة بين مركز المحاور الموجودة في الأطراف القصوى للمركبة مقاسة بالمتر.

المادة 10

يجب بالنسبة لأنصاف المقطورات ألا تفوق المسافة الأفقية بين محور مدار القرن وأية نقطة من مقدمة نصف المقطورة 2.04 متر.

الفرع الرابع : أوزان وأبعاد المركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات والدراجات رباعية العجلات

المادة 11

تحدد الأبعاد القصوى المأذون بها للمركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات كما يلي:

-1الطول: أربعة أمتار (4.00)؛

-2العرض:

بالنسبة للدرجات والدرجات بمحرك ذات عجلتين: مترا واحدا (1.00)؛

بالنسبة لباقي المركبات: متران (2.00)؛

-3العلو: متران ونصف.(2.50)

المادة 12

الوزن الأقصى للمركبات بمحرك ذات عجلتين هو الوزن الذي يمكن قبوله تقنيا والمصرح به من لدن الصانع.

تحدد الأوزان القصوى للمركبات بمحرك الفارغة ذات ثلاث أو أربع عجلات كما يلي:

الدراجات ثلاثية العجلات: 400 كيلوغرام؛

الدراجات رباعية العجلات:

بالنسبة للدراجات رباعية العجلات الخفيفة: 350 كيلوغرام؛

بالنسبة للدراجات رباعية العجلات الثقيلة (لا يحتسب وزن بطاريات الدفع بالنسبة للمركبات الكهربائية): 550 كيلوغرام.

المادة 13

يجوز الترخيص للمركبات بمحرك وعجلتين أو ثلاث أو أربع عجلات بقطر كتلة مصرح بها من قبل الصانع والتي يجب ألا يتجاوز 50% من وزن المركبة فارغة.

الباب الثالث : إطارات العجلات والاتصال بالأرض

المادة 14

طبقا للبند 2 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 52.05، يجب أن تكون عجلات كل مركبة بمحرك وكل مقطورة مزودة بإطارات مطاطية، ما عدا المركبات والأجهزة الفلاحية.

المادة 15

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مخصصة لمرفق عام للنقل العمومي وكل مركبة مخصصة لنقل البضائع وكل سيارة خاصة مركبة على إطارات مطاطية بدون أنابيب هوائية داخلية.

يجب علاوة على ذلك أن تجهز هذه المركبات بعجلة احتياطية تستجيب للخصائص المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

غير أنه، تستثني من شرط العجلة الاحتياطية، المركبات المزودة بجهاز لنفخ العجلات والتي لا تمكن هندستها من حمل عجلة احتياطية تقليدية وكذلك المركبات المزودة بعجلات تمكن من السير وهي فارغة من الهواء « Run flat » ؛

يجب أن تبرز على طول السطح الدارج للإطارات نقوش واضحة، باستثناء تلك التي تخص آليات الأشغال العمومية. ولا ينبغي أن يبرز أي نسيج لا على السطح ولا في عمق نقوش الإطارات المطاطية.

يجب أن يتجاوز عمق النقوش الرئيسية للشريط الدارج للإطار المطاطي 1.6 مليمترا عل كل نقطة بالنسبة للمركبات التي يقل وزنها الإجمالي محملة عن 3.5 طن (3.500 كيلوغرام) و3 مليمترات على أية نقطة بالنسبة للمركبات التي يزيد وزنها الإجمالي محملة عن 3.5 طن (3.500 كيلوغرام).

عندما تكون المركبات والأجهزة الفلاحية مزودة بإطارات مطاطية، يجب أن تكون جوانب هذه الأخيرة خالية من كل تمزق عميق ويجب أن لا يظهر أي نسيج على السطح أو في عمق النقش.

يجوز لوزير التجهيز والنقل منح إعفاءات من الالتزامات المنصوص عليها في هذا الباب فيما يخص آليات الأشغال العمومية.

المادة 16

يمنع إدخال أية عناصر معدنية في الأشرطة الدارجة للإطارات من شأنها إحداث نتوءات.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الشروط التي يمكن وفقا لها الاستثناء من هذا المنع أو استخدام أي جهاز آخر مضاد للانزلاق.

لا يرخص باستخدام السلاسل إلا على الطرق المغطاة بالثلوج.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على الدراجات بمحرك أو الدراجات رباعية العجلات الخفيفة بمحرك.

يجوز أن تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الخصائص الواجب توفرها في السلاسل المساعدة على الالتصاق بالأرض المستخدمة في إطارات المركبات والآليات الفلاحية بمحرك ذاتية الدفع، وكذا الخصائص الواجب توفرها في الأشرطة المعدنية للمركبات أو الآليات الفلاحية.

المادة 17

يمنع تركيب إطارين مطاطيين من بنيات مختلفة على السيارات ومقطوراتها على نفس المحور.

يمنع تركيب إطارين مطاطيين من بنيات مختلفة على السيارات غير السيارات الخاصة ومقطوراتها:

على محور واحد ذي عجلات غير متوأمة؛

على الجانب نفسه من محور ذي عجلات متوأمة.

غير أن هذه المقتضيات لا تطبق على المحاور غير الموجهة للمركبات ذات أكثر من محورين.

يمنع تركيب إطارات مختلفة الأبعاد على المحور نفسه.

يمنع، بالنسبة للسيارات الخاصة، تركيب إطارات من الأنواع التالية:

إطارات ذات بنية قطرية أو قطرية مطوقة (Bias-belted) على المحور الخلفي، إذا كانت إطارات ذات تركيبة نصف قطرية مركبة على المحور الأمامي.

إطارات ذات بنية قطرية على المحور الخلفي، إذا كانت إطارات ذات تركيبة قطرية مطوقة (Bias-belted)مركبة على المحور الأمامي.

المادة 18

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على الإطارات بناء على النوع والشكل والحالة والخصائص وشروط الاستعمال حسب أصناف المركبات، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب الرابع : أبعاد الحمولة وأجهزة الشحن وربط الشحنة

المادة 19

طبقا لأحكام البند 4 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المذكور، يجب ألا يفوق عرض حمولة كل مركبة 2,55 مترا في أي حال من الأحوال، إذا قيس على أي مقطع مستعرض مع احتساب النتوءات، غير أنه، يجوز أن تفوق حمولة أجهزة الأشغال العمومية 2,55 مترا، شريطة ألا تتجاوز في جميع الأحوال عرض المركبة الجارة.

المادة 20

يجب ألا تتجاوز الحمولة بأكثر من ثلاثة (3) أمتار، الطرف الأقصى من الجهة الخلفية لمركبة أو لمقطورتها.

يمكن الزيادة في طول مجموعة مخصصة لنقل المركبات، عندما تكون محملة، وذلك باستعمال داعم للحمولة مرخص به لهذا النوع من النقل، ويجب ألا تتجاوز المجموعة، بما

فيها الحمولة، طولا إجماليا يبلغ 20,35 مترا، إذا تعلق الأمر بقطار طرقي أو 16,5 متر في حالة مركبة متمفصلة.

المادة 21

يجب أن تكون الشاحنات والمقطورات وأنصاف المقطورات التي تستخدم لنقل الحاويات مزودة بأجهزة تسمى "أقفال تثبيت الحاويات (twist-locks) "تمكن من تثبيت الحاويات على مستوى قطعها الجانبية ومن تفادي تحركها وسقوطها أثناء السير.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 22

يجب اتخاذ جميع الاحتياطات المفيدة حتى لا تتسبب حمولة مركبة في أي ضرر أو خطر.

يجب ربط كل حمولة تتجاوز أو قد تتجاوز المحيط الخارجي للمركبة بسبب اهتزازها أثناء النقل، ربطا محكما ويجب ربط العناصر الطويلة جدا فيما بينها ومع المركبة، بحيث لا تجاوز عند اهتزازها المحيط الجانبي الخارجي للمركبة.

يجب تثبيت السلاسل والأغطية وغيرها من التوابع، المتحركة أو الطافية، على المركبة بحيث لا تخرج أبدا عن المحيط الخارجي للحمولة ولا تجر على الأرض.

المادة 23

يجب ألا تتجاوز الحمولة من الجهة الأمامية، في جميع الأحوال، الواجهة الأمامية للمركبة أو الواجهة الأمامية للمركبة الجارة عندما يتعلق الأمر بمجموعة مركبات، ويجب ألا تجر الحمولة على الأرض خلف المركبة.

يجب ألا يبرز داعم الحمولة بالنسبة للمجموعات المخصصة لنقل المركبات خلف الحمولة.

الباب الخامس : الأدوات المحركة

الفرع الأول : خصائص المحركات والانبعاثات الملوثة

المادة 24

لا يمكن أن تركب على المركبات طبقا لأحكام 5 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلا المحركات التي تستجيب للخصائص اللازمة للمصادقة عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المحركات خاصة فيما يتعلق بالقوة والاستهلاك.

يجب ألا ينبعث من المركبات بمحرك أي دخان أو غازات سامة أو مسببة للتآكل أو ذات رائحة، على نحو من شأنه إزعاج السكان، أو الإضرار بالصحة والسلامة العموميتين أو الإضرار بالبيئة.

يجب ألا تتجاوز الانبعاثات المذكورة أعلاه الحدود القصوى المحددة بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل والوزير المكلف بالبيئة.

تحدد كذلك بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل وللوزير المكلف بالبيئة شروط المصادقة على المركبات بمحرك فيما يخص الانبعاثات الملوثة، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الفرع الثاني : التلوث الصوتي الناجم عن المركبات

المادة 25

يجب ألا تصدر محركات المركبات ضجيجا يتسبب في مضايقة مستعملي الطريق أو السكان المجاورين لها.

يجب أن يكون المحرك مجهزا بكاتم صوت للعادم يكون في حالة جيدة دون إمكانية إيقاف عمله من لدن السائق.

تمنع كل عملية تهدف إلى إزالة كاتم صوت العادم أو التقليل من فعاليته.

تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل وللوزير المكلف بالبيئة الحدود القصوى للضجيج الصادر عن المركبات وشروط المصادقة على المركبات بمحرك فيما يتعلق بالتلوث الصوتي، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الفرع الثالث : الملائمة الكهرومغناطيسية وتدوير مكونات المركبات

المادة 26

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك مجهزة بجهاز مضاد للتشويش الراديو كهربائي.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل خصائص الملائمة الكهرومغناطيسية التي يجب أن تكون مستوفية في المركبات من أجل المصادقة عليها.

المادة 27

يجب صنع المركبات بشكل يحد من استخدام المواد الخطرة، وذلك لمنع تسريبها في البيئة، وتسهيل تدوير مكوناتها وموادها، وتجنب الاضطرار إلى التخلص من النفايات الخطرة.

يجب صنع المركبات بشكل يسهل فكها وإزالة التلوث منها عند تدميرها لاحقا وكذا إعادة استخدام أو استصلاح مكوناتها وموادها، خاصة عبر إعادة التدوير.

الباب السادس : أدوات الرؤية والتوجيه والتحريك

الفرع الأول : مجال الرؤية للسائق

المادة 28

يجب صنع كل مركبة ذات محرك طبقا لأحكام 8 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية وآليات الأشغال العمومية، أو تجهيزها بحيث يكون مجال الرؤية بالنسبة للسائق، نحو الأمام، ونحو اليمين ونحو اليسار، كافيا لتمكينه من قيادة آمنة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بمجال الرؤية للسائق، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 29

يجب أن يكون كل زجاج النوافذ مصنوعا من مادة شفافة وأن يقل في حدود الإمكان خطر الحوادث البدنية في حالة كسر الزجاج.

يجب أن يكون الزجاج مقاوما بما فيه الكفاية للحوادث المحتملة أثناء السير العادي وللعوامل المناخية والحرارية والمواد الكيميائية والتآكل.

يجب أيضا أن تكون سرعة احتراقه ضعيفة.

يجب علاوة على ذلك أن يكون الزجاج الواقي شفافا بما فيه الكفاية، وألا يتسبب في أي تشويه واضح للعناصر المرئية عبره أو أي تغيير ملموس لألوانها. ويجب عند تعرض الزجاج الواقي للكسر أن يتمكن السائق مع ذلك من مواصلة رؤية الطريق.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على مختلف أنواع الزجاج المستعمل في المركبات، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 30

يجب أن يكون الزجاج الأمامي للمركبات بمحرك، باستثناء الدراجات بمحرك بدون هيكل، والدراجات رباعية العجلات الخفيفة بمحرك وبدون هيكل والدراجات النارية، مزودا على الأقل بماسحة واحدة للزجاج تشتغل داخل مساحة كافية وبقدرة ووتيرة تمكن السائق من الرؤية الواضحة للطريق وهو جالس على مقعده.

يجب أن يكون الزجاج الواقي أيضا مزودا بجهاز غسل الزجاج.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على ماسحات وغاسلات الزجاج في المركبات بمحرك، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 31

يجب أن تكون كل مركبة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية التي ليست بها قمرة قيادة مغلقة، مجهزة بمرآة عاكسة أو أكثر، بأبعاد كافية، وتكون مثبتة بشكل يمكن السائق من مراقبة واضحة للطريق خلف المركبة، انطلاقا من مقعده، أيا كانت الحمولة العادية للمركبة، ويجب ألا يتضمن مجال الرؤية للمرآة أية زاوية ميتة ملموسة قد تحجب رؤية كل مركبة تتأهب للتجاوز.

يجب أن تكون كل مركبة تستخدم في تعليم سياقة المركبات بمحرك، باستثناء الدراجات النارية، مجهزة بمرآتين عاكستين داخليتين ومرآتين عاكستين جانبيتين مضبوطة بالنسبة للسائق المتمرن ومدربه.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على أجهزة الرؤية غير المباشرة والمركبات فيما يتعلق بتركيب هذه الأجهزة وكذا المقتضيات الانتقالية.

الفرع الثاني : أدوات التوجيه والتحريك

المادة 32

يجب أن تكون أدوات التوجيه المشار إليه في البند 7 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه على درجة كافية من المتانة.

عندما يتم تشغيل أدوات التوجيه بواسطة سائل، لا بد من تصميم هذه الأجهزة بشكل يسمح للسائق بالتحكم في المركبة حتى في حالة خلل أحد الأجهزة التي تستخدم هذا السائل. ولا تخضع لهذا الإلزام المركبات والآليات الفلاحية وآليات الأشغال العمومية.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بأدوات التوجيه، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 33

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك يفوق وزنها فارغة 350 كيلوغرام باستثناء الدراجات رباعية العجلات والمركبات ذات عجلتين أو ثلاث عجلات والمركبات والآليات الفلاحية وآليات الأشغال العمومية غير الجرارات الفلاحية، مزودة بجهاز السير إلى الخلف.

المادة 34

يجب أن تجهز المركبات بأدوات التحريك المشار إليها في 6 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر المسماة في هذا المرسوم " وسائل التحكم " تستجيب للشروط اللازمة للمصادقة عليها.

يجب أن تكون وسائل التحكم في مختلف أجهزة المركبة التي يمكن استعمالها أثناء السير سهلة الولوج بالنسبة للسائق أثناء الحالة العادية للسياقة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يخص ما يلي:

وسائل التحكم الذي يشغلها السائق؛

مكان وطرق التعرف على وسائل التحكم اليدوية والإشارات والمؤشرات.

الباب السابع : أدوات الإنارة والتشوير

المادة 35

يجب ألا تتوفر كل مركبة طبقا لأحكام 9 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 المذكور، إلا على أدوات الإنارة والتشوير المنصوص عليها في هذا المرسوم. ويجب أن تكون هذه الأدوات مثبتة طبقا لمقتضيات هذا الباب.

لا تطبق هذه المقتضيات على الإنارة الداخلية للمركبات شريطة ألا تضايق باقي السائقين.

المادة 36

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مجهزة في الجهة الأمامية بضوءين (2) أو أربعة (4) أضواء للطريق ينبعث منها نور أبيض نحو الأمام يسمح بإنارة الطريق بشكل فعال في الليل خلال الطقس الصافي، على مسافة لا تقل عن 100 متر، وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه المادة.

مع مراعاة المقتضيات السابقة، يجوز تجهيز المركبة بنظام إنارة أمامية متكيف وفق مقتضيات المادة 39 أدناه.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية، وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة ثقيلة رباعية العجلات بمحرك، في الجزء الأمامي بضوء طريق واحد أو بضوءين.(2)

يجب أن تجهز كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة ثقيلة رباعية العجلات بمحرك، يفوق عرضها 1,30 متر، بضوءي (2) طريق في الجزء الأمامي.

لا تطبق أحكام الفقرتين الأولى والثانية أعلاه على الدراجات بمحرك والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، والتي يمكن مع ذلك أن تكون مجهزة بضوء طريق واحد أو بضوءين (2) اثنين.

عندما تكون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو الدراجة الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، التي لا يتجاوز عرضها 1,30 مترا، مجهزة بأضواء الطريق، يجب أن يكون عدد هذه الأضواء اثنين.(2)

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى والثانية أعلاه على المركبات والأجهزة الفلاحية وآليات الأشغال العمومية ذاتية الدفع، والتي يمكن أن تكون مع ذلك مجهزة بضوءين (2) للطريق أو أربعة (4) أضواء.

المادة 37

ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك، تجهز كل مركبة بمحرك في الجهة الأمامية بضوءين (2) تقابل ينبعث منهما ضوء نحو الأمام يسمح بإنارة الطريق بشكل فعال في الليل، خلال الطقس الصافي، على مسافة لا تقل عن 30 متر، دون إبهار باقي السائقين.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، يجوز تجهيز المركبة بنظام إنارة أمامية متكيفة وفقا للمادة 39 أدناه.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك وكل دراجة بمحرك، بضوء تقابل واحد أو بضوءين (2) في الجزء الأمامي.

يجب أن تجهز كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك يفوق عرضها 1,30 متر، بضوءي (2) تقابل في الجزء الأمامي.

يمكن تزويد المركبات والأجهزة الفلاحية أو آليات الأشغال العمومية، ذاتية الدفع، بضوءي (2) تقابل إضافيين.

المادة 38

باستثناء الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات رباعية العجلات، والدراجات ثلاثية العجلات والمركبات والأجهزة الفلاحية أو الغابوية، يجوز تجهيز كل مركبة بمحرك بضوءي (2) زوايا من الجهة الأمامية ينبعث منهما ضوء جانبي أبيض لتعزيز إنارة الطريق الموجودة في الجهة التي ستحول إليها المركبة اتجاهها.

المادة 39

يمكن تجهيز كل مركبة ذات محرك بنظام إنارة أمامية متكيف يهدف إلى الملائمة مع الظروف المحيطة ومعايير تشغيل المركبة.

نظام الإنارة الأمامية المتكيف هو جهاز إنارة يبعث حزم أشعة ثابتة أو قابلة للتوجيه ويتمتع بخصائص متباينة لأجل تكيف تلقائي مع الظروف المتغيرة لاستخدام أضواء التقابل وعند الاقتضاء استخدام أضواء الطريق، ويعمل تلقائيا دون تدخل السائق.

يتكون نظام الإنارة الأمامية المتكيف من آلية الاشتغال المتزامن أو غير المتزامن، والمتماثل أو غير المتماثل، للأضواء المنصوص عليها في المواد 36 و37 و40 و45 و48 من هذا المرسوم.

إذا تم إبطال نظام الإنارة الأمامية المتكيف، يجب أن تشتغل الأضواء المنصوص عليها في المواد 36 و37 و40 و45 و48 من هذا المرسوم، بشكل عادي.

المادة 40

يجب، مالم تكن هناك مقتضيات مخالفة منصوص عليها في هذه المادة، أن تجهز كل مركبة بمحرك في الجهة الأمامية بضوئي (2) وضع ينبعث منهما نور أبيض نحو الأمام ، مرئي في الليل، إذا كان الطقس صافيا، على مسافة 150 مترا، دون إبهار باقي السائقين. وعندما تكون المركبة مجهزة بنظام إنارة أمامية متكيف كما هو منصوص عليه في المادة 39 أعلاه، مشغل من أجل إنارة المنعرج، يجوز توجيه ضوء أمامي لتحديد الوضع في نفس الوقت مع الضوء المندمج فيه.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، المتعلقة بلون النور المنبعث من أضواء الوضع على المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا(CMVSS)

يجب أن تجهز كل دراجة نارية، وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك بضوء واحد أو اثنين (2) للوضع في الجزء الأمامي.

يجب، إذا تجاوز عرض دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، أو دراجة رباعية العجلات بمحرك 1,30 مترا، أن تكون مزودة بضوئي (2) وضع في الجزء الأمامي.

يجب أن تكون كل مركبة جانبية متلبثة على أية دراجة نارية مزودة بضوء وضع أمامي.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه على الدراجات بمحرك بعجلتين، التي يمكن مع ذلك أن تكون مزودة بضوء أو ضوئي وضع (2) أماميين.

يمكن تزويد كل مركبة أو جهاز فلاحي أو أريبات الأشغال العمومية، ذاتية الدفع، بضوئي وضع (2) أماميين إضافيين.

يجوز أن تجهز كل مقطورة بضوءين (2) للوضع في الجهة الأمامية يبعثان نحو الأمام ضوءا أبيض لا يبهر السائقين الآخرين.

يعتبر وجود أضواء الوضع في المقطورات إلزاميا عندما يفوق العرض الكلي لهذه الأخيرة 1,60 متر أو يجاوز بأكثر من 0 ,20 متر عرض المركبة الجارة.

لا تطبق مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه على المركبات والأجهزة الفلاحية أو آليات الأشغال العمومية المقطورة.

يجب أن تجهز كل دراجة بضوء للوضع ينبعث منه في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا ضوءا أبيض نحو الأمام لا يبهر السائقين الآخرين.

المادة 41

باستثناء الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات رباعية العجلات والدراجات ثلاثية العجلات والمركبات والأجهزة الفلاحية أو الغابوية، يمكن تجهيز كل مركبة بمحرك في الأمام بضوءي (2) سير نهاري ينبعث منهما نحو الأمام ضوء أبيض يمكن من جعل المركبة مرئية أكثر في النهار.

المادة 42

ما لم تنص هذه المادة على مقتضيات مخالفة، تجهز كل مركبة بمحرك وكل مقطورة في الخلف بضوءين (2) للوضع ينبعث منهما نحو الخلف ضوء أحمر غير مبهر، مرئي في الليل، إذا كان الطقس صافيا، على مسافة 150 مترا.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك وكل دراجة بمحرك، بضوء وضع خلفي واحد أو ضوءي وضع (2) خلفيين.

يجب، إذا تجاوز عرض كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك 1,30 متر، أن تزود بضوءي وضع (2) خلفيين.

يجب أن تكون كل مركبة جانبية مثبتة على أية دراجة نارية مزودة بأضواء وضع خلفية.

يجب أن تجهز كل دراجة بضوء وضع خلفي، ويكون هذا الضوء واضحا في الخلف عند استعمال المركبة في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا.

عندما تكون مقطورة دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك أو دراجة بمحرك أو دراجة أو حمولتها، من شأنها أن تحجب الأضواء الخلفية للوضع للمركبة الجارة، يجب تزويد المقطورة بالجهاز أو الأجهزة الملائمة التي يحدد عددها إلزاميا في جهازين اثنين، إذا تجاوز عرض المقطورة 1,30 متر.

يجب تزويد كل مركبة أو جهاز فلاحي أو أريبة للأشغال العمومية، بضوءين (2) خلفيين للوضع. ولا تجب هذه الأضواء بالنسبة للمركبات أو الآلات المقطورة التي لا تحجب أضواء المركبة الجارة. وبالنسبة لهذه المركبات والأجهزة المذكورة، يمكن تثبيت هذه الأضواء كذلك على دعامة قابلة للفصل.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على المركبات والآلات الخاصة لخدمات الإسعاف ومكافحة الحرائق، إلا إذا كانت مطابقة لخصائصها التقنية من حيث التصنيع أو الاستعمال.

المادة 43

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، يزيد طولها عن 6 أمتار، باستثناء المركبة المكونة فقط من الإطار الحديد وقمرة القيادة والمركبات الفلاحية أو الغابوية، مزودة بأضواء جانبية للوضع.

يمكن أن تزود بهذه الأضواء كل مركبة بمحرك أو مقطورة ذات طول يساوي أو يقل عن 6 أمتار وكل حافلة.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، على المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا(CMVSS)

المادة 44

مالم تنص هذه المادة على خلاف ذلك، يجب تزويد كل مركبة بمحرك أو مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 0,5 طن (500 كيلوغرام)، بضوءين (2) أو ثلاثة (3) أضواء للحصر في الجهة الخلفية ينبعث منهما نور أحمر نحو الخلف لا يبهر السائقين الآخرين.

يجب أن تشتغل أضواء الحصر عند تفعيل جهاز الحصر الرئيسي.

ويمكن أيضا أن تشتغل في حالة التشوير المتعلق بالحصر الاستعجالي، كما تنص على ذلك المادة 53 أدناه.

يجب أن تكون الكثافة الضوئية لأضواء الحصر أكثر من كثافة أضواء الوضع الخلفية شريطة ألا تبهر السائقين الآخرين.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك وكل دراجة بمحرك في الخلف، بضوء واحد أو ضوءين (2) اثنين للحصر.

يجب أن تكون كل مركبة جانبية مثبتة على دراجة نارية مزودة بضوء حصر خلفي.

يجب أن تكون كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك، عندما يتجاوز عرضها 1,30 متر، مزودة بضوءي (2) حصر من الخلف.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية، والتي يمكن أن تكون مع ذلك مزودة في الخلف بضوءي (2) حصر يستجيبان للخصائص المنصوص عليها في هذه المادة.

يجب، عندما تتسبب مقطورة وزنها الإجمالي المأذون به محملة يعادل 500 كيلوغراما أو يقل عنه، أو تتسبب حمولتها في حجب ضوء أو أضواء الحصر الخلفية للمركبة الجارة. تزويد المقطورة بالجهاز أو الأجهزة الملائمة التي يحدد عددها إلزاميا في ضوءين (2) إذا تجاوز عرض المقطورة 1,30 متر.

المادة 45

يجوز أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بضوءي (2) ضباب في الأمام ينبعث منهما ضوء أصفر أو أبيض.

يمكن تزويد المركبة بنظام الإنارة الأمامية المتكيفة المنصوص عليه في المادة 39 أعلاه.

عندما تكون أضواء الضباب مدمجة في نظام متكيف للإنارة الأمامية تؤدي فيه وظيفة أخرى للإنارة، يمكن توجيه محورها آليا نحو أي من الجانبين.

يجوز أن تجهز كل دراجة نارية، وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك بضوء أمامي واحد أو ضوءين (2) اثنين للضباب.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك ذات عجلتين.

المادة 46

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، مزودة بضوء أو ضوءي (2) ضباب في الخلف ينبعث منهما ضوء أحمر.

لا تسري المقتضيات أعلاه على الدراجات النارية أو الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك أو الدراجات رباعية العجلات بمحرك أو المركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية، ذاتية الدفع، والتي يمكن مع ذلك أن تكون مجهزة بضوء أو ضوءي (2) ضباب في الخلف ينبعث منهما ضوء أحمر.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك أو المركبات والأجهزة الفلاحية وأجهزة الأشغال العمومية المقطورة وعلى المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا(CMVSS)

.

المادة 47

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة يتجاوز عرضها 2,10 مترا مع احتساب الحمولة مجهزة بضوءين (2) أماميين واضحين وضوءين (2) خلفيين واضحين مثبتين على أقرب نقطة ممكنة من أقصى العرض الكلي للمركبة. ويجب أن ينبعث من هذه الأضواء ضوء أبيض نحو الأمام وضوء أحمر نحو الخلف لا يبهران السائقين الآخرين.

يكون وضع الأضواء الخلفية المحددة لحجم المركبة اختياريا على المركبات المكونة فقط من الإطار الحديد وقمرة القيادة.

يجوز تثبيت هذه الأضواء على كل مركبة بمحرك أو مقطورة يتراوح عرضها ما بين 1,80 و2,10 متر.

لا يسري الإلزام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية ذاتية الدفع التي يمكن تجهيزها رغم ذلك بهذه الأضواء.

المادة 48

يمكن، باستثناء الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والمركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية، تجهيز كل مركبة بمحرك بأضواء التوقف. يتم تثبيت هذه الأضواء على جانبي المركبة، ويجب أن تبعث ضوءا برتقاليا سواء نحو الأمام ونحو الخلف، أو نفس الضوء نحو الأمام كضوء تحديد الوضع وضوءا أحمر نحو الخلف.

المادة 49

يجب تجهيز كل مركبة بمحرك أو مقطورة بجهاز إنارة يسمح بقراءة الرقم المكتوب على صفيحة التسجيل الخلفية، على مسافة لا تقل عن 20 مترا ليلا وفي طقس صحو.

يمكن بالنسبة للمركبات الفلاحية المقطورة تثبيت هذا الجهاز على دعامة قابلة للفصل.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك، والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، والتي يمكن رغم ذلك تزويدها بجهاز إنارة لصفيحة التسجيل.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على المركبات والآلات الخاصة بخدمات الإسعاف ومكافحة الحرائق إلا إذا كانت متوافقة مع خصائصها التقنية من حيث التصنيع أو الاستعمال.

المادة 50

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك أو مقطورة يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة، 0,5 طن (500 كيلوغرام)، مزودة بأضواء تشير للاتجاه تكون ثابتة وذات ضوء وامض. ويجب أن ينبعث من هذه الأجهزة نحو الأمام ونحو الخلف ضوء برتقالي لا يبهر السائقين

الآخرين. ويمكن لهذه الأضواء كذلك اشتغال في ظروف إشارة الاستغاثة أو الحصر الاستعجالي كما هو منصوص عليه في المادتين 53 و54 بعده.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، بدون هيكل مغلق، والتي يمكن تزويدها بالأضواء المشيرة للاتجاه.

كما تستثنى المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا (CMVSS) من الخضوع للأحكام المتعلقة بلون النور المنبعث من الأضواء المشيرة للاتجاه.

يجب عندما تحجب مقطورة ذات وزن إجمالي مأذون به محملة يقل عن 0,5 طن (500 كيلوغرام) أو يعادلها أو جهاز فلاحي مقطور أو جهاز للأشغال العمومية مقطور، أو حمولتها، أضواء المركبة القاطرة المشيرة للاتجاه، تجهيز المقطورة أو الجهاز بالأجهزة المناسبة.

يجوز بالنسبة لكل مركبة أو عتاد فلاحي أو عتاد للأشغال العمومية مقطور، تثبيت الأضواء المشيرة للاتجاه على دعامة قابلة للفصل.

المادة 51

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك أو مقطورة، باستثناء الدراجات النارية والدراجات بمحرك، مزودة بضوء سير خلفي واحد أو اثنين (2) ينبعث منه أو منهما ضوء ابيض.

المادة 52

يمكن أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بأضواء قابلة للتوجيه ينبعث منها ضوء أصفر انتقائي أو برتقالي، وفق الشروط المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

لا تسري أحكام الفقرة الأولى أعلاه على الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات بمحرك.

المادة 53

يجب أن تكون كل مركبة أو مقطورة مجهزة بإشارة استغاثة تصدر عبر الاشتغال المتزامن للأضواء المشيرة للاتجاه.

تشتغل إشارة الاستغاثة تلقائيا في حالة الاصطدام إذا تم تجهيز المركبة بجهاز يسمح بذلك.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك والمركبات والعتاد الفلاحي أو عتاد الأشغال العمومية ذاتية الدفع، التي يمكن مع ذلك تجهيزها بإشارة الاستغاثة.

لا تسري أيضا هذه المقتضيات على الدراجات بمحرك ومركبات وعتاد الأشغال العمومية المقطورة.

المادة 54

يمكن تجهيز كل مركبة أو مقطورة بتشوير عند استعمال أجهزة الحصر الاستعجالي لإشعار مستعملي الطريق الموجودين خلف المركبة بأن هذه الأخيرة تتعرض لقوة تباطؤ كبيرة.

يتم الحصول على إشارة الحصر الاستعجالي، دون تدخل السائق، بواسطة الاشتغال المتزامن لجميع أضواء الحصر أو جميع الأضواء المشيرة للاتجاه المنصوص عليها في المادتين 44 و50 أعلاه.

المادة 55

يجب ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك، أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة مجهزة بعاكسي ضوء خلفيين أحمرين، ذوي شكل غير مثلث بالنسبة للمركبات بمحرك وذات شكل مثلث بالنسبة للمقطورات.

يجب أن تكون كل دراجة نارية وكل دراجة بمحرك ذات عجلتين مزودة بعاكس للضوء من الجهة الخلفية.

يجب أن تكون كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، ودراجة رباعية العجلات بمحرك مزودة بعاكس ضوء واحد أو اثنين (2) في الجهة الخلفية.

يجب على كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك، يفوق عرضها مترا واحدا، مزودة بعاكسي (2) ضوء في الجهة الخلفية.

يجب أن تكون كل دراجة مزودة بعاكس ضوء أو أكثر في الجهة الخلافية.

عندما يكون من شأن مقطورة دراجة نارية، أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، أو دراجة بمحرك أو دراجة، أو حمولتها، أن تحجب عاكس أو عاكسات ضوء المركبة القاطرة، يجب تزويد المقطورة بجهاز أو أجهزة ملائمة، يحدد عددها لزوما في اثنين (2)، إذا تجاوز عرض المقطورة 1,30 متر.

يجب في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا، أن تكون المركبات المدفوعة باليد مزودة في الجزء الخلفي بعاكس ضوء خلفي مثبت على اليسار، على أقل من 0,40 متر من العرض الكلي للمركبة.

ويجب أن يثبت هذا الجهاز بحيث لا يؤدي أي جزء من المركبة أو من حمولتها إلى فقدان فعاليته بحجبه جزئيا أو كليا.

يجوز بالنسبة لكل مركبة أو آلة فلاحية مقطورة أو كل عتاد للأشغال العمومية مقطور، تثبيت عاكسات الضوء على دعامة قابلة للفصل.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا(CMVSS)

المادة 56

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك، يتجاوز طولها 6 أمتار وكل مقطورة وكل دراجة بمحرك ذات عجلتين مزودة بعاكس ضوء جانبي أو اثنين (2)، ذي شكل غير مثلث وبرتقالي اللون.

يجوز تجهيز كل مركبة بمحرك أخرى بعاكس أو عاكسي (2) ضوء جانبيين، غير مثلثي الشكل وبرتقاليا اللون.

يجب أن تجهز كل دراجة بعاكسات ضوء برتقالية اللون مرئية جانبيا.

المادة 57

يجب أن تكون كل مقطورة بمركبة ذات محرك لها أربع عجلات، باستثناء مقطورات الدراجات رباعية العجلات بمحرك ومقطورات المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مزودة في الجزء الأمامي بعاكسي (2) ضوء غير مثلثي الشكل وبلون أبيض.

يجوز أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية ذاتية الدفع، مزودة في الجزء الأمامي بعاكسات ضوء مماثلة.

يجب أن تتوفر مدوسات كل دراجة أو دراجة بمحرك أو دراجة خفيفة رباعية العجلات بمحرك، على عاكسات ضوء، إلا في حالة الدراجات بمحرك وعجلتين ومدوسات قابلة للانكماش.

يجب أن تكون كل دراجة مجهزة بعاكس ضوء أبيض مرئي من الأمام،

يمكن أن تكون كل دراجة مزودة في الخلف واليسار بجهاز "مزيح للخطر."

يجب في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا، أن تكون كل مركبة تجرها بهائم، يتجاوز طولها 6 أمتار أو عرضها مترين، بما في ذلك الحمولة، مجهزة بعاكسي (2) ضوء أماميين عند الحدود الأمامية لحجم المركبة، يعكسان ضوءا أبيضا.

المادة 58

يجب، إذا تجاوز العرض الكلي للحمولة، أكثر من 0.40 متر نقطة السطح المضيء الأبعد من المحور الطولي المتوسط للمركبة، تثبيت إشارة على الحمولة خلال الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا، بواسطة ضوء أو جهاز أبيض عاكس للضوء نحو الأمام أو بواسطة ضوء أو جهاز أحمر عاكس للضوء إلى الخلف، بحيث تكون نقطة السطح المضيء أو العاكس لهذه الأضواء أو الأجهزة الأبعد من المحور الطولي المتوسط للمركبة واقعة على بعد أقل من 0.40 متر من طرف العرض الكلي للحمولة.

المادة 59

يجوز أن تكون كل مركبة أو عتاد فلاحيين أو مركبة أو عتاد للأشغال العمومية مزودة للعمل الليلي، بكاشف ضوئي واحد أو أكثر.

المادة 60

ما لم توجد مقتضيات مخالفة متخذة بقرار لوزير التجهيز والنقل، يجب تثبيت ضوءين (2) أو جهازين (2) لهما نفس الدور يمكن تشغيلها في نفس الوقت بالتماثل مع المحور الطولي التماثلي للمركبة؛ ويجب أن يصدرا أو يعكسا حزم أشعة ضوئية من نفس اللون ونفس الكثافة.

لا يمكن أن تكون للأضواء والإشارات كثافات مختلفة، إلا الأضواء المشيرة للاتجاه وإشارة الاستغاثة.

المادة 61

يسمح بمضاعفة الأضواء الحمراء بأضواء مشابهة لها تماما على المركبات التي يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة 3.5 طن (3.500 كلغ) شريطة أن تتم كذلك مضاعفة أضواء الحصر والأضواء المشيرة للاتجاه.

المادة 62

يجوز أن تكون كل مركبة ذات منفعة عامة ذات أولوية مزودة بأضواء خاصة دوارة أو بصف أضواء تشوير خاصة.

يجوز تزويد كل مركبة ذات منفعة عامة تستفيد من تسهيلات المرور بأضواء خاصة ذات لمعان.

يجوز تزويد كل مركبة ذات منفعة عامة بأجهزة تشوير تكميلية عبر عناصر مشعة أو عاكسة للضوء.

المادة 63

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل ما يلي:

شروط تطبيق هذا الباب وشروط المصادقة وتركيب أجهزة الإنارة والتشوير المنصوص عليها فيه وكذا المقتضيات الانتقالية؛

خصائص الأضواء الخاصة للمركبات ذات المنفعة العامة والمركبات ذات السرعة البطيئة أو المركبات ذات الحجم الضخم؛

خصائص الأجهزة المكملة للتشوير بواسطة العناصر المشعة أو العاكسة للضوء التي يمكن تثبيتها في الجزء الأمامي أو الخلفي أو الجانبي بالمركبات ذات المنفعة العامة والمركبات ذات السرعة البطيئة؛

فئات المركبات التي يجب أن تشتمل في جزئها الخلفي على تشوير إضافي بواسطة أجهزة مشعة أو عاكسة للضوء و كذا خصائص هذه الأجهزة ؛

فئات المركبات التي يمكن أن تشتمل على تشوير إضافي بواسطة أجهزة مشعة أو عاكسة للضوء و كذا خصائص هذه الأجهزة ؛

فئات المركبات التي يجب أن تشتمل، حسب طولها، على عاكسات ضوء جانبية إضافية و كذا خصائص هذه الأجهزة و شروط تركيبها ؛

شروط المصادقة على المصابيح التي تجهز بها الأضواء المذكورة.

الباب الثامن : الدارات والملاقات الكهربائية

المادة 64

وفقا لأحكام 10 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، وباستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية والغابوية، يجب أن تكون الملاقات الكهربائية للمركبات بمحرك ذات أربع عجلات ومقطوراتها، مركبة بالشكل الذي يجعل أضواء الوضع الأمامية وأضواء الوضع الخلفية وأضواء تحديد حجم المركبة، إن وجدت، وأضواء الوضع الجانبية إن وجدت، وجهاز إنارة صحيفة التسجيل الخلفية تشتعل وتنطفئ في وقت واحد.

لا يسري هذا الشرط عند استعمال أضواء الوضع الأمامية والخلفية، وكذا أضواء الوضع الجانبية المجمعة أو المدمجة مع هذه الأضواء، بصفة متبادلة، كأضواء للتوقف.

يجب بالنسبة لنفس المركبات، أن تكون الملاقات الكهربائية مركبة بحيث لا يمكن أن تكون أضواء الطريق وأضواء التقابل وأضواء الضباب الأمامية مشتعلة إلا إذا كانت أضواء الوضع الأمامية والخلفية، وأضواء تحديد حجم المركبة إن وجدت، وأضواء الوضع الجانبية إن وجدت، وجهاز إنارة صحيفة التسجيل الخلفية، مشتعلة كذلك. غير أن هذا الشرط لا يكون

مفروضا بالنسبة لأضواء الطريق أو أضواء التقابل عندما تتمثل أجهزتها للإنذار الضوئي في الاشتعال المتقطع لأضواء الطريق أو الإنارة المتناوبة على فترات زمنية قصيرة لأضواء التقابل وأضواء الطريق.

يجب بالنسبة لنفس المركبات، باستثناء الدراجات رباعية العجلات بمحرك، أن تكون أضواء الزاوية موصولة بحيث لا تشتعل إلا إذا كانت أضواء الطريق أو أضواء التقابل بدورها مشتعلة. ويجب أن تؤدي الأضواء المشيرة للاتجاه أو دوران المقود انطلاقا من وضعه الذي يتمثل في السير على خط مستقيم، وحدها إلى الاشتعال التلقائي لضوء الزاوية الواقعة في نفس الجهة من المركبة. كما يجب أن تنطفئ أضواء الزاوية تلقائيا عندما ينطفئ الضوء المشير للاتجاه أو عندما يعود المقود إلى موضع السير في خط مستقيم. ويجب ألا تشتعل عندما تتجاوز سرعة المركبة 40 كيلومترا في الساعة.

يجب بالنسبة لنفس المركبات، باستثناء الدراجات رباعية العجلات بمحرك، أن تشتعل أضواء السير النهارية تلقائيا عندما يكون الجهاز الذي يتحكم في انطلاق المحرك في وضع يسمح للمحرك بالاشتغال.

ويجب أن يتمكن السائق من إبطال هذا النظام التلقائي في أي وقت.

كما يجب أن تنطفئ أضواء السير النهارية تلقائيا عند اشتعال أضواء الطريق أو أضواء التقابل، إلا إذا كانت هذه الأخيرة مستعملة لإعطاء إنذارات ضوئية متقطعة على فترات قصيرة.

المادة 65

يجب أن تكون الملاقات الكهربائية للمركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات بحيث لا يشتعل ولا ينطفئ ضوء الوضع الأمامي أو، في حالة عدم وجود هذا الضوء، ضوء التقابل وضوء الوضع الخلفي وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية، إلا بشكل متزامن.

يجب بالنسبة لنفس هذه المركبات، أن تكون الملاقاة الكهربائية بحيث لا يشتعل ضوء الطريق وضوء التقابل وضوء الضباب إلا إذا اشتعل كذلك ضوء الوضع الأمامي أو، في حالة عدم وجود هذا الضوء، ضوء التقابل وضوء الوضع الخلفي وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية. غير أن هذا الشرط لا يكون مفروضا بالنسبة لضوء الطريق أو ضوء التقابل عندما يستعملان لإعطاء إشارات ضوئية بواسطة الاشتعال المتقطع على فترات قصيرة لضوء

التقابل أو لضوء الطريق أو الاشتعال المتناوب على فترات قصيرة لضوء التقابل ولضوء الطريق.

المادة 66

يجب أن تكون الملاقاة الكهربائية للجرارات الفلاحية والغابوية بحيث لا تشتعل أضواء الوضع الأمامية وأضواء تحديد حجم المركبة، إن وجدت، وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية، إلا بالتزامن.

يجب بالنسبة لنفس هذه المركبات، أن تكون الملاقاة الكهربائية بحيث لا تشتعل أضواء الطريق وأضواء التقابل وأضواء الضباب الأمامية والخلفية إلا إذا اشتعل كذلك ضوء الوضع الأمامي وأضواء تحديد حجم المركبة إن وجدت وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية. غير أن هذا الشرط لا يكون مفروضا بالنسبة لضوء الطريق أو ضوء التقابل عندما تستعمل لإعطاء إنذارات ضوئية بواسطة الاشتعال المتقطع على فترات قصيرة لضوء التقابل أو لضوء الطريق أو الاشتعال المتناوب على فترات قصيرة لضوء التقابل ولضوء الطريق.

الباب التاسع : أجهزة الإنذار الصوتية و الضوئية

المادة 67

وفقا لأحكام 11 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، ومع مراعاة مقتضيات المادة 68 أدناه، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بجهاز إنذار صوتي للطريق، ويمكن أن تكون مزودة بجهاز إنذار صوتي للاستعمال في الوسط الحضري.

يجب أن تكون كل دراجة مزودة بجهاز إنذار يمكن سماع صوته على بعد 50 مترا على الأقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على أجهزة الإنذار الصوتية والمركبات فيما يتعلق بإشاراتها الصوتية، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 68

يجوز أن تكون مركبات المنفعة العامة ذات الأولوية مزودة بأجهزة إنذار خاصة زيادة على أجهزة الإنذار المفروضة على كل مركبة ذات محرك.

يمنع استعمال أو تكييف أجهزة الإنذار الصوتي الخاصة المخصصة لمركبات المنفعة العامة.

الباب العاشر : أجهزة مراقبة السرعة و زمن السياقة

المادة 69

وفقا لأحكام 12 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات الفلاحية والعتاد الفلاحي ومركبات وعتاد الأشغال العمومية، مزودة بمؤشر للسرعة موضوع في مكان بارز للسائق والإبقاء عليه باستمرار في حالة اشتغال جيدة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الخصائص التي يجب أن تتوفر في مؤشرات السرعة وكذا شروط تركيبها ومراقبتها، بالإضافة على المقتضيات الانتقالية.

المادة 70

يجب أن تكون مركبات نقل البضائع التي يتعدى وزنها 3,5 طن (3.500 كيلوغرام) والمركبات المعدة لنقل الأشخاص المحتوية على أكثر من تسعة مقاعد مزودة بجهاز مراقبة يسمح بتسجيل سرعة المركبة وزمن السياقة.

يحدد الوزير المكلف بالقياسة القانونية المتطلبات التنظيمية المطبقة على هذا الجهاز، وكذا شروط المصادقة عليه وتركيبه وإصلاحه وفحصه.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات استعمال الجهاز المذكور.

المادة 71

لا تخضع لإلزامية التجهيز بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة:

المركبات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة الأولى من المرسوم رقم63.363 الصادر في 17 من رجب 1383 (4 ديسمبر 1963) المتعلق بتنسيق النقل السككي والطرقي؛

المركبات غير المعدة لنقل البضائع أو المجهزة بصفة دائمة لتنفيذ أشغال مختلفة: شاحنات ورشات ومركبات الإغاثة وأربيات المناولة والمركبات الناقلة لمعدات السيرك والمختبرات التقنية والطبية (الأشعة، جمع الدم، الإنعاش)؛

أريبات الأشغال العمومية ؛

المركبات المخصصة لتعليم سياقة المركبات ذات محرك ؛

الجرارات المحددة سرعتها القصوى في 30 كلم في الساعة ؛

المركبات التابعة للوقاية المدنية ؛

الأريبات الفلاحية.

المادة 72

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مزودة بجهاز يسجل المسافة المقطوعة بشكل تراكمي.

الباب الحادي عشر : أجهزة الحصر

المادة 73

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك وكل مقطورة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مزودة بجهازين من أجهزة الحصر تكون أجهزة التحكم فيها مستقلة تماما، ويجب أن يركب نظام الحصر بحيث يكون عمله سريعا وقويا بما فيه الكفاية لإيقاف المركبة وإبقائها ثابتة. وينبغي ألا يؤثر اشتغاله على اتجاه المركبة التي تسير في خط مستقيم.

يجب أن تكون كل دراجة أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات مزودة بجهازين فعالين من أجهزة الحصر.

المادة 74

لا تسري أحكام المادة 73 أعلاه على:

المقطورات، التي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة 80 كيلوغراما، المقرونة بدراجة بمحرك أو دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك ؛

المقطورات الفريدة، المقرونة بأي مركبة أخرى، شريطة ألا يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة 750 كيلوغرام وأن لا يتجاوز نصف وزن المركبة الجارة غير محملة.

المادة 75

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بنظام الحصر بما في ذلك النظام المضاد لحصر العجلات والمصادقة على غيارات بطانات فرامل المركبة، بالنسبة للمركبات ومقطوراتها، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب الثاني عشر : أجهزة القطر

المادة 76

طبقا لأحكام 14 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون مزودة بجهاز للحصر يمكن من الوقوف التلقائي للمركبة في حالة انفصال المقطورة عنها أثناء السير كل مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة إما:

1,5طن (1500 كيلوغراما) بالنسبة للمقطورات الفلاحية أو الخاصة بالأشغال العمومية ؛

أو 750 كلغ بالنسبة لأي مقطورة أخرى ؛

أو نصف وزن المركبة الجارة غير محملة.

باستثناء المقطورات بدون زمامة التي تستعمل لنقل قطع الخشب أو قطع شديدة الطول وأنصاف المقطورات، لا يكون جهاز الحصر المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه إجباريا بالنسبة للمقطورات ذات محور واحد والتي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 1,5 طن (1.500 كيلوغرام)، إذا كانت مزودة، بالإضافة إلى جهاز القرن، برابط ثانوي يمنع، في حال انفصال جهاز القرن، الزمامة من ملامسة الأرض ويضمن استمرار توجيه المقطورة.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على مقطورات الدراجات النارية والدراجة ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات بمحرك.

المادة 77

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الخصائص التقنية التي يجب أن تتوفر في أجهزة القرن والمصادقة على المركبات، فيما يتعلق بتركيب نوع معين من أجهزة القرن المصادق عليها، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب الثالث عشر : البنية

المادة 78

وفقا لأحكام 15 من المادة 47 من القانون 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مصنوعة ومهيئة بشكل يقلل قدر الإمكان، في حالة وقوع اصطدام، من خطر الحريق ومن خطر الحوادث الجسدية سواء بالنسبة للراكبين أو لمستعملي الطريق العمومية الآخرين.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل القواعد التي تخضع لها المصادقة على المركبات وكذا مقتضياتها الانتقالية فيما يخص:

الخصائص التقنية المتعلقة بالأقفال ومعدات تثبيت الأبواب حسب صنف المركبة ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بحماية السائق من نظام السياقة في حالة وقوع اصطدام أمامي ؛

الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على المركبات ذات السعة الكبيرة لنقل الأشخاص فيما يخص المقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية ؛

قواعد تقليص مخاطر أو جسامة الجروح التي تلحق بالشخص الذي يلامس السطح الخارجي للمركبة في حالة وقوع اصطدام ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بالوقاية من الحريق في حالة وقوع اصطدام.

الباب الرابع عشر : الهيكلة والتهيئة

المادة 79

طبقا لأحكام 16 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة لنقل بضائع أو لنقل الأشخاص يفوق وزنها الإجمالي المسموح به محملة 7,5 طن (7500 كيلوغراما)، وكل مقطورة يزيد وزنها الإجمالي المأذون به محملة على 3,5 طن (3.500 كيلوغراما).، مزودة بأجهزة مضادة للإنقذاف مصادق عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة التي تخضع لها المركبات وكذا مقتضياتها الانتقالية فيما يخص:

الخصائص المتعلقة بالمقاعد ومثبتاتها ومساند الرأس لبعض أصناف المركبات ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بالنتوءات الخارجية لبعض أصناف المركبات ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بمساند الرأس المدمجة أو غير المدمجة في مقاعد المركبات ؛

الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على المركبات ذات السعة الكبيرة لنقل الأشخاص فيما يخص المقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بمقاعد المركبات الكبيرة الأبعاد المخصصة لنقل المسافرين وكذا بهذه المركبات فيما يخص مقاومة المقاعد وتثبيتها ؛

الخصائص التقنية الخاصة بصناعة المركبات المعدة لنقل البضائع الخطيرة ؛

الخصائص العامة لصناعة بعض أصناف المركبات ؛

الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على بعض أصناف المركبات فيما يخص نظام التدفئة ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بالمركبات فيما يخص تهيئتها الداخلية.

المادة 80

يجب أن تكون كل مركبة معدة عادة أو مستعملة بصفة استثنائية لنقل الأشخاص مهيئة بشكل يضمن سلامة وراحة الركاب.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات ذات سعة كبيرة لنقل الأشخاص فيما يتعلق بالمقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية وبمقاومة المقاعد ومثبتاتها.

المادة 81

دون الإخلال بالنصوص المتعلقة بنقل المواد الخطرة، يجب أن تستجيب المركبات – الصهاريج لشروط الصنع المتعلقة بسعة الصهريج وبمقصوراتها وكذا باستقرارها ولقواعد الملء التي تضمن تفاعلا ديناميكيا ملائما في ظروف السير العادية.

الباب الخامس عشر : الصفائح والتقييدات

المادة 82

طبقا لأحكام البند 17 من المادة 47 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك وكل مقطورة أو نصف مقطورة، باستثناء الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك والمركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا (CMVSS) أو العتاد الفلاحي المقطورة المركبة على إطارات غير مطاطية أو التي يقل وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو يعادل 1,5 طن (1.500 كيلوغرام)، مزودة بصفيحة الصانع تبرز بوضوح:

اسم الصانع أو اسمه التجاري أو رمزا يعرف به.

نوع المركبة ورقمها الترتيبي ضمن سلسلة النوع ؛

خصائص أوزان المركبة ؛

يجب أن يكون النوع والرقم الترتيبي ضمن سلسلة النوع محفورا على الإطار الحديدي أو على عنصر أساسي وغير قابل للفصل من المركبة، وذلك بشكل ظاهر ومقروء.

المادة 83

يجب أن تحمل صحيفة الصانع الخاصة بكل دراجة نارية وكل دراجة ثلاثية العجلات ودراجة رباعية العجلات بمحرك ودراجة بمحرك:

اسم الصانع ؛

الرقم التعريفي ؛

المستوى الصوتي عند الوقوف ونظام المحرك الموافق.

يجب أن يكون الرقم التعريفي بالنسبة لكل دراجة نارية ودراجة ثلاثية العجلات ودراجة رباعية العجلات بمحرك أو كل دراجة بمحرك، محفورا بشكل ظاهر ومقروء على الإطار الحديدي في الجهة اليمنى من المركبة.

المادة 84

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل القواعد التي تخضع لها المصادقة على المركبات وكذا المقتضيات الانتقالية فيما يخص:

الخصائص التقنية المتعلقة بالصفائح والتقييد؛

مكان الصفائح وطرق وضعها.

الباب السادس عشر : أجهزة السلامة

المادة 85

طبقا لأحكام المادة 48 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تكون كل السيارات التي لا يتعدى وزنها الإجمالي المسموح به محملة 3,5 طن (3.500 كيلوغرام)، مزودة لزوما بحزام للسلامة في المقاعد الأمامية والخلفية.

يجب أن تزود الحافلات الكبيرة والحافلات الكبيرة المتمفصلة بحزام سلامة لكل مقعد.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة ومقتضياتها الانتقالية فيما يخص:

أحزمة السلامة ؛

المركبات فيما يتعلق بتركيب أحزمة السلامة.

المادة 86

يجب أن تصنع أو تجهز مركبات النقل الجماعي للأشخاص بحيث لا تتجاوز سرعتها السرعات اللحظية القصوى المرخصة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على المركبات فيما يتعلق بتركيب جهاز تحديد السرعة، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 87

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك، باستثناء المركبات الفلاحية والعتاد الفلاحي أو مركبات وعتاد الأشغال العمومية، مزودة بجهاز مضاد للسرقة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بحمايتها من الاستعمالات غير المسموح بها، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب السابع عشر : تجهيزات وتهييئات خاصة

المادة 88

طبقا لأحكام 19 من المادة 47 من القانون رقم 52.05، تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات المصادقة على المركبات فيما يتعلق بالتجهيزات والتهيئات الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

القسم الثاني : المصادقة

الباب الأول : مقتضيات عامة

المادة 89

طبقا لأحكام المادة 49 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تتم المصادقة على المركبات وتوابعها من قبل مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يقوم هذا المركز بمراقبة خصائص المركبات ومطابقتها، حسب الصنف الذي تنتمي إليها المركبة المعنية.

تتم المصادقة حسب النوع أو بصفة منفردة.

تتم المصادقة على النوع بطلب من الصانع أو وكيله المعتمدين من طرف مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يعتمد مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل الصانع أو وكيله الذي يثبت توفره على المؤهلات التالية:

الإمكانيات المالية والتقنية؛

الكفاءات المطلوبة ؛

التنظيم وخدمة ما بعد البيع ؛

الحضور في عدة مناطق من المملكة.

تتم المصادقة الانفرادية على المركبات بطلب من الصانع أو من يمثله أو المالك أو من يمثله.

المادة 90

يتم اعتماد الهيئات الخاصة والمختبرات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة 49 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل. ويجب لكي يتم اعتمادها أن تتوفر في الهيئات والمختبرات المذكورة الشروط التالية:

الإمكانيات المالية والتقنية ؛

الكفاءات المطلوبة ؛

وسائل وكيفيات إجراء مراقبة الخصائص التقنية للمركبات واحترام المعايير المشار إليها في المادتين 47 و48 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

الباب الثاني : مسطرة المصادقة على المركبات حسب النوع

المادة 91

يجب أن يرفق طلب المصادقة على النوع بمذكرة وصفية ضمن الشروط المحددة من قبل وزير التجهيز والنقل مع إعطاء الخصائص الوافية واللازمة للتحقق من المركبة أو من عنصر المركبة أو نوع المركبة أو نوع عنصر المركبة.

المادة 92

طبق لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 49 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يقوم مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل عندما تستجيب المركبة المقدمة للمقتضيات التنظيمية، بتحرير محضر للمصادقة تسلم نسخة منه لصاحب الطلب، وذلك وفقا للنموذج المحدد من قبل وزير التجهيز والنقل.

يبين المحضر كذلك علاوة على رقم المصادقة وعلامة المركبة ونوعها، الخصائص الأساسية للمركبة فيما يتعلق على الخصوص بما يلي:

المحرك ؛

الوزن ؛

الأبعاد ؛

العجلات ؛

نقل الحركة ؛

الشروط الخاصة بالسياقة والاستعمال.

المادة 93

يعطي الصانع لكل مركبة مطابقة لنوع حرر بشأنه محضر المصادقة، رقم ترتيب ضمن سلسلة النوع التي تنتمي إليها المركبة.

ويسلم للمشتري نسخة من محضر المصادقة إضافة إلى شهادة تثبت بأن المركبة المسلمة تطابق تماما المذكرة الوصفية للنوع.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل نموذج شهادة المطابقة المذكورة. ويجب توقيع شهادة المطابقة من طرف الصانع أو من طرف وكيله المعتمد بالمغرب.

المادة 94

يستفيد من المصادقة على أحد توابع المركبة كل من قدم الطلب بذلك وتقع عليه مسؤولية التصنيع، سواء كان الصانع أو أي شخص يقوم بالتصنيع لحساب الصانع.

يجب على المتخلي والمتخلى له في حالة التخلي أن يشعر فورا بذلك مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يجب موافاة المركز المذكور باسم الصانع أو الصانعين المتواليين إن اقتضى الحال، الذي يمكن أن يعمل على إجراء أية مراقبة وأن يقرر، عند الاقتضاء، سحب المصادقة.

المادة 95

يؤهل الأعوان والهيئات المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 52 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط تأهيل الأعوان والهيئات السالفي الذكر وكيفيات إجراء المراقبة.

يتم، إذا تبين أن المركبات أو عناصر أو أجهزة المركبات التي تمت مراقبتها غير مطابقة لسند المصادقة، إلغاء السند المذكور بمقرر لرئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يؤدي إلغاء سند المصادقة إلى تعليق بيع وتسليم الأجهزة الحاملة لرقم المصادقة على هذا النوع داخل الآجال المحدد في مقرر الإلغاء.

الباب الثالث : المصادقة بشكل منفرد على المركبات

المادة 96

لا يمكن أن تخضع للمصادقة بشكل منفرد إلا المركبات التالية:

المركبات ذات محرك الجديدة غير المصادق على نوعها بالمغرب، المصنوعة محليا أو المستوردة في سلسلة محدودة ؛

المركبات ذات محرك الجديدة والمصادق على نوعها بالمغرب والمستوردة من قبل أشخاص غير المستفيدين من المصادقة المذكورة؛

المركبات ذات المحرك الجديدة المكملة؛

المركبات ذات محرك التي تمت المصادقة عليها وعرفت تغييرا أو عدة تغييرات ملموسة؛

المركبات ذات محرك المرقمة بالمغرب، المصابة بأضرار خطيرة والتي تم إصلاحها بغية إعادة استخدامها؛

المركبات ذات محرك المدرجة في عداد التحف وفقا للشروط المحددة في المادة 81 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛

المركبات التي بيعت في المزادات ؛

المركبات ذات محرك التي تم تسلمها كهبة من طرف الدولة؛

المركبات النفعية ذات محرك والمركبات ذات محرك المخصصة للنقل المدرسي وسيارات الإسعاف، التي تم تسلمها كهبة من قبل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة وبعض الأعمال الخيرية شريطة أن لا تخضع لأي تغيير من شأنه أن يغير نوعية استعمالها. لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت؛

المركبات ذات محرك المدمجة في إطار التعاون التقني عند تفويتها للدولة أو الجماعات المحلية. لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت؛

المركبات ذات محرك التي في ملكية المغاربة العائدين من مخيمات تندوف إلى أرض الوطن؛

المقطورات ونصف المقطورات المستعملة والمستوردة التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة (750) كيلوغراما ويقل أو يساوي 3500 كيلوغراما؛

المركبات ذات محرك المستعملة، المستوردة، والمراد تسجيلها في السلسلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها أو في سلسلة التعاون الدولي. لا يمكن تسجيل هذه المركبات في السلسلة العادية إذا تجاوز سنها 5 سنوات؛

الدراجات والدراجات بمحرك المستعملة التي تحدد شروط المصادقة عليها بقرار لوزير التجهيز والنقل؛

المركبات الفلاحية أو الغابوية ذات محرك وأريبات الأشغال العمومية ذات محرك المستعملة في المغرب قبل صدور هذا المرسوم بالجريدة الرسمية. تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل ووزير الفلاحة والصيد البحري مسطرة المصادقة بالنسبة لهذه المركبات؛

المركبات ذات محرك المستعملة الغير مشار إليها أعلاه، المستوردة والتي يقل عمرها عن خمس (5) سنوات باستثناء الحالات التالية:

المركبات ذات محرك المستعملة للسياقة الداخلية والتي يقل عمرها عن عشر (10) سنوات والتي تحتوي على 9 مقاعد كحد أقصي من ضمنها مقعد السائق، المستوردة من قبل المغاربة المقيمين بالخارج المحالين على التقاعد والذين يثبتون إقامة فعلية بالخارج لمدة 10 سنوات على الأقل. هذا المقتضى صالح لمرة واحدة فقط طيلة عمر المستفيد؛

المركبات ذات محرك المستعملة للسياقة الداخلية والتي يقل عمرها عن عشر(10) سنوات والتي تحتوي على 9 مقاعد كحد أقصى من ضمنها مقعد السائق، المستوردة من قبل المغاربة المقيمين بالخارج والعائدين بصفة نهائية إلى المغرب. هذا المقتضى صالح لمرة واحدة فقط طيلة عمر المستفيد؛

المقطورات ونصف المقطورات التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغراما، المستعملة والمستوردة والتي يقل عمرها عن سبع (7) سنوات، وذلك خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث (3) سنوات من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، على أن تتم العودة إلى سن خمس (5) سنوات عند انقضاء هذه المدة؛

المركبات ذات محرك المستوردة التي يقل عمرها عن عشر (10) سنوات والمجهزة بالخارج، خصيصا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

المركبات الخاصة التي يقل عمرها عن خمسة عشر (15) سنة والتي تحدد لائحتها بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 97

وفقا لأحكام المادة 51 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يقصد بتغيير مركبة تمت المصادقة عليها أو تسجيلها سابقا، كل تغيير ملموس يطال قاعدة المركبة أو يؤدي إلى تغيير واحدة أو أكثر من الخصائص المضمنة في المذكرة الوصفية أو في شهادة التسجيل، وتتمثل هذه التغييرات، على الخصوص فيما يلي:

تغيير أوزان المركبة الفارغة أو أوزانها التي يمكن قبولها ؛

تغيير في عناصر الإطار الحديدي للمركبة بما فيها الرقم التسلسلي للمركبة ؛

تغيير خصائص مصدر الطاقة ونقل الحركة ؛

تغيير استعمال المركبة ؛

تغيير تهيئة المركبة بهدف زيادة أو خفض قدرتها أو قدراتها بشكل ملموس (عدد المقاعد، الأحجام، الأسطح، الأبعاد.... الخ) ؛

تغيير في طبيعة الهيكل ؛

تغيير عناصر التعليق والعجلات ؛

تغيير عناصر نظام نفث الدخان ونظام مكافحة التلوث.

المادة 98

يجب أن تكون موضوع مصادقة بشكل منفرد كل مركبة بمحرك أو مقطورة لا تستجيب للمقتضيات التنظيمية، ويشترط لسيرها على الطريق العمومية الحصول على الترخيص المطلوب للنقل الاستثنائي.

القسم الثالث : حالة الأربيات الخاصة ومعدات الأشغال العمومية

المادة 99

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل:

قائمة أربيات الأشغال العمومية المشار إليها في المادة 44 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر؛

شروط المصادقة على الأربيات المذكورة.

القسم الرابع : تسجيل المركبات

القسم الرابع : تسجيل المركبات

المادة 100

يجب أن تزود كل مركبة خاضعة للتسجيل طبقا للمادة 53 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، لكي تسير على الطريق العمومية، بصفيحة أو صفيحتي تسجيل، حسب المركبات، تحملان رقما ترتيبيا، ويجب أن يتوفر السائق على شهادة تسجيل تحمل رقم الترتيب ذاته.

ويجب أن يتوفر السائق على شهادة التسجيل تحمل رقم الترتيب ذاته.

يوجد نوعان من التسجيل:

-1تسجيلات تسلم من أجلها شهادات تسجيل تسمى ب "البطاقات الرمادية" تتضمن:

أ) السلسلة العادية ؛

ب) السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها ؛

ج) السلسلة الخاصة للنظام المؤقت المخصصة للمركبات المعفاة مؤقتا من الرسوم الجمركية .

-2تسجيلات تسلم من أجلها شهادات خاصة وتتضمن:

أ) السلسلة الخاصةW18

ب) السلسلة الخاصةWW

ج) السلسلات الإدارية

تحدد نماذج البطاقات الرمادية والشهادات الخاصة بموجب قرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 101

تحدد سلسلات التسجيل كالتالي:

-1السلسلة العادية:

تخصص السلسلة العادية لتسجيل المركبات والمقطورات المملوكة لأشخاص معنويين أو ذاتيين مقيمين بالمغرب .

-2السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها:

تخصص السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها (CMD.CD.CC.OI.PAT) للسيارات المملوكة للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية وللدبلوماسيين والقناصلة وللمنظمات الدولية أو الإقليمية وللمستخدمين الإداريين والتقنيين التابعين للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية وللمنظمات الدولية أو الإقليمية المعتمدة بالمغرب .

-3السلسلة الخاصة للنظام المؤقت: (R.T)

تخصص السلسلة الخاصة للنظام المؤقت للسيارات المعفاة مؤقتا من الرسوم الجمركية مؤقتا من الرسوم الجمركية وفقا لاتفاقية دولية مبرمة مع المملكة المغربية في إطار التعاون الدولي أو بموجب قانون خاص.

تخضع الاستفادة من هذا النظام لترخيص مسلم من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

-4السلسلة الخاصة : W18

تخصص سلسلة التسجيل الخاصة W18 للمركبات المعدة للبيع أو للتجريب أو للدراسة.
وتكون الشهادة الخاصة للسلسلة W18 عبارة عن بطاقة تسلم لصانعي السيارات وتجار السيارات ومصلحي السيارات.

-5السلسلة الخاصة WW

تكون سلسلة التسجيل الخاصة WW عبارة عن تسجيل مؤقت يخصص حصريا لمشتري المركبات الجديدة والتي تمت المصادقة على نوعها.

تعتبر في حكم المركبات الجديدة، المركبات غير المسجلة التي تبيعها البنوك التشاركية وغيرها من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، في إطار عقد البيع بالمرابحة.

تكون الشهادة الخاصة بالسلسلة WW عبارة عن تصريح بالشروع المؤقت في استعمال المركبة، وهي صالحة لمدة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تسليمها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات منح واستعمال وتجديد بطاقات السلسلة W18 وتصريحات الشروع في الاستعمال المؤقت WW وكذا نماذج البطاقات والتصريحات المتعلقة بتطبيق هذه المادة.

-6سلسلات التسجيل الإدارية:

تخصص سلسلات التسجيل الإدارية للمركبات التابعة للدولة وللجماعات المحلية.

غير أن تسجيل المركبات التابعة للدولة ضمن السلسلة العادية المشار إليها في 1 من هذه المادة يكون مشروطا بالحصول على موافقة من الوزير الأول.

الباب الثاني : صفيحة التسجيل

المادة 102

وفقا لأحكام المادة 61 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تتوفر المركبات المسجلة على صفيحتي تسجيل تحملان الرقم المخصص للمركبة وتثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الأمامي والخلفي للمركبة.

غير أنه يمكن أن لا تحمل كل دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات سوى صفيحة تسجيل واحدة فقط، تثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الخلفي للمركبة.

يجب أن تكون كل مقطورة يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغرام، وكل نصف مقطورة أخرى مزودة بصفيحة تسجيل تحمل رقم تسجيلها تثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الخلفي للمركبة.

عندما لا تكون المقطورة الخلفية لمجموعة مركبات خاضعة لهذه الإلزامية يجب أن تزود في الجزء الخلفي بصفيحة تسجيل تستنسخ صفيحة التسجيل الخلفية لمركبة الجر. ويمكن في هذه الحالة أن تكون صفيحة المقطورة قابلة للتحريك.

غير أنه لا يجب أن تحمل كل مقطورة مقرونة بدراجة نارية أو دراجة بمحرك أو دراجة خفيفة رباعية العجلات بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك في جزئها الخلفي صفيحة تسجيل تستنسخ صفيحة التسجيل الخلفية لمركبة الجر إلا إذا كانت أبعاد المقطورة أو الحمولة تحول دون رؤية صفيحة تسجيل مركبة الجر من قبل ملاحظ يوجد بالخلف.

المادة 103

يجب الحفاظ على صفيحة التسجيل في حالة من الصيانة تسمح بقراءة ما هو مسجل عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل خصائص وطريقة وضع التسجيل وشروط منح الأرقام الترتيبية.

الباب الثالث : شهادة التسجيل

المادة 104

يجب نقل رقم التسجيل المبين في شهادة التسجيل أو في الشهادة الخاصة المنصوص عليها في المادة 100 أعلاه على الجزء الخارجي من المركبة، وذلك على صفيحة أو صفيحتي التسجيل.

المادة 105

طبقا لأحكام الفقرة 4 من المادة 57 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل نوع وشكل الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل وكذا كيفيات تسليم شهادات تسجيل المركبات ضمن السلسلة العادية والسلسلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والسلسلات الخاصة بالتعاون الدولي.

الباب الرابع : كيفيات التسجيل

المادة 106

يجب على كل مالك مركبة جديدة أو مركبة سبق تسجيلها ضمن السلسلة العادية بالمغرب أن يودع، لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل محل إقامته، ملفا للتسجيل أو نقل الملكية للحصول على شهادة تسجيل باسمه.

يجب على كل مفوت مركبة سبق تسجيلها ضمن السلسلة العادية بالمغرب، أن يودع لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل محل إقامته تصريحا بالتفويت وفق النموذج المحدد من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

تتولى المصلحة المذكورة

إعداد شهادات تسجيل المركبات وتسليمها طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 53 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر

انجاز إجراءات نقل ملكية المركبات وتسليم شهادات تسجيلها المنصوص عليها في المادتين 59 و60 من القانون المذكور

تسليم وصولات إيداع التصاريح بالتفويت، طبقا للمادة 59 من نفس القانون كما تم تغييره وتتميمه

تلقي الإشعارات بالتغيير في الهوية أو العنوان وتحيين البيانات المتعلقة بهما المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة 58 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر كما تم تغييره وتتميمه.

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل كيفيات تطبيق هذه المادة .

المادة 107

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق المادة 62 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 108

تحدد، بقرار لوزير التجهيز والنقل، كيفيات تجديد الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل المنصوص عليها في المادتين 58 و309 من القانون 52.05 المشار إليه أعلاه.

المادة 109

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط تسجيل المركبات المدرجة في عداد التحف المنصوص عليها في المادة 84 من القانون المشار إليه أعلاه.

القسم الخامس : مقتضيات خاصة تتعلق بالدرجات و الدرجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات

المادة 110

طبقا لأحكام المادة 64 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات المصادقة على الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات والدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك.

المادة 111

طبقا لمقتضيات المادة 65 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شكل ومضمون سند الملكية والرقم الترتيبي للدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات وكذا كيفيات تسليم هذا الرقم والمقتضيات الانتقالية.

المادة 112

طبقا للمادة 65 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن تحمل كل دراجة أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات وكل دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، صفيحة تبين رقمها الترتيبي الذي تحدد خصائصه بقرار لوزير التجهيز والنقل.

علاوة على ذلك، يجب أن تحمل الدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك، بشكل بارز، صفيحة معدنية مثبتة على المركبة تبين اسم الشركة المصنعة وكذا حجم المحرك أو قوته.

يجب نقش حجم المحرك أو قوته على نحو بارز على المحرك.

القسم السادس : المراقبة التقنية

الباب الأول : مقتضيات عامة

المادة 113

تتم عمليات المراقبة التقنية المشار إليها في المادة 66 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، طبقا للمادتين 67 و68 من القانون المذكور من قبل عون فاحص مرخص له، كما هو منصوص عليه في المادة 272 من نفس القانون وذلك في مراكز المراقبة التقنية المرخص لها وفي إطار احترام مقتضيات هذا المرسوم.

المادة 114

تطبيقا للمادة 69 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يمكن لوزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض الأمر بإجراء فحوص تقنية مضادة للمركبات.

المادة 115

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل دورية المراقبة التقنية ومسطرة المراقبة وأجهزة المركبة الواجب مراقبتها ومصاريف المراقبة التقنية التي يتحملها مالك المركبة وكذا شكل وثائق المراقبة التقنية ونوعها.

الباب الثاني : شبكات و مراكز المراقبة التقنية

المادة 116

تسلم رخصة فتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية المنصوص عليها في المادة 267 من القانون رقم 52.02 السالف الذكر من لدن وزير التجهيز والنقل.

يحدد العدد الأدنى من المراكز ومن خطوط المراقبة التقنية المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 267 السالفة الذكر في ثلاثين (30) مركزا وخمسة وسبعين (75) خطا للمراقبة التقنية موزعين على الأقل على نصف جهات المملكة.

يوضع بقرار لوزير التجهيز والنقل دفتر التحملات المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 267 المذكورة.

المادة 117

تطبيقا لأحكام المادة 271 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، لا تمنح رخصة فتح مركز للمراقبة التقنية للعموم إلا بعد قيام الأعوان المعينين من لدن رئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقللمعاينة مطابقة المحال والتجهيزات وكذا الموارد البشرية لبنود دفتر التحملات.

يحدد رئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل، في حالة عدم المطابقة وبناء على المحضر المعد من قبل الأعوان المذكورين أجل لا يقل عن شهرين للمعني بالأمر للاستجابة للملاحظات التي أبداها الأعوان المذكورون .

في حالة المطابقة، تمنح الرخصة للشبكة المعنية من قبل رئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل طبقا للكيفيات المحددة في دفتر التحملات.

المادة 118

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط الأهلية المهنية المنصوص عليها في البند 6 من المادة 272 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 119

طبقا للمادة 272 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، تمنح رخصة مزاولة مهنة العون الفاحص بمراكز المراقبة التقنية من قبل رئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل لكل شخص يستجيب للشروط المحددة في المادة المذكورة.

يحدد وزير التجهيز والنقل مدة صلاحية رخصة العون الفاحص ومسطرة تسليمها وتجديدها.

المادة 120

يلقن التكوين المستمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 272 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من لدن هيئة معتمدة من قبل رئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل وتحدد شروط هذا الاعتماد بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 121

يقصد بالإدارة في المواد 273 و274 و278 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 52.05 مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يقصد بالإدارة في الفقرة الثانية من المادة 278 وزارة التجهيز والنقل.

المادة 122

يوجه التصريح المشترك بالتخلي عن أحد شبكات المراقبة التقنية المنصوص عليه في المادة 275 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى وزير التجهيز والنقل. ويجب أن يتضمن التصريح المذكور العناصر التالية:

أسباب التخلي؛

التزام المتخلى له باحترام أحكام القانون رقم 52.05 السالف الذكر والنصوص الصادرة لتطبيقه ؛

التزام المتخلى له باحترام بنود دفتر التحملات الملحق بالرخصة ؛

مذكرة تقديم تخص المتخلى له؛

مذكرة تبين المعلومات الخاصة بالموارد البشرية للمتخلى له.

المادة 123

يقوم وزير التجهيز والنقل بالتحيين المشار إليه في المادة 275 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، بعد الاطلاع خاصة على التزام المتخلي باحترام العدد الأدنى للمراكز وخطوط المراقبة التقنية المحدد في المادة 116 من هذا المرسوم وعلى التزام المتخلى له باحترام أحكام القانون رقم 52.05 المذكور والنصوص الصادرة لتطبيقه وبعد الاطلاع على عقد التخلي.

المادة 124

يوجه التصريح بوفاة الحاصل على رخصة بفتح واستغلال مركز للمراقبة التقنية، طبقا لأحكام المادة 277 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى رئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقلويجب أن يكون مرفقا بالوثائق التالية:

نسخة من شهادة الوفاة ؛

نسخة من عقد الإراثة ؛

التزام ذوي الحقوق باحترام أحكام القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

الباب الثالث : العقوبات و التدابير الإدارية

المادة 125

تتخذ بقرار لوزير التجهيز والنقل العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المادة 280 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

تتخذ بمقرر لرئيس مصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المواد 279 و281 و282 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 126

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق أحكام المادتين 281 و282 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

توجه النيابة العامة نسخا من المحاضر والقرارات القضائية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادتين 280 و281 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر إلى وزير التجهيز والنقل.

القسم السابع : المركبات المصابة في حادثة والمركبات المصرح بعدم صلاحيتها تقنيا و اقتصاديا

المادة 127

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شكل ومضمون الوصل المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادتين 71 و74 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يراد بعبارة الإدارة في المواد 71 (الفقرة 2) و72 و74 و75 و76 المصلحة الجهوية آو الإقليمية المكلفة بتسجيل المركبات التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 128

يضع وزير التجهيز والنقل القائمة الوطنية للخبراء المنصوص عليها في المادة 79 من القانون رقم 52.05 التي يختارها من بين المسجلين في القائمة الوطنية للخبراء المحلفين في

مجال السيارات والميكانيك العام لدى المحاكم الذين تابعوا التكوين الأولي والتكوين المستمر المنصوص عليهما في المادة 78 من نفس القانون.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، الشروط التي يلقن وفقها التكوينان المذكوران في المادة 78 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وشروط اعتماد الهيئات لتلقين التكوينين المذكورين وكذا المقتضيات الانتقالية.

القسم الثامن : المركبات المدرجة في عداد التحف

المادة 130

يوجه طلب إدراج مركبة في عداد التحف المنصوص عليه في المادة 80 من القانون رقم 52.05 إلى وزارة التجهيز والنقل من قبل مالك المركبة أو وكيله، يجب أن يرفق الطلب المذكور بالوثائق التي تثبت أن المركبة تستجيب لأحد الشروط المشار إليها في المادة 81 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يقصد بالإدارة في المادة 83 (فقرة 2) من القانون رقم 52.05 المصلحة المكلفة بتسجيل المركبات.

المادة 131

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شروط تسجيل المركبات المدرجة في عداد التحف وشروط المراقبة التقنية الدورية التي تخضع لها طبقا لأحكام المادة 84 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

القسم التاسع : مقتضيات مختلفة و ختامية

المادة 132

تدخل أحكام المادة 70 أعلاه حيز التنفيذ ابتداء من:

فاتح أكتوبر 2010 بالنسبة لمركبات نقل البضائع التي يتجاوز وزنها الإجمالي مع الحمولة 5 طن (5.000 كيلوغرام)، ومركبات نقل الأشخاص التي يفوق عدد مقاعدها 15 مقعدا؛

فاتح يناير 2014، بالنسبة للمركبات التي شرع في استخدامها لأول مرة بالمغرب والمخصصة لنقل البضائع والتي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغرام

ويقل عن 5000 كيلوغرام ومركبات نقل الأشخاص التي يزيد عدد مقاعدها عن 9 مقاعد ويقل عن 15 مقعدا.

المادة 133

تنسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ المقتضيات المخالفة له أو التي قد تكون تكرارا له أو خاصة أحكام القرار الصادر في 8 جمادى الأولى 1372 (24 يناير 1953) بشأن مراقبة السير والجولان المتعلقة بالمركبات.

تعوض الإحالات إلى مقتضيات القرار السالف الذكر والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالإحالات المطابقة إلى مقتضيات هذا المرسوم.

قرار رقم 2711.10 : تسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 2711.10 صادر في 29 سبتمبر 2010 يتعلق بتسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات .الجريدة الرسمية عدد 5878 بتاريخ 30 سبتمبر 2010

قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء رقم 17 .2132 صادر في 24 أغسطس 2017 يقضي بتغيير قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2711.10 بتاريخ 29 سبتمبر 2010 المتعلق بتسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات .الجريدة الرسمية عدد 6617 الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 2017.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل رقم 1352.18 صادر في 27 أبريل 2018 يقضي بتغيير وتتميم قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2711.10 بتاريخ 29 سبتمبر 2010 المتعلق بتسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات .الجريدة الرسمية عدد 6696 الصادرة بتاريخ 2 أغسطس 2018.

قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء رقم 1514.20 صادر في 20 أكتوبر 2020 بتغيير وتتميم قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2711.20 الصادر في 29 سبتمبر 2010 المتعلق بتسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات. الجريدة الرسمية عدد 6981 الصادرة بتاريخ 26 أبريل2021.

وزير التجهيز والنقل،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) و لاسيما المواد من 53 إلى 63 و74 و80 و81 و 84 و 118 و 309 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات ولاسيما المواد 49 و100 إلى 105 و109 و111 و112 منه؛

قرر ما يلي:

الباب الأول : مقتضيات عامة

الباب الثاني : مقتضيات تتعلق بالتسجيل وأرقام وصفائح التسجيل في السلسلة العادية

الفرع الأول : مقتضيات تتعلق بالتسجيل في السلسلة العادية

الفرع الثاني : مقتضيات متعلقة بأرقام وصفائح التسجيل في السلسلة العادية

الباب الثالث : تسجيل المركبات في السلسلات الخاصة W18 وWW

الفرع الأول : تسجيل المركبات في السلسلة الخاصةW18

الفرع الثاني : تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلة الخاصةWW

الباب الرابع : تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلات الإدارية

الفرع الأول : مسطرة التسجيل

الفرع الثاني : أرقام وصفائح التسجيل في السلسلات الإدارية

الباب الخامس : تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلات الخاصة الدبلوماسية أو المماثلة لها

الفرع الأول : مسطرة التسجيل

الفرع الثاني : أرقام وصفائح التسجيل في السلسلات الدبلوماسية أو المماثلة لها

الباب السادس : تسجيل المركبات ذات محرك في سلسلة التعاون الدولي

الفرع الأول : مسطرة التسجيل

الفرع الثاني : أرقام وصفائح التسجيل في سلسلة التعاون الدولي

الباب السابع : السحب النهائي للمركبات من السير

الباب الثامن : مقتضيات انتقالية

الملحق 1 : نموذج شهادة التسجيل على حامل إليكتروني

الملحق 2 : نموذجI

الملحق 3 : نموذجII

الملحق 4 : نموذج بI

الملحق 5 : بيع بالمصارفة

ملحق 6 : وثائق إثبات الإقامة

ملحق 7 : الوثائق التي تثبت الاستعمال المهني للمركبات

ملحق 8 : عقد التزام متعلق بالملكية المشتركة لمركبة

الملحق 9 : الأرقام الخاصة بالعمالات والأقاليم مصدر تسجيل المركبات

الملحق 10 : الحروف الأبجدية العربية المستعملة في نظام ترقيم المركبات ذات محرك

الملحق 11 : النظيرات بالحروف اللاتينية للحروف الأبجدية العربية المستعملة في نظام ترقيم المركبات ذات محرك

الملحق 12 : صفائح الترقيم في السلسلة العادية

الملحق 13 : صفيحة التسجيل للمركبات ذات محرك في حالة السير الدولي والعلامة المميزة للمملكة المغربية

الملحق 14: نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل المركبات ذات محرك المرقمة في السلسلة العادية

الملحق 15: نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات الثقيلة بمحرك المرقمة في السلسلة العادية

الملحق 16: نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل المقطورات المرقمة في السلسلة العادية

الملحق 17

الملحق 18

الملحق 19 : صفائح التسجيل في السلسلتين WW وW18

الملحق 20 : صفائح التسجيل في السلسلات الإدارية

الملحق 21 : صفائح التسجيل في السلسلات الإدارية الخاصة

الملحق 22

الملحق 23

الملحق 24

الملحق 25

الملحق 26

الملحق 27 : محضر معاينة محل لمنح بطاقة التسجيل في سلسلةW18

الملحق 28

الملحق 29

الملحق 30

الملحق 31 : تصريح بتفويت مركبة

الملحق 32 : وصل تصريح بتفويت مركبة

الباب الأول : مقتضيات عامة

المادة 1

إيداع الملف

يودع ملف طلب تسجيل المركبة أو تحويل ملكيتها أو تجديد أو نظير البطاقة الرمادية من طرف مالكي المركبات لدى المصالح المكلفة بتسجيل المركبات الموجودة بدائرة إقامتهم.

إلا أنه يمكن إيداع ملف طلب البطاقة الرمادية من طرف البائع صاحب الامتياز إذا تم اقتناء المركبة جديدة مع الأداء الفوري أو من طرف مؤسسة التمويل إذا تم اقتناء المركبة جديدة مع الأداء عن طريق قرض أو من طرف البنوك التشاركية وغيرها من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية إذا تم شراء المركبة في إطار عقد المرابحة.

يمكن أن تكون الوثائق المكونة لملف طلب تسجيل مركبة أو تحويل ملكيتها أو تجديد أو نظير البطاقة الرمادية معدة بشكل إلكتروني طبقا للقانون رقم 53.05 المشار إليه أعلاه.

المادة 2

آجال إيداع الملفات

يتم احتساب آجال إيداع ملفات طلب التسجيل أو نقل الملكية، المنصوص عليها في المادتين 59 و 60 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه ابتداء من:

تاريخ تسليم التصريح بالاستعمال المؤقت (ww) بالنسبة للمركبات التي تباع جديدة بالمغرب؛

تاريخ التعشير بالنسبة للمركبات الجديدة أو المستعملة التي يتم اقتناؤها بالخارج والموضوعة للاستهلاك تحت النظام الجمركي؛

تاريخ تصحيح إمضاءات البائع والمشتري بالنسبة للمركبات المسجلة بالمغرب؛

تاريخ اقتناء المركبة على إثر إرث أو هبة أو قسمة أو تصفية قضائية أو ممارسة حق استرداد أو تخلي عن ملكية أو بيع قضائي أو بيع بالمزاد العلني.

المادة 3

نموذج ومضمون شهادة التسجيل

تنجز شهادة التسجيل وفق النموذج المبين في الملحق رقم 1 بهذا القرار وتتضمن البيانات الظاهرة التالية:

على الوجه:

المملكة المغربية باللغتين العربية والفرنسية؛

بطاقة الرمادية باللغتين العربية والفرنسية؛

رقم التسجيل؛

الترقيم السابق؛

أول شروع في الاستخدام

أول استخدام بالمغرب؛

تاريخ نقل الملكية؛

تاريخ نهاية الصلاحية؛

نوع استعمال المركبة؛

الاسم الشخصي والعائلي لمالك المركبة؛

عنوان مالك المركبة.

على الظهر:

الاسم التجاري؛

الصنف؛

النوع؛

النموذج؛

نوع الوقود؛

رقم الإطار الحديدي؛

عدد الأسطوانات؛

القوة الجبائية؛

عدد المقاعد بالنسبة للمركبات المخصصة لنقل الأشخاص؛

الوزن الإجمالي للحمولة المأذون به بالنسبة للمركبات المخصصة لنقل البضائع؛

الوزن الفارغ؛

الوزن الإجمالي مع المجرور؛

التقييدات؛

صنف الحامل؛

إمضاء واسم وصفة السلطة التي سلمت البطاقة الرمادية.

نوع العملية؛

رقم السلسلة.

الباب الثاني : مقتضيات تتعلق بالتسجيل وأرقام وصفائح التسجيل في السلسلة العادية

الفرع الأول : مقتضيات تتعلق بالتسجيل في السلسلة العادية

المادة 4

تسجيل مركبة ذات محرك جديدة تم اقتناؤها بالمغرب.

لتسجيل مركبة ذات محرك جديدة والحصول على البطاقة الرمادية، يتعين على مالكها الإدلاء بالوثائق التالية:

طلب محرر على النموذج رقم I أو II حسب طريقة الشراء معبأ وموقع من طرف صاحب الطلب والبائع صاحب الامتياز، وعند الاقتضاء من طرف مؤسسة تمويل شراء المركبة والمبينين بالملحقين رقم 2 و3 بهذا القرار؛

الوثائق التي تثبت الإقامة كما هي مبينة في الملحق رقم6 بهذا القرار؛

شهادة المطابقة مسلمة من طرف البائع صاحب الامتياز مرفقة بنسخة من محضر الاستلام حسب الصنف المنجز من طرف المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق؛

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل للتصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت (WW) والمبين نموذجه بالملحق رقم18 بهذا القرار موقع من طرف البائع صاحب الامتياز والمشتري، ولا يجب أن تتضمن هذه الوثيقة أية زيادة أو تشطيب؛

شهادة التعشير (أداء الرسوم الجمركية) إذا كانت المركبة مستوردة؛

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل لبطاقة w 18 للسنة الجارية في اسم البائع صاحب الامتياز الذي قام ببيع المركبة تحمل عبارة "بيع المركبات الجديدة" والمبين نموذجهما بالملحق رقم17 بهذا القرار؛

عقد بيع بالمصارفة منجز من طرف مؤسسة التمويل يحمل توقيع البائع والمشتري ومؤسسة التمويل إذا تم شراء المركبة بقرض، أو عقد بيع بالمرابحة لاقتناء المركبة مشفوعا بعقد اقتناء هذه المركبة مبرم بين البائع صاحب الامتياز وأحد البنوك التشاركية أو غيرها من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، إذا تم شراء المركبة في إطار عقد المرابحة.

وصل أداء الوجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

الوثائق التي تثبت الاستعمال المهني للمركبة حسب الحالات المحددة في الملحق رقم7 بهذا القرار؛

وصل أداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، في حالة عدم احترام أجل إيداع الملف المشار إليه في المادة 2 من هذا القرار.

المادة 5

تسجيل مركبة ذات محرك جديدة أو مستعملة تم اقتناؤها من الخارج

لتسجيل والحصول على البطاقة الرمادية لمركبة ذات محرك تم اقتناؤها من الخارج وتم تعشيرها بالمغرب، يجب على مالكها الإدلاء بالوثائق التالية:

طلب محرر على النموذج رقم I أو II حسب طريقة الشراء معبأ وموقع من طرف صاحب الطلب وعند الاقتضاء من طرف مؤسسة التمويل والمبينين بالملحقين رقم 2 و3 بهذا القرار؛

الوثائق التي تثبت الإقامة كما هي مبينة في الملحق رقم6 بهذا القرار؛

الوثائق التي تثبت ملكية العربة:

بالنسبة للمركبات الجديدة: فاتورة الشراء مصادق عليها من طرف المرآب البائع توضح خصائص المركبة وكذا تاريخ الشروع في الاستعمال.

بالنسبة للمركبات المستعملة:

أصل البطاقة الرمادية الأجنبية وعند الاقتضاء شهادة التسجيل مسلمة من البلد الأصل توضح خصائص المركبة وتاريخ أول شروع في الاستعمال وكذا هوية مالكها؛

عقد بيع يحمل توقيع البائع مالك المركبة المشار إليه في البطاقة الرمادية الأجنبية، مصادق عليه من طرف السلطات المختصة.

عقد بيع بالمصارفة منجز من طرف مؤسسة التمويل يحمل توقيعات البائع والمشتري ومؤسسة التمويل إذا تم شراء المركبة بقرض أو عقد بيع بالمرابحة لاقتناء المركبة مشفوعا بعقد اقتناء هذه المركبة مبرم بين البائع وأحد البنوك التشاركية أو غيرها من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، إذا تم شراء المركبة في إطار عقد المرابحة.

محضر المراقبة التقنية مسلم من طرف مركز معتمد للفحص التقني ومصادق عليه من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق بالنسبة للمركبات المستعملة؛

شهادة التحقق من المركبة ومحضر الاستلام الانفرادي مسلمان من طرف المصلحة المكلفة بالتسجيل أو المركز الوطني للتجارب و التصديق حسب الحالات التالية:

بناء على محضر المراقبة التقنية المشار إليه النقطة 5 من هذه المادة، بالنسبة للمركبات المستعملة التي يقل أو يعدل وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ؛

بعد معاينة المركبة من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق أو المصلحة المكلفة بالتسجيل بالنسبة للمركبات الجديدة؛

بالنسبة للمركبات ذات محرك التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ، ينجز محضر الاستلام الانفرادي من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق.

تنجز شهادة التحقق من المركبة المشار إليها أعلاه من طرف المصالح المكلفة بالتسجيل في ثلاث نسخ كالتالي:

تستعمل النسخة الأولى لتعشير المركبة.

تستعمل النسخة الثانية لإيداع ملف التسجيل بعد المصادقة عليها من طرف المصالح الجمركية.

يحتفظ بالنسخة الثالثة من طرف مصلحة التسجيل لأجل التتبع.

شهادة التعشير تحمل اسم المالك الجديد للمركبة والذي يجب أن تنجز البطاقة الرمادية في اسمه.

غير أنه إذا كانت شهادة التعشير تحمل اسم شركة تثبت ممارسة نشاط استيراد المركبات ذات محرك بناء على شهادة القيد في السجل التجاري فإنه يعتد بشهادة التعشير لطلب تسجيل المركبة في اسم شخص آخر؛

. 8وصل أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

. 9الوثائق التي تثبت الاستعمال المهني للمركبة حسب الحالات المحددة في الملحق رقم 7 بهذا القرار؛

وصل أداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 (الفقرة الأولى) من القانون رقم52.05 المشار إليه أعلاه، في حالة عدم احترام أجل إيداع الملف المشار إليه في المادة 2 من هذا القرار.

المادة 6

تسجيل مقطورة أو آلة فلاحية أو آلة غابوية

لتسجيل والحصول على البطاقة الرمادية لمقطورة أو آلة فلاحية أو آلة غابوية يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كلغ يجب على مالكها الإدلاء بالوثائق التالية حسب الحالتين التاليتين:

أ. بالنسبة لمقطورة جديدة مقتناة بالمغرب:

طلب محرر على النموذج رقم 1معبأ وموقع من طرف صاحب الطلب والبائع صاحب الامتياز والمبين بالملحق رقم 2 بهذا القرار؛

الوثائق التي تثبت الإقامة كما هي مبينة في الملحق رقم6 بهذا القرار؛

شهادة المطابقة مسلمة من طرف البائع صاحب الامتياز مرفقة بنسخة من محضر الاستلام حسب الصنف المنجز من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق إذا تعلق الأمر بمقطورة مصادق عليها حسب الصنف أو محضر الاستلام الانفرادي مسلم من طرف المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق إذا تعلق الأمر بمقطورة غير مصادق عليها حسب الصنف؛

شهادة التعشير إذا كانت المقطورة مستوردة؛

وصل أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

الإذن بالتسجيل إذا تعلق الأمر بمقطورة مخصصة لنقل البضائع لحساب الغير أو للحساب الخاص التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ؛

وصل أداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، في حالة عدم احترام أجل إيداع الملف المشار إليه في المادة 2 من هذا القرار.

ب. بالنسبة لمقطورة جديدة أو مستعملة تم اقتناؤها من الخارج:

1. طلب محرر على النموذج رقم 1 معبأ وموقع من طرف صاحب الطلب والمبين بالملحق رقم 2 بهذا القرار.

2. الوثائق التي تثبت الإقامة كما هي مبينة في الملحق رقم 6 بهذا القرار.

3. شهادة التعشير تحمل اسم المالك الجيد للمقطورة.

4. الوثائق التي تثبت ملكية المقطورة حسب الحالتين التاليتين:

بالنسبة لمقطورة جديدة: فاتورة الشراء مصادق عليها من طرف المرآب البائع توضح خصائص المقطورة وكذا تاريخ الشروع في الاستعمال.

بالنسبة لمقطورة مستعملة:

أصل البطاقة الرمادية الأجنبية وعند الاقتضاء شهادة التسجيل مسلمة من البلد الأصل توضح خصائص المقطورة وتاريخ أول شروع في الاستعمال وكذا هوية مالكها؛

عقد بيع يحمل توقيع البائع مالك المقطورة المشار إليه في البطاقة الرمادية الأجنبية مصادق عليه من طرف السلطات المختصة.

.5محضر المراقبة التقنية مسلم من طرف مركز معتمد للفحص التقني ومصادق عليه من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق بالنسبة لمقطورة مستعملة؛

.6شهادة التحقق ومحضر الاستلام الانفرادي مسلمان من طرف المصلحة المكلفة بالتسجيل بناء على محضر المراقبة التقنية السالف الذكر بالنسبة للمقطورة التي يعادل أو يقل وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ؛

.7محضر الاستلام الانفرادي مسلم من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق بالنسبة للمقطورة التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ؛

.8وصل أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

.9الإذن بالتسجيل إذا تعلق الأمر بمقطورة معدة لنقل البضائع لحساب الغير أو للحساب الخاص يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ؛

.10وصل أداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، في حالة عدم احترام أجل إيداع الملف المشار إليه في المادة 2 من هذا القرار.

المادة 7

تسجيل الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات

رباعية العجلات الثقيلة بمحرك

لتسجيل والحصول على البطاقة الرمادية لدراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات ثقيلة بمحرك، يجب على مالكها الإدلاء بالوثائق التالية حسب الحالتين التاليتين:

أ) الدرجات الجديدة المقتناة بالمغرب:

الوثائق المبينة في 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و10 المشار إليها في المادة 4 من هذا القرار.

ب) الدراجات الجديدة أو المستعملة التي تم اقتناؤها من الخارج:

الوثائق المبينة في 1 و2 و3 و4 و5 و6 (الفقرتان الأولى والثانية) 7 و8 و10 المشار إليها في المادة 5 من هذا القرار.

ج) الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات الثقيلة بمحرك، والدراجات النارية التي لا تفوق سعة أسطنتها 125 سنتم 3 والتي شرع في استخدامها قبل 20 ماي2015

شهادة الملكية مسلمة قبل 20 ماي 2015؛

عقد بيع، يحمل توقيع مالك المركبة المشار إليه في شهادة الملكية المدلى بها، مصادق عليه من طرف السلطات المختصة ؛

تصريح بالشرف بتملك إحدى هذه الدراجات يحمل توقيعا مصادقا عليه لصاحب الطلب ؛

محضر الاستلام الانفرادي مسلم من طرف المصلحة المكلفة بالتسجيل ؛

الوثائق المبينة في 1 و2 و8 و10 المشار إليها في المادة 5 من هذا القرار

المادة 8

تسجيل المركبات الفلاحية بمحرك والمركبات الغابوية

بمحرك وأريبات الأشغال العمومية

لتسجيل والحصول على البطاقة الرمادية لمركبة فلاحية بمحرك أو مركبة غابوية بمحرك أو أريبة الأشغال العمومية يجب على مالكها الإدلاء بالوثائق التالية حسب الحالتين التاليتين:

أ) بالنسبة للمركبات الجديدة التي تم اقتناؤها بالمغرب

الوثائق المبينة في 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و10 المشار إليها في المادة 4 من هذا القرار.

ب) بالنسبة للمركبات الجديدة أو المستعملة التي تم اقتناؤها من الخارج:

الوثائق التي تثبت ملكية المركبة:

أصل البطاقة الرمادية الأجنبية وعند الاقتضاء شهادة التسجيل مسلمة من البلد الأصل توضح خصائص المركبة وتاريخ أول شروع في الاستعمال وكذا هوية مالكها؛

عقد بيع أو وكالة بيع تحمل توقيعا مصادقا عليه من طرف السلطات المختصة لبائع المركبة المشار إليه في البطاقة الرمادية الأجنبية.

إذا تعلق الأمر بمركبة فلاحية بمحرك أو مركبة غابوية بمحرك أو أريبة الأشغال العمومية مستعملة ومستوردة غير خاضعة للتسجيل في بلدها الأصلي يجب تتميم الملف بفاتورة الشراء مصادق عليها من طرف المرآب البائع تتضمن خصائص المركبة وتاريخ الشروع في الاستعمال.

الوثائق المبنية في 1 و 2 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و9 المشار إليها في المادة 5 من هذا القرار.

المادة 9

نقل ملكية المركبات

يتعين على كل مشتر لمركبة مسجلة في المغرب في السلسلة العادية الإدلاء بملف طلب نقل الملكية للحصول على بطاقة رمادية لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته، يتضمن الوثائق التالية:.

-1طلب محرر على النموذجين BIأو BII حسب طريقة الشراء معبأ وموقع من طرف صاحب الطلب وعند الاقتضاء من طرف مؤسسة التمويل والمبينين بالملحقين رقم 4 و 5 بهذا القرار؛

-2الوثائق التي تثبت الإقامة حسب الحالات المبينة في الملحق رقم 6 من هذا القرار؛

-3أصل البطاقة الرمادية في اسم البائع ؛

لا يمكن قبول طلب انتقال ملكية مركبة بناء على تصريح بضياع البطاقة الرمادية في اسم البائع.

-4محضر المراقبة التقنية مسلم من طرف مركز معتمد للفحص التقني ومصادق عليه من طرف المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق ؛

-5عقد بيع بالمصارفة منجز من طرف مؤسسة التمويل، يحمل إمضاءات البائع والمشتري ومؤسسة التمويل إذا تم شراء المركبة بقرض، أو عقد بيع بالمرابحة لاقتناء المركبة مشفوعا بعقد اقتناء هذه المركبة مبرم بين البائع وأحد البنوك التشاركية أو غيرها من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، إذا تم شراء المركبة في إطار عقد المرابحة.

-6الوثائق التي تثبت الاستعمال المهني للمركبة حسب الحالات المحددة في الملحق رقم 7 بهذا القرار؛

-7وصل أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل ؛

-8وصل أداء الغرامة الإدارية المنصوص عليها في المادة 118 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، في حالة عدم احترام أجل إيداع الملف المشار إليه في المادة 2 من هذا القرار.

-9شهادة سحب المركبة من حظيرة تعليم السياقة مسلمة من الإدارة المختصة إذا كانت المركبة المعنية مستخدمة سابقا في هذ النشاط.

في حالة التعرض على المركبة، لا يتم تحويل ملكيتها إلا بعد الإدلاء بشهادة رفع اليد مسلمة من طرف الإدارة أو المؤسسة المعنية.

في حالة مركبة مخصصة للاستعمال المهني موضوع نقل ملكية ازدواجية يجب تتميم الملفين وجوبا وحسب الاستعمال، بإحدى الوثائق المبينة في الملحق رقم 7 بهذا القرار.

كما يجب على مفوت المركبة أن يودع لدى المحكمة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته تصريحا بتفويتها وفقا لنموذج التصريح المبين في الملحق رقم 31 بهذا القرار، وتسلم هذه المصلحة للمعني بالأمر وصلا بالاستلام وفقا للنموذج المبين في الملحق رقم 32 بهذا القرار.

المادة 10

تسجيل مركبة أو نقل ملكيتها في اسم قاصر

إذا تعلق الأمر بتسجيل أو نقل ملكية مركبة في اسم قاصر، يجب أن يكون طلب الورقة الرمادية موقعا من طرف ممثله الشرعي، ما لم يكن مأذونا له بالتصرف في ممتلكاته بنفسه.

ويجب أن يكون هذا الطلب مرفقا بنسخة من عقد ازدياد القاصر، ونسخة مشهود بمطابقتها لأصل بطاقة التعريف الوطنية لممثله الشرعي.

المادة 11

تسجيل أو نقل ملكية مركبة مدرجة في عداد التحف

للحصول على الورقة الرمادية لمركبة ذات محرك مدرجة في عداد التحف، يجب على مالكها أن يتقدم بطلب لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته مرفقا بشهادة تثبت التوفر على أحد شروط التصنيف لإدراجها في عداد التحف المنصوص عليها في المادة 81 من القانون رقم 52.05 المشار إليه:

من أجل تسجيل مركبة ذات محرك تتوفر فيها شروط التصنيف لإدراجها في عداد التحف يجب على مالكها الإدلاء بالوثائق الواردة في المادة 5 من هذا القرار باستثناء الوثيقة رقم 9 من نفس المادة؛

من أجل نقل ملكية مركبة ذات محرك تتوفر فيها شروط التصنيف لإدراجها في عداد التحف يجب على المشتري الإدلاء بالوثائق الواردة في المادة 9 من هذا القرار باستثناء الوثيقة رقم 7 من نفس المادة،

إذا تعلق الأمر بمركبة مسجلة في السلسلة العادية متوفرة على البطاقة الرمادية وتستجيب لشروط التصنيف لإدراجها في عداد التحف يجب على مالكها الإدلاء بالوثائق الواردة في المادة 18 أدناه ماعدا الوثيقتين رقم 4 و6 من نفس المادة.

يجب أن تقيد في البطاقة الرمادية لكل مركبة مدرجة في عداد التحف عبارة "مركبة مدرجة في عداد التحف" باللغتين العربية والفرنسية.

ويجب أن تكون صفيحة التسجيل الخاصة بالمركبات المدرجة في عداد المتحف مطابقة للنموذج المبين في الملحق رقم 12 بهذا القرار.

المادة 12

تسجيل مركبات المفوتة عن طريق المزاد العلني

في حالة طلب تسجيل أو نقل ملكية مركبة تم تفويتها عن طريق المزاد العلني من طرف السلطات المؤهلة لذلك يجب تتميم الملف بالوثائق التالية:

شهادة بيع أو محضر بيع معد من طرف السلطات السالفة الذكر؛

شهادة التعشير إذا كانت المركبة لم يسبق تسجيلها بالمغرب.

إذا تمت عملية البيع من طرف عون قضائي، يجب أن تكون شهادة البيع أو محضر البيع مرفقا بالحكم الصادر في الموضوع.

يجب أن تتضمن الخانة المخصصة للبيع بالملف توقيع وخاتم السلطة التي قامت بتفويت المركبة.

لا يتم تسجيل أو نقل ملكية مركبة بيعت بالمزاد العلني إلا بعد خضوعها لعملية الاستلام الانفرادي وتتميم الملف بمحضر الاستلام الانفرادي معد من طرف المصلحة المكلفة بالتسجيل بناء على محضر للمراقبة التقنية مسلم من طرف مركز معتمد للفحص التقني،

المادة 13

تسجيل مركبة على إثر وفاة مالكها

في حالة طلب تسجيل مركبة أو نقل ملكيتها، على إثر وفاة مالكها، في اسم ورثة أو في اسم أحدهم أو في اسم شخص أخر يجب تتميم الملف بعقد إرث عدلي أو محرر من طرف موثق، وعند الاقتضاء، بعقد تنازل ذوي الحق لفائدة الشخص الذي يطلب تسجيل المركبة باسمه.

المادة 14

تسجيل مركبة تم تفويتها بوكالة خاصة

في حالة تفويت مركبة بوكالة يجب تتميم ملف نقل الملكية بعقد تفويض خاص يحمل توقيعات المفوض والمفوض له مصادق عليها من طرف السلطات المختصة.

ويجب أن يشير عقد التفويض بشكل صريح، علاوة على علامة ورقم التسجيل، إلى حق المفوض له في تفويت المركبة.

المادة 15

تسجيل المركبات المقتناة أو المفوتة من تاجر للسيارات

حاصل على بطاقة التسجيل في السلسلة 18 w

في حالة اقتناء أو بيع مركبة من طرف تاجر للسيارات حاصل على بطاقة التسجيل في السلسلة w18 سارية الصلاحية، يجب تتميم ملف نقل الملكية بنسخة مشهود بمطابقتها للأصل من البطاقة 18 w للسنة الجارية.

لا يكون تفويت مركبة لفائدة هذا التاجر مرهونا بأية رخصة من الرخص الواردة في الملحق رقم 7 بهذا القرار، كيفما كان النوع أو الوزن الإجمالي للمركبة محملة ما دامت مخصصة للبيع من جديد.

المادة 16

تسجيل مركبة مقتناة أو مفوتة في اسم شخص معنوي خاضع للقانون الخاص

في حالة اقتناء أو بيع مركبة من طرف شخص معنوي خاضع للقانون الخاص يجب تتميم ملف طلب التسجيل بنسخة من القيد في السجل التجاري أو من القانون الأساسي أو محضر أخر جمع عام يبين الممثل القانوني المفوض له القيام بعملية البيع باسم الشخص ألمعنوي.

المادة 17

تسجيل مركبة في اسم عدة شركاء

في حالة تسجيل مركبة في اسم عدة شركاء، يمكن أن يوقع طلب التسجيل من طرف أحد الشركاء المفوض له من طرفهم ويجب تتميم الملف بعقد التزام يحمل توقيعات جميع الشركاء مصادق عليها وفق النموذج المبين بالملحق رقم 8 بهذا القرار.

المادة 18

تجديد البطاقة الرمادية

لتجديد البطاقة الرمادية يجب على مالك المركبة أن يودع لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته ملفا يتضمن الوثائق التالية:

-1طلب محرر على النموذجين BI أو BII حسب طريقة الشراء المبينين في الملحقين رقم 4 و 5 بهذا القرار؛

-2الوثائق التي تثبت الإقامة حسب الحالات الواردة في الملحق رقم 6 بهذا القرار؛

-3البطاقة الرمادية الأصلية؛

-4وثيقة تبرر التجديد:

رفع اليد في حالة تصفية القرض؛

محضر الاستلام الانفرادي في حالة تغيير نوع المركبة أو خصائصها التقنية ؛

نسخة للبطاقة الوطنية للتعريف مشهود بمطابقتها للأصل تحمل الهوية الجديدة أو العنوان الجديد.

-5وصل أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل ؛

-6في حالة مركبة لنقل البضائع يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ في اسم شخص غير مقيد في سجل الناقلين لحساب الغير أو للحساب الخاص يجب تتميم الملف بإذن التسجيل المسلم من طرف المصالح المختصة لوزارة التجهيز والنقل؛

-7وصل أداء الغرامة الإدارية المحددة بموجب المادة 118 (الفقرة الثانية) من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، في حالة عدم التقيد بأجل 30 يوما المنصوص عليه في المادة 58 من القانون السالف الذكر والمتعلق بالإدلاء من طرف مالك المركبة بتصريح لدى الإدارة في حالة تغيير هويته أو عنوان سكناه.

المادة 19

نظير البطاقة الرمادية

في حالة ضياع أو سرقة البطاقة الرمادية يجب على مالك المركبة أن يودع لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته ملف طلب نظير يتضمن الوثائق التالية:

-1تصريح بالضياع أو بالسرقة مسلم من طرف الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو السلطات المختصة الأجنبية أو الهيأت الدبلوماسية أو القنصلية المغربية المعتمدة بالخارج إذا كان التصريح بالضياع أو السرقة قد تم بالخارج؛

-2الوثائق المبينة في 1و 2 و5 و6 و7 المشار إليها في المادة 18 من هذا القرار.

المادة 20

تغيير أرقام التسجيل القديمة

كل طلب نقل ملكية مركبة بمحرك أو تجديد أو استخراج نظير من البطاقة الرمادية بالنسبة للمركبات بمحرك المسجلة طبقا لمقتضيات قرار وزير الأشغال العمومية المؤرخ في 9 ربيع الأول 1376 (16 أكتوبر 1956) وقرار وزير النقل رقم 786.82 المؤرخ في 7 رمضان 1402 (29 يونيو 1982) بشأن صفائح تسجيل المركبات بمحرك المشار إليهما أعلاه، ستؤدي تلقائيا إلى استبدال رقم تسجيل المركبة المعنية وفقا لأحكام هذا القرار.

الفرع الثاني : مقتضيات متعلقة بأرقام وصفائح التسجيل في السلسلة العادية

المادة 21

رقم التسجيل

يتألف رقم التسجيل من ثلاثة أجزاء كالتالي:

الجزء الأول: يتكون من الرقم الخاص بكل عمالة أو إقليم مصدر تسجيل العربة وفقا للملحق رقم 9 بهذا القرار.

يترتب تلقائيا عن كل تغيير يطرأ على التقسيم الإداري للمملكة بإحداث أو حذف عمالة أو إقليم ما يلي:

تخويل العمالة أو الإقليم المحدث رقما خاصا تبعا للترتيب الخاص المحدد في الملحق رقم 9 بهذا القرار؛

توقيف العمل بسلسلة التسجيل المتعلقة بالرقم الخاص المسند إلى العمالة أو الإقليم الذي تم حذفه.

الجزء الثاني : يمثل سلسلة التسجيل التي تتميز بحرف أو حرفين من الحروف العربية بخط مغربي موحد كما هي محددة في الملحق رقم 10 بهذا القرار.

ويراد بسلسلة التسجيل عدد المركبات ذات المحرك المسجلة من 1 إلى 99999.

عند نفاذ مجموعة سلسلات التسجيل المكونة من حرف "أ" إلى حرف "س" تبتدئ مجموعة ثانية من سلسلات التسجيل مكونة من حرف ثابت "أ" وحرف ثان حسب الترتيب الأبجدي المحدد في الملحق رقم 10المشار إليه أعلاه وذلك حتى حرف "س."

الجزء الثالث : يحدد ترتيب التسجيل من رقم إلى خمسة أرقام (1 إلى 99999) كحد أقصى.

يكتب رقم التسجيل على صفائح التسجيل بلون أسود براق على خلفية بيضاء من مادة عاكسة للضوء.

المادة 22

ترتيب رقم التسجيل على صفائح التسجيل

يجب أن تكون الأعداد والحروف، المكونة لرقم التسجيل، بارزة ويمكن ترتيبها في سطر أو سطرين طبقا لنماذج الصفائح المبينة في الملحق رقم 12 بهذا القرار.

الترتيب في سطر واحد: توضع الأعداد والحروف المكونة لرقم التسجيل في سطر أفقي من اليمين إلى اليسار بحسب الترتيب المحدد لها في المادة 21 أعلاه ويفصل خط عمودي بين كل أجزائها.

الترتيب في سطرين أفقيين: يوضع في السطر الأول الجزءان الأول والثاني ويفصل بينهما خط عمودي. ويوضع في السطر الثاني العدد المكون للجزء الثالث ويفصله عن السطر الأول خط أفقي.

ويجب ألا تدرج في صفائح التسجيل أية إشارة أو رمز غير منصوص عليه في هذا القرار.

المادة 23

طبيعة وشكل وأبعاد صفائح التسجيل

تكون الصفيحتان المشتملتان على رقم التسجيل على شكل مستطيل زواياه مستديرة وضلعه الأكبر أفقي.

تحدد أبعاد الصفائح وكذا الأرقام والحروف المكونة لرقم التسجيل كما هو مبين في الملحق رقم 14 بهذا القرار.

المادة 24

وضع صفائح التسجيل على المركبات

توضع الصفيحتان في السطحين العموديين وتؤلفان زاوية قائمة مع السطح الطولي لتوازن المركبة بحيث تتأتى رؤيتهما بكاملهما كيفما كانت المركبة محملة.

وتثبت الصفيحة الخلفية بين الوضعين القصويين المحددين كما يلي:

أ) يكون مركز الصفيحة الخلفية في السطح الطولي لتوازن المركبة ؛

ب) تكون الحاشية الجانبية اليسرى للصفيحة الخلفية في السطح العمودي الماس للمحيط الظاهر المعترض للمركبة بجانبها الأيسر .

ويجوز أن يكون وجه صفيحة التسجيل غير مسطح تماما بشرط ألا يترتب على التقوس المسموح به تشويه في شكل الأرقام والحروف من شأنه أن يخل برؤية رقم التسجيل.

وفي جميع الحالات لا يجوز أن يكون ارتفاع الحاشية السفلى للصفيحة عن الأرض أقل من ثلاثين (30) سنتمترا.

وإذا كان الارتفاع المذكور يقل عن متر ونصف أو يعادل ذلك جاز وضع الصفيحة الخلفية مائلة قليلا بشرط أن تكون الجهة المكتوب فيها رقم التسجيل متجهة إلى أعلى وأن تكون زاوية الميل تقل عن 30 درجة أو تعادلها على الأكثر بالنسبة إلى السطح العمودي المار بجانب الصفيحة الأسفل.

المادة 25

إنارة صفيحة التسجيل

يجب أن تنار الصفيحة الخلفية بمجرد غروب الشمس وفقا لأحكام المادة 49 من المرسوم رقم 2.10.421 المشار إليه أعلاه.

وفي جميع الحالات يجب أن تكون أجهزة الإنارة وغيرها من اللوازم موضوعة بصورة لا تحول دون رؤية الصفيحة الخلفية أثناء النهار.

المادة 26

رقم وصفائح تسجيل الدراجات النارية والدرجات ثلاثية العجلات بمحرك

والدرجات رباعية العجلات الثقيلة بمحرك

تجري على أرقام وصفائح الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات الثقيلة بمحرك أحكام المادتين 21 و25 من هذا القرار.

ترتب الأعداد والحروف المكونة لصفيحة التسجيل الخلفية للدراجات السالفة الذكر، في سطرين أفقيين، الواحد تحت الآخر وفقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 22 أعلاه.

يجب أن تكون الصفيحة الخلفية قائمة ومتعامدة بالنسبة إلى السطح الطولي لتوازن الدراجة النارية.

عندما تكون الدراجة محملة يجب ألا تكون أية نقطة من جانب الصفيحة الأسفل مرتفعة عن الأرض بأقل من 30 سنتمترا أو منخفضة عن شعاع العجلة.

وتبين أبعاد الصفائح وكذا الأرقام والحروف المكونة لرقم التسجيل للدراجات السالفة الذكر في الجدول الوارد بالملحق رقم 15 بهذا القرار.

المادة 27

رقم وصفائح تسجيل المقطورات

يتكون رقم تسجيل المقطورة والآلة الفلاحية أو الغابوية المشار إليها في المادة 6 أعلاه من جزأين يكتبان من اليمين إلى اليسار على النحو التالي:

الجزء الأول: يمثل سلسلة التسجيل المميزة برقمين إلى ثلاثة أرقام (01 إلى 099).

الجزء الثاني: يشير إلى الرقم الترتيبي للتسجيل ويبتدئ من رقم واحد إلى أربعة أرقام (1 إلى 9999).

يجب أن يكتب رقم التسجيل بشكل ظاهر على مؤخر المقطورة على صفيحة التسجيل بحروف بيضاء على خلفية حمراء.

يكون الجزءان المكونان لرقم التسجيل اللذان يفصل بينهما خط صغير مكتوبين على سطر أفقي.

تكون الصفائح الحاملة لرقم تسجيل المقطورات على شكل مستطيل زواياه مستديرة وضلعه الأكبر أفقي طبقا للنموذج المبين في الملحق رقم 12 بهذا القرار.

تجري على أرقام ولوحات تسجيل المقطورات أحكام المادة 25 من هذا القرار.

وتبين أبعاد الصفائح وكذا الأرقام المكونة لرقم تسجيل المقطورات في الجدول الوارد بالملحق رقم 16 بهذا القرار

المادة 28

المركبات ذات محرك المستعملة في الجولان الدولي

يجب على المركبات ذات محرك المسجلة بالمغرب التي يتم استعمالها في الجولان الدولي، أن تحمل صفيحة تسجيل مطابقة لأحكام المادة 21 أعلاه مع إضافة حروف لاتينية كبيرة لمقابلها من الحروف العربية التي تشكل الجزء الثاني من صفيحة التسجيل وذلك طبقا للنموذج المشار إليه في الملحق رقم 13 بهذا القرار.

يجب أن تحمل أيضا بمؤخرها العلامة الدالة على المغرب والتي تتكون من العناصر المميزة التالية:

أن تتألف من حرفي (MA) بالرسم اللاتيني على ألا يقل ارتفاعهما عن 80 مليمترا وسمكها عن 10 مليمترات طبقا للنموذج الوارد في الملحق رقم 13 بهذا القرار؛

أن تكون سوداء على خلفية بيضاء، ذات شكل بيضي محورها الرئيسي أفقي لا يقل عرضها عن 175 مليمترا وارتفاعها عن 115 مليمترا.

وعندما توضع العلامة المذكورة بصفيحة خاصة يجب أن تثبت هذه الصفيحة في وضع قائم وتعامدي بالنسبة إلى المستوى الطولي لتوازن المركبة.

إذا كانت العلامة موضوعة أو مرسومة بالصباغة على المركبة نفسها يجب أن تثبت في مساحة عمودية أو شبه عمودية بمؤخر المركبة.

الباب الثالث : تسجيل المركبات في السلسلات الخاصة W18 وWW

الفرع الأول : تسجيل المركبات في السلسلة الخاصةW18

المادة 29

أصناف المركبات التي يمكنها الجولان تحت رقم التسجيل

في السلسلة W18

تخصص البطاقات وأرقام التسجيل المخصصة للسلسلة W18 لتغطية جولان المركبات ذات محرك التي تتوفر فيها الشروط التالية:

أ – المركبات ذات محرك أو المركبات المقطورة التي تكون في طور الدرس أو في طور التجربة قصد إتمام صنعها؛

ب – المركبات ذات محرك أو المركبات المقطورة المعدة للبيع أو الشراء فقط والتي لم يقدم بعد بشأنها تصريح بالشروع في الاستعمال (السيارات الجديدة) أو التي ليست لدى بائعها البطاقة الرمادية (السيارات المستعملة)؛

ج – المركبات ذات محرك أو المركبات المقطورة المعدة أو غير المعدة للبيع التي يتم تجريبها في الطريق العمومية بعد إصلاحها دون التوفر على البطاقة الرمادية؛

د – المركبات ذات محرك أو المركبات المقطورة ذات هيكل أو بدونه التي يقودها بائعها أو ممثله إما من مركز حدودي أو من ميناء الإفراغ إلى مخزن أو مخازن البائع التي ستعرض فيها وإما من هذه المخازن إلى أحد فروعها.

المادة 30

مسطرة الحصول على بطاقات W18

يجب على صانعي المركبات والمركبات المقطورة ومستورديها ومرمميها ومن يتاجر فيها، الراغبين في الحصول على البطاقة الحاملة لرقم W18 أن يوجهوا لوزارة التجهيز والنقل (مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية) ملفا يتضمن الوثائق التالية:

طلب محرر في ورق عادي؛

شهادة القيد في السجل التجاري؛

شهادة التسجيل في لائحة الملزمين بدفع ضريبة البتانتا أو الضريبة المهنية؛

تصميم يبين موقع المرآب (المخزن أوورشة الإصلاح)؛

شهادة التأمين تغطي أخطار الحريق وحوادث الشغل والمسؤولية المدنية؛

شهادة إدارية مسلمة من السلطة المحلية تبين عنوان المقر والنشاط المزاول؛

السجل العدلي رقم 3 أو بطاقة السوابق بالنسبة للأشخاص الذاتيين أو للممثل القانوني بالنسبة للشركات؛

وصل أداء واجبات التسجيل المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

تصريح بالشرف يحمل توقيع المعني بالأمر مصادق عليه، يلتزم بموجبه باحترام مقتضيات هذا القرار المتعلقة بالجولان واستعمال بطاقة التسجيل W18 والتصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت.WW

تمنح البطاقات W18 الوارد نموذجها في الملحق رقم 17 بهذا القرار لمدة سنة شمسية واحدة من طرف مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية، بعد معاينة لجنة تابعة لوزارة التجهيز والنقل للمقر والوسائل المطلوبة والتأكد من مطابقتها وإنجاز محضر وفق النموذج الوارد في الملحق رقم 27 بهذا القرار.

وتتضمن البطاقاتW18 ، حسب الحالة العبارات التالية:

"بيع المركبات الجديدة "بالنسبة لبائعي المركبات الجديدة أصحاب الامتياز،

"بيع المركبات المستعملة "بالنسبة لبائعي المركبات المستعملة،

"مركبة في طور التجريب "بالنسبة للأشخاص المكلفين بإصلاح المركبات.

المادة 31

أرقام وصفائح التسجيل في السلسلة W18

تكون صفيحة التسجيل التي تحمل رقما ضمن سلسلة W18 على شكل قطعة معدنية قابلة للنقل أو العزل بلون أبيض وحروف بلون أحمر طبقا للنموذج الوارد في الملحق رقم 19 بهذا القرار.

يتألف رقم التسجيل في السلسلة W18 من اليسار إلى اليمين من جزأين كالتالي:

الجزء الأول: الرقم المناسب لسنة منح البطاقة متبوعا برقم ترتيبي من 001 إلى 9999؛

الجزء الثاني: الحرف اللاتيني W متبوعا بالعدد 18.

يجب أن تكون أبعاد الصفيحة والحروف الخاصة بالسلسلة W18 والمكتوبة في سطر واحد، مطابقة للأبعاد المبينة بالجدول المشار إليه في المادة 23 من هذا القرار.

تحمل بطاقات التسجيل في السلسلة W18 رقما رباعيا يناسب سنة المنح، وهي غير صالحة إلا بالنسبة لهذه السنة.

المادة 32

شروط السير عند استعمال بطاقات W18

يجوز للمركبات التي تحمل ترقيما في السلسلة W18 التنقل والجولان بمجموع التراب المغربي.

يجب أن تكون المركبات التي تستعمل الرقم W18 مزودة بلوحتين للتسجيل قانونيتين تتضمنان نفس رقم البطاقة.

عندما يتم استعمال الرقم W18 بالنسبة لمركبة أو مقطورة سبق تسجيلها، يجب أن يظهر هذا الرقم لوحده.

تخضع المقطورات لنفس المقتضيات القانونية التي تخضع لها مركبات الجر فيما يتعلق بإلصاق صفائح التسجيل في السلسلة.W18

يمنع السماح باستعمال مجموعة من المركبات بنفس رقم W18 في آن واحد.

لا يجوز بأي حال من الأحوال استعمال المركبات التي تحمل رقم W18 لغرض نقل الأشخاص أو المعدات أو البضائع ولو بشكل عرضي.

لا يجوز استعمالها للسياحة أو النزهة أو لقضاء أغراض عامة. ولا يمكن سياقة المركبات التي تحمل رقم W18 إلا من قبل المصنع أو البائع أو المصلح أو من يمثلهم، ويمكن أن يرافقهم مشتري محتمل.

المادة 33

تجديد البطاقات W18

يتم تجديد بطاقات التسجيل W18 عند بداية كل سنة، بناء على طلب للمعنيين بالأمر.

إن تجديد بطاقات التسجيل W18 يبقى رهينا بتقديم الوثائق 5 و3 المذكورة في المادة 30 أعلاه وبإرجاع البطاقات المستوفية.

كل شخص حاصل على البطاقة W18 لم يقم بتجديد هذه البطاقة لمرتين متتاليتين يتعين عليه أن يتقدم من جديد بطلب في الموضوع مرفقا بجميع الوثائق المشار إليها في المادة 30 أعلاه.

الفرع الثاني : تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلة الخاصةWW

المادة 34

طبيعة البطاقة

تعد البطاقة الحاملة لحرفي WW بمثابة تصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت للمركبات ذات محرك الخاضعة للتسجيل.

يسلم هذا التصريح فقط من قبل مستوردي أو صانعي أو بائعي المركبات الجديدة ذات محرك لمشتري هذه المركبات والمبين نموذجه في الملحق رقم 18 بهذا القرار. ويؤخذ هذا التصريح من دفتر مكون من 25 أرومة.

المادة 35

مسطرة الحصول على دفاتر التصاريح بالشروع في الاستخدام المؤقت WW

يجب على مستوردي أو صانعي أو بائعي المركبات الجديدة ذات محرك والحاصلين على البطاقة W18 الراغبين في الحصول على الدفاتر المتضمنة لتصاريح الاستعمال المؤقت WWأن يوجهوا طلبا في الموضوع إلى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يجب أن يرفق هذا الطلب بوصل يثبت أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

إذا استنفذ مستوردو أو صانعو أو بائعو المركبات الجديدة ذات محرك دفتر الأرومات المسلم لهم، يجب عليهم إرجاع النسخ التي تفيد الاستعمال القانوني لهذا الدفتر من أجل الحصول على دفتر جديد.

المادة 36

كيفية تسليم التصاريح بالشروع في الاستخدام المؤقتWW

لمشتري المركبات ذات محرك

يسلم مستوردو أو صانعو أو بائعو المركبات الجديدة ذات محرك الذين يتوفرون على دفتر أرومات تحت مسؤوليتهم لمشتري المركبات التصاريح بالشروع في الاستخدام المؤقت WWالتي ينزعونها من الدفتر بعد ملء الفراغات في التصريح الأصلي والأرومة وبعد التوقيع على الوثيقتين من طرفهم ومن طرف المشتري مع كتابة تاريخ التسليم بالأرقام والحروف.

المادة 37

أرقام وصفائح التسجيل في السلسلةWW

يتكون رقم التسجيل في السلسلة WW من جزئين يكتبان من اليسار إلى اليمين كالتالي:

الجزء الأول: يتضمن رقما ترتيبيا من 000 001 إلى 999 999

الجزء الثاني: يتضمن الحرفين اللاتينيين.WW

تكون لوحات التسجيل التي تحمل رقما في السلسلة WW على شكل ملصق من البلاستيك أو عند الاقتضاء من لوحة معدنية تتضمن حروفا سوداء براقة على خلفية بيضاء عاكسة للضوء طبقا للنموذج المبين في الملحق رقم 19 بهذا القرار.

يجب أن تكون أبعاد الصفائح والأرقام الخاصة بالسلسلة WW والمكتوبة في سطر واحد، مطابقة للابعاد المبينة في الجدول الوارد بالملحق رقم 14 بهذا القرار.

لا يسمح بإدراج أية علامة أو رمز غير منصوص عليه في مقتضيات هذا القرار في صفائح التسجيل.

المادة 38

شروط السير عند استعمال بطاقات WW

يجوز للمركبات ذات محرك المتوفر على رقم وبطاقة WW الجولان لمدة ثلاثين يوما تبتدئ من يوم تسليم التصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت.WW

يجب تسجيل كل مركبة ذات محرك تحمل رقم WW عند انتهاء هذا الأجل الذي لا يقبل التمديد بأي حال من الأحوال وإلا فإن التصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت WW يجب أن يرفق، خلال إيداع ملف التسجيل، بوصل أداء الغرامة الإدارية المحددة في المادة 118 (الفقرة الأولى) من القانون 52.05 المشار إليه أعلاه.

وتجري على السيارات التي يتم استعمالها وهي حاملة لرقم WW نفس الواجبات الجارية على المركبات من نفس الفئة، التي تتوفر على رقم تسجيل نهائي من حيث إجبارية التأمين ومراعاة الأحكام المحددة في القوانين الجاري بها العمل.

لا تطبق على المركبات الحاملة للتسجيل المؤقت WW المقتضيات المتعلقة بالفحص التقني الدوري المنصوص عليه وفق القوانين الجاري بها العمل.

الباب الرابع : تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلات الإدارية

الفرع الأول : مسطرة التسجيل

المادة 39

تكوين ملف الطلب

يجب أن يتضمن ملف طلب تسجيل مركبة ذات محرك في سلسلة إدارية الوثائق التالية:

-1بالنسبة للمركبات ذات محرك الجديدة التي تم اقتناؤها بالمغرب:

شهادة المطابقة مرفقة بنسخ من محضر المصادقة حسب الصنف والبيان الوصفي للمركبة؛

محضر التسليم والاستلام؛

شهادة التعشير إذا كانت المركبة مستوردة؛

شهادة تهيئة المركبة ونسخة من محضر الاستلام الانفرادي بالنسبة للمركبة التي تم تغيير خصائصها.

-2بالنسبة للمركبات ذات محرك المستعملة والمستوردة:

البطاقة الرمادية للبلد الأصلي؛

عقد الشراء أو شهادة الهبة؛

شهادة التعشير؛

شهادة التحقق من المركبة إذا لم تستوف الإجراءات الجمركية على الحدود؛

نسخة من محضر مداولات المجلس بالنسبة للجماعات المحلية.

-3بالنسبة للمركبات ذات محرك المسجلة بالمغرب في السلسلة العادية:

البطاقة الرمادية الأصلية؛

عقد البيع أو شهادة الهبة إذا كانت السيارة مسجلة في اسم شخص عادي؛

وصل أداء الضريبة السنوية على السيارات بالنسبة للسنة الجارية؛

محضر الاستلام والتسليم .

إذا تعلق الأمر بتسجيل مركبة ذات محرك مملوكة للدولة أو الجماعة المحلية في السلسلة العادية، يجب تتميم الملف بالموافقة المسبقة للوزير الأول.

المادة 40

المصالح المكلفة بتسجيل المركبات ذات محرك في السلسلات الإدارية

يتم تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلات الإدارية من طرف المصالح المختصة التابعة لوزارة التجهيز والنقل أو عند الاقتضاء من طرف هيئة متعاقدة مع الدولة.

الفرع الثاني : أرقام وصفائح التسجيل في السلسلات الإدارية

المادة 41

رقم التسجيل

يخصص للمركبات ذات محرك المسجلة في السلسلات الإدارية رقم للتسجيل طبقا للنموذج الوارد في الملحق رقم 20 بهذا القرار.

يتكون هذا الرقم الذي يكتب من اليمين إلى اليسار من جزئين كالتالي:

الجزء الأول: يشير إلى الهيئة التي تنتمي إليها المركبة ويشار إليها بحرف أو مجموعة حروف عربية طبقا لما هو محدد في الملحق رقم 20 بهذا القرار.

الجزء الثاني: يشير إلى الرقم الترتيبي للتسجيل الذي يتكون من رقم واحد إلى ستة أرقام (1 إلى 999 999) على الأكثر.

يجب أن يظهر هذا الرقم على صفائح التسجيل بلون احمر على خلفية بيضاء بالنسبة للحروف وبلون ابيض على خلفية سوداء بالنسبة للأرقام.

غير أنه بالنسبة لتسجيل المركبات في السلسلة الإدارية الخاصة والموضوعة رهن إشارة القصر الملكي وأعضاء الحكومة والبرلمان والكتاب العامين للوزارات والموظفين المماثلين يكتب رقم التسجيل بحروف سوداء براقة على خلفية بيضاء من مادة عاكسة للضوء طبقا للنموذج الوارد في الملحق رقم 21 بهذا القرار. ويتكون هذا الرقم الذي يكتب من اليمين إلى اليسار من جزئين كما يلي:

الجزء الأول: يشير إلى الهيئة التي تنتمي إليها المركبة ويشار إليها برقمين طبقا لما هو محدد في الملحق رقم 21 بهذا القرار.

الجزء الثاني: يشير إلى الرقم الترتيبي للتسجيل الذي يتكون من رقم واحد إلى أربعة أرقام (1 إلى 99 99) مفصول عن الجزء الأول بخط صغير.

المادة 42

ترتيب أرقام التسجيل على صفائح التسجيل

يمكن كتابة حروف وإعداد رقم التسجيل في سطر أو سطرين على الصفيحة كما يلي:

على سطر واحد أفقي: يتم الفصل بين الجزئين اللذين يشكلان رقم التسجيل بواسطة عارضة عمودية وتتم كتابتهما من اليسار إلى اليمين كما هو مبين في المادة 41 من هذا القرار؛

على سطرين أفقيين: يوضع على السطر الأول الحرف أو مجموعة الحروف التي تميز الهيئة المنتمية إليها المركبة، وعلى السطر الثاني الذي يفصله عن السطر الأول خط أفقي، يتم وضع عدد الأرقام التي تبين الرقم الترتيبي للتسجيل .

غير أنه بالنسبة للمركبات ذات محرك المسجلة في السلسلة الإدارية الخاصة، يتم وضع رقم التسجيل على سطر أفقي واحد على صفيحة التسجيل.

المادة 43

طبيعة، شكل وأبعاد صفائح التسجيل

يجب أن تكون صفائح التسجيل صلبة ومصنوعة من المعدن وتثبت على مقدم ومؤخر المركبة وان يكون الوجه الحامل لرقم التسجيل موجها نحو الخارج، كما يجب أن تكون هذه الصفائح على شكل مستطيل ضلعه الأكبر أفقي.

تحدد أبعاد الصفائح والأرقام والحروف المكونة لرقم التسجيل في الجداول الواردة بالملحق رقم 22 بهذا القرار.

المادة 44

أرقام وصفائح تسجيل الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات

بمحرك والدراجات رباعية العجلات الثقيلة بحرك في السلسلات الإدارية.

يجب أن تتوفر في أرقام وصفائح تسجيل الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدرجات راعية العجلات الثقيلة بمحرك في السلسلة الإدارية الشروط المنصوص عليها في المواد 41 و43 من هذا القرار.

الباب الخامس : تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلات الخاصة الدبلوماسية أو المماثلة لها

الفرع الأول : مسطرة التسجيل

المادة 45

تكوين ملف الطلب

يودع صاحب الطلب ملفه، للحصول على البطاقة الرمادية، لدى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

ويجب أن يتضمن هذا الملف الوثائق التالية:

أ) في حالة طلب التسجيل:

طلب محرر على المطبوع رقم I أو II حسب طريقة الشراء معبأ وموقع من طرف صاحب الطلب والبائع صاحب الامتياز، وعند الاقتضاء من طرف مؤسسة تمويل شراء المركبة والمبينين بالملحقين رقمي 2 و3 بهذا القرار؛

إذن بالتسجيل مسلم من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وفق النموذج المبين بالملحق رقم 23 بهذا القرار؛

نسخة من بطاقة التعريف الدبلوماسية سارية الصلاحية بالنسبة للأشخاص الذاتيين.

بطاقة تقنية تتضمن المعلومات حول السيارة وهوية مالكها موقعة معا من طرف البعثة الدبلوماسية المعنية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون؛

عقد بيع بين البائع والمشتري مصادق عليه معا من طرف البعثة الدبلوماسية المعنية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون إذا كانت المركبة مسجلة سابقا في السلسلة الدبلوماسية أو المماثلة لها ؛

البطاقة الرمادية الأجنبية إذا كان مصدر السيارة من الخارج ؛

شهادة المطابقة ونسخة من التصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت ww أو فاتورة الشراء في حالة اقتناء مركبة جديدة المغرب؛

ترخيص الاستفادة من النظام المؤقت مسلم من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

عقد بيع بالمصارفة منجز من طرف مؤسسة التمويل يحمل توقيع البائع والمشتري ومؤسسة التمويل إذا تم شراء المركبة بقرض أو عقد بيع بالمرابحة لاقتناء المركبة مشفوعا بعقد اقتناء هذه المركبة مبرم بين البائع وأحد البنوك التشاركية أو غيرها من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، إذا تم شراء المركبة في إطار عقد المرابحة بين البائع والمشتري. ويؤشر على هذا العقد من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

ب) في حالة طلب نقل ملكية المركبات:

طلب محرر على المطبوع رقم BI أو BII حسب طريقة الشراء المبينين بالملحقين رقمي 4 و5 بهذا القرار؛

البطاقة الرمادية في اسم البائع أو نسخة من شهادة إرجاع البطاقة الرمادية إذا كانت السيارة مسجلة سابقا في سلسلة دبلوماسية أو مماثلة لها؛

الوثائق رقم 2 و3 و4 و5 الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

شهادة رفع اليد مسلمة من طرف مؤسسة التمويل في حالة اقتناء المركبة من طرف البائع بقرض أو بالمرابحة ومؤشر عليها من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

عقد بيع بالمصارفة منجز من طرف مؤسسة التمويل يحمل توقيع البائع والمشتري ومؤسسة التمويل إذا تم شراء المركبة بقرض أو عقد بيع بالمرابحة لاقتناء المركبة مشفوعا بعقد اقتناء هذه المركبة مبرم بين البائع وأحد البنوك التشاركية أو غيرها من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، إذا تم شراء المركبة في إطار عقد المرابحة بين البائع والمشتري. ويؤشر على هذا العقد من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

المادة 46

إرجاع البطاقة الرمادية

يجب على أعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية والممثلين والخبراء والموظفين العاملين بالمنظمات الدولية أو الإقليمية، المنتهية مهامهم بالمغرب، إرجاع البطاقات الرمادية للمركبات المسجلة طبقا لأحكام هذا الباب إلى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية مشفوعة بشهادة رفع اليد مسلمة من طرف مؤسسة التمويل في حالة اقتناء المركبة بقرض أو بالمرابحة، مقابل تسليمهم شهادة تثبت إرجاع البطاقة الرمادية .

الفرع الثاني : أرقام وصفائح التسجيل في السلسلات الدبلوماسية أو المماثلة لها

المادة 47

رقم التسجيل

إن صفائح تسجيل المركبات ذات المحرك الخاصة بالبعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمات الدولية أو الجهوية وبالأعوان الدبلوماسيين أو القنصليين والممثلين والخبراء والموظفين العاملين بالمنظمات الدولية أو الجهوية والمستخدمين الإداريين والتقنيين العاملين بهذه الهيئات تحمل رقم تسجيل يتألف مما يلي:

أحد الرموز الحرفية الخمسة التالية مكتوبة بالحروف العربية واللاتينية:

رب د – C M D -رئيس بعثة دبلوماسية؛

ه د – C D – هيئة دبلوماسية؛

ه ق – CC- هيئة قنصلية؛

م د – O I – منظمة دولية أو جهوية؛

م إ ت – P A T – موظفون إداريون وتقنيون بالبعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمات الدولية أو الجهوية.

مجموعتين من ثلاثة أرقام على الأكثر لكل واحدة منهما يفصل بينهما خط صغير، وتشير الأولى إلى الرقم المخصص للبعثة الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمة الدولية أو الجهوية، وتشير الثانية إلى ترتيب التسجيل في السلسلة.

وتحمل هذه الصفائح علاوة على ذلك بالحروف العربية واللاتينية لفظتي " المغرب" و." MAROC"

وتكتب الرموز الحرفية والأرقام ولفظتا " المغرب" و " MAROC" بخط بارز بشكل ظاهر للعيان في مقدم ومؤخر العربة على صفيحتي التسجيل، بلون اسود براق على خلفية صفراء قاتمة من مادة عاكسة للضوء.

المادة 48

ترتيب رقم التسجيل على صفائح التسجيل

يمكن أن ترتب الرموز الحرفية والأرقام ولفظتا " المغرب" و " MAROC" بالعربية واللاتينية المتألف منها رقم التسجيل في سطر واحد أو سطرين:

الترتيب في سطر واحد: ترتب مجموعتا الأرقام في سطر أفقي من اليمين إلى اليسار حسب الترتيب المذكور في المادة 47 من هذا القرار ويفصل بين هاتين المجموعتين خطان عموديان عن مستطيلين. ويوضع في مستطيل الجهة اليمنى أحد الرموز الحرفية فوق لفظة " المغرب " بالعربية ويوضع في مستطيل الجهة اليسرى أحد الرموز الحرفية فوق لفظة " MAROC "باللاتينية.

الترتيب في سطرين: يوضع على التوالي احد الرموز الحرفية و لفظة " المغرب " بالعربية و "MAROC " باللاتينية من جهة ومجموعتا الأرقام من جهة أخرى بعضها فوق بعض يفصل بينهما خط أفقي على الشكل التالي:

يوضع في الجزء الأعلى من الصفيحة على التوالي من اليمين إلى اليسار أحد الرموز الحرفية فوق لفظة "المغرب" بالعربية ونفس الرمز الحرفي فوق لفظة "MAROC" باللاتينية، ويفصل خط عمودي بين الرمز ولفظة "المغرب" بالعربية وبين الرمز ولفظة "المغرب" باللاتينية.

ويوضع بالجزء الأسفل من الصفيحة مجموعتا الأرقام يفصل بينهما خط صغير بشكل أفقي من اليمين إلى اليسار وفق النموذج المبين بالملحق رقم 25 بذا القرار.

المادة 49

طبيعة وشكل وأبعاد الصفائح

تكون الصفيحتان المشتملتان على رقم التسجيل على شكل مستطيل زواياه مستديرة وضلعه الأكبر أفقي.

تحدد أبعاد الصفائح والرموز الحرفية والأرقام بالجدول الوارد بالملحق رقم 26 بهذا القرار.

الباب السادس : تسجيل المركبات ذات محرك في سلسلة التعاون الدولي

الفرع الأول : مسطرة التسجيل

المادة 50

تكوين ملف الطلب

يخصص التسجيل في سلسلة النظام المؤقت للسيارات المعفاة مؤقتا من الرسوم الجمركية وفقا لاتفاقية دولية مبرمة مع المملكة المغربية في إطار التعاون الدولي أو بموجب قانون خاص.

يودع صاحب الطلب ملفه، مقابل تسليم البطاقة الرمادية، لدى المصالح المكلفة بالتسجيل التابعة للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

أ) في حالة التسجيل: للحصول على تسجيل مركبة بمحرك في سلسلة النظام المؤقت، يجب على مالك المركبة الإدلاء بالوثائق التالية:

طلب محرر على النموذج رقم 1 المبين بالملحق رقم 2 بهذا القرار؛

البطاقة الرمادية الأجنبية إذا كانت المركبة مسجلة بالخارج؛

شهادة المطابقة ونسخة من التصريح بالشروع في الاستخدام المؤقت WW في حالة اقتناء مركبة جديدة بالمغرب؛

عقد البيع يتضمن توقيع البائع والمشتري مصادق عليهما إذا كان طلب التسجيل مقدما من طرف شخص آخر غير الشخص الوارد اسمه بالبطاقة الرمادية الأجنبية بالنسبة لمركبات ذات محرك المسجلة بالخارج؛

نسخة مشهود بمطابقتها لأصل شهادة التسجيل (بطاقة الإقامة بالمغرب) سارية الصلاحية أو لوصل إيداع طلب هذه الشهادة مرفقا بشهادة الإقامة مسلمة من طرف مصالح الأمن الوطني أو الدرك الملكي؛

ترخيص الاستفادة من النظام المؤقت مسلم من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تشهد فيه مصالح الجمارك والضرائب غير المباشرة بأن المركبة في وضعية قانونية إزاء النظام الجمركي، أي أن صاحبها يتوفر على جميع الشروط المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية للاستفادة من نظام الاستيراد المؤقت.

وصل أداء الواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

رخصة التسجيل مسلمة من طرف المصالح المختصة لوزارة التجهيز والنقل بالنسبة للمركبات المخصصة لنقل البضائع للحساب الخاص والتي يفوق مجموع وزنها المأذون به محملة 3500 كلغ .

ب) في حالة نقل ملكية المركبات: لنقل ملكية المركبات ذات محرك المسجلة في سلسلة النظام المؤقت يجب على صاحب الطلب الإدلاء بالوثائق التالية:

طلب محرر على النموذج رقم BI المبين بالملحق رقم 4 بهذا القرار؛

البطاقة الرمادية في اسم البائع؛

الوثائق المبينة في 5 و6 و7 و8 الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

الفرع الثاني : أرقام وصفائح التسجيل في سلسلة التعاون الدولي

المادة 51

تكوين رقم التسجيل

يتكون رقم التسجيل في سلسلة النظام المؤقت، من اليمين إلى اليسار من:

الرمز الحرفي المتكون من حرفي "ن م" يكتب فوق لفظة "المغرب" بالعربية بصفة متطابقة،

مجموعتان من الأرقام يفصل بينهما خط صغير، وتدل المجموعة الأولى على الرقمين الأخيرين للسنة التي وقع خلالها تسجيل المركبة بالمغرب وتتكون المجموعة الثانية من أربعة أرقام على الأكثر تدل على ترتيب التسجيل في السلسلة من رقم واحد إلى أربعة أرقام (من 1 إلى 9999).

الرمز الحرفي المتكون من حرفي "RT" يكتب فوق لفظة "MAROC" باللاتينية بصفة متطابقة،

وتكتب الرموز الحرفية وبخط بارز بشكل ظاهر للعيان في مقدم ومؤخر المركبة على صفيحتي التسجيل بلون أسود براق على خلفية بيضاء قاتمة من مادة عاكسة للضوء وفق النموذج المبين في الملحق رقم 25 بهذا القرار.

تخضع صفائح التسجيل لأحكام المواد 24 و25 و48 من هذا القرار.

الباب السابع : السحب النهائي للمركبات من السير

المادة 52

مسطرة السحب

من أجل السحب النهائي من السير لمركبة خاضعة للتسجيل يجب على مالكها الإدلاء داخل اجل ثلاثة أشهر لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته بتصريح وفق النموذج المبين بالملحق رقم 28 بهذا القرار، ويرفق هذا التصريح بنسخة من تقرير الخبرة منجز من طرف خبير مؤهل.

ويحتسب هذا الأجل ابتداء من تاريخ تقرير الخبرة بالنسبة للمركبات التي أصبحت غير قابلة للإصلاح تقنيا على اثر حادثة طبقا للمادة 74 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه.

تنجز وتسلم المصلحة المكلفة بالتسجيل إلى مالك المركبة وصل إيداع التصريح بالسحب النهائي والمبين نموذجه بالملحق رقم 29 بهذا القرار.

غير أنه يمكن لمالك كل مركبة خاضعة للتسجيل الإدلاء بتصريح من اجل السحب النهائي من السير لمركبته اعتبارا لتقادمها أو لحالتها المتردية دون أن تكون قد تعرضت لحادثة. ويجب أن يرفق هذا التصريح بأصل البطاقة الرمادية التي تسلم، مقابل وصل إلغاء، إلى المصلحة المكلفة بالتسجيل التابع لها مقر إقامته.

تقوم هذه المصلحة بتسجيل تعرض على كل عملية تتعلق بالبطاقة الرمادية للمركبة التي تم سحبها نهائيا من السير.

كما يمكن للإدارة أن تسحب نهائيا من السير المركبات التي تم الأمر بتكسيرها.

الباب الثامن : مقتضيات انتقالية

المادة 53

تجديد البطاقات الرمادية المحررة على حامل ورقي

تطبيقا لمقتضيات المادة 309 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه يجب على أصحاب البطاقات الرمادية المحررة على حامل ورقي تجديدها داخل الآجال المحددة في الجدولة الزمنية التالية:

ابتداء من تاريخ دخول القانون رقم 52.05 حيز التنفيذ إلى غاية 31 ديسمبر 2011 بالنسبة للبطاقات الرمادية المحررة على حامل ورقي المسلمة ابتداء من فاتح يناير 2001.

ابتداء من فاتح يناير2012 إلى غاية 31 دجنبر 2012 بالنسبة للبطاقات الرمادية المحررة على حامل ورقي المسلمة قبل فاتح يناير 2001

ولتجديد البطاقة الرمادية المحررة على حامل ورقي، يجب على مالك المركبة الإدلاء بملف يتضمن الوثائق التالية:

طلب محرر على النموذج BIII المبين في الملحق رقم 30 بهذا القرار.

الوثائق رقم 2و 3 و5 و6 الواردة في المادة رقم 18 من هذا القرار.

المادة 54

ينسخ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية، مقتضيات القرارات التالية:

قرار لوزير النقل رقم 889.79 بتاريخ 15 من صفر 1400 (4 يناير 1980) بشأن تسجيل العربات التابعة للدولة والجماعات المحلية والهلال الأحمر المغربي وصفائح تسجيل هذه العربات، كما وقع تغييره وتتميمه؛

قرار لوزير النقل والملاحة التجارية رقم 1699.99 الصادر في 26 من رمضان 1420 (4 يناير 2000) بشأن صفائح تسجيل العربات ذات المحرك، كما تم تغييره وتتميمه؛

قرار لوزير النقل والملاحة التجارية رقم 1701.99 الصادر في 5 ذي القعدة 1420(11 فبراير2000) بشأن صفائح تسجيل العربات ذات المحرك التابعة للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمات الدولية أو الجهوية والتعاون الدولي.

الملحق 1 : نموذج شهادة التسجيل على حامل إليكتروني

الوجه

الظهر

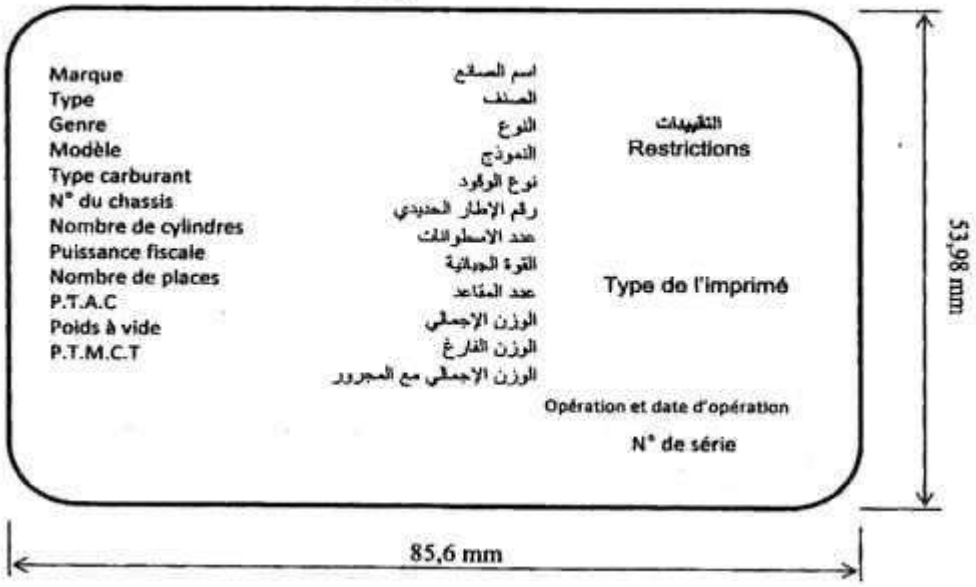

الملحق 2 : نموذجI

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports
Direction des Transports Routiers
et de la Sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل
مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

ملحق 2
نمـــوذج I
FORMULE I

ملـــف التســجيـــــل

DOSSIER D'IMMATRICULATION

N°: WW ou ancienne immatriculation	رقم WW أو الترقيم القديم

N°d'Immatriculation	رقم التسجيل	

بيان: يجب على المشتري أن يودع ملف التسجيل في أجل لا يتجاوز 30 يوما المنصوص عليه في المادة 59 من القانون 05-52 المتعلق بمدونة السير على الطرق و يحتسب هذا الأجل ابتداء من :
- تاريخ تسليم التصريح بالاستيراد المؤقت (WW) بالنسبة للمركبات الجديدة التي يتم اقتناؤها بالمغرب.
- تاريخ التخليص بالمغرب بالنسبة للمركبات المستوردة بالخارج و المعروضة للاستهلاك بحكم النظام الجمركي.

Avis : L'acheteur doit déposer le dossier d'immatriculation dans un délai n'excédant pas 30 jours, prévu par l'article 59 de la loi 52-05 portant code de la route. Ce délai court à compter de :
- La date de délivrance de la déclaration de mise en circulation provisoire WW pour les véhicules vendus à l'état neuf au Maroc;
- La date de dédouanement au Maroc pour les véhicules immatriculés à l'étranger et mis à la consommation sous le régime douanier.

Cadre réservé au centre immatriculateur إطار خاص بمركز تسجيل السيارات

Bordereau n°	Dossier n°

Réceptionné par..... استسلم من طرف
Le..... بتاريخ
Cachet du centre..... ختم المركز
Et signature de l'agent و إمضاء العون

Contrôlé par..... فحص من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Saisie des données par..... ادخلت البيانات من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Contrôle des données par..... مراقبة البيانات
et Exploitation par ..... و الإستغلال من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Validation du dossier	Signature du Chef du Centre توقيع رئيس المركز	التصديق على الملف
	Le ..... بتاريخ	

محضر الاستلام الانفرادي	رقم N° .....
de réception à titre isolé (R.T.I)	تاريخ Date .....

العلامة .....
الصنف و النموذج .....
النوع .....
الوقود المستعمل .....
رقم الإطار الحديدي .....
عدد الأسطوانات .....
سعة الأسطوانات .....
القوة الجبائية .....
مجموع وزنها مع حمولتها .....
وزن المركبة الفارغة .....
تاريخ الشروع في الاستخدام .....
رقم التسجيل سابقا ..... atriculation
مصادق عليها بتاريخ ..... le
تحت رقم .....

ملاحظات	ons

إمضاء رئيس المركز	إمضاء العون
Signature du - Chef de Centre	re de l'Agent ntrôleur

تصريح المشتري	DECLARATION DE L'ACHETEUR DU VEHICULE

أنا الموقع(ة) أسفله — Je soussigné (e)

الإسم الشخصي ..... Prénom:
الإسم العائلي ..... Nom:
(اسم الأب) ..... Fils ou fille de
(اسم الأم) ..... et de
الجنسية ..... Nationalité (e) :
المزداد (ة) بتاريخ ..... في ..... Né (e) le ..... à
المهنة ..... Profession :
القاطن بـ ..... Résidant à
.....

بـ و.ت.إ عدد: — C.N.I.E N°:

أصرح و أشهد بصحة المعلومات السالفة الذكر — Déclare et atteste la véracité des renseignements ci-dessus

و حرر في ..... بتاريخ ..... Fait à ..... le .....

إمضاء المشتري — Signature de l'acheteur

ملحوظة:
يجب أن يكون العنوان المصرح به من طرف مالك المركبة مطابقا للعنوان المبين بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو بالسجل التجاري بالنسبة للأشخاص المعنويين.

N.B. :
L'adresse déclarée par le propriétaire du véhicule doit être conforme à celle indiquée sur la C.N.I.E ou sur le registre du commerce pour les personnes morales.

إطار خاص بمصلحة التسجيل و التنبر	ervé au Service ment et de Timbre

إطار خاص للبيع	CADRE RESER A LA VENTE
أنا الموقع(ة) أسفله	Je soussigné (e)
الإسم الشخصي	Prénom: .....
الإسم العائلي	Nom: .....
بروتوكول عدد:	C.N.I.E N°: .....
العنوان	Adresse .....
.....	.....
أصرح أنني بعت سيارتي	Déclare avoir vendu mon véhicule .....
العلامة	Marque .....
الصنف	Type .....
النوع	Genre .....
رقم الإطار الحديدي	N° de châssis .....
إلى السيد	A Mr. .....
بروتوكول عدد:	C.N.I.E N°: .....

المصادقة على إمضاءات	Légalisation de signatures
المشتري أوالمشترين du (ou des) acheteur (s)	البائع أو البائعين du (ou des) vendeur (s)

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports
Direction des Transports Routiers
et de la sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل
مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

*وصل إيداع ملف تسجيل السيارة صالح لمدة 30 يوم

RECEPISSE DE DEPOT D'UN DOSSIER D'IMMATRICULATION D'UN VEHICULE VALABLE 30 JOURS

N° WW ou Ancien numéro		رقم WW أو الترقيم القديم
Numéro du véhicule		رقم السيارة

Appartenant à ..... في ملك .....

.....

Adresse ..... العنوان .....

.....

Date, Signature et cachet du Centre — تاريخ، إمضاء و ختم المركز

* **Non valable pour la vente du véhicule** — * غير صالح لبيع المركبة

Fiche de rejet du dossier — بطاقة عدم قبول الملف

Motif du rejet ..... سبب عدم القبول .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Signature et cachet du Centre — إمضاء و ختم المركز

Renseignements sur le véhicule	المعلومات المتعلقة بالمركبة

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

Carburant .....Nbr. de Cylindres .... عدد الأساطين ..... الوقود

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

Puissance fiscale ..... القوة الجبائية

P.T.C ..... مجموع وزنها مع حمولتها

P. à V. ..... وزن المركبة الفارغة

1ère Mise en circulation le ..... أول شروع في الإستخدام

Date de mise en circulation au Maroc ..... تاريخ الإستخدام بالمغرب

Date, signature et cachet du Centre تاريخ، إمضاء و خاتم المركز

إطار خاص لأداء أسعار الخدمات المقدمة من طرف وزارة الت

paiement des tarifs des services rendus par le Ministère de
l'Equipement et des Transports

FORMULE I	WW N° :	النموذج I

Déclaration de mise en circulation d'un véhicule automobile ou remorque ou d'un motocycle	التصريح بالشروع في إستخدام مركبة ذات محرك أو مركبة مقطورة أو دراجة نارية

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

Carburant ..... الوقود

Nbr. de Cylindres ..... عدد الأسطوانات

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

Puissance fiscale ..... القوة الجبائية

P.T.C ..... مجموع وزنها مع حمولتها

P. T. M. C.T. ..... مجموع الوزن الأقصى للحمولة المجرورة

Mise en circulation sous WW N° ..... WW شرع في استخدامها تحت رقم

Le ..... بتاريخ

اسم و إمضاء و ختم البائع
Nom, signature et cachet du vendeur

اسم و إمضاء المشتري
Nom et signature de l'acheteur

الملحق 3 : نموذجII

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports
Direction des Transports R[illegible]
et de la sécurité Rou[illegible]

ملحق 3
نمـــــوذج II
FORMULE I I

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل
مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

ملـــف التســجيـــــل

DOSSIER D'IMMATRICULATION

N°: WW ou ancienne immatriculation	رقم WW أو الترقيم القديم

N°d'Immatriculation		رقم التسجيل

بيان: يجب على المشتري أن يودع ملف التسجيل في أجل لا يتجاوز 30 يوما المنصوص عليه في المادة 59 من القانون 05-52 المتعلق بمدونة السير على الطرق و يحتسب هذا الأجل ابتداء من :
- تاريخ تسليم التصريح بالاستعمال المؤقت (WW) بالنسبة للمركبات الجديدة التي يتم اقتناؤها بالمغرب،
- تاريخ التمشير بالمغرب، بالنسبة للمركبات المستوردة بالخارج و المعروضة للاستهلاك بمكتب النظام الجمركي.

Avis : L'acheteur doit déposer le dossier d'immatriculation dans un délai n'excédant pas 30 jours, prévu par l'article 59 de la loi 52-05 portant code de la route. Ce délai court à compter de :
- La date de délivrance de la déclaration de mise en circulation provisoire WW pour les véhicules vendus à l'état neuf au Maroc;
- La date de dédouanement au Maroc pour les véhicules immatriculés à l'étranger et mis à la consommation sous le régime douanier.

Cadre réservé au centre immatriculateur إطار خاص بمركز تسجيل السيارات

Bordereau n°	**Dossier n°**

Réceptionné par..... استسلم من طرف
Le..... بتاريخ
Cachet du centre..... ختم المركز
Et signature de l'agent و إمضاء العون

Contrôlé par..... فحص من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Saisie des données par..... ادخال البيانات من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Contrôle des données par..... مراقبة البيانات
et Exploitation par ..... و الاستغلال من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

	Signature du Chef du Centre توقيع رئيس المركز	
Validation du dossier	**Le** ..... بتاريخ	التصديق على الملف

N DE DEPOT DE
VENTE A CREDIT
E AUTOMOBILES
7 Juillet 1936

تصريح بوضع عقد
بيع السيارة بالمصارفة
الظهير الشريف
بتاريخ 17 يوليوز 1936

ésentant de
édit

.....

.....

osé un contrat de
li le : .....

.....

.....

.....

.....

ure et Cachet de
sme de crédit

أنا الموقع أسفله

أصرح بوضع عقد بيع بالمصارفة
محرر بتاريخ: .....

البائع السيد .....

المشتري السيد .....

تاريخ، إمضاء و طابع
مؤسسة السلف

DECLARATION DE L'ACHETEUR DU VEHICULE	تصريح المشتري

Je soussigné (e) — أنا الموقع(ة) أسفله

Prénom: ..... — الإسم الشخصي

Nom: ..... — الإسم العائلي

Fils / fille de ..... — (اسم الأب)

[illegible] ..... — (اسم الأم)

Nationalité (e) : ..... — الجنسية

Né (e) le ..... à ..... — المزداد (ة) بتاريخ ..... في

Profession : ..... — المهنة

Résidant à ..... — القاطن بـ

.....

C.N.I.E N°: — بروتوكول عدد:

Déclare et atteste la véracité des renseignements ci-dessus — أصرح و أشهد بصحة المعلومات السالفة الذكر

Fait à ..... le..... — و حرر في ..... بتاريخ

Signature de l'acheteur — إمضاء المشتري

ملحوظة:
يجب أن يكون العنوان المصرح به من طرف مالك السركية مطابقا للعنوان المبين بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو بالسجل التجاري بالنسبة للأشخاص المعنويين.

N.B. :
L'adresse déclarée par le propriétaire du véhicule doit être conforme à celle indiquée sur la C.N.I.E ou sur le registre du commerce pour les personnes morales.

إطار خاص بمصلحة التسجيل و التنبر	ervé au Service ement et de Timbre

إطار خاص للبيع	CADRE RESER A LA VENTE
أنا الموقع(ة) أسفله	Je soussigné (e)
الإسم الشخصي	Prénom: .....
الإسم العائلي	Nom: .....
بطاقة التعريف الوطنية رقم:	C.N.I.E N°: .....
العنوان	Adresse .....
.....	.....
أصرح أنني بعت سيارتي	Déclare avoir vendu mon véhicule .....
العلامة	Marque .....
الصنف	Type .....
النوع	Genre .....
رقم الإطار الحديدي	N° de châssis .....
إلى السيد	A Mr. .....
بطاقة التعريف الوطنية رقم:	C.N.I.E N°: .....

المصادقة على إمضاءات	Légalisation de signatures
المشتري أوالمشترين du (ou des) acheteur (s)	البائع أو البائعين du (ou des) vendeur (s)

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports

Direction des Transports Routiers
et de la sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل

مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

*وصل إيداع ملف تسجيل السيارة صالح لمدة ثلاثين يوما

RECEPISSE DE DEPOT D'UN DOSSIER D'IMMATRICULATION D'UN VEHICULE VALABLE 30 JOURS

N° WW ou Ancien numéro | رقم WW أو الترقيم القديم

Numéro du véhicule | رقم السيارة

Appartenant à ..... في ملك

.....

Adresse ..... العنوان

.....

Date, Signature et cachet du Centre | تاريخ، إمضاء و خاتم المركز

* Non valable pour la vente du véhicule | * غير صالح لبيع المركبة

Fiche de rejet du dossier | بطاقة عدم قبول الملف

Motif du rejet ..... سبب عدم القبول

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Signature et cachet du Centre | إمضاء و خاتم المركز

Renseignements sur le véhicule	**المعلومات المتعلقة بالمركبة**

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

Carburant .....Nbr. de Cylindres .... عدد الأسطين ..... الوقود

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

Puissance fiscale ..... القوة الجبائية

P.T.C ..... مجموع وزنها مع حمولتها

P. à V. ..... وزن المركبة الفارغة

1ère Mise en circulation le ..... أول شروع في الإستخدام

Date de mise en circulation au Maroc ..... تاريخ الإستخدام بالمغرب

Date, signature et cachet du Centre **تاريخ، إمضاء و خاتم المركز**

إطار خاص لأداء أسعار الخدمات المقدمة من طرف وزارة الت

paiement des tarifs des services rendus par le Ministère de
l'Equipement et des Transports

FORMULE II VENTE A CREDIT DES VEHICULES AUTOMOBILES	WW N° :	النموذج II بيع السيارة بالمصارفة

Déclaration de mise en circulation d'un véhicule automobile ou remorque ou d'un motocycle

التصريح بالشروع في إستخدام مركبة ذات محرك أو مركبة مقطورة أو دراجة نارية

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

Carburant ..... الوقود

Nbr. de Cylindres ..... عدد الأسطوانات

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

Puissance fiscale ..... القوة الجبائية

P.T.C ..... مجموع وزنها مع حمولتها

P. T. M. C.T. ..... مجموع الوزن الأقصى للحمولة المجرورة

Mise en circulation sous WW N° ..... WW شرع في استخدامها تحت رقم

Le ..... بتاريخ

اسم و إمضاء و خاتم البائع
Nom, signature et cachet du vendeur

اسم و إمضاء المشتري
Nom et signature de l'acheteur

الملحق 4 : نموذج بـا

إطار خاص بمصلحة التسجيل و النتبر	vé au Service nent et de Timbre
إطار خاص لأداء أسعار الخدمات المقدمة من طرف وزارة التـ paiement des tarifs des services rendus par le Ministère de l'Equipement et des Transports	

نموذج ب I	FORMULE B I
ملف التنقل الملكية تظهير أو تبديل الورقة الرمادية	**Dossier de mutation** **Duplicata ou échange** **De la carte grise**

يجب على المشتري أن يودع ملف نقل الملكية في أجل لا يتجاوز 30 يوما المنصوص عليه في المادة 59 من القانون 05-53 المتعلق بمدونة السير على الطرق (30 يوما من تاريخ المصادقة على إمضاءات البائع والمشتري

Avis : L'acheteur doit déposer le dossier de mutation dans un délai n'excédant pas 30 jours, prévu par l'article 59 de la loi 53-05 portant code de la route, et ce à compter de la date de la légalisation des signatures du vendeur et de l'acheteur.

رقم التسجيل				N° d'Immatriculation

إطار خاص بمركز تسجيل السيارات — **Cadre réservé au centre immatriculateur**

Bordereau n° — **Dossier n°**

استلم من طرف ..... **Réceptionné par**.....
بتاريخ ..... **Le**.....
خاتم المركز ..... **Cachet du centre**.....
و إمضاء العون **Et signature de l'agent**

نظر بدون تعرض بتاريخ ..... **Vu sans opposition le**.....
من طرف ..... **par**.....
إمضاء **Signature**

ادخلت البيانات من طرف ..... **Saisie des données par**.....
بتاريخ ..... **Le**.....
إمضاء **Signature**

مراقبة البيانات من طرف ..... **Contrôle des données par**.....
بتاريخ ..... **Le**.....
إمضاء **Signature**

استغل من طرف ..... **Exploité par**.....
بتاريخ ..... **Le**.....
إمضاء **Signature**

التصديق على الملف	توقيع رئيس المركز **Signature du Chef du Centre**	**Validation du dossier**
	بتاريخ ..... **Le**	

DE NOUVEAU U VEHICULE	تصريح المالك الجديد للمركبة

أنا الموقع(ة) أسفله

الإسم الشخصي .....

الإسم العائلي .....

(اسم الأب).....

(اسم الأم).....

الجنسية .....

المزداد (ة) بتاريخ ..... في ..... à .....

المهنة .....

القاطن بـ .....

.....

بـ.و.ت.إ عدد:

أصرح و أشهد بصحة المعلومات السالفة الذكر acité des renseignements ci-dessus

و حرر في..... بتاريخ ..... le.....

إمضاء المصرح ant

ملحوظة:

يجب أن يكون العنوان المصرح به من طرف مالك المركبة مطابقا للعنوان المبين بالبطاقة الوط
أو بالسجل التجاري بالنسبة للأشخاص المعنويين.

r le propriétaire du véhicule doit être conforme à celle indiquée sur la
tre du commerce pour les personnes morales.

CADRE RESER A LA VENTE	إطار خاص للبيع

Je soussigné (e) أنا الموقع(ة) أسفله

Prénom: ..... الإسم الشخصي

Nom: ..... الإسم العائلي

C.N.I.E N°: ..... بـ.و.ت.إ عدد:

Adresse ..... العنوان

.....

Déclare avoir vendu mon véhicule ..... أصرح أنني بعت سيارتي

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

A Mr. ..... إلى السيد

C.N.I.E N°: ..... بـ.و.ت.إ عدد:

Légalisation de signatures	المصادقة على إمضاءات
البائع أو البائعين du (ou des) vendeur (s)	المشتري أوالمشترين du (ou des) acheteur (s)

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports

Direction des Transports Routiers
et de la sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل

مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

*وصل إيداع ملف صالح لمدة 60 يوما

RECEPISSE DE DEPOT D'UN DOSSIER VALABLE 60 JOURS

تبديل Echange	تكرير Duplicata	تحويل الملكية Mutation

Numéro du véhicule | | | | رقم السيارة

Appartenant à ..... في ملك

.....

Adresse ..... العنوان

.....

Date, Signature
et cachet du Centre

تاريخ، إمضاء
و خاتم المركز

* Non valable pour la vente du véhicule

* غير صالح لبيع المركبة

Fiche de rejet du dossier بطاقة عدم قبول الملف

Motif du rejet ..... سبب عدم القبول

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Signature et cachet
du Centre

إمضاء و خاتم
المركز

rvé au Service ment et de Timbre	إطار خاص بمصلحة التسجيل و التنبر
u paiement des tarifs des services rendus par le Ministère de l'Equipement et des Transports	إطار خاص لأداء أسعار الخدمات المقدمة من طرف وزارة التج

FORMULE B II Vente à crédit – بيع بالمصارفة	نموذج ب II
Dossier de mutation Duplicata ou échange De la carte grise	ملف انتقال الملكية نظير أو تبديل الورقة الرمادية
بيان: يجب على المشتري أن يودع ملف طلب الملكية في أجل لا يتجاوز 30 يوما المنصوص عليه في المادة 59 من القانون 53-05 المتعلق ب... في الحق إبتداء من تاريخ المصادقة على إمضاءات البائع والمشتري	
Avis : L'acquéreur doit déposer le dossier de mutation dans un délai n'excédant pas 30 jours, prévu par l'article 59 de la loi 53-05 portant code de la route , et ce à compter de la date de la légalisation des signatures du vendeur et de l'acheteur	
N° d'Immatriculation	رقم التسجيل
Cadre réservé au centre immatriculateur	إطار خاص بمركز تسجيل السيارات
Bordereau n°	Dossier n°
Réceptionné par..... Le..... Cachet du centre..... Et signature de l'agent	استلم من طرف..... بتاريخ..... ختم المركز..... و إمضاء العون
Vu sans opposition le..... par..... Signature	نظر بدون تعرض بتاريخ..... من طرف..... إمضاء
Saisie des données par..... Le..... Signature	ادخال البيانات من طرف..... بتاريخ..... إمضاء
Contrôle des données par..... Le..... Signature	مراقبة البيانات من طرف..... بتاريخ..... إمضاء
Exploité par..... Le..... Signature	استغل من طرف..... بتاريخ..... إمضاء
Validation du dossier	Signature du Chef du Centre توقيع رئيس المركز Le.....بتاريخ
	التصديق على الملف

الملحق 5 : بيع بالمصارفة

rvé au Service ment et de Timbre	إطار خاص بمصلحة التسجيل و التنبر

إطار خاص لأداء أسعار الخدمات المقدمة من طرف وزارة التج
u paiement des tarifs des services rendus par le Ministère
de l'Equipement et des Transports

FORMULE B II Vente à crédit – بيع بالمصارفة	نموذج ب II
Dossier de mutation Duplicata ou échange De la carte grise	ملف انتقال الملكية نظير أو تبديل الورقة الرمادية

بيان: يجب على المشتري أن يودع ملف طلب البطاقة في أجل لا يتجاوز 30 يوما المنصوص عليه في المادة 59 من القانون 52-05 المتعلق [illegible]
التي تخول إقامة من تاريخ المصادقة على إمضاءات البائع والمشتري

Avis : L'acquéreur doit déposer le dossier de mutation dans un délai n'excédant pas 30 jours, prévu par l'article 59 [illegible] loi 52-05 portant code de la route , et ce à compter de la date de la légalisation des signatures du vendeur et de l'acheteur

N° d'Immatriculation				رقم التسجيل

Cadre réservé au centre immatriculateur	إطار خاص بمركز تسجيل السيارات
Bordereau n°	Dossier n°
Réceptionné par Le Cachet du centre Et signature de l'agent	استلم من طرف بتاريخ ختم المركز و إمضاء العون
Vu sans opposition le par Signature	نظر بدون تعرض بتاريخ من طرف إمضاء
Saisie des données par Le Signature	ادخال البيانات من طرف بتاريخ إمضاء
Contrôle des données par Le Signature	مراقبة البيانات من طرف بتاريخ إمضاء
Exploité par Le Signature	استغل من طرف بتاريخ إمضاء
Validation du dossier	Signature du Chef du Centre توقيع رئيس المركز Le بتاريخ
	التصديق على الملف

DE NOUVEAU DU VEHICULE	...ح المالك الجديد للمركبة

أنا الموقع(ة) أسفله

الإسم الشخصي .....

الإسم العائلي .....

(اسم الأب).....

(اسم الأم).....

الجنسية .....

المزداد (ة) بتاريخ ..... ب..... ة.....

المهنة.....

القاطن بـ .....

.....

بـ.و.ت.إ عدد:

...acité des renseignements ci-dessus أصرح و أشهد بصحة المعلومات السالفة الذكر

و حرر في..... بتاريخ ..... le.....

إمضاء المصرح

ملحوظة:
يجب أن يكون العنوان المصرح به من طرف مالك المركبة مطابقا للعنوان المبين بالبطاقة الوط...
أو بالسجل التجاري بالنسبة للأشخاص المعنويين.

...le propriétaire du véhicule doit être conforme à celle indiquée sur la
...re du commerce pour les personnes morales.

CADRE RESER A LA VENTE	إطار خاص للبيع

Je soussigné (e) أنا الموقع(ة) أسفله

Prénom: ..... الإسم الشخصي

Nom: ..... الإسم العائلي

C.N.I.E N°: ..... بـ.و.ت.إ عدد:

Adresse ..... العنوان

.....

Déclare avoir vendu mon véhicule ..... أصرح أنني بعت سيارتي

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

A Mr. ..... إلى السيد

C.N.I.E N°: ..... بـ.و.ت.إ عدد:

Légalisation de signatures	المصادقة على إمضاءات
البائع أو البائعين du (ou des) vendeur (s)	المشتري أوالمشترين du (ou des) acheteur (s)

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports

Direction des Transports Routiers
et de la sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل

مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

*وصل إيداع ملف صالح لمدة 60 يوما

RECEPISSE DE DEPOT D'UN DOSSIER VALABLE 60 JOURS

تبديل Echange	لظهير Duplicata	تحويل الملكية Mutation

Numéro du véhicule | | | | رقم السيارة

Appartenant à ..... في ملك

.....

Adresse ..... العنوان

.....

Date, Signature
et cachet du Centre

تاريخ، إمضاء
و خاتم المركز

* Non valable pour la vente du véhicule

* غير صالح لبيع المركبة

Fiche de rejet du dossier

بطاقة عدم قبول الملف

Motif du rejet ..... سبب عدم القبول

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Signature et cachet
du Centre

إمضاء و خاتم
المركز

Renseignements sur le véhicule	المعلومات المتعلقة بالمركبة
Marque	العلامة
Type	الصنف
Genre	النوع
Carburant .....Nbr. de Cylindres	الوقود ..... عدد الأسطوانات
N° de châssis	رقم الإطار الحديدي
Puissance fiscale	القوة الجبائية
P.T.C	مجموع وزنها مع حمولتها
P. à V.	وزن المركبة الفارغة
1ère Mise en circulation le	أول شروع في الإستخدام
Date de mise en circulation au Maroc	تاريخ الإستخدام بالمغرب
Date, signature et cachet du Centre	تاريخ، إمضاء و خاتم المركز

ملحق 6 : وثائق إثبات الإقامة

بالنسبة للأشخاص الذاتيين: نسخة مشهود بمطابقتها لأصل البطاقة الوطنية للتعريف سارية الصلاحية. ويجب أن يكون العنوان يدخل ضمن الاختصاص الترابي للمصلحة المكلفة بتسجيل السيارات. إذا كان الأمر يتعلق بشريكين أو أكثر يجب الإدلاء بنسخ مشهود بمطابقتها لأصل البطاقة الوطنية التعريف سارية الصلاحية لكل واحد منهم.

بالنسبة للأشخاص المعنويين: شهادة القيد في السجل التجاري أو نسخة مشهود بمطابقتها لأصل السجل التجاري، ويجب أن يكون عنوان مقر الشركة ضمن الاختصاص الترابي للمصلحة المكلفة بتسجيل السيارات.

بالنسبة للأشخاص المعنويين غير المتوفرين على سجل تجاري (جمعيات تعاونيات، مجتمع مدني) : شهادة إدارية تثبت عنوان مقر الشخص المعنوي وبنسخة مشهود بمطابقتها لأصل القانون الأساسي أو محضر لآخر جمع للمجلس الإداري.

بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج والحاملين للبطاقة الوطنية للتعريف تحمل عنوانا بالخارج: شهادة السكني مسلمة من طرف السلطات المختصة ونسخة مشهود بمطابقتها لأصل بطاقة الإقامة بالخارج أو من جواز السفر المغربي ساري الصلاحية.

بالنسبة للعسكريين الحاملين للبطاقة الوطنية للتعريف تحمل عنوان مقر العمل والمصرحين بعنوان إقامتهم الشخصية:

نسخة مشهود بمطابقتها لأصل البطاقة الوطنية للتعريف سارية الصلاحية؛

شهادة السكنى مسلمة من طرف السلطة المختصة؛

شهادة الحضور بالهيئة مسلمة من طرف السلطة العسكرية.

بالنسبة للأجانب المقيمين بالمغرب: نسخة مشهود بمطابقتها لأصل شهادة التسجيل (بطاقة الإقامة بالمغرب) سارية الصلاحية أو لوصل إيداع طلب هذه الشهادة مرفقا بشهادة الإقامة مسلمة من طرف مصالح الأمن الوطني أو الدرك الملكي.

ملحق 7 : الوثائق التي تثبت الاستعمال المهني للمركبات

أ) بالنسبة للمركبات التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كلغ والمخصصة لنقل البضائع لحساب الغير أو للحساب الخاص (بما فيها المقطورات ومركبات الإغاثة) أو للكراء : ترخيص لتسجيل المركبة مسلم من طرف المصالح المحلية لوزارة التجهيز والنقل التابع لها مقر إقامة مالك المركبة.
ب) بالنسبة للمركبات المخصصة للنقل الجماعي للأشخاص:

بيان لجنة النقل بالنسبة للحافلات المخصصة للنقل العمومي(المسافرين، السياحي، المزدوج) مسلم من طرف المصالح المختصة لمديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية؛

رخصة استغلال مسلمة من طرف السلطات المحلية بالنسبة للمركبات المخصصة للنقل الحضري؛

ترخيص للتسجيل بالنسبة للمركبات المخصصة للنقل الخصوصي للأشخاص لحساب الغير أو للحساب الخاص بما فيها النقل المدرسي تسلمها المصالح المختصة لوزارة التجهيز والنقل.

ج) بالنسبة للمركبات المخصصة للكراء بدون سائق أو لتعليم السياقة) سيارة التعليم (:
ترخيص للتسجيل تسلمه المصالح المحلية لوزارة التجهيز والنقل التابع لها مقر إقامة مالك المركبة.
د) بالنسبة للمركبات ذات محرك والتي يتراوح وزنها الإجمالي المأذون به محملة بين 2000 كلغ و3500 كلغ التي تم اقتناؤها من لدن مزارعين فلاحين أو مربي النحل أو مستغلين غابويين: شهادة تسلمها المصالح المختصة بوزارة الفلاحة تبين طبيعة استعمال المركبة في النشاط الذي يزاولونه.

ملحق 8 : عقد التزام متعلق بالملكية المشتركة لمركبة

نحن الموقعون أسفله : (الأسماء العائلية والشخصية وأرقام بطاقة التعريف الوطنية و عناوين الملاكين المشتركين)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

نصرح أننا اشترينا بالملكية المشتركة المركبة ذات الأوصاف التالية:
العلامة..... الصنف.....

رقم الإطار الحديدي.....

تاريخ أول شروع في استخدامها.....والمسجلة تحت رقم.....

ونقبل بأن تحرر البطاقة الرمادية باسم السيد (أو السيدة).....

مع إضافة" وشركاؤه" متبوعا بعنوانه المبين في ملف التسجيل أو تحويل الملكية.

حرر ب.....في.....

توقيعات المالكين المشتركين مصادق عليها

الملحق 9 : الأرقام الخاصة بالعمالات والأقاليم مصدر تسجيل المركبات

رقم	العمالة او الإقليم	رقم	العمالة او الإقليم
1	عمالة الرباط	45	إقليم الحسيمة
2	عمالة سلا	46	إقليم تازة
3	عمالة سلا الجديدة (*)	47	إقليم تاونات
4	عمالة الصخيرات تمارة	48	عمالة وجدة انكاد
5	إقليم الخميسات	49	إقليم بركان
6	عمالة مقاطعات الدار البيضاء انفا	50	إقليم الناظور
7	عمالة مقاطعات عين السبع الحي المحمدي	51	إقليم تاوريرت
8	عمالة مقاطعة الحي الحسني	52	إقليم جرادة
9	عمالة مقاطعات بن مسيك	53	إقليم فكيك
10	عمالة مقاطعات مولاي رشيد	54	إقليم اسفي
11	عمالة مقاطعات الفدا مرس السلطان	55	إقليم الجديدة
12	عمالة المشورالدار البيضاء (*)	56	إقليم سطات
13	عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي	57	إقليم خريبكة
14	عمالة المحمدية	58	إقليم بنسليمان
15	عمالة فاس	59	اقليم القنيطرة
16	عمالة فاس المدينة (*)	60	اقليم سيدي قاسم
17	إقليم مولاي يعقوب	61	اقليم بني ملال
18	إقليم صفرو	62	اقليم ازيلال
19	أقليم بولعمان	63	اقليم السمارة
20	عمالة مكناس	64	اقليم كلميم
21	عمالة الإسماعيلية (*)	65	اقليم طانطان
22	اقليم الحاجب	66	اقليم طاطا
23	اقليم افران	67	اقليم اسا الزاك
24	اقليم خنيفرة	68	اقليم العيون
25	اقليم الراشيدية	69	اقليم بوجدور
26	عمالة مراكش	70	اقليم وادي الدهب
27	عمالة مراكش المدينة (*)	71	اقليم اوسرد
28	عمالة سيدي يوسف بن علي (*)	72	عمالة مقاطعة عين الشق
29	إقليم الحوز	73	اقليم النواصر
30	إقليم شيشاوة	74	اقليم مديونة
31	إقليم قلعة السراغنة	75	عمالة المضيق الفنيدق
32	إقليم الصويرة	76	اقليم الدريوش
33	عمالة اكادير اداوتنان	77	اقليم كرسيف
34	عمالة انزكان ايت ملول	78	اقليم وزان
35	اقليم شتوكة ايت باها	79	اقليم سيدي سليمان
36	اقليم تارودانت	80	اقليم ميدلت
37	اقليم تيزنيت	81	اقليم برشيد
38	اقليم ورزازات	82	اقليم سيدي بنور
39	اقليم زاكورة	83	اقليم الرحامنة
40	عمالة طنجة اصيلة	84	اقليم الفقيه بن صالح
41	إقليم الفحص أنجرة	85	اقليم اليوسفية
42	اقليم العرائش	86	اقليم تينغير
43	اقليم شفشاون	87	اقليم سيدي افني
44	اقليم تطوان	88	اقليم طرفاية

(*) عمالة أو إقليم تم حذفه

الملحق 10 : الحروف الأبجدية العربية المستعملة في نظام ترقيم المركبات ذات محرك

أ	ب	د	هـ	و	ط	ي	ك	ل	م	ن	ص	ف

الملحق 11 : النظيرات بالحروف اللاتينية للحروف الأبجدية العربية المستعملة في نظام ترقيم المركبات ذات محرك

الملحق 12 : صفائح الترقيم في السلسلة العادية

1- مركبة ذات محرك صفيحة ذات خلفية بيضاء من مادة عاكسة للضوء وأرقام وحروف بارزة ذات لون أسود براق

الصفيحة الأمامية والخلفية في سطر واحد

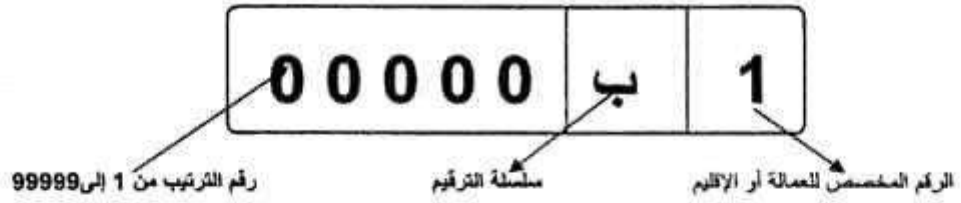

الصفيحة الخلفية في سطر ين

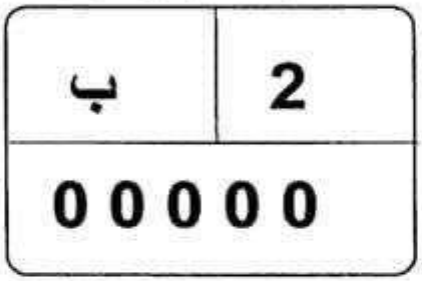

1- مقطورة ذات وزن إجمالي مأذون به مع الحمولة يفوق 750 كلغ

صفيحة ذات لون أحمر مع أرقام ذات لون أبيض

2- صفيحة ترقيم المركبات المدرجة في عداد التحف

صفيحة ذات خلفية بيضاء من مادة عاكسة للضوء مع وأرقام حروف بارزة ذات لون أسود براق

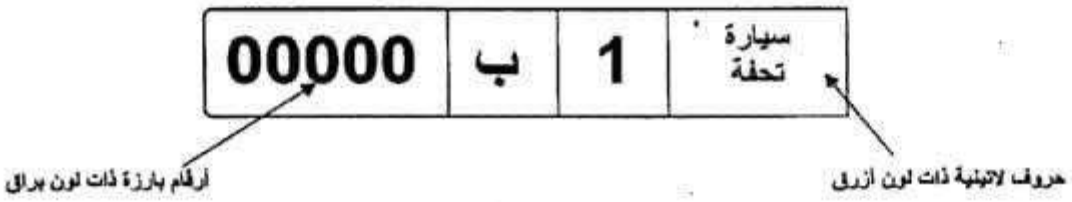

الملحق 13 : صفيحة التسجيل للمركبات ذات محرك في حالة السير الدولي والعلامة المميزة للمملكة المغربية

1- صفيحة ذات خلفية بيضاء من مادة عاكسة للضوء وارقام وحروف بارزة ذات لون أسود براق

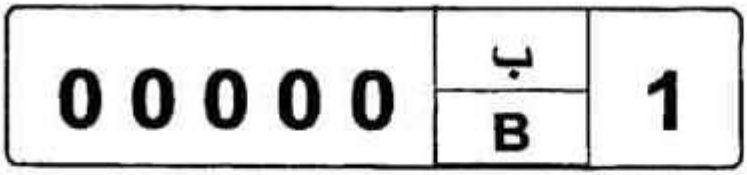

2 - العلامة المميزة للمملكة المغربية بالنسبة للمركبات ذات محرك في حالة السير الدولي

حروف لاتينية ذات لون أسود على خلفية بيضاء ذات شكل بيضي

الملحق 14: نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل المركبات ذات محرك المرقمة في السلسلة العادية

الصفيحة (بالميليمتر)	في المقدم	المؤخر سطر
عرض الصفيحة.....	100	110
طول الصفيحة.....	450	498
الشعاع الخارجي الرابط بين الأضلاع.....	9	10
العرض الأقصى للحافة المحيطة بالصفيحة إن اقتضى الحال ذلك.....	5	5
رقم التسجيل		
علو الأرقام.....	70	80
عرض الأرقام ما عدا الرقم 1.....	30	32
عرض الرقم 1.....	15	16
العرض الموحد لخط كتابة الأرقام.....	8	8
العلو الأقصى للحروف.....	70	80
العلو الأدنى للحروف باستثناء الألف (أ).....	50	55
العرض الأقصى للحروف.....	60	65
العرض الأدنى للحروف باستثناء الألف (أ).....	25	30
علو حرف الألف (أ).....	70	80
العرض الموحد الأقصى لخط كتابة الحروف.....	8	8
عرض الخطين العمودي و الأفقي الفاصلين بين أجزاء رقم التسجيل.....	5	5
الفـــراغ		
الفراغ بين الأرقام.....	12	12
الفراغ بين الحروف.....	15	20
الفراغ الأدنى بين أعداد الجزئين الأول و الثالث من جهة و حواشي الصفيحة من جهة أخرى (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	15	-
الفراغ الأدنى الفاصل بين عدد أرقام الجزئين الأول و الثالث و حروف الجزء الثاني من جهة و حواشي الصفيحة من جهة أخرى (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	-	-
الفراغ الأدنى بين أرقام الجزء الثالث و الحاشية السفلى للصفيحة (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	-	-

الملحق 15: نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات الثقيلة بمحرك المرقمة في السلسلة العادية

الصفيحة	في المؤخر (ب
عرض الصفيحة.....	177
طول الصفيحة.....	208
الشعاع الخارجي الرابط بين الأضلاع.....	6
العرض الأقصى للحاشية المحيطة بالصفيحة إن اقتضى الحال ذلك.....	5
رقم التسجيل	
علو الأرقام.....	40
عرض الأرقام ما عدا رقم 1.....	30
عرض الرقم 1.....	15
العرض الموحد لخط كتابة الأرقام.....	5
العلو الأقصى للحروف.....	40
العلو الأدنى للحروف باستثناء الألف (أ).....	35
العرض الأقصى للحروف.....	50
العرض الأدنى للحروف باستثناء الألف (أ).....	20
عرض حرف الألف (أ).....	6
العرض الموحد الأقصى لخط كتابة الحروف.....	7
عرض الخطين الأفقيين الفاصلين بين أجزاء رقم التسجيل.....	5
الفـــراغ	
الفراغ بين الأرقام.....	8
الفراغ بين الحروف.....	20
الفراغ بين العدد المكون للجزء الأول و الحاشية العليا للصفيحة (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	13
الفراغ بين العدد المكون للجزء الثالث و الحاشية السفلى (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك.....	13

الملحق 16: نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل المقطورات المرقمة في السلسلة العادية

الصفيحة	في المؤخر (بالميليمتر)
عرض الصفيحة.....	177
طول الصفيحة.....	208
الشعاع الخارجي الرابط بين الأضلاع.....	6
العرض الأقصى للحاشية المحيطة بالصفيحة إن اقتضى الحال ذلك.....	5
رقم التسجيل	
علو الأرقام.....	40
عرض الأرقام ما عدا رقم 1.....	30
عرض الرقم 1.....	15
العرض الموحد لخط كتابة الأرقام.....	5
الفراغ	40
الفراغ بين الأرقام.....	8
الفراغ بين العدد المكون للجزء الأول و الحاشية العليا للصفيحة (باعتبار) الحاشية إن اقتضى الحال ذلك.....	13
الفراغ بين العدد المكون للجزء الثالث و الحاشية السفلى (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	13

الملحق 17

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports

Direction des Transports Routiers
Et de la Sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل

مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

FORMULE IV النموذج

Carte valable pour l'année | 20..... | بطاقة لا يصح العمل بها إلا لسنة

Carte N° | .....**W18** | **بـطـاقـة رقم**

Titulaire de la carte — صاحب البطاقة

M^r ..... السيد

.....

Domicilié à..... العنوان

.....

Cadre réservé au Service de l'Immatriculation — إطار خاص بمصلحة ترقيم السيارات

الملحق 18

تصريح بالشروع في استخدام مؤقت

صالح لمدة ثلاثين يوما، و لا يمكن تمديد صلاحيته

DECLARATION DE MISE EN CIRCULATION PROVISOIRE

VALABLE TRENTE JOURS, SANS POSSIBILITE DE PROLONGATION

ملحوظة هامة

- يجب ملء هذا التصريح بالمداد و بدون تحوير و لا تشطيب مع كتابة تاريخ التسليم بالحروف

NOTE IMPORTANTE

- **La présente déclaration doit être remplie à l'encre, sans surcharge ni rature,**
- **La date de la délivrance doit être écrite en toutes lettres.**

DECLARATION N°.....WW **تصريح رقم**

Série..... سلسلة.....

Délivrée par..... سلم من طرف

à M^r..... للسيد

Profession :..... مهنته

Domicilié..... الساكن ب

Caractéristiques du véhicule : **مميزات السيارة:**

Marque :..... العلامة:

Type :..... صنفها: Modèle :..... النموذج:

Genre :..... نوعها:

N° du châssis :..... رقم الإطار الحديدي:

Carburant utilisé :..... الوقود المستعمل:

Puissance fiscale :..... القوة الجبائية:

Nombre de cylindre :..... عدد الأساطين:

P.T.C. :..... الوزن مع الحمولة:

20..... في (*) ..... سلم ب

Délivrée à.....,le (*).....20.....

LE VENDEUR البائع L'ACHETEUR المشتري

(*) Date concerne la 1ère mise en circulation du véhicule

الملحق 19 : صفائح التسجيل في السلسلتين WW وW18

سلسلة W 18 : أرقام وحروف ذات لون أحمر على خلفية بيضاء

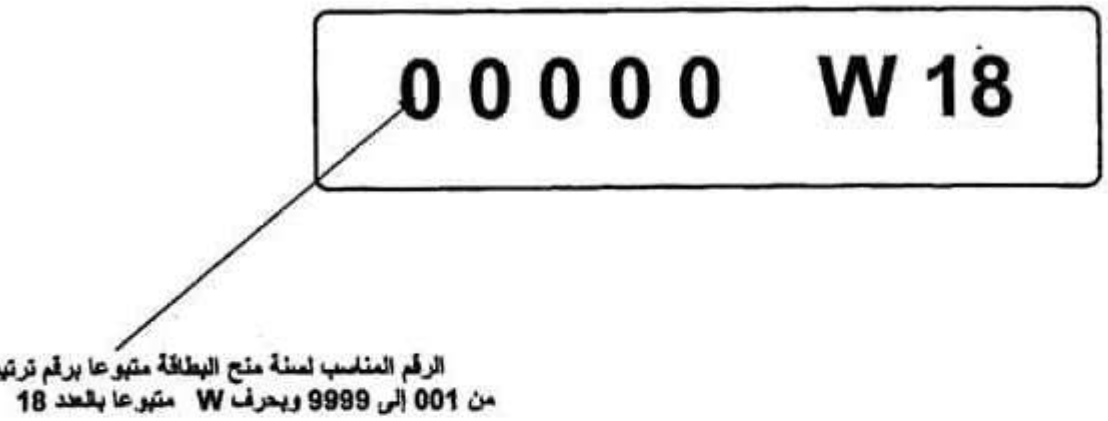

سلسلة W W : أرقام وحروف ذات لون أسود براق على خلفية بيضاء

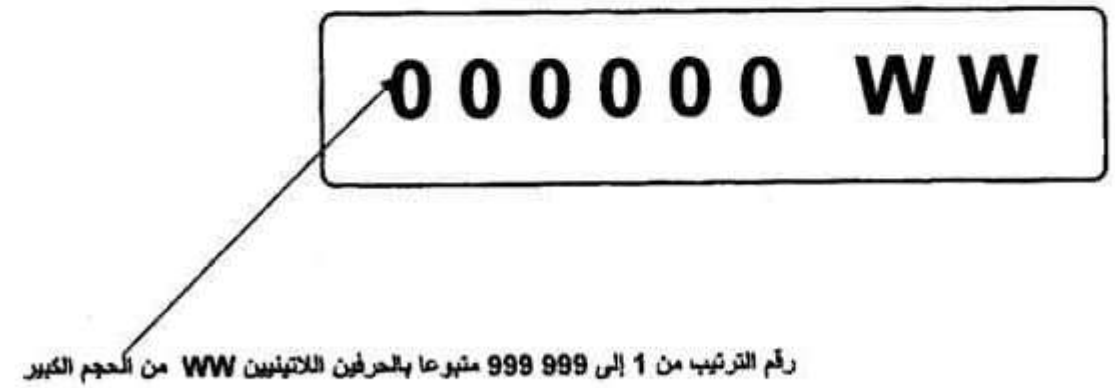

يجب أن تكون أبعاد الصفائح و الأرقام الخاصة بالسلسلتين W18 و WW ، والمكتوبة في سطر واحد، مطابقة للأبعاد المحددة بالجدول الوارد في المادة 26 أعلاه .

الملحق 20 : صفائح التسجيل في السلسلات الإدارية

سلسلة W 18 : أرقام وحروف ذات لون أحمر على خلفية بيضاء

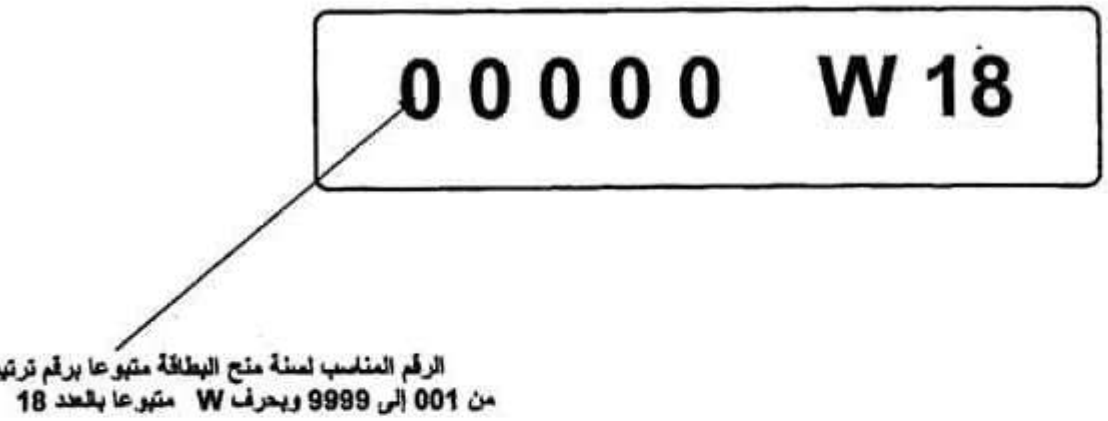

سلسلة W W : أرقام وحروف ذات لون أسود براق على خلفية بيضاء

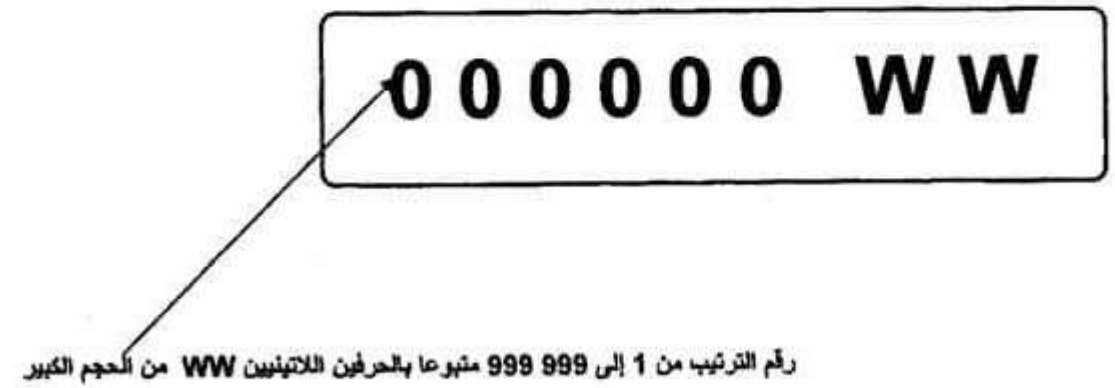

يجب أن تكون أبعاد الصفائح و الأرقام الخاصة بالسلسلتين W18 و WW ، والمكتوبة في سطر واحد، مطابقة للأبعاد المحددة بالجدول الوارد في المادة 26 أعلاه .

الملحق 21 : صفائح التسجيل في السلسلات الإدارية الخاصة

المغرب : مركبات ذات محرك في ملك الإدارات العمومية و شبه عمومية

الحرس الملكي : مركبات ذات محرك في ملك الحرس الملكي

ش : مركبات ذات محرك في ملك الإدارة العامة للأمن الوطني

الدرك : مركبات ذات محرك في ملك الدرك الملكي

ق س : مركبات ذات محرك في ملك القوات المساعدة

و م : مركبات ذات محرك في ملك الوقاية المدنية

هـ أ : مركبات ذات محرك في ملك الهلال الأحمر المغربي

ج : مركبات ذات محرك في ملك الجماعات المحلية

1- السيارات الخاصة بأعضاء الحكومة

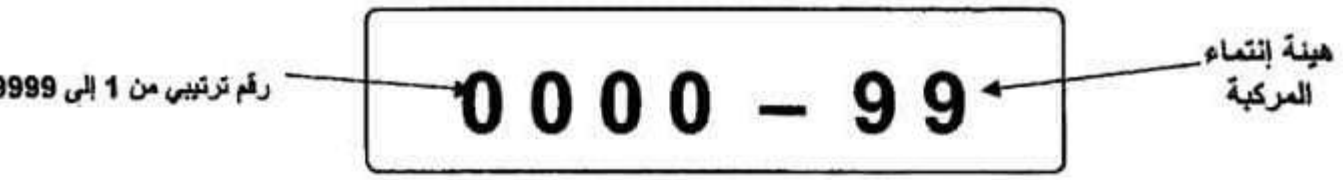

2- السيارات الخاصة بالبرلمان

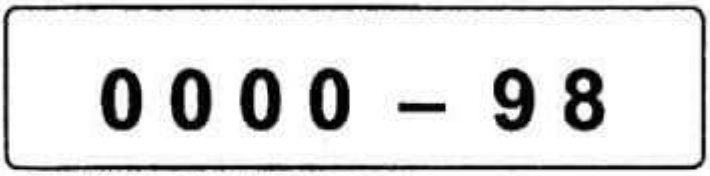

3- السيارات الخاصة بالقصر الملكي

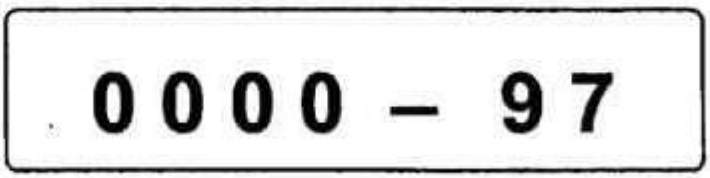

4- السيارات الخاصة بالولاة و العمال و الكتاب العامون للوزارات

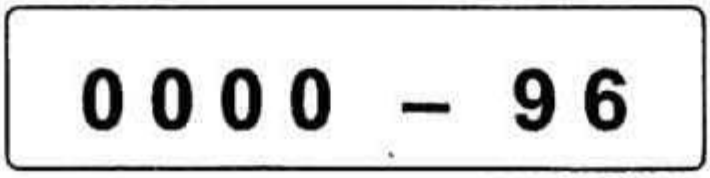

الملحق 23

الصفيحة (بالميليمتر)	المركبات ذات محرك		الدراجات النارية
	المقدم والمؤخر في سطر واحد	المؤخر في سطرين	المؤخر في سطرين
علو الصفيحة	110	215	165
عرض الصفيحة	400	326	208
الشعاع الخارجي لربط الجوانب.....	10	10	6
العرض الأقصى للحاشية المحيطة بالصفيحة عند الاقتضاء.....	5	5	5
عرض الخط العمودي أو الأفقي الفاصل بين جزئي رقم التسجيل.....	5	5	5
رقم التسجيل:			
1-الجزء الأول: كتابة الحروف			
العلو الأقصى للحروف	80	80	30
العرض الأقصى للحروف.....	115	115	90
2 2- الجزء الثاني: كتابة الأرقام			
علو الأرقام.....	80	80	59
عرض الأرقام ما عدا رقم 1.....	30	32	30
عرض رقم 1.....	16	16	15
العرض الموحد لكتابة الأرقام.....	8	8	5
الفراغ			
بما في ذلك الحاشية عند الاقتضاء (الفراغ بين الأرقام وحواشي الصفيحة	15	63	13
الفراغ بين الأرقام.....	10	10	8
فراغ جهتي الخط الفاصل بين جزئي رقم التسجيل.....	10	10	5
الفراغ بين الحواشي الجانبية للصفيحة (الحاشية عند الاقتضاء) والجزء الأول من رقم التسجيل.....	5	100,5	54

2- نوع وشكل وأبعاد صفائح تسجيل المركبات ذات محرك في السلسلة الإدارية الخاصة

الصفيحة (بالميليمتر)	في المقدم	في المؤخر
عرض الصفيحة.....	100	110
طول الصفيحة.....	390	403
الشعاع الخارجي الرابط بين الأضلاع.....	9	10
العرض الأفقي للحافة المحيطة بالصفيحة إن اقتضى الأمر ذلك	5	5
رقم التسجيل:		
علو الأرقام	70	80
عرض الأرقام ما عدا رقم 1 و الشريطة.....	30	32
عرض الرقم 1 و الشريطة	20	21
العرض الموحد لخط كتابة الأرقا..م	8	8
الفراغ :		
الفراغ بين الأرقام	15	17
الفراغ بين الشريطة و الأرقام.....	30	30
الفراغ بين أرقام الجزء الأول و حواشي الصفيحة (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	30	30
الفراغ بين أرقام الجزء الثاني و حواشي الصفيحة (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	30	30

المملكة المغربية

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

مديرية التشريفات

رقم : .....

إذن بترقيم سيارة

بأذن وزير الشؤون الخارجية و التعاون بترقيم السيارة الآتية أوصافها أسفله تحت الرقم :

	-	

لصالح :.....

.....

أوصاف السيارة

العلامة :.....

.....

الصنف :.....النوع : .....

رقم الإطار الحديدي :.....

عدد الأسطين :.....القوة الجبائية :.....الوقود المستعمل :.....

السيارة تحمل حاليا رقم :.....

إذن بالإعفاء الجمركي رقم :.....بتاريخ.....

الإمضاء والخاتم

الملحق 24

تم نسخ الملحق رقم 24 بالقرار رقم 1514.20 صادر في 20 أكتوبر 2020. الجريدة الرسمية عدد 6981 الصادرة بتاريخ 26 أبريل2021.

الملحق 25

1. سيارات خاصة برؤساء البعثات الدبلوماسية

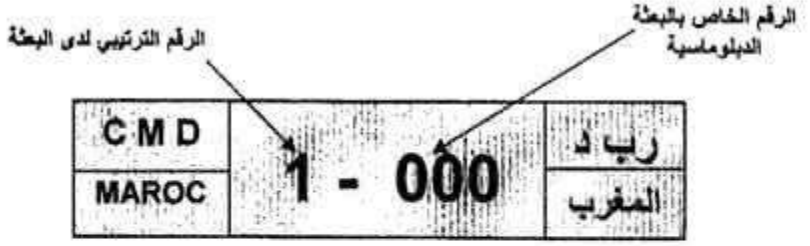

2. سيارات خاصة بالهيئات الدبلوماسية

3. سيارات خاصة بالهيئات القنصلية

4. سيارات خاصة بالمنظمات الدولية أو الجهوية

5. سيارات خاصة بالموظفين الإداريين و التقنيين لدى البعثات الدبلوماسية أو لدى المنظمات الدولية أو الجهوية

6. سيارات خاصة بأجانب يزاولون مهنتهم بالمغرب في إطار التعاون الدولي

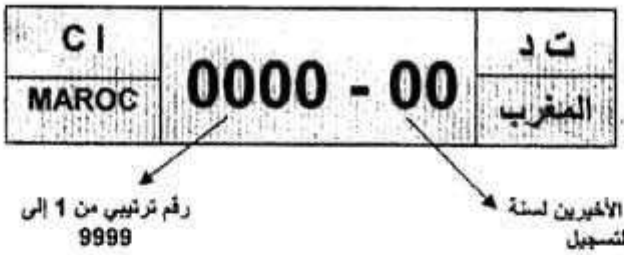

7. نموذج لصفيحة خلفية على سطرين بالنسبة للسيارات المسجلة في السلسلات الدبلوماسية أو المماثلة

8. نموذج لصفيحة خلفية على سطرين بالنسبة للسيارات المسجلة في سلسلة التعاون الدولي

الملحق 26

البيانات	الصفائح الأمامية (بالميليمتر)	الصفائح الخلفية (بالميليمتر)	
		في سطر واحد	في سطرين اثنين
I- الصفائح			
العلو.....	100	110	316
العرض.....	506	540	314
الشعاع الخارجي لربط الحواشي.....	9	10	10
عرض الحاشية.....	5	5	5
عرض خطوط الفصل العمودية و الأفقية.....	3	3	4
II- أبعاد الأرقام و الرموز الحرفية والأقفاط			
أ) مجموعات الأرقام :			
العلو.....	70	80	80
العرض.....	270	284	284
عرض الشريطة والأرقام غير رقم 1.....	30	32	32
عرض الرقم 1.....	15	16	16
ب) الرموز الحرفية CMD رب د CD ، د CC، ق OI ، م د PAT ، م إ ت CI، ت د:			
العلو.....	28	30	30
العرض.....	90	90	120
عرض الحروف.....	20	24	24
ج)- لفظتي << المغرب>> و<< Maroc >>:			
العلو.....	33	33	33
العرض.....	90	90	120
- III- عرض خط الأرقام والرموز الحرفية والأقفاط			
الأرقام (العرض الموحد)	8	8	8
الحروف ولفظة << المغرب>> بالثانية (العرض الموحد).....	5	5	5
الحروف ولفظة << المغرب>> بالعربية (العرض الأقصى).....	6	6	6
IV-الفراغ			
بين الأرقام بين الشريطة والأرقام.....	10	10	10
بين الحروف.....	5	5	5
الفراغ بين الرموز الحرفية ولفظتي << المغرب>> و<< Maroc >> وبين حواشي الصفيحة (باعتبار الحاشية إن اقتضى الحال ذلك).....	10	10	10
الفراغ بين الخطين العموديين ومجموعة الأرقام من جهة والرموز الحرفية ولفظتي<< المغرب>> و<< Maroc >> من جهة أخرى.....	5	10	–
الفراغ بين الخط العمودي والرموز الحرفية ولفظتي << المغرب>> و<< Maroc >> من جهة وحاشية الصفيحة من جهة أخرى.....	–	–	15

الملحق 27 : محضر معاينة محل لمنح بطاقة التسجيل في سلسلةW18

المديرية الجهوية او الاقليمية للتجهيز والنقل ب.....
محضر رقم.....بتاريخ.....
.طلب المعاينة رقم...../م ن ط س ط بتاريخ.....

1- معلومات عن المالك:

الاسم الشخصي والعائلي او تسمية المقاولة وعنوانها.....
البطاقة الوطنية للتعريف..... السجل التجاري.....
العنوان.....
.....
الهاتف/الفاكس.....البريد الالكتروني.....

2-معلومات عن المحل:

العنوان الصحيح للمحل.....
.....
الهاتف/الفاكس.....البريد الالكتروني.....

مكونات المحل	المساحة الجزئية (متر مربع)
مكتب بهومخصص للعرض مخزن او دكان ورشة للإصلاح مغاسل مرافق صحية تجهيزات اخرى	....
* المساحة الإجمالية	

* بالنسبة للمتاجرين في السيارات الجديدة، يتعين التوفر على مساحة لا تقل عن 200 متر مربع.

* بالنسبة للمتاجرين في السيارات المستعملة، يتعين التوفر على مساحة لا تقل عن 100 متر مربع.

* بالنسبة لمصلحي السيارات، يتعين التوفر على مساحة لا تقل عن 50 متر مربع.

3- تجهيزات المحل:

- مواد ولوازم الشحن والتفريغ (وضع لائحة أو كشف للمعدات المتوفرة)

.....

.....

- الحفر(إجبارية بالنسبة لمصلحي السيارات)

الأبعاد: الطول.....العرض.....العمق.....

الأدوات والآلات(مفاتيح مقوسة مفاتيح مختلطة مجموعة مدورات لوالب مطرقة مقتلع او نازع.....)

جهاز إطفاء الحريق: العدد.....السعة.....الصلاحية.....

3- المستخدمون:

عدد المستخدمين:.....

الدرجة:.....

الصفة.....

رأي اللجنة المكلفة بمعاينة المحل:.....

.....

.....

أسماء و صفات وتوقيعات
أعضاء اللجنة

تأشيرة المدير الجهوي
او الإقليمي للتجهيز والنقل

الملحق 28

تصريح بالسحب النهائي من السير لمركبة

أنا الموقع (ة) أسفله : الإسم الشخصي والعائلي أوتسمية المقاولة وعنوانها.....

.....

الحامل لبطاقة الوطنية للتعريف رقم.....

القاطن ب.....

.....

أطلب السحب النهائي من السير وإلغاء البطاقة الرمادية الخاصة بالمركبة

المسجلة تحت رقم.....والمبينة خصائصها التقنية بعده:

العلامة.....الصنف.....النوع.....

الوقود المستعمل..... عدد الأسطنة.....القوة الجبائية.....

مجموع الوزن مع الحمولة.....تاريخ الشروع في الاستخدام.....

رقم الإطار الحديدي الحديدي.....

سبب السحب.....

.....

حرر ب.....بتاريخ.....

توقيع المصرح مصادق عليه

المرفقات :

- النسخة الأصلية لشهادة التسجيل(البطاقة الرمادية).
- النسخة الأصلية لتقرير الخبرة(في حالة التصريح بعربة غير قابلة للإصلاح تقنيا).

إن الموقع أسفله (الإسم العائلي والشخصي، الصفة، المصلحة).....

.....

يشهد بأن السيد(ة) .....

الحامل(ة) للبطاقة الوطنية للتعريف رقم.....

القاطن(ة) ب.....

.....

قد أودع(ت) بتاريخ..... تصريح بالسحب النهائي من السير للمركبة المسجلة تحت رقم..... والمتوفرة على الخصائص التقنية التالية:

العلامة.....الصنف.....النوع.....

الوقود المستعمل..... عدد الأسطنة..... القوة الجبائية.....

رقم الإطار الحديدي.....

الوزن الإجمالي المسموح به للمركبة مع الحمولة.....

تاريخ الشروع في الإستخدام.....

سبب السحب.....

.....

حرر ب.....بتاريخ.....
خاتم الإدارة متبوع بتوقيع، إسم وصفة الموقع

الوثائق الواجب إرفاقها بالطلب :
- النسخة الأصلية لشهادة التسجيل(البطاقة الرمادية).
- النسخة الأصلية لتقرير الخبرة(في حالة التصريح بعربة غير قابلة للإصلاح تقنيا).

الملحق 30

Pièces à joindre au dossier de renouvellement de la carte sur support papier en support électronique

1- Documents justificatifs de la résidence selon les cas ci-après :

*** Pour les personnes physiques :**
- Une photocopie certifiée conforme à l'originale de la carte nationale d'identité en cours de validité dont l'adresse relève de la juridiction du service chargé de l'immatriculation ;
- En cas des associés : copies certifiées conformes aux originaux de leurs cartes nationales d'identités.

*** Pour les personnes morales :**
- Une attestation d'inscription au registre de commerce ou copie certifiée conforme à l'originale du registre de commerce dont l'adresse du siège de la société relève de la juridiction du service chargé de l'immatriculation ;

*** Pour les personnes morales non titulaires du registre de commerce (associations, coopératives, société civile ...)**
- Un certificat de domiciliation délivré par les autorités compétentes ;
- Une copie certifiée conforme à l'originale du statut ou du procès verbal de la dernière assemblée ;

*** Pour les marocains résidents à l'étranger titulaires d'une C.N.I.E portant l'adresse à l'étranger :**
- Un certificat de résidence délivré par les autorités compétentes ;
- Une copie certifiée conforme à l'originale de la carte de séjour à l'étranger ou du passeport marocain en cours de validité.

*** Pour les étrangers résidents au Maroc :**
- Une copie certifiée conforme à l'originale de la carte de séjour au Maroc en cours de validité ;

2 - L'original de la carte grise ;

3 - Quittances de paiement des droits de renouvellement prescrits par la réglementation en vigueur ;

4 - Pour les véhicules d'un poids total en charge supérieur à 3500 kg destinés au transport de marchandises et dont le propriétaire n'est pas inscrit sur le registre des transporteurs pour compte d'autrui ou compte propre, le dossier doit être complété par une autorisation délivrée par les services compétents de l'Equipement et des Transports du lieu de résidence du demandeur.

FORMULE B III — **نموذج ب III**

Dossier de demande de renouvellement de cartes grises établies sur support papier en cartes grises établies sur support électronique

ملف طلب تجديد البطاقة الرمادية المحررة على حامل ورقي إلى بطاقة رمادية محررة على حامل إلكتروني

(Référence : Article 309 de la loi n° 52-05 portant code de la route)

(المرجع: المادة 309 من القانون 52.05 المتعلق بمدونة السير)

N° d'Immatriculation				رقم التسجيل

Cadre réservé au centre immatriculateur — إطار خاص بمركز تسجيل السيارات

Bordereau n°: **Dossier n°:**

Réceptionné par..... استلام من طرف
Le..... بتاريخ
Cachet du centre..... ختم المركز
Et signature de l'agent و إمضاء العون

Vu sans opposition le ..... نظر بدون تعرض بتاريخ
par..... من طرف
Signature إمضاء

Saisie des données par..... ادخالت البيانات من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Contrôle des données par..... مراقبة البيانات من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Exploité par..... استغل من طرف
Le..... بتاريخ
Signature إمضاء

Validation du dossier	Signature du Chef du Centre توقيع رئيس المركز Le ..... بتاريخ	التصديق على الملف

DECLARATION DE PROPRIETAIRE DU VEHICULE	تصريح مالك المركبة

Je soussigné (e) أنا الموقع(ة) أسفله

Prénom: ..... الإسم الشخصي

Nom: ..... الإسم العائلي

Fils ou fille de ..... (اسم الأب)

et de ..... (اسم الأم)

Nationalité (e) : ..... الجنسية

Né (e) le ..... à ..... المزداد (ة) بتاريخ ..... في .....

Profession : ..... المهنة

Résidant à ..... القاطن بـ .....

.....

C.N.I.E N°: برو.ت.ر عدد:

Déclare et atteste la véracité des renseignements ci-dessus لصرح و أشهد بصحة المعلومات السالفة الذكر

Fait à ..... le..... بتاريخ ..... و حرر في.....

Signature de déclarant إمضاء المصرح

ملحوظة:
يجب أن يكون العنوان المصرح به من طرف مالك المركبة مطابقا للعنوان المبين بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو بالسجل التجاري بالنسبة للأشخاص المعنويين.

N.B. :
L'adresse déclarée par le propriétaire du véhicule doit être conforme à celle indiquée sur la C.N.I.E ou sur le registre du commerce pour les personnes morales.

إطار خاص بأداء الرسوم المتعلقة بتجديد البطاقة الرمادية على حامل من ورق إلى بطاقة رمادية محررة على حامل إلكتروني

Cadre réservé au paiement des taxes relatives au renouvellement de la carte grise sur support papier en carte grise établie sur support électronique

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Equipement
et des Transports
Direction des Transports Routiers
et de la Sécurité Routière

المملكة المغربية
وزارة التجهيز و النقل
مديرية النقل عبر الطرق
و السلامة الطرقية

*وصل إيداع ملف صالح لمدة 60 يوما
RECEPISSE DE DEPOT D'UN DOSSIER VALABLE 60 JOURS

Renouvellement	تجديد

Numéro du véhicule | رقم السيارة

Appartenant à ..... في ملك

.....

Adresse ..... العنوان

.....

Date, Signature
et cachet du Centre

تاريخ، إمضاء
و خاتم المركز

* Non valable pour la vente du véhicule * غير صالح لبيع المركبة

Fiche de rejet du dossier بطاقة عدم قبول الملف

Motif du rejet ..... سبب عدم القبول

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Signature et cachet
du Centre

إمضاء و خاتم
المركز

Renseignements sur le véhicule	المعلومات المتعلقة بالمركبة

Marque ..... العلامة

Type ..... الصنف

Genre ..... النوع

Carburant .Nbr. de Cylindres .... عدد الأسطوانات ..... الوقود

N° de châssis ..... رقم الإطار الحديدي

Puissance fiscale ..... القوة الجبائية

P.T.C ..... مجموع وزنها مع حمولتها

P. à V. ..... وزن المركبة الفارغة

1ère Mise en circulation le ..... أول شروع في الإستخدام

Date de mise en circulation au Maroc ..... تاريخ الإستخدام بالمغرب

Date, signature et cachet du Centre **تاريخ، إمضاء و خاتم المركز**

الملحق 31 : تصريح بتفويت مركبة

تصريح بتفويت مركبة

يعبأ من طرف المفوت (المالك القديم) و يجب إيداعه داخل أجل 15 يوم من تاريخ المعاملة (*)

(المادة 59 من القانون رقم 05-52 المتعلق بمدونة السير كما تم تعديلها)

أنا الموقع (ة) أسفله السيد(ة):

الاسم الشخصي والعائلي(**): .....

الحامل(ة) للبطاقة الوطنية للتعريف رقم.....

القاطن (ة) ب.....

.....

بصفتي مالك أو ممثل قانوني للمقاولة المالكة للمركبة المسجلة تحت رقم .....

أصرح بأنني بعت بتاريخ(*) .....هذه المركبة ذات الأوصاف التالية:

العلامة.....الصنف.....النوع.....

رقم الإطار الحديدي.....

إلى السيد(ة).....

الحامل(ة) للبطاقة الوطنية للتعريف رقم.....

القاطن (ة) ب.....

.....

حرر ب.....بتاريخ.....

إمضاء المفوت مصادق عليه

(*) تاريخ المصادقة على إمضاءات البائع والمشتري

(**) بالنسبة للأشخاص المعنويين، الاسم والنسب للممثل القانوني مع تحديد اسم المقاولة

المرفقات: نسخة مصادق عليه من عقد البيع المحرر على ال نموذج IIأو IIIو نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف للمفوت

الملحق 32 : وصل تصريح بتفويت مركبة

وصل تصريح بتفويت مركبة

(المادة 59 من القانون رقم 05-52 المتعلق بمدونة السير كما تم تعديلها)

(تصريح رقم : .....)

رقم تسجيل المركبة: .....

أنا الموقع أسفله السيد رئيس مركز تسجيل السيارات ب.....

أشهد أنه بتاريخ ..... توصلت بتصريح بتفويت المركبة المشار إليها أعلاه

من السيد: .....

الحامل(ة) للبطاقة الوطنية للتعريف رقم.....

القاطن (ة) ب.....

.....

بصفته مالك للمركبة أو ممثل قانوني للمقاولة المالكة.

خاتم المركز **توقيع رئيس مركز تسجيل السيارات**

.....
.....
.....
.....
.....

رار رقم 2730.10 : المصادقة على المركبات

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 2730.10 صادر في 25 ديسمبر2010 بشأن المصادقة على المركبات وعناصرها وتوابعها .الجريدة الرسمية عدد 5910 الصادرة بتاريخ 20 يناير 2011.

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 1282.11 صادر في 29 نوفمبر 2011 بتتميم قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2730.10 الصادر في 25 ديسمبر 2010 بشأن المصادقة على المركبات وعناصرها وتوابعه .الجريدة الرسمية عدد 6004 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2011.

قرار لوزير التجهيز و النقل رقم 711.13 صادر في 15 من ربيع الآخر 1434 (26 فبراير2013) بتغيير و تتميم قرار وزير التجهيز و النقل رقم2730.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بشأن المصادقة على المركبات و عناصرها و توابعها .الجريدة الرسمية عدد 6157 الصادرة بتاريخ 3 يونيو 2013.

وزير التجهيز والنقل،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) ولاسيما المواد 45 إلى 52 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال1431 (29 سبتمبر2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات ولاسيما المادة الأولى والمواد 89 إلى 98 والمادة 110 منه؛

قرر ما يلي:

الباب الأول : مقتضيات عامة

الباب الثاني : المصادقة على المركبات حسب النوع

الباب الثالث : المصادقة على المركبات بشكل منفرد

الباب الرابع : مقتضيات مختلفة وختامية

الباب الأول : مقتضيات عامة

المادة 1

تحدد أصناف المركبات المنصوص عليها في البند 13 من المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.421 المشار إليه أعلاه، بالملحق I المرفق بهذا القرار.(1)

لأجل المصادقة على المركبات، يجب أن تكون هذه الأخيرة، حسب كل صنف، مطابقة للقواعد التقنية المحددة طبقا للجدول المنصوص عليه في الملحق رقم IIالمرفق بهذا القرار أو أن تكون مطابقة للمراجع والمعايير التقنية التالية:

المرجع التقني للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأروبا(CEE-ONU) ؛

المرجع التقني للمجموعة الأوربية(Règlement CE et Directives) ؛

المعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية(FMVSS) ؛

معايير سلامة المركبات لكندا(CMVSS) ؛

معايير هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO) بالنسبة للمركبات المستوردة بشكل منفرد.

الباب الثاني : المصادقة على المركبات حسب النوع

المادة 2

تخضع للمصادقة حسب النوع:

المركبات أو الإطارات الحديدية الجديدة المصنعة أو المركبة في المغرب؛

المركبات أو الإطارات الحديدية المستوردة والتي يتوفر صانعها على وكيل معتمد في المغرب؛

عناصر المركبات وتوابعها.

المادة 3

يجب أن يرفق طلب المصادقة حسب النوع المشار إليه في المادة 91 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421 بالوثائق التالية:

ثلاث نسخ من المذكرة الوصفية للمركبة تعد وفقا للنموذج المحدد في الملحق III المرفق بهذا القرار (1)؛

جميع الوثائق وتقارير التجارب التي تثبت مطابقة الخصائص التقنية لنوع المركبة وعناصرها وتوابعها للقواعد التقنية الجاري بها العمل، أو أية وثيقة تثبت مطابقة المركبة للمراجع والمعايير التقنية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى أعلاه؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المتعلقة بالمصادقة على المركبات بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 4

علاوة على الوثائق المشار إليها في المادة 3 أعلاه، يجب أن يرفق طلب تمديد أو تغيير المصادقة حسب النوع بمذكرة توضح الغرض من التمديد أو التغيير.

المادة 5

يعد المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق في نسختين محضرا للمصادقة حسب النوع يكون بمثابة سند المصادقة، إذا تبين له بعد الاطلاع على الوثائق المنصوص عليها في المادتين 3 و 4 أعلاه وبعد معاينة نوع المركبة أو عنصر المركبة أو توابعها أن خصائصها التقنية تطابق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

تسلم نسخة من المحضر المذكور إلى صاحب الطلب بعد الإدلاء بوثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

تسلم نسخة من المحضر المذكور إلى صاحب الطلب.

المادة 6

في حالة عدم مطابقة نوع المركبة أو عنصر المركبة أو توابعها موضوع طلب المصادقة للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يرفض المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق الطلب المذكور بمقرر معلل ويسلم نسخة منه إلى المعني بالأمر.

المادة 7

يحدد نموذج شهادة المطابقة المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 93 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، في الملحقV المرفق بهذا القرار.(1)

يجب موافاة المصلحة المكلفة بتسجيل المركبات بأسماء وصفات الأشخاص الذين يوقعون شهادة المطابقة بموجب الفقرة الثانية من المادة 93 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421.

المادة 8

طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 95 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب على الأعوان التابعين للمركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، من أجل تأهيلهم، أن يثبتوا توفرهم على تكوين عال من خمس سنوات على الأقل.

المادة 9

يجب على الهيئات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 95 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، من أجل تأهيلها، أن تثبت توفرها على تجربة مهنية من خمس سنوات على الأقل في قطاع المركبات وأن تتوفر على شهادة بالمطابقة بالنظر إلى معايير الجودة التي يطلبها المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، مسلمة من قبل هيئة معتمدة لهذا الغرض.

من أجل تأهيل الأعوان التابعين للهيئات المشار إليها أعلاه قصد القيام بمراقبة المطابقة، يجب عليهم أن يثبتوا توفرهم على تكوين عال من خمس سنوات وعلى تجربة مهنية من خمس سنوات في قطاع المركبات.

المادة 10

يتم إنجاز عمليات مراقبة المطابقة المشار إليها في المادة 95 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، بمبادرة من رئيس المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.

يجب أن تنجز العمليات المذكورة من قبل لجنة مؤلفة على الأقل من عونين من الأعوان المشار إليهم في المادة 8 أو المادة 9 أعلاه وذلك بناء على أمر بمهمة يتخذه لهذا الغرض رئيس المركز المذكور. عندما تكون اللجنة مكونة من الأعوان التابعين للهيئة المشار إليها في المادة 9 أعلاه، يمكن ان ينضم إليها، عند الاقتضاء، عون تابع للمركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.

يتحمل الصانع المعني أو وكيله جميع المصاريف المرتبطة بعمليات المراقبة.

الباب الثالث : المصادقة على المركبات بشكل منفرد

المادة 11

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات الجديدة المستوردة والتي ليس لصانعها وكيل معتمد بالمغرب، بالوثائق التالية:

ثلاث نسخ من المذكرة الوصفية للمركبة المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القرار؛

جميع الوثائق التي تثبت مطابقة الخصائص التقنية للمركبة للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 12

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات المستعملة المستوردة التي يقل عمرها عن خمس سنوات، بالوثائق التالية:

شهادة المراقبة التقنية؛

أية وثيقة تثبت مطابقة المركبة للمراجع والمعايير التقنية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى أعلاه؛

الدليل التقني للمركبة أو أية وثيقة تبين خصائصها التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 13

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات الجديدة غير المصادق عليها حسب النوع أو المركبات الجديدة المصنعة في سلسلة محدودة؛ بالوثائق التالية:

ثلاث نسخ من المذكرة الوصفية للمركبة المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القرار؛

جميع الوثائق وتقارير التجارب التي تثبت مطابقة الخصائص التقنية لنوع المركبة للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، أو أية وثيقة تثبت مطابقة المركبة للمراجع والمعايير التقنية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى أعلاه؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 14

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات الجديدة المكملة التي تمت المصادقة على قاعدتها الحديدية مسبقا حسب النوع، بالوثائق التالية:

نسخة من المذكرة الوصفية للقاعدة الحديدية المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القرار؛

نسخة من محضر المصادقة على القاعدة الحديدية حسب النوع؛

نسخة من شهادة المطابقة؛

نسخة من شهادة تركيب الهيكل موقعة من قبل مركب الهيكل؛

شهادة وزن المركبة فارغة (الوزن الإجمالي ووزن كل محور) مسلمة من قبل مصلحة للوزن العمومي؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 15

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات التي بيعت في المزادات العلنية، بالوثائق التالية:

وثيقة تثبت اقتناء المركبة؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات المجهزة خصيصا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بالوثائق التالية:

نسخة من الشهادة الطبية التي تحدد التجهيزات اللازمة؛

مذكرة تقنية مسلمة من المهني الذي قام بتهيئة المركبة؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 17

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات المخصصة لتعليم السياقة، بالوثائق التالية:

مذكرة تقنية مسلمة من المهني الذي قام بتهيئة المركبة؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 18

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات التي تمت المصادقة عليها وعرفت تغييرا أو عدة تغييرات ملموسة، بالوثائق التالية:

الوثائق التي تثبت مطابقة المركبة، بعد تغييرها، للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، مسلمة، عند الاقتضاء، من قبل الصانع أو وكيله؛

في الحالة التي يكون فيها التغيير متعلقا بالأوزان، نسخة من المذكرة الوصفية أو شهادة مسلمة من قبل الصانع تبين الأوزان المقبولة على كل محور إذا لم تكن مبينة على لوحة الصانع؛

في الحالة التي يكون فيها التغيير متعلقا بعناصر الإطار الحديدي، رخصة مسلمة من الصانع أو وكيله لتمديد أو تقصير الإطار الحديدي. غير أنه، يتوجب الحصول على الموافقة المسبقة للمركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق إذا كان هذا التغيير يتعلق بإصلاح مكان تعريفات المركبة؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 19

طبقا للمادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات الخاضعة للتسجيل المصابة بأضرار خطيرة والتي تم إصلاحها بغية إعادة استخدامها، بالوثائق التالية:

نسخة من تقرير الخبرة المعد من طرف الخبير المسجل بالقائمة المنصوص عليها في المادة 128 من المرسوم المذكور، يشهد فيه بإصلاح المركبة؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 19 المكررة

يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على المركبات المراد إدراجها في عداد التحف، بالوثائق التالية:

شهادة إدراج المركبة في عداد التحف مسلمة من طرف الهيئات المهنية المعترف بها من طرف وزارة التجهيز والنقل؛

أية وثيقة تحدد الخصائص التقنية للمركبة؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 20

يجب أن يرفق طلب المصادقة بشكل منفرد على مركبة بمحرك أو مقطورة المشار إليهما في المادة 98 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، بالوثائق التالية:

نسخة من المذكرة الوصفية لنوع المركبة المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القرار أو شهادة الأوزان المقبولة على كل محور مسلمة من قبل الصانع؛

شهادة تركيب الهيكل موقعة من قبل مركب الهيكل؛

شهادة وزن المركبة فارغة (الوزن الإجمالي ووزن كل محور) مسلمة من قبل مصلحة للوزن العمومي؛

شهادة المراقبة التقنية؛

وثيقة تثبت أداء الرسوم المفروضة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 21

يعد المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق محضرا للمصادقة بشكل منفرد يكون بمثابة سند المصادقة، وفق النموذج المنصوص عليه في المادة 5 أعلاه، إذا تبين له بعد الاطلاع على الوثائق المنصوص عليها في المواد من 10 إلى 20 من هذا القرار وبعد معاينة المركبة أن خصائصها التقنية تطابق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

تسلم نسخة من المحضر المذكور إلى صاحب الطلب.

المادة 22

في حالة عدم مطابقة المركبة موضوع طلب المصادقة بشكل منفرد للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يرفض المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق الطلب المذكور بمقرر معلل ويسلم نسخة منه إلى المعني بالأمر.

الباب الرابع : مقتضيات مختلفة وختامية

المادة 23

في حالة تلف لوحة الصانع أو ضياعها أو إذا كانت هذه الأخيرة لا تتضمن جميع البيانات المنصوص عليها في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يمكن للمركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق أن يرخص، بناء على طلب من المعني بالأمر، بصنع هذه اللوحة التي يتم تثبيتها في مكان اللوحة القديمة أو بجانبها.

يتم صنع اللوحة المذكورة من قبل الصانع أو وكيله المعتمد أو من قبل هيئة يعينها المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق. في هذه الحالة يتم طبع ختم خاص على مثبتات اللوحة الجديدة.

المادة 24

لأجل المصادقة على المركبات، يقوم المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق بحساب القوة الجبائية لهذه المركبات وفقا للكيفيات المحددة في الملحق VI المرفق بهذا القرار.(1)

المادة 24 مكررة

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 96 من المرسوم رقم 2.10.421السالف الذكر، تخضع إلى غاية 31 ديسمبر 2013 للمصادقة بشكل منفرد المركبات المستعملة التي يقل عمرها عن عشر (10) سنوات والتي تحتوي على 9 مقاعد كحد أدنى من ضمنها مقعد السائق، المستوردة من قبل المغاربة المقيمين بالخارج الذين تفوق سنهم ستين (60) سنة والذين يثبتون إقامة فعلية بالخارج لمدة تزيد عن عشر (10) سنوات. وتكون المركبات المذكورة غير قابلة للتفويت خلال مدة خمس سنوات.

المادة 25

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. غير أنه وطبقا للفقرة الأخيرة من المادة 96 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.10.421، لا تخضع المركبات المستعملة المستوردة التي يقل عمرها عن خمس سنوات للمصادقة بشكل منفرد إلا ابتداء من فاتح يناير 2014 بالنسبة:

للمركبات النفعية والمركبات المخصصة للنقل المدرسي وسيارات الإسعاف، التي تم تسلمها كهبة من قبل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والجمعيات الخيرية. لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت؛

للمركبات التي تم تسلمها كهبة من طرف الدولة. لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت؛

للمركبات النفعية المدمجة في إطار التعاون التقني عند تفويتها للدولة أو الجماعات المحلية. لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت؛

للمركبات ذات محرك المستعملة، المستوردة والمراد تسجيلها بالمغرب ضمن السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية أو ما يماثلها أو في سلسلة التعاون الدولي؛

لمركبات أعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية المغربية العائدين إلى المغرب.

(1)تراجع الملحقات في نشرة الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد 5910 بتاريخ 20 يناير 2011.

.....
.....
.....

طلاق منصة جديدة خاصة بمخالفات قانون السير

20سبتمبر 2022

تعززت باقة الخدمات الرقمية للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بمنصة جديدة INFRACTIONS ROUTIERESالتي تمكن من الاطلاع على مخالفات قانون السير وتتبعها عبر موقع infractionsroutieres.narsa.gov.ma .، وذلك ابتداء من اليوم الثلاثاء 20 شتنبر 2022.

وأوضحت الوكالة، في بلاغ لها، أن هذه المنصة الجديد، التي تندرج في إطار مواصلة تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، تتيح لجميع المواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب، وكذلك السياح الأجانب مستعملي المركبات المسجلة في المغرب، إمكانية الاطلاع بطريقة بسيطة وسريعة، بعد خلق حساب خاص، على مخالفات قانون السير الخاصة بهم.

كما تمكن هذه المنصة، يضيف البلاغ، السائقين من الاستفادة من مجموعة من الخدمات الآمنة والشخصية، والتي تتمثل في الاطلاع على رصيد النقط الخاص برخصة السياقة) لحاملي رخص السياقة المغربية) و لائحة مخالفات قانون السير المرصودة بواسطة الرادرات الآلية أو المسجلة من قبل مصالح المراقبة التابعة للدرك الملكي وللأمن الوطني، إضافة إلى الاطلاع على إشعار المخالفة، وكذلك على الصورة المرصودة بواسطة الرادار الآلي، ووضعية سجل المخالفات (غرامة مؤداة أم غير مؤداة ، إرسال المحضر إلى المحكمة ، صدور الحكم) وأيضا الأداء الإلكتروني للغرامات المتعلقة بالمخالفات التي تم رصدها بواسطة الرادارات الآلية.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن منصة INFRACTIONS ROUTIERES مستعمليها من الاطلاع على دليل خاص بمخالفات قانون السير والذي يتضمن مختلف الدرجات للمخالفات، وعدد النقط التي يتم سحبها من رخصة السياقة حسب طبيعة المخالفة. كما يتضمن هذا الدليل

معلومات خاصة بمبلغ الغرامات وآجال وكيفية الأداء وإجراءات استرجاع النقط، بالإضافة إلى مسطرة التصريح بالسائق المرتكب للمخالفة وإجراءات تقديم الشكايات.

وأشار المصدر ذاته إلى أن هذه المنصة الرقمية الجديدة والمصممة باللغتين العربية والفرنسية، تتيح للمرتفقين إمكانية التواصل مع "نارسا" للحصول على أي معلومات أو استفسارات إضافية تتعلق باستخدام المنصة.

.....
.....
.....
.....
.....

قرار رقم 4127.12 : سند الملكية ورقم الترتيب لبعض أنواع المركبات

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 4127.12 صادر في 12 ديسمبر 2012 بتحديد شكل ومحتوى سند الملكية ورقم الترتيب لبعض أنواع المركبات وكذا كيفية تسليمها .الجريدة الرسمية عدد 6124 الصادرة بتاريخ 7 فبراير 2013

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل رقم 2521.14 صادر في 22 سبتمبر 2014 بتغيير وتتميم قرار وزير التجهيز والنقل رقم 12الصادر في 12 ديسمبر 2012 بتحديد شكل ومحتوى سند الملكية ورقم الترتيب لبعض أنواع المركبات وكذا كيفية تسليمهما .الجريدة الرسمية عدد 6310 الصادرة بتاريخ 20 نوفمبر 2014.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل رقم 2374.15صادر في 6يوليو 2015 يغير ويتمم قرار وزير التجهيز والنقل رقم 4127.12الصادر في 12 ديسمبر 2012 بتحديد شكل ومحتوى سند الملكية ورقم الترتيب لبعض أنواع المركبات وكذا كيفية تسليمهما كما تم تغييره وتتميمه .الجريدة الرسمية عدد 6412الصادرة بتاريخ 12نوفمبر 2015

وزير التجهيز والنقل،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) لا سيما المادتين 64 و65 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات لاسيما المواد 110 و111 و112 منه،

قرر ما يلي:

المادة 1

يجب أن تزود كل دراجة بمحرك وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات خفيفة بمحرك، بصفيحة تحمل رقم الترتيب. كما يجب على مالكها أن يكون متوفرا على سند ملكيتها وكذا على ملصق للتتبع يتضمن «رقما تسلسليا" مماثلا للرقم المدون على صفيحة التسجيل وعلى السند المذكور ويلصق هذا الملصق على أحد عناصر هيكل الدراجة.

المادة 2

يتم تحرير سند الملكية المبين نموذجه في الملحق رقم 1 لهذا القرار على حامل ورقي مؤمن ذو أبعاد 130) ملم 176 X ملم(، يتضمن المعلومات المرئية التالية:

العبارة "المملكة المغربية" باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية؛

العبارة " وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك" باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية؛

عنوان الوثيقة "سند الملكية" باللغتين العربية والفرنسية؛

العبارة "رقم الترتيب" مدونة باللغتين والعربية والفرنسية؛

رقم الترتيب مدون بالأرقام والمحول إلى رمز الباركود؛

اسم ولقب المالك باللغتين العربية والفرنسية؛

رقم بطاقة التعريف الوطنية للمالك؛

عنوان المالك؛

نوع المركبة؛

صنف المركبة؛

فئة المركبة؛

رقم الإطار الحديدي؛

الأسطنة أو القوة في حالة مركبة كهربائية؛

تاريخ ومكان التسليم وطابع مركز المراقبة التقنية الذي سلم سند الملكية؛

أو ل شروع في الاستغلال؛

تاريخ التحويل؛

رقم الرخصة واسم الشبكة؛

توقيع واسم ولقب ورقم رخصة العون الفاحص الذي سلم الوثيقة؛

الرقم التسلسلي لتتبع سند الملكية؛

يرتبط بوثيقة سند الملكية وصلان منفصلان الأول بأبعاد (210 ملم 120 X ملم)، موجه لمركز المراقبة التقنية والآخر بأبعاد (80 ملم 176 X ملم) موجه لصاحب المركبة، طبقا للنموذج المبين بالملحق رقم 1 بهذا القرار.

يتضمن الوصلان المعلومات المرئية التالية:

عنوان الوصل "وصل الدفع والسحب" متبوعة بالعبارة "مراقبة قبلية للحصول على شهادة الملكية" باللغتين العربية والفرنسية؛

الباركود مع تدوين الرقم المتسلسل لسند الملكية؛

اسم ولقب مالك المركبة باللغتين العربية والفرنسية؛

رقم بطاقة التعريف أو رقم الترخيص (الباتنتا) باللغتين العربية والفرنسية؛

التاريخ باللغتين العربية والفرنسية؛

الرقم الترتيبي باللغتين العربية والفرنسية؛

السعر دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

الضريبة على القيمة المضافة؛

السعر مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

مساحة مخصصة للتوقيع وختم مركز المراقبة التقنية؛

مساحة مخصصة للتوقيع وختم مالك المركبة؛

الرقم التسلسلي لوصلات الدفع أو السحب.

لا يمكن اعتبار أية وثيقة أخرى سند للملكية للمركبات السالفة الذكر وتحدد المادة 3 من هذا القرار المقتضيات الانتقالية الخاصة بالمركبات التي تم الشروع في استخدامها قبل دخول هذا القرار حيز التطبيق.

المادة 3

للحصول على سند الملكية، يجب على المقتني أو المصنع المعتمد أو وكيله المعتمد أن يتقدم لمركز للمراقبة التقنية التابع للنفوذ الترابي لمقر سكنى المقتني مصحوبا بالوثائق التالية:

الوثائق التي تثبت حيازة المقتني للمركبة:

فاتورة الشراء بالنسبة للمركبات الجديدة؛

أو سند الملكية للمتخلي وعقد التخلي يحمل توقيعي المتخلي والمشتري مصادق عليهما في حالة تحويل الملكية؛

أو تصريح بضياع أو سرقة سند الملكية في حالة طلب نسخة؛

أو سند الملكية القديم في حالة التبديل.

نسخة مشهود بمطابقتها لأصل البطاقة الوطنية للتعريف وفي حالة قاصر، يشترط تقديم رخصة من والي أمره ونسخة مشهود بمطابقتها لأصل البطاقة الوطنية للتعريف؛

شهادة التعشير تبرز أسطنة المركبة أو القوة في حالة مركبة كهربائية، أو شهادة تثبت دفع الرسوم الجمركية تتضمن رقم التصريح الوحيد بالاستيراد ض DUMبالإضافة إلى رقم وصل رسم الجمرك، إذا كانت المركبة مستوردة.

الوثائق التي تثبت المصادقة على المركبات:

نسخة من محضر المصادقة بالنوع بالنسبة للمركبات المستلمة بالنوع.

تحرر هذه الشهادة المحدد نموذجها في الملحق 2 على حامل ورقي مؤمن؛

محضر الاستلام الانفرادي، مسلم من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك أو الوكيل المعتمد لديها بالنسبة للمركبات المستلمة انفراديا.

المادة 4

لا يسلم سند الملكية من طرف مركز المراقبة التقنية إلا بعد التحقق من الخصائص التقنية للمركبة المقدمة وفقا للبروتوكول الذي تضعه الإدارة تطبيقا للمادة 64 من القانون رقم 52.05 المذكور والمادة 110 من المرسوم رقم 2.10.421 المذكور.

في حالة مركبة مصادق عليها لأجل مصنع معتمد أو وكليه المعتمد، يسلم سند الملكية بعد التحقق من الوثائق المذكورة بالمادة الثالثة، دون تقديم المركبة.

المادة 5

ينسخ رقم الترتيب بطريقة واضحة على صفيحة بأحرف سوداء فوق خلفية بيضاء من مادة عاكسة للضوء. يجب أن تكون هذه الصفيحة صلبة من معدن مثبتة على دعامة غير قابلة للنقل بمؤخرة المركبة.

ينسخ هذا الرقم أيضا على لاصق يحمل رمزا شريطيا يلصق على جزء من الهيكل من طرف العون الفاحص الذي راقب المركبة، يجب أن يوضع اللاصق بمكان محمي ويسهل الوصول إليه.

المادة 6

يتكون رقم الترتيب من جزأين من الأعلى إلى الأسفل:

الجزء الأول: يتكون من الرقم الخاص بالعمالة أو الإقليم التابع له مركز المراقبة التقنية الذي سلم رقم الترتيب كما هو محدد في الملحق رقم 3 من هذا القرار؛

الجزء الثاني: يشير إلى تحديد ترتيب تسجيل المركبة من رقم إلى ستة أرقام (1 إلى 999999) كحد أقصى.

يتم الفصل بين الجزأين بواسطة عارضة أفقية وتتم كتابتهما على سطرين يجب أن لا يتم إدماج أية علامة أو رمز غير منصوص عليه ضمن أحكام هذا القرار بالصفائح المؤمنة التي تحمل رقم الترتيب دون العناصر المبينة بأحكام هذا القرار.

المادة 7

تكون الصفائح الحاملة لرقم الترتيب على شكل مستطيل مكور الزوايا ضلعه الأكبر عمودي. يحدد الجدول التالي أبعاد الصفائح والأرقام المكونة لرقم الترتيب طبقا للملحق رقم 4 بهذا القرار.

يجب أن تكون مادة صنع الصفيحة من الألمنيوم المقوى بمقاولة عالية ضد الصدأ أو ما يعادله.

البعد (بالميليمتر)	تعيين
140	عرض الصفيحة
160	طول الصفيحة
3	العرض الأقصى للحافة المحيطة بالصحيفة إن اقتضى الحال
30	علو الأرقام
15	عرض الأرقام ماعدا 1
10	عرض الرقم 1
5	العرض الموحد لخط كتابة الأرقام
4	عرض الخط الأفقي الفاصل بين أجزاء رقم الترتيب والذي طوله 118 ملم
5	الفراغ بين الأرقام
43	الفراغ بين أعداد الجزء الأول للرقم الترتيبي والحاشية العليا للصفيحة (الحافة إذا كانت م

البعد (بالميليمتر)	تعيين
90	الفراغ بين أعداد الجزء الثاني والحاشية العليا للصحيفة (الحافة إذا كانت مشمولة)

المادة 8

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. غير أنه يجب على مالكي المركبات المستخدمة قبل هذا التاريخ، أن يتقدموا إلى أحد مراكز المراقبة التقنية التابعة لمقر سكناهم لطلب سند الملكية حسب الجدول الزمني التالي:

قبل فاتح يناير 2014: بالنسبة للدراجات رباعية العجلات الخفيفة بمحرك؛

قبل فاتر يناير 2015: بالنسبة للدراجات ثلاثية العجلات بمحرك؛

قبل فاتح يناير 2016: بالنسبة للدراجات بمحرك.

بالنسبة لهذه المركبات، يتكون الملف الذي يجب تقديمه لمركز المراقبة التقنية لطلب سند الملكية من الوثائق التالية:

الوثائق التي تثبت ملكية مقدم الطلب للمركبة:

فاتورة الشراء؛

أو السند القديم الذي يثبت ملكية مقدم الطلب للمركبة؛

أو تصريح بالشرف يحمل توقيعا مصادقا عليه، بأن المركبة في ملكيته، إذا كان مقدم الطلب لا يحوز أية وثيقة تثبت ملكيته لها.

نسخة مشهود بمطابقتها لأصل البطاقة الوطنية للتعريف. وإذا كان صاحب الطلب قاصرا، يجب أن يتضمن الملف ترخيصا من ولي أمره ونسخة من بطاقته الوطنية للتعريف مشهود بمطابقتها للأصل.

الملحق 1 : شهادة الملكية

الملحق 2 : شهادة المطابقة

الملحق 3

الملحق 4

الملحق 1 : شهادة الملكية

الملحق 2 : شهادة المطابقة

الملحق 3

الملحق 4

.....
.....
.....
.....
.....

مرسوم رقم 2.10.432 : تعليم السياقة

مرسوم رقم 2.10.432 صادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، بشأن تعليم السياقة .الجريدة الرسمية عدد 5878 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2010

مرسوم رقم 2.13.282 صادر في 9 سبتمبر 2013 بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2.10.432الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق،بشأن تعليم السياقة .الجريدة الرسمية عدد 6188 الصادرة 19 سبتمبر 2013

مرسوم رقم 2.14.757 صادر في 5 ديسمبر 2014 بتغيير المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على

الطرق، بشأن تعليم السياقة كما وقع تغييره وتتميمه .الجريدة الرسمية عدد 6318 الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2014

مرسوم رقم 18.370 صادر في 8 يونيو 2018بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، بشأن تعليم السياقة كما وقع تغييره وتتميمه .الجريدة الرسمية عدد 6685 الصادرة بتاريخ 25يونيو 2018.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) ولا سيما المواد 239 إلى 265 والمادة 313 منه،

رسم ما يلي:

الباب الأول : مقتضيات عامة

الباب الثاني : مقتضيات خاصة بمؤسسات تعليم السياقة

الباب الثالث : مقتضيات متعلقة بمسيري مؤسسات تعليم السياقة

الباب الرابع : مقتضيات تتعلق بمدربي تعليم السياقة

الباب الخامس : العقوبات والتدابير الإدارية

الباب السادس : مقتضيات انتقالية

الباب الأول : مقتضيات عامة

المادة 1

ينظم تعليم السياقة المشار إليه في الفقرة 1 من المادة 243 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه على شكل دروس تكوينية نظرية وتطبيقية.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل البرنامج الوطني لتعليم السياقة المشار إليه في الفقرة المذكورة.

المادة 2

تسلم المؤسسة المرخص لها المشار إليها في المادة الثالثة بعده، عند نهاية دورة تعليم السياقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، للمرشح لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة شهادة نهاية التكوين، في نظيرين. ويحدد نموذج هذه الشهادة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 3

يلقن التكوين المشار إليه في المادة الأولى أعلاه بمقابل من قبل المؤسسة طبقا للتعريفة المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

يتم تسجيل المرشح لدى مؤسسة تعليم السياقة بناء على عقد مكتوب بين المرشح والمؤسسة يحدد حقوق وواجبات كل طرف . ويحدد نموذج هذا العقد بقرار لوزير التجهيز والنقل.

الباب الثاني : مقتضيات خاصة بمؤسسات تعليم السياقة

المادة 4

يسلم وزير التجهيز والنقل رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 239 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه.

يحدث سجل يسمى السجل الوطني الخاص لمؤسسات تعليم السياقة تسجل فيه المؤسسات المرخص لها بممارسة تعليم السياقة وتمسكه وزارة التجهيز والنقل.

يحدد نموذج السجل المذكور وكيفيات استعماله بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 5

يتم إعداد دفتر التحملات المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 239 من القانون رقم 52.05 المشار إليه من طرف وزير التجهيز والنقل.

المادة 6

تودع مقابل وصل طلبات الترخيص المشار إليها في المادة الرابعة أعلاه، لدى المصلحة الجهوية أو الإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والنقل التي توجد المؤسسة في دائرة نفوذها.

تحدد كيفيات تسليم الرخصة المذكورة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 7

يجب أن تكون طلبات الرخص المشار إليها في المادة السادسة أعلاه مصحوبة بالوثائق التالية:

أ) بالنسبة للأشخاص الذاتيين:

صورة مطابقة للأصل من وثيقة التعريف سارية الصلاحية؛

صورتان تعريفيتان حديثتان؛

مستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم 3 وكذا بطاقة السوابق العدلية يقل تاريخ تسليمهما عن ثلاثة أشهر؛

وصل ضمان مؤقت بمبلغ 100.000 درهم؛

دفتر التحملات مؤشر عليه في جميع الصفحات وموقع في الصفحة الأخيرة. ويجب أن يكون التوقيع، مصادقا عليه، ومسبوقا بعبارة " قرئ وصودق عليه، ألتزم باحترام بنود دفتر التحملات هذا "؛

ب) بالنسبة للأشخاص المعنوية:

الوثائق المشار إليها في 1، 2 و3 من "أ" من هذه المادة بالنسبة لمسير الشخص المعنوي أو من يحق له إلزام الشخص المعنوي؛

وصل ضمان مؤقت بمبلغ 000درهم؛

دفتر التحملات مؤشر عليه في جميع الصفحات وموقع في الصفحة الأخيرة من قبل مسير الشخص المعنوي أو من يحق له إلزام الشخص المعنوي. ويجب أن يكون التوقيع مصادقا عليه، ومسبوقا بعبارة " قرئ وصودق عليه، ألتزم باحترام بنود دفتر التحملات هذا "؛

نسخة من النظام الأساسي يتضمن غرض الشخص المعنوي محددا في تعليم السياقة ؛

نسخة من محضر تعيين مسير الشخص المعنوي أو من يحق له إلزام الشخص المعنوي؛

المادة 8

يعين الأعوان المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة 244 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر خصيصا من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 244 السالفة الذكر، والذي يجب ألا يقل عن شهرين، من قبل وزير التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات معاينة المطابقة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 244 المذكورة.

المادة 9

يؤهل الأعوان والهيئات المنصوص عليهم في المادة 246 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

المادة 10

يقدم التصريح المشترك المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 248 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، إلى وزير التجهيز والنقل مرفوقا بالوثائق التالية:

الوثائق المنصوص عليها في 1 و 2 و3 و 5 من " أ " من المادة السابعة أعلاه، إذا كان المتخلى له شخصا ذاتيا؛

الوثائق المنصوص عليها في 1 و 3 و 4 و 5 من " ب " من المادة السابعة أعلاه، إذا كان المتخلى له شخصا معنويا.

في حالة استكمال الملف، يقوم وزير التجهيز والنقل بتحيين الرخصة المشار إليها في المادة 239 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

المادة 11

يراد بعبارة " الإدارة المنصوص عليها في المواد 242 (الفقرة الثانية) و249 (الفقرة الأولى) و250 و252 و254 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر وزارة التجهيز والنقل.

الباب الثالث : مقتضيات متعلقة بمسيري مؤسسات تعليم السياقة

المادة 12

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأولى (5) من المادة 241 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب أن يتوفر الشخص المقترح ليكون مديرا لمؤسسة تعليم السياقة، على رخصة السياقة من صنف "ب" وعلى الأقل على مستوى السنة الثانية باكالوريا .

المادة 13

نسخت المادة 13 بالمرسوم رقم 2.13.282 الصادر في 9 سبتمبر 2013.

الباب الرابع : مقتضيات تتعلق بمدربي تعليم السياقة

المادة 14

تطبيقا لمقتضيات المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يتم الترخيص لمزاولة مهنة مدرب تعليم السياقة من قبل وزير التجهيز والنقل.

يحدد شكل الرخصة ومضمونها ومسطرة تسليمها وتجديدها بقرار لوزير التجهيز والنقل،

تحدد مدة صلاحية الرخصة في خمس (5) سنوات وتكون قابلة للتجديد بناء على شهادة متابعة التكوين المستمر المنصوص عليه في المادة 18 أدناه.

تسمح الرخصة لصاحبها ، بحسب صنفها ، بتلقين التعليم النظري والتطبيقي.

تحدد أصناف رخصة مدرب تعليم السياقة كما يلي:

صنف "أ" صالح لتعليم سياقة المركبات الخاضعة سياقتها لرخصة سياقة من صنف "أ" أو من الصنف "أ1"؛

صنف "ب" صالح لتعليم سياقة المركبات الخاضعة سياقتها لرخصة سياقة من صنف "ب"؛

صنف "الوزن الثقيل" صالح لتعليم سياقة المركبات الخاضعة سياقتها لرخصة سياقة من صنف "ج" أو من صنف "د" أو من صنف "ه (ب)" أو من صنف "ه (ج)" أو من صنف "ه (د)."

يتم تمديد رخصة مدرب تعليم السياقة، بطلب من صاحبها، الى صنف أخر شريطة توفره، منذ أكثر من ثلاث سنوات على صنف أو أصناف رخصة سياقة مطابقة لصنف رخصة مدرب تعليم السياقة المطلوبة وأن يثبت خضوعه لدورة للتكوين المستمر المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يقيد مدرب تعليم السياقة المرخص له بسجل وطني خاص بمدربي، تعليم السياقة تمسكه وزارة التجهيز والنقل. ويحدد نموذج السجل المذكور وكيفيات استعماله بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 15

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية (4°) من المادة 245 من القانون رقم 05. 52 السالف الذكر، يجب أن يكون مدرب تعليم السياقة حاصلا على رخصة السياقة بعد انتهاء الفترة الاختبارية من الأصناف التالية:

"أ" لتلقين تعليم السياقة في صنف "أ"؛

"ب" لتلقين تعليم السياقة في صنف "ب"؛

"ج" و"د" و"ه(ب)" و"ه(ج)" و"ه(د)" لتلقين تعليم السياقة في صنف الوزن الثقيل.

المادة 16

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية (5°) من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يؤهل لمزاولة مدرب تعليم السياقة الأشخاص الذين يتوفرون على دبلوم تقني شعبة " مرشد تعليم السياقة" مسلم من قبل مؤسسة للتكوين المهني أو ما يعادله .

المادة 17

نسخت المادة 13 بالمرسوم رقم 2.13.282 الصادر في 9 سبتمبر 2013

المادة 18

يلقن التكوين المستمر المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 245 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، من قبل مؤسسة معتمدة من لدن وزير التجهيز والنقل. ويمنح هذا الاعتماد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

تعفى مراكز التكوين التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من شرط الحصول على هذا الاعتماد.

تحدد شروط منح الاعتماد وتوقيفه وسحبه بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 19

تسلم المؤسسة المعتمدة للشخص الذي تابع التكوين المستمر المنصوص عليه في المادة 18 أعلاه شهادة تكوين يحدد نموذجها بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 20

يجب أن يجري التكوين المستمر كل خمس (5) سنوات ابتداء من التاريخ الذي تم فيه إنهاء آخر تكوين.

يمكن إجراء هذا التكوين المستمر بشكل استباقي خلال الستة (6) أشهر التي تسبق تاريخ انصرام أجل خمس (5) سنوات السالف الذكر. وفي هذه الحالة، تحتسب مدة صلاحية هذا التكوين ابتداء من تاريخ انصرام مدة صلاحية التكوين السابق .

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل برنامج التكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة وكذا كيفيات تقييمه.

الباب الخامس : العقوبات والتدابير الإدارية

المادة 21

يتم اتخاذ العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المواد 255 إلى 258 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر من قبل وزير التجهيز والنقل.

توجه نسخ من المحاضر والمقررات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادتين 256 و258 السالفتي الذكر من قبل النيابة العامة إلى وزارة التجهيز والنقل.

الباب السادس : مقتضيات انتقالية

المادة 22

تودع طلبات الرخصة المشار إليها في المادة 313 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر مقابل وصل لدى المصلحة الجهوية أو الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل التابع لها محل إقامة صاحب الطلب.

يجب أن يكون الطلب مصحوبا بالوثائق التالية:

أ) بالنسبة للأشخاص الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية لمدرب تعليم سياقة المركبات ذات المحرك المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 313 السالفة الذكر:

صورتان تعريفيتان حديثتان؛

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛

نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛

نسخة من شهادة الكفاءة المهنية مصادق على مطابقتها للأصل؛

مستخرج من السجل العدلي رقم 3 وبطاقة السوابق لا تتعدى صلاحيتهما ثلاثة أشهر؛

ب) بالنسبة للأشخاص غير الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية لمدرب تعليم سياقة المركبات ذات المحرك المشار إليهم في الفقرة 3 من المادة 313 السالفة الذكر:

صورتان تعريفيتان حديثتان؛

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛

نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية، مصادق على مطابقتها للأصل؛

مستخرج من السجل العدلي رقم 3 وبطاقة السوابق لا تتعدى صلاحيتهما ثلاثة أشهر؛

الوثائق التي تثبت مزاولة مهنة تعليم السياقة لفترة لا تقل عن سنة قبل دخول القانون رقم 52.05 السالف الذكر حيز التنفيذ؛

نسخة من الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 24 أدناه، مصادق على مطابقتها للأصل.

المادة 23

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الوثائق التي تثبت مزاولة المهنة المشار إليها في ب) من المادة 22 أعلاه.

المادة 24

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تنظيم الامتحان المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 313 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر.

يسلم وزير التجهيز والنقل شهادة يحدد نموذجها بقرار صادر عنه، إلى الشخص الذي اجتاز بنجاح الامتحان المشار إليه أعلاه.

المادة 25

تنسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، المقتضيات المخالفة له أو التي قد تكون تكرارا له وخاصة المرسوم رقم 2.72.274 بتاريخ 30 من محرم 1393 (6 مارس1973) بتنظيم تعليم سياقة السيارات ذات المحرك.

المادة 26

يسند إلى وزير التجهيز والنقل تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية والذي يعمل به ابتداء من تاريخ أكتوبر 2010.

رار رقم 271.13 : دفتر تحملات تعليم السياقة

قرار لوزير التجهيز والنقل رقم 271.13 صادر في 23 يناير 2013 بتحديد دفتر التحملات المتعلق بفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة .الجريدة الرسمية رقم 1266 الصادرة بتاريخ 14 فبراير 2013.

وزير التجهيز والنقل،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) ولا سيما المادة 239 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن تعليم السياقة ولا سيما المادة 5 منه،

قرر ما يلي:

المادة 1

يلحق بهذا القرار دفتر التحملات المتعلق بفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة المنصوص عليه في المادة 5 من المرسوم رقم 2.10.432 المشار إليه أعلاه.

المادة 2

لا تسري المقتضيات المتعلقة بالمساحات الدنيا للفضاء الإداري وفضاء الاستقبال والانتظار المنصوص عليها في المادتين 9 و 10 ومقتضيات الفقرة الأولى من المادة 11 من دفتر التحملات على مؤسسات تعليم السياقة المزاولة لنشاطها قبل تاريخ دخوله حيز التطبيق، ما عدا في حالة نقل مقر هذه المؤسسات.

المادة 3

يتم العمل بدفتر التحملات هذا بالنسبة لجميع مؤسسات تعليم السياقة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، باستثناء مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 15 التي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2017.

المادة 4

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

دفتر التحملات الخاص

بفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة

بموجب مقتضيات المادة 239 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، تسلم رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة لكل شخص ذاتي أو معنوي يلتزم باحترام بنود دفتر التحملات يحدده وزير التجهيز والنقل.

ولهذه الغاية، يتضمن دفتر التحملات هذا خمسة أبواب موزعة على النحو التالي:

الباب الأول :مقتضيات عامة.

الباب الثاني: القدرات المالية والتقنية التي يجب أن تتوفر عليها مؤسسة تعليم السياقة.

الباب الثالث: وسائل و كيفيات استغلال المؤسسة.

الباب الرابع: المؤهلات المطلوبة لتعليم السياقة.

الباب الخامس: مناهج وبرامج وأدوات تعليم السياقة.

الباب الأول : مقتضيات عامة

الباب الثاني : القدرات المالية والتقنية التي يجب أن تتوفر عليها مؤسسة تعليم السياقة

الباب الثالث : وسائل وكيفيات استغلال المؤسسة

الفرع الأول : محل مؤسسة تعليم السياقة

الفرع ا لثاني : المركبات المخصصة لتعليم السياقة

الفرع الثالث : كيفيات الاستغلال

الباب الرابع : المؤهلات المطلوبة لتعليم السياقة

الباب الخامس : مناهج و برامج وأدوات تعليم السياقة

الباب الأول : مقتضيات عامة

المادة 1

يراد في مفهوم هذا الدفتر ما يلي:

" -1تعليم السياقة" ، النشاط الذي يهدف إلى تلقين التكوينين النظري والتطبيقي لسياقة المركبات المنصوص عليهما في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن تعليم السياقة؛

" -2مؤسسة تعليم السياقة" ، كل بنية مادية لتعليم السياقة تتوفر على معدات للتكوين النظري والتطبيقي وعلى تأطير إداري وتربوي، تحت مسؤولية إدارة وحيدة، وتمارس نشاطها في إطار مشروع لتعليم السياقة وفقا لمقتضيات القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق والنصوص المتخذة لتطبيقه.

تكون مؤسسة تعليم السياقة في اسم شخص ذاتي أو معنوي. ويمكن لمؤسسات تعليم السياقة أن تتجمع في إطار جمعيات تنشط في مجال تعليم السياقة ؛

" -3 مركبة لتعليم السياقة" ، كل مركبة مخصصة لتعليم السياقة ولاجتياز الاختبار التطبيقي لنيل رخصة السياقة والتي تستجيب للخصائص التقنية الدنيا المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ودفتر التحملات هذا.

المادة 2

طبقا للمادتين 6 و7 من المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010)، يودع مقابل وصل، طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل التي توجد المؤسسة في دائرة نفوذها. ويجب أن يكون هذا الطلب مصحوبا بالوثائق التالية:

أ) بالنسبة للأشخاص الذاتيين:

صورة مطابقة للأصل من وثيقة التعريف سارية الصلاحية؛

صورتان تعريفيتان حديثتا ن؛

مستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم 3 وكذا بطاقة السوابق العدلية يقل تاريخ تسليمهما عن ثلاثة أشهر؛

وصل ضمان مؤقت بمبلغ 20000 درهم؛

دفتر التحملات مؤشر عليه في جميع الصفحات وموقع عليه في الصفحة الأخيرة. ويجب أن يكون التوقيع مصادقا عليه ومسبوقا بعبارة " قرئ وصودق عليه، ألتزم باحترام بنود دفتر التحملات هذا "؛

ب) بالنسبة للأشخاص المعنويين:

الوثائق المشار إليها في1 و2 و3 من "أ" أعلاه للشخص المقترح لإدارة الشخص المعنوي؛

وصل ضمان مؤقت بمبلغ 20000 درهم؛

دفتر التحملات مؤشر عليه في جميع الصفحات وموقع في الصفحة الأخيرة من قبل الممثل القانوني. ويجب أن يكون التوقيع مصادقا عليه ومسبوقا بعبارة " قرئ وصودق عليه، ألتزم باحترام بنود دفتر التحملات هذا"؛

نسخة من النظام الأساسي الذي يكون موضوعه الرئيسي مرتبطا بتعليم السياقة؛

نسخة من المحضر المتضمن لتعيين الممثل القانوني وكذا الشخص المقترح لإدارة الشخص المعنوي.

المادة 3

تعتبر التجهيزات الموجودة في حالة عطب كما لو كانت غير موجودة.

المادة 4

يخضع كل تغيير لأحد العناصر التي سلمت على أساسها رخصة فتح واستغلال المؤسسة للموافقة المسبقة من طرف المصالح المختصة لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 5

يجب أن لا تقل التعريفة المطبقة من قبل مؤسسة تعليم السياقة عن التعرفة الدنيا المحددة من قبل وزير التجهيز والنقل.

يتعين على مؤسسة تعليم السياقة أن تشعر الإدارة بالتعريفة التي تعتمدها في التكوين و كذا التغييرات التي تطرأ على هذه التعريفة قبل الشروع في تطبيقها.

الباب الثاني : القدرات المالية والتقنية التي يجب أن تتوفر عليها مؤسسة تعليم السياقة

المادة 6

تطبيقا لمقتضيات المادة 239 من القانون رقم52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، يجب على مؤسسة تعليم السياقة أن تتوفر على الموارد المالية التي تمكنها من تأمين المصاريف المتعلقة بنشاطها ولا سيما:

تأمين تكاليف ونفقات التسيير وأجور مستخدمي المؤسسة ؛

إبرام عقد تأمين لتغطية المستخدمين لديها والمرشحين ضد المخاطر والأضرار التي يمكن أن يتعرضوا لها داخل المؤسسة ؛

صيانة المعدات المستعملة في تعليم السياقة بما فيها المركبات المستعملة لتعليم السياقة ؛

امتلاك، على الأقل، مركبة واحدة مخصصة لتعليم السياقة تكون من صنف غير صنفي "أ" 1 و "أ."

المادة 7

تطبيقا لمقتضيات المادة 239 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، يجب على مؤسسة تعليم السياقة أن تملك القدرات التقنية التي تمكنها من تلقين تعليم السياقة، ولا سيما:

النظام المعلوماتي لتدبير شؤون المؤسسة ؛

الربط بالنظام المعلوماتي للإدارة الخاص بتدبير رخص السياقة ؛

التوفر على الانترنيت ؛

التوفر على التراخيص القانونية من مبدعي أو مالكي الأدوات والدعائم البيداغوجية والديداكتيكية المستعملة من طرف المؤسسة لغرض تعليم السياقة ؛

التوفر بشكل اختياري على جهاز محاكاة السياقة (simulateur de conduite) لتلقين التكوين التطبيقي.

الباب الثالث : وسائل وكيفيات استغلال المؤسسة

الفرع الأول : محل مؤسسة تعليم السياقة

المادة 8

يجب أن تستوفي المحلات التي تأوي مؤسسة تعليم السياقة الشروط الوظيفية الضرورية لتلقين تعليم السياقة، ولا سيما:

أن تكون مطابقة لشروط النظافة والصحة والسلامة المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات الجاري بها العمل؛

أن تكون مزودة بالكهرباء والماء الصالح للشرب؛

أن تتوفر على المرافق الصحية؛

أن تكون مجهزة بمطافئ الحريق مطابقة للمعايير الجاري بها العمل وبصندوق الأدوية للإسعافات الأولية؛

أن تتوفر على فضاء إداري وعلى فضاء للاستقبال والانتظار للعموم وعلى قاعة أو عدة قاعات مخصصة للتكوين النظري لتعليم السياقة.

المادة 9

يتضمن الفضاء الإداري:

مكتبا للمدير له مساحة نفعية مغطاة لا تقل عن أربعة أمتار مربعة ومجهز على الأقل ب:

مكتب وحاسوب وطابعة وخزانة للمدير؛

هاتف وفاكس مرتبطين بشبكة الاتصالات؛

جهاز السكانير؛

كرسيين للزوار؛

فضاء مخصصا للأرشيف له مساحة نفعية مغطاة لا تقل عن مترين مربعين.

المادة 10

يجب أن يتوفر فضاء الاستقبال والانتظار على مساحة نفعية مغطاة لا تقل عن ستة أمتار مربعة وأن يكون مجهزا على الأقل ب:

5كراسي وطاولات للزوار؛

لوحة للإعلانات عادية أو إلكترونية تتضمن بصفة دائمة؛

نسخة من الرخصة لفتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة؛

نسخة من محضر المعاينة من أجل فتح المؤسسة في وجه العموم؛

نموذج عقد التكوين بين المرشح والمؤسسة؛

التعريفات المطبقة للتكوين بحسب صنف رخصة السياقة؛

مواعيد الاختبارات النظرية والتطبيقية لاجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة؛

بيان نسب النجاح للمرشحين المسجلين بالمؤسسة برسم الثلاث أشهر الأخيرة حسب أصناف رخصة السياقة.

المادة 11

يجب أن تتوفر القاعة المخصصة للتكوين النظري لتعليم السياقة على مساحة نفعية بيداغوجية مغطاة لا تقل عن 20 مترا مربعا ، منها5 أمتار مربعة للمدرب، ولا يقل عرض القاعة عن ثلاثة أمتار ونصف (3،5) وعلوها عن مترين ونصف المتر2) ،.(5

يجب ألا تقل المساحة المخصصة لكل مرشح عن 1.5 متر مربع.

يجب أن تجهز هذه القاعة بجدران عازلة للصوت ثابتة أو متحركة وأن تكون في جميع الأوقات مهواة طبيعيا ومضاءة بشكل كاف.

المادة 12

يجب ألا يتعدى عدد المرشحين في كل قاعة مخصصة للتكوين النظري عن 15 مرشحا خلال الحصة الواحدة.

المادة 13

يجب أن تجهز القاعة المخصصة للتكوين النظري لتعليم السياقة ب:

كرسي وطاولة للمدرب؛

كرسي مجهز بلوحة للكتابة أو طاولة وكرسي لكل مرشح؛

حاسوب وطابعة؛

جهاز عاكس للعرض وشاشة للعرض أو تلفاز وقارئ رقمي أو سبورة إلكترونية؛

سبورة عادية أو الكترونية للكتابة الجماعية؛

لوحة عادية أو إلكترونية تتضمن علامات التشوير، يجب تحيينها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك؛

مجسد لمحرك مركبة.

الفرع ا لثاني : المركبات المخصصة لتعليم السياقة

المادة 14

يجب أن تكون المركبات المخصصة لتعليم السياقة:

مصادقا عليها للاستعمال في تعليم السياقة؛

تستجيب، بحسب الحالة، للشروط المنصوص عليها في المادتين 15 و17 أدناه؛

مسجلة في السلسلة العادية؛

متوفرة على شهادة التسجيل تحمل عبارة " سيارة تعليم "؛

في ملكية مؤسسة تعليم السياقة أو مكتراة لمدة لا تقل عن شهر واحد من وكالة لكراء السيارات بدون سائق مرخص لها من طرف وزارة التجهيز والنقل؛

متوفرة على عقد تأمين ضد المخاطر والحوادث التي يمكن أن يتعرض لها المرشحون أو الممتحنون أو المدربون أو الأشخاص الآخرون والممتلكات بمناسبة التكوين التطبيقي لتعليم السياقة أو اجتياز الاختبار التطبيقي.

لا يمكن للمركبة أن تحمل أي إشارة متعلقة بالإشهار ماعدا الاسم التجاري الخاص بالمؤسسة.

المادة 15

يجب ألا يتجاوز سن المركبات التي يتم استعمالها لأول مرة من قبل المؤسسة:

سنتين (2) بالنسبة للدراجات النارية من صنفي "أ" 1 و "أ"؛

سنتين (2) بالنسبة للمركبات من صنفي "ب" و "هد (ب)" ؛

خمس سنوات (5) بالنسبة للمركبات من الأصناف "ج " و "ه (ج)" و "ه(د)»؛

يجب أن تسحب نهائيا من نشاط تعليم السياقة المركبات المخصصة لتعليم السياقة عندما يبلغ سنها:

عشر سنوا ت (10) بالنسبة للدراجات النارية من صنفي "أ 1" و "أ"؛

عشر سنوا ت (10) بالنسبة للمركبات من صنف "ب" و "ه (ب)»؛

عشرون سنة (20) بالنسبة للمركبات من أصناف "ج" و "د" و "ه(ج)" و "ه (د)"؛

يحتسب سن المركبة ابتداء من تاريخ أول شروع في استخدامها في السير.

المادة 16

يخضع إدخال أو سحب كل مركبة مخصصة لتعليم السياقة لتصريح يتم إيداعه من طرف المؤسسة لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل التي تتواجد المؤسسة في دائرة نفوذها. ويجب أن يرفق التصريح المتعلق بإدخال المركبة للاستعمال في تعليم السياقة بنسخة من شهادة تسجيل المركبة تتضمن عبارة "سيارة تعليم" وعند الاقتضاء، بنسخة مصادق عليها من عقد كرا ء المركبة.

المادة 17

يجب أن تستجيب المركبات المخصصة لتعليم السياقة للشروط التالية:

-1أن تتوفر على المميزات الآتية بحسب الأصناف:

صنف "أ 1" : الدراجات النارية المزودة بمحرك تتراوح أسطنته بين95 سنتمترا مكعبا و125 سنتمترا مكعبا ؛

صنف "أ" : الدراجات النارية مزودة بمحرك تعادل أسطنته أو تفوق 249 سنتمتر مكعب؛

صنف "ب" : السيارات المعدة لنقل الأشخاص والمحتوية زيادة على مقعد السائق، على ثمانية مقاعد للجلوس على الأكثر والتي لا يتجاوز وزنها المأذون به محملة 3500 كيلوغراما ؛

صنف "ج" : السيارات المعدة لنقل البضائع التي يعادل أو يفوق وزنها المأذون به محملة 14 طنا ؛

صنف "د" : الحافلات المعدة لنقل المسافرين والمحتوية بالإضافة إلى مقعد السائق على 39 مقعدا على الأقل ؛

صنف "ه (ب)" : المركبات المندرجة في صنف "ب" المقرونة بمقطورة يفوق وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما ؛

صنف "ه (ج)" : مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تندرج في صنف "ج" ومقرونة بنصف مقطورة على أن يعادل أو يفوق الوزن الإجمالي الدارج المأذون به للمركبة الجارة ولنصف المقطورة 21 طنا ؛

صنف "ه (د)" : مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تندرج في صنف "د" ومقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به 750 كيلو غرما.

-2أن تشتمل:

أ) بالنسبة للمركبات من أصناف "ب" و " ج" و "د" و "ه (ب) " و "ه(ج)" و "ه(د)" على:

جهاز مزدوج لموصل السرعة وللحصر؛

جهاز مزدوج لدواسة السرعة يتم إيقاف تشغيله أثناء اجتياز امتحان رخصة السياقة؛

ويمكن أن تجهز المركبة بمقود ثان أثناء تعليم السياقة شريطة إزالته خلال اجتياز امتحان رخصة السياقة.

ب) بالنسبة للمركبات من صنف "ب" على مرآتين داخليتين ومرآتين جانبيتين يستعملها كل من المرشح والمدرب ؛

ج) بالنسبة للمركبات من صنف "ج" و "د" و"ه (ب)" و "ه(ج)" و "ه(د)" على مرآتين جانبيتين يستعملهما المرشح ومرآتين جانبيتين أخريين يستعملهما المدرب.

المادة 18

يجب أن تحمل المركبات المخصصة لتعليم السياقة لوحة أو أكثر تحمل عبارة "سيارة التعليم" يمكن رؤيتها من الأمام والخلف وتوضع إما في المقدمة أو الخلف وإما على سطح المركبات.

إذا كانت اللوحة موضوعة على السطر، يجب أن تشكل مستقيما متعامدا مع خط محور طول المركبة وألا تقل أبعادها عن 40×12 سنتمترا ولا تتجاوز 50×15 سنتم.

بالنسبة للمركبات من أصناف "ج" و "د" و "ه(ج)" و "ه(د)."

يجب أن توضع اللوحات في المقدمة والخلف و أن تكون أبعاد هذه اللوحات 100×30 سنتم.

بالنسبة للدراجات النارية من صنف "أ1" و "أ"، يجب أن تكون عبارة "سيارة التعليم" مرئية بوضوح من الأمام والخلف إما على لوحتين مثبتتين بالدراجة أو على ظهارة يحملها السائق.

المادة 19

يجب أن تكون المركبات من أصناف "أ1" و "أ" و "ب" المعدة خصيصا للأشخاص المصابين بعجز بدني لا يتنافى مع سياقة المركبات ذات المحرك، متوفرة علاوة على الشروط المذكورة في المواد 15 و 17 أعلاه، على التهييئات المبينة في شهادة الفحص الطبي المسلمة من طرف طبيب معتمد طبقا للتشريع الجاري به العمل.

الفرع الثالث : كيفيات الاستغلال

المادة 20

يجب على مؤسسة تعليم السياقة أن تشير في جميع مراسلاتها ووثائقها ومطبوعاتها إلى:

رقم وتاريخ رخصة فتح واستغلال المؤسسة؛

رقم قيد المؤسسة في السجل الوطني لمؤسسات تعليم السياقة؛

الاسم التجاري وعنوان المؤسسة.

المادة 21

يتعين على المؤسسة أن تضع نظاما معلوماتيا يمكن من:

تأمين التدبير الإداري لملفات المرشحين المسجلين بالمؤسسة ؛

تخزين المعلومات المتعلقة بتكوين المرشحين بما في ذلك نتائج امتحان نيل رخصة السياقة ؛

طبع شهادات التكوين.

ويجب على المؤسسة أن تمكن مصالح مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية التابعة لوزارة التجهيز والنقل من الاطلاع على المعطيات المتضمنة في نظامها المعلوماتي.

كما يتعين على المؤسسة أن تتخذ على نفقتها وتحت مسؤوليتها جميع التدابير اللازمة التي تمكن من ربط المؤسسة بالنظام المعلوماتي لمديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية عندما تتم دعوتها من طرف هذه المديرية لهذه الغاية. وتلتزم المؤسسة باستعمال هذا النظام وجميع وظائفه، خاصة من أجل طلب إسناد رقم تسجيل المرشحين والقيام باختزال البيانات المتعلقة بملفات الترشيح والحصول على مواعيد الامتحان، وكذا جميع البيانات المتعلقة بالمؤسسة والتي تطلبها هذه المديرية.

المادة 22

يتعين على مدير المؤسسة مسك السجلات التالية:

-1سجل المرشحين المسجلين يتضمن بالنسبة لكل مرشح:

الاسم العائلي والشخصي؛

تاريخ ومكان الازدياد؛

رقم البطاقة الوطنية للتعريف ؛

رقم التسجيل الممنوح للمرشح من طرف المصلحة المكلفة بتسليم رخص السياقة ؛

مراجع عقد التكوين (رقم وتاريخ العقد) ؛

عدد الساعات المحددة للتكوين؛

تاريخ بداية و نهاية التكوين؛

صنف رخصة السياقة موضوع التكوين؛

رقم رخصة السياقة في حالة تمديدها إلى صنف آخر.

-2سجل شهادات التكوين النظري والتطبيقي يتضمن بالنسبة لكل مرشح المعطيات التالية:

رقم وتاريخ شهادة التكوين النظري ؛

رقم وتاريخ شهادة التكوين التطبيقي ؛

الاسم الشخصي والعائلي ؛

رقم البطاقة الوطنية للتعريف ؛

رقم التسجيل الممنوح للمرشح من طرف المصلحة المكلفة بتسليم رخصة السياقة ؛

تاريخ بداية ونهاية التكوين النظري ؛

تاريخ بداية ونهاية التكوين التطبيقي ؛

صنف رخصة السياقة وموضوع التكوين ؛

اللغة المختارة من طرف المرشح لاجتياز الاختبار النظري ؛

الاسم الشخصي والعائلي و رقم رخصة المدرب أو المدربين الذين أشرفوا على تكوين المرشح ؛

عدد ساعات التكوين النظري ؛

عدد ساعات التكوين التطبيقي ؛

رقم تسجيل المركبة أو المركبات المستعملة في التكوين التطبيقي للمرشح.

المادة 23

يتعين على مدير المؤسسة مسك:

-1ملف لكل مرشح يتضمن:

نسخة من عقد التكوين المشار إليه في المادة 30 أدناه ؛

كتيب تتبع وتقييم المرشح المشار إليه في المادة 31 أدناه؛

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف ؛

صورة فوتوغرافية ؛

نسخة من رخصة السياقة في حالة تمديدها إلى صنف آخر.

-2ملف للمدير يتضمن:

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف ؛

صورة فوتوغرافية؛

نسخة من شهادة النجاح في الامتحان المنصوص عليها في المادة 13 من المرسوم رقم10.432 المشار إليه؛

نسخة من عقد العمل المشار إليه في المادة 25 أدناه؛

-3ملف لكل مدرب يتضمن:

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف ؛

صورة فوتوغرافية ؛

نسخة من رخصة مدرب تعليم السياقة سارية الصلاحية ؛

نسخة من عقد العمل المشار إليه في المادة 26 أدناه ؛

نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية ؛

-4ملف لكل مركبة لتعليم السياقة يتضمن:

نسخة من شهادة التسجيل (الورقة الرمادية) ؛

نسخة من عقد التأمين ساري الصلاحية ؛

نسخة من شهادة المراقبة التقنية سارية الصلاحية ؛

نسخة من شهادة الضريبة السنوية على المركبات ؛

نسخة من عقد الكراء في حالة كراء المركبة ؛

نسخة من التصريح بإدخال المركبة للاستعمال في تعليم السياقة ومن التصريح بسحبها عند الاقتضاء.

-5ملف إداري يتضمن جميع المراسلات المتبادلة بين المؤسسة والمصالح المختصة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يتعين على المؤسسة الاحتفاظ بهذه الملفات لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ إحداثها.

المادة 24

يجب على مدير المؤسسة أن يوجه قبل نهاية شهر يناير من كل سنة إلى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل التي تتواجد المؤسسة في دائرة نفوذها ، تقريرا حول نشاط المؤسسة برسم السنة المنتهية. ويتضمن هذا التقرير المعطيات الإدارية والبيداغوجية المتعلقة بالتكوين ولا سيما:

لائحة المدربين المكلفين بالتكوينين النظري والتطبيقي تتضمن بالنسبة لكل مدرب الاسم الشخصي والعائلي ورقم رخصة المدرب؛

لائحة المركبات المخصصة لتعليم السياقة التي تمتلكها المؤسسة تتضمن بالنسبة لكل مركبة رقم تسجيلها وتاريخ إدخالها في تعليم السياقة وتاريخ سحبها عند الاقتضاء ؛

لائحة المركبات المخصصة لتعليم السياقة المكتراة، تتضمن بالنسبة لكل مركبة رقم تسجيلها واسم وكالة كراء السيارات المعنية ورقم وتاريخ عقد الكراء و وتواريخ بداية ونهاية الكراء ؛

مسميات الأدوات والدعائم البيداغوجية والديداكتيكية المستعملة من طرف المؤسسة ؛

التعريفات المطبقة من طرف المؤسسة حسب صنف رخصة السياقة ؛

عدد المرشحين المقدمين للاختبارين النظري والتطبيقي حسب صنف رخصة السياقة ؛

عدد المرشحين الناجحين في الاختبارات النظرية و التطبيقية حسب صنف رخصة السياقة.

الباب الرابع : المؤهلات المطلوبة لتعليم السياقة

المادة 25

يتعين على مؤسسة تعليم السياقة أن تسند مهمة تسيير المؤسسة إلى مدير يستوفي الشروط المحددة في المادة 241 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق والنصوص المتخذة لتطبيقه. ويزاول المدير نشاطه لحساب المؤسسة في إطار عقد عمل مبرم طبقا للتشريع الجاري به العمل.

يجب أن يتضمن هذا العقد بندا يلتزم بمقتضاه المدير بالتفرغ كليا لمزاولة عمله والسهر شخصيا على حسن التسيير الإداري والبيداغوجي للمؤسسة.

يجب على صاحب المؤسسة موافاة المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل التي تتواجد المؤسسة في دائرة نفوذها، بنسخة من هذا العقد قبل مباشرة المدير لوظيفته بالمؤسسة. كما يتعين عليه إخبار هذه المديرية بكل تغيير للمدير أو توقف هذا الأخير عن العمل.

إذا كان صاحب الرخصة يقوم شخصيا بوظيفة المدير لهذه المؤسسة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 241 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، وجب عليه الإدلاء لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل التي توجد المؤسسة في دائرة نفوذها، قبل الشروع في مزاولة هذه الوظيفة، بتصريح بالشرف مصادق عليه يلتزم بمقتضاه بالتفرغ كليا لمزاولة هذه الوظيفة.

المادة 26

طبقا لمقتضيات المادة 245 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، يجب على صاحب المؤسسة أن يسند مهمة تكوين المرشحين إلى مدربين مرخصين من طرف وزارة التجهيز والنقل في إطار عقد عمل مبرم طبقا للتشريع الجاري به العمل.

يجب علي المؤسسة موافاة المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل التي تتواجد المؤسسة في دائرة نفوذها بنسخة من هذا العقد قبل مباشرة المدرب مزاولة مهمة التكوين بالمؤسسة. كما يجب عليها إخبار هذه المديرية بكل تغيير أو توقف عن العمل يتعلق بالمدرب.

الباب الخامس : مناهج و برامج وأدوات تعليم السياقة

المادة 27

يجب أن يكون تعليم السياقة الملقن بالمؤسسة مطابقا للبرنامج الوطني لتعليم السياقة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 243 من القانون رقم22.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، وكذا لبرنامج الامتحان النظري والتطبيقي لنيل رخصة السياقة المنصوص عليه في الملحق3 من قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2709.10 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010).

المادة 28

يجب أن تكون المراجع البيداغوجية وكذا الأدوات والدعائم البيداغوجية والديداكتيكية المستعملة في تعليم السياقة معتمدة من طرف مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

المادة 29

يجب على المؤسسة أن تطلب قبل إبرام عقد التكوين مع المرشح من المصلحة المكلفة بتسليم رخص السياقة التي تتواجد المؤسسة في دائرة نفوذها رقم التسجيل الخاص بالمرشح. ويجب أن يدون هذا الرقم بعقد التكوين الأصلي والوثائق المتعلقة بالتكوين.

المادة 30

لا يشرع في تكوين المرشح إلا بعد توقيع عقد التكوين المبرم بين المؤسسة والمرشح طبقا للنموذج المحدد بقرار وزير التجهيز والنقل وإسناد رقم تسجيل المرشح من طرف الإدارة.

يتعين على المؤسسة أن تضع رهن إشارة المرشحين مطويات توضح أهداف التكوين وشروط التقييم وكذا أدوات ودعائم بيداغوجية وديداكتيكية لتعليم السياقة.

المادة 31

تمسك المؤسسة لكل مرشح كتيبا لتتبع والتقييم (livret d’apprentissage) طبقا للنموذج الذي تحدده وزارة التجهيز والنقل.

المادة 32

يحدد العدد الأدنى لساعات التكوين على الشكل التالي:

-1بالنسبة للتكوين النظري:

عشرون ساعة (20) لجميع أصناف رخص السياقة. ويجب ألا تقل مدة حصة التكوين النظري الواحدة عن ثلاثين (30) دقيقة.

-2بالنسبة للتكوين التطبيقي:

عشرون ساعة (20) بالنسبة للأصناف: "أ1" و "أ" و "ب" و "ه(ب)»؛

ثلاثون ساعة (30) بالنسبة للأصناف: "ج" و "ه(ج)" و "د" و"ه(د)»؛

ولا يجب أن تقل مدة حصة التكوين التطبيقي عن ثلاثين (30) دقيقة لكل مرشح.

يمكن بالنسبة لمؤسسة تعليم السياقة المتوفرة على جهاز محاكاة للسياقة أن تقوم بتلقين جزء من التكوين التطبيقي الخاص بصنف "ب" بواسطة هذا الجهاز وذلك في حدود ست (6) ساعات على الأكثر ويلقن الباقي وجوبا بواسطة المركبة.

المادة 33

لا يمكن إيداع ملف المرشح للاختبار النظري لامتحان نيل رخصة السياقة لدى المصلحة المكلفة بتسليم رخص السياقة إلا بعد انصرام أجل عشرين (20) يوما على الأقل يحتسب من تاريخ إسناد رقم التسجيل الخاص بالمرشح المنصوص عليه في المادة 29 أعلاه.

يجب أن يتضمن ملف المرشح شهادة نهاية التكوين تثبت استفادة هذا المرشح من العدد الأدنى لساعات التكوين النظري والتطبيقي المنصوص عليه في المادة 32 أعلاه.

المادة 34

يجب على مؤسسات تعليم السياقة أن تلتزم بعدد المواعيد المخصصة لمرشحيها لاجتياز الاختبارين النظري والتطبيقي للحصول على رخصة السياقة من طرف الإدارة و المحدد

بحسب عدد المدربين والمركبات وسعة قاعة أو قاعات التكوين النظري التي تتوفر عليها هذه المؤسسات.

المادة 35

كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات هذا تعرض المؤسسة للعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، ولا سيما المواد 255 إلى 265 منه.

رار رقم 1648.13 : الترخيص بفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة

قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك رقم 1648.13 صادر في 18 ديسمبر 2013 بشأن الترخيص بفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة .الجريدة الرسمية عدد 6224الصادرة بتاريخ 23يناير 2014.

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) ولا سيما المواد من 239 إلى 265 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن تعليم السياقة، ولا سيما المواد 4 و6 و7 و8 و10 منه كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى قرار وزير التجهيز والنقل رقم 271.13 صادر في 11 من ربيع الأول 1434 (23 يناير 2013) بتحديد دفتر التحملات المتعلق بفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة،

قرر ما يلي:

الباب الأول : السجل الوطني الخاص بمؤسسات تعليم السياقة

الباب الثاني : كيفيات تسليم رخص فتح و استغلال مؤسسات تعليم السياقة ومعاينة المطابقة

الفرع الأول : طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

الفرع الثاني : كيفيات معاينة مطابقة مؤسسة تعليم السياقة للشروط المطلوبة

الفرع الثالث : نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة، التخلي عن رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة، تسوية وضعية مؤسسة تعليم السياقة في حالة وفاة صاحب الرخصة

ملحق رقم 1 : نموذج السجل الوطني الخاص لمؤسسات تعليم السياقة

نموذج 2 : وصل بإيداع ملف طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

نموذج 3 : بطاقة رفض ملف طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

نموذج 4 : وصل إيداع طلب معاينة المؤسسة وفتحها للعموم

نموذج 5 : وصل إيداع طلب نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة

الباب الأول : السجل الوطني الخاص بمؤسسات تعليم السياقة

المادة 1

تطبيقا لمقتضيات الفقرتين 2 و3 من المادة 4 من المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر، يحدد نموذج السجل الوطني الخاص بمؤسسات تعليم السياقة في الملحق 1 المرفق بهذا القرار.

يمسك السجل الوطني الخاص بمؤسسات تعليم السياقة من طرف مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك.

يتم إدخال وتحيين المعلومات بالسجل الوطني الخاص بمؤسسات تعليم السياقة من طرف المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المختصة.

الباب الثاني : كيفيات تسليم رخص فتح و استغلال مؤسسات تعليم السياقة ومعاينة المطابقة

الفرع الأول : طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

المادة 2

تطبيقا لمقتضيات المادة 6 من المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر، يتم إيداع طلب الترخيص لفتح واستغلال مؤسسة لتعليم السياقة، لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك التي يرغب صاحب الطلب فتح المؤسسة في دائرة نفوذها.

يجب أن يكون الطلب مؤرخا وموقعا من طرف الشخص المعني ومرفقا بالوثائق المنصوص عليها في المادة 7 من المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر.

المادة 3

تسلم المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية لصاحب الطلب في حينه، حسب الحالة:

وصل بإيداع الملف وفق النموذج 2 المرفق بهذا القرار بالنسبة للطلبات المشتملة على جميع الوثائق المطلوبة؛

بطاقة الرفض وفق النموذج 3 المرفق بهذا القرار تتضمن سبب هذا الرفض بالنسبة للملفات التي لا تتضمن جميع الوثائق المطلوبة مع إرجاع الملف الناقص لصاحبه.

تسلم المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية لصاحب الطلب المستوفي للشروط المطلوبة، خلال أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوم عمل من تاريخ إيداع الملف، مقابل إشعار بالاستلام، رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة موقع عليها من قبل المدير الجهوي أو الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعني.

يجب أن تتضمن هذه الرخصة، على الخصوص البيانات التالية:

رقم الرخصة؛

تاريخ إنجاز الرخصة؛

الاسم الشخصي والعائلي للمستفيد إذا تعلق الأمر بشخص ذاتي؛

اسم الشخص المعنوي والاسم الشخصي والعائلي لممثله القانوني؛

عبارة "لا تخول هذه الرخصة الحق في فتح المؤسسة للعموم وممارسة تعليم السياقة إلا بعد معاينة مطابقة المؤسسة للشروط القانونية وتوصل صاحب الطلب بمحضر المعاينة قصد فتح المؤسسة للعموم."

تاريخ تسليم الرخصة وتاريخ نهاية صلاحيتها؛

طابع وتوقيع الإدارة.

الفرع الثاني : كيفيات معاينة مطابقة مؤسسة تعليم السياقة للشروط المطلوبة

المادة 4

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 8 من المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر تتم معاينة المطابقة المنصوص عليها في المادة 244 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، من طرف لجنة تتألف من:

المدير الجهوي أو الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجيستيك أو من ينوب عنه؛

رئيس مصلحة النقل الطرقي التابعة للمديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك أو من ينوب عنه؛

رئيس مصلحة التجهيزات العامة التابعة للمديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك أو من ينوب عنه، أو رئيس مصلحة التجهيزات الأساسية التابعة للمديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك أو من ينوب عنه.

المادة 5

تطبيقا لمقتضيات البند 3 من الفقرة الأولى من المادة 256 من القانون رقم 52.05 السالف الذكر، يجب على صاحب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة إيداع، لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية خلال أجل اثني عشر (12) شهرا تبتدئ من تاريخ تسلمه الرخصة المذكورة، طلب معاينة المطابقة المنصوص عليها في المادة 244 من هذا القانون.

يجب أن يرفق طلب معاينة المطابقة بالوثائق التالية:

أ) الوثائق المتعلقة بالمحل والتي يجب أن تتضمن نفس عنوان مقر المؤسسة:

شهادة الملكية أو عقد كراء مصادق عليه يشير إلى استعمال المحل لتعليم السياقة؛

تصميم المحل المعد لتعليم السياقة معد وموقع عليه من قبل مهندس معماري، مرخص له، يتضمن عبارة "مؤسسة تعليم السياقة" وعنوان المؤسسة وجميع المرافق المنصوص عليها في دفتر التحملات؛

شهادة القيد في السجل التجاري؛

شهادة القيد في الضريبة المهنية؛

شهادة عقد التأمين ساري الصلاحية لتغطية المستخدمين والمرشحين ضد المخاطر والأضرار التي يمكن أن يتعرضوا لها داخل المؤسسة؛

وثيقة الاشتراك في الانترنيت والهاتف.

ب) الوثائق المتعلقة بالمركبات:

نسخة من شهادة تسجيل المركبة المخصصة لتعليم السياقة تتضمن عبارة "سيارة التعليم"؛

نسخة من شهادة المراقبة التقنية الدورية سارية الصلاحية، إذا كان سن المركبة يتجاوز سنة؛

نسخة من عقد التأمين ساري الصلاحية ضد المخاطر والحوادث التي يمكن أن تتسبب فيها المركبة للمرشحين أو الممتحنين أو المدربين أو الأشخاص الآخرين وكذا للممتلكات بمناسبة التكوين التطبيقي لتعليم السياقة أو إجراء الاختبار التطبيقي لنيل رخصة السياقة.

ج) الوثائق المتعلقة بمدير المؤسسة:

نسخة مطابقة للأصل من عقد العمل المبرم بين المؤسسة والمدير أو تصريح بالشرف مصادق عليه يلتزم بموجبه صاحب مؤسسة تعليم السياقة بتسيير مؤسسته بنفسه؛

تصريح بالشرف مصادق عليه يلتزم بموجبه مدير المؤسسة بالتفرغ كليا لتدبير المؤسسة؛

نسخة من وثيقة التعريف سارية الصلاحية؛

مستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم3 مسلم منذ أقل من 3 أشهر؛

نسخة من رخصة السياقة صالحة لصنف "ب"؛

نسخة مصادق على مطابقتها للأصل من شهادة تثبت التوفر على الأقل على مستوى السنة الثانية بكالوريا.

د) الوثائق المتعلقة بمديري تعليم السياقة:

نسخة مطابقة للأصل من عقد العمل المبرم بين المؤسسة والمدرب أو تصريح بالشرف مصادق عليه يلتزم بموجبه صاحب مؤسسة تعليم السياقة بممارسة مهمة مدرب تعليم السياقة بمؤسسته في حالة توفره على رخصة مدرب تعليم السياقة؛

نسخة مطابقة للأصل من رخصة مدرب تعليم السياقة سارية الصلاحية؛

نسخة من وثيقة التعريف سارية الصلاحية؛

مستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم3 مسلم منذ أقل من 3 أشهر؛

نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية.

ه) الوسائل البيداغوجية:

قائمة الوسائط البيداغوجية والديداكتيكية المقترحة لتعليم السياقة؛

قائمة التجهيزات التي تتوفر عليها المؤسسة المنصوص عليها في دفتر التحملات.

ي) الوثائق الخاصة بالنظام المعلوماتي:

– 1مذكرة تقنية للنظام المعلوماتي الذي تعتمده المؤسسة من أجل:

التدبير الإداري لملفات المرشحين المسجلين بالمؤسسة؛

حفظ المعلومات المتعلقة بتكوين المرشحين، بما في ذلك نتائج امتحان الحصول على رخصة السياقة.

المادة 6

تسلم المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية لصاحب الطلب في حالة مطابقة الوثائق المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه، وصلا بالإيداع وفق النموذج رقم 4 المرفق بهذا القرار.

المادة 7

يجب على اللجنة المشار إليها في المادة 4 اعلاه الانتقال، في أجل لا يتعدى خمسة عشرة (15) يوم عمل ابتداء من تاريخ إيداع طلب المعاينة المشار إليه في المادة 5 أعلاه، إلى مقر المؤسسة من أجل معاينة مطابقة هذه المؤسسة للشروط المطلوبة.

في حالة مطابقة المؤسسة للشروط المطلوبة، تنجز اللجنة المذكورة محضر المعاينة لهذه المطابقة في نسختين موقع عليهما من قبل أعضائها. تبلغ المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية نسخة من هذا المحضر لصاحب الطلب، داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوم عمل ابتداء من تاريخ المعاينة، مع إشعار بالاستلام، وتحتفظ بالنسخة الثانية في ملف المؤسسة الممسوك لديها.

يخول محضر المعاينة الذي يشهد بمطابقة المؤسسة للشروط المطلوبة الحق لصاحب الرخصة في فتح مؤسسته للعموم وممارسة المهنة.

لا يعفي محضر المعاينة مؤسسة تعليم السياقة من التوفر على جميع التراخيص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

في حالة عدم مطابقة المؤسسة للشروط المطلوبة. تبلغ المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية لصاحب الرخصة، داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوم عمل يحتسب من تاريخ المعاينة، مع الإشعار بالاستلام، نسخة من محضر المعاينة المتضمن لملاحظات اللجنة.

في حالة الاستجابة للملاحظات داخل الأجل المحدد من طرف الإدارة طبقا لمقتضيات المادة 244 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، يتم تبليغ صاحب الطلب محضر المعاينة وفقا للكيفيات المشار إليها أعلاه.

في حالة عدم الاستجابة للملاحظات داخل الأجل المذكور، تبلغ المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية لصاحب الطلب رسالة، مع الإشعار بالاستلام، تخبره بواسطتها أن رخصته قد ألغيت.

المادة 8

يتم رفع اليد عن الضمان المؤقت المنصوص عليه في المادة 7 من
المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر، لفائدة مؤسسة تعليم السياقة في الحالات التالية:

مطابقة المؤسسة للشروط المطلوبة؛

تخلي صاحب رخصة فتح واستغلال المؤسسة عن إنجاز مشروعه؛

إلغاء الرخصة من طرف الإدارة.

الفرع الثالث : نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة، التخلي عن رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة، تسوية وضعية مؤسسة تعليم السياقة في حالة وفاة صاحب الرخصة

المادة 9

يتم إيداع طلب نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة، مقابل وصل وفق النموذج رقم 5 المرفق بهذا القرار، لدى المديرية الجهوية او الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك التي يرغب صاحب الطلب نقل المؤسسة إلى دائرة نفوذها.

تسلم رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة ومحضر المعاينة الخاص بالمقر الجديد وفق الكيفيات المبينة في المواد من 2 إلى 7 أعلاه.

يجب على الشخص الذي يرغب في نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة أن يخبر بذلك، بواسطة رسالة، مقابل إشعار بالاستلام، المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك التابع لنفوذها مقر المؤسسة القديم، دون الإخلال بمقتضيات المادة 3 من قرار وزير التجهيز والنقل رقم 271.13 السالف الذكر، يمكن لصاحب مؤسسة تعليم السياقة الذي تم الترخيص له بنقل مقر هذه المؤسسة الاستمرار في استعمال المركبات التي كان مرخص لها لتعليم السياقة بمقر المؤسسة القديم.

المادة 10

تطبيقا لمقتضيات المادة 10 من المرسوم رقم 2.10.432 المشار إليه أعلاه، يتم إيداع التصريح المشترك بين الشخص المتخلى عن رخصته لفتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة والشخص المتخلى له، مع الإشعار بالاستلام، لدى المديرية الجهوية او الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المتواجد بدائرة نفوذها مقر هذه المؤسسة. ويجب أن يرفق هذا التصريح بالوثائق المبينة في المادة 10 من المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر.

تبلغ المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية الشخص المتخلى له المستوفي للشروط المطلوبة موافقتها على طلب التخلي وتدعوه إلى الإدلاء، داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (03) أشهر من تاريخ هذا التبليغ، بعقد التخلي محرر من قبل موثق أو عدل. يرفق هذا العقد بالوثائق المبينة في 1 و 3 و 4 و 5 و 6 من "أ" والوثائق المبينة في "ب" و "ج" و "د" و "ه" و "ي" من المادة 5 أعلاه يجب أن تتضمن هذه الوثائق إسم المتخلى له.

تقوم المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية في حالة استيفاء الوثائق المذكورة للشروط المطلوبة بتسليم الشخص المتخلى له، مع الإشعار بالاستلام، خلال أجل لا يتعدى 15 يوم عمل ابتداء من تاريخ إيداع عقد التخلي والوثائق المشار إليها أعلاه، رخصة محينة تسمح له باستغلال المؤسسة.

المادة 11

تطبيقا لمقتضيات المادة 249 من القانون رقم 52.05 المشار إليه أعلاه، يجب إيداع طلب الحصول على رخصة جديدة لفتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة في اسم شخص ذاتي أو معنوي، خلال أجل سنة من تاريخ التصريح بوفاة صاحب الرخصة، مع الإشعار بالاستلام،

لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المتواجد بدائرة نفوذها مقر المؤسسة. ويجب أن يرفق الطلب بالوثائق التالية:

نسخة مطابقة للأصل من عقد الإراثة؛

تصريح مصادق عليه لذوي حقوق صاحب الرخصة المتوفى يتضمن موافقتهم على منح رخصة جديدة في اسم الشخص الذاتي أو المعنوي المقترح؛

الوثائق المنصوص عليها في 1 و2 و3 و5 من "أ" من المادة 7 من المرسوم رقم

2.10.432المشار إليه أعلاه إذا كان الشخص ذاتيا أو الوثائق المنصوص عليها في 1 و3 و4 و5 من "ب" من نفس المادة 7 إذا كان الشخص معنويا.

في حالة استيفاء الشخص الذاتي أو المعنوي المقترح للشروط المطلوبة، تقوم المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية بدعوته إلى الإدلاء بملف يتضمن الوثائق المبينة في 1 و3 و4 و5 و6 من"أ" والوثائق المبينة في "ب" و "ج" و "د" و "ه" و "ي" من المادة 5 أعلاه ويجب أن تتضمن هذه الوثائق اسم الشخص الذاتي أو المعنوي المقترح.

في حالة مطابقة الوثائق المذكورة للشروط المطلوبة، تقوم المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك المعنية بتسليم الشخص الذاتي أو المعنوي المقترح، مع الإشعار بالاستلام، خلال أجل لا يتعدى 15 يوم عمل ابتداء من تاريخ إيداع الملف، رخصة محينة تسمح له باستغلال المؤسسة.

ملحق رقم 1 : نموذج السجل الوطني الخاص لمؤسسات تعليم السياقة

-1 المؤسسة:

بالنسبة للشخص الذاتي:

الاسم الشخصي والعائلي لصاحب الرخصة؛

الاسم التجاري؛

الشعار التجاري عند الاقتضاء؛

عنوان المحل؛

رقم الهاتف ورقم الفاكس؛

عنوان البريد الإلكتروني.

بالنسبة للشخص المعنوي:

تسمية الشخص المعنوي؛

الشكل القانوني؛

عنوان المحل؛

رقم الهاتف ورقم الفاكس؛

عنوان البريد الإلكتروني؛

-2المسؤول القانوني عن الشخص المعنوي:

الاسم الشخصي والعائلي؛

تاريخ ومكان الازدياد؛

العنوان؛

الجنسية؛

رقم وثيقة التعريف.

-3رخصة فتح واستقلال مؤسسة تعليم السياقة:

رقم الرخصة؛

تاريخ إنجاز الرخصة؛

تاريخ تسليم الرخصة؛

تاريخ نهاية صلاحية الرخصة؛

رقم وتاريخ محضر معاينة المطابقة؛

تاريخ تبليغ محضر المطابقة.

-4 مدير المؤسسة:

الاسم الشخصي والعائلي؛

تاريخ ومكان الازدياد؛

العنوان؛

الجنسية؛

رقم وثيقة التعريف؛

المستوى الدراسي؛

رقم وتاريخ الشهادة التي تثبت المستوى الدراسي واسم الجهة التي سلمتها؛

تاريخ مزاولة العمل بالمؤسسة؛

تاريخ التوقف عن مزاولة العمل بالمؤسسة، عند الاقتضاء؛

العقوبات المتخذة في حق المدير وتاريخ إصدارها، عند الاقتضاء.

-5مدرب تطيم السياقة:

الاسم الشخصي والعائلية؛

تاريخ ومكان الازدياد؛

العنوان؛

الجنسية؛

رقم وثيقة التعريف؛

رقم رخصة مدرب تعليم السياقة، صنفها، تاريخ تسليمها وتاريخ نهاية صلاحيتها؛

تاريخ مزاولة العمل بالمؤسسة؛

تاريخ التوقف عن مزاولة العمل بالمؤسسة، عند الاقتضاء؛

العقوبات المتخذة في حق المدرب وتاريخ إصدارها، عند الاقتضاء.

-6 التدابير المتخذة في حق المؤسسة:

أرقام وتواريخ محاضر المراقبة المنجزة من طرف الإدارة؛

العقوبات الإدارية والقضائية وتواريخ إصدارها.

-7مركبات تعليم السياقة المستعملة من قبل المؤسسة:

رقم التسجيل؛

العلامة والنوع؛

تاريخ اول شروع في الاستخدام؛

الصنف (" أ 1" و "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "ه ب" و "ه ج " و "ه د")؛

رقم وتاريخ محضر المصادقة؛

تاريخ إدخال المركبة في تعليم السياقة؛

تاريخ سحب المركبة من تعليم السياقة، عند الاقتضاء.

نموذج 2 : وصل بإيداع ملف طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

وصل بإيداع ملف طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

المديرية الجهوية/الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك : .....

وصل رقم : ..... بتاريخ : ..... / ..... / .....

معلومات تتعلق بصاحب الطلب (1)

الاسم الشخصي و العائلي .....

رقم وثيقة التعريف .....

الصفة ☐ شخص ذاتي ☐ ممثل قانوني لشخص معنوي

اسم الشخص المعنوي .....

العمالة/الإقليم/الجماعة الحضرية أو القروية المقترح فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة بها .....

يشهد المدير الجهوي/الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجيستيك ب .....

أن السيد ..... قد أودع بتاريخ ..... / ..... / ..... بهذه المديرية ملفا يتضمن جميع الوثائق المطلوبة لطلب رخصة لفتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة.

توقيع وطابع الإدارة

(1) شخص ذاتي أو الممثل القانوني للشخص المعنوي
- لا يعتبر هذا الوصل تأكيدا لمطابقة الملف للشروط المطلوبة

نموذج 3 : بطاقة رفض ملف طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

بطاقة رفض ملف طلب رخصة فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة

المديرية الجهوية / الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك : .....

بطاقة رقم : ..... بتاريخ : ... / ... / .....

معلومات تتعلق بصاحب الطلب (1)

الاسم الشخصي و العائلي .....

رقم وثيقة التعريف .....

الصفة ☐ شخص ذاتي ☐ ممثل قانوني لشخص معنوي

اسم الشخص المعنوي .....

العمالة/الإقليم/الجماعة الحضرية أو القروية المقترح فتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة بها .....

يشهد المدير الجهوي/الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجيستيك ب .....

أن الملف المودع من طرف السيد ..... بتاريخ ... / ... / ..... بهذه المديرية تم رفضه لعدم مطابقته للشروط المطلوبة.

سبب الرفض : - .....

- .....

- .....

- .....

توقيع وطابع الإدارة

(1) شخص ذاتي أو الممثل القانوني للشخص المعنوي

نموذج 4 : وصل إيداع طلب معاينة المؤسسة وفتحها للعموم

وصل إيداع طلب معاينة المؤسسة وفتحها للعموم

المديرية الجهوية / الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك : .....

وصل رقم : ..... بتاريخ: ..... / ..... / .....

رخصة لفتح واستغلال مؤسسة تعليم السياقة رقم ..... بتاريخ ..... / ..... / .....

معلومات تتعلق بصاحب الطلب [1]

الاسم الشخصي و العائلي .....

رقم وثيقة التعريف .....

الصفة ☐ شخص ذاتي ☐ ممثل قانوني لشخص معنوي

اسم الشخص المعنوي .....

يشهد المدير الجهوي/الإقليمي للتجهيز والنقل ب .....

أن السيد ..... قد أودع بتاريخ ..... / ..... / ..... بهذه المديرية الملف التقني من أجل معاينة

المطابقة للشروط المطلوبة بالنسبة للمؤسسة الكائنة ب : .....

توقيع وطابع الإدارة

- [1] شخص ذاتي أو الممثل القانوني للشخص المعنوي
- لا يعتبر هذا الوصل تأكيدا لمطابقة الملف للشروط المطلوب

نموذج 5 : وصل إيداع طلب نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة

وصل إيداع ملف طلب نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة

المديرية الجهوية/الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك : .....

وصل رقم : ..... بتاريخ : ..... / ..... / .....

معلومات تتعلق بصاحب الطلب [1]

الاسم الشخصي و العائلي .....

رقم وثيقة التعريف .....

الصفة ☐ شخص ذاتي ☐ ممثل قانوني لشخص معنوي

اسم الشخص المعنوي .....

رقم الرخصة .....

رقم وتاريخ محضر معاينة المقر القديم : .....

عنوان مقر المؤسسة القديم : .....

العمالة/الإقليم/الجماعة الحضرية أو القروية المقترح نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة إليها .....

يشهد المدير الجهوي/الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجيستيك ب .....

أن السيد ..... قد أودع بتاريخ ..... / ..... / ..... بهذه المديرية ملفا يتضمن جميع الوثائق الضرورية لطلب نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة إلى .....

توقيـع وطابـع الإدارة

(1) شخص ذاتي أو الممثل القانوني للشخص المعنوي

- لا يعتبر هذا الوصل تأكيدا لمطابقة الملف للشروط القانونية المطلوبة
- يتم تسليم رخصة نقل مقر مؤسسة تعليم السياقة لصاحب الطلب في حالة التصريح بمطابقة الملف للشروط المطلوبة أو بطالة رفض معالل للملف في أجل اقصاه 15 يوم عمل من تاريخ إيداع الملف.

.....
.....
.....
.....
.....

قرار رقم 3691.19 : مؤسسات وبرنامج التكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة

قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء رقم 3691.19 صادر في 29 نوفمبر 2019 يتعلق بشروط منح وتوقيف وسحب اعتماد مؤسسات التكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة وبتحديد برنامج هذا التكوين ونموذج الشهادة التي تسلمها هذه المؤسسات .الجريدة الرسمية عدد 6877الصادرة بتاريخ 27أبريل 2020

قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم 1633.23 صادر في 20 يونيو 2023 بتغيير وتتميم قرار وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء رقم 3691.19 الصادر في 29 نوفمبر 2019 المتعلق بشروط منح وتوقيف وسحب اعتماد مؤسسات التكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة وبتحديد برنامج هذا التكوين ونموذج الشهادة التي تسلمها هذه المؤسسات.

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 11 فبراير 2010 كما تم تغييره وتتميمه، ولاسيما المواد 245 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 29 سبتمبر 2010 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، بشأن تعليم السياقة كما تم تغييره وتتميمه ولاسيما المواد 14 و18 و19 و20 منه،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

يمنح الاعتماد المنصوص عليه في المادة 18 من المرسوم رقم 2.10.432 المشار إليه أعلاه، من أجل التكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة، للمؤسسات التي تستجيب للشروط التالية:

أولا :بالنسبة للمكونين :مكونين يستوفون الشروط التالية:

-1 التوفر على إحدى المؤهلات الآتية:

شهادة الإجازة مسلمة من لدن مؤسسة للتعليم العالي أو ما يعادلها، أو دبلوم تقني متخصص مسلمة من لدن مؤسسة للتكوين المهني، مع إثبات تجربة مهنية لا تقل عن ثلاث سنوات كمكون في مجال تعليم السياقة أو السلامة الطرقية وفي مجال النشاط المطابق للتكوين؛

أو دبلوم تقني في شعبة مرشد تعليم السياقة وإثبات تجربة مهنية لا تقل عن ثلاث سنوات كمكون في مجال تعليم السياقة أو في السلامة الطرقية أوفي مجال النشاط المطابق للتكوين.

-2إثبات متابعة تكوين خاص حول المناهج البيداغوجية ؛

-3التوفر على رخصة السياقة من الصنف المطابق لنوع التكوين.

4- التوفر على دراية كافية بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال تعليم السياقة والسلامة الطرقية.

»إلا أنه بالنسبة للمكونين في المبادئ الأولية للإسعاف، يشترط التوفر فقط على شهادة تثبت التكوين في مجال الإسعافات الأولية وعلى رخصة سياقة من صنف «ب.«

ثانيا :بالنسبة للمركبات :مركبات تستجيب للخصائص الدنيا المحددة بعده:

أ) التوفر على المميزات الآتية بحسب الأصناف:

صنف »أ «الدراجات النارية المزودة بمحرك تعادل أسطنته أو تفوق 249 سنتمترا مكعبا ؛

صنف » ب « المركبات المعدة لنقل الأشخاص والمحتوية زيادة على مقعد السائق، على ثمانية مقاعد للجلوس على الأكثر والتي لا يتجاوز وزنها المأذون به محملة 3500 كيلوغراما؛

صنف» د «الحافلات المعدة لنقل المسافرين والمحتوية بالإضافة إلى مقعد السائق على 44 مقعدا على الأقل؛

صنف » ه) ج «(مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تندرج في صنف» ج «ومقرونة بنصف مقطورة على أن يعادل أو يفوق الوزن الإجمالي الدارج المأذون به للمركبة الجارة ولنصف المقطورة 21 طنا؛

ب) أن تشتمل:

بالنسبة للمركبات من أصناف »ب « و » د « و» ج « على:

جهاز مزدوج لموصل السرعة وللحصر؛

جهاز مزدوج لدواسة السرعة.

بالنسبة للمركبات من صنف »ب «على مرآتين داخليتين ومرآتين جانبيتين يستعملهما كل من المدرب والمكون؛

بالنسبة للمركبات من صنف» ج «و » د «و»ه) ج «(على مرآتين جانبيتين يستعملهما المدرب ومرآتين جانبيتين أخريين يستعملهما المكون.

ثالثا :مراجع بيداغوجية ووسائط بيداغوجية وديداكتيكية معتمدة من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية .

رابعا :أن يكون مرخصا لها لممارسة نشاط التكوين في مجال السياقة المهنية.

خامسا : بالنسبة للحلبة : التوفر على حلبة للتدريب معيدة داخليا ومسيجة بسور خارجي و مهيأة بطريقة تمكن من التمرن بكل سلامة ويجب ألا تقل مساحتها على 4000 متر مربع.

سادسا : بالنسبة لجهاز محاكاة السياقة : في حالة تلقين الدروس بجهاز محاكاة السياقة، يجب أن يستجيب هذا الأخير للخصائص المحددة في المادة 6 من هذا القرار.

سابعا : بالنسبة لقاعات الدروس : يجب أن تتوفر قاعات الدروس على مساحة بيداغوجية مغطاة لا تقل عن 5 أمتار مربع بالنسبة للمكون و 1.5 متر مربع لكل متدرب وأن تكون مهواة ومضاءة بشكل كافي، وأن تكون مجهزة بالتجهيزات التقنية والبيداغوجية الضرورية.

ثامنا : بالنسبة لمدير المؤسسة يجب التوفر على المؤهلات أو التجربة المناسبة من أجل تأمين تأطير إداري وبيداغوجي بالمؤسسة.

المادة 2

يودع طلب الاعتماد لدى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية مرفقا بالوثائق المحددة في الملحق رقم 1 المرفق بهذا القرار.

المادة 3

تتم دراسة طلب الاعتماد من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

يسلم قرار الاعتماد داخل أجل لا يتعدى شهرا واحدا من تاريخ إبداع الطلب بعد التأكد من توفر الشروط والوثائق المحددة في الملحق رقم 1 المرفق بهذا القرار ومعاينة مطابقة البنيات والتجهيزات للشروط المنصوص عليها في هذا القرار.

في حالة عدم توفر إحدى الشروط أو الوثائق المطلوبة أو عدم مطابقة البنيات والتجهيزات للمتطلبات المنصوص عليها في هذا القرار، تبلغ الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
الملاحظات إلى المعني بالأمر داخل أجل 15 يوما من تاريخ التوصل بالطلب، ويمنح له أجل شهر واحد يحتسب من تاريخ التوصل بالملاحظات، للاستجابة لها تحت طائلة إرجاع الملف.

المادة 4

يتم تجديد الاعتماد المنصوص عليه في المادة 18 من المرسوم رقم 2.10.432 المشار إليه أعلاه، وفق نفس شروط وشكليات تسليمه.

المادة 5

يشمل التكوين المشار إليه في المادة 20 من المرسوم مرقم 2.10.432 سالف الذكر، شقين، نظري وتطبيقي، يحدد برنامجه طبقا للملاحق رقم 2 و3 و4 المرفقة بهذا القرار.

يحدد عدد المتدربين في كل قاعة دروس في 16 متدربا على الأكثر وفي كل مركبة في أربع (4) متدربين على الأكثر.

المادة 6

عندما يتم تلقين دروس السياقة بواسطة جهاز محاكاة السياقة، يجب أن يكون هذا الأخير مجهزا بمقصورة حقيقية المركبة

من الصنف المطابق للتكوين، وأن يمكن من:

إعطاء الانطباع بالسياقة في وضعية حقيقية ؛

توفير وضعيات سياقة متنوعة حسب الأوقات والأماكن ولا سيما:

السياقة في الليل:

السياقة في ظروف مناخية صعبة:

السياقة على الطريق السيار:

السياقة في وضعيات ذات خطورة، لا سيما التجاوز المنعرجات

التقاطعات الخاصة المرتفعات المنحدرات الجسور الأنفاق

القطيعة وحالات الطوارئ:

محاكاة الأعطاب وحوادث السير في مختلف أماكن السير:

محاكاة السياقة العقلانية المرتكزة على قواعد السلامة.

تتبع وتقييم كفاءات المدرب.

لا يمكن أن تتجاوز دروس السياقة الملقنة بواسطة حاكي السياقة ثلاثين في المائة (30%) من المدة الإجمالية للسياقة المنصوص عليها في برنامج التكوين بالنسبة لكل مدرب.

المادة 7

تمسك مؤسسة التكوين دفترا للتتبع والتقييم خاص بكل مدرب، ويوقع هذا الدفتر من طرف المدرب في بداية التكوين وتحتفظ به مؤسسة التكوين لمدة لا تقل عن خمس سنوات لأغراض المراقبة أو لأهداف إدارية أو بيداغوجية.

المادة 8

يتم تقييم الشق النظري عند نهاية التكوين بواسطة اختبار كتابي على شكل أسئلة متعددة الاختيارات(QCM).

يتضمن هذا الاختبار 30 سؤالا. ويستوجب النجاح في الشق «النظري، الحصول على 25 إجابة صحيحة كحد أدنى.

يتم تضمين نتيجة. بالمادة 13 أدناه.

المادة 9

يتم التقييم التطبيقي عن طريق اختبار في تعليم السياقة مدته 30 دقيقة لكل متدرب.

المادة 10

لا يسمح للمتدربين الذين تغيبوا عن إحدى حصص التكوين بالخضوع للتقييمين المشار إليهما في المادتين 8 و 9أعلاه، حسب الحالة، إلا بعد متابعة حصة استدراكية.

المادة11

يحتفظ المتدرب الذي رسب في التقييم النظري بالحق في الخضوع لتقييم استدراكي مرة واحدة خلال مدة ثلاثة (3) أشهر الموالية لتاريخ الإعلان عن النتائج.

يحتفظ المتدرب الذي رسب في التقييم التطبيقي بالحق في الخضوع لتقييم استدراكي مرة واحدة خلال مدة ثلاثة (3) أشهر الموالية لتاريخ الإعلان عن النتائج.

بجرى التقييم الاستدراكي وفق نفس الكيفيات والشروط المنصوص عليها في المادتين 8 و9 من هذا القرار.

يتعين على مؤسسة التكوين أن تبرمج التقييم الاستدراكي في الآجال سالفة الذكر.

المادة 12

إذا لم يجتز المتدرب بنجاح التقييمين الاستدراكيين المنصوص عليهما في المادة 11 أعلاه، يجب عليه الخضوع، من جديد للتكوين والتقييم وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في المواد من 5 إلى 11 أعلاه.

المادة13

تطبيقا لأحكام المادة 19 من المرسوم رقم 2.10.432 السالف الذكر، تسلم المؤسسة المعتمدة للشخص الذي تابع التكوين المستمر والذي اجتاز بنجاح التقييمين النظري والتطبيقي، شهادة التكوين كما هو محدد نموذجها في الملحق رقم 5 المرفق بهذا القرار.

المادة 14

تتم مراقبة مؤسسات التكوين من طرف أعوان تابعين للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية مكلفين لهذا الغرض من طرف مدير الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

المادة 15

إذا عاين الأعوان المشار إليهم في المادة 14 أعلاه خرقا لأحد شروط الاعتماد، فإن مدير الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية يقوم بدعوة صاحب الاعتماد إلى تقديم تفسيراته حول الخرق الذي تمت معاينته داخل أجل لا يتعدى شهرا واحدا.

في حالة عدم الجواب أو إذا كانت التفسيرات المدلى بها من طرف صاحب الاعتماد غير مقنعة، يتخذ مدير الوكالة الوطنية للسلامة

الطرقية قرارا بالتوقيف المؤقت للاعتماد لمدة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر.

.إذا ثبت عند انصرام مدة توقيف الاعتماد استمرار الخرق الذي تمت معاينته، تصدر الوكالة الوطنية للسلامة الطرفية قرارا بسحب الاعتماد بعد منح المؤسسة المعتمدة أجلا إضافيا يعادل مدة التوقيف المؤقت. يحتسب الأجل الإضافي ابتداء من تاريخ انتهاء مدة التوقيف.

علاوة على الحالة المنصوص عليها أعلاه، يسحب الاعتماد المنصوص عليه كذلك:

إذا طلب صاحب الاعتماد ذلك؛

إذا توقف صاحب الاعتماد عن مزاولة نشاطه بدون عذر مقبول، لأزيد من ستة (6) أشهر؛

إذا خضع صاحب الاعتماد لتصفية قضائية بحكم حاز قوة الشيء المقضي به.

ملحق رقم 1 : ملف طلب الاعتماد المتعلق بمؤسسة التكوين

ملحق رقم 2 : برنامج الشق النظري من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تجديد رخصة مدرب تعليم السياقة أو تمديد صنفها/ أصنافها

- ابرنامج الشق النظري من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تجديد رخصة مدرب تعليم السياقة:

. IIبرنامج الشق النظري من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تمديد صنف / أصناف رخصة مدرب تعليم السياقة:

ملحق رقم 3 :برنامج الشق التطبيقي من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تجديد رخصة مدرب تعليم السياقة

ملحق رقم 4 : برنامج الشق التطبيقي من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تمديد أصناف رخصة مدرب تعليم السياقة

. Iبالنسبة لتمديد صنف رخصة مدرب تعليم السياقة من صنف "أ" أو "الوزن الثقيل" إلى صنف "ب:"

II .بالنسبة لتمديد صنف رخصة مدرب تعليم السياقة من صنف "الوزن الثقيل" أو "ب" إلى صنف "أ:"

. IIIبالنسبة لتمديد صنف رخصة مدرب تعليم السياقة من صنف "" أو "ب" إلى صنف "الوزن الثقيل:"

الملحق رقم 2 : نموذج شهادة التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة

ملحق رقم 1 : ملف طلب الاعتماد المتعلق بمؤسسة التكوين

. Iوثائق متعلقة بالمؤسسة:

نسخة من قرار الاعتماد الممارسة نشاط التكوين في مجال السياقة المهنية ساري الصلاحية

ورقة معلومات تبين تسمية المؤسسة وشكلها القانوني وعنوانها:

نسخة من النظام الأساسي للشركة يكون غرضه مرتبطا بالتكوين في السياقة المهنية والتكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة:

نسخة من السجل التجاري للمؤسسة

شهادة التسجيل في الرسم المهني

نسخة من النظام الداخلي للمؤسسة

التزام الممثل القانوني للمؤسسة ب:

احترام برامج التكوين وكيفيات تطبيقها:

وضع تنظيم مادي وبيداغوجي ملائم للتكوين

العمل على إخضاع المكونين سنويا للتكوين المستمر

موافاة الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية نهاية كل سنة وكلما طلب منها ذلك بالحصيلة البيداغوجية والمالية للتكوينات المنجزة برسم السنة المنصرمة تبين على الخصوص عدد الدورات المنظمة وتمويلها وعدد المتدربين الذين اجتازوا التكوين المستمر.

. IIIالوثائق متعلقة بالبنيات:

شهادة ملكية العقار أو عقد يخول بموجبه للمؤسسة الحق في استعمال البنايات وحلبات التدريب الحاجيات التكوين

تصميم المحلات والحلبات مؤشر عليه من طرف السلطات المختصة

نسخة من عقد التأمين عن المخاطر والأضرار البدنية التي يمكن أن يتعرض لها المكونون والمتدربون والمراقبون وكذا الأغيار أثناء التكوين والتقييم

. IIIوثائق متعلقة بالممثل القانوني للمؤسسة:

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف سارية الصلاحية

صورة تعريفية حديثة

بطاقة السوابق العدلية ومستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم 3 خالية من أي حكم بالإدانة من أجل جناية أو جنحة

تتعلق بالسرقات أو بانتزاع الأموال أو بالتزوير، يقل تاريخ تسليمهما عن ثلاثة أشهر.

. IVوثائق متعلقة بمدير المؤسسة:

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف سارية الصلاحية

نسخة من عقد الشغل المبرم بين المؤسسة والمدير

بيان سيرة المدير مشفوع بنسخ الدبلومات والشواهد المحصل عليها:

بطاقة السوابق العدلية ومستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم 3 خالية من أي حكم بالإدانة من أجل جناية أو جنحة تتعلق بالسرقات أو بانتزاع الأموال أو بالتزوير بقل تاريخ تسليمهما عن ثلاثة أشهر.

. Vوثائق متعلقة بكل مكون:

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف سارية الصلاحية

نسخة من العقد الذي يربط بين المؤسسة والمكون

بيان سيرة مشفوع بنسخ الديبلومات و/ أو الشواهد المطلوبة

نسخة من رخصة السياقة سارية الصلاحية عند الاقتضاء:

بطاقة السوابق العدلية ومستخرج من بطاقة السجل العدلي رقم 3 للمكون خالية من أي حكم بالإدانة من أجل جناية أو

جنحة تتعلق بالسرقات أو بانتزاع الأموال أو بالتزوير، يقل تاريخ تسليمهما عن ثلاثة أشهر.

. VIوثائق متعلقة بكل مركبة وبجهاز محاكاة السياقة:

نسخة من شهادة تسجيل المركبة في اسم المؤسسة سارية الصلاحية تشير إلى استعمال المركبة للتكوين

نسخة من شهادة التأمين وعقد تأمين تكميلي عن الأضرار البدنية والمادية التي يمكن أن تتسبب فيها المركبات المستعملة لأغراض التكوين

ملف تقني يتعلق بجهاز محاكاة للسياقة، عند الاقتضاء.

. VIIوثائق متعلقة بالجانب البيداغوجي:

المراجع البيداغوجية والوسائط البيداغوجية والديداكتيكية

مخطط التكوين المستمر للمكونين

لائحة التجهيزات التقنية البيداغوجية.

ملحق رقم 2 : برنامج الشق النظري من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تجديد رخصة مدرب تعليم السياقة أو تمديد صنفها/ أصنافها

- Iبرنامج الشق النظري من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تجديد رخصة مدرب تعليم السياقة:

مدة التكوين: 25 ساعة

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
نصف ساعة	استقبال المتدربين وتقديم التكوين	1
الوسائل الضرورية	الموضوع : استقبال المتدربين وتقديم التكوين	
قاعة الدروس	تقديم مركز التكوين والفريق البيداغوجي والوسائل المرصودة للتكوين؛ تقديم التكوين؛ ترتيبات عملية.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
3ساعات	التوفر على دراية بالتشريعات والتنظيمات الجاري بها العمل في قطاع تعليم السباقة.	2
الوسائل الضرورية	الموضوع: التشريعات والتنظيمات الجاري بها العمل في قطاع تعليم السياقة	
قاعة الدروس الوسائط البيداغوجية والديداكتيكية	التشريعات والتنظيمات المتعلقة بـ: مؤسسات تعليم السياقة مدربي تعليم السياقة قواعد السير: مخالفات السير البرنامج الوطني لتعليم السياقة دلائل مدرب تعليم السياقة المركبات، خاصة المركبات المخصصة لتعليم السياقة	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
	رخصة السياقة بالنقط وكيفيات اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
4ساعات	تعلم مبادئ اشتغال بعض الأجهزة الميكانيكية للمركبات وخصائص المركبات	3
الوسائل الضرورية	الموضوع: استعمال الأجهزة وميكانيك المركبات	
قاعة الدروس الوسائط البيداغوجية والديداكتيكية	تحديد موقع تواجد بعض الأجهزة الميكانيكية وشرح مبسط لمكوناتها (أجهزة الحصر، الواصل اليدوي والالي، علبة تغيير سرعات اليدوية والآلية .....) شرح دور ومبدأ اشتغال كل جهاز على حدة. القيام بتشخيص الأعطاب انطلاقا من اختلالات واضحة في الأجهزة القيام بعمليات الصيانة الأولية وفقا لقواعد السلامة واحترام البيئة.	
المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
5ساعات	إعداد وتنشيط مقطع بيداغوجي متلائم مع المرشح	4
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية وطريقة تعليم المرشح	
قاعة الدروس الوسائط البيداغوجية والديداكتيكية	–كيفية إعداد وتنشيط مقطع بيداغوجي على شكل بطائق بسيكوبيداغوجية، تتضمن ال التالية: (1الكفاءات التي يجب اكتسابها خلال مقطع التعلم (2الوسائل الخاصة المستعملة خلال المقطع:	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
	متوسط المدة الزمنية مكان أو أمكنة التعلم الوسائل الضرورية لبلورة الكفاءات التي يتبغي اكتسابها. (3فضاء التعلم (فائدة المقطع((4بلورة المقطع البيداغوجي: المواضيع الديداكتيكية تعريف الكلمات المفاتيح(Mots clés) (5)حصيلة المقطع البيداغوجي: – عرض محتوى دلائل مدرب تعليم سياقة المركبات من الأصناف "ا" و "ب" و "ج (ج)" و "د"، ودليل مبادئ حول علم النفس التربوية المتعلق بالسياقة"، وكتيب المرشح	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
6ساعات	إعداد وتنشيط مقطع بيداغوجي	5
الوسائل الضرورية	الموضوع: البيداغوجية التطبيقية داخل القاعة	
قاعة الدروس	تلقين كيفية صياغة مقطع بيداغوجي في شكل بطائق بسيكو بيداغوجية تستعرض الكفا التي ينبغي اكتسابها والطريقة النموذجية للتعلم. وذلك بالاعتماد على دلائل مدرب تعليم المركبات ورشات تطبيقية لإعداد وتنشيط مقطع بيداغوجي.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
6ساعات	التحسيس بأهمية السلامة الطرقية والسياقة العقلانية	6
الوسائل الضرورية	الموضوع رقم 1 : السلامة الطرقية	
قاعة الدروس الوسائط البيداغوجية والديداكتيكية	عرض الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية الأخيرة وأهدافها عرض الاحصائيات المتعلقة بحوادث السير تحليل الإحصائيات وترتيب العوامل المسببة لحوادث السير حسب درجة الخطورة التدابير المتخذة لتحسين مؤشرات السلامة الطرقية مبادئ السلامة الطرقية سلوك مستعمل الطريق وتنقله المبادئ الأولية للإسعاف. الموضوع رقم 2 : السياقة العقلانية المرتكزة على قواعد السلامة الطرقية وحماية البي –خصائص المركبات وتجهيزات السلامة – السياقة العقلانية والأمنة والاقتصادية والبيئية مبادئ استعمال مبدل السرعة تأثير الطاقة الحركية والقوة النابذة على المركبة السياقة العقلانية حسب الظروف المناخية ونوعية الطريق السياقة الوقائية. – صيانة المركبات – استعمال الأجهزة المساعدة على السياقة.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
نصف ساعة	تقييم مكتسبات دورة التكوين	7
الوسائل الضرورية	الموضوع : تقييم المكتسبات وخلاصة الدورة	
قاعة الدروس	اختبار نهائي لتقييم الكفاءات المكتسبة بواسطة أسئلة متعددة الاختياراتQCM تقييم دورة التكوين	

. IIبرنامج الشق النظري من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تمديد صنف / أصناف رخصة مدرب تعليم السياقة:

مدة التكوين 30 :ساعة.

بالنسبة لبرنامج الشق النظري من التكوين المستمر من أجل تمديد صنف / أصناف رخصة المدرب، يتم اعتماد نفس البرنامج المشار إليه في (1) أعلاه، مع إضافة ساعة للمدة الزمنية المحددة لكل من المقاطع 2 و3 و4 و5 و6 من أجل تعميق المعارف المتعلقة بالصنف المراد التمديد إليه.

ملحق رقم 3 :برنامج الشق التطبيقي من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تجديد رخصة مدرب تعليم السياقة

مدة التكوين : 6 ساعات

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
ساعتين	تنشيط دورة بيداغوجية داخل "فضاء محمي " لتلقين تقنيات السياقة Automatisme de la conduite	1
الوسائل الضرورية	الموضوع البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء محمي"	
مركبة من الصنف المناسب تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء تكون فيه حركة السير ضعيفة إلى منعدمة ويسم الجوانب التقنية السياقة المركبات دون تدخلات خارجية مرتبطة بحركة السير، لاسيما:	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
حلية مغلقة للتدريب.	الوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة الجوانب الميكانيكية المسار الانطلاق ثم التوقف تدبير مستويات السرعة المناورات الأساسية (الرجوع إلى الخلف القيام بنصف دورة المحافظة على التو أثناء السير بسرعة جد منخفضة، الميل من أجل الانعطاف حسب وتيرة السير .. ربط وفك العربة بالمقطورة أو نصف مقطورة التعامل مع مخاطر السياقة وتدبير الوضعيات الحرجة.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
ساعتين	تنشيط دورة بيداغوجية داخل "فضاء مثالي Univers parfait " لتلقين التحكم في المركبة	2
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء مثالي"	
مركبة من الصنف المناسب تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في ظروف مناخية ملائمة داخل فضاء ذي حركة سير غي ومستعملوه يحترمون قواعد السير الرئيسية، والكل في ظروف مناخية ملائمة، بهدف تلقين التحكم في المركبة مع احترام قواعد التموضع والأسبقية والسرعات سيما: الإدراك والاستراتيجية البصرية للسائق erception et stratégie visuelle التواصل مع مستعملي الطريق الآخرين تقاسم الطريق عند التقاطعات	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
	السير في خط مستقيم، تدبير التخفيفات من السرعة مناورة التقابل: مناورة التجاوز الدخول أو الخروج من الطريق الرئيسية ملاءمة السياقة على الطريق السيار.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
ساعتين	تنشيط دورة بيداغوجية داخل "فضاء حقيقي " لتلقين استقلالية التنقل	3
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء حقيقي"	
مركبة من الصنف المناسب تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء يتميز بحركة سير كثيفة أو سريعة، بهدف تلقين استقلالية التنقل، وتدبير مختلف الوضعيات بكل أمان و سيما: تدبير وتيرة السير أخذا بعين الاعتبار مستعملي الطريق الآخرين ملاءمة السياقة للتقاطعات الخاصة (مدار، تقاطع مع سكة حديدية / طراموای) ملاءمة السياقة للظروف المناخية ظروف الإضاءة / ملاءمة السياقة أثناء الليل أو أثناء الأحوال الجوي السلوك في حالة حدوث عطب أو حادثة سير: استقلالية التنقل الاعتماد على الذات في السياقة(	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
	مبادئ السياقة العقلانية المرتكزة على قواعد السلامة الطرقية وحماي البيئة.	

ملحق رقم 4 : برنامج الشق التطبيقي من التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة من أجل تمديد أصناف رخصة مدرب تعليم السياقة

. ابالنسبة لتمديد صنف رخصة مدرب تعليم السياقة من صنف "أ" أو "الوزن الثقيل" إلى صنف "ب:"

مدة التكوين : 12 ساعة

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
3ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل "فضاء محمي " لتلقين تقنيات السياقة Automatisme de la conduite	1
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء محمي"	
مركبة من صنف "ب" تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار حلية مغلقة للتدريب.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء تكون فيه حركة السير ضعيفة إلى منعدمة ويسم الجوانب التقنية لسيافة المركبات دون تدخلات خارجية مرتبطة بحركة السير، لا الوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة الجوانب الميكانيكية المسار الانطلاق ثم التوقف تدبير مستويات السرعة المناورات الأساسية	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
	التعامل مع مخاطر السياقة وتدبير الوضعيات الحرجة.	
المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
4ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل فضاء مناسب لتلقين التحكم في المركبة	2
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء مناسب"	
مركبة من صنف "ب" تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في ظروف مناخية ملائمة، داخل فضاء ذي حركة سير غي ومستعملوه يحترمون قواعد السير الرئيسية، والكل في ظروف مناخية ملائمة. و بهدف تلقين التحكم في المركبة مع احترام قواعد التموضع والأسبقية والسرعات سيما: الإدراك والاستراتيجية البصرية للسائقerception et stratégie visuelle التواصل مع مستعملي الطريق الآخرين تقاسم الطريق عند التقاطعات السير في خط مستقيم تدبير التخفيفات من السرعة مناورة التقابل مناورة التجاوز الدخول أو الخروج من الطريق الرئيسية ملاءمة السياقة على الطريق السيار.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
5ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل فضاء حقيقي " لتلقين استقلالية التنقل.	3
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء حقيقي"	
مركبة من صنف "ب" تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء يتميز بحركة سير كثيفة أو سريعة، و بهدف تلقين استقلالية التنقل، وتدبير مختلف الوضعيات بكل أمان ولا تدبير وتيرة السير أخذا بعين الاعتبار مستعملي الطريق الآخرين ملاءمة السياقة للتقاطعات الخاصة (مدار، تقاطع مع سكة حديدية / س طراموای) ملاءمة السياقة للظروف المناخية ظروف الإضاءة ملاءمة السياقة أثناء الليل أو أثناء الأحوال الجوية ال السلوك في حالة حدوث عطب أو حادثة سير استقلالية التنقل الاعتماد على الذات في السياقة(مبادئ السباقة العقلانية المرتكزة على قواعد السلامة الطرقية.	

II .بالنسبة لتمديد صنف رخصة مدرب تعليم السياقة من صنف "الوزن الثقيل" أو "ب" إلى صنف "أ:"

مدة التكوين : 12 ساعة

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
3ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل فضاء محمي لتلقين مكننة السياقة.	1
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء محي"	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
مركبة من صنف " أ " تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار. حلبة مغلقة للتدريب.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء تكون فيه حركة السير ضعيفة إلى منعدمة ويسم الجوانب التقنية السياقة المركبات دون تدخلات خارجية مرتبطة بحركة السير، : الوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة الجوانب الميكانيكية المناورة دون مساعدة المحرك المحافظة على التوازن أثناء السير بسرعة جد منخفضة تبديل مستوى السرعة والحصر بفعالية الميل من أجل الانعطاف حسب وتيرة السير التعامل مع مخاطر السياقة وتدبير الوضعيات الحرجة.	
المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
4ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل فضاء مثالي لتلقين التحكم في المركبة.	2
الوسائل الضرورية	الموضوع البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء مثالي"	
مركبة من صنف " أ " تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في ظروف مناخية ملاءمة داخل قضاء ذي حركة سير غ كثيفة ومستعملوه يحترمون قواعد السير الرئيسية، والكل في ظروف مناخية ملا وذلك بهدف تلقين التحكم في المركبة مع احترام قواعد التموضع والأسبقية والس ولا سيما: الإدراك والاستراتيجية البصرية للسائقerception et stratégie visuelle التواصل مع مستعملي الطريق الآخرين تقاسم الطريق عند التقاطعات	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
	السير في خط مستقيم، تدبير وتيرة السير المسار مناورة التقابل مناورة التجاوز الدخول أو الخروج من الطريق الرئيسية ملاءمة السياقة على الطريق السيار.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
5ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل "فضاء حقيقي لتلقين استقلالية التنقل.	3
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء حقيقي"	
مركبة من صنف " أ " تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء يتميز بحركة سير كثيفة أو سريعة، و بهدف تلقين استقلالية التنقل، وتدبير مختلف الوضعيات بكل أمان ولا السياقة باعتماد مسار يتميز بحركة سير كثيفة ملاءمة السياقة للتقاطعات الخاصة (مدار، تقاطع مع سكة حديدية / س طراموای....) ملاءمة السياقة للظروف المناخية ظروف الإضاءة ملاءمة السياقة أثناء الليل أو أثناء الأحوال الجوية ال السلوك في حالة حدوث عطب أو حادثة سير استقلالية التنقل الاعتماد على الذات في السياقة	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقط
	مبادئ السياقة العقلانية المرتكزة على قواعد السلامة الطرفية وحماية	

. IIIبالنسبة لتمديد صنف رخصة مدرب تعليم السياقة من صنف "" أو "ب" إلى صنف "الوزن الثقيل:"

مدة التكوين : 30 ساعة

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
8ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل فضاء محمي لتلقين مكننة السياقة.	1
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء محي"	
مركبة من صنف "هـ (ج)" ومركبة من صنف "د" تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار. حلية مغلقة للتدريب.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء تكون فيه حركة السير ضعيفة إلى منعدمة بتعلم الجوانب التقنية السياقة المركبات دون تدخلات خارجية مرتبطة بحر السير، لاسيما: الوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة الجوانب الميكانيكية الانطلاق ثم التوقف تدبير مستويات السرعة المناورات الأساسية ربط وفك العربة بالمقطورة أو نصف مقطورة التعامل مع مخاطر السياقة وتدبير الوضعيات الحرجة.	
المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المقطع
10ساعات	تنشيط دورة بيداغوجية داخل فضاء مثالي لتلقين التحكم في المركبة.	2
الوسائل الضرورية	الموضوع البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء مثالي"	
مركبة من صنف "هـ (ج)" ومركبة من صنف "د" تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في ظروف مناخية ملاءمة، داخل فضاء ذي حركة غير كثيفة ومستعملوه يحترمون قواعد السير الرئيسية، والكل في ظروف ملاءمة. وذلك بهدف تلقين التحكم في المركبة مع احترام قواعد التموضع والأسبقية والسرعات، ولا سيما: الإدراك والاستراتيجية البصرية للسائق Perception et stratégie visuelle التواصل مع مستعملي الطريق الآخرين تقاسم الطريق عند التقاطعات السير في خط مستقيم، تدبير التخفيفات من السرعة مناورة التقابل مناورة التجاوز الدخول أو الخروج من الطريق الرئيسية ملاءمة السياقة على الطريق السيار.	

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
12ساعة	تنشيط دورة بيداغوجية داخل "فضاء حقيقي لتلقين استقلالية التنقل.	3

المدة الزمنية	الأهداف	رقم المق
الوسائل الضرورية	الموضوع : البيداغوجية التطبيقية داخل "فضاء حقيقي"	
مركبة من صنف "هـ (ج)" ومركبة من صنف "د" تستجيب للشروط المحددة في المادة 1 من هذا القرار.	يتم تنشيط هذا المقطع في فضاء يتميز بحركة سير كثيفة أو سر وذلك بهدف تلقين استقلالية التنقل، وتدبير مختلف الوضعيات أمان، ولاسيما: تدبير وتيرة السير أخذا بعين الاعتبار مستعملي الطريق الآخر ملاءمة السياقة في الظروف الخاصة (مرتفع، منحدر) ملاءمة السياقة للتقاطعات الخاصة ملاءمة السياقة للظروف المناخية ظروف الإضاءة / ملاءمة السياقة في الليل أو أثناء الأحوال ال السيئة ملاءمة السياقة على الطريق السيار السلوك في حالة حدوث عطب أو حادثة مركبة استقلالية التنقل الاعتماد على الذات في السياقة(مبادئ السياقة العقلانية المرتكزة على قواعد السلامة الطرقية.	

الملحق رقم 2 : نموذج شهادة التكوين المستمر الخاص بمدربي تعليم السياقة

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

قرار رقم 584.18 : تحديد البرنامج الوطني لتعليم السياقة

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل رقم 584.18 صادر في 23 فبراير 2018 بتحديد البرنامج الوطني لتعليم السياقة .الجريدة الرسمية عدد 6681 الصادرة في 11 يونيو 2018

كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل، بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 243 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.432 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن تعليم السياقة، كما تم تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة الأولى منه؛

وعلى قرار وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء رقم 1217.17 الصادر في 8 شوال 1438 (3 يوليو 2017) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم رقم 2.10.432 المشار إليه أعلاه، كما تم تغييره وتتميمه، يحدد بملحق هذا القرار البرنامج الوطني لتعليم السياقة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

ملحق

البرنامج الوطني لتعليم السياقة

أ) مقدمة عامة

ب) التصميم العام للبرنامج الوطني لتعليم السياقة

1. المحور الأول: الصحة العمومية والسلامة الطرقية

2. المحور الثاني: القواعد المرتبطة بالعقوبات وبتحديد المسؤوليات

3. المحور الثالث: التنقل النشيط وغير النشيط

4. المحور الرابع: البيئة الطرقية

5. المحور الخامس: الكفاءات البشرية

6. المحور السادس: المركبة

7. المحور السابع: مشاريع الحياة والسلامة الطرقية

ج) محاور وأهداف البرنامج الوطني لتعليم السياقة.

المحور الأول : الصحة العمومية والسلامة الطرقية

1.1. نشأة وتطور التنقل بواسطة المركبات

2.1. الأضرار الصحية الناجمة عن حوادث السير على المستوى الوطني والدولي

3.1. الوقاية الصحية والسلامة الطرقية

4.1. استعمال المواد المخدرة المحظورة وغير المحظورة

5.1. المؤسسات والفاعلون في مجال السلامة الطرقية

6.1. المعلومات ذات الطابع المؤسساتي والتجاري

المحور الثاني: القواعد المرتبطة بالعقوبات وبتحديد المسؤوليات

المحور الثالث: التنقل النشيط وغير النشيط

المحور الرابع : البيئة الطرقية

1.4. السيميولوجية الطرقية (التشوير الطرقي)(sémiologie routière)

2.4. خاصيات البنيات التحتية الطرقية.

3.4. خاصيات مستعملي الطريق المتشاركين في الفضاء الطرقي

4.4. الظروف المناخية

5.4. ظروف الإضاءة

6.4. الأوراش الطرقية

المحور الخامس: الكفاءات البشرية

1.5. التعامل مع المعلومة والخاصيات الفيزيولوجية للجسم

2.5. الاستراتيجية البصرية

3.5. التواصل

4.5. تقاسم قارعة الطريق

4.4.5. عند التقابل:

5.5. اختيار سرعة السير

6.5. تدبير الحالات الحرجة (الوقوف المفاجئ وحالة الاستعجال)

المحور السادس: المركبة

1.6. المظاهر الميكانيكية والوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة:

2.6. المظاهر الديناميكية

3.6. المظاهر الاقتصادية

2.3.6.الصيانة الدورية:

المحور السابع: مشاريع الحياة والسلامة الطرقية

1.7.التنقل والحركية

2.7.أسلوب الحياة وخرق قواعد السلامة أو أسلوب العيش والسلامة:

3.7.تقبل المخاطر والسياقة

3.3.7.استيعاب الخطر:

أ) مقدمة عامة

يتضمن البرنامج الوطني لتعليم السياقة مجموعة المهارات التي يتعين على الفرد اكتسابها للتنقل داخل فضاء مشترك يضمن سلامته وسلامة الغير. ويعتبر بمثابة مرجع أساسي عام وشامل للأهداف التي ينبغي بلوغها من خلال تعليم وتكوين مستعمل الطريق. فهو أساس مجموع التكوينات التي ينبغي توفيرها طيلة حياة مستعمل الطريق ولا سيما السائقين.

إن هذا البرنامج الوطني لا يشكل حصريا موضوعا للتكوين، فبيداغوجية تعليم السياقة هي التي تساعد على اكتساب المهارات العملية وتنمية السلوكات الآمنة والملائمة للسياقة، ومن هذا المنطلق، فإن هذا البرنامج موجه إلى مستعملي الطريق ويتمحور على المعارف والمهارات التي يتعين تفصيلها في دلائل خاصة.

وفي هذا الإطار، فإن البرنامج الوطني لا يهدف إلى تحديد المناهج أو الوسائل البيداغوجية أو الآليات التي ينبغي وضعها، فالهدف هو تمكين مهنيي القطاع من الرجوع إلى مبادئ هذا البرنامج من أجل تحديد الأهداف التي يتعين بلوغها باعتماد منهجية معينة أو وسائط بيداغوجية خاصة وفقا لما جاء في هذا البرنامج.

فالغاية إذن أن يستعمل هذا البرنامج كمرجع وإطار لجميع مهنيي القطاع (المدربين والمكونين والمنشطين والممتحنين ...) بهدف تطوير تربية طرقية مندمجة ومنسجمة تتلاءم مع مختلف مستعملي الطريق والمواطنين كافة.

وبالتالي، يتعين على كل متدخل في مجال التكوين على السياقة والسلامة الطرقية أن يكون قادرا على الربط بين مجال تدخله وأحد المواضيع أو الأهداف العامة المحددة في هذا البرنامج الوطني.

إن هذا البرنامج الوطني لتعليم السياقة هو الأساس المعتمد للمصادقة على برامج التكوين المقدمة والتي يتعين العمل بها من طرف مهنيي القطاع ومختلف المتدخلين. فهو يساعد أيضا على إرساء نظام تربوي دائم مدى الحياة على مستوى التراب الوطني في مجال تعليم السياقة وتكوين السائقين.

إن هذا البرنامج يميز بين ثلاثة مراحل ويضع أهدافا لكل مرحلة:

مرحلة ما قبل الحصول على رخصة السياقة؛

مرحلة التكوين في السياقة؛

مرحلة ما بعد الحصول على رخصة السياقة.

يشمل البرنامج الوطني لتعليم السياقة 7 محاور. تعتمد منطقا بيداغوجيا وعلميا يمكن من التطرق للمواضيع والمهارات الخاصة بشكل يتناسب مع عمر مستعمل الطريق والغاية من استعمال الطريق.

ويتضمن كل محور من المحاور السبعة مواضيع قد تتفرع إلى أخرى خاصة ذات أهداف يتوجب بلوغها في مختلف التكوينات المقدمة لمستعملي الطريق.

ب) التصميم العام للبرنامج الوطني لتعليم السياقة

1. المحور الأول: الصحة العمومية والسلامة الطرقية

1.1. نشأة وتطور التنقل بواسطة المركبات.

2.1. الأضرار الصحية الناجمة عن حوادث السير على المستوى الوطني والدولي.

3.1. الوقاية الصحية والسلامة الطرقية.

4.1. استخدام المواد المخدرة المحظورة وغير المحظورة.

5.1. المؤسسات والفاعلون في مجال السلامة الطرقية.

6.1. المعلومات ذات الطابع المؤسساتي والتجاري.

2. المحور الثاني: القواعد المرتبطة بالعقوبات وبتحديد المسؤوليات

1.2. السلوكيات المقننة: المخالفات والعقوبات.

.2.2قواعد نظامية وغير نظامية.

.3.2المسؤوليات الفردية والجماعية.

.3المحور الثالث: التنقل النشيط وغير النشيط

.1.3تحديد مختلف فئات مستعملي الطريق.

.2.3التنقل حسب المجال الخاص أو المهني.

.3.3التنقل مشيا على الأقدام.

.4.3التنقل على مركبة ذات عجلتين.

.5.3التنقل بواسطة الحيوانات.

.6.3التفاعل بين مستعملي الطريق.

.4المحور الرابع: البيئة الطرقية

.1.4السيميولوجية الطرقية (التشوير الطرقي).

.2.4خاصيات البنيات التحتية الطرقية.

.3.4خاصيات مستعملي الطريق المتشاركين في الفضاء الطرقي.

.4.4الظروف المناخية.

.5.4ظروف الإضاءة

.6.4الأوراش الطرقية.

.5المحور الخامس: الكفاءات البشرية

.1.5التعامل مع المعلومة والخاصيات الفيزيولوجية للجسم.

.2.5الاستراتيجية البصرية.

.3.5التواصل.

.4.5تقاسم قارعة الطريق.

.5.5اختيار سرعة السير.

.6.5تدبير الحالات الحرجة (الوقوف المفاجئ وحالة الاستعجال).

.6المحور السادس: المركبة

.1.6المظاهر الميكانيكية والوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة:

.2.6المظاهر الديناميكية.

.3.6المظاهر الاقتصادية.

.7المحور السابع: مشاريع الحياة والسلامة الطرقية

.1.7التنقل والحركية.

.2.7أسلوب العيش وخرق قواعد السلامة أو أسلوب العيش والسلامة

.3.7تقبل المخاطر والسياقة.

وتتضمن محاور البرنامج الوطني لتعليم السياقة ما يلي:

ج) محاور وأهداف البرنامج الوطني لتعليم السياقة.

المحور الأول : الصحة العمومية والسلامة الطرقية

يهدف هذا المحور إلى حصر التوجهات والأهداف البيداغوجية المرتبطة بالصحة العمومية وذلك بتحديد الكفاءات التي تمكن من التقليص من الأضرار ومن حماية الصحة على المستوى الفردي والجماعي طيلة حياة الفرد سواء خلال مرحلة ما قبل الحصول على رخصة السياقة أو مرحلة التكوين في السياقة أو مرحلة ما بعد الحصول على رخصة السياقة.

كما يتطرق هذا المحور إلى التطور الذي عرفته أنواع النقل في علاقتها بالجانب الصحي وبالسلامة الطرقية وكذا إلى الاكراهات الفيزيولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

.1.1نشأة وتطور التنقل بواسطة المركبات

.1.1.1القدرة على شرح الإكراهات الفيزيولوجية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف أنماط النقل.

.2.1.1تحديد المبرر عن الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف وسائل النقل.

2.1.الأضرار الصحية الناجمة عن حوادث السير على المستوى الوطني والدولي

1.2.1.معرفة تطور حوادث السير خلال العشرين سنة الماضية.

2.2.1.القدرة على شرح أهداف سياسات السلامة الطرقية وآثارها على المستوى الوطني والدولي.

3.1.الوقاية الصحية والسلامة الطرقية

1.3.1.القدرة على تصنيف حدود الميكانيك الحيوية عند الاصطدام بسرعات سير مختلفة.

2.3.1.شرح مفاهيم الصحة العمومية وعلاقتها بالسلامة الطرقية.

3.3.1.التمييز بين الوقاية والزجر في مجال التربية الطرقية.

4.1.استعمال المواد المخدرة المحظورة وغير المحظورة

1.4.1.القدرة على شرح مفاهيم المواد المخدرة، ومفهوم التعاطي لهذه المواد وتأثيراتها.

2.4.1.تقييم استعمال المواد المخدرة.

5.1.المؤسسات والفاعلون في مجال السلامة الطرقية

1.5.1.القدرة على تحديد دور مختلف المؤسسات المغربية المكلفة بالسلامة الطرقية.

2.5.1شرح كيف يساهم فاعلو القطاعين العام والخاص في الوقاية المرتبطة بالسلامة الطرقية بالمغرب.

6.1.المعلومات ذات الطابع المؤسساتي والتجاري

1.6.1.شرح الاختلاف في معالجة المعلومة الرسمية والمعلومة التجارية.

2.6.1.القدرة على تحديد المبررات الإشهارية المستعملة من طرف صانعي السيارات.

المحور الثاني: القواعد المرتبطة بالعقوبات وبتحديد المسؤوليات

يهدف هذا المحور إلى تحديد الكفاءات التي تسهل فهم القانون من أجل الانخراط في احترام قواعد التعايش في فضاء مشترك. سواء في المرحلة التي تسبق التكوين لنيل رخصة السياقة أو أثناء التكوين لنيل رخصة السياقة أو في مرحلة ما بعد الحصول على رخصة السياقة.

على هذا المستوى سيتم التمييز بين المواضيع الفرعية التالية مع تحديد أهدافها:

1.2.السلوكيات المقننة: المخالفات والعقوبات.

1.1.2.معرفة الغاية من توحيد السلوكات الطرقية في مجال ترابي معين.

2.1.2.شرح تأثير ارتكاب المخالفات على تقاسم فضاء مشترك.

3.1.2.شرح دواعي التدرج في اتخاذ العقوبات حسب الأخطاء.

2.2.قواعد نظامية وغير نظامية

2.2.1.تحديد وسائل التواصل النظامية وغير النظامية.

2.2.2.التواصل في غياب قاعدة نظامية.

3.2.2.القدرة على التمييز ما بين القواعد القانونية والضوابط الاجتماعية والفردية.

3.2.المسؤوليات الفردية والجماعية

1.3.2.قدرة السائق على تقييم مسؤوليته الفردية من خلال سلوكه.

2.3.2.معرفة حدود الحرية الفردية خلال التنقلات الطرقية.

3.3.2.معرفة دور أنظمة التعاضديات في اقتصاديات الحد من حوادث السير.

4.3.2.تحديد مفاهيم التأمين الإجباري والاختياري.

المحور الثالث: التنقل النشيط وغير النشيط

يهدف هذا المحور إلى تحديد كفاءات التحرك أو التنقل بواسطة وسيلة من وسائل النقل، وكذا فهم التفاعلات بين مختلف مستعملي الطريق راكبين كانوا أو راجلين وذلك دون إحداث ضرر بنظام السير والجولان.

يهم هذا المحور كذلك مرحلة ما قبل الحصول على رخصة السياقة لتيسير فهم استعمال الطريق منذ المراحل الأولى من العمر. وبالنظر إلى الطابع الخاص الذي تكتسيه التنقلات في المغرب، ينص هذا المحور على مجموعة من الأهداف يتعين بلوغها تأخذ بعين الاعتبار تواجد مستعملي الطريق يسوقون مركبات مجرورة بحيوانات على الطرق العمومية.

1.3.تحديد مختلف فئات مستعملي الطريق

2.3.التنقل حسب المجال الخاص أو المهني: الإكراهات والعواقب.

1.2.3.معرفة إكراهات التنقلات الخاصة حسب أنماط النقل.

2.2.3.تحديد إكراهات الولوج إلى نظام التنقل بالنسبة للنشاط المهني.

3.2.3.القدرة على قياس عواقب الطلبات الصادرة عن الآمر بالنقل على سياقة المركبات.

4.2.3.شرح كيفيات وضرورة استخدام لوازم الربط في المركبة المستعملة.

3.3.التنقل مشيا على الأقدام.

1.3.3.القدرة على تقييم العوامل المسببة للحوادث المرتبطة بالتنقل مشيا على الأقدام.

2.3.3.القدرة على تحديد مناطق الخطر أثناء التنقل مشيا على الأقدام.

3.3.3.القدرة على تطبيق قواعد السير أثناء التنقل مشيا على الأقدام داخل التجمع العمراني.

4.3.3.القدرة على تطبيق قواعد السير عند التنقل مشيا على الأقدام خارج التجمع العمراني.

4.3.التنقل على مركبة ذات عجلتين

1.4.3.القدرة على تقييم العوامل المسببة للحوادث المرتبطة بالتنقل على مركبة ذات عجلتين.

2.4.3.القدرة على تحديد مناطق الخطر عند التنقل على مركبة ذات عجلتين.

3.4.3.القدرة على تطبيق قواعد السير عند التنقل على مركبة ذات عجلتين دون محرك.

4.4.3.القدرة على تطبيق قواعد السير عند التنقل على مركبة ذات عجلتين بمحرك.

5.3.التنقل بواسطة الحيوانات

1.5.3.القدرة على تقييم العوامل المسببة للحوادث المرتبطة بسياقة الحيوانات.

2.5.3.القدرة على تحديد مناطق الخطر أثناء سياقة الحيوانات.

3.5.3.تطبيق قواعد السير عند التنقل بواسطة الحيوانات داخل التجمع العمراني.

4.5.3.تطبيق قواعد السير عند التنقل بواسطة الحيوانات خارج التجمع العمراني.

6.3.التفاعل بين مستعملي الطريق.

1.6.3.القدرة على تحديد الإكراهات المتعلقة برؤية مستعملي الطريق حسب نوع التنقل.

.2.6.3معرفة مختلف وسائل التواصل بين مستعملي الطريق.

.3.6.3القدرة على شرح أسباب الخطورة المفرطة لحوادث السير التي تقع بين فئات مختلفة من مستعملي الطريق.

المحور الرابع : البيئة الطرقية

لتطوير استعمال الطريق حسب احتياجات التنقل وخصائصه، يتعين معرفة قراءة الإشارات. لهذا يتناول هذا الجزء بوضوح الطريق ووضوح الرؤية التي ينبغي معالجتها حسب ظروف السير واستعمال الطريق. هذا المحور يعالج كل مرحلة من مراحل التكوين وذلك عبر مختلف فترات الحياة أو خلال اليوم.

.1.4السيميولوجية الطرقية (التشوير الطرقي)(sémiologie routière)

.1.1.4شرح ملاءمة السياقة حسب التشوير العمودي.

.2.1.4شرح ملاءمة السياقة حسب إشارات اللوحات ذات الرسائل المتغيرة.

.3.1.4شرح ملاءمة السياقة حسب التشوير الأفقي.

.4.1.4شرح ملاءمة السياقة عند غياب أي تشوير طرقي.

.2.4خاصيات البنيات التحتية الطرقية.

.1.2.4شرح ملاءمة السياقة حسب خصائص قارعة الطريق (المسطور، والانحناءات ...).

.2.2.4شرح ملاءمة السياقة حسب حالة إتلاف بنية قارعة الطريق.

.3.4خاصيات مستعملي الطريق المتشاركين في الفضاء الطرقي

.1.3.4القدرة على تقييم التنقلات المحتملة لمستعملي الطريق عديمي الحماية حسب الزمن.

.2.3.4القدرة على تقييم التنقلات المحتملة لمستعملي الطريق عديمي الحماية حسب المكان.

.3.3.4القدرة على ملاءمة السياقة حسب وجود مستعملي الطريق عديمي الحماية

.4.3.4القدرة على توقع الأماكن التي يتواجد بها مستعملو الطريق عديمي الحماية باستمرار.

.5.3.4وصف السلوك الواجب القيام به عند وجود محتمل لمستعملي الطريق عديمي الحماية.

6.3.4.القدرة على شرح التأثير المحتمل لباقي مستعملي الطريق على سلوكي أثناء السياقة.

4.4.الظروف المناخية

4.4 .1.القدرة على ملاءمة السياقة قبل التساقطات المطرية وخلالها وبعدها.

2.4.4.القدرة على قياس تأثير اتجاه الرياح على قوة التحام المركبة بالقارعة.

3.4.4.شرح ملاءمة السياقة حسب كثافة واضطرابات العواصف.

4.4.4.شرح ملاءمة السياقة قبل الضباب الكثيف وخلاله وبعده.

5.4.4.شرح ملاءمة السياقة قبل الزخات الثلجية وخلالها وبعدها.

6.4.4.شرح ملاءمة السياقة قبل الزوبعة الرملية وخلالها وبعدها.

5.4.ظروف الإضاءة

1.5.4.معرفة الأخذ في الحسبان خطر الإبهار عند السياقة (مرتفع، خروج من النفق، انعكاس الضوء، ...).

2.5.4.تحديد المخاطر المرتبطة بالسياقة عند طلوع الشمس وغروبها (مسار السير شرق-غرب) .

3.5.4.تحديد الاحتياطات التي يتعين اتخاذها عند السياقة من أجل الحد من المخاطر المرتبطة بالظروف السيئة للإضاءة.

4.5.4.القدرة على ملاءمة السياقة مع حالة الإضاءة.

6.4.الأوراش الطرقية

1.6.4.القدرة على تحديد أماكن تواجد عمال الأشغال الطرقية وهم يشتغلون.

2.6.4.القدرة على معرفة الاحتياطات التي يجب اتخاذها أثناء السياقة لتجنب مخاطر تطاير بعض المواد على عمال الأشغال الطرقية وغيرهم من مستعملي الطريق وتقييم فعالية سلوكي في هذه الحالة.

3.6.4.القدرة على ملاءمة سرعة السير والتموضع حسب ظروف السير بالقرب من الأوراش الطرقية وبجانبها.

المحور الخامس: الكفاءات البشرية

يعرف هذا المحور بالقدرات الذهنية والبدنية وبكيفية التموضع وكذا كيفية التعامل مع المعلومة وآثارها على تصرفات السائقين، خصوصا في مرحلة التكوين في السياقة، وذلك من خلال الكفاءات الأساسية التالية:

تدبير القدرات الذهنية؛

تدبير الحالة البدنية والقدرات الجسمانية؛

البحث عن المعلومة؛

طريقة التواصل في وضعية حركة؛

كيفية تقاسم قارعة الطريق واختيار سرعة السير.

1.5.التعامل مع المعلومة والخاصيات الفيزيولوجية للجسم

1.1.5.معرفة الاحتياطات المتخذة للحد من المخاطر المرتبطة بالمسارات الروتينية.

2.1.5.شرح مدى تأثير تجربة السياقة على معالجة المعلومة بالنسبة للسائق.

3.1.5.معرفة استخدام الأجهزة المعلوماتية المساعدة على السياقة أثناء السير.

4.1.5.شرح حدود الحركية البصرية أثناء السياقة

5.1.5قدرة السائق على ملاءمة تواصله وسرعة سيره حسب زمن رد فعل مختلف مستعملي الطريق في نفس المحيط الطرقي

6.1.5.تقييم القدرة على مواجهة ضغوطات باقي مستعملي الطريق.

2.5.الاستراتيجية البصرية

1.2.5.شرح الفرق بين البحث عن معلومات بصرية مباشرة وغير مباشرة وتأثيرها على قرارات السياقة.

2.2.5.القدرة على تقييم تنقل السائق في الثانيتين المواليتين)منطقة التصحيح.(

3.2.5.القدرة على تقييم تنقل السائق في الثواني الأربع الموالية)منطقة التموقع.(

4.2.5.القدرة على تقييم تنقل السائق في الثواني العشر الموالية)منطقة الاستباق.(

.5.2.5معرفة استخدام مختلف الأضواء للتأقلم مع ظروف الإضاءة دون إبهار باقي مستعملي الطريق.

.6.2.5معرفة استخدام مختلف الأضواء حتى يكون الشخص مرئيا بوقت كاف ومبكر من قبل باقي مستعملي الطريق.

.7.2.5القدرة على تقييم ظروف الرؤية الملائمة حتى يرانا باقي مستعملي الطريق في الوقت المناسب .

.8.2.5السير مع مراعاة مسافة وضوح الرؤية.

.9.2.5الأخذ في الحسبان مسافة الإضاءة في اختيار سرعة سيري.

.10.2.5الأخذ في الحسبان وجود زوايا بصرية خفية.

.3.5التواصل

.1.3.5الظاهر وغير الظاهر:

.1.1.3.5القدرة على شرح الفرق بين الإخبار والتواصل أثناء السياقة.

.2.1.3.5القدرة على تحديد الوسائل الظاهرة وغير الظاهرة المستعملة للتواصل على الطريق.

.3.1.3.5القدرة على تقييم عواقب الخطأ في فهم الإشارة غير الظاهرة بين مستعملي الطريق.

.2.3.5وضعية السائق ليرى ويراه الغير:

.1.2.3.5تحديد المؤشرات التي ينبغي تحريها لمعرفة أن مستعملا آخرا للطريق قد فهم.

.2.2.3.5القدرة على تقييم الوقت اللازم لمستعمل آخر للطريق ليتعرف على نية السائق في السير.

.3.2.3.5معرفة استخدام مختلف الأضواء للتأقلم مع وضعيات الإضاءة وحركة السير، دون إبهار باقي مستعملي الطريق .

.3.3.5التنبيه:

.1.3.3.5القدرة على الأخذ بعين الاعتبار الوقت اللازم لرد فعل باقي مستعملي الطريق للتنبيه بتغيير سرعتهم في السير.

.2.3.3.5القدرة على الأخذ بعين الاعتبار الوقت اللازم لرد فعل باقي مستعملي الطريق للتنبيه بتغيير المسار.

.4.5تقاسم قارعة الطريق

.1.4.5في السير العادي (خارج وأثناء الملتقى الطرقي)

.1.1.4.5تقييم الحيز الذي تشغله المركبة في الفضاء الطرقي.

.2.1.4.5تقييم مسافة وضوح الرؤية عند الملتقى الطرقي.

.3.1.4.5القدرة على قياس المدة اللازمة لعبور قارعة الطريق حسب نوع مستعملي الطريق.

.4.1. 4.5القدرة على الأخذ بعين الاعتبار حالة الأماكن وتواجد مستعملين آخرين للطريق عند عبور قارعة الطريق.

.5.1.4.5القدرة على تقييم المدة الزمنية اللازمة لعبور قارعة الطريق.

.6.1.4.5القدرة على تقييم المدة الزمنية اللازمة بين الانطلاق وبلوغ مختلف سرعات السير.

.2.4.5عند الانعطاف:

.1.2.4.5القدرة على تقييم المساحة الجانبية المتاحة في طرفي المركبة المساقة.

.2.2.4.5القدرة على الأخذ بعين الاعتبار باقي مستعملي الطريق للتموضع قبل تغيير الاتجاه.

.3.2.4.5القدرة على استباق خصائص قارعة الطريق التي نرغب السير عليها.

.4.2.4.5القدرة على استباق تواجد مستعملين آخرين لقارعة الطريق التي نرغب السير عليها.

.3.4.5عند التجاوز:

.1.3.4.5القدرة على تحديد مختلف سرعات السير وتسارع باقي أنواع المركبات.

.2.3.4.5القدرة على تقييم سرعة المركبة المراد تداركها.

.3.3.4.5معرفة قياس المدة الزمنية اللازمة لتجاوز سيارة بفارق سرعة بسيط (أقل من 20 كلم في الساعة).

.4.3.4.5تقييم مسافة وضوح الرؤية اللازمة قبل التجاوز.

.5.3.4.5القدرة على استباق المكان الذي يكون فيه التجاوز غير منتظر أو مستحيلا.

.6.3.4.5القدرة على الحفاظ على المسافة بين سائق المركبة وبين المركبة التي يتم تجاوزها، قبل وأثناء وبعد المناورة.

.7.3.4.5المحافظة على المسافة بين سائق المركبة وبين المركبة المستدركة في انتظار التمكن من تجاوزها.

.4.4.5عند التقابل:

.1.4.4.5القدرة على تقييم الحيز الفاصل عند التقابل.

.2.4.4.5القدرة على استباق الأماكن التي يكون فيها التقابل صعبا أو مستحيلا.

.3.4.4.5الأخذ بعين الاعتبار حالة الأماكن والمستعمل الآخر للطريق من أجل التموضع مع ملاءمة سرعة السير.

.5.4.5السير في صف من المركبات:

.1.5.4.5معرفة كيفية تقييم الوقت الفاصل بين المركبات نحو الأمام.

.2.5.4.5معرفة كيفية تقييم الوقت الفاصل بين المركبات نحو الخلف.

.3.5.4.5القدرة على استباق تغيير سرعات السير أو تغيير الاتجاه في المجال الأمامي للمركبة التي تسير في الأمام.

.4.5.4.5القدرة على الأخذ بعين الاعتبار تغيير سرعات الروجان عند تدبير المدة الزمنية الفاصلة بين المركبات (نحو الأمام ومن الخلف) .

.5.5.4.5القدرة على الأخذ بعين الاعتبار حجب الرؤية الذي تحدثه بعض المركبات نحو الأمام بهدف الرفع من المدة الزمنية الفاصلة بين المركبات نحو الأمام.

.6.5.4.5الأخذ في الحسبان انعدام الحماية لدى بعض مستعملي الطريق عند اختيار المسافة الفاصلة بيني وبينهم.

.6.4.5عند التوقف:

.5 .1.6.4الأخذ في الحسبان وضوح الرؤية لاختيار مكان الوقوف.

.2.6.4.5ملاءمة السياقة للبحث عن فسحة للتوقف.

.3.6.4.5ملاءمة السياقة للبحث عن فسحة للتوقف متعامدة مع السير.

.4.6.4.5ملاءمة السياقة للبحث عن فسحة للتوقف في وضعية مائلة.

.5.6.4.5الأخذ في الحسبان المجال المتوفر للتوقف حسب حجم المركبة (في فسحة موازية للسير، أو متعامدة مع السير، أو في وضعية مائلة).

.7.4.5الحصر الدقيق:

.1.7.4.5تقييم القدرة على تخفيض سرعة المركبة.

.2.7.4.5تقييم المسافة اللازمة للوقوف بسرعات سير مختلفة.

.3.7.4.5الأخذ في الحسبان قياس المركبة للقيام بوقوف دقيق نحو الأمام أو على جانب المركبة.

.5.5اختيار سرعة السير

.1.5.5التكيف مع المحيط:

.1.1.5.5القدرة على شرح خصائص سرعة السير الملائمة للمحيط.

.2.1.5.5معرفة الفرق بين السرعة المفرطة والإفراط في السرعة.

.3.1.5.5الأخذ في الحسبان فارق السرعة لاختيار سرعة السير.

.4.1.5.5تحديد حالة الأماكن لملاءمة سرعة السير.

.5.1.5.5ملاءمة سرعة السير مع كثافة مستعملي الطريق المتواجدين بالمحيط المباشر للسير.

.2.5.5السياقة المراعية للبيئة:

.1.2.5.5السير مع ملاءمة مستويات السرعة بمسطور الطريق.

.2.2.5.5المحافظة على سرعة السير بالمسارات الطويلة.

.3.2.5.5الأخذ في الحسبان الإكراهات البيئية لملاءمة سرعة.

.6.5تدبير الحالات الحرجة (الوقوف المفاجئ وحالة الاستعجال)

.1.6.5الحصر:

.1.1.6.5القدرة على تقييم مسافات الحصر حسب خصائص المركبة.

.2.1.6.5القدرة على قياس تأثير البيئة المحيطة على مسافة الفرملة.

.3.1.6.5محاكاة التباطؤ القوي في السرعة حسب تجهيز المركبة.

.2.6.5تجنب الخطر:

.1.2.6.5محاكاة الحدود الممكنة لتجنب الخطر في البيئات المتدهورة.

.3.6.5الوقوف وإعادة الانطلاق:

.1.3.6.5تقييم مسافة الوقوف بسرعات سير مختلفة

.2.3.6.5محاكاة التوقف الإجباري بسبب عامل خارجي.

.3.3.6.5القدرة على محاكاة إعادة الانطلاق بعد توقف المحرك في حالة خطيرة.

.4.6.5حوادث السير:

.1.4.6.5شرح إجراءات حماية مكان وقوع حادثة سير.

.2.4.6.5شرح إجراءات إشعار مصالح الإغاثة عند وقوع حادثة سير.

.3.4.6.5القدرة على إغاثة الضحايا حسب الكفاءات الشخصية.

.4.4.6.5القدرة على محاكاة عملية القيام بإجراءات حماية الضحايا وإشعار مصالح الإغاثة عند الاقتراب من مكان وقوع حادثة سير.

المحور السادس: المركبة

يتطرق هذا المحور لكفاءات استخدام المركبة بطريقة رشيدة وآمنة. ويتم تفصيل هذا الجزء أساسا في مرحلة التكوين في السياقة.

1.6.المظاهر الميكانيكية والوضعية الصحيحة للجلوس والسياقة:

1.1.6.وضعية السائق والراكبين:

1.1.1.6.الجلوس على مقعد السياقة والتكيف مع خصائص المركبة.

2.1.1.6.معرفة الخصائص المورفولوجية (التشكلات الجسمانية) اللازم أخذها بعين الاعتبار لتثبيت الركاب في المركبة.

3.1.1.6.القدرة على تحديد مناطق الرؤية المباشرة وغير المباشرة، وزوايا حجب الرؤية المرتبطة بالمركبة.

2.1.6.لوازم التحكم في السياقة ووسائل الراحة:

1.2.1.6.القدرة على شرح موقع وكيفية استعمال مأمرات التحكم في الإنارة والتنبيه والمساعدة على السياقة.

2.2.1.6.القدرة على شرح دور التجهيزات المعلوماتية المساعدة على السياقة ومحدوديتها.

3.2.1.6.القدرة على استعمال مختلف مأمرات التحكم حسب تطور وظروف السياقة وطبيعة الطريق.

3.1.6.مأمرات التحكم في تجهيزات السلامة.

1.3.1.6.محاكاة استعمال مختلف مأمرات التحكم في تجهيزات السلامة لمركبة جديدة قبل السير بها.

2.3.1.6.القدرة على مراقبة حالة اشتغال أضواء التحذير قبل كل انطلاق في السير.

4.1.6.سلسلة نظام الحركة:

4.1.61..الوقود وزيوت التشحيم: القدرة على الأخذ بعين الاعتبار توصيات الصانع في اختيار الوقود وزيوت التشحيم.

2.4.1.6.أنواع المحركات: معرفة تأثير خصائص محرك المركبة على السياقة.

.3.4.1.6أنواع المحركات: معرفة تشغيل المحرك واستخدامه حسب درجات أنظمة تغذية المحرك المعمول بها.

.4.4.1.6جهاز الواصل اليدوي والآلي :(embrayage) القدرة على شرح مزايا استعمال مختلف أنواع وسائل التحكم في جهاز الواصل.

.5.4.1.6جهاز الواصل اليدوي والآلي :(embrayage) القدرة على استخدام الواصل اليدوي استخداما رشيدا عند الانطلاق، وتغيير درجات السرعة ثم الإقدام على الوقوف.

.6.4.1.6علبة تغيير السرعات اليدوية أو الآلية: معرفة استخدام علبة تغيير السرعة حسب نظام تغذية المحرك وسرعة السير.

.7.4.1.6علبة تغيير السرعات اليدوية أو الآلية: القدرة على ملاءمة درجة السرعة مع سرعة السير، والانحدارات الشديدة للطريق وكذلك بالنسبة للحمولة.

.8.4.1.6النوابض: الأخذ في الحسبان الجهد الذي تتحمله النوابض أثناء نقل الكتلة بالسيارة.

.9.4.1.6أجهزة الحصر: معرفة استعمال ومزايا نظام المساعدة على الحصر

.10.4.1.6أجهزة الحصر: القدرة على استباق تخفيضات السرعة لملاءمة الضغط على دواسة الحصر.

.11.4.1.6الإطارات المطاطية: القدرة على مراقبة حالة وتآكل الإطارات المطاطية المستخدمة وعجلة الاحتياط بشكل منتظم.

.12.4.1.6الإطارات المطاطية: القدرة على قياس ضغط الإطارات المطاطية لضبطها وفق توصيات دليل استعمال المركبة وكذلك حسب درجة حرارتها.

.13.4.1.6الإطارات المطاطية: القدرة على استباق تشوهات قارعة الطريق ومناطق الدرجان للحفاظ على حالة الإطارات المطاطية.

.5.1.6المقاييس والحمولة:

.1.5.1.6معرفة تحديد التشوير الواجب احترامه حسب أبعاد المركبة.

.2.5.1.6القيام بتقييم الحجم المستعمل من قارعة الطريق حسب الاتجاه الذي أختاره.

.3.5.1.6القيام بتقييم المخاطر المحتملة والمرتبطة بالحمولة حسب مسطور الطريق.

.4.5.1.6المقطورات: القيام بتقييم المخاطر المحتملة عند جر مقطورة حسب مسطور الطريق.

.5.5.1.6القدرة على الأخذ بعين الاعتبار أبعاد المركبة الجارة والمقطورة من أجل السير بهما.

.6.5.1.6البارز الخلفي لهيكل المركبة: القدرة على تقييم المساحة اللازمة في مؤخر المحور الأمامي من أجل الانعطاف أو الدوران.

.7.5.1.6البارز الخلفي لهيكل المركبة: القدرة على تقييم المساحة اللازمة في بداية المحور الخلفي من أجل الانعطاف أو الدوران.

.8.5.1.6القدرة على الأخذ بعين الاعتبار زوايا حجب الرؤية للمركبة الجارة و/أو المقطورة للإعلان عن تغييرات الاتجاه أو سرعة السير.

.9.5.1.6وضع الإشارة الإجبارية على المركبة او المقطورة حسب الحمولة أو خاصيات المركبة.

.2.6المظاهر الديناميكية

.1.2.6تأثير الحمولة:

.1.1.2.6شرح عواقب الشحن غير السليم على وضوح الرؤية للسائق.

.2.1.2.6شرح عواقب الشحن غير السليم على حركية السائق.

.3.1.2.6شرح عواقب الشحن غير المربوط بإحكام أثناء الاصطدام.

.2.2.6السلامة النشيطة أو الأولية(sécurité active ou primaire) :

.1.2.2.6معرفة عواقب تغيرات مركز الجاذبية على السياقة.

.2.2.2.6معرفة تأثير العوامل الميكانيكية والبيئية عند الحصر.

.3.2.2.6القدرة على خفض السرعات القصوى حسب حالة تكسية الطريق.

.4.2.2.6محاكاة عملية الحصر باستعمال مختلف أنظمة المساعدة على الحصر أو بدونها.

.5.2.2.6معرفة العوامل الميكانيكية والبيئية التي تغير القوة النابذة.

.6.2.2.6الأخذ في الحسبان القوة النابذة لملاءمة السرعة قبل دخول المنعرجات.

.7.2.2.6محاكاة دخول المنعرجات بسرعات غير متلائمة مع مسطور الطريق.

.8.2.2.6الأخذ في الحسبان أنظمة المساعدة على السياقة سواء المندرجة في سلسلة الصنع أو تلك الاختيارية. وذلك لانتقاء المركبة عند الشراء.

.9.2.2.6التحققات الداخلية والخارجية: آخذا في الحسبان الجدول الزمني للصيانة الذي يحدده الصانع لمراقبة المركبة.

.10.2.2.6إصلاح المركبة أو العدول عن السير حسب حالة أداة من الأدوات الأساسية للسلامة.

.3.2.6السلامة الكامنة أو الثانوية: ((sécurité passive ou secondaire

.1.3.2.6ردود فعل مختلف مستعملي الطريق عند محاكاة حالات السياقة التي تمثل عوامل رئيسية لوقوع حوادث سير خطيرة.

.2.3.2.6تقييم آثار الاصطدام على السائق والراكب.

.3.3.2.6شرح وظائف مختلف لوازم السلامة الوقائية ولوازم السلامة الكامنة.

.4.3.2.6تحديد ردود فعل السائقين وتغيرات الموقع عند محاكاة الاصطدامات سواء في وجود أو في عدم وجود لوازم السلامة الوقائية ولوازم السلامة الكامنة.

.4.2.6السلامة التكميلية(sécurité tertiaire):

.1.4.2.6محاكاة السلوك الواجب القيام به للإشعار بوقوع حادث حسب المكان.

.2.4.2.6إخبار مصالح الإغاثة بشكل فعال عند وقوع حادثة سير.

.3.4.2.6استخدام المعلومات أو وظائف جهاز تحديد الموقع الإخبار مصالح الإغاثة بوقوع حادثة سير.

.3.6المظاهر الاقتصادية

.1.3.6الصيانة المنتظمة

.1.1.3.6تقييم التكلفة الشهرية للصيانة المنتظمة للمركبة حسب التنقلات المعتادة.

.2.3.6الصيانة الدورية:

.1.2.3.6تصنيف المعايير التي تسمح باختيار المؤسسة المكلفة بصيانة المركبة.

.2.2.3.6تقييم التكلفة الشهرية للصيانة الدورية للمركبة حسب التنقلات المعتادة.

المحور السابع: مشاريع الحياة والسلامة الطرقية

يركز هذا الجزء على الكفاءة التي تمكن من الربط بين الكيفية التي ننظر بها إلى أنفسنا وطريقة تصرفنا على الطريق. بمعنى مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه أسلوب الحياة و/أو الأسلوب الذي نرغب في اكتسابه، على سلوكنا في الطريق. ولأن مفهوم أسلوب وأهداف الحياة يتجاوز المفهوم المجرد للسلوك الطرقي، فهو جزء من بناء هوية الشخص. ولكونه يرتبط كثيرا بالوجدان وبالطريقة التي ننظر بها إلى الأشياء، فإن هذا المحور يهم مرحلة التعلم ما قبل رخصة السياقة وأثناءها، وأساسا يتم تفصيله في مرحلة ما بعد نيل الرخصة. ويمكن هذا الموضوع من معالجة الأسئلة من قبيل:

كيف يتأثر استعمالي للطريق بما أنا عليه وما أفكر فيه وأسعى إليه في الحياة؟

كيف يمكن لمشاعري وبحثي عن الأحاسيس والطريقة التي أدبر بها الأمور أن تؤثر على قراراتي في السياقة؟

كيف يمكن أن يؤثر استعمالي للطريق على مشاريعي في الحياة والطريقة التي أتطور بها؟...

.1.7التنقل والحركية

.1.1.7تحديد التطلعات المرتبطة بالحصول على رخصة السياقة حسب الصنف المقصود.

.2.1.7معرفة أهداف التنقلات في مختلف الحالات.

.3.1.7تحديد تأثير أهداف التنقل على السلوك الطرقي.

.2.7أسلوب الحياة وخرق قواعد السلامة أو أسلوب العيش والسلامة:

.1.2.7تقييم أثر أسلوب العيش على السياقة.

.2.2.7تقييم تأثير المعارف على سلوكي وعلى اختياراتي في الحياة.

.3.2.7تحديد الأسباب التي يمكن أن تدفع شخصا إلى خرق قاعدة متعارف عليها.

.4.2.7تحديد الإنتظارات المرتبطة بخرق قانون السير.

5.2.7.تقييم استيعاب السائق للقانون وتأثيره على السلوك الطرقي.

3.7.تقبل المخاطر والسياقة

1.3.7.الركاب والخطر:

1.1.3.7.معرفة تموضع الركاب داخل المركبة حسب خصائص بنيتهم.

2.1.3.7.شرح المخاطر الناجمة عن تجربة السائق في نقل الركاب الراشدين على متن المركبة.

3.1.3.7.تحديد نوع الركاب الذين قد يتسببون في تغيير سلوك السائق أثناء السياقة.

2.3.7.تأثير الغير على السلوك الطرقي:

1.2.3.7.قياس تأثير الأسرة أو الأصدقاء على تمثلاتي وسلوكي.

2.2.3.7.تحديد تأثير الغير على سلوكي وعلى السلامة.

3.2.3.7.تحديد التصرفات والمبررات التي تمكن من مقاومة الضغط الاجتماعي عند اختيار سرعة السير وقرارات السياقة.

3.3.7.استيعاب الخطر:

1.3.3.7.معرفة محفزات الشخص على المخاطرة.

2.3.3.7.تحديد عوامل الحماية التي تحد من المخاطرة.

3.3.3.7.معرفة التصرفات اللازمة لخفض المخاطر أثناء السياقة.

4.3.3.7.معرفة السيناريوهات الممكنة للحد من المجازفة الشخصية وحماية الجماعة.

5.3.3.7.شرح الأنواع الرئيسية للمجازفين وأنواع السلوك المرتبطة بهم.

6.3.3.7.تقييم أسلوب السياقة في مختلف لحظات التعلم ولدى مختلف مستعملي الطريق)الدراجة الهوائية، الدراجة النارية، السيارة، .(...

.....
.....
.....

.....

.....

المرسوم رقم 421.10.2 الصادر في 20 من شوال 1431)29 سبتمبر 2010(بتطبيق أحكام القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات ،

كما وقع تغييره وتتميمه

)ج.ر عدد 5878 بتاريخ 21 من شوال 1431)30 سبتمبر 2010(، ص: 4453(

الوزير الأول ،

بناء على القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 07.10.1 بتاريخ 26 من صفر 1431)11 فبراير 2010(ولاسيما المواد من 44 إلى 84 والمواد من 267 إلى 288 والمواد 309)الفقرة الثانية(و310)الفقرة الأولى(و314 و315 منه؛ رسم ما يلي :

القسم الأول

مقتضيات تقنيةالباب الأولتعاريف

المادة 1

يراد في مفهوم هذا المرسوم بما يلي:

«حافلة:» مركبة تضم أكثر من تسعة مقاعد للجلوس بما فيها مقعد السائق يتم تخصيصها، حسب صنعها وتهيئتها، للنقل الجماعي للأشخاص وأمتعتهم ؛

«حافلة كبيرة:» حافلة تستجيب للخصائص المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل، مخصصة لنقل الأشخاص لمسافات طويلة وتمكن من نقل الركاب على متن المركبة أساسا وهم جلوس ؛3- «حافلة متمفصلة» أو «حافلة كبيرة متمفصلة:» حافلة أو حافلة كبيرة مكونة على الأقل من شطرين صلبين موصولين فيما بينهما بواسطة قطع متمفصلة، تمكن من التنقل الحر للركاب وتكون القطع الصلبة مرتبطة بصفة دائمة ولا يمكن فصلها إلا عبر عملية تستلزم تركيبات خاصة ؛

«شاحنة صغيرة:» مركبة ذات محرك تتوفر على أربع عجلات على الأقل، ما عدا الدراجات رباعية العجلات بمحرك، مخصصة لنقل البضائع، ولا يزيد وزنها الإجمالي المأذون به محملة عن 5.3 طن)500.3 كيلوغرام(؛

«أريبة الخدمة الشتوية» : مركبة بمحرك لنقل البضائع، يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة

عن 5.3 طن)500.3 كيلوغرام(أو جرار فلاحي في ملك الهيئات المدبرة للطرق العمومية أو الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عنها، عندما تكون مجهزة بآليات خاصة مضادة لرقاق الجليد أو الثلوج على الطرق المفتوحة للسير العمومي. وتحدد خصائص هذه الأدوات بقرار لوزير التجهيز والنقل ؛

«أريبة خاصة» : أريبة ذاتية الدفع أو مقطورة تستعمل لرفع المنتجات من كل نوع، أو رصها أو نقلها، ما عدا نقل الأشخاص غير السائق وعند الاقتضاء مرافق واحد والتي لا يمكن أن تفوق سرعتها بحكم صنعها 25 كيلومترا في الساعة ؛

«قطار مزدوج» : مجموعة مكونة من مركبة متمفصلة ومن نصف مقطورة يرتكز جزؤها الأمامي إما على قادمة الجر أو على المحرك المتدحرج الخلفي لنصف المقطورة الأولى الذي يقوم مقام قادمة الجر ؛

«قطار طرقي:» مجموعة مكونة من مركبة بمحرك مقرونة بمقطورة أو نصف مقطورة يرتكز جزؤها الأمامي على قادمة الجر ؛

«مركبة المنفعة العامة» : مركبة ذات منفعة عامة تتمتع بأولوية أو بتسهيلات في المرور، مثل مركبة مصالح الشرطة والدرك الملكي والجمارك ومكافحة الحرائق ووحدات التدخل الصحي المتنقلة، أو بطلب من مصالح الطوارئ الطبية، والتي تقتصر مهمتها على تدخل هذه الوحدات، ووحدات وزارة العدل المستخدمة لنقل السجناء أو لاستتباب النظام في المؤسسات السجنية، ووحدات النقل الطبي و أريبات الخدمة الشتوية ومركبات التدخل التابعة للمصالح المسيرة عندما يتعلق الأمر بالطرق السيارة أو الطرق ذات قارعتين منفصلتين ؛

10 - «سيارة خاصة:» مركبة بمحرك لها أربع عجلات على الأقل، ماعدا الدراجات رباعية العجلات بمحرك، مخصصة لنقل الأشخاص وتضم تسعة مقاعد للجلوس على الأكثر بما في ذلك مقعد السائق، ولا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 5.3 طن)500.3 كيلوغرام(؛

11- «صانع» : شخص أو هيئة، أيا كان موقعها في عملية الإنتاج أو التسويق، يتقدم بطلب مصادقة ويقترح نفسه ليكون مسؤولا عن جميع جوانب عملية المصادقة ومطابقة الإنتاج ؛

21- «نظام» مجموعة من الأجهزة التقنية لمركبة مخصصة لأداء إحدى الوظائف، كالحصر ومكافحة التلوث ؛

31- «صنف المركبة:» تحدد بقرار وزير التجهيز والنقل من أجل المصادقة عليها أصناف المركبات، حسب الخصائص والاستعمال والوزن والقدرة على النقل.

الباب الثاني

أوزان المركبات وأبعادها الفرع الأول

أوزان المركبات المادة 2

أوزان المركبات المنصوص عليها في البند 1 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 05.52 هي:

الوزن الإجمالي المأذون به لكل مركبة محملة ؛

الوزن الإجمالي الدارج المأذون به لكل مركبة ؛

الحد الأقصى للوزن المأذون به عن كل محور لكل مركبة.

المادة 3

يجب أن لا يتجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة محملة والوزن الإجمالي الدارج المأذون به الحدود التالية:

1. بالنسبة للمركبات المكونة لمجموعة مركبات :

مقطورة ذات محورين)2( )ما عدا نصف مقطورة:(18 طن)000.18 كيلوغرام(؛

مقطورة ذات ثلاثة)3(محاور)ما عدا نصف مقطورة:(24 طن)000.24 كيلوغرام(؛

2. بالنسبة لمجموعة المركبات :

قطارات طرقية ذات خمسة)5(أو ستة)6(محاور:

أ(مركبة بمحرك ذات محورين) 2(مع مقطورة ذات ثلاثة)3(محاور: 40 طن)000.40 كيلوغرام(؛

ب(مركبة بمحرك ذات ثلاثة) 3(محاور مع مقطورة ذات محورين)2(أو ثلاثة)3(محاور: 40 طن)000.40 كيلوغرام(؛

مركبات متمفصلة ذات خمسة)5(أو ستة)6(محاور:

أ(مركبة بمحرك ذات محورين)2(مع نصف مقطورة ذات ثلاثة)3(محاور: 40 طن)000.40 كيلوغرام(؛

ب(مركبة بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور مع نصف مقطورة ذات محورين أو ثلاثة)3(محاور:

40 طنا)000.40 كيلوغرام(؛

ج(مركبة بمحرك ذات محورين) 2(أو ثلاثة)3(محاور مع نصف مقطورة ذات محورين)2(أو ثلاثة)3(محاور تنقل، في حالة النقل المتـعدد الأنماط ح اوية من فئة 40 قدما: 44 ط نا)000.44 كيلوغرام(؛

د(مركبة بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور مع نصف مقطورة ذات محورين)2(أو ثلاثة)3(محاور تنقل، في حالة النقل المتعدد الأنماط حاوية من فئة 40 قدما: 44 طنا)000.44 كيلوغرام(؛

قطارات طرقية ذات أربعة)4(محاور مكونة من مركبة بمحرك ذات محورين)2(ومقطورة ذات محورين)2(: 36 طنا)000.36 كيلوغرام(؛

مركبات متمفصلة ذات أربعة)4(محاور ومكونة من مركبة بمحرك ذات محورين)2(مع نصف مقطورة ذات محورين)2(، تبعا لتباعد محورين نصف المقطورة :

أ(إذا كان التباعد يعادل أو يفوق 3.1 متر ويعادل أو يقل عن 8.1 متر: 36 طنا)000.36 كيلوغرام(؛

ب(إذا كان التباعد يتجاوز 8.1 متر: 36 طنا)000.36 كيلوغرام (؛

ويسمح بطنين)2000 كيلوغرام(إضافيين عندما يتم احترام الوزن الإجمالي المأذون به للمركبة بمحرك)18 طنا( )000.18 كيلوغرام(، والوزن الإجمالي المأذون به للمحور المترادف لنصف المقطورة)20 طنا( )000.20 كيلوغرام(وعندما يكون المحور المحرك مزودا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي.

3. بالنسبة للمركبات بمحرك:

مركبات بمحرك ذات محورين)2(: 18 طنا)000.18 كيلوغرام(؛

مركبات بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور: 25 طنا)000.25 كيلوغرام(؛

مركبات بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور، عندما يكون المحور المحرك مجهزا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي أو ما يعادلها أو عندما يكون كل محور محرك مجهزا بإطارات مطاطية مزدوجة ولا يتجاوز الوزن الأقصى لكل محور 5.9 طن: 26 طنا)000.26 كيلوغرام(؛

مركبات بمحرك ذات أربعة)4(محاور مع محورين موجهين، عندما يكون المحور المحرك مجهزا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي أو ما يعادلها أو عندما يكون كل محور محرك مجهزا بعجلات مزدوجة ولا يتجاوز الوزن الأقصى لكل محور 5.9 طن : 32 طنا)000.32 كيلوغرام(؛

4. حافلة متمفصلة ذات ثلاث)3(محاور: 28 طن)000.28 كيلوغرام.(

المادة 4

يجب أن لا يتجاوز الوزن الأقصى المأذون به عن كل محور الحدود القصوى التالية :

محور غير محرك منفرد: 10 أطنان)000.10 كيلوغرام (؛

محوران مترادفان للمقطورات وأنصاف المقطورات :

يجب ألا يتجاوز مجموع الوزن بالنسبة للمحورين المترادفين الحدود التالية، حسب تباعد المحاور :

تباعد يقل عن متر)1(:)11(طنا)000.11 كيلوغرام(؛

تباعد يعادل أو يفوق متر)1(ويقل عن 3.1 متر : 16 طن)000.16 كيلوغرام(؛

تباعد يعادل أو يفوق 3.1 متر ويقل عن 8.1 متر: 18 طنا)000.18 كيلوغرام(؛

تباعد يعادل أو يفوق 8.1 متر : 20 طنا)000.20 كيلوغرام(؛

3. محاور ثلاثية مترادفة للمقطورات وأنصاف المقطورات:

يجب ألا يتجاوز مجموع أوزان المحاور الثلاثية المترادفة، حسب تباعد المحاور الحدود التالية:

تباعد يعادل أو يقل عن 3.1 متر: 21 طنا)000.21 كيلوغرام(؛

تباعد يعادل أو يقل عن 3.1 متر ويعادل أو يقل عن 4.1 متر: 24 طنا)000.24 كيلوغرام(؛

4. محور محرك:

مركبة بمحرك ذات محورين)2(مع مقطورة ذات ثلاثة)3(محاور: 5.11 طن)500.11 كيلوغرام(؛

مركبة بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور مع مقطورة ذات محورين)2(أو ثلاثة)3(: 5.11 طن)500.11 كيلوغرام(؛- مركبة بمحرك ذات محورين)2(مع نصف مقطورة ذات ثلاثة)3(محاور: 5.11 طن)500.11 كيلوغرام(؛

مركبة بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور مع نصف مقطورة ذات محورين)2(أو ثلاثة)3(: 5.11 طن)500.11 كيلوغرام(؛

مركبة بمحرك ذات ثلاثة)3(محاور مع نصف مقطورة ذات محورين)2(أو ثلاثة)3(محاور، تنقل في حالة النقل المتعدد الأنماط حاوية من فئة 40 قدما: 5.11 طن)500.11 كيلوغرام(؛- قطارات

طرقية ذات أربعة)4(محاور مكونة من مركبة بمحرك ذات محورين)2(ومقطورةذات محورين)2(: 5.11 طن)500.11 كيلوغرام(؛

5. محاور مترادفة للمركبات بمحرك :

يجب ألا يتجاوز مجموع الأوزان بالنسبة لكل محور من المحورين المترادفين الحدود التالية، حسب تباعد المحاور:

تباعد أقل من 1 متر : 5.11 طن) 500.11 كيلوغرام(؛

تباعد يعادل أو يفوق 1 متر وأقل من 3.1 متر: 16 طنا)000.16 كيلوغرام(؛

تباعد يعادل أو يفوق 3.1 متر وأقل من 8.1 متر: 18 طنا)000.18 كيلوغرام(؛

عندما يكون المحور المحرك مجهزا بعجلات مزدوجة ومعالق بالضغط الهوائي أو ما يعادلها، أو عندما

يكون كل محور محرك مزودا بعجلات مزدوجة ولا يتجاوز الوزن الأقصى لكل محور 5.9 طن : 19 طن.

الفرع الثاني

الأبعاد القصوى للمركبات

المادة 5

يجب ألا تتجاوز أبعاد المركبات المنصوص عليها في 3 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 05.52 الحدود التالية:

1 - الطول الأقصى:

المركبة بمحرك: 00.12 مترا؛

غير أن طول الحافلة والحافلة الكبيرة ذات محورين يمكن أن يصل إلى 5.13 مترا، وطول الحافلة والحافلة الكبيرة ذات أكثر من محورين 15 مترا.

مقطورة: 12 مترا؛

مركبة متمفصلة : 50.16 مترا؛

قطار طرقي: 75.18 مترا؛

حافلة متمفصلة : 00.18 مترا؛

2 - العرض الأقصى:

جميع المركبات: 55.2 مترا؛

البنيات الفوقية للمركبات المكيفة: 60.2 مترا؛

العلو الأقصى: جميع المركبات: 00.4 أمتار.

المادة 6

تدخل ضمن الأبعاد المبينة في المادة 5 أعلاه البنيات الفوقية المتحركة وأجزاء الشحن الموحدة مثلالحاويات:

يجب أن تدخل كل مركبة بمحرك أو مجموعة مركبات في حالة سير ضمن طوق دائري يبلغ شعاعه الخارجي 50.12 مترا وشعاعه الداخلي 30.5 متر ؛

تحدد المسافة القصوى بين محور مدار القرن والجزء الخلفي لنصف المقطورة في 00.12 مترا ؛

تحدد المسافة القصوى المقاسة بموازاة مع المحور الطولي للقطار الطرقي بين النقط الخارجية الواقعة في أقصى مقدمة منطقة الشحن خلف قمرة القيادة وبين أقصى مؤخرة مقطورة المجموعة، مع خصم المسافة الفاصلة بين مؤخرة المركبة بمحرك ومقدمة المقطورة في 65.15 مترا ؛

تحدد المسافة القصوى المقاسة بموازاة مع المحور الطولي للقطار الطرقي بين النقط الخارجية الواقعة في أقصى مقدمة منطقة الشحن خلف قمرة القيادة وبين أقصى مؤخرة مقطورة المجموعة في 40.16 مترا.

الفرع الثالث

مقتضيات مشتركة المادة 7

يجب بالنسبة لجميع المركبات ألا يقل الوزن الذي يتحمله المحور المحرك أو المحاور المحركة لمركبة أو مجموعة مركبات، عن 25 % من الوزن الإجمالي للمركبة محملة أو لمجموعة المركبات محملة.

المادة

يجب بالنسبة للقطارات الطرقية ألا تقل المسافة بين المحور الخلفي للمركبة بمحرك والمحور الأمامي للمقطورة عن 3 أمتار.

المادة

لا يجوز أن يفوق الوزن الأقصى المأذون به بالطن لكل مركبة بمحرك ذات أربعة محاور خمسمرات المسافة بين مركز المحاور الموجودة في الأطراف القصوى للمركبة مقاسة بالمتر.

المادة

يجب بالنسبة لأنصاف المقطورات ألا تفوق المسافة الأفقية بين محور مدار القرن وأية نقطة من مقدمة نصف المقطورة 04.2 متر.

الفرع الرابع

أوزان وأبعاد المركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات

والدراجات رباعية العجلات المادة 11

تحدد الأبعاد القصوى المأذون بها للمركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات كما يلي:

الطول: أربعة أمتار)00.4(؛

العرض:

بالنسبة للدرجات والدرجات بمحرك ذات عجلتين: مترا واحدا)00.1(؛

بالنسبة لباقي المركبات: متران)00.2(؛

3. العلو: متران ونصف)50.2(.

المادة 12

الوزن الأقصى للمركبات بمحرك ذات عجلتين هو الوزن الذي يمكن قبوله تقنيا والمصرح به من لدن الصانع.

تحدد الأوزان القصوى للمركبات بمحرك الفارغة ذات ثلاث أو أربع عجلات كما يلي :

الدراجات ثلاثية العجلات: 400 كيلوغرام؛

الدراجات رباعية العجلات:

بالنسبة للدراجات رباعية العجلات الخفيفة: 350 كيلوغرام؛

بالنسبة للدراجات رباعية العجلات الثقيلة)لا يحتسب وزن بطاريات الدفع بالنسبة للمركبات الكهربائية:(550 كيلوغرام.

المادة 13

يجوز الترخيص للمركبات بمحرك وعجلتين أو ثلاث أو أربع عجلات بقطر كتلة مصرح بها من قبلالصانع والتي يجب ألا يتجاوز 50 % من وزن المركبة فارغة.

الباب الثالث

إطارات العجلات والاتصال بالأرض المادة 14

طبقا للبند 2 من المادة 47 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 05.52، يجب أن تكون عجلات كل مركبة بمحرك وكل مقطورة مزودة بإطارات مطاطية، ما عدا المركبات والأجهزة الفلاحية.

المادة 15

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 592.14.2 الصادر في 25 من ذي الحجة 1435)20 أكتوبر 2014(، ج.ر عدد 6301 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1434)20 أكتوبر 2014(، ص: 7361(

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مخصصة لمرفق عام للنقل العمومي وكل مركبة مخصصة لنقل البضائع وكل سيارة خاصة مركبة على إطارات مطاطية بدون أنابيب هوائية داخلية.

يجب علاوة على ذلك أن تجهز هذه المركبات بعجلة احتياطية تستجيب للخصائص المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة ؛

غير أنه تستثنى من شرط العجلة الاحتياطية، المركبات المزودة بجهاز لنفخ العجلات والتي لا تمكن هندستها من حمل عجلة احتياطية تقليدية وكذلك المركبات المزودة بعجلات تمكن من السير وهي فارغة من الهواء« Run flat ».

يجب أن تبرز على طول السطح الدارج للإطارات نقوش واضحة، باستثناء تلك التي تخص آليات الأشغال العمومية. ولا ينبغي أن يبرز أي نسيج لا على السطح ولا في عمق نقوش الإطارات المطاطية.

يجب أن يتجاوز عمق النقوش الرئيسية للشريط الدارج للإطار المطاطي 6.1 مليمترا عل كل نقطة بالنسبة للمركبات التي يقل وزنها الإجمالي محملة عن 5.3 طن)500.3 كيلوغرام(و3 مليمترات على أية نقطة بالنسبة للمركبات التي يزيد وزنها الإجمالي محملة عن 5.3 طن)500.3 كيلوغرام.(

عندما تكون المركبات والأجهزة الفلاحية مزودة بإطارات مطاطية، يجب أن تكون جوانب هذه الأخيرة خالية من كل تمزق عميق ويجب أن لا يظهر أي نسيج على السطح أو في عمق النقش.

يجوز لوزير التجهيز والنقل منح إعفاءات من الالتزامات المنصوص عليها في هذا الباب فيما يخصآليات الأشغال العمومية.

المادة

يمنع إدخال أية عناصر معدنية في الأشرطة الدارجة للإطارات من شأنها إحداث نتوءات.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الشروط التي يمكن وفقا لها الاستثناء من هذا المنع أو استخدام أي جهاز آخر مضاد للانزلاق.

لا يرخص باستخدام السلاسل إلا على الطرق المغطاة بالثلوج.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على الدراجات بمحرك أو الدراجات رباعية العجلات الخفيفة بمحرك.

يجوز أن تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الخصائص الواجب توفرها في السلاسل المساعدة على الالتصاق بالأرض المستخدمة في إطارات المركبات والآليات الفلاحية بمحرك ذاتية الدفع، وكذا الخصائص الواجب توفرها في الأشرطة المعدنية للمركبات أو الآليات الفلاحية.

المادة

يمنع تركيب إطارين مطاطيين من بنيات مختلفة على السيارات ومقطوراتها على نفس المحور.

يمنع تركيب إطارين مطاطيين من بنيات مختلفة على السيارات غير السيارات الخاصة ومقطوراتها :

على محور واحد ذي عجلات غير متوأمة؛

على الجانب نفسه من محور ذي عجلات متوأمة.

غير أن هذه المقتضيات لا تطبق على المحاور غير الموجهة للمركبات ذات أكثر من محورين.

يمنع تركيب إطارات مختلفة الأبعاد على المحور نفسه.

يمنع، بالنسبة للسيارات الخاصة، تركيب إطارات من الأنواع التالية :

إطارات ذات بنية قطرية أو قطرية مطوقة)Bias-belted(على المحور الخلفي، إذا كانت إطارات ذات تركيبة نصف قطرية مركبة على المحور الأمامي.

إطارات ذات بنية قطرية على المحور الخلفي، إذا كانت إطارات ذات تركيبة قطرية مطوقة

)Bias-belted(مركبة على المحور الأمامي.

المادة 18

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على الإطارات بناء على النوع والشكل والحالة والخصائص وشروط الاستعمال حسب أصناف المركبات، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب الرابع

أبعاد الحمولة وأجهزة الشحن وربط الشحنة المادة 19

طبقا لأحكام البند 4 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 المذكور، يجب ألا يفوق عرض حمولة كل مركبة 2,55 مترا في أي حال من الأحوال، إذا قيس على أي مقطع مستعرض مع احتساب النتوءات، غير أنه، يجوز أن تفوق حمولة أجهزة الأشغال العمومية 2,55 مترا، شريطة ألا تتجاوز في جميع الأحوال عرض المركبة الجارة.

المادة

يجب ألا تتجاوز الحمولة بأكثر من ثلاثة) 3(أمتار، الطرف الأقصى من الجهة الخلفية لمركبةأو لمقطورتها.

يمكن الزيادة في طول مجموعة مخصصة لنقل المركبات، عندما تكون محملة، وذلك باستعمال داعم للحمولة مرخص به لهذا النوع من النقل. ويجب ألا تتجاوز المجموعة، بما فيها الحمولة، طولا إجماليا يبلغ 20,35 مترا، إذا تعلق الأمر بقطار طرقي أو 16,5 متر في حالة مركبة متمفصلة.

المادة

يجب أن تكون الشاحنات والمقطورات وأنصاف المقطورات التي تستخدم لنقل الحاويات مزودة بأجهزة تسمى «أقفال تثبيت الحاويات»)twist-locks(تمكن من تثبيت الحاويات على مستوى قطعها الجانبية ومن تفادي تحركها وسقوطها أثناء السير.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة

يجب اتخاذ جميع الاحتياطات المفيدة حتى لا تتسبب حمولة مركبة في أي ضرر أو خطر.

يجب ربط كل حمولة تتجاوز أو قد تتجاوز المحيط الخارجي للمركبة بسبب اهتزازها أثناء النقل، ربطا محكما. ويجب ربط العناصر الطويلة جدا فيما بينها ومع المركبة، بحيث لا تجاوز عند اهتزازهاالمحيط الجانبي الخارجي للمركبة.

يجب تثبيت السلاسل والأغطية وغيرها من التوابع، المتحركة أو الطافية، على المركبة بحيث لا تخرج أبدا عن المحيط الخارجي للحمولة ولا تجر على الأرض.

المادة

يجب ألا تتجاوز الحمولة من الجهة الأمامية، في جميع الأحوال، الواجهة الأمامية للمركبة أو الواجهة الأمامية للمركبة الجارة عندما يتعلق الأمر بمجموعة مركبات، ويجب ألا تجر الحمولة على الأرض خلف المركبة.

يجب ألا يبرز داعم الحمولة بالنسبة للمجموعات المخصصة لنقل المركبات خلف الحمولة .

الباب الخامس

الأدوات المحركةالفرع الأول

خصائص المحركات والانبعاثات الملوثة المادة 24

لا يمكن أن تركب على المركبات طبقا لأحكام 5 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، إلا المحركات التي تستجيب للخصائص اللازمة للمصادقة عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المحركات خاصة فيما يتعلق بالقوة والاستهلاك.

يجب ألا ينبعث من المركبات بمحرك أي دخان أو غازات سامة أو مسببة للتآكل أو ذات رائحة، على نحو من شأنه إزعاج السكان، أو الإضرار بالصحة والسلامة العموميتين أو الإضرار بالبيئة.

يجب ألا تتجاوز الانبعاثات المذكورة أعلاه الحدود القصوى المحددة بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل والوزير المكلف بالبيئة.

تحدد كذلك بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل وللوزير المكلف بالبيئة شروط المصادقة على المركبات بمحرك فيما يخص الانبعاثات الملوثة، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الفرع الثاني

التلوث الصوتي الناجم عن المركبات المادة 25

يجب ألا تصدر محركات المركبات ضجيجا يتسبب في مضايقة مستعملي الطريق أو السكان المجاورين لها.

يجب أن يكون المحرك مجهزا بكاتم صوت للعادم يكون في حالة جيدة دون إمكانية إيقاف عمله من لدن السائق.

تمنع كل عملية تهدف إلى إزالة كاتم صوت العادم أو التقليل من فعاليته.

تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيز والنقل وللوزير المكلف بالبيئة الحدود القصوى للضجيج الصادر عن المركبات وشروط المصادقة على المركبات بمحرك فيما يتعلق بالتلوث الصوتي، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الفرع الثالث

الملائمة الكهرومغناطيسية وتدوير مكونات المركبات المادة 26

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك مجهزة بجهاز مضاد للتشويش الراديو كهربائي.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل خصائص الملائمة الكهرومغناطيسية التي يجب أن تكون مستوفية في المركبات من أجل المصادقة عليها.

المادة 27

يجب صنع المركبات بشكل يحد من استخدام المواد الخطرة، وذلك لمنع تسريبها في البيئة، وتسهيل تدوير مكوناتها وموادها، وتجنب الاضطرار إلى التخلص من النفايات الخطرة.

يجب صنع المركبات بشكل يسهل فكها وإزالة التلوث منها عند تدميرها لاحقا وكذا إعادة استخدام أو استصلاح مكوناتها وموادها، خاصة عبر إعادة التدوير.

الباب السادس

أدوات الرؤية والتوجيه والتحري كالفرع الأول

مجال الرؤية للسائقالمادة 28

يجب صنع كل مركبة ذات محرك طبقا لأحكام 8 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 المشار إليه أعلاه، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية وآليات الأشغال العمومية، أو تجهيزها بحيث يكون مجال الرؤية بالنسبة للسائق، نحو الأمام، ونحو اليمين ونحو اليسار، كافيا لتمكينه من قيادة آمنة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بمجال الرؤية للسائق، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة

يجب أن يكون كل زجاج النوافذ مصنوعا من مادة شفافة وأن يقل في حدود الإمكان خطر الحوادث البدنية في حالة كسر الزجاج.

يجب أن يكون الزجاج مقاوما بما فيه الكفاية للحوادث المحتملة أثناء السير العادي وللعوامل المناخية والحرارية والمواد الكيميائية والتآكل.

يجب أيضا أن تكون سرعة احتراقه ضعيفة.

يجب علاوة على ذلك أن يكون الزجاج الواقي شفافا بما فيه الكفاية، وألا يتسبب في أي تشويه واضح للعناصر المرئية عبره أو أي تغيير ملموس لألوانها. ويجب عند تعرض الزجاج الواقي للكسر أن يتمكن السائق مع ذلك من مواصلة رؤية الطريق.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على مختلف أنواع الزجاج المستعمل في المركبات، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة

يجب أن يكون الزجاج الأمامي للمركبات بمحرك، باستثناء الدراجات بمحرك بدون هيكل، والدراجات رباعية العجلات الخفيفة بمحرك وبدون هيكل والدراجات النارية، مزودا على الأقل بماسحة واحدة للزجاج تشتغل داخل مساحة كافية وبقدرة ووتيرة تمكن السائق من الرؤية الواضحة للطريق وهو جالس على مقعده.

يجب أن يكون الزجاج الواقي أيضا مزودا بجهاز غسل الزجاج.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على ماسحات و غاسلات الزجاج في المركبات بمحرك، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية التي ليست بها قمرة قيادة مغلقة، مجهزة بمرآة عاكسة أو أكثر، بأبعاد كافية، وتكون مثبتة بشكل يمكن السائق من مراقبة واضحة للطريق خلف المركبة، انطلاقا من مقعده، أيا كانت الحمولة العادية للمركبة، ويجب ألا يتضمن مجال الرؤية للمرآة أية زاوية ميتة ملموسة قد تحجب رؤية كل مركبة تتأهب للتجاوز.

يجب أن تكون كل مركبة تستخدم في تعليم سياقة المركبات بمحرك، باستثناء الدراجات النارية، مجهزة بمرآتين عاكستين داخليتين ومرآتين عاكستين جانبيتين مضبوطة بالنسبة للسائق المتمرن ومدربه.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على أجهزة الرؤية غير المباشرة والمركبات فيما يتعلق بتركيب هذه الأجهزة وكذا المقتضيات الانتقالية.

الفرع الثاني

أدوات التوجيه والتحري كالمادة 32

يجب أن تكون أدوات التوجيه المشار إليه في البند 7 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 المشار إليه أعلاه على درجة كافية من المتانة.

عندما يتم تشغيل أدوات التوجيه بواسطة سائل، لا بد من تصميم هذه الأجهزة بشكل يسمح للسائق بالتحكم في المركبة حتى في حالة خلل أحد الأجهزة التي تستخدم هذا السائل. ولا تخضع لهذا الإلزام المركبات والآليات الفلاحية وآليات الأشغال العمومية.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بأدوات التوجيه، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك يفوق وزنها فارغة 350 كيلوغرام باستثناء الدراجات رباعية العجلات والمركبات ذات عجلتين أو ثلاث عجلات والمركبات والآليات الفلاحية وآليات الأشغال العمومية غير الجرارات الفلاحية، مزودة بجهاز السير إلى الخلف.

المادة

يجب أن تجهز المركبات بأدوات التحريك المشار إليها في 6 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر المسماة في هذا المرسوم « وسائل التحكم» تستجيب للشروط اللازمة للمصادقة عليها.

يجب أن تكون وسائل التحكم في مختلف أجهزة المركبة التي يمكن استعمالها أثناء السير سهلة الولوج بالنسبة للسائق أثناء الحالة العادية للسياقة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يخص ما يلي:

وسائل التحكم التي يشغلها السائق؛

مكان وطرق التعرف على وسائل التحكم اليدوية والإشارات والمؤشرات.

الباب السابع

أدوات الإنارة والتشوير المادة 35

يجب ألا تتوفر كل مركبة طبقا لأحكام 9 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 المذكور، إلا على أدوات الإنارة والتشوير المنصوص عليها في هذا المرسوم. ويجب أن تكون هذه الأدوات مثبتة طبقا لمقتضيات هذا الباب.

لا تطبق هذه المقتضيات على الإنارة الداخلية للمركبات شريطة ألا تضايق باقي السائقين.

المادة 36

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مجهزة في الجهة الأمامية بضوءين)2(أو أربعة)4(أضواء للطريق ينبعث منها نور أبيض نحو الأمام يسمح بإنارة الطريق بشكل فعال في الليل خلال الطقس الصافي، على مسافة لا تقل عن 100 متر، وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه المادة.

مع مراعاة المقتضيات السابقة، يجوز تجهيز المركبة بنظام إنارة أمامية متكيف وفق مقتضياتالمادة 39 أدناه.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية، وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة ثقيلة رباعية العجلات بمحرك، في الجزء الأمامي بضوء طريق واحد أو بضوئيين)2(.

يجب أن تجهز كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة ثقيلة رباعية العجلات بمحرك، يفوق عرضها 1,30 متر، بضوءي)2(طريق في الجزء الأمامي.

لا تطبق أحكام الفقرتين الأولى والثانية أعلاه على الدراجات بمحرك والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، والتي يمكن مع ذلك أن تكون مجهزة بضوء طريق واحد أو بضوءين)2(اثنين.

عندما تكون الدراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو الدراجة الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، التي لا يتجاوز عرضها 1,30 مترا، مجهزة بأضواء الطريق، يجب أن يكون عدد هذه الأضواء اثنين)2(.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى والثانية أعلاه على المركبات والأجهزة الفلاحية وآليات الأشغال العمومية ذاتية الدفع، والتي يمكن أن تكون مع ذلك مجهزة بضوءين)2(للطريق أو أربعة)4(أضواء.

المادة 37

ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك، تجهز كل مركبة بمحرك في الجهة الأمامية بضوئيين)2(تقابل ينبعث منهما ضوء نحو الأمام يسمح بإنارة الطريق بشكل فعال في الليل، خلال الطقس الصافي، على مسافة لا تقل عن 30 متر، دون إبهار باقي السائقين.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، يجوز تجهيز المركبة بنظام إنارة أمامية متكيفة وفقا للمادة 39 أدناه.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك وكل دراجة بمحرك، بضوء تقابل واحد أو بضوءين)2(في الجزء الأمامي.

يجب أن تجهز كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك يفوق عرضها 1,30 متر، بضوءي)2(تقابل في الجزء الأمامي.

يمكن تزويد المركبات والأجهزة الفلاحية أو آليات الأشغال العمومية، ذاتية الدفع، بضوءي)2(تقابل إضافيين.

المادة

باستثناء الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات رباعية العجلات، والدراجات ثلاثية العجلات والمركبات والأجهزة الفلاحية أو الغابوية، يجوز تجهيز كل مركبة بمحرك بضوءي)2(زوايا من الجهة الأمامية ينبعث منهما ضوء جانبي أبيض لتعزيز إنارة الطريق الموجودة في الجهة التي ستحول إليها المركبة اتجاهها.

المادة

يمكن تجهيز كل مركبة ذات محرك بنظام إنارة أمامية متكيف يهدف إلى الملائمة مع الظروف المحيطة ومعايير تشغيل المركبة.

نظام الإنارة الأمامية المتكيف هو جهاز إنارة يبعث حزم أشعة ثابتة أو قابلة للتوجيه ويتمتع بخصائص متباينة لأجل تكيف تلقائي مع الظروف المتغيرة لاستخدام أضواء التقابل وعند الاقتضاء استخدام أضواء الطريق، ويعمل تلقائيا دون تدخل السائق.

يتكون نظام الإنارة الأمامية المتكيف من آلية الاشتغال المتزامن أو غير المتزامن، والمتماثل أو غير المتماثل، للأضواء المنصوص عليها في المواد 36 و37 و40 و45 و48 من هذا المرسوم.

إذا تم إبطال نظام الإنارة الأمامية المتكيف، يجب أن تشتغل الأضواء المنصوص عليها في المواد 36 و 37 و40 و 45 و 48 من هذا المرسوم، بشكل عادي.

المادة 40

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 89.15.2 الصادر في 3 رمضان 1437)9 يونيو 2016(، ج .ر عدد 6478 بتاريخ 24 من رمضان 1437)30 يونيو 2016(، ص: 5051(

يجب، ما لم تكن هناك مقتضيات مخالفة منصوص عليها في هذه المادة، أن تجهز كل مركبة بمحرك في الجهة الأمامية بضوئي)2(وضع ينبعث منهما نور أبيض نحو الأمام، مرئي في الليل، إذا كان الطقس صافيا، على مسافة 150 مترا، دون إبهار باقي السائقين. وعندما تكون المركبة مجهزة بنظام إنارة أمامية متكيف كما هو منصوص عليه في المادة 39 أعلاه، مشغل من أجل إنارة المنعرج، يجوز توجيه ضوء أمامي لتحديد الوضع في نفس الوقت مع الضوء المندمج فيه.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، المتعلقة بلون النور المنبعث من أضواء الوضع على المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية) FMVSS(أو لمعايير سلامة المركبات لكندا)CMVSS(.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية، وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك بضوء واحد أو اثنين)2(للوضع في الجزء الأمامي.

يجب، إذا تجاوز عرض دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، أو دراجة رباعية العجلات بمحرك 1,30 مترا، أن تكون مزودة بضوئي)2(وضع في الجزء الأمامي.

يجب أن تكون كل مركبة جانبية مثبتة على أية دراجة نارية مزودة بضوء وضع أمامي.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه على الدراجات بمحرك بعجلتين، التي يمكن مع ذلك أن تكون مزودة بضوء أو ضوئي وضع)2(أماميين.

يمكن تزويد كل مركبة أو جهاز فلاحي أو أربيات الأشغال العمومية، ذاتية الدفع، بضوءي وضع)2(أماميين إضافيين.

يجوز أن تجهز كل مقطورة بضوئيين)2(للوضع في الجهة الأمامية يبعثان نحو الأمام ضوءا أبيض لا يبهر السائقين الآخرين.

يعتبر وجود أضواء الوضع في المقطورات إلزاميا عندما يفوق العرض الكلي لهذه الأخيرة 1,60 متر أو يجاوز بأكثر من 20, 0 متر عرض المركبة الجارة.

لا تطبق مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه على المركبات والأجهزة الفلاحية أو آليات الأشغال العمومية المقطورة.

يجب أن تجهز كل دراجة بضوء للوضع ينبعث منه في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا ضوءا أبيض نحو الأمام لا يبهر السائقين الآخرين.

المادة

باستثناء الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات رباعية العجلات والدراجات ثلاثية العجلات والمركبات والأجهزة الفلاحية أو الغابوية، يمكن تجهيز كل مركبة بمحرك في الأمام بضوءي) 2(سير نهاري ينبعث منهما نحو الأمام ضوء أبيض يمكن من جعل المركبة مرئية أكثر في النهار.

المادة

ما لم تنص هذه المادة على مقتضيات مخالفة، تجهز كل مركبة بمحرك وكل مقطورة في الخلف بضوءين)2(للوضع ينبعث منهما نحو الخلف ضوء أحمر غير مبهر، مرئي في الليل، إذا كان الطقس صافيا، على مسافة 150 مترا.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلاتبمحرك وكل دراجة بمحرك، بضوء وضع خلفي واحد أو ضوئي وضع)2(خلفيين.

يجب، إذا تجاوز عرض كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك

1,30 متر، أن تزود بضوءي وضع)2(خلفيين.

يجب أن تكون كل مركبة جانبية مثبتة على أية دراجة نارية مزودة بأضواء وضع خلفية.

يجب أن تجهز كل دراجة بضوء وضع خلفي. ويكون هذا الضوء واضحا في الخلف عند استعمال المركبة في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا.

عندما تكون مقطورة دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك أو دراجة بمحرك أو دراجة، أو حمولتها، من شأنها أن تحجب الأضواء الخلفية للوضع للمركبة الجارة، يجب تزويد المقطورة بالجهاز أو الأجهزة الملائمة التي يحدد عددها إلزاميا في جهازين اثنين، إذا تجاوز عرض المقطورة 1,30 متر.

يجب تزويد كل مركبة أو جهاز فلاحي أو أريبة للأشغال العمومية، بضوءين)2(خلفيين للوضع. ولا تجب هذه الأضواء بالنسبة للمركبات أو الآلات المقطورة التي لا تحجب أضواء المركبة الجارة.
وبالنسبة لهذه المركبات والأجهزة المذكورة، يمكن تثبيت هذه الأضواء كذلك على دعامة قابلة للفصل.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على المركبات والآلات الخاصة لخدمات الإسعاف ومكافحة الحرائق، إلا إذا كانت مطابقة لخصائصها التقنية من حيث التصنيع أو الاستعمال.

المادة 43

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 89.15.2 الصادر في 3 رمضان 1437)9 يونيو 2016(، ج.ر عدد 6478 بتاريخ 24 من رمضان 1437)30 يونيو 2016(، ص: 5051(

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، يزيد طولها عن 6 أمتار، باستثناء المركبة المكونة فقط من الإطار الحديد وقمرة القيادة والمركبات الفلاحية أو الغابوية، مزودة بأضواء جانبية للوضع.

يمكن أن تزود بهذه الأضواء كل مركبة بمحرك أو مقطورة ذات طول يساوي أو يقل عن 6 أمتار وكل حافلة.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية (FMVSS) أو لمعايير سلامة المركبات لكندا (CMVSS).

المادة

44

ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك، يجب تزويد كل مركبة بمحرك أو مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 0,5 طن)500 كيلوغرام(، بضوئيين)2(أو ثلاثة)3(أضواء للحصر في الجهة الخلفية ينبعث منهما نور أحمر نحو الخلف لا يبهر السائقين الآخرين.

يجب أن تشتغل أضواء الحصر عند تفعيل جهاز الحصر الرئيسي. ويمكن أيضا أن تشتغل في حالة التشوير المتعلق بالحصر الاستعجالي، كما تنص على ذلك المادة 53 أدناه.

يجب أن تكون الكثافة الضوئية لأضواء الحصر أكثر من كثافة أضواء الوضع الخلفية شريطة ألا تبهر السائقين الآخرين.

يجب أن تجهز كل دراجة نارية وكل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك وكل دراجة بمحرك في الخلف، بضوء واحد أو ضوئيين)2(اثنين للحصر.

يجب أن تكون كل مركبة جانبية مثبتة على دراجة نارية مزودة بضوء حصر خلفي.

يجب أن تكون كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك، عندما يتجاوز عرضها 1,30 متر ، مزودة بضوئي)2(حصر من الخلف.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات والأجهزة الفلاحية وأربيات الأشغال العمومية، والتي يمكن أن تكون مع ذلك مزودة في الخلف بضوئي)2(حصر يستجيبان للخصائص المنصوص عليها في هذه المادة .

يجب، عندما تتسبب مقطورة وزنها الإجمالي المأذون به محملة يعادل 500 كيلوغراما أو يقل عنه، أو تتسبب حمولتها في حجب ضوء أو أضواء الحصر الخلفية للمركبة الجارة، تزويد المقطورة بالجهاز أو الأجهزة الملائمة التي يحدد عددها إلزاميا في ضوئيين)2(إذا تجاوز عرض المقطورة 1,30 متر.

المادة 45

يجوز أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بضوئي) 2(ضباب في الأمام ينبعث منهما ضوء أصفر أو أبيض.

يمكن تزويد المركبة بنظام الإنارة الأمامية المتكيفة المنصوص عليه في المادة 39 أعلاه.

عندما تكون أضواء الضباب مدمجة في نظام متكيف للإنارة الأمامية تؤدي فيه وظيفة أخرللإنارة، يمكن توجيه محورها آليا نحو أي من الجانبين.

46

المادة

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 89.15.2 الصادر في 3 رمضان 1437)9 يونيو 2016(، ج.ر عدد 6478 بتاريخ 24 من رمضان 1437)30 يونيو 2016(، ص: 5051(

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، مزودة بضوء أو ضوءي)2(ضباب في الخلف ينبعث منهما ضوء أحمر.

لا تسري المقتضيات أعلاه على الدراجات النارية أو الدراجات ثلاثية العجلات بمحرك أو الدراجات رباعية العجلات بمحرك أو المركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية، ذاتية الدفع، والتي يمكن مع ذلك أن تكون مجهزة بضوء أو ضوءي)2(ضباب في الخلف ينبعث منهما ضوء أحمر.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك أو المركبات والأجهزة الفلاحية وأجهزة الأشغال العمومية المقطورة وعلى المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية)FMVSS(أو لمعايير سلامة المركبات لكندا)CMVSS(.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة يتجاوز عرضها 2,10 مترا مع احتساب الحمولة مجهزة بضوءين)2(أماميين واضحين وضوءين)2(خلفيين واضحين مثبتين على أقرب نقطة ممكنة من أقصى العرض الكلي للمركبة. ويجب أن ينبعث من هذه الأضواء ضوء أبيض نحو الأمام وضوء أحمر نحو الخلف لا يبهران السائقين الآخرين .

يكون وضع الأضواء الخلفية المحددة لحجم المركبة اختياريا على المركبات المكونة فقط من الإطار الحديد وقمرة القيادة .

يجوز تثبيت هذه الأضواء على كل مركبة بمحرك أو مقطورة يتراوح عرضها ما بين 1,80 و2,10 متر.

لا يسري الإلزام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية ذاتية الدفع التي يمكن تجهيزها رغم ذلك بهذه الأضواء.

المادة

يمكن، باستثناء الدراجات بمحرك والدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والمركبات والأجهزة الفلاحية وأريبات الأشغال العمومية، تجهيز كل مركبة بمحرك بأضواء التوقف. يتم تثبيت هذه الأضواء على جانبي المركبة، ويجب أن تبعث ضوءا برتقاليا سواء نحو الأمام ونحو الخلف، أو نفس الضوء نحو الأمام كضوء تحديد الوضع وضوءا أحمر نحو الخلف.

المادة

49

يجب تجهيز كل مركبة بمحرك أو مقطورة بجهاز إنارة يسمح بقراءة الرقم المكتوب على صفيحة التسجيل الخلفية، على مسافة لا تقل عن 20 مترا ليلا وفي طقس صحو.

يمكن بالنسبة للمركبات الفلاحية المقطورة تثبيت هذا الجهاز على دعامة قابلة للفصل.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك، والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، والتي يمكن رغم ذلك تزويدها بجهاز إنارة لصفيحة التسجيل.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على المركبات والآلات الخاصة بخدمات الإسعاف ومكافحة الحرائق إلا إذا كانت متوافقة مع خصائصها التقنية من حيث التصنيع أو الاستعمال.

المادة 50

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 89.15.2 الصادر في 3 رمضان 1437)9 يونيو 2016(، ج.ر عدد 6478 بتاريخ 24 من رمضان 1437)30 يونيو 2016(، ص: 5051(

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك أو مقطورة يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة، 0,5 طن)500 كيلوغرام(، مزودة بأضواء تشير للاتجاه تكون ثابتة وذات ضوء وامض. ويجب أن ينبعث من هذه الأجهزة نحو الأمام ونحو الخلف ضوء برتقالي لا يبهر السائقين الآخرين. ويمكن لهذه الأضواء كذلك الاشتغال في ظروف إشارة الاستغاثة أو الحصر الاستعجالي كما هو منصوص عليه في المادتين 53 و 54 بعده.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على الدراجات بمحرك والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك، بدون هيكل مغلق، والتي يمكن تزويدها بالأضواء المشيرة للاتجاه.

كما تستثنى المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية)FMVSS(أو لمعايير سلامة المركبات لكندا)CMVSS(من الخضوع للأحكام المتعلقة بلون النور المنبعث من الأضواء المشيرة للاتجاه.

يجب عندما تحجب مقطورة ذات وزن إجمالي مأذون به محملة يقل عن 0,5 طن)500 كيلوغرام(أو يعادلها أو جهاز فلاحي مقطور أو جهاز للأشغال العمومية مقطور، أو حمولتها، أضواء المركبة القاطرة المشيرة للاتجاه، تجهيز المقطورة أو الجهاز بالأجهزة المناسبة.

يجوز بالنسبة لكل مركبة أو عتاد فلاحي أو عتاد للأشغال العمومية مقطور، تثبيت الأضواء المشيرةللاتجاه على دعامة قابلة للفصل.

المادة

51

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك أو مقطورة، باستثناء الدراجات النارية والدراجات بمحرك، مزودة بضوء سير خلفي واحد أو اثنين)2(ينبعث منه أو منهما ضوء أبيض.

المادة

يمكن أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بأضواء قابلة للتوجيه ينبعث منها ضوء أصفر انتقائي أو برتقالي، وفق الشروط المحددة بقرار لوزير التجهيز والنقل.

لا تسري أحكام الفقرة الأولى أعلاه على الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات بمحرك.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة أو مقطورة مجهزة بإشارة استغاثة تصدر عبر الاشتغال المتزامن للأضواء المشيرة للاتجاه.

تشتغل إشارة الاستغاثة تلقائيا في حالة الاصطدام إذا تم تجهيز المركبة بجهاز يسمح بذلك.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات الخفيفة رباعية العجلات بمحرك والمركبات والعتاد الفلاحي أو عتاد الأشغال العمومية ذاتية الدفع، التي يمكن مع ذلك تجهيزها بإشارة الاستغاثة.

لا تسري أيضا هذه المقتضيات على الدراجات بمحرك ومركبات وعتاد الأشغال العمومية المقطورة.

المادة

يمكن تجهيز كل مركبة أو مقطورة بتشوير عند استعمال أجهزة الحصر الاستعجالي لإشعار مستعملي الطريق الموجودين خلف المركبة بأن هذه الأخيرة تتعرض لقوة تباطؤ كبيرة.

يتم الحصول على إشارة الحصر الاستعجالي، دون تدخل السائق، بواسطة الاشتغال المتزامن لجميع أضواء الحصر أو جميع الأضواء المشيرة للاتجاه المنصوص عليها في المادتين 44 و 50 أعلاه.

المادة

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 89.15.2 الصادر في 3 رمضان 1437)9 يونيو 2016(، ج.ر عدد 6478 بتاريخ 24 من رمضان 1437)30 يونيو 2016(، ص: 5051(

المادة

يجب ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك، أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة مجهزة بعاكسي ضوء خلفيين أحمرين، ذوي شكل غير مثلث بالنسبة للمركبات بمحرك وذات شكل مثلث بالنسبة للمقطورات.

يجب أن تكون كل دراجة نارية وكل دراجة بمحرك ذات عجلتين مزودة بعاكس للضوء من الجهة الخلفية.

يجب أن تكون كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، ودراجة رباعية العجلات بمحرك مزودة بعاكس ضوء واحد أو اثنين)2(في الجهة الخلفية.

يجب على كل دراجة ثلاثية العجلات بمحرك وكل دراجة رباعية العجلات بمحرك، يفوق عرضها مترا واحدا، مزودة بعاكسي)2(ضوء في الجهة الخلفية.

يجب أن تكون كل دراجة مزودة بعاكس ضوء أو أكثر في الجهة الخلافية.

عندما يكون من شأن مقطورة دراجة نارية، أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك، أو دراجة بمحرك أو دراجة، أو حمولتها، أن تحجب عاكس أو عاكسات ضوء المركبة القاطرة، يجب تزويد المقطورة بجهاز أو أجهزة ملائمة، يحدد عددها لزوما في اثنين)2(، إذا تجاوز عرض المقطورة 1,30 متر.

يجب في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا، أن تكون المركبات المدفوعة باليد مزودة في الجزء الخلفي بعاكس ضوء خلفي مثبت على اليسار، على أقل من 0,40 متر من العرض الكلي للمركبة.

ويجب أن يثبت هذا الجهاز بحيث لا يؤدي أي جزء من المركبة أو من حمولتها إلى فقدان فعاليته بحجبه جزئيا أو كليا.

يجوز بالنسبة لكل مركبة أو آلة فلاحية مقطورة أو كل عتاد للأشغال العمومية مقطور، تثبيت عاكسات الضوء على دعامة قابلة للفصل.

لا تسري مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة على المركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية)FMVSS(أو لمعايير سلامة المركبات لكندا)CMVSS(.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك، يتجاوز طولها 6 أمتار وكل مقطورة وكل دراجة بمحرك ذات عجلتين مزودة بعاكس ضوء جانبي أو اثنين)2(، ذي شكل غير مثلث وبرتقالي اللون.

يجوز تجهيز كل مركبة بمحرك أخرى بعاكس أو عاكصي)2(ضوء جانبيين، غير مثلثي الشكل وبرتقاليا اللون.

يجب أن تجهز كل دراجة بعاكسات ضوء برتقالية اللون مرئية جانبيا.

المادة

يجب أن تكون كل مقطورة بمركبة ذات محرك لها أربع عجلات، باستثناء مقطورات الدراجات رباعية العجلات بمحرك ومقطورات المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مزودة في الجزء الأمامي بعاكسي)2(ضوء غير مثلثي الشكل وبلون أبيض.

يجوز أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية ذاتية الدفع، مزودة في الجزء الأمامي بعاكسات ضوء مماثلة.

يجب أن تتوفر مدوسات كل دراجة أو دراجة بمحرك أو دراجة خفيفة رباعية العجلات بمحرك، على عاكسات ضوء، إلا في حالة الدراجات بمحرك وعجلتين ومدوسات قابلة للانكماش.

يجب أن تكون كل دراجة مجهزة بعاكس ضوء أبيض مرئي من الأمام.

يمكن أن تكون كل دراجة مزودة في الخلف واليسار بجهاز «مزيح للخطر.»

يجب في الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا، أن تكون كل مركبة تجرها بهائم، يتجاوز طولها 6 أمتار أو عرضها مترين، بما في ذلك الحمولة، مجهزة بعاكسي) 2 (ضوء أماميين عند الحدود الأمامية لحجم المركبة، يعكسان ضوءا أبيضا.

المادة

يجب، إذا تجاوز العرض الكلي للحمولة، بأكثر من 40.0 متر نقطة السطح المصيء الأبعد من المحور الطولي المتوسط للمركبة، تثبيت إشارة على الحمولة خلال الليل أو عندما تكون الرؤية ضعيفة نهارا، بواسطة ضوء أو جهاز أبيض عاكس للضوء نحو الأمام أو بواسطة ضوء أو جهاز أحمر عاكس للضوء إلى الخلف، بحيث تكون نقطة السطح المضيء أو العاكس لهذه الأضواء أو الأجهزة الأبعد من المحور الطولي المتوسط للمركبة واقعة على بعد أقل من 40.0 متر من طرف العرض الكلي للحمولة.

المادة

يجوز أن تكون كل مركبة أو عتاد فلاحيين أو مركبة أو عتاد للأشغال العمومية مزودة للعمل الليلي، بكاشف ضوئي واحد أو أكثر.

المادة

ما لم توجد مقتضيات مخالفة متخذة بقرار لوزير التجهيز والنقل، يجب تثبيت ضوءين)2(أو جهازين) 2 (لهما نفس الدور يمكن تشغيلها في نفس الوقت بالتماثل مع المحور الطولي التماثلي للمركبة؛ ويجب أن يصدرا أو يعكسا حزم أشعة ضوئية من نفس اللون ونفس الكثافة.

لا يمكن أن تكون للأضواء والإشارات كثافات مختلفة، إلا الأضواء المشيرة للاتجاه وإشارة الاستغاثة .

المادة

يسمح بمضاعفة الأضواء الحمراء بأضواء مشابهة لها تماما على المركبات التي يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة 5.3 طن)500.3 كلغ(شريطة أن تتم كذلك مضاعفة أضواء الحصر والأضواء المشيرة للاتجاه.

المادة

يجوز أن تكون كل مركبة ذات منفعة عامة ذات أولوية مزودة بأضواء خاصة دوارة أو بصف أضواء تشوير خاصة.

يجوز تزويد كل مركبة ذات منفعة عامة تستفيد من تسهيلات المرور بأضواء خاصة ذات لمعان.

يجوز تزويد كل مركبة ذات منفعة عامة بأجهزة تشوير تكميلية عبر عناصر مشعة أو عاكسة للضوء.

المادة 63 يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل ما يلي:

شروط تطبيق هذا الباب وشروط المصادقة وتركيب أجهزة الإنارة والتشوير المنصوص عليها فيه وكذا المقتضيات الانتقالية؛

خصائص الأضواء الخاصة للمركبات ذات المنفعة العامة والمركبات ذات السرعة البطيئة أو المركبات ذات الحجم الضخم؛

خصائص الأجهزة المكملة للتشوير بواسطة العناصر المشعة أو العاكسة للضوء التي يمكن تثبيتها في الجزء الأمامي أو الخلفي أو الجانبي بالمركبات ذات المنفعة العامة والمركبات ذات السرعة البطيئة؛

فئات المركبات التي يجب أن تشتمل في جزئها الخلفي على تشوير إضافي بواسطة أجهزة مشعةأو عاكسة للضوء وكذا خصائص هذه الأجهزة؛

فئات المركبات التي يمكن أن تشتمل على تشوير إضافي بواسطة أجهزة مشعة أو عاكسة للضوء وكذا خصائص هذه الأجهزة؛

فئات المركبات التي يجب أن تشتمل، حسب طولها، على عاكسات ضوء جانبية إضافية وكذا خصائص هذه الأجهزة وشروط تركيبها؛

شروط المصادقة على المصابيح التي تجهز بها الأضواء المذكورة.

الباب الثامن

الدارات والملاقات الكهربائية المادة 64

وفقا لأحكام 10 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، وباستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية و الغابوية، يجب أن تكون الملاقات الكهربائية للمركبات بمحرك ذات أربع عجلات و مقطوراتها، مركبة بالشكل الذي يجعل أضواء الوضع الأمامية وأضواء الوضع الخلفية وأضواء تحديد حجم المركبة، إن وجدت، و أضواء الوضع الجانبية إن وجدت، و جهاز إنارة صحيفة التسجيل الخلفية تشتعل و تنطفئ في وقت واحد.

لا يسري هذا الشرط عند استعمال أضواء الوضع الأمامية والخلفية، وكذا أضواء الوضع الجانبية المجمعة أو المدمجة مع هذه الأضواء، بصفة متبادلة، كأضواء للتوقف.

يجب بالنسبة لنفس المركبات، أن تكون الملاقات الكهربائية مركبة بحيث لا يمكن أن تكون أضواء الطريق و أضواء التقابل وأضواء الضباب الأمامية مشتعلة إلا إذا كانت أضواء الوضع الأمامية و الخلفية، و أضواء تحديد حجم المركبة إن وجدت، و أضواء الوضع الجانبية إن وجدت، و جهاز إنارة صحيفة التسجيل الخلفية، مشتعلة كذلك. غير أن هذا الشرط لا يكون مفروضا بالنسبة لأضواء الطريق أو أضواء التقابل عندما تتمثل أجهزتها للإنذار الضوئي في الاشتعال المتقطع لأضواء الطريق أو الإنارة المتناوبة على فترات زمنية قصيرة لأضواء التقابل وأضواء الطريق.

يجب بالنسبة لنفس المركبات، باستثناء الدراجات رباعية العجلات بمحرك، أن تكون أضواء الزاوية موصولة بحيث لا تشتعل إلا إذا كانت أضواء الطريق أو أضواء التقابل بدورها مشتعلة.

و يجب أن تؤدي الأضواء المشيرة للاتجاه أو دوران المقود انطلاقا من وضعه الذي يتمثل في السير على خط مستقيم، وحدها إلى الاشتعال التلقائي لضوء الزاوية الواقعة في نفس الجهة من المركبة. كما يجب أن تنطفئ أضواء الزاوية تلقائيا عندما ينطفئ الضوء المشير للاتجاه أو عندما يعود المقود إلى موضع السير في خط مستقيم. و يجب ألا تشتعل عندما تتجاوز سرعة المركبة 40 كيلومترا في الساعة.

يجب بالنسبة لنفس المركبات، باستثناء الدراجات رباعية العجلات بمحرك، أن تشتعل أضواء السير النهارية تلقائيا عندما يكون الجهاز الذي يتحكم في انطلاق المحرك في وضع يسمح للمحرك بالاشتغال. ويجب أن يتمكن السائق من إبطال هذا النظام التلقائي في أي وقت. كما يجب أن تنطفئ أضواء السير النهارية تلقائيا عند اشتعال أضواء الطريق أو أضواء التقابل، إلا إذا كانت هذه الأخيرةمستعملة لإعطاء إنذارات ضوئية متقطعة على فترات قصيرة.

المادة

يجب أن تكون الملاقات الكهربائية للمركبات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات بحيث لا يشتعل و لا ينطفئ ضوء الوضع الأمامي أو، في حالة عدم وجود هذا الضوء، ضوء التقابل وضوء الوضع الخلفي وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية، إلا بشكل متزامن.

يجب بالنسبة لنفس هذه المركبات، أن تكون الملاقاة الكهربائية بحيث لا يشتعل ضوء الطريق وضوء التقابل وضوء الضباب إلا إذا اشتعل كذلك ضوء الوضع الأمامي أو، في حالة عدم وجود هذا الضوء، ضوء التقابل وضوء الوضع الخلفي وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية. غير أن هذا الشرط لا يكون مفروضا بالنسبة لضوء الطريق أو ضوء التقابل عندما يستعملان لإعطاء إشارات ضوئية بواسطة الاشتعال المتقطع على فترات قصيرة لضوء التقابل أو لضوء الطريق أو الاشتعال المتناوب على فترات قصيرة لضوء التقابل ولضوء الطريق.

المادة

يجب أن تكون الملاقاة الكهربائية للجرارات الفلاحية والغابوية بحيث لا تشتعل أضواء الوضع الأمامية وأضواء تحديد حجم المركبة، إن وجدت، وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية، إلا بالتزامن.

يجب بالنسبة لنفس هذه المركبات، أن تكون الملاقاة الكهربائية بحيث لا تشتعل أضواء الطريق وأضواء التقابل وأضواء الضباب الأمامية والخلفية إلا إذا اشتعل كذلك ضوء الوضع الأمامي وأضواء تحديد حجم المركبة إن وجدت وجهاز إنارة صفيحة التسجيل الخلفية. غير أن هذا الشرط لا يكون مفروضا بالنسبة لضوء الطريق أو ضوء التقابل عندما تستعمل

لإعطاء إنذارات ضوئية بواسطة الاشتعال المتقطع على فترات قصيرة لضوء التقابل أو لضوء الطريق أو الاشتعال المتناوب على فترات قصيرة لضوء التقابل ولضوء الطريق.

الباب التاسع

أجهزة الإنذار الصوتية و الضوئية المادة 67

وفقا لأحكام 11 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، ومع مراعاة مقتضياتالمادة 68 أدناه، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك مزودة بجهاز إنذار صوتي للطريق، ويمكن أن تكون مزودة بجهاز إنذار صوتي للاستعمال في الوسط الحضري.

يجب أن تكون كل دراجة مزودة بجهاز إنذار يمكن سماع صوته على بعد 50 مترا على الأقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على أجهزة الإنذار الصوتية والمركبات فيمايتعلق بإشاراتها الصوتية، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة 68

يجوز أن تكون مركبات المنفعة العامة ذات الأولوية مزودة بأجهزة إنذار خاصة زيادة على أجهزةالإنذار المفروضة على كل مركبة ذات محرك.

يمنع استعمال أو تكييف أجهزة الإنذار الصوتي الخاصة المخصصة لمركبات المنفعة العامة.

الباب العاشر

أجهزة مراقبة السرعة و زمن السياقة المادة 69

وفقا لأحكام 12 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات الفلاحية والعتاد الفلاحي ومركبات وعتاد الأشغال العمومية، مزودة بمؤشر للسرعة موضوع في مكان بارز للسائق و الإبقاء عليه باستمرار في حالة اشتغال جيدة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز و النقل الخصائص التي يجب أن تتوفر في مؤشرات السرعة وكذا شروط تركيبها ومراقبتها، بالإضافة على المقتضيات الانتقالية.

المادة

يجب أن تكون مركبات نقل البضائع التي يتعدى وزنها 3,5 طن)500.3 كيلوغرام(والمركبات المعدة لنقل الأشخاص المحتوية على أكثر من تسعة مقاعد مزودة بجهاز مراقبة يسمح بتسجيل سرعة المركبة وزمن السياقة.

يحدد الوزير المكلف بالقياسة القانونية المتطلبات التنظيمية المطبقة على هذا الجهاز، وكذا شروط المصادقة عليه وتركيبه وإصلاحه وفحصه.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات استعمال الجهاز المذكور.

المادة

لا تخضع لإلزامية التجهيز بجهاز قياس السرعة وزمن السياقة :

المركبات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة الأولى من المرسوم رقم 363.63.2 الصادر في 17 من رجب 1383)4 ديسمبر 1963(المتعلق بتنسيق النقل السككي والطرقي ؛

المركبات غير المعدة لنقل البضائع أو المجهزة بصفة دائمة لتنفيذ أشغال مختلفة : شاحنات ورشات ومركبات الإغاثة وأربيات المناولة والمركبات الناقلة لمعدات السيرك والمختبرات التقنيةوالطبية)الأشعة، جمع الدم، الإنعاش(؛

أربيات الأشغال العمومية ؛

المركبات المخصصة لتعليم سياقة المركبات ذات محرك ؛

الجرارات المحددة سرعتها القصوى في 30 كلم في الساعة ؛

المركبات التابعة للوقاية المدنية ؛

الأربيات الفلاحية.

المادة 72

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مزودة بجهاز يسجل المسافة المقطوعة بشكل تراكمي.

الباب الحادي عشرأجهزة الحصر المادة 73

يجب أن تكون كل مركبة ذات محرك وكل مقطورة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مزودة بجهازين من أجهزة الحصر تكون أجهزة التحكم فيها مستقلة تماما. ويجب أن يركب نظام الحصر بحيث يكون عمله سريعا وقويا بما فيه

الكفاية لإيقاف المركبة وإبقائها ثابتة. وينبغي ألا يؤثر اشتغاله على اتجاه المركبة التي تسير في خط مستقيم.

يجب أن تكون كل دراجة أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات مزودة بجهازين فعالين من أجهزة الحصر.

المادة 74لاتسري أحكام المادة 73 أعلاه على :

1- المقطورات، التي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة 80 كيلوغراما، المقرونة بدراجة بمحرك أو دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك ؛2- المقطورات الفريدة، المقرونة بأي مركبة أخرى، شريطة ألا يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح بهمحملة 750 كيلوغرام وأن لا يتجاوز نصف وزن المركبة الجارة غير محملة.

المادة 75

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شروط المصادقة على المركبات في ما يتعلق بنظام الحصر بما فيذلك النظام المضاد لحصر العجلات والمصادقة على غيارات بطانات فرامل المركبة، بالنسبة للمركبات ومقطوراتها، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب الثاني عشر أجهزة القطر المادة 76

طبقا لأحكام 14 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تكون مزودة بجهاز للحصر يمكن من الوقوف التلقائي للمركبة في حالة انفصال المقطورة عنها أثناء السير كل مقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المسموح به محملة إما :

1,5 طن)1500 كيلوغراما(بالنسبة للمقطورات الفلاحية أو الخاصة بالأشغال العمومية ؛

أو 750 كلغ بالنسبة لأي مقطورة أخرى ؛

أو نصف وزن المركبة الجارة غير محملة.

باستثناء المقطورات بدون زمامة التي تستعمل لنقل قطع الخشب أو قطع شديدة الطول وأنصاف المقطورات، لا يكون جهاز الحصر المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه إجباريا بالنسبة للمقطورات ذات محور واحد والتي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 1,5 طن)500.1 كيلوغرام(، إذا كانت مزودة، بالإضافة إلى جهاز القرن، برابط

ثانوي يمنع، في حال انفصال جهاز القرن، الزمامة من ملامسة الأرض ويضمن استمرار توجيه المقطورة.

لا تسري مقتضيات هذه المادة على مقطورات الدراجات النارية والدراجة ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك والدراجات بمحرك.

المادة 77

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل الخصائص التقنية التي يجب أن تتوفر في أجهزة القرن والمصادقة على المركبات، فيما يتعلق بتركيب نوع معين من أجهزة القرن المصادق عليها، وكذا المقتضياتالانتقالية.

الباب الثالث عشر البنية

المادة 78

وفقا لأحكام 15 من المادة 47 من القانون 05.52 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك أو مقطورة، باستثناء المركبات والأجهزة الفلاحية ومركبات وأجهزة الأشغال العمومية، مصنوعة ومهيئة بشكل يقلل قدر الإمكان، في حالة وقوع اصطدام، من خطر الحريق ومن خطر الحوادث الجسدية سواء بالنسبة للراكبين أو لمستعملي الطريق العمومية الآخرين.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل القواعد التي تخضع لها المصادقة على المركبات وكذا مقتضياتها الانتقالية فيما يخص :

الخصائص التقنية المتعلقة بالأقفال ومعدات تثبيت الأبواب حسب صنف المركبة ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بحماية السائق من نظام السياقة في حالة وقوع اصطدام أمامي ؛

الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على المركبات ذات السعة الكبيرة لنقل الأشخاص فيما يخص المقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية ؛

قواعد تقليص مخاطر أو جسامة الجروح التي تلحق بالشخص الذي يلامس السطح الخارجي للمركبة في حالة وقوع اصطدام ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بالوقاية من الحريق في حالة وقوع اصطدام.

الباب الرابع عشر الهيكلة والتهيئة المادة 79

طبقا لأحكام 16 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة لنقل بضائع أو لنقل الأشخاص يفوق وزنها الإجمالي المسموح به محملة 7,5 طن)7500 كيلوغراما(، وكل مقطورة يزيد وزنها الإجمالي المأذون به محملة على 3,5 طن)3.500 كيلوغراما(، مزودة بأجهزة مضادة للإنقذاف مصادق عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة التي تخضع لها المركبات وكذا مقتضياتها الانتقالية فيما يخص :

الخصائص المتعلقة بالمقاعد ومثبتاتها ومساند الرأس لبعض أصناف المركبات ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بالنتوءات الخارجية لبعض أصناف المركبات ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بمساند الرأس المدمجة أو غير المدمجة في مقاعد المركبات ؛

الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على المركبات ذات السعة الكبيرة لنقل الأشخاص فيمايخص المقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بمقاعد المركبات الكبيرة الأبعاد المخصصة لنقل المسافرين وكذا بهذه المركبات فيما يخص مقاومة المقاعد وتثبيتها ؛

الخصائص التقنية الخاصة بصناعة المركبات المعدة لنقل البضائع الخطيرة ؛

الخصائص العامة لصناعة بعض أصناف المركبات ؛

الخصائص الموحدة المتعلقة بالمصادقة على بعض أصناف المركبات فيما يخص نظام التدفئة ؛

الخصائص التقنية المتعلقة بالمركبات فيما يخص تهيئتها الداخلية.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة معدة عادة أو مستعملة بصفة استثنائية لنقل الأشخاص مهيئة بشكل يضمن سلامة وراحة الركاب.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات ذات سعة كبيرة لنقل الأشخاص فيما يتعلق بالمقاومة الميكانيكية لبنيتها الفوقية وبمقاومة المقاعد ومثبتاتها.

المادة

دون الإخلال بالنصوص المتعلقة بنقل المواد الخطرة، يجب أن تستجيب المركبات – الصهاريج لشروط الصنع المتعلقة بسعة الصهريج وبمقصوراتها وكذا باستقرارها ولقواعد الملء التي تضمن تفاعلا ديناميكيا ملائما في ظروف السير العادية.

الباب الخامس عشر

الصفائح والتقييدات المادة 82

)غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 89.15.2 الصادر في 3 رمضان 1437)9 يونيو 2016(، ج.ر عدد 6478 بتاريخ 24 من رمضان 1437)30 يونيو 2016(، ص: 5051(

طبقا لأحكام 17 من المادة 47 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تكون كل مركبة بمحرك وكل مقطورة أو نصف مقطورة، باستثناء الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك والمركبات التي تستجيب للمعايير الفدرالية لسلامة المركبات للولايات المتحدة الأمريكية)FMVSS(أو معايير سلامة المركبات لكندا)CMVSS(أوالمركبات أو العتاد الفلاحي المقطورة المركبة على إطارات غير مطاطية أو التي يقل وزنها الإجمالي المأذون به محملة أو يعادل 1,5 طن)500.1 كيلوغرام(، مزودة بصفيحة الصانع تبرز بوضوح :

- اسم الصانع أو إسمه التجاري أو رمزا يعرف به.

- نوع المركبة ورقمها الترتيبي ضمن سلسلة النوع؛

- خصائص أوزان المركبة.

يجب أن يكون النوع والرقم الترتيبي ضمن سلسلة النوع محفورا على الإطار الحديدي أو على عنصر أساسي وغير قابل للفصل من المركبة، وذلك بشكل ظاهر ومقروء.

المادة 83

يجب أن تحمل صحيفة الصانع الخاصة بكل دراجة نارية وكل دراجة ثلاثية العجلات ودراجة رباعية العجلات بمحرك ودراجة بمحرك :

- إسم الصانع ؛

- الرقم التعريفي ؛

- المستوى الصوتي عند الوقوف ونظام المحرك الموافق.

يجب أن يكون الرقم التعريفي بالنسبة لكل دراجة نارية ودراجة ثلاثية العجلات ودراجة رباعية العجلات بمحرك أو كل دراجة بمحرك، محفورا بشكل ظاهر ومقروء على الإطار الحديدي في الجهة اليمنى من المركبة.

المادة 84

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل القواعد التي تخضع لها المصادقة على المركبات وكذا المقتضيات الانتقالية فيما يخص :

الخصائص التقنية المتعلقة بالصفائح والتقييد ؛

مكان الصفائح وطرق وضعها.

الباب السادس عشر أجهزة السلامة المادة 85

طبقا لأحكام المادة 48 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تكون كل السيارات التيلا يتعدى وزنها الإجمالي المسموح به محملة 3,5 طن)500.3 كيلوغرام(، مزودة لزوما بحزام للسلامة في المقاعد الأمامية والخلفية.

يجب أن تزود الحافلات الكبيرة والحافلات الكبيرة المتمفصلة بحزام سلامة لكل مقعد.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة ومقتضياتها الانتقالية فيما يخص :

أحزمة السلامة ؛

المركبات فيما يتعلق بتركيب أحزمة السلامة.

المادة

يجب أن تصنع أو تجهز مركبات النقل الجماعي للأشخاص بحيث لا تتجاوز سرعتها السرعات اللحظية القصوى المرخصة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل قواعد المصادقة على المركبات فيما يتعلق بتركيب جهاز تحديد السرعة، وكذا المقتضيات الانتقالية.

المادة

يجب أن تكون كل مركبة بمحرك، باستثناء المركبات الفلاحية والعتاد الفلاحي أو مركبات وعتاد الأشغال العمومية، مزودة بجهاز مضاد للسرقة.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بحمايتها من الاستعمالات غير المسموح بها، وكذا المقتضيات الانتقالية.

الباب السابع عشر

تجهيزات وتهييئات خاصة المادة 88

طبقا لأحكام 19 من المادة 47 من القانون رقم 05.52، تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات المصادقة على المركبات فيما يتعلق بالتجهيزات والتهيئات الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجاتالخاصة.

القسم الثانيالمصادقة

الباب الأول

مقتضيات عامة المادة 89

طبقا لأحكام المادة 49 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، تتم المصادقة على المركبات وتوابعها من قبل المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل)1(.

يقوم هذا المركز بمراقبة خصائص المركبات ومطابقتها، حسب الصنف الذي تنتمي إليها المركبة المعنية.

تتم المصادقة حسب النوع أو بصفة منفردة.

تتم المصادقة على النوع بطلب من الصانع أو وكيله المعتمدين من طرف المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

تعتمد المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل الصانع أو وكيله الذي يثبت توفره على المؤهلات التالية:

-الإمكانيات المالية والتقنية ؛

-الكفاءات المطلوبة ؛

- التنظيم وخدمة ما بعد البيع ؛

- الحضور في عدة مناطق من المملكة.

تتم المصادقة الانفرادية على المركبات بطلب من الصانع أو من يمثله أو المالك أو من يمثله.

المادة 90

يتم اعتماد الهيئات الخاصة والمختبرات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة 49 من القانونرقم 05.52 السالف الذكر، من قبل المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

ويجب لكي يتم اعتمادها أن تتوفر في الهيئات والمختبرات المذكورة الشروط التالية :

الإمكانيات المالية والتقنية ؛

)1(عوضت تسمية «المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق» الواردة في هذا المرسوم ب «المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل» بموجب المادة الثالثة من المرسوم رقم 494.12.2 بتاريخ 11 من شوال 1434)19 أغسطس 2013(، ج.ر عدد 6192 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1434)3 اكتوبر 2013(، ص: 6382. -

الكفاءات المطلوبة ؛

وسائل وكيفيات إجراء مراقبة الخصائص التقنية للمركبات واحترام المعايير المشار إليها في المادتين 47 و 48 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

الباب الثاني

مسطرة المصادقة على المركبات حسب النوع المادة 91

يجب أن يرفق طلب المصادقة على النوع بمذكرة وصفية ضمن الشروط المحددة من قبل وزير التجهيز والنقل مع إعطاء الخصائص الوافية واللازمة للتحقق من المركبة أو من عنصر المركبة أو نوع المركبة أو نوع عنصر المركبة.

المادة 92

طبق لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 49 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، تقوم المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل عندما تستجيب المركبة المقدمة

للمقتضيات التنظيمية، بتحرير محضر للمصادقة تسلم نسخة منه لصاحب الطلب، وذلك وفقا للنموذج المحدد من قبل وزير التجهيز والنقل.

يبين المحضر كذلك علاوة على رقم المصادقة وعلامة المركبة ونوعها، الخصائص الأساسية للمركبة فيما يتعلق على الخصوص بما يلي :

المحرك ؛

الوزن ؛

الأبعاد ؛

العجلات ؛

نقل الحركة ؛

الشروط الخاصة بالسياقة والاستعمال.

المادة

يعطي الصانع لكل مركبة مطابقة لنوع حرر بشأنه محضر المصادقة، رقم ترتيب ضمن سلسلة النوع التي تنتمي إليها المركبة، ويسلم للمشتري نسخة من محضر المصادقة إضافة إلى شهادة تثبت بأن المركبة المسلمة تطابق تماما المذكرة الوصفية للنوع.

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل نموذج شهادة المطابقة المذكورة. ويجب توقيع شهادة المطابقةمن طرف الصانع أو من طرف وكيله المعتمد بالمغرب.

المادة

يستفيد من المصادقة على أحد توابع المركبة كل من قدم الطلب بذلك وتقع عليه مسؤولية التصنيع، سواء كان الصانع أو أي شخص يقوم بالتصنيع لحساب الصانع.

يجب على المتخلي والمتخلى له في حالة التخلي أن يشعر فورا بذلك المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يجب موافاة المركز المذكور باسم الصانع أو الصانعين المتواليين إن اقتضى الحال، الذي يمكن أن يعمل على إجراء أية مراقبة وأن يقرر، عند الاقتضاء، سحب المصادقة.

المادة

يؤهل الأعوان والهيئات المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 52 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر من قبل المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط تأهيل الأعوان والهيئات السالفي الذكر وكيفيات إجراء المراقبة.

يتم، إذا تبين أن المركبات أو عناصر أو أجهزة المركبات التي تمت مراقبتها غير مطابقة لسند المصادقة، إلغاء السند المذكور بمقرر لرئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يؤدي إلغاء سند المصادقة إلى تعليق بيع وتسليم الأجهزة الحاملة لرقم المصادقة على هذا النوع داخل الآجال المحدد في مقرر الإلغاء.

الباب الثالث

المصادقة بشكل منفرد على المركبات المادة 96

)نسخت وعوضت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 494.12.2 الصادر في 11 من شوال 1434)19 أغسطس 2013(، ج.ر 6192 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1434)3 أكتوبر 2013(، ص: 6382(لا يمكن أن تخضع للمصادقة بشكل منفرد إلا المركبات التالية :

المركبات ذات محرك الجديدة غير المصادق على نوعها بالمغرب، المصنوعة محليا أو المستوردة في سلسلة محدودة ؛

المركبات ذات محرك الجديدة والمصادق على نوعها بالمغرب والمستوردة من قبل أشخاص غير المستفيدين من المصادقة المذكورة ؛

المركبات ذات المحرك الجديدة المكملة ؛

المركبات ذات محرك التي تمت المصادقة عليها وعرفت تغييرا أو عدة تغييرات ملموسة ؛

المركبات ذات محرك المرقمة بالمغرب، المصابة بأضرار خطيرة والتي تم إصلاحها بغية إعادة استخدامها ؛

المركبات ذات محرك المدرجة في عداد التحف وفقا للشروط المحددة في المادة 81 من القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق ؛

المركبات التي بيعت في المزادات ؛

المركبات ذات محرك التي تم تسلمها كهبة من طرف الدولة ؛

المركبات النفعية ذات محرك والمركبات ذات محرك المخصصة للنقل المدرصي وسيارات الإسعاف، التي تم تسلمها كهبة من قبل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة وبعض الأعمال الخيرية شريطة أن لا تخضع لأي تغيير من شأنه أن يغير نوعية استعمالها. لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت ؛

01- المركبات ذات محرك المدمجة في إطار التعاون التقني عند تفويتها للدولة او الجماعات المحلية.

لا يمكن لهذه المركبات أن تباع أو تفوت ؛

11- المركبات ذات محرك في ملكية المغاربة العائدين من مخيمات تندوف إلى أرض الوطن ؛

21- المقطورات ونصف المقطورات المستعملة والمستوردة التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة)750(كيلوغراما ويقل أو يساوي 3500 كيلوغراما ؛

31- المركبات ذات محرك المستعملة، المستوردة، والمراد تسجيلها في السلسلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها أو في سلسلة التعاون الدولي. لا يمكن تسجيل هذه المركبات في السلسلات العادية إذا تجاوز سنها 5 سنوات ؛

41- الدراجات والدراجات بمحرك المستعملة التي تحدد شروط المصادقة عليها بقرار لوزير التجهيز والنقل ؛

51- المركبات الفلاحية أو الغابوية ذات محرك وأريبات الأشغال العمومية ذات محرك المستعملة في المغرب قبل صدور هذا المرسوم بالجريدة الرسمية. تحدد بقرار مشترك لوزير التجهيزوالنقل ووزير الفلاحة والصيد البحري مسطرة المصادقة بالنسبة لهذه المركبات ؛

61- المركبات ذات محرك المستعملة الغير مشار إليها أعلاه، المستوردة والتي يقل عمرها عنخمس)5(سنوات باستثناء الحالات التالية :

المركبات ذات محرك المستعملة للسياقة الداخلية والتي يقل عمرها عن عشر)10(سنوات والتي تحتوي على 9 مقاعد كحد أقصى من ضمنها مقعد السائق، المستوردة من قبل المغاربة المقيمين بالخارج المحالين على التقاعد والذين يثبتون إقامة فعلية بالخارج لمدة 10 سنوات على الأقل. هذا المقتصى صالح لمرة واحدة فقط طيلة عمر المستفيد ؛

المركبات ذات محرك المستعملة للسياقة الداخلية والتي يقل عمرها عن عشر)10(سنوات والتي تحتوي على 9 مقاعد كحد أقصى من ضمنها مقعد السائق، المستوردة من قبل المغاربة المقيمين بالخارج والعائدين بصفة نهائية إلى المغرب. هذا المقتصى صالح لمرة واحدة فقط طيلة عمر المستفيد ؛

المقطورات ونصف المقطورات التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغراما، المستعملة والمستوردة والتي يقل عمرها عن سبع)7(سنوات، وذلك خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث)3(سنوات من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، على ان تتم العودة إلى سن خمس)5(سنوات عند انقضاء هذه المدة ؛

المركبات ذات محرك المستوردة التي لا يقل عمرها عن عشر)10(سنوات والمجهزة بالخارج، خصيصا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ؛

المركبات الخاصة التي يقل عمرها عن خمسة عشر)15(سنة والتي تحدد لائحتها بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 97

وفقا لأحكام المادة 51 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يقصد بتغيير مركبة تمت المصادقة عليها أو تسجيلها سابقا، كل تغيير ملموس يطال قاعدة المركبة أو يؤدي إلى تغيير واحدة أو أكثر من الخصائص المضمنة في المذكرة الوصفية أو في شهادة التسجيل. وتتمثل هذه التغييرات، على الخصوص فيما يلي:

تغيير أوزان المركبة الفارغة أو أوزانها التي يمكن قبولها ؛

تغيير في عناصر الإطار الحديدي للمركبة بما فيها الرقم التسلسلي للمركبة ؛

تغيير خصائص مصدر الطاقة ونقل الحركة ؛

تغيير استعمال المركبة ؛

تغيير تهيئةالمركبة بهدف زيادة أو خفض قدرتها أو قدراتها بشكل ملموس)عدد المقاعد، الأحجام، الأسطح، الأبعاد.... الخ(؛

تغيير في طبيعة الهيكل ؛

تغيير عناصر التعليق والعجلات ؛

تغيير عناصر نظام نفث الدخان ونظام مكافحة التلوث.

المادة 98

يجب أن تكون موضوع مصادقة بشكل منفرد كل مركبة بمحرك أو مقطورة لا تستجيب للمقتضيات التنظيمية، ويشترط لسيرها على الطريق العمومية الحصول على الترخيص المطلوب للنقل الاستثنائي.

القسم الثالث

حالة الأربيات الخاصة ومعدات الأشغال العمومية المادة 99

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل:

قائمة أربيات الأشغال العمومية المشار إليها في المادة 44 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر؛

شروط المصادقة على الأربيات المذكورة.

القسم الرابع

تسجيل المركبات

الباب الأول

أحكام عامة المادة 100

)غيرت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 188.19.2 الصادر في 6 شوال 1440)10 يوينو 2019(، ج.ر عدد 6788 بتاريخ 16 من شوال 1440)20 يونيو 2019(، ص: 4487(

يجب أن تزود كل مركبة خاضعة للتسجيل طبقا للمادة 53 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، لكي تسير على الطريق العمومية، بصفيحة أو صفيحتي تسجيل، حسب المركبات، تحملان رقماترتيبيا، ويجب أن يتوفر السائق على شهادة تسجيل تحمل رقم الترتيب ذاته.

يوجد نوعان من التسجيل :

- تسجيلات تسلم من أجلها شهادات تسجيل تسمى ب «البطاقات الرمادية» تتضمن :

أ(السلسلة العادية ؛

ب(السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها ؛

ج(السلسلة الخاصة للنظام المؤقت المخصصة للمركبات المعفاة مؤقتا من الرسوم الجمركية .

- تسجيلات تسلم من أجلها شهادات خاصة، وتتضمن :

أ(السلسلة الخاصة W18 ؛ب(السلسلة الخاصة WW ؛ج(السلسلات الإدارية.

تحدد نماذج البطاقات الرمادية والشهادات الخاصة بموجب قرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة 101

)تممت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 276.18.2 الصادر في 26 من رجب 1439)13 أبريل 2018(، ج.ر عدد 6665 بتاريخ 29 من رجب 1439)16 أبريل 2018(، ص: 2070، وغيرت بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 188.19.2 الصادر في 6 شوال 1440)10 يوينو 2019(، ج.ر عدد 6788 بتاريخ 16 من شوال 1440)20 يونيو 2019(، ص: 4487 (تحدد سلسلات التسجيل كالتالي :

- السلسلة العادية :

تخصص السلسلة العادية لتسجيل المركبات والمقطورات المملوكة لأشخاص معنويين أو ذاتيين مقيمين بالمغرب.

- السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها :

تخصص السلسلة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية وما يماثلها)CMD.CD.CC.OI.PAT(للسيارات المملوكة للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية وللدبلوماسيين والقناصلة وللمنظمات الدولية أو الإقليمية وللمستخدمين الإداريين والتقنيين التابعين للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية وللمنظمات الدولية أو الإقليمية المعتمدة بالمغرب.

- السلسلة الخاصة للنظام المؤقت)R.T(:

تخصص السلسلة الخاصة للنظام المؤقت للسيارات المعفاة مؤقتا من الرسوم الجمركية وفقا لاتفاقية دولية مبرمة مع المملكة المغربية في إطار التعاون الدولي أو بموجب قانون خاص.

تخضع الاستفادة من هذا النظام لترخيص مسلم من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

- السلسلة الخاصة W18 :

تخصص سلسلة التسجيل الخاصة W18 للمركبات المعدة للبيع أو للتجريب أو للدراسة. وتكون الشهادة الخاصة للسلسلة W18 عبارة عن بطاقة تسلم لصانعي السيارات وتجار السيارات ومصلحي السيارات.

- السلسلة الخاصة WW:

تكون سلسلة التسجيل الخاصة WW عبارة عن تسجيل مؤقت يخصص حصريا لمشتري المركبات الجديدة والتي تمت المصادقة على نوعها.

تعتبر في حكم المركبات الجديدة، المركبات غير المسجلة التي تبيعها البنوك التشاركية وغيرها من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة لتقديم منتجات المالية التشاركية، في إطار عقد البيع بالمرابحة.

تكون الشهادة الخاصة بالسلسلة WW عبارة عن تصريح بالشروع المؤقت في استعمال المركبة، وهي صالحة لمدة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تسليمها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات منح واستعمال وتجديد بطاقات السلسلة W18 وتصريحات الشروع في الاستعمال المؤقت WW وكذا نماذج البطاقات والتصريحات المتعلقة بتطبيق هذه المادة.

- سلسلات التسجيل الإدارية :

تخصص سلسلات التسجيل الإدارية للمركبات التابعة للدولة وللجماعات المحلية.

غير أن تسجيل المركبات التابعة للدولة ضمن السلسلة العادية المشار إليها في 1 من هذه المادة يكون مشروطا بالحصول على موافقة من الوزير الأول.

الباب الثاني

صفيحة التسجيل المادة 102

وفقا لأحكام المادة 61 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تتوفر المركبات المسجلة على صفيحتي تسجيل تحملان الرقم المخصص للمركبة وتثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الأمامي والخلفي للمركبة.

غير أنه يمكن أن لا تحمل كل دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلاتسوى صفيحة تسجيل واحدة فقط، تثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الخلفي للمركبة.يجب أن تكون كل مقطورة يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750

كيلوغرام، وكل نصف مقطورة أخرى مزودة بصفيحة تسجيل تحمل رقم تسجيلها تثبت بشكل بارز وغير قابل للتحريك في الجزء الخلفي للمركبة.

عندما لا تكون المقطورة الخلفية لمجموعة مركبات خاضعة لهذه الإلزامية يجب أن تزود في الجزء الخلفي بصفيحة تسجيل تستنسخ صفيحة التسجيل الخلفية لمركبة الجر. ويمكن في هذه الحالة أن تكون صفيحة المقطورة قابلة للتحريك.

غير أنه لا يجب أن تحمل كل مقطورة مقرونة بدراجة نارية أو دراجة بمحرك أو دراجة خفيفة رباعية العجلات بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك في جزئها الخلفي صفيحة تسجيل تستنسخ صفيحة التسجيل الخلفية لمركبة الجر إلا إذا كانت أبعاد المقطورة أو الحمولة تحول دون رؤية صفيحة تسجيل مركبة الجر من قبل ملاحظ يوجد بالخلف.

المادة 103

يجب الحفاظ على صفيحة التسجيل في حالة من الصيانة تسمح بقراءة ما هو مسجل عليها.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل خصائص وطريقة وضع التسجيل وشروط منح الأرقام الترتيبية.

الباب الثالث

شهادة التسجيل المادة 104

يجب نقل رقم التسجيل المبين في شهادة التسجيل أو في الشهادة الخاصة المنصوص عليها في المادة 100 أعلاه على الجزء الخارجي من المركبة، وذلك على صفيحة أو صفيحتي التسجيل.

المادة 105

طبقا لأحكام الفقرة 4 من المادة 57 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل نوع وشكل الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل وكذا كيفيات تسليم شهادات تسجيل المركبات ضمن السلسلة العادية والسلسلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والسلسلات الخاصةبالتعاون الدولي.

الباب الرابع

كيفيات التسجيل المادة 106

)نسخت وعوضت بموجب المادة الثانية من المرسوم رقم 276.18.2 الصادر في 26 من رجب 1439)13 أبريل 2018(، ج.ر عدد 6665 بتاريخ 29 من رجب 1439)16 أبريل 2018(، ص: 2070(

يجب على كل مالك مركبة جديدة أو مركبة سبق تسجيلها ضمن السلسلة العادية بالمغرب أن يودع لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل محل إقامته، ملفا للتسجيل أو نقل الملكية للحصول على شهادة تسجيل باسمه.

يجب على كل مفوت مركبة سبق تسجيلها ضمن السلسلة العادية بالمغرب، أن يودع لدى المصلحة المكلفة بالتسجيل محل إقامته، تصريحا بالتفويت وفق النموذج المحدد من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

تتولى المصلحة المذكورة :

إعداد شهادات تسجيل المركبات وتسليمها طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 53 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر ؛

إنجاز إجراءات نقل ملكية المركبات وتسليم شهادات تسجيلها المنصوص عليها في المادتين 59 و60 من القانون المذكور؛

تسليم وصولات إيداع التصاريح بالتفويت، طبقا للمادة 59 من نفس القانون كما تغييره وتتميمه؛

تلقى الإشعارات بالتغيير في الهوية أو العنوان وتحيين البيانات المتعلقة بهما والمنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة 58 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر كما تغييره وتتميمه.

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل كيفيات تطبيق مقتضيات هذه المادة.

المادة

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق المادة 62 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

المادة

تحدد، بقرار لوزير التجهيز والنقل، كيفيات تجديد الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل المنصوصعليها في المادتين 58 و309 من القانون 05.52 المشار إليه أعلاه.

المادة

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط تسجيل المركبات المدرجة في عداد التحف المنصوص عليها في المادة 84 من القانون المشار إليه أعلاه .

القسم الخامس

مقتضيات خاصة تتعلق بالدرجات و الدراجات ثلاثية العجلات

و الدراجات رباعية العجلات المادة 110

طبقا لأحكام المادة 64 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات المصادقة على الدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات والدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك.

المادة

طبقا لمقتضيات المادة 65 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شكل ومضمون سند الملكية والرقم الترتيبي للدراجات والدراجات ثلاثية العجلات والدراجات رباعية العجلات وكذا كيفيات تسليم هذا الرقم والمقتضيات الانتقالية .

المادة 112

طبقا للمادة 65 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يجب أن تحمل كل دراجة أو دراجة ثلاثية العجلات أو دراجة رباعية العجلات وكل دراجة بمحرك أو دراجة ثلاثية العجلات بمحرك أو دراجة رباعية العجلات بمحرك، صفيحة تبين رقمها الترتيبي الذي تحدد خصائصه بقرار لوزير التجهيز والنقل.

علاوة على ذلك، يجب أن تحمل الدراجات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات بمحرك والدراجات رباعية العجلات بمحرك، بشكل بارز، صفيحة معدنية مثبتة على المركبة تبين اسم الشركة المصنعة وكذا حجم المحرك أو قوته.

يجب نقش حجم المحرك أو قوته على نحو بارز على المحرك.

القسم السادس المراقبة التقنية الباب الأول

مقتضيات عامة المادة 113

تتم عمليات المراقبة التقنية المشار إليها في المادة 66 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، طبقا للمادتين 67 و68 من القانون المذكور من قبل عون فاحص مرخص له، كما هو منصوص عليه في المادة 272 من نفس القانون وذلك في مراكز المراقبة التقنية المرخص لها وفي إطار احترام مقتضيات هذا المرسوم.

المادة

تطبيقا للمادة 69 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، يمكن لوزير التجهيز والنقل أو الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض الأمر بإجراء فحوص تقنية مضادة للمركبات.

المادة

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل دورية المراقبة التقنية ومسطرة المراقبة وأجهزة المركبة الواجب مراقبتها ومصاريف المراقبة التقنية التي يتحملها مالك المركبة وكذا شكل وثائق المراقبة التقنية ونوعها.

الباب الثاني

شبكات ومراكز المراقبة التقنية المادة 116

تسلم رخصة فتح واستغلال شبكة لمراكز المراقبة التقنية المنصوص عليها في المادة 267 من القانون رقم 02.52 السالف الذكر من لدن وزير التجهيز والنقل.

يحدد العدد الأدنى من المراكز ومن خطوط المراقبة التقنية المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 267 السالفة الذكر في ثلاثين)30(مركزا وخمسة وسبعين)75(خطا للمراقبة التقنية موزعين على الأقل على نصف جهات المملكة.

يوضع بقرار لوزير التجهيز والنقل دفتر التحملات المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 267 المذكورة .

المادة

تطبيقا لأحكام المادة 271 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، لا تمنح رخصة فتح مركز للمراقبة التقنية للعموم إلا بعد قيام الأعوان المعينين من لدن رئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل لمعاينة مطابقة المحال والتجهيزات وكذا الموارد البشرية لبنود دفتر التحملات.

يحدد رئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل، في حالة عدم المطابقة وبناء على المحضر المعد من قبل الأعوان المذكورين أجل لا يقل عن شهرين للمعني بالأمر للاستجابة للملاحظات التي أبداها الأعوان المذكورون.

في حالة المطابقة، تمنح الرخصة للشبكة المعنية من قبل رئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل طبقا للكيفيات المحددة في دفتر التحملات.

المادة

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل شروط الأهلية المهنية المنصوص عليها في البند 6 من المادة 272 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

المادة

طبقا للمادة 272 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، تمنح رخصة مزاولة مهنة العون الفاحص بمراكز المراقبة التقنية من قبل رئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل لكل شخص يستجيب للشروط المحددة في المادة المذكورة.

يحدد وزير التجهيز والنقل مدة صلاحية رخصة العون الفاحص ومسطرة تسليمها وتجديدها.

المادة

يلقن التكوين المستمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 272 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، من لدن هيئة معتمدة من قبل رئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل وتحدد شروط هذا الاعتماد بقرار لوزير التجهيز والنقل.

المادة

يقصد بالإدارة في المواد 273 و274 و278)الفقرة الأولى(من القانون رقم 05.52 المصلحة المختصةبالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل.

يقصد بالإدارة في الفقرة الثانية من المادة 278 وزارة التجهيز والنقل .

المادة

يوجه التصريح المشترك بالتخلي عن أحد شبكات المراقبة التقنية المنصوص عليه في المادة 275 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، إلى وزير التجهيز والنقل. ويجب أن يتضمن التصريح المذكور العناصر التالية :

أسباب التخلي؛

التزام المتخلى له باحترام أحكام القانون رقم 05.52 السالف الذكر والنصوص الصادرة لتطبيقه ؛

التزام المتخلى له باحترام بنود دفتر التحملات الملحق بالرخصة ؛

مذكرة تقديم تخص المتخلى له؛

مذكرة تبين المعلومات الخاصة بالموارد البشرية للمتخلى له.

المادة

يقوم وزير التجهيز والنقل بالتحيين المشار إليه في المادة 275 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، بعد الاطلاع خاصة على التزام المتخلي باحترام العدد الأدنى للمراكز وخطوط المراقبة التقنية المحدد في المادة 116 من هذا المرسوم وعلى التزام المتخلى له باحترام أحكام القانون رقم 05.52 المذكور والنصوص الصادرة لتطبيقه وبعد الاطلاع على عقد التخلي.

المادة

يوجه التصريح بوفاة الحاصل على رخصة بفتح واستغلال مركز للمراقبة التقنية، طبقا لأحكام المادة 277 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر، إلى رئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل ويجب أن يكون مرفقا بالوثائق التالية:

نسخة من شهادة الوفاة ؛

نسخة من عقد الإراثة ؛

التزام ذوي الحقوق باحترام أحكام القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

الباب الثالث

العقوبات والتدابير الإدارية المادة 125

تتخذ بقرار لوزير التجهيز والنقل العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المادة 280 منالقانون رقم 05.52 السالف الذكر.

تتخذ بمقرر لرئيس المصلحة المختصة بالمصادقة التابعة لوزارة التجهيز والنقل العقوبات والتدابير الإدارية المنصوص عليها في المواد 279 و281 و282 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

المادة 126

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل كيفيات تطبيق أحكام المادتين 281 و282 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

توجه النيابة العامة نسخا من المحاضر والمقررات القضائية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادتين 280 و281 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر إلى وزير التجهيز والنقل.

القسم السابع

المركبات المصابة في حادثة

والمركبات المصرح بعدم صلاحيتها تقنيا واقتصاديا

المادة 127

يحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شكل ومضمون الوصل المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادتين 71 و 74 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

يراد بعبارة الإدارة في المواد 71)الفقرة 2(و 72 و 74 و 75 و 76 المصلحة الجهوية أو الإقليمية المكلفة بتسجيل المركبات التابعة لوزارة التجهيز والنقل .

المادة 128

يضع وزير التجهيز والنقل القائمة الوطنية للخبراء المنصوص عليها في المادة 79 من القانون رقم 05.52 التي يختارها من بين المسجلين في القائمة الوطنية للخبراء المحلفين في مجال السيارات والميكانيك العام لدى المحاكم الذين تابعوا التكوين الأولي والتكوين المستمر المنصوص عليهما في المادة 78 من نفس القانون.

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، الشروط التي يلقن وفقها التكوينان المذكوران في المادة 78 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر وشروط اعتماد الهيئات لتلقين التكوينين المذكورين وكذاالمقتضيات الانتقالية.

القسم الثامن

المركبات المدرجة في عداد التحف

المادة 129

)غير رقم هذه المادة بموجب استدراك خطأ صادر في ج.ر عدد 5926 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1432

)17 مارس 2011(، ص:819(

يوجه طلب إدراج مركبة في عداد التحف المنصوص عليه في المادة 80 من القانون رقم 05.52 إلى وزارة التجهيز والنقل من قبل مالك المركبة أو وكيله. يجب أن يرفق الطلب المذكور بالوثائق التي تثبت أن المركبة تستجيب لأحد الشروط المشار إليها في المادة 81 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

يقصد بالإدارة في المادة 83)فقرة 2(من القانون رقم 05.52 المصلحة المكلفة بتسجيل المركبات.

المادة 130

)غير رقم هذه المادة بموجب استدراك خطأ صادر في ج.ر عدد 5926 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1432)17 مارس 2011(، ص:819(

تحدد بقرار لوزير التجهيز والنقل، شروط تسجيل المركبات المدرجة في عداد التحف وشروط

المراقبة التقنية الدورية التي تخضع لها طبقا لأحكام المادة 84 من القانون رقم 05.52 السالف الذكر.

القسم التاسع

مقتضيات مختلفة وختامية المادة 131

)غير رقم هذه المادة بموجب استدراك خطأ صادر في ج.ر عدد 5926 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1432)17 مارس 2011(، ص:819(، وغيرت وتممت بموجب المادة الثانية من المرسوم رقم 494.12.2 الصادر في 11 من شوال 1434)19 أغسطس 2013(،ج. ر 6192 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1434)3 أكتوبر 2013(، ص: 6383(تدخل أحكام المادة 70 أعلاه حيز التنفيذ ابتداء من:

فاتح أكتوبر 2010 بالنسبة لمركبات نقل البضائع التي يتجاوز وزنها الإجمالي مع الحمولة 5 طن

)5.000 كيلوغرام(، ومركبات نقل الأشخاص التي يفوق عدد مقاعدها 15 مقعدا؛

فاتح يناير 2014، بالنسبة للمركبات التي شرع في استخدامها لأول مرة بالمغرب والمخصصة لنقل البضائع والتي يفوق وزنها الإجمالي محملة 3500 كيلو غرام ويقل عن 5000 كيلوغرام، ومركبات نقل الأشخاص التي يزيد عدد مقاعدها عن 9 مقاعد ويقل عن 15 مقعدا.

المادة 132

(غير رقم هذه المادة بموجب استدراك خطأ صادر في ج.ر عدد 5926بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1432- 17 مارس 2011، ص:819)

تنسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ المقتضيات المخالفة له أو التي قد تكون تكرارا له. أو خاصة أحكام القرار الصادر في 8 جمادى الأولى 1372)24 يناير 1953(بشأن مراقبة السير والجولان المتعلقة بالمركبات.

تعوض الإحالات إلى مقتضيات القرار السالف الذكر والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالإحالات المطابقة إلى مقتضيات هذا المرسوم .

المادة 133

)غير رقم هذه المادة بموجب استدراك خطأ صادر في ج.ر عدد 5926 بتاريخ 12 ربيع الآخر 1432)17 مارس 2011(، ص:819(

يسند إلى وزير التجهيز والنقل تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية والذي يعمل به ابتداء من فاتح أكتوبر 2010.

.....
.....
.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- 61 -

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....

.....

مشروع المرسوم رقم 2.24.393 القاضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.421 الصادر بتاريخ 29 شتنبر 2010 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 بمثابة مدونة السير على الطرق، فيما يخص المركبات".

.....

...

المحكمة الدستورية

قرار رقم 263.26 م. د صادر في 29 من ذي الحجة 1447 (15) يونيو 2026

الحمد لله وحده.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المحكمة الدستورية

بعد اطلاعها على رسالة الإحالة المسجلة بأمانتها العامة في 15 ماي 2026، التي يطلب بمقتضاها ثلاثة وتسعون (93) عضوا بمجلس النواب من هذه المحكمة، أن تبت استنادا إلى أحكام الفصل 132 من الدستور في مطابقة ثمان مواد من القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول، فضلا عن مواد أخرى أو مجموع النص، للدستور :

وبعد اطلاعها على الملاحظات الكتابية التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة وسيدات وسادة من أعضاء مجلسي البرلمان المسجلة بالأمانة العامة لهذه المحكمة على التوالي في 22 و 25 ماي 2026 :

وبعد اطلاعها على الوثائق المدرجة في الملف، وعلى باقي المستندات

المدلى بها :

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91

بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29) يوليو (2011) :

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13) أغسطس (2014) كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون :

أولا : من حيث الشكل :

حيث إن الفقرة الثالثة من الفصل 132 من الدستور، تنص بصفة خاصة على أنه يمكن ..... أو خمس أعضاء مجلس النواب. .... أن يحيلوا القوانين، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور» :

وحيث إن رسالة الإحالة قدمت من قبل 93 عضوا من أعضاء مجلس النواب إلى المحكمة الدستورية قبل إصدار الأمر بتنفيذ القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول، مما تكون معه هذه الإحالة متقيدة بالأحكام الدستورية المشار إليها .

ثانيا : من حيث الإجراءات المتبعة لإقرار القانون :

حيث إن القانون المحال إلى المحكمة الدستورية تداول في مشروعه مجلس الحكومة طبقا للفصل 92 من الدستور في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 نوفمبر 2025، وأودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، طبقا للفقرة الثانية من الفصل 78 من الدستور بتاريخ 16 ديسمبر 2025، ووافق عليه هذا المجلس بعد تعديله، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 3 فبراير 2026، ثم أحيل بعد ذلك إلى مجلس المستشارين للتداول فيه، ووافق عليه بعد تعديله، في جلسته العامة المنعقدة في 21 أبريل 2026، ثم أحيل إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية، فوافق عليه دون تعديل في جلسته العامة المنعقدة في 28 أبريل 2026، والكل وفقا لأحكام الفصلين 83 و 84 من الدستور

ثالثا : من حيث الموضوع :

حيث إن رسالة الإحالة تهدف إلى تصريح المحكمة الدستورية بعدم دستورية المواد 37 و 50 و 51 و 53 الفقرتين الأولى والثانية) و 55 الفقرة الثانية) و 63 (الفقرة الأولى) و 67 (البند الأول) و 77 (الفقرتين الثانية والثالثة من القانون المحال لمخالفتها للدستور، ولاسيما تصديره والفصول 6 و 19 و 21 و 32 و 34 و 35 و 71 و 72 و 117 و 118 : و 120 و 154 و 155 و 157 منه

وحيث إن هذه الإحالة تتعلق بمراقبة دستورية قانون، وهي مراقبة لا يعتد في إعمالها إلا بأحكام الدستور والقوانين التنظيمية :

وحيث إنه، وإن كان موضوع الإحالة قد انصب على مقتضيات محددة تخص المواد الثمان المذكورة، فإن المحكمة الدستورية بصفتها مراقبة الدستورية القوانين، يعود لها أن تثير تلقائيا ما تراه من أوجه عدم المطابقة أو المخالفة للدستور، متى كان لذلك ارتباط عضوي بالمواد المعروضة في رسالة الإحالة، وكلما تبين لها أن القانون المحال يمس بشكل بين أحكاما دستورية لم تثرها جهة الإحالة

1 - فيما يتعلق بالمواد المثارة في رسالة الإحالة :

- في شأن المادة 37 :

حيث إن الجهة المحيلة تدفع بأن هذه المادة ترتب مسؤولية العدل عن امتناعه عن القيام بواجبه بدون سبب مشروع، دون تحديد المقصود بهذه العبارة مما يجعلها فضفاضة وغير محددة المعالم الأمر الذي يمنح القضاء سلطة تقديرية واسعة قد تؤدي إلى التعسف وتضارب الأحكام القضائية باختلاف تأويل «المشروعية» بهذا الخصوص، مما يعد غموضا يمس مبدأ الأمن القانوني المستنبط من الفصل السادس من الدستور الذي يوجب أن تكون القواعد القانونية واضحة ومفهومة وقابلة للتوقع، كما يمس أيضا الأمن
القضائي المنصوص عليه في الفصل 117 منه، إذ يجعل ممارسة مهنة العدول رهينة تأويلات قضائية متغيرة لا تستند إلى نص تشريعي منضبط، يحدد مفهوم السبب المشروع :

لكن

حيث إن المشرع غير ملزم بحصر جميع الحالات التي تشكل سببا مشروعا، متى كان هذا المفهوم متعارفا عليه قانونا، وقابلا للتحديد من طرف القضاء في ضوء وقائع كل نازلة على حدة ؛

وحيث إن السلطة التقديرية للقاضي في التحقق من مشروعية السبب تمارس في إطار القانون وتخضع لواجب التعليل ومراقبة الهيئة القضائية الأعلى درجة بما يكفل التطبيق العادل للقانون :

وحيث إن مبدأ الأمن القانوني المستفاد من الفصل السادس من الدستور، لا يقتضي أن تبلغ القاعدة القانونية درجة من التفصيل لتستوعب جميع الفرضيات الممكنة، ولا سيما إذا استحال حصرها وإنما ينبغي أن تكون كافية لتمكين المخاطبين بها من إدراك مضمونها وآثارها القانونية بكيفية معقولة :

وحيث إن مبدأ الأمن القضائي المنصوص عليه في الفصل 117 من الدستور لا يُحدد دون إستاد سلطة تقديرية للقاضي متى كانت مؤطرة بالقانون وخاضعة للرقابة القضائية :

وحيث إن ما اشترطته المادة المعروضة من انعدام السبب المشروع القيام مسؤولية العدل عن الضرر المترتب على امتناعه عن القيام بواجبه يشكل ضمانة لصالحه لا قيداً على حرية ممارسة مهنته وبالتالي تبقى مقتضيات هذه المادة واضحة وتندرج ضمن السلطة التقديرية للمشرع لاختيار الصياغة الملائمة لتحقيق حسن سير مرفق التوثيق العدلي وضمان قيام العدول بواجباتهم المهنية :

وحيث إنه تبعا لذلك فإن المادة 37 لا تتضمن ما يخالف الفصلين السادس و 117 من الدستور :

- في شأن المادة 50 :

حيث إن مقتضيات هذه المادة من القانون المحال تنص حسب رسالة الإحالة على ضرورة تلقي العدلين للشهادة في آن واحد بمجلس العقد مع تنظيم حالة تعذر التلقي الثنائي

في حين أن الإبقاء على هذا النظام، ولاسيما في المعاملات العقارية والتجارية، وجعله شرطا لازما لتوثيق العقود رغم إعفاء مهن توثيقية أخرى من نفس الشرط في نفس المعاملات يشكل تمييزا غير مبرر بين المواطنين بحسب المهنة التوثيقية التي يختارونها، كما أن هذا القيد الإجرائي يمس مبدأ المساواة في الولوج إلى الخدمات المرفقية ويجعل مقتضيات المادة 50 تفتقر إلى المبرر الموضوعي والمنطقي مما يجعلها مخالفة للدستور بسبب خرقها لمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في تصدير الدستور ولأحكام الفصلين 6 و 35 الفقرة الأخيرة) منه وكذا المبدأ المساواة المنصوص عليه في فصليه 19 و 154

إضافة إلى ذلك، فإن فرض التلقي الثنائي للعقود في عصر الرقمنة والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية يتنافى مع مبادئ الجودة والحكامة الجيدة، ويؤدي إلى إبطاء المعاملات وتعقيد المساطر، مما يخل بواجب الدولة في توفير مرفق عمومي عصري يستجيب المعيار الجودة ذي القيمة الدستورية

كما أن مبدأ تكافؤ الفرص، حسب رسالة الإحالة المذكورة

يقتضي تمكين المهنيين الذين يمارسون وظائف متماثلة من نفس الأدوات والآليات القانونية، في حين أن فرض التلقي الثنائي على العدول يشكل عائقا إجرائيا يحد من تنافسية مهنة التوثيق العدلي ويضعف جاذبيتها المهنية ويجعلها تظهر متأخرة عن الرقمنة والسرعة التي تتطلبها المعاملات

لكن.

حيث إن المشرع يملك سلطة تقديرية واسعة في تنظيم المهن القانونية والقضائية وضبط شروط ممارستها، بما يكفل الأمن القانوني والتعاقدي :

وحيث إن اشتراط التلقي الثنائي للشهادة في التوثيق العدلي، يجد سنده في الخصوصية التاريخية لمهنة العدول وفي طبيعة الوثيقة العدلية ذاتها، مما يوفر ضمانة إضافية للتثبت من صحة جميع البيانات المدلى بها والمضمنة في العقد أو الشهادة :

وحيث إن مبدأ المساواة، وإن كان يستوجب معاملة الأشخاص المتواجدين في مراكز قانونية متماثلة بكيفية موحدة، فإنه لا يقتضي توحيد الأنظمة القانونية المطبقة على أوضاع مهنية متباينة :

وحيث إن اختلاف القواعد القانونية المنظمة للمهن التوثيقية لا يشكل، في حد ذاته، إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص، ما دام كل تنظيم

يستند إلى طبيعة المهنة واختصاصاتها خدمة للأمن التعاقدي :

وحيث إن ما أثير بشأن انعكاس التلقي الثنائي على سرعة المعاملات وجودة الخدمات لا يبرر القول بعدم دستورية المقتضيات المعروضة ما دام هذا الشرط يرمي إلى تحقيق غاية مشروعة تتمثل في تعزيز الثقة في الوثيقة العدلية وضمان أمن المعاملات، فضلا عن أن تقدير مدى ملاءمة الوسائل المعتمدة لبلوغ هذه الغاية يندرج ضمن نطاق السلطة التقديرية للمشرع، طالما لم يثبت خرقه لأي قاعدة دستورية

وحيث إنه تأسيسا على ما سبق تكون المادة المعروضة غير مخالفة للدستور:

- في شأن المادة 51 :

حيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ على هذه المادة كونها اشترطت أن يكون الشاهد في العقود العدلية متمتعا بالأهلية القانونية وبحقوقه المدنية، مع قيام العدل بإشعاره بهذين الشرطين وتضمين ذلك في العقد، ومنعت أن يكون الشاهد في هذه العقود زوج العدل أو أحد أقاربه إلى غاية الدرجة الثالثة أو من أجرائه والمتمرنين لديه.

غير أن الاكتفاء بمجرد إشعار الشاهد دون اعتماد آلية قانونية أو مؤسساتية للتحقق الفعلي من توفر الشرطين المذكورين، يجعل صحة العقد الرسمي مرتبطة بتصريح شفوي للشاهد قد يثبت لاحقا عدم صحته، كأن يتبين أن هذا الأخير مجرد من حقوقه المدنية مما يؤدي إلى المساس بحجية العقد والأمن التعاقدي للمواطنين ويكشف ذلك عن هشاشة إجرائية تتنافى مع واجب الدولة في توفير تشريع ضامن للأمن القانوني

كما أن هذه المادة، تضيف الجهة المحيلة، أغفلت تنظيم حالات التنافي المرتبطة بأطراف العقد وقراباتهم، مما يعد نقصا تشريعيا ناتجا عن عدم التناسق في نظام التنافي، إذ العلة من إقرار هذا النظام هي ضمان الحياد المطلق ومنع شبهة المجاملة التي قد تمس صدقية المحرر الرسمي، مما يجعل هذه المادة غير منسجمة داخليا مع الغاية من إقرار النزاهة والحياد المفروضين دستوريا

وعليه، فإن مقتضيات المادة المذكورة، حسب رسالة الإحالة، تمس مبدأ الأمن القانوني المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور باعتبار أن هذا المبدأ يقتضي وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للتوقع وضمان حسن تنفيذ الالتزامات دون مفاجآت، كما تشكل خرقا للفصل 155 منه الذي يفرض على أعوان المرافق العمومية عند ممارسة وظائفهم احترام القانون ومبادئ الحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة، فضلا عن أن عدم وضوح النص وعدم اكتماله التشريعي يجعله غير منسجم مع متطلبات الرقابة الدستورية

التي أكدت عليها المحكمة الدستورية في أحد قراراتها :

لكن

حيث إن المشرع يتمتع في نطاق سلطته التقديرية بهامش من الحرية في تنظيم وسائل الإثبات وتوثيق التصرفات القانونية واختيار الآليات الكفيلة بتحقيق الغايات المتوخاة من التشريع، ما لم يفض ذلك إلى الإخلال بأحكام الدستور أو الغلو في التقدير :

وحيث إن اشتراط تمتع الشاهد بالأهلية القانونية والحقوق المدنية، يرمي إلى ضمان مصداقية الشهادة وتعزيز الثقة في المحرر العدلي، وإن إلزام العدل بإشعاره بهذين الشرطين وتضمين ذلك في العقد يندرج ضمن الضمانات القانونية المقررة لتحميل مختلف المتدخلين مسؤولياتهم، إذ لا يستفاد من أحكام الدستور الزام المشرع باعتماد وسيلة بعينها للتحقق من توافر هذين الشرطين ما دام قد أرسى قواعد قانونية تتيح ترتيب المسؤوليات على الإدلاء بتصريحات غير صحيحة :

وحيث إن احتمال عدم استيفاء الشاهد للشرطين المذكورين أو أحدهما لا يفيد في حد ذاته، عدم دستورية المقتضيات المعروضة ذلك أن الرقابة الدستورية تنصب على مدى مطابقة النص للدستور. لا على حالات يفترض فيها سوء تطبيقه أو مخالفة مقتضياته من قبل

المخاطبين به :

وحيث إن حصر حالات التنافي في بعض الروابط التي تجمع الشاهد بالعدل يندرج ضمن السلطة التقديرية للمشرع في تحديد نطاق الضمانات الكفيلة بصون استقلالية العدل وحياده، ولا سيما أن أحكام الدستور لا توجب التوسع في هذه الحالات إلى الحد الذي تدعو إليه الجهة المحيلة، كما أن عدم النص على حالات إضافية لا يشكل أيضا قصورا تشريعيا يرقى إلى مرتبة المخالفة الدستورية، متى

ظل التنظيم المعتمد محققا لضمانات النزاهة والحياد :

وحيث إن مبدأ الأمن القانوني المستفاد من الفصل السادس من الدستور، يقتضي أن تكون القاعدة القانونية واضحة وقابلة للتطبيق، وهو ما يتحقق في المادة المعروضة التي حددت بصورة دقيقة الشرطين الواجب توافرهما في الشاهد وحالات التنافي المتعلقة به بما يمكن المخاطبين بمقتضياتها من استيعاب حقوقهم وإدراك آثارها

القانونية :

وحيث إن هذه المادة، لا تتعارض كذلك مع أحكام الفصل 155 من الدستور، إذ إن ما تضمنته من شروط وضوابط مهنية، يروم على العكس من ذلك، تعزيز مبادئ الحياد والنزاهة والشفافية الواجب على العدول مراعاتها أثناء ممارسة مهامهم :

وحيث إنه تبعا لذلك، فإن المادة المعروضة ليس فيها ما يخالف

الدستور :

في شأن الفقرتين الأولى والثانية من المادة 53 :

حيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ كون مقتضيات هاتين الفقرتين من المادة المذكورة، تسمح بتلقي العقد من العاجز عن الكلام أو السمع عبر «الإشارة المفهومة عند تعذر الكتابة

غير أن هذا المفهوم يفتقر إلى الضبط القانوني والتقنين، مما يجعل إرادة هذه الفئة الهشة من المواطنين عرضة لسوء التأويل أو التدليس خاصة في غياب إلزامية الاستعانة بخبير متخصص لضمان التعبير الحقيقي عن الإرادة في هذه الحالة، مما يعد تقصيرا من المشرع في توفير الحماية القانونية لحقوق وممتلكات هذه الفئة ويعرض أمنهم التعاقدي والعقاري للخطر

كما أن استعمال عبارة كل شخص مؤهل للمساعدة عند وجود صعوبة في التلقي بعد بدوره مفهوما غير معرف قانونا، مما يفتح المجال لاختلاف التأويلات ويمس حجية المحرر الرسمي، إذ لا يجوز أن تبنى رسمية العقد على تدخل شخص لا يملك صفة قانونية واضحة كالخبير والترجمان

وعليه، فإن مقتضيات هاتين الفقرتين من المادة المذكورة، حسب رسالة الإحالة، تمس مبدأ الأمن القانوني المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور، لافتقارها إلى الوضوح والدقة، كما تشكل خرقا لفصليه 21 و 34 لعدم توفير الحماية القانونية لضمان الحقوق واستقرار المعاملات، فضلا عن أن هذا الانفتاح التشريعي غير المنضبط يخل بمبدأ وضوح القواعد القانونية :

وحيث إن الفقرة الأولى من الفصل السادس من الدستور تنص على أن: «القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له.» ؛

وحيث إن الفصل 34 من الدستور ينص على أنه: «تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية. وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع » :

وحيث إنه يبين من مقتضيات الفقرتين المعروضتين، أن المشرع أجاز للعدلين تلقي الإشهاد مباشرة من الأشخاص ذوي الإعاقة الكلامية أو السمعية، وجعل الاستعانة بترجمان محلف أو خبير قضائي في لغة الإشارة أو بكل شخص مؤهل، مشروطة بقيام صعوبة في التلقي المباشر، ومنوطة بالسلطة التقديرية للعدلين :

وحيث إن المساواة التي يكفلها الدستور لا تقتصر على مفهومها الشكلي بل تمتد إلى ضمان شروط الممارسة الفعلية للحقوق والحريات بما يستوجب توفير الوسائل والتيسيرات الملائمة للأشخاص

في وضعية إعاقة، كلما كان ذلك ضروريا لتمكينهم من التعبير عن إرادتهم وممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم :

وحيث إن إخضاع الاستعانة بوسائل التواصل الملائمة لوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة المذكورة لسلطة العدلين التقديرية دون إقرار ضمانة قانونية، لا يوفر لهذه الفئة الشروط الكافية للتعبير عن إرادتها تعبيرا يقينيا وكاملا عند تلقي العقود والشهادات، ولا يكفل لها الاستفادة من الخدمات التوثيقية التي ينظمها القانون المحال على قدم المساواة مع سائر المتعاقدين

وحيث إن مقتضيات الفقرتين المذكورتين استنادا إلى ما بين أعلاه، تكون قد أخلت بمتطلبات المساواة الفعلية وبواجب توفير الحماية القانونية للأشخاص في وضعية إعاقة المقررين بمقتضى

الدستور :

وحيث إنه تأسيسا على ذلك، تكون الفقرتان الأولى والثانية من

المادة 53 غير مطابقتين للدستور :

في شأن الفقرة الثانية من المادة 55

حيث إن الجهة المحيلة تعتبر أن الفقرة الثانية من هذه المادة تسمح بالاعتماد على نسخة المستند» في عمليات التقويت شريطة الإدلاء بإشهاد بضياع الأصل، غير أن هذا المقتضى يسهل عمليات التدليس والاستعمال المزدوج للمحررات بما يهدد استقرار الملكية العقارية، وأن اكتفاء المشرع ببديل ورقي دون إقرار آليات رقمية أو سجل مركزي للتحقق من صحة المستندات يشكل تقصيرا في حماية حق الملكية، ويجعل ممتلكات المواطنين عرضة للمخاطر القانونية

مما يعد خرقا للفصلين 21 و 35 من الدستور

كما أن الارتكان إلى إشهاد ورقي» يفيد ضياع أصل مستند الملكية بعد آلية متجاوزة وغير آمنة، ويتنافى مع مبدأ الجودة وإحدى قواعد الحكامة الجيدة للمرافق العمومية وهو ما يعتبر مخالفا للفصل 154 من الدستور :

لكن.

حيث إن الفقرة الثانية من المادة المعروضة، لم تجز الاعتماد على نسخة مستند التملك المعتبر قانونا، على نحو مطلق، وإنما قيدت ذلك بشرطين متلازمين يتمثلان في أن تكون هذه النسخة معدة خصيصا للغرض المطلوب وأن تكون معززة بإشهاد صادر عن الجهة المختصة يثبت ضياع الأصل أو تعذر الحصول عليه، وفي هذين الشرطين ضمانة قانونية كافية للتحقق من صحة المستند ومصدره وسلامة

الإجراءات المتعلقة بالحصول على نسخة منه

وحيث إن اعتماد نسخة مستند التملك في التفويت وفق الشرطين المذكورين لا يمس حق الأفراد في حماية ممتلكاتهم المكفول بمقتضى الفصل 21 من الدستور، ولا يترتب عليه إنشاء حق عيني أو نقله أو تعديله، مما لا يتعارض مع الحماية الدستورية لحق الملكية المقررة بموجب الفصل 35 من الدستور كذلك :

وحيث إن في اعتماد هذه النسخة وفق المبين أعلاه، تمكينا للمرتفقين من مواصلة إجراءاتهم القانونية عند تعذر الإدلاء بأصل المستند، مما يحقق توازنا متناسبا بين متطلبات الأمن القانوني من جهة، وضمان انسيابية المعاملات وصون حقوق أطرافها، من جهة أخرى، وهو ما يتوافق مع مبدأ الاستمرارية في أداء المرفق العام ومتطلبات جودة الخدمات المستفادة من أحكام الفصل 154 من الدستور :

وحيث إنه تبعا لما سبق، فإن الفقرة الثانية من المادة 55 لا تتضمن ما يخالف أحكام الفصول 21 و 35 و 154 من الدستور :

في شأن الفقرة الأولى من المادة 63 :

حيث إن الجهة المحيلة تثير كون الفقرة الأولى من هذه المادة تلزم العدل بإنجاز الإجراءات الضرورية للتقييد بالسجلات العقارية، إلا أنها أغفلت إقرار آلية تضمن التزامن بين أداء الثمن والتقييد العقاري وكذا تمكينه من حفظ الثمن لدى جهة مخول لها قانونا الاحتفاظ بالودائع، خلافا لبعض المهن التوثيقية الأخرى، مما يضع المشتري في مخاطرة مالية، حيث قد تظهر حجوزات» أو «تقييدات احتياطية» بين فترة توثيق العقد وتقييده بالسجلات العقارية، أو في حالة قيام البائع سيء النية بتفويت العقار مجددا لشخص آخر، مما يجعل

العملية التعاقدية محفوفة بالمخاطر المالية

وأن هذا القصور التشريعي في الضمانات المالية، حسب رسالة الإحالة، يفرغ حق الملكية من حمايته الفعلية المكفولة بموجب الفصلين 21 و 35 من الدستور ويجعل الأمن العقاري للمواطنين لا يستجيب للمعايير الدستورية، بخلاف ما استقر عليه قرار سابق للمحكمة الدستورية الذي جاء فيه بأن المشرع لا يجوز له اعتماد تقنية تشريعية تحدد نتيجة معينة دون توافر الشروط القانونية والموضوعية لضمان تحقيقها :

لكن

حيث إن ما أثارته الجهة المحيلة لا ينصب على مضمون الفقرة الأولى من المادة المعروضة، وإنما على خلوها من آلية تشريعية إضافية تتعلق بكيفية أداء الثمن وحفظه أو بضمان التزامن بين الوفاء به وإجراءات التقييد، كان ينبغي النص عليها صراحة، خلافا لما هو مقرر في بعض المهن

التوثيقية الأخرى، في حين أن تقدير الوسائل والآليات الكفيلة بتنظيم المعاملات يندرج ضمن الخيارات التشريعية التي يراعي فيها المشرع ما يراه ملائما لتحقيق المصلحة العامة، ما لم تكن

متعارضة مع أحكام الدستور ولا يشوبها غلو في التقدير :

وحيث إن مجرد عدم التنصيص في الفقرة المذكورة على آلية بعينها لتأمين أداء الثمن وحفظه ليس في حد ذاته، إخلالا بالحماية الدستورية المقررة لحق الملكية بموجب الفصلين 21 و 35 من الدستور، ذلك أن هذه الحماية لا تستمد من مقتضى تشريعي منفرد بل تتكامل من خلال مجموع القواعد القانونية المؤطرة للتصرفات العقارية والحماية القضائية المكفولة للحقوق العينية والشخصية

على حد سواء :

وحيث إن إلزام العدل بإنجاز إجراءات التسجيل والتقييد والنشر، يدخل ضمن الآليات الرامية إلى تعزيز الأمن العقاري وضمان استقرار المعاملات وإشهار الحقوق وتمكين الغير من الاطلاع عليها وفق الشروط المقررة قانونا :

وحيث إن ما تثيره الجهة المحيلة من احتمالات تتعلق بظهور حجوزات أو تقييدات احتياطية أو إقدام البائع سيئ النية على تصرفات مخالفة للقانون، ليس من شأنه أن يؤدي إلى التصريح بعدم دستورية مقتضيات الفقرة المعروضة، إذ إن تلك الفرضيات المرتبطة بسلوك الأشخاص تقع تحت طائلة النصوص القانونية الجاري بها العمل فضلا عن أن مقتضياتها لا تحول صراحة ولا ضمنا دون ترتيب الآثار القانونية على هذه الأفعال، ومن ثم فإنها لا تمس جوهر حق الملكية

ولا تخل بمتطلبات الأمن العقاري للمواطنين :

وحيث إنه، تأسيسا على ما تقدم، تكون الفقرة الأولى من المادة 63

ليس فيها ما يخالف الدستور :

في شأن البند الأول من المادة 67 :

حيث إن البند الأول من المادة 67 من القانون المحال ينص على أنه:

يشترط في شهود اللفيف ما يلي :

ألا يقل عددهم عن اثني عشر (12) ذكورا وإناثا :

وحيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ على هذا البند أن المشرع لما اكتفى بعبارة «ذكورا وإناثا فإنه فتح الباب لتأويلات العدول والقضاة بشأن تحديد نصاب كل جنس، وأن تحديد هذا النصاب يندرج

ضمن ما لم يرد به نص في قانون مهنة التوثيق العدلي ويتوجب الرجوع بشأنه القواعد الفقه، ومن ثم الوقوع في خرق مبدأ المساواة بين الجنسين المضمون دستوريا، وأن مقتضياته تخرق الدستور بسبب غموض الصياغة وخرق مبدأ المساواة وتكريس التمييز بين الجنسين وهو المبدأ الذي أكدته المحكمة الدستورية في أحد قراراتها، كما تعتبر مقتضيات هذا البند مساسا بالفصل 19 من الدستور كما سبق

توضيحه

كما أن مقتضيات البند المذكور، تخرق مبادئ المرافق العمومية المنصوص عليها في الفصل 154 من الدستور، إذ الجودة يمكن تعريفها في هذا السياق بأنها تقديم خدمة توثيقية ذات موثوقية عالية، في زمن معقول وبتكلفة مادية ومعنوية مناسبة، ولا بأس بالاستئناس بالمادة الخامسة من القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية في هذا الصدد، لأن له أساسا في الفصل 157 من الدستور، وهذه المادة تتضمن تجليات الجودة في تقديم خدمات تستجيب لحاجيات المرتفقين، وأن فرض اثني عشر شاهدا على طالب شهادة اللفيف رغم أن هذا العدد لم يرد في دليل نقلي يصطدم بعوائق عديدة منها ما يلي:

أولا - عائق الولوجية: إن هذا العدد من الشهود يمثل عائقا ماديا واجتماعيا لا سيما في المدن بسبب كثرة انشغالات الناس وارتباطاتهم كما أنه عسير على ساكنة القرى والجبال، لأن عددها أقل من المدن للعديد من الأسباب كالهجرة القروية، وهذا فيه تمييز مجالي بين المواطنين ومساس بمبدأ الإنصاف في تغطية التراب الوطني المنصوص عليه في الفصل 154 من الدستور والذي وضحته المادة الخامسة المشار إليها أعلاه، وأن عدم استجابة مقتضيات البند المعروض لما بيناه، سيترتب عليه منع فئة عريضة من توثيق حقوقها ويحول هذا المرفق إلى عبء إجرائي ينفر المرتفقين

ثانيا - هدر الزمن التوثيقي: إن جودة المرفق تقاس بسرعة الأداء وأن فرض العدد المذكور من الشهود على المرتفق وسماع أقوالهم فرادى وفي تواريخ مختلفة عند الاقتضاء كما جاء في المادة 69 من القانون المحال هو هدر صارخ للزمن التوثيقي :

وحيث إن الفصل السادس من الدستور يرسي مبدأ سمو القانون وخضوع الجميع له أفراداً وهيئات، بما يستوجب أن تتسم القاعدة القانونية بالوضوح والدقة والقابلية للتوقع، وأن تكون صياغتها محكمة بما يمكن المخاطبين بها من استيعاب مضمونها وإدراك آثارها

القانونية على نحو يقيني خال من اللبس والغموض :

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأعمال التحضيرية للقانون المحال، ولا سيما محضر الجلسة العامة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ 28 أبريل 2026 المخصصة لمناقشة مشروع هذا القانون أن مدلول عبارة ذكورا وإناثاء الواردة في البند الأول من المادة 67 المعروضة.

يفتح المجال أمام تأويلات وتطبيقات متباينة تبعا للسلطة التقديرية لكل قاض بمعزل عن غيره، الأمر الذي يجعل هذه العبارة تفتقر إلى المدلول الموحد والمعنى المحدد مما يجعل تطبيقها رهينا باجتهادات قضائية متضاربة، ويُعرض المراكز القانونية للمخاطبين بمقتضياتها لعدم الاستقرار :

وحيث إن القاعدة القانونية التي يتبين من خلال الاطلاع على الأعمال التحضيرية، أنه يتعذر تحديد مدلولها على نحو قاطع لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الوضوح والدقة المطلوب توافرهما فيها دستوريا، مما يجعل صياغة العبارة المعروضة غامضة وغير مقروءة وبالتالي لا توفر للمخاطبين بها القدر اللازم من الجزم بشأن شروط تطبيقها وآثارها القانونية :

وحيث إن التصريح بعدم دستورية عبارة «ذكورا وإناثا» والإبقاء

على الجزء الآخر الذي هو: ألا يقل عددهم عن إثني عشر (12) من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء قاعدة قانونية جديدة تكمن في حصر العدد في إثني عشر شاهدا من الذكور فقط، وهو ما يخالف قصد المشرع المتمثل في إقرار أحقية الذكور والإناث في أن يكونوا معا أو أحدهم حسب الحالة ضمن شهود اللفيف، وهو ما يندرج في

المجال التشريعي :

وحيث إنه تأسيسا على ذلك، فإن البند الأول من المادة 67 في مجموعه يخل بمتطلبات الأمن القانوني المستفاد من أحكام الدستور وفق ما بين أعلاه، مما يجعله مخالفا للدستور :

في شأن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 77 :

حيث إن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 77 من القانون المحال

تنصان على أنه :

«إذا رفض القاضي المكلف بالتوثيق الخطاب على العقد أو الشهادة لأي سبب من الأسباب ضمن أصل العقد أو الشهادة الأسباب المبررة الرفض الخطاب مع وضع توقيعه وطابعه عليه.

يمكن للعدلين التظلم من هذا الرفض أمام رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها مكتب العدلين :

وحيث إن الجهة المحيلة تؤاخذ على المشرع كونه استعمل في مقتضيات الفقرتين لفظ التظلم» بدل «الطعن» وهو ما يعد انحرافا تشريعيا يقزم الحقوق، لأن التظلم يحمل صبغة إدارية أو ولائية بينما الطعن يفتح باب الخصومة القضائية بضماناتها الكاملة، مما سيحرم العدل من الآليات الحمائية التي يوفرها قانون المسطرة المدنية، وهذا المقتضى فيه خرق للفصلين 118 و 120 من الدستور كما يظهر قصورا تشريعيا بشأن مال القضية بعد الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، وهو ما يشكل خرقا للفصل 117 من الدستور أيضا

إن سكوت المشرع في المادة 77 من القانون المحال عن تبيان هل أمر رئيس المحكمة بهذا الخصوص نهائي أم يقبل الطعن يمس الأمن القانوني للمخاطبين به ويلحق بهم ضررا كبيرا سواء على مستوى سمعتهم مع المتعاقدين وعموم المواطنين، أو على مستوى ذمتهم المالية في إطار المسؤولية التقصيرية، وكذا إمكانية متابعتهم تأديبيا بعد صدور هذا الأمر الذي قد يكون مجانبا للصواب، دون إتاحة مكنة قانونية المراجعته، كما تشكل كل مقتضيات الفقرتين المعروضتين خرقا للفصول 6 و 21 و 35 من الدستور و 32 منه

كما أن ظاهر مقتضيات الفقرة الثالثة من هذه المادة يفيد حصر حق التظلم من قرار القاضي المكلف بالتوثيق في العدلين فقط، مما يترتب عليه منع أطراف العقد من حق الدفاع عن عقدهم، الأمر الذي يمس حق الملكية، وأن هذا المنع يتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون ويكرس التمييز بين العدول ومرتفقيهم بدون مسوغ منطقي، فإذا تعلق الأمر بعقد زواج فإن طرفيه سيحرمان من الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة التي ضمنتها الدستور

لكن

حيث إنه، وإن كان التظلم» المنصوص عليه في مقتضيات الفقرتين المعروضتين، لا يُرفع إلى جهة إدارية أو هيئة مهنية، وإنما يقدم إلى رئيس المحكمة الابتدائية بصفته جهة قضائية، فإن ذلك لا يغير من طبيعته كوسيلة قانونية أقرها المشرع للطعن في قرار رفض الخطاب الصادر عن القاضي المكلف بالتوثيق، قصد التحقق من مدى استناده إلى المقتضيات القانونية الواجبة التطبيق مما يضفي على هذه الآلية طابعا قضائيا، ويوفر للعدول وسيلة ناجعة المراجعة هذا القرار المتظلم منه وصون حقوقهم المهنية :

وحيث إن المشرع غير ملزم دستوريا بإقرار درجات متعددة للتقاضي أو الطعن في جميع الأوامر والقرارات القضائية دون استثناء، وأن تنظيمه لهذه الآلية على النحو المذكور، جاء متناسبا مع طبيعة المسألة المعروضة ومحققا لضمانات الأمن القضائي، ومن ثم فإن سكوته عن مسألة قابلية الأمر الصادر عن رئيس المحكمة الابتدائية للطعن من عدمه لا يشكل في حد ذاته، مخالفة للدستور :

وحيث إن ما أثير بخصوص عدم تمكين الأطراف أو المرتفقين من الطعن في القرار الصادر عن القاضي المكلف بالتوثيق، والقاضي برفض الخطاب، لا يرقى إلى مستوى خرق مبدأ المساواة،

ذلك أن هذا المبدأ يفترض تماثل المراكز القانونية، ولما كان العدل متدخلا مهنيا في عملية التوثيق بموجب القانون، فإن مركزه القانوني يختلف جوهريا عن مركز الأطراف المستفيدة من العقد أو الشهادة، وبالتالي فإن اختلاف الوسائل الإجرائية المقررة لكل فئة يجد سنده في اختلاف أوضاعها القانونية، ولا يشكل تمييزا غير مبرر بينها :

وحيث إن مقتضيات الفقرتين المعروضتين تروم تحقيق توازن متناسب بين إخضاع أعمال التوثيق الرقابة قضائية فعالة وبين حفظ حق العدول في مراجعة قرار رفض الخطاب، دون أن تمس جوهر الحق في التقاضي أو ضمانات حقوق الدفاع أو مبدأي المساواة والأمن
القانوني :

وحيث إنه، تأسيسا على جميع ما تقدم، فإن مقتضيات الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 77 ليس فيها ما يخالف الدستور :

2- فيما يتعلق بالمواد المثارة تلقائيا من قبل المحكمة الدستورية :

في شأن المادة الثامنة :

حيث إن المادة الثامنة تنص على أنه: «تتنافى مهنة العدول مع :

- جميع الوظائف الإدارية والقضائية :

مهن المحامي والموثق والمفوض القضائي والترجمان المحلف :

مهام الخبرة القضائية :

كل نشاط تجاري سواء زاوله العدل مباشرة أو بصفة غير مباشرة غير أنه يمكن له التوقيع على الأوراق التجارية لأغراض مدنية :

- مهام الإدارة والتسيير في شركة تجارية، أو اكتساب صفة شريك متضامن في شركات التضامن أو شركة التوصية البسيطة أو شركة التوصية بالأسهم، أو صفة شريك وحيد في شركة ذات

مسؤولية محدودة :

كل عمل خاص يؤدى عنه أجر، باستثناء المهام الدينية والأنشطة العلمية والأدبية والفنية والرياضية المأذون له بها من قبل السلطة

الحكومية المكلفة بالعدل.

يتعرض للعقوبات التأديبية كل عدل يوجد في حالة تناف.» :

وحيث إنه يبين من مقتضيات هذه المادة موضوع الفحص أن الغاية التشريعية من تنظيم حالات التنافي، تنصب على صون استقلالية مهنة العدول وضمان نزاهتها وحياد ممارسيها، ودرء كل صورة من صور تضارب المصالح التي من شأنها المساس بثقة المتعاملين في هذه المهنة، غير أن تحقيق هذه الغاية يستلزم أن يُصاحب إقرار حالات التنافي تنظيم إجرائي واضح يحدد كيفيات تطبيقها وضوابط الامتثال لها :

وحيث إن المشرع حين أقر أن العدل الذي يوجد في حالة تناف وفق المنصوص عليه في متن المادة المذكورة، لم ينص على أي أجل يتيحللعدل المعني تسوية وضعيته القائمة قبل أن ترتب الآثار القانونية على قيام التنافي، ولم يحدد أي مسطرة قانونية أو إدارية تضبط كيفية التصريح بحالة التنافي، ولم يعين الجهة المختصة بتلقي هذا

التصريح وأجل البت فيه :

وحيث إن هذا السكوت من قبل المشرع يشكل إغفالا تشريعيا يطال العناصر الجوهرية اللازمة لإعمال القاعدة القانونية، وينجم عنه فراغ قانوني من شأنه تعطيل قابلية النص للتطبيق المتوازن

والمنصف، ويفتح الباب أمام تفسيرات متضاربة بهذا الخصوص :

وحيث إنه بناء على ما تم بيانه تكون المادة الثامنة من القانون المحال، بما تنطوي عليه من إغفال تشريعي، مخالفة للدستور :

في شأن المادة 120 :

حيث إن هذه المادة تنص على أنه: «يتم البت في المتابعة التأديبية المثارة في حق العدل من قبل لجنة تأديبية تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، تتألف من :

وزير العدل أو ممثله بصفته رئيسا :

ممثلين (02) عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية :

ممثلين (02) عن رئاسة النيابة العامة :

- رئيس الهيئة الوطنية للعدول المنصوص عليها في المادة 140 أدناه

أو من ينوب عنه :

رئيس مجلس جهوي للعدول يعينه رئيس الهيئة الوطنية للعدول. يتولى كتابة اللجنة إطار من وزارة العدل يعينه رئيس اللجنة.

تجتمع اللجنة المذكورة أعلاه، بدعوة من رئيسها مرتين في السنة على الأقل وكلما دعت الضرورة ذلك، وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور ثلاثة (3) من أعضائها بمن فيهم الرئيس، وتتخذ قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب

الذي يكون فيه الرئيس.

ترفع اللجنة مقترحاتها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل التي

تصدر قرارات بشأنها :

وحيث إنه يبين من مقتضيات هذه المادة، أن اللجنة التأديبية التي يرأسها وزير العدل أو ممثله تتولى البت في الأفعال المنسوبة إلى العدل وتحديد الجزاء التأديبي المناسب، ثم تحيل مقترحاتها بهذا الخصوص إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لاتخاذ ما يلزم

بشأنها، دون تحديد صلاحياتها بهذا الخصوص :

وحيث إن هذه الإحالة لا يمكن تفسيرها، في ضوء مبادئ دولة الحق والقانون وربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان حسن سير المرافق العمومية على أنها تخول وزير العدل صلاحية إعادة النظر في المقرر التأديبي الصادر عن اللجنة المذكورة أو تعديله أو استبداله بقرار آخر، ذلك أن هذا الأخير يكون قد أسهم في تكوين إرادة هذه اللجنة بحكم رئاسته لها أو من خلال ممثله فيها، مما يجعل إسناد سلطة مراجعة المقرر ذاته إليه، جامعا بين صفة المشارك في اتخاذ القرار وصفة الجهة المنوط بها مراقبته أو تعديله :

وحيث إن هذا الجمع من شأنه أن يمس ضمانات الحياد والاستقلالية والموضوعية الواجب توافرها في المسطرة التأديبية وأن ينتقص من الاختصاص الأصيل المخول للجنة، بما يحول مقررها إلى مجرد توصية أو اقتراح خلافا للإرادة التشريعية المستفادة من مقتضيات الفقرة الأولى من المادة المعروضة التي أسندت للجنة التأديب صراحة سلطة البت وتوقيع العقوبة :

وحيث إن إحالة مقرر هذه اللجنة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، يتعين أن تفهم على أنها تخول وزير العدل ممارسة الاختصاصات التنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ المقرر التأديبي وترتيب آثاره القانونية، وهو ما تؤكده مقتضيات المادة 125 من القانون المعروض دون أن يمتد نطاق هذه الصلاحية إلى مراجعة مضمونه أو إعادة تقدير وقائعه أو تعديل العقوبة التي قررتها اللجنة المذكورة :

وحيث إنه بناء على ما سبق بيانه تكون مقتضيات المادة 120 غير مخالفة للدستور، شريطة أن تفهم وتطبق على أساس أن إحالة مقترحات اللجنة التأديبية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لا تخول وزير العدل صلاحية إعادة النظر فيها، وإنما تخوله حصرا ممارسة الاختصاصات التنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ المقرر التأديبي وترتيب آثاره القانونية :

في شأن مواد البابين الثاني عشر والثالث عشر :

حيث إنه يبين من استقراء مقتضيات المواد من 140 إلى 194 من القانون المحال، أن المشرع أحدث بنية تنظيمية لمهنة العدول وذلك من خلال تخصيص الباب الثاني عشر للهيئة الوطنية للعدول (من المادة 140 إلى المادة (171) والباب الثالث عشر للمجالس الجهوية للعدول من المادة 172 إلى المادة (194)، ويهدف هذا التنظيم إلى تأطير مهنة العدول وضمان حسن سيرها وتدبير شؤونها الذاتية :

وحيث إن الدستور ينص في البند التاسع والعشرين من الفقرة الأولى من الفصل 71 منه على أنه: «يختص القانون.....

- إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام.

كما ينص في الفصل 154 منه على أنه: «يتم تنظيم المرافق العمومية.... والاستمرارية في أداء الخدمات.

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور» ؛

وحيث إنه يستفاد من أحكام هذين الفصلين 71 البند التاسع والعشرون من الفقرة الأولى) و 154 من الدستور، أنه من جهة، يندرج ضمن مجال القانون إحداث المؤسسات العمومية وسائر الأشخاص الاعتباريين من أشخاص القانون العام، كما يجوز للمشرع أن يحدث شخصا اعتباريا آخر ذا طبيعة مهنية ويخوله ممارسة بعض صلاحيات السلطة العامة، وفق ما هو منصوص عليه في هذين البابين، الأمر الذي يقتضي أن يباشر المشرع اختصاصه التنظيمي في مجال المهن القانونية والقضائية ممارسة كاملة وفعالة، دون التخلي عن جوهر غايته الدستورية، ودون ترك تنظيم سير المرافق المهنية

المعنية لسلطة الفاعلين فيها في غياب الضوابط القانونية الكفيلة يضبطها وحمايتها، ومن جهة أخرى، فإن المرافق العمومية يستوجب تنظيمها على أساس مبادئ الاستمرارية في تقديم الخدمات، وانتظام

سيرها :

وحيث إن الهيئة الوطنية للعدول والمجالس الجهوية للعدول تتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال في التسيير، وتساهم مباشرة في تدبير مرفق عام ذي طبيعة قضائية وتوثيقية، من خلال الصلاحيات المخولة لها، ولا سيما ما يتعلق بضبط سير أعمال العدول وممارسة الاختصاص التأديبي، بما يكرس خضوعها لمبدأ استمرارية المرفق العام باعتباره مبدأ دستوريا ملزما، يفرض

على المشرع عند تنظيمه لهذه الهيئة واختصاصاتها، توفير الشروط الكفيلة بضمان سيرها العادي والمتواصل دون انقطاع :

وحيث إنه يبين من المقتضيات الواردة في البابين المذكورين أنها وإن أعادت تنظيم الهيئة المعنية وتأطير عمل العدول وأسندت إليها اختصاصات حصرية ذات صلة مباشرة بالمرفق العام التوثيقي ومصالح المرتفقين، فإنها قد خلت من المقتضيات القانونية الكفيلة بتدارك حالات التعطيل أو العجز التي قد تصيب الهيئة الوطنية للعدول أو المجالس الجهوية للعدول، سواء فيما يتعلق بعدم القدرة على القيام بمهامها أو عدم انتظام اجتماعاتها الأمر الذي يمس مبدأ الاستمرارية في أداء الخدمات العمومية، ويحرم المرتفقين من الضمانات الأساسية لحماية حقوقهم بما لا ينسجم ومتطلبات الحكامة الجيدة المكرسة في الدستور :

وحيث إنه في غياب آليات قانونية واضحة لتدارك حالات التعطيل أو النيابة أو الحلول عند تعثر أجهزة الهيئة المنتخبة وطنيا أو جهويا، يكون المشرع قد أغفل تنظيم وضعية جوهرية من شأنها ضمان استمرارية المرفق العام، مما يشكل فراغا تشريعيا يمس الاختصاص التشريعي الموكول له دستوريا، ويؤدي إلى الإخلال بمبدأي الحكامة الجيدة واستمرارية المرفق العام :

وحيث إنه تأسيسا على ذلك تكون مواد البابين الثاني عشر والثالث عشر فيما أغفلته من ضمان استمرار المرفق العام التوثيقي مشوبة بعيب عدم الاختصاص السلبي للمشرع، مما يوجب التصريح بمخالفتها للدستور :

لهذه الأسباب :

ودون الإثارة التلقائية لعدم الدستورية البيئة لباقي مواد ومقتضيات القانون المحال :

أولا - تقضي بأن :

المواد 8 و 53 الفقرتان الأولى والثانية) و 67 (البند الأول)، مخالفة للدستور، وكذلك المواد من 140 إلى 194 من البابين الثاني عشر والثالث عشر، فيما أغفلته من ضمان استمرارية المرفق العام

التوثيقي، مخالفة للدستور :

المواد 37 و 50 و 51 و 55 الفقرة الثانية) و 63 (الفقرة الأولى) و 77 الفقرتان الثانية والثالثة، ليس فيها ما يخالف الدستور :

- المادة 120 ، ليس فيها ما يخالف الدستور، شريطة أن تفهم وتطبق على أساس أن إحالة مقترحات اللجنة التأديبية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، لا تسند لوزير العدل صلاحية إعادة

النظر فيها، وإنما تخوله حصرا ممارسة الاختصاصات التنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ المقرر التنفيذي وترتيب آثاره القانونية :

ثانيا - تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى كل من السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس النواب والسيد رئيس مجلس المستشارين، وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الإثنين 29 من)2026(ذي الحجة 1447 (15) يونيو

الإمضاءات :

الطبقة الخال.

محمد أمين بنعبد الله.

الحسين اعبوشي

محمد علي

نجيب أبا محمد.

خالد برجاوي.

أمينة المسعودي

محمد قصري.

محمد اليديدي.

سعد غزيول برادة

احمد و الباز

عبد الحافظ اد مينو.

.....
.....
.....

مدونة تحصيل الديون العمومية

صيغة محينة بتاريخ 20 ديسمبر 2021

أنظر الجديد :

قانون المالية 2024

الجريدة الرسمية عدد 7259 – 25 ديسمبر 2023 ، صفحة 11420

مدونة تحصيل الديون العمومية

المادة 9

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2024، أحكام المواد 5 و36 و 42 و122 من القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 175.00.1 بتاريخ 28 من محرم 1421(3 ماي 2000،) كما وقع تغييره وتتميمه

» المادة 5 -. يجب بمبادرة من الإدارة .....
»..... تعليق الملصقات. »

وترسل الجداول ..... في التحصيل

»ويرسل إعلام الضريبة إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم »الإيرادات عن طريق البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية »في العنوان الإلكتروني المدلى به تلقائيا من طرف الملزم لا لدارة وعلى »أبعد تقدير ..... و الاستحقاق.« »

المادة 36-. لا يمكن مباشرة..... دون صوائر عن طريق »البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية في العنوان الإلكتروني »المدلى به تلقائيا من طرف الملزم للإدارة ، ويجب تقييد ..... »..... بالزور

.« »المادة 42 -. يتم تبليغ ..... لذلك. »كما يمكن ..... مع الإشعار بالتوصل أو بالطريقة »الإلكترونية وفقا للتشريع الجاري به العمل، و لا سيما القانون »رقم 20.43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، »وذلك في العنوان الإلكتروني المدلى به للإدارة من طرف الملزمين بناء »على طلبهم.« »المادة 122 -.يمكن ..... أن يمنح إعفاء أو تخفيضا »من فوائد التأخير والزيادات و الذعائر و صوائر التحصيل المتعلقة »بالديون العمومية المنصوص عليها في هذه المدونة.

القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

كما تم تعديله بـ:

المادة 7 المكررة من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.115 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1443 (10 ديسمبر 2021)، الجريدة

الرسمية عدد 7049 مكرر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1443 (20 ديسمبر 2021)، ص 10484؛

المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.104 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1440 (20 ديسمبر 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6736 مكرر بتاريخ 13 ربيع الآخر 1440 (21 ديسمبر 2018)، ص 9608؛

المادة 11 من قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.110 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6633 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، ص 7336؛

المادة 9 من قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.200 بتاريخ 23 محرم 1432 (29 ديسمبر 2010)؛ الجريدة الرسمية عدد 5904 بتاريخ 24 محرم 1432 (30 ديسمبر 2010)، ص 5487؛

المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.243 بتاريخ 13 محرم 1431 (30 ديسمبر 2009)؛ الجريدة الرسمية عدد 5800 بتاريخ 14 محرم 1431 (31 ديسمبر 2009)، ص 6095؛

المادة 8 من قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.147 بتاريخ 2 محرم 1430 (30 ديسمبر 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5695 بتاريخ 14 محرم 1420 (31 ديسمبر 2008)، ص 4557؛

المادة 12 من قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.211 بتاريخ 16 من ذي الحجة عدة 1428 (27 ديسمبر 2007)؛ الجريدة الرسمية عدد 5591 بتاريخ 20 ذي الحجة 1428 (31 ديسمبر 2007)، ص 4605؛

المادة 7 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 من ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006)؛ الجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 11 ذي الحجة 1427 (فاتح يناير 2007)، ص3؛

المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.255 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004)؛ الجريدة الرسمية عدد 5278 بتاريخ 7 ذي القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004)، ص 4141؛

المادة 13 المكررة من قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.308 بتاريخ 7 ذي القعدة 1424 (31 ديسمبر 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5174 بتاريخ 8 ذي القعدة 1424 (فاتح يناير 2004)، ص 3؛

المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02 للسنة المالية 2003 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.362 بتاريخ 26 من شوال 1423 (31 ديسمبر 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 5069 مكرر بتاريخ 27 شوال 1423 (فاتح يناير 2003)، ص 2.

ظهير شريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية[873]

الحمد لله وحده؛

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري خصوصا الفقرة الثانية بالمادة 24 منه؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 382.2000 بتاريخ 8 ذي الحجة 1420 (15 مارس 2000) الذي صرح بموجبه هذا المجلس أن أحكام المادة 142 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية غير مطابقة للدستور ولكن يمكن فصلها عن باقي أحكام القانون المذكور؛

[873]**1- الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000)، ص 1256.**

وحيث إنه عملا بأحكام الفقرة الثانية بالمادة 24 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 29.93 يجوز إصدار الأمر بتنفيذ القانون رقم 15.97 المذكور باستثناء المادة 142 منه المصرح بعدم مطابقتها للدستور،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا – باستثناء المادة 142- القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بطنجة في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء: عبد الرحمن يوسفي

قانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

القسم الأول: أحكام عامة

الباب الأول: ميدان التطبيق

المادة 1

يقصد بالتحصيل مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيآتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو عن الاتفاقات.

المادة 2[874]

تعتبر ديونا عمومية بمقتضى هذا القانون:

[874]**2- تم تغيير وتتميم المادة 2 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.255 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004)، الجريدة الرسمية عدد 5278 بتاريخ 7 ذو القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004)، ص 4141.**

الضرائب المباشرة للدولة والرسوم المماثلة وكذا الضريبة على القيمة المضافة، المشار إليها بعبارة " الضرائب والرسوم " فيما يلي من هذا القانون؛

الحقوق والرسوم الجمركية؛

حقوق التسجيل والتمبر والرسوم المماثلة؛

مداخيل وعائدات أملاك الدولة؛

حصيلة الاستغلالات والمساهمات المالية للدولة؛

الغرامات والإدانات النقدية؛

ضرائب ورسوم الجماعات المحلية وهيئاتها؛

سائر الديون الأخرى لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي يعهد بقبضها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، باستثناء الديون ذات الطابع التجاري المستحقة لفائدة المؤسسات العمومية.

الباب الثاني: المحاسبون المكلفون بالتحصيل

المادة 3

يكلف بتحصيل الديون العمومية المحاسبون الآتي ذكرهم:

الخازن العام للمملكة؛

الخازن الرئيسي؛

المؤدي الرئيسي للأجور؛

الخزنة الوزاريون؛[875]

الخزنة الجهويين وخزنة العمالات والخزنة الإقليميون[876]؛

الخزنة الجماعيون والقباض والقباض الجماعيون؛

---

[875] ـ تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 12 من قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.211 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5591 بتاريخ 20 ذو الحجة 1428 (31 ديسمبر 2007)، ص 4605.

[876] ـ تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.

قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة؛

قباض إدارة الضرائب[877]؛

كتاب الضبط بمحاكم المملكة بالنسبة إلى الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية والرسوم القضائية؛

الأعوان المحاسبون والخزنة المكلفون بالأداء بالمؤسسات العمومية بالنسبة إلى ديون هذه المؤسسات عندما يتم التنصيص صراحة على تطبيق أحكام هذا القانون في النصوص المحدثة لها. ويمكن عند الاقتضاء للمحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة أو قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة أو قباض إدارة الضرائب القيام بعمليات تحصيل الديون المستحقة لفائدة المؤسسات العمومية المحددة بموجب قرار السلطة الحكومية المكلفة بالمالية[878].

الباب الثالث: طرق التحصيل

المادة 4

تستوفى الديون العمومية:

عن طريق الأداء التلقائي بالنسبة إلى الحقوق الواجب دفعها نقدا؛

أو بواسطة تصريح الملزمين بالنسبة إلى الضرائب المصرح بها؛

أو بموجب أوامر بالمداخيل فردية أو جماعية يصدرها وفقا للقانون الآمرون بالصرف المختصون.

يتم إصدار أوامر المداخيل الجماعية على شكل:

جداول أو قوائم الإيرادات بالنسبة إلى الضرائب والرسوم؛

سجلات الحراسة بالنسبة إلى المداخيل وعائدات أملاك الدولة.

---

[877] - تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 13 المكررة من قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.308 في 7 ذي القعدة 1424 (31 ديسمبر 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5174 بتاريخ 8 ذي القعدة 1424 (فاتح يناير 2004)، ص 3.

[878] - تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 7 المكررة من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.115 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1443 (10 ديسمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7049 مكرر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1443 (20 ديسمبر 2021)، ص 10484.

ويتم إصدار أوامر المداخيل الفردية على شكل:

جداول وقوائم الإيرادات الفردية أو سندات المداخيل أو التصريح للجمرك؛

مستخرجات سجلات الحقوق الثابتة بالنسبة لحقوق التسجيل والتمبر؛

مستخرجات الأحكام أو قرارات العجز.

المادة 5

يجب بمبادرة من الإدارة إخبار الملزمين بتواريخ الشروع في تحصيل جداول الضرائب والرسوم واستحقاقها بكل وسائل الإخبار بما فيها تعليق الملصقات.

وترسل الجداول وقوائم الإيرادات إلى المحاسب المكلف بالتحصيل خمسة عشر يوما على الأقل (15) قبل تاريخ الشروع في التحصيل.

ويرسل إعلام الضريبة عن طريق البريد في ظرف مغلق إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم الإيرادات وعلى أبعد تقدير عند تاريخ الشروع في التحصيل وذلك بمبادرة من الإدارة. ويبين هذا الإعلام المبلغ الواجب أداؤه وتاريخي الشروع في التحصيل والاستحقاق.

المادة 6

بالنسبة إلى الديون غير المدرجة في جداول أو قوائم إيرادات وباستثناء تلك التي يعهد بها لقباض الجمارك، فإن المحاسب المكلف بالتحصيل يرسل إشعارا للمدين يتضمن بيان نوع الدين والمبلغ الواجب أداؤه وتاريخي الإصدار والاستحقاق.

المادة 7

تستوفى الديون العمومية المدرجة في أوامر المداخيل:

إما رضائيا خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الشروع في التحصيل أو الإصدار وتاريخ الاستحقاق؛

وإما باللجوء إلى التحصيل الجبري وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

الباب الرابع: القوة التنفيذية

المادة 8

تذيل جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وأوامر المداخيل التي يصدرها قباض التسجيل عن الرسم القضائي وتلك المتعلقة بعائدات أملاك الدولة بمجرد إصدارها بصيغة التنفيذ من طرف الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

المادة 9

تذيل أوامر المداخيل المتعلقة برسوم وضرائب الجماعات المحلية وهيئاتها وتلك التي تصدر عن المؤسسات العمومية بصيغة التنفيذ بمجرد إصدارها من طرف الآمر بالصرف للهيئة المعنية.

المادة 10

تكون قابلة للتنفيذ مستخرجات الأحكام والقرارات المتعلقة بالغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية والرسم القضائي وفق الشروط المحددة في المادة 132 أدناه.

المادة 11[879]

تذيل قرارات العجز الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات بصيغة التنفيذ بمجرد ما تصبح نهائية.

تذيل المقررات الصادرة عن الوزير المكلف بالمالية القاضية بإقرار المحاسبين العموميين مدينين بصيغة التنفيذ بمجرد صدور أوامر المداخيل المتعلقة بهذه المقررات.

المادة 12[880]

ما لم ينص على أحكام خاصة، تذيل أوامر المداخيل المتعلقة بديون الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية غير تلك المشار إليها في المواد 8 و9 و10 و11 أعلاه بصيغة التنفيذ بمجرد صدورها من طرف الآمرين بالصرف المعنيين أو إذا اقتضى الحال من طرف المحاسبين المكلفين عندما يتعلق الأمر بمبالغ مرجعة من المرتبات والأجور المؤداة دون أمر سابق بصرفها.

القسم الثاني: أحكام مشتركة

الباب الأول: الاستحقاق

---

[879]- **تم تغيير وتتميم المادة 11 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.**

[880]- **تم تغيير وتتميم المادة 12 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.**

الفرع الأول: الاستحقاق بأجل

المادة 13

تستحق الضرائب والرسوم المدرجة في الجداول عند انصرام الشهر الثاني الموالي لشهر الشروع في تحصيلها.

المادة 14

تستحق الضرائب والرسوم المخصومة من المنبع، عند انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم خلاله اقتطاعها من الأداءات الخاضعة لها.

المادة 15

تستحق الضرائب والرسوم القابلة للأداء تلقائيا بناء على تصريح، والحقوق والرسوم الجمركية، وحقوق التسجيل والتمبر وكذا الضرائب والرسوم المحلية والديون الأخرى لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها، وفق الشروط المحددة في النصوص أو الاتفاقات المتعلقة بها.

المادة 16[881]

تستحق الديون العمومية غير التي تمت الإشارة إليها في المواد 13 و14 و15 أعلاه، عند انصرام أجل ثلاثين يوما (30) من تاريخ إصدارها.

بصرف النظر عن كل أحكام مخالفة، تستحق الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المحكوم بها من طرف محاكم المملكة، بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الأحكام والقرارات المتعلقة بها، المستنفذة لجميع طرق الطعن العادية.

غير أنه تستحق فورا الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية الصادرة بشأنها الأحكام والقرارات الحضورية والمستنفذة لطرق الطعن العادية.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل والوزير المكلف بالمالية، شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية.

---

[881]6- تم تغيير وتتميم المادة 16 أعلاه، بمقتضى المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.243 بتاريخ 13 من محرم 1431 (30 ديسمبر 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5800 بتاريخ 14 محرم 1431 (31 ديسمبر 2009)، ص 6095.

المادة 17

عندما يصادف حلول الأجل يوما معطلا أو يوم عطلة، يرجأ تاريخ الاستحقاق إلى أول يوم عمل موال.

وتعتبر الآجال المنصوص عليها في هذه المدونة آجالا كاملة.

الفرع الثاني: الاستحقاق الفوري

المادة 18

ما لم ينص على أحكام خاصة، واستثناء من أحكام المواد 13 و14 و15 أعلاه، تستحق فورا، الجداول وقوائم الإيرادات التي يتم إصدارها على سبيل التسوية فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المفروض تسديدها أصلا بناء على تصريح الملزم.

المادة 19

تستحق فورا، الديون المترتبة على ذمة الملزم والقابلة للأداء بأجل إذا لم يعد يتوفر بالمغرب على محل إقامة اعتيادي أو محل مؤسسته الرئيسي أو موطنه الجبائي.

وباستثناء الضريبة الحضرية، تستحق كذلك فورا الديون القابلة للأداء بأجل في الحالات الآتية:

انتقال الملزم خارج دائرة اختصاص المحاسب المكلف بالتحصيل إلا إذا أشعره المدين بمحل إقامته الجديد خمسة عشر يوما قبل ذلك (15)؛

البيع الإرادي أو الجبري؛

توقيف النشاط؛

إدماج أو انفصال أو تحويل الشكل القانوني للشركة، وبشكل عام في حالة تغيير يطرأ على شخص الملزم.

الباب الثاني: الأداء

الفرع الأول: طرق الأداء

المادة 20

تؤدى الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى إما نقدا أو بواسطة تسليم شيك عن طريق تحويل أو الدفع لفائدة حساب مفتوح في اسم المحاسب المكلف بالتحصيل أو بأي وسيلة أخرى للأداء منصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

يترتب عن كل أداء تسليم وصل أو تصريح بالدفع وفق الشروط المحددة في القوانين الجاري بها العمل.

الفرع الثاني: جزاءات تأخير الأداء

المادة 21[882]

تكون الضرائب والرسوم المدرجة في الجداول أو قوائم الإيرادات قابلة للأداء قبل تاريخ استحقاقها.

وإذا لم يتم الأداء قبل تاريخ الاستحقاق، فإن المبالغ غير المسددة تخضع لزيادة عن التأخير قدرها 5% بالنسبة إلى الشهر الأول عن التأخير و0.50% عن كل شهر أو جزء شهر إضافي.

غير أن الزيادة المذكورة لا تطبق على الضريبة الحضرية أو على ضريبة النظافة عندما لا يتجاوز مبلغ حصة أو جزء الحقوق المدرجة في الجداول ألف درهم (1.000) بالنسبة لكل ضريبة منها.

المادة 22[883]

تخضع الضرائب والرسوم التي يتم إصدارها على سبيل التسوية بواسطة جداول أو قوائم الإيرادات لزيادة عن التأخير بنسبة 5% عن الشهر الأول من التأخير و0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي تطبق ابتداء من تاريخ استحقاقها إلى تاريخ إصدارها.

بالنسبة لتحصيل الجداول أو قوائم الايرادات تطبق زيادة قدرها 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي ينصرم بين تاريخ الإصدار وتاريخ الأداء.

---

[882]- تم تتميم المادة 21 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02 للسنة المالية 2003، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.362 بتاريخ 26 من شوال 1423 (31 ديسمبر 2002)، الجريدة الرسمية عدد 5069 مكرر بتاريخ 27 شوال 1423 (فاتح يناير 2003)، ص 2.

[883]- تم تتميم المادة 22 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

المادة 23[884]

تخضع أوامر المداخيل المتعلقة بالديون المشار إليها في المادة 2 أعلاه والتي لا تترتب عنها جزاءات عند التأخير في الأداء، لزيادة بنسبة 6 % سنويا.

المادة 24[885]

تطبق الزيادات عن التأخير المشار إليها في المواد 21 و22 و23 أعلاه على أصل الدين المستحق باستثناء الغرامات والذعائر. وترفع أعشار مبلغها إلى الدرهم الأعلى.

وتطبق مباشرة من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل مع مراعاة مبلغ زيادة التأخير المضمن – عند الاقتضاء- بالجداول وقوائم الإيرادات التي تم إصدارها.

المادة 25

تبقى الحقوق والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل وكذا الرسوم والضرائب المحلية خاضعة للفوائد والزيادات عن التأخير المقررة في النصوص المنظمة لها.

المادة 25 المكررة[886]

تكون الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المتكفل بها من طرف المحاسبين العموميين قابلة للأداء قبل تاريخ استحقاقها.

إذا لم يتم الأداء في الأجل المحدد في الفقرة الثانية من المادة 16 أعلاه، فإن المبالغ غير المسددة تخضع لزيادة عن التأخير قدرها 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي.

تحتسب هذه الزيادة على حسب مدة التأخير انطلاقا من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ الأداء على جميع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

المادة 26[887]

[884]- تم تغيير وتتميم المادة 23 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.104 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1440 (20 ديسمبر 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6736 مكرر بتاريخ 13 ربيع الآخر 1440 (21 ديسمبر 2018)، ص 9608؛

[885]- تم تتميم المادة 24 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

[886]- تمت إضافة المادة 25 المكررة أعلاه، بمقتضى المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09، السالف الذكر.

[887]- تم تتميم المادة 26 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

عندما يتم تسديد المبالغ المقررة برسم الضرائب والرسوم بكيفية تلقائية بناء على تصريح خارج الآجال المحددة، يؤدي المدينون علاوة على المبالغ الواجبة غرامة قدرها 10% .

إلا أنه فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، تطبق على مبلغ الضريبة المستحقة بالإضافة إلى الغرامة السالفة الذكر، زيادة قدرها 15 % عن إيداع التصريح خارج الآجال القانونية.

وتطبق أيضا زيادة قدرها 5% بالنسبة إلى الشهر الأول من التأخير و0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي ينصرم بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ دفع الضريبة.

المادة 27

يلزم المحاسب بالتحصيل أن يدرج الأداءات الجزئية المدفوعة لتسديد الديون العمومية، على الدين الذي للمدين مصلحة أكثر في تسديده، أو على الدين الأكثر كلفة بالنسبة إليه، ومن بين عدة ديون متساوية الكلفة على أقدمها.

وتدرج الأداءات برسم كل دين على حدة وفق الترتيب التالي على:

صوائر التحصيل؛

الزيادة عن التأخير؛

الذعائر والغرامات؛

أصل الدين بالنسبة للباقي.

إلا أن أحكام الفقرة أعلاه لا تكون قابلة للتطبيق فيما يخص الديون الجمركية في حق المصرح وموكله المدينين على وجه التضامن في مدلول المواد 87 و88 و189 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إلا إذا تعلقت هذه الديون بنفس المدينين معا.

المادة 28

يقيد الإدراج المتعلق بالمبلغ المدفوع على الوصل أو التصريح بالدفع المسلم للطرف المسدد.

الباب الثالث: التحصيل الجبري

الفرع الأول: الأشخاص الذين يمكن القيام في حقهم بالتحصيل الجبري

المادة 29[888]

باشر التحصيل الجبري بناء على سندات تنفيذية، طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون في حق:

المدينين الذين لم يؤدوا ما بذمتهم من ديون داخل الآجال المحددة؛

الأشخاص المشار إليهم في المواد 93 إلى 99 أدناه؛

إلا أنه إذا كان الملزم موضع مسطرة تصحيح جبائي، فإن المحاسب المكلف بالتحصيل مؤهل لاتخاذ كل الإجراءات التحفظية التي من شأنها المحافظة على ضمان الخزينة استنادا إلى إعلام بتصحيح جار صادر عن مصالح الوعاء الضريبي. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعرقل هذه الإجراءات النشاط العادي للمقاولة.

يقبل هذا الإعلام بالتصحيح من طرف السنديك فيما يخص التصريح بالديون.

ويتم إرسال الإعلام بالتصحيح المشار إليه في الفقرة السالفة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل المعني، بعد استطلاع رأي مدير الضرائب أو الشخص المفوض من طرفه لذلك.

الفرع الثاني: الأعوان المؤهلون لتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري

المادة 30

تنفذ إجراءات التحصيل الجبري من طرف مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة المنتدبون خصيصا لهذه الغاية. ويمارس هؤلاء هذه الاختصاصات لحساب المحاسبين المكلفين بالتحصيل وتحت مراقبتهم.

المادة 31

ينتدب مأمورو التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة من طرف رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو الشخص الذي يفوض من طرفه لذلك.

المادة 32

---

[888]12– تم تتميم المادة 29 أعلاه، بمقتضى المادة 7 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 11 ذو الحجة 1427 (فاتح يناير 2007)، ص 3.

يؤدي مأمورو التبليغ والتنفيذ للخزينة القسم بمجرد تعيينهم أمام المحكمة المختصة الموجودة بمكان عملهم.

ولا يجدد أداء هذا القسم في حالة تغيير مقر عملهم.

المادة 33

في حالة تعرض مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة إلى الشتم أو التهديد أو للاعتداء أو لكل ذلك، يحرر محضرا بذلك يكتسي صبغة بيان، ويسلمه للمحاسب المكلف بالتحصيل. ويمكن لهذا الأخير عند الضرورة، رفع الأمر لوكيل الملك لدى المحكمة المختصة.

المادة 34

يمكن كذلك اللجوء عند الحاجة إلى أعوان مكاتب التبليغات والتنفيذات القضائية بمحاكم المملكة وإلى الأعوان القضائيين للقيام بإجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية.

ويمكن للمحاسبين المكلفين بالتحصيل اللجوء إلى أعوان القوة العمومية أو السلطات المدنية للقيام بأي تبليغ أو معاينة أو تنفيذ عن بعد وذلك بطلب يوجه إلى السلطة المختصة.

يباشر الأعوان المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة التحصيل الجبري في جميع درجاته وأشكاله، ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة 35

بصرف النظر عن الجزاءات المقررة في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، يمنع تحت طائلة العزل على مأموري التبليغ والتنفيذ للخزينة وعلى أي شخص مؤهل لذلك، القيام بأعمال التحصيل الجبري دون ترخيص مسبق وفق الأشكال المحددة في هذا القانون.

الفرع الثالث: الشروط المسبقة للتحصيل الجبري

المادة 36

لا يمكن مباشرة التحصيل الجبري إلا بعد إرسال آخر إشعار للمدين دون صوائر، ويجب تقييد تاريخ إرسال هذا الإشعار في جدول الضرائب والرسوم أو في أي سند تنفيذي آخر. ويعتد بهذا التقييد ما لم يطعن فيه بالزور.

المادة 37

باستثناء الإنذار، لا يمكن مباشرة التحصيل الجبري، إلا بموجب قائمة إسمية بمثابة ترخيص تبين المدين أو المدينين المشار إليهم في المادة 29 أعلاه. يصدر هذا الترخيص عن رئيس الإدارة التي ينتمي لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو عن الشخص المفوض من طرفه لذلك.

المادة 38

يشمل التحصيل الجبري مجموع المبالغ المستحقة الواجبة على نفس المدين.

الفرع الرابع: درجات التحصيل الجبري

المادة 39

تباشر إجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية حسب الترتيب التالي:

الإنذار؛

الحجز؛

البيع.

ويمكن أيضا اللجوء إلى الإكراه البدني لتحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 76 إلى 83 أدناه.

الإنذار

المادة 40

يباشر التحصيل بواسطة الإنذار في شكل قائمة أصلية للإنذار.

المادة 41

لا يمكن تبليغ الإنذار إلا بعد مضي أجل ثلاثين يوما (30) ابتداء من تاريخ الاستحقاق وعشرين يوما (20) على الأقل بعد إرسال آخر إشعار المنصوص عليه في المادة 36 أعلاه.

المادة 42

يتم تبليغ الإنذار من طرف مأموري التبليغ والتنفيذ للخزينة أو أي شخص منتدب لذلك.

كما يمكن أن يتم التبليغ بالطريقة الإدارية أوعن طريق البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.

المادة 43

يسلم الإنذار للمعني بالأمر الذي يشهد بالتوصل على القائمة الأصلية.

في حالة تعذر تبليغ الإنذار للشخص نفسه، يسلم في ظرف مختوم في موطنه بين يدي أقاربه أو خدمه أو مستخدميه أو أي شخص آخر يسكن معه. ويشهد الشخص الذي تسلم الإنذار بالتوصل على الأصل.

وتعتبر بمثابة شهادة تسليم القائمة المكونة لأصل الإنذار ممهورة بتوقيع الشخص الذي تسلم الإنذار أو بالعبارات «عجز عن التوقيع» أو «رفض التوقيع».

إذا رفض المدين أو الشخص الذي يقوم مقامه استلام الإنذار، يشار إلى ذلك على الأصل، ويعتبر الإنذار حينئذ مبلغا تبليغا صحيحا في اليوم الثامن الموالي للتاريخ الذي تم فيه رفض استلام الإنذار.

وفي الحالة التي يتعذر فيها تسلم الإنذار نظرا لعدم العثور على المدين أو على أي شخص آخر في موطنه أو محل إقامته، يعتبر الإنذار مبلغا تبليغا صحيحا في اليوم العاشر الموالي لتاريخ تعليقه في آخر موطن له.

الحجز

المادة 44

يتم حجز الأثاث والأمتعة المنقولة والمحاصيل والثمار تنفيذا للترخيص المشار إليه في المادة 37 أعلاه بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل وطبقا لأحكام قانون المسطرة المدنية.

يتضمن هذا الترخيص أيضا الأمر بإجراء البيع إذا لم يسدد المدين ما بذمته بعد تنفيذ الحجز.

ما عدا في الحالة المنصوص عليها في المادة 53 أدناه، لا يمكن أن يتم الحجز إلا بعد ثلاثين يوما (30) من تبليغ الإنذار.

المادة 45

ينفذ الحجز بصرف النظر عن أي تعرض، إلا أن للمتعرض أن يرفع دعواه أمام المحكمة المختصة وفق الشروط المحددة في المواد 119 إلى 121 من هذا القانون.

المادة 46

تكون غير قابلة للحجز لتحصيل الديون المشار إليها في هذا القانون:

فراش النوم والملابس وأواني الطبخ اللازمة للمحجوز عليه ولعائلته؛

السكنى الرئيسية التي تأوي عائلته على أساس ألا تتعدى قيمتها مائتي ألف درهم (200.000)؛

الكتب والأدوات اللازمة لمهنة المحجوز عليه؛

المواد الغذائية المخصصة لتغذية المحجوز عليه ولعائلته لمدة شهر واحد؛

الحيوانات مصدر قوت المحجوز عليه وكذا العلف الضروري لتربيتها؛

البذور الكافية لبذر مساحة تعادل خمس هكتارات؛

الأشياء الضرورية للأشخاص المعاقين أو التي تخصص لعلاج المرضى.

المادة 47

إذا وجد مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة عند إجراء حجز أن حجزا سابقا قد انصب على أمتعة المدين القابلة للحجز، فإنه يكتفي بجرد المحجوزات بعد الاطلاع على محضر الحجز السابق.

ويجب تبليغ التدخل في الحجز إلى الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه، وإن اقتضى الحال إلى المحجوز لديه والحارس.

ويعتبر هذا التبليغ بمثابة تعرض على حصيلة البيع ويخول حق المشاركة في التوزيع.

وإذا لم يشمل الحجز السابق جميع الأشياء القابلة للحجز، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بإجراء حجز أوفر. ويتم إذاك ضم الحجزين معا، عدا إذا تم الشروع في بيع الأشياء المحجوزة سابقا.

المادة 48

في حالة تقاعس الحاجز الأول، يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل أن يطلب مواصلة مسطرة الحجز.

المادة 49

إذا أصر المدين أثناء الحجز على رفض أداء ما بذمته، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بإحصاء الأشياء الموجودة في المحلات وداخل الأثاث الذي يمكن له أن يطلب فتحه، ويحرر محضرا بذلك.

المادة 50

تضمن محضر الحجز:

وصف الأمتعة المحجوزة؛

تحديد تاريخ البيع؛

وتعيين الحارس.

المادة 51

يمنع على الحارس، تحت طائلة استبداله والحكم عليه بتعويض عن الضرر، استعمال الأثاث أو الأشياء الأخرى المحجوزة، أو الاستفادة منها ما لم يأذن له طالب الحجز بذلك.

المادة 52

عندما يتعذر على مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة القيام بمأموريته لكون الأبواب مغلقة أو نظرا لرفض فتحها له، يرخص له بواسطة أمر صادر بناء على طلب وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية بفتح أبواب المحلات ذات الاستعمال المهني أو المعدة للسكنى، وكذا الأثاث، في حدود ما تقتضيه مصلحة التنفيذ.

ولهذه الغاية، يجوز له أن يطلب مساعدة السلطة الإدارية المحلية.

يثبت فتح الأبواب والحجز في محضر واحد يحرره مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة ويوقعه عند الاقتضاء مع السلطة التي قدمت المساعدة.

المادة 53

استثناء من أحكام المادة 37 أعلاه، عندما يقع إخبار المحاسب المكلف بالتحصيل ببداية أخذ الأثاث أو الثمار خفية، ويخشى من جراء ذلك ضياع ضمان الخزينة، يجب عليه، إذا تم تبليغ الإنذار، أن يجري مباشرة بواسطة مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، حجزا تنفيذيا أو حجزا على المحاصيل والثمار دونما حاجة إلى أمر آخر أو ترخيص.

إن لم يتم توجيه الإنذار، واستثناء من أحكام المادة 36 أعلاه، يعمل المحاسب المكلف بالتحصيل على توجيهه دون أي إجراء آخر بموجب مستخرج جداول موقع من طرفه ويعد هذا الإنذار بمثابة حجز تحفظي. وفي هذه الحالة يبين عون الخزينة في المحضر الأثاث والأشياء المحجوزة.

المادة 54

في حالة اختفاء أو رحيل المدين دون الإعلان عن عنوانه الجديد، وعند انعدام أموال قابلة للحجز، يتم تحرير محضر تفتيش من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو من يمثله، وذلك بحضور السلطة الإدارية المحلية عند الاقتضاء.

المادة 55

إذا طلب المدين الوفاء بما في ذمته خلال عملية الحجز، يتم توقيف الحجز حينا بمجرد أداء جميع المبالغ الواجبة بما فيها صوائر الحجز التي تتم تصفيتها حسب التعرفة المخفضة المقررة في المادة 91 أدناه.

المادة 56

عند انعدام منقولات قابلة للحجز، وحين يتبين عدم وجود أية وسيلة أخرى لاستيفاء المبالغ الواجبة في ذمة المدين، يحرر محضر بعدم وجود ما يحجز من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو من يمثله بحضور السلطة الإدارية المحلية عند الاقتضاء.

المادة 57

يثبت عسر المدينين:

إما بمحضر عدم وجود ما يحجز كما نصت عليه المادة 56 أعلاه بالنسبة للمدينين المعروفين بقدرتهم على الوفاء والذين لم يفض الحجز الذي أجري عليهم إلى أي نتيجة؛

وإما بشهادة العوز المسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية بالنسبة للمدينين المعروفين بعسرهم.

البيع

المادة 58

لا يمكن القيام بأي بيع إلا بموجب الترخيص المنصوص عليه في المادة 37 أعلاه الذي يعطى للمحاسب المكلف بالتحصيل من طرف رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المذكور.

المادة 59

لا يتم بيع الأثاث والأمتعة المحجوزة والمحاصيل والثمار التي أوشكت على النضج إلا بعد أجل ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ الحجز. إلا أنه يمكن تخفيض هذا الأجل باتفاق مع المدين، لاسيما حين يخشى تلف المحجوزات أو لتجنب صوائر الحراسة غير المتناسبة مع قيمتها.

يمكن بعد موافقة الملزم إجراء خبرة حسب ما تفرضه طبيعة الشيء المحجوز من أجل تقدير قيمته وذلك طبقا لمدونة المسطرة المدنية.

المادة 60

يتم بيع المحجوزات إما من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو لحسابه من طرف مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، وإما من طرف مأموري كتابات الضبط أو الأعوان القضائيين، وذلك بطلب من المحاسب المذكور، بحضور السلطة الإدارية المحلية أو من يمثلها.

تعرض الأشياء المحجوزة للبيع حسب الترتيب الذي يرغب فيه صراحة المدين المحجوز عليه. وتتم الإشارة إلى ذلك في محضر البيع.

المادة 61

استثناء من أحكام المادة السابقة، يمكن للمدين المحجوز عليه، بطلب منه وبترخيص من رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أن يبيع الأمتعة المحجوزة بنفسه، ويخول له للقيام بذلك أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ الترخيص الممنوح له.

في هذه الحالة، يتم البيع بحضور مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، وذلك لحساب المحاسب المكلف بالتحصيل.

عندما يتضح نقص بين في تقدير ثمن الأمتعة الموضوعة للبيع من شأنه أن يضر بتحصيل المبالغ الواجبة، يوقف مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة البيع ويعرض الأمر على المحاسب المكلف بالتحصيل.

إذا تم البيع، يدفع محصوله في الحال بين يدي مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة في حدود المبالغ الواجبة.

في حالة عدم كفاية محصول البيع، يتابع إجراء التحصيل الجبري بالنسبة للباقي.

إذا لم يتم البيع من طرف المدين في الأجل المحدد، يتم إجراؤه وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 62 إلى 64 أدناه.

المادة 62

إذا تم بيع المحجوزات متفرقة أو على شكل حصص، يتعين على المحاسبين المكلفين بالتحصيل أو ممثليهم والأعوان المشار إليهم في المادتين 30 و34 أعلاه وتحت مسؤوليتهم، أن يوقفوا البيع بمجرد ما يكون محصوله كافيا لتسديد مجموع المبالغ الواجبة.

المادة 63

تتم البيوعات بالمزاد العلني في أقرب سوق أو في أي مكان آخر يتوقع الحصول فيه على أحسن نتيجة.

يتم إبلاغ العموم بتاريخ ومكان البيع بكل وسائل الإشهار المتناسبة مع أهمية الحجز.

المادة 64

بصرف النظر عن الجزاءات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وتحت طائلة العزل، يمنع على المحاسبين المكلفين بالتحصيل وعلى الأعوان الآخرين المشار إليهم في المادتين 30 و34 أعلاه، أن يقتنوا بأنفسهم أو بواسطة الغير أحد الأشياء الموضوعة للبيع بمسعى منهم.

يمتد هذا المنع أيضا إلى اقتناء الأشياء الموضوعة للبيع بمبادرة من المدين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 61 أعلاه.

المادة 65

تعفى الوثائق والمستندات المتعلقة بالتحصيل الجبري للديون العمومية من إجراءات التسجيل والتمبر والرسم القضائي وغيره من الرسوم التي تفرض على الوثائق والإجراءات بمحاكم المملكة.

الفرع الخامس: مساطر التحصيل الجبري الخاصة ببعض الأصناف من الأموال

حجز السفن وبيعها

المادة 66

يتم حجز السفن وبيعها وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في مدونة التجارة البحرية[889].

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المالك الجديد عند كل عملية تفويت سفينة أن يطالب بالاطلاع على وصولات أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى المتعلقة بالسفينة وإلا ألزم المفوت إليه تضامنيا مع المالك القديم بأداء تلك الديون.

يجب أن يدلى بالوصولات أو بالشهادة المذكورة في الفقرة أعلاه إلى المصلحة المكلفة بتسجيل السفن قبل تسليم أية رخصة تحويل للملكية.

حجز العقارات وبيعها

المادة 67

ذا كانت المنقولات غير كافية أو منعدمة، يمكن القيام بحجز العقارات وبيعها باستثناء العقار المخصص لسكنى المحجوز عليه وعائلته وذلك وفق الشروط المحددة في المادة 46 أعلاه.

يتم حجز العقارات وبيعها من طرف أعوان التبليغات والتنفيذات القضائية طبقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية[890].

حجز الأصول التجارية وبيعها

المادة 68[891]

يتم حجز الأصول التجارية طبقا لأحكام الفقرة 3 من الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية[892] من لدن مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة تنفيذا للترخيص المشار إليه في المادة 37 أعلاه، بناء على طلب من المحاسب المكلف بالتحصيل.

---

[889]- أنظر الظهير الشريف في المصادقة على ثلاثة نصوص تتعلق بالتجارة والملاحة والصيد بحرا، الجريدة الرسمية عدد 312 بتاريخ 21 رجب 1337 (21 أبريل 1919) ص 234. كما تم تغييره وتتميمه.

[890]- ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 3230 مكرر، بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974)، ص 2741. كما تم تغييره وتتميمه.

[891]- تم تغيير وتتميم المادة 68 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.

[892] -أنظر الفقرة 3 من الفصل 455 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، السالف الذكر.

ينفذ بيع الأصول التجارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) [893].

إجراءات التنفيذ على العربات السيارة

المادة 69

علاوة على الحجز والبيع المنصوص عليهما في المواد 44 إلى 64 أعلاه، يمكن للعربات البرية ذات محرك الموجودة في ملك المدينين بالضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى، أن تكون موضع إجراءات تنفيذ عن طريق التثبيت أو التعرض لدى مراكز تسجيل السيارات وفق الشروط المحددة في المواد بعده.

المادة 70

يمكن العمل على تثبيت العربات المشار إليها في المادة السابقة أينما كانت موجودة.

يحرر مأمور التبليغ أو التنفيذ للخزينة الذي أجرى عملية التثبيت محضرا بذلك، ويبلغ للمدين في ظرف ثمانية (8) أيام إنذارا للأداء بمثابة حجز.

المادة 71

إذا تم تثبيت العربة على الطريق العام ولم يؤد المدين المبالغ الواجبة في اليومين المواليين للتثبيت، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بالعمل على رفعها.

ويبلغ للمدين إذاك إنذار بمثابة حجز، داخل أجل ثمانية أيام (8).

المادة 72

يتم بيع العربة المحجوزة طبقا لأحكام المواد 58 إلى 64 من هذا القانون.

المادة 73

الفقرة 3 من الفصل 455

"إذا تعلق الأمر بأصل تجاري تضمن المحضر وصف العناصر المادية وتقدير قيمتها وتتخذ نفس الإجراءات إذا اقتصر الحجز على أحد عناصره".

[893] **- القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 في 15 من ربيع الأول 1417)فاتح أغسطس 1996، الجريدة الرسمية عدد 4418 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417)3 أكتوبر 1996)، ص 2187.**

دون الإخلال بأحكام الظهير الشريف المؤرخ في 27 من ربيع الآخر 1355 (17 يوليو 1936)[894] المنظم لبيع العربات السيارة بالسلف، يمكن التعرض لدى مراكز تسجيل السيارات لمنع نقل ملكية السيارة قبل الوفاء بجميع الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى في ذمة المدين، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ما لم يسلم رفع اليد من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل.

المادة 74

يتم التعرض المشار إليه في المادة 73 أعلاه في شكل تصريح يتضمن هوية المدين ونوعية الديون الواجبة ومبلغها وكذا المواصفات والبيانات التي تمكن من التعرف على العربة.

المادة 75

لا يمكن نقل ملكية عربة، إلا بعد إثبات أداء الديون محل التعرض، ما عدا إذا تم ذلك عن طريق القضاء.

الفرع السادس: الإكراه البدني

المادة 76

إذا لم تؤد طرق التنفيذ على أموال المدين إلى نتيجة، يمكن أن يتابع التحصيل الجبري للضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى بواسطة الإكراه البدني.

يتم اللجوء إلى الإكراه البدني مع مراعاة أحكام المادتين 77 و78 أدناه، ضد:

المدينين الذين لم يثبت عسرهم وفق الشروط المحددة في المادة 57 أعلاه؛

المدينين المشار إليهم في المادة 84 أدناه.

المادة 77

لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني في ما يخص تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى في الحالات الآتية:

إذا كان مجموع المبالغ المستحقة يقل عن ثمانية آلاف درهم (8.000)؛

---

[894]- **ظهير شريف صادر لبيع عربات الأطوبيل بالدين أو النسيئة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1355 (17 يوليوز 1936) ، الجريدة الرسمية عدد 1244 بتاريخ 9 جمادى الثانية 1355 (28 غشت 1936)، ص 1206.**

إذا كان سن المدين يقل عن 20 سنة أو بلغ 60 سنة فما فوق؛

إذا ثبت عسر المدين طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه؛

إذا كان المدين امرأة حاملا؛

إذا كان المدين مرضعة، وذلك في حدود سنتين ابتداء من تاريخ الولادة.

المادة 78

لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني ضد الزوج وزوجته في آن واحد ولو من أجل ديون مختلفة.

المادة 79

تحدد مدة الإكراه البدني كالتالي:

من خمسة عشر يوما (15) إلى واحد وعشرين يوما (21) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها ثمانية آلاف درهم (8.000) ويقل عن عشرين ألف درهم (20.000)؛

من شهر إلى شهرين (2) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها عشرين ألف درهم (20.000) ويقل عن خمسين ألف درهم (50.000)؛

من ثلاثة أشهر (3) إلى خمسة أشهر (5) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها خمسين ألف درهم (50.000) ويقل عن مائتي ألف درهم (200.000)؛

من ستة أشهر (6) إلى تسعة أشهر(9) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها مائتي ألف درهم (200.000) ويقل عن مليون درهم (1.000.000)؛

من عشر أشهر (10) إلى خمسة عشر شهرا (15) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها مليون درهم (1.000.000).

المادة 80

يتم اللجوء إلى الإكراه البدني بناء على طلب يعين المدين إسميا، ويوجه هذا الطلب إلى المحكمة الابتدائية من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل بعد التأشير عليه من لدن رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو الشخص الذي يفوضه لذلك مع مراعاة أحكام المادة 141 أدناه.

يبت قاضي المستعجلات في الطلب المعروض عليه داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما (30) ويحدد مدة الحبس وذلك طبقا للأحكام الواردة في هذا الفرع.

يتم تطبيق الإكراه البدني فورا، ويعمل على تنفيذه بمجرد توصل وكيل الملك لدى المحكمة المختصة بالقرار المحدد لمدة الحبس.

المادة 81

يمكن للمدينين الذين صدر في حقهم الأمر بالإكراه البدني أن يتجنبوا أو يوقفوا آثاره إما بالأداء الكلي لديونهم، وإما بعد موافقة المحاسب المكلف بالتحصيل الذي طلب الاعتقال وفق الشروط المحددة أدناه.

ويفرج عن المدين المعتقل بأمر من وكيل الملك، بعد إثبات انقضاء الديون أو بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل بعد أداء قسط يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة وتعهد المدين كتابة بدفع الباقي داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر (3) مع تقديم الضمانات المنصوص عليها في المادة 118 أدناه.

المادة 82

يمكن إكراه المدين من جديد من أجل المبالغ الواجبة المتبقية، إذا لم يف بتعهداته التي أدت إلى إيقاف مفعول الإكراه البدني.

المادة 83

لا يسقط الدين بحبس المدين، إلا أنه لا يمكن اعتقاله من جديد من أجل نفس الدين، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة.

الفرع السابع: افتعال العسر

المادة 84

يعتبر مفتعلين لعسرهم أو معرقلين لتحصيل الديون العمومية، المدينون الذين بعد توصلهم بإعلام ضريبي قاموا بأعمال ترتب عنها تبديد الأموال التي تكون ضمان الخزينة بهدف عدم إخضاعها لإجراءات التحصيل أو الحيلولة دون القيام بهذه الإجراءات.

المادة 85

يعاقب مرتكب الأفعال المنصوص عليها في المادة 84 أعلاه، بغرامة من خمسة آلاف درهم (5.000) إلى مائة ألف درهم (100.000) وبعقوبة حبسية موقوفة التنفيذ من سنة إلى سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة 86

في حالة العود تضاعف الغرامة ومدة الحبس المنصوص عليهما في المادة 85 أعلاه وتكون العقوبة الحبسية نافذة.

يعتبر في حالة العود، مرتكب المخالفة الذي أدين بصفة نهائية خلال الخمس سنوات السابقة من أجل مخالفة مماثلة.

المادة 87

يتعرض لنفس العقوبات شركاء المدينين في ارتكاب المخالفات المشار إليها في المادتين 84 و86 أعلاه.

المادة 88

يقدم طلب المتابعات القضائية في شأن افتعال العسر إلى وكيل الملك لدى المحكمة المختصة من طرف المحاسب، بعد ترخيص من رئيس الإدارة التابع لها المحاسب.

المادة 89

عندما يقرر وكيل الملك المتابعة في شأن الأفعال المشار إليها في المادة السابقة، ينتصب المحاسب المكلف بالتحصيل أو من ينوب عنه، مطالبا بالحق المدني.

الفرع الثامن: صوائر التحصيل الجبري

المادة 90

يترتب عن الإجراءات التي تباشر لتحصيل الديون العمومية، استخلاص صوائر يتحملها المدين، وتحتسب طبقا لأحكام المادة 91 بعده على أساس المبالغ المستحقة حسب جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وأوامر المداخيل المصدرة، بعد خصم الأقساط المسددة.

توضع أيضا على ذمة المدينين الصوائر التابعة الآتية:

صوائر الخبرة؛

صوائر حراسة الأمتعة أو المحاصيل المحجوزة؛

صوائر نقل الأعوان المكلفين بالتحصيل الجبري ونقل الأشياء المحجوزة؛

صوائر تثبيت ورفع العربات السيارة؛

صوائر الإشهار.

تضاف الصوائر المشار إليها في الفقرتين السابقتين بحكم القانون إلى الديون المذكورة، ويتم تحصيلها في نفس الوقت وحسب نفس الشروط.

المادة 91

تحدد تعرفة الإجراءات التي تباشر للتحصيل الجبري كما يلي:

الإشعار للغير الحائز..... 1% ؛

الإنذار..... 2% ؛

الإنذار بمثابة حجز تحفظي..... 2،5% ؛

حجز المحاصيل والثمار..... 2،5% ؛

الحجز التنفيذي..... 2،5% ؛

تحويل حجز تحفظي..... 2% ؛

الإحصاء بعد حجز سابق..... 2% ؛

تبليغ البيع..... 2% ؛

الملصقات..... 1 % ؛

إحصاء قبل البيع..... 1 % ؛

محضر البيع..... 1 % ؛

الحجز الموقوف..... 1 %.

تستوفى هذه الصوائر لحساب الخزينة من طرف الأعوان المشار إليهم في المادتين 30 و34 أعلاه بناء على القوائم المشار إليها في المواد 37 و40 و43 و58. وترفع أعشار مبلغها إلى الدرهم الأعلى.

وتستوفى الصوائر التابعة المشار إليها في المادة 90 أعلاه حسب المبلغ المدفوع.

المادة 92

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، فإن المحاسبين المكلفين بالتحصيل غير ملزمين بتسبيق صوائر التحصيل المتعلقة بالإجراءات المنفذة بناء على طلبهم من طرف كتاب الضبط، الذين لا يمكنهم قبض صوائر أخرى غير التي حددتها المادة 90 أعلاه.

ويقوم المحاسبون المكلفون بالتحصيل برد الصوائر المتعلقة بالتحصيل الجبري المسبقة لحسابهم من طرف كتاب الضبط، بعد الإدلاء بالفواتير أو البيانات بعد إبرائها بصورة صحيحة.

الباب الرابع: التزامات الأغيار المسؤولين أو المتضامنين

المادة 93

تعتبر قابلة للتنفيذ، جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وسندات التحصيل الأخرى الموضوعة للتحصيل بكيفية قانونية، ضد المدينين المسجلين فيها وضد ذوي حقوقهم وكل الأشخاص الآخرين الذين جعل المدينون موطنهم الجبائي لديهم بموافقتهم.

المادة 94

في حالة تفويت عقار، يتعين على المالك الجديد أن يطالب بالاطلاع على وصولات أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم المثقل بها هذا العقار برسم سنة التفويت والسنوات السابقة.

وإذا لم يقم المفوت إليه بذلك، ألزم تضامنيا مع المالك القديم أو صاحب حق الانتفاع بأداء الضرائب والرسوم المذكورة.

إذا تعلق الأمر بتفويت جزئي، لا ينصب التضامن إلا على جزء الضرائب والرسوم المناسب للحصة المفوتة.

المادة 95

في حالة انتقال ملكية عقار أو تفويته، يتعين على العدول أو الموثقين أو كل شخص آخر يمارس مهام توثيقية، أن يطالبوا بالإدلاء لهم بشهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثقل بها العقار برسم السنة التي تم فيها انتقال ملكيته أو تفويته، وكذا السنوات السابقة، وذلك تحت طائلة إلزامهم بأدائها على وجه التضامن مع الملزم.

وعلى قابض التسجيل أن يحتفظ بكل عقد تقدمه له الأطراف مباشرة إلى أن يتم الإدلاء بالشهادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

المادة 96

في حالة تفويت أصل تجاري أو مؤسسة تجارية أو صناعية أو صناعية تقليدية أو معدنية بعوض أو بالمجان كما في حالة تفويت مجموع الأموال أو العناصر المدرجة في أصول شركة أو المستعملة لمزاولة مهنة خاضعة للضريبة المهنية (الباتنتا)، فإن المفوت إليه ملزم بالتأكد من أداء الضرائب والرسوم الواجبة على المفوت في تاريخ التفويت برسم النشاط المزاول وذلك استنادا على شهادة يسلمها المحاسب المكلف بالتحصيل.

في حالة عدم احترام هذا الالتزام الواقع عليه، يمكن جعل المفوت إليه مسؤولا على وجه التضامن عن أداء الضرائب والرسوم الواجبة عند تاريخ التفويت برسم النشاط المزاول.

المادة 97

في حالة إدماج شركة أو انفصالها أو تحويل شكلها القانوني بإحداث أو دون إحداث شخص معنوي جديد، فإن الشركات الضامة أو التي تنبثق عن الإدماج أو الانفصال أو التحويل ملزمة بأداء مجموع المبالغ الواجبة عن الشركات المنحلة.

المادة 98[895]

إذا تعذر تحصيل الضرائب كيفما كانت طبيعتها والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المرتبطة بها الواجبة على شركة أو مقاولة نتيجة أعمال تدليسية مثبتة قانونا، أمكن جعل المدبرين أو المتصرفين أو المسيرين الآخرين مسؤولين على وجه التضامن مع الشركة أو المقاولة عن أداء المبالغ المستحقة وذلك إذا لم يكونوا ملزمين بأداء ديون الشركة تطبيقا لأحكام أخرى.

---

[895]- **تم تتميم المادة 98 أعلاه، بمقتضى المادة 9 من قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.200 بتاريخ 23 محرم 1432 (29 ديسمبر 2010)، الجريدة الرسمية عدد 5904 بتاريخ 24 محرم 1432 (30 ديسمبر 2010)، ص 5487.**

تثار هذه المسؤولية حسب الحالة بمبادرة من الخازن العام للمملكة أو المدير العام للضرائب أو المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الذين يقيمون دعوى لهذا الغرض أمام المحكمة الابتدائية ضد المدبرين أو المتصرفين أو المسيرين الآخرين.

المادة 99

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يعتبر مالك الأصل التجاري مسؤولا على وجه التضامن مع المستغل عن أداء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الواجبة برسم استغلال ذلك الأصل.

الباب الخامس: التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين

المادة 100[896]

لا يمكن للمصفين القضائيين والموثقين والحراس وكذا مصفي الشركات المنحلة وغيرهم من المؤتمنين على الأموال، أن يسلموا الأموال التي يحوزونها للورثة أو الدائنين أو الأشخاص الآخرين الذين لهم الحق في الحصول على المبالغ المحروسة أو المودعة، إلا بعد إثبات أداء الضرائب والرسوم الواجبة على الأشخاص الذين يمتلكون تلك الأموال.

غير أنه عندما يتعلق أمر المبالغ المودعة بتفويت أو بانتقال ملكية عقار، يقتصر الموثقون والعدول على شهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثقل بها العقار طبقا للمادة 95 أعلاه.

وبالنسبة لكتاب الضبط والأعوان القضائيين والمحامين فيما يخص الأموال الناتجة عن عمليات التفويتات والحراسة القضائية المودعة لديهم، يجب أن لا يسلموا الأموال إلى مستحقيها إلا بعد إثبات أداء الضرائب والرسوم الواجبة على الأشخاص الذين يمتلكون تلك الأموال.

يتعين على المودع لديهم المشار إليهم في الفقرتين السابقتين، رغم كل التعرضات غير التي قد يقوم بها الدائنون أصحاب أحد الامتيازات المنصوص عليها في المادة 107 أدناه، أن

[896]- **تم تغيير وتتميم المادة 100 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18، السالف الذكر.**

يؤدوا مباشرة الضرائب والرسوم والديون الأخرى التي قد يدين بها الأشخاص المؤتمن على أموالهم قبل تسليمها لهم، ولو لم يتقدم المحاسب المكلف بالتحصيل بأي طلب.

المادة 101

يتعين على المحاسبين العموميين والمقتصدين والمكترين وكل الحائزين أو المدينين الآخرين بمبالغ يملكها أو ينبغي أن تعود لفائدة الملزمين بالضرائب والرسوم والديون الأخرى المتمتعة بامتياز الخزينة، أن يدفعوا وفاء عن الملزمين، بناء على طلب المحاسب المكلف بالتحصيل على شكل إشعار للغير الحائز، الأموال التي يحوزونها أو التي يدينون بها وذلك في حدود المبالغ الواجبة على هؤلاء الملزمين.

ويخضع أيضا للالتزامات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، مسيرو الشركات أو متصرفوها أو مديروها بالنسبة للضرائب والرسوم المترتبة عليها، وذلك بصفتهم أغيارا حائزين.

المادة 102

يترتب على الإشعار للغير الحائز، التسليم الفوري للمبالغ الموجودة في حوزة الأغيار المشار إليهم في المادتين السابقتين، في حدود مبلغ الضرائب والرسوم والديون الأخرى المطلوب أداؤها.

يمتد مفعول هذا التسليم إلى الديون بأجل أو الديون المشروطة التي للمدين على الأغيار الحائزين المتابعين.

المادة 103

يخصم مبلغ الوصولات المسلمة من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل للمودع لديهم وللأغيار الحائزين برسم أداء الضرائب والرسوم، من الأموال والديون العائدة للملزمين بالضرائب والرسوم المذكورة.

ويمكن الاعتداد بهذه الوصولات في مواجهة هؤلاء الملزمين.

المادة 104

يمكن إلزام الأغيار الحائزين أو المودع لديهم المشار إليهم في المادتين 100 و101 أعلاه، بنفس الطرق المستعملة ضد الملزمين أنفسهم بدفع المبالغ الموجودة لديهم والمتمتعة بامتياز الخزينة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل باستثناء اللجوء إلى مسطرة الإكراه البدني.

الباب السادس: الضمانات والامتيازات

المادة 105

لتحصيل الضرائب والرسوم، تتمتع الخزينة ابتداء من تاريخ الشروع في تحصيل الجدول أو قائمة الإيرادات، بامتياز على الأمتعة وغيرها من المنقولات التي يملكها المدين أينما وجدت، وكذا على المعدات والسلع الموجودة في المؤسسة المفروضة عليها الضريبة والمخصصة لاستغلالها.

المادة 106

لتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على العقارات، تتمتع الخزينة علاوة على ذلك بامتياز خاص يمارس على المحاصيل والثمار والأكرية وعائدات العقارات المفروضة عليها الضريبة أيا كان مالكها.

المادة 107

تمارس الامتيازات المنصوص عليها في المادتين السابقتين، قبل جميع الامتيازات العامة أو الخاصة الأخرى باستثناء:

الامتيازات الأربعة الأولى المنصوص عليها في المادة 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛

الامتياز المخول للمأجورين بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) السالف الذكر؛

الامتياز الناجم عن المادة 490 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية لفائدة عمال وموردي الأشغال العمومية؛

الامتياز المخول لحامل سند التخزين (ورانط) بموجب المادة 349 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996)؛

امتياز الدائن المرتهن تطبيقا للمادة 365 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة السالف الذكر.

المادة 108

تتمتع الخزينة بامتياز عام على الأثاث والمنقولات الأخرى التي يملكها المدينون وكفلاؤهم أينما وجدت، وذلك من أجل تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية.

يأتي هذا الامتياز في الرتبة الموالية للامتياز المخول للضرائب والرسوم ويمارس إما ابتداء من تاريخ السند التنفيذي كالأمر بالمدخول أو الحكم، وإما ابتداء من تاريخ حلول أجل الدين.

المادة 109

تتمتع الخزينة أيضا بامتياز عام على الأثاث والمنقولات الأخرى التي يملكها المدينون أينما وجدت وذلك من أجل تحصيل الديون الأخرى غير تلك المنصوص عليها في المادة 105 أعلاه.

ويأتي هذا الامتياز العام في المرتبة الموالية لامتياز الخدم والعمال والأعوان والمستخدمين الآخرين بالنسبة لأجورهم ويمارس ابتداء من تاريخ إصدار الأمر بالمدخول أو تاريخ حلول أجل الدين.

المادة 110

إن الامتيازات الممنوحة للخزينة تنفيذا لهذا القانون لا تمس بتاتا بالحقوق التي يمكن أن تمارسها على أموال المدينين كأي دائن آخر.

المادة 111

تتمتع الجماعات المحلية وهيئاتها من أجل تحصيل ضرائبها ورسومها بامتياز عام يأتي مباشرة في الرتبة الموالية لامتياز الخزينة المنصوص عليه في المادة 105 أعلاه. وينصب على نفس الأشياء ويمارس وفق نفس الشروط.

وتتمتع الجماعات المحلية وهيئاتها بامتياز يأتي مباشرة بعد امتياز الخزينة المشار إليه في المادة 109 أعلاه وذلك من أجل تحصيل الديون الأخرى غير تلك المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 112

تمتد الضمانات والامتيازات المخولة للخزينة والجماعات المحلية وهيئاتها إلى صوائر التحصيل المدفوعة وزيادات التأخير والذعائر والغرامات.

المادة 113

تتمتع الخزينة من أجل تحصيل الضرائب والرسوم وديون المحاسبين العموميين الناتجة عن قرارات العجز، برهن رسمي على جميع الأملاك العقارية للمدينين الذين يدينون بمبلغ يساوي أو يفوق عشرين ألف درهم (20.000).

يرتب الرهن الرسمي للخزينة حسب تاريخ تقييده بمحافظة الأملاك العقارية.

لا يمكن تقييد هذا الرهن إلا ابتداء من التاريخ الذي يتعرض فيه المدين للزيادة الناتجة عن عدم الأداء.

إلا أنه يمكن تقييده دون تأخير في حالات الاستحقاق الفوري المنصوص عليه في المادتين 18 و19 من هذا القانون.

المادة 114

يتم تقييد الرهن الرسمي لفائدة الخزينة من طرف المحاسب الماسك للجداول أو قوائم الإيرادات، ضد الملزمين المدرجين فيها وضد المستحقين عنهم.

المادة 115

يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل، بناء على الإعلام بالتصحيح المشار إليه في المادة 29 أعلاه، أن يطلب التقييد الاحتياطي وفق الشروط المحددة في المادة 85 من ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن تحفيظ العقارات.

المادة 116

تتم بالمجان التقييدات الاحتياطية وتقييدات الرهن الرسمي المطلوبة في ما يخص تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى.

الباب السابع: المطالبات

المادة 117

بصرف النظر عن أي مطالبة أو دعوى، ينبغي على المدينين أن يؤدوا ما بذمتهم من ضرائب ورسوم وديون أخرى، طبقا للشروط المحددة في هذا القانون.

إلا أنه يمكن للمدين الذي ينازع كلا أو بعضا في المبالغ المطالب بها، أن يوقف أداء الجزء المتنازع فيه، شريطة أن يكون قد رفع مطالبته داخل الآجال المنصوص عليها في القوانين

والأنظمة الجاري بها العمل، وأن يكون قد كون ضمانات من شأنها أن تؤمن تحصيل الديون المتنازع فيها.

عند عدم تكوين ضمانات أو عندما يعتبر المحاسب المكلف بالتحصيل أن الضمانات المعروضة غير كافية، فإنه يتابع الإجراءات إلى حين استيفاء الدين.

المادة 118

يمكن تكوين الضمانات المشار إليها في المادة السابقة على شكل:

إيداع في حساب للخزينة؛

سندات ممثلة لحقوق دين المنصوص عليها في القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)[897]؛

سندات عمومية وغيرها من القيم المنقولة؛

كفالة بنكية؛

ديون على الخزينة؛

سند التخزين؛

رهن أصل تجاري؛

تخصيص عقار للرهن الرسمي.

يمكن للمدين أن يعرض أشكالا أخرى من الضمانات على أن يتم قبولها من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل.

يتحمل الملزم صوائر تكوين الضمانات.

المادة 119

[897]- **القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)، الجريدة الرسمية عدد 4293 بتاريخ 8 رمضان 1415 (8 فبراير 1995) ص 294. كما تم تغييره وتتميمه.**

يمكن لأي مدين يكون محل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري أن يتعرض عليه إذا تعلقت مطالبته بما يلي:

قانونية الإجراء المتخذ من حيث الشكل؛

عدم اعتبار أداءات يكون قد قام بها.

المادة 120

ترفع المطالبات المتعلقة بإجراءات التحصيل الجبري تحت طائلة عدم القبول، إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المكلف بالتحصيل المعني أو إلى من يمثله، داخل أجل ستين يوما (60) الموالي لتاريخ تبليغ الإجراء، مدعمة بالمستندات التي تثبت تكوين الضمانات، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 118 أعلاه.

عند عدم رد الإدارة داخل أجل ستين يوما (60) الموالي لتاريخ توصلها بالمطالبة، كما في الحالة التي يكون القرار في غير صالح المدين، يمكن لهذا الأخير رفع دعوى أمام المحكمة المختصة.

المادة 121

في حالة المطالبة بالأثاث وغيره من المنقولات المحجوزة، أو في حالة طلب فصل أشياء غير قابلة للحجز، يجب على المطالب أن يوجه مذكرة إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المكلف بالتحصيل أو إلى من يمثله، مدعمة بجميع الحجج اللازمة، وذلك بالبريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

عند عدم الرد داخل أجل ستين يوما (60) ابتداء من تاريخ التوصل بالمذكرة المشار إليها أعلاه، يمكن للملتمس أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية.

يجب أن ترفع الدعوى أمام القاضي، تحت طائلة عدم القبول، داخل أجل ثلاثين يوما (30) الموالي لتاريخ تبليغ قرار الإدارة أو انقضاء أجل الرد الممنوح لها.

يمكن إيقاف تنفيذ بيع الأشياء المطالب بها إلى حين البت النهائي في المطالبة أو طلب الفصل.

الباب الثامن: الإعفاء من الزيادة عن التأخير ومن صوائر التحصيل

المادة 122[898]

يمكن للوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك، بناء على طلب الملزم واعتبارا للظروف المثارة، أن يمنح إعفاء أو تخفيضا من الزيادة عن التأخير وصوائر التحصيل المنصوص عليها في المواد 21 و23 و25 المكرر و90 و91 أعلاه.

الباب التاسع: التقادم

المادة 123

تتقادم إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وحقوق التسجيل والتمبر بمضي أربع سنوات (4) من تاريخ الشروع في تحصيلها.

تتقادم الديون الأخرى المعهود باستخلاصها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، وفق القواعد المقررة في النصوص المتعلقة بها، وعند انعدامها، وفق القواعد المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرتين السابقتين بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من المحاسب المكلف بالتحصيل، أو بإحدى الإجراءات المنصوص عليها في الفصلين 381 و382 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود السالف الذكر.

الباب العاشر: المسؤولية في ميدان تحصيل الديون العمومية

المادة 124

لا يحق لأي سلطة عمومية أو إدارية أن توقف أو تؤجل تحصيل الضرائب والرسوم والديون الأخرى، أو أن تعرقل سيره العادي، تحت طائلة إثارة مسؤوليتها الشخصية المالية، وفق الشروط المحددة في الظهير الشريف المؤرخ في 8 شعبان 1374 (2 أبريل 1955) بشأن مسؤولية المحاسبين العموميين[899].

---

[898]- تم تتميم المادة 122 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 68.17 لسنة 2018 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.110 في 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6633 بتاريخ 4 من ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، ص 7378.

[899]- تم نسخ الظهير الشريف المشار إليه أعلاه، بمقتضى المادة 19 من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 02.25.1 بتاريخ 19 من محرم 1423 (3 أبريل 2002) ، الجريدة الرسمية عدد 4999 بتاريخ 15 صفر 1423 (29 ابريل 2002)، ص 1168. كما تم تغييره وتتميمه.

إلا أنه يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل أو لرئيس الإدارة التي ينتمي إليها أن يقبلا من المدينين تبرئة ذمتهم على أقساط، مقابل تقديم الضمانات المنصوص عليها في المادة 118 أعلاه.

المادة 125

إن المحاسبين المكلفين بالتحصيل الذين تركوا أجل التقادم يمر دون القيام بإجراءات التحصيل أو الذين شرعوا فيها ثم تخلوا عنها إلى أن تقادمت الديون المعهود إليهم بتحصيلها، تسقط حقوقهم تجاه المدينين، غير أنهم يبقون مسؤولين تجاه الهيئات العمومية المعنية.

المادة 126

إذا لم تفض جميع طرق التنفيذ على أموال المدين وعند الاقتضاء على شخصه إلى تحصيل الديون العمومية، يقترح إلغاء هذه الأخيرة بمبادرة من المحاسب المكلف بالتحصيل.

يتم اقتراح إلغاء الديون غير القابلة للتحصيل بواسطة قوائم معززة بالتبريرات الضرورية يمكن أن تكون على الشكل التالي:

محضر عدم وجود ما يحجز؛

محضر التفتيش؛

شهادة الغياب؛

شهادة العوز.

ما لم ينص على أحكام مخالفة، يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف:

الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك بالنسبة للدولة؛

الآمر بالصرف بعد تأشيرة السلطة الوصية المختصة بالنسبة للجماعات المحلية وهيئاتها؛

الآمر بالصرف بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية بالنسبة للمؤسسات العمومية.

يعتبر بمثابة قبول الإلغاء، انعدام رد السلطة المختصة داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ توصلها بقوائم الديون غير القابلة للتحصيل.

المادة 127

يترتب عن قبول الإلغاء إبراء مسؤولية المحاسب المكلف بالتحصيل دون أن يؤدي ذلك إلى انقضاء دين المدين.

الباب الحادي عشر: حق الاطلاع

المادة 128

للمحاسبين المكلفين بالتحصيل حق الاطلاع على جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمدينين والمفيدة لتحصيل الديون العمومية.

المادة 129

بالإضافة إلى المدين، يمارس حق الاطلاع المشار إليه في المادة السابقة تجاه:

إدارات الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية وكل هيئة أخرى خاضعة لمراقبة السلطة العمومية دون إمكانية إثارة السر المهني؛

الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تسمح لهم مهنتهم بالتدخل في المعاملات وتقديم الخدمات ذات الصبغة المالية أو القانونية أو المحاسبية، أو بحيازة ممتلكات أو أموال لحساب أغيار مدينين.

إلا أنه فيما يخص المهن الحرة، لا ينصب حق الاطلاع على الإدلاء الكلي بملفات زبنائهم المدينين بالضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى.

المادة 130

يتعين على الهيئات والأشخاص المشار إليهم في المادة 129 أعلاه أن يقدموا المعلومات المطلوبة كيفما كان سندها، داخل أجل خمسة عشر يوما (15) وذلك بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل ابتداء من تاريخ الطلب الموجه إليهم.

إن عدم الإدلاء بالمعلومات المطلوبة في الأجل المحدد، يعرض لأداء غرامة تهديدية قدرها خمسمائة درهم (500) عن كل يوم تأخير، في حدود خمسين ألف درهم (50.000).

تستخلص الغرامة التهديدية بواسطة أمر بالمداخيل يصدره الوزير المكلف بالمالية.

مع مراعاة الأحكام القانونية التي تنص على حفظ السر المهني، يعتبر رفض الإدلاء بالمعلومات المطلوبة أو الإدلاء ببيانات خاطئة عرقلة للتحصيل بمفهوم المادة 84 من هذا القانون ويعرض المخالف للجزاءات المنصوص عليها في المادة 87 أعلاه.

إلا أن هذه الجزاءات غير قابلة للتطبيق على الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئاتها.

القسم الثالث: أحكام خاصة

الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

المادة 131

تستخلص الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل التابعين لإدارة المالية، ومن طرف مأموري كتابات الضبط بمحاكم المملكة في آن واحد.

المادة 132[900]

تستحق الإيرادات المشار إليها في المادة 131 أعلاه، بمجرد أن يستنفذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

إلا أن الإدانات النقدية في ميدان الجمرك والضرائب غير المباشرة وفي ميدان الصرف التي تكتسي طابع تعويض مدني تكون قابلة للتنفيذ بمجرد ما يصبح نهائيا القرار المتعلق بها والذي لا يقبل أي طريق من طرق الطعن العادية.

المادة 133

بمجرد التكفل بمستخرجات الأحكام أو سندات المداخيل، يقوم المحاسب المكلف بالتحصيل بدعوة المدينين للوفاء بالمبالغ الملقاة على كاهلهم بواسطة إشعار بدون صائر.

عند عدم الأداء، يباشر التحصيل عن طريق الإنذار فالحجز ثم البيع، وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

المادة 134

---

[900]- **تم تغيير وتتميم المادة 132 أعلاه، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، السالف الذكر.**

يبقى الإكراه البدني في ميدان تحصيل الغرامات والإدانات النقدية خاضعا للفصول 675 إلى 687 من قانون المسطرة الجنائية[901].

المادة 135

تحصل طبق نفس الشروط التي يتم وفقها تحصيل أصل الغرامات والإدانات النقدية، صوائر التحصيل والصوائر التابعة الأخرى الملقاة على كاهل المحكوم عليهم والمنصوص عليها في القانون رقم 23.86 المتعلق بتنظيم المصاريف القضائية في الميدان الجنائي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.238 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) وفي الملحق الأول بالمرسوم رقم 2.58.1151 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1378 (24 ديسمبر 1958) المدونة بموجبه النصوص المتعلقة بالتسجيل والتمبر.

المادة 136

إذا كانت أموال المحكوم عليه غير كافية لضمان استيفاء الصوائر والغرامات والاستردادات أو التعويضات عن الضرر، يخصص القدر المستوفى حسب ترتيب الأفضلية الآتي:

للمصاريف القضائية؛

لصوائر التحصيل الجبري؛

للاستردادات؛

للتعويضات عن الضرر؛

لأصل الغرامة.

المادة 137

تتمتع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية في تحصيلها بالامتياز العام المنصوص عليه في المادة 109 من هذا القانون.

المادة 138[902]

---

[901]- أنظر المواد من 633 إلى 647 من القانون رقم 22.01 المتعلق بقانون المسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 في 3 أكتوبر 2002، الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315.

[902] - تم تغيير وتتميم المادة 138 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18، السالف الذكر.

تتقادم دعوى التحصيل :

فيما يخص الغرامات والإدانات النقدية غير الجمركية بمضي:

خمسة عشر سنة (15) بالنسبة للعقوبات الجنائية؛

أربع سنوات (4) بالنسبة للعقوبات الجنحية؛

سنة (1) بالنسبة للعقوبات عن المخالفات.

فيما يخص المصاريف القضائية بمضي خمسة عشر سنة (15).

وتسري آجال التقادم المنصوص عليها أعلاه ابتداء من استنفاذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرات السابقة بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من إدارة المالية أو مصالح كتابات الضبط بمحاكم المملكة.

المادة 139

يتم اقتراح إلغاء الغرامات والإدانات النقدية المعتبرة غير قابلة للاستخلاص بواسطة قوائم معززة بالحجج اللازمة.

يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف الوزير المكلف بالمالية، أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

القسم الرابع: أحكام مختلفة وانتقالية وختامية

الباب الأول: أحكام مختلفة

المادة 140

يلزم بكتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل، كل شخص يشارك بمناسبة مزاولة مهامه أو اختصاصاته في تحصيل الديون العمومية بمقتضى هذا القانون.

المادة 141[903]

تعرض النزاعات التي قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون على المحاكم الإدارية الموجودة بالمكان الذي تستحق فيه الديون العمومية.

الباب الثاني: أحكام انتقالية

المادة 143

تبقى الضرائب والرسوم التي تم الشروع في تحصيلها قبل بدء العمل بهذا القانون إلى أن تتم تصفيتها، خاضعة للزيادات عن التأخير المنصوص عليها في الفصل 6 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 من جمادى الأولى 1354 (21 أغسطس 1935) بسن نظام للمتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والديون الأخرى التي يستوفيها مأمورو الخزينة.

المادة 144

تخضع لأحكام هذا القانون طلبات الإكراه البدني التي لم يصدر في شأنها وكيل الملك أمرا بالاعتقال قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 145

تعتبر مقبولة الإلغاء، الديون غير القابلة للتحصيل فيما يخص الضرائب والرسوم والديون الأخرى التي تم اقتراح إلغائها قبل فاتح يوليو1998 ولم يتم البت فيها قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق.

سيتم البت في الديون غير القابلة للتحصيل المقترح إلغاؤها من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل ما بين فاتح يوليو 1998 وتاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق، داخل أجل سنة ابتداء من هذا التاريخ.

تعتبر مقبولة الإلغاء، الديون غير القابلة للتحصيل المشار إليها في الفقرة السابقة والتي لم يتم البت فيها في الآجال المحددة.

الباب الثالث: ملاءمة أحكام التشريع الجبائي مع أحكام القانون بمثابة

---

[903]- صرح المجلس الدستوري في القرار رقم 382.2000 الصادر بتاريخ 15 مارس 2000، بأن المادة 142 من القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية غير مطابقة للدستور ويمكن فصلها عن باقي أحكام القانون رقم 15.97، الجريدة الرسمية عدد 4786 بتاريخ 8 محرم 1421 (13 أبريل 2000)، ص 661.

مدونة تحصيل الديون العمومية

المواد من 146 إلى 158[904]

(نسخت)

المادة 159

الحقوق والرسوم الجمركية

تنسخ أحكام الفصول 260 و268 و271 من الظهير الشريف رقم 1.77.339 الصادر في 25 من شوال 1397(9 أكتوبر 1977) بالمصادقة على مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتحل محلها الأحكام التالية:

الفصل 260 - يسوغ لأعوان الإدارة أن يحرروا ويبلغوا جميع العقود غير القضائية التي يستلزمها:

بيع الأشياء المحجوزة أو المصادرة أو المتروكة في الجمرك؛

تنفيذ التدابير الجمركية غير تلك المتعلقة بإثبات الحقوق والرسوم التي يعهد بقبضها للإدارة وبتحصيلها وبالمنازعات القائمة في شأنها.

الفصل 268 - يمكن اتخاذ كل الإجراءات التحفظية المفيدة على أساس المحاضر الجمركية في حق الأشخاص المسؤولين جنائيا أو مدنيا قصد ضمان جميع أنواع الديون الجمركية الناتجة عن المحاضر المذكورة.

الفصل 271 - يسوغ لمدير الإدارة أن يصدر أمرا بالإكراه لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الفصل 36 من هذه المدونة.

ويبلغ الإكراه من طرف أعوان الإدارة.

لا يمكن استعمال الإكراه بعد أجل 15 سنة ابتداء من تاريخ التبليغ.

المادة 160

الرسم على محور المحرك

---

[904]- تم نسخ أحكام المواد 146 و147 و148 و149 و150 و151 و152 و153 و154 و155 و156 و157 و158 أعلاه، بمقتضى البند III من المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفقرة VIII من المادة 21 من قانون المالية لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 15 من جمادى الأولى 1409 (28 ديسمبر 1988):

المادة 21 – VIII - بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يترتب تطبيق حق تكميلي عن كل تأخير في أداء الرسم داخل الأجل المحدد في الفقرتين IV وVII:

.....

(الباقي دون تغيير)

المادة 161

الرسم السنوي على الإشهار بوضع ملصقات على جوانب طرق المواصلات الطرقية التابعة للدولة

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفقرة V من المادة 17 من قانون المالية رقم 8.96 للسنة المالية 1996-1997 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417(29 يونيو 1996):

المادة 17- V- بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يترتب أداء زيادة عن كل تأخير في أداء الرسم:

.....

(الباقي دون تغيير)

الباب الرابع: أحكام ختامية

المادة 162

تنسخ جميع الأحكام المخالفة ولاسيما الأحكام الواردة في:

الظهير الشريف المؤرخ في 20 من جمادى الأولى 1345 (21 أغسطس 1935) بسن نظام للمتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والديون الأخرى التي يستوفيها مأمورو الخزينة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

الظهير الشريف المؤرخ في 24 من ربيع الآخر1343 (22 نوفمبر 1924) المتعلق بتحصيل ديون الدولة؛

المادتين 23 و24 في شأن الامتياز من القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.87.187 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989)؛

الفصول 262 و269 (الفقرتان الأولى والثانية) و272 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر؛

الظهير الشريف المؤرخ في 25 من صفر 1344 (14 سبتمبر 1925) بشأن استخلاص الغرامات والإدانات النقدية، كما وقع تغييره؛

الظهير الشريف الصادر في 13 من ربيع الآخر1333 (28 فبراير 1915) بشأن استخلاص عجز المحاسبين؛

المادة 9 (الفقرة 7) من القانون رقم 13.94 المتعلق باستخدام صندوق النهوض بتشغيل الشباب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.282 بتاريخ 15 من صفر 1415 (25 يوليو 1994)؛

المادة 10 (الفقرة 7) من القانون رقم 14.94 المغير للقانون رقم 36.87 المتعلق بمنح قروض لمساعدة الراغبين في إنجاز بعض المشاريع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.102 بتاريخ 21 من ربيع الأول 1417 (7 أغسطس 1996).

المادة 163

تعتبر الإحالات إلى أحكام النصوص المنسوخة بموجب المادة السابقة والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى المعمول بها إحالات إلى الأحكام المطابقة لها في هذا القانون.

المادة 164

يدخل هذا القانون حيز التطبيق بعد انصرام الشهر الثالث الموالي للشهر الذي ينشر فيه بالجريدة الرسمية.

1281218124

فهرس

قانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية 28

القسم الأول: أحكام عامة 28

الباب الأول: ميدان التطبيق 28

الباب الثاني: المحاسبون المكلفون بالتحصيل29

الباب الثالث: طرق التحصيل 30

الباب الرابع: القوة التنفيذية 32

القسم الثاني: أحكام مشتركة 33

الباب الأول: الاستحقاق 33

الفرع الأول: الاستحقاق بأجل33

الفرع الثاني: الاستحقاق الفوري 34

الباب الثاني: الأداء 35

الفرع الأول: طرق الأداء 35

الفرع الثاني: جزاءات تأخير الأداء 35

الباب الثالث: التحصيل الجبري 38

الفرع الأول: الأشخاص الذين يمكن القيام في حقهم بالتحصيل الجبري 38

الفرع الثاني: الأعوان المؤهلون لتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري 39

الفرع الثالث: الشروط المسبقة للتحصيل الجبري 40

الفرع الرابع: درجات التحصيل الجبري 40

الإنذار 41

الحجز 42

البيع 45
الفرع الخامس: مساطر التحصيل الجبري الخاصة ببعض الأصناف من الأموال 47
حجز السفن وبيعها 47
حجز العقارات وبيعها 48
حجز الأصول التجارية وبيعها 48
إجراءات التنفيذ على العربات السيارة 49
الفرع السادس: الإكراه البدني 50
الفرع السابع: افتعال العسر 52
الفرع الثامن: صوائر التحصيل الجبري 53
الباب الرابع: التزامات الأغيار المسؤولين أو المتضامنين 55
الباب الخامس: التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين 57
الباب السادس: الضمانات والامتيازات 59
الباب السابع: المطالبات 62
الباب الثامن: الإعفاء من الزيادة عن التأخير ومن صوائر التحصيل 64
الباب التاسع: التقادم 64
الباب العاشر: المسؤولية في ميدان تحصيل الديون العمومية 65
الباب الحادي عشر: حق الاطلاع 66
القسم الثالث: أحكام خاصة 67
الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية 67
القسم الرابع: أحكام مختلفة وانتقالية وختامية 70
الباب الأول: أحكام مختلفة 70

الباب الثاني: أحكام انتقالية 70

الباب الثالث: ملاءمة أحكام التشريع الجبائي مع أحكام القانون بمثابة 71

مدونة تحصيل الديون العمومية 71

الحقوق والرسوم الجمركية 71

الرسم على محور المحرك 72

الرسم السنوي على الإشهار بوضع ملصقات على جوانب طرق المواصلات الطرقية التابعة للدولة 72

الباب الرابع: أحكام ختامية 73

فهرس 75

قرار 382/00

المنطوق: مطابقة جزئية للدستور15/03/2000

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

المجلس الدستوري

ملف رقم : 464/2000

قرار رقم : 382/2000 م. د

باسم جلالة الملك

المجلس الدستوري ،

بعد اطلاعه على القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الذي أحاله السيد الوزير الأول رفقة كتابه المسجل بالأمانة العامة للمجلس في 15 فبراير 2000 ، وذلك من أجل البت في مدى دستورية أحكام المادة 142 منه عملا بمقتضيات الفصل 81 من الدستور والفقرة الأولى من المادة 22 من القانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري ؛

وبعد اطلاعه على الوسائل الواردة في كتاب السيد الوزير الأول المتعلقة بعدم مطابقة أحكام المادة 142 المذكورة للدستور ؛

وبناء على الدستور ، خصوصا الفصول 12 و37 و38 و46 و81 منه ؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري ، كما وقع تغييره وتتميمه ، خصوصا الفقرة الأولى من المادتين 22 و23 منه ؛

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون ؛

حيث إن المادة 142 من القانون 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية المعروضة على أنظار المجلس الدستوري تتضمن فقرتين: تنص الأولى على أنه "يعتبر في حالة التنافي لممارسة مهمة رسمية أو تمثيلية كل من لم يؤد ديونا عمومية مستحقة عليه بمقتضى سند

تنفيذي ، والتي ليست موضوع منازعة" وتضيف الثانية أنه "ترفع حالة التنافي بعد أداء المبالغ المستحقة" ؛

فيما يتعلق بالوسيلة المثارة تلقائيا، المتخذة من أن المشرع لم يمارس كل ما يخوله له اختصاصه :

حيث إن الفصل 12 من الباب الأول من الدستور ينص على "أنه يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها" وأن الفصل 46 من نفس الدستور ينص في المقطع الأول من فقرته الأولى على أن القانون يختص بالتشريع في مجال "الحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الباب الأول"؛

وحيث إنه يستخلص من هذه النصوص أن الإمكانية المخولة لجميع المواطنين في تقلد الوظائف والمناصب العمومية تعد من الحريات العامة التي يكرسها الدستور وأن كل استثناء لهذا الحق ، كما هو الشأن عند إحداث حالة من التنافي بين وضعية معينة وتقلد الوظائف والمناصب العمومية ، هو من اختصاص المشرع ويجب أن يكون محدودا في مداه ومحددا في مجال تطبيقه ومدققا بالنسبة لشروط إعماله ومبررا بالمتطلبات القانونية والوظيفية الخاصة بمزاولة المهام الناتجة عن تقلد الوظائف والمناصب العمومية ، كما عليه أن يكون متلائما مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور أو التي لها قيمة دستورية ؛

وحيث إنه يبين من تحليل لأحكام المادة 142 المذكورة ومن الاطلاع على فحوى الأعمال التحضيرية لها أن المشرع عندما أحدث أحوالا للتنافي بين وضعية الشخص الذي لم يؤد ديونا عمومية مستحقة ومزاولة مهمة رسمية أو تمثيلية وبررها بضرورة "تخليق الحياة العامة" فإنه لم يضمن هذا العمل القانوني القواعد الجوهرية التي كان عليه سنها بالنظر لطبيعة المادة وصفة الاختصاص الممنوحة له من لدن الدستور إذ لم يحدد ماهية كل من المهمة الرسمية والتمثيلية واكتفى بمقابلتهما ولم يذكر أصناف كل منهما التي تندرج ضمن أحوال التنافي ، كما أنه لم يحدد القواعد الإجرائية التي يتم التصريح بمقتضاها بحالة التنافي ولا الجهة أو الجهات المؤهلة لذلك والتي يجب أن تتوافر فيها شروط الحياد والنزاهة التي تجنب كل تعسف وتضمن استقلال المؤسسة التشريعية في إطار فصل السلط مع احترام الصلاحيات المخولة للمؤسسات الدستورية ، كما أنه لم يتعرض للجهات المخول لها المطالبة بالتصريح بالتنافي ولا الكيفية التي سيتم بها تزويد هذه الجهات من طرف السلطة التنفيذية بالمعلومات الضرورية لإعمال صلاحيتها بكل تجرد ؛

وحيث ، إنه بالإضافة إلى ما سلف ، فإن الأحكام المعروضة على أنظار المجلس الدستوري لم تشر بدقة إلى الجزاء المترتب عن التصريح بالتنافي ، وأنه قد يفهم من الفقرة الثانية من المادة 142 المذكورة التي تنص على أنه "ترفع حالة التنافي بعد أداء المبالغ المستحقة" أن التصريح المذكور يترتب عليه مجرد تعليق لمزاولة المهمة الرسمية أو التمثيلية في انتظار تسديد الدين العمومي ، الأمر الذي يكون مخالفا لمبدأ استمرارية المرافق العمومية ؛

وحيث إنه يتضح من كل ما سبق أن المشرع لم يمارس في النازلة كل ما يخوله إياه اختصاصه إذ لم يشر إلى القيود اللازمة لحصر استثناء لحرية عامة في حدود معينة مضبوطة ، كما أنه لم يرفق إحداث حالة التنافي المذكورة بالضمانات القانونية التي من شأنها حماية المبادئ الدستورية ، الأمر الذي تكون معه أحكام المادة 142 مخالفة للدستور؛

في شأن المأخذ المتعلق بعدم مراعاة أحكام الفقرة الثانية من الفصلين 37 و38 من الدستور:

حيث إن أحكام الفقرة الثانية من الفصل 37 من الدستور تنص على أن أحوال التنافي المتعلقة بعضوية مجلس النواب تحدد بقانون تنظيمي وأن الفقرة الثانية من الفصل 38 من الدستور تتضمن أحكاما مماثلة بالنسبة للعضوية بمجلس المستشارين؛

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أحكام المادة 142 المعروضة على أنظار المجلس الدستوري وعلى باقي مواد القانون رقم 97-15 المومأ إليه أعلاه أنها لم تستثن من نطاق المهمات التمثيلية المصرح بتنافي مزاولتها مع صفة الشخص الذي لم يؤد ديونا عمومية مستحقة ، عضوية كل من مجلسي النواب والمستشارين؛

وحيث إن أحكام المادة 142 السالفة الذكر تكون بورودها في قانون عادي مخالفة للدستور،

لهذه الأسباب

ومن غير حاجة إلى التعرض إلى باقي المآخذ الواردة في الإحالة

أولا: يصرح بأن أحكام المادة 142 من القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية غير مطابقة للدستور؛

ثانيا: يصرح بأن المادة 142 المذكورة يمكن فصلها عن باقي أحكام القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية؛

ثالثا: يأمر بتبليغ قراره هذا إلى السيد الوزير الأول وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المجلس الدستوري بالرباط في يوم الأربعاء 8 ذي الحجة 1420 (15 مارس 2000)

الإمضاءات

عبد العزيز بن جلون

محمد الودغيري إدريس العلوي العبدلاوي السعدية بلمير هاشم العلوي

حميد الرفاعي عبد اللطيف المنوني عبد القادر العلمي إدريس لوزيري

محمد تقي الله ماء العينين محمد معتصم

.....
.....
.....
.....
.....

أنظر الجديد :

قانون المالية 2024

الجريدة الرسمية عدد 25 – 7259 ديسمبر 2023 ، صفحة 11420

مدونة تحصيل الديون العمومية

المادة 9

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير2024 ، أحكام المواد 5 و 36و 42 و 122 من القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 175.00.1 بتاريخ 28 من محرم 3)1421 ماي2000 ، (كما وقع تغييره وتتميمه

« المادة .- 5 يجب بمبادرة من الإدارة .....
.....«تعليق الملصقات « .

وترسل الجداول ..... في التحصيل

«ويرسل إعلام الضريبة إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم« الإيرادات عن طريق البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية« في العنوان الإلكتروني المدلى به تلقائيا من طرف الملزم لا لدارة وعلى« أبعد تقدير ..... و الاستحقاق« ».

المادة.-36 لا يمكن مباشرة .....دون صوائر عن طريق« البريد في ظرف مغلق أو بالطريقة الإلكترونية في العنوان الإلكتروني« المدلى به تلقائيا من طرف الملزم للإدارة ، ويجب تقييد .....« ..... بالزور

« ».المادة .- 42 يتم تبليغ ..... لذلك« .كما يمكن .....مع الإشعار بالتوصل أو بالطريقة« الإلكترونية وفقا للتشريع الجاري به العمل، و لا سيما القانون« رقم 20.43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية،« وذلك في العنوان الإلكتروني المدلى به للإدارة من طرف الملزمين بناء« على طلبهم« ».المادة.- 122 يمكن ..... أن يمنح إعفاء أو تخفيضا« من فوائد التأخير والزيادات و الذعائر و صوائر التحصيل المتعلقة« بالديون العمومية المنصوص عليها في هذه المدونة.

.....
.....
.....
.....

ظهير شريف رقم 1-20-100 صادر في 16 من جمادى الأولى 31) 1442 ديسمبر (2020بتنفيذ القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

الحمد لله وحده ،
الطابع الشريف - بداخله:
)محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه(
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا:
بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و 50منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي: ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية ، عقب ظهيرنا الشريف هذا ، القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، كما وافق عليه

مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بفاس في 16 من جمادى الأولى 31) 1442 ديسمبر.(2020

وقعه بالعطف:
رئيس الحكومة ،
الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 43-20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

قسم تمهيدي
أحكام عامة
المادة الأولى

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، وعلى وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات وكذا على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات الثقة والقواعد الواجب التقيد بها من لدن هؤلاء ومن لدن أصحاب الشهادات الإلكترونية.
ويحدد كذلك اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية المعينة بنص تنظيمي والمشار إليها في هذا القانون" بالسلطة الوطنية."

المادة2

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي:
-المعاملات الإلكترونية : كل تبادل أو مراسلة أو عقد أو وثيقة ، أو أي معاملة أخرى تبرم أو تنفذ بطريقة إلكترونية بشكل كلي أو جزئي ؛
-الطريقة الإلكترونية : كل وسيلة ترتبط بتقنية ذات قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لاسلكية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو أي قدرات أخرى مماثلة ؛
-التعريف الإلكتروني : سلسلة من العمليات تتجلى في استخدام معطيات تعريف شخصية في شكل إلكتروني تدل ، بما لا يدع مجالا للشك ، على شخص ذاتي أو اعتباري دون غيره ، أو على شخص ذاتي يمثل شخصا اعتباريا ؛
-التيقن : سلسلة من العمليات الإلكترونية تسمح بتأكيد التعريف الإلكتروني لشخص ذاتي أو اعتباري ، أو أصل المعطيات في شكل إلكتروني وتماميتها ؛
-الطرف المستعمل : كل شخص ذاتي أو اعتباري يثق في خدمة من خدمات الثقة ؛
-صاحب التوقيع : كل شخص ذاتي ينشئ توقيعا إلكترونيا ؛
-التوقيع الإلكتروني البسيط : توقيع يتجلى في استعمال طريقة ذات موثوقية للتعريف

الإلكتروني تضمن ارتباط التوقيع بالوثيقة المتعلقة به ، ويعبر عن رضى صاحب التوقيع ؛
-معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني : معطيات فريدة تستعمل من لدن صاحب التوقيع من أجل إنشاء توقيع إلكتروني ؛
-شهادة التوقيع الإلكتروني : شهادة إلكترونية تربط معطيات إثبات صحة التوقيع الإلكتروني بشخص ذاتي ، والتي تؤكد على الأقل اسم الشخص المذكور ، أو اسمه المستعار عند الاقتضاء ؛
-آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني : كل معدات أو برمجيات ، أو هما معا ، تتضمن العناصر المميزة الخاصة بصاحب التوقيع والمعدة لتوظيف معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني والمستخدمة في إنشائه ؛
-الخاتم الإلكتروني البسيط : معطيات في شكل إلكتروني تم إنشاؤها من قبل شخص اعتباري تكون مرفقة بمعطيات أخرى في شكل إلكتروني أو مرتبطة بها منطقيا ، من أجل ضمان أصل هذه الأخيرة وتماميتها ؛
-معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني : معطيات فريدة تستعمل من طرف منشئ الخاتم الإلكتروني من أجل إنشاء خاتم إلكتروني ؛
-شهادة الخاتم الإلكتروني : شهادة إلكترونية تربط معطيات إثبات صحة خاتم إلكتروني بشخص اعتباري وتؤكد تسميته ؛
-آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني : كل المعدات أو البرمجيات ، أو هما معا ، التي تتضمن العناصر المميزة الخاصة بمنشئ الخاتم والمعدة لتوظيف معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني والمستخدمة في إنشائه ؛
-مقدم خدمات ثقة : كل شخص اعتباري يقدم خدمة أو أكثر من خدمات الثقة ويمكن أن يكون معتمدا أو غير معتمد ؛
-إثبات الصحة : سلسلة من عمليات التحقق أو التأكد من صحة توقيع إلكتروني أو خاتم إلكتروني..

المادة3

تتمثل خدمات الثقة في ما يلي:
-إنشاء التوقيعات الإلكترونية ، أو الأختام الإلكترونية ، أو الختم الزمني الإلكتروني ، أو خدمات الإرسال الإلكتروني المضمون ؛
-إنشاء الشهادات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية ، أو بالأختام الإلكترونية ، أو بالختم الزمني الإلكتروني أو بالتيقن من مواقع الأنترنت ؛
-إثبات صحة التوقيعات الإلكترونية أو الأختام الإلكترونية ؛
-حفظ التوقيعات الإلكترونية أو الأختام الإلكترونية أو الشهادات المتعلقة بهاتين الخدمتين.

القسم الأول
النظام المطبق على خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية
وعلى وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات
الباب الأول
خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ومقدمو
خدمات الثقة والتزامات صاحب الشهادة الإلكترونية
الفرع الأول
خدمات الثقة
القسم الفرعي الأول
التوقيع الإلكتروني
المادة4

يكون التوقيع الإلكتروني إما بسيطا أو متقدما أو مؤهلا.

المادة5

التوقيع الإلكتروني المتقدم هو توقيع إلكتروني بسيط ، كما تم تعريفه في المادة 2 أعلاه ، يستوفي الشروط التالية:
-أن يكون خاصا بصاحب التوقيع ؛
-أن يسمح بتحديد هوية الموقع ؛
-أن يتم إنشاؤه بواسطة معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي يمكن أن يستعملها صاحب التوقيع تحت مراقبته بصفة حصرية ، وبدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية ؛
-أن يرتكز على شهادة إلكترونية أو بكل وسيلة تعتبر معادلة لها تحدد بنص تنظيمي ؛
-وأن يكون مرتبطا بالمعطيات المتعلقة بهذا التوقيع بكيفية تمكن من كشف كل تغيير لاحق يطرأ عليها..

المادة6

التوقيع الإلكتروني المؤهل هو توقيع إلكتروني متقدم يجب إنتاجه بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة المنصوص عليها في المادة 8 بعده، والذي يستند إلى شهادة مؤهلة للتوقيع الإلكتروني كما هو منصوص عليها في المادة 9 أدناه..

المادة7

لا يمكن رفض الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني البسيط أو المتقدم كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا التوقيع في شكل إلكتروني، أو لأنه لا يفي بمتطلبات التوقيع الإلكتروني المؤهل المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه.

المادة8

آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة هي آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المثبتة بشهادة للمطابقة مسلمة من لدن السلطة الوطنية .ويجب أن تستجيب هذه الآلية للمتطلبات التالية:

-أن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، عدم إمكانية التوصل إلى معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني عن طريق الاستنباط ، وإمكانية حماية التوقيع الإلكتروني من أي تزوير ، بكيفية موثوق بها وبواسطة الوسائل التقنية المتاحة ؛

-أن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ويمكن حمايتها من قبل صاحب التوقيع بكيفية مقبولة من أي استعمال من لدن الغير ؛

-ألا تؤدي إلى أي تلف لمحتوى الوثيقة الإلكترونية المراد توقيعها أو تغييره ، وألا تشكل عائقا يحول دون أن يكون لصاحب التوقيع إلمام تام بمحتوى الوثيقة قبل توقيعها.

علاوة على ذلك، لا يمكن أن يعهد بتوليد معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهل أو تدبيرها لحساب صاحب التوقيع إلا لمقدم خدمات ثقة معتمد وفقا لأحكام المادة 33 من هذا القانون.

تقوم السلطة الوطنية بنشر لائحة آليات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة على موقع الأنترنت الخاص بها.

المادة9

تسلم شهادة التوقيع الإلكتروني المؤهلة من قبل مقدم خدمات ثقة معتمد، وتتضمن معطيات ومعلومات تحدد بنص تنظيمي.

المادة10

تؤكد عملية إثبات صحة توقيع إلكتروني مؤهل صحة هذا التوقيع ، شريطة:

-أن تكون الشهادة التي استند إليها التوقيع ، أثناء التوقيع ، شهادة مؤهلة للتوقيع الإلكتروني وفقا لأحكام المادة 9 أعلاه ؛

-أن تكون الشهادة المؤهلة مسلمة من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد وصالحة أثناء التوقيع ؛

-أن تكون معطيات إثبات صحة التوقيع مطابقة للمعطيات التي تم إرسالها إلى الطرف المستعمل ؛

-أن تقدم بشكل صحيح للطرف المستعمل المجموعة الفريدة للمعطيات التي تدل على صاحب التوقيع في الشهادة ؛
-أن يتم ، في حالة استعمال اسم مستعار أثناء التوقيع ، إخبار الطرف المستعمل بذلك بشكل واضح ؛
-أن يتم إنشاء التوقيع الإلكتروني بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني مؤهلة وأن يتم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون عند التوقيع ؛
-ألا يشوب تمامية المعطيات الموقعة أي اختلال.
علاوة على ذلك ، يجب أن يقدم النظام المستعمل لإثبات صحة التوقيع الإلكتروني المؤهل إلى الطرف المستعمل النتيجة الصحيحة لسلسلة عمليات إثبات الصحة ، وأن يسمح له برصد أي مشكل وجيه يتعلق بسلامة سلسلة العمليات المذكورة.

المادة11

لا يمكن تقديم خدمة مؤهلة لإثبات صحة التوقيعات الإلكترونية المؤهلة إلا من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد:
-يقدم خدمة إثبات الصحة وفقا لأحكام المادة 10 أعلاه ؛
-ويسمح للطرف المستعمل بتلقي نتيجة مجموع عمليات إثبات الصحة بطريقة آلية وذات موثوقية وفعالة ، وتحمل التوقيع الإلكتروني المتقدم لمقدم الخدمات المذكور أو خاتمه الإلكتروني المتقدم.

المادة12

لا يمكن تقديم خدمة حفظ مؤهلة للتوقيعات الإلكترونية المؤهلة، إلا من قبل مقدم خدمات ثقة معتمد، يستعمل مساطر وتكنولوجيات تسمح بتمديد موثوقية التوقيع الإلكتروني المؤهل إلى ما بعد الصلاحية التكنولوجية.

القسم الفرعي الثاني
الخاتم الإلكتروني
المادة13

يكون الخاتم الإلكتروني إما بسيطا أو متقدما أو مؤهلا.

المادة14

الخاتم الإلكتروني المتقدم هو خاتم إلكتروني بسيط ، كما تم تعريفه في المادة 2 من هذا القانون ، يستوفي الشروط التالية:

-أن يكون خاصا بمنشئ الخاتم بما لا يدع مجالا للشك ؛
-أن يسمح بتحديد هوية منشئ الخاتم ؛
-أن يتم إنشاؤه بواسطة معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني التي يمكن أن يستعملها منشئ الخاتم تحت مراقبته وبدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية ؛
-أن يرتكز على شهادة إلكترونية أو بكل وسيلة تعتبر معادلة لها تحدد بنص تنظيمي ؛
-وأن يكون مرتبطا بالمعطيات المتعلقة بهذا الخاتم بكيفية تمكن من كشف كل تغيير لاحق يطرأ عليها.

المادة15

الخاتم الإلكتروني المؤهل هو خاتم إلكتروني متقدم يجب إنتاجه بواسطة آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة والمنصوص عليها في المادة 17 بعده ، والذي يستند إلى شهادة خاتم إلكتروني مؤهلة كما هو منصوص عليها في المادة 18 أدناه.
يتمتع الخاتم الإلكتروني المؤهل بقرينة تمامية المعطيات التي يرتبط بها وبدقة مصدر هذه المعطيات.

المادة16

لا يمكن رفض الأثر القانوني للخاتم الإلكتروني البسيط أو المتقدم كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا الخاتم في شكل إلكتروني أو لأنه لا يفي بمتطلبات الخاتم الإلكتروني المؤهل المنصوص عليه في المادة 15 أعلاه.

المادة17

آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة هي آلية إنشاء خاتم إلكتروني مثبتة بشهادة للمطابقة مسلمة من لدن السلطة الوطنية .ويجب أن تستجيب هذه الآلية للمتطلبات التالية:
-أن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، عدم إمكانية التوصل إلى معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني عن طريق الاستنباط ، وإمكانية حماية الخاتم الإلكتروني من أي تزوير ، بكيفية موثوق بها وبواسطة الوسائل التقنية المتاحة ؛
-وأن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، أن معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ويمكن حمايتها من قبل منشئ الخاتم بكيفية مقبولة من أي استعمال من لدن الغير ؛
-وألا تؤدي إلى أي تلف لمحتوى الوثيقة المراد ختمها أو تغييره وألا تشكل عائقا يحول دون أن يكون لمنشئ الخاتم إلمام تام بمحتوى الوثيقة قبل ختمها.
علاوة على ذلك ، لا يمكن أن يعهد بتوليد معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهل أو

تدبيرها لحساب منشئ الخاتم إلا لمقدم خدمات ثقة معتمد وفقا لأحكام المادة 33 من هذا القانون.
تقوم السلطة الوطنية بنشر لائحة آليات إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة على موقع الأنترنت الخاص بها.

المادة18

تسلم شهادة الخاتم الإلكتروني المؤهلة من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد، وتتضمن معطيات ومعلومات تحدد بنص تنظيمي.

المادة19

تؤكد عملية إثبات صحة خاتم إلكتروني مؤهل صحة هذا الخاتم ، شريطة:
-أن تكون الشهادة التي استند إليها الخاتم ، أثناء إنشاء الخاتم ، شهادة مؤهلة للخاتم الإلكتروني وفقا لأحكام المادة 18 أعلاه ؛
-أن تكون الشهادة المؤهلة مسلمة من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد وصالحة أثناء إنشاء الخاتم ؛
-أن تكون معطيات إثبات صحة الخاتم الإلكتروني مطابقة للمعطيات التي تم إرسالها إلى الطرف المستعمل ؛
-أن تقدم بشكل صحيح للطرف المستعمل المجموعة الفريدة للمعطيات التي تدل على منشئ الخاتم في الشهادة ؛
-أن يتم إنشاء الخاتم الإلكتروني بواسطة آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة ، وأن يتم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 14 من هذا القانون عند إنشاء الخاتم ؛
-ألا يشوب تمامية المعطيات المختومة أي اختلال.
علاوة على ذلك ، يجب أن يقدم النظام المستعمل لإثبات صحة الخاتم الإلكتروني المؤهل إلى الطرف المستعمل النتيجة الصحيحة لسلسلة عمليات إثبات الصحة ، وأن يسمح له برصد أي مشكل وجيه يتعلق بسلامة سلسلة العمليات المذكورة.

المادة20

لا يمكن تقديم خدمة مؤهلة لإثبات صحة الخواتم الإلكترونية المؤهلة إلا من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد:
-يقدم خدمة إثبات الصحة وفقا لأحكام المادة 19 أعلاه ؛
-يسمح للطرف المستعمل بتلقي نتيجة مجموع عمليات إثبات الصحة ، بطريقة آلية وذات

موثوقية وفعالة ، وتحمل التوقيع الإلكتروني المتقدم لمقدم الخدمات المذكور أو خاتمه الإلكتروني المتقدم.

المادة21

لا يمكن تقديم خدمة حفظ مؤهلة للأختام الإلكترونية المؤهلة، إلا من قبل مقدم خدمات ثقة معتمد، يستعمل مساطر وتكنولوجيات تسمح بتمديد موثوقية الأختام الإلكترونية المؤهلة إلى ما بعد الصلاحية التكنولوجية.

القسم الفرعي الثالث
الختم الزمني الإلكتروني
المادة22

يكون الختم الزمني الإلكتروني إما بسيطا أو مؤهلا.

المادة23

يتجلى الختم الزمني الإلكتروني البسيط في معطيات على شكل إلكتروني تربط معطيات أخرى على شكل إلكتروني بلحظة زمنية معينة وتشكل حجة على كون هذه المعطيات كانت موجودة في تلك اللحظة بالذات.

المادة24

الختم الزمني الإلكتروني المؤهل هو ختم زمني إلكتروني بسيط ، يستوفي الشروط التالية:
-أن يربط التاريخ والساعة بالمعطيات بكيفية تسمح باستبعاد إمكانية حدوث أي تغيير في المعطيات غير قابل للكشف عنه ؛
-أن يستند إلى ساعة مضبوطة مرتبطة بالتوقيت العالمي المنسق ؛
-وأن يكون موقعا بواسطة توقيع إلكتروني متقدم أو مختوما بواسطة خاتم إلكتروني متقدم من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد.
يتمتع الختم الزمني الإلكتروني المؤهل بقرينة دقة التاريخ والساعة الذي يشير إليهما ، وكذا بتمامية المعطيات المرتبطة بهذا التاريخ وبهذه الساعة.

المادة25

لا يمكن رفض الأثر القانوني للختم الزمني الإلكتروني البسيط كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا الختم الزمني في شكل إلكتروني أو لأنه لا يفي بمتطلبات الختم الزمني الإلكتروني المؤهل المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه.

القسم الفرعي الرابع
خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون
المادة26

تكون خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون إما بسيطة أو مؤهلة.

المادة27

تسمح خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون البسيطة بإرسال المعطيات بطريقة إلكترونية، وتقدم الحجج المتعلقة بمعالجة المعطيات المرسلة بما فيها حجة إرسالها وتلقيها، وتحمي المعطيات المرسلة من أخطار الضياع أو السرقة أو التلف أو كل تغيير غير مأذون به.

المادة28

خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة هي خدمة إرسال إلكتروني مضمون بسيطة ، تستوفي الشروط التالية:
-أن تقدم من لدن واحد أو أكثر من مقدمي خدمات ثقة معتمدين ؛
-أن تضمن تحديد هوية المرسل بدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية ؛
-أن تضمن تحديد هوية المرسل إليه قبل تسليم المعطيات ؛
-أن تضمن سلامة إرسال المعطيات والتوصل بها بواسطة توقيع إلكتروني متقدم أو خاتم إلكتروني متقدم ، بكيفية تسمح باستبعاد إمكانية حدوث أي تغيير في المعطيات غير قابل للكشف عنه ؛
-أن تسمح بإشعار المرسل والمرسل إليه ، بشكل واضح ، بكل تغيير للمعطيات يكون ضروريا لإرسالها أو التوصل بها ؛
-أن تشير بواسطة ختم زمني إلكتروني مؤهل إلى تاريخ الإرسال والتوصل وساعتهما ، وإلى كل تغيير في المعطيات.
تتمتع المعطيات المرسلة والمتوصل بها بواسطة خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة بقرينة تماميتها ، وإرسالها من لدن مرسل محدد الهوية والتوصل بها من طرف مرسل إليه محدد الهوية ، ودقة تاريخ وساعة الإرسال والتوصل المشار إليهما في الخدمة المذكورة.

المادة29

لا يمكن رفض الأثر القانوني للمعطيات المرسلة والمتوصل بها بواسطة خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون البسيطة كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذه الخدمة في

شكل إلكتروني، أو لأنها لا تفي بمتطلبات خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة المنصوص عليها في المادة 28 أعلاه.

القسم الفرعي الخامس
التيقن من موقع الأنترنت
المادة30

يتم التيقن من موقع الأنترنت من خلال شهادة مؤهلة للتيقن من الموقع المذكور.
وتسمح الشهادة الإلكترونية المذكورة بالتحقق من صدقية موقع الأنترنت ، وربطه بالشخص الذاتي أو الاعتباري المسلمة إليه الشهادة .ولا يمكن تسليمها إلا من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد.

المادة31

تتضمن الشهادة المؤهلة للتيقن من موقع الأنترنت أصناف المعطيات المتعلقة:
-بمقدم خدمات الثقة المعتمد الذي سلم الشهادة المؤهلة ؛
-بالشخص الذاتي أو الاعتباري المسلمة إليه الشهادة ، واسم أو أسماء المجال المستغل من لدن الشخص المذكور ؛
-برمز تعريف الشهادة المؤهلة وصلاحيتها.
تحدد بنص تنظيمي قائمة أصناف المعطيات المذكورة.

الفرع الثاني
مقدمو خدمات الثقة
المادة32

لا يمكن تقديم خدمة ثقة مؤهلة، وإصدار شهادات إلكترونية مؤهلة وتسليمها وتدبير العمليات المتعلقة بها، إلا من لدن مقدمي خدمات ثقة معتمدين وفق الشروط المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة33

من أجل الحصول على الاعتماد ، يجب على مقدم خدمات الثقة:
أولا - أن يستوفي الشروط التالية:
أ (أن يكون مؤسسا في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي ؛
ب (أن يستعمل نظما ومعدات وبرمجيات موثوقا بها ، ويضمن سلامتها التقنية وموثوقية سلسلة العمليات المتكفل بها ؛

ج (أن يوظف مستخدمين ، وأن يلجأ عند الاقتضاء إلى مقاولين من الباطن ، لهم التجربة والمؤهلات اللازمة في مجال تقديم خدمات الثقة ؛
د (أن يكتتب تأمينا لتغطية الأضرار التي يمكن أن تلحق كل شخص ذاتي أو اعتباري بسبب خطئه المهني ؛
ه (أن يتوفر على مخطط لضمان استمرارية الخدمة ، يتضمن مجموع الحلول البديلة لإبطال مفعول انقطاعات الأنشطة ، وحماية الوظائف من الآثار الناجمة عن الاختلالات الأساسية للنظم أو عن الكوارث ، وضمان استئناف عمل هذه الوظائف في أقرب الآجال.
ثانيا - أن يلتزم:
أ (بإخبار الشخص الذي يرغب في استعمال خدمة ثقة مؤهلة ، إخبارا واضحا وشاملا ، وقبل أي تعاقد معه ، بالشروط المتعلقة باستعمال خدمة الثقة المذكورة ، بما في ذلك حدود استعمالاتها ؛
ب (بالقدرة على المحافظة ، عند الاقتضاء بشكل إلكتروني ، على بعض المعطيات المتبادلة مع زبنائه لأجل تقديم خدمات الثقة ، شريطة:
-ألا يسمح بإدخال المعطيات وتغييرها إلا للأشخاص المرخص لهم لهذا الغرض من لدن مقدم الخدمة ؛
-ألا يتأتى اطلاع العموم على المعطيات دون موافقة الزبون المعني المسبقة ؛
-أن يكون بالإمكان كشف أي تغيير من شأنه أن يخل بسلامة المعطيات.
علاوة على الشروط والالتزامات المنصوص عليها أعلاه ، يجب على مقدم خدمات الثقة الذي يعتزم تسليم شهادات إلكترونية مؤهلة:
- 1أن يلتزم بالتحقق بوسائل ملائمة ، من هوية الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي يسلم له الشهادة الإلكترونية ، وعند الاقتضاء ، من جميع المعلومات الخاصة بالشخص المذكور .
ويتم التحقق من هذه المعلومات:
أ (عن طريق الحضور الشخصي للشخص الذاتي أو للممثل المأذون له من لدن الشخص الاعتباري ؛
ب (أو عن بعد ، بواسطة وسائل التعريف الإلكتروني التي تطلب تسليمها الحضور الشخصي للشخص الذاتي ، أو للممثل المأذون له من لدن الشخص الاعتباري لدى الهيئة التي سلمت تلك الوسيلة .تحدد الوسائل المذكورة بنص تنظيمي ؛
ج (أو بواسطة شهادة إلكترونية مؤهلة للتوقيع الإلكتروني أو للخاتم الإلكتروني ، التي سبق تسليمها لشخص تم التأكد من هويته وفق البندين) أ (أو) ب (من هذه الفقرة ؛
د (أو عن طريق وسائل أخرى للتعريف توفر ضمانة تعتبرها السلطة الوطنية معادلة للوسائل السالفة الذكر من حيث موثوقية الحضور الشخصي.

استثناء من أحكام المادة 32 أعلاه ، يمكن التحقق من هذه المعلومات من قبل الغير ، في إطار عقد مقاولة من الباطن يربط بين هذا الأخير ومقدم الخدمات المعني تصادق عليه السلطة الوطنية ؛

- 2أن يسمح للشخص الذي سلمت له الشهادة الإلكترونية بإلغائها في الحال وبكل يقين ، وأن يحرص على أن يتم تحديد تاريخ وساعة تسليم الشهادة الإلكترونية وتاريخ وساعة إلغائها بدقة ، وأن ينشر وضعية الشهادة المذكورة فور إلغائها ؛

- 3أن يقدم لكل طرف مستعمل المعلومات المتعلقة بصلاحية الشهادات المؤهلة التي سلمها أو وضعيات إلغائها ، وأن يبقي هذه المعلومات متاحة في أي وقت وحين ، حتى ما بعد مدة صلاحية الشهادات.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة34

استثناء من أحكام أ (من البند الأول من الفقرة الأولى بالمادة 33 أعلاه، ومع مراعاة مصلحة المرفق العام، يمكن للسلطة الوطنية اعتماد الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام من أجل تقديم خدمات الثقة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة35

يتعين على كل شخص يرغب في تقديم خدمات ثقة لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة ، التصريح مسبقا بذلك لدى السلطة الوطنية.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات التصريح المسبق.

المادة36

تتمتع خدمات الثقة المؤهلة المقدمة من قبل مقدم خدمات ثقة مستوطن بالخارج بنفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الخدمات المؤهلة المقدمة من قبل مقدم خدمات ثقة يوجد مقره داخل التراب الوطني إذا كان معترفا بخدمة الثقة أو مقدم خدمة الثقة في إطار اتفاق متعدد الأطراف تعتبر المملكة المغربية طرفا فيه أو اتفاق ثنائي يتعلق بالاعتراف المتبادل بين المملكة وبلد إقامة مقدم الخدمات.

المادة37

يتعين على مقدم خدمات ثقة قبل إنهاء أنشطته أن يخبر السلطة الوطنية مسبقا بذلك داخل أجل لا يقل عن شهرين.

وفي هذه الحالة ، يجب عليه أن يتأكد من استئناف هذه الخدمات من لدن مقدم خدمات ثقة يضمن نفس المستوى من الجودة والسلامة أو ، إذا تعذر ذلك ، أن يلغي الشهادات داخل أجل أقصاه شهران بعد إخبار أصحابها بذلك.
يخبر مقدم الخدمات أيضا السلطة الوطنية ، على الفور، بوقف نشاطه في حالة تصفية قضائية.

المادة38

يلزم مقدمو خدمات الثقة ومستخدموهم بكتمان السر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل .غير أنه لا يمكنهم الاحتجاج بكتمان السر المهني:
-تجاه السلطات الإدارية المؤهلة قانونا وفق التشريع الجاري به العمل ؛
-تجاه أعوان السلطة الوطنية ، والخبراء المفوضين من لدنها والضباط المشار إليهم في المادة 59 بعده خلال ممارسة المهام المنصوص عليها في المواد 56 و 59و 60من هذا القانون ؛
-إذا وافق زبون مقدم خدمات ثقة على نشر المعلومات التي سبق أن أدلى بها إليه أو الاطلاع عليها.

المادة39

يجب على مقدمي خدمات الثقة أن يقوموا بحفظ المعطيات المتعلقة بتقديم خدمة الثقة ويلزمون بتبليغها إلى السلطات القضائية، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل .وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من كل المقتضيات التشريعية المخالفة، يتولى مقدمو خدمات الثقة إخبار الطرف المستعمل المعني على الفور بذلك.

المادة40

يقوم مقدمو خدمات الثقة المعتمدون وغير المعتمدين بتبليغ السلطة الوطنية بكل مس بالسلامة أو فقدان التمامية ، فور علمهم بذلك ، والذي يترتب عليهما تأثير على خدمة الثقة المقدمة أو على المعطيات ذات الطابع الشخصي المحفوظة في هذه الخدمة.
عندما يكون من شأن المس بالسلامة أو فقدان التمامية ، إلحاق ضرر بشخص ذاتي أو اعتباري قدمت له خدمة الثقة ، يقوم مقدم خدمات الثقة بتبليغ ذلك فورا إلى الشخص المذكور.

الفرع الثالث
التزامات صاحب الشهادة الإلكترونية
المادة41

يكون صاحب الشهادة الإلكترونية المؤهلة، فور إحداث المعطيات المرتبطة بإنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهل أو الخاتم الإلكتروني المؤهل، مسؤولا وحده عن سرية وتمامية المعطيات المذكورة، عندما تكون هذه المعطيات موجودة في آليته المؤهلة لإنشاء التوقيع أو الخاتم المذكورين .ويعد كل استعمال لتلك المعطيات ناتجا عن فعله ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة42

يجب على صاحب الشهادة الإلكترونية القيام في أقرب الآجال بتبليغ مقدم خدمات الثقة بكل تغيير يطرأ على المعلومات التي تتضمنها الشهادة المذكورة.

المادة43

يجب على صاحب الشهادة أن يعمل على إلغائها فورا، في حالة الشك في الحفاظ على سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني أو في حالة فقدان مطابقة المعلومات المضمنة في الشهادة للواقع.

المادة44

عند انتهاء مدة صلاحية شهادة إلكترونية أو عند إلغائها، لا يمكن لصاحبها الاستمرار في استعمالها أو استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني المطابقة لهذه الشهادة قصد إنشاء توقيع إلكتروني أو خاتم إلكتروني أو الحصول على شهادة جديدة من لدن مقدم خدمات ثقة آخر على أساس المعطيات المذكورة.

الباب الثاني
وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات
المادة45

تتجلى وسيلة التشفير وتحليل الشفرات في كل معدات أو برمجيات، مصممة أو معدلة من أجل تحويل معطيات إلكترونية سواء كانت عبارة عن معلومات أو إشارات أو رموز استنادا إلى اتفاقيات سرية، أو من أجل إنجاز العملية العكسية، بموجب اتفاقية سرية أو بدونها.
وتهدف وسيلة التشفير وتحليل الشفرات على الخصوص إلى ضمان سلامة تبادل المعطيات بطريقة إلكترونية أو تخزينها، بكيفية تمكن من ضمان سريتها والتيقن منها ومراقبة تماميتها.

خدمة التشفير وتحليل الشفرات هي كل عملية تهدف إلى توظيف وسائل التشفير وتحليل الشفرات لحساب الغير.

المادة46

من أجل الحفاظ على مصالح الدفاع الوطني وأمن الدولة ، يخضع استيراد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تصديرها أو توريدها وكذا تقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات:
أ (لتصريح مسبق لدى السلطة الوطنية عندما ينحصر الغرض من هذه الوسيلة أو هذه الخدمة في التيقن من إرسالية أو ضمان تمامية المعطيات المرسلة بطريقة إلكترونية ؛
ب (لترخيص من قبل السلطة الوطنية عندما يتعلق الأمر بغرض غير الغرض المشار إليه في البند أ (أعلاه.
تحدد بنص تنظيمي كيفيات الإدلاء بالتصريح وتسليم الترخيص.
تعفى من التصريح والترخيص المذكورين بعض أنواع وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات التي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.
لا تخضع الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني وبأمن الدولة لنظامي التصريح والترخيص المنصوص عليهما في هذه المادة.

المادة47

يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في المادة 46 أعلاه، مقابل وصل بالتسلم، ثلاثين (30)يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لإنجاز العملية المعنية بهذا التصريح.
يجب إخبار السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها الإدلاء بالتصريح داخل أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام من حدوثه.

المادة48

يتضمن الترخيص المنصوص عليه في المادة 46 أعلاه، البيانات التي تمكن من التعرف على صاحبه ، ورقم الترخيص وتاريخ تسليمه ومدة صلاحيته ، وكذا الوسائل أو الخدمات التي سلم من أجلها.
لا يمكن أن تتجاوز مدة الترخيص خمس (5) سنوات.
يجب إخبار السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تسليم الترخيص داخل أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام من حدوثه.

المادة: 49 يمكن إيقاف الترخيص لمدة لا تتعدى ثلاثة (3) أشهر في حالة تغيير المتطلبات التي تم على أساسها تسليم الترخيص المذكور.

المادة50

يسحب الترخيص في الحالات التالية:
-تقديم معلومات خاطئة من أجل الحصول على الترخيص ؛
-عدم تقيد صاحب الترخيص بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛
-عدم تقيد صاحب الترخيص ، إثر اتخاذ مقرر بالإيقاف ، بالمتطلبات المبينة في المقرر المذكور ؛
-توقف صاحب الترخيص عن ممارسة النشاط المرخص له به.

المادة51

يكون مقدمو خدمات التشفير وتحليل الشفرات لأغراض سرية مسؤولين، فيما يخص هذه الخدمات، عن الضرر اللاحق بالأشخاص الذين كلفوهم بتدبير اتفاقياتهم السرية، في حالة المس بتمامية المعطيات المحولة بواسطة هذه الاتفاقيات أو بسريتها أو بتوفرها، ما لم يثبتوا عدم ارتكابهم أي خطأ متعمد أو تهاون.

الباب الثالث
السلطة الوطنية لخدمات الثقة
بشأن المعاملات الإلكترونية
المادة52

يعهد إلى السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، علاوة على الاختصاصات المسندة إليها بموجب مواد أخرى من هذا القانون ، بالمهام التالية:
-تحديد المعايير والدلائل المرجعية المطبقة على خدمات الثقة المذكورة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها ؛
-اعتماد مقدمي خدمات الثقة المؤهلة ومراقبة أنشطتهم ؛
-المراقبة البعدية لمقدمي خدمات الثقة غير المعتمدين ؛
-اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

المادة53

تقوم السلطة الوطنية بنشر مستخرج من مقرر الاعتماد بالجريدة الرسمية ، وبمسك سجل مقدمي خدمات الثقة المعتمدين ينشر في نهاية كل سنة بالجريدة الرسمية.
تنشر السلطة الوطنية بموقع الأنترنت الخاص بها لائحة مقدمي خدمات الثقة المعتمدين ولائحة مقدمي الخدمات غير المعتمدين الذين قدموا تصريحهم المسبق المنصوص عليه في المادة 35 من هذا القانون.

المادة54

تتحقق السلطة الوطنية من مدى احترام مقدمي خدمات الثقة للالتزامات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة55

يمكن للسلطة الوطنية، إما تلقائيا وإما بطلب من أي شخص يهمه الأمر، أن تراقب أو أن تعمل على مراقبة مطابقة أنشطة مقدم خدمات الثقة لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه .ويمكنها أن تستعين بخبراء لإنجاز مهامها المتعلقة بالمراقبة.
يتحمل مقدم خدمات الثقة التكاليف المتعلقة بالمراقبة.

المادة56

يخول أعوان السلطة الوطنية وكذا الخبراء المفوضون من لدنها ، خلال ممارسة مهمة المراقبة المكلفين بها المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه ، بعد إثبات صفتهم ، حق الولوج إلى أي مؤسسة والاطلاع على كل الآليات والوسائل التقنية المتعلقة بخدمات الثقة والتي يعتبرونها مفيدة أو ضرورية لإنجاز مهمتهم.
ينجز الأعوان بعد انتهاء مهمة المراقبة المذكورة ، تقريرا تستند إليه السلطة الوطنية ، عند الاقتضاء ، لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة 61 أدناه.

المادة57

يلزم أعوان السلطة الوطنية والخبراء المنصوص عليهم في المادة 56 أعلاه بكتمان السر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي فيما يخص جميع المعلومات التي يطلعون عليها بمناسبة القيام بمهمة المراقبة.

المادة58

إذا كان من شأن أنشطة مقدم خدمات الثقة أن تمس بمتطلبات الدفاع الوطني أو أمن الدولة، تؤهل السلطة الوطنية لاتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية لوضع حد للأنشطة المذكورة، دون الإخلال بالمتابعات الجنائية التي تترتب عليها.

الباب الرابع
البحث عن المخالفات ومعاينتها والعقوبات المطبقة عليها
المادة59

علاوة على ضباط الشرطة القضائية وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة العاملين وفق اختصاصاتهم ، يؤهل أعوان السلطة الوطنية المفوضون لهذا الغرض والمحلفون وفق التشريع الجاري به العمل ، للبحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها بواسطة محاضر.
تحال محاضر معاينة المخالفات إلى النيابة العامة المختصة داخل أجل أقصاه ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ إنجازها.

المادة60

علاوة على الاختصاصات المخولة لأعوان السلطة الوطنية برسم مهام المراقبة المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه ، يمكن لهؤلاء الأعوان كذلك الولوج إلى الأماكن أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وطلب الاطلاع على كل الوثائق المهنية وأخذ نسخ منها والحصول على المعلومات والإثباتات بعد استدعاء المعنيين بالأمر أو بعين المكان.
ويجوز لهم حجز كل منتوج أو مادة أو وثيقة أو وسيلة نقل لها صلة بالمخالفة التي تمت معاينتها .وتكون كل المنتوجات أو المواد أو الوثائق أو وسائل النقل التي تم حجزها موضوع جرد يلحق بمحضر معاينة المخالفة.

المادة61

عندما يتبين للسلطة الوطنية ، بناء على تقرير أعوانها ، أن مقدم خدمات الثقة المعتمد لم يعد يستوفي أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون أو أن نشاطه غير مطابق لأحكام هذا القانون أو النصوص المتخذة لتطبيقه ، فإنها توجه إليه إعذارا من أجل التقيد بالشروط أو بالأحكام المذكورة داخل الأجل الذي تحدده.
إذا لم يستجب مقدم الخدمات للإعذار بعد انصرام الأجل المذكور ، تقوم السلطة الوطنية بسحب الاعتماد ، وبالتشطيب على مقدم الخدمات من سجل مقدمي الخدمات المعتمدين ، وبنشر مستخرج من مقرر سحب الاعتماد بالجريدة الرسمية.

المادة62

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من قدم خدمات ثقة مؤهلة دون أن يكون معتمدا طبقا لأحكام المادة 33 من هذا القانون أو واصل نشاطه رغم سحب اعتماده أو أصدر أو سلم أو دبر شهادات إلكترونية مؤهلة خرقا لأحكام المادة 32 من نفس القانون.

المادة63

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم، كل من قدم خدمة ثقة لا تدخل ضمن خدمات الثقة المؤهلة، دون القيام بالتصريح المنصوص عليه في المادة 35 من هذا القانون.

المادة64

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم، كل مقدم خدمة ثقة أو أحد مستخدميه أفشى المعلومات المعهود بها إليه في إطار ممارسة أنشطته أو وظائفه أو حرض على إفشائها أو ساهم في ذلك، خرقا لأحكام المادة 38 من هذا القانون.

المادة65

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم، كل من أدلى عمدا بتصريحات كاذبة أو سلم وثائق مزورة إلى مقدم خدمات الثقة من أجل الحصول على خدمة ثقة.

المادة66

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم، كل من قام باستيراد أو تصدير أو تقديم إحدى وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو خدمة من خدماتها دون القيام بالتصريح أو الحصول على الترخيص المنصوص عليهما في المادة 46 من هذا القانون
علاوة على ذلك ، يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة وسائل التشفير وتحليل الشفرات المعنية.
ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم ، المصرح أو صاحب الترخيص الذي أخل بواجب إخبار السلطة الوطنية بكل تغيير طرأ على

أحد العناصر التي تم على أساسها الإدلاء بالتصريح أو تسليم الترخيص المنصوص عليهما في المادة 46 من هذا القانون.

المادة67

عندما يتم استعمال وسيلة للتشفير وتحليل الشفرات ، لإعداد أو ارتكاب جناية أو جنحة أو لتسهيل إعدادها أو ارتكابها ، يرفع الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية المتعرض لها على النحو التالي:

-إلى السجن المؤبد إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بثلاثين سنة ؛

-إلى السجن بثلاثين سنة إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بعشرين سنة ؛

-إلى السجن بعشرين سنة إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بخمس عشرة سنة ؛

-إلى السجن بخمس عشرة سنة إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بعشر سنوات ؛

-إلى السجن بعشر سنوات إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بخمس سنوات ؛

-إلى الضعف إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس بثلاث سنوات على الأكثر.

غير أن أحكام هذه المادة لا تطبق على مرتكب الجريمة أو المساهم أو المشارك في ارتكابها الذي يسلم إلى السلطات القضائية أو الإدارية ، بطلب منها ، النص الواضح للرسائل المشفرة وكذا الاتفاقيات السرية اللازمة لقراءة النص المشفر.

المادة68

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من استعمل، بوجه غير قانوني، معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني أو إنشاء الخاتم الإلكتروني التي تخص الغير.

المادة69

يعاقب بالحبس من ثلاثة إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل مقدم خدمات الثقة الذي لا يتقيد بواجب إخبار السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 37 من هذا القانون.

المادة70

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم ، كل مقدم خدمة ثقة:

-لم يتقيد بواجب تبليغ السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 40 من هذا القانون ؛

-لم يقم بحفظ المعطيات المتعلقة بتقديم خدمة الثقة ، أو لم يقم بتبليغها إلى السلطات القضائية

، أو لم يقم بإخبار الطرف المستعمل بذلك ، وفقا لأحكام المادة 39 من هذا القانون ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد.

المادة71

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل صاحب شهادة إلكترونية انتهت مدة صلاحيتها أو تم إلغاؤها، استمر في استعمال هذه الشهادة أو في استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني المطابقة لهذه الشهادة، وذلك خرقا لأحكام المادة 44 من هذا القانون.

المادة72

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم كل من استعمل بصفة غير قانونية عنوانا تجاريا أو إشهارا وبشكل عام كل عبارة تحمل على الاعتقاد أنه معتمد لتقديم خدمة ثقة دون استيفائه للشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون.

المادة73

إذا كان مرتكب الجريمة شخصا معنويا، ترفع الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف، دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن تطبيقها على مسيريه المسؤولين على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في نفس القانون.

المادة74

في حالة العود ، ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف.
يعتبر في حالة العود ، كل من سبق الحكم عليه بعقوبة من أجل ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به ، ثم ارتكب نفس المخالفة قبل مضي أربع (4) سنوات من تمام تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها.
لتقرير حالة العود ، تعتبر بمثابة نفس المخالفة جميع المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة75

يمكن أن تطبق أيضا على الأشخاص الذين ثبتت مسؤوليتهم عن إحدى المخالفات المنصوص عليها أعلاه العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

القسم الثاني
أحكام بتغيير قانون الالتزامات والعقود
المادة76

تغير على النحو التالي أحكام الفصلين) 2.1 الفقرة (3 و) 417-3الفقرة (3 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود ، الصادر في 9 رمضان 12) 1331 أغسطس 1913) :
"الفصل) 2.1 الفقرة - .(3 غير أن الوثائق المتعلقة بتطبيق ..... من لدن شخص لأغراض مهنته ، والمحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها".
"الفصل) 417-3 الفقرة - .(3 تتمتع كل وثيقة مذيلة بتوقيع إلكتروني مؤهل وبختم زمني إلكتروني مؤهل بنفس قوة ..... بتاريخ ثابت".

المادة77

تحل عبارة" مؤهل "محل عبارة" مؤمن "الواردة في الفصول) 3-417 الفقرتان الأولى والثانية (و 425و 426من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

القسم الثالث
أحكام مختلفة وانتقالية وختامية
المادة78

تحدد بنص تنظيمي قيمة الضمانات الشخصية أو العينية موضوع المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها، المنصوص عليها في الفصل 2.1 من قانون الالتزامات والعقود، التي يستعمل فيها وجوبا التوقيع الإلكتروني المتقدم أو المؤهل أو الخاتم الإلكتروني المتقدم أو المؤهل.

المادة79

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا القانون على الحقوق العينية بنص تنظيمي.

المادة80

يجب على مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمد الذي يقوم، في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بتسليم شهادات مؤمنة وفقا لأحكام القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل

الإلكتروني للمعطيات القانونية، أن يتقيد بأحكام هذا القانون داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

المادة81

تظل شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني، المسلمة وفقا لأحكام القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، سارية المفعول مادامت هذه الآلية تستجيب لمتطلبات هذا القانون.

المادة82

تعتبر الشهادات الإلكترونية المؤمنة المسلمة وفقا لأحكام القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، بمثابة شهادات إلكترونية مؤهلة حسب أحكام هذا القانون، إلى حين انتهاء صلاحيتها.

المادة83

ينسخ الباب التمهيدي والقسم الثاني من القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-07-129 بتاريخ 19 من ذي القعدة 30) 1428 نوفمبر.(2007

المادة84

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص المتخذة لتطبيقه بالجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 687.22.2 صادر في 21 من ربيع الآخر 16)1444 نوفمبر (2022بتطبيق القانون رقم 20.43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية

مرسوم رقم 2-22-687 صادر في 21 من ربيع الآخر 16) 1444 نوفمبر (2022 بتطبيق القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية .ج.ر 7160 بتاريخ 12يناير2023

رئيس الحكومة ،
بناء على الظهير الشريف رقم 1-21-112 الصادر في 4 ربيع الأول 11) 1443 أكتوبر (2021بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة الدفاع الوطني ؛
وعلى القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-20-100 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 31) 1442 ديسمبر (2020 ؛
وعلى المرسوم رقم 2-82-673 الصادر في 28 من ربيع الأول 13) 1403 يناير (1983 المتعلق بتنظيم إدارة الدفاع الوطني كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 12 أكتوبر 2022 ؛
وبعد المداولة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 أكتوبر 2022 ،

رسم ما يلي:
المادة الأولى: يراد بالسلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية في مدلول القانون رقم 43-20 المشار إليه أعلاه ، المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني ، ويشار إليها في هذا المرسوم" بالسلطة الوطنية."

الباب الأول
خدمات الثقة المؤهلة وكيفية تسليم شهادات المطابقة
الفرع الأول
خدمات الثقة المؤهلة
المادة: 2 تطبيقا لأحكام المادة 9 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تتضمن شهادة التوقيع الإلكتروني المؤهلة التي يسلمها مقدم خدمات ثقة معتمد ، على الخصوص ، المعطيات والمعلومات التالية:
-الرمز التعريفي الفريد للشهادة ؛
-التسمية أو الاسم التجاري لمقدم خدمات الثقة المعني وبلد مقره الرئيسي ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري ؛) ج ح ن م ف(2023
-تاريخ بداية مدة صلاحية الشهادة ونهايتها ؛
-اسم صاحب الشهادة أو اسمه المستعار عند الاقتضاء ، وفي حالة استعمال اسم مستعار يتعين الإشارة إلى ذلك بطريقة واضحة ؛
-المعطيات المتعلقة بالتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني والتي ترتبط بمعطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني ؛

-موقع الخدمات التي تمكن من الاطلاع على صلاحية الشهادة ؛
-الموقع الذي يمكن من الحصول بالمجان على الشهادة الإلكترونية التي يستند إليها التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني ؛
-إشارة تدل ، على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ، على أنها شهادة توقيع إلكتروني مؤهلة ؛
-عندما تتواجد معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني المرتبطة بمعطيات إثبات صحة التوقيع الإلكتروني ، في آلية مؤهلة لإنشاء التوقيع الإلكتروني ، يتم الإشارة إلى ذلك على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني.

المادة: 3 تطبيقا لأحكام المادة 18 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تتضمن شهادة الخاتم الإلكتروني المؤهلة التي يسلمها مقدم خدمات ثقة معتمد ، على الخصوص ، المعطيات والمعلومات التالية:
-الرمز التعريفي الفريد للشهادة ؛
-التسمية أو الاسم التجاري لمقدم خدمات الثقة المعني وبلد مقره الرئيسي ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري ؛
-تاريخ بداية مدة صلاحية الشهادة ونهايتها ؛
-اسم منشئ الخاتم الإلكتروني ؛
-المعطيات المتعلقة بالتحقق من الخاتم الإلكتروني والتي ترتبط بمعطيات إنشائه ؛
-موقع الخدمات التي تمكن من الاطلاع على صلاحية الشهادة ؛
-الموقع الذي يمكن من الحصول بالمجان على الشهادة الإلكترونية التي يستند إليها التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني ؛
-إشارة تدل ، على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ، على أنها شهادة خاتم إلكتروني مؤهلة ؛
-عندما تتواجد معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني المرتبطة بمعطيات إثبات صحة الخاتم الإلكتروني في آلية مؤهلة لإنشاء الخاتم الإلكتروني ، يشار على الأقل إلى ذلك بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني.

المادة: 4 تتضمن الشهادة المؤهلة للتيقن من موقع الأنترنت ، على الخصوص ، حسب أصناف المعطيات الواردة في المادة 31 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، المعطيات

التالية:
-الرمز التعريفي الفريد للشهادة ؛
-التسمية أو الاسم التجاري لمقدم خدمات الثقة المعتمد وبلد مقره الرئيسي ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري ؛
-تاريخ بداية مدة صلاحية الشهادة ونهايتها ؛
-بالنسبة للشخص الذاتي : اسم الشخص الذي سلمت له الشهادة أو اسمه المستعار ، وفي حالة استعمال اسم مستعار يشار إلى ذلك بطريقة واضحة ؛
-بالنسبة للشخص الاعتباري : التسمية أو الاسم التجاري للشخص الاعتباري الذي سلمت له الشهادة ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري عند الاقتضاء ؛
-عنوان الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي سلمت له الشهادة ؛
-أسماء المجالات التي يستغلها الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي سلمت له الشهادة ؛
-موقع الخدمات التي تمكن من الاطلاع على صلاحية الشهادة ؛
-الموقع الذي يمكن من الحصول بالمجان على الشهادة الإلكترونية التي يستند إليها التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعتمد الذي يسلم الشهادة المؤهلة ؛
-إشارة تدل ، على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ، على أنها شهادة مؤهلة للتيقن من موقع الأنترنت ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعتمد الذي يسلم الشهادة المؤهلة.

المادة: 5 يقوم مقدم خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة من التحقق من هوية المرسل والمرسل إليه وفق الدلائل المرجعية المطبقة على الخدمة المذكورة.

المادة: 6 يقوم مقدم خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهل بتسليم المرسل ، فور التوصل بالمعطيات المراد إرسالها ، حجة تثبت الإيداع الإلكتروني لديه للمعطيات المذكورة . يتم حفظ هذه الحجة من قبل مقدم الخدمة لمدة لا تقل عن سنة واحدة.
تتضمن حجة الإيداع المعلومات التالية:
-الاسم الشخصي والعائلي للمرسل أو تسميته التجارية بالإضافة إلى بريده الإلكتروني ؛
-الاسم الشخصي والعائلي للمرسل إليه أو تسميته التجارية وبريده الإلكتروني ؛
-رقم تعريف فريد للإرسال يمنحه مقدم الخدمة ؛
-تاريخ وساعة الإيداع الإلكتروني للمعطيات المراد إرسالها لدى مقدم الخدمة المحددين بختم

زمني إلكتروني مؤهل ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم الذي يستعمله مقدم الخدمة أثناء الإرسال.

المادة: 7 يقوم مقدم الخدمة بحفظ حجة تلقي المرسل إليه للمعطيات المرسلة وتوقيت إرسالها وتلقيها لمدة لا تقل عن سنة واحدة.
تتضمن حجة التلقي ، بالإضافة إلى المعلومات المشار إليها في المادة 6 أعلاه ، تاريخ وتوقيت الإرسال والتلقي ، محددين بختم زمني إلكتروني مؤهل.
في حالة رفض تلقي المرسل إليه أو عدم استجابته ، يمنح مقدم الخدمة للمرسل حجة تثبت الرفض أو عدم الاستجابة بعد انصرام أجل متفق عليه بين المرسل ومقدم الخدمة .تشير حجة الرفض إلى تاريخ وتوقيت الرفض كما هو محدد بختم زمني إلكتروني مؤهل ، كما تشير إلى المعلومات المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.
يقوم مقدم الخدمة بحفظ حجة الرفض أو عدم الاستجابة لمدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إصدارها ، ويمكن للمرسل الحصول عليها طوال هذه المدة.

الفرع الثاني
كيفيات تسليم شهادات المطابقة
المادة: 8 يودع طلب الحصول على شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة المطابقة لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة المنصوص عليهما على التوالي في المادتين 8 و 17من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 1 من هذا المرسوم.
يخبر صاحب الطلب السلطة الوطنية خلال مرحلة دراسة الطلب بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تقديمه.

المادة: 9 تمنح شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة المطابقة لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة حسب مدة صلاحية شهادات التقييمات التقنية الخاصة بالآلية ، على ألا تتجاوز مدة صلاحية شهادة المطابقة خمس (5) سنوات.
لأجل تطبيق الفقرة الثالثة من المادة 8 والفقرة الثالثة من المادة 17 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تقوم السلطة الوطنية بتحيين لائحة آليات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة وآليات إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة التي تنشرها على موقع الأنترنت الخاص بها ،

لاسيما في حالة انتهاء صلاحية شهادة المطابقة للآليات المذكورة أو إذا لم تعد تستجيب هذه الآليات للمتطلبات المنصوص عليها على التوالي في المادتين 8 و 17السالفتي الذكر.

المادة: 10 يتعين على المستفيد من شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة إخبار السلطة الوطنية فورا بأي تعديل أو تطوير أو تحيين تم إجراؤه على هذه الآلية ، ويكون هذا الإخبار مشفوعا بتقرير تحليل المخاطر والآثار المترتبة عنها تقرر على أساسه السلطة الوطنية استمرارية صلاحية شهادة المطابقة أم لا.

المادة: 11 يتم تجديد شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة المطابقة لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة وفق نفس الكيفيات المقررة للحصول عليها.
يقدم ملف طلب تجديد الشهادة ثلاثة (3) أشهر على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحية الشهادة.

المادة: 12 في حالة عدم توافر الشروط التي تم على أساسها تسليم شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة أو إذا تناهى إلى علم السلطة الوطنية أي واقعة من شأنها التأثير على مطابقة الآلية للمتطلبات المنصوص عليها في المادتين 8 و 17من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تقوم السلطة الوطنية ، إلى حين القيام بالتصحيحات اللازمة ، بتوقيف العمل مؤقتا بالشهادة لمدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر.
تقوم السلطة الوطنية بالإشارة إلى توقيف العمل مؤقتا بشهادة المطابقة في اللائحة المنصوص عليها في المادتين 8 و 17السالفتي الذكر.
بعد انصرام المدة المذكورة دون القيام بالتصحيحات المطلوبة ، تقوم السلطة الوطنية بسحب هذه الشهادة.

الباب الثاني
مقدمو خدمات الثقة
الفرع الأول
مقدمو خدمات الثقة المعتمدون
المادة: 13 يودع طلب الاعتماد المنصوص عليه في المادة 33 من القانون السالف الذكر رقم 43-20لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون ، مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 2 من هذا المرسوم.
يخبر صاحب الطلب السلطة الوطنية خلال مرحلة دراسة الطلب بكل تغيير طرأ على أحد

العناصر التي تم على أساسها تقديم طلب الاعتماد.

المادة: 14 تتولى السلطة الوطنية دراسة ملف طلب الاعتماد ، ولهذه الغاية يخضع صاحب الطلب ، على نفقته ، لعملية تقييم على الوثائق وفي عين المكان تقوم بها هيئة تعينها السلطة الوطنية لهذا الغرض للتأكد من استيفائه للشروط والالتزامات المنصوص عليها في القانون السالف الذكر رقم 43-20 ومن احترامه لقواعد الأمن المطبقة على خدمة الثقة موضوع الطلب المحددة من لدن السلطة الوطنية في الدلائل المرجعية للمتطلبات.
تجرى عملية التقييم المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه تحت إشراف السلطة الوطنية.
تعد الهيئة تقريرا عن عملية التقييم المذكورة وتبعث بنسخة منه إلى السلطة الوطنية وكذا إلى صاحب طلب الاعتماد من أجل إتمام ملف طلبه.

المادة: 15 في حالة اعتماد مقدم خدمة الثقة ، تقوم السلطة الوطنية بتسليمه مقرر الاعتماد يتضمن ، على الخصوص:
-تاريخ ورقم الاعتماد ؛
-تسمية مقدم الخدمة وعنوانه ؛
-طبيعة الخدمة موضوع الاعتماد ؛
-مدة الصلاحية التي لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات ؛
-المتطلبات الواجب التقيد بها عند الاقتضاء.

المادة: 16 يخبر مقدم خدمات الثقة المعتمد السلطة الوطنية بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تسليمه الاعتماد.

المادة: 17 يتم تجديد اعتماد مقدم خدمة الثقة وفق نفس الكيفيات المقررة للحصول عليه.
يقدم طلب تجديد الاعتماد أربعة (4) أشهر على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحية الاعتماد.

المادة: 18 دون الإخلال بالآجال المقررة في التشريعات الجاري بها العمل ، يتعين على مقدم خدمات الثقة المعتمد حفظ المعطيات المتعلقة بتقديم خدمات الثقة المؤهلة لمدة لا تقل عن سبع (7)سنوات.
تحدد في الدلائل المرجعية للمتطلبات طبيعة المعطيات موضوع الحفظ.

المادة: 19 يتم التبليغ عن كل مس بالسلامة أو فقدان التمامية المنصوص عليهما في الفقرة

الأولى من المادة 40 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 وفق الكيفيات المحددة في الدليل المرجعي لإدارة حوادث الأمن السيبراني.

المادة: 20 يقصد بوسائل التعريف الإلكتروني المنصوص عليها في ب (من البند الأول من الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون السالف الذكر رقم: 43-20
-البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الخاضعة لأحكام القانون رقم 04-20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ؛
-كل وثيقة إلكترونية أخرى تمكن ، وفقا للنص التشريعي أو التنظيمي المحدث لها ، من إثبات هوية حاملها عن بعد ، والتي تستجيب للحد الأدنى من المواصفات التقنية التي تحددها السلطة الوطنية.

الفرع الثاني
مقدمو خدمات الثقة التي لا تدخل ضمن خدمات الثقة المؤهلة
المادة: 21 يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في المادة 35 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 3 من هذا المرسوم.
يخبر المصرح السلطة الوطنية بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها التصريح المسبق.

المادة: 22 تطبيقا لأحكام المادتين 5 و 14من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني لائحة الوسائل التي تعتبر معادلة للشهادة الإلكترونية.
تدرج في القرار المذكور كل وسيلة أخرى يستعملها أو يعتزم استعمالها مقدم خدمات التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم وتعتبرها السلطة الوطنية ، بناء على دراسة تقنية ، معادلة للشهادة الإلكترونية من حيث الأمن والموثوقية.

المادة: 23 تطبق مقتضيات المادتين 18 و 19أعلاه على مقدم خدمات الثقة الذي يقدم خدمات ثقة لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة.

الباب الثالث

وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات
المادة: 24 يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في البند أ (من الفقرة الأولى من المادة 46من القانون السالف الذكر رقم 43-20 لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 4 من هذا المرسوم.
إذا تبين خلال دراسة ملف التصريح المسبق ، أن وسيلة أو خدمة التشفير وتحليل الشفرات المصرح بها تخضع لنظام الترخيص ، يتم إبلاغ المصرح بذلك.

المادة: 25 يعتبر التصريح المسبق من أجل توريد وسيلة التشفير وتحليل الشفرات المنجز وفق أحكام المادة 24 أعلاه بمثابة تصريح مسبق بالنسبة للأشخاص الذين يوردون نفس الوسيلة.

المادة: 26 يودع طلب الترخيص المنصوص عليه في البند ب (من الفقرة الأولى من المادة 46من القانون السالف الذكر رقم 43-20 لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 5 من هذا المرسوم.
يخبر صاحب الطلب السلطة الوطنية خلال مرحلة دراسة ملف طلب الترخيص بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تقديم الطلب.

المادة: 27 يتم تجديد الترخيص المنصوص عليه في المادة 26 أعلاه وفق نفس الكيفيات المقررة للحصول عليه.
يقدم طلب تجديد الترخيص شهرين على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحيته.

المادة: 28 يتضمن مقرر إيقاف الترخيص المنصوص عليه في المادة 49 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، على الخصوص ، التصحيحات الواجب القيام بها للاستجابة للمتطلبات التي تم على أساسها تسليم الترخيص والأجل المحدد لإجرائها.

المادة: 29 تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 46 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تحدد في الملحق رقم 6 من هذا المرسوم قائمة بأنواع وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات المعفاة من التصريح المسبق ومن الترخيص.

الباب الرابع
مقتضيات مختلفة
المادة: 30 تطبيقا لأحكام المادة 78 من القانون السالف الذكر رقم 20-43 ، تحدد بقرار مشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية قيمة الضمانات الشخصية أو العينية موضوع المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها ، المنصوص عليها في الفصل 2.1 من قانون الالتزامات والعقود ، التي يستعمل فيها وجوبا التوقيع الإلكتروني المتقدم أو المؤهل أو الخاتم الإلكتروني المتقدم أو المؤهل.

المادة: 31 من أجل تطبيق أحكام المادة 79 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تحدد بقرار لوزير العدل مستويات التوقيع الإلكتروني والختم الزمني الإلكتروني المطبقة على التصرفات المتعلقة بالحقوق العينية.

المادة: 32 تنشر السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها المعايير والدلائل المرجعية المطبقة على خدمات الثقة.

المادة: 33 يتوفر مقدمو خدمات الثقة التي لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة على أجل أقصاه اثنا عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية من أجل التقيد بأحكامه.

المادة: 34 تظل التراخيص المسبقة من أجل استيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير ، المسلمة وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2-08-518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 21) 1430 ماي (2009 لتطبيق القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية كما وقع تغييره وتتميمه ، سارية المفعول إلى حين انتهاء صلاحيتها.

المادة: 35 يمكن تغيير أو تتميم الملاحق المرفقة بهذا المرسوم بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

المادة: 36 تنسخ مقتضيات:
-المرسوم رقم 2-08-518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 21) 1430 ماي (2009 لتطبيق القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية كما وقع تغييره

وتتميمه ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-87-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد شكل التصريح المسبق لاستيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير ومحتوى الملف الذي يرافقه ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-88-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد شكل ومحتوى طلب الترخيص المسبق من أجل استيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير والملف المرافق له ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-89-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد نموذج دفتر التحملات الذي يشفع به الطلب الذي يجب أن يودعه الأشخاص الذين لا يتوفرون على الاعتماد بصفتهم مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية والراغبون في توريد خدمات التشفير الخاضعة للترخيص ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-90-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد نموذج دفتر التحملات الذي يرافق طلب الحصول على الاعتماد لاكتساب صفة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة: 37 ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره.

المادة: 38 يسند تنفيذ هذا المرسوم إلى وزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني كل واحد منهم فيما يخصه.
وحرر بالرباط في 21 من ربيع الآخر 16) 1444 نوفمبر.(2022
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف:
وزير العدل ،
الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.
وزيرة الاقتصاد والمالية ،
الإمضاء : نادية فتاح.

*

* *

الملحق رقم1
لائحة الوثائق المرفقة بطلب شهادة المطابقة لآليات إنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم

الإلكتروني -استمارة طلب شهادة المطابقة وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛

-المراجع التقنية المفصلة للآلية ؛

-نسخة من تقارير تقييم الآلية التي تثبت احترام المعايير المحددة من لدن السلطة الوطنية وكذا نسخة من الشهادات المتعلقة بهذه التقييمات ؛

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لمقدم الطلب أو من أي وثيقة تثبت هويته .

علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه ، وعندما يتعلق الأمر بشركة:

-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛

-شهادة القيد في السجل التجاري ؛

-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية لمسيري الشركة أو من أي وثيقة تثبت هويتهم ؛

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بالإجراءات المتعلقة بالطلب والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض.

* * *

الملحق رقم2

لائحة الوثائق المرفقة بطلب اعتماد مقدم خدمات الثقة -استمارة طلب الاعتماد وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛

-شهادة القيد في السجل التجاري ونسخة من النظام الأساسي للشركة وقانونها الداخلي ؛

-تقديم عام لمقدم الخدمة يوضح توزيع رأس المال والأنشطة وأنواع الخدمات المقدمة ومواقعه الجغرافية وتنظيمه وعدد المستخدمين ؛

-لائحة بأسماء وصفات مسيري الشركة أو أعضاء أجهزة إدارتها وكذا قائمة الأشخاص المخول لهم التصرف باسمها ؛

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بالإجراءات المتعلقة بالطلب والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض ؛

-نسخة من عقود التأمين المبرمة من قبل مقدم الخدمة لتغطية الأضرار التي يمكن أن تلحق كل شخص ذاتي أو اعتباري بسبب الأخطاء المهنية لمقدم الخدمة ؛

-البيانات المالية المتعلقة بالسنوات الثلاث (3) الأخيرة أو كل وثيقة تبرر القدرة المالية لمقدم الخدمة أو هما معا ؛

-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية مستخدمي مقدم الخدمات المكلفين بإدارة وتوفير خدمات الثقة ، وكذا نسخة من ديبلوماتهم ووصف لمؤهلاتهم

في هذا المجال مصحوبا بالوثائق التي تثبت ذلك ؛
-لائحة تبين الوظائف المسندة لمستخدمي مقدم الخدمة المكلفين بتوفير خدمات الثقة ؛
-وصف تفصيلي للخدمة موضوع طلب الاعتماد يتضمن أساسا وظائف الأمن والأداء ؛
-مخطط لضمان استمرارية الخدمة المنصوص عليه في المادة 33 من القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ؛
-وصف مفصل لمراحل تسجيل الزبناء ؛
-الشروط العامة لاستعمال خدمة الثقة الجاري بها العمل ؛
-تقرير تحليل المخاطر المتعلق بنظام المعلومات المستعمل في توفير خدمة الثقة ؛
-التصميم الهندسي لنظام المعلومات المستعمل في تشغيل الخدمة موضوع طلب الاعتماد وإدارتها ؛
-لائحة المنتجات والبرمجيات والمعدات والأجهزة التي يستخدمها مقدم الخدمة لإدارة وتوفير خدمة الثقة ، مع توضيح خصائصها التقنية ؛
-السياسات والتدابير والوسائل المتخذة من لدن مقدم خدمة الثقة في مجال الأمن المعلوماتي ؛
-سياسات المصادقة المتعلقة بخدمة الثقة موضوع الطلب وتصاريح ممارسات المصادقة المتعلقة بها ، وكذا جميع الوثائق التي تحيل إليها السياسات والتصاريح المذكورة ؛
علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه وبالنسبة لمقدم الخدمات الذي يعتزم تسليم شهادة التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة الخاتم الإلكتروني المؤهلة:
*نموذج لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة ، تتضمن شهادة إلكترونية تجريبية وكذا العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة هذه الشهادة ، وذلك في حالة تسليم هذه الآلية للزبناء ؛
*أو شهادة إلكترونية تجريبية فقط وكذا العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة هذه الشهادة في حالة عدم تسليم آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة للزبناء.
-لائحة الوسائل وخدمات التشفير التي توفر أو تستخدم في إطار إدارة وتقديم خدمة الثقة ، وكذا شهادات الأمن التي تتوفر عليها معالجات التشفير المادية (HSM) المستعملة ؛
-الشروط التقنية لاستخدام الاتفاقيات السرية ووسائل وخدمات التشفير ووصف التدابير اللازمة لضمان أمنها ؛
-قائمة المقاولين من الباطن في حالة اللجوء إليهم في تشغيل خدمة الثقة وإدارتها وصيانتها ودعمها التقني ، وتسمياتهم أو اسمهم التجاري ومقارهم الرئيسية ، مع تحديد طبيعة الأنشطة المتعاقد بشأنها.

* * *

الملحق رقم3

لائحة الوثائق المرفقة بالتصريح المسبق المتعلق بتقديم خدمات الثقة التي لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة -استمارة التصريح المسبق وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛

-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛

-شهادة القيد في السجل التجاري ؛

-تقديم عام لمقدم الخدمة يوضح توزيع رأس المال والأنشطة وأنواع الخدمات المقدمة ومواقعه الجغرافية وتنظيمه وعدد المستخدمين ؛

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بإجراءات التصريح والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض ؛

-وصف تفصيلي للخدمة موضوع التصريح يتضمن أساسا وظائف الأمن والتشفير والأداء ؛

-وصف مفصل لمراحل تسجيل الزبناء ؛

-سياسات المصادقة المتعلقة بخدمة الثقة موضوع الطلب وتصاريح ممارسات المصادقة المتعلقة بها ، وكذا جميع الوثائق التي تحيل إليها السياسات والتصاريح المذكورة ؛

-بالنسبة لمقدم الخدمات الذي يعتزم تسليم الشهادات الإلكترونية ، شهادة إلكترونية تجريبية ، وكذا العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة الشهادات المسلمة ؛

-وصف الأجهزة والبرمجيات المعلوماتية ، وعند الاقتضاء ، وسائل التشفير المستخدمة.

* * *

الملحق رقم4

لائحة الوثائق المرفقة بالتصريح المسبق المتعلق باستيراد أو تصدير أو توريد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات -استمارة التصريح المسبق وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛

-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛

-شهادة القيد في السجل التجاري ؛

-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية لمسيري الشركة أو من أي وثائق أخرى تثبت هويتهم ؛

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بإجراءات التصريح المسبق والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض.

علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه:

*عندما يتعلق الأمر بوسيلة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للوسيلة موضوع التصريح ؛
-الوثائق التقنية للوسيلة ؛
-وصف لوظائف التشفير المتوفرة في الوسيلة.
*عندما يتعلق الأمر بخدمة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للخدمة موضوع التصريح ؛
-وصف عام للخدمة ؛
-وصف وظائف التشفير التي يستخدمها مقدم خدمة التشفير وتحليل الشفرات ؛
-وصف المعدات والبرمجيات خصوصا منها وسائل التشفير وتحليل الشفرات المستخدمة.

* * *

الملحق رقم5

لائحة الوثائق المرفقة بطلب الترخيص المتعلق باستيراد أو تصدير أو توريد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات -استمارة طلب الترخيص وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛
-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛
-شهادة القيد في السجل التجاري ؛
-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية لمسيري الشركة أو من أي وثائق أخرى تثبت هويتهم ؛
-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو أي وثيقة تقوم مقامها للشخص المكلف بإجراءات طلب الترخيص والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض.
علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه:
*عندما يتعلق الأمر بوسيلة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للوسيلة موضوع الطلب ؛) ج ح ن م ف(2023
-وصف للوسيلة موضوع الطلب ومراجعها التجارية وكذا اسم المصنع وبلده الأصلي ؛
-وصف تفصيلي لوظائف التشفير وتحليل الشفرات المتاحة في الوسيلة وللعمليات المتعلقة بتدبير المفاتيح ولاسيما العمليات المتعلقة بالإنشاء والتوزيع والحفظ وكذا شكل الإرسال ؛
-مراجع المكونات التي تتضمن وظائف التشفير وتحليل الشفرات للوسيلة وأسماء الشركات المصنعة لكل من هذه المكونات ، وكذا وثائقها التقنية ؛
-وصف للتدابير والآليات الموظفة في الوسيلة من أجل الحماية من تحريف أساليب التشفير أو تدبير المفاتيح المرتبطة بها أو هما معا ؛

-وصف معالجة المعطيات قبل التشفير وبعده ؛
*عندما يتعلق الأمر بخدمة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للخدمة موضوع الطلب ؛
-وصف عام للخدمة ؛
-وصف وظائف التشفير وتحليل الشفرات التي يستخدمها مورد الخدمة ؛
-وصف المعدات والبرمجيات ولاسيما وسائل التشفير وتحليل الشفرات المستخدمة.

* * *

الملحق رقم6

أنواع وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات المعفاة من التصريح المسبق ومن الترخيص

وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات	العمليات المعنية
- 1بطائق ذات معالجات دقيقة قابلة للتعديل معدة للقيام بتطبيقات موجهة للعموم: أ (عندما تكون القدرة التشفيرية معدة ومحدودة فقط للخدمة بواسطة التجهيزات من الأنواع 2 و 3و 4و 6من I من هذا الملحق أو ب (عندما لا تكون القدرة التشفيرية متاحة للمستخدم وتكون معدة ومحدودة خصوصا من أجل السماح بحماية المعطيات المخزنة فيها. -2تجهيزات الاستقبال الإذاعية أو التلفزية ، الموجهة للعموم ذات القدرة التشفيرية المحددة في الفوترة أو التدبير أو البرمجة ، وحيث ينحصر فك التشفير في الوظائف المرئية أو السمعية أو في التدبير التقني. -3المعدات الراديو كهربائية المتنقلة الموجهة للعموم والتي تنحصر قدراتها التشفيرية في تلك المفعلة من قبل الشركات المشغلة للشبكة من أجل حماية القناة الراديوية والتي لا يمكنها القيام بالتشفير المباشر بين التجهيزات الراديو كهربائية. -4أجهزة الهاتف اللاسلكي الموجهة للعموم التي لا يمكن أن	-Iاستيراد أو تصدير أو توريد وسائل التشفير وتحليل الشفرات

تقوم بالتشفير المباشر من هاتف إلى آخر. -5التجهيزات المستقلة المعدة والمحددة خصوصا لضمان قراءة معطيات سمعية-بصرية دون أن تتوفر على القدرة على التشفير وحيث ينحصر فك التشفير في المعلومات السمعية البصرية وفي التدبير التقني. -6المعدات المصممة خصوصا والمحددة للاستخدام في العمليات المصرفية أو المالية الموجهة للعموم والتي لا يمكن للمستخدم الولوج إلى قدراتها التشفيرية. -7الوسائل المصممة خصوصا والمحددة لضمان حماية البرمجيات أو المعطيات المعلوماتية من النسخ أو الاستخدام غير المشروع والتي لا يمكن للمستخدم الولوج إلى قدراتها التشفيرية.	
تجهيزات ذات وسائل تشفير منقولة من قبل شخص ذاتي وذلك عندما توجه هذه التجهيزات للاستخدام الحصري لهذا الشخص.	-IIIاستيراد أو تصدير وسائل التشفير وتحليل الشفرات
-1محطات رئيسية لاتصالات راديو خلوية تجارية مدنية معدة لضمان وصل تجهيزات متنقلة موجة للعموم والتي لا تسمح بتطبيق قدرات تشفيرية مباشرة على حركة المعطيات بين هذه التجهيزات المتنقلة.	-IIIتوريد أو استيراد أنواع وسائل التشفير وتحليل الشفرات

-2المعدات المخصصة للعموم ، والتي تسمح بتبادل المعطيات بينهم عن طريق الاتصالات اللاسلكية ، وعندما يتم تصميم القدرات التشفيرية الوحيدة للمعدات وفقا لمعايير معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات التالية IEEE 802.15 : وIEEE 802.11	

الوسائل التي تنفذ خوارزمية التشفير الموجهة حصريا: أ (للاستخدام من لدن الشخص الذاتي الذي يستوردها أو ينقلها ، بما في ذلك الاستخدام بطريقة إلكترونية ؛ ب (أو لأغراض التطوير أو التحقق من الصحة أو البرهنة من لدن الشخص الذي يقوم باستيرادها أو نقلها ، بما في ذلك بطريقة إلكترونية.	-IVاستيراد وسائل التشفير وتحليل الشفرات
-خدمات التشفير وتحليل الشفرات التي تهدف إلى توظيف وسائل التشفير وتحليل الشفرات المتعلقة بالأنواع 1 و 2و 3و 4و 5و 6 من I من هذا الملحق ؛ -خدمات الثقة الخاضعة لأحكام القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.	-Vتقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/949

الصادر بتاريخ 29 نونبر 2018

في الملف الإداري رقم : 2250/4/2/2016

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 12/05/2016 طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ (س.م)، الرامي إلى نقض القرار رقم 1374 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ

04/04/2016 في الملف عدد
31/7207/2016

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 ستمبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 08/11/2018.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلمة العلنية المنعقدة بتاريخ 29/11/2018.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهم با وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة سعاد المديني تقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد حسن تايب.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد اوراق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف الادارية بالرباط بتاريخ 04/04/2016 عدد 1374 في الملف عدد 31/7207/2016 انه بتاريخ 22/04/2015 تقدمت شركة (ت) بمقال أمام المحكمة الادارية بالرباط عرضت من خلاله انها أبرمت مع المدعى عليها صفقة عمومية إطار موضوعها تقديم خدمات العمال المؤقتين التابعين لها قصد وضعهم رهن إشارة (ب.م) في إطار خدماتها البريدية مقابل ثمن إجمالي قدره 2.376,000,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لأقل عدد من العمال 3.168.000,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة تم استهلاكه كليا علما أن البند 15 من عقد الصفقة يؤكد انه في حال الزيادة في حجم الاشغال بنسبة تفوق 10% تتم مراجعة الصفقة بمقتضى ملحق وتبعا لذلك تم إبرام الملحق 1 للصفقة ليصبح ثمن الصفقة الاجمالي هو 3.963.432,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة إلا ان المدعى عليها طلبت منها تقديم خدمات إضافية بعد استهلاك الثمن الاجمالي للصفقة البلغ 3.963.432 درهم وبذلك وصل حجم الخدمات الاضافية المنجزة بناء على طلب (ب.م) ما قدره 3.082.004,36 دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة وبالتالي مخلف بذمة المدعى عليها مبلغ إجمالي باحتساب الضريبة على القيمة المضافة وفوائد التأخير قدرها 3.631.210,82 درهم وهو ما يتجلى من كشف الحساب المطابق للدفاتر التجارية الممسوكة بانتظام من طرف المدعية وأكدت انها سعت

وديا لاستخلاص الدين المتخلذ بذمة المدعى عليها لكن بدون نتيجة مما تكون معه محقة في تعويض عن التماطل قدره 363.121,08 وأضافت إلى الاشغال التي نفذتها فيها للزيادة في حكم الخدمات بناء على طلبات المدعى عليها تجعل هذه الاخيرة مثرية على حسابها لعدم أدائها مقابل الخدمات لأجله التمست الحكم على شركة (ب.م) بأدائها لفائدتها مبلغ 3.631.210,82 درهم عن الفاتورات غير المؤداة مع تعويض عن التماطل قدره : 363.121,08 مع النفاذ المعجل وبعد جواب المدعى عليها بتاريخ 13/07/2015 التمست شكلا عدم قبول الطلب وموضوعا برفضه لكون المدعية توصلت بجميع حقوقها ومستحقاتها وبعد الحكم التمهيدي عدد 846 الصادر بتاريخ 27/07/2015 القاضي بإجراء خبرة حسابية انتدب لها الخبير السيد (م.ا) وبعد انجاز الخبرة وانتهاء المناقشة وتمام الاجراءات قضت المحكمة الادارية بالرباط بتاريخ 30/11/2015 بحكم رقم 4917 في الملف 67-7114 2015 شكلا: قبول الدعوى وموضوعا بأداء شركة (ب م) في شخص ممثلها القانون لفائدة شركة (ت) مبلغ 3.434.670,30. استأنفه (ب.م) بتاريخ 13/01/2016 في الحكمين التمهيديين والقطعيين امام محكمة الاستئناف الادارية بالرباط التي ألغت الحكم المستأنف وتصديا الحكم برفض الطلب بقرارها المطعون فيه.

في شأن وسائل النقض الثانية والثالثة والرابعة مجتمعة:

حيث تنعى الطاعنة القرار المطعون فيه بخرق الفصل الاول من الظهير الشريف قم 01/10/09 الصادر بتاريخ 11/02/2010 بمثابة قانون رقم 07-08 القاضي بتحويل "بريد المغرب" إلى شركة مساهمة وخرق المادتين 1 و 11 من الظهير الشريف رقم 1.92.138 الصادر بتاريخ 25/12/1992 بتنفيذ القانون رقم 88.9 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها وخرق الفصل 404 من قانون الالتزامات والعقود وخرق المادة 19 من مدونة التجارة وخرق المادة 345 من قانون المسطرة المدنية وعدم الارتكاز على أساس قانوني لأن القرار اهمل تقرير الخبير واعتبر أن الدين غير ثابت في حق شركة بريد المغرب" وقد استنتج الخبير أن طرفي الدعوى وقعا بينهما الصفقة رقم . 2011/1411F وأن المطلوبة في النقض كانت تقوم بتوجيه رسائل إلكترونية عن الخدمات الاضافية مرفقة معها جداول تنقيط العمل وهذه الرسائل والجداول المرفقة بها تؤكد تقديم الخدمات وان مستحقات الطاعنة تصل إلى مبلغ 3.434.670,30 درهم، والتي اكدها الخبير بعد اطلاعه على محاسبة طرفي النزاع وان القرار الصادر اهمل كون "بريد المغرب" حول إلى شركة مساهمة بمقتضى الفصل الاول من الظهير الشريف رقم 1-10-09 الصادر بتاريخ 11/02/2010 بمثابة قانون رقم 07-08 كما أن رأسمالها مكتتب بأكمله من طرف الدولة (قانون (08-07) ومفوض له بتدبير مرفق عمومي هو مرفق البريد وتنطبق عليها مقتضيات المادة 1 من

القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة التي تنص على أن شركات المساهمة شركة تجارية) وعليها ان تمسك محاسبته وهذا ما جعل المحكمة الادارية تأمر بإجراء خبرة محاسبية بين الطرفين بالاطلاع على المحاسبة الممسوكة بانتظام للتحقق من الطلبات موضوع الرسائل الالكترونية إلا ان القرار لم يعر أي اهتمام لنتائج الخبرة واستبعدها خارقا لمقتضيات الفصل 19 من مدونة التجارة ودون إجراء أي خبرة مضادة. كما أن القرار المطعون فيه خرق كل من الفصول : 417 و 417-1 من قانون الالتزامات والعقود والفصل 40 من نفس القانون وخرق الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية وفساد التعليل الموازي لا نعدامه وعدم الارتكاز على أساس لأنه (القرار) اعتبر أن المراسلات الالكترونية المتبادلة بين طرفي النزاع لا تتضمن البيانات الكافية للأخذ بصحة التوقيع الالكتروني وان الرسائل الالكترونية المستدل بها لا يمكن أن ترقى إلى تعاقد الكتروني مرتب لكافة آثاره القانونية وأنها: المراسلات والرسائل المذكورة) تعتبر حجة امام القضاء طبقا للفصلين 417 و 417-1 من قانون الالتزامات والعقود وبخرق هذه المقتضيات يعرض القرار للنقض.

كما أن القرار المطعون فيه خرق المادة 72 من مرسوم 25/02/2007 والمادة 88 من مرسوم 20/03/2013 المتعلقين بالصفقات العمومية وخرق الفصل 67 من قانون الالتزامات والعقود والفصل 345 من قانون المسطرة المدنية وخرق قاعدة عامة قوامها أن شروط التعاقد ملزمة للإدارة وان عدم احترامها لصلاحية انجاز عقد ملحق عند تجاوز الخدمات لسقف معين لا يمكنها ان تتمسك بتلك الشروط في مواجهة المتعاقد بعد ذلك وفساد التحليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس ذلك ان القرار الاستئنافي اعتبر أن المادة 72 من مرسوم 5 يوم 25/02/2007 يلزم بإبرام عقد ملحق متى كانت الاشغال الاضافية لا تتجاوز نسبة 10% من مبلغ الصفقة الاصلية وقد تجاهل القرار الصادر قاعدة عامة تلزم الادارة احترام شروط التعاقد الواردة في الصفقات العمومية وتكون ملزمة لها وإن أهملت الادارة أحد الشروط وهي بذلك لم تستغل مقتضيات المادة 72 المشار إليها التي تعطيها صلاحية إنجاز عقد ملحق عند تجاوز الاشغال لسقف معين وخطا المطلوبة في النقض لا يمكن ان تتحمل تبعاته المقاولة الطاعنة مما يناسب معه نقض القرار المطعون فيه.

حيث لئن كان تجاوز حدود نسبة الزيادة في حجم الصفقة العمومية تستلزم بالضرورة اللجوء إلى ملحق عقد الصفقة أو إنجاز عقد صفقة جديدة إلا ان قبول جهة الادارة بإنجاز أشغال لفائدتها خارج نطاق المقتضيات المنظمة للصفقات العمومية تجعلها متحملة لمسؤوليتها في القيام بهذا التصرف وبالتالي مسؤولة عن أداء مقابل الخدمات التي تحققت لفائدتها خارج نطاق عقد الصفقة وذلك في إطار القواعد العامة للمسؤولية وتكون بالتالي الشركة المنجزة لتلك الاشغال محقة في مقابل الخدمات المنجزة في إطار نظرية الاثراء بلا سبب والمحكمة مصدرة القرار لما لم تراع ذلك رغم ثبوت مطالبة بريد المغرب للشركة بأداء الخدمة المطلوبة وقيام هذه الاخيرة بوضع اليد العاملة رهن إشارة بريد المغرب وادائها الفعلي للخدمة المطلوبة حسب الفواتير والجداول الصادرة عن

بريد المغرب ومطابقة ذلك مع سجلات الطاعنة الممسوكة بانتظام حسب تقرير الخبرة المنجزة في القضية فإنها (المحكمة) لم تجعل لما قضت به من أساس وعرضت قرارها للنقض.

وحيث ان حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وبإحالة القضية على نفس المحكمة التي أصدرته لتبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوب في النقض الصائر.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة رئيسا، والمستشارين السادة سعاد المديني مقررة وسلوى الفاسي الفهري ومحمد بوغالب وأحمد البوزيدي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد رشيد الزهري.

.....

.....

مـرسـوم رقم 431.22.2 صادر في 15 من شعبان 1444

(8 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية -**1**-

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولا سيما الفصول 72 و90 و92 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 13.130 المتعلق بقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 62.15.1 بتاريخ 14 من شعبان 1436)2 يونيو 2015(، ولا سيما المادة 68 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 83.15.1 بتاريخ 20 من رمضان 1436)7 يوليو 2015(، ولا سيما المادة 123 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 8.15.1.4 بتاريخ 20 من رمضان 1436)7 يوليو 2015(، ولا سيما المادة 201 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 85.15.1 بتاريخ 20 من رمضان 1436)7 يوليو 2015(، ولا سيما المادة 210 منه؛

وعلى القانون رقم 00.69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 195.03.1 بتاريخ 16 من رمضان 1424)11 نوفمبر 2003(، كما تم تغييره وتتميمه؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) ، رسم ما يلي:

1 - الجريدة الرسمية عدد 7176 بتاريخ 16 شعبان 1444)9 مارس 2023(، ص 2861.

الباب الأول: أحكام عامة

المادة الأولى

مبادئ عامة

يخضع إبرام الصفقات العمومية للمبادئ التالية:

حرية الولوج إلى الصفقات العمومية؛

المساواة في التعامل مع المتنافسين؛

ضمان حقوق المتنافسين؛

الشفافية في اختيارات صاحب المشروع.

كما يخضع إبرام الصفقات العمومية لمبدا النزاهة ومبادئ الحكامة الجيدة.

يأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار، عند إبرام الصفقات العمومية، حسب الحالة ،الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإيكولوجية وكذا أهداف التنمية المستدامة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية وتثمين المنظر المعماري وحماية التراث الوطني والمآثر التاريخية ومتطلبات تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.

تروم المبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في هذه المادة تأمين فعالية الصفقات العمومية وحسن استعمال المال العام. وتستلزم تحديدا قبليا للحاجات واحترام وجوب الإشهار واللجوء إلى المنافسة واختيار العرض الأفضل اقتصاديا.

يتم تفعيل هذه المبادئ والمتطلبات طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 2

الموضوع ومجال التطبيق

يحدد هذا المرسوم الشروط والأشكال التي تبرم وفقها صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لحساب الهيئات التالية:

الدولة؛

الجهات والعمالات أو الأقاليم والجماعات ومجموعات الجماعات الترابية ومؤسسات التعاون بين الجماعات وكل شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام تابع للجماعات الترابية، والمشار إليها في هذا المرسوم باسم «الجماعات الترابية»؛

المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام الملزمة، بموجب التشريع والتنظيم الجاري به العمل، بتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

يحدد هذا المرسوم أيضا بعض القواعد المتعلقة بتدبير الصفقات العمومية المشار إليها أعلاه ومراقبتها.

المادة 3

استثناءات

تستثنى من مجال تطبيق هذا المرسوم:

الاتفاقيات أو العقود المبرمة وفقا لأشكال وحسب قواعد القانون العادي كما هي معرفة بموجب البند 7 من المادة 4 من هذا المرسوم؛

عقود التدبير المفوض للمرافق العامة وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

عمليات تفويت الممتلكات بين مرافق الدولة، أو بين الدولة والجماعات الترابية ، أو بين الدولة والمؤسسات العمومية؛

الأعمال المنجزة بين مرافق الدولة، المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري به العمل؛

العقود المتعلقة بالمعاملات المالية المنجزة في السوق المالي الدولي وكذا الخدمات المرتبطة بها؛

الاتفاقيات المتعلقة بالمساعدة المقدمة لصاحب المشروع والمبرمة بين الجماعات الترابية والهيئات العمومية المحلية أو الوطنية أو الهيئات الدولية؛

الأعمال المنجزة لحساب الجماعات الترابية من لدن الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام التابعة لها أو شركات التنمية الجهوية أو شركات التنمية أو شركات التنمية المحلية، في إطار اتفاقات يحدد شكلها وشروطها بقرار للوزير المكلف بالداخلية؛

الأعمال المنجزة في الخارج لفائدة المصالح المتواجدة في الخارج، سواء كانت هذه المصالح تابعة للدولة أو للمؤسسات العمومية.

يمكن الحيد عن مقتضيات هذا المرسوم فيما يتعلق بالصفقات المبرمة في إطار الاتفاقيات أو المعاهدات التي وقعها المغرب مع هيئات دولية أو دول أجنبية إذا نصت هذه الاتفاقيات أو المعاهدات صراحة على تطبيق شروط وأشكال خاصة بإبرام الصفقات.

المادة 4

تعاريف

يقصد، في مدلول هذا المرسوم، بالعبارات التالية ما يلي:

نائل الصفقة: المتنافس الذي تم قبول عرضه قبل تبليغه المصادقة على الصفقة؛

السلطة المختصة: الآمر بالصرف أو الشخص المفوض من لدنه قصد المصادقة على الصفقة أو كل شخص آخر مؤهل لهذا الغرض بموجب نص تشريعي أو تنظيمي؛

جدول الأثمان: الوثيقة التي تتضمن تفصيلا حسب كل وحدة من الأعمال التي يتعين تنفيذها والتي تبين بالنسبة لكل وحدة الثمن المطبق عليها؛

جدول أثمان التموينات: الوثيقة التي تبين لائحة المواد الواجب تموينها في الورش والأثمان الأحادية المطابقة؛

جدول الثمن الإجمالي: الوثيقة التي تبين، بالنسبة لصفقة بثمن إجمالي، العمل المراد إنجازه والثمن الجزافي المطابق له؛

متنافس: كل شخص ذاتي أو اعتباري يشارك في طلب المنافسة في المرحلة التي تسبق تقديم العروض أو يشارك في مسطرة تفاوضية قبل منح الصفقة أو يقترح عرضا قصد إبرام صفقة؛

اتفاقيات أو عقود القانون العادي: الاتفاقيات أو العقود التي يكون موضوعها إنجاز أعمال سبق تحديد شروط تنفيذها وثمنها، والتي لا يمكن لصاحب المشروع تعديلها أو ليست له فائدة في تعديلها.

تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع اتفاقيات أو عقود خاضعة للقانون العادي في الملحق رقم 1 من هذا المرسوم. ويمكن تغيير هذه اللائحة أو تتميمها بقرار للوزير المكلف بالمالية باقتراح من السلطة الحكومية المعنية وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

يتعين على صاحب المشروع أن يقوم، عند بداية كل سنة مالية، بنشر قائمة في بوابة الصفقات العمومية، تتضمن، حسب طبيعة الأعمال، العدد والمبلغ الإجمالي للاتفاقيات أو العقود الخاضعة للقانون العادي المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة. يحدد نموذج هذه القائمة بقرار للوزير المكلف بالمالية؛

تفصيل المبلغ الإجمالي: الوثيقة التي تتضمن، بالنسبة لصفقة بثمن إجمالي ، توزيعا للأعمال المزمع تنفيذها حسب كل وحدة، على أساس طبيعة هذه الأعمال ،ويمكن أن تبين هذه الوثيقة الكميات الجزافية بالنسبة لمختلف الوحدات؛

بيان تقديري مفصل: الوثيقة التي تتضمن بالنسبة لصفقة بأثمان أحادية، تفصيلا للأعمال المراد تنفيذها حسب كل وحدة وتبين بالنسبة لكل وحدة الكمية المفترضة

والثمن الأحادي المطابق في جدول الأثمان؛ ويمكن أن يشكل البيان التقديري المفصل وجدول الأثمان وثيقة واحدة تدعى «جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل»؛

تجمع: متنافسان أو أكثر يوقعون التزاما واحدا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم؛

مقاولة حديثة النشأة مبتكرة: كل مقاولة حديثة النشأة، تأسست وفقا للتشريع الجاري به العمل، وتتوفر على مؤهلات عالية للابتكار والنمو، ولا سيما في مجال التكنولوجيات الحديثة والرقمية؛

صاحب المشروع: السلطة المختصة أو كل شخص يعين بمقرر للسلطة المذكورة من أجل إعداد الصفقات العمومية وإبرامها وتنفيذها باسم إحدى الهيئات المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم ولحسابها.

يمكن للسلطة المختصة تعيين صاحب مشروع أو، عند الحاجة، أصحاب مشاريع بالنسبة للصفقات العمومية الخاصة بالهيئة المعنية.

تعين السلطة المختصة صاحب المشروع لصفته.

يحتفظ بنسخة من مقرر تعيين صاحب المشروع في ملف كل صفقة مبرمة من لدن إحدى الهيئات المذكورة أعلاه؛

صاحب مشروع منتدب: كل مؤسسة عمومية أو إدارة عمومية أو شركة للدولة أو شركة تابعة لها أو شركة تابعة عامة أو شركة للتنمية الجهوية أو شركة للتنمية أو شركة للتنمية المحلية أنيطت بها كل مهام صاحب المشروع أو بعضها؛ 7. صفقة: كل عقد بعوض يبرم بين صاحب مشروع وشخص ذاتي أو اعتباري يدعى مقاولا أو موردا أو خدماتيا، ويهدف إلى تنفيذ أشغال أو تسليم توريدات أو القيام بخدمات، كما هي معرفة بعده:

صفقة الأشغال: كل صفقة تهدف إلى تنفيذ أشغال مرتبطة، على وجه الخصوص ، ببناء بناية أو منشأة أو بنية أو بإعادة بنائها أو بهدمها أو بإصلاحها أو بتجديدها ،أو بتهيئتها أو بصيانتها أوبهما معا، وكذا بإعادة التشجير أو بتهيئة المساحات الخضراء.

وتشمل صفقة الأشغال كذلك كل عقد يتعلق بترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة كما هي معرفة في النصوص التشريعية المتعلقة بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.

ويمكن أن تضم صفقة الأشغال، عند الاقتضاء، الأعمال الثانوية للأشغال من قبيل الدراسات والخدمات المقدمة في إطار نفس الصفقة، وكذا تركيب المعدات التقنية والكهربائية والإلكترونية والسمعية البصرية وتكييف الهواء أو هما معا؛

صفقة التوريدات: كل صفقة ترمي إلى اقتناء منتوجات أو معدات أو إيجارها مع وجود خيار الشراء.

ويمكن أن تتضمن هذه الصفقة، عند الاقتضاء، وبصورة ثانوية، أشغال الوضع والتركيب الضرورية لإنجاز العمل.

وتشمل صفقات التوريدات، على وجه الخصوص، ما يلي:

صفقات التوريدات العادية، التي ترمي إلى اقتناء منتوجات توجد في السوق ولا يتم تصنيعها وفق مواصفات تقنية خاصة يشرطها صاحب المشروع؛

صفقات التوريدات غير العادية، التي يكون موضوعها الرئيسي اقتناء منتوجات لا توجد في السوق والتي يتعين على صاحب الصفقة إنجازها بمواصفات تقنية خاصة بصاحب المشروع. ويمكن لهذه الصفقات أن تتضمن، عند الاقتضاء ، بصورة ثانوية أعمال تصور؛

صفقات الإيجار مع خيار الشراء التي يكون موضوعها إيجار تجهيزات من غير العقارات، أو معدات أو أدوات تخول للمكتري، في تاريخ محدد مسبقا، إمكانية اقتناء كل أو جزء من هذه التجهيزات أو المعدات أو الأدوات المؤجرة، مقابل ثمن متفق عليه، مع أخذ الدفعات المقدمة على سبيل الإيجار بعين الاعتبار بصورة جزئية على الأقل؛

ج. صفقة الخدمات: كل صفقة يكون موضوعها إنجاز أعمال خدماتية لا يمكن وصفها بأشغال أو بتوريدات.

وتشمل صفقات الخدمات، على وجه الخصوص، ما يلي:

الصفقات المتعلقة بأعمال الدارسات والإشراف على الأشغال والبحث التي تتضمن، عند الاقتضاء، التزامات خاصة مرتبطة بمفهوم الملكية الفكرية؛

صفقات الخدمات العادية التي يكون موضوعها إنجاز خدمات يمكن تقديمها بدون مواصفات تقنية خاصة يشترطها صاحب المشروع؛

صفقات الإيجار بدون خيار شراء المنقولات المتعلقة خصوصا بالتجهيزات والمعدات والبرمجيات والأثاث والعربات والآليات؛

الصفقات المتعلقة بأعمال صيانة وحفظ التجهيزات والمنشآت والمعدات وحراسة المباني الإدارية أو تنظيفها وأعمال صيانة المساحات الخضراء؛

الصفقات المتعلقة بأعمال المساعدة المقدمة لصاحب المشروع؛

الصفقات المتعلقة بأعمال التكوين؛

الصفقات المتعلقة بأعمال مختبرات البناء والأشغال العمومية المرتبطة بإجراء التجارب ومراقبة جودة المواد وكذا التجارب الجيوتقنية؛

الصفقات المتعلقة بالدراسات الزلزالية أو الدارسات الجيوتقنية؛

الصفقات المتعلقة بوضع المعالم الطبوغرافية أو أخذ الصور والأفلام؛

العقود المتعلقة بأعمال الهندسة المعمارية.

مخطط التحمل: التصريح الذي يعده المتنافس والذي يبين الصفقات العمومية التي يتولى تنفيذها، بصفته صاحب الصفقة أو بصفته متعاقدا من الباطن، عند تقديم عرضه إلى صاحب المشروع؛

أعمال: الأشغال أو التوريدات أو الخدمات؛

صاحب أعمال: المقاول أو المورد أو الخدماتي؛

أعمال مبتكرة: أعمال يكون موضوعها البحث والتطوير تتعلق بطرائق جديدة أو تحسين طرائق موجودة بالنسبة للأشغال أو الخدمات أو التوريدات؛

سجل خاص: السجل الذي يمسكه صاحب المشروع والذي تدون فيه مراجع جميع الوثائق الصادرة عنه أو المتوصل بها من لدنه أثناء مرحلة إبرام الصفقة؛

تفصيل فرعي للأثمان: الوثيقة التي تبين، بالنسبة لكل ثمن من أثمان الجدول أو بالنسبة للأثمان المشار إليها فقط في دفتر الشروط الخاصة، الكميات ومبلغ المواد والتوريدات واليد العاملة ومصاريف تسيير المعدات والمصاريف العامة والرسوم والهوامش. لا تكون لهذه الوثيقة قيمة تعاقدية إلا إذا نص دفتر الشروط الخاصة على خلاف ذلك؛

صاحب صفقة: نائل الصفقة الذي تم تبليغه المصادقة على الصفقة.

المادة 5

تحديد الحاجات

يجب على صاحب المشروع أن يقتصر، عند تحديد الأعمال موضوع الصفقة، على الاستجابة لطبيعة الحاجات المراد تلبيتها وحجمها.

كما يتعين على صاحب المشروع، قبل أي دعوة إلى المنافسة أو إجراء أي مفاوضة، أن يحدد، بكل ما يمكن من الدقة، الحاجات المراد تلبيتها، والمواصفات التقنية ومحتوى الأعمال المزمع تنفيذها، وأن يحرص، عندما يستلزم إبرام الصفقة ذلك، على الحصول على التراخيص وعلى القيام بالإجراءات المطلوبة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

فيما يتعلق بصفقات الأشغال، يتعين على صاحب المشروع، قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة، التأكد، عند الاقتضاء، من تصفية الوعاء العقاري المزمع إنجاز المشروع عليه ،ما عدا في حالة الحصول على ترخيص من رئيس الحكومة.

فيما يخص أعمال ترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة المشار إليها في المادة 4 أعلاه، يتعين على صاحب المشروع اللجوء إلى المساعدة للإشراف على المشروع.

وفيما يتعلق بإنجاز الأعمال التي تتضمن مكونا حرفيا، يتم تحديد الحاجات من لدن صاحب المشروع على أساس منتوجات الصناعة التقليدية المغربية.

يجب تحديد الحاجات على أساس منتوجات مغربية المنشإ أو بالإحالة إلى معايير مغربية معتمدة.

وفي حالة انعدامهما، يتم تحديد الحاجات على أساس منتوجات أجنبية المنشأ تستجيب للمعايير المطبقة في المغرب أو للمعايير الدولية في حالة عدم وجود معايير مطبقة في المغرب.

في الحالتين المشار إليهما في الفقرة أعلاه، يعد صاحب المشروع شهادة إدارية تبرر اللجوء إلى المنتوجات أجنبية المنشأ.

يجب أن تحدد المواصفات التقنية للأعمال موضوع الصفقة وفق معايير تتعلق، على وجه الخصوص، بالنجاعة والقدرة والجودة المطلوبة.

مع مراعاة المكونات اللازمة لصيانة المعدات التي سبق اقتناؤها وجردها، يجب أن لا تشير المواصفات التقنية إلى أي علامة تجارية أو تحيل إلى مصنف أو تسمية أو براءة اختراع أو تصور أو نوع أو منشأ أو مصدر معين أو م نتج معين أو معيار للإشهاد، إلا في حالة عدم وجود وسيلة أخرى تمكن من وصف خصائص الأعمال المزمع تنفيذها، بما يكفي من الدقة والوضوح، شريطة أن تكون التسمية المستعملة مقرونة بعبارة «أو ما يعادلها».

وفي الحالة التي تتم فيها الإشارة إلى علامة تجارية أو الإحالة إلى مرجع، فإنها تتضمن الأعمال التي لها خصائص معادلة والتي تتوفر على نجاعة وجودة مساويتين، على الأقل ،للنجاعة والجودة المطلوبتين.

يجب أن لا يترتب، بأي حال من الأحوال، على تحديد المواصفات التقنية، الحد من حرية المنافسة أو تقييدها.

إذا اقترح متنافس علامة تجارية تستجيب للمواصفات التقنية المطلوبة من لدن صاحب المشروع، يجب أن يشار إلى هذه العلامة التجارية في الصفقة إذا تم إسنادها إليه.

المادة 6

إعداد تقدير كلفة الأعمال

قبل أي دعوة إلى المنافسة أو إجراء أي مفاوضة ، ي عد صاحب المشروع تقديرا لكلفة الأعمال المزمع إنجازها، حسب خصائص ومحتوى هذه الأعمال والأثمنة المطبقة في السوق ،مع مراعاة جميع الاعتبارات والإكراهات المتعلقة، على وجه الخصوص، بشروط وأجل التنفيذ.

كما يمكن إعداد تقدير كلفة الأعمال على أساس مراجع الأثمان في حالة وجودها.

يتضمن التقدير المعد، وفقا لمقتضيات هذه المادة، مختلف الأثمان الواردة، حسب الحالة ،في جدول الأثمان-البيان التقديري المفصل، وجدول الأثمان والبيان التقديري المفصل، وجدول الثمن الإجمالي. ويقصد بالمبلغ الإجمالي للتقدير مبلغ التقدير مع احتساب جميع الرسوم.

إذا كانت الصفقة محصصة، قام صاحب المشروع بإعداد تقدير لكل حصة.

يضمن تقدير كلفة الأعمال في وثيقة مكتوبة وموقعة من لدن صاحب المشروع. يحتفظ بهذه الوثيقة في ملف الصفقة.

الباب الثاني: أنواع وأثمان الصفقات

الفرع الأول: أنواع الصفقات

المادة 7

صفقات-إطار

استثناء من أحكام المادة 5 أعلاه، يمكن إبرام صفقات تدعى «صفقات-إطار» عندما يتعذر، مسبقا وبصورة كاملة، تحديد كمية ووتيرة تنفيذ أي عمل يكتسي صبغة توقعية ومتكررة ودائمة.

لا تحدد صفقات-الإطار إلا الحدين الأدنى والأقصى للأعمال التي يتم حصرها حسب قيمتها أو كميتها والتي يمكن طلبها خلال فترة معينة لا تفوق السنة الجارية لإبرامها. ويجب أن يحدد الحدان الأدنى والأقصى من لدن صاحب المشروع قبل أي دعوة إلى المنافسة أو إجراء أي مفاوضة.

لا يجوز أن يفوق الحد الأقصى للأعمال ضعف الحد الأدنى.

تحدد الصفقات-الإطار، على وجه الخصوص، مواصفات الأعمال وثمنها أو كيفيات تحديد هذا الثمن.

تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات - إطار في الملحق رقم 2 من هذا المرسوم. ويمكن، عند الاقتضاء، تغيير هذه اللائحة أو تتميمها بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المعنية وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

تبرم الصفقات-الإطار لمدة محددة لا تتجاوز السنة الجارية.

تتضمن دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بالصفقات-الإطار بندا يتعلق بالتجديد الضمني.

وفي هذه الحالة، تجدد الصفقات-الإطار ضمنيا من سنة إلى أخرى في حدود مدة إجمالية لثلاث سنوات متتالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في ألف(من الملحق رقم 2 من هذا المرسوم وخمس سنوات متتالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في باء(من الملحق نفسه.

تسري مدة الصفقة-الإطار ابتداء من تاريخ الشروع في تنفيذ الأعمال المحدد في الأمر بالخدمة.

يتم عدم تجديد الصفقة-الإطار بمبادرة من أحد طرفي الصفقة بواسطة إشعار مسبق وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة في دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة-الإطار. ويترتب على عدم تجديد الصفقة-الإطار فسخها.

خلال مدة الصفقة-الإطار، يحدد صاحب المشروع كميات الأعمال المزمع إنجازها وأجل تنفيذها بالنسبة لكل طلبية حسب الحاجات المراد تلبيتها.

إذا نصت الصفقة-الإطار على ذلك، يجوز لكل طرف من الطرفين المتعاقدين أن يطلب مراجعة شروط تنفيذ الصفقة.

وفي هذه الحالة، ينص دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة- الإطار على الشروط التي يمكن أن تكون موضوع هذه المراجعة. ويتم إدراج هذه المراجعة بموجب عقد ملحق .

وفي حالة عدم حصول اتفاق حول هذه المراجعة، تفسخ الصفقة.

استثناء من مقتضيات الفقرة الثالثة من البند الأول من هذه المادة، يمكن تعديل كمية وقيمة الأعمال المراد تنفيذها، حسب الحالة، وذلك في حدود:

عشرة في المائة (%10) من الحد الأقصى في حالة الزيادة؛

خمسة وعشرين في المائة (%25) من الحد الأدنى، في حالة التخفيض.

يتم تقييم نسبتي عشرة في المائة (%10) وخمسة وعشرين (%25) المشار إليهما أعلاه في إطار المدة الإجمالية للصفقة -الإطار بواسطة تعديل واحد أو عدة تعديلات جزئية. ويتم إدراج كل تعديل بموجب عقد ملحق.

يتم الالتزام المحاسبي للصفقة-الإطار، كل سنة، على أساس المبلغ الأقصى للصفقة-الإطار. إلا أنه يمكن لهذا الالتزام، بالنسبة للسنة الأولى، أن يتم، عند الاقتضاء، على أساس المبلغ المطابق للحاجات الواجب تلبيتها أو المبلغ التناسبي مع المدة المعنية، وذلك في حدود اعتمادات الأداء المتوفرة برسم السنة المالية الجارية.

بالنسبة للسنة الأخيرة، يجب أن يتم الالتزام المحاسبي على أساس المبلغ المطابق للحاجات المراد تلبيتها أو بالتناسب مع المدة المتبقية لاستنفاد المدة الإجمالية للصفقة-الإطار ، دون أن يتجاوز مجموع مبلغ الالتزامات برسم الصفقة-الإطار ثلاث مرات المبلغ الأقصى ،المعدل، عند الاقتضاء، بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في ألف(

من الملحق رقم 2 من هذا المرسوم، وخمس مرات المبلغ الأقصى، المعدل، عند الاقتضاء، بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في باء(من الملحق نفسه.

إذا لم يتم الالتزام المحاسبي بمبلغ الصفقة-الإطار برسم سنة معينة، فإنه يجب فسخ هذه الصفقة.

يعد صاحب المشروع، عند نهاية كل سنة مالية، كشفا نهائيا جزئيا في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المرحلة المعنية وكشفا نهائيا عاما عند نهاية المرحلة الأخيرة من الصفقة-الإطار، في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المدة الكاملة للصفقة-الإطار.

المادة 8

الصفقات القابلة للتجديد

يمكن إبرام صفقات تدعى «صفقات قابلة للتجديد» إذا أمكن لصاحب المشروع تحديد كميات الأعمال مسبقا ، بأكبر قدر ممكن من الدقة، والتي تكتسي طابعا توقعيا ومتكررا ودائما.

تحدد الصفقات القابلة للتجديد، على وجه الخصوص، مواصفات ومحتوى وكيفيات تنفيذ وثمن الأعمال المحتمل إنجازها خلال مدة لا تتجاوز السنة الجارية لإبرامها.

تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات قابلة للتجديد في الملحق رقم 3 من هذا المرسوم. تغير هذه اللائحة أو تتمم بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المعنية وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

تبرم الصفقات القابلة للتجديد لمدة محددة لا تتجاوز السنة الجارية.

تتضمن دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بالصفقات القابلة للتجديد بندا يتعلق بالتجديد الضمني. وفي هذه الحالة، تجدد الصفقات القابلة للتجديد ضمنيا من سنة إلى أخرى في حدود مدة ثلاث سنوات متتالية وإجمالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في ألف(من الملحق رقم 3 من هذا المرسوم وخمس سنوات متتالية بالنسبة للأعمال المنصوص عليها في باء(من الملحق نفسه.

تسري مدة الصفقة القابلة للتجديد ابتداء من تاريخ الشروع في تنفيذ الأعمال المحدد في الأمر بالخدمة.

يتم عدم تجديد الصفقة القابلة للتجديد بمبادرة من أحد طرفي الصفقة بواسطة إشعار مسبق وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة في دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة. ويترتب على عدم تجديد الصفقة القابلة للتجديد فسخها.

خلال مدة الصفقة القابلة للتجديد، يحدد صاحب المشروع كميات الأعمال المزمع إنجازها وأجل تنفيذها بالنسبة لكل طلبية حسب الحاجات المراد تلبيتها.

إذا نصت الصفقة القابلة للتجديد على ذلك، جاز لكل طرف من الطرفين المتعاقدين أن يطلب مراجعة شروط تنفيذ الصفقة.

وفي هذه الحالة، ينص دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة القابلة للتجديد على الشروط التي يمكن أن تكون موضوع هذه المراجعة. ويتم إدراج هذه المراجعة بموجب عقد ملحق. وفي حالة عدم حصول اتفاق حول هذه المراجعة، تفسخ الصفقة.

يمكن تغيير الأعمال المزمع إنجازها في إطار الصفقة القابلة للتجديد. وتتم هذه التغييرات وفق الشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط الإدارية العامة المطبق على العمل موضوع الصفقة القابلة للتجديد.

يتم الالتزام المحاسبي للصفقة القابلة للتجديد، كل سنة، على أساس المبلغ الإجماليللصفقة. غير أنه، يمكن لهذا الالتزام، بالنسبة للسنة الأولى أن يتم، عند الاقتضاء ،على أساس المبلغ المطابق للحاجات الواجب تلبيتها أو المبلغ التناسبي للمدة المعنية ،وذلك في حدود اعتمادات الأداء المتوفرة بالنسبة للسنة المالية الجارية.

بالنسبة للسنة الأخيرة، يجب أن يتم الالتزام المحاسبي على أساس المدة المتبقية لبلوغ المدة الإجمالية للصفقة القابلة للتجديد.

إذا لم يتم الالتزام المحاسبي بمبلغ الصفقة القابلة للتجديد برسم سنة معينة، فإنه يجب فسخ هذه الصفقة.

يعد صاحب المشروع عند نهاية كل سنة مالية كشفا جزئيا نهائيا في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المرحلة المعنية وكشفا نهائيا عاما عند نهاية المرحلة الأخيرة من الصفقة القابلة للتجديد ،في حدود مبلغ الأعمال المنجزة برسم المدة الكاملة للصفقة القابلة للتجديد.

المادة 9

صفقات بأقساط اشتراطية

الصفقات بأقساط اشتراطية هي صفقات تنص على قسط ثابت مشمول بالاعتمادات المتوفرة يكون صاحب الصفقة متأكدا من إنجازه، وقسط أو أقساط اشتراطية يتوقف تنفيذها على توفر الاعتمادات، وتبليغ أمر أو أوامر بالخدمة تأمر بتنفيذ القسط أو الأقساط المعنية داخل الآجال المحددة في الصفقة.

يشكل القسط الثابت والأقساط الاشتراطية بصورة منفردة مجموعة أعمال متجانسة ومستقلة ووظيفية.

تهم الصفقات بأقساط اشتراطية مجموع العمل وتحدد محتوى كل قسط وثمنه وكيفيات تنفيذه.

إذا لم يتم إصدار الأمر بالخدمة المتعلق بقسط أو عدة أقساط اشتراطية داخل الآجال المحددة، أمكن لصاحب الصفقة بطلب منه:

إما الاستفادة من تعويض عن الانتظار إذا نصت الصفقة على ذلك وفق الشروط التي تحددها؛

إما العدول عن إنجاز القسط أو الأقساط الاشتراطية المعنية.

إذا قرر صاحب المشروع العدول عن إنجاز قسط أو عدة أقساط اشتراطية، قام بتبليغ هذا المقرر، بواسطة أمر بالخدمة، إلى صاحب الصفقة.

وفي هذه الحالة، يمنح لصاحب الصفقة تعويض يدعى «تعويض العدول عن الإنجاز»، إذا نصت الصفقة على ذلك ووفق الشروط التي تحددها.

المادة 10

صفقات محصصة

1. يمكن أن تكون الأشغال أو التوريدات أو الخدمات موضوع صفقة فريدة أو صفقة محصصة.

يختار صاحب المشروع بين هاتين الكيفيتين لإنجاز الأعمال بالنظر إلى المزايا المالية أو التقنية التي توفرها أو عندما يكون من شأن التحصيص تشجيع مشاركة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولين الذاتيين.

يمكن لصاحب المشروع، عند الاقتضاء، حصر عدد الحصص التي يمكن إسنادها إلى نفس المتنافس لأسباب تتعلق بما يلي:

ضمان التموين؛

قدرة صاحب العمل على إنجاز الصفقة بالنظر إلى مخطط التحمل الخاص به؛

أجل التنفيذ؛

مكان التنفيذ أو التسليم.

في حالة إسناد عدة حصص إلى المتنافس نفسه، جاز إبرام صفقة واحدة مع هذا المتنافس تضم جميع هذه الحصص.

يجب أن يتضمن نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 من هذا المرسوم جميع الإيضاحات المفيدة في هذا الشأن.

2. من أجل إسناد الحصص، يقوم صاحب المشروع بما يلي:

إما بفتح وفحص عروض كل حصة على حدة وإسناد الحصص، حصة بحصة ،وفق ترتيبها المدرج في ملف طلب العروض؛

وإما بفتح وفحص جميع العروض وإسناد الحصص على أساس أفضل تركيبة للعروض تمكن صاحب المشروع من قبول العرض الشامل الأكثر أفضلية بالنسبة إلى مجموع الحصص.

ولهذا الغرض، يحدد نظام الاستشارة الطريقة المعتمدة لإسناد الحصص.

تؤخذ بعين الاعتبار عروض التخفيض من الثمن المقدمة من لدن المتنافسين حسب عدد الحصص الممكن إسنادها إليهم.

3. يقصد في مدلول هذه المادة بالحصة ما يلي:

فيما يتعلق بالتوريدات: مادة أو مجموعة من المواد أو أشياء أو سلع لها نفس الطبيعة وتكتسي صبغة متجانسة أو متشابهة أو متكاملة؛

فيما يتعلق بالأشغال: جزء من العمل المراد إنجازه أو حرفة أو مجموعة أعمال تندرج ضمن مجموعة متجانسة إلى حد ما وتتوفر على مواصفات تقنية متشابهة أو متكاملة؛

فيما يخص الخدمات: جزء من العمل المراد إنجازه أو مجموعة من الأعمال تندرج ضمن مجموعة متجانسة إلى حد ما وتتوفر على مواصفات تقنية متشابهة أو متكاملة.

المادة 11

صفقة تصور وإنجاز

تعتبر صفقة تصور وإنجاز كل صفقة أشغال فريدة تبرم مع صاحب عمل أو تجمع لأصحاب أعمال وتتعلق بما يلي:

إما بتصور المشروع وبتنفيذ الأشغال؛

وإما بتصور منشأة كاملة وإنجازها وتسليمها.

يمكن لصاحب المشروع أن يلجأ إلى صفقة تصور وإنجاز عندما يتبين:

أن إنجاز المشروع يتطلب، منذ البداية، إشراك صاحب التصور مع منجز العمل؛

وأن موضوع الصفقة يتعلق بمشروع بنية تحتية من نوع خاص أو بأعمال ذات طبيعة خاصة تتطلب طرائق خاصة ومبتكرة ومراحل تصنيع مندمجة بشكل وثيق.

تتضمن صفقة التصور والإنجاز التزاما بتحسين مستوى النجاعة الطاقية.

تبرم صفقة التصور والإنجاز عن طريق المباراة طبقا لمقتضيات الفرع الثاني من الباب الرابع من هذا المرسوم.

يقوم صاحب المشروع، بوسائله الخاصة أو باللجوء إلى المساعدة للإشراف على المشروع، ببرمجة وبتنسيق تدخل كل من صاحب التصور ومنجز العمل، وكذا بمراقبة احترام صاحب الصفقة لالتزاماته التعاقدية وتتبع حسن سير الأعمال موضوع الصفقة.

تحدد صفقة التصور والإنجاز كيفيات التنسيق والمراقبة المشار إليهما في الفقرة أعلاه.

يشترط من أجل اللجوء إلى صفقة التصور والإنجاز:

الحصول على ترخيص مسبق من رئيس الحكومة يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، فيما يخص صفقات الدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم؛

الحصول على ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالداخلية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، فيما يخص صفقات الجماعات الترابية.

يعد صاحب المشروع المعني، عند نهاية تنفيذ صفقة التصور والإنجاز، تقريرا يتضمن ،على وجه الخصوص، تقييما لمدى مطابقة تنفيذ الصفقة للترخيص الممنوح، وتقييما للنتائج المحصل عليها ويحدد، عند الاقتضاء، الإكراهات التي واجهت صاحب المشروع.

يرفع هذا التقرير إلى رئيس الحكومة من لدن الوزير المعني أو إلى الوزير المكلف بالداخلية من لدن الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية.

المادة 12

الحوار التنافسي

الحوار التنافسي هو المسطرة التي يقوم بموجبها صاحب المشروع بإجراء حوار مع المترشحين المقبولين للمشاركة فيه من أجل تحديد أو تطوير حلول من شأنها تلبية حاجاته.

ينصب الحوار التنافسي على مشاريع تكتسي طابعا معقدا أو مشاريع مبتكرة لا يستطيع صاحب المشروع، بوسائله الخاصة، تحديد الشروط التقنية لإنجازها، والتركيبة القانونية والمالية المتعلقة بها.

يتم إجراء مسطرة الحوار التنافسي عبر ثلاث مراحل متتالية كما يلي:

ألف) الدعوة إلى المنافسة:

يقوم صاحب المشروع في هذه المرحلة:

بنشر إعلان الدعوة إلى المنافسة المتعلق بالحوار التنافسي وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 50 من هذا المرسوم، غير أن الأجل بين تاريخ نشر الإعلان والتاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات لا يمكن أن يقل عن خمسة عشر يوما؛

بإعداد نظام الاستشارة للحوار التنافسي طبقا لأحكام المادة 21 من هذا المرسوم؛

بإعداد برنامج وظيفي يحدد طبيعة وحجم الحاجات المراد تلبيتها والأهداف التي يتعين تحقيقها. يوضع هذا البرنامج رهن إشارة المتنافسين.

تودع أو تسلم ملفات الترشيحات المكونة طبقا لمقتضيات 1(من ألف(وباء(من II من المادة 53 من هذا المرسوم من لدن المتنافسين وفق الشروط المحددة في المادة 54 من المرسوم نفسه.

يتم قبول المترشحين للمشاركة في الحوار التنافسي وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المادتين 56 و57 من هذا المرسوم، من لدن لجنة يحدد تأليفها وفقا لمقتضيات المادة 55 من المرسوم نفسه.

يخبر صاحب المشروع المترشحين الذين لم يتم قبولهم بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

مع مراعاة مقتضيات (الفقرة الأخيرة من البند ألف) من هذه المادة، يخبر صاحب المشروع، وفق نفس الأشكال، المترشحين المقبولين ويدعوهم للمشاركة في الحوار التنافسي داخل أجل يحدده.

يسلم صاحب المشروع البرنامج الوظيفي المفصل ومشروع دفتر الشروط الخاصة إلى المترشحين المقبولين.

لا يمكن أن يقل عدد المترشحين المقبولين للمشاركة في الحوار التنافسي عن مترشحين اثنين.

إذا كان عدد المترشحين المقبولين للمشاركة يقل عن اثنين، يقوم صاحب المشروع بإنهاء المسطرة ويخبر بذلك المترشح المقبول إن وجد.

باء(سير الحوار التنافسي:

1. يقوم صاحب المشروع، خلال هذه المرحلة، بإجراء حوار تنافسي مع كل مترشح من المترشحين المقبولين لتقديم عرض.

يجرى الحوار التنافسي عبر جولات متتالية ، تسلم فيها العروض المتضمنة للحلول المقترحة من لدن المترشحين في كل جولة.

يساعد صاحب المشروع، في جميع جولات الحوار التنافسي، اثنان على الأقل من ممثلي إدارته، يكون أحدهم تابعا للمصلحة المعنية بالعمل موضوع الحوار التنافسي.

يمكن لصاحب المشروع أن يناقش مع المترشحين المقبولين جميع جوانب المشروع، ولا سيما الجوانب القانونية والتقنية والمالية.

يتم الاستماع إلى كل مترشح في ظروف تتسم بالتقيد بمبدإ المساواة في التعامل مع المتنافسين المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا المرسوم.

لا يجوز لصاحب المشروع أن يقدم لبعض المترشحين معلومات من شأنها أن تمنحهم أفضلية تنافسية على غيرهم، كما لا يجوز له أن يكشف للمترشحين الآخرين عن الحلول المقترحة أو عن معلومات سرية مقدمة من لدن أحد المترشحين في إطار الحوار التنافسي دون الحصول على موافقة صريحة من هذا الأخير.

يواصل صاحب المشروع الحوار التنافسي مع المترشحين المتنافسين حتى يتمكن من تحديد الحل أو الحلول التي من شأنها أن تلبي حاجاته المحددة في البرنامج الوظيفي.

عند انتهاء المناقشات مع كل مترشح، يتم إعداد محضر يوقعه بصورة مشتركة صاحب المشروع والمترشح.

يجوز لصاحب المشروع أن يطلب توضيحات أو تفاصيل تتعلق بالحلول المقترحة من لدن المترشحين دون أن تترتب على هذه التوضيحات أو التفاصيل تغيير العناصر الأساسية للعرض أو الخصائص الرئيسية لدفتر الشروط الخاصة.

عند انتهاء جولات الحوار التنافسي، لا تقبل إلا الحلول التي تستجيب على نحو أفضل للمعايير المحددة من لدن صاحب المشروع في البرنامج الوظيفي.

وفي هذه الحالة، يتم إعداد محضر ي بين المترشحين المقبولين والمترشحين غير المقبولين. تسلم نسخة من هذا المحضر إلى لجنة فتح العروض وفحصها؛

عند انتهاء الحوار التنافسي، يخبر صاحب المشروع بذلك المترشحين الذين شاركوا في جميع جولات الحوار التنافسي، وذلك بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

يحصر صاحب المشروع البنود النهائية لدفتر الشروط الخاصة ويسلمه للمترشحين المقبولين ويدعوهم، في اليوم نفسه، وفق الشكليات نفسها، إلى تسليم عروضهم داخل أجل لا يقل عن ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إرسال الدعوة، مع بيان مكان تسليم العروض وتاريخ فتحها وفحصها.

يجب أن تتضمن هذه العروض، علاوة على دفتر الشروط الخاصة الموقع بالأحرف الأولى والموقع عليه، العرض المالي للمترشح.

يعد صاحب المشروع تقريرا شاملا ومفصلا حول سير ومضمون المناقشات التي أجراها مع المترشحين والاختيارات التي حصرها.

يوقع هذا التقرير من لدن صاحب المشروع وممثلي الإدارة المشار إليهم في 1(من باء(من هذه المادة. يحتفظ بهذا التقرير في ملف الصفقة.

جيم) نتائج الحوار التنافسي:

خلال هذه المرحلة، تقوم اللجنة المشار إليها في ألف (من ١١) من هذه المادة بفتح وفحص العروض المقدمة من لدن المترشحين طبقا لمقتضيات المواد 42 و45 إلى 48 من هذا المرسوم.

تقوم هذه اللجنة، بعد ذلك، بتقييم وترتيب العروض المالية المقدمة من لدن المترشحين وتقترح على صاحب المشروع قبول العرض الأقل ثمنا.

يمكن أن ينص نظام الاستشارة للحوار التنافسي على منح جوائز مالية للمترشحين التي كانت عروضهم الأحسن ترتيبا في حدود ثلاثة مترشحين.

يتم خصم مبلغ الجائزة المالية الممنوحة لصاحب الصفقة من المبالغ المستحقة له برسم هذه الصفقة.

المادة 13

العرض التلقائي

يمكن لكل مقاول أو مورد أو خدماتي أن يقترح، بمبادرة منه، على صاحب المشروع كل مشروع أو فكرة أو عملية تقدم وظائف جديدة أو خدمات جديدة أو ابتكارات تقنية تستجيب لحاجة محتملة لم يتم تحديدها مسبقا من لدن صاحب المشروع.

لا يمكن أن يعتبر عرضا تلقائيا كل عرض سبق أن كان موضوع دعوة إلى المنافسة.

لا يمكن أن يتعلق العرض التلقائي بمشروع سبق أن قام صاحب المشروع بإنجازدراسات في شأنه، إلا إذا تبين أن هذه الدراسات أصبحت متجاوزة.

يقوم صاحب المشروع بتقييم مسبق لاقتراح صاحب العرض التلقائي.

إذا قرر صاحب المشروع قبول العرض التلقائي المقدم إليه، يقوم، في مرحلة أولى ، بإعداد برنامج وظيفي للحاجات قبل الدعوة، في مرحلة ثانية، إلى المنافسة، من أجل إنجاز المشروع أو الفكرة أو العملية موضوع العرض التلقائي.

لا يمكن لصاحب المشروع اللجوء إلى مسطرة التفاوض قصد التعاقد مع صاحب العرض التلقائي، إلا إذا تبين أن العرض التلقائي يستند إلى تكنولوجيا خاصة لا يملكها ولا يتقنها إلا صاحب العرض التلقائي، ولا يوجد أي بديل آخر لتلبية حاجات صاحب المشروع.

بعد إعداد البرنامج الوظيفي للحاجات المشار إليه أعلاه، يقوم صاحب المشروع بالدعوة إلى المنافسة.

ولهذه الغاية، يتولى إعداد ملف طلب العروض على أساس الاقتراحات المقدمة من لدن صاحب العرض التلقائي الذي يتعين عليه أن يحدد كتابة لصاحب المشروع البيانات السرية التي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، الكشف عنها.

يمكن لصاحب العرض التلقائي، على غرار المتنافسين الآخرين، المشاركة في مسطرة طلب العروض التي تم الإعلان عنها طبقا لمقتضيات هذا المرسوم.

عندما يشارك صاحب العرض التلقائي في طلب العروض، يستفيد من هامش للأفضلية يتخذ شكل زيادة تتراوح بين خمسة بالمائة (5%) وعشرة بالمائة (10%) من التنقيط الإجمالي للعرض.

تحدد في نظام الاستشارة كيفيات تطبيق هامش الأفضلية الذي يمنح لصاحب العرض التلقائي المشارك في الدعوة إلى المنافسة.

ينصب تقييم عروض المتنافسين، على وجه الخصوص، على الجوانب التالية:

التناسق العام للمشروع ومدى ملاءمته مع المهمة المسندة إلى صاحب المشروع؛

جودة ونجاعة الحلول التقنية المقترحة؛

تحليل التكاليف مقارنة بمزايا المشروع؛

تنافسية العرض وإمكانية خلق فرص الشغل؛

كيفيات نقل التكنولوجيا؛

جودة التركيبة التعاقدية والمالية المقترحة.

يتم تقييم عروض المتنافسين والبت فيها وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة 144 من هذا المرسوم.

6. ينص نظام الاستشارة على منح جائزة مالية لصاحب العرض التلقائي في إحدى الحالات التالية:

إذا تم قبول عرضه التلقائي، دون أن يشارك في الدعوة إلى المنافسة؛

إذا شارك في الدعوة إلى المنافسة، دون أن يتم إسناد الصفقة إليه؛

إذا تم إعلانه نائلا للصفقة.

وفي هذه الحالة، يتم خصم مبلغ الجائزة المالية الممنوحة له من المبالغ المستحقة بصفته صاحب الصفقة.

الفرع الثاني: أثمان الصفقات

المادة 14

طبيعة الأثمان وكيفيات تحديدها

يمكن أن تكون الصفقة بثمن إجمالي أو بأثمان أحادية أو بأثمان مركبة أو بأثمان بنسبة مائوية.

صفقة بثمن إجمالي:

الصفقة بثمن إجمالي هي الصفقة التي يغطي فيها ثمن جزافي مجموع الأعمال موضوع الصفقة. ويتم احتساب هذا الثمن الجزافي، على أساس تفصيل المبلغ الإجمالي. و ي رصد لكل وحدة من هذا التفصيل ثمن جزافي. ويحتسب المبلغ الإجمالي بجمع مختلف الأثمان الجزافية المحددة لكل هذه الوحدات.

وفي الحالة التي تكون فيها الوحدات مرصودة بكميات، فإن الأمر يتعلق بكميات جزافية يعدها صاحب المشروع. وتعد كمية جزافية الكمية التي قدم بشأنها صاحب الصفقة ثمنا جزافيا.

صفقة بأثمان أحادية:

الصفقة بأثمان أحادية هي الصفقة التي تكون فيها الأعمال موزعة، بناء على بيان تقديري مفصل يضعه صاحب المشروع، على وحدات مختلفة، مع الإشارة بالنسبة لكل وحدة من هذه الوحدات إلى الثمن الأحادي المقترح.

تحتسب المبالغ المستحقة برسم الصفقة بتطبيق الأثمان الأحادية على الكميات المنفذة فعليا حسب الصفقة.

صفقة بأثمان مركبة:

تدعى الصفقة صفقة بأثمان مركبة عندما تتضمن أعمالا يؤدى جزء منها على أساس ثمن إجمالي والجزء الآخر على أساس أثمان أحادية. وفي هذه الحالة، يتم تسديد المبالغ المستحقة كما هو منصوص عليه في البندين 1 و2 من هذه المادة.

صفقة بأثمان بنسبة مائوية:

تدعى الصفقة صفقة بثمن بنسبة مائوية عندما يحدد ثمن العمل بواسطة نسبة مائوية تطبق على مبلغ الأشغال المنجزة فعليا دون احتساب الرسوم، والتي تمت معاينتها بصورة قانونية ودون احتساب المبلغ الناتج عن مراجعة الأثمان ومبالغ التعويضات والغرامات المحتملة.

لا يطبق هذا الشكل من الأثمان إلا على أعمال الهندسة المعمارية طبقا لمقتضيات الباب الخامس من هذا المرسوم.

المادة 15

طبيعة الأثمان

يتضمن ثمن الصفقة الربح وجميع الحقوق والضرائب والرسوم والمصاريف العامة والعرضية و، بصورة عامة، جميع النفقات المترتبة على العمل موضوع الصفقة إلى غاية تنفيذ هذا العمل.

غير أنه يمكن لصاحب المشروع أن يدرج في دفتر الشروط الخاصة بندا ينص على أنه يتحمل بموجبه مصاريف الاستخلاص الجمركي أو النقل أو هما معا.

تكون أثمان الصفقات ثابتة أو قابلة للمراجعة أو مؤقتة.

1. الصفقة بثمن ثابت:

يكون ثمن الصفقة ثابتا عندما لا يكمن تعديله خلال أجل تنفيذ الصفقة.

إذا تم تغيير سعر الضريبة على القيمة المضافة، بعد التاريخ الأقصى المحدد لتسليم العروض، يعكس صاحب المشروع هذا التغيير على ثمن التسديد.

بالنسبة للصفقات المتعلقة باقتناء مواد أو خدمات ذات أسعار منظمة، يعكس صاحب المشروع الفارق الناتج عن تغيير أثمان هذه المواد أو الخدمات الحاصل بين تاريخ إيداع العروض وتاريخ التسلم على ثمن التسديد المحدد في الصفقة.

تبرم صفقات التوريدات وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات على أساس أثمان ثابتة.

غير أنه بالنسبة لصفقات التوريدات وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات التي لا تتضمن أسعار منظمة والتي يفوق أجل تنفيذها ستة أشهر، يعكس صاحب المشروع الفارق ،الناتج عن تقلبات أثمان الأعمال موضوع الصفقات المذكورة، الحاصل بين تاريخ إيداع العروض وتاريخ التسليم، على ثمن التسديد المحدد في الصفقة، وذلك وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بقرار لرئيس الحكومة يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالمالية.

تبرم صفقات الدراسات، التي يقل أجل تنفيذها عن ثلاثة أشهر، بثمن ثابت.

الصفقة بثمن قابل للمراجعة:

يكون ثمن الصفقة قابلا للمراجعة عندما يمكن تغييره بسبب التقلبات الاقتصادية التيتحدث خلال تنفيذ الأعمال أو عندما يتطلب إنجازها اللجوء إلى حصة هامة من المواد الأولية التي تتأثر أسعارها، بصورة مباشرة، بتقلبات الأسعار العالمية.

تبرم صفقات الأشغال بأثمان قابلة للمراجعة.

تبرم صفقات الدراسات التي يساوي أو يفوق أجل إنجازها ثلاثة أشهر بأثمنة قابلة للمراجعة.

تحدد قواعد وشروط مراجعة الأثمان بقرار لرئيس الحكومة يتخذ بعد التأشير عليه من لدن الوزير المكلف بالمالية.

تبين دفاتر التحملات صراحة كيفيات مراجعة الأثمان وتاريخ استحقاقها.

الصفقة بثمن مؤقت:

تبرم الصفقة بثمن مؤقت عندما يتعين الشروع في تنفيذ العمل في حين أن جميع الشروط الضرورية لتحديد ثمن أصلي نهائي غير مستوفاة بسبب الصبغة الاستعجالية التي يكتسيها العمل.

لا يجوز إبرام صفقة بثمن مؤقت إلا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 7 من البند II من المادة 89 من هذا المرسوم.

الباب الثالث: أشكال الصفقات وطرق إبرامها

المادة 16

شكل ومحتوى الصفقات

ألف) تعتبر الصفقات عقودا مكتوبة تحدد دفاتر تحملاتها طرق الإبرام وشروط التنفيذ. تتألف دفاتر التحملات من دفاتر الشروط الإدارية العامة ودفاتر الشروط المشتركة ودفاتر الشروط الخاصة.

تحدد دفاتر الشروط الإدارية العامة المقتضيات الإدارية المطبقة على جميع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة من لدن الهيئات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو على صنف معين من هذه الصفقات .

يصادق على هذه الدفاتر بمرسوم.

إذا تضمنت صفقة عدة أصناف من الأعمال، يطبق دفتر الشروط الإدارية العامة المطابق للصنف الراجح من هذه الأعمال.

إذا لم يوجد دفتر شروط إدارية عامة خاص بالأعمال موضوع الصفقة، تخضع هذه الأخيرة لأحد دفاتر الشروط الإدارية العامة الجاري به العمل الأكثر ملاءمة، بعد أن يقوم صاحب المشروع بإدخال التعديلات الضرورية، عند الاقتضاء، في دفتر الشروط الخاصة.

تحدد دفاتر الشروط المشتركة، بصورة أساسية، المقتضيات التقنية المطبقة علىجميع الصفقات المتعلقة بنفس الصنف من الأشغال أو التوريدات أو الخدمات أوعلى جميع الصفقات المبرمة من لدن نفس القطاع الوزاري أو نفس المصلحة المتخصصة أو من لدن جماعة ترابية أو مؤسسة عمومية أو أي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام.

غير أنه يمكن لدفاتر الشروط المشتركة:

- أن تتضمن كل الشروط المشتركة غير الشروط التقنية، التي تهم صنف الصفقات الخاضعة لها أو صفقات القطاع الوزاري أو المصلحة المتخصصة أو الجماعة الترابية

أو المؤسسة العمومية المعنية أو الشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني، وذلك مع التقيد بمقتضيات دفتر الشروط الإدارية العامة؛ - أن تحدد، على وجه الخصوص، البنود المالية المشتركة التي تهم طبيعة الأعمال ، ولا سيما تحديد الأثمان وصيغ مراجعة الأثمان طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

تتم المصادقة على هذه الدفاتر بقرار للوزير المعني يؤشر عليه الوزير المكلف بالمالية ،إذا كانت هذه الدفاتر تتضمن بنودا لها انعكاس مالي.

يمكن تمديد نطاق تطبيق دفاتر الشروط المشتركة الخاصة بقطاع وزاري أو بمؤسسة عمومية أو بأي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام لتشمل قطاعات وزارية أخرى أو مؤسسات عمومية أخرى أو أشخاص اعتبارية أخرى خاضعة للقانون العام بموجب قرار للوزير المعني أو بمقرر للجهاز التداولي للمؤسسة العمومية المعنية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني، حسب الحالة.

فيما يخص صفقات الجماعات الترابية، فإن دفاتر الشروط المشركة المطبقة عليها يتم إعدادها والمصادقة عليها بقرار للوزير المكلف بالداخلية.

غير أنه يمكن، عند الاقتضاء، بموجب قرار للوزير المكلف بالداخلية، تمديد نطاق تطبيق دفاتر الشروط المشتركة الخاصة بقطاع وزاري أو مؤسسة عمومية أو أي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام لتشمل الجماعات الترابية.

3. يحدد دفتر الشروط الخاصة البنود المتعلقة بالصفقة ويتضمن الإحالة إلى النصوص العامة المطبقة والإشارة إلى مواد دفاتر الشروط المشتركة، وعند الاقتضاء، إلى مواد دفتر الشروط الإدارية العامة التي يتم الحيد عنها، دون إعادة التنصيص على مقتضيات دفاتر الشروط الإدارية العامة أو دفاتر الشروط المشتركة التي لم يتم الحيد عنها.

يوقع صاحب المشروع على دفتر الشروط الخاصة قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة. ويمكن أن يأخذ هذا التوقيع شكل توقيع منسوخ رقميا أو توقيع إلكتروني فيما يخص دفتر الشروط الخاصة المنشور في بوابة الصفقات العمومية.

باء(يجب أن تتضمن دفاتر الشروط الخاصة، على الأقل، البيانات والشروط التالية:

طريقة الإبرام؛

الإحالة الصريحة إلى مقتضيات هذا المرسوم التي تم بموجبها إبرام الصفقة؛

بيان الأطراف المتعاقدة وأسماء وصفات الموقعين المتصرفين باسم الهيئة المعنية وباسم المتعاقد معها؛

موضوع ومحتوى الأعمال المراد إنجازها، مع الإشارة إلى مكان تنفيذ الأعمال؛ ه. جرد الوثائق المدمجة في الصفقة حسب أولويتها؛

و. الثمن، مع مراعاة المقتضيات المتعلقة بالصفقات بأثمان مؤقتة؛ ز. أجل التنفيذ أو تاريخ انتهاء الصفقة؛

اللجوء إلى تشغيل اليد العاملة المحلية بالنسبة لصفقات الأشغال والخدمات ما عدا الدراسات؛

اللجوء إلى الحرفيين بالنسبة للصفقات التي تتضمن مكونا حرفيا؛

اللجوء، وفق الشروط المحددة في المادتين 144 و145 من هذا المرسوم، إلى الخبراء المقيمين بالمغرب، سواء بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات أو بتلك المتعلقة بالنظم المعلوماتية؛

شروط استلام الأعمال، وعند الاقتضاء، شروط تسليمها؛

شروط منح واسترجاع التسبيقات وفق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛ م. شروط تسديد المبالغ طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛ ن. شروط الرهن؛ س. شروط الفسخ؛

المصادقة على الصفقة من لدن السلطة المختصة؛

التزام صاحب الصفقة بموافاة صاحب المشروع بالوثائق التي تثبت الأداء الفعلي للأجور والتكاليف الاجتماعية المتعلقة بأجرائه، بالموازاة مع تقدم تنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، متى كانت الصفقة تتعلق بأعمال حراسة البنايات الإدارية أو بأعمال صيانتها أو نظافتها أو صيانة المساحات الخضراء.

إلزام صاحب الصفقة بأن يقدم لصاحب المشروع الوثائق التي تثبت أدائه لمستحقات المتعاقد من الباطن، طيلة سريان تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها من الباطن في حالة لجوء صاحب الصفقة إلى التعاقد من الباطن.

يجب أن تنص أيضا دفاتر الشروط الخاصة على البيانات الأخرى المنصوص على وجوب تضمينها فيها بموجب دفاتر الشروط الإدارية العامة.

يمكن إعداد دفاتر شروط خاصة موحدة وفق نماذج تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية بالنسبة لصفقات الدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام وبقرار للوزير المكلف بالداخلية بالنسبة لصفقات الجماعات الترابية.

جيم) تبرم الصفقات على أساس عقد الالتزام الذي يوقعه نائل الصفقة وعلى أساس دفتر الشروط الخاصة.

المادة 17

نشر البرنامج التوقعي لثلاث سنوات

يقوم صاحب المشروع، في بداية كل سنة مالية، وقبل متم الثلاثة أشهر الأولى منها على أبعد تقدير، بنشر البرنامج التوقعي لثلاث سنوات للصفقات التي يعتزم إبرامها برسم السنة المالية المعنية والسنتين الموليتين، وذلك في جريدة ذات توزيع وطني وفي بوابة الصفقات العمومية.

يعلق هذا البرنامج التوقعي، من لدن صاحب المشروع، في مقار الهيئة التابع لها طيلة مدة ثلاثين يوما على الأقل.

يمكن لصاحب المشروع، عند الحاجة، إدخال تعديلات على البرنامج التوقعي لثلاث سنوات.

ي نشر البرنامج التوقعي لثلاث سنوات المعدل وفق الشكليات المشار إليها أعلاه.

يجب أن يتضمن البرنامج التوقعي لثلاث سنوات، على وجه الخصوص، ما يلي:

بالنسبة للسنة المالية المعنية، الإشارة، بالنسبة لكل صفقة، إلى موضوع الدعوة إلى المنافسة، وطبيعة العمل، ومكان التنفيذ ،وطريقة الإبرام المعتزم اعتمادها ،والتقدير المتوقع لكلفة العمل، والفترة الزمنية المتوقعة لنشر إعلان الدعوة إلى المنافسة، وعند الاقتضاء، بيان ما إذا كانت الصفقة مخصصة للمقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وللتعاونية ولاتحاد التعاونيات وللمقاول الذاتي؛

بالنسبة للسنتين الموليتين للسنة المعنية، تقديم مج م ع للمشاريع أو العمليات الرئيسية التي يعتزم صاحب المشروع إنجازها في إطار البرمجة الميزانياتية الممتدة على ثلاث سنوات.

يعد البرنامج التوقعي لثلاث سنوات للصفقات وفق نموذج يحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية.

المادة 18

طلب إبداء الاهتمام

يهدف طلب إبداء الاهتمام إلى تمكين صاحب المشروع من تحديد المتنافسين المحتملين ،قبل الشروع في الدعوة إلى المنافسة.

يكون طلب إبداء الاهتمام موضوع إعلان ينشر في جريدة ذات توزيع وطني، على الأقل، وفي بوابة الصفقات العمومية لمدة يحددها صاحب المشروع.

يتضمن إعلان طلب إبداء الاهتمام، على وجه الخصوص:

موضوع العمل المراد إنجازه؛

الوثائق التي يجب الإدلاء بها من لدن المتنافسين؛

مكان سحب الملفات؛

مكان استلام الترشيحات؛

التاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات.

لا يمكن أن يترتب على طلب إبداء الاهتمام الحد من عدد المتنافسين.

لا يخول طلب إبداء الاهتمام أي حق للمتنافسين المحتملين كما لا يبرر اللجوء إلى المسطرة التفاوضية أو طلب العروض المحدود، ما عدا إذا توافرت شروط اللجوء إلى هاتين المسطرتين.

المادة 19

طرق إبرام الصفقات

باستثناء أعمال الهندسة المعمارية الخاضعة لمقتضيات الباب الخامس من هذا المرسوم ،تبرم صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات عن طريق طلب العروض أو المباراة أو وفق المسطرة التفاوضية.

ا. طلب العروض:

1. يمكن أن يكون طلب العروض مفتوحا أو محدودا.

يكون طلب العروض «مفتوحا»، عندما يمكن لكل متنافس الحصول على ملف الاستشارة وتقديم عرضه. ويكون طلب العروض «محدودا» عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمتنافسين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم.

علاوة على طلب العروض المفتوح، يمكن أيضا إبرام صفقات وفق مسطرة طلب العروض المفتوح المبسط، عندما يساوي أو يقل المبلغ التقديري للصفقة عن مليون (1.000.000) درهم دون احتساب الرسوم.

يخضع طلب العروض المفتوح المبسط إلى الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا المرسوم بالنسبة لطلب العروض المفتوح، مع مراعاة ما يلي:

تتألف لجنة طلب العروض المفتوح المبسط من الرئيس وعضو واحد يعينه صاحب المشروع وممثل للخزينة العامة للمملكة أو ممثل للوزير المكلف بالمالية كما هو منصوص عليه في المادة 38 من هذا المرسوم، حسب الحالة.

ينشر إعلان طلب العروض المفتوح المبسط في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدة واحدة على الأقل؛

يحدد أجل نشر الإعلان في عشرة أيام، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة ؛

لا يضم الملف التقني للمتنافس، المشار إليه في (باء من ا) من المادة 28 من هذا المرسوم، الشهادات المرجعية والتصريح بمخطط التحمل.

يكون طلب العروض «بالانتقاء المسبق» عندما لا يسمح بتقديم العروض، بعد استشارة لجنة الانتقاء المسبق، إلا للمتنافسين الذين يتوفرون على المؤهلات الكافية، ولا سيما من الناحية التقنية والمالية.

يمكن أن يكون طلب العروض وطنيا أو دوليا.

يكون طلب العروض «وطنيا» عندما لا يقبل للمشاركة فيه إلا المتنافسين المقيمين في المغرب.

ما عدا الحالات المبررة، بصورة قانونية، بشهادة إدارية يعدها صاحب المشروع تحت مسؤوليته، يتم اللجوء إلى طلب العروض الوطني إذا كان المبلغ التقديري للصفقة يقل أو يساوي عشرة ملايين(10.000.000) درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات

الأشغال ومليون (1.000.000) درهم دون احتساب الرسوم بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات.

يمكن تغيير الحدود المشار إليها أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.

يكون طلب العروض «دوليا» عندما يتم قبول المتنافسين المقيمين أو غير المقيمين في المغرب للمشاركة فيه. ويهم الصفقات التي يتجاوز مبلغها التقديري الحدود المذكورة أعلاه.

المباراة:

تمكن المباراة من إجراء تبار بين المتنافسين، على أساس برنامج، من أجل إنجاز عمل يستوجب أبحاثا خاصة ذات طابع تقني أو جمالي أو مالي.

المسطرة التفاوضية:

تمكن المسطرة التفاوضية صاحب المشروع من إجراء مفاوضات مع متنافس أو أكثر من أجل إسناد الصفقة طبقا للشروط المنصوص عليها في الفرع الثالث من الباب الرابع من هذا المرسوم.

استثناءا من مقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة، يمكن اللجوء إلى تنفيذ أعمالبواسطة سندات طلب طبقا للشروط المحددة في المادة 91 من هذا المرسوم.

الباب الرابع: مساطر إبرام الصفقات العمومية

الفرع الأول: طلب العروض

الجزء الفرعي الأول: طلب العروض المفتوح أو المحدود

المادة 20

مبادئ وكيفيات

1. يخضع طلب العروض المفتوح أو المحدود للمبادئ التالية:

الدعوة إلى المنافسة؛

فتح الأظرفة في جلسة عمومية؛

فحص العروض من لدن لجنة طلب العروض؛

اختيار العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية من لدن لجنة طلب العروض قصد اقتراحه على صاحب المشروع؛

وجوب قيام صاحب المشروع الذي يجري طلب العروض بتبليغ الكلفة التقديرية للأعمال إلى أعضاء لجنة طلب العروض طبقا لمقتضيات المادة 39 من هذا المرسوم.

لا يجوز إبرام صفقات عن طريق طلب العروض المحدود إلا بالنسبة للأعمال التي لا يمكن تنفيذها سوى من لدن عدد محدود من المقاولين أو الموردين أو الخدماتيين، اعتبارا لطبيعتها وخصوصيتها ولأهمية الكفاءات والموارد الواجب تسخيرها والوسائل والمعدات التي يتعين استعمالها، على أن يقل المبلغ التقديري لهذه الأعمال عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم دون احتساب الرسوم.

يتعين على صاحب المشروع أن يستشير ثلاثة متنافسين، على الأقل، بوسعهم الاستجابة على نحو أفضل للحاجات المراد تلبيتها.

يكون اللجوء إلى طلب العروض المحدود موضوع شهادة إدارية يعدها صاحب المشروع توضح الأسباب التي دعته إلى اختيار هذه المسطرة.

يمكن أن يكون طلب العروض «بتخفيض أو بزيادة» أو «بعروض أثمان».

بالنسبة لطلبات العروض «بتخفيض أو بزيادة»، ي و ق ع المتنافس التزاما بتنفيذ الأشغال أو الخدمات أو تسليم التوريدات على أساس تخفيض من الكلفة التقديرية التي يعدها صاحب المشروع أو على أساس زيادة عليها. ويعبر عن هذا التخفيضأو هذه الزيادة بنسبة مائوية.

لا يمكن أن تساوي الزيادة أو التخفيض المقترح من لدن المتنافس صفرا ويجب التعبير عن هذه الزيادة أو هذا التخفيض بنسبة مائوية برقمين على الأكثر بعد الفاصلة، تحت طائلة إقصاء عرضه.

تبرم الصفقات العمومية المتعلقة بحراسة المباني الإدارية أو تنظيفها وصيانة المساحات الخضراء عن طريق طلب العروض «بزيادة».

بالنسبة لطلبات العروض «بعروض بأثمان»، لا يتضمن ملف طلب العروض إلا بيانات تتعلق بطبيعة وأهمية الأشغال أو التوريدات أو الخدمات التي يقترح المتنافس أثمانها ويحصر مبلغها النهائي.

المادة 21

نظام الاستشارة

يعتبر نظام الاستشارة وثيقة تحدد شروط تقديم العروض ومعايير وكيفيات إسناد الصفقة.

يكون كل طلب عروض موضوع نظام استشارة يعده صاحب المشروع.

يبين نظام الاستشارة، على وجه الخصوص، البيانات التالية:

لائحة الوثائق التي يجب أن يدلي بها المتنافسون كما هي منصوص عليها في المادة 28 من هذا المرسوم؛

معايير قبول المتنافسين وإسناد الصفقة. ويجب أن تكون لهذه المعايير صلة مباشرة بموضوع الصفقة المراد إبرامها، وأن تكون موضوعية، وأن لا تكون تمييزية وغير متناسبة مع محتوى الأعمال المزمع إنجازها.

يمكن أن ترفق معايير قبول المتنافسين بمعاملات ترجيح. ويجب ألا يترتب، بأي حال من الأحوال، على هذه المعاملات الحد من المنافسة؛

نسبة خمسة عشرة في المئة) %15(المطبقة في إطار الأفضلية الوطنية المنصوص عليها في المادة 147 من هذا المرسوم؛

العملة أو العملات القابلة للتحويل التي يجب أن يعبر بها عن ثمن العرض المالي ،إذا كان المتنافس غير مقيم بالمغرب.

تحول مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم، وذلك من أجل تقييم هذه العروض ومقارنتها.

يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم، الصادر عن بنك المغرب ، والمعمول به في أول يوم عمل من الأسبوع السابق للأسبوع الذي يتم خلاله فتح الأظرفة. - اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المتنافسين؛

عند الاقتضاء، الشروط والكيفيات التي يتم وفقها فحص العروض البديلة وتقييمها بالمقارنة مع الحل الأساسي المنصوص عليه في دفتر الشروط الخاصة، طبقا لمقتضيات المادة 33 من هذا المرسوم؛

عند الاقتضاء، العدد الأقصى للحصص التي يمكن إسنادها إلى نفس المتنافس وطريقة إسناد الحصص طبقا لمقتضيات المادة 10 من هذا المرسوم؛

عند الاقتضاء، رقم الثمن أو الأثمنة الأحادية الأساسية وبيانها ومبلغها التقديري أو مبالغها التقديرية.

تحدد معايير قبول وإسناد الصفقة المنصوص عليها في نظام الاستشارة كما يلي:

1. بالنسبة لصفقات الأشغال:

تأخذ معايير قبول المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

أ. الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛ ب. المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء؛ ج. أهمية مخطط التحمل، عند الاقتضاء.

يتم تقييم هذه المعايير حسب الوثائق المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.

عندما يكون تقديم العرض التقني المنصوص عليه في المادة 31 من هذا المرسوم مطلوبا ،يمكن تتميم معايير القبول، على وجه الخصوص، بما يلي:

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها للورش؛

التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال المراد تنفيذها؛

عدد الحرفيين والمعلمين (الحرفيين الرئيسيين) وتجربتهم الذين يلتزم المتنافس بالاستعانة بخدماتهم، بالنسبة لأعمال المحافظة على المدن العتيقة وترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والقديمة؛

الجدول الزمني للإنجاز المقترح؛

أساليب وطرائق البناء؛

الجودة الجمالية والوظيفية للعمل؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية؛

درجة استعمال المنتوج المغربي المنشأ؛

تواجد مقر المتنافس بالجهة المعنية بالمشروع، عند الاقتضاء.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. ويتضمن نظام الاستشارة العتبة المحددة لقبول المتنافسين.

يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.

2. بالنسبة لصفقات التوريدات:

تأخذ معايير قبول المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

أ. الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛ ب. المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء؛ ج. أهمية مخطط التحمل، عند الاقتضاء.

يتم تقييم هذه المعايير وفق الوثائق المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.

عندما يكون تقديم العرض التقني مطلوبا، يمكن، حسب الحالة، تتميم معايير القبول، على وجه الخصوص ، بما يلي:

الجودة الوظيفية للتوريدات؛

الضمانات المقدمة؛

الخدمة بعد البيع؛

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز العمل؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية؛

اللجوء إلى منتوجات الصناعة التقليدية المغربية، عند الاقتضاء؛

تواجد مقر المتنافس بالجهة المعنية بالأعمال موضوع الصفقة، عند الاقتضاء.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. تحدد عتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة.

يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.

غير أنه بالنسبة للتوريدات المفضية إلى تكلفة استعمال أو صيانة أو هما معا، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار معيار «كلفة الاستعمال أو الصيانة أو هما معا» من أجل إسناد الصفقة. ولهذه الغاية، تسند الصفقة على أساس الثمن الإجمالي الذي يجمع بين ثمن الشراء والتقييم النقدي لكلفة الاستعمال أو الصيانة أو هما معا طيلة مدة محددة.

3. بالنسبة لصفقات الخدمات:

تأخذ معايير قبول المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛

المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء؛

أهمية مخطط التحمل، عند الاقتضاء؛

تواجد المتنافس في الجهة المعنية بالمشروع، عند الاقتضاء.

يتم تقييم هذه المعايير وفق الوثائق المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.

عندما يكون تقديم العرض التقني مطلوبا، يمكن، حسب الحالة، تتميم معايير القبول، على وجه الخصوص، بما يلي:

المنهجية المقترحة؛

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها من أجل العمل المراد إنجازه؛

البرنامج الزمني لتسخير الموارد البشرية؛

الطابع الابتكاري للعرض؛

جودة المساعدة التقنية؛

درجة نقل الكفاءات والمعارف؛

الضمانات المقدمة؛

الجدول الزمني للإنجاز المقترح؛

التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية؛

درجة اللجوء إلى خبراء مغاربة من لدن المتنافسين غير المقيمين في المغرب ،بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات بما فيها صفقات تصور وتطوير وتطبيق النظم المعلوماتية.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. تحدد عتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة.

بعد قبول المتنافسين، يتم إسناد الصفقة على أساس:

العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذاالمرسوم بالنسبة للصفقات المتعلقة بأعمال غير أعمال الدراسات؛

العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 144 من هذا المرسوم بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات.

يجب أن يوقع صاحب المشروع نظام الاستشارة قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة . و يأخذ هذا التوقيع شكل توقيع منسوخ رقميا أو توقيع إلكتروني فيما يخص نظام الاستشارة المنشور في بوابة الصفقات العمومية.

المادة 22

ملف طلب العروض

1. يكون كل طلب عروض موضوع ملف يعده صاحب المشروع، ويتضمن ما يلي:

أ. نسخة من الإعلان عن طلب العروض أو الرسالة الدورية المنصوص عليها في المادة 23 من هذا المرسوم، حسب الحالة؛ ب. نظير من دفتر الشروط الخاصة؛ ج. التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛

نموذج عقد الالتزام المشار إليه في المادة 30 من هذا المرسوم؛

نموذج لجدول الأثمان ونموذج للبيان التقديري المفصل أو نموذج لجدول الأثمان-البيان التقديري المفصل عندما يتعلق الأمر بصفقة بأثمان أحادية؛

نموذج جدول أثمان التموينات عندما ينص دفتر الشروط الخاصة على ذلك؛

بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي، نموذج جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي حسب كل وحدة مع بيان الكميات الجزافية أو عدم بيانها؛ ح. نموذج إطار التفصيل الفرعي للأثمان، عند الاقتضاء؛ ط. نموذج التصريح بالشرف؛ ي. نموذج التصريح بمخطط التحمل؛

ك. نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 أعلاه.

يوافي صاحب المشروع أعضاء لجنة طلب العروض المنصوص عليها في المادة

38 من هذا المرسوم بملف طلب العروض، ستة أيام، على الأقل، قبل نشر إعلان طلب العروض في بوابة الصفقات العمومية أو إرسال الرسالة الدورية إلى المتنافسين، حسب الحالة.

يتوفر أعضاء لجنة طلب العروض على أجل ستة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم ملف طلب العروض لإطلاع صاحب المشروع على ملاحظاتهم المحتملة.

يجب أن تكون ملفات طلب العروض متاحة قبل نشر الإعلان عن طلب العروض وأن توضع رهن إشارة المتنافسين ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان في إحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة 23 بعده وإلى غاية التاريخ الأقصى لتسليم العروض.

يمكن تحميل ملفات طلب العروض من بوابة الصفقات العمومية.

تسجل أسماء المتنافسين الذين قاموا بسحب ملف طلب العروض أو تحميله في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع الإشارة إلى تاريخ وساعة السحب أو التحميل.

تسلم ملفات طلب العروض مجانا إلى المتنافسين باستثناء التصاميم والوثائق التقنية التي يتطلب استنساخها معدات تقنية خاصة. تحدد أجرة تسليم هذه التصاميم والوثائق التقنية بقرار للوزير المكلف بالمالية.

عندما لا يتم، لأي سبب من الأسباب، تسليم ملف طلب العروض للمتنافس أو لممثله الذي حضر إلى المكان المحدد في الإعلان عن طلب العروض، يقوم صاحب

المشروع، في اليوم نفسه، بتسليمه شهادة تبين سبب عدم تسليم الملف ،مع الإشارة إلى اليوم المحدد لسحبه قصد تمكين المتنافس من إعداد ملفه. يحتفظ بنسخة من هذه الشهادة في ملف الصفقة.

في حالة عدم تسليمه ملف طلب العروض في اليوم المحدد في الشهادة المسلمة له، يجوز للمتنافس أن يلجأ، بواسطة أي وسيلة اتصال تمكن من تحديد تاريخ التوصل، إلى السلطة الرئاسية التي يتبع لها صاحب المشروع المعني بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو عامل العمالة أو الإقليم أو والي الجهة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالجماعات الترابية، يعرض فيها ظروف تقديم طلبه للحصول على الملف المذكور والجواب الذي تلقاه.

إذا تبين لها صحة الطلب، تدعو السلطة المرفوع إليها الأمر، كتابة، صاحب المشروع إلى تسليم ملف طلب العروض فورا إلى المتنافس المعني، وعند الاقتضاء، إلى تأجيل تاريخ فتح الأظرفة لمدة توازي، على الأقل، المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الطلب وتاريخ تسليم الملف إلى المشتكي.

ينشر إعلان التأجيل في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية.

يمكن لصاحب المشروع، بصورة استثنائية، إدخال تعديلات على ملف طلب العروض دون تغيير موضوع الصفقة. وفي هذه الحالة، تتم موافاة جميع المتنافسين، الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور، بهذه التعديلات ،و تضمينها في الملفات الموضوعة رهن إشارة المتنافسين الآخرين.

يمكن إدخال هذه التعديلات في أي وقت داخل الأجل الأصلي للإشهار وعلى أبعد تقدير سبعة أيام قبل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.

بعد انصرام الأجل المذكور، يتعين على صاحب المشروع تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة عبر إعلان تعديلي.

إذا كانت التعديلات التي أدخلت على ملف طلب العروض، تستلزم نشر إعلان تعديلي ،فإن هذا الإعلان ينشر طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من البند الثاني من المادة 23 من هذا المرسوم.

وفي هذه الحالة، لا تنعقد جلسة فتح الأظرفة إلا بعد انقضاء أجل عشرة أيام كحد أدنى .ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ صدور الإعلان التعديلي في آخر وسيلة للنشر دون أن يكون التاريخ المحدد للجلسة الجديدة سابقا للتاريخ المقرر في إعلان الإشهار الأصلي.

يجب، في جميع الحالات، احترام أجل الإشهار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من البند الثاني من ا(من المادة 23 أدناه.

يجب إبلاغ جميع المتنافسين الذين قاموا بسحب ملف طلب العروض أو بتحميله ،بالتعديلات التي أدخلت عليه وكذا بالتاريخ الجديد لفتح الأظرفة، عند الاقتضاء.

يتم اللجوء إلى الإعلان التعديلي في إحدى الحالات التالية:

إذا أدخل صاحب المشروع تعديلات على ملف طلب العروض دون احترام أجل سبعة أيام المنصوص عليه أعلاه؛

إذا كانت التعديلات التي تم إدخالها على ملف طلب العروض تقتضي أجلا إضافيا لإعداد العروض؛

إذا تعلق الأمر بتصحيح أخطاء جلية تمت معاينتها في الإعلان المنشور؛

إذا لاحظ صاحب المشروع، بعد نشر الإعلان، أن الأجل الذي يسري بين تاريخ نشر الإعلان وتاريخ جلسة فتح الأظرفة غير مطابق لأجل الإشهار المنصوص عليه في المادة 23 أدناه.

8. إذا اعتبر أحد المتنافسين أن الأجل المقرر في إعلان الإشهار غير كاف لإعداد العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال موضوع الصفقة، أمكنه، خلال النصف الأول من أجل الإشهار، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة. ويجب أن تتضمن هذه الرسالة كل العناصر التي تمكن صاحب المشروع من تقييم طلب التأجيل.

إذا أقر صاحب المشروع بوجاهة طلب المتنافس المحال إليه، قام بتأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة. ويكون التأجيل، الذي يعود لصاحب المشروع صلاحية تقدير مدته، موضوع إعلان تعديلي ينشر طبق الشكليات التي يتم وفقها نشر إعلان طلب العروض.

لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة إلا مرة واحدة أيا كان المتنافس الذي يطلبه.

يخبر صاحب المشروع ،بهذا التأجيل، المتنافسين الذين قاموا بسحب ملفات طلب العروض أو بتحميلها.

المادة 23

إشهار طلب العروض

ا. طلب العروض المفتوح:

1. مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، يجب أن يكون كل طلب عروض مفتوح، وطنيا كان أو دوليا، موضوع إعلان يبين ما يلي:

موضوع طلب العروض مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

صاحب المشروع المعني بطلب العروض؛

مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف طلب العروض؛

مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث تودع العروض أو توجه؛

المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، مع الإشارة إلى أن المتنافسين يمكنهم تسليم أظرفتهم مباشرة إلى رئيس لجنة طلب العروض عند افتتاح هذه الجلسة؛

الإحالة إلى المادة التي تحدد ،في نظام الاستشارة، لائحة الوثائق المثبتة الواجب على كل متنافس الإدلاء بها؛

مبلغ قيمة الضمان المؤقت، عندما يكون الضمان مطلوبا؛ ح. المبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع؛

عند الاقتضاء، تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المتنافسين. ويجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الأخير من أجل الإشهار وعلى أبعد تقدير خمسة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة.

إذا صادف اليوم المقرر للاجتماع أو زيارة المواقع يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة أو تتم الزيارة في يوم العمل الموالي وفي نفس الساعة؛

عند الاقتضاء، مكان استلام الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة، طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 37 من هذا المرسوم؛

العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان طلب العروض؛ ل. ثمن اقتناء التصاميم أو الوثائق التقنية أو هما معا، عند الاقتضاء.

2. ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح في بوابة الصفقات العمومية وفيجريدتين توزعان على الصعيد الوطني، على الأقل، يختارهما صاحب المشروع ،تكون إحداهما باللغة العربية. ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح بلغة نشر كل من الجريدتين اللتين تم اختيارهما.

كما يمكن، بالموازاة مع ذلك، إخبار المتنافسين المحتملين، وعند الاقتضاء، الهيئات المهنية بالإعلان عن طلب العروض المفتوح، وذلك بإدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة أخرى للإشهار.

يحدد أجل إشهار إعلان طلب العروض المفتوح في الجريدتين وفي بوابة الصفقات في واحد وعشرين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح الأظرفة. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في آخر وسيلة للنشر.

غير أن الأجل المذكور يمدد إلى أربعين يوما، على الأقل، بالنسبة إلى الصفقات التالية:

صفقات الأشغال المبرمة لحساب الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، خمسة وسبعين مليون وخمسمائة وخمسون ألف) 000.550.75(درهم دون احتساب الرسوم؛

صفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الدولة التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، مليون وتسعمائة وأربعة وستين ألف وثلاثمائة) 300.964.1(درهم دون احتساب الرسوم؛

صفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الجماعات الترابية التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، خمسة ملايين وثلاثمائة وأربعة وستين ألف وخمسون)050.364.5(درهم دون احتساب الرسوم؛

صفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم

التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري، ثمانية ملايين وسبعمائة ألف)8.700.000(درهم دون احتساب الرسوم.

يمكن تغيير حدود المبالغ المذكورة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

عندما تكون الصفقة محصصة، يتم تقييم الحدود المشار إليها أعلاه على أساس المبلغ الإجمالي لجميع الحصص المكونة للعمل.

II. طلب العروض المحدود:

يكون طلب العروض المحدود موضوع رسالة دورية توجه في اليوم نفسه، عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى جميع المتنافسين الذين يقرر صاحب المشروع استشارتهم.

مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، تتضمن هذه الرسالة الدورية البيانات التالية:

موضوع طلب العروض المحدود، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليمأو العمالة والجهة المعنية؛

صاحب المشروع المعني بطلب العروض؛

مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن سحب ملف طلب العروض؛

مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث تودع العروض أو توجه؛

المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، مع الإشارة إلى إمكانية تسليم المتنافسين أظرفتهم مباشرة إلى رئيس لجنة طلب العروض عند افتتاح هذه الجلسة؛

الإحالة إلى المادة التي تحدد، في نظام الاستشارة، لائحة الوثائق المثبتة الواجب على كل متنافس الإدلاء بها؛

مبلغ قيمة الضمان المؤقت، عندما يكون الضمان مطلوبا؛ ح. المبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع؛

عند الاقتضاء، مكان استلام الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة، طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 37 من هذا المرسوم؛

تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المتنافسين، عند الاقتضاء. ويجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الثاني من أجل توجيه الرسالة الدورية وعلى أبعد تقدير ثلاثة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة.

ثمن اقتناء التصاميم أو الوثائق التقنية أو هما معا، عند الاقتضاء.

يجب توجيه الرسالة الدورية المذكورة في أجل عشرة أيام، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ توجيه الرسالة الدورية.

يرفق ملف طلب العروض بالرسالة الدورية.

المادة 24

الضمان المؤقت

عندما يطلب صاحب المشروع تقديم الضمان المؤقت، يحدد دفتر الشروط الخاصة، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، أهمية الضمانات المالية الواجب على كل متنافس تقديمها برسم الضمان المؤقت.

يجب أن يعبر عن مبلغ الضمان المؤقت بالقيمة دون أن يتجاوز اثنين بالمائة(2%) من المبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع.

يصبح مبلغ الضمان المؤقت ملكا، حسب الحالة، للدولة أو للجماعة الترابية أو للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني ،في إحدى الحالات التالية:

إذا تم إقصاء عرض المتنافس لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في أ) وب) و ج) ود) أو هـ) من باء(من البند 9 من II)من المادة 43 من هذا المرسوم؛ - إذا قام المتنافس بسحب عرضه داخل أجل صلاحية العروض المنصوص عليه في المادة 36 من هذا المرسوم؛

إذا رفض نائل الصفقة التوقيع على الصفقة؛

إذا رفض صاحب الصفقة استلام المصادقة على الصفقة التي تم تبليغها إليه داخل الأجل المحدد في المادة 143 من هذا المرسوم.

إذا لم ينص دفتر الشروط الخاصة على الضمان المؤقت، تطبق على المتنافس، الذي يوجد في إحدى الحالات المشار إليها أعلاه، غرامة مقدارها واحد في المائة) 1%(من المبلغ التقديري الذي يعده صاحب المشروع.

المادة 25

طلب التوضيحات أو المعلومات وإخبار المتنافسين

يجوز لكل متنافس أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، أن يقدم إليه توضيحات أو معلومات تتعلق بطلب العروض أو بالوثائق المتعلقة بها. لا يكون هذا الطلب مقبولا إلا إذا توصل به صاحب المشروع سبعة أيام، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.

يتعين على صاحب المشروع أن يرد، وفق الشكليات نفسها، على كل طلب معلومات أو توضيحات توصل به، وذلك داخل أجل ثلاثة أيام على أبعد تقدير قبل التاريخ المقرر لجلسة فتح الأظرفة.

كل توضيح أو معلومة قدمت من لدن صاحب المشروع إلى أي متنافس بطلب من هذا الأخير، وجب تبليغها، في اليوم نفسه ووفق الشكليات نفسها، إلى المتنافسين الآخرين الذين قاموا بسحب ملف طلب العروض أو بتحميله وإلى أعضاء لجنة طلب العروض.

يوضع هذا التوضيح أو المعلومة رهن إشارة كل متنافس محتمل في بوابة الصفقات العمومية.

يجب عدم الكشف، بأي حال من الأحوال، عن هوية المتنافس أو المتنافسين الذين قدموا الطلب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 26

اجتماع أو زيارة المواقع

يمكن لصاحب المشروع أن يقرر اجتماعا أو زيارة للمواقع وفق الشروط المنصوص عليها في ط(من البند 1(من ا(وفي ي(من البند اا(من المادة 23 من هذا المرسوم.

إذا تم عقد اجتماع أو تنظيم زيارة إلى المواقع، يحرر صاحب المشروع محضرا يبين فيه طلبات التوضيح التي تلقاها والأجوبة التي أعطيت في شأنها من لدنه خلال هذا الاجتماع أو الزيارة. ينشر هذا المحضر في بوابة الصفقات العمومية ويبلغ إلى جميع

المتنافسين وإلى أعضاء لجنة طلب العروض، وذلك بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل.

لا يكون حضور المتنافسين للاجتماع أو زيارة المواقع إلزاميا. لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يترتب على عدم حضور أي متنافس لهذا الاجتماع أو لهذه الزيارة إقصاؤه.

لا يمكن للمتنافسين الذين لم يحضروا الاجتماع أو الذين لم يشاركوا في زيارة المواقع إبداء ملاحظات أو تقديم شكاية في شأن سير الاجتماع أو زيارة المواقع كما هي مضمنة في المحضر الذي تم تبليغه إليهم أو وضعه رهن إشارتهم من لدن صاحب المشروع.

المادة 27

الشروط المطلوبة من المتنافسين

يمكن أن يشارك، بصورة صحيحة، وأن ينال الصفقات العمومية، في إطار المساطر المنصوص عليها في هذا المرسوم، الأشخاص الذاتيون أو الاعتباريون الذين:

يثبتون توفرهم على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة؛

يوجدون في وضعية جبائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفعوا المبالغ المستحقة أو، في حالة عدم الأداء، لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية؛

يكونون منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في نظام آخر خاص للاحتياط الاجتماعي، ويقدمون، بصورة منتظمة، تصريحاتهم المتعلقة بالأجور ويوجدون في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئات؛

يزاولون إحدى الأنشطة المطابقة لموضوع الصفقة.

ولا يقبل للمشاركة في طلبات العروض:

الأشخاص الموجودون في حالة تصفية قضائية؛

الأشخاص الموجودون في حالة تسوية قضائية، ماعدا في حالة ترخيص خاص من السلطة القضائية المختصة؛

الأشخاص الذين صدر في حقهم مقرر بالإقصاء المؤقت أو النهائي طبقا لمقتضيات المادة 152 من هذا المرسوم؛

الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 68 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 14.111 بالنسبة لصفقات الجهات؛

الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 66 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 14.112 بالنسبة لصفقات العمالات أو الأقاليم؛

الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 65 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 14.113 بالنسبة لصفقات الجماعات؛

الأشخاص الذين يمثلون أكثر من متنافس واحد في نفس الصفقة بالنسبة لصفقة فريدة أو في نفس الحصة بالنسبة لصفقة محصصة؛

الخدماتيون الذين ساهموا في إعداد ملف طلب العروض المعني؛

أصحاب الصفقات التي تم فسخها بسبب خطا راجع إليهم، وذلك بالنسبة لصفقات إتمام الأعمال المتعلقة بها.

المادة 28

إثبات القدرات والمؤهلات

ا. يتعين على كل متنافس أن يقدم ملفا إداريا وملفا تقنيا.

ألف(يتضمن الملف الإداري ما يلي:

1. بالنسبة لكل متنافس عند تقديم العروض:

أ. الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس. وتختلف هذه الوثائق حسب الشكل القانوني للمتنافس:

إذا تعلق الأمر بمقاول ذاتي أو بشخص ذاتي يعمل لحسابه الخاص، لا تطلب منه أي وثيقة؛

إذا تعلق الأمر بممثل للمتنافس، وجب عليه تقديم ما يلي، حسب الحالة:

نسخة مشهود بمطابقتها لأصل الوكالة المصادق على توقيعها، عندما يتصرف باسم شخص ذاتي؛

مستخرج من النظام الأساسي للشركة أو نسخة مطابقة لأصل محضر الجهاز المختص أو هما معا، الذي يخول له صلاحية التصرف باسمها؛

الوثيقة التي يفوض بموجبها شخص مؤهل صلاحياته إلى شخص آخر، عند الاقتضاء.

- إذا تعلق الأمر بتعاونية أو باتحاد تعاونيات، الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة للشخص الذي يتصرف باسم التعاونية أو اتحاد التعاونيات.

التصريح بالشرف؛

أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، عند الاقتضاء؛

بالنسبة إلى التجمعات، اتفاقية تأسيس التجمع المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل.

2. بالنسبة إلى المتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه وفق الشروط المحددة في المادة

43 من هذا المرسوم:

شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه.

يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على المتنافس؛

شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو من لدن أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء الهيئة المعنية؛

نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري)نموذج 9(بالنسبة إلى الأشخاص الملزمين بالقيد في السجل التجاري بموجب التشريع الجاري به العمل؛

نسخ مشهود بمطابقتها للأصل من الشهادات أو التراخيص اللازمة لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، عند الاقتضاء؛

الوثائق المثبتة لجنسية المقاولة ومسيريها بالنسبة للصفقات المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام، إذا طلب صاحب المشروع ذلك؛

الوثائق التي تعادل الشهادات المشار إليها في البنود أ(وب(وج(أعلاه المسلمة من لدن الإدارات أو الهيئات المختصة ببلدهم الأصلي أو بلد المنشأ، بالنسبة للمتنافسين غير المقيمين بالمغرب.

عندما لا يتم تسليم هذه الوثائق من لدن الإدارات أو الهيئات المختصة، يتم تعويضها بشهادة مسلمة من لدن سلطة قضائية أو إدارية بالبلد الأصلي أو ببلد المنشأ تثبت عدم إصدار الوثائق المذكورة.

يعتمد تاريخ الإدلاء، إلى صاحب المشروع، بالوثائق المنصوص عليها في أ(وب(أعلاه أساسا لتقييم صلاحيتها.

باء) الملف التقني:

بالنسبة للأعمال العادية، يضم الملف التقني:

مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وتحدد، عند الاقتضاء، مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي نفذها أو شارك في تنفيذها مع بيان الصفة التي تمت بها هذه المشاركة؛

التصريح بمخطط التحمل للمتنافس المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، إذا نص على ذلك نظام الاستشارة.

بالنسبة للأعمال غير العادية، يضم الملف التقني، بالنظر إلى طبيعة هذه الأعمال وأهميتها، الوثائق التالية:

مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وتحدد، عند الاقتضاء، مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي نفذها أو شارك في تنفيذها مع بيان الصفة التي تمت بها هذه المشاركة؛

الشهادات أو نسخها المشهود بمطابقتها للأصل التي يسلمها أصحاب المشاريع العامون أو الخواص أو رجال الفن الذين أنجز المتنافس تحت إشرافهم الأعمال المذكورة أو أصحاب الصفقات برسم الجزء المتعاقد بشأنه من الباطن.

تحدد كل شهادة، على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال ومبلغها وسنة إنجازها وكذا اسم الموقع وصفته وتقييمه.

بالنسبة لأعمال ترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة، يجب أن تتضمن الشهادات المرجعية المذكورة أعلاه بيانا بكون الأشغال المنفذة همت عقارات مصنفة وفق

مقتضيات القانون رقم 80.22 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، كما وقع تغييره وتتميمه.

يجب على صاحب المشروع أن لا يطلب، بأي حال من الأحوال، تقديم شهادات مرجعية غير متناسبة مع طبيعة ومحتوى الأعمال ومبلغ الصفقة.

التصريح بمخطط التحمل، إذا نص على ذلك نظام الاستشارة؛

الوثيقة أو الوثائق المتبثة للقدرات المالية للمتنافس، إذا نص على ذلك نظام الاستشارة.

في حالة وجود نظام للتأهيل والتصنيف يهم الصفقات المعنية بالأعمال، تقوم الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور مقام الوثائق المشار إليها في أ(من البند

1 من باء(وفي الفقرات أ(وب(ود(من البند 2 من باء(من هذه المادة.

في حالة وجود نظام للاعتماد يهم الصفقات المعنية بالأعمال، تقوم الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور مقام الوثائق المذكورة في الفقرة أ(من البند 1 من باء(وفي الفقرات أ(وب(ود(من البند 2 من باء(من هذه المادة.

يتعين على المتنافسين غير المقيمين بالمغرب تقديم وثائق الملف التقني المنصوص عليها في البندين 1 أو 2 من باء(من هذه المادة، حسب الحالة.

II. إذا كان المتنافس مؤسسة عمومية، يتعين عليه الإدلاء بما يلي:

عند تقديم العرض، علاوة على الملف التقني، ووثائق الملف الإداري المنصوص عليها في ب(وج(من الفقرة 1 من ألف(من I(من هذه المادة، نسخة من النص الذي يؤهله لممارسة المهام ذات الصلة بالأعمال موضوع الصفقة؛

وإذا كان من المزمع إسناد الصفقة إليه:

شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه.

يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على المتنافس.

غير أن الشهادة المذكورة لا تطلب إلا من المؤسسات العمومية الخاضعة للضريبة.

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو من لدن أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء الهيئة المعنية.

يعتمد تاريخ الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في أ(وب(أعلاه، إلى صاحب المشروع، أساسا لتقييم صلاحيتها.

III. إذا كان المتنافس تعاونية أو اتحاد تعاونيات، يتعين عليه الإدلاء بما يلي:

ند تقديم العرض، علاوة على الملف التقني، ووثائق الملف الإداري المنصوص عليها في أ(وب(وج(من الفقرة 1 من ألف(من ا(من هذه المادة، شهادة القيد في السجل المحلي للتعاونيات؛

وإذا كان من المزمع إسناد الصفقة إليه:

شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه.

يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على التعاونية أو إتحاد التعاونيات المعني؛

شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل تثبت بأن التعاونية أو اتحاد التعاونيات توجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئة طبقا لمقتضيات المادة 27 أعلاه.

يعتمد تاريخ الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في أ(وب(أعلاه، إلى صاحب المشروع ،أساسا لتقييم صلاحيتها.

IV. إذا كان المتنافس مقاولا ذاتيا، يتعين عليه الإدلاء بما يلي:

عند تقديم العرض، علاوة على الملف التقني، ووثائق الملف الإداري المنصوص عليها في ب(وج(من الفقرة 1(من ألف(من ا(من هذه المادة، شهادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة؛

وإذا كان من المزمع إسناد الصفقة إليه، شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس

يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 أعلاه.

يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم فرض الضريبة برسمه المقاول الذاتي.

يعتمد تاريخ الإدلاء إلى صاحب المشروع بهذه الوثيقة أساسا لتقييم صلاحيتها.

المادة 29

التصريح بالشرف

يتضمن التصريح بالشرف البيانات التالية:

عندما يتعلق الأمر بشخص ذاتي، الاسم العائلي والشخصي للمتنافس ومحل سكناه وكذا أرقام الهاتف والفاكس والعنوان الإلكتروني للمتنافس؛

عندما يتعلق الأمر بشركة، تسمية الشركة أو اسمها التجاري وشكلها القانوني ورأسمالها وعنوان مقرها الاجتماعي، والاسم العائلي والشخصي لممثلها والصفة التي يتصرف بها والصلاحيات المخولة إليه وكذا أرقام الهاتف والفاكس والعنوان الإلكتروني للشركة؛

عندما يتعلق الأمر بتعاونية أو اتحاد التعاونيات، تسمية التعاونية أو اتحاد التعاونيات ورأسمالها ومقرها والاسم العائلي والشخصي لممثلها والصفة التي يتصرف بها والصلاحيات المخولة إليه وكذا أرقام الهاتف والفاكس والعنوان الإلكتروني للتعاونية أو لاتحاد التعاونيات؛

رقم القيد في السجل التجاري بالنسبة إلى المتنافسين الملزمين بالقيد فيه أو رقم التسجيل في السجل المحلي للتعاونيات أو رقم التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، حسب الحالة؛

رقم الضريبة المهنية ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للاحتياط الاجتماعي بالنسبة للمتنافسين المقيمين بالمغرب وبيان الهوية البنكية.

ويتضمن التصريح بالشرف أيضا البيانات التالية:

التزام المتنافس بتغطية الأخطار الناجمة عن نشاطه المهني ببوليصة تأمين وفق الشروط المحددة في دفاتر التحملات؛

التزام المتنافس، إذا كان يعتزم اللجوء إلى التعاقد من الباطن بأن لا يتجاوز هذا التعاقد خمسين في المائة) %50(من مبلغ الصفقة وأن لا يشمل الحصة أو الجزء الرئيسي من الصفقة، وأن يتأكد من استيفاء المتعاقدين معه من الباطن للشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم؛

إشهاد المتنافس بأنه يتوفر على التراخيص اللازمة لتنفيذ الأعمال، كما هو منصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

إشهاد المتنافس بأنه لا يوجد في حالة تصفية قضائية أو تسوية قضائية وإذا كان في حالة تسوية قضائية، بأنه مرخص له من لدن السلطة القضائية المختصة للمشاركة في طلبات العروض؛

الالتزام بعدم القيام بنفسه أو بواسطة شخص آخر باللجوء إلى أفعال الغش أو رشوة الأشخاص الذين يتدخلون بأي صفة كانت في مختلف مساطر إبرام الصفقة وتدبيرها وتنفيذها؛

الالتزام بألا يقوم بنفسه أو بواسطة شخص آخر بتقديم وعود أو هبات أو هدايا بهدف التأثير على مختلف مساطر إبرام الصفقة وتنفيذها؛ ز. إشهاد المتنافس بأنه لا يوجد في حالة تنازع المصالح؛

إشهاد المتنافس بأنه لم يشارك في إعداد ملف طلب العروض المعني؛

إشهاد المتنافس بصحة المعلومات الواردة في التصريح بالشرف وفي الوثائق التي أدلى بها في ملف ترشيحه تحت طائلة تطبيق الإجراءات القسرية المنصوص عليها في المادة 152 من هذا المرسوم.

يجب أن يكون التصريح بالشرف موقعا من لدن المتنافس.

المادة 30

محتوى ملفات المتنافسين

يجب أن تتضمن الملفات التي يقدمها المتنافسون، علاوة على دفتر الشروط الخاصة ونظام الاستشارة الموقعين بالأحرف الأولى والموقع عليهما، وثائق الملف الإداري والملف التقني المنصوص عليهما في المادة 28 من هذا المرسوم وعرضا ماليا، وإذا نص نظام الاستشارة على ذلك، عرضا تقنيا كما هو منصوص عليه في المادة 31 بعده، وعند الاقتضاء ،الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية الأخرى المنصوص عليها في المادة 37

من هذا المرسوم.

يتضمن العرض المالي ما يلي:

أ. عقد الالتزام الذي يلتزم بموجبه المتنافس بإنجاز الأعمال موضوع الصفقة طبقا للشروط المنصوص عليها في دفاتر التحملات، وذلك مقابل ثمن يقترحه. ويتم إعداد هذا العقد في نظير واحد.

يوقع عقد الالتزام المذكور من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل، ويجب أن يتضمن جميع البيانات المطلوبة بما في ذلك بيان الهوية البنكية.

يجب أن يحرر المبلغ الإجمالي لعقد الالتزام بالأرقام وبكامل الأحرف، مع الأخذ بعين الاعتبار التخفيض المحتمل.

في حالة عدم التطابق بين المبلغ المحرر بالأرقام وبين المبلغ المحرر بكامل الأحرف ،يتم اعتماد المبلغ المكتوب بالأحرف.

بالنسبة لطلبات العروض المسماة طلبات العروض «بتخفيض أو بزيادة»، ي برز عقد الالتزام النسبة المئوية للتخفيض أو الزيادة المقدمة من لدن المتنافس بالنسبة للمبلغ التقديري المعد من لدن صاحب المشروع.

بالنسبة للصفقات - الإطار، يجب أن يبرز عقد الالتزام المبلغ الأقصى والمبلغ الأدنى للصفقة.

عندما يكون عقد الالتزام مقدما من لدن تجمع كما هو معرف بموجب المادة 150 من هذا المرسوم، يجب توقيعه إما من لدن كل عضو من أعضاء التجمع أو من لدن الوكيل فقط إذا أثبت هذا الأخير على أنه مؤهل بموجب توكيلات مشهود بصحة الإمضاء عليها من أجل تمثيل أعضاء التجمع خلال مسطرة إبرام الصفقة.

يجب أن ينص عقد التزام التجمع المعني أيضا على المبلغ المطابق لحصة كل عضو من أعضاء التجمع.

ب. جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل بالنسبة للصفقات بأثمان أحادية أو جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي وفق النماذج المضمنة في ملف طلب العروض.

يجب أن تحرر بالأرقام الأثمان الأحادية لجدول الأثمان والبيان التقديري المفصل وأثمان جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل والأثمان الجزافية لجدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي.

في حالة عدم تطابق الأثمان الأحادية لجدول الأثمان وأثمان البيان التقديري المفصل ، ي عتد بأثمان جدول الأثمان.

في حالة عدم تطابق بين المبالغ المجمعة في جدول الثمن الإجمالي وأثمان تفصيل المبلغ الإجمالي، يعتد بمجموع مبلغ تحليل الثمن الإجمالي.

يجب أن تحرر بالأرقام المبالغ المجمعة لجدول الأثمان - بيان تقديري وجدول الثمن الإجمالي وتفصيل الثمن الإجمالي.

بالنسبة لطلبات العروض المسماة طلبات العروض «بتخفيض أو بزيادة»، ي برز جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل أو جدول الثمن الإجمالي، حسب الحالة، النسبة المئوية للتخفيض أو الزيادة المقدمة من لدن المتنافس بالنسبة للمبلغ التقديري المعد من لدن صاحب المشروع.

في حالة عدم تطابق مجموع مبلغ عقد الالتزام ومجموع مبلغ البيان التقديري المفصل أو مجموع مبلغ جدول الأثمان - بيان تقديري مفصل أو جدول الثمن الإجمالي، حسب الحالة ،يعتد بمبلغ هذه الوثائق الأخيرة لوضع المبلغ الحقيقي لعقد الالتزام.

ج. تفصيل فرعي للأثمان، عند الاقتضاء؛ د. جدول أثمان التموينات، إذا نص دفتر الشروط الخاصة على ذلك.

المادة 31

تقديم عرض تقني

يمكن أن يشترط صاحب المشروع في نظام الاستشارة من المتنافسين تقديم عرض تقني ،عندما تبرر ذلك الطبيعة الخاصة للأعمال المراد إنجازها اعتبارا لتعقيدها أو لأهمية الوسائل التي يتعين استعمالها لإنجازها.

ويمكن أن يتناول العرض التقني، حسب موضوع الصفقة، على وجه الخصوص:

المنهجية المقترحة، مع تحديد المزايا التقنية التي تتيحها وكيفية تقييم أثرها المالي؛

الوسائل التي يجب استعمالها لتنفيذ الأعمال؛

خطة الإنجاز؛

الخدمة بعد البيع؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

الحفاظ على الموارد المائية؛

التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم، بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛

مستوى اللجوء إلى الحرفيين وا لم ع لمين) الحرفيين الرئيسيين(بالنسبة لأعمال المحافظة على المدن العتيقة وترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والقديمة؛ - درجة اللجوء إلى خبراء مغاربة من لدن المتنافسين غير المقيمين في المغرب ،بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات، بما فيها صفقات تصور وتطوير وتطبيق النظم المعلوماتية؛

درجة استعمال منتوجات الصناعة التقليدية المغربية، عند الاقتضاء؛

البرنامج الزمني لتسخير الموارد؛

درجة نقل المهارات والمعارف؛

-المزايا الوظيفية للعمل؛

الطابع الابتكاري للعرض؛

جودة المساعدة التقنية؛

الضمانات الممنوحة برسم العمل.

يجب ألا ينصب العرض التقني إلا على العناصر التي لها صلة مباشرة بتنفيذ العمل موضوع الصفقة وألا يتضمن سوى الوثائق المتعلقة بهذه العناصر.

ولهذا الغرض، ينص نظام الاستشارة على الوثائق التي يجب أن يتضمنها العرض التقني وكذا على معايير قبول هذا العرض طبقا لمقتضيات المادتين 21 و51 من هذا المرسوم.

لا يجوز أن تدرج كوثائق في العرض التقني أو أن تستعمل في تقييم العرض المذكور ،الشواهد المسلمة من لدن رجال الفن الذين أنجزت الأعمال تحت إشرافهم أو من لدن

أصحاب المشاريع العامين أو الخواص أو أصحاب الصفقات فيما يخص الجزء المتعاقد بشأنه من الباطن من هذه الأعمال.

يمكن تقديم العرض التقني بالنسبة إلى الحل الأساسي أو الحل البديل أو هما معا.

المادة 32

تقديم ملفات المتنافسين

1. يوضع الملف الذي يتعين على كل متنافس تقديمه في ظرف مغلق يحمل البيانات التالية:

اسم المتنافس وعنوانه؛

موضوع الصفقة، وعند الاقتضاء، الإشارة إلى الحصة أو الحصص، في حالة صفقة محصصة؛

تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة؛

التنبيه إلى أنه «يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة طلب العروض خلال الجلسة العمومية لفتح الأظرفة».

2. يحتوي هذا الظرف على غلافين منفصلين عندما لا يكون العرض التقني مطلوبا أو ثلاثة أغلفة منفصلة عندما يكون تقديم العرض التقني مطلوبا، سواء تضمن أم لم يتضمن عرضا بديلا:

يتضمن الغلاف الأول، علاوة على وثائق الملفين الإداري والتقني، دفتر الشروط الخاصة ونظام الاستشارة موقعين بالأحرف الأولى وموقع عليهما ويحملان بيان «ق ر ئ وق ب ل » من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل من لدنه لهذا الغرض.

يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «الملفان الإداري والتقني».

يتضمن الغلاف الثاني العرض المالي. ويجب أن يكون مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «العرض المالي».

يتضمن الغلاف الثالث العرض التقني. ويجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «العرض التقني»، سواء تضمن أم لم يتضمن عرضا بديلا.

3. تشير الأغلفة الثلاثة المشار إليها أعلاه بصورة بارزة إلى ما يلي:

اسم المتنافس وعنوانه؛

موضوع الصفقة، وعند الاقتضاء، الإشارة إلى الحصة أو الحصص المعنية؛

تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة.

4. علاوة على الظرف المنصوص عليه في البند الأول أعلاه، يتعين على المتنافس ،عند الاقتضاء، تقديم ظرف منفصل يتضمن الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية الأخرى.

المادة 33

عروض تتضمن عروضا بديلة

يمكن لصاحب المشروع أن ينص في نظام الاستشارة على تقديم عروض بديلة.

في حالة التنصيص على تقديم عروض بديلة، يجب أن يحدد نظام الاستشارة المتطلبات الدنيا التي يتعين على العروض مراعتها وكذا شروط وكيفيات فحص هذه العروض البديلة وتقييمها بالنسبة للحل الأساسي المحدد في دفتر الشروط الخاصة.

ما لم ينص نظام الاستشارة على خلاف ذلك، لا يكون تقديم عرض بديل متوقفا على تقديم عرض بالنسبة للحل الأساسي.

تكون العروض البديلة التي يقدمها المتنافسون موضوع ظرف منفصل عن العرض الأساسي الذي قد يقترحونه.

تعتبر وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في الفقرة 1 من ألف(من ا(وفي الفقرة 1(من اا(من المادة 28 من هذا المرسوم والملف التقني صالحة، سواء بالنسبة للحل الأساسي أو للعروض البديلة.

إذا لم يقدم المتنافس سوى عرضا بديلا، يجب أن يقدم الظرف الذي يحتوي على هذا العرض طبقا لمقتضيات المادة 32 من هذا المرسوم وأن يحمل عبارة «عرض بديل».

المادة 34

إيداع أظرفة المتنافسين

مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية، يمكن لأظرفة المتنافسين أن:

تودع مقابل وصل بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان طلب العروض؛

توجه إلى صاحب المشروع عن طريق البريد المضمون، مع إشعار بالتوصل؛

تسلم، خلال الجلسة، إلى رئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

ينتهي أجل استلام الأظرفة في التاريخ والساعة المحددين لجلسة فتح الأظرفة في الإعلان عن طلب العروض.

لا تقبل الأظرفة المودعة أو المستلمة بعد اليوم والساعة المحددين.

تسجل الأظرفة عند استلامها، من لدن صاحب المشروع، حسب ترتيب توصله بها في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم. ويوضع على الظرف الذي تم التوصل به رقم التسجيل وتاريخ وساعة التوصل.

يجب أن تظل الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن، من لدن صاحب المشروع، إلى حين فتحها طبقا للشروط الواردة في المادة 39 من هذا المرسوم.

يودع الظرف الذي يحتوي على الوثائق المقدمة من لدن المتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 35

سحب الأظرفة

مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية، يمكن للمتنافس سحب كل ظرف تم إيداعه أو التوصل به قبل اليوم أو الساعة المحددين لجلسة فتح الأظرفة.

يكون سحب الظرف موضوع طلب مكتوب موقع من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل بصورة قانونية وموجه إلى صاحب المشروع. ويسجل صاحب المشروع تاريخ وساعة السحب في السجل الخاص المشار إليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

يمكن للمتنافسين الذين سحبوا أظرفتهم تقديم أظرفة جديدة طبقا للشروط المحددة في المادة 34 أعلاه.

المادة 36

أجل صلاحية العروض

يظل المتنافسون ملتزمين بالعروض التي قدموها، طيلة مدة ستين يوما تسري، حسب الحالة، ابتداء من تاريخ جلسة فتح الأظرفة أو من تاريخ توقيع الصفقة من لدن نائل الصفقة عندما تكون هذه الصفقة صفقة تفاوضية.

غير أنه إذا اعتبرت لجنة طلب العروض أنه يتعذر عليها تحديد اختيارها خلال أجل صلاحية العروض المنصوص عليه في الفقرة السابقة، يطلب صاحب المشروع، قبل انتهاء هذا الأجل، من المتنافسين المعنيين، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، تمديد أجل صلاحية عروضهم لمدة إضافية يحددها.

ولهذه الغاية، يحدد صاحب المشروع للمتنافسين المعنيين تاريخا أقصى لتقديم أجوبتهم.

وفي هذه الحالة:

يظل المتنافسون، الذين عبروا، وفق الشكليات نفسها، عن موافقتهم على طلب تمديد الأجل قبل التاريخ الأقصى للجواب المحدد من لدن صاحب المشروع ، ملتزمين طيلة المدة الإضافية المتفق عليها؛

يحرر المتنافسون، الذين لم يوافقوا على طلب تمديد الأجل أو الذين لم يقدموا جوابهم خلال الأجل المحدد لهم، من التزاماتهم إزاء صاحب المشروع، ويسلم لهم رفع اليد عن الضمان المؤقت، خلال ثمان وأربعين ساعة على أبعد تقدير ، تحتسب ابتداء من التاريخ الأقصى للجواب المحدد من لدن صاحب المشروع.

في حالة عدم موافقة أي متنافس من المتنافسين على طلب التمديد أو عدم رد أي منهم داخل الأجل المحدد لهم، يسلم لهم رفع اليد عن الضمان المؤقت خلال ثمان وأربعين ساعة على أبعد تقدير، تحتسب ابتداء من التاريخ الأقصى للجواب المحدد من لدن صاحب المشروع. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء المسطرة.

المادة 37

إيداع وسحب العينات أو النماذج المصغرة والوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى

يمكن أن ينص نظام الاستشارة على إيداع عينات أو نماذج مصغرة و/أو على تقديم وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى.

1. لا يطلب إيداع العينات أو النماذج المصغرة من المتنافسين إلا إذا كانت طبيعة الأعمال تتطلب ذلك ولم تكن هناك أي وسيلة أخرى كفيلة بوصف وتعريف الخصائص التقنية للعمل المطلوب ومواصفاته بطريقة واضحة وبما يكفي من الدقة.

يتم إيداع العينات أو النماذج المصغرة وفحصها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة

43 من هذا المرسوم.

2. توضع الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى في ظرف منفصل، يودع، على أبعد تقدير، في يوم العمل السابق لتاريخ جلسة فتح الأظرفة مقابل وصل يسلمه صاحب المشروع أو يسلم أثناء الجلسة لرئيس لجنة طلب العروض.

يجب أن يكون هذا الظرف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى».

عند استلام الأظرفة التي تحمل عبارة «الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى»، يقوم صاحب المشروع بتسجيلها، حسب ترتيب توصله بها، في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع الإشارة إلى رقم التسجيل وكذا تاريخ وساعة التوصل.

يمكن سحب الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المودعة أو المتوصل بها، على أبعد تقدير يوم فتح الأظرفة وقبل الساعة المحددة لذلك.

يكون سحب الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى موضوع طلب مكتوب موقع عليه من لدن المتنافس أو ممثله المؤهل بصورة قانونية.

يسجل تاريخ وساعة السحب في السجل الخاص من لدن صاحب المشروع. ويمكن للمتنافسين الذين سحبوا وثائقهم الوصفية أو بياناتهم الموجزة أو وثائقهم التقنية الأخرى تقديم وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى جديدة وفق الشروط المنصوص عليها أعلاه.

يمكن إيداع وسحب الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى بطريقة إلكترونية طبقا لمقتضيات المادة 135 من هذا المرسوم.

يتم فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 40 من هذا المرسوم.

المادة 38

لجنة طلب العروض

يحدد تأليف لجنة طلب العروض كما يلي:

يتولى صاحب المشروع رئاسة لجنة طلب العروض. إذا تغيب صاحب المشروع أو عاقه عائق ناب عنه أحد الأشخاص الذين عينهم لهذا الغرض.

بالنسبة للصفقات التي تبرمها الدولة، تتألف اللجنة، علاوة على الرئيس، من الأعضاء الآتي بيانهم والذين يعتبر حضورهم إجباريا:

ممثلان عن الإدارة التي يتبع لها صاحب المشروع، ينتمي أحدهما، على الأقل ،إلى المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة، يعينهما صاحب المشروع؛

ممثل عن الخزينة العامة للمملكة؛

ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية إذا كان المبلغ التقديري للصفقة يفوق خمسين مليون)000.000.50(درهم دون احتساب الرسوم.

3. بالنسبة لصفقات المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم، تتألف اللجنة، علاوة على الرئيس، من الأعضاء الآتي بيانهم والذين يعتبر حضورهم إجباريا:

ممثلان عن المؤسسة العمومية أو الشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام الذي يتبع له صاحب المشروع، ينتمي أحدهما، على الأقل، إلى المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة، يعينهم صاحب المشروع؛

ممثل الوزير المكلف بالمالية وفقا للمقتضيات التشريعية المتعلقة بالمراقبة المالية المطبقة على المؤسسة العمومية المعنية؛

ممثل الوزير المكلف بالمالية أو ممثل عن الخزينة العامة للمملكة، حسب الحالة ،بالنسبة للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام؛

المسؤول عن المشتريات أو ممثله، عند الاقتضاء؛

المسؤول المالي أو ممثله، عند الاقتضاء.

تضم اللجنة أيضا كل عضو آخر يعتبر حضوره إلزاميا بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للمؤسسة العمومية المعنية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام المعني.

4. بالنسبة لصفقات الجماعات الترابية، تتألف اللجنة، علاوة على الرئيس، من الأعضاء الآتي بيانهم والذين يعتبر حضورهم إجباريا:

أ. بالنسبة للجهات ومجموعاتها:

المدير العام للمصالح أو مدير المصالح، حسب الحالة، أو ممثله؛

رئيس مصلحة الصفقات أو ممثله؛

رئيس المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة أو ممثله؛

المحاسب العمومي المكلف أو ممثله.

ب. بالنسبة للأقاليم والعمالات ومجموعاتها:

المدير العام للمصالح أو مدير المصالح، حسب الحالة، أو ممثله؛

رئيس مصلحة الصفقات أو ممثله؛

رئيس المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة أو ممثله؛

المحاسب العمومي المكلف أو ممثله.

ج. بالنسبة للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات:

المدير العام للمصالح أو مدير المصالح، حسب الحالة، أو ممثله؛

رئيس مصلحة الصفقات أو ممثله؛

رئيس المصلحة المعنية بالعمل موضوع الصفقة أو ممثله؛

المحاسب العمومي المكلف أو ممثله.

يمكن تغيير تأليف لجنة طلب العروض المنصوص عليها في البند الرابع من هذه المادة بقرار للوزير المكلف بالداخلية.

يمكن للجنة طلب العروض أن تستعين، على سبيل الاستشارة، بكل شخص ،خبيرا كان أو تقنيا، ترى فائدة في مشاركته في أشغالها، كما يمكن لها إحداث لجنة فرعية.

عندما تقرر لجنة طلب العروض استشارة خبير أو تقني، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني للمشاركة في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة طلب العروض.

5. تتم دعوة أعضاء اللجنة بمبادرة من صاحب المشروع. ويتعين على هذا الأخير توجيه رسالة الدعوة إلى أعضاء هذه اللجنة، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة بسبعة أيام على الأقل، مرفقة بملف طلب العروض الذي يتضمن، عند الاقتضاء، الملاحظات التي أبداها هؤلاء الأعضاء، وبكل معلومة أو توضيح أو وثيقة تمت موافاة المتنافسين بها.

المادة 39

فتح أظرفة المتنافسين في جلسة عمومية

تكون جلسة فتح أظرفة المتنافسين عمومية. وتنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في إعلان طلب العروض أو في الرسالة الدورية. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من يوم العمل الموالي.

يفتتح رئيس اللجنة جلسة فتح الأظرفة.

يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم أن يسلموها له فورا.

يدعو الرئيس، بعد ذلك، المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غير مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة «الوثائق الناقصة»، ويحصر، بصورة نهائية ،لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها.

لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

يتأكد رئيس اللجنة، بعد ذلك، من حضور الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم

التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع، من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها.

في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذي يعتبر حضورهم اجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة. ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة المكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

يسلم الرئيس، بعد ذلك، أو عند استئناف الجلسة في حالة التأجيل، إلى أعضاء اللجنة المستند الكتابي الذي يتضمن الثمن التقديري لكلفة الأعمال المعد طبقا لمقتضيات المادة 6 من هذا المرسوم. يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على جميع صفحات المستند المذكور الذي يجب أن يتم حفظه مع ملف طلب العروض من لدن الرئيس.

يعلن الرئيس، بصوت عال، عن مراجع الجرائد وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع جميع الوسائل الأخرى التي ن شر بها إعلان طلب العروض أو عن مراجع الرسالة الدورية بالنسبة إلى طلب العروض المحدود.

يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم في شأن العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة.

عندما يتأكد الرئيس من صحة هذه التحفظات أو الملاحظات، يقوم بإنهاء المسطرة، تحت مسؤوليته، ويخبر، بصوت عال، بذلك المتنافسين الحاضرين.

إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن هذه التحفظات أو الملاحظات لا تستند إلى أساس ،يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة.

يفتح الرئيس أظرفة المتنافسين ويتحقق من وجود الأغلفة المنصوص عليها في المادة 32 من هذا المرسوم.

يفتح الرئيس، بعد ذلك، الغلاف الذي يحمل عبارة «الملفان الإداري والتقني» ويعلن، بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في كل ملف ويضع قائمة بالوثائق المقدمة من لدن كل متنافس.

يعلن الرئيس عن مكان وتاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية.

بعد استيفاء هذه الإجراءات، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

تتابع اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة وتقوم بفحص وثائق الملف الإداري المشار إليها في الفقرة 1 من ألف(من ا(من المادة 28 من هذا المرسوم، ووثائق الملف التقني، وتقصي:

المتنافسين الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة 27

من هذا المرسوم؛

المتنافسين الذين لم يتقيدوا بمقتضيات البند 2(من المادة 32 من هذا المرسوم ،فيما يتعلق بتقديم ملفاتهم؛

المتنافسين الذين لم يقدموا الوثائق المطلوبة؛

المتنافسين الذين يمثلهم نفس الشخص في نفس الصفقة، سواء تعلق الأمر بصفقة فريدة أو بنفس الحصة بالنسبة إلى صفقة محصصة؛

المتنافسين الذين قدموا وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، غير أصليين، أو لا يتطابق موضوعهما مع موضوع طلب العروض أو اللذين يكون مبلغهما أقل من المبلغ المطلوب أو اللذين يتضمنان تحفظات أو قيودا، وذلك عندما يكون الضمان المؤقت مطلوبا؛

المتنافسين الذين تبين أن مؤهلاتهم المالية والتقنية غير كافية بالنظر إلى المعايير المحددة في نظام الاستشارة؛

المتنافسين الذين تتجاوز أهمية مخطط التحمل الخاص بهم تلك المنصوص عليها في نظام الاستشارة.

إذا عاينت اللجنة وجود أخطاء مادة أو عدم التطابق في وثائق الملف الإداري ،فإنها تقوم بقبول عرض المتنافس المعني، شريطة أن يقوم هذا الأخير بإدراج التصحيحات الضرورية طبقا لمقتضيات المادة 43 من هذا المرسوم.

تحصر اللجنة لائحة المتنافسين المقبولين ولائحة المتنافسين الذين تم إقصاؤهم.

ت ستأنف الجلسة العمومية، ويتلو الرئيس لائحة المتنافسين المقبولين، دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين.

يعيد الرئيس، بعد ذلك، مقابل إبراء، إلى المتنافسين الحاضرين الذين تم إقصاؤهم ،ملفاتهم دون فتح الأغلفة التي تتضمن العروض التقنية، سواء تضمنت أم لم تتضمن عروضا بديلة، والعروض المالية ويدعوهم، عند الاقتضاء، إلى استعادة الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية، وذلك باستثناء وثائق الملف الإداري والتقني التي كانت سببا في إقصاء هؤلاء المتنافسين، مع مراعاة مقتضيات البند 3 من المادة 47 من هذا المرسوم.

عندما لا يتم اشتراط تقديم عرض تقني، سواء تضمن أو لم يتضمن عرضا بديلا، أو إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى، تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بفتح وفحص العروض المالية للمتنافسين المقبولين طبقا للشروط المنصوص عليها في المواد 42 إلى 44 من هذا المرسوم.

عندما يتم اشتراط إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و/أو تقديم عرض تقني يتضمن أو لا يتضمن عرضا بديلا:

يفتح الرئيس، حسب الحالة، الأغلفة المحتوية على الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و/أو الأغلفة المحتوية على العروض التقنية للمتنافسين المقبولين، ويعلن عن الوثائق التي يحتوي عليها كل غلاف؛

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأغلفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين وذلك، في آن واحد، على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.

يجب أن تظل الأظرفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين مغلقة وأن توضع ،من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 42 من هذا المرسوم؛

يحدد الرئيس، بتشاور مع أعضاء اللجنة، حسب الحالة، تاريخ وساعة:

جلسة فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى، عند الاقتضاء، و/أو العرض التقني وفق مقتضيات المادتين 40 و41 من هذا المرسوم؛

استئناف الجلسة العمومية التي يبلغهما إلى المتنافسين والعموم الحاضرين.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة.

في نهاية هذه الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بتعليق الإعلان، في مقاره، المتضمن للتاريخ والساعة المحددين لعقد الجلسة العمومية المقبلة.

المادة 40

فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى

بعد فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني، تجتمع لجنة طلب العروض في جلسة مغلقة لفحص، عند الاقتضاء، الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى للمتنافسين المقبولين.

يمكن للجنة طلب العروض، عند الحاجة، قبل اتخاذ قرارها، استشارة كل خبير أو تقني أو إحداث لجنة فرعية لتقييم الجودة التقنية للوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقترحة، بالنظر إلى المواصفات التقنية المنصوص عليها في دفتر الشروط الخاصة.

وفي هذه الحالة، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني أو هما معا للمشاركة، حسب الحالة، في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة طلب العروض.

يجب أن يكون التقييم الذي ينجزه الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية موضوعيا وغير تمييزي وقابلا للتحقق منه ومعللا. ويجب أن لا ينصب هذا التقييم، بأي حال من الأحوال ،على قبول المتنافسين من عدمه.

ت ضمن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية في تقارير يعدونها ويوقعون عليها تحت مسؤوليتهم.

يمكن للجنة طلب العروض، عند الاقتضاء، أن تطلب كتابة من متنافس أو أكثر تقديم توضيحات في شأن الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقدمة من لدنهم.

تحصر اللجنة لائحة المتنافسين الذين تقدموا بوثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى تستجيب للمواصفات المطلوبة، كما تحصر لائحة المتنافسين الذين تم إقصاء عروضهم لعدم مطابقة الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقدمة من لدنهم للمواصفات المطلوبة، مع بيان النقائص التي تمت معاينتها في هذا الشأن.

تحرر اللجنة محضرا عن أشغالها يوقعه الرئيس وأعضاء اللجنة. ويرفق هذا المحضر ،عند الاقتضاء، بتقرير الخبير أو التقني أو اللجنة الفرعية.

المادة 41

فحص وتقييم العروض التقنية

على إثر فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني، وعند الاقتضاء، الوثائق الوصفية والبيانات الموجزة والوثائق التقنية الأخرى، تقوم لجنة طلب العروض في جلسة مغلقة بفحص العروض التقنية للمتنافسين المقبولين وتقييمها.

وتقصي المتنافسين الذين قدموا عروضا تقنية غير مطابقة للمواصفات المطلوبة في نظام الاستشارة أو غير المستجيبة للمعايير المحددة فيه.

ويمكن للجنة أن تطلب كتابة من متنافس أو أكثر تقديم توضيحات حول عروضهم التقنية .

ويجب أن تقتصر هذه التوضيحات على الوثائق المضمنة في هذه العروض.

يجوز للجنة، قبل اتخاذ قرارها، استشارة كل خبير أو تقني أو إحداث لجنة فرعية لتحليل العروض التقنية، وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة 40 من هذا المرسوم.

على إثر تقييم العروض التقنية، تحصر اللجنة لائحة المتنافسين المقبولين.

المادة 42

فتح الأغلفة المتضمنة للعروض المالية

1. تستأنف الجلسة العمومية:

على إثر فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني بالنسبة للحالة المنصوص عليها في البند 12 من المادة 39 من هذا المرسوم؛

في التاريخ والساعة المعلن عنهما من لدن رئيس اللجنة بالنسبة للحالة المنصوص عليها في الفقرة ج(من البند 13 من نفس المادة.

بعد استئناف الجلسة العمومية، يتلو الرئيس، بصوت عال، لائحة المتنافسين المقبولين وكذا لائحة المتنافسين غير المقبولين دون الإفصاح عن أسباب إقصائهم، ويعيد للحاضرين منهم، مقابل إبراء، ملفاتهم دون فتح الأغلفة المتضمنة للعروض المالية، وذلك مع مراعاة مقتضيات البند الثالث من المادة 47 من هذا المرسوم.

يفتح الرئيس، بعد ذلك، أغلفة المتنافسين المقبولين والحاملة لعبارة «عرض مالي» ويتلو ،بصوت عال، مبالغ عقود الالتزام والبيانات التقديرية المفصلة.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام ،كما يوقعون، حسب الحالة، على جداول الأثمان وعلى البيانات التقديرية المفصلة وعلى جداول الأثمان - البيانات التقديرية المفصلة وعلى جداول الثمن الإجمالي وعلى التفاصيل الفرعية للثمن الإجمالي و، عند الاقتضاء، على جداول أثمان التموينات.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

المادة 43

تقييم العروض المالية للمتنافسين واختيار العرض الأفضل اقتصاديا

أولا(تقييم العروض المالية للمتنافسين في جلسة مغلقة:

تواصل لجنة طلب العروض أشغالها في جلسة مغلقة. ويمكنها استشارة كل خبير أو تقني من أجل تنويرها في شأن نقط معينة من العروض المالية المقدمة من لدن المتنافسين المقبولين أو عند الاقتضاء، إحداث لجنة فرعية لتحليل هذه العروض.

تقصي اللجنة المتنافسين الذين تكون عروضهم المالية:

غير مطابقة لموضوع الصفقة؛

غير موقعة؛

موقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين للالتزام باسمهم استنادا إلى الوثيقة أو الوثائق المثبتة للصلاحيات المخولة لهم؛

متضمنة لقيود أو تحفظات؛

مشتملة على تباينات في صياغات الأثمان أو وحدة الحساب أو الكميات بالمقارنة مع المعطيات الواردة في التوصيف التقني أو في جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل.

تتحقق اللجنة، بعد ذلك، من نتيجة العمليات الحسابية للعروض المالية للمتنافسين المقبولين، مع الأخذ بعين الاعتبار، التخفيضات المحتملة والمضمنة في هذه العروض. وتقوم، عند الاقتضاء، بتصحيح الأخطاء الحسابية، وتتبيث المبالغ الصحيحة للعروض المعنية.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تقصي اللجنة العروض المالية المفرطة والعروض المالية المنخفضة بكيفية غير عادية مقارنة بالمبلغ التقديري المعد من لدن صاحب المشروع، وذلك وفق الكيفيات وحسب الشروط المنصوص عليها في المادة 44 أدناه.

تحدد اللجنة بعد ذلك، الثمن المرجعي للعروض المالية للمتنافسين، طبقا لأحكام المادة 44 بعده.

ثانيا(اختيار العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا:

1. - تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بترتيب عروض المتنافسين المقبولين، بالنظر إلى الثمن المرجعي المحدد، من أجل اقتراح العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا على صاحب المشروع.

يراد ،في مدلول هذا المرسوم، بالعرض الأكثر أفضلية اقتصاديا ما يلي:

العرض المالي الأفضل ثمنا بالنسبة للثمن المرجعي، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات.

غير أنه بالنسبة لصفقات حراسة المباني الإدارية وتنظيفها وصيانة المساحات الخضراء، يراد بالعرض المالي الأفضل ثمنا العرض الذي اقترح نسبة الزيادة الأضعف المطبقة على الكلفة التقديرية للأعمال التي أعدها صاحب المشروع، مع مراعاة مقتضيات الفقرة أ(من البند الثالث من المادة 20 من هذا المرسوم؛

العرض المالي الأفضل ثمنا بالنسبة للثمن المرجعي، مع الأخذ بعين الاعتبار ،عند الاقتضاء، مجموع ثمن الاقتناء والتقييم النقدي لكلفة الاستعمال و/أو الصيانة طيلة مدة

محددة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 من هذا المرسوم ،وذلك بالنسبة لصفقات التوريدات؛

العرض الحاصل على أفضل نقطة تقنية ومالية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 144 من هذا المرسوم، وذلك بالنسبة لصفقات الخدمات المتعلقة بأعمال الدراسات.

2. في حالة تساوي عدة عروض اعتبرت الأكثر أفضلية اقتصاديا بالنظر إلى جميع العناصر، تقوم اللجنة بإجراء قرعة من أجل الفصل بين المتنافسين المعنيين.

غير أنه إذا:

كان أحد المتنافسين المعنيين تعاونية أو اتحاد تعاونيات أو مقاولا ذاتيا، يمنح حق الأفضلية إلى العرض الذي تقدمت به التعاونية أو اتحاد التعاونيات أو المقاول الذاتي؛

كان إثنان أو أكثر من المتنافسين المعنيين تعاونية أو اتحاد تعاونيات أو مقاولا ذاتيا، تمنح الأفضلية للعروض المقدمة من لدنهم. وفي هذه الحالة، تقوم اللجنة بإجراء قرعة من أجل الفصل بينهم.

تتحقق اللجنة، بعد ذلك، من أن العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا لا يحتوي على ثمن أو أثمان أحادية رئيسية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية كما هي معرفة في المادة 44 من هذا المرسوم.

تدعو اللجنة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المتنافس الذي تقدم بالعرض الأكثر أفضلية اقتصاديا من أجل:

تقديم وثائق الملف الإداري المشار إليها، حسب الحالة، في الفقرة 2(من البند ألف(من أولا(أو في الفقرة 2(من ثانيا(من المادة 28 من هذا المرسوم؛

تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء؛

تسوية عدم التطابق المعاين بين مختلف الوثائق المكونة لملفه الإداري، عند الاقتضاء؛

تقديم العينات أو النماذج المصغرة المطلوبة في نظام الاستشارة، عند الاقتضاء؛

تبرير الثمن أو الأثمان الأحادية الرئيسية التي اعتبرت منخفضة بكيفية غير عادية أو مفرطة طبقا لمقتضيات المادة 44 من هذا المرسوم.

ولهذه الغاية، تحدد اللجنة للمتنافس أجلا لا يقل عن سبعة أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالرسالة المشار إليها في هذا البند.

يوقف رئيس اللجنة الجلسة ويحدد التاريخ والساعة من أجل استئناف أشغالها في جلسة مغلقة.

يجب أن تقدم عناصر جواب المتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه في ظرف مغلق مرفق، عند الاقتضاء، بالعينات أو النماذج المصغرة المطلوبة.

يجب أن يتضمن هذا الظرف بكيفية بارزة البيانات التالية:

اسم وعنوان المتنافس؛

موضوع الصفقة والإشارة، عند الاقتضاء، إلى الحصة إذا كانت الصفقة محصصة؛

التنبيه إلى أنه «يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة طلب العروض» ويحمل بصورة بارزة عبارة «تكملة الملف وعناصر الجواب».

يجب أن يودع هذا الظرف، مقابل وصل، في مكتب صاحب المشروع المبين في رسالة الدعوة أو أن يوجه إلى المكتب المذكور بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

يجب أن تودع العينات أو النماذج المصغرة، عندما يكون ذلك مطلوبا، مقابل وصل، في مكتب صاحب المشروع المعين في رسالة الدعوة.

يسجل إيداع الظرف أو العينات أو النماذج المصغرة في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

تجتمع اللجنة في المكان وفي اليوم والساعة المحددة. غير أنه يمكن للرئيس دعوة أعضاء اللجنة من أجل استئناف أشغالها بمجرد تلقي جواب المتنافس المعني.

تتأكد اللجنة من وجود الرسالة التي تم بموجبها دعوة المتنافس المعني وتقوم بالتأكد من الوثائق والجواب المتوصل بهما من المتنافس، وعند الاقتضاء، من العينات أو النماذج المصغرة.

تقوم اللجنة، بعد ذلك، بفحص الوثائق والجواب المتوصل بهما والعينات أو النماذج المصغرة، عند الاقتضاء.

يمكن للجنة، عند الاقتضاء، وقبل اتخاذ قرارها، استشارة كل خبير أو تقني أو مختبر أو إحداث لجنة فرعية لتقييم الجودة التقنية للعينات أو النماذج المصغرة المقترحة.

تفحص اللجنة أيضا التبريرات المقدمة من لدن المتنافس والمتعلقة بالأثمنة الأحادية الرئيسية المفرطة أو المنخفضة بكيفية غبر عادية، وذلك طبقا للكيفيات المنصوص عليها في المادة 44 أدناه.

تقرر اللجنة عند إنهائها لهذا الفحص:

ألف(إما اقتراح قبول عرض المتنافس المعني على صاحب المشروع، إذا تبين لها ،حسب الحالة، أن:

أ. الوثائق المدلى بها لاستكمال الملف الإداري تستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 28 من هذا المرسوم؛ ب. التصحيحات المطلوبة تم تأكيدها؛ ج. عدم التطابق المعاين تمت تسويته؛

التبريرات المتعلقة بالثمن أو بالأثمان الأحادية الرئيسية المفرطة أو المنخفضة بكيفية غير عادية مقنعة؛

العينات أو النماذج المصغرة المقدمة مطابقة للخصائص المنصوص عليها في دفتر الشروط الخاصة.

باء(إما إقصاء المتنافس المعني، إذا:

لم يجب داخل الأجل المحدد له؛

لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة؛ ج. لم يقدم العينات أو النماذج المصغرة، عند الاقتضاء؛ د. لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية التي تمت معاينتها؛ ه. لم يقم بتسوية عدم التطابق المعاين بين مختلف وثائق ملفه؛

اعتبرت التبريرات المقدمة في شأن الثمن أو الأثمنة الأحادية الرئيسية المفرطة أو المنخفضة بكيفية غير عادية غير مقنعة؛

قدم عينات أو نماذج مصغرة غير مطابقة للخصائص المطلوبة في دفتر الشروط الخاصة، عند الاقتضاء.

في حالة إقصاء المتنافس الذي قدم العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا طبقا لمقتضيات ب(من البند 9(أعلاه، تدعو اللجنة، طبقا للشروط المنصوص عليها في البند 4 من هذه المادة، المتنافس صاحب العرض المرتب ثانيا.

تقوم اللجنة بفحص الوثائق والأجوبة المتوصل بها، وعند الاقتضاء، العينات أو النماذج المصغرة، ثم تقرر إما قبوله أو إقصاءه طبقا للشروط المحددة أعلاه.

إذا لم تقبل اللجنة المتنافس المعني، فإنها تدعو المتنافس صاحب العرض الموالي وتفحص الوثائق والأجوبة المتوصل بها، وعند الاقتضاء، العينات أو النماذج المصغرة، طبقا لنفس الشروط المبينة أعلاه إلى حين استنفاذ المسطرة أو التصريح بعدم جدوى طلب العروض.

المادة 44

تحديد الثمن المرجعي والعرض المفرط والعرض المنخفض بكيفية غير عادية

ألف(الثمن المرجعي:

بعد إقصاء العروض المفرطة والعروض المنخفضة بكيفية غير عادية، تقوم اللجنة بتحديد الثمن المرجعي.

يساوي الثمن المرجعي للعروض المتوسط الحسابي الناتج عن تقدير كلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع معدل العروض المالية للمتنافسين المقبولين.

ي حتسب الثمن المرجعي وفق المعادلة التالية:

مجموع العروض المالية

)————————————(+ E عدد العروض المالية

P= ————————————

2

حيث:

P: الثمن المرجعي؛ E: تقدير كلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع.

تقوم اللجنة بعد ذلك بترتيب عروض المتنافسين وفقا لمقتضيات المادة 43 أعلاه بالنظر إلى الثمن المرجعي المحدد.

العرض الأفضل ثمنا ،المقترح على صاحب المشروع، هو العرض الأقرب إلى الثمن المرجعي بتفريط.

وفي حالة غياب عروض أقل من الثمن المرجعي المذكور، فإن العرض الأفضل ثمنا هو العرض الأقرب إلى هذا الثمن بإفراط.

باء(العرض المفرط والعرض المنخفض بكيفية غير عادية:

العرض المفرط:

يعتبر العرض مفرطا عندما يتجاوز بأكثر من عشرين في المائة)%20(المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال والتوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات.

العرض المنخفض بكيفية غير عادية:

يعتبر العرض منخفضا بكيفية غير عادية إذا كان يقل بأكثر من:

عشرين في المائة) %20(من المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال؛

خمسة وعشرين في المائة)%25(من المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات.

جيم(أثمان أحادية رئيسية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية:

يمكن لدفتر الشروط الخاصة أن ينص، عند الحاجة، على بند متعلق بالأثمان الأحادية الرئيسية.

تحدد كيفيات تقييم الثمن أو الأثمان الأحادية الرئيسية كما يلي:

يعتبر الثمن الأحادي الرئيسي الوارد في جدول الأثمان و/أوفي البيان التقديري المفصل، المتعلق بالعرض الأكثر أفضلية، مفرطا إذا تجاوز عشرين بالمائة)%20(من الثمن المطابق له الوارد في المبلغ التقديري المفصل لصاحب

المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال والتوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات؛

يعتبر الثمن الأحادي الرئيسي الوارد في جدول الأثمان و/أو في البيان التقديري المفصل، المتعلق بالعرض الأكثر أفضلية منخفضا بكيفية غير عادية إذا كان يقل بعشرين بالمائة) 20%(من الثمن المطابق له الوارد في المبلغ التقديري المفصل لصاحب المشروع، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال أو بخمسة وعشرين بالمائة)25%(بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات.

عندما يتبين أن ثمنا أو أثمانا من الأثمان الأحادية الرئيسية الواردة في جدول الأثمان و/أو في المبلغ التقديري المفصل المتعلق بالعرض الأكثر أفضلية، مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية بالنظر إلى المعايير المحددة في هذا البند، تقوم لجنة طلب العروض بدعوة المتنافس المعني كتابة لتبرير الثمن أو الأثمان المذكورة.

تتعلق التبريرات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، بالجوانب التالية:

الاقتصاد الناتج عن أنماط صنع المنتوجات وكيفيات تقديم الخدمات أو طرائق البناء؛

شروط التنفيذ الملائمة بصورة استثنائية التي يمكن أن يستفيد منها المتنافس؛

تفرد المشروع أو العرض؛

الاستعمال الرشيد للموارد.

قبل البت في قبول أو رفض العرض الذي يحتوي على ثمن أو أثمان أحادية رئيسية مفرطة أو منخفضة بكيفية غير عادية، يمكن للجنة إحداث لجنة فرعية لفحص التبريرات المقدمة من لدن المتنافس المعني.

تعد اللجنة الفرعية، في نهاية أشغالها، تقريرا يوقعه أعضاؤها تحت مسؤوليتهم.

تقرر لجنة طلب العروض، استنادا إلى التقرير المذكور، قبول عرض المتنافس المعني أو إقصائه.

المادة 45

طلب العروض عديم الجدوى

تصرح اللجنة بعدم جدوى طلب العروض ،إذا:

لم يتم تقديم أو إيداع أي عرض؛

لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص الملفين الإداري والتقني؛

لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص العروض التقنية أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى؛

لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص العروض المالية؛

لم يتم قبول أي متنافس على إثر فحص العينات والنماذج المصغرة؛

لم يتم قبول أي عرض بالنظر إلى الشروط والمعايير المحددة في نظام الاستشارة.

لا يبرر التصريح بعدم جدوى طلب العروض للسبب الوارد في أ(أعلاه، اللجوء إلى المسطرة التفاوضية، إلا في حالة الإعلان عن نفس طلب العروض للمرة الثانية وتم التصريح بعدم جدواه.

المادة 46

محضر جلسة فحص العروض

تحرر لجنة طلب العروض، خلال الجلسة، محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها .ويبين هذا المحضر، الذي لا يتم إبلاغه إلى العموم ولا تبليغه إلى المتنافسين، المبلغ التقديري لكلفة الأعمال الذي أعده صاحب المشروع، كما يتضمن هذا المحضر، عند الاقتضاء ،الملاحظات المقدمة من لدن أعضاء اللجنة خلال عمليات فحص العروض وكذا آرائهم في شأن هذه الملاحظات.

يبين هذا المحضر أيضا أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين، والمعايير التي استندت إليها اللجنة لتقترح على صاحب المشروع قبول العرض الذي اعتبرته الأفضل اقتصاديا.

يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.

يرفق محضر جلسة فحص العروض، عند الاقتضاء، بكل تقرير تم إعداده، حسب الحالة ،من لدن اللجنة الفرعية أو الخبير أو التقني أو المختبر.

ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقرات الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. يعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 47

النتائج النهائية لطلب العروض

يخبر صاحب المشروع نائل الصفقة بقبول عرضه، برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بأي وسيلة تعطي تاريخا مؤكدا، داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال لجنة طلب العروض.

ويخبر أيضا، داخل الأجل نفسه، المتنافسين المقصيين، مع بيان أسباب رفض عروضهم ،وذلك بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل. ترفق هذه الرسالة بالوثائق المضمنة في ملفاتهم.

غير أن صاحب المشروع يحتفظ بالوثائق التي كانت سببا في إقصاء المتنافسين، لمدة خمس سنوات، على الأقل ،باستثناء أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه الذي يتم إرجاعه للمتنافسين الذين تم اقصاؤهم داخل ثمانية وأربعين ساعة الموالية لتاريخ إرسال الرسالة المشار إليها في الفقرة 2 من هذه المادة.

كما يتم إرجاع العينات والنماذج المصغرة المودعة من لدن المتنافسين المقصيين، بعد انصرام أجل خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالرسالة المذكورة.

لا يحق لأي متنافس المطالبة بالتعويض إذا لم يتم قبول عرضه.

لا يمكن، بأي حال من الأحوال، لصاحب المشروع أو للسلطة المختصة تغيير الاختيار الذي أقرته لجنة طلب العروض.

المادة 48

إلغاء طلب العروض

1. يمكن للسلطة المختصة، في أي مرحلة من مراحل المسطرة وقبل تبليغ المصادقة على الصفقة، إلغاء طلب العروض.

ويتم هذا الإلغاء في إحدى الحالات التالية:

أ. إذا طرأ على المعطيات الاقتصادية أو التقنية للأعمال موضوع طلب العروض تغيير جوهري لأسباب خارجة عن إرادة صاحب المشروع؛ ب. إذا تبين وجود ظروف استثنائية تحول دون التنفيذ العادي للصفقة؛ ج. إذا تجاوز مبلغ العرض المقبول الاعتمادات المرصودة.

لا يمكن أن يبرر إلغاء طلب العروض للأسباب الواردة أعلاه، بأي حال من الأحوال ،الشروع في مسطرة جديدة بنفس شروط طلب العروض الأول، ما دامت أسباب إلغاء طلب العروض المذكور قائمة.

2. تلغي السلطة المختصة، وفق الشروط نفسها، طلب العروض في إحدى الحالات التالية:

إذا تم الكشف عن عيب شاب المسطرة؛

إذا تبين أن الشكاية التي قدمها المتنافس مبنية على أساس، مع مراعاة أحكام المادة

163 من هذا المرسوم؛

إذا لم يعبر أي متنافس عن موافقته على الإبقاء على عرضه داخل الأجل الإضافي المقترح من لدن صاحب المشروع طبقا لمقتضيات البند ج(من المادة 36 من هذا المرسوم؛

إذا لم يتم تبليغ المصادقة على الصفقة إلى نائلها داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 143 من هذا المرسوم؛

إذا رفض نائل الصفقة التوقيع على الصفقة؛

إذا رفض نائل الصفقة استلام المصادقة على الصفقة المبلغة إليه داخل الأجل المشار إليه في المادة 143 من هذا المرسوم.

يكون إلغاء طلب العروض موضوع مقرر معلل وموقع من لدن السلطة المختصة.

ينشر هذا المقرر في بوابة الصفقات العمومية.

يخبر صاحب المشروع المتنافسين، كتابة، بإلغاء طلب العروض، مع بيان أسباب الإلغاء، كما يبلغ نسخة من مقرر الإلغاء إلى أعضاء لجنة طلب العروض.

لا يبرر إلغاء طلب العروض اللجوء إلى المسطرة التفاوضية.

لا يحق للمتنافسين ولا لنائل الصفقة، في حالة إلغاء طلب العروض وفق الشروط المنصوص عليها أعلاه، المطالبة بالتعويض.

الجزء الفرعي الثاني: طلب العروض بالانتقاء المسبق

المادة 49

مبادئ وكيفيات

يمكن إبرام صفقات بناء على طلب عروض بالانتقاء المسبق عندما تتطلب الأعمال موضوع الصفقة، بحكم تعقيدها أو طبيعتها الخاصة، القيام بانتقاء مسبق للمتنافسين، في مرحلة أولى، قبل دعوة المتنافسين المقبولين، في مرحلة ثانية، لإيداع عروضهم.

يخضع طلب العروض بالانتقاء المسبق للمبادئ التالية:

الدعوة إلى المنافسة؛

فتح الأظرفة في جلسة عمومية؛

فحص العروض من لدن لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق؛

اختيار العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا من لدن لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق بهدف اقتراحه على صاحب المشروع؛

وجوب تبليغ صاحب المشروع للمبلغ التقديري لكلفة الأعمال إلى أعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق.

المادة 50

إشهار طلب العروض بالانتقاء المسبق

مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، ينشر الإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق وفقا لمقتضيات الفقرتين 1 و2 من البند 2(من ا(من المادة 23 من هذا المرسوم.

غير أن نشر هذا الإعلان يجب أن يتم خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة القبول.

يبين إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق ما يلي:

موضوع طلب العروض بالانتقاء المسبق، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

صاحب المشروع المعني بطلب العروض بالانتقاء المسبق؛

مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن سحب ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق؛

مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث تودع العروض أو توجه؛

العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان طلب العروض بالاقتناء المسبق؛

المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة القبول، مع الإشارة إلى أن المتنافسين يمكنهم تسليم ملفات قبولهم مباشرة إلى رئيس اللجنة عند افتتاح الجلسة؛

الوثائق المثبتة المنصوص عليها في نظام الاستشارة التي يتعين على كل متنافس الإدلاء بها.

المادة 51

نظام الاستشارة لطلب العروض بالانتقاء المسبق

يكون كل طلب عروض بالانتقاء المسبق موضوع نظام استشارة يعده صاحب المشروع.

يبين نظام الاستشارة، على وجه الخصوص، ما يلي:

ا. بالنسبة لمرحلة الانتقاء المسبق:

لائحة الوثائق التي يجب أن يدلى بها المتنافسون والمنصوص عليها في البند 1(من ألف(وباء(من اا(من المادة 53 من هذا المرسوم.

معايير الانتقاء المسبق للمتنافسين. ويمكن أن تأخذ هذه المعايير، التي تختلف بحكم طبيعة الأعمال المراد إنجازها ،بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

الضمانات المقدمة من لدن المتنافسين ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛

المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء.

يتم تقييم هذه المعايير وفق الوثائق والمستندات المضمنة في الملفات الإدارية والتقنية.

اا. بالنسبة لمرحلة تقييم العروض:

لائحة الوثائق التي يتعين على المتنافسين المقبولين تقديمها والمنصوص عليها في البند 2 من ألف(من اا(من المادة 53 من هذا المرسوم.

معايير تقييم عروض المتنافسين وإسناد الصفقة. يجب أن تكون لهذه المعايير صلة مباشرة بموضوع الصفقة المراد إبرامها، وأن تكون موضوعية، وأن لا تكون تمييزية وغير متناسبة مع محتوى الأعمال المزمع إنجازها.

يمكن أن ترفق معايير قبول المتنافسين بمعاملات ترجيح. ويجب ألا يترتب، بأي حال من الأحوال، على هذه المعاملات الحد من المنافسة.

تختلف معايير تقييم عروض المتنافسين وإسناد الصفقة حسب طبيعة الأعمال المراد إنجازها على النحو التالي:

أ. بالنسبة لصفقات الأشغال وعندما يكون تقديم عرض تقني مطلوبا، تأخذ معايير تقييم عروض المتنافسين بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها للورش؛

التجربة الخاصة ومؤهلات المستخدمين بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛

مستوى اللجوء إلى الحرفيين وا لم ع لمين)الحرفيين الرئيسيين(، وذلك بالنسبة للأعمال المتعلقة بالمحافظة على المدن العتيقة وترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والقديمة؛

البرنامج الزمني المقترح للتنفيذ؛

أساليب وطرائق البناء؛

الجودة الجمالية والوظيفية للعمل؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية؛

درجة استعمال المنتوج المغربي المنشأ.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. ويتضمننظام الاستشارة العتبة المحددة لقبول المتنافسين.

يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف في المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة ،بعد قبول المتنافسين.

ب. بالنسبة لصفقات التوريدات وعندما يكون تقديم عرض تقني مطلوبا، تأخذ معايير تقييم العروض بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

الجودة الوظيفية للتوريد؛

الضمانات المقدمة من لدن المتنافسين؛

الخدمة بعد البيع؛

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز العمل؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية؛

اللجوء إلى منتوجات الصناعة التقليدية المغربية، عند الاقتضاء.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني.
ويتضمن نظام الاستشارة العتبة المحددة لقبول المتنافسين.

يعتبر العرض الأكثر أفضلية من الناحية الاقتصادية كما هو معرف في المادة 43 من هذا المرسوم هو المعيار الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار من أجل إسناد الصفقة، بعد قبول المتنافسين.

ج. بالنسبة لصفقات الخدمات وعندما يكون تقديم عرض تقني مطلوبا، تأخذ معايير تقييم العروض بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ما يلي:

المنهجية المقترحة؛

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز العمل؛

البرنامج الزمني لتوظيف الموارد البشرية؛

الطابع الابتكاري للعرض؛

جودة المساعدة التقنية؛

درجة نقل الكفاءات والمعارف؛

الضمانات المقدمة من لدن المتنافسين؛

الجدول الزمني للإنجاز المقترح؛

التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية؛

درجة اللجوء إلى الخبراء المغاربة من لدن المتنافسين غير المقيمين بالمغرب بالنسبة للصفقات المتعلقة بالدراسات، بما في ذلك صفقات تصور وتطوير النظم المعلوماتية.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من معايير العرض التقني. تحدد عتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة.

لأجل إسناد الصفقة:

عندما تتعلق الصفقة بأعمال غير أعمال الدارسات، يكون المعيار الوحيد الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار، بعد قبول المتنافسين، هو العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 43 من هذا المرسوم؛

عندما تتعلق الصفقة بأعمال الدارسات، يكون المعيار الوحيد الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار، بعد قبول المتنافسين، هو العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو معرف بموجب المادة 144 من هذا المرسوم.

العملة أو العملات القابلة للتحويل التي يجب أن يعبر بها عن ثمن العرض المالي إذا كان المتنافس غير مقيم بالمغرب.

تحول مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم، وذلك من أجل تقييم هذه العروض ومقارنتها.

يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم، الصادر عن بنك المغرب ،والمعمول به في أول يوم عمل من الأسبوع السابق للأسبوع الذي يتم خلاله فتح الأظرفة.

اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المتنافسين.

ينص نظام الاستشارة، عند الاقتضاء، على ما يلي:

العدد الأقصى للحصص التي يمكن إسنادها إلى نفس المتنافس وطريقة إسناد الحصص طبقا لمقتضيات المادة 10 من هذا المرسوم؛

الشروط والكيفيات التي يتم وفقها فحص العروض البديلة وتقييمها بالمقارنة مع الحل الأساسي المنصوص عليه في دفتر الشروط الخاصة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 33 من هذا المرسوم؛

رقم الثمن أو الأثمنة الأحادية الرئيسية وبيانها ومبلغها التقديري أو مبالغها التقديرية.

يوقع نظام الاستشارة من لدن صاحب المشروع قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة.

المادة 52

ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق

1. يكون طلب العروض بالانتقاء المسبق موضوع ملف يعده صاحب المشروع قبل الشروع في المسطرة، ويتضمن ما يلي:

ألف(في مرحلة الانتقاء المسبق:

نسخة من الإعلان عن الانتقاء المسبق؛

مذكرة تقديم المشروع التي يجب أن تبين، على وجه الخصوص، موضوع الصفقة وسياق المشروع ومكان التنفيذ وطبيعة العمل مع وصف موجز له؛ ج. نموذج طلب القبول؛ د. نموذج التصريح بالشرف؛ ه. نموذج التصريح بمخطط التحمل؛ و. نظام الاستشارة.

باء(في مرحلة تقييم العروض:

دفتر الشروط الخاصة؛

التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛ ج. نموذج عقد الالتزام؛

نموذج لجدول الأثمان ونموذج للبيان التقديري المفصل أو نموذج لجدول الأثمان-البيان التقديري المفصل عندما يتعلق الأمر بصفقة بأثمان أحادية؛

بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي، نموذج جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي عن كل وحدة مع بيان الكميات الجزافية أو عدم بيانها؛

نموذج جدول أثمان التموينات، عندما ينص دفتر الشروط الخاصة على ذلك؛ ز. نموذج إطار التفصيل الفرعي للأثمان، عند الاقتضاء.

يوجه ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق المنصوص عليه في البند 1(أعلاه إلى أعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق، ستة أيام، على الأقل، قبل إرسال الإعلان للنشر.

يحدد لأعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق أجل ستة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق لإطلاع صاحب المشروع على ملاحظاتهم المحتملة.

ينشر إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق في بوابة الصفقات العمومية وفيجريدتين، على الأقل، توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية. وينشر هذا الاعلان بلغة نشر كل من الجريدتين.

كما يمكن، بالموازاة مع ذلك، إخبار المتنافسين المحتملين وعند الاقتضاء، الهيئات المهنية بالإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق، وذلك بإدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة أخرى للإشهار.

يجب أن يكون ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق المنصوص عليه في الفقرة ألف(من البند 1(أعلاه متوفرا قبل نشر الإعلان، وأن يوضع رهن إشارة المتنافسين بمجرد نشر إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق وذلك إلى غاية التاريخ الأقصى المحدد لتسليم طلبات قبول المتنافسين.

ينشر ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق المنصوص عليه في الفقرة باء(من البند 1(أعلاه في بوابة الصفقات العمومية، باستثناء التصاميم والوثائق التقنية.

يسلم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق مجانا إلى المتنافسين، باستثناء التصاميم والوثائق التقنية التي يتطلب استنساخها معدات تقنية خاصة. تحدد أجرة تسليم هذه التصاميم والوثائق التقنية بقرار للوزير المكلف بالمالية.

يمكن تحميل ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق من بوابة الصفقات العمومية.

تقيد، في السجل الخاص، أسماء المتنافسين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق، مع بيان تاريخ وساعة السحب أو التحميل.

عندما لا يتم، لأي سبب من الأسباب، تسليم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق للمتنافس أو ممثله الذي حضر إلى المكان المحدد في الإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق، يقوم صاحب المشروع، في اليوم نفسه، بتسليمه شهادة تبين سبب عدم تسليم الملف، مع الإشارة إلى اليوم المحدد لسحبه قصد تمكين المتنافس من إعداد ملفه. يحتفظ بنسخة من هذه الشهادة في ملف الصفقة.

في حالة عدم تسليمه ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق في اليوم المحدد في الشهادة المسلمة له، يجوز للمتنافس أن يلجأ، بواسطة أي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، إلى السلطة الرئاسية التي يتبع لها صاحب المشروع المعني بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو عامل العمالة أو الإقليم أو والي الجهة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالجماعات الترابية، يعرض فيها ظروف تقديم طلبه للحصول على الملف المذكور والجواب الذي تلقاه.

إذا تبين لها صحة الطلب، تدعو السلطة المرفوع إليها الأمر، كتابة، صاحب المشروع إلى تسليم ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق فورا إلى المشتكي، وعند الاقتضاء، إلى تأجيل تاريخ فتح الأظرفة لمدة توازي، على الأقل، المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الطلب وتاريخ تسليم الملف إلى المشتكي.

يتشر إعلان التأجيل في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيدالوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية.

يمكن لصاحب المشروع، بصورة استثنائية، إدخال تعديلات على ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق دون تغيير موضوع الصفقة. وفي هذه الحالة، تتم موافاة جميع المتنافسين، الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور، بهذه التعديلات، وتضمينها في الملفات الموضوعة رهن إشارة المتنافسين الآخرين.

يمكن إدخال هذه التعديلات، في أي وقت، داخل الأجل الأصلي للإشهار وعلى أبعد تقدير سبعة أيام قبل انعقاد جلسة قبول المتنافسين.

بعد انصرام الأجل المذكور، يتعين على صاحب المشروع تأجيل تاريخ انعقاد جلسة القبول عبر إعلان تعديلي.

إذا كانت التعديلات التي أدخلت على ملف طلبات العروض بالانتقاء المسبق تتطلب نشر إعلان تعديلي، ينشر هذا الإعلان طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من البند الثاني من ا(من المادة 23 من هذا المرسوم. في هذه الحالة، لا تنعقد جلسة القبول إلا بعد انقضاء أجل عشرة أيام كحد أدنى. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ آخر نشر للإعلان التعديلي في آخر وسيلة للنشر دون أن يكون التاريخ المحدد للجلسة الجديدة سابقا للتاريخ المقرر في إعلان الإشهار الأصلي.

يتم إبلاغ كل المتنافسين الذين سحبوا أو حملوا ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق بالتعديلات المنصوص عليها أعلاه وكذا بالتاريخ الجديد لجلسة القبول، عند الاقتضاء.

يتم اللجوء إلى إعلان تعديلي في إحدى الحالات التالية:

إذا تعلق الأمر بتصحيح أخطاء واضحة تمت معاينتها في الإعلان المنشور؛

إذا لاحظ صاحب المشروع، بعد نشر الإعلان، أن الأجل الذي يسري بين تاريخ النشر وجلسة القبول غير مطابق للأجل المطلوب.

المادة 53

الشروط المطلوبة من المتنافسين وإثبات الكفاءات والمؤهلات ا. تطبق الشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم على المتنافسين في إطار طلب العروض بالانتقاء المسبق.

II. يتعين على كل متنافس أن يقدم ملفا إداريا وملفا تقنيا:

ألف(يضم الملف الإداري ما يلي:

1. بالنسبة لكل متنافس في مرحلة القبول:

أ. الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس. وتختلف هذه الوثائق حسب الشكل القانوني للمتنافس:

إذا تعلق الأمر بمقاول ذاتي أو بشخص ذاتي يعمل لحسابه الخاص، لا تطلب منهأي وثيقة؛

إذا تعلق الأمر بممثل للمتنافس، وجب عليه تقديم ما يلي، حسب الحالة:

نسخة مشهود بمطابقتها لأصل الوكالة المصادق على توقيعها، عندما يتصرف باسم شخص ذاتي؛

مستخرج من النظام الأساسي للشركة أو نسخة مطابقة لأصل محضر الجهاز المختص أو هما معا، الذي يخول له صلاحية التصرف باسمها؛

الوثيقة التي يفوض بموجبها شخص مؤهل صلاحياته إلى شخص آخر، عند الاقتضاء.

- إذا تعلق الأمر بتعاونية أو باتحاد تعاونيات، الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة للشخص الذي يتصرف باسم التعاونية أو اتحاد التعاونيات.

ب. التصريح بالشرف؛ ج. طلب القبول؛

إذا تعلق الأمر بتجمع، اتفاقية تأسيس التجمع المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل؛

إذا تعلق الأمر بمؤسسة عمومية، نسخة من النص الذي يؤهلها لممارسة المهام التي لها علاقة بالأعمال موضوع الصفقة.

بالنسبة للمتنافسين المقبولين في مرحلة تقييم العروض، أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، عند الاقتضاء.

بالنسبة للمتنافس المزمع إسناد الصفقة إليه:

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات كما هو منصوص على ذلك في المادة 27 من هذا المرسوم. يتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم على أساسه فرض الضريبة على المتنافس.

بالنسبة للمؤسسات العمومية، لا تطلب هذه الشهادة إلا من المؤسسات الخاضعة لنظام الضريبة.

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء الهيئة المعنية؛

نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري)نموذج 9(بالنسبة للأشخاص الملزمين بالقيد في السجل التجاري بموجب التشريع الجاري به العمل ونسخة من شهادة القيد في السجل المحلي بالنسبة للتعاونيات ونسخة من شهادة القيد في السجل الوطني للمقاول الذاتي بالنسبة للمقاولين الذاتيين؛

الوثائق المثبتة لجنسية المقاولة ومسيريها بالنسبة للصفقات المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام، إذا طلبها صاحب المشروع؛

بالنسبة للمتنافسين غير المقيمين بالمغرب ،يتعين عليهم تقديم ما يعادل الشواهد المشار إليها في البنود أ(وب(وج(أعلاه مسلمة من لدن الإدارات أو الهيئات المختصة ببلدهم الأصلي أو بلد المنشأ.

عندما لا يتم تسليم الوثائق المذكورة من لدن الادارات أو الهيئات المختصة بالبلد الأصلي أو بلد المنشأ المعني، يمكن تعويض الشواهد المذكورة بشهادة مسلمة من لدن سلطة قضائية أو إدارية بالبلد الأصلي أو ببلد المنشأ تثبت عدم إمكانية إصدار هذه الوثائق.

يعتمد تاريخ تسليم الوثائق المقررة في أ(وب(أعلاه إلى صاحب المشروع أساسا لتقييم صلاحيتها.

باء(يضم الملف التقني:

مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وتحدد، عند الاقتضاء، مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي نفذها المتنافس أو شارك في تنفيذها، مع بيان صفة هذه المشاركة؛

شهادات أو نسخ منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة من لدن أصحاب المشاريع العامين أو الخواص أو من لدن رجال الفن الذين أنجز المتنافس تحت إشرافهم الأعمال المذكورة أو من لدن أصحاب الصفقات بالنسبة للأعمال المتعاقد بشأنها من الباطن.

تحدد كل شهادة، على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال ومبلغها وسنة إنجازها وكذا اسم الموقع وصفته وتقييمه.

بالنسبة لأعمال ترميم المنشآت التقليدية والتاريخية والعتيقة، يجب أن تتضمن الشهادات المرجعية المذكورة أعلاه بيانا بكون الأشغال المنفذة همت عقارات مصنفة وفق مقتضيات القانون السالف الذكر رقم 80.22.

يجب على صاحب المشروع أن لا يشترط، بأي حال من الأحوال، شهادات مرجعية غير متناسبة مع طبيعة ومحتوى الأعمال ومبلغ الصفقة؛

تصريح بمخطط التحمل للمتنافس إذا نص عليه نظام الانتقاء المسبق؛ د. الوثيقة أو الوثائق المثبتة للقدرات المالية للمتنافس، عند الاقتضاء؛

إذا وجد نظام للتأهيل والتصنيف مطبق على الصفقات المعنية بالأعمال، فإن الشهادة المسلمة في إطار النظام المذكور تقوم مقام الوثائق المشار إليها في الفقرات أ(وب(ود(من البند باء(من ااا(من هذه المادة؛

إذا وجد نظام للاعتماد مطبق على الصفقات المعنية بالأعمال، فإن الشهادة

المسلمة في إطار النظام المذكور تقوم مقام الوثائق المشار إليها في الفقرات أ(وب(ود(من البند باء(من ااا(من هذه المادة؛

يتعين على المتنافسين غير المقيمين بالمغرب تقديم وثائق الملف التقني المنصوص عليها في الفقرات أ(وب(وج(ود(من البند باء(من ااا(من هذه المادة.

المادة 54

محتوى ملفات القبول وتقديمها وإيداعها وسحبها

يضم ملف القبول المقدم من لدن كل متنافس ملفا إداريا وملفا تقنيا.

أ. يضم الملف الإداري ما يلي:

الوثيقة أو الوثائق المثبتة للصلاحيات ال م خ ولة للشخص الذي يتصرف باسم المتنافس كما هو منصوص عليها في المادة 53 من هذا المرسوم؛

التصريح بالشرف؛

طلب القبول؛

اتفاقية تأسيس التجمع المنصوص عليها في المادة 150 من هذا المرسوم أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل، عندما يكون المتنافس تجمعا؛

نسخة من النص الذي يؤهله لممارسة المهام ذات الصلة بتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة عندما يكون المتنافس مؤسسة عمومية.

ب. يضم الملف التقني الوثائق المنصوص عليها في البند باء(من II(من المادة 53 أعلاه.

توضع وثائق ملف القبول المنصوص عليها في أ(وب(أعلاه في ظرف يودع أو يسلم وفقا لمقتضيات المادة 34 من هذا المرسوم.

يجب أن يكون هذا الظرف مغلقا وأن يحمل البيانات التالية:

اسم المتنافس وعنوانه؛

موضوع طلب العروض بالانتقاء المسبق؛

تاريخ وساعة جلسة القبول؛

التنبيه إلى أنه «لا يفتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق أثناء جلسة القبول».

يجوز للمتنافسين الذين قاموا بإيداع أظرفتهم سحبها وفقا لمقتضيات المادة 35 من هذا المرسوم.

المادة 55

لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق

يحدد تأليف لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق طبقا لمقتضيات المادة 38 من هذا المرسوم.

المادة 56

جلسة القبول

تكون جلسة القبول عمومية. تنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المنصوص عليها في إعلان طلب العروض بالانتقاء المسبق. إذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو عيد، تنعقد الجلسة في يوم العمل الموالي وفي الساعة نفسها.

يفتتح رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق جلسة القبول.

يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين، الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم بعد، أن يسلموها له فورا.

ويدعو، بعد ذلك، المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غير مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة «الوثائق الناقصة»، ويحصر بصورة نهائية لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها.

لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

يتأكد رئيس اللجنة، بعد ذلك، من حضور الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة القبول للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها.

في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة القبول بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة القبول. ويطلب ،بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة مكان وتاريخ وساعة استئناف جلسة القبول.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

يعلن الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حالة التأجيل، بصوت عال ،عن مراجع النشر في الجريدتين وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع الوسائل الأخرى التي نشر بها الإعلان عن طلب العروض بالانتقاء المسبق.

يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم حول العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة.

إذا تأكد الرئيس من صحة التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها، يقوم بإنهاء المسطرة ،تحت مسؤوليته، ويخبر بذلك، بصوت عال، المتنافسين.

إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها لا تستند إلى أساس، يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة.

يفتح الرئيس أظرفة المتنافسين ويتأكد من وجود الملفات المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه ويعلن، بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في كل ملف ويضع قائمة بالوثائق التي قدمها كل متنافس.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية، وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

تجتمع اللجنة في جلسة مغلقة وتقوم بفحص وثائق الملف الإداري ووثائق الملف التقني، المشار إليها في المادة 54 أعلاه، ونقصي اللجنة:

المتنافسين الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم؛

المتنافسين الذين لم يقدموا الوثائق المطلوبة؛

المتنافسين الذين تبين أن مؤهلاتهم المالية والتقنية غير كافية بالنظر إلى المعايير المنصوص عليها في نظام الاستشارة.

تحصر اللجنة لائحة المتنافسين المقبولين، بما في ذلك المتنافسين المقبولين بتحفظ على أن يقوموا بتصحيح التباين المعاين في وثائق المك الإداري.

المادة 57

محضر جلسة القبول

تحرر لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق خلال جلسة القبول محضرا، لا يتم إبلاغه إلى العموم ولا تبليغه إلى المتنافسين، يتضمن هذا المحضر، عند الاقتضاء، الملاحظات المقدمة من لدن أعضاء اللجنة خلال هذه الجلسة وكذا رأي اللجنة في شأنها. كما يبين أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين ولائحة المتنافسين المقبولين.

يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.

ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقار الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. يعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 58

النتائج النهائية لجلسة القبول

يخبر صاحب المشروع المتنافسين غير المقبولين بإقصائهم بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل داخل أجل لا يتعدى خمسة أيام ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق.

ويخبر أيضا، داخل الأجل نفسه ووفق الشكليات نفسها، المتنافسين الذين تم قبولهم.

يجب توجيه رسالة القبول إلى المتنافسين المقبولين ثلاثين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. تبين هذه الرسالة مكان استلام العروض وكذا تاريخ وساعة ومكان انعقاد هذه الجلسة والمبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من لدن صاحب المشروع، وعند الاقتضاء، التاريخ المقرر للاجتماع أو زيارة المواقع الذي يجب أن يكون على أبعد تقدير خمسة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة.

تتم، بواسطة هذه الرسالة، دعوة المتنافسين الذين تم قبولهم لسحب أو تحميل ملف طلب العروض بالانتقاء المسبق ولإيداع عروضهم مرفقة بدفتر الشروط الخاصة الموقع بالأحرف الأولى والموقع عليه، وعند الاقتضاء، بأصل وصل الضمان المؤقت أو بشهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه.

عندما يتم اشتراط إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و/أو تقديم عرض تقني يتضمن أو لا يتضمن عرضا يديلا، تحدد الرسالة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة تاريخ ومكان هذا الإيداع طبقا لمقتضيات المادة 37 من هذا المرسوم.

إذا اعتبر أحد المتنافسين أن الأجل المقرر في رسالة القبول غير كاف لإعداد العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال موضوع طلب العروض بالانتقاء المسبق، أمكنه، خلال النصف الأول من هذا الأجل، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة أي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ مؤكد، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.

يجب أن تتضمن رسالة المتنافس جميع العناصر التي تمكن صاحب المشروع من النظر في طلب التأجيل.

إذا أقر صاحب المشروع بصحة طلب المتنافس، قام بإرجاء تاريخ فتح الأظرفة.

وفي هذه الحالة، يكون التأجيل، الذي تعود صلاحية تقدير مدته لصاحب المشروع ،موضوع رسالة موجهة بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل، إلى المتنافسين المقبولين .

تحدد هذه الرسالة التاريخ الجديد لفتح الأظرفة.

لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة إلا مرة واحدة أيا كان المتنافس الذي يطلبه.

المادة 59

طلب التوضيحات والمعلومات وإخبار المتنافسين

تطبق مقتضيات المادة 25 من هذا المرسوم على طلبات التوضيحات والمعلومات وإخبار المتنافسين في إطار طلب العروض بالانتقاء المسبق.

المادة 60

محتوى وتقديم الملفات

يجب أن تتضمن ملفات المتنافسين المقبولين الوثائق المطلوبة بواسطة رسالة القبول المنصوص عليها في المادة 58 من هذا المرسوم ويجب أن تقدم حسب الشكليات ووفق الشروط المحددة في المادة 32 من نفس المرسوم.

المادة 61

تقديم العروض التقنية والعروض البديلة

تقدم العروض التقنية والعروض البديلة وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها على التوالي في المادتين 31 و33 من هذا المرسوم.

المادة 62

إيداع وسحب الأظرفة

يتم إيداع وسحب أظرفة المتنافسين المقبولين وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين

34 و35 من هذا المرسوم.

المادة 63

أجل صلاحية العروض

يظل المتنافسون ملتزمين بالعروض التي قدموها طيلة أجل صلاحية العروض المنصوص عليه في المادة 36 من هذا المرسوم.

غير أن هذا الأجل يبتدئ من تاريخ جلسة فتح الأظرفة المنصوص عليه في المادة 64 بعده.

المادة 64

جلسة فتح أظرفة المتنافسين وتقييم العروض والنتائج النهائية

تكون جلسة فتح الأظرفة عمومية. وتنعقد في المكان واليوم والساعة المحددة في رسالة القبول المنصوص عليها في المادة 58 من هذا المرسوم. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من يوم العمل الموالي.

يفتتح رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق جلسة فتح الأظرفة.

يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم بعد أن يسلموها له فورا.

ويدعو، بعد ذلك، المتنافسين، الذين تبين لهم أن ملفاتهم غر مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة «الوثائق الناقصة»، ويحصر، بصورة نهائية، لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها.

لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

يتأكد رئيس لجنة طلب العروض بالانتقاء، بعد ذلك، من حضور الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها.

في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة

الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة. ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة المكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

يتأكد الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حالة تأجيلها، من وجود السند الذي تم بواسطته دعوة المتنافسين المقبولين.

يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم في شأن العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة.

عندما يتأكد الرئيس من صحة التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها، يقوم بإنهاء المسطرة، تحت مسؤوليته، ويخبر بذلك، بصوت عال، المتنافسين الحاضرين.

إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن هذه التحفظات أو الملاحظات لا تستند إلى أساس، فإنه يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر جلسة فتح الأظرفة.

يسلم الرئيس إلى أعضاء اللجنة المستند الكتابي الذي يتضمن الثمن التقديري لكلفة الأعمال.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على جميع صفحات المستند المذكور الذي يجب أن يتم حفظه مع ملف طلب العروض من لدن الرئيس.

يقوم الرئيس بحصر لائحة عروض المتنافسين المقبولين التي تم إيداعها أو التوصل بها إلى غاية التاريخ والساعة المحددين في رسالة القبول.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تتابع أشغال اللجنة، حسب الحالة، كما يلي:

عندما لا يتم اشراط تقديم عرض تقني، سواء تضمن أو لم يتضمن عرضا بديلا ، أو إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى، تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بفتح وفحص العروض المالية للمتنافسين المقبولين طبقا لمقتضيات البنود 8 إلى 10 من هذه المادة.

عندما يتم اشراط إيداع وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و/أو تقديم عرض تقني يتضمن أولا يتضمن عرضا بديلا يفتح الرئيس، حسب الحالة، الأغلفة المحتوية على الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و/أو الأغلفة المحتوية على العروض التقنية للمتنافسين المقبولين ،ويعلن عن الوثائق التي يحتوي عليها كل غلاف.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأغلفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين وذلك، في آن واحد، على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.

يجب أن تظل هذه الأغلفة مغلقة وأن توضع، من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 42 من هذا المرسوم.

يحدد الرئيس، بتشاور مع أعضاء اللجنة:

تاريخ وساعة جلسة فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى، و/أو العرض التقني وفق مقتضيات المادتين 40 و41 من هذا المرسوم ،عند الاقتضاء؛

تاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية التي يخربهما المتنافسين الحاضرين.

عند استئناف الجلسة العمومية طبقا لمقتضيات المادة 42 من هذا المرسوم، يتلو الرئيس لائحة المتنافسين المقبولين ولائحة المتنافسين غر المقبولين دون الإفصاح عن أسباب إقصائهم بناء على نتائج فحص الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و/أو العرض التقني.

يقوم الرئيس، بعد ذلك، بفتح الأغلفة الحاملة لعبارة «عرض مالي» ويتلو مبالغ عقود الالتزام.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام و، حسب الحالة، على جداول الأثمان أو البيانات التقديرية المفصلة أو على جداول الأثمان-البيانات التقديرية المفصلة أو على جداول الثمن الإجمالي أو تفاصيل المبلغ الإجمالي وكذا جداول أثمان التموينات عند الاقتضاء.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

تقوم اللجنة بتقييم العروض المالية للمتنافسين وفقا لأحكام المواد 43 إلى 47 من هذا المرسوم.

المادة 65

إلغاء طلب العروض بالانتقاء المسبق

يتم إلغاء طلب العروض بالانتقاء المسبق طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

الفرع الثاني: المباراة

المادة 66

مبادئ وكيفيات إجراء المباراة

1. تتعلق المباراة:

إما بتصور مشروع؛

إما بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به معا؛

إما في آن واحد بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به وتتبع ومراقبة إنجازه؛

إما بتصور وإنجاز مشروع عندما يتعلق الأمر بصفقة تصور وإنجاز المنصوص عليها في المادة 11 من هذا المرسوم.

تهم الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع مباراة، على وجه الخصوص، المجالات المتعلقة بتهيئة التراب الوطني وبالتعمير أو بالهندسة وكذا الأعمال التي تكون موضوع صفقات تصور وإنجاز.

تنظم المباراة على أساس برنامج يعده صاحب المشروع.

تتضمن المباراة دعوة عمومية للمنافسة، ويمكن للمتنافسين الذين يرغبون في المشاركة إيداع طلب القبول. ويقتصر إيداع المشاريع على المتنافسين المقبولين

من لدن لجنة المباراة إثر جلسة القبول طبقا لمقتضيات المادة 74 من هذاالمرسوم.

يتم فحص وترتيب المشاريع التي اقترحها المتنافسون المقبولون من لدن لجنة المباراة.

يتم فتح الأظرفة في جلسة عمومية.

المادة 67

برنامج المباراة

يبين برنامج المباراة الحاجات التي يتعين أن يستجيب لها المشروع ويحدد المحتوى التوقعي للعمل والميزانية التوقعية القصوى لتنفيذ هذا العمل.

يبين البرنامج أيضا العناصر التالية:

الإعلان عن الهدف المتوخى من المباراة وعرض الجوانب الرئيسية التي يجب اعتبارها ولا سيما الجوانب التقنية والوظيفية والجمالية والمالية؛

تعريف مكونات المشروع ومحتواه.

ينص برنامج المباراة على منح جوائز وعلى عدد المشاريع التي ستحصل على جوائز ،وذلك في حدود الخمسة مشاريع الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة. ويحدد أيضا مبالغ هذه الجوائز.

يتم خصم مبلغ الجائزة الممنوحة لصاحب الصفقة موضوع المباراة من المبالغ المستحقة له برسم هذه الصفقة.

المادة 68

إشهار المباراة

مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، ينشر إعلان المباراة وفق المقتضيات المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من البند 2 من ا(من المادة 23 من هذا المرسوم.

غير أن نشر هذا الإعلان يجب أن يتم خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة القبول.

ويبين هذا الإعلان ما يلي:

موضوع المباراة، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال والجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

صاحب المشروع الذي يجري المباراة؛

مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف المباراة؛

مكتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث تودع ملفات القبول أو توجه؛

المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة القبول، مع الإشارة إلى أن المتنافسين يمكنهم تسليم ملفات قبولهم مباشرة إلى رئيس لجنة المباراة عند افتتاح الجلسة؛

العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية التي يمكن من خلالها تحميل ملفات المباراة، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان المباراة؛

الوثائق المثبتة المنصوص عليها في نظام المباراة التي يتعين على كل متنافس الإدلاء بها؛

التأهيل أو التأهيلات المطلوبة والصنف أو الأصناف التي يتعين أن يرتب فيها المتنافس، بالنسبة لصفقات الأشغال أو مجال أو مجالات النشاط، بالنسبة لصفقات الدراسات والإشراف على الأشغال، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 69

نظام المباراة

ا. تكون المباراة موضوع نظام مباراة يعده صاحب المشروع. ويبين هذا النظام ،على وجه الخصوص، ما يلي:

لائحة الوثائق التي يتعين على المتنافسين تقديمها طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في البند ااا(من المادة 53 من هذا المرسوم؛

معايير انتقاء المتنافسين التي تأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص:

الضمانات التي يقدمها المتنافسون ومؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية؛

المراجع المهنية للمتنافسين، عند الاقتضاء.

يتم تقييم هذه المعايير حسب الوثائق والمستندات المضمنة في الملف الإداري والملف التقني.

ج. معايير تقييم وترتيب المشاريع:

1. عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع فقط، تهم معايير تقييم المشاريع، على وجه الخصوص:

الكلفة التوقعية للمشروع؛

الطابع الابتكاري للمشروع؛

درجة نقل الكفاءات؛

الجودة الجمالية والوظيفية؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية.

2. عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به و/أو بتتبع أو مراقبة إنجاز هذا المشروع أو بصفقة تصور وإنجاز، تهم معايير تقييم المشاريع والعروض، على وجه الخصوص، ما يلي:

المنهجية المقترحة؛

الموارد البشرية والمعدات الواجب تسخيرها لإنجاز الأعمال؛

البرنامج الزمني لتسخير الموارد البشرية؛

الطابع الابتكاري للمشروع؛

جودة المساعدة التقنية؛

درجة نقل الكفاءات؛

الضمانات المقدمة؛

الجدول الزمني للإنجاز المقترح؛

التجربة الخاصة للمستخدمين ومؤهلاتهم بالنظر إلى طبيعة الأعمال؛

الجودة الجمالية والوظيفية؛

الفعالية المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة؛

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

المحافظة على الموارد المائية.

3. تمنح نقطة لكل معيار من المعايير المشار إليها في البندين 1(و2(أعلاه.

تحدد النقطة التقنية وفق النقطة التي تمنح لكل معيار من المعايير المشار إليها أعلاه.

يتعين على صاحب المشروع أن يشترط، في نظام المباراة، حصول المتنافسين على نقطة تقنية دنيا وإجمالية برسم مجموع المعايير من أجل القبول، وعند الاقتضاء، نقطة دنيا للقبول برسم كل معيار.

كما يتعين على صاحب المشروع أن ينص، في نظام المباراة، على أن المتنافس الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية هو الذي يتم اختياره نائلا للصفقة وفقا لمقتضيات المادة 82 من هذا المرسوم.

يجب أن تكون لمعايير تقييم عروض المتنافسين وإسناد الصفقة صلة مباشرة بموضوع المباراة، وأن تكون موضوعية، وأن لا تكون تميزية وغر متناسبة مع محتوى الأعمال.

العملة أو العملات القابلة للتحويل التي يجب أن يعبر بها عن ثمن العرض المالي إذا كان المتنافس غير مقيم بالمغرب.

تحول مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم، وذلك من أجل تقييم هذه العروض ومقارنتها.

يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم، الصادر عن بنك المغرب ،والمعمول به في أول يوم عمل من الأسبوع السابق للأسبوع الذي يتم خلاله فتح الأظرفة.

اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المتنافسين.

II. يوقع نظام المباراة من لدن صاحب المشروع قبل الشروع في مسطرة إبرام الصفقة.

المادة 70

ملف المباراة

تكون المباراة موضوع ملف يعده صاحب المشروع. ويتضمن هذا الملف ما يلي:

أ. نسخة من إعلان المباراة؛ ب. برنامج المباراة؛ ج. نموذج طلب القبول؛ د. نموذج التصريح بالشرف؛ ه. نظام المباراة.

يوجه صاحب المشروع ملف المباراة إلى أعضاء لجنة المباراة ثمانية أيام، على الأقل ،قبل تاريخ نشر إعلان المباراة في بوابة الصفقات العمومية.

يتوفر أعضاء لجنة المباراة على أجل ثمانية أيام يحسب ابتداء من تاريخ تسلم ملف المباراة لإبداء ملاحظاتهم المحتملة لصاحب المشروع.

يوضع ملف المباراة رهن الإشارة ويسلم إلى المتنافسين وفق الشروط وحسب الشكليات المنصوص عليها في البنود من 3 إلى 6 من المادة 22 من هذا المرسوم.

يمكن لصاحب المشروع أن يدخل، بصورة استثنائية، تعديلات على ملف المباراة، دون تغيير موضوعها.

يجب موافاة جميع المتنافسين الذين قاموا بتحميل أو سحب الملف المذكور بهذه التعديلات ووضعها رهن إشارة المتنافسين الآخرين.

إذا استوجبت هذه التعديلات إرجاء التاريخ المحدد لجلسة القبول، فإن هذا الإرجاء يكونموضوع إعلان يتشر وفق الشروط المنصوص عليها في البند السابع من المادة 22 من هذا المرسوم.

المادة 71

الشروط المطلوبة من المتنافسين وإثبات القدرات والمؤهلات

تطبق الشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم على المتنافسين في إطار المباراة.

يتعين على المتنافسين الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في البند II(من المادة 53 من هذا المرسوم لإثبات قدراتهم ومؤهلاتهم.

المادة 72

محتوى ملف طلب القبول وتقديمه وإيداعه وسحبه

يحدد محتوى ملف طلب القبول ويتم تقديمه وإيداعه وسحبه وفق مقتضيات المادة 54 من هذا المرسوم.

المادة 73

لجنة المباراة

يحدد تأليف لجنة المباراة طبقا لمقتضيات المادة 38 من هذا المرسوم.

تضم لجنة المباراة علاوة على ذلك، ممثلا عن القطاع الوزاري المعني بالمجال الذي له صلة بموضوع المباراة.

إذا تغيب الممثل المذكور بعد دعوته من لدن صاحب المشروع، فإن جلسة لجنة المباراة تعقد بصورة صحيحة.

المادة 74

جلسة القبول

تجرى أشغال جلسة القبول طبقا لمقتضيات المادة 56 من هذا المرسوم.

المادة 75

محضر جلسة القبول

يتم إعداد محضر جلسة القبول وفقا لمقتضيات المادة 57 من هذا المرسوم.

المادة 76

النتائج النهائية لجلسة القبول

يخبر صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المتنافسين غير المقبولين بإقصائهم.

يجب أن توجه هذه الرسالة إلى المتنافسين الذين تم إقصائهم، والتي تتضمن جميع أسباب الإقصاء، داخل أجل لا يتعدى خمسة أيام، ابتداء من تاريخ انتهاء جلسة القبول.

يخبر صاحب المشروع أيضا، داخل الأجل نفسه، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المتنافسين المقبولين بقبولهم وبمكان إيداع المشاريع ،وعدد الاقتضاء، العروض وكذا بتاريخ وساعة ومكان اجتماع لجنة المباراة وبالتاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.

يدعو صاحب المشروع في الرسالة نفسها كل متنافس مقبول إلى سحب ملف المباراة وإيداع:

مشروعه مدعما بكلفته التقديرية الإجمالية؛

وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في الفقرة 2(من البند ألف(من ااا(من المادة 53 من هذا المرسوم؛

عرضه المالي، عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع وإنجاز الدراسة المتعلقة به و/أو بتتبع أو مراقبة إنجاز هذا المشروع أو بصفقة تصور وإنجاز.

غير أنه عندما تتعلق المباراة بتصور مشروع فقط، لا يطلب أي عرض مالي.

يجب أن توجه رسالة القبول المذكورة إلى المتنافسين المقبولين أربعين يوما، على الأقل ،قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.

إذا اعتبر متنافس أن الأجل المحدد في رسالة القبول غير كاف لإعداد المشاريع، وعند الاقتضاء، لإعداد العروض، بالنظر إلى تعقد الأعمال، أمكنه، خلال النصف الأول من الأجل المذكور، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ التوصل، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.

يجب أن تتضمن رسالة المتنافس جميع العناصر التي تمكن صاحب المشروع من النظر في طلبه.

إذا أقر صاحب المشروع صحة طلب المتنافس، قام، تحت مسؤوليته، بإرجاء تاريخ فتحالأظرفة.

وفي هذه الحالة، يكون التأجيل، الذي تعود صلاحية تقدير مدته لصاحب المشروع ،موضوع رسالة موجهة، بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل، إلى المتنافسين المقبولين .

تحدد هذه الرسالة التاريخ الجديد لفتح الأظرفة.

لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة للسبب المشار إليه أعلاه إلا مرة واحدة، أيا كان المتنافس الذي يطلبه.

المادة 77

الوثائق والمعلومات الواجب تقديمها للمتنافسين المقبولين

يضع صاحب المشروع رهن إشارة المتنافسين المقبولين ما يلي:

عندما تتعلق المباراة فقط بتصور المشروع، ملفا يتضمن الوثائق التقنية والتصاميم والمخططات وجميع المعطيات الأخرى التي يرى صاحب المشروع أنها مفيدة لإعداد التصور المذكور؛

عندما تتعلق المباراة بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرات ب(وج(ود(من البند 1(من المادة 66 من هذا المرسوم، ملفا يتضمن الوثائق التالية:

نظير من مشروع الصفقة المزمع إبرامها؛

التصاميم والمخططات والوثائق التقنية وجميع المعطيات الأخرى التي لها صلة بالمشروع، عند الاقتضاء؛

نموذج عقد الالتزام؛

نماذج جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل وجدول الأثمان- البيان التقديري المفصل وجدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي، حسب الحالة.

يمكن لصاحب المشروع أن ينظم اجتماعا أو زيارة للمواقع أو هما معا وفقا لمقتضيات المادة 26 من هذا المرسوم.

المادة 78

محتوى وتقديم الملفات

يجب أن تتضمن ملفات المتنافسين المقبولين المشاريع والوثائق المطلوبة في رسالة القبول المنصوص عليها في المادة 76 من هذا المرسوم ويجب أن تقدم وفقا لمقتضيات المادة 32 من المرسوم نفسه.

المادة 79

إيداع أظرفة المتنافسين وسحبها

تودع أظرفة المتنافسين المقبولين وتسحب طبقا لمقتضيات المادتين 34 و35 من هذا المرسوم.

المادة 80

أجل صلاحية العروض

طبقا لمقتضيات المادة 36 من هذا المرسوم، يظل المتنافسون ملتزمين بعروضهم طيلة أجل مدة صلاحية العروض الذي يسري ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة.

المادة 81

فتح الأظرفة المحتوية على المشاريع المقترحة من لدن المتنافسين

تكون جلسة فتح الأظرفة عمومية، وتنعقد في المكان واليوم والساعة المحددة في رسالة القبول. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في الساعة نفسها من يوم العمل الموالي.

يفتتح رئيس لجنة المباراة جلسة فتح الأظرفة.

يدعو الرئيس المتنافسين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم بعد، أن يسلموها إليه فورا.

يدعو الرئيس، بعد ذلك، المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غر مكتملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة «الوثائق الناقصة»، ويحصر الرئيس، بصورة نهائية، لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها.

لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة الوثائق بعد استيفاء هذا الاجراء.

ويتأكد رئيس اللجنة بعد ذلك من وجود الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع، من لدن الرئيس، في مكان آمن إلى حين فتحها.

في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة الحاضرين بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة . ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة المكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف جلسة فتح الأظرفة.

إذا تغيب، خلال انعقاد الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

يتأكد الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حال تأجيلها، من وجود رسالة القبول التي تم بواسطتها دعوة المتنافسين المقبولين.

يتلو الرئيس لائحة المتنافسين المقبولين دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين.

يقوم الرئيس بفتح أظرفة المتنافسين المقبولين ويتأكد من وجود الوثائق المطلوبة في كل ظرف من هذه الأظرفة، ويضع قائمة بذلك.

بعد استيفاء هذا الإجراء، يخبر الرئيس المتنافسين الحاضرين وأعضاء اللجنة بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية.

تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة.

المادة 82

تقييم وترتيب المشاريع وإسناد الصفقة

ا. تقوم لجنة المباراة، في جلسة مغلقة، بتقييم المشاريع المقترحة من لدن المتنافسين .ويمكن لهذه اللجنة، قبل اتخاذ قرارها، أن تستشير كل خبير أو تقني يستطيع تنويرها في شأن نقط خاصة تتعلق بالمشاريع المقترحة، أو إحداث لجنة فرعية لتحليل هذه المشاريع.

إذا قررت لجنة المباراة استشارة خبير أو تقني أو هما معا، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني أو هما معا للمشاركة في أعمال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة المباراة.

يجب أن يكون التقييم الذي ينجزه الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية موضوعيا وغير تمييزي وقابلا للتحقق منه ومعللا. ويجب أن لا ينصب هذا التقييم على قبول المشاريع من عدمه.

تضمن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الخبراء أو التقنيون أو أعضاء اللجنة الفرعية في تقارير يعدونها ويوقعون عليها تحت مسؤوليتهم.

يمكن للجنة، قبل إبداء رأيها، أن تدعو، كتابة، المتنافسين لتقديم توضيحات في شأن مشاريعهم.

كما يمكنها أن تطلب من متنافس أو أكثر إجراء بعض التعديلات على مشاريعهم.

ويمكن أن تتعلق هذه التعديلات بتصور المشروع أو بتنفيذه أو بهما معا. وفي هذه الحالة ،يتعين على المتنافس، عند الاقتضاء، بيان الكلفة المرتبة على هذه التعديلات. لا يجوز الكشف للمتنافسين الآخرين عن الطرائق والكلفة المقترحة من لدن المتنافسين.

تقصي اللجنة كل مشروع تتجاوز كلفة إنجازه الميزانية التوقعية القصوى المحددة في برنامج المباراة لتنفيذ المشروع.

II. تقوم اللجنة، بعد ذلك، بتقييم المشاريع على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام المباراة وبترتيبها، كما يلي:

ألف(عندما تهم المباراة فقط تصور مشروع:

تقوم اللجنة، بترتيب المشاريع حسب القيمة التقنية والجمالية لكل مشروع وكلفته الإجمالية، وذلك طبقا للمعايير المحددة في نظام المباراة.

تقوم لجنة المباراة بإقصاء المشاريع التي لا تستوفي المعايير المحددة في نظام المباراة وتحصر المشاريع المقبولة.

تقوم لجنة المباراة بتنقيط المشروع حسب المعايير المحددة في نظام المباراة بمنح نقطة على مائة) 100(لكل معيار.

تقوم اللجنة بتنقيط تقدير كلفة المشروع المقترح، دون احتساب الرسوم، بمنح مائة (100) نقطة للتقدير الأدنى ثمنا ونقط للتقديرات الأخرى بتناسب عكسي مع مبلغها.

من أجل ترتيب العروض وحصر لائحة المتنافسين الذين يتعين منحهم جوائز، تقوم اللجنة بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل متنافس، بالنظر إلى المشروع المقترح وتقدير كلفة هذا المشروع دون احتساب الرسوم.

يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة تقدير كلفة المشروع دون احتساب الرسوم، بعد إجراء ترجيح كما يلي:

ثمانون بالمائة) 80%(بالنسبة للمشروع المقترح؛

عشرون بالمائة) 20%(بالنسبة لكلفة المشروع المقترحة دون احتساب الرسوم.

باء(عندما تتعلق المباراة بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرات ب(وج(ود(من البند 1(من المادة 66 من هذا المرسوم:

1. بالنسبة للحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ب(وج(من المادة 66 من هذا المرسوم:

تقوم اللجنة بفحص وتقييم المشاريع بالنظر إلى القيمة التقنية والجمالية لكل مشروع وكلفته، وعند الاقتضاء، شروط تنفيذه، وذلك طبقا لمعايير المحددة في نظام المباراة.

تقوم اللجنة بإقصاء المشاريع التي لا تستوفي المعايير المحددة في نظام المباراة وتحصر المشاريع المقبولة.

تقوم اللجنة، عند الاقتضاء، بوضع اللمسات الأخيرة، مع المتنافسين المقبولين، علىشروط مشروع الصفقة الذي يجب تقديمه إلى صاحب المشروع وتجري مفاوضات معهم في شأن الانعكاسات المحتملة للتعديلات المذكورة أعلاه على كلفة المشروع.

تقوم لجنة المباراة بتنقيط المشروع حسب المعايير المحددة في نظام المباراة، وذلك بمنح نقطة على مائة (100) لكل معيار.

تقوم اللجنة بتنقيط تقدير كلفة المشروع المقترح دون احتساب الرسوم، وذلك بمنح مائة)100(نقطة للتقدير الأدنى ثمنا ونقط للتقديرات الأخرى بتناسب عكسي مع مبلغها.

بعد إجراء هذا التقييم، تستأنف الجلسة العمومية في التاريخ والساعة المعلن عنهما من لدن رئيس اللجنة كما تم تعليق إعلانهما من لدن صاحب المشروع.

تقوم اللجنة بفتح الأظرفة المحتوية على العروض المالية للمتنافسين وفق مقتضيات المادة

42 من هذا المرسوم.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة.

تتابع اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة، وتقوم بإقصاء المتنافسين الذين تكون عروضهم المالية:

غير مطابقة لموضوع الصفقة؛

غير موقعة؛

موقعة من لدن شخص غير مؤهل للالتزام باسم المتنافس المعني بالنظر إلى الوثيقة أو الوثائق المثبتة للصلاحيات المخولة له؛

متضمنة لقيود أو تحفظات؛

مشتملة على تباينات في صياغات الأثمان أو وحدة الحساب أو الكميات بالمقارنة مع المعطيات الواردة في التوصيف التقني وفي جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل.

تتحقق اللجنة بعد ذلك من نتيجة العمليات الحسابية للعروض المالية للمتنافسين المقبولين ،مع الأخذ بعين الاعتبار، التخفيضات المحتملة والمضمنة في هذه العروض. وتقوم، عند الاقتضاء، بتصحيح الأخطاء الحسابية وتثبيت المبالغ الصحيحة للعروض المعنية.

تقوم لجنة المباراة بتقييم وتنقيط العروض المالية وذلك بمنح مائة) 100(نقطة للعرض الأدنى ثمنا ونقط للعروض الأخرى بتناسب عكسي مع مبلغها.

تقوم اللجنة بتقييم العروض من أجل اختيار العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا. ولهذه الغاية، تقوم اللجنة بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل متنافس، بالنظر إلى المشروع المقترح وتقدير كلفة المشروع، دون احتساب الرسوم، والعرض المالي.

يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة تقدير الكلفة الإجمالية للمشروع دون احتساب الرسوم والنقطة المالية، بعد إجراء ترجيح كما يلي:

سبعون بالمائة) 70%(، بالنسبة للمشروع المقترح؛

عشرون بالمائة) 20%(، بالنسبة للكلفة الإجمالية المقترحة للمشروع دون احتساب الرسوم؛

عشرة بالمائة) 10%(، بالنسبة للعرض المالي.

وفي هذه الحالة، يجب أن ينص دفتر الشروط الخاصة على حد التسامح بالنسبة لتقدير الكلفة الإجمالية للمشروع الذي أسندت الصفقة على أساسه، وكذا التبعات التي قد يتحملها المتنافس المقبول إذا تم تجاوز حد التسامح المذكور.

2. بالنسبة للحالة المنصوص عليها في د(من البند 1(من المادة 66 المشار إليها أعلاه:

تقوم اللجنة، بعد فحص وتقييم المشاريع المتعلقة بصفقة تصور وإنجاز، بحصر النقطة الإجمالية لكل مشروع، وذلك بإضافة النقطة التقنية والنقطة المالية، المحصل عليهما طبقا لمقتضيات الفقرة 1(من ب(أعلاه، بعد إجراء ترجيح وفق النسبتين التاليتين:

سبعون بالمائة)70%(، بالنسبة للمشروع المقترح؛

ثلاثون بالمائة) 30%(، بالنسبة للعرض المالي.

تقوم اللجنة، بعد ذلك، بترتيب مشاريع المتنافسين. ويرتب المتنافس الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية في الرتبة الأولى.

في حالة حصول مشروعين أو أكثر على نقط إجمالية متساوية، تقبل اللجنة المتنافس الذي حصل على أفضل نقطة تقنية للمشروع المقترح.

تقوم اللجنة، إذا كانت النقط التقنية بدورها متساوية، بإجراء قرعة من أجل ترتيب المتنافسين.

على إثر هذا الترتيب، يدعو رئيس لجنة المباراة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المتنافسين المعنيين من أجل:

تقديم الوثائق المكملة للملف الإداري المنصوص عليها في البند الثالث من ألف(من II(من المادة 53 من هذا المرسوم؛

تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء؛

تسوية، عند الاقتضاء، عدم التطابق المعاين في مختلف وثائق ملفاتهم.

ولهذه الغاية، يحدد رئيس اللجنة للمتنافسين المعنيين أجلا لا يقل عن سبعة أيام، ابتداء من تاريخ التوصل برسالة الدعوة.

يقوم رئيس اللجنة بإيقاف أشغال جلسة تقييم المشاريع وترتيبها ويحدد تاريخ وساعة استئنافها.

يجب أن تقدم عناصر جواب المتنافسين في ظرف مغلق يتضمن بصورة بارزة البيانات التالية:

اسم وعنوان المتنافس؛

موضوع المباراة؛

التنبيه إلى أنه «يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس اللجنة» ويتضمن بوضوح عبارة «تكملة الملف وعناصر الجواب».

يجب إيداع هذا الظرف مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع المبين في رسالة الدعوة أو إرساله بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل أو بطريقة إلكترونية وفقا لمقتضيات المادة 135 من هذا المرسوم.

يسجل إيداع هذا الظرف في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

تجتمع اللجنة في المكان واليوم والساعة المحددة لاستئناف الجلسة، وتتأكد من وجود السند الذي استعمل كوسيلة لدعوة المتنافسين المعنيين وتقوم بالتحقق من الأجوبة والوثائق المتوصل بها.

تقوم اللجنة بعد فحص الأجوبة والوثائق المتوصل بها:

1. بإقصاء المتنافس المعني إذا:

لم يجب داخل الأجل المحدد؛

لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة؛

لم يقم بتسوية عدم التطابق المعاين؛

لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية المطلوبة.

بحصر اللائحة النهائية للمتنافسين الذين يستوفون الشروط المطلوبة في أ(وب(و ج(من IV(أعلاه.

باقتراح على صاحب المشروع قبول المشروع المرتب أولا ومنح جوائز للمرشحين الخمسة الأحسن ترتيبا.

لا تخول الجوائز للمتنافسين المقصيين طبقا لمقتضيات 1(أعلاه.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير الترتيب المقترح من لدن اللجنة.

المادة 83

مباراة عديمة الجدوى

تعلن اللجنة المباراة عديمة الجدوى في إحدى الحالات التالية:

إذا لم يتم تقديم أو إيداع أي عرض؛

إذا لم يتم قبول أي متنافس على إثر جلسة القبول؛

إذا تجاوزت الكلفة الإجمالية المقترحة لكل مشروع، الميزانية التوقعية القصوى المحددة في برنامج المباراة لتنفيذ العمل المشار إليه في أ(وب(وج(من المادة 66 من هذا المرسوم؛

إذا تجاوزت كل العروض المالية الميزانية التوقعية القصوى المقررة للعمل ،عندما يتعلق الأمر بمباراة يشأن صفقة تصور وإنجاز، المشار إليها في د(من المادة 66 من هذا المرسوم؛

إذا لم يحظ أي مشروع بالقبول بالنظر إلى المعايير المحددة في نظام المباراة.

لا يبرر إعلان المباراة عديمة الجدوى اللجوء إلى المسطرة التفاوضية.

المادة 84

محضر المباراة

تحرر لجنة المباراة أثناء الجلسة محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها. ويتضمن هذا المحضر، الذي لا يتم تبليغه إلى العموم ولا إلى المتنافسين، المناقشات التي أجرتها اللجنة مع المتنافسين، وعند الاقتضاء، يستعرض ملاحظات الأعضاء ورأي اللجنة في شأن هذه الملاحظات.

ويتضمن المحضر أيضا النتائج النهائية للمباراة ويبين أسباب إقصاء المتنافسين غير المقبولين وكذا مبررات اختيار اللجنة.

يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.

يرفق بالمحضر مشروع الصفقة التي تقترح اللجنة على صاحب المشروع إبرامها مع المتنافس المقبول والتقرير الذي يعده، عند الاقتضاء، الخبراء أو التقنيون أو اللجان الفرعية.

ينشر مستخرج من المحضر في بوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقار الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. ويعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 85

النتائج النهائية للمباراة

تطبق مقتضيات المادة 47 من هذا المرسوم على النتائج النهائية للمباراة.

المادة 86

إلغاء المباراة

يتم إلغاء المباراة وفقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

في حالة إلغاء المباراة، يمنح صاحب المشروع الجوائز المقررة في برنامج المباراة للمتنافسين الأحسن ترتيبا.

الفرع الثالث: المسطرة التفاوضية

المادة 87

مبادئ

تعتبر المسطرة التفاوضية طريقة من طرق إبرام الصفقات تختار بموجبها لجنة تفاوض نائلا للصفقة بعد استشارة، حسب الحالة، متنافس أو أكثر وبعد التفاوض في شأن شروط الصفقة.

ينصب هذا التفاوض، على وجه الخصوص، على الثمن وأجل التنفيذ وتاريخ الانتهاء أو التسليم وعلى شروط التنفيذ أو تسليم العمل. ولا يجوز، في أي حال من الأحوال، أن ينصب هذا التفاوض على موضوع الصفقة ومحتواها.

تتألف لجنة التفاوض من رئيس ونائبه وممثلين اثنين عن الهيئة التابع لها صاحب المشروع يعينهم هذا الأخير.

يمكن للجنة التفاوض أن تستعين، على سبيل الاستشارة، بكل شخص، خبيرا كان أو تقنيا ،ترى فائدة في مشاركته في أشغال اللجنة.

إذا قررت لجنة التفاوض استشارة خبير أو تقني أو هما معا، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير أو التقني المعني أو هما معا لمشاركة في أشغال اللجنة.

تبرم الصفقات التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة أو بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة.

تبرم الصفقات التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة وفقا لمقتضيات المادة 88 من هذا المرسوم.

باستثناء الحالات المنصوص عليها في الفقرتين 7 و9 من البند ااا(من المادة 89 أدناه ،تبرم الصفقات التفاوضية بدون إشهار وبدون إجراء منافسة مسبقة بعد التفاوض على شروط الصفقة بين لجنة التفاوض والمتنافس أو المتنافسين الذين تمت استشارتهم. يكون هذا التفاوض موضوع التقرير المشار إليه في البند 9 من المادة 88 بعده.

يتعين على كل مترشح لصفقة تفاوضية أن يقدم، في بداية المسطرة، ملفا إداريا وملفا تقنيا بضمان مجموع الوثائق المنصوص عليها في المادة 28 من هذا المرسوم.

باستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة 2(من البند ااا(من المادة 89 بعده ،يستوجب إبرام صفقة تفاوضية إعداد شهادة إدارية، من لدن صاحب المشروع ،تبين الاستثناء الذي يبرر إبرام الصفقة بطريقة تفاوضية، وتبين أيضا، على وجه الخصوص، مبررات اللجوء إلى هذه المسطرة.

يمكن للسلطة المختصة، في أي وقت، إنهاء المسطرة التفاوضية بمقرر معلل.

يحتفظ بمقرر إلغاء المسطرة التفاوضية دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة في ملف الصفقة.

ينشر مقرر إلغاء المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة في بوابة الصفقات العمومية ويحتفظ به في ملف الصفقة.

المادة 88

المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة

تكون المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة موضوع دعوة إلى المنافسة تنشر في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدة ذات توزع وطني، على الأقل، يختارها صاحب المشروع.

ويمكن، بالموازاة مع ذلك، تبليغ هذا الإعلان إلى علم المتنافسين المحتملين، وعند الاقتضاء، إلى الهيئات المهنية، بواسطة إدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة إشهار أخرى.

يجب أن يبتن إعلان الإشهار ما يلي:

موضوع الصفقة التفاوضية، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال بالجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

صاحب المشروع الذي يجري المسطرة التفاوضية؛

عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث يمكن سحب ملف الصفقة؛ د. الوثائق الواجب الإدلاء بها من لدن المتنافسين؛

عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث تودع عروض المتنافسين أو توجه؛

العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية التي يمكن من خلالها تحميل ملف المسطرة التفاوضية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر الإعلان؛ ز. التاريخ الأقصى لإيداع الترشيحات.

يجب أن لا يقل الأجل الفاصل بين تاريخ نشر إعلان الإشهار في آخر وسيلة نشر والتاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات عن عشرة أيام.

يتضمن ملف الصفقة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة، على وجه الخصوص:

أ. نسخة من إعلان الإشهار؛ ب. دفتر الشروط الخاصة؛

ج. التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛ د. نموذج عقد الالتزام؛

العناصر المكونة للعرض التقني، عند الاقتضاء؛

نموذج لجدول الأثمان ونموذج للبيان التقديري المفصل أو نموذج لجدول الأثمان-البيان التقديري المفصل، عندما يتعلق الأمر بصفقة بأثمان أحادية؛

نموذج جدول أثمان التموينات، عندما ينص دفتر الشروط الخاصة على ذلك؛

بالنسبة للصفقات بثمن إجمالي، نموذج جدول الثمن الإجمالي وتفصيل المبلغ الإجمالي حسب كل وحدة، مع بيان أو عدم بيان الكميات الجزافية؛ ط. نموذج إطار التفصيل الفرعي للأثمان، عند الاقتضاء؛ ي. نموذج التصريح بالشرف؛ ك. نموذج التصريح بمخطط التحمل؛

ل. نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 من هذا المرسوم.

باستثناء التصاميم والوثائق التقنية المشار إليها في ج(أعلاه، ينشر ملف الصفقة التفاوضية في بوابة الصفقات العمومية، ويوضع رهن إشارة المتنافسين ويمكن تحميله من بوابة الصفقات العمومية بمجرد نشر الإعلان.

يتكون ملف الرشيح للمتنافس من الملف الإداري والملف التقني.

يوضع ملف الترشيح في ظرف مغلق ويجب إما إيداعه مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع أو إرساله عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

بعد تسلم ملفات الترشيح، تفحص لجنة التفاوض الملفات الإدارية والتقنية وتحصر لائحة المتنافسين المقبولين الذين تعتبر مؤهلاتهم القانونية والتقنية والمالية كافية.

لا يجوز أن يقل عدد المتنافسين المقبولين للتفاوض عن ثلاثة متنافسين، إلا إذا كان عددهم يقل عن ثلاثة.

يوجه صاحب المشروع إلى المتنافسين المقبولين رسالة استشارة، مع تحديد تاريخ أقصى لإيداع العروض، كما يوجه رسالة إلى المتنافسين المقصيين، مع بيان أسباب إقصائهم.

بعد استلام العروض، تجري اللجنة مفاوضات مع كل متنافس من المتنافسين المقبولين، أيا كان عددهم.

عند اختتام المفاوضات، تقترح اللجنة على السلطة المختصة إسناد الصفقة إلى المتنافس الذي قدم العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا كما هو محدد في المادة 43 من هذا المرسوم.

تكون المفاوضات موضوع تقرير يوقعه رئيس وأعضاء لجنة التفاوض. يحتفظبهذا التقرير في ملف الصفقة.

يجب أن يتضمن التقرير المذكور، على وجه الخصوص، مراجع نشر إعلان الصفقة التفاوضية في الجريدة وفي بوابة الصفقات العمومية، ولائحة المتنافسين المشاركين في المفاوضات، وأن يبين أيضا محتوى المفاوضات ومبالغ عروض المتنافسين وكذا مبررات اختيار المتنافس المقبول.

المادة 89

حالات اللجوء إلى الصفقات التفاوضية

يمكن إبرام صفقة تفاوضية في إحدى الحالات المنصوص عليها في البندين ا(و11(من هذه المادة.

ا. يمكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية بعد إشهار مسبق وإجراء منافسة:

الأعمال التي كانت موضوع مسطرة طلب عروض تم إعلانها عديمة الجدوى وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 45 و65 من هذا المرسوم.

وفي هذه الحالة، يجب ألا يطرأ أي تغيير على الشروط الأصلية للصفقة وألا تزيد المدة الفاصلة بين تاريخ إعلان عدم جدوى المسطرة وتاريخ نشر الإعلان عن الصفقة التفاوضية عن واحد وعشرين يوما.

الأعمال التي يعهد صاحب المشروع بتنفيذها إلى الغير وفق الشروط المنصوص عليها في الصفقة الأصلية، على إثر تقصير صاحب الصفقة.

اا. يمكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة:

- الأعمال التي لا يمكن أن يعهد بإنجازها إلا لصاحب أعمال معين اعتبارا لضرورات تقنية أو لصبغتها المعقدة التي تستلزم خبرة خاصة؛

الأعمال التي تتطلب ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام أن تظل سرية . يجب أن تكون هذه الصفقات موضوع ترخيص مسبق من لدن رئيس الحكومة ،بالنسبة إلى كل حالة على حدة، بناء عده تقرير خاص تعده السلطة المختصة المعنية؛

الأشياء التي يختص بصنعها حصريا حاملو براءات الاختراع؛

الأعمال المنجزة لدى المؤسسات العمومية التي تتمتع بالحصرية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

الأعمال التي يجب إنجازها في إطار العرض التلقائي والتي تستند إلى تقنية خاصة لا يملكها أو لا يتقنها سوى حامل العرض كما هو منصوص على ذلك في البند 3 من المادة 13 من هذا المرسوم؛

الأعمال التي يجب إنجازها في حالة الاستعجال القصوى والناجمة عن ظروف غير متوقعة بالنسبة إلى صاحب المشروع وغير ناتجة عن عمل صادر عنه والتي لا يتلاءم إنجازها مع الآجال التي يستلزمها القيام بإشهار مسبق وإجراء منافسة.

يهدف موضوع هذه الأعمال، على وجه الخصوص، إلى مواجهة خصاص أو حدث كارثي مثل الزلازل أو الفيضانات أو المد البحري أو الجفاف أو الوباء أو الجائحة أو وباء حيواني أو أمراض نباتية مدمرة أو اجتياح الجراد أو الحرائق أو البنايات والمساكن المتداعية والمنشآت المهددة بالانهيار أو حدث يهدد أمن الشبكات والمنشآت أو يهدد صحة المستهلك أو الثروة الحيوانية أو الطبيعية.

ويجب أن تقتصر الصفقات المتعلقة بهذه الأعمال حصريا على الحاجات الضرورية لمواجهة حالة الاستعجال؛

الأعمال التي تكتسي طابعا استعجاليا والتي تتعلق بالدفاع عن حوزة التراب الوطني أو بأمن السكان أو بسلامة السير الطرقي أو بالملاحة الجوية أو البحرية أو بالأعمال ذات الصلة بحملة الاستكشاف في البحر، والتي يجب الشروع في تنفيذها، قبل أن يتم تحديد جميع شروط الصفقة. ويتم إنجاز هذه الأعمال طبقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في البند ب(من المادة 90 بعده؛

الأعمال المتعلقة بتنظيم الحفلات أو الزيارات الرسمية التي تكتسي صبغة استعجالية وغير متوقعة، والتي لا يتلاءم تنفيذها مع الآجال التي يستلزمها الإشهار المسبق وإجراء المنافسة؛

الأعمال الإضافية التي يعهد بها إلى صاحب الصفقة، إذا كان من المفيد، بالنظر إلى أجل التنفيذ أو حسن سير هذا التنفيذ، عدم إدخال مقاول أو مورد أو خدماتي جديد وعندما يتبين أن هذه الأعمال، غير المتوقعة وقت إبرام الصفقة الرئيسية ، تعتبر تكملة لها ولا تتجاوز نسبة عشرة في المائة) 10%(من مبلغها.

أما فيما يتعلق بالأشغال، فيتعين، علاوة على ذلك، أن يستلزم تنفيذها وجود معدات منصبة أو تم استعمالها من لدن المقاول في عين المكان.

تبرم الصفقات المتعلقة بهذه الأعمال الإضافية في شكل عقود ملحقة بالصفقات الأصلية المرتبطة بها.

المادة 90

شكل الصفقات التفاوضية

تبرم الصفقات التفاوضية:

إما على أساس عقد الالتزام ودفتر الشروط الخاصة؛

إما، بصورة استثنائية، بتبادل رسائل أو اتفاقية خاصة بالنسبة للأعمال التي

تكتسي طابعا استعجاليا والمنصوص عليها في البند 7 من 11(من المادة 89 من هذا المرسوم والتي لا يتلاءم إنجازها مع إعداد الوثائق المكونة للصفقة.

يجب أن تنص الرسائل المتبادلة أو الاتفاقية الخاصة، على الأقل، على طبيعة الأعمال وكذا حدود التزامات الطرفين من حيث المبلغ والمدة. وتحدد هذه الرسائل أو الاتفاقية أيضا الثمن النهائي أو الثمن المؤقت.

تتم تسوية تبادل الرسائل أو الاتفاقية الخاصة في شكل صفقة بثمن نهائي خلال الثلاثة أشهر الموالية.

الفرع الرابع: أعمال بناء على سندات طلب

المادة 91

مجال التطبيق

يجوز القيام، بناء على سندات طلب، باقتناء توريدات وبإنجاز أشغال أو خدمات ،وذلك في حدود خمسمائة ألف)500.000(درهم مع احتساب الرسوم.

يتم تقدير حد خمسمائة ألف)500.000(درهم المشار إليه أعلاه في إطار سنة مالية واحدة، حسب أعمال من نفس النوع وحسب كل آمر بالصرف أو آمر بالصرف مساعد.

بالنسبة للقطاعات المكلفة بالدفاع الوطني والأمن العام، يتم تقدير هذا الحد أيضا حسب الشخص المؤهل المعين بقرار لرئيس الحكومة، يتخذ باقتراح من الوزير المعني، بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية.

تحدد لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع سندات طلب في الملحق رقم

4 من هذا المرسوم. ويمكن تغيير هذه اللائحة أو تتميمها بقرار للوزير المكلف بالمالية يتخذ باقتراح من الوزير المعني، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

تحدد سندات الطلب مواصفات ومحتوى الأعمال المراد تلبيتها، وعند الاقتضاء ، أجل التنفيذ أو تاريخ التسليم وشروط الضمان.

يجب أن تكون الأعمال المزمع إنجازها بواسطة سندات طلب موضوع منافسة مسبقة، ماعدا إذا كان إجراء هذه المنافسة غير ممكنا أو كانت المنافسة غير متلائمة مع طبيعة الأعمال.

في حالة تعذر إجراء المنافسة أو كانت هذه المنافسة غير متلائمة مع طبيعة الأعمال ،يتعين على صاحب المشروع أو الشخص المؤهل أن يعد شهادة إدارية تبرر هذه الاستحالة أو عدم الملاءمة.

ينشر صاحب المشروع إعلان شراء بسند الطلب في بوابة الصفقات العمومية خلال مدة لا تقل عن ثمانية وأربعين ساعة.

يتضمن هذا الإعلان:

موضوع ومحتوى العمل؛

مكان وأجل التنفيذ أو تاريخ تسليم العمل؛

عنوان مكتب صاحب المشروع، حيث يمكن إيداع بيانات أثمان المتنافسين؛ د. التاريخ والساعة القصوى للتوصل ببيانات أثمان المتنافسين.

يوضع بيان الأثمان، الموقع عليه من لدن المتنافس، في ظرف مغلق، ويودع في مكاتب صاحب المشروع.

تسجل الأظرفة المودعة في سجل مخصص لسندات الطلب من لدن صاحب المشروع.

يمكن أيضا إيداع الأظرفة المتضمنة لبيانات الأثمان بطريقة الكترونية وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

يجب أن تشير بيانات الأثمان إلى تسمية أو هوية المتنافس وعنوانه ورقم الضريبة المهنية وبيان الهوية البنكية، وعند الاقتضاء، رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام خاص آخر للاحتياط الاجتماعي.

يقوم صاحب المشروع، بعد ذلك، بفحص بيانات الأثمان المتوصل بها ويرتبها ترتيبا تصاعديا حسب مبالغها، بعد تصحيح الأخطاء الحسابية، عند الاقتضاء.

يسند صاحب المشروع سند الطلب للمتنافس الذي قدم العرض الأقل ثمنا، بعد تأكيد هذا الأخير تصحيح الأخطاء الحسابية، عند الاقتضاء.

في حالة تساوي عرضين أو أكثر، تمنح الأفضلية لعرض المتنافس الذي يزاول نشاطه في مكان تنفيذ العمل.

تمنح هذه الأفضلية، حسب الأولوية، لعرض المتنافس الذي يزاول نشاطه بالنفوذ الترابي للجماعة أو للإقليم أو للعمالة أو للجهة.

إذا كانت عروض المتنافسين الذين يزاولون أنشطتهم بالنفوذ الترابي لنفس الجماعة أو لنفس الإقليم أو لنفس العمالة أو لنفس الجهة متساوية، يتم، حسب الأولوية، إجراء قرعة من أجل الفصل بينهم.

يعلق صاحب المشروع في مقاره إعلانا عن نتائج فحص بيانات الأثمان لمدة ثلاثة أيام وينشره في بوابة الصفقات العمومية. ويبين هذا الإعلان موضوع سند الطلب وعدد المتنافسين الذين قاموا بإيداع بيانات الأثمان ونائل سند الطلب ومبلغ عرضه.

يتعين على صاحب المشروع، عند بداية كل سنة مالية، نشر قائمة في بوابة الصفقات العمومية تضم، حسب طبيعة الأعمال، عدد سندات الطلب المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة ومبلغها الإجمالي.

الباب الخامس: أعمال الهندسة المعمارية

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة 92

المقتضيات المطبقة على أعمال الهندسة المعمارية

تخضع أعمال الهندسة المعمارية لمقتضيات هذا الباب وللمقتضيات التالية من هذا المرسوم:

الباب الأول ، باستثناء المادة 5 منه؛

البند 4 من المادة 14 والبند 1 من المادة 15؛

المادة 17؛

المواد 25 و36 و38 و48؛

الباب السادس، باستثناء المادتين 138 و139 منه؛

الباب السابع؛

المواد 150 و152 و153؛

الباب التاسع؛

الباب العاشر؛

الباب الحادي عشر ، باستثناء المادتين 167 و168 منه؛

الباب الثاني عشر.

تبرم أعمال الهندسة المعمارية على أساس عقد يسمى «عقد مهندس معماري» يحدد الشروط الإدارية والتقنية والمالية المطبقة عل العمل المراد تنفيذه.

يحدد نموذج عقد المهندس المعماري بقرار للوزير المكلف بالمالية.

المادة 93

أتعاب المهندسين المعماريين

تؤدى أتعاب المهندس المعماري حصريا من لدن الهيئة التابع لها صاحب المشروع.

1. تحتسب أتعاب المهندس المعماري بتطبيق النسبة المئوية المقترحة من لدنه على مبلغ الأشغال المنجزة فعلا، دون احتساب الرسوم، والمثبتة بصورة قانونية.

يجب ألا يشمل مبلغ الأشغال دون احتساب الرسوم المشار إليه أعلاه، المبلغ الناتج عن مراجعة أثمان الأشغال والتعويضات الممنوحة لصاحب الصفقة والغرامات المحتملة.

ي ضاف إلى أتعاب المهندس المعماري سعر الضريبة عل القيمة المضافة الجاري به العمل.

تحتسب أتعاب المهندس المعماري حسب الكيفيات التالية:

بالنسبة لأعمال التشييد الجديد للمباني، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن أربعة في المائة) 4%(وأن لا تتجاوز ستة في المائة) 6%(؛ - بالنسبة لأعمال تشييد المنشآت الفنية والمستشفيات والمؤسسات السجنية والمدرجات والمطارات والموانئ والملاعب والمنشآت أو البنايات الأخرى المماثلة، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن أربعة في المائة)4%(وأن لا تتجاوز ستة في المائة) 6%(؛

بالنسبة للأعمال المتعلقة بمشاريع تشييد المباني ذات الطابع المتكرر، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن أربعة في المائة) 4%(وأن لا تتجاوز خمسة في المائة) 5%(؛

بالنسبة للأعمال المتعلقة بتهيئة المباني وصيانتها، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن ثلاثة في المائة) 3%(وأن لا تتجاوز أربعة في المائة)4%(؛

بالنسبة للأعمال المتعلقة بالديكور والهندسة المعمارية الداخلية، يجب أن لا تقل نسبة أتعاب المهندس المعماري عن ثلاثة في المائة%) 3(وأن لا تتجاوز أربعة في المائة) 4%(.

يمكن تغيير النسب المائوية المنصوص عليها أعلاه بقرار لرئيس الحكومة يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالمالية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

بالنسبة لعمليات التجزئة، تحتسب أتعاب المهندس المعماري، بتطبيق مبلغ جزافي لكل هكتار محدد في عقد المهندس المعماري.

يحدد عقد المهندس المعماري تفصيل أتعاب المهندس المعماري وكيفيات أدائها.

ينص العقد أيضا على حد للتسامح بالنسبة للتقدير الموجز الذي تم إسناد العقد على أساسه وكذا التبعات التي قد يتحملها المهندس المعماري في حالة تجاوز هذا الحد.

الفرع الثاني: طرق إبرام عقود أعمال الهندسة المعمارية

المادة 94

طرق الإبرام

تبرم العقود المتعلقة بأعمال الهندسة المعمارية عن طريق الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة أو المحدودة أو المباراة المعمارية أو الاستشارة المعمارية التفاوضية أو الاستشارة المعمارية المجمعة.

تكون الاستشارة المعمارية مفتوحة، عندما يمكن لكل متنافس الحصول على ملف الاستشارة وتقديم ترشيحه.

تمكن الاستشارة المعمارية المفتوحة صاحب المشروع من اختيار المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية، بعد إجراء تباري بين م هندسين معمار ي ين على أساس برنامج للاستشارة المعمارية وبناء على اقتراح لجنة الاستشارة المعمارية.

يتم اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المفتوحة بالنسبة للمشاريع التي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية المتوقعة للأشغال عن ثلاثين مليون)30.000.000(درهم دون احتساب الرسوم.

تبرم عقود المهندس المعماري المتعلقة بعمليات التجزئة عن طريق الاستشارة المعمارية المفتوحة.

تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة مبسطة، عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمهندسين المعماريين المبتدئين.

يراد في مدلول هذه المادة بالمهندس المعماري المبتدئ المهندس الذي لا تتجاوز أقدميته في مزاولة مهنة مهندس معماري، بصفة حرة، خمس سنوات.

يتم اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة بالنسبة للمشاريع التي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية المتوقعة للأشغال عن ثلاثة ملايين)3.000.000(درهم دون احتساب الرسوم.

تبرم الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في هذا المرسوم بالنسبة للاستشارة المعمارية المفتوحة، مع مراعاة ما يلي:

تتألف لجنة الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة من الرئيس وعضوين اثنين يعينهم صاحب المشروع، يكون أحدهما، على الأقل، مهندسا معماريا، وممثل الخزينة العامة للمملكة أو ممثل الوزرة المكلفة بالمالية وفقا لمقتضيات المادة 38 من هذا المرسوم حسب الحالة؛

يمكن للجنة دعوة أي خبير تعتبر مشاركته مفيدة لأشغال اللجنة. كما يمكن للجنة إحداث لجنة فرعية.

إذا قررت اللجنة استشارة خبير، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير المعني للمشاركة في أعمال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية.

تكون الاستشارة المعمارية محدودة، عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمهندسين المعماريين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم.

يجب أن لا يقل عدد المهندسين المعماريين الذين يتعين على صاحب المشروع استشارتهم عن خمسة، يتواجد إثنان، على الأقل، منهم في الجهة المعنية بالمشروع.

تمكن الاستشارة المعمارية المحدودة صاحب المشروع من اختيار المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية، بعد إجراء تباري بين المهندسين المعمار يين الذين تمت استشارتهم على أساس برنامج للاستشارة المعمارية المحدودة وبناء على اقتراح لجنة الاستشارة المعمارية.

يتم اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المحدودة بالنسبة للمشاريع التي تهم تهيئة وصيانة البنايات والتي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية التوقعية للأشغال عن عشرة ملايين)000.000.10(درهم دون احتساب الرسوم.

المباراة المعمارية هي مسطرة يتبارى من خلالها مهندسون معماريون لتمكين صاحب المشروع، بناء على اقتراح لجنة المباراة، من اختيار تصور لمشروع وإسناد تتبعه ومراقبة تنفيذه إلى المهندس المعماري صاحب التصور.

تمكن المباراة المعمارية أيضا صاحب المشروع من منح مكافأة لأصحاب المشاريع الأحسن ترتيبا في الحدود المنصوص عليها في برنامج المباراة.

يجب اللجوء إلى المباراة المعمارية بالنسبة للمشاريع التي تفوق الميزانية الإجمالية التوقعية للأشغال ثلاثين مليون) 000.000.30(درهم دون احتساب الرسوم. غير أنه يمكن لصاحب المشروع اللجوء إلى هذه المسطرة حتى بالنسبة للمشاريع التي يقل مبلغها عن هذا الحد.

تتيح الاستشارة المعمارية التفاوضية لصاحب المشروع التفاوض في شأن شروط العقد مع مهندس أو عدة مهندسين معماريين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 133 من هذا المرسوم.

الاستشارة المعمارية المجمعة هي استشارة مفتوحة تتم وفقا للشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في الجزء الفرعي الأول من هذا الباب. وتسمح الاستشارة المعمارية المجمعة:

لصاحبي مشاريع اثنين أو أكش بالتنسيق فيما بينهم، لإنجاز أعمال الهندسة المعمارية المتعلقة بالمشاريع الصغرى من نفس الطبيعة، في إطار تكتل لأصحاب المشاريع يتم تكوينه طبقا لمقتضيات المادة 155 من هذا المرسوم؛

لصاحب مشروع واحد بإنجاز عمل هندسة معمارية واحدة تتعلق بعدة مشاريع صغيرة من نفس الطبيعة وذات الطابع المتكرر.

يمكن لأصحاب المشاريع اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المجمعة بالنسبة لعقود أعمال

الهندسة المعمارية المتعلقة بالمشاريع المشار إليها في أ(وب(أعلاه والتي تقل أو تساوي الميزانية الإجمالية المتوقعة لكل الأشغال المرتبطة بها عن عشرة ملايين) 000.000.10(درهم دون احتساب الرسوم.

الجزء الفرعي الأول: الاستشارة المعمارية

المادة 95

برنامج الاستشارة المعمارية المفتوحة

تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة موضوع برنامج يبين الحاجات التي يتعين أن يستجيب لها المشروع ويحدد محتواه التوقعي وكذا الميزانية القصوى التوقعية لتنفيذ هذا المشروع.

يتضمن برنامج الاستشارة المعمارية المفتوحة، علاوة على ذلك، العناصر التالية:

بيان الهدف الذي ترمي إليه الاستشارة وعرض الجوانب الهامة التي يجب اعتبارها؛

تعريف مفصل بمكونات المشروع ومحتواه؛

وصف لسياق التدخل مرفقا ببيان المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير والمرتبطة بالمشروع.

3. يرفق بهذا البرنامج، عند الاقتضاء:

المسح الطوبوغرافي لموقع المشروع؛

الدراسات الجيوتقنية الأولية التي من شأنها أن ترشد المهندس المعماري حول المشروع المزمع إنجازه؛

وثيقة تشهد بتصفية الوعاء العقاري؛

الخطة الجانبية للمشرع)Plan côté(؛

مذكرة المعلومات مسلمة من لدن الوكالة الحضرية؛

كل وثيقة أخرى، لها علاقة بالمشروع، منصوص عليها في القانون رقم 12.66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

يجب أن يكون البرنامج موقعا من لدن صاحب المشروع ومهندس معماري تابع للإدارة قبل الشروع في مسطرة الاستشارة المعمارية.

ينص البرنامج على منح جوائز للمشاريع الثلاثة الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة ويحدد مبالغها.

يخصم مبلغ الجائزة الممنوحة للمهندس المعماري صاحب عقد الهندسة المعمارية من الأ تعاب المستحقة له برسم هذا العقد.

المادة 96

إشهار الاستشارة المعمارية

يخضع إشهار الاستشارة المعمارية لما يلي:

ا. الاستشارة المعمارية المفتوحة:

1. مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة موضوع إعلان يبين ما يلي:

موضوع الاستشارة المعمارية ومكان تنفيذ الأشغال، مع بيان الجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

صاحب المشروع الذي يجري الاستشارة؛

الميدانية التوقعية القصوى، دون احتساب الرسوم، لتنفيذ الأشغال المزمع إنجازها؛

مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف الاستشارة المعمارية؛

مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن إيداع العروض أو توجيهها إليه؛ و.
المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد الجلسة العمومية لفتح الأظرفة، مع بيان أنه بإمكان المهندسين المعماريين تسليم ملفاتهم مباشرة إلى رئيس لجنة الاستشارة المعمارية عند افتتاح الجلسة؛

الإشارة إلى المادة التي تنص في نظام الاستشارة على الوثائق المثبتة الواجب على كل مهندس معماري الإدلاء بها؛

تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المهندسين المعماريين، عند الاقتضاء. يجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الأخير من أجل الإشهار وعلى أبعد تقدير خمسة أيام قبل تاريخ فتح الأظرفة. إذا صادف اليوم المحدد للاجتماع أو زيارة المواقع يوم عيد أو عطلة، يعقد الاجتماع أو تتم زيارة المواقع في الساعة نفسها من يوم العمل الموالي؛

العنوان الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عنوان الموقع أو المواقع المستعملة من لدن صاحب المشروع لنشر إعلان الاستشارة المعمارية؛ ي.
أثمان اقتناء التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء.

ينشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين، على الأقل، توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية، كما ينشر في الموقع الإلكتروني لصاحب المشروع، عند الاقتضاء .

وينشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة بلغة نشر كل من الجريدتين.

كما يمكن، بالموازاة مع ذلك، تبليغه إلى علم المتنافسين المحتملين وعند الاقتضاء، إلى الهيئات المهنية بإدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة أخرى للإشهار.

يتم نشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة في الجريدتين وفي بوابة الصفقات العمومية بواحد وعشرين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.
ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في آخر وسيلة للنشر.

تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة المبسطة موضوع إعلان إشهار وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة.

ينشر هذا الإعلان في جريدة توزع على الصعيد الوطني وفي بوابة الصفقات العمومية
.

ويحدد أجل إشهار هذا الإعلان في خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.

II. الاستشارة المعمارية المحدودة:

تكون الاستشارة المعمارية المحدودة موضوع رسالة دورية توجه ،في نفس اليوم، عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، إلى جميع المهندسين المعماريين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم.

مع مراعاة مقتضيات المادة 134 من هذا المرسوم، تتضمن هذه الرسالة الدورية البيانات التالية:

موضوع الاستشارة المعمارية، مع بيان مكان تنفيذ الأعمال بالجماعة والإقليم أو العمالة والجهة المعنية؛

السلطة التي تجري الاستشارة المعمارية؛

مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن سحب ملف الاستشارة المعمارية؛

مكتب صاحب المشروع وعنوانه، حيث يمكن إيداع العروض أو توجيهها؛

المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد الجلسة العمومية لفتح الأظرفة، مع بيان أنه بإمكان المهندسين المعماريين تسليم ملفاتهم مباشرة إلى رئيس لجنة الاستشارة المعمارية عند افتتاح الجلسة؛

الإحالة إلى المادة التي تحدد في نظام الاستشارة لائحة الوثائق المثبتة التي يجب على كل مهندس معماري الإدلاء بها؛

الميزانية التوقعية القصوى، دون احتساب الرسوم، لتنفيذ الأشغال المزمع إنجازها؛

تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المهندسين المعماريين، عند الاقتضاء. وفي هذه الحالة، يجب أن يقع هذا التاريخ خلال الثلث الثاني من الأجل الذي يسري بين توجيه الرسالة الدورة والتاريخ المقرر لفتح الأظرفة.

يجب أن توجه الرسالة الدورية المذكورة خمسة عشر يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ توجيه الرسالة الدورية.

يرفق ملف الاستشارة المعمارية المحدودة بالرسالة الدورية.

المادة 97

إخبار المهندسين المعماريين المتنافسين

تطبق مقتضيات المادة 25 من هذا المرسوم على إخبار المهندسين المعماريين المتنافسين في إطار الاستشارة المعمارية المفتوحة.

المادة 98

اجتماعات أو زيارة المواقع

يمكن لصاحب المشروع أن يقرر اجتماعا أو زيارة للمواقع وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 26 من هذا المرسوم. غير أنه يجوز له، بالنسبة لبعض الأعمال وبعد التنصيص على ذلك في نظام الاستشارة، أن يقيد قبول المهندسين المعماريين بشرط الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع.

وفي هذه الحالة، يتعين على صاحب المشروع أن يسلم شهادة حضور للمهندسين المعماريين الذين حضروا هذا الاجتماع أو قاموا بزيارة المواقع.

إذا تم عقد اجتماع أو تنظيم زيارة إلى المواقع، يحرر صاحب المشروع محضرا يبين طلبات التوضيح والأجوبة التي أعطيت في شأنها خلال هذا الاجتماع أو الزيارة. وينشر هذا المحضر في بوابة الصفقات العمومية ويبلغ، بواسطة رسالة، إلى جميع المهندسين المعماريين وكذا إلى أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية.

إذا لم يكن حضور الاجتماع أو زيارة المواقع إلزاميا، لا يقبل، بأي حال من الاحوال ،من المهندسين المعماريين الذين لم يحضروا الاجتماع أو لم يشاركوا في زيارة المواقع تقديم ملاحظات أو شكايات بشأن الكيفية التي مر وفقها الاجتماع أو الزيارة كما هي مضمنة في المحضر الذي تم نشره وتبليغه إليهم.

المادة 99

الشروط المطلوبة من المهندسين المعماريين

تقتصر المشاركة في الاستشارات المعمارية ونيل عقود أعمال الهندسة المعمارية علىالمهندسين المعماريين:

المرخص لهم بمزاولة مهنة مهندس معماري بصورة حرة والمقيدين في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين؛

الموجودين في وضعية جبائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفعوا المبالغ المستحقة أو في حالة عدم الأداء، لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية؛

المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والذين ي دلون، بصورة منتظمة، بتصريحاتهم المتعلقة بالأجور لدى هذه الهيئة.

لا يقبل للمشاركة في الاستشارات المعمارية المهندسون المعماريون الذين:

يوجدون في حالة تصفية قضائية؛

يوجدون في حالة تسوية قضائية، ماعدا في حالة ترخيص خاص تسلمه السلطة القضائية المختصة؛

تعرضوا لعقوبة سحب نهائي لترخيص مزاولة مهنة مهندس معماري أو عقوبة التوقيف عن مزاولة المهنة؛

يكونون موضوع إقصاء مؤقت أو نهائي طبقا لمقتضيات المادة 152 من هذا المرسوم.

المادة 100

إثبات الكفاءات والمؤهلات

يتعين على كل مهندس معماري أن يقدم ملفا إداريا يتضمن:

1. تصريحا بالشرف يبين الاسم الشخصي والعائلي للمهندس المعماري وصفته وعنوانه، وإذا كان يتصرف باسم شركة، العنوان التجاري للشركة وشكلها القانوني ورأسمالها وعنوان المقر الاجتماعي والصفة التي يتصرف بها والصلاحيات المخولة إليه وكذا رقم التسجيل في الضريبة المهنية ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبيان الهوية البنكية.

ويتعين أن يتضمن التصريح بالشرف أيضا أن المهندس المعماري المتنافس:

اكتتب عقد تأمين وفقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل لتغطية جميع الأخطار المهنية التي يمكن أن يكون مسؤولا عنها؛

لا يوجد في حالة تصفية قضائية أو تسوية قضائية وإذا كان في حالة تسويةقضائية، بأنه مرخص له من لدن السلطة القضائية المختصة بمتابعة مزاولة نشاطه؛

يلتزم بعدم اللجوء بنفسه أو بواسطة شخص آخر إلى أفعال الغش أو رشوة الأشخاص الذين يتدخلون بأي صفة كانت في مختلف مساطر إبرام الصفقات وتدبيرها وتنفيذها؛

يلتزم بألا يقوم بنفسه أو بواسطة شخص آخر بتقديم وعود أو هبات أو هدايا قصد التأثير على مسطرة إبرام العقد وتنفيذه؛

يشهد بصحة المعلومات المنصوص عليها في التصريح بالشرف وفي الوثائق التي أدلى بها في ملف ترشيحه.

مستخرجا من النظام الأساسي للشركة أو من محضر الجهاز المختص يخول المهندس المعماري صلاحية إلزام الشركة أو هما معا، إذا تعلق الأمر بشركة مهندسين معماريين تم تأسيسها وفقا لمقتضيات القانون المتعلق بمزاولة مهنة المهندسين المعماريين؛

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو في حالة عدم التسديد، بأنه قدم ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية؛

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئة طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في هذا الشأن في المادة

99 أعلاه؛

نسخة مشهود بمطابقها لأصل الترخيص بمزاولة مهنة المهندس المعماري مسلمة من لدن الادارة؛

شهادة أو نسخة مشهود بمطابقها للأصل بالقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين مسلمة منذ أقل من سنة؛

الوثائق المثبتة لجنسية المهندس المعماري أو مسيري شركة المهندسين المعماريين بالنسبة للعقود المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام؛

شهادة الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع عندما يكون هذا الحضور إلزاميا.

لا تطلب الشهادات المرجعية من المهندسين المعماريين المتنافسين.

المادة 101

نظام الاستشارة المعمارية

ا. تكون الاستشارة المعمارية موضوع نظام يعده صاحب المشروع. ويجب أنينص هذا النظام على شروط تقديم العروض وكيفيات إسناد العقد.

يتضمن نظام الاستشارة المعمارية، على وجه الخصوص، ما يلي:

لائحة الوثائق التي يجب أن يدلي بها المهندسون المعماريون وفقا لمقتضيات المادة 100 من هذا المرسوم؛

معايير القبول التي تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات القانونية للمهندسين المعماريين ،وعند الاقتضاء، إلزامية الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع؛

معايير اختيار وترتيب العروض لإسناد العقد إلى المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية. وتتعلق هذه المعايير بما يلي:

أ. جودة الاقتراح التقني:

من ناحية الأصالة والوجاهة والذكاء الابتكاري في ما يخص الجانب المعماري وإدماج المشروع في الموقع واحترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير؛

من ناحية حماية البيئة والتنمية المستدامة وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية واحترام معايير البناء وكذا الأخذ بعين الاعتبار المنتجات مغربية المنشأ و، على وجه الخصوص، منتجات الصناعة التقليدية؛

بالنظر إلى متطلبات برنامج الاستشارة المعمارية المتعلقة باحترام مساحات مختلف مكونات البرنامج ومعايير وأنظمة الرفاهية والسلامة؛

بالنظر إلى التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم، للكلفة الإجمالية للأشغال المقترحة من لدن المهندس المعماري. تحدد هذه الكلفة التقديرية بناء على ن س ب مساحات المشروع.

ب. اقتراح الأتعاب المقدم من لدن المهندس المعماري.

تمنح نقطة لكل معيار من المعايير المشار إليها أعلاه، مع تفصيل هذه المعايير إلى معايير فرعية، عند الاقتضاء.

4. اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المهندسين المعماريين.

II. يوقع نظام الاستشارة من لدن صاحب المشروع ومهندس معماري تابع للإدارة قبل الشروع في الاستشارة المعمارية.

المادة 102

ملف الاستشارة المعمارية

1. تكون الاستشارة المعمارية موضوع ملف يعده صاحب المشروع ويتضمن ما يلي:

أ. نسخة من الإعلان عن الاستشارة المعمارية؛ ب. برنامج الاستشارة المعمارية؛

ج. نظير من مشروع عقد المهندس المعماري؛ د. التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛ ه. نموذج عقد الالتزام؛ و. نموذج التصريح بالشرف؛ ز. نظام الاستشارة المعمارية.

يوجه صاحب المشروع ملف الاستشارة إلى أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية ثمانية أيام، على الأقل، قبل تاريخ نشر الإعلان في بوابة الصفقات العمومية ،بالنسبة للاستشارة المعمارية المفتوحة أو إرسال الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة.

يتوفر أعضاء اللجنة على أجل ثمانية أيام من تاريخ تسلم ملف الاستشارة لإبداء ملاحظاتهم المحتملة لصاحب المشروع.

يجب أن تكون ملفات الاستشارة المعمارية متوفرة قبل نشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة أو إرسال الرسالة الدورية بالنسبة للإستشارة المعمارية المحدودة، حسب الحالة، وأن توضع رهن إشارة المهندسين المعماريين بمجرد أول صدور

لإعلان الاستشارة المعمارية في إحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة 96 من هذا المرسوم وإلى غاية التاريخ الأقصى لتسليم العروض.

يمكن تحميل ملفات الاستشارة المعمارية المفتوحة من بوابة الصفقات العمومية.

تدون أسماء المهندسين المعماريين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف الاستشارة المعمارية في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع بيان تاريخ وساعة السحب أو التحميل، حسب الحالة.

تسلم ملفات الاستشارة المعمارية بالمجان إلى المهندسين المعماريين، باستثناء التصاميم والوثائق التقنية التي يتطلب استنساخها معدات تقنية خاصة. يحدد قرار للوزير المكلف بالمالية أجرة تسليم هذه التصاميم والوثائق التقنية.

عندما لا يتم، لأي سبب من الأسباب، تسليم ملف الإستشارة المعمارية لمهندس معماري أو ممثله الذي حضر إلى المكان المعين في الإعلان عن الإستشارة المعمارية المفتوحة أو في الرسالة الدورية بالنسبة للإستشارة المعمارية المحدودة، يسلمه صاحب المشروع في اليوم نفسه شهادة تبين سبب عدم تسليمه الملف. وتبين هذه الشهادة اليوم المحدد لسحبه قصد تمكين المهندس المعماري من إعداد ملفه. ويحتفظ بنسخة منها في ملف العقد.

في حالة عدم تسليمه الملف في اليوم المحدد في الشهادة التي سلمت له، يجوز للمهندس المعماري أن يلجأ، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، إلى السلطة الرئاسية التي يتبع لها صاحب المشروع المعني بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم أو عامل العمالة أو الإقليم أو والي الجهة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالجماعات الترابية، يعرض فيها ظروف تقديم طلبه للحصول على الملف المذكور والجواب الذي تلقاه.

إذا تبين لها صحة الطلب، تدعو السلطة المرفوع إليها الأمر، كتابة، صاحب المشروع إلى تسليم ملف الاستشارة فورا إلى المهندس المعماري المعني وعند الاقتضاء، إلى تأجيل تاريخ فتح الأظرفة لمدة توازي، على الأقل، المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الطلب وتاريخ تسليم الملف إلى المشتكي.

ينشر إعلان التأجيل في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية.

يمكن، بصورة استثنائية، لصاحب المشروع أن يدخل تعديلات على ملف الاستشارة المعمارية دون تغيير موضوع العقد. ويجب موافاة جميع المهندسين المعماريين الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور بهذه التعديلات وتضمينها في الملف الموضوع رهن إشارة المهندسين المعماريين الآخرين.

يمكن إدخال هذه التعديلات في أي وقت داخل الأجل الأصلي للإشهار، وعلى أبعد تقدير ،سبعة أيام قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة.

بعد انصرام الأجل المذكور، يتعين على صاحب المشروع تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة عبر إعلان تعديلي.

إذا كانت التعديلات التي أدخلت على ملف الاستشارة المعمارية تستلزم نشر إعلان تعديلي، يتم نشر هذا الإعلان طبقا لمقتضيات البند 2(من المادة 96 من هذا المرسوم.

وفي هذه الحالة، لا تنعقد جلسة فتح الأظرفة إلا بعد انقضاء أجل عشرة أيام كحد أدنى .ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان التعديلي في آخر وسيلة للنشر دون أن يكون التاريخ المحدد للجلسة الجديدة سابقا للتاريخ المقرر في إعلان الإشهار الأصلي.

يجب، في جميع الحالات، احترام أجل الإشهار المنصوص عليه في البند 2(من المادة 96 من هذا المرسوم.

يجب إبلاغ جميع المهندسين المعماريين المتنافسين الذين قاموا بسحب أو بتحميل ملف الاستشارة المعمارية بالتعديلات التي أدخلت عليه وكذا بالتاريخ الجديد لفتح الأظرفة، عند الاقتضاء.

علاوة على الحالتين المنصوص عليهما في البندين 6 و8 من هذه المادة، يتم اللجوء إلى الإعلان التعديلي في إحدى الحالات التالية:

إذا أدخل صاحب المشروع تعديلات على ملف الاستشارة المعمارية دون احترام أجل سبعة أيام المنصوص عليه أعلاه؛

إذا قرر صاحب المشروع إدخال تعديلات على ملف الاستشارة المعمارية وكانت هذه التعديلات تقتضي أجلا إضافيا لإعداد العروض؛

إذا تعلق الأمر بتصحيح أخطاء واضحة تمت معاينتها في الإعلان المنشور؛

إذا لاحظ صاحب المشروع، بعد نشر الإعلان، أن الأجل الذي يجب أن يسري بين تاريخ النشر وجلسة فتح الأظرفة غير مطابق لأجل الإشهار القانوني.

8. إذا اعتبر أحد المهندسين المعماريين المتنافسين أن الأجل المقرر في إعلان الإشهار غير كاف لإعداد العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال، أمكنه، خلال النصف الأول من أجل الإشهار، أن يطلب من صاحب المشروع، بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة تمكن من تحديد تاريخ مؤكد، تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة .ويجب أن تتضمن هذه الرسالة كل العناصر التي تمكن صاحب المشروع من تقييم طلب التأجيل.

إذا أقر صاحب المشروع وجاهة طلب المهندس المعماري المتنافس المحال إليه، قام بتأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة.

يكون التأجيل، الذي يترك تقدير مدته لصاحب المشروع، موضوع إعلان تعديلي ينشر طبق الشكليات التي يتم وفقها نشر إعلان الاستشارة المعمارية.

لا يمكن تأجيل تاريخ جلسة فتح الأظرفة لهذا السبب إلا مرة واحدة أيا كان المهندس المعماري الذي يطلبه.

يخبر صاحب المشروع بهذا التأجيل المهندسين المعماريين الذين قاموا بسحب ملفات الاستشارة المعمارية أو بتحميلها.

المادة 103

محتوى ملفات المهندسين المعماريين

تتضمن الملفات المقدمة من لدن المهندسين المعماريين ما يلي:

ا. الملف الإداري الذي يتضمن:

ألف(بالنسبة إلى كل مهندس معماري متنافس، عند تقديم العروض:

تصريح بالشرف؛

مستخرج من النظام الأساسي لشركة المهندسين المعماريين أو محضر الجهاز المختص الذي يخول للمهندس المعماري صلاحية إلزام الشركة إزاء الأغيار أو هما معا؛

نسخة مشهود بمطابقها لأصل الترخيص بمزاولة مهنة المهندس المعماري مسلمة من لدن الإدارة المختصة؛

شهادة بالقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين مسلمة منذ أقل من سنة أو نسخة مشهود بمطابقها للأصل؛

الوثائق المثبتة لجنسية المهندس المعماري أو مسيري شركة المهندسين المعماريين، حسب الحالة، بالنسبة للعقود المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام؛

شهادة الحضور في الاجتماع أو زيارة المواقع عندما يكون هذا الحضور إلزاميا.

باء(بالنسبة للمهندس المعماري المتنافس المزمع إسناد العقد إليه والمهندسين المعماريين المستفيدين من الجوائز:

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن القابض في محل فرض الضريبة تثبت بأن المهندس المعماري يوجد في وضعية جبائية قانونية أو في حالة عدم التسديد، أنه قدم ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية؛

شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المهندس المعماري يوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئة.

II. الاقتراح التقني الذي يجب أن يتضمن ما يلي:

1. مذكرة تقديم تتضمن:

التصور المعماري للمشروع بالنظر للمعايير المحددة في نظام الاستشارة المعمارية؛

محتوى المشروع بالنسبة لبرنامج الاستشارة المعمارية؛ ج. مذكرة وصفية للمواد المستعملة؛ 2. الرسم الأولي الموجز للمشروع؛

الجدول الزمني لإعداد الدراسات؛

التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم ،للكلفة الإجمالية للأشغال المعدة على أساس نسب مساحات المشروع.

III. الاقتراح المالي المتضمن لعقد الالزام الذي يحدد اقتراح الأتعاب.

يوقع عقد الالتزام المذكور من لدن المهندس المعماري المتنافس أو ممثله المؤهل، ويجب أن يتضمن جميع البيانات المطلوبة بما في ذلك بيان الهوية البنكية.

المادة 104

تقديم ملفات المهندسين المعماريين

1. يوضع الملف الذي يقدمه كل مهندس معماري في ظرف مغلق يحمل ما يلي:

اسم وعنوان المهندس المعماري؛

موضوع العقد؛

تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة؛

التنبيه إلى أنه "يجب عدم فتح الظرف إلا من لدن رئيس لجنة الاستشارة المعمارية خلال الجلسة العمومية لفتح الأظرفة".

2. يحتوي هذا الظرف على ثلاثة أغلفة منفصلة:

غلاف يتضمن وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في المادة 103 أعلاه ،وعقد المهندس المعماري ونظام الاستشارة المعمارية موقعين بالأحرف الأولى من لدن المهندس المعماري المتنافس وموقعا عليهما بعد وضع عبارة «ق ر ئ وق ب ل ». يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا ويحمل بصورة بارزة عبارة «الملف الإداري»؛

غلاف يتضمن وثائق الاقتراح التقني المشار إليها في المادة 103 أعلاه. يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا وأن يحمل بصورة بارزة عبارة «الاقتراح التقني»؛

غلاف يتضمن الاقتراح المالي. يجب أن يكون هذا الغلاف مغلقا ويحمل بصورة بارزة عبارة «الاقتراح المالي».

3. تبين الأغلفة المشار إليها أعلاه، بصورة بارزة، ما يلي:

اسم وعنوان المهندس المعماري؛

موضوع العقد؛

تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة.

المادة 105

إيداع أظرفة المهندسين المعماريين وسحبها ا. مع مراعاة مقتضيات المادة 135 من هذا المرسوم، تكون الأظرفة حسب اختيار المهندسين المعماريين:

إما مودعة، مقابل وصل، بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة أو في الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة؛

إما موجهة، عن طريق البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل، إلى المكتب المذكور؛

إما مودعة، بطريقة إلكترونية في بوابة الصفقات العمومية؛

إما مسلمة مباشرة إلى رئيس اللجنة عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

يلتهي أجل استلام الأظرفة في التاريخ والساعة المحددين لجلسة فتح الأظرفة في الإعلان عن الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة أو في الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة.

لا تقبل الأظرفة المودعة أو المستلمة بعد اليوم والساعة المحددة.

تسجل الأظرفة عند استلامها حسب ترتيب التوصل بها في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم. ويوضع على كل ظرف تم التوصل به رقم تسجيله وتاريخ وساعة التوصل به.

يجب أن تظل الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن من لدن صاحب المشروع إلى حين فتحها من لدن رئيس اللجنة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 107 من هذا المرسوم.

II. يمكن سحب كل ظرف تم إيداعه أو تم التوصل به على أبعد تقدير يوم جلسة فتح الأظرفة وقبل الساعة المحددة لذلك.

يكون سحب الظرف موضوع طلب مكتوب موقع من لدن المهندس المعماري موجه إلى صاحب المشروع. يسجل صاحب المشروع تاريخ وساعة السحب في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

يمكن للمهندسين المعماريين الذين سحبوا أظرفتهم تقديم أظرفة جديدة طبقا للكيفيات المنصوص عليها في البند I(أعلاه.

المادة 106

لجنة الاستشارة المعمارية

علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 38 من هذا المرسوم، تضم لجنة الاستشارة المعمارية الأعضاء الآتي بيانهم:

مهندس معماري يعينه صاحب المشروع. غير أنه في حالة عدم توفر الهيئة التابع لها صاحب المشروع على مهندس معماري، تتم الاستعانة بمهندس معماري تابع لإدارة أخرى؛

مهندس معماري يمثل الوزارة المكلفة بالتعمير. غير أنه إذا تغيب هذا الأخير ،بعد دعوته، بصورة قانونية، فإن جلسة فتح الأظرفة تعقد بصورة صحيحة.

يمكن للجنة الاستشارة المعمارية أن تستعين، على سبيل الاستشارة، بكل خبير، ترى فائدة في مشاركته في أشغال اللجنة. كما يمكن لهذه اللجنة إحداث لجنة فرعية.

عندما تقرر لجنة الاستشارة المعمارية استشارة خبير، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبير المعني للمشاركة في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

لا يمكن أن تتألف اللجنة الفرعية حصريا من أعضاء لجنة الاستشارة المعمارية. ويجب أن تضم هذه اللجنة مهندسا معماريا.

المادة 107

فتح الأظرفة في جلسة عمومية

يتم فتح أظرفة المهندسين المعماريين في جلسة عمومية.

تعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في إعلان الاستشارة المعمارية أو في الرسالة الدورية. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، تعقد الجلسة في نفس الساعة من يوم العمل الموالي.

يفتتح رئيس اللجنة جلسة فتح أظرفة المهندسين المعماريين.

يدعو الرئيس المهندسين المعماريين الحاضرين الذين لم يقوموا بإيداع أظرفتهم ، أن يسلموها له فورا. ويدعو، بعد ذلك، المهندسين المعماريين المتنافسين الذين تبين لهم أن ملفاتهم غير مكتملة، إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يحمل عبارة «الوثائق الناقصة» ويحصر نهائيا لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها.

لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة للوثائق بعد استيفاء هذا الإجراء.

يفتتح رئيس اللجنة الجلسة ويتأكد من وجود الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح الأظرفة للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على الأظرفة التي تم التوصل بها على طية الظرف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.

يجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وأن توضع، من لدن رئيس اللجنة، في مكان آمن إلى حين فتحها.

في حالة غياب عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين ساعة ويخبر المهندسين المتنافسين وأعضاء اللجنة بمكان وتاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة .ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. يجب أن تبين هذه الرسالة مكان وتاريخ وساعة استئناف جلسة فتح الأظرفة.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، باستثناء المهندس المعماري التابع للإدارة، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة.

غير أنه في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة، يؤجل الرئيس هذه الجلسة وفق نفس الشكليات.

في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة خلال الجلسة الجديدة التي تعقد بعد التأجيل المشار إليه أعلاه، فإن هذه الجلسة تنعقد بصورة صحيحة.

يعلن الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حال تأجيلها، بصوت عال، عن مراجع الجرائد التي نشر بها إعلان الاستشارة المعمارية المفتوحة أو المبسطة وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع الوسائل الأخرى التي تم بها النشر أو عن مراجع الرسالة الدورية بالنسبة للاستشارة المعمارية المحدودة.

يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم في شأن العيوب المحتملة التي قد تكون شابت المسطرة.

عندما يتأكد الرئيس من صحة التحفظات أو الملاحظات، المعبر عنها يقوم بإنهاء المسطرة، تحت مسؤوليته ويخبر بذلك، بصوت عال، المهندسين المعماريين المتنافسين الحاضرين.

إذا اعتبر الرئيس، في المقابل، أن التحفظات أو الملاحظات المعبر عنها لا تستند إلى أساس، فإنه يقرر مواصلة المسطرة، تحت مسؤوليته، وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة.

يفتح الرئيس، أظرفة المهندسين المعماريين المتنافسين ويتحقق من وجود الأغلفة الثلاث المنصوص عليها في المادة 104 من هذا المرسوم.

يفتح الرئيس، بعد ذلك، في آن واحد، بالنسبة لكل مهندس معماري، الغلافين اللذين يحملان عبارة «الملف الإداري» وعبارة «الاقتراح التقني» ويعلن، بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في كل غلاف.

يعلن الرئيس، كذلك، بصوت عال، عن محتوى التقدير الموجز للكلفة الإجمالية لأشغال المشروع المقترح من لدن كل مهندس معماري متنافس.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على هذا التقدير الموجز وعلى الأغلفة المتضمنة للاقتراحات المالية للمهندسين المعماريين وذلك، في آن واحد، على طياتها وعلى الأجزاء التي تلصق عليها.

يجب أن تظل هذه الأغلفة مغلقة وموضوعة، من لدن رئيس اللجنة، في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 109 أدناه.

يحدد الرئيس، بتشاور مع أعضاء اللجنة، تاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية ويخبربهما المهندسين المعماريين المتنافسين والعموم الحاضرين. وبعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المهندسون المعماريون المتنافسون والعموم من القاعة.

في نهاية هذه الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بتعليق الإعلان، في مقاره، المتضمن للتاريخ والساعة المتفق عليهما لعقد الجلسة العمومية المقبلة.

تجتمع لجنة الاستشارة المعمارية، بعد ذلك، في جلسة مغلقة. وبعد فحص وثائق الملف الإداري، تقصي اللجنة:

المهندسين المعماريين الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة 99 من هذا المرسوم؛

المهندسين المعماريين الذين لم يتقيدوا بمقتضيات البند 2(من المادة 104 من هذا المرسوم، فيما يتعلق بتقديم ملفاتهم؛

المهندسين المعماريين الذين لم يدلوا بالوثائق المطلوبة في الملف الإداري؛ د. المهندسين المعماريين الذين يمثلهم الشخص نفسه في نفس العقد؛ ه. المهندسين المعماريين الذين ليست لهم الصفة للتعهد.

إذا لاحظت اللجنة وجود أخطاء مادية أو عدم التطابق في وثائق الملف الإداري، تقبل عرض المهندس المعماري أو المهندسين المعماريين المعنيين بتحفظ، شريطة أن يقوموا بالتصحيحات الضرورية طبقا للشروط المنصوص عليها في البند 6 من المادة 110 بعده.

تحصر اللجنة، بعد ذلك ،لائحة:

المهندسين المعماريين المقبولين؛

المهندسين المعماريين المقبولين، شريطة تصحيح الأخطاء المادية المعاينة أو عدم التطابق في وثائق الملفات الإدارية؛

المهندسين المعماريين غر المقبولين.

المادة 108

فحص وتقييم الاقتراحات التقنية

تواصل اللجنة أشغالها وتفحص الاقتراحات التقنية الخاصة بالمهندسين المعماريين المقبولين أو المقبولين بتحفظ على إثر فحص وثائق الملف الإداري.

تقوم اللجنة، بعد ذلك، بالتحقق من حسابات التقدير الموجز للكلفة الإجمالية للأشغال وتصحح الأخطاء الحسابية المحتملة.

تقصي اللجنة اقتراحات المهندسين المعماريين غير المطابقة للمواصفات المطلوبة في نظام الاستشارة المعمارية أو التي لا تستجيب للمعايير الواردة فيه أو الذين قدموا تقديرا للكلفة الإجمالية لأشغال المشروع تفوق الميزانية المحددة من لدن صاحب المشروع وتحصر لائحة المهندسين المعماريين المقبولين.

يمكن للجنة الاستشارة المعمارية وقبل إبداء رأيها، استشارة كل خبير أو إحداث لجنة فرعية لتحليل الاقتراحات التقنية. ويجب أن تتضمن اللجنة الفرعية التقنية مهندسا معماريا ، على الأقل، بصفته عضوا في لجنة الاستشارة المعمارية.

كما يمكنها أن تطلب كتابة من مهندس معماري أو أكثر الإدلاء بتوضيحات حول اقتراحاتهم التقنية. ويجب أن تقتصر هذه التوضيحات على الوثائق المضمنة في الاقتراحات التقنية.

يجب أن تكون تقييمات الخبراء أو أعضاء اللجنة الفرعية مبنية على عناصر موضوعية وغير تمييزية وقابلة للتحقق منها و مبررة بصورة قانونية.

إذا تمت الاستعانة بخبير أو لجنة فرعية، يجب أن ت ض من خلاصاتهم في تقرير يعده ويوقعه الخبير أو أعضاء اللجنة الفرعية تحت مسؤوليتهم.

يبرز هذا التقرير نتائج التقييم، مع بيان نقط قوة ونقط ضعف كل من مذكرة التقديم والرسم الموجز للمشروع والجدول الزمني لإعداد الدراسات. وتمنح نقطة على مائة)100(لجميع هذه العناصر بناء على المعايير المحددة في نظام الاستشارة المعمارية.

يبرز هذا التقرير أيضا تنقيط التقديرات الموجزة، دون احتساب الرسوم، للكلفة الإجمالية للأشغال على أساس نسب مساحات المشروع، وذلك بتخصيص مائة)100(نقطة للتقدير الأكثر أفضلية ونقط بتناسب عكسي مع مبلغها للتقديرات الموجزة الأخرى.

المادة 109

فتح الأظرفة المتضمنة للاقتراحات المالية في جلسة عمومية

تستأنف الجلسة العمومية في التاريخ والساعة المعلن عنهما من لدن رئيس اللجنة كما تم تعليق الإعلان عنهما من لدن صاحب المشروع.

يتلو الرئيس لائحة المهندسين المعماريين المقبولين بعد فحص ملفاتهم الإدارية واقتراحاتهم التقنية، دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المهندسين المعماريين الذين لم يتم قبولهم.

يرجع الرئيس، مقابل إبراء، إلى المهندسين المعماريين المقصيين الحاضرين، ملفاتهم الإدارية واقتراحاتهم التقنية وكذا اقتراحاتهم المالية، باستثناء الوثائق التي كانت سببا في إقصاءهم.

يفتح الرئيس، بعد ذلك، أظرفة المهندسين المعماريين المقبولين الحاملة لعبارة

«اقتراح مالي» ويتلو محتوى عقود الالتزام المتضمنة لاقتراحات الأتعاب.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام المتضمنة لاقتراحات الأتعاب.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المهندسون المعماريون المتنافسون والعموم من القاعة.

المادة 110

تقييم اقتراحات المهندسين المعماريين في جلسة مغلقة

تواصل اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة.

تقوم اللجنة بالتحقق من حسابات الاقتراح المالي وتصحح الأخطاء الحسابية المحتملة وتقصي المهندسين المعماريين الذين كانت اقتراحات أتعابهم:

غير موقعة؛

موقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين لإلزام المهندسين المعماريين المعنيين؛

متضمنة لقيود أو تحفظات؛

أعلى من الحد الأقصى أو أقل من الحد الأدنى للنسب المنصوص عليهما في المادة 93 من هذا المرسوم.

تقوم اللجنة بالتنقيط المالي لاقتراحات نسب الأتعاب بتخصيص مائة)100(نقطة لاقتراح نسب الأتعاب الأكثر أفضلية ونقط بتناسب عكسي مع مبلغها لاقتراحات الأتعاب الأخرى.

تقوم اللجنة بتقييم العروض من أجل اختيار العرض الأكثر أفضلية. ولهذا الغرض، تقوم بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل مهندس معماري، بالنظر إلى الاقتراح التقني وبالتقدير الموجز، دون احتساب الرسوم ،للكلفة الإجمالية للأشغال على أساس نسب مساحات المشروع وباقتراح الأتعاب.

يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة التقدير الموجز والنقطة المالية، بعد إجراء ترجيح كما يلي:

سبعون بالمائة) 70%(بالنسبة للاقتراح التقني؛

عشرون بالمائة) 20%(بالنسبة للتقدير الموجز؛

عشرة بالمائة) 10%(بالنسبة لاقتراح الأتعاب.

يعتبر المهندس المعماري الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية نائلا للعقد.

ترتب اللجنة اقتراحات المهندسين المعماريين المقبولين من أجل تحديد العرض الأكثر أفضلية من أجل اقتراحه على صاحب المشروع. وفي حالة حصول عدة عروض، تم اعتبارها أكش أفضلية، على نقط إجمالية متساوية، ترجح اللجنة عرض المهندس المعماري الذي حصل على أحسن نقطة بالنسبة للاقتراح التقني .

وإذا كانت نقط الاقتراحات التقنية بدورها متساوية، تقوم اللجنة بإجراء قرعة لتحديد المهندس المعماري الذي سيتم اقتراحه لنيل العقد.

يدعو رئيس اللجنة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المهندس المعماري المتنافس الذي تقدم بالعرض الأكثر أفضلية من أجل:

تقديم وثائق الملف الإداري المبينة في الفقرة باء(من البند ا(من المادة 103 من هذا المرسوم؛

تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء؛

تسوية عدم التطابق المثبت في مختلف الوثائق المكونة لملفه، عند الاقتضاء.

ولهذه الغاية، تحدد اللجنة للمهندس المعماري أجلا لا يقل عن سبعة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم الرسالة المشار إليها أعلاه.

7. تجتمع اللجنة في اليوم والساعة المحددين. غير أنه يمكن للرئيس دعوة أعضاء اللجنة لاستئناف أشغالها بمجرد التوصل بأجوبة المهندسين المعماريين المعنيين.

تتأكد اللجنة من وجود السند الذي استعمل كوسيلة لدعوة المهندس المعماري المعني وتتحقق من الوثائق والأجوبة المتوصل بها.

بعد فحص الوثائق والأجوبة التي تم التوصل بها، تقرر اللجنة:

أ. إما أن تقترح على صاحب المشروع قبول اقتراح المهندس المعماري المعني؛ ب. إما إقصاء المهندس المعماري المعني إذا:

لم يجب داخل الأجل المحدد؛

لم يقدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة؛

لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية كما هو مطلوب منه، عند الاقتضاء؛

لم يقم بتسوية عدم التطابق المثبت بين مختلف وثائق ملفه، عند الاقتضاء.

إذا تم إقصاء المهندس المعماري المعني في إحدى الحالات المشار إليها في ب) أعلاه ،تدعو اللجنة، طبقا لنفس الشكليات، المهندس المعماري صاحب العرض المرتب ثانيا.

تقوم اللجنة بفحص الوثائق والأجوبة التي تم التوصل بها، وتقرر إما قبول العرض أو إقصائه.

إذا لم تقبل اللجنة عرض المهندس المعماري المعني، تدعو المهندس المعماري صاحب العرض الموالي، وتفحص أجوبته ووثائقه طبقا لمقتضيات هذا البند إلى أن تفضي المسطرة إلى نتيجة أو يتم إعلان الاستشارة المعمارية عديمة الجدوى.

من أجل منح جوائز للمهندسين المعماريين، المنصوص عليها في برنامج الاستشارة المعمارية، تقوم اللجنة بدعوة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المهندسين المعماريين المتنافسين الموالية عروضهم في الترتيب لعرض المهندس المعماري نائل العقد، لتقديم الوثائق والأجوبة المنصوص عليها في البند 6 من هذه المادة. المادة 111

الاستشارة المعمارية عديمة الجدوى

تعلن اللجنة الاستشارة المعمارية عديمة الجدوى في إحدى الحالات التالية:

إذا لم يتم تقديم أي عرض أو إيداعه؛

في حالة عدم قبول أي مهندس معماري متنافس على إثر فحص الملفات الادارة؛ ج. إذا لم يتم قبول أي مهندس معماري متنافس على إثر فحص الاقتراحات التقنية والمالية.

لا يمكن أن يبرر التصريح بعدم جدوى الاستشارة المعمارية للسبب الوارد في أ) أعلاه ،اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية، إلا في حالة الإعلان عن نفس الاستشارة المعمارية للمرة الثانية وتم التصريح بعدم جدواها للسبب نفسه.

المادة 112

محضر جلسة فحص العروض

تحرر لجنة الاستشارة المعمارية، خلال الجلسة، محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها.

يبين هذا المحضر، الذي لا يتم إبلاغه إلى العموم ولا تبليغه إلى المهندسين المعماريين المتنافسين، الميزانية التوقعية القصوى التي أعدها صاحب المشروع. كما يتضمن هذا المحضر، عند الاقتضاء، الملاحظات المقدمة من لدن أعضاء اللجنة خلال عمليات فحص العروض وكذا آرائهم في شأن هذه الملاحظات.

يبين هذا المحضر أيضا أسباب إقصاء المهندسين المعماريين المتنافسين غر المقبولين ،و المعايير التي استندت إليها اللجنة لتقترح على صاحب المشروع قبول العرض الذي اعتبرته الأفضل على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام الاستشارة المعمارية.

يوقع هذا المحضر، خلال الجلسة، من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.

يرفق محضر جلسة فحص العروض، عند الاقتضاء، بكل تقرير تم إعداد ه، حسب الحالة، من لدن اللجنة الفرعية أو الخبير.

ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقرات الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. ويعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 113

النتائج النهائية للاستشارة المعمارية

يخبر صاحب المشروع المهندس المعماري نائل العقد بقبول عرضه، وذلك برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بأي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا ،داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام تحتسب ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال لجنة الاستشارة المعمارية.

كما يخبر، داخل الأجل نفسه ،المهندسين المعماريين المقصيين بعدم قبول عروضهم ،مع بيان أسباب عدم قبولها، وذلك بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل. وترفق هذه الرسالة بالوثائق المضمنة في ملفاتهم.

غير أن صاحب المشروع يحتفظ بالوثائق التي كانت سببا في اقصاء المتنافسين، لمدة خمس سنوات على الأقل، باستثناء وثائق الاقتراح التقني.

لا يجوز أن يطالب أي مهندس معماري بتعويض إذا لم يقبل عرضه.

Savoi لا يمكن، بأي حال من الأحوال، لصاحب المشروع أو للسلطة المختصة تغيير الاختيار الذي أقرته لجنة الاستشارة المعمارية.

المادة 114

إلغاء الاستشارة المعمارية

يتم إلغاء الاستشارة المعمارية وفقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

الجزء الفرعي الثاني: مباراة الهندسة المعمارية

المادة 115

مبادئ وكيفيات مباراة الهندسة المعمارية

مباراة الهندسة المعمارية مسطرة تتيح لصاحب المشروع، بناء على اقتراح لجنة المباراة، اختيار تصور لمشروع وإسناد تتبعه ومراقبة تنفيذه إلى المهندس المعماري صاحب التصور.

تنظم مباراة الهندسة المعمارية على أساس برنامج يعده صاحب المشروع.

تتضمن مباراة الهندسة المعمارية دعوة عمومية للمنافسة. ويمكن لكل مهندس معماري إيداع مشروع، إذا ر غب في المشاركة فيها.

تقوم لجنة المباراة بفحص وترتيب المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين.

يقتصر منح الجوائز على المهندسين المعماريين الذين ر ت بت مشاريعهم في المراتب الأولى من لدن لجنة المباراة، بما في ذلك نائل العقد، طبقا لمقتضيات المادة 128 من هذا المرسوم.

تتضمن المباراة فتح الأظرفة في جلسة عمومية.

المادة 116

برنامج مباراة الهندسة المعمارية

تكون مباراة الهندسة المعمارية موضوع برنامج يبين الحاجات التي يتعين أن يستجيب لها المشروع والمحتوى التوقعي للأعمال ويحدد الميزانية التوقعية القصوى لتنفيذ هذا المشروع.

يتضمن برنامج مباراة الهندسة المعمارية، علاوة على ذلك، العناصر التالية:

أ. الإعلان عن الهدف المتوخى من المباراة وعرض الجوانب الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ولاسيما الجوانب التقنية والوظيفية والجمالية والمالية؛ ب. تعريف مفصل لمكونات المشروع ومحتواه؛

ج. وصف لسياق التدخل مرفقا ببيان المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير والمرتبطة بالمشروع.

3. يرفق بهذا البرنامج:

المسح الطوبوغرافي لموقع المشروع؛

الدارسات الجيوتقنية الأولية التي من شأنها أن ترشد المهندس المعماري حول المشروع المزمع إنجازه؛

وثيقة تشهد بتصفية الوعاء العقاري؛

الخطة الجانبية للمشروع) Plan côté(؛

مذكرة المعلومات مسلمة من لدن الوكالة الحضرية المعنية؛

كل وثيقة، لها علاقة بالمشروع، منصوص عليها في القانون رقم 12.66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

4. ينص البرنامج على منح جوائز للمشاريع الخمسة الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة، مع تحديد مبالغ هذه الجوائز.

يتم خصم مبلغ الجائزة الممنوحة لصاحب العقد موضوع المباراة من المبالغ المستحقة له برسم العقد المتعلق بتصور وتتبع المشروع ومراقبة تنفيذه.

المادة 117

إشهار مباراة الهندسة المعمارية

يتم الاعلان عن مباراة الهندسة المعمارية طبقا لمقتضيات المادة 96 من هذا المرسوم.

غير أن نشر إعلان المباراة الهندسة المعمارية يجب أن يتم في أجل أربعين يوما، على الأقل، قبل التاريخ المحدد لاستلام المشاريع. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الاعلان في آخر وسيلة للنشر.

المادة 118

إخبار المتنافسين

تطبق مقتضيات المادة 97 من هذا المرسوم على طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من لدن المهندسين المعماريين المتنافسين وكذا الأجوبة المخصصة لها من لدن صاحب المشروع.

المادة 119

نظام مباراة الهندسة المعمارية

تكون مباراة الهندسة المعمارية موضوع نظام مباراة يعده صاحب المشروع. ويجب أن ينص هذا النظام على شروط تقديم العروض بطريقة تضمن إخفاء هوية اقتراحات المهندسين المعماريين وعلى كيفيات إسناد العقد.

يتضمن نظام مباراة الهندسة المعمارية، على وجه الخصوص، ما يلي:

ا. في مرحلة تقييم المشاريع:

معايير اختيار وترتيب العروض لإسناد العقد إلى المهندس المعماري الذي قدم العرض الأكثر أفضلية. وتختلف هذه المعايير حسب موضوع العقد. وتتعلق المعايير المذكورة بما يلي:

ألف(جودة الاقتراح التقني:

من ناحية الأصالة والوجاهة والذكاء الابتكاري في ما يخص الجانب المعماري وإدماج المشروع في الموقع واحترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير؛

من ناحية حماية البيئة والتنمية المستدامة وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية واحترام معايير البناء وكذا الأخذ بعين الاعتبار المنتجات مغربية المنشأ، وعلى وجه الخصوص، منتجات الصناعة التقليدية؛

بالنظر إلى متطلبات برنامج المباراة المتعلقة باحترام مساحات مختلف مكونات البرنامج ومعايير وأنظمة الرفاهية والسلامة، وكذا جودة التوزيع والتدفق وولوج الأشخاص ذوي الحركية المحدودة؛

بالنظر إلى الجدوى التقنية المتعلقة بجودة تصور البناء وجودة أنظمة التنقل الأفقية والعمودية وجودة البنيات التحتية.

باء(التوظيف الأمثل لتكاليف المشروع وآجال إنجازه والمتعلقة بما يلي:

أ. التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم ،للكلفة الإجمالية للمشروع المزمع إنجازه؛
ب. الجدول الزمني لإعداد الدراسات؛

جيم(اقتراح الأتعاب المقدم من لدن المهندس المعماري.

II. في مرحلة توزيع الجوائز وإسناد العقد:

لائحة الوثائق الواجب على المهندسين المعماريين تقديمها طبقا لمقتضيات المادة

100 من هذا المرسوم؛

معايير قبول المهندسين المعماريين التي تأخذ بعهن الاعتبار مؤهلاتهم القانونية.

اللغة أو اللغات التي يجب أن تحرر بها الوثائق المضمنة في الملفات والعروض المقدمة من لدن المهندسين المعماريين المتنافسين.

شروط ضمان إخفاء الهوية ورفعها.

يجب أن يوقع نظام المباراة من لدن صاحب المشروع ومن لدن مهندس معماري تابع للإدارة قبل الشروع في مسطرة مباراة الهندسة المعمارية.

المادة 120

ملف مباراة الهندسة المعمارية

1. تكون مباراة الهندسة المعمارية موضوع ملف يعده صاحب المشروع، يتضمن ما يلي:

نسخة من إعلان المباراة؛

برنامج المباراة المعمارية؛

نظير من عقد المهندس المعماري؛

التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛

نموذج عقد الالتزام؛

نموذج التصريح بهوية المهندس المعماري كما هو منصوص عليه في المادة

124 من هذا المرسوم؛

نموذج التصريح بالشرف؛

نظام المباراة.

يوجه صاحب المشروع ملفات مباراة الهندسة المعمارية إلى أعضاء لجنة المباراة وفق الشروط المنصوص عليها في البند 2 من المادة 102 من هذا المرسوم.

يجب أن تكون ملفات مباراة الهندسة المعمارية متوفرة قبل نشر الإعلان عن المباراة، وأن توضع رهن إشارة المهندسين المعماريين بمجرد أول صدور لإعلان المباراة في إحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة 96 من هذا المرسوم وإلى غاية التاريخ الأقصى لإيداع عروض المتنافسين.

تدون أسماء المهندسين المعماريين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف المباراة في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، مع بيان تاريخ وساعة السحب أو التحميل.

تسلم ملفات المباراة إلى المهندسين المعماريين وفق مقتضيات البندين 5 و6 من المادة 102 من هذا المرسوم.

يمكن لصاحب المشروع، بصورة استثنائية، أن يدخل تعديلات على ملف المباراة المعمارية، دون تغيير موضوع المباراة.

تبلغ هذه التعديلات، من لدن صاحب المشروع، إلى جميع المرشحين الذين سحبوا أو قاموا بتحميل الملف المذكور، وتوضع رهن إشارة المتنافسين الآخرين من المهندسين المعماريين.

يمكن أن تتم هذه التعديلات في أي وقت داخل الأجل المحدد للإشهار، وفي أجل أقصاه عشرة أيام قبل التاريخ المقرر لجلسة فتح الأظرفة.

إذا استوجبت هذه التعديلات تأجيل التاريخ المقرر لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، يكون هذا التأجيل موضوع إعلان ي نشر طبقا لمقتضيات المادة 102 من هذا المرسوم.

إذا اعتبر مهندس معماري أن الأجل المقرر في إعلان الإشهار غير كاف لتحضير العروض بالنظر إلى تعقد الأعمال، أمكنه أثناء النصف الأول من أجل الإشهار أن يطلب من صاحب المشروع تأجيل تاريخ فتح الأظرفة وفق المقتضيات المنصوص عليها في البند 8 من المادة 102 من هذا المرسوم.

المادة 121

الشروط المطلوبة من المهندسين المعماريين

طبق مقتضيات المادة 99 من هذا المرسوم على الشروط المطلوبة من المهندسين المعماريين للمشاركة في مباراة الهندسة المعمارية.

المادة 122

لجنة مباراة الهندسة المعمارية

يحدد تأليف لجنة مباراة الهندسة المعمارية وفقا لمقتضيات المادة 106 من هذا المرسوم.

المادة 123

ضمان إخفاء الهوية ورفعه

تودع المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين حسب شروط وشكليات تمكن من ضمان إخفاء الهوية.

يتولى صاحب المشروع ترميز المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين.

يجب ضمان إخفاء الهوية إلى غاية قيام اللجنة برفعه.

ولهذه الغاية، يبين نظام مباراة الهندسة المعمارية شروط تقديم العروض بطريقة تمكن من ضمان إخفاء هوية اقتراحات المهندسين المعماريين.

تحدد شروط ضمان إخفاء الهوية وترميزه ورفعه بموجب المواد 124 إلى 127 أدناه.

المادة 124

محتوى ملفات المهندسين المعماريين وتقديمها وإيداعها

ا. محتوى ملفات المهندسين المعماريين:

يتضمن الملف المقدم من لدن كل مهندس معماري الوثائق التالية:

ألف) التصريح بهوية المهندس المعماري معبأ بصورة قانونية وموقع عليه؛ باء(الاقتراح التقني الذي يتضمن:

تصميم الإنشاء الخاص بالموقع والكتلة الذي يبين تأثير البناية أو البنايات المزمع إنجازها بالنسبة للتأثيرات العمومية وكذا التأثيرات المحتملة للتجهيزات العمومية المقررة في تصاميم التعمير؛

التصاميم المعمارية بالسلالم المناسبة التي تقدم مختلف المستويات والتركيبات والتقطيعات والواجهات وكذا كل رسم معماري آخر ينص نظام مباراة الهندسة المعمارية على إضافته لعمل المهندس المعماري المتنافس والمتعلق، على وجه الخصوص، بالآفاق وبالمحاكاة في الموقع وبانعكاسات المحيط. ويجب أن تقدم التصاميم المعمارية وفق الشكل المبين في نظام المباراة المعمارية.

مذكرة التقديم الوصفية والتفسيرية والتبريرية لمشروع المتنافس التي تحدد الأعمال الواجب إنجازها، وتبين خصائصها الوظيفية وتوزيعها وعلاقاتها داخل الفضاء؛ وتضم المذكرة أيضا التوصيف المختصر للأعمال التقنية والتشطيبية)finition(المقترحة وكذا جدول المساحات المفيدة والمساحات الموجودة خارج البناء.

جيم(التقدير الموجز، دون احتساب الرسوم، لكلفة المشروع المعدة على أساس حساب المساحات والأعمال التقنية و التشطيبية المقترحة؛

دال(مشروع عقد المهندس المعماري موقع بالأحرف الأولى وموقع عليه من لدن هذا الأخير؛

هاء(عقد الالتزام الذي يحدد نسبة الأتعاب المقترحة من لدن المهندس المعماري.

يوقع عقد الالتزام المذكور من لدن المهندس المعماري المتنافس أو ممثله المؤهل، ويجب أن يتضمن جميع البيانات المطلوبة بما في ذلك بيان الهوية البنكية.

II. تقديم ملفات المهندسين المعماريين:

يجب أن يوضع الملف الذي يقدمه كل مهندس معماري في لف مرفق بغلاف مغلق يحتوي على التصريح بهوية المهندس المعماري معبأ بصورة قانونية وموقع عليه من لدن المهندس المعماري المتنافس أو الشخص المؤهل من لدنه لهذا الغرض.

يجب ألا يحتوي اللف والغلاف المشار إليهما أعلاه على أي إشارة أو علامة مميزة.

يتضمن اللف ثلاثة أظرفة:

يحمل الظرف الأول عبارة «مشروع» ويحتوي على الاقتراح التقني.

يحمل الظرف الثاني عبارة «تقدير» ويحتوي على ما يلي:

التقدير الموجز لكلفة المشروع؛

الجدول الزمني لإعداد الدارسات.

3. يحمل الظرف الثالث عبارة «اقتراح مالي» ويحتوي على ما يلي:

عقد المهندس المعماري ونظام المباراة موقع عليهما وموقعان بالأحرف الأولى من لدن المهندس المعماري المتنافس أو من لدن الشخص المؤهل من لدنه لهذا الغرض، بعد وضع عبارة «ق ر ئ وق ب ل »؛

عقد الالتزام الذي يحدد نسبة الأتعاب.

III. إيداع ملفات المهندسين المعماريين:

تودع ملفات المهندسين المعماريين، مقابل وصل بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان المباراة أو ترسل عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى المكتب المذكور.

لا يمكن للمهندسين المعماريين إيداع ملفاتهم قبل انقضاء الأجل المحدد لصاحب المشروع لإدخال التعديلات المحتملة على ملف مباراة الهندسة المعمارية، طبقا لمقتضيات البند 6 من المادة 120 من هذا المرسوم.

لا تقبل ملفات المهندسين المعماريين المودعة أو المستلمة بعد التاريخ والساعة المحددين في إعلان المباراة لعقد جلسة فتح الأظرفة.

تسجل ملفات المهندسين المعماريين عند استلامها، من لدن صاحب المشروع، حسب ترتيب التوصل بها في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

يتم إعطاء رمزي سجل على اللف وعلى الغلاف المحتوي على التصريح بهوية المهندس المعماري والمسلمين من لدن هذا الأخير.

تظل اللفائف والأغلفة مغلقة وتوضع، من لدن صاحب المشروع، في مكان آمن إلى حين فتحها من لدن لجنة مباراة الهندسة المعمارية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 126 من هذا المرسوم.

توضع الأغلفة المحتوية على التصاريح بهوية المهندسين المعماريين والحاملة للرموز من لدن صاحب المشروع في ظرف منفصل.

لا يجوز سحب أو تتميم أو تغيير الملفات المودعة أو المستلمة.

المادة 125

فتح اللفائف المحتوية على المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين المتنافسين

تكون جلسة فتح اللفائف المحتوية على المشاريع المقترحة من لدن المهندسين المعماريين عمومية.

تنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في الإعلان عن المباراة. إذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة ، تعقد الجلسة في يوم العمل الموالي في نفس الساعة.

يفتتح الرئيس الجلسة، ويتأكد من حضور كل الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

إذا تغيب عضو أو أكثر من هؤلاء الأعضاء، يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين في جلسة فتح اللفائف للتوقيع بالأحرف الأولى، في آن واحد، على اللفائف التي تم التوصل بها على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن تظل هذه اللفائف مغلقة وأن توضع من لدن الرئيس في مكان آمن إلى حين فتحها.

يؤجل الرئيس، بعد ذلك، جلسة فتح اللفائف بثمان وأربعين ساعة ويخبر المهندسين المعماريين المتنافسين الحاضرين وأعضاء اللجنة بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح اللفائف. ويطلب، بعد ذلك، من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين بواسطة رسالة. ويجب أن تبين هذه الرسالة مكان وتاريخ وساعة استئناف جلسة فتح اللفائف.

إذا تغيب، خلال الجلسة الجديدة، عضو أو أكثر من الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا، باستثناء المهندس المعماري التابع للإدارة، فإن هذه الجلسة تعقد بصورة صحيحة. غير أنه في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة، يؤجل الرئيس الجلسة وفقا لشكليات نفسها.

في حالة غياب المهندس المعماري التابع للإدارة في الجلسة الجديدة التي تنعقد بعد التأجيل المشار إليه أعلاه، فإن هذه الجلسة تنعقد بصورة صحيحة.

يعلن الرئيس، بعد ذلك أو بعد استئناف الجلسة في حال تأجيلها، بصوت عال ، عن مراجع الجرائد التي نشر بها إعلان مباراة الهندسة المعمارية وتاريخ النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، عن مراجع الوسائل الأخرى التي تم بها النشر.

يتأكد الرئيس من حمل كل لف مستلم لرمز ضمان حفظ إخفاء الهوية.

يتأكد الرئيس أيضا من وجود الأغلفة الحاملة لرمز حفظ إخفاء الهوية والمحتوية على التصاريح بهوية المهندسين المعماريين.

توضع هذه الأغلفة في ظرف يوقعه أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى، في آن واحد على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. يجب أن يظل هذا الظرف مغلقا وموضوعا في مكان آمن، من لدن رئيس اللجنة، إلى غاية فتحه وفق الشروط المنصوص عليها في البند 7 من المادة 126 بعده.

يفتح الرئيس اللفائف ويتأكد من وجود الأظرفة المقررة في ااا(من المادة 124 أعلاه في كل لف منها. ويضع على الأظرفة الثلاثة الرمز المبين على اللف.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأظرفة الحاملة لعبارة «اقتراح مالي»، في آن واحد على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليه. ويجب أن تظل هذه الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن، من لدن رئيس اللجنة، إلى غاية فتحها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 127 من هذا المرسوم.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المهندسون المعماريون المتنافسون والعموم من القاعة.

المادة 126

تقييم مشاريع المهندسين المعماريين في جلسة مغلقة

تستأنف لجنة المباراة أعمالها في جلسة مغلقة.

يفتح الرئيس الأظرفة الحاملة لعبارة «تقدير» ويتأكد من وجود الوثائق المطلوبة في كل ظرف منها ويعلن، بصوت عال، مبلغ كل تقدير.

تقوم اللجنة بالتأكد من تقديرات المهندسين المعماريين بالنسبة للميزانية التوقعية القصوى التي أعدها صاحب المشروع لتنفيذ العمل وتقصي المشاريع التي تتجاوز تكلفها التقديرية الميزانية المذكورة.

تقوم اللجنة بعد ذلك، بفتح الأظرفة الحاملة لعبارة «مشروع»، باستثناء الأظرفة المتعلقة بالمشاريع التي تم إقصاؤها للسبب المنصوص عليه في البند 3 أعلاه.

تقوم اللجنة، بعد ذلك، بتقييم وترتيب المشاريع على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام المباراة المعمارية. ويمكن لها أن تستشير كل خبير يستطيع إرشادها حول نقط

خاصة من المشاريع المقترحة، كما يمكن لها، قبل اتخاذ قرارها، إحداث لجنة فرعية لتحليل هذه المشاريع. ويجب أن تتضمن اللجنة الفرعية مهندسا معماريا، على الأقل، بصفته عضوا في لجنة المباراة المعمارية.

تمنح لكل اقتراح تقني نقطة على مائة) 100(.

تقوم اللجنة، بعد ذلك، بتقييم التقديرات الموجزة للكلفة الإجمالية للأشغال وللجدول الزمني لإعداد الدراسات على أساس المعايير المنصوص عليها في نظام المباراة المعمارية .

وتمنح نقطة مائة) 100(للتقدير الأكثر أفضلية.

توزع هذه النقطة كما يلي:

ثمانون) 80(نقطة للتقدير الأكثر أفضلية بالنسبة إلى تقدير التكلفة الإجمالية للأشغال، ونقط بتناسب عكسي مع مبالغها بالنسبة للتقديرات الموجزة الأخرى؛

عشرون) 20(نقطة للجدول الزمني لإعداد الدارسات.

تقصي اللجنة المشاريع التي لا تستجيب للمعايير المحددة في نظام المباراة المعمارية وتحصر لائحة المشاريع المقبولة.

تقوم لجنة المباراة برفع إخفاء الهوية. وتفتح الظرف المحتوي على الأغلفة المتضمنة للتصاريح بهوية المهندسين المعماريين.

تحصر اللجنة لائحة المهندسين المعماريين المقبولة مشاريعهم وكذا لائحة المهندسين المعماريين التي أقصيت مشاريعهم.

يحدد الرئيس، بتشاور مع أعضاء اللجنة، تاريخ وساعة استئناف الجلسة العمومية.

في نهاية الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بتعليق التاريخ والساعة المتفق عليهما لعقد الجلسة العمومية المقبلة في مقاره وتبليغ هذا التاريخ، كتابة، للمهندسين المعماريين الذين قدموا عروضا.

المادة 127

فتح الأظرفة المتضمنة للاقتراحات المالية في جلسة عمومية

تستأنف الجلسة العمومية في التاريخ والساعة المحددين طبقا لمقتضيات البند 9 من المادة 126 أعلاه.

يتلو الرئيس لائحة المهندسين المعماريين الذين تم قبول مشاريعهم، دون الإفصاح عن أسباب إقصاء مشاريع المهندسين المعماريين غير المقبولين.

يرجع الرئيس إلى المهندسين المعماريين الحاضرين الذين تم إقصاؤهم، ملفاتهم مقابل إبراء ،باستثناء الوثائق التي كانت سببا في إقصاءهم.

يفتح الرئيس، بعد ذلك، أظرفة المهندسين المعماريين المقبولين الحاملة لعبارة

«الاقتراح المالي» ويعلن، بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في كل ظرف منها، وعن هوية المهندس المعماري، ونسبة الأتعاب المبينة في عقد الالتزام.

يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على عقود الالتزام الحاملة لاقتراح نسبة الأتعاب.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمهندسون المعماريون المتنافسون من القاعة.

المادة 128

تقييم الاقتراحات المالية في جلسة مغلقة

تجتمع لجنة المباراة في جلسة مغلقة، وتتأكد من كون عقد المهندس المعماري موقعا بالأحرف الأولى وموقعا عليه من لدن المهندس المعماري أو الشخص المؤهل للالتزام باسمه .

وتقصي اللجنة المهندسين المعماريين أصحاب العقود غير الموقعة أو الموقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين للالتزام باسمهم.

تفحص اللجنة، بعد ذلك، عقود الالتزام وتقصي المهندسين المعماريين الذين تكون عقود التزامهم:

غير موقعة؛

موقعة من لدن أشخاص غير مؤهلين للالتزام باسم المهندسين المعماريين المعنيين؛

متضمنة لقيود أو تحفظات؛

متضمنة لنسب أتعاب أعلى من الحد الأقصى أو أقل من الحد الأدنى المنصوص عليهما في المادة 93 من هذا المرسوم.

تقوم اللجنة بالتنقيط المالي لاقتراحات الأتعاب بتخصيص مائة) 100(نقطة لاقتراح الأتعاب الأكثر أفضلية ونقط بتناسب عكسي مع مبلغها لاقتراحات الأتعاب الأخرى.

تقوم اللجنة بتقييم العروض من أجل ترتيبها واختيار العرض الأكثر أفضلية .

ولهذه الغاية، تقوم بترجيح النقط المحصل عليها من لدن كل مهندس معماري

بالنظر إلى الاقتراح التقني والتقدير الموجز للكلفة الإجمالية للأشغال، والجدول الزمني لإعداد الدراسات، واقتراح الأتعاب.

يتم الحصول على النقطة الإجمالية بجمع النقطة التقنية ونقطة التقدير الموجز والنقطة المالية، بعد إجراء ترجيح كما يلي:

سبعون بالمائة) 70%(بالنسبة للاقتراح التقني؛

عشرون بالمائة) 20%(بالنسبة للتقدير الموجز للكلفة الإجمالية للأشغال وللجدول الزمني لإعداد الدارسات؛

عشرة بالمائة) 10%(بالنسبة لاقتراح الأتعاب.

- تقوم اللجنة، بعد ذلك، بترتيب المهندسين المعماريين المتنافسين بحسب العرض الأكثر أفضلية.

على إثر هذا الترتيب، يدعو رئيس لجنة المباراة، بواسطة رسالة موجهة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، المهندسين المعماريين المعنين من أجل:

تقديم وثائق الملف الإداري المنصوص عليها في المادة 100 من هذا المرسوم؛

تأكيد تصحيح الأخطاء المادية المعاينة، عند الاقتضاء.

ولهذه الغاية، تحدد اللجنة للمهندسين المعماريين أجلالا يقل عن سبعة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم رسالة الدعوة.

يقوم رئيس اللجنة بإيقاف أشغال الجلسة ويحدد تاريخ وساعة استئنافها.

يجب أن تقدم عناصر جواب المهندسين المعماريين المتنافسين داخل ظرف مغلق .

ويتضمن هذا الظرف، بصورة بارزة، البيانات التالية:

اسم وعنوان المهندس المعماري؛

موضوع المباراة؛

عبارة «الملف الإداري»؛

التنبيه إلى أنه «يجب عدم فتح هذا الظرف إلا من لدن رئيس اللجنة».

يجب أن يودع هذا الظرف، مقابل وصل، في مكتب صاحب المشروع المبين في رسالة الدعوة أو أن يوجه عن طريق البريد المضمون، مع إشعار بالتوصل إلى المكتب المذكور.

يدون إيداع هذا الظرف في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

9. تجتمع اللجنة في اليوم والساعة المحددين. غير أنه يمكن للرئيس دعوة أعضاء اللجنة لاستئناف أشغالها بمجرد التوصل بأجوبة المهندسين المعمارين المعنين. تتأكد اللجنة من وجود السند الذي استعمل كوسيلة لدعوة المهندسين المعمارين المعنيين وتتحقق من الوثائق والأجوبة المتوصل بها.

بعد فحص الوثائق والأجوبة التي تم التوصل بها، تقوم اللجنة:

أ. بإقصاء كل مهندس معماري:

لم ي جب داخل الأجل المحدد؛

لم ي قدم الوثائق المطلوبة أو قدم وثائق غير مطابقة؛

لم يؤكد تصحيحات الأخطاء المادية المطلوبة.

ب. بحصر الترتيب النهائي للمهندسين المعماريين حسب مشاريعهم وتقترح على صاحب المشروع قبول المشروع المرتب أولا ومنح جوائز للمرشحين الخمسة الأحسن ترتيبا.

لا تمنح الجوائز للمهندسين المعماريين المقصيين طبقا لمقتضيات الفقرة أ(من البند 9 من هذه المادة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير الترتيب المقترح من لدن اللجنة.

المادة 129

مباراة الهندسة المعمارية عديمة الجدوى

تعلن اللجنة المباراة عديمة الجدوى في إحدى الحالات التالية:

إذا لم يتم تقديم أو إيداع أي عرض؛

إذا لم يتم قبول أي عرض عقب مرحلة تقييم المشاريع؛

إذا لم يتم قبول أي عرض بعد تقييم التقدير الموجز دون احتساب الرسوم للكلفة الإجمالية للمشروع؛

إذا لم يتم قبول أي عرض بعد فحص الملفات الادارية.

لا يبرر التصريح بعدم جدوى مباراة الهندسة المعمارية اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية.

المادة 130

محضر مباراة الهندسة المعمارية

تحرر لجنة مباراة الهندسة المعمارية خلال الجلسة محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها. ويبين هذا المحضر، الذي لا يجوز تبليغه إلى العموم ولا إلى المهندسين المعماريين، الميزانية التوقعية القصوى المقررة لتنفيذ المشروع، ويسجل، عند الاقتضاء ،الملاحظات التي عبر عنها أعضاء اللجنة أثناء عمليات فحص العروض ويبين كذلك رأياللجنة بشأن هذه الملاحظات.

كما يبين هذا المحضر أسباب إقصاء المهندسين المعماريين غير المقبولين وكذا العناصر الدقيقة التي استندت إليها اللجنة لتحديد العرض الذي اعتبرته الأكثر أفضلية المزمع اقتراحه على صاحب المشروع، على أساس المعايير المبينة في نظام مباراة الهندسة المعمارية.

يوقع على هذا المحضر خلال الجلسة من لدن الرئيس وأعضاء اللجنة.

يرفق محضر جلسة فحص العروض، عند الاقتضاء، بكل تقرير يعده ويوقعه، تحت مسؤوليتهم، أعضاء اللجنة الفرعية أو الخبير.

ينشر مستخرج من المحضر ببوابة الصفقات العمومية، ويعلق بمقار الهيئة التابع لها صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة. يعلق هذا المستخرج لمدة خمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 131

النتائج النهائية لمباراة الهندسة المعمارية

تطبق مقتضيات المادة 113 من هذا المرسوم على مباراة الهندسة المعمارية.

المادة 132

إلغاء مباراة الهندسة المعمارية

يتم إلغاء مباراة الهندسة المعمارية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 48 من هذا المرسوم.

في حالة إلغاء المباراة، يمنح صاحب المشروع الجوائز المنصوص عليها في برنامج المباراة للمتنافسين الأحسن ترتيبا.

الجزء الفرعي الثالث: الاستشارة المعمارية التفاوضية

المادة 133

اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية

ا. مبادئ

تعتبر الاستشارة المعمارية التفاوضية طريقة من طرق إبرام العقود تختار بموجبها لجنة تفاوض، تحدث لهذا الغرض، نائل العقد بعد استشارة مهندس معماري متنافس أو أكثر وبعد التفاوض في شأن شروط هذا العقد.

تتعلق هذه المفاوضات، على وجه الخصوص ،بنسب الأتعاب وآجال تنفيذ العمل، ولايمكن، بأي حال من الأحوال، أن تتعلق بموضوع الاستشارة المعمارية التفاوضية وبالبرنامج المعد من لدن صاحب المشروع.

يعين أعضاء لجنة التفاوض من لدن صاحب المشروع. وتتألف هذه اللجنة، التي يرأسها صاحب المشروع أو نائبه، من ممثلين اثنين عن الهيئة التابع لها صاحب المشروع، يكون أحدهما مهندسا معماريا.

غير أنه إذا لم يكن لدى الهيئة المذكورة مهندس معماري، يطلب صاحب المشروع من أي إدارة أخرى أن تضع رهن إشارته مهندسا معماريا.

يمكن للجنة التفاوض أن تستعين، على سبيل الاستشارة، بكل خبير ترى فائدة في مشاركته في أشغالها.

عندما تقرر لجنة الاستشارة المعمارية التفاوضية استشارة خبير، يطلب رئيس اللجنة من صاحب المشروع دعوة الخبر المعني لمشاركة في أشغال اللجنة أو اللجنة الفرعية.

يجب على كل مهندس معماري متنافس أن يقدم، في مرحلة الترشح، ملفا إداريا يضم جميع الوثائق المنصوص عليها في المادة 100 من هذا المرسوم.

تكون المفاوضات موضوع تقرير يعده ويوقعه أعضاء لجنة التفاوض. يحتفظ بهذا التقرير في ملف العقد.

يجب أن يتضمن التقرير المذكور، على وجه الخصوص، لائحة المهندسين المعماريين الذين تمت استشارتهم، والمهندسين المعماريين الذين ترشحوا، والمهندسين المعماريين الذين تم التفاوض معهم، وكذا موضوع هذه المفاوضات، وتقييم مقترحاتهم التقنية، ومبالغ عروضهم، ودواعي اختيار المهندس المعماري المقبول.

يستلزم إبرام عقد الاستشارة المعمارية التفاوضية إعداد شهادة إدارية، من لدن صاحب المشروع، تبين الاستثناء الذي يبرر إبرام العقد وفق هذه المسطرة ،وتوضح، بصورة خاصة، الأسباب التي أدت إلى تطبيقه في هذه الحالة.

يمكن للسلطة المختصة، في أي وقت، إنهاء المسطرة التفاوضية بمقرر معلل .

يحتفظ بهذا المقرر في ملف العقد.

II. حالات اللجوء إلى الاستشارة المعمارية التفاوضية:

تبرم عقود الاستشارة المعمارية التفاوضية:

إما بعد إشهار مسبق وإجراء منافسة؛

وإما دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة.

تبرم الاستشارات المعمارية التفاوضية، التي تكون موضوع إشهار مسبق وإجراء منافسة، وفقا لمقتضيات البند III(من هذه المادة.

تبرم الاستشارات المعمارية التفاوضية، التي لا تكون موضوع إشهار مسبق وإجراءمنافسة، بعد إجراء تفاوض في شأن شروط العقد بين لجنة التفاوض والمهندس المعماري أو المهندسين المعماريين الذين تمت استشارتهم.

تكون هذه المفاوضات موضوع التقرير المشار إليه في الفقرة 4 من البند ا(من هذه المادة.

1. يمكن أن تكون موضوع استشارة معمارية تفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة:

الأعمال التي كانت موضوع استشارة معمارية تم إعلانها عديمة الجدوى. وفي هذه الحالة، يجب ألا يطرأ أي تغيير على الشروط الأصلية للاستشارة المعمارية وألا تزيد المدة الفاصلة بين تاريخ إعلان عدم جدوى المسطرة وتاريخ نشر الإعلان عن الاستشارة المعمارية التفاوضية عن واحد وعشرين يوما؛

الأعمال التي يعهد صاحب المشروع بتنفيذها إلى مهندس معماري آخر وفق الشروط المنصوص عليها في العقد الأصلي، على إثر تقصير من صاحب العقد.

2. يمكن أن تكون موضوع استشارة معمارية تفاوضية بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة:

الأعمال التي تتطلب ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام أن تظل سرية .ويجب أن تكون هذه الاستشارات موضوع ترخيص مسبق من لدن رئيس الحكومة، بالنسبة لكل حالة على حدة، بناء على تقرير خاص تعده السلطة المختصة المعنية.

الأعمال التي يجب إنجازها في حالة الاستعجال القصوى والناجمة عن ظروف غير متوقعة بالنسبة لصاحب المشروع وغير ناتجة عن عمل صادر عنه والتي لا يتلاءم إنجازها مع الآجال التي يستلزمها القيام بإشهار مسبق وإجراء منافسة.

يهدف موضوع هذه الأعمال، على وجه الخصوص، إلى مواجهة خصاص أو حدث كارثي مثل الزلازل أو الفيضانات أو المد البحري أو الجفاف أو الوباء أو الجائحة أو وباء حيواني أو أمراض نباتية مدمرة أو اجتياح الجراد أو الحرائق أو البنايات والمساكن المتداعية والمنشآت المهددة بالانهيار أو حدث يهدد أمن الشبكات والمنشآت أو يهدد صحة المستهلك أو الثروة الحيوانية أو الطبيعية.

يجب أن يقتصر العقد المتعلق بهذه الأعمال حصريا على الحاجات الضرورية لمواجهة حالة الاستعجال.

III. كيفيات الاستشارة المعمارية التفاوضية بعد إشهار مسبق وإجراء منافسة:

تكون الاستشارة المعمارية التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة موضوع إعلان دعوة منافسة ينشر، على الأقل، في جريدة ذات توزيع وطني يختارها صاحب المشروع وفي بوابة الصفقات العمومية.

ويمكن، بالموازاة مع ذلك، تبليغ هذا الإعلان إلى علم المهندسين المعماريين المحتملين ،وعند الاقتضاء، إلى الهيئات المهنية، من خلال إدراجه في نشرات متخصصة أو بأي وسيلة إشهار أخرى.

يجب أن يبين إعلان الإشهار ما يلي:

موضوع العقد؛

صاحب المشروع الذي يجري الاستشارة المعمارية التفاوضية؛

عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث يمكن سحب ملف العقد؛

الوثائق الواجب على المهندسين المعماريين الإدلاء بها؛

عنوان صاحب المشروع والمكتب، حيث تودع عروض المهندسين المعماريين المتنافسين أو توجه؛

التاريخ الأقصى لإيداع الترشيحات.

يجب أن لا يقل الأجل الفاصل بين تاريخ نشر إعلان الإشهار في آخر وسيلة نشر والتاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات عن عشرة أيام.

يضم ملف الاستشارة المعمارية التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة ما يلي:

برنامج الاستشارة المعمارية التفاوضية؛

نظير من مشروع عقد المهندس المعماري؛

نظام الاستشارة المعمارية؛

التصاميم والوثائق التقنية، عند الاقتضاء؛

نموذج عقد الالتزام؛

نموذج التصريح بالشرف.

يجب أن تتضمن ملفات الترشيحات الوثائق المنصوص عليها في المادة 103 من هذا المرسوم، وأن تقدم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 104 منه.

يوضع ملف الترشيح في غلاف مغلق يتم إيداعه مقابل وصل في مكتب صاحب المشروع أو يتم إرساله عن طريق الريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

بعد تسلم ملفات المتنافسين، تفحص لجنة التفاوض الملفات الإدارية وتحصر لائحة المتنافسين المقبولين الذين تعتبر مؤهلاتهم القانونية كافية.

لا يجوز أن يقل عدد المهندسين المعماريين المتنافسين المقبولين للتفاوض عن ثلاثة، إلا إذا كان عددهم يقل عن ثلاثة.

تباشر لجنة التفاوض، بعد ذلك، المفاوضات مع كل متنافس من المهندسين المعماريين المقبولين، مهما كان عددهم.

في نهاية المفاوضات، يسند العقد إلى المهندس المعماري المتنافس المقبول الذي قدم العرض الأكثر أفضلية طبقا لمقتضيات المادة 110 من هذا المرسوم.

IV. تبرم الالتزامات المتبادلة المتعلقة بالاستشارات المعمارية التفاوضية على أساس عقد الالتزام وعقد المهندس المعماري.

الباب السادس: تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية

المادة 134

الوثائق الواجب نشرها في بوابة الصفقات العمومية

يعهد إلى الخزينة العامة للمملكة بتدبير بوابة الصفقات العمومية.

ألف(تنشر في بوابة الصفقات العمومية الوثائق التالية:

أ. النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للصفقات العمومية؛ ب. آراء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛ ج. البرامج التوقعية للصفقات وبرامج تحيينها؛

إعلانات الإشهار والإعلانات التعديلية المتعلقة بها المنصوص عليها في هذا المرسوم؛

إعلانات طلب إبداء الاهتمام؛ و. إعلانات المناقصات الإلكترونية؛

ز. ملفات الدعوة إلى المنافسة وكذا التغييرات المتعلقة بها؛ ح. محاضر الاجتماعات أو زيارات المواقع؛ ط. مستخرجات من محاضر جلسات فحص العروض؛

ي. نتائج طلبات العروض، والصفقات التفاوضية مع إشهار مسبق وإجراء منافسة ،والمباراة، والاستشارة المعمارية، والمباراة المعمارية، والاستشارات المعمارية التفاوضية، وكذا سندات الطلب؛ ك. مقررات إلغاء المسطرة؛ ل. تقارير تقديم الصفقات؛ م. تقارير انتهاء تنفيذ الصفقات؛

مقررات الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية أو في عقود الهندسة المعمارية؛

مقررات سحب شواهد تأهيل وترتيب المقاولات وشهادة الاعتماد المتعلقة

بالإشراف على العمل والرخيص بمزاولة المهنة، ولا سيما بالنسبة للمهندسين المعماريين؛

ملخصات تقارير المراقبة والتدقيق؛

لائحة الاتفاقيات والعقود الخاضعة للقانون العادي المنصوص عليها في المادة 4 من هذا المرسوم؛

لائحة سندات الطلب المنصوص عليها في المادة 91 من هذا المرسوم.

لائحة الصفقات العمومية المسندة إلى المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي المنصوص عليها في المادة 148 من هذا المرسوم.

يمكن تغير أو تتميم لائحة الوثائق المشار إليها أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.

باء(عندما تكون مسطرة إبرام الصفقات بطريقة إلكترونية، تعوض البيانات المشار إليها في 1 إلى 7 بعده، المضمنة في إعلانات الاشهار والإعلانات التعديلية المشار إليها في د(أعلاه، بالبيان التالي: «عنوان بوابة الصفقات العمومية حيث يمكن تحميل الملفات ويمكن للمتنافسين إيداع الأظرفة بطريقة إلكترونية»:

في ج(ود(وه(من المادة 23 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار طلب العروض المفتوح والرسالة الدورية بالنسبة لطلب العروض المحدود؛

في ج(ود(وو(من المادة 50 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار طلب العروض بالإنتقاء المسبق؛

في ج(ود(وه(من المادة 68 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار المباراة؛

في ج(وه(من المادة 88 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار المسطرة التفاوضية بإشهار مسبق وإجراء منافسة؛

في ج(من البند 4(وفي البند 5(من المادة 91 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان الشراء يسند الطلب؛

في د(وه(وو(من المادة 96 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار استشارة الهندسة المعمارية؛

في البند 2(من III(من المادة 133 من هذا المرسوم بالنسبة لإعلان إشهار استشارة الهندسة المعمارية التفاوضية.

المادة 135

إيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية

يتم إيداع وسحب أظرفة وعروض المتنافسين بطريقة إلكترونية في بوابة الصفقات العمومية.

تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية شروط وكيفيات تطبيق مقتضيات هذه المادة، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

المادة 136

فتح أظرفة المتنافسين وتقييم عروضهم بطريقة إلكترونية

يتم فتح الأظرفة وكذا تقييم العروض المودعة بطريقة إلكترونية من لدن المتنافسين وفق مقتضيات المواد التالية:

المواد من 39 إلى 44 من هذا المرسوم بالنسبة لطلبات العروض المفتوح والمحدود، باستثناء البندين 2 و4 والفقرة ب(من البند 13 من المادة 39 والبند 4 من المادة 42؛

المادة 64 من هذا المرسوم بالنسبة لطلب العروض بالإنتقاء المسبق، باستثناء البندين 2 و5والفقرة ج(من البند 6 من هذه المادة؛

المادتان 81 و82 من هذا المرسوم بالنسبة للمباراة، باستثناء البند 2 من المادة 81؛

المادة 88 بالنسبة للمسطرة التفاوضية؛

المواد من 107 إلى 110 من هذا المرسوم بالنسبة للاستشارة المعمارية، باستثناء البنود 2 و3 و6 من المادة 107 والبند 3 من المادة 109.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

المادة 137

قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين والموردين والخدماتيين

يتم توطين قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين والموردين والخدماتيين لدى الخزينة العامة للمملكة التي تتولى تدبيرها.

تحتوي هذه القاعدة على المعلومات والوثائق الإلكترونية المتعلقة بالمقاولين والموردين والخدماتيين وبمؤهلاتهم القانونية والمالية والتقنية المنصوص عليها في هذا المرسوم. تحدد ،بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبياتالعمومية، كيفيات مسك قاعدة المعطيات الإلكترونية المذكورة واستغلالها.

المادة 138

مسطرة المناقصات الإلكترونية

تعتبر المناقصة الإلكترونية مسطرة، تنجز بطريقة إلكترونية، لاختيار العروض وتمكن المتنافسين من مراجعة الأثمان التي يقترحوا بالتخفيض طيلة سريان المناقصة الإلكترونية ،وذلك في حدود المدة الزمنية المحددة لهذه المناقصة.

يجوز لصاحب المشروع أن يلجأ إلى المناقصة الإلكترونية بالنسبة لصفقات التوريدات .

ويجب أن يتم، مسبقا، وصف هذه التوريدات بصورة دقيقة.

يجب عند اللجوء إلى المناقصات الإلكترونية التقيد بقواعد الإشهار المسبق.

ولهذه الغاية، يجب على صاحب المشروع أن ينشر إعلان المناقصة الإلكترونية في بوابة الصفقات العمومية طيلة عشرة أيام على الأقل. ويجب أن يبين هذا الإعلان، على وجه الخصوص، موضوع المناقصة الإلكترونية والشروط المطلوبة من المتنافسين وكيفيات المشاركة في المناقصة والعدد الأدنى للمتنافسين.

يقبل صاحب المشروع، عند نهاية المناقصة الإلكترونية، العرض الأقل ثمنا والذي يتم إعلان المتنافس الذي تقدم به نائلا للصفقة المزمع إبرامها.

يخضع إبرام الصفقة الناتجة عن مسطرة المناقصة الإلكترونية للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تحدد، بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كيفيات وشروط اللجوء إلى المناقصات الإلكترونية وإجرائها.

المادة 139

المشتريات في مصنفات إلكترونية

من أجل اقتناء توريدات، يمكن لصاحب المشروع، أن يشترط على المتنافسين تقديم عروضهم في شكل مصنفات إلكترونية.

مع مراعاة المبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم، يكون تقديم العروض في مصنفات إلكترونية موضوع استشارة يطلقها صاحب المشروع.

تحدد شروط وكيفيات تقديم العروض في مصنفات إلكترونية بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

المادة 140

تبادل المعلومات مع أنظمة الأغيار

يمكن للجنة فتح الأظرفة الاطلاع، عبر بوابة الصفقات العمومية، على المعلومات والمعطيات المتعلقة ببعض وثائق ملفات المتنافسين المتأتية من أنظمة الأغيار.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المقتضيات بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

المادة 141

تجريد الوثائق والمستندات من الصفة المادية

يمكن أن يتم تجريد إعداد الوثائق والمستندات المنصوص عليها في هذا المرسوم وحفظها وإرسالها، من الصفة المادية.

يكون التوقيع على الوثائق والمستندات المجردة من الصفة المادية على شكل توقيع بالمسح الضوئي أو توقيع إلكتروني.

تحدد شروط وكيفيات تجريد الوثائق والمستندات المنصوص عليها في هذا المرسوم من الصفة المادية، بقرار للوزير المكلف بالمالية، يتخذ بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

الباب السابع: المصادقة على الصفقات

المادة 142

مبادئ وكيفيات

لا تعتبر الصفقات التي تبرمها الدولة والجماعات الترابية صحيحة ونهائية إلا بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة.

لا تعتبر الصفقات التي تبرمها المؤسسات العمومية صحيحة ونهائية إلا بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة والتأشير عليها من لدن مراقب الدولة، إذا كان هذا التأشير إلزاميا.

لا تعتبر الصفقات التي تبرمها الأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم صحيحة ونهائية إلا بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة.

يجب أن تتم المصادقة على الصفقات قبل الشروع في تنفيذها، باستثناء الحالة المنصوصعليها في ب(من المادة 90 من هذا المرسوم.

لا تتم المصادقة على الصفقات من لدن السلطة المختصة إلا بعد انصرام أجل انتظار مدته خمسة عشر يوما تبتدئ من اليوم الموالي لتاريخ انتهاء أشغال لجنة فتح الأظرفة أو لتاريخ توقيع الصفقة من لدن نائلها إذا كانت هذه الصفقة صفقة تفاوضية.

المادة 143

أجل تبليغ المصادقة

يجب تبليغ المصادقة على الصفقة إلى نائلها خلال أجل أقصاه ستون يوما ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة أو تاريخ التوقيع على الصفقة من لدن نائلها، إذا كانت هذه الصفقة تفاوضية.

إذا تم تمديد أجل صلاحية العروض طبقا لمقتضيات المادة 36 من هذا المرسوم، فإن أجل تبليغ المصادقة المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه يمدد لمدة إضافية لا تتجاوز مدة تمديد أجل صلاحية العروض المحددة من لدن صاحب المشروع والمقبولة من لدن المتنافسين.

دون الاخلال بمقتضيات المادة 36 من هذا المرسوم، يمكن لصاحب المشروع أن يطلب ،عند الاقتضاء، من نائل الصفقة تمديد صلاحية عرضه لمدة إضافية لا تتعدى ثلاثين يوما .

ولهذه الغاية، يحدد له تاريخا أقصى لتقديم جوابه.

يجب توجيه هذا الطلب إلى نائل الصفقة قبل انصرام أجل الصلاحية، بواسطة البريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

يجب على نائل الصفقة، بعد تبليغه بصورة قانونية، أن يبلغ جوابه لصاحب المشروع ،بأي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا، قبل انصرام التاريخ الأقصى المحدد له من لدن هذا الأخير.

إذا قبل نائل الصفقة الأجل الجديد المقترح من لدن صاحب المشروع، فإنه يظل ملزما إزاء صاحب المشروع خلال هذا الأجل الجديد.

إذا رفض نائل الصفقة طلب تمديد أجل صلاحية عرضه، أو لم يجب داخل الأجل المحدد له من لدن صاحب المشروع، يسلم له رفع اليد عن ضمانه المؤقت، وذلك داخل أجل ثمانية وأربعين ساعة ابتداء من تاريخ استلام جواب نائل الصفقة أو بعد انصرام الأجل المحدد له .

وفي هذه الحالة، تلغى المسطرة.

في حالة عدم تبليغ المصادقة على الصفقة داخل الأجل المحدد والممدد، عند الاقتضاء ،يعد صاحب المشروع تقريرا يبين أسباب عدم المصادقة على الصفقة أو عدم تبليغها. يدرج هذا التقرير في ملف الصفقة.

الباب الثامن: مقتضيات خاصة

المادة 144

صفقات الدراسات

ألف(مبادئ وكيفيات:

عندما يتعذر على صاحب المشروع القيام بوسائله الخاصة بالدراسات اللازمة، يجوز له اللجوء إلى صفقات الدراسات.

يجب أن تكون هذه الصفقات محددة بدقة من حيث موضوعها ومداها ومدة تنفيذها حتى يتسنى إجراء منافسة بين أصحاب الأعمال.

لا يمكن أن يكون موضوع صفقات الدراسات إعداد مشاريع نصوص تشريعية أو تنظيمية، ما عدا في حالة الحصول على ترخيص من رئيس الحكومة.

يمكن أن تضم صفقات الدراسات مرحلة أولية تسمى مرحلة «التعريف» لأجل تحديد الأهداف والفعالية المرجو بلوغهما أو التقنيات التي يجب استعمالها أو الوسائل البشرية والمادية التي يجب توفيرها.

يجب أن تنحى هذه الصفقات على إمكانية توقيف الدراسة بعد انصرام أجل معين أو عندما يصل مبلغ النفقات حدا معينا.

تقسم الدراسة إلى عدة مراحل، إذا كانت طبيعة وأهمية الدراسة تبرران ذلك، ويحدد لكل مرحلة ثمن خاص بها.

وفي هذه الحالة، يمكن أن تنحى الصفقة على توقيف تنفيذها عند انتهاء أي مرحلة من هذه المراحل.

يجب أن ينص دفر الشروط الخاصة على أن مكاتب الدراسات غير المقيمة بالمغرب مطالبة، بإشراك خبراء مغاربة بنسبة لا تقل عن عشرين بالمائة) 20%(من الخبراء المعينين لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، ما عدا في حالة عدم توفر خبراء مغاربة.

تستغل الهيئة التابع لها صاحب المشروع نتائج الدراسة وفقا لما تقتضيه حاجاتها الخاصة وحاجات الجماعات والهيئات المشار إليها في الصفقة.

تنص الصفقة على الحقوق المحتفظ بها لصاحب الصفقة في حالة إنجاز صنع أو تشييد منشآت بناء على الدراسة المنجزة. وتكون حقوق الملكية الصناعية أو الفكرية التي قد تنشأ بمناسبة الدراسة أو خلال إنجازها مكسبا لصاحب الصفقة، ما عدا إذا احتفظ صاحب المشروع لنفسه بهذه الحقوق كليا أو جزئيا بموجب الصفقة.

باء(تقييم العروض:

ينص نظام الاستشارة المنصوص عليه في المادة 21 من هذا المرسوم على أن تقييم

العروض يتم على مرحلتين. تهم المرحلة الأولى تقييم الجودة التقنية، وتخص الثانية تقييم العروض المالية.

1. يتم تقييم الجودة التقنية على أساس عدة معايير ولاسيما:

تجربة المتنافس بالنظر إلى المهمة المعنية؛

جودة المنهجية المقترحة؛

برنامج العمل؛

مستوى تأهيل الخبراء المقترحين؛

-درجة نقل الكفاءات والمعارف؛

نسبة مشاركة خبراء مغاربة ضمن المستخدمين الرئيسيين المقترحين لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، باستثناء حالة عدم توفرهم، وذلك بنسبة لا تقل عن عشرين بالمائة) 20%(من هؤلاء الخبراء، عندما يكون صاحب الدراسة مكتب دارسات غير مقيم بالمغرب.

تخصص نقطة تقنية لكل معيار. ويتم، بعد ذلك، ترجيح هذه النقط للحصول على نقطة تقنية إجمالية على مائة)100(. ويمكن أن تتغير الترجيحات بحسب الحالات.

يجب تحديد الترجيحات المطبقة وعتبة قبول المتنافسين في نظام الاستشارة.

يعد انتهاء هذه المرحلة الأولى، يتم إعداد تقرير عن التقييم التقني للمقترحات. ويبرر هذا التقرير نتائج التقييم مع بيان نقط القوة ونقط الضعف بالنسبة لكل عرض.

بناء على التقرير المذكور، تقصي اللجنة العروض التي حصلت على نقطة تقنية إجمالية أقل من عتبة القبول المطلوبة.

2. بالنسبة للتقييم المالي، يعتبر العرض المالي متضمنا لجميع الرسوم والمستحقات والضرائب والمصاريف القابلة للاسترجاع مثل مصاريف التنقل والترجمة وطبع التقارير ومصاريف الكتابة وكذا التكاليف العامة والأرباح.

تقصبي اللجنة العروض المفرطة والعروض المنخفضة بكيفية غير عادية طبقا للكيفيات الآتية:

يعتبر العرض مفرطا عندما يتجاوز بأكثر من عشرين في المائة%) 20(تقدير كافة الأعمال الذي وضعه صاحب المشروع؛

يعتبر العرض منخفضا بكيفية غير عادية عندما يقل بأكثر من خمسة وعشرين في المائة) 25%(عن تقدير كافة الأعمال الذي وضعه صاحب المشروع.

تقوم اللجنة، بعد ذلك ،بترتيب العروض المالية الأخرى وتمنح تنقيطا ماليا يساوي مائة)100(نقطة للاقتراح الأقل كافة وتمنح للاقتراحات الأخرى نقط مالية بتناسب عكسي مع مبلغها.

غير أنه يمكن تحديد النقط المالية وفق طرق أخرى. وفي هذه الحالة، يجب التنصيصفي نظام الاستشارة على الطريقة التي سيتم اعتمادها.

3. لأجل إسناد الصفقة، يتم الحصول على النقطة الاجمالية بجمع النقطتين التقنية والمالية بعد إجراء ترجيح.

يحدد الترجيح المخصص للعرض المالي باعتبار تعقد المهمة ومستوى الجودة التقنية المرغوب فيها.

يحدد الترجيح المخصص للعرض المالي في نقطة تتراوح بين عشرة) 10(وأربعين)40(على نقطة إجمالية تساوي مائة)100(.

تحدد في نظام الاستشارة الترجيحات المقترحة بالنسبة للجودة التقنية والعرض المالي.

ويعد عرض المتنافس الذي حصل على أعلى نقطة إجمالية هو العرض الأكثر أفضلية.

المادة 145

صفقات الخدمات المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية

بالنسبة للصفقات المتعلقة بالخدمات المرتبطة بتصور وتطوير وتفعيل الأنظمة المعلوماتية، ينص دفتر الشروط الخاصة على أن المتنافسين غر المقيمين بالمغرب ملزمون بإشراك خبراء مغاربة بنسبة لا تغل عن عشرين بالمائة)20%(من الخبراء المعينين لتنفيذ الأعمال موضوع الصفقة، ما عدا في حالة عدم وجودهم.

المادة 146

الموازنة الصناعية

يمكن أن تتضمن دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بالمشاريع الكبرى، ولا سيما تلك المتعلقة بقطاعات الدفاع والأمن والصناعة والطاقة والتكنولوجيات الجديدة، على بند أو أكثر تخص الموازنة الصناعية، وذلك مع مراعاة الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية.

يمكن أن تشمل الموازنة الصناعية، على الخصوص، الاستثمارات المباشرة ونقل الكفاءات أو نغل التكنولوجيا والتكوين وشراء أو استعمال المنتجات المحلية والادماج الصناعي والصيانة والخدمة بعد البيع.

لا يرتب على هذه الموازنة أداء أي مقابل مالي من جانب صاحب المشروع.

ينحن نظام الاستشارة على المعايير التي سيتم اعتمادها لتقييم العناصر المتعلقة بالموازنة الصناعية المضمنة في عروض المتنافسين.

المادة 147

الأفضلية الوطنية

عندما يتقدم متنافسون غير مقيمين بالمغرب بعروض لنيل صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات، يجب، عند تقييم العروض المالية، أن تمنح أفضلية للعروض المقدمة من لدن المتنافسين المقيمين بالمغرب، مع مراعاة الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية.

ولهذه الغاية، فإن مبلغ العرض المالي المقدم من لدن المتنافس غر المقيم بالمغرب يخضع:

لتخفيض بنسبة مائوية محددة في خمسة عشر في المائة)15%(، إذا كان مبلغ هذا العرض هو الأقرب بالتفريط من الثمن المرجعي، مع وجود عروض مقدمة من لدن المتنافسين المقيمين بالمغرب أقل من هذا الثمن المرجعي؛

لزيادة بنسبة مائوية محددة في خمسة عشر في المائة) 15%(، إذا كان مبلغ هذا العرض هو الأقرب بالإفراط من الثمن المرجعي، عند عدم وجود عروض أقل من هذا الثمن المرجعي؛

لزيادة بنسبة مائوية محددة في خمسة عشر في المائة) 15%(، إذا كان مبلغ هذا العرض هو الأقرب بالتفريط من الثمن المرجعي، عندما تفوق العروض المقدمة من لدن المتنافسين المقيمين بالمغرب هذا الثمن المرجعي.

فيما يتعلق بصفقات الخدمات المتعلقة بالدراسات، تطبق على مبلغ العرض المالي المقدم من لدن المتنافس غير المقيم بالمغرب زيادة بنسبة مائوية محددة في خمسة عشر في المائة)15%(.

لا تطبق مقتضيات هذه المادة على التجمعات التي يكون أحد أعضائها أو بعضهم مقيما بالمغرب، شريطة أن تكون حصته أو حصصهم في التجمع تساوي أو تفوق نسبتها ثلاثين في المائة) 30%(كما هو مبين في عقد الالتزام.

المادة 148

إجراءات لفائدة المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتعاونية واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي

بتعين على صاحب المشروع:

أن يخصص نسبة ثلاثين بالمائة) 30%(من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم طرحها، برسم -كل سنة مالية، للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المقيمة بالمغرب، بما فيها المقاولة حديثة النشأة المبتكرة، وكذلك للتعاونيات ولاتحاد التعاونيات وللمقاولين الذاتيين؛

أن ينشر، في بداية كل سنة مالية، في بوابة الصفقات العمومية لائحة تضم عددالصفقات العمومية التي تم إسنادها، برسم السنة المالية المنصرمة، للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المقيمة بالمغرب، بما فيها المقاولة حديثة النشأة المبتكرة، وكذلك للتعاونيات ولاتحاد التعاونيات وللمقاولين الذاتيين، وكذا مبلغها الإجمالي.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.

المادة 149

إنعاش التشغيل المحلي

يجب أن تتضمن صفقات الأشغال والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات بندا يلزم صاحب الصفقة باللجوء إلى تشغيل اليد العاملة المحلية لإنجاز الأعمال موضوع الصفقة.

يحدد دفتر الشروط الخاصة نسبة اللجوء إلى اليد العاملة المحلية، في حدود عشرين في المائة) 20%(من عدد العمال المطلوبين لإنجاز هذه الأعمال.

يراد «باليد العاملة المحلية» في مدلول هذه المادة اليد العاملة المتواجدة بالجماعة حيث يوجد مكان تنفيذ الأعمال موضوع الصفقة أو ،عند الاقتضاء، بالعمالة أو الإقليم أو الجهة.

المادة 150

التجمعات

يمكن للمتنافسين، بمبادرة منهم، أن يكونوا بينهم تجمعات لتقديم عرض وحيد ويمكن أن يكون التجمع إما بالشراكة أو بالتضامن.

لا يمكن لصاحب المشروع أن يحصر المشاركة في الصفقات التي يطرحها على التجمعات فقط أو أن يشترط شكل التجمع.

يجب أن يتوفر كل عضو في تجمع بالشراكة أو بالتضامن على شهادة التأهيل والتصنيف للمشاركة في صفقة أشغال خاضعة لنظام التأهيل والتصفيف، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

يجب أن يتوفر كل عضو في تجمع بالشراكة أو بالتضامن على شهادة الاعتماد للمشاركة في صفقة الخدمات المتعلقة بالدراسات أو بالإشراف على المشاريع الخاضعة لنظام الاعتماد ،طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

ألف(تجمع بالشراكة:

يسمى التجمع «تجمعا بالشراكة» عندما يلتزم كل عضو في التجمع، بتنفيذ جزء أو عدة أجزاء منفصلة، من حيث تعريفها وأجرها، من الأعمال موضوع الصفقة.

ممثل أحد أعضاء التجمع، المعين في عقد الالتزام بصفته وكيل التجمع، مجموعالأعضاء إزاء صاحب المشروع.

يكون هذا الوكيل كذلك متضامنا مع كل عضو من أعضاء التجمع فيما يخص التزاماته التعاقدية، إزاء صاحب المشروع، قصد تنفيذ التزاماته برسم الصفقة.

يتعين على كل عضو من أعضاء التجمع بالشراكة أن يتوفر على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة لإنجاز جزء أو أجزاء من الأعمال التي يلتزم بها.

بالنسبة لصفقات الأشغال الخاضعة لنظام تأهيل وتصنيف طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على كل عضو من أعضاء التجمع أن يثبت توفره على المؤهل أو المؤهلات المطلوبة أو الصنف المطلوب للجزء أو الأجزاء التي يلتزم بتنفيذها.

بالنسبة لصفقات الخدمات المتعلقة بالدراسات أو بالإشراف على المشاريع الخاضعة لنظام الاعتماد طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على كل عضو من التجمع أن يتوفر على الاعتماد المطلوب بالنسبة لمجال أو مجالات الأنشطة المطابقة للجزء أو الأجزاء التي يلتزم بتنفيذها.

يتعين على التجمع بالشراكة أن يقدم عقد التزام وحيد يبين المبلغ الإجمالي للصفقة ويحدد جزء أو أجزاء الأعمال التي يلتزم بإنجازها كل عضو من أعضاء التجمع بالشراكة.

باء(التجمع بالتضامن:

يسمى التجمع «تجمعا بالتضامن» عندما يلتزم جميع أعضائه بكيفية تضامنية إزاء صاحب المشروع بإنجاز الصفقة بأكملها.

يمثل أحد أعضاء التجمع، المعين في عقد الالتزام بصفته وكيلا للتجمع، مجموع الأعضاء إزاء صاحب المشروع وينسق تنفيذ الأعمال من لدن جميع أعضاء التجمع.

يتعين على التجمع بالتضامن أن يقدم عقد التزام وحيد يبين المبلغ الإجمالي للصفقة ومجموع الأعمال التي يلتزم أعضاء التجمع بإنجازها بكيفية تضامنية، مع العلم أنه يمكن أن يبين عقد الالتزام المذكور، عند الاقتضاء، الأعمال التي يلتزم كل عضو بإنجازها في إطار الصفقة المذكورة.

يتعين على كل عضو من أعضاء التجمع بالتضامن أن يثبت توفره على المؤهلات القانونية المطلوبة.

يتم تقييم المؤهلات المالية والتقنية للتجمع بالتضامن على أساس دمج الموارد البشرية والوسائل التقنية والمالية لمجموع أعضائه من أجل التحقق من أنهم يستجيبون، بشكل تكاملي وتراكمي، للمتطلبات المحددة لهذه الغاية في إطار مسطرة إبرام الصفقة.

يتم تقييم مؤهلات أعضاء التجمع كالتالي:

بالنسبة لصفقات الأشغال الخاضعة لنظام التأهيل والتصنيف طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على وكيل التجمع أن يثبت توفره على المؤهل أو المؤهلات المطلوبة أو الصنف المطلوب. كما يجب على باقي أعضاء التجمع الآخرين أن يثبتوا توفرهم، بصورة فردية، على الأقل، على المؤهل أو المؤهلاتالمطلوبة والصنف المرتب مباشرة بعد الصنف المطلوب؛

بالنسبة لصفقات الخدمات المتعلقة بالدراسات أو بالإشراف على المشاريع الخاضعة لنظام اعتماد طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، يجب على كل عضو من التجمع أن يقدم الاعتماد المطلوب بالنسبة لمجال أو مجالات الأنشطة المطلوبة.

بالنسبة للصفقات غير الخاضعة لنظام التأهيل والتصنيف أو لنظام اعتماد، يجب على أعضاء التجمع أن يقدموا بصورة فردية الشهادات المرجعية المنصوص عليها في المادة 28 من هذا المرسوم.

جيم(أحكام مشتركة بين التجمع بالشراكة والتجمع بالتضامن:

يتم التوقيع على دفتر الشروط الخاصة والعرض المالي وكذا العرض التقني عند الاقتضاء، المقدمة من لدن تجمع إما من لدن مجموع أعضاء التجمع أو من لدن الوكيل فقط إذا أثبت هذا الأخير توفره على الصلاحيات في شكل توكيلات مصادق على توقيعها لتمثيل أعضاء التجمع خلال مسطرة إبرام الصفقة.

إذا تم إبرام الصفقة بناء على طلب عروض بالانتقاء المسبق أو عن طريق المباراة، لا يجوز تعديل تركيبة التجمع بين تاريخ تقديم الترشيحات وتاريخ تقديم العروض.

لا يجوز لنفس المتنافس أن يقدم، بصورة فردية وباعتباره عضوا في تجمع، أكثر من عرض برسم نفس الصفقة في حالة الصفقة الفريدة أو في نفس الحصة في حالة الصفقة المحصصة.

غير أنه بالنسبة للصفقات المحصصة، يمكن للمتنافس أن يقدم عروضا سواء كان ذلك بشكل فردي أو في إطار تجمع يكون عضوا فيه، شريطة ألا تتعلق العروض المقدمة بنفس الحصة.

يتعين على كل تجمع أن يقدم ضمن وثائق الملف الإداري، اتفاقية تأسيس التجمع أو نسخة مشهود بمطابقتها لأصل هذه الاتفاقية.

يجب أن تبين هذه الاتفاقية، على وجه الخصوص، موضوع الاتفاقية ونوع التجمع والوكيل ومدة الاتفاقية والحساب أو الحسابات البنكية، وعند الاقتضاء، توزيع الأعمال.

في حالة تجمع، يمكن تقديم الضمان المؤقت والضمان النهائي حسب إحدى الصيغ التالية:

إما باسم التجمع بأكمله؛

أو من لدن عضو أو أكثر من أعضاء التجمع بالنسبة لمجموع مبلغ الضمان؛

أو جزئيا من لدن كل عضو في التجمع، شريطة أن يتم تغطية المبلغ الإجمالي للضمان.

في الحالتين المنصوص عليهما في ب(وج(أعلاه، يجب أن يبين وصل الضمان المؤقتوالنهائي أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه أنه تم تسليمهما في إطار تجمع.

علاوة على الحالات المنصوص عليها في المادة 24 من هذا المرسوم، يتم حجز الضمان المؤقت في حالة تقصير التجمع، أيا كان العضو المقصر.

المادة 151

التعاقد من الباطن

التعاقد من الباطن عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة، تحت مسؤوليته، إلى الغير بتنفيذ جزء من الصفقة المسندة إليه.

لا يجوز أن يتجاوز التعاقد من الباطن نسبة خمسين في المائة) 50%(من مبلغ الصفقة ،مع احتساب جميع الرسوم، أو أن يشمل الحصة أو الجزء الرئيسي منها.

لأجل تطبيق هذا المقتضى، يجب أن ينص دفتر الشروط الخاصة ضمن مكونات العمل على الأعمال التي تشكل الجزء الرئيسي للصفقة، وعدد الاقتضاء، على الأعمال التي لا يجوز أن تكون موضوعا للتعاقد من الباطن.

يجب أن تتوفر في المتعاقدين من الباطن الشروط المطلوبة من المتنافسين المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم.

إذا قرر صاحب الصفقة التعاقد من الباطن، وجب عليه اللجوء إلى أصحاب أعمال مقيمين بالمغرب، ولاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولة المبتكرة المبتدئة، وكذلك التعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولين الذاتيين.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الرابعة من هذه المادة، يختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ إلى صاحب المشروع نسخة مشهود

بمطابقتها للأصل من عقد التعاقد من الباطن والذي يبين، على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال المتعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين من الباطن الذين سيعهد إليهم بجزء من الأعمال موضوع الصفقة وعناوينهم التجارية أو تسميات شركاتهم وعناوينها.

عندما يتبين لصاحب المشروع أن المتعاقدين من الباطن لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم، أمكنه أن يمارس حق الرفض برسالة معللة توجه بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل، داخل أجل خمسة عشر يوما يبتدأ من تاريخ توصله بعقد التعاقد من الباطن.

ينص دفتر الشروط الخاصة على بند يتم بمقتضاه إلزام صاحب الصفقة أن يقدم لصاحب المشروع الوثائق التي تثبت أدائه لمستحقات المتعاقد من الباطن، طيلة سريان تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها من الباطن.

ليس لصاحب المشروع أي علاقة قانونية مع المتعاقدين من الباطن.

يظل صاحب الصفقة مسؤولا شخصيا عن جميع الالتزامات المترتبة على الصفقة سواءإزاء صاحب المشروع أو إزاء المستخدمين والأغيار.

يتعين على صاحب الصفقة أن يسلم للمتعاقد من الباطن، بناء على طلب من هذا الأخير ،شهادة حسن تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها من الباطن.

المادة 152

الإجراءات القسرية

في حالة تقديم تصريح بالشرف يتضمن معلومات غير صحيحة أو وثائق مزورة أو إذا ثبت في حق متنافس أو نائل صفقة أو صاحب صفقة، حسب الحالة، ارتكاب أعمال غش أو رشوة أو مخالفات متكررة لشروط العمل أو إخلالات خطيرة بالالتزامات التعاقدية الموقعة ،وبصرف النظر، عند الاقتضاء، عن المتابعات القضائية، تتخذ العقوبات التالية أو واحدة منها فقط:

بمقرر للسلطة الحكومية المعنية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يتم بموجبه الإقصاء المؤقت أو النهائي للمتنافس المعني من المشاركة في الصفقات المعلن عنها من لدن المصالح الخاضعة لسلطته و/أو في الصفقات المعلن عنها من لدن المؤسسة أو المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايته؛

بمقرر لرئيس الجهاز التداولي للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشار إليه في المادة 2 من هذا المرسوم، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يتم بموجبه الإقصاء المؤقت أو النهائي للمتنافس المعني من المشاركة في الصفقات المعلن عنها من لدن المصالح التابعة للشخص الاعتباري المذكور.

يمكن تمديد إجراء الإقصاء المشار إليه في أ(أعلاه إلى الصفقات المعلن عنها من لدن مجموع إدارات الدولة والمؤسسات العمومية بموجب مقرر يتخذه رئيس الحكومة باقتراح من الوزير المعني، وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

بمقرر للوزير المكلف بالداخلية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يتم بموجبه الإقصاء المؤقت أو النهائي للمتنافس المعني من المشاركة في الصفقات المعلن عنها من لدن الجماعات الترابية.

يمكن تمديد إجراء هذا الإقصاء إلى صفقات الدولة وصفقات المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام، بمقرر لرئيس الحكومة، باقتراح من الوزير المكلف بالداخلية، وذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

بمقرر للسلطة المختصة، يتم بموجبه فسخ الصفقة، ويكون متبوعا أو غير متبوع بإبرام صفقة جديدة على نفقة ومخاطر صاحب الصفقة. وتخصم مبالغ النفقات الإضافية الناجمة عن إبرام صفقة جديدة بعد الفسخ من المبالغ التي قد تكون مستحقة لصاحب الصفقة المقصر بغض النظر عن الحقوق التي يجب مطالبته بها في حال الخصاص. ويبقى الناتج عن التخفيضات المحتملة من النفقات كسبا لصاحب المشروع.

في الحالات المبينة في أ(وب(وج(أعلاه، يتم تبليغ المتنافس أو نائل صفقة أو صاحب الصفقة، بالمؤاخذات المنسوبة إليه مع دعوته للإدلاء بملاحظاته داخل أجل يحدده له صاحب المشروع. ولا يمكن أن يقل هذا الأجل، بأي حال من الأحوال، عن خمسة عشر يوما.

يجب تعليل المقررات المنصوص عليها فيأ(وب(وج(وتبليغها إلى المتنافس أو نائل صفقة أو صاحب الصفقة المقصر، حسب الحالة، ونشرها في بوابة الصفقات العمومية.

المادة 153

النماذج

تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، نماذج الوثائق التالية:

عقد الالتزام؛

إطار جدول الأثمان؛

إطار جدول أثمان التموينات؛

إطار البيان التقديري المفصل؛

إطار جدول الأثمان-البيان التقديري المفصل؛

إطار جدول الثمن الإجمالي؛

إطار تفصيل المبلغ الإجمالي؛

إطار التفصيل الفرعي للأثمان؛

التصريح بالشرف؛

التصريح بهوية المهندس المعماري؛

إطار البرنامج التوقعي؛

-إعلان الإشهار؛

طلب القبول؛

رسالة القبول؛

الرسالة الدورية للاستشارة؛

إطار محضر جلسة طلب العروض أو المباراة أو الاستشارة المعمارية أو المباراة المعمارية؛

إطار مستخرج محضر جلسة طلب العروض أو المباراة أو الاستشارة المعماريةأو المباراة المعمارية؛

إطار النتائج النهائية لطلب العروض أو المباراة أو الاستشارة المعمارية أو المباراة المعمارية؛

إطار تقرير تقديم الصفقة؛

إطار تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة؛

-عقد المهندس المعماري؛

إطار تقرير لجنة المسطرة التفاوضية؛

إطار تقرير لجنة الاستشارة المعمارية التفاوضية؛

إطار الشهادة الإدارية؛

نموذج لائحة سندات الطلب المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة؛

نموذج لائحة الصفقات العمومية التي نالتها المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولين الذاتيين؛

نموذج لائحة الاتفاقيات أو العقود الخاضعة للقانون العادي المبرمة برسم السنة المالية المنصرمة؛

نموذج التصريح بمخطط التحمل؛

نموذج مقرر تعيين صاحب المشروع؛

نموذج اتفاقيات الإشراف المنتدب على المشروع.

الباب التاسع: حكامة الصفقات العمومية

المادة 154

الإشراف المنتدب على المشروع

1. يمكن أن تعهد السلطة المختصة، بموجب اتفاقية، باسم الهيئة المعنية ولحسابها ،بتنفيذ كل أو بعض من مهام الإشراف على المشروع، بهدف ضمان حسن تنفيذ الصفقة وتحقيق الأهداف المتوخاة من المشروع موضوع الصفقة المذكورة.

ينصب الإشراف المنتدب على المشروع، حصريا، على صفقات الأشغال والدراسات المتعلقة بها. ويعهد به إلى إدارة عمومية أو مؤسسة عمومية أو شركة للدولة أو شركة تابعة لهذه الأخيرة أو شركة تابعة عامة أو شركة للتنمية الجهوية أو شركة للتنمية أو شركة للتنمية المحلية، مؤهلة بصورة قانونية، لتولي الإشراف المنتدب على المشروع، وذلك في حدود المهام الموكولة إليها.

يتم اللجوء للإشراف المنتدب على المشروع، حسب الحالة، بموجب:

مقرر لرئيس الحكومة يتخذ بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المنصوص عليها في المادة 2 من هذا المرسوم؛

ترخيص من الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجماعات الترابية.

يكون إبرام اتفاقية الإشراف المنتدب على المشاريع بالنسبة للجماعات الترابية خاضعا لرأي مسبق من الوزير المكلف بالداخلية.

يمكن أن تتعلق مهام الإشراف المنتدب على المشروع، على وجه الخصوص ،بما يلي:

تحديد الشروط الإدارية والتقنية التي سيتم بموجبها دارسة وتنفيذ المشروع؛

تتبع وتنسيق الدارسات؛

فحص المشاريع التمهيدية والمشاريع؛

اعتماد المشاريع التمهيدية والمشاريع؛

تهيئ ملفات الاستشارة؛

إبرام الصفقات طبقا لمقتضيات هذا المرسوم؛

تدبير الصفقة بعد المصادقة عليها من لدن السلطة المختصة؛

تتبع الأشغال وتنسيقها ومراقبتها؛

استلام المنشأة.

يتم تنفيذ المهام المسندة لصاحب المشروع المنتدب طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المنظمة للصفقات العمومية، بما فيها مقتضيات هذا المرسوم.

لا يكون صاحب المشروع المنتدب مسؤولا إزاء السلطة المختصة إلا عن تنفيذ المهام التي أسندتها إليه هذه الأخيرة في إطار اتفاقية الإشراف المنتدب على المشروع.

يمثل صاحب المشروع المنتدب الهيئة المعنية إزاء الغير في ممارسة المهام المسندة إليه وذلك إلى حين معاينة السلطة المختصة انتهاء المهام المذكورة طبقا للشروط المحددة في اتفاقية الإشراف المنتدب على المشروع.

2. تنص الاتفاقية المشار إليها أعلاه، على وجه الخصوص، على ما يلي:

أ. المشروع أو المشاريع التي تكون موضوع الإشراف المنتدب؛ ب. المهام الموكولة إلى صاحب المشروع المنتدب؛

الشروط التي يعاين صاحب المشروع وفقها انتهاء مهمة صاحب المشروع المنتدب؛

شروط وكيفيات الأداء التدريجي لأجرة صاحب المشروع المنتدب حسب تقدمإنجاز المشروع موضوع الإشراف المنتدب المذكور؛ ه. الشروط التي يمكن وفقها فسخ الاتفاقية؛

طريقة تمويل المشروع طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛

كيفيات المراقبة التقنية والمالية والمحاسبية التي يمارسها صاحب المشروع في مختلف مراحل العملية؛

شروط اعتماد المشاريع التمهيدية واستلام المنشأة؛

التزامات صاحب المشروع المنتدب إزاء صاحب المشروع في حالة وقوع نزاع ناتج عن تنفيذ مهمة الإشراف المنتدب على المشروع أو في حالة إلحاق ضرر بالغير.

تنص اتفاقية الإشراف المنتدب أيضا على شروط وكيفيات الدفع التدريجي، من لدن صاحب المشروع، إلى صاحب المشروع المنتدب، للمبالغ الضرورية لتنفيذ المشروع، حسب تقدم إنجاز المشروع.

إذا عهد بالإشراف المنتدب إلى إحدى الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند 1 من هذه المادة ولم يتم تعيين صاحب المشروع المنتدب آمرا مساعدا بالصرف، تتم الدفوعات في حساب مفتوح لهذا الغرض بالخزينة العامة للمملكة في اسم صاحب المشروع المنتدب.

ترجع إلى صاحب المشروع المعني المبالغ المدفوعة إلى صاحب المشروع المنتدب غير المستعملة بعد انتهاء الصفقة.

المادة 155

تكتل أصحاب المشاريع

يمكن لأصحاب المشاريع تنسيق اقتناء التوريدات من نفس النوع أو إنجاز أعمال خدماتية من نفس النوع غير تلك المتعلقة بالدراسات في إطار «تكتل لأصحاب المشاريع».

يتكون تكتل أصحاب المشاريع من اثنين أو أكثر من أصحاب مشاريع الذين يتجمعون من أجل إعلان دعوة واحدة للمنافسة، تؤدي إلى إبرام عدد من الصفقات يساوي عدد أصحاب المشاريع أعضاء التكتل.

يخضع إبرام الصفقات من لدن تكتلات أصحاب المشاريع للقواعد المقررة في هذا المرسوم.

توقع اتفاقية تأسيس التكتل من لدن جميع أعضائه وتحدد هذه الاتفاقية كيفيات سير التكتل مع تعيين منسق من بين أعضائه.

يجب أن ترفق نسخة من الاتفاقية التأسيسية لتكتل أصحاب المشاريع بملف الصفقة.

يلتزم كل عضو من أعضاء التكتل، في الاتفاقية، بتوقيع صفقة مع نائل الصفقة في حدود حاجاته الخاصة كما حددها من قبل ويقوم بتتبع تنفيذها.

يقوم المنسق، بتشاور مع أعضاء التكتل، بإعداد ملف الدعوة إلى المنافسة كما هو مقرر في المادة 22 من هذا المرسوم. ويبين الملف المذكور، من خلال دفتر الشروط الخاصة، مشتريات كل عضو من أعضاء التكتل وجداول الأثمان-البيانات التقديرية المفصلة.

يقوم المنسق، وفقا لمقتضيات هذا المرسوم، بالشروع في الدعوة إلى المنافسة واختيار نائل الصفقة.

يجب أن يقدم المتنافسون عقد التزام، وعند الاقتضاء، ضمانا مؤقتا بالنسبة لطلبية كل عضو من أعضاء التكتل.

علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 38 من هذا المرسوم، تضم لجنة طلب العروض لتكتل أصحاب المشاريع ممثلي أعضاء التكتل.

يتعين على منسق تكتل أصحاب المشاريع أن يرسل ملف طلب العروض إلى أعضاء لجنة طلب العروض ستة أيام، على الأقل، قبل إرسال إعلان طلب العروض للنشر.

يتوفر الأعضاء المذكورون على أجل ستة أيام لإطلاع المنسق على ملاحظاتهم.

عندما لا يبرم أحد أعضاء تكتل أصحاب المشاريع الصفقة الناتجة عن طلب المنافسة المطروح من لدن المنسق باسم التكتل، أو عندما لا تتم المصادقة على هذه الصفقة من لدن السلطة المختصة التابع لها العضو المذكور، يخبر هذا الأخير المنسق، كتابة، بذلك.

يتعين على المنسق أن يقوم بإشعار نائل الصفقة، بواسطة أي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا، بتخلي عضو التكتل المذكور.

وفي هذه الحالة، يمكن لنائل الصفقة إما:

قبول إبرام الصفقة مع الأعضاء الآخرين لتكتل أصحاب المشاريع وفق نفس الشروط؛

رفض إبرام الصفقة مع الأعضاء الآخرين لتكتل أصحاب المشاريع، وفي هذه الحالة، تلغى الدعوة إلى المنافسة من لدن السلطة المختصة التي يتبع لها المنسق.

يصادق على الاتفاقيات المكونة لتكتلات أصحاب المشاريع التابعة للجماعات الترابية وفقا للكيفيات المحددة بقرار للوزير المكلف بالداخلية.

المادة 156

تقرير تقديم الصفقة

يكون كل مشروع صفقة موضوع تقرير تقديم يعده صاحب المشروع ويتضمن ،بالخصوص، ما يلي:

الأهداف المتوخاة من المشروع أو العمل موضوع الصفقة وكذلك المؤشر ت المتعلقة بها؛

الوسائل التي يجب استعمالها لإنجاز المشروع أو العمل موضوع الصفقة؛

الميزانية المخصصة للصفقة؛

الآجال المحددة لإنجاز المشروع أو العمل؛

طبيعة ومدى الحاجات المراد تلبيتها كما هي محددة في المادة 5 من هذا المرسوم؛

عرضن موجز حول العناصر الأساسية للصفقة؛

الأسباب التي أدت إلى اختيار طريقة الإبرام؛

تبرير اختيار معايير انتقاء الترشيحات وتقييم العروض؛

تبرير اختيار نائل الصفقة.

فيما يتعلق بالصفقات التفاوضية، يبين تقرير التقديم أيضا، قدر الإمكان ،تبريرات الأثمان المقترحة بالمقارنة مع الأثمان المتداولة عادة في السوق.

يجب الاحتفاظ بهذا التقرير، الذي يوقع من لدن صاحب المشروع، في ملف الصفقة ،ووضعه رهن إشارة الأجهزة المختصة من أجل المراقبة والتدقيق المشار إليهما في المادة

159 من هذا المرسوم.

بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الجماعات الترابية، يبلغ تقرير التقديم من لدن صاحب المشروع إلى الوزير المكلف بالداخلية بطلب من هذا الأخير.

المادة 157

تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة

تكون كل صفقة يساوي أو يفوق مبلغها مليون) 000.000.1(درهم مع احتساب الرسوم موضوع تقرير انتهاء يعده صاحب المشروع، داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد التسلم النهائي للأعمال.

يبين تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة، على وجه الخصوص، ما يلي:

موضوع الصفقة؛

الأطراف المتعاقدة؛

طبيعة الأعمال المتعاقد بشأنها من الباطن وهوية أو تسمية الشخص أو الأشخاص المتعاقدين من الباطن، عند الاقتضاء؛

أجل التنفيذ، مع بيان تاريخ الشروع في التنفيذ وتاريخ انتهاء الأعمال وتبرير التجاوزات المحتملة بالنسبة للتاريخ المقرر في الأصل لانتهاء تنفيذ الأعمال؛

مكان أو أماكن إنجاز الأعمال؛

الحصيلة المادية التي تبرر التعديلات التي طرت على مستوى البرنامج الأصلي والتغييرات في حجم وطبيعة الأعمال؛

الحصيلة المالية التي تبرز الميزانية الحقيقية المخصصة لتنفيذ الصفقة بما فيها ،عند الاقتضاء، جميع النفقات اللاحقة، ولا سيما المتعلقة منها بمراجعة الأثمان والجوائز والتعويضات وفوائد التأخير؛

تقييم إنجاز الأهداف المتوخاة المتعلقة بالمشروع أو العمل موضوع الصفقة وكذا بلوغ المؤشرات ذات الصلة؛

الفوارق المعاينة بين الأهداف المحددة في الأصل وحصيلة الإنجازات ومبررتها.

يوجه تقرير انتهاء تنفيذ الصفقة، حسب الحالة، إلى الوزير المعني أو إلى رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو الشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشار إليه في المادة 2 من هذا المرسوم، ويحتفظ به في ملف الصفقة قصد وضعه رهن إشارة الأجهزة المختصة بغرض المراقبة والتدقيق المشار إليهما في المادة 159 من هذا المرسوم.

بالنسبة للجماعات الترابية، يبلغ هذا التقرير من لدن صاحب المشروع إلى السلطة المختصة المعنية وإلى الوزير المكلف بالداخلية بطلب من هذا الأخير.

المادة 158

المرصد المغربي للطلبيات العمومية

سيحدث مرصد مغربي للطلبيات العمومية يكون مقره بالخزينة العامة للمملكة.

يحدد تأليف المرصد ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره بنص تنظيمي.

المادة 159

المراقبة والتدقيق

دون الإخلال بالمراقبات المحدثة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تخضع الصفقات وعقودها الملحقة إلى مراقبات وتدقيقات بمبادرة من:

الوزير المعني بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن المصالح التابعة لسلطته أو المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايته؛

الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الجماعات الترابية؛

رئيس الجهاز التداولي بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم.

تتعلق المراقبات والتدقيقات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، على وجه الخصوص ،بما يلي:

مشروعية الإجراءات المسطرية المتعلقة بإعداد الصفقة وإبرامها وتنفيذها؛

تقييم حقيقة أو مادية الأشغال المنفذة أو التوريدات المسلمة أو الخدمات المنجزة؛

احترام وجوب إعداد ونشر الوثائق المتعلقة بالصفقة كما هو منصوص عليها في هذا المرسوم؛

تقييم النتائج المحصل عليها بالنظر إلى الأهداف المتوخاة وإلى الوسائل المسخرة؛

تقييم ثمن الصفقة بالنظر إلى الأثمان المطبقة وتقييم كلفة الأعمال موضوع هذه الصفقة؛

فحص ملاءمة وفائدة المشاريع والأعمال المنجزة في إطار الصفقة؛

وضع آليات التدقيق والمراقبة الداخلية وإدراج مخطط المخاطر في مجال الصفقات العمومية.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة بعده، تكون المراقبة والتدقيق المنصوص عليهما في هذه المادة إجبارية بالنسبة للصفقات التي يتجاوز مبلغها ثلاثة ملايين) 3.000.000(درهم مع احتساب الرسوم.

تكون المراقبة والتدقيق إجبارية بالنسبة للصفقات التفاوضية التي يتجاوز مبلغها مليون)1.000.000(درهم مع احتساب الرسوم.

يجب أن تكون المراقبة والتدقيق المنصوص عليهما أعلاه موضوع تقارير مفصلة توجه ،حسب الحالة، إلى الوزير المعني أو الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجماعات الترابية أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو رئيس الجهاز التداولي للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشار إليه في المادة 2 من هذا المرسوم.

تنشر مستخرجات من هذه التقارير في بوابة الصفقات العمومية.

المادة 160

كتمان السر المهني

يتعين على كل متدخل في مسطرة إبرام الصفقات العمومية، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل، الالتزام بكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالمعطيات والمعلومات التي بلغت إلى علمه بمناسبة ممارسة مهامه.

المادة 161

الصبغة السرية للمسطرة

لا يجوز تبليغ أي معلومة تخص فحص العروض أو التوضيحات المطلوبة من المتنافسين أو تقييم العروض أو إسناد الصفقة، إلى المتنافسين وإلى أي شخص آخر ليست له صفة للمشاركة في المسطرة الجارية، قبل أن يتم نشر نتائج فحص العروض في بوابة الصفقات العمومية.

المادة 162

محاربة الغش والرشوة وتنازع المصالح

يتعين على كل متدخل في مسطرة إبرام الصفقات، أيا كانت صفته، المحافظة على استقلاليته إزاء المتنافسين وألا يقبل منهم أي امتياز أو مكافأة وأن يمتنع عن ربط أي علاقة معهم من شأنها أن تمس بموضوعيته وحياده.

يجب على كل عضو من أعضاء لجان طلبات العروض والمباريات والمساطر التفاوضية واللجان الفرعية أو أي شخص آخر، يدعى للمشاركة في أعمال هذه اللجان، إخبار الرئيس بكل وضعية تنازع للمصالح قد يكون فيها طرفا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يجب على كل عضو أو أي شخص يكون في وضعية تنازع للمصالح عدم التدخل، بأي طريقة كانت، في مسطرة إبرام الصفقة العمومية المعنية.

يراد بتنازع المصالح، في مدلول هذه المادة، كل وضعية تكون فيها للمتدخل في مسطرة إبرام الصفقات مصلحة من شأنها التأثير على حياده وموضوعيته أثناء ممارسة وظيفته أو مهامه.

الباب العاشر: الشكايات والطعون

المادة 163

شكايات المتنافسين وتوقيف المسطرة

ا. يجوز لكل متنافس أن يوجه شكاية، بأي وسيلة تعطي تاريخا مؤكدا، إلى صاحب المشروع المعني إذا:

لاحظ أن عيبا مسطريا شاب إبرام الصفقة؛

سجل احتواء ملف طلب المنافسة على بنود تميزية أو شروط غير متناسبة مع موضوع الصفقة؛

لاحظ وجود أحد أعضاء لجنة طلب العروض أو لجنة المباراة في وضعية تنازع المصالح المحددة في المادة 162 من هذا المرسوم؛

نازع في أسباب إقصاء عرضه التي تم تبليغها إليه من لدن صاحب المشروع.

في الحالات المنصوص عليها في أ(وب(وج(أعلاه، يجب أن تقدم شكاية المتنافس ابتداء من تاريخ نشر إعلان الدعوة إلى المنافسة، وعلى أبعد تقدير، في اليوم الخامس بعد نشر نتائج الدعوة إلى المنافسة المذكورة في بوابة الصفقات العمومية.

بالنسبة للحالة المنصوص عليها في البند د(أعلاه، يجب أن يقدم المتنافس شكايته داخل خمسة أيام تحتسب من تاريخ تسلم الرسالة التي تخبره بأسباب إقصاء عرضه.

يخبر صاحب المشروع المشتكي المعني بالجواب الذي خصص لشكايته داخل أجل أقصاه خمسة أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالشكاية المذكورة.

ولهذه الغاية، يجب عليه، حسب الحالة، إما رفض شكاية المتنافس مع تعليل رفضه أو القيام بتصحيح الخلل المثار من لدن المشتكي ومتابعة المسطرة أو اقتراح إلغاء المسطرة على السلطة المختصة طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

إذا لم يجب صاحب المشروع المشتكي داخل الأجل المشار إليه أعلاه أو لم يقتنع هذا الأخير بالجواب المقدم إليه، أمكن للمشتكي خلال أجل خمسة أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تسلم جواب صاحب المشروع، أن يرفع، حسب الحالة، شكايته إلى:

الوزير المعني بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن المصالح التابعة للقطاع الوزاري الخاضع لسلطته؛

الوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن الجماعات الترابية؛

رئيس الجهاز التداولي بالنسبة للصفقات المبرمة من لدن المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام.

يتعين على المشتكي أن يخبر صاحب المشروع بتقديم شكايته في أقرب الآجال.

يجب في الحالة المنصوص عليها في البند د(من1(من هذه المادة، تمديد أجل الانتظار المشار إليه في المادة 142 من هذا المرسوم، لمدة خمسة عشر يوما إضافية.

IV. في الحالات المنصوص عليها في أ(وب(وج(من ا(من هذه المادة، يجب على الوزير المعني أو الوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام، حسب الحالة، قبل أن يبت في الشكاية التي توصل بها، أن يأمر صاحب المشروع بإيقاف مسطرة الدعوة إلى المنافسة لمدة لا تفوق عشرة أيام كحد أقصى، إذا ثبت له أن هذه الشكاية مبنية على أساس صحيح وأن المتنافس قد يلحقه ضرر إذا لم يتم توقيف المسطرة.

بعد فحص الشكاية، يمكن للوزير المعني أو للوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة

من لدنه لهذا الغرض أو لرئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية المعنية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام، حسب المرحلة التي وصلتها المسطرة، إما رفض شكاية المتنافس مع تعليل رفضه أو إصدار أمره لصاحب المشروع من أجل القيام بتصحيح الخلل المثار من لدن المشتكي ومتابعة المسطرة أو اتخاذ قرار إلغاء المسطرة طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا المرسوم.

إلا أنه يمكن للوزير المعني أو للوزير المكلف بالداخلية أو للسلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو لرئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام، كل واحد منهم فيما يخصه، أن يأمر صاحب المشروع بمتابعة مسطرة إبرام الصفقة المعنية لاعتبارات استعجالية تهم الصالح العام تم إثباتها بصورة قانونية.

في جميع الحالات، يتعين عليهم ،كل واحد منهم فيما يخصه، الجواب على شكاية المشتكي بواسطة رسالة موجهة بأي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا، داخل أجل لا يزيد على خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ استلام الشكاية.

يجب أن يكون كل مقرر اتخذ بموجب هذه المادة من لدن صاحب المشروع أو الوزير المعني أو الوزير المكلف بالداخلية أو السلطة المفوضة من لدنه لهذا الغرض أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية أو للشخص الاعتباري الآخر الخاضع للقانون العام، معللا وأن يكون موضوع تقرير مفصل يبين الظروف التي أدت إلى اتخاذه. يجب أن يدرج هذا التقرير في ملف الصفقة.

يجب تبليغ هذا المقرر إلى المشتكي وتوجيهه من لدن صاحب المشروع إلى أعضاء لجنة الدعوة إلى المنافسة.

لا يمكن أن يكون موضوع شكاية من لدن المتنافسين:

اختيار مسطرة إبرام صفقة؛

قرار لجنة طلب العروض أو لجنة المباراة بعدم قبول جميع العروض طبقا لمقتضيات المواد 45 و65 و83 و111 و129 من هذا المرسوم؛

قرار السلطة المختصة بإلغاء طلب العروض أو المباراة وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 48 و65 و86 و114 و132 من هذا المرسوم.

يسجل صاحب المشروع في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم اسم المشتكي وتاريخ استلام الشكاية وموضوعها وكذا المآل المخصص لها طبقا لمقتضيات هذه المادة.

المادة 164

اللجوء إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

دون الإخلال بمقتضيات المادة 163 أعلاه، يمكن لكل متنافس، تقديم شكاية مباشرة إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في المرسوم رقم 867.14.2 الصادر في 7 ذي الحجة 1436)21 سبتمبر 2015(المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه.

وفي هذه الحالة، يتعين على المشتكي، في الوقت نفسه، أن يخبر، بأي وسيلة يمكن أن تعطي تاريخا مؤكدا، صاحب المشروع بتقديم شكايته إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

عندما تتعلق الشكاية بالحالة المنصوص عليها في د(من ا(من المادة 163 أعلاه، يتم تمديد أجل الانتظار المنصوص عليه في المادة 142 من هذا المرسوم، لمدة خمسة عشر يوما إضافية.

الباب الحادي عشر: مقتضيات خاصة ببعض الصفقات العمومية

المادة 165

صفقات إدارة الدفاع الوطني

تخضع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة من لدن إدارة الدفاع الوطني لمقتضيات هذا المرسوم، مع مراعاة ما يلي:

1. إن إدارة الدفاع الوطني غير ملزمة بما يلي:

طلب الترخيص المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 5 من هذا المرسوم؛

إعداد الشهادة الإدارية المنصوص عليها، على التوالي، في الفقرة 8 من المادة 5 وفي الفقرة أ(من البند 3 من المادة 19 من هذا المرسوم؛

التقيد بضعف الحد الأدنى عند تحديد الحد الأقصى للأعمال المحددة بالكميات أو بالقيمة المتعلقة بصفقات الإطار المنصوص عليها في الفقرة 3 من البند 1 من المادة 7 من هذا المرسوم؛

القيام بفتح الأظرفة في الجلسة العمومية المنصوص عليها في المواد 20 و39 و49 و66 و107 و125 من هذا المرسوم؛

تطبيق المقتضيات المتعلقة بقيام رئيس لجنة طلب العروض بتسلم الأظرفة خلال الجلسة؛

القيام بنشر البرنامج التوقعي وتقرير انتهاء الصفقة وكذا الوثائق المنصوص عليها في المادة 134 من هذا المرسوم؛

القيام بنشر إعلان الشراء بسندات الطلب المنصوص عليه في البند 4 من المادة

91 من هذا المرسوم؛

القيام بنشر لائحة الصفقات العمومية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة

148 من هذا المرسوم؛

اللجوء إلى مساطر التبادل الإلكتروني للوثائق والمناقصات الإلكترونية المنصوص عليها في المواد 135 و136 و138 من هذا المرسوم؛

إخضاع صفقاتها لمقتضيات المادة 159 من هذا المرسوم؛

تطبيق مقتضيات المادة 148 من هذا المرسوم فيما يخص الصفقات التي تهم الأسلحة أو الذخيرة أو التجهيزات العسكرية؛

التقيد بمجال التطبيق وبسقف وبشروط اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المحدودة المنصوص عليها في الفقرة 4 من البند 3 من المادة 94 من هذا المرسوم؛

نشر إعلان الدعوة إلى المنافسة المتعلق بالحوار التنافسي المنصوص عليه في المادة 12 من هذا المرسوم؛

احترام الأسقف المنصوص عليها في المادة 19 من هذا المرسوم؛

القيام بعكس التغييرات في الأثمان على ثمن تسديد صفقات التوريدات.

تكون استشارة المتنافسين في إطار الحوار التنافسي المنصوص عليه في المادة

12 من هذا المرسوم موضوع رسائل دورية توجه في اليوم نفسه، عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، إلى جميع المتنافسين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم.

يمكن أن يتضمن الحوار التنافسي مرحلة اختبار أو تجريب التجهيزات والمعدات العسكرية موضوع الاستشارة.

يتم تكوين اللجنة المكلفة بفحص العروض المتوصل بها في إطار الحوار التنافسي طبقا لأحكام البند الثاني من المادة 87 من هذا المرسوم.

يتم فحص وتقييم العروض المالية للمتنافسين في إطار الحوار التنافسي طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من البند 3 من المادة 87 من هذا المرسوم.

يمكن للسلطة المختصة، في إطار الحوار التنافسي، دعوة اللجنة لإجراء جولة أخيرة من المفاوضات مع المترشح المزمع إسناد الصفقة إليه. ويمكن أن تتعلق هذه المفاوضات بتحسين الشروط العامة للعروض التقنية والمالية والموازنة الصناعية، عند الاقتضاء، ولا سيما فيما يخص الثمن والضمانات المقدمة وأجل التنفيذ وكيفيات الأداء والتمويل.

يحدد إعلان الدعوة إلى المنافسة التاريخ الأقصى لإيداع الأظرفة؛

يتم الأخذ بعين الاعتبار في كل سنة أسقف تعديل شروط تنفيذ الصفقات-إطار والصفقات القابلة للتجديد المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من هذا المرسوم ،المبرمة عن طريق مصنفات إلكترونية.

يمكن أن تكون موضوع طلب عروض محدود، بدون تحديد سقف لمبلغه وبدونإعداد شهادة إدارية، الأعمال التي تهم الدفاع الوطني والتي تكتسي صبغة خاصة وسرية، اعتبارا لطبيعتها ومكان تنفيذها أو تسليمها.

من أجل اقتناء أو صيانة الأجهزة والمعدات العسكرية، يمكن لإدارة الدفاع الوطني، في إطار مساطر إبرام الصفقات المنصوص عليها في هذا المرسوم ،أن تطلب من كل متنافس الإدلاء بكل وثيقة مثبتة تعتبرها ضرورية.

لا يتم إعداد كشف الحساب النهائي العام المنصوص عليه على التوالي في البند

7 من المادة 7 والبند 6 من المادة 8 من هذا المرسوم، إلا بعد استنفاد المبلغ الاجمالي لصفقات الإطار وللصفقات القابلة للتجديد وذلك حتى في حال تجاوز الآجال التعاقدية.

يمكن أن تتضمن الصفقات التي تهم إدارة الدفاع الوطني المبرمة حسب المسطرة التفاوضية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند ااا(من المادة 89 من هذا المرسوم أو حسب مسطرة طلب العروض المحدود أو حسب مسطرة الحوار التنافسي، مقتضى يتعلق بالموازنة الصناعية.

من أجل تقييم العروض ومقارنتها، يجب تحويل مبالغ العروض المعبر عنها بعملات أجنبية إلى الدرهم.

يتم هذا التحويل على أساس السعر المرجعي للدرهم الصادر عن بنك المغرب المعمول به في يوم العمل الأول من الأسبوع السابق للتاريخ الأقصى لإيداع الأظرفة المحدد في إعلان الدعوة إلى المنافسة.

المادة 166

الصفقات المتعلقة بترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة

تخضع صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات المتعلقة بترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة المصنفة طبقا لمقتضيات القانون السالف الذكر رقم 80.22 لمقتضيات هذا المرسوم، مع مراعاة المقتضيات الخاصة التالية:

لا يستوجب اللجوء إلى طلب العروض المحدود المتعلق بمشاريع ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة، تقديم شهادة إدارية؛

يمكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة أعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة؛

يمكن اللجوء إلى الاستشارة المعمارية المفتوحة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع التي تقل ميزانيتها الإجمالية التوقعية لأعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة عن خمسين مليون) 000.000.50(درهم دون احتساب الرسوم؛

يمكن اللجوء إلى المباراة المعمارية عندما يتعلق الأمر بأعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة التي تساوي أو تفوق ميزانيتها الإجمالية التوقعية للأشغال خمسين مليون) 000.000.50(درهم دون احتساب الرسوم، إلا أنه يمكن لصاحب المشروع أن يلجأ أيضا إلى هذه المسطرة بالنسبة للمشاريع التي يقل مبلغها عن هذا السقف؛

يمكن أن تكون موضوع استشارة معمارية تفاوضية دون إشهار مسبق ودون إجراء منافسة، أعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة التي تتطلب خبرة ودراية خاصة في هذا المجال؛

لا يمكن لأتعاب المهندس المتعلقة بمشاريع ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة أن تقل عن خمسة في المائة) 5%(أو أن تتجاوز ثمانية في المائة) 8%(؛ 7. علاوة على الملف الإداري المنصوص عليه في المادة 100 أعلاه، تكون الاستشارة المعمارية المفتوحة، بالنسبة لأعمال ترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة، موضوع نظام استشارة يعده صاحب المشروع ويتضمن الوثائق والمستندات التالية:

مذكرة تبين تجربة المهندس المعماري في مجال ترميم المآثر التاريخية متحقق من صحتها من لدن الهيأة الوطنية للمهندسين المعماريين؛

شهادات أو نسخ مشهود بمطابقتها للأصل سلمها أصحاب المشاريع العامون أو الخواص أو رجال الفن الذين أنجز المهندس المعماري تحت إشرافهم الأعمال المتعلقة بترميم المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة. وتبين كل شهادة، على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال التي قام بتسييرها وتفصيل الأعمال التي أنجزها ومبلغها وسنة إنجازها وكذا اسم الموقع وصفته وتقييمه.

المادة 167

الأعمال المتعلقة بدعم و/أو بتنظيم تزويد البلاد بالحبوب والقطاني والمواد المشتقة

تظل الأعمال المتعلقة بدعم و/أو بتنظيم تزويد البلاد بالحبوب والقطاني والمواد المشتقة خاضعة للمسطرة الخاصة التي يضعها لهذا الغرض المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

المادة 168

عروض تمويل الصفقة بشروط تفضيلية بواسطة تمويلات امتيازية

يمكن قبول عرض التمويل بشروط تفضيلية المقدم في إطار التمويل الامتيازي ضمن معايير اختيار العروض وترتيبها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 من هذا المرسوم.

تحدد كيفيات تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

الباب الثاني عشر: مقتضيات انتقالية وختامية

المادة 169

تاريخ الدخول حيز التنفيذ

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر السادس الموالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينسخ، ابتداء من التاريخ نفسه، المرسوم رقم 12.2.943 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434)20 مارس 2013(المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 170

أحكام انتقالية

تظل المساطر المتعلقة بالصفقات العمومية المعلن عنها، قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، من لدن الدولة والجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية المحددة قائمتها بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 13.3535 الصادر في 24 من محرم 1435)28 نوفمبر 2013(، خاضعة لأحكام المرسوم السالف الذكر رقم 349.12.2.

تظل سارية المفعول، بصورة انتقالية، النصوص المتخذة لتطبيق المرسوم السالف الذكر رقم 349.12.2 إلى حين نسخها أو تعويضها طبقا لأحكام هذا المرسوم.

وحرر بالرباط في 15 من شعبان 1444)8 مارس 2023(.

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف:

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، الإمضاء: فوزي لقجع.

الملحق رقم 1

لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي

اقتناء مساحات إعلانية وإدراجات إعلانية؛

اقتناء التحف الفنية أو العتيقة أو المتعلقة بالمجموعات وحقوق النشر وحقوق الصورة والصوت والتأليف الموسيقي والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والصور والفيديو؛

شراء الكلاب والخيول لحاجات الدفاع الوطني والأمن العام؛

اقتناء الصحف والمجلات والمنشورات المختلفة وأعمال الاشراك؛

اقتناء أسماء النطاقات المخصصة للأنترنت والكلمات الرئيسية على الخط ودعائم أخرى وكذا مرجعية مواقع الويب واقتناء قواعد البيانات؛

اقتناء منتجات الدم القابلة للتحلل وأعمال تجزيء البلاسما؛

شراء العروض الفنية أو اقتناء المصنفات الأدبية أو العلمية أو الثقافية أو الفنية أو القانونية؛

شراء السيارات والآليات لحاجات الدفاع الوطني والأمن العام؛

شراء أو كراء العقارات أو الأراضي؛

اقتناء المعطيات المناخية والمعطيات المتعلقة بالأرصاد الجوية؛

اقتناء الصويرات أو بطاقات لشراء المحروقات وزيوت التشحيم وإصلاح حظيرة السيارات بما في ذلك الدرجات الداوية والبطاقات لأداء الطريق السيار؛

اقتناء الصويرات لتسديد أتاوى الماء والكهرباء والهاتف؛

اقتناء الصويرات لتحمل مصاريف نقل الحقائب الدبلوماسية؛

اقتناء الصويرات للنقل الطرقي أو الجوي للأشخاص داخل المملكة المغربية وفي الخارج واقتناء تذاكر الطائرات؛

الانضمام إلى هيئات وطنية ودولية؛

الاستشارات الطبية؛

الاستشارات أو البحوث القانونية أو العلمية أو التقنية أو الأدبية أو الخبرة الخاصة للأرشيف والمخطوطات والتحف النادرة أو ترميم التحف والقطع الفنية؛

العقود المبرمة بين صندوق التضامن ضد الوقائع الكاربة من جهة، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والمنظمات المتخصصة لشراء تغطية الالتزامات المالية والخدمات ذات الصلة والمصرف التجاري لـ «عقود الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الأصول المالية للصندوق» من جهة أخرى؛

عقود أو اتفاقات الشراكة المبرمة بين الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص، وذلك في إطار دعم ومساعدة المقاولات؛

اتفاقات الشراكة مع شركات الطيران ومنظمي الرحلات من أجل انجاز الخدمات وتمويلها في إطار ممارسة المهام المسندة إلى المكتب الوطني المغربي للسياحة؛ - تكاليف العبور والتخزين والتكاليف ذات الصلة المتعلقة بالتبرعات أو استيراد الأنسجة وكذا السلع التي لم يتم تحديد قيمتها مسبعا؛

تدبير الأداء المتعدد القنوات؛

التوكيلات القانونية)المفوضون الفضائيون والموثقون والمحامون والأطباء(؛

تنظيم معارض المتاحف من لدن المؤسسة الوطنية للمتاحف بما في ذلك الخدمات الأخرى ذات الصلة؛

خدمة التسويق التجاري التي تقدمها البنوك الاستثمارية أو الوكلاء التجاريون أو محامو الأعمال من أجل جذب المستثمرين المحتملين أو العملاء الذين يشكلون جزءا من محفظة زبنائهم؛

خدمة النقل بالمروحية للمرضى؛

العمل المنجز بين بديد المغرب والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛

أعمال التأمين؛

أعمال الربط مع شبكة الكهرباء، شبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي المنجزة من لدن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ووكالات توزيع الماء والكهرباء والشركات المفوض لها بتدبير الخدمة العمومية المتعلقة بالأعمال المذكورة؛

أعمال التكوين المستمر الإلزامي والتكوين التأهيلي الأولي الإلزامي الأدنى الذي توفره الهيئات المعتمدة من لدن الوزرة المعقة بالتجهيز والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛

أعمال التكوين المؤدية إلى الحصول على شهادة والتي تقوم بها مؤسسات التعليم العمومي أو الجامعات؛

أعمال التكوين التي تستلزم كفاءات أو خبرات خاصة، لحاجات الدفاع الوطني والأمن العام؛

أعمال الاستعانة بخبراء لتقييم الأضرار المترتبة على أحداث استثنائية؛

أعمال نقل البعثات المغربية المؤطرة للحجاج المغاربة إلى الحج عبر رحلات جوية؛

-

أعمال نقل المدعوين داخل المملكة المغربية أو من المغرب إلى الخارج أو من الخارج إلى المغرب؛

أعمال نقل المعدات والآليات داخل المملكة المغربية، لحاجات الدفاع الوطني والأمن العام؛ - الأعمال الفندقية وأعمال الإيواء والاستقبال والمأكل لحاجات الدفاع الوطني والأمن العام؛

أعمال الترجمة الفورية، لحاجات الدفاع الوطني والأمن العام؛

الأعمال المنجزة بين مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛

الأعمال البريدية ومصاريف التخليص؛

مواد صيدلية خاصة ومعدات الأعضاء البديلة والأعضاء البديلة بما في ذلك تلك المتعلقة بالأسنان والأجهزة القابلة للزرع.

الملحق رقم 2

لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات-إطار

أ(لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات إطار لمدة ثلاث) 3(سنوات:

الأشغال:

أشغال الصيانة الجارية لشبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء؛

أشغال الصيانة الجارية وتنظيف شبكة الصرف الصحي السائل؛

أشغال صيانة المسالك القروية؛

أشغال صيانة شبكات الري؛

أشغال صيانة الطرق؛

أشغال الصيانة والمحافظة على تجهيزات التفريخ ومحطات معالجة المحار لأنشطة تربية الأحياء المائية؛

أشغال الصيانة والمحافظة على المنشآت المائية المتعلقة بالسدود والتجهيزات المرتبطة بها باستثناء الإصلاحات الكبرى مثل تجديد المنشآت والتجهيزات وترميمها وتحديها؛

أشغال صيانة وإصلاح المباني التقليدية والتاريخية والعتيقة؛

-أشغال التنظيف والجرف؛

أشغال إعادة التشجير؛

أشغال وأعمال وضع وإزالة عدادات الماء الصالح للشرب والكهرباء.

التوريدات:

اقتناء ترخيص استعمال البرامج المعلوماتية؛

صنع واقتناء وتوريد الأقمشة ومنتوجات النسيج ومواد ولوازم البذلة التنظيمية؛

توريد الأشرطة المغناطيسية والتوريدات الضرورية لتشغيل أجهزة إنتاج الفيديو؛

توريد الوقود وزيوت التشحيم والعجلات والإطارات الداخلية والبطاريات؛

توريد خراطيش لتلقيح السحاب؛

توريد مواد الاحتراق ومواد التدفئة؛

توريد أفلام التصوير بالأشعة؛

توريد اللوازم الطبية المستهلكة والخيوط الجراحية؛

توريد المطاطيات الهيدروكاربونية المتعلقة بأشغال صيانة الطرق؛

توريد معدات ومنتوجات محاربة الحريق؛

توريد معدات وأدوات التعدين ومعالجة المعادن؛

توريد المعدات المائية والهيدروميكانيكية والكهربائية والقنوات والتصريف وتوابعها؛

توريد الأدوية والغازات الطبية مع التركيبات اللازمة؛

توريد قطع غيار حظيرة السيارات والآليات؛

توريد النباتات والأغراس والجوزات المطعمة والمختارة والبذور والأسمدة؛

توريد الأوعية المخصصة لتربية الأغراس أو تربية الأحياء المائية؛

توريد المنتوجات الغذائية للاستعمال البشري أو الحيواني؛

توريد المنتوجات الاستهلاكية المتعلقة بالتحليلات البيولوجية والفيزيو-كيميائية والبكتريولوجية والميكروبيولوجية والسمية بما في ذلك المصنوعات الزجاجية؛

توريد المنتوجات الاستهلاكية المتعلقة بالأجهزة المعلوماتية؛

توريد المنتوجات الاستهلاكية المتعلقة بخدمات الطبع؛

توريد منتوجات لتصفية الدم مع أو بدون التركيبات الضرورية؛

توريد منتوجات المعالجة للاستغلال العادي للتركيبات؛

توريد منتوجات مطهرة مع توفير أجهزة التغشية؛

توريد المنتوجات والمواد الأولية الصيدلية؛

توريد الأطراف الاصطناعية وتقويم العظام؛

توفير وسائل التسجيل الفوتوغرافية والفونوغرافية والمغناطيسية والإلكترونية؛

توريد المتفجرات ولوازم الرماية؛

توريد مواد البناء؛

توريدات المواد الاستهلاكية للحماية الشخصية؛

توريد منتوجات الأقمار الصناعية.

الخدمات:

التحليلات والاختبارات الفيزيو-كيميائية والبكتريولوجية والميكروبيولوجية والسمية التي تقوم بها مختبرات التحليلات المؤهلة؛

المساعدة والاستشارة المحاسباتية والضريبية والقانونية؛

المساعدة التقنية في مجال الرامح المعلوماتية ومواقع الويب؛

جمع المنتوجات البيولوجية؛

جمع المنتوجات الدموية؛

جمع ومعالجة النفايات الطبية؛

جمع ومعالجة وتبييض الملابس؛

مراقبة وتحليل العينات المأخوذة من المنتوجات والمعدات والمواد الخاضعة لمعايير إلزامية؛

المراقبة التقنية للمعدات والأثاث؛

استقصاء لدى فئات المسافرين و/أو الفاعلين السياحيين و/أو الناقلين و/أو الصحفيين و/أو أي جهة لها مصلحة سياحية؛

دراسة استقصائية لدى الأسر؛

صيانة وإصلاح الطائرات والوحدات المقاتلة المتنقلة ومجموعها ومجموعاتها الفرعية وكذا تجهيزات الدعم الخاصة بها بما في ذلك توريد قطع الغيار؛

صيانة وإصلاح المعدات والآليات؛

تجارب الهندسة المدنية؛

تجارب ومراقبة مطابقة مواد البناء للمقاييس والقواعد التقنية؛

دراسة وتحليل المياه؛

الدارسات الجيوتقنية؛

الدارسات المتعلقة باختيار القطع الأرضية والتحليلات التي تجرى على الهرة؛

تقييم جورة خدمات شبكات الاتصالات العمومية؛

الخبرة المتعلقة بالمنشآت المائية؛

الخبرة والمراقبة التقنية على البنايات والمنشآت الفنية؛

الخبرة والمراقبة التقنية للمزارع البحرية؛

تكوين الموظفين والمستخدمين؛

تأويل مقاسات فحص السدور؛

كراء تجهيزات)معدات وبرامج معلوماتية(التصوير الطبي لا سيما التصوير بالرنين المغناطيسي) IRM(والماسح الضوئي الطبي) scanner(؛

كراء التجهيزات)معدات وبرامج معلوماتية(الطبية والتقنية لتصفية الدم بما في ذلك توريد المنتوجات الاستهلاكية لتصفية الدم)المنتوجات الاستهلاكية(؛

كراء المعدات السمعية البصرية والخاصة بالمؤتمرات؛

كراء الطائرات من أجل المعالجة الجوية للحشرات الغابوية ومكافحة الطفيليات والآفات الزراعية؛

كراء التجهيزات المعلوماتية؛

كراء المعدات والآليات؛

صيانة ومعايرة التجهيزات التقنية والمعدات والبرامج المعلوماتية والمحافظة عليها؛

العمليات المتعلقة بالتفريغ على الأرصفة للمعدات والأثاث والمواد المختلفة وعمليات العبور والمناولة والشحن والتخزين والتدخلات المرتبطة بها؛

عمل صيانة وإصلاح التجهيزات التقنية والكهربائية والإلكترونية والعلمية والطبية والخاصة بالاتصالات، بما في ذلك توريد قطع الغيار؛

عمل المناولة على البر والماء؛

أعمال المساعدة التقنية الخاصة بالتجهيزات العسكرية؛

أعمال غسيل الكلى؛

أعمال الاستنساخ، بما في ذلك نسخ التصاميم؛

الأعمال الطبوغرافية وأعمال قياس أعماق البحار المتعلقة بإنشاء مزارع تربية الأحياء المائية؛

المأكل والإيواء؛

ترجمة الوثائق؛

نقل الأموال؛

نقل ومناولة المعدات والأثاث والمنتوجات والوثائق؛

نقل الافراد والمعدات الموجهة إلى القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي؛

النقل الصحي بالمروحية.

ب(الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات إطار لمدة) 5(سنوات:

توريد كواشف المختبرات مع توفير الآلات)معدات المختبر(؛

توريد المنتوجات الاستهلاكية لتصفية الدم مع توفر المولدات؛

تدبير الأرشيف.

الملحق رقم 3

لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات قابلة للتجديد

أ(لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات قابلة للتجديد لمدة ثلاث) 3(سنوات:

الأشغال:

أشغال صيانة المساحات الخضراء والمحافظة عليها.

التوريدات:

اقتناء معطيات نظام المعلومات الجغرافية والمناخية ومعطيات نظام معلومات المحيطات وقياسات الأعماق؛

اقتناء صور الأقمار الصناعية.

الخدمات:

تدقيق المصنعين ووكلاء المصنعين أو بائعي العربات ومطابقة العربات المعروضة للبيع في السوق المغربية؛

تدقيق شبكات ومراكز الفحص التقني؛

التدقيق والمراقبة الخارجية لمؤسسات تعليم السياقة والتربية على السلامة الطرقية والتكوين المهني المرخصة؛

صيانة الآليات ومعدات الورش؛

صيانة وإصلاح التجهيزات المعلوماتية)معدات وبرامج معلوماتية وحزمات البرامج(؛

صيانة وإصلاح التجهيزات التقنية والكهربائية والإلكترونية والعلمية والطبية والمتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية بتوريد أو بدون توريد قطع الغيار؛

صيانة ونظافة المباني الإدارية والبستنة؛

حراسة ومراقبة البدايات والمواقع الإدارية الأخرى؛

عمل مكافحة الحيوانات الضالة؛

عمل مكافحة مصادر الإزعاج)إبادة الحشرات والفئران من المباني والمحلات الاستشفائية(؛

أعمال التدقيق والمساعدة والاستشارة القانونية والمحاسباتية والضريبية؛

أعمال نقل الجرض والمرضى والتمريض وإعداد الفواتير ومعالجة كشف المرتبات والكتابة الطبية والاستقبال والمساعدة؛

أعمال مراكز النداء والتسويق الإلكتروني والخدمات عن بعد.

ب(الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع صفقات قابلة للتجديد لمدة) 5(سنوات:

إيواء النظم المعلوماتية والتدبير المعلوماتي لها؛

كراء تجهيزات إنتاج الغازات الطبية بما في ذلك المواد المستهلكة وصيانة هذه التجهيزات؛

كراء إجازات باستعمال البرامج المعلوماتية؛

كراء وسائل النقل) السيارات والحافلات(بسائق أو بدون سائق وبتوريد أو بدون توريد الوقود ومواد التشحيم.

الملحق رقم 4

لائحة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع سندات طلب ا. الأشغال:

أشغال تهيئة المساحات الخضراء بتوريد أو بدون توريد البذور والأغراس؛

أشغال تهيئة المنشآت العسكرية وصيانتها؛

أشغال تهيئة المباني الإدارية وصيانتها وإصلاحها؛

أشغال تهيئة وصيانة وإصلاح المساكن العسكرية؛

أشغال تهيئة المنشآت والطرق والشبكات وصيانتها وإصلاحها؛

أشغال تجهيز وتقوية وحدات التوتر المتوسط/التوتر المنخفض لشبكة الكهرباء؛

أشغال تركيب المعدات المختلفة؛

أشغال ربط وتمديد شبكة الماء الصالح لشرب والكهرباء؛

أشغال الوصل بشبكة التطهير والتنظيف.

التوريدات:

اقتناء الملصقات والمواد الإشهارية؛

اقتناء الحيوانات؛

اقتناء لوازم تصحيح البصر واللوازم المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

اقتناء مواد العقاقير والمعدات الحديدية الصغيرة والكهرباء والنجارة والسباكة الصحية؛

اقتناء الملابس؛

اقتناء الشارات والميداليات والتماثيل والشعارات والأعلام والصور؛

اقتناء الوقود وزيوت التشحيم؛

اقتناء الحقائب والكتب واللوازم المدرسية وأدوات التدريس؛

اقتناء الخرائط الجغرافية والطبوغرافية والجيولوجية والتصوير الجوي؛

اقتناء لوازم المكتب والوثائق؛

اقتناء مواد البناء؛

اقتناء المعدات السمعية البصرية والصوتية وتسليط الضوء؛

اقتناء معدات الإنارة العمومية؛

اقتناء معدات تشخيص وتعقب الأخطاء ومعدات الكشف عن الأخطاء وإشارتها ومعدات القياس؛

اقتناء معدات الملاحة والإرسال؛

اقتناء المعدات الأمنية ومعدات الوقاية من الحريق؛

اقتناء معدات النقل والصهاريج والآليات؛

اقتناء المعدات الكهربائية والمولدات الكهربائية والمضخات الكهربائية والمضخات ذات محرك للورش؛

اقتناء معدات وأجهزة الغوص؛

اقتناء معدات وأثاث المكتب؛

اقتناء المعدات التقنية والبرامج المعلوماتية والمعدات المعلوماتية؛

اقتناء المعدات والكابلات وصناديق التوزع والأعمدة وغيرها من اللوازم للربط بالتوتر المتوسط والتوتر المنخفض؛

اقتناء معدات ولوازم الرياضة والأسرة والغسيل والنوم والمطابخ ومغاسل الثياب؛

اقتناء المواد الأولية للمختبر ت وللتدريس؛

اقتناء المواد الأولية للنسيج والجلد وتسفير الوثائق وغيرها؛

اقتناء الأدوية؛

اقتناء أثاث المكتب والتدريس والمختبر والمعرض؛

اقتناء الأوراق والمطبوعات؛

اقتناء قطع الغيار والعجلات المطاطية الخاصة بالعربات والآليات؛

اقتناء قطع الغيار الخاصة بالأجهزة الطبية والتقنية؛

اقتناء قطع الغيار الخاصة بالمعدات التقنية والمعلوماتية؛

اقتناء المنتوجات الغذائية للاستعمال الحيواني؛

اقتناء المنتوجات الغذائية للاستعمال البشري؛

اقتناء المنتوجات الكيميائية والمختبرية ومبيدات الآفات الزراعية ومبيدات الحشرات؛

اقتناء منتوجات الطبع والنسخ والتصوير؛

اقتناء المنتجات الصيدلية غير الدوائية والغازات الطبية وكواشف المختبرات؛

اقتناء مواد لمعالجة الماء الصالح للشرب؛

اقتناء المواد البيطرية ومواد تربية الأحياء المائية؛

توريد صغار الأسماك وخلاف المحار وفسائل الطحالب والحيوانات البحرية والأسماك؛

توريد الأسمدة والبذور والنباتات والأغراس والرفوف؛

توريد المعدات الطبية والتقنية وقطع الغيار الخاصة بها؛

توريد مواد الاحتراق ومواد التدفئة؛

توريد الأفلام والمنتوجات الإشعاعية؛

توريد اللوازم الطبية المستهلكة والخيوط الجراحية؛

توريد الأجهزة الطبية والتقنية؛

توريد الأطراف الصناعية وقوالب تقويم العظام؛

توريد الأكياس ومواد التلفيف؛

توريد الأواني الزجاجية والمعدات الصغيرة وأدوات المختبر؛

توريد المنتوجات الاستهلاكية للأسنان؛

توريدات وقطع الغيار الخاصة بالمعدات التقنية والمعلوماتية؛

توريدات ومنتوجات الصيانة والتنظيف؛

توريدات من أجل التدشين ووضع حجر الأساس؛

توريدات معالجة من أجل الأرشيف والحفاظ الوقائي عليه.

الخدمات:

اقتناء مقالات أو تقارير أو صور من لدن صحفي يعمل لحسابه الخاص) achat

)de piges؛

اقتناء أو تطوير أو إنتاج أو المشاركة في إنتاج برامج أو أفلام موجهة للبث من لدن هيئات الإذاعة والتلفزة وعلى المواقع الإلكترونية وكذا اقتناء وقت البث؛

جمع منتوجات بيولوجية ودموية؛

-المراقبة والخبرة التقنية؛

إدارة وتنشيط ومشاركة الفنانين والمثقفين والمحاضرين والتقنيين في التظاهرات والأنشطة الثقافية؛

صيانة وإصلاح البرامج المعلوماتية وحزمات البرامج؛

صيانة وإصلاح التجهيزات المعلوماتية؛

صيانة وإصلاح المعدات التقنية والأثاث والمنشآت التقنية؛

الصيانة ونزع الغبار والمعالجة الكيميائية للأرشيف والكتب؛

الدارسات والاستشارة والتكوين؛

كراء الآليات ووسائل نقل المعدات والمواد والآليات؛

كراء الشاحنات الصهريجية؛

كراء المعدات والأثاث؛

كراء وسائل نقل الأشخاص)السيارات والحافلات(؛

كراء القاعات والمدرجات وأثاث المعرض؛

تركيب وتفكيك المعدات المائية والكهرميكانيكية؛

تنظيم التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية؛

أعمال البستنة والحرسة والتنظيف؛

أعمال المساعدة والاستشارة التقنية والقانونية والمحاسباتية؛

أعمال صيانة العربات والآليات؛

أعمال صيانة وإعادة التوازن ومعايرة وإصلاح معدات المختبر؛

أعمال الطبع والسحب والنسخ والتصوير؛

أعمال مركز النداء ومركز التسويق عن يعد ومركز الخدمات عن بعد؛

أعمال جمع ومعالجة النفايات الاستشفائية؛

أعمال جمع الملابس ومعالجتها وغسلها؛

أعمال مراقبة نقاط العد؛

أعمال مراقبة وتحليل العينات المأخوذة من المنتوجات والمعدات والمواد الخاضعة لمعايير إلزامية؛

أعمال النقل؛

أعمال إبادة الحشرات والفئران وأعمال مكافحة الحيوانات الضالة؛

أعمال إحداث أدوات التدبير التقني والكشف عن التسربات؛

أعمال الإشهار والتوعية ودعامات متعددة الوسائط؛

أعمال تجديد وإعادة شحن طفايات الحريق؛

الأعمال الفندقية وأعمال الايواء والاستقبال والمأكل؛

الأعمال الجيوتقنية وأعمال المختبر؛

الأعمال الطبية والاستشفائية وأعمال الفحص بالأشعة والتحليلات الطبية ونقل الجرحى والمرضى؛

الأعمال الطبوغرافية وأعمال المحيطات؛

الترجمة الفورية وترجمة الوثائق والمصنفات الأدبية أو العلمية أو الثقافية أو القانونية؛

النقل والشحن والتخزين والعبور.

قواعد لقرارات صادرة عن محكمة النقض

تقديم مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

.....

الظهير الشريف رقم 1.84.177

الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك القانون كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 70.24

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك كما تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 270.24

الحمد لله وحده

الطابع الشريف بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 19 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الباب الأول:

أحكام عامة

المادة الأولى -3

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير مركبة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 31423) أكتوبر 2002) كما تم تغييره

---

1 الجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405 (103) أكتوبر (1984) ص

930

2 - الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 (29) يناير (2026) ص 842

3 - تم تغيير وتتميم المادة الأولى أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.02 صادر في شعبان - 1447 (22) يناير (2026) الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 (22) يناير (2026) ص 843

2

وتتميمه، و التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية، أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.

المادة الأولى مكررة

يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون

الأجر: الأجر الصافية من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة ادناه.

ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد

الكسب المهني
الكسب الذي تحصل عليه المصاب صافيا من الضريبة مقابل مزاولته النشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضي أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.

ثم تتميم المادة الأولى بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847.

3

القسم الثاني:

التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة الثالثة 7

الطلب الدراسات والشؤون القانونية

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب

أ) في حالة عجز مؤقت عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.

لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.

يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، وقسمة الناتج على عدد أيام السنة

ب) في حالة عجز بدني دائم التعويض عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن عجز

المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

تم تغيير وتتميم المادة الثالثة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843

5

القسم الثالث:

التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة الرابعة

إذا نتج عن الحادثة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقدوه من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

الزوج: ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده إذا تعددت الأرامل استحقت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه) :

الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين: ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

يحدد بنص تنظيمي المبلغ الأدنى المصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.

تم تغيير وتتميم المادة الرابعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843.

6

الباب الثالث:

قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

قسم تمهيدي الشواهد الطبية

المادة الرابعة مكررة

يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:

1- شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة

2 - شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية الأولية:

3 شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني دائم أو بدونه

4- شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.

في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه

تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.

تم تتميم المادة الرابعة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847.

7

القسم الأول: تعويض المصاب

المادة الخامسة 10

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار

العناصر التالية:

-1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه ادناه "ب"

رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب".

وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار من المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية:

رأس المال المعتمد = رأس المال 1 + (اجر المصاب - الأجر 1) / (الأجر 2 - الأجر 1) × (رأس المال 2 - رأس المال 1)

بحيث يكون

الأجر 1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.

الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب

رأس المال :1 : هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال 2 هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب

2 - نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المحدد بنص تنظيمي على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال المعتمد أقل من خمس (5/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند 1 أعلاه.

---

10 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 843

8

المادة السادسة 11

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني. ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه

المادة السابعة 12

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المتخذ أساسا لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب باعتبار الأجر أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطا مماثلا لما يقوم به.

المادة الثامنة 13

إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول المومأ إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضا وفقا للأسس التالية:

ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلقن تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة الباكالوريا أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة

ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بعد حصوله على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة

---

11 تم تغيير وتتميم المادة السادسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

12 تم تغيير وتتميم المادة السابعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

13 ثم تغيير وتتميم المادة الثامنة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844

9

ثلاثة أمثال للمبلغ الأنف الذكر إذا كان المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة التاسعة 14

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.

المادة العاشرة 15

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

1) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر

للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب والمبلغ الأجر

أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه

ب الألم الجسماني: 5%% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (1) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10 % إذا كان مهما جدا :

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

---

14 - تم تغيير وتتميم المادة التاسعة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844 15 تم تغيير وتتميم المادة العاشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844.

10

إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية % 5 : من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 10% إذا كان مهما و % 15 إذا كان مهما جدا:

إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية 25% :من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و % 30 إذا كان مهما و % 35 إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند) د (بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم % 10 يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع

د العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية

-تعجيل الإحالة إلى التقاعد 20% : من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

فقدان أهلية الترقي 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة

المهنية 10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

هـ (العجز البدني الدائم الذي يؤدى إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

انقطاعا نهائيا 25% :من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب

انقطاعا شبه نهائي 15% :من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

11

القسم الثاني:

تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة الحادية عشرة 16

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المائوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصابة

1- الزوج ..... 25% ،

وإذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40%

و الذي يقسم عليهن بالتساوي

2 - الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر... 25%

ب (من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة 20%

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة 15%

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر 10%

ه الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان معها القيام بسد حاجياتهما و ذلك دون اعتبار السن% 30 .....

3- الأصول لكل من الأب والأم..... 10%

إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته

30 %، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.

4- المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه، الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد ..... 10%.

---

16 ثم تغيير وتتميم المادة الحادية عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 844.

12

5- الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك ..... 15% للجميع

تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب.

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في (د) من البند 2 والبنود 3 و 4 و 5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة الثانية عشرة

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و 2 و 3 و 4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الثالثة عشرة 17

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الرابعة عشرة 18

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في

4 جمادى الأولى 1435 (6) مارس 2014 .

1- تم تغيير وتتميم المادة الثالثة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845. 1 تم تغيير وتتميم المادة الرابعة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

13

الباب الرابع:

كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة 19

الطلب الدراسات والشؤون القانونية

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه

1) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد، ثلث (3/1) مبلغ التعويض المستحق للمصاب، و يرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959)، كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشر بعده.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع (4/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال

المادة السادسة عشرة 20

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

---

19 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845 20 ثم تغيير وتتميم المادة السادسة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

14

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة -21-

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاولة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة -22-

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا ، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاولة أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.

ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني - عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض التالي بيانها :

21 نسخت وعوضت المادة السابعة عشرة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

---

22 تم تغيير وتتميم المادة الثامنة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 845

15

نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية

نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال

وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني

نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية

غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار .

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقاولة المؤمنة باتفاق مشترك في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقاولة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقاولة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك يمكن للمقاولة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقاولة التأمين تلقائيا بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

16

وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مقاولة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقاولة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مقاولة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة 23

يجب على مقاولة التأمين أن تقوم خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقاولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مقاولة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لتوصله بمقترحالتعويض بقبوله أو رفضه المبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقاولة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين

يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.

---

20 تم تغيير وتتميم المادة التاسعة عشرة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

17

المادة العشرون 24

يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم الى مقاولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه.

وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة العشرون مكررة 25

لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة

المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم

الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.

الباب السادس

التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون 26

إذا لم تدفع مقاولة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% و لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

---

24 نسخت و عوضت المادة العشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

25 تم تتميم المادة العشرون بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847

26 ثم تغيير وتتميم المادة الحادية والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون 27

تطبق أحكام المادة 279-1 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاولة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون 28

مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي،

حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاولة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

---

27 نسخت وعوضت المادة الثانية والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846. 20 نسخت و عوضت المادة الثالثة والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

19

يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الزجري.

المادة الرابعة والعشرون 29

تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقاولة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاولة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاولة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون 30

يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مقاولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف

استثنائية. وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

---

20 نسخت و عوضت المادة الرابعة والعشرون بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847. 30 تم تغيير وتتميم المادة الخامسة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

20

المادة السادسة والعشرون -31-

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم

1 - من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر

2 - من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض

3 - على إثر حوادث تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون 32

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار

المادية اللاحقة بالمركبة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة السابعة والعشرون مكررة -33-

يحدد الإيراد، بصفة انتقالية إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4) أكتوبر (1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.

---

11 تم تغيير وتتميم المادة السادسة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846

12 تم تغيير وتتميم المادة السابعة والعشرون بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 846.

13 ثم تتميم المادة السابعة والعشرون بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 70.24 السالف الذكر، ص 847

21

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984 ، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الأنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء: محمد كريم العمراني.

22

.....

.

.....

.....

العمل القضائي

قضاء محكمة النقض

(قرار عدد 576/ 2 صادر بتاريخ 26/05/2021 في الملف الاجتماعي عدد 1928/5/2/2019) (غير منشور

الذي جاء في حيثياته، أنه بالرجوع إلى وثائق الملف وخاصة تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الخبير الدكتور المختار الحضيكي المأمور بها ابتدائيا فإنه حدد نسبة العجز في 25 في المائة بعد أن كشف على الضحية بصفة | مدفقة وهو طبيب مختص في طب الشغل الشيء الذي جعله مختصا في نوعية الإصابة، كما أن المصاب قد أثبت | مادية الحادثة بواسطة الشاهد المستمع إليه

بجلسة البحث المجرى استئنافيا ويتعلق الأمر بالمسمى بوجمعة الفرقان الذي صرح بعد أدائه اليمين القانونية أنه يشتغل مع المطلوب في النقض بالضيعة وأن الأخير تعرض | الحادثة شغل بعد دخول حشرة من نوع دبور في أذنه وأنه حاول مع أجراء آخرين إخراجها غير أنهم تعذر عليهم ذلك، فحين اعتمد القرار على تقرير الخبرة معتبرا في ذلك أن الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل نتج عنها صمم | يكون معللا بما فيه الكفاية ولم يخرق أي من المقتضيات المستدل بها.

قرار عدد 2/856 صادر بتاريخ 10/07/2020 في الملف الاجتماعي عدد 1382/5/2/2018 (غير منشور)

حيث لأن كانت محكمة الموضوع لها سلطة تقدير شهادة الشهود وتقييمها والتي لا سلطة المحكمة النقض عليها -إلا من حيث التعليل، فقد تبين من جلسة البحث المأمور بها استئنافيا أن المحكمة استمعت إلى الشاهدين | عبد الهادي النيلي ومحمد أباري، واستخلصت من شهادتهما قيام علاقة الشغل بين طرفي الدعوى وثبوت مادية | حادثة الشغل خلال وقت العمل، وقدمت شهادة الإثبات على شهادة النفي الذي تمسك بها الطالب، بحيث صرح | الشاهد الأول بأنه بتاريخ 28/6/2014 حضر عنده المستأنف أي المطلوب وهو مصاب على مستوى أصبع يده اليسرى (الإبهام) طالبا منه النجدة وأوصله إلى أخيه عبد الله النيلي الذي نادى على سيارة الأجرة لإيصال الضحية | إلى المستشفى لتلقي العلاج، وبقي الشاهد يحرس محل العمل إلى حين أن حضر المستأنف عليه أي الطالب وأخبره | بما وقع، فقرر المشغل الالتحاق بالمستشفى للاطمئنان على صحة المستأنف (المطلوب) مما تكون معه المحكمة | قد أعملت سلطتها التقديرية استنادا إلى ما راج أمامها بجلسة البحث مع الشاهدين وطبقت قواعد الترجيح في تقديم المثبت على النافي، فضلاً عن ذلك أن الطالب صرح بجلسة البحث بأن المطلوب يعمل بالقطعة كلما احتاج | إليه وما زال يمارس عمله لديه، وأن نفي الطالب علاقة الشغل مع المطلوب تفنده تصريحاته السابقة، وهي معطيات تفيد أولا ثبوت علاقة الشغل بين طرفي الدعوى، وثانياً ثبوت مادية حادثة الشغل خلال وقت العمل فجاء قرارها معللا تعليلا كافياً.

قرار عدد 2 /372 صادر بتاريخ 24/06/2020 في الملف الاجتماعي عدد 786/5/2/2018 غير منشور)

لكن، حيث إنه لما كانت مقتضيات الفصل 3 من ظهير 1963/06/02 تنص على أنه تعتبر بمثابة حادثة شغل | الحادثة كيفما كان سببها التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل شخص سواء كان أجيراً أو يعمل بأية | صفة كانت وفي أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة مؤاجرين وإما لحساب رؤساء المقاولات المبينة بعده ولو كان المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحاً وذلك حتى ولو كانت هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة، وكانت -أحوال المشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو زادت في خطورته، اللهم إذا برهن المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة لأمراض، فإن المطلوب في النقض حينما تعرض للحادثة على إثر سقوطه من | إحدى السلالم لما كان يقوم بطلاء إحدى الواجهات لفائدة الطالبة حسب الثابت من محضر الضابطة القضائية المؤرخ في 2008/09/02 ، ومن خلال تصريحات المصرحين | المدونة به وتحت تبعيتها

تكون الحادثة التي حصلت له بمناسبة العمل وتكتسي صبغة مهنية ومشمولة بمقتضيات ظهير 1963/02/06 ، ولا مجال للتمسك بكون المطلوب كان يشتغل لدى الطالبة بصفة عرضية، على اعتبار أن | الفصل 3 أعلاه لم يشترط في المصاب بالحادثة أن يعمل لدى المشغل بصفة مستمرة وبشكل رسمي، والمحكمة | المطعون في قرارها لما اعتبرت الحادثة التي تعرض لها المطلوب تكتسي صبغة حادثة شغل ورتبت الآثار القانونية | على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس ولم تخرق المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

قرار عدد 2 / 140 صادر بتاريخ 02/05/2020 في الملف الاجتماعي عدد 1381/5/2/2018 غير منشور)

لكن حيث إن الثابت من تصريح الطاعن بمحضر الضابطة القضائية المنجز إثر الحادثة التي تعرض لها الضحية | الهالك أن علاقة الشغل ثابتة حيث أوضح أن الشاحنة التي كانت سبباً في الحادثة وإن كانت على ملكية المسمى العمراني الزريف إلا أن الطاعن ونظراً لاحتياجه لها فقد استعارها من هذا الأخير وشغل المالك على متنها مقابل | أجر أسبوعي قدره 500 درهم، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما انتهت إلى قيام علاقة الشغل مع | الطالب تكون قد بنت قرارها على أساس سليم.

.)قرار عدد 1337/2 صادر بتاريخ 27/11/2019 في الملف الاجتماعي عدد 1994/5/2/2019 (غير منشور

لكن حيث إنه بالرجوع إلى وثائق الملف كما هي معروضة على قضاة الموضوع، وعلى الخصوص تقرير الخبير المنتدب الذي جاء في تقريره أن وفاة مورث المطلوبين كانت بتاريخ 2008/10/23 لها علاقة سببية بينها وبين الحادث، وتتجلى في المضاعفات الناتجة عن الاستلقاء على الظهر مما تكون المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه | التي اعتبرت والحال ما ذكر أن العلاقة السببية بين الحادث والوفاة ثابتة وأن الحادث يعتبر حادث شغل، بدعوى | أنه لم يثبت أن الضحية كان مصابا بالمرض في القلب أو ضيق التنفس، تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا | غير خارقة لأي مقتضى وعللت قراراها بما فيه الكفاية ..

قرار عدد 1208/2 صادر بتاريخ 30/10/2019 في الملف الاجتماعي عدد 965/5/2/2018 غير منشور).

لكن إنه خلافا لما تمسكت به الطاعنة، ذلك أنه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 3 من ظهير 1963/02/06 | فإنها تنص على أنه تعتبر بمثابة حادثة للشغل الحادثة كيفما كان سببها التي تصيب من جراء الشغل أو عند القيام به كل شخص سواء كان أجيرا أو يعمل بأية صفة كانت وفي أي محل كان إما لحساب مؤاجر واحد أو عدة -مؤاجرين وإما لحساب رؤساء المقاولات المبنية بعده ولو كان المؤاجر لا يزاول مهنة تدر عليه ربحا وذلك لو كانت | هذه الحادثة ناجمة عن حالة قوة قاهرة وكانت أحوال الشغل قد تسببت في مفعول القوة الطبيعية أو زادت في خطورته، اللهم إذا برهن المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب بالحادثة عرضة سهلة للأمراض والثابت من أوراق | الملف

ومنها المحضر البحري المنجز بتاريخ 2010/04/13 من طرف مدير المركب والذي يشهد من خلاله أن الهالك | كان يعمل ميكانيكيا على ظهر باخرة الصيد المسماة السملالي رقم 8328، وأن البحارين أيت أحيا وخداف عبد الحق شاهداه يسقط بمكان
العمل القضائي

قضاء محكمة النقض

الآلات بالباخرة، وبأن حالته لا تنم عن الحياة، وأن هذه الحادثة وقعت بتاريخ 2010/04/12 والمحكمة مصدرة | القرار المطعون فيه لما اعتبرت وفاة الهالك ناتجة عن حادثة ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد التزمت بمقتضيات الفصل 3 أعلاه وعللت قرارها تعليلا سليما أمام عدم إثبات المؤاجر أو المؤمن على أن المصاب | بالحادثة كان عرضة سهلة للأمراض ..

1016/5/1/2013 قرار عدد 461 صادر بتاريخ 18/02/2015 في الملف الاجتماعي عدد

تعاقد مع مقاولة وفاة صاحب المقاولة على إثر سقوطه أثناء العمل انتفاء علاقة التبعية بين الطرفين . عدم قيام | حادثة شغل.

لما ثبت أن المطلوب أنكر علاقة الشغل الرابطة بينه وبين الضحية الهالك الذي لم يكن مستخدما معه أو تابعا | له أو أنه يعمل تحت إشرافه أو مراقبته، وإنما كان مقاولا في الصباغة يشتغل على شكل مقاولة صغيرة مستقلة | تشغل عددا من العمال، وأنه لم يكن يتواجد باستمرار بمكان العمل، وإنما كان يزوره المراقبة درجة انجاز الأشغال | من طرف مستخدميه، وأن الهالك تعاقد معه من أجل صباغة منزله وسلمه تسبيقا عن عمله، وهو ما لم يكن | محل منازعة من طرف الورثة، فإن الاتفاق بين صاحب المنزل والهالك على صباغة منزله وتسليمه تسبيقا عن | عمله لا يشكل حجة كافية على وجود علاقة التبعية بينهما ولا يترتب عنها قيام حادثة الشغل» . (منشور بنشرة | قرارات محكمة النقض الغرفة الاجتماعية عدد 19 الصفحة 103 وما يليها).

قرار عدد 708 صادر بتاريخ 26/05/2011 في الملف الاجتماعي عدد 982/5/1/2010

حادثة طريق . سفر مأذون به الانحراف عن الطريق العادية عرضا.

الأجير المأذون له من طرف مشغله بالتنقل في إحدى المدن الحضور نشاط نقابي، والذي تعرض أثناء الطريق | الحادثة سير فإن الحادثة الطارئة له تعتبر بحسب مفهوم الفصل 6 من ظهير 1963/02/06 حادثة شغل، ذلك | أنها وقعت له في مسافة الذهاب والإياب بين محل الشغل ومحل إقامته الأصلي، علما أن انحرافه عرضا عن الطريق العادي، لأخذ قسط من الراحة والاستجمام، لا يؤدي إلى انفصام علاقة التبعية بينه وبين مشغليه». المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بلال العشري، الطبعة الثانية.

1063/1/2008 قرار عدد 2858 صادر بتاريخ 26/08/2009 في الملف الاجتماعي عدد

إن حادثة الطريق المقرونة بحادثة الشغل واقعة مادية يمكن إثباتها أو نفيها بجميع وسائل الإثبات المقررة قانونا.

لا تكفي الحادثة في ذاتها، والإدلاء بما يفيد العلاقة الشغلية، وإنما يتعين أن تتحقق الشروط التشريعية لوصف الحادثة بحادثة طريق..... المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بلال العشري، الطبعة الثانية)
393/5/1/2008 قرار عدد 548 صادر بتاريخ 13/05/2009 في الملف الاجتماعي عدد

حادثة الطريق الطارئة للضحية عندما كان يسوق ناقلة في ملكية مشغله بمناسبة عمله تعتبر حادثة شغل، ولا يكفيه لدفع مسؤولية المشغل مجرد ادعاء وقوع الحادثة في مكان يبعد عن المكان الاعتيادي الذي كانت تنتقل منه السلع المنقولة، وأن هذا الأخير أخذ الناقلة بدون إذن المشغل بل يتعين عليه إثبات ذلك أمام قضاة الموضوع.

المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والا مراض المهنية للدكتور بلال العشري الطبعة الثانية.

120/5/2006 قرار عدد 486 صادر بتاريخ 24/05/2006 في الملف الاجتماعي عدد

حادثة طريق مسافة الذهاب للعمل - مرآب العمارة الحادثة تعتبر حادثة شغل.

لاعتبار المرآب جزء من السكن يشترط أن يكون خاصا أي لا يدخل ضمن الأجزاء التي تنظمه الملكية المشتركة. ولما كان الاستعمال المشترك لمرآب العمارة مخول لساكنيها فإنه لا يمكن

والحالة هذه القول بأنه جزء من سكن الأجيرة، وتعتبر الحادثة التي تعرضت لها هذه الأخيرة حين غادرت مسكنها | بهدف التوجه إلى مقر عملها خلال المسافة الفاصلة بين عتبة الشقة التي تقيم فيها ومرآب العمارة حادثة طريق | مشمولة بحماية ظهير حوادث الشغل المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية | للدكتور بلال العشري الطبعة الثانية.

1229/5/1/2005 قرار عدد 181 صادر بتاريخ 01/03/2006 في الملف الاجتماعي عدد

علاقة التبعية تقتضي الإشراف والتوجيه واصدار التعليمات والتدخل في أوقات العمل نحو الضحية، أما مجرد الاتفاق فلا يمكن اعتبار علاقة التبعية قائمة، وتبعا لذلك فإن اتفاق صاحب المنزل على صباغة منزل يؤدي أجره | حسب عدد الأمتار لا يشكل قرينة كافية على وجود علاقة تبعية وما يترتب عنها قيام حادثة شغل المرجع مؤلف | الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بلال العشري، الطبعة الثانية.

412/5/1/2000 قرار عدد 795 صادر بتاريخ 13/09/2000 في الملف الاجتماعي عدد

إن وجود الأجير في مهمة بمدينة مراكش بتكليف من المشغل وأثناء استحمامه بالفندق تعرض إلى سقوط أدى إلى إصابته في مرفقه الأيسر يعتبر حادثة شغل المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث الشغل والأمراض | المهنية للدكتور بلال العشري الطبعة الثانية.

قرار عدد 2065 صادر بتاريخ 10/09/1990 في الملف الاجتماعي تحت عدد 9570/89

إن الحادثة تعتبر حادثة شغل ولو كانت ناتجة عن نزيف دموي أصيب به الضحية قبل سقوطه على الأرض... منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى العدد 46 نونبر 1992 صفحة 183.
العمل القضائي

قضاء محكمة الاستئناف

قرار عدد 2683 صادر بتاريخ 09/05/2018 في الملف 1616/1502/ 2018 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء غير منشور»

حيث إن المشغلة غير ملزمة بالتصريح بالحادثة لدى السلطات المختصة وأن عدم تصريحها بالحادثة لا يمكن | أن يواجه به الضحية خاصة أن مادية الحادثة ثابتة من خلال محضر الضابطة القضائية والذي يفيد أن الضحية تعرض لحادثة شغل أثناء عودته من عمله بشركة «أكسيد ذلك أن الحادثة التي تعرض لها الضحية -أثناء مسافة الذهاب والإياب من عمله إلى مكان سكناه تعتبر حادثة شغل...

.....
.....
العمل القضائي

قضاء محكمة النقض

)قرار عدد 576/2 صادر بتاريخ 2021/05/26 في الملف الاجتماعي عدد 2019/2/5/1928 (غير منشور

أنه بالرجوع إلى وثائق الملف وخاصة تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الخبير الدكتور المختار الحضيكي | المأمور بها ابتدائيا، فإنه حدد نسبة العجز في 25 في المائة بعد أن كشف على الضحية بصفة مدققة وهو طبيب | مختص في طب الشغل الشيء الذي جعله مختصا في نوعية الإصابة، كما أن المصاب قد أثبت مادية الحادثة | بواسطة الشاهد المستمع إليه بجلسة البحث المجرى استئنافيا، ويتعلق الأمر بالمسمى بوجمعة الفرقان الذي | صرح بعد أدائه اليمين القانونية أنه يشتغل مع المطلوب في النقض بالضيعة وأن الأخير تعرض لحادثة شغل بعد دخول حشرة من نوع دبور في أذنه وأنه حاول مع أجراء آخرين إخراجها غير أنهم تعذر عليهم ذلك، فحين اعتمد القرار على تقرير الخبرة معتبرا في ذلك أن الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل نتج عنها صمم يكون معللا بما فيه | الكفاية ولم يخرق أي من المقتضيات المستدل بها »

قرار عدد 44/2 صادر بتاريخ 13/01/2021 في الملف الاجتماعي عدد 1490/5/2/2019 غير منشور)

أنه خلافا لما جاء في النعي فإنه بالرجوع إلى وثائق الملف خصوصا محضر جلسة البحث المجرى ابتدائيا أن | المحكمة استمعت للشاهد عبد الهادي الشتائي الذي صرح بعد أدائه اليمين القانونية أن المطلوب كان يشتغل | لدى الطالب كأجير إلى تاريخ تعرضه لحادثة الشغل، وأنه عاين الضحية «المطلوب» مصابا في يده اليمنى والدم يتدفق منها كما عاين الطالب وهو ينقل الضحية إلى المستشفى، وهو ما أكده الشاهد والمحكمة مصدرة القرار | المطعون فيه لما اعتبرت أن الحادثة التي تعرض لها المطلوب عبد الهادي حيمي وهو في خدمة مشغله .... تكتسي صبغة حادثة شغل ورتبت الآثار القانونية عنها تكون قد نحت المنحى الصحيح وبنت قضاءها على مرتكز قانوني سليم ..

)قرار عدد 510/2 صادر بتاريخ 11/05/2021 في الملف الاجتماعي عدد 4316/ 5/ 2019 (غير منشور

أنه تبين صحة ما عابه الطاعنون على القرار، ذلك أن المحكمة مصدرته لما اعتبرت الحادثة التي تعرض لها مورث -الطالبين لا تكتسي صبغة حادثة شغل وقضت برفض طلباتهم دون أن تناقش شهادة الشهود المستمع إليهم خلال | المرحلة الابتدائية لا سلبا ولا إيجابا رغم ما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، فجاء قرارها غير مرتكز على | أساس قانوني سليم وغير معلل تعليلا كافيا وسليما وعرضته للنقض»

قرار عدد 1164/2 الصادر بتاريخ 16/12/2020 في الملف الاجتماعي عدد /432/5/1/2019 غير منشور)

حيث إنه خلافا لما جاء في الطعن فإن الثابت بالرجوع على وثائق الملف كما كانت معروضة على قضاة الموضوع | خصوصا محضر الضابطة القضائية عدد 668 د 3 وملابسات القضية أن الهالك مورث المطلوبين في النقض جلال | عبد الله كان يشتغل لفائدة الطالب وأن هذا الأخير قد كلفه بالقيام بأشغال الجبس المنزلي لفائدة أحد زبنائه | المسمى عزيز يشو الذي اتفق مع الطالب الإنجاز بعض الأشغال فأحضر له الطالب بتاريخ 02/08/2016 الهالك | من أجل ذلك حيث أصيب بالحادث الذي أودى بحياته مما تكون معه العلاقة التبعية بين الهالك و الطالب ثابتة | و عملا بمقتضيات المادة 3 من القانون 18.12 المتعلق بحوادث الشغل تبين أنه لا مجال لادعاء غير ذلك كما جاء في وسيلتي النقض على اعتبار أن الهالك كان يشتغل في منزل المسمى عزيز يشو تحت إمرة الطالب و في علاقة | تبعية في إطار عقد شغل لفائدته خصوصا وأن الطالب قد صرح و أقر بذلك في محضر الضابطة القضائية | ثم إن حادث السقوط التي تعرض له الهالك كان بمناسبة تأدية عمله لفائدة مشغله الطالب وتكون المحكمة | مصدرة القرار المطعون فيه التي تحت عن صواب منحى اعتبار الحادث يكتسي صبغة حادث شغل تكون قد بنت قضاءها على مرتكز قانوني صحيح وعللته تعليلا سليما»

1078/5/1/2008 قرار عدد 797 صادر بتاريخ 24/06/2009 في الملف الاجتماعي عدد

إن حادثة الشغل تعتبر واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات وفقا للفصل 404 من قانون الالتزامات والعقود.

إن إقران حادثة شغل بحادثة طريق يكفي فيها تصريح المشغل بالحادثة ولا موجب قانونا لوجوب الإدلاء بمحضر الضابطة القضائية كشرط اساسي لإثبات مادية الحادثة المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة حوادث | الشغل والأمراض المهنية للدكتور بلال العشري الطبعة الثانية.

1571/5/1/2008 قرار عدد 1026 صادر بتاريخ 30/09/2009 في ملف اجتماعي عدد

التصريح بالحادثة من طرف المشغل منازعة في مادية الحادثة عبء الإثبات.

الأجير الذي ادعي بأن الحادثة التي تعرض لها في الطريق هي حادثة شغل يجب عليه إثبات ماديتها لكونه مدعي أما التصريح بها من طرف المشغل فلا يعد وسيلة إثبات بل هو مجرد إجراء مسطري يلزم المشغل بعرض النزاع أمام المحكمة ولا يحول دون منازعته مستقبلا في مادية الحادثة.
المرجع مؤلف الاجتهاد القضائي في مادة | حوادث الشغل والأمراض المهنية للدكتور بلال العشري الطبعة الثانية.

.....
.....

بشان تطبيق ظهير فبراير 1963 والقانون رقم 14 18 المتعلقين بالتعويض عن حوادث الشغل

ظهير 6 فبراير 1963

القانون رقم 18.12

الفصل 131

الأجرة المتخذة أساسا في تقدير الإيراد الممنوح للمصاب أو لذوي حقوقه

لا تدخل في الحساب لتحديد الأجرة الأساسية المعتبرة | في تعيين الإيرادات التعويضات العائلية مثل الإعانة | العائلية والإعانة عن الأجرة المنفردة ولا المنافع التي يترتب | عنها إرجاع نفقات تحملها المصاب مثل التعويضات عن الدراجة والتنقل.

غير أنه إذا كان التعويض عن التنقل يشتمل على إرجاع الصوائر المدفوعة وعلى منافع تكميلية معدة | خصيصا لمنح العامل تعويضا عن التعب المرهق الناجم | عن التنقل فإن هذا التعويض الإضافي يعتبر في تقدير الأجرة الأساسية.

العمل القضائي

قضاء محكمة النقض

(قرار عدد 2/1386 صادر بتاريخ 11/12/2019 في الملف الاجتماعي عدد 1039/5/2/2018 غير منشور

حيث تبين صحة ما نعاه الطاعن على القرار، ذلك أنه إذا كان الفصل 120 من ظهير /6/2/1963 يقضي بأن | الأجرة الأساسية التي يتعين اعتمادها في تحديد الإيراد المحكوم به في إطاره هي تلك المؤداة للمصاب خلال الإثني | عشر شهرا السابقة لوقوع الحادثة فإنه لم يجعل عبء إثباتها على الضحية. ولما كان المشغل ملزما بمسك دفاتر الأداء فإنه يبقى المسؤول عن إثبات الأجر الواجب الاعتماد في تحديد الإيراد، وأن عدم إدلائه بذلك لا يبرر اعتماد | المحكمة الحد الأدنى للأجور خصوصا وأن الطاعن أدلى بشهادة أجر صادرة عن مشغلة وإن كانت لا تتعلق بكل | أشهر السنة السابقة للحادثة وقد كان يجب استخراج الأجر الشهري منها للحصول على أجرة السنة كاملة -علما إنها تحمل نفس الأجرة السنوية التي احتسبت المؤمنة على أساسها العروض المقدمة التي تم رفضها بسبب -عدم الموافقة على نسبة العجز فتكون المحكمة بما ذهبت إليه قد جانبت الصواب وعللت قرارها تعليلا ناقصا | وعرضته للنقض».

(قرار عدد 3335/2 صادر بتاريخ 27/11/2019 في الملف الاجتماعي عدد 962/5/2/2018 غير منشور).

لكن حيث إنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتبين أن المحكمة قد قررت إجراء خبرة طبية جديدة أنيطت مهمة | القيام بها إلى الدكتور بزاد بعدما تبين بأن تقرير الخبير الجراري لم يشر إلى ما إذا كانت الخبرة أنجزت بمحضر أو في غياب طبيب شركة التأمين، هذا فضلا عن أن نتيجة الخبرة الأولى والثانية هي واحدة كما إنها قررت عدم اعتماد شهادة الأجر المستدل بها من طرف الطالب بعلة أنها لا تتعلق بالمدة السابقة عن الحادثة مما تكون معه المحكمة قد طبقت صحيح القانون وعللت قرارها تعليلا صائبا وما بالوسيلة على غير أساس»

العمل القضائي

قضاء محكمة النقض

(قرار عدد 1304/2 صادر بتاريخ 20/11/2019 في الملف الاجتماعي عدد 2620/5/2/2018)غير منشور

من جهة أولى بالرجوع لجلسة البحث المنعقدة بتاريخ 01/05/2015 خلال المرحلة الابتدائية فإن المصاب أكد أن أجرته محددة في مبلغ 120 درهم يوميا بخلاف ما اعتمده الحكم الابتدائي الذي حدد أجرته في مبلغ 12000 درهم | شهريا وأن المحكمة المطعون في قرارها حيث أبدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد خرقت مقتضيات | الفصل 120 من ظهير 6/2/1963 الذي

ينص على أنه يفهم من الأجرة المتخذة أساسا لتحديد الإيرادات فيما يخص العامل المشتغل في المؤسسة خلال الإثني عشر شهرا السابقة لوقوع الحادثة، وأن المحكمة المطعون في قرارها حيث اعتمدت في احتساب التعويضات على الأجرة غير المصرح بها من طرف الأجير تكون بذلك قد خرقت | المقتضى القانوني المحتج به وعرضت قرارها للنقض.

ومن جهة ثانية فإن الثابت من وثائق الملف أن المحكمة الابتدائية لم تأمر بإجراء خبرة طبية على الضحية واعتمدت في احتساب التعويضات على شهادة الشفاء المدلى بها من طرف الضحية وأن المحكمة المطعون في قرارها حين أيدت الحكم الابتدائي بعلة أن المحكمة الابتدائية أمرت تمهيديا بإجراء خبرة طبية غير أن شركة | التأمين لم تؤد أتعابها مما يجعل المحكمة تعتمد شهادة الشفاء تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته | للنقض».

(قرار عدد 1212/2 صادر بتاريخ 30/10/2019 في الملف الاجتماعي عدد 910/5/2/2018 غير منشور

حيث صبح ما عابته الطالبة على القرار، ذلك أنه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 131 من ظهير 06/02/1963 . فإن التعويضات العائلية لا تدخل ضمن مكونات الأجر المعتمد في احتساب الإيراد، مما تكون مع المحكمة التي نحت غير هذا المنحى واعتبرت أن التعويضات العائلية تدخل ضمن مكونات الأجر قد خالفت مقتضيات الفصل | المذكور وعرضت قرارها للنقض».

قرار عدد 1215/2 صادر بتاريخ 30/10/2019 في الملف الاجتماعي عدد 2319/5/2/2018 غير منشور).

حيث صح مانعته الطالبة على القرار المطعون فيه ذلك أن مجرد إنكار أو الاعتراض على الأجر المصرح به لا يرقى إلى درجة المنازعة الجدية ولما كان من المقرر قانونا وطبقا لمقتضيات المادة 371 من مدونة الشغل ولما كانت محكمة النقض قد استقرت في العديد من قراراتها على أن عبى الإثبات للأجر يقع على عاتق المؤاجر طالما أن المشرع الزمها بمسك دفتر الأجور فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت على مجرد ادعاء المشغلة | في ثبوت الأجر مخالفة بذلك المقتضى المشار إليه أعلاه وهو ما يفترض تكليف المطلوبة بإثبات الأجر الذي تدعيه | تكون قد جانبت الصواب وعرضت قرارها للنقض».

قرار عدد 1216/2 صادر بتاريخ 30/10/2019 في الملف الاجتماعي عدد 2320/5/2/2018 غير منشور).

لكن حيث إن الثابت من وثائق الملف كما هي معروضة على قضاة الموضوع أن المحكمة اعتمدت في احتساب التعويض المحدد للضحية على الأجر المصرح به من طرف الضحية والذي لم يكن محل منازعة من طرف الشركة | الطالبة، وفيما يخص الاتفاق على الأجر المبرم بين شركة التأمين والمشغل فإنه مما لا يجوز قانونا الاتفاق بشأنه
على اعتبار أن المبلغ موضوع الاتفاق يقل عن الحد الأدنى مما تكون معه المحكمة التي اعتمدت

الأجر المصرحبه لجلسة البحث قد نحت المنحى الصحيح وعللت قرارها بما فيه الكفاية وما بهذا الفرع من الوسيلة على غير أساس.

حيث صح ما عابته الطالبة على القرار المطعون فيه، ذلك أن شهادة الشفاء المدلى بها في الملف في حالة المنازعة | من قبل المشغل أو من يؤمنه يمكن اعتبارها حجة كافية يمكن المحكمة من تكوين قناعتها في مسألة تخرج عن اختصاصها لهذا كان على المحكمة انتداب خبير قصد فحص الضحية وتحديد وضعيته الصحية وهي حينما ردت | إجراء خبرة تكون قد جانبت الصواب وعرضت قرارها للنقض».

قرار عدد 677 الصادر بتاريخ 19/05/2011 في الملف الاجتماعي عدد 1406/5/1/2010

حيث تبين صحة ما عابته الوسيلة على القرار ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت في قضائها على شهادة تتضمن أجر الضحية خلال المدة ما بين شهر مايو 2003 إلى أبريل 2004، بينما الحادثة موضوع النازلة وقعت له بتاريخ 26/09/2005، تكون قد خرقت مقتضيات الفصل 120 من ظهير 06/02/1963 | ..... منشور بقضاء محكمة النقض في مدونة الشغل الجزء الرابع للدكتور عمر أزوكار محام بهيئة الدار البيضاء.

1161/5/1/2009 قرار عدد 421 صادر بتاريخ 07/04/2011 في الملف الاجتماعي عدد

إن الأجرة المعتمدة في تحديد الإيراد المستحق للأجير هي المستحقة له خلال الإثني عشر شهرا السابقة للحادثة -شريطة أن يكون قد اشتغل باستمرار خلال هذه المدة في الصنف الذي رتب فيه خلال وقوع الحادثة.

حيث تبين صحة ما عابته الطالبة، ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه قد اعتمد في

حساب الإيراد على أجرة شهرية قدرها 7199.40 درهم

فإنه كان على المحكمة بيان ما إذا كان ما إذا كان مبلغ الأجرة المذكورة يتعلق بمدة سابقة على ظهور المرض، ذلك | أن الفصل 120 من ظهير 06/02/1963 ينص على ما يلي: يفهم من الأجرة المتخذة أساسا لتحديد الإيرادات | فيما يخص العامل المشغل في المؤسسة خلال اثني عشر شهرا السابقة لوقوع الحادثة المرتب الفعلي الأساسي المنفذ له خلال هذه المدة سواء كان نقدا أو عرضا بشرط لأن يكون قد اشتغل باستمرار خلال اثني عشر شهرا | في الصنف الذي رتب فيه حين وقوع الحادثة منشور بقضاء محكمة النقض في مدونة الشغل الجزء الرابع | للدكتور عمر أزوكار محام بهيئة الدار البيضاء.

قضاء محكمة الاستئناف

قرار عدد 2620 صادر بتاريخ 08/05/2018 في الملف عدد 4351/1502/2017 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء (غير منشور).

حيث دفع الطاعن بكون الحكم المستأنف لم يصادف الصواب حينما قضى باستحقاقه لزيادة في الإيراد لكنه | اعتبر سريانها من تاريخ الحكم المستأنف في 13/03/2017 والحال أن القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 2015/17/11 في الملف عدد 1682/2013 قد قضى له بالإيراد السنوي ابتداء من 13/02/2007 ومن جهة أخرى فإن | مقرر وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية الصادر بتاريخ 02/12/2014 قد حدد مبلغ الزيادات في الإيرادات | الممنوحة للمصابين في حوادث الشغل والأمراض المهنية بنسبة عجز كلي يضطرهم إلى الاستعانة للمصابين في حوادث الشغل والأمراض المهنية بنسبة عجز كلي يضطرهم إلى الاستعانة بشخص آخر للقيام بحاجياته العادية | في مبلغ 30.769,48 درهم في السنة ابتداء من فاتح يوليو 2015، وهو الأمر الذي خالفته المحكمة حينما قضت | بالزيادة ابتداء من تاريخ صدور الحكم وعلى أساس الأجرة فقط المحددة في: 21.914 درهم.»

قرار عدد 2619 صادر بتاريخ 08/05/2018 في الملف 4332/1502/ 2017 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء (غير منشور)

وحيث إنه بعد تفحص أوراق الملف تبين أن الأجرة الشهرية المشار إليها في شهادة الأجرة المدلى بها من طرف الضحية والصادرة عن المشغلة بتاريخ 28/05/2014 تتضمن الأجرة الخام، وعملا بمقتضيات الفصل 120 من | ظهير 06/02/1963 المتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية تعتبر الأجرة

المتخذة أساسا لتحديد الإيرادات فيما يخص العامل المشتغل في المؤسسة خلال أثني عشر شهرا السابقة لوقوع | الحادثة هي المرتب الفعلي الأساسي المنفذ له خلال هذه المدة، وبما أن شهادة التصريح بالأجور الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المحتج بها من طرف الضحية تتضمن الأجرة الصافية فإن هذه الأجرة المحددة في مبلغ 7245 درهم هي الواجب إعمالها .....

قرار عدد 2006 صادر بتاريخ 04/04/2018 في الملف /399/ 1502/ 2018 عن محكمة الاستئناف بالدار |

البيضاء غير منشور).

وحيث تبين صحة ما نعته المستأنفة من الحكم المطعون فيه ذلك أن الأجرة المعتمدة من طرفه في احتساب | التعويضات المستحقة للمستأنف عليه مخالفة لمقتضيات المادة 105 من القانون رقم 18.12 لكونها تتعلق بلائحة | أجر سنوية تضمن الأجر الأساسي وليس الصافي مما يتعين استبعادها والاعتماد على لائحة الأجر السنوية المدلى | بها خلال هاته المرحلة والمتوفرة فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة 105 المذكورة ولكونها تتعلق بالأجرة السنوية -المتعلقة بالاثني عشر شهرا السابقة عن الحادثة...

.....

.....

قرارات وزير التشغيل المتعلقة بتحديد الأجر السنوي لاحتساب الإيرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية ولذوي حقوقهم

تاريخ بداية اعتماد الأجر

الحد الأدنى للأجر السنوي

الأجر السنوي الذي لا يعتد إلا بثلث ما زاد عنه

الأجر السنوي الذي لا يعتد إلا بثمن ما زاد عنه

عدد الجريدة الرسمية التي نشربها القرار وتاريخ صدوره

(1973/05/11)3180

2390 درهم

9320 درهم

37280 درهم

1971/11/22

(1974/01/30)3196

11184 درهم

44736 درهم

2880 درهم

1973/12/16

(1975/08/27)3278

12302 درهم

49208 درهم

3170 درهم

1975/06/01

(1977/04/20)3364

54129 درهم

13532 درهم

(1979/09/05)3488

17591 درهم

70367 درهم

(1980/11/12)3550

19350 درهم

77400 درهم

(1981/09/16)3594

23299 درهم

93196 درهم

3494 درهم

4542 درهم

4892 درهم

5891 درهم

1977/01/01

1979/05/01

1980/01/01

1981/05/01

(1982/11/03)3653

6790 درهم

26794 درهم

107176 درهم

1982/05/01

(1983/09/21)3699

32153 درهم

128612 درهم

8137 درهم

1983/08/01

(1985/07/17)3794

8936 درهم

35368 درهم

141473 درهم

1985/01/01

(1985/11/06)3810

38905 درهم

153620 درهم

9810 درهم

1985/09/01

(1988/03/16)3933

42796 درهم

171182 درهم

10783 درهم

1988/01/01

11856 درهم

47076 درهم

188300 درهم

1989/05/03

13029 درهم

51784 درهم

207130 درهم

1990/05/01

(1991/02/20)4086

14976 درهم

59552 درهم

238199 درهم

1991/01/01

(1992/07/15)4159

16474 درهم

65507 درهم

262019 درهم

1992/05/01

(1994/08/10)4267

72058 درهم

288221 درهم

18121 درهم

1994/08/05

(1997/02/20)4458

19918 درهم

79264 درهم

317056 درهم

1996/07/01

(2000/10/26)4842

348761 درهم

21914 درهم

87190 درهم

2000/07/01

(2006/08/14)5447

22102 درهم

95909 درهم

383637 درهم

2004/07/01

(2009/08/03)5757

23200,32 درهم

100.704,45 درهم

402.817,80 درهم

2008/07/01

(2010/04/01)5826

105.739,67 درهم

422.958,69 درهم

24344,32 درهم

2009/07/01

)2012/12/18(6092

486.402,48 درهم

28005,12 درهم

121.600,62 درهم

2012/07/01

)2015/01/22(6328

510.722,60 درهم

29400,80 درهم

127.680,65 درهم

2014/07/01

(2015/01/22)6328

30796,48 درهم

134.064,68 درهم

536.258,73 درهم

2015/07/01

)2019/11/07(6828

563.071,64 درهم

32329,44 درهم

140.767.91 درهم

2019/07/01

(2019/11/07)6828

33885,28 درهم

147.524,77 درهم

590.099,08 درهم

01/07/2020

.....

كيفية تصحيح الأجر السنوي حسب الحالات التالية:

1 - الحالة الأولى:

إذا كان الأجر السنوي للضحية أو لذوي الحقوق، يقل عن الحد الأدنى للأجر يتعين رفعه إلى المبلغ المحدد بمقتضى قرار وزير التشغيل الجاري به العمل وقت وقوع الحادثة.

2 - الحالة الثانية

إذا كان الأجر السنوي للضحية أو لذوي الحقوق، يتجاوز الحد الأدنى للأجر ويقل عن الحد الذي لا يعتد إلا بثلثه المحدد بقرار وزير التشغيل، فلا يخضع لأي تصحيح ويعتمد الأجر بكامله.

3- الحالة الثالثة

إذا كان الأجر السنوي للضحية أو لذوي الحقوق يطابق أو يتجاوز مبلغ الأجر الذي لا يعتد إلا بثلث ما زاد عنه، دون أن يصل إلى مبلغ الأجر الذي لا يعتد إلا بثمن ما زاد عنه المحدد بقرار وزير التشغيل إنه يخضع للتصحيح كالتالي:

الأجر السنوي سنة قبل الحادثة - الأجر الذي لا يعتد الاب 1/3 ما زاد عنه

3

الخارج + الأجر الذي لا يعتد إلا ب 1/3 ما زاد عنه الأجر السنوي المعتمد في احتساب الإيراد.

4- الحالة الرابعة

إذا كان الأجر السنوي للضحية أو لذوي الحقوق يساوي أو يتجاوز مبلغ الأجر الذي لا يعتد إلا يثمن ما زاد عنه فإنه يصحح للثمن كالتالي:

الأجر الذي لا يعتد الا يثمنه 1/8 ما زاد عنه - الأجر الذي لا يعتد الا بثلث 1/3 ما زاد عنه = الخارج (1)

3

الأجرة السنوية للضحية سنة قبل الحادثة - الأجر الذي لا يعتد الا يثمن 1/8 ما زاد عنه = الخارج (2)

8

الخارج (1) - الخارج (2) + الأجر الذي لا يعتد إلا بثلث 1/3 ما زاد عنه - الأجر السنوي المصحح الذي يجب اعتماده في احتساب الإيراد.
ظهير 6 قبر ابر 1963

القانون رقم 18.12

أما إذا استمر أداؤها جزئيا فتعتبر بالنسبة المبلغ المنافع المادة 76

التي كف المصاب عن الاستفادة منها.

لا تعتبر المنافع الإضافية العينية في تقدير التعويض | اليومي إذا استمر المصاب في الاستفادة منها بصفة كلية -طيلة مدة عجزه المؤقت، أما إذا استمر في الاستفادة | منها بصفة جزئية فتعتبر بما يتناسب مع مبلغ المنافع التي لم يستفد منها.

المستجدات

أن المصاب يستفيد من التعويض طيلة مدة العجز دون تمييز بين أيام العمل وأيام الراحة الأسبوعية وأيام العطل الرسمية أو الأعياد.

أصبح عدد أيام الشهر الفعلي 26 يوم بدل 24 يوم التي كانت في ظل ظهير 02/06/1963.

تطبيقات

يحتسب التعويض عن العجز المؤقت على أساس الأجر السنوي للضحية مع مراعاة حالة التصحيح بمنظور الحد الأدنى للأجور، وتاريخ الحادثة لتحديد القانون الواجب التطبيق ظهير 06 فبراير 1963 قانون رقم 01/18 قانون رقم 06/03 وكذا مدة العجز المؤقت.

- طريقة احتساب التعويض عن العجز المؤقت

. قبل تعديل ظهير 23 يوليوز 2002 المتعلق بالقانون رقم 01.18

يوم الحادثة يؤدى الأجر كاملا.

- 28 يوم الأولى من مدة العجز المؤقت نصف الأجرة.

ابتداء من 29 يوم تحسب ثلثي (3/2) الأجر.

. بعد تعديل قانون رقم 01.18 الذي دخل التنفيذ في 19 نونبر 2002.

يوم الحادث يؤدى الأجر كاملا.

ابتداء من اليوم الموالي ثلثي 3/2 الأجر اليومي

القاعدة

الأجرة السنوية المعتمدة 12 شهرا - الأجر الشهري - 26 يوما حسب القانون (18.12 أو 24 يوما حسب ظهير 06/02 1963) - الأجر اليومي

أو الأجرة الأسبوعية - 6 أيام عدد أيام الشغل الفعلي في الأسبوع) - الأجر اليومي مدة العجز المؤقت × ثلثي 3/2 الأجر اليومي - مبلغ التعويض عن العجز المؤقت.
ظهير 6 قبر ابر 1963

القانون رقم 18.12

أما إذا استمر أداؤها جزئيا فتعتبر بالنسبة المبلغ المنافع المادة 76

التي كف المصاب عن الاستفادة منها.

لا تعتبر المنافع الإضافية العينية في تقدير التعويض | اليومي إذا استمر المصاب في الاستفادة منها بصفة كلية -طيلة مدة عجزه المؤقت، أما إذا استمر في الاستفادة | منها بصفة جزئية فتعتبر بما يتناسب مع مبلغ المنافع التي لم يستفد منها.

المستجدات

أن المصاب يستفيد من التعويض طيلة مدة العجز دون تمييز بين أيام العمل وأيام الراحة الأسبوعية وأيام العطل الرسمية أو الأعياد.

أصبح عدد أيام الشهر الفعلي 26 يوم بدل 24 يوم التي كانت في ظل ظهير 02/06/1963.

تطبيقات

يحتسب التعويض عن العجز المؤقت على أساس الأجر السنوي للضحية مع مراعاة حالة التصحيح بمنظور الحد الأدنى للأجور، وتاريخ الحادثة لتحديد القانون الواجب التطبيق ظهير 06 فبراير 1963 قانون رقم 01/18 قانون رقم 06/03 وكذا مدة العجز المؤقت.

- طريقة احتساب التعويض عن العجز المؤقت

. قبل تعديل ظهير 23 يوليوز 2002 المتعلق بالقانون رقم 01.18

يوم الحادثة يؤدى الأجر كاملا.

- 28 يوم الأولى من مدة العجز المؤقت نصف الأجرة.

ابتداء من 29 يوم تحسب ثلثي (3/2) الأجر.

. بعد تعديل قانون رقم 01.18 الذي دخل التنفيذ في 19 نونبر 2002.

يوم الحادث يؤدى الأجر كاملا.

ابتداء من اليوم الموالي ثلثي 3/2 الأجر اليومي

القاعدة

الأجرة السنوية المعتمدة 12 شهرا - الأجر الشهري - 26 يوما حسب القانون (18.12 أو 24 يوما حسب ظهير 06/02 1963) - الأجر اليومي

أو الأجرة الأسبوعية - 6 أيام عدد أيام الشغل الفعلي في الأسبوع) - الأجر اليومي مدة العجز المؤقت × ثلثي 3/2 الأجر اليومي - مبلغ التعويض عن العجز المؤقت.
ظهير 6 فبراير 1963

أما إذا استمر أداؤها جزئيا فتعتبر بالنسبة لمبلغ المنافع التي كف المصاب عن الاستفادة منها.
القانون رقم 18.12

المادة 76

لا تعتبر المنافع الإضافية العينية في تقدير التعويض اليومي إذا استمر المصاب في الاستفادة منها بصفة كلية طيلة مدة عجزه المؤقت. أما إذا استمر في الاستفادة منها بصفة جزئية فتعتبر بما يتناسب مع مبلغ المنافع التي لم يستفد منها.
المستجدات

أن المصاب يستفيد من التعويض طيلة مدة العجز دون تمييز بين أيام العمل وأيام الراحة الأسبوعية وأيام العطل الرسمية أو الأعياد.

أصبح عدد أيام الشهر الفعلي 26 يوم بدل 24 يوم التي كانت في ظل ظهير 02/06/1963.
مثال: الأجرة السنوية المعتمدة حسب لائحة الأجر المدلى بها من طرف الضحية هي:
130,000,00 درهم ومدة

العجز المؤقت 55 يوما

طريقة احتساب التعويض عن العجز المؤقت

(130.000,00 درهم 12 شهرا = 10.833,33 درهم أجرة) الشهر) + 26 يوما = 416,66 درهم (الأجر اليومي 416,66 درهم 55 يوما مدة العجز 2 - 15,277,53 درهم كتعويض يومي

ملاحظة:

3

أن المشرع احتفظ بنفس طريقة احتساب التعويض عن العجز المؤقت كما هو منصوص عليه في ظهير 06

02/1963 (يوم الحادث يؤدى الأجر كاملا

وثلثي 3/2 الأجر اليومي ابتداء من اليوم الموالي للحادثة).

وينتهي الحق في التعويض اليومي كما هو منصوص عليه في المادة 64 من قانون 18.12 من:

. اليوم الذي يمتنع فيه المصاب عن الخضوع للعلاجات أو المراقبة الطبية أو إجراء الفحوصات الطبية المطالب بها.

. يوم استئناف العمل سواء عند المشغل الذي كان يشغله وقت الحادثة أو عند مشغل آخر.

التاريخ المحدد في الشهادة الطبية للشفاء، إن لم يتوجه المصاب إلى الطبيب المعالج إلا بعد هذا التاريخ.

غير أنه يجب أداء التعويض اليومي في هذه الحالة الأخيرة إلى غاية تاريخ الشفاء المحدد في الشهادة الطبية المذكورة. إذا كانت تنص على أن تأخر المصاب لا ينبغي اعتباره وعلى أن شفاءه قد تم في التاريخ المبين فيها.

تطبيقات

يحتسب التعويض عن العجز المؤقت على أساس الأجر السنوي للضحية مع مراعاة حالة التصحيح بمنظور الحد الأدنى للأجور، وتاريخ الحادثة لتحديد القانون الواجب التطبيق ظهير 06 فبراير 1963 قانون رقم 01/18 قانون رقم 06/03 وكذا مدة العجز المؤقت.

- طريقة احتساب التعويض عن العجز المؤقت

قبل تعديل ظهير 23 يوليوز 2002 المتعلق بالقانون رقم 01.18

يوم الحادثة يؤدى الأجر كاملا.

28 يوم الأولى من مدة العجز المؤقت نصف الأجرة.

ابتداء من 29 يوم تحسب ثلثي (23) الأجر.

. بعد تعديل قانون رقم 01.18 الذي دخل التنفيذ في 19 توتير 2002

يوم الحادث يؤدى الأجر كاملا.

ابتداء من اليوم الموالي ثلثي 3/2 الأجر اليومي

القاعدة

الأجرة السنوية المعتمدة 12 شهرا - الأجر الشهري - 26 يوما حسب القانون (18.12 أو 24 يوما

حسب ظهير 06/02 (1963) - الأجر اليومي

أو الأجرة الأسبوعية - 6 أيام عدد أيام الشغل الفعلي في الأسبوع) - الأجر اليومي مدة العجز المؤقت × ثلثي 3/2 الأجر اليومي - مبلغ التعويض عن العجز المؤقت.

.....

قرار محكمة النقض رقم 10/342 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي 2020/2173

طعن بالنقض – التمسك لأول مرة بدفوع أمام محكمة النقض – أثره.

البيّن من وثائق الملف وتنصيصات القرار المطعون فيه أن الطاعنة لم يسبق لها أن تمسكت امام محكمة الموضوع بما تضمنته الوسيلة، بل إن الثابت من القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعنة اقتصر في مذكرة بيان اوجه استئنافه على مناقشة ما يتعلق من الحكم المستأنف بالمسؤولية والخبرة الطبية، وأن المذكرة وردت بعد اختتام المناقشة و حجز القضية للمداولة، فيكون معه ما أثير جديدا ولا يسوغ الاحتجاج به لأول مرة أمام جهة النقض، وهو لذلك غير مقبول.

قرار محكمة النقض رقم 10/344 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2859

حادثة سير – دعوى المسؤولية – شروطها.

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أوردت في تعليل قرارها بأن الملف خال مما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لمقتضى المادة 160 القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 المذكورة، تكون قد بنت ما قضت به على سند قانوني سليم وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس.

قرار محكمة النقض رقم 10/343 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2722

طعن بالنقض مرفوع من الطرف المدني – أثره.

إن الوسيلة تناقش الدعوى العمومية التي أدين بمقتضاها المتهم من أجل الجرح الخطأ، والتي لم يثبت الطعن فيها ممن له مصلحة في ذلك على الوجه المطلوب قانونا، وأن الصفة التي تقدمت بها الطاعنة بصفتها مؤمنة لا تتيح لها سوى مناقشة ما يتعلق بالشق المدني من القرار المطعون فيه، طبقا للمادة 533 من ق م ج مما يكون معه ما أثير غير مقبول.

قرار محكمة النقض رقم 10/345 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2884

حادثة سير – تشطير المسؤولية - سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع أن السبب في وقوع الحادث يرجع للطرفين معا نظرا لعدم احتياطهما وعدم تحكمهما في القيادة عن اجتيازهما المدارة الطرقية بعربتيهما، مما لم يتمكنا معه

من تجنب الاصطدام، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي شطر مسؤولية الحادثة بينهما وجعل ثلثيها على سائق السيارة وثلثها على سائق الدراجة النارية، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية وعللت قرارها تعليلا سليما، الوسيلة على غير أساس.

قرار محكمة النقض رقم 10/352 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/12364

حادثة سير – تأمين – أثره.

ان المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف انه لا يوجد ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم هي في ملكيته حتى يمكن اعتباره مسؤولا مدنيا، كما لم يثبت لها أن الدراجة النارية غير مؤمن عليها وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول مطالب الطاعنة في مواجهة المتهم المذكور وصندوق ضمان حوادث السير تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير على غير أساس.

قرار محكمة النقض رقم 10/353 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/680

حادثة سير – تشطير المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره إثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما.

قرار محكمة النقض رقم 10/354 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/681

حادثة سير – تشطير المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران.

قرار محكمة النقض رقم 10/355 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/5436

طعن بالنقض – شرط المصلحة.

إن الطعن بالنقض من طرف الطاعن انصب على القرار الاستئنافي، بينما وسائل النقض على النحو الواردة عليه تناقش الحكم التمهيدي الابتدائي والذي لم يثبت الطعن فيه من طرف الطاعن الذي استأنف فقط الحكم الابتدائي الذي بت في الدعوى العمومية والمصالح المدنية بعد الخبرة مما يكون معه والحالة هذه غير مقبولة.

قرار محكمة النقض رقم 10/362 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/1792 حادثة سير – تحديد المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران.

قرار محكمة النقض رقم 10/364 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 06 -2020/10/6/2005

حادثة سير – تعويض – خبرة طبية – الدفع بعدم تخصص الخبير – أثره.

الثابت من خلال وثائق الملف ومحاضر الجلسات الصحيحة شكلا أن الحكم التمهيدي بإجراء خبرات طبية على الضحايا صدر حضوريا في حق الطاعنين ولم يتقدما بطلب التجريح في إبانه مما يكون معه ما أثير بخصوص عدم تخصص الخبير في جراحة العظام غير مقبول.

قرار محكمة النقض رقم 10/365 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/5435

حادثة سير – تعويض مادي لذوي الحقوق – شروط استحقاقه. إن أساس استحقاق التعويض عن الضرر المادي هو ثبوت إنفاق الهالك على ذوي الحقوق إما إلزاما او التزاما وكونهم فقدوا مورد عيشهم بسبب وفاته وتفترض الملاءة في المنفق إلى أن يثبت العكس عملا بمقتضيات المواد 4 و11 من ظهير 2 أكتوبر 1984 والمادة 188 من مدونة الأسرة.

قرار محكمة النقض رقم 10/366 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/6619

حادثة سير – تعويض عن العجز البدني الدائم – شروطه.

المقرر قانونا بمقتضى المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 في فقرتها الثانية فإن قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحد في المائة من رأسمال المعتمد يجب ألا تقل عن خمس الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المرفق بالظهير المذكور.

قرار محكمة النقض رقم 10/367 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/9271

جنحة السكر العلني والسياقة في حالته – عناصرها التكوينية.

إن جنحة السكر العلني البين المعاقب عليها بمقتضى الفصل الاول من مرسوم 14 نونبر 1967 و جنحة السياقة في حالة سكر المعاقب عليه طبقا لمقتضيات المادة 183 من مدونة السير لا يشكلان فعلا واحدا و انما كل فعل منهما مستقل عن الفعل الاخر و تحكم كل واحد منهما مقتضيات زجرية مختلفة ولا مجال لتطبيق مقتضيات المادة 118 من القانون الجنائي .

قرار محكمة النقض رقم 10/375 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/ 13410

حادثة سير – دفع بانعدام الضمان – أثره.

لا يجوز لأي شخص أن يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة صالحة طبقا للنصوص التنظيمية الجارى بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها عملا بمقتضى المادة الأولى من مدونة السير.

قرار محكمة النقض رقم 10/376 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2019/18326

حادثة سير – أجر المصاب أو كسبه المهني – إثباته. المقرر أن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني ، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا.

قرار محكمة النقض رقم 10/377 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/20189

استئناف – قسط جزافي – أثره.

الثابت من وثائق الملف أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي و أدى القسط الجزافي بمقتضى الوصل الموجود في الملف الاستئنافي الذي أصدرت فيه محكمة الاستئناف قرارا بعدم الاختصاص النوعي و الإحالة. والغرفة الاستئنافية المصدرة للقرار موضوع الطعن لما صرحت بعدم قبول استئناف الطاعن للحكم الابتدائي بعلة عدم أدائه للقسط الجزافي والحال أنه سبق له أداء القسط الجزافي الاستئنافي في الملف تكون قد عللت قرارها معللا تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض.

قرار محكمة النقض رقم 10/378 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/ 24151

حادثة سير – انتفاء علاقة الشغل – أثره.

إن محكمة الإحالة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من وثائق الملف أن الهالك لم تكن تربطه أية علاقة تبعية بالشركة التي يمثلها و أنه كان يتوفر على ألة حفر ويعمل لحسابه الخاص و كلما احتاج لخدماته يتصل به للقيام بعملية الحفر ويؤدي له مقابل ما قام به عن كل صفقة تمت بينهما لمدة سنة ونصف و اعتبرت أن العلاقة بين الطرفين لم تكن علاقة شغل و أنه يمارس عملا حرا غير خاضع لأية جهة و أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد استعملت سلطتها في تقدير ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس.

قرار محكمة النقض رقم 10/342 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي 2020/2173

طعن بالنقض – التمسك لأول مرة بدفوع أمام محكمة النقض – أثره.

البيّن من وثائق الملف و تنصيصات القرار المطعون فيه أن الطاعنة لم يسبق لها أن تمسكت امام محكمة الموضوع بما تضمنته الوسيلة، بل إن الثابت من القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعنة اقتصر في مذكرة بيان اوجه استئنافه على مناقشة ما يتعلق من الحكم المستأنف بالمسؤولية والخبرة الطبية، وأن المذكرة وردت بعد اختتام المناقشة و حجز القضية للمداولة، فيكون معه ما أثير جديدا ولا يسوغ الاحتجاج به لأول مرة أمام جهة النقض، وهو لذلك غير مقبول.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين الملكية المغربية بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ف) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد بتاريخ 30 أكتوبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 23 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/75 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأداء زايد السايح بصفته مسؤولا مدنيا لفائدة المطالبين بالحق المدني بلال (د) ومحمد (ف) بتعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. مع تعديله برفع مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة بلال (د) إلى ما هو محدد بمنطوق القرار.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ف) المحامي بهيئة خريبكة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وفي شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل وخرق مقتضيات المادة السادسة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، فالناقلة اداة ارتكاب الحادثة دراجة نارية ذات عجلتين، وكان

يركبها ثلاثة أشخاص كما يؤكد ذلك تصريح سائقها، وأنه لا ضمان إذا كانت الناقلة ذات عجلتين تنقل أكثر من شخصين طبقا للمادة السادسة أعلاه، والطاعنة تمسكت بذلك أمام المحكمة والتمست اخرجها من الدعوى، إلا أن القرار المطعون فيه لم يجب عى الدفع، فكان قرارها عديم التعليل ومخالفا للقانون مما يوجب نقضه. لكن حيث إنه لا يؤخذ من وثائق الملف وتنصيصات القرار المطعون فيه أن الطاعنة سبق أن تمسكت امام محكمة الموضوع بما تضمنته الوسيلة، بل إن الثابت من القرار المطعون فيه أن دفاع الطاعنة الاستاذ (ف) اقتصر في مذكرة بيان اوجه استئنافه على مناقشة ما يتعلق من الحكم المستأنف بالمسؤولية والخبرة الطبية، وأن المذكرة وردت بعد اختتام المناقشة و حجز القضية للمداولة، فيكون معه ما أثير جديدا ولا يسوغ الاحتجاج به لأول مرة أمام جهة النقض، وهو لذلك غير مقبول.

لأجلـــــه

قضت برفض الطلب وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و مرشيش نعيمة بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/343 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2722

طعن بالنقض مرفوع من الطرف المدني – أثره.

إن الوسيلة تناقش الدعوى العمومية التي أدين بمقتضاها المتهم من أجل الجرح الخطأ، والتي لم يثبت الطعن فيها ممن له مصلحة في ذلك على الوجه المطلوب قانونا، وأن الصفة التي تقدمت بها الطاعنة بصفتها مؤمنة لا تتيح لها سوى مناقشة ما يتعلق بالشق المدني من القرار المطعون فيه، طبقا للمادة 533 من ق م ج مما يكون معه ما أثير غير مقبول.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية الفلاحية بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ ابراهيم (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 21 نونبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 21 نونبر 2019 في القضية عدد 2019/2606/93 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم بوسلهام (س) كامل مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني حمو (ج) و(ح.ر)

بتعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ ابراهيم (ب) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وفي شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من عدم الارتكاز على أساس قانوني، انعدام التعليل وخرق المادة الرابعة من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين، ذلك أن الثابت من محضر الشرطة القضائية وتصريحات الأطراف والشهود المستمع اليهم وهم محمد (ب)، الفلاقي (س) و(ب) (ب)، أن الحادثة متعمد وان السبب فيه يرجع الى نزاع بين الأطراف بخصوص أراض سلالية، فقد أكد الشهود المشار اليهم أن سائق الجرار تعمد صدم الضحيتين، كما ان المتهم بوسلهام (س) بنفي ان يكون قد ارتكب الحادث وأكد أنه لم يسبق له أن قام بسياق الجرار أو وجد بمكان الحادث، إلا أن المحكمة أدانته بعدما اقتنعت بأنه هو المتسبب في الحادث، فجاء فاسد التعليل وخارقا للقانون أعلاه مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إن الوسيلة تناقش الدعوى العمومية التي أدين بمقتضاها المتهم من أجل الجرح خطأ، والتي لم يثبت الطعن فيها ممن له مصلحة في ذلك على الوجه المطلوب قانونا، وأن الصفة التي تقدمت بها الطاعنة بصفتها مؤمنة لا تتيح لها سوى مناقشة ما يتعلق بالشق المدني من القرار المطعون فيه، طبقا للمادة 533 من ق م ج مما يكون معه ما أثير غير مقبول. لأجلـــــه

قضت برفض الطلب وحكمت على رافعته بضعف الضمانة ومبلغه ألفا (2000) درهم يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و مرشيش نعيمة بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/344 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2859

حادثة سير – دعوى المسؤولية – شروطها.

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أوردت في تعليل قرارها بأن الملف خال مما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لمقتضى المادة 160 القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 المذكورة، تكون قد بنت ما قضت به على سند قانوني سليم وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ محمد (م. ب) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ 31 أكتوبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 29 أكتوبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/232 والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول مدنيا لفائدة المطالبين بالحق المدني نور الدين (س) وحليمة (خ) تعويضات مختلفة محددة بمنطوقه مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين أعلاه محل مؤمنها في الأداء وبرفض باقي الطلبات. مع تعديله برفع مبلغ التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالبين بالحق المدني إلى ما هو محدد بمنطوق القرار.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف وماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (م.ب) المحامي بهيئة تطوان والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

وفي شأن الفرع الاول من وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن الطاعنة دفعت بأن الحادثة تعتبر حادثة شغل بالنسبة لنور الدين (س)، لأن الاجراء التابعين لأية مقاولة تعتبر اصابتهم حادثة شغل، وان وسائق النقل العمومي تعتبر مقاولة، والمطلوب كان بصفتها سائقا لسيارة أجرة ينقل المصابة حليمة (خ)، الثابت من تصريح مالك السيارة أمام الشرطة القضائية بأنه المكلف بها وأنه يسجل شكايته ويصر على المتابعة أن الأمر يتعلق بمقاولة وان المصاب أجير خاضع لمقتضى القانون رقم 18.12 الذي هو من النظام العام، إلا أن القرار المطعون فيه رد الدفع بعلة أنه لا يوجد بالملف ما يفيد وجود علاقة تبعية بين الضحية ومالك السيارة، فجاء القرار مشوبا بنقصان التعليل الذي ينزل منزلة انعدامه ويتعين نقضه. لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أوردت في تعليل قرارها بأن الملف خال مما يفيد وجود مسطرة الصلح أو دعوى مقامة طبقا لمقتضى المادة 160 القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ثم أيدت الحكم

الابتدائي الذي بت في دعوى المسؤولية وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة 160 المذكورة، تكون قد بنت ما قضت به على سند قانوني سليم وجاء قرارها معللا وما أثير غير مؤسس.

وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الثانية المتخذ من انعدام التعليل، فالقرار المطعون فيه اقتصر على تدارك الحكم الابتدائي الذي اعتبر الخبرة الحسابية تخص المصابة حليمة (خ) ولم يجب على ما تمسكت به الطاعنة في طعنها في الخبرة الحسابية، مما يشكل نقصانا في التعليل يبرر نقض القرار.

لكن، حيث إن الطاعنة لم تبين اوجه الطعن التي تمسكت بها بخصوص الخبرة الحسابية الخاصة بحليمة (خ) ولم تجب عنها المحكمة حتى تتمكن جهة النقض من بسط رقابتها على القرار المطعون فيه بخصوص ذلك، فيكون ما أثير غامضا غامضا وغير مقبول.

لأجلـــــه

قضت برفض الطلب وحكمت على رافعته بضعف الضمانة ومبلغه ألفا (2000) درهم يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و مرشيش نعيمة بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/345 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/2884

حادثة سير – تشطير المسؤولية - سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع أن السبب في وقوع الحادث يرجع للطرفين معا نظرا لعدم احتياطهما وعدم تحكمهما في القيادة عن اجتيازهما المدارة الطرقية بعربتيهما، مما لم يتمكنا معه من تجنب الاصطدام، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي شطر مسؤولية الحادثة بينهما وجعل ثلثيها على سائق السيارة وثلثها على سائق الدراجة النارية، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية وعللت قرارها تعليلا سليما، الوسيلة على غير أساس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني سعيد (ط) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (ف.ح) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء بتاريخ 17 دجنبر 2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 9 دجنبر 2019 في القضية عدد 2019/2808/1069 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم هشام (ع) ثلثي مسؤولية الحادثة والحكم لفائدة المطالبين بالحق المدني سعيد (ط) بتعويض مدنيا اجمالي مبلغه 61452,00 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء وبرد باقي الطلبات.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (ف.ح) المحامي بهيئة الدر البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض وسيلة النقض الأولى المتخذة من نقصان التعليل، ذك المحكمة علل قرارها بأن ان الحكم الابتدائي حدد علل مسؤولية الحادثة تعليلا سليما وكافيا من الناحية الواقعية والقانونية، في حين انه بالرجوع الى محضر الشرطة القضائية والرسم البياني المرفق به يتبين أن سبب الحادثة يرجع بالأساس إلى سائق السيارة الذي لم يحترم علامة قف فدخل في اصطدام مع الطاعن الذي كان يتولى قيادة دراجته النارية،، وأنه على فرض أن الطاعن ساهم في ارتكاب الحادثة فإنه لا يمكن تحميله ثلث المسؤولية لأن الخطأ الكبير المرتكب من طرف سائق السيارة استغرق الخطأ البسيط للطاعن، فيكون القرار المطعون فيه بما ذهب اليه ناقص التعليل ويتعين نقضه. حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من الوقائع أن السبب في وقوع الحاث يرجع للطرفين معا نظرا لعدم احتياطهما وعدم تحكمهما في القيادة عن اجتيازهما المدارة الطرقية بعربتيهما، مما لم يتمكنا معه من تجنب الاصطدام، ثم أيدت الحكم الابتدائي الذي شطر مسؤولية الحادثة بينهما وجعل ثلثيها على سائق السيارة وثلثها على سائق الدراجة النارية، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية وعللت قرارها تعليلا سليما، الوسيلة على غير أساس.

وفي شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الثانية المتخذ من نقصان التعليل وخرق القانون وانعدام الأساس القانوني، فالقرار المطعون فيه نص على ان التعويضات المحكوم بها من قبل محكمة الدرجة الاولى للضحية ملائمة للأضرار التي تعرض لها ومنطبقة مع مقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984، وهو تعليل ناقص لأنه لم يعلل حرمان الطاعن من التعويض عن العجز الكلي المؤقت

وسبب رفضه، خاصة وان الطاعن كان له وقت الحادثة أجرة شهرية محددة، فكان القرار مشوبا بالنعي أعلاه مما يعرضه للنقض. لكن، حيث إنه لا يؤخذ من وثائق الملف أن الطاعن تمسك أمام قضاة الموضوع بما تضمنته الوسيلة بخصوص التعويض عن العجز الكلي المؤقت، حتى تتمكن جهة النقض من بسط رقابتها على القرار بشان ذلك، ولا يسوغ له الاحتجاج به لأول مرة أمامها، فيكون ما أثير جديدا وغير مقبول.

وفي شأن الفرع الثالث من وسيلة النقض الثانية المتخذ من نقصان التعليل وخرق القانون وانعدام الأساس القانوني، فالطاعن أدلى بشهادة للأجر تحدد أجره الشهري في مبلغ 2685,80 درهما، إلا أن القرار المطعون فيه لم يعتمد الأجر الحقيقي للطاعن مما يعد فسادا في التعليل وخرقا للقانون يبرر نقض القرار.

لكن، حيث إنه يؤخذ من تنصيصات الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار المطعون فيه أن المحكمة استبعدت شهادة الأجر المدلى بها بعدما ثبت لها أن الأجر المضمن بها خام وليس صافيا، لم يثبت لها من خلال وثائق الملف ما يفيد الأجر الصافي للمعني بالأمر، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي المذكور تكون قد تنبت تعليلاته وأسبابه بهذا الخصوص وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس.

وفي شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الثانية، المتخذ من فساد التعليل، فالحكم الابتدائي لم يتطرق الى المصاريف الطبية والاستشفائية، لكن القرار المطعون فيه أورد في تعليله أن(.. المصاريف الطبية والصيدلية التي أخذ بها الحكم الابتدائي تم احتسابها بطريقة سليمة وقانونية وان المبلغ المتوصل اليه هو نفسه المبلغ الذي احتسابه من طرف هذه الغرفة..) وهو تعليل فاسد يبرر نقض القرار. بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه.

حيث إنه ثابت من مذكرة بيان أوجه استئناف الطاعن المدلى بها في الملف، أنه أثار ما تضمنه الفرع من الوسيلة حول إغفال الحكم الابتدائي البت في طلبات استرجاع المصاريف الطبية، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه، لم تشر ضمن تنصيصات قرارها الى الدفع المثار ولم تجب عنه أو تناقشه، رغم ما لذلك من تأثير على وجه قضائها، فكان قرارها مشوبا بنقصان التعليل الذي ينزل منزلة انعدامه مما يعرضه للنقض.

لأجلـــــه

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 9 دجنبر 2019 عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء في القضية عدد 2019/2808/1069 جزئيا بخصوص التعويض عن المصاريف الطبية للطاعن وبرفض الطلب في الباقي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: عبد الكبير سلامي مقررا و نادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/352 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/12364

حادثة سير – تأمين – أثره.

ان المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف انه لا يوجد ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم هي في ملكيته حتى يمكن اعتباره مسؤولا مدنيا، كما لم يثبت لها أن الدراجة النارية غير مؤمن عليها وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول مطالب الطاعنة في مواجهة المتهم المذكور وصندوق ضمان حوادث السير تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير على غير أساس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني مريم (د) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ رشيد (ط) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2019/02/28 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/02/21 ملف عدد 2018/602 والقاضي بتأييد الحكمين المستأنفين المحكوم بمقتضاهما في الشكل بعدم قبول المطالب الموجهة ضد عبد الرحيم (ب) وقبوله في الباقي وفي الموضوع بتحميل الظنين الأول ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة واعتبار محمد ركيك مسؤولا مدنيا وبادائه لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا اجماليا مبلغه 52331,85 درهم مع الفوائد القانونية واحلال شركة التامين النقل محل مؤمنها في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ رشيد (ط) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شان وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق القانون ذلك أن المحكمة الابتدائية قضت في حكمها التمهيدي بعدم قبول المطالب الموجهة ضد المتهم عبد الرحيم (ب) بعلة ان العارضة وجهت مطالبها ضد صندوق مال الضمان الذي تغير اسمه وبأنه لا يوجد بالملف ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم الثاني في ملكيته، حتى يمكن ادخال صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى دون مراعاة ان الطاعنة بادرت بإصلاح المسطرة وقد أدخلت صندوق ضمان حوادث السير بدل صندوق مال الضمان كما أنه كان من اللازم على المحكمة انذارها لاصلاح المسطرة وإدخال من يجب قانونا . ومن جهة فإن تعليل المحكمة بعدم قبول مطالب العارضة راجع لعدم ادلاء المتهم عبد الرحيم (ب) لاية وثيقة تفيد تملكه للدراجة النارية أداة الحادثة وبالتالي عدم إمكانية ادخال صندوق ضمان حوادث السير جاء غير مصادف للصواب على اعتبار ان العارضة وجهت دعواها ضد المطلوب في النقض بصفته متهما ومسؤولا مدنيا مع تسجيل حضور الصندوق المذكور مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلا اضف الى ذلك انه متى فتح ملف التنفيذ في مواجهة المتهم والمسؤول المدني المباشر وفي حالة عسره ينتقل التنفيذ في مواجهة صندوق ضمان حوادث السير وعليه فان القرار الاستئنافي جاء معللا تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض. حيث ان المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف انه لا يوجد ما يفيد ان الدراجة النارية التي كان يسوقها المتهم عبد الرحيم (ب) هي في ملكيته حتى يمكن اعتباره مسؤولا مدنيا كما لم يثبت لها أن الدراجة النارية غير مؤمن عليها وأيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول مطالب الطاعنة في مواجهة المتهم المذكور وصندوق ضمان حوادث السير تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير على غير أساس. في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من خرق القانون وفساد التعليل ذلك أن المحكمة لم تقض للطاعنة بالتعويض عن الضرر المهني بعلة أن لا مهنة لها والحال أن ظهير 1984 لم يربط الاستفادة من هذا التعويض بتوفر الضحية على مهنة وإنما ربطه بمدى تأثير الحادثة على الحياة المهنية للمصاب خاصة وان العارضة تتوفر على دبلوم تقنية في التمريض وأن سنها وقت الحادثة 23 سنة وأن الحادثة وما خلفته لديها أثرت بشكل كبير على مستقبلها المهني والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص عرضت قرارها للنقض.

حيث ان المادة 10 من ظهير 1084/10/02 وإن نصت على استحقاق المصاب في حادثة سير للتعويض عن الضرر المهني فإن التعويض عنه رهين بإثبات تأثير الحادثة على الحياة المهنية للمصاب و أن الضحية الطاعنة لم تدل للمحكمة بما يفيد أن لها مهنة بتاريخ الحادثة فلا سبيل لها للتمسك بالتعويض المشار إليه لأن الظهير المذكور لا يعوض عن الاضرار المستقبلية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض التعويض عن الضرر المهني، جاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم والوسيلة عديمة الأساس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني مريم (د) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر مع الاجبار في الادنى.

وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/353 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/680

حادثة سير – تشطير المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره إثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عبد الواحد (ح) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2019/10/10 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/02 ملف عدد 2019/173 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. وبعد المداولة طبقا للقانون.

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الفرع الأول من الوسيلة الثانية المتخذ من سوء التعليل وخرق مقتضيلت الفصلين 364 و 365 من فانون المسطرة الجنائية ذلك أن القرار الاستئنافي أيد الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة دون مراعاة أنه ساهم بشكل كبير في ارتكابها بسبب عدم احترامه أسبقية المرور وأنها لما حملت الضحية ربعها رغم أنه لم يرتكب أي خطأ يذكر عرضت قرارها للنقض.

لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يكن تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره اثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما، و ما أثير على غير أساس.

في شأن الوسيلة الأولى والفرع الثاني من الوسيلة الثانية المتخذ من خرق مقتضيات المادتين 6 و 7 من ظهير 1984/10/02 ذلك أن الطاعن يعيب على القرار المطعون فيه اعتماده الحد الأدنى للأجور في احتساب التعويضات المستحقة له رغم ادلائه بشهادة تفيد اشتغاله معلم خياط تقليدي لدى مشغله بأجرة يومية لا تقل عن 300 درهم مع ارتفاعها في فصل الصيف والاعياد والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي استبعد شهادة الاجر دون استعمال الوسائل التي خولها لها القانون بما في ذلك اجراء خبرة حسابية أو بحث يستدعى له الضحية والمشغل عرضت قرارها للنقض.

حيث انه بمقتضى المادة السادسة من ظهير 1984/10/02 فانه يجب على المصاب اثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني اذا لم يثبت ان له اجرا او كسبا مهنيا اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي الحد الأدنى للأجر ولا شيء يلزم المحكمة باجراء بحث يتناول حقيقة دخل المصاب إذ على هذا الأخير اثبات ذلك طبقا للمادة المشار إليها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن شهادة الاجر المدلى بها من طرف الطاعن لا تبين بشكل واضح مبلغ الاجر الذي يتقاضاه إذ جاء فيها أنه يتقاضى مبلغا لا يقل عن 300 درهم واستبعدتها بما لها من سلطة في تقدير ما يعرض عليها من وثائق واعتمدت الحد الأدنى للأجر تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عبد الواحد (ح) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر. وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت

الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة ونعيمة مرشيش مقررا وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/354 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/681

حادثة سير – تشطير المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عادل (ك) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2019/10/10 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/02 ملف عدد 2019/173 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة ارباع مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا وبأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ محمد (ش.و) المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن الفرع الأول من الوسيلة الثانية المتخذ من سوء التعليل وخرق مقتضيات الفصلين 364 و 365 من فانون المسطرة الجنائية ذلك أن القرار الاستئنافي أيد الحكم الابتدائي الذي حمل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة دون مراعاة أنه ساهم بشكل كبير في ارتكابها بسبب عدم احترامه أسبقية المرور وأنها لما حملت الضحية ربعها رغم أنه لم يرتكب أي خطأ يذكر عرضت قرارها

للنقض. لكن حيث ان تحديد المسؤولية وتشطيرها بين أطراف الحادثة تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية و لا يخضع لرقابة جهة النقض ما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران. و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما حملت المتهم ثلاثة أرباعها استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به على خطأ المتهم المتمثل في مخالفته نظم وقوانين السير وعدم تبصره اثر ولوجه ملتقى الطرق دون التأكد من خلوها ودون احترام حق اسبقية المرور مما أدى به الى صدم الضحية الدراجي وأن هذا الأخير ساهم بدوره في ذلك بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الحادثة، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وعللت قرارها تعليلا سليما، و ما أثير على غير أساس.

في شأن الوسيلة الأولى والفرع الثاني من الوسيلة الثانية المتخذ من خرق مقتضيات المادتين 6 و 7 من ظهير 1984/10/02 ذلك أن الطاعن يعيب على القرار المطعون فيه اعتماده الحد الأدنى للأجور في احتساب التعويضات المستحقة له رغم ادلائه بشهادة تفيد اشتغاله معلم خياط تقليدي لدى مشغله بأجرة يومية لا تقل عن 400 درهم للضحية مع ارتفاعها في فصل الصيف والاعياد والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي الذي استبعد شهادة الاجر دون استعمال الوسائل التي خولها لها القانون بما في ذلك اجراء خبرة حسابية أو بحث يستدعى له الضحية والمشغل عرضت قرارها للنقض.

حيث انه بمقتضى المادة السادسة من ظهير 1984/10/02 فانه يجب على المصاب اثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني اذا لم يثبت ان له اجرا او كسبا مهنيا اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي الحد الأدنى للأجر ولا شيء يلزم المحكمة باجراء بحث يتناول حقيقة دخل المصاب إذ على هذا الأخير اثبات ذلك طبقا للمادة المشار إليها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن شهادة الاجر المدلى بها من طرف الطاعن لا تبين بشكل واضح مبلغ الاجر الذي يتقاضاه إذ جاء فيها أنه يتقاضى مبلغا لا يقل عن 400 درهم واستبعدتها بما لها من سلطة في تقدير ما يعرض عليها من وثائق واعتمدت الحد الأدنى للأجر تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما أثير غير مؤسس. من أجلـــــه قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عادل (ك) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر.

وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/355 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/5436

طعن بالنقض – شرط المصلحة.

إن الطعن بالنقض من طرف الطاعن انصب على القرار الاستئنافي، بينما وسائل النقض على النحو الواردة عليه تناقش الحكم التمهيدي الابتدائي والذي لم يثبت الطعن فيه من طرف الطاعن الذي استأنف فقط الحكم الابتدائي الذي بت في الدعوى العمومية والمصالح المدنية بعد الخبرة مما يكون معه والحالة هذه غير مقبولة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم محمد (أ) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2019/10/30 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/23 ملف عدد 2019/246 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة 3000 درهم عن الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير والفرار وبغرامة 500 درهم عن عدم ضبط السرعة و300 درهم عن انعدام الاستعداد المستمر للقيام بالمناورات وبمصادرة مبلغ الكفالة لفائدة الخزينة العامة.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد اللطيف (ب) المحامي بهيئة طنجة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن وسائل النقض مجتمعة والمتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق حقوق الدفاع ذلك أن الطاعن يعيب على المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه تأييدها الحكم المستأنف رغم الخروقات التي شابته والمتمثلة في وصف الحكم الابتدائي بأنه بمثابة حضوري والحال انه بتاريخ 2018/11/01 حضر الطاعن المتهم وحجز الملف للتأمل لجلسة 2018/11/15 وبتاريخ 2018/11/16 صدر حكم تمهيدي باجراء خبرة على الضحية دون أن تمدد فترة التأمل بمحضر الجلسة ولا أن تستدعي المتهم وبالتالي فهو حكم غيابي كما أنها لم تستجب لطلبه المقدم بتاريخ 2018/11/01 من أجل اعفائه من الحضور وارجاع رخصة سياقته وأنه ورغم حضور دفاع الطاعن جميع الجلسات تضمن الحكم تخلف المتهم ودفاعه والحال أن محضر الجلسة يتضمن خلاف

ذلك والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما لم تطلع على المذكرة الدفاعية للطاعن عرضت قرارها للنقض. حيث ان الطعن بالنقض حسب الصك عدد 63 المصرح به من طرف الطاعن انصب على القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 2019/10/23 بينما وسائل النقض على النحو الواردة عليه تناقش الحكم التمهيدي الابتدائي الصادر بتاريخ 2018/11/15 والذي لم يثبت الطعن فيه من طرف الطاعن الذي استأنف فقط الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 2019/03/28 الذي بث في الدعوى العمومية والمصالح المدنية بعد الخبرة مما يكون معه والحالة هذه غير مقبولة.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف المتهم محمد (أ) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر مع الاجبار في الادنى.

وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة ونعيمة مرشيش مقررة و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الاغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/362 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/1792 حادثة سير – تحديد المسؤولية – سلطة المحكمة.

إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (م) عن الأستاذ مولاي (ح.خ) لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بخريبكة بتاريخ 2019/10/21 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/15 ملف عدد 2019/107 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة والحكم على المسؤول المدني بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني مبلغ قدره 91181.26 درهم ولفائدة مدن هشام مبلغ 91477.15 درهم مع النفاذ المعجل في حدود الربع مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء ورفض باقي الطلبات .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ مولاي (ح.خ) المحامي بهيئة خريبكة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من خرق قاعدة توزيع المسؤولية اعتمادا على جسامة الأخطاء المرتكبة ذلك أن القرار المطعون فيه جاء مخالفا للقاعدة المذكورة اعتمادا على جسامة الأخطاء المرتكبة ودورها في وقوع الحادثة عندما حمل كامل مسؤولية الحادثة للمتهم (ع.ف) وأنه بالإطلاع على القرار موضوع الطعن يتضح أن السبب في وقوع الحادثة يعود إلى تهور وعدم احتياط سائق السيارة نوع فولزفاكن باسات الذي قام بعملية تجاوز معيبة دون انتباه ولم يتخذ الحيطة والحذر أثناء سيره ليصطدم بالسيارة نوع فولزفاكن صنف كولف 4 مما أدى إلى وقوع الإصطدام وان سائق السيارة نوع فولزفاكن لم يرتكب أي خطا من جانبه يمكن معه تحميله جزءا من المسؤولية مما جاء معه القرار ناقص التعليل بهذا الخصوص ومعرضا للنقض يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

حيث إن تحديد المسؤولية تتخذ المحكمة الأساس له وقائع النازلة المعروضة عليها مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا تمتد له رقابة جهة النقض طالما لم يقع تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الذي لم يثر أو يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من خلال محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به وتصريحات الأطراف أن الحادثة وقعت لما كان المتهم (ع.ف) يسوق سيارته وهو في حالة سكر ليصدم سيارة الضحية (خ) عبد الرزاق من الخلف ويواصل كل واحد منهما سيره في نفس الإتجاه ليقوم المتهم بدورة إلى أن اصبح يسيرفي الإتجاه المعاكس لسيارة الضحية ويقوم بصدمها في مقدمتها واعتبرت أن السبب في وقوع الحادثة هو المتهم الذي كان يتولى سياقة سيارته وهو في حالة سكر دون اتخاذ الإحتياطات اللازمة ودون مراعاة قواعد السير والجولان وأن الضحية لم يرتكب أي خطأ من شأنه تحميله أي جزء من المسؤولية وارتأت استنادا إلى ذلك وفي إطار سلطتها التقديرية تأييد الحكم الإبتدائي في ما قضى به من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة على ذي أساس. في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق المادة 17 من مدونة التأمينات الجديدة ذلك أن القرار المطعون فيه جاء خارقا للمادة 17 من مدونة التأمينات التي تنص على أنه :" غير أن المؤمن لا يتحمل رغم أي اتفاق مخالف الخسائر والأضرار الناتجة عن خطأ متعمد أو تدليسي للمؤمن له " والحادثة موضوع ملف النازلة تنطبق عليها مقتضيات المادة المذكورة ذلك أن واقعة اصطدام السيارتين حدث بالعمد نتيجة خلاف سابق بين سائقي السيارتين وأن للخطر ثلاث شروط لابد من تحققها حتى يقوم الضمان أولها أن يكون الخطر محتمل الوقوع وثانيها الا يتوقف الخطر على إرادة المتعاقدين وثالثهما أن يكون مشروعا غير مخالف للنظام العام وأنه بالرجوع إلى معطيات ملف النازلة فإن الشرط الثاني قد تم خرقه، وان سائق السيارة نوع باسات المسمى عبد الرزاق (خ) تعمد تحقق الخطر فقد سعى لكي يحصل على مبلغ التأمين وهو ما

يتعارض مع مقتضيات المادة 17 من مدونة التامين وأن مبدا عدم جواز التأمين عن الخطأ المتعمد للمؤمن له هو من النظام العام مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إنه وإن كانت الأضرار التي يتسبب فيها عمدا المؤمن له تستثنى من التأمين وحدود الضمان فإن ذلك مشروط بثبوت أن الأفعال المرتكبة من طرفه صدرت عنه عن عمد أو عن خطأ تدليسي، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من خلال الوقائع المعروضة عليها كما هي مضمنة بمحضر الضابطة القضائية ومرفقاته وتصريحات الأطراف أن الحادثة وقعت نتيجة اصطدام سيارتي الطرفين واعتبرتها حادثة سير وأن الأضرار اللاحقة بالضحية وإن كانت بسبب الحادثة التي تسبب فيها المتهم إلا أن الأفعال الصادرة عنه لم تكن صادرة عنه عن قصد واعتبرت أن الضمان قائم وأيدت الحكم الإبتدائي الذي قضى بإحلال الطاعنة شركة التأمين (س) محل المسؤول المدني في الأداء تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة غير ذات أساس .

في شان وسيلة النقض الرابعة المتخذة من خرق مقتضيات مرسوم 1985/01/14 وخاصة المواد من 1 إلى 4 ذلك أن الخبرة الطبية المنجزة خلال المرحلة الإبتدائية جاءت مخالفة لمقتضيات المواد 2 و3 و4 من مرسوم 14 يناير 1985 المتعلق بجدول تقدير نسب العجز والتي تشترط ضرورة بيان آثار الحادثة بدقة وتأثيرها على حياة الضحية وعلى قدراتها الجسمانية كما أن الخبير لم يبين العلاقة السببية بين الحادثة والإصابات المدعى بها وأن ما توصل إليه الخبير من استنتاجات جد مبالغ فيها وغير موضوعية و أن الخبرة أنجزت في غياب تطبيق سليم للمقتضيات العلمية والمقاييس الدقيقة المعمول بها سيما وأن الخبير قد توصل إلى إصابات لم تذكر حتى بالشهادة الطبية الأولية المدلى بها من قبل الضحية كما أن الخبير قد حاد عن مقتضيات مرسوم 1985/01/14 المتعلق بجدول تقدير نسب العجز وخاصة الفصلين 2 و4 منه وكذا عن الغايات التي توخاها المشرع من هذا المرسوم كما أن الخبير خالف بشكل كبير ما تنص عليه المادة 4 والتي تلزمه بتحديد عزو تلك الأضرار إلى الحادثة وما تكتسيه من طابع وقتي أو نهائي وأن السيد الخبير عند تقديره لنسبة العجز الجزئي الدائم في 17 في المائة يكون قد قام بذلك دون اطلاعه على الواقع وبدون تحديده ومعرفته لوجود أية إصابات قد تكون ناتجة عن الحادث والسيد الخبير عند تحديد نسبة الالام الجسمانية على أنها على جانب من الأهمية اعتمد على مجرد تكهنات وفرضيات مفتقرة إلى أسس معتمدة ودقيقة تؤكد النتيجة التي توصل إليها وأن ما حدده الخبير في تقريره يجب أن يخضع للمعايير والمقاييس المحددة في إطار مقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984 ومرسوم 85/01/14 وأن تقدير رأي الخبير خاضع لسلطات المحكمة وتقديرها وهي غير ملزمة بالأخذ برأيه مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

حيث إن قضاة الموضوع يقدرون بما لهم من سلطة ضرورة إجراء خبرة جديدة أو عدم إجرائها، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من الخبرتين الطبيتين المنجزتين على المطلوبين في النقض أن ما انتهى إليه الخبير الدكتور سعيد (س) في خلاصة تقريريه بعد فحصه للضحيتين من آلام وعجز مؤقت وعجز دائم، هو ما علق بهما نتيجة الحادثة من أضرار نهائية ومنسجمة مع ما وصفته الشواهد الطبية المكونة لملفيهما الطبيين من إصابات وجروح، واعتبرتها

في إطار سلطتها في تقييم الحجج موضوعية وقانونية وردت الدفع المثار بشأنها، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير مؤسس. .

في شان وسيلة النقض الخامسة المتخذة من خرق المادة 6 من ظهير 2 أكتوبر 1984 ذلك أن القرار المطعون فيه جاء مخالفا للمادة 6 من ظهير 1984/10/2 عندما اعتمد على شهادة الدخل في احتساب التعويض وأنه كان لزاما على الضحايا الإدلاء بشهادة العمل التي تثبت أنهم ما زالوا ملتحقين بمهنتهم كما كان لزاما عليهم الإدلاء بشهادة الأجر عن 12 شهرا قبل الحادثة وأن التعويض عن حوادث السير يحسب على أساس دخل المصاب خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة هاته الأخيرة وقعت بتاريخ 2018/11/27 مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إن الأجر الذي يتم على أساسه احتساب التعويض عن حادثة سير طبقا لمقتضيات المادة 5 من ظهير 2 أكتوبر 1984 هو الأجر أو الكسب المهني للمصاب حين وقوع الإصابة والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتمد في التعويضات المحكوم بها عن الأضرار اللاحقة بالضحيتين نتيجة الحادثة الواقعة بتاريخ 2018/11/27 على شهادة الأجر المتعلقة بالضحية عبد الرزاق (خ) المؤرخة في 2018/12/26 والتي تفيد أنه يشتغل بالمكتب الشريف للفوسفاط كمستخدم منذ 1 غشت 2014 وأنه يتقاضى أجرة شهرية محددة في مبلغ 10848.30 درهم شاملة للأجر بالإضافة على التعويضات التكميلية وتعويض السكن وشهادة الأجر المتعلقة بالضحية هشام (م) مؤرخة في 2018/12/10 تفيد أنه يشتغل لدى المكتب المذكور منذ 2008/07/01 كمستخدم وأنه يتقاضى أجرة شهرية محددة في مبلغ 11446,23 درهم شاملة للأجرة والتعويضات التكميلية وتعويض السكن تكون قد اعتمدت شهادتي أجر تتعلقان بتاريخ الحادثة وتتضمنان الأجر الصافي ولم تخرق مقتضيات المادة 6 من ظهير 2 أكتوبر 1984 وعللت قرارها تعليلا سليما وما جاء بالوسيلة غير ذي أساس .

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني وانعدام التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه جاء غير معلل وغير مرتكز على أساس فيما يتعلق بالمسائل المثارة حول المادة 17 من مدونة التأمينات لأن الحادثة نتجت عن خطأ عمدي مقصود لسائق السيارة نوع كولف وحول المسؤولية ذلك أن تشطيرها من المسائل التي تستقل محكمة الموضوع في تقديرها من غير رقابة عليها من محكمة النقض والخبرة الطبية وخرق الفصل 63 من ق م م وهو ما يتعارض ومقتضيات المادة 365 من ق م ج الفقرة 8 والمادة 370 من ق م ج والمحكمة حينما أغفلت الجواب عن الدفوع الوجيهة والتي من شأنها تغيير مجرى القضية تكون قد جعلت حكمها ناقصا في التعليل الموازي لإنعدامه مما يستوجب نقضه .

حيث إن الوسيلة على النحو الواردة عليه أعلاه هي تكرار للوسيلتين الثانية والثالثة وسبق الجواب عنهما مما تبقى معه غير جديرة بالإعتبار

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التأمين (س) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/364 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 06 -2020/10/6/2005

حادثة سير – تعويض – خبرة طبية – الدفع بعدم تخصص الخبير – أثره.

الثابت من خلال وثائق الملف ومحاضر الجلسات الصحيحة شكلا أن الحكم التمهيدي بإجراء خبرات طبية على الضحايا صدر حضوريا في حق الطاعنين ولم يتقدما بطلب التجريح في إبانه مما يكون معه ما أثير بخصوص عدم تخصص الخبير في جراحة العظام غير مقبول.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسؤول المدني (م.ن) وشركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح مشترك أفضوا به بواسطة الأستاذ (س) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بكلميم بتاريخ 2019/11/08 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/30 ملف عدد 2019/98 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تحميل المتهم كامل المسؤولية واعتباره مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات التالية: لفائدة السعدية (ب) 49921.88 درهم ولفائدة سعيد (ب) مبلغ 56213.91 درهم لفائدة أحمد (ب) نيابة عن ابنته القاصر نعيمة (ب) 50651.91 درهم ولفائدة محمد أحمد (ب) نيابة عن ابنته القاصر سعاد (ب) 144465.21 درهم والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء وإصلاح الخطأ الوارد في ديباجته بجعل الدعوى المدنية التابعة مقدمة من السيد سعيد (ب) بصفة مباشرة .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد ضم الملفين لإرتباطهما

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (س) المحامي بهيئة اكاديرو المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل الموازي لإنعدامه وخرق الفصلين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 40 و62 و63 من قانون المسطرة المدنية وخرق حق الدفاع وعدم الإرتكاز على أساس ذلك أن دفاع العارضين أدلى أمام غرفة الإستئنافات بمذكرة أثار فيها أن الخبرات المنجزة على الضحايا غير حضورية في حق العارضين ودفاعهم ومحررها لم يرفقها بإشعارات بتوصلهم لحضور عملية إجرائها كما لم يرفقها بمحاضر استماع تتضمن تصريحات الأطراف وملاحظاتهم كل ذلك خرق للقرار التمهيدي الذي عينه وللفصل 63 من ق م م وأن هذه الخبرات أسست على ملف طبي لكل ضحية دون أن يتم إخضاعها لفحص سريري باستعمال التقنيات والآلات الطبية الخاصة بتحديد الأضرار اللاحقة بها وان الأعراض التي أوردها الخبير في تلك التقارير تتعدى نسبة العجز الجزئي الذي تنتج عنها بالنسبة لسعيد ما بين 4 في المائة إلى 8 في المائة وما بين 7 في المائة إلى 12 في المائة بالنسبة لسعاد ونعيمة والسعدية وأن منجز هذه الخبرات يمتهن الطب العام وأن هذه التقارير باطلة شكلا ومضمونا وأنه طالب من المحكمة الحكم بإبطالها والحكم بإحالة الضحايا على خبرات طبية مضادة على يد إخصائي في جراحة العظام لكن المحكمة ردت هذه الدفوع بعلة أن الخبير استدعى شركة التامين وأن الخبير لم يستدع المسؤول المدني ودفاع المسؤول المدني وشركة التأمين وأن الفصل 63 يوجب استدعاء كافة الأطراف ووكلائهم لحضور عملية الخبرة مما يكون معه القرار المطعون فيه معرضا للنقض . حيث إن الثابت من خلال وثائق الملف ومحاضر الجلسات الصحيحة شكلا أن الحكم التمهيدي بإجراء خبرات طبية على الضحايا عين لها الدكتور أحمد (ا) صدر حضوريا في حق الطاعنين ولم يتقدما بطلب التجريح في إبانه مما يكون معه ما أثير بخصوص عدم تخصص الخبير في جراحة العظام غير مقبول، وإن الخبرة كوسيلة إثبات تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الإبتدائي الذي اعتمد الخبرات الطبية المأمور بها من طرف المحكمة الإبتدائية والمنجزة من طرف الخبير أحمد (ا) بعدما تبين لها أن الخبير قام باستدعاء جميع الأطراف ودفاعهم بواسطة البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل وأرفق تقريره بما يفيد ذلك وأن النتائج التي خلص إليها الخبير المذكور تتلاءم ونوعية الإصابات المثبتة بالشواهد الطبية الأولية ولم تجد ضرورة لإجراء خبرات طبية جديدة، وردت الدفوع المثارة بشأنها تكون قد استعملت سلطتها لتقييم الخبرات القضائية المنجزة في النازلة فوجدتها قانونية وموضوعية كما ورد في تعليلها، و عللت قرارها تعليلا سليما وما بالوسيلة غير مؤسس .

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المقدم من طرف المسؤول المدني (م.ن) وشركة التأمين (أ) والحكم على رافعيه بضعف الضمانة مبلغها 2000 درهم يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية . و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسا والمستشارين: مونى البخاتي مقررة ونادية وراق وسيف

الدين العصمي وعبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/365 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/5435

حادثة سير – تعويض مادي لذوي الحقوق – شروط استحقاقه. إن أساس استحقاق التعويض عن الضرر المادي هو ثبوت إنفاق الهالك على ذوي الحقوق إما إلزاما او التزاما وكونهم فقدوا مورد عيشهم بسبب وفاته وتفترض الملاءة في المنفق إلى أن يثبت العكس عملا بمقتضيات المواد 4 و11 من ظهير 2 أكتوبر 1984 والمادة 188 من مدونة الأسرة. باسم جلالة الملك وطبقا للقانون بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ يوسف (س) عن الأستاذ جلال (ح) لدى كتابة الضبط بمحكمة الإستئناف بطنجة بتاريخ 2019/11/07 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/30 ملف عدد 2019/2606/111 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية واعتباره مسؤولا مدنيا والحكم عليه بأدائه لفائدة ذوي حقوق الهالك مصطفى (م) لوالدته سعيدة (أ) تعويضا مدنيا إجماليا قدره 30225 درهم ومبلغ 10000 درهم عن مصاريف الجنازة ولفائدة الخوة سكينة (م) وخلود (م) والقاصر العربي (م) مبلغ 19893.6 درهم وإحلال شركة التأمين (أ) محل مؤمنها في الأداء والفوائد القانونية من تاريخ الحكم مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل في حدود ربع المبالغ المحكوم بها

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ جلال (ح) المحامي بهيئة طنجة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض المتخذة من عدم ارتكاز الحكم على أساس سليم ذلك أن استحقاق التعويض المادي لذوي حقوق الضحية رهين بإثبات يسر الهالك وعسر ذويه باعتبار المادة 4 من ظهير 1984/10/02 والمادة 128 من مدونة الأسرة اللتان يستفاد منهما أن استحقاق التعويض المادي يكون إما بمقتضى القانون أو الإلتزام وإن الهالك وإن كان ملزم بالإنفاق على والدته المطلوب ضدها – مع العلم أنه غير ملزم بالإنفاق على شقيقتيه الراشدتين وشقيقه القاصر – فإنه لا يوجد بالملف ما

يثبت قدرته (قدرته على الكسب) وبالتالي على تنفيذ هذا الإلتزام باعتبار المادة 188 من مدونة الأسرة التي تنص على أنه لا تجب على الإنسان نفقة غيره إلا بعد أن يكون له مقدرا نفقة نفسه وأن موجب تحمل عائلي المعتمد في الحكم بالتعويض المادي للمطلوبين في النقض لا يثبت أن الهالك كان يتوفر على دخل يعيل به نفسه ليعيل به عائلته بل إنه لم يشر حتى إلى نوعية عمله ولا طبيعته هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن شقيقتي الهالك سكينة (م) وخلود (م) راشدتين وقادرتين على الكسب وإعالة نفسهما بنفسهما كما أن والدة الهالك لها ابن بكر مزداد بتاريخ 1982 حسب رسم الإراثة الملفى بالملف وهو أكبر سنا من الهالك وهو الأولى بالإنفاق عليها من ابنها القاصر وأن الطاعنة سبق ان تمسكت بهذا الدفع خلال المرحلة الإبتدائية والإستئنافية لكن محكمة الإستئناف بطنجة ردت الدفع بعلة أنه لم يثبت العكس وأن موجب الإنفاق الذي تلقاه العدول يعتبر بمثابة شهادة على صحة ما أثبته من وقائع وأن تعليل المحكمة جاء ناقصا وغير مرتكز على أساس سليم وجاء مخالفا لما تواتر عليه العمل القضائي في مثل هذه النوازل مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث إن أساس استحقاق التعويض عن الضرر المادي هو ثبوت إنفاق الهالك على ذوي الحقوق إما إلزاما او التزاما وكونهم فقدوا مورد عيشهم بسبب وفاته وتفترض الملاءة في المنفق إلى أن يثبت العكس عملا بمقتضيات المواد 4 و11 من ظهير 2 أكتوبر 1984 والمادة 188 من مدونة الأسرة، والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من موجب الإنفاق الذي هو وثيقة رسمية والذي تستقل وحدها لتقييمه أن الهالك مصطفى (م) والذي كان يشتغل قيد حياته حسبما هو مضمن بهويته بمحضر الضابطة القضائية كعامل كان إلى أن توفي ينفق كل ما يدره عليه عمله على والدته سعيدة (أ) وإخوانه سكينة وخلود والعربي (م) ،واعتبرتهم محقين في التعويض المادي وأيدت الحكم الإبتدائي الذي قضى لهم بالتعويض المذكور، تكون قد أبرزت الأسس الواقعية والقانونية التي اعتمدتها في قضائها واستعملت سلطتها التقديرية في تقييم وسائل الإثبات، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير ذي أساس.

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المقدم من طرف شركة التامين (أ) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/366 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/10/6/6619

حادثة سير – تعويض عن العجز البدني الدائم – شروطه.

المقرر قانونا بمقتضى المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 في فقرتها الثانية فإن قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحد في المائة من رأسمال المعتمد يجب ألا تقل عن خمس الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المرفق بالظهير المذكور.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني محمد (س) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ احمد (ع) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الإبتدائية بسيدي سليمان بتاريخ 2019/6/3 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/05/28 ملف عدد 2019/41 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من تحميل المتهم كامل المسؤولية واعتبار (ط.س) مسؤولة مدنيا والحكم عليها بأدائها لفائدة المطالبين بالحق المدني سعيد (ب) تعويضا إجماليا قدره 134417.69 درهم ولفائدة محمد (س) تعويضا إجماليا قدره 24299.45 درهم ولفائدة (ح.ق) تعويضا إجماليا قدره 38335.72 درهم ولفائدة محمد بيسبيس تعويضا إجماليا قدره 85532.31 درهم مع الفوائد القانونية ابتداءا من تاريخ الحكم وشمول الحكم بالنفاذ المعجل في حدود الثلث وإحلال شركة التأمين النقل محل ؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون، و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الله (ح) المحامي بهيئة القنيطرة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني سليم وانعدام التعليل ذلك أن العارض التمس من محكمة الدرجة الأولى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع تعديله بإصلاح الخطأ في احتساب التعويض عن العجز الجزئي الدائم وذلك بجعله 31518.00 درهم بدلا من 18207.00 درهم والحكم للعارض بالتعويض عن العجز الكلي المؤقت ورفع التعويض إلى القدر المطلوب ابتدائيا وأن محكمة الدرجة الثانية لم تستجب لطلب العارض رغم وجود خطأ في احتساب التعويض عن العجز الجزئي الدائم ذلك أن قيمة نقطة العجز البدني أقل من 1/5 خمس مبلغ الأجرة الدنيا مما يتعين معه احتساب الخمس المذكور والمتمثل في 1854 لذلك فالعارض يستحق تعويضا قدره 1854*17=31518.00 درهم بدلا من 18207 درهم وأن الأحكام والقرارات يجب أن تكون معللة تعليلا كافيا وسليما وأن محكمة الإستئناف لم تعلل قرارها تعليلا كافيا وسليما مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه . حيث صح مانعته الوسيلة ذلك أنه بمقتضى المادة الخامسة من ظهير 1984/10/2 في فقرتها الثانية فإن قيمة نقطة العجز البدني الدائم التي تمثل واحد في المائة من رأسمال المعتمد يجب ألا تقل عن خمس الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول

المرفق بالظهير المذكور، والثابت من تنصيصات الحكم الإبتدائي أنه أخطأ في تطبيق الفقرة المشار إليها أعلاه ولم يحدد التعويض المستحق للطاعن على أساس خمس الأجر الدنيا أي 1854 درهم ورغم أنه استأنف الحكم الإبتدائي وتقدم بمذكرة بيان أوجه استئنافه التمس فيها تصحيح الخطأ المشار إليه في الحكم المستأنف ورفع التعويض المحكوم به عن العجز البدني الدائم إلى مبلغ 31518 درهم لكن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه رغم إشارتها إلى مذكرة الطاعن لم يجب على ما أثاره واعتبرت التعويضات احتسبت بطريقة سليمة وبذلك جاء قرارها غير مرتكز على أساس قانوني وناقص التعليل مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص .

من أجلـــــه

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 2019/05/28 في الملف عدد 2019/41 عن المحكمة الإبتدائية بسيدي سليمان – غرفة الجنح الإستئنافية لحوادث السير بها - بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به لفائدة الطاعن محمد (س) عن العجز البدني الدائم وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وعلى المطلوب في النقض بالصائر .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي و عبد الكبير سلامي بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/367 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/9271

جنحة السكر العلني والسياقة في حالته – عناصرها التكوينية.

إن جنحة السكر العلني البين المعاقب عليها بمقتضى الفصل الاول من مرسوم 14 نونبر 1967 و جنحة السياقة في حالة سكر المعاقب عليه طبقا لمقتضيات المادة 183 من مدونة السير لا يشكلان فعلا واحدا و انما كل فعل منهما مستقل عن الفعل الاخر و تحكم كل واحد منهما مقتضيات زجرية مختلفة ولا مجال لتطبيق مقتضيات المادة 118 من القانون الجنائي .

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم العربي (ا) بمقتضى تصريح أفضى به شخصيا لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة بتاريخ 2020/02/06 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2020/2/4 ملف عدد 2019/2811/03 و القاضي: بالغاء الحكم الابتدائي جزئيا فيما قضى به من اجبار المتهم و تاييده في باقي ما قضى به مؤاخذته من اجل ما نسب اليه و ومعاقبته بشهرين حبسا نافذاو غرامة نافذة

مضمومة قدرها 5000 درهم و الامر بارجاع الكفالة المخصصة لضمان حضوره طبقا للقانون و ايقاف رخصة سياقته لمدة ستة اشهر من تاريخ سحبها الفعلي مع تحميله الصائر .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مونى البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الاغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الاستاذة فاطمة (ص) المحامية بهيئة بني ملال و المقبولة للترافع امام محكمة النقض . في شان وسيلة النقض الاولى المتخذة من خرق اجراءات شكلية من الاجراءات الجوهرية الموضوعية و خرق مقتضيات الفقرة الاخيرة من الفصل 312 من ق م ج ذلك ان المشرع في الفقرة الاخيرة من الفصل 312 من قانون المسطرة الجنائية ينص على ان كاتب الضبط يحرر محضر استنطاق و يتلوه بالجلسة بامر من الرئيس و يكون محتواه محل مناقشة و باطلاع المحكمة على صدر القرار موضوع هذا الطعن يلاحظ على انه ليس به ما يفيد قيام غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة بهذا الاجراء مما حرم العارض من مناقشته و اضر به خاصة و ان الفصل 751 من قانون المسطرة الجنائية يعتبر كل من مناقشته و أضر به خاصة وز ان الفصل 751 من قانون المسطرة الجنائية يعتبر كل اجراء يامر به هذا القانون و لم يتم انجازه على وجه القانون يعد كانه لم ينجز مما يعتبر خرقا لاجراء من الاجراءات المسطرة التي تستوجب البطلان مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

لكن حيث ان مقتضيات الفقرة الاخيرة من المادة 312 من قانون المسطرة الجنائية تتعلق بالمتهم الذي تعذر عليه بسبب وضعيته الصحية حضور الجلسة و المحكمة ووجدت اسباب خطيرة لا يمكن معها تأجيل الحكم في القضية و المحكمة تكلف احد اعضائها بمساعدة كاتب الضبط باستنطاق المتهم في المكان الذي يوجد فيه و تستأنف المناقشات بعد ذلك في جلسة لاحقة يستدعى لها المتهم او يشعر بها من طرف القاضي الذي قام باستنطاقه و يحرر كاتب الضبط استنطاق وهو المحضر الذي يتلوه كاتب الضبط بالجلسة بامر من الرئيس و يكون محتواه محل مناقشة علنية و الثابت من خلال القرار المطعون فيه و محضر جلسة المناقشة المجراة امام المحكمة مصدرته ان المتهم حضر بها و بعد التاكد من هويته تم الاستماع الى تصريحه بعد عرض الوقائع عليه و ضمن ما أدلى به محضر الجلسة و لا مجال لاثارة مقتضيات المادة 312 من قانون المسطرة الجنائية اعلاه لعدم انطباقها على النازلة مما يكون ما اثير خلاف الواقع و غير مقبول . في شان وسيلة النقض الثانية بفروعها الاول و الثاني و الثالث و الرابع المتخذ اولاهما من عدم ارتكاز القرار على اساس قانون سليم و خرق مقتضيات الفصل 118 من القانون الجنائي ذلك ان الفصل 118 من القانون الجنائي ينص على ان الفعل الواحد الذي يقبل اوصاف متعددة يجب ان يوصف باشدها و ان الطاعن توبع و ادين ابتدائيا من اجل جنحة السكر العلني البين و السياقة في حالته و الحال ان المشرع نص بصيغة الوجوب في الفصل اعلاه ان الشخص يقدم عن القانون العام و ان المشرع جرم السكر العلني البين في مرسوم

1967 و جرم السياقة في حالة سكر في المادة 183 من مدونة السير لذلك فان الطاعن لا يمكن ان يتابع بجريمتين من اجل نفس الفعل طبقا للقاعدة القانونية المنصوص عليها في 118 من القانون الجنائي و ان القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي لم يحترم هذه القاعدة مما يجعله مخالفا للمقتضيات المادة 118 من القانون الجنائية مما يستوجب نقضه . و المتخذ ثانيهما من عدم ارتكاز القرار على اساس قانوني سليم خرق المادة 1 من مرسوم 1967 ذلك ان المادة المذكورة جرمت السكر البين و الطافح المرتكب في مكان عام و ان الضابطة القضائية لم تنجز محضر معاينة مستقل عن المحضر الرسمي و انه من العناصر الاساسية لقيام الجريمة اعلاه عنصر العلنية و الطاعن لم يضبط في أي مكان عام وهو يتناول الخمر بل كان سائقا لسيارته و كان بداخلها و امام عدم اثبات عنصر العلنية فإن القرار المطعون لما ايد الحكم الابتدائي بجميع علله جاء خارقا للمرسوم المؤرخ في 1967 ولحق الدفاع و ان معاينة الضابطة القضائية غير ذات قيمة لان اثبات حالة السكر و السياقة في حالته تستلزم تقنيات معينة و انها اعتمدت على المشاهدة المنصوص عليها في المادة 270 دون استعمال المستجدات العلمية المنصوص عليها في المادة 207 الى 209 وذلك لقياس حالة السكر للسائق بجهاز الرائز او حالة السائق على الفحص السريري لمعرفة نسبة تمركز الكحول في الدم و ان الاعتراف بالسكر لا يعتبر اثباتا لهذه الجريمة و ان القرار المطعون فيه خرق المادة 59من المرسوم 2.10.419 الصادر بتاريخ 2020/09/29 ذلك انه استبعد المرسوم المذكور من تعليله دون ان يبين سبب استبعاده و اعتمد الوسائل التقليدية التي اصبحت متجاوزة قانونا مما يتعين معه نقض القرار ال المطعون فيه . و المتخذة ثالثهما من عدم ارتكاز القرار على اساس قانوني سليم ذلك ان العناصر التكوينية لجريمة السياقة في حالة سكر كما نصت عليها المادة 183 من مدونة السير تتمثل في وجود الركنين المادي و المعنوي و ان الركن المادي يتحقق باثبات فعل شرب المواد الكحولية سواء قبل الاستقرار فوق كرسي القيادة للمركبة لمدة معينة او موازاة مع سياقة المعني بالامر لها و يتطلب شرب نسبة الكحول المنصوص عليها في المرسوم التطبيقي اعلاه و ان الطاعن لم يتم اجراء أي تحليل له او مراقبته بواسطة الرائز و بخصوص العنصر المعنوي فانه يستوجب تناول المشروبات الكحولية من طرف السائق وهو عالم بذلك و تزامن ذلك مع سياقته للمركبة و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لمتبحث في العناصر التكوينة للفصل 183 من مدونة السير ولم تبرز لا قيام العنصر الماديولا العنصر المعنوي للجريمة مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه. و المتخذة رابعهما من عدم الارتكاز على اساس سليم ذلك ان الفقرة الاولى من المادة 183 من مدونة السير حدد عقوبة جنحة السياقة تحت تأثير الكحول في الحبس من ستة اشهر الى سنة و غرامة خمسة آلاف درهم الى عشرة آلاف درهم او بإحدى هاتين العقوبتين و ان المشرع في مدونة السير على الطرق اعطى الحق للمحكمة في الحكم فيها مستقلة و لوحدها للردع كما ان الفصل 17 من القانون الجنائي نص على ان العقوبات اما الحبس او الغرامة و محكمة الدرجة الثانية في قرارها قضت على الطاعن البالغ عمره 80 سنة بعقوبة نافذة سالبة للحرية دون ان تبرز الاساس المستند عليه في تطبيقها دون الغرامة كمما يكون معه القرار المطعون فيه ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يستوجب نقضه .

لكن حيث ان جنحة السكر العلني البين المعاقب عليها بمقتضى الفصل الاول من مرسوم 14 نونبر 1967 و جنحة السياقة في حالة سكر المعاقب عليه طبقا لمقتضيات المادة 183 من مدونة السير لا يشكلان فعلا واحدا و انما كل فعل منهما مستقل عن الفعل الاخر و تحكم كل واحد منهما مقتضيات زجرية مختلفة ولا مجال لتطبيق مقتضيات المادة 118 من القانون الجنائي . ومن جهة اخرى فإن المادة 207 من مدونة السير و ان اعطت لضابط الشرطة القضائية امكانية فرض رائز للنفس بواسطة النفخ في جهاز للكشف على مستوى تشبع الهواء المنبعث من فم السائق لضبط نسبة الكحول في دمه و بلوغها المستوى الذي تتحقق به حالة السكر المعاقب عليها طبقا للمادة 183 من نفس المدونة فإنها خصت بذلك السائق الذي يظهر من سلوكه انه في حالة سكر و لكن لا تظهر عليه علاماته اما الحالة التي تكون فيها علامة السكر واضحة و يمكن معاينتها كما هو الحال في النازلة فإن محضر المعاينة الذي تنجزه الشرطة القضائية يعتبر كافيا لاثبات حالة السكر و تبقى له حجيته طبقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية الى ان يثبت ما يخالفه و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمرت ان جنحتي السكر العلني البين و السياقة في حالته ثابتتين في حق المتهم اعتمادا على اعترافه التمهيدي بأنه كان في حالة سكر و انه كان يسوق سيارته بالطريق العمومي وهو في هذه الحالة و على ضبطه وهو يسوق سياته في حالة سكر و محضر معاينة حالة السكر البين بجميع مواصفاتها عليه المنجز من طرف ضابط الشرطة القضائية و ايدت الحكم الابتدائي الذي قضى بمعاقبته من اجل الفعلين معا بالاضافة الى باقي المنسوب اليه بعقوبة سالبة للحرية محددة في شهرين حبسا نافذا بعد تمتيعه بظروف التخفيف و اعتبرت ان العقوبة المحكوم بها ضد المتهم مناسبة للأفعال ولا مبرر لتعديلها تكون قد استعملت السلطة المخولة لها في تحديد العقوبة وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وما جاء بالوسيلة اعلاه غير ذي اساس .

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب المقدم من طرف المتهم العربي (ا) وبرد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة الغرفة والمستشارين: مونى البخاتي مقررة و نادية وراق و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي.

قرار محكمة النقض رقم 10/375 الصادر بتاريخ رقم 18 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/ 13410

حادثة سير – دفع بانعدام الضمان – أثره.

لا يجوز لأي شخص أن يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة صالحة طبقا للنصوص التنظيمية الجارى بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها عملا بمقتضى المادة الأولى من مدونة السير.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (أ) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ جواد (س) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2019/2/27 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2018/11/29 ملف عدد 2018/70 القاضي: مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل الظنين كامل المسؤولية و اعتبار رشيد (م) مسؤولا مدنيا وأدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والنفاذ المعجل في حدود الثلث والفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين محل مؤمنها في الأداء والصائر على النسبة مع تعديله بتحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية وخفض التعويض المحكوم به للمطالب بالحق المدني حميد بوعلاكة إلى مبلغ 102735،84 درهما ورفعه لفائدة المطالب بالحق المدني محمد بن النبية إلى مبلغ 142883،93 درهما و تحميل المستأنفين الصائر على النسبة .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد ماء العينين محمد الأغظف المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ جواد (س) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية مندمجتين المتخذتين من خرق مقتضيات المادتين 1 و 7 من مدونة السير و نقصان التعليل ذلك أنه بمقتضى المادة 1 لا يجوز لأي شخص السياقة دون التوفر على رخصة للسياقة صالحة صادرة باسمه من طرف المصلحة المختصة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها كما أن المادة 7 حددت أصناف رخصة السياقة. وبالرجوع إلى وثائق الملف خاصة محضر الضابطة القضائية الذي يوثق بمضمنه يتبين ان الأمر يتعلق بدراجة نارية اساطينها تتعدى 49 سنتمتر مكعب بل تبلغ 125 سنتمتر مكعب و انها من الأصناف المحددة في المادة السابعة و قد سبق للطاعنة ان أثبتت حجمها وان سياقتها تستوجب التوفر على رخصة السياقة وبالتالي فان القرار المطعون فيه جانب الصواب في هذه النقطة القانونية لما قضى بالتأييد مما يعرضه للنقض. بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن فساد التعليل يوازي انعدامه. حيث إنه بمقتضى المادة الأولى من مدونة السير لا يجوز لأي شخص أن

يسوق مركبة ذات محرك أو مجموعة مركبات على الطريق العمومية ما لم يكن حاصلا على رخصة للسياقة صالحة طبقا للنصوص التنظيمية الجارى بها العمل لسياقة العربة المؤمن عليها و بمقتضى المادة السابعة من الشروط النموذجية لعقد التأمين التي تنص على انعدام الضمان في حالة السياقة بدون رخصة، و حيث يستفاد من وثيقة التأمين المرفقة بمحضر الضابطة القضائية أن سعة أسطنة الدراجة ثلاثية العجلات نوع فالكون المساقة من طرف المتهم مراد (م) تبلغ 125 سنتمتر مكعب و تستوجب رخصة لسياقتها طبقا للمادة 44 من مدونة السير قبل تعديل 16 غشت 2016 - علما أن الحادثة وقعت بتاريخ 13 /1/ 2016 -، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما ردت الدفع بانعدام الضمان بعلة أن الدراجة النارية من النوع الذي لا تستلزم سياقتها رخصة للسياقة و الحال ما ذكر تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص .

من أجلـــه

قضت بنقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 29-11-2018 في الملف عدد 2018/70 بخصوص الضمان و إحالة الملف على نفس المحكمة لتبت فيه طبقا للقانون و هي مشكلة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون .

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: خديجة القرشي رئيسة و نادية وراق مقررة و سيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش بحضور المحامي العام السيد ماء العينين محمد الأغظف الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/376 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2019/18326 حادثة سير – أجر المصاب أو كسبه المهني – إثباته. المقرر أن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني ، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (و) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذة صباح (ع) نيابة عن الشركة المهنية للمحاماة (ب) و شركاؤه لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2019/5/8 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/4/30 ملف عدد 2018/1559 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار (ح) عبد الغني مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا مختلفة مضمنة بالحكم والفوائد القانونية

و النفاذ المعجل في حدود النصف وإحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الحميد (ب) المحامي بهيئة فاس نيابة عن الشركة المهنية للمحاماة (ب) و شركاؤه والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية مجتمعتين المتخذتين من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة و عدم الجواب على دفع مثار و عدم كفاية التعليل و خرق مقتضيات ظهير 2-10-1984 و انعدام الأساس القانوني ذلك أن شهادة الأجر المدلى بها من طرف حسن (ب) صادرة عن شركة (ر.ل) وتفيد أنه مستخدم بها بصفته مسؤول تقني منذ شهر مارس 2017 في حين أن ورقة الأداء المصاحبة لها تضمنت اعترافه بتوصله بمبلغ أجرته بتاريخ 30-4-2016 أي قبل التحاقه بالشركة المذكورة بسنة تقريبا و قد أدلت الطاعنة بمحضر معاينة واستجواب بتاريخ 14-3-2019 يثبت أن السيد حسن (ب) لم يشتغل لدى شركة (ر.ل) إلا بداية من 1-9-2017 بأجرة قدرها 5000 درهما وقبل ذلك من 1-3-2017 إلى غاية 1-8-2017 لم يكن يتقاضى أي أجر، مما تكون معه الشهادة لا علاقة لها بالواقع، و من جهة أخرى فإن السيد مهدي (و) أدلى بشهادة عمل صادرة عن دولة أجنبية ومحررة بلغة غير اللغة الرسمية للبلاد ورد فيها أنه عمل بهذه الشركة من 1-3-2017 الى 28-4-2017 و الحال أنه تعرض لحادثة السير بتاريخ 26-4-2017 أي أنه كان يتواجد بالمغرب وليس بفرنسا بالإضافة الى ذلك فقد سبق أن صرح في محضر أقواله أنه يسكن بزنقة أحمد شوقي بفاس وليس بفرنسا، و إذا كان القانون لم يحدد شكلا معينا لشهادة الأجر فإن الأمر يتعلق بشهادة أجر صادرة عن دولة أجنبية لا يمكن اعتمادها في المغرب إلا إذا أشر عليها بالآبوستيل وهي شهادة تطابق أصل الوثيقة المراد الإدلاء بها في البلد الاخر وتهدف إلى صحة مطابقة الإمضاء والختم المثبتين على الوثيقة وصفة الموقع عليها والمغرب وفرنسا هما من الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية، و القرار المطعون فيه لم يجب على الدفع المثار بشأن عدم مشروعية شهادة الأجر مما يجعله غير معلل و معرضا للنقض.

حيث إن المادة السادسة من ظهير 1984/10/2 وإن أوجبت على المصاب إثبات مبلغ أجره أو كسبه المهني، فإنها لم تحدد لذلك شكلا معينا . والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف أن المطلوب في النقض حسن (ب) أدلى لإثبات دخله بورقة أداء تتعلق بشهر أبريل 2017 صادرة عن مشغلته شركة (ر.ل) تفيد أنه مستخدم بها بصفته مسؤولا تقنيا منذ شهر مارس 2017 ويتقاضى أجرة شهرية قدرها 20996،33 درهما و تواكب تاريخ الحادثة التي وقعت يوم 2017/4/26 و أن المطلوب في النقض مهدي (و) أدلى لإثبات دخله بورقة أجر تتعلق بشهر أبريل 2017 صادرة عن مشغلته شركة جي بزنيس تفيد أنه يشتغل بها منذ 2014/11/3 بأجرة شهرية

قدرها 8033،93 أورو و أن محضر المعاينة المدلى به لا ينزع عن ورقة الأداء قوتها الثبوتية، واعتمدتهما في احتساب التعويضات تكون قد بنت قضاءها على أساس و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس.

من أجلـــه قضت برفض الطلب و برد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/377 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/20189

استئناف – قسط جزافي – أثره.

الثابت من وثائق الملف أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي و أدى القسط الجزافي بمقتضى الوصل الموجود في الملف الاستئنافي الذي أصدرت فيه محكمة الاستئناف قرارا بعدم الاختصاص النوعي و الإحالة. والغرفة الاستئنافية المصدرة للقرار موضوع الطعن لما صرحت بعدم قبول استئناف الطاعن للحكم الابتدائي بعلة عدم أدائه للقسط الجزافي والحال أنه سبق له أداء القسط الجزافي الاستئنافي في الملف تكون قد عللت قرارها معللا تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني (ف) محمد بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ عبد الرحيم (ك) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بإنزكان بتاريخ 2019/6/27 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/6/19 ملف عدد 2017/313 القاضي مبدئيا بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة: بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار ابراهيم (خ) مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض الإجمالي المضمن بالحكم والفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء و الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات مع تعديله بتحميل الضحية ربع المسؤولية و ترك ثلاثة أرباعها على عاتق المسؤول المدني و خفض التعويض المحكوم به إلى مبلغ 60284،87 درهما و تحميل المستأنفة الصائر. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من

لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عبد الرحيم (ك) المحامي بهيئة اكادير و المقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من انعدام الأساس القانوني و فساد التعليل ذلك أن الغرفة الاستئنافية قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من طرف الطاعن بعلة عدم ادائه للصائر الجزافي الاستئنافي و هو ما يخالف وثائق الملف إذ أنه سبق له أن أدى الصائر الجزافي بمحكمة الاستئناف في الملف الاستئنافي عدد 189/ 2017 الذي صدر فيه قرار بعدم الاختصاص النوعي والإحالة على الغرفة الاستئنافية بإنزكان المصدرة للقرار موضوع الطعن . و هو الأمر الذي بينه للمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بمقتضى مذكرة توضيحية لأسباب الاستئناف المدلى بها بجلسة 2018/4/18 والمرفقة بصورة من وصل الأداء. و المشرع ألزم المطالب بالحق المدني بأداء الصائر الجزافي الاستئنافي مرة واحدة و لم يلزمه بأداء الصائر الجزافي عن كل خطوة من خطوات البت الاستئنافي كما ذهب اليه القرار موضوع الطعن . و الأكثر من ذلك فإن المحكمة لم يسبق لها بصفة نهائية أن أعذرته و دفاعه بالأداء كما تنص عليه الإجراءات المسطرية و ذلك حتى يوضح لها سبقية أدائه للقسط الجزافي بصفة قانونية، مع العلم أنها تجاوزت هذه المرحلة الشكلية عندما قررت إجراء خبرة طبية مضادة عليه، وأن مصالحه و حقوقه تأثرت سلبا بعدم قبول استئنافه رغم نظاميته مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض.

بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي و أدى القسط الجزافي بمقتضى الوصل رقم 1064 بتاريخ 2017/7/12 في الملف الاستئنافي عدد 189/ 2017 الذي أصدرت فيه محكمة الاستئناف قرارا بعدم الاختصاص النوعي و الإحالة على الغرفة الاستئنافية بإنزكان المصدرة للقرار موضوع الطعن التي صرحت بعدم قبول استئناف الطاعن للحكم الابتدائي بعلة عدم أدائه للقسط الجزافي و الحال أنه أوضح في مذكرته الاستئنافية المدلى بها بجلسة 2018/4/18 والمرفقة بصورة من وصل الاداء أنه سبق له أداء القسط الجزافي الاستئنافي في الملف المشار إليه أعلاه وبذلك جاء قرارها معللا تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض.

من أجلـــه

و بعد صرف النظر عن باقي ما أثير قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بإنزكان بتاريخ 2019/6/19 ملف عدد 2017/313 بخصوص المصالح المدنية للطاعن وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوبين في النقض بالصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و

مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/378 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/ 24151

حادثة سير – انتفاء علاقة الشغل – أثره.

إن محكمة الإحالة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من وثائق الملف أن الهالك لم تكن تربطه أية علاقة تبعية بالشركة التي يمثلها و أنه كان يتوفر على ألة حفر ويعمل لحسابه الخاص و كلما احتاج لخدماته يتصل به للقيام بعملية الحفر ويؤدي له مقابل ما قام به عن كل صفقة تمت بينهما لمدة سنة ونصف و اعتبرت أن العلاقة بين الطرفين لم تكن علاقة شغل و أنه يمارس عملا حرا غير خاضع لأية جهة و أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد استعملت سلطتها في تقدير ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ نجيب (ب) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 2019/4/19 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/4/17 ملف عدد 728 /2017 القاضي: بعد النقض و الإحالة بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و أداء المسؤولة مدنيا لفائدة المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المضمنة بالحكم والفوائد القانونية و إحلال شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين محل مؤمنتها في الأداء والصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ نجيب (ب) المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن الوسيلتين الأولى و الثانية مجتمعتين المتخذتين من خرق الفصل 290 من قانون المسطرة الجنائية وانعدام التعليل و عدم الجواب على الدفوع و عدم الانقياد لقرار محكمة النقض ذلك أن الطاعنة دفعت بكون الحادثة تكتسي صبغة حادثة شغل استنادا على ما صرح به عبد الله (ت)

للضابطة القضائية التي يبقى لمحضرها قوة ثبوتية حسب الفصل 290 من قانون المسطرة الجنائية فصدر قرار عن محكمة النقض أكد أن المحكمة لم تبين سندها فيما انتهت إليه بخصوص ممارسة الهالك لعمل تجاري قبل وفاته مع أنه من الثابت أن المسمى عبد الله (ت) صرح ان المرحوم راكب السيارة كان يعمل معه بالشركة لمدة سنة ونصف، لكن بعد رجوع الملف من النقض و الدفع بالاستئناء من التأمين تراجع السيد (ت) عن تصريحه أمام الضابطة القضائية دون أن يدلي بأي حجة تفيد أن المرحوم كان يعمل لحسابه الخاص كما أن جميع الوثائق المدلى بها من طرف المسؤول المدني أو ذوي الحقوق تحمل تاريخا لاحقا للحادثة، و المحكمة اعتمدت على شهادة مؤرخة في 2019/3/26 يشهد من خلالها السيد مصطفى (ز) أن الهالك سبق له أن قام بحفر التحت الأرضي لمنزله بتاريخ 2008/9/11 للقول بأن عمله كان حرا، إلا أن هذه الشهادة تبقى و العدم سواء لكونها مخالفة لتصريح السيد (ت) أمام الضابطة القضائية و لا تلزم إلا صاحبها خاصة أنه لم يحضر لأداء اليمين القانونية مما يعرض القرار للنقض. حيث إن محكمة الإحالة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما ثبت لها من الشهادة الصادرة عن المسمى المصطفى (ز) و من تصريح الممثل القانوني لشركة نزاوي أشغال أمامها بجلسة البحث المنعقدة بتاريخ 27 / 3 /2019 أن الهالك لم تكن تربطه أية علاقة تبعية بالشركة التي يمثلها و أنه كان يتوفر على ألة حفر و يعمل لحسابه الخاص و كلما احتاج لخدماته يتصل به للقيام بعملية الحفر ويؤدي له مقابل ما قام به عن كل صفقة تمت بينهما لمدة سنة ونصف و اعتبرت أن العلاقة بين الطرفين لم تكن علاقة شغل و أنه يمارس عملا حرا غير خاضع لأية جهة و أيدت الحكم الابتدائي بهذا الخصوص تكون قد استعملت سلطتها في تقدير ما يعرض عليها و عللت قرارها تعليلا سليما و ما أثير غير مؤسس. من أجلـــه قضت برفض الطلب و رد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/379 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/24690

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني عبد الرحمان (د) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ محمد اوجيل لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية بتاريخ 2019/7/17 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/7/8 ملف عدد 2019/34 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة: بتحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية و اعتبار مراد (ح) مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض الإجمالي المضمن بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود النصف وإحلال شركة التأمين التعاضدية المركزية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء و الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ عز الدين (ح) المحامي بهيئة مكناس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من سوء التعليل و خرق القانون و الإجراءات الجوهرية للمسطرة ذلك أن الطاعن دفع بأنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية و الرسم البياني المرفق به يتبين أن مسؤولية الحادثة يتحملها المتهم كاملة خاصة أنه انطلق بشكل مفاجئ دون سابق إشعار وقام بتغيير الاتجاه يسارا دون استعمال أية إشارة تدل على ذلك في حين أن الطاعن لم يرتكب أي خطا يستلزم تحميله أية مسؤولية و لا يمكن لأي شخص في وضعيته تفادي الحادثة ما دام المتهم انطلق بصفة مفاجئة و غير اتجاهه دون إشعار و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لم تجب عن الدفع مما يعرض قرارها للنقض. حيث إن تحديد المسؤولية يتخذ على أساس الخطأ و مدى نسبة ذلك إلى كل من المتهم والضحية والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تحميل المتهم ثلاثة أرباع المسؤولية وإبقاء الربع على عاتق الضحية و استندت في ذلك على ما ثبت لها من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني المرفق به أن المتهم يتحمل القسط الأوفر من المسؤولية نتيجة عدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة و عدم توقفه إلى حين خلو الطريق عن يساره كما أن الدراجي الطاعن ساهم بدوره في وقوع الحادث بعدم اتخاذه للاحتياطات اللازمة و عدم تخفيضه لسرعته لتفادي الاصطدام، تكون قد استعملت سلطتها في تقدير الوقائع المعروضة عليها وحملت كل طرف نصيبا من المسؤولية في حدود ما نابه من الخطأ وعللت قرارها تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس.

في شأن الوسيلة الثانية المتخذة من نفس الأسباب أعلاه ذلك أن الطاعن دفع بعدم موضوعية الخبرة وعدم احترام الشكليات المتطلبة قانونا بشأنها خاصة مقتضيات المادة 63 من قانون المسطرة المدنية ذلك أن الخبيرة المنتدبة لم تقم باستدعاء دفاعه طبقا للقانون، و لم تأخذ بعين الاعتبار ملفه الطبي خاصة أنه أدلى بعدة شواهد طبية و خلصت إلى تحديد مدة العجز الكلي المؤقت في 90 يوما فقط الواردة بالشهادة الطبية الأولية المسلمة له في حين أنها تجاوزت 200 يوما ب(ك) و التمس أساسا إحالته على خبرة طبية إلا أن المحكمة أيدت الحكم الابتدائي دون أن تجيب عن الدفوع المثارة مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. حيث إن الأمر بإجراء خبرة طبية جديدة يعود تقديره إلى قضاة الموضوع بما لهم من كامل السلطة، و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من تقرير الخبرة الطبية أن الضحية توصل باستدعاء الخبيرة المنتدبة فاطمة الزهراء يحيى التي باشرت عليه الخبرة واعتبرتها مستوفية للشكليات المتطلبة قانونا و موضوعية لأنها بينت الأضرار اللاحقة به استنادا إلى ملفه الطبي تكون قد استعملت سلطتها في تقييم ما يعرض عليها و ردت طلب إعادتها و الوسيلة على غير أساس.

من أجلـــه

قضت برفض الطلب و برد المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص الصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/380 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2019/25869

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين (س) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ (ع.م) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسلا بتاريخ 2019/10/31 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/10/29 ملف عدد 2019/566 القاضي: بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم كامل المسؤولية و اعتبار (ح) عبد الغني مسؤولا مدنيا و أدائه لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا مختلفة مضمنة بالحكم والفوائد القانونية و النفاذ المعجل في حدود النصف وإحلال شركة التأمين (و) محل مؤمنها في الأداء وتحميلها الصائر على النسبة و رفض باقي الطلبات. إن محكمة النقض / بعد أن تلت السيدة المستشارة نادية وراق التقرير المكلفة به في القضية و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ (ع.م) المحامي بهيئة القنيطرة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن الوسيلة الفريدة المتخذة من خرق القانون و خرق حق الدفاع و انعدام الاساس القانوني و خرق الفصل 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين ذلك أن القرار لم يجب على الدفع بانعدام التامين على اساس انعدام الرخصة مكتفيا بتأييد الحكم الابتدائي الذي لم يناقش الدفع وقضى بإحلال الطاعنة بعلة ان المسؤول عن الناقلة مؤمن لديها، في حين ان الفصل الاول من مدونة السير يمنع سياقة الناقلات ذات محرك على كل شخص غير حاصل على رخصة للسياقة سارية الصلاحية ومسلمة من قبل الادارة. كما ان الفصل الثاني من نفس المدونة رخص للمغاربة القاطنين بالخارج والحاصلين على رخصة أجنبية السياقة بالمغرب خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ إقامتهم بالمغرب كما الزمهم الفصل 3 من المدونة باستبدال الرخصة الأجنبية بعد انصرام أجل السنة برخصة مغربية بعد. و أن السيد عياد أنوار يؤكد في تصريحه لدى الضابطة القضائية أنه رجع نهائيا الى المغرب سنة 2006 ولم يعد يذهب إلى ايطاليا إلا لماما من أجل التجارة اي انه كان يتعين عليه الحصول على رخصة سياقة مغربية حتى يسمح له بالسياقة في المغرب. ومادام لم يستبدل رخصته التي لم تعد صالحة للسياقة في المغرب فانه يعتبر سائقا بدون رخصة وتطبق في حقه مقتضيات الفصل 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين التي تؤدي الى القول بإخراج

شركة التامين من الدعوى لانعدام رخصة سياقة صالحة و القرار بعدم جوابه على الدفع المثار بهذا الخصوص يكون خارقا لحق الدفاع ومنعدم التعليل و معرضا للنقض. بناء على الفصلين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن تكون الأحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة نظامية يوازي انعدام التعليل. حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة استأنفت الحكم الابتدائي وأدلت بمذكرة استئنافية تمسكت فيها بدفعها الرامي إلى انعدام الضمان كون السيد (ع.أ) صرح لدى الضابطة القضائية أنه رجع نهائيا الى المغرب سنة 2006 ولم يعد يذهب إلى ايطاليا إلا لماما من أجل التجارة و كان يتعين عليه الحصول على رخصة سياقة مغربية بدل السياقة برخصة أجنبية، إلا أن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه اقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي دون أن تناقش الدفع المثار أو تجيب عنه لا سلبا أو إيجابا فجاء قرارها ناقص التعليل مما يعرضه للنقض. من أجلـــه قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بسلا بتاريخ 2019/10/29 ملف عدد 2019/566 بخصوص الضمان وإحالة الملف على نفس المحكمة و هي مشكلة من هيئة أخرى للبت فيه طبقا للقانون و رد المبلغ المودع لمودعه و على المطلوب في النقض بالصائر طبقا للقانون. و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و نادية وراق مقررة وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش و مونى البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

قرار محكمة النقض رقم 10/381 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 48 -2020/3447

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهمين جمال (ب) و (G) بمقتضى تصريح مشترك أفضيا به بواسطة الأستاذ أحمد (ع) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2019/11/7 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الاستئنافية الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 10/28/ 2019 ملف عدد 19/628 و القاضي في الشكل: قبول التعرض، وفي الموضوع: بتأييد الحكم المستأنف في جميع ما قضى به من عدم مؤاخذة المتهم جمال (ب) من أجل الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير والتصريح ببراءته منها . وفي طلبات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: بأداء المتهمين أعلاه تضامنا بينهما لفائدة الإدارة المذكورة غرامة مالية نافذة قدرها 309072 درهم مجبرة في ستة أشهر حبسا عند عدم الاداء، مع مصادرة السيارة المرتكب بشأنها الغش لنفس الإدارة وتحميلهما الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

وبعد ضم الملفين للإرتبط.

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبي النقض بواسطة الأستاذ أحمد (ع) المحامي بهيئة تازة و المقبول للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعتين المتخذتين من خرق القانون وانعدام التعليل، ذلك أن الثابت من خلال محضر الجلسة ليوم 2019/10/14 أن المستأنف عليها إدارة الجمارك تخلفت عن الحضور ولا دليل على استدعائها و توصلها، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تعمل على استدعائها لعرض المذكرة الكتابية المدلى بها من طرف الطاعنين عليها، والتي تضمنت دفعا جديا يرمي إلى اعتبار جنحة الشطط في استعمال نظام القبول المؤقت لوسائل النقل المتابع بها المتهمين قد أصبحت لاغية ولم تعد تحت طائلة التجريم استنادا لمذكرة مدير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الصادرة بتاريخ 2018/6/6 تحت عدد 311 - 5816، و بموجبها يؤذن للأزواج والأبناء المقيمين بالخارج بسياقة سيارات بعضهم البعض وبالتالي يجب إعمال مقتضيات المادتين 5 و 6 من القا نون الجنائي، إلا أن القرار لم يجب عن الدفع ولم يناقشه مما يكون ناقص التعليل ومنعدم الأساس القانوني ويتعين نقضه .

بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن عدم الجواب على مستنتجات قدمت بصفة قانونية ينزل منزلة انعدام التعليل ،

حيث يستفاد من وثائق الملف أن الطاعنين أدليا بواسطة دفاعهما بجلسة 2019/10/14 بمذكرة لبيان أوجه تعرضهما على القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 2019/3/25، أثارا فيها ما تضمنته الوسيلة من كون جنحة الشطط في استعمال نظام القبول المؤقت موضوع متابعة النيابة العامة في حقهما على إثر الحادثة الواقعة بتاريخ 2014/8/10، قد طال فصولها أعلاه تعديل بمقتضى دورية صادرة عن إدارة الجمارك والضرائب المباشرة بتاريخ 2018/6/6 تحت عدد 311. 5816 التي سمحت للأزواج المقيمين بالخارج سياقة سيارات بعضهم البعض، وهو ما ينطبق عليهما باعتبارهما مقيمين بالخارج والتمسا تطبيق مقتضيات الفصل 5 من القانون الجنائي مادام لم يصدر حكم نهائي في القضية، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بدلا من استدعاء الإدارة المعنية وعرض المدلى به عليها لبيان موقفها منه لم تناقش الدفع ولم تجب عنه واقتصرت على تأييد الحكم الابتدائي فجاء قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه بهذا الخصوص

من أجلـــــه

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2019/10/28 ملف عدد 19/628، وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وبرد المبلغ المودع لمودعه وتحميل الخزينة العامة الصائر.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و سلامي عبد الكبير و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير .

قرار محكمة النقض رقم 10/382 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/3853

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني مولاي سعيد بن (م.م.م) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ البشير (أ) لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 2019/11/26 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/11/21 ملف عدد 19/140و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من تحميل المتهم كامل المسؤولية، والحكم على المسؤولة مدنيا عزيزة أنيس بالأداء للمطالب بالحق المدني أعلاه تعويضا مدنيا قدره 163668،20 درهم، مع الصائر والفوائد القانونية من تاريخ الحكم وإحلال شركة التأمين النقل محل مؤمنها في الأداء، مع تعديله بخصوص المسؤولية وذلك بجعل ثلاثة أرباعها على المسؤول المدني والربع الباقي على الضحية، والاقتصار في التعويض على مبلغ 122751،15 درهم وتحميل شركة التأمين الصائر على النسبة. إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذان عبد الله (أ) و البشير (أ) المحاميان بهيئة أكادير و المقبولان للترافع أمام محكمة النقض . في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن القرار المطعون فيه وبحيثية وحيدة وعامة قضى بتعديل الحكم المستأنف بخصوص مسؤولية الحادثة وحمل الهالك الربع بعلة أنه لم يحترم حق استعمال الطريق

العام، في حين أنه تعليل غير مستساغ لأنه لم يبرز الخطأ الذي ارتكبه الهالك خاصة أنه بالرجوع لمحضر الضابطة القضائية والمعاينة التي أجرتها يتضح أن سائق السيارة المتهم كان يسير بسرعة مفرطة كما تثبت ذلك آثار الحصر التي امتدت 34 م رغم أن مكان الحادث منعرج خطير، فضلا على عدم أخذه الاحتياط الواجب وعدم احترامه قواعد التقابل وقطعه الخط المتصل مما يجعله المتسبب الوحيد في وقوع الحادثة والضحية الهالك لم يكن له أي دور فيها، وبذلك يكون ما ذهب إليه القرار من إعادة توزيع المسؤولية وتحميل هذا الأخير الربع مجانب للصواب وغير مبني على أساس ويتعين نقضه. لكن حيث إن تحديد نسبة المسؤولية التي يتحملها كل طرف في وقوع حادثة سير من المسائل التي تستقل بتقديره محاكم الموضوع، تؤسسه على ما تستخلصه من وقائع كل نازلة معروضة عليها ولا تمتد إليه رقابة جهة النقض مالم يقع أي تحريف أو تناقض مؤثران في سلامة استنتاجها، الأمر الذي لم يلاحظ من خلال تنصيصات القرار المطعون فيه الذي استند في إعادة تشطير مسؤولية الحادثة من جديد في المرحلة الإستئنافية بجعلها بنسبة ثلاثة أرباع على عاتق المتهم سائق السيارة وإبقاء الربع على الضحية الهالك سائق الدراجة النارية، على ما ثبت له من محتويات محضر الضابطة القضائية وتصريحات الأطراف أن الأول هو السبب المباشر في وقوع الحادثة لعدم ملائمة سرعته مع ظرفي الزمان والمكان وعدم احترام قواعد التقابل وقطع الخط المتصل وعدم اتخاذ المناورات اللازمة لتفتدي الحادثة، مما جعله يصطدم بالضحية الهالك الذي ساهم بدوره في حدوثها بسبب عدم احترام حق استعمال الطريق العام لخروجه إليها بدراجته النارية من طريق غير معبد، مما كان سندا للمحكمة فيما انتهت إليه بما لها من سلطة في إعادة تقدير الوقائع المعروضة عليها فجاء قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة على غير أساس من أجلـــــه قضت برفض الطلب وتحميل رافعه ضعف الوديعة وقدره 2000 درهم.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير .

قرار محكمة النقض رقم 10/383 الصادر بتاريخ رقم 25 فبراير 2021 في الملف الجنحي رقم 2020/4245

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني (ل.ر) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ عبد الاله (ز) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 2020/1/3 و الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 2019/12/24 ملف عدد 19/1525 و القاضي: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا فيما قضى به من جعل المسؤولية مناصفة بين المتهمين، وبأداء المسؤولين مدنيا العلمي عبد الصمد وأحمد (د) لفائدة

المطالبة بالحق المدني (ل.ر) تعويضا مدنيا قدره 28132،20 درهم، وبأداء المسؤول المدني احمد (د) لفائدة المطالب بالحق المدني عبد الكريم (و) تعويضا مدنيا قدره 14751،63 درهم، وإحلال شركة التأمين (س) محل مؤمنها في الأداء والفوائد القانونية من تاريخ الحكم والصائر بالنسبة، مع تعديله بتحديد التعويض المستحق للمطالبة بالحق المدني (ل.ر) في مبلغ 14066،6 درهم، يؤديه لها المسؤول المدني احمد (د) مع إحلال شركة التأمين (س) محله في الأداء وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه .

إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار سيف الدين العصمي التقرير المكلف به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مفراض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون،

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ عبد الاله (ز) المحامي بهيئة فاس و المقبول للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعتين المتخذتين من سوء التعليل الموازي لانعدامه وخرق القانون وانعدام الأساس القانوني وخرق المادتين 5 و10 من ظهير 1984/10/2، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه من خلال تعليلها اعتبرت الحكم الابتدائي مصادفا للصواب وقضت بتأييده في جميع أجزائه، إلا أنها نصت على أن التعويض المستحق للطاعنة هو مبلغ 14066،60 درهم فقط أي نصف المبلغ المحكوم به ابتدائيا، مما يدل أنها عمدت إلى إخضاع التعويض الأخير لنسبة المسؤولية مع أن الطاعنة مجرد راكبة لا تتحمل أي نصيب منها، وبالتالي تستحق التعويض كاملا وهو 28133،20 درهم المحكوم به في المرحلة الابتدائية وبذلك يكون قرارها قد خرق المقتضيات القانونية أعلاه ويتوجب نقضه بهذا الخصوص . لكن حيث لما كان ثابتا من تنصيصات القرار المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أن مسؤولية الحادثة تم تشطيرها مناصفة بين المتهمين عبد الكريم (و) وعثمان (د)، والطاعنة المطالبة بالحق المدني (ل.ر) وإن كانت مجرد منقولة لم تتحمل أي قسط منها وأدخلت في الدعوى في المرحلة الابتدائية المسؤولين مدنيا العلمي عبد الصمد وأحمد (د) ومؤمنتهما شركة التأمين (س) وقضت لها محكمة الدرجة أولى بالتعويض الكامل، فالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه في المرحلة الاستئنافية عندما تبين لها أن المتهم عبد الكريم (و) لم يتابع من أجل الجرح الخطأ في حقها، وإنما توبع فقط من أجل عدم ضبط السرعة وهو ما يستوجب الحكم على المسؤول المدني أحمد (د) لوحده بالتعويض المستحق لها في حدود قسط المسؤولية التي يتحملها وهي النصف، وأخضعت بالتالي التعويض المذكور لنسبة المسؤولية واعتبارها محقة فقط في مبلغ 14066 درهم، جاء قرارها مبني على أساس قانوني سليم وما بالوسيلتين عديم الأساس .

من أجلـــــه

قضت برفض الطلب وتحميل رافعه ضعف الوديعة وقدره 2000 درهم.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: سيف الدين العصمي رئيسا و مقررا والمستشارين: نادية وراق و عبد الكبير سلامي و نعيمة مرشيش و مونى البخاتي و بحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد المسعودي منير.

32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	إلى غاية 21 سنة	الأجر أو الكسب المهني
127.409	128.434	129.459	130.484	131.508	132.624	134.006	135.387	136.769	138.150	139.532	140.913	9.270
156.825	158.100	159.375	160.650	161.925	163.200	164.900	166.300	168.300	170.000	171.700	173.400	12.000
199.875	201.500	203.125	204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	15.000
215.250	217.000	218.750	220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	18.000
230.625	232.500	234.375	236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	21.000
246.000	248.000	250.000	252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	24.000
261.375	263.500	265.625	267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	27.000
276.750	279.000	281.250	283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	30.000
292.125	294.500	296.875	299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	33.000
307.500	310.000	312.500	315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	36.000
322.875	325.500	328.125	330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	39.000
338.250	341.000	343.750	346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	42.000
353.625	356.500	359.375	362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	45.000
369.000	372.000	375.000	378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	48.000
374.775	377.820	380.865	383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	51.000
380.550	383.640	386.730	389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	54.000
386.300	389.440	392.580	395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	57.000
390.900	394.080	397.260	400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	60.000
395.525	398.740	401.955	405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	63.000
400.150	403.400	406.650	409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	66.000
404.750	408.040	411.330	414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	69.000
409.350	412.680	416.010	419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	72.000
413.975	417.340	420.705	424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	75.000
418.600	422.000	425.400	428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	78.000
422.425	425.860	429.295	432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	81.000
426.275	429.740	433.205	436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	84.000
430.125	433.620	437.115	440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	87.000
433.950	437.480	441.010	444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	90.000
437.800	441.360	444.920	448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	93.000
441.500	445.120	448.740	452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	96.000
445.500	449.120	452.740	456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	99.000
448.875	452.220	455.865	459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	102.000
451.650	455.320	458.990	462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	105.000
454.725	458.420	462.115	465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	108.000
457.800	461.520	465.240	468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	111.000
460.875	464.620	468.365	472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	114.000
463.950	467.720	471.490	475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	117.000
467.050	470.840	474.630	478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	120.000
490.000	493.940	497.880	501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	150.000
512.950	517.040	521.130	525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	180.000
535.900	540.140	544.380	548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	210.000
558.850	563.240	567.630	572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	240.000
581.800	586.340	590.880	595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	270.000
604.750	609.440	614.130	618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	300.000
627.700	632.540	637.380	642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	330.000
650.650	655.640	660.630	665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	360.000
673.600	678.740	683.880	689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	390.000
696.550	701.840	707.130	712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	420.000
719.500	724.940	730.380	735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	450.000
742.450	748.040	759.630	759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	480.000
757.750	763.440	769.130	774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	500.000
776.940	782.770	788.605	794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	525.000
797.084	803.069	809.055	815.040	823.024	831.008	836.346	845.708	854.986	864.306	873.626	882.946	551.250
865.199	871.695	878.193	884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	640.000

44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	الأجر أو الكسب المهني
109.324	111.073	112.730	114.389	116.046	117.704	119.362	121.919	122.677	124.335	125.360	126.385	9.270
134.640	136.680	138.720	140.760	142.800	144.840	146.880	158.920	150.960	153.000	154.275	155.550	12.000
171.600	174.200	176.800	179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	15.000
184.800	187.600	190.400	193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	18.000
198.000	201.000	204.000	207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	21.000
211.200	214.400	217.600	220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	24.000
224.400	227.800	231.200	234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	27.000
237.600	241.200	244.800	248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	30.000
250.800	254.600	258.400	262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	33.000
264.000	268.000	272.000	276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	36.000
277.200	281.400	285.600	289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	39.000
290.400	294.800	299.200	303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	42.000
303.600	308.200	312.800	317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	45.000
316.800	321.600	326.400	331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	48.000
321.750	326.625	331.500	336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	51.000
326.700	331.650	336.600	341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	54.000
331.650	336.675	341.700	346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	57.000
335.610	340.695	345.780	350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	60.000
339.570	344.715	349.860	355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	63.000
343.530	348.735	353.940	369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	66.000
347.490	352.755	358.020	363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	69.000
351.450	356.775	362.100	367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	72.000
355.410	360.795	366.180	371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	75.000
359.370	364.815	370.260	375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	78.000
362.670	368.165	373.660	379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	81.000
365.970	371.515	377.000	382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	84.000
369.270	374.865	380.460	386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	87.000
372.570	378.215	383.860	389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	90.000
375.870	381.665	387.260	392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	93.000
379.170	384.915	390.660	396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	96.000
382.470	388.265	394.060	399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	99.000
385.110	390.945	396.780	402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	102.000
387.750	393.625	399.500	405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	105.000
390.390	396.305	402.220	408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	108.000
393.030	398.985	404.940	410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	111.000
396.710	401.745	407.780	413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	114.000
398.310	404.345	410.380	416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	117.000
400.950	407.025	413.100	419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	120.000
420.750	427.125	433.500	439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	150.000
440.550	447.225	453.900	460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	180.000
460.350	467.325	474.300	481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	210.000
480.150	487.425	494.700	501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	240.000
499.950	507.525	515.100	522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	270.000
519.750	527.625	535.500	543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	300.000
539.550	547.725	555.900	564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.800	330.000
559.350	567.825	576.300	584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	360.000
579.150	587.925	596.700	605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	390.000
598.950	608.025	617.100	626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	420.000
618.750	628.125	637.500	646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	450.000
638.550	648.225	657.900	667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	480.000
651.750	661.625	671.500	681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	500.000
668.250	678.375	688.500	698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	525.000
685.582	695.969	706.357	716.744	727.132	737.520	747.907	758.295	768.682	779.070	785.113	791.099	551.250
744.169	755.443	766.719	777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	640.000

53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الدخل
98.879	101.126	103.374	105.621	107.868	110.115	112.363	114.610	116.857	118.597	120.453	122.250	(2026) 10.270
106.579	109.001	111.424	113.846	116.268	118.690	121.113	123.535	125.957	127.871	129.833	131.770	(2027) 11.270
114.972	117.585	120.198	122.811	125.424	128.037	130.650	133.263	135.876	137.966	140.057	142.147	(2028) 12.270
125.239	128.085	130.931	133.778	136.624	139.470	142.317	145.163	148.009	150.286	152.563	154.841	(2029) 13.270
135.505	138.585	141.665	144.744	147.824	150.904	153.983	157.063	160.143	162.606	165.070	167.534	(2030) 14.270
143.000	146.250	149.500	152.750	156.000	159.250	162.500	165.750	169.000	171.600	174.200	176.800	15.000
154.000	157.500	161.000	164.500	168.000	171.500	175.000	178.500	182.000	184.800	187.600	190.400	18.000
165.000	168.750	172.500	176.250	180.000	183.750	187.500	191.250	195.000	198.000	201.000	204.000	21.000
176.000	180.000	184.000	188.000	192.000	196.000	200.000	204.000	208.000	211.200	214.400	217.600	24.000
187.000	191.250	195.500	199.750	204.000	208.250	212.500	216.750	221.000	224.400	227.800	231.200	27.000
198.000	202.500	207.000	211.500	216.000	220.500	225.000	229.500	234.000	237.600	241.200	244.800	30.000
209.000	213.750	218.500	223.250	228.000	232.750	237.500	242.250	247.000	250.800	254.600	258.400	33.000
220.000	225.000	230.000	235.000	240.000	245.000	250.000	255.000	260.000	264.000	268.000	272.000	36.000
231.000	236.250	241.500	246.750	252.000	257.250	262.500	267.750	273.000	277.200	281.400	285.600	39.000
242.000	247.500	253.000	258.500	264.000	269.500	275.000	280.500	286.000	290.400	294.800	299.200	42.000
253.000	258.750	264.500	270.250	276.000	281.750	287.500	293.250	299.000	303.600	308.200	312.800	45.000
264.000	270.000	276.000	282.000	288.000	294.000	300.000	306.000	312.000	316.800	321.600	326.400	48.000
268.155	274.245	280.335	286.425	292.515	298.605	304.695	310.785	316.875	321.750	326.625	331.500	51.000
272.270	278.455	284.640	290.725	297.010	303.195	309.380	315.565	321.750	326.700	331.650	336.600	54.000
276.385	282.665	288.945	295.225	301.505	307.785	314.065	320.345	326.625	331.650	336.675	341.700	57.000
279.685	286.040	292.395	298.750	305.105	311.460	317.815	324.170	330.525	335.610	340.695	345.780	60.000
282.985	289.415	295.845	302.275	308.705	315.135	321.565	327.995	334.425	339.570	344.715	349.860	63.000
286.285	292.790	299.295	305.800	312.305	318.810	325.315	331.820	338.325	343.530	348.735	353.940	66.000
289.585	296.185	302.745	309.325	315.905	322.485	329.065	335.645	342.225	347.490	352.755	358.020	69.000
292.885	299.540	306.195	312.850	319.505	326.160	332.815	339.470	346.125	351.450	356.775	362.100	72.000
296.185	302.915	309.645	316.375	323.105	329.835	336.565	343.295	350.025	355.410	360.795	366.180	75.000
299.485	306.290	313.095	319.900	326.705	333.510	340.315	347.120	353.925	359.370	364.815	370.260	78.000
302.255	309.120	315.985	322.850	329.715	336.580	343.445	350.310	357.175	362.670	368.165	373.660	81.000
304.985	311.915	318.845	325.775	332.705	339.635	346.565	353.495	360.425	365.970	371.515	377.000	84.000
307.755	314.745	321.735	328.725	335.715	342.705	349.695	356.685	363.675	369.270	374.865	380.460	87.000
310.485	317.540	324.595	331.650	338.705	345.760	352.815	359.870	366.925	372.570	378.215	383.860	90.000
313.255	320.370	327.485	334.600	341.715	348.830	355.945	363.060	370.175	375.870	381.665	387.260	93.000
315.985	323.165	330.345	337.525	344.705	351.885	359.065	366.245	373.425	379.170	384.915	390.660	96.000
318.755	325.995	333.235	340.475	347.715	354.955	362.195	369.435	376.675	382.470	388.265	394.060	99.000
320.955	328.245	335.535	342.825	350.115	357.405	364.695	371.935	379.275	385.110	390.945	396.780	102.000
323.155	330.495	337.835	345.175	352.515	359.855	367.195	374.535	381.875	387.750	393.625	399.500	105.000
325.355	332.745	340.135	347.525	354.915	362.305	369.695	377.085	384.475	390.390	396.305	402.220	108.000
327.555	334.995	342.435	349.875	357.315	364.755	372.195	379.635	387.075	393.030	398.985	404.940	111.000
329.755	337.245	344.735	352.225	359.715	367.205	374.695	382.185	389.675	396.710	401.745	407.780	114.000
331.925	339.695	347.035	354.575	362.115	369.655	377.195	384.735	392.275	398.310	404.345	410.380	117.000
334.125	341.570	349.185	356.800	364.415	372.050	379.645	387.250	394.875	400.950	407.025	413.100	120.000
350.625	358.370	366.285	374.350	382.415	390.650	398.545	406.500	414.375	420.750	427.125	433.500	150.000
367.125	375.170	383.385	391.900	400.415	409.250	417.445	425.950	433.875	440.550	447.225	453.900	180.000
383.625	391.970	400.485	409.450	418.415	427.850	436.345	445.300	453.375	460.350	467.325	474.300	210.000
400.125	408.770	417.585	427.000	436.415	446.450	455.245	464.650	472.875	480.150	487.425	494.700	240.000
416.625	425.570	434.685	444.550	454.415	465.050	474.145	484.000	492.375	499.950	507.525	515.100	270.000
433.125	442.370	451.785	462.100	472.415	483.650	493.045	503.350	511.875	519.750	527.625	535.500	300.000
449.625	459.170	468.885	479.650	490.415	502.250	511.945	522.700	531.375	539.550	547.725	555.900	330.000
466.125	475.970	485.985	497.200	508.415	520.850	530.045	542.050	550.875	559.350	567.825	576.300	360.000
482.625	492.770	503.085	514.750	526.415	539.450	549.745	561.400	570.375	579.150	587.925	596.700	390.000
499.125	509.570	520.185	532.300	544.415	558.050	568.645	580.750	589.875	598.950	608.025	617.100	420.000
515.625	526.370	537.285	549.850	562.415	576.650	587.545	600.100	609.375	618.750	628.125	637.500	450.000
532.125	543.170	554.385	567.400	580.415	595.250	606.445	619.450	628.875	638.550	648.225	657.900	480.000
543.125	554.370	565.785	579.100	592.415	607.650	619.045	632.350	641.875	651.750	661.625	671.500	500.000
556.875	568.405	580.110	593.760	607.415	623.035	634.720	648.360	658.125	668.250	678.375	688.500	525.000
570.630	582.445	594.438	608.427	622.417	638.423	650.395	664.374	674.381	684.757	695.131	705.507	550.000
620.140	632.980	646.013	661.215	676.420	693.814	706.826	722.018	732.893	744.169	755.443	766.719	640.000
636.640	651.107	665.582	680.049	694.516	708.984	723.458	737.925	752.393	763.334	775.546	787.116	670.000
653.140	667.982	682.832	697.674	712.516	727.359	742.208	757.050	771.893	783.117	795.646	807.516	700.000
669.640	684.857	700.082	715.299	730.516	745.733	760.958	776.175	791.393	802.901	815.746	827.915	730.000
686.140	701.732	717.332	732.924	748.516	764.108	779.708	795.300	810.893	822.685	835.846	848.315	760.000
702.640	718.607	734.582	750.549	766.516	782.483	798.458	814.425	830.393	842.468	855.946	868.715	790.000
719.140	735.482	751.832	768.174	784.516	800.858	817.208	833.550	849.893	862.252	876.046	889.115	820.000
735.640	752.357	769.082	785.799	802.516	819.233	835.958	852.675	869.393	882.035	896.146	909.515	850.000
752.140	769.232	786.332	803.424	820.516	837.608	854.709	871.801	888.893	901.819	916.246	929.915	880.000
768.640	786.107	803.582	821.049	838.516	855.983	873.459	890.926	908.393	921.602	936.347	950.315	910.000
785.140	802.982	820.832	838.674	856.516	874.358	892.209	910.051	927.893	941.386	956.447	970.715	940.000
801.640	819.857	838.082	856.299	874.516	892.733	910.959	929.176	947.393	961.170	976.547	991.115	970.000
818.140	836.732	855.333	873.924	892.516	911.108	929.709	948.301	966.893	980.953	996.647	1.011.515	1.000.000

الدخل	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 سنة أو أكثر
(2026) 10.270	96.632	94.385	92.138	89.891	87.644	85.397	83.150	80.903	78.656	76.409
(2027) 11.270	104.157	101.735	99.313	96.891	94.469	92.047	89.625	87.203	84.781	82.359
(2028) 12.270	112.359	109.746	107.134	104.521	101.909	99.296	96.683	94.071	91.458	88.845
(2029) 13.270	122.392	119.546	116.701	113.855	111.009	108.163	105.317	102.471	99.625	96.779
(2030) 14.270	132.426	129.346	126.267	123.186	120.109	117.030	113.950	110.871	107.792	104.712
15.000	139.750	136.500	133.251	130.002	126.752	123.502	120.253	117.003	113.754	110.504
18.000	150.500	147.000	142.295	138.825	135.355	131.885	128.415	124.945	121.474	118.004
21.000	161.250	157.500	153.751	150.002	146.252	142.503	138.753	135.004	131.254	127.505
24.000	172.000	168.000	164.001	160.002	156.002	152.003	148.003	144.004	140.004	136.005
27.000	182.750	178.500	174.252	170.002	165.753	161.503	157.254	153.004	148.755	144.505
30.000	193.500	189.000	184.502	180.002	175.503	171.003	166.504	162.004	157.505	153.005
33.000	204.250	199.500	194.752	190.002	185.253	180.503	175.754	171.005	166.255	161.506
36.000	215.000	210.000	205.002	200.002	195.003	190.004	185.004	180.005	175.005	170.006
39.000	225.750	220.500	215.252	210.003	204.753	199.504	194.254	189.005	183.756	178.506
42.000	236.500	231.000	225.502	220.003	214.503	209.004	203.505	198.005	192.506	187.007
45.000	247.250	241.500	235.752	230.003	224.253	218.504	212.755	207.006	201.256	195.507
48.000	258.000	252.000	246.002	240.003	234.004	228.004	222.005	216.006	210.007	204.007
51.000	262.065	255.975	249.846	243.753	237.660	231.567	225.474	219.381	213.288	207.195
54.000	266.085	259.900	253.690	247.503	241.316	235.129	228.943	222.756	216.569	210.382
57.000	270.105	263.825	257.534	251.253	244.973	238.692	232.412	226.131	219.851	213.570
60.000	273.330	266.975	260.609	254.253	247.898	241.542	235.187	228.831	222.476	216.120
63.000	276.555	270.125	263.684	257.253	250.823	244.392	237.962	231.531	225.101	218.670
66.000	279.780	273.275	266.759	260.253	253.748	247.242	240.737	234.231	227.726	221.220
69.000	283.005	276.425	269.834	263.253	256.673	250.092	243.512	236.931	230.351	223.770
72.000	286.230	279.575	272.909	266.253	259.598	252.942	246.287	239.631	232.976	226.321
75.000	289.455	282.725	275.984	269.253	262.523	255.792	249.062	242.331	235.601	228.871
78.000	292.680	285.875	279.059	272.253	265.448	258.642	251.837	245.032	238.226	231.421
81.000	295.390	288.525	281.621	274.753	267.885	261.017	254.150	247.282	240.414	233.546
84.000	298.055	291.125	284.184	277.253	270.323	263.393	256.462	249.532	242.601	235.671
87.000	300.765	293.775	286.746	279.753	272.760	265.768	258.775	251.782	244.789	237.796
90.000	303.430	296.375	289.309	282.253	275.198	268.143	261.087	254.032	246.976	239.921
93.000	306.140	299.025	291.871	284.753	277.636	270.518	263.400	256.282	249.164	242.046
96.000	308.805	301.625	294.434	287.253	280.073	272.893	265.712	258.532	251.352	244.171
99.000	311.515	304.275	296.996	289.753	282.511	275.268	268.025	260.782	253.539	246.296
102.000	313.665	306.375	299.046	291.754	284.461	277.168	269.875	262.582	255.289	247.996
105.000	315.815	308.475	301.096	293.754	286.411	279.068	271.725	264.382	257.039	249.696
108.000	317.965	310.575	303.146	295.754	288.361	280.968	273.575	266.182	258.789	251.396
111.000	320.115	312.675	305.196	297.754	290.311	282.868	275.425	267.982	260.539	253.096
114.000	322.265	314.775	307.246	299.754	292.261	284.768	277.275	269.782	262.289	254.797
117.000	324.415	316.875	309.296	301.754	294.211	286.668	279.125	271.582	264.039	256.497
120.000	326.340	318.725	311.346	303.754	296.161	288.568	280.975	273.382	265.789	258.197
150.000	342.540	334.625	326.722	318.754	310.786	302.818	294.850	286.883	278.915	270.947
180.000	358.740	350.525	342.097	333.754	325.411	317.069	308.726	300.383	292.040	283.698
210.000	374.940	366.425	357.472	348.754	340.037	331.319	322.601	313.883	305.166	296.448
240.000	391.140	382.325	372.847	363.754	354.662	345.569	336.476	327.384	318.291	309.198
270.000	407.340	398.225	388.222	378.755	369.287	359.819	350.352	340.884	331.417	321.949
300.000	423.510	414.125	403.597	393.755	383.912	374.070	364.227	354.385	344.542	334.699
330.000	439.740	430.025	418.942	408.726	398.509	388.292	378.075	367.858	357.642	347.425
360.000	455.940	445.925	434.348	423.755	413.163	402.570	391.978	381.385	370.793	360.200
390.000	472.140	461.825	449.723	438.755	427.788	416.820	405.853	394.886	383.918	372.951
420.000	488.940	477.725	465.098	453.755	442.413	431.071	419.728	408.386	397.044	385.701
450.000	504.540	493.625	480.473	468.756	457.038	445.321	433.604	421.886	410.169	398.452
480.000	520.740	509.525	495.848	483.756	471.664	459.571	447.479	435.387	423.294	411.202
500.000	531.540	520.125	506.098	493.756	481.414	469.071	456.729	444.387	432.045	419.702
525.000	545.000	533.295	518.913	506.259	493.604	480.949	468.294	455.639	442.985	430.330
550.000	558.459	546.465	531.728	518.761	505.794	492.827	479.859	466.892	453.925	440.957
640.000	606.913	593.878	577.863	563.770	549.678	535.586	521.493	507.401	493.308	479.216
670.000	622.173	607.705	593.238	578.771	564.303	549.836	535.368	520.901	506.434	491.966
700.000	638.298	623.455	608.613	593.771	578.928	564.086	549.244	534.402	519.559	504.717
730.000	654.423	639.205	623.988	608.771	593.554	578.336	563.119	547.902	532.685	517.467
760.000	670.548	654.955	639.363	623.771	608.179	592.587	576.994	561.402	545.810	530.218
790.000	686.673	670.706	654.738	638.771	622.804	606.837	590.870	574.903	558.935	542.968
820.000	702.798	686.456	670.114	653.771	637.429	621.087	604.745	588.403	572.061	555.719
850.000	718.923	702.206	685.489	668.772	652.055	635.337	618.620	601.903	585.186	568.469
880.000	735.048	717.956	700.864	683.772	666.680	649.588	632.496	615.404	598.312	581.220
910.000	751.173	733.706	716.239	698.772	681.305	663.838	646.371	628.904	611.437	593.970
940.000	767.298	749.456	731.614	713.772	695.930	678.088	660.246	642.404	624.562	606.721
970.000	783.423	765.206	746.989	728.772	710.555	692.339	674.122	655.905	637.688	619.471
1.000.000	799.548	780.956	762.364	743.773	725.181	706.589	687.997	669.405	650.813	632.221

41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الدخل
124.049	125.846	127.644	129.442	131.239	133.037	134.835	135.952	137.068	138.184	139.301	140.417	(2026) 10.270
133.708	135.646	137.584	139.522	141.459	143.397	145.335	146.543	147.751	148.959	150.167	151.375	(2027) 11.270
144.238	146.328	148.418	150.509	152.599	154.690	156.780	158.087	159.393	160.700	162.006	163.313	(2028) 12.270
157.118	159.395	161.672	163.949	166.226	168.503	170.780	172.203	173.626	175.050	176.473	177.896	(2029) 13.270
169.998	172.461	174.925	177.389	179.853	182.316	184.780	186.320	187.860	189.400	190.939	192.479	(2030) 14.270
179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	199.875	201.500	203.125	15.000
193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	215.250	217.000	218.750	18.000
207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	230.625	232.500	234.375	21.000
220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	246.000	248.000	250.000	24.000
234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	261.375	263.500	265.625	27.000
248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	276.750	279.000	281.250	30.000
262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	292.125	294.500	296.875	33.000
276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	307.500	310.000	312.500	36.000
289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	322.875	325.500	328.125	39.000
303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	338.250	341.000	343.750	42.000
317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	353.625	356.500	359.375	45.000
331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	369.000	372.000	375.000	48.000
336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	374.775	377.820	380.865	51.000
341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	380.550	383.640	386.730	54.000
346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	386.300	389.440	392.580	57.000
350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	390.900	394.080	397.260	60.000
355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	395.525	398.740	401.955	63.000
369.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	400.150	403.400	406.650	66.000
363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	404.750	408.040	411.330	69.000
367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	409.350	412.680	416.010	72.000
371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	413.975	417.340	420.705	75.000
375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	418.600	422.000	425.400	78.000
379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	422.425	425.860	429.295	81.000
382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	426.275	429.740	433.205	84.000
386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	430.125	433.620	437.115	87.000
389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	433.950	437.480	441.010	90.000
392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	437.800	441.360	444.920	93.000
396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	441.500	445.120	448.740	96.000
399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	445.500	449.120	452.740	99.000
402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	448.875	452.220	455.865	102.000
405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	451.650	455.320	458.990	105.000
408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	454.725	458.420	462.115	108.000
410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	457.800	461.520	465.240	111.000
413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	460.875	464.620	468.365	114.000
416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	463.950	467.720	471.490	117.000
419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	467.050	470.840	474.630	120.000
439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	490.000	493.940	497.880	150.000
460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	512.950	517.040	521.130	180.000
481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	535.900	540.140	544.380	210.000
501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	558.850	563.240	567.630	240.000
522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	581.800	586.340	590.880	270.000
543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	604.750	609.440	614.130	300.000
564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.860	627.700	632.540	637.380	330.000
584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	650.650	655.640	660.630	360.000
605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	673.600	678.740	683.880	390.000
626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	696.550	701.840	707.130	420.000
646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	719.500	724.940	730.380	450.000
667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	742.450	748.040	759.630	480.000
681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	757.750	763.440	769.130	500.000
698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	776.940	782.770	788.605	525.000
715.881	726.257	736.632	747.007	757.382	767.757	778.132	784.168	790.147	796.125	802.102	808.081	550.000
777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	865.199	871.695	878.193	640.000
798.699	810.269	821.846	833.422	851.276	856.569	868.145	875.302	882.459	889.609	896.766	903.923	670.000
819.399	831.269	843.146	855.022	873.339	878.769	890.645	897.988	905.330	912.665	920.008	927.350	700.000
840.100	852.269	864.446	876.622	895.402	900.969	913.145	920.673	928.201	935.721	943.249	950.777	730.000
860.800	873.269	885.746	898.222	917.464	923.169	935.645	943.359	951.072	958.778	966.491	974.204	760.000
881.500	894.269	907.046	919.823	939.527	945.368	958.145	966.044	973.943	981.834	989.733	997.632	790.000
902.200	915.269	928.346	941.423	961.590	967.568	980.645	988.730	996.814	1.004.890	1.012.975	1.021.059	820.000
922.900	936.269	949.646	963.023	983.653	989.768	1.003.145	1.011.415	1.019.685	1.027.947	1.036.216	1.044.486	850.000
943.600	957.269	970.946	984.623	1.005.716	1.011.968	1.025.645	1.034.101	1.042.556	1.051.003	1.059.458	1.067.913	880.000
964.300	978.269	992.246	1.006.223	1.027.778	1.034.168	1.048.145	1.056.786	1.065.427	1.074.059	1.082.700	1.091.341	910.000
985.001	999.269	1.013.546	1.027.823	1.049.841	1.056.368	1.070.645	1.079.472	1.088.298	1.097.115	1.105.942	1.114.768	940.000
1.005.701	1.020.269	1.034.846	1.049.423	1.071.904	1.078.568	1.093.145	1.102.157	1.111.169	1.120.172	1.129.183	1.138.195	970.000
1.026.401	1.041.269	1.056.146	1.071.023	1.093.967	1.100.768	1.115.645	1.124.843	1.134.040	1.143.228	1.152.425	1.161.622	1.000.000

29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	إلى غاية 18 سنة	الدخل
141.534	142.650	143.824	145.322	146.820	148.319	149.817	151.315	152.813	154.313	155.812	157.310	(2026) 10.270
152.584	153.792	155.024	156.639	158.254	159.869	161.483	163.098	164.713	166.330	167.945	169.560	(2027) 11.270
164.619	165.926	167.232	168.975	170.717	172.467	174.200	175.942	177.684	179.428	181.171	182.913	(2028) 12.270
179.319	180.742	182.165	184.066	185.963	187.902	189.757	191.654	193.551	195.450	197.349	199.247	(2029) 13.270
194.019	195.559	197.099	199.158	201.210	203.337	205.314	207.365	209.417	211.473	213.527	215.580	(2030) 14.270
204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	223.169	225.336	227.504	15.000
220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	238.316	240.631	242.945	18.000
236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	257.503	260.004	262.505	21.000
252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	274.670	277.337	280.005	24.000
267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	291.836	294.671	297.505	27.000
283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	309.003	312.004	315.005	30.000
299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	326.170	329.338	332.506	33.000
315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	343.337	346.671	350.006	36.000
330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	360.504	364.005	367.506	39.000
346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	377.671	381.339	385.007	42.000
362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	394.837	398.672	402.507	45.000
378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	412.004	416.006	420.007	48.000
383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	418.442	422.506	426.570	51.000
389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	424.879	429.006	433.132	54.000
395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.295	427.125	431.317	435.506	439.695	57.000
400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	436.467	440.706	444.945	60.000
405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	441.617	445.906	450.195	63.000
409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	446.767	451.106	455.445	66.000
414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	451.917	456.306	460.695	69.000
419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	457.067	461.506	465.946	72.000
424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	462.217	466.706	471.196	75.000
428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	467.367	471.907	476.446	78.000
432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	471.659	476.240	480.821	81.000
436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	475.951	480.573	485.196	84.000
440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	480.243	484.907	489.571	87.000
444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	484.534	489.240	493.946	90.000
448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	488.826	493.574	498.321	93.000
452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	493.118	497.907	502.696	96.000
456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	497.409	502.240	507.071	99.000
459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	500.843	505.707	510.571	102.000
462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	504.276	509.174	514.071	105.000
465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	507.710	512.640	517.571	108.000
468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	511.143	516.107	521.071	111.000
472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	514.576	519.574	524.572	114.000
475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	518.010	523.041	528.072	117.000
478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	521.443	526.507	531.572	120.000
501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	547.193	552.508	557.822	150.000
525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	572.944	578.508	584.073	180.000
548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	598.694	604.508	610.323	210.000
572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	624.444	630.509	636.573	240.000
595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	650.194	656.509	662.824	270.000
618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	675.945	682.510	689.074	300.000
642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	701.644	708.459	715.273	330.000
665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	727.445	734.510	741.575	360.000
689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	753.195	760.511	767.826	390.000
712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	778.946	786.511	794.076	420.000
735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	804.696	812.511	820.327	450.000
759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	830.446	838.512	846.577	480.000
774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	847.613	855.845	864.077	500.000
794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	869.076	877.516	885.957	525.000
814.059	822.033	830.008	835.339	844.690	853.957	863.266	872.575	881.883	890.539	899.188	907.837	550.000
884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	967.804	977.204	986.603	640.000
911.080	918.229	926.022	935.671	945.314	954.963	964.606	974.255	983.898	993.555	1.003.204	1.012.854	670.000
934.692	942.027	950.022	959.921	969.814	979.713	989.606	999.506	1.009.398	1.019.305	1.029.204	1.039.104	700.000
958.305	965.825	974.022	984.171	994.314	1.004.463	1.014.606	1.024.756	1.034.898	1.045.055	1.055.205	1.065.355	730.000
981.918	989.624	998.022	1.008.421	1.018.814	1.029.214	1.039.606	1.050.006	1.060.398	1.070.805	1.081.205	1.091.605	760.000
1.005.530	1.013.422	1.022.022	1.032.672	1.043.314	1.053.964	1.064.606	1.075.256	1.085.898	1.096.556	1.107.206	1.117.855	790.000
1.029.143	1.037.220	1.046.022	1.056.922	1.067.814	1.078.714	1.089.606	1.100.506	1.111.398	1.122.306	1.133.206	1.144.106	820.000
1.052.756	1.061.018	1.070.022	1.081.172	1.092.314	1.103.464	1.114.606	1.125.756	1.136.898	1.148.056	1.159.206	1.170.356	850.000
1.076.369	1.084.816	1.094.022	1.105.422	1.116.814	1.128.214	1.139.606	1.151.006	1.162.398	1.173.806	1.185.207	1.196.607	880.000
1.099.981	1.108.614	1.118.022	1.129.672	1.141.314	1.152.964	1.164.606	1.176.256	1.187.898	1.199.557	1.211.207	1.222.857	910.000
1.123.594	1.132.412	1.142.022	1.153.922	1.165.814	1.177.714	1.189.606	1.201.506	1.213.398	1.225.307	1.237.207	1.249.108	940.000
1.147.207	1.156.210	1.166.022	1.178.172	1.190.314	1.202.464	1.214.606	1.226.756	1.238.898	1.251.057	1.263.208	1.275.358	970.000
1.170.820	1.180.008	1.190.022	1.202.422	1.214.814	1.227.214	1.239.606	1.252.006	1.264.398	1.276.808	1.289.208	1.301.609	1.000.000

الأجر أو الكسب المهني	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55 سنة أو أكثر
9.270	107.757	105.685	103.613	101.540	99.468	97.396	95.324	93.251	91.179	89.107	87.035
12.000	132.600	130.050	127.500	124.950	122.400	119.850	117.300	114.750	112.200	109.650	107.100
15.000	169.000	165.750	162.500	159.250	156.000	152.750	149.500	146.250	143.000	139.750	136.500
18.000	182.000	178.500	175.000	171.500	168.000	164.500	161.000	157.500	154.000	150.500	147.000
21.000	195.000	191.250	187.500	183.750	180.000	176.250	172.500	168.750	165.000	161.250	157.500
24.000	208.000	204.000	200.000	196.000	192.000	188.000	184.000	180.000	176.000	172.000	168.000
27.000	221.000	216.750	212.500	208.250	204.000	199.750	195.500	191.250	187.000	182.750	178.500
30.000	234.000	229.500	225.000	220.500	216.000	211.500	207.000	202.500	198.000	193.500	189.000
33.000	247.000	242.250	237.500	232.750	228.000	223.250	218.500	213.750	209.000	204.250	199.500
36.000	260.000	255.000	250.000	245.000	240.000	235.000	230.000	225.000	220.000	215.000	210.000
39.000	273.000	267.750	262.500	257.250	252.000	246.750	241.500	236.250	231.000	225.750	220.500
42.000	286.000	280.500	275.000	269.500	264.000	258.500	253.000	247.500	242.000	236.500	231.000
45.000	299.000	293.250	287.500	281.750	276.000	270.250	264.500	258.750	253.000	247.250	241.500
48.000	312.000	306.000	300.000	294.000	288.000	282.000	276.000	270.000	264.000	258.000	252.000
51.000	316.875	310.785	304.695	298.605	292.515	286.425	280.335	274.245	268.155	262.065	255.975
54.000	321.750	315.565	309.380	303.195	297.010	290.725	284.640	278.455	272.270	266.085	259.900
57.000	326.625	320.345	314.065	307.785	301.505	295.225	288.945	282.665	276.385	270.105	263.825
60.000	330.525	324.170	317.815	311.460	305.105	298.750	292.395	286.040	279.685	273.330	266.975
63.000	334.425	327.995	321.565	315.135	308.705	302.275	295.845	289.415	282.985	276.555	270.125
66.000	338.325	331.820	325.315	318.810	312.305	305.800	299.295	292.790	286.285	279.780	273.275
69.000	342.225	335.645	329.065	322.485	315.905	309.325	302.745	296.185	289.585	283.005	276.425
72.000	346.125	339.470	332.815	326.160	319.505	312.850	306.195	299.540	292.885	286.230	279.575
75.000	350.025	343.295	336.565	329.835	323.105	316.375	309.645	302.915	296.185	289.455	282.725
78.000	353.925	347.120	340.315	333.510	326.705	319.900	313.095	306.290	299.485	292.680	285.875
81.000	357.175	350.310	343.445	336.580	329.715	322.850	315.985	309.120	302.255	295.390	288.525
84.000	360.425	353.495	346.565	339.635	332.705	325.775	318.845	311.915	304.985	298.055	291.125
87.000	363.675	356.685	349.695	342.705	335.715	328.725	321.735	314.745	307.755	300.765	293.775
90.000	366.925	359.870	352.815	345.760	338.705	331.650	324.595	317.540	310.485	303.430	296.375
93.000	370.175	363.060	355.945	348.830	341.715	334.600	327.485	320.370	313.255	306.140	299.025
96.000	373.425	366.245	359.065	351.885	344.705	337.525	330.345	323.165	315.985	308.805	301.625
99.000	376.675	369.435	362.195	354.955	347.715	340.475	333.235	325.995	318.755	311.515	304.275
102.000	379.275	371.935	364.695	357.405	350.115	342.825	335.535	328.245	320.955	313.665	306.375
105.000	381.875	374.535	367.195	359.855	352.515	345.175	337.835	330.495	323.155	315.815	308.475
108.000	384.475	377.085	369.695	362.305	354.915	347.525	340.135	332.745	325.355	317.965	310.575
111.000	387.075	379.635	372.195	364.755	357.315	349.875	342.435	334.995	327.555	320.115	312.675
114.000	389.675	382.185	374.695	367.205	359.715	352.225	344.735	337.245	329.755	322.265	314.775
117.000	392.275	384.735	377.195	369.655	362.115	354.575	347.035	339.695	331.925	324.415	316.875
120.000	394.875	387.250	379.645	372.050	364.415	356.800	349.185	341.570	334.125	326.340	318.725
150.000	414.375	406.500	398.545	390.650	382.415	374.350	366.285	358.370	350.625	342.540	334.625
180.000	433.875	425.950	417.445	409.250	400.415	391.900	383.385	375.170	367.125	358.740	350.525
210.000	453.375	445.300	436.345	427.850	418.415	409.450	400.485	391.970	383.625	374.940	366.425
240.000	472.875	464.650	455.245	446.450	436.415	427.000	417.585	408.770	400.125	391.140	382.325
270.000	492.375	484.000	474.145	465.050	454.415	444.550	434.685	425.570	416.625	407.340	398.225
300.000	511.875	503.350	493.045	483.650	472.415	462.100	451.785	442.370	433.125	423.510	414.125
330.000	531.375	522.700	511.945	502.250	490.415	479.650	468.885	459.170	449.625	439.740	430.025
360.000	550.875	542.050	530.045	520.850	508.415	497.200	485.985	475.970	466.125	455.940	445.925
390.000	570.375	561.400	549.745	539.450	526.415	514.750	503.085	492.770	482.625	472.140	461.825
420.000	589.875	580.750	568.645	558.050	544.415	532.300	520.185	509.570	499.125	488.940	477.725
450.000	609.375	600.100	587.545	576.650	562.415	549.850	537.285	526.370	515.625	504.540	493.625
480.000	628.875	619.450	606.445	595.250	580.415	567.400	554.385	543.170	532.125	520.740	509.525
500.000	641.875	632.350	619.045	607.650	592.415	579.100	565.785	554.370	543.125	531.540	520.125
525.000	658.125	648.360	634.720	623.035	607.415	593.760	580.110	568.405	556.875	545.000	533.295
551.250	675.194	665.175	651.179	639.192	623.167	609.160	595.154	583.147	571.318	559.132	547.124
640.000	732.893	722.018	706.826	693.814	676.420	661.215	646.013	632.980	620.140	606.913	593.878

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- الأجزأء من - 62 – إلى – 67 -

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- الجزء - 62 -

البريد والمواصلات ، خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية ، الأمن السيبراني .

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

.....
.....
.....

أعمال مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس .

مصطفى علاوي هو مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين، ويُعد من أبرز المؤلفين القانونيين المغاربة المتخصصين في تدوين وتحليل الاجتهاد القضائي المغربي.

foulabook.com

أبرز أعماله الجديدة أو المستمرة (حسب المعلومات المتوفرة حتى 2026):

• سلسلة "ما جرى عليه عمل محكمة النقض" (أقسام متعددة من 1 إلى 7 وأكثر): تجميع وتحليل قرارات محكمة النقض في مختلف المجالات.

scribd.com

• سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (تصل إلى أجزاء عالية مثل 20 وأكثر، وتشمل "سجل علاوي للاجتهادات الراسخة").

• سلسلة "قطوف قضائية" (أجزاء متعددة مثل 3، 8، 19...).

• الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية بدائرة محكمة الاستئناف بفاس.

• رقمنة الإجراءات القضائية في الميدانين المدني والجنائي.

facebook.com

• مؤلفات متخصصة مثل: وسائل الإثبات في التشريع المغربي (كتاب مفصل حوالي 484 صفحة)، التحكيم والوساطة، الاجتهاد في المحاسبة والضرائب والملكية العقارية، الإطار القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية (2026)، وغيرها.

sajplus.com

• كتب أخرى حول: نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس، قواعد الأحكام القضائية، التعويض عن حوادث السير، إثبات الالتزامات، والتنظيم القضائي.

coursdroitarab.com

يوجد مئات الكتب والأجزاء المتاحة للتحميل على مواقع مثل foulabook.com و ajplus.com، وهي غالباً ما تكون عملية ومرجعية للقضاة والمحامين والطلبة.

foulabook.com

أهمية استمرار أعماله:

• توحيد الاجتهاد القضائي:
• يساهم في نشر القرارات الراسخة وتدوينها، مما يساعد على استقرار التطبيق القانوني وتقليل التناقض بين المحاكم.
• دعم الوصول إلى العدالة: يوفر مراجع عملية رخيصة/متاحة (غالباً PDF) للمهنيين، خاصة في ظل التحديثات التشريعية والرقمنة.
• تطوير الثقافة القانونية: يجمع بين الشريعة (خلفيته من القرويين) والقانون الوضعي، ويغطي مواضيع حديثة مثل الرقمنة والرعاية الاجتماعية.
• تأثير تراكمي: مع استمرار الإصدارات (سلسلية)، يصبح مرجعاً حياً يواكب التطورات القضائية السنوية، مما يعزز الحكامة والثقة في النظام القضائي المغربي.
أعماله تُعتبر مساهمة جليلة في المكتبة القانونية المغربية، واستمرارها يدعم المهن القانونية بشكل كبير. يمكن البحث عن كتبه على sajplus.com أو foulabook.com للتحميل المباشر.

.....
.....

القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات كما وقع تغييره وتتميمه

صيغة محينة بتاريخ 2025/5/29 .

القانون رقم 24.96

المتعلق بالبريد والمواصلات (1)

كما وقع تغييره وتتميمه

تمهيد

غيرت وتممت الفقرة الأخيرة من هذا التمهيد بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه

الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)

(:ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 775

يشكل قطاع البريد والمواصلات في مدلوله الواسع العنصر المحرك للنمو الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد ويساعد على ازدهار وانتشار تراثه الحضاري والثقافي.

ومما لا شك فيه أن المجهودات المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية والتطور السريع الذي تعرفه تقنيات المواصلات بالإضافة إلى التقنيات الفضائية والمعلومياتية والسمعية البصرية والإلكترونية ستسمح للمقاولات المغربية بتوسيع واستغلال قطاع المواصلات الدائم التطور. ويرافق عملية التواصل الإلكتروني هذه تبادل سريع ومؤمن للرسائل والبعائث.

وقد أدى انتشار وتنوع الخدمات الجديدة في قطاع البريد والمواصلات في كثير من بلدان العالم إلى إعادة النظر في طريقة إدارة وتنظيم هذين المرفقين مع العلم أن الاتجاه السائد يهدف إلى :

- فصل البريد عن المواصلات :

فصل وظائف التقنين عن وظائف الاستغلال :

- إحداث أجهزة خاصة بالتقنين والمراقبة والتحكيم في قطاع المواصلات.

وأضحى من اللازم على قطاع المواصلات أن يتكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التطور العام للبلد وأن يتكامل في نفس الوقت مع مجموعة من الشبكات الدولية التي يشارك القطاع الخاص بشكل متزايد في تجهيزها واستغلالها في إطار تجاري وتنافسي.

---

(1) الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7) أغسطس (1997) . ج . ر عدد 4518 بتاريخ 15 من جمادى الأولى 1418) (18) سبتمبر (1997)، ص 3721

1

وعليه فقد أصبح من الضروري تمكين هذا القطاع من إطار قانوني وتنظيمي يكون منسجما كل الانسجام مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب وقادرا على تشجيع المبادرات الحرة لتعميم شبكات وخدمات البريد والمواصلات على مجموع تراب المملكة وإيصالها إلى كل الفئات الاجتماعية من جهة وجعل الفاعلين الاقتصاديين في ظروف مناسبة لمواجهة الأوضاع التنافسية التي تعرفها الاتصالات الدولية من جهة أخرى.

وترمي الهيكلة الجديدة للقطاع إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تمكين قطاع المواصلات من إطار تنظيمي فعال وشفاف يشجع على المنافسة المشروعة لصالح

المستعملين لشبكات وخدمات المواصلات :

- متابعة تطوير هذه الشبكات والخدمات بتشجيع المبادرات الهادفة إلى جعلها متلائمة مع التطورات التكنولوجية والتقدم العلمي :

ضمان الخدمة العامة التي تهم مجموع تراب المملكة وتشمل جميع شرائح السكان وذلك في إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

- تمكين الاقتصاد الوطني من وسائل الاتصالات القائمة على التقنيات المتطورة بشكل يزيد من انفتاحه واندماجه في الاقتصاد العالمي :

خلق ديناميكية جديدة في قطاع البريد من خلال فتح خدمة البريد السريع الدولي في وجه المنافسة :

- تشجيع خلق فرص الشغل المرتبطة بالقطاع بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن ما يسعى إليه هذا القانون هو وضع الإطار الذي يحدد معالم الوضع الجديد لقطاع البريد والمواصلات ولاسيما ما يرتبط منه بشبكات المواصلات التي يمكن استغلالها من لدن الخواص الحاصلين على ترخيص يمنح بمرسوم مع العلم أن الدولة تحدد التوجهات العامة لقطاع البريد والمواصلات، وتسهر السلطة الحكومية المختصة على احترامها والعمل بها.

2

الباب الأول

النظام القانوني للمواصلات

الفصل الأول

تعاريف

المادة 1

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 55.01. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3881 ؛ وبموجب المادة الأولى من)775(:ج. ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص

القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)

يقصد في مفهوم هذا القانون من :

-1- السلطة الحكومية المختصة :

السلطة الحكومية المعينة بنص تنظيمي لتكون مسؤولة لحساب الدولة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالبريد والمواصلات والاقتصاد الرقمي.

2 - مُتعمّد الشبكة العامة للمواصلات :

كل شخص معنوي يقوم باستغلال الشبكة العامة للمواصلات أو يقدم خدمة مواصلات للعموم.

-3- المعدات الطرفية :

كل جهاز معد للتوصيل المباشر أو غير المباشر مع نقط انتهائية في شبكة للمواصلات، يستعمل الإرسال أو استقبال أو معالجة إشارات المواصلات، ولا يشمل هذا التعريف الأجهزة المتعلقة بخدمات البث الإذاعي والتلفزي.

-4- الترخيص في قطاع المواصلات :

حق يمنح بمرسوم في إحداث و / أو استغلال شبكة عامة للمواصلات أو تقديم خدمات المواصلات أو هما معا. ويكون هذا الحق مرفوقا بضمانات حول المدة وشروط الإحداث والاستغلال أو هما معا وبتعهد طالب الترخيص باحترام أحكامه وشروطه في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

الموجات الراديو كهربائية أو الترددات الراديو كهربائية :

الموجات الكهرومغناطيسية التي تنتشر في الفضاء دون حاجة إلى توجيه آلي.

3
6 الخدمات ذات القيمة المضافة :

الخدمات التي تسمح بإضافة قيمة إلى المعلومات التي يقدمها الزبون وذلك بتحسين شكلها أو محتواها أو بالتمكين من تخزينها والبحث عنها مع ضرورة استعمال سعة الشبكات العامة للمواصلات المرخص لها.

7- النقط الانتهائية :

نقط الربط المادي التي تتوفر فيها المواصفات التقنية اللازمة لولوج شبكة المواصلات والتواصل من خلالها. وتشكل هذه النقط جزءا لا يتجزأ من الشبكة.

إذا كانت شبكة المواصلات مرتبطة بشبكة أجنبية، فإن نقط الربط بهذه الشبكة تعتبر نقطا انتهائية.

- شبكة المواصلات :

كل تجهيز أو مجموعة من التجهيزات تؤمن الإرسال أو إرسال ونقل إشارات المواصلات وكذلك تبادل بيانات التحكم والتسيير المرتبطة بها، فيما بين النقط الانتهائية لهذه الشبكة.

الشبكة المستقلة :

شبكة مواصلات مستقلة مخصصة حصرا وبالضرورة لاستعمال خاص أو مشترك للأغراض المعينة التي أنشئت من أجلها، ولا يمكن استعمالها لأغراض تجارية.

تسمى الشبكة المستقلة :

- للاستعمال الخاص، عندما تكون مخصصة للاستعمال من طرف الشخص الذاتي أو المعنوي الذي أقامها لأغراضه الخاصة :

للاستعمال المشترك، عندما تكون مخصصة للاستعمال الخاص من قبل أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون العام أو من قبل شركة أو شركات تابعة لها أو فروعها أو مجموعة مستعملين مغلقة، من أجل تبادل مكالمات داخلية مخصصة لحاجات الأشخاص أو المجموعة التي أقامتها.

9 مكرر - مجموعة مستعملين مغلقة :

مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو المعنويين تشكل جماعة ذات اهتمامات يمكن التعرف عليها بشكل صريح من حيث الاستقرار والاستمرارية والوجود السابق للاستعمال الفعلي لشبكة المواصلات المستقلة.

10 - الشبكة الداخلية :

شبكة مستقلة مقامة كليا على نفس الملكية العقارية دون أن تعبر الملك العام أو ملك الغير ولو بواسطة الإرسال الهرتزي.

4

11 - الشبكة العامة للمواصلات :

مجموعة شبكات المواصلات المقامة أو المستغلة لفائدة العموم أو هما معا.

12 - الشبكة العامة الثابتة للمواصلات :

شبكة مواصلات تقدم الخدمات انطلاقا فقط من نقط انتهائية ثابتة تقام في أماكن قارة ومعينة يمكن الوصول إليها عن طريق معدات طرفية.

13 - الشبكة أو التجهيزات الطرفية الراديو كهربائية :

كل شبكة أو جهاز طرفي راديو كهربائي يستخدم ترددات هرتزية لبث الموجات في الفضاء الخارجي. وتدخل الشبكات التي تستعمل الأقمار الصناعية في عداد الشبكات الراديو كهربائية.

14 - خدمة المواصلات :

كل خدمة تشمل إرسال أو نقل الإشارات أو كليهما عن طريق المواصلات السلكية أو اللاسلكية. ولا يشمل هذا التعريف خدمات البث الإذاعي والتلفزي.

15- الخدمة الهاتفية :

الاستغلال لأغراض تجارية لفائدة العموم لكل نقل مباشر وآني للصوت عبر شبكة أو شبكات عامة تبديلية، والذي يسمح لكل مستعمل قارا كان أو متنقلا باستعمال الجهاز المرتبط بنقطة انتهائية للتواصل مع مستعمل آخر قار أو متنقل يستعمل جهازا مرتبطا بنقطة انتهائية أخرى.

16 - خدمة التلكس :

الاستغلال لأغراض تجارية للنقل المباشر والآني للرسائل المرقونة فيما بين مستعملين موصولين بنقط انتهائية تنتمي لشبكة مواصلات معينة من خلال تبادل إشارات ذات طبيعة تلغرافية.

17 - طيف الترددات الراديو كهربائية :

مجموعة الموجات الراديو كهربائية التي يتراوح ترددها ما بين

3 (KHZ) كيلوهرتز و 3.000 (GH) جيجا هرتز.

18 - المواصلات :

كل إرسال أو بث أو استقبال لرموز أو إشارات أو مكتوبات أو صور أو أصوات أو معلومات كيفما كان نوعها، بواسطة أسلاك أو بصريات أو راديو كهرباء أو أنظمة أخرى كهرومغناطيسية.

5

19 - الشبكة المفتوحة للمواصلات :

الولوج المفتوح للشبكات العامة للمواصلات أو عند الاقتضاء لخدمات المواصلات التي تقدمها هذه الشبكات وكذلك للاستعمال الأنجع لهذه الشبكات والخدمات.

20 - الربط البيني :

الخدمات المتبادلة بين مستغلين للشبكات المفتوحة للعموم أو الخدمات التي يقدمها كل مستغل شبكة مفتوحة للعموم إلى مقدم خدمة هاتفية للعموم إذا كانت تتيح إمكانية الاتصال المباشر بين جميع المستعملين كيفما كانت الشبكات التي يرتبطون بها، أو نوعية الخدمات التي يستعملونها.

21 - الخدمة الأساسية :

تشتمل الخدمة الأساسية على الخدمات التي يحدد هذا القانون محتواها والخدمات ذات الصلة بإعداد التراب و / أو خدمات ذات قيمة مضافة.

ويحدد محتوى الخدمة الأساسية وشروط وكيفيات تنفيذها في دفاتر تحملات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات أو بموجب اتفاقيات أو عقود.

تشتمل الخدمة الأساسية المقدمة من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات على خدمة دنيا تتمثل في خدمة للمواصلات بجودة معينة وبسعر مناسب

22 - البنيات التحتية البديلة :

كل تجهيز أو مجموعة من التجهيزات تمكن أو تساهم في تمكين إرسال إشارات المواصلات أو إرسالها ونقلها معا.

23 - متعهدو البنيات التحتية البديلة :

الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام المؤهلون طبقا للتشريع الجاري به العمل والأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون الخاص ذوو امتيازات المرفق العام أو كل شخص آخر خاضع للقانون الخاص المتوفرون على بنيات تحتية أو حقوق تمكن من إقامة شبكات للمواصلات أو تساهم في ذلك دون أن يمارسوا بأنفسهم أنشطة متعهد الشبكة العامة للمواصلات حسب مفهوم البند 2 من المادة الأولى من هذا القانون.

24 - الحلقة المحلية :

مقطع الشبكة السلكية أو الراديوكهربائية الموجود بين جهاز المشترك والبدالة التي يرتبط بها المشترك.

25- الولوج :

كل توفير لوسائل والمعدات وبرمجيات أو خدمات من طرف متعهد للشبكات العامة للمواصلات يسمح للمتعهدين الآخرين بتقديم خدمات للمواصلات.

6

26 - التجوال الوطني :

خدمة تتيح المشترك في خدمة مواصلات متنقلة يقدمها متعهد شبكة عامة للمواصلات باستعمال شبكة متنقلة لمتعهد آخر لشبكة عامة للمواصلات.

27 - نقط تبادل الأنترنت :

بنية تحتية تمكن من ضمان إيصال حركة الأنترنت وتبادل هذه الحركة بين مستغلي البنية المذكورة أو مستعمليها أو هما معا.

28 - مكتب الفحص :

شخص معنوي تعتمده الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات للتأكد من وجود البنيات التحتية للمواصلات ومطابقتها للمواصفات والشروط التقنية والمتطلبات العملية المنصوص عليها في المادة 22 المكررة مرتين من هذا القانون.

29 - بنيات تحتية ذات أهمية حيوية :

التجهيزات والمنشآت والأنظمة الضرورية للحفاظ على استمرارية الوظائف الحيوية للمجتمع والصحة والأمن والسلامة والتقدم الاقتصادي أو الاجتماعي حيث إن أي ضرر أو إتلاف أو ضياع قد يصيبها يترتب عنه خلل في هذه الوظائف.

الفصل الثاني

مبادئ عامة

المادة 2

يخضع لنظام الترخيص إحداث واستغلال كل شبكة عامة للمواصلات تعبر الملك العام أو تستعمل طيف الترددات الراديو كهربائية.

المادة 3

يخضع لنظام الأذون إحداث وتشغيل الشبكات المستقلة عدا الشبكات الداخلية للمواصلات.

تخضع لنظام الموافقة كل :

المادة 4

التجهيزات الراديو كهربائية :

- المعدات الطرفية المهيأة للربط بالشبكة العامة للمواصلات :

- مختبرات التجاريب والقياسات الخاصة بمعدات المواصلات.

المادة 5

يخضع لنظام التصاريح تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة المحددة قائمتها بنص تنظيمي ويشترط في هذه الخدمات أن تستعمل السعات المتوفرة في شبكات المواصلات المشار إليها في المادة 2 أعلاه.

7

المادة 6

لا تخضع لأي إجراء :

- إقامة الشبكات الداخلية :

- إقامة التجهيزات الراديو كهربائية المكونة فقط من أجهزة منخفضة القدرة ومحدودة المدى.

المادة 7

يتم إحداث أو استغلال الشبكات أو هما معا طبق شروط المنافسة المشروعة في إطار احترام متعهدي الشبكات العامة لمبدأ المساواة بين المستفيدين، ويتم ولوج هذه الشبكات العامة من لدن المستفيدين طبقا لشروط الموضوعية والشفافية وبدون تفضيل.

المادة 7 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3883؛ وغيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج. ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 776

يمكن لمتعهدي البنيات التحتية البديلة، مع احترام التشريع المتعلق باحتلال الملك العام، أن يؤجروا أو يفوتوا المتعهد شبكة عامة للمواصلات مرخص له أو للأشخاص الذين يحدثون تجهيزات المواصلات المخصصة للأغراض المشار إليها في المادة 21 من هذا القانون، فائض السعة الذي يمكن أن يتوفروا عليه بعد استغلال البنيات التحتية اللازمة لحاجياتهم الخاصة، و / أو حقوق استعمال الملك العام والارتفاقات والاستحواذ ومنشآت الهندسة المدنية والمسالك والقنوات والنقط المرتفعة التي يتوفرون عليها.

يجب أن يكون كل رفض لطلب الإيجار أو التفويت معللا.

يبلغ متعهد الشبكات العامة للمواصلات ومتعهد البنية التحتية البديلة، كل واحد منهما فيما يخصه، عقد الإيجار أو التفويت بكامله إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المحدثة بموجب المادة 27 من هذا القانون والمسماة بعده الوكالة داخل أجل عشرة (10) أيام الموالية لتاريخ التوقيع عليه. تتولى الوكالة التأكد من مطابقة العقد لهذا القانون وللنصوص المتخذة لتطبيقه، ويمكنها أن تفرض مراجعته، بموجب قرار معلل، ولاسيما في حالة إذا تضمن العقد المذكور بنودا تمييزية في حق متعهدي الشبكات العامة للمواصلات الآخرين.

تسجل الموارد والنفقات المتعلقة بهذا التفويت أو الإيجار في محاسبة منفصلة لمتعهد البنيات التحتية البديلة.

لا ينبغي لإيجار أو تفويت البنيات التحتية البديلة أن يمس بحقوق الاستعمال التي يحق لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات الآخرين الحصول عليها.

8

المادة 8

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج. ر. عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 776

يجب أن يتم الربط البيني وولوج مختلف الشبكات العامة للمواصلات وفق شروط تنظيمية وتقنية ومالية موضوعية وغير تفضيلية تضمن شروط المنافسة المشروعة.

تحدد كيفيات الربط البيني والولوج بنص تنظيمي.

تسهر الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المشار إليها في المادة 27 أدناه على احترام الأحكام السالفة الذكر وتبت في النزاعات المتعلقة بها.

يمكن للوكالة، متى دعت إلى ذلك ضرورة المحافظة على قواعد المنافسة، وبصفة خاصة، لحماية مصالح المستعملين وقصد ضمان قابلية التشغيل البيني للخدمات، أن تفرض، بموجب قرار معلل وبشكل شفاف ومتوازن كيفيات الربط البيني والولوج ولاسيما التقنية والتعريفية منها، بما في ذلك عند الاقتضاء، التأطير المتعدد السنوات لتعريفات خدمة أو عدة خدمات مرتبطة بهما.

المادة 8 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3883؛ وغيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ص 776 ، ج. ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير 2019

تطبق الوكالة أحكام التشريعات المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة في ما يخص الممارسات المنافية القواعد المنافسة وعمليات التركيز الاقتصادي في قطاع المواصلات.

ولهذا الغرض، تتولى الوكالة تفعيل المساطر المنصوص عليها في التشريعات المذكورة مع مراعاة الأحكام التالية :

- يعين المقرر العام، بموجب قرار المجلس إدارة الوكالة، من بين مستخدمي الوكالة المتوفرين على خبرة في المجالات الاقتصادية والقانونية وفي مجال المنافسة والاستهلاك :

- تصدر الغرامات التهديدية والغرامات والعقوبات المالية المنصوص عليها في ما يخص الممارسات المنافية لقواعد المنافسة وعمليات التركيز الاقتصادي من قبل لجنة المخالفات المحدثة بموجب المادة 31 المكررة من هذا القانون :

- يباشر التحقيقات اللازمة لتطبيق هذه المادة أعوان الوكالة المحلفون المشار إليهم في المادة 85 من هذا القانون.

9

ترفع الطعون في القرارات المتخذة في مجال الممارسات المنافية لقواعد المنافسة وعمليات التركيز الاقتصادي في قطاع المواصلات وتبحث ويبت فيها وفقا للتشريعات المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة.

تخبر الوكالة مجلس المنافسة بالقرارات المتخذة بموجب هذه المادة.

المادة 8 المكررة مرتين

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 784

يستجيب متعهدو الشبكات العامة للمواصلات في إطار اتفاق حر يسمى «اتفاق التجوال» الطلبات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات الآخرين لولوج زبناء هؤلاء شبكات المواصلات المتنقلة للمتعهدين الأولين في المناطق والمحاور الطرقية المغطاة في إطار مهام الخدمة الأساسية أو لغايات إعداد التراب الوطني المحددة من قبل الوكالة.

يبرم هذا الاتفاق وفق شروط موضوعية وشفافة وغير تمييزية، ولا يترتب على تفعيل هذه الخدمة أي تكلفة إضافية بالنسبة للمشترك المستفيد من هذا التجوال تطبيقا لأحكام هذه المادة.

يحدد الاتفاق المذكور جميع الشروط المتعلقة بتوفير خدمة التجوال الوطني، وعلى الخصوص الشروط التقنية والتعريفية. يتم إبرام هذا الاتفاق داخل أجل ستين (60) يوما يحتسب من تاريخ إيداع طلب التجوال.

يرسل العقد بكامله إلى الوكالة داخل أجل أقصاه عشرة (10) أيام الموالية لتوقيعه. تتأكد الوكالة من مطابقته للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، ويمكن لها بموجب قرار معلل أن تفرض مراجعته.

تتولى الوكالة البت في النزاعات المتعلقة بإبرام أو بتنفيذ اتفاقيات التجوال الوطني.

المادة 8 المكررة ثلاث مرات

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440) (18) فبراير (2019)، ص 785

يلزم متعهدو الشبكات العامة للمواصلات بإيصال وتبادل حركة الأنترنت الوطنية التي تتدفق من خلال شبكاتهم عبر نقطة تبادل الأنترنت تحدث فوق التراب الوطني.

تحدد كيفيات إحداث نقطة تبادل الأنترنت وتدبيرها واستغلالها بنص تنظيمي.

المادة 9

يشكل طيف الترددات الراديو كهربائية جزءا من الملك العام للدولة.

يخضع تعيين الترددات لأداء الاتاوة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

10

المادة 9 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425

4 نوفمبر (2004)، ج ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص 3884 :

تخصص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المتعهدي الشبكات العامة للمواصلات أرقاما ومجموعة ترقيم وأرقاما مميزة وفق شروط موضوعية وشفافة وغير تمييزية.

تحدد شروط استعمال هذه الأرقام ومجموعة الترقيم والأرقام المميزة بقرارات التخصيص التي تتخذها الوكالة وتبلغها للمتعهدين.

تتولى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات السهر على حسن استعمال الأرقام المخصصة. ولا يمكن للأرقام ومجموعة الترقيم والأرقام المميزة أن تخضع لحماية قانون الملكية الصناعية أو الفكرية. ولا يمكن تفويتها أو نقلها إلا بعد موافقة الوكالة. وتحدد الوكالة كيفيات وشروط تفعيل قابلية حمل الأرقام.

الفصل الثالث

نظام التراخيص

المادة 10

(غيرت وتممت الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425) (8) نوفمبر (2004)، ص 3881

يسلم ترخيص إحداث واستغلال الشبكات العامة للمواصلات التي تعبر ملكا عاما أو تستخدم طيف الترددات الراديو كهربائية والمشار إليها في المادة الثانية أعلاه، لكل شخص معنوي ترسو عليه المنافسة ويلتزم باحترام الشروط العامة المرتبطة بالاستغلال وببنود دفتر التحملات المنظم للشروط العامة لإحداث واستغلال شبكات وخدمات المواصلات، ويخضع الترخيص لأداء مقابل مالي وفق الشروط التي ستحدد في دفتر التحملات المذكور.

تنحصر الشروط العامة للاستغلال المشار إليها في الفقرة أعلاه في :

- المنافسة المشروعة :

- الالتزام بمسك حسابات مالية مستقلة بالنسبة لكل شبكة ولكل خدمة مقدمة :

- الالتزام بشروط السرية والحياد تجاه الخطابات المنقولة :

- التقيد بالأنظمة المتعلقة بالدفاع الوطني والأمن العام وأوامر السلطة القضائية :

- - كيفيات المساهمة في المهام العامة للدولة وخاصة مهام وتحملات الخدمة الأساسية :

- شروط تقديم المعلومات الضرورية لإنجاز دليل موحد للمشتركين :

11

الالتزام باحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية :

- الالتزام بتمرير نداءات الاستغاثة بالمجان :

- المساهمة في البحث والتكوين وتوحيد المعايير المتعلقة بالمواصلات.

المادة 10 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3884؛ وغيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج. ر عدد 6753 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 777

تحدد مساهمة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه بخصوص التكوين وتوحيد المعايير في 0.75% من رقم المعاملات السنوي بدون احتساب الضرائب، والمنجز برسم التراخيص الحاصلين عليها، ومخصوم منه ما يلي :

عائدات بيع المعدات الطرفية :

- تكاليف خدمة التجوال الوطني المؤداة في إطار تغطية المناطق المستفيدة من هذه الخدمة برسم مهام الخدمة الأساسية :

- تكاليف الربط البيني والولوج :

المبالغ التي تم دفعها لمقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة برسم الخدمات ذات العوائد المقتسمة.

تدفع هذه المساهمة مباشرة من قبل المتعهدين إلى ميزانية الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

تحدد مساهمة المتعهدين الخاصة بالبحث في 0.25% من رقم المعاملات كما هو محدد في الفقرة الأولى من هذه المادة.

وتدفع هذه المساهمة في حساب مرصد لأمور خصوصية من أجل البحث يحدث وفقا للتشريع الجاري به العمل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

يعفى من هذه المساهمة متعهدو الشبكات العامة للمواصلات الذين يحققون، في حدود مبلغ مماثل برامج للبحث في إطار اتفاقيات تبرم مع هيئات للبحث تحدد قائمتها بنص تنظيمي.

المادة 11

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440) (18) فبراير (2019)، ص 777

تصادق لجنة إدارية ، يحدد تأليفها بنص تنظيمي، على دفتر تحملات بالنسبة لكل إعلان عن المنافسة يهدف إلى اقتراح إحداث أو استغلال شبكة للمواصلات أو تقديم خدمة معينة أو هما معا والذي يحدد

12

ما يلي :

-1- شروط إحداث الشبكة :

-2- شروط تقديم الخدمة :

-3- المنطقة الجغرافية التي ستغطيها الخدمة والجدول الزمني اللازم لتحقيقها :

-4- الترددات الراديو كهربائية ومجموعة الترقيم المخصصة وكذا شروط ولوج المواقع المرتفعة

التابعة للملك العام :

الكفاءات المهنية والتقنية في حدها الأدنى وكذا الضمانات المالية الواجب توافرها في مقدمي

الطلبات :

6- شروط استغلال الخدمة، وخاصة شروط أداء الخدمة الأساسية ومبدأ احترام المساواة في معاملة المستفيدين :

-7- كيفية أداء الاتاوة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة أعلاه ؛

مدة صلاحية الترخيص وشروط تجديده :

9 - كيفية أداء المقابل المالي المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة العاشرة أعلاه.

يحدد الإعلان عن المنافسة شروط الولوج والربط البيني مع الشبكات العامة للمواصلات وعند الاقتضاء، شروط إيجار العناصر الضرورية من تلك الشبكات لإحداث شبكة جديدة أو تقديم الخدمة موضوع الإعلان عن المنافسة. وفي هذه الحالة، يشمل الترخيص، بقوة القانون، حق الربط البيني أو حق الإيجار اللازم.

ترسو الصفقة على المترشح أو المترشحين الذين تقدموا بأحسن عروض بالنسبة لمجموع بنود الإعلان عن المنافسة بعد استشارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المشار إليها في المادة 27 أدناه.

ويوضع تقرير للعموم حول هذه الصفقة.

المادة 12

تكون التراخيص المسلمة بمرسوم طبقا لهذا الفصل شخصية، ولا يمكن تفويتها لفائدة الغير إلا بعد الحصول على موافقة تصدر بمرسوم، ويقتضي التفويت المذكور احترام كل مقتضيات الترخيص.

يتم تبليغ المرسوم داخل أجل أقصاه شهران، ويجب أن يكون كل قرار بالرفض معللا.

13

المادة 13

يلتزم متعهدو الشبكات العامة للمواصلات باحترام شروط توفير الشبكة المفتوحة للمواصلات.

تحدد هذه الشروط بنص تنظيمي، وتتعلق بما يلي :

- مواءمة الوسائط البينية بما فيها، عند الاقتضاء، تعريف واستغلال النقط الانتهائية للشبكة :

- ظروف الاستعمال، بما في ذلك الحصول على الترددات الراديو كهربائية عند الاقتضاء :

- أسس التسعيرة.

المادة 13 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3884؛ وغيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج و عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 777

1- يدخل تمرير نداءات الاستغاثة وتقديم خدمة الإرشادات ودليل المشتركين في صورته المطبوعة أو الإلكترونية ضمن الخدمة الأساسية وتعتبر إلزامية بالنسبة إلى متعهدي الشبكات العامة للمواصلات.

2- تعتبر كمهام خاصة بإعداد التراب، تجهيز المناطق ولا سيما تلك المحيطة بالمجال الحضري والمناطق الصناعية والمناطق القروية ببنيات تحتية وخدمات المواصلات تمكن على الخصوص من ولوج الصبيب العالي والصبيب العالي جدا ومن مواكبة التطور التكنولوجي والخدماتي في مجال المواصلات.

-3- تحدد في دفتر التحملات قائمة الخدمات ذات القيمة المضافة التي تدخل في إطار الخدمة الأساسية وتتضمن على الخصوص الخدمات التي تمكن من ولوج الانترنيت.

تحدد كيفيات إنجاز مهام الخدمة الأساسية في دفتر تحملات خاص بمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات يعد وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يساهم متعهدو الشبكات العامة للمواصلات سنويا في تمويل مهام الخدمة الأساسية في حدود 2 % من رقم المعاملات كما هو محدد في الفقرة الأولى من المادة 10 المكررة أعلاه من هذا القانون، ويخصم منه رقم المعاملات المسجل برسم برامج الخدمة الأساسية المنجزة طبقا لمقتضيات دفتر التحملات المشار إليه أعلاه.

يبرم دفتر التحملات المنصوص عليه في الفقرة السالفة المسمى دفتر تحملات الخدمة الأساسية لمدة محددة، ويتم تجديده وفق الكيفيات التي يحددها. وتتم الموافقة عليه بمرسوم.

14

غير أنه يمكن للمتعهدين أن ينجزوا بأنفسهم مهام الخدمة الأساسية المنصوص عليها في دفتر التحملات الخاص المذكور أو يعفون من ذلك بأداء المساهمة المتعلقة بها والتي يتم دفعها في حساب مرصد الأمور خصوصية يتم إحداثه طبقا للقانون التنظيمي للمالية والنصوص المتخذة لتطبيقه.

يمكن للمتعهدين الذين ينجزون برامج الخدمة الأساسية للمواصلات التي تمت الموافقة عليها وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي برسم سنة محاسبية معينة بمبلغ إجمالي يفوق المبلغ المحدد برسم مساهماتهم عن السنة المعنية في مهام وتحملات الخدمة الأساسية الحصول من الحساب المرصد الأمور خصوصية المشار إليه أعلاه، على الفارق بين مساهمتهم برسم السنة المذكورة والمبلغ الذي تطلبه إنجاز هذه البرامج وذلك بعد معاينتها.

كما يتعين على المتعهدين في حالة إنجاز هذه المهام بشكل غير كامل، أن يدفعوا للحساب المذكور الفرق بين مبلغ الإنجازات والمبلغ الذي لا زال مستحقا عليهم برسم المساهمة في مهام الخدمة الأساسية ويتعرضون لذعيرة تحتسب طبقا لبنود دفتر التحملات.

إلا أن الخدمات الإلزامية المنصوص عليها في (1) أعلاه لا تدخل في احتساب المساهمة في تكاليف مهام الخدمة الأساسية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 13 المكررة مرتين

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3884 وغيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)

778 :ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص

يمكن منح تراخيص خاصة، بعد إعلان عن المنافسة طبقا للمادة 10 ، لإنجاز مهام الخدمة الأساسية المشار إليها في البندين 2 و 3 من المادة 13 المكررة أعلاه.

يجب أن يدرج في دفتر تحملات خاص، يوافق عليه بنص تنظيمي، على الخصوص :

- تعريف الواجبات المتعلقة بإعداد التراب :

- تحديد كيفيات تطبيق الفقرة 3 من المادة 13 المكررة المتعلقة بالخدمات ذات القيمة المضافة :

- تحديد مبلغ الإعانة الممنوحة لفائدة المتعهد الذي رست عليه المنافسة من أجل إنجاز مهام الخدمة الأساسية، موضوع الإعلان عن المنافسة، عند الاقتضاء.

ويوضح كذلك كيفيات تطبيق الخدمة الأساسية من طرف المتعهد ويحدد العقوبات المالية المطبقة في حالة عدم احترام هذا الأخير للالتزامات المتعلقة بالخدمة الأساسية.

15

إذا تبين أن الإعلان عن المنافسة لمنح ترخيص من أجل إنجاز مهام الخدمة الأساسية غير مجد، عينت الدولة لإنجاز هذه المهام، في إطار اتفاقية، متعهدا للشبكة العامة للمواصلات يمتلك جزءا من السوق يساوي على الأقل 20% من خدمة المواصلات.

لا يخضع المتعهد المختار أو المعين لتقديم الخدمة الأساسية، لأداء المقابل المالي المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 10 والمساهمة في مهام الخدمة الأساسية المشار إليها في المادة 13 المكررة فيما يخص الجزء من رقم المعاملات المنجز في إطار الترخيص المنصوص عليه في هذه المادة.

إذا لم يكن المتعهد المختار بعد الإعلان عن المنافسة حاملا لترخيص على التراب الوطني، فإن شروط الربط البيني بالشبكات المتواجدة تكون موضوع اتفاق بين هذا المتعهد والمتعهد أو المتعهدين عارضي خدمات الربط البيني. ويجب أن تكون أسعار الربط البيني مماثلة لتلك المعمول بها بين المتعهدين الموجودين.

يبرم دفتر التحملات المنصوص عليه في هذه المادة لمدة محددة ويجدد وفقا للكيفيات الواردة فيه ويوافق عليه بمرسوم.

الفصل الرابع

نظام الأذون

المادة 14

يمكن إحداث واستغلال الشبكات المستقلة للمواصلات من طرف كل شخص ذاتي أو معنوي شريطة حصوله على الإذن المنصوص عليه في المادة الثالثة أعلاه، الذي تسلمه الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

لا يسلم هذا الإذن إلا إذا كانت شبكات المواصلات المذكورة لا تحدث تشويشا على السير التقني للشبكات الأخرى، ويخضع الإذن لأداء أتاوة.

تحدد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالنسبة لكل حالة الشروط المطلوبة لربط الشبكات المستقلة المذكورة أعلاه مع شبكة عامة للمواصلات إن اقتضى الحال ذلك، على أن لا تستعمل هذه الشبكات إلا من طرف الأشخاص الذين وضعت من أجلهم.

يتم تبليغ الإذن داخل أجل لا يزيد على شهرين، ويجب أن يكون كل رفض معللا.

16

الفصل الخامس

نظام الموافقات

المادة 15

لا يخضع تداول المعدات الطرفية لأية موافقة مسبقة. لكن إذا كانت معدة للربط بالشبكة العامة للمواصلات، فإنها تخضع لموافقة مسبقة للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أو لأحد مختبرات التجاريب والقياسات المعتمدة من قبل الوكالة المذكورة. وفي جميع الأحوال، فإن الموافقة تعتبر ضرورية بالنسبة للمعدات الراديو كهربائية سواء أكانت معدة للربط بالشبكة العامة للمواصلات أم لا.

يتم تبليغ الموافقة داخل أجل لا يزيد على شهرين، ويجب أن يكون كل رفض معللا.

المادة 16

أضيفت الفقرة السادسة من هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08)778(:بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440) (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص

لا يمكن صنع الأجهزة أو المعدات الطرفية الخاضعة لنظام الموافقات والمخصصة للسوق الداخلية أو استيرادها أو حيازتها لغرض البيع أو عرضها للبيع أو توزيعها بمقابل أو بالمجان أو ربطها بالشبكة العامة للمواصلات أو أن تكون موضوع إشهار إلا بعد الحصول على موافقة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، أو أحد مختبرات التجاريب والقياسات المعتمدة لهذا الغرض من لدن الوكالة المذكورة بناء على الشروط التي تحددها الإدارة.

والغرض من اشتراط حصول الأجهزة الراديو كهربائية والمعدات الطرفية على الموافقة المنصوص عليها في الفقرة السالفة هو الحرص على الصالح العام وضمان سلامة المستفيدين ومستخدمي المتعهدين وحماية شبكات المواصلات والتأكد من ملاءمة جميع المعدات مع الشبكات العامة للمواصلات من جهة، ومع المعدات الطرفية الأخرى التي تسمح بالولوج إلى نفس الخدمة وكذا الحرص على استخدام الطيف الراديوي بطريقة ناجعة من جهة أخرى.

يسأل مركبو المعدات الطرفية عن كل مخالفة لأنظمة المواصلات في إطار التشريع المعمول به وطبقا لهذا القانون، سواء أكان تركيب الأجهزة قد تم لفائدتهم أو لفائدة الغير.

كما يسألون عن كل المخالفات التي قد يرتكبها مستخدموهم ويتحملون أداء الغرامات المحكوم بها عن المخالفات المذكورة.

يجب أن تظل التجهيزات الراديو كهربائية والمعدات الطرفية مطابقة في كل حين للنموذج الموافق عليه.

17

مع مراعاة متطلبات الدفاع الوطني أو الأمن العام أو صلاحيات السلطة القضائية والحالات الاستثنائية التي تسمح فيها الوكالة بذلك، يحظر استيراد كل المعدات الموجهة لإبطال عمل جميع أنواع أجهزة المواصلات، سواء على مستوى الإرسال أو الاستقبال، أو إشهارها أو تفويتها بالمجان أو بمقابل وإنشائها واستعمالها.

الفصل السادس

نظام التصاريح

المادة 17

نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425) (8) نوفمبر (2004)، ص: 3882؛ وغيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادي الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440) (18) فبراير (2019)، ص 778

يجوز لكل شخص ذاتي أو معنوي أن يقدم أو يستغل تجاريا أو هما معا، دون قيد، الخدمات ذات القيمة المضافة التي تحدد قائمتها بنص تنظيمي بناء على اقتراح من الوكالة شريطة إيداع تصريح بفتح الخدمة لدى الوكالة ويتضمن هذا التصريح البيانات التالية :

- كيفيات فتح الخدمة :

- المنطقة الجغرافية التي ستغطيها الخدمات :

- شروط الاستفادة من الخدمة :

- نوع الخدمة المقدمة :

- الأسعار المطبقة على المستفيدين.

يمكن أن يكون التصريح السالف الذكر بالنسبة لبعض أنواع الخدمات ذات القيمة المضافة مشفوعا بشروط خاصة تحدد بواسطة نص تنظيمي باقتراح من الوكالة، تتعلق على الخصوص بالحد الأدنى للمؤهلات المهنية والتقنية المتطلبة وبالشروط التقنية والعملية لتوفير واستغلال الخدمة، وعند الاقتضاء بالالتزامات المالية الواجب احترامها.

تبين قائمة الخدمات ذات القيمة المضافة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة الخدمات ذات القيمة المضافة الخاضعة للشروط الخاصة المنصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه.

ويتعين تقديم الخدمة ذات القيمة المضافة عن طريق إيجار سعات الربط التي توفرها واحدة أو أكثر من الشبكات العامة للمواصلات القائمة، أو في إطار خدمة إعادة بيع هذه السعات، ويستثنى من ذلك المتعهد الحاصل على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، والذي يرغب في استعمال سعات الربط التي توفرها له الشبكة موضوع الترخيص.

18

ويجب أن تستعمل هذه السعات حصرا لربط الزبناء بنقطة للتواجد وبين هذه النقطة وشبكة متعهد الشبكة العامة للمواصلات ما عدا في حالة استثناء ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لفائدة مقدم خدمة ذات قيمة مضافة تمكنه من استعمال السعات المذكورة لربط زبنائه وذلك وفق الشروط التقنية للإحداث والاستغلال التي تحددها الوكالة.

يجب إخبار الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بكل تغيير يطرأ على الشروط الأصلية للتصريح باستثناء التعديلات الخاصة بالأسعار، وذلك قبل شهر من التاريخ المزمع لإنجاز التغيير.

في حالة التفويت، يتعين على المقدم الجديد للخدمة ذات القيمة المضافة أن يخبر الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بهذا التغيير داخل أجل أقصاه ثلاثون يوما يبتدئ من تاريخ التفويت وأن يودع لدى الوكالة تصريحا بفتح الخدمة كما هو مبين في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 18

نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص: 3882؛ وغيرت وتممت الفقرة الثالثة من هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440) (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 779

تشعر الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات باستلام التصريح إذا اتضح أن الخدمة أو الخدمات ذات القيمة المضافة المصرح بها مطابقة للتنظيم المتعلق بها والجاري به العمل.

ترسل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات قائمة التصريحات السالفة الذكر عند نهاية كل ربع سنة إلى السلطة الحكومية المختصة أو إلى أية سلطة إدارية أخرى تطلبها صراحة.

دون الإخلال بالعقوبات الزجرية، تقوم الوكالة، بناء على طلب كتابي من السلطات المختصة المعنية، بإلغاء التصريح فورا إذا اتضح أن الخدمة ، موضوع التصريح، تمس بالأمن أو بالنظام العام أو تتنافى مع الأخلاق والآداب العامة.

الفصل السابع

نظام الشبكات والتجهيزات الحرة

المادة 19

مع مراعاة مطابقة التجهيزات الراديو كهربائية وإن اقتضى الحال المعدات الطرفية للأحكام الواردة في المادة 16 أعلاه، يمكن إحداث الشبكات التالية دون أي قيد :

- الشبكات الداخلية :

المعدات الراديو كهربائية المكونة فقط من أجهزة إرسال منخفضة القوة ومحدودة المدى والمصنفة من قبل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

19
وتحدد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات كذلك الشروط التقنية لاستخدام الشبكات والتجهيزات المشار إليها أعلاه.

لا يواجه الأغيار بأصناف التجهيزات الراديو كهربائية والشروط التقنية المذكورة أعلاه إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة 20

يمكن للمقاولة التجارية المتكونة من عدة وحدات قانونية كالشركات أو الشركات التابعة لها أو فروعها إحداث شبكة للمواصلات لفائدتها شريطة أن تكون هذه الوحدات كلها قائمة على التراب الوطني، وإلا خضعت لنظام الأذون وفقا لأحكام المادة 3 أعلاه.

يجب أن يظل استعمال الشبكة المذكورة مقتصرا على المقاولة المعنية.

ويجب بالضرورة استئجار البنية التحتية للشبكة المذكورة كلها لدى واحد أو أكثر من متعهدي الشبكات العامة للمواصلات والمتوفرين على الترخيص المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه.

الفصل الثامن

أحكام مشتركة

المادة 21

تستثنى من هذا القانون، مع مراعاة التقيد بأحكام المادة التاسعة أعلاه، تجهيزات المواصلات المخصصة الأغراض الدفاع الوطني والأمن العام، وتحدد بمرسوم الأنظمة المطبقة على التجهيزات المذكورة.

المادة 22

نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من)782(:جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص

من أجل تأمين توفير خدمات المواصلات يجوز لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات احتلال الملك العام، وذلك بإقامة المنشآت والدعامات والبنيات التحتية المخصصة لإحداث واستغلال شبكات المواصلات، وذلك مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي والطبيعي ولا سيما أحكام القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25) ديسمبر 1980

يخضع الاحتلال المؤقت للملك العام لتسديد أتاوى طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

20

إذا تبين أنه يمكن تأمين عبور متعهد الشبكات العامة للمواصلات باستعمال تجهيزات موجودة في ملكية محتل آخر للملك العام، يمكن للسلطة المسيرة لهذا الملك أن تدعو الطرفين للاتفاق حول الشروط التقنية والمالية للاستعمال المشترك لهذه التجهيزات. في هذه الحالة، يتولى محتل الملك العام مالك التجهيزات صيانة البنيات التحتية والمعدات التي تعبر تجهيزاته والموضوعة تحت مسؤوليته وفي حدود العقد المبرم بينه وبين متعهد الشبكات العامة للمواصلات، مقابل تعويض مادي يتفاوض بشأنه مع المتعهد يهدف إلى مكافأة استعمال التجهيزات والمنشآت لمحتل الملك العمومي، ما لم يكن هناك اتفاق مخالف

المادة 22 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004)، ص : 3885 و نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 782

يلزم الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام وذوو امتيازات المرافق العامة ومتعهدو الشبكات العامة للمواصلات بالاستجابة لطلبات كل متعهد للشبكات العامة للمواصلات تستهدف اقتسام البنيات التحتية التي بحوزتهم للسماح له بإقامة أو استغلال معدات المواصلات أو هما معا، شريطة ألا تخل هذه المعدات بالاستعمال العام.

ويمكن أن توضع رهن الإشارة على الخصوص الارتفاقات والاستحواذات ومنشآت الهندسة المدنية والمسالك والقنوات والنقط المرتفعة وخطوط المواصلات التي يتوفر عليها الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام وذوو امتيازات المرافق العامة ومتعهدو الشبكات العامة للمواصلات.

يلزم متعهدو الشبكات العامة للمواصلات بنشر العروض المرجعية لوضع البنيات التحتية المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه التي يتوفرون عليها رهن الإشارة.

يسري هذا الالتزام أيضا على :

- الشركات التابعة لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات :

- الأشخاص الخاضعين بشكل مباشر أو غير مباشر لمراقبة أو نفوذ متعهد للشبكات العامة للمواصلات حسب مدلول النصوص التنظيمية المعمول بها :

- الأشخاص الذين يمارسون مراقبة أو نفوذا على متعهد للشبكات العامة للمواصلات حسب مدلول النصوص التنظيمية المعمول بها :

كل شخص يتولى تدبير البنيات التحتية لحساب متعهد للشبكات العامة للمواصلات.

21

يجب أن تتم عملية الوضع رهن الإشارة وفق شروط تقنية ومالية موضوعية ومناسبة وغير تمييزية تضمن شروط المنافسة المشروعة ويبرم في شأنها عقد بين الأطراف المعنية.

تسهر الوكالة على احترام الأحكام السالفة الذكر وتبت في النزاعات المتعلقة بها.

في حالة ما إذا كان متعهد للشبكات العامة للمواصلات يستعمل بشكل فردي أو بصفة مشتركة البنيات التحتية المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه والموضوعة رهن إشارته، فإنه لا يمكنه، بأي حال من الأحوال، أن يعترض على إبرام اتفاق آخر بين مالك هذه البنية التحتية ومتعهد آخر للشبكات العامة للمواصلات، يتيح لهذا الأخير استعمالها بشكل مشترك.

يجب أن تنجز البنيات التحتية والتجهيزات في احترام لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المحافظة على البيئة وعلى المباني التاريخية والمواقع الأثرية ووفق الظروف الأخف ضررا بالملكيات الخاصة والملك العام.

يتعين على الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة إخبار السلطة الحكومية المختصة والوكالة، بناء على طلب منهما بكل المعلومات المتعلقة بالبنيات التحتية التي يتوفرون عليها أو يستغلونها. تحدث قاعدة للبيانات تتضمن المعطيات المتعلقة بهذه البنيات التحتية وتحدد الوكالة قواعد تدبيرها.

تمسك في محاسبة منفصلة الموارد والنفقات الخاصة بالأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة والمتعلقة بوضع بنياتهم التحتية رهن الإشارة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 22 المكررة مرتين (2)

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440) (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440) (18) فبراير (2019)، ص 785

بغض النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يجب أن ينص كل مشروع عمارة أيا كانت طبيعتها أو الغرض منها وكذا كل مشروع تجزئة مجهزة لاستقبال عمارات أيا كانت طبيعتها أو الغرض منها، على إنشاء البنيات التحتية السلكية للمواصلات اللازمة لربط العمارة أو التجزئة المذكورة بالشبكات العامة للمواصلات.

يجب رفض منح رخصة البناء أو الإذن في إحداث التجزئة إذا لم ينص المشروع على إنشاء البنيات التحتية المذكورة.

(2) طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم 121.12 سالف الذكر . تدخل أحكام المادة 22 المكررة مرتين حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من الشهر السادس الموالي لنشر النص التنظيمي المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة بالجريدة الرسمية.

22

يجب أن تخضع هذه البنيات التحتية، التي تنجز تحت مسؤولية مكتب دراسات يكلفه صاحب العمارة أو التجزئة للمواصفات والمتطلبات التقنية الدنيا المنصوص عليها في دفتر تحملات خاص.

تتولى مكاتب فحص تعتمدها الوكالة لهذا الغرض، التحقق من وجود البنيات التحتية المشيدة ومطابقتها للمواصفات والمتطلبات التقنية الدنيا المشار إليها أعلاه. يجب أن يكون مكتب الفحص المكلف بالقيام بعملية التحقق المذكورة، مستقلا عن الشخص الذي قام بإنجاز الدراسة المتعلقة بجدوى وتشييد البنيات التحتية المذكورة. يقوم صاحب العمارة أو التجزئة باختيار مكتب الفحص المعني على نفقته ويخبر بذلك رئيس المجلس الجماعي المختص.

بمجرد التصريح بمطابقة البنيات التحتية المشيدة للمواصفات والمتطلبات التقنية الدنيا المشار إليها أعلاه، يعين صاحب العمارة أو التجزئة متعهدا من متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المتواجدين بالقائمة التي تعدها الوكالة لهذا الغرض، قصد تدبير وصيانة البنيات التحتية المذكورة. يقوم المتعهد المعين بمنح ولوج البنيات التحتية الموضوعة رهن إشارته وفق شروط تعريفية وتقنية موضوعية وشفافة وغير تمييزية، لكل متعهدي الشبكات العامة للمواصلات الذين يتقدمون له بطلب في هذا الشأن. تستثنى تكاليف الاستثمار المرتبطة بإنشاء البنية التحتية المشيدة من وعاء التكاليف المعتمدة في تحديد المقابل المالي للخدمات المرتبطة بوضع هذه البنية التحتية رهن إشارة المتعهدين الآخرين.

لا يمكن تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة أو التسلم المؤقت للأشغال إلا بعد تقديم شهادة مطابقة يسلمها مكتب الفحص المشار إليه أعلاه. تسلم هذه الشهادة من طرف مكتب الفحص داخل الخمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ التصريح بإتمام البناء أو الأشغال.

إذا لم يبد أي متعهد للشبكات العامة للمواصلات رغبته في تولي مهمة تدبير وصيانة البنيات التحتية المشيدة، يخبر صاحب التجزئة فورا الوكالة ورئيس المجلس الجماعي المعني بالأمر.

لا تطبق أحكام هذه المادة على المساكن القروية المتفرقة المتواجدة خارج المدار الحضري وكذا دوائر التجزئات غير القانونية التي تتطلب إعادة الهيكلة، كما هي محددة بموجب النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 22 المكررة ثلاث مرات

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير 2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 785-786

يحق لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات إقامة دعامات خارج الجدران أو الواجهات التي تطل على الطريق العام.

23

يجوز لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات، بعد موافقة الملاك أو الملاك المشتركين أو نقيب الملاك أو وكلائهم، إقامة واستغلال تجهيزات وبنيات تحتية للمواصلات، ضمن أجزاء المباني الجماعية والتجزئات المرصودة لاستعمال مشترك وفوق الأرض وتحت أرضية الملكيات غير المبنية وفوق الملكيات الخاصة باستثناء المباني الدينية والتاريخية والمواقع الأثرية أيا كانت طبيعتها.

كما يحق لهم إقامة أنابيب أو أعمدة فوق الأرض أو تحت أرضية الملكيات غير المبنية والتي لم يتم إغلاقها بواسطة جدران أو أي سياج مشابه.

لا يترتب على إقامة دعامات خارج الجدران أو الواجهات وعلى وضع أنابيب وقنوات في الأراضي المفتوحة أي تجريد من ملكية المباني، ولا يمنع الملاك من هدمها أو إصلاحها أو تعليتها أو غلقها.

غير أنه يتعين على الملاك أو الملاك المشتركين إخبار المتعهد المعني بالأمر، ثلاثة أشهر على الأقل قبل الإقدام على أشغال الهدم أو الإصلاح أو التعلية أو الغلق التي من شأنها أن تؤثر على تجهيزات المواصلات.

يكون المتعهد مسؤولا عن جميع الأضرار التي يكون مصدرها تجهيزات الشبكة ويلزم بأداء تعويض عن مجموع الأضرار المباشرة التي تسببها سواء أشغال إقامة وصيانة معداته أو تواجدها أو اشتغالها.

المادة 23

نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 783

1 - يجوز لكل شخص ذاتي أو معنوي أن يستفيد ، بناء على طلب منه من الاشتراك في الخدمات التي يقدمها متعهدو الشبكات العامة للمواصلات.

لا يحق لمالك العقار أو نقيب الملاكين أو المسير أو وكيلهم الاعتراض على إحداث الوسائل والبنيات التي تسمح بتوفير خدمات المواصلات إذا طلبها المكتري أو المالك المشترك لاستعمالاتهم الخاصة.

تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 30 من هذا القانون يلزم متعهدو الشبكات العامة للمواصلات بتحديد هوية صاحب الطلب ويبقى المتعهد مسؤولا عن تحديد هوية زبنائه التي قام بها المقاولون من الباطن المحتملون أو الموزعون أو البائعون أو الأعوان التجاريون. لهذا الغرض، يجب أن يكون كل زبون موضوع تعريف مدقق.

يحدث كل متعهد للشبكات العامة للمواصلات قاعدة للمعطيات ويحينها، بما في ذلك في شكل إلكتروني، تتضمن المعلومات المتعلقة بهوية الزبناء توضع قاعدة المعطيات هذه رهن إشارة الوكالة بناء على طلبها، وفق أحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والنصوص المتخذة لتطبيقه.

24

2 - تحدد حقوق المشتركين في دفاتر تحملات وعقود اشتراك المتعهدين ومقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة ترسل الشروط التعاقدية إلى الوكالة، بطلب منها، وبإمكان هذه الأخيرة المطالبة بإدخال تعديلات أو مراجعة عقود الاشتراك في الخدمات لأجل مطابقتها للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

تسهر الوكالة على أن تكون شروط توفير العروض والخدمات لفائدة الزبناء من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات ومقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة موضوعية وشفافة وغير تعسفية.

يتعين على متعهدي الشبكات العامة للمواصلات ومقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة الاستجابة لجميع طلبات الوكالة التي تهدف إلى تفعيل الأحكام السالفة الذكر والتقيد بها. يجب أن تكون قرارات الوكالة معللة.

المادة 24

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 8) نوفمبر (2004)، ص: 3882 و نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)
ج. ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 784

يلزم متعهد و الشبكات العامة للمواصلات ومقدمو الخدمات ذات القيمة المضافة بأن يضعوا رهن إشارة الوكالة داخل الآجال التي يحددها مدير هذه الوكالة، المعلومات أو الوثائق الضرورية لها للقيام بالمهام المخولة إليها وللتأكد من احترامهم للالتزامات التي تفرضها عليهم النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا الترخيص أو الإذن أو الموافقة أو التصريح المسلم لهم، حسب كل حالة.

تؤهل الوكالة للقيام لدى هؤلاء المتعهدين ومقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة بالتحقيقات التي تحتاج إلى تدخلات مباشرة أو توصيل تجهيزات خارجية بشبكاتهم الخاصة أو تلك التي تتعلق بتطور القطاع وبقياس وتقييم جودة الخدمات المعروضة والشبكات المستغلة.

وتوجه المعلومات الموجودة في حوزة الوكالة إلى السلطة الحكومية المختصة وإلى أي سلطة إدارية أخرى تطلبها.

يمكن للوكالة أن تعمل على وضع المعلومات التي تتوصل بها من المتعهد رهن إشارة العموم، ما عدا تلك التي يتفق المتعهد والوكالة على اعتبارها سرية أو تشكل معطيات تجارية حساسة.

ويمكن لها أن تطلب التحقق بواسطة خبير، من كل معلومة تتوصل بها بموجب هذه المادة.

25

يضع متعهدو الشبكات العامة للمواصلات رهن إشارة العموم المعلومات المتعلقة بالشروط العامة لتوفير خدمات المواصلات التي يعرضونها وبالتعريفات المطبقة وذلك بكل الوسائل الممكنة، بما فيها مواقع الأنترنت الخاصة بهم، بشكل مقروء وسهل الولوج وواضح.

يتولى المتعهدون نشر وتحيين وضعية تغطية شبكاتهم وخدمات المواصلات وكذا المناطق والمحاور الطرقية المغطاة وعند الاقتضاء المناطق المعنية باتفاقيات التجوال الوطني، بالخصوص على مواقع الأنترنت الخاصة بهم، بانتظام وعلى الأقل مرة واحدة كل سنة (6) أشهر.

تحدد كيفيات نشر متعهدي الشبكات العامة للمواصلات للمعلومات المتعلقة بالشروط العامة لتوفير خدمات المواصلات وبتغطية الشبكات بنص تنظيمي.

المادة 24 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادي الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 786

يلزم كل متعهد باتخاذ جميع التدابير قصد الامتثال لمتطلبات الدفاع الوطني والأمن العام وصلاحيات السلطة القضائية.

ولهذا الغرض، فإنه يلزم بما يلي :

أ - ضمان السير المنتظم لمنشآت شبكاته وحمايتها، ولاسيما بوضع وسائل المواصلات أو وسائل وآليات ملائمة من أجل مواجهة الأخطار والتهديدات والاعتداءات، كيفما كانت طبيعتها. ويضمن القيام، داخل أقرب الآجال، بتفعيل الوسائل التقنية والبشرية الكفيلة بتفادي العواقب المترتبة عن أعطاب منشآتهم أو تعطيلها أو إتلافها :

ب - تلبية حاجات الدفاع الوطني والأمن العام وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

ج - وضع رهن إشارة السلطات المؤهلة وسائل المواصلات والآليات الضرورية للقيام بالمهام المنوطة بها ولاسيما بنشر التجهيزات ووسائل المواصلات والآليات المتطلبة لهذا الغرض، وذلك على نفقته ولحساب هذه السلطات، مع أخذ التطورات التكنولوجية وطبيعة المخاطر والتهديدات والاعتداءات بعين الاعتبار :

د - إخبار السلطات المعنية والوكالة، في أجل لا يجوز أن يقل عن ثلاثة (3) أشهر أو يتجاوز سنة (1) واحدة، بكل مشروع لتطوير شبكاته أو الخدمات المعروضة والذي من شأنه أن يتطلب تحديث الوسائل المستعملة من لدن السلطات المذكورة أو الموضوعة رهن إشارتها يتحمل المتعهد النفقات والتكاليف الناتجة عن هذا التحديث وذلك بإدماجه في المشروع المذكور مع ضرورة التقيد بالمتطلبات المحددة بتشاور مع السلطات المذكورة :

26

هـ - إنشاء وصلات مخصصة للدفاع الوطني أو الأمن العام خلال أوقات الأزمات أو في حالة الضرورة الملحة وفق الكيفيات المحددة مع المصالح المعنية للدولة :

و - إعداد وتفعيل المخططات الخاصة بالإسعافات المستعجلة والموضوعة دوريا بتشاور مع الهيات المكلفة بالإسعافات المستعجلة والسلطات المحلية. ويتعين أن ترسل هذه المخططات سنويا إلى الوكالة وأن توضع رهن إشارة الهيئات المختصة، بناء على طلب منها. ويشرع في تنفيذ هذه المخططات بناء على طلب من الهيئات المذكورة أو من الوكالة وفق الكيفيات التي تحددها الأطراف المعنية :

ز - تفعيل كل ما من شأنه أن يضمن، في حالة أزمة استمرار الخدمة لصالح جميع المستفيدين.

ويتخذ المتعهدون بصفة أولية طوال مدة هذه الأزمات التدابير الضرورية للمحافظة على سلامة سير الشبكة لاسيما الشبكة المستعملة لأغراض الدفاع الوطني والأمن العام والبنيات التحتية التي تكتسي أهمية حيوية والتي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.

يقدم متعهدو الشبكات العامة للمواصلات، بطلب من الوكالة أو السلطة الحكومية المكلفة بأمن نظم المعلومات، مساعدتهم إلى السلطة المذكورة بغية تمكينها من تأمين المهام الموكولة إليها.

يجوز للوكالة أن تفرض على كل متعهد إخضاع تجهيزاته أو شبكاته أو خدماته إلى مراقبة أمنها وسلامتها من قبل مصلحة تابعة للدولة أو هيئة مؤهلة مستقلة تعينها الوكالة، وأن توافيها نتائج هذه المراقبة. ولهذا الغرض، يقدم المتعهد إلى مصلحة الدولة أو الهيئة المكلفة بالمراقبة جميع المعلومات اللازمة ويمكنها من ولوج معداتها لتقييم أمن وسلامة خدماته وشبكاته، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بمخططاته الأمنية. ويتحمل المتعهد تكلفة المراقبة.

تضمن المصلحة التابعة للدولة أو الهيئة المكلفة بالمراقبة سرية المعلومات التي تم الحصول عليها من المتعهدين.

تحدد شروط تطبيق هذه المادة، ولاسيما كيفيات تعيين الهيئة المكلفة بالمراقبة، بنص تنظيمي.

المادة 25

نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 784

يؤهل متعهدو الشبكات العامة للمواصلات لوضع وتوفير دليل ورقي أو إلكتروني أو هما معا للمشتركين في الشبكات الخاصة بهم.

تستثنى من الفقرة السالفة دلائل المشتركين المتضمنة حصرا لأرقام المشتركين الذين تربط بينهم بصفة عامة علاقة تجارية أو صناعية أو مهنية.

يمكن للوكالة أن ترخص، وفق الكيفيات المحددة في دفتر للتحملات، لكل شخص بوضع وبتوفير دليل ورقي أو إلكتروني أو هما معا للمشتركين أو خدمة الإرشادات أو هما معا، مجانا أو بمقابل.

27

يضع متعهدو الشبكات العامة للمواصلات المعطيات المتعلقة بالمشتركين والمعلومات الضرورية الوضع الدلائل أو خدمات الإرشادات السالفة الذكر رهن إشارة الأشخاص المرخص لهم وفق شروط تقنية ومالية معقولة وغير تمييزية.

يلزم الأشخاص المرخص لهم بما يلي :

- عدم استعمال المعطيات المرسلة إليهم إلا لأغراض توفير الدليل أو خدمة الإرشادات أو هما معا :

احترام مبدأ عدم التمييز في إطار معالجة هذه المعطيات :

احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المادة 26

أضيفت الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019)، ص 779

يتعين على متعهدي الشبكات العامة للمواصلات وعلى مقدمي خدمات المواصلات وعلى مستخدميهم احترام سرية الخطابات المنقولة عبر وسائل المواصلات وشروط حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية للمستفيدين، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 92 أدناه.

يتخذ متعهدو الشبكات العامة للمواصلات ومقدمو خدمات المواصلات التدابير الضرورية للتقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الباب الثاني

الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

المادة 27

تحدث لدى رئيس الحكومة (3) مؤسسة عامة تحت اسم «الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات» تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

تخضع الوكالة لوصاية الدولة ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد الأجهزة المختصة للوكالة بأحكام هذا القانون وخاصة كل ما يتعلق بالمهام المسندة إليها.

حلت تسمية رئيس الحكومة» محل تسمية «الوزير الأول بموجب أحكام الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29) يوليو 2011)، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 من شعبان 1432 (30) يوليو (2011)، ص 3600

28

المادة 28

نسخت و عوضت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 79.99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.123 بتاريخ 29 من ربيع)1694 :الأول 1422 (22) يونيو (2001)، ج ر عدد 4914 بتاريخ 13 من ربيع الآخر 1422 (5) يوليو (2001)، ص

استثناء من أحكام الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 من شوال 1379 (14) أبريل (1960) المتعلق بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز والشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه)، تخضع الوكالة المراقبة الدولة المالية، ويراد بها النظر في مطابقة إدارة هذه المؤسسة للمهمة المنوطة بها والأهداف المرسومة لها، وفي طاقاتها التقنية والمالية وصحة أعمال الإدارة التي يقوم بها المدير.

تمارس المراقبة المشار إليها أعلاه، لجنة تتألف من خبراء وعون محاسب يعينهم جميعا الوزير المكلف بالمالية.

تعرض كل ستة أشهر على نظر لجنة الخبراء قصد تقييمها التدابير المتعلقة بتنفيذ الميزانية وإجراءات إبرام وإنجاز صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات الموقعة من لدن الوكالة والشروط الخاصة بعمليات الشراء العقارية التي تقوم بها، والاتفاقيات المبرمة مع الغير، واستخدام الإعانات المالية التي تتلقاها وتطبيق النظام الأساسي للمستخدمين.

لأجل تنفيذ المهمة المنوطة بها، يجوز للجنة أن تمارس في كل وقت وحين جميع السلط المتعلقة بإجراء المراقبة في عين المكان. كما يمكنها القيام بجميع أعمال البحث، وأن تطلب موافاتها بجميع الوثائق أو السندات الموجودة لدى الوكالة أو الاطلاع عليها.

تحرر اللجنة تقارير حول أشغالها ترفعها إلى رئيس الحكومة والوزير المكلف بالمالية وأعضاء مجلس الإدارة.

يسهر العون المحاسب على صحة الالتزامات وعمليات التصفية والأداء التي يقررها الأمر بالصرف وله أن يتعرض عليها. وفي هذه الحالة، يخبر بذلك المدير الذي يمكن أن يأمره بالتأشير على القرار أو القيام بالنفقة.

ويرفع العون المحاسب في الحال تقريرا عن هذا الإجراء إلى الوزير المكلف بالمالية ورئيس مجلس الإدارة ولجنة الخبراء.

(4) - تم نسخه بموجب المادة 24 من القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.195 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11) نوفمبر 2003 الجريدة الرسمية عدد 5170 بتاريخ 23 من شوال 1424 (18) ديسمبر 2003

29

المادة 28 مكررة

أضيفت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 79.99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.123 بتاريخ 29 من ربيع الأول 1422) (22) يونيو (2001)، ج ر عدد 4914 بتاريخ 13 من ربيع الآخر 1422 (5) يوليو (2001)، ص 1695

يجب أن تكون حسابات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، قبل عرضها على مجلس الإدارة، محل تدقيق خارجي يقوم به خبير أو عدة خبراء محاسبين، يمكن من إبداء رأي في جودة المراقبة الداخلية والتأكد من أن القوائم التركيبية تعكس صورة صادقة لممتلكات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ووضعيتها المالية والنتائج المحصل عليها.

وترفع تقارير تدقيق الحسابات إلى رئيس الحكومة والوزير المكلف بالمالية والخوصصة وأعضاء مجلس الإدارة.

المادة 29

غيرت وتممت الفقرة الثالثة من هذه المادة بموجب المادة الفريدة من القانون رقم 29.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.43 تاريخ 28 من ربيع الأول 1428) (17) أبريل (2007)، ج. ر. عدد 5520 بتاريخ 8 ربيع الآخر 1428 (26) أبريل (2007)، ص: 1319؛ ونسخت أحكام المقاطع 6 و 12 و 13 منها بموجب المادة الأولى من القانون رقم 93.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.57 بتاريخ 8 شعبان 1434 (17) يونيو (2013)، ج. ر. عدد 6166 بتاريخ 25 من شعبان 1434 (4) يوليو (2013)، ص: 4874 كما غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج. ر. عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440) (18) فبراير (2019)، ص 779

تقوم الوكالة بإعداد الدراسات والإجراءات التنظيمية المتعلقة بقطاع المواصلات.

تتولى مراقبة تطبيق النصوص التنظيمية وتسهر كذلك على التقيد بالشروط العامة للاستغلال المشار إليها في المادة 10 أعلاه.

ولهذا الغرض، تتولى الوكالة على الخصوص

-1- إعداد الاقتراحات الرامية إلى تنظيم الإطار القانوني والاقتصادي والأمني الذي تمارس فيه أنشطة المواصلات إما بطلب من السلطة الحكومية المختصة أو بمبادرة من الوكالة. وبهذه الصفة تقوم الوكالة بتحضير مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية المتعلقة بنظام مختلف أنشطة المتعهدين المتدخلين في قطاع المواصلات :

2 إعداد وتحيين نصوص دفاتر التحملات التي تحدد حقوق وواجبات متعهدي الشبكات العامة بتعاون مع المصالح الوزارية المعنية والجهات المسؤولة عن الأمن العام :

-3- دراسة طلبات التراخيص، وإعداد ومتابعة إجراءات منح التراخيص بواسطة الإعلانات عن المنافسة، وكذلك بتسلم التصاريح المسبقة المتعلقة بأنشطة المواصلات المرتبطة بنظام التراخيص وبتسليم الأذون، وإعداد التراخيص ودفاتر التحملات المرتبطة بها والسهر على التقيد ببنود التراخيص الممنوحة لمختلف المتعهدين أو لأي متدخل آخر في القطاع ؛

30

-4- اقتراح المواصفات والإجراءات التقنية للموافقة على المختبرات المكلفة بالتجاريب والقياسات :

-5- تحديد المواصفات التقنية والإدارية للموافقة على المعدات الطرفية والتجهيزات الراديو كهربائية وتحديد الضوابط التقنية أو المنهجية المطبقة على الشبكات كيفما كانت طبيعتها الممكن ربطها بالشبكات العامة للمواصلات وبكل شبكة للمواصلات مفتوحة للعموم. ولا يواجه الأغيار بهذه المواصفات والضوابط إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية :

-6- السهر على تفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخدمة الأساسية والتقيد بها بما في ذلك مراقبة إنجاز مهام وبرامج الخدمة الأساسية واقتراح الحدود العليا للتسعيرة فيما يخص الخدمات المرتبطة بها، عند الاقتضاء. ولهذا الغرض، فإنها تتحمل كل المصاريف المتعلقة بالأبحاث والدراسات والمراقبة ذات الصلة بإنجاز المهام والبرامج الخاصة بالخدمة الأساسية :

7- المساهمة مع السلطة الحكومية المختصة في عضوية اللجنة الدائمة للمواصلات الراديو كهربائية المحدثة بالمرسوم الملكي رقم 675.66 بتاريخ 6 رمضان 1386 (19) ديسمبر 1966)، وفي اللقاءات الدولية التي تعنى بشؤون طيف الترددات الراديو كهربائية وتقنين

المواصلات والمشاركة في أعمال الهيئات الوطنية أو الأجنبية التي تهتم بمناقشة وتحسين تقنين وتدبير المواصلات :

-- القيام لحساب الدولة بتدبير ومراقبة استخدام طيف الترددات الراديو كهربائية. ولهذا الغرض تقوم بتعيين الترددات المرتبطة بالترخيص وبالإذن المنصوص عليهما في المادتين 2 و 3 من هذا القانون ولكل التجهيزات الطرفية الراديو كهربائية، شريطة تسديد المستفيد للإتاوة المشار إليها في المادة 9 من هذا القانون، واقتراح وتفعيل عمليات إعادة تهيئة طيف الترددات لأجل تحرير بعض أشرطة الترددات وضمان مراقبة الإرسالات الراديو كهربائية وتحيين المخطط والجذاذة الوطنية للترددات :

9- القيام لحساب الدولة بالسهر على التقيد بالأنظمة الجاري بها العمل وببنود التراخيص والأذون والموافقات المسلمة في قطاع المواصلات، ولهذا الغرض تتلقى الوكالة وتحلل جميع المعلومات والوثائق المطلوبة من متعهدي الشبكات وخدمات المواصلات وذلك في نطاق الترخيص المسلم لهم وشروط دفاتر التحملات وتطلب عند الاقتضاء، التوضيحات والمعلومات التكميلية اللازمة :

-10- متابعة تطوير تكنولوجيا الإعلام الحساب الدولة وإدارة المشاريع والبرامج التي تندرج في هذا الإطار بطلب من الحكومة :

-11 - اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستعمال أسماء مجال الأنترنيت المشار إليها برمز «ma.» و «المغرب» على الحكومة و التي تمكن من التعرف على عناوين الأنترنيت المطابقة للتراب الوطني :

31

12 - تخصيص أسماء مجال الأنترنيت «ma.» و«. المغرب وتحديد كيفيات تدبيرها الإداري والتقني والتجاري وفق شروط الشفافية وعدم التفضيل وتمثيل أصحاب هذه العناوين لدى الهيئات الدولية الحكومية أو غير الحكومية المكلفة بتدبير أسماء مجال الأنترنيت على الصعيد الدولي :

13 - تفعيل تدابير موضوعية وملائمة وشفافة وغير تمييزية في إطار الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون تهدف إلى تسهيل إدخال خدمات جديدة وتشجيع تكيف أسواق المواصلات مع التطورات التكنولوجية :

-14- السهر على احترام متعهدي الشبكات العامة للمواصلات ومقدمي خدمات المواصلات لحقوق المستعملين طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال :

15- اعتماد مكاتب الفحص المنصوص عليها في المادة 22 المكررة مرتين في هذا القانون.

المادة 29 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر 2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004) ص: 3885؛ وغيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019). ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 779

1 - يتعرض لعقوبات مالية أقصاها خمسمائة ألف (500.000) درهم متعهد و شبكات المواصلات الذين لا يحترمون ما يلي:

- الالتزامات بتزويد الوكالة بالمعلومات المطلوبة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل أو من طرف الوكالة فيما يتعلق بالربط البيني وولوج الشبكات العامة للمواصلات :

- الالتزامات المتعلقة بتزويد الوكالة بالمعلومات المتعلقة بالمحاسبة التحليلية وتدقيق الحسابات المطلوبة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل أو من طرف الوكالة :

- الالتزامات المتعلقة بتبليغ ونشر عروض الأسعار وكذا بنشر وضعية تغطية شبكاتهم كما هو محدد في المادة 24 من هذا القانون وتحيينها :

2 - يتعرض لعقوبات مالية أقصاها مائتان وخمسون ألف (250.000) درهم متعهدو شبكات المواصلات ومقدمو خدمات المواصلات الذين لا يحترمون ما يلي :

الالتزامات بتزويد الوكالة بالمعلومات المطلوبة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل أو من طرف الوكالة فيما يخص شروط استعمال تجهيزات المواصلات وموارد الترددات والترقيم بما في ذلك تلك المتعلقة بقابلية حمل الأرقام الهاتفية : -

الالتزامات بتزويد الوكالة بالمعلومات المطلوبة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل أو من طرف الوكالة فيما يخص الخدمة الأساسية واقتسام البنيات التحتية والمعطيات المتعلقة

32

بالبنيات التحتية التي يتوفرون عليها أو يستغلونها وفقا للمادتين 22 المكررة و 22 المكررة مرتين

من هذا القانون :

آجال تزويد الوكالة بالمعلومات المطلوبة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل أو من

طرف الوكالة في ما يخص جودة الخدمة والتغطية :

- الالتزامات المتعلقة بتزويد الوكالة بالمعلومات التي تخص :

البحث والتكوين :

الدلائل العامة للمشتركين.

3- يتعرض لعقوبات مالية أقصاها مائة ألف (100.000 درهم متعهد و شبكات المواصلات ومقدمو خدمات المواصلات الذين لا يحترمون الالتزامات المتعلقة بتزويد الوكالة بالمعلومات المطلوبة غير تلك

الواردة في الفقرتين 1 و 2 أعلاه :

تتخذ هذه العقوبات من لدن مدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفق مسطرة تحدد بنص تنظيمي.

تكون الغرامات الواردة أعلاه موضوع أوامر بالمداخيل يصدرها مدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وتحصل وفقا لأحكام المادة 38 المكررة من هذا القانون.

في حالة العود، يمكن للوكالة أن تضاعف العقوبات المالية المشار إليها أعلاه إذا كان المخالف قد تعرض خلال السنوات الخمس السابقة لعقوبة مماثلة أصبحت نهائية.

المادة 30

نسخت و عوضت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004) ص: 3883؛ وغيرت وتممت بالمادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)

ج و عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 780

دون الإخلال بأحكام المادة 29 المكررة أعلاه، يوجه مدير الوكالة إلى المرخص له بإحداث واستغلال شبكات عامة للمواصلات في حالة عدم تقيد هذا الأخير بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بنشاطه أو دفتر التحملات الخاص به

والمقررات الصادرة لأجل تطبيقها، إعذارا يدعوه بموجبه إلى الكف عن المخالفة داخل أجل يحدده، على ألا يقل هذا الأجل عن ثمانية (8) أيام وألا يتجاوز ستين (60) يوما.

يجوز نشر هذا الإعذار على العموم مع وجوب الامتثال لمراحل وسيطة داخل نفس الأجل.

33

كما يجوز المدير الوكالة أن يجبر المتعهد المعني بالأمر على دفع غرامة تهديدية عن كل يوم تأخير تعادل 1% من رقم المعاملات المتوسط اليومي الذي تم إنجازه في إطار الترخيص أو التراخيص التي تمت معاينة الإخلال في شأنها، دون احتساب الضرائب لآخر سنة محاسبية منتهية.

في حالة عدم امتثال المرخص له للإعذار الموجه إليه، يتعرض للعقوبات التالية :

أ) إنذار موجه إليه من طرف مدير الوكالة ويمكن لهذا الإنذار، بعد تبليغه للمعني بالأمر، أن ينشر بالجريدة الرسمية. يتولى المدير، فورا، إخبار رئيس مجلس إدارة الوكالة بهذا الإنذار :

ب غرامة مالية يحدد مبلغها من طرف لجنة المخالفات المنصوص عليها في المادة 31 المكررة من هذا القانون تتناسب مع جسامة الاخلالات والامتيازات الناتجة عنها. ولا يمكن أن يتجاوز هذا المبلغ 2% من رقم المعاملات دون احتساب الضرائب لآخر سنة محاسبية منتهية والذي تم إنجازه في إطار الترخيص أو التراخيص التي تمت معاينة الإخلال في شأنها. وترفع هذه النسبة إلى 5 % في حالة خرق جديد لنفس الالتزامات. وفي غياب أي نشاط يساعد على تحديد هذا السقف، لا يمكن لمبلغ هذه الغرامة أن يتجاوز مليوني (2.000.000 درهم ويرفع إلى خمسة ملايين (5.000.000) درهم في حالة خرق جديد لنفس الالتزامات.

يتولى مدير الوكالة، فورا، إخبار رئيس مجلس إدارة الوكالة بالعقوبة الصادرة.

لا يتوقف تنفيذ القرارات التي تتخذها لجنة المخالفات تطبيقا لأحكام هذه المادة بالطعون المقدمة ضدها. غير أنه يجوز أن يؤمر بإيقاف تنفيذ القرار إذا كان من الممكن أن ينتج آثارا جسيمة واضحة على المتعهد المعني بالأمر.

تدفع الغرامة المالية المنصوص عليها في الفقرة «ب» أعلاه و الغرامة التهديدية اليومية المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة إلى الخزينة العامة. ويتم تحصيلهما وفقا للأحكام التشريعية المتعلقة بتحصيل الديون العمومية.

مع مراعاة الأحكام المعمول بها والمتعلقة بآجال التقادم، تنفذ العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين «أ» و «ب» أعلاه ولو تعلق الأمر بمخالفة توقف أثرها أو بممارسة وضع المتعهد المعني حدا لها.

ج) - توقيف صلاحية الترخيص كليا أو جزئيا لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما :

- توقيف صلاحية الترخيص مؤقتا أو تقليص مدته دون أن يتجاوز هذا التقليص سنة واحدة :

- أو سحب الترخيص بصفة نهائية.

يتم توقيف الترخيص من طرف السلطة الحكومية المختصة باقتراح من مدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ويسحب الترخيص بمرسوم باقتراح من مدير الوكالة.

34

لا يمكن اتخاذ العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة إلا بعد إشعار المعني بالأمر بالأفعال المنسوبة إليه وتمكينه من الاطلاع على ملفه والإدلاء بمبرراته الكتابية وذلك في الأجل الذي يحدده مدير الوكالة.

لا تمنح العقوبات المتخذة بموجب (ج) أعلاه الحق في أي تعويض لصالح المخالف وتتخذ الوكالة أو تقترح على الإدارة التدابير الضرورية لضمان استمرارية الخدمة وحماية مصالح المرتفقين.

في حالة المساس بالأنظمة المتعلقة بالدفاع الوطني والأمن العام، يحق لمدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن يوقف فورا الإذن أو الترخيص أو استغلال الخدمات ذات القيمة المضافة، المشار إليها في المواد من 2 إلى 5 من هذا القانون وذلك بقرار معلل وبعد إخبار السلطة الحكومية المختصة.

وعلاوة على ذلك، تحجز في الحال التجهيزات موضوع الترخيص أو الإذن أو الاستغلال .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 31

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج. و عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004) ص: 3882؛ وغيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 781

إذا لم يتقيد صاحب ترخيص باستعمال الترددات الراديو كهربائية أو صاحب الإذن أو صاحب التصريح بفتح خدمة ذات قيمة مضافة بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية أو بموجب بنود دفتر تحملاته أو القرارات الصادرة لأجل تطبيقها وكذا بالشروط المحددة بمناسبة تعيين الترددات أو ببنود الإذن أو التصريح، يوجه إليه مدير الوكالة إعذارا بضرورة التقيد بالالتزامات المذكورة داخل الأجل الذي يحدده له، على ألا يقل هذا الأجل عن ثمانية (8) أيام وألا يتجاوز ستين (60) يوما.

يحق لمدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، إذا لم يلتزم صاحب الترخيص أو الإذن أو التصريحالمشار إليه في الفقرة السابقة ببنود الإنذار، أن يتخذ في حقه العقوبات المنصوص عليها في المادتين 29 المكررة أو 30 أعلاه.

لا يمكن اتخاذ هذه العقوبات في حق المرخص له إلا بعد إشعاره بالأفعال المنسوبة إليه وتمكينه من الاطلاع على ملفه والإدلاء بملاحظاته الكتابية أو الشفوية.

المادة 31 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440) (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 787

تحدث لدى الوكالة، لجنة للمخالفات، تتولى البت من خلال مداولاتها، في الوقائع التي يحيلها إليها المقرر العام والمتعلقة بتفعيل أحكام المادتين 8 المكررة و 30 الفقرة (ب) من هذا القانون.

35

يترأس لجنة المخالفات مدير الوكالة وتتألف من ثلاثة أعضاء، بينهم قاض يعين باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية وشخصيتين يتم اختيارهما من القطاعين العام والخاص لكفاءتهما التقنية أو القانونية أو الاقتصادية في مجال المواصلات وتكنولوجيات الإعلام ولا تكون لهما أي مصلحة في قطاع المواصلات.

يعين أعضاء لجنة المخالفات من قبل مجلس إدارة الوكالة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

تحدد كيفيات تنظيم وسير لجنة المخالفات والمسطرة المتبعة بنص تنظيمي.

المادة 31 المكررة مرتين

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير 2019 ، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 787

من أجل تطبيق المادتين 30 و 31 من هذا القانون ، يرسل مدير الوكالة الملف إلى المقرر العام المباشرة مسطرة التحقيق بمجرد خرق متعهد شبكة عامة للمواصلات أو مقدم الخدمات المواصلات، بما فيها الخدمات ذات القيمة المضافة للأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه أو عدم تنفيذه قرارا للوكالة، أو على إثر إخلال تمت معاينته من طرف إحدى مصالح الوكالة وعقب انقضاء أجل إعذار دون الاستجابة إليه.

يبلغ مدير الوكالة، بناء على اقتراح معلل من طرف المقرر العام، متعهد الشبكة العامة للمواصلات أو مقدم خدمات المواصلات الذي ارتكب المخالفة الأفعال المنسوبة إليه.

يباشر المقرر العام التحقيق في القضية بمساعدة مصالح الوكالة، ويطلب من الطرف مرتكب المخالفة تقديم ملاحظاته الكتابية داخل أجل تحدده الوكالة. كما يتم الاستماع إليه إذا طلب ذلك أو إذا رأى المقرر العام ضرورة في ذلك. كما يمكن أن يؤازره أو ينوب عنه أي شخص يختاره. ويمكن للمقرر العام أن يستمع كذلك إلى كل شخص آخر بإمكانه موافاته بالمعلومات.

بالنظر إلى الظروف الفعلية والقانونية وإلى توضيحات الطرف المعني، يجوز لمدير الوكالة، وباقتراح من المقرر العام، أن يقرر في أي مرحلة من مراحل مسطرة التحقيق، حفظ الملف. ويبلغ قرار الحفظ إلى مرتكب المخالفة.

عندما تكون الأفعال المنسوبة إلى مرتكب المخالفة، يحرر المقرر العام تقريرا يتضمن عرضا للوقائع والتهم الموجهة إليه، ويرسل هذا التقرير، حسب كل حالة، إلى مدير الوكالة أو إلى لجنة المخالفات من أجل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادتين 30 و 31 من هذا القانون.

36

المادة 32

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440) (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) (ص 781

تتألف أجهزة الإدارة والتدبير بالوكالة من مجلس إدارة ولجنة تدبير ولجنة مخالفات ومدير.

المادة 33

يتألف مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيسه من ممثلي الدولة ومن شخصيات يتم اختيارها من القطاع العام والقطاع الخاص لمدة خمس سنوات وبمقتضى مرسوم، لكفاءتها في المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بتكنولوجيا المواصلات والإعلام.

عضوية مجلس الإدارة بالنسبة لممثلي القطاع العام والخاص تتنافى مع كل مصلحة خاصة مرتبطة بميدان تكنولوجيا المواصلات والإعلام.

المادة 34

يتمتع مجلس الإدارة بكل السلط والاختصاصات اللازمة للقيام بالمهام المسندة للوكالة بمقتضى هذا القانون.

تصح مداولات مجلس الإدارة إذا حضرها ثلثا أعضائه على الأقل، وتتخذ قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

لا تجوز الإنابة عن الأعضاء المعينين بصفة شخصية.

يتداول مجلس الإدارة بشأن التوجهات العامة للوكالة ويحدد برنامج عملها السنوي.

يجوز له إحداث أية لجنة يحدد تكوينها وكيفية تسييرها ويجوز له أن يفوض إليها بعضا من سلطاته.

يمارس الاختصاصات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 8 أعلاه ويجوز له أن يفوضها إلى لجنة التدبير المنصوص عليها في المادة 35 أدناه.

يناقش تقرير أنشطة الوكالة الذي يرفعه إليه المدير.

يجتمع المجلس كلما دعت الظروف إلى ذلك وعلى الأقل مرتين في السنة من أجل :

حصر القوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة :

حصر ميزانية السنة المحاسبية التالية.

المادة 35

تساعد مجلس الإدارة لجنة تدبير تتداول في المسائل التي حصلت بشأنها على تفويض من المجلس المذكور، وخاصة تلك المتعلقة بالبت في نزاعات الربط البيني المشار إليها في المادة 8 أعلاه.

يتم تعيين أعضاء لجنة التدبير من طرف مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

37

المادة 36

يدير الوكالة مدير يعين طبقا للقوانين المعمول بها.

ويتمتع بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتدبير شؤون الوكالة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يفوض المدير من قبل مجلس الإدارة لتسوية بعض القضايا التي تفرض طبيعتها التقنية أو الاستعجالية جوابا عاجلا وملائما من الناحية التقنية.

يحضر المدير بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدبير ويقوم بدور المقرر.

يمثل المدير الوكالة إزاء الدولة والإدارات العامة والأغيار. ويمثلها أمام القضاء بوصفه مدعيا أو مدعى عليه.

يجوز للمدير تفويض بعض سلطاته واختصاصاته في قضايا معينة، إلى الأطر التي تشغل مراكز المسؤولية في الوكالة.

المادة 36 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4 نوفمبر (2004)، ج ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004) (ص)3885

ترفع إلى المحكمة الإدارية بالرباط الطعون المتعلقة بالشطط في استعمال السلطة ضد مقررات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

المادة 37

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادي)781(:الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص

يعد مدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات عند نهاية كل سنة محاسبية، تقريرا سنويا يضمنه أنشطة الوكالة. ويستعرض فيه كذلك الوضعية العامة التي يوجد عليها قطاع تكنولوجيا الإعلام في المغرب من حيث تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

ويرفع التقرير إلى أنظار رئيس الحكومة، ويتم نشر التقرير السنوي على العموم بالجريدة الرسمية.

المادة 37 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج.ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004) ص: 3885؛ وغيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج و عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 781

لا تدخل حيز التنفيذ قرارات الوكالة المتخذة لتطبيق هذا القانون إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية.

تدخل القرارات المتعلقة بالربط البيني والولوج وبالمصادقة على العروض التعريفية وبالبت في النزاعات وبمعالجة الإحالات حيز التنفيذ بمجرد تبليغها للأطراف المعنية.

38

المادة 38

غيرت وتممت الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425 (4) نوفمبر (2004)، ج.ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425 (8) نوفمبر (2004) ص: 3882؛ وغيرت و تممت هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير 2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 781

يحدد مجلس الإدارة ميزانية الوكالة.

وتتضمن هذه الميزانية :

في باب الموارد :

العوائد التي تتأتى لها من دراسة الملفات المتعلقة بتعيين الترددات الراديوكهربائية ومن الموافقات على استخدام الأجهزة الطرفية وتصاريح الخدمات ذات القيمة المضافة وبتخصيص أسماء الأنترنت «ma.» و «المغرب»، وبصفة عامة، أي عائد آخر تتقاضاه الوكالة عن الخدمات التي تقدمها في إطار مهامها :

عوائد الأتاوى عن تعيين الترددات الراديو كهربائية المنصوص عليها في المادة 9 من هذا القانون ؛

- نسبة مئوية من المقابل المالي المؤدى برسم الترخيص المشار إليه في المادة 10 أعلاه والذي يحدد القانون المالي مبلغه وفق الاحتياجات الحقيقية للوكالة :

عوائد ودخول الأموال العقارية والمنقولة أو تلك الناتجة عن توظيف الأموال :

عوائد مساهمات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات في التكوين وتوحيد المعايير :

عائد الغرامات المنصوص عليها في المادة 29 المكررة أعلاه :

- التسبيقات القابلة للإرجاع التي تمنحها الخزينة والهيئات العامة أو الخاصة وكذا الاقتراضات المرخص بها طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل :

- الإعانات المالية والهبات والوصايا وكل الموارد الأخرى المرتبطة بنشاطها.

في باب النفقات

نفقات التسيير والتجهيز :

- إرجاع التسبيقات والقروض :

جميع النفقات الأخرى المرتبطة بأنشطتها.

المادة 38 المكررة

يتم تحصيل ما للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات من ديون وفقا للأحكام التشريعية المتعلقة بتحصيل الديون المستحقة للدولة.

39

الباب الثالث

شركة «اتصالات المغرب»

الفصل الأول

التسمية والمهام

المادة 39

تتولى شركة مساهمة تحت اسم «اتصالات المغرب»، المهام المنصوص عليها على الخصوص في المادة 40 أدناه.

المادة 40

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 55.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.154 بتاريخ 21 من رمضان 1425- 4 نوفمبر (2004)، ج ر عدد 5263 بتاريخ 25 من رمضان 1425) (8) نوفمبر (2004) ص 3882

تتولى شركة اتصالات المغرب إلى جانب المتعهدين الحاصلين على الترخيص المشار إليه في المادة 10

أعلاه المهام التالية :

- توفير الخدمة الأساسية أو المساهمة في تمويلها طبقا لأحكام المادتين 13 المكررة و 13 المكررة

مرتين أعلاه :

- إحداث أو استغلال واحدة أو أكثر من الشبكات العامة للمواصلات أو هما معا.

المادة 41

تنقل ملكية شبكات المواصلات والخدمات التي كان المكتب الوطني للبريد والمواصلات يستغلها في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى شركة اتصالات المغرب.

تتمتع الشركة المذكورة بقوة القانون بحقوق استغلال شبكات المواصلات وتقديم الخدمات المذكورة أعلاه، وتحدد في دفتر للتحملات يوافق عليه بمرسوم، الشروط التي يمكن في إطارها تقديم خدمات المواصلات المعنية.

المادة 42

تتمتع شركة اتصالات المغرب بحقوق استخدام الترددات الراديو كهربائية المتعلقة باستغلال الشبكات والخدمات المنصوص عليها في المادة 41 أعلاه، وبالمقابل تخضع لأداء الأتاوات المنصوص عليها في المادتين 9 و 10 أعلاه.

يتعين على شركة «اتصالات المغرب»، فيما يتعلق بشبكات المواصلات والخدمات التي لا تشملها المادة 41 أعلاه، تقديم طلب إلى السلطة الحكومية المختصة أو إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بحسب الأحوال، للحصول على الترخيص اللازم لإحداث واستغلال الشبكات وتقديم الخدمات أو استخدام الترددات الراديو كهربائية.

40

المادة 43

يمكن أن تحول إلى القطاع الخاص ملكية مساهمات الدولة في رأس مال شركة «اتصالات المغرب» وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11) أبريل (1990) كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 44

لا تخضع شركة اتصالات المغرب لأحكام الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 من شوال 1379 (14) أبريل (1960 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز والشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية.

الفصل الثاني

تكوين الذمة المالية

المادة 45

تحول إلى شركة اتصالات المغرب، لأجل تأسيس ذمتها المالية الأولية ملكية المنقولات والعقارات التابعة للمكتب الوطني للبريد والمواصلات والمخصصة لأنشطة المواصلات والتي تدخل في مهام الشركة المذكورة.

وتحدد السلطات الحكومية المختصة طريقة التحويل المذكور.

كما تؤول إلى ملكية شركة اتصالات المغرب في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ :

- المشاركات التي يملكها المكتب الوطني للبريد والمواصلات :

حقوق استخدام حيزات الترددات الراديو كهربائية أو استخدام الترددات الراديو كهربائية التي يتوفر عليها المكتب الوطني للبريد والمواصلات لتأمين الخدمات التي يقدمها.

الباب الرابع

مؤسسة بريد المغرب

الفصل الأول

التسمية والمهام

المادة 46

تحدث مؤسسة عامة تحت اسم بريد المغرب تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

41

المادة 47

تخضع مؤسسة بريد المغرب لوصاية الدولة ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد أجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون، وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليها، وبصفة عامة، السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

المادة 48

تمارس مؤسسة بريد المغرب الحساب الدولة المهام التالية :

- إصدار الطوابع البريدية وكذا كل علامات التخليص البريدي :

- الأنشطة التابعة لما تحتكره الدولة في قطاع خدمات البريد بكل أشكالها على الصعيدين الوطني

والدولي :

جمع التوفير من خلال صندوق التوفير الوطني المنصوص عليه في الفصل الرابع من هذا الباب. ولهذا الغرض تتمتع مؤسسة بريد المغرب بصلاحية فتح حسابات ودائع لدى الطلب أو لأجل لفائدة كل شخص ذاتي أو معنوي تدفع الأموال باسمه أو لفائدته في صندوق التوفير الوطني.

المادة 49

تؤمن مؤسسة بريد المغرب خدمة الحوالات البريدية في النظامين الداخلي والدولي كما تكلف بتدبير الحسابات الجارية للشيكات البريدية طبقا للتشريع الجاري به العمل، وتقيد عمليات الإصدار والأداء والسحب والإيداع المنجزة من طرف مؤسسة بريد المغرب برسم الخدمات المذكورة في الحساب الجاري المفتوح للخازن العام لدى بنك المغرب (5).

يؤمن بريد المغرب كذلك جميع الخدمات الأخرى التي تحدد الدولة قائمتها اعتبارا لاحتياجات الخزينة العامة لتمكينها من القيام بمهامها ، ويتم هذا بإبرام اتفاقية بين الدولة ومؤسسة بريد المغرب تحدد شروط تنفيذ الخدمات المذكورة وأداء الأجور المستحقة عنها.

المادة 50

استثناء من التشريع الجاري به العمل فيما يتعلق باحتكار الدولة، تعرض على المنافسة خدمات جمع ونقل وتوزيع المواد والبضائع التي تدخل بحكم أشكالها وأوزانها وأبعادها في

أصناف المواد والبضائع الخاضعة لأحكام اتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي، عندما تنجز هذه الخدمات في شكل البريد السريع الدولي وذلك ضمن الشروط التي تحددها السلطة الحكومية المختصة وفي إطار الأذون التي تسلمها.

(5) - تنص المادة 8 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31) ديسمبر (2006)، ج ر عدد 5487 بتاريخ 11 من ذي الحجة 1427 (فاتح يناير (2007)، على أنه ابتداء من فاتح أكتوبر 2007، لم تعد تقيد في الحساب الجاري المفتوح للخازن العام لدى بنك المغرب عمليات الإصدار والأداء والسحب والإيداع المنجزة من طرف مؤسسة بريد المغرب برسم خدمات الحوالات البريدية في النظامين الداخلي والدولي وكذا تدبير الحسابات الجارية للشيكات البريدية.

42

يخضع الإذن المذكور لدفع الأتاوى.

ويرخص المؤسسة بريد المغرب بقوة القانون بأن تقدم الخدمات المنصوص عليها أعلاه.

يسلم الإذن المنصوص عليه في هذه المادة، إذا كانت الخدمة تستجيب لحاجيات المصلحة العامة من جهة، وكانت تتلاءم مع الأداء الجيد لمؤسسة بريد المغرب لمهام الخدمة العامة المسندة إليها ومع قيود التسعيرة والتغطية الجغرافية الناتجة عنها من جهة أخرى.

يتعين على طالبي الإذن أن يتعهدوا باحترام الالتزامات المحددة من طرف السلطة الحكومية المختصة

والمتعلقة بما يلي :

- شروط السرية والحياد بالنسبة للرسائل المنقولة :

- طبيعة الخدمة وخصائصها والتغطية الجغرافية الناتجة عنها :

- شروط استمرارية الخدمة ونوعيتها :

- الكفاءات المهنية والتقنية وكذا الضمانات المالية الواجب توافرها في صاحب الطلب :

معايير ومواصفات الخدمة :

- شروط استغلال الخدمة وخاصة مبدأ احترام المساواة في معاملة المستفيدين وكذا قواعد احترام المنافسة المشروعة بين المتعهدين ؛

- مساهمة المتعهد في البحث والتكوين وتوحيد المعايير في قطاع البريد :

الأتاوى المفروضة :

مدة الإذن وشروط انتهاء صلاحيته وتجديده.

تحدد الرخصة المسلمة من طرف السلطة الحكومية المختصة كيفية تطبيق هذه الالتزامات. ويعتبر الإذن المذكور شخصيا ولا يمكن تفويته للغير.

ويجب أن يكون كل قرار برفض الإذن معللا.

المادة 51

يرخص المؤسسة بريد المغرب بأن تبرم مع الدولة أو مع أية هيئة خاضعة للقانون العام أو الخاص اتفاقيات تسمح للدولة أو للهيئات المذكورة باستعمال البنية الأساسية التي يتوفر عليها بريد المغرب.

المادة 52

تقوم مؤسسة بريد المغرب بتطبيق الاتفاقيات واللوائح والاتفاقات الصادرة عن الاتحاد البريدي العالمي والمنظمات الجهوية للبريد التي ينضم إليها المغرب شريطة أن لا يتطلب ذلك إصدار نصوص تشريعية أو تنظيمية.

43

المادة 53

يجوز لمؤسسة بريد المغرب أن تنشئ فروعا وأن تساهم ماليا في كل المؤسسات التي تزاول نشاطا يدخل بحكم غرضه في مهام بريد المغرب وذلك طبقا لأحكام القانون رقم 39.89 المشار إليه في المادة 43 أعلاه.

المادة 54

يجوز لبريد المغرب إحداث مؤسسات تكوين الأطر والتكوين المهني المتخصصة في قطاع البريد والخدمات المالية البريدية.

الفصل الثاني

الفرع الأول

التنظيم والتدبير والتسيير

المادة 55

يسير مؤسسة بريد المغرب مجلس إدارة يتكون، إضافة إلى ممثلي الدولة، من ممثل عن بنك المغرب وممثل عن صندوق الإيداع والتدبير وممثل عن الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام وعن الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها كلا أو بعضا.

المادة 56

يتمتع المجلس بكل الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لإدارة مؤسسة بريد المغرب. ويحدد السياسة العامة للمؤسسة في إطار التوجهات الحكومية وينفذها، ولهذا الغرض يكلف على الخصوص بما يلي :

- تحديد برنامج العمليات التقنية والمالية والميزانية ونظام الاستهلاك وحسابات الاستغلال وتخصيص النتائج :

- تحديد قيمة المساهمات المالية أو رفعها أو تخفيضها :

- إعداد النظام الأساسي للمستخدمين الذي يصادق عليه طبقا للشروط المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل والمتعلقة بمستخدمي المؤسسات العامة :

- تحديد كيفية إبرام الصفقات :

تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها مؤسسة بريد المغرب :

- تعيين مدققي الحسابات المنصوص عليهم في المادة 64 أدناه وتحديد بدل أتعابهم.

44

المادة 57

تصح مداولات مجلس الإدارة إذا كان حاضرا فيها ثلثا أعضائه على الأقل، وتتخذ قراراته بأغلبية الأصوات فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 58

يجوز لمجلس الإدارة إحداث أية لجنة وخاصة لجنة للتسيير يحدد تكوينها وكيفية تسييرها وله أن يفوض إليها بعضا من صلاحياته.

المادة 59

يدير مؤسسة بريد المغرب مدير يعين طبقا للقواعد الجاري بها العمل ويتمتع بكل السلطات والاختصاصات اللازمة لتسيير المؤسسة.

ينفذ المدير مقررات مجلس الإدارة وعند الاقتضاء مقررات اللجنة المذكورة أعلاه وينفذ كذلك المهام التي حصل بشأنها على تفويض من مجلس الإدارة.

يمكن للمدير أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطاته واختصاصاته للمستخدمين الموضوعين تحت إمرته.

المادة 60

لا تكون مقررات مدير بريد المغرب المتعلقة بإقامة أو بإنهاء علاقة دولية بريدية أو بإغلاق مؤسسة بريدية على التراب الوطني وكذا بإصدار الطوابع البريدية، قابلة للتنفيذ إلا بعد الحصول على موافقة السلطة الحكومية المختصة.

المادة 61

تتضمن ميزانية مؤسسة بريد المغرب :

-1 في باب الموارد

عوائد وأرباح الاستغلال والعوائد والأرباح الناتجة عن عملياتها وممتلكاتها :

عوائد الأتاوى المقبوضة مقابل الأذون المشار إليها في المادة 50 أعلاه :

الهبات والوصايا والعوائد المتنوعة :

- التسبيقات والقروض القابلة للإرجاع المقدمة من طرف الدولة أو الهيئات العامة أو الخاصة

وكذا الاقتراضات المرخص بها طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل :

- كل الموارد الأخرى المرتبطة بأنشطتها :

- إمدادات الدولة عند الاقتضاء.

45

2 في باب النفقات

نفقات الاستغلال والاستثمار :

- إرجاع التسبيقات والقروض والاقتراضات :

دفع الأرباح المحققة إلى الدولة عند الاقتضاء :

كل النفقات الأخرى المتعلقة بأنشطة المؤسسة.

المادة 61 المكررة

يتم تحصيل ما لبريد المغرب من ديون وفقا للأحكام التشريعية المتعلقة بتحصيل الديون المستحقة للدولة.

المادة 62

تنقل لمدير مؤسسة بريد المغرب السلطات المخولة للسلطة العامة بمقتضى التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل واللازمة لفرض احترام نظام الاحتكار في قطاع البريد والمباشرة مراقبته من طرف مستخدمي المؤسسة.

المادة 63

تخضع مؤسسة بريد المغرب لأحكام الظهير الشريف رقم 1.63.012 المؤرخ في 12 من رمضان 1382 (6) فبراير (1963) بشأن شروط إيداع الأموال المتوفرة الخاصة بالمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز.

الفرع الثاني

المراقبة المالية

المادة 64

تخضع مؤسسة بريد المغرب للمراقبة المالية للدولة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

يتعين على المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، أن تعرض حساباتها المالية السنوية على مدقق حسابات خارجي مهمته إبداء الرأي حول نوعية المراقبة الداخلية للمؤسسة والتأكد من أن الحسابات تعكس الصورة الصادقة لأصول المؤسسة ووضعيتها المالية والنتائج المحصل عليها.

وترفع تقارير المدققين الخارجيين إلى أعضاء مجلس الإدارة.

46

الفصل الثالث

تكوين الذمة المالية

المادة 65

تنقل إلى مؤسسة بريد المغرب لأجل تأسيس ذمتها المالية الأولية ملكية المنقولات والعقارات التابعة للمكتب الوطني للبريد والمواصلات والمخصصة لأنشطة البريد والخدمات المالية البريدية ولصندوق التوفير الوطني والتي تدخل في مهام بريد المغرب.

وتنقل كذلك عناصر أصول صندوق التوفير الوطني إلى مؤسسة بريد المغرب في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

الفصل الرابع

أحكام خاصة تتعلق

بصندوق التوفير الوطني

المادة 66

تحدث بمؤسسة بريد المغرب مصلحة صندوق التوفير الوطني تكون خاضعة لسلطة مدير المؤسسة.

الفرع الأول

أحكام مالية وضريبية

المادة 67

تضمن الدولة رد المبالغ المودعة في صندوق التوفير الوطني وتسديد الفوائد الناتجة عنها.

المادة 68

يتعين على صندوق التوفير الوطني أن يودع المبالغ التي يتسلمها من المودعين لدى الهيئات الخاضعة للقانون العام المؤهلة لتسلم الودائع منه باستثناء المبالغ اللازمة لضمان خدمة الاسترداد وكذا الخدمات المنصوص عليها في المادة 71 أدناه.

المادة 69

يجوز لبريد المغرب أن يبرم اتفاقيات مع الهيئات المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه حتى يتمكن من تمتيع المودعين لديه بقروض خاصة بالسكن.

47

المادة 70

تحدد الإدارة شروط وكيفية فتح حسابات التوفير والمكافأة عليها وكذا نظام التسبيقات المشار إليهما في المادتين 48 و 71 من هذا القانون.

المادة 71

لصندوق التوفير الوطني كذلك صلاحية منح تسبيقات للمقيمين بالمغرب من أصحاب المعاشات المدنية والعسكرية التي تحدد الإدارة قائمتها والإجراءات المتعلقة بها، على أن لا تفوق المتأخرات شهرين.

المادة 72

استثناء من أحكام الظهير الشريف رقم 1.76.292 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9) أكتوبر (1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بعرض عمليات التأمين وإعادة التأمين و / أو الرسملة وبممارسة مهنة وسطاء التأمين (6) ، وخاصة الفصل الأول منه ، يمكن لمؤسسة بريد المغرب أن تقترح على المودعين لدى صندوق التوفير الوطني عقودا لتأمين الأشخاص تصدرها مؤسسات أو هيئات التأمين الخاضعة للقانون العام أو القانون الخاص.

تشكل هذه الاقتراحات موضوع اتفاقيات تخضع لموافقة الإدارة، ويمكن أن تبرمها مؤسسة بريد المغرب مع مؤسسات أو هيئات التأمين المعنية قصد تحديد شروط وكيفية تدخلها.

ولا يخول التدخل المذكور بأي حال من الأحوال لصندوق التوفير الوطني صفة وسيط كما هو منصوص عليها في الظهير الشريف الآنف الذكر.

المادة 73

تعفى الفوائد الناتجة عن المبالغ المودعة من طرف الأشخاص الذاتيين بصندوق التوفير الوطني من جميع الرسوم والضرائب

تظل ودائع الأشخاص المعنويين خاضعة للتشريع الضريبي المعمول به فيما يتعلق بالفوائد المذكورة.

المادة 74

يعفى صندوق التوفير الوطني من جميع الضرائب والرسوم.

كما تعفى عمليات الصندوق والوثائق المستعملة لهذا الغرض من جميع حقوق التسجيل والتنبر.

(6) - تم نسخ أحكام الظهير الشريف رقم 1.76.292 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9) أكتوبر (1977) المعتبر بمثابة قانون المتعلق بعرض عمليات التأمين وإعادة التأمين و / أو

الرسملة وبممارسة مهنة وسطاء التأمين بموجب المادة 333 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 الصادر في 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002) ج. ر عدد 5054 بتاريخ 2 رمضان 1423) (7) نوفمبر (2002)، ص 3149

48

الفرع الثاني

أحكام مختلفة

المادة 75

يجوز للقاصرين أن يطلبوا فتح حسابات توفير خاصة بهم دون تدخل من ممثليهم القانونيين ويمكنهم كذلك، بعد أن يتموا السنة السادسة عشرة من العمر، أن يسحبوا ، دون التدخل المذكور المبالغ المودعة في الحسابات التي سبق أن فتحوها ما لم يعارض في ذلك ممثلوهم القانونيون.

تبلغ الاعتراضات إلى صندوق التوفير الوطني بإجراء غير قضائي ويترتب عنها تجاه الصندوق نفس الآثار التي تنتجها الاعتراضات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

المادة 76

يسقط بالتقادم حق المودعين في المطالبة بالمبالغ الموجودة في حساباتهم بصندوق التوفير الوطني بمضي خمس عشرة سنة على آخر دفع في الحساب أو سحب منه أو على أية عملية تباشر فيه بطلب من أصحاب الودائع.

يجب على صندوق التوفير الوطني أن يوجه، قبل انقضاء المدة الآنفة الذكر بستة أشهر، إعلاما مسجلا إلى صاحب كل حساب يوشك أن يلحقه التقادم المشار إليه أعلاه، إذا كان ما يوجد به من رأس مال وفوائد يساوي أو يفوق مبلغ 200 درهم.

إذا تعذر التعرف على ذوي الحقوق أورد الأموال المودعة لسبب من الأسباب سقط بالتقادم حقهم في المطالبة بالمبالغ المقيدة بالجانب الدائن من حساب المودع.

يدفع نصف المبالغ التي لحقها التقادم إلى الخزينة العامة والنصف الآخر إلى الهيئات الاجتماعية الخيرية المعينة من طرف الإدارة.

إذا تعلق الأمر بمبالغ مدفوعة إلى حساب بموجب هبة أو وصية وكان الواهب أو الموصي قد اشترط أن لا يتصرف فيها المستفيد إلا بعد تاريخ معين، فإن مدة الخمس عشرة (15) سنة لا تسري إلا ابتداء من هذا التاريخ.

المادة 77

لا تسري آثار الحجوز لدى الأغيار أو الاعتراضات كيفما كانت طبيعتها التي تتم بين يدي صندوق التوفير الوطني سوى لمدة خمس سنوات تبتدئ من تاريخ تبليغ الإجراء إلى الصندوق.

49

يشطب على الحجوز لدى الأغيار أو التعرضات تلقائيا عند انقضاء هذه المدة إذا لم يقع تجديدها خلال المدة المذكورة.

وكل حجز لدى الغير أو تعرض أو تحويل أو حوالة أو تبليغ يرمي إلى وقف الأداء لا يمكن أن يترتب عنه أي أثر إذا وقع تبليغه بعد أن تكون المصلحة التي تدبر الحساب قد أذنت لمكتب البريد أو الوكالة المكلفة بالدفع في الاستجابة لطلب السحب المقدم إليهما.

المادة 78

يمنع على أي مؤسسة أو هيئة خاصة أن تحمل اسم «صندوق التوفير كإسم أساسي أو ثانوي أو بأية صفة كانت بدعوى أنها ذات طبيعة مشابهة أو لها تلك الطبيعة.

يمنع استعمال أية طريقة من شأنها أن تحدث التباسا مع صندوق التوفير الوطني مثل تزييف أو تقليد الدفاتر أو النشرات أو الملصقات أو غيرها.

ويتابع ويعاقب وفق النصوص المعمول بها مؤسسو أو مديرو أو أعضاء مجلس إدارة المؤسسات أو الهيئات الذين يخالفون أحكام هذه المادة.

المادة 79

يرخص لصندوق التوفير الوطني بإتلاف مخالصات رد المبالغ المودعة لديه وملفات ردها بعد الوفاة وملفات الحسابات الجارية المشار إليها في المادة 76 وسجلات القيد وطلبات الدفاتر والسجلات الخاصة بما يدفع إلى الصندوق وبما يرده من المبالغ المودعة لديه وذلك بعد مضي خمس عشرة سنة عليها. وتخفض هذه المدة إلى عشر سنوات بالنسبة للسجلات الأخرى وإلى خمس سنوات فيما يخص الدفاتر المسددة أرصدتها بالكامل أو التي وقع تعويضها.

المادة 80

لا تطبق على مؤسسة بريد المغرب، فيما يخص عملياتها المتعلقة بصندوق التوفير الوطني، أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.147 المؤرخ في 15 من محرم 1414 (6) يوليو (1993) المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها.

الباب الخامس

المخالفات والعقوبات الزجرية

الفصل الأول

المخالفات والعقوبات المتعلقة بقطاع المواصلات

المادة 81

-1- يعاقب بغرامة من 1.500 إلى 5.000 درهم ، كل من قام بعدم احتياط أو عن غير عمد :

بارتكاب فعل مادي من شأنه عرقلة خدمات المواصلات :

بتعييب أو إتلاف الخطوط الهوائية أو المدفونة أو أجهزة المواصلات أو كل منشأة مواصلاتية بأية طريقة كانت.

-2- يعاقب بغرامة من 3.000 إلى 10.000 درهم عن كل جهاز طرفي كل من صنع للسوق الداخلية أو استورد أو حاز لأجل البيع أو التوزيع مجانا أو بمقابل أو عرض للبيع أو باع الأجهزة أو المعدات الطرفية المشار إليها في المادتين 15 و 16 أعلاه أو ربطها بشبكة عامة للمواصلات دون الحصول على الموافقة المسبقة أو خرقا لها.

يعاقب بنفس الغرامة كل من قام بالإشهار لصالح بيع التجهيزات غير الحاصلة على الموافقة المسبقة.

3- يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 200.000 درهم كل من قدم أو أمر بتقديم خدمة ذات قيمة مضافة

خلافا لأحكام المادة الخامسة أعلاه أو خلافا لما ورد في التصريح المنصوص عليه في المادة المذكورة.

المادة 82

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

-1- كل من أنجز إرسالا راديويا واستخدم فيه عمدا رمز نداء من السلسلة الدولية مخصصا المحطة تابعة للدولة أو لمحطة تابعة للشبكة العامة للمواصلات أو المحطة خصوصية مرخص لها من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

2 كل من اختلس أو أمر باختلاس خطوط المواصلات أو استغل خطوط مواصلات مختلسة :

3- الأعوان التابعون لمتعهدي شبكات المواصلات أو لمقدمي خدمات المواصلات الذين يمتنعون عن

تقديم المعلومات أو الوثائق أو يعرقلون السير العادي للأبحاث المذكورة في المادة 24 أعلاه.

51
المادة 83

غيرت و تممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادي)782 :الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 200.000 درهم :

1- كل من أحدث أو أمر بإحداث شبكة مواصلات دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه أو استمر في استغلال شبكته خرقا لمقرر التوقيف أو سحب الترخيص :

2 كل من قدم أو أمر بتقديم خدمة مواصلات دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه أو استمر في تقديم الخدمة بعد صدور مقرر توقيف أو سحب الترخيص :

3 كل من أحدث الشبكات أو التجهيزات الراديو كهربائية المشار إليها في المادة 19 أعلاه مخالفا بذلك الشروط المحددة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

4- كل من استعمل ترددا راديويا بدون ترخيص من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

كل من أحدث أو أمر بإحداث أو استغل أو أمر باستغلال شبكة مستقلة للمواصلات بدون الإذن المنصوص عليه في المادة 14 أعلاه أو احتفظ بها خرقا لمقرر توقيف أو سحب الإذن، أو أحدث أو أمر بإحداث أو استغل أو أمر باستغلال الشبكة المستقلة للمواصلات تشوش على الشبكات الموجودة أو مرر أو أمر بتمرير وصلة عبر الملك العام دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه :

5 مكرر كل من صنع للسوق الداخلية أو استورد أو حاز لأجل التفويت بالمجان أو بمقابل أو أقام أو استعمل أو قام بالإشهار لصالح بيع المعدات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة 16 أعلاه :

6- كل من تسبب عمدا في تعطيل المواصلات بقطع الأسلاك أو الحبال أو بتخريب الأجهزة أو تعييبها بأية وسيلة أخرى :

7- كل من قطع عمدا بالمياه الإقليمية أو بالجرف القاري المحاذي لتراب المملكة المغربية حبلا بحريا أو سبب له أو حاول أن يسبب له إتلافا من شأنه التعطيل الكلي أو الجزئي للمواصلات.

المادة 84

تختص المحكمة التي تشمل دائرة نفوذها الترابي الامتداد البحري لمكان ارتكاب المخالفة بالنظر في إتلاف الحبال البحرية الذي يقوم به أحد أفراد طاقم سفينة مغربية أو أجنبية في المياه الإقليمية أو في الجرف القاري المحاذي لتراب المملكة.

52

يمكن معاينة المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمحاضر يحررها ضباط الشرطة القضائية أو أعوان القوة العمومية وكذا المستخدمون المحلفون المكلفون بهذه المهمة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

يمكن للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن تتخذ ضد الفاعل في الحين كل التدابير المؤقتة والمستعجلة الضرورية لإيقاف الأضرار الناتجة عن المخالفات لأحكام هذه المادة.

إذا عاقت أو عرقلت أشجار أو أشياء إرسال الإشارات على خط مواصلات موجودة من قبل، يتخذ رئيس المجلس الجماعي، بموجب قرار التدابير الضرورية لإزالة الحاجز الذي يحول دون إرسال إشارات المواصلات أو يمنع هذا الإرسال إذا كان بالإمكان تغيير موقعه.

يكون تغيير موقع هذا الحاجز على نفقة من أقامه إذا كان خط المواصلات موجودا قبل إقامة الحاجز وعلى نفقة مالك الخط في حالة العكس.

المادة 85

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 782

بالإضافة إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية، يمكن للأعوان المحلفين المكلفين بهذه المهمة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، أن يبحثوا في شأن المخالفات لأحكام المواد 81 و 82 و 83 أعلاه وأن يعاينوها بمحاضر. ترسل هذه المحاضر إلى وكيل الملك بمجرد الانتهاء من عمليات البحث.

يوثق بمضمون المحاضر التي ينجزها المستخدمون المذكورون في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى أن يثبت العكس.

يجوز لهم كذلك أن يدخلوا المحلات أو الأراضي أو وسائل النقل المخصصة للاستعمال المهني وأن يطلبوا الاطلاع على أية وثيقة مهنية وأخذ نسخة منها والحصول على معلومات ومبررات بعين المكان أو بعد استدعاء المعنيين بالأمر.

كما يجوز لهم، بناء على إذن من وكيل الملك القيام بحجز المعدات المستعملة في ارتكاب الفعل موضوع المخالفة.

ويجب أن يتضمن طلب الإذن السالف الذكر كل المعلومات التي من شأنها أن تبرر الحجز الذي يباشر تحت سلطة ومراقبة وكيل الملك الذي أذن به.

يتم فورا جرد المعدات المحجوزة ويرفق الجرد بالمحضر المحرر بعين المكان، ويسلم أصل كل من المحضر والجرد إلى وكيل الملك الذي أمر بالحجز، كما توضع المعدات المحجوزة رهن إشارته.

53

المادة 85 المكررة

أضيفت بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440- 25 يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 787

دون الإخلال بأحكام المادة 85 أعلاه ، يحق للوكالة إبرام مصالحة مع الأشخاص المرتكبين للمخالفات المنصوص عليها في المادتين 81 النقطتين 2 و 3 و 83 (النقاط 3 و 4 و 5) المشار إليهما أعلاه، وذلك قبل صدور الحكم النهائي.

تثبت هذه المصالحة كتابة وتهم المبالغ المستحقة برسم الحقوق الواجب أداؤها لتقديم خدمة ذات قيمة مضافة أو لإحداث شبكة مستقلة أو للموافقة على معدات المواصلات أو لاستعمال تردد راديو كهربائي.

تلزم المصالحة الأطراف بشكل لا رجعة فيه ولا تكون قابلة للطعن وتسقط المصالحة الدعوى العمومية.

المادة 86

في حالة الإدانة من أجل إحدى المخالفات لأحكام المواد 81 و 82 و 83 أعلاه يجوز للمحكمة، علاوة على ذلك، أن تأمر بمصادرة المعدات والتجهيزات المكونة لشبكة

المواصلات أو التي تسمح بتقديم خدمة المواصلات وذلك لفائدة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، أو أن تأمر بإتلافها بناء على طلب من نفس الوكالة وعلى نفقة المدان.

يجوز للمحكمة أن تحكم على المدان من أجل إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد 81 و 82 و 83 بالمنع من مزاولة كل نشاط له علاقة بقطاع المواصلات لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات.

تطبق الغرامة على كل مخالفة بعينها بقدر عدد المخالفات التي تمت معاينتها بمحضر واحد أو بعدة محاضر متتالية ضد نفس المخالف.

تطبق على المشاركين في المخالفات المذكورة أعلاه نفس العقوبات المطبقة على الفاعلين الأصليين.

في حالة العود، تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المواد 81 و 82 و 83 أعلاه.

يعتبر المخالف في حالة العود، إذا كان قد صدر عليه، خلال السنوات الخمس السابقة لارتكابه الفعل، حكم غير قابل للطعن من أجل إحدى المخالفات المعاقب عليها في المواد المذكورة.

54

الفصل الثاني

المخالفات والعقوبات الزجرية المتعلقة بقطاع البريد

المادة 87

كل مخالفة لنظام احتكار الدولة المنصوص عليه في المادة 48 من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة .من 5.000 إلى 10.000 درهم

في حالة العود، يعاقب المخالف بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

يعتبر المخالف في حالة العود إذا كان قد صدر عليه، خلال السنوات الخمس السابقة لارتكابه الفعل، حكم غير قابل للطعن بسبب خرقه لاحتكار الدولة فيما يخص خدمات البريد.

المادة 88

بالإضافة إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية، يمكن لأعوان الإدارة أو مؤسسة بريد المغرب

المحلفين المكلفين بهذه المهمة من لدن الإدارة أن يبحثوا في شأن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وأن يعاينوها بمحاضر، ويجب أن تتضمن المحاضر المذكورة جردا للرسائل والبعائث المحجوزة وكذا عناوين المرسل إليهم ويخطرون بذلك رئيس أقرب مكتب بريدي ويسلمونه المراسلات المحجوزة مع نسخة من المحضر.

المادة 89

يمكن للدرك الملكي وأعوان الشرطة القضائية الذين لهم صلاحية معاينة المخالفات في مجال نقل الأشخاص والبضائع، في حالة مخالفة لأحكام المادة 48 من هذا القانون القيام بالحجز والتفتيش لدى كل شخص يعتاد بحكم مهنته أو تجارته القيام بالنقل البري من مكان إلى آخر.

المادة 90

يتأكد أعوان الجمارك في مناطق الحدود وأعوان الشرطة القضائية المؤهلين لمعاينة مخالفات النقل عن طريق البحر أو الجو بمناسبة زيارة السفن أو الطائرات من أن الربان وأعضاء الطاقم لا يحملون رسائل أو بعائث تدخل في احتكار الدولة فيما يخص خدمات البريد.

في حالة معاينة المخالفة، يحرر هؤلاء الأعوان محضرا ويخطرون بذلك رئيس أقرب مكتب بريدي ويسلمونه المراسلات المحجوزة مع نسخة من المحضر.

55

المادة 91

يسأل الناقلون شخصيا عن أداء الغرامات والتعويضات المحكوم بها على مستخدميهم، على أن لهم حق الرجوع على هؤلاء المستخدمين أو على كل من تسبب في المخالفة لاسترداد المبالغ المؤداة.

الفصل الثالث

المخالفات والعقوبات الزجرية المشتركة

المادة 92

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من 5.000 إلى 100.000 درهم، كل شخص مرخص له باستغلال خدمة البريد السريع الدولي أو كل مستخدم لديه، قام في نطاق ممارسة مهامه، بفتح أو اختلاس أو تبديد مراسلة أو بإفشاء سر المراسلات أو ساعد على ذلك.

يعاقب بنفس العقوبة، كل شخص مرخص له بتقديم خدمة في قطاع المواصلات وكل عون من أعوان مستغلي شبكات المواصلات أو مقدمي خدمات المواصلات قام بأية وسيلة من الوسائل في نطاق ممارسة مهامه، وفي غير الحالات التي ينص عليها القانون بخرق سر المراسلات الصادرة أو الموجهة أو المتلقاة عن طريق المواصلات أو أمر بذلك أو ساعد عليه.

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من 5.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أي شخص غير الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرتين السابقتين من هذه المادة، ارتكب فعلا من الأفعال المعاقب عليها في هاتين الفقرتين.

علاوة على العقوبات المنصوص عليها في الفقرات الأولى والثانية والثالثة أعلاه، يعاقب الفاعل بالمنع من مزاولة كل نشاط أو مهنة تندرج في قطاع المواصلات أو في قطاع البريد أو تكون لها علاقة بهما لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات.

المادة 93

دون المساس بالعقوبات المطبقة في حالة العصيان فإن كل امتناع عن الامتثال لطلب التفتيش وكل هجوم أو مقاومة بعنف أو تهديد تجاه الأعوان الذين لهم صلاحية معاينة المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 درهم إلى 100.000 درهم

المادة 94

خلافا لمقتضيات الفصل 55 من القانون الجنائي لا يمكن الأمر بإيقاف التنفيذ في الغرامة.

56

الباب السادس

أحكام مشتركة

الفصل الأول

الذمة المالية

المادة 95

تنقل إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وإلى شركة اتصالات المغرب وإلى مؤسسة بريد المغرب عناصر الأصول المتوفرة لدى المكتب الوطني للبريد والمواصلات غير المنصوص عليها في المادتين 45 و 65 وكذا المبالغ الموجودة في حساباته لدى الأبناك ومركز الشيكات البريدية والخزينة العامة.

المادة 96

تكلف لجنة تحدد الإدارة تكوينها وطرق تعيين أعضائها، بتوزيع الموارد المذكورة في المادة 95 أعلاه على الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وشركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب.

المادة 97

تنقل بكامل ملكيتها إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وإلى شركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب العقارات والمنقولات التابعة لملك الدولة الخاص واللازمة لعملها.

وتوضع تحت تصرفها الأملاك العامة اللازمة لسيرها.

تحدد بنص تنظيمي إجراءات نقل الممتلكات المذكورة إلى المؤسسات المشار إليها أعلاه ووضعها تحت تصرفها.

المادة 98

لا يترتب عن نقل الملكية المذكورة أداء أي حق أو رسم.

تتكون حصة الدولة في رأس مال شركة اتصالات المغرب من الأملاك المنقولة لفائدة هذه الأخيرة بعد خصم ديون وتحملات المكتب الوطني للبريد والمواصلات في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

الفصل الثاني

المستخدمون

المادة 99

ينقل المستخدمون العاملون بالمكتب الوطني للبريد والمواصلات في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وإلى شركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب وذلك باعتبار العمل المعينون للقيام به مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 103 أدناه.

57

100 المادة

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية النظامية لمستخدمي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ومؤسسة بريد المغرب وشركة اتصالات المغرب المنقولين بحكم المادة 99 أعلاه أقل من الوضعية التي كانوا يتمتعون بها في تاريخ نقلهم.

المادة 101

تعد الخدمات التي أنجزها المستخدمون وهم بالمكتب الوطني للبريد والمواصلات كما لو أنجزت في الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفي شركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب.

المادة 102

على الرغم من الأحكام المخالفة، يظل المستخدمون الذين تم نقلهم إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وإلى شركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب منخرطين، فيما يخص نظام المعاشات في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها اشتراكاتهم في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 103

يلحق بالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات الموظفون المرسمون أو المتدربون المعينون في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ لدى الوزارة المكلفة بالبريد والمواصلات للعمل بالمصالح التي أسندت اختصاصاتها إلى الوكالة المذكورة باستثناء الموظفين الذين يعد الاحتفاظ بهم ضروريا لسير الوزارة.

ينقل إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات الأعوان المؤقتون الدائمون بالوزارة المكلفة بالبريد والمواصلات المعينون في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ للعمل بالمصالح التي أسندت اختصاصاتها إلى الوكالة المذكورة باستثناء الأعوان الذين يعد الاحتفاظ بهم ضروريا لسير الوزارة.

كما ينقل إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مستخدمو المكتب الوطني للبريد والمواصلات المعينون خصيصا للقيام بأعمال الموافقة على تجهيزات المواصلات ومراقبة المحطات الراديو كهربائية. ويتم إدماج الموظفين الرسميين والمتدربين والمؤقتين الذين سبق نقلهم أو إلحاقهم في أطر الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفق الشروط التي سيحددها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة المذكورة.

المادة 104

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية النظامية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات للموظفين المدمجين المشار إليهم في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة 103 أعلاه، أقل من الوضعية التي كانوا يتمتعون بها في تاريخ إدماجهم.

وتعد الخدمات التي أنجزها المستخدمون المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة 103 أعلاه في الإدارة أو المكتب الوطني للبريد والمواصلات قبل نقلهم إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات كما لو أنجزت في هذه الوكالة.

58

الفصل الثالث

أحكام مختلفة

المادة 105

غيرت وتممت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادي الأولى 1440 (25) يناير (2019)، ج ر عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440 (18) فبراير (2019) ص 782

لأجل اقتناء العقارات اللازمة للقيام بالأعمال التي تكتسي طابع المنفعة العامة تمارس الوكالة ومؤسسة بريد المغرب ومتعهدو الشبكات العامة للمواصلات، في إطار إنجاز مهام الخدمة الأساسية الموكولة إلى هؤلاء المتعهدين، بتفويض، حقوق السلطة العامة المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت في دائرة احترام أحكام النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 106

تحل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وشركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب محل المكتب الوطني للبريد والمواصلات في حقوقه والتزاماته الراجعة لجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والنقل وكذا جميع العقود والاتفاقيات الأخرى ولاسيما المالية منها المبرمة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ والمتعلقة بأعمال المواصلات فيما يخص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وشركة اتصالات المغرب وبخدمات البريد والخدمات المالية البريدية وكذا خدمات صندوق التوفير الوطني فيما يخص مؤسسة بريد المغرب.

المادة 107

تممت بموجب المادة الفريدة من القانون رقم 59.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.86 بتاريخ 29 من رجب 1432 :2 يوليو (2011)، ج ر عدد 5962 بتاريخ 19 من شعبان 1432 (21) يوليو (2011) ص 3487

يلحق المعهد الوطني للبريد والمواصلات بالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ويجوز لها أن تبرم اتفاقات مع شركة «اتصالات المغرب وغيرها من المتعهدين بشأن استعمال منشآت وتجهيزات المعهد. تحدد كيفيات إعادة تنظيم المعهد الوطني للبريد والمواصلات بنص تنظيمي مع مراعاة ما يلي وبالرغم من جميع الأحكام المنافية

(أ) يمكن للمعهد الوطني للبريد والمواصلات، وفق الشروط المنصوص عليها في نظامه الداخلي إحداث شهادات خاصة به ولا سيما في مجال التكوين المستمر، بعد استطلاع رأي مجلس التنسيق وموافقة مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

ب يسير المعهد الوطني للبريد والمواصلات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، مدير يساعده مديرون مساعدون وكاتب عام، يعينهم جميعا مدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي :

59

(ج) تحدد هياكل التعليم والبحث بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات وكذا تنظيمها بنص تنظيمي باقتراح من مجلس المؤسسة وبعد استطلاع رأي مجلس التنسيق وموافقة مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

المادة 108

إن المنقولات والعقارات التابعة لملك الدولة الخاص وكذا المملوكة للمكتب الوطني للبريد والمواصلات المخصصة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ للمشاريع أو الأعمال الاجتماعية الخاصة بمستخدمي المكتب الوطني للبريد والمواصلات ، تنقل قصد تخصيصها لنفس الأغراض إلى الوزارة المكلفة بالبريد والمواصلات، والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وإلى شركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب على أساس عدد المستخدمين المنقولين إلى المؤسسات المذكورة أو الملحقين بها أو المعينين للعمل بها تطبيقا لأحكام المادتين 99 و 103 من هذا القانون.

لا يترتب على عمليات النقل المشار إليها في الفقرة أعلاه قبض أي ضريبة أو رسم أو واجب أيا كان نوعه

تقوم بالعمليات المذكورة اللجنة المنصوص عليها في المادة 96 أعلاه بعد استشارة رؤساء الجمعيات الوارد بيانها في الفقرة الثانية من المادة 109 أدناه.

المادة 109

يباشر في آن واحد كل من حل جمعيات المشاريع الاجتماعية التابعة للمكتب الوطني للبريد والمواصلات والقائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وتأسيس جمعيات المشاريع الاجتماعية لموظفي وزارة البريد والمواصلات ومستخدمي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وشركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب.

استثناء من أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15) نوفمبر (1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، فإن المنقولات والعقارات المملوكة للجمعيات التي وقع حلها، توزع من طرف لجنة متساوية الأعضاء تتألف من ممثلي الإدارة والهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه من جهة ومن جمعيات المشاريع الاجتماعية المؤسسة داخل الإدارة وفي الهيئات المذكورة من جهة أخرى.

لا يترتب على عمليات النقل المشار إليها في الفقرة أعلاه قبض أي ضريبة أو رسم أو واجب أيا كان نوعه.

60

المادة 110

تبرم الدولة ممثلة من طرف الوزير المكلف بالبريد والمواصلات والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وشركة اتصالات المغرب ومؤسسة بريد المغرب فيما بينها ومع الجمعيات المحدثة تطبيقا للمادة 109 أعلاه اتفاقيات من أجل استعمال عادل للمشاريع الاجتماعية الخاصة بالمستخدمين المنخرطين في هذه الجمعيات قصد تمكين المستخدمين المذكورين من الاستمرار في الاستفادة من الخدمات المختلفة التي كانت تقدم إليهم في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 111

غيرت بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 2.02.663 الصادر في 2 رجب 1423 (10) سبتمبر (2002) بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي، ج.ر عدد 5038 بتاريخ 4 رجب 1423 (12) سبتمبر (2002) ص: (2615)

تنسخ الأحكام المتعلقة بالمواد المنظمة بمقتضى هذا القانون ولاسيما النصوص التالية كما تم تعديلها أو تتميمها :

- أحكام الظهير الشريف الصادر في 2 شعبان 1356 (8) أكتوبر (1937) في شأن المحافظة على خطوط ومحطات المواصلات ومراقبتها :

أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.8 المؤرخ في 6 ربيع الآخر 1404 (10) يناير (1984) المتعلق بإحداث المكتب الوطني للبريد والمواصلات :

أحكام القانون رقم 05.83 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق الادخار الوطني والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.87.118 بتاريخ 28 من رمضان 1412 (2) أبريل 1992

المادة الخامسة من القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25) يناير (2019) ج. و عدد 6753 بتاريخ 12 من جمادى الآخرة 1440
18) فبراير (2019) ص 787

تنسخ أحكام الظهير الشريف الصادر بتاريخ 21 من شوال 1333 فاتح شتنبر (1915) بإنشاء الأسلاك التلغرافية والتليفونية.

61

.....
.....

.....
.....

مرسوم بتطبيق القانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة

مرسوم رقم 2.10.416 صادر في 16 من ذي القعدة 1431 (25) أكتوبر 2010) بتطبيق القانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 07.08 القاضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.09 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11) فبراير (2010) ولا سيما المادة 10 منه؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 7 ذي القعدة 1431 (16) أكتوبر 2010)

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من البند 2 من المادة 10 من القانون رقم 07.08 المشار إليه أعلاه، يتم تحويل الحسابات الجارية والشيكات البريدية التي يملكها الزبناء من الخواص بإقفال الحسابات المذكورة لدى شركة المساهمة بريد المغرب ش.م" وفتح حسابات تحت الطلب في شركة المساهمة «البريد بنك ش.م».

لهذا الغرض، سيتم إعداد قائمة تتضمن جردا لمجموع الحسابات المعتزم تحويلها مع بيان مراجع الحسابات المذكورة وهوية أصحابها، وعند الاقتضاء، هوية وكلائهم أو ذوي حقوقهم وكذا الموجودات المقيدة في هذه الحسابات.

تجرى بكيفية متزامنة عمليات إقفال الحسابات الجارية والشبكات البريدية من قبل "بريد المغرب ش.م" وعمليات فتحها من قبل البريد بنك ش.م".

تنقل الأموال المودعة من قبل الزبناء من الخواص لدى بريد المغرب ش.م" والتي تمثل أرصدة الحسابات الجارية والشبكات البريدية المعتزم تحويلها إلى الدفاتر المفتوحة عند "البريد بنك ش.م" وستمثل أرصدة للحسابات تحت الطلب المفتوحة لدى هذا الأخير باسم كل واحد من زبنائه.

المادة الثانية

يجري تحويل الحسابات الجارية والشيكات البريدية الخاصة بالزبناء من الخواص في تاريخ بدء سريان مفعول عملية نقل الأنشطة المالية المنصوص عليها في البند 1 من المادة 10 من القانون رقم 07.08 المشار إليه أعلاه.

---

1 - الجريدة الرسمية عدد 5888 بتاريخ 26 ذو القعدة 1431 (4) نوفمبر 2010)، ص 4923

المادة الثالثة

يخبر بريد المغرب ش.م" زبناءه من الخواص بتحويل حساباتهم الجارية وشيكاتهم البريدية، وفق الكيفيات التي يحددها.

المادة الرابعة

تدخل أحكام هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة الخامسة

يسند إلى وزير الاقتصاد والمالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ذي القعدة 1431 (25) أكتوبر (2010).

الإمضاء عباس الفاسي.

وقعه بالعطف

وزير الاقتصاد والمالية

الإمضاء صلاح الدين المزوار.

.....

.....

مرسوم بتطبيق أحكام القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات فيما يخص مؤسسة بريد المغرب

-1-

1418 مرسوم رقم 2.97.814 صادر في 27 من شوال (25) فبراير (1998) بتطبيق أحكام القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات فيما يخص مؤسسة بريد المغرب. 1

الوزير الأول،

بناء على الدستور خصوصا الفصل 63 منه؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7) أغسطس (1997) ولاسيما الباب الرابع منه؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.77.185 بتاريخ 5 شوال 1397 (19) سبتمبر (1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق برئاسة مجالس إدارة المؤسسات العامة الوطنية والجهوية

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 13 من جمادى الآخرة 1418)1997(16) أكتوبر(

رسم ما يلي:

المادة 1

تمارس السلطة الحكومية المكلفة بالمواصلات الوصاية على المؤسسة العامة المسماة بريد المغرب».

ويكون مقر المؤسسة بالرباط.

وتشتمل على مصالح مركزية ومصالح خارجية.

المادة 2

يرأس مجلس إدارة مؤسسة بريد المغرب الوزير الأول أو السلطة الحكومية المفوض إليها من لدنه لهذا الغرض.

ويضم بالإضافة إلى الرئيس الأعضاء التالي بيانهم:

الوزير المكلف بالداخلية

الوزير المكلف بالمالية

1 - الجريدة الرسمية عدد 4564 بتاريخ 28 شوال 1418 (26) فبراير (1998)، ص 707

-2-

الوزير المكلف بالتجهيز؛

الوزير المكلف بالاتصال؛

الوزير المكلف بتنشيط الاقتصاد؛

الوزير المكلف بالمواصلات

الوزير المكلف بالنقل

السلطة الحكومية المكلفة بالدفاع الوطني؛

السلطة الحكومية المكلفة بالسكان

والي بنك المغرب؛

المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير؛

الرئيس المدير العام للبنك الشعبي المركزي.

إذا تغيب أعضاء مجلس الإدارة أو حال مانع دون حضورهم ناب عنهم إطار من أطر وزارتهم أو مؤسستهم من درجة مدير على الأقل.

ويحضر مدير مؤسسة بريد المغرب بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة ويقوم

فيها بدور المقرر.

ويمكن أن يدعو الرئيس كل شخص من ذوي الأهلية لحضور مجلس إدارة المؤسسة بصفة استشارية.

المادة 3

يتمتع مجلس الإدارة، وفقا لأحكام المادة 56 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96 بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة مؤسسة بريد المغرب كما هو منصوص عليها في المادة المذكورة ويوافق، بالإضافة إلى ذلك على الاتفاقيات المنصوص عليها في المواد 49 (الفقرة (2) و 51 و 69 و 72 من القانون المشار إليه أعلاه.

المادة 4

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الظروف إلى ذلك ومرتين على الأقل في السنة:

قبل 31 ماي، لحصر القوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة؛

قبل 31 أكتوبر، لحصر ميزانية مؤسسة بريد المغرب والبرنامج التقديري لعمليات السنة المحاسبية التالية.

وفقا لأحكام المادة 57 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96 لا تصح مداولات مجلس الإدارة إلا إذا كان حاضرا أو ممثلا فيها ثلثا أعضائها على الأقل. وتتخذ قراراته بأغلبية الأصوات، فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

-3-

المادة 5

يتمتع مدير مؤسسة بريد المغرب بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير المؤسسة وفقا لأحكام المادة 59 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96 ويعهد إليه لهذا الغرض بالمهام التالية:

- أن ينفذ قرارات مجلس الإدارة وإن اقتضى الحال قرارات لجنة التسيير المنصوص عليها في المادة 58 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96؛

- أن يباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بغرض مؤسسة بريد

المغرب في دائرة التقيد بقرارات مجلس الإدارة ولجنة التسيير إن اقتضى الحال؛

أن يمثل المؤسسة إزاء الدولة والإدارات العامة والغير ويعمل باسمها؛

- أن يمثل مؤسسة بريد المغرب لدى المحاكم. ويجوز له أن يقيم كل دعوى قضائية ترمي إلى حماية مصالح المؤسسة على أن يخبر بذلك في الحال رئيس مجلس الإدارة؛

- أن يوظف ويعين المستخدمين في إطار الأحكام الواردة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وباعتباره أمرا بالصرف، يلتزم بالنفقات بناء على تصرف أو عقد أو صفقة ويعمل على مسك محاسبة النفقات المدفوعة ويصفي ويثبت نفقات مؤسسة بريد المغرب ومواردها، ويسلم إلى العون المحاسب الأوامر بالأداء وسندات الموارد المطابقة.

ويقوم بالتحضير التقني لاجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التسيير إن اقتضى الحال وبأعمال سكرتاريتهما.

وللمدير أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه واختصاصاته إلى المكلفين بمناصب قيادية في الوكالة.

المادة 6

يحدد مدير مؤسسة بريد المغرب بتفويض من مجلس الإدارة الأجور عن الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة ولا تدخل في نطاق احتكار الدولة، على أن يرفع بيانا بذلك إلى المجلس المذكور في أقرب اجتماع له.

4-

المادة 7

تطبيقا لأحكام المادة 49 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96، يحدد الوزير المكلف بالمالية بقرار يتخذه بعد موافقة الوزير المكلف بالمواصلات قائمة الخدمات التي تقوم بها مؤسسة بريد المغرب لفائدة الخزينة العامة لأجل القيام بمهامها.

المادة 8

تطبيقا لأحكام المادة 50 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96، يعهد إلى الوزير المكلف بالمواصلات بالمهام التالية:

أن يحدد بقرار الشروط التي تعرض بها على المنافسة خدمات جمع ونقل وتوزيع المواد والبضائع في شكل البريد السريع الدولي؛

أن يحدد بنفس القرار الواجبات المفروضة على من يطلبون الإذن في استغلال الخدمات المذكورة؛

- أن يسلم الإذن المذكور ويحدد تعاريف الأتاوى المستحقة في مقابل ذلك.

المادة 9

تطبيقا لأحكام المادة 60 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96 ، لا تكون مقررات مدير مؤسسة بريد المغرب المتعلقة بما يلي قابلة للتنفيذ إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالمواصلات

إقامة أو إنهاء علاقة دولية بريدية

إغلاق مؤسسة بريدية في التراب الوطني

- إصدار طوابع بريدية.

المادة 10

تطبيقا لأحكام المادة 70 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96، تحدد بقرار يصدره الوزير المكلف بالمالية بعد موافقة الوزير المكلف بالمواصلات الكيفيات والشروط المتعلقة بفتح ومكافأة حسابات الودائع المؤهلة مؤسسة بريد المغرب لفتحها فيما يخص عملياتها المتعلقة بصندوق التوفير الوطني.

المادة 11

وفقا لأحكام المادة 71 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 24.96 ، تحدد قائمة المعاشات المدنية والعسكرية التي يجوز لصندوق التوفير أن يمنح منها تسبيقات وفق الشروط المنصوص

-5-
عليها في المادة المذكورة بقرار يصدره الوزير المكلف بالمالية وتحدد فيه كذلك الإجراءات التي تمنح وفقها التسبيقات المذكورة.

المادة 12

تخضع لموافقة الوزير المكلف بالمالية الاتفاقيات التي تبرمها مؤسسة بريد المغرب مع هيئات التأمين الخاضعة للقانون العام أو الخاص تطبيقا للمادة 72 من القانون المشار إليه أعلاه 24.96 رقم

المادة 13

تنسخ أحكام:

- القرار الصادر في 11 من ربيع الآخر 1340 (12) ديسمبر 1921) المتعلق بتوزيع الطرود البريدية التي تزن أكثر من 300 غرام

القرار الصادر في 6 ربيع الآخر 1347 (22) سبتمبر (1928) بإحداث خدمة تسليم الطرود البريدية بالموطن وبتحديد رسم توزيعها؛

- القرار الصادر في 12 من ربيع الأول 1350 (28) يوليو 1931) المتعلق بالبريد الجوي الناقص تخليصه؛

القرار الصادر في 26 من جمادى الآخرة 1365 (28) ماي (1946) بإعادة تنظيم نظام التخليص العسكري؛

العسكري؛ القرار الصادر في 10 شعبان 1371 (5) ماي (1952) بإعادة تنظيم نظام التخليص

المرسوم رقم 2.61.374 الصادر في 17 من صفر 1381 (31) يوليو (1961) بشأن الإرجاع الاجمالي لصوائر الأداء البريدي المقبوضة عن أشياء المراسلات الموجهة من طرف مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

المرسوم رقم 2.73.235 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1393 (25) ماي (1973) يتعلق بالارجاع الاجمالي لصوائر الارسال البريدي للأوامر القضائية في المخالفات الضبطية الصادرة عن محاكم السدد وملحقاتها وكذا الاستدعاءات في نطاق الاجراءات المتبعة لدى المحاكم الاجتماعية

المرسوم رقم 2.84.20 الصادر في 7 ربيع الآخر 1404 (11) يناير (1984) يتعلق بكيفية تطبيق الظهير الشريف رقم 1.84.8 الصادر في 6 ربيع الآخر 1404 (10) يناير (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

-6-

والمرسوم رقم 2.88.756 الصادر في 10 ذي القعدة 1412 (13) ماي (1992) بتحديد

إجراءات تطبيق القانون رقم 5.83 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق الادخار الوطني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.87.118 بتاريخ 28 من رمضان 1412)1992(2) أبريل(

المادة 14

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير المالية والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية ووزير المواصلات كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 27 من شوال 1418 (25) فبراير (1998).

وقعه بالعطف

الإمضاء: عبد اللطيف الفيلالي.

وزير المالية والتجارة والصناعة

والصناعة التقليدية

الإمضاء: ادريس جطو.

وزير المواصلات

الإمضاء: عبد السلام أحيزون.

-7-

.....

.....

ظهير شريف رقم 1-20-100 صادر في 16 من جمادى الأولى 31) 1442 ديسمبر (2020 بتنفيذ القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

الحمد لله وحده ،
الطابع الشريف - بداخله:
)محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه(
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا:
بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و 50منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي: ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية ، عقب ظهيرنا الشريف هذا ، القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، كما وافق عليه

مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بفاس في 16 من جمادى الأولى 31) 1442 ديسمبر.(2020

وقعه بالعطف:
رئيس الحكومة ،
الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 43-20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

قسم تمهيدي
أحكام عامة
المادة الأولى

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، وعلى وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات وكذا على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات الثقة والقواعد الواجب التقيد بها من لدن هؤلاء ومن لدن أصحاب الشهادات الإلكترونية.
ويحدد كذلك اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية المعينة بنص تنظيمي والمشار إليها في هذا القانون" بالسلطة الوطنية."

المادة2

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي:
-المعاملات الإلكترونية : كل تبادل أو مراسلة أو عقد أو وثيقة ، أو أي معاملة أخرى تبرم أو تنفذ بطريقة إلكترونية بشكل كلي أو جزئي ؛
-الطريقة الإلكترونية : كل وسيلة ترتبط بتقنية ذات قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لاسلكية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو أي قدرات أخرى مماثلة ؛
-التعريف الإلكتروني : سلسلة من العمليات تتجلى في استخدام معطيات تعريف شخصية في شكل إلكتروني تدل ، بما لا يدع مجالا للشك ، على شخص ذاتي أو اعتباري دون غيره ، أو على شخص ذاتي يمثل شخصا اعتباريا ؛
-التيقن : سلسلة من العمليات الإلكترونية تسمح بتأكيد التعريف الإلكتروني لشخص ذاتي أو اعتباري ، أو أصل المعطيات في شكل إلكتروني وتماميتها ؛
-الطرف المستعمل : كل شخص ذاتي أو اعتباري يثق في خدمة من خدمات الثقة ؛
-صاحب التوقيع : كل شخص ذاتي ينشئ توقيعا إلكترونيا ؛
-التوقيع الإلكتروني البسيط : توقيع يتجلى في استعمال طريقة ذات موثوقية للتعريف الإلكتروني تضمن ارتباط التوقيع بالوثيقة المتعلقة به ، ويعبر عن رضى صاحب التوقيع ؛

-معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني : معطيات فريدة تستعمل من لدن صاحب التوقيع من أجل إنشاء توقيع إلكتروني ؛
-شهادة التوقيع الإلكتروني : شهادة إلكترونية تربط معطيات إثبات صحة التوقيع الإلكتروني بشخص ذاتي ، والتي تؤكد على الأقل اسم الشخص المذكور ، أو اسمه المستعار عند الاقتضاء ؛
-آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني : كل معدات أو برمجيات ، أو هما معا ، تتضمن العناصر المميزة الخاصة بصاحب التوقيع والمعدة لتوظيف معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني والمستخدمة في إنشائه ؛
-الخاتم الإلكتروني البسيط : معطيات في شكل إلكتروني تم إنشاؤها من قبل شخص اعتباري تكون مرفقة بمعطيات أخرى في شكل إلكتروني أو مرتبطة بها منطقيا ، من أجل ضمان أصل هذه الأخيرة وتماميتها ؛
-معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني : معطيات فريدة تستعمل من طرف منشئ الخاتم الإلكتروني من أجل إنشاء خاتم إلكتروني ؛
-شهادة الخاتم الإلكتروني : شهادة إلكترونية تربط معطيات إثبات صحة خاتم إلكتروني بشخص اعتباري وتؤكد تسميته ؛
-آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني : كل المعدات أو البرمجيات ، أو هما معا ، التي تتضمن العناصر المميزة الخاصة بمنشئ الخاتم والمعدة لتوظيف معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني والمستخدمة في إنشائه ؛
-مقدم خدمات ثقة : كل شخص اعتباري يقدم خدمة أو أكثر من خدمات الثقة ويمكن أن يكون معتمدا أو غير معتمد ؛
-إثبات الصحة : سلسلة من عمليات التحقق أو التأكد من صحة توقيع إلكتروني أو خاتم إلكتروني..

المادة3

تتمثل خدمات الثقة في ما يلي:
-إنشاء التوقيعات الإلكترونية ، أو الأختام الإلكترونية ، أو الختم الزمني الإلكتروني ، أو خدمات الإرسال الإلكتروني المضمون ؛
-إنشاء الشهادات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية ، أو بالأختام الإلكترونية ، أو بالختم الزمني الإلكتروني أو بالتيقن من مواقع الأنترنت ؛
-إثبات صحة التوقيعات الإلكترونية أو الأختام الإلكترونية ؛
-حفظ التوقيعات الإلكترونية أو الأختام الإلكترونية أو الشهادات المتعلقة بهاتين الخدمتين.

القسم الأول
النظام المطبق على خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية
وعلى وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات
الباب الأول
خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ومقدمو
خدمات الثقة والتزامات صاحب الشهادة الإلكترونية
الفرع الأول
خدمات الثقة
القسم الفرعي الأول
التوقيع الإلكتروني
المادة4

يكون التوقيع الإلكتروني إما بسيطا أو متقدما أو مؤهلا.

المادة5

التوقيع الإلكتروني المتقدم هو توقيع إلكتروني بسيط ، كما تم تعريفه في المادة 2 أعلاه ، يستوفي الشروط التالية:
-أن يكون خاصا بصاحب التوقيع ؛
-أن يسمح بتحديد هوية الموقع ؛
-أن يتم إنشاؤه بواسطة معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي يمكن أن يستعملها صاحب التوقيع تحت مراقبته بصفة حصرية ، وبدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية ؛
-أن يرتكز على شهادة إلكترونية أو بكل وسيلة تعتبر معادلة لها تحدد بنص تنظيمي ؛
-وأن يكون مرتبطا بالمعطيات المتعلقة بهذا التوقيع بكيفية تمكن من كشف كل تغيير لاحق يطرأ عليها..

المادة6

التوقيع الإلكتروني المؤهل هو توقيع إلكتروني متقدم يجب إنتاجه بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة المنصوص عليها في المادة 8 بعده، والذي يستند إلى شهادة مؤهلة للتوقيع الإلكتروني كما هو منصوص عليها في المادة 9 أدناه..

المادة7

لا يمكن رفض الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني البسيط أو المتقدم كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا التوقيع في شكل إلكتروني، أو لأنه لا يفي بمتطلبات التوقيع الإلكتروني المؤهل المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه.

المادة8

آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة هي آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المثبتة بشهادة للمطابقة مسلمة من لدن السلطة الوطنية .ويجب أن تستجيب هذه الآلية للمتطلبات التالية:

-أن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، عدم إمكانية التوصل إلى معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني عن طريق الاستنباط ، وإمكانية حماية التوقيع الإلكتروني من أي تزوير ، بكيفية موثوق بها وبواسطة الوسائل التقنية المتاحة ؛

-أن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ويمكن حمايتها من قبل صاحب التوقيع بكيفية مقبولة من أي استعمال من لدن الغير ؛

-ألا تؤدي إلى أي تلف لمحتوى الوثيقة الإلكترونية المراد توقيعها أو تغييره ، وألا تشكل عائقا يحول دون أن يكون لصاحب التوقيع إلمام تام بمحتوى الوثيقة قبل توقيعها.

علاوة على ذلك، لا يمكن أن يعهد بتوليد معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهل أو تدبيرها لحساب صاحب التوقيع إلا لمقدم خدمات ثقة معتمد وفقا لأحكام المادة 33 من هذا القانون.

تقوم السلطة الوطنية بنشر لائحة آليات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة على موقع الأنترنت الخاص بها.

المادة9

تسلم شهادة التوقيع الإلكتروني المؤهلة من قبل مقدم خدمات ثقة معتمد، وتتضمن معطيات ومعلومات تحدد بنص تنظيمي.

المادة10

تؤكد عملية إثبات صحة توقيع إلكتروني مؤهل صحة هذا التوقيع ، شريطة:

-أن تكون الشهادة التي استند إليها التوقيع ، أثناء التوقيع ، شهادة مؤهلة للتوقيع الإلكتروني وفقا لأحكام المادة 9 أعلاه ؛

-أن تكون الشهادة المؤهلة مسلمة من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد وصالحة أثناء التوقيع ؛

-أن تكون معطيات إثبات صحة التوقيع مطابقة للمعطيات التي تم إرسالها إلى الطرف المستعمل ؛

-أن تقدم بشكل صحيح للطرف المستعمل المجموعة الفريدة للمعطيات التي تدل على صاحب التوقيع في الشهادة ؛

-أن يتم ، في حالة استعمال اسم مستعار أثناء التوقيع ، إخبار الطرف المستعمل بذلك بشكل واضح ؛
-أن يتم إنشاء التوقيع الإلكتروني بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني مؤهلة وأن يتم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون عند التوقيع ؛
-ألا يشوب تمامية المعطيات الموقعة أي اختلال.
علاوة على ذلك ، يجب أن يقدم النظام المستعمل لإثبات صحة التوقيع الإلكتروني المؤهل إلى الطرف المستعمل النتيجة الصحيحة لسلسلة عمليات إثبات الصحة ، وأن يسمح له برصد أي مشكل وجيه يتعلق بسلامة سلسلة العمليات المذكورة.

المادة11

لا يمكن تقديم خدمة مؤهلة لإثبات صحة التوقيعات الإلكترونية المؤهلة إلا من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد:
-يقدم خدمة إثبات الصحة وفقا لأحكام المادة 10 أعلاه ؛
-ويسمح للطرف المستعمل بتلقي نتيجة مجموع عمليات إثبات الصحة بطريقة آلية وذات موثوقية وفعالة ، وتحمل التوقيع الإلكتروني المتقدم لمقدم الخدمات المذكور أو خاتمه الإلكتروني المتقدم.

المادة12

لا يمكن تقديم خدمة حفظ مؤهلة للتوقيعات الإلكترونية المؤهلة، إلا من قبل مقدم خدمات ثقة معتمد، يستعمل مساطر وتكنولوجيات تسمح بتمديد موثوقية التوقيع الإلكتروني المؤهل إلى ما بعد الصلاحية التكنولوجية.

القسم الفرعي الثاني
الخاتم الإلكتروني
المادة13

يكون الخاتم الإلكتروني إما بسيطا أو متقدما أو مؤهلا.

المادة14

الخاتم الإلكتروني المتقدم هو خاتم إلكتروني بسيط ، كما تم تعريفه في المادة 2 من هذا القانون ، يستوفي الشروط التالية:
-أن يكون خاصا بمنشئ الخاتم بما لا يدع مجالا للشك ؛
-أن يسمح بتحديد هوية منشئ الخاتم ؛
-أن يتم إنشاؤه بواسطة معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني التي يمكن أن يستعملها منشئ الخاتم

تحت مراقبته وبدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية ؛
-أن يرتكز على شهادة إلكترونية أو بكل وسيلة تعتبر معادلة لها تحدد بنص تنظيمي ؛
-وأن يكون مرتبطا بالمعطيات المتعلقة بهذا الخاتم بكيفية تمكن من كشف كل تغيير لاحق يطرأ عليها.

المادة15

الخاتم الإلكتروني المؤهل هو خاتم إلكتروني متقدم يجب إنتاجه بواسطة آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة والمنصوص عليها في المادة 17 بعده ، والذي يستند إلى شهادة خاتم إلكتروني مؤهلة كما هو منصوص عليها في المادة 18 أدناه.
يتمتع الخاتم الإلكتروني المؤهل بقرينة تمامية المعطيات التي يرتبط بها وبدقة مصدر هذه المعطيات.

المادة16

لا يمكن رفض الأثر القانوني للخاتم الإلكتروني البسيط أو المتقدم كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا الخاتم في شكل إلكتروني أو لأنه لا يفي بمتطلبات الخاتم الإلكتروني المؤهل المنصوص عليه في المادة 15 أعلاه.

المادة17

آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة هي آلية إنشاء خاتم إلكتروني مثبتة بشهادة للمطابقة مسلمة من لدن السلطة الوطنية .ويجب أن تستجيب هذه الآلية للمتطلبات التالية:
-أن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، عدم إمكانية التوصل إلى معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني عن طريق الاستنباط ، وإمكانية حماية الخاتم الإلكتروني من أي تزوير ، بكيفية موثوق بها وبواسطة الوسائل التقنية المتاحة ؛
-وأن تضمن بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، أن معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ويمكن حمايتها من قبل منشئ الخاتم بكيفية مقبولة من أي استعمال من لدن الغير ؛
-وألا تؤدي إلى أي تلف لمحتوى الوثيقة المراد ختمها أو تغييره وألا تشكل عائقا يحول دون أن يكون لمنشئ الخاتم إلمام تام بمحتوى الوثيقة قبل ختمها.
علاوة على ذلك ، لا يمكن أن يعهد بتوليد معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهل أو تدبيرها لحساب منشئ الخاتم إلا لمقدم خدمات ثقة معتمد وفقا لأحكام المادة 33 من هذا القانون.
تقوم السلطة الوطنية بنشر لائحة آليات إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة على موقع الأنترنت الخاص بها.

المادة18

تسلم شهادة الخاتم الإلكتروني المؤهلة من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد، وتتضمن معطيات ومعلومات تحدد بنص تنظيمي.

المادة19

تؤكد عملية إثبات صحة خاتم إلكتروني مؤهل صحة هذا الخاتم ، شريطة:
-أن تكون الشهادة التي استند إليها الخاتم ، أثناء إنشاء الخاتم ، شهادة مؤهلة للخاتم الإلكتروني وفقا لأحكام المادة 18 أعلاه ؛
-أن تكون الشهادة المؤهلة مسلمة من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد وصالحة أثناء إنشاء الخاتم ؛
-أن تكون معطيات إثبات صحة الخاتم الإلكتروني مطابقة للمعطيات التي تم إرسالها إلى الطرف المستعمل ؛
-أن تقدم بشكل صحيح للطرف المستعمل المجموعة الفريدة للمعطيات التي تدل على منشئ الخاتم في الشهادة ؛
-أن يتم إنشاء الخاتم الإلكتروني بواسطة آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة ، وأن يتم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 14 من هذا القانون عند إنشاء الخاتم ؛
-ألا يشوب تمامية المعطيات المختومة أي اختلال.
علاوة على ذلك ، يجب أن يقدم النظام المستعمل لإثبات صحة الخاتم الإلكتروني المؤهل إلى الطرف المستعمل النتيجة الصحيحة لسلسلة عمليات إثبات الصحة ، وأن يسمح له برصد أي مشكل وجيه يتعلق بسلامة سلسلة العمليات المذكورة.

المادة20

لا يمكن تقديم خدمة مؤهلة لإثبات صحة الخواتم الإلكترونية المؤهلة إلا من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد:
-يقدم خدمة إثبات الصحة وفقا لأحكام المادة 19 أعلاه ؛
-يسمح للطرف المستعمل بتلقي نتيجة مجموع عمليات إثبات الصحة ، بطريقة آلية وذات موثوقية وفعالة ، وتحمل التوقيع الإلكتروني المتقدم لمقدم الخدمات المذكور أو خاتمه الإلكتروني المتقدم.

المادة21

لا يمكن تقديم خدمة حفظ مؤهلة للأختام الإلكترونية المؤهلة، إلا من قبل مقدم خدمات ثقة معتمد، يستعمل مساطر وتكنولوجيات تسمح بتمديد موثوقية الأختام الإلكترونية المؤهلة إلى ما بعد الصلاحية التكنولوجية.

القسم الفرعي الثالث
الختم الزمني الإلكتروني
المادة22

يكون الختم الزمني الإلكتروني إما بسيطا أو مؤهلا.

المادة23

يتجلى الختم الزمني الإلكتروني البسيط في معطيات على شكل إلكتروني تربط معطيات أخرى على شكل إلكتروني بلحظة زمنية معينة وتشكل حجة على كون هذه المعطيات كانت موجودة في تلك اللحظة بالذات.

المادة24

الختم الزمني الإلكتروني المؤهل هو ختم زمني إلكتروني بسيط ، يستوفي الشروط التالية:
-أن يربط التاريخ والساعة بالمعطيات بكيفية تسمح باستبعاد إمكانية حدوث أي تغيير في المعطيات غير قابل للكشف عنه ؛
-أن يستند إلى ساعة مضبوطة مرتبطة بالتوقيت العالمي المنسق ؛
-وأن يكون موقعا بواسطة توقيع إلكتروني متقدم أو مختوما بواسطة خاتم إلكتروني متقدم من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد.
يتمتع الختم الزمني الإلكتروني المؤهل بقرينة دقة التاريخ والساعة الذي يشير إليهما ، وكذا بتمامية المعطيات المرتبطة بهذا التاريخ وبهذه الساعة.

المادة25

لا يمكن رفض الأثر القانوني للختم الزمني الإلكتروني البسيط كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا الختم الزمني في شكل إلكتروني أو لأنه لا يفي بمتطلبات الختم الزمني الإلكتروني المؤهل المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه.

القسم الفرعي الرابع
خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون
المادة26

تكون خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون إما بسيطة أو مؤهلة.

المادة27

تسمح خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون البسيطة بإرسال المعطيات بطريقة إلكترونية، وتقدم الحجج المتعلقة بمعالجة المعطيات المرسلة بما فيها حجة إرسالها وتلقيها، وتحمي المعطيات المرسلة من أخطار الضياع أو السرقة أو التلف أو كل تغيير غير مأذون به.

المادة28

خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة هي خدمة إرسال إلكتروني مضمون بسيطة ، تستوفي الشروط التالية:

-أن تقدم من لدن واحد أو أكثر من مقدمي خدمات ثقة معتمدين ؛

-أن تضمن تحديد هوية المرسل بدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية ؛

-أن تضمن تحديد هوية المرسل إليه قبل تسليم المعطيات ؛

-أن تضمن سلامة إرسال المعطيات والتوصل بها بواسطة توقيع إلكتروني متقدم أو خاتم إلكتروني متقدم ، بكيفية تسمح باستبعاد إمكانية حدوث أي تغيير في المعطيات غير قابل للكشف عنه ؛

-أن تسمح بإشعار المرسل والمرسل إليه ، بشكل واضح ، بكل تغيير للمعطيات يكون ضروريا لإرسالها أو التوصل بها ؛

-أن تشير بواسطة ختم زمني إلكتروني مؤهل إلى تاريخ الإرسال والتوصل وساعتهما ، وإلى كل تغيير في المعطيات.

تتمتع المعطيات المرسلة والمتوصل بها بواسطة خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة بقرينة تماميتها ، وإرسالها من لدن مرسل محدد الهوية والتوصل بها من طرف مرسل إليه محدد الهوية ، ودقة تاريخ وساعة الإرسال والتوصل المشار إليهما في الخدمة المذكورة.

المادة29

لا يمكن رفض الأثر القانوني للمعطيات المرسلة والمتوصل بها بواسطة خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون البسيطة كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذه الخدمة في شكل إلكتروني، أو لأنها لا تفي بمتطلبات خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة المنصوص عليها في المادة 28 أعلاه.

القسم الفرعي الخامس

التيقن من موقع الأنترنت

المادة30

يتم التيقن من موقع الأنترنت من خلال شهادة مؤهلة للتيقن من الموقع المذكور.
وتسمح الشهادة الإلكترونية المذكورة بالتحقق من صدقية موقع الأنترنت ، وربطه بالشخص الذاتي أو الاعتباري المسلمة إليه الشهادة .ولا يمكن تسليمها إلا من لدن مقدم خدمات ثقة معتمد.

المادة31

تتضمن الشهادة المؤهلة للتيقن من موقع الأنترنت أصناف المعطيات المتعلقة:
-بمقدم خدمات الثقة المعتمد الذي سلم الشهادة المؤهلة ؛
-بالشخص الذاتي أو الاعتباري المسلمة إليه الشهادة ، واسم أو أسماء المجال المستغل من لدن الشخص المذكور ؛
-برمز تعريف الشهادة المؤهلة وصلاحيتها.
تحدد بنص تنظيمي قائمة أصناف المعطيات المذكورة.

الفرع الثاني
مقدمو خدمات الثقة
المادة32

لا يمكن تقديم خدمة ثقة مؤهلة، وإصدار شهادات إلكترونية مؤهلة وتسليمها وتدبير العمليات المتعلقة بها، إلا من لدن مقدمي خدمات ثقة معتمدين وفق الشروط المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة33

من أجل الحصول على الاعتماد ، يجب على مقدم خدمات الثقة:
أولا - أن يستوفي الشروط التالية:
أ (أن يكون مؤسسا في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي ؛
ب (أن يستعمل نظما ومعدات وبرمجيات موثوقا بها ، ويضمن سلامتها التقنية وموثوقية سلسلة العمليات المتكفل بها ؛
ج (أن يوظف مستخدمين ، وأن يلجأ عند الاقتضاء إلى مقاولين من الباطن ، لهم التجربة والمؤهلات اللازمة في مجال تقديم خدمات الثقة ؛
د (أن يكتتب تأمينا لتغطية الأضرار التي يمكن أن تلحق كل شخص ذاتي أو اعتباري بسبب خطئه المهني ؛
ه (أن يتوفر على مخطط لضمان استمرارية الخدمة ، يتضمن مجموع الحلول البديلة لإبطال مفعول انقطاعات الأنشطة ، وحماية الوظائف من الآثار الناجمة عن الاختلالات الأساسية للنظم أو عن الكوارث ، وضمان استئناف عمل هذه الوظائف في أقرب الآجال.

ثانيا - أن يلتزم:
أ (بإخبار الشخص الذي يرغب في استعمال خدمة ثقة مؤهلة ، إخبارا واضحا وشاملا ، وقبل أي تعاقد معه ، بالشروط المتعلقة باستعمال خدمة الثقة المذكورة ، بما في ذلك حدود استعمالاتها ؛
ب (بالقدرة على المحافظة ، عند الاقتضاء بشكل إلكتروني ، على بعض المعطيات المتبادلة مع زبنائه لأجل تقديم خدمات الثقة ، شريطة:
-ألا يسمح بإدخال المعطيات وتغييرها إلا للأشخاص المرخص لهم لهذا الغرض من لدن مقدم الخدمة ؛
-ألا يتأتى اطلاع العموم على المعطيات دون موافقة الزبون المعني المسبقة ؛
-أن يكون بالإمكان كشف أي تغيير من شأنه أن يخل بسلامة المعطيات.
علاوة على الشروط والالتزامات المنصوص عليها أعلاه ، يجب على مقدم خدمات الثقة الذي يعتزم تسليم شهادات إلكترونية مؤهلة:
- 1أن يلتزم بالتحقق بوسائل ملائمة ، من هوية الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي يسلم له الشهادة الإلكترونية ، وعند الاقتضاء ، من جميع المعلومات الخاصة بالشخص المذكور .ويتم التحقق من هذه المعلومات:
أ (عن طريق الحضور الشخصي للشخص الذاتي أو للممثل المأذون له من لدن الشخص الاعتباري ؛
ب (أو عن بعد ، بواسطة وسائل التعريف الإلكتروني التي تطلب تسليمها الحضور الشخصي للشخص الذاتي ، أو للممثل المأذون له من لدن الشخص الاعتباري لدى الهيئة التي سلمت تلك الوسيلة .تحدد الوسائل المذكورة بنص تنظيمي ؛
ج (أو بواسطة شهادة إلكترونية مؤهلة للتوقيع الإلكتروني أو للخاتم الإلكتروني ، التي سبق تسليمها لشخص تم التأكد من هويته وفق البندين) أ (أو) ب (من هذه الفقرة ؛
د (أو عن طريق وسائل أخرى للتعريف توفر ضمانة تعتبرها السلطة الوطنية معادلة للوسائل السالفة الذكر من حيث موثوقية الحضور الشخصي.
استثناء من أحكام المادة 32 أعلاه ، يمكن التحقق من هذه المعلومات من قبل الغير ، في إطار عقد مقاولة من الباطن يربط بين هذا الأخير ومقدم الخدمات المعني تصادق عليه السلطة الوطنية ؛
- 2أن يسمح للشخص الذي سلمت له الشهادة الإلكترونية بإلغائها في الحال وبكل يقين ، وأن يحرص على أن يتم تحديد تاريخ وساعة تسليم الشهادة الإلكترونية وتاريخ وساعة إلغائها بدقة ، وأن ينشر وضعية الشهادة المذكورة فور إلغائها ؛
- 3أن يقدم لكل طرف مستعمل المعلومات المتعلقة بصلاحية الشهادات المؤهلة التي سلمها أو وضعيات إلغائها ، وأن يبقي هذه المعلومات متاحة في أي وقت وحين ، حتى ما بعد مدة

صلاحية الشهادات.
تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة34

استثناء من أحكام أ (من البند الأول من الفقرة الأولى بالمادة 33 أعلاه، ومع مراعاة مصلحة المرفق العام، يمكن للسلطة الوطنية اعتماد الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام من أجل تقديم خدمات الثقة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة35

يتعين على كل شخص يرغب في تقديم خدمات ثقة لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة ، التصريح مسبقا بذلك لدى السلطة الوطنية.
تحدد بنص تنظيمي كيفيات التصريح المسبق.

المادة36

تتمتع خدمات الثقة المؤهلة المقدمة من قبل مقدم خدمات ثقة مستوطن بالخارج بنفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الخدمات المؤهلة المقدمة من قبل مقدم خدمات ثقة يوجد مقره داخل التراب الوطني إذا كان معترفا بخدمة الثقة أو مقدم خدمة الثقة في إطار اتفاق متعدد الأطراف تعتبر المملكة المغربية طرفا فيه أو اتفاق ثنائي يتعلق بالاعتراف المتبادل بين المملكة وبلد إقامة مقدم الخدمات.

المادة37

يتعين على مقدم خدمات ثقة قبل إنهاء أنشطته أن يخبر السلطة الوطنية مسبقا بذلك داخل أجل لا يقل عن شهرين.
وفي هذه الحالة ، يجب عليه أن يتأكد من استئناف هذه الخدمات من لدن مقدم خدمات ثقة يضمن نفس المستوى من الجودة والسلامة أو ، إذا تعذر ذلك ، أن يلغي الشهادات داخل أجل أقصاه شهران بعد إخبار أصحابها بذلك.
يخبر مقدم الخدمات أيضا السلطة الوطنية ، على الفور، بوقف نشاطه في حالة تصفية قضائية.

المادة38

يلزم مقدمو خدمات الثقة ومستخدموهم بكتمان السر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل .غير أنه لا يمكنهم الاحتجاج بكتمان السر المهني:
-تجاه السلطات الإدارية المؤهلة قانونا وفق التشريع الجاري به العمل ؛

-تجاه أعوان السلطة الوطنية ، والخبراء المفوضين من لدنها والضباط المشار إليهم في المادة 59بعده خلال ممارسة المهام المنصوص عليها في المواد 56 و 59و 60من هذا القانون ؛
-إذا وافق زبون مقدم خدمات ثقة على نشر المعلومات التي سبق أن أدلى بها إليه أو الاطلاع عليها.

المادة39

يجب على مقدمي خدمات الثقة أن يقوموا بحفظ المعطيات المتعلقة بتقديم خدمة الثقة ويلزمون بتبليغها إلى السلطات القضائية، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل .وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من كل المقتضيات التشريعية المخالفة، يتولى مقدمو خدمات الثقة إخبار الطرف المستعمل المعني على الفور بذلك.

المادة40

يقوم مقدمو خدمات الثقة المعتمدون وغير المعتمدين بتبليغ السلطة الوطنية بكل مس بالسلامة أو فقدان التمامية ، فور علمهم بذلك ، والذي يترتب عليهما تأثير على خدمة الثقة المقدمة أو على المعطيات ذات الطابع الشخصي المحفوظة في هذه الخدمة.
عندما يكون من شأن المس بالسلامة أو فقدان التمامية ، إلحاق ضرر بشخص ذاتي أو اعتباري قدمت له خدمة الثقة ، يقوم مقدم خدمات الثقة بتبليغ ذلك فورا إلى الشخص المذكور.

الفرع الثالث
التزامات صاحب الشهادة الإلكترونية
المادة41

يكون صاحب الشهادة الإلكترونية المؤهلة، فور إحداث المعطيات المرتبطة بإنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهل أو الخاتم الإلكتروني المؤهل، مسؤولا وحده عن سرية وتمامية المعطيات المذكورة، عندما تكون هذه المعطيات موجودة في آليته المؤهلة لإنشاء التوقيع أو الخاتم المذكورين .ويعد كل استعمال لتلك المعطيات ناتجا عن فعله ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة42

يجب على صاحب الشهادة الإلكترونية القيام في أقرب الآجال بتبليغ مقدم خدمات الثقة بكل تغيير يطرأ على المعلومات التي تتضمنها الشهادة المذكورة.

المادة43

يجب على صاحب الشهادة أن يعمل على إلغائها فورا، في حالة الشك في الحفاظ على سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني أو في حالة فقدان مطابقة المعلومات المضمنة في الشهادة للواقع.

المادة44

عند انتهاء مدة صلاحية شهادة إلكترونية أو عند إلغائها، لا يمكن لصاحبها الاستمرار في استعمالها أو استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني المطابقة لهذه الشهادة قصد إنشاء توقيع إلكتروني أو خاتم إلكتروني أو الحصول على شهادة جديدة من لدن مقدم خدمات ثقة آخر على أساس المعطيات المذكورة.

الباب الثاني
وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات
المادة45

تتجلى وسيلة التشفير وتحليل الشفرات في كل معدات أو برمجيات، مصممة أو معدلة من أجل تحويل معطيات إلكترونية سواء كانت عبارة عن معلومات أو إشارات أو رموز استنادا إلى اتفاقيات سرية، أو من أجل إنجاز العملية العكسية، بموجب اتفاقية سرية أو بدونها.
وتهدف وسيلة التشفير وتحليل الشفرات على الخصوص إلى ضمان سلامة تبادل المعطيات بطريقة إلكترونية أو تخزينها، بكيفية تمكن من ضمان سريتها والتيقن منها ومراقبة تماميتها.
خدمة التشفير وتحليل الشفرات هي كل عملية تهدف إلى توظيف وسائل التشفير وتحليل الشفرات لحساب الغير.

المادة46

من أجل الحفاظ على مصالح الدفاع الوطني وأمن الدولة ، يخضع استيراد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تصديرها أو توريدها وكذا تقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات:
أ (لتصريح مسبق لدى السلطة الوطنية عندما ينحصر الغرض من هذه الوسيلة أو هذه الخدمة في التيقن من إرسالية أو ضمان تمامية المعطيات المرسلة بطريقة إلكترونية ؛
ب (لترخيص من قبل السلطة الوطنية عندما يتعلق الأمر بغرض غير الغرض المشار إليه في البند أ (أعلاه.
تحدد بنص تنظيمي كيفيات الإدلاء بالتصريح وتسليم الترخيص.
تعفى من التصريح والترخيص المذكورين بعض أنواع وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات التي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.
لا تخضع الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني وبأمن الدولة لنظامي التصريح والترخيص المنصوص عليهما في هذه المادة.

المادة47

يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في المادة 46 أعلاه، مقابل وصل بالتسلم، ثلاثين (30)يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لإنجاز العملية المعنية بهذا التصريح.
يجب إخبار السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها الإدلاء بالتصريح داخل أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام من حدوثه.

المادة48

يتضمن الترخيص المنصوص عليه في المادة 46 أعلاه، البيانات التي تمكن من التعرف على صاحبه ، ورقم الترخيص وتاريخ تسليمه ومدة صلاحيته ، وكذا الوسائل أو الخدمات التي سلم من أجلها.
لا يمكن أن تتجاوز مدة الترخيص خمس (5) سنوات.
يجب إخبار السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تسليم الترخيص داخل أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام من حدوثه.

المادة: 49 يمكن إيقاف الترخيص لمدة لا تتعدى ثلاثة (3) أشهر في حالة تغيير المتطلبات التي تم على أساسها تسليم الترخيص المذكور.

المادة50

يسحب الترخيص في الحالات التالية:
-تقديم معلومات خاطئة من أجل الحصول على الترخيص ؛
-عدم تقيد صاحب الترخيص بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛
-عدم تقيد صاحب الترخيص ، إثر اتخاذ مقرر بالإيقاف ، بالمتطلبات المبينة في المقرر المذكور ؛
-توقف صاحب الترخيص عن ممارسة النشاط المرخص له به.

المادة51

يكون مقدمو خدمات التشفير وتحليل الشفرات لأغراض سرية مسؤولين، فيما يخص هذه الخدمات، عن الضرر اللاحق بالأشخاص الذين كلفوهم بتدبير اتفاقياتهم السرية، في حالة المس بتمامية المعطيات المحولة بواسطة هذه الاتفاقيات أو بسريتها أو بتوفرها، ما لم يثبتوا عدم ارتكابهم أي خطأ متعمد أو تهاون.

الباب الثالث
السلطة الوطنية لخدمات الثقة

بشأن المعاملات الإلكترونية

المادة52

يعهد إلى السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، علاوة على الاختصاصات المسندة إليها بموجب مواد أخرى من هذا القانون ، بالمهام التالية:

-تحديد المعايير والدلائل المرجعية المطبقة على خدمات الثقة المذكورة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها ؛

-اعتماد مقدمي خدمات الثقة المؤهلة ومراقبة أنشطتهم ؛

-المراقبة البعدية لمقدمي خدمات الثقة غير المعتمدين ؛

-اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

المادة53

تقوم السلطة الوطنية بنشر مستخرج من مقرر الاعتماد بالجريدة الرسمية ، وبمسك سجل مقدمي خدمات الثقة المعتمدين ينشر في نهاية كل سنة بالجريدة الرسمية.

تنشر السلطة الوطنية بموقع الأنترنت الخاص بها لائحة مقدمي خدمات الثقة المعتمدين ولائحة مقدمي الخدمات غير المعتمدين الذين قدموا تصريحهم المسبق المنصوص عليه في المادة 35 من هذا القانون.

المادة54

تتحقق السلطة الوطنية من مدى احترام مقدمي خدمات الثقة للالتزامات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة55

يمكن للسلطة الوطنية، إما تلقائيا وإما بطلب من أي شخص يهمه الأمر، أن تراقب أو أن تعمل على مراقبة مطابقة أنشطة مقدم خدمات الثقة لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه .

ويمكنها أن تستعين بخبراء لإنجاز مهامها المتعلقة بالمراقبة.

يتحمل مقدم خدمات الثقة التكاليف المتعلقة بالمراقبة.

المادة56

يخول أعوان السلطة الوطنية وكذا الخبراء المفوضون من لدنها ، خلال ممارسة مهمة المراقبة المكلفين بها المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه ، بعد إثبات صفتهم ، حق الولوج إلى أي مؤسسة والاطلاع على كل الآليات والوسائل التقنية المتعلقة بخدمات الثقة والتي

يعتبرونها مفيدة أو ضرورية لإنجاز مهمتهم.
ينجز الأعوان بعد انتهاء مهمة المراقبة المذكورة ، تقريرا تستند إليه السلطة الوطنية ، عند الاقتضاء ، لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة 61 أدناه.

المادة57

يلزم أعوان السلطة الوطنية والخبراء المنصوص عليهم في المادة 56 أعلاه بكتمان السر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي فيما يخص جميع المعلومات التي يطلعون عليها بمناسبة القيام بمهمة المراقبة.

المادة58

إذا كان من شأن أنشطة مقدم خدمات الثقة أن تمس بمتطلبات الدفاع الوطني أو أمن الدولة، تؤهل السلطة الوطنية لاتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية لوضع حد للأنشطة المذكورة، دون الإخلال بالمتابعات الجنائية التي تترتب عليها.

الباب الرابع
البحث عن المخالفات ومعاينتها والعقوبات المطبقة عليها
المادة59

علاوة على ضباط الشرطة القضائية وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة العاملين وفق اختصاصاتهم ، يؤهل أعوان السلطة الوطنية المفوضون لهذا الغرض والمحلفون وفق التشريع الجاري به العمل ، للبحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها بواسطة محاضر.
تحال محاضر معاينة المخالفات إلى النيابة العامة المختصة داخل أجل أقصاه ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ إنجازها.

المادة60

علاوة على الاختصاصات المخولة لأعوان السلطة الوطنية برسم مهام المراقبة المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه ، يمكن لهؤلاء الأعوان كذلك الولوج إلى الأماكن أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وطلب الاطلاع على كل الوثائق المهنية وأخذ نسخ منها والحصول على المعلومات والإثباتات بعد استدعاء المعنيين بالأمر أو بعين المكان.
ويجوز لهم حجز كل منتوج أو مادة أو وثيقة أو وسيلة نقل لها صلة بالمخالفة التي تمت معاينتها .وتكون كل المنتوجات أو المواد أو الوثائق أو وسائل النقل التي تم حجزها موضوع جرد يلحق بمحضر معاينة المخالفة.

المادة61

عندما يتبين للسلطة الوطنية ، بناء على تقرير أعوانها ، أن مقدم خدمات الثقة المعتمد لم يعد يستوفي أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون أو أن نشاطه غير مطابق لأحكام هذا القانون أو النصوص المتخذة لتطبيقه ، فإنها توجه إليه إعذارا من أجل التقيد بالشروط أو بالأحكام المذكورة داخل الأجل الذي تحدده.
إذا لم يستجب مقدم الخدمات للإعذار بعد انصرام الأجل المذكور ، تقوم السلطة الوطنية بسحب الاعتماد ، وبالتشطيب على مقدم الخدمات من سجل مقدمي الخدمات المعتمدين ، وبنشر مستخرج من مقرر سحب الاعتماد بالجريدة الرسمية.

المادة62

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من قدم خدمات ثقة مؤهلة دون أن يكون معتمدا طبقا لأحكام المادة 33 من هذا القانون أو واصل نشاطه رغم سحب اعتماده أو أصدر أو سلم أو دبر شهادات إلكترونية مؤهلة خرقا لأحكام المادة 32 من نفس القانون.

المادة63

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم، كل من قدم خدمة ثقة لا تدخل ضمن خدمات الثقة المؤهلة، دون القيام بالتصريح المنصوص عليه في المادة 35 من هذا القانون.

المادة64

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم، كل مقدم خدمة ثقة أو أحد مستخدميه أفشى المعلومات المعهود بها إليه في إطار ممارسة أنشطته أو وظائفه أو حرض على إفشائها أو ساهم في ذلك، خرقا لأحكام المادة 38 من هذا القانون.

المادة65

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم، كل من أدلى عمدا بتصريحات كاذبة أو سلم وثائق مزورة إلى مقدم خدمات الثقة من أجل الحصول على خدمة ثقة.

المادة66

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم، كل من قام باستيراد أو تصدير أو تقديم إحدى وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو خدمة من خدماتها دون القيام بالتصريح أو الحصول على الترخيص المنصوص عليهما في المادة 46 من هذا القانون علاوة على ذلك ، يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة وسائل التشفير وتحليل الشفرات المعنية.
ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم ، المصرح أو صاحب الترخيص الذي أخل بواجب إخبار السلطة الوطنية بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها الإدلاء بالتصريح أو تسليم الترخيص المنصوص عليهما في المادة 46 من هذا القانون.

المادة67

عندما يتم استعمال وسيلة للتشفير وتحليل الشفرات ، لإعداد أو ارتكاب جناية أو جنحة أو لتسهيل إعدادها أو ارتكابها ، يرفع الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية المتعرض لها على النحو التالي:
-إلى السجن المؤبد إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بثلاثين سنة ؛
-إلى السجن بثلاثين سنة إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بعشرين سنة ؛
-إلى السجن بعشرين سنة إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بخمس عشرة سنة ؛
-إلى السجن بخمس عشرة سنة إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بعشر سنوات ؛
-إلى السجن بعشر سنوات إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالسجن بخمس سنوات ؛
-إلى الضعف إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس بثلاث سنوات على الأكثر.
غير أن أحكام هذه المادة لا تطبق على مرتكب الجريمة أو المساهم أو المشارك في ارتكابها الذي يسلم إلى السلطات القضائية أو الإدارية ، بطلب منها ، النص الواضح للرسائل المشفرة وكذا الاتفاقيات السرية اللازمة لقراءة النص المشفر.

المادة68

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من استعمل، بوجه غير قانوني، معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني أو إنشاء الخاتم الإلكتروني التي تخص الغير.

المادة69

يعاقب بالحبس من ثلاثة إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل مقدم خدمات الثقة الذي لا يتقيد بواجب إخبار السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 37 من هذا القانون.

المادة70

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم ، كل مقدم خدمة ثقة:
-لم يتقيد بواجب تبليغ السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 40 من هذا القانون ؛
-لم يقم بحفظ المعطيات المتعلقة بتقديم خدمة الثقة ، أو لم يقم بتبليغها إلى السلطات القضائية ، أو لم يقم بإخبار الطرف المستعمل بذلك ، وفقا لأحكام المادة 39 من هذا القانون ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد.

المادة71

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل صاحب شهادة إلكترونية انتهت مدة صلاحيتها أو تم إلغاؤها، استمر في استعمال هذه الشهادة أو في استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني المطابقة لهذه الشهادة، وذلك خرقا لأحكام المادة 44 من هذا القانون.

المادة72

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم كل من استعمل بصفة غير قانونية عنوانا تجاريا أو إشهارا وبشكل عام كل عبارة تحمل على الاعتقاد أنه معتمد لتقديم خدمة ثقة دون استيفائه للشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون.

المادة73

إذا كان مرتكب الجريمة شخصا معنويا، ترفع الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف، دون الإخلال بالعقوبات التي يمكن تطبيقها على مسيريه المسؤولين على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في نفس القانون.

المادة74

في حالة العود ، ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف.
يعتبر في حالة العود ، كل من سبق الحكم عليه بعقوبة من أجل ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به ، ثم ارتكب نفس المخالفة قبل مضي أربع (4) سنوات من تمام تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها.

لتقرير حالة العود ، تعتبر بمثابة نفس المخالفة جميع المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة75

يمكن أن تطبق أيضا على الأشخاص الذين ثبتت مسؤوليتهم عن إحدى المخالفات المنصوص عليها أعلاه العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

القسم الثاني
أحكام بتغيير قانون الالتزامات والعقود
المادة76

تغير على النحو التالي أحكام الفصلين) 2.1 الفقرة (3 و) 417-3الفقرة (3 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود ، الصادر في 9 رمضان 12) 1331 أغسطس 1913) :
"الفصل) 2.1 الفقرة - .(3 غير أن الوثائق المتعلقة بتطبيق ..... من لدن شخص لأغراض مهنته ، والمحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها".
"الفصل) 417-3 الفقرة - .(3 تتمتع كل وثيقة مذيلة بتوقيع إلكتروني مؤهل وبختم زمني إلكتروني مؤهل بنفس قوة ..... بتاريخ ثابت".

المادة77

تحل عبارة" مؤهل "محل عبارة" مؤمن "الواردة في الفصول) 3-417 الفقرتان الأولى والثانية (و 425و 426من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

القسم الثالث
أحكام مختلفة وانتقالية وختامية
المادة78

تحدد بنص تنظيمي قيمة الضمانات الشخصية أو العينية موضوع المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها، المنصوص عليها في الفصل 2.1 من قانون الالتزامات والعقود، التي يستعمل فيها وجوبا التوقيع الإلكتروني المتقدم أو المؤهل أو الخاتم الإلكتروني المتقدم أو المؤهل.

المادة79

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا القانون على الحقوق العينية بنص تنظيمي.

المادة80

يجب على مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمد الذي يقوم، في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بتسليم شهادات مؤمنة وفقا لأحكام القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، أن يتقيد بأحكام هذا القانون داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

المادة81

تظل شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني، المسلمة وفقا لأحكام القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، سارية المفعول مادامت هذه الآلية تستجيب لمتطلبات هذا القانون.

المادة82

تعتبر الشهادات الإلكترونية المؤمنة المسلمة وفقا لأحكام القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، بمثابة شهادات إلكترونية مؤهلة حسب أحكام هذا القانون، إلى حين انتهاء صلاحيتها.

المادة83

ينسخ الباب التمهيدي والقسم الثاني من القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-07-129 بتاريخ 19 من ذي القعدة 30) 1428نوفمبر.(2007

المادة84

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص المتخذة لتطبيقه بالجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 2-22-687 صادر في 21 من ربيع الآخر 16) 1444 نوفمبر (2022 بتطبيق القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية .ج.ر 7160 بتاريخ 12يناير2023

رئيس الحكومة ،
بناء على الظهير الشريف رقم 1-21-112 الصادر في 4 ربيع الأول 11) 1443 أكتوبر (2021بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة الدفاع الوطني ؛
وعلى القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-20-100 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 31) 1442 ديسمبر (2020 ؛
وعلى المرسوم رقم 2-82-673 الصادر في 28 من ربيع الأول 13) 1403 يناير (1983 المتعلق بتنظيم إدارة الدفاع الوطني كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 12 أكتوبر 2022 ؛
وبعد المداولة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 أكتوبر 2022 ،

رسم ما يلي:
المادة الأولى: يراد بالسلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية في مدلول القانون رقم 43-20 المشار إليه أعلاه ، المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني ، ويشار إليها في هذا المرسوم" بالسلطة الوطنية."

الباب الأول
خدمات الثقة المؤهلة وكيفية تسليم شهادات المطابقة
الفرع الأول
خدمات الثقة المؤهلة
المادة: 2 تطبيقا لأحكام المادة 9 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تتضمن شهادة التوقيع الإلكتروني المؤهلة التي يسلمها مقدم خدمات ثقة معتمد ، على الخصوص ، المعطيات والمعلومات التالية:
-الرمز التعريفي الفريد للشهادة ؛
-التسمية أو الاسم التجاري لمقدم خدمات الثقة المعني وبلد مقره الرئيسي ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري ؛) ج ح ن م ف(2023
-تاريخ بداية مدة صلاحية الشهادة ونهايتها ؛
-اسم صاحب الشهادة أو اسمه المستعار عند الاقتضاء ، وفي حالة استعمال اسم مستعار يتعين الإشارة إلى ذلك بطريقة واضحة ؛
-المعطيات المتعلقة بالتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني والتي ترتبط بمعطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني ؛
-موقع الخدمات التي تمكن من الاطلاع على صلاحية الشهادة ؛
-الموقع الذي يمكن من الحصول بالمجان على الشهادة الإلكترونية التي يستند إليها التوقيع

الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني ؛
-إشارة تدل ، على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ، على أنها شهادة توقيع إلكتروني مؤهلة ؛
-عندما تتواجد معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني المرتبطة بمعطيات إثبات صحة التوقيع الإلكتروني ، في آلية مؤهلة لإنشاء التوقيع الإلكتروني ، يتم الإشارة إلى ذلك على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني.

المادة: 3 تطبيقا لأحكام المادة 18 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تتضمن شهادة الخاتم الإلكتروني المؤهلة التي يسلمها مقدم خدمات ثقة معتمد ، على الخصوص ، المعطيات والمعلومات التالية:
-الرمز التعريفي الفريد للشهادة ؛
-التسمية أو الاسم التجاري لمقدم خدمات الثقة المعني وبلد مقره الرئيسي ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري ؛
-تاريخ بداية مدة صلاحية الشهادة ونهايتها ؛
-اسم منشئ الخاتم الإلكتروني ؛
-المعطيات المتعلقة بالتحقق من الخاتم الإلكتروني والتي ترتبط بمعطيات إنشائه ؛
-موقع الخدمات التي تمكن من الاطلاع على صلاحية الشهادة ؛
-الموقع الذي يمكن من الحصول بالمجان على الشهادة الإلكترونية التي يستند إليها التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني ؛
-إشارة تدل ، على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ، على أنها شهادة خاتم إلكتروني مؤهلة ؛
-عندما تتواجد معطيات إنشاء الخاتم الإلكتروني المرتبطة بمعطيات إثبات صحة الخاتم الإلكتروني في آلية مؤهلة لإنشاء الخاتم الإلكتروني ، يشار على الأقل إلى ذلك بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعني.

المادة: 4 تتضمن الشهادة المؤهلة للتيقن من موقع الأنترنت ، على الخصوص ، حسب أصناف المعطيات الواردة في المادة 31 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، المعطيات التالية:
-الرمز التعريفي الفريد للشهادة ؛
-التسمية أو الاسم التجاري لمقدم خدمات الثقة المعتمد وبلد مقره الرئيسي ، وكذا رقم التعريف

الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري ؛
-تاريخ بداية مدة صلاحية الشهادة ونهايتها ؛
-بالنسبة للشخص الذاتي : اسم الشخص الذي سلمت له الشهادة أو اسمه المستعار ، وفي حالة استعمال اسم مستعار يشار إلى ذلك بطريقة واضحة ؛
-بالنسبة للشخص الاعتباري : التسمية أو الاسم التجاري للشخص الاعتباري الذي سلمت له الشهادة ، وكذا رقم التعريف الموحد للمقاولة أو رقم قيده في السجل التجاري عند الاقتضاء ؛
-عنوان الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي سلمت له الشهادة ؛
-أسماء المجالات التي يستغلها الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي سلمت له الشهادة ؛
-موقع الخدمات التي تمكن من الاطلاع على صلاحية الشهادة ؛
-الموقع الذي يمكن من الحصول بالمجان على الشهادة الإلكترونية التي يستند إليها التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعتمد الذي يسلم الشهادة المؤهلة ؛
-إشارة تدل ، على الأقل بشكل يتلاءم مع المعالجة الآلية ، على أنها شهادة مؤهلة للتيقن من موقع الأنترنت ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم لمقدم خدمات الثقة المعتمد الذي يسلم الشهادة المؤهلة.

المادة: 5 يقوم مقدم خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهلة من التحقق من هوية المرسل والمرسل إليه وفق الدلائل المرجعية المطبقة على الخدمة المذكورة.

المادة: 6 يقوم مقدم خدمة الإرسال الإلكتروني المضمون المؤهل بتسليم المرسل ، فور التوصل بالمعطيات المراد إرسالها ، حجة تثبت الإيداع الإلكتروني لديه للمعطيات المذكورة . يتم حفظ هذه الحجة من قبل مقدم الخدمة لمدة لا تقل عن سنة واحدة.
تتضمن حجة الإيداع المعلومات التالية:
-الاسم الشخصي والعائلي للمرسل أو تسميته التجارية بالإضافة إلى بريده الإلكتروني ؛
-الاسم الشخصي والعائلي للمرسل إليه أو تسميته التجارية وبريده الإلكتروني ؛
-رقم تعريف فريد للإرسال يمنحه مقدم الخدمة ؛
-تاريخ وساعة الإيداع الإلكتروني للمعطيات المراد إرسالها لدى مقدم الخدمة المحددين بختم زمني إلكتروني مؤهل ؛
-التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم الذي يستعمله مقدم الخدمة أثناء الإرسال.

المادة: 7 يقوم مقدم الخدمة بحفظ حجة تلقي المرسل إليه للمعطيات المرسلة وتوقيت إرسالها وتلقيها لمدة لا تقل عن سنة واحدة.
تتضمن حجة التلقي ، بالإضافة إلى المعلومات المشار إليها في المادة 6 أعلاه ، تاريخ وتوقيت الإرسال والتلقي ، محددين بختم زمني إلكتروني مؤهل.
في حالة رفض تلقي المرسل إليه أو عدم استجابته ، يمنح مقدم الخدمة للمرسل حجة تثبت الرفض أو عدم الاستجابة بعد انصرام أجل متفق عليه بين المرسل ومقدم الخدمة .تشير حجة الرفض إلى تاريخ وتوقيت الرفض كما هو محدد بختم زمني إلكتروني مؤهل ، كما تشير إلى المعلومات المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.
يقوم مقدم الخدمة بحفظ حجة الرفض أو عدم الاستجابة لمدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إصدارها ، ويمكن للمرسل الحصول عليها طوال هذه المدة.

الفرع الثاني
كيفيات تسليم شهادات المطابقة
المادة: 8 يودع طلب الحصول على شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة المطابقة لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة المنصوص عليهما على التوالي في المادتين 8 و 17من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 1 من هذا المرسوم.
يخبر صاحب الطلب السلطة الوطنية خلال مرحلة دراسة الطلب بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تقديمه.

المادة: 9 تمنح شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة المطابقة لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة حسب مدة صلاحية شهادات التقييمات التقنية الخاصة بالآلية ، على ألا تتجاوز مدة صلاحية شهادة المطابقة خمس (5) سنوات.
لأجل تطبيق الفقرة الثالثة من المادة 8 والفقرة الثالثة من المادة 17 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تقوم السلطة الوطنية بتحيين لائحة آليات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة وآليات إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة التي تنشرها على موقع الأنترنت الخاص بها ، لاسيما في حالة انتهاء صلاحية شهادة المطابقة للآليات المذكورة أو إذا لم تعد تستجيب هذه الآليات للمتطلبات المنصوص عليها على التوالي في المادتين 8 و 17السالفتي الذكر.

المادة: 10 يتعين على المستفيد من شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة إخبار السلطة الوطنية فورا بأي تعديل أو تطوير أو

تحيين تم إجراؤه على هذه الآلية ، ويكون هذا الإخبار مشفوعا بتقرير تحليل المخاطر والآثار المترتبة عنها تقرر على أساسه السلطة الوطنية استمرارية صلاحية شهادة المطابقة أم لا.

المادة: 11 يتم تجديد شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة المطابقة لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة وفق نفس الكيفيات المقررة للحصول عليها.
يقدم ملف طلب تجديد الشهادة ثلاثة (3) أشهر على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحية الشهادة.

المادة: 12 في حالة عدم توافر الشروط التي تم على أساسها تسليم شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة أو إذا تناهى إلى علم السلطة الوطنية أي واقعة من شأنها التأثير على مطابقة الآلية للمتطلبات المنصوص عليها في المادتين 8 و 17من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تقوم السلطة الوطنية ، إلى حين القيام بالتصحيحات اللازمة ، بتوقيف العمل مؤقتا بالشهادة لمدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر.
تقوم السلطة الوطنية بالإشارة إلى توقيف العمل مؤقتا بشهادة المطابقة في اللائحة المنصوص عليها في المادتين 8 و 17السالفتي الذكر.
بعد انصرام المدة المذكورة دون القيام بالتصحيحات المطلوبة ، تقوم السلطة الوطنية بسحب هذه الشهادة.

الباب الثاني
مقدمو خدمات الثقة
الفرع الأول
مقدمو خدمات الثقة المعتمدون
المادة: 13 يودع طلب الاعتماد المنصوص عليه في المادة 33 من القانون السالف الذكر رقم 43-20لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون ، مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 2 من هذا المرسوم.
يخبر صاحب الطلب السلطة الوطنية خلال مرحلة دراسة الطلب بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تقديم طلب الاعتماد.

المادة: 14 تتولى السلطة الوطنية دراسة ملف طلب الاعتماد ، ولهذه الغاية يخضع صاحب الطلب ، على نفقته ، لعملية تقييم على الوثائق وفي عين المكان تقوم بها هيئة تعينها السلطة الوطنية لهذا الغرض للتأكد من استيفائه للشروط والالتزامات المنصوص عليها في القانون السالف الذكر رقم 43-20 ومن احترامه لقواعد الأمن المطبقة على خدمة الثقة موضوع

الطلب المحددة من لدن السلطة الوطنية في الدلائل المرجعية للمتطلبات.
تجرى عملية التقييم المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه تحت إشراف السلطة الوطنية.
تعد الهيئة تقريرا عن عملية التقييم المذكورة وتبعث بنسخة منه إلى السلطة الوطنية وكذا إلى صاحب طلب الاعتماد من أجل إتمام ملف طلبه.

المادة: 15 في حالة اعتماد مقدم خدمة الثقة ، تقوم السلطة الوطنية بتسليمه مقرر الاعتماد يتضمن ، على الخصوص:
-تاريخ ورقم الاعتماد ؛
-تسمية مقدم الخدمة وعنوانه ؛
-طبيعة الخدمة موضوع الاعتماد ؛
-مدة الصلاحية التي لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات ؛
-المتطلبات الواجب التقيد بها عند الاقتضاء.

المادة: 16 يخبر مقدم خدمات الثقة المعتمد السلطة الوطنية بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تسليمه الاعتماد.

المادة: 17 يتم تجديد اعتماد مقدم خدمة الثقة وفق نفس الكيفيات المقررة للحصول عليه.
يقدم طلب تجديد الاعتماد أربعة (4) أشهر على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحية الاعتماد.

المادة: 18 دون الإخلال بالآجال المقررة في التشريعات الجاري بها العمل ، يتعين على مقدم خدمات الثقة المعتمد حفظ المعطيات المتعلقة بتقديم خدمات الثقة المؤهلة لمدة لا تقل عن سبع (7)سنوات.
تحدد في الدلائل المرجعية للمتطلبات طبيعة المعطيات موضوع الحفظ.

المادة: 19 يتم التبليغ عن كل مس بالسلامة أو فقدان التمامية المنصوص عليهما في الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 وفق الكيفيات المحددة في الدليل المرجعي لإدارة حوادث الأمن السيبراني.

المادة: 20 يقصد بوسائل التعريف الإلكتروني المنصوص عليها في ب (من البند الأول من الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون السالف الذكر رقم: 43-20
-البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الخاضعة لأحكام القانون رقم 04-20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ؛

-كل وثيقة إلكترونية أخرى تمكن ، وفقا للنص التشريعي أو التنظيمي المحدث لها ، من إثبات هوية حاملها عن بعد ، والتي تستجيب للحد الأدنى من المواصفات التقنية التي تحددها السلطة الوطنية.

الفرع الثاني
مقدمو خدمات الثقة التي لا تدخل ضمن خدمات الثقة المؤهلة
المادة: 21 يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في المادة 35 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 3 من هذا المرسوم.
يخبر المصرح السلطة الوطنية بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها التصريح المسبق.

المادة: 22 تطبيقا لأحكام المادتين 5 و 14من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني لائحة الوسائل التي تعتبر معادلة للشهادة الإلكترونية.
تدرج في القرار المذكور كل وسيلة أخرى يستعملها أو يعتزم استعمالها مقدم خدمات التوقيع الإلكتروني المتقدم أو الخاتم الإلكتروني المتقدم وتعتبرها السلطة الوطنية ، بناء على دراسة تقنية ، معادلة للشهادة الإلكترونية من حيث الأمن والموثوقية.

المادة: 23 تطبق مقتضيات المادتين 18 و 19أعلاه على مقدم خدمات الثقة الذي يقدم خدمات ثقة لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة.

الباب الثالث
وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات
المادة: 24 يودع التصريح المسبق المنصوص عليه في البند أ (من الفقرة الأولى من المادة 46 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 4 من هذا المرسوم.
إذا تبين خلال دراسة ملف التصريح المسبق ، أن وسيلة أو خدمة التشفير وتحليل الشفرات المصرح بها تخضع لنظام الترخيص ، يتم إبلاغ المصرح بذلك.

المادة: 25 يعتبر التصريح المسبق من أجل توريد وسيلة التشفير وتحليل الشفرات المنجز وفق أحكام المادة 24 أعلاه بمثابة تصريح مسبق بالنسبة للأشخاص الذين يوردون نفس الوسيلة.

المادة: 26 يودع طلب الترخيص المنصوص عليه في البند ب (من الفقرة الأولى من المادة 46من القانون السالف الذكر رقم 43-20 لدى السلطة الوطنية مقابل وصل بالتسلم ، أو يرسل إليها عن طريق البريد المضمون أو الإرسال الإلكتروني المضمون مشفوعا بملف يتضمن الوثائق المحددة في الملحق رقم 5 من هذا المرسوم.
يخبر صاحب الطلب السلطة الوطنية خلال مرحلة دراسة ملف طلب الترخيص بكل تغيير طرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها تقديم الطلب.

المادة: 27 يتم تجديد الترخيص المنصوص عليه في المادة 26 أعلاه وفق نفس الكيفيات المقررة للحصول عليه.
يقدم طلب تجديد الترخيص شهرين على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحيته.

المادة: 28 يتضمن مقرر إيقاف الترخيص المنصوص عليه في المادة 49 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، على الخصوص ، التصحيحات الواجب القيام بها للاستجابة للمتطلبات التي تم على أساسها تسليم الترخيص والأجل المحدد لإجرائها.

المادة: 29 تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 46 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تحدد في الملحق رقم 6 من هذا المرسوم قائمة بأنواع وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات المعفاة من التصريح المسبق ومن الترخيص.

الباب الرابع
مقتضيات مختلفة
المادة: 30 تطبيقا لأحكام المادة 78 من القانون السالف الذكر رقم 20-43 ، تحدد بقرار مشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية قيمة الضمانات الشخصية أو العينية موضوع المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها ، المنصوص عليها في الفصل 2.1 من قانون الالتزامات والعقود ، التي يستعمل فيها وجوبا التوقيع الإلكتروني المتقدم أو المؤهل أو الخاتم الإلكتروني المتقدم أو المؤهل.

المادة: 31 من أجل تطبيق أحكام المادة 79 من القانون السالف الذكر رقم 43-20 ، تحدد بقرار لوزير العدل مستويات التوقيع الإلكتروني والختم الزمني الإلكتروني المطبقة على

التصرفات المتعلقة بالحقوق العينية.

المادة: 32 تنشر السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها المعايير والدلائل المرجعية المطبقة على خدمات الثقة.

المادة: 33 يتوفر مقدمو خدمات الثقة التي لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة على أجل أقصاه اثنا عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية من أجل التقيد بأحكامه.

المادة: 34 تظل التراخيص المسبقة من أجل استيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير ، المسلمة وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2-08-518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 21) 1430 ماي (2009 لتطبيق القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية كما وقع تغييره وتتميمه ، سارية المفعول إلى حين انتهاء صلاحيتها.

المادة: 35 يمكن تغيير أو تتميم الملاحق المرفقة بهذا المرسوم بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

المادة: 36 تنسخ مقتضيات:
-المرسوم رقم 2-08-518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 21) 1430 ماي (2009 لتطبيق القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية كما وقع تغييره وتتميمه ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-87-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد شكل التصريح المسبق لاستيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير ومحتوى الملف الذي يرافقه ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-88-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد شكل ومحتوى طلب الترخيص المسبق من أجل استيراد أو تصدير أو توريد أو استغلال أو استخدام وسائل أو خدمات التشفير والملف المرافق له ؛
-قرار رئيس الحكومة رقم 3-89-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد نموذج دفتر التحملات الذي يشفع به الطلب الذي يجب أن يودعه الأشخاص الذين لا يتوفرون على الاعتماد بصفتهم مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية والراغبون في توريد خدمات التشفير الخاضعة للترخيص ؛

-قرار رئيس الحكومة رقم 3-90-13 الصادر في 28 من ربيع الأول 20) 1436 يناير (2015بتحديد نموذج دفتر التحملات الذي يرافق طلب الحصول على الاعتماد لاكتساب صفة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة: 37 ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره.

المادة: 38 يسند تنفيذ هذا المرسوم إلى وزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني كل واحد منهم فيما يخصه.
وحرر بالرباط في 21 من ربيع الآخر 16) 1444 نوفمبر.(2022
الإمضاء : عزيز أخنوش.
وقعه بالعطف:
وزير العدل ،
الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.
وزيرة الاقتصاد والمالية ،
الإمضاء : نادية فتاح.

*

* *

الملحق رقم1
لائحة الوثائق المرفقة بطلب شهادة المطابقة لآليات إنشاء التوقيع الإلكتروني أو الخاتم الإلكتروني -استمارة طلب شهادة المطابقة وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛
-المراجع التقنية المفصلة للآلية ؛
-نسخة من تقارير تقييم الآلية التي تثبت احترام المعايير المحددة من لدن السلطة الوطنية وكذا نسخة من الشهادات المتعلقة بهذه التقييمات ؛
-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لمقدم الطلب أو من أي وثيقة تثبت هويته .
علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه ، وعندما يتعلق الأمر بشركة:
-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛
-شهادة القيد في السجل التجاري ؛
-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية لمسيري الشركة أو من أي وثيقة تثبت هويتهم ؛
-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف

بالإجراءات المتعلقة بالطلب والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض.

* * *

الملحق رقم2

لائحة الوثائق المرفقة بطلب اعتماد مقدم خدمات الثقة -استمارة طلب الاعتماد وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛

-شهادة القيد في السجل التجاري ونسخة من النظام الأساسي للشركة وقانونها الداخلي ؛

-تقديم عام لمقدم الخدمة يوضح توزيع رأس المال والأنشطة وأنواع الخدمات المقدمة ومواقعه الجغرافية وتنظيمه وعدد المستخدمين ؛

-لائحة بأسماء وصفات مسيري الشركة أو أعضاء أجهزة إدارتها وكذا قائمة الأشخاص المخول لهم التصرف باسمها ؛

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بالإجراءات المتعلقة بالطلب والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض ؛

-نسخة من عقود التأمين المبرمة من قبل مقدم الخدمة لتغطية الأضرار التي يمكن أن تلحق كل شخص ذاتي أو اعتباري بسبب الأخطاء المهنية لمقدم الخدمة ؛

-البيانات المالية المتعلقة بالسنوات الثلاث (3) الأخيرة أو كل وثيقة تبرر القدرة المالية لمقدم الخدمة أو هما معا ؛

-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية مستخدمي مقدم الخدمات المكلفين بإدارة وتوفير خدمات الثقة ، وكذا نسخة من ديبلوماتهم ووصف لمؤهلاتهم في هذا المجال مصحوبا بالوثائق التي تثبت ذلك ؛

-لائحة تبين الوظائف المسندة لمستخدمي مقدم الخدمة المكلفين بتوفير خدمات الثقة ؛

-وصف تفصيلي للخدمة موضوع طلب الاعتماد يتضمن أساسا وظائف الأمن والأداء ؛

-مخطط لضمان استمرارية الخدمة المنصوص عليه في المادة 33 من القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ؛

-وصف مفصل لمراحل تسجيل الزبناء ؛

-الشروط العامة لاستعمال خدمة الثقة الجاري بها العمل ؛

-تقرير تحليل المخاطر المتعلق بنظام المعلومات المستعمل في توفير خدمة الثقة ؛

-التصميم الهندسي لنظام المعلومات المستعمل في تشغيل الخدمة موضوع طلب الاعتماد وإدارتها ؛

-لائحة المنتجات والبرمجيات والمعدات والأجهزة التي يستخدمها مقدم الخدمة لإدارة وتوفير خدمة الثقة ، مع توضيح خصائصها التقنية ؛

-السياسات والتدابير والوسائل المتخذة من لدن مقدم خدمة الثقة في مجال الأمن المعلوماتي ؛

-سياسات المصادقة المتعلقة بخدمة الثقة موضوع الطلب وتصاريح ممارسات المصادقة المتعلقة بها ، وكذا جميع الوثائق التي تحيل إليها السياسات والتصاريح المذكورة ؛
علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه وبالنسبة لمقدم الخدمات الذي يعتزم تسليم شهادة التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو شهادة الخاتم الإلكتروني المؤهلة:
*نموذج لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو لآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة ، تتضمن شهادة إلكترونية تجريبية وكذا العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة هذه الشهادة ، وذلك في حالة تسليم هذه الآلية للزبناء ؛
*أو شهادة إلكترونية تجريبية فقط وكذا العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة هذه الشهادة في حالة عدم تسليم آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤهلة أو آلية إنشاء الخاتم الإلكتروني المؤهلة للزبناء.
-لائحة الوسائل وخدمات التشفير التي توفر أو تستخدم في إطار إدارة وتقديم خدمة الثقة ، وكذا شهادات الأمن التي تتوفر عليها معالجات التشفير المادية (HSM) المستعملة ؛
-الشروط التقنية لاستخدام الاتفاقيات السرية ووسائل وخدمات التشفير ووصف التدابير اللازمة لضمان أمنها ؛
-قائمة المقاولين من الباطن في حالة اللجوء إليهم في تشغيل خدمة الثقة وإدارتها وصيانتها ودعمها التقني ، وتسمياتهم أو اسمهم التجاري ومقارهم الرئيسية ، مع تحديد طبيعة الأنشطة المتعاقد بشأنها.

* * *

الملحق رقم3
لائحة الوثائق المرفقة بالتصريح المسبق المتعلق بتقديم خدمات الثقة التي لا تدخل ضمن الخدمات المؤهلة -استمارة التصريح المسبق وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛
-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛
-شهادة القيد في السجل التجاري ؛
-تقديم عام لمقدم الخدمة يوضح توزيع رأس المال والأنشطة وأنواع الخدمات المقدمة ومواقعه الجغرافية وتنظيمه وعدد المستخدمين ؛
-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بإجراءات التصريح والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض ؛
-وصف تفصيلي للخدمة موضوع التصريح يتضمن أساسا وظائف الأمن والتشفير والأداء ؛
-وصف مفصل لمراحل تسجيل الزبناء ؛
-سياسات المصادقة المتعلقة بخدمة الثقة موضوع الطلب وتصاريح ممارسات المصادقة

المتعلقة بها ، وكذا جميع الوثائق التي تحيل إليها السياسات والتصاريح المذكورة ؛
-بالنسبة لمقدم الخدمات الذي يعتزم تسليم الشهادات الإلكترونية ، شهادة إلكترونية تجريبية ، وكذا العناصر التقنية اللازمة للتحقق من صحة الشهادات المسلمة ؛
-وصف الأجهزة والبرمجيات المعلوماتية ، وعند الاقتضاء ، وسائل التشفير المستخدمة.

* * *

الملحق رقم4

لائحة الوثائق المرفقة بالتصريح المسبق المتعلق باستيراد أو تصدير أو توريد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات -استمارة التصريح المسبق وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛
-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛
-شهادة القيد في السجل التجاري ؛
-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية لمسيري الشركة أو من أي وثائق أخرى تثبت هويتهم ؛
-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو من أي وثيقة تثبت هوية الشخص المكلف بإجراءات التصريح المسبق والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض.
علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه:
*عندما يتعلق الأمر بوسيلة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للوسيلة موضوع التصريح ؛
-الوثائق التقنية للوسيلة ؛
-وصف لوظائف التشفير المتوفرة في الوسيلة.
*عندما يتعلق الأمر بخدمة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للخدمة موضوع التصريح ؛
-وصف عام للخدمة ؛
-وصف وظائف التشفير التي يستخدمها مقدم خدمة التشفير وتحليل الشفرات ؛
-وصف المعدات والبرمجيات خصوصا منها وسائل التشفير وتحليل الشفرات المستخدمة.

* * *

الملحق رقم5

لائحة الوثائق المرفقة بطلب الترخيص المتعلق باستيراد أو تصدير أو توريد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات -استمارة طلب الترخيص وفقا للنموذج الذي تنشره السلطة الوطنية على موقع الأنترنت الخاص بها ؛

-نسخة من النظام الأساسي للشركة ؛
-شهادة القيد في السجل التجاري ؛
-نسخة من البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية لمسيري الشركة أو من أي وثائق أخرى تثبت هويتهم ؛
-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو أي وثيقة تقوم مقامها للشخص المكلف بإجراءات طلب الترخيص والوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض.
علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه:
*عندما يتعلق الأمر بوسيلة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للوسيلة موضوع الطلب ؛) ج ح ن م ف(2023
-وصف للوسيلة موضوع الطلب ومراجعها التجارية وكذا اسم المصنع وبلده الأصلي ؛
-وصف تفصيلي لوظائف التشفير وتحليل الشفرات المتاحة في الوسيلة وللعمليات المتعلقة بتدبير المفاتيح ولاسيما العمليات المتعلقة بالإنشاء والتوزيع والحفظ وكذا شكل الإرسال ؛
-مراجع المكونات التي تتضمن وظائف التشفير وتحليل الشفرات للوسيلة وأسماء الشركات المصنعة لكل من هذه المكونات ، وكذا وثائقها التقنية ؛
-وصف للتدابير والآليات الموظفة في الوسيلة من أجل الحماية من تحريف أساليب التشفير أو تدبير المفاتيح المرتبطة بها أو هما معا ؛
-وصف معالجة المعطيات قبل التشفير وبعده ؛
*عندما يتعلق الأمر بخدمة التشفير وتحليل الشفرات:
-كتيب إعلاني للخدمة موضوع الطلب ؛
-وصف عام للخدمة ؛
-وصف وظائف التشفير وتحليل الشفرات التي يستخدمها مورد الخدمة ؛
-وصف المعدات والبرمجيات ولاسيما وسائل التشفير وتحليل الشفرات المستخدمة.

* * *

الملحق رقم6
أنواع وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات المعفاة من التصريح المسبق ومن الترخيص

وسائل أو خدمات التشفير وتحليل الشفرات	العمليات المعنية
- 1بطائق ذات معالجات دقيقة قابلة للتعديل معدة للقيام بتطبيقات موجهة للعموم: أ (عندما تكون القدرة التشفيرية معدة ومحدودة فقط للخدمة	-الاستيراد أو تصدير أو توريد

بواسطة التجهيزات من الأنواع 2 و 3و 4و 6من I من هذا الملحق أو ب (عندما لا تكون القدرة التشفيرية متاحة للمستخدم وتكون معدة ومحدودة خصوصا من أجل السماح بحماية المعطيات المخزنة فيها. -2تجهيزات الاستقبال الإذاعية أو التلفزية ، الموجهة للعموم ذات القدرة التشفيرية المحددة في الفوترة أو التدبير أو البرمجة ، وحيث ينحصر فك التشفير في الوظائف المرئية أو السمعية أو في التدبير التقني. -3المعدات الراديو كهربائية المتنقلة الموجهة للعموم والتي تنحصر قدراتها التشفيرية في تلك المفعلة من قبل الشركات المشغلة للشبكة من أجل حماية القناة الراديوية والتي لا يمكنها القيام بالتشفير المباشر بين التجهيزات الراديو كهربائية. -4أجهزة الهاتف اللاسلكي الموجهة للعموم التي لا يمكن أن تقوم بالتشفير المباشر من هاتف إلى آخر. -5التجهيزات المستقلة المعدة والمحددة خصوصا لضمان قراءة معطيات سمعية-بصرية دون أن تتوفر على القدرة على التشفير وحيث ينحصر فك التشفير في المعلومات السمعية البصرية وفي التدبير التقني. -6المعدات المصممة خصوصا والمحددة للاستخدام في العمليات المصرفية أو المالية الموجهة للعموم والتي لا يمكن للمستخدم الولوج إلى قدراتها التشفيرية. -7الوسائل المصممة خصوصا والمحددة لضمان حماية البرمجيات أو المعطيات المعلوماتية من النسخ أو الاستخدام غير المشروع والتي لا يمكن للمستخدم الولوج إلى قدراتها التشفيرية.	وسائل التشفير وتحليل الشفرات
تجهيزات ذات وسائل تشفير منقولة من قبل شخص ذاتي وذلك عندما توجه هذه التجهيزات للاستخدام الحصري لهذا الشخص.	-IIاستيراد أو تصدير وسائل التشفير وتحليل الشفرات

-1محطات رئيسية لاتصالات راديو خلوية تجارية مدنية معدة لضمان وصل تجهيزات متنقلة موجة للعموم والتي لا تسمح بتطبيق قدرات تشفيرية مباشرة على حركة المعطيات بين هذه التجهيزات المتنقلة.	-IIIتوريد أو استيراد أنواع وسائل التشفير وتحليل الشفرات

-2المعدات المخصصة للعموم ، والتي تسمح بتبادل المعطيات بينهم عن طريق الاتصالات اللاسلكية ، وعندما يتم تصميم القدرات التشفيرية الوحيدة للمعدات وفقا لمعايير معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات التالية IEEE 802.15 : وIEEE 802.11	
الوسائل التي تنفذ خوارزمية التشفير الموجهة حصريا: أ)للاستخدام من لدن الشخص الذاتي الذي يستوردها أو ينقلها ، بما في ذلك الاستخدام بطريقة إلكترونية ؛ ب)أو لأغراض التطوير أو التحقق من الصحة أو البرهنة من لدن الشخص الذي يقوم باستيرادها أو نقلها ، بما في ذلك بطريقة إلكترونية.	-IVاستيراد وسائل التشفير وتحليل الشفرات
-خدمات التشفير وتحليل الشفرات التي تهدف إلى توظيف وسائل التشفير وتحليل الشفرات المتعلقة بالأنواع 1 و 2و 3و 4و 5و 6 من I من هذا الملحق ؛ -خدمات الثقة الخاضعة لأحكام القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.	-Vتقديم خدمات التشفير وتحليل الشفرات

.....

.....

.....
.....

قانون رقم 05-53 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-07-129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428(30 نوفمبر 2007) المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

رقم النص :05-53

نوعية النص :قانون

الموقِّع :عباس الفاسي

تاريخ النشر :2007/11/30

رقم الجريدة الرسمية :5584

تاريخ آخر تعديل :2007/12/06

الموضوع :التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

المحتوى

ظهير شريف رقم 1-07-129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428(30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية ، عقب ظهيرنا الشريف هذا ، القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية ، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بكلميم في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول ،

الإمضاء : عباس الفاسي.

قانون رقم 05-53 يتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

باب تمهيدي

المادة 1

يحدد هذا القانون النظام المطبق على المعطيات القانونية التي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية وعلى المعادلة بين الوثائق المحررة على الورق ، وتلك المعدة على دعامة إلكترونية ، وعلى التوقيع الإلكتروني.

كما يحدد الإطار القانوني المطبق على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا القواعد الواجب التقيد بها من لدن مقدمي الخدمة المذكورين ومن لدن الحاصلين على الشهادات الإلكترونية المسلمة.

القسم الأول

صحة المحررات المعدة بشكل

إلكتروني أو الموجهة بطريقة إلكترونية

المادة 2

يتمم الباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالفصل 1-2 التالي :

(راجع الباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بتاريخ 12 غشت 1913).

المادة 3

يتمم القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالباب الأول المكرر التالي :

(راجع القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بتاريخ 12 غشت 1913).

المادة 4

يتمم الفرع الثاني من الباب الأول من القسم السابع من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالفصول 1-417 و2-417 و3-417 التالية :

(راجع الفرع الثاني من الباب الأول من القسم السابع من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بتاريخ 12 غشت 1913).

المادة 5

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفصول 417 و425 و426 و440 و443 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود :

(راجع الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بتاريخ 12 غشت 1913).

القسم الثاني

النظام القانوني المطبق على التوقيع الإلكتروني المؤمن

والتشفير والمصادقة الإلكترونية

الباب الأول

التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير

الفرع الأول

التوقيع الإلكتروني المؤمن

المادة 6

يجب أن يستوفي التوقيع الإلكتروني المؤمن ، المنصوص عليه في الفصل 3-417 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود ، الشروط التالية :

- أن يكون خاصا بالموقع ؛
- أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن للموقع الاحتفاظ بها تحت مراقبته الخاصة بصفة حصرية ؛
- أن يضمن وجود ارتباط بالوثيقة المتصلة به بكيفية تؤدي إلى كشف أي تغيير لاحق أدخل عليها.

يجب أن يوضع التوقيع بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني ، تكون صلاحيتها مثبتة بشهادة للمطابقة.

يتعين أن يشار إلى معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني المؤمن في الشهادة الإلكترونية المؤمنة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون.

المادة 7

الموقع المشار إليه في المادة 6 أعلاه هو الشخص الطبيعي الذي يعمل لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله والذي يستخدم آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني.

المادة 8

تتمثل آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني في معدات أو برمجيات أو هما معا يكون الغرض منها توظيف معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي تتضمن العناصر المميزة الخاصة بالموقع ، كمفتاح الشفرة الخاصة المستخدم من لدنه لإنشاء التوقيع الإلكتروني.

المادة 9

تسلم شهادة المطابقة المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 أعلاه السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية على التوقيع والمنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون ، عندما تستجيب آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني للمتطلبات التالية :

1 - أن تضمن ، بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة ، أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني :

أ) لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ؛

ب) لا يمكن الوصول إليها عن طريق الاستنباط ويكون التوقيع الإلكتروني محميا من أي تزوير ؛

ج) أن يكون بالإمكان حمايتها من قبل الموقع بشكل كاف يحول دون أي استعمال من لدن الغير.

2 - أن تحول دون أي تغيير أو تبديل لمحتوى الوثيقة المراد توقيعها وألا تشكل عائقا يحول دون إلمام الموقع بالوثيقة قبل توقيعها إلماما تاما.

المادة 10
تثبت العلاقة بين المعطيات التي تمكن من التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع بشهادة إلكترونية. وتتمثل هذه الشهادة في سند يتم إعداده بشكل إلكتروني.
يمكن أن تكون الشهادة الإلكترونية المذكورة بسيطة أو مؤمنة.
المادة 11
تعتبر الشهادة الإلكترونية المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه شهادة إلكترونية مؤمنة عندما يسلمها مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية معتمد من لدن السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية وتتضمن المعطيات التالية :
أ) الإشارة إلى أن هذه الشهادة مسلمة باعتبارها شهادة إلكترونية مؤمنة ؛
ب) هوية مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا اسم الدولة التي يوجد مقره بها ؛
ج) إسم الموقع صاحب الشهادة الإلكترونية المؤمنة أو إسمه المستعار عند وجوده ، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين التعريف به بهذه الصفة ؛
د) الإشارة ، عند الاقتضاء ، إلى صفة الموقع حسب الاستعمال الذي خصصت له الشهادة الإلكترونية ؛
هـ) المعطيات التي تمكن من التحقق من التوقيع الإلكتروني المؤمن ؛
و) تحديد بداية ونهاية مدة صلاحية الشهادة الإلكترونية ؛
ز) الرقم السري للشهادة الإلكترونية ؛
ن) التوقيع الإلكتروني المؤمن لمقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم الشهادة الإلكترونية ؛
ح) عند الاقتضاء ، شروط استخدام الشهادة الإلكترونية ولاسيما المبلغ الأقصى للمعاملات التي يمكن أن تستخدم فيها الشهادة المذكورة.
الفرع الثاني
التشفير
المادة 12
تهدف وسائل التشفير على الخصوص إلى ضمان سلامة تبادل المعطيات القانونية بطريقة إلكترونية أو تخزينها أو هما معا ، بكيفية تمكن من ضمان سريتها وصدقيتها ومراقبة تماميتها.
يراد بوسيلة التشفير كل عتاد أو برمجية أو هما معا ، ينشأ أو يعدل من أجل تحويل معطيات سواء كانت عبارة عن معلومات أو إشارات أو رموز استنادا إلى اتفاقيات سرية أو من أجل إنجاز عملية عكسية لذلك بموجب اتفاقية سرية أو بدونها.
يراد بتقديم خدمة التشفير كل عملية تهدف إلى استخدام وسائل التشفير لحساب الغير.
المادة 13
للحيلولة دون استخدام التشفير لأغراض غير مشروعة ومن أجل الحفاظ على مصالح الدفاع

الوطني وأمن الدولة الداخلي أو الخارجي ، فإن استيراد وسائل التشفير أو تصديرها أو توريدها أو استغلالها أو استخدامها أو تقديم خدمات متعلقة بها يخضع لما يلي :

أ) التصريح المسبق عندما ينحصر الغرض من هذه الوسيلة أو هذه الخدمة في التصديق على إرسالية أو ضمان تمامية المعطيات المرسلة بطريقة إلكترونية ؛

ب) الترخيص المسبق من الإدارة عندما يتعلق الأمر بغرض غير الغرض المشار إليه في البند أ) أعلاه.

تحدد الحكومة :

1 - الوسائل أو الخدمات المستوفية للمعايير المشار إليها في البند أ) أعلاه ؛

2 - الطريقة التي يتم وفقها الإدلاء بالتصريح ومنح الترخيص ، المشار إليهما في الفقرة السابقة.

يجوز للحكومة أن تقرر نظاما مبسطا للتصريح أو الترخيص أو الإعفاء من التصريح أو من الترخيص بالنسبة إلى بعض أنواع وسائل أو خدمات التشفير أو بالنسبة إلى بعض فئات المستعملين.

المادة 14

يختص مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية ، المعتمدون لهذا الغرض وفقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون ، بتوريد وسائل أو خدمات التشفير الخاضعة للترخيص. وإذا تعذر ذلك ، تعين أن يكون الأشخاص الراغبون في تقديم خدمات التشفير الخاضعة للترخيص معتمدين لهذا الغرض من لدن الإدارة.

الباب الثاني

المصادقة على التوقيع الإلكتروني

الفرع الأول

السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية

المادة 15

يعهد إلى السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية المسماة بعده السلطة الوطنية ، علاوة على المهام المسندة إليها بموجب مواد أخرى من هذا القانون ، بالمهام التالية :

- اقتراح معايير نظام الاعتماد على الحكومة واتخاذ التدابير اللازمة لتفعيله ؛

- اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية ومراقبة نشاطهم.

المادة 16

تقوم السلطة الوطنية بنشر مستخرج من قرار الاعتماد في الجريدة الرسمية وبمسك سجل بأسماء مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدين ينشر في نهاية كل سنة بالجريدة الرسمية.

المادة 17

تتأكد السلطة الوطنية من احترام مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الذين يسلمون شهادات إلكترونية مؤمنة ، للالتزامات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 18

يجوز للسلطة الوطنية ، إما تلقائيا وإما بطلب من أي شخص يهمه الأمر ، القيام بالتحقق أو طلب القيام بالتحقق من مطابقة نشاط مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات إلكترونية مؤمنة لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. ويمكنها أن تستعين بخبراء لإنجاز مهامها المتعلقة بالمراقبة.

المادة 19

يخول أعوان السلطة الوطنية والخبراء المعينون من قبلها ، خلال ممارسة مهمة التحقق المكلفين بها المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه ، بعد إثبات صفاتهم ، حق ولوج أية مؤسسة والاطلاع على كل الآليات والوسائل التقنية المتعلقة بخدمات المصادقة الإلكترونية المؤمنة التي يعتبرونها مفيدة أو ضرورية لإنجاز مهمتهم.

الفرع الثاني

مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية

المادة 20

مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدون هم وحدهم دون غيرهم ، الذين يمكنهم إصدار شهادات إلكترونية مؤمنة ، وتسليمها وتدبير الخدمات المتعلقة بها وفق الشروط المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 21

يشترط من أجل الاعتماد لاكتساب صفة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية أن يكون طالب الاعتماد مؤسسا في شكل شركة يوجد مقرها الاجتماعي بتراب المملكة وأن يكون :

1 - متوفرا على شروط تقنية تضمن :

أ) الوثوق بخدمات المصادقة الإلكترونية التي يقدمها ، ولاسيما ما يتعلق بالسلامة التقنية والتشفيرية الخاصة بالوظائف التي تقوم بها نظم ووسائل التشفير المقترحة من لدنه ؛

ب) سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني التي يقدمها للموقع ؛

ج) توافر مستخدمين لهم المؤهلات اللازمة لتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية ؛

د) الإمكانية التي تتيح للشخص الذي سلمت إليه الشهادة قصد إلغائها في الحال وبكل يقين ؛

هـ) التحديد الدقيق لتاريخ وساعة تسليم الشهادة الإلكترونية وإلغائها ؛

و) وجود نظام للسلامة ، قادر على اتقاء تزوير الشهادات الإلكترونية والتأكد من أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني تطابق معطيات التحقق منه عندما تقدم في آن واحد المعطيات معا ؛

2 - قادرا على المحافظة ، عند الاقتضاء بشكل إلكتروني ، على جميع المعلومات المتعلقة بالشهادة الإلكترونية التي قد تبدو ضرورية لإثبات التصديق الإلكتروني أمام القضاء بشرط

أن تضمن نظم المحافظة على الشهادات الإلكترونية :
أ) أن إدخال المعطيات وتغييرها لا يسمح بهما إلا للأشخاص المرخص لهم لهذا الغرض من لدن مقدم الخدمة ؛
ب) أن اطلاع العموم على شهادة إلكترونية لا يتأتى دون موافقة سابقة من صاحب الشهادة ؛
ج) أن بالإمكان كشف أي تغيير من شأنه أن يخل بسلامة النظام ؛
3 - ملتزما :
3-1- بالتحقق من هوية الشخص الذي سلمت له شهادة إلكترونية ومطالبته بالإدلاء بوثيقة هوية رسمية للتأكد أن الشخص يتوفر على الأهلية القانونية للالتزام ، من جهة ، والصفة التي يدعيها ، من جهة أخرى ، والمحافظة على مميزات ومراجع الوثائق المدلى بها لإثبات هذه الهوية وهذه الصفة ؛
3-2- بالتأكد وقت تسليم الشهادة الإلكترونية أن :
أ) المعلومات التي تحتوي عليها صحيحة ؛
ب) الموقع المشار فيها إلى هويته يمتلك معطيات لإنشاء التوقيع الإلكتروني تطابق معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني المضمنة في الشهادة ؛
3-3- بإخبار الشخص الذي يطلب تسليمه شهادة إلكترونية كتابة بما يلي قبل إبرام عقد تقديم خدمات المصادقة الإلكترونية :
أ) كيفيات وشروط استعمال الشهادة ؛
ب) كيفيات المنازعة وطرق تسوية الخلافات ؛
3-4- بتقديم عناصر الإخبار المنصوص عليها في النقطة السابقة إلى الأشخاص الذين يستندون إلى شهادة إلكترونية إذا كانت العناصر المذكورة مفيدة لهم ؛
3-5- بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة ستين (60) يوما على الأقل قبل تاريخ انتهاء صلاحية شهاداتهم لحلول أجلها ودعوتهم إلى تجديدها أو إلغائها ؛
3-6- بإبرام تأمين لتغطية الأضرار الناتجة عن أخطائهم المهنية ؛
3-7- بإلغاء شهادة إلكترونية إذا :
أ) تبين أن تسليمها تم بناء على معلومات مغلوطة أو مزورة ، أو أن المعلومات الواردة في الشهادة المذكورة لم تعد مطابقة للواقع أو أن سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع قد تم خرقها ؛
ب) أمرته السلطات القضائية بالقيام في الحال بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة المسلمة من قبله بعدم مطابقتها لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.
المادة 22
استثناء من أحكام المادتين 20 و21 أعلاه :
1 - تتمتع الشهادات المسلمة من قبل مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المستوطن بالخارج بنفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الشهادات المسلمة من قبل مقدم خدمات المصادقة

الإلكترونية الذي يوجد مقره بالمغرب إذا كان معترفا بالشهادة أو بمقدم خدمة المصادقة في إطار اتفاق متعدد الأطراف يعتبر المغرب طرفا فيه أو اتفاق ثنائي يتعلق بالاعتراف المتبادل بين المغرب وبلد إقامة مقدم الخدمات ؛

2 - يمكن اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الذين يوجد مقرهم الاجتماعي بالخارج ، شريطة أن تكون الدولة التي يمارسون بترابها نشاطهم قد أبرمت مع المملكة المغربية اتفاقية للاعتراف المتبادل بمقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 23

يتعين على مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يصدر أو يسلم أو يدبر الشهادات الإلكترونية أن يخبر الإدارة سلفا برغبته في إنهاء نشاطه داخل أجل أقصاه شهران.

في هذه الحالة ، يجب عليه أن يتأكد من استئناف هذه الخدمات من لدن مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية يضمن نفس الجودة ونفس السلامة أو إذا تعذر ذلك أن يلغي الشهادات داخل أجل أقصاه شهران بعد إخبار أصحابها بذلك.

يخبر السلطة الوطنية أيضا ، على الفور ، بوقف نشاطه في حالة تصفية قضائية.

المادة 24

يلزم مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية ومستخدموهم كذلك بكتمان السر المهني ، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

يتحملون وفق القواعد القانونية العادية ، مسؤولية تهاونهم أو قلة كفاءتهم أو قصورهم المهني سواء تجاه المتعاقدين معهم أو تجاه الأغيار.

يجب على مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية أن يحافظوا على معطيات إنشاء الشهادة ويلزمون ، بأمر من وكيل الملك ، بتبليغها إلى السلطات القضائية ، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. وفي هذه الحالة ، وعلى الرغم من كل المقتضيات التشريعية المخالفة يتولى مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية إخبار المستعملين المعنيين على الفور بذلك.

لا تطبق إلزامية كتمان السر المهني ، المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه :

- تجاه السلطات الإدارية المؤهلة قانونا لذلك وفق التشريع الجاري به العمل ؛

- تجاه أعوان السلطة الوطنية وخبرائها والأعوان والضباط المشار إليهم في المادة 41 أدناه خلال ممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين 19 و41 من هذا القانون ؛

- إذا وافق صاحب التوقيع الإلكتروني على نشر أو تبليغ المعلومات المدلى بها إلى مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

الفرع الثالث

التزام صاحب الشهادة الإلكترونية

المادة 25

يعتبر صاحب الشهادة الإلكترونية ، فور إحداث المعطيات المرتبطة بإنشاء التوقيع ، مسؤولا

عن سرية وتمامية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الذي يستعمله. ويعد كل استعمال للمعطيات المذكورة ، ناتجا عن فعله ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 26

يتعين على صاحب الشهادة الإلكترونية القيام في أقرب الآجال بتبليغ مقدم خدمات المصادقة كل تغيير يطرأ على المعلومات التي تتضمنها الشهادة.

المادة 27

يجب على صاحب الشهادة ، في حالة شك يتعلق بالإبقاء على سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع أو انعدام مطابقة المعلومات المضمنة في الشهادة للواقع ، أن يطلب إلغاءها في الحال وفقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون.

المادة 28

عندما تنتهي مدة صلاحية شهادة إلكترونية أو يتم إلغاؤها ، لا يمكن لصاحبها استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع المطابقة للتوقيع أو السعي للمصادقة عليها من لدن مقدم آخر لخدمات المصادقة الإلكترونية.

الباب الثالث

العقوبات والتدابير الوقائية ومعاينة المخالفات

المادة 29

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة كل من قدم خدمات للمصادقة الإلكترونية المؤمنة دون أن يكون معتمدا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه أو واصل نشاطه رغم سحب اعتماده أو أصدر أو سلم أو دبر شهادات إلكترونية مؤمنة خلافا لأحكام المادة 20 أعلاه.

المادة 30

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة ، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل من أفشى المعلومات المعهود بها إليه في إطار ممارسة نشاطاته أو وظيفته أو حرض على نشرها أو ساهم في ذلك.

غير أن أحكام هذه المادة لا تطبق على أعمال النشر أو التبليغ المرخص به ، كتابة على دعامة ورقية أو بطريقة إلكترونية ، إذا قام بها صاحب الشهادة الإلكترونية أو على النشر أو التبليغ المرخص به بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 31

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة ، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من أدلى عمدا بتصاريح كاذبة أو سلم وثائق مزورة إلى مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 32

يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة مبلغها 100.000 درهم كل من استورد أو صدر أو ورد أو استغل أو استعمل إحدى الوسائل أو خدمة من خدمات تشفير دون الإدلاء بالتصريح أو الحصول على الترخيص المنصوص عليهما في المادتين 13 و14 أعلاه.

يجوز للمحكمة أيضا أن تحكم بمصادرة وسائل التشفير المعنية.

المادة 33

عندما يتم استعمال وسيلة تشفير حسب مدلول المادة 14 أعلاه ، لتمهيد أو ارتكاب جناية أو جنحة أو لتسهيل تمهيدها أو ارتكابها ، يرفع الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية المتعرض لها على النحو التالي :

- إلى السجن المؤبد إذا كان معاقبا على الجريمة بثلاثين سنة من السجن ؛
- إلى ثلاثين سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بعشرين سنة من السجن ؛
- إلى عشرين سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بخمس عشرة سنة من السجن ؛
- إلى خمس عشرة سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بعشر سنوات من السجن ؛
- إلى عشر سنوات من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بخمس سنوات من السجن ؛
- إلى الضعف إذا كان معاقبا على الجريمة بثلاث سنوات من الحبس على الأكثر.

على أن أحكام هذه المادة لا تطبق على مرتكب الجريمة أو المشارك في ارتكابها الذي يسلم إلى السلطات القضائية أو الإدارية ، بطلب منها ، النص الواضح للرسائل المشفرة وكذا الاتفاقات السرية اللازمة لقراءة النص المشفر.

المادة 34

يعتبر الأشخاص الذين يقدمون خدمات تشفير لأغراض سرية ، ما لم يثبتوا عدم ارتكابهم أي خطإ متعمد أو تهاون ، مسؤولين ، فيما يخص الخدمات المذكورة ، عن الضرر اللاحق بالأشخاص الذين كلفوهم بتدبير اتفاقاتهم السرية في حالة المس بتمامية المعطيات المحولة بواسطة هذه الاتفاقات أو سريتها أو توفرها.

المادة 35

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم كل من استعمل ، بوجه غير قانوني ، العناصر الشخصية لإنشاء التوقيع المتعلقة بتوقيع الغير.

المادة 36

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر كل مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية لا يتقيد بوجوب إخبار السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 23 أعلاه.

علاوة على ذلك ، يمكن أن يتعرض مرتكب المخالفة طوال مدة خمس سنوات للمنع من ممارسة كل نشاط يتعلق بتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 37

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل

صاحب شهادة إلكترونية استمر في استعمال الشهادة المذكورة بعد انتهاء مدة صلاحيتها أو بعد إلغائها.

المادة 38

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة ، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم كل من استعمل بصفة غير قانونية عنوانا تجاريا أو إشهارا وبشكل عام كل عبارة تحمل على الاعتقاد أنه معتمد وفقا لأحكام المادة 21 أعلاه.

المادة 39

عندما تعاين السلطة الوطنية ، بناء على تقرير أعوانها أو خبرائها ، أن مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات مؤمنة لم يعد متوفرا على أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه أو أن نشاطه غير مطابق لأحكام هذا القانون أو الأنظمة المتخذة لتطبيقه ، تطلب منه التقيد بالشروط أو الأحكام المذكورة داخل الأجل الذي تحدده.

إذا انصرم الأجل المذكور دون أن يتقيد مقدم الخدمات بالشروط أو الأحكام المذكورة ، قامت السلطة الوطنية بسحب الاعتماد المسلم وبشطب مقدم الخدمات من سجل مقدمي الخدمات المعتمدين وبنشر مستخرج من قرار سحب الاعتماد في الجريدة الرسمية.

إذا كان من شأن نشاط المخالف أن يمس بمتطلبات الدفاع الوطني أو أمن الدولة الداخلي أو الخارجي فإن السلطة الوطنية تؤهل لاتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية لوضع حد للنشاط المذكور ، دون الإخلال بالمتابعات الجنائية التي تترتب عليها.

المادة 40

إذا كان مرتكب الجريمة شخصا معنويا ، رفعت الغرامات المنصوص عليها في هذا الباب إلى الضعف دون إخلال بالعقوبات التي يمكن تطبيقها على مسيريه المرتكبين لإحدى الجرائم المنصوص عليها أعلاه.

علاوة على ذلك ، يمكن أن يتعرض الشخص المعنوي لإحدى العقوبات التالية :

- المصادرة الجزئية لممتلكاته ؛
- المصادرة المنصوص عليها في الفصل 89 من القانون الجنائي ؛
- إغلاق مؤسسة أو مؤسسات الشخص المعنوي التي استعملت في ارتكاب الجرائم.

المادة 41

يجوز لأعوان السلطة الوطنية المؤهلين لهذا الغرض والمحلفين وفق القواعد القانونية العادية ، أن يبحثوا عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وأن يحرروا محاضر بشأنها وذلك بالإضافة إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية وأعوان الجمارك داخل نطاق اختصاصهم. وتحال محاضرهم إلى وكيل الملك داخل أجل خمسة أيام التالية لتحريرها.

يجوز للأعوان والضباط المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يلجوا الأماكن أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وأن يطلبوا الاطلاع على كل الوثائق المهنية وأن يأخذوا نسخا منها وأن يحصلوا على المعلومات والإثباتات بعد استدعاء المعنيين بالأمر أو بعين

المكان.
يجوز لهم القيام ، في نفس الأماكن ، بحجز الوسائل المشار إليها في المادة 12 أعلاه بأمر من وكيل الملك أو قاضي التحقيق.
تسجل الوسائل المحجوزة في المحضر المحرر في عين المكان. وتوجه النسخ الأصلية للمحضر والجرد إلى السلطة القضائية التي أمرت بالحجز.
الباب الرابع
أحكام ختامية
المادة 42
تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذا القانون على الحقوق العينية بمرسوم.
المادة 43
استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 21 أعلاه ، يمكن للحكومة باقتراح من السلطة الوطنية المشار إليها في المادة 15 ، وأخذا في الاعتبار مصلحة المرفق العام ، اعتماد الأشخاص المعنوية للقانون العام من أجل إصدار شهادات إلكترونية مؤمنة ، وتسليمها وتدبير الخدمات المتعلقة بها ، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

.....
.....

القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

ظهير شريف رقم 1.07.129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و 58 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بكلميم في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : عباس الفاسي.

*

* *

قانون رقم 53.05 يتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

باب تمهيدي

المادة 1

يحدد هذا القانون النظام المطبق على المعطيات القانونية التي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية وعلى المعادلة بين الوثائق المحررة على الورق، وتلك المعدة على دعامة إلكترونية، وعلى التوقيع الإلكتروني.

كما يحدد الإطار القانوني المطبق على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا القواعد الواجب التقيد بها من لدن مقدمي الخدمة المذكورين ومن لدن الحاصلين على الشهادات الإلكترونية المسلمة.

القسم الأول: صحة المحررات المعدة بشكل إلكتروني أو الموجهة بطريقة إلكترونية

المادة 2

يتمم الباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالفصل 1-2 التالي :

الفصل1-2 - عندما يكون الإدلاء بمحرر مطلوبا لإثبات صحة وثيقة قانونية، يمكن إعداد هذا المحرر وحفظه بشكل إلكتروني وفق الشروط المنصوص عليها في الفصلين 1-417 و2-417 أدناه.

يمكن للملتزم، عندما يطلب منه بيان مكتوب بيده، أن يقوم بتحريره بشكل إلكتروني إذا كان من شأن شروط تحريره ضمان أنه الوحيد الذي يمكنه القيام بذلك.

غير أن الوثائق المتعلقة بتطبيق أحكام مدونة الأسرة والمحررات العرفية المتعلقة بالضمانات الشخصية أو العينية، ذات الطابع المدني أو التجاري لا تخضع لأحكام هذا القانون، ما عدا المحررات المنجزة من لدن شخص لأغراض مهنته.

المادة 3

يتمم القسم الأول من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالباب الأول المكرر التالي :

الباب الأول المكرر: العقد المبرم بشكل إلكتروني أو الموجه بطريقة إلكترونية

الفرع الأول: أحكام عامة

الفصل 1-65 – مع مراعاة أحكام هذا الباب، تخضع صحة العقد المبرم بشكل إلكتروني أو الموجه بطريقة إلكترونية لأحكام الباب الأول من هذا القسم.

الفصل 2-65 – لا تسري أحكام الفصول من 23 إلى 30 والفصل 32 أعلاه على هذا الباب.

الفرع الثاني: العرض

الفصل 3-65 – يمكن استخدام الوسائل الإلكترونية لوضع عروض تعاقدية أو معلومات متعلقة بسلع أو خدمات رهن إشارة العموم من أجل إبرام عقد من العقود.

يمكن توجيه المعلومات المطلوبة من أجل إبرام عقد أو المعلومات الموجهة أثناء تنفيذه عن طريق البريد الإلكتروني إذا وافق المرسل إليه صراحة على استخدام الوسيلة المذكورة.

يمكن إرسال المعلومات إلى المهنيين عن طريق البريد الإلكتروني ابتداء من الوقت الذي يدلون فيه بعنوانهم الإلكتروني.

إذا كان من الواجب إدراج المعلومات في استمارة، تعين وضع هذه الأخيرة بطريقة إلكترونية رهن إشارة الشخص الواجب عليه تعبئتها.

الفصل 4-65 – يتعين على كل من يقترح، بصفة مهنية وبطريقة إلكترونية، توريد سلع أو تقديم خدمات أو تفويت أصول تجارية أو أحد عناصرها، أن يضع رهن إشارة العموم الشروط التعاقدية المطبقة بشكل يمكن من الاحتفاظ بها واستنساخها.

دون الإخلال بشروط الصحة المنصوص عليها في العرض، فإن صاحب العرض يظل ملزما به سواء طيلة المدة المحددة في العرض المذكور أو، إن تعذر ذلك، طالما ظل ولوج العرض متيسرا بطريقة إلكترونية نتيجة فعله.

يتضمن العرض، علاوة على ذلك، بيان ما يلي :

1- الخصائص الأساسية للسلعة أو الخدمة المقترحة أو الأصل التجاري المعني أو أحد عناصره ؛

2- شروط بيع السلعة أو الخدمة أو شروط تفويت الأصل التجاري أو أحد عناصره ؛

3- مختلف المراحل الواجب اتباعها لإبرام العقد بطريقة إلكترونية ولاسيما الكيفية التي يفي طبقها الأطراف بالتزاماتهم المتبادلة ؛

4- الوسائل التقنية التي تمكن المستعمل المحتمل، قبل إبرام العقد، من كشف الأخطاء المرتكبة أثناء تحصيل المعطيات وتصحيحها ؛

5- اللغات المقترحة من أجل إبرام العقد ؛

6- طريقة حفظ العقد في الأرشيف من لدن صاحب العرض وشروط الاطلاع على العقد المحفوظ إذا كان من شأن طبيعة العقد أو الغرض منه تبرير ذلك ؛

7- وسائل الاطلاع، بطريقة إلكترونية، على القواعد المهنية والتجارية التي يعتزم صاحب العرض الخضوع لها، عند الاقتضاء.

كل اقتراح غير متضمن لكافة البيانات المشار إليها في هذا الفصل لا يجوز اعتباره عرضا بل يبقى مجرد إشهار، ولا يلزم صاحبه.

الفرع الثالث: إبرام عقد بشكل إلكتروني

الفصل 5-65 – يشترط لصحة إبرام العقد أن يكون من أرسل العرض إليه قد تمكن من التحقق من تفاصيل الإذن الصادر عنه ومن السعر الإجمالي ومن تصحيح الأخطاء المحتملة، وذلك قبل تأكيد الإذن المذكور لأجل التعبير عن قبوله.

يجب على صاحب العرض الإشعار بطريقة إلكترونية، ودون تأخير غير مبرر، بتسلمه قبول العرض الموجه إليه.

يصبح المرسل إليه فور تسلم العرض ملزما به بشكل لا رجعة فيه.

يعتبر قبول العرض وتأكيده والإشعار بالتسلم متوصلا بها إذا كان بإمكان الأطراف المرسلة إليهم الولوج إليها.

الفرع الرابع: أحكام متفرقة

الفصل 6-65 – تعتبر إلزامية الاستمارة القابلة للاقتطاع مستوفاة عندما يكون في الإمكان، بواسطة وسيلة إلكترونية معينة، الولوج إلى الاستمارة وتعبئتها وإعادة إرسالها بالطريقة نفسها.

الفصل 7-65 – عندما يطلب الإدلاء بعدة أصول، تعتبر هذه الإلزامية مستوفاة بالنسبة للمحررات المعدة بشكل إلكتروني إذا كان المحرر المعني معدا ومحفوظا وفقا لأحكام الفصول 1-417 و 2-417 و3-417 أدناه، وكانت الوسيلة المستعملة تسمح لكل طرف من الأطراف المعنية بالحصول على نسخة منه أو بالولوج إليه.

المادة 4

يتمم الفرع الثاني من الباب الأول من القسم السابع من الكتاب الأول من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود بالفصول 1-417 و2-417 و3-417 التالية :

الفرع الثاني: الإثبات بالكتابة

الفصل 1-417 - تتمتع الوثيقة المحررة على دعامة إلكترونية بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المحررة على الورق.

تقبل الوثيقة المحررة بشكل إلكتروني للإثبات، شأنها في ذلك شأن الوثيقة المحررة على الورق، شريطة أن يكون بالإمكان التعرف، بصفة قانونية، على الشخص الذي صدرت عنه وأن تكون معدة ومحفوظة وفق شروط من شأنها ضمان تماميتها.

الفصل 2-417 – يتيح التوقيع الضروري لإتمام وثيقة قانونية التعرف على الشخص الموقع ويعبر عن قبوله للالتزامات الناتجة عن الوثيقة المذكورة.

تصبح الوثيقة رسمية إذا وضع التوقيع المذكور عليها أمام موظف عمومي له صلاحية التوثيق.

عندما يكون التوقيع إلكترونيا، يتعين استعمال وسيلة تعريف موثوق بها تضمن ارتباطه بالوثيقة المتصلة به.

الفصل 3-417 – يفترض الوثوق في الوسيلة المستعملة في التوقيع الإلكتروني، عندما تتيح استخدام توقيع إلكتروني مؤمن إلى أن يثبت ما يخالف ذلك.

يعتبر التوقيع الإلكتروني مؤمنا إذا تم إنشاؤه وكانت هوية الموقع مؤكدة وتمامية الوثيقة القانونية مضمونة، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

تتمتع كل وثيقة مذيلة بتوقيع إلكتروني مؤمن والمختومة زمنيا بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المصادق على صحة توقيعها والمذيلة بتاريخ ثابت.

المادة 5

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفصول 417 و425 و426 و440 و443 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود :

الفصل417 – الدليل الكتابي ينتج ..... أو عرفية.

ويمكن أن ينتج كذلك عن ..... والوثائق الخاصة أو عن أي إشارات أو رموز أخرى ذات دلالة واضحة، كيفما كانت دعامتها وطريقة إرسالها.

إذا لم يحدد القانون قواعد أخرى ولم تكن هناك اتفاقية صحيحة بين الأطراف، قامت المحكمة بالبت في المنازعات المتعلقة بالدليل الكتابي بجميع الوسائل وكيفما كانت الدعامة المستعملة.

الفصل 425 – المحررات العرفية ..... باسم مدينه.

ولا تكون دليلا عن تاريخها في مواجهة الغير إلا :

1-.....

.....

6 - إذا كان التاريخ ناتجا عن التوقيع الإلكتروني المؤمن الذي يعرف بالوثيقة وبموقعها وفق التشريع الجاري به العمل.

ويعتبر الخلف الخاص ..... باسم مدينه.

الفصل 426 – يسوغ أن تكون ..... موقعة منه.

ويلزم أن يكون التوقيع ..... وأن يرد في أسفل الوثيقة ولا يقوم الطابع أو الختم مقام التوقيع، ويعتبر وجوده كعدمه.

وإذا تعلق الأمر بتوقيع إلكتروني مؤمن وجب تضمينه في الوثيقة وفق الشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال.

الفصل 440 – النسخ المأخوذة ..... الأصول بالتصوير الفوتوغرافي.

تقبل للإثبات نسخ الوثيقة القانونية المعدة بشكل إلكتروني متى كانت الوثيقة مستوفية للشروط المشار إليها في الفصلين 1-417 و 2- 417 وكانت وسيلة حفظ الوثيقة تتيح لكل طرف الحصول على نسخة منها أو الولوج إليها.

الفصل 443 – الاتفاقات وغيرها من الأفعال القانونية ..... والتي يتجاوز مبلغها أو قيمتها عشرة آلاف درهم، لا يجوز إثباتها بشهادة الشهود. ويلزم أن تحرر بها حجة رسمية أو عرفية، وإذا اقتضى الحال ذلك أن تعد بشكل إلكتروني أو أن توجه بطريقة إلكترونية.

القسم الثاني: النظام القانوني المطبق على التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير والمصادقة الإلكترونية

الباب الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير

الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن

المادة 6

يجب أن يستوفي التوقيع الإلكتروني المؤمن، المنصوص عليه في الفصل 3-417 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود، الشروط التالية :

أن يكون خاصا بالموقع ؛

أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن للموقع الاحتفاظ بها تحت مراقبته الخاصة بصفة حصرية ؛

أن يضمن وجود ارتباط بالوثيقة المتصلة به بكيفية تؤدي إلى كشف أي تغيير لاحق أدخل عليها.

يجب أن يوضع التوقيع بواسطة آلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني، تكون صلاحيتها مثبتة بشهادة للمطابقة.

يتعين أن يشار إلى معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني المؤمن في الشهادة الإلكترونية المؤمنة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون.

المادة 7

الموقع المشار إليه في المادة 6 أعلاه هو الشخص الطبيعي الذي يعمل لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله والذي يستخدم آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني.

المادة 8

تتمثل آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني في معدات أو برمجيات أو هما معا يكون الغرض منها توظيف معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي تتضمن العناصر المميزة الخاصة بالموقع، كمفتاح الشفرة الخاصة المستخدم من لدنه لإنشاء التوقيع الإلكتروني.

المادة 9

تسلم شهادة المطابقة المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 أعلاه السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية على التوقيع والمنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون، عندما تستجيب آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني للمتطلبات التالية :

1 - أن تضمن، بوسائل تقنية وإجراءات ملائمة، أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني:

أ) لا يمكن إعدادها أكثر من مرة واحدة وتكون سريتها مضمونة ؛

ب) لا يمكن الوصول إليها عن طريق الاستنباط ويكون التوقيع الإلكتروني محميا من أي تزوير ؛

ج) أن يكون بالإمكان حمايتها من قبل الموقع بشكل كاف يحول دون أي استعمال من لدن الغير.

2 - أن تحول دون أي تغيير أو تبديل لمحتوى الوثيقة المراد توقيعها وألا تشكل عائقا يحول دون إلمام الموقع بالوثيقة قبل توقيعها إلماما تاما.

المادة 10

تثبت العلاقة بين المعطيات التي تمكن من التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع بشهادة إلكترونية. وتتمثل هذه الشهادة في سند يتم إعداده بشكل إلكتروني.

يمكن أن تكون الشهادة الإلكترونية المذكورة بسيطة أو مؤمنة.

المادة 11

تعتبر الشهادة الإلكترونية المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه شهادة إلكترونية مؤمنة عندما يسلمها مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية معتمد من لدن السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية وتتضمن المعطيات التالية :

أ) الإشارة إلى أن هذه الشهادة مسلمة باعتبارها شهادة إلكترونية مؤمنة ؛

ب) هوية مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا اسم الدولة التي يوجد مقره بها ؛

ج) إسم الموقع صاحب الشهادة الإلكترونية المؤمنة أو إسمه المستعار عند وجوده، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين التعريف به بهذه الصفة ؛

د) الإشارة، عند الاقتضاء، إلى صفة الموقع حسب الاستعمال الذي خصصت له الشهادة الإلكترونية ؛

هـ) المعطيات التي تمكن من التحقق من التوقيع الإلكتروني المؤمن ؛

و) تحديد بداية ونهاية مدة صلاحية الشهادة الإلكترونية ؛

ز) الرقم السري للشهادة الإلكترونية ؛

ن) التوقيع الإلكتروني المؤمن لمقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم الشهادة الإلكترونية ؛

ح) عند الاقتضاء، شروط استخدام الشهادة الإلكترونية ولاسيما المبلغ الأقصى للمعاملات التي يمكن أن تستخدم فيها الشهادة المذكورة.

الفرع الثاني: التشفير

المادة 12

تهدف وسائل التشفير على الخصوص إلى ضمان سلامة تبادل المعطيات القانونية بطريقة إلكترونية أو تخزينها أو هما معا، بكيفية تمكن من ضمان سريتها وصدقيتها ومراقبة تماميتها.

يراد بوسيلة التشفير كل عتاد أو برمجية أو هما معا، ينشأ أو يعدل من أجل تحويل معطيات سواء كانت عبارة عن معلومات أو إشارات أو رموز استنادا إلى اتفاقيات سرية أو من أجل إنجاز عملية عكسية لذلك بموجب اتفاقية سرية أو بدونها.

يراد بتقديم خدمة التشفير كل عملية تهدف إلى استخدام وسائل التشفير لحساب الغير.

المادة 13

للحيلولة دون استخدام التشفير لأغراض غير مشروعة ومن أجل الحفاظ على مصالح الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، فإن استيراد وسائل التشفير أو تصديرها أو توريدها أو استغلالها أو استخدامها أو تقديم خدمات متعلقة بها يخضع لما يلي :

أ) التصريح المسبق عندما ينحصر الغرض من هذه الوسيلة أو هذه الخدمة في التصديق على إرسالية أو ضمان تمامية المعطيات المرسلة بطريقة إلكترونية ؛

ب) الترخيص المسبق من الإدارة عندما يتعلق الأمر بغرض غير الغرض المشار إليه في البند أ) أعلاه.

تحدد الحكومة :

1 - الوسائل أو الخدمات المستوفية للمعايير المشار إليها في البند أ) أعلاه ؛

2 - الطريقة التي يتم وفقها الإدلاء بالتصريح ومنح الترخيص، المشار إليهما في الفقرة السابقة.

يجوز للحكومة أن تقرر نظاما مبسطا للتصريح أو الترخيص أو الإعفاء من التصريح أو من الترخيص بالنسبة إلى بعض أنواع وسائل أو خدمات التشفير أو بالنسبة إلى بعض فئات المستعملين.

المادة 14

يختص مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية، المعتمدون لهذا الغرض وفقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون، بتوريد وسائل أو خدمات التشفير الخاضعة للترخيص. وإذا تعذر ذلك، تعين أن يكون الأشخاص الراغبون في تقديم خدمات التشفير الخاضعة للترخيص معتمدين لهذا الغرض من لدن الإدارة .

الباب الثاني: المصادقة على التوقيع الإلكتروني

الفرع الأول: السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية

المادة 15

يعهد إلى السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية المسماة بعده السلطة الوطنية، علاوة على المهام المسندة إليها بموجب مواد أخرى من هذا القانون، بالمهام التالية :

- اقتراح معايير نظام الاعتماد على الحكومة واتخاذ التدابير اللازمة لتفعيله ؛

- اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية ومراقبة نشاطهم.

المادة 16

تقوم السلطة الوطنية بنشر مستخرج من قرار الاعتماد في الجريدة الرسمية وبمسك سجل بأسماء مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدين ينشر في نهاية كل سنة بالجريدة الرسمية .

المادة 17

تتأكد السلطة الوطنية من احترام مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الذين يسلمون شهادات إلكترونية مؤمنة، للالتزامات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 18

يجوز للسلطة الوطنية، إما تلقائيا وإما بطلب من أي شخص يهمه الأمر، القيام بالتحقق أو طلب القيام بالتحقق من مطابقة نشاط مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات إلكترونية مؤمنة لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. ويمكنها أن تستعين بخبراء لإنجاز مهامها المتعلقة بالمراقبة.

المادة 19

يخول أعوان السلطة الوطنية والخبراء المعينون من قبلها، خلال ممارسة مهمة التحقق المكلفين بها المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه، بعد إثبات صفاتهم، حق ولوج أية مؤسسة والاطلاع على كل الآليات والوسائل التقنية المتعلقة بخدمات المصادقة الإلكترونية المؤمنة التي يعتبرونها مفيدة أو ضرورية لإنجاز مهمتهم.

الفرع الثاني: مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية

المادة 20

مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمدون هم وحدهم دون غيرهم، الذين يمكنهم إصدار شهادات إلكترونية مؤمنة، وتسليمها وتدبير الخدمات المتعلقة بها وفق الشروط المحددة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 21

يشترط من أجل الاعتماد لاكتساب صفة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية أن يكون طالب الاعتماد مؤسسا في شكل شركة يوجد مقرها الاجتماعي بتراب المملكة وأن يكون :

1- متوفرا على شروط تقنية تضمن :

أ) الوثوق بخدمات المصادقة الإلكترونية التي يقدمها، ولاسيما ما يتعلق بالسلامة التقنية والتشفيرية الخاصة بالوظائف التي تقوم بها نظم ووسائل التشفير المقترحة من لدنه ؛

ب) سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني التي يقدمها للموقع ؛

ج) توافر مستخدمين لهم المؤهلات اللازمة لتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية ؛

د) الإمكانية التي تتيح للشخص الذي سلمت إليه الشهادة قصد إلغائها في الحال وبكل يقين ؛

هـ) التحديد الدقيق لتاريخ وساعة تسليم الشهادة الإلكترونية وإلغائها ؛

و) وجود نظام للسلامة، قادر على اتقاء تزوير الشهادات الإلكترونية والتأكد من أن معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني تطابق معطيات التحقق منه عندما تقدم في آن واحد المعطيات معا ؛

2- قادرا على المحافظة، عند الاقتضاء بشكل إلكتروني، على جميع المعلومات المتعلقة بالشهادة الإلكترونية التي قد تبدو ضرورية لإثبات التصديق الإلكتروني أمام القضاء بشرط أن تضمن نظم المحافظة على الشهادات الإلكترونية :

أ) أن إدخال المعطيات وتغييرها لا يسمح بهما إلا للأشخاص المرخص لهم لهذا الغرض من لدن مقدم الخدمة ؛

ب) أن اطلاع العموم على شهادة إلكترونية لا يتأتى دون موافقة سابقة من صاحب الشهادة ؛

ج) أن بالإمكان كشف أي تغيير من شأنه أن يخل بسلامة النظام ؛

3- ملتزما :

3-1 – بالتحقق من هوية الشخص الذي سلمت له شهادة إلكترونية ومطالبته بالإدلاء بوثيقة هوية رسمية للتأكد أن الشخص يتوفر على الأهلية القانونية للالتزام، من جهة، والصفة التي

يدعيها، من جهة أخرى، والمحافظة على مميزات ومراجع الوثائق المدلى بها لإثبات هذه الهوية وهذه الصفة ؛

3-2 - بالتأكد وقت تسليم الشهادة الإلكترونية أن :

أ) المعلومات التي تحتوي عليها صحيحة ؛

ب) الموقع المشار فيها إلى هويته يمتلك معطيات لإنشاء التوقيع الإلكتروني تطابق معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني المضمنة في الشهادة ؛

3-3 - بإخبار الشخص الذي يطلب تسليمه شهادة إلكترونية كتابة بما يلي قبل إبرام عقد تقديم خدمات المصادقة الإلكترونية :

أ- كيفيات وشروط استعمال الشهادة ؛

ب) كيفيات المنازعة وطرق تسوية الخلافات ؛

3-4 - بتقديم عناصر الإخبار المنصوص عليها في النقطة السابقة إلى الأشخاص الذين يستندون إلى شهادة إلكترونية إذا كانت العناصر المذكورة مفيدة لهم ؛

3-5 - بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة ستين (60) يوما على الأقل قبل تاريخ انتهاء صلاحية شهاداتهم لحلول أجلها ودعوتهم إلى تجديدها أو إلغائها ؛

3-6 - بإبرام تأمين لتغطية الأضرار الناتجة عن أخطائهم المهنية ؛

3-7 - بإلغاء شهادة إلكترونية إذا :

أ) تبين أن تسليمها تم بناء على معلومات مغلوطة أو مزورة، أو أن المعلومات الواردة في الشهادة المذكورة لم تعد مطابقة للواقع أو أن سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع قد تم خرقها ؛

ب) أمرته السلطات القضائية بالقيام في الحال بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة المسلمة من قبله بعدم مطابقتها لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 22

استثناء من أحكام المادتين 20 و21 أعلاه :

1- تتمتع الشهادات المسلمة من قبل مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المستوطن بالخارج بنفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الشهادات المسلمة من قبل مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يوجد مقره بالمغرب إذا كان معترفا بالشهادة أو بمقدم خدمة المصادقة في

إطار اتفاق متعدد الأطراف يعتبر المغرب طرفا فيه أو اتفاق ثنائي يتعلق بالاعتراف المتبادل بين المغرب وبلد إقامة مقدم الخدمات ؛

2- يمكن اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الذين يوجد مقرهم الاجتماعي بالخارج، شريطة أن تكون الدولة التي يمارسون بترابها نشاطهم قد أبرمت مع المملكة المغربية اتفاقية للاعتراف المتبادل بمقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 23

يتعين على مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يصدر أو يسلم أو يدبر الشهادات الإلكترونية أن يخبر الإدارة سلفا برغبته في إنهاء نشاطه داخل أجل أقصاه شهران.

في هذه الحالة، يجب عليه أن يتأكد من استئناف هذه الخدمات من لدن مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية يضمن نفس الجودة ونفس السلامة أو إذا تعذر ذلك أن يلغي الشهادات داخل أجل أقصاه شهران بعد إخبار أصحابها بذلك.

يخبر السلطة الوطنية أيضا، على الفور، بوقف نشاطه في حالة تصفية قضائية.

المادة 24

يلزم مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية ومستخدموهم كذلك بكتمان السر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

يتحملون وفق القواعد القانونية العادية، مسؤولية تهاونهم أو قلة كفاءتهم أو قصورهم المهني سواء تجاه المتعاقدين معهم أو تجاه الأغيار.

يجب على مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية أن يحافظوا على معطيات إنشاء الشهادة ويلزمون، بأمر من وكيل الملك، بتبليغها إلى السلطات القضائية، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من كل المقتضيات التشريعية المخالفة يتولى مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية إخبار المستعملين المعنيين على الفور بذلك.

لا تطبق إلزامية كتمان السر المهني، المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه :

تجاه السلطات الإدارية المؤهلة قانونا لذلك وفق التشريع الجاري به العمل ؛

تجاه أعوان السلطة الوطنية وخبرائها والأعوان والضباط المشار إليهم في المادة 41 أدناه خلال ممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين 19 و41 من هذا القانون ؛

إذا وافق صاحب التوقيع الإلكتروني على نشر أو تبليغ المعلومات المدلى بها إلى مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

الفرع الثالث: التزام صاحب الشهادة الإلكترونية

المادة 25

يعتبر صاحب الشهادة الإلكترونية، فور إحداث المعطيات المرتبطة بإنشاء التوقيع، مسؤولا عن سرية وتمامية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع الذي يستعمله. ويعد كل استعمال للمعطيات المذكورة، ناتجا عن فعله ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 26

يتعين على صاحب الشهادة الإلكترونية القيام في أقرب الآجال بتبليغ مقدم خدمات المصادقة كل تغيير يطرأ على المعلومات التي تتضمنها الشهادة.

المادة 27

يجب على صاحب الشهادة، في حالة شك يتعلق بالإبقاء على سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع أو انعدام مطابقة المعلومات المضمنة في الشهادة للواقع، أن يطلب إلغاءها في الحال وفقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون.

المادة 28

عندما تنتهي مدة صلاحية شهادة إلكترونية أو يتم إلغاؤها، لا يمكن لصاحبها استعمال المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع المطابقة للتوقيع أو السعي للمصادقة عليها من لدن مقدم آخر لخدمات المصادقة الإلكترونية.

الباب الثالث: العقوبات والتدابير الوقائية ومعاينة المخالفات

المادة 29

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة كل من قدم خدمات للمصادقة الإلكترونية المؤمنة دون أن يكون معتمدا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه أو واصل نشاطه رغم سحب اعتماده أو أصدر أو سلم أو دبر شهادات إلكترونية مؤمنة خلافا لأحكام المادة 20 أعلاه.

المادة 30

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل من أفشى المعلومات المعهود بها إليه في إطار ممارسة نشاطاته أو وظيفته أو حرض على نشرها أو ساهم في ذلك.

غير أن أحكام هذه المادة لا تطبق على أعمال النشر أو التبليغ المرخص به، كتابة على دعامة ورقية أو بطريقة إلكترونية، إذا قام بها صاحب الشهادة الإلكترونية أو على النشر أو التبليغ المرخص به بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 31

بصرف النظر على المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من أدلى عمدا بتصاريح كاذبة أو سلم وثائق مزورة إلى مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 32

يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة مبلغها 100.000 درهم كل من استورد أو صدر أو ورد أو استغل أو استعمل إحدى الوسائل أو خدمة من خدمات تشفير دون الإدلاء بالتصريح أو الحصول على الترخيص المنصوص عليهما في المادتين 13 و14 أعلاه.

يجوز للمحكمة أيضا أن تحكم بمصادرة وسائل التشفير المعنية.

المادة 33

عندما يتم استعمال وسيلة تشفير حسب مدلول المادة 14 أعلاه، لتمهيد أو ارتكاب جناية أو جنحة أو لتسهيل تمهيدها أو ارتكابها، يرفع الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية المتعرض لها على النحو التالي :

- إلى السجن المؤبد إذا كان معاقبا على الجريمة بثلاثين سنة من السجن ؛

- إلى ثلاثين سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بعشرين سنة من السجن ؛

- إلى عشرين سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بخمس عشرة سنة من السجن ؛

- إلى خمس عشرة سنة من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بعشر سنوات من السجن ؛

- إلى عشر سنوات من السجن إذا كان معاقبا على الجريمة بخمس سنوات من السجن ؛

- إلى الضعف إذا كان معاقبا على الجريمة بثلاث سنوات من الحبس على الأكثر.

على أن أحكام هذه المادة لا تطبق على مرتكب الجريمة أو المشارك في ارتكابها الذي يسلم إلى السلطات القضائية أو الإدارية، بطلب منها، النص الواضح للرسائل المشفرة وكذا الاتفاقات السرية اللازمة لقراءة النص المشفر.

المادة 34

يعتبر الأشخاص الذين يقدمون خدمات تشفير لأغراض سرية، ما لم يثبتوا عدم ارتكابهم أي خطإ متعمد أو تهاون، مسؤولين، فيما يخص الخدمات المذكورة، عن الضرر اللاحق بالأشخاص الذين كلفوهم بتدبير اتفاقاتهم السرية في حالة المس بتمامية المعطيات المحولة بواسطة هذه الاتفاقات أو سريتها أو توفرها.

المادة 35

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم كل من استعمل، بوجه غير قانوني، العناصر الشخصية لإنشاء التوقيع المتعلقة بتوقيع الغير.

المادة 36

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر كل مقدم لخدمات المصادقة الإلكترونية لا يتقيد بوجوب إخبار السلطة الوطنية المنصوص عليه في المادة 23 أعلاه.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعرض مرتكب المخالفة طوال مدة خمس سنوات للمنع من ممارسة كل نشاط يتعلق بتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية.

المادة 37

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم وبالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل صاحب شهادة إلكترونية استمر في استعمال الشهادة المذكورة بعد انتهاء مدة صلاحيتها أو بعد إلغائها.

المادة 38

بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية الأكثر صرامة، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم كل من استعمل بصفة غير قانونية عنوانا تجاريا أو إشهارا وبشكل عام كل عبارة تحمل على الاعتقاد أنه معتمد وفقا لأحكام المادة 21 أعلاه.

المادة 39

عندما تعاين السلطة الوطنية، بناء على تقرير أعوانها أو خبرائها، أن مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات مؤمنة لم يعد متوفرا على أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه أو أن نشاطه غير مطابق لأحكام هذا القانون أو الأنظمة المتخذة لتطبيقه ، تطلب منه التقيد بالشروط أو الأحكام المذكورة داخل الأجل الذي تحدده.

إذا انصرم الأجل المذكور دون أن يتقيد مقدم الخدمات بالشروط أو الأحكام المذكورة، قامت السلطة الوطنية بسحب الاعتماد المسلم وبشطب مقدم الخدمات من سجل مقدمي الخدمات المعتمدين وبنشر مستخرج من قرار سحب الاعتماد في الجريدة الرسمية.

إذا كان من شأن نشاط المخالف أن يمس بمتطلبات الدفاع الوطني أو أمن الدولة الداخلي أو الخارجي فإن السلطة الوطنية تؤهل لاتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية لوضع حد للنشاط المذكور، دون الإخلال بالمتابعات الجنائية التي تترتب عليها.

المادة 40

إذا كان مرتكب الجريمة شخصا معنويا، رفعت الغرامات المنصوص عليها في هذا الباب إلى الضعف دون إخلال بالعقوبات التي يمكن تطبيقها على مسيريه المرتكبين لإحدى الجرائم المنصوص عليها أعلاه.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعرض الشخص المعنوي لإحدى العقوبات التالية :

- المصادرة الجزئية لممتلكاته ؛

- المصادرة المنصوص عليها في الفصل 89 من القانون الجنائي ؛

- إغلاق مؤسسة أو مؤسسات الشخص المعنوي التي استعملت في ارتكاب الجرائم.

المادة 41

يجوز لأعوان السلطة الوطنية المؤهلين لهذا الغرض والمحلفين وفق القواعد القانونية العادية، أن يبحثوا عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وأن يحرروا محاضر بشأنها وذلك بالإضافة إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية وأعوان الجمارك داخل نطاق اختصاصهم. وتحال محاضرهم إلى وكيل الملك داخل أجل خمسة أيام التالية لتحريرها.

يجوز للأعوان والضباط المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يلجوا الأماكن أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وأن يطلبوا الاطلاع على كل الوثائق المهنية وأن يأخذوا نسخا منها وأن يحصلوا على المعلومات والإثباتات بعد استدعاء المعنيين بالأمر أو بعين المكان.

يجوز لهم القيام، في نفس الأماكن، بحجز الوسائل المشار إليها في المادة 12 أعلاه بأمر من وكيل الملك أو قاضي التحقيق.

تسجل الوسائل المحجوزة في المحضر المحرر في عين المكان. وتوجه النسخ الأصلية للمحضر والجرد إلى السلطة القضائية التي أمرت بالحجز.

الباب الرابع: أحكام ختامية

المادة 42

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذا القانون على الحقوق العينية بمرسوم.

المادة 43

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 21 أعلاه، يمكن للحكومة باقتراح من السلطة الوطنية المشار إليها في المادة 15، وأخذا في الاعتبار مصلحة المرفق العام، اعتماد الأشخاص المعنوية للقانون العام من أجل إصدار شهادات إلكترونية مؤمنة، وتسليمها وتدبير الخدمات المتعلقة بها، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

الفهرس

قانون رقم 53.05 يتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية 3

القسم الأول: صحة المحررات المعدة بشكل إلكتروني أو الموجهة بطريقة إلكترونية 3

الباب الأول المكرر: العقد المبرم بشكل إلكتروني أو الموجه بطريقة إلكترونية 4

الفرع الأول: أحكام عامة 4

الفرع الثاني: العرض 4

الفرع الثالث: إبرام عقد بشكل إلكتروني 5

الفرع الرابع: أحكام متفرقة 5

الفرع الثاني: الإثبات بالكتابة 6

القسم الثاني: النظام القانوني المطبق على التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير والمصادقة الإلكترونية 7

الباب الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير 7

الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني المؤمن 7

الفرع الثاني: التشفير 9

الباب الثاني: المصادقة على التوقيع الإلكتروني 13

الفرع الأول: السلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية 13

الفرع الثاني: مقدمو خدمات المصادقة الإلكترونية 14

الفرع الثالث: التزام صاحب الشهادة الإلكترونية 18

الباب الثالث: العقوبات والتدابير الوقائية ومعاينة المخالفات 18

الباب الرابع: أحكام ختامية 22

الفهرس 23

.....

.....

.....

القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.
الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 69. 1.20 بتاريخ 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020).

الفصل الأول: أحكام عامة
الفصل الثاني: إجراءات حماية أمن نظم المعلومات
الفرع الأول: أحكام خاص بالهيئات
الفرع الثاني: أحكام خاصة بالبنيات التحتية ذات الأهم المتوفرة على نظم معلومات حساسة
الفرع الثالث: أحكام خاص بالمتعهدين
الفصل الثالث: حكامة الأمن السيبراني
الفرع الأول: اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني
الفرع الثاني : السلطة الوطنية للأمن السيبراني
الفصل الرابع: التكوين والتحسيس والتعاون
الفصل الخامس: معاينة المخالفات والعقوبات
الفصل السادس: أحكام ختامية

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة 1

يحدد هذا القانون:

– قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على نظم معلومات إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وكل شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام، يشار إليهم في هذا القانون؛

– قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛

– قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت، يشار إليهم في هذا القانون ب «المتعهد» ؛

– الإطار الوطني لحكامة الأمن السيبراني؛

– إطار التعاون وتبادل المعلومات بين السلطة الوطنية للأمن السيبراني المحددة بنص تنظيمي، والمشار إليها في هذا القانون ب« السلطة الوطنية » والمصالح المختصة للدولة المكلفة بمعالجة الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات؛

– المساهمات التي تقدمها السلطة الوطنية للهيئات الوطنية المختصة من أجل تعزيز الثقة الرقمية، وتطوير رقمنة الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

– اختصاصات السلطة الوطنية لا سيما في ما يتعلق بتطوير الخبرة الوطنية والتحسيس في مجال الأمن السيبراني لفائدة الهيئات والفاعلين في القطاع الخاص والأفراد، وتقوية التعاون مع المؤسسات الوطنية والأجنبية.

المادة 2

يقصد في مدلول هذا القانون بما يلي:

– «الأمن السيبراني» : مجموعة من التدابير والإجراءات ومفاهيم الأمن وطرق إدارة المخاطر والأعمال والتكوينات وأفضل الممارسات والتكنولوجيات التي تسمح لنظام معلومات أن يقاوم أحداثا مرتبطة بالفضاء السيبراني، من شأنها أن تمس بتوافر وسلامة وسرية المعطيات المخزنة أو المعالجة أو المرسلة، والخدمات ذات الصلة التي يقدمها هذا النظام أو تسمح بالولوج إليه؛

– جرائم سيبرانية : مجموعة من الأفعال المخالفة للتشريع الوطني أو الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، التي تستهدف شبكات ونظم المعلومات أو تستعملها كوسيلة لارتكاب جنحة أو جناية؛

– تهديد سيبراني: كل عمل يهدف إلى الإخلال بأمن نظام للمعلومات من خلال المساس بتوافر النظام أو المعلومة التي يتضمنها أو بتماميتهما أو بسريتهما؛

– أخلاقيات سيبرانية : مجموعة من المعايير والقواعد التي تحدد السلوك المسؤول في

الفضاء السيبراني؛
– بنيات تحتية ذات أهمية حيوية : التجهيزات والمنشآت والأنظمة الضرورية للحفاظ على استمرارية الوظائف الحيوية للمجتمع والصحة والأمن والسلامة والتقدم الاقتصادي أو الاجتماعي حيث إن أي ضرر أو إتلاف أو ضياع قد يصيبها يترتب عنه خلل في هذه الوظائف؛
– قطاع الأنشطة ذات الأهمية الحيوية : مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية وتساهم في تحقيق نفس الهدف ولها علاقة إما بإنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات الضرورية لتلبية الحاجيات الأساسية لعيش المواطنين، أو بممارسة الدولة لصلاحيتها أو بالحفاظ على قدراتها الأمنية أو بسير النشاط الاقتصادي، على اعتبار أن هذه الأنشطة غير قابلة للاستبدال أو التعويض، أو نظرا للخطر الجسيم الذي قد تشكله على الساكنة؛
– نظام معلومات : مجموعة منظمة من الموارد كالمستخدمين والمعدات والبرامج والمعطيات والإجراءات التي تسمح بتجميع المعلومة في بيئة معينة وتصنيفها ومعالجتها ونشرها؛
– نظام معلومات حساس: نظام معلومات يعالج معلومات أو معطيات حساسة من شأن المساس بسريتها أو بسلامة محتواها أو بتوافرها أن يلحق ضررا بهيئة ما أو ببنية تحتية ذات أهمية حيوية؛
– خدمة للأمن السيبراني : كل خدمة أمن مقدمة من لدن مقدمي خدمات الأمن السيبراني لفائدة هيئة ما أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية تهم رصد وتشخيص حادث أمن سيبراني وتقوية أمن نظم معلوماتها؛
– مقدم خدمات رقمية : كل شخص ذاتي أو اعتباري يقدم عن بعد وبطريقة إلكترونية، وبناء على طلب مستفيد ما، إحدى الخدمات التالية:
• خدمة رقمية تسمح لمستهلكين أو لمهنيين بإبرام عقود بيع أو خدمة عبر الإنترنت؛
• خدمة رقمية تسمح للمستعملين القيام بأبحاث على مواقع الإنترنت؛
• خدمة رقمية تسمح بالولوج إلى مجموعة مرنة ومتنوعة من الموارد المعلوماتية التي يمكن تقاسمها، بما فيها مستضيفي المعطيات أو نظم المعلومات أو هما معا ومقدمي الخدمات الرقمية السحابية؛
– إيواء : كل خدمة لتخزين إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو رسائل بمختلف أنواعها، مقدمة بعوض أو بدون عوض من لدن مقدمي الخدمات الرقمية؛
– إسناد نظام المعلومات لجهة خارجية : «كل عملية تتمثل في الإسناد الجزئي أو الكلي لنظام معلومات هيئة ما إلى مقدم خدمات معين في إطار عقد يحدد بدقة على الخصوص مستوى الخدمات ومدة الإسناد ؛
– المصادقة على نظم المعلومات: «وثيقة يشهد بواسطتها المسؤول عن البنية التحتية ذات

الأهمية الحيوية على اطلاعه على نظام المعلومات والتدابير الأمنية التقنية أو التنظيمية أو القانونية المتخذة وعلى تحمله للمخاطر المتبقية؛

– حادث أمن سيبراني : واقعة أو وقائع غير مرغوب فيها أو غير متوقعة، مرتبطة بأمن نظم المعلومات، والتي يحتمل جدا أن تعرض للخطر أنشطة هيئة ما أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية أو متعهد أو أن تهدد سلامة نظمهم المعلوماتية؛

– أزمة أمن سيبراني : حالة ناتجة عن وقوع حدث أو عدة أحداث متعلقة بالأمن السيبراني، يمكن أن يكون لها وقع خطير على حياة الأفراد أو على ممارسة الدولة لسلطاتها أو سير الاقتصاد أو على المحافظة على القدرات الأمنية والدفاعية للبلاد؛

– إدارة حوادث الأمن السيبراني : عمليات رصد حوادث الأمن السيبراني والتبليغ عنها وتقييمها وكذا التدابير المتخذة للتدخل والمعالجة المتعلقة بها.

الفصل الثاني: إجراءات حماية أمن نظم المعلومات

الفرع الأول: أحكام خاص بالهيئات

المادة 3

يجب على كل هيئة أن تسهر على أن تكون نظم معلوماتها مطابقة للتوجيهات والقواعد والأنظمة والمراجع والتوصيات الصادرة عن السلطة الوطنية.

المادة 4

يجب على كل هيئة أن تضع وتنفذ سياسة لأمن نظم معلوماتها وفق التوجيهات الصادرة عن السلطة الوطنية. يجب على كل هيئة تحديد المخاطر التي تهدد أمن نظم معلوماتها واتخاذ الإجراءات التقنية والتنظيمية اللازمة لإدارة هذه المخاطر، من أجل تجنب الحوادث التي من شأنها المساس بنظم المعلومات وكذا التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار التي قد تنجم عن هذه الحوادث. يجب أن يخضع كل نظام معلومات هيئة تقدم خدمات رقمية للغير لا فتحاص أمني قبل الشروع في استغلاله. يجب على كل هيئة إجراء افتحاص لنظم معلوماتها بانتظام.

المادة 5

يجب على كل هيئة أن تقوم بتصنيف أصولها المعلوماتية ونظم معلوماتها حسب مستوى حساسيتها من حيث السرية والتمامية والتوافر، كما يتعين أن تكون تدابير حماية الأصول المعلوماتية ونظم المعلومات متناسبة مع مستوى التصنيف المخصص لها. يجب على كل هيئة أن تحدد إجراءات تأهيل الأشخاص الذين يمكنهم الولوج إلى المعلومات المصنفة وشروط معالجة هذه المعلومات أو تبادلها أو تخزينها أو نقلها. يحدد بنص تنظيمي الدليل المرجعي لتصنيف أصول المعلومات ونظم المعلومات.

المادة 6

يجب على كل هيئة أن تعين مسؤولا عن أمن نظم المعلومات، يتولى السهر على تطبيق سياسة أمن نظم المعلومات. يعتبر المسؤول عن أمن نظم المعلومات مخاطب السلطة الوطنية للأمن السيبراني، ويتعين أن يتمتع بالاستقلالية اللازمة لممارسة مهامه.

المادة 7

يجب على كل هيئة أن توفر الوسائل المناسبة لمراقبة ورصد الأحداث التي قد تمس بأمن نظم معلوماتها ويكون لها وقع بالغ على استمرارية الخدمات التي تقدمها. لا يمكن للسلطة الوطنية استغلال المعطيات التقنية المحصل عليها بواسطة الوسائل المذكورة إلا لغرض تحديد ومعالجة الخطر الذي يمس بأمن نظم معلومات الهيئة المعنية.

المادة 8

يجب على كل هيئة فور علمها بأي حادث يؤثر على أمن أو سير نظم المعلومات الخاصة بها أن تقوم بإبلاغ السلطة الوطنية. تقوم كل هيئة بإبلاغ السلطة الوطنية، بناء على طلب هذه الأخيرة، ودون تأخير، بالمعلومات الإضافية المتعلقة بالحوادث التي تؤثر على أمن أو سير نظم معلوماتها تبين السلطة الوطنية المعطيات التقنية والمعلومات المتعلقة بالحوادث، التي يجب إبلاغها ، وكذا كيفيات إرسالها ترسل السلطة الوطنية إلى الهيئة المعنية تقريرا تركيبيا يتضمن التدابير والتوصيات لمعالجة الحادث.

المادة 9

تعد كل هيئة مخططا لضمان استمرارية أو استئناف الأنشطة يتضمن مجموع الحلول البديلة لإبطال مفعول انقطاعات الأنشطة وحماية الوظائف المهمة والحساسة من الآثار الناجمة عن الاختلالات الأساسية لنظم المعلومات أو عن الكوارث، وضمان استئناف عمل هذه الوظائف في أقرب الآجال يتعين اختبار مخطط ضمان استمرارية أو استئناف الأنشطة بصفة منتظمة من أجل تحيينه حسب التطورات الخاصة بالهيئة وتطور التهديدات.

المادة 10

في حالة إسناد نظام معلومات حساس لجهة خارجية، يجب على هذه الجهة احترام القواعد والأنظمة والدلائل المرجعية التقنية المتعلقة بأمن نظم المعلومات، والتي تضعها السلطة الوطنية.

المادة 11

يجب أن يتم إيواء المعطيات الحساسة ، حصريا ، داخل التراب الوطني.

المادة 12

يجب أن يكون كل إسناد خارجي لنظام معلومات حساس موضوع عقد خاضع للقانون المغربي، يتضمن وجوبا الالتزامات المتعلقة بحماية المعلومة وقابليتها للافتحاص واستعادتها، وكذا متطلبات الأمن ومستوى الخدمة المرغوب فيها.

المادة 13

تحدد السلطة الوطنية القواعد والدليل المرجعي التقني المنظم لشروط الأمن المتعلقة بالإسناد الخارجي لنظم المعلومات.

الفرع الثاني: أحكام خاصة بالبنيات التحتية ذات الأهم المتوفرة على نظم معلومات حساسة

المادة 14

تسري أحكام الفرع الأول من هذا الفصل على البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية.

المادة 15

تحدد بنص تنظيمي لائحة قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية وكذا السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية وباقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام المشرفين على تنسيق هذه القطاعات.

المادة 16

يتم تحديد البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية لكل قطاع أنشطة ذات أهمية حيوية، بعد استطلاع رأي السلطة الوطنية، من طرف السلطة الحكومية أو المؤسسة العمومية أو الشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام المشرف على تنسيق هذا القطاع تظل لائحة هذه البنيات التحتية سرية، ويتم تحيينها على فترات منتظمة لا تتعدى سنتين.

المادة 17

يقوم المسؤول عن البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية، بناء على نتائج تحليل المخاطر، بإعداد لائحة نظم المعلومات الحساسة، وإرسالها في صيغتها المحينة إلى السلطة الوطنية.

المادة 18

يمكن للسلطة الوطنية توجيه ملاحظات إلى المسؤول عن البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية بخصوص لائحة نظم المعلومات الحساسة التي تمت موافاتها بها. في هذه الحالة، يتعين على المسؤول عن البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية تعديل لائحتها وفقا لهذه الملاحظات، وإرسال اللائحة المعدلة إلى السلطة الوطنية داخل أجل شهرين من تاريخ التوصل بالملاحظات. تظل لائحة نظم المعلومات الحساسة سرية.

المادة 19

يجب أن يخضع أمن كل نظام معلومات حساس للمصادقة قبل الشروع في استغلاله.

تحدد السلطة الوطنية دليل المصادقة على نظم المعلومات الحساسة.

المادة 20

يجب على المسؤولين عن البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، بناء على طلب من السلطة الوطنية، إخضاع نظم المعلومات الحساسة الخاصة بها إلى افتحاص تقوم به هذه السلطة أو متعهدي الافتحاص المؤهلين من قبلها تحدد بنص تنظيمي معايير تأهيل متعهدي الافتحاص وكذا كيفيات إجراء الافتحاص.

المادة 21

يجب على المسؤولين عن البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية مد السلطة الوطنية أو متعهد الافتحاص المؤهل بالمعلومات والعناصر اللازمة لإجراء الافتحاص، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بسياستها الأمنية، وعند الاقتضاء، نتائج الافتحاص الأمني السابقة، والسماح لهم بالولوج إلى الشبكات ونظم المعلومات موضوع المراقبة قصد إجراء التحليلات واستخراج بيانات المعلومات التقنية. يجب أن يلتزم متعهدو الافتحاص المؤهلون ومستخدموهم، تحت

طائلة العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي، باحترام السر المهني طيلة مدة مهمة الافتحاص وبعد الانتهاء منها، بشأن المعلومات والوثائق التي تم تجميعها أو اطلعوا عليها أثناء القيام بهذه المهمة.

المادة 22

في حالة إجراء الافتحاص من طرف متعهد افتحاص مؤهل، يقوم المسؤول عن البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية بإرسال تقرير الافتحاص إلى السلطة الوطنية يجب على متعهد الافتحاص المؤهل أن يسهر على ضمان سرية تقرير الافتحاص.

المادة 23

عند إجراء عمليات الافتحاص من طرف متعهدي الافتحاص المؤهلين، يتحمل المسؤول عن البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية المعنية مصاريف هذه العمليات.

المادة 24

يجب على كل مسؤول عن بنية تحتية ذات أهمية حيوية تم افتحاصها وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الافتحاص وإرساله إلى السلطة الوطنية قصد تتبع تنفيذه.

المادة 25

يجب أن يلجأ المسؤولون عن البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية إلى الخدمات أو المنتوجات أو الحلول التي تسمح بتعزيز الوظائف الأمنية، والتي تحددها السلطة الوطنية. في حالة إسناد خدمات الأمن السيبراني لجهة خارجية، يجب على المسؤولين عن البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية اللجوء إلى مقدمي خدمات مؤهلين من طرف السلطة الوطنية. تحدد بنص تنظيمي معايير تأهيل مقدمي خدمات الأمن السيبراني.

الفرع الثالث: أحكام خاص بالمتعهدين

المادة 26

يجب على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت التقيد بتوجيهات السلطة الوطنية، لا سيما تلك المتعلقة بالمحافظة على المعطيات التقنية اللازمة لتحديد أي حادث أمن سيبراني. تتضمن هذه المعطيات التقنية على الخصوص، بيانات الربط والنشرات المعلوماتية وآثار أحداث الأمن المحصل عليها بواسطة نظم الاستغلال والتطبيقات ومنتوجات الأمن.
تحدد مدة الاحتفاظ بالمعطيات التقنية اللازمة لتحديد وتحليل الحادث في سنة واحدة، ويمكن تغيير هذه المدة بنص تنظيمي.

المادة 27

يخطر مستغلو الشبكات العامة للمواصلات ومزودو خدمات الإنترنت ومقدمو خدمات الأمن السيبراني ومقدمو الخدمات الرقمية وناشرو منصات الإنترنت بناءهم بهشاشة نظم معلوماتهم أو الانتهاك الذي قد يطالها.

المادة 28

من أجل ضمان أمن نظم المعلومات الخاصة بالهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، يسمح لأعوان السلطة الوطنية المعتمدين حصريا بهدف الوقاية وتحديد خصائص التهديد السيبراني، بتجميع وتحليل المعطيات التقنية، دون أي استغلال آخر، لدى مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت تؤهل السلطة الوطنية لوضع أجهزة تقنية على الشبكات العامة للمواصلات وشبكات مزودي خدمات الإنترنت حصريا بهدف رصد الأحداث التي قد تؤثر على أمن نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية.

توضع هذه الأجهزة حصريا خلال المدة وفي الحدود التي يتطلبها تحديد خصائص التهديد.

المادة 29

يجب على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت، في إطار توجيهات السلطة الوطنية، اتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لأجل الوقاية وإبطال مفعول التهديدات أو الانتهاكات التي تمس نظم معلومات زبنائهم.

المادة 30

عندما يقوم مستغلو الشبكات العامة للمواصلات ومزود و خدمات الإنترنت ومقدمو خدمات الأمن السيبراني ومقدمو الخدمات الرقمية وناشرو منصات الإنترنت برصد أحداث قد تؤثر على أمن نظم بذلك. معلومات زبنائهم، وجب عليهم إخطار السلطة الوطنية فورا

المادة 31

يجب على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت أن يستعملوا، في شبكات الاتصالات الإلكترونية التي يستغلونها ، أجهزة للرصد تشتغل بعلامات تقنية توفرها السلطة الوطنية، وذلك فقط بهدف رصد الأحداث التي قد تؤثر على أمن نظم معلومات مشتركيها.

المادة 32

يجب على مقدمي الخدمات الرقمية تحديد المخاطر التي تهدد أمن نظم معلوماتهم، واتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لإدارة هذه المخاطر، وذلك لمنع وقوع الحوادث التي قد تؤثر سلبا على هذه الشبكات ونظم المعلومات، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من أثر هذه المخاطر ضمانا لاستمرارية هذه الخدمات.

المادة 33

يجب على مقدمي الخدمات الرقمية، فور علمهم بأي حوادث تؤثر على الشبكات ونظم المعلومات اللازمة لتوفير خدماتهم، أن يقوموا بإبلاغ السلطة الوطنية بها، وذلك حينما يتبين من المعلومات المتوفرة لديهم أن لهذه الحوادث وقع بالغ يؤثر على تقديم هذه الخدمات.

المادة 34

إذا تم بأي وسيلة كانت إخبار السلطة الوطنية بأن أحد مقدمي الخدمات الرقمية لا يفي بأحد

الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون، أمكن لهذه السلطة أن تخضعه للمراقبة من أجل التحقق من تقيده بهذه الالتزامات، وكذا من مستوى أمن الشبكات ونظم المعلومات اللازمة لتقديم خدماته. تتم المراقبة من قبل السلطة الوطنية أو من قبل متعهدي الافتحاص المؤهلين من قبل هذه السلطة . وفي هذه الحالة الأخيرة، يتحمل مقدم الخدمات الرقمية مصاريف عمليات المراقبة. إذا تبين أثناء إجراء المراقبة وجود أي إخلال بالالتزامات الملقاة على عاتق مقدم الخدمات بموجب هذا الفرع ، أمكن للسلطة الوطنية إعذار مسيري مقدم الخدمات المعني بالتقيد بهذه الالتزامات، وذلك داخل أجل تحدده هذه السلطة.

الفصل الثالث: حكامة الأمن السيبراني

الفرع الأول: اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني

المادة 35

تحدث لجنة استراتيجية للأمن السيبراني، يعهد إليها بالقيام بما يلي:

– إعداد التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الأمن السيبراني والسهر على ضمان صمود نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية والمتعهدين المشار إليهم في الفرع الثالث من الفصل الثاني من هذا القانون؛

– التقييم السنوي لأنشطة السلطة الوطنية؛

– تقييم عمل اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة، المنصوص عليها في المادة 36 بعده؛

– حصر نطاق افتحاصات أمن نظم المعلومات التي تنجزها السلطة الوطنية؛

– تشجيع البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني؛

– تشجيع برامج وأنشطة التحسيس وتعزيز القدرات في مجال الأمن السيبراني لفائدة الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛

– إبداء الرأي في مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بمجال الأمن السيبراني.

يحدد بنص تنظيمي تأليف وكيفيات سير اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني.

المادة 36

تحدث لدى اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني، لجنة لإدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة، تكلف بضمان تدخل منسق في مجال الوقاية وتدبير الأزمات على إثر وقوع حوادث أمن سيبراني. ولهذا الغرض، يتعين على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية الامتثال للأوامر الصادرة عن لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة والاستجابة لطلباتها المتعلقة بالدعم والمساعدة التقنية. يحدد بنص تنظيمي تأليف اللجنة وكيفيات اشتغالها ومجال تدخل كل عضو من أعضائها.

المادة 37

يمكن للجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة، من أجل التصدي لحوادث الأمن

السيبراني الجسيمة، أن تحدد التدابير التي يتوجب على مسؤولي الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية تنفيذها وأن تقدم توصيات ونصائح إلى متعهدي القطاع الخاص والأفراد.

الفرع الثاني : السلطة الوطنية للأمن السيبراني

المادة 38

يعهد إلى السلطة الوطنية بتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال الأمن السيبراني. ولهذا الغرض، تتولى السلطة الوطنية، علاوة على المهام الأخرى المسندة إليها بمقتضى هذا القانون، القيام بالمهام التالية:

– تنسيق الأعمال المتعلقة بإعداد وتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال الأمن السيبراني والسهر على ضمان تطبيق توجيهات اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني؛

– تحديد تدابير حماية نظم المعلومات والسهر على ضمان تطبيقها؛

– تقديم اقتراحات إلى اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني بخصوص تدابير التصدي للأزمات التي تمس أو تهدد أمن نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛

– تأهيل مقدمي خدمات افتحاص نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية ومقدمي خدمات الأمن السيبراني؛

– وضع تصور للوسائل اللازمة لضمان أمن الاتصالات الإلكترونية بين الوزارية وتنسيق تفعيلها؛

– القيام بأعمال المراقبة المنصوص عليها في هذا القانون؛

– السهر على ضمان إجراء عمليات افتحاص أمن نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛

– افتحاص متعهدي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية الذين يقدمون خدمات للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية المتوفرة على نظم معلومات حساسة؛

– تقديم المساعدة والنصائح إلى الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية قصد تعزيز أمن نظم معلوماتها؛

– مساعدة ومواكبة الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية لوضع أجهزة لرصد أحداث مست أو قد تمس بأمن نظم معلوماتها وكذا تنسيق إجراءات التصدي لهذه الأحداث؛

– القيام، بتعاون مع الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، بإعداد نظام خارجي لليقظة والرصد والإنذار بأحداث مست أو قد تمس بأمن نظم معلوماتها وكذا تنسيق إجراءات التصدي لهذه الأحداث؛

– القيام بأنشطة البحث العلمي والتقني في مجال الأمن السيبراني وتشجيعها.

المادة 39

يتعين على السلطة الوطنية ضمان سرية المعلومات الحساسة التي تجمعها في إطار هذا القانون.

المادة 40

تحدد السلطة الوطنية قواعد الأمن اللازمة لحماية نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية والمتعهدين المشار إليهم في المادة الأولى من هذا القانون.
تحدد السلطة الوطنية قواعد أمن خاصة بقطاع أنشطة ذي أهمية حيوية معين .وتقوم بتبليغ هذه القواعد وكذا كيفيات وآجال تطبيقها إلى مسؤولي البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية التابعين للقطاع المعني. يجب على المسؤولين سالفي الذكر تطبيق هذه القواعد على نفقتهم.

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية رئاسة النيابة العامة

+ ХИЛЕ+ ИСΥΟΣΘ

+ΟΙΟΟΣΟΧΗ+1+800+toCotst

دورية عدد 37

بتاريخ 10 أغسطس 2020

إلى

السيد المحامي العام الأول لدى محكمة النقض؛ السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول صدور القانون رقم 20.05 المتعلق بالأمن السيبراني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد نشر بالجريدة الرسمية عدد 6904 بتاريخ 09 ذي الحجة 1441 (30) يوليو)2020(2020)، الظهير الشريف رقم 1.20.69 الصادر في 04 ذي الحجة (25) يوليو المتعلق بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، والذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ نشر النصوص المتخذة لتطبيقه بالجريدة الرسمية.

ويتضمن القانون المذكور مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى حماية أمن نظم معلومات إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام، من خلال فرض تدابير وإجراءات لتحصين البنيات التحتية ذات الأهمية

الحيوية والشبكات العامة للمواصلات وباقي نظم المعلومات مع إرساء منظومة لحكامة الأمن السيبراني والتعاون بين السلطة الوطنية للأمن السيبراني وباقي المصالح المختصة بمكافحة الجرائم الماسة ينظم المعالجة الآلية للمعطيات وفق الكيفية المحددة في المادة 42 من هذا القانون.

ومن أجل تحقيق الهدف المتوخى من الأحكام والتدابير السالفة الذكر، فقد حدد هذا القانون مجموعة من الجرائم والعقوبات والإجراءات الجنائية وفق التفصيل التالي:

الأفعال المعاقب عليها بغرامة من 200.000 إلى 400.000 درهم دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد:

إيواء المعطيات الحساسة خارج التراب الوطني

الشروع في استغلال نظام معلومات حساسة خاصة ببنية تحتية ذات أهمية حيوية دون إخضاعه للمصادقة المنصوص عليها في المادة 19؛

اسناد مهمة افتحاص أمن نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية إلى متعهد افتحاص غير مؤهل؛

تقديم خدمات افتحاص أمن نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية دون أن يكون مقدم الخدمة مؤهلا من قبل السلطة الوطنية للأمن السيبراني؛

الاستمرار في تقديم خدمات افتحاص أمن نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الاهمية الحيوية، رغم سحب التأهيل من قبل السلطة الوطنية للأمن السيبراني

إسناد خدمات الأمن السيبراني من قبل مسؤول عن بنية تحتية ذات أهمية حيوية إلى مقدم خدمات غير مؤهل؛

تقديم خدمات الامن السيبراني دون أن يكون مقدم الخدمة مؤهلا من قبل السلطة الوطنية للأمن السيبراني

الاستمرار في تقديم خدمات الأمن السيبراني رغم سحب التأهيل من قبل السلطة الوطنية للأمن السيبراني.

- الأفعال المعاقب عليها بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد:

عدم إبلاغ السلطة الوطنية للأمن السيبراني بكل حادث يؤثر على أمن أو سير الشبكات ونظم المعلومات وفقا لأحكام المواد 8 و 30 و 33؛

عرقلة أو منع إجراء عمليات افتحاص امن نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية

مخالفة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الانترنيت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الانترنيت لتوجيهات السلطة الوطنية للأمن السيبراني

عرقلة أعمال السلطة الوطنية للأمن السيبراني من قبل كل متعهد لشبكة عامة للمواصلات أو مزود خدمات الانترنيت أو أعوانهم؛

عدم اتخاذ مقدم خدمة رقمية للتدابير اللازمة لتحديد المخاطر التي تهدد أمن نظم معلوماته وإدارة هذه المخاطر لمنع وقوع الحوادث

عرقلة عمليات المراقبة التي تباشرها السلطة الوطنية للأمن السيبراني؛
امتناع كل شخص عن تنفيذ توجيهات السلطة الوطنية للأمن السيبراني عند إخباره بها في حالة استخدام نظامه المعلوماتي دون علمه لنشر البرمجيات الخبيثة أو القيام بأعمال مخالفة للقانون.

- الإجراءات الجنائية

يؤهل للبحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ومعاينتها، علاوة على ضباط الشرطة القضائية، أعوان السلطة الوطنية المنتدبون لهذا الغرض والمحلفون وفق التشريع الجاري به العمل. وتوجه محاضر معاينة المخالفات إلى النيابة العامة المختصة

يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة المواد والوسائل التي استعملت لارتكاب أفعال مخالفة لأحكام هذا القانون؛

في حالة العود ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف. ويعتبر في حالة عود كل من سبق الحكم عليه بعقوبة من أجل ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب نفس المخالفة قبل مضي أربع سنوات من تمام تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها.

وبالنظر لما تكتسيه مقتضيات هذا القانون من أهمية بالغة في مجال تحقيق الأمن السيبراني ببلادنا، وفي انتظار موافاتكم بتوجيهات مفصلة في الموضوع، عند نشر النصوص المتخذة لتطبيق القانون بالجريدة الرسمية ودخوله حيز التنفيذ، فإنني أدعوكم إلى تعميمه على قضاة النيابة العامة بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وتدارسه والتحضير لتطبيقه، مع إشعاري بما قد تقفون عليه من إشكالات أو صعوبات قد يطرحها القانون عند التطبيق.

والسلام.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1/949

الصادر بتاريخ 29 نونبر 2018

في الملف الإداري رقم 2250/4/2/2016 .

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 12/05/2016 طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ (س.م)، الرامي إلى نقض القرار رقم 1374 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ
31/7207/2016
في الملف عدد 04/04/2016 .

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 ستمبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 08/11/2018.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلمة العلنية المنعقدة بتاريخ 29/11/2018.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهم با وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة سعاد المديني تقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد حسن تايب.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد اوراق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف الادارية بالرباط بتاريخ 04/04/2016 عدد 1374 في الملف عدد 31/7207/2016 انه بتاريخ 22/04/2015 تقدمت شركة (ت) بمقال أمام المحكمة الادارية بالرباط عرضت من خلاله انها أبرمت مع المدعى عليها صفقة عمومية إطار موضوعها تقديم خدمات العمال المؤقتين التابعين لها قصد وضعهم رهن إشارة (ب.م) في إطار خدماتها البريدية مقابل ثمن إجمالي قدره 2.376,000,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لأقل عدد من العمال 3.168.000,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة تم استهلاكه كليا علما أن البند 15 من عقد الصفقة يؤكد انه في حال الزيادة في حجم الاشغال بنسبة تفوق 10% تتم مراجعة الصفقة بمقتضى ملحق وتبعا لذلك تم إبرام الملحق 1 للصفقة ليصبح ثمن الصفقة الاجمالي هو 3.963.432,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة إلا ان المدعى عليها طلبت

منها تقديم خدمات إضافية بعد استهلاك الثمن الاجمالي للصفقة البلغ 3.963.432 درهم وبذلك وصل حجم الخدمات الاضافية المنجزة بناء على طلب (ب.م) ما قدره 3.082.004,36 دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة وبالتالي مخلف بذمة المدعى عليها مبلغ إجمالي باحتساب الضريبة على القيمة المضافة وفوائد التأخير قدرها 3.631.210,82 درهم وهو ما يتجلى من كشف الحساب المطابق للدفاتر التجارية الممسوكة بانتظام من طرف المدعية وأكدت انها سعت وديا لاستخلاص الدين المتخلذ بذمة المدعى عليها لكن بدون نتيجة مما تكون معه محقة في تعويض عن التماطل قدره 363.121,08 وأضافت إلى الاشغال التي نفذتها فيها للزيادة في حكم الخدمات بناء على طلبات المدعى عليها تجعل هذه الاخيرة مثرية على حسابها لعدم أدائها مقابل الخدمات لأجله التمست الحكم على شركة (ب.م) بأدائها لفائدتها مبلغ 3.631.210,82 درهم عن الفاتورات غير المؤداة مع تعويض عن التماطل قدره : 363.121,08 مع النفاذ المعجل وبعد جواب المدعى عليها بتاريخ 13/07/2015 التمست شكلا عدم قبول الطلب وموضوعا برفضه لكون المدعية توصلت بجميع حقوقها ومستحقاتها وبعد الحكم التمهيدي عدد 846 الصادر بتاريخ 27/07/2015 القاضي بإجراء خبرة حسابية انتدب لها الخبير السيد (م.ا) وبعد انجاز الخبرة وانتهاء المناقشة وتمام الاجراءات قضت المحكمة الادارية بالرباط بتاريخ 30/11/2015 بحكم رقم 4917 في الملف 67-7114 - 2015 .

شكلا: قبول الدعوى وموضوعا بأداء شركة (بم) في شخص ممثلها القانون لفائدة شركة (ت) مبلغ 3.434.670,30. استأنفه (ب.م) بتاريخ 13/01/2016 في الحكمين التمهيديين والقطعيين امام المحكمة الاستئناف الادارية بالرباط التي ألغت الحكم المستأنف وتصديا الحكم برفض الطلب بقرارها المطعون فيه.

في شأن وسائل النقض الثانية والثالثة والرابعة مجتمعة:

حيث تنعى الطاعنة القرار المطعون فيه بخرق الفصل الاول من الظهير الشريف قم 01/10/09 الصادر بتاريخ 11/02/2010 بمثابة قانون رقم 07-08 القاضي بتحويل "بريد المغرب" إلى شركة مساهمة وخرق المادتين 1 و 11 من الظهير الشريف رقم 1.92.138 الصادر بتاريخ 25/12/1992 بتنفيذ القانون رقم 88.9 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها وخرق الفصل 404 من قانون الالتزامات والعقود وخرق المادة 19 من مدونة التجارة وخرق المادة 345 من قانون المسطرة المدنية وعدم الارتكاز على أساس قانوني لأن القرار اهمل تقرير الخبير واعتبر أن الدين غير ثابت في حق شركة بريد المغرب" وقد استنتج الخبير أن طرفي الدعوى وقعا بينهما الصفقة رقم . 2011/1411F وأن المطلوبة في النقض كانت تقوم بتوجيه رسائل إلكترونية عن الخدمات الاضافية مرفقة معها جداول تنقيط العمل وهذه الرسائل والجداول المرفقة بها تؤكد تقديم الخدمات وان مستحقات الطاعنة تصل إلى مبلغ 3.434.670,30 درهم، والتي اكدها الخبير بعد اطلاعه على محاسبة طرفي النزاع وان القرار الصادر اهمل كون "بريد المغرب" حول إلى شركة مساهمة بمقتضى الفصل الاول من الظهير الشريف رقم 1-10-09 الصادر بتاريخ 11/02/2010 بمثابة قانون رقم 07-08 كما أن رأسمالها مكتتب بأكمله من طرف الدولة (قانون (08-07) ومفوض له بتدبير مرفق عمومي هو مرفق البريد وتنطبق عليها مقتضيات المادة 1 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة التي تنص على أن شركات المساهمة شركة تجارية وعليها ان تمسك محاسبته وهذا ما جعل المحكمة الادارية تأمر بإجراء خبرة محاسبية بين الطرفين بالاطلاع على المحاسبة الممسوكة بانتظام للتحقق من الطلبات موضوع الرسائل الالكترونية إلا ان القرار لم يعر أي اهتمام لنتائج الخبرة واستبعدها خارقا لمقتضيات الفصل 19 من مدونة التجارة ودون إجراء أي خبرة مضادة ، كما أن القرار المطعون فيه خرق كل من الفصول : 417 و 417-1 من قانون الالتزامات والعقود والفصل 40 من نفس القانون وخرق الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية وفساد التعليل الموازي لا نعدامه وعدم الارتكاز على أساس لأنه (القرار) اعتبر أن المراسلات الالكترونية المتبادلة بين طرفي النزاع لا تتضمن البيانات الكافية للأخذ بصحة التوقيع الالكتروني وان الرسائل الالكترونية المستدل بها لا يمكن أن ترقى إلى تعاقد الكتروني مرتب لكافة آثاره القانونية وأنها:
المراسلات والرسائل المذكورة) تعتبر حجة امام القضاء طبقا للفصلين 417 و 417-1 من قانون الالتزامات والعقود وبخرق هذه المقتضيات يعرض القرار للنقض. كما أن القرار المطعون فيه خرق المادة 72 من مرسوم 25/02/2007 والمادة 88 من مرسوم 20/03/2013 المتعلقين بالصفقات العمومية وخرق الفصل 67 من قانون الالتزامات والعقود والفصل 345 من قانون المسطرة المدنية وخرق قاعدة عامة قوامها أن شروط التعاقد ملزمة

للإدارة وان عدم احترامها لصلاحية انجاز عقد ملحق عند تجاوز الخدمات لسقف معين لا يمكنها ان تتمسك بتلك الشروط في مواجهة المتعاقد بعد ذلك وفساد التحليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس ذلك ان القرار الاستئنافي اعتبر أن المادة 72 من مرسوم 5 يوم 25/02/2007 يلزم بإبرام عقد ملحق متى كانت الاشغال الاضافية لا تتجاوز نسبة 10% من مبلغ الصفقة الاصلية وقد تجاهل القرار الصادر قاعدة عامة تلزم الادارة احترام شروط التعاقد الواردة في الصفقات العمومية وتكون ملزمة لها وإن أهملت الادارة أحد الشروط وهي بذلك لم تستغل مقتضيات المادة 72 المشار إليها التي تعطيها . تعطيها صلاحية أنجاز عقد ملحق عند محكمة النقض تجاوز الاشغال السقف معين وخطا المطلوبة في النقض لا يمكن ان تتحمل تبعاته المقاولة الطاعنة مما يناسب معه نقض القرار المطعون فيه.

حيث لئن كان تجاوز حدود نسبة الزيادة في حجم الصفقة العمومية تستلزم بالضرورة اللجوء إلى ملحق عقد الصفقة أو إنجاز عقد صفقة جديدة إلا ان قبول جهة الادارة بإنجاز أشغال لفائدتها خارج نطاق المقتضيات المنظمة للصفقات العمومية تجعلها متحملة لمسؤوليتها في القيام بهذا التصرف وبالتالي مسؤولة عن أداء مقابل الخدمات التي تحققت لفائدتها خارج نطاق عقد الصفقة وذلك في إطار القواعد العامة للمسؤولية وتكون بالتالي الشركة المنجزة لتلك الاشغال محقة في مقابل الخدمات المنجزة في إطار نظرية الاثراء بلا سبب والمحكمة مصدرة القرار لما لم تراع ذلك رغم ثبوت مطالبة بريد المغرب للشركة بأداء الخدمة المطلوبة وقيام هذه الاخيرة بوضع اليد العاملة رهن إشارة بريد المغرب وادائها الفعلي للخدمة المطلوبة حسب الفواتير والجداول الصادرة عن بريد المغرب ومطابقة ذلك مع سجلات الطاعنة الممسوكة بانتظام حسب تقرير الخبرة المنجزة في القضية فإنها (المحكمة) لم تجعل لما قضت به من أساس وعرضت قرارها للنقض.
وحيث ان حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وبإحالة القضية على نفس المحكمة التي أصدرته لتبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوب في النقض الصائر.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة رئيسا، والمستشارين السادة سعاد المديني مقررة وسلوى الفاسي الفهري ومحمد بوغالب وأحمد البوزيدي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد رشيد الزهري.

.....
.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7011-29 ذو الحجة 1442 (9) أغسطس 2021
صفحة : 5979

مرسوم رقم 2.21.406 صادر في 4 ذي الحجة 1442 (15) يوليو 2021
بتطبيق القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني

رئيس الحكومة

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.08 الصادر في 21 من رجب 1438 (19) أبريل (2017) بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة
الدفاع الوطني :

وعلى القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 بتاريخ 4 ذي الحجة 1441
(25) يوليو 2020

وعلى المرسوم رقم 2.82.673 الصادر في 28 من ربيع الأول 1403 (13) يناير (1983) المتعلق بتنظيم إدارة الدفاع الوطني كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما بالمرسوم رقم 2.11.509 الصادر في : 22 من شوال 1432 (21) سبتمبر 2011 .

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 من ذي القعدة 1442 (27) يونيو 2021

وبعد المداولة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 17 من ذي القعدة 1442 (28) يونيو 2021

رسم ما يلي :

الفصل الأول

هيئات حكامة الأمن السيبراني

الفرع الأول

السلطة الوطنية للأمن السيبراني

المادة الأولى

يراد بالسلطة الوطنية للأمن السيبراني المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 05.20 المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني، ويشار إليها بعده بالسلطة الوطنية.

الفرع الثاني

اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني

المادة 2

يترأس اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني المنصوص عليها في المادة 35 من القانون السالف الذكر رقم 05.20، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، وتتألف من الأعضاء التالي بيانهم :

الوزير المكلف بالداخلية :

الوزير المكلف بالشؤون الخارجية :

الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية :

الوزير المكلف بالصناعة والاقتصاد الرقمي :

المفتش العام للقوات المسلحة الملكية :

- قائد الدرك الملكي :

المدير العام للدراسات والمستندات :

المدير العام للأمن الوطني :

رئيس المكتب الخامس الأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية :

مفتش سلاح الإشارة لأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية

المدير العام المراقبة التراب الوطني :

المدير العام لأمن نظم المعلومات :

المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

المدير العام لوكالة التنمية الرقمية.

في حالة الغياب أو المانع من الحضور، يمكن للوزراء المذكورين أعلاه أن يمثلوا من طرف الكتاب العامين لقطاعهم، في حين يمثل الأعضاء الآخرون من طرف نوابهم المباشرين.

يمكن لرئيس اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني أن يدعو الحضور أشغالها كل شخص أو هيئة يرى فائدة في مشاركتها.

المادة 3

تجتمع اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني بدعوة من رئيسها على الأقل مرة واحدة في السنة، وفق جدول أعمال يحدده

يمكن عقد اجتماعات استثنائية للجنة في حالة الاستعجال أو بمبادرة من رئيسها، أو بطلب من أحد أعضائها.

المادة 4

تتولى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات مهام كتابة اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني.

ولهذه الغاية، تقوم تحت إشراف رئيس اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني، بتنظيم اجتماعاتها، وتحضير جدول أعمالها وإعداد تقاريرها، وكذا تتبع تنفيذ قراراتها.

المادة 5

تحدد كيفيات سير اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني في نظام داخلي تصادق عليه في أول اجتماع لها.

يمكن للجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني أن تحدث لديها لجنة أو لجانا تساعدها في إنجاز مهامها.

الفرع الثالث

لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة

المادة 6

تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 36 من القانون السالف الذكر رقم 05.20، تتألف لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة التي تترأسها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات من

ممثلين عن السلطات والهيئات التالية :

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية :

المفتشية العامة للقوات المسلحة الملكية :

- الدرك الملكي :

- المديرية العامة للدراسات والمستندات :

المديرية العامة للأمن الوطني :

- المديرية العامة المراقبة التراب الوطني :

المكتب الخامس الأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية :

مفتشية سلاح الإشارة لأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

تعين السلطات والهيئات المذكورة ممثليها الدائمين في اللجنة

ونوايا عنهم.

يمكن لرئيس لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة أن يدعو لحضور اجتماعاتها كل شخص أو هيئة يرى فائدة في مشاركتها.

المادة 7

تعد لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة تقارير عن أشغالها، وتحيلها إلى اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني

المادة 8

تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 36 من القانون السالف الذكر رقم 05.20، تعد لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة إطارا لإدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة وتعرضه للمصادقة على اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني.

يحدد الإطار السالف الذكر على الخصوص، مجال تدخل كل عضو من أعضاء لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة، وكذا الإجراءات المتعلقة بإدارة الأزمات وكيفيات التواصل وتبادل المعلومات

تناط بكل عضو من أعضاء لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة، في حدود الصلاحيات المسندة إلى السلطة أو الهيئة التابع لها، مهمة تفعيل الأعمال المحددة من طرف اللجنة وتتبعها.

الفصل الثاني

إجراءات حماية أمن نظم المعلومات

الفرع الأول

أحكام خاصة بالهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية المتوفرة على نظم معلومات حساسة

القسم الفرعي الأول

التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات

المادة 9

في إطار التوجيهات الصادرة عن السلطة الوطنية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون السالف الذكر رقم 05.20 تحدد السلطة الوطنية بمقرر توجيهات وطنية لأمن نظم المعلومات تتضمن على الخصوص، القواعد التنظيمية والتقنية لأمن نظم المعلومات، وتنشرها في موقعها على الإنترنت.

القسم الفرعي الثاني

الدليل المرجعي لتصنيف أصول المعلومات ونظم المعلومات

المادة 10

تطبيقا لأحكام المادتين 5 و 14 من القانون السالف الذكر رقم 05.20. تقوم الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية بتصنيف نظم معلوماتها بناء على تحليل لتأثيرات الحوادث التي من المحتمل أن تمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصول المعلومات التي تشمل جميع الموارد كالمعدات والبرمجيات والمعطيات والإجراءات المكونة لنظم المعلومات المذكورة.

المادة 11

الأجل القيام بالتصنيف المنصوص عليه في المادة 10 أعلاه، تقوم كل هيئة وكل بنية تحتية ذات أهمية حيوية بإجراء تحليل لتأثيرات حوادث الأمن السيبراني الماسة بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصول معلوماتها.

يجب أن يعكس مستوى تأثيرات الحوادث المذكورة أهمية العواقب التي يمكن أن تؤدي إلى عدم قدرة الهيئة أو البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية على :

- القيام بمهامها :

الحفاظ على حياة الأشخاص أو صحتهم أو راحتهم :

الامتثال للقوانين والأنظمة والالتزامات التعاقدية :

الحفاظ على سمعتها وسمعة الدولة :

- الحفاظ على ثقة المواطنين والشركاء في الخدمات المقدمة وتعزيزها،

أو أن تؤدي إلى قدرة الهيئة أو البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية على التأثير على سير عمل الأغيار من الهيئات التي تعتمد على خدماتها.

يتم تحليل التأثيرات وفق السلم التالي :

1 - تأثير خطير جدا : إذا أمكن لحادث أمن سيبراني يمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصل المعلومات، أن :

يؤثر سلبا على الحفاظ على القدرات الأمنية والدفاعية للدولة :

يضر بالمصالح الاستراتيجية للدولة :

يضر بصحة السكان وسلامتهم :

- يربك أو يضر بسير الاقتصاد الوطني :

يتسبب في عجز كلي أو جزئي للعديد من البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية من شأنه أن يعرقل أداء وظائفها الأساسية.

2 - تأثير خطير : إذا أمكن لحادث أمن سيبراني يمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصل المعلومات، أن يتسبب في :

عجز كلي أو جزئي لبنية تحتية ذات أهمية حيوية من شأنه أن يعرقل أداء وظائفها الأساسية :

- عجز كلي لهيئة أو أكثر، لا تعتبر بنية تحتية ذات أهمية حيوية، من شأنه أن يعرقل أداء وظائفها الأساسية :

خسائر مالية مهمة لهيئة واحدة أو أكثر، أو لبنية تحتية ذات أهمية حيوية واحدة أو أكثر.

3 - تأثير معتدل : إذا أمكن لحادث أمن سيبراني يمس بسرية

أو بتوافر أو بتمامية أصل المعلومات، أن يتسبب في :

- إرباك أو اضطراب طفيف لوظائف بنية تحتية ذات أهمية حيوية :

عجز جزئي لهيئة واحدة أو أكثر، لا تعتبر بنية تحتية ذات أهمية حيوية أو أكثر، من شأنه أن يعرقل أداء وظائفها :

خسائر مالية غير مهمة :

أو أي عواقب أخرى ذات طبيعة مماثلة.

4 - تأثير محدود إذا أمكن لحادث أمن سيبراني يمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصل المعلومات، أن يتسبب في :

إرباك أو اضطراب الوظائف هيئة ما لا تعتبر بنية تحتية ذات أهمية

حيوية :

خسائر مالية محدودة :

أو أي عواقب أخرى ذات طبيعة مماثلة.

المادة 12

يتم تصنيف نظام المعلومات استنادا إلى السلم المعتمد في تحليل التأثيرات المنصوص عليه في المادة 11 أعلاه، وذلك وفق المستويات التالية :

الفئة أ»، إذا كان لحادث أمن سيبراني واحد على الأقل يمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أحد أصول المعلومات المكون لنظام

المعلومات تأثير خطير جدا

الفئة ب»، إذا كان لجميع حوادث الأمن السيبراني التي تمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصول المعلومات المكونة لنظام المعلومات تأثير خطير على الأكثر :

الفئة ج»، إذا كان لجميع حوادث الأمن السيبراني التي تمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصول المعلومات المكونة لنظام

المعلومات تأثير معتدل على الأكثر.

الفئة د»، إذا كان لجميع حوادث الأمن السيبراني التي تمس بسرية أو بتوافر أو بتمامية أصول المعلومات المكونة لنظام المعلومات تأثير محدود على الأكثر.

تعتبر نظم المعلومات التي تنتمي إلى الفئة أ» أو «الفئة ب» نظم معلومات حساسة.

يجب على كل هيئة حسب مدلول القانون السالف الذكر رقم 05.20 إبلاغ السلطة الوطنية بنظم معلوماتها الحساسة.

المادة 13

يتم ترتيب فئات أصول المعلومات من نوع «معطيات» المصنفة استنادا إلى السلم المعتمد في تحليل التأثيرات المنصوص عليه في المادة 11 أعلاه، حسب مستوى حساسيتها من حيث السرية، وفقا للمستويات التالية :

- سري جدا» إذا كان لحادث أمن سيبراني يمس بالسرية، تأثير

خطير جدا :

«سري» إذا كان الحادث أمن سيبراني يمس بالسرية، تأثير خطير :

- مكتوم» إذا كان لحادث أمن سيبراني يمس بالسرية تأثير

معتدل :

- نشر محدود» إذا كان لحادث أمن سيبراني يمس بالسرية، تأثير محدود.

لأجل تطبيق أحكام المادة 11 من القانون السالف الذكر رقم 05.20، تعتبر المعطيات المصنفة في أحد المستويين «سري جدا» و «سري» معطيات حساسة.

المادة 14

تطبق كل هيئة أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية تدابير الحماية المتعلقة بأمن نظم المعلومات المناسبة للتصنيف المخصص لها. وتشمل هذه التدابير على الخصوص، ما يلي :

وضع العلامات ومعالجة المعلومات والدعامات وتخزينها ونقلها

واتلافها :

تعليمات الأمن التي يجب مراعاتها من قبل الأشخاص :

- الأمن المادي.

تصدر السلطة الوطنية التوجيهات والمراجع المتعلقة بهذه التدابير، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات تصنيف نظم المعلومات والمعطيات.

المادة 15

تراجع كل هيئة أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية تصنيف أصولها المعلوماتية ونظم معلوماتها مرة واحدة على الأقل كل ثلاث (3) سنوات، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 16

تقوم كل هيئة أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية بإبلاغ المستخدمين لديها وتحسيسهم بإجراءات استعمال أصول المعلومات ونظم المعلومات وفقا للتصنيف وتدابير الحماية المخصصة لها.

القسم الفرعي الثالث

مهام المسؤول عن أمن نظم المعلومات

المادة 17

لأجل تطبيق الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم 05.20، تقوم كل هيئة أو بنية تحتية ذات أهمية حيوية بإخبار السلطة الوطنية بالمسؤول عن أمن نظم معلوماتها الذي يتولى على الخصوص القيام بما يلي :

- تحديد تحديات ومخاطر الأمن السيبراني وتحليلها، مع مراعاة

التطورات التنظيمية والتقنية :

تحديد أهداف الأمن السيبراني للهيئة بالتعاون مع الأطراف

المعنية ووضع تدابير الأمن المناسبة :

المساهمة في وضع سياسة أمن نظم المعلومات وتتبعها بتعاون مع

الأطراف المعنية :

- تحديد خطة عمل سنوية أو متعددة السنوات لتنفيذ سياسة أمن

نظم المعلومات :

- تتبع إدارة حوادث الأمن السيبراني :

تقديم تقارير منتظمة إلى رؤسائه حول مخاطر أمن نظم المعلومات :

تنشيط دورات تحسيسية لفائدة المستخدمين.

الفرع الثاني

لائحة قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية

المادة 18

تحدد في الملحق رقم 1 المرفق بهذا المرسوم لائحة قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية وكذا السلطات الحكومية أو المؤسسات العمومية أو باقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام المشرفين على تنسيق هذه القطاعات.

يمكن تغيير أو تتميم اللائحة السالفة الذكر بقرار الرئيس الحكومة باقتراح من إدارة الدفاع الوطني.

الفرع الثالث

مقتضيات خاصة بالمتعهدين

المادة 19

لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة 28 من القانون السالف الذكر رقم 05.20، يقوم المتعهد بما يلي :

- تعيين شخص مكلف بتسهيل الولوج إلى مرافق المتعهد وتقديم المساعدة اللازمة لوضع الأجهزة التقنية بشبكاته :

- توفير عناصر هندسة شبكاته من أجل تحديد مكان تفعيل هذه

الأجهزة ومواصفاتها التقنية :

- توفير المتطلبات التقنية المسبقة لربط الأجهزة المذكورة بنقاط شبكة المتعهد التي تحددها السلطة الوطنية :

السماح بوضع الأجهزة التقنية في وسط مؤمن :

مساعدة السلطة الوطنية على وضع الأجهزة التقنية التي تمكن من جمع وتحليل المعطيات التقنية طبقا لأحكام المادة 28 من القانون السالف الذكر رقم 05.20 :

الاقتصار في الولوج إلى هذه الأجهزة على الأشخاص المعينين من لدن السلطة الوطنية لهذا الغرض :

- السماح للسلطة الوطنية بإدارة واستغلال الأجهزة التقنية عن بعد، وكذا اختبارها بكيفية دورية لضمان فعاليتها عند وقوع

حادث أمن سيبراني.

يجب ألا تؤثر هذه الأجهزة على توافر وأمن وتمامية الشبكات والخدمات المقدمة من طرف المتعهد.

الفصل الثالث

معايير تأهيل متعهدي افتحاص أمن نظم المعلومات وكيفيات إجراء الافتحاص ومعايير تأهيل مقدمي خدمات

الأمن السيبراني

الفرع الأول

معايير تأهيل متعهدي الافتحاص

المادة 20

يخضع تأهيل متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات للمعايير التالية :

أن يؤسس في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي :

أن يتوفر على خبرة في ميدان افتحاص أمن نظم المعلومات :
- أن يتوفر على بنية تنظيمية مخصصة حصريا لافتحاص أمن نظم

المعلومات :

أن يستوفي الشروط الواردة في مرجع متطلبات متعهدي افتحاص أمن نظم المعلومات المنصوص عليه في المادة 22 بعده :

أن يؤهل على الأقل في ثلاثة (3) مجالات افتحاص من بين المجالات المحددة في الملحق رقم 2 المرفق بهذا المرسوم، وأن يتوفر على مفتحص واحد على الأقل في كل مجال من مجالات التأهيل المطلوبة.

علاوة على ذلك، يتعين على متعهد الافتحاص لأجل تقديم خدمات افتحاص أمن نظم المعلومات المصنفة ضمن الفئة أ» المنصوص عليها في المادة 12 من هذا المرسوم، أن يستوفي الشروط التالية :

أن يكون أغلبية رأس ماله مملوكا من لدن مغاربة :

أن يكون كل المفتحصين المقترحين من جنسية مغربية.

المادة 21

يودع طلب التأهيل من لدن متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات لدى السلطة الوطنية، مشفوعا بملف يتضمن الوثائق التالية :

- نسخة من النظام الأساسي للشركة :

شهادة تقييد الشركة بالسجل التجاري :

لائحة بأسماء الشركاء وجنسيتهم :

نسخ من الوثائق المثبتة لهوية مسيري الشركة وأعضاء أجهزة إدارتها وكذا المفتحصين المقترحين :

مذكرة توضح الموارد البشرية والتقنية المتوفرة لدى الشركة :

نسخة من السجل العدلي للمفتحصين المقترحين :

- السير الذاتية للمفتحصين، وعند الاقتضاء نسخ من دبلوماتهم وشواهدهم :

نسخ لعقود الشغل المبرمة مع المفتحصين المقترحين :

نسخ من الشواهد المسلمة من أصحاب المشاريع الذين تم القيام لحسابهم بخدمات افتحاص أمن نظم المعلومات، والتي تشير على الخصوص إلى طبيعة الخدمة المقدمة وتاريخ إنجازها :

- وثيقة تبين المنهجية المتبعة للقيام بخدمات الافتحاص موضوع طلب التأهيل.

يتعين على متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات أن يخبر السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر الواردة في ملف طلب التأهيل.

الجريدة الرسمية عدد 7011-29 ذو الحجة 1442 (9) أغسطس 2021

المادة 22

بعد التأكد من استيفاء ملف الطلب لكافة الوثائق والمعلومات المطلوبة، تقوم السلطة الوطنية بإخضاع متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات على نفقته، لتقييم خدمات الافتحاص موضوع الطلب من لدن إحدى الهيئات التي تحددها السلطة الوطنية لهذا الغرض.

يتم إجراء هذا التقييم وفق الشروط الواردة في مرجع متطلبات متعهدي افتحاص أمن نظم المعلومات الذي تعده السلطة الوطنية وتنشره في موقعها على الإنترنت. يحدد هذا المرجع على الخصوص كيفيات تقييم المفتحصين وكذا مستويات التأهيل.

المادة 23

بناء على نتائج التقييم المنصوص عليه في المادة 22 أعلاه، يمكن للسلطة الوطنية أن تتخذ قرارا للتأهيل يتضمن على الخصوص :

تسمية متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات وعنوان مقره الرئيسي :

مجالات الافتحاص موضوع التأهيل مع الإشارة إلى أن المتعهد يمكنه افتحاص نظم المعلومات الحساسة من «الفئة أ» أو «الفئة ب» :

مدة صلاحيته على ألا تتجاوز ثلاث (3) سنوات :

- قائمة المفتحصين حسب مجالات الافتحاص مع الإشارة إلى مستويات تأهيلهم.

في حالة الرفض، تبلغ السلطة الوطنية قرارها إلى طالب التأهيل.

المادة 24

يتم تجديد تأهيل متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات وفق نفس الشروط المقررة للحصول عليه على أن يتم تقديم طلب التجديد. ستين (60) يوما على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحية قرار التأهيل.

المادة 25

يقوم متعهد افتحاص أمن نظم المعلومات بإخبار السلطة الوطنية، فورا، بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها منح التأهيل.

المادة 26

إذا لم يعد متعهد الافتحاص المؤهل مستوفيا لأحد المعايير التي تم على أساسها منحه التأهيل، تقوم السلطة الوطنية بإعذاره لتنفيذ الأوامر ذات الصلة الصادرة عنها داخل أجل تحدده حسب أهمية هذه الأوامر.

وفي حالة عدم الامتثال للإعذار، تقوم السلطة الوطنية بتوقيف التأهيل إلى حين تنفيذ الأوامر المذكورة، وإذا تعذر ذلك يتم سحب التأهيل.

المادة 27

تنشر لائحة متعهدي افتحاص أمن نظم المعلومات المؤهلين بالجريدة الرسمية، وفي موقع الإنترنت الخاص بالسلطة الوطنية.

الفرع الثاني

كيفيات إجراء افتحاص أمن نظم المعلومات الحساسة المنجز من لدن متعهدي الافتحاص المؤهلين

المادة 28

تقوم الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية بإجراء افتحاص لأمن نظم معلوماتها الحساسة وفق المجالات المحددة في الملحق رقم 2 المرفق بهذا المرسوم، كلما كانت هذه النظم متناسبة مع المجالات المذكورة، على ألا تفصل بين كل عملية افتحاص في نفس المجال مدة ثلاث (3) سنوات.

المادة 29

يتم إجراء الافتحاص بناء على عقد يبرم بين طالب الافتحاص

ومتعهد الافتحاص المؤهل.

لا يتم الشروع في هذا الافتحاص إلا بعد انعقاد اجتماع بين ممثلي متعهد الافتحاص والهيئة المفتحصة، ويتم خلاله الاتفاق على كافة الجوانب المتعلقة بالافتحاص وجميع بنود العقد السالف الذكر

الذي يجب أن يتضمن على الخصوص، ما يلي :

موضوع الافتحاص ونطاقه وأماكن إجرائه وكيفياته :

- أسماء ومهام المفتحصين المعينين من لدن المتعهد :

المعايير المعتمدة من أجل القيام بالافتحاص :

آجال تنفيذ الافتحاص :

قنوات آمنة للتواصل بين المتعهد والهيئة المفتحصة وعند

الاقتضاء بين المتعهد وطالب الافتحاص :

الوسائل الضرورية لإنجاز الافتحاص :

بنود السرية المتعلقة بالافتحاص.

المادة 30

يجب على الهيئة أن تمد متعهد الافتحاص قبل الشروع في عملية الافتحاص بالوثائق اللازمة للقيام بمهامه.

ويتعين على متعهد الافتحاص التقيد أثناء القيام بمهامه بالمتطلبات التقنية لكل مجال افتحاص المحددة في مرجع متطلبات متعهدي الافتحاص المنصوص عليه في المادة 22 أعلاه.

المادة 31

يجب على متعهد الافتحاص إبلاغ الهيئة المفتحصة، على الفور بكل اختلال ملاحظ تبين أنه يمثل خطرا وشيكا وهاما، وأن يقترحكلما أمكن ذلك الإجراءات التي تمكن من إزالة هذا الخطر.

يقوم متعهد الافتحاص بتوثيق كل ما تمت معاينته بمناسبة قيامه بمهمته، وتتبعه وحفظه طوال مدة الافتحاص.

المادة 32

يجب على متعهد الافتحاص المؤهل عند الانتهاء من مهامه أن يسلم الطالب الافتحاص التقرير النهائي للافتحاص مرفقا بجميع الوثائق

والدعامات ذات الصلة.

يعقد اجتماع ختامي يقدم خلاله المتعهد إلى طالب الافتحاص والهيئة المفتحصة ملخصا عن تقرير الافتحاص والتوصيات ذات الصلة.

كما يجب عليه عند الانتهاء من مهمة الافتحاص، ألا يحتفظ بأي نسخة من التقارير والوثائق والدعامات المقدمة.

المادة 33

تعمل الهيئة أو المسؤول عن البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية التي تم افتحاصها على حفظ تقرير الافتحاص وجميع الوثائق المرتبطة به لمدة لا تقل عن ثلاث (3) سنوات.

الفرع الثالث

معايير تأهيل مقدمي خدمات الأمن السيبراني

المادة 34

لتطبيق أحكام المادة 25 من القانون السالف الذكر رقم 05.20 يتم تأهيل مقدم خدمات الأمن السيبراني في مجال رصد حوادث الأمن السيبراني أو مجال التحليل والتحقيق والمعالجة لحوادث الأمن السيبراني أو هما معا، حسب المعايير التالية :

أن يؤسس في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي :

أن يتوفر على خبرة في ميدان تقديم خدمات الأمن السيبراني :

أن يتوفر على بنية تنظيمية ووسائل تقنية مخصصة حصريا

لتقديم خدمات الأمن السيبراني :

أن يتوفر ضمن مستخدميه على الأقل، على ثلاثة (3) متخصصين في إحدى مجالي التأهيل المذكورين، تتوفر فيهم الخبرة والمؤهلات اللازمة المحددة في مرجع متطلبات مقدمي خدمات الأمن السيبراني الذي تعده السلطة الوطنية وتنشره في موقعها على الإنترنت :

- أن يضمن إيواء المعطيات الحساسة المتعلقة بخدمتي رصد وتحليل حوادث الأمن السيبراني ومعالجتها، حصريا داخل التراب

الوطني :

أن يضمن استغلال خدمتي رصد وتحليل حوادث الأمن السيبراني وتدبيرها، حصريا داخل التراب الوطني.

علاوة على ذلك، يتعين على مقدم الخدمات لأجل تقديم خدمات الأمن السيبراني لنظم المعلومات المصنفة ضمن «الفئة أ» المنصوص عليها في المادة 12 من هذا المرسوم، أن يستوفي الشروط التالية :

أن يكون أغلبية رأس ماله مملوكا من لدن مغاربة :

أن يكون كل المتخصصين المقترحين من جنسية مغربية.

المادة 35

يودع طلب التأهيل من لدن مقدم خدمات الأمن السيبراني لدى السلطة الوطنية، مشفوعا بملف يتضمن الوثائق التالية:

- نسخة من النظام الأساسي للشركة :

شهادة تقييد الشركة بالسجل التجاري :

لائحة بأسماء الشركاء وجنسيتهم :

نسخ من الوثائق المثبتة لهوية مسيري الشركة وأعضاء أجهزة إدارتها وكذا المتخصصين المقترحين :

- مذكرة توضح الموارد البشرية والتقنية المتوفرة لدى الشركة :

- نسخة من السجل العدلي للمتخصصين المقترحين :

السير الذاتية للمتخصصين، وعند الاقتضاء نسخ من دبلوماتهم وشواهدهم :

نسخ العقود الشغل المبرمة مع المتخصصين المقترحين :

نسخ من الشواهد المسلمة من أصحاب المشاريع الذين تم القيام لحسابهم بخدمات الأمن السيبراني، والتي تشير على الخصوص إلى طبيعة الخدمة المقدمة وتاريخ إنجازها

- وثيقة تبين المنهجية المتبعة للقيام بخدمات الأمن السيبراني موضوع طلب التأهيل.

يتعين على مقدم خدمات الأمن السيبراني أن يخبر السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر الواردة في ملف طلب التأهيل.

المادة 36

بعد التأكد من استيفاء ملف الطلب لكافة الوثائق والمعلومات المطلوبة، تقوم السلطة الوطنية بإخضاع مقدم خدمات الأمن السيبراني على نفقته، لتقييم الخدمات موضوع الطلب من لدن إحدى الهيئات التي تحددها السلطة الوطنية لهذا الغرض.

يتم إجراء هذا التقييم وفق الشروط الواردة في مرجع متطلبات مقدمي خدمات الأمن السيبراني الذي تعده السلطة الوطنية وتنشره في موقعها على الإنترنت.

المادة 37

بناء على نتائج التقييم المنصوص عليه في المادة 36 أعلاه، يمكن للسلطة الوطنية أن تتخذ قرارا للتأهيل يتضمن على الخصوص :

- تسمية مقدم خدمات الأمن السيبراني وعنوان مقره الرئيسي :

مجالات التأهيل مع الإشارة إلى أن مقدم الخدمات يمكنه تقديم خدمات الأمن السيبراني لنظم المعلومات الحساسة من «الفئة أ»

أو «الفئة ب» :

مدة صلاحيته على ألا تتجاوز ثلاث (3) سنوات :

قائمة المتخصصين حسب مجالات تقديم خدمات الأمن

السيبراني.

في حالة الرفض، تبلغ السلطة الوطنية قرارها إلى طالب التأهيل.

المادة 38

يتم تجديد تأهيل مقدم خدمات الأمن السيبراني وفق نفس الشروط المقررة للحصول عليه على أن يتم تقديم طلب التجديد ستين (60) يوما على الأقل قبل انتهاء مدة صلاحية قرار التأهيل.

المادة 39

يقوم مقدم خدمات الأمن السيبراني بإخبار السلطة الوطنية فورا بكل تغيير يطرأ على أحد العناصر التي تم على أساسها منحالتأهيل.

المادة 40

إذا لم يعد مقدم خدمات الأمن السيبراني مستوفيا لأحد المعايير التي تم على أساسها منحه التأهيل، تقوم السلطة الوطنية بإعذاره لتنفيذ الأوامر ذات الصلة الصادرة عنها داخل أجل تحدده حسب أهمية هذه الأوامر.

وفي حالة عدم الامتثال للإعذار، تقوم السلطة الوطنية بتوقيف التأهيل إلى حين تنفيذ الأوامر المذكورة، وإذا تعذر ذلك يتم سحب التأهيل.

المادة 41

تنشر لائحة مقدمي خدمات الأمن السيبراني المؤهلين في الجريدة الرسمية، وفي موقع الإنترنت الخاص بالسلطة الوطنية.

الفصل الرابع

مقتضيات مختلفة و انتقالية وختامية

المادة 42

تضع السلطة الوطنية دليلا مرجعيا لإدارة حوادث الأمن السيبراني وتنشره في موقعها على الإنترنت. يحدد الدليل المذكور، على الخصوص، كيفيات الإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني ومعالجتها.

المادة 43

تتوفر الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية على أجل أقصاه اثنا عشر (12) شهرا، ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية من أجل تصنيف نظم معلوماتها وإبلاغ السلطة الوطنية بالنظم التي لها طابع حساس، وذلك طبقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 05.20 والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 44

تظل قرارات اعتماد متعهدي خدمات الافتحاص المتخذة وفق مقتضيات قرار رئيس الحكومة رقم 3.44.18 الصادر في 21 من صفر 1440 (31) أكتوبر (2018) بتحديد شروط اعتماد المتعهدين الخواص لافتحاص نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية وكيفيات إجراء الافتحاص سارية المفعول إلى حين انتهاء مدة صلاحيتها.

المادة 45

تنسخ مقتضيات :

المرسوم رقم 2.11.508 الصادر في 22 من شوال 1432

(21) سبتمبر (2011) بإحداث اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم

المعلومات :

المرسوم رقم 2.15.712 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1437
(22) مارس (2016) بتحديد إجراءات حماية نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية :

قرار رئيس الحكومة رقم 3.44.18 الصادر في 21 من صفر 1440 (31) أكتوبر (2018) بتحديد شروط اعتماد المتعهدين الخواص لافتحاص نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية وكيفيات إجراء الافتحاص.

المادة 46

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

وحرر بالرباط في 4 ذي الحجة 1442 (15) يوليو 2021)

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

صفحة : 5988

الجريدة الرسمية عدد 7011 - 29 ذو الحجة 1442 (9) أغسطس 2021

الملحق رقم 1

لائحة قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية وكذا السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية وباقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام المشرفين على تنسيق هذه القطاعات

قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية

السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية وباقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام المشرفين على تنسيق هذه القطاعات

قطاع الأمن العمومي

قطاع الشؤون الخارجية

السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية

قطاع المالية

السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية

قطاع التشريع

السلطة الحكومية المكلفة بالمالية

قطاع الفلاحة

الأمانة العامة للحكومة

قطاء الصحة

السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة

قطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي

السلطة الحكومية المكلفة بالصحة

قطاع الاتصال السمعي البصري

السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي

قطاع إنتاج وتوزيع الطاقة

السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال

قطاء المعادن

السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية

قطاع النقل

السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة

قطاع إنتاج وتوزيع الماء

السلطة الحكومية المكلفة بالمعادن

القطاع البنكي

السلطات الحكومية المكلفة بالنقل

قطاع المواصلات

بنك المغرب.

السلطات الحكومية المكلفة بالماء

قطاع التأمينات والاحتياط الاجتماعي

الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

*

الملحق رقم 2

مجالات الافتحاص التي يتم تأهيل مقدمي خدمات افتحاص أمن نظم المعلومات فيها

افتحاص تنظيمي ومادي يهدف إلى التأكد من تطابق السياسات وتدابير الأمن، التي تم تحديدها وتطبيقها من لدن الهيئة المفتحصة، مع توجيهات السلطة الوطنية :

افتحاص هندسي يهدف إلى التحقق من مطابقة ممارسات الأمن المتعلقة باختيار وتموضع وتفعيل المعدات والبرمجيات المستعملة في نظام المعلومات للممارسات الجاري بها العمل والمتطلبات الأمن والقواعد الداخلية للهيئة المفتحصة :

افتحاص الإعدادات: يهدف إلى التحقق من مطابقة تفعيل ممارسات الأمن للمتطلبات والقواعد الداخلية للهيئة المفتحصة عند إعداد المعدات والبرمجيات المستعملة في نظام المعلومات :

افتحاص شفرة المصدر: يهدف إلى تحليل جزئي أو شامل لشفرة المصدر أو للظروف التي تم وفقها تحويل هذه الشفرة إلى برمجية حتى يتم التأكد من احترام القواعد المحددة للبرمجة أو تحليل الثغرات المرتبطة بالبرمجة :

اختبارات الاختراق تمكن من تقييم أمن نظام معلومات أو شبكة بواسطة محاكاة هجمة حقيقية على نظام المعلومات. وتمكن هذه الوسيلة من اكتشاف ثغرات نظام معلومات الهيئة المفتحصة والتأكد من قابلية استغلالها وأثرها على هذه الهيئة :

افتحاص الأنظمة الصناعية: يهدف إلى تقييم مستوى أمن النظام الصناعي وآليات التحكم المرتبطة به.

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

-الجزء- 63 -

اعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة
القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....

.....

كامل سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية الأجزاء من 1 إلى 28 . إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف فاس المغرب حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب

هذه السلسلة عبارة عن مرجع قانوني متخصص ومهم جداً في المجال القضائي المغربي.

foulabook.com

تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (الأجزاء من 1 إلى 28)

إعداد: الأستاذ مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين).

coursdroitarab.com

طبيعة السلسلة

• تجميع وتبويب وتصنيف للاجتهادات والقرارات القضائية المغربية (من محاكم الاستئناف

ومحكمة النقض غالباً).
• كل جزء أو مجموعة أجزاء يركز على موضوع قانوني محدد (مثل: الاعتراف، الإقرار، إثبات النسب، المواريث، التقادم، الملكية الفكرية، المسطرة المدنية، الهوية، الحجة الكتابية، إلخ).
• تهدف إلى توحيد التوجهات القضائية وتسهيل البحث للقضاة، المحامين، الباحثين والطلبة.
sajplus.com
كيفية الحصول على السلسلة الكاملة

مواقع ومصادر معروفة للتحميل/القراءة (PDF):
foulabook.com • : توفر الأجزاء من 1-20 و21-28.
foulabook.com
noor-book.com • : تحتوي على أجزاء فردية أو مجموعات (ابحث باسم المؤلف أو عنوان السلسلة).
noor-book.com
sajplus.com • : بعض الأجزاء المنفصلة.
sajplus.com
• مدونات متخصصة مثل moneast.blogspot.com (أجزاء فردية مثل الجزء 4، 5، 8، 19...).
• صفحات فيسبوك متخصصة في الكتب القانونية المغربية (مثل alchamilalaw) تنشر روابط لأجزاء محددة.
facebook.com
نصيحة: ابحث في المكتبات القانونية أو المحاكم أو دور النشر المتخصصة في المغرب للنسخ الورقية أو الإلكترونية الرسمية. بعض الإصدارات الجديدة تشمل ملاحق بقوانين محينة (حتى 2025 في بعض الطبعات).

.....

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 306/2

المؤرخ في : 11/02/2026

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

ملف جنحي عدد : 22897/6/2/2025

تعاضدية التأمينات لأرباب النقل
المتحدين

ضد

بتاريخ : 11/02/026

إن الغرفة الجنائية ـ الهيئة الثانية ـ

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين تعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتهمين

الهيئة الثانية

ينوب عنها الأستاذ مصطفى الفريشة المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

وبين ----------

الطالبة

المطلوب

306-2026-2-6

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف تعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتحدين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها الأستاذ مصطفى الفريشة بتاريخ 03/07/2025 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 26/06/2025 في القضية عدد 2854/2606/2024 والمحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة من إلغاء الحكم فيما قضى به وبعد التصدي قبول الدعوى المدنية التابعة شكلا والحكم موضوعا بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وبعد المصادقة على

تقرير الخبرة الطبية المنجز من طرف الدكتورة زينب اعبابو الحكم على المسؤول مدنيا ----- -----

بأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا إجماليا صافيا قدره 45432.99 درهما مع إحلال تعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتحدين محل مؤمنها في الأداء، والفوائد القانونية ابتداء من تاريخ النطق بالقرار ورفض باقي الطلب.

إن محكمة النقض

بعد أن تلت المستشارة المقررة عائشة شرقي التقرير المكلفة به في القضية .

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها الأستاذ مصطفى فريشة المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض و المستوفية للشروط المتطلبة وفقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقض والمتخذة من عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني و انعدام التعليل ، ذلك أنه سبق للطاعنة أن أثارت أمام محكمة الاستئناف، بعد تحديد المطالب المدنية الختامية وبعد أن تم إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول المطالب المدنية شكلاً لعدم إجراء الخبرة الطبية على المصاب، وأمرت المحكمة بإعادة إجراء الخبرة، والتي تم إنجازها لاحقاً، و تم تحديد المطالب الختامية استناداً إلى كشوفات بنكية تحدد دخل المصاب ، أن المنوب عنها أثارت بمذكرتها التكميلية في المرافعة دفعاً جدياً بشأن هذه الوثائق، مفاده أن الكشوفات البنكية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل شهادة أجر المصاب، ذلك أنها صادرة عن جهة غير الجهة التي يعمل بها المصاب وأنه لم يتضح مما قدمه المصاب ما إذا كان الدخل المشار إليه صافياً أم خاماً ، و مادام أن المطلوب يشغل وظيفة إمام مسجد، فإنه لا يمكن تحديد دخله الحقيقي إلا عبر شهادة صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والتي تبين وبوضوح أجر المصاب الفعلي ، وعليه يتعين استبعاد الكشوفات البنكية واعتماد الحد

306-2026-2-6

2

الأدنى للأجر في تحديد التعويضات المستحقة إلا أن القرار المطعون فيه ودون الرد على هذا الدفع الجدي اعتمد دون تعليل على الكشوفات البنكية التي حددت الدخل الشهري للمطلوب في 4000 درهم والدخل السنوي في 48000 درهم ، إلا أن الكشوفات المذكورة لا يمكنها بأي

حال من الأحوال أن تحل محل الشهادة أجر المصاب إذ أنها صادرة عن جهة ليست بالجهة التي يعمل بها المصاب إذ كان عليه مباشرة أن يدلي بشهادة أجره المفصلة والمسلمة له من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهي وحدها المحددة لدخله والمفصلة له هي دخل خام أم صاف، وأن اعتمادها من طرف المحكمة دون مراعاة المقتضيات ظهير 02 أكتوبر 1984 وخاصة منه المادة السادسة ، الأمر الذي يجعل من هذا القرار منعدم الأساس القانوني ومنعدم التعليل و يتعرض للنقض والإبطال

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل سوء التعليل ونقصانه منزلة انعدامه.

وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطلوب نقضه لما اعتبرت ما أدلى به المطلوب في النقض ---------- لإثبات كسبه المهني والذي هو عبارة عن كشفه لحسابه البنكي دون أن تناقش قيمته الاثباتية ذلك أنه ولكن كانت المادة السادسة من ظهير 2 أكتوبر 1984 لم تحدد شكلا معينا لشهادة الأجر فذلك لا يعفي محكمة الموضوع من أن تبرز أساس اعتبار الحجة تعادل شهادة إثبات الكسب المهني ، ذلك أن كشف الحساب المعتمد عليه لا يعدو أن يكون مجرد بيان للحساب حجيته منحصرة بين صاحب الحساب والمؤسسة البنكية ، ولا يمكنه أن يلزم طرفا ثالثا بما هو مضمن به، وبالتالي فهو لا يقوم مقام شهادة الأجر ، الشيء الذي جاء معه القرار المطعون فيه بعدم مراعاته للمعطيات المذكورة ناقص التعامل مما يوازي انعدامه ومعرضا للنقض والإبطال

من أجله

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 26/06/2025 في القضية عدد 2854/2606 / 2024 ، وذلك بخصوص اعتماد الكشوفات الحسابية وما ترتب عنه من تعويض للمطلوب ---------- عن العجز البدني الدائم، وبالإحالة على نفس المحكمة قصد البت فيها وفق القانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وبرد الوديعة لمودعتها ، وعلى المطلوب بالمصاريف الفضائية تستخلص طبق الاجراءات المحمول بها في قبض صوائر الدعاوى الجنائية

3

306-2026-2-6

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة نقال رئيسة ، والمستشارين : عائشة شرقي مقررة ، وطاهر طاهوري و

مولاي إدريس شداد وهجيرة الميري وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بلحرار.

الرئيسة

المستشارة المقررة

كاتبة الضبط

محكمة النقض.
نسخة مشهود بمطابقتها للأصل الحامل التوقيعات الرئيس والمستشار المقرر و كاتب الضبط عن رئيس كتابة الضبط

قديري نزهة منتدبة قضائية

4

306-2026-2-6

.....

.....

القرار عدد 520

الصادر بتاريخ 24 يونيو 2021

في الملف الإداري عدد : 1381/4/2/2018

استرجاع عائد الضريبة على الدخل - اقتطاع من المنبع لفائدة مصالح الإدارة الجبائية المغربية - وجوب التأكد من التصريح بهذه الضريبة لدى المصالح الضريبية بإسبانيا.

البين أن مؤدى مقال المطلوبة في النقض هو استرجاع عائد الضريبة على الدخل الذي تم اقتطاعه من المنبع لفائدة مصالح الإدارة الجنائية وهو ما كان يحتم على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التأكد من قيام المطلوبة في النقض بالتصريح بهذه الضريبة لدى المصالح الضريبية الاسبانية وإدلائها بما يفيد أدائها وهو ما لم تقم به بتاتا، والمحكمة لما لم تتحقق من ذلك تكون قد محكمة النقض حرمت محكمة النقض من بسط رقابتها على موضوع النزاع وعرضت قرارها بذلك للنقض.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار المطعون فيه بالنقض رقم الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2017/4/27 في الملف رقم 2017/7209/2017 أن المطلوبة في النقض تقدمت أمام المحكمة الإدارية بالرباط بمقال افتتاحي عرضت فيه أنها شركة اسبانية ومقيمة ضريبيا بها وأنها أبرمت عقدا مع الشركة المغربية «م.م» التزمت بمقتضاه بتقديم خدمات التسيير المالي والإداري والمحاسبتي والمعلوماتي لفائدتها مقابل مبلغ 72، 301,659 أورو اخضع لاقتطاع من المنبع بالنسبة للضريبة على الشركات بنسبة 10% أي بما يعادل 374.357،00 درهم، وأن هذا الاقتطاع قد تم في خرق المقتضيات اتفاقية منع الازدواج الضريبي المبرمة بين المغرب واسبانيا بتاريخ 1978/7/10 والتي وقع نشرها بالجريدة الرسمية عدد 3857 بتاريخ 1986/10/10 والتي تعتبر مقتضياتها ملزمة لطرفي الاتفاقية وتسمو فوق القوانين المحلية للبلدين والتي تنص مادتها السابعة على أن أرباح مقاولة تابعة لدولة متعاقدة لا تقرض عليها الضريبة إلا في هذه الدولة ما لم تزاول المقاولة نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة مؤسسة قارة توجد فيها . وأن المدعية لا تتوفر على أية مؤسسة قارة في المغرب وبالتالي فان الأرباح التي تحققها في إطار معاملاتها مع شركة «م.م» لا تخضع للفرض الضريبي إلا في اسبانيا مما يجعل الاقتطاع من المنبع الذي خضعت له مخالف لبنود الاتفاقية والتمست الحكم على المدعى عليها بإرجاعها لها مبلغ 374.357،00 درهم المقتطع من المنبع برسم الضريبة على الشركات عن سنة 2015 مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب وبعد تمام الإجراءات صدر حكم وفق الطلب استأنفته المديرية العامة للضرائب رت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط قرارا بتأييد الحكم المستأنف وهو القرار موضوع الطعن بالنقض .

في الوسيلة الأولى للنقض في فرعها الثاني :

المملكة المغربية

حيث تعيب الطاعنة القرار المطعون فيها يخرق مقتضيات المواد 15 و 160 و 170 و 174 من المدونة محكمة النقض العامة للضرائب ذلك أن الشركة المطلوبة في النقض لم تقدم أي إثبات من شانه أن يؤكد بان نفس العائد تم تضريبه مرتين وبالتالي فان واقعة الازدواج الضريبي تبقى منتفية في النازلة وأن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تعمل على التأكد من مدى الاحترام الفعلي لبنود الاتفاقية المستدل به والمبرمة بين المملكة المغربية والاسبانية من أجل تفادي الازدواج الضريبي وبذلك فان المحكمة مصدرة القرار تبسط رقابتها من أجل حسن تطبيق القانون والتي تحتم عليها أن تطلب من الشركة المطلوبة في النقض الإدلاء بما يثبت أن نفس العائد تم تضريبه مرتين لتأكيد واقعة الازدواج الضريبي .

وحيث استندت المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه فيما قضت به من تأييد الحكم المستأنف القاضي بإرجاع المبلغ المقتطع برسم الضريبة على الشركات لفائدة المطلوبة إلى ما جاءت به من أنه :

وحيث انه بالرجوع إلى نازلة الحال يتضح أن الأمر يتعلق بضريبة على الدخل بخصوص عقد مبرم بين شركتين مغربية واسبانية مما يجعل الضريبة المذكورة تخضع لمقتضيات الاتفاقية المومأ إليها

والتي من شانها اجتناب الازدواج الضريبي وهو ما يعطي الحق للشركة المستأنف عليها في الاستفادة من مقتضيات هاته الاتفاقية دونما حاجة إلى إثبات تصريحها لدى السلطات الضريبية الاسبانية بنفس العملية وأداء الضريبة عنها ما دام أن الأمر يخضع لمراقبة المصالح الضريبية الاسبانية وليس للمصالح الجبائية المغربية أي دخل فيها كما أنها لا تملك سلطة المراقبة بشأنها مما يظل معه الدفع المثار بهذا الخصوص غير جدير بالاعتبار وينبغي استبعاده وهو الأمر الذي يجعل الحكم لما نحى هذا المنحى قد صادف الصواب ويتعين تأييده ... والحال أن مؤدى مقال المطلوبة في النقض هو استرجاع عائد الضريبة على الدخل الذي تم اقتطاعه من المنبع لفائدة مصالح الإدارة الجبائية المغربية وهو ما كان يحتم على المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التأكد من قيام المطلوبة في النقض بالتصريح بهذه الضريبة لدى المصالح الضريبية الاسبانية وإدلائها بما يفيد أدائها وهو ما لم تقم به بتاتا والمحكمة ذلك تكون قد حرمت محكمة النقض من بسط رقابتها على موضوع النزاع وعرضت قرارها بذلك للنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين تقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون.
لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض وهي متركبة من غرفتين بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي متركبة من هيئة أخرى.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة رئيسا ومن رئيسة الغرفة المدنية (القسم السادس السيدة مليكة بامي رئيسة والمستشارين السادة : حسن العفوي مقررا ومحمد بوغالب واحمد البوزيدي وعبد الغني يفوت وعبد

الرحيم سعد الله وعبد الرحمان النويدر وعبد القادر الوزاني وخديجة نجارة أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد سليمان الخمليشي.

.....

.

القرار عدد 677

الصادر بتاريخ 15 وجنبر 2020

في الملف الإداري عدد 2000/4/2/2017

صندوق ضمان حوادث السيارات - مؤسسة مالية غير خاضعة بطبيعتها للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

المقرر أن عقد التأمين اتفاق بين المؤمن والمكتتب من أجل تغطية خطر ما، ويحدد هذا الاتفاق التزاماتهما المتبادلة. كما أن ورود النص القانوني المنظم لصندوق ضمان حوادث السيارات ضمن مدونة التأمينات لا يجعل منه مؤسسة مالية خاضعة بطبيعتها للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، إلا ما تم التنصيص عليه صراحة في قانونه الأساسي بخصوص عائدات توظيف الأموال والفوائد الممنوحة عن الأموال المودعة في حساب جار، عائدات توظيف الأموال المتأتية من الواجبات الكرائية لعقار عاري.

نقض وإحالة

المملكة الم باسم جلالة الملك وطبقا للقانون و

حيث يستفاد من أوراق الملف، ومن القرار المطعون فيه بالنقض رقم 3084 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 6/16/2016 في الملف عدد 925/7209/2015، أن المدعي طالب النقض تقدم أمام المحكمة الإدارية بالدار البيضاء بتاريخ 2014/7/25 بمقال عرض فيه أنه فوجئ بإدارة الضرائب تطالبه بالإدلاء بتصريحاته بخصوص الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة في إطار المادة 228 من المدونة العامة للضرائب برسم السنوات 2004-2005-2006-2007 وانه أجب عن الرسالتين الموجهتين إليه موضحا أنه غير خاضع للضريبتين المذكورتين لكونه غير ملزم طبقا للفصول 2- من المدونة العامة مؤكدا على سقوط حق للجهة المدعى عليها في فرض الضريبة للتقادم المنصوص عليه في المادة 232 من نفس المدونة باعتبار توصله بالرسالة الموجهة إليه بتاريخ 04/6/2008 وكان يتعين على الإدارة الجبائية فرض الضريبة موضوع الطعن في 31/12/2012 وليس 31/12/2013، مما تكون معه قد خرقت مقتضيات المادة 232 المذكورة وبالتالي بطلان مسطرة الفرض مع ما يترتب عنها من إسقاط على الضريبتين وبالنسبة لانتفاء صفته كملزم فإن مقتضيات المادة 2 (12) من المدونة العامة للضرائب تنص صراحة على الحصول على ربح من طرف المؤسات العمومية وغيرها في حين أن الطاعن له هدف اجتماعي من أجل تعويض الضحايا بخلاف تحقيق الربح بخصوص الضريبة على الشركات وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة فإن المواد 87 89 98 و 101 من المدونة العامة للضرائب فرضتها على رقم الأعمال المنجز في إطار عمليات صناعية تجارية. ... في حين أن الطاعن لا يسدي أي خدمة تدر عليه رقم أعمال، والتمس لذلك الحكم بالإسقاط الكلي للضريبة على الشركات بما مجموعه 22.844.387 00 درهم والضريبة على القيمة المضافة بما مجموعه 33.426.620 00 درهم، وبعد جواب إدارة الضرائب وتمام الإجراءات المسطرية صدر حكم قضى بإلغاء الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة ذات التعريف الضريبي رقم 40389763 برسم السنوات من 2004 إلى 2007، استأنفته الجهة المدعى عليها أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، التي وبعد المناقشة وإجراء بحث وتمام الإجراءات المسطرية أصدرت قرارها بإلغاء الحكم المستأنف والحكم تصديا برفض الطلب، وهو القرار المطعون فيه.

في شأن الوسيلة الثانية بفرعيها:

حيث يعيب الطاعن القرار المطعون فيه بالخطأ في التكييف القانوني للوقائع وفي تطبيق القانون، وذلك حين اعتبرت المحكمة . مؤسسة عمومية تهدف الحصول على الرا خاضع للضريبة على الشركات بعلة أنه البند 1 (2) من المادة الثانية من المدونة العامة للضرائب، معتبرة ان مجرد إيداع أموال في الحساب الجاري المفتوح لدى صندوق الإيداع والتدبير وقبض فوائد عن هذه الودائع يضفي على هذه العملية طبيعة نشاط يدر عليه أرباحا وكذلك الشأن بالنسبة لقبض واجبات كرائية وقضت تأسيسا على ذلك بأن جميع موارد الصندوق دون استثناء تخضع للضريبة على الشركات بصرف النظر عن لطبيعتها، الفي الحين أن المادة الأولى من المدونة العامة للضرائب المحيلة على مقتضيات المادتين 8 و بخصوص نطاق تطبيق الضريبة على الشركات فيما يتعلق بالحاصلات والأرباح والدخول المحصل عليها من طرف الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 2 من نفس المدونة، وأن الأموال المودعة في حساب الطاعن بصندوق الإيداع والتدبير لتمويل خزينته من أجل تحقيق الغرض الذي أحدث من أجله تنتج فوائد تخضع للحجز من المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، وأن نشاطه يقع خارج نطاق تطبيق الضريبة على الشركات عملا بمقتضيات البند 1 - 2 من المادة الثانية من المدونة العامة للضرائب، وأنه يعتبر شخص معنوي عام لا يهدف إلى تحقيق الربح وأن الغاية من إحداثه هي تعويض ضحايا حوادث السير حين يكون الأشخاص المسؤولون عن تلك الحوادث مجهولين أو غير مؤمنين أو غير قادرين على تعويض الضحايا بسبب عسرهم، وهي خدمة إجبارية بدون مقابل تعهد مبدئيا إلى الدولة أو الجماعات الترابية والتي يمكنها أن تعهد بها بموجب قانون نوعا معينا من مثل هذه الخدمات الإلزامية المجانية، كما هو الشأن بالنسبة لنازلة الحال إلى شخص معنوي من أشخاص القانون العام أو الخاص مع تخصيص موارد لهذه الأشخاص، وإن فوائد الأموال المودعة وكذا الواجبات الكرائية لعقار عاري المحصل عليه من طرف الطاعن لا تعدو أن تكون مجرد موارد متأتية من عمليات فرعية تخضع للمعاملة الضريبية التي تحكم النشاط الأصلي، وأن ما يؤكد كون الخدمة التي يقدمها الطاعن بصفة مجانية عامة وإجبارية لا تصنف ضمن أنشطة القانون العام هو طريقة تمويل خزينته من أجل القيام بالمهمة المسندة إليه، وأن موارده متأتية أساسا من المساهمات الإجبارية بدون مقابل المفروضة على المؤمن لهم من طرف مقاولات التأمين، ومن المساهمات الإجبارية التي تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين بدون مقابل ولا تستفيد من التي يدفعها الطاعن، ومن الغرامات الجنائية التي تحكم بها المحاكم الزجرية في حق مخالفي التأمين الإجباري، كما أن تلك الموارد يتم إيداعها لزوما لدى صندوق الإيداع والتدبير وذلك بغاية منع الطاعن من القيام بأي نشاط يهدف إلى تحقيق الربح، وأن جميع الموارد التي حصل عليها الطاعن خلال الفترة موضوع النزاع اقتصرت على : - مساهمة المؤمن لهم من لدن مقاولات التأمين وإعادة التأمين مساهمة مقاولات التأمين وإعادة التأمين - الغرامات المحكوم بها قضائيا في حق مخالفي واجب التأمين الإجباري - الفوائد الممنوحة للطاعن عن الأموال المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير - عائلات الهزيلة عن توظيف الأموال المتأتية من الواجبات الكرائية لعقار عاري ؛ كما يعيب الطاعن القرار القرار المطعون. المطعون فيه بعدم ارتكازه على أساس قانوني وانعدام التعليل، ذلك أن المشرع ميز بين نشاط المرفق العام الإداري الذي لا يقوم بعمليات تهدف إلى تحقيق ربح وبين نشاط المقاولة الذي يتمثل في عمليات تهدف تحقيق ربح، وأن أساس الضريبة على الشركات يتجسد في النتيجة الجبائية التي يحققها النشاط مهني مستقل، وأن نشاط المرفق العام الذي لا المملكة المغربية

يستهدف تحقيق الربح يبقى خارج نطاق التصريب، وأنه على فرض أن موارد الصندوق الطاعن الناجمة عن الفوائد والواجبات الكرائية تشكيل نشاطا مستقلا مربحا، فإنه كان على المحكمة باعتبارها محكمة القضاء الشامل أن تقضي بتخفيض مبلغ الضريبة على الشركات فيما زاد على ما هو مستحق برسم هذه الفوائد والواجبات الكرائية مع خصم ما سبق حجزه في المنبع من طرف صندوق الإيداع والتدبير، كما أن مقتضيات المادتين 3 و 6 من المدونة العامة للضرائب المعتمدة من طرف المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه فإنها لا تجد تطبيقا لها في نازلة الحال ؛ كما يعيب الطاعن القرار المطعون فيه بقصور التعليل في شأن الضريبة على القيمة المضافة، ذلك أن مقتضيات المادتين 98 و 101 من المدونة العامة للضرائب المعتمدة من طرف المحكمة مصدرته لا يمكن اعتمادهما لتبرير خضوع الطاعن للضريبة على القيمة المضافة طالما أن نطاق تطبيق هذه الضريبة تحكمه مقتضيات المواد 87-88 90-89 من نفس المدونة، وأن الطاعن لا يحقق أي قدر معاملات بمفهوم المادة 9 من المدونة المذكورة، وأن النص الواجب التطبيق بخصوص شق النزاع المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة هي مقتضيات المادة 387 المادة 189 الفقرة 1 من المادة 95 الفقرة 1 من المادة 96 من المدونة العامة للضرائب، وأنه يستفاد من تلك المقتضيات أن الواقعة المنشئة للضريبة على القيمة المضافة

تتمثل في قبض ثمن الخدمات الاقتصادية لدافعي ثمنها وليس تقديم خدمات إجبارية عمومية بالمجان للجميع، كما أن المشرع في المادة 96 ميز بين رقم الأعمال الخاضع للضريبة على القيمة المضافة بطبيعته وبين رقم الأعمال بالتبعية الذي لا يخضع للتضريب إلا إذا كان مرتبطا مباشرة برقم الأعمال بالطبيعة، وأنه كان على المحكمة التأكد من أن أحد الموارد الخمس التي حصل عليها الطاعن يندرج ضمن الموارد الإحدى عشر التي عددها المشرع في الفقرة الثانية من المادة 96 التي اعتبرها بمثابة رقم أعمال بالطبيعة، وأنه لا يمكن الحديث عن رقم أعمال بالتبعية إلا إذا تم إثبات وجود مورد يكتسي صبغة رقم أعمال بالطبيعة، كما أن جميع الموارد الأساسية منها أو التبعية التي حصل عليها الطاعن لا تمت بصلة إلى رقم الأعمال بمفهوم المادة المذكورة أعلاه، وأنه على فرض أنه حقق رقم أعمال بالطبيعة وأن الفوائد الممنوحة له عن الأموال المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير فإن هذه الضريبة تحجز من المنبع من مؤسسة الائتمان المانحة لتلك الفوائد ولا تفرض في اسم الطاعن، وذلك طبقا لمقتضيات البند 1 من المادة 117 من المدونة العامة للضرائب، وأن النشاط الفرعي المتمثل في إيداع الأموال لدى الصندوق المذكور لا يرد ضمن قائمة العمليات المفروضة عليها الضريبة وجوبا المحددة على سبيل الحصر في الفقرات من 1 إلى 12 من البند 1 من المادة 89 كما أن إيجار عقار عاري لا يخضع أصلا للضريبة على القيمة المضافة، مما تكون المعدة إدارة الضرائب غير محقة في فرض الضريبة على القيمة المضافة لانتفاء السند القانوني، ويبقى القرار المطعون معرضة للنقض.

وحيث إن عقد التأمين يعرف أنه عقد رضائي لا يتم إلا برضا المتعاقدين وأن صياغته تتطلب إيجابا وقبولا، كما يعرف بأنه عقد معاوضة يحصل كل طرف فيه على مقابل لما يلتزم به ويقدمه، كما أنه يعتبر عقدا احتماليا لا يعرف من خلاله المتعاقدان أو الحدهما مقدار ما سيأخذه وما سيعطيه من العقد وهو تعبير عن إرادة طرفيه بإنشاء التزامات متبادلة بينهما والتي يجب أن تكون واضحة ومحددة، وهو كذلك عقد مستمر ومحدد المدة، وتمتاز وثيقة التأمين بكونها تعبر عن موافقة المؤمن له وإذعانه

لما جاء في العقد المنظم من قبل المؤمن، وإن هذه الخاصيات التي يمتاز بها عقد التأمين تغيب في العلاقة التي تربط الطالب صندوق ضمان حوادث السيارات بالمستفيدين من التعويضات التي يقوم هذا

الأخير بصرفها لفائدة ضحايا حوادث السير التي يكون الأشخاص المسؤولون عنها مجهولين أو غير مؤمنين وغير قادرين على تعويض الضحايا بسبب عسرهم وتعرف المادة الأولى من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات عقد التأمين بأنه اتفاق بين المؤمن والمكتتب من أجل تغطية خطر ما، ويحدد هذا الاتفاق التزاماتهما المتبادلة. كما أن ورود النص القانوني المنظم للصندوق الطاعن ضمن مدونة التأمينات لا يجعل منه مؤسسة مالية خاضعة بطبيعتها للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، إلا ما تم التنصيص عليه صراحة في قانونه الأساسي بخصوص عائدات توظيف الأموال والفوائد الممنوحة عن الأموال المودعة في حساب جار عائدات توظيف الأموال المتأتية من الواجبات الكرائية لعقار عاري، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة المفروضتين على الطالبة برسم السنوات من 2004 إلى 2007، والحكم تصديا برفض الطلب بشأنها بما جاءت به من أنه: ((بدراسة المحكمة للوسائل المتمسك بها والدفوع المثارة بشأنها وبعد تفحصها لمختلف وثائق الملف ومستنداته وتمحيصها لما راج في جلسة البحث المنعقدة بمكتب المستشار المقرر، اتضح لها جليا أن النزاع الحالي ينحصر حول مدى خضوع المستأنف عليه للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة من عدمه ؛ وأنه باستقراء النصوص القانونية المنظمة للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة نجد المشرع قد نص صراحة من خلال المادة الأولى من المدونة العامة للضرائب على كون الضريبة على الشركات تطبق على مجموع الحاصلات والأرباح والدخول المنصوص عليها في المادتين 4 و 8 والمحصل عليها من قبل الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 2 التي نصت على أنه تخصم وجوبا الضريبة على الشركات المؤسسات العمومية وغيرها من الأشخاص المعنويين الذين يقومون باستغلال أو بعمليات تهدف الحصول على الربح، وبالتالي فالملاحظ أن المشرع المغربي حصر الواقعة المنشأة للضريبة في تحقيق الربح، وأنه بالاطلاع على القانون رقم 17/99 المتعلق بمدونة التأمينات نجد المشرع قد حدد من خلال المادة 140 من القانون المذكور موارد صندوق ضمان حوادث السيارات كما يلي: أن مساهمة إجبارية لجميع مقاولات التأمين وإعادة التأمين المعتمدة للقيام بعمليات تأمين على مختلف الاخطار ناجمة عن استعمال العربات البرية ذات محرك .

2- مساهمة للمؤمن لهم تضاف إلى مبلغ اقساط التأمين المتعلقة بالعربات المشار إليها في الفقرة 134 أعلاه.

3- اقتطاع يتحمله مالكو العربات لمخالفتهم أحكام المادة 120 من مدونة السير.

-4 -عائدات حجز الأموال وعائدات دعاوى (ج) .

5 - الاستخلاصات المستوفاة من المدينين بالتعويض.

6 - عائدات توظيف الأموال والفوائد الممنوحة وعن الأموال المودعة في حساب جار.
-7- الإسترجاعات وتحقيق القيم المنقولة والعقارية - تسبيقات الخزينة .
9- التبرعات والهبات وموارد مختلفة.
10- كل مورد آخر قد يمكن منحه للصندوق. "؛ وأنه باستقراء نص المادة أعلاه، يتضح جليا أن الصندوق المستأنف عليه يمارس مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تحقق له الربح كما يمارس مجموعة من الخدمات التي تدر عليه رقم أعمال بمفهوم المادة 9 من المدونة العامة للضرائب والتي جعلها المشرع خاضعة للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والمتمثلة أساسا في عائدات توظيف الأموال والفوائد الممنوحة عن الأموال المودعة، وبالتالي يظل الدفع المثار حول عدم خضوعه للضريبة لعدم تحقيقه الربح غير مؤسس، وأنه من جهة ثانية فباستقراء نص المادة 3 من المدونة العامة للضرائب نجد أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر لا المثال الأشخاص المستثنون من نطاق تطبيق الضريبة على الشركات كما حدد من خلال نص المادة 6 من نفس المدونة على سبيل الحصر لا المثال الجمعيات والهيئات والمؤسسات المتمتعة بالإعفاء من الضريبة على الشركات والتي لا يدخل ضمنها صندوق ضمان حوادث السيارات وبالتالي تظل الدفع المثار حول الإعفاء من
الضريبتين غير مبني على أساس ؛ وأنه من جهة ثالثة فالواضح من خلال وثائق الملف سيما تلك المرفقة بمذكرة المستنتجات بعد البحث المدلى بها من طرف إدارة الضرائب أن الصندوق المستأنف عليه قام بإيداع إقراراته التي تضمنت بشكل مفصل مجموعة من العائدات والتكاليف والمخزونات كما تضمنت كونه يحقق مجموعة من العائدات المفروضة عليها الضريبة سواء فيما يخص تلك المتعلقة بالاستغلال أو بالعائدات المالية وتلك غير الجارية كما تضمنت تلك الإقرارات الإشارة إلى الربح الجبائي وفائض القيمة وغيرها من العناصر التي تدخل في تحديد الحصيلة الضريبية، وبالتالي يظل المستأنف عليه معنيا بأداء الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة بغض النظر عن طبيعة الهدف من تحقيق الربح المذكور ذلك أن المشرع لما ذكر عبارة ربح لم يقيدها بأي شرط وبالتالي يظل الدفع المثار بهذا الخصوص غير منتج. ...)) ، دون أن تبحث في طبيعة موارد الصندوق الطاعن سواء تلك المرتبطة بالمساهمات الإجبارية بدون مقابل المفروضة على المؤمن لهم من طرف مقاولات التأمين والمساهمات الإجبارية التي تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين والغرامات الجنائية التي تحكم بها المحاكم الزجرية في حق مخالفي التأمين الإجباري أو تلك المتعلقة بعائدات الأموال المتأتية من الواجبات الكرائية لعقار عاري، وما إذا كانت خاضعة للضريبتين المطعون فيهما بالنظر لطبيعة هذه المداخيل والغاية منها ومدى تحقيق الربح الذي يمكن أن تخضع لهاتين الضريبتين، ودون أن تلجأ إلى اتخاذ إجراء تحقيقي لحصر رقم معاملات الطاعن الخاضع للضريبتين المطعون فيهما برسم السنوات موضوع المنازعة، ودون التحقيق فيما إذا كانت الفوائد الناتجة عن الأموال المودعة في حساب الطاعن بصندوق الإيداع والتدبير، خاضعة فعلا للحجز من المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، مما حرم محكمة النقض من بسط رقابتها على النزاع فجاء قرارها معللا تعليلا ناقصا الموازي لانعدامه عرضة للنقض.

محكمة النقض

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الأطراف يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه لتبت فيها من جديد وهي مركبة من هيئة أخرى.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وبإحالة القضية على نفس المحكمة مصدرته لتبت فيه من جديد وهي مركبة من هيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوبة الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة رئيسا ورئيس الغرفة التجارية (القسم الثاني) السيدة لطيفة رضا والمستشارين السادة أحمد البوزيدي مقررا وسعاد المديني ومحمد بوغالب وحسن العفوي وخديجة الباين وحسن
سرار والسعيد شوكيب وأنس الوكيلي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد حسن تايب، وبمساعدة كاتب الضبط السيد فهد الرميشي.

.....
.....

مرسوم رقم 2.20.475 صادر في 9 ذي الحجة (20) 1442 يوليو 2021 بتحديد قواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين.

رئيس الحكومة

بناء على القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة (9) 1440 أغسطس (2019)، ولا سيما المادة 20 منه:

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى (15) 1378 نوفمبر (1958بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما

وقع تغييره وتتميمه:

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 13 من ذي القعدة1442
(24) يونيو2012

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 20 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي المشار إليه أعلاه، يحدد هذا المرسوم قواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين.

ويقصد بمؤسسات التربية والتكوين في مدلول هذا المرسوم مؤسسات التعليم المدرسي العمومي والخصوصي

المادة2

تهدف جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ إلى تأطير وتيسير انخراط أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في الشأن التربوي، والإسهام في الارتقاء بمؤسسات التربية والتكوين وتطوير

أدائها.

المادة3

تقوم جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ بمؤسسات التربية والتكوين بالأدوار والمهام المنوطة بها طبقا لمقتضيات هذا المرسوم، وذلك في إطار التنسيق والاحترام المتبادل للأدوار بينها وبين مؤسسات التربية والتكوين، ومراعاة لمبدأي المسؤولية والاستمرارية في تقديم الخدمات ذات الصلة بالشأن التربوي، واستنادا إلى اتفاقيات الشراكة مع مختلف شركاء مؤسسة التربية والتكوين، وخصوصا الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص وباقي جمعيات المجتمع المدني.

المادة4

تشتغل جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين وفق القواعد التالية:

جعل مصلحة التلميذات والتلاميذ ومؤسسة التربية والتكوين أولوية لعملها وأنشطتها:

التقيد بمقتضيات النظام الداخلي المؤسسة التربية والتكوين:

-عقد اجتماعات دورية مع إدارة مؤسسات التربية والتكوين:

احترام الأدوار والاختصاصات والضوابط المنظمة لمهامها ولصلاحيات الفاعلين التربويين داخل مؤسسات التربية والتكوين:

-الحرص على مشاركة أسر التلميذات والتلاميذ في اجتماعاتها وأنشطتها، مع ضرورة مراعاة ظروفهم الاجتماعية والإكراهات المجالية والجغرافية:

الالتزام بالشفافية تجاه منخرطيها ومؤسسات التربية والتكوين

التي تشتغل فيها:

-المشاركة الفعلية لممثليها في مجالس مؤسسات التربية والتكوين:

التزام الحياد في الخلافات الداخلية المؤسسات التربية والتكوين.

المادة5

تقوم جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها مع مؤسسات التربية والتكوين بالمشاركة في وضع مشروع المؤسسة وتفعيله، وتقديم الدعم التربوي والاجتماعي اللازمين للقضاء على كل أشكال الانقطاع والهدر المدرسيين والإسهام في مجهودات اليقظة والمواكبة والتتبع المستمر.

علاوة على ذلك تقوم هذه الجمعيات بالتوعية والتحسيس والتأطير لفائدة أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ.

المادة6

تشارك جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في وضع مشروع المؤسسة وتفعيله من خلال:

الإسهام في إعداد مشروع المؤسسة:

الالتزام بمشروع المؤسسة، وتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة لتنفيذه:

العمل على تقوية روابط التعاون بين أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ وبين إدارة مؤسسات التربية والتكوين:

الإسهام في إرساء جسور التواصل والانفتاح بين مؤسسات التربية والتكوين وبين محيطها السوسيو اقتصادي واجتماعي:

الإسهام الفعلي في تصور وإعداد وتنفيذ برنامج عمل مؤسسات التربية والتكوين.

الجريدة الرسمية عدد 7011-29 ذو الحجة (9) 1442 أغسطس. 2021

المادة7

يشمل الدعم التربوي والاجتماعي الذي تتولى جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ تقديمه لفائدة المعنيين بالشأن التربوي، ما يلي:

وضع خطط وبرامج عملية ميسرة المساعدة الأسر على مراقبة بناتهم وأبنائهم وتدبير سلوكاتهم المحاربة، على الخصوص، اللامبالاة بالدراسة أو الغش أو العنف والإضرار بالملك العام وبالبيئة أو أي شكل من أشكال السلوك غير المدني:

الإسهام في توفير حاجيات التلميذات والتلاميذ من دعم نفسي وصحي وتربوي واجتماعي، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ القرص:

التعاون مع إدارة مؤسسات التربية والتكوين المحاربة التغيبات الفردية والجماعية للتلميذات والتلاميذ و التنبيه لمخاطرها:

-دعم الجهود الرامية إلى تشجيع تعميم التمدرس وتيسيره في الوسط القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص:

الإسهام في النهوض بالتعليم الأولي وتنميته:

تقديم كل أشكال المساعدة والدعم لتنمية وتطوير التعليم والتكوين عن بعد:

تشجيع التمدرس الاستدراكي للأطفال المنقطعين عن الدراسة قصد إعادة إدماجهم في المدرسة النظامية:

العمل على تيسير إدماج الأطفال الذين استفادوا من التربية غير النظامية في مؤسسات التربية والتكوين:

دعم الجهود الهادفة إلى تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة من الاستفادة من حقهم في التربية والتكوين:

المشاركة في تأمين الانتقال والاندماج السريع للمتعلمين في مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين:

-تنشيط الحياة المدرسية بمشاريع ومبادرات من شأنها تعزيز تفتحالمتعلمين وتقوية كفاياتهم التواصلية والثقافية والاجتماعية والرياضية والإبداعية.

المادة8

تقوم جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ بمهام

اليقظة والمواكبة والتتبع المستمر من خلال:

الوساطة بين مختلف المتدخلين لتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تحول دون استدامة التمدرس لدى التلميذات والتلاميذ:

-الإسهام في توفير الدعم التربوي للتلميذات والتلاميذ المتعثرين:

المساعدة على حل الخلافات التي قد تطرأ بين مختلف الأطراف الفاعلة في الشأن التربوي وفق مقاربة استباقية، وبما يخدم

المصلحة الفضلى للتلميذات والتلاميذ:

-تقديم الاقتراحات التي من شأنها الارتقاء بالنموذج البيداغوجي المؤسسات التربية والتكوين في حدود الاختصاصات المنوطة بها .مع الالتزام التام بالخيارات والسياسات العمومية المعتمدة.

المادة9

تنصب مهام التوعية والتحسيس والتأطير التي تتولاها جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ على ما يلي:

تحسيس الأسر بحق بناتها وأبنائها في التربية والتعليم دون أي تمييز، وبواجبها في دعم عمل مؤسسة التربية والتكوين لتحقيق أهداف التعليم الأساسي الإلزامي:

الإخبار والإعلام المتواصل لأمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ عن وضعية بناتهم وأبنائهم بمؤسسات التربية والتكوين:

المشاركة في المجهودات الهادفة إلى تعميم التمدرس واستدامته لا سيما في الوسط القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص:

توعية أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ بضرورة التتبع المستمر للمسار الدراسي لبناتهم وأبنائهم:

-تقوية علاقة أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ مع المدرسين والإداريين وسائر الفاعلين التربويين داخل مؤسسات التربية والتكوين:

-تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة المحاربة الأمية لدى أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ المعنيين بها، قصد تعزيز انخراطهم في الشأن التربوي لبناتهم وأبنائهم والتتبع اليقظ لمسارهم الدراسي:

تمكين أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ من المعارف والمعلومات والوثائق والمستجدات ذات الصلة بتعلمات بناتهم وأبنائهم:
الإسهام في تعزيز مكانة الفاعلين التربويين، والإعلاء من شأنهم:

-توعية التلميذات والتلاميذ بأهمية الفضاء المدرسي، وتثمين قيم الانتماء إليه، والعناية به واحترام كل الفاعلين فيه.

المادة10

تفقد العضوية بجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ وتحمل المسؤولية بمكتبها التنفيذي بمجرد مغادرة بناتهم وأبنائهم المؤسسات التربية والتكوين.

المادة11

لا يجوز تسخير جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ إلا لخدمة الأهداف التربوية التي أحدثت من أجلها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة12

إذا تبين المجلس تدبير مؤسسة التربية والتكوين أن سير جمعية أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ المحدثة لديها والأنشطة التي تقوم بها تخل بالشأن التربوي، توجه إعذارا إلى المكتب التنفيذي لهذه الجمعية، لتصحيح الوضعية في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ التوصل بالإعذار.

وفي حالة عدم تصحيح هذه الوضعية بعد انصرام هذا الأجل .تخبر إدارة المؤسسة حسب الحالة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التي تتواجد بدائرة نفوذها الترابي أو ممثلها القانوني من أجل القيام بما يلزم طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة13

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وحرر بالرباط في 9 ذي الحجة (20) 1442 يوليو.(2021)

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف:

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي

الناطق الرسمي باسم الحكومة

الإمضاء : سعيد أمزازي.

.....

.....

الرقم الترتيبي12409 :

الدراجة النارية الخفيفة رخصة سياقة لا.

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق (.....) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذ (.....) لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية (.....) بتاريخ 2013/5/29 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن الغرفة الجنحية الاستئنافية الحوادث السير بها بتاريخ 13/5/22ملف عدد (.....) والقاضي مبدئيا بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل الظنين ثلثي مسؤولية الحادثة واعتباره مسؤولا مدنيا عن الدراجة النارية المتسببة في الحادثة، وأدائه لفائدة) س (1) تعويضا مدنيا إجماليا قدره 34241,91درهما والفوائد القانونية من تاريخ صدروه، وإحلال شركة التأمين (.....) في الأداء؛ مع إلغائه فيما قضى به من إحلال هذه الأخيرة و الحكم تصديا بإخراجها من الدعوى وتسجيل حضور صندوق.(.....)

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد (.....) التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد (.....) في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ (..... المحامي بهيئة (.....) و المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق مقتضيات المواد 7 و 44 من مدونة السير و 364و 534 من قانون المسطرة الجنائية؛ ذلك أن الدراجة النارية مرتكبة الحادثة مجهزة بمحرك حجم أسطنته 50 سنتمترا مكعبا فقط حسب نسخة عقد التأمين عليها الموجودة بالملف، وبالتالي فعدم توفر سائقها على رخصة سياقة خاصة بها أثناء الحادثة لا يترتب عنه الاستثناء من التأمين كما ذهب إليه القرار المطعون فيه، مما يجب معه نقضه.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية اللتين يلزم بموجبهما أن تكون المقررات القضائية معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية تحت طائلة البطلان.

وحيث إن المادة 44 من مدونة السير ميزت بين الدراجة ذات محرك و الدارجة النارية الخفيفة فعرفت الأولى بأنها كل مركبة لها عجلتان أو ثلاث عجلات مزودة بمحرك حراري لا تتجاوز أسطنته 50 سنتمترا مكعبا ولا يمكن أن تتعدى سرعة سيرها بحكم صنعها 50 كلم في الساعة، وعرفت الثانية بأنها دراجة نارية مزودة بمحرك لا تتجاوز أسطنته 125 سنتمترا مكعبا أو بمحرك لا تتجاوز قوته 15 كيلواط.

وإن المادة 7 من نفس المدونة اشترطت لسياقة النوع الثاني رخصة سياقة مناسبة له هي الرخصة صنف -11 - دون أن تشترطه في النوع الأول الذي يمكن قيادته بلا رخصة و لا يطبق عليه الاستثناء من التأمين لأجل عدم توفر السائق مرتكب الحادثة على رخصة السياقة حسب المادة 7 من الشروط النموذجية العامة لعقد التأمين .و المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ثبت لها من نسخة عقدة التأمين على الدارجة مرتكبة الحادثة أن حجم أسطنة محركها 50 سنتمترا مكعبا فقط كما جاء في تعليل قرارها، وهو ما يجعلها من النوع الأول، ورتبت مع ذلك على عدم توفر سائقها على رخصة السياقة استثناء الحادثة من التأمين وأخرجت الشركة المؤمنة من الدعوى وجعلت الحكم بالتعويض بحضور صندوق ضمان حوادث السير، تكون قد خرقت مضمون المواد القانونية المشار إليها وعللت قضاءها تعليلا فاسدا يجب معه نقضه

لأجله

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية (.....)بتاريخ 2013/5/22 في الملف 012/2808/832 بخصوص الضمان، وإحالة القضية على نفس المحكمة للبث فيها من جديد وهي مشكلة من هيئة أخرى طبقا للقانون وتحميل المطلوب ضدهم الصائر مجبرا في الأدنى لمن يجب قانونا.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط

.....

.....

•مرسوم رقم 2-08-310 صادر في 23 من
شوال 23) 1429 أكتوبر (2008 المحدث بموجبه جواز السفر البيومتري.

مشروع مرسوم رقم 2.26.551 بتغيير المرسوم رقم 2.08.310 الصادر في 23 من شوال 1429 (23 أكتوبر 2008) المحدث بموجبه جواز السفر البيومتري.

.....

دورة تكوينية وسائل الإثبات والتكييف في قضايا العنف الجنسي ضد النساء مقاربات قضائية في ضوء الممارسة الوطنية والتجارب الدولية بمشاركة : مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الإستئناف بفاس المغرب

هذه دورة تكوينية) أو كتاب/مادة تدريبية (بعنوان»:وسائل الإثبات والتكييف في قضايا العنف الجنسي ضد النساء :مقاربات قضائية في ضوء الممارسة الوطنية والتجارب الدولية«

بإعداد/مشاركة :الأستاذ مصطفى علاوي

المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس – المملكة المغربية.

عن الأستاذ مصطفى علاوي

- مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.
- حاصل على دبلوم المعهد العالي للقضاء بالمغرب، والإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس.
- متخصص في توثيق وتدوين الاجتهادات القضائية المغربية) له سلسلة كتب ومؤلفات عديدة في هذا المجال مثل» قطوف قضائية«،» تدوين الاجتهادات القضائية«،» ما جرى عليه عمل محكمة النقض«، وغيرها.(
- عضو في اللجنة الجهوية بمحكمة الاستئناف بفاس لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل.

foulabook.com

هو قاضٍ معروف بإسهاماته في توثيق الممارسة القضائية المغربية، خاصة في المواضيع الحساسة مثل حماية المرأة والطفل.محتوى الدورة) تقريبي بناءً على العنوان والسياق(تركز الدورة على:

- وسائل الإثبات في قضايا العنف الجنسي) شهادات، تقارير طبية، أدلة رقمية، اعترافات، قرائن قضائية، إلخ.(
- التكييف القانوني) تصنيف الجرائم وتطبيق النصوص الجنائية المغربية المتعلقة بالعنف الجنسي.(
- المقاربة القضائية الوطنية :الاستناد إلى الممارسة العملية في المحاكم المغربية) خاصة قانون 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء.(
- التجارب الدولية :مقارنة مع معايير دولية) اتفاقية إسطنبول، قرارات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأةCEDAW ، تجارب محاكم أخرى في التعامل مع الإثبات دون الاعتماد فقط على» المقاومة الجسدية.(«

الموضوع يعالج تحديات شائعة مثل صعوبة الإثبات في غياب أدلة مادية واضحة، أهمية الاستماع الحساس للضحايا، ودور القاضي في تقييم الأدلة بمبدأ» الاقتناع الوجداني «مع احترام حقوق الدفاع.

hrw.org

توافر المادةيمكن العثور على نسخة PDF لهذه الدورة/الكتاب على مواقع متخصصة في الكتب القانونية المغربية) مثل sajplus.com أو foulabook.com أو-noor book.com).ابحث بالعنوان الكامل.

.....

.....

كامل سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية

الأجزاء من 1 إلى. 28

إعداد

مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف فاس المغرب

حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب

لقد ارتأيت أن أساهم في وضع مرجع للاجتهادات القضائية المحينة على شكل سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية يتناسب مع المواد المقررة بسلك الاجازة الحقوق ليكون مكمل لها يستفيد منه طلابنا الأعزاء وخدمة لجامعتنا المغربية المجيدة وهو مرجع عملي لا غنى عنه للباحثين وعموم المواطنين لاكتساب الملكة القانونية والقضائية لترسيخ العدالة في مملكتنا الشريفة التي خدمها القضاة والفقهاء على مر العصور أسأل الله تعالى التوفيق

.....

.....

الأوراق الثبوتية الضرورية لإبرام عقد الزواج؟

يحدث ملف لعقد الزواج يحفظ بكتابة الضبط لدى قسم قضاء الأُسْرَة لمحل إبرام العقد ويضم الوثائق الآتية:

.1 مطبوع خاص بطلب الإذن بتوثيق الزواج يحدد شكله ومضمونه بقرار من وزير العدل؛

.2 نسخة من رسم الولادة، ويشير ضابط الحالة المدنية، في هامش العقد بسجل الحالة المدنية، إلى تاريخ منح هذه النسخة ومن أجل الزواج؛

.3 شهادة إدارية لكل واحد من الخطيبين تحدد بياناتها بقرار مشترك لوزيري العدل والداخلية؛

.4 شهادة طبية لكل واحد من الخطيبين يحدد مضمونها وطريقة إصدارها بقرار مشترك لوزيري العدل والصحة؛

.5 الإذن بالزواج في الحالات الآتية:

- الزواج دون سن الأهلية؛

- التعدّد في حالة توفر شروطه المنصوص عليها في هذه المدونة؛
- زواج الشخص المصاب بإعاقة ذهنية؛
- زواج معتنقي الإسلام والأجانب.

.6 شهادة الكفاءة بالنسبة للأجانب أو ما يقوم مقامها.

المرجع :المادة 65 من مدوّنة الأُسْرَة الصادرة في 05 فبراير 2004

وثائق ابرام عقد الزواج بالمغرب

يتطلب إبرام عقد الزواج بالمغرب تكوين ملف قانوني يُقدم إلى قاضي الأسرة المكلف بالزواج .الوثائق الأساسية المشتركة تشمل :نسخة كاملة من رسم الولادة، شهادة إدارية)شهادة الخطوبة(، شهادة طبية لكل من الخطيبين، نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية، وصور فوتوغرافية.

لإعداد ملف الزواج بشكل دقيق وفقاً لمدونة الأسرة المغربية، يُشترط تقديم المستندات التالية لكلا الطرفين:

- نسخة كاملة من رسم الولادة :يجب أن تكون حديثة الإصدار وتتضمن عبارة" أُسلّمت من أجل الزواج."
- شهادة إدارية) شهادة الخطوبة/العزوبة :(تُستخرج من مقاطعة السكنى) بالنسبة للمدن (أو من القيادة) بالنسبة للبوادي.(
- شهادة طبية :تُسلم من طرف طبيب معتمد وتثبت خلو المعني بالأمر من الأمراض المعدية،)تكون صالحة لمدة شهر واحد من تاريخ الإصدار.(
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية :مصادق عليها ومطابقة للأصل.
- صور فوتوغرافية :عدد (2) صورتان حديثتان للخطيبين.
- مطبوع طلب الإذن بتوثيق الزواج :يُسحب من كتابة الضبط بقسم قضاء الأسرة أو يُعد من طرف العدول.

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.20.80 صادر في 18 من ذي الحجة (8) 1441 أغسطس (2020) بتنفيذ القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله:

)محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه(

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا.

القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية

كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بتطوان في 18 من ذي الحجة (8) 1441 أغسطس.(2020)

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم04.20

يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية

المادة الأولى

تثبت البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية هوية صاحبها، بما في ذلك هويته الرقمية، بتخصيص رقم وطني للتعريف وحيد خاص بكل

شخص ذاتي.

المادة2

يجب على كل مواطن مغربي يبلغ 16 سنة شمسية كاملة أن يتوفر على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

ويمكن إصدار البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للقاصر الذي تقل سنه عن 16 سنة شمسية كاملة، وذلك بطلب من نائبه

المادة3

تحتوي البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية على رقاقة إلكترونية مشفرة وغير ظاهرة و مساحة مقروءة آليا غير مشفرة، يمكن قراءتهما بواسطة آلات ملائمة.

كما تحتوي كل بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية على شهادات أمان رقمية تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني، وهي عبارة عن مستندات إلكترونية مشفرة مرتبطة بالبطاقة وبصاحبها بشكل فريد.

المادة4

تتضمن البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية على وجهها الأمامي

والخلفي المعطيات التالية:

(1)على الوجه الأمامي:

-الاسم الشخصي والاسم العائلي بالحروف العربية واللاتينية:

-تاريخ الولادة:

مكان الولادة بالحروف العربية واللاتينية:

تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة:

-صورة صاحب البطاقة:

الرقم الوطني للتعريف:

السلطة التي تسلم الوثيقة بالحروف العربية وتوقيعها:

-رقم الولوج إلى البطاقة، وهو عبارة عن رمز يرقن يدويا للوصول إلى النسخة المخزنة على مستوى الرقاقة للمعطيات المطبوعة على الوجهين الأمامي والخلفي للبطاقة.

ب على الوجه الخلفي:

الرقم الوطني للتعريف:

النسب بالحروف العربية واللاتينية:

عنوان السكنى بالحروف العربية واللاتينية:

الرقم الترتيبي لرسم الحالة المدنية:

-رمز الجنس.

ويمكن أن تدرج كذلك في البطاقة العبارة الاختيارية» زوجة «أو» أرملة «أو» أرمل «مع اسم المعنية أو المعني بهذه العبارة، بالحروف العربية واللاتينية.

المادة5

تتضمن المساحة المقروءة آليا:

الحرف «1» الذي يشير إلى نوع الوثيقة:

الرمز «MAR» الذي يشير في المرة الأولى إلى المملكة المغربية وفي المرة

الثانية إلى الجنسية المغربية:

الرقم التسلسلي للدعامة:

الرقم الوطني للتعريف:

-تاريخ الولادة:

-رمز الجنس:

تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة:

أرقام تحكم تحسب آليا وتستخدم للتأكد من صحة المعطيات

التي تتضمنها» المساحة المقروءة آليا: «

الاسم الشخصي والاسم العائلي بالحروف اللاتينية.

وتتضمن الرقاقة الإلكترونية:

الرقم الوطني للتعريف:

-صورة صاحب البطاقة:

-رمز الجنس:

الاسم الشخصي والاسم العائلي بالحروف العربية واللاتينية:

النسب بالحروف العربية واللاتينية:

-تاريخ الولادة:

مكان الولادة بالحروف العربية واللاتينية:

الرقم الترتيبي لرسم الحالة المدنية:

عنوان السكنى بالحروف العربية واللاتينية:

تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة:

-العبارة الاختيارية زوجة «أو» أرملة «أو» أرمل «بالحروف العربية واللاتينية مع اسم المعنية أو المعني بهذه العبارة بالحروف العربية

واللاتينية.

كما يدرج في جزء الرقاقة ذي درجة الأمن العالية، ما يلي:

رسم متجهي للنقط المميزة لبصمتي أصبعين من أصابع حامل البطاقة الذي تتجاوز سنه 12 سنة شمسية كاملة:

-شهادات الأمان الرقمية الخاصة بالبطاقة.

المادة6

يمكن أن تدرج في جزء الرقاقة ذي درجة الأمن العالية، بطلب من صاحب البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية المعطيات التالية التي قد يستلزمها إنجاز إجراءات إدارية أو الاستفادة من خدمات مقدمة من قبل هيئات عمومية أو خاصة:

عنوان البريد الإلكتروني:

-رقم الهاتف:

أسماء وأرقام هواتف الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم عند الضرورة

يمكن تغيير أو تتميم هذه المعطيات بنص تنظيمي.

المادة7

يمكن أن تضاف إلى الرقاقة الإلكترونية معطيات يمكن إسناد تدبيرها إلى الهيئات المختصة، مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تحدد بنص تنظيمي قائمة هذه المعطيات والهيئات التي تتولى تدبيرها وكذا الكيفيات التي يتم وفقها هذا التدبير.

المادة8

يمكن قراءة النسخة المخزنة على الرقاقة للمعطيات المطبوعة على الوجهين الأمامي والخلفي للبطاقة من خلال القراءة الآلية للمساحة المقروءة آليا أو من خلال الرقن اليدوي لرقم الولوج إلى البطاقة .وذلك مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

يجب أن تتم قراءة هذه المعطيات بواسطة الوسائل التقنية المعتمدة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني.

المادة9

لا يمكن أن يقوم باستغلال المعطيات المضمنة بالرقاقة الإلكترونية لاسيما من أجل استخراج المعطيات أو إثبات الهوية، إلا موظفو الأمن الوطني المعنيون وكذا موظفو الهيئات العمومية والخاصة المؤهلون لذلك من قبل المديرية العامة للأمن الوطني، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الباب العاشر من الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي

المادة10

يمكن لصاحب البطاقة إثبات هويته تجاه الهيئات المخول لها استغلال معطياته باستخدام بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية.

وذلك كما يلي:

في حالة حضوره شخصيا من خلال التأكد من المعطيات المضمنة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية باستخدام وسائل تقنية

مخصصة لهذا الغرض

عن بعد، حيث يقوم بالولوج إلى خدمة معينة، فيثبت هويته حسب الطريقة التي تتطلبها تلك الخدمة.

المادة11

تعفي البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من الإدلاء بالوثائق

التالية:

-رسم الولادة:

-شهادة الإقامة:

-شهادة الحياة:

-شهادة الجنسية.

يمكن تتميم قائمة هذه الوثائق بنص تنظيمي.

المادة12

تحدد صلاحية البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وشروط تسليمها وتجديدها وكذا إلغاء شهادات الأمان الرقمية المتعلقة بها بنص تنظيمي.

المادة13

يجب تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في الحالات

التالية:

-تغيير الاسم الشخصي أو الاسم العائلي أو تاريخ الولادة:

-تصحيح مكان الولادة أو رقم رسم الحالة المدنية أو النسب:

تغيير عنوان السكن:

-ضياع البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو سرقتها أو تعرضها

للتلف:

انتهاء صلاحية البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية:

-تغيير إحدى المعلومات المتعلقة بالعبارات الاختيارية» زوجة«

أو» أرملة «أو» أرمل:«

بلوغ القاصر 12 سنة شمسية كاملة.

غير أنه يمكن تغيير أو حذف أي معطى من المعطيات المشار إليها في المادتين 6 و 7 من هذا القانون أو تتميمها بناء على طلب يتقدم به صاحب البطاقة، وذلك دون الحاجة لإصدار بطاقة جديدة.

المادة14

يحدد نموذج البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بنص تنظيمي

المادة15

يعاقب بغرامة من 300 إلى 400 درهم كل شخص يبلغ من العمر 16 سنة شمسية كاملة أغفل تقديم طلب الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يعاقب بغرامة من 200 إلى 300 درهم كل شخص لم يطلب تجديد بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية طبقا لمقتضيات المادة 13 أعلاه.

يعاقب بغرامة من 100 إلى 150 درهم كل شخص يتوفر على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ولم يتمكن من تقديمها إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية بناء على طلب منهم.

المادة16

تظل البطاقات الوطنية للتعريف الإلكترونية الصادرة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ صالحة إلى غاية انتهاء صلاحيتها أو حدوث تغيير في إحدى معطياتها.

المادة17

تنسخ أحكام القانون رقم 35.06 المحدثة بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.149 بتاريخ 19 من ذي القعدة (30) 1428 نوفمبر (2007).

.....

.....

مرسوم رقم 2.20.521 صادر في 22 من ذي الحجة (12) 1441 أغسطس (2020) لتطبيق أحكام القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.80 بتاريخ 18 من ذي الحجة (8) 1441 أغسطس(2020

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 22 من ذي الحجة (12) 1441 أغسطس2020

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تنجز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وفق النموذج المرفق

بأصل هذا المرسوم وتحدد مدة صلاحيتها في:

عشر (10) سنوات للأشخاص الذين تتجاوز سنهم 12 سنة شمسية كاملة:

سبع (7) سنوات على الأكثر للأشخاص الذين تقل سنهم عن 12 سنة شمسية كاملة، شريطة ألا يتجاوز تاريخ انتهاء صلاحيتها اليوم السابق لتاريخ بلوغ القاصر 12 سنة شمسية كاملة.

المادة2

تسلم وتجدد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من قبل المدير العام للأمن الوطني مرفقة برمز سري مرتبط بكل بطاقة.

المادة3

يجب عند أول طلب الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الإدلاء بما يلي:

-نسخة من صفحة الدفتر العائلي للمعني بالأمر مع تقديم هذا الدفتر أو نسخة كاملة من سجل الحالة المدنية، أو نسخة موجزة من رسم الولادة .ويجب ألا تتجاوز مدة صلاحية الوثيقتين الأخيرتين ثلاثة أشهر:

نظير أو نسخة مصادق عليها من الوثيقة الممنوحة بموجبها الجنسية المغربية، بالنسبة للأجانب الذين اكتسبوا هذه الجنسية:

-شهادة الجنسية المنصوص عليها في الفصل 33 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 الصادر في 21 من صفر (6) 1378 سبتمبر 1958 بسن قانون الجنسية المغربية، إذا وقع شك في جنسية طالب البطاقة:

-شهادة الإقامة مسلمة حسب الاختصاص الترابي من لدن مصالح الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو في حالة عدم وجودها.

السلطة الإدارية المحلية:

أربع صور فوتوغرافية للتعريف متشابهة بالألوان حديثة وأمامية وذات خلفية رمادية فاتحة أو زرقاء فاتحة، من حجم 3.5 سنتمتر 4,5 سنتمتر بوجه وأذنين مكشوفة وبدون نظارات قائمة

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للنائب الشرعي بالنسبة للقاصرين

واجبات التمبر المحدثة بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة4

يجب على الشخص الذي يطلب إدراج العبارة الاختيارية» :زوجة «أو» أرملة «أو» أرمل « أن يدلي، حسب الحالة، بالوثائق التالية:

-نسخة مطابقة للأصل من عقد الزواج:

-نسخة من رسم وفاة الزوج أو الزوجة:

-نسخة من رسم ولادة الزوج:

-شهادة الإقامة مسلمة حسب الاختصاص الترابي من لدن مصالح الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو في حالة عدم وجودها.

السلطة الإدارية المحلية:

البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية التي بحوزته.

المادة5

يتم تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، في الحالات المنصوص عليها في المادة 13 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 04.20 بطلب من صاحبها أو النائب الشرعي للقاصر، وذلك مقابل إرجاع البطاقة التي بحوزته مرفقة بما يلي:

الوثائق الإدارية أو القضائية التي تبرر دواعي تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية

شهادة الإقامة مسلمة حسب الاختصاص الترابي من لدن مصالح الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو في حالة عدم وجودها .السلطة الإدارية المحلية:

أربع صور فوتوغرافية للتعريف متشابهة بالألوان حديثة وأمامية وذات خلفية رمادية فاتحة أو زرقاء فاتحة، من حجم 3.5 سنتمتر

4,5سنتمتر بوجه وأذنين مكشوفة وبدون نظارات قائمة

-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للنائب الشرعي بالنسبة للقاصر

واجبات التمبر المحدثة بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة6

تقوم المديرية العامة للأمن الوطني بإلغاء شهادات الأمان الرقمية المتعلقة بكل بطاقة وطنية تم التصريح لدى السلطات المختصة بضياعها أو سرقتها أو تعرضها للتلف، وكذا تلك المتعلقة بالأشخاص المصرح بوفاتهم.

المادة7

يودع طلب الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من قبل المعني بالأمر شخصيا أو من قبل النائب الشرعي للقاصر، لدى المصلحة المكلفة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية التابع لها مقر إقامته، مقابل وصل مؤرخ، مع مراعاة حالات الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

المادة8

يودع طلب الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج بالمصالح المختصة لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المغربية بالخارج أو بالمصالح المكلفة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بالمغرب، مقابل وصل مؤرخ

يجب أن يدلي المعنيون بالأمر بشهادة التسجيل القنصلي متضمنة عناوين سكناهم .وكذا الوثائق المنصوص عليها، حسب الحالة، في المواد 3 و 4 و 5 أعلاه، باستثناء شهادة الإقامة.

المادة9

يجب سحب البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من قبل المعني بالأمر شخصيا أو من قبل النائب الشرعي للقاصر، مقابل الإدلاء بالوصل المؤرخ المشار إليه في المادتين 7 و 8 أعلاه.

المادة10

يتم أخذ بصمات أصابع اليد للشخص الذي تتجاوز سنه 12 سنة شمسية كاملة في الحالات التالية:

طلب الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لأول

مرة:

طلب تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بسبب ضياعها أو سرقتها أو تعرضها للتلف:

-تجديد البطاقة عند بلوغ المعني بالأمر من العمر 12 سنة شمسية كاملة.

المادة11

تتم كافة الإجراءات المتعلقة بإنجاز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الخاصة بالقاصر بحضور هذا الأخير مرفوقا بنائبه الشرعي الذي يتوجب عليه أن يدلي ببطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية وبوثيقة تثبت صفته.

المادة12

تطبيقا لأحكام المادة 6 من القانون السالف الذكر رقم .04.20 تغير أو تتمم المعلومات التي يمكن إضافتها بالرقاقة الإلكترونية بقرار الوزير الداخلية.

المادة13

ينسخ المرسوم رقم 2.06.478 الصادر في 14 من ذي الحجة (25) 1428 ديسمبر (2007) بتطبيق القانون رقم 35.06 المحدثة بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

المادة14

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 22 من ذي الحجة (12) 1441 أغسطس.(2020)

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف:

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة

المقيمين بالخارج

الإمضاء : ناصر بوريطة.

.....

.....

مرسوم رقم 2.08.310 صادر في 23 من شوال (23) 1429 أكتوبر 2008 المحدث بموجبه جواز السفر البيومتري

الوزير الأول

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 63 منه:

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 20 من شوال1429

(20)أكتوبر2008

رسم ما يلي:

المادة الأولى

يحدث جواز سفر بيومتري، يعتبر وثيقة وطنية شخصية للسفر تسلم بدون شرط تحديد السن لكل مواطن مغربي يتقدم بطلب لهذا الغرض وذلك من أجل السماح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه أو هما معا.

المادة الثانية

يسلم جواز السفر البيومتري بناء على طلب المعني بالأمر أو ممثله القانوني عندما يتعلق الأمر بقاصر أو راشد يكون تحت الوصاية وذلك وفق الشكليات والكيفيات المحددة بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون

المادة الثالثة

يتكون جواز السفر البيومتري من دفتر يتضمن صفحة شخصية للمعلومات وصفحات مخصصة للتأشيرات والدمغات الأخرى وقالب إلكتروني غير ظاهر يحتوي على معلومات تخص صاحب الجواز والجواز نفسه والسلطة التي أصدرته.

المادة الرابعة

تحتوي الصفحة الشخصية للمعلومات على معطيات وبيانات مرئية بالعين بالإضافة إلى معلومات أخرى مكتوبة في منطقة قراءة بصرية مقروءة بواسطة آلات ملائمة.

المعطيات والبيانات المرئية بالعين هي:

العنوان المملكة المغربية والذي يشير إلى الدولة التي أصدرت

جواز السفر:

تسمية الوثيقة:

*الحرف (P) الذي يشير إلى نوع الوثيقة:

رمز (MAR) الذي يشير إلى المملكة المغربية:

*الاسم العائلي والشخصي والجنسية وتاريخ ومكان الازدياد والجنس وعنوان الإقامة الاعتيادية لصاحب جواز السفر:

رقم جواز السفر وتاريخ تسليمه وتاريخ انتهاء صلاحيته وكذا السلطة التي سلمت جواز السفر :

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لصاحب جواز السفر:

صورة مطبوعة من الصورة الشخصية لصاحب جواز السفر:

صورة مطبوعة للتوقيع الخطى لصاحب جواز السفر إذا كان راشدا.

المعطيات والبيانات المكتوبة في منطقة القراءة البصرية المقروءة بواسطة آلات ملائمة هي:

الحرف (P) والذي يشير إلى نوع الوثيقة:

رمز MAR) يشير إلى المملكة المغربية:

الاسم العائلي والشخصي ورمز الجنسية والجنس وتاريخ ومكان ازدياد صاحب جواز السفر:

رقم جواز السفر وتاريخ انتهاء صلاحيته:

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لصاحب جواز السفر.

المادة الخامسة

يحتوي القالب الإلكتروني على الصور الرقمية لبصمتي أصبعين مختلفين لصاحب جواز السفر بالإضافة إلى المعطيات المشار إليها في المادة 4 أعلاه، باستثناء الصورة الرقمية للتوقيع الخطي لصاحب جواز السفر.

المادة السادسة

يسلم جواز السفر البيومتري لمدة صلاحية أقصاها خمس سنوات غير قابلة للتمديد.

وإذا تم تسليم جواز السفر إلى قاصر يقل عمره عن ثلاث سنوات فإن مدة صلاحية الجواز هي ثلاث سنوات.

المادة السابعة

بصفة استثنائية، وعندما لا يمكن لطالب جواز السفر البيومتري انتظار إعداد جواز السفر المذكور، لحتميات ذات طابع إنساني أو طبي أو مهني أو دراسي أو لأي سبب آخر ذي ضرورة ملحة أو مستعجلة مبرر كما ينبغي، فإنه يمكن أن يسلم له جواز سفر مؤقت لمدة أقصاها 12 شهرا، مقروء آليا .ويتكون من جميع العناصر المنصوص عليها في المادة 3 من هذا المرسوم، باستثناء القالب الإلكتروني.

تحدد شكليات وكيفيات تسليم جواز السفر المؤقت المذكور بقرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون

المادة الثامنة

استثناء من الجدول الزمني المنصوص عليه في المادة 13 من المرسوم رقم 2.06.478 الصادر في 14 من ذي الحجة (25) 1428 ديسمبر (2007) بتطبيق القانون رقم 35.06 المحدثة بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، فإن طالبي جواز السفر البيومتري الذين يدلون بوصل إيداع طلب الحصول على جواز السفر البيومتري والذين يثبتون أداءهم لواجبات التمبر المحدثة بموجب التشريع الجاري به العمل تنجز لهم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة التاسعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية والذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر القرار المشترك المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه في الجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون كل واحد منهما في ما يخصه.

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

المديرية العامة للضرائب

Ministère de Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

بلاغ

الضريبة على الدخل

إلزامية الحجز في المنبع برسم عائدات الكراء العقاري المؤداة إلى الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة ابتداء من فاتح يوليوز2026

تذكر المديرية العامة للضرائب الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص وكذا الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، بإلزامية الحجز في المنبع بنسبة 5% برسم الضريبة على الدخل على عائدات كراء العقارات المبنية وغير المبنية والبناءات مهما كان نوعها، المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الذاتيين الخاضعين لنظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، وذلك ابتداء من فاتح يوليوز 2026.

يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع لدى إدارة الضرائب قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز في المنبع.

ويجب على الأشخاص المكلفين بحجز الضريبة في المنبع برسم عائدات الكراء المذكورة، إرفاق إقرارهم المتعلق بالمكافآت المخولة للغير وعائدات الكراء المنصوص عليه في المادة 1-151من المدونة العامة للضرائب، ببيان خاص بهذه العائدات وفق نموذج تعده الإدارة.

وللتذكير فإن الحجز في المنبع يطبق بنسبة 5% من مبلغ عائدات الكراء دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، مع الحق في الاستنزال من الضريبة على الشركات المستحقة واسترجاع الباقي المحتمل.

المرجع القانوني : المواد 4 و 15 المكررة مرتين و 11-73 ألف و (-1-) 151 و 1-157 و 174و 194-1 و - 222 ألف و 1228 من المدونة العامة للضرائب.

ولجميع المعلومات ولطلب المساعدة، يرجى الاتصال بمركز المساعدة للمديرية العامة للضرائب

SIMPL@tax.gov.maمن خلال بعث رسالة عبر البريد الإلكتروني

أو الاتصال على الرقم 0537273727 خطوط مجمعة(

زنقة الحاج أحمد الشرقاوي، أكدال الرباط المغرب ,Rue Haj Ahmed Cherkaoui Agdal, Rabat, Maroc

المديرية العامة للضرائب

.....

.....

المدونة العامة للضرائب صفحة. 9

المادة4

الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع

تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد (3) 157 و 158 و 159 و 160 أدناه:

..عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المشار إليها في المادة 13 أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الذاتيين أو الإعتباريين 5 المستفيدين المتوفرين أو غير المتوفرين على موطن ضريبي بالمغرب

.11الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت وعائدات شهادات الصكوك المشار إليها على التوالي في المادتين 14 و 14 المكررة أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في

- 1تم استبدال عبارة" الأشخاص الطبيعيين "بعبارة " الأشخاص الذاتيين بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

- 2تم نسخ هذه الفقرة بمقتضى البند 111 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2025

- 3تم إدراج هذه الإحالة بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

تم استبدال عبارة" الأشخاص الطبيعيين "بعبارة " الأشخاص الذاتيين بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

5تم استبدال عبارة " الأشخاص المعنويين " بعبارة " لأشخاص الاعتباريين بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

تتم إدراج هذا التدبير بمقتضى البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة2018

حساب الأشخاص الذاتيين أو الإعتباريين المستفيدين سواء كانوا خاضعين للضريبة أو معفيين منها أو مستثنين من نطاق تطبيقها والمتوفرين في المغرب على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الحاصلات المدفوعة

- .IIIالمبالغ الإجمالية المشار إليها في المادة 15 أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الذاتيين أو الإعتباريين 4 غير المقيمين؛

.المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 15 المكررة أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة المتوفرين في المغرب على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الحاصلات المدفوعة؛

6عائدات الكراء المشار إليها في المادة 15 المكررة مرتين أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، باستثناء الأشخاص الذين يوجدون خارج نطاق تطبيق الضريبة أو المعفيين منها بصفة دائمة بالنسبة للعمليات المطابقة للغرض المعني بهذا الإعفاء.

يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود | واا واا و ١٧ و أعلاه، ٧ التقييد في الحسابات الجارية للشركاء أو الحسابات الجارية البنكية للمستفيدين أو الحسابات الجارية المتفق عليها كتابة بين الأطراف.

---

1 تم استبدال عبارة" الأشخاص الطبيعيين بعبارة " الأشخاص الذاتيين "بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

2تم استبدال عبارة " الأشخاص المعنويين " بعبارة " الأشخاص الاعتباريين بمقتضى البند ٧ من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

تم استبدال عبارة" الأشخاص الطبيعيين بعبارة " الأشخاص الذاتيين . "بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة 2026 تم استبدال عبارة " الأشخاص المعنويين " بعبارة " لأشخاص الاعتباريين بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

5تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

6تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

تم إدراج هذه الإحالة بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

8تم إدراج هذه الإحالة بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2011

10

الفرع الثاني

أساس فرض الضريبة المحجوزة في المنبع

المادة - 13 عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها

يراد بعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها الخاضعة للحجز في المنبع المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه، العوائد والحصص والدخول المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين برسم:

-. 1العوائد المترتبة على توزيع أرباح الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات مثل:

-الربائح وفوائد رؤوس الأموال وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة؛

المبالغ الموزعة المقتطعة من الأرباح لاهتلاك رأس المال أو استرداد أسهم أو حصص مشاركة؛

عائد التصفية مضافة إليه الاحتياطيات المؤسسة منذ أقل من عشر (10) سنوات ولو ضمت إلى رأس المال ومطروحا منه الجزء المهتلك من رأس المال شريطة أن يكون قد تم فيما يخص الاهتلاك،

---

1 تم تتميم هذا التدبير بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2021

2تم إدراج هذا التدبير بمقتضى البند | من المادة 9 من قانون المالية لسنة2013

تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة2008

4تم تغيير عبارة" المعنويين "بعبارة" الاعتباريين "بمقتضى البند 1 من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

45

اقتطاع المبلغ المحجوز في المنبع المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو فرض الضريبة على عوائد الأسهم وحصص المشاركة أو الدخول المعتبرة في حكمها فيما يخص العمليات المنجزة قبل فاتح يناير 2001 ؛

الاحتياطات التي تم توزيعها.

1غير أنه لا تعتبر المبالغ الموزعة من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال السالفة الذكر والمتأتية من الأرباح المطابقة لزائد القيمة المحقق والفوائد المقبوضة من لدن هذه الهيئات بمثابة عوائد أسهم وحصص مشاركة ودخول معتبرة في حكمها.

-.العوائد المتأتية من توزيع أرباح الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة" القطب المالي للدار البيضاء"، باستثناء الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة ذات المصدر الأجنبي المدفوعة للأشخاص غير المقيمين المشار إليهم في المادة) 6 -1جيم (10 - أعلاه.

.الدخول والمكافآت الأخرى الممنوحة للأعضاء غير المقيمين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بالشركات الخاضعة للضريبة على الشركات

.IIالأرباح الموزعة من قبل مؤسسات الشركات غير المقيمة؛

العوائد الموزعة كربائح من لدن الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة

- .VI 3العوائد المقبوضة والموزعة كربائح من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛

VIIالتوزيعات المعتبرة خفية من الناحية الجبائية والناتجة عن تصحيح الأسس المفروضة عليها الضريبة فيما يخص الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات

- VIIIالأرباح الموزعة من لدن شركات المحاصة الخاضعة للضريبة على الشركات بناء على اختيار

.IXالعوائد الموزعة كربائح من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري السالفة الذكر.

---

1 تم إدارج هذه الفقرة بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

2تم تغيير هذا البند بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

3تم إدراج عبارة" المقبوضة "بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2017

46

المادة 15 المكررة مرتين - .عائدات الكراء

يراد بعائدات الكراء الخاضعة للحجز في المنبع المنصوص عليها في المادة 4V- أعلاه، عائدات كراء العقارات المبنية وغير المبنية والبناءات مهما كان نوعها.

تم إدراج هذه المادة بمقتضى البند II من المادة 6 من قلنون المالية لسنة2023

المادة 73.- سعر الضريبة

- .I جدول حساب الضريبة

يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل:

- شريحة الدخل إلى غاية 40 000 درهم معفاة من الضريبة؛

10% - بالنسبة لشريحة الدخل من 40 001إلى 60 000 درهم؛

20% – بالنسبة لشريحة الدخل من 60 001 إلى 80 000 درهم؛

30% – بالنسبة لشريحة الدخل من 80 001 إلى 100 000 درهم؛

34% – بالنسبة لشريحة الدخل من 100 001 إلى 180.000 درهم؛

37% – بالنسبة لما زاد على ذلك

1

.

تم تغيير جدول الضريبة بمقتضى البند ا من المادة 7 من قانون المالية لسنة 2009 و البند ا من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2010 والبند ا من1
المادة 8 من قانون المالية لسنة2025

المادة 151.- اإلقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير وعائدات الكراء
.-ا يجب على كل منشأة تزاول نشاطا في المغرب بما في ذلك الشركات غير المقيمة التي اختارت
2 الضريبة الجزافية، عندما تمنح ألشخاص خاضعين للرسم المهني
أو للضريبة على الشركات أو
للضريبة على الدخل أتعابا أو عموالت أو أجور سمسرة أو مكافآت أخرى من نفس النوع أو تخفيضات
أو إرجاعات منحت بعد تحرير الفاتورات، أن تدلي بإقرار يتعلق بالمبالغ المدرجة في المحاسبة خالل
السنة المحاسبية السابقة فيما يخص المكافآت آالنفة الذكر، وذلك في نفس الوقت الذي تدلي فيه باإلقرارات المنصوص عليها في المواد 20 و 82و 85و 150أعاله وداخل آالجال المقررة فيها.
يحرر اإلقرار، الذي يجب أن يسلم عنه وصل، على أو وفق مطبوع نموذجي تعده اإلدارة ويتضمن
فيما يخص كل مستفيد البيانات التالية:
°1- االسم العائلي والشخصي أو العنوان التجاري؛

1
تم تغيير عنوان هذه المادة بمقتضى البند ا من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023 وبمقتضى البند ا من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026
2
قانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية

صفحة296
° المهنة أو طبيعة النشاط والعنوان؛
°3- 1 رقم القيد في الرسم المهني
أو رقم التعريف بالضريبة على الشركات أو بالضريبة على الدخل؛
°4- رقم القيد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

°5- 2 مجموع المبالغ المخولة المدرجة في المحاسبة ، بحسب كل صنف، برسم:
- الأتعاب؛
- العمولات وأجور السمسرة والمكافآت الأخرى المماثلة؛
- التخفيضات واإلرجاعات الممنوحة بعد تحرير الفاتورات؛
-6°
3
مبلغ المكافآت المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في الحساب، حسب كل صنف، الخاضعة للحجز في المنبع وكذا مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع.
).-II 4 ينسخ(
).-III 5 ينسخ(
- .IV 6
يجب على المنشآت التي تدفع مكافآت إلى الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي، مقابل الخدمات التي يقدمونها، أن يرفقوا بالإقرار المنصوص عليه في البند I من هذه المادة بيانا مفصال لهذه المكافآت وفق نموذج تعده الإدارة.

1
قانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية
2
تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023
3
تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023
4
تم نسخ هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023
5
تم نسخ هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023
6
تم إدراج هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

- 1يجب على الأشخاص المكلفين بحجز الضريبة في المنبع على عائدات الكراء المنصوص عليه في المادة I-157- أدناه أن يرفقوا الإقرار المنصوص عليه في البند I من هذه المادة ببيان لهذه العائدات وفق نموذج تعده الإدارة.

-

المادة 171 التحصيل عن طريق الحجز في المنبع

- ..ألف - تدفع الضريبة المحجوزة في المنبع على العوائد المشار إليها في المواد 13 و 14 و 14المكررة و 15 و 15 المكررة و 15 المكررة مرتين أعلاه ، خلال الشهر الموالي لشهر الأداء، أو لوضعها رهن الإشارة أو تقييدها في الحساب، لقابض إدارة الضرائب التابع له الموطن الضريبي أو المقر الاجتماعي أو المؤسسة الرئيسية بالمغرب للشخص الذاتي أو الاعتباري الذي أسندت إليه إلزامية القيام بالحجز في المنبع.

باء - في الحالة المشار إليها في المادة || 160 أعلاه، يجب دفع الضريبة فيما يخص أداء المكافآت خلال الشهر الموالي للشهر المحدد في عقد الأعمال أو الخدمات.

- .يرافق كل دفع ورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة.

.تدفع المبالغ المحجوزة في المنبع على العوائد المشار إليها في البند | أعلاه من قبل الإدارات والمحاسبين العموميين مباشرة إلى المحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة.

تمت إضافة هذا البند بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2017

2تم تتميم هذه الفقرة بموجب البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة2018

3تم إضافة هذه الإحالة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

4تم إضافة هذه الإحالة بمقتضى البند 1 من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

تم استبدال عبارة " الأشخاص المعنويين " بعبارة " الأشخاص الاعتباريين بمقتضى البند ٧ من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

6تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2024

صفحة336 :

المادة 172 التحصيل عن طريق الجدول

تفرض الضريبة على الشركات عن طريق الجدول

إذا لم تدفع الشركة تلقائيا لقابض إدارة الضرائب التابع له المكان الذي يوجد فيه مقرها أو مؤسستها الرئيسية بالمغرب الضريبة المستحقة عليها وكذلك، إن اقتضى الحال، الذعائر والزيادات المرتبطة بها؛

في حالة فرض الضريبة تلقائيا أو تصحيح مبلغ الضرائب وفق ما هو منصوص عليه في المواد 221 220. و 221 المكررة و 222 و 228 و 229 أدناه

غير أنه، لا يتم إصدار الضريبة إذا كان مبلغها يقل عن مائة (100) درهم.

الباب الثاني

تحصيل الضريبة على الدخل

المادة 173 التحصيل بواسطة الأداء التلقائي

- .1يدفع بطريقة تلقائية لدى قابض إدارة الضرائب:

مبلغ الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة 144 أعلاه قبل فاتح فبراير من كل سنة؛

- 4الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية مرتبطة بها داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 83أعلاه، لقابض إدارة الضرائب.

يجب على الأشخاص الذين لم يقدموا إقرارا على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب المشار إليهما في المادة 234 المكررة أربع

تم تتميم أحكام هذه الفقرة بالإحالة إلى المادة 221 مكرر بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2016

2تمت إضافة هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2018

3تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

4تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

5تم تغيير وتتميم هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

337

مرات أدناه أن يدفعوا بصفة مؤقتة، لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و 5% من ثمن التفويت، باستثناء:

الأشخاص الذين يقومون بالعمليات التالية:

العمليات المعفاة المشار إليها في المادة II) 63 و (III أعلاه؛

عمليات المساهمة بعقارات أو بحقوق عينية عقارية أوهما معا في أصل شركة أو هيئة التوظيف الجماعي العقاري، المنصوص عليها في المادتين 161 المكررة || و 161 المكررة أربع مرات أعلاه؛

الأشخاص الذين تم نزع ملكيتهم لأجل المنفعة العامة أو جراء الاعتداء المادي أو الذين تم نقل ملكيتهم تنفيذا لمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به الذين يخضعون للحجز في المنبع المنصوص عليه في المادة 160 المكررة ثلاث مرات أعلاه ؛

الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين خلال الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ التفويت؛

الضريبة المستحقة على الخاضع للضريبة برسم إجمالي أرباح ودخول رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي المنصوص عليها في المادتين 25 و" 1173 جيم 2 و" واو " (50)قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم الحصول عليها أو وضعها رهن إشارة المستفيد أو قيدها في حسابه؛

الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة الذين يودعون الإقرارات المنصوص عليها في المواد 82 و 82 المكررة ثلاث مرات 11 و 85 و 150 أعلاه، في نفس الآجال المنصوص عليها على التوالي بالنسبة للإقرارات السالفة الذكر ؛

---

1 تم ادراج هذا التدبير بمقتضى البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة2025

2تم تغيير وتتميم هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023 و بمقتضى البند 1 من المادة 7 من قانون المالية لسنة 2026 تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند |

من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2008 والمادة 7 من قانون المالية لسنة 2011 والمادة 6 من قانون

المالية2015

4تم تغيير وتتميم هذه الإحالة بمقتضى البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2016 والبند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة 5 2021 تم تغيير وتتميم هذه الفقرة بمقتضى البند |من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

338

الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة الذين يودعون الإقرار المنصوص عليه في المادة 82 المكررة ثلاث مرات - أعلاه حسب الاختيار المعبر عنه في هذا الإقرار ووفق الآجال التالية:

في حالة اختيار الدفع ربع السنوي، تؤدى الضريبة في أربع (4) دفعات تساوي كل واحدة منها 25%من مبلغ الضريبة المستحقة، وذلك قبل انصرام الشهر الثالث والسادس والتاسع والثاني عشر من تاريخ افتتاح السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال؛

في حالة اختيار الدفع السنوي، تؤدى الضريبة قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.

ويباشر دفع الضريبة بورقة إعلام تعدها الإدارة.

- ...و يدفع كذلك تلقائيا للهيأة المشار إليها في المادة 82 المكررة أعلاه، مبلغ الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة وفق نظام المقاول الذاتي المشار إليه في المادة 42 المكررة أعلاه داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 82 المكررة أعلاه.

يتم أداء الضريبة اعتمادا على الإقرار المنصوص عليه في المادة 82 المكررة أعلاه.

- .يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية عن كل ملف دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين:

ألف الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب.

يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في مائة (100) درهم، يؤديه كل محام، عن كل قضية استخلص مجموع أو جزء مبلغ الأتعاب المتعلقة بها مرة واحدة عند إيداع أو تسجيل مقال أو

طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي.

وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب:

تم ادراج هذا التدبير بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2021

2تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2019

تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 4 من قانون المالية لسنة2014

تم إدراج هذا البند بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

339

المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية

القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.

ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال الستين (60) شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي.

ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:

.الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛

.رقم التعريف الضريبي؛

نوع القضية ورقم الملف

المحكمة المختصة ومقرها ؛

المبلغ المدفوع

تاريخ الأداء.

ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة.

يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 1144 أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.

غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني .ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.

340

باء - الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعة مقدمة على الحساب بطريقة إلكترونية قبل انصرام الشهر الموالي للسنة المحاسبية المعنية.

ويحدد مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال السنة السالفة الذكر عن كل قضية استخلص مجموع أو جزء مبلغ الأتعاب المتعلقة بها، المضروب في مائة (100) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي يدلي بها المحامي لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهويته الضريبية وتعريفه وعدد القضايا المسجلة باسمه.

وتدلي السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بلوائح الملفات المسجلة باسم المحامي لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهويته الضريبية وتعريفه وعدد القضايا المسجلة باسمه.

وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب الملفات والقضايا وكذا المحامون، المشار إليهم في الفقرتين الثالثة والرابعة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام.

وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:

الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛

رقم التعريف الضريبي

نوع القضية ورقم الملف؛

المحكمة المختصة ومقرها ؛

المبلغ المدفوع

تاريخ الأداء.

يتم استنزال مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 1-144 أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.

341

غير أنه عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني .ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.

المادة 174 التحصيل عن طريق الحجز في المنبع

..دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

يجب أن تدفع الضرائب المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 156 أعلاه والمتعلقة بالأداءات المنجزة من طرف المشغلين والمدينين بالإيراد خلال شهر معين إلى قابض إدارة الضرائب التابع له الموطن الضريبي للشخص أو محل المؤسسة الذي تولى الحجز، وذلك خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز3 .

وفي حالة تحويل الموطن أو موقع المؤسسة إلى خارج دائرة اختصاص المحصل أو التخلي للغير عن المؤسسة أو انتهاء نشاطها، يجب أن تدفع مبالغ الضريبة المحجوزة خلال الشهر التالي الذي تم فيه تحويل الموطن أو موقع المؤسسة أو التخلي عنها أو انتهاء نشاطها.

وإذا توفي رب العمل أو المدين بالإيراد، وجب أن يدفع ورثته أو خلفه مبالغ الضريبة المحجوزة خلال الثلاثة أشهر الموالية لشهر الوفاة.

وتشفع كل دفعة بقائمة يؤرخها ويوقعها الجانب الدافع، تتضمن بيان الفترة التي بوشر الحجز خلالها واسم وعنوان ومهنة الشخص أو الشركة أو الجمعية والمبالغ المدفوعة ومبلغ الضريبة المحجوزة منها.

وتدفع مبالغ الضريبة التي تحجزها الإدارات والمحاسبون العموميون مباشرة إلى المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة على أبعد تقدير داخل الشهر الموالي للشهر الذي بوشر حجزها خلاله، وتشفع كل دفعة ببيان موجز.

تم تغيير عنوان هذه المادة بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2017

2تم تغيير هذه الإحالة بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2023

3تم استبدال عبارة" قابض "الخزينة "ب" قابض "إدارة الضرائب بمقتضى البند | من المادة 8من قانون المالية لسنة2018

تمت إعادة صياغة هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2018

342

.11الدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة

تخضع الدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة للضريبة عن طريق حجزها في المنبع باستثناء الدخول والأرباح المشار إليها في المادتين 184 و 84 المكررة أعلاه..

ألف دخول رؤوس الأموال المنقولة

يجب على الأشخاص الذاتيين أو الإعتباريين 3 الذين يتكلفون بجمع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادتين 158 و 159 أعلاه أن يدفعوا مبلغ الضريبة المحجوزة إلى قابض إدارة الضرائب التابع له المكان الذي يوجد فيه مقرهم الاجتماعي أو موطنهم الضريبي وذلك خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم خلاله دفع العوائد أو وضعها رهن التصرف أو قيدها في الحساب.

وتشفع كل دفعة بورقة إعلام يؤرخها ويوقعها الطرف الدافع تتضمن بيان الشهر الذي بوشر الحجز خلاله وإسم الشخص المدين وعنوانه ومهنته ومجموع مبلغ الحاصلات الموزعة وكذا مبلغ الضريبة المطابق لذلك.

يجب على الأشخاص الذاتيين أو الإعتباريين 6 المشار إليهم في" - || ألف "من هذه المادة أن يكونوا قادرين في كل وقت على إثبات البيانات الواردة في أوراق الإعلام المنصوص عليها أعلاه.

باء الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة

تحجز الضريبة في المنبع من لدن الوسطاء الماليين المؤهلين لمسك حسابات السندات عملا بأحكام المادة 24 من القانون 35-96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.246 في 29 من شعبان (9) 1417يناير(1997) ، فيما يخص الأرباح الناتجة عن تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين المقيدة في حساب سندات لدى الوسطاء الماليين المذكورين.

تم تتميم هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2015 و بمقتضى البند 1من المادة 7 من قانون المالية لسنة 2 2026 تم استبدال عبارة" الأشخاص الطبيعيين " بعبارة " الأشخاص الذاتيين . "بمقتضى البند 7 من المادة 7 من قانون المالية لسنة 3 2026 تم استبدال عبارة " الأشخاص المعنويين " بعبارة " لأشخاص الاعتباريين بمقتضى البند ٧ من المادة 7 من قانون المالية لسنة 2026 تم استبدال عبارة" قابض "الخزينة "ب" قابض إدارة الضرائب بمقتضى في البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة 5 2018 تم استبدال عبارة" الأشخاص الطبيعيين "بعبارة " الأشخاص الذاتيين بمقتضى البند V من المادة 7 من قانون المالية لسنة 2026 تم استبدال عبارة " الأشخاص المعنويين " بعبارة " الأشخاص الاعتباريين بمقتضى البند ٧ من المادة 7 من قانون المالية لسنة2026

343

يدفع الوسطاء المذكورين مبلغ الحجز في المنبع القابض إدارة الضرائب التابع لها مقرهم خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم خلاله التفويت، وينجز الدفع بورقة إعلام تحرر وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة.

يعتمد الحجز في المنبع المشار إليه أعلاه على وثيقة تحمل أمر البيع من لدن البائع أو لحسابه مشتملة، حسب طبيعة السندات المبيعة على السعر وتاريخ التملك، مع كل المصاريف المتعلقة بها أو السعر المتوسط لهذه السندات عندما تشترى بأثمنة مختلفة.

إذا لم يقدم البائع الوثيقة المذكورة أعلاه، قام الوسيط المالي المؤهل ماسك الحسابات بحجز الضريبة في المنبع بالسعر الذي يبلغ 20% من ثمن البيع والذي يمكن أن تقدم في شأنه مطالبة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 235 أدناه.

ولا يؤخذ بعين الاعتبار حد الإعفاء المنصوص عليه في المادة || - 68 أعلاه . لكن البائع يستفيد من حد الإعفاء عند تسليم الإقرار المشار إليه في المادة 11 - 84 من هذه المدونة.

جيم - الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي3

فيما يخص دخول وأرباح رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي المتأتية من سندات مقيدة في حساب سندات لدى الوسطاء الماليين وتلك المصرح بها لدى البنوك، تحجز الضريبة في المنبع بالأسعار المنصوص عليها في المادة" - II 73 جيم 20 - "و" واو (50) - "أعلاه، من لدن الوسطاء الماليين المؤهلين ماسكي حسابات السندات والبنوك.

فيما يخص الوسطاء الماليين المؤهلين المذكورين ، يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوز في المنبع القابض إدارة الضرائب التابع لها مقرهم الإجتماعي قبل فاتح أبريل من السنة الموالية

للسنة التي تم خلالها الحصول على الدخول والأرباح السالفة الذكر أو وضعها رهن إشارة المستفيد أو قيدها في حسابه بعد استنزال مبلغ الضريبة الأجنبية طبقا لأحكام المادة 77 أعلاه.

فيما يخص البنوك، تدفع الضريبة المجوزة في المنبع وفق نفس الشروط والأجل الآنف ذكرهم استنادا على الوثيقة التي يدلي بها الخاضع للضريبة والتي تتضمن البيانات التالية:

ا تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2008

2تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2010

تم إدراج هذا التدبير بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2015

344

-الإسم الشخصي والعائلي وعنوان المستفيد من هذه الدخول والأرباح أو رقم تسجيل الإقرار المشار إليه في المادة 4 المكررة مرتين (11-11 - من قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014 ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.115 بتاريخ 26 من صفر 1435 (30)ديسمبر(2013)

طبيعة السندات؛

-باقي زائد القيمة المضافة أو ناقص القيمة الناتج عن عملية التفويت المنجزة خلال السنة؛

-مبلغ الضريبة الأجنبية الممكن استنزاله طبقا لأحكام المادة 77 أعلاه؛

في حالة نقصان من مبلغ الدخول والأرباح المصرح بها لدى البنوك تسوى وضعية الخاضع للضريبة بإسمه من طرف إدارة الضرائب بطريقة تلقائية، دون الإخلال بتطبيق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 208 أدناه.

وينجز الدفع بورقة إعلام تحرر وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة.

.الدخول الإجمالية التي يحصل عليها الأشخاص الذاتيون أو الاعتباريون غير المقيمين

يجب أن تدفع الضريبة المحجوزة في المنبع من الدخول الإجمالية المشار إليها في المادة 45 أعلاه المؤداة إلى الأشخاص الذاتيين أو الإعتباريين غير المقيمين إلى قابض إدارة الضرائب التابع له الموطن الضريبي أو المقر الاجتماعي أو المؤسسة الرئيسية للمنشأة التي باشرت الحجز وذلك خلال الشهر الموالي للشهر الذي وقعت خلاله الأداءات.

- .IVالدخول العقارية

يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 160 المكررة أعلاه لدى إدارة الضرائب من طرف الخاضعين للضريبة المشار إليهم في المادة 154 المكررة أعلاه، قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز في المنبع.

تم تغيير هذا البند باستبدال عبارة الطبيعيون أو المعنويون "ب" الذاتيون أو الاعتباريون " بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2018

2تم استبدال عبارة" قابض "الخزينة "ب" قابض "إدارة الضرائب "بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة2018

تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة2019

345

ويتم دفع مبلغ الضريبة بواسطة ورقة إعلام تبين الفترة التي بوشر الحجز خلالها واسم الشخص الذي يدفع الأكرية وعنوانه ونشاطه والمبلغ الإجمالي للأكرية الخاضعة للضريبة ومبلغ الأكرية المدفوعة وكذا مبلغ الضريبة المطابق لذلك.

تسلم إدارة الضرائب للأطراف المعنية وثيقة تثبت أداء الضريبة المحجوزة في المنبع المشار إليها أعلاه.

المكافآت المخولة للغير وعائدات الكراء

يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 157 أعلاه لدى إدارة الضرائب من طرف الأشخاص المشار إليهم في المادة المذكورة، قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز في المنبع.

يتم دفع مبلغ الضريبة بواسطة ورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة.

- . VIتدفع المبالغ المحجوزة في المنبع وفق البنود || و III و ١٧ و ٧ أعلاه من قبل الإدارات والمحاسبين العموميين مباشرة إلى المحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة.

-VII.3مكاسب ألعاب الحظ عبر الإنترنت ذات المنشأ الأجنبي

يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 160 المكررة مرتين أعلاه لإدارة الضرائب من طرف الأشخاص المشار إليهم في المادة المذكورة، قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز في المنبع.

يتم دفع مبلغ الضريبة بطريقة إلكترونية وفق نموذج تعده الإدارة.

-4. VIIIالمبالغ المدفوعة في حالة نزع ملكية لأجل المنفعة العامة أو جراء الاعتداء المادي أو في حالة كل نقل للملكية تنفيذا لمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به

-1تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023 كما تم تغيير عنوانه بمقتضى البند | من المادة 7 من قانون المالية لسنة. 2026

- 2تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 6 من قانون المالية لسنة2024

- 3تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة2025

- 4تم إدراج هذا البند بمقتضى البند | من المادة 8 من قانون المالية لسنة2025

346

.....

.....

.....

.....

.....

. 2016 المديرية العامة للضرائب

الضريبة على الدخل

تلخص هذه الوثيقة بإيجاز شديد مقتضيات المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالضريبة على الدّخل .وهي لا تحل بأي حال من الأحوال محل القوانين والأنظمة الجاري بها العمل) المتاحة على صفحات هذه البوابة على الموقع" التشريع والتنظيم الجبائيين("

الباب الأول :نطاق التطبيق

تفرض الضريبة على الدخل على دخول وأرباح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والذين لم يختاروا الخضوع للضريبة على الشركات.

أصناف الدخول والأرباح المعنية هي:

- الدخول المهنية؛
- الدخول الناتجة عن المستغلات الفلاحية؛
- الأجور والدخول المعتبرة في حكمها؛

- الدخول والأرباح العقارية؛
- الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة.

إقليمية الضريبة

يخضعُ للضريبة على الدخل:

- الأشخاص الطبيعيون الذين لهم موطن ضريبي بالمغرب فيما يخص جميع دخولهم وأرباحهم ذات المنشأ المغربي أو الأجنبي؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم موطن ضريبي بالمغرب فيما يخص جميع دخولهم وأرباحهم ذات المنشأ المغربي؛
- الأشخاص المتوفرون أو غير المتوفرين على موطن ضريبي بالمغرب إذا حققوا أرباحا أو قبضوا دخولا يخول حق فرض الضريبة عليها للمغرب عملا باتفاقيات تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل.

يعتبر الشخص الطبيعي متوفرا على موطن ضريبي في المغرب حسب مدلول هذه المدونة إذا كان له فيه محل سكنى دائم أو مركز مصالحه الاقتصادية أو كانت المدة المتصلة أو غير المتصلة لمقامه بالمغرب تزيد على 183 يوما عن كل فترة 365 يوما.

يعد موظفو الدولة الذين يمارسون مهام وظائفهم أو يكلفون بمأمورية في الخارج متوفرين على موطن ضريبي بالمغرب إذا كانوا يتمتعون بالإعفاء من الضريبة الشخصية على الدّخل في البلد الأجنبي الذي يقيمون به.

الباب الثاني :الدخول المهنية

تعريف

تُعدّ دخولاً مهنية:

- الأرباح التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون من مزاولة:

- مهن تجارية، صناعية أو حرفية؛
- مهن المنعشين العقاريين أو مهنة مجزئ الأراضي أو مهنة تجار الأملاك؛
- مهنة حرة أو مهنة أخرى غير المهن المنصوص عليها أعلاه؛

- الدخول التي تكتسي طابع التكرار؛
- المبالغ الإجمالية التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لديهم موطن ضريبي بالمغرب أو الأشخاص المعنويون غير الخاضعين للضريبة على الشركات والذين لا يوجد مقرهم بالمغرب في مقابل إنجاز أعمال أو تقديم خدمات لحساب أشخاص طبيعيين أو معنويين يتوفرون على موطن ضريبي بالمغرب أو يزاولون نشاطاً فيه، إذا كانت الأعمال أو الخدمات الآنفة الذكر لا ترتبط بنشاط مؤسسة في المغرب تابعة للشخص الطبيعي أو المعنوي غير المقيم بالمغرب.

الإعفاءات الرئيسية

• الإعفاء الدائم على المنشآت المقامة في منطقة حرة بميناء طنجة برسم العمليات المنجزة داخل المنطقة المذكورة.

• الإعفاء من الفرض الدائم للضريبة على الدّخل طوال مدة خمس (5) سنوات بالسعر المخفض لـ:

- المنشآت المصدرة للمنتجات أو الخدمات، باستثناء المنشآت المصدرة للمعادن المستعملة، التي تحقق في السنة رقم أعمال حين التصدير؛

- المنشآت غير المزاولة نشاطها في القطاع المنجمي التي تبيع لمنشآت أخرى مقامة في المواقع الخاصة بالتصدير منتجات تامة الصنع معدة للتصدير فيما يخص رقم أعمالها المنجز مع المواقع المذكورة؛

- المنشآت الفندقية وشركات تدبير الإقامات العقارية للإنعاش السياحي بالنسبة لجزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تمّ تحقيقه بعملات أجنبية محولة إلى المغرب بصفة فعلية مباشرة أو لحسابها عن طريق وكالات الأسفار.

• الإعفاء المتبوع بفرض سعر مخفض بصفة مؤقتة للمنشآت التي تزاول أنشطتها في المناطق الحرة للتصدير بـ:

- الإعفاء الكُلي طوال السنوات الخمس الأولى المتتالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلالها.

- تخفيض الضريبة بنسبة 80% طوال العشرين (20) سنة الموالية.

نظام فرض الضريبة

يحدد الدخل المهني وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية.

غير أن في إمكان الخاضعين للضريبة الذين يزاولون نشاطهم بصفة فردية أو في إطار شركة فعلية أن يختاروا الخضوع للضريبة على الدّخل وفق إحدى الأنظمة الثلاث:

• نظام النتيجة الصافية المبسطة؛

• نظام الربح الجزافي؛

• نظام المقاول الذاتي.

يُحدد ربح الشركات غير الخاضعة للضريبة على الشركات:

• وجوبا وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية، فيما يتعلق بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة؛

• حسب الاختيار بالنسبة لنظام النتيجة الصافية المبسطة أو نظام الربح الجزافي، فيما يتعلق بالأموال المشاعة والشركات الفعلية.

نظام النتيجة الصافية الحقيقية

أهلية الخضوع للنظام

يُشكل نظام النتيجة الصافية الحقيقية نظام القانون العام.

فهو يعتبر ضرورياً بالنسبة لشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات

المحاصة.
الأرباح المفروضة عليها الضريبة
تحدد الحصيلة الخاضعة للضريبة المتعلقة بكل سنة محاسبية بعد تغييرها، إن اقتضى الحال، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجبائية المعمول بها، باعتبار ما زاد من العائدات على التكاليف في السنة المحاسبية التي وقع الالتزام بها أو تحملها لما يتطلبه النشاط المفروضة عليه الضريبة تطبيقا للتشريع والتنظيم المحاسبي الجاري بهما العمل.
يقتضي هذا النظام مسك محاسبة كاملة.
نظام النتيجة الصافية المبسطة
أهلية الخضوع للنظام
يطبق نظام النتيجة الصافية المُبسطة بناء على اختيار.
غير أنه لا يسري على الخاضعين للضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة أو المرحل إلى السنة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة:
• 2.000.000 درهم إذا تعلق الأمر بالأنشطة التالية:
- الأنشطة التجارية؛
- الأنشطة الصناعية أو الحرفية؛
- مجهز سفن الصيد البحري.
• 500.000 درهم إذا تعلق الأمر بـ:
- مقدمي الخدمات؛
- المهن الحرة أو جميع المهن) المهن غير التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو مهنة المنعشين العقاريين أو مهنة مجزئ الأراضي أو مهنة تجار الأملاك(؛
- الدخول التي تكتسي طابع التكرار.
يظل اختيار نظام النتيجة الصافية المبسطة ساري المفعول ما لم يتجاوز رقم الأعمال المحقق طوال سنتين محاسبيتين متتابعتين الحدود المقررة أعلاه لكل مهنة.
الأرباح المفروضة عليها الضريبة
تحدد النتيجة الصافية المبسطة لكل سنة محاسبية بعد تصحيحها في البيان المعتمد للمرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الصافية الجبائية باعتبار ما زاد من الحاصلات على تكاليف السنة المحاسبية التي وقع الالتزام بها أو تحملها لما يتطلبه النشاط المفروضة عليه الضريبة وذلك تطبيقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في الميدان المحاسبي مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها أعلاه باستثناء المؤن والعجز القابل للترحيل.
يقتضي هذا النظام مسك محاسبة مبسطة.
نظام الربح الجزافي

أهلية الخضوع للنظام

يطبق نظام الربح الجزافي بناء على اختيار.

لا يمكن أن يسري هذا النظام على:

- الخاضعين للضريبة الذين يزاولون مهنة من المهن أو نشاطا من الأنشطة المحددة بنص تنظيمي؛
- الخاضعين للضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي أو المقدر للسنة باعتبار الضريبة على القيمة المضافة:

1.000.000- درهم إذا تعلق الأمر بالأنشطة التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو مجهزي سفن الصيد البحري؛

250.000- درهم إذا تعلق الأمر بمقدمي الخدمات مقدمي الخدمات، المهن الحرة أو جميع المهن) المهن غير التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو مهنة المنعشين العقاريين أو مهنة مجزئ الأراضي أو مهنة تجار الأملاك(، الدخول التي تكتسي طابع التكرار.

.

يظل اختيار نظام الربح الجزافي ساري المفعول مادام رقم الأعمال المحقق لم يتجاوز طوال سنتين متتابعتين الحدود المقررة أعلاه.

وفي حالة العكس، يطبق نظام النتيجة الصافية الحقيقية على الدخول المهنية المحققة ابتداء من فاتح يناير من السنة الموالية للسنتين اللتين وقع خلالهما تجاوز الحدود الآنفة الذكر، إلا إذا عبر الخاضع للضريبة عن اختيار نظام النتيجة الصافية المبسطة.

الأرباح المفروضة عليها الضريبة

الربح الجزافي

يحدد الربح الجزافي بضرب رقم أعمال كل سنة مدنية في معامل يخصص لكل مهنة وفق البيانات الواردة في الجدول الملحق بهذه المدونة.

الربح الأدنى

لا يمكن أن يقل الربح السنوي للخاضعين للضريبة الذين اختاروا نظام الربح الجزافي عن مبلغ القيمة الإيجارية السنوية العادية والحالية لكل مؤسسة من مؤسسات الخاضع للضريبة بعد أن يطبق عليها معامل تندرج قيمته من0,5 إلى 10 مراعاة لأهمية المؤسسة وسمعتها التجارية ومستوى نشاطها.

نظام المقاول الذاتي

أهلية الخضوع للنظام

يُطبق نظام المقاول الذاتي بناء على اختيار.

لاختيار نظام المقاول الذاتي، يجب احترام الشروط التالية:

- يجبُ ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المحصل عليه الحدود التالية.

500.000- درهم فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية والتجارية والأنشطة الحرفية؛
200.000 - درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات.
• يجبُ على الخاضع للضريبة أن ينخرط في نظام الضمان الاجتماعي المنصوص عليه في التشريع الجاري به العمل.
يُستثنى من هذا النظام، الخاضعون للضريبة الذين يزاولون مهناً أو أنشطة أو يقدمون خدمات، محددة بموجب نصّ تنظيمي.
أساس فرض الضريبة
يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا مهنيا بصورة فردية كمقاولين ذاتيين، طبقا للتشريع والأنظمة الجاري بها العمل، للضريبة على الدخل بتطبيق الأسعار المشار إليها على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه:
1% • بالنسبة لرقم الأعمال المحصل عليه الذي لا يتجاوز 500.000 درهم فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والصناعية والأنشطة الحرفية.
2% • بالنسبة لرقم الأعمال المحصل عليه الذي لا يتجاوز 200.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات.
تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة من الضريبة على الدّخل.
الباب الثالث :الدخول الفلاحية
تعريف
تعتبر دخولا فلاحية، الأرباح المحققة من طرف فلاح أو مرب للماشية أو هما معا والمتأتية من كل نشاط متعلق باستغلال دورة إنتاج نباتية أو حيوانية أو هما معا تكون منتجاتها معدة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو هما معا و كذا الأنشطة المرتبطة بمعالجة تلك المنتجات باستثناء أنشطة التحويل المنجزة بواسطة وسائل صناعية.
ويعتبر كإنتاج حيواني حسب مدلول هذه المدونة، الإنتاج المتعلق بتربية الأبقار والأكباش والماعز والجمال.
وتُعتبر دُخولاً فلاحية كذلك، الدّخول المحققة من طرف مجمع يكون هو بنفسه فلاحاً أو مُربياً للماشية أو هما معاً في إطار برامج التجميع.
أنظمة فرض الضريبة
يعفى من الضريبة على الدخل بصفة دائمة الخاضعون للضريبة برسم الدخول الفلاحية والذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يقل عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم.
يخضع وجوبا لنظام النتيجة الصافية الحقيقية:
• المستغلون الأفراد والملاك الشركاء في الشياع الذين يجاوز رقم أعمالهم السنوي المتعلق بالنشاط الزراعي مليوني درهم.

- الشركات غير الخاضعة للضريبة على الشركات.

يستفيد المستغلون الفلاحيون الخاضعون للضريبة من فرض الضريبة بسعر مخفض بنسبة 20%خلال الخمس (5) سنوات الأولى، ابتداء من السنة الأولى للنشاط.

التنفيذ التدريجي للضريبة الفلاحية

حدّد القانون تنفيذاً تدريجياً للضريبة الفلاحية، ابتداء من فاتح يناير 2014 ، للمستغلين الفلاحيين الكبار الذين يحققون رقم معاملات أكثر من أو يساوي 5.000.000 درهم.

كما يستفيدون من الإعفاء من الضريبة على الدّخل:

- من فاتح يناير 2014 إلى 31 دجنبر 2015 ، المستغلون الفلاحيون الذين يحققون رقم معاملات أقل من 35.000.000 درهم.
- من فاتح يناير 2016 إلى 31 دجنبر 2017 ، المستغلون الفلاحيون الذين يحققون رقم معاملات أقل من 20.000.000 درهم.
- من فاتح يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2019 ، المستغلون الفلاحيون الذين يحققون رقم معاملات أقل من 10.000.000 درهم.

الباب الرابع :الأجور

تعريف

تعد من قبيل الأجور لتطبيق الضريبة على الدخل:

- المرتبات؛
- التعويضات والمكافآت؛
- الأجور؛
- الإعانات الخاصة والمبالغ الجزافية المرجعة عن المصاريف وغيرها من المكافآت الممنوحة لمسيري الشركات؛
- المعاشات؛
- الإيرادات العمرية ؛
- المنافع النقدية أو العينية الممنوحة زيادة على الدخول المشار إليها أعلاه.

أساس فرض الضريبة

حالة عامة

يحدد مبلغ صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة بالخصم من المبالغ الإجمالية المدفوعة برسم الدخول والمنافع:

- العناصر المعفاة من الضريبة
- العناصر التي تم تخفيض ضريبتها

الإعفاءات الرئيسية

تعفى من الضريبة على الدّخل:

- التعويضات والمساعدات العائلية؛
- التعويضات المصروفة لتغطية المصاريف المدفوعة خلال مزاولة وظيفة أو عمل بشرط إثباتها.
- النفقة
- العلاوات المضافة إلى رواتب التقاعد أو المعاشات في مقابل الأعباء العائلية؛
- التعويضات اليومية عن المرض والإصابة والولادة ومنح الوفاة.
- التعويض عن الفصل عن العمل، والتعويض عن المغادرة الطوعية للعمل وجميع التعويضات عن الضرر التي تحكم بها المحاكم في حالة الفصل عن العمل، أو في حالة اللجوء إلى مسطرة الصلح ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- معاشات العجز الممنوحة للعسكريين ولخلفهم؛
- التقاعد التكميلي كما حدده القانون.
- الإيرادات الممنوحة بمقتضى عقود التأمين على الحياة أو عقود الرسملة التي تساوي مدتها (10)سنوات على الأقل أو (8) سنوات بالنسبة للعقود التي أبرمت ابتداء من يناير 2009.
- المنح الدراسية
- التعويض الشهري الإجمالي في حدود 6.000 درهم عن التدريب الذي أنجز إلى حدود 31ديسمبر2016 ، والمدفوع إلى المتدرب خريج التعليم العالي أو التكوين المهني المعين من لدن منشآت القطاع الخاص.
- الجوائز الأدبية و الفنية التي لا يفوق مبلغها مائة ألف (100.000) درهم سنويا.

- الدفعة التكميلية التي تدفعها المقاولة المشغلة إلى الأجير في إطار مخطط الادخار في المقاولة، في حدود 10% من المبلغ السنوي للأجر الخاضع للضريبة.
- الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم لمدة أربعة وعشرين شهرا تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير، والمدفوع من طرف المقاولة التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 في حدود خمسة (5) أجراء.

الخصوم الرئيسية

- 20% فيما يتعلق بمجموع الفئات المهنية، باستثناء الصحفيين، عمال المناجم، الملاحون بالملاحة التجارية والصيد البحري، الخ (على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم 30.000 درهم.
- المبالغ المحجوزة لتأسيس المعاشات ورواتب التقاعد.
- الاشتراكات المدفوعة إلى هيئات الاحتياط الاجتماعي وكذا اشتراكات المأجورين المنخرطين في الضمان الاجتماعي.
- حصة المأجورين في أقساط التأمين الجماعي
- المبالغ المدفوعة لتسديد أصل وفوائد القروض المحصل عليها أو تكلفة الشراء ومبلغ .

الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا في إطار عقد "المرابحة "أو تكلفة الشراء و مبلغ هامش الإيجار المؤدى في إطار عقد" إجارة منتهية بالتمليك "من أجل اقتناء مسكن اجتماعي كما هو منصوص عليه في المادةا -°28 92 من المدونة العامة للضرائب مخصص لسكنى رئيسية.

خصم جزافي برسم المعاشات والإيرادات العمرية

تستفيد المعاشات والإيرادات العمرية من خصم جزافي نسبته:

- 55% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم.
- 40% لما زاد عن ذلك

خصم جزافي برسم المعاشات والإيرادات العمرية والأجور الممنوحة للفنانين

تخضع الأجور الممنوحة للفنانين لخصم جزافي نسبته.% 40

تخفيض الضريبة برسم معاشات التقاعد ذات المنشأ الأجنبي

الخاضعون للضريبة المتوفرون في المغرب على موطن ضريبي من أصحاب معاشات التقاعد ذات المنشأ الأجنبي يتمتعون بتخفيض نسبته % 80 من مبلغ الضريبة المستحقة عن معاشهم والمطابقة للمبالغ المحولة بصفة نهائية إلى دراهم غير قابلة للتحويل.

الباب الخامس :الدخول والأرباح العقارية

تعريف

تعتبر دخولا عقارية لأجل تطبيق الضريبة على الدخل، ما لم تكن مندرجة في صنف الدخول المهنية:

- الدخول الناشئة عن إيجار:

- العقارات المبنية وغير المبنية والبناءات مهما كان نوعها؛
- العقارات الزراعية ويدخل في ذلك المباني والمعدات الثابتة والمتحركة المرتبطة بها.

- القيمة الإيجارية للعقارات والمباني التي يضعها ملاكها مجاناً رهن تصرف الغير، على أن تُراعى في ذلك الاستثناءات الواردة في المادة ا -62 أدناه.
- التعويضات عن الإفراغ المدفوعة من طرف مالكي العقارات إلى الأشخاص الذين يشغلونها.

تعتبر أرباحا عقارية لتطبيق أحكام الضريبة على الدخل الأرباح المثبتة أو المحققة بمناسبة:

- بيع عقارات واقعة بالمغرب أو تفويت حقوق عينية عقارية متعلقة بالعقارات المذكورة
- نزع ملكية عقار لأجل المنفعة العامة؛
- المساهمة في شركة بعقارات أو حقوق عينية عقارية؛
- عمليات التفويت بعوض لأسهم أو تقديم حصص مشاركة اسمية صادرة عن شركات ذات غرض عقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقاً للمادة 3-3 أعلاه؛
- عمليات التفويت بعوض أو المشاركة في شركات باسهم أو حصص مشاركة في شركات يغلبُ عليها الطابع العقاري وغير المُسعرة ببورصة القيم؛

- المعاوضة المعتبرة بيعا مزدوجا والمتعلقة بالعقارات أو الحقوق العينية العقارية أو الأسهم أو حصص المشاركة المنصوص عليها أعلاه؛
- قسمة العقارات المشاعة بمدرك وفي هذه الحالة لا تفرض الضريبة إلا على الربح المحصل عليه من التفويت الجزئي الناتج عنه المدرك المذكور؛
- التفويتات بغير عوض الواقعة على العقارات والحقوق العينية العقارية والأسهم أو الحصص المذكورة أعلاه.

أساس فرض الضريبة

تحديد إجمالي الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة

يتكون إجمالي الدخل العقاري الناشئ عن العقارات المؤجرة، من مجموع المبلغ الإجمالي للأكرية. ويضاف المبلغ المذكور إلى ما يوضع على كاهل المستأجرين من المصاريف التي يجب أن يتحملها عادة المالك أو صاحب حق الانتفاع، ولاسيما منها مصاريف الإصلاحات الكبرى، وتطرح منه التكاليف التي يتحملها المالك لحساب المستأجرين.

يُحدّد صافي الدّخل المفروضة عليه الضريبة فيما يخص العقارات بتخفيض نسبة 40% من مبلغ إجمالي الدخل العقاري.

تحديد الربح العقاري المفروضة عليه الضريبة

يساوي صافي الربح المفروضة عليه الضريبة الفرق بين ثمن التفويت مطروحة منه إن اقتضى الحال مصاريف التفويت وثمن التملك مضافة إليه مصاريف التملك.

يُستثنى من نطاق التطبيق المحلات الموضوعة مجاناً رهن إشارة:

- الأصول والفروع بغرض السكن.
- مشاريع الإسعاف والإحسان الخاصة الخاضعة لمراقبة الدولة.
- الجمعيات المعتبرة ذات منفعة عامة) المؤسسات الخيرية.(
- إدارات الدولة والجماعات المحلية والمستشفيات العامة.

الإعفاءات الرئيسية

• الربح المحصل عليه من تفويت عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية منذ 6 سنوات . تمنح مدة سنة تبتدىء من تاريخ إخلاء المسكن لإنجاز عملية التفويت . يمنح هذا الإعفاء كذلك للخاضع للضريبة، في حالة تفويت عقار أو جزء من عقار تم اقتناؤه في إطار عقد "إجارة منتهية بالتمليك "و تخصيصه لسكناه الرئيسية

• الربح المحصل عليه بمناسبة تفويت السكن الاجتماعي) مساحته ما بين 50 و 80متر مربع ولا يتجاوز سعر التفويت 250.000 درهم دون احتساب الرسوم (والذي يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية منذ أربع (4) سنوات على الأقل.

• الربح المحصل عليه من لدن كل شخص يقوم خلال السنة المدنية بتفويت عقارات لا يتجاوز مجموع قيمتها مائة وأربعون ألف (140.000) درهم.

• الربح المحصل عليه من تفويت حقوق مشاعة في عقارات فلاحية واقعة خارج الدوائر الحضرية فيما بين الشركاء في الإرث؛

• التفويتات بغير عوض الواقعة على الممتلكات المذكورة والمنجزة بين الأصول والفروع وبين الأزواج والإخوة والأخوات.

فرض الضريبة على الربح العقاري

سعر الضريبة

يحدد سعر الضريبة في:

20%

• فيما يخص الأرباح العقارية الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة تفويت عقارات مبنية

• أو عقارات زراعية.

30%

• فيما يخص الأرباح الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة التفويت الأول بعوض للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري ابتداء من فاتح يناير2013 ، أو تفويت بعوض للحقوق العينية العقارية المتعلقة بالعقارات المذكورة مع مراعاة الأحكام الجاري بها العمل.

فيما يخص الأرباح الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة تفويت العقارات الحضرية غير المبنية أو الحقوق العينية العقارية المتعلقة بها .يحدد سعر الضريبة حسب المدة المنصرمة مابين تاريخ تملك هذه العقارات وتاريخ تفويتها كالآتي:

20% • إذا كانت هذه المدة تقل عن أربع (4) سنوات؛

25% • إذا كانت هذه المدة تفوق أو تعادل أربع (4) سنوات وتقل عن ستة (6) سنوات؛

30 • إذا كانت هذه المدة تعادل أو تتجاوز ستة (6) سنوات.

يجب أداء حدّ أدنى للضريبة لا يقلّ على 3% من ثمن البيع ولو في غياب الربح.

تبرئ الاقتطاعات من الضريبة على الدّخل.

الباب السادس :الدخول الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة

تعريف

تعد دخولا ناشئة عن رؤوس أموال منقولة:

• عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها، الموزعة من قبل الشركات الخاضعة للضرائب على الشركات؛

• العوائد الموزعة كربائح من لدن مؤسسات الشركات غير المقيمة، الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة وهيئات توظيف رأس المال بالمجازفة.

• الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت المدفوعة إلى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لم يختاروا الخضوع الضريبة على الشركات، أو الموضوعة رهن تصرفهم أو المقيدة في حسابهم والمتوفرين في المغرب على موطن ضريبي أو مقر اجتماعي.

تحديد صافي الدّخل المفروضة عليه الضريبة

يحدد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة بخصم العمولات البنكية ومصاريف التحصيل ومسك الحساب أو الحراسة من إجمالي الدخول.

تعد أرباحا ناشئة عن رؤوس أموال منقولة:

• الأرباح الصافية السنوية التي حصل عليها الأشخاص الطبيعيون من تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين الصادرة عن الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة وهيئات التوظيف الجماعي للتسنيد وهيئات توظيف رأس المال بالمجازفة ما عدا الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري والشركات العقارية الشفافة.

• الأرباح الصافية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين خلال الفترة المتراوحة بين تاريخ افتتاح مخطط الادخار في الأسهم أو مخطط الادخار في المقاولة وتاريخ استرداد أو سحب الأسهم أو السيولة أو تاريخ اختتام المخططين المذكورين.

تحديد صافي الربح المفروضة عليه الضريبة

يحسب الربح الصافي الناتج عن التفويت استنادا إلى عمليات التفويت المنجزة بشأن كل قيمة أو سند ويتكون من الفرق بين ثمن التفويت مطروحة منه، إن اقتضى الحال، المصاريف المتحملة بمناسبة هذه العملية ولاسيما مصاريف السمسرة والعمولة وثمن التملك مضافة إليه، إن اقتضى الحال، المصاريف المتحملة بمناسبة هذا التملك ولاسيما مصاريف السمسرة والعمولة.

يراد بالربح الصافي المحقق، الفرق بين قيمة تصفية المخطط أو قيمة الاسترداد بالنسبة لعقد الرسملة في تاريخ السحب أو الاسترداد ومبلغ الدفعات المنجزة في إطار المخططين المذكورين منذ افتتاحهما.

الإعفاءات الرئيسية

تعفى من الضريبة:

• الربح أو كسر الربح المتعلق بجزء قيمة أو قيم عمليات تفويت القيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين المنجزة خلال سنة مدنية إذا كانت لا تتجاوز حدود ثلاثين ألف (30.000)درهم؛

• الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة لها الموزعة من لدن الشركات المقامة في مناطق التصدير الحرة والناتجة عن أنشطة مزاولة داخل المناطق المذكورة إذا كانت مدفوعة

لأشخاص غير مقيمين؛

- الفوائد المدفوعة للأشخاص الطبيعيين أصحاب حسابات الادخار لدى صندوق التوفير الوطني؛
- الهبة بين الأصول والفروع وبين الأزواج والإخوة والأخوات فيما يتعلق بالقيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين؛
- الفوائد المدفوعة لمالك مخطط الادخار للسكن شريطة:

- رصد المبالغ المستثمرة في المخطط المذكور لاقتناء أو بناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية؛

- الاحتفاظ بالمبلغ الإجمالي للدفعات والفوائد المتعلقة بها ضمن المخطط السالف الذكر لمدة ثلاث (5) سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ افتتاح المخطط المذكور؛

- أن لا يتجاوز مبلغ الدفعات المنجزة من طرف الخاضع للضريبة في إطار المخطط المذكور أربعمائة ألف (400.000) درهم.

- الفوائد المدفوعة لمالك مخطط الادخار للتعليم شريطة:

- رصد المبالغ المستثمرة في إطار المخطط المذكور لتمويل الدراسة بكل الأسلاك الدراسية و كذلك أسلاك التكوين المهني بالنسبة للأطفال الذين يعولهم الخاضع للضريبة؛

- الاحتفاظ بالمبلغ الإجمالي للدفعات والفوائد المذكورة في إطار المخطط السالف الذكر لمدة خمس (5) سنوات على الأقل، ابتداء من تاريخ افتتاحه؛

- أن لا يتجاوز مبلغ الدفعات المنجزة من طرف الخاضع للضريبة في إطار المخطط السالف الذكر ثلاثمائة ألف (300.000) درهم لكل طفل.

- الدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة المحققة في إطار مخطط الادخار في الأسهم المتكون من:

- الاحتفاظ بالمبلغ الإجمالي للدفعات والعوائد المرسملة المتعلقة بها في المخطط السالف الذكر لمدة خمس (5) سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ افتتاحه؛

- أن لا يتجاوز مبلغ الدفعات المنجزة من طرف الخاضع للضريبة في إطار المخطط المذكور ستمائة ألف (600.000) درهم؛

النسب المطبقة على الدخول الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة

تُقتطع من المنبع:

- نسبة 15% على:

- عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها .تبرئ الاقتطاعات من الضريبة على الدخل.

- الدخول الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة.

- نسبة 20% على الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت إلى الأشخاص

الخاضعين للضريبة على الدخل من مبلغ الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

• نسبة30% من الضريبة على الدخل على الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت إلى الأشخاص الذاتيين، باستثناء الأشخاص الخاضعين للضريبة المذكورة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة

الباب السابع :تحديد مجموع الدّخل

يتكون مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة من صافي الدخل أو الدخول التي يشملها واحد أو أكثر من أنواع الدخل المشار إليها أعلاه.

تُعد الضريبة على الدخل ضريبة إقرارية.

الخصوم على مجموع الدخل

يخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة كما هو محدد كالتالي:

• مبلغ الهبات النقدية أو العينية الممنوحة للهيئات ذات المنفعة العامة بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مذكورة في المواد 10 و 28من المدونة العامة للضرائب.(

• في حدود % 10 من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي:

- مبلغ فوائد القروض التي تمنحها للخاضعين للضريبة المؤسسات المتخصصة أو مؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها المرخص لها قانونا بالقيام بهذه العمليات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة للقطاعين العمومي والشبه العمومي أو القطاع الخاص وكذا المنشآت؛

- أو مبلغ الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا في إطار عقد المرابحة، بين الخاضعين للضريبة و مؤسسات الائتمان أو الهيآت المعتبرة في حكمها.

في حالة البناء، يستفيد الخاضع للضريبة من خصم الفوائد المذكورة أعلاه خلال مدة لا تتجاوز سبع (7) سنوات ابتداء من تاريخ تسليم رخصة البناء.

- أو مبلغ" هامش الإيجار "المحدد في إطار عقد" إجارة منتهية بالتمليك "المؤدى من طرف الخاضعين للضريبة إلى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها.

في حالة عدم تخصيص العقار الذي تم اقتناؤه من طرف الخاضع للضريبة في إطار عقد "إجارة منتهية بالتمليك "لسكناه الرئيسية خلال فترة الإيجار، تتم تسوية وضعيته الجبائية طبقا لأحكام المادتين 208 و 232 (VIII-°8) من المدونة العامة للضرائب.

• في حدود 6% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المذكورة الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد الفردية أو الجماعية التي تساوي مدتها ما لا يقل عن ثماني (8) سنوات والتي سبق أن أبرمت مع شركات تأمين مستقرة بالمغرب تدفع إعاناتها إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم خمسين سنة كاملة من العمر.

هذا الخصم غير محدد بالنسبة للملزمين المتوفرين فقط على مداخيل أجور.

التخفيضات من الضريبة

الخصم عن الأعباء العائلية :يُخصم ما قدره 360 درهماً من المبلغ السنوي للضريبة اعتباراً للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله .غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز 2160 درهماً.

سعر خلال الخمس (5) سنوات المحاسبية الأولى المتتالية ابتداء من السنة الأولى لفرض الضريبة.

- أتعاب الحضور والتعويضات الأخرى الإجمالية المدفوعة لمتصرفي البنوك الحرة (banques offshore)وكذا التعويضات والمكافآت والأجور الإجمالية التي تدفعها البنوك الحرة (banques offshore) والشركات القابضة الحرة (holding offshore) إلى مستخدميها المأجورين.

- المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة' القطب المالي للدار البيضاء 'وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وذلك لمدة أقصاها خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم.

غير أنه بإمكان الأجراء السالفي الذكر أن يطلبوا من مشغلهم بشكل اختياري لا رجعة فيه فرض الضريبة عليهم بالأسعار الواردة في الجدول أعلاه.

- 30% لـ:

- المكافآت والتعويضات العرضية أو غير العرضية إذا دفعت لأشخاص لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين غير مؤسسات التعليم العمومية أو الخصوصية أو التكوين المهني.

- الأتعاب والمكافآت المدفوعة إلى الأطباء غير الخاضعين للرسم المهني الذين يقومون بأعمال جراحية في المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها.

- الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت فيما يتعلق بالمستفيدين من الأشخاص الطبيعيين، باستثناء الأشخاص الخاضعين للضريبة المذكورة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة؛

- المبلغ الإجمالي للأجور' الكاشيهات 'الممنوحة للفنانين الذين يزاولون عملهم بصورة فردية أو ضمن فرق.

- التخفيضات والأجور الممنوحة للجوالين والممثلين والعراضين التجاريين أو الصناعيين الذين لا يقومون بأي عملية لحسابهم.

- الأرباح الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة التفويت الأول بعوض للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري ابتداء من فاتح يناير2013 ، أو تفويت بعوض للحقوق العينية العقارية المتعلقة بالعقارات المذكورة مع مراعاة الأحكام الجاري بها العمل.

- الأرباح الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة تفويت العقارات الحضرية غير المبنية

أو الحقوق العينية العقارية المتعلقة بها .يحدد سعر الضريبة حسب المدة المنصرمة مابين تاريخ تملك هذه العقارات وتاريخ تفويتها كالآتي:

- 20% • إذا كانت هذه المدة تقل عن أربع (4) سنوات؛
- 25% • إذا كانت هذه المدة تفوق أو تعادل أربع (4) سنوات وتقل عن ستة (6) سنوات؛
- 30% • إذا كانت هذه المدة تعادل أو تتجاوز ستة (6) سنوات

.....

.....

.....

.....

A partir de janvier 2018, les télépaiements et les télédéclarations des impôts deviennent obligatoires pour les particuliers. (Article 155-III et 169-III du CGI).

Cet espace vous permet :

1- Adhérer aux téléservices via SIMPL ADHESION

Le bureau d'accueil vous communique votre code d'accès à cette occasion.

2- Procéder au renseignement de la déclaration du Revenu global

3- Procéder au paiement spontané de votre impôt sur le revenu

A l’issue de la procédure d’adhésion, vous recevez un login et un mot de passe sur votre boîte mail qui vous permet un accès sécurisé aux téléservices de la DGI.

Pour toute demande d’information ou d’assistance :

contactez le Centre d’information téléphonique de la DGI au numéro : 05.37.27.37.27

envoyez un mail à l’adresse suivante : simpl@tax.gov.ma

Adhésion particuliers

Copyright © 2016Direction Générale des Impôts

.....

Article 155.- Télédéclaration

I.- Les contribuables soumis à l’impôt peuvent souscrire auprès de

l’Administration fiscale par procédés électroniques les déclarations visées

au présent code et ce, dans les conditions fixées par arrêté du Ministre

chargé des finances.

Toutefois, les déclarations précitées doivent être souscrites par

procédés électroniques auprès de l’administration fiscale :

1122 Article 8 de la loi de finances n° 60-24 pour l’année budgétaire 2025

290

- à compter du 1er janvier 2010, par les entreprises dont le chiffre

d'affaires est égal ou supérieur à cent (100) millions de dirhams, hors taxe

sur la valeur ajoutée1123 ;

- à compter du 1er janvier 2011, par les entreprises dont le chiffre

d'affaires est égal ou supérieur à cinquante (50) millions de dirhams, hors

taxe sur la valeur ajoutée1124 ;

- à compter du 1er janvier 2016, par les entreprises dont le chiffre

d'affaires est égal ou supérieur à dix (10) millions de dirhams, hors taxe

sur la valeur ajoutée1125 ;

- à compter du 1er janvier 2017 par toutes les entreprises, selon les

modalités fixées par voie règlementaire1126

.

Les contribuables exerçant des professions libérales dont la liste est

fixée par voie réglementaire doivent souscrire auprès de l'Administration

fiscale par procédé électronique les déclarations prévues au présent code.

Les conditions d'application de l'alinéa ci-dessus sont fixées par voie

réglementaire1127

.

Pour les droits d’enregistrement et de timbre, la formalité peut également être accomplie par procédé électronique et ce, dans les conditions fixées par arrêté du ministre chargé des finances1128

.

Toutefois, les notaires, les adoul, les experts comptables et les comptables agréés1129

, sont tenus d’accomplir la formalité de l’enregistrement par procédé électronique1130 :

- à compter du 1er janvier 2018 pour les notaires ;

- à compter du 1er janvier 2019 pour les Adoul, les experts comptables et les comptables agréés1131

.

1123 Article 7 de la loi de finances n° 40.08 pour l’année budgétaire 2009

1124 Article 7 de la loi de finances n° 40.08 pour l’année budgétaire 2009

1125 Article 6 de la loi de finances n° 100.14 pour l’année budgétaire 2015

1126 Articles 8 et 6 des lois de finances respectives n° 70-15 et n° 65-20 pour les années budgétaires 2016 et 2021

1127 Article 4 de la loi de finances n° 110-13 pour l'année budgétaire 2014

1128 Article 7 de la loi de finances n° 43.10 pour l'année budgétaire 2011

1129 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

1130 Article 6 de la loi de finances n° 73-16 pour l'année budgétaire 2017

1131 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

292

CODE GÉNÉRAL DES IMPÔTS

Lorsque les droits de timbre sont acquittés sur déclaration, celle-ci doit

être souscrite auprès de l'administration fiscale par télédéclaration dans

les délais prévus au présent code1132

.

Ces télédéclarations et cette formalité produisent les mêmes effets

juridiques que :

- les déclarations souscrites par écrit sur ou d'après un imprimé-

modèle de l'administration et prévues par le présent code ;

- la formalité d’enregistrement et de timbre accomplie sur les actes établis sur support papier1133

.

Pour les contribuables soumis à la taxe sur la valeur ajoutée, cette télédéclaration doit être accompagnée des versements prévus par le présent code.

II.-

1134 Les contribuables exerçant une activité en tant qu’auto-entrepreneur tel que défini à l’article 42 bis ci-dessus, peuvent souscrire

auprès de l’organisme visé à l’article 82 bis ci-dessus, par procédé électronique les déclarations prévues au présent code.

Ces télédéclarations produisent les mêmes effets juridiques que les déclarations souscrites par écrit sur ou d’après un imprimé-modèle de l’administration et prévues par le présent code.

III.1135 - Les contribuables soumis à l’impôt sur le revenu, doivent souscrire auprès de l’administration fiscale, par procédé électronique, les

déclarations prévues par le présent code en matière dudit impôt1136

.

Ces télédéclarations produisent les mêmes effets juridiques que les déclarations souscrites par écrit sur ou d’après un imprimé-modèle établi

par l’administration et prévues par le présent code.

IV.1137- Par dérogation aux dispositions des paragraphes I et III ci-

dessus, les contribuables dont le revenu professionnel est déterminé selon

le régime de la contribution professionnelle unique visé à l’article 40 ci-

---

1132 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l’année budgétaire 2018

1133 Article 7 de la loi de finances n° 43.10 pour l’année budgétaire 2011

1134 Article 6 de la loi de finances n° 100.14 pour l’année budgétaire 2015

1135 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l’année budgétaire 2018

1136 Article 6 de la loi de finances n° 65-20 pour l’année budgétaire 2021

1137 Article 6 de la loi de finances n° 65-20 pour l’année budgétaire 2021

---

dessus, peuvent souscrire auprès de l’administration fiscale, par procédé

électronique, les déclarations prévues par le présent code en matière d'impôt sur le revenu.

Ces télédéclarations produisent les mêmes effets juridiques que les déclarations souscrites par écrit sur ou d'après un imprimé-modèle établi par l'administration et prévues par le présent code.

Section III.- Obligations de retenue à la source

Article 156.- Retenue à la source par les employeurs et les débirentiers sur les salaires et rentes viagères

I.- La retenue à la source au titre des revenus salariaux définis à l'article 56 ci-dessus doit être opérée par l'employeur ou le débirentier domicilié ou établi au Maroc. Cette retenue est faite pour le compte du Trésor, sur chaque paiement effectué.

Les traitements publics donnent lieu à la retenue opérée par l'administration sur le montant des sommes assujetties et ordonnancées.

Les pensions servies par l'Etat et les pensions ou rentes viagères payées aux caisses des comptables publics et celles servies par les collectivités publiques ou pour leur compte, donnent lieu à la retenue opérée par les comptables payeurs sur les sommes versées aux titulaires.

Les rémunérations et les indemnités, occasionnelles ou non

occasionnelles, imposables au titre des revenus salariaux prévus à l'article

56 ci-dessus et qui sont versées par des entreprises ou organismes à des

personnes ne faisant pas partie de leur personnel salarié, sont passibles

de la retenue à la source, selon le cas, aux taux prévus aux 1° ou 2° de

l’article 73 (II-G) ci-dessus1138

.

La retenue à la source sur les rémunérations visées à l’alinéa

précédent1139 est appliquée sur le montant brut des rémunérations et des

indemnités, sans aucune déduction. Elle est perçue à la source comme

indiqué au premier alinéa du I du présent article et versée au Trésor dans

les conditions prévues à l’article 80 ci-dessus et à l’article 174-I ci-dessous.

1138 Article 6 de la loi de finances n° 50-22 pour l’année budgétaire 2023

1139 Article 6 de la loi de finances n° 50-22 pour l’année budgétaire 2023

La retenue à la source visée à l’article 73 (II-G-1°) ci-dessus ne dispense pas les bénéficiaires des rémunérations qui y sont visés de la déclaration prévue à l'article 82 ci-dessus.

II.- Le montant brut des cachets octroyés aux artistes exerçant à titre individuel ou constitués en troupes visés à l’article 60-II ci-dessus, est soumis à la retenue à la source au taux prévu à l’article 73 (II-G-4°) ci-dessus. Cette retenue est liquidée et versée dans les conditions prévues

au présent article, à l’article 80 ci-dessus et à l’article 174-I ci-dessous.

III.- Les employeurs sont tenus d’effectuer la retenue à la source sur

les pourboires remis par les clients, dans les conditions prévues à l’article

58-II-A ci-dessus.

IV.- Les employeurs sont tenus d’effectuer la retenue à la source sur

les rémunérations versées aux voyageurs, représentants et placiers de commerce ou d’industrie, dans les conditions prévues à l’article 58-II-B

ci-dessus.

Article 157.- Retenue à la source sur les rémunérations allouées

à des tiers et les produits de location1140

I.- La retenue à la source sur les rémunérations allouées à des tiers

prévues à l'article 15 bis ci-dessus et sur les produits de location prévus à

l'article 15 ter ci-dessus1141

, doit être opérée, pour le compte du Trésor,

par :

- l'Etat, les collectivités territoriales, les établissements et entreprises

publics et leurs filiales conformément aux textes législatifs et

réglementaires en vigueur, les établissements de crédit et organismes

assimilés, les entreprises d'assurances et de réassurance et les

entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur

ajoutée, est égal ou supérieur à deux cents millions (200 000 000) de

dirhams au titre du dernier exercice clos, sous réserve des dispositions

du paragraphe XXXXVI de l'article 247 ci-dessous1142

, qui versent,

mettent à la disposition ou inscrivent en compte des personnes morales

lesdites rémunérations et lesdits produits1143 ;

1140 Loi n° 47-06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales et articles 6 et 7 des lois de finances respectives

n° 50-22 et n° 50-25 pour les années budgétaires 2023 et 2026

1141 Article 7 de la loi de finances n° 50-25 pour l’année budgétaire 2026

1142 Article 7 de la loi de finances n° 50-25 pour l’année budgétaire 2026

1143 Article 7 de la loi de finances n° 50-25 pour l’année budgétaire 2026

- les personnes morales de droit public ou privé et les personnes

physiques dont les revenus sont déterminés selon le régime du résultat

net réel ou celui du résultat net simplifié, qui versent, mettent à la

disposition ou inscrivent en compte des personnes physiques lesdites

rémunérations et lesdits produits1144

.

La retenue à la source précitée est imputable sur le montant de l’impôt

sur les sociétés ou de l’impôt sur le revenu, avec droit à restitution.

II.- La retenue à la source sur le surplus prévu à l’article 45 bis-II ci-

dessus doit être opérée, pour le compte du Trésor, par les personnes

morales de droit public ou privé et les personnes physiques dont les

revenus sont déterminés selon le régime du résultat net réel ou celui du

résultat net simplifié.

Article 158.- Retenue à la source sur les produits des actions,

parts sociales et revenus assimilés

La retenue à la source sur les produits énumérés à l'article 13 ci-dessus

doit être opérée, pour le compte du trésor, par les établissements de

crédit, publics et privés, les sociétés et établissements qui versent,

mettent à la disposition ou inscrivent en compte des bénéficiaires lesdits

produits.

Article 159.- Retenue à la source sur les produits de placements

à revenu fixe et sur les revenus des certificats de

Sukuk1145

I.1146-La retenue à la source sur les produits de placements à revenu

fixe et les revenus des certificats de Sukuk, visés respectivement aux

articles 14 et 14 bis ci-dessus doit être opérée, pour le compte du Trésor,

par les comptables publics, les établissements de crédit publics et privés,

les sociétés et établissements qui versent, mettent à la disposition ou

inscrivent en compte des bénéficiaires lesdits produits et revenus.

II.1147- La retenue à la source sur les produits de placements à revenu

fixe et les revenus des certificats de Sukuk est imputable sur le montant

1144 Article 7 de la loi de finances n° 50-25 pour l'année budgétaire 2026

1145 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

1146 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

1147 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

296

CODE GÉNÉRAL DES IMPÔTS

de l'impôt sur les sociétés ou sur l'impôt sur le revenu, avec droit à

restitution.

Toutefois, pour les personnes totalement exonérées ou hors champ

d'application de l'impôt sur les sociétés, la retenue à la source n'ouvre pas

droit à restitution.

Article 160.- Retenue à la source sur les produits bruts perçus

par les personnes physiques ou morales non

résidentes

I.- La retenue à la source sur les produits bruts énumérés à l’article 15

ci-dessus, doit être opérée pour le compte du Trésor, par les contribuables

payant ou intervenant dans le paiement desdits produits, à des personnes

physiques ou morales non résidentes.

II.- Lorsque la personne physique ou morale non résidente est payée

par un tiers non résident, l'impôt est dû par l'entreprise ou l'organisme

client au Maroc.

Article 160 bis 1148

.- Retenue à la source au titre des revenus

fonciers versés à des personnes physiques par

des personnes morales de droit public ou privé

et1149 par des personnes physiques dont les

revenus professionnels sont déterminés selon

le régime du résultat net réel ou celui du

résultat net simplifié

La retenue à la source au titre des revenus fonciers soumis aux taux

prévus à l’article 73-II (B-5° et C-4°) ci-dessus, doit être opérée pour le

compte du Trésor, par les contribuables visés à l’article 154 bis ci-dessus,

sans préjudice de l’application des sanctions prévues à l’article 198 ci-

dessous.

Cette retenue à la source est opérée au taux prévu à l'article 73-II-F-

12° ci-dessus au titre des revenus fonciers versés aux contribuables qui

1148 Article 7 de la loi de finances n° 80-18 pour l'année budgétaire 2019

1149 Article 6 de la loi de finances n° 50-22 pour l'année budgétaire 2023

---

ont opté pour l'imposition selon le taux libératoire prévue à l'article 64-IV

ci-dessus1150

.

Toutefois, les personnes morales de droit public ou privé ainsi que les

personnes physiques dont les revenus professionnels sont déterminés

selon le régime du résultat net réel ou celui du résultat net simplifié, sont

dispensées de l'obligation de la retenue à la source opérée aux taux

prévus à l'article 73-II (B-5° et C-4°) ci-dessus, lorsque le montant des

revenus fonciers annuels brut imposable versé à un propriétaire ne

dépasse pas quarante mille (40 000) dirhams1151

.

Sont dispensés également de l'obligation de la retenue à la source les

organismes de placement collectif immobilier (OPCI) au titre des produits

provenant des bénéfices distribués aux personnes physiques soumises à

l'impôt sur le revenu selon le régime du résultat net réel ou celui du

résultat net simplifié, à condition que ces personnes fournissent une

attestation de propriété des titres comportant le numéro de leur

identification à l'impôt sur le revenu1152

.

Article 160 ter. - Retenue à la source sur les gains de jeux de

hasard par internet de source étrangère1153

Les établissements de crédit et organismes assimilés ou toute personne

qui verse ou intervient dans le paiement des gains de jeux de hasard par

internet de source étrangère prévus à l'article 70 bis-2° ci-dessus, doivent

opérer pour le compte du Trésor, une retenue à la source au titre desdits

gains au taux prévu à l'article 73-II- G-9° ci-dessus.

Article 160 quater.- Retenue à la source sur les montants versés

suite au transfert de propriété d’immeubles et

droits réels immobiliers en exécution d’une

décision judiciaire 1154

Les personnes intervenant dans le paiement des montants versés aux

personnes physiques en exécution d’une décision judiciaire ayant force de

chose jugée, en cas d’expropriation pour cause d'utilité publique ou qui

1150 Article 8 de la loi de finances n° 60-24 pour l’année budgétaire 2025

1151 Articles 6 et 8 des lois de finances n° 50-22 et n° 60-24 pour les années budgétaires 2023 et 2025

1152 Article 6 de la loi de finances n° 50-22 pour l’année budgétaire 2023

1153 Article 8 de la loi de finances n° 60-24 pour l’année budgétaire 2025

1154 Article 8 de la loi de finances n° 60-24 pour l’année budgétaire 2025

---

résulte d’une voie de fait ou en cas de tout transfert de propriété, doivent

opérer pour le compte du Trésor, une retenue à la source au taux de 5%

sur le montant total brut versé.

La retenue à la source précitée est imputable sur le montant de l'impôt

sur le revenu au titre des profits fonciers réalisés dans les cas précités,

avec droit à restitution

.....

.....

CHAPITRE II

DISPOSITIONS DIVERSES

Article 168.- Privilège du Trésor

Pour le recouvrement des impôts, droits, taxes et autres créances, le

Trésor possède un privilège général sur les meubles et autres effets

mobiliers appartenant aux contribuables en quelque lieu qu'ils se trouvent

et s'exerce dans les conditions prévues par la loi n° 15-97 précitée.

Article 169 – Télépaiement

I.- Les contribuables soumis à l'impôt peuvent effectuer auprès de

l'administration fiscale par procédés électroniques les versements prévus

par le présent code dans les conditions fixées par arrêté du Ministre

chargé des finances.

1211 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

صفحة : 317

318

CODE GÉNÉRAL DES IMPÔTS

Toutefois, les versements précités doivent être souscrits par procédés électroniques auprès de l'administration fiscale :

- à compter du 1er janvier 2010, par les entreprises dont le chiffre d'affaires est égal ou supérieur à cent (100) millions de dirhams, hors taxe sur la valeur ajoutée1212 ;

- à compter du 1er janvier 2011, par les entreprises dont le chiffre d'affaires est égal ou supérieur à cinquante (50) millions de dirhams, hors taxe sur la valeur ajoutée1213 ;

- à compter du 1er janvier 2016, par les entreprises dont le chiffre d'affaires est égal ou supérieur à dix (10) millions de dirhams, hors taxe sur la valeur ajoutée1214 ;

- à compter du 1er janvier 2017 par toutes les entreprises, selon les

modalités fixées par voie règlementaire1215

.

Les contribuables exerçant des professions libérales dont la liste est

fixée par voie réglementaire doivent également verser auprès de

l'administration fiscale par procédé électronique, le montant de l'impôt et

les versements prévus par le présent code dans les conditions fixées par

voie réglementaire1216

.

Pour les droits d'enregistrement et de timbre, les notaires, les adoul, les

experts comptables et les comptables agréés1217 doivent acquitter les

droits par procédé électronique dans les délais prévus par le présent code

1218:

- à compter du 1er janvier 2018 pour les notaires ;

- à compter du 1er janvier 2019 pour les Adoul, les experts comptables

et les comptables agréés1219

.

Sont acquittés par procédé électronique dans les délais prévus au

1212 Article 7 de la loi de finances n° 40-08 pour l'année budgétaire 2009

1213 Article 7 de la loi de finances n° 40-08 pour l'année budgétaire 2009

1214 Article 6 de la loi de finances n° 100-14 pour l'année budgétaire 2015

1215 Article 8 et 6 des lois de finances respectives n° 70-15 et n° 65-20 pour les années budgétaires 2016 et 2021

1216 Article 4 de la loi de finances n° 110-13 pour l'année budgétaire 2014

1217 Article 8 de la loi de finances n° 68-1768-17 pour l'année budgétaire 2018

1218 Article 8 de la loi de finances n° 68-1768-17 pour l'année budgétaire 2018

1219 Article 8 de la loi de finances n° 68-1768-17 pour l'année budgétaire 2018

319

CODE GÉNÉRAL DES IMPÔTS

présent code, les droits de timbre payés sur déclaration1220

.

Ces télépaiements produisent les mêmes effets juridiques que les

paiements prévus par le présent code.

II.-

1221 Les contribuables exerçant une activité en tant qu'auto-

entrepreneur tel que défini à l'article 42 bis ci-dessus peuvent effectuer

auprès de l'organisme visé à l'article 82 bis ci-dessus, par tout procédé

électronique ou tout moyen en tenant lieu, les versements prévus au

présent code.

Ces télépaiements produisent les mêmes effets juridiques que les

paiements prévus par le présent code.

III.-

1222 Les contribuables visés à l'article 155-III ci-dessus doivent

effectuer auprès de l'administration fiscale par procédé électronique, le

versement de l'impôt sur le revenu prévu par le présent code.

Ces télépaiements produisent les mêmes effets juridiques que les

paiements prévus par le présent code.

IV.-

1223 Par dérogation aux dispositions des paragraphes I et III ci-

dessus, les contribuables dont le revenu professionnel est déterminé selon

le régime de la contribution professionnelle unique visé à l'article 40 ci-

dessus, peuvent effectuer auprès de l'administration fiscale par procédé

électronique, les versements prévus par le présent code en matière

d'impôt sur le revenu.

Ces télépaiements produisent les mêmes effets juridiques que les

paiements prévus par le présent code.

Article 169 bis.

1224 – Téléservices

Sont souscrits et délivrés par procédé électronique, les demandes,

attestations et autres services demandés par les contribuables au titre des

impôts, droits et taxes prévus par le présent code.

1220 Article 8 de la loi de finances n° 68-1768-17 pour l'année budgétaire 2018

1221 Article 6 de la loi de finances n° 100-14 pour l'année budgétaire 2015

1222 Articles 8 et 6 des lois de finances n° 68-17 et n° 65-20 pour les années budgétaires 2018 et 2021

1223 Article 6 de la loi de finances n° 65-20 pour l'année budgétaire 2021

1224 Article 8 de la loi de finances n° 68-17 pour l'année budgétaire 2018

Nonobstant toute disposition contraire, l'administration fiscale peut à cet

effet recourir à l'échange automatique des informations avec les autres

administrations et organismes publics, sous réserve du respect du secret

professionnel conformément aux dispositions de la législation pénale en

vigueur.

L'échange d'informations visé ci-dessus est effectué selon les

formalités fixées par voie réglementaire1225

.

Article 169 ter.1226 – Echange d'informations

L'administration fiscale peut procéder à l'échange d'informations avec

les autres administrations et organismes publics habilités par leur textes

législatifs et réglementaires à procéder audit échange, dans le cadre d'une

convention, conformément à la législation relative à la protection des

personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère

personnel et sous réserve du respect du secret professionnel,

conformément aux dispositions de la législation pénale en vigueur.

1225 Article 7 de la loi de finances n° 80-18 pour l’année budgétaire 2019

1226 Article 6 de la loi de finances n° 50-22 pour l’année budgétaire 2023

—----------

.....
.....
.....

عرض حول مسطرة التحفيظ العقاري :

التحفيظ والمسح العقاري

إيداع الملفات التقنية والتقييدات بالرسوم العقارية
التقييدات بالرسوم العقارية
أ – تقييدات تستلزم الإدلاء بالملف التقني
يتعلق الأمر بإجراءات يستلزم تقييدها بالرسوم العقارية الإدلاء بالملف التقني كالتقسيم والتجزئة والملكية المشتركة ، مطابقة التصميم العقاري مع حالة الأماكن، والإجراءات الأخرى المماثلة.

– 1وصف مراحل المعالجة:
إيداع الملف التقني بمصلحة المسح
يودع الملف التقني المتضمن لمحضر العملية والتصميم العقاري المرفق به، من طرف المهندس المساح الطبوغرافي لدى مصلحة المسح العقاري.

المراقبة والتحقق وتسليم وصل بإيداع الملف التقني
تعمل مصلحة المسح العقاري على مراقبة وثائق الملف التقني، والتحقق من حدود العقار، مع تسليم وصلا بالإيداع مرفق بمحضر العملية والتصميم العقاري.

التقييد لدى المحافظة العقارية
تتم عملية التقييد بالرسم العقاري بعد القيام بما يلي:

تقديم طلب تقييد مرفق بالعقود والوثائق المدعمة للطلب مقابل وصل بالإيداع يسلم لطالب التقييد؛
الإدلاء بنظير الرسم العقاري عند الاقتضاء؛
دراسة الطلب والعقود والوثائق ومراقبتها والتأشير عليها من طرف المحافظ على الأملاك العقارية؛
أداء الوجيبات المستحقة بصندوق المحافظة العقارية.
-2 أهم العمليات التي تستلزم الإدلاء بالملف التقني
هذه العمليات تستلزم الإدلاء بالملف التقني، إضافة إلى مختلف الوثائق اللازمة لإنجاز التقييد بالرسم العقاري.

التجزئة
التجزئة هي تقسيم عقار محفظ أو في طور التحفيظ انتهت بشأنه آجال التعرضات إلى بقعتين أو أكثر لتشييد مبان للسكنى أو لغرض صناعي أو سياحي أو تجاري أو حرفي مهما كانت مساحة البقع التي يتكون منها العقار المراد تجزئته.

الملكية المشتركة للعقارات المبنية
يطبق هذا القانون على العقارات المبنية المقسمة إلى شقق أو طبقات أو محلات، والمشتركة ملكيتها بين عدة أشخاص والمقسمة إلى أجزاء يضم كل جزء منها جزءا مفرزا، وحصة في الأجزاء المشتركة.

كما يطبق على مجموعات العقارات المبنية المؤلفة من عمارات أو فيلات أو محلات، متلاصقة أو منفصلة، والمقسمة إلى أجزاء مفرزة، وأجزاء مشتركة مملوكة على الشياع لمجموع الملاك.

مطابقة التصميم العقاري للحالة الراهنة للعقار
عملية تقنية تهدف إلى مطابقة التصميم العقاري للحالة الراهنة للملك، بعد إحداث مباني أو أغراس أو آبار...

التقسيم
التقسيم عملية تهدف إلى تقسيم عقار محفظ إلى قطعتين أو أكثر لتأسيس رسم أو رسوم عقارية مستقلة.

التقسيم والإدماج
هي عملية تهدف الى استخراج جزء أو أجزاء من عقار محفظ ودمجها في عقار محفظ

مجاور أو متلاصق لتكوين رسم عقاري واحد، شريطة أن تكون هذه العقارات مملوكة لنفس المالكين.

إعادة الأنصاب لعقار محفظ أو في طور التحفيظ متوفر على تصميم عقاري
ترمي هذه العملية إلى إعادة غرس أنصاب لعقار محفظ أو في طور التحفيظ متوفر على تصميم عقاري، وقع إتلافها أو تحريفها أو تحويلها، بإرجاعها إلى مكانها الأصلي وفقا لإحداثياتها، مع تحرير محضر بذلك.

ب -تقييدات لا تستلزم الإدلاء بالملف التقني
يتعلق الأمر بإجراءات لا يستلزم تقييدها بالرسوم العقارية الإدلاء بالملف التقني لكونها لا تؤثر على الوعاء العقاري.

– 1وصف مراحل المعالجة:
التقييد لدى المحافظة العقارية
تتم عملية التقييد بالرسم العقاري بعد القيام بما يلي:

تقديم طلب تقييد مرفق بالعقود والوثائق المدعمة للطلب مقابل وصل بالإيداع يسلم لطالب التقييد؛
الإدلاء بنظير الرسم العقاري عند الاقتضاء؛
دراسة الطلب والعقود والوثائق ومراقبتها والتأشير عليها من طرف المحافظ؛
أداء الوجيبات المستحقة بصندوق المحافظة العقارية.
– 2 أهم العمليات التي لا تستلزم الإدلاء بالملف التقني
التفويت
كل عقد ناقل لملكية عقار أوحق عيني من شخص لأخر بعوض أو بدون عوض كالبيع، والهبة، والمبادلة....

الإراثة
نقل ملكية عقار أو حق عيني إلى الخلف العام للهالك) الورثة، الموصى لهم.(...

الرهن
حق عيني يقيد بالرسم العقاري لفائدة الدائن ضمانا لأداء دين

تغيير إسم عقار
محفظ
يتم تغيير اسم عقار محفظ بطلب من المالك وبعد استيفاء الإجراءات المقررة قانونا كالنشر بالجريدة الرسمية.

تسليم نظير جديد للرسم العقاري
يتم تسليم نظير جديد في الحالات التالية، وبعد استيفاء الإجراءات المقررة قانونا:

في حالة ضياع النظير المسلم أو سرقته أو تلفه الكلي وذلك بعد انصرام أجل 15 يوما من تاريخ نشر إعلان يفيد ذلك بالجريدة الرسمية.
في حالة تلف جزئي أو تلاشي نظير الرسم العقاري المسلم.
الحجز التحفظي
هو تقييد يتم بموجب أمر صادر عن رئيس المحكمة يهدف إلى منع المالك من إجراء أي تصرف إرادي على الملك المحجوز إلى غاية التشطيب عليه.

تشطيب عن تقييد
هو تقييد يفيد التشطيب عن تقييد سابق مضمن بالرسم العقاري، إما تلقائيا، أو بموجب سند أو حكم حائز لقوة الشيء المقضي به أو أمر قضائي.

التقييد الاحتياطي
هو ادعاء بحق على عقار محفظ، يقيد بالرسم العقاري للحفاظ على رتبة الحق المدعى به.

.....
قرار المحافظ :التحفيظ؛ الرفض أو الإلغاء؛ الإحالة على المحكمة.
التحفيظ:
يقوم المحافظ على الأملاك العقارية بتحفيظ العقار ويؤسس رسما عقاريا خاصا به، بعد أن يتحقق من إنجاز جميع الإجراءات المقررة قانونا، ومن شرعية الطلب، وكفاية الحجج المدلى بها، وكذا خلو العقار موضوع المطلب من أي تعرض.

الإلغاء:
يتخذ المحافظ على الأملاك العقارية قرار الإلغاء في الحالات التالية:

غياب طالب التحفيظ أو من ينوب عنه أثناء عملية التحديد، أو عدم قيامه بما يلزم لإنجازها؛ دون الإدلاء بأي عذر مقبول يبرر غيابه عن عملية التحديد داخل أجل شهر من تاريخ توصله بالإنذار؛
تعذر إنجاز عملية التحديد لمرتين متتاليتين بسبب نزاع حول الملك؛
عدم قيام طالب التحفيظ بأي إجراء لمتابعة مسطرة التحفيظ داخل أجل ثلاثة أشهر من يوم توصله بإنذار من المحافظ على الأملاك العقارية.الرفض:
يتخذ المحافظ على الأملاك العقارية قرار رفض مطلب التحفيظ في الحالات التالية:

عدم شرعية الطلب؛
عدم كفاية الحجج المدلى بها.

إحالة ملف مطلب التحفيظ على المحكمة:
في حالة وجود تعرض، يوجه المحافظ على الأملاك العقارية ملف مطلب التحفيظ والوثائق المتعلقة به إلى المحكمة الابتدائية التي يقع العقار بدائرة نفوذها من أجل البث في التعرض)أو التعرضات.(

المتدخلين الداخليين : مصلحة المحافظة العقارية
المتدخلين الخارجيين : طالب التحفيظ أو من ينوب عنه؛ المحكمة الإبتدائية.
التدخل في مسطرة التحفيظ
يمكن لكل من ادعى أو اكتسب حقا خاضعا للإشهار على عقار في طور التحفيظ أن يتدخل في مسطرة التحفيظ إما عن طريق التعرض أو أن يودع الوثائق اللازمة لذلك لدى المحافظة العقارية طبقا لمقتضيات الفصلين 84 أو: 83

(1التعرض:
هو ادعاء لحق على عقار في طور التحفيظ

ويمكن للمتعرض أن يتدخل في مسطرة التحفيظ، في الحالات الأتية

المنازعة في حق ملكية العقار موضوع مطلب التحفيظ أو في مدى هذا الحق أو بشأن حدود العقار؛
الإدعاء باستحقاق حق عيني قابل للتقييد بالرسم العقاري الذي سيقع تأسيسه
المنازعة في حق وقع الإعلان عنه طبقا للفصل 84 من ظهير 9 رمضان 12) 1331 أغسطس (1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري، كما وقع تغييره وتتميمه.
ويقدم التعرض إما أمام المحافظ على الأملاك العقارية، أو أمام المهندس المساح الطبوغرافي المنتدب أثناء إجراء عملية التحديد

تقبل التعرضات، ابتداء من إيداع مطلب التحفيظ وينتهي أجل قبولها بعد انصرام أجل شهرين يبتدئ من يوم نشر الإعلان عن انتهاء التحديد بالجريدة الرسمية

و يمكن أن يقبل التعرض استثناء خارج الآجال القانونية أمام المحافظ على الأملاك العقارية، طبقا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها في الفصل 29 من الظهير المتعلق بالتحفيظ العقاري، كما وقع تغييره وتتميمه

(2الإيداع طبقا لمقتضيات الفصلين: 84/83
يمكن لكل شخص اكتسب حقا على عقار في طور التحفيظ أن يطلب إيداعه بملف مطلب التحفيظ وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 84 أو أن يقوم بطلب نشره بالجريدة الرسمية بواسطة خلاصة إصلاحية طبقا لمقتضيات الفصل83 ، مع توجيه إعلان بشأنها من أجل التعليق إلى

رئيس المحكمة الابتدائية، و السلطة المحلية، ورئيس المجلس الجماعي الذين يقع العقار المعني في دائرة نفوذهم
وفي الحالة التي يكون فيها الإعلان عن انتهاء التحديد قد سبق نشره بالجريدة الرسمية، يعاد نشره من جديد كما يوجه إعلان بشأنه من أجل التعليق إلى رئيس المحكمة الابتدائية، وممثل السلطة المحلية، ورئيس المجلس الجماعي الذين يقع العقار المعني في دائرة نفوذهم

المتدخلين الداخليين : المحافظة العقارية - مصلحة المسح العقاري
المتدخلين الخارجيين: طالب التحفيظ أو نائبه، المجاورون، المستفيد من حقوق عينية أو تحملات عقارية، المتعرضون، الأمانة العامة للحكومة، السلطة المحلية، المحكمة الإبتدائية، المجلس الجماعي.

.....

التقييد الاحتياطي
التقييد الاحتياطي هو إجراء بياني «mention» يرد على الرسم العقاري لكل من يدعي حقا على عقار محفظ بغية الحفاظ عليه بشكل مؤقت .وهناك ثلاثة أنواع للتقييد الاحتياطي لكل آثاره الخاصة - :تقييد احتياطي بناء على سند مدته 10 أيام)معززا بطلب التسجيل والعقد المراد تقييده(، - تقييد احتياطي معتمد على أمر من المحكمة مدته 6 أشهر؛ - تقييد احتياطي معتمد على مقال الدعوى وهو المفضل لدى المحتالين إذ يبقى صالحا إلى حين فصل المحكمة في النزاع العقاري.
صاحب الطلب
المعني بالأمر
الوثائق المطلوبة
تقييد احتياطي بناء على سند مدته 10 أيام:
- طلب من المعني
- العقد المراد تقييده ؛
تقييد احتياطي بناء على أمر مدته 6 أشهر- :
قرار من رئيس المحكمة الابتدائية ؛
تقييد احتياطي بناء على مقال افتتاحي للدعوى:
- دعوى بالمحكمة الابتدائية.
التفويتات : بيع - تنازل - هبة - مفاوضة
يعد التفويت أو التصريف الكلي أو الجزئي لملك عقاري كقطعة أرضية مثلا إجراء قانونيا يسمح باستخراج أحد الأصول من ملكية صاحبها .يسمى المالك بالمفوت « aliénateur» أما المستفيد من التفويت فيسمى المفوت له .« aliénataire » إذا كان الأصل قابلا للتصرف فيه كالبيع مثلا نقول أنه قابل للتفويت) أو خلاف ذلك غير قابل للتفويت .(يقترب مفهوم التفويت

من مبدأ الهبة، التنازل أو البيع .يتم تفويت الملك لصالح طرف آخر يمكنه أن يكون شخصا ماديا أو معنويا .وفيما يتعلق بتبادل الأملاك، فإن البيع يكون مزدوجا بحيث أن كل طرف تباعا يملك وضع البائع والمشتري .في حالة تواجد فرق في قيمة الأملاك المتبادلة فإن الفرق يسمى "رواجع الأقسام . "أما الهبة فهي التبرع والتفضل على الغير ولو بغير مال أي بما ينتفع به مطلقا سواء كان مالا أم غير مال . ويعرف البيع كاتفاق بين طرفين" البائع "الذي يفوت بموجبه لشخص آخر" المشتري "حقوق الملكية على شيء أو قيمة يملكها.

صاحب الطلب

المعني بالأمر

الوثائق المطلوبة

عقد تفويت محرر طبقا للقانون متضمن للبيانات مطابقة لما هو منصوص عليه بالرسم العقاري أو مطلب التحفيظ ؛

نظير الرسم العقاري إذا كان العقار محفظا وكان الحق موضوع التفويت متوقفا بالضرورة على موافقة المالك ؛

رخصة الشراء على الشياع، عند الاقتضاء، تسلم من طرف الجماعة المحلية المعنية.

التصريح ببيع عقار

وللتذكير، فإن البيع عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه الشخص المسمى " البائع "عن حقوق ملكيته لشيء أو قيمة ما لصالح شخص آخر يسمى" المشتري ."ومن جهة أخرى فإن التصريح ببيع ملكية عقارية ضروري ولهذا الغرض المرجو إتباع المسطرة المبينة أدناه

صاحب الطلب

المعني بالأمر

الوثائق المطلوبة

نسخة من عقد الشراء ؛

نسخة من عقد البيع ؛ نسخة من تصميم البناء ؛

تصريح الضريبة العامة على الدخل) صنف الأرباح العقارية (؛

الوثائق التي تثبت أداء مصاريف الاقتناء إذا كان مجموعها يتجاوز 15% من ثمن البيع.

التفويت الكلي

يعد التفويت أو التصريف الكلي أو الجزئي لملك عقاري كقطعة أرضية مثلا إجراء قانونيا يسمح باستخراج أحد الأصول من ملكية صاحبها .يسمى المالك بالمفوت « aliénateur» أما المستفيد من التفويت فيسمى المفوت له .« aliénataire » إذا كان الأصل قابلا للتصرف فيه كالبيع مثلا نقول أنه قابل للتفويت) أو خلاف ذلك غير قابل للتفويت .(يقترب مفهوم التفويت من مبدأ الهبة، التنازل أو البيع .و من الإلزامي بالنسبة للأشخاص الراغبين في تفويت قطعة أرضية بغية إخراجها من الملك الأصلي إتباع المسطرة المبينة أدناه

صاحب الطلب

مالك القطعة الأرضية
الوثائق المطلوبة
عقد التفويت محرر طبقا للقانون الجاري به العمل مسجل ومتضمن لبيانات مطابقة لما هو منصوص عليه بالرسم العقاري أو بمطلب التحفيظ ؛
طلب التقييد عند الاقتضاء ؛
نظير الرسم العقاري إذا تعلق الأمر بعقار محفظ، وكان الحق موضوع التفويت متوقفا بالضرورة على موافقة المالك المقيد الحائز للنظير ؛
رخصة الشراء على الشياع، عند الاقتضاء، تسلم من طرف الجماعة المحلية المعنية.
التفويت لحقوق مشاعة
الوثائق المطلوبة
طلب التقييد عند الاقتضاء ؛
عقد التفويت مسجل تتوفر فيه الشروط الشكلية والجوهرية المتطلبة قانونا ؛
نظير الرسم العقاري إذا كان البائع هو الحائز له ؛
رخصة التفويت على الشياع، عند الاقتضاء.
التفويت الجزئي لقطعة أرضية قصد استخراجها من الملك الأصلي
يعد التفويت أو التصريف الكلي أو الجزئي لملك عقاري كقطعة أرضية مثلا إجراء قانونيا يسمح باستخراج أحد الأصول من ملكية صاحبها .يسمى المالك بالمفوت « aliénateur» أما المستفيد من التفويت فيسمى المفوت له .« aliénataire » إذا كان الأصل قابلا للتصرف فيه كالبيع مثلا نقول أنه قابل للتفويت) أو خلاف ذلك غير قابل للتفويت .(يقترب مفهوم التفويت من مبدأ الهبة، التنازل أو البيع .و من الإلزامي بالنسبة للأشخاص الراغبين في تفويت قطعة أرضية بغية إخراجها من الملك الأصلي إتباع المسطرة المبينة أدناه

صاحب الطلب
المعني بالأمر

الوثائق المطلوبة
عقد التفويت مسجل تتوفر فيه الشروط الشكلية والجوهرية المتطلبة قانونا ؛
طلب التقييد عند الاقتضاء ؛
نظير الرسم العقاري ؛
رخصة التقسيم مسلمة من طرف رئيس المجلس الجماعي، أو شهادة تثبت أن العملية المراد إنجازها لا تخضع لقانون 90-25 المتعلق بالتجزئات والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ؛
وصل إيداع الملف التقني يتعلق بالتجزئة المستخرجة مهيأ من طرف المهندس المساح الطبغرافي المسجل بلائحة هيأة المهندسين المساحين الخواص بالنسبة للعقارات الواقعة داخل المراكز الحضرية التي تطبق فيها مقتضيات المرسوم رقم 2.72.510 بتاريخ 11 نونبر

.1972وفي غيرها يتعين الإدلاء بتصميم لموقع القطعة الأرضية المستخرجة مع المصادقة على توقيعات الأطراف المعنية.

الرهن الرسمي

الوثائق المطلوبة

طلب يقدم من طرف المعني بالأمر ؛

عقد الرهن محرر وفق الشكل المنصوص عليه في القانون، ويتضمن البيانات التي تهم المؤسسة المقرضة ونائبها القانوني ومبلغ الدين وبيانات تتعلق بالرسم العقاري موضوع الرهن ؛

نظير الرسم العقاري.

تقييد إراثة

الوثائق المطلوبة لتقييد الإراثة لدى مصالح المحافظة العقارية هي كالتالي:

- طلب تقييد مؤرخ وموقع من طرف المعني بالأمر متضمنا الأسماء الكاملة للورثة وذوي الحقوق وحالتهم المدنية؛

- رسم الإراثة مرفقا عند الاقتضاء برسوم الوصايا؛

- بالنسبة للأجانب:الإدلاء بشهادة الوفاة وشهادة العرف عند الاقتضاء؛

- نظير الرسم العقاري عند الاقتضاء.

تحيين الرسم العقاري

الوثائق المطلوبة لتحيين الرسم العقاري في حالة البناء فوق أرض محفظة هي كالتالي:

- طلب في الموضوع؛

- نظير الرسم العقاري؛

- رخصة البناء؛

- رخصة السكن؛

- تصميم البلدية؛

- ملف تقني منجز من طرف مهندس طبوغرافي تابع للقطاع الخاص؛

كما يتعين أداء رسوم تحدد في 0.5 % من قيمة مساحة البناء المنجز.

.....

.....

.....

.....

رسم السكن

يفرض رسم السكن سنويا على العقارات المبنية والمباني على اختلاف أنواعها التي يتخذ مالكوها من جميعها أو بعضها سكنا رئيسيا أو ثانويا لهم أو يضعونها مجانا تحت تصرف أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم ليجعلوا منها سكنا لهم.

ويدخل في ذلك الأراضي المقامة عليها العقارات والمباني الآنفة الذكر والأراضي المتصلة بها كالساحات والممرات والحدائق إذا كانت تابعة لها مباشرة.

وفي حالة وجود أراضي تابعة لبنايات غير مهيأة أو مهيأة بشكل بسيط، تحدد المساحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تقدير القيمة الإيجارية في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة لمجموع المباني.

الباب الأول :الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم باسم المالك أو من له حق الانتفاع أو باسم حائز العقار أو واضع اليد عليه إذا لم يعرف مالك أو صاحب حق الانتفاع منه.

إذا كان مالك الأرض غير مالك البناء يفرض الرسم في اسم هذا الأخير.

في حالة الشياع، يفرض الرسم في اسم المالكين على الشياع ما لم يطلبوا فرضها بصورة مستقلة على كل وحدة

سكنية تشكل سكنا مستقلا.

لهذه الغاية، يجب أن يدلي المعنيون بالأمر بما يلي:

عقد رسمي تبين فيه الحصة المشاعة التي يملكها كل شريك

عقد مصادق على إمضائه تحدد فيه شروط تخصيص العقار المشاع، مع بيان اسم كل شخص من الأشخاص

الذين يشغلونه.

تطبق الأحكام المنصوص عليها في الفقرة أعلاه في حالة تسوية تركة يترتب عليها انهاء حالة الشياع.

يفرض رسم السكن في اسم الشركة، إذا تعلق الأمر بشركات عقارية مالكة لوحدة سكنية وحيدة مستثناة من الضريبة على الشركات.

يفرض الرسم باسم كل واحد من الشركاء عن كل جزء من العقار أو مجموعة عقارية يمكن استعمالها بصورة مستقلة إذا تعلق الأمر بالشركات العقارية الشفافة.

الباب الثاني :الإعفاءات والتخفيضات

1الإعفاءات والتخفيضات الدائمة

تستفيد من الإعفاء الكلي الدائم
الإقامات الملكية

العقارات التي تملكها:

الدولة والجماعات المحلية والمستشفيات العمومية

مشاريع الإسعاف والإحسان الخاضعة لمراقبة الدولة

الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة إذا كانت هذه العقارات تأوي مؤسسات خيرية ولا تهدف إلى تحقيق ربح

الأوقاف ما عدا الأوقاف العائلية

العقارات الموضوعة مجانا رهن تصرف المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في 2 أعلاه

العقارات التي تملكها دول أجنبية وتخصصها لسكن سفرائها أو وزرائها المفوضين أو قناصلها المعتمدين بالمغرب شريطة أن تعامل تلك الدول المملكة المغربية بالمثل في هذا المجال

العقارات المستعملة كمحلات للبعثة الدبلوماسية أو القنصلية التي تملكها أو تكتريها الدولة المعتمدة أو رئيس البعثة طبقا للمادة 23 من اتفاقية فيينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية

العقارات التي تملكها هيئات دولية تتمتع بالنظام الدبلوماسي إذا كانت هذه العقارات مخصصة لسكن رؤساء بعثاتها المعتمدين بالمغرب

العقارات التي لا تدر دخلا والمخصصة فقط لإقامة مختلف الشعائر الدينية أو للتعليم المجاني أو تكون مصنفة أو مسجلة في جملة المآثر التاريخية وفق الشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يطبق تخفيض قدره 50% من رسم السكن على العقارات المتواجدة بإقليم طنجة سابقا.

2الإعفاء المؤقت

تستفيد من الإعفاء المؤقت المباني الجديدة التي يقوم بها أشخاص بالنسبة للسكن الرئيسي خلال الخمس (5) سنوات الموالية للسنة التي تم خلالها انتهاء أشغال بنائها.

الباب الثالث :تحديد القيمة الإيجارية - أساس فرض الرسم

يفرض رسم السكن على أساس القيمة الإيجارية للعقارات المقدرة عن طريق المقارنة من طرف لجنة الإحصاء .يتم تحديد هذه القيمة الإيجارية باعتبار متوسط مبالغ أكرية المساكن المماثلة الواقعة بنفس الحي.
إذا كان واحد أو أكثر من الشركاء على الشياع يشغل وحدة مخصصة للسكنى، يدفع إيجارا لباقي الملاك على الشياع غير القاطنين بهذا المسكن، فإن القيمة الإيجارية الخاضعة للرسم تحدد فقط على حصة القاطن المستغل للمسكن .ويخضع مبلغ هذا الإيجار للضريبة على الدخل.

وتتم مراجعة القيمة الإيجارية كل خمس (5) سنوات بزيادة نسبتها.29

الباب الرابع :الإسقاط المتعلق بالسكن الرئيسي

يطبق إسقاط بنسبة 75% من القيمة الإيجارية للسكن الرئيسي لكل ملزم مالكا أو منتفعا.

و يطبق كذلك هذا الإسقاط على القيمة الإيجارية للعقار الذي يستغل كسكن رئيسي من طرف

الزوج أو الأصول أو الفروع من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى:

أعضاء الشركات العقارية المحددة في المادة 3-3 من المدونة العامة للضرائب

الملاك على الشياع بالنسبة للعقار الذي يشغلونه كسكن رئيسي

المغاربة المقيمين بالخارج بالنسبة للسكن الذي يحتفظون به كسكن رئيسي لهم بالمغرب والذي يشغله مجانا

أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى.

لا يجوز الجمع بين هذا الإسقاط وبين أي تخفيض آخر من هذا الرسم.

الباب الخامس :تصفية رسم السكن

يفرض الرسم سنويا بموقع العقارات الخاضعة للرسم مع مراعاة مكوناتها والأغراض المخصصة لها في تاريخ الإحصاء إلا أنه إذا لم يتم إحصاء عقار خلال سنة معينة، لأي سبب من الأسباب، يفرض رسم السكن المتعلق به على أساس آخر رسم تم إصداره.

إذا كان العقار متواجدا بمحطات صيفية أو شتوية أو بمحطة استشفاء بالمياه المعدنية، فرض عليه الرسم ولو كان غير مشغول .ولا يمكن إثبات الشغور إلا وفق الشروط المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

عندما يكون العقار موضوع تغيير الملكية، يصدر الرسم في اسم المالك الجديد ابتداء من السنة الموالية:

إما بناء على الإقرار المنصوص عليه بالمادة 30 أدناه:

إما بناء على الإقرار بالدخل الإجمالي المنصوص عليه بالمدونة العامة للضرائب

إما على أساس الوقائع التي تعاينها لجنة الإحصاء.

إذا كان المحل شاغرا عند تاريخ الإحصاء إما لإدخال إصلاحات كبيرة عليه وإما لعزم مالكه على بيعه أو إيجاره، يفرض الرسم بالنسبة لسنة الشغور.

إلا أنه يمكن للملزم أن يحصل على إبراء من الرسم بسبب الشغور وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 31 و 161 أدناه

إذا كان الشغور محل شك، جاز للجنة الإحصاء أو لمفتش الضرائب الذي هو عضو فيها استدعاء الملزم وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أدناه من أجل إثبات الشغور .ويتعين على الملزم الحضور إلى المصلحة المحلية للضرائب، أو
أن يرسل جوابه بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل وذلك خلال أجل الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ تسلم الاستدعاء.

ويثبت الشغور بجميع وسائل الإثبات المتاحة للملزم ولا سيما

إذا تعلق الأمر بمحال في طور الإصلاح :الحالة التي توجد عليها الأماكن أو ترحيل جميع المنقولات أو وجود

الهيئات الحرفية المكلفة بالإصلاح داخلها.

إذا تعلق الأمر بمحال في طور التخصيص لغرض من الأغراض : إزالة عدادي الماء والكهرباء.

الباب السادس :سعر الرسم

يحدد سعر الرسم كما يلي:

القيمة الإيجارية السنوية

سعر الرسم المبلغ

من 0 إلى 5000 درهم

معفى

من 5001 إلى 20000 درهم

10%

من 20001 إلى 40000 درهم

500

2500

40001درهم فما فوق

6500

30%

الباب السابع :توزيع عائد الرسم

يوزع عائد الرسم من طرف المصلحة المكلفة بالتحصيل كما يلي:

90%لفائدة ميزانيات الجماعات التي يفرض الرسم داخل مجالها الترابي

10%لفائدة الميزانية العامة برسم تكاليف التدبير.

الباب الثامن واجبات الملزمين

إقرار بانتهاء أشغال البناء أو تغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له يجب على الملاك أو المنتفعين أن يدلوا لمصلحة الضرائب التابع لها كل عقار على حدة

بإقرار بالشغور يحرر هذا الإقرار وفق أو على مطبوع نموذجي تعده الإدارة خلال شهر يناير من السنة الموالية لسنة الشغور مع الإشارة إلى مكونات المحلات الشاعرة والمدة وأسباب الشغور مثبتا ذلك بجميع وسائل الإثبات.

بإقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات

بإقرار بتغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له.

تحرر هذه الإقرارات وفق أو على مطبوع نموذجي تعده الإدارة، وتودع قبل 31 يناير من السنة الموالية لسنة الانتهاء من الأشغال أو التغيير مع الإشارة إلى مكونات العقار ونوعه وتاريخ و مبررات الأشغال أو التغيير وإن اقتضى الحال هوية المالك الجديد.

الباب التاسع :عمليات الإحصاء

يتم سنويا إجراء إحصاء شامل للعقارات الخاضعة لرسم السكن ولو كانت معفية صراحة من هذا الرسم.

تقوم بعملية الإحصاء في كل جماعة لجنة يعين أعضاؤها لمدة ست (6) سنوات بقرار من عامل العمالة أو الإقليم.

تضم اللجنة وجوبا:

مفتش للضرائب باقتراح من إدارة الضرائب

ممثل عن المصالح الجبائية للجماعة باقتراح من رئيس المجلس الجماعي.

يجب على اللجنة عند الانتهاء من عملية الإحصاء أن تنجز

محضر انتهاء عملية الإحصاء موقع من طرف أعضاء اللجنة وتسليم نسخة لأعضائها:

جداول القيم الإيجارية على أساس متوسط إيجارات العقارات المماثلة داخل الحي.

.....

.....

.....

.....

استمارة الإقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات، أو بتغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له نموذج (ADP060) عبر موقع المديرية العامة للضرائب
www.tax.gov.ma .

.....

.....

رسم الخدمات الجماعية
تلخص هذه الوثيقة بإيجاز شديد مقتضيات المدونة العامة للضرائب المتعلقة برسم الخدمات الجماعية . وهي لا تحل بأي حال من الأحوال محل القوانين والأنظمة الجاري بها العمل)المتاحة على صفحات هذه البوابة على الموقع" التشريع والتنظيم الجبائيين.("
تحميل
الباب الأول :الأشخاص والعناصر الخاضعة للرسم

يفرض رسم الخدمات الجماعية سنويا بموقع العقارات الخاضعة للرسم باسم المالك أو من له حق الانتفاع أو باسم حائز العقار أو واضع اليد عليه إذا لم يعرف مالكه أو صاحب حق الانتفاع منه، بالنسبة

- للعقارات المبنية و المباني على اختلاف أنواعها؛
- للمعدات والأدوات وجميع وسائل الإنتاج الخاضعة للرسم المهني.

يطبق هذا الرسم داخل:

- دوائر الجماعات الحضرية؛
- المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية كما هي محددة بأحكام القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير السالف الذكر
- المراكز المحددة المعينة بنص تنظيمي
- المحطات الصيفية و الشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية والتي يتم تحديد الدوائر التي يفرض رسم السكن داخلها بنص تنظيمي.

الباب الثاني :الإعفاءات

لا يخضع لرسم الخدمات الجماعية الملزمون المستفيدون من الإعفاء الكلي الدائم من رسم السكن والرسم المهني وكذا الأحزاب السياسية و المركزيات النقابية بالنسبة للعقارات التي تملكها هذه الهيئات و المخصصة لمقراتها باستثناء:

- الأبناك الحرة (Banques Offshore) بالنسبة للعقارات المستغلة لإقامة مقارها أو وكالاتها والشركات القابضة الحرة.(Holding Offshore)
- المنشآت المقامة بالمنطقة الحرة بميناء طنجة بالنسبة للأنشطة المزاولة داخل هذه المنطقة والمنظمة بأحكام الظهير الشريف رقم 1-61-426 السالف الذكر.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (O.P.C.V.M.) المنظمة بأحكام الظهير بمثابة قانون رقم 1-93-213 السالف الذكر.
- صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد (F.P.C.T.) المنظمة بمقتضيات القانون رقم 10-98 السالف الذكر.
- هيئات توظيف رأس المال بالمجازفة (O.P.C.R.) المنظمة بالقانون رقم 05-41 السالف الذكر بالنسبة للأنشطة المزاولة في إطار غرضها القانوني.
- التعاونيات و اتحاداتها المحدثة وفقا للقانون والتي يخضع نظامها الأساسي وتسييرها وعملياتها للقوانين الجاري بها العمل والخاصة بالأصناف التي تنتمي إليها هذه التعاونيات والتي لا تتوفر فيها الشروط التالية:

- عندما تنحصر أنشطتها في جمع المواد الأولية لدى المنخرطين بها وتسويقها؛
- أو عندما يقل رقم أعمالها السنوي عن مليوني (2.000.000) درهم، دون احتساب

الضريبة على القيمة المضافة، إذا كانت تزاول نشاطا يتعلق بتحويل مواد أولية تم جمعها لدى منخرطيها أو عناصر داخلة في الإنتاج بواسطة تجهيزات ومعدات ووسائل إنتاج أخرى مماثلة لما تستعمله المنشآت الصناعية الخاضعة للضريبة على الشركات، وتسويق المنتجات التي قامت بتحويلها ؛

- بنك المغرب
- الأشخاص الذاتيين أو المعنويين الحاصلين على رخصة البحث أو امتياز استغلال حقول الهيدروكاربورات المنظمة بالقانون رقم 90-21 السالف الذكر المتعلق بالبحث واستغلال حقول الهيدروكاربورات.
- الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بالنسبة للعقارات المخصصة للسكن ما عدا السكن الوظيفي.

الباب الثالث :تحديد أساس فرض الرسم

يفرض رسم الخدمات الجماعية على أساس:

- فيما يتعلق بالعقارات الخاضعة لرسم السكن وللرسم المهني بما فيها تلك المعفاة بصفة دائمة أو مؤقتة، على أساس القيمة الإيجارية المعتمدة لاحتساب الرسمين المذكورين؛
- فيما يخص العقارات غير الخاضعة لرسم السكن، إما على مبلغ إيجارها الإجمالي عندما يتعلق الأمر بعقارات مؤجرة أو على قيمتها الإيجارية عندما تكون موضوعة رهن إشارة الغير دون مقابل.

الباب الرابع :سعر رسم الخدمات الجماعية وتوزيع عائده

يحدد سعر رسم الخدمات الجماعية كما يلي:

- 10,50% من القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه فيما يخص العقارات الواقعة داخل دوائر الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية؛
- 6,50% من القيمة الإيجارية المذكورة فيما يخص العقارات الواقعة بالمناطق المحيطة للجماعات الحضرية.

يوزع عائد رسم الخدمات الجماعية من طرف المصالح المكلفة بالتحصيل كما يلي:

- 95% لفائدة ميزانيات الجماعات؛
- 5% لفائدة ميزانيات الجهات.

.....

.....

.....
استمارة الإقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات، أو بتغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له نموذج (ADP060) عبر موقع المديرية العامة للضرائب
www.tax.gov.ma .

.....

.....

Ministère de l'économie et des Finances

Direction Générale des Impôts

المغربية المليفة

والمالية الاقتصاد وزارة

to HotoC++1+LI للضرائب العامة المديرية

NOTE SYNTHETIQUE

DES MESURES FISCALES DE LA LOI DE FINANCES N° 50-25 POUR L'ANNEE BUDGETAIRE 2026

Dans le cadre de la mise en œuvre des orientations stratégiques fixées par la loi-cadre n° 69-19 portant réforme fiscale, adoptée en 2021, plusieurs réformes ont été introduites en matière d'impôt sur les sociétés (IS), de taxe sur la valeur ajoutée (TVA) et d'impôt sur le revenu (IR), selon une démarche progressive, au titre des lois de finances (LF) pour les années budgétaires 2023, 2024 et 2025.

Ces réformes ont permis de mettre en œuvre les principales recommandations des troisièmes Assises nationales de la fiscalité, tenues les 03 et 04 mai 2019 à Skhirat, pour améliorer le système fiscal marocain.

En effet, la réforme d'IS introduite en 2023, selon une approche progressive sur une période de quatre ans (2023-2026), a permis

d'unifier les taux appliqués aux sociétés, de réduire la pression fiscale sur les petites et moyennes entreprises et d'améliorer la contribution fiscale des grandes entreprises, tout en réduisant le taux de la retenue à la source applicable aux dividendes distribués ainsi que les taux de la cotisation minimale.

La réforme introduite en matière de TVA, adoptée en 2024 selon la même approche progressive sur trois ans (2024-2026), a permis d'assurer la neutralité fiscale de cette taxe pour les entreprises, en instituant deux taux (20% et 10%) et la généralisation de l'exonération des produits de base de large consommation pour soutenir le pouvoir d'achat des citoyens.

Concernant I'IR, la réforme adoptée en 2025 a permis de réduire la charge fiscale des salariés suite à la révision du barème de cet impôt et d'exonérer totalement les retraités au titre de leur retraite de base.

Parallèlement aux réformes précitées, d'autres mesures ont été introduites dans le but d'intégrer le secteur informel, de lutter contre la fraude fiscale et d'améliorer le potentiel fiscal à travers, notamment, l'institution d'un nouveau mécanisme de retenue à la source et le renforcement des procédures et des moyens de contrôle fiscal, parallèlement aux mesures de rationalisation des incitations fiscales et de réadaptation des règles fiscales.

Ce processus de réforme a permis de stabiliser le système fiscal national, d'assurer l'équité fiscale, d'élargir l'assiette, d'améliorer l'environnement des affaires, de stimuler l'investissement, de créer l'emploi et de drainer, en conséquence, des recettes fiscales pérennes pour l'Etat et les collectivités territoriales.

1

C'est dans ce contexte que s'inscrit la loi de finances pour l'année budgétaire 2026 qui vise à renforcer les acquis des réformes précitées

et d'accélérer la cadence vers l'émergence du Maroc et le développement de ses capacités à créer la croissance et l'emploi.

A cet effet, les principales mesures fiscales introduites dans le cadre de ce projet de loi de finances s'articulent autour des axes suivants :

l'intégration du secteur informel dans l'économie structurée et la lutte contre la fraude fiscale;

l'amélioration de l'environnement des affaires et de la compétitivité des entreprises;

l'adaptation du système fiscal et l'harmonisation des règles fiscales;

la consolidation de la cohésion sociale.

2

I- MESURES SPECIFIQUES A L'IMPOT SUR LES SOCIETES (IS)

1. Exonération de la retenue à la source sur les droits de location et les rémunérations analogues afférents à l'affrètement, la location et la maintenance des navires affectés au transport maritime international

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les droits de location et rémunérations analogues alloués à des non-résidents et afférents à l'affrètement, la location et la maintenance des navires affectés au transport maritime international étaient soumis à la retenue à la source au titre de l'impôt sur les sociétés (IS), dans les conditions de droit commun.

Cette retenue à la source s'opérait, pour le compte du Trésor, par les contribuables payant ou intervenant dans le paiement desdits produits, au taux de 10%, sous réserve des conventions tendant à éviter la double imposition en matière d'impôt sur le revenu.

Dans le cadre des mesures d'accompagnement du transport maritime et de renforcement de la compétitivité des acteurs marocains, l'article

7 de la LF 2026 a institué l'exonération permanente de l'IS retenu à la source sur les droits de location et les rémunérations analogues afférents à l'affrètement, la location et la maintenance des navires affectés au transport maritime international, alloués à des personnes non-résidentes.

Cette exonération a été prévue dans l'article 6-I-C-6° du CGI et s'applique auxdits droits de location et rémunérations analogues versés, mis à la disposition ou inscrits en compte des personnes non-résidentes à compter du 1er janvier 2026.

2. Application d'un taux adapté aux institutions de microfinance en matière d'impôt sur les sociétés (IS)

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les associations de micro-crédit qui devaient se transformer en banques ou en sociétés de financement pouvaient bénéficier d'un régime fiscal incitatif pour leurs opérations d'apport des éléments d'actif et de passif à des sociétés anonymes et ce, en vertu des dispositions de l'article 161 quater du CGI.

Les banques ou les sociétés de financement créées, suite à cette transformation, devaient être soumises à l'IS au taux de 40%, à l'instar du taux applicable aux autres établissements de crédit et organismes assimilés.

Afin d'encourager la transformation desdites associations de micro-crédit en banques ou en sociétés de financement, tout en maintenant leur vocation sociale, il a été prévu dans ladite LF 2026 d'appliquer, à titre transitoire, aux institutions de microfinance transformées, constituées sous forme de sociétés anonymes, le taux d'IS de droit commun, à savoir:

le taux de 20% applicable aux petites et moyennes entreprises;

ou le taux de 35% applicable aux grandes entreprises dont le montant du bénéfice net est égal ou supérieur à cent millions (100 000 000) dirhams.

En effet, l'article 7 de la LF 2026 a complété les dispositions de l'article 19-I-C du CGI, pour prévoir que sont exclues de l'application du taux de 40% précité, pendant une période de cinq (5) exercices consécutifs, à compter du premier exercice d'exploitation, les institutions de microfinance constituées sous forme de société anonyme ayant bénéficié de l'apport des éléments d'actif et du passif des associations de microfinance, conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

3

Ces nouvelles dispositions de l'article 19-I-C du CGI sont applicables au titre des exercices ouverts à compter du 1er janvier 2026.

3. Révision des modalités de déclaration et de paiement de l'impôt sur les sociétés correspondant à la plus-value résultant de la cession d'immeuble réalisée au Maroc par une société non-résidente

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les sociétés non résidentes, n'ayant pas d'établissement au Maroc, qui réalisaient une cession d'immeubles au Maroc étaient tenues de déclarer les plus-values résultant de ladite cession dans le cadre de la déclaration annuelle du résultat fiscal, selon les règles du droit commun et ce, dans les trois mois qui suivent la date de clôture de l'exercice.

Afin de simplifier les modalités d'accomplissement de l'obligation déclarative précitée et de permettre aux sociétés non-résidentes de régulariser leur situation fiscale immédiatement après chaque opération de cession d'immeubles au Maroc, la LF 2026 a institué l'obligation de souscrire la déclaration des plus-values résultant de

ladite cession dans un délai de trente (30) jours suivant le mois de la cession et ce, selon un modèle simplifié établi par l'administration.

Le versement de l'IS dû par les sociétés non résidentes sur lesdites plus-values doit s'opérer en même temps que la déclaration précitée, soit dans le même délai de trente (30) jours suivant le mois de la cession.

Ces modifications ont été insérées dans les articles 20-III et 170-VIII du CGI et s'appliquent aux plus-values résultant des cessions d'immeubles réalisées à compter du 1er janvier 2026.

II- MESURES SPECIFIQUES A L'IMPOT SUR LE REVENU (IR)

1-Révision des modalités de versement de l'IR dû au titre des profits de capitaux mobiliers

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les contribuables qui cédaient des valeurs mobilières et autres titres de capital et de créance, non-inscrits en compte auprès d'intermédiaires financiers habilités, devaient verser le montant de l'impôt dû au titre de ces opérations, avant le 1er avril de l'année qui suit celle au cours de laquelle les cessions ont été effectuées et ce, en même temps que la déclaration annuelle des profits de capitaux mobiliers.

Dans le cadre des mesures préventives visant à assurer la conformité fiscale, la LF 2026 a institué l'obligation de verser le montant de l'impôt dû par le cédant au titre de chaque opération de cession desdits valeurs et titres, dans les trente (30) jours qui suivent la date de la cession. Ce versement s'effectue par bordereau-avis établi par l'administration.

Les contribuables concernés doivent également souscrire auprès de l'administration fiscales une déclaration annuelle récapitulant toutes les cessions effectuées au cours de l'année, avant le 1er avril de

l'année qui suit celle au cours de laquelle les cessions ont été effectuées. Cette déclaration vaut demande de restitution de l'excédent d'impôt éventuel.

En effet, lorsque le montant des versements de l'impôt afférent aux profits des capitaux mobiliers, excède celui de l'impôt correspondant au profit net annuel du contribuable concerné prévu à l'article 70 du CGI, ledit contribuable bénéficie d'une restitution d'impôt calculée au vu de la déclaration annuelle des profits de capitaux mobiliers précitée.

4

Pour ce faire, des modifications ont été introduites dans les articles 84-I, 173-1 et 241 bis-II-D du CGI.

Par ailleurs, la LF 2026 a introduit une mesure de clarification des obligations déclaratives relatives aux revenus et profits de capitaux mobiliers de source étrangère, non soumis à la retenue à la source prévue à l'article 174-II-C du CGI, en instituant un nouvel article 84 bis prévoyant que les contribuables qui disposent desdits revenus ou profits doivent souscrire auprès de l'administration fiscale, en même temps que le versement de l'impôt y afférent, une déclaration annuelle récapitulant lesdits revenus et profits, avant le 1er avril de l'année qui suit celle au cours de laquelle ces revenus et profits ont été perçus, mis à leur disposition ou inscrits en leurs comptes.

Cette déclaration doit être souscrite selon un modèle établi par l'administration. Elle doit être accompagnée de toutes les pièces justifiant les montants perçus et d'une attestation de l'administration fiscale étrangère indiquant la base imposable et le montant de l'impôt acquitté.

En guise d'harmonisation suite à l'institution de cette nouvelle déclaration, les dispositions des articles 163-II, 173-I, 174-II, 184, 186-A et 228-1 du CGI ont été modifiées.

Les mesures précitées s'appliquent aux opérations de cession de valeurs mobilières effectuées et aux revenus de source étrangère perçus, à compter du 1er janvier 2026.

2-Révision du régime d'imposition des salariés des sociétés ayant le statut <<< Casablanca Finance City» (CFC)

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les dispositions de l'article 57-II-F-9° du CGI prévoyaient que les traitements, émoluments et salaires bruts versés aux salariés des sociétés ayant le statut CFC, à l'exclusion des établissements de crédit et des entreprises d'assurances et de réassurance, étaient imposables à l'IR au taux libératoire de 20% pour une période maximale de dix (10) ans, à compter de la date de prise de leurs fonctions. Ces salariés pouvaient également demander, sur option irrévocable, à leur employeur à être imposés d'après les taux du barème progressif.

Afin d'améliorer la compétitivité et l'attractivité de la place financière CFC et de renforcer le positionnement du Maroc en tant que hub financier régional, la LF 2026 a révisé le régime d'imposition des salariés précités qui travaillent pour le compte des sociétés ayant le statut CFC, pour leur appliquer le taux d'IR spécifique de 20%, pendant une période maximale de dix (10) ans, à compter de la date de prise de leurs fonctions, qu'elle soit continue ou discontinue, sans tenir compte des périodes de travail effectué en dehors des sociétés ayant le statut CFC.

Ces salariés peuvent également opter, selon un modèle établi par l'administration, auprès de leur employeur à être imposés d'après les

taux du barème progressif de l'IR avant le 1er février de l'année concernée par la demande d'option.

Pour mettre fin à l'option précitée, les salariés concernés doivent présenter une demande à leur employeur, selon un modèle établi par l'administration, avant le 1er février de l'année concernée.

Par ailleurs, une obligation a été instituée pour les sociétés ayant le statut CFC concernées, pour annexer à la déclaration des traitements et salaires un état, selon un modèle établi par l'administration, comportant la liste des salariés susvisés.

5

Ainsi, l'article 7 de la LF 2026 a modifié les dispositions des articles 73-II-F-9° et 79-VII du CGI.

Ces nouvelles dispositions sont applicables aux traitements, émoluments et salaires acquis à compter du 1er janvier 2026, par:

les salariés ayant pris leurs fonctions à compter de cette date;

les salariés qui n'ont pas épuisé la période de dix (10) ans au 31 décembre 2025;

les salariés qui ont épuisé la période de cinq (5) ans au 31 décembre 2017 et ce, au titre de la durée restante pour bénéficier de la période de dix (10) ans.

3-Application d'un abattement en cas de cession d'un fonds de commerce par les professionnels soumis au régime de la Contribution Professionnelle Unique (CPU)

Dans le cadre des mesures visant à alléger la pression fiscale sur les contribuables à la fin de leur parcours professionnel, à l'instar des retraités, il a été prévu que les personnes physiques dont les revenus professionnels sont déterminés selon le régime de la contribution professionnelle unique qui ne disposent pas d'un régime de retraite, bénéficient de l'application d'un abattement de 50% sur le montant de la plus-value réalisée ou constatée afférente aux éléments incorporels du fonds de commerce dans la limite d'un million (1 000 000) de dirhams dudit montant, lorsqu'elles cessent définitivement l'exercice de leur activité professionnelle.

Pour bénéficier de cet abattement, l'âge des contribuables concernés doit être d'au moins soixante-cinq (65) ans révolus à la date de cessation définitive de l'exercice de leur activité professionnelle.

Cette mesure a été prévue par l'article 31-V du CGI et s'applique aux opérations de cession ou de retrait de fonds de commerce, réalisées à compter du 1er janvier 2026.

4-Relèvement du montant annuel de la réduction de l'impôt sur le revenu pour charge de famille

Dans le cadre des mesures visant à réduire la charge fiscale sur les contribuables, la LF 2026 a modifié les dispositions de l'article 74-1 du CGI, pour prévoir le relèvement du montant annuel de la réduction de l'impôt sur le revenu pour les charges de famille, de 500 à 600 dirhams par personne à charge du contribuable.

Le plafond de cette réduction a également été relevé de 3000 à 3600 dirhams, en maintenant ainsi l'avantage de ladite réduction pour six (6) personnes à charge du contribuable.

Les nouvelles dispositions de l'article 74-I du CGI sont applicables aux revenus acquis à compter du 1er janvier 2026.

5-Exonération des retraites complémentaires versées aux retraités du secteur privé par la Caisse Interprofessionnelle Marocaine de Retraite (CIMR)

La LF 2025 avait introduit l'exonération de l'impôt sur le revenu, à compter du 1er janvier 2026, des pensions de retraite et les rentes viagères versées dans le cadre des régimes de retraite de base, à l'exclusion de celles versées dans le cadre des régimes de retraite complémentaire.

6

Afin d'assurer l'équité fiscale et d'alléger la pression fiscale sur les retraités du secteur privé, la LF 2026 a exonéré les pensions de retraite et les rentes viagères versées par la Caisse

interprofessionnelle marocaine de retraite (CIMR) aux retraités du secteur privé dans le cadre des contrats d'assurance retraite complémentaire de groupe, selon les mêmes conditions prévues à l'article 28-III du CGI.

Les pensions de retraite et les rentes viagères versées dans le cadre des autres régimes de retraite complémentaire demeurent exclues de l'exonération précitée.

Les nouvelles dispositions de l'article 57-27° du CGI sont applicables aux pensions de retraite et rentes viagères acquises à compter du 1er janvier 2026.

III- MESURES SPECIFIQUES A LA TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA)

1-Institution de l'obligation d'auto-liquidation de la TVA par les entreprises industrielles de transformation concernant les déchets neufs d'industrie et les métaux et autres matières de récupération

Dans le cadre des mesures préventives visant à assurer la conformité fiscale et afin de rétablir l'équité fiscale entre les différents opérateurs, la LF 2026 a instauré l'obligation d'opérer l'auto-liquidation de la TVA par les entreprises industrielles de transformation assujetties, au titre de leurs achats des déchets neufs d'industrie et des métaux et autres matières de récupération.

A cet effet, lesdites entreprises doivent déclarer et acquitter la taxe sur la valeur ajoutée au titre de leurs achats des déchets neufs d'industrie et des métaux et autres matières de récupération, dans les mêmes conditions prévues au deuxième alinéa du paragraphe I de l'article 125 quinquies du CGI.

Ces entreprises sont donc tenues de déclarer, selon leur régime d'imposition, le montant hors taxe de l'opération sur leur propre déclaration du chiffre d'affaires du mois ou du trimestre au cours duquel le paiement de l'opération a été effectué, de calculer la taxe exigible et de procéder à la déduction du montant de ladite taxe exigible ainsi déclarée, conformément aux dispositions de l'article 101 du CGI.

En outre, afin d'unifier et d'harmoniser le système de TVA appliqué à tous les métaux et matières de récupération, la LF 2026 a exonéré les autres matières de récupération de cette taxe, sans droit à déduction.

Ces nouvelles mesures introduites dans les articles 91-I-C-5° et 125 quinquies-II du CGI s'appliquent aux opérations réalisées à compter du 1er janvier 2026.

2-Exonération de la TVA des matières fertilisantes et supports de culture à usage agricole

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, certains types de matières fertilisantes et supports de culture à usage agricole étaient exclus de

l'exonération de la TVA à l'intérieur et à l'importation, ce qui entraînait un coût supplémentaire pour les agriculteurs.

Afin d'harmoniser le traitement fiscal de tous les intrants agricoles, en matière de TVA, l'article 7 de la LF 2026 a introduit les mesures suivantes :

➤ l'exonération de la TVA à l'importation des matières fertilisantes et supports de culture, tels que définis par la loi n° 53-18 relative aux matières fertilisantes et supports de culture, destinés exclusivement à un usage agricole.

7

Cette exonération sera subordonnée au respect des conditions suivantes :

la réalisation de l'opération d'importation selon les conditions prévues par la loi n° 53-18 précitée;

l'accomplissement des formalités réglementaires prévues par le décret d'application de la TVA.

➤ l'exonération de la TVA à l'intérieur, avec bénéfice du droit à déduction, des mêmes matières fertilisantes et supports de culture,

tels que définis par la loi n° 53-18 précités, destinés exclusivement à un usage agricole et ce, afin d'harmoniser le traitement de ces produits à l'intérieur et à l'importation et de garantir l'application de l'exonération tout au long de leur chaîne commerciale.

Lesdites exonérations sont prévues par les dispositions des articles 92-1-3° et 123-13° du CGI et prennent effet à compter du 1er janvier 2026.

Rappel des dispositions transitoires :

En vertu des dispositions de l'article 125-III du CGI, à titre transitoire et par dérogation aux dispositions de l'article 95 du CGI, les sommes perçues à compter du 1er janvier 2026 par les contribuables exonérés à compter de cette date, en paiement de ventes entièrement exécutées et facturées avant cette date, sont soumises au régime fiscal applicable à la date d'exécution de ces opérations.

Par ailleurs, et conformément aux dispositions de l'article 125-IV du CGI, les assujettis à la TVA selon le régime de l'encaissement, concernés par les dispositions précédentes, doivent adresser avant le 1er mars 2026 au service local des impôts dont ils relèvent une liste nominative des clients débiteurs au 31 décembre 2025, en indiquant pour chacun d'eux le montant des sommes dues au titre des affaires soumises au taux de la TVA en vigueur à la date d'exécution des opérations de ventes précitées.

La taxe due par les contribuables au titre des affaires visées ci-dessus sera acquittée au fur et à mesure de l'encaissement des sommes dues.

A cet effet, il y a lieu de préciser que lesdits contribuables doivent continuer à souscrire leurs déclarations périodiques de TVA comportant le chiffre d'affaires exonéré et le chiffre d'affaires taxable relatif aux ventes entièrement exécutées et facturées avant le 1er janvier 2026.

3-Alignement des durées supplémentaires d'exonération des biens d'investissement en matière de TVA à l'intérieur et à l'importation

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, la durée d'exonération des biens d'investissement à l'intérieur et à l'importation était de 36 mois, avec des délais supplémentaires accordés par le législateur selon les cas suivants :

Concernant l'exonération de la TVA à l'intérieur, un délai supplémentaire de 6 mois était accordé en cas de force majeure, renouvelable une seule fois, pour les entreprises qui construisent leurs projets ou qui réalisent des projets dans le cadre d'une convention conclue avec l'Etat.

8

Concernant l'exonération de la TVA à l'importation:

un délai supplémentaire de 6 mois était accordé en cas de force majeure, renouvelable une seule fois, pour les entreprises qui procèdent aux constructions de leurs projets d'investissement;

une possibilité de prorogation de 24 mois pour les entreprises qui réalisent des projets d'investissement dans le cadre d'une convention conclue avec l'Etat, en cours de validité.

Cette différenciation des délais supplémentaires créait des difficultés d'application dues aux divergences d'interprétation, notamment en ce qui concerne les cas de force majeure.

Afin de simplifier ce dispositif, la LF 2026 a prévu que le délai d'exonération de trente-six (36) mois, à l'intérieur et à l'importation, peut être prorogé d'un délai supplémentaire de vingt-quatre (24) mois, pour les entreprises qui construisent leurs projets d'investissement et les entreprises qui réalisent des projets d'investissement dans le cadre d'une convention conclue avec l'Etat en cours de validité, à condition de souscrire une demande de prorogation, par procédé électronique selon un modèle établi par l'administration, avant l'expiration dudit délai de trente-six (36) mois.

La prorogation des délais d'exonération, ainsi instituée, est conditionnée par l'accomplissement des formalités règlementaires.

Ces nouvelles dispositions ont été prévues par les articles 92-1-6° et 123-22° et sont applicables:

aux entreprises qui signent des conventions d'investissement avec l'Etat à compter du 1er janvier 2026 et,

aux entreprises qui construisent leurs projets d'investissement et qui n'ont pas épuisé le délai d'exonération de trente-six (36) mois au 31 décembre 2025.

4-Consécration de l'obligation de dépôt du relevé des contribuables non-résidents par les clients assujettis à la TVA

Conformément aux dispositions de l'article 115 du CGI, à défaut d'accréditation d'un représentant fiscal, domicilié au Maroc qui doit s'engager à se conformer aux obligations auxquelles sont soumis les contribuables exerçant leurs activités au Maroc et à payer la TVA exigible, la taxe due par la personne non-résidente doit être déclarée et acquittée par son client établi au Maroc.

Dans ce cas, lorsque le client exerce une activité passible de la TVA, il doit déclarer le montant hors taxe de l'opération sur sa propre déclaration de la TVA, calculer la taxe exigible et procéder en même temps à la déduction du montant de ladite taxe exigible ainsi déclarée.

Cette déclaration devait être accompagnée du relevé des contribuables non-résidents qui ont réalisé au cours de la période déclarée, des opérations imposables ou exonérées de la TVA.

Afin de consacrer cette obligation, l'article 7 de la LF 2026 a complété les dispositions de l'article 112 du CGI, en prévoyant que le client établi au Maroc doit joindre à sa propre déclaration visée à l'article 115 du CGI, un relevé des contribuables non-résidents selon un modèle établi par l'administration.

9

Le défaut de dépôt dudit relevé ou son dépôt hors délai sont passibles des amendes prévues à l'article 204-III du CGI.

5-Exonérations de la TVA, sans droit à déduction, des pâtes alimentaires courtes non cuites et non farcies

Dans le cadre des mesures sociales visant à soutenir le pouvoir d'achat des consommateurs via l'exonération de la TVA appliquée aux produits de base de large consommation, la LF 2026 a exonéré les pâtes alimentaires courtes non cuites et non farcies de cette taxe, à l'intérieur sans droit à déduction et à l'importation.

Cette exonération a été prévue par les dispositions de l'article 91-I-A-1° du CGI auquel fait renvoi l'article 123-1° du CGI et prend effet à compter du 1er janvier 2026.

Dans le cadre de l'harmonisation, les dispositions de l'article 99-B-1° du CGI ont été modifiées afin d'exclure les pâtes alimentaires courtes non cuites et non farcies précitées de l'application du taux de de la TVA de 10%.

Rappel des obligations transitoires :

(Cf. les mêmes dispositions de l'article 125-III du CGI rappelées au 2 ci-dessus)

NB: Il est à rappeler que conformément aux dispositions de l'article 101-1° du CGI, la TVA qui a grevé les éléments du prix d'une opération imposable est déductible de la TVA applicable à cette opération. Les assujettis opèrent globalement l'imputation de la TVA et doivent procéder à une régularisation lorsque l'opération n'est pas effectivement soumise à la taxe.

De même, pour les assujettis effectuant concurremment des opérations taxables et des opérations exonérées sans droit à déduction à partir du 1er janvier 2026, le montant de la taxe déductible ou remboursable est affecté d'un prorata de déduction calculé conformément à l'article 104 du CGI.

Ledit prorata est déterminé par l'assujetti à la fin de chaque année civile à partir des opérations réalisées au cours de ladite année. Ce prorata est retenu pour le calcul de la taxe à déduire au cours de l'année suivante.

A cet effet, pour le calcul du prorata de déduction au titre de l'année 2026, les entreprises concernées doivent calculer le prorata de déduction à partir des opérations réalisées au cours de l'année 2025, selon le régime fiscal applicable auxdites opérations à partir du 1er janvier 2026.

6-Exonérations du sang et ses dérivés de la TVA avec droit à déduction

Afin de garantir un accès équitable et durable des citoyens aux produits médicaux essentiels, l'article 7 de la LF 2026 a introduit une mesure visant l'exonération de la TVA à l'intérieur avec droit à déduction et à l'importation du sang (humain et animal) et de ses dérivés.

Cette exonération est prévue par les dispositions des articles 92-1-19° et 123-37° du CGI et prend effet à compter du 1er janvier 2026.

Rappel des obligations transitoires :

(Cf. les mêmes dispositions de l'article 125-III du CGI rappelées au 2 ci-dessus)

10

7-Exonération temporaire de la TVA sur les opérations d'importation des animaux vivants domestiques des espèces bovines et camélidés

Dans le but d'assurer un approvisionnement normal du marché national à des prix convenables, l'article 7 de la LF 2026 a introduit une mesure temporaire, au titre de l'année 2026, afin d'exonérer de la TVA à l'importation les opérations d'importation des animaux vivants domestiques des espèces bovines et camélidés, dans la limite des contingents fixés.

Ainsi et par dérogation aux dispositions de l'article 121 du CGI, sont exonérées de la TVA à l'importation à compter du 1er janvier 2026 et jusqu'au 31 décembre 2026, les opérations d'importation desdits animaux vivants domestiques des espèces bovines et camélidés, dans la limite d'un contingent fixé, respectivement, à 300 000 têtes et dix mille (10 000) têtes et ce, conformément aux dispositions de l'article 247-XXXXV du CGI.

IV-MESURES SPECIFIQUES AUX DROITS D'ENREGISTREMENT ET DE TIMBRE (DET)

1-Institution d'un droit d'enregistrement supplémentaire de 2% sur les actes portant mutation des biens immeubles, de droits réels

immobiliers ou de fonds de commerce, réalisés sans possibilité de justifier et de suivre les modalités de paiement

Avant la LF 2026, les transactions immobilières étaient soumises à un droit d'enregistrement proportionnel, selon la nature du bien concerné (4%, 5% ou 6%), quelles que soit les modalités de règlement utilisées.

Dans le cadre des mesures préventives visant à inciter à la conformité fiscale et afin de limiter le recours au paiement en espèces et d'assurer la traçabilité de ces transactions, la LF 2026 a institué un droit d'enregistrement supplémentaire de 2% sur les actes portant mutation à titre onéreux de biens immeubles ou de droits réels immobiliers dont le prix est supérieur à trois cent mille (300 000) dirhams ou de fonds de commerce dans l'un des cas suivants :

l'acte établi ne mentionne pas les modalités et les références de règlement utilisées;

le règlement du prix n'est pas effectué par l'une des modalités de règlement prévues à l'article 11-II ci-dessus.

Lorsque le prix est réglé en espèces et par l'une des modalités de règlement précitées, ce droit supplémentaire n'est appliqué que sur la partie du prix payé en espèces.

Cette disposition a été prévue par l'article 133-III du CGI et elle s'applique aux actes et conventions établis à compter du 1er juillet 2026.

2-Harmonisation et clarification du traitement fiscal en matière des droits d'enregistrement des opérations de crédit réalisées par les établissements de crédit et organismes assimilés ainsi que les garanties et les mainlevées y afférentes

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, le traitement fiscal en matière des droits d'enregistrement des opérations de crédit, des garanties présentées et des mainlevées y

11

afférentes différait selon les organismes qui accordent le crédit: les banques ou les sociétés de financement.

Afin d'harmoniser le traitement fiscal des opérations précitées, la LF 2026 a modifié les dispositions des articles 129-V-4° et 135-II-14° du CGI, en vue:

➤ d'étendre l'exonération des droits d'enregistrement aux actes constatant les opérations de crédit accordé par tous les établissements de crédit et les organismes assimilés régis par la loi n° 103-12 (Article 129-V-A-4° du CGI);

➤ et de généraliser l'application du droit fixe de 200 dirhams aux actes de cautions, de constitutions d'hypothèque, de nantissement sur fonds de commerce réalisés en garantie des opérations de crédit accordé par les établissements de crédit et les organismes assimilés régis par la loi n° 103-12 précitée ainsi que les mainlevées relatives aux garanties précitées (135-II-14° du CGI).

Les dispositions précitées s'appliquent aux actes et conventions enregistrés à compter du 1er janvier 2026.

3-Application des droits d'enregistrement au taux de 0,1% aux marchés publics

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les marchés publics étaient obligatoirement soumis à la formalité de l'enregistrement à titre gratuit.

Dans le cadre des mesures préventives visant à inciter à la conformité fiscale et à la transparence, la LF 2026 a institué les mesures suivantes :

➤ L'élargissement de l'obligation d'accomplir la formalité d'enregistrement aux actes et conventions ayant pour objet la réalisation de travaux, fournitures ou services par des entreprises pour le compte des établissements et entreprises publics et leurs

filiales ainsi que pour le compte des autres organismes publics tenus, en vertu de la législation et de la réglementation en vigueur, d'appliquer la réglementation relative aux marchés publics (Article 127-1-B-6° du CGI);

➤ L'application des droits d'enregistrement au taux de 0,1% aux marchés publics et aux actes et conventions ayant pour objet la réalisation de travaux, fournitures ou services par des entreprises pour le compte de l'Etat, des collectivités territoriales, des établissements et entreprises publics et leurs filiales ainsi que pour le compte des autres organismes publics tenus, en vertu de la législation et de la réglementation en vigueur, d'appliquer la réglementation relative aux marchés publics.

Ces droits d'enregistrement ainsi que la pénalité et les majorations dus sur les marchés et les actes et conventions précités, sont supportés par les titulaires du marché ou par les entreprises chargées de l'exécution de ces actes et conventions. (Article 133-I-I du CGI)

Les dispositions précitées sont applicables aux actes et conventions enregistrés à compter du 1er janvier 2026.

12

4-Amélioration du régime d'incitation fiscale aux opérations de restructuration des groupes de sociétés

Afin d'assurer la neutralité fiscale aux opérations de transfert des immobilisations entre les sociétés d'un même groupe sans contrepartie financière et d'accompagner les projets de restructuration et d'investissement projetés par les groupes de sociétés, La LF 2026 a introduit les deux mesures suivantes :

➤ Exonération des droits d'enregistrement applicables à la prise en charge du passif relatif aux éléments transférés entre sociétés de groupes

La LF 2026 a institué l'exonération des droits d'enregistrement afférents à la prise en charge du passif lors du transfert des éléments d'actif réalisé par les sociétés ayant opté pour le régime d'incitation fiscale aux opérations de restructuration des groupes de sociétés prévu à l'article 161 bis-I du CGI (Article 129-IV-8°-d du CGI)

➤ Application d'un droit fixe de 1000 dirhams aux opérations de transfert des éléments de l'actif circulant réalisées entre les sociétés de groupes

La LF 2026 a étendu l'application du droit fixe de mille (1000) dirhams aux opérations de transfert des éléments de l'actif circulant réalisées par les sociétés ayant opté pour le régime d'incitation fiscale aux opérations de restructuration des groupes de sociétés prévu à l'article 161 bis-I du CGI. (Article 135-1-2° du CGI).

Les dispositions précitées prévues par les articles 129-IV-8°-d et 135-1-2° du CGI sont applicables aux actes et conventions enregistrés à compter du 1er janvier 2026.

5-Révision du régime fiscal applicable en matière des droits d'enregistrement aux cessions des actions ou de parts sociales

➤ Réduction du taux des droits d'enregistrement appliqués aux cessions des actions ou de parts sociales des sociétés immobilières transparentes et des sociétés à prépondérance immobilière

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026 les cessions, à titre onéreux ou gratuit, d'actions ou de parts sociales des sociétés immobilières visées à l'article 3-3° du CGI ainsi que des sociétés à prépondérance immobilière visées à l'article 61-II du CGI, étaient soumises aux droits d'enregistrement au taux proportionnel de 6%.

Afin d'aligner le traitement fiscal des cessions des titres précités avec le droit commun applicable aux cessions des biens immeubles, la LF 2026 a modifié les dispositions de l'article 133 du CGI, pour réduire le taux de 6% à 5% pour les cessions, à titre onéreux ou gratuit, d'actions ou de parts sociales des sociétés immobilières visées à l'article 3-3° du CGI ainsi que des sociétés à prépondérance immobilière visées à l'article 61-II du même code dont les actions ne sont pas cotées en bourse.

Ces nouvelles dispositions sont applicables aux actes et conventions enregistrés à compter du 1er janvier 2026.

13

➤ Clarification de l'obligation de présenter une attestation de non prépondérance immobilière pour bénéficier de l'exonération en matière des droits d'enregistrement au titre des cessions des actions et parts sociales

Dans le cadre des mesures de clarification, la LF 2026 a précisé que pour bénéficier de l'exonération des droits d'enregistrement prévue pour les cessions, à titre onéreux ou gratuit, de parts dans les groupements d'intérêt économique, d'actions ou de parts sociales dans les sociétés autres que celles visées aux articles 3-3º et 61-II ci-dessus, les personnes concernées doivent présenter une attestation, délivrée selon un modèle établi par l'administration, attestant que les actions ou les parts sociales concernées ne se rapportent pas aux sociétés immobilières transparentes ou aux sociétés à prépondérance immobilière.

Les dispositions précitées prévues par l'article 129-IV-25° du CGI sont applicables aux actes et conventions enregistrés à compter du 1er janvier 2026.

6-Exonération des droits d'enregistrement concernant les actes portant acquisition d'immeubles par les fondations des œuvres sociales des administrations publiques

Dans le cadre du soutien aux fondations des œuvres sociales des administrations publiques, la LF 2026 a instauré l'exonération des droits d'enregistrement au profit des actes d'acquisition d'immeubles, par les fondations des œuvres sociales des administrations publiques créées par une loi, qui sont affectés à leur objet social, à l'exclusion des actes d'acquisition d'immeubles affectés aux opérations immobilières.

Les dispositions précitées prévues par l'article 129-III- 21° du CGI sont applicables aux actes et conventions enregistrés à compter du 1er janvier 2026.

V-MESURES COMMUNES A L'IMPOT SUR LE REVENU (IR) ET L'IMPOT SUR LES SOCIETES (IS)

1-Elargissement du champ d'application de la retenue à la source en matière d'IS et d'IR aux produits de location immobilière

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, une retenue à la source était appliquée, en matière d'IR foncier, sur les loyers versés aux personnes physiques (particuliers) par les personnes morales de droit public ou privé ainsi que par les personnes physiques soumises à l'IR déterminé selon le régime du résultat net réel (RNR) ou simplifié (RNS).

Dans le cadre des actions préventives visant à assurer la conformité fiscale, la LF 2026 a élargi l'application de la retenue à la source précitée aux produits de location versés aux personnes morales ou aux personnes physiques dont les revenus sont déterminés selon le régime du RNR ou du RNS.

Les produits de location soumis à la retenue à la source précitée s'entendent des produits de location de biens immeubles bâtis et non bâtis et des constructions de toute nature.

Sont exclus de l'application de cette retenue à la source, les produits de location versés aux personnes hors champ d'application ou exonérées de manière permanente de l'IS ou de I'TR (RNR/RNS) au titre des opérations conformes à l'objet visé par cette exonération.

14

La retenue à la source précitée s'applique au taux de 5% sur le montant des produits de location hors TVA, avec droit d'imputation sur le montant de l'IS ou de l'IR (RNR/RNS) dû et de restitution du reliquat éventuel.

Les personnes chargées d'opérer la retenue à la source sur les produits de location précités, doivent joindre à leur déclaration des rémunérations allouées à des tiers et des produits de location, visée à

l'article 151-I du CGI, un état desdits produits selon un modèle établi par l'administration.

L'impôt retenu à la source sur les produits de location sus mentionnés, doit être versé à l'administration fiscale dans le mois suivant cellui du paiement, de la mise à la disposition ou de l'inscription en compte.

En cas de non-respect de leurs obligations de déclaration et de versement, les personnes tenues d'opérer ladite retenue à la source seront passibles des sanctions et des procédures prévues par les articles 194-1, 208, 222-A et 228-I du CGI.

Concernant l'entrée en vigueur de ce nouveau dispositif, il convient de distinguer entre le traitement des loyers versés aux personnes morales et ceux versés aux personnes physiques dont les revenus sont déterminés selon le régime du RNR ou du RNS.

➤ Concernant les loyers versés aux personnes morales:

En cas de versement, de mise à disposition ou d'inscription en compte de loyers au profit des personnes morales, la retenue à la source doit s'opérer à compter du 1er juillet 2026 par l'Etat, les collectivités territoriales, les établissements et entreprises publics et leurs filiales, les établissements de crédit et organismes assimilés et les entreprises d'assurances et de réassurance.

A titre transitoire et par dérogation, ladite retenue à la source doit également être opérée par les entreprises d'une manière progressive, selon le montant de leur chiffre d'affaires hors TVA du dernier exercice clos, comme suit:

à compter du 1er juillet 2026, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à cinq cents millions (500 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos;

à compter du 1er janvier 2027, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à trois cent cinquante millions (350 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos;

à compter du 1er janvier 2028, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à deux cents millions (200 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos.

➤ Concernant les loyers versés aux personnes physiques dont les revenus sont déterminés selon le régime du RNR ou du RNS :

En cas de versement, de mise à disposition ou d'inscription en compte de loyers au profit des personnes physiques dont les revenus sont déterminés selon le régime du RNR ou du RNS, la retenue à la source doit s'opérer à compter du 1er juillet 2026, par les personnes morales

de droit public ou privé et les personnes physiques dont les revenus sont déterminés selon les régimes du RNR ou du RNS.

15

Les dispositions précitées ont été prévues par les articles 4-V, 15 ter, 19-IV-A, 73-II-A, 151-V, 157-1, 171-I-A, 174-V, 194-1, 222-A, 228-1 et 247-XXXXVI du CGI.

2-Clarification du traitement fiscal des produits distribués par les organismes de placement collectif en capital (OPCC)

Les organismes de placement collectif en capital (OPCC) bénéficient d'un régime de transparence fiscale qui consiste à exonérer ces organismes de I'IS pour l'ensemble de leurs produits et bénéfices, dès lors qu'ils sont considérés comme des véhicules de financement transparents dont les produits (plus-values, intérêts et dividendes) sont imposables entre les mains des actionnaires ou porteurs de parts.

Afin de consacrer ce principe de transparence fiscale, la LF 2026 a clarifié que les sommes distribuées par les OPCC provenant des bénéfices correspondant aux plus-values réalisées et aux intérêts perçus par lesdits organismes, ne sont pas considérées comme des produits des actions, parts sociales et revenus assimilés (Article 13-I du CGI).

Ainsi, les plus-values réalisées et les intérêts perçus par les OPCC et distribués à leurs actionnaires ou porteurs de parts, sont soumis à l'IS ou l'IR entre les mains de ces derniers, dans les conditions de droit commun, selon leur nature d'origine (Article 9-I-B-3º du CGI).

Par conséquent, les produits distribués par les OPCC précités correspondant aux intérêts qu'ils ont perçus, sont soumis à la retenue à la source prévue à l'article 4 du CGI, au taux de 20% ou 30% selon le régime fiscal du bénéficiaire. Ces intérêts sont compris dans les produits financiers imposables des actionnaires ou porteurs de parts soumis à l'IS ou à l'IR selon le régime du RNR ou du RNS (Article 14-VI du CGI), avec droit d'imputation sur l'impôt dû et de restitution du reliquat éventuel.

De même, les plus-values distribuées, le cas échéant, par les OPCC sont considérées comme des produits financiers chez les actionnaires ou porteurs de parts soumis à l'IS ou à l'IR (RNR/RNS) ou comme des profits de capitaux mobiliers chez les particuliers et sont imposables à l'IS ou l'IR selon les règles de droit commun (Articles 9-I-B-3° et 66-II-C du CGI).

Les produits perçus et distribués en tant que dividendes par les OPCC précités demeurent soumis au régime fiscal applicable aux produits des actions, parts sociales et revenus assimilés (Article 13-VI du CGI).

Les clarifications précitées ont été insérées dans les articles 9 (I-B-3°), 13 (I et VI), 14-VI et 66-II-C du CGI.

VI- MESURE COMMUNE A L'IMPOT SUR LES SOCIETES (IS) ET LA TAXE SUR LA

VALEUR AJOUTEE (TVA)

Elargissement de la retenue à la source, en matière d'IS et de TVA, aux rémunérations des prestations rendues par certaines personnes morales

Actuellement, une retenue à la source en matière d'IS et d'impôt sur le revenu (IR) s'applique, pour le compte du Trésor, aux rémunérations allouées à des tiers.

De même, une retenue à la source s'applique au titre de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) due au titre de certaines prestations fournies fixées par voie réglementaire.

16

Dans le cadre des actions préventives visant à assurer la conformité fiscale, la LF 2026 a élargi le champ d'application de ladite retenue à la source, en matière d'IS et de TVA, aux rémunérations des prestations qui sont rendues par des personnes morales.

➤ En matière d'IS:

Avant la LF 2026, l'article 157-1 du CGI prévoyait l'application d'une retenue à la source sur les honoraires, commissions, courtages et autres rémunérations de même nature, pour le compte du Trésor, par :

- l'Etat, les collectivités territoriales et les établissements et entreprises publics et leurs filiales conformément aux textes législatifs et réglementaires en vigueur, qui versent, mettent à la disposition ou inscrivent en compte des personnes morales lesdites rémunérations;

- les personnes morales de droit public ou privé et les personnes physiques dont les revenus sont déterminés selon le régime du résultat net réel ou celui du résultat net simplifié, qui versent, mettent à la disposition ou inscrivent en compte des personnes physiques lesdites rémunérations.

L'article 7 de la LF 2026 a modifié les dispositions des articles 19-IV et 157 du CGI afin de prévoir que la retenue à la source sur lesdites rémunérations allouées à des personnes morales doit également être opérée, pour le compte du Trésor, par les établissements de crédit et organismes assimilés et les entreprises d'assurances et de réassurance, à compter du 1er juillet 2026.

A titre transitoire et par dérogation, ladite retenue à la source doit également être opérée par les entreprises, d'une manière progressive, selon le montant de leur chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, du dernier exercice clos, comme suit:

à compter du 1er juillet 2026, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à cinq cents millions (500 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos;

à compter du 1er janvier 2027, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à trois cent cinquante millions (350 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos;

à compter du 1er janvier 2028, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à deux cents millions (200 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos.

Cette retenue à la source s'applique au taux de 5% sur le montant des rémunérations allouées à des tiers précitées, hors TVA, avec droit d'imputation sur le montant de l'IS dû et de restitution du reliquat éventuel.

Les personnes chargées d'opérer la retenue à la source précitée doivent joindre à leur déclaration des rémunérations allouées à des tiers et des produits de location, visée à l'article 151-I du CGI, un état desdits produits selon un modèle établi par l'administration.

L'impôt retenu à la source sur les rémunérations sus mentionnées, doit être versé à l'administration fiscale dans le mois suivant celui du paiement, de la mise à la disposition ou de l'inscription en compte.

17

➤ En matière de TVA :

L'article 7 de la LF 2026 a complété les dispositions de l'article 117-V du CGI par un paragraphe c), afin de prévoir que la TVA due au titre des opérations de prestations de services visées à l'article 89-1 (5°, 10° et 12°) du CGI, dont la liste est fixée par voie réglementaire, est retenue à la source à compter du 1er juillet 2026, à hauteur de 75% du montant de cette taxe par les établissements de crédit et organismes assimilés et les entreprises d'assurances et de réassurance qui versent les rémunérations desdites prestations aux personnes morales assujetties ayant présenté l'attestation justifiant leur régularité fiscale. A défaut de présentation de cette attestation, la retenue à la source est opérée à hauteur de 100% du montant de cette taxe.

A titre transitoire et par dérogation, ladite retenue à la source doit également être opérée par les entreprises, d'une manière progressive, selon le montant de leur chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, du dernier exercice clos, comme suit:

à compter du 1er juillet 2026, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur

à cinq cents millions (500 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos;

à compter du 1er janvier 2027, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à trois cent cinquante millions (350 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos;

à compter du 1er janvier 2028, par les entreprises dont le montant du chiffre d'affaires, hors taxe sur la valeur ajoutée, est égal ou supérieur à deux cents millions (200 000 000) de dirhams, au titre du dernier exercice clos.

VII- AUTRES MESURES COMMUNES

1-Clarification et amélioration du régime fiscal des sociétés sportives

Dans le cadre de la Stratégie Nationale de Développement du Sport et afin d'accompagner le processus de professionnalisation de ce secteur, la structuration des associations en sociétés sportives et la dynamisation de l'investissement et de l'emploi dans ces sociétés, la LF 2026 a introduit plusieurs mesures fiscales incitatives pour lesdites sociétés en matière d'IS, d'IR et de TVA.

➤ En matière d'IS

A. Clarification de l'exonération quinquennale des sociétés sportives

Les sociétés sportives constituées conformément aux dispositions de la loi n° 30.09 relative à l'éducation physique et aux sports bénéficient, conformément aux dispositions de l'article 6-II-B-7° du CGI, de l'exonération totale d'IS pendant une période de cinq (5) exercices consécutifs, à compter du premier exercice d'exploitation.

Afin de clarifier le fait générateur d'application de cette exonération, l'article 7 de la LF 2026 a modifié les dispositions de l'article 6-II-B-7° précité pour préciser que le bénéfice de l'exonération totale de l'impôt sur les sociétés pendant une période de cinq (5) exercices consécutifs, s'applique à compter de l'exercice au cours duquel la première opération de vente imposable a été réalisée.

18

B. Déduction des dons en argent ou en nature octroyés aux sociétés sportives

Afin d'inciter les entreprises à accorder des dons aux sociétés sportives, la LF 2026 a intégré parmi les charges déductibles, au sens de l'article 8 du CGI, les dons en argent ou en nature octroyés aux sociétés sportives constituées conformément aux dispositions de la loi n° 30-09 précitée, dans la limite de vingt pour cent (20%) du bénéfice net du donateur, sans que le montant de la déduction ne dépasse cinq millions (5 000 000) de dirhams par exercice.

Cette disposition est prévue par l'article 10 (I-B-2°) du CGI et s'applique au titre des exercices ouverts à compter du 1er janvier 2026.

C. Exonération des plus-values résultant de l'apport des actifs et passifs d'une association sportive à une société sportive

L'article 161-V du CGI, en vigueur avant la LF 2026, prévoyait que l'opération d'apport par une association sportive d'une partie ou de la totalité de ses actifs et passifs à une société sportive, conformément aux dispositions de la loi n° 30-09 précitée, peut être réalisée sans incidence sur son résultat fiscal, lorsque les éléments apportés sont inscrits dans le bilan de la société sportive concernée à leur valeur figurant au dernier bilan clos de l'association avant cette opération.

Il s'ensuit que cette exonération ne s'appliquait que lorsque les apports sont évalués aux valeurs nettes comptables, sans possibilité de les évaluer à leur valeur réelle du marché.

Afin d'encourager les opérations de transformation des associations en sociétés sportives et de faciliter les opérations d'apport et de participation des investisseurs dans ces sociétés, la LF 2026 a prévu que l'opération d'apport par une association sportive d'une partie ou de la totalité de ses actifs et passifs à une société sportive peut également être réalisée à la valeur réelle, sans incidence fiscale sur le résultat fiscal de ladite association sportive.

Il a été également prévu qu'en cas de cession des éléments apportés, la société bénéficiaire de l'apport doit intégrer dans son résultat fiscal la plus-value réalisée, calculée sur la base de la valeur initiale desdits éléments avant l'opération d'apport.

Ces dispositions sont prévues dans l'article 161-V du CGI et sont applicables aux opérations d'apport aux sociétés sportives réalisées à compter du 1er janvier 2026.

➤ En matière d'IR

Application d'abattements forfaitaires sur les revenus salariaux versés aux professionnels du sport par les sociétés sportives

Afin d'accompagner la professionnalisation du secteur sportif et d'assurer son attractivité pour les investisseurs et l'équité de traitement entre tous les acteurs, la LF 2026 a prévu qu'à titre transitoire et par dérogation aux dispositions de l'article 60-III du CGI, le revenu net soumis à l'impôt sur le revenu au titre des revenus versés par les sociétés sportives constituées conformément aux dispositions de la loi n° 30-09 précitée, aux sportifs professionnels, entraineurs, éducateurs et à l'équipe technique, est déterminé par l'application d'un abattement de:

- 90% au titre de l'année 2026;

- 80% au titre de l'année 2027;

19

- 70% au titre de l'année 2028;

- 60% au titre de l'année 2029.

Cette disposition a été prévue par l'article 247-XXXXIII du CGI.

➤ En matière de TVA

Prorogation de l'exonération de la TVA accordée aux sociétés sportives

Il est rappelé qu'une mesure d'exonération de la TVA, sans droit à déduction, a été prévue pour les activités et opérations réalisées par les sociétés sportives, constituées conformément aux dispositions de la loi n° 30-09 précitée, durant une période de cinq (5) ans, à compter du 1er janvier 2020 jusqu'au 31 décembre 2024.

Afin d'assurer l'équité fiscale et de permettre à toutes les sociétés sportives de bénéficier pleinement de cette mesure, la LF 2026 a accordé aux sociétés sportives, constituées conformément aux

dispositions de la loi n° 30-09 précitée, le bénéfice de l'exonération de la TVA, sans droit à déduction, pendant la période allant du 1er janvier 2026 jusqu'au 31 décembre 2030.

Cette disposition transitoire a été prévue par l'article 247-XXXXIV du CGI et en conséquence, les dispositions relatives à l'exonération de la TVA desdites sociétés sportives prévues par les articles 91-IV-3° et 125-VIII du CGI ont été abrogées.

2-Simplification des modalités de détention de l'adresse électronique à communiquer à l'administration fiscale

Avant l'entrée en vigueur de la LF 2026, les contribuables soumis à I'IS, à l'IR (RNR/RNS) et à la TVA étaient tenus de détenir une adresse électronique auprès d'un prestataire de services de confiance, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur, permettant l'échange électronique entre l'administration fiscale et les contribuables.

Afin d'améliorer la qualité des services dématérialisés accordés aux contribuables, compte tenu de l'évolution des technologies et de réduire leur coût, la LF 2026 a simplifié le procédé de détention de l'adresse électronique, en prévoyant que les contribuables soumis aux impôts, droits et taxes en vigueur doivent détenir une adresse électronique de leur choix.

Ainsi, tous les contribuables doivent communiquer à l'administration fiscale une adresse électronique de leur choix, afin de permettre la notification par procédé électronique prévue à l'article 219-II conformément à la législation et la réglementation en vigueur, d'améliorer les moyens de communication et d'échange électronique avec ces contribuables et de garantir leur droit à l'information sur leur situation fiscale.

Cette disposition a été prévue par l'article 145 (X et XI) du CGI.

3-Adaptation des règles relatives à la tenue de la comptabilité sous format électronique

Afin d'améliorer le mode de tenue de la comptabilité, la LF 2018 avait institué dans l'article 145-1 du CGI l'obligation de tenir la comptabilité sous format électronique selon des critères fixés par voie réglementaire.

Afin d'adapter le cadre juridique devant régir les critères de tenue de la comptabilité sous format électronique, la LF 2026 a modifié les dispositions de l'article 145-I du CGI, en

20

prévoyant que les contribuables doivent tenir la comptabilité sous format électronique conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

Ainsi, le renvoi à un texte réglementaire pour fixer lesdits critères a été supprimé de l'article 145-1 du CGI.

4-Harmonisation des dispositions fiscales régissant les procédures des difficultés de l'entreprise

Dans le cadre de l'harmonisation des dispositions fiscales avec les procédures des difficultés de l'entreprise prévues dans le code de commerce, la LF 2026 a complété les dispositions de l'article 150-III du CGI pour prévoir que, nonobstant toute disposition contraire, toute entreprise qui demande l'ouverture de la procédure de sauvegarde doit, préalablement au dépôt de sa demande au greffe du tribunal, souscrire une déclaration à cet effet par procédé électronique auprès de l'administration fiscale et ce, à l'instar de ce qui est prévu pour la procédure de redressement ou de liquidation judiciaire.

Il a été également prévu que lorsque la procédure de redressement ou de liquidation judiciaire n'est pas ouverte à l'initiative de l'entreprise, cette dernière est tenue de souscrire par procédé électronique une déclaration d'ouverture de ladite procédure dans un délai de trente (30) jours à compter de la date de publication du jugement d'ouverture au << Bulletin officiel ».

Le défaut de souscription de l'une des déclarations précitées rend inopposable à l'administration fiscale la forclusion des droits se rattachant à la période antérieure à l'ouverture de la procédure de sauvegarde, de redressement ou de liquidation judiciaire.

Dans ce cadre, il a été également précisé qu'en cas d'ouverture d'une procédure de sauvegarde, c'est la procédure accélérée de rectification des impositions prévue à l'article 221 du CGI qui s'applique pour les rectifications éventuelles à opérer par l'administration fiscale.

Les dispositions précitées ont été prévues par les article 150-III et 221-I du CGI.

5-Simplification de la procédure de contrôle des personnes physiques soumises en même temps à la vérification de la comptabilité et à l'examen de l'ensemble de la situation fiscale

Afin de renforcer la sécurité juridique des contribuables et de simplifier les procédures de contrôle fiscal, la LF 2026 a institué, dans l'article 216-III du CGI, la possibilité pour l'administration de procéder, en même temps, à la vérification de comptabilité et à l'examen de l'ensemble de la situation fiscale des personnes physiques concernées.

Dans ce cas:

l'administration notifie au contribuable un seul avis, dans le délai et selon les modalités prévus à l'article 212 du CGI;

la durée du contrôle fiscal ne peut en aucun cas dépasser la durée visée au neuvième alinéa du paragraphe I de l'article 212 du CGI;

l'administration informe le contribuable, selon un modèle qu'elle établit et dans les formes prévues à l'article 219 du CGI, de la date fixée pour procéder à un échange oral et contradictoire concernant les rectifications envisagées suite au contrôle et de la date à laquelle ce contrôle sera clôturé ;

21

les rectifications découlant de l'application de cette procédure de contrôle sont effectuées, selon le cas, dans les conditions prévues à l'article 220 du CGI relatif à la procédure normale de rectification des impositions ou à l'article 221 du CGI relatif à la procédure accélérée de rectification des impositions.

Par ailleurs, la LF 2026 a également introduit les modifications suivantes :

la procédure normale de rectification des impositions prévue à l'article 220 du CGI est frappée de nullité, en cas de défaut de

notification aux intéressés de l'avis et/ou de la charte du contribuable prévus à l'article 216 (I et III) du CGI;

la procédure accélérée de rectification des impositions prévue à l'article 221 du CGI est frappée de nullité, en cas de défaut de notification aux intéressés de l'avis et/ou de la charte du contribuable prévus à l'article 216 (I et III) du CGI;

la commission nationale du recours fiscal est compétente pour les recours relatifs au contrôle fiscal prévu à l'article 216-III du CGI, quel que soit le chiffre d'affaires déclaré ;

la prescription est interrompue par la notification de l'avis de contrôle fiscal prévue à l'article 216 (I et III) du CGI.

Les dispositions précitées sont prévues par les articles 216-III, 220-VIII, 221-IV, 226 et 232-V du CGI et sont applicables aux procédures de contrôle dont l'avis de contrôle est notifié à compter du 1er janvier 2026.

6-Consécration du principe de la levée de la prescription en cas de non-respect des conditions du bénéfice des avantages fiscaux assortis de garanties

Afin de consacrer le principe de droit commun relatif à la levée de la prescription en cas de non-respect des conditions d'éligibilité aux

avantages fiscaux assortis de garanties, la LF 2026 a prévu que, nonobstant toutes dispositions contraires, lorsque les contribuables ayant fourni des garanties pour bénéficier des avantages fiscaux ne respectent pas l'une des conditions requises pour le bénéfice de ces avantages, l'administration peut émettre le montant des impôts, taxes et droits dus prévus par le CGI, ainsi que les amendes, les pénalités et les majorations y afférentes, même si le délai de prescription a expiré.

Cette disposition a été prévue par l'article 232-VIII-25° du CGI.

7-Actualisation des dispositions régissant les droits de timbre suite à leur dématérialisation

La LF 2018 avait prévu que les droits de timbre sont acquittés au moyen du visa pour timbre, sur déclaration ou par voie électronique au moyen d'un timbre dématérialisé.

Afin d'adapter les dispositions de l'article 236-3° du CGI qui prévoyait l'application d'une remise de 3% sur le montant de la commande des timbres au profit des distributeurs auxiliaires dûment habilités par l'administration fiscale pour la vente au public desdits timbres, la LF 2026 a abrogé les dispositions du 3º de cet article qui sont devenues caduques.

R

22

VIII- Prorogation de l'application de la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus

Dans le cadre de la poursuite et de la consolidation des efforts de mobilisation des ressources pour renforcer la cohésion sociale, la LF 2026 a prorogé l'application de la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus au titre des années 2026, 2027 et 2028.

Il est rappelé que cette contribution est mise à la charge des sociétés et des personnes physiques soumises à ITR selon le régime du résultat net réel dont le bénéfice annuel imposable est égal ou supérieur à un million (1 000 000) de dirhams.

Ladite contribution est calculée aux taux proportionnels suivants :

Montant du bénéfice ou du revenu soumis à la contribution (en dirhams)

Taux de la contribution

D'un million à moins de 5 millions

1,5%

De 5 millions à moins de 10 millions

2,5%

De 10 millions à moins de 40 millions

3,5%

De 40 millions et plus

5%

23 DEC. 2025

23

.....
.....

.....
.....

.....
.....

الإقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد

يجب إيداع إقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد) نموذج (ADP060 لدى مصلحة الضرائب التابع لها العقار .يلتزم الملاك بوضع هذا التصريح داخل أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية لتاريخ انتهاء الأشغال، وذلك لتسجيل العقار في رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية.

الوثائق المطلوبة) الملف الإداري(

يجب أن يُرفق الإقرار بالوثائق التالية:

- رخصة البناء
- رخصة السكن
- نسخة من نظام الملكية المشتركة) مسلم من المحافظة العقارية، في حالة تعدد الملاك(
- المستندات التي تثبت الغرض المخصص للعقار) سكني أو مهني أو تجاري(

عناصر الاستمارة النموذجية) نموذج(ADP060

تتضمن الاستمارة الخاصة بالإقرار المعلومات التالية:

.1 معلومات الإيداع:

- رقم الإيداع وتاريخه
- المديرية الجهوية أو الإقليمية للضرائب

.2 هوية الملزم:

- الاسم الكامل أو اسم الشركة / رقم البطاقة الوطنية أو السجل التجاري
- العنوان الحالي للمالك
- الهاتف والبريد الإلكتروني

.3 معلومات العقار:

- عنوان العقار الجديد) الزنقة، الحي، المدينة(
- المرجع العقاري) رقم الرسم العقاري إن وجد(
- نوع العقار) فيلا، شقة، عمارة، بقعة أرضية مجهزة(
- تاريخ انتهاء أشغال البناء الفعلي

.4 تخصيص العقار:

- هل العقار مخصص للسكنى الرئيسية، السكنى الثانوية، أم الاستعمال المهني/التجاري؟

.5 تفاصيل المساحات) للاحتساب الضريبي:(

- المساحة الإجمالية المغطاة
- عدد الطوابق

.6 الإشهاد والإمضاء:

- إقرار بصحة المعلومات المدلى بها والتوقيع

.....

.....

المسلحة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية أو الإقليمية

تقسيمة

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

نموذج رقم ADP060A-121 :

إطار مخصص للإدارة

تاريخ الإيداع

رقم الإيداع:

رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية

إقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات أو بتغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له

يودع في أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية لسنة انتهاء الأشغال أو تغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له

المادتان 30 و 38 من القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية

- 1هوية المالك

الاسم العائلي و الشخصي أو العنوان التجاري.....

العنوان الشخصي أو المقر الاجتماعي.....

رقم التعريف الضريبي // // // // / :رقم البطاقة الوطنية للتعريف أو بطاقة الإقامة/ / :

- 11بيان عن العقار موضوع الإقرار(1)

عنوان العقار.

رقم السجل العقاري/ / :

نوع العقار، مساحته و مكوناته:

رقم رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية

/// :

مكونات العقار) عدد الغرف في كل طابق(

المساحة المغطاة بالمتر مربع

الجميع الطوابق) السفلي الأرضي والطوابق

مغطاة بالمتر مربع المساحة الغير

العليا(

مساحة القطعة الأرضية بالمتر مربع

المساحة

نوع العقار

فيلا

منزل تقليدي

شقة

نوع آخر) تحديده..... (

- 111موضوع الإقرار(2)

طبيعة الحدث

انتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات

-2)ب(

بيع // هبة//

تبادل//

(1-2)

تاريخ الحدث

IVالغرض المخصص للعقار(2)

سكني رئيسية//

كراء//

استعمال مهني

محل إقامة ثانوية//

) //رقم التعريف بالرسم المهني/ / / :

بجبايات الجماعات المحلية.

يقر الموقع أسفله بصحة المعلومات الواردة في هذا الإقرار والوثائق الملحقة.

(1)يجب وضع إقرار عن كل عقار على حدة لدى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها موقع العقار)

(2إرفاق الأوراق المثبتة)) أ (نسخة من رخصة السكن ،) ب (عقد نقل الملكية) ج (شهادة الإقامة أو عقد الكراء....

تغيير ملكية العقار

تغيير الغرض المخصص للعقار

(2)

موضوع رهن إشارة الغير دون مقابل//

ملحوظة :إذا كان العقار شاغرا يجب الإدلاء بالإقرار بالشغور) نموذج (ADP061 المنصوص عليه في المادة 31 من القانون رقم 4706 المتعلق

...تاريخ.....

الخاتم والتوقيع

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

▼

المديرية العامة للمرائب

المديرية الجهوية أو الإقليمية

تقسيمة....

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

نموذج رقمADP060A - 121 :

وصل إيداع

الإقرار نموذجADP060A-121

رسم السكن

ورسم الخدمات الجماعية

إقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات تغيير ملكية العقار أو تغيير الغرض المخصص له

رقم التعريف الضريبي///////// :

رقم التعريف الرسم السكن----- / / / :

الاسم العائلي و الشخصي أو العنوان التجاري. :

إطار مخصص للإدارة

تاريخ الإيداع/-/-/-/-/ / / :

رقم التسجيل : رد

عدد الوثائق المثبتة//// :

)خاتم الإدارة(

المادة - 30 إقرار بانتهاء أشغال البناء أو تغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له

يجب على الملاك أو المنتفعين أن يدلوا لمصلحة الضرائب التابع لها كل عقار على حدة:

بإقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات

بإقرار بتغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له.

تحرر هذه الإقرارات وفق أو على مطبوع نموذجي تعده الإدارة ,وتودع قبل 31 يناير من السنة الموالية لسنة الإنتهاء من الأشغال أو التغيير مع الإشارة إلى مكونات العقار ونوعه وتاريخ ومبررات الأشغال أو التغيير وإن اقتضى الحال هوية المالك الجديد.

المادة -31 الإقرار بالشغور

يتعين على الملاك أو المنتفعين المعنيين أن يدلوا لمصلحة الضرائب التابع لها كل عقار على حدة بإقرار بالشغور .يحرر هذا الإقرار وفق أو على مطبوع نموذجي تعده الإدارة خلال شهر يناير من السنة الموالية لسنة الشغور مع الإشارة إلى مكونات المحلات الشاغرة والمدة وأسباب الشغور مثبتا ذلك بجميع وسائل الإثبات .ويعتبر هذا الإقرار بمثابة طلب إبراء من الرسم.

المادة 38 مقتضيات مختلفة

تطبق على رسم الخدمات الجماعية نفس المقتضيات المتعلقة بالتصفية والواجبات والجزاءات والإحصاء والتقادم والمطالبات والتخفيضات والمقاصة والأحكام المختلفة والمتعلقة برسم السكن والرسم المهني.

.....

.....

المسلحة السعودية

وزارة الاقتصاد والمالية

المديرية العامة الضرائب

CORF

Direction Générale des impôts

DR/DP/DEP de:

DECLARATION RECTIFICATIVE

Subdivision de

(Articles 221bis-1 et 221bis-III du codle général des impôts = C.G.I»)

Modèle n ADC200F-161

Cadre réservé à l'administration

Date de dépôt

Nº de dépôt

I-IDENTITE DU CONTRIBUABLE

Nom et prénom ou raison sociale:

- Identifiant commun de l'entreprise

ICE:

N° d'identification fiscale

:///JJJJJJ

- CNI ou carte de séjour nº://

- Adresse du principal établissement du domicile fiscal ou du siège social:

Déclaration

Période d'imposition

II- DECLARATION RECTIFICATIVE

initialement déclarés Eléments d'imposition

Désignation

Montant

Montant total des rectifications opérées

Eléments d'imposition rectifiés

le

(1) Résultat net fiscal, TVA due, crédit de TVA, montant de la retenue à la source, montant de la contribution

sociale de solidarité, revenu net imposable, etc

(2) Joindre une annexe détaillant chaque rectification opérée.

Cachet et signature

.....

.....

المسلوقة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

▼

المديرية العامة للضرائب

الحجز في المنبع

الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات

عوائد الأسهم و حصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها

المواد 171 158 و || 174 من المدونة العامة للضرائب

ورقة الدفع

الشهر/ / /

نوعية الضريبة(1)

/السنة

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

RSC050A-181نموذج رقم

الضريبة على الدخل

الضريبة على الشركات

رقم التعريف الضريبي پيدا

الإسم الشخصي و العائلي أو العنوان التجاري:

هوية الطرف الدافع

عنوان المؤسسة الرئيسية الموطن الضريبي أو المقر الاجتماعي:

رقم التعريف بالرسم المهني// :

المدينة:

المبالغ الخاضعة للضريبة(2)

إطار يملأ من طرف الطرف الدافع

الواجبات الأصلية

النسبة%

ذعيرة بنسبة320

مجموع الأعمدة أ + ب + ج:

مجموع المبلغ الواجب دفعه) بالأحرف(

في

بتاريخ.....

زيادات عن التأخير بنسبة%5 %0.5(3)

(ب)

)يجبر للدرهم الأعلى.(

الخاتم والتوقيع

(أ)

الواجبات الأصلية

إطار يملأ من طرف قباضة إدارة الضرائب

زيادات عن التأخير بنسبة %5% و0.5%

ذعيرة بنسبة206

(1)

مجموع المبلغ الواجب دفعه) بالأحرف(

)ب(

قباضة إدارة الضرائب ب. :

وصل رقم

المجموع الواجب دفعه) يجبر للدرهم الأعلى(

)أب+ج(

تاريخ الدفع:

- (1)ضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

استعمال ورقة دفع لكل ضريبة على حدة.

(2)يجبر إلى الدراهم العشر العليا.

الخاتم والتوقيع

(3)إذا تم الدفع خارج الأجل القانوني، تطبق ذعيرة بنسبة 20% وزيادة عن التأخير بنسبة 5%عن الشهر الأول من التأخير و 0.5% عن كل شهر أو جزء شهر

إضافي المادة 208 من المدونة العامة للضرائب.(

.....

.....

المسلوقة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

▼

المديرية العامة للضرائب

الحجز في المنبع

الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات

عوائد الأسهم و حصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها

المواد 171 158 و || 174 من المدونة العامة للضرائب

ورقة الدفع

الشهر/ / /

نوعية الضريبة(1)

/السنة

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

RSC050A-181نموذج رقم

الضريبة على الدخل

الضريبة على الشركات

رقم التعريف الضريبي پيدا

الإسم الشخصي و العائلي أو العنوان التجاري:

هوية الطرف الدافع

عنوان المؤسسة الرئيسية الموطن الضريبي أو المقر الاجتماعي:

رقم التعريف بالرسم المهني// :

المدينة:

المبالغ الخاضعة للضريبة(2)

إطار يملأ من طرف الطرف الدافع

الواجبات الأصلية

النسبة%

ذعيرة بنسبة320

مجموع الأعمدة أ + ب + ج:

مجموع المبلغ الواجب دفعه) بالأحرف(

في

بتاريخ.....

زيادات عن التأخير بنسبة5% 0.5%(3)

(ب)

)يجبر للدرهم الأعلى.(

الخاتم والتوقيع

(أ)

الواجبات الأصلية

إطار يملأ من طرف قباضة إدارة الضرائب

زيادات عن التأخير بنسبة 5% و0.5%

ذعيرة بنسبة206

(1)

مجموع المبلغ الواجب دفعه) بالأحرف(

(ب)

قباضة إدارة الضرائب ب. :

وصل رقم

المجموع الواجب دفعه) يجبر للدرهم الأعلى(

(أب+ج)

تاريخ الدفع:

- (1)ضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

استعمال ورقة دفع لكل ضريبة على حدة.

(2)يجبر إلى الدراهم العشر العليا.

الخاتم والتوقيع

(3)إذا تم الدفع خارج الأجل القانوني، تطبق ذعيرة بنسبة 20% وزيادة عن التأخير بنسبة 5%عن الشهر الأول من التأخير و 0.5% عن كل شهر أو جزء شهر

إضافي المادة 208 من المدونة العامة للضرائب.(

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- الجزء - 64 -

اعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة

القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....

المحين في إثبات النسب في القضاء والتشريع المغربيين · المحين في إثبات النسب في القضاء والتشريع المغربيين - تأصيل النسب الشريف ·

المحين في إثبات النسب في القضاء والتشريع المغربيين (مع ملحق تأصيل النسب الشريف) هو كتاب قانوني متخصص أعده مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس بالمغرب.

sajplus.com

يُعد الكتاب مرجعاً قضائياً وفقهياً يجمع بين الأصول الشرعية الإسلامية والتطبيقات القضائية والتشريعية في مدونة الأسرة المغربية، مع تركيز خاص على نسب الأشراف (النسب الشريف العلوي والشريف عموماً).

noor-book.com

أهمية الكتاب

- يُفصل وسائل إثبات النسب في السياق المغربي.
- يناقش الجوانب العملية في المحاكم المغربية.
- يضم ملحقاً متخصصاً في تأصيل النسب الشريف (إثبات وتوثيق النسب للأشراف).

وسائل إثبات النسب في التشريع المغربي (مدونة الأسرة)تعتمد مدونة الأسرة المغربية (2004) على الأصول الشرعية مع تطويرها بوسائل حديثة. تنص المادة 158 صراحة على: «يثبت النسب بالفراش أو بإقرار الأب أو بشهادة عدلين أو ببينة السماع وبكل الوسائل

الأخرى المقررة شرعاً بما فيها ذلك الخبرة الطبية (البصمة الوراثية .«(ADN
marocdroit.com
1. الفراش (أقوى الوسائل التقليدية)
• يثبت النسب للزوج إذا ولد الطفل في إطار زواج صحيح أو فاسد أو بشبهة (المادة 153 وما يليها).
• شروط الفراش: وجود عقد زواج موثق، مرور المدة الشرعية (6 أشهر على الأقل من الدخول)، إلخ.
• يمتد إلى حالات خاصة مثل الحمل أثناء الخطبة (المادة 156) تحت شروط معينة (شهرة الخطبة، ظهور الحمل، أسباب تحول دون توثيق الزواج).

2. الإقرار (الاستلحاق)
• إقرار الأب بنسب الطفل (المواد 160-162).
• يُنظم كعمل قضائي أو توثيقي.
3. البينة
• شهادة عدلين.
• بينة السماع (شهادات الشهود).
4. الوسائل العلمية الحديثة
• الخبرة الطبية (تحليل DNA): أصبحت مقبولة قضائياً للإثبات أو النفي، مع احترام الضوابط الشرعية والقانونية. لا تُستخدم إلا بأمر قضائي، وتُعتبر حجة قوية (غالباً بنسبة 99.99% للإثبات).
cnej.ma
نفي النسب
• يخضع لشروط صارمة (مثل اللعان في الشريعة).
• يمكن اللجوء إلى الخبرة الطبية لنفي النسب في حالات محددة.
الملحق: تأصيل النسب الشريفيخصص جزءاً لإثبات وتوثيق نسب الأشراف (السادة العلويين والأشراف عموماً) في المغرب، مع الاستناد إلى الوثائق التاريخية، الشجريات، والأحكام القضائية. هذا مهم في السياق المغربي بسبب المكانة الدينية والاجتماعية للأشراف.

.....
.....
القرار رقم 189/1

المؤرخ في 04 فبراير 2016

ملف إداري رقم: 4590/4/1/2015 .

انتخابات جماعية وجهوية - ادعاء خروقات وتجاوزات تتعارض والقوانين المؤطرة للعملية الانتخابية - إثبات .

الأصل هو حمل الإجراءات الانتخابية على الصحة والمشروعية إلى أن يثبت عكس ذلك بدليل يقيمه الطاعن، لا سيما إذا لم يوجد بمحضر التصويت ما يقوم دليلا قاطعا على ما ادعاه والذي يبقى ملزما بإيضاح مدى تأثير ما ادعاه من وقائع غير محددة على نتيجة العملية الانتخابية، والمحكمة لا تكون ملزمة بالاستجابة لطلب إجراء بحث، إلا إذا كانت الوسيلة المعتمدة في الطعن يمكن أن تصلحأصلا كسبب لطلب إلغاء الانتخابات، وأن يدلي الطاعن على الأقل ببداية حجة أو قرينة على صحة الوقائع المتمسك بها يمكن أن تستند إليها المحكمة للحكم بإجرائه، وفي نازلة الحال فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار سلطتها في تقييم عناصر الملف، لم تجد فيها ادعاه الطاعن ما يلزمها بإجراء بحث حول المخالفات المنسوبة للعملية الانتخابية لعدم إدلائه بحجة مقبولة تبين صحة الأسباب التي تمسك بها وما دام محضر التصويت لا يشير إلى تلك المخالفات التي لم يقم عليها دليل.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف، وفحوى القرار المطعون فيه بالنقض المشار إلى مراجعه أعلاه، أنه بتاريخ 11/09/2015 تقدم الطاعن (محمد-ب) (الطالب) بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط، عرض فيه أنه ترشح بتزكية من حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية بالدائرة الانتخابية رقم 5 التابعة لجماعة الصفاصيف

17

الواقعة بالنفوذ الترابي لإقليم الخميسات الخاضعة لنظام الاقتراع الفردي، وذلك برسم الانتخابات الجماعية والجهوية المجراة بتاريخ 4 شتنبر 2015، وأن يوم الاقتراع شهد جملة من الخروقات والتجاوزات التي تتعارض والقوانين المؤطرة للعملية الانتخابية، والمتمثلة في عدم التطابق بين لائحة الناخبين المسلمة من طرف عامل إقليم الخميسات إلى السيد النعيمي - ب) المنسق الإقليمي لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وتلك المسلمة لرئيس مكتب التصويت رقم 5 التابع الجماعة الصفاصيف، كما أنها تضمنت أسماء ناخبين مكررة مرتين نذكر منهم السيدة (كنزة - ب وعزيز (خ) ، وهما ناخبتين حضرتا يوم الاقتراع ومارستا حقهما في التصويت مرتين، ملتمسا أساسا الحكم ببطلان النتائج الانتخابية بالدائرة رقم التابعة لجماعة الصفاصيف الخاضعة للنفوذ الترابي لإقليم الخميسات والتي أعلن من خلالها عن فوز السيد (خالد (ب) مع ترتيب كافة الآثار القانونية وذلك بشمول الحكم بالنفاذ المعجل، واحتياطيا الأمر بإجراء بحث يستدعى له أطراف الخصومة والشهود الذين شهدوا واقعة منع الناخبين

من التصويت وهم (محمد - أ، وشريف-ع، وشريف-س، وحيبورس وحيبور-م) وشمول الحكم بالنفاذ المعجل، وبعد تمام الإجراءات، صدر الحكم برفض الطعن، استأنفه بالنقض ، المدعي (الطالب)، فقضت محكمة الاستئناف بتأييده بقرارها المطعون فيه .

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من خرق القانون حيث يعيب الطالب القرار المطعون فيه بالنقض بخرق الفصلين 55 و 71 من قانون المسطرة المدنية، ذلك أنه تمسك خلال درجتي التقاضي الابتدائية والاستئنافية بإجراء بحث لم يتم أخذه بعين الاعتبار، وأنه كان على محكمة الدرجة الثانية إجراؤه لتكوين قناعتها وفق المنصوص عليه في الفصلين 334 و 336 من نفس القانون ودون خرق لواجب الحياد.

لكن، حيث إن الأصل هو حمل الإجراءات الانتخابية على الصحة والمشروعية إلى أن يثبت عكس ذلك بدليل يقيمه الطاعن، لا سيما إذا لم يوجد بمحضر التصويت ما يقوم دليلا قاطعا على ما ادعاه والذي يبقى ملزما بإيضاح

18

مدى تأثير ما ادعاه من وقائع غير محددة على نتيجة العملية الانتخابية، وأن المحكمة لا تكون ملزمة بالاستجابة لطلب إجراء بحث، إلا إذا كانت الوسيلة المعتمدة في الطعن يمكن أن تصلح أصلا كسبب لطلب إلغاء الانتخابات، وأن يدلي الطاعن على الأقل ببداية حجة أو قرينة على صحة الوقائع المتمسك بها يمكن أن تستند إليها (المحكمة للحكم بإجرائه، وفي نازلة الحال فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بالنقض وفي إطار سلطتها في تقييم عناصر الملف، لم تجد فيما ادعاه الطاعن ما يلزمها بإجراء بحث حول المخالفات المنسوبة للعملية الانتخابية لعدم إدلائه بحجة مقبولة تبين صحة الأسباب التي تمسك بها وما دام محضر التصويت لا يشير إلى تلك المخالفات التي لم يقم عليها دليل، مما تكون معه الوسيلة غير مبنية على أساس.

في شأن وسيلة النقض الثانية : حيث يعيب الطالب على القرار المطعون فيه بالنقض بنقصان التعليل وفساده الموازي لانعدامه، ذلك أن الحيثية التي اعتمدها في تعليله من كون فرضية تضمين اللائحة المعتمدة من طرف مكتب التصويت لإسمين مكررين وهما (كنزة حب وعزيز - خ)، معتبرة تصويتهما لفائدة المستأنف عليه، لا تأثير له على نتيجة الاقتراع بالنظر لفارق الأصوات بين هذا الأخير وبينه (الطالب) الذي هو 13 صوتا وفق المستفاد من محضر التصويت المدلى به، فإن هذه الحيثية تفتقد لمبدأ الحياد المفترض في القاضي، كما أن قاضي الدرجة الثانية انحاز بشكل صريح للخصم واعتبر دفوعه (الطاعن غير ذات تأثير، في حين كان يجد ربه ترتيب الأثر القانوني والتصريح ببطلان نتيجة الاقتراع، بعلة أن لائحة المصوتين المعتمدة من طرف رئيس مكتب التصويت مفبركة ولا تتضمن كل الناخبين المسجلين في اللائحة الرسمية بالإضافة إلى أنها تتضمن أسماء مكررة لناخبين صوتوا أكثر من مرة، مما يعرض القرار للنقض.

لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بالنقض، لما عللت قرارها بما أوردته من أنه باطلاعها على محضر التصويت، تبين لها عدم تضمينه ما من شأنه بيان الاختلاف المحتج به بين عدد المصوتين حسب اللائحة المتوفرة لدى

19

رئيس مكتب التصويت وعدد المصوتين المحددين في اللائحة الرسمية، واعتبرت أنه حتى على فرض تضمين اللائحة المعتمدة من طرف مكتب التصويت للاسمين المكررين لكل من كنزة ب وعزيز -خ)، وأنهما صوتنا فعلا لفائدة المستأنف عليه، ورتبت على تكرار الاسمين المتمسك به وعلى فرق الأصوات المتمثل في 13 صوتا المحتج به بين الطرف المطعون في فوزه والمستأنف، عدم تأثيره على نتيجة الاقتراع، ولما اتضح لها أن تلك ملاحظات حتى على فرض الأخذ بها لا تعتبر خرقا يمكن الاعتداد به تكون (المحكمة) بذلك قد أبرزت العناصر التي استندت إليها في تقديرها للحجج المستدل بها مرجحة تقييمها للفرق في الأصوات بين الطرفين، ولم يرد في تعليلها ما يفيد انحيازها لأي طرف أو ما يمس بمبدأ حياد القاضي، مما تكون معه (المحكمة) قد عللت قرار تعليلا كافيا وسليما، وبنت قضاءها على أساس ولم تخرق أي مقتضى، وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعه الصائر.

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه القضية محكمة بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا أعلي والمستشارين السادة: نادية للوسي مقررة، واحمد دينية، وعبد العتاق فكير، وعبد الرحمن بن امحمد مزوز، وبمحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.

20

.....

.....

.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

القرار عدد: 401/1

المؤرخ في : 06/03/2024

ملف جنحي عدد : 21173/6/1/2023

بين : الوكيل العام للملك لدى محكمة
الاستئناف بفاس

ضد

1—-----

القسم الجنائي الأول محكمة النقص

بتاريخ 06 مارس 2024

إن الغرفة الجنائية القسم الأول بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين : الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس

الطالب

المطلوب

1

2024/10/25

40-2024-1-6

وبين 1 —-----

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس ، بمقتص تصريح افضى به بتاريخ 01 غشت 2023 لدى كاتب الضبط بها، والرامي إلى نقض القرار الصادر بث في 31 بولبوز 2023 عن الغرفة الجنحية بنفس المحكمة في القضية ذات العدد 1052/2525/2023 ، والقاضي تأييد أمر قاضي التحقيق القاضي بعدم متابعة المطلوب

المسمى ـــــــ بجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي إلى الموت دون نية إحداثه .

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة بشرى اليوسفي التقرير المكلفة به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيدة زكية وزين المحامية العامة في مستنتجاتها.

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل حيث إن طلب النقض قدم وفق الشكليات المتطلبة قانونا وتم تعزيزه بمذكرة مستوفية لكل الشروط الضرورية فكان بذلك موافقا لما يقتضيه القانون مما يجعله مقبولا شكلا.

في الموضوع: نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعن، بإمضائه.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المستدل بها المتخذة من نقصان التعليل الموازي لانعدامه والخرق الجوهري للقانون ، ذلك أن الغرفة الجنحية أيدت الأمر المستأنف الصادر عن السيد قاضي التحقيق القاضي بعدم متابعة المتهم ـــــــ بجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي إلى الموت دون نية إحداثه استنادا إلى إنكاره في سائر أطوار البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي مشاركته الشقيقه المسمى ـــــــ في الاعتداء على الهالك بالضرب والجرح بالسلاح ، دون مناقشتها لباقي الوثائق والحجج المرفقة بالملف وخاصة تصريحات المشتكي ـــــــ والمصرحين ـــــــ و ـــــــ التمهيدية وأثناء مرحلة التحقيق والتي أوضحوا خلالها بشكل تلقائي وواضح أن المتهم - رفقة شقيقه المسمى ـــــــ والمدعو ـــــــ والمسمى ـــــــ إضافة الى المسمى ـــــــ ولد ـــــــ ساهما في الضرب والجرح الذي تعرض له الهالك، وكذا تصريحات المصرح ـــــــ الذي أفاد أنه بلغ الى علمه أن الضحية الهالك ـــــــ تعرض للضرب والجرح البليغ من قبل المدعو ـــــــ واشقاؤه ومن بينهم المتهم ـــــــ ، فضلا عن نتيجة تقرير التشريح الطبي المرفق بالملف والذي يتطابق مع تصريحات الشاكي والمصرحين وكذا قراره واختفاؤه بحلول دورية الشرطة بمكان وقوع الحادث والغرفة الجنحية لما قضت على النحو المذكور بدوية الأكفر بجميع هذه المعطيات تكون قد جعلت قرارها معرضا للنقض والابطال .

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية .

حيث إنه بمقتضى المادة 365 في بندها رقم 8 والمادة 370 في بقناعة رقم 3 من القانون المذكور ، يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث أيد القرار المطعون فيه الأمر المستأنف القاضي بعدم متابعة المطلوب في النقض بالأفعال المذكورة أعلاه، واقتصر على انكاره في جميع مراحل البحث والتحقيق و عدم وجود ما يفند انكاره بقرائن أو أدلة قوية أو كافية للقول بمتابعته من دون أن يبين في تعليله سبب استبعاده التصريحات المصرحين ------ و ------ المفضى بها أمام الشرطة القضائية والتي أكدا خلالها وبأدق التفاصيل أن المطلوب في النقض كان من بين المشاركين في الاعتداء بالضرب والجرح على الهالك، ودون أن تناقش كذلك تصريحات المشتكي نبيل هواري المعززة بتصريحات المذكورين أعلاه، وهي أي الغرفة الجنحية لما قضت على النحو المذكور ، فإنها لم تحط بكل الأدلة المعروضة عليها ولم تناقشها وتحدد مدى كفايتها للمتابعة والإحالة ، خاصة وأن دورها ليس تقييم الحجج والدلائل المعروضة أمامها من حيث كفايتها للإدانة، الأمر الذي جاء معه قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض والإبطال.

قضت :

لهذه الاسباب

-1 بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 31/07/2023 عن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بفاس ، في القضية ذات العدد 1052/2525/2023

وبإحالة القضية إلى نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي متركبة من هيئة أخرى.

. وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة بوشعيب بوطربوش رئيسا والمستشارين بشرى اليوسفي مقررة وعبد الحق ابو الفراج ووالمحجوب براقي والحسن بن دالي، أعضاء وبمحضر المحامية العامة السيدة زكية وزين التي كانت تمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة اليماني.

نسخة مشهود بمطابقتها للأصل المستشارة المقررة

6

2024/09/11

3

401-2024-1-6

.....

.....

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف بقادر

الغرفة الجنحية

قرار رقم :

صدر بتاريخ : 25/02/21025

2015/2525/144

ملف رقم : 144/2525/2025

باسم جلالة الملك

اصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس

وطبقا للقانون

بتاريخ 25/02/2025، أصدرت غرفة الجنح الاستئنافية

بمحكمة الاستئناف بفاس في جلستها العالية مؤلفة من السادة :

رئيسا ومقررا

مستشارا

مستشارا

بحضور السيد

بمساعدة السيد

القرار الآتي نصه :

ممثلا للنيابة العامة

كاتب الضبط

بين السيد الوكيل العام للملك

الغرفة الجنحية
محكمة الاستئناف بفاس

من جهة.

وبين المتهم :

في حالة سراح.

تؤازره ذة أمينة درباوي وذ رشيد شدادي المحاميان بهيئة فاس.

المتابع من أجل جناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه المنصوص عليهما وعلى عقوبتها في الفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي.

من جهة اخرى
بناء على قرار محكمة النقض المؤرخ في 06/03/2024 تحت رقم 401/1 في الملف الجنحي عدد : 21173/6/1/2023 والقاضي بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 31/07/2023 عن الغرفة الجنحية لدى محكمة الاستئناف بفاس في القضية ذات العدد

1052 /2525/ 2023 وبإحالة القضية إلى نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون، وهي متركبة من هيئة أخرى وبتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية.

وبناء على الاستئناف المرفوع بتاريخ 10/07/2023 حسب الصك عدد 126 من طرف النيابة العامة لدى المحكمة الاستئناف بفاس ضد القرار الصادر عن السيد قاضي التحقيق بتاريخ 10/07/2023 في الملف 147/2023 القاضي بعدم متابعة المتهم من أجل جناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية أحداثه

الوقائع

إفادات البحث التمهيدي:

يستفاد من محاضر الشرطة القضائية لأمن فاس عدد 707 دائرة الحي الجديد وتاريخ 24/04/2023 و عدد 1042 الفرقة المحلية للشرطة القضائية بمنطقة بنسودة وتاريخ 2023/04/24 وعدد 1536 الفرقة الجنائية الأولى بالمصلحة الولائية اشرطة القضائية وتاريخ 2023/04/26 أنه بتاريخ 2023/04/24 حوالي الساعة 07 و 45 دقيقة صباحا انتقلت عناصر الشرطة القضائية لأمن فاس دائرة الحي الجديد بناء على اشعار من طرف قاعة المواصلات المحلية إلى مستشفى الغساني بفاس لتواجد أحد الأشخاص الذي تعرض للضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض والذي وافته المنية حيث وجدت الأمر يتعلق بالمسمى قيد حياته ----------
ملف رقم : 144/2525/2025

وعاينت طعنات مختلفة على مستوى أسفل صدره وبطنه من الجهة اليسرى، وجرحا سطحيا على مستوى أسفل القفا وثلاث جروح غائرة على مستوى الراس وأصابع اليد اليسرى.

وعند الاستماع إلى المتهمين تمهيديا صرح ---------بكونه قام بتعريض الهالك المسمى قيد حياته --------- للضرب والجرح بالسلاح الأبيض بمفرده أصابه بموع دامية متفاوتة الخطورة
في مختلف أنحاء جسمه.

وأنكر --------- --------- ما نسب اليه.

وبعد انهاء البحث التمهيدي أحيل المحضر على السيد الوكيل العام للملك لاتخاذ المتعين

مطالبة النيابة العامة:

وبناء على الوقائع المذكورة أعلاه تم استنطاق المتهمين محسن صفصافي ان ---------و ---- ----- من طرف السيد الوكيل العام للملك فأجاب الأول ان الضحية --------- له عداوة مع

اخيه الملقب ب--------- وانه يوم الواقعة قدم عنده إلى المرآب الذي يضع به سلعته وذلك حوالي الساعة السابعة صباحا من اليوم الثاني من عيد الفطر وبمجرد فتحه له الباب هوى ليه بسلاح ابيض من الحجم الكبير حيث ضربه على مستوى يديه فلاذ بالفرار ولم يعرضه لاي ضرب أو جرح حيث هو من عرض نفسه للضرب والجرح وكان حاضرا معه بعين المكان المسمى --------- ولد --------- ولم يكن معه حاضرا أي أحد من اخوته نافيا ان يكون قد عرض الضحية للضرب والجرح.

و صرح الثاني انه لم يكن حاضرا وقت وقوع النزاع و لا علم بما وقع ولا يعلم من برضه للضرب والجرح وكل ما في الأمر انه اليوم الثاني من عيد الفطر حوالي الساعة السابعة والنصف صباحا قدم عنده شقيقه --------- والدم ينزف من يده فقام بإيصاله إلى حي زواغة قصد الذهاب الى الطبيب الى ان وصل إلى علمه وفاة الضحية ---------.

وتأسيساً على ما سبق التمس السيد الوكيل العام للملك بمقتضى مطالبته المؤرسة في 2023/04/26 إجراء تحقيق في مواجهة المتهمين أعلاه من أجل جناية الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضى الى الموت دون نية احداثه للأول وجناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون نية احداثه للثاني طبقا للفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي.

إفادات التحقيق الإعدادي

عند مثول المتهمين في مرحلة التحقيق الإعدادي أجاب --------- عند استنطاقه ابتدائيا ان الهالك --------- له عداوة مع اخيه وانه صباح يوم عيد الفطر المارة في حضر عنده الهالك وقام بضربه على مستوى يديه وانه اتصل بأخيه لنقله للمستشفى موضحا أن الهالك كان رفقة ---------.

وعند استنطاقه تفصيليا أجاب أن الهالك حضر عنده لمنزله ومعه شخصين و لما فتح الباب هوى عليه بالسكين فتبادل الضرب معه حيث تشابكا وسقط أرضا وكان يتحوز بسكينين وان الهالك عمد الى ضرب نفسه وأضاف ان
الهالك كان في حالة تخدير و انه كان لوحده

وتمت مواجهته بتصريحاته التمهيدية فأفاد انها ضمنت عليه.

وعرضت عليه الصور المرفقة بالملف بخصوص اثار الضرب على جسم الهالك فلم يدل بأي جواب.

س ج انه لا يتوفر على دراجة نارية.

و أجاب --------- عند استنطاقه ابتدائيا انه لم يكن حاضرا لما حضر عنده اخوه ---------
وطلب منه ايصاله إلى الطبيب نافيا المنسوب اليه.

وعند استنطاقه تفصيليا أجاب انه لم يكن حاضرا مؤكدا انه كان بالمنزل وحاضر عنده اخوه -
-------- وطلب منه ايصاله للمستشفى ولم يخبره بما وقع له. س ج انه قام بإيصال شقيقه لحي
زواغة عند ابن عمته من اجل إيصاله للمستشفى.

س ج ان اخوه --------- أخبره فقط انه تبادل الضرب.

وعند الاستماع إلى المطالبة بالحق المدني --------- اجابت أن الهالك --------- ابنها وكان
يعمل حارسا وبلغ إلى علمها وفاته.

2

ملف رقم : 144/2525/2025

وعند الاستماع الى الشاهدين على انفراد صرح --------- بعد اداء اليمين القانونية أن الهالك
كان يعمل حارسا وانه ثاني عيد الفطر طلب منه تعويضه في الحراسة وفي الليل حضر ----
----- ومعه ثلاث اشخاص حوالي منتصف الليل وحضر على متن دراجتين ناريتين وانهم
غادروا المكان بعدها حضر عنده --------- وأخبره أن الهالك تعرض الضرب.

س ج لم يعاين واقعة الضرب .

س ج ان --------- حضر ولم يتأكد من هوية باقي الحاضرين وصرح --------- بدون يمين
أن الهالك أخوه وانه لم يكن حاضرا.

وبتاريخ 2023/06/19 قرر إنهاء التحقيق وأحيل الملف على السيد الوكيل العام للملك
للاطلاع وإبداء الرأي، فأدلى بملتمسه النهائي بتاريخ 2023/06/21 الرامي إلى متابعة
المتهمين من أجل المنسوب إليهما وإحالتهما وملف النازلة على غرفة الجنايات الابتدائية
لمحاكمتهما طبقا للقانون.

وبناء على القرار الصادر عن السيد قاضي التحقيق القاضي بعدم متابعة المتهم حمزة
صفصافي من أجل التهمة موضوع السالبة جراء تحقيق والذي استأنفته النيابة العامة.

وبناء على عرض القضية أمام الغرفة الجنحية لدى محكمة الاستئناف بفاس و استنفاذ
الإجراءات المسطرية أصدرت قراراها بتاريخ 31/07/2023 في القضية ذات العدد 1052
/2525/ 2023 قضى بتأييد الامر
المستانف القاضي بعدم ما بعة المتهم اعلاه من أجل التهمة موضوع المطالبة باجراء تحقيق.
وبناء على الطين في القرار المذكور بالنقض من طرف النيابة العامة .

وبناء على قرار محكمة النقض المشار الى مراجعه القاضي بنقض وإبطال القرار المطعون فيه ، وتحميل الخزينة العامة المصاريف القضائية

وبناء على ادراج القصية من جديد أمام هذه الغرفة بجلسة 18/02/2025 والمكونة من هيئة أخرى غير التي أصدرت القرار المنقوض تخلف عنها المتهم وأعطيت الكلمة للسيد الوكيل العام الملك فالتمس التقيد بمضمون نقطة الاحالة ، فقررت المحكمة حجز القضية للمداولة والنطق بالقرار الجلسة 25/02/2025.

وبعد المداولة طبقا للقانون

التعليل

في الشكل :

حيث سبق البت في شكلية الاستئناف بالقبول بمقتضى القرار الاستئنافي اعلاه.

في الموضوع : حيث انه استنادا إلى المادة 554 من قانون المسطرة الجنائية فإنه يتعين على المحكمة التي أحيلت إليها
القضية بعد النقض أن تلتزم بقرار محكمة النقض فيما يرجع للنقطة القانونية التي بت فيها.
وحيث أحيلت القضية على هذه المحكمة بناء على قرار محكمة النقض المشار إلى مراجعه أعلاه والذي قضى
بنقض القرار الاستئنافي بالعلة التالية : " ان الغرفة الجنحية لما قضت بتأييد قرار السيد قاضي التحقيق القاضي بعدم متابعة المتهم ، فإنها لم تحط بكل الأدلة المعروضة عليها ولم تناقشها وتحدد مدى كفايتها للمتابعة و الإحالة ، خاصة وأن دورها لبس تقيم الحجج والدلائل المعروضة أمامها من حيث كفايتها للإدانة، الأمر الذي جاء معه قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض والإبطال". وحيث إنه بالرجوع إلى امر السيد قاضي التحقيق موضوع الطعن تبين انه اقتصر على تعليل قراره بعدم متابعة المتهم من أجل ما ورد بالمطالبة بإجراء تحقيق على انكاره في جميع مراحل البحث والتحقيق و عدم وجود ما يفند انكاره بقرائر أو أدلة قوية أو كافية للقول بمتابعته .

وحيث إن محكمة الإحالة ، وتقيدا بالنقطة القانونية الواردة بقرار محكمة النقض أعلاه بعد اختلائها للمداولة واطلاعها على تصريحات المتهم تبين أن الأمر المطعون فيه لم يعتمد التصريحات التمهيدية للمشتكي --------- والمصرحين --------- و --------- وكذا تصريحاتهم أثناء مرحلة التحقيق والتي أوضحوا خلالها أن المتهم رفقة شقته السمى --------

- والمدعو ساسا والمسمى --------- إضافة إلى المسمى --------- ولد --------- ساهما في الضرب والجرح الذي تعرض له الهالك --------- ، كما أن الأمر المطعون فيه لم يعتمد

ملف رقم : 144/2525/2025

نتيجة تقرير التشريح الطبي المرفق بالملف والذي يتطابق مع تصريحات المشتكي والمصرحين ، فضلا عن قرار المتهم واختفاؤه بحلول دورية الشرطة بمكان وقوع الحادث. وحيث انه استنادا لما سبق تكون قد توافرت لدى الغرفة الجنحية دلائل كافية ولا اذن تبرر متابعة المتهم من أجل جناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون اية أحداثه المنصوص عليهما وعلى عقوبتهما في الفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي وإحالته على المحكمة لمحاكمته طبقا للقانون. وحيث أن هذه الأفعال ارتكبت داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنائي

وحيث يتعين حفظ البت في الصائر.

لهذه الأسباب

وتطبيقا للمواد 222 إلى 224 و 231 الى 237 و 243 إلى 247 من قانون المسطرة الجنائية . إن الغرفة الجنحية وهي تقضي بغرفة المشورة علنيا انتهائيا وغيابيا وتصفية لقرار محكمة النقض تصرح : في الشكل : بقبول الاستئناف.

في الموضوع : الغاء أمر السيد قاضي التحقيق المطعون فيه والحكم من جديد بمتابعة المتهم - -------- من أجل جناية المساهمة في الضرب والجرح بالسلاح الأبيض المفضي الى الموت دون لية احداثه المنصوص عليهما وعلى عقوبتهما في الفصلين 128 و 403 من القانون الجنائي مع احالته ومستندات الملف على غرفة الجنايات المختصة لمحاكمته طبقا للقانون وحفظ البت في الصائر.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

.....

COMMUNIQUÉ

Allocations familiales, parents étrangers autorisés à travailler en France et droit de l'Union européenne

Jeudi 2 juillet 2026 deuxième chambre civile pourvoi n° 23-15.138

Le droit européen exige que, lorsqu'un parent extra-européen réside et travaille légalement en France, et qu'il a vu sa situation personnelle et familiale ainsi régularisée, il puisse bénéficier des allocations familiales pour son enfant mineur né à l'étranger, même si cet enfant n'est pas entré légalement sur le territoire français.

Le communiqué n'a pas vocation à exposer dans son intégralité la teneur des amets rendus. I tend à présenter de façon synthétique leurs Avertissement: apports juridiques principaux.

Les faits et les procédures

En 2008, une mère de famille et son époux, de nationalité azerbaïdjanaise, ont fui l'Azerbaïdjan avec leurs trois enfants mineurs.

La famille s'est installée en France de façon irrégulière.

En 2009, leur demande d'asile a été rejetée.

En 2010, les parents ont obtenu un titre de séjour vie privée et familiale les autorisant à travailler en France, et ont ainsi régularisé leur situation personnelle et familiale.

En 2010, la mère a fait une demande d'allocations familiales, puis en 2011, une demande d'aide au logement.

Repères : Le droit aux prestations familiales

Le principe

Art. L. 512-1 du code de la sécurité sociale

Toute personne, française ou étrangère qui réside en France et qui a à sa charge un ou plusieurs enfants résidant en France bénéficie pour ces enfants des prestations familiales, sous certaines conditions.

Les étrangers non ressortissants d'un état membre de l'Union européenne (UE)

Art. L. 512-2 du code de la sécurité sociale

Un étranger non ressortissant d'un État membre de l'UE qui réside légalement en France bénéficie des prestations familiales notamment lorsque:

ilaunou plusieurs enfants à sa charge;

il demande ces prestations au titre du ou des enfants dont il a la charge:

Il dispose d'un titre de séjour légal;

son enfant est entré légalement sur le territoire français.

L'entrée régulière des enfants étrangers sur le territoire français

Art. D. 512-2 du code de la sécurité sociale

Lorsqu'un étranger non ressortissant d'un État membre de l'UE demande à bénéficier de prestations familiales au titre de l'enfant dont il a la charge, il peut notamment justifier řentrée et le séjour réguliers de cet enfant sur le territoire français:

par un certificat de contrôle médical de lenfant délivré par foffice français de fimmigration et de l'intégration à l'issue d'une procédure liée au regroupement familial; par une attestation de la préfecture qui précise que fenfant est entré en France au plus

tard en même temps que fun de ses parents autorisé à séjourner en France.

Les demandes de la famille ont été rejetées par la caisse d'allocations familiales.

Le tribunal et la cour d'appel ont donné raison à la caisse d'allocations familiales: les juges ont considéré que le droit français n'autorisait les familles étrangères non ressortissantes d'un État membre de P'UE à

bénéficier des allocations familiales que si elles pouvaient produire un document attestant que leurs enfants mineurs étaient entrés et séjournaient de façon régulière sur le territoire français.

La mère a formé un pourvoi en cassation

La question posée à la Cour de cassation

En droit français, pour qu'une famille non ressortissante d'un État membre de l'UE bénéficie des allocations familiales, il faut que l'enfant mineur dont elle a la charge soit entré légalement en France.

Cette règle de droit français est-elle conforme au droit de l'Union européenne?

La décision de la Cour de cassation

En 2024, la Cour de justice de l'Union européenne a rappelé qu'une directive européenne de 2011 a établi un socle commun de droits entre toutes les personnes qui travaillent dans les États membres de l'UE, qu'il s'agisse de travailleurs nationaux ou de travailleurs extra-européens en situation régulière.

Ainsi, en matière de sécurité sociale, ces travailleurs extra-européens qui résident légalement dans un pays de l'UE ont un droit à légalité de traitement avec les travailleurs nationaux.

La Cour de justice de l'Union européenne a donc jugé que cette directive européenne s'oppose à la réglementation d'un État membre qui conditionne le bénéfice des prestations sociales au fait que l'enfant mineur né dans un pays extra-européen soit entré légalement sur le territoire.

La Cour de cassation en déduit que l'article L. 512-2 du code de la sécurité sociale, qui conditionne l'obtention des prestations familiales à la justification, par l'un des documents énumérés par l'article D. 512-2 du même code, au fait que l'enfant à charge, non ressortissant de

l'UE, soit entré légalement sur le territoire, est contraire au droit européen, dès lors que le parent qui demande ces aides est titulaire d'un titre de séjour régulier lui donnant le droit de travailler en France.

.....
.....

المملكة المغربية وزارة العدل

محكمة الاستئناف بفاس

المحكمة الإبتدائية بتاونات المركز القضائي بتيسة

شعبة التوثيق

ضمن

بعدد : 85 صحيفة : 204 حفظ التركات : 37 توثيق تيسة بتاريخ : 27-8-2015

العدلان : عبد القادر الوزاني الشاهدي

وعز الدين بشبت
نظير
عدد : 33

مذكرة الحفظ رقم : 30

صحيفة : 43

وصل عدد : 68/49

بسم الله الرحمان الرحيم

إراثة وفريضة

الحمد لله وحده في الساعة السادسة 18:00 من مساء يوم الجمعة ثامن وعشرين 28 صفر الخير عام سبعة وأربعين وأربعمائة وألف 1447 هجرية الموافق الثاني وعشرين 22 غشت سنة الفين وخمسة وعشرين 2025 ميلادية بشهادة العدلين عبد القادر الوزاني الشاهدي وعز الدين بشبتي المنتصبين للإشهاد بدائرة محكمة الاستئناف بفاس المحكمة الإبتدائية بتاونات المركز القضائي بتيسة شعبة التوثيق وبمذكرة الحفظ الأول شهيديه رقم 30 عدد 33 صحيفة 43 وصل عدد 68/49 تلقينا الشهادة الآتي نصها الحمد لله وحده بطلب من السيد ــــــــ شهوده الموضوعة أسماؤهم أسفله يعرفون السيد ــــــــ طالب الشهادة المذكور أعلاه ويعرفون ابنه المرحوم بكرم الله ــــــــ أعلاه المعرفة التامة الكافية شرعا بها ومعها يشهدون بأنه توفي رحمه الله بجماعة طنجة طنجة أصيلة بتاريخ 04/08/2025 حسب نسخة موجزة من رسم الوفاة رقم 2333/161/2025 لسنة 2025 المسلمة من الملحقة الإدارية الثامنة مقاطعة المدينة جماعة طنجة بتاريخ 15/08/2025 فأحاط بإرثه والده أحمد بلخير طالب الشهادة المذكور أعلاه ووالدته ــــــــ وللهالك المذكور إخوة أشقاء وهم ــــــــ و ــــــــ و ــــــــ محجوبين بالأب وذكروا لأنهم يحجبون الأم حجب نقصان من الثلث الى السدس لا وارث ولا عاصب لمن ذكرت وفاته سوى الأبوين المذكورين في علم الشهود ويعرفون الوارثين المذكورين مثل معرفة موروثهما المذكور أعلاه كما لا يعلمون للهالك المذكور وصية ولا تنزيلا ولا أولاد ابن أو بنت توفي والدهم قبله أو معه كل ذلك في علمهم وصحة يقيلهم عدا تاريخ وفاة الهالك وازدياد والديه فهو حسب ما ذكر أعلاه ومستند علمهم في ذلك بعضهم بالقرابة والبعض الآخر بالمجاورة والمخالطة والكل بالاطلاع على الأحوال وبمضمنه قيدت شهادتهم مسؤولة منهم لسائلها أعلاه ومنه فأصل فريضة الهالك المذكور من ستة 06 أجزاء للأب خمسة 05 اجزاء فرضا وتعصيبا وللام في سدسها جزء 01 واحد والكل من العدة المذكورة ستة 06 أجزاء فريضة من الله شهد بذلك السادة (1) (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9) (10)

(11) (12) ، الشهود كلهم مغاربة عارفون قدره وهم بأتمه وعرف بهم بالمشار إليه أعلام بعدها علي عليهم نص الشهادة ووقعوا عليها بمذكرة الحفظ وحرر بعد تاريخ عبد ربه تعالى وعبد ربه تعالى

الحمد لله أعلم بأدائها ومراقبتها

قاضي التوثيق

ذ . يونس البوكيلي

.....

مؤلف الاسايات و الضروريات غي مختلف المناحي توثيقا و تصحيحا في ظل الاستقرار

مؤلف سلسلة "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً" هو الباحث والقاضي المغربي مصطفى علاوي. تُعد هذه السلسلة مرجعاً بارزاً في الفقه والعمل القضائي المدني في المغرب.

نبذة عن المؤلف

- الاسم: مصطفى علاوي.
- المنصب: مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.
- التكوين: حاصل على الإجازة من كلية الشريعة بفاس.
- حاصل على دبلوم العهد العالي للقضاء المغرب

محتوى السلسلة وأهميتها

- المجال القانوني: يركز المؤلف على القضايا القانونية والمدنية (توثيقاً وتصحيحاً).
- محاور بارزة: يغطي الكتاب جوانب المسؤولية المدنية، أحكام البيع، وتحليل العمل القضائي المستقر.
- طريقة العرض: يصدر الكتاب في شكل مجلدات رئيسية وملحقات خاصة لتسهيل فهم وتطبيق المبادئ القانونية.

.....

المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة الاستئناف بطنجة

المحكمة الإبتدائية بالقصر الكبير

ملف رقم : 72/1123/2026

الشعبة: الإستعجالي

نوع القضية : ايقاف التنفيذ

القاضي المقرر أو المكلف : إيمان البراق

نحن الأستاذة إيمان البراق

أمر بتبليغ المقال الافتتاحي واستدعاء الأطراف للجلسة

بناء على المسطرة المتبعة في القضية المشار إليها أعلاه

وبناء على الفصل 36 من قانون المسطرة المدنية.

تأمر باستدعاء المدعي السيدة ومن معه الجاعل محل المخابرة معه

بمكتب الأستاذة عبد الحفيظ الحراق المحامي بهيئة طنجة

و المدعى عليه السيدة الجماعة السلالية مدشر القوس في شخص نائبها محمد سربوت

وذلك للحضور في الجلسة التي ستعقدها المحكمة يوم 03/06/2026 على الساعة 10:00 بقاعة الجلسات رقم 2 بمقر المحكمة الإبتدائية بالقصر الكبير للنظر في القضية المشار إليها أعلاه.

نسخة مطابقة للأصل قصد التبليغ.

حرر بتاريخ : 20/05/2026 بالقصر الكبير

رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة

وزارة العدل والحريات

المحكمة الإبتدائية بالقصر الكبير

يمكنكم تتبع مال قضيتكم عبر تطبيق الخدمات القضائية الإلكترونية الخاص بالهواتف الذكية الذي يتم تحميله عبر الرابط

: REDMI NOTE 9

www.mahakim.ma/EJusticeMobile

لا يتمتع بحق تمثيل الأطراف أمام القضاء أن يرافع نيابة عن الغير إلا إذا كان زوجا أو قريبا أو صهرا من الأصول أو الفروع أو الحواشي
إلى الدرجة الثالثة بإدخال الغاية.
(الفصل 33 من قانون المسطرة المدنية)

الفصل 33
يجب أن يكون للوكيل موطن بدائرة نفوذ المحكمة.
يعتبر تعيين الوكيل اختيارا لمحل المخابرة معه بموطنه.
لا يمكن لمن لا يتمتع بحق تمثيل الأطراف أمام القضاء أن يرافع نيابة عن الغير إلا إذا كان زوجا أو قريبا أو صهرا من الأصول أو الفروع أو الحواشي إلى الدرجة الثالثة بإدخال الغاية.
.....
.....
محكمة النقض
رقم القرار : 457-8
بتاريخ : 2016/10/04
ملف عقاري رقم : 2015-8-1-5690

اختيار المتقاضي لمحاميه وكيلا عنه يعتبر اختيار للمخابرة معه بموطن هذا الوكيل طبقا للفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي فإن إشعار المطلوب بأداء صائر الخبرة بمكتب محاميه يعتبر إشعارا صحيحا ومنتجا لأثره القانوني ، وأنه طبقا للفصل 44 من القانون رقم 28.08 بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، فإن المحامي يمكنه أن يطلب من موكله تسبيقا جديدا أثناء سير الدعوى، أو بمناسبة أي إجراء اقتضته المسطرة وفي هذه الحالة يوافي موكله بتوضيح عن مصاريف الدعوى، وهو ما يعني أن المحامي، الذي هو صلة الوصل بين المتقاضي والمحكمة، يمكن إشعاره من طرف المحكمة بأداء المصاريف التي يتطلبها سير الدعوى

القرار عدد 457-8
الصادر بتاريخ 2016-10-04
في الملف رقم 2015-8-1-5690

القاعدة:
اختيار المتقاضي لمحاميه وكيلا عنه يعتبر اختيار للمخابرة معه بموطن هذا الوكيل طبقا للفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي فإن إشعار المطلوب بأداء صائر الخبرة بمكتب محاميه يعتبر إشعارا صحيحا ومنتجا لأثره القانوني، وأنه طبقا للفصل 44 من القانون رقم 28.08 بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، فإن المحامي يمكنه أن يطلب من موكله تسبيقا جديدا أثناء سير الدعوى، أو بمناسبة أي إجراء اقتضته المسطرة وفي هذه الحالة يوافي موكله بتوضيح عن مصاريف الدعوى، وهو ما يعني أن المحامي، الذي هو صلة الوصل بين

المتقاضي والمحكمة، يمكن إشعاره من طرف المحكمة بأداء المصاريف التي يتطلبها سير الدعوى

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، أنه بمقتضى مطلب تحفيظ قيد بالمحافظة العقارية بالحسيمة بتاريخ 25-01-2011 تحت عدد 21154-24، طلب ---------- تحفيظ الملك الفلاحي المسمى "--------- " ، الكائن بالحسيمة بالمحل المدعو حي صباديا، المحددة مساحته في آر واحد و 31 سنتيارا، لتملكه له بالشراء المؤرخ في 29-07-2010 والمضمن تحت عدد 104، من البائع له ---------- والذي كان يتملكه ب برسم القسمة المضمنة تحت عدد 201 والمؤرخة في 18-06-2009 يفيد قسمة أبناء الهالك ---------- جميع القطعة الواقعة بحي صباديا الصائرة لهم بالقسمة المضمنة تحت عدد 34 بتاريخ 06-03-2009، وبرسم القسمة المضمنة تحت عدد 52 والمؤرخة في 01-08-2006 تفيد قسمة ---------- و------ ------ القطعة الصائرة لهم من ---- ---- و-------- المملوكة لهم بالشراء عدد 45 في 29-12-1970.

وبتاريخ 24-10-2011 (كناش 10 عدد 901) تعرض على المطلب المذكور ---------- مطالبا بحقوق مشاعة لتملكه لها بالشراء عدد 226 المؤرخ في 02-07-2007 من البائع له - -------- والذي يفيد شراءه جميع حظ هذا الأخير في الشياع الذي يرثه من والده -------- والصائر لوالده مشتركا مع ورثة ---------- بمقتضى المقاسمة المضمنة تحت عدد 269 والمؤرخة في 18-03-1997 .

وبعد إحالة ملف المطلب على المحكمة الابتدائية بالحسيمة، أوضح المتعرض أنه اشترى نصيب مصطفى، وأن الورثة عمدوا إلى القسمة دون الاكتراث به كشريك حل محل البائع له، وأن القسمة الرضائية المدلى بها باطلة لعدم تمكينه من حظه الذي اشتراه، وأدلى بنسخة من مقال دعوى إبطال القسمة وبالقرار الاستئنافي عدد 467 الصادر بتاريخ 27-09-2011 في الملف رقم 212-8-2011 القاضي بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من شفعة المدعين ورثة -------- للشقص المشفوع من يد المدعى عليه (المتعرض) والحكم تصديا بعدم قبول الدعوى، وبنسخة من تقرير خبرة الخبير محمد المرابط المنجز في الملف العقاري رقم 64-16-11. وبعد صرف المحكمة النظر عن الخبرة التي أمرت بها لعدم أداء المتعرض لمصاريفها، أصدرت بتاريخ 18-03-2014 حكمها عدد 90 في الملف رقم 33-16-12 بعدم صحة التعرض المذكور، فاستأنفته المتعرض، وأيدته محكمة الاستئناف بمقتضى قرارها المطعون فيه بالنقض أعلاه من المستأنف عليه بوسيلتين،

حيث يعيب الطاعن القرار في الوسيلة الأولى بخرق القانون في ثلاث فقرات، ففي الفقرة الأولى فإن القرار خرق الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية لأنه لم يشر إلى المقتضيات

القانونية التي طبقت. وفي الفقرة الثانية فإن القرار خرق الفصل 56 من نفس القانون ذلك أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صرف النظر عن الخبرة المأمور بها والحال أن الفصل 56 المذكور ينص على ضرورة إشعار الطرف المعني بالأمر بإيداع المصاريف وليس إشعار محاميه الذي لا يملك سوى إشعار موكله الذي يعيش بدولة بلجيكا حيث أسرته ولم يتم إشعاره قط بالإجراء المتخذ. وفي الفقرة الثالثة، فإن القرار خرق الفصل 126 من نفس القانون أعلاه الذي ينص في فقرته الثالثة بأن الأطراف ملزمة تجاه الخبير بأداء المبلغ، ولفظة الأطراف يتأكد معها أن الملزم بأداء المصاريف القضائية بما فيها أتعاب الخبراء هم المتقاضون أنفسهم وليس محاميهم هذا مع التأكيد أنه يمنع على المحامي بأن يؤدي أية مصاريف عن موكله ما لم يتوصل بها منه، وأن القرار اعتبر أنه تم إشعار المحامي بإيداع مصاريف الخبرة مع أن الطاعن شخصيا هو الذي كان يتعين إشعاره لأنه هو من يتحملها.

ويعيبه في الوسيلة الثانية بسوء التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أنه ارتكز على أن الطاعن أحجم عن أداء مصاريف الخبرة بينما لم تشعره المحكمة الابتدائية قط بذلك، وأن الإشعار الموجه لمحاميه لا أثر له لأن هذا الأخير غير ملزم بأداء المصاريف القضائية عن موكله دون أن يكون قد تسلمها منه، وأن المطلوب اشترى الأرض موضوع الدعوى بتاريخ 11-09-2010 بينما الطاعن اشترى نصيبه في نفس الأرض على الشياع بتاريخ 22-09-2008، وأن القسمة الرضائية المستدل بها من المطلوب كانت بتاريخ 15-07-2009 في غيبة الطاعن ودون علمه واستدعائه، مما يتأكد منه أن شراءه كان سابقا في التاريخ وانصب على أرض مشاعة وأن نصيبه غير محدد مكانيا إلى أن تتم القسمة البتية بشأنها بخصوص جميع المالكين على الشياع وهو ما لم يتم لحد الآن وبذلك فإن الطاعن من حقه التعرض وهو ما لم يلتفت له القرار.

لكن؛ ردا على الوسيلتين معا لتداخلهما، فإن عدم التنصيص في القرار على المقتضيات القانونية التي طبقتها المحكمة لا يعيبه إذا ما صدر في الواقع مطابقا للقانون، وأن اختيار المتقاضي لمحاميه وكيلا عنه يعتبر اختيار للمخابرة معه بموطن هذا الوكيل طبقا للفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، وبالتالي فإن إشعار المطلوب بأداء صائر الخبرة بمكتب محاميه يعتبر إشعارا صحيحا ومنتجا لأثره القانوني، وأنه طبقا للفصل 44 من القانون رقم 28.08 بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، فإن المحامي يمكنه أن يطلب من موكله تسبيقا جديدا أثناء سير الدعوى، أو بمناسبة أي إجراء اقتضته المسطرة وفي هذه الحالة يوافي موكله بتوضيح عن مصاريف الدعوى، وهو ما يعني أن المحامي، الذي هو صلة الوصل بين المتقاضي والمحكمة، يمكن إشعاره من طرف المحكمة بأداء المصاريف التي يتطلبها سير الدعوى، وأنه لا مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 126 من قانون المسطرة المدنية لأن أحكامه تتعلق بالمصاريف التي لم تسبق وبقي الخبير دائنا بها للأطراف بعد صدور الحكم، كما أنه لا مجال لمناقشة الشياع أو سبقية الشراء ما دام أن الأمر في النازلة كان متوقفا على تطبيق الرسوم المدلى بها لمعرفة مدى تعلقها بالمدعى فيه، ولذلك فإن القرار حين علل بأن ”

محكمة الدرجة الأولى أمرت بإجراء خبرة على المدعى فيه لتطبيق رسوم الأطراف على أرض الواقع وللتأكد من صحة التعرض المقدم من طرف المستأنف إلا أن هذا الأخير باعتباره متعرضا وفي حكم المدعي الملزم بالإثبات ما كان عليه إلا أن يؤدي صائر الخبرة حتى تتم مناقشة الحجج التي أدلى بها، وكان من الطبيعي أمام عدم الاستجابة لمقرر المحكمة الابتدائية أن تصرف النظر عن الإجراء وتقضي بعدم صحة التعرض وكان حكمها هذا موفقا في نتيجته، وأن الخبرة المحتج بها من طرف المستأنف لا تتعلق بنفس الأطراف حتى يمكن الاعتماد عليها فهي تشي في مضمونها إلى أن طالب التحفيظ هو السيد عبد الوافي المداحي ومن ثم لا يمكن الركون إليها أمام امتناع المستأنف عن أداء صائر الخبرة في الدعوى محل النظر إلا اعتباره عير مثبت ادعواه خاصة وأنه لم يبد استعداده خلال هذه المرحلة الاستئنافية لأداء صائر الخبرة بل اكتفى في ملتمسه إلغاء الحكم المستأنف والحكم بصحة التعرض وبالتالي لا يسع المحكمة مسايرة المستأنف في طلباته غير المؤسسة قانونا وواقعا ولا سبيل أمامها إلا تأييد الحكم المستأنف" فإنه نتيجة لكل ما ذكر يكون القرار غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومعللا تعليلا سليما والوسيلتان بالتالي غير جديرتين بالاعتبار.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل الطاعن المصاريف.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: العربي العلوي اليوسفي رئيس الغرفة- رئيسا. والمستشارين: جمال السنوسي مقررا. وأحمد دحمان ومصطفى زروقي والمعطي الجبوجي أعضاء. وبمحضر المحامية العامة السيد لبنى الوزاني وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة أسماء القوش.

.....

.....

.....

بنك المغرب

BANK AL-MAGHRIB

بلاغ صحفي

الرباط، 13 يوليوز 2026

في إطار مواصلة جهوده الرامية إلى تطوير منظومة الأداءات الإلكترونية، قرر بنك المغرب، ابتداء من فاتح أكتوبر 2026، تخفيض السقف العام لرسوم التبادل الخاصة بالأداءات الإلكترونية المحلية من 0.65% إلى 0,50% دون احتساب الضريبة، وذلك

بموجب القرار التنظيمي رقم 265 / و / 2026، مع تحديد سقف خاص قدره 0,15% دون احتساب الضريبة بالنسبة لخدمات الحكومة الإلكترونية (e-Gov) والمعاملات المنجزة لدى تجار القرب. وتمثل هذه الرسوم إحدى مكونات عمولة الاقتناء التي يؤديها التجار مقابل اعتماد الأداءات بواسطة البطاقات البنكية.

ويؤكد هذا القرار مجددًا حظر فرض أي رسوم إضافية على الزبناء، حيث تظل عمولة الاقتناء المرتبطة بالأداء الإلكتروني على عاتق التجار. ولا يجوز بأي حال من الأحوال تحميلها للزبون، بغض النظر عن وسيلة الأداء المستعملة.

كما يعزز القرار التزامات التواصل تجاه الزبناء، إذ يتعين على مؤسسات الأداء المقتنية أن تدرج ضمن وثائقها التعاقدية مع التجار بنودًا تفصل الرسوم المطبقة، وأن تحرص على عرض طرق أداء المعاملات في أماكن البيع التابعة للتجار.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للقرار التنظيمي الجديد لبنك المغرب عبر هذا الرابط.

.....
.....

مرسوم رقم 100-94-2 صادر في 6 محرم 1415 (16يونيو 1994) في شأن النظام الأساسي الخاص بالمفتشين العامين للإدارة الترابية بوزارة الدولة في الداخلية.

رقم النص :2-94- 100

نوعية النص :مرسوم الموقّع :عبد اللطيف الفيلالي

تاريخ النشر :1994/06/16

رقم الجريدة الرسمية :4264

تاريخ آخر تعديل :2020/01/20

الموضوع :النظام الأساسي الخاص بالمفتشين العامين للإدارة الترابية بوزارة الدولة في الداخلية

مرسوم رقم 100-94-2 صادر في 6 محرم 1415 (6 يونيو 1994) في شأن النظام الأساسي الخاص بالمفتشية العامة* للإدارة الترابية بوزارة الدولة في الداخلية.

_____

* استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4264 بتاريخ 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) : ج . ر. عدد 4286 بتاريخ 18 رجب 1415 (21 ديسمبر 1994) ص 2121.

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-58-008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية،كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1-63-038 الصادر في 5 شوال 1382 (فاتح مارس 1963) في شأن النظام الأساسي الخاص بمتصرفي وزارة الداخلية، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1-76-583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) في شأن التنظيم الجماعي ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1-76-584 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية وهيئاتها ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1-75-168 بتاريخ 25 من صفر 1397 (15 فبراير 1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق باختصاصات العامل، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2-63-047 الصادر في 5 شوال 1382 (2 مارس 1963) بتحديد الترتيب التسلسلي للأرقام الاستدلالية المنفذة لعمال العمالات والأقاليم والمتصرفين الممتازين والمتصرفين والمتصرفين المساعدين بوزارة الداخلية، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2-86-584 الصادر في 24 من محرم 1407 (29 سبتمبر 1986) في شأن التعويضات والمنافع المخولة للولاة والعمال، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2-75-832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) في شأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2-88-571 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1409 (28 ديسمبر 1988) بتخويل بعض الموظفين السامين تعويضا عن التدرج الإداري ؛

وعلى المرسوم رقم 2-88-572 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1409 (28 ديسمبر 1988) بمنح بعض الموظفين السامين تعويضا عن التمثيل ؛

وعلى المرسوم رقم 2-88-753 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1409 (28 ديسمبر 1988) المتعلق بإسكان بعض الموظفين السامين ؛

وعلى المرسوم رقم 2-75-834 الصادر في 24 من محرم 1396 (26 يناير 1977) بإحداث تعويض عن التدرج الإداري لفائدة موظفي أطر الإدارة المركزية والموظفين المشتركين بالإدارات العامة وموظفي الأطر الخاصة ببعض الوزارات ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2-89-40 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1409 (26 يناير 1989) بإحداث تعويض عن الأعباء وتعويض عن التأطير لفائدة بعض فئات موظفي الإدارات

العامة، كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 29 من ذي القعدة 1414 (11 ماي 1994)،
رسم ما يلي :
الفصل الأول
أحكام عامة
المادة 1
تحدث بوزارة الدولة في الداخلية هيئة للتفتيش العام * للإدارة الترابية.

_____

* استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4264 بتاريخ 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) : ج . ر. عدد 4286 بتاريخ 18 رجب 1415 (21 ديسمبر 1994) ص 2121.

المادة 2
تناط بالمفتشية العامة للإدارة الترابية مهمة المراقبة والتحقق من التسيير الإداري والتقني والمحاسبي للمصالح التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وهيئاتها على أن تراعى في ذلك الاختصاصات المخولة للمفتشيات التابعة للوزارات الأخرى.

المادة 3
تزاول المفتشية العامة للإدارة الترابية بوزارة الدولة في الداخلية مهامها :
- إما في إطار برنامج موضوع من قبل ؛
- وإما في إطار أعمال التفتيش الاستثنائية التي يقررها وزير الدولة في الداخلية.

المادة 4
يحدد وزير الدولة في الداخلية برنامج أعمال المفتشية العامة للإدارة الترابية بناء على اقتراح من المفتش العام المكلف بإدارة مصالح المفتشية العامة.

المادة 5
لكل وزير يعنيه الأمر أن يعرض قضية ما على المفتشية العامة للإدارة الترابية.
ويجب أن يوجه طلب بذلك إلى وزير الدولة في الداخلية.
ويمكن أن تكلف المفتشية العامة للإدارة الترابية بأي مهمة من مهام الدراسة أو التخطيط.

المادة 6
يكلف مفتش عام بناء على قرار لوزير الدولة في الداخلية بإدارة مصالح المفتشية العامة للإدارة الترابية وتنسيق أعمالها.

المادة 7
يتلقى المفتشون رسائل القيام بمأموريات موقعة من وزير الدولة في الداخلية.
ويطلع كل واحد منهم وزير الدولة في الداخلية على نتائج أعمال التفتيش أو المأموريات التي قام بها وذلك بواسطة تقارير مكتوبة.

وللمفتشين أن يطالبوا بجميع الوثائق التي تمكنهم من القيام بمأمورياتهم، ويجوز لهم القيام بجميع الأبحاث والتحريات التي يرونها ضرورية.

المادة 8

تشتمل هيئة مفتشي المفتشية العامة * للإدارة الترابية على ثلاث درجات ومنصب سام :

- درجة مفتش ؛
- درجة مفتش رئيس بعثة ؛
- مفتش من الدرجة الممتازة ؛
- المنصب السامي للمفتش العام.

_____

* استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4264 بتاريخ 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) : ج . ر. عدد 4286 بتاريخ 18 رجب 1415 (21 ديسمبر 1994) ص 2121.

المادة 9

يحدد على النحو التالي الترتيب التسلسلي للأرقام الاستدلالية المنفذة لدرجة مفتشبالإدارة الترابية :

الرتبة الأولى.....الرقم الاستدلالي 336
الرتبة الثانية.....الرقم الاستدلالي 374
الرتبة الثالثة.....الرقم الاستدلالي 408
الرتبة الرابعة.....الرقم الاستدلالي 441
الرتبة الخامسة.....الرقم الاستدلالي 477
الرتبة السادسة.....الرقم الاستدلالي 514
الرتبة السابعة.....الرقم الاستدلالي 547
الرتبة الثامنة.....الرقم الاستدلالي 579
الرتبة التاسعة.....الرقم الاستدلالي 611
الرتبة العاشرة.....الرقم الاستدلالي 639
الرتبة الممتازة.....الرقم الاستدلالي 704

المادة 10

تشتمل درجة المفتش رئيس بعثة للإدارة الترابية على ست رتب تخصص لها الأرقام الاستدلالية الحقيقية التالية :

الرتبة الأولى.....الرقم الاستدلالي 704
الرتبة الثانية.....الرقم الاستدلالي 746
الرتبة الثالثة.....الرقم الاستدلالي 779
الرتبة الرابعة.....الرقم الاستدلالي 812

الرتبة الخامسة.....الرقم الاستدلالي 840
الرتبة السادسة.....الرقم الاستدلالي 870

المادة 11

تشتمل الدرجة الممتازة لمفتش الإدارة الترابية على أربع رتب تخصص لها الأرقام الاستدلالية الحقيقية التالية :

الرتبة الأولى.....الرقم الاستدلالي 870
الرتبة الثانية.....الرقم الاستدلالي 890
الرتبة الثالثة.....الرقم الاستدلالي 910
الرتبة الرابعة.....الرقم الاستدلالي 940

المادة 12

يكون الترتيب التسلسلي للأرقام الاستدلالية المنفذة للمنصب السامي للمفتش العام بالإدارة الترابية هو الترتيب المنصوص عليه فيما يخص مديري الإدارة المركزية، في المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 832-75-2 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) على أن تراعى في ذلك أحكام المادة 23 أدناه.

ويستفيد المفتشون العامون للإدارة الترابية، زيادة على ذلك، من تعويض خاص مبلغه ثلاثة آلاف درهم فيما يخص كل تقرير عن التفتيش يحررونه ويقدمونه إلى وزير الدولة في الداخلية.

وتحدد إجراءات تطبيق التدبير المذكور بقرار مشترك لوزير الدولة في الداخلية ووزير المالية.

ويحدد عدد المفتشين العامين بقرار لوزير الدولة في الداخلية تؤشر عليه السلطتان الحكوميتان المكلفتان بالشؤون الإدارية والمالية.

المادة 13

يختار المفتشون العامون للإدارة الترابية من بين المفتشين* من الدرجة الممتازة ويعينون وفق الإجراءات المقررة للتعيين في المناصب السامية.

ويمكن بصفة استثنائية خلال مدة ست سنوات، أن يعينوا من غير موظفي المفتشية العامة للإدارة الترابية.

على أن المفتشين العامين المزاولين عملهم بالمفتشية العامة للإدارة الترابية في تاريخ العمل بهذا المرسوم يحتفظ لهم بهذه الصفة وفق نفس الإجراءات المقررة أعلاه.

ويكون التعيين في المنصب السامي للمفتش العام قابلا للرجوع فيه جوهريا ولا يمكن أن يترتب عليه الترسيم في الدرجة المطابقة ولا في أي إطار آخر من أطر الإدارة.

---

* استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4264 بتاريخ 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) : ج . ر. عدد 4286 بتاريخ 18 رجب 1415 (21 ديسمبر 1994) ص 2121.

المادة 14

يعين المفتشون والمفتشون رؤساء البعثات والمفتشون من الدرجة الممتازة للإدارة الترابية بقرار لوزير الدولة في الداخلية.

الفصل الثاني

التوظيف والترقية

المادة 15

-(غيرت بالمادة الأولى من المرسوم رقم 1070-19-2 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1441 (9 يناير 2019) : ج. ر. عدد 6849 بتاريخ 24 جمادى الأولى 1441 (20 يناير 2020) ص 360) :

يوظف المفتشون :

1 – بعد النجاح في مباراة يشارك فيها :

أ) المترشحون من غير الموظفين البالغون من العمر 35 سنة على الأكثر في تاريخ إجراء المباراة والحاصلون على دبلوم الدراسات العليا أو شهادة مهندس الدولة أو شهادة مهندس معماري أو شهادة معادلة ؛

ب) في حدود الربع من عدد المناصب الشاغرة في الميزانية ، المترشحون من الموظفين البالغون أقل من 40 سنة في تاريخ إجراء المباراة والمنتمون إلى إطار مرتب في سلم الأجور رقم 11 أو إطار مماثل له والحاصلون على الأقل على إجازة للتعليم العالي أو شهادة مهندس للتطبيق أو شهادة معادلة.

2 – بناء على المؤهلات، من بين الخريجين الحاصلين على دبلوم المدرسة الوطنية العليا للإدارة في حدود ربع المناصب الشاغرة المقيدة في الميزانية.

وتتم الترقية من رتبة إلى أخرى في درجة مفتشي الإدارة وفق الجدول رقم 1 الملحق بهذا المرسوم.

المادة 16

-(نسخت الفقرة التاسعة بالمادة الثانية من المرسوم رقم 1070-19-2 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1441 (9 يناير 2019) : ج. ر. عدد 6849 بتاريخ 24 جمادى الأولى 1441 (20 يناير 2020) ص 360) :

يلزم مفتشو الإدارة الترابية المتدربون الموظفون وفق الشروط المحددة في المادة 15 أعلاه بقضاء تدريب لمدة سنتين.

ويعينون متدربين في الرتبة الأولى من الدرجة ويرتقون بنفس الصفة إلى الرتبة الثانية بعد قضاء سنة في الخدمة.

وعلى إثر التدريب المذكور، يشاركون في امتحان للكفاءة المهنية، ويرسم الناجحون منهم في هذا الامتحان بالرتبة الثالثة من درجة مفتش للإدارة الترابية.

وفيما يخص مفتشي الإدارة الترابية المنتمين إلى إطار مرتب في سلم الأجور رقم 10 أو في الدرجة الأولى لمهندس التطبيق يعاد ترتيبهم بعد الترسيم في الرتبة العددية التي تقل مباشرة عن الرتبة التي كانت لهم في إطارهم الأصلي.

ويعاد ترتيب مفتشي الإدارة الترابية المنتمين إلى الدرجة الممتازة لمهندس التطبيق بعد ترسيمهم وفقا للجدول رقم 2 الملحق بهذا المرسوم.

وفيما يخص مفتشي الإدارة الترابية المنتمين إلى أطر مرتبة في سلم الأجور رقم 11 وأطر مهندسي الدولة والمهندسين المعماريين والأساتذة المساعدين من الدرجتين أو ب، يعاد ترتيبهم بعد الترسيم في رقم استدلالي يعادل أو يفوق مباشرة الرقم الذي كان لهم في إطارهم الأصلي.

أما مفتشو الإدارة الترابية المنتمون إلى أحد أطر الموظفين وغير المستفيدين من أحكام الفقرات السابقة فيعاد ترتيبهم بعد الترسيم في رقم استدلالي يعادل أو يفوق مباشرة الرقم الاستدلالي الذي كانوا يتمتعون به.

ويحتفظ مفتشو الإدارة الترابية الذين أعيد ترتيبهم وفق أحكام هذه المادة بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم السابقة في حدود مدة الأقدمية المبينة في العمود الأول لنسق الترقية المنصوص عليه في الجدول 1 الملحق بهذا المرسوم.

وفيما يخص مفتشي الإدارة الترابية غير الناجحين في امتحان الأهلية المهنية يمكن إما إرجاعهم إلى إطارهم الأصلي إن كانوا ينتمون إلى الإدارة من قبل وإما فصلهم من مهامهم.

ولوزير الدولة في الداخلية أن يصدر في كل وقت وآن قرارا بإرجاع المتدربين إلى إطارهم الأصلي أو فصلهم من مهامهم إذا تبين له إن طريقتهم في العمل لا تكفي للاحتفاظ بهم.

المادة 17

لا يمكن أن يعين للمفتشين خلال الثلاث سنوات الأولى لتوظيفهم أي مكان مستديم للعمل الإداري خارج المفتشية العامة للإدارة الترابية.

المادة 18

تحدد شروط وشكل وبرنامج مباراة التوظيف وامتحان الأهلية المهنية المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار يصدره وزير الدولة في الداخلية بعد استطلاع السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الإدارية.

المادة 19

يمكن باقتراح من المفتش العام للإدارة الترابية أن يعين في درجة مفتش رئيس بعثة المفتشون البالغون الرتبة السابعة على الأقل من درجتهم الذين قضوا خمس سنوات في الخدمة بهذه الصفة.

وتتم الترقية من رتبة إلى أخرى في درجة مفتش رئيس بعثة كل سنتين. ويعين المعنيون بالأمر في الرتبة الأولى من الدرجة ويحتفظون في حدود سنتين بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم القديمة إذا وقع تعيينهم في رقم استدلالي معادل.

المادة 20

يمكن باقتراح من المفتش العام للإدارة الترابية أن يعين بصفة مفتش من الدرجة الممتازة المفتشون رؤساء البعثات الذين قضوا ما لا يقل عن خمس سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

وتتم الترقية من رتبة إلى أخرى في درجة مفتش من الدرجة الممتازة كل سنتين.

ويعين المعنيون بالأمر في الرتبة الأولى من الدرجة ويحتفظون في حدود سنتين بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم القديمة إذا وقع تعيينهم في رقم استدلالي معادل.

الفصل الثالث

نظام التعويضات

المادة 21

يتقاضى المفتشون والمفتشون رؤساء البعثات والمفتشون من الدرجة الممتازة للإدارة الترابية تعويضا إجماليا وتعويضا عن التأطير وتعويضا عن الأعباء وإعانة خاصة وتعويضا تكميليا.

وتحدد المبالغ الشهرية للتعويضات والإعانة المذكورة في الجدول رقم 3 الملحق بهذا المرسوم.

المادة 22

تصرف التعويضات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه كل شهر عند انتهائه .

ولا يجوز أن يقبض معها أي تعويض أو مكافأة أو إعانة كيفما كان نوعها ولا سيما التعويضات عن التدرج الإداري والتعويض عن الأعباء والتعويض عن التأطير المحدثة بالمرسوم رقم 40-89-2 بتاريخ 18 من جمادى الآخرة 1409 (26 يناير 1989) المشار إليهما أعلاه باستثناء التعويضات العائلية والتعويضات عن المصاريف.

المادة 23

يتقاضى المفتش العام للإدارة الترابية المشار إليه في المادة 6 أعلاه التعويضات والمكافآت والمنافع الممنوحة للعمال من المجموعة الأولى والمنصوص عليها في المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 40-89-2 بتاريخ 24 من محرم 1407 (29 سبتمبر 1986).

الفصل الرابع

أحكام متفرقة

المادة 24

الموظفون المزاولون عملهم بالمفتشية العامة للإدارة الترابية في تاريخ العمل بهذا المرسوم يدمجون ابتداء من التاريخ المذكور وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 25 و26 و27 أدناه.

ويعلن عن الادماجات المذكورة بقرار لوزير الدولة في الداخلية وفق استنتاجات لجنة وزارية يحدد تأليفها كما يلي :

- السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الإدارية أو ممثلها، رئيسا،
- وزير الدولة في الداخلية أو ممثله ؛

- وزير المالية أو ممثله.

المادة 25

يدمج المتصرفون الممتازون في درجة مفتش رئيس بعثة.

المادة 26

يدمج في درجة مفتش :

- الموظفون المنتمون إلى درجة مرتبة في السلم رقم 11 أو درجة تدخل في حكمها ؛

- الموظفون المنتمون إلى درجة مرتبة في سلم الأجور رقم 10 الحاصلون على إجازة في التعليم العالي الذين قضوا ما لا يقل عن عشر سنوات في الخدمة ونجحوا في امتحان انتقائي نظم لهذا الغرض.

المادة 27

المستخدمون الذين تم إدماجهم عملا بأحكام المادتين 25 و26 أعلاه يعاد ترتيبهم في رتبة منفذ لها رقم استدلالي يعادل أو يفوق مباشرة الرقم الاستدلالي الذي كان لهم في درجتهم القديمة بتاريخ إدماجهم.

ويحتفظون بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم القديمة إذا أعيد ترتيبهم في رقم استدلالي يعادل الرقم الاستدلالي الذي كانوا يتمتعون به أو إذا كانت الفائدة الناتجة عن إعادة هذا الترتيب أقل من القائدة التي كان في إمكانهم الحصول عليها بواسطة ترق في الرتبة بدرجتهم القديمة ، ويفقدون هذه الأقدمية في حالة العكس.

المادة 28

يسند تنفيذ هذا المرسوم إلى وزير الدولة في الداخلية ووزير المالية والوزير المكلف بالشؤون الإدارية كل واحد منهم فيما يخصه.

المادة 29

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من فاتح مارس 1994.

وحرر بالرباط في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994).

الإمضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير الدولة في الداخلية والإعلام،

الإمضاء : إدريس البصري.

وزير المالية،

الإمضاء محمد سكوه.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية،

الإمضاء : عزيز حسبي.

الجدول رقم 1

نسق ترقية مفتشي الإدارة الترابية من رتبة إلى أخرى

الرتب	النسق السريع	النسق المتوسط	النسق البطيء
من الرتبة الأولى إلى الرتبة الثانية.....	سنة	سنة	سنتان
من الرتبة الثانية إلى الرتبة الثالثة.....	سنتان	سنتان	سنتان
من الرتبة الثالثة إلى الرتبة الرابعة.....	سنتان	سنتان ونصف	ثلاث سنوات
من الرتبة الرابعة إلى الرتبة الخامسة.....	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات ونصف	ثلاث سنوات ونصف
من الرتبة الخامسة إلى الرتبة السادسة.....	ثلاث سنوات ونصف	ثلاث سنوات ونصف	ثلاث سنوات ونصف
من الرتبة السادسة إلى الرتبة السابعة.....	سنة	سنة	سنتان ونصف
من الرتبة السابعة إلى الرتبة الثامنة.....			
من الرتبة الثامنة إلى الرتبة التاسعة.....			
من الرتبة التاسعة إلى الرتبة العاشرة			
من التربة العاشرة إلى الرتبة الممتازة.....			

سنتان ونصف
سنتان ونصف
ثلاث سنوات ونصف
ثلاث سنوات ونصف
أربع سنوات
أربع سنوات
أربع سنوات
سنة
سنة
ثلاث سنوات
ثلاث سنوات ونصف
ثلاث سنوات ونصف
أربع سنوات
أربع سنوات ونصف
أربع سنوات ونصف
أربع سنوات ونصف
أربع سنوات ونصف

الجدول رقم 2
إعادة ترتيب مفتشي الإدارة الترابية المنتمين
إلى إطار مهندسي التطبيق- الدرجة الممتازة
مهندسو التطبيق من الدرجة الممتازة
مفتشو الإدارة الترابية
الرتبة
الرقم الاستدلالي
الرتبة
الرقم الاستدلالي
الرتبة الأولى.....
402
الرتبة الخامسة.....
477
الرتبة الثانية.....
428

الرتبة السادسة.....
514
الرتبة الثالثة.....
456
الرتبة السابعة.....
547
الرتبة الرابعة.....
484

الرتبة الثامنة.....
579
الرتبة الخامسة.....
512
الرتبة التاسعة.....
611
الرتبة السادسة.....
564
الرتبة العاشرة .....
639

الجدول رقم 3
نظام التعويضات الممنوحة لهيئة مفتشي الإدارة الترابية

- (غير بالمادة الأولى من المرسوم رقم 1003-05-2 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1427 (16 ماي 2006) : ج. ر. عدد 5426 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1427 (فاتح يونيو 2006) ص 1420).
- (وغير بالمادة الأولى من المرسوم رقم 585-08-2 بتاريخ 24 محرم 1430 (21 يناير 2009) : ج. ر. عدد 5702 بتاريخ 25 محرم 1430 (22 يناير 2009) ص 258).
- (وغير بالمادة الأولى من المرسوم رقم 287-11-2 بتاريخ 28 رجب 1432 (فاتح يوليو 2011) : ج. ر. عدد 5959 بتاريخ 9 شعبان 1432 (11 يوليو 2011) ص 3328) :
- (غير بالمادة الأولى من المرسوم رقم 479-19-2 بتاريخ 22 من شوال 1440 (26 يونيو 2019) : ج. ر. عدد 6790 بتاريخ 23 شوال 1440 (27 يونيو 2019) ص 4628) :

الدرجـة	
المبالغ الشهرية بالدرهم	
التعويض الإجمالي	
التعويض عن التأطير	
التعويض عن الأعباء	
الإعانة الخاصة	
التعويض التكميلي	
ابتداء من فاتح ماي 2019	5.380
ابتداء من فاتح يناير 2020	7.118
ابتداء من فاتح يناير 2021	5.562
مفتشو الإدارة الترابية	7.305
- من الرتبة الأولى إلى الرتبة الخامسة	5.743
- من الرتبة السادسة إلى الرتبة الإستثنائية	7.492
	3.000
	6.000
	1.000
	3.400
مفتشو الإدارة الترابية رؤساء البعثات	
	7.817
	8.004
	8.191
	8.500

1.000
3.600

مفتشو الإدارة الترابية من الدرجة الممتازة
10.518
10.705
10.892
10.200
1.000
6.000
530

_____
* استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4264 بتاريخ 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) : ج . ر. عدد 4286 بتاريخ 18 رجب 1415 (21 ديسمبر 1994) ص 2121.

.....
.....

مرسوم رقم 112-11-2 صادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيو 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات.
رقم النص :112-11-2
نوعية النص :مرسوم
الموقّع :عباس الفاسي.
تاريخ النشر :2011/07/14
رقم الجريدة الرسمية :5960
تاريخ آخر تعديل :لم يطرأ عليه أي تعديل
الموضوع :المفتشيات العامة للوزارات

مرسوم رقم 112-11-2 صادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيو 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات.
الوزير الأول،
بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 008-58-1 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير

1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، كما تم تغييره وتتميمه ؛
وعلى الظهير الشريف رقم 1-59-296 الصادر في 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) بشأن التفتيش العام للمالية ؛
وعلى الظهير الشريف رقم 1-99-205 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1420 (20 سبتمبر 1999) بتفويض سلطة التعيين ؛
وعلى الظهير الشريف رقم 1-11-25 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1432 (17 مارس 2011) بإحداث مؤسسة الوسيط ؛
وعلى الظهير الشريف رقم 1-02-25 الصادر في 19 من محرم 1423 (3 أبريل 2002) بتنفيذ القانون رقم 61-99 المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين ؛
وعلى الظهير الشريف رقم 1-02-124 الصادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62-99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية ؛
وعلى المرسوم الملكي رقم 66-330 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1966) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية ، كما تم تغييره وتتميمه ؛
وعلى المرسوم رقم 2-73-722 الصادر في 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973) المحدد لسلالم ترتيب موظفي الدولة والتسلسل الإداري للمناصب العليا في الإدارات العمومية ؛
وعلى المرسوم رقم 2-75-832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) في شأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات ، كما تم تغييره وتتميمه ؛
وعلى المرسوم رقم 2-97-364 الصادر في 10 صفر 1418 (16 يونيو 1997) المتعلق بوضعية مديري الإدارة المركزية ؛
وعلى المرسوم رقم 2-05-1228 الصادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ؛
وعلى المرسوم رقم 2-75-864 بتاريخ 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) بشأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا بمختلف الوزارات ؛
وعلى المرسوم رقم 2-97-1052 بتاريخ 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة ؛
وعلى المرسوم رقم 2-05-1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 ديسمبر 2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري ؛
وعلى المرسوم رقم 2-06-388 الصادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 27 من ربيع الآخر 1432 (فاتح أبريل 2011) ،

الفصل الأول

اختصاصات المفتشيات العامة للوزارات

المادة الأولى

تخضع المفتشية العامة للوزارة مباشرة لسلطة الوزير ، ويسيرها مفتش عام وفق مقتضيات هذا المرسوم.

المادة الثانية

تناط بالمفتشية العامة مهام تفتيش ومراقبة وتدقيق وتقييم تدبير المصالح المركزية واللاممركزة للوزارة ، كما تناط بها مهمة التنسيق والتواصل والتتبع مع مؤسسة الوسيط والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وفق المقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

وفي هذا الإطار ، يعهد إليها بالخصوص المهام التالية :

* في مجال التفتيش والمراقبة ، بـ :

- السهر على سلامة تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية وعلى حسن تدبير الأموال العمومية ؛

- إجراء المراقبات والتدقيقات الداخلية المتعلقة بتهيئ وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية طبقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل ؛

- التحري في الشكايات والتظلمات الموجهة إلى الوزارة من طرف المواطنين أو المتعاملين معها وكذا شكايات وتظلمات الموظفين أو الأعوان أو المستخدمين ؛

- تدعيم الأخلاقيات ، لاسيما بالكشف عن حالات تضارب المصالح عند الموظفين وإخبار الوزير بها ؛

- تتبع التوصيات المثبتة في تقارير المحاكم المالية والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

* في مجال التدقيق والتقييم ، بـ :

- القيام بعمليات التدقيق وتقديم الاقتراحات لتحسين المردودية والفعالية ؛

- التدقيق في مسك سجلات جرد العقارات والمعدات والمخازن ؛

- تقييم نتائج أنشطة المصالح المركزية واللاممركزة للوزارة ، مقارنة مع الأهداف والتكاليف الناتجة عنها ؛

- تقديم الاستشارة كلما طلب منها ذلك.

* في مجال العلاقة مع مؤسسة الوسيط ، بـ :

- القيام بالمهام المنصوص عليها في المادة 25 من الظهير الشريف رقم 25-11-1 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1432 (17 مارس 2011) المشار إليه أعلاه.

الفصل الثاني
سير المفتشيات العامة للوزارات
المادة الثالثة
تزاول المفتشية العامة المهام المنوطة بها في إطار برنامج سنوي يقرره الوزير باقتراح من المفتش العام أو مأموريات طارئة بأمر من الوزير إن اقتضى الحال ذلك.
المادة الرابعة
تكتسي طابع السرية المعلومات والوثائق التي يطلع عليها المفتش العام والموظفون المزاولون لمهام التفتيش في نطاق القيام بمهامهم.
ويعتبر إفشاء هذه الأسرار لغير الأجهزة المعنية بهذه التقارير بمثابة إخلال بالواجب المهني.
المادة الخامسة
يعد المفتش العام :
أ) تقارير مدعمة بمختلف الوثائق والبيانات الضرورية يحيلها على المصالح المعنية للاطلاع عليها وتقديم ملاحظاتها بشأن التوصيات الواردة فيها وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ توصلها بتقرير التفتيش.
ويرفع المفتش العام التقارير النهائية وملاحظات المصالح المعنية إلى الوزير ؛
ب) تقريرا تركيبيا سنويا عن حصيلة أنشطة المفتشية العامة يرفعه إلى الوزير قبل 31 مارس من السنة الموالية ، يتم التركيز فيه على الاختلالات التي تكون قد شابت سير مصالح الوزارة ، معززا بالتوصيات المقترحة بغاية تحسين وتطوير أدائها ؛
ت) تقريرا سنويا حول القضايا المعروضة عليه من لدن مؤسسة الوسيط ويرفع هذا التقرير إلى الوزير الأول تحت إشراف الوزير المعني.
المادة السادسة
يعين المفتش العام في إطار مقتضيات الظهير الشريف رقم 1-99-205 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1420 (29 سبتمبر 1999) المشار إليه أعلاه ، من بين الأطر العليا المنتمين لإدارات الدولة أو المؤسسات العمومية أو القطاع الخاص الذين يتوفرون على مستوى عال من التعليم وتجربة كافية في مجالات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي والتدقيق ومراقبة التسيير.
يستفيد المفتش العام للوزارة من الأجرة الجزافية والتعويضات والمنافع لفائدة مديري الإدارات المركزية المنصوص عليها في المرسوم رقم 2-97-364 الصادر في 10 صفر 1418 (16 يونيو 1997) المشار إليه أعلاه.
المادة السابعة
يعين الموظفون المكلفون بمهام التفتيش بقرار للوزير المعني من بين الأطر العليا وطبق الشروط المطلوبة للتعيين في مهام رئيس مصلحة أو رئيس قسم بالإدارات المركزية.
ويستفيد الموظفون المشار إليهم أعلاه ، في حدود عدد يحدد بقرار للوزير المعني يؤشر عليه

وزير الاقتصاد والمالية ووزير تحديث القطاعات العامة ، من التعويض عن المهام والتعويض الجزافي عن استعمال السيارة الخاصة لحاجات المصلحة المخولين لرئيس مصلحة أو لرئيس قسم بالإدارات المركزية بموجب المرسوم رقم 864-75-2 بتاريخ 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) والمرسوم رقم 1052-97-2 بتاريخ 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) المشار إليهما أعلاه ، على أن لا يتعدى عدد المستفيدين من التعويضات المخولة لرئيس مصلحة عشرة (10) ولرئيس قسم أربعة (4).

المادة الثامنة

لا تسري مقتضيات هذا المرسوم على هيئات التفتيش العام الخاضعة لأنظمة أساسية خاصة والمفتشية العامة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المادة التاسعة

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتنسخ ابتداء من نفس التاريخ جميع الأحكام التنظيمية المخالفة لما ورد فيه.

وحرر بالرباط في 20 من رجب 1432 (23 يونيو 2011).

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء : صلاح الدين المزوار.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف

بتحديث القطاعات العامة،

الإمضاء : محمد سعد العلمي.

.....

.....

.....

مرسوم رقم 1086-19-2 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية.

رقم النص :1086-19-2

نوعية النص :مرسوم

الموقّع :سعد الدين العثماني

تاريخ النشر :2020/01/30

رقم الجريدة الرسمية :6854

تاريخ آخر تعديل :2020/02/06
الموضوع :اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية

المحتوى
مرسوم رقم 1086-19-2 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية.
رئيس الحكومة،
بناء على الدستور، ولاسيما الفصل 90 منه ؛
وعلى القانون التنظيمي رقم 13-065 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 33-15-1 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) ؛
وعلى المرسوم رقم 1369-05-2 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 ديسمبر 2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري ؛
وعلى المرسوم رقم 618-17-2 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري ؛
وعلى المرسوم رقم 44-93-2 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) المتعلق بوضعية الكتاب العامين للوزارات كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 6 جمادى الأولى 1441 (2 يناير 2020) ،

رسم ما يلي :
المادة الأولى
تناط بوزارة الداخلية ، إضافة إلى الاختصاصات والصلاحيات المسندة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بموجب النصوص الجاري بها العمل ، المهام التالية :
- الإدارة الترابية للمملكة والحفاظ على النظام والأمن العموميين ؛
- القيام، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، ولاسيما القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقها، بمواكبة هذه الجماعات في تدبيرها لشؤونها بكيفية ديمقراطية ؛
- المساهمة، في إطار المهام الموكولة إليها وبتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية ، في التنمية الترابية ؛
- تزويد الحكومة بالمعلومات العامة.
المادة 2
تشتمل وزارة الداخلية، بالإضافة إلى ديوان الوزير، على إدارة مركزية ومصالح لاممركزة.
المادة 3
تشتمل الإدارة المركزية :

من جهة على :
- الكتابة العامة ؛
- المديرية العامة للشؤون الداخلية ؛
- المديرية العامة للأمن الوطني ؛
- إدارة القوات المساعدة ؛
- المفتشية العامة للإدارة الترابية ؛
- المديرية العامة للجماعات الترابية ؛
- المديرية العامة للوقاية المدنية ؛
- مديرية التعاون الدولي ؛
- مديرية التواصل ؛
- مجلس تقييم النجاعة وتثمين الكفاءات الترابية ، التابعة مباشرة للوزير ؛
ومن جهة أخرى على :
- مديرية الشؤون الإدارية ؛
- مديرية أنظمة المعلومات والاتصالات ؛
- مديرية الشؤون القروية ؛
- مديرية الموارد البشرية ؛
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات ؛
- مديرية تدبير المخاطر الطبيعية ؛
- مديرية الإنعاش الوطني ؛
- مديرية تنسيق الشؤون الاقتصادية.

المادة 4

يمارس الكاتب العام، تحت سلطة وزير الداخلية، الاختصاصات المسندة إلى الكتاب العامين للوزارات بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 44-93-2 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 5

تظل المديرية العامة للأمن الوطني خاضعة لأحكام النصوص المحددة لتنظيمها واختصاصاتها، لاسيما المرسوم رقم 84-10-2 الصادر في 21 من ربيع الآخر 1431 (7 أبريل 2010) بتحديد اختصاصات المديريات المركزية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة 6

يظل تنظيم إدارة القوات المساعدة خاضعا لأحكام الظهير الشريف رقم 71-17-1 الصادر في 28 من جمادى الأولى 1439 (15 فبراير 2018) المتعلق بإعادة تنظيم القوات المساعدة وبتحديد النظام الأساسي الخاص بأفرادها والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7

مع مراعاة الاختصاصات المسندة لهيئات التفتيش والمراقبة المحدثة بموجب النصوص الجاري بها العمل ، تناط بالمفتشية العامة للإدارة الترابية مهمة مراقبة مصالح وزارة الداخلية، التي تشمل مهام التفتيش والتدقيق والافتحاص والتقييم.

كما تقوم، وفق الشروط والكيفيات المحددة بموجب القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، بمهام تدقيق تدبير الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها أو التي تساهم فيها.

المادة 8

تناط بالمديرية العامة للشؤون الداخلية، مع مراعاة الاختصاصات المسندة لمصالح أخرى، مهمة النظر في القضايا والشؤون ذات الانعكاس الأمني والسياسي. ولهذه الغاية ، تقوم ، على الخصوص ، بالمهام التالية :

- تجميع ودراسة المعلومات ؛
- تنسيق عمل كافة المصالح المكلفة بالأمن وبالحفاظ على النظام العام والسهر على التتبع والتقييم المستمرين للوضعية الأمنية بالمملكة ؛
- تتبع الحقل الديني والسياسي والأنشطة الحزبية والنقابية ، وكذا تتبع الوضع الاجتماعي والاقتصادي المؤثر على النظام والأمن العموميين ؛
- تأطير العمليات الانتخابية والاستفتاءات ؛
- السهر على التتبع القانوني لوضعية الحريات العامة ولشؤون المجتمع المدني ؛
- تنسيق عمليات محاربة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود وتلك المتعلقة بمحاربة الهجرة غير الشرعية ومحاربة المخدرات والتهريب ؛
- تدبير شؤون هيئة رجال السلطة ؛
- المساهمة في تدبير شؤون أعوان السلطة.

تضم المديرية العامة للشؤون الداخلية :

- مديرية الأمن والمستندات ؛
- مديرية الشؤون السياسية ؛
- مديرية الإدارة الترابية ؛
- مديرية الشؤون الانتخابية ؛
- مديرية الحريات والمجتمع المدني ؛
- مديرية الهجرة ومراقبة الحدود.

كما تضم المعهد الملكي للإدارة الترابية ومركز اليقظة والتنسيق وكذا مركز الدراسات الاستراتيجية.

يدخل كل من المعهد والمركزان المذكوران أعلاه في حكم مديرية بالإدارة المركزية.

المادة 9

تناط بمديرية الأمن والمستندات مهمة التنسيق مع المصالح الأمنية. وتقوم لهذه الغاية بما يلي

:
- جمع ومعالجة وتبادل المعلومات المتعلقة بمجالات النظام والأمن العموميين ؛
- العمل على تحصين الوثائق الرسمية من التزوير ، ولاسيما منها جوازات السفر ورخص حمل السلاح الظاهر وسلاح القنص ؛
- تنشيط عمل أقسام الشؤون الداخلية بعمالات وأقاليم المملكة ؛
- تنسيق التواصل بين المصالح الأمنية والإدارات والهيئات العاملة في مجال سلامة الطيران المدني وتأمين الموانئ ؛
- القيام ، بتنسيق مع مختلف المصالح الأمنية ، بوضع مخططات للحفاظ على الأمن والتصدي للتهديدات الإرهابية والجريمة الإلكترونية والعنف المرتبط بالتطرف.

المادة 10

تناط بمديرية الشؤون السياسية المهام التالية :

- تتبع الحقل السياسي والأنشطة الحزبية والنقابية ؛
- تتبع الحقل الديني ؛
- تتبع الوضع الاجتماعي والاقتصادي ذو الانعكاس على النظام والأمن العموميين.

المادة 11

يعهد إلى مديرية الإدارة الترابية مهمة تدبير شؤون هيئة رجال السلطة ، من خلال :

- تدبير مساراتهم المهنية ووضع آليات تقييم أدائهم ؛
- السهر على تكوينهم ومواكبتهم وكذا تطوير كفاءاتهم.

كما تساهم في تدبير شؤون أعوان السلطة.

علاوة على ذلك ، يعهد إلى مديرية الإدارة الترابية بمهمة اليقظة الترابية من خلال تتبع الوحدات الإدارية الترابية مصنفة إلى مناطق.

المادة 12

يعهد إلى مديرية الشؤون الانتخابية بالمهام التالية :

- التهييئ الإداري للاستشارات الانتخابية والاستفتائية والتدابير المرتبطة بها ؛
- إعداد مشروع التقسيم الترابي ؛
- معالجة المعلومات المتعلقة بالإحصاء ؛
- تتبع الشؤون المتعلقة بالمجالس المنتخبة وهياكلها وشؤون البرلمان.

كما تقوم ، بتنسيق مع السلطات المختصة ، بمهمة إحصاء الأفراد الخاضعين للخدمة العسكرية.

المادة 13

تقوم مديرية الحريات والمجتمع المدني بما يلي :

- السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحريات العامة ؛
- التتبع القانوني لشؤون المجتمع المدني ؛

- التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة.

المادة 14

تناط بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود، مع مراعاة الاختصاصات المسندة لمصالح أخرى، المهام التالية :

- تنسيق عمليات محاربة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود ، وتلك المتعلقة بمحاربة الهجرة غير الشرعية وبمحاربة المخدرات والتهريب ؛
- المساهمة في الرفع من قدرات المملكة في مراقبة الحدود.

المادة 15

يظل المعهد الملكي للإدارة الترابية خاضعا لمقتضيات المرسوم رقم 2-08-291 الصادر في 5 رجب 1429 (9 يوليو 2008).

المادة 16

يسهر مركز اليقظة والتنسيق على تجميع وإعادة توزيع المعلومات المتعلقة بالمجالات المشار إليها في المادة 8 أعلاه.

المادة 17

يقوم مركز الدراسات الاستراتيجية بإنجاز دراسات استراتيجية وتحاليل استشرافية في المجالات المرتبطة بمجالات تدخل وزارة الداخلية.

المادة 18

تناط بالمديرية العامة للجماعات الترابية مهمة تحضير قرارات وزير الداخلية التي يتخذها في إطار اختصاصاته المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وتتبع تنفيذها. كما تقوم بالمواكبة القانونية والتقنية والمالية للجماعات الترابية والهيئات التابعة لها ومؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية وتقديم الدعم لها.

كما تناط بها مهمة المساهمة ، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية ، في التنمية الترابية.

تضم المديرية العامة للجماعات الترابية :

- مديرية التخطيط والتنمية الترابية ؛
- مديرية الشبكات العمومية المحلية ؛
- مديرية المرافق العمومية المحلية ؛
- مديرية التنقلات الحضرية والنقل ؛
- مديرية المؤسسات المحلية ؛
- مديرية مالية الجماعات الترابية ؛
- مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي.

المادة 19

تناط بمديرية التخطيط والتنمية الترابية مهمة تقديم الدعم للجهات والجماعات الترابية

الأخرى في مجال التخطيط وإعداد التراب ووضع البرامج الجهوية للتنمية وتشجيع التعاقد مع الدولة. وتقوم كذلك بمواكبة الجماعات الترابية في إعداد وضع مخططات وبرامج التأهيل الحضري والتنمية الترابية وكذا استراتيجيات وبرامج تنمية المدن والمراكز الحضرية. كما تقوم بتنظيم تدخل الجماعات الترابية في مجال التعمير.

وتقوم أيضا بمواكبة الجماعات الترابية في مجال التعاون فيما بينها وبين مصالح الدولة في المجالات المذكورة.

المادة 20

تناط بمديرية الشبكات العمومية المحلية مهمة المواكبة التقنية للجماعات الترابية والهيئات التابعة لها ومؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية في مجالات الماء والكهرباء والتطهير والإنارة العمومية والتهيئة الرقمية والبيئة.

كما تساهم، إلى جانب المصالح والهيئات المختصة، في عمليات إعداد وتنسيق وتتبع تنفيذ المخططات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمجالات المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل على تقديم المساعدة لفائدة الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها ومؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية في مجال إنجاز وتطوير البنيات التحتية وكذا الشبكات العمومية المحلية.

كما تسهر على حسن عمل الفاعلين في المجالات المذكورة والمساهمة في تطوير أدائهم وكذا تقنين المرافق العمومية المحلية والمساهمة في وضع آليات تسييرها ومراقبتها.

المادة 21

تناط بمديرية المرافق العمومية المحلية مهمة مواكبة ودعم الجماعات الترابية في تنمية المشاريع الاقتصادية المهيكلة وإنعاش الشغل إلى جانب المصالح والهيئات المختصة الأخرى.

وتعمل على تقديم الدعم للجماعات الترابية لتوحيد المعايير المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية المحلية الاقتصادية ، التجارية منها وغير التجارية ، ووضع آليات حسن تدبيرها.

كما تقوم أيضا بمواكبة الجماعات الترابية في مجال حفظ الصحة ومحاربة نواقل الأمراض والمساهمة في إعداد سياسات تنمية الفضاءات النباتية والمجالية.

المادة 22

تناط بمديرية التنقلات الحضرية والنقل ، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى القطاعات الوزارية الأخرى ، المهام التالية :

- دعم الجماعات الترابية في مجال التنقلات الحضرية والنقل ؛
- المساهمة في وضع سياسة تنمية البنيات التحتية للنقل داخل الجهة ؛
- مواكبة الجماعات الترابية في عملية التعاقد وتجويد تدبير النقل العمومي ؛
- السهر على توحيد المعايير المتعلقة بالتنقلات الحضرية وتطوير أنماط التنقل ؛
- مواكبة الجماعات الترابية في إعداد المخططات الجهوية للنقل العمومي وتدعيم الولوج إلى المناطق المعزولة.

المادة 23

تناط بمديرية المؤسسات المحلية مهام المواكبة والتتبع القانوني لعمل مجالس الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها ومؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية ، والمراقبة الإدارية لشرعية قراراتها طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والنظر في القضايا المتعلقة باختصاصات الجماعات الترابية وبمجالسها وتتبع كل ما يتعلق بالوضع القانوني لمنتخبيها وكذا تطوير خدمات الحالة المدنية.

كما تعمل على تقديم الدعم والاستشارة القانونية في تدبير الشكايات وتسوية الخلافات التي تعد الجماعات الترابية طرفا فيها ، بالإضافة إلى مساعدتها في القضايا المعروضة على القضاء ، طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

المادة 24

تناط بمديرية مالية الجماعات الترابية مهمة المواكبة المالية للجماعات الترابية من أجل تقوية قدراتها للقيام بالمهام الموكولة إليها قانونا. كما تعمل على تقديم الدعم المالي لها من أجل إنجاز مشاريعها التنموية وإنشاء التجهيزات.

وتقوم بتقديم الاستشارة لفائدة الجماعات الترابية للبحث عن مصادر تمويل مشاريعها وبرامجها التنموية بالإضافة إلى المساهمة في تنمية الوعاء الضريبي وتحصيل الرسوم المحلية وفي تطوير الإدارة الجبائية المحلية والممتلكات الجماعية.

كما تسهر أيضا على المراقبة الإدارية للقرارات ذات الوقع المالي الخاضعة لتأشيرة وزير الداخلية والمساهمة في وضع المعايير المتعلقة بالمالية المحلية والتحكيم القانوني في المجال المالي.

المادة 25

تناط بمديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي مهمة تقديم الدعم لتحديث الهياكل الإدارية التابعة للجماعات الترابية ومواكبة المصالح المكلفة بتدبير مواردها البشرية والسهر على عصرنتها وتطوير كفاياتها والتنسيق الإداري والبيداغوجي للمراكز ما بين الجهوية لتكوين موظفي الجماعات الترابية ، وكذا مراكز التكوين الإداري ومعاهد التكوين التقني التابعة لوزارة الداخلية.

كما تقوم بمواكبة التحول الرقمي للخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية.

ويعهد إليها أيضا تدبير البوابة الوطنية للجماعات الترابية بجانب المصالح المختصة الأخرى.

المادة 26

تناط بمديرية التعاون الدولي، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للقطاعات والهيئات المختصة، وبتنسيق معها، مهمة وضع البرنامج العام للتعاون الدولي لوزارة الداخلية والسهر على تنسيق وتتبع تنفيذه في إطار التوجهات العامة للسياسة الخارجية للمملكة.

المادة 27

تناط بمديرية التواصل مهمة وضع وتنفيذ سياسة التواصل الداخلي والخارجي للوزارة وفق

توجهاتها الاستراتيجية. كما تقوم بوضع آليات اليقظة وكذا المساهمة في تحليل المعلومة بتنسيق مع المصالح المختصة وبتأمين تواصل الوزارة مع وسائل الإعلام.

المادة 28

تناط بمجلس تقييم النجاعة وتثمين الكفاءات الترابية مهمة تقييم أداء رجال السلطة ودعمهم ومواكبتهم في مزاولة عملهم. كما يتولى أيضا التعريف بالأطر ذات الكفاءات العليا.

يحدد تأليف وكيفيات سير المجلس المذكور بنص تنظيمي.

المادة 29

مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمصالح الأخرى للوزارة، تناط بمديرية الشؤون الإدارية مهمة إعداد ميزانية وزارة الداخلية وتنفيذها وكذا تدبير ممتلكاتها. كما تسهر على تدبير أرشيف الوزارة.

المادة 30

يعهد إلى مديرية أنظمة المعلومات والاتصالات، بتنسيق مع المصالح المعنية وفي انسجام مع استراتيجية المغرب الرقمي، بوضع الاستراتيجية الرقمية للوزارة على المستوى المركزي والترابي، والسهر على تنفيذها التقني. كما تقوم بتطوير وتنمية وصيانة نظم المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني وتوفير المساعدة التقنية للوحدات المعلوماتية التابعة للعمالات والأقاليم.

كما تعمل أيضا على ضمان أمن أنظمة المعلومات والاتصالات للبنيات الأساسية والتجهيزات المادية والبرمجية التي تشرف على إنجازها.

المادة 31

تناط بمديرية الشؤون القروية مهمة ممارسة الوصاية باسم وزير الداخلية على الجماعات السلالية وفقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، وكذا إدارة ممتلكاتها والمحافظة عليها والدفاع عن مصالحها وإعادة هيكلة الأراضي الجماعية.

كما تقوم بدعم البرامج الحكومية في العالم القروي.

المادة 32

مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمصالح المعنية ، تناط بمديرية الموارد البشرية مهمة تدبير وتسيير الموظفين الإداريين والتقنيين والأعوان والمتعاقدين العاملين بالمصالح المركزية والمصالح اللاممركزة لوزارة الداخلية وكذا تطوير كفاياتهم وتقوية قدراتهم.

كما تعنى كذلك بتحديث وتطوير هياكل مصالح وزارة الداخلية المركزية واللاممركزة.

وتساهم أيضا في التنمية الاجتماعية لفائدة الموظفين والمستخدمين العاملين بوزارة الداخلية.

المادة 33

مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمصالح المعنية، تناط بمديرية الشؤون القانونية والمنازعات مهمة تقديم الاستشارة والمواكبة القانونية لمختلف مصالح الوزارة على المستويين المركزي والترابي، وكذا تقديم الدعم القانوني لها في إعداد ودراسة مشاريع

النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجالات تدخلها أو تلك المحالة عليها، بالإضافة إلى تدبير ملفات المنازعات والتنسيق مع الجهات المختصة في هذا الإطار، وتقديم الدعم والمواكبة القضائية. كما تقوم بمهام اليقظة والإخبار القانوني.

المادة 34

تناط بمديرية تدبير المخاطر الطبيعية مهمة المساهمة، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، في وضع تنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية والحد منها وإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بها وكذا المساهمة في وضع المخططات الوطنية للوقاية من المخاطر الطبيعية وآليات المراقبة، بالإضافة إلى المشاركة في إعداد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما يعهد إليها بتنمية المعرفة بالمخاطر الطبيعية من خلال تجميع وتبادل واستغلال المعطيات المتعلقة برصد المخاطر.

وتسهر على دعم العمالات والأقاليم في تدبير المخاطر وفق التوجهات الوطنية وعلى إعداد وتتبع تنفيذ البرنامج السنوي للحساب المرصد لأمور خصوصية "صندوق محاربة الكوارث الطبيعية".

المادة 35

تناط بمديرية الإنعاش الوطني مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الإنعاش الوطني. ولهذه الغاية تقوم بإعداد برنامج سنوي يهدف إلى التقليص من البطالة على المستوى المحلي من خلال المساهمة في إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمشاريع ذات الصبغة الاجتماعية. كما يمكن لها المساهمة أيضا في إنجاز برامج أخرى حسب الظرفية.

تشتمل مديرية الإنعاش الوطني على إدارة مركزية ومصالح لاممركزة.

المادة 36

تناط بمديرية تنسيق الشؤون الاقتصادية، بتنسيق مع الإدارات والمؤسسات المعنية ومع العمالات والأقاليم، مهمة تتبع الملفات ذات الطابع الاقتصادي التي تدخل في مجال اختصاصات وزارة الداخلية.

ولهذه الغاية، يعهد إليها بتتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية وبتتبع تموين السوق الوطنية بالمواد والمنتجات الأساسية ، وتوجيه عمل المصالح التابعة للعمالات والأقاليم المكلفة بمراقبة الأسعار والجودة والمعاملات التجارية والمساهمة في إعداد وتتبع وتنفيذ النصوص التشريعية والتنظيمية والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية المستهلك وبمراقبة وضبط الأسواق.

كما تساهم، في إطار لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات، في دراسة القضايا المتعلقة بتنظيم الأسعار وبالمنافسة وبتحديد أسعار السلع والمنتجات والخدمات المقننة أسعارها.

كما تتولى ، إلى جانب باقي المصالح، تتبع أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار وتتبع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمخططات القطاعية المساهمة في التنمية الاقتصادية وفي تحفيز الاستثمارات والتشغيل، على المستوى الترابي.

وتسهر كذلك، بتنسيق مع السلطات الإقليمية والمصالح المختصة، على تدبير الملفات المتعلقة بالنقل بواسطة سيارات الأجرة وتتبع الملفات المتعلقة بنقل المسافرين وبالنقل الطرقي.

المادة 37

تحدث الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية ويحدد تنظيمها بقرار لوزير الداخلية تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المادة 38

تحدث المصالح اللاممركزة التابعة لوزارة الداخلية ويحدد تنظيمها وفق أحكام النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، لاسيما المرسوم رقم 618-17-2 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.

المادة 39

تنسخ مقتضيات المرسوم رقم 176-97-2 الصادر في 14 من شعبان 1418 (15 ديسمبر 1997) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية كما تم تغييره وتتميمه. غير أن مقتضيات المرسوم المذكور والمتعلقة بالمديرية العامة للوقاية المدنية وكذا تلك المتعلقة بالأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية، تظل سارية المفعول إلى أن يتم تعويضها.

تظل القرارات المتخذة تطبيقا للمرسوم المذكور رقم 176-97-2 الصادر في 14 من شعبان 1418 (15 ديسمبر 1997) ، سارية المفعول إلى أن يتم نسخها أو تعويضها.

المادة 40

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية

.....

.....

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

منشور رقم : 2017/3

باسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في : 11 رمضان 1438

الموافق لـ : 6 يونيو 2017

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع : حول مسطرة تمديد حد سن الإحالة على التقاعد.

المرجع : المنشور رقم 2016/16 بتاريخ 24 صفر 1438 (23) نونبر 2016).

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فقد نص القانون رقم 14-72 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، على مقتضيات تسمح بتمديد سن الإحالة على التقاعد لمدة أقصاها سنتان قابلة للتجديد مرتين بالنسبة للأساتذة الباحثين، ومرة واحدة بالنسبة لباقي الموظفين والمستخدمين.

وفي هذا الصدد، وسعياً إلى عقلنة وترشيد هذه العملية، وتمكين المصالحالمكلفة بأداء الأجور والمعاشات من اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتسوية وضعية المعنيين بالأمر في أجال معقولة، حدد منشور رئيس الحكومة رقم 2016/16 المشار إليه مرجعاً أعلاه، والمتعلق بكيفية تطبيق الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية مقتضيات هي كالتالي :

. حصر رؤساء الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية المعنية للائحة الموظفين والمستخدمين المعنيين، المنخرطين في نظام

المعاشات المدنية والمقترح تمديد حد سن إحالتهم على التقاعد

./

-2-

. عرض مشاريع القرارات المجسدة لإجراء التمديد على أنظار رئيس الحكومة للتوقيع عليها، سنة على الأقل قبل بلوغ المعنيين بالأمر حد السن وعلى تأشيرة الخازن الوزاري المعتمد لدى إدارتهم الأصلية ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ بلوغهم حد السن

. إرسال نسخ من قرارات تمديد حد السن، بمجرد التأشير عليها، إلى الصندوق المغربي للتقاعد، قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة في الموضوع.

وليتسنى ضبط هذه العملية بالشكل المطلوب، فإن مقترحات التمديد الموجهة إلى رئيس الحكومة يجب أن تحمل توقيع السلطة التي لها صلاحية التعيين، موضحة إطار ودرجة

المعنيين بالأمر، ومبررات طلب التمديد لهم عند الاقتضاء، مصحوبة بمشاريع قرارات التمديد وفق النموذج المرفق وكذا بالوثائق التالية :

طلب كتابي موقع من طرف المعني بالأمر يبدي فيه رغبته أو

موافقته على تمديد حد السن لفائدته

- نسخة من بطاقة تعريفه الوطنية

نسخة من رسم ولادته أو من الوثيقة التي تقوم مقامها المدلى بها

عند التوظيف.

وفي الأخير، أود أن ألفت النظر إلى أن مباشرة هذه العملية يجب أن تتم إذا ما اقتضت حاجة المصلحة ذلك، سيما بالنسبة لذوي الكفاءات والخبرات والمؤهلات، مع الإشارة إلى أن الإدارة تحتفظ بحق التقرير في قبول طلب التمديد من عدمه.

أرجو أن تصدروا تعليماتكم إلى المصالح المختصة لديكم من أجل التقيد

بالمقتضيات الواردة في هذا المنشور والسهر على حسن تطبيقها.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني
رئيس الحكومة

رقم :

ب . ت . و

قرار

لرئيس الحكومة رقم

صادر في

)

(

بتمديد حد السن للإحالة على التقاعد الخاص

رئيس الحكومة

-بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية حسبما وقع تغييره وتتميمه

-وعلى القانون رقم 72.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.110 في 16 من ذي القعدة 1437 (20) أغسطس (2016)، المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ولاسيما البند 1 من المادة الأولى منه

وعلى اقتراح السيد وزير

التقاعد للسيد

تمديد حد السن للإحالة على

لمدة

;

-وعلى موافقة المعني بالأمر

قرر ما يلي :

فصل فريد : ابتداء من

التقاعد للسيد

، يمدد حد السن للإحالة على

لمدة

وحرر بالرباط في :

الموافق لـ :

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 6912 - 7 محرم 1442 (27) أغسطس 2020
صفحة : 4636

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الداخلية

قرار لوزير الداخلية رقم 2111.20 صادر في 8 ذي الحجة 1441 (29) يوليو (2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الداخلية.

وزير الداخلية.

بناء على المرسوم رقم 2.19.1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30) يناير (2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية :

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2) ديسمبر (2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري :

وعلى المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26) ديسمبر (2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، ولا سيما المادة 14 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25) نوفمبر (2011) في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19) يناير (1976) بشأن نظام التعويضات المرتبطة بمزاولة المهام العليا الخاصة بمختلف الوزارات

قرر ما يلي :

المادة الأولى

المديرية العامة للشؤون الداخلية

تشتمل مديرية الأمن والمستندات على الأقسام والمصالح التالية :

قسم الأمن، ويضم :

- مصلحة التأطير :

- مصلحة اليقظة :

- مصلحة الأبحاث.

قسم المستندات، ويضم :

مصلحة الجمع والتوليف :

- مصلحة المراقبة :

- مصلحة الشؤون العامة.

الإدارات العامة

قسم الدراسات والتنظيم، ويضم :

مصلحة الدراسات :

- مصلحة التنظيم :

- مصلحة الحج والأوسمة.

قسم أمن البنايات والوثائق، ويضم :

مصلحة أمن البنايات :

- مصلحة أمن الوثائق.

قسم الوثائق المؤمنة، ويضم :

- مصلحة الإنتاج :

مصلحة محاربة تزوير الوثائق :

مصلحة التدقيق والدعم.

تشتمل مديرية الشؤون السياسية على الأقسام والمصالح التالية :

قسم تتبع الحقل السياسي، ويضم :

- مصلحة التتبع :

مصلحة الشؤون القانونية :

مصلحة الدراسات التركيبية.

قسم تتبع الحقل الديني، ويضم :

مصلحة الأنشطة الدينية :

- مصلحة تتبع أماكن العبادات :

- مصلحة اليقظة.

قسم الظرفية الاجتماعية والاقتصادية، ويضم :

مصلحة الأنشطة النقابية :

- مصلحة تتبع الحقل الاجتماعي :

مصلحة تحليل الظرفية.

قسم التنسيق، ويضم :

مصلحة الإنتاج المعلوماتي :

مصلحة التوثيق :

- مصلحة الدعم.

قسم توزيع الماء والكهرباء، ويضم :

مصلحة الوكالات والموزعين العموميين :

- مصلحة التدقيق ومراقبة الوكالات :

مصلحة الدراسات وتحديث تدبير المرافق العمومية.

قسم التدبير المفوض والتقنين، ويضم :

مصلحة التدبير المفوض للتوزيع :

مصلحة التدبير المفوض للتطهير الصلب :

مصلحة التدقيق ومراقبة التدبير المفوض.

تشتمل مديرية المرافق العمومية المحلية على الأقسام والمصالح التالية :

قسم التنمية الاقتصادية وإنعاش الشغل، ويضم :

- مصلحة تنمية مناطق التنشيط الاقتصادي والصناعي :

مصلحة تتبع وتقييم المخططات الجهوية للتشغيل :

مصلحة تتبع برامج الجماعات الترابية لدعم وتنمية المقاولات.

قسم التجهيزات الاقتصادية، ويضم :

مصلحة التجهيزات الاقتصادية المهيكلة :

مصلحة التجهيزات الاقتصادية للقرب :

- مصلحة مواكبة الأنشطة الاقتصادية.

قسم التجهيزات غير التجارية، ويضم :

مصلحة التجهيزات الرياضية والثقافية :

مصلحة التجهيزات الاجتماعية والإدارية :

مصلحة الأنشطة السوسيوثقافية والرياضية.

قسم حفظ الصحة والمساحات الخضراء، ويضم :

مصلحة مواكبة المكاتب الجماعية لحفظ الصحة :

مصلحة الوقاية وتدبير المخاطر الصحية :

مصلحة المساحات الخضراء

.....
.....

.....
.....

مرسوم رقم2.20.341 صادر في 17 من رمضان 1441 (11 ماي2020)
بتغيير المرسوم رقم 2.17.191 بت اريخ 20 من رجب 1438 (18 أبريل 2017)
المتعلق باختصاصـات وزير الداخلية.

رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.17.191 الصادر في 20 من رجب 1438 (18 أبريل 2017) المتعلق باختصاصـات وزير الداخلية؛

وعلى المرسوم رقم 2.19.1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية،

رسم مـا يلـي :

المادة الأولى

تعوض الإحالة إلى المرسوم رقم 2.97.176 الصادر في 14 من شعبان 1418 (15 ديسمبر 1997) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية، الواردة في المرسوم المشار إليه أعلاه رقم ،2.17.191 بالإحالة إلى المرسوم السالف الذكر رقم 2.19.1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020).

المادة الثانية

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا املرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، ويعمل به ابتداءمن 6 فبراير .2020

وحرر بالرباط في 17 من رمضان 1441 (11 ماي 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7032 مكرر - 15 ربيع الأول 1443 (22) أكتوبر 2021

مرسوم رقم 2.21.824 صادر في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021) يتعلق باختصاصات وزير الداخلية

رئيس الحكومة

بناء على الدستور، ولا سيما الفصل 93 منه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.21.110 الصادر في 6 صفر 1443 (14) سبتمبر (2021) بتعيين السيد عزيز أخنوش رئيسا للحكومة :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.21.111 الصادر في 4 ربيع الأول 1443 (11) أكتوبر (2021) بتعيين أعضاء الحكومة :

وعلى القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19) مارس 2015 .

ولا سيما المادة 4 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.19.1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30) يناير (2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يمارس السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، الاختصاصات المسندة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بموجب النصوص الجاري بها العمل، ولاسيما المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.19.1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30) يناير (2020)

المادة الثانية

يتولى وزير الداخلية السلطة على مجموع الهياكل المركزية واللاممركزة المحدثة بموجب المرسوم السالف الذكر رقم 2.19.1086.

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 8 أكتوبر 2021

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021).

الإمضاء : عزيز أخنوش

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

.....

المملكة المغربية
مؤسسة محمد السادس
للأعمال الاجتماعية للقضاة و موظفي السلطة القضائية

+ECOΦИ+ ⅂⊏⅂⊏Λ IΣO ΘEΣO

12026101 م.م. 6. سق

03 يوليو 2026

السيدات والسادة المسؤولون القضائيون

بمختلف محاكم المملكة

الموضوع: تنزيل القانون رقم 28.25 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد

فتبعا لدورية الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد 4/2026 بتاريخ 12 فبراير 2026 بشأن اشعاركم بصدور القانون رقم 28.25 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية

وفي إطار حسن التواصل مع السيدات والسادة القضاة في كل ما يتعلق بتدبير الشأن الاجتماعي، أخبركم أنه بعد نشر القانون رقم 28.25 المذكور أعلاه بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026، تم الشروع في تنزيل الإجراءات والتدابير التأسيسية للمؤسسة، تمهيدا للبدء في تقديم خدماتها لفائدة المنخرطين والمستفيدين.

وفي هذا السياق تم توفير مقر مؤقت للمؤسسة، مع إلحاق بعض الموظفين للعمل به. كما تم تكليف السيد أحمد صابر المدير العام للشؤون المالية والإدارية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية للقيام بصفة مؤقتة بمهام المدير العام للمؤسسة، وتم اعتماد التنظيم الهيكلي الخاص بإدارة المؤسسة بعد التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية

1

المكلفة بالمالية. كما تم تنظيم انتخابات ممثلي الجمعيات المهنية للقضاة وممثلي موظفي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بمجلس التوجيه والمراقبة، والتي أسفرت عن انتخاب السادة

عن الجمعيات المهنية للقضاة

السيد عبد الرزاق الجباري

السيد عبد اللطيف وردان

عن ممثل موظفي المجلس الأعلى للسلطة القضائية:

السيد إسماعيل الحنان

عن ممثل موظفي رئاسة النيابة العامة:

السيد مراد بنار

وبذلك اكتملت تشكيلة مجلس التوجيه والمراقبة، والذي يتألف بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين المشار إليهم أعلاه من

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بصفته رئيساً ؛

وعضوية كل من:

رئيس النيابة العامة أو من يمثله

ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

الكاتب العام لرئاسة النيابة العامة

المدير العام للمعهد العالي للقضاء أو من يمثله

المسؤول عن البنية الإدارية المكلفة بتدبير الموارد البشرية والمالية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

المسؤول عن البنية الإدارية المكلفة بتدبير الموارد البشرية والمالية برئاسة النيابة العامة

ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

2

وبتاريخ 28 أبريل 2026 انعقد أول اجتماع المجلس التوجيه والمراقبة الذي تميز باتخاذ عدة قرارات من بينها، المصادقة على النظام الداخلي للمؤسسة، والنظام الأساسي المستخدميها. كما تم تشكيل اللجان الدائمة التابعة للمجلس، ويتعلق الأمر بلجنة الخدمات الصحية، ولجنة القروض والمنح والدعم المالي، ولجنة دعم السكن، إضافة إلى لجنة الاستراتيجية. وقد شرعت هذه اللجان في عقد اجتماعاتها من أجل تقديم اقتراحات المجلس التوجيه والمراقبة في اجتماعه المقبل.

من جهة أخرى أخبر كم أن جهود التأسيس ستستمر خلال هذه السنة لاستكمال إحداث البنيات الإدارية، وتوفير الموارد المالية والإمكانيات البشرية والتقنية التي ستمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأكمل والأمثل، وتبعاً لذلك فإن شروع المؤسسة في تنزيل برامجها ومشاريعها وتقديم خدماتها لفائدة المنخرطين والمستفيدين سيتم بكيفية تدريجية، وستصدر بلاغات عن إدارتها لإحاطتكم علما بالخدمات التي يتم فتحها أولاً بأول.

والجدير بالذكر أن خدمات التأمين الصحي ما تزال مستمرة بنفس الشروط التي كانت تتم بها قبل إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية.

كما أن الخدمات المتعلقة بمراكز الاصطياف يمكن الاستفادة منها خلال الموسم الحالي وفق نفس الشروط التي كان معمولا بها من طرف المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لموظفي العدل في حدود المناصب التي كانت هذه المؤسسة تخصصها لفائدة القضاة. ولهذه الغاية سيتم الإعلان في الأيام القليلة المقبلة عن فتح المنصة الرقمية المحدثة لدى المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لموظفي العدل في وجه السيدات والسادة القضاة وموظفي السلطة القضائية لتقديم طلباتهم المتعلقة بالحجز في هذه المراكز، وسيتم توزيع الأماكن المخصصة على المستفيدين وفق المعايير المعتمدة سابقاً.

وإني إذ أخبركم بالخطوات والإجراءات التأسيسية التي تم اتخاذها في سياق تنزيل القانون رقم 28.25 المشار إليه أعلاه، وضمان انطلاقة صحيحة لمؤسسة محمد السادس، فإنني أحيطكم علماً أن إجراءات التأسيس تتطلب بعض الوقت لأجل وضع الهياكل المناسبة، وتوفير الأطر والموارد البشرية والمالية والتقنية، وتحديد الإجراءات والشروط المتعلقة بالاستفادة من الخدمات. ولذلك فإن الخدمات التي كانت تقدمها

3

مؤسسة الأعمال الاجتماعية السابقة لم تعد متوفرة إلا في حدود ما أشير إليه أعلاه، وأن الخدمات الجديدة وشروطها ومعايير الاستفادة منها سيتم تحديدها من طرف مجلس التوجيه والمراقبة التابع لمؤسسة محمد السادس، وستكون موضوع إشعارات للمنخرطين.

كما أنني أجدد التأكيد على أن الغاية من إحداث هذه المؤسسة كانت هي الارتقاء بالخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة القضاة وتحسينها وتجويدها، وأن المؤسسة لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق هذه الغاية ولاسيما في مجالات الصحة والسكن والتمدرس التي تعتبر من أولويات المؤسسة خلال هذه المرحلة لما لها من انعكاس وأثر مباشرين على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي للسيدات والسادة القضاة وتحفيزهم على مزيد من البذل والعطاء.

واعتبارا لما تكتسيه هذه الدورية من أهمية أدعوكم إلى تعميمها على السيدات والسادة القضاة بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها، والسلام

رئيس مجلس التوجيه والمراقبة المؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية

محمد عبد النباوي

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7213 - 28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023
صفحة : 5693

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.23.57 صادر في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) بتنفيذ القانون رقم 23.23 المحدثة بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذاء القانون رقم 23.23 المحدثة بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 23.23

تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس

للعلوم والصحة

الباب الأول

اسم المؤسسة وغرضها

المادة الأولى

تحدث تحت الرئاسة الشرفية لجلالة الملك محمد السادس مؤسسة ذات نفع عام لا تسعى إلى تحقيق الربح، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويطلق عليها اسم مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

يكون مقر المؤسسة بالرباط.

صفحة : 5693

المادة 2

يتمثل غرض مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة في المساهمة بتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية، في النهوض بالعلاجات، وتطوير التعليم والتكوين وكذا البحث والابتكار.

ولهذه الغاية، تتولى المؤسسة القيام بالمهام التالية :

أ) في ميدان العلاجات :

- تقديم خدمات في التشخيص والعلاج وإعادة التأهيل للمرضى وتتبع حالتهم الصحية :

- تقديم خدمات تشخيص وعلاج أمراض الفم والأسنان :

- إحداث مؤسسات للعلاج يكون من بينها المركب الاستشفائي الجامعي محمد السادس بالرباط والمركب الاستشفائي الجامعي
محمد السادس بالداخلة :

تدبير مؤسسات العلاج التي تحدثها وكذا كل مؤسسة أخرى ذات طبيعة مماثلة :

- ممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها :

ب في ميدان التعليم والتكوين :

- المساهمة في التعليم والتكوين في ميدان العلوم والصحة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولا سيما عن طريق :

. إحداث مؤسسات للتعليم العالي تتولى على الخصوص القيام بالتكوين العام والمتخصص في الطب والصيدلة وفي طب الأسنان، وكذا تكوين كل مني آخر مقبل على العمل في مجال

العلوم والصحة :

. إحداث مراكز للتكوين الأساسي والمستمر :

ج) في ميدان البحث والابتكار :

إنجاز كل أعمال البحث التي تكون مفيدة لتطور العلوم أو المساهمة فيها، ولهذه الغاية، تتولى المؤسسة القيام بما يلي :

تنفيذ برامج للبحث والابتكار ولا سيما في مجالات علوم الصحة والأبحاث والهندسة البيوطبية وعلوم المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي :

صفحة : 5694

- إحداث مؤسسات ومراكز للبحث والابتكار، من بينها مركز محمد السادس للبحث والابتكار، وتدبيرها :

المساهمة، في إطار بنيات مشتركة للبحث مع هيئات أو جامعات أخرى في القيام بأعمال يتم إجراؤها بشراكة مع الإدارات والهيئات المعنية :

. إعداد اتفاقيات للتعاون العلمي مع هيئات تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة بالمغرب والخارج، وتنفيذها.

يخضع فتح المؤسسات والمراكز المشار إليها في هذه المادة واستغلالها وتدبيرها، حسب الحالة، للنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

وعلاوة على ذلك، تؤهل المؤسسة لإنجاز الخبرات الطبية الشرعية والبيوطبية والتقنية.

تؤهل المؤسسة، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في هذه المادة.

الإحداث شركات أو المساهمة في رأسمالها وربط علاقات التعاون مع أي هيئة أو جمعية أو مؤسسة أو إدارة تهدف داخل المغرب أو خارجه إلى تحقيق أهداف مماثلة ولاسيما مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان ومؤسسة الشيخ خليفة بن زايد

المادة 3

تساهم مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، في إطار التعاون مع الإدارات والهيئات المعنية ولاسيما السلطة الحكومية المكلفة بالصحة والمؤسسات الجامعية والمراكز الاستشفائية والجامعية وكل مؤسسة عمومية صحية أخرى، في :

تحمل مصاريف علاج المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي :

القيام بأي عمل يكتسي صبغة اجتماعية أو إنسانية :

- تنظيم برامج الوقاية في المجال الصحي بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالصحة والهيئات والمؤسسات والجمعيات العاملة في هذا الميدان.

الباب الثاني

إدارة مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة

المادة 4

يدير مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة مجلس إداري تحت رئاسة الرئيس المدير العام لمؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

يتألف المجلس الإداري، علاوة على الرئيس المدير العام من 9

أعضاء يعينون من لدن جلالة الملك.

فائدة في حضورها اجتماعات المجلس وللمجلس أن يضم إليه بقصد الاستشارة أي شخص أو هيئة يرى

المادة 5

يتمتع مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراض المؤسسة وضمان حسن سيرها.

ولهذا الغرض يتولى على الخصوص :

- تحديد التوجهات العامة لأعمال المؤسسة واتخاذ جميع التدابير

اللازمة لتنفيذها :

وضع برنامج عمل المؤسسة :

اتخاذ قرار إحداث المؤسسات أو المراكز المشار إليها في المادة 2

أعلاه :

- تحديد المصالح العلاجية المزمع إحداثها أو تجهيزها أو هما معا :

حصر ميزانية المؤسسة وحساباتها والقيام بهذه المناسبة، بتحديد الاعتمادات المرصدة للمؤسسات والمراكز التابعة للمؤسسة :

تحديد النظام الأساسي للموارد البشرية التابعة للمؤسسة :

- دراسة التقرير السنوي عن أعمال المؤسسة والموافقة عليه :

الموافقة على اتفاقيات الشراكة المبرمة بين المؤسسة وشركاتها قبل دخولها حيز التنفيذ، ولا سيما تلك التي تبرمها مع السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الجامعية المعنية فيما يخص كيفيات مشاركة الأساتذة الباحثين التابعين للقطاع العام في إنجاز مهام المؤسسة بما لا يؤثر على السير العادي للمؤسسات المذكورة، ويمكن للمؤسسة، علاوة على الأشخاص الذين تستخدمهم عملا بنظامها الأساسي، أن تستعين بموظفين تابعين للإدارات العمومية يلحقون لديها وفق الأحكام التشريعية

الجاري بها العمل :

وضع النظام الداخلي المتعلق بسير المؤسسة ومجلس إدارتها وكذا النظام الداخلي للمؤسسات والمراكز التابعة لها.

يمكن لمجلس الإدارة أن يفوض بعض سلطه إلى الرئيس المدير

العام.

المادة 6

يجتمع مجلس الإدارة، تحت رئاسة الرئيس المدير العام وبدعوة منه، كلما دعت إلى ذلك متطلبات المؤسسة وعلى الأقل مرة واحدة في السنة.

المادة 7

يؤهل الرئيس المدير العام لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسيير

المؤسسة. ويتولى لهذه الغاية، القيام بما يلي :

تمثيل المؤسسة في علاقاتها مع جميع الإدارات والأغيار فيما يتعلق

بالقضايا المفوضة إليه من مجلس الإدارة :

مباشرة جميع الأعمال التحفظية وتمثيل المؤسسة لدى المحاكم :

إلزام نفقات المؤسسة عن طريق إبرام تصرفات أو عقود أو صفقات ومسك محاسبة نفقاتها وموارداها :

السهر على تدبير شؤون جميع المؤسسات والمراكز التابعة للمؤسسة :

التعيين في المناصب بالمؤسسة :

- إعداد تقرير أدبي ومالي عن أعمال المؤسسة وتسييرها وتقديمه كل سنة إلى مجلس الإدارة.

يساعد الرئيس المدير العام في مهامه مدير منتدب وكاتب عام يعينان من لدنه.

ويجوز له أن يفوض بعض سلطه المنصوص عليها في هذه المادة إلى المدير المنتدب.

إذا تغيب الرئيس المدير العام أو عاقه عائق، مارس المدير المنتدب اختصاصاته المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 8

يرفع رئيس مجلس الإدارة كل سنة إلى جلالة الملك تقريرا عن أعمال مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

الباب الثالث

النظام المالي لمؤسسة محمد السادس
للعلوم والصحة

المادة 9

تشمل موارد المؤسسة ما يلي :

عائد الأموال الموقوفة عليها :

عائد المنقولات والعقارات المملوكة لها :

حصيلة الخدمات التي تقدمها خصوصا خدمات المؤسسات والمراكز التابعة لها :

- حصيلة تسويق نتائج الأبحاث والابتكارات والدراسات والأعمال التي تنجزها المؤسسات والمراكز التابعة لها :

عائدات المساهمة في رأسمال الشركات :

الإعانات التي تتلقاها من أي هيئة وطنية أو دولية خاصة كانت

أو عامة :

الهبات والوصايا :

- العائدات الأخرى.

المادة 10

تخضع محاسبة مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة والمؤسسات والمراكز التابعة لها لقواعد المحاسبة التجارية.

المادة 11

تستفيد مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة في إطار قانون المالية من الامتيازات في مجال الضرائب والرسوم على الواردات ومن الإعفاءات الضريبية الممنوحة المؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة.

وتستفيد المؤسسة كذلك من الإعفاءات الضريبية في ما يخص الضرائب المحلية.

المادة 12

يعتبر مبلغ الهبات النقدية أو العينية أو قيمتها التي يمنحها الأشخاص الذاتيون والاعتباريون المؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة بمثابة تكاليف قابلة للخصم وفق أحكام المادة 10 من المدونة العامة للضرائب.

المادة 13

لا تخضع مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة الأحكام القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

المادة 14

يعين مجلس إدارة مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، عند اختتام كل سنة مالية خبيرا محاسبا مقيدا في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، يتولى مراقبة التدبير المالي للمؤسسة والمؤسسات والمراكز التابعة لها وكذا صحة حساباتها وصدقها.

يطلع الخبير المحاسب على جميع الوثائق اللازمة لأداء مهمته. ويضع تقريرا عن الأعمال الرقابية التي قام بها ويبدي رأيه في تدبير المؤسسة والمؤسسات والمراكز التابعة لها. ويلحق هذا التقرير بالتقرير السنوي عن أعمال المؤسسة الذي يرفع إلى جلالة الملك.

الباب الرابع

أحكام ختامية

المادة 15

تنقل إلى مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة ابتداء من تاريخ

نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية :

بكامل ملكيتها وبدون عوض العقارات والمنقولات التابعة للمؤسسات والمراكز الموجودة أو التي في طور البناء التي توجد في ملكية مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ما عدا تلك التابعة

المستشفى الشيخ خليفة بن زايد :

مجموع الملفات والوثائق المتعلقة بالمؤسسات والمراكز التي توجد في طور الإعداد وكذا المنقولات المخصصة لذلك.

تبرم اتفاقية بين مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة ومؤسسة الشيخ خليفة بن زايد لتحديد وجرد الأملاك العقارية والمنقولات ومجموع الملفات والوثائق المذكورة أعلاه

يعفى نقل العقارات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة من رسوم المحافظة على الأملاك العقارية.

المادة 16

تحل مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة محل مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد في جميع الحقوق والالتزامات :

- فيما يخص الممتلكات التي تنقل إليها بموجب المادة 15 أعلاه :

في جميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والخدمات وكذا جميع العقود والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالممتلكات المذكورة المبرمة من لدن مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد قبل تاريخ النقل والتي لم يتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور. وتتولى مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة تسوية الصفقات والعقود والاتفاقيات المذكورة وفقا للأشكال والشروط الواردة فيها.

لا ينجم عن الحلول المذكور أي أثر على الضمانات الصادرة عن الدولة أو أي هيئة أخرى مغربية أو أجنبية لفائدة مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد أو على الكفالات ورسائل التضمين والضمانات الصادرة عن الدولة أو أي هيئة أخرى مغربية أو أجنبية لقائدة أحد المتعاقدين مع مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد وتستمر تلك الضمانات والكفالات ورسائل التضمين في السريان بكامل أثرها لفائدة مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.
الرسمية

)2023(عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو

المادة 17

لا يعتبر النقل المنصوص عليه في المادة 15 أعلاه بمثابة إنهاء النشاط المؤسسات والمراكز التي تم نقلها إلى مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

أملاك مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة وحقوقها والتزاماتها خصوصا المدنية والتجارية والمالية والجبائية واتفاقياتها وعقودها وبراءات الاختراع وعقود مستخدميها وأذونها ورخصها كيفما كانت طبيعتها، سواء بالمغرب أو بالخارج، هي تلك التي في حوزة مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد في تاريخ النقل. ولا يترتب على النقل المذكور إعادة النظر بأي شكل من الأشكال في هذه الأملاك والحقوق والالتزامات والعقود وبراءات الاختراع والأذون والرخص ولا ينجم عنه، على الخصوص، أي أثر على العقود المبرمة مع الأغيار من لدن مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد أو شركاتها التابعة.

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.23.56 صادر في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) بتنفيذ القانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6) أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6) أكتوبر (1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

.....

.....

الجريدة الرسمية 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

قانون رقم 01.23

بتغيير وتتميم الظهير الشريف

المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364

الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6) أكتوبر (1993)

بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

مادة فريدة

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادتين 4 و 13 (الفقرة الأولى) من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6) أكتوبر (1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات :

من 80 عضوا من بينهم

40 شخصية مغربية .

المادة 4 - تتألف أكاديمية مقيمين و 40 شخصية أجنبية .

مشاركين.

وتضم أكاديمية. القطاعات الاقتصادية.

ويشترط في كل مترشح لعضوية أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات أن يكون بالغا من العمر خمسا وخمسين (55) سنة على
الأكثر.

ويمكن أن يكون ...

المعتبر بمثابة قانون

وللأكاديمية أن تقترح العضو المراسل المنتهية مدة انتدابه المشار إليها في المادة 30 أدناه لنيل صفة عضو مراسل شرفي من أجل الاستمرار في الإسهام في أنشطة الأكاديمية.

وينخرط . والمراسلون والمراسلون الشرفيون في واحدة .... 12 أدناه.

«ولأكاديمية . والمراسلين والمراسلين الشرفيين أن تستعين ...

والدولية.»

«المادة 13 (الفقرة الأولى). - تتألف كل هيئة .

والمراسلين والمراسلين الشرفيين.

.....

الجريدة الرسمية 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023
صفحة : 5697

ظهير شريف رقم 1.23.53 صادر في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو 2023) بتنفيذ القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 83.21

يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات

المادة الأولى

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي:

المرفق : خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، والإنارة العمومية عند الاقتضاء

- صاحب المرفق : الجماعات أو مؤسسات التعاون بين الجماعات أو مجموعات الجماعات الترابية أو كل شخص اعتباري من

أشخاص القانون العام أوكلت له الجماعة تدبير المرفق

عقد التدبير : عقد يعهد بموجبه صاحب المرفق إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات بتدبير المرفق في حدود مجالها الترابي

المادة 2

تحدث على صعيد كل جهة وبمبادرة من الدولة شركة مساهمة تحمل اسم « الشركة الجهوية متعددة الخدمات تخضع لأحكام هذا القانون، ولأحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ولنظامها الأساسي. ويشار إليها في هذا القانون باسم «الشركة».

يتمثل غرض الشركة الرئيسي في تدبير مرفق توزيع الماء الصالحللشرب والكهرباء والتطهير السائل، والإنارة العمومية عند الاقتضاء أو تتبع تدبير هذا المرفق في الحالة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون، وذلك في حدود مجالها الترابي بناء على عقد التدبير المبرم مع صاحب المرفق.

تؤهل الشركة للقيام بجميع الأنشطة والعمليات الصناعية والتجارية والعقارية والمالية ذات الصلة بغرضها الرئيسي. كما يمكن أن تؤهل بموجب عقد التدبير لتحصيل الرسوم، أو الأناوى، أو الأموال أو المساهمات، أو الفواتير لحساب صاحب المرفق أو الدولة أو لحسابها الخاص، حسب الحالة.

تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، بشكل تدريجي، في الجهات المحددة قائمتها بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

المادة 3

علاوة على الدولة، يجوز للمؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا للجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات التعاون بين الجماعات التي تدخل في المجال الترابي للشركة أن تساهم في رأسمال الشركة.

طبقا للتشريع الجاري به العمل لا تكون مقررات الجماعات الترابية ومجموعاتها ومؤسسات التعاون بين الجماعات والمتعلقة بالمساهمة في رأسمال الشركة قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

يمكن للشركة فتح رأسمالها للقطاع الخاص على ألا تقل، في جميع الأحوال، مساهمة الدولة عن 10 بالمائة.

المادة 4

تستفيد الشركة، لأجل إنجاز غرضها، من حق الارتفاق المنصوص عليه في التشريع الجاري به العمل فيما يخص منشآت وقنوات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، ومن حق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت طبقا للتشريع الجاري به العمل.

كما تستفيد الشركة من جميع الحقوق والامتيازات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لفائدة المستثمرين أو منعشي المشاريع الصناعية.

المادة 5

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يمكن لصاحب المرفق أن يعهد عن طريق الاتفاق المباشر، إلى الشركة بتدبير المرفق.

يحدد عقد التدبير المبرم لهذا الغرض، على الخصوص، ما يلي :

- موضوع العقد :

- مدة العقد :

- كيفيات تحديد التعريفات والأتاوى والأجرة المتعلقة بالمرفق وكذا

شروط وقواعد تعديلها أو تغييرها أو مراجعتها :

النظام المحاسبي والقانوني لأموال المرفق :

شروط التعاقد من الباطن والذي لا يمكن أن يشمل المهام

الرئيسية :

آليات المراقبة وتتبع تنفيذ العقد :

المقتضيات المتعلقة بفسخ العقد :

آليات فض النزاعات.

يحدد نموذج عقد التدبير ودفتر التحملات الملحق به بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

المادة 6

يبرم عقد التدبير مع الشركة لمدة محددة قابلة للتجديد. وتراعي عند تحديد مدة العقد طبيعة المهام المسندة للشركة وقيمة الاستثمارات المزمع إنجازها.

تتم مراجعة عقد التدبير بشكل دوري مرة على الأقل كل خمس سنوات.

المادة 7

تعمل الشركة على إحداث تمثيليات للقرب على الأقل على مستوى كل عمالة أو إقليم يدخل ضمن مجالها الترابي، تتوفر على الوسائل والصلاحيات الضرورية لضمان استمرارية وجودة خدمات القرب الموكولة إلى الشركة بمقتضى عقد التدبير، بما في ذلك تتبع العقود التي قد تبرمها الشركة مع الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص طبقا لأحكام المادة 10 من هذا القانون.

المادة 8

يصادق الجهاز التداولي لصاحب المرفق على عقد التدبير.

لا تكون مقررات الجهاز التداولي لصاحب المرفق المتعلقة بعقد التدبير قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

المادة 9

يسهر صاحب المرفق والشركة على الحفاظ على التوازن المالي

لعقد التدبير

المادة 10

يمكن للشركة، بعد موافقة صاحب المرفق، أن تعهد إلى أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص، بموجب عقود، ووفق الشروط المحددة في عقد التدبير، ببعض من المهام الموكولة إليها بمقتضى العقد المذكور من غير مهامها الرئيسية.

وفي هذه الحالة تظل الشركة مسؤولة إزاء صاحب المرفق والأغيار عن الوفاء بجميع الالتزامات التي يفرضها عليها عقد التدبير كما تقوم الشركة بتوجيه تقارير دورية إلى صاحب المرفق بخصوص تنفيذ العقود المذكورة.

طبقا للتشريع الجاري به العمل لا تكون العقود المذكورة قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

المادة 11

يضع صاحب المرفق مجانا رهن إشارة الشركة وطبقا لعقد التدبير المنقولات والعقارات اللازمة لتدبير المرفق باعتبارها أموال رجوع

لا سيما ما يلي :

- بالنسبة للماء الصالح للشرب : مجموع منشآت وتجهيزات التوزيع والمنشآت الأخرى ذات الصلة بتوزيع الماء الصالح للشرب المنجزة بين نقطة التزويد بالماء من طرف الممون ونقطة ربط الزبون بالخدمة، خاصة منشآت التخزين وقنوات التوزيع ومحطات الضغط والتعقيم والمعالجة والتجهيزات المتعلقة بالربط والعد :

- بالنسبة للتطهير السائل : مجموع المنشآت والتجهيزات ذات الصلة بالتطهير السائل إلى حدود نقطة ربط الزبون بالخدمة وتشمل على وجه الخصوص محطات الرفع ومحطات المعالجة وتجهيزات الضخ والإلقاء في البحر والقنوات والبالوعات ونقط الربط وكذا منشآت توزيع المياه العادمة بعد معالجتها :

- بالنسبة لتوزيع الكهرباء : مجموع المنشآت والتجهيزات ذات الصلة بتوزيع الكهرباء إلى حدود نقطة ربط الزبون بالخدمة، وتشمل على وجه الخصوص مراكز التحويل من الجهد جد العالي أو الجهد العالي إلى الجهد المتوسط ومراكز التحويل من الجهد المتوسط إلى الجهد المنخفض والمراكز الموزعة والخطوط الكهربائية للتوزيع ونقط الربط ومنشآت العد :

- بالنسبة لباقي العقارات والمنقولات : مجموع العقارات الأخرى المخصصة بحسب طبيعتها للمرفق، كالآليات والمكاتب والمختبرات والمخازن والمحلات السكنية والأوراش والبرامج والبرمجيات المعلوماتية بما فيها قواعد البيانات المرتبطة بالمرفق :

الوثائق والسجلات كيفما كانت طبيعتها ذات الصلة بالمرفق.

تكون قائمة أموال الرجوع الموضوعة رهن إشارة الشركة موضوع ملحق لعقد التدبير

صفحة : 5699

المادة 12

تعاد أموال الرجوع مجانا إلى صاحب المرفق عند نهاية عقد التدبير، وتشمل، إضافة إلى أموال الرجوع الموضوعة رهن إشارة الشركة وفقا لأحكام المادة 11 أعلاه العقارات والمنقولات التي اقتنتها الشركة لفائدة المرفق والتي تدخل ضمن أموال الرجوع وفق الشروط المحددة في عقد التدبير.

لا يمكن أن تكون أموال الرجوع موضوع أي تفويت أو بيع أو كراء أو حجز أو ضمان كيفما كان نوعه من قبل الشركة، طيلة مدة عقد التدبير.

المادة 13

يجب أن تبرز محاسبة الشركة مجموع الذمة المالية المخصصة للمرفق من قبل صاحب المرفق أو من قبل الشركة أو هما معا بمقتضى عقد التدبير والمتضمنة على الخصوص
الأموال الرجوع
وأموال الاسترداد.

يجب أن تقيد أموال الرجوع في الأصول الثابتة على أساس قيمتها المقدرة وقت وضعها رهن إشارة الشركة.

تبين الشركة في محاسبتها الاهتلاكات المتعلقة بتدني القيمة والاهتلاكات المتعلقة بالتقادم والمخصصات الضرورية للحفاظ على القدرة الإنتاجية للإنشاءات والمنشآت الخاصة بالمرفق وللتمكين من إعادة تكوين رؤوس الأموال المستثمرة.

المادة 14

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، تنقل إلى الجماعات المشمولة بعقد التدبير العقارات والمنقولات التابعة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمخصصة حصريا للمرفق الذي تديره الشركة.

كما توضع رهن إشارة الجماعات المذكورة العقارات والمنقولات الموضوعة رهن إشارة المكتب خصيصا لتدبير المرفق المذكور

يجب أن تتم عملية جرد ونقل جميع العقارات والمنقولات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة داخل أجل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد التدبير.

تحدد بنص تنظيمي مسطرة جرد هذه العقارات والمنقولات وشروط وكيفيات تعويض المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عنها.

في انتظار إجراء عملية الجرد السالفة الذكر، تنقل إلى الجماعات المعنية تلقائيا العقارات والمنقولات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، والمقيدة عند تاريخ النقل في الأصول الثابتة للمكتب على أساس قيمتها المحاسبية الصافية.

تعفى من جميع الضرائب والرسوم والواجبات ومن وجيبات المحافظة العقارية عمليات نقل العقارات والمنقولات المنجزة تطبيقا الأحكام هذه المادة.

المادة 15

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، تتولى الشركة تدبير المرافق موضوع عقد التدبير والتي كان معهودا بها إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وإلى الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء قبل تاريخ دخول عقد التدبير حيز التنفيذ.

ابتداء من التاريخ المذكور، تنتهي تلقائيا مهام المكتب والوكالات السالفة الذكر في تدبير المرافق موضوع عقد التدبير.

تحل الشركة في التاريخ المذكور محل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء في الالتزامات والحقوق المترتبة عن العقود المبرمة من طرف المكتب والوكالات المذكورة بمناسبة تدبيرها لهذه المرافق، كما تحل محل المكتب والوكالات في الأصول والخصوم المتعلقة بتدبير المرفق المذكور مع مراعاة أحكام المادة 14 أعلاه.

تحدد بمرسوم لائحة العقود المستثناة من أحكام الفقرة السابقة.

تعفى من جميع الضرائب والرسوم والواجبات ومن وجيبات المحافظة العقارية العمليات الناتجة عن تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 16

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، ينقل إلى الشركة، ابتداء من دخول عقد التدبير حيز التنفيذ المستخدمون التابعون للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وللوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ولشركات التدبير المفوض المعنية والعاملون بالمرافق المعهود بتدبيرها إلى الشركة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بالشركة الفائدة المستخدمين المنقولين أقل فائدة من الوضعية التي كانت للمعنيين بالأمر في تاريخ نقلهم، ولا سيما فيما يخص الأجور والتعويضات والمكافآت المتعلقة بالوضعية النظامية والأعمال الاجتماعية والتغطية الصحية ونظام الاحتياط الاجتماعي.

يظل المستخدمون المنقولون منخرطين بالنسبة لأنظمة المعاشات في الصناديق الأساسية والتكميلية التي كانوا يؤدون اشتراكاتهم بها في تاريخ نقلهم. وتعتبر مدة الخدمة التي قضاها المستخدمون المذكورون بالمكتب وبالوكالات المذكورة أعلاه كما لو أنجزت بالشركة.

تتحمل الشركة، حسب نطاقها الترابي العجز السنوي المحتمل في صناديق التقاعد الخاصة بمستخدمي ومتقاعدي قطاع التوزيع بالمكتب وبالوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

الجريدة الرسمية عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

يستمر المستخدمون في الاستفادة من خدمات الأعمال الاجتماعية التي كانوا يستفيدون منها عند تاريخ نقلهم إلى الشركة وتساهم الشركة في ميزانية هيئات الأعمال الاجتماعية المعنية بما يضمن استمرارية استفادتهم من خدماتها.

تحدد باتفاقيات إطار مع الشركاء الاجتماعيين المعنيين كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 17

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

ظهير شريف رقم 1.23.50 صادر في 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو (2023)

بتنفيذ القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو (2023)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7522
بتاريخ 2026/7/02
16 محرم 1448 .

تحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح.

قرار لوزير الداخلية رقم 1301.26 صادر في 7 محرم 1448 (23 يونيو 2026)
بتغيير القرار رقم 2643.15 الصادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015)
بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب
السياسية. .....
3863

قرار لوزير الداخلية رقم 1301.26 صادر في 7 محرم 1448
(23 يونيو 2026) بتغيير القرار رقم 2643.15 الصادر في

3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بتحديد الرموز المخصصة
للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب السياسية.
وزير الداخلية ،
بعد الاطلاع على القرار رقم 2643.15 الصادر في 3 شوال 1436 (2 يوليو 2015)
بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي
الأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره،
قرر ما يلي :
المادة الأولى
تغير أحكام المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 2643.15
على النحو التالي :
»المادة الأولى. - تحدد وفقا للبيانات الواردة بعده، الرموز
»المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب السياسية :
»حزب العدالة والتنمية .....
»..... .....
»الحزب الديمقراطي الوطني .....
»حزب الديمقراطيين الجدد البصمة
المادة الثانية
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 7 محرم 1448 (23 يونيو 2026).
إلمضاء : عبد الوافي لفتيت.

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

قانون رقم 08.22

بإحداث المجموعات الصحية الترابية

الباب الأول

الإحداث والمهام

المادة الأولى

تحدث بكل جهة من جهات المملكة، تحت تسمية «المجموعة الصحية الترابية»، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يشار إليها في ما بعد باسم «المجموعة».

المادة 2

تخضع المجموعة لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على احترام أجهزتها المختصة لأحكام هذا القانون، خاصة منها تلك المتعلقة بالمهام المسندة إليها، وبصفة عامة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

تخضع المجموعة للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

طبقا لأحكام المادة 32 من القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، تضم المجموعة جميع المؤسسات الصحية العمومية التابعة لنفوذها الترابي، باستثناء :

المؤسسات الصحية الخاضعة لنصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة :

المؤسسات الاستشفائية العسكرية :

المكاتب الجماعية لحفظ الصحة.

يحدد بنص تنظيمي مقر كل مجموعة، وكذا لائحة المؤسسات الصحية المكونة لها.

المادة 4

تتولى المجموعة، في حدود مجالها الترابي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة.

ولهذه الغاية، يعهد إلى المجموعة دون الإخلال بالمهام المخولة للسلطات أو الهيئات الأخرى المختصة، بالمهام التالية :

1 - في مجال عرض العلاجات :

وضع الخريطة الصحية الجهوية وتحيينها، طبقا للتوجهات العامة

المحددة في الخريطة الصحية الوطنية :

- إعداد وتنفيذ برنامج طبي جهوي يهدف على الخصوص، إلى تعزيز عرض العلاجات، وفق خصوصيات الجهة، والتعاضد في استعمال الموارد المتاحة، وضمان التدرج واستمرارية العلاجات بين المسالك ومستويات العلاجات :

- إحداث مؤسسات صحية جديدة، طبقا للخريطة الصحية الجهوية :

تنظيم مسلك العلاجات ومسار العلاجات المتناسق داخل

المؤسسات الصحية التابعة لها :

ضمان عرض العلاجات على المستوى الجهوي، طبقا للخريطة الصحية الجهوية والمسار العلاجات المتناسق واستنادا إلى المنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 06.22 السالف الذكر :

- إحداث منظومة معلوماتية صحية جهوية من أجل جمع المعطيات الصحية على مستوى الجهة ومعالجتها واستغلالها، وذلك مع التقيد بالتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

2 - في مجال الصحة العامة :

القيام بالأعمال الهادفة للنهوض بالصحة وتعزيزها والوقاية والسلامة الصحية طبقا للبرامج الوطنية المتعلقة بالصحة العامة :

الإشراف على حماية الصحة العامة، وضمان اليقظة الصحية وتنظيم رصد الأوبئة :

- ضمان التربية الصحية للمرتفقين وتشجيع التربية العلاجية :

القيام بالتنظيم والضبط الطبي للمستعجلات الاستشفائية :

المشاركة في التنظيم والضبط الطبي للمستعجلات ما قبل الاستشفائية :

القيام برصد الأوبئة المستجدة.

5702

3 في مجال العلاجات :

- تقديم خدمات التشخيص والعلاج وإعادة التأهيل، سواء بالإيواء أو بدونه :

تقديم خدمات تشخيص وعلاج أمراض الفم والأسنان :

التكفل بالمرضى والجرحى والنساء الحوامل وتتبع حالتهم الصحية :

اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المرضى وجودة التكفل بهم

4. في مجال التكوين :

- ضمان التكوين التطبيقي الأساسي لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان في القطاع العام، وعند الاقتضاء في القطاع الخاص :

ضمان التكوين التطبيقي الأساسي لطلبة مؤسسات التكوين العمومية في مهن التمريض والقبالة، والترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، وكذا مهن تقنيي الصحة، وعند الاقتضاء في

القطاع الخاص :

- ضمان التكوين التطبيقي لطلبة التكوين المهني في المهن الصحية :

ضمان التكوين المستمر لمهنيي الصحة، إلى جانب القطاعات المعنية والهيئات المهنية في مجال الصحة والجمعيات العالمة المعنية.

5 في مجال البحث والخبرة والابتكار :

- الإسهام في البحث العلمي في مجال الصحة إلى جانب مؤسسات البحث في المجالات الصحية، وذلك في إطار اتفاقيات شراكة تصادق عليها السلطات الحكومية المختصة :

- المشاركة في أعمال البحث في مجال الصحة العامة والاقتصاد

الصحي والإدارة الصحية :

إنجاز الخبرات الطبية الشرعية البيوطبية والتقنية :

الإسهام في تقييم التكنولوجيا الطبية :

- إحداث أقطاب التميز ومراكز مرجعية داخل المؤسسات الصحية التابعة لها :

تطوير التكنولوجيا الطبية :

استغلال كل براءة اختراع في مجال الصحة طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل.

6 في المجال الإداري :

- تسلم رخص مزاولة المهن أو الأنشطة التالية في القطاع الخاص

طبقا للمساطر الجاري بها العمل :

مهنة القابلة :

مهن التمريض :

مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي :

. إحداث واستغلال المصحات والمؤسسات المماثلة :

- تنسيق أنشطة المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة :

السهر على توافر الأدوية والمنتجات الصحية داخل المؤسسات

الصحية المكونة للمجموعة وتدبيرها وتيسير الولوج إليها :

الإسهام في عمليات المراقبة والتفتيش المالي والإداري والطبي

للمؤسسات الصحية المكونة لها :

- تقييم أداء المؤسسات الصحية المكونة لها :

تشجيع علاقات التعاون مع جميع المتدخلين في مجال الصحة على مستوى الجهة، لا سيما الإدارات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني :

التنسيق في إطار اتفاقيات شراكة بين المؤسسات الصحية المكونة لها والمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

الباب الثاني

الإدارة والتسيير

المادة 5

يدير المجموعة مجلس إدارة ويسيرها مدير عام.

المادة 6

يتألف مجلس الإدارة، علاوة على رئيسه من الأعضاء الآتي بيانهم :

ممثلو الإدارات المعنية المحددة بنص تنظيمي :

رئيس مجلس الجهة أو من ينوب عنه :

والي الجهة أو من يمثله :

عمداء كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان التابعة للتعليم العالي العمومي المتواجدة داخل الجهة أو من يمثلهم :

ممثلو الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان العاملين داخل المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة :

- مدير المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالجهة

أو من يمثله :

ممثل واحد (1) عن كل هيئة من الهيئات المكلفة بتدبير نظام

التأمين الإجباري عن المرض :

- ممثل المجلس الجهوي للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء :

ممثلو باقي مهنيي الصحة العاملين داخل المؤسسات الصحية

المكونة للمجموعة :

ثلاثة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة في مجالات الصحة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق الفقرة السابقة.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لاجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في مشاركته.

المادة 7

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة

الإدارة المجموعة.

ولهذا الغرض، يمارس على الخصوص، الاختصاصات التالية :

المصادقة على برنامج العمل السنوي للمجموعة :

اعتماد الخريطة الصحية الجهوية طبقا للتوجهات العامة المحددة في الخريطة الصحية الوطنية :

اعتماد البرنامج الطبي الجهوي :

المداولة في شأن تسيير المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة.

واتخاذ كل التدابير التي من شأنها تحسين خدمات هذه المؤسسات :

حصر ميزانية المجموعة وقوائمها التوقعية متعددة السنوات. وكذا كيفيات تمويل برامج أنشطتها :

حصر الحسابات السنوية للمجموعة والمصادقة عليها والبت في تخصيص النتائج :
اعتماد الهيكل التنظيمي الذي يحدد بنيات المجموعة واختصاصاتها.

بما فيها بنية صحية وبنية إدارية ومالية مستقلتين :

اعتماد النظام الأساسي لمهنيي الصحة بالمجموعة، طبقا للنظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة بالمجموعات الصحية الترابية

الذي يحدد بنص تنظيمي :

اعتماد النظام الذي تحدد وفقه شروط وأشكال إبرام الصفقات :

اعتماد النظام الداخلي للمجموعة :

اتخاذ القرارات المتعلقة باقتناء العقارات أو تفويتها أو كرانها :

اتخاذ القرارات المتعلقة باقتناء براءات الاختراعات المرتبطة بأنشطة المجموعة أو باستغلالها أو تفويتها :

اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة في رأسمال المقاولات الخاصة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، شريطة أن يكون للغرض الرئيسي للمقاولات المذكورة علاقة بمهام المجموعة :

اتخاذ جميع التدابير للقيام بعمليات افتحاص وتقييم دورية الأنشطة المجموعة :

المصادقة على التقرير السنوي لأنشطة المجموعة :

المداولة بخصوص كل مسألة تدخل ضمن مهام المجموعة.

يمكن المجلس الإدارة أن يمنح للمدير العام تفويضا من أجل تسوية قضايا معينة.

يتولى المدير العام مهام كتابة مجلس الإدارة ويحضر اجتماعاته بصفة استشارية.

المادة 8

يمكن لمجلس الإدارة أن يقرر في شأن إحداث كل لجنة متخصصة لا سيما في مجال الافتحاص، يتولى تحديد تأليفها وكيفيات اشتغالها.

المادة 9

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى

ذلك، وعلى الأقل، مرتين في السنة، من أجل :

حصر حصيلة الإنجازات ومراقبة تنفيذ قراراته وحصر القوائم

التركيبية للسنة المالية المختتمة :

حصر البرنامج التوقعي وميزانية السنة الموالية.

المادة 10

تكون مداولات مجلس الإدارة صحيحة بحضور نصف عدد أعضائه أو ممثليهم على الأقل. وإذا لم يتوافر هذا النصاب، تتم الدعوة إلى اجتماع ثان داخل أجل ثمانية (8) أيام على الأقل، ابتداء من تاريخ الاجتماع الأول. وفي هذه الحالة يتعقد الاجتماع الثاني بكيفية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأصوات. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 11

يعين المدير العام للمجموعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية

الجاري بها العمل.

المادة 12

يتمتع المدير العام للمجموعة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير المجموعة، ويتصرف باسمها. ولهذا الغرض، يمارس. على الخصوص، الاختصاصات الآتية :

تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، قرارات اللجان التي

يحدثها هذا الأخير :

- إعداد المشاريع التي تعرض على مجلس الإدارة قصد المصادقة

عليها أو اعتمادها، خاصة :

مخطط العمل السنوي للمجموعة :

الخريطة الصحية الجهوية :

البرنامج الطبي الجهوي :

الميزانية السنوية للمجموعة :

. الهيكل التنظيمي :

النظام الأساسي للمستخدمين :

النظام الذي تحدد وفقه شروط وأشكال إبرام الصفقات :

النظام الداخلي للمجموعة :

التقرير السنوي لأنشطة المجموعة :

تدبير جميع بنيات المجموعة والمؤسسات الصحية المكونة لها

وتنسيق أنشطتها :

تدبير الموارد البشرية للمجموعة والتعيين في المناصب طبقا للهيكل التنظيمي للمجموعة والنظام الأساسي لمستخدميها :

- إنجاز كل تصرف أو عمل يتعلق بمهام المجموعة أو الإذن بالقيام به :

تمثيل المجموعة أمام الدولة، والإدارات العمومية أو الخاصة وأمام الأغيار والقيام بكل إجراء تحفظي ؛

- تمثيل المجموعة أمام القضاء، ورفع كل دعوى قضائية تهدف إلى الدفاع عن مصالح المجموعة مع إخبار رئيس مجلس الإدارة فورا بذلك.

يمكن للمدير العام أن يفوض تحت مسؤوليته، جزءا من سلطه واختصاصاته إلى المستخدمين التابعين لسلطته.

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة 13

تشتمل ميزانية المجموعة على :

1 - في باب الموارد :

المداخيل المتأتية من أنشطتها :

مداخيل الأموال المنقولة والعقارية :

إعانات الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة خاضعة للقانون

العام أو الخاص :

- الهبات والوصايا :

جميع الموارد الأخرى التي يمكن أن تخصص لها لاحقا طبقا

للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

2 - في باب النفقات :

نفقات الاستثمار :

نفقات التسيير :

- إرجاع التسبيقات والاقتراضات :

جميع النفقات الأخرى المرتبطة بمهام المجموعة.

المادة 14

يتم تحصيل ديون المجموعة طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل المتعلقة بتحصيل الديون العمومية.

الباب الرابع

مهنيو الصحة

المادة 15

يتألف مهنيو الصحة العاملون بالمجموعة من :

- مهنيي الصحة يتم توظيفهم، طبقا للنظام الأساسي للمجموعة :

موظفين ومستخدمين يتم نقلهم إلى المجموعة، طبقا للنظام

الأساسي للمجموعة :

موظفين ملحقين لدى المجموعة، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمكن للمجموعة، من أجل القيام بمهامها، أن تستعين بخبراء يتم التعاقد معهم من أجل القيام بمهام معينة خلال مدة محددة.

كما يمكن للمجموعة أن تستعين بخدمات من العرضيين أو المتطوعين.

المادة 16

ينقل تلقائيا لدى المجموعة المعنية ابتداء من التاريخ المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 23 أدناه الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة المتواجدة داخل النفوذ الترابي للمجموعة.

ينقل تلقائيا لدى المجموعة المعنية ابتداء من التاريخ المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 23 أدناه المستخدمون المتعاقدون العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية وبالمصالحاللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة المتواجدة داخل النفوذ الترابي للمجموعة.

ينقل تلقائيا المستخدمون المرسمون والمتدربون العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية ابتداء من التاريخ المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 23 أدناه، لدى المجموعة التابع لنفوذها الترابي المركز الاستشفائي المذكور.

يدمج مهنيو الصحة الذين تم نقلهم لدى المجموعة بموجب هذه المادة ضمن مهنيي الصحة بالمجموعة، طبقا للنظام الأساسي الخاص بالمجموعة.

المادة 17

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية النظامية المخولة بموجب النظام الأساسي لمهنيي الصحة بالمجموعة، للأشخاص الذين تم نقلهم تطبيقا للمادة 16 أعلاه، أقل من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر في إطارهم الأصلي في تاريخ نقلهم.

في انتظار دخول النظام الأساسي الخاص لمهنيي الصحة بالمجموعة حيز التنفيذ، يظل الموظفون والمستخدمون المزاولون مهامهم بالمصالحاللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة وبالمراكز الاستشفائية الجامعية في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه، خاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة بهم. ويحتفظون بجميع الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في إطارهم الأصلي.

تعتبر الخدمات التي أنجزها هؤلاء الموظفون والمستخدمون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والمراكز الاستشفائية الجامعية، في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه، كما لو أنها أنجزت داخل المجموعة المعنية.

المادة 18

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل الموظفون والمستخدمون المشار إليهم في المادة 16 أعلاه، منخرطين برسم أنظمة المعاشات، في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها اشتراكاتهم في تاريخ نقلهم.

الباب الخامس

مقتضيات ختامية وانتقالية

المادة 19

تحل المجموعات المحدثة بموجب هذا القانون كل واحدة منها فيما يخصها، محل الدولة والمراكز الاستشفائية الجامعية في جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والخدمات وكذا جميع العقود والاتفاقيات المبرمة الحساب المصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والمؤسسات الصحية التابعة مباشرة للدولة أو المراكز الاستشفائية الجامعية، قبل التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه والتي لم يتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور.

وتتولى كل مجموعة تسوية الصفقات والعقود والاتفاقيات المذكورة، وفق الأشكال والشروط الواردة فيها.

المادة 20

تنقل مجانا إلى المجموعة المعنية الأموال المنقولة والعقارية التابعة للمؤسسات الاستشفائية الجامعية وتلك التابعة للملك الخاص للدولة والمخصصة للمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة وللمؤسسات الصحية التابعة مباشرة للدولة أو للمراكز الاستشفائية الجامعية في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه.

تنقل إلى كل مجموعة الأرشيف والملفات الممسوكة في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه من لدن المصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والمركز الاستشفائي الجامعي والمؤسسات الصحية التابعة مباشرة للدولة أو للمراكز الاستشفائية الجامعية.

المادة 21

تحل عبارة المجموعة الصحية الترابية المعنية محل عبارتي «الإدارة» أو «السلطة الحكومية المختصة الواردتين حسب الحالة.

في ما يلي :

المواد 62 و 63 و 64 و 66 و 69 و 71 من القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.26

بتاريخ 29 من ربيع الآخر 1436 (19) فبراير (2015) :

المواد 18 و 19 و 20 و 22 و 23 و 24 و 25 و 35 و 37 من القانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.82 بتاريخ 16 من رمضان 1437

:)2016(22) يونيو(

26 25 24 20 19 17 16 14 13 10 9 8 المواد و و و

للمجموعة المعنية، طبقا لأحكام القانون رقم 70.13 المتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7522
بتاريخ 2026/7/02
16 محرم 1448 .

تحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح.

قرار لوزير الداخلية رقم 1301.26 صادر في 7 محرم 1448 (23 يونيو 2026)
بتغيير القرار رقم 2643.15 الصادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015)
بتحديد الرموز املخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي األلحزاب
السياسية. .....
3863

قرار لوزير الداخلية رقم 1301.26 صادر في 7 محرم 1448
(23 يونيو 2026) بتغيير القرار رقم 2643.15 الصادر في
3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بتحديد الرموز المخصصة
للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب السياسية.

وزير الداخلية ،

بعد الاطلاع على القرار رقم 2643.15 الصادر في 3 شوال 1436
(20 يوليو 2015) بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي
الأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير أحكام املادة األلولى من القرار املشار إليه أعلاه رقم 2643.15
على النحو التالي :

»المادة الأولى. - تحدد وفقا للبيانات الواردة بعده، الرموز
»المخصصة للوائح الترشيح أو لمترشحي الأحزاب السياسية :
»حزب العدالة والتنمية .....
».....
»الحزب الديمقراطي الوطني .....

»حزب الديمقراطيين الجدد البصمة
المادة الثانية
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 7 محرم 1448 (2 يونيو 2026).
الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

قانون رقم 08.22

بإحداث المجموعات الصحية الترابية

الباب الأول

الإحداث والمهام

المادة الأولى

تحدث بكل جهة من جهات المملكة، تحت تسمية «المجموعة الصحية الترابية»، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يشار إليها في ما بعد باسم «المجموعة».

المادة 2

تخضع المجموعة لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على احترام أجهزتها المختصة لأحكام هذا القانون، خاصة منها تلك المتعلقة بالمهام المسندة إليها، وبصفة عامة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

تخضع المجموعة للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

طبقا لأحكام المادة 32 من القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، تضم المجموعة جميع المؤسسات الصحية العمومية التابعة لنفوذها الترابي، باستثناء :

المؤسسات الصحية الخاضعة لنصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة :

المؤسسات الاستشفائية العسكرية :

المكاتب الجماعية لحفظ الصحة.

يحدد بنص تنظيمي مقر كل مجموعة، وكذا لائحة المؤسسات الصحية المكونة لها.

المادة 4

تتولى المجموعة، في حدود مجالها الترابي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة.

ولهذه الغاية، يعهد إلى المجموعة دون الإخلال بالمهام المخولة للسلطات أو الهيئات الأخرى المختصة، بالمهام التالية :

1 - في مجال عرض العلاجات :

وضع الخريطة الصحية الجهوية وتحيينها، طبقا للتوجهات العامة

المحددة في الخريطة الصحية الوطنية :

- إعداد وتنفيذ برنامج طبي جهوي يهدف على الخصوص، إلى تعزيز عرض العلاجات، وفق خصوصيات الجهة، والتعاضد في استعمال الموارد المتاحة، وضمان التدرج واستمرارية العلاجات بين المسالك ومستويات العلاجات :

- إحداث مؤسسات صحية جديدة، طبقا للخريطة الصحية الجهوية :

تنظيم مسلك العلاجات ومسار العلاجات المتناسق داخل

المؤسسات الصحية التابعة لها :

ضمان عرض العلاجات على المستوى الجهوي، طبقا للخريطة الصحية الجهوية والمسار العلاجات المتناسق واستنادا إلى المنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 06.22 السالف الذكر :

- إحداث منظومة معلوماتية صحية جهوية من أجل جمع المعطيات الصحية على مستوى الجهة ومعالجتها واستغلالها، وذلك مع التقيد بالتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

2 - في مجال الصحة العامة :

القيام بالأعمال الهادفة للنهوض بالصحة وتعزيزها والوقاية والسلامة الصحية طبقا للبرامج الوطنية المتعلقة بالصحة العامة :

الإشراف على حماية الصحة العامة، وضمان اليقظة الصحية وتنظيم رصد الأوبئة :

- ضمان التربية الصحية للمرتفقين وتشجيع التربية العلاجية :

القيام بالتنظيم والضبط الطبي للمستعجلات الاستشفائية :

المشاركة في التنظيم والضبط الطبي للمستعجلات ما قبل الاستشفائية :

القيام برصد الأوبئة المستجدة.

5702

3 في مجال العلاجات :

- تقديم خدمات التشخيص والعلاج وإعادة التأهيل، سواء بالإيواء أو بدونه :

تقديم خدمات تشخيص وعلاج أمراض الفم والأسنان :

التكفل بالمرضى والجرحى والنساء الحوامل وتتبع حالتهم الصحية :

اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المرضى وجودة التكفل بهم

4. في مجال التكوين :

- ضمان التكوين التطبيقي الأساسي لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان في القطاع العام، وعند الاقتضاء في القطاع الخاص :

ضمان التكوين التطبيقي الأساسي لطلبة مؤسسات التكوين العمومية في مهن التمريض والقبالة، والترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، وكذا مهن تقنيي الصحة، وعند الاقتضاء في

القطاع الخاص :

- ضمان التكوين التطبيقي لطلبة التكوين المهني في المهن الصحية :

ضمان التكوين المستمر لمهنيي الصحة، إلى جانب القطاعات المعنية والهيئات المهنية في مجال الصحة والجمعيات العالمة المعنية.

5 في مجال البحث والخبرة والابتكار :

- الإسهام في البحث العلمي في مجال الصحة إلى جانب مؤسسات البحث في المجالات الصحية، وذلك في إطار اتفاقيات شراكة تصادق عليها السلطات الحكومية المختصة :

- المشاركة في أعمال البحث في مجال الصحة العامة والاقتصاد

الصحي والإدارة الصحية :

إنجاز الخبرات الطبية الشرعية البيوطبية والتقنية :

الإسهام في تقييم التكنولوجيا الطبية :

- إحداث أقطاب التميز ومراكز مرجعية داخل المؤسسات الصحية التابعة لها :

تطوير التكنولوجيا الطبية :

استغلال كل براءة اختراع في مجال الصحة طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل.
6 في المجال الإداري :

- تسلم رخص مزاولة المهن أو الأنشطة التالية في القطاع الخاص

طبقا للمساطر الجاري بها العمل :

مهنة القابلة :

مهن التمريض :

مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي :

. إحداث واستغلال المصحات والمؤسسات المماثلة :

- تنسيق أنشطة المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة :

السهر على توافر الأدوية والمنتجات الصحية داخل المؤسسات

الصحية المكونة للمجموعة وتدبيرها وتيسير الولوج إليها :

الإسهام في عمليات المراقبة والتفتيش المالي والإداري والطبي

للمؤسسات الصحية المكونة لها :

- تقييم أداء المؤسسات الصحية المكونة لها :

تشجيع علاقات التعاون مع جميع المتدخلين في مجال الصحة على مستوى الجهة، لا سيما الإدارات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني :

التنسيق في إطار اتفاقيات شراكة بين المؤسسات الصحية المكونة لها والمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

الباب الثاني

الإدارة والتسيير

المادة 5

يدير المجموعة مجلس إدارة ويسيرها مدير عام.

المادة 6

يتألف مجلس الإدارة، علاوة على رئيسه من الأعضاء الآتي بيانهم :

ممثلو الإدارات المعنية المحددة بنص تنظيمي :

رئيس مجلس الجهة أو من ينوب عنه :

والي الجهة أو من يمثله :

عمداء كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان التابعة للتعليم العالي العمومي المتواجدة داخل الجهة أو من يمثلهم :
ممثلو الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان العاملين داخل المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة :

- مدير المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالجهة

أو من يمثله :

ممثل واحد (1) عن كل هيئة من الهيئات المكلفة بتدبير نظام

التأمين الإجباري عن المرض :

- ممثل المجلس الجهوي للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء :

ممثلو باقي مهنيي الصحة العاملين داخل المؤسسات الصحية

المكونة للمجموعة :

ثلاثة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة في مجالات الصحة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق الفقرة السابقة.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لاجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في مشاركته.

المادة 7

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة

الإدارة المجموعة.

ولهذا الغرض، يمارس على الخصوص، الاختصاصات التالية :

المصادقة على برنامج العمل السنوي للمجموعة :

اعتماد الخريطة الصحية الجهوية طبقا للتوجهات العامة المحددة في الخريطة الصحية الوطنية :

اعتماد البرنامج الطبي الجهوي :

المداولة في شأن تسيير المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة.

واتخاذ كل التدابير التي من شأنها تحسين خدمات هذه المؤسسات :

حصر ميزانية المجموعة وقوائمها التوقعية متعددة السنوات. وكذا كيفيات تمويل برامج أنشطتها :

حصر الحسابات السنوية للمجموعة والمصادقة عليها والبت في تخصيص النتائج :
اعتماد الهيكل التنظيمي الذي يحدد بنيات المجموعة واختصاصاتها.

بما فيها بنية صحية وبنية إدارية ومالية مستقلتين :

اعتماد النظام الأساسي لمهنيي الصحة بالمجموعة، طبقا للنظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة بالمجموعات الصحية الترابية

الذي يحدد بنص تنظيمي :

اعتماد النظام الذي تحدد وفقه شروط وأشكال إبرام الصفقات :

اعتماد النظام الداخلي للمجموعة :

اتخاذ القرارات المتعلقة باقتناء العقارات أو تفويتها أو كرانها :

اتخاذ القرارات المتعلقة باقتناء براءات الاختراعات المرتبطة بأنشطة المجموعة أو باستغلالها أو تفويتها :

اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة في رأسمال المقاولات الخاصة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، شريطة أن يكون للغرض الرئيسي للمقاولات المذكورة علاقة بمهام المجموعة :

اتخاذ جميع التدابير للقيام بعمليات افتحاص وتقييم دورية الأنشطة المجموعة :

المصادقة على التقرير السنوي لأنشطة المجموعة :

المداولة بخصوص كل مسألة تدخل ضمن مهام المجموعة.

يمكن المجلس الإدارة أن يمنح للمدير العام تفويضا من أجل تسوية قضايا معينة.

يتولى المدير العام مهام كتابة مجلس الإدارة ويحضر اجتماعاته بصفة استشارية.

المادة 8

يمكن لمجلس الإدارة أن يقرر في شأن إحداث كل لجنة متخصصة لا سيما في مجال الافتحاص، يتولى تحديد تأليفها وكيفيات اشتغالها.

المادة 9

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى

ذلك، وعلى الأقل، مرتين في السنة، من أجل :

حصر حصيلة الإنجازات ومراقبة تنفيذ قراراته وحصر القوائم

التركيبية للسنة المالية المختتمة :

حصر البرنامج التوقعي وميزانية السنة الموالية.

المادة 10

تكون مداولات مجلس الإدارة صحيحة بحضور نصف عدد أعضائه أو ممثليهم على الأقل. وإذا لم يتوافر هذا النصاب، تتم الدعوة إلى اجتماع ثان داخل أجل ثمانية (8) أيام على الأقل، ابتداء من تاريخ الاجتماع الأول. وفي هذه الحالة يتعقد الاجتماع الثاني بكيفية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأصوات. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 11

يعين المدير العام للمجموعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية

الجاري بها العمل.

المادة 12

يتمتع المدير العام للمجموعة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير المجموعة، ويتصرف باسمها. ولهذا الغرض، يمارس. على الخصوص، الاختصاصات الآتية :

تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، قرارات اللجان التي

يحدثها هذا الأخير :

- إعداد المشاريع التي تعرض على مجلس الإدارة قصد المصادقة

عليها أو اعتمادها، خاصة :

مخطط العمل السنوي للمجموعة :

الخريطة الصحية الجهوية :

البرنامج الطبي الجهوي :

الميزانية السنوية للمجموعة :

. الهيكل التنظيمي :

النظام الأساسي للمستخدمين :

النظام الذي تحدد وفقه شروط وأشكال إبرام الصفقات :

النظام الداخلي للمجموعة :

التقرير السنوي لأنشطة المجموعة :

تدبير جميع بنيات المجموعة والمؤسسات الصحية المكونة لها

وتنسيق أنشطتها :

تدبير الموارد البشرية للمجموعة والتعيين في المناصب طبقا للهيكل التنظيمي للمجموعة والنظام الأساسي لمستخدميها :

- إنجاز كل تصرف أو عمل يتعلق بمهام المجموعة أو الإذن بالقيام به :

تمثيل المجموعة أمام الدولة، والإدارات العمومية أو الخاصة وأمام الأغيار والقيام بكل إجراء تحفظي ؛

- تمثيل المجموعة أمام القضاء، ورفع كل دعوى قضائية تهدف إلى الدفاع عن مصالح المجموعة مع إخبار رئيس مجلس الإدارة فورا بذلك.

يمكن للمدير العام أن يفوض تحت مسؤوليته، جزءا من سلطه واختصاصاته إلى المستخدمين التابعين لسلطته.

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة 13

تشتمل ميزانية المجموعة على :

1 - في باب الموارد :

المداخيل المتأتية من أنشطتها :

مداخيل الأموال المنقولة والعقارية :

إعانات الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة خاضعة للقانون

العام أو الخاص :

- الهبات والوصايا :

جميع الموارد الأخرى التي يمكن أن تخصص لها لاحقا طبقا

للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

2 - في باب النفقات :

نفقات الاستثمار :

نفقات التسيير :

- إرجاع التسبيقات والاقتراضات :

جميع النفقات الأخرى المرتبطة بمهام المجموعة.

المادة 14

يتم تحصيل ديون المجموعة طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل المتعلقة بتحصيل الديون العمومية.

الباب الرابع

مهنيو الصحة

المادة 15

يتألف مهنيو الصحة العاملون بالمجموعة من :

- مهنيي الصحة يتم توظيفهم، طبقا للنظام الأساسي للمجموعة :

موظفين ومستخدمين يتم نقلهم إلى المجموعة، طبقا للنظام

الأساسي للمجموعة :

موظفين ملحقين لدى المجموعة، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمكن للمجموعة، من أجل القيام بمهامها، أن تستعين بخبراء يتم التعاقد معهم من أجل القيام بمهام معينة خلال مدة محددة.

كما يمكن للمجموعة أن تستعين بخدمات من العرضيين أو المتطوعين.

المادة 16

ينقل تلقائيا لدى المجموعة المعنية ابتداء من التاريخ المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 23 أدناه الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة المتواجدة داخل النفوذ الترابي للمجموعة.

ينقل تلقائيا لدى المجموعة المعنية ابتداء من التاريخ المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 23 أدناه المستخدمون المتعاقدون العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية وبالمصالحاللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة المتواجدة داخل النفوذ الترابي للمجموعة.

ينقل تلقائيا المستخدمون المرسمون والمتدربون العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية ابتداء من التاريخ المحدد بموجب المرسوم المشار إليه في المادة 23 أدناه، لدى المجموعة التابع لنفوذها الترابي المركز الاستشفائي المذكور.

يدمج مهنيو الصحة الذين تم نقلهم لدى المجموعة بموجب هذه المادة ضمن مهنيي الصحة بالمجموعة، طبقا للنظام الأساسي الخاص بالمجموعة.

المادة 17

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية النظامية المخولة بموجب النظام الأساسي لمهنيي الصحة بالمجموعة، للأشخاص الذين تم نقلهم تطبيقا للمادة 16 أعلاه، أقل من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر في إطارهم الأصلي في تاريخ نقلهم.

في انتظار دخول النظام الأساسي الخاص لمهنيي الصحة بالمجموعة حيز التنفيذ، يظل الموظفون والمستخدمون المزاولون مهامهم بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة وبالمراكز الاستشفائية الجامعية في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه، خاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة بهم. ويحتفظون بجميع الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في إطارهم الأصلي.

تعتبر الخدمات التي أنجزها هؤلاء الموظفون والمستخدمون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والمراكز الاستشفائية الجامعية، في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه، كما لو أنها أنجزت داخل المجموعة المعنية.

المادة 18

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل الموظفون والمستخدمون المشار إليهم في المادة 16 أعلاه، منخرطين برسم أنظمة المعاشات، في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها اشتراكاتهم في تاريخ نقلهم.

الباب الخامس

مقتضيات ختامية وانتقالية

المادة 19

تحل المجموعات المحدثة بموجب هذا القانون كل واحدة منها فيما يخصها، محل الدولة والمراكز الاستشفائية الجامعية في جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والخدمات وكذا جميع العقود والاتفاقيات المبرمة الحساب المصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والمؤسسات الصحية التابعة مباشرة للدولة أو المراكز الاستشفائية الجامعية، قبل التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه والتي لم يتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور.

وتتولى كل مجموعة تسوية الصفقات والعقود والاتفاقيات المذكورة، وفق الأشكال والشروط الواردة فيها.

المادة 20

تنقل مجانا إلى المجموعة المعنية الأموال المنقولة والعقارية التابعة للمؤسسات الاستشفائية الجامعية وتلك التابعة للملك الخاص للدولة والمخصصة للمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة وللمؤسسات الصحية التابعة مباشرة للدولة أو للمراكز الاستشفائية الجامعية في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه.

تنقل إلى كل مجموعة الأرشيف والملفات الممسوكة في التاريخ المحدد بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة 23 أدناه من لدن المصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والمركز الاستشفائي الجامعي والمؤسسات الصحية التابعة مباشرة للدولة أو للمراكز الاستشفائية الجامعية.

المادة 21

تحل عبارة المجموعة الصحية الترابية المعنية محل عبارتي «الإدارة» أو «السلطة الحكومية المختصة الواردتين حسب الحالة.

في ما يلي :

المواد 62 و 63 و 64 و 66 و 69 و 71 من القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.26

بتاريخ 29 من ربيع الآخر 1436 (19) فبراير (2015) :

المواد 18 و 19 و 20 و 22 و 23 و 24 و 25 و 35 و 37 من القانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.82 بتاريخ 16 من رمضان 1437

(22) يونيو 2016

26 25 24 20 19 17 16 14 13 10 9 8 المواد ... و 31 و 33 من القانون رقم 44.13 المتعلق بمزاولة مهنة القبالة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.83 بتاريخ 16 من رمضان 1437 (22) يونيو 2016

37 المواد 18 و 19 و 20 و 22 و 23 و 24 و 25 و 28 و 29 و 30 و 35 و من القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.119 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9) أغسطس 2019

المادة 22

مع مراعاة أحكام المادة 23 بعده، تنسخ أحكام القانون رقم 70.13 المتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.62 بتاريخ 17 من شعبان 1437 (24) ماي 2016 وكذا جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون أو التي لها نفس الموضوع

المادة 23

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، مع مراعاة الأحكام الآتية :

تدخل أحكام هذا القانون التي تستوجب صدور نصوص تطبيقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص المذكورة في الجريدة الرسمية .

الجريدة الرسمية عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

يحدد بمرسوم التاريخ الذي تبدأ فيه كل مجموعة بالشروع الفعلي في ممارسة الاختصاصات المخولة لها بموجب هذا القانون، والذي ينحل فيه كل مركز استشفائي جامعي

تمارس بصفة انتقالية وإلى حين صدور المرسوم المذكور أعلاه الاختصاصات المذكورة، كل فيما يخصه من قبل الإدارة المختصة أو المركز الاستشفائي الجامعي التابع للنفوذ الترابي للمجموعة المعنية، طبقا لأحكام القانون رقم 70.13 المتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.

.....
.....

.....

الجريدة الرسمية 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

ظهير شريف رقم 1.23.54 صادر في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) بتنفيذ القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا.

القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء: عزيز أخنوش

قانون رقم 10.22

يتعلق بإحداث الوكالة المغربية

للأدوية والمنتجات الصحية

الباب الأول

التسمية والغرض

المادة الأولى

تحدث تحت اسم «الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويشار إليها بعده ب «الوكالة».

يحدد مقر الوكالة بالرباط، ويمكن بقرار من مجلس الإدارة إحداث تمثيليات لها على الصعيد الترابي.

المادة 2

يراد بالأدوية والمنتجات الصحية في مدلول هذا القانون ما يلي :

- الأدوية : الدواء في مدلول المادتين الأولى و 2 من القانون رقم 17.04

بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة :

المنتجات الصحية :

المستلزمات الطبية في مدلول القانون رقم 84.12 المتعلق

بالمستلزمات الطبية :

الكواشف المستعملة لأغراض التشخيص في المختبر في مدلول

المادة الأولى من القانون رقم 11.08 المتعلق بالكواشف المستعملة لأغراض التشخيص في المختبر

جميع المنتجات الصحية الأخرى التي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.

المادة 3

تخضع الوكالة لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على احترام أجهزتها المختصة لأحكام هذا القانون، ولا سيما تلك المتعلقة بالمهام المنوطة بها، وبصفة عامة الحرص على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

وتخضع الوكالة أيضا للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الباب الثاني

المهام والاختصاصات

المادة 4

مع مراعاة الاختصاصات المخولة، بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل للقطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات الأخرى المعنية تكلف الوكالة بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها.

ولهذه الغاية، تتولى الوكالة القيام بما يلي :

التنسيق في إعداد السياسة الدوائية الوطنية والإسهام في تنفيذها

وتتبعها وتقييمها :

السهر على تنظيم ومراقبة قطاع الأدوية والمنتجات الصحية :

السهر في حدود اختصاصاتها على ضمان توافر الأدوية والمنتجات الصحية والولوج إليها وعلى جودتها وسلامتها وفعاليتها :

السهر على احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بالمواد السامة وعلى الخصوص المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية :

- الإسهام في تطوير قطاع صناعة الأدوية والمنتجات الصحية ولا سيما الصناعة المحلية للأدوية الجنيسة والمثيلات الحيوية :

وضع قائمة الأدوية الأساسية وتحيينها :

الاحتراز واليقظة وتحليل المخاطر الصحية في مجال الأدوية والمنتجات الصحية بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

المادة 5

من أجل الاضطلاع بالمهام المحددة في المادة 4 أعلاه، تقوم الوكالة بما يلي :

1 - في مجال تنظيم وتأطير القطاع الصيدلي والمنتجات الصحية :

السهر على احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأدوية والمنتجات الصحية، ولا سيما تلك المتعلقة بصناعتها واستيرادها وتصديرها وتوزيعها وتسويقها وكذا صرفها :

اقتراح سعر بيع الأدوية وفق التشريع الجاري به العمل :

- إعداد إطار أسعار المستلزمات الطبية، وتلقي التصاريح بسعر بيعها من قبل مؤسسات تصنيعها أو استيرادها، وفقا للتشريع الجاري به العمل :

2 - تسليم المحررات الإدارية وتلقي التصاريح التالية، وفق

التشريع الجاري به العمل :

المحررات الإدارية المنصوص عليها في التشريع المتعلق بمجال الأدوية والمنتجات الصحية المعرفة في المادة 2 أعلاه :

المحررات الإدارية والوثائق المتعلقة بالمواد السامة، ولا سيما الأدوية المصنفة كمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية :

الإذن المسبق والنهائي من أجل إحداث وفتح مؤسسة صيدلية صناعية أو مؤسسة صيدلية موزعة بالجملة :

الإذن بالمزاولة بصفة صيدلي مسؤول أو مندوب أو مساعد لدى مؤسسة صيدلية صناعية أو مؤسسة صيدلية موزعة بالجملة :

- شهادة اعتماد مواقع إجراء التجارب السريرية والأبحاث السريرية مع مراعاة المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية :

الترخيص بإجراء التجارب السريرية والأبحاث السريرية، مع مراعاة المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية :

التصريح المتعلق بمؤسسات تصنيع واستيراد وتصدير وتوزيع وصيانة المستلزمات الطبية :

التصريح المتعلق بكل مؤسسة تعتزم صناعة الكواشف أو استيرادها أو تصديرها أو توزيعها :

شهادة اعتماد هيئات التقييم التقني للخصائص التحليلية والتشخيصية للكواشف.

3- في مجال مراقبة جودة الأدوية والمنتجات الصحية :

- إجراء المراقبة التقنية ومراقبة الجودة المتعلقة بالأدوية والمنتجات الصحية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

السهر على مراقبة حسن ترويج الأدوية والمنتجات الصحية وعلى صحة وصدقية المعلومات المتعلقة بها :

التحقق من جودة وفعالية الأدوية والمنتجات الصحية :

القيام بعمليات مراقبة وتفتيش الصيدليات ومخزونات الأدوية بالمصحات والمؤسسات المماثلة لها والمؤسسات الصيدلية الصناعية والمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة ومستودعات الأدوية :

الإشراف على عملية تفتيش مؤسسات صناعة المستلزمات الطبية واستيرادها وتصديرها وتوزيعها وصيانتها :

القيام بتفتيش المؤسسات التي تتولى صناعة الكواشف أو استيرادها أو تصديرها أو توزيعها :

- مراقبة المدخرات الاحتياطية من الأدوية طبقا للتشريع الجاري به العمل، وذلك لضمان التموين العادي للسوق :

الإسهام فيما يخصها في مكافحة المسلك غير القانوني للأدوية

والمنتجات الصحية :

الإسهام فيما يخصها في مجهودات الدولة الرامية إلى مكافحة

ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية :

الإسهام مع الجهات المعنية في تحسين النشاط الصيدلي بالمؤسسات الصحية العمومية.

المادة 6

تتولى الوكالة أيضا القيام بما يلي :

- الإسهام في تطوير البحث العلمي وإنجاز الأبحاث والدراسات المتعلقة بمجالات اختصاصها، وذلك بتنسيق مع مختلف الهيئات

والمنظمات المعنية :

إبداء الرأي في شأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المحالة إليها من قبل الحكومة، وتقديم اقتراحات في شأن التشريع المتعلق بالأدوية والمنتجات الصحية :

- إبداء الرأي في شأن كل القضايا المعروضة عليها ذات الصلة باختصاصها :

تقديم كل خبرة تدخل ضمن مجالات اختصاصها، بموجب اتفاقيات أو في إطار تعاقدي، حسب الحالة، لفائدة كل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام أو الخاص :

- القيام فيما يخصها بعمليات التوعية والتحسيس والتأطير والتواصل :

السهر على وضع قاعدة معطيات متعلقة بالأدوية والمنتجات

الصحية وتحيينها.

المادة 7

يمكن للوكالة، إبرام عقود أو اتفاقيات للشراكة مع فاعلين محليين أو دوليين في مجال اختصاصها.

كما يمكنها المشاركة في أشغال الهيئات الوطنية والدولية في الميادين التي تدخل في اختصاصها.

الباب الثالث

أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 8

يدير الوكالة مجلس إدارة ويسيرها مدير.

المادة 9

يتألف مجلس إدارة الوكالة من أعضاء يمثلون الإدارة وشخصيات مشهود لها بكفاءتها وخبرتها العلمية والتقنية أو معرفتها القانونية في ميدان الأدوية والمنتجات الصحية.

يمكن لرئيس مجلس إدارة الوكالة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في مشاركته اعتبارا المعارفه وخبراته في مجالات اختصاص الوكالة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 10

يتمتع مجلس إدارة الوكالة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة الإدارة الوكالة.

ولهذه الغاية، يتداول المجلس على وجه الخصوص، في القضايا التالية :

وضع السياسة العامة للوكالة في إطار التوجهات المحددة من قبل الحكومة :

اعتماد برنامج العمل السنوي والمتعدد السنوات للوكالة :

- تحديد أسعار الأجرة عن الخدمات المقدمة للغير من قبل الوكالة :

المصادقة على النظام الأساسي المستخدمي الوكالة الذي يعده المدير :

المصادقة على الهيكل التنظيمي للوكالة الذي يعده المدير :

المصادقة على التقرير السنوي الذي يعده المدير :

المصادقة على مشاريع اتفاقيات الشراكة مع الهيئات الوطنية والأجنبية :

حصر الميزانية السنوية للوكالة والبرامج التوقعية المتعددة السنوات وكيفيات تمويلها والبيانات المتعلقة بها :

اتخاذ القرار في شأن اقتناء العقارات من قبل الوكالة أو تقويتها أو كرانها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

- المصادقة على النظام الذي تحدد بموجبه قواعد وطرق إبرام صفقات الوكالة، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمكن المجلس الإدارة اتخاذ كل إجراء للقيام بتدقيقات أو تقييمات دورية لعمل الوكالة. يمكنه أيضا إحداث كل لجنة يحدد صلاحياتها وتأليفها وكيفيات سير عملها.

المادة 11

يجتمع مجلس الإدارة، بدعوة من رئيسه، بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل

مرتين في السنة كما يلي :

قبل 30 يونيو للمصادقة على القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة :

قبل 30 نوفمبر لدراسة وحصر ميزانية السنة الموالية والبرامج التوقعية متعددة السنوات والبيانات المتعلقة بها.

المادة 12

يحضر المدير، بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة ويقوم بمهام المقرر. ويمكن للمجلس أن يمنحه تفويضا من أجل تسوية قضايا معينة.

المادة 13

يشترط لصحة مداولات مجلس الإدارة أن يحضرها أو يمثل فيها

على الأقل نصف أعضائه.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة لحضور اجتماع ثان، وفي هذه الحالة يتداول المجلس دون التقيد

بشرط النصاب.

تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 14

يعين مدير الوكالة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 15

يتمتع المدير بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتسيير الوكالة ويقوم لهذه الغاية، على الخصوص، بما يلي :

تنفيذ قرارات مجلس الإدارة :

تسيير شؤون الوكالة، وتنسيق أنشطتها، والتصرف باسمها :

الأمر بقبض مداخيل الوكالة وصرف نفقاتها :

- إعداد مشروع ميزانية الوكالة والبرامج التوقعية المتعددة السنوات :

- إعداد مشروع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة من أجل عرضه على مجلس الإدارة قصد المصادقة عليه :

- إعداد الهيكل التنظيمي للوكالة وعرضه على مجلس الإدارة قصد

المصادقة عليه :

- تسليم المحررات الإدارية المشار إليها في المادة 5 أعلاه :

تدبير المصالح والموارد البشرية والتعيين في مناصب الوكالة طبقا لهيكلها التنظيمي والنظام الأساسي المستخدميها :

- تسوية القضايا التي يفوضها إليه مجلس الإدارة :

- تمثيل الوكالة أمام الدولة وجميع الإدارات والهيئات العمومية أو الخاصة وإزاء الأغيار، والقيام بجميع الأعمال التحفظية :

- تمثيل الوكالة أمام القضاء وإقامة كل دعوى قضائية للدفاع عن مصالحها وإطلاع مجلس الإدارة على ذلك :

إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الوكالة وعرضه على المجلس بقصد المصادقة عليه.

المادة 16

يمكن للمدير أن يفوض تحت مسؤوليته، بعض سلطه وصلاحياته إلى مسؤولي ومستخدمي الوكالة.

الباب الرابع

التنظيم المالي

المادة 17

تتضمن ميزانية الوكالة :

في باب الموارد :

العائدات المتأتية من أنشطتها والخدمات التي تقدمها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

- الإعانات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات الترابية أو كل شخص اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص على ألا تكون متأتية من مؤسسات خاصة تعمل في مجال اختصاص الوكالة :

مداخيل المنقولات والعقارات التي تملكها الوكالة :

عائدات الهبات والوصايا على ألا تكون متأتية من مؤسسات خاصة أو هيئات تعمل في مجال اختصاص الوكالة :

- مداخيل أخرى.

- في باب النفقات :

- نفقات التسيير :

نفقات التجهيز والاستثمار :

نفقات أخرى ذات صلة بالمهام المنوطة بالوكالة.

الباب الخامس

الموارد البشرية

المادة 18

تتوفر الوكالة من أجل القيام بمهامها على مستخدمين يتكونون

من :

أطر وأعوان توظفهم وفقا للنظام الأساسي لمستخدميها :

موظفين ملحقين لديها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ويمكن للوكالة أن تستعين بخبراء أو مستشارين تشغلهم بموجب عقود من أجل القيام بمهام محددة ولمدة معينة.

الباب السادس

أحكام انتقالية وختامية

المادة 19

يلحق تلقائيا لدى الوكالة، الموظفون المرسمون والمتدربون الذين يمارسون مهامهم، في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بمديرية الأدوية والصيدلة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

يمكن إدماج الموظفين الملحقين لدى الوكالة بموجب الفقرة الأولى أعلاه، بناء على طلب منهم، وبعد موافقة مدير الوكالة، ضمن أطر الوكالة طبقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميها، وذلك داخل أجل أقصاه 6 أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ دخول النظام الأساسي المذكور حيز التنفيذ.

وعند انصرام هذا الأجل، يتم إنهاء إلحاق الموظفين الذين لم يتم إدماجهم بالوكالة، ويتم إعادتهم إلى القطاع المكلف بالصحة.

المادة 20

يحتفظ الموظفون الملحقون بكامل الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في إطارهم الأصلي وذلك إلى حين اعتماد النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة.

المادة 21

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة للموظفين الملحقين المدمجين عملا بأحكام المادة 19 أعلاه، أقل فائدة من الوضعية التي كانوا يتمتعون بها في إطارهم الأصلي في تاريخ إلحاقهم.

تعتبر الخدمات المنجزة من قبل المعنيين بالأمر داخل إداراتهم الأصلية كما لو أنجزت داخل الوكالة.

المادة 22

على الرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل الموظفون المشار إليهم في المادة 21 أعلاه، منخرطين فيما يخص نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المعاشات الأساسية والتكميلية في الصناديق والهيئات التي كانوا يؤدون لها اشتراكاتهم في تاريخ إلحاقهم.

المادة 23

توضع مجانا، رهن إشارة الوكالة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ العقارات والمنقولات التابعة لملك الدولة والمخصصة المديرية الأدوية والصيدلة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والضرورية لتسيير الوكالة.

تحدد قائمة العقارات والمنقولات المذكورة بنص تنظيمي.

المادة 24

ينقل إلى الوكالة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ. الأرشيف والوثائق والملفات الخاصة بمديرية الأدوية والصيدلة.

المادة 25

تحل الوكالة محل الدولة في جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة

بما يلي :

- جميع الصفقات وكذا جميع العقود والاتفاقيات المبرمة من قبل مديرية الأدوية والصيدلة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، والتي لم تتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور.
وتتولى الوكالة تسوية الصفقات والاتفاقيات والعقود المذكورة وفق الكيفيات والشروط الواردة فيها :

- جميع التصرفات، كيفما كان نوعها، ذات الصلة بمهام الوكالة.

المادة 26

تعتبر الإحالة على مديرية الأدوية والصيدلة الواردة في التشريع الجاري به العمل بمثابة إحالة على الوكالة وتعوض هذه الأخيرة مديرية الأدوية والصيدلة في كل الهياكل التي تعتبر هذه الأخيرة عضوا فيها.

المادة 27

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه بالجريدة الرسمية.

ويتعين نشر النصوص التنظيمية المذكورة داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

غير أنه بالنسبة لملفات طلبات الأذون المودعة لدى الأمانة العامة للحكومة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ وكذا تسليم الأذون بشأنها، تظل خاضعة للمسطرة المعمول بها قبل التاريخ المذكور.

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.23.52 صادر في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023) بتنفيذ القانون رقم 40.22 المتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 40.22 المتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 23 من ذي الحجة 1444 (12) يوليو (2023).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش.

.....

.....

.....

صفحة : 5716

قانون رقم 40.22

يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين
وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية
للمقاولات العمومية

المادة الأولى

يجب على المقاولات العمومية التي تتخذ شكل شركة مساهمة سواء كانت ذات مجلس إدارة أو ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة، أن تعين في حظيرة أجهزتها التداولية وحسب نمط الحكامة المعتمد لديها متصرفا مستقلا، واحدا على الأقل.

يجب ألا يتعدى عدد المتصرفين المستقلين ثلث العدد الإجمالي الأعضاء الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية وبراعي في احتسابه مبدأ التوازن مع ممثلي الدولة وحجم وأهمية أنشطة المقاولة وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

طبقا لأحكام المادة 27 من القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية يراعى مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء عند تعيين المتصرفين المستقلين في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

المادة 2

يعتبر متصرفا مستقلا كل شخص لا تربطه من قبل، علاقة قانونية أو مهنية بالمقاولة العمومية المعنية بتعيينه في أجهزتها التداولية وفق ما هو مبين في الشروط التالية :

- ألا يكون قد سبق له خلال الثلاث سنوات السابقة لتعيينه أن كان أجيرا أو عضوا في جهاز الإدارة أو الرقابة أو التسيير في المقاولة العمومية المعنية أو أحد فروعها :

ألا يكون قد سبق له خلال الثلاث سنوات السابقة لتعيينه، أن كان أجيرا أو موظفا أو متعاقدا بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين لدى مساهم من مساهمي المقاولة العمومية المعنية أو لدى شركة تابعة تضمها هذه الأخيرة في حساباتها المجمعة أو لدى المؤسسات العمومية

- ألا يكون قد سبق له خلال الثلاث سنوات السابقة لتعيينه، أن كان عضوا في جهاز الإدارة أو الرقابة أو التسيير الشركة تملك فيها المقاولة العمومية المعنية مساهمات مهما بلغت نسبتها :

- ألا يكون عضوا في جهاز الإدارة أو الرقابة أو التسيير الشركة تتوفر فيها المقاولة العمومية المعنية على وكالة داخل جهاز إدارتها أو رقابتها أو يتوفر فيها عضو من أعضاء جهاز إدارة أو رقابة أو تسيير المقاولة العمومية المعنية، يمارس أو سبق له أن مارس منذ أقل من ثلاث سنوات على وكالة داخل جهاز إدارتها أو رقابتها أو تسييرها :

- ألا يكون قد سبق له خلال الثلاث سنوات السابقة لتعيينه، أن كان شريكا تجاريا أو ماليا أو ممارسا لمهمة استشارية لدى المقاولة العمومية المعنية أو ممثلا أو عضوا لدى جهاز إدارة أو رقابة أو تسيير زبون أو ممون أو متعامل أو شريك لنفس المقاولة العمومية المعنية :

- ألا تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الثانية مع مساهم أو عضو في مجلس إدارة أو رقابة المقاولة العمومية المعنية أو مع أزواجهم :

- ألا يكون قد سبق له خلال الثلاث سنوات السابقة لتعيينه، أن زاول مهام المراقبة المالية للدولة أو البرمجة الميزانياتية أو التدقيق أو مراقبة الحسابات للمقاولة العمومية المعنية :

ألا يكون في حالة تناف أخرى منصوص عليها بموجب نص خاص.

في حالة انعدام أحد الشروط المذكورة أعلاه، يتعين على المتصرف المستقل أن يتوقف عن أداء مهامه فورا وأن يخبر الهيئة التداولية بذلك داخل أجل 15 يوما من حدوث حالة من حالات التنافي أو تنازع المصالح.

علاوة على الشروط المنصوص عليها أعلاه، يتعين على المتصرف المستقل التوفر على المؤهلات والكفاءات الضرورية، من أجل ممارسة مهامه، لا سيما في ارتباط مع نشاط المقاولة العمومية وفي مجالات التسيير والتدبير والتحليل المالي وأن تكون له كذلك خبرة مهنية مشهود لها في مجال تخصصه.

يتم تعيين المتصرفين المستقلين وتجديد عضويتهم بموجب مسطرة يضعها الجهاز التداولي للمقاولة العمومية تتضمن قواعد المساواة وتكافؤ الفرص والنزاهة والشفافية، وذلك استنادا إلى قائمة تحصرها إحدى اللجان المنصوص عليها في الفقرة الخامسة بعده، مع إمكانية الاستعانة، إذا تطلب الأمر ذلك بقاعدة معطيات للكفاءات والمواصفات من أجل تلبية حاجيات الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية بخصوص المتصرفين المستقلين بقاعدة للمعطيات تتضمن قائمة بالمترشحين تعدها وتسهر على تدبيرها وتحيينها السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

تتم دراسة مؤهلات المترشحين من قبل إحدى اللجان المكلفة بالتعيينات والتعويضات أو الحكامة وعند عدم توفر المقاولة العمومية على إحدى هاتين اللجنتين تسند هذه المهمة إلى لجنة خاصة يتم تعيينها من قبل الجهاز التداولي ويرأسها العضو الذي يمثل مساهمات الدولة في رأسمال المقاولة العمومية.

لا يمكن تعيين المتصرف المستقل لدى أكثر من ست مقاولات أو مؤسسات عمومية أو شركات تابعة لها طيلة مدة انتدابه.

يمكن تجديد مدة انتداب المتصرفين المستقلين وفق نفس الكيفيات وبناء على نتائج التقييم السنوي الذي ينجزه الجهاز التداولي على ألا تتجاوز المدة الإجمالية 12 سنة متتالية.

المادة 8

في حالة شعور مقعد أو عدة مقاعد للمتصرفين المستقلين بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لوجود حالة من حالات التنافي أو تنازع المصالحالمشار إليها في المادة 2 أعلاه أو لأي عائق آخر دون أن يقل عدد هؤلاء المتصرفين عن الحد الأدنى النظامي، يمكن للجهاز التداولي القيام بتعيينات مؤقتة في الفترة الفاصلة بين جمعيتين عامتين.

عندما يقل عدد المتصرفين المستقلين عن الحد الأدنى القانوني يجب على باقي المتصرفين دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد داخل أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما من تاريخ الشغور، قصد استكمال أعضاء الجهاز التداولي.

عندما يقل عدد المتصرفين المستقلين عن الحد الأدنى النظامي دون أن يقل عددهم عن الحد الأدنى القانوني، يجب على الجهاز التداولي القيام بتعيينات مؤقتة قصد استكمال أعضائه داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الشغور.

تخضع التعيينات التي قام بها الجهاز التداولي بموجب الفقرتين الأولى والثالثة أعلاه إلى مصادقة الجمعية العامة العادية المقبلة.

وفي حالة عدم المصادقة، تظل القرارات والمداولات التي سبق أن اتخذها الجهاز التداولي صالحة.

تخضع كل هذه التعيينات للمسطرة المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه
المادة 9

قبل مصادقة الجمعية العامة العادية على أي تعيين من التعيينات المذكورة في المادتين 7 و 8 أعلاه ، يتم عرض هذه التعيينات على الموافقة القبلية للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، في حالة وجود المقاولة العمومية في قائمة المقاولات العمومية الملحقة بالقانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة، وذلك داخل أجل مدته شهرين كحد أقصى يبتدئ من تاريخ توصل الوكالة بقرار التعيين الصادر عن الجهاز التداولي للمقاولة العمومية المعنية.

عند انصرام الأجل المشار إليه أعلاه دون التوصل بموافقة الوكالة المذكورة، يتم اعتماد قرار الجهاز التداولي للمقاولة المعنية.

المادة 10

يتقاضى المتصرف المستقل تعويضا سنويا ثابتا بناء على نظام المكافآت المعتمد من لدن الجهاز التداولي، والذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار معايير الكفاءة والخبرة والانخراط المنتظم في أشغال الهيئة التداولية والسهر على خدمة مصلحة المقاولة العمومية والمصلحة العامة والمساهمة في تحقيق نجاعة الأداء، مع مراعاة عدم التمييز عن باقي المتصرفين والأعضاء.

لا يمكن ربط الأجر بنتائج المقاولة العمومية بصفة متغيرة.

يمكن دفع تعويض تكميلي بعد مهام أو تكليفات استثنائية قد يسندها الجهاز التداولي إلى بعض المتصرفين المستقلين. تمنح هذه التعويضات التي لا يمكن أن تكون أعلى من التعويض السنوي الثابت المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، بعد إنجاز المهمة الموكولة إليهم.

يتم صرف تعويضات المتصرف المستقل كل ستة أشهر على الأكثر.

يتعين على المتصرف المستقل عدم الاستفادة من آية منافع أو حوافز بشكل مباشر أو غير مباشر من شأنها التأثير على استقلاليته أو وجود حالة من حالات التنافي وتنازع المصالح المشار إليها في المادة 2 أعلاه.

المادة 11

يتعين على المقاولات العمومية ملاءمة وضعيتها مع الأحكام الواردة في هذا القانون داخل أجل سنتين ابتداء من نشره في الجريدة
الرسمية.

وتسهر السلطات الحكومية الوصية على مواكبة وتتبع تنفيذ إجراءات الملاءمة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

.....
.....
.....

الجريدة الرسمية عدد 7213-28 ذو الحجة 1444 (17) يوليو 2023

ظهير شريف رقم 1.23.46 صادر في 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو (2023) بتنفيذ القانون رقم 92.21 الموافق بموجبه على الاتفاقية رقم 148 بشأن حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل 1977، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثالثة والستين، المنعقدة بجنيف في 20 يونيو 1977

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 50 ، 42 و 55 الفقرة الثانية

منه).

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 92.21 الموافق بموجبه على الاتفاقية رقم 148 بشأن حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل، 1977 المعتمدة من قبل المؤتمر العام المنظمة

العمل الدولية في دورته الثالثة والستين، المنعقدة بجنيف في 20 يونيو 1977، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو (2023).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 92.21

يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 148 بشأن حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل، 1977

المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثالثة والستين، المنعقدة بجنيف في 20 يونيو 1977

مادة فريدة

يوافق على الاتفاقية رقم 148 بشأن حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل، 1977، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثالثة والستين المنعقدة بجنيف في 20 يونيو 1977 باستثناء المقتضيات المتعلقة بـ «الاهتزازات».

.....

.....

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.23.51 صادر في 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو (2023) بتنفيذ القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 9 ذي الحجة 1444 (28) يونيو (2023).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

قانون رقم 09.22

يتعلق بالوظيفة الصحية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون - الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، يحدد هذا القانون الضمانات الأساسية الممنوحة لمهنيي الصحة العاملين بالمجموعات الصحية الترابية.

المادة 2

مع مراعاة أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه تسري على مهنيي الصحة مقتضيات الأنظمة الأساسية الخاصة المطبقة عليهم، والتي تتخذ وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 3

صفحة : 5719

يُمارس مهنيو الصحة جميع الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 4

يتمتع مهنيو الصحة بحرية الرأي والتعبير والفكر، ضمن الحدود والمجالات التي يكفلها الدستور وما يفرضه احترام واجب السر المهني وأخلاقيات المهنة.

المادة 5

يمنع أي تمييز بين مهنيي الصحة بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية والنقابية أو على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الحالة الصحية أو أي وضع شخصي.

ولا يمكن أن يترتب عن الانتماء أو عدم الانتماء إلى حزب سياسي أو منظمة نقابية أو جمعية أي تأثير على مسارهم المهني.

المادة 6

يتمتع مهنيو الصحة بحماية الإدارة من كل تهديد أو اعتداء، كيفما كان شكله، قد يتعرضون له أثناء ممارستهم لوظيفتهم أو بمناسبة ممارستها.

ويعتبر كل تهديد أو اعتداء عليهم في هذا الصدد، تهديدا واعتداء على المرفق الصحي وإضرارا مباشرا به.

وتعوض المجموعة الصحية الترابية، إذا اقتضى الحال، طبقا للنصوص الجاري بها العمل الضرر الناتج عن ذلك، حيث أنها هي التي تقوم مقام المصاب في الحقوق والدعاوى ضد المتسبب في الضرر.

إذا توقع مهنيو الصحة من طرف الغير من أجل خطأ مرفقي، فإن المجموعة الصحية الترابية المعنية تتولى مواكبته ومؤازرته طيلة أطوار المتابعة كما تحل محله في أداء التعويضات المدنية المحكوم بها ضده، طبقا للتشريع الجاري به العمل.

كما يتمتع مهنيو الصحة، وفق التشريع الجاري به العمل. بالحماية من الأمراض والأخطار المهنية التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال مزاولتهم لمهامهم أو بمناسبة مزاولتها.

المادة 7

يستفيد مهنيو الصحة من أجرة تتكون من جزء ثابت يشتمل على المرتب والتعويضات المخولة لهم بموجب الأنظمة الأساسية الخاصة المطبقة عليهم، وجزء متغير يخول، وفق المبالغ والشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، على أساس الأعمال المهنية المنجزة.

يمكن لمهنيي الصحة الاستفادة من تعويض عن العمل في المناطق الصعبة وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 8

توفر المجموعات الصحية الترابية لزوما لمهنيي الصحة طوال مسارهم المهني تكوينا مستمرا ملائما لحاجياتها ولطبيعة المهام المنوطة بيم.

يهدف هذا التكوين إلى تطوير مهارات مهنيي الصحة في مجال عملهم وتنمية كفاءاتهم ومؤهلاتهم لمواكبة التطورات التي يعرفها الميدان الصحي وللرفع من أدائهم ومردوديتهم وتأهيلهم وتطوير وتحسين جودة الخدمات الصحية بشكل مستمر.

المادة 9

يمكن لبعض مهنيي الصحة، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليها في المادة 21 من القانون - الإطار السالف الذكر رقم 06.22، ممارسة بعض المهام بالمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

تحدد فئات مهنيي الصحة الخاضعة لأحكام هذه المادة، وكذا شروط وكيفيات تطبيقها بنص تنظيمي.

المادة 10

طبقا لأحكام الفصلين 154 و 155 من الدستور، يمارس مهنيو الصحة مهامهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والفعالية والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة ووفق معايير الجودة وربط

المسؤولية بالمحاسبة.

المادة 11

كل إخلال باحترام الواجبات والالتزامات المهنية وأخلاقيات المهنة، من شأنه أن يعرض مهنيي الصحة للمتابعة التأديبية.

المادة 12

يلزم مهنيو الصحة بواجب التحفظ دون الإخلال بمقتضيات

المادة 4 أعلاه.

كما يلزمون بحفظ السر المهني، بشأن كل فعل أو عمل أو معلومة أو وثيقة يطلعون عليها أثناء ممارستهم لوظيفتهم أو بمناسبة ممارستها، طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل، ولا سيما القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المادة 13

مراعاة لخصوصية القطاع، يلزم مهنيو الصحة في ممارسة مهامهم باحترام مواقيت عمل تضمن استمرارية سير المؤسسات الصحية وتطبيق البرنامج الطبي الجهوي على أن يتم إقرار نظام تعويضات ملائم تبعا لذلك.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 14

يتعين على مهنيي الصحة أن يعملوا بانتظام على تطوير معارفهم. ويجب عليهم لهذه الغاية المشاركة في التكوين المستمر المنظم لفائدتهم من قبل المجموعات الصحية الترابية، أو بشراكة مع الهيئات المهنية أو القطاع الخاص.

المادة 15

يلزم مهنيو الصحة بالحفاظ على ممتلكات المجموعات الصحية الترابية، لا سيما التجهيزات ووسائل العمل، وباستعمالها بعقلانية

وترشيد.

ويمنع عليهم استغلالها لأغراض شخصية أو خارجة عن حاجيات

المصلحة.

المادة 16

يتعين على مهنيي الصحة التقيد بمدونة أخلاقيات المهنة التي يتم إعدادها وفق التشريع الجاري به العمل المتعلق بتخليق الحياة العامة لا سيما القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

المادة 17

يجب على مهنيي الصحة تفادي الوقوع في وضعية تضارب المصالح.

وفي حالة ما إذا تبين لأي منهم أنه يوجد في هذه الوضعية أو أنه سيقع فيها، وجب عليه أن يخبر فورا بأي وسيلة ثابتة التاريخ، رئيسه التسلسلي المباشر أو عند الاقتضاء، رئيسا تسلسليا أعلى، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الوضعية أو تفادي الوقوع فيها.

الباب الثالث

مبادئ وقواعد ولوج الوظيفة الصحية ونظام المسار المهني

المادة 18

يتم توظيف مهنيي الصحة، بناء على حاجيات المجموعات الصحية الترابية من الموارد البشرية، وفق مساطر تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحات والمترشحين ووفق مبدأي الاستحقاق والشفافية، لا سيما حسب مسطرة المباراة.

تحدد الحاجيات السالفة الذكر بناء على مخططات توظيف سنوية أو متعددة السنوات، يتم إعدادها استنادا إلى أساليب وأدوات حديثة لتدبير الموارد البشرية ترتكز بالخصوص على دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات وخرائطية المناصب وحصيلة الكفاءات ومخططات للتدبير التوقعي للأعداد والوظائف والكفاءات.

المادة 19

يمكن كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك اللجوء إلى التشغيل بموجب عقود لمدة محددة قابلة للتجديد.

يتم هذا التشغيل عن طريق فتح باب الترشيح، ويمكن أن يؤدي

إلى ترسيم المتعاقد.

تحدد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود وكذا الترسيم بنص تنظيمي يحدد كذلك فئات مهنيي الصحة المعنية.

تحتسب المدة المقضية كمتعاقد لأجل الترقي والتقاعد في حالة

الترسيم.

المادة 20

طبقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، يخضع مهنيو الصحة لتقييم دوري للأداء وفق مبادئ الشفافية والموضوعية والحياد وعدم التمييز. تعتمد نتائج هذا التقييم في التحفيز والتكوين

بناء على نتائج التقييم، تمنح المهني الصحة نقطة عددية سنوية من طرف المسؤول عن المجموعة الصحية الترابية أو الشخص المفوض له من قبله لهذا الغرض.

لمهنيي الصحة حق الاطلاع على نتائج التقييم.

تحدد بنص تنظيمي معايير وكيفيات إجراء التقييم.

المادة 21

يستفيد مهنيو الصحة من الترقية في الرتبة وفي الدرجة.

تتم الترقية بصفة منتظمة بناء على شبكة معايير موضوعية تحدد في الأنظمة الأساسية الخاصة المشار إليها في المادة 2 أعلاه، ونتائج التقييم المشار إليها في المادة 20 أعلاه والأقدمية.

المادة 22

يشارك مهنيو الصحة عن طريق ممثليهم في الأجهزة الاستشارية في تطوير وتحسين مردودية المرفق الصحي، والنظر، ضمن الحدود المقررة في الأنظمة الأساسية الخاصة المطبقة عليهم، في القرارات الفردية المتعلقة بمسارهم المهني، كما يشاركون في وضع وتنفيذ برامج الأعمال الاجتماعية الخاصة بهم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 23

بالإضافة إلى وضعية القيام بالعمل، يوجد مهنيو الصحة في إحدى

الوضعيات التالية :

وضعية الإلحاق :

- وضعية الاستيداع.

المادة 24

يستفيد مهنيو الصحة من حركة انتقالية داخل وبين المجموعات الصحية الترابية، وبين المجموعات الصحية الترابية والإدارة المركزية ومختلف المؤسسات والوكالات والهيئات التي تقع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 25

إن الانقطاع النهائي عن العمل والذي يؤدي إلى التشطيب النهائي وفقد صفة مهنيي الصحة ينتج عما يلي :

أولا : الاستقالة المقبولة بصفة قانونية :

ثانيا : الإعفاء :

ثالثا : العزل :

رابعا : الإحالة على التقاعد.

الباب الرابع

أحكام مختلفة وختامية

المادة 26

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

تظل النصوص التنظيمية المتعلقة بالأجرة والتعويضات وأوقات العمل والتقييم المطبقة على مهنيي الصحة في تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية سارية المفعول إلى حين صدور النصوص التنظيمية المشار إليها في المواد 7 و 13 و 20 من هذا القانون.

.....

.....

.....

قرار للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رقم 47.26 صادر في 15 من محرم 1448 (فاتح يوليو (2026) بشأن انتخاب ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

بناء على القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.40 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24) مارس (2016)، كما وقع تغييره وتتميمه، ولاسيما المادتين 23 و 32 منه :

وبعد استطلاع رأي الجمعيات المهنية للقضاة :

وعلى ما قرره المجلس الأعلى للسلطة القضائية في اجتماعه المنعقد بتاريخ فاتح يوليو 2026

قرر ما يلي :

المادة الأولى

طبقاً للمادة 23 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يُحَدِّدُ هذا القرار :

تاريخ إجراء انتخابات ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية :

عدد المقاعد المخصصة للنساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين بما يتناسب مع حضور من داخل السلك القضائي بالنسبة لكل هيئة :

تاريخ بدء عملية إيداع التصريحات بالترشيح :

الفترة التي يعرف خلالها المترشحون بأنفسهم لدى الهيئة الناخبة

التي ينتمون إليها :

الشروط والوسائل المستعملة والأماكن التي يمكن فيها للمترشحين

القيام بالتعريف بأنفسهم :

شكل ورقة التصويت ومضمونها :

عدد مكاتب التصويت ودوائرها ومقارها :

مقر لجنة الإحصاء.

المادة 2

يُحدد تاريخ إجراء انتخابات ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية في يوم السبت 17 أكتوبر 2026 ابتداء من الساعة التاسعة (09:00) صباحاً إلى غاية الساعة السادسة (00 : 18) مساء.

الجريدة الرسمية عدد 7524-23 محرم 1448 (9 يوليو 2026)

المادة 3

يُحدد عدد المقاعد المخصصة للنساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين، بما يتناسب مع حضور هن داخل السلك القضائي

بالنسبة لكل هيئة ناخبة كما يلي :

مقعد واحد (1) بالنسبة لهيئة قضاة مختلف محاكم الاستئناف :

مقعدان اثنان (2) بالنسبة لهيئة قضاة مختلف محاكم أول درجة.

المادة 4

تبتدى عملية إيداع التصريحات بالترشيح في فاتح سبتمبر 2026

على الساعة التاسعة صباحا (00 : 09)، وتنتهي في 7 سبتمبر 2026 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال (16:30)

المادة 5

يودع المترشحون تصريحاتهم بالترشيح لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية مقابل وصل.

المادة 6

تبتدئ الفترة التي يُعرفُ خلالها المترشحون بأنفسهم لدى الهيئة الناخبة التي ينتمون إليها في 25 سبتمبر 2026، وتنتهي يوم 16 أكتوبر 2026 على الساعة الثامنة (00 : 20) مساء.

المادة 7

يُمكن للمترشحين الذين تم قبول ترشيحاتهم وفقاً لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما وقع تغييره وتتميمه أن يقوموا

بالتعريف بأنفسهم لدى زملائهم المسجلين ضمن الهيئة الناخبة التي ترشحوا عنها، بالوسائل وضمن الشروط وفي الأماكن المحددة في المواد 8 و 9 و 10 و 11 بعده.

المادة 8

يجري تعريف المترشحين بأنفسهم وفقاً للشروط التالية :

يتم تعريف المترشحين بأنفسهم من قبل المترشح شخصياً :

- يتم التعريف خلال الفترة المحددة لذلك المشار إليها في المادة 6 أعلاه :

يتم التعريف وفقاً للوسائل والأماكن المحددة في المواد 9 و 10 و 11 بعده

يُراعي المترشح خلال التعريف بنفسه، وبأي وسيلة من الوسائل المحددة لذلك ما يلي :

مبادئ الاستقلال والحياد والتجرد والنزاهة والاستقامة :

حرمة القضاء وهيبته، سواء في أقواله أو أفعاله أو كتاباته :

- الأخلاق القضائية، سواء المنصوص عليها في مدونة الأخلاقيات القضائية، أو المعتبرة بمثابة أعراف وتقاليد قضائية المواد 37 و 38 و 40 و 44 والفقرة 3 من المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة كما وقع تغييره وتتميمه).

المادة 9

يتم تعريف المترشحين بأنفسهم بالوسائل التالية :

أولاً : الوسائل التي يوفرها المجلس :

يُمكن للمترشحين أن يعرفوا بأنفسهم بمقتضى الوسائل التقنية التي يضعها المجلس الأعلى للسلطة القضائية رهن إشارتهم بموقعه الإلكتروني في الفضاء الخاص بالقضاة، والمحددة كما يلي :

منشور كتابي يعده المترشح يحمل صورته والتعريف به، لا يتجاوز

عدد صفحاته 10 صفحات :

وصلة مصورة لا تتجاوز مدتها 7 دقائق :

مناظرة عن بعد عبر الفضاء الرقمي المخصص لانتخابات القضاة تحدد مدتها وتاريخها بتنسيق مع المترشحين بعد حصر لائحة

الترشيحات.

تبقى هذه الوسائل معروضة عبر الفضاء الرقمي طيلة الفترة المحددة في المادة 6 أعلاه.

كما يضع المجلس رهن إشارة المترشحين خلال نفس المدة وسائل للتواصل المباشر مع الهيئة الناخبة التي ترشحوا لأجل تمثيلها. ويندرج ضمنها :

- رسائل نصية هاتفية في حدود ما تسمح به الإمكانيات التقنية المتاحة :

- إحداث مجموعة بتطبيق التواصل الفوري لكل مترشح تضم أرقام هواتف أعضاء الهيئة الناخبة التي ينتمي إليها المترشح.

والذين وافقوا على الانخراط في هذه المجموعة.

ثانياً : وسائل أخرى للتعريف :

يُمكن للمترشحين التعريف بأنفسهم لدى زملائهم بوسائل الاتصال المباشرة التي تتم بين المترشح وأحد الناخبين الهاتف والرسائل النصية الخاصة ووسائل التواصل الفوري)، شريطة أن يتم ذلك بين المترشح وأي زميل له على حدة، وليس في إطار مجموعة محدثة في تطبيق من تطبيقات التواصل الاجتماعي.

ويُمكن كذلك للمترشحين أن يعرفوا بأنفسهم لدى زملائهم المنتمين للهيئة الناخبة التي ترشحوا عنها أفراداً أو جماعات في الأماكن المشار إليها في المادة 10 بعده.

المادة 10

تُحَدَّدُ الأماكن التي يمكن من خلالها للمترشحين القيام بالتعريف بأنفسهم لدى الهيئة الناخبة في مقار محاكم الاستئناف وفق البرنامج المعد لهذا الغرض من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

يُمكن نقل إجراءات التعريف التي تتم بمقار محاكم الاستئناف عبر وسائل التناظر المرئي عن بعد المقار المحاكم الابتدائية البعيدة.

يُمْنَعُ عقد أو تنظيم أي اجتماعات مع الهيئة الناخبة في الأماكن العامة أو الفضاءات العمومية. غير أنه يمكن عقد لقاءات فردية أو مع عدد محدود من القضاة لا يتجاوز 10 أشخاص بأماكن خاصة مثل سكنى أحد القضاة بمناسبة قيام القاضي المترشح بالتعريف بنفسه في مقر محكمة الاستئناف.

المادة 11

تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة 10 أعلاه، يُمكن للمترشحين إجراء اتصالات مباشرة مع الهيئة الناخبة بمقار محاكم الاستئناف وفقاً لجدولة زمنية يحددها المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويتم الإعلان عنها مسبقاً عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس في الفضاء

الخاص لانتخابات العضوية للمجلس.

يَسْهَر المجلس الأعلى للسلطة القضائية بمساعدة المسؤولين القضائيين على تنظيم اللقاءات المباشرة، مع الحفاظ على حسن سير المهام القضائية ونظام الجلسات. ولا يُسْمَحُ مطلقاً بإلغاء أو تأخير الجلسات أو تقديمها عن مواعدها لهذه الغاية.

فضلاً عن الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يلتزم المترشحون وأعضاء الهيئتين التاخيتين باحترام الشروط والإجراءات والتدابير التنظيمية المقررة من طرف المجلس، والتي يتم تنفيذها من طرف المسؤولين القضائيين عن محاكم الاستئناف

تتولى لجنة الانتخابات المحدثة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية تنظيم زيارات المترشحين إلى محاكم الاستئناف بمساعدة الأمانة العامة للمجلس والرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها.

يُكلف الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية قضاة لتتبع تنفيذ مقتضيات هذه المادة، ورفع تقارير إليه.

المادة 12

يُحدد شكل ورقة التصويت ومضمونها كما يلي :

- ورق مقوى يُطوى عمودياً طية واحدة من اليمين على الوسط وطية واحدة من اليسار على الوسط، وتتضمن هذه الورقة في وسط الوجه الأول منها شعار المملكة تحته مباشرة البيانات التالية :

صفحة : 4246

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

انتخاب ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

اقتراع 17 أكتوبر 2026

هيئة قضاة مختلف محاكم الاستئناف

أو

هيئة قضاة مختلف محاكم أول درجة حسب الحالة

. كما يتضمن هذا الوجه خاتم المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

تتضمن الورقة في الوجه الثاني، خانات في يمين ويسار كل طية من الطيات الثلاث وفق ما يلي :

خانات اليسار : تخصص لأسماء المترشحين والمترشحات مرتبة حسب الترتيب الذي تم وفقه إبداع التصريحات بالترشيح :

. خانات اليمين : تُخصص لوضع علامة أمام كل اسم من أسماء المترشحين والمترشحات الذين يختارهم الناخب :

أعلى خانات الوسط : شعار المملكة.

بالإضافة إلى ذلك تتضمن ورقة التصويت الإشارة إلى مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى

للسلطة القضائية بشأن الهيئة الناخبة المعنية.

المادة 13

يُحَدِّد عدد مكاتب التصويت ودوائرها ومقارها في 24 مكتباً، وفق الجدول التالي :

الدوائر القضائية التابعة له

محكمة الاستئناف بالرباط :

المحكمة الابتدائية بالرباط :

المحكمة الابتدائية بتمارة.

- محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط :

المحكمة الابتدائية بسلا :

المحكمة الابتدائية بالخميسات :

المحكمة الابتدائية بالرماني :

المحكمة الابتدائية بتيفلت :

المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط :

المحكمة الابتدائية التجارية بالرباط.

محكمة الاستئناف بالقنيطرة :

المحكمة الابتدائية بالقنيطرة :

المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم :

المحكمة الابتدائية بسيدي سليمان :

المحكمة الابتدائية بسوق أربعاء الغرب :

المحكمة الابتدائية بمشرع بلقصيري.

مكتب التصويت

مقره

الرباط 1

محكمة الاستئناف بالرباط

الرباط 2

محكمة الاستئناف بالرباط

القنيطرة

محكمة الاستئناف بالقنيطرة

مكتب التصويت

مقره

الدوائر القضائية التابعة له

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء :

المحكمة الابتدائية بالمحمدية :

المحكمة الابتدائية بابن سليمان :

المحكمة الابتدائية الإدارية بالدار البيضاء :

المحكمة الابتدائية التجارية بالدار البيضاء.

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء :

المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء :

المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء :

المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء.

محكمة الاستئناف بالجديدة :

المحكمة الابتدائية بالجديدة :

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

الدار البيضاء 1

الدار البيضاء 2

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

الجديدة

محكمة الاستئناف بالجديدة

المحكمة الابتدائية بسيدي بنور

محكمة الاستئناف بفاس :

محكمة الاستئناف التجارية بفاس :

محكمة الاستئناف الإدارية بفاس :

المحكمة الابتدائية بفاس :

المحكمة الابتدائية بتاونات :

المحكمة الابتدائية بصفرو :

المحكمة الابتدائية ببولمان :

المحكمة الابتدائية الإدارية بفاس :

المحكمة الابتدائية التجارية بفاس.

محكمة الاستئناف بتازة :

المحكمة الابتدائية بتازة :

المحكمة الابتدائية بجرسيف.

محكمة الاستئناف بمراكش :

محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش :

محكمة الاستئناف التجارية بمراكش :

المحكمة الابتدائية بمراكش :

المحكمة الابتدائية بإمنتانوت :

المحكمة الابتدائية بقلعة السراغنة :

المحكمة الابتدائية بابن جرير :

المحكمة الابتدائية الإدارية بمراكش :

المحكمة الابتدائية التجارية بمراكش.

4247

فاس

محكمة الاستئناف بفاس

تازة

محكمة الاستئناف بتازة

مراكش

محكمة الاستئناف بمراكش

ورزازات

مكتب التصويت

مقره

الجريدة الرسمية عدد 7524- 23 محرم 1448) يوليو 2026

الدوائر القضائية التابعة له

محكمة الاستئناف بورزازات :

محكمة الاستئناف بورزازات

المحكمة الابتدائية بورزازات :

المحكمة الابتدائية بزاكورة :

المحكمة الابتدائية بتنغير.

محكمة الاستئناف بأسفي :

المحكمة الابتدائية بأسفي :

المحكمة الابتدائية باليوسفية :

المحكمة الابتدائية بالصويرة.

محكمة الاستئناف بمكناس :

المحكمة الابتدائية بمكناس :

المحكمة الابتدائية بأزرو :

المحكمة الابتدائية بالحاجب

محكمة الاستئناف بالرشيدية :

المحكمة الابتدائية بالرشيدية :

أسفي

محكمة الاستئناف بأسفي

مكناس

محكمة الاستئناف بمكناس

الرشيدية

محكمة الاستئناف بالرشيدية

المحكمة الابتدائية بميدلت.

محكمة الاستئناف بأكادير :

محكمة الاستئناف بتارودانت ؛

محكمة الاستئناف التجارية بأكادير :

محكمة الاستئناف الإدارية بأكادير :

المحكمة الابتدائية بأكادير :

المحكمة الابتدائية بإنزكان :

المحكمة الابتدائية ببيوكرى :

المحكمة الابتدائية بأولاد تايمة :

المحكمة الابتدائية بتزنيت :

المحكمة الابتدائية بطاطا :

المحكمة الابتدائية بتارودانت :

المحكمة الابتدائية الإدارية بأكادير :

المحكمة الابتدائية التجارية بأكادير.

محكمة الاستئناف بكلميم :

المحكمة الابتدائية بكلميم :

المحكمة الابتدائية بطانطان :

المحكمة الابتدائية بسيدي إفني.

أكادير

محكمة الاستئناف بأكادير

كلميم

محكمة الاستئناف بكلميم

مكتب التصويت

مقره

الدوائر القضائية التابعة له

محكمة الاستئناف بالعيون :

المحكمة الابتدائية بالعيون :

المحكمة الابتدائية بالسمارة :

المحكمة الابتدائية ببوجدور :

المحكمة الابتدائية بالداخلة.

محكمة الاستئناف بطنجة :

- محكمة الاستئناف التجارية بطنجة :

محكمة الاستئناف الإدارية بطنجة :

المحكمة الابتدائية بطنجة :

المحكمة الابتدائية بأصيلة :

المحكمة الابتدائية بالعرائش :

المحكمة الابتدائية بالقصر الكبير :

المحكمة الابتدائية التجارية بطنجة :

المحكمة الابتدائية الإدارية بطنجة.

محكمة الاستئناف بتطوان :

المحكمة الابتدائية بتطوان :

المحكمة الابتدائية بشفشاون :

المحكمة الابتدائية بوزان

- محكمة الاستئناف بسطات :

المحكمة الابتدائية بسطات :

المحكمة الابتدائية ببرشيد :

المحكمة الابتدائية بابن أحمد.

محكمة الاستئناف بني ملال :

المحكمة الابتدائية بني ملال :

المحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح :

المحكمة الابتدائية بأزيلال :

المحكمة الابتدائية بقصبة تادلة :

المحكمة الابتدائية بخنيفرة :

المحكمة الابتدائية بسوق السبت أولاد النمة :

المحكمة الابتدائية التجارية بني ملال :

المحكمة الابتدائية الإدارية بني ملال

محكمة الاستئناف بخريبكة :

المحكمة الابتدائية بخريبكة :

المحكمة الابتدائية بوادي زم :

المحكمة الابتدائية بأبي الجعد.

4249

العيون

محكمة الاستئناف بالعيون

طنجة

محكمة الاستئناف بطنجة

تطوان

محكمة الاستئناف بتطوان

سطات

محكمة الاستئناف بسطات

بني ملال

محكمة الاستئناف بني ملال

خريبكة

محكمة الاستئناف بخريبكة

مكتب التصويت

مقره

الجريدة الرسمية عدد 7524- 23 محرم 1448 (9 يوليو 2026)
صفحة 4250

الدوائر القضائية التابعة له

محكمة الاستئناف بوجدة :

المحكمة الابتدائية بوجدة :

المحكمة الابتدائية بجرادة :

المحكمة الابتدائية بتاوريرت :

المحكمة الابتدائية بفجيج :

المحكمة الابتدائية ببركان :

المحكمة الابتدائية الإدارية بوجدة :

المحكمة الابتدائية التجارية بوجدة.

محكمة الاستئناف بالناضور :

المحكمة الابتدائية بالناضور :

المحكمة الابتدائية بالدريوش.

محكمة الاستئناف بالحسيمة :

المحكمة الابتدائية بالحسيمة :

وجدة

محكمة الاستئناف بوجدة

الناضور

محكمة الاستئناف بالناضور

محكمة الاستئناف بالحسيمة

الحسيمة

المحكمة الابتدائية بتارجيست.

المادة 14 - يُصَوتُ القضاة العاملون خارج المحاكم ضمن الهيئة التي ينتمون إليها هيئة قضاة مختلف محاكم الاستئناف -هيئة قضاة مختلف محاكم أول درجة بمكتب التصويت رقم 1 بالرباط.

المادة 15 - يُحدد مقر لجنة الإحصاء بالقاعة الكبرى بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المادة 16 . - يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1448 (فاتح يوليو (2026).

الإمضاء : محمد عبد النباوي.

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7524 - 23 محرم 1448 (9) يوليو 2026

نصوص عامة

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1055.26 صادر في 21 من محرم 1448 (7) يوليو 2026 بتغيير القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2297.21 الصادر في 7 محرم 1443

(16) أغسطس (2021) بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية ونماذج حسابات حملاتها الانتخابية.

وزير الداخلية.

ووزير العدل

ووزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد الاطلاع على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2297.21 الصادر في 7 محرم 1443 (16) أغسطس (2021) بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية ونماذج حسابات حملاتها الانتخابية :

وعلى القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23) أبريل 2009 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما وقع تغييره وتتميمه

قرروا ما يلي :

المادة الأولى

يغير، وفق الملحق المرفق بهذا القرار المشترك، نموذج حساب الحملة الانتخابية الملحق بالقرار المشترك رقم 2297.21 المشار إليه أعلاه

الرسمية

س عامة

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.

صفحة : 4213

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1448 (7) يوليو 2026

وزير الداخلية.

وزير العدل

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي..

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح

ملحق خاص

بنموذج حساب الحملة الانتخابية

معطيات حول الحزب السياسي

ii. معطيات حول تمويل الحملة الانتخابية :

المبالغ المتحصلة

مصدر التمويل

المبلغ (بالدرهم)

الأموال الذاتية

مساهمة الدولة

مبلغ الحصة الجزافية

مبلغ التسبيق

المبلغ التكميلي

مساهمات آخرى

المجموع

تاريخ التحويل إلى الحساب البنكي المخصص للحملة / تاريخ التوصل بالمساهمة

مال المبالغ المتحصلة من مساهمة الدولة

iii. جرد النفقات المنجزة

رقم الحساب

رقم الجدول

المبلغ الإجمالي (بالدرهم)

وثائق الإثبات

طبيعة النفقة

618431

دعم مالي

مصاريف تنظيم اللقاءات .

618435

618436

مصاريف إنجاز ويت وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بالجملة الانتخابية الإذاعات

الخاصة أو الوسائل الرقمية

المجموع العام

5

التاريخ :

توقيع المسؤول (ة).

توقيع رئيس (ة) .

الجدول رقم 1 : الدعم المالي في شكل مبالغ تم تسليمها للمترشحين على سبيل المساهمة في تمويل حملاتهم الانتخابية

الرقم الترتيبي

المستفيد

صفته

مبلغ الدعم الممنوح(بالدرهم)

تاريخ أداء الدعم

وسيلة تقديم الدعم

مراجع منحالدعم

المجموع

صفة المستفيد : وكيل لائحة ترشيح مترشح عضو بلائحة ترشيح أو مترشح فردي

وسيلة تقديم الدعم : شيك بنكي أو بريدي أو تحويل بنكي

مراجع منح الدعم : رقم الشيك أو رقم التحويل البنكي

«الجدول رقم 2: مصاريف الصحافة والطبع وتعليق الإعلانات

الجدول رقم 6 : مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة «بالحملة الانتخابية عبر الإذاعات الخاصة أو الوسائل الرقمية

(الباقي لا تغيير فيه.)

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 237524 محرم 1448 (9) يوليو 2026

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1056.26 صادر في 21 من محرم 1448 (7) يوليو 2026 بتغيير وتتميم القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2299.21 الصادر في 7 محرم 1443 (16) أغسطس (2021) بتحديد نماذج حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين.

وزير الداخلية

ووزير العدل

ووزيرة الاقتصاد والمالية

بناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14) أكتوبر (2011)، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد الاطلاع على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2299.21 الصادر في 7 محرم 1443 (16) أغسطس (2021) بتحديد نماذج حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين.

قرروا ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم أحكام المادتين الأولى والثالثة من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2299.21 المشار إليه أعلاه على النحو التالي :

المادة الأولى - يتكون حساب الحملة الانتخابية لكل وكيل (ة) والأنظمة الجاري بها لائحة «العمل.

يرفق حساب الحملة الانتخابية بوثيقة إثبات الترشيح وبتصريح بالشرف لوكيل (ة) لائحة الترشيح أو المترشح (ة)، حسب الحالة يشهد بموجبه بصحة المعلومات الواردة في الحساب المذكور.

«المادة الثالثة. - يجب إيداع حساب الحملة الانتخابية لدى المجلس «الأعلى للحسابات، داخل أجل تسعين (90) يوما من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع . بالاقتراع الفردي.

المادة الثانية

يتمم القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2299.21 سالف الذكر بالمادة الثالثة المكررة التالية :

المادة الثالثة المكررة. - يجب على كل وكيل (ة) لائحة ترشيح أو كل مترشح (ة)، حسب الحالة، أن يقوم بفتح حساب بنكي خاص بموارد ومصاريف الحملة الانتخابية.

المادة الثالثة

يغير، وفق الملحق المرفق بهذا القرار المشترك الملحق رقم 1 المتعلق بنموذج حساب الحملة الانتخابية الخاص بالحملات الانتخابية التي يقوم بها المترشحون بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب الملحق بالقرار المشترك رقم 2299.21 سالف الذكر.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1448 (7) يوليو (2026).

وزير الداخلية

وزير العدل.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

الإمضاء : عبد اللطيف وهبي.

وزيرة الاقتصاد والمالية

الإمضاء : نادية فتاح

ملحق رقم 1

نموذج حساب الحملة الانتخابية

الخاص بالحملات الانتخابية التي يقوم بها المترشحون

بمناسبة اقتراع ..... انتخاب أعضاء مجلس النواب

أ- معطيات حول المترشح.

. جرد المصاريف الانتخابية

طبيعة النفقة

مصاريف طبع الإعلانات والوثائق الانتخابية وتعليقها وتوزيعها

وثائق الاثبات

المبلغ الإجمالي (بالدرهم)

رقم الجدول

المصاريف المرتبطة باقتناء لوازم الدعاية الانتخابية

مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بالحملة الانتخابية عبر الوسائل الرقمية

النفقات المنجزة.

صفحة : 4215

التاريخ :.

توقيع وكيل (ة) ..

1

2

4

5

الجدول رقم 5 : مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية أو نداءات أو مداخلات أو حوارات أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بالحملة الانتخابية عبر الوسائل الرقمية

(الباقي لا تغيير فيه.)

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7524-23 محرم 1448 (9) يوليو 2026

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1414.26 صادر في 21 من محرم 1448 (7) يوليو 2026) بتغيير وتتميم القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23) أبريل (2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وزير الداخلية.

ووزيرة الاقتصاد والمالية.

بناء على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22) أكتوبر (2011) ، كما وقع تغييره وتتميمه :

صفحة : 4216

وبعد الاطلاع على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23) أبريل (2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى قرار المجلس الوطني للمحاسبة رقم 28 الصادر في 22 يونيو 2026 في شأن تغيير وتتميم المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

قررا ما يلي :

المادة الأولى

يغير ويتمم وفق الملحق المرفق بهذا القرار المشترك المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الملحق بالقرار المشترك رقم 1078.09 المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1448 (7) يوليو (2026).

وزير الداخلية

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزيرة الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : نادية فتاح.

«المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية

تقديم

1 - مفاهيم عامة

1 - مصطلحات :

2 - الإطار العام

يجب على كل حزب سياسي أن يمسك محاسبة وفق مقتضيات «الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في ...

الجريدة الرسمية عدد 7524-23 محرم 1448 (9) يوليو 2026

تبرير النفقات الصغرى عن طريق الإدلاء بوثائق توقع على الأقل من طرف مسؤولين اثنين عن الحزب السياسي :

تضمين النتائج المالية للشركات التابعة التي أحدثها الحزب في ملحق القوائم التركيبية، مع تقديم بيانات تفصيلية لكل شركة على حدة.

-3»

5 - قواعد المحاسبة

تتم معالجة التمويل العمومي دعم وإعانات الدولة ..

الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب :

استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية أو المؤتمرات الاستثنائية التي أسفرت عن

انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب ؛

استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

6 - قواعد التقييد المحاسبي والتقويم :

الفائض أو الخصاص :

إن النتيجة المحققة من طرف الحزب أو من طرف كل شركة تابعة له، كما تظهرها الحسابات الختامية والقوائم المالية المستخرجة من محاسبة الحزب أو كل شركة تابعة له على حدة، هي النتيجة التي تم اكتسابها نهائيا.

- المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة

1 - تنظيم المحاسبة

يجب تفصيل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى عدة سجلات تابعة لها تسمى «دفاتر مساعدة لاسيما من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية للحزب، والعمليات

المتعلقة بالمؤسسة التابعة للحزب المكلفة بالتفكير والتكوين وانتاج الأبحاث والدراسات في القضايا السياسية، وكذا العمليات المنجزة مع الشركات التابعة له :

في حال لا مركزة محاسبة الأحزاب.

(الباقي لا تغيير فيه.)
الملحق رقم 1

«مخطط الحسابات

«القسم 1

«القسم 6 : حسابات التكاليف

61 - تكاليف الاستغلال

618 - تكاليف استغلال أخرى ومساعدات مالية

6185 - مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني للحزب

61851 - مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب

61852 - مصاريف تنظيم المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي أسفر عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب.

-6186»

القسم 7 : حسابات العائدات

71 - عائدات الاستغلال

7165 - مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية

71651 - مساهمة الدولة بمناسبة انتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

71652 - مساهمة الدولة بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس «المستشارين.

71653 - مساهمة الدولة بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس «النواب.

7166 - دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر «الوطني للحزب.

71661 - مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب

71662 - مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي أسفر عن انتخاب مسؤول وطني جديد

للحزب.

-7167

73 - عائدات مالية

732 - عائدات سندات المساهمة وسندات أخرى ملحقة بالأصول

الثابتة.

7321 - عائدات استثمار أموال الحزب في الشركات التابعة له.

738 - فوائد وعائدات مالية أخرى.

الملحق رقم 2

«القوائم التركيبية

القسم 1 الموازنة

القسم 2 : حساب العائدات والتكاليف

القسم 3 : قائمة المعلومات التكميلية

يجب أن تتضمن قائمة المعلومات التكميلية .

الجهاز التداولي.

.5. جدول استعمال الدعم المخصص لتغطية المصاريف

المترتبة عن المهام...

ج. 6. جدول استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم

المؤتمرات الوطنية العادية :

ج. 7. جدول استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم

«المؤتمرات الوطنية الاستثنائية التي أسفرت عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب :

ج .. جدول استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

.....

«قائمة ب. 10. تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف

تابع (3) من إلى(

618

الدورة المحاسبية

الدورة المحاسبية السابقة

تكاليف استغلال أخرى ومساعدات مالية

مصاريف الحملات

مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب.

مصاريف تنظيم المؤتمر الاستثنائي للحزب المصاريف المدرجة ضمن الدعم المخصص للتشجيع

تمثيلية النساء

المجموع

تكاليف مالية

قائمة ج. 1. الهيات والوصايا والتبرعات ومساهمات المنتخبين

لفائدة الحزب

هوية المانح

العملية

المبلغ المتراكم (بالدرهم)

المبلغ أو القيمة التقديرية للتبرع العيني (بالدرهم)

الاسم الكامل

طبيعة العملية (2)

تاريخ العملية

العنوان

المينة

الصفة (1)

المجموع

صفة المانح : منخرط / منتخب / منتمي للحزب / آخر

طبيعة العملية : هبة / وصية / تبرع نقدي / تبرع عيني / مساهمة منتخب

قائمة ج.2. التمويل العمومي

قائمة ج. 3. المساعدات المالية الممنوحة للجمعيات والمؤسسات

صاحب الحساب البنكي الذي

مبلغ العملية (بالدرهم)

المبلغ المتراكم خلال السنة المالية (بالدرهم)

هوية أعضاء مكتب الجمعية

التاريخ

الكاملة ...

(الصفات)

السمية الجمعية أو المؤسسة المستفيدة

عنوان أو المؤسسة الجمعية الأسماء أو المؤسسة

مجال نشاطها الأساسي

تم دفع الإعانة غيره الاسم الكامل - رقم الحساب)

المجموع

قائمة ج. 6. استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية

الرقم الترتيبي

وثيقة إثبات

بيان النفقة

النفقة

النفقة تاريخ إنجاز

تاريخ أداء النفقة

المبلغ (بالدرهم)

م الخدمة المعون أو

المجموع

قائمة ج. 7. استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الاستثنائية التي أسفرت عن انتخاب مسؤول وطني جديد للحزب

الرقم الترتيبي

بيان النفقة

وثيقة إثبات النفقة

الممون أو مقدم الخدمة

تاريخ إنجاز النفقة

المبلغ (بالدرهم)

تاريخ أداء النفقة

المجموع

قائمة ج. 8. جدول استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية «النساء

الباقي لا تغيير فيه)

الملحق رقم 3 : قائمة الوثائق والمستندات المثبتة الموارد ونفقات «الأحزاب السياسية

«الباب الأول

الوثائق والمستندات المثبتة لتحصيل موارد «الأحزاب السياسية

1 - التمويل العمومي

2 - واجبات الانخراط والمساهمات

إيصال دفع النقود :

لائحة بأسماء المنخرطين المعنيين الاسم الكامل، رقم البطاقة «الوطنية للتعريف المبلغ، تاريخ الأداء)

لائحة بأسماء المنتخبين المساهمين (الاسم الكامل الصفة «الانتخابية، مبلغ المساهمة، تاريخ الأداء)

القانون الداخلي أو القرارات المحدد بموجبها مبلغ مساهمة المنتخبين.

3 - القروض

اتفاقية / عقد قرض مبرم مع الحزب يحدد هوية المقرض (الاسم «العنوان العلاقة بالحزب إن وجدت، مبلغ القرض، موضوعه تاريخ منحه، مدة وكيفيات سداده :
الرقم التسلسلي للشيك أو مرجع أمر التحويل البنكي واسم «المؤسسة البنكية، وكذا المراجع المتعلقة باستلام القرض وتسديده.

في حالة منح قروض في شكل تسديد نفقات بواسطة بطاقات «الائتمان : كشوف جميع البطاقات المستعملة، مرفقة ببيان يتضمن رقم الفاتورة، واسم أو التسمية الاجتماعية للمورد، ورقم التعريف «الموحد للمقاولة (ICE) الخاص به ورقم بطاقة الأداء المستعملة واسم المؤسسة البنكية المصدرة لها، وذلك بالنسبة لكل عملية اقتناء للسلع أو الخدمات.

4 - موارد أخرى

إعلان بعملية «دائنة» :

ما يفيد تحصيل هذه الموارد.

«الباب الثاني

الوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات «الأحزاب السياسية

يجب أن يكون صرف...

1 - أجور المستخدمين :

محضر الشروع في العمل :

- نسخة من التصريح السنوي بالضريبة على الدخل المترتبة على الأجور والرواتب وما في حكمها، مرفقة بوصل الإيداع أو ما يثبت التصريح لدى الإدارة الضريبية.

2 - التعويضات والمكافآت الممنوحة للمستخدمين :

3 - مساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي صناديق التقاعد :

4- التعويض عن مصاريف التنقل والمهام داخل المغرب :

5 - مصاريف المهام والإقامة بالخارج :

6 - اقتناء البنايات والعقارات :

الرسمية

7 - اقتناء عتاد النقل :

4219

- أصول ثابتة أخرى ومواد ولوازم وخدمات مختلفة :

9 - أعمال صيانة ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم محروقات، لوازم المكتب، الماء والكهرباء...) :

10 - الأكرية والتحملات الكرائية :

11 - أجور عن مختلف الخدمات واستخدام أشخاص غير منتمين للحزب للقيام ببعض الأعمال :

12 - أتعاب الخبراء والوسطاء العاملين لحساب الحزب :

العقد المبرم مع الخبير :

- طبيعة الدراسة أو المهمة أو الاستشارة :

- الرقم التسلسلي للشيك أو مرجع أمر التحويل البنكي واسم

«المؤسسة البنكية :

رقم مذكرة الأتعاب :

مبلغ الضريبة المقتطعة عند المنبع :

- مرجع التصريح بالضريبة المقتطعة :

- تاريخ أداء الأتعاب.

13 - أقساط التأمين والرسم السنوي الخاص بالسيارات :

لائحة مجموع السيارات التي تتكون منها الحظيرة :

رقم وثيقة التأمين، مدة التغطية التأمينية، اسم شركة التأمين :

ترقيم ومراجع البطاقات الرمادية الخاصة بالسيارات المعنية.

14 - تقديم دعم مالي للمترشحين :

- مقرر منح الدعم :

- إشهاد يفيد بتسلم وكيل اللائحة أو المترشح المبلغ الدعم بواسطة شيك بنكي أو بريدي أو تحويل بنكي :

وثائق إثبات صرف مبلغ الدعم في شكل ....

.....

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- الجزء - 65 -

اعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....

التنازل عن الحق في الطعن – مفهومه

القاعدة

1 – إن التنازل عن الحق يجب أن يكون له مفهوم ضيق ولا يكون له إلا المدى الذي يظهر بوضوح من الألفاظ المستعملة ممن أجراه كما ينص على ذلك الفصل 467 من قانون الالتزامات والعقود أي أنه يجب أن يكون التنازل صريحا.

2 – نظرا لعدم توضيح المشرع في الفصل 190 من قانون المحاماة فيما يرجع للدورة الأولى والثانية لانتخاب النقيب هل تحسب الأغلبية المطلقة بالنسبة لعدد الحاضرين أم بعدد المسجلين فإنه يتعين اعتبار هذه الأغلبية بالنسبة للأصوات المعبر عنها من طرف الحاضرين.

3 – إن الفصل 109 من قانون المحاماة الذي ينص في فقرته الثالثة على أنه لا يعاد انتخاب النقيب بهذه الصفة بعد انتهاء فترة انتخابه إلا بعد مرور ثلاث سنوات يطبق بأثر فوري أي حتى على النقباء الذين تم انتخابهم في ظل القانون السابق.

القرار رقم 95

الصادر بتاريخ 21 جمادى الأولى 1401 (27 مارس 1981)

في الملف المدني رقم 83286

الغرفة الإدارية:

باسم جلالة الملك

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 3 أبريل 1980 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائبه والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بفاس الصادر بتاريخ 10 مارس 1980 في الملف عدد : 14905.

وبناء على مذكرتي الجواب المدلى بهما بتاريخ 21 مايو1980 و21 مارس 1981 من طرف المدعى عليهما السيد الوكيل العام للملك والسيد عبدالهادي بنجلون بواسطة نائبه

والراميتين إلى رفض الطلب.
وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.
وبناء على قانون المسطرة المدنية وبالأخص فصوله 353 وما بعده والفقرة الأخيرة من فصله 362.
وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 5 غشت 1980.
وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 20 مارس 1981.
وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.
وبعد الاستماع بهذه الجلسة إلى المستشار المقرر السيد محمد زين العابدين بنبراهيم في تقريره وإلى ملاحظات الأستاذ موسى عبود نيابة عن الطالب وملاحظات المحامي العام السيد أحمد بنيوسف.
وبعد المداولة طبقا للقانون:
فيما يخص الوسائل المستدل بها:
حيث يؤخذ من أوراق الملف ومحتوى القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 1980/3/10 تحت عدد 80/565 أن الأستاذ عبدالهادي بنجلون أندلسي قدم مقالا بتاريخ 1980/1/25 أمام نفس المحكمة يطعن فيه في نتائج انتخاب نقيب هيأة المحامين بفاس الذي أجري يوم 18 يناير 1980 والذي أعلن فيه فوز منافسه الأستاذ الحسن الجاي طالب النقض نقيبا للهيئة وذلك لكون منافسه المذكور لا حق له في الترشيح لمنصب النقيب إذ أنه لم تمض على فقرة انتخابه بتلك الصفة إلا نحوثلاثة أشهر في حين أن الفصل 109 من القانون المنظم لنقابات المحامين ومزاولة مهنة المحاماة الصادر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير 8 نونبر 1979 ينص على أنه : ((لا يعاد انتخاب النقيب بنفس الصفة بعد انتهاء فترة انتخابه إلا بعد مضي ثلاث سنوات)) كما أنه من جهة أخرى فقد أعلن عن فوزه في الاقتراع الثاني الذي لم يحصل فيه إلا على 42 صوتا مع أن الأغلبية المطلقة في الاقتراع الثاني تعتبر بالنسبة لجميع أعضاء الجمعية العامة الذين يبلغ عددهم 89 وليس للأعضاء الحاضرين فقط والذي لم يتعد يوم الاقتراع 62 محاميا وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 109 من نفس القانون الذي ينص على أنه: ((ينتخب النقيب لمدة ثلاث سنوات من طرف الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة في الاقتراعين الأول والثاني وبالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين في الاقتراع الثالث)) وبعد جواب المدعى عليه وتعقيب المدعى ووضع النيابة العامة مستنتجاتها في الموضوع قضت المحكمة بقرارها المطعون فيه بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بأن الطعن غير مؤسس في وسيلته الأولى المتعلقة بالترشيح ومؤسس في وسيلته الثانية المتعلقة بالاقتراع وتبعا لذلك تحكم بإلغاء انتخاب الأستاذ الحسن الجاي نقيبا الذي أعلن عنه بتاريخ 18 يناير 1980.
وحيث يعيب الطاعن الأستاذ الحسن الجاي على القرار المطعون فيه خرق القانون وخرق القواعد العامة للمسطرة وعدم الجواب على مستنتجات الأطراف وعدم التعليل ذلك أن القرار

المطعون فيه لم يجب عن الدفوع الشكلية التي أثارها في مذكرة جوابه واكتفى في جوابه بالإحالة على ما ورد في مذكرة تعقيب المدعى في حين أن القانون يتطلب من المحكمة الجواب الصريح لأن الاعتماد فيما يخص تأويل القانون يكون على التفسير والاستنتاج الصادر عن القضاء لا على أقوال الخصوم وفيما يخص تنازل المطلوب عن حقه في الطعن فإن مقتضيات قانون المحاماة كيفما كانت آمرة أولا فإن العضوية في مجلس النقابة بأية صفة كانت هي حق فردي يمكن التنازل عنه ولوضمنيا لهذا يمكن قبول الطعن من أي فرد من المحامين التابعين للهيئة لأن القانون احتفظ بحقهم ولكن المطلوب ضده النقض الذي رشح نفسه لمنصب النقيب ولم ينجح وبعد هذا رشح نفسه للعضوية ونجح وسجل اسمه في المحضر من دون أدنى تحفظ يكون قد تنازل عن حقه في كل طعن في العملية التي سبقت انتخابه في حين كان عليه على الأقل أن يقدم استقالته من العضوية قبل أن يتقدم بطعنه ضد انتخاب النقيب.

لكن من جهة حيث إن المحكمة تكون قد أجابت على ما قدمه الطاعن من دفوع شكلية بإحالتها على ما ورد في مذكرة التعقيب التي قدمها المطلوب وهذا الجواب فيه كفاية لأن المحكمة أوردت في حيثيات قرارها ملخصا لما تضمنته مذكرة النقيب المشار إليها.

ومن جهة ثانية وفيما يخص تنازل المطلوب عن حقه في تقديم الطعن فإن ترشيح نفسه لعضوية الهيأة ونجاحه فيها وعدم إبدائه أي تحفظ كل هذا لا يفهم منه تنازله عن الحق في الطعن الذي خول له القانون كبقية زملائه لكون التنازل عن الحق يجب أن يكون له مفهوم ضيق ولا يكون له إلا المدى الذي يظهر بوضوح من الألفاظ المستعملة ممن أجراه كما ينص على ذلك الفصل 467 من قانون العقود والالتزامات أي أنه يجب أن يكون التنازل صريحا.

وفيما يخص الوسيلة الثانية المتخذة من خرق القرار المطلوب نقضه للقانون وعدم تمعنه وتحريف معنى العبارتين الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية والتعليل الفاسد والاستنتاج الخاطئ وعدم الارتكاز على أساس قانوني ذلك أن المحكمة حرفت معنى العبارتين الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية الواردتين في الفصل 109 من القانون المنظم لمهنة المحاماة أولتهما تأويلا خاطئا وذاك باحتسابها الأغلبية المطلقة بالنسبة للمسجلين في الجدول (89 محاميا) في حين أن عبارتي الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية اصطلاحات قانونية عرفهما القاموس وعرفتهما الكتب الفقهية فالأغلبية المطلقة هي التي تشمل نصف الأصوات المعبر عنها والأغلبية النسبية هي التي تشمل عددا من الأصوات يفوق العدد الذي حصل عليه كل واحد من المنافسين وفي حين فإن المشرع لم يقيد انعقاد الجمعية العامة (الجمع العام) بحضور المحامين المسجلين في الجدول وأن نتيجة الاقتراع هي التي تحدد نوع الأغلبية المطلوبة فتكون مطلقة في الاقتراعين الأول والثاني ونسبية في الاقتراع الثالث وإن أخذ هذه الأغلبية من مجموع المسجلين أوالحاضرين لا يغير من صفة الأغلبية مادامت العبرة بعدد المصوتين وإن اعتماد المحكمة على تفسيرها الخاطئ للقانون يجعل القرار المطعون فيه غير مرتكز على أساس ومستوجبا للنقض.

حيث إنه نظرا لعدم توضيح المشرع في الفصل 109 فيما يرجع للدورة الأولى والثانية هل تحسب الأغلبية المطلقة بالنسبة لعدد الحاضرين أولعدد المسجلين فإنه يتعين اعتبار هذه الأغلبية بالنسبة للأصوات المعبر عنها من طرف الحاضرين ولهذا فإن محكمة الاستئناف قد أخطأت عندما اعتبرت الأغلبية المطلقة بالنسبة لجميع أعضاء الجمعية العامة في حين كان يجب عليها أن تعتبر عدد الأصوات المعبر عنها نظرا لكون الأمر يتعلق بالدورة الثانية.

لكن حيث إن الفصل 109 من قانون المحاماة المشار إليه أعلاه ينص في فقرته الثالثة على أنه لا يعاد انتخاب النقيب بهذه الصفة بعد انتهاء فترة انتخابه إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

وحيث إن القانون الجديد يطبق بأثر فوري أي من تاريخ نشره حتى على النقباء الذين تم انتخابهم في ظل القانون السابق للمحاماة ما دام الظهير المؤرخ في 8 نونبر 1979 لم يحدد موعدا آخر لدخوله في حيز التطبيق.

وحيث ثبت لدى قضاة الموضوع أن الطاعن لم تمض على انتخابه نقيبا الفترة الزمنية المنصوص عليها في الفصل 109 المشار إليه أعلاه إذ أن مدة انتخابه نقيبا انتهت في شهر شتنبر 1979 لهذا فإن ترشيحه وانتخابه لمنصب نقيب جاء خرقا للمقتضيات المشار إليها أعلاه فبهذه العلة القانونية المحضة المبنية على الوقائع الثابتة لدى قضاء الموضوع التي يعوض بها المجلس الأعلى العلل الخاطئة المبني عليها القرار المطعون فيه يصبح هذا الأخير مبررا تبريرا قانونيا تكون الوسائل المستدل بها بدون أثر.

لأجل ما ذكر

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وعلى صاحبه بالصائر.

وبه صدر الحكم بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة رئيس الغرفة الإدارية مكسيم أزولاي والمستشارين عبداللطيف التازي وعمر التازي ومحمد زين العابدين بنبراهيم وعبدالكريم الحياني ختات وبمحضر المحامي العام السيد أحمد بنيوسف وبمساعدة كاتب الضبط السيد محمد كصوان.

رئيس الغرفة المستشار المقرر كاتب الضبط

تعليق:

لقد فصل هذا القرار في ثلاث نقط تهم نشاط مجالس نقابة المحامين وكلها نقط عادية لا تستحق أي تعليق.

فقد أكد القرار:

1) إن التنازل عن أي حق لا يمكنه أن يستنتج من إجراءات أومواقف غير مباشرة ، بل يجب أن يعبر عنه بصفة صريحة.

2) إن انتخاب نقيب الهيئة يقع بالأغلبية المطلقة وأن هذه الأغلبية تحسب باعتبار الأصوات المعبر عنها ، لا باعتبار عدد الأصوات التي تتلف منها الهيئة الناخبة.

3) وإنه لا يمكن إعادة انتخاب نقيب إلا إذا مر على انتخابه الأول مدة ثلاث سنوات.
وهذه كلها قواعد عادية لا تستحق التحليل ولا تدعوإلى التأويل أوالتفسير...
لكن القرار أعلاه يثير الانتباه حول نقطة مسطرية تكتسي أهمية خاصة ذلك أنه ، بعد ما اعترف بصلاحية وجهين من أوجه الطعن المثارة ، لم يذهب إلى النتيجة الحتمية أي إلى نقض القرار المطعون فيه ، بل قرر رفض طلب النقض مستندا في ذلك على وسيلة ثالثة أثارها تلقائيا واعتبر أنها كافية لتبرير منطوق القرار المحال عليه.
وقد يمكن أن يثير هذا الموقف استغراب البعض ، لكون المبدأ القار هوأن الاعتراف بجدوى وسيلة من وسائل الطعن في القرار يفرض نقض هذا القرار.
ومما يشجع على تطبيق هذا المبدأ هوأن قانون المسطرة المدنية الجديد أعطى للمجلس الأعلى حق التصدي.
وهذا ما جعل البعض يزعم أنه كان بإمكان المجلس الأعلى أن ينقض الحكم المطعون فيه، ثم يتصدى للنازلة ويحكم من جديد بنفس ما حكمت به محكمة الاستئناف في الموضوع.
وبالفعل كان بإمكان المجلس الأعلى أن يلجأ إلى هذه الإجراءات.
لكن المجلس فضل استعمال وسيلة أخرى معروفة منذ زمن بعيد تمتاز بكونها صالحة سواء كان المجلس يتوفر على حق التصدي أم لا يتوفر عليه: تلك الوسيلة هي استبدال وسيلة فاسدة بوسيلة أخرى صالحة.
وقد يعرف المجلس في هذا الباب عدة حالات تساعده على الوصول إلى الحل المفيد، دون ما حاجة إلى النقض العقيم الذي يؤدي إلى تكاثر الملفات من غير فائدة فمن هذه الحالات:
– رفضه للنقض من أجل سبب فاسد إذا كان السبب زائدا، أي أن القرار المطعون فيه معلل بعلل أخرى كافية تجعله في غنى عن السبب الفاسد.
– ومنها رفضه لنقض قرار أوحكم أعطى للوقائع وصفا قانونيا خاطئا إذ كان الوصف القانوني الصحيح سيؤدي إلى نفس النتيجة التي وصل إليها القرار المطعون فيه ويلتجئ المجلس الأعلى إلى هذا الحل خصوصا في المادة الجنائية حيث يطبق ما يسميه بمبدأ العقوبة المبررة ، لا سيما وأن المجلس لا يتوفر على حق التصدي في المادة الجنائية.
– ومنها رفض نقض قرار بسبب بطلان إجراء مسطري وقع لدى محكمة الموضوع ولم يثر لدى محكمة الاستئناف.
وفي الحقيقة فإن الحالتين الأخيرتين إنما تشكلان تطبيق مقتضيات الفصلين 587، 589 من قانون المسطرة الجنائية.
أما إذا ما رجعنا إلى ما نحن بصدده ، نجد أن المجلس قد صادف الصواب لكون تمسكه بالعلة الصحيحة التي أثارها يفرض حتما الحكم بما سبق لمحكمة الاستئناف أن قررته.
وإننا نعتقد أن الحل الذي آثره المجلس يمتاز بفاعلية أفيد وبموضوعية أجدى، لكونه يغني المجلس عن استعمال التصدي الذي يجعل منه درجة ثالثة في التقاضي، والذي يجب أن لا يلجأ إليه المجلس الأعلى إلا في حالات نادرة واستثنائية، ويستحيل فيها اللجوء إلى وسيلة

دونه.
بقيت نقطة يظهر من المفيد معالجتها
فقد قرر المجلس أن الفصل 109 من قانون المحاماة الذي ينص على أنه لا يعاد انتخاب النقيب بهذه الصفة، بعد انتهاء فترة انتخابه، إلا بعد مرور ثلاث سنوات ، يطبق بأثر فوري، أي أنه يطبق حتى على النقباء الذين انتهت فترة انتخابهم قبل صدور القانون الجديد.
وإننا لنستحسن هذا الموقف، عملا بما استقر عليه الاجتهاد في هذا البـاب.
فمبدأ عدم رجعية القوانين يقصد به أن القانون لا يطبق على الأفعال المرتكبة قبل وقوعه. إلا أن الحالات المعروضة على المحاكم ليست دائما سهلة الفهم والإدراك. ومن أجل هذا، ذهب اجتهاد المحاكم إلى الحلول الآتية :
– إذا توفرت جميع شروط حالة قانونية ، قبل صدور القانون الجديد، فإن هذا الأخير لا يمكن أن تطبق مقتضياته على نفس الحالة فمثلا : إذا حدد قانون مدة تقادم عمل ما في 5 سنوات وانتهت مدة التقادم. وجاء بعد ذلك قانون جديد رفع مدة التقادم إلى 8 سنوات ، فإن هذا القانون لا أثر له على ما سبق تقادمه بصفة نهائية.
أما إذا كانت الشروط القانونية لم تتوفر بعد ، وجاء قانون جديد، بقواعد أخرى. فإن قواعد القانون الجديد هي التي تطبق : مثلا : إذا كانت مدة التقادم 5 سنوات ومرت منها أربع سنوات، وجاء قانون جديد رفع مدة التقادم إلى 8 سنوات، فإن الفعل المرتكب لا يتقادم لمدة 5 سنوات ، ولكن لمدة 8 سنوات.
– ومن جهة أخرى، إذا حدث حادث، خاضع لقانون معين، ولم يستنفد مفعوله ، بكيفية نهائية، ثم جاء قانون جديد أعطاه مفعولا آخر فإن القانون الجديد يطبق على عواقب الحادث ولا أثر له على الحادث نفسه فمثلا : قانون الأحوال الشخصية يحدد قواعد الزواج وآثاره ، فيما يهم علاقات الزوجين، وأسباب التطليق، ومبدأ التطليق نفسه، والحضانة الخ ... لكن إذا عدل قانون الأحوال الشخصية، فإنه يطبق فورا على آثار الزواج الذي تم في ظل القانون القديم ولا يطبق على الزواج نفسه.
وهذه الحالة هي بالضبط الحالة التي عرضت على المجلس الأعلى فالقانون الجديد ينص في فصله 109 على أنه لا يعاد انتخاب نقيب قديم إلا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء مدة انتخابه الأول، وتشكل هذه القاعدة مجرد نتيجة للعمل الأصلي وهوانتخاب النقيب. وما دامت لم تمر مدة الثلاث سنوات على انتهاء انتخاب النقيب القديم ، فإن القاعدة الجديدة تطبق عليه، ولا يمكن انتخابه من جديد إلا بعد انصرام الأجل المضروب لذلك ، أي ثلاث سنوات.
الأستاذ أحمد مجيد بنجلون

تعليق :

لقد فصل هذا القرار في ثلاث نقط تهم نشاط مجالس نقابة المحامين وكلها نقط عادية لا تستحق أي تعليق.

فقد أكد القرار:

1) إن التنازل عن أي حق لا يمكنه أن يستنتج من إجراءات أومواقف غير مباشرة ، بل يجب أن يعبر عنه بصفة صريحة.

2) إن انتخاب نقيب الهيئة يقع بالأغلبية المطلقة وأن هذه الأغلبية تحسب باعتبار الأصوات المعبر عنها ، لا باعتبار عدد الأصوات التي تتلف منها الهيئة الناخبة.

3) وإنه لا يمكن إعادة انتخاب نقيب إلا إذا مر على انتخابه الأول مدة ثلاث سنوات.

وهذه كلها قواعد عادية لا تستحق التحليل ولا تدعوإلى التأويل أوالتفسير...

لكن القرار أعلاه يثير الانتباه حول نقطة مسطرية تكتسي أهمية خاصة ذلك أنه ، بعد ما اعترف بصلاحية وجهين من أوجه الطعن المثارة ، لم يذهب إلى النتيجة الحتمية أي إلى نقض القرار المطعون فيه ، بل قرر رفض طلب النقض مستندا في ذلك على وسيلة ثالثة أثارها تلقائيا واعتبر أنها كافية لتبرير منطوق القرار المحال عليه.

وقد يمكن أن يثير هذا الموقف استغراب البعض ، لكون المبدأ القار هوأن الاعتراف بجدوى وسيلة من وسائل الطعن في القرار يفرض نقض هذا القرار.

ومما يشجع على تطبيق هذا المبدأ هوأن قانون المسطرة المدنية الجديد أعطى للمجلس الأعلى حق التصدي.

وهذا ما جعل البعض يزعم أنه كان بإمكان المجلس الأعلى أن ينقض الحكم المطعون فيه، ثم يتصدى للنازلة ويحكم من جديد بنفس ما حكمت به محكمة الاستئناف في الموضوع.

وبالفعل كان بإمكان المجلس الأعلى أن يلجأ إلى هذه الإجراءات.

لكن المجلس فضل استعمال وسيلة أخرى معروفة منذ زمن بعيد تمتاز بكونها صالحة سواء كان المجلس يتوفر على حق التصدي أم لا يتوفر عليه: تلك الوسيلة هي استبدال وسيلة فاسدة بوسيلة أخرى صالحة.

وقد يعرف المجلس في هذا الباب عدة حالات تساعده على الوصول إلى الحل المفيد، دون ما حاجة إلى النقض العقيم الذي يؤدي إلى تكاثر الملفات من غير فائدة

فمن هذه الحالات:

– رفضه للنقض من أجل سبب فاسد إذا كان السبب زائدا، أي أن القرار المطعون فيه معلل بعلل أخرى كافية تجعله في غنى عن السبب الفاسد.

– ومنها رفضه لنقض قرار أوحكم أعطى للوقائع وصفا قانونيا خاطئا إذ كان الوصف القانوني الصحيح سيؤدي إلى نفس النتيجة التي وصل إليها القرار المطعون فيه ويلتجئ المجلس الأعلى إلى هذا الحل خصوصا في المادة الجنائية حيث يطبق ما يسميه بمبدأ العقوبة المبررة ، لا سيما وأن المجلس لا يتوفر على حق التصدي في المادة الجنائية.

– ومنها رفض نقض قرار بسبب بطلان إجراء مسطري وقع لدى محكمة الموضوع ولم يثر لدى محكمة الاستئناف.

وفي الحقيقة فإن الحالتين الأخيرتين إنما تشكلان تطبيق مقتضيات الفصلين 587، 589 من

قانون المسطرة الجنائية.
أما إذا ما رجعنا إلى ما نحن بصدده ، نجد أن المجلس قد صادف الصواب لكون تمسكه بالعلة الصحيحة التي أثارها يفرض حتما الحكم بما سبق لمحكمة الاستئناف أن قررته.
وإننا نعتقد أن الحل الذي آثره المجلس يمتاز بفاعلية أفيد وبموضوعية أجدى، لكونه يغني المجلس عن استعمال التصدي الذي يجعل منه درجة ثالثة في التقاضي، والذي يجب أن لا يلجأ إليه المجلس الأعلى إلا في حالات نادرة واستثنائية، ويستحيل فيها اللجوء إلى وسيلة دونه.
بقيت نقطة يظهر من المفيد معالجتها
فقد قرر المجلس أن الفصل 109 من قانون المحاماة الذي ينص على أنه لا يعاد انتخاب النقيب بهذه الصفة، بعد انتهاء فترة انتخابه، إلا بعد مرور ثلاث سنوات ، يطبق بأثر فوري، أي أنه يطبق حتى على النقباء الذين انتهت فترة انتخابهم قبل صدور القانون الجديد.
وإننا لنستحسن هذا الموقف، عملا بما استقر عليه الاجتهاد في هذا البـاب.
فمبدأ عدم رجعية القوانين يقصد به أن القانون لا يطبق على الأفعال المرتكبة قبل وقوعه. إلا أن الحالات المعروضة على المحاكم ليست دائما سهلة الفهم والإدراك. ومن أجل هذا، ذهب اجتهاد المحاكم إلى الحلول الآتية :
– إذا توفرت جميع شروط حالة قانونية ، قبل صدور القانون الجديد، فإن هذا الأخير لا يمكن أن تطبق مقتضياته على نفس الحالة فمثلا : إذا حدد قانون مدة تقادم عمل ما في 5 سنوات وانتهت مدة التقادم. وجاء بعد ذلك قانون جديد رفع مدة التقادم إلى 8 سنوات ، فإن هذا القانون لا أثر له على ما سبق تقادمه بصفة نهائية.
أما إذا كانت الشروط القانونية لم تتوفر بعد ، وجاء قانون جديد، بقواعد أخرى. فإن قواعد القانون الجديد هي التي تطبق : مثلا : إذا كانت مدة التقادم 5 سنوات ومرت منها أربع سنوات، وجاء قانون جديد رفع مدة التقادم إلى 8 سنوات، فإن الفعل المرتكب لا يتقادم لمدة 5 سنوات ، ولكن لمدة 8 سنوات.
– ومن جهة أخرى، إذا حدث حادث، خاضع لقانون معين، ولم يستنفد مفعوله ، بكيفية نهائية، ثم جاء قانون جديد أعطاه مفعولا آخر فإن القانون الجديد يطبق على عواقب الحادث ولا أثر له على الحادث نفسه فمثلا : قانون الأحوال الشخصية يحدد قواعد الزواج وآثاره ، فيما يهم علاقات الزوجين، وأسباب التطليق، ومبدأ التطليق نفسه، والحضانة الخ ... لكن إذا عدل قانون الأحوال الشخصية، فإنه يطبق فورا على آثار الزواج الذي تم في ظل القانون القديم ولا يطبق على الزواج نفسه.
وهذه الحالة هي بالضبط الحالة التي عرضت على المجلس الأعلى فالقانون الجديد ينص في فصله 109 على أنه لا يعاد انتخاب نقيب قديم إلا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء مدة انتخابه الأول، وتشكل هذه القاعدة مجرد نتيجة للعمل الأصلي وهوانتخاب النقيب. وما دامت لم تمر مدة الثلاث سنوات على انتهاء انتخاب النقيب القديم ، فإن القاعدة الجديدة تطبق عليه،

ولا يمكن انتخابه من جديد إلا بعد انصرام الأجل المضروب لذلك ، أي ثلاث سنوات.
الأستاذ أحمد مجيد بنجلون
2014/01/01
.....
.....
قانون المسطرة الجنائية
المادة 403
يمكن للمستأنفين، باستثناء النيابة العامة، أن يتنازلوا عن استئنافهم، ويجب أن يكون هذا التنازل صريحا.
يبقى هذا التنازل عديم الأثر و يمكن التراجع عنه ما دامت المحكمة لم تعط إشهادا به.

.....
.....

15-2-2018
كلمة السيد الرئيس الأول بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2018
الجنايات.
القاعدة: في جريمة إخفاء عن علم أشياء متحصلة من جناية فإن المتهم لا يؤاخذ بنفس عقوبة الجناية إلا إذا ثبت لدى المحكمة علمه بالظروف المشددة لجريمة السرقة و إلا و بعد التكييف تطبق في حقه مقتضيات المادة 571 بدل 572 من القانون الجنائي.
القرار عدد 635 الصادر بتاريخ 2015/12/03 في الملف الجنائي الاستئنافي
عدد : 15/509.
القاعدة: لا يعتد بإنكار المتهم سواء خلال محاكمته جنائيا أو أمام قاضي التحقيق إذا سبق أن اعترف بالمنسوب إليه تمهيديا و كان هذا الاعتراف معضدا بتصريحات الضحايا التي جاءت منسجمة وظروف القضية و ملابساتها.
القرار عدد: 51 الصادر بتاريخ 2015/02/02 في الملف الجنائي الاستئنافي
عدد: 2015/2612/540.
القاعدة: لا يتحقق عنصر سبق الإصرار في جريمة القتل العمد إلا إذا كان المتهم قد عزم على ارتكاب نفس الجريمة و رتب لها، و استغرق هذا لبعض الوقت قبل تنفيذها، أما القتل العمد الحاصل إثر مشادة وقتية أو تحت تأثير ثورة من الغضب فلا يتحقق فيه عنصر سبق الاصرار.
القرار عدد: 416 الصادر بتاريخ 2016/09/28 في الملف الجنائي الابتدائي
عدد: 2016/2610/66.

- قضايا الجنح الاستئنافية.

القاعدة: مؤاخذة المتهم من أجل الوشاية الكاذبة يقتضي إثبات كذب البلاغ الذي رفعه المتهم وعلمه بكذبه و أن تكون إرادته من تقديمه النيل من خصمه و سعيه إلى استصدار حكم بإدانته.

القرار الصادر بتاريخ 2014/10/28 في الملف الجنحي عدد: 2013/1090 و الذي رفض نقضه حسب القرار عدد: 3/127 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 2016/01/27 في الملف الجنحي عدد: 2015/3/6/18165.

القاعدة: إن غياب المطالب المدنية في الشكاية المباشرة يجعل هذه الأخيرة غير مقبولة بالمرة، و لا يترتب على ذلك فقط عدم قبول المطالب المدنية، ذلك ان قوام الشكاية هو وجود مطالب بالحق المدني.

كل قرارات قاضي التحقيق يمكن الطعن فيها أمام الغرفة الجنحية ، و أن عدم الطعن فيها أمام هذه الغرفة لا يمنع من الدفع بذلك أمام محكمة الموضوع،بل إنه و حتى في حالة الطعن فيها أمام الغرفة الجنحية فإن محكمة الموضوع يكون لها حق التصدي للخروقات التي شابت قرارات قاضي التحقيق والنظر فيها عن طريق إثارة الدفوع إلا إذا تعلق الأمر ببطلان إجراءات التحقيق و ذلك حسب مفهوم المخالفة لنص المادة 227 من ق.م.ج التي جاء فيها *لا يمكن إثارة الدفع ببطلان إجراءات التحقيق بعد صدور قرار الغرفة الجنحية القاضي بالإحالة على هيئة الحكم.*

القرار عدد: 917 الصادر بتاريخ 2016/06/08 في الملف عدد: 2015/2602/1363.

القاعدة: إذا صرحت المحكمة بثبوت ارتكاب المتهم الأول جنحة عدم توفير مؤونة شيك بقصد الأداء عند تقديمه فإن تصريحها كذلك بثبوت تهمة تسلم شيك على سبيل الضمان في حق المتهم الثاني يعتبر تناقضا في أجزاء الحكم الواحد.

إن انصرام مدة معينة بين تاريخ تسلم الشيك و تاريخ التقدم لصرفه لا ينهض سببا للقول بقيام جريمة حيازة الشيك على سبيل الضمان، بل يجعل من الشيك شيكا مؤجل الأداء ما دام الأصل في الشيك أنه وسيلة أداء و ليس وسيلة ضمان و أنه يسلم من أجل أن يقدم للأداء.

القرار عدد: 1667 الصادر بتاريخ 2016/08/10 في الملف عدد: 2016/2601/1633.

القاعدة: ارتكاب المتهم لنفس الأفعال خلال مدة زمنية مسترسلة لم يفصل بينها حكم قضائي لكن في أماكن مختلفة، و صدور حكم بإدانته عن بعضها دون البعض الآخر يجعل قاعدة سبقية البت قائمة إذا أصبح الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به.

القرار عدد: 1610 الصادر بتاريخ 2016/08/03 في الملف عدد: 2016/2601/1527.

.....

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 1308/12

الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2022

في الملف الجنحي رقم : 7519/6/12/2021

حجية التقييدات في الرسم العقاري - أثرها على الإثبات في الميدان الزجري - استئناف النيابة العامة - نطاقه.

فصول قانون التحفيظ تتعلق بالجانب المدني ولا تنطبق على الأفعال موضوع المتابعة التي تخضع القواعد الإثبات في الميدان الزجري، وأن حجية التقييدات المضمنة بالرسم العقاري لا تعفي المسجل بسوء نية من المساءلة الجنائية متى ثبتت عناصر الجريمة. ولا يغل يد المحكمة في تقييم العناصر الجرمية المواكبة لعملية التعاقدات المدنية بصرف النظر عما إذا كانت التعاقدات المذكورة مرتبة لآثارها المدنية.

استئناف النيابة العامة عندما انصب على جميع ما قضى به الحكم الابتدائي في الدعوى العمومية، ينشر الدعوى أمام محكمة الاستئناف من جديد ولو لم يتطرق إلى ما قضى به الحكم من إدانة باقي المتهمين بجانبه فقط فإن ذلك لا يؤثر على البت في الاستئناف المذكور في جميع جوانبه، لأن مجرد تصريح النيابة العامة بالاستئناف ينشر الدعوى العمومية برمتها أمام محكمة الاستئناف في إطار ما يعرف بالأثر الناشر للاستئناف. وأن عدم إشارة التقرير الاستئنافي إلى الحكم ببراءة الطالب لا يمكن اعتباره بمثابة تنازل عن الاستئناف، ما دام أنه لا يجوز للنيابة العامة مباشرة مثل هذا التنازل استنادا إلى المادة 403 من قانون المسطرة الجنائية.

عنصر الضرر في جنحة التصرف في مال عقار أو منقول) إضرارا بمن سبق التعاقد معه بشأنه يعتبر مفترضا . بمجرد التصرف في مال سبق التصرف فيه أحد العقود الواردة في الفصل 542 من نفس القانون أو غيرها بسوء نية ولو استصدر الضحية قرارا نهائيا بإتمام البيع، فإن ذلك لا يحول دون المطالبة بالتعويض المادي عن باقي الأضرار اللاحقة به.

في الشكل:

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث إن طلب إعادة النظر قدم على الصفة وطبقا للشروط المقررة قانونا فيتعين قبوله شكلا.

1

في الموضوع:

نظرا لمذكرة إعادة النظر المدلى بها من لدن الطالب أعلاه بواسطة الأستاذ (م. د) المحامي بهيئة فاس المقبول لدى محكمة النقض.

في شأن السببين الأول والرابع لإعادة النظرة

المستمدين في مجموعهما من خرق مقتضيات المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية وعدم الجواب عن وسائل قدمت بطريقة قانونية وسوء التعليل المعادل انعدام التعليل، ذلك أن الأمر يتعلق بعقار محفظ بملكه السيد (م.م) وأن الطالب أكد في وسائل النقض الرابعة والخامسة والسادسة ضرورة التقيد بتطبيق مقتضيات القانون المدني في وسائل الإثبات، وقانون التحفيظ عملا بالمادة 288 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 62 و 66 وغيرهما من قانون التحفيظ العقاري، التي تؤكد أنه لا يمكن الاعتداد بالعقود والاتفاقات ولو بين طرفيها ما لم يتم تسجيلها في الرسم العقاري. إلا أن محكمة النقض أغفلت البت في هذه الدفوع خرقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية.

ثم إن الثابت أن الأمر يتعلق بشراء عقار محفظ بمقتضى وعد بالبيع مبرم بين الطالب وشركائه وبين المسمى (م.م)، وأن ساعة إبرامه راجع المشترون الرسم العقاري وتأكدوا من خلوه من أي شراء، وبعد أداء جزء من الثمن رفعوا دعوى ضد البائع. فأجابت محكمة النقض بأن الشهود أثبتوا وجود عقد بيع سابق عن شراء الطالب ومن معه للطرف المدنى (ع.ب)، وأنهم تعهدوا بالإدلاء بتنازل هذا الأخير عن شرائه. والحال أن هذا التعليل الذي كرسته محكمة النقض هو تعليل فاسد وخارق للقانون وللفصل 453 من قانون الالتزامات والعقود الذي يقر بوجود قرينة قانونية لفائدة الطالب تتمثل في عدم وجود أي تقييد احتياطي لفائدة ما سمي بالمشتري الأول (ع. ب). وأن هذه القرينة تعفيه من كل إثبات، ولا يقبل إثبات ما يخالفها بشهادة شهود كما ذهب إلى ذلك تعليل محكمة النقض. مما يجعل هذا التعليل فاسدا يعادل انعدامه ويستوجب إعادة النظر فيه. النقص

حيث إنه بالرجوع إلى القرار المطلوب إعادة النظر فيه يتجلى بأنه خلافا لما جاء في السببين أعلاه أجاب عن جميع ما أثير وسيلتي النقض المشار إليهما بالقول: "... وأن الفصول المتعلقة بقانون التحفيظ تتعلق بالجانب المدني ولا تنطبق على الأفعال موضوع المتابعة التي تخضع لقواعد لإثبات في الميدان الزجري، وأن حجية التقييدات المضمنة بالرسم العقاري لا تعفى المسجل بسوء نية من المساءلة الجنائية متى ثبتت عناصر الجريمة ..."، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن محكمة النقض راقبت تعليل القرار الاستئنافي الذي أجاب بما فيه الكفاية عما تمسك به طالب إعادة النظر بخصوص تطبيق القانون المدني على التراع بالقول: بخصوص

الدفع بمقتضيات المادة 288 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أنه إذا كان ثبوت الجريمة يتوقف على دليل تسري عليه أحكام القانون المدني وأحكام

2

خاصة تراعي المحكمة في ذلك الأحكام المذكورة

لكن، حيث إن ذلك الأمر لا يغل يد المحكمة أثناء إبرام التصرفات المذكورة وتقييم سلوكات المتعاقدين ومدى توفر حسن نيتهم من سوئها وإبراز ما إذا كان أحد المتعاقدين من بين الأطراف يهدف إلى الاحتيال على طرف آخر والمساس بذمته المالية وبصفة عامة تقييم العناصر الجرمية المواكبة العملية التعاقدات المدنية بصرف النظر عما إذا كانت التعاقدات المذكورة مرتبة لآثارها المدنية أم لا من الناحية القانونية، لاسيما وأن المشرع الجنائي قد أوجد نصوصا قانونية تروم حماية عملية التعاقد والمتعاقدين من أي سلوك إجرامي في الدفع بكون الطاعن (ع.م) هو من دون تقييده الاحتياطي بالسجل العقاري الخاص بالملك موضوع التراع قبل إجراء المطالب بالحق المدني (ع. ب) بأي تقييد احتياطي

لكن، حيث إن الفصل 62 من قانون التحفيظ العقاري ينصب على أن الرسم العقاري يعتبر نقطة الانطلاق الوحيدة للحقوق العينية والتكاليف العقارية التي يتحمل بها العقار وقت تحفيظه دون سواها من الحقوق وأن الفصل 66 من نفس القانون ينص على أن كل حق عيني متعلق بعقار محفظ يعتبر غير موجود بالنسبة للغير إلا بتسجيله وابتداء من يوم التسجيل في الرسم العقاري من طرف المحافظ على الأملاك العقارية."

وحيث إنه بالرجوع إلى شهادة الملكية المستدل بها من طرف دفاع المتهم نفسه والمؤرخة في 11/05/2009 يتبين جليا أن التقييد الاحتياطي المقيد لفائدة (ع. ب) (المطالب بالحق المدني يحتل رتبة سابقة عن رتبة موكله إذ أن تقييد هذا الأخير مؤرخ في 25/05/2009 فيما تقييد الأول دون بتاريخ
25/11/2005.

وحيث إنه اعتبارا لكل ما ذكر تقرر رد الدفوع المثارة لعدم جديتها." وبالتالي فإن القرار الاستئنافي رد على كل ما تمسك به طالب إعادة النظر تعليل يطابق القانون ومستخلص من محتويات الملف، والتي استنتجت منها المحكمة توافر العناصر التكوينية للفعل الجرمي المنسوب لطالب إعادة النظر. وأن المقتضيات القانونية المتمسك بها المتعلقة بقانون التحفيظ العقاري لا تغل يد المحكمة الزجرية في تكييف الأفعال والتصرفات التي تشكل فعلا جرميا ويبقى سببا إعادة النظر على غير أساس.

في شأن السبب الثاني لإعادة النظر :

المؤسس على انعدام التعليل وعدم الجواب عن وسائل النقض. ذلك أن الطالب أدلى بمذكرة في مرحلة الاستئناف تضمنت دفوعا تتعلق بالشكاية التي تقدم بها المسمى (م) ضد المشترين والخروقات التي قامت بها النيابة العامة، وتنازل المشتكي المذكور عن هذه الشكاية التي أكد أنها لم تكن بعلمه و لم يسبق أن تقدم بها، متناقضا مع الطرف المدني (ب.ع) الذي يزعم أن شراءه سابق

3

الشراء الطالب وشركائه، ولم يصب بأي ضرر و لم يسبق له أن تقدم بأي شكاية ضده. وأن عقد البيع الذي يزعم فيه هذا الأخير أنه كان سابقا لوعد بيع الطالب وشركائه من السيد (م) لا يعتبر بيعا بالمفهوم القانوني. وأن النيابة العامة حركت المتابعة والحال أن السيد (ب) لم يسبق له أن تقدم بأية شكاية. ثم إن لطالب ناقش عنصر المشاركة في النصب بالنسبة له إلا أن محكمة النقض لم تجب عن الدفوع التي أثارها و لم تشر إلى مذكرته الكتابية في المرافعة مما جاء معه قرارها خارقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إن ما أثاره الطالب بخصوص عدم الجواب عن مجموعة من الدفوع على النحو المفصل في السبب لم يسبق له إثارته في مذكرة لنقض، إذ بالرجوع إلى وسيلة النقض لأولى يتبين أنه اقتصر على القول بكونه أدلى بمذكرة في المرافعة تضمنت العديد من الدفوع المهمة لم تتعرض لها المحكمة دون تحديد هذه الدفوع، وبالتالى لا يمكن أن يعاب على القرار المعلمون فيه إغفال الجواب عنها، من جهة، ومن جهة أخرى حول عدم الجواب عن النعي بعدم استئناف النيابة العامة للحكم الابتدائي في مواجهة الطالب المثار في وسيلة النقض الثانية، والذي يستفاد من تقريرها الاستئنافي الذي لم يتطرق إلى لحكم ببراءته، فقد أجاب عن ذلك القرار المطعون فيه بكون ستئناف النيابة العامة عندما انصب على جميع ما قضى به الحكم الابتدائي في الدعوى العمومية، بنشر الدعوى أمام محكمة الاستئناف من جديد، إذ أن الثابت من نظير التصريح بالاستئناف المرفق بالملف أن النيابة العامة استأنفت الحكم الابتدائي فيما قضى به في المتابعة المحركة من طرفها فقط، وهو ما ينطبق على الطالب الذي قضى الحكم الابتدائي ببراءته من جنحة المشاركة في التصرف في مال إضرارا بمن سبق له التعاقد معه بشأنه، وهو الفعل المتابع به من طرف النيابة العامة. ولئن كان التقرير الاستئنافي للنيابة العامة لم يتطرق إلى براءة الطالب واقتصر على مناقشة العقوبة فيما قضى به الحكم من إدانة باقي المتهمين بجانبه فقط، فإن ذلك لا يؤثر على البت في الاستئناف المذكور في جميع جوانبه، لأن مجرد تصريح النيابة العامة بالاستئناف ينشر الدعوى العمومية برمتها أمام محكمة الاستئناف في إطار ما يعرف فقها بالأثر الناشر للاستئناف، وأن عدم إشارة التقرير الاستئنافي إلى الحكم ببراءة الطالب لا يمكن اعتباره بمثابة تنازل عن الاستئناف، ما دام أنه لا يجوز للنيابة العامة مباشرة مثل هذا التنازل استنادا إلى المادة 403 من قانون المسطرة

الجنائية. وأن باقي ما عرض بسبب إعادة النظر أعلاه في مجمله هو مجرد عرض جديد لوسائل النقض التي أجابت عنها محكمة النقض من غير أي إغفال فيبقى على غير أساس.

في شأن السبب الثالث لإعادة النظر :

المتخذ من انعدام التعليل وخرق مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية وعدم الارتكاز على أساس قانوني، ذلك أن الطالب ناقش بكيفية قانونية في وسيلته الحادية عشر الفصول التي أدين من أجلها، وهي مقتضيات الفصلين 542 و 129 من القانون الجنائي، وبين

4

فيها أنه توبع بالفصل 542 من نفس القانون المذكور الذي ينص على ما يلي: "... أن يتصرف في مال برهنه عقاريا أو حيازيا أو إعطاء حق انتفاع أو كراء أو أي تصرف آخر إضرارا بمن سبق له التعاقد معه بشأنه". وأن صراحة هذا النص تؤكد ضرورة وجود عنصر أساسي وهو الضرر الذي لحق بمن سبق التعاقد معه لقيام هذه الجريمة. وأن الطالب أكد بأنه لا وجود لهذا النوع من الضرر للطرف المدني الذي زعم أنه صاحب الشراء الأول لحصوله على حكم نهائي بإتمام البيع. إلا أن محكمة النقض لم تتناول هذه الوسيلة بأية مناقشة خارقة لمقتضيات الفصل أعلاه مما يستدعي إعادة النظر في قرارها.

حيث إن محكمة النقض راقبت تعليل القرار الاستئنافي وتحققت من خلاله بكون محكمة الاستئناف اعتمدت في نطاق سلطتها التقديرية الأدلة الكافية إبراز العناصر التكوينية الجنحة التصرف في عقار إضرارا بمن سبق له التعاقد معه بشأنه، التي أدين الطالب من أجل المشاركة فيها، وقد ضمنت قرارها الحيثيات التي تتضمن عناصر الجريمة ومنها ما يلي : "... وأن ما يؤكد ضلوع المتهم الطالب) في العملية ما أفضى به الشاهدان (ج. ب) و (م.م) المستمع إليهما بيمينهما من طرف المحكمة واللذين أكد أن المتهم كان حاضرا في جميع مراحل التعاقد رفقة شريكه (ب) وكانا قد وعدا (ع.م) البائع بإحضار تنازل الضحية، مما يؤكد علم المتهم بسبق تعاقد الضحية مع البائع، وأن إرادته انصرفت إلى تحريض الفاعل الأصلي الذي هو البائع (ع.م) على بيع أرضه له ولشريكه (ع. ب) مع علمه المسبق بالتعاقد بشأنها مع غيرهما، مما يجعل سوء نيته ثابتة ويجعل أركان الفصلين 129 و 542 من القانون الجنائي قائمة في حقه ويتعين معه إدانته ..."، علما أن عنصر الضرر في جنحة لتصرف في مال (عقار أو منقول إضرارا بمن سبق التعاقد معه بشأنه يعتبر مفترضا بمجرد التصرف في مال سبق التصرف فيه بأحد العقود الواردة في الفصل 542 من نفس القانون أو غيرها بسوء نية، وهذا الضرر لا ينتفى بمجرد استصدار الضحية لقرار نهائي قضى لفائدته بإتمام البيع، ولا يحول دون المطالبة بالتعويض المادي عن باقي الأضرار اللاحقة به. وهو ما قام به الضحية في النازلة المشتري الأول (ع. ب) عندما تنصب طرفا مدنيا في هذه الدعوى، وتقدم

بمطالبه المدنية للتعويض عن باقي ما أصابه من أضرار بسبب الجريمة، والتي لا تتوقف فيها المتابعة على وجود شكاية، مما يبقى معه سبب إعادة النظر أعلاه على غير أساس.

في شأن السبب الخامس لإعادة النظر :

المتخذ من سوء التعليل المعادل لانعدام التعليل وخرق مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية، ذلك أن عقد الوعد بالبيع أبرم ما بين الطالب وشركائه (ع. ب) و (م. ب) و (ش.) من جهة، وبين السيد (م.م) من جهة أخرى، وأن الطالب أثار في الوسيلة التاسعة كون القرار أكد بأن إدانة شريكه (ع. ب) يستوجب إدانته كشريك ومشتري، وأن الطالب بين في هذه الوسيلة بأن هذا المعيار لا يمكن قبوله لأن معيار الإدانة يتعلق بشخص المتهم وما قام به من أعمال

5

وبأنه مجرد شريك في البيع، وبأن التفاوض كان بين البائع والمسميين (ع. ب) و (م. ب). وأن المحكمة الجنحية إذا كانت قد أدانت (ب.ع) فإنها برأت المشتريين (ش. ق . إ) و (م. ب)، مما يعتبر قرينة على براءة الطالب. غير أن الوسيلة لم تحظ بأي جواب من محكمة النقض، مما يجعل قرارها منعدم التعليل خرقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 563 من ق.م.ج ويستوجب إعادة النظر.

حيث إنه خلافا لما جاء في السبب فقد جاب القرار المطعون فيه عما ورد في الوسيلة موضوع النعي أعلاه بالقول: .... أن ما عللت به المحكمة بخصوص شريك الطاعن يبقى مجرد تزكية لشهادة الشاهدين اللذين اعتمدت عليهما المحكمة في تكوين قناعتها بصفة أساسية في الإدانة"، مما يكون معه سبب إعادة النظر على غير أساس، وبالتالي يبقى القرار المطعون فيه خاليا من كل عيب يدعو إلى التراجع عنه.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض - بغرفتين - برفض طلب إعادة النظر المرفوع من الطالب (ع.م) ضد القرار عدد 1667/12 الصادر عن الغرفة الجنائية بمحكمة النقض بتاريخ 19/11/2019 في الملف الجنحي عدد 10467/6/12/2016 وبإرجاع مبلغ الوديعة المودعه بعد استيفاء المصاريف القضائية طبق الإجراءات المقررة في استخلاص مصاريف الدعوى الجنائية.

و به صدر القرار وعلى بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من: السادة: عبيد الله العبدوني رئيس القسم الجنائي الثاني عشر رئيسا وأحمد دحمان رئيس القسم المدني الثامن والسادة المستشارين: نجاة العلوي بطراني مقررة، مجتهد

الركراكي، حسن أزنير وعبد الله بنتهامي وجواد النهاري امحمد بوزيان وعبد اللطيف التجاني ومحمد اعبوش أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة السعدية بتعزيز.

6

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مخطوطة «المقصد الأسنى» في المتحف البريطاني، لندن، القسم الشرقي رقم 7357.

مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوت العقدية
قراءة في كتاب
المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للإمام أبي حامد الغزالي: ت.505هـ

يعد الغزالي من بين العلماء الذين اهتموا بشرح معاني أسماء الله الحسنى، حتى أفرد لها كتابا صغير الحجم عظيم الفوائد، والتي تعود على الإنسان المؤمن بالمنافع الوافرة، وتوثق الصلة بينه وبين ربه، لأنه من عرف الله سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته، وتخلق بذلك في حياته وكان كما يحب الله ويرضاه، فقد نال عند الله منزلة عظيمة، وفاز بقربه من ربه فوزا عظيما.

محتويات الكتاب و موضوعه:

قسم الإمام الغزالي كتابه إلى ثلاثة فنون:

وفصول الفن الأول تلتفت إلى المقاصد التفات التمهيد والتوطئة، وفصول الفن الثاني تشتمل على بيان معاني أسماء الله الحسنى، وفصول الفن الثالث تنعطف عليها انعطافه التتمة والتكملة، ولباب المطلب ما تنطوي عليه الواسطة.

الفن الأول: في السوابق والمقدمات: فيشتمل على بيان حقيقة القول في الاسم والمسمى والتسمية، وكشف ما وقع فيه من الغلط لأكثر الفرق، وبيان أن ما يتقارب معناه من أسماء الله تعالى كالعظيم والجليل والكبير هل يجوز ان يحمل على معنى واحد فتكون هذه الأسماء مترادفة، أم لابد وأن تختلف معانيها؟ وبيان أن الاسم الواحد الذي له معنيان هل هو مشترك بالإضافة إلى المعنيين يحمل عليهما حمل العموم على مسمياته، أم يتعين حمله على أحدهما؟ وبيان أن للعبد حظا من معنى كل اسم من أسماء الله تعالى.

الفن الثاني: في المقاصد والغايات: يشتمل على بيان معاني أسماء الله تعالى التسعة والتسعين، وبيان أن جملتها كيف ترجع، على مذهب المعتزلة والفلاسفة، إلى ذات واحدة لا كثرة فيها.

الفن الثالث: في اللواحق والتكميلات: ويشتمل على بيان أن أسماء الله تعالى تزيد على تسعة وتسعين نصا وتوقيفا، وبيان فائدة الإحصاء والتخصيص مائة إلا واحدا، وبيان الرخصة في جواز وصف الله سبحانه وتعالى بكل ما متصف به، وإن لم يرد فيه إذن و لا توقيف، إذ لم يرد منع، فأما ما أشعر معناه بنقص فلا يقال في حق الله تعالى ألبتة إلا ان يرد فيه إذن، فيقال من حيث الإذن ويؤول على ما يجب في حق الله تعالى، وانه قد يمنع في حق الله تعالى إطلاق لفظ، فإذ قرن به قرينة جاز إطلاقه، وانه يدعى سبحانه بأسمائه الحسنى كما أمر، حتى إذا جاوزنا السماء إلى أن ندعوه بصفاته دعي بأوصاف المدح والجلال فقط، ولا يدعى بكل ما يجوز أن يوصف ويخبر به عنه من الأوصاف والأفعال إلا أن يكون فيه مدح وإجلال على ما ذكرنا ونذكره بعد في موضعه مفسرا إن شاء الله تعالى.

سبب تأليفه للكتاب:

يذكر الإمام الغزالي سبب تأليفه للكتاب بقوله :"فقد سألني أخ في الله عز وجل يتعين في الدين إجابته، شرح معاني أسماء الله الحسنى. وتواردت علي أسئلته تترى، فلم أزل أقدم فيه رجلا وأؤخر أخرى، ترددا بين الانقياد لاقتضائه، قضاء لحق إخائه، وبين الاستعفاء عن التماسه، أخذا بسبيل الحذر، وعدولا عن ركوب متن الخطر، واستقصارا لقوة البشر، عن درك هذا الوطر.

وكيف لا ! وللبصير عن خوض مثل هذه الغمرة صارفان:

(أحدهما): أن هذا الأمر في نفسه عزيز المرام، صعب المنال، غامض المدرك، فإنه في العلو في الذروة العليا والمقصد الأقصى، الذي تتحير الألباب فيه، وتنخفض أبصار العقول دون مباديه فضلا عن أقاصيه. ومن أين للقوى البشرية أن تسلك في صفات الربوبية سبيل البحث والفحص والتفتيش ! وأنى تطيق نور الشمس أبصار الخفافيش !

(والثاني): أن الإفصاح عن كنه الحق فيه يكاد يخالف ما سبق إليه الجماهير، وفطام الخلق عن العادات ومألوفات المذاهب عسير، وجناب الحق يجل عن أن يكون مشرعا لكل وارد، أو يتطلع إليه واحد بعد واحد. ومهما عظم المطلوب قل المساعد"[2].

شرح معاني بعض الأسماء:

يقول الله سبحانه وتعالى:(قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَـنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً)[3].

نأتي على شرح بعض الأسماء التي وردت في كتاب "المقصد الأسنى" وهي كالتالي:

الله: اعلم أن هذا الاسم أعظم أسماء الله عز وجل، التسعة والتسعين، لأنه دال على الذات الجامعة لصفات الإلهية كلها حتى لا يشذ منها شيء، وسائر الأسماء لايدل أحادها إلا على آحاد المعاني، من علم أو قدرة أو فعل أو غيره.

وأشار الغزالي إلى دقائق ولطائف تستفاد من هذا الاسم ومعناه: هو أن معاني سائر الأسماء يتصور أن يتصف العبد بشيء منها حتى ينطلق عليه الاسم، كالرحيم والعليم والحليم والشكور وغيره، وإن كان إطلاق الاسم عليه على وجه آخر يباين إطلاقه على الله عز وجل، وأما معنى هذا الاسم فخاص خصوصا لا يتصور فيه مشاركة، لا بالمجاز ولا بالحقيقة، ولأجل هذا الخصوص يوصف سائر الأسماء بأنها اسم الله عز وجل، ويغرف بالإضافة إليه، فيقال: الصبور والشكور والملك والجبار من أسماء الله عز وجل.

الرحمن: اسم مشتق من الرحمة، والرحمة تستدعي مرحوما، ولا مرحوم إلا و هو محتاج، والذي ينقضي بسببه حاجة المحتاج من غير قصد وإرادة وعناية بالمحتاج لا يسمى رحيما، والذي يريد قضاء حاجة المحتاج ولا يقضيها، فإن كان قادرا على قضائها لم يسم رحيما، إذ لو تمت الإرادة لوفى بها، وإن كان عاجزا فقد يسمى رحيما باعتبار ما اعتوره من الرقة، ولكنه ناقص.

الخالق: فلا مدخل للعبد أيضا في هذين الاسمين إلا بنوع من المجاز بعيد، ووجهه: أن الخلق والإيجاد يرجع إلى استعمال القدرة بموجب العلم. وقد خلق الله تعالى للعبد علما وقدرة، وله سبيل إلى تحصيل مقدوراته على وفق تقديره وعلمه.

الرازق: هو الذي خلق الأرزاق والمرتزقة، وأوصلها إليهم، وخلق لهم أسباب التمتع بها.

(والرزق رزقان): ظاهر، وهي الأقوات والأطعمة، وذلك للظواهر وهي الأبدان، وباطن، وهي المعارف والمكاشفات، وذلك للقلوب والأسرار، وهذا أشرف الرزقين، فإن ثمرته حياة الأبد، وثمرة الرزق الظاهر قوة الجسد إلى مدة قريبة الأمد، والله عز وجل هو المتولي لخلق الرزقين والمتفضل بالإيصال إلى كلا الفريقين، ولكنه يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر.

منهجه في الكتاب:

يتحدد منهج الغزالي في كتابه "المقصد الأسنى" في : "أن العقل هو المميز، وهو مناط الأمانة التي كلف الله تعالى الإنسان بها، وأنه قاض لا يعزل ولايبدل. وأما الشرع فهو الشاهد والمزكي والمعدل. ومع أهمية العقل وخطورته، فإنه ليس مستقلا بالإحاطة بجميع المطالب، ولا كاشفا للغطاء عن جميع المعضلات، والعقل ـ لضعفه وقصوره ـ يعجز أحيانا عن أن يبدي الرأي في مسألة ما ، فيسعفه الوحي أو الإلهام يتبيانها، فتارة يدرك العقل وجه الحكمة فيها، وهنا يستطيع أن يسد من أزر الوحي والإلهام بما يمكنه من فنون الأدلة الفكرية وضروب المحاولات العقلية. وتارة لا يدرك وجه الحكمة، فيقف صامتا لا يملك المساعدة، وليس معنى هذا القول باستحالة المسألة عنده، ففرق كبير بين ما يعجز العقل عن إدراكه، وبين ما يدرك وجه إستحالته".

المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للإمام أبي حامد الغزالي: ت.505هـ

طبعات الكتاب:

ـ طبعة مكتبة القدس، تأليف: عبد العزيز الدريني، تحقيق: مصطفى محمد، تاريخ النشر: 1419هـ /1998م.

ـ طبعة مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، تأليف: محمد عثمان الخشت، 1421هـ/2001م.

ـ طبعة دار الكتب العلمية سنة 1424هـ/2001م، بتحقيق: أحمد قباني.

ـ طبعة دار المشاريع، تأليف: قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية، 1422هـ/2002م.

ـ طبع في دار ابن حزم سنة 1423هـ /2003م، بتحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي.

ـ طبع في دار الحافظ للكتاب ـ سوريا، سنة 1424هـ/ 2004م، تدقيق: أحمد راتب عرموش.

ـ طبعة دار الكتب العلمية، تأليف: الديرني، أبو محمد عز الدين بن عبد العزيز، تحقيق: سعيد عبد السميع قطيفة، سنة 1429هـ/2008م.

ـ طبعة المقطم للنشر والتوزيع 1428هـ/2008م، بتحقيق: نجاح عوض صيام.

ـ طبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ/2008م.

ـ طبعة دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، سنة 1430هـ /2009م.

ـ طبع في دار الكتب العلمية سنة 1431هـ /2010م، بتحقيق: أحمد قباني.

ـ طبع في العروبة للدراسات والبحوث بدون تاريخ.

ـ طبع في المكتبة التوفيقية بدون تاريخ.

إعداد الباحث: عبد الله بلحاج

الهوامش:

[1] ـ مصادر التي ورد فيها الكتاب ونسب إلى الغزالي:

ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 354/3.

السكبي: طبقات الشافعية الكبرى116/4: " كتاب الأسماء الحسنى".

ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب 13/4.

ابن طفيل: حي بن يقظان، ص64.

المرتضى: إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين (برقم 4).

بروكلمان: تاريخ الأدب العربي (برقم 5).

الزركلي: العلام 22/7.

عبد الرحمن بدوي: مؤلفات الغزالي، ص 135.

[2] ـ مقدمة كتاب المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ/2008م، ص 5

[3] ـ الاسراء: 110

[4] ـ المقصد الأسنى ص 74.

[5] ـ نفس المصدر ص 75

[6] ـ نفس المصدر ص 76

[7] ـ نفس المصدر ص 102.

[8] ـ نفس المصدر ص 111.

[9] ـ المقصد الأسنى للغزالي، تأليف: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، 1421هـ/2001م، ص 10.

روابط تحميل الكتاب:

ـ المقصد الأســنى فى شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالى.

.....

.....

القانون التنظيمي رقم 066.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 صادر في 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) المتعلق بالمحكمة الدستورية.

رقم النص : 066-13

نوعية النص : قانون

تاريخ النشر : 2014/08/13

رقم الجريدة الرسمية : 6288

تاريخ آخر تعديل : 2026/03/16

الموضوع : المحكمة الدستورية

ظهير شريف رقم 1.14.139 صادر في 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و50 و 132 منه ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 14-943 بتاريخ 27 من رمضان1435 (25 يوليو2014) الذي صرح بمقتضاه :

- بأن الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية التي تنص على أنه " يراعى ضمان تمثيلية النساء في كل فئة من الفئات الثلاث المنصوص عليها في الفقرة السابقة " مخالفة للدستور؛

- بأن ما ورد في ختام الفقرة الأخيرة من المادة 33 من هذا القانون التنظيمي من أنه "على أن لا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال مدة ستة (6) أشهر إضافية "، مخالف للدستور؛

- بأن ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة 35 من نفس القانون التنظيمي من اشتراط تقديم العرائض من طرف محام مسجل في جدول إحدى هيئات المحامين بالمغرب، وما تضمنته، فيما يخص المنتخب أو المنتخبين المنازع في انتخابهم، من اشتراط ذكر عناوينهم، مخالف للدستور؛

- بأن باقي مواد هذا القانون التنظيمي ليس فيها ما يخالف الدستور؛

- بأن ما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من أنه "يراعى ضمان تمثيلية النساء في كل فئة من الفئات الثلاث المنصوص عليها في الفقرة السابقة "، وما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة 33 من أنه "على أن لا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال مدة ستة (6) أشهر إضافية "، وما ورد في الفقرة الأولى من المادة 35 من أنه " تقدم ..... من طرف محام مسجل في جدول إحدى هيئات المحامين بالمغرب، وأن"، وما ورد فيها من "وعناوينهم"، يمكن فصله عن مقتضيات هذه المواد، ويجوز بالتالي إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية المعروض على نظر المجلس الدستوري بعد حذف المقتضيات المذكورة،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالحسيمة في16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

قانون تنظيمي رقم 066.13 يتعلق بالمحكمة الدستورية

الباب ا لأول

تنظيم المحكمة الدستورية

الفرع الأول

تأليفها ومدة العضوية فيها

المادة 1

تتألف المحكمة الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور، من اثني عشر (12) عضوا، يعينون لمدة تسع (9) سنوات غير قابلة للتجديد، من بين الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة تفوق خمس عشرة (15) سنة، والمشهود لهم بالتجرد والنزاهة.

ويتوزع هؤلاء الأعضاء كما يلي :

*ستة (6) أعضاء يعينون بظهير من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى؛

*ثلاثة (3) أعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ؛

*ثلاثة (3) أعضاء ينتخبون من قبل مجلس المستشارين.

يعين الملك رئيس المحكمة الدستورية بظهير من بين الأعضاء الذين تتألف منهم.

تنشر بالجريدة الرسمية ظهائر تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها المعينين من قبل الملك، وكذا ملخص محضري الجلسة العامة لمجلسي البرلمان المتضمنين لنتائج انتخابات أعضاء كل مجلس.

المادة 2

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

يمكن الطعن في عملية ونتائج انتخابات أعضاء المحكمة الدستورية المنتخبين، من لدن المترشحين وأعضاء المجلس المعني، داخل أجل ثمانية أيام، من تاريخ إعلان النتائج.

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى أمانتها العامة، تتضمن البيانات والمستندات الواردة في المادة 35 من هذا القانون التنظيمي مقابل إشعار بالتوصل وفقا لأحكام المادة 34 بعده.

تبت المحكمة الدستورية في الطعن داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام.

المادة 3

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 130 من الدستور، يتم، كل ثلاث (3) سنوات، تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية.

عند أول تعيين لأعضاء المحكمة الدستورية، يعين ثلث أعضاء كل فئة لمدة ثلاث (3) سنوات والثلث الثاني لمدة ست (6) سنوات والثلث الأخير ة لمدة تسع (9) سنوات.

المادة 4

يؤدي رئيس المحكمة الدستورية وأعضاؤها، قبل مباشرة مهامهم، قسم بين يدي الملك على أن يقوموا بالمهام المسندة إليهم بإخلاص وأمانة ويمارسوها بكامل النزاهة في ظل احترام الدستور، وأن يكتموا سر المداولات والتصويت، وألا يتخذوا أي موقف علني أو يفتوا في أي مسألة من المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصات المحكمة الدستورية.

الفرع الثاني

المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة

والواجبات المفروضة على أعضائها

المادة 5

لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وعضوية الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو كل هيئة ومؤسسة من المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور.

كما لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وممارسة أي وظيفة عامة أخرى أو مهمة عامة انتخابية أو شغل منصب مهما كان مقابل أجر في شركة تجارية أو مزاولة مهام يؤدى عنها أجر من قبل دولة أجنبية أو منظمة دولية أو منظمة دولية غير حكومية.

المادة 6

لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وممارسة أي مهنة حرة.

ولهذا الغرض، يجب على كل عضو بالمحكمة الدستورية يمارس مهنة حرة، تعليق هذه الممارسة خلال مدة عضويته.

المادة 7

يلحق بالمحكمة الدستورية الموظفون المعينون أو المنتخبون أعضاء فيها لمدة عضويتهم بها ويعادون، بحكم القانون، عند انتهاء المدة المذكورة إلى إطارهم الأصلي.

المادة 8

يلتزم أعضاء المحكمة الدستورية بواجب التحفظ، وعموما بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يمس باستقلالهم ومن كرامة المنصب الذي يتقلدونه.

ولا يجوز لهم، بوجه خاص، خلال مدة عضويتهم :

- أن يتخذوا أي موقف علني أو الإدلاء بأي فتوى في القضايا التي سبق للمحكمة الدستورية أن قضت فيها أو يحتمل أن يصدر عنها قرار في شأنها ؛

- أن يشغلوا داخل حزب سياسي أو نقابة أو أي هيئة ذات طابع سياسي أو نقابي كيفما كان شكلها أو طبيعتها، منصب مسؤول أو قيادي أو، بصفة عامة، ممارسة نشاط فيها يتنافى مع أحكام الفقرة الأولى أعلاه ؛

- أن يسمحوا بالإشارة إلى صفتهم كأعضاء بالمحكمة الدستورية في أي وثيقة يحتمل أن تنشر وتكون متعلقة بأي نشاط عمومي أو خاص.

المادة 9

طبقا لأحكام الفصل 158 من الدستور، تحدد بقانون كيفيات التصريح الكتابي بالممتلكات والأصول التي في حيازة أعضاء المحكمة الدستورية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمهم لمهامهم وخلال ممارستها وعند انتهائها.

المادة 10

يجب على أعضاء المحكمة الدستورية إطلاع رئيس المحكمة، فورا، على كل تغيير يطرأ على الأنشطة التي يزاولونها خارج هذه المحكمة، إذا كان من شأنه أن يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون التنظيمي.

المادة 11

يجب على كل عضو من أعضاء المحكمة الدستورية يرغب في الترشح لمهمة عامة انتخابية أن يقدم استقالته من العضوية في المحكمة الدستورية قبل إيداع طلب ترشيحه.

ولا تطبق أحكام الفقرة السابقة على المهام الانتخابية الداخلية في جمعيات وهيئات ليس لها طابع نقابي أو سياسي أو مهني.

ويسري أثر استقالة العضو فور تقديمها إلى الرئيس.

الفرع الثالث

استبدال أعضاء المحكمة الدستورية

الذين انتهت عضويتهم فيها

المادة 12

تنتهي العضوية بالمحكمة الدستورية في الحالات التالية :

أولا : بانتهاء المدة المحددة لها؛

ثانيا : بوفاة العضو؛

ثالثا : بالاستقالة، ويجب أن تقدم إلى رئيس المحكمة الدستورية ويبتدئ مفعولها من تاريخ تعيين أو انتخاب من يحل محل العضو المستقيل على أن تراعى في ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه ؛

رابعا : بالإعفاء الذي تثبته المحكمة الدستورية، بعد إحالة الأمر إليها من رئيسها أو من رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو السلطة الحكومية المكلفة بالعدل في الحالات التالية :

- مزاولة نشاط أو قبول منصب أو نيابة انتخابية تتنافى مع عضوية المحكمة الدستورية ؛

- فقدان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ؛

- حدوث عجز بدني مستديم يمنع بصورة نهائية عضوا من أعضاء المحكمة الدستورية من مزاولة مهامه ؛

إخلال بالالتزامات العامة والخاصة المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.

المادة 13

تباشر مسطرة تعيين أو انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين سيحلون محل الأعضاء الذين ستنتهي مدة عضويتهم قبل تاريخ انتهاء المدة المذكورة بخمسة عشر (15) يوما على الأقل؛ ومن أجل ذلك، يتعين على رئيس المحكمة الدستورية إحاطة جهة التعيين أو الانتخاب علما بالتاريخ الذي ستنتهي فيه مدة انتداب كل عضو، قبل ثلاثة (3) أشهر من التاريخ المذكور.

تسري مدة عضوية كل عضو تم تعيينه أو انتخابه إثر كل تجديد ابتداء من تاريخ انتهاء، مدة عضوية الأعضاء، الذين انتهت مدة انتدابهم.

المادة 14

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

في حالة وفاة عضو أو استقالته أو إعفائه، تباشر مسطرة تعيين من يخلفه خلال مدة خمسة عشر (15) يوما من تبليغ الحالة إما إلى الملك إن كان أمر تعيين الخلف يرجع إلى جلالته وإما إلى رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين في الحالات الأخرى.

وفي حالة عدم انعقاد أحد مجلسي البرلمان أو هما معا، يحتسب الأجل المذكور أعلاه، ابتداء من تاريخ انعقاد المجلس أو المجلسين المذكورين مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من الفصل 130 من الدستور.

يكمل عضو المحكمة الدستورية المعين أو المنتخب للحلول محل من انتهت عضويته من أعضائها لأي سبب من الأسباب قبل ميعادها العادي، الفترة المتبقية من مدة انتداب العضو الذي خلفه.

لا يمكن للعضو المعين أو المنتخب الذي أكمل الفترة المتبقية من مدة عضوية سلفه، إعادة تعيينه أو انتخابه إذا كانت مدة عضويته خلال هذه الفترة المتبقية تفوق ثلاث (3) سنوات، دون إخلال بأحكام الفصل 130 من الدستور.

الفرع الرابع

التعويض الممنوح لأعضاء المحكمة الدستورية

المادة 15

يتقاضى أعضاء المحكمة الدستورية تعويضا يساوي، التعويض النيابي ويخضع للنظام الضريبي الذي يخضع له هذا الأخير.

ويستفيد رئيس المحكمة الدستورية، علاوة على ذلك، من التعويض عن التمثيل ومختلف المزايا العينية المستحقة لرئيس مجلس النواب.

وعلاوة على ذلك، يستفيد رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية من تعويض خاص عند انتهاء مهامهم، يحدد بمرسوم.

الباب الثاني

سير المحكمة الدستورية

الفرع الأول

أحكام عامة

المادة 16

تجتمع المحكمة الدستورية بدعوة من رئيسها، وإذا تغيب الرئيس أو عاقه عائق، وجه أكبر الأعضاء سنا من بين أقدمهم عضوية بالمحكمة الدستورية الدعوة لاجتماع المحكمة وتولى رئاستها في هذه الحالة.

المادة 17

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

تبت المحكمة الدستورية في القضايا المعروضة عليها بعد الاستماع إلى تقرير عضو من أعضائها يعينه الرئيس.

و تكون مداولاتها صحيحة إذا حضرها تسعة (9) من أعضائها على الأقل.

وتتخذ المحكمة الدستورية قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين تتألف منهم.

وإذا تعذر توفر النصاب المذكور بعد دورتين للتصويت، وبعد المناقشة، تتخذ المحكمة قراراتها بالأغلبية المطلقة لأعضائها . وفي حالة تعادل الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحا.

إذا تعذر على مجلسي البرلمان أو على أحدهما انتخاب الأعضاء داخل الأجل القانوني للتجديد، تكون مداولات المحكمة الدستورية صحيحة إذا حضرها ستة (6) من أعضائها على الأقل، وتمارس اختصاصاتها وتصدر قراراتها، وفق نصاب لا يحتسب فيه الأعضاء الذين لم يقع بعد انتخابهم.

وتصدر قراراتها باسم الملك وطبقا للقانون.

ويجب أن تتضمن هذه القرارات في ديباجتها بيان النصوص التي تستند إليها وأن تكون معللة وموقعة من قبل الأعضاء الحاضرين بالجلسة التي صدرت خلالها.

تنشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية داخل أجل لا يزيد على ثلاثين يوما من تاريخ صدورها، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية.

المادة 18

جلسات المحكمة الدستورية غير علنية ما لم ينص قانون تنظيمي على خلاف ذلك.

يجوز للمحكمة، إذا اقتضى الأمر ذلك، الاستماع إلى المعنيين بالأمر بحضور دفاعهم أو إلى أي شخص آخر من ذوي الخبرة في القضية المعروضة على المحكمة.

يرتدي أعضاء المحكمة الدستورية، خلال الجلسات، بذلة تحدد مميزاتها بقرار لرئيس المحكمة.

المادة 19

إذا لاحظت المحكمة الدستورية وجود خطإ مادي في قرار من قراراتها جاز لها تصويبه تلقائيا.

المادة 20

لكل طرف معني أن يطلب من المحكمة الدستورية تصويب خطإ مادي شاب قرارا من قراراتها، ويجب أن يقدم الطلب في غضون عشرين (20) يوما من تاريخ تبليغ القرار، المنصوص عليه في المادتين 31 و38 بعده، المطلوب تصويبه.

الفرع الثاني

القرارات المتعلقة بالمطابقة للدستور

المادة 21

يحيل رئيس الحكومة على الفور القوانين التنظيمية التي أقرها البرلمان، بصفة نهائية، إلى المحكمة الدستورية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها. قصد البت في مطابقتها للدستور.

ويشار في رسالة الإحالة، عند الاقتضاء، إلى أن الأمر يدعو إلى التعجيل بالبت في الموضوع.

المادة 22

يحيل رئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين على الفور النظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وكذا التعديلات المدخلة عليهما بعد إقرارها من قبل كل من المجلسين المذكورين، قبل الشروع في تطبيقهما، إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور.

كما تحال باقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية إلى المحكمة الدستورية للبت في مطابقتها للدستور، من لدن رئيس كل مجلس.

المادة 23

تكون إحالة القوانين إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 132 منه، برسالة من الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو برسالة أو عدة رسائل تتضمن في مجموعها إمضاءات عدد من أعضاء مجلس النواب لا يقل عن خمس الأعضاء الذين يتألف منهم، أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين.

المادة 24

تكون إحالة الالتزامات الدولية إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور، طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 55 منه، برسالة من الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو برسالة أو عدة رسائل تتضمن في مجموعها إمضاءات عدد من أعضاء مجلس النواب لا يقل عن سدس الأعضاء الذين يتألف منهم، أو ربع أعضاء مجلس المستشارين.

المادة 25

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

تقوم المحكمة الدستورية، فور إحالة القوانين التنظيمية والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية، والالتزامات الدولية إليها، بإبلاغ ذلك إلى الملك ورئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان الذي يتولى إعلام أعضاء مجلسه بالأمر.

ولرئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين وأعضاء المجلسين أن يدلوا إلى المحكمة الدستورية بما يبدو لهم من ملاحظات كتابية في شأن القضية المعروضة عليها .

المادة 26

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

تبت المحكمة الدستورية في مطابقة القوانين التنظيمية والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية، والالتزامات الدولية للدستور داخل أجل ثلاثين (30) يوما يحتسب ابتداء من تاريخ إحالتها إليها أو في غضون ثمانية (8) أيام في حالة الاستعجال، بطلب من الحكومة.

وفور نشر قرار المحكمة الدستورية القاضي بمطابقة قانون تنظيمي أو قانون للدستور، ينتهي، فيما يخص هذا القانون التنظيمي أو القانون، وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذ القوانين

المادة 27

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

يحول نشر قرار المحكمة الدستورية القاضي بعدم مطابقة مادة من قانون تنظيمي أو من قانون أو من نظام داخلي للدستور دون إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون أو العمل بالمادة موضوع القرار من النظام الداخلي.

غير أنه، إذا قضت المحكمة الدستورية بأن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مادة غير مطابقة للدستور ويمكن فصلها من مجموعه، يجوز إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون أو العمل بالنظام الداخلي باستثناء المادة المصرح بعدم مطابقتها للدستور.

إذا صرحت المحكمة الدستورية أن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مقتضى ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة تفسير المحكمة الدستورية، وجبت الإحالة إلى هذا التفسير عند عملية النشر.

إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإنه لا يمكن المصادقة عليه.

الفرع الثالث

اختصاص المحكمة في النظر في كل دفع بعدم دستورية قانون

المادة 28

تحدد بقانون تنظيمي لاحق، شروط وإجراءات ممارسة المحكمة الدستورية لاختصاصاتها في مجال النظر في كل دفع بعدم دستورية قانون، طبقا لأحكام الفصل 133 من الدستور.

الفرع الرابع

الإجراءات المطبقة في الحالة المنصوص عليها

في الفصل 73 من الدستور

المادة 29

في الحالة المنصوص عليها في الفصل 73 من الدستور يحيل رئيس الحكومة القضية إلى المحكمة الدستورية لتبت فيها خلال شهر، وتخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام إذا صرحت الحكومة بأن الأمر يدعو إلى التعجيل.

تقرر المحكمة الدستورية في ما إذا كانت النصوص المعروضة عليها لها صبغة تشريعية أو تنظيمية.

الفرع الخامس

إجراءات نظر الدفع المنصوص عليه

في الفصل 79 من الدستور

المادة 30

إذا دفعت الحكومة، طبقا لأحكام الفصل 79 من الدستور، بعدم قبول اقتراح أو تعديل ترى أنه لا يدخل في مجال القانون تتوقف فورا مناقشة الاقتراح أو التعديل في الجلسة العامة.

وتتولى الجهة التي تحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية فور ذلك إشعار الجهات الأخرى التي لها كذلك صلاحية اتخاذ نفس الإجراء بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 79 من الدستور، وللجهة التي تم إشعارها على هذه الصورة أن تبدي من الملاحظات ما تراه مناسبا في الموضوع داخل الأجل المحدد من لدن المحكمة الدستورية.

المادة 31

تبت المحكمة الدستورية في ظرف ثمانية (8) أيام وتبلغ قرارها داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام من تاريخ صدوره إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

الفرع ا لسادس

المنازعات في انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين

المادة 32

يحدد في ثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ الإعلان عن نتيجة الاقتراع، الأجل الذي يتم داخله الطعن، طبقا للقانون، في انتخاب أعضاء البرلمان أمام المحكمة الدستورية.

المادة 33

تبت المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل 132 من الدستور، داخل أجل سنة، ابتداء من تاريخ انقضاء أجل تقديم الطعون إليها.

غير أن للمحكمة تجاوز هذا الأجل بموجب قرار معلل، إذا استوجب ذلك عدد الطعون المرفوعة إليها، أو استلزم ذلك الطعن المقدم إليها.

المادة 34

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى أمانتها العامة أو لدى والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم الذي جرت فيه العمليات الانتخابية أو لدى رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يجري الانتخاب بدائرتها، وذلك مقابل وصل يحمل تاريخ إيداع الطعن ويتضمن قائمة الوثائق والمستندات المقدمة من طرف الطاعن تعزيزا لطعنه.

ويشعر والي الجهة أو العامل أو رئيس كتابة الضبط، بكل وسيلة تواصل معمول بها بما في ذلك البريد الإلكتروني، الأمانة العامة للمحكمة الدستورية ويوجه إليها العرائض التي تلقاها.

وتسجل العرائض بالأمانة العامة للمحكمة الدستورية بحسب ترتيب وصولها.

غير أنه، فيما يخص العرائض الواردة من ولاة الجهات أو عمال العمالات أو الأقاليم أو من رؤساء كتابة الضبط بالمحاكم الابتدائية، فإنه يشار في تسجيلها بالأمانة العامة للمحكمة الدستورية إلى تاريخ تسليمها إلى الجهة أو العمالة أو الإقليم أو إلى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية.

ويشعر رئيس المحكمة الدستورية، فورا، رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، حسب الحالة، بالعرائض التي وجهت إليه أو أشعر بتلقيها.

المادة 35

العرائض تتضمن الاسم الشخصي والاسم العائلي للطاعن وصفته وعنوانه والاسم الشخصي والاسم العائلي للمنتخب أو المنتخبين المنازع في انتخابهم وكذا صفاتهم وبيان الوقائع والوسائل المحتج بها لإلغاء الانتخاب.

ويجب على الطاعن أن يشفع عريضته بالمستندات المدلى بها لإثبات وسائل التي يحتج بها ويمكنه الاستعانة بمحام.

وللمحكمة الدستورية أن تمنح الطاعن، بصورة استثنائية، أجلا للإدلاء بجزء من المستندات المشار إليها أعلاه.

وليس للعريضة أثر واقف وهي معفاة من الرسم القضائي وجميع رسوم الدمغة والتسجيل.

المادة 36

توجه المحكمة الدستورية لأعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين المطعون في انتخابهم نسخة من العريضة.

يحدد في خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ العرائض، الأجل الذي يمكن داخله للمطعون في انتخابهم، الذين يعنيهم الأمر، الاطلاع على المستندات المرفقة بها في الأمانة العامة للمحكمة الدستورية وأخذ نسخ منها ليدلوا كتابة بملاحظاتهم في شأنها.

للمحكمة الدستورية أن تبلغ المذكرات الجوابية للأطراف المعنية، مع الإشارة إلى أجل الرد عليها.

المادة 37

يجب على كل جهة تودع لديها محاضر العمليات الانتخابية وملاحقها أن توجهها إلى المحكمة الدستورية إذا طلب منها ذلك.

وللمحكمة الدستورية أن تأمر بإجراء تحقيق في الموضوع وتكلف أحدا أو أكثر من أعضائها بتلقي تصريحات الشهود بعد أدائهم اليمين بين يديها، طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية .

ويحرر محضرا بذلك من طرف كتابة الضبط ويدعى المعنيون بالأمر للاطلاع عليه في الأمانة العامة للمحكمة وإيداع ملاحظاتهم في شأنه كتابة في غضون ثمانية أيام.

وللمحكمة الدستورية أن تكلف عضوا أو أكثر من أعضائها للقيام في عين المكان بإجراءات التحقيق التي ترى ضرورة القيام بها، طبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

المادة 38

- (غيرت وتممت بالمادة الفريدة من القانون التنظيمي رقم 36.24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10 مارس 2026) ج ر عدد 7491 بتاريخ 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026) ص 1640).

مع مراعاة أحكام المادة 33 من هذا القانون التنظيمي، وعندما تكون القضية جاهزة تبت فيها المحكمة الدستورية بعد الاستماع إلى تقرير المقرر داخل أجل ستين(60) يوما.

غير أنه، للمحكمة أن تقضي، دون إجراء تحقيق سابق، بعدم قبول العرائض، أو رفضها إذا كانت تتضمن مأخذ يظهر جليا أنه لم يكن لها تأثير في نتائج الانتخاب.

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح التي تتولى تبليغها إلى المطعون في انتخابهم وفق العنوان المصرح به عند التصريح بالترشيحات وإلى الطاعن المعني، وإلى دفاع الأطراف، إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين، حسب الحالة، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها.

في حالة عدم توفر المحكمة على عنوان الأطراف أو محل المخابرة، يعتبر مقر العمالة التي توجد بها الدائرة الانتخابية الموطن القانوني.

المادة 39

للمحكمة الدستورية، إذا قضت لفائدة الطاعن، إما أن تلغي الانتخاب المطعون فيه وإما أن تصحح النتائج الحسابية التي أعلنتها لجنة الإحصاء وتعلن، عند الاقتضاء، المرشح الفائز بصورة قانونية.

الفرع السابع

مراقبة صحة عمليات الاستفتاء وإجراءات المراجعة الدستورية

المادة 40

تتولى المحكمة الدستورية مراقبة صحة الإحصاء العام للأصوات المدلى بها في الاستفتاء.

وتنظر في جميع المطالبات المضمنة في محاضر العمليات وتبت فيها بصورة نهائية.

وإذا عاينت وجود مخالفات في هذه العمليات يكون لها باعتبار نوعها أو جسامتها أن تقضي إما بالإبقاء على تلك العمليات وإما بإلغائها جميعها أو بعضها.

المادة 41

تعلن المحكمة الدستورية، بقرار، عن نتائج الاستفتاء. ويشار إلى هذا الإعلان في الظهير الشريف القاضي بإصدار الأمر بتنفيذ نص الدستور المراجع الذي وافق عليه الشعب.

المادة 42

تتولى المحكمة الدستورية مراقبة صحة إجراءات المراجعة الدستورية التي تعرض بظهير على البرلمان، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 174 من الدستور، وتعلن نتيجتها.

يشار إلى هذا الإعلان في الظهير القاضي بإصدار الأمر بتنفيذ نص مراجعة الدستور.

الفرع الثامن

التسيير الإداري للمحكمة الدستورية

المادة 43

يحدد التنظيم الداخلي للمحكمة الدستورية وكيفية تسييرها بموجب نظام داخلي تضعه المحكمة.

يتولى تسيير المصالح الإدارية للمحكمة الدستورية، تحت سلطة رئيسيها، أمين عام يعين بظهير من بين ثلاثة أشخاص، يقترحهم رئيس المحكمة من خارج أعضائها، تساعده في مهامه كتابة الضبط.

ويقوم الأمين العام للمحكمة الدستورية بتسجيل الإحالات الواردة عليها من السلطات المختصة و العرائض المتعلقة بالنزاعات الانتخابية و كذا تبليغ قرارات المحكمة، ويتخذ جميع التدابير اللازمة لتحضير وتنظيم أعمال المحكمة الدستورية، ويكون مسؤولا عن مسك وحفظ ملفاتها ومستنداتها.

المادة 44

يمكن لرئيس المحكمة الدستورية أن يفوض للأمين العام التوقيع على جميع التصرفات والقرارات ذات الصبغة الإدارية. ويقوم الأمين العام بتحضير مشروع ميزانية المحكمة وعرضه على الرئيس للموافقة عليه.

تسجل الاعتمادات المرصدة لميزانية المحكمة في الميزانية العامة للدولة.

المادة 45

رئيس المحكمة الدستورية هو الآمر بصرف اعتماداتها، وله أن يعين الأمين العام آمرا مساعدا بالصرف وفق الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا المجال.

ويتولى محاسب يلحق بالمحكمة الدستورية بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية، القيام لدى رئيس المحكمة بجميع الصلاحيات المسندة إلى المحاسبين العموميين بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها.

المادة 46

يمكن أن يلحق قضاة أو موظفون، أو يوضعون رهن إشارة المحكمة الدستورية، حسب الحالة، لمساعدة رئيسها وأعضائها في القيام بمهامهم، بقرار مشترك تتخذه السلطة التي يتبع لها المعنيون ورئيس المحكمة الدستورية.

الباب الثالث

أحكام مختلفة وانتقالية

المادة 47

تكون جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي أجالا كاملة.

المادة 48

مع مراعاة المقتضيات المشار إليها بعد، وطبقا لأحكام الفصل 177 من الدستور، يستمر المجلس الدستوري القائم في تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية، في ممارسة صلاحياته المنصوص عليها في القانون التنظيمي المحدث له، إلى حين تنصيب المحكمة الدستورية طبقا لمقتضيات هذا القانون التنظيمي.

تدخل مقتضيات هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فيما يخص مسطرة تعيين أو انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وتدخل باقي المقتضيات الأخرى حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تنصيب المحكمة.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من هذه المادة، ينسخ هذا القانون التنظيمي ويعوض القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.124 بتاريخ14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994).

غير أنه، يستمر العمل، بصفة انتقالية، بأحكام المواد 8 المكررة و8 المكررة مرتين و35 المكررة من الباب الخامس المكرر من القانون التنظيمي رقم29.93 ، المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، إلى حين تعويضها طبقا لأحكام الفصل 158 من الدستور.

المادة 49

تحال إلى المحكمة الدستورية فور تنصيبها، جميع ملفات القضايا التي كانت معروضة على المجلس الدستوري والتي لم يتم البت فيها، كما تحال على المحكمة أيضا جميع المحفوظات والوثائق المودعة لديه.

تحل المحكمة الدستورية محل المجلس الدستوري، في الحقوق والالتزامات المتعلقة بجميع صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات وكل العقود والاتفاقيات المبرمة قبل تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية.

كما تحل عبارة المحكمة الدستورية محل عبارة المجلس الدستوري في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية.

.....

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.26.08 صادر في 20 من رمضان 1447 (10) مارس (2026) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 262/26 الصادر في 12 من رمضان 1447 (2) مارس (2026) الذي صرحت بمقتضاه : بأن القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية ليس فيه ما يخالف الدستور»،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون التنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالدار البيضاء في 20 من رمضان 1447 (10) مارس (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

قانون تنظيمي رقم 36.24

بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13

المتعلق بالمحكمة الدستورية

مادة فريدة

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المواد 2 و 14 و 17 الفقرة الأخيرة) و 25 الفقرة الأولى) و 26 (الفقرة الأولى) و 27 و 38 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 : (13) أغسطس 2014 .

المادة 2 - يمكن الطعن ....

المنتخبين....

من لدن المترشحين وأعضاء المجلس المعني داخل أجل ...

النتائج...

يحال النزاع إلى المحكمة الدستورية بعريضة مكتوبة تودع لدى «أمانتها العامة، تتضمن البيانات والمستندات الواردة في المادة 35 من هذا القانون التنظيمي مقابل إشعار بالتوصل وفقا لأحكام المادة 34 بعده.

تبت

أيام.»

المادة 14 في حالة وفاة.

الأخرى.

وفي حالة عدم .

من الدستور.

يكمل ....

خلفه

لا يمكن للعضو المعين أو المنتخب الذي أكمل الفترة المتبقية من مدة عضوية سلفه، إعادة تعيينه أو انتخابه إذا كانت مدة عضويته خلال هذه الفترة المتبقية تفوق ثلاث (3) سنوات دون إخلال بأحكام الفصل 130 من الدستور.»

«المادة 17 (الفقرة الأخيرة). - تنشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية صدورها، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية.

المادة 25 (الفقرة الأولى). - تقوم والقوانين والنظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية والالتزامات الدولية إليها.

المادة 26 (الفقرة الأولى). - تبت ....

بالأمر.»

والقوانين والنظام

الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وباقي «الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية والالتزامات الدولية للدستور...

من الحكومة.»

المادة 27 - يحول نشر.

الداخلي....

غير أنه

للدستور.

«إذا صرحت المحكمة الدستورية أن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مقتضى ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة تفسير المحكمة الدستورية، وجبت الإحالة إلى هذا التفسير عند عملية النشر....

«إذا صرحت المحكمة الدستورية أن التزاما دوليا.....

المصادقة عليه إلا بعد مراجعة الدستور.

المادة 38 -مع مراعاة أحكام

يوما.....

غير أنه.

الانتخاب.

وفي جميع الحالات تبلغ المحكمة الدستورية قراراتها إلى السلطة

المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح التي تتولى تبليغها إلى المطعون في انتخابهم وفق العنوان المصرح به عند التصريح بالترشيحات وإلى الطاعن المعني، وإلى دفاع الأطراف، إن وجد، وإلى مجلس النواب أو إلى مجلس المستشارين حسب الحالة، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ صدورها.

.....

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية بتاريخ 20 محرم 1448 (6) يوليو 2026

السنة الخامسة عشرة بعد المائة - عدد 7523

ISSN 0851-1195

فهرست

نصوص عامة

شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

ظهير شريف رقم 1.26.22 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

المجلس الوطني للصحافة. - إعادة التنظيم.

ظهير شريف رقم 1.26.26 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026) بتنفيذ القانون رقم 09.26 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

نظام الدعم الاجتماعي المباشر.

ظهير شريف رقم 1.26.23 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026) بتنفيذ القانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق

بنظام الدعم الاجتماعي المباشر ...

صفحة

4180

4184

4200

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث

العلمي.

صفحة

ظهير شريف رقم 1.26.25 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026) بتنفيذ القانون رقم 68.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 20.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

4201

الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

ظهير شريف رقم 1.26.24 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026) بتنفيذ القانون رقم 038.25 القاضي بحل وتصفية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية .....

4204

المحكمة الدستورية

..... قرار رقم 264.26 م.د صادر في 29 من ذي الحجة 1447 (15) يونيو 2026

صفحة : 4206

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.26.22 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية رقم 264.26 الصادر في 29 من ذي الحجة 1447 (15) يونيو (2026) الذي صرحت بمقتضاه :

بأن المواد 7 و 14 الفقرتان الأولى والأخيرة) و 19 و 21 و 22 و 26 الفقرتان الأولى والثانية و 29 (الفقرتان الأولى والثانية و 30 (الفقرة الأولى). قد سبق التصريح بمطابقة أحكامها للدستور، ولا محل لإعادة فحصها من جديد» :

بأن البند الأول من المادة 9 والمادة 29 الفقرة الأخيرة) ليس فيهما ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسير المتعلق بهما :

بأن باقي مواد وأحكام القانون التنظيمي ليس فيها ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بطنجة في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

الجريدة الرسمية عدد 7523- 20 محرم 1448 (6) يوليو 2026

قانون تنظيمي رقم 35.24

يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع

بعدم دستورية قانون

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 133 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون ساري المفعول يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، يدفع أحد أطرافها أنه يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور.

المادة 2

يراد بالعبارات التالية في مدلول هذا القانون التنظيمي ما يلي :

(أ) القانون الذي يدفع أحد أطراف الدعوى بعدم دستوريته : كل مقتضى تشريعي ساري المفعول، يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، ويدفع طرف من أطرافها بأن تطبيقه سيؤدي إلى خرق أو انتهاك حق من الحقوق أو حرية من الحريات التي يضمنها الدستور أو إلى حرمانه من هذا الحق أو الحرية :

ب أطراف الدعوى : كل مدع أو مدعى عليه في قضية معروضة على المحكمة، وكل منهم أو مطالب بالحق المدني أو مسؤول مدني أو النيابة العامة في الدعوى العمومية أو في القضايا المدنية التي تكون فيها طرفا أصليا أو منضما بمقتضى القوانين الجاري بها العمل مع مراعاة مقتضى المادة 15 أدناه :

ج) دفع أحد الأطراف بعدم دستورية قانون : الوسيلة القانونية التي يثير بواسطتها أحد أطراف الدعوى أثناء النظر فيها، عدم دستورية قانون يعتبره ماسا بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.

المادة 3

يمكن أن يثار الدفع بعدم دستورية قانون أمام مختلف محاكم المملكة، وكذا أمام المحكمة الدستورية مباشرة بمناسبة البت في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان.

لا يمكن إثارة الدفع لأول مرة خلال مرحلة الاستئناف إلا إذا تعلق الأمر بحكم غيابي في حق مثير الدفع، أو إذا طبقت المحكمة في المرحلة القضائية السابقة مقتضى تشريعيا لم يكن مثارا من قبل الأطراف خلال هذه المرحلة.

لا يمكن إثارة الدفع أمام محكمة النقض إلا في الحالات التي ينعقد لها الاختصاص كمحكمة موضوع

يجب في جميع الأحوال أن يثار الدفع بعدم الدستورية قبل اعتبار القضية المعروضة على المحكمة جاهزة للحكم.

لا يمكن أن يثار الدفع المذكور تلقائيا من لدن المحكمة، مع مراعاة مقتضى البند «ب» من المادة 2 من هذا القانون التنظيمي.

الباب الثاني

شروط وإجراءات إثارة الدفع بعدم دستورية

قانون أمام المحاكم

المادة 4

يجب، تحت طائلة عدم القبول من قبل المحكمة المعروض عليها النزاع، إثارة الدفع بعدم الدستورية بواسطة مذكرة كتابية، مع مراعاة الشروط التالية :

1 - أن تقدم بصفة مستقلة :

2 - أن تكون موقعة من قبل محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض، ما لم يتعلق الأمر بإثارة الدفع من قبل النيابة العامة مع مراعاة الاتفاقيات الدولية النافذة :

3 - أن يؤدى عنها رسم قضائي يتم تحديد مبلغه وفق التشريع الجاري به العمل، ما لم يتم تمتيع مثير الدفع بالمساعدة القضائية أو يكون الطلب الأصلي معفى من الأداء بقوة القانون :

4- أن تتضمن المقتضى التشريعي موضوع الدفع :

5- أن تتضمن الحق أو الحرية موضوع الخرق أو الانتهاك والتي يضمنها الدستور :

6 - أن يكون المقتضى التشريعي موضوع الدفع هو الذي تم تطبيقه أو يراد تطبيقه من لدن المحكمة في الدعوى أو المسطرة أو يشكل أساسا للمتابعة حسب الحالة.

يجب أن ترفق المذكرة بنسخ منها مساوية لعدد الأطراف، وعند الاقتضاء، بأي وثيقة أخرى يرغب الطرف المعني في الإدلاء بها أمام المحكمة.

المادة 5

يجب على محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة حسب الحالة أن تتأكد من استيفاء مذكرة الدفع بعدم دستورية قانون المثار أمامها، للشروط المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه داخل أجل أقصاه ثمانية (8) أيام من تاريخ إثارته أمامها.

تنذر المحكمة مثير الدفع لتصحيح مسطرة الدفع أمامها داخل أجل لا يتجاوز أربعة (4) أيام من تاريخ إنذاره بذلك، وذلك تحت طائلة عدم قبول إحالة الدفع.

يتوقف احتساب الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من تاريخ إنذار مثير الدفع بتصحيح المسطرة، ويستأنف احتسابه من تاريخ إيداع مذكرة تصحيح المسطرة من قبل مثير الدفع.

إذا تحققت المحكمة من استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، أصدرت مقررا بقبول إحالة الدفع وأحالته، مرفقا بمذكرة الدفع إلى محكمة النقض داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثالثة من هذه المادة.

في حالة ما إذا تبين لمحكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة، حسب الحالة عدم استيفاء مذكرة الدفع للشروط المذكورة، أصدرت مقررا بعدم قبول إحالة الدفع يبلغ فورا للأطراف.

يكون مقررها معللا وغير قابل للطعن.

المادة 6

توقف المحكمة التي أثير أمامها الدفع البت في دعوى الموضوع كما توقف الأجال المرتبطة بها، ابتداء من تاريخ تقديم الدفع، مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة 7 بعده.

غير أن المحكمة تواصل البت في الدعوى فورا بعد صدور مقررها المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة 5 أعلاه أو إذا بلغت حسب الحالة، بمقرر محكمة النقض المنصوص عليه في المادة 10 بعده، إذا قضت بعدم استيفاء مذكرة الدفع للشرطين المنصوص عليهما في المادة 9 بعده أو بقرار المحكمة الدستورية المنصوص عليه في المادة 26 من هذا القانون التنظيمي القاضي برفض الدفع.

يتعين على المحكمة عند عزمها مواصلة البت في الدعوى إشعار الأطراف بذلك فورا طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل وإذا تعذر إشعار الأطراف، تواصل المحكمة البت في الموضوع

المادة 7

مع مراعاة مقتضيات المادة 28 من هذا القانون التنظيمي لا توقف المحكمة إجراءات الدعوى أو البت فيها في الحالات الآتية :

1- إجراءات التحقيق في المجالين المدني والجنائي :

2 - اتخاذ التدابير الوقتية أو التحفظية الضرورية :

3 - اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة متى تعلق الأمر بتدبير سالب للحرية :

4- عندما ينص القانون على أجل محدد للبت في الدعوى أو البت على سبيل الاستعجال :

5- إذا كان إيقاف البت في الدعوى يؤدي إلى إلحاق ضرر بحقوق أحد الأطراف يتعذر إصلاحه.

المادة 8

يحال الدفع بعدم دستورية قانون المثار أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة حسب الحالة إلى الرئيس الأول لمحكمة النقض، طبقا لأحكام المادة 5 أعلاه، ويشعر فورا الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة بالإحالة المذكورة مرفقا بمذكرة الدفع، قصد تقديم ملتمساته الكتابية داخل أجل ثلاثة (3) أيام من تاريخ توصله

بنسخة من هذه المذكرة.

المادة 9

تتولى محكمة النقض التحقق من استيفاء مذكرة الدفع المحالة إليها للشرطين التاليين :

1 - وجود صلة بين المقتضى التشريعي محل الدفع وبين الحق أو الحرية موضوع الخرق أو الانتهاك والتي يضمنها الدستور :

2 - ألا يكون قد سبق البت بمطابقة المقتضى التشريعي محل الدفع للدستور، ما لم تتغير الأسس التي بنيت عليها المطابقة المذكورة.

المادة 10

تتخذ محكمة النقض مقررا معللا داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ توصلها بمقرر المحكمة المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة 5 أعلاه، غير أنه يتوقف احتساب هذا الأجل إذا طلبت محكمة النقض نسخة من ملف الدعوى أو إحدى الوثائق من المحكمة المعنية التي يتعين عليها إحالة هذه النسخة أو الوثيقة إلى محكمة النقض فورا، ويستأنف احتسابه ابتداء من تاريخ توصلها بنسخة من الملف أو الوثائق المذكورة.

يكون هذا المقرر غير قابل للطعن ويبلغ إلى المحكمة التي أثير أمامها الدفع التي تتولى تبليغه فورا للأطراف.

المادة 11

تتولى محكمة النقض في حالة استيفاء الشرطين الواردين في المادة 9 أعلاه، إحالة مذكرة الدفع إلى المحكمة الدستورية مرفقة بنسخة من مقرر المحكمة التي أثير أمامها الدفع وبمقررها القاضي بقبول الدفع داخل الأجل المشار إليه في المادة 10 أعلاه.

المادة 12

في حالة إثارة الدفع بعدم دستورية قانون أمام محكمة النقض تتولى هذه المحكمة التحقق من استيفاء هذا الدفع للشروط المنصوص عليها في المادتين 4 و 9 أعلاه، داخل أجل أقصاه خمسة عشر

(15) يوما من تاريخ إثارته أمامها.

تنذر المحكمة مثير الدفع لتصحيح مسطرة الدفع أمامها داخل أجل لا يتجاوز ثمانية (8) أيام من تاريخ إنذاره بذلك، وذلك تحت طائلة عدم قبول إحالة الدفع.

يتوقف احتساب الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من تاريخ إنذار مثير الدفع لتصحيح المسطرة، ويستأنف احتسابه من تاريخ إيداع مذكرة تصحيح المسطرة من قبل مثير الدفع.

إذا تحققت محكمة النقض من استيفاء مذكرة الدفع للشروط المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، تحيل هذه المذكرة إلى المحكمة الدستورية مرفقة بمقررها القاضي بقبول إحالة الدفع، داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، مع مراعاة مقتضيات الفقرة

الثالثة من هذه المادة.

وإذا تبين لها عدم استيفاء مذكرة الدفع للشروط المذكورة، فإنها تصدر مقررا بعدم قبول إحالة الدفع.

يكون مقرر محكمة النقض معللا وغير قابل للطعن ويبلغ فور صدوره إلى الأطراف.

المادة 13

توقف محكمة النقض البت في الدعوى كما توقف الأجال المرتبطة بها، ابتداء من تاريخ تقديم الدفع، مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة 7 أعلاه.

غير أنها تواصل البت في الدعوى فور صدور مقررها المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة 12 أعلاه، أو إذا بلغت، حسب الحالة، بقرار المحكمة الدستورية المنصوص عليه في المادة 26 من هذا القانون التنظيمي القاضي برفض الدفع.

يتعين على محكمة النقض عند عزمها مواصلة البت في الدعوى إشعار الأطراف بذلك فورا طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل، وإذا تعذر إشعار الأطراف، تواصل المحكمة البت في الموضوع.

المادة 14

إذا تنازل المدعي عن دعواه، فإن المحكمة التي أثير أمامها الدفع تشهد على التنازل مع مراعاة القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

لا يجوز إحالة الدفع بعدم دستورية قانون إلى المحكمة الدستورية إذا تم الإشهاد على التنازل عن الدعوى التي أثير بمناسبتها الدفع المذكور.

في الحالة المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يبلغ الإشهاد على التنازل إلى الرئيس الأول لمحكمة النقض قصد حفظ الملف.

لا يمكن التنازل عن الدفع بعدم دستورية قانون بعد صدور مقرر محكمة النقض بقبول إحالة الدفع.

المادة 15

في حالة عدم وجود مقتضى خاص منصوص عليه في هذا القانون التنظيمي تطبق أمام المحاكم المثار أمامها الدفع بعدم دستورية قانون، قواعد قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية وكذا أي مقتضى إجرائي آخر منصوص عليه في نصوص خاصة، حسب الحالة.

الباب الثالث

شروط وإجراءات إثارة الدفع بعدم دستورية قانون بمناسبة البت في المنازعات الانتخابية أمام المحكمة الدستورية

المادة 16

يقدم الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحكمة الدستورية بمناسبة البت في منازعة متعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان بواسطة مذكرة كتابية تتوفر فيها نفس الشروط المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 4 و 5 و 6 من المادة 4 أعلاه.

يجب إرفاق مذكرة الدفع بنسخ مساوية لعدد الأطراف وكذا بجميع الوثائق والمستندات المعززة للدفع.

يجب أن يقدم هذا الدفع قبل أن تصبح القضية المعروضة على المحكمة الدستورية جاهزة للحكم.

المادة 17

يترتب عن تقديم الدفع أمام المحكمة الدستورية بمناسبة المنازعة المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان إيقاف البت في هذه المنازعة، إلى حين بت المحكمة الدستورية في الدفع المقدم أمامها.

استثناء من أحكام الفقرة الأولى أعلاه، لا توقف المحكمة الدستورية إجراءات التحقيق المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

لا يمكن إثارة الدفع المذكور تلقائيا من طرف المحكمة الدستورية.

المادة 18

للمحكمة الدستورية أن تنذر مثير الدفع لتصحيح مسطرة الدفع داخل أجل لا يتجاوز ثمانية (8) أيام من تاريخ إنذاره بذلك، تحت طائلة عدم قبول الدفع.

الباب الرابع

إجراءات البت في الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحكمة الدستورية

المادة 19

تتولى المحكمة الدستورية، تبليغ الدفع المتوصل به فورا إلى رئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان الذي يتولى إعلام أعضاء مجلسه بذلك، وإلى الأطراف، ولهم أن يدلوا بمذكرات كتابية تتضمن ملاحظاتهم بخصوص موضوع الدفع، وذلك داخل أجل تحدده المحكمة الدستورية.

المادة 20

يمكن للمحكمة الدستورية عند الاقتضاء، تبليغ المذكرات الجوابية المدلى بها للأطراف المعنية بالدفع مع تحديد أجل للتعقيب.

المادة 21

يمكن للمحكمة الدستورية بصفة تلقائية أو بطلب من أحد الأطراف، ضم الدفوع بعدم الدستورية المتعلقة بنفس المقتضى التشريعي أو بمقتضى تشريعي مرتبط به.

المادة 22

بعد انقضاء الآجال المحددة في المادتين 19 و 20 أعلاه، يحدد رئيس المحكمة الدستورية تاريخ الجلسة، ويشعر رئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان والأطراف بذلك قبل انعقادها بعشرة (10) أيام على الأقل.

المادة 23

يمكن للمحكمة الدستورية أن تطلب من المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم دستورية قانون تمكينها من نسخة من ملف الدعوى أو إحدى مستنداته أو وثائقه داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل بالطلب.

المادة 24

تبت المحكمة الدستورية في الدفع بعدم دستورية قانون داخل أجل تسعين (90) يوما ابتداء من تاريخ توصلها بالدفع المحال إليها أو من تاريخ إثارته لأول مرة أمامها.

المادة 25

تبت المحكمة الدستورية وتصدر قراراتها المتعلقة بالدفع بعدم دستورية قانون وفق القواعد المحددة في القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية مع مراعاة المقتضيات الخاصة الواردة في هذا القانون التنظيمي.

المادة 26

يبلغ قرار المحكمة الدستورية الصادر بشأن الدفع بعدم دستورية قانون إلى محكمة النقض وإلى المحكمة المثار أمامها الدفع، داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ صدوره وتبلغه هذه الأخيرة فورا للأطراف.

يتم فورا إبلاغ القرارات الصادرة بعدم دستورية مقتضى تشريعي إلى الملك وإلى رئيس الحكومة ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان.

تنشر القرارات الصادرة بشأن الدفع بعدم دستورية القوانين فور صدورها بالجريدة الرسمية، كما يمكن نشرها بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية.

الباب الخامس

آثار القرار الصادر عن المحكمة الدستورية القاضي بعدم دستورية مقتضى تشريعي

المادة 27

يترتب عن القرار الصادر عن المحكمة الدستورية بعدم دستورية مقتضى تشريعي، نسخه ابتداء من تاريخ تحدده المحكمة الدستورية في قرارها طبقا لأحكام الفصل 134 من الدستور.

لا يترتب عن التصريح بعدم دستورية مقتضى تشريعي ونسخه طبقا للفقرة الأولى أعلاه، مسؤولية الدولة عن تطبيق هذا المقتضى قبل نسخه

المادة 28

إذا صرحت المحكمة الدستورية بعدم دستورية مقتضى تشريعي

وكان قد صدر، في نفس الدعوى، في الحالات المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون التنظيمي مقرر قضائي غير قابل لأي طعن استند إلى المقتضى التشريعي المذكور، يتعين ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية، بما في ذلك إمكانية تقديم دعوى جديدة من قبل أطراف هذه الدعوى، طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 29

يمكن أن يتم تبادل المذكرات والوثائق المدلى بها بمناسبة الدفع بعدم دستورية قانون وإيداعها وتبليغها بطريقة إلكترونية، سواء كانت معدة على حامل ورقي أو إلكتروني، وذلك وفق المواصفات التي توفرها الأنظمة المعلوماتية المعدة لهذا الغرض.

كما يمكن أن تحل الإشعارات والوصولات المعدة بطريقة إلكترونية والمستخرجة وفق الأنظمة المذكورة محل الإشعارات والوصولات المعدة على حامل ورقي.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بمقتضى نص تنظيمي.

الباب السادس

أحكام ختامية

المادة 30

تكون جميع الأجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي كاملة لا يحتسب فيها اليوم الأول الذي يباشر فيه أي إجراء من الإجراءات المرتبطة بالدفع ولا اليوم الأخير الذي تنتهي فيه.

إذا كان اليوم الأخير يوم عطلة امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده.

المادة 31

يدخل هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ بعد انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا، يبتدئ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

.....
.....

.....

.....

الإطار القانوني والتنظيمي لنظام الدعم الاجتماعي المباشر والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي

يستند برنامج الدعم الاجتماعي المباشر إلى ترسانة قانونية محكمة، تشمل:

القانون الإطار رقم 09.21
المتعلق بالحماية الاجتماعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)

القانون رقم 58.23
المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.87 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023)

القانون رقم 59.23
المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.88 المؤرخ في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023)

المرسوم رقم 2.23.1067 صادر في 17 جمادى الأولى 1445 (فاتح ديسمبر 2023) بتطبيق القانون 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر

المرسوم رقم 2.23.1068 صادر في 17 من جمادى الأولى 1445 (فاتح ديسمبر 2023) المتعلق بتحديد عتبة الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر

المرسوم رقم 2.23.1069 صادر في 17 من جمادى الأولى 1445 (فاتح ديسمبر 2023) بتطبيق القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي المباشر

المرسوم رقم 2.24.706 الصادر في 19 من محرم 1446 (25 يوليوز 2024) بتتميم الملحق بالمرسوم رقم 2.23.1067 صادر في 17 جمادى الأولى 1445 (فاتح ديسمبر 2023) بتطبيق القانون 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر

المرسوم رقم 2.25.1064 الصادر في 2 رجب 1447 (23 ديسمبر 2025)

المرسوم رقم 2.25.1064 الصادر في 2 رجب 1447 (23 ديسمبر 2025)
المتعلق بالإستفادة من الإعانة الخاصة الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر

.....

.....

مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

أصدر المستشار مصطفى علاوي عدة مؤلفات قانونية وقضائية بارزة في الساحة القانونية المغربية، من أبرزها سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية، وسائل الإثبات في التشريع المغربي، وكتاب ما جرى عليه عمل محكمة النقض.

إليك قائمة بأبرز أعماله ومؤلفاته:

• سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية: تقع في عدة أجزاء (من 1 إلى 15)، وتُعنى بجمع وتقديم الاجتهادات والمبادئ القضائية الهامة.

• وسائل الإثبات في التشريع المغربي: دراسة عملية وفقهية تتناول قواعد وطرق الإثبات المعتمدة في القانون المغربي.

• ما جرى عليه عمل محكمة النقض: عمل موسع يتضمن مختلف الأقسام (من 1 إلى 7) لشرح وتوضيح التوجهات القضائية لمحكمة النقض.

• سلسلة إضاءات قضائية وقانونية: تضم دراسات وتحليلات قانونية تضيء جوانب مختلفة من المساطر القانونية (الجزء الأول متاح في المنصات القانونية).

• قطوف قضائية: إصدار دوري أو سلسلة مقسمة لأجزاء تعنى بالمجال القانوني، مثل الجزء التاسع عشر الذي يغطي المادة الأسرية والاجتماعية.

.....

.....

+. ХИЛЕ+ | НЕҮОΣΘ

+ІΘΟΣΧН+|+C:Oost too+s+

المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية عدد 2 / رن ع / س / ق 9/2026

06 يوليو 2026

إلى

السيد المحامي العام الأول لدى محكمة النقض السادة الوكلاء العامين للملة لدى معاكم الاستئناف السيدات والسادة الوكلاء العامين للملح لدى محاكم الاستئناف التجارية السيدات والسادة وكلاء الملا لدى المحاكم الابتدائية السيدات والسادة وكلاء الملح لدى المحاكم الابتدائية التجارية

الموضوع: مستجدات اختصاصات النيابة العامة في ضوء القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية.

وبعد؛

سلام تام بوجود مولانا الإمام

لقد نشر بالجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 05 رمضان 1447 (23) فبراير (2026) القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، وهو القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد انصرام ستة (6) اشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، أي بتاريخ 24 غشت 2026 ، وفق ما تنص عليه المادة 643 منه

ونظرا لما تضمنته التوجهات العامة التي أرساها المخطط الاستراتيجي لرئاسة النيابة العامة وخاصة ما تعلق منها بتفعيل الأدوار الإيجابية للنيابة العامة في المجال المدني، عبر المساهمة في حماية حقوق الأطراف وضمان احترام النظام العام، وما يشكله من تقاطع مع المقتضيات الهامة التي جاء بها القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية والتي عملت على تعزيز المركز القانوني للنيابة العامة أمام القضاء المدني بمفهومه العام، من خلال إيراد مقتضيات جديدة تتناول العديد من المواضيع من قبيل الطبيعة القانونية لتدخل النيابة العامة

1

اختصاصات تسمح لها بتفعيل أدوارها الإيجابية خلال سريان الدعاوى المدنية متى تبين لها أن ذلك تقتضيه المصلحة العامة وحماية النظام العام أو ارتأت أنه سيساهم في تحقيق التطبيق السليم للقانون.

وفي إطار سعي رئاسة النيابة العامة إلى مواكبة المستجدات التشريعية المتعلقة بمجال اختصاص النيابة العامة، يهدف هذا المنشور إلى تقديم توضيحات لأهم المستجدات المتصلة بتلك الاختصاصات وفق ما تضمنه القانون رقم 25 58. المتعلق بالمسطرة المدنية، وذلك حسب ما يلي:

في ما يتعلق بأدوار النيابة العامة باعتبارها طرفا أمام المدني بمفهومه العام

تضمن القانون رقم 58.25. المتعلق بالمسطرة المدنية ثلاث حالات تتعلق بالطبيعة القانونية للأدوار التي تتولى النيابة العامة القيام بها أمام القضاء المدني بمفهومه العام، وهي كالتالي:

أولا: الحالات التي تتدخل فيها النيابة العامة كطرف أصلي

حددت صلاحيات النيابة العامة في ضوء القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية باعتبارها حامية للنظام العام وساهرة على التطبيق السليم للقانون، حيث منحها المشرع وضعا قانونيا يسمح لها باتخاذ المبادرة لرفع الدعاوى القضائية في عدة حالات والتدخل كطرف أصلي

في الحالات التي حددتها المادة 18 وهي كالتالي:

القضايا المتعلقة بالنظام العام

القضايا المتعلقة بالأسرة

القضايا المتعلقة بالحالة المدنية وقضايا الجنسية وكفالة الأطفال المهملين:

القضايا المتعلقة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين

في الحالات المحددة بمقتضى نص خاص

ويترتب عن كون النيابة العامة طرفا أصليا التمتع بكافة الحقوق الإجرائية التي يتمتع بها الخصوم، بما في ذلك حق تقديم الأدلة والمذكرات وممارسة جميع طرق الطعن المتاحة قانونا ضد المقررات الصادرة

2

ثانيا: الحالات التي تتدخل فيها النيابة العامة كطرف منضم

إلى جانب تدخل النيابة العامة كطرف أصلي خول لها القانون 58.25 صلاحية التدخل كطرف منضم، وفي هذه الحالة يرتكز دورها حول تقديم مستنتجات كتابية أو شفوية تهدف إلى تنوير المحكمة وإبداء الرأي القانوني المحايد في النزاع المعروض، وقد حددت المادة 19 الحالات

التي تتدخل فيها النيابة العامة كطرف منضم وهي كالتالي:

القضايا التي ينص القانون على تبليغها إليها :

الحالات التي تطلب التدخل فيها بعد اطلاعها على الملف:

قضايا الزور

القضايا التي تحال عليها تلقائيا من طرف المحكمة.

ثالثا: الحالات يجب أن تبلغ فيها النيابة العامة ببعض أنواع الدعاوى

الزمت المادة 20 من القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية المحكمة بتبليغ النيابة العامة وجوبا بمجموعة من القضايا بمجرد تقييدها، ويتعلق الأمر بما يلي:

القضايا المتعلقة بالدولة أو بالجماعات الترابية ومجموعاتها أو بالمؤسسات العمومية أو بأي شخص آخر من أشخاص القانون العام أو بالهبات أو الوصايا لفائدة المؤسسات الخيرية أو بممتلكات الأوقاف أو بأراضي الجماعات السلالية

القضايا المتعلقة بعدم الاختصاص النوعي

القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص

حالات مخاصمة القضاة

حالات تجريح القضاة.

وقد أجازت المادة المذكورة للنيابة العامة الإدلاء بمستنتجاتها في أية حالة كانت عليها الدعاوي المتعلقة بالقضايا المذكورة وذلك قبل إقفال باب المناقشة.

3

في ما يتعلق بمدى إلزامية حضور النيابة العامة في الجلسة

ميز القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية بين حضور النيابة العامة على مستوى محاكم الموضوع، وحضورها على مستوى محكمة النقض.

فعلى مستوى محكمة النقض جعلت المادة 394 من القانون المذكور حضور النيابة العامة الزاميا في جميع الجلسات، حيث يتم الاستماع إلى مستنتجاتها المادة (395) من غير أن تشارك في المداولات (المادة (395)

أما على مستوى محاكم الموضوع فقد نصت المادة 21 من ذات القانون على عدم إلزامية حضور النيابة العامة في الجلسات المدنية، إذ يمكن الاكتفاء بالإدلاء بالمستنتجات الكتابية فقط وذلك في جميع الجلسات، ما عدا إذا كان حضورها محتما قانونا بمقتضى نص خاص.

وبخصوص صلاحيات النيابة العامة في مجال ممارسة الطعن

أورد القانون رقم 58.25 المتعلق بقانون المسطرة المدنية العديد من المقتضيات التشريعية ذات الصلة باختصاص النيابة العامة في مجال ممارسة الطعون، وفيما يلي أهم المقتضيات ذات الصلة:

1 طرق الطعن المخولة للنيابة العامة

أعطى المشرع المغربي بمقتضى المادة 16 من القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية الصلاحية للنيابة العامة لممارسة طرق الطعن عندما تكون طرفا أصليا، فيما لا يمكن لها ممارسة هذه الطعون في الحالة التي تكون فيها طرفا منضما إلا إذا نص القانون على ذلك.

غير أنه لا يمكن في جميع الأحوال للنيابة العامة أن تطعن بالتعرض في المقررات القضائية.

2 آجال الطعن بالنسبة للنيابة العامة

تضمن قانون المسطرة المدنية تعديلا هاما يتعلق بأجال ممارسة النيابة العامة الطرق الطعن، بحيث أكدت مقتضيات المادة 16 على كون أجال الطعن بالنسبة للنيابة العامة تسري ابتداء من تاريخ النطق بالحكم، إذا كانت حاضرة بالجلسة، أو من تاريخ تبليغها به إن لم تكن حاضرة.

4

3- التصريح ببطلان المقررات القضائية

اعتبارا للدور المحوري الذي تقوم به النيابة العامة في الحفاظ على النظام العام، فقد تضمنت مقتضيات المادة 17 من قانون المسطرة المدنية مقتضى جديدا يخول لها، وإن لم تكن طرفا في الدعوى، ودون التقيد بأجال الطعن، بناء على أمر كتابي يصدره الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أن تطلب التصريح ببطلان كل مقرر قضائي مخالف للنظام العام أمام المحكمة المصدرة له داخل أجل خمس (5) سنوات من تاريخ صيرورة المقرر القضائي حائزا لقوة

الشيء المقضي به وذلك في الحالات التالية:

إذا ثبت أن المقرر صدر بناء على تزوير أو استعماله

إذا تم استصدار المقرر باستعمال وسائل تدليسية

إذا تم استصدار المقرر باستعمال الغش.

وإضافة إلى المقتضيات الواردة أعلاه، فقد تضمن القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية العديد من المقتضيات ذات الصلة باختصاصات النيابة العامة أمام المحاكم، يمكن رصد أهمها على النحو التالي:

إمكانية التقدم بملتمس للهيئة المصدرة للمقرر القضائي، في كل ما يتعلق بتصحيح

أخطاء مادية كتابية أو حسابية وردت في قراراتها، (المادة (64).

إمكانية الاستعانة بالنيابة العامة عند الاقتضاء، في حالة رفض الطرف الذي له الصفة في تسلم الاستدعاء الإدلاء بهويته أو بأي وثيقة تفيد ذلك للمكلف بالتبليغ .)85(المادة(

تبليغ جدول الجلسات إلى النيابة العامة، المواد 90 و 360 و 393)

إمكانية التقدم بطلب إلى المحكمة قصد إجراء المناقشة في جلسة سرية، إذا استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو حرمة الأسرة أو المصلحة الفضلى للطفل)362(المادتين (91) و(

إمكانية الحضور لأي إجراء من إجراءات التحقيق المأمور بها إذا كانت النيابة العامة طرفا أصليا أو منضما في الدعوى (المادة (117).

5

ضرورة حضور ممثل النيابة العامة أثناء تحرير المحضر المتعلق بحالة أصل المستند المطعون فيه بالزور (المادة (165).

تبليغ النيابة العامة بكل دعوى تتعلق بالطعن بالزور، رغم التنازل عن استعمال الوثيقة موضوع طلب الزور الفقرة الأخيرة من المادة (166).

تقديم طلب إلى المحكمة المختصة لاستصدار مقرر قضائي بالتسجيل في الحالة المدنية أو بإلغاء الرسم المسجل لأكثر من مرة أو إضافة بيانات أو تغييرها أو تصحيحها أو حذفها من الحالة المدنية، أو السماح بتسليم نسخ من رسوم الحالة المدنية (المادة (277).

التقدم بطلب للمحكمة قصد اتخاذ جميع الإجراءات المستعجلة والضرورية للمحافظة على التركة (المادة (282).

إخبار النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد المتروك في دائرة نفوذها المحلي بوجود تركة شاغرة من قبل السلطة المحلية أو كل ذي صفة ومصلحة في الحالة التي تكون فيها الدولة مؤهلة للإرث (المادة 308).

إمكانية تجريح قاضي النيابة العامة على غرار قاضي الحكم وبناء على نفس الأسباب التي يجرح فيها هذا الأخير وذلك في الحالة التي تكون فيها النيابة العامة طرفا منضما، مع عدم إقرار عدم إمكانية سلوم نفس المسطرة في الحالة التي تكون فيها النيابة العامة طرفا أصليا . (المادة (342).

إشعار النيابة العامة في حالة تقدمها بالطعن بالنقض بضرورة إتمام البيانات الناقصة (الفقرة الأخيرة من المادة (377).

تحديد أجل ثلاثين (30) يوما لتقديم النيابة العامة لدى محكمة النقض المستنتجاتها في القضية، من تاريخ التوصل بها (المادة (388)

منح الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض صلاحية التقدم بطلب تصحيحالقرارات التي لحقها خطأ مادي من شأنه أن يكون قد أثر فيها، (المادة (404) .

6

للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض صلاحية تقديم طلب الإحالة المحكمة النقض بخصوص المقررات التي قد يكون القضاة تجاوزوا فيها سلطاتهم، (المادة 408).

للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع

.)410(409(المادتان(

إمكانية مخاصمة قضاة النيابة العامة في حالة الادعاء بارتكابهم تديسا أو غشا أو غدرا أثناء قيامهم بمهامهم في الحالات المحددة قانونا (المادة (418)

تحويل النيابة العامة حق الطعن في الحكم القاضي بمنح الصيغة التنفيذية في قضايا انحلال ميثاق الزوجية، إذا كان مخالفا للنظام العام (المادة (454).

إمكانية تسخير القوة العمومية من قبل النيابة العامة بناء على طلب المكلف بالتنفيذ وبعد مراجعة قاضي التنفيذ (المادة (492).

يظهر مما سبق أن القانون رقم 58.25 المتعلق بقانون المسطرة المدنية تضمن العديد من المستجدات الهامة التي ستطال الاختصاصات المسندة للنيابة العامة في مختلف مراحل الدعوى أمام المحاكم، الأمر الذي يقتضي منكم العمل على عقد دورات تكوينية داخلية من أجل التعريف بتلك المستجدات سواء على مستوى المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف، مع الحرص على التفعيل الأمثل لاختصاصاتكم متى ظهرت الحاجة إلى ذلك، وحث السيدات والسادة قضاة النيابة العامة على تنزيل تلك المقتضيات وفق ما تقتضيه المصلحة العامة

وحماية النظام العام والإسهام في التطبيق السليم للقانون، وموافاتي بالصعوبات التي قد تعترضكم في تنزيل صلاحياتكم في هذا الإطار.

والله ولي التوفيق والسلام.

7

.....

.....

الجريدة الرسمية بتاريخ 20 محرم 1448 (6) يوليو 2026

السنة الخامسة عشرة بعد المائة - عدد 7523

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7523-20 محرم 1448 (6) يوليو 2026

ظهير شريف رقم 1.26.26 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو 2026

بتنفيذ القانون رقم 09.26 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا. القانون رقم 09.26 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بطنجة في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7523-20 محرم 1448 (6) يوليو 2026
صفحة : 4185

قانون رقم 09.26

يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

يقصد في مدلول هذا القانون بما يلي :

المجلس : المجلس الوطني للصحافة :

- لجنة الإشراف : لجنة الإشراف على انتخاب أعضاء المجلس وانتدابهم :

المنظمة المهنية : كل جمعية تضم ناشري الصحف :

الناشر : كل مؤسسة صحافية كما هي معرفة بموجب التشريع المتعلق بالصحافة والنشر.

المادة 2

بعاد تنظيم المجلس الوطني للصحافة المحدث بموجب القانون رقم 90.13، بصفته شخصا اعتباريا يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي يشمل نطاق اختصاصه الصحافيين المهنيين والناشرين ويعهد إليه بالحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف المهنة. وعلى التقيد بميثاق أخلاقيات المهنة والقوانين والأنظمة المتعلقة بمزاولتها، والسهر بوجه خاص على :

- ضمان وحماية حق المواطن في إعلام متعدد وحر ومستقل وصادق ومسؤول ومني :

- ضمان الحق لكل صحافي في الإعلام أو التعليق أو النشر مع احترام

مبادئ وأخلاقيات المهنة :

- تطوير حرية الصحافة والنشر والعمل على الارتقاء بالقطاع :

- تطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة والنشر بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية.

يوجد مقر المجلس بالرباط.

الباب الثاني

مهام المجلس

المادة 3

من أجل ممارسة المهام المنوطة به، يتولى المجلس القيام بما يلي. مع مراعاة اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري :

التنظيم الذاتي لقطاع الصحافة والنشر :

وضع نظامه الداخلي :

وضع ميثاق الأخلاقيات المهنة :

وضع الأنظمة الضرورية التي تضمن ممارسة مهنة الصحافة في احترام لقواعدها وأخلاقياتها والسهر على ضمان احترام المهنيين
لها :

- منح بطاقة الصحافة المهنية :

مسك سجل خاص بالصحافيين المهنيين الحاصلين على بطاقة الصحافة المهنية، وسجل خاص بالناشرين، وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجلس :

- ممارسة الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين أو بين هؤلاء والأغيار :

- ممارسة التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين :

تتبع احترام حرية الصحافة :

النظر في القضايا التأديبية التي تهم الناشرين والصحافيين المهنيين :

إبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهنة أو بممارستها، وكذا في جميع القضايا المعروضة عليه من لدن الإدارة داخل أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصله بها وفي حالة الاستعجال تحدد الحكومة الأجل المذكور :

اقتراح التدابير التي من شأنها تطوير قطاع الصحافة والنشر وتأهيله وتحديثه :

تيسير وتشجيع التشاور والتعاون بين مكونات قطاع الصحافة والنشر :

إعداد الدراسات المرتبطة بقطاع الصحافة والنشر :

الإسهام في تنظيم التكوين المستمر لفائدة الصحافيين وغيرهم من المستخدمين العاملين في قطاع الصحافة والنشر :

- إقامة علاقات تعاون وشراكة مع الهيئات الوطنية والأجنبية والدولية التي لها نفس الأهداف قصد تبادل الخبرات والتجارب في ميدان الصحافة والنشر :

المصادقة على التقارير المالية والأدبية للمجلس بما فيها التقارير الواردة في المادة 4 بعده.

يصدر المجلس النظام الداخلي وميثاق أخلاقيات المهنة والأنظمة الضرورية التي تضمن ممارسة مهنة الصحافة داخل أجل سنة من تاريخ تنصيب المجلس، وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة 4

بعد المجلس تقريرا سنويا عن وضعية أخلاقيات المهنة وعن مؤشرات احترام حرية الممارسة الصحافية وعن أوضاع الصحافة والصحافيين بالمغرب، ويمكن له إعداد تقارير موضوعاتية تهم قطاع الصحافة، ويحيل نسخة منها إلى رئيس الحكومة، ويعمل على نشره بجميع الوسائل المتاحة.

الباب الثالث

تأليف المجلس

المادة 5

يتألف المجلس الوطني للصحافة من سبعة عشر (17) عضوا

موزعين على ثلاث (3) فئات على النحو التالي :

أ - فئة ممثلي الصحافيين المهنيين :

سبعة (7) أعضاء من بينهم ثلاث (3) صحافيات مهنيات على الأقل. تنتخبهم الهيئة الناخبة للصحافيين المهنيين، وفق ما هو مبين في الفرع الثاني من الباب الرابع من هذا القانون.

ب - فئة ممثلي الناشرين :

سبعة (7) أعضاء تنتدبهم المنظمات المهنية وفق ما هو مبين في الفرع الثالث من الباب الرابع من هذا القانون تخصص كل منظمة مهنية حصلت على أكثر من مقعد واحد مقعدا على الأقل خاص بالنساء.

ج - فئة المؤسسات والهيئات :

ثلاثة (3) أعضاء يتم تعيينهم كالتالي :

. قاض يعينه المجلس الأعلى للسلطة القضائية :

عضو يعينه المجلس الوطني لحقوق الإنسان :

. عضو يعينه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني.

المادة 6

تحدد مدة عضوية أعضاء المجلس في خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وفق الكيفيات المنصوص عليها في أحكام المادة 5 أعلاه.

ويشترط في عضو المجلس أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية.

تعين المؤسسات والهيئات المذكورة أعضاء المجلس المشار إليهم في البند «ج» من المادة 5 أعلاه قبل اليوم الثالث السابق لتاريخ الاقتراع الخاص بانتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين بالمجلس.

تعين الحكومة مندوبا لها لدى المجلس يعهد إليه بمهمة التنسيق بين المجلس والإدارة، ويحضر اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

المادة 7

يلتزم أعضاء المجلس بالقيام بمهامهم بتجرد وحياد واستقلالية ونزاهة مع الامتناع طيلة مدة عضويتهم عن اتخاذ أي موقف علني بخصوص القضايا المعروضة أمام المجلس، وخلال مدة سنتين من تاريخ انتهاء مهامهم بالنسبة للقضايا التي سبق لهم البت فيها كأعضاء بالمجلس.

كما يلتزم أعضاء المجلس بسرية المداولات وبكتمان السر المهني طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 8

تنتهي مهام أعضاء المجلس في الحالات التالية :

انتهاء مدة العضوية :

الوفاة :

الاستقالة الكتابية الموجهة إلى رئيس المجلس :

العزل.

المادة 9

يمكن عزل رئيس المجلس أو أحد أعضائه المنتخبين أو المنتدبين من مهامه بعد دعوته بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا من لدن الجمعية العامة المنصوص عليها في المادة 54 من هذا القانون لتقديم إيضاحاته الكتابية، في إحدى الحالات التالية :

صدور عقوبات تأديبية أو مقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به من أجل جناية أو جنحة في قضايا الابتزاز والاحتيال والنصب والارتشاء واستغلال النفوذ وخيانة الأمانة، أو في قضايا الاتجار في المخدرات أو أفعال إرهابية أو الاغتصاب أو الاستغلال

الجنسي للقاصرين أو الجرائم ضد الأصول أو الفروع :

صدور مقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به بالحرمان من

التمتع بالحقوق المدنية والسياسية :

فقدان الصفة التي عين أو انتخب أو انتدب على أساسها :

التغيب المتكرر عن اجتماعات المجلس أو عن اجتماعات اللجان الدائمة :

الإخلال بالمهام الموكلة إلى المعني بالأمر.

يعتبر تغيبا متكررا عدم حضور عضو المجلس الثلاثة اجتماعات متتالية بدون عذر مبرر ومقبول من لدن الجمعية العامة.

يعتبر إخلالا بالمهام الموكلة إلى عضو المجلس امتناعه عن القيام بالمهام المسندة إليه أو اتخاذه لقرارات مخالفة لمهامه أو تجاوزه حدود هذه المهام.

كل من ثبت في حقه التغيب المتكرر أو الإخلال بالمهام الموكلة إليه.

يكون غير مؤهل للترشح لعضوية المجلس.

المادة 10

يتم، قبل النظر في العزل، إعداد تقرير في شأن السبب أو الأسباب المبررة له من لدن عضوين من أعضاء الجمعية العامة تعينهما هذه الأخيرة.

يرأس الاجتماع المتعلق بمناقشة عزل رئيس المجلس نائب الرئيس وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي.

لا يحق للرئيس ولا للعضو المعني بالعزل المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بمناقشة قضية تعنيه ولا يحضرها إلا عند الاستماع إليه وتقديم الملاحظات والمستنتجات حول موضوع القضية بطلب منه

أو بطلب من الجمعية العامة.

يمكن للعضو المعني بالعزل الاطلاع على وثائق ملف القضية المتعلقة به قبل موعد مثوله.

وإذا كان أمر العزل يعني الرئيس ونائبه، يرأس الاجتماع القاضي عضو المجلس وفق كيفيات وشروط يحددها النظام الداخلي للمجلس.

المادة 11

تستدعي الجمعية العامة الرئيس أو العضو المعني للمثول أمامها بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، قبل التاريخ المحدد للاجتماع بسبعة (7) أيام على الأقل.

يمكن للرئيس أو للعضو المعني بالأمر أن يستعين بزميل أو محام أو بهما معا المؤازرته والدفاع عنه.

المادة 12

يتخذ قرار عزل الرئيس أو عضو المجلس من طرف ثلثي (3/2) أعضاء الجمعية العامة على الأقل المزاولين مهامهم دون احتساب

العضو المعني بالعزل.

يكون قرار العزل معللا

يتم تعويض الرئيس طبقا لأحكام المادة 14 أدناه إلى حين استكمال الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس

يتم تعويض العضو المعني طبقا للإجراءات المشار إليها في المادتين 42 و 53 من هذا القانون حسب الحالة إلى حين استكمال الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس.

يمكن تقديم الطعون ضد قرارات العزل أمام المحكمة الابتدائية

الإدارية بالرباط.

المادة 13

يمكن للجمعية العامة أن توقف لمدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر الرئيس أو كل عضو منتخب أو منتدب في إحدى الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 9 أعلاه، في انتظار اتخاذ قرار في شأنه، وذلك بعد دعوته بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا لتقديم إيضاحات مكتوبة عن الأفعال المنسوبة إليه داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ توصله بالدعوة.

تتخذ القرارات في هذا الشأن بالأغلبية المقررة في المادة 12 أعلاه.

المادة 14

في حالة عزل الرئيس أو استقالته أو وفاته، يقوم نائب الرئيس بمزاولة المهام المسندة إلى الرئيس حسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي، إلى حين انتخاب رئيس جديد من بين الفئة التي ينتمي إليها الرئيس المعزول أو المستقيل أو المتوفى، والذي يجب أن ينتخب داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ العزل أو الاستقالة أو الوفاة.

المادة 15

في حالة انقطاع أحد ممثلي المؤسسات والهيئات المشار إليها في البند (ج) من المادة 5 من هذا القانون عن مزاولة مهامه بالمجلس لأي سبب من الأسباب أو في حالة التغيب المتكرر أو في حالة الإخلال بالمهام الموكلة إليه، يقوم رئيس المجلس بتوجيه رسالة إلى المؤسسة أو الهيئة المعنية قصد تعويضه إلى حين استكمال الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس.

المادة 16

إذا امتنع أكثر من ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس المنتخبين والمنتدبين عن حضور اجتماعات المجلس لأي سبب من الأسباب أو لم يتم الشروع في عمليات انتخاب أو عمليات انتداب أعضاء المجلس وفق الكيفيات المشار إليها في هذا القانون، تقوم الإدارة بتوجيه إعذار إلى المجلس للقيام بالمتعين. واذا رفض المجلس القيام بذلك بعد انصرام عشرة (10) أيام من تاريخ توجيه الإعذار، أمكن للإدارة إحالة الأمر إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط لحل الجمعية العامة.

وإذا قضت المحكمة بحل الجمعية العامة وجب تعيين أعضاء لجنة خاصة داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام الموالية لصدور حكم المحكمة تتولى ممارسة مهام جميع أجهزة المجلس والإشراف على عمليات انتخاب وانتداب الأعضاء المشار إليهم في البندين «أ» و «ب» من المادة 5 من هذا القانون داخل أجل لا يتعدى مئة وعشرين (120) يوما من تاريخ شروع هذه اللجنة في عملها.

يحدد النظام الداخلي للمجلس كيفيات اشتغال هذه اللجنة الخاصة.

المادة 17

تتألف اللجنة الخاصة المشار إليها في المادة 16 أعلاه من :

القاضي العضو بالمجلس، بصفته رئيسا :

- عضو المجلس المعين من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان :

عضوين (2) يعينهما رئيس الحكومة أحدهما من فئة الناشرين والآخر من فئة الصحافيين المهنيين من بين الأشخاص المشهود

لهم بالخبرة والكفاءة في المجال.

تنتهي مهام اللجنة الخاصة بمجرد الإعلان عن النتائج النهائية لانتخاب وانتداب ممثلي الصحافيين المهنيين وممثلي الناشرين بالمجلس.

المادة 18

يخصص تعويض لفائدة أعضاء المجلس عن الأعمال التي يقومون بها والأعباء التي يتحملونها في إطار المهام المنصوص عليها في هذا القانون.

ويحدد مقدار التعويض المذكور وكيفيات احتسابه وشروط الاستفادة منه في النظام الداخلي للمجلس.

الباب الرابع

انتخاب و انتداب أعضاء المجلس

الفرع الأول

أحكام مشتركة

المادة 19

يُحدد بقرار للجمعية العامة :

- تاريخ الاقتراع الخاص بانتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين بالمجلس ومدة إبداع التصريح بالترشح وتاريخ بداية التعريف بالمترشح ونهايته لدى الهيئة الناخبة للصحافيين المهنيين :

عدد مكاتب التصويت ودوائرها ومقارها وشكل ورقة التصويت

ومضمونها بالنسبة للهيئة الناخبة للصحافيين المهنيين :

- تاريخ إيداع طلب ترشح المنظمات المهنية في عملية انتداب ممثلي الناشرين بالمجلس :

- تعيين أعضاء لجنة الإشراف المشار إليها في المادة 20 بعده، عن فئتي الصحافيين المهنيين والناشرين.

يعلق هذا القرار بمقر المجلس وينشر بموقعه الإلكتروني وبجميع الوسائل المتاحة خمسين (50) يوما على الأقل قبل انقضاء مدة ولاية المجلس.

المادة 20

تحدث الجمعية العامة لجنة تحمل اسم لجنة الإشراف» تتولى تنظيم عمليات انتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين وانتداب ممثلي الناشرين بالمجلس.

تبت لجنة الإشراف في جميع المسائل التي قد تثيرها عمليات الانتخاب والانتداب، وتضمن مقرراتها في محاضر وفق ما هو مبين في أحكام هذا القانون.

تنتهي مهام لجنة الإشراف بمجرد الإعلان عن النتائج النهائية لانتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين وانتداب ممثلي الناشرين بالمجلس.

المادة 21

تتألف لجنة الإشراف من القاضي عضو المجلس بصفته رئيسا ومن أربعة (4) أعضاء تعينهم الجمعية العامة من بين أعضائها، اثنين (2) عن فئة الصحافيين المهنيين واثنين (2) عن فئة الناشرين.

لا يؤهل أعضاء لجنة الإشراف من الصحافيين المهنيين أو الناشرين العضوية المجلس الذين يشرفون على انتخاب وانتداب أعضائه.

إذا تعذر تعيين أحد أعضاء المجلس من الصحافيين المهنيين أو من الناشرين بلجنة الإشراف لأي سبب من الأسباب عينت الجمعية العامة عضو هذه اللجنة من خارج أعضائها من الصحافيين المهنيين ومن الناشرين حسب الحالة، من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال.

الفرع الثاني

انتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين بالمجلس

المادة 22

تجرى انتخابات أعضاء المجلس عن فئة الصحافيين المهنيين عن طريق الاقتراع السري الاسمي وبالأغلبية النسبية في دورة واحدة. وتعلن لجنة الإشراف عن انتخاب المترشحات والمترشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.

التصويت حق شخصي وواجب مني لا يمكن تفويضه.

المادة 23

تتألف الهيئة الناخبة لممثلي الصحافيين المهنيين، من كل صحافي مهني كما تم تعريفه في المادتين الأولى و 2 من القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

وتعتمد بطاقة الصحافة المهنية السارية المفعول للقيد في لائحة الهيئة الناخبة.

لا يجوز لأي ناخب أن يصوت أكثر من مرة واحدة برسم انتخاب أعضاء المجلس.

المادة 24

تتولى لجنة الإشراف حصر اللائحة الانتخابية الخاصة بهيئة الصحافيين المهنيين على مستوى النفوذ الترابي لكل مكتب تصويت حسب الترتيب الألفبائي.

تعلق اللائحة الانتخابية بمقر المجلس وتنشر بالموقع الإلكتروني الخاص به، وبكل الوسائل المتاحة خمسة وثلاثين (35) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع.

يجوز لكل ناخب لم يرد اسمه في اللائحة الانتخابية أن يقدم إلى المجلس، خلال خمسة (5) أيام من تاريخ نشر اللائحة، طلب تصحيحها.

وفي حالة رفض تصحيح اللائحة الانتخابية داخل أجل اليومين المواليين لتاريخ إيداع طلب التصحيح، يمكن للمعني بالأمر الطعن في قرار الرفض أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل يومين من تاريخ التبليغ.

تبت المحكمة داخل أجل يومين من تاريخ إيداع مقال الطعن بقرار غير قابل لأي طعن.

تعلق اللائحة الانتخابية النهائية بمقر المجلس وتنشر بموقعه الإلكتروني وبكل الوسائل المتاحة.

المادة 25

يتمتع بأهلية الترشح لانتخابات المجلس كل صحافي مهني له صفة ناخب شريطة التوفر على أقدمية في ممارسة المهنة لا تقل عن عشر (10) سنوات، ولم يسبق أن صدرت في حقه عقوبات تأديبية أو مقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به المشار إليها في البندين الأول والثاني من الفقرة الأولى من المادة 9 من هذا القانون.

المادة 26

يجب إيداع التصريح بالترشح من لدن كل مترشح أو مترشحة بمقر المجلس إلى غاية الساعة الثانية عشرة (12) من زوال اليوم السابع عشر (17) السابق لتاريخ الاقتراع مقابل وصل تسلمه لجنة الإشراف فورا يتضمن اسم المترشح وتاريخ وساعة الإيداع.

يحدد أجل إيداع التصريح بالترشح في خمسة (5) أيام.

يجب أن يحمل كل تصريح بالترشح ما يلي :

إمضاء المترشح أو المترشحة :

اسم المترشح أو المترشحة الشخصي والعائلي والجنس وتاريخ ومكان الولادة والعنوان :

- صورة شمسية :

- اسم الناشر الذي يشتغل أو يتعامل معه.

يجب أن يكون التصريح بالترشح مرفقا بالوثائق التالية :

(أ) نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية :

ب نسخة من بطاقة الصحافة المهنية سارية المفعول :

ج) نسخة من السجل العدلي لكل مترشح أو مترشحة مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر.

المادة 27

يسجل التصريح بالترشح بسجل خاص بالهيئة الناخبة للصحافيين المهنيين يتضمن تاريخ وساعة تلقي التصريح بالترشح والاسم الشخصي والعائلي للمترشح وإمضائه، وعنوان عمله، والأقدمية في

ممارسة المهنة، وبريده الإلكتروني.

يحصر رئيس لجنة الإشراف قائمة الترشحات، حسب الترتيب الذي تم وفقه إيداع التصريح بالترشح.

المادة 28

تبت لجنة الإشراف في التصريح بالترشح داخل أجل يومين من تاريخ انتهاء الأجل المحدد لإيداعه بعد التأكد من توفر شروط الترشح المنصوص عليها في المادتين 25 و 26 أعلاه.

يمكن الطعن في قرار رفض الترشح أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل يومين من تاريخ تبليغه بكل الوسائل المتاحة في العنوان الذي أدلى به المترشح أو المترشحة.

تبت المحكمة المذكورة في الطلب داخل أجل يومين بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 29

يتولى رئيس لجنة الإشراف تعليق القائمة النهائية للترشحات الخاصة بالصحافيين المهنيين بمقر المجلس وينشرها بموقعه

الإلكتروني ويعلن عنها بكل الوسائل المتاحة.

ينشر وفق الكيفية المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وإلى غاية تاريخ إجراء الاقتراع، كل تعديل يطرأ على القائمة النهائية بعد حصرها في حالة حدوث أو ظهور أحد الأسباب المانعة من أهلية الترشح المنصوص عليها في المادة 25 أعلاه أو نتيجة لسحب الترشحات أو الانقطاع عن المهنة.

المادة 30

تبتدئ الفترة المخصصة لتعريف المترشحين بأنفسهم في الساعة الأولى من اليوم الموالي لانصرام أجل بت لجنة الإشراف في التصريحبالترشحات وتنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلا من اليوم السابق للاقتراع.

المادة 31

يشرف على كل مكتب من مكاتب التصويت رئيس يعين بقرار لرئيس لجنة الإشراف بعد استشارة أعضائها، سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ الاقتراع من بين أعضاء الهيئة الناخبة من غير المترشحين لانتخابات المجلس أو من بين موظفي الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو من بين مستخدمي المؤسسات العمومية وتتوفر فيه شروط النزاهة والحياد. ويعين أيضا من يقوم مقام رئيس مكتب التصويت إذا غاب أو عاقه عائق.

يساعد رئيس المكتب ثلاثة أعضاء يعينون داخل الأجل ووفق الشروط والكيفيات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه. ويعين أيضا من يقومون مقامهم إذا غابوا أو عاقهم عائق.

يفصل المكتب في جميع المسائل التي تثيرها عملية الانتخاب ويحرر محضر نتائج الانتخاب بعد عملية التصويت.

تناط المراقبة وحفظ النظام داخل مكتب التصويت برئيس المكتب.

يمكن لكل مترشحة أو مترشح أن يعين من يمثله في كل مكتب. ليراقب عمليات التصويت وفرز الأصوات وإحصائها، كما يحق للممثل المذكور أن يطلب تضمين محضر مكتب التصويت جميع الملاحظات التي قد يدلي بها في شأن العملية الانتخابية.

المادة 32

تضع لجنة الإشراف رهن إشارة كل مكتب من مكاتب التصويت في نظيرين لائحة الناخبين الذين يتعين عليه تلقي أصواتهم، تتضمن أرقام بطائقهم الوطنية للتعريف الإلكترونية وأرقام بطائقهم المهنية.

المادة 33

يفتتح الاقتراع في الساعة التاسعة (9) صباحا ويختتم في الساعة السادسة (6) مساء.

إذا تعذر افتتاح الاقتراع في الساعة المقررة أعلاه لسبب قاهر وجب الإشارة إلى ذلك في محضر العمليات الانتخابية.

يقوم رئيس مكتب التصويت بإحصاء أوراق التصويت المسلمة له قبل الإعلان عن الشروع في الاقتراع.

يعاين رئيس مكتب التصويت صندوق الاقتراع في الساعة المحددة للشروع في الاقتراع ثم يسده بقفلين أو مغلاقين متباينين، يحتفظ بأحد مفتاحيهما، ويسلم الآخر إلى عضو مكتب التصويت الأكبر سنا.

يكون التصويت سريا، ويتم داخل معزل بوضع الناخب علامة تصويته في المكان المخصص للمترشحين الذين يختارهم في ورقة التصويت الفريدة التي تحمل خاتم المجلس.

المادة 34

تتم عملية التصويت كما يلي :

يسلم الناخب عند دخوله قاعة التصويت بطاقته الوطنية

للتعريف الإلكترونية وبطاقة الصحافة المهنية :

يأمر رئيس المكتب بالتحقق من وجود اسم الناخب في لائحة الناخبين ومن هويته :

- يأخذ الناخب بنفسه من فوق طاولة، معدة لهذا الغرض، ورقة

تصويت واحدة. ويحرص رئيس المكتب على احترام هذا المقتضى :

يدخل الناخب إلى المعزل ويضع علامة تصويته أمام المترشحات والمترشحين الذين يختارهم :

يودع الناخب بنفسه ورقة التصويت مطوية في صندوق الاقتراع ثم يوقع مقابل اسمه في لائحة الناخبين.

المادة 35

يقوم رئيس مكتب التصويت بمجرد اختتام الاقتراع بفتح صندوق الاقتراع بحضور أعضاء المكتب وممثلي المترشحات أو المترشحين.

يشرع المكتب في إحصاء أوراق التصويت الموجودة في الصندوق ويتأكد من مطابقتها لعدد المشاركين في التصويت المدرجة أسماؤهم بلائحة الناخبين.

يقوم المكتب بفرز وإحصاء الأصوات المعبر عنها والأصوات الملغاة والمتنازع في شأنها وما حصل عليه كل مترشح أو مترشحة.

المادة 36

تعد أوراقا ملغاة في نتيجة الاقتراع :

الأوراق التي لا تحمل خاتم المجلس :

الأوراق التي تحمل بيانات مكتوبة أو علامة من شأنها أن تخل بسرية الاقتراع :

الأوراق بدون علامة تصويت، أو تحمل علامة تصويت لفائدة أكثر من عدد المقاعد المخصصة للصحافيين المهنيين :

الأوراق المشطب فيها على اسم مترشح أو عدة مترشحين.

لا تعتبر الأوراق الملغاة في نتائج الاقتراع.

في حالة إذا اعترف مكتب التصويت بصحة الأوراق المشار إليها أعلاه رغم النزاعات التي أثيرت في شأنها من لدن ممثلي المترشحين فإنها تعتبر منازعا فيها.

المادة 37

يحرر في نظيرين محضرا بالعمليات الانتخابية ويبين فيه :

عدد الناخبين المقيدين :

- عدد المترشحات وعدد المترشحين :

- عدد المشاركين في التصويت وعدد المتغيبين :

- عدد الأوراق المعتبرة صحيحة :

عدد الأوراق الملغاة والأوراق المتنازع في شأنها :

- نتائج الفرز وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح أو مترشحة.

وتدرج في المحضر عند الاقتضاء ملاحظات أعضاء مكتب التصويت، وتضمن فيه كذلك الملاحظات التي قد يدلي بها ممثلو المترشحين مع توقيعاتهم.

يوقع نظيري المحضر رئيس مكتب التصويت وأعضائه، ويوجه رئيس مكتب التصويت نسخة من المحضر إلى رئيس لجنة الإشراف عبر البريد الإلكتروني بمجرد انتهاء عملية الفرز والإحصاء.

يتسلم ممثلو المترشحين نسخا من المحضر بعد ترقيمها وتوقيعها من قبل رئيس وأعضاء مكتب التصويت، ويكون لنسخ المحضر نفس حجية النظيرين الأصليين.

يوضع نظير من المحضر في غلاف مختوم يوقع عليه أعضاء مكتب التصويت.

توضع أوراق التصويت المعتبرة صحيحة والأوراق الملغاة والأوراق المتنازع في شأنها في أغلفة مستقلة مختومة تحمل توقيعات أعضاء مكتب التصويت.

توضع الأغلفة المذكورة في غلاف واحد مختوم وموقع عليه من قبل رئيس المكتب.

يودع رئيس مكتب التصويت الغلاف المختوم المشار إليه في الفقرة السابقة بمكتب كتابة ضبط المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط.

يودع أيضا رئيس مكتب التصويت النظير الآخر للمحضر بمقر لجنة الإشراف، ويُسلم مقابله وصل يتضمن تاريخ وساعة إيداعه.

الجريدة الرسمية عدد 7523-20 محرم 1448 (6) يوليو 2026
صفحة : 4191

المادة 38

تتلقى لجنة الإشراف محاضر العمليات الانتخابية لمكاتب التصويت وتتولى عملية إحصاء الأصوات وفق ما يلي :

- تحديد عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح ومترشحة :

ترتيب المترشحين والمترشحات حسب عدد الأصوات المحصل عليها.

تعلن لجنة الإشراف عن النتائج النهائية للانتخابات وفق ما يلي :

أولا : انتخاب أربعة (4) من المترشحات والمترشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها :

ثانيا : انتخاب ثلاث (3) من المترشحات الحاصلات على أكبر عدد من الأصوات من بين الصحافيات المهنيات بعد الإعلان عن انتخاب المترشحات والمترشحين الأربعة (4) المشار إليهم في البند الأول من هذه الفقرة.

عند تعادل الأصوات، يُعلن عن انتخاب الأقدم في ممارسة المهنة إذا كانوا من نفس الجنس وإذا كانوا من جنسين مختلفين يعلن عن انتخاب المترشحة من الصحافيات المهنيات، وعند التساوي في الأقدمية من نفس الجنس يتم الاختيار عن طريق القرعة.

إذا تعذر تقديم ترشيحات الصحافيات المهنيات أو العدد الكافي منين لملء المقاعد المخصصة لهن فيعلن عن انتخاب المترشحأو المترشحين من الصحافيين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات.

يمكن للمترشحين أو من يمثلهم أن يحضروا عملية الإحصاء.

المادة 39

تحرر لجنة الإشراف محضرا في نظيرين بعملية إحصاء الأصوات والإعلان عن النتائج النهائية التي حصل عليها كل مترشحة أو مترشحوتدرج فيه، إن اقتضى الحال ملاحظات أعضاء لجنة الإشراف.

تضمن في المحضر كذلك الملاحظات التي قد يدلي بها ممثلو

المترشحين مع توقيعاتهم.

يوقع المحضر أعضاء لجنة الإشراف.

يضع رئيس لجنة الإشراف نظير المحضر في غلاف مختوم وموقع عليه ويودعه بمكتب كتابة ضبط المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط.

يودع أيضا رئيس لجنة الإشراف النظير الآخر للمحضر بمقر المجلس، ويُسلم مقابله وصل يتضمن تاريخ وساعة إيداعه.

يتسلم ممثلو المترشحين الحاضرين نسخا من المحضر بعد ترقيمها وتوقيعها من قبل رئيس وأعضاء اللجنة. وتكون لنسخ المحضر نفس حجية المحضر.

المادة 40

تعلق النتائج النهائية المعلن عنها بمقر المجلس وتنشر بموقعه الإلكتروني وبكل الوسائل المتاحة.

المادة 41

يمكن لكل مترشحة أو مترشح، خلال أجل خمسة (5) أيام الموالية لإعلان رئيس لجنة الإشراف عن النتائج النهائية للانتخابات، أن يطعن في صحة عملية انتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط التي تبت في الطعن داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 42

في حالة شغور مقعد لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدة ولاية أعضاء المجلس يدعى بقرار الرئيس المجلس المترشحة أو المترشحالذي حصل على أكبر عدد من الأصوات بعد آخر منتخب لملء المقعد -الشاعر شريطة توفره على الشروط المنصوص عليها في المادتين 25 و 26 من هذا القانون ويزاول مهامه للمدة المتبقية من مدة ولاية العضو الذي يخلفه.

إذا لم توافق المترشحة أو المترشح على ملء المقعد الشاعر أو في حالة فقدان أهلية الترشح يدعى من يحل محله وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

في حالة تعذر ملء المقاعد الشاغرة عن طريق التعويض وبلغ عددها ثلاثة (3) مقاعد تعين إجراء انتخابات جزئية، وفق أحكام هذا الفرع، لملء هذه المقاعد داخل أجل ستين (60) يوما من تاريخ شغور المقعد الثالث، إذا كانت المدة المتبقية لولاية المجلس تفوق سنة.

الفرع الثالث

انتداب ممثلي الناشرين بالمجلس

المادة 43

يمثل فئة الناشرين بالمجلس أعضاء تنتدبهم المنظمات المهنية

اعتبارا لتمثيليتها.

تحدد لجنة الإشراف تمثيلية كل منظمة مهنية استنادا إلى حصص تمثيلية للناشرين المنتمين إليها وفق الأحكام المبينة بعده.

المادة 44

من أجل المشاركة في عملية انتداب أعضاء المجلس يجب أن تكون المنظمة المهنية مؤسسة بصفة قانونية وأن تشتغل طبقا للمبادئ الديمقراطية ولأنظمتها الأساسية.

ويجب أن يستوفي الناشر الذي ينتمي إلى المنظمة المهنية الشروط

التالية :

1- أن يكون مؤسسا في شكل شركة خاضعة للقانون المغربي :

2 - أن يتوفر على أقدمية سنتين على الأقل ويوجد في وضعية جبائية قانونية لكونه أدلى بتصاريحه ودفع المبالغ المستحقة بصفة نهائية طبقا للقانون أو في حالة عدم الأداء، قدم ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وذلك طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل في شأن تحصيل الديون العمومية :

3 - أن يكون منخرطا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في نظام خاص للاحتياط الاجتماعي، أو في نظام إجباري آخر للتغطية الاجتماعية، ويدلي بصفة منتظمة بتصريحاته المتعلقة بالأجور ويوجد في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئات :

4- ألا يكون موضوع تصفية قضائية :

5- أن ينشر القوائم التركيبية السنوية بانتظام :

6 - أن يصدر المطبوع الدوري الورقي بصورة منتظمة، وبشغل بصفة دائمة، إضافة إلى مدير النشر، كحد أدنى :

اثني عشر (12) صحافيا مهنيا بالنسبة للمطبوع الدوري اليومي :

- ستة (6) صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري الأسبوعي :

- أربعة (4) صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري الجهوي اليومي أو الأسبوعي :

- أربعة (4) صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري النصف الشهري والشهري

بالنسبة للناشر الذي يصدر بصورة منتظمة صحيفة إلكترونية يجب أن يشغل بصفة دائمة مديرا للنشر وأربعة (4) صحافيين مهنيين على الأقل.

المادة 45

تقوم لجنة الإشراف بتحديد تمثيلية كل ناشر ينتمي إلى منظمة مهنية وفق ما يلي :

. يكون لكل ناشر يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 44 أعلاه الحق في حصة تمثيلية واحدة.

. يكون لكل ناشر عدد إضافي من الحصص التمثيلية يحدد على أساس عدد المستخدمين المصرح بهم، وعدد إضافي من الحصص التمثيلية يحدد على أساس رقم المعاملات السنوي على النحو

التالي :

(أ) بالنسبة لعدد المستخدمين المصرح بهم :

إذا كان عدد المستخدمين لا يزيد على اثني عشر (12) مستخدما.

حصة إضافية واحدة عن كل أربعة (4) مستخدمين :

إذا كان عدد المستخدمين يفوق اثني عشر (12) مستخدما.

ثلاث (3) حصص إضافية مع زيادة حصة إضافية واحدة عن كل

ستة (6) مستخدمين بالنسبة لشطر عدد المستخدمين الذي يزيد

على اثني عشر (12) مستخدما :

ب بالنسبة لرقم المعاملات السنوي :

- حصة إضافية واحدة إذا كان رقم المعاملات السنوي من 3 ملايين

إلى 4 ملايين درهم :

حصتان (2) إضافيتان إذا كان رقم المعاملات السنوي يفوق

4 ملايين ويقل عن 5 ملايين درهم :

ثلاث (3) حصص إضافية إذا كان رقم المعاملات السنوي يفوق

5 ملايين ويقل عن 6 ملايين درهم :

أربع (4) حصص إضافية إذا كان رقم المعاملات السنوي يفوق

6 ملايين ويقل عن 7 ملايين درهم :

خمس (5) حصص إضافية إذا كان رقم المعاملات السنوي يفوق

7 ملايين ويقل عن 8 ملايين درهم :

ست (6) حصص إضافية إذا كان رقم المعاملات السنوي يفوق

8 ملايين ويقل عن 9 ملايين درهم :

سبع (7) حصص إضافية إذا كان رقم المعاملات السنوي يفوق

9 ملايين درهم.

يعتد برقم المعاملات السنوي للسنة المحاسبية السابقة لتاريخ

تجديد أعضاء المجلس.

يجب ألا يفوق مجموع الحصص التمثيلية لكل ناشر عشرين (20)

حصة.

المادة 46

يجب على المنظمات المهنية إيداع طلب الترشح لانتداب ممثلي فئة الناشرين بالمجلس بمقر المجلس إلى غاية الساعة الثانية عشرة (12) من زوال اليوم العاشر السابق لتاريخ اقتراع ممثلي الصحافيين المهنيين مقابل وصل تسلمه لجنة الإشراف فورا يتضمن اسم المنظمة المهنية وأسماء الناشرين المنتمين إليها وتاريخ وساعة الإيداع.

يتضمن الطلب المذكور قائمة بأسماء الأشخاص الذين تنتدبهم المنظمة المهنية لعضوية المجلس.

يكون الطلب موقعا من المنظمة المهنية والناشرين المنتمين إليها.

يجب أن يرفق طلب الترشح بالوثائق المثبتة لتوفر كل من المنظمة المهنية والناشر الذي ينتمي إليها على الشروط المنصوص عليها في المادة 44 أعلاه.

في حالة توقيع الناشر على طلب الترشح المذكور مع أكثر من منظمة مهنية فإن الحصص التمثيلية المخصصة له لا تحتسب لأي منظمة مهنية.

يحدد أجل إيداع الطلبات في خمسة (5) أيام.

المادة 47

تبت لجنة الإشراف داخل أجل أقصاه يومان من تاريخ انتهاء أجل إيداع الطلبات في طلبات الترشح بعد التأكد من توفر الشروط المنصوص عليها في المادة 44 أعلاه ويبلغ قرار اللجنة إلى المنظمة المعنية داخل أجل 24 ساعة من تاريخ البت.

يمكن الطعن في قرار رفض الترشح أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل يومين من تاريخ تبليغه بكل الوسائل المتاحة في العنوان الذي أدلى به المترشح أو المترشحة.

تبت المحكمة المذكورة في الطلب داخل أجل يومين بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 48

تتولى لجنة الإشراف القيام بالعمليات التالية :

التحقق من انتماء الناشر إلى المنظمة المهنية :

تحديد عدد الحصص التمثيلية لكل ناشر :

احتساب عدد الحصص التمثيلية لكل منظمة مهنية :

- احتساب العدد الإجمالي للحصص التمثيلية المجموع المنظمات المهنية.

المادة 49

لا تشارك في عملية توزيع المقاعد المنظمات المهنية التي حصلت على أقل من عشرة بالمائة (10%) من العدد الإجمالي للحصص التمثيلية المجموع المنظمات المهنية.

توزع لجنة الإشراف المقاعد المخصصة لكل منظمة مهنية.

بواسطة قاسم يستخرج عن طريق قسمة العدد الإجمالي للحصص التمثيلية لمجموع المنظمات المهنية على عدد المقاعد المخصصة لفئة الناشرين بالمجلس، وتوزع المقاعد الباقية حسب قاعدة أكبر البقايا. وذلك بتخصيصها للمنظمات المهنية التي تتوفر على الأرقام القريبة

من القاسم المذكور.

في حالة تعادل أكبر البقايا بين منظمتين مهنيتين أو أكثر، يخصص المقعد للمنظمة المهنية التي تشغل أكبر عدد من المستخدمين العاملين في قطاع الصحافة والنشر.

المادة 50

تحرر لجنة الإشراف محضرا في نظيرين بالعمليات المشار اليها في المادتين 48 و 49 أعلاه، وتدرج فيه عند الاقتضاء، ملاحظات أعضاء

اللجنة.

يوقع المحضر أعضاء لجنة الإشراف

يضع رئيس لجنة الإشراف نظيرا للمحضر في غلاف مختوم وموقع عليه ويودعه بمكتب كتابة ضبط المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط.

يودع رئيس لجنة الإشراف النظير الآخر للمحضر بمقر المجلس.

يسلم رئيس لجنة الإشراف إلى المنظمات المهنية المعنية بانتداب أعضاء المجلس نسخا من المحضر بعد ترقيمها وتوقيعها من لدن رئيس اللجنة وأعضائها.

المادة 51

تعلن لجنة الإشراف عن النتائج النهائية لانتداب أعضاء المجلس في نفس يوم الإعلان عن نتائج اقتراع ممثلي الصحافيين المهنيين، وتعلق بمقر المجلس وتنشر بموقعه الإلكتروني وبكل الوسائل المتاحة.

المادة 52

يجوز لكل منظمة مهنية معنية، خلال أجل خمسة (5) أيام الموالية لإعلان رئيس لجنة الإشراف عن النتائج النهائية لانتداب أعضاء المجلس أن تطعن في صحة عملية انتداب ممثلي الناشرين أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، والتي تبت في الطعن داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما بحكم غير قابل لأي طعن.

المادة 53

في حالة فقدان العضوية بالمجلس لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدة ولاية العضو المعني تعين على رئيس المجلس إشعار المنظمة المهنية التي يرجع لها حق الانتداب داخل أجل سبعة (7) أيام من معاينة فقدان العضوية.

يتعين على المنظمة المهنية المعنية أن تنتدب عضوا جديدا للمدة المتبقية من ولاية المجلس داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من توصلها بالإشعار المذكور.

لا يمكن أن يعوض عضو المجلس من النساء إلا بعضو من نفس الجنس.

الباب الخامس

أجهزة المجلس

المادة 54

يتألف المجلس من الأجهزة التالية :

. الجمعية العامة :

. اللجان الدائمة :

. رئيس المجلس.

الفرع الأول

الجمعية العامة

المادة 55

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء المجلس المشار إليهم في المادة 5 من هذا القانون.

تتولى الجمعية العامة ممارسة الاختصاصات التالية :

- دراسة مشروع برنامج العمل السنوي لأنشطة المجلس والمصادقة

عليه :

المصادقة على مشروع ميزانية المجلس وحصر حسابات السنة المالية المختتمة :

المصادقة على النظام الداخلي للمجلس :

المصادقة على ميثاق أخلاقيات المهنة والأنظمة المتعلقة بممارسة مهنة الصحافة :

المصادقة على تقارير المجلس السنوية والموضوعاتية المنصوص عليها في هذا القانون :

دراسة مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهنة والآراء والاقتراحات والبرامج والأبحاث التي تعدها أجهزة المجلس والمصادقة عليها :

المصادقة على الهيكل التنظيمي للمجلس :

- تحديد قيمة اشتراكات الناشرين في حدود النسبة المنصوص عليها في المادة 62 من هذا القانون.

يجوز للجمعية العامة، إحداث لجان موضوعاتية تتألف من أعضاء من المجلس تكلفها بدراسة موضوع معين لا يدخل ضمن صلاحيات اللجان الدائمة.

يجوز للجمعية العامة أن تفوض للرئيس القيام بمهام محددة.

تحدد بقرار للجمعية العامة مهام اللجان الموضوعاتية وتأليفها وكيفيات سيرها.

الفرع الثاني

اللجان الدائمة

المادة 56

من أجل الاضطلاع بالمهام المسندة للمجلس، تحدث الجمعية

العامة اللجان الدائمة التالية :

- لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية :

لجنة بطاقة الصحافة المهنية :

لجنة الوساطة والتحكيم :

- لجنة المؤسسة الصحافية وتأهيل القطاع :

لجنة التكوين والدراسات والتعاون.

تعين الجمعية العامة من بين أعضائها أعضاء هذه اللجان ورؤسائها، على أن يرأس لجنة المؤسسة الصحافية وتأهيل القطاع ناشر للصحف، ولجنة الوساطة والتحكيم القاضي عضو المجلس.

مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية أعلاه تحدد كيفيات تعيين رؤساء اللجان الدائمة ما عدا لجنة الوساطة والتحكيم، وكذا اختصاصات اللجان وكيفية عملها في النظام الداخلي للمجلس.

يحضر ممثل عن كل متعهد للاتصال السمعي البصري أو وكالة للأنباء، بصفة استشارية اجتماعات لجنة بطاقة الصحافة المهنية المخصصة لدراسة منح بطاقة الصحافة للمهنيين الممارسين لدى المتعهد أو الوكالة المعنية، ويجوز للجنة دعوة من تراه مفيدا لحضور اجتماعاتها بصفة استشارية.

الفرع الثالث

الرئيس

المادة 57

تنتخب الجمعية العامة رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس من بين أعضاء المجلس على أن يراعى في شغل المنصبين تمثيل كل من فئة الصحافيين المهنيين وفئة الناشرين، وألا يكون الرئيس ونائبه من نفس الجنس.

يمارس رئيس المجلس علاوة على المهام المسندة إليه بموجب مواد أخرى من هذا القانون، جميع الصلاحيات الضرورية لإدارة المجلس وتسيير شؤونه.

ولهذه الغاية يتولى ممارسة الصلاحيات التالية :

- يمثل المجلس أمام القضاء، وإزاء الإدارة والأغيار، وكذا إزاء المنظمات والهيئات الوطنية والأجنبية أو الدولية :

يحدد جدول أعمال المجلس :

يرأس اجتماعات الجمعية العامة ويتولى تنسيق عمل اللجان المحدثة لدى المجلس :

يعد مشروع برنامج عمل المجلس السنوي ويعرضه على موافقة الجمعية العامة :

بعد مشروع ميزانية المجلس ويعرضه على مصادقة الجمعية العامة ويعمل على تنفيذها :

يدير شؤون المصالح الإدارية والتقنية والمالية للمجلس :

- يبرم اتفاقيات الشراكة والتعاون باسم المجلس، مع القطاعات والمؤسسات والهيئات الوطنية والأجنبية والدولية في مجال اختصاصه، وكذا كل اتفاقية أو عقد له علاقة بمهام أو ممتلكات المجلس، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة.

يعتبر الرئيس الناطق الرسمي باسم المجلس.

يمكن للرئيس أن يفوض بعض اختصاصاته، إلى نائب الرئيس أو أحد أعضاء المجلس.

إذا غاب الرئيس أو عاقه عائق ناب عنه نائب الرئيس حسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس.

الباب السادس

كيفيات سير المجلس

المادة 58

تجتمع الجمعية العامة لانتخاب رئيس المجلس ونائبه داخل أجل

لا يتعدى خمسة (5) أيام من تاريخ الاقتراع.

ينعقد الاجتماع الأول للجمعية العامة من أجل انتخاب رئيس المجلس ونائبه بدعوة من القاضي عضو المجلس وتحت رئاسته ويتولى عضو المجلس الأصغر سنا من غير المترشحين مهمة كتابة الجلسة وتحرير المحضر المتعلق بهذا الانتخاب

يجوز الطعن في نتائج انتخاب الرئيس ونائبه أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام من تاريخ الإعلان عنها.

المادة 59

تجتمع الجمعية العامة بدعوة من رئيسها مرة واحدة على الأقل كل شهرين أو بطلب من أغلبية الأعضاء أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجلس.

توجه الدعوة إلى الأعضاء مرفقة بجدول أعمال الاجتماع قبل تاريخ انعقاده بخمسة عشر (15) يوما على الأقل، ما عدا في حالات الاستعجال التي يجب أن توجه الدعوة قبل يومين على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع

ولا تقبل النيابة في حضور اجتماعات وأشغال أجهزة المجلس.

المادة 60

يشترط لصحة مداولات الجمعية العامة حضور نصف (2/1) أعضائها على الأقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب، يدعو الرئيس لاجتماع ثان بعد انصرام خمسة عشر (15) يوما، وتكون مداولات الجمعية العامة صحيحة إذا حضر ثلث (3/1) أعضائها المنتخبين والمنتدبين على الأقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب يدعو الرئيس لاجتماع ثالث، بعد انصرام سبعة (7) أيام، وتكون مداولاتها صحيحة بحضور ربع (4/1) أعضائها المنتخبين والمنتدبين على الأقل.

وفي حالة عدم توفر النصاب المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه بالنسبة للاجتماع الثالث، تطبق أحكام المادة 16 من هذا القانون.

تكون مداولات الجمعية العامة سرية، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

استثناء من أحكام الفقرة الثالثة أعلاه، يمكن أن تكون مداولات الجمعية العامة علنية بمبادرة من الرئيس أو بطلب من أغلبية أعضائها الحاضرين في الاجتماع.

الباب السابع

التنظيم الإداري والمالي

المادة 61

تتكون موارد المجلس من :

الاشتراكات السنوية للناشرين :

- إعانات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وكذا مختلف الهيئات، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل :

الهبات والوصايا التي ليس من شأنها التأثير على استقلالية المجلس :

مداخيل المنقولات والعقارات التي يملكها :

المداخيل المختلفة التي ليس من شأنها التأثير على استقلالية المجلس.

المادة 62

يحدث لفائدة المجلس اشتراك سنوي إجباري، يفرض أداؤه على كل ناشر في حدود واحد بالمائة (1%) من أرباحه الصافية.

إذا لم يقم الناشر بالأداء، وجه له المجلس إعذارا بواسطة أي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ويحدد له أجل ستين (60) يوما لدفع المبالغ المستحقة، تحت طائلة التعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة 89 من هذا القانون.

المادة 63

ترصد موارد المجلس لتغطية مصاريف تسييره وتجهيزه والمصاريف المتعلقة بمزاولة مهامه والتعويض الممنوح للأعضاء وفقا الأحكام المادة 18 أعلاه ودفع أجور مستخدميه، وتمويل كل نشاط يدخل ضمن اختصاصاته.

المادة 64

يتوفر المجلس من أجل القيام بمهامه، على مصالح إدارية ومستخدمين خاصين به يتم التعاقد معهم وفقا للتشريع الجاري به العمل، وكذا موظفين يوضعون رهن إشارته على الرغم من جميع الأحكام المخالفة.

يمكن للرئيس أن يفوض بعض مهامه المتعلقة بالتدبير الإداري والمالي المسؤول إداري بالمجلس.

المادة 65

يجب أن تعرض حسابات المجلس قصد تقييمها، كل سنة على نظر خبير محاسب مقيد بصفة قانونية في جدول هيئة الخبراء المحاسبين تختاره الجمعية العامة.

تهدف عملية تقييم حسابات المجلس إلى التأكد من صدق البيانات المحاسبية وصحتها ووضعيته المالية ومن نتائج هذه المحاسبة.

يضع الخبير المحاسب تقريرا سنويا بخصوص عملية تقييم حسابات المجلس يرفعه إلى رئيس المجلس وترسل نسخة منه إلى كل من المجلس الأعلى للحسابات والسلطة الحكومية المكلفة بالتواصل. ويتعين على رئيس المجلس إطلاع أعضاء المجلس عليه.

الباب الثامن

الوساطة والتحكيم

المادة 66

تهدف مسطرة الوساطة في مفهوم هذا القانون إلى اتفاق الأطراف على عرض كل نزاع مرتبط بقطاع الصحافة والنشر قائم بين مهنيي هذا القطاع أو بين هؤلاء والأغيار على المجلس بغرض إبرام الصلح.

تهدف مسطرة التحكيم في مفهوم هذا القانون إلى اتفاق الأطراف على تسوية نزاع مني قائم بينهم، من خلال إصدار حكم تحكيمي.

المادة 67

يمارس المجلس الوساطة والتحكيم في مجال النزاعات المرتبطة بقطاع الصحافة والنشر وفق التشريع الجاري به العمل، مع مراعاة

أحكام هذا القانون.

تتولى لجنة الوساطة والتحكيم المنصوص عليها في المادة 56 أعلاه، مهام النظر والبت في طلبات الوساطة والتحكيم المحالة إلى المجلس سواء من المهنيين أو الأغيار حسب الحالة.

الفرع الأول

الوساطة

المادة 68

تحدد مدة مسطرة الوساطة في ثلاثة (3) أشهر، تبتدئ من التاريخ الذي صرح فيه المجلس باختصاصه في طلب الوساطة، ويمكن باتفاق الأطراف تمديد هذا الأجل لنفس المدة لمرة واحدة.

المادة 69

تنتهي مهمة لجنة الوساطة والتحكيم كهيئة وساطة باتفاق الأطراف أو بانصرام الأجل المنصوص عليه في المادة 68 أعلاه، دون التوصل إلى إبرام صلح.

المادة 70

يوقع رئيس لجنة الوساطة والتحكيم مع الأطراف وثيقة الصلح الذي تم التوصل إليه، ويصبح الصلح قابلا للتنفيذ بمجرد توقيع الأطراف.

في حالة عدم وقوع الصلح، يسلم رئيس اللجنة للأطراف وثيقة عدم وقوع الصلح موقعة من لدنه.

المادة 71

يمكن لأحد أطراف اتفاق الوساطة أن يخبر رئيس اللجنة في أي مرحلة من المسطرة برغبته في إنهائها.

وتنتهي مسطرة الوساطة بمجرد توصل رئيس اللجنة بطلب مكتوب في هذا الشأن.

الفرع الثاني

التحكيم

المادة 72

تنحصر مسطرة التحكيم في النزاعات التالية :

نزاعات الشغل بين الصحافيين والناشرين :

النزاعات المهنية بين الأطراف الخاضعة لاختصاصات المجلس.

المادة 73

تنتهي مهمة لجنة الوساطة والتحكيم باعتبارها هيئة تحكيمية بعد سنة (6) أشهر ابتداء من تاريخ عرض النزاع على اللجنة وذلك بإصدار حكم تحكيمي.

المادة 74

كل شخص خاضع لاختصاص المجلس رفض تنفيذ الحكم التحكيمي المذيل بالصيغة التنفيذية يتعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة 89 من هذا القانون.

ولا يجوز تفعيل العقوبات التأديبية ضد الممتنع عن التنفيذ إلا بعد توجيه إعذار كتابي.

الفرع الثالث

أحكام مشتركة

المادة 75

إذا تبين للجنة الوساطة والتحكيم أثناء مباشرة مسطرة الوساطة أو التحكيم، أن الضرر المعتد به أو النزاع بين الأطراف ناتج عن خطأ يوجب التأديب، فإنها ترفع الأمر إلى رئيس المجلس مع تزويده بالعناصر التي تتوفر عليها، وفي هذه الحالة توقف لجنة الوساطة والتحكيم المسطرة الجارية.

المادة 76

مسطرة الوساطة والتحكيم مجانية باستثناء المصاريف التي تتطلبها الخبرات الخارجية.

الباب التاسع

التأديب

الفرع الأول

الأخطاء التي توجب التأديب

المادة 77

يخضع الصحافيون المهنيون العاملون بالمرافق العمومية فيما يخص مسطرة التأديب للنصوص التشريعية والتنظيمية والأنظمة المطبقة على العاملين بها إذا كان الخطأ يتعلق بعلاقتهم بالمؤسسة التي يعملون بها، وإذا تعلق الأمر بأخطاء ترتبط بممارسة مهنة الصحافة فتطبق عليهم أحكام هذا القانون.

المادة 78

كل إخلال بقواعد ميثاق أخلاقيات المهنة والأنظمة المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون، يُعد خطأ مهنيا يوجب التأديب.

المادة 79

تكيف الأخطاء المهنية ويعاقب عليها حسب درجة خطورتها وصفة مرتكبها والظروف التي ارتكبت ضمنها.

المادة 80

تتقادم الأخطاء المهنية بعد انصرام سنة (6) أشهر تبتدئ من تاريخ ارتكابها، ويتوقف أمد التقادم بكل إجراء من إجراءات المتابعة أو التحقيق.

إذا بقي الضرر الناتج عن الخطأ مستمرا يراسل رئيس المجلس مرتكب الخطأ لحذف المادة الصحفية داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام من تاريخ التوصل بمراسلة المجلس.

في حالة رفض حذف المادة الصحفية، يقوم رئيس المجلس بعرض القضية على لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية.

الفرع الثاني

المسطرة التأديبية

المادة 81

تقدم الشكاية إلى رئيس المجلس من أي شخص ذاتي أو اعتباري يعنيه الأمر يدعي بواسطتها أن صحافيا مهنيا أو ناشراء ارتكب خطأ يوجب التأديب طبقا لأحكام هذا القانون ويشار في هذا الفرع إلى الصحافي المهني أو الناشر المشتكى به بعبارة «المشتكى به».

تقدم الشكاية أيضا من الإدارة أو إحدى نقابات الصحافيين المهنيين أو إحدى المنظمات المهنية.

كما يمكن النظر في القضايا التأديبية بمبادرة من المجلس بناء على طلب من الرئيس أو أغلبية أعضاء الجمعية العامة.

لا تقبل الشكايات المتضمنة أفعالا طالها التقادم أو هي موضوع مسطرة قضائية، مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة 80 أعلاه.

المادة 82

يحيل الرئيس الشكاية فورا إلى لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية.

إذا تعلقت الشكاية بعضو لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية، يتم تعويضه بعضو آخر من طرف الرئيس وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي.

إذا قررت اللجنة المذكورة أن الأفعال الواردة في الشكاية لا تعتبر خطأ يوجب المتابعة التأديبية، أصدرت قرارا معللا بعدم المتابعة توجهه إلى رئيس المجلس الذي يبلغه إلى الأطراف بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ توصله بقرار هذه اللجنة.

المادة 83

إذا قررت لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية أن الشكاية المقدمة إليها توجب المتابعة التأديبية، عينت مقررا يكلف بالتحقيق

في الشكاية.

يبلغ القرار على الفور كتابة إلى الأطراف المعنية، مع إشعار المشتكى به بإمكانية الاطلاع على وثائق الملف داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ توصله بقرار المتابعة، ويمكن للمشتكى به أن يؤازر في جميع مراحل المسطرة التأديبية بزميل أو محام أو بهما معا.

يقدم المقرر استنتاجاته وتوصياته إلى اللجنة داخل أجل أقصاه عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ قرار المتابعة التأديبية.

المادة 84

يمكن للجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية أن تحدد أجلا جديدا للمقرر إذا ارتأت أنه من المفيد القيام بأبحاث أو خبرات أو جلسات استماع إضافية.

لا يمكن أن يتجاوز أجل التحقيق ثلاثين (30) يوما.

المادة 85

تستدعي لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية المشتكى به بعد أن تتوصل باستنتاجات وتوصيات المقرر، ويوجه الاستدعاء بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل قبل عشرة (10) أيام على الأقل من تاريخ انعقاد اجتماع اللجنة، من أجل المثول أمامها والاستماع إليه.

المادة 86

تصح مداولات لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية بحضور نصف (2/1) أعضائها على الأقل، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

تكون قرارات اللجنة معللة وتبلغ إلى الأطراف بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل خلال أجل العشرة (10) أيام الموالية لتاريخ صدورها.

إذا أصدرت اللجنة قرارا بثبوت ارتكاب المشتكى به خطأ يوجب التأديب، فإنها تصدر في حقه إحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة 89 من هذا القانون

المادة 87

يحرر محضر عن كل اجتماع للجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية من طرف عضو يعينه رئيس اللجنة لهذا الغرض، ويوقع محضر الاجتماع من طرف الرئيس والأعضاء الحاضرين وتتم الإشارة فيه عند الاقتضاء إلى حضور المشتكى به أو من يؤازره أو هما معا في الاجتماع وإلى تصريحاته.

المادة 88

إذا تعلق الأمر بشكاية ضد رئيس المجلس أو نائبه أو أحد رؤساء اللجان الدائمة من الصحافيين أو الناشرين، بثت فيها لجنة الاستئناف التأديبية المشار إليها في المادة 92 من هذا القانون وفق المسطرة التأديبية المحددة في هذا الفرع.

الفرع الثالث

العقوبات التأديبية

المادة 89

يصدر المجلس العقوبات التأديبية التالية في حق الناشرين أو الصحافيين المهنيين :

1 - التنبيه :

2 - الإنذار :

3 - التوبيخ :

4 - سحب بطاقة الصحافي المهني لمدة لا تتجاوز سنة، وفي حالة العود يتم هذا السحب لمدة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات :

يعمل المجلس على نشر العقوبات التأديبية بعد أن تصبح عقوبات نهائية.

يحدد النظام الداخلي كيفية تنفيذ العقوبات التأديبية ونشرها. يحدث المجلس سجلا يضمن فيه العقوبات التأديبية التي يصدرها.

المادة 90

يشعر المجلس الناشر بالعقوبة التأديبية الصادرة في حق الصحافي

المهني الذي يشتغل أو يتعامل معه.

في حالة صدور عقوبة تأديبية بسحب بطاقة الصحافة المهنية يتعين على الناشر التقيد بالقرار التأديبي الصادر في حق الصحافي المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 89 أعلاه.

المادة 91

تطبق العقوبات المشار إليها في المادة 12 من القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين على كل من يستمر في مزاولة مهنة الصحافة بعد تبليغه بقرار المجلس القاضي بسحب بطاقة الصحافة المهنية أو بالمقرر القضائي القاضي بسحبها.

يتعين على رئيس المجلس إبلاغ النيابة العامة المختصة بامتناع الصحافي عن إرجاع بطاقة الصحافة المهنية للمجلس بعد تبليغ المعني بالأمر بالقرار التأديبي القاضي بسحب البطاقة.

الفرع الرابع

طرق الطعن

المادة 92

تكون القرارات التأديبية الصادرة عن لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية قابلة للطعن بالاستئناف أمام لجنة استئناف تأديبية محدثة لهذا الغرض من لدن الجمعية العامة.

يقدم الطعن بالاستئناف داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ القرار إلى الأطراف.

تبت لجنة الاستئناف التأديبية في الطعن وفقا للنظام الداخلي للمجلس، مع ضمان المسطرة الحضورية واحترام حقوق الدفاع داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ تقديم طلب الطعن أمامها.

ويتعين، في هذه الحالة، على رئيس لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية أن يرفع فورا ملف القضية إلى رئيس لجنة الاستئناف التأديبية.

يوقف الاستئناف تنفيذ العقوبة.

المادة 93

تتألف لجنة الاستئناف التأديبية من الأعضاء التالي بيانهم :

- رئيس المجلس، بصفته رئيسا لهذه اللجنة أو نائبه إذا عاقه عائق :

- رؤساء اللجان الدائمة، باستثناء رئيس وأعضاء لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية، وإذا تعذر حضور أحدهم فيتم تعويضه بعضو من المجلس بقرار الرئيس المجلس.

وفي حالة ممارسة لجنة الاستئناف التأديبية المهام المسندة إليها بموجب المادة 88 من هذا القانون وتعلق الأمر بشكاية ضد رئيس أحد اللجان الدائمة يتم تعويضه بعضو من المجلس يعينه رئيس المجلس وإذا تعلقت الشكاية برئيس المجلس عوضه نائبه.

المادة 94

يمكن أن تكون القرارات التأديبية موضوع طعن أمام المحكمة

الابتدائية الإدارية بالرباط.

لا يوقف الطعن أمام المحكمة تنفيذ القرار التأديبي، غير أنه يمكن لمن صدر في حقه أن يلتمس إيقاف تنفيذ العقوبة، بناء على طلب استعجالي يقدمه المعني بالأمر أو دفاعه إلى رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط في انتظار صدور الحكم الذي يبت في الجوهر

لا تحول الدعوى أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط دون رفع الدعوى الجنائية أو المدنية.

الباب العاشر

أحكام انتقالية وختامية

المادة 95

يستمر العمل بمقتضيات النظام الداخلي للمجلس الوطني للصحافة المصادق عليه بالمرسوم رقم 2.19.896 الصادر في 17 من رمضان 1441 (11) ماي 2020) التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون إلى حين صدور النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة 3 من

هذا القانون.

المادة 96

تتولى لجنة مؤقتة، بكيفية انتقالية ممارسة مهام المجلس وكذا التحضير لعمليات انتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين وانتداب ممثلي ناشري الصحف وتنظيمها والإعلان عن النتائج النهائية التي تباشر بعد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

تتألف هذه اللجنة من :

- قاض يعينه الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية. رئيسا للجنة :

عضو يعينه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان :

- عضو يعينه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :

. عضوين (2) يعينهما رئيس الحكومة أحدهما من فئة الناشرين والآخر من فئة الصحافيين المهنيين من بين الأشخاص المشهود لهم بالمروءة والخبرة والكفاءة في مجال الصحافة أو النشر.

لا يؤهل عضو اللجنة المذكورة من الصحافيين أو الناشرين العضوية المجلس المقبل.

تنتهي مهمة اللجنة عند تنصيب المجلس، وتسلم عندئذ إلى رئيس المجلس كل الوثائق التي كانت بحوزتها.

تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول خلال العشرة (10) أيام الموالية التاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

المادة 97

ينسخ القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.24 بتاريخ 30 من جمادى الأولى 1437 (10) مارس 2016

المادة 98

تعوض الإحالات إلى أحكام القانون رقم 90.13 سالف الذكر المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالأحكام الموازية المنصوص عليها في هذا القانون.

.....

.....

.....

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.26.23 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو 2026 بتنفيذ القانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بطنجة في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون رقم 041.26

بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر

المادة الأولى

يتمم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر

بالمادتين 16 المكررة و 16 المكررة مرتين التاليتين :

المادة 16 المكررة - تخول منحة استثنائية لكل أسرة كانت تستفيد من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر وفقدت الحق في هذه الاستفادة بسبب التصريح بأحد الزوجين أو برب الأسرة بنظام الضمان الاجتماعي الجاري به العمل في القطاع الخاص.

تتم الاستفادة من هذه المنحة مرة واحدة في حدود مدة تحدد بنص تنظيمي.

يعادل مبلغ المنحة المذكورة مبلغ الإعانة أو الإعانات التي كان من الممكن أن تستفيد منها الأسرة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر. وتطبق عليها أحكام المواد 9 و 10 و 11 والباب الثاني من هذا «القانون.

المادة 16 المكررة مرتين. - يمكن للأسرة المنصوص عليها في المادة 16 المكررة أعلاه، في حالة فقدان أحد الزوجين أو رب الأسرة عمله. أن تستفيد من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر وفق أحكام هذا القانون، وذلك دون التقيد بالمدة المحددة عملا بالبند 2 من المادة 7 من هذا القانون.

«لا يجوز للأسرة المذكورة أن تستفيد من جديد من المنحة «الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 16 المكررة أعلاه إلا في حدود المدة المحددة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة المذكورة.

المادة الثانية

تغير على النحو التالي، أحكام المادة 17 من القانون السالف الذكر رقم 58.23

تتولى تدبير المباشر والمنحة الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 16 المكررة أعلاه، هيئة تحدث لهذا الغرض.

المادة الثالثة

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي اللازم لتطبيقه بالجريدة الرسمية.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 7523-20 محرم 1448 (6) يوليو 2026
صفحة : 4201

ظهير شريف رقم 1.26.25 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026) بتنفيذ القانون رقم 68.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 68.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بطنجة في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون رقم 68.25

بتغيير وتتميم القانون رقم 80.12

المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

المادة الأولى

تغير وتتمم، على النحو التالي، أحكام المواد 4 (الفقرة (2) و6 (الفقرة (2) و 10 و 11 (الفقرة (2) و 14 من القانون السالف الذكر رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي :

المادة 4 (الفقرة (2) - كما يمكن أن تقوم...

ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التابعة للقطاع العام وللقطاع الخاص والمنظمات الدولية بإنجاز التقييم لفائدتها.»

المادة 6 (الفقرة (2) - كما يمكنها بترخيص من السلطة الحكومية

الوصية أن تقوم

لهذا الغرض.

المادة 10 - يجتمع ...

السنة للقيام على الخصوص

بما يلي :

قبل. للسنة المحاسبية المنتهية :

قبل 31 دجنبر الدراسة وحصر ميزانية السنة المحاسبية الموالية

والمصادقة على برنامج العمل السنوي.

يشترط...

أعضائه...

وفي حالة ...

اجتماع ثان خلال 8 أيام

«الموالية

الباقي لا تغيير فيه.

المادة 11 (الفقرة (2) - كما يجوز له أن يقرر إحداث أي لجنة

«أخرى.

يحدد تأليف وكيفيات سير اللجان المختصة واللجان الأخرى المحدثة من قبل مجلس إدارة الوكالة في النظام الداخلي لهذا

«المجلس.»

«المادة 14 - تتكون ميزانية الوكالة من :

الإعانات المالية التي تمنحها الدولة :

العائدات المحصل عليها من العمليات المرتبطة بالمهام المنصوص عليها في المادة 3 من المادة الثانية، وكذا من عمليات الخبرة :

مساهمات الهيات الوطنية والأجنبية الممنوحة في إطار اتفاقيات

«الشراكة والتعاون :

الهبات . التي تقبل وفق التشريع الجاري به « العمل :

عائدات بيع وتوزيع منشوراتها :

المداخيل العرضية والطارئة :

- المرتبات والأجور المدفوعة إلى الموظفين الملحقين والمستخدمين

والمتعاقدين العاملين بالوكالة :

التعويضات عن عمليات التقييم والخبرة :

جميع النفقات الأخرى المرتبطة بنشاط الوكالة.

يتم تحصيل ديون الوكالة طبقا لأحكام النصوص التشريعية والقانونية الجاري بها العمل المتعلقة بتحصيل الديون العمومية.

المادة الثانية

تنسخ وتعوض، على النحو التالي، أحكام المواد 3 و 5 و 8 و 9 و 12 و 13 من القانون السالف الذكر رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية

التقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي :

المادة 3-1 - تناط بالوكالة مهمة القيام بعمليات تقييم التعليم العالي والبحث العلمي من أجل ضمان الجودة، والرفع من أداء مؤسساتها وتحسين مردوديتها مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات المسندة إلى القطاعات والمؤسسات الأخرى في هذا المجال.

ولهذه الغاية، تضطلع الوكالة بما يلي :

تقييم العرض التكويني بمؤسسات التعليم العالي بجميع أصنافها :

- تقييم البحث العلمي وفعالية بنياته :

- تقييم برامج ومشاريع التعاون الجامعي في ميدان التكوين والبحث «العلمي :

- تقييم مؤسساتي يشمل مؤسسات التعليم العالي بجميع أصنافها.

2 - تتولى الوكالة بطلب من السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، إبداء الرأي فيما يلي :

طلبات اعتراف الدولة بمؤسسات التعليم العالي الخاص أو تجديده :

طلبات معادلة شهادات التعليم العالي الأجنبية وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي :

طلبات اعتماد مسالك التكوين أو تجديدها أو تعديلها :

- التقارير السنوية لتتبع اعتراف الدولة بمؤسسات التعليم العالي «الخاص :

علاوة على المهام المشار إليها أعلاه، يمكن للوكالة القيام بمهام أخرى إما بطلب من السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي في إطار الاختصاصات المسندة إليها بعد موافقة مجلس الإدارة واما بطلب من مجلس إدارة الوكالة المشار إليه في المادة 8 أدناه.

3 - تعد الوكالة تقريرا سنويا يتضمن حصيلة أنشطة السنة والتوصيات المتعلقة بتحسين جودة المؤسسات موضوع التقييم وتعرضه على الوزارة الوصية.

تنشر الوكالة تقارير التقييم المؤسساتي والتقارير السنوية الصادرة عنها. كما تبعث إلى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالتقارير المتعلقة بالتقييمات المنجزة لفائدتها، وذلك قصد عرضها على مجالسها.»

المادة 5 - تقوم الوكالة بمهام التقييم وفق دلائل مرجعية المعايير الجودة تحدد بنص تنظيمي.

من أجل إنجاز المهام المسندة إليها بموجب هذا القانون، يمكن للوكالة أن تقوم بأبحاث ميدانية وزيارة المؤسسات المعنية، كما يمكنها الاطلاع على الوثائق والمعلومات اللازمة، ودراستها والتداول مع المسؤولين ومع أطر التدريس وكذلك مع العاملين بالإدارة والطلبة والفاعلين الاقتصاديين الذين لهم علاقة بالمؤسسات «سالفة الذكر.»

المادة 8 - يتألف مجلس الإدارة الذي يترأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض، من :

1 - السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي أو من «يمثلها :

2 - السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو من يمثلها :

3 - السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية أو من يمثلها :

4 - رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أو من «يمثله :

5 - أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية أو من يمثله :

7 - رئيس ندوة رؤساء الجامعات :

8 - مدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني أو من يمثله :

- ممثل عن المؤسسات القطاعية للتعليم العالي :

10 - ممثل عن المؤسسات الخاصة للتعليم العالي :

11 - رئيس سابق لجامعة عمومية :

12 - أستاذين باحثين :

13 - ممثل واحد منتخب من لدن ومن بين مستخدمي الوكالة.

تراعى في تأليف المجلس الإداري التمثيلية النسائية.

4203

تحدد بمرسوم كيفيات تعيين وانتخاب الأعضاء المشار إليهم في البنود 9 و 10 و 11 و 12 و 13 ، وكذا مدة انتدابهم.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو للمشاركة في اجتماعات «المجلس على سبيل الاستشارة، كل شخص ذاتي أو اعتباري من القطاع العام أو الخاص يرى فائدة في حضوره، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 9 - يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة، ولهذه الغاية يضطلع على الخصوص بما يلي :

إعداد برنامج العمل السنوي للوكالة :

حصر الميزانية السنوية للوكالة والبيانات التوقعية متعددة

السنوات، وكذا تمويل برامج أنشطتها :

حصر الحسابات السنوية للوكالة، والمصادقة عليها واتخاذ

قرارات تخصيص النتائج :

- المصادقة على عقود الشراكة واتفاقيات التعاون المبرمة مع الهيئات الوطنية والأجنبية :

دراسة التقرير السنوي عن أنشطة الوكالة المرفوع إليه من لدن «المدير :

وضع منظام الوكالة الذي يحدد الهياكل التنظيمية واختصاصاتها :

وضع النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة ونظام «تعويضاتهم :

- اتخاذ القرار في شأن اقتناء الأملاك العقارية من لدن الوكالة

«أو تقويتها أو كرائها :

وضع نظامه الداخلي وكذا النظام الداخلي للوكالة :

- تحديد جدول أسعار الأجرة عن الخدمات التي تقدمها الوكالة :

تحديد كيفيات وشروط الاستعانة بالخبراء :

الموافقة على قبول الهبات والوصايا التي لا يكون من شأنها المساس باستقلالية الوكالة.

ويمكن لمجلس الإدارة أن يمنح تفويضا لمدير الوكالة قصد «تسوية قضايا محددة.»

المادة 12 - يعين مدير الوكالة وفق التشريع الجاري به العمل. ويتمتع بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتسيير الوكالة والتصرف «باسمها، ولهذه الغاية :

ينفذ مقررات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، المقررات الصادرة

عن اللجان المحدثة من قبل المجلس المذكور :

يسهر على تسيير الوكالة ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع

الأعمال أو العمليات المتعلقة بالوكالة :

- يمثلها أمام الدولة وأمام كل إدارة عمومية أو خاصة وإزاء الغير.

ويقوم بجميع الأعمال التحفظية :

يقوم بتسيير مجموع مصالح الوكالة، ويعين فيها :

يسهر على تحصيل الديون المستحقة للوكالة وفق النصوص

التشريعية والتنظيمية المطبقة على الديون العمومية :

- يمثل الوكالة أمام القضاء، ويجوز له أن يرفع جميع الدعاوى

القضائية للدفاع عن مصالح الوكالة، على أن يقوم على الفور

بإشعار رئيس مجلس الإدارة بذلك.

المادة 13 - للقيام بالمهام المنوطة بها بموجب هذا القانون

تتوفر الوكالة على مستخدمين تقوم بتوظيفهم وفقا للنظام الأساسي المشار إليه في المادة 9 أعلاه أو موظفين ملحقين أو موضوعين رهن «إشارتها وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يجوز للوكالة أيضا أن تستعين بخبراء و بمتعاقدين مغاربة وأجانب من أجل القيام بمهام محددة.

المادة الثالثة

تحل عبارة «المغربية» محل عبارة «الوطنية الواردة في عنوان القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.130 بتاريخ 3 شوال 1435 (31) يوليو (2014) والمادة الأولى وكذا في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة لتطبيق هذا القانون.

.....
.....
.....

القانون رقم80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

صيغة محينة بتاريخ 22 سبتمبر 2016

تاريخ

ظهير شريف رقم 1.14.130 صادر في3 شوال 1435 (31 يوليو 2014) بتنفيذ القانون رقم80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

كما تم تعديله ب:

- القانون رقم 67.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.154 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية عدد 6502 بتاريخ 20 ذو الحجة 1437 (22 سبتمبر2016)، ص 6844.

ظهير شريف رقم 1.14.130 صادر في3 شوال 1435 31) يوليو 2014) بتنفيذ القانون رقم80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 3 شوال 1435 (31 يوليو 2014).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

قانون رقم 80.12 يتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

قانوني

الباب الأول: التسمية والغرض

المادة الأولى

تحدث تحت اسم " الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي" مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يشار إليها في هذا القانون باسم "الوكالة ."

المادة 2

تخضع الوكالة لوصاية الدولة . ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد أجهزة الوكالة بأحكام هذا القانون، وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المنوطة بها وبصفة عامة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

وتخضع الوكالة كذلك للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة وهيئات أخرى طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل .

المادة 3

تناط بالوكالة مهمة القيام بأعمال الخبرة لملفات طلبات معادلة شهادات التعليم العالي؛

ولهذه الغاية تضطلع الوكالة بما يلي:

- تقييم مؤسسات التعليم العالي العام والتعليم العالي الخاص ومؤسسات البحث العلمي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة، ولا سيما مشاريعها البيداغوجية والعلمية ؛
- دراسة وتقييم مسالك التكوين قصد الحصول على الاعتماد أو تجديده؛

البحث المنجزة بها ؛

- تقييم البحث العلمي وفعالية بنياته ؛
- تقييم برامج ومشاريع التعاون الجامعي في ميدان التكوين والبحث العلمي.

تعد الوكالة تقريرا سنويا يتضمن أنشطة السنة والتوصيات المتعلقة بتحسين الجودة للمؤسسات موضوع التقييم وتعرضه على الوزارة الوصية. كما ترفع تقريرا لرئيس الحكومة وذلك بشأن الحالة والنتائج والآفاق التي تفرزها عمليات هذا التقييم.

تنشر الوكالة التقارير السنوية الصادرة عنها كما تبعث إلى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالتقارير المتعلقة بالتقييمات المنجزة لفائدتها، وذلك قصد عرضها على مجالسها .

المادة 4

تتولى الوكالة إنجاز التقييم بطلب من القطاعات الوزارية التي من بين اهتماماتها التعليم العالي أو البحث العلمي أو تكوين الأطر.

كما يمكن أن تقوم الوكالة، في حدود اختصاصاتها، بناء على طلب من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بإنجاز التقييم لفائدتها.

المادة 5

يتمثل التقييم الذي تقوم به الوكالة في تدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسساتي استنادا إلى معايير الجودة المحددة بنص تنظيمي يصدر باقتراح من الوكالة.

وفق المهام المنوطة بها تقوم الوكالة بأبحاث ميدانية وزيارة مؤسسات موضوع التقييم كما يمكنها الاطلاع على جميع الوثائق والمعلومات اللازمة ودراستها والتداول مع المسؤولين ومع أطر التدريس وكذلك مع العاملين بالإدارة والطلبة وبعض الفاعلين الاقتصاديين الذين لهم علاقة بالمؤسسات موضوع التقييم .

ولهذه الغاية، تضع كل المؤسسات المعنية بالتقييم رهن إشارة الوكالة جميع الوثائق والمعلومات السالفة الذكر .

المادة 6

علاوة على المهام المنوطة بها بموجب المادة 3 أعلاه، يجوز للوكالة، في حدود اختصاصاتها، أن تقوم في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة من طرف المملكة المغربية بأعمال تقييم مؤسسات التكوين والبحث العلمي الأجنبية .

كما يمكنها بترخيص من الإدارة أن تقوم، وفي حدود اختصاصاتها، بأعمال تقييم مؤسسات التكوين والبحث العلمي الأجنبية بطلب منها، وذلك في إطار اتفاقيات تبرمها لهذا الغرض .

الباب الثاني: الإدارة والتسيير

المادة 7

يدير الوكالة مجلس للإدارة ويسيرها مدير .

المادة 8

يتألف مجلس إدارة الوكالة الذي يترأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض، إضافة إلى ممثلي الدولة من:

1 - أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات أو من يمثله؛

2 - رئيس اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي أو من يمثله؛

3 - رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أومن يمثله ؛

4 - ممثل عن المؤسسات غير التابعة للجامعات؛

5 - ممثل عن التعليم العالي الخاص؛

6 - رئيسين سابقين لجامعة تابعة للتعليم العالي العام؛

7 - أربعة أعضاء مشهود لهم بكفاءتهم العلمية والتقنية؛

8 - ممثل واحد ينتخبه مستخدمو الوكالة من بينهم .

المادة 9

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة.

ولهذه الغاية يضطلع على الخصوص بما يلي:

- تحديد التوجهات الكبرى للوكالة وحصر برنامج عملها ؛
- حصر الميزانية السنوية للوكالة وكذا طرق تمويل برامج نشاط الوكالة ونظام الاستهلاكات وصرف الميزانية ؛
- حصر الحسابات واتخاذ قرارات تخصيص النتائج؛
- اقتراح معايير التقييم على الإدارة ؛
- إعداد منظام الوكالة الذي يحدد الهياكل التنظيمية واختصاصاتها؛

- وضع النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة ونظام تعويضاتهم؛
- وضع نظامه الداخلي والنظام الداخلي للوكالة ؛
- وضع النظام الذي تحدد بموجبه قواعد وطرق إبرام الصفقات؛
- تحديد جدول الأجر عن الخدمات التي تقدمها الوكالة؛
- المصادقة على عقود الشراكة واتفاقيات التعاون المبرمة مع الهيئات الوطنية والأجنبية ؛
- اتخاذ القرار في شأن اقتناء الأملاك العقارية من لدن الوكالة أو تفويتها أو كرائها؛
- قبول الهبات والوصايا.

يمكن لمجلس ا لإدارة أن يمنح تفويضا لمدير الوكالة قصد تسوية قضايا محددة.

يدرس المجلس التقرير السنوي عن أنشطة الوكالة المرفوع إليه من لدن المدير.

المادة 10

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل مرتين في السنة:

- قبل 30 يونيو لحصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة ؛
- قبل 15 أكتوبر لدراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية الموالية .

يشترط لصحة مداولات المجلس أن يحضرها ما لا يقل عن نصف عدد أعضائه.

وفي حالة عدم توفر هذا النصاب في الاجتماع الأول توجه الدعوة لحضور اجتماع ثان خلال 15 يوما الموالية، وفي هذه الحالة، يتداول المجلس دون التقيد بشرط النصاب.

ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادلها، يرجح الجانب الذي ينتمي إليه الرئيس .

المادة 11

من أجل تمكين الوكالة من القيام بالمهام المنوطة بها بموجب هذا القانون يحدث مجلس الإدارة اللجان المختصة التالية:

قانوني

- لجنة تقييم المؤسسات؛

- لجنة تقييم التكوينات؛

- لجنة تقييم البحث العلمي .

كما يجوز له أن يقرر إحداث أي لجنة أخرى يحدد تأليفها وكيفية سيرها، وله أن يفوض إليها جزءا من اختصاصاته .

المادة 12

يعين المدير طبقا لمقتضيات الفصل 92 من الدستور.

يتمتع مدير الوكالة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتسيير الوكالة. ولهذه الغاية:

- يسهر على تسيير الوكالة ويعمل باسمها ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بالوكالة؛

- يمثلها أمام الدولة وأمام كل إدارة عمومية أو خاصة وإزاء الغير. ويقوم بجميع الأعمال التحفظية ؛

- ينفذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، المقررات الصادرة عن اللجان المحدثة من طرف المجلس؛

- يقوم بتسيير مجموع مصالح الوكالة، ويعين في مناصب الوكالة وفقا للنظام الأساسي لمستخدميها ؛

- يمثل الوكالة أمام القضاء، ويجوز له أن يرفع جميع الدعاوى القضائية للدفاع عن مصالح الوكالة، على أن يقوم على الفور بإشعار رئيس مجلس الإدارة بذلك؛

- يحضر بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المحدثة من طرف المجلس.

الباب الثالث: مستخدمو الوكالة

المادة 13

للقيام بالمهام المنوطة بها بموجب هذا القانون، تتوفر الوكالة على مستخدمين تقوم بتوظيفهم وفقا للنظام الأساسي لمستخدميها أو ملحقين أو موضوعين رهن الإشارة من الإدارات العمومية وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

استنادا لمعايير الكفاءة والشفافية يجوز للوكالة أيضا أن تستعين بمستشارين وبمتعاقدين مغاربة أو أجانب أو هما معا من أجل القيام بمهام محددة.

الباب الرابع: التنظيم المالي

المادة 14

تتكون ميزانية الوكالة من:

أ) في باب المداخيل:

- الاعتمادات التي تمنحها الدولة؛
- مداخيل الخبرات المتأتية من القيام بالخدمات في إطار المهام المنوطة بالوكالة ؛
- العائدات المحصل عليها من عمليات التقييم التي تقوم بها؛
- الهبات والوصايا؛
- جميع المداخيل الأخرى المأذون فيها بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل .

ب) في باب النفقات:

- نفقات تسيير وتجهيز الوكالة؛
- المرتبات والأجور والتعويضات المدفوعة إلى المستخدمين والمستشارين والمتعاقدين؛
- جميع النفقات الأخرى المرتبطة بنشاط الوكالة .

المادة 15

من أجل تمكين الوكالة من القيام بالمهام المسندة إليها بموجب هذا القانون، تضع الإدارة رهن إشارتها منقولات وعقارات.

فهرس

الباب الأول: التسمية والغرض 4

الباب الثاني: الإدارة والتسيير 6

الباب الثالث: مستخدمو الوكالة 9

الباب الرابع: التنظيم المالي 9

فهرس 10

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.26.24 صادر في 9 محرم 1448 (25) يونيو 2026 بتنفيذ القانون رقم 038.25 القاضي بحل وتصفية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 038.25 القاضي بحل وتصفية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بطنجة في 9 محرم 1448 (25) يونيو (2026)

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عزيز أخنوش

قانون رقم 038.25

يقضي بحل وتصفية الوكالة الوطنية

للنباتات الطبية والعطرية

المادة الأولى

تحل وتصفى ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية التي تم تحويلها إلى مؤسسة عمومية بموجب القانون رقم 111.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.04 بتاريخ 29 من ربيع الآخر 1436 (19) فبراير (2015) ، والمشار إليها بعده باسم «الوكالة».

المادة الثانية

تنقل إلى جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المحدثة بموجب الظهير الشريف رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16) أكتوبر (1975) المعتبر بمثابة قانون المتعلق بإحداث الجامعات بكامل الملكية وبدون عوض المنقولات والعقارات التي توجد في ملكية الوكالة في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، كما توضع
ابتداء من نفس التاريخ، رهن إشارة جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المنقولات والعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والموضوعة رهن إشارة الوكالة.

المادة الثالثة

تحل جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس محل الوكالة في جميع حقوقها والتزاماتها، ولا سيما تلك الناشئة عن جميع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات، وكذا عن جميع العقود والاتفاقيات الأخرى المبرمة من لدن الوكالة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ والتي لم تتم تسويتها بعد عند حلول هذا التاريخ وتتولى جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس تسوية الصفقات والعقود والاتفاقيات المذكورة وفق الأشكال والشروط والكيفيات الواردة فيها.

المادة الرابعة

ينقل بقوة القانون، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ. إلى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي المحدثة بموجب القانون رقم 80.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.130 بتاريخ 3 شوال 1435 (31) يوليو 2014)،
المستخدمون العاملون في هذا التاريخ بالوكالة ويدمجون فيها.
المادة الخامسة

لا يجوز بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية التي تخولها عملية نقل المستخدمين المنصوص عليهم في المادة الرابعة أعلاه، أقل فائدة من الوضعية النظامية التي كانوا يتمتعون بها في الوكالة

تعتبر مدة الخدمة التي أنجزها المستخدمون المذكورون داخل الوكالة كما لو أنجزت داخل الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي التي سينقلون إليها.

المادة السادسة

بالرغم من جميع المقتضيات المخالفة يظل المستخدمون المنصوص عليهم في المادة الرابعة أعلاه منخرطين برسم أنظمة المعاشات في الصناديق التي كانوا يؤدون لها اشتراكاتهم قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة السابعة

تنقل الوكالة إلى جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، في أجل أقصاه خمسة (5) أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، الأرشيف وجميع الوثائق والمعطيات الموجودة بحوزتها.

.....

.....

تنفيذ الدستور

ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور[1]

[1] الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.-

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف- بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بعد الاطلاع على الدستور ولا سيما الفصلين 29 و105 منه؛

الصادر في 14 من رجب 1432 (17 يونيو 2011) وعلى الظهير الشريف رقم 1.11.82 بعرض مشروع الدستور على الاستفتاء؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري الصادر بتنفيذه الظهير كما وقع الشريف رقم 1.94.124 بتاريخ 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994)، تغييره وتتميمه ولا سيما المادتين 36 و37 منه؛

ونظرا لنتائج الاستفتاء في شأن مشروع الدستور الذي أجري يوم الجمعة 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 2011) والمعلن عنها من لدن المجلس الدستوري بالقرار رقم 815.2011 بتاريخ 12 من شعبان 1432 (14 يوليو 2011)،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

عقب ظهيرنا الشريف هذا، نص الدستور الذي تم إقراره عن ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، طريق الاستفتاء المجرى يوم الجمعة 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 2011).

.وحرر بتطوان في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)

الدستور

تصدير

ديمقراطية يسودها إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة دولة حديثة، مرتكزاتها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات يتمتع فيه الجميع مجتمع متضامن، المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ حقوق وواجبات المواطنة. الكريم، في نطاق التلازم بين

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والغنية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك المتبادل الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم في ظل تشبث بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

وإدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، فإن المملكة ما تقتضيه مواثيقها من المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما السلام والأمن في العالم. تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على

روابط الإخاء وتأسيسا على هذه القيم والمبادئ الثابتة، وعلى إرادتها القوية في ترسيخ المشترك، فإن المملكة والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة، وتحقيق التقدم المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، يلي:

العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي؛

تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة؛

تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء؛

تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو- متوسطي؛

توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم؛

تقوية التعاون جنوب - جنوب؛

حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزيء؛

حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان؛

جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

يُشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور.

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل 1

نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة.

الفصل 2

السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها.

تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم.

الفصل 3

الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية.

الفصل 4

علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي تتوسطه نجمة خضراء خماسية الفروع.

شعار المملكة: الله، الوطن، الملك.

الفصل 5

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.

وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.

تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره.

الفصل 6

القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له.

تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

تعتبر دستورية القواعد القانونية، وتراتبيتها، ووجوب نشرها، مبادئ ملزمة.

ليس للقانون أثر رجعي.

الفصل 7

تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين،

والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

والقانون. تُؤسس الأحزاب وتُمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور

نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع.

لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان.

ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة.

يجب أن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية.

يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها.

الفصل 8

تساهم المنظمات النقابية للأُجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها. ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون.

يجب أن تكون هياكل هذه المنظمات وتسييرها مطابقة للمبادئ الديمقراطية.

تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون.

يحدد القانون، بصفة خاصة، القواعد المتعلقة بتأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها، وكذا معايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكيفيات مراقبة تمويلها.

الفصل 9

لا يمكن حل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

الفصل 10

يضمن الدستور للمعارضة البرلمانية مكانة تخولها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

ويضمن الدستور، بصفة خاصة، للمعارضة الحقوق التالية:

حرية الرأي والتعبير والاجتماع؛

حيزا زمنيا في وسائل الإعلام العمومية يتناسب مع تمثيليتها؛

الاستفادة من التمويل العمومي وفق مقتضيات القانون؛

المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، لا سيما عن طريق تسجيل مقترحات قوانين بجدول أعمال مجلسي البرلمان؛

المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، لا سيما عن طريق ملتمس الرقابة، ومساءلة الحكومة، والأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، واللجان النيابية لتقصي الحقائق؛

المساهمة في اقتراح المترشحين وفي انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية؛

تمثيلية ملائمة في الأنشطة الداخلية لمجلسي البرلمان؛

رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب؛

التوفر على وسائل ملائمة للنهوض بمهامها المؤسسية؛

المساهمة الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الحيوية؛

المساهمة في تأطير وتمثيل المواطنات والمواطنين، من خلال الأحزاب المكونة لها، طبقا لأحكام الفصل 7 من هذا الدستور؛

ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي، محليا وجهويا ووطنيا، في نطاق أحكام الدستور.

يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة.

تحدد كيفيات ممارسة فرق المعارضة لهذه الحقوق، حسب الحالة، بموجب قوانين تنظيمية أو قوانين أو بمقتضى النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان.

الفصل 11

الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.

السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز بينهم.

يحدد القانون القواعد التي تضمن الاستفادة، على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية، المرتبطة بالحملات الانتخابية، وبعمليات التصويت. وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها.

يحدد القانون شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا.

كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون.

تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات.

الفصل 12

تُؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون.

لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية.

الفصل 13

تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

الفصل 14

للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع.

الفصل 15

للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.

ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق.

الفصل 16

تعمل المملكة المغربية على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولا سيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية.

تسهر الدولة على تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات ومجتمعات البلدان المقيمين بها أو التي يعتبرون من مواطنيها.

الفصل 17

يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات. ويمكنهم تقديم ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى اللوائح والدوائر الانتخابية، المحلية والجهوية والوطنية. ويحدد القانون المعايير الخاصة بالأهلية للانتخاب وحالات التنافي. كما يحدد شروط وكيفيات الممارسة الفعلية لحق التصويت وحق الترشيح، انطلاقا من بلدان الإقامة.

الفصل 18

تعمل السلطات العمومية على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين في الخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، التي يحدثها الدستور أو القانون.

الباب الثاني: الحريات والحقوق الأساسية

الفصل 19

يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء.

وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

الفصل 20

الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان. ويحمي القانون هذا الحق.

الفصل 21

لكل فرد الحق في سلامة شخصه وأقربائه، وحماية ممتلكاته.

تضمن السلطات العمومية سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

الفصل 22

لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية.

ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون.

الفصل 23

لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته، إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون.

الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم، وتعرض مقترفيها لأقسى العقوبات.

يجب إخبار كل شخص تم اعتقاله، على الفور وبكيفية يفهمها، بدواعي اعتقاله وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت. ويحق له الاستفادة، في أقرب وقت ممكن، من مساعدة قانونية، ومن إمكانية الاتصال بأقربائه، طبقا للقانون.

قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان.

يتمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية، وبظروف اعتقال إنسانية. ويمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين وإعادة الإدماج.

يُحظَر كل تحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف.

يُعاقب القانون على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.

الفصل 24

لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة.

لا تنتهك حرمة المنزل. ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها القانون.

لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان شكلها. ولا يمكن الترخيص بالاطلاع على مضمونها أو نشرها، كلا أو بعضا، أو باستعمالها ضد أي كان، إلا بأمر قضائي، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون.

حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون.

الفصل 25

حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها.

حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة.

الفصل 26

تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة.

الفصل 27

للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.

الفصل 28

حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية.

للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة.

تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هذه الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.

وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور.

الفصل 29

حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات.

حق الإضراب مضمون. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسته.

الفصل 30

لكل مواطنة ومواطن، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية.

التصويت حق شخصي وواجب وطني.

يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون.

ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

يحدد القانون شروط تسليم الأشخاص المتابعين أو المدانين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء.

الفصل 31

تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛

- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛

- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛

- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛

- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛

- السكن اللائق؛

- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛

- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛

- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛

- التنمية المستدامة.

الفصل 32

الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع.

تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها.

تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

يحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

الفصل 33

على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي:

توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛

مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛

تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

يُحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

الفصل 34

تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها؛

إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

الفصل 35

يضمن القانون حق الملكية.

ويمكن الحد من نطاقها وممارستها بموجب القانون، إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون.

تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة، والتنافس الحر. كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة.

تسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا.

الفصل 36

يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.

على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات.

يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

تحدث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

الفصل 37

على جميع المواطنات والمواطنين احترام الدستور والتقيد بالقانون. ويتعين عليهم ممارسة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات.

الفصل 38

يُساهم كل المواطنات والمواطنين في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد.

الفصل 39

على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور.

الفصل 40

على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.

الباب الثالث: الملكية

الفصل 41

الملك، أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.

يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه.

ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا، في شأن المسائل المحالة إليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة.

تحدد اختصاصات المجلس وتأليفه وكيفيات سيره بظهير.

يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصريا، بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر.

الفصل 42

الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة.

الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

يمارس الملك هذه المهام، بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور.

توقع الظهائر بالعطف من قبل رئيس الحكومة، ماعدا تلك المنصوص عليها في الفصول 41 و44 (الفقرة الثانية) و47 (الفقرتان الأولى والسادسة) و51 و57 و59 و130 (الفقرتان الأولى والرابعة) و174.

الفصل 43

إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك محمد السادس، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولدا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك، فالمُلك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور، ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر.

الفصل 44

يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة الثامنة عشرة من عمره. وإلى أن يبلغ سن الرشد، يمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية، باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور. ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره.

يرأس مجلس الوصاية رئيس المحكمة الدستورية، ويتركب، بالإضافة إلى رئيسه، من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره.

قواعد سير مجلس الوصاية تحدد بقانون تنظيمي.

الفصل 45

للملك قائمة مدنية.

الفصل 46

شخص الملك لا تنتهك حرمته، وللملك واجب التوقير والاحترام.

الفصل 47

يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها.

للملك، بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.

ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة.

ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة، بناء على استقالتهم الفردية أو الجماعية.

يترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها من لدن الملك.

تواصل الحكومة المنتهية مهامها تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة.

الفصل 48

يرأس الملك المجلس الوزاري، الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء.

ينعقد المجلس الوزاري بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة.

للملك أن يفوض لرئيس الحكومة، بناء على جدول أعمال محدد، رئاسة مجلس وزاري.

الفصل 49

يتداول المجلس الوزاري في القضايا والنصوص التالية:

التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛

مشاريع مراجعة الدستور؛

مشاريع القوانين التنظيمية؛

التوجهات العامة لمشروع قانون المالية؛

مشاريع القوانين- الإطار المشار إليها في الفصل 71 (الفقرة الثانية) من هذا الدستور؛

مشروع قانون العفو العام؛

مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري؛

إعلان حالة الحصار؛

إشهار الحرب؛

مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 من هذا الدستور؛

التعيين باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، في الوظائف المدنية التالية: والي بنك المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية. وتحدد بقانون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية.

الفصل 50

يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه.

ينشر القانون الذي صدر الأمر بتنفيذه، بالجريدة الرسمية للمملكة، خلال أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ ظهير إصداره.

الفصل 51

للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير، طبق الشروط المبينة في الفصول 96 و97 و98.

الفصل 52

للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما.

الفصل 53

الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف العسكرية، كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق.

الفصل 54

يُحدث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.

يرأس الملك هذا المجلس، وله أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع لهذا المجلس، على أساس جدول أعمال محدد.

يضم المجلس الأعلى للأمن في تركيبته، علاوة على رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الوزراء المكلفين بالداخلية، والشؤون الخارجية، والعدل، وإدارة الدفاع الوطني، وكذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية، وضباط سامين بالقوات المسلحة الملكية، وكل شخصية أخرى يُعتبر حضورها مفيدا لأشغال المجلس.

ويحدد نظام داخلي للمجلس قواعد تنظيمه وتسييره.

الفصل 55

يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية.

يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون.

للملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليها.

إذا صرحت المحكمة الدستورية، إثر إحالة الملك، أو رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو سدس أعضاء المجلس الأول، أو ربع أعضاء المجلس الثاني، الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور.

الفصل 56

يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

الفصل 57

يوافق الملك بظهير على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

الفصل 58

يمارس الملك حق العفو.

الفصل 59

إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يُعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة. ويُخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع، في أقرب الآجال، إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية.

لا يحل البرلمان أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية.

تبقى الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة.

تُرفع حالة الاستثناء بمجرد انتفاء الأسباب التي دعت إليها، وباتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها.

الباب الرابع : السلطة التشريعية

تنظيم البرلمان

الفصل 60

يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.

المعارضة مكون أساسي في المجلسين، وتشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة، طبقا لما هو منصوص عليه خاصة في هذا الباب.

الفصل 61

يجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها.

وتصرح المحكمة الدستورية بشغور المقعد، بناء على إحالة من رئيس المجلس الذي يعنيه الأمر، وذلك وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس المعني، الذي يحدد أيضا آجال ومسطرة الإحالة على المحكمة الدستورية.

الفصل 62

ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس.

يبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، ومبادئ التقسيم الانتخابي، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات، ونظام المنازعات الانتخابية.

يُنتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم في سنتها الثالثة عند دورة أبريل لما تبقى من الفترة المذكورة.

يُنتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

الفصل 63

يتكون مجلس المستشارين من 90 عضوا على الأقل، و120 عضوا على الأكثر، ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر، لمدة ست سنوات، على أساس التوزيع التالي:

ثلاثة أخماس الأعضاء يمثلون الجماعات الترابية، يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات. ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة، من بين أعضائه، الثلث المخصص للجهة من هذا العدد. وينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة ناخبة تتكون على مستوى الجهة، من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس العملات والأقاليم؛

خمسان من الأعضاء تنتخبهم، في كل جهة، هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية، وفي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني، هيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين.

ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس المستشارين، ونظام انتخابهم، وعدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل هيأة ناخبة، وتوزيع المقاعد على الجهات، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات، ونظام المنازعات الانتخابية.

يُنتخب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس.

ينتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

الفصل 64

لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان، ولا البحث عنه، ولا إلقاء القبض عليه، ولا اعتقاله ولا محاكمته، بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه، ما عدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي، أو يتضمن ما يخل بالاحترام الواجب للملك.

الفصل 65

يعقد البرلمان جلساته أثناء دورتين في السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى، التي تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، وتُفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل.

إذا استمرت جلسات البرلمان أربعة أشهر على الأقل في كل دورة، جاز ختم الدورة بمرسوم.

الفصل 66

يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية، إما بمرسوم، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

تعقد دورة البرلمان الاستثنائية على أساس جدول أعمال محدد، وعندما تتم المناقشة في القضايا التي يتضمنها جدول الأعمال، تُختم الدورة بمرسوم.

الفصل 67

للوزراء أن يحضروا جلسات كلا المجلسين واجتماعات لجانهما، ويمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينونهم لهذا الغرض.

علاوة على اللجان الدائمة المشار إليها في الفقرة السابقة، يجوز أن تشكل بمبادرة من الملك، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين، لجان نيابية لتقصي الحقائق، يُناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمقاولات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها.

ولا يجوز تكوين لجان لتقصي الحقائق في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية، ما دامت هذه المتابعات جارية؛ وتنتهي مهمة كل لجنة لتقصي الحقائق، سبق تكوينها، فور فتح تحقيق قضائي في الوقائع التي اقتضت تشكيلها.

لجان تقصي الحقائق مؤقتة بطبيعتها، وتنتهي أعمالها بإيداع تقريرها لدى مكتب المجلس المعني، وعند الاقتضاء، بإحالته إلى القضاء من قبل رئيس هذا المجلس.

تخصص جلسة عمومية داخل المجلس المعني لمناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق.

يحدد قانون تنظيمي طريقة تسيير هذه اللجان.

الفصل 68

جلسات مجلسي البرلمان عمومية، وينشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان.

لكل من المجلسين أن يعقد اجتماعات سرية، بطلب من رئيس الحكومة، أو بطلب من ثلث أعضائه.

جلسات لجان البرلمان سرية، ويحدد النظام الداخلي لمجلسي البرلمان الحالات والضوابط التي يمكن أن تنعقد فيها اللجان بصفة علنية.

يعقد البرلمان جلسات مشتركة بمجلسيه، وعلى وجه الخصوص، في الحالات التالية:

افتتاح الملك للدورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، والاستماع إلى الخطب الملكية الموجهة للبرلمان؛

المصادقة على مراجعة الدستور وفق أحكام الفصل 174؛

الاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة؛

عرض مشروع قانون المالية السنوي؛

الاستماع إلى خطب رؤساء الدول والحكومات الأجنبية.

كما يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من رئيسي مجلسي النواب والمستشارين عقد اجتماعات مشتركة للبرلمان، للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما.

تنعقد الاجتماعات المشتركة برئاسة رئيس مجلس النواب، ويحدد النظام الداخلي للمجلسين كيفيات وضوابط انعقادها.

علاوة على الجلسات المشتركة، يمكن للجان الدائمة للبرلمان، أن تعقد اجتماعات مشتركة للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، وذلك وفق ضوابط يحددها النظامان الداخليان للمجلسين.

الفصل 69

يضع كل من المجلسين نظامه الداخلي ويقره بالتصويت، إلا أنه لا يجوز العمل به إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقته لأحكام هذا الدستور.

يتعين على المجلسين، في وضعهما لنظاميهما الداخليين، مراعاة تناسقهما وتكاملهما، ضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

يحدد النظام الداخلي بصفة خاصة:

قواعد تأليف وتسيير الفرق والمجموعات البرلمانية والانتساب إليها، والحقوق الخاصة المعترف بها لفرق المعارضة؛

واجبات الأعضاء في المشاركة الفعلية في أعمال اللجان والجلسات العامة، والجزاءات المطبقة في حالة الغياب؛

عدد اللجان الدائمة واختصاصها وتنظيمها، مع تخصيص رئاسة لجنة أو لجنتين للمعارضة، على الأقل، مع مراعاة مقتضيات الفصل 10 من هذا الدستور.

سلطات البرلمان

الفصل 70

يمارس البرلمان السلطة التشريعية.

يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية.

للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما.

الفصل 71

يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين التالية:

الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير، وفي فصول أخرى من هذا الدستور؛

نظام الأسرة والحالة المدنية؛

مبادئ وقواعد المنظومة الصحية؛

نظام الوسائط السمعية البصرية والصحافة بمختلف أشكالها؛

العفو العام؛

الجنسية ووضعية الأجانب؛

تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها؛

التنظيم القضائي وإحداث أصناف جديدة من المحاكم؛

المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية؛

نظام السجون؛

النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين؛

نظام مصالح وقوات حفظ الأمن؛

نظام الجماعات الترابية ومبادئ تحديد دوائرها الترابية؛

النظام الانتخابي للجماعات الترابية ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية؛

النظام الضريبي، ووعاء الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها؛

النظام القانوني لإصدار العملة ونظام البنك المركزي؛

نظام الجمارك؛

نظام الالتزامات المدنية والتجارية، وقانون الشركات والتعاونيات؛

الحقوق العينية وأنظمة الملكية العقارية العمومية والخاصة والجماعية؛

نظام النقل؛

علاقات الشغل، والضمان الاجتماعي، وحوادث الشغل، والأمراض المهنية؛

نظام الأبناك وشركات التأمين والتعاضديات؛

نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

التعمير وإعداد التراب؛

القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة؛

نظام المياه والغابات والصيد؛

تحديد التوجهات والتنظيم العام لميادين التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني؛

إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام؛

تأميم المنشآت ونظام الخوصصة.

للبرلمان، بالإضافة إلى الميادين المشار إليها في الفقرة السابقة، صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

الفصل 72

يختص المجال التنظيمي بالمواد التي لا يشملها اختصاص القانون.

الفصل 73

الدستورية، يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم، بعد موافقة المحكمة السلطة التنظيمية إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها اختصاصها.

الفصل 74

رئيس يمكن الإعلان لمدة ثلاثين يوما عن حالة الحصار، بمقتضى ظهير يوقعه بالعطف الحكومة، ولا يمكن تمديد هذا الأجل إلا بالقانون.

الفصل 75

البرلمان، يصدر قانون المالية، الذي يودع بالأسبقية لدى مجلس النواب، بالتصويت من قبل القانون التنظيمي طبيعة وذلك طبق الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيمي؛ ويحدد هذا المناقشة البرلمانية حول مشروع قانون المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المالية.

يصوت البرلمان مرة واحدة على نفقات التجهيز التي يتطلبها، في مجال التنمية، إنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية، والبرامج متعددة السنوات، التي تعدها الحكومة وتطلع عليها البرلمان، وعندما يوافق على تلك النفقات، يستمر مفعول الموافقة تلقائيا على النفقات طيلة مدة هذه المخططات والبرامج، وللحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير ما تمت الموافقة عليه في الإطار المذكور.

إذا لم يتم في نهاية السنة المالية التصويت على قانون المالية أو لم يصدر الأمر بتنفيذه، بسبب إحالته إلى المحكمة الدستورية، تطبيقا للفصل 132 من الدستور، فإن الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية، والقيام بالمهام المنوطة بها، على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة على الموافقة.

ويسترسل العمل، في هذه الحالة، باستخلاص المداخيل طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية عليها، باستثناء المداخيل المقترح إلغاؤها في مشروع قانون المالية؛ أما المداخيل التي ينص المشروع المذكور على تخفيض مقدارها، فتُستخلص على أساس المقدار الجديد المقترح.

الفصل 76

تعرض الحكومة سنويا على البرلمان، قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية، خلال السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ هذا القانون. ويتضمن قانون التصفية حصيلة ميزانيات التجهيز التي انتهت مدة نفاذها.

الفصل 77

يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة.

وللحكومة أن ترفض، بعد بيان الأسباب، المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة لقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكليف موجود.

ممارسة السلطة التشريعية

الفصل 78

لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين.

تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

الفصل 79

للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون.

كل خلاف في هذا الشأن تبت فيه المحكمة الدستورية، في أجل ثمانية أيام، بطلب من أحد رئيسي المجلسين، أو من رئيس الحكومة.

الفصل 80

تحال مشاريع ومقترحات القوانين لأجل النظر فيها على اللجان التي يستمر عملها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات.

الفصل 81

يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية.

يودع مشروع المرسوم بقانون لدى مكتب مجلس النواب، وتناقشه بالتتابع اللجان المعنية في كلا المجلسين، بغية التوصل داخل أجل ستة أيام، إلى قرار مشترك بينهما في شأنه. وإذا لم يحصل هذا الاتفاق، فإن القرار يرجع إلى اللجنة المعنية في مجلس النواب.

الفصل 82

يضع مكتب كل من مجلسي البرلمان جدول أعماله. ويتضمن هذا الجدول مشاريع القوانين ومقترحات القوانين، بالأسبقية ووفق الترتيب الذي تحدده الحكومة.

يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة.

الفصل 83

لأعضاء مجلسي البرلمان وللحكومة حق التعديل. وللحكومة، بعد افتتاح المناقشة، أن تعارض في بحث كل تعديل لم يُعرض من قبل على اللجنة التي يعنيها الأمر.

يبت المجلس المعروض عليه النص، بتصويت واحد، في النص المتناقش فيه، كله أو بعضه إذا ما طلبت الحكومة ذلك، مع الاقتصار على التعديلات المقترحة أو المقبولة من قبلها. وبإمكان المجلس المعني بالأمر أن يعترض على هذه المسطرة بأغلبية أعضائه.

الفصل 84

يتداول مجلسا البرلمان بالتتابع في كل مشروع أو مقترح قانون، بغية التوصل إلى المصادقة على نص واحد؛ ويتداول مجلس النواب بالأسبقية، وعلى التوالي، في مشاريع القوانين، وفي مقترحات القوانين التي قدمت بمبادرة من أعضائه. ويتداول مجلس المستشارين بدوره بالأسبقية، وعلى التوالي، في مشاريع القوانين، وكذا في مقترحات القوانين التي هي من مبادرة أعضائه؛ ويتداول كل مجلس في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها إليه.

ويعود لمجلس النواب التصويت النهائي على النص الذي تم البت فيه، ولا يقع هذا التصويت إلا بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين، إذا تعلق الأمر بنص يخص الجماعات الترابية، والمجالات ذات الصلة بالتنمية الجهوية والشؤون الاجتماعية.

الفصل 85

لا يتم التداول في مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية من قبل مجلس النواب، إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه، ووفق المسطرة المشار إليها في الفصل 84، وتتم المصادقة عليها نهائيا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين من المجلس المذكور؛ غير أنه إذا تعلق الأمر بمشروع أو بمقترح قانون تنظيمي يخص مجلس المستشارين أو الجماعات الترابية، فإن التصويت يتم بأغلبية أعضاء مجلس النواب.

يجب أن يتم إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين، باتفاق بين مجلسي البرلمان، على نص موحد.

لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية، إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور.

الفصل 86

تعرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في هذا الدستور وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور.

الباب الخامس: السلطة التنفيذية

الفصل 87

تتألف الحكومة من رئيس الحكومة والوزراء، ويمكن أن تضم كتابا للدولة.

يُحدد قانون تنظيمي، خاصة، القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها.

ويحدد هذا القانون التنظيمي أيضا حالات التنافي مع الوظيفة الحكومية، وقواعد الحد من الجمع بين المناصب، والقواعد الخاصة بتصريف الحكومة المنتهية مهامها للأمور الجارية.

الفصل 88

بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب.

تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي.

الفصل 89

تمارس الحكومة السلطة التنفيذية.

تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

الفصل 90

يمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، ويمكن أن يفوض بعض سلطه إلى الوزراء.

تحمل المقررات التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها.

الفصل 91

يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، دون إخلال بأحكام الفصل 49 من هذا الدستور.

يمكن لرئيس الحكومة تفويض هذه السلطة.

الفصل 92

يتداول مجلس الحكومة، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في القضايا والنصوص التالية:

السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري؛

السياسات العمومية؛

السياسات القطاعية؛

طلب الثقة من مجلس النواب، قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها؛

القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام؛

مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب، دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور؛

مراسيم القوانين؛

مشاريع المراسيم التنظيمية؛

مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 (الفقرة الثانية) و66 و70 (الفقرة الثالثة) من هذا الدستور؛

المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري؛

تعيين الكتاب العامين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومديري المدارس والمؤسسات العليا. وللقانون التنظيمي المشار إليه في الفصل 49 من هذا الدستور، أن يتمم لائحة الوظائف التي يتم التعيين فيها في مجلس الحكومة. ويحدد هذا القانون التنظيمي، على وجه الخصوص، مبادئ ومعايير التعيين في هذه الوظائف، لا سيما منها مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية.

يطلع رئيس الحكومة الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة.

الفصل 93

الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به، وفي إطار التضامن الحكومي.

يقوم الوزراء بأداء المهام المسندة إليهم من قبل رئيس الحكومة، ويطلعون مجلس الحكومة على ذلك.

يمكن للوزراء أن يفوضوا جزءا من اختصاصاتهم إلى كتاب الدولة.

الفصل 94

أعضاء الحكومة مسؤولون جنائيا أمام محاكم المملكة، عما يرتكبون من جنايات وجنح، أثناء ممارستهم لمهامهم.

يُحدد القانون المسطرة المتعلقة بهذه المسؤولية.

الباب السادس: العلاقات بين السلط

العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية

الفصل 95

للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون.

تُطلب القراءة الجديدة بخطاب، ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة.

الفصل 96

للملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية وإخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، أن يحل بظهير المجلسين معا أو أحدهما.

يقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك إلى الأمة.

الفصل 97

يتم انتخاب البرلمان الجديد أو المجلس الجديد في ظرف شهرين على الأكثر بعد تاريخ الحل.

الفصل 98

إذا وقع حل أحد المجلسين، فلا يمكن حل المجلس الذي يليه إلا بعد مضي سنة على انتخابه، ما عدا في حالة تعذر توفر أغلبية حكومية داخل مجلس النواب الجديد.

الفصل 99

يتم اتخاذ قرار إشهار الحرب داخل المجلس الوزاري، طبقا للفصل 49 من هذا الدستور، وبعد إحاطة البرلمان علما بذلك من لدن الملك.

العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

الفصل 100

تُخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة.

تُدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال إليها.

تُقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة.

الفصل 101

يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

تُخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

الفصل 102

يمكن للجان المعنية في كلا المجلسين أن تطلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم.

الفصل 103

يمكن لرئيس الحكومة أن يربط، لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

لا يمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على تاريخ طرح مسألة الثقة.

يؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية.

الفصل 104

يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري.

يقدم رئيس الحكومة أمام مجلس النواب تصريحا يتضمن، بصفة خاصة، دوافع قرار الحل وأهدافه.

الفصل 105

لمجلس النواب أن يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها، بالتصويت على ملتمس للرقابة؛ ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه على الأقل خُمس الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

لا تصح الموافقة على ملتمس الرقابة من قبل مجلس النواب، إلا بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم.

لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتمس؛ وتؤدي الموافقة على ملتمس الرقابة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية.

إذا وقعت موافقة مجلس النواب على ملتمس الرقابة، فلا يقبل بعد ذلك تقديم أي ملتمس رقابة أمامه، طيلة سنة.

الفصل 106

لمجلس المستشارين أن يُسائل الحكومة بواسطة ملتمس يوقعه على الأقل خُمس أعضائه؛ ولا يقع التصويت عليه، بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس.

يبعث رئيس مجلس المستشارين، على الفور، بنص ملتمس المساءلة إلى رئيس الحكومة؛ ولهذا الأخير أجل ستة أيام ليعرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة، يتلوه نقاش لا يعقبه تصويت.

الباب السابع: السلطة القضائية

استقلال القضاء

الفصل 107

السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية.

الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية.

الفصل 108

لا يعزل قضاة الأحكام ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون.

الفصل 109

يمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء؛ ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية أي أوامر أو تعليمات، ولا يخضع لأي ضغط.

يجب على القاضي، كلما اعتبر أن استقلاله مهدد، أن يحيل الأمر إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

يعد كل إخلال من القاضي بواجب الاستقلال والتجرد خطأ مهنيا جسيما، بصرف النظر عن المتابعات القضائية المحتملة.

يعاقب القانون كل من حاول التأثير على القاضي بكيفية غير مشروعة.

الفصل 110

لا يلزم قضاة الأحكام إلا بتطبيق القانون. ولا تصدر أحكام القضاء إلا على أساس التطبيق العادل للقانون.

يجب على قضاة النيابة العامة تطبيق القانون. كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها.

الفصل 111

للقضاة الحق في حرية التعبير، بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية.

يمكن للقضاة الانخراط في جمعيات، أو إنشاء جمعيات مهنية، مع احترام واجبات التجرد واستقلال القضاء، وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون.

يُمنع على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

الفصل 112

يُحدد النظام الأساسي للقضاة بقانون تنظيمي

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الفصل 113

يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، ولا سيما فيما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم.

يضع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بمبادرة منه، تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، ويُصدر التوصيات الملائمة بشأنها.

يُصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان، آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدإ فصل السلط.

الفصل 114

تكون المقررات المتعلقة بالوضعيات الفردية، الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية قابلة للطعن بسبب الشطط في استعمال السلطة، أمام أعلى هيئة قضائية إدارية بالمملكة.

الفصل 115

يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويتألف هذا المجلس من:

الرئيس الأول لمحكمة النقض، رئيسا منتدبا؛

الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض؛

رئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض؛

أربعة ممثلين لقضاة محاكم الاستئناف، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم؛

ستة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم؛

ويجب ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين، بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي؛

الوسيط؛

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

خمس شخصيات يعينها الملك، مشهود لها بالكفاءة والتجرد والنزاهة، والعطاء المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون؛ من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

الفصل 116

يعقد المجلس الأعلى للسلطة القضائية دورتين في السنة على الأقل.

يتوفر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على الاستقلال الإداري والمالي.

يساعد المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في المادة التأديبية، قضاة مفتشون من ذوي الخبرة.

يُحدد بقانون تنظيمي انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة، ومسطرة التأديب.

يراعي المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في القضايا التي تهم قضاة النيابة العامة، تقارير التقييم المقدمة من قبل السلطة التي يتبعون لها.

حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة

الفصل 117

يتولى القاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون.

الفصل 118

حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون.

كل قرار اتخذ في المجال الإداري، سواء كان تنظيميا أو فرديا، يُمكن الطعن فيه أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة.

الفصل 119

يعتبر كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة بريئا، إلى أن تثبت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

الفصل 120

لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، وفي حكم يصدر داخل أجل معقول.

حقوق الدفاع مضمونة أمام جميع المحاكم.

الفصل 121

يكون التقاضي مجانيا في الحالات المنصوص عليها قانونا لمن لا يتوفر على موارد كافية للتقاضي.

الفصل 122

يحق لكل من تضرر من خطإ قضائي الحصول على تعويض تتحمله الدولة.

الفصل 123

تكون الجلسات علنية ما عدا في الحالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك.

الفصل 124

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون.

الفصل 125

تكون الأحكام معللة وتصدر في جلسة علنية، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

الفصل 126

الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع.

يجب على السلطات العمومية تقديم المساعدة اللازمة أثناء المحاكمة، إذا صدر الأمر إليها بذلك، ويجب عليها المساعدة على تنفيذ الأحكام.

الفصل 127

تُحدث المحاكم العادية والمتخصصة بمقتضى القانون.

لا يمكن إحداث محاكم استثنائية.

الفصل 128

تعمل الشرطة القضائية تحت سلطة النيابة العامة وقضاة التحقيق، في كل ما يتعلق بالأبحاث والتحريات الضرورية في شأن الجرائم وضبط مرتكبيها ولإثبات الحقيقة.

الباب الثامن: المحكمة الدستورية

الفصل 129

تُحدث محكمة دستورية.

الفصل 130

تتألف المحكمة الدستورية من اثني عشر عضوا، يعينون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ستة أعضاء يعينهم الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وستة أعضاء يُنتخب نصفهم من قبل مجلس النواب، وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين من بين المترشحين الذين يقدمهم مكتب كل مجلس، وذلك بعد التصويت بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس.

إذا تعذر على المجلسين أو على أحدهما انتخاب هؤلاء الأعضاء، داخل الأجل القانوني للتجديد، تمارس المحكمة اختصاصاتها، وتصدر قراراتها، وفق نصاب لا يُحتسب فيه الأعضاء الذين لم يقع بعد انتخابهم.

يتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية.

يعين الملك رئيس المحكمة الدستورية من بين الأعضاء الذين تتألف منهم.

يختار أعضاء المحكمة الدستورية من بين الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة تفوق خمس عشرة سنة، والمشهود لهم بالتجرد والنزاهة.

الفصل 131

يحدد قانون تنظيمي قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها، ووضعية أعضائها.

يحدد القانون التنظيمي أيضا المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة الدستورية، خاصة ما يتعلق منها بالمهن الحرة، وطريقة إجراء التجديدين الأولين لثلث أعضائها، وكيفيات تعيين من يحل محل أعضائها الذين استحال عليهم القيام بمهامهم، أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم.

الفصل 132

تمارس المحكمة الدستورية الاختصاصات المسندة إليها بفصول الدستور، وبأحكام القوانين التنظيمية، وتبت بالإضافة إلى ذلك في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء.

تحال إلى المحكمة الدستورية القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الشروع في تطبيقها لتبت في مطابقتها للدستور.

يمكن للملك، وكذا لكل من رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو خمس أعضاء مجلس النواب، أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين، أن يحيلوا القوانين، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، إلى المحكمة الدستورية، لتبت في مطابقتها للدستور.

تبت المحكمة الدستورية في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفصل، داخل أجل شهر من تاريخ الإحالة. غير أن هذا الأجل يُخفض في حالة الاستعجال إلى ثمانية أيام، بطلب من الحكومة.

تؤدي الإحالة إلى المحكمة الدستورية في هذه الحالات، إلى وقف سريان أجل إصدار الأمر بالتنفيذ.

تبت المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، داخل أجل سنة، ابتداء من تاريخ انقضاء أجل تقديم الطعون إليها. غير أن للمحكمة تجاوز هذا الأجل بموجب قرار معلل، إذا استوجب ذلك عدد الطعون المرفوعة إليها، أو استلزم ذلك الطعن المقدم إليها.

الفصل 133

تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور.

يحدد قانون تنظيمي شروط وإجراءات تطبيق هذا الفصل.

الفصل 134

لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 123 من هذا الدستور، ولا تطبيقه، وينسخ كل مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 133 من الدستور، ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها.

لا تقبل قرارات المحكمة الدستورية أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية.

الباب التاسع: الجهات والجماعات الترابية الأخرى

الفصل 135

الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية.

تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر.

تحدث كل جماعة ترابية أخرى بالقانون، ويمكن أن تحل عند الاقتضاء، محل جماعة ترابية أو أكثر، من تلك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل 136

يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

الفصل 137

تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية، من خلال ممثليها في مجلس المستشارين.

الفصل 138

يقوم رؤساء مجالس الجهات، ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى، بتنفيذ مداولات هذه المجالس ومقرراتها.

الفصل 139

تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها.

يُمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

الفصل 140

للجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفريع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة.

تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها.

الفصل 141

تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، على موارد مالية ذاتية، وموارد مالية مرصودة من قبل الدولة.

كل اختصاص تنقله الدولة إلى الجهات والجماعات الترابية الأخرى يكون مقترنا بتحويل الموارد المطابقة له.

الفصل 142

يُحدث لفترة معينة ولفائدة الجهات صندوق للتأهيل الاجتماعي، يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.

يُحدث أيضا صندوق للتضامن بين الجهات، بهدف التوزيع المتكافئ للموارد، قصد التقليص من التفاوتات بينها.

الفصل 143

لا يجوز لأي جماعة ترابية أن تمارس وصايتها على جماعة أخرى.

تتبوأ الجهة، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية.

كلما تعلق الأمر بإنجاز مشروع يتطلب تعاون عدة جماعات ترابية، فإن هذه الأخيرة تتفق على كيفيات تعاونها.

الفصل 144

يمكن للجماعات الترابية تأسيس مجموعات فيما بينها، من أجل التعاضد في الوسائل والبرامج.

الفصل 145

يمثل ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، السلطة المركزية في الجماعات الترابية.

يعمل الولاة والعمال، باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية.

يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

يقوم الولاة والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها.

الفصل 146

تحدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة :

شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح، وحالات التنافي، وحالات منع الجمع بين الانتدابات، وكذا النظام الانتخابي، وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة؛

شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجهات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى لمداولات هذه المجالس ومقرراتها، طبقا للفصل 138؛

شروط تقديم العرائض المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات؛

الاختصاصات الذاتية لفائدة الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة طبقا للفصل 140؛

النظام المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى؛

مصدر الموارد المالية للجهات وللجماعات الترابية الأخرى، المنصوص عليها في الفصل 141؛

موارد وكيفيات تسيير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات المنصوص عليهما في الفصل 142؛

شروط وكيفيات تأسيس المجموعات المشار إليها في الفصل 144؛

المقتضيات الهادفة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات، وكذا الآليات الرامية إلى ضمان تكييف تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه؛

قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدإ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة.

الباب العاشر: المجلس الأعلى للحسابات

الفصل 147

المجلس الأعلى للحسابات هو الهيأة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة، ويضمن الدستور استقلاله.

يمارس المجلس الأعلى للحسابات مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية. ويتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، ويقيم كيفية تدبيرها لشؤونها، ويتخذ، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

تُناط بالمجلس الأعلى للحسابات مهمة مراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات، وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

الفصل 148

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة؛ ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للهيئات القضائية.

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للحكومة، في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.

ينشر المجلس الأعلى للحسابات جميع أعماله، بما فيها التقارير الخاصة والمقررات القضائية.

يرفع المجلس الأعلى للحسابات للملك تقريرا سنويا، يتضمن بيانا عن جميع أعماله، ويوجهه أيضا إلى رئيس الحكومة، وإلى رئيسي مجلسي البرلمان، وينشر بالجريدة الرسمية للمملكة.

يُقدم الرئيس الأول للمجلس عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان، ويكون متبوعا بمناقشة.

الفصل 149

تتولى المجالس الجهوية للحسابات مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

وتعاقب عند الاقتضاء، عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

الفصل 150

يحدد القانون اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، وقواعد تنظيمها، وكيفيات تسييرها.

الباب الحادي عشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الفصل 151

يحدث مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي.

الفصل 152

للحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي.

يدلي المجلس برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

الفصل 153

يحدد قانون تنظيمي تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتنظيمه، وصلاحياته، وكيفيات تسييره.

الباب الثاني عشر: الحكامة الجيدة

مبادئ عامة

الفصل 154

يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.

الفصل 155

يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة.

الفصل 156

تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها.

تقدم المرافق العمومية الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم.

الفصل 157

يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية.

الفصل 158

يجب على كل شخص، منتخبا كان أو معينا، يمارس مسؤولية عمومية، أن يقدم، طبقا للكيفيات المحددة في القانون، تصريحا كتابيا بالممتلكات والأصول التي في حيازته، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمه لمهامه، وخلال ممارستها، وعند انتهائها.

الفصل 159

تكون الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة مستقلة؛ وتستفيد من دعم أجهزة الدولة؛ ويمكن للقانون أن يُحدث عند الضرورة، علاوة على المؤسسات والهيئات المذكورة بعده، هيئات أخرى للضبط والحكامة الجيدة.

الفصل 160

على المؤسسات والهيئات المشار إليها في الفصول 161 إلى 170 من هذا الدستور تقديم تقرير عن أعمالها، مرة واحدة في السنة على الأقل، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان.

مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

الفصل 161

المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة،

والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

الفصل 162

الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

الفصل 163

يتولى مجلس الجالية المغربية بالخارج، على الخصوص، إبداء آرائه حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه.

الفصل 164

تسهر الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، المحدثة بموجب الفصل 19 من هذا الدستور، بصفة خاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

هيئات الحكامة الجيدة والتقنين

الفصل 165

تتولى الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

الفصل 166

مجلس المنافسة هيأة مستقلة، مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

الفصل 167

تتولى الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المحدثة بموجب الفصل 36، على الخصوص، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة.

هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية

الفصل 168

يحدث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

المجلس هيأة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.

الفصل 169

يتولى المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المحدث بموجب الفصل 32 من هذا الدستور، مهمة تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والهيئات المختصة.

الفصل 170

يعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، المحدث بموجب الفصل 33 من هذا الدستور، هيأة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية. وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي، يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة.

الفصل 171

يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم وقواعد سير المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الفصول 161 إلى 170 من هذا الدستور، وكذا حالات التنافي عند الاقتضاء.

الباب الثالث عشر: مراجعة الدستور

الفصل 172

للملك ولرئيس الحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين، حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور.

للملك أن يعرض مباشرة على الاستفتاء، المشروع الذي اتخذ المبادرة بشأنه.

الفصل 173

لا تصح الموافقة على مقترح مراجعة الدستور الذي يتقدم به عضو أو أكثر من أعضاء أحد مجلسي البرلمان، إلا بتصويت أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

يُحال المقترح إلى المجلس الآخر، الذي يوافق عليه بنفس أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم.

يُعرض المقترح الذي يتقدم به رئيس الحكومة على المجلس الوزاري، بعد التداول بشأنه في مجلس الحكومة.

الفصل 174

تُعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور، بمقتضى ظهير، على الشعب قصد الاستفتاء.

تكون المراجعة نهائية بعد إقرارها بالاستفتاء.

للملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، أن يعرض بظهير، على البرلمان، مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور.

ويصادق البرلمان، المنعقد، بدعوة من الملك، في اجتماع مشترك لمجلسيه، على مشروع هذه المراجعة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم.

يحدد النظام الداخلي لمجلس النواب كيفيات تطبيق هذا المقتضى.

تراقب المحكمة الدستورية صحة إجراءات هذه المراجعة، وتعلن نتيجتها.

الفصل 175

لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة، وبالاختيار الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور.

الباب الرابع عشر: أحكام انتقالية وختامية

الفصل 176

إلى حين انتخاب مجلسي البرلمان، المنصوص عليهما في هذا الدستور، يستمر المجلسان القائمان حاليا في ممارسة صلاحياتهما، ليقوما على وجه الخصوص، بإقرار القوانين اللازمة لتنصيب مجلسي البرلمان الجديدين، وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفصل 51 من هذا الدستور.

الفصل 177

يستمر المجلس الدستوري القائم حاليا في ممارسة صلاحياته، إلى أن يتم تنصيب المحكمة الدستورية المنصوص عليها في هذا الدستور.

الفصل 178

يستمر المجلس الأعلى للقضاء في ممارسة صلاحياته، إلى أن يتم تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المنصوص عليه في هذا الدستور.

الفصل 179

تظل النصوص المتعلقة بالمؤسسات والهيئات المذكورة في الباب الثاني عشر من هذا الدستور، وكذا تلك المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالمجلس الأعلى للتعليم، سارية المفعول، إلى حين تعويضها، طبقا لمقتضيات هذا الدستور.

الفصل 180

مع مراعاة المقتضيات الانتقالية الواردة في هذا الباب، يُنسخ نص الدستور المراجع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.157 المؤرخ في 23 من جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996).

الفهرس

776 الدستور

778 الباب الأول: أحكام عامة

783 الباب الثاني: الحريات والحقوق الأساسية

789 الباب الثالث: الملكية

794 الباب الرابع : السلطة التشريعية

794تنظيم البرلمان

798 سلطات البرلمان

801 ممارسة السلطة التشريعية

803 الباب الخامس: السلطة التنفيذية

805 الباب السادس: العلاقات بين السلط

805العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية

806 العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

808 الباب السابع: السلطة القضائية

808 استقلال القضاء

809 المجلس الأعلى للسلطة القضائية

810 حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة

812 الباب الثامن: المحكمة الدستورية

814 الباب التاسع: الجهات والجماعات الترابية الأخرى

817 الباب العاشر: المجلس الأعلى للحسابات

818 الباب الحادي عشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

818 الباب الثاني عشر: الحكامة الجيدة

818 مبادئ عامة

مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها 819

820 هيئات الحكامة الجيدة والتقنين

821 هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية

821 الباب الثالث عشر: مراجعة الدستور

822 الباب الرابع عشر: أحكام انتقالية وختامية

824 الفهرس

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- الجزء - 66 -

حكامة المقاولات العمومية و الشركات

اعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

تحديث مقتضيات تخص الانتخابات 2026

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

قانون المحكمة الدستورية 2026
قانون الدفع بدستورية القوانين 2026

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات
مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين
تنظيم المجلس الوطني للصحافة 2026

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....
.....
.....

الضرر القديم لا يزال – استثناءاته – محضر المفوض القضائي – قيمته في الإثبات

القرار عدد 16-5 الصادر بتاريخ 13-01-2015 في الملف رقم 2946-1-5-2014
القاعدة المعاينة التي يقوم بها العون القضائي المحلف في إطار اختصاصاته المخولة له بمقتضى الفصل 15 من ظهير المفوضين القضائيين تعتبر من الأدلة على المسائل المادية المثبتة لها وتعود سلطة تقديرها إلى قضاء الموضوع الذي لا معقب عليه في ذلك الا بما برر به قضاءه .

الضرر المتغير و غير المستقر لا يتاثر بالقدم أو ادعاء الدخول عليه، وبالتالي لا تطبق عليه قاعدة الضرر القديم لا يزال.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه إدعاء المطلوبين أن الطالب يستغل محلا لبيع زيوت المحركات بجانب العمارة الكائنة بعنوانهم أعلاه ويقوم باستبدال زيوت المحركات أمام أبواب محلاتهم ومساكنهم التي تتواجد بالعمارة المذكورة ونتيجة لذلك أصبحوا يعانون من روائح الزيوت وبقاياها وأصيب عدد منهم بأمراض مختلفة كما تأثرت تجارتهم وأضحت في تناقص مستمر . ملتمسين رفع الضرر والحكم على الطالب بالتوقف عن تغيير زيوت المحركات وفرامل السيارات أمام محلاتهم . وبعد الجواب وتمام الإجراءات قضى الحكم الابتدائي على الطالب بالتوقف عن تغيير زيوت المحركات وفرامل السيارات أمام محلات المطلوبين مع غرامة 100 درهم في حالة الامتناع . استأنفه الطالب فقضى القرار الاستئنافي بالتأييد وهو المطعون فيه بالنقض . في شان الوسيلة الوحيدة . حيث يعيب الطاعن على القرار نقصان التعليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس قانوني، لأن البت في دعوى رفع الضرر يستوجب إثبات أن الضرر ناشئ عن إخلال بالمصلحة المشروعة التي يحميها القانون بما في ذلك قصد الإضرار بالغير والتمييز بين مضار الجوار المألوفة وغير المألوفة وانه في ممارسته لعمله المهني لايغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بالجار بل يعمل في حدود القوانين الجاري بها العمل ولم ينحرف عن السلوك المألوف للشخص العادي، ولذلك فان محضر المعاينة الاختياري لا يرقى إلى مصاف الإثبات ويستوجب إجراء خبرة قضائية لمعرفة حدود الضرر ومعرفة التجاوز والغلو في استعمال الحق خصوصا وان عمله ليس مزعجا أو مقلقا للراحة وثبت خلال جميع مراحل الدعوى بمقتضى محضر معاينة ان نشاطه هو بيع الزيوت وان الرصيف نظيف ولا تتواجد به أية أوساخ او تنبعث منه روائح كريهة وليست هناك أية عرقلة في المرور وتم اخذ صور فتوغرافية لذلك مما يدل على أن ما ينعاه المطلوبون في النقض متناقض تماما مع الاحتياطات التي يتخذها بصفة مستمرة سواء عن طريق النظافة والكنس واستخدام آلة الشفط الهوائي من داخل المحرك والتي تجعله غير مستهتر بالجيران وغير قاصد الإضرار بهم ويمارس عمله بناء على رخصة إدارية لبيع الزيوت ومنذ أن فتح محله سنة 1996 وقبل تواجد المطلوبين الذين سعوا إلى السكن بعده وهم على بينة من نشاطه الذي يمارسه بالمحل السفلي ولذلك لايحق لهم طلب رفع الضرر ان وجد فعلا ولو كان غير مألوف لأنهم ارتضوا السكن بجوار محل تجاري وهم عالمين بالعمل الذي يمارس به وانه بذلك يكون قد اكتسب حقا بالأسبقية وان هذا الاتجاه كرسته محكمة النقض معتبرا الضرر المدخول عليه لايزال . لكن؛ حيث ان المعاينة التي يقوم بها العون القضائي المحلف في إطار اختصاصاته المخولة له بمقتضى الفصل 15 من ظهير المفوضين القضائيين تعتبر من الأدلة على المسائل المادية المثبتة بها وتعود سلطة تقديرها إلى قضاء

الموضوع الذي لا معقب عليه في ذلك الا بما برر به قضاءه .ومحكمة الاستئناف لما تبينت من المعاينات التي أنجزها مفوضون قضائيون بصورة مفاجئة على محل الطالب وبطلب من المطلوبين , وجود أثار لبقع الزيوت على أرضية الرصيف المجانب لمساكنهم ومحلاتهم , من شانها أن تؤدي بالسكان إلى الانزلاق وانبعاث روائح كريهة لزيوت المحركات تؤثر سلبا على صحتهم والتي لا ينفي الطاعن قيامه باستبدالها بدليل إشارته إلى الكنس والنظافة واستخدام آلة الشفط الهوائي , واستخلصت وجود ضرر حال بالمطلوبين وقضت برفعه وذلك بالتوقف عن عملية استبدال الزيوت المذكورة , تكون قد اعتبرت المحاضر المذكورة دليلا على وجود ضرر جوار غير مألوف وتكون قد طبقت مقتضيات الفصل 91 من ق ل ع تطبيقا سليما و كانت في غنى عن إجراء أي تحقيق إضافي مادامت عناصر البت قد توفرت لديها .
وبخصوص قدم الضرر وكونه مدخولا عليه فان الضرر الناتج عن تغيير زيوت المحركات هو ضرر متغير وغير مستقر لا يتاثر بالقدم أو ادعاء الدخول عليهم، والوسيلة على غير أساس . لهذه الأسباب قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب المصاريف.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية محكمة النقض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد إبراهيم بولحيان رئيسا والمستشارين السادة : نجاة مسعودي مقررة و محمد اوغريس و اليوسفي الناظفي و جواد انهاري، أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد الحسين امهوض وبمساعدة كاتب الضبط السيد عبد اللطيف رزقي.

.....
.....

ROYAUME DU MAROC MINISTERE DE L'INTERIEUR Direction Générale des Collectivités Territoriales

Ministère de l'économie et des Finances

F/602

TGR/DFP/N ° 9

08 AVR. 2020

Circulaire conjointe

A

Mesdames et Messieurs les Walis de Régions et Gouverneurs des Préfectures, des Préfectures d'arrondissements et des Provinces du Royaume;

Mesdames et Messieurs les Trésoriers régionaux et les Trésoriers préfectoraux et provinciaux;

Mesdames et Messieurs les Directeurs régionaux, provinciaux et (inter) préfectoraux des impôts;

Mesdames et Messieurs les Présidents des Conseils des Communes;

Mesdames et Messieurs les Percepteurs;

Mesdames et Messieurs les Percepteurs communaux.

Objet

: Dématérialisation des échanges liés à la délivrance de l'attestation de paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble objet de mutation ou de cession.

Réf.:

Article 95 de la loi n° 15-97 formant Code de Recouvrement des Créances Publiques, promulguée par le dahir nº 1-00-175 du 28 moharrem 1421 (3 mai 2000);

Circulaire conjointe DGCT/n° 10091 et DFP/n°31 en date du 16 juillet 2020.

L'article 95 du Code de Recouvrement des Créances Publiques dispose qu': << En cas de mutation ou de cession d'immeuble, il est fait obligation aux adouls, notaires ou toute autre personne exerçant des fonctions notariales, à peine d'être tenus solidairement avec le contribuable au paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble objet de cession, de se faire présenter une attestation des services de recouvrement justifiant le paiement des cotes se rapportant à l'année de mutation ou de cession et aux années antérieures ».

Par ailleurs, la circulaire conjointe de la Trésorerie Générale du Royaume (TGR) et de la Direction Générale des Collectivités Territoriales (DGCT) visée en référence, a consacré la dématérialisation des échanges liés à la délivrance de l'attestation de paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble objet de mutation ou de cession.

Dans ce sens et conformément à la procédure prévue par ladite circulaire, les échanges précités, effectués entre les comptables publics chargés de délivrer ladite attestation, d'une part, et les services compétents des communes, d'autre part, ont été dématérialisés.

La présente circulaire conjointe intervient dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la loi n° 14-25 modifiant et complétant la loi n° 47-06 relative à la fiscalité des collectivités territoriales qui a conféré aux percepteurs communaux la qualité de comptables publics chargés du recouvrement des taxes locales à l'exclusion de la taxe professionnelle (TP), la taxe d'habitation (TH) et la taxe de services communaux (TSC).

Dans ce cadre, la TGR a adapté le télé-service disponible à l'adresse https://eservices.tgr.gov.ma en vue de permettre aux percepteurs communaux de renseigner les comptables chargés de la délivrance de ladite attestation sur la situation fiscale du bien objet de mutation ou de cession.

Ainsi, les différentes étapes du processus de traitement des demandes de délivrance de l'attestation en question, se présentent comme suit:

L'obtention de l'attestation de paiement des impôts et taxes grevant l'immeuble débute par la récupération de la fiche de renseignements auprès de la Direction Générale des Impôts (DGI). Ce service a été

entièrement dématérialisé en vue d'offrir un meilleur service aux usagers et ce dans les meilleurs délais.

Deux situations peuvent se présenter :

Lorsque le contribuable n'a aucun reste à recouvrer auprès de la DGI, la fiche en question lui est délivrée électroniquement et en temps réel sur la base de son numéro d'article TH/TSC, via la plateforme SIMPL/Attestation;

Dans le cas contraire et lorsque le contribuable a un reste à recouvrer auprès de la DGI, la fiche susvisée lui est délivrée via la même plateforme, dans un délai de 48 heures à compter de la date de dépôt de la demande, après paiement des arriérés afférents auxdites taxes.

Il est rappelé que l'ensemble des paiements peuvent être opérés au niveau du guichet électronique SIMPL. Ces paiements sont comptabilisés, sans délai, dès règlement.

S'agissant des terrains nus, ces biens font l'objet de la délivrance de la fiche de renseignement relative aux terrains non bâtis. Pour ce faire, une demande, selon le modèle établi par l'administration, est à déposer physiquement auprès de la direction des impôts dont relève le bien. Le modèle précité énumère l'ensemble des pièces justificatives à joindre à la demande.

Ensuite, le notaire, via l'application Tawtik + ou l'Adel via le portail de la TGR, initie la demande d'obtention de l'attestation des impôts et taxes

grevant l'immeuble, appuyée des informations et documents nécessaires liés à la transaction, ainsi que de la fiche de renseignements délivrée par les services compétents de la DGI afin de

2

renseigner le percepteur chargé provisoirement de délivrer l'attestation de la situation fiscale du bien objet de cession ou de mutation.

Pour ce qui est des documents nécessaires précités, il s'agit notamment :

Du compromis de vente;

Du certificat de propriété;

De la carte nationale d'identité électronique (personne physique);

De l'extrait modèle << J >> du registre de commerce (personne morale).

Ladite demande est acheminée automatiquement et simultanément au percepteur précité d'une part, et au service d'assiette de la commune concernée ainsi qu'au percepteur communal compétent d'autre part, lesquels renseignent le percepteur sur la situation fiscale du bien en question dans un délai n'excédant pas 48 heures à compter de la réception de la demande précitée.

Lorsque le bien objet de cession ou de mutation n'est pas grevé de créances, chez l'ensemble des intervenants, l'attestation est délivrée de manière dématérialisée par le percepteur relevant de la TGR dans un délai ne dépassant pas 48 heures à compter de la réception des renseignements de la commune et du percepteur communal.

Au cas où l'un des intervenants précités, la commune, le percepteur communal ou le percepteur relevant de la TGR constate que le bien en question est grevé de créances, il adresse, via le télé-service, au notaire ou à l'Adel initiateur de la demande les informations relatives auxdites créances afin de lui permettre d'en informer le cédant et de régulariser la situation fiscale du bien.

A cet égard, il convient de rappeler que pour prétendre à la délivrance de l'attestation en question, le demandeur n'est tenu de régler que les impositions dues, grevant uniquement l'immeuble objet de cession ou de mutation.

Mesdames et Messieurs les Walis de Régions et les Gouverneurs des Préfectures, des Préfectures d'arrondissements et des Provinces du Royaume, les Trésoriers régionaux, les Trésoriers préfectoraux et provinciaux et les percepteurs sont invités à prêter assistance aux percepteurs communaux pour qu'ils accèdent au télé-service et produisent les renseignements requis dans le délai imparti de 48 heures, à compter du jour suivant la réception de la demande.

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

Le Ministre de l'Intérieur

Abdelouafi LAFTIT

3

LA MINISTRE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES

Ministre de l'Economie et des Finances

Nadia FETTAH

.....

قرار محكمة النقض

6/93

الصادر بتاريخ 07 فبراير 2023

في الملف المدني رقم 2239/1/6/2022

طلب تغيير الاسم الشخصي - مبرراته.

يجوز لكل مغربي مسجل بالحالة المدنية أن يطلب تغيير اسمه الشخصي إذا كان له مبرر مقبول عملا بمقتضيات المادة 21 من قانون الحالة المدنية.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المودع بتاريخ 16 شتنبر 2021 من طرف الطالب المذكور أعلاه، والرامي إلى نقض القرار عدد 1759 ادر بتاريخ 6/10/2021 في الملف عدد 67/1601/2021 عن محكمة الاستئناف بأكادير

وبناء على المستندات المدلى بها في الملف

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ: المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر التاريخ 21/6/2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 7/2/2023.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد الحكيم العلام والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد الله أبلق.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف أنه بتاريخ 25/02/2021 قدم (ع.س.ح) مقالا إلى المحكمة الابتدائية بأكادير طلب فيه تغيير الاسم الشخصي لابنته القاصرة المسماة (ف) يجعله (ف.ز)، وبعد إيداع النيابة العامة لملتمسها الرامي إلى تطبيق القانون، أصدرت المحكمة حكمها عدد 787 وتاريخ 26/4/2021 في الملف رقم 748/21 برفض الطلب. استأنفه المدعي فألغته محكمة الاستئناف وبعد التصدي الحكم يجعل الاسم الشخصي لابنة المستأنف (ف. ز) بدلا من (ف) برسم ولادتها عدد 26 لسنة 2006 بسجلات الحالة المدنية لجماعة الدراركة بمقتضى قرارها المطعون فيه بالنقض

1

من طرف النيابة العامة بوسيلة فريدة متخذة من خرق قواعد قانونية جوهرية منصوص عليها في المادة 21 من قانون الحالة المدنية والفصل 50 من قانون المسطرة المدنية وفساد التعليل، ذلك أن المحكمة مصدرته اعتمدت في تعليل قرارها على شهادة طبية مدلى بها من طرف المطلوب تضمنت أن اسم (ف) موضوع طلب التغيير له تأثير على الحالة النفسية للقاصرة مع أن الطبيب الذي كشف عليها غير مختص في الطب النفسي، ويبقى ما ضمن بالشهادة المذكورة مجرد ادعاء ولا يكفى في تغيير اسم (ف) الذي له مكانة اجتماعية ودينية.

لكن، حيث إنه وبمقتضى المادة 21 من قانون الحالة المدنية يجوز لكل مغربي مسجل بالحالة المدنية أن يطلب تغيير اسمه الشخصي إذا كان له مبرر مقبول، ويتجلى من وثائق الملف أن المطلوب أدلى بشهادة طبية مؤرخة في 7/5/2021 تضمنت أن اسم (ف) له تأثير سلبي على حالتها النفسية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار تقييمها للأدلة المعروضة عليها لما استندت للمقتضيات المذكورة، وتبين لها أن الاسم الشخصي المشار إليه له تأثير على شخصية الطفلة حسب الإفادة الواردة بشهادة الطبيب الذي استقبلها وفحصها، وقدر في الإطار الموكول له أبعاد ذلك على شخصيتها واعتبرت معه طلب تغيير اسمها الشخصي له مبرر مقبول وعللت قضاءها: " أن الاسم الشخصي المراد تغييره هو اسم (3) هو اسم تقليدي وأصبح غير مألوف بحكم المنظور الحاصل في المجتمع وحرص الأبناء على حمل اسم يتفق وظروف العصر الحالي، وأن الاسم موضوع طلب التغيير أصبح له تأثير سلبي على حالتها النفسية كما ورد في الشهادة الطبية المؤرخة في

7/5/2021"، جاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومعللا تعليلا كافيا وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

محكمة لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الخزينة العامة المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه، في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد المصطفى لزرق، والسادة المستشارين عبد الحكيم العلام مقررا، ومحمد الكحل ومحمد العربي مومن وسعيد المعتصم، أعضاء، وبحضور المحامي العام السيد عبد الله أبلق، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة وفاء سليطان.

ظهير شريف رقم 1.21.96 صادر في 15 من ذي الحجة 1442 (26) يوليو (2021) بتنفيذ القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا.

القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 15 من ذي الحجة 1442 (26) يوليو 2021).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

قانون رقم 82.20

يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي المساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات

والمقاولات العمومية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تحدث، تحت اسم الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية»، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويشار إليها في هذا القانون باسم «الوكالة الوطنية».

يكون مقر الوكالة الوطنية بالرباط.

المادة 2

تخضع الوكالة الوطنية لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على احترام أجهزتها المختصة لأحكام هذا القانون، ولا سيما تلك المتعلقة بالمهام المسندة إليها، وبصفة عامة، السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

المادة 3

يراد في مدلول هذا القانون بالمصطلحات التالية :

(1) المؤسسات العمومية : المؤسسات العمومية الواردة في الجدول

رقم 1 الملحق بهذا القانون :

ب المقاولات العمومية : المقاولات العمومية التي تساهم الدولة في رأسمالها بصورة مباشرة والواردة في الجدول رقم 2 الملحق بهذا

القانون :

(ج) المساهمات : المساهمات التي تملكها الدولة أو المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية بصورة حصرية أو مشتركة، في رأسمال الشركات الواردة في الجدول رقم 3 الملحق بهذا القانون :

د الجهاز التداولي : الجهاز الذي يتمتع بالسلط والاختصاصات الضرورية لإدارة المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية والشركات المنصوص عليها في البند (ج) أعلاه :

ه عمليات رأس المال : العمليات التي يكون لها انعكاس على حصة و / أو موقع الدولة المساهمة في رأسمال المقاولات العمومية والشركات المنصوص عليها في البند (ج) أعلاه أو على حصة و / أو موقع المؤسسات والمقاولات العمومية المساهمة في رأسمال الشركات

التابعة لها والشركات المتولدة عن هذه الشركات :

و السياسة المساهماتية للدولة : السياسة التي تعكس التوجهات الاستراتيجية والأهداف العامة لمساهمات الدولة، ودورها في حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والطريقة التي تنفذ بها هذه السياسة.

يصادق على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور.

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالمالية إعداد مشروع السياسة المساهماتية للدولة طبقا للتوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة، باقتراح من الوكالة الوطنية وبعد استطلاع رأي هيئة التشاور المنصوص عليها في المادة 22 من هذا القانون
يصادق على مشروع السياسة المساهماتية للدولة طبقا لأحكام

الفصل 92 من الدستور.

يتم تحيين السياسة المساهماتية للدولة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وفق الأشكال نفسها.

المادة 4

يطبق هذا القانون على المؤسسات والمقاولات العمومية والمساهمات كما هي معرفة بموجب المادة 3 أعلاه.

يمكن تغيير وتتميم الجداول المشار إليها في البنود (أ) وب) وج) من المادة 3 أعلاه بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

الباب الثاني

مهام الوكالة الوطنية

المادة 5

تسهر الوكالة الوطنية على مصالح الذمة المالية للدولة - المساهمة وتدير مساهمات الدولة، وتتولى تتبع وتقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

ولهذا الغرض :

(أ) تقترح السياسة المساهماتية للدولة على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية وتقوم بتنفيذها :

ب) بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، تمثل الدولة - المساهمة :

في جمعيات المساهمين والأجهزة التداولية واللجان المتخصصة بالمقاولات العمومية وتعبر بهذه الصفة عن موقف الدولة . المساهمة :

في جمعيات المساهمين، وعند الاقتضاء في الأجهزة التداولية للشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بصورة مباشرة والواردة في الجدول رقم 3 الملحق بهذا القانون، وتعبر، بهذه الصفة، عن موقف الدولة المساهمة :

(ج) بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، تحضر، بصفة تقريرية اجتماعات الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية وتشارك في اجتماعات اللجان المتخصصة المحدثة لدى أجهزتها التداولية :

د) تسهر على إرساء ممارسات الحكامة الجيدة في المؤسسات والمقاولات العمومية طبقا للتشريع المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والنصوص المتخذة لتطبيقه :

ه) تتولى تنسيق موقف المتصرفين الذين يمثلون الدولة، من غير السلطات الحكومية، في أجهزة حكامة المقاولات العمومية :

و تسهر على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة والتوصيات الصادرة عن الأجهزة التداولية واللجان المتخصصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية

ز) تقترح على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية :

- مشاريع المساهمات المباشرة للدولة وتقوم بتنفيذها :

عمليات رأس المال الخاصة بالشركات الواردة في الجدول رقم 3

الملحق بهذا القانون :

أي إجراء من شأنه تثمين مساهمات الدولة.

ح) تقوم بتقييم تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية بالنظر إلى

السياسة المساهماتية للدولة :

ط) تتولى تقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية :

ي) تقترح بمبادرة منها أو بطلب من السلطة الحكومية المكلفة بتنفيذ عمليات التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عمليات الخوصصة :

ك) تنجز، طبقا للتشريع المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية تقييما دوريا للمهام الموكولة إلى المؤسسات العمومية والأنشطة التي تدخل ضمن غرض المقاولات العمومية قصد التأكد من جدواها :

ل) تقوم بإعداد بيانات مالية مجمعة للدولة - المساهمة تعطي صورة صادقة عن أصول وخصوم المؤسسات والمقاولات العمومية

ووضعيتها المالية، ونتائجها :

م)- تبدي رأيها في شأن مشاريع عقود - البرامج التي تعتزم الدولة إبرامها مع المؤسسات والمقاولات العمومية وتسهم في تتبع تنفيذها :

ن تقوم بإنجاز أي دراسة وبإجراء كل عملية تدقيق تتعلق بتسيير المؤسسات والمقاولات العمومية :

س) تقدم خدمات للأغيار تتعلق بالمهام الموكولة إليها :

(ع) تعد تقريرا سنويا عن الدولة - المساهمة :

يروم التقرير المشار إليه في البند (ع) أعلاه :

- تقديم حصيلة عمل الوكالة الوطنية في مجال تنفيذ السياسة المساهماتية للدولة :

عرض الوضعية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية ورصد أدائها :

جرد المساهمات المنصوص عليها في البند (ج) من المادة 3 أعلاه

تتبع عمليات رأس المال، وعند الاقتضاء، عمليات تحويل المقاولات العمومية إلى القطاع الخاص :

- تقديم أي توصية أو اقتراح من شأنه تثمين مساهمات الدولة والرفع من نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

يرفع التقرير المنجز عن الدولة - المساهمة إلى جلالة الملك ويتم إطلاع العموم عليه.

المادة 6

توافي الوكالة الوطنية رئيس الحكومة والسلطات الحكومية الوصية باستنتاجات عمليات التدقيق المنصوص عليها في البندن) من المادة 5 أعلاه.

المادة 7

تستشار الوكالة الوطنية وجوبا في شأن العمليات التالية :

- تأسيس شركات تابعة للمؤسسات والمقاولات العمومية أو شركات متولدة عن هذه الشركات :

مساهمات كل مؤسسة عمومية أو مقاولة عمومية في رأسمال مقاولة خاصة.

يجب أن تكون هذه العمليات موضوع إذن مسبق يمنح بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بتنفيذ عمليات التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بعد استطلاع رأي الوكالة الوطنية.

المادة 8

تبدي الوكالة الوطنية رأيها في العمليات الخاصة بمشاريع إدماج المقاولات العمومية أو انفصالها، وبمشاريع رفع أو تخفيض حصة الدولة في رأسمال المقاولات العمومية، وبمشاريع بيع أصول أو مساهمات مؤسسات أو مقاولات عمومية.

المادة 9

تحدد كيفيات تطبيق أحكام المادتين 7 و8 أعلاه بموجب نص تنظيمي.

المادة 10

يجب على المؤسسات والمقاولات العمومية موافاة الوكالة الوطنية بطلب منها، بجميع الوثائق أو المعطيات أو المعلومات التي تراها ضرورية للاضطلاع بالمهام الموكولة إليها.

الباب الثالث

أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 11

يدير الوكالة الوطنية مجلس للإدارة ويسيرها مدير عام.

المادة 12

تطبيقا لأحكام المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالمالية رئاسة مجلس الإدارة.

المادة 13

يتألف مجلس الإدارة، علاوة على الرئيس من خمسة (5) ممثلين عن الدولة يعينون بنص تنظيمي وثلاثة (3) أعضاء مستقلين.

تحدد شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين بموجب نص تنظيمي.

يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس بصفة استشارية، أي خبير يرى فائدة في حضوره.

المادة 14

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة الوطنية.

ولهذه الغاية :

- يتداول حول السياسة المساهماتية للدولة المقترحة من لدن المدير العام قبل إحالتها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالمالية :

يصادق على مخطط تنفيذ السياسة المساهماتية للدولة :

يصادق على برنامج العمل السنوي للوكالة الوطنية :

يتداول حول الاقتراحات الخاصة بعمليات الخوصصة المنصوص عليها في البندي) من المادة 5 أعلاه :

- يحصر الميزانية السنوية والبيانات التوقعية متعددة السنوات

- يحدد أسعار الخدمات المنصوص عليها في البند (س) من المادة 5 أعلاه :

يحصر القوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة :

يصادق على أدوات التسيير التالية :

. الهيكل التنظيمي الذي يحدد البنيات التنظيمية للوكالة

الوطنية واختصاصاتها :

. النظام الأساسي للمستخدمين :

. النظام المحدد لقواعد وطرق إبرام الصفقات :

يصادق على التقرير السنوي حول الدولة - المساهمة :

- يصادق على التقرير السنوي عن التسيير.

يمكن لمجلس الإدارة أن يمنح تفويضا للمدير العام قصد تسوية قضايا معينة.

المادة 15

يجتمع مجلس الإدارة، بدعوة من رئيسه مرتين على الأقل في

السنة، من أجل :

حصر القوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة والميزانية

والبرنامج التوقعي للسنة المحاسبية الموالية :

- تقييم برنامج عمل الوكالة الوطنية في مجال تدبير مساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وتنفيذ

السياسة المساهماتية للدولة.

المادة 16

يتداول مجلس الإدارة، بصورة صحيحة، إذا كان نصف أعضائه

على الأقل حاضرين.

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 17

يحدث مجلس الإدارة لجانا متخصصة من ضمنها لجنة للتدقيق ولجنة للاستراتيجية والاستثمار.

يحدد تأليف هذه اللجان واختصاصاتها وكيفيات سيرها بقرار المجلس الإدارة.

المادة 18

يعين المدير العام للوكالة الوطنية طبقا للتشريع المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

المادة 19

يتمتع المدير العام بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير الوكالة الوطنية.

ولهذه الغاية :

(1) ينفذ قرارات مجلس الإدارة :

ب يسوي القضايا التي تلقى في شأنها تفويضا من مجلس الإدارة :

ج) يقترح السياسة المساهماتية للدولة ويعرضها على مجلس

الإدارة قصد التداول في شأنها :

د) بعد مخطط تنفيذ السياسة المساهماتية للدولة ويعرضه على

مجلس الإدارة قصد المصادقة عليه :

ه) بعد الاقتراحات الخاصة بعمليات الخوصصة المنصوص عليها

في البندي) من المادة 5 أعلاه ويعرضها على مجلس الإدارة قصد

التداول في شأنها :

و) يعد مشروع الميزانية :

ز) يقترح على مجلس الإدارة أسعار الخدمات المنصوص عليها في

البندس) من المادة 5 أعلاه :

(ح) يسير شؤون الوكالة الوطنية وينسق أنشطتها، ويتصرف

باسمها :

ط) يوظف ويدير المسار المهني للمستخدمين ويعين في مناصب

المسؤولية طبقا للنظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الوطنية :

ي يمثل الوكالة الوطنية ويباشر جميع الأعمال التحفظية :

ك يمثل الوكالة الوطنية أمام القضاء ويمكنه أن يرفع أي دعوى قضائية للدفاع عن مصالحها، على أن يخبر رئيس مجلس الإدارة

بذلك فورا :

ل يقترح على مجلس الإدارة المخطط التنظيمي الذي يحدد البنيات التنظيمية للوكالة الوطنية واختصاصاتها، والنظام الأساسي

للمستخدمين والنظام المحدد لقواعد وطرق إبرام الصفقات :

م يعد مشروع التقرير حول الدولة ـ المساهمة المنصوص عليه في

البند (ع) من المادة 5 أعلاه ويعرضه على مجلس الإدارة قصد المصادقة

عليه :

ن) يعد تقريرا سنويا عن تسيير الوكالة الوطنية ويعرضه على مجلس الإدارة قصد المصادقة عليه.

يحضر المدير العام، بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة

ويجوز له أن يفوض بعض سلطه واختصاصاته إلى المستخدمين الخاضعين لسلطته.

الباب الرابع

التنظيم المالي

المادة 20

تتضمن ميزانية الوكالة الوطنية :

أ) في باب المداخيل :

مخصصات الدولة :

- حصيلة الأجور عن الخدمات المقدمة :

- الهبات والوصايا :

جميع المداخيل الأخرى المرتبطة بالمهام المسندة إلى الوكالة الوطنية.

ب) في باب النفقات :

- نفقات التسيير

نفقات الاستثمار

جميع النفقات الأخرى المتعلقة بالمهام المسندة إلى الوكالة الوطنية.

المادة 21

يعتبر المدير العام أمرا بقبض مداخيل ميزانية الوكالة الوطنية وصرف نفقاتها.

الباب الخامس

هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة

المادة 22

تحدث، تحت رئاسة رئيس الحكومة، هيئة للتشاور حول السياسة المساهماتية للدولة يشار إليها في هذا القانون باسم «الهيئة».

تتولى الهيئة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية :

. إبداء الرأي في شأن مشروع السياسة المساهماتية للدولة ومخطط تنفيذها :

. اقتراح كل تدبير من شأنه تثمين مساهمات الدولة والرفع من نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية :

. تقديم كل توصية من شأنها ضمان انسجام مهام المؤسسات العمومية وأنشطة المقاولات العمومية مع السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية المحددة من لدن الدولة.

المادة 23

يحدد تأليف الهيئة وكيفيات سيرها بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

الباب السادس

المراقبة المالية للدولة

المادة 24

لا تخضع الوكالة الوطنية لأحكام القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

يحدد موضوع وكيفيات ممارسة المراقبة المالية للدولة بموجب اتفاقية تبرم بين الدولة والوكالة الوطنية.

تنصب هذه المراقبة على وجه الخصوص، على التحقق من مطابقة قرارات الوكالة الوطنية مع أحكام هذا القانون، وعلى تقييم أدائها بالنظر إلى الأهداف المحددة لها.

توقع اتفاقية المراقبة باسم الدولة من لدن رئيس الحكومة وباسم الوكالة الوطنية من لدن المدير العام، بعد موافقة مجلس الإدارة.

الباب السابع

مستخدمو الوكالة الوطنية

المادة 25

من أجل الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها، تتوفر الوكالة الوطنية على مستخدمين تقوم بتوظيفهم طبقا للنظام الأساسي للمستخدمين.

علاوة على المستخدمين المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه، يمكن للوكالة الوطنية أن تستعين بموظفين ملحقين لديها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمكن أن يدمج الموظفون الملحقون لدى الوكالة الوطنية، بطلب منهم في أطر الوكالة الوطنية وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي للمستخدمين.

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة الوطنية للموظفين المدمجين أقل فائدة من الوضعية التي كانوا يتمتعون بها في أطرهم الأصلية في تاريخ إدماجهم.

تعتبر الخدمات التي أنجزها الموظفون المدمجون داخل إدارتهم الأصلية كما لو أنها أنجزت داخل الوكالة الوطنية.

في انتظار دخول النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الوطنية حيز التنفيذ، يحتفظ الموظفون الملحقون بكافة الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها داخل إطارهم الأصلي.

المادة 26

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل المستخدمون المدمجون في مصالح الوكالة الوطنية منخرطين برسم أنظمة المعاشات في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها اشتراكاتهم في تاريخ إدماجهم.

الباب الثامن

أحكام متفرقة وختامية

المادة 27

يستفيد الأعضاء المستقلون المشار إليهم في المادة 13 أعلاه من تعويضات نظير النشاط الذي يقومون به.

يحدد مبلغ هذه التعويضات وكيفيات منحها بنص تنظيمي.

المادة 28

تحول المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات المساهمة وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

ترتب تلقائيا كل مؤسسة من المؤسسات العمومية التي تم تحويلها إلى شركة المساهمة ضمن قائمة المقاولات العمومية الواردة في الجدول رقم 2 الملحق بهذا القانون، وذلك ابتداء من تاريخ دخول القانون الذي أقر هذا التحويل حيز التنفيذ.

المادة 29

في انتظار دخول هذا القانون حيز التنفيذ، يستمر المتصرفون الذين يمثلون الدولة ـ المساهمة في حظيرة الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، وعند الاقتضاء للشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بصورة مباشرة والواردة في الجدول رقم 3 الملحق بهذا القانون، في ممارسة مهامهم.

المادة 30

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة تخضع المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية للمراقبة المواكبة المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون السالف الذكر رقم 69.00، وذلك داخل أجل لا يتعدى سنة (6) أشهر ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 31

تحل الوكالة الوطنية محل الدولة في جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة بصفقات الدراسات أو العقود أو الاتفاقيات التي تدخل في نطاق المهام المسندة إليها والمبرمة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 32

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تنصيب أجهزة إدارة وتسيير الوكالة الوطنية.

الجريدة الرسمية عدد 7007 - 15 ذو الحجة 1442 (26) يوليو 2026

ملحق بالقانون رقم 82.20

القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

الجدول رقم 1 لائحة المؤسسات العمومية :

وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا.

وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق.

الاسم

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

الوكالة الوطنية للموانئ.

صندوق الإيداع والتدبير.

صندوق تجهيز الجماعات المحلية.

صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية.

وكالة المغرب العربي للأنباء.

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

المكتب الوطني للسكك الحديدية.

المكتب الوطني للمطارات.

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

المكتب الوطني للصيد.

الجدول رقم 2 لائحة المقاولات العمومية ذات المساهمة المباشرة للدولة :

الاسم التجاري

الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

بريد المغرب.

شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية.

ديار المدينة.

القرض الفلاحي للمغرب.

صندوق محمد السادس للاستثمار.

مجموعة التهيئة العمران.

شركة إدماج سكن.

إثمار الموارد.

الحديقة الوطنية للحيوانات.

شركة المامونية.

الوديع المركزي مارو كلير.

الوكالة المغربية للطاقة المستدامة.

المغربية للألعاب والرياضة.

صفحة : 5703

الهيئة المغربية للإستثمار.

شركة الناضور غرب المتوسط.

المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.

الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية.

شركة تهيئة وتطوير مازاغان.

شركة تهيئة ميناء طنجة.

شركة الهندسة الطاقية.

الشركة المغربية للهندسة السياحية.

الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق.

الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية.

شركة استغلال الموانئ.

الشركة الوطنية لتسويق البذور.

الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي.

الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية.

شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد).

الشركة الملكية لتشجيع الفرس.

شركة الرباط للتهيئة.

السلطة المينائية طنجة المتوسط.

الوكالة الخاصة طنجة المتوسط.

***

الجدول رقم 3 المساهمات التي تملكها الدولة أو المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية بصورة حصرية أو مشتركة، في رأسمال الشركات التالية :

شركة أسما للاستثمار.

شركة الدار البيضاء للنقل.

شركة اتصالات المغرب.

مختبر الصلب للدراسات والرقابة.

المجموعة المغربية الليبية للاستثمار.

الشركة المغربية لتأمين الصادرات.

الشركة الطنجاوية للاستغلال التجاري.

الاسم التجاري

.....
.....

المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى

صيغة محينة بتاريخ 09 مارس 2023

القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى[1]

1 - الجريدة الرسمية عدد 5170 بتاريخ 23 شوال 1424 (18ديسمبر2003)، ص 4240.

كما تم تعديله:

القانون رقم 21.10 بتغيير وتتميم القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.146 بتاريخ 16 من رمضان 1432 (17 اغسطس 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5982 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011)، ص 4774.

ظهير شريف رقم 1.03.195 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف- بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و 58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بالرباط في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر2003).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى

الباب الأول: مهمة المراقبة المالية للدولة

المادة 1

مبادئ عامة وتعاريف

يراد في هذا القانون بعبارة :

- الهيئات العامة: الدولة والجماعات التربية والمؤسسات العامة؛
- شركات الدولة: الشركات التي تملك هيئات عامة مجموع رأسمالها؛
- الشركات التابعة العامة: الشركات التي تملك هيئات عامة أكثر من نصف رأسمالها؛
- الشركات المختلطة: الشركات التي تملك هيئات عامة 50% من رأسمالها على الأكثر؛
- المقاولات ذات الامتياز: المقاولات المعهود إليها بتسيير مرفق عام بمقتضى عقد امتياز تكون فيه للدولة صفة السلطة المتعاقدة.

ويراد برأس المال المملوك مساهمة الهيئات العامة بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بصفة حصرية أو مشتركة.

(((حلت عبارتا »الجماعات الترابية « والمؤسسات العمومية« الواردتان في هذا القانون محل عبارتي »الجماعات المحلية »و »المؤسسات العامة« بموجب المادة 22 المكررة مرتين المضافة إلى القانون رقم 00.69 السالف ذكره بموجب المادة الأولى من القانون رقم 22.54 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 22.23.1 بتاريخ 19 من رجب 1444(10 فبراير 2023 ،) ج. ر. عدد 7176 بتاريخ 16من شعبان 1444(9 مارس 2023 ،) ص : 2860

المادة 2

مهمة المراقبة المالية

تجرى المراقبة المالية للدولة على المؤسسات العامة والشركات والمقاولات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه بكيفية قبلية أو بعدية تبعا لشكلها القانوني وطريقة تسييرها وذلك وفق

الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وعلى الهيئات الخاضعة للمراقبة المالية للدولة بمقتضى قانون خاص.

وتهدف هذه المراقبة بحسب الحالة إلى ما يلي :

- المتابعة المنتظمة لتسيير الهيئات الخاضعة للمراقبة المالية؛

- السهر على صحة عملياتها الاقتصادية والمالية بالنظر إلى أحكام النصوص القانونية والتنظيمية والنظامية المطبقة عليها؛

- تقييم جودة تسييرها وانجازاتها الاقتصادية والمالية وكذا مطابقة تسييرها للمهام والأهداف المحددة لها؛

- العمل على تحسين منظوماتها الإعلامية والتدبيرية؛

- جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بمحفظة سندات الدولة وانجازاتها الاقتصادية والمالية.

الباب الثاني: نطاق وأنواع المراقبة

المادة 3

مراقبة المؤسسات العامة

تخضع المؤسسات العامة لمراقبة قبلية يقوم بها الوزير المكلف بالمالية ومراقب الدولة وخازن مكلف بالأداء وفقا للمواد 7 و8 و 9 و 10 بعده.

غير أن المؤسسات العامة المتوافرة فيها الشروط المنصوص عليها في المادتين 17 أو18 بعده، تخضع، استثناء مما ورد في الفقرة أعلاه، للمراقبة المواكبة المقررة في الباب الرابع من هذا القانون.

وتحدد وتراجع بصفة دورية بمرسوم1 قائمة المؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة القبلية أو للمراقبة المواكبة وترفق قائمة المؤسسات العامة المشار إليها أعلاه بالوثائق الملحقة بمشروع القانون المالي عند عرضه على البرلمان.

---

1 - أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.24 بتاريخ 15 من ربيع الآخر 1434 (26 فبراير 2013) بتحديد قائمة المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة المواكبة، الجريدة الرسمية عدد 6132 بتاريخ 24 ربيع الآخر 1434 (7 مارس 2013)، ص 2204.

المادة الأولى

تحدد على النحو التالي قائمة المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة المواكبة وفقا لمقتضيات المادتين 3 و17 من القانون رقم 69.00 المشار إليه أعلاه:

- الصندوق المركزي للضمان؛

غيرت وتممت الفقرة الثالثة بموجب المادة الثانية من القانون رقم 22.54 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 22.23.1 بتاريخ 19 من رجب 1444(10 فبراير 2023 ،)ج. ر عدد 7176 بتاريخ 16 من شعبان 1444(9 مارس 2023)ص: 2860(

تخضع المؤسسات العمومية لمراقبة قبلية يقوم بها الوزير المكلف بالمالية ومراقب الدولة وخازن مكلف بالأداء وفقا للمواد 7 و8 و9 و10 بعده .و18 بعده،

غير أن المؤسسات العمومية المتوافرة فيها الشروط المنصوص عليها في المادتين 17 و 18 بعده تخضع، استثناء مما ورد في الفقرة أعاله، للمراقبة المواكبة المقررة في الباب الرابع من هذا القانون .وتحدد وتراجع، بصورة دورية، بموجب مرسوم، قائمة المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة وللمراقبة القبلية المواكبة .

المادة 4

مراقبة شركات الدولة ذات المساهمة المباشرة

تخضع شركات الدولة التي تملك فيها الدولة أو جماعة محلية مساهمة مباشرة لمراقبة مواكبة يقوم بها الوزير المكلف بالمالية ومراقب الدولة وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون.

المادة 5

مراقبة شركات الدولة ذات المساهمة

غير المباشرة والشركات التابعة العامة

يمكن أن تخضع شركات الدولة التي لا تملك فيها الدولة أو جماعة محلية مساهمة مباشرة وكذا الشركات التابعة العامة لمراقبة، بمقتضى اتفاقية، يقوم بها مندوب للحكومة وفقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون.

المادة 6

مراقبة المقاولات ذات الامتياز

- مجلس القيم المنقولة؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية.

تخضع المقاولات ذات الامتياز لمراقبة مالية تحدد في عقد الامتياز ويقوم بها مندوب للحكومة يعين لدى المقاولة ذات الامتياز.

الباب الثالث: كيفيات إجراء المراقبة القبلية

المادة 7

الوثائق الخاضعة لموافقة الوزير المكلف بالمالية

لا تصبح نهائية مقررات مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي المتعلقة بالوثائق التالية إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية :

- الميزانيات؛
- البيانات التوقعية لمدة متعددة السنوات؛
- النظام الأساسي للمستخدمين؛
- المخطط التنظيمي المحددة فيه البنيات التنظيمية واختصاصاتها؛
- النظام المحدد لقواعد وطرق إبرام الصفقات مع مراعاة مقتضيات المادة 19 بعده1؛
- شروط إصدار الاقتراضات والالتجاء إلى أشكال القروض البنكية الأخرى مثل التسبيقات أو المكشوفات؛
- تخصيص النتائج.

تودع الأموال المتوفرة للمؤسسات العامة لدى الخزينة إلا في حالة ترخيص من طرف الوزير المكلف بالمالية.

(غيرت وتممت بموجب المادة الفريدة من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهري الرشيف رقم 146.11.1 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس 2011 ،)ج.ر عدد 5982 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1432(29 سبتمبر 2011 ،)ص: 4774؛ وبموجب المادة الثانية من القانون رقم 22.54 الصادر بتنفيذه الظهري الرشيف رقم 22.23.1 بتاريخ 19 من رجب 1444 10(فبراير 2023 ،)ج. ر عدد 7176 بتاريخ 16 من شعبان 1444(9 مارس 2023 ،)ص:2861 (الوثائق الخاضعة موافقة الوزير المكلف بالمالية او الجهاز التداولي المتعلقة بالوثائق التالية لا تصبح نهائية مقررات مجلس الإدارة الا بعد موافقة الوزير المكلف

1 - تم تغيير وتتميم المادة 7 أعلاه، بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 21.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.146 بتاريخ 16 من رمضان 1432 (17 اغسطس 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5982 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011)، ص 4774.

بالمالية :الميزانيات؛ البيانات التوقيعية لمدة متعددة السنوات؛ النظام الأساسي للمستخدمين؛ المخطط التنظيمي المحددة فيه البنيات التنظيمية واختصاصاتها؛ 4الأمانة العامة للحكومة النظام المحدد لقواعد وطرق إبرام الصفقات، مع مراعاة أحكام المادة 22 المكررة من هذا القانون؛ ۪ شروط إصدار الافتراضات والالتجاء الى أشكال القروض البنكية الأخرى مثل التسبيقات أو الكشوفات؛ تخصيص النتائج .تودع الأموال المتوفرة للمؤسسات العمومية لدى الخزينة إلا في حالة ترخيص من طرف الوزير المكلف بالمالية.

المادة 8

التنظيم المالي والمحاسبي للمؤسسات العامة

تطبيقا لأحكام المادة 3 أعلاه، يحدد وزير المكلف بالمالية كيفيات تطبيق هذا القانون بالنسبة إلى كل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العامة. ويحدد لهذه الغاية إجراءات تحضير الميزانيات والبيانات التوقعية لمدة متعددة السنوات وإقرارها والتأشير عليها وطريقة مسك محاسبة الآمر بالصرف والمساعي الواجب على مراقب الدولة القيام بها وكذا السجلات والحاملات الأخرى المتعين مسكها من لدن الخازن المكلف بالأداء.

يراد بالميزانيات المشار إليها في المادة 7 أعلاه الوثائق التي يتم بمقتضاها توقع وتقييم وترخيص عمليات الاستغلال والتمويل والخزينة وعمليات الاستثمار برسم السنة المحاسبية الموالية. وتشمل خاصة ميزانية للاستغلال أو التسيير وميزانية للاستثمار أو التجهيز ومخططا للتمويل. وتحدد تفاصيلها وفق مخطط حسابات الهيئة.

يكون مدير المؤسسة العامة أو الشخص المؤهل هو الآمر بصرف الميزانية. وتناط به مهمة الالتزام بالعمليات المنصوص عليها في الميزانية وتصفيتها والأمر بصرفها. ويخضع بهذه الصفة للتشريع المتعلق بمسؤولية الآمرين بالصرف.

المادة 9

مراقب الدولة

يحضر مراقب الدولة بصفة استشارية جلسات مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي وكذا اجتماعات مختلف اللجان المحدثة تطبيقا لأحكام النصوص التشريعية أو التنظيمية أو النظامية أو الاتفاقية المتعلقة بالهيئة الخاضعة للمراقبة.

ويتمتع بحق الاطلاع الدائم على جميع المعلومات والوثائق سواء لدى الهيئة أو الشركات التابعة لها ومساهماتها. ويجوز له القيام في كل حين وبعين المكان، بجميع أعمال التحقق

والمراقبة التي يراها ملائمة اعتمادا على المستندات. وله أن يطلب الاطلاع على جميع الوثائق التي يعتبرها مفيدة لمزاولة مهمته، كما هي محددة في المادة 2 أعلاه ولاسيما العقود والدفاتر والوثائق المحاسبية والسجلات والمحاضر.

ويجوز له الحصول تحت إشراف الوزير المكلف بالمالية على جميع المعلومات المفيدة لمزاولة مهمته لدى الأغيار الذين أنجزوا عمليات مع الهيئة.

يتمتع مراقب الدولة ، ضمن الحدود التي يعينها الوزير المكلف بالمالية، بسلطة تأشير مسبق على الاقتناءات العقارية وجميع العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بالأشغال والتوريدات والخدمات وكذا منح الإعانات المالية والهبات.

ويمارس كذلك حق تأشير مسبق على قرارات تسيير المستخدمين بالمؤسسات العامة التي لا تتوفر على نظام أساسي للمستخدمين مصادق عليه وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه. وتبين الحدود المشار إليها في هذه الفقرة على أساس أهمية الهيئة وعدد العمليات المعنية ومبالغها.

وفي حالة رفض التأشيرة، يبت الوزير المكلف بالمالية في الأمر بصفة نهائية.

يجوز لمراقب الدولة كذلك أن يبدي رأيه في كل عملية تتعلق بتسيير الهيئة أثناء مزاولة مهامه وأن يبلغه كتابة إلى الوزير المكلف بالمالية أو رئيس مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي أو إدارة الهيئة بحسب الحالة.

ويحرر في شأن مهمته تقريرا سنويا يوجهه إلى الوزير المكلف بالمالية ويعرض على مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي.

المادة 10

الخازن المكلف بالأداء

يعتبر الخازن المكلف بالأداء كمحاسب عمومي مسؤولا عن صحة عمليات النفقات سواء بالنظر إلى أحكام النصوص القانونية والتنظيمية أو إلى أحكام الأنظمة الأساسية والمالية للهيئة.

يجب عليه التأكد من أن الأداءات تتم لفائدة الدائن الحقيقي ومن توفر الاعتمادات وبناء على وثائق صحيحة تثبت حقية حقوق الدائن والخدمة المنجزة.

غير أن الخازن المكلف بالأداء يصبح غير مسؤول عندما يوجه رفضا معللا إلى مدير الهيئة ويوجه إليه بعد ذلك المدير المذكور أمرا بالتسخير قصد التأشير على وسيلة الأداء. ويجب عليه التقيد بهذا التسخير الذي يلحقه بالأمر بالأداء ويخبر بذلك فورا الوزير المكلف بالمالية.

يوقع الخازن المكلف بالأداء مع مدير الهيئة أو الشخص المؤهل على وسائل الأداء مثل الشيكات والتحويلات والأوراق التجارية.

وفيما يخص المؤسسات العامة التي تسير أنظمة للتقاعد والاحتياط الاجتماعي يصدر الوزير المكلف بالمالية قرارات توضح فيها حدود اختصاصات الخازن المكلف بالأداء بالنسبة إلى كل هيئة.

ويمكن أن يؤهل الخازن المكلف بالأداء لإجراء مراقبة على المداخيل بناء على قرار للوزير المكلف بالمالية.

الباب الرابع: كيفيات ممارسة المراقبة المواكبة

المادة 11

الوزير المكلف بالمالية

لا تصبح نهائية مقررات مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي المتعلقة بالوثائق التالية إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية :

- الميزانيات؛

- البيانات التوقعية لمدة متعددة السنوات ؛

- تخصيص النتائج.

غير أن ميزانيات المؤسسات العامة التي لا تتلقى إعانات مالية من الدولة تصبح نهائية بمجرد الموافقة عليها بإجماع أعضاء مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي.

المادة 12

مراقب الدولة

يمارس مراقب الدولة الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات 1 و 2 و3 و6 و7 بالمادة 9 أعلاه.

كما يقيم مطابقة تسيير الهيئة للمهمة والأهداف المحددة لها وكذا إنجازاتها الاقتصادية والمالية.

وإذا عاين مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي أو مراقب الدولة أو لجنة التدقيق أو أي جهاز مراقبة مختص قصورا ملحوظا في تسيير الهيئة الخاضعة للمراقبة، جاز للوزير المكلف بالمالية أن يخول مراقب الدولة بمقرر حق ممارسة تأشير مسبق على بعض القرارات المحددة ولمدة معينة قابلة للتجديد مرة واحدة أو عدة مرات إلى أن يتم تقويم الوضعية.

ويرفع مراقب الدولة في هذا الشأن تقريرا معللا لمجلس الإدارة أو الجهاز التداولي قصد اتخاذ التدابير اللازمة لتقويم الوضعية.

المادة 13

وسائل التسيير

يجب على الهيئات الخاضعة للمراقبة المواكبة أن تتوفر على وسائل التسيير المحددة في المادة 17 بعده والمصادق عليها بصفة صحيحة من لدن مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي.

(غيرت وتممت بموجب المادة الثانية من القانون رقم 22.54 الصادر بتنفيذه الظهري الرشيف رقم 22.23.1 بتاريخ 19 من رجب 1444(10 فبراير 2023 ،)ج. ر عدد 7176 بتاريخ 16 من شعبان 1444(9 مارس 2023 ،(ص: 2861)

يجب على الهيئات الخاضعة للمراقبة المواكبة أن تتوفر على وسائل التسيير المحددة في المادة 17 بعده والمصادق عليها بصفة صحيحة من لدن مجلس الإدارة او الجهاز التداولي، مع مراعاة أحكام المادة 22 المكررة من هذا القانون.

المادة 14

لجنة التدقيق

يجب على الهيئات الخاضعة للمراقبة المواكبة إحداث لجنة التدقيق.

تتألف لجنة التدقيق بالإضافة إلى مراقب الدولة من عضوين إلى أربعة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي من بين الأعضاء غير المسيرين أو ممن ينوب عنهم شخصيا لهذا الغرض.

تؤهل لجنة التدقيق من خلال عمليات التدقيق لتقيم العمليات وجودة التنظيم ودقة وحسن تطبيق منظومة الإعلام وانجازات الهيئة. وتناط بها مهمة الأمر بعمليات التدقيق الداخلي والخارجي وأعمال التقييم التي تراها ضرورية وإنجازها على نفقة الهيئة. ويجوز لها بالإضافة إلى ذلك أن تشرك أي خبير مستقل في أشغالها.

توجه لجنة التدقيق مباشرة إلى مدير الهيئة تقريرا يتضمن نتائج تدخلاتها وكذا التوصيات التي تراها مفيدة لتحسين التسيير والتحكم في المخاطر الاقتصادية والمالية للهيئة ويعرض هذا التقرير على مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي.

الباب الخامس: كيفيات ممارسة المراقبة بمقتضى اتفاقية

المادة 15

المراقبة بمقتضى اتفاقية

يمكن أن تخضع للمراقبة بمقتضى اتفاقية:

- الشركات التابعة العامة التي تملك فيها مباشرة الدولة أو جماعة محلية أغلبية رأس المال من خلال اتفاقية مراقبة مبرمة مع الدولة ومعهود بمتابعتها إلى مندوب للحكومة يعين لدى الشركة التابعة العامة؛

- الشركات التابعة العامة غير المشار إليها في البند أعلاه وشركات الدولة التي لا تملك فيها الدولة أو جماعة محلية مساهمة مباشرة من خلال اتفاقية مراقبة مبرمة مع المقاولة الأم ومعهود بمتابعتها إلى مندوب الحكومة المعين لدى الشركة التابعة العامة أو شركة الدولة.

يجب على المقاولة الأم المنصوص عليها في هذه المادة أن تبرم مع كل شركة من الشركات التابعة وشركات الدولة المشار إليها في الفقرة أعلاه، اتفاقية تصادق عليها مجالس إدارتها أو أجهزتها التداولية وتحدد فيها طريقة المراقبة التي يجب على المقاولة الأم أن تمارسها على الشركات التابعة العامة وشركات الدولة المذكورة.

يراد في هذه المادة بالمقاولة الأم، المقاولة التي تملك أعلى نسبة مئوية في رأس المال العام في شركة الدولة أو الشركة التابعة العامة.

يجب أن تنص اتفاقية المراقبة على التزامات شركة الدولة أو الشركة التابعة العامة المتعاقدة، خاصة المقررات الواجب الحصول في شانها على الترخيص المسبق من مجلس إدارتها أو مجلس إدارة المقاولة الأم واللجان المتعين إحداثها لدى مجلس إدارتها والمساطر المتعلقة بالمراقبة الداخلية الواجب اعتمادها وكذا المعلومات المطلوب تبليغها إلى المقاولة الأم.

المادة 16

مندوب الحكومة

يمارس مندوب الحكومة الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات 1 و2 و3 و6 بالمادة 9 أعلاه.

ويعد تقريرا سنويا عن حالة تنفيذ الاتفاقية المشار إليها في المادة 15 أعلاه يوجهه إلى الوزير المكلف بالمالية ويعرض على مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي.

الباب السادس: تطبيق المراقبة المواكبة

على المؤسسات العامة وعقود البرامج

المادة 17

المؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة المواكبة

تخضع للمراقبة المواكبة بدلا من المراقبة القبلية، المؤسسات العامة التي تثبت اعتمادها الفعلي لمنظومة للإعلام والتسيير والمراقبة الداخلية والتي تشمل خاصة الوسائل التالية المصادق عليها بصفة صحيحة من لدن مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي:

- نظام أساسي للمستخدمين تحدد فيه بوجه خاص الشروط المتعلقة بالتوظيف والأجور والمسار المهني لمستخدمي المؤسسة؛

- مخطط تنظيمي تحدد فيه البنيات التنظيمية للتسيير والتدقيق الداخلي بالمؤسسة ومهامها واختصاصاتها؛

- مرشد يبين المساطر المتعلقة بتسيير البنيات والمراقبة الداخلية بالمؤسسة؛

- نظام تحدد فيه شروط وأشكال إبرام الصفقات وكذا الإجراءات المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها، مع مراعاة مقتضيات المادة 19 بعده1؛

- محاسبة تمكن من إعداد قوائم تركيبية صحيحة وصادقة ومشهود بصحتها دون أي تحفظ مهم من لدن واحد أو أكثر من المدققين الخارجيين المؤهلين لمزاولة مهنة مراقب الحسابات؛

- مخطط لمدة متعددة السنوات يشمل فترة لا تقل عن ثلاث سنوات يتم تحيينه كل سنة ويجب أن يتضمن خاصة البرامج العملية والمشاريع الاقتصادية والمالية عن كل نشاط وبشكل مجمع؛

- تقرير سنوي عن التسيير يعده مدير المؤسسة.

يحدد الوزير المكلف بالمالية كيفيات وأشكال إعداد الوسائل المذكورة أعلاه.

المادة 18

عقود البرامج

تخضع للمراقبة المواكبة بدلا من المراقبة القبلية، المؤسسات العامة المرتبطة مع الدولة بعقود برامج.

1 - تم تغيير وتتميم المادة 17 أعلاه، بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 21.10 ، السالف الذكر.

تعفى المؤسسات العامة وشركات الدولة الخاضعة للمراقبة المواكبة والمرتبطة مع الدولة بعقود برامج من الموافقة المسبقة على الوثائق المنصوص عليها في المادتين 7 و11 من هذا القانون.

تبرم عقود البرامج بين الدولة من جهة والمؤسسات العامة أو شركات الدولة أو الشركات التابعة العامة التي تملك فيها الدولة أو جماعة محلية مساهمة مباشرة من جهة أخرى، كلما دعت أهمية وطبيعة نشاط هذه الهيئات إلى ذلك.

تحدد في عقود البرامج لمدة متعددة السنوات وعلى الخصوص التزامات الدولة والهيئة المتعاقدة والأهداف التقنية والاقتصادية والمالية المحددة للهيئة ووسائل بلوغ هذه الأهداف وكذا الإجراءات المتعلقة بمتابعة تنفيذ عقود البرامج.

يوقع عقود البرامج باسم الدولة كل من الوزير المكلف بالوصاية والوزير المكلف بالمالية وعن الهيئة رئيس مجلس الإدارة أو الجهاز التداولي أو المدير إذا فوض إليه ذلك من طرف المجلس أو الجهاز المذكور.

الباب السابع: واجبات الهيئات الخاضعة

للمراقبة المالية للدولة

الماد 19

الدعوة إلى المنافسة

يجب على المؤسسات العامة وشركات الدولة، لأجل تنفيذ نفقاتها وانجاز مواردها، ما عادا في حالة استثناء مبرر، أن تدعو إلى المنافسة قصد ضمان الشفافية في اختيارات صاحب المشروع والمساواة في الوصول إلى طلبيات الهيئة وكذا فعالية النفقات وتحسين مداخيل الهيئة.

ويتعين على المؤسسات العامة المحددة قائمتها بقرار للوزير المكلف بالمالية، قصد تنفيذ نفقاتها، تطبيق النصوص السارية على الصفقات العمومية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات المعنية1.

(غيرت وتممت بموجب المادة الفريدة من القانون رقم 10.21 الصادر بتنفيذه الظهري الرشيف رقم 146.11.1 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس2011 ،) ج.ر عدد 5982 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1432(29 سبتمبر 2011 ،)ص: 4774؛ وبموجب المادة الثانية من القانون رقم 22.54 الصادر بتنفيذه الظهري الرشيف رقم 22.23.1 بتاريخ 19 من

1 - تم تغيير وتتميم المادة 19 أعلاه، بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 21.10، السالف الذكر.

من أجل تنفيذ نفقاتها وإنجاز مواردها، يتعين على المؤسسات العمومية وشركات الدولة، ما عدا في حالة استثناء مبرر، أن تدعو الى المنافسة قصد ضمان الشفافية في اختيارات صاحب المشروع والمساواة في الوصول الى طلبيات الهيئة وكذا فعالية النفقات وتحسين مداخيل الهيئة، مع مراعاة أحكام المادة 22 المكررة أدناه

المادة 20

التزامات تجاه الوزير المكلف بالمالية

يجب على المؤسسات العامة وشركات الدولة والشركات التابعة العامة والمقاولات ذات الامتياز أن تبلغ إلى الوزير المكلف بالمالية الوثائق التالية خلال الستة أشهر الموالية لاختتام السنة المحاسبية:

- القوائم التركيبية السنوية أو الحسابات السنوية؛

- التقرير السنوي عن التسيير؛

- بيان توزيع رأس مال الشركة بالنسبة إلى شركات الدولة و الشركات التابعة العامة؛

- تقرير مراقبي الحسابات أو المدققين الخارجيين بالنسبة إلى الهيئات الخاضعة وجوبا للتدقيق؛

- الحسابات المجمعة وبيان الشركات التابعة والمساهمات إن اقتضى الحال بالنسبة إلى المؤسسات العامة وشركات الدولة والشركات التابعة العامة.

كما تلزم بالاستجابة لكل طلب معلومات ذات طابع تقني أو اقتصادي أو مالي صادر عن الوزير المكلف بالمالية وذلك خلال الشهر التالي لاستلام الطلب.

يجب على الشركات المختلطة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون أن توجه إلى الوزير المكلف بالمالية الوثائق التالية خلال الستة أشهر الموالية لاختتام السنة المحاسبية:

- القوائم التركيبية السنوية؛

- بيان الشركات التابعة والمساهمات؛

- بيان توزيع رأس مال الشركة؛

يمارس الوزير المكلف بالمالية الحقوق والسلط الراجعة للدولة بصفتها مساهمة في الشركات الخاضعة للمراقبة المالية.

التزامات أخرى

تنشر الحسابات السنوية للمؤسسات العامة في الجريدة الرسمية وفق الأشكال التي تحدد بواسطة مرسوم.

الباب الثامن: واجبات المأمورين

المكلفين بالمراقبة المالية

المادة 21

مراقب الدولة ومندوب الحكومة

تتنافى مهام مراقب الدولة أو مندوب الحكومة مع انتدابه كمتصرف يمثل الدولة في مجالس الإدارة أو الأجهزة التداولية للمؤسسات العامة والشركات والمقاولات المسار إليها في المادة الأولى من هذا القانون.

ويجب عليهما التقيد بقواعد السر المهني فيما يتعلق بجميع المعلومات التي يطلعان عليها أثناء مزاولة مهامهما. ولا يجوز الاحتجاج بالسر المهني تجاه المساعدين القضائيين العاملين في إطار مهامهم.

المادة 22

الخازن المكلف بالأداء

يجب على الخازن المكلف بالأداء ووكلائه المفوضين التقيد بقواعد السر المهني فيما يتعلق بجميع المعلومات التي يطلعون عليها أثناء مزاولة مهامهم. ولا يجوز الاحتجاج بالسر المهني تجاه المساعدين القضائيين العاملين في إطار مهامهم.

الباب التاسع: أحكام متفرقة وانتقالية

المادة 22 المكررة

تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية) أضيفت بموجب المادة الأولى من القانون رقم 22.54 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 22.23.1 بتاريخ 19 من رجب

1444(10 فبراير 2023 ،)ج. ر عدد 7176 بتاريخ 16 من شعبان 1444(9 مارس 2023 ،(ص: 2860)

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يتعين على الهيئات التالي بيانها تطبيق النصوص التنظيمية أجل تنفيذ نفقاتها : المتعلقة بالصفقات العمومية من ا ً) المؤسسات العمومية، باستثناء الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع ا نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية المحدثة بموجب القانون رقم 20.82 وكذا المؤسسات العمومية الواردة في الجدول رقم 1 الملحق بالقانون نفسه؛ ب) الأشخاص الاعتبارية الأخرى من أشخاص القانون العام الخاضعة، بموجب النصوص الجارية عليها، للمراقبة المالية للدولة كما هي محددة بموجب هذا القانون والمتوفرة على أنظمة للصفقات خاصة بها؛ ج) الأشخاص الاعتبارية الأخرى من أشخاص القانون العام الخاضعة، بموجب النصوص الجارية عليها، لمراقبة مالية خاصة والمتوفرة على أنظمة للصفقات خاصة بها .تحدد، بموجب مرسوم، قائمة الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام المشار إليها في البند ج) أعلاه.

المادة 23

الاستثناءات

لا تدخل في نطاق تطبيق هذا القانون، باستثناء ما ورد في المادة 20 أعلاه، الهيئات التالية التي تظل خاضعة للمراقبة المقررة في النصوص الجارية عليها:

- بنك المغرب؛

- صندوق الإيداع والتدبير؛

- المؤسسات والشركات الخاضعة لأحكام الظهير الشريف رقم 1.93.147 بتاريخ 15 من محرم 1414 (6 يوليو1993) المعتبر بمثابة قانون المتعلق بمزاولة نشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها؛

- المقاولات الخاضعة للتشريع المتعلق بالتامين وإعادة التأمين؛

- المؤسسات العامة التي لا تكون خاضعة في تاريخ نشر هذا القانون لأحكام الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا الشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات العمومية.

المادة 24

النصوص المنسوخة

ينسخ هذا القانون جميع أحكام النصوص التشريعية المتعلقة بنفس الموضوع والجاري بها العمل في تاريخ نشره ولا سيما منها:

- الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا الشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات العمومية؛

- الظهير الشريف رقم 1.62.113 الصادر في 16 من صفر 1382 (19 يوليو 1962) في شأن النظام الأساسي لمستخدمي مختلف المقاولات؛

- الظهير الشريف رقم 1.63.012 الصادر في 12 من رمضان 1382 (6 فبراير1963) في شأن شروط إيداع الأموال المتوفرة الخاصة بالمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز.

يظل العمل جاريا بالأنظمة الأساسية والقواعد الخاضع لها مستخدمو المؤسسات العامة وشركات الدولة والشركات التابعة العامة والمطبقة في تاريخ نشر هذا القانون إلى أن يتم تعويضها وفقا لأحكامه.

الفهرس

المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى 857

القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى 858

ظهير شريف رقم 1.03.195 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى 860

القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى 861

الباب الأول: مهمة المراقبة المالية للدولة 861

الباب الثاني: نطاق وأنواع المراقبة 862

الباب الثالث: كيفيات إجراء المراقبة القبلية 864

الباب الرابع: كيفيات ممارسة المراقبة المواكبة 867

الباب الخامس: كيفيات ممارسة المراقبة بمقتضى اتفاقية 868

الباب السادس: تطبيق المراقبة المواكبة على المؤسسات العامة وعقود البرامج 869

الباب السابع: واجبات الهيئات الخاضعة للمراقبة المالية للدولة 871

الباب الثامن: واجبات المأمورين المكلفين بالمراقبة المالية 873

الباب التاسع: أحكام متفرقة وانتقالية 873

.....

.....

.....

قانون شركات المساهمة

قانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.124 بتاريخ 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996)

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4422 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1417 (17 أكتوبر 1996)، ص 2320

صيغة محينة بتاريخ 10 فبراير 2023

وفق تعديلات:

القانون رقم 96.21 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.15 بتاريخ 19 من رجب 1444 (10 فبراير 2023)، الجريدة الرسمية عدد 7173 بتاريخ 6 شعبان 1444 (27 فبراير 2023)، ص 2244؛

بالقسم الأول من القانون رقم 19.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.75 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذو الحجة 1442 (22 يوليو 2021)، ص5671؛

القانون رقم 20.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.78 بتاريخ 23 من شعبان 1440 (29 أبريل 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6773 بتاريخ 23 من شعبان 1440 (29 أبريل 2019)، ص 2177؛

القانون رقم 78.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بالشركات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.106 بتاريخ 12 من شوال 1436 (29 يوليو 2015)؛ الجريدة الرسمية عدد 6390 مكرر بتاريخ 12 ذو القعدة 1436 (28 أغسطس 2015)، ص 7416 مكرر؛

القانون رقم 20.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.18 بتاريخ 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5639 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1429 (16 يونيو 2008)، ص 1359؛

القانون رقم 23.01 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.17 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004)؛ الجريدة الرسمية 5207 بتاريخ 6 ربيع الأول 1425 (26 أبريل 2004)، ص 1834؛

القانون رقم 81.99 القاضي بتغيير القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.327 بتاريخ 21 من رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)؛ الجريدة الرسمية عدد 4756 بتاريخ 21 رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)، ص 3071.

أنظر :

.....

ظهير شريف رقم 1.24.42صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم44.24 القاضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة.
الحمد لله وحده،
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 44.24 القاضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم44.24
يقضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة
وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة
والشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة
مادة فريدة
تتمم على النحو التالي أحكام المادة 71 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة :
»المادة 71 (الفقرة الرابعة). - يمكن لشريك أو أكثر ممن يملكون
»نصف الأنصبة أو عشر الأنصبة إذا كانوا يمثلون عشر الشركاء على
»الأقل أن يطلبوا عقد الجمعية العامة. غير أنه يمكن لشريك أو أكثر،
»في حالة شغور منصب المسير لأي سبب كان، الدعوة إلى عقد جمعية »عامة للشركة لتعيين

مسير لها.«
ظهير شريف رقم 1.24.43صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم45.24 القاضي بتتميم المادة 85 من
القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم
وشركة الأسهم المبسطة
والشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة.
الحمد لله وحده،
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 45.24 القاضي بتتميم المادة 85 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية
بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة
وشركة المحاصة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم45.24
يقضي بتتميم المادة 85 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة
وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة
والشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة
مادة فريدة
تتمم على النحو التالي أحكام المادة 85 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية
بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة
وشركة المحاصة :
»المادة .85 - لا تحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة .....
»بإجراء يمس بالأهلية.

»كما لا تحل الشركة بوفاة ..... على خلاف ذلك.
»عند وفاة الشريك الوحيد يمكن لأحد الورثة أو الورثة أو أحد »ذوي حقوقهم، تقديم طلب لرئيس المحكمة المختصة لتعيين وكيل
»من أجل عقد جمعية عامة للشركة ملاءمة نظامها الأساسي مع
» مقتضيات هذا القانون داخل أجل 60 يوما.«

ظهير شريف رقم 1.24.37صادرفي 2صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم39.24 القاضي بتغيير و تتميم القانون
رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00
المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، كما وافق عليه
مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم 39.24
يقضي بتغيير و تتميم القانون رقم 18.00
المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية
المادة الأولى
تغير وتتمم على الشكل التالي أحكام المواد 13 و 16 و 16 مكرر 2 و 16 مكرر 4 و 30 من
القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية
المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)

»المادة .13 - ينشأ بقوة القانون بين جميع الملاك المشتركين في
»ملكية العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون

»منذ تاريخ تقييد أول تفويت بشأنها، اتحاد للمالك المشتركين، يتمتع
»بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
»يكون الغرض من اتحاد الملاك حفظ وصيانة الأجزاء المشتركة
»وإدارتها، وعند الاقتضاء، إسداء خدمات جماعية لفائدة الملاك،
»ترتبط بتدبير الملكية المشتركة.
»يحق التحاد الملاك في حالة تعذر الصلح والوساطة التقاضي
»ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع
»الملاكين المتضررين.
(الباقي بدون تغيير.)
»المادة .16 - ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر.
»ويستدعى إليه الملاك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية،
»خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع. ويبين
»الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع وجدول الأعمال.
»المادة 16 مكرر .2 - ينعقد الجمع العام العادي على الأقل مرة كل
»سنة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من انتهاء السنة الجارية.
»ويمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة لذلك ويستدعى
»إليهما جميع الملاك المشتركين.
»يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي
»إلى جميع الملاك بكل الوسائل القانونية المتاحة، تتضمن مكان وتاريخ
»وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال.
»المادة 16 مكرر .4 - يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك
»بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية بآخر عنوان شخصي أو مهني
»أشعر به وكيل الاتحاد. ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر (15)
»يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.
(الباقي بدون تغيير.)

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.24.39صادرفي 2صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم41.24 القاضي بتغيير المادة 4 من القانون
رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 41.24 القاضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08
المتعلق بمدونة الحقوق العينية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
قانون رقم 41.24
يقضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08
المتعلق بمدونة الحقوق العينية
المادة الأولى
تغير على النحو التالي أحكام المادة 4 من القانون رقم 39.08
المتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)،
كما وقع تغييره وتتميمه :
»المادة .4 - يجب أن تحرر - تحت طائلة البطلان - جميع التصرفات
»المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها
»أو تعديلها أو إسقاطها بما في ذلك الوعد بالبيع العقاري وكذا
»الوكالات الخاصة بها بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ
»يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ما
» لن ينص قانون خاص على خلاف ذلك.
(الباقي بدون تغيير).
المادة الثانية
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة .

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.24.38صادرفي 2صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم 40.24 القاضي بتغيير و تتميم الفصل573
من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913)
بمثابة قانون الالتزامات والعقود.
الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 40.24 القاضي بتغيير وتتميم الفصل 573 من ظهير
9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون
الالتزامات والعقود، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم 40.24
يقضي بتغيير و تتميم الفصل 573
من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913)
بمثابة قانون الالتزامات والعقود
المادة الأولى
تغير وتتمم أحكام الفصل 573 من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913)
بمثابة قانون الالتزامات والعقود،
كما وقع تغييره وتتميمه، على النحو التالي :
»الفصل .573 - كل دعوى ناشئة عن العيوب الموجبة للضمان
»أو عن خلو المبيع من الصفات الموعود بها يجب أن ترفع في الآجال
»الآتية، وإلا سقطت :
» بالنسبة للعقارات بمضي سنتين من تاريخ التسليم، وفي جميع
»الحالات بمضي خمس (5) سنوات من تاريخ البيع.
»بالنسبة إلى الأشياء المنقولة والحيوانات خلال 30 يوما بعد »التسليم بشرط أن يكون قد أرسل
للبائع الإخطار المشار إليه في
»الفصل .533
»ويسوغ تمديد هذه الآجال أو تقصيرها باتفاق المتعاقدين،
»وتسري أحكام الفصول 371 إلى 377 على سقوط دعوى ضمان
»العيب.«
المادة الثانية

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية.

.....

.....

نظام موظفي الإدارات العامة
نصوص عامة
ظهير شريف رقم1.24.44صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم46.24 بتغيير و تتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادرفي4
شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة
العمومية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 46.24 بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف
رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن
النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم46.24 بتغيير و تتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادرفي4 شعبان
1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية
مادة فريدة
تغير أو تتمم على النحو التالي، أحكام الفصول 4 (الفقرة الأولى و25 و43 المكرر (الفقرة الثانية)
و44 و66 و75 المكرر (الفقرة الخامسة)
من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام
الأساسي العام للوظيفة العمومية .
»الفصل 4 (الفقرة الأولى) . - يطبق هذا النظام الأساسي .....

» وبمصالحها اللاممركزة.
».....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»الفصل .25 - تنشر نتائج الامتحانات والمباريات وتسميات الموظفين
»وترقياتهم بمقرات الإدارات وبمواقعها الإلكترونية.
»الفصل 43 المكرر (الفقرة الثانية). - .....
»يتقاضى الموظف طوال مدة الرخصة المذكورة مجموع الأجرة المطابقة
» لوضعيته النظامية.
».....
»الفصل .44 - تمنح رخص ..... بأحد الأمراض التالية:
» - الإصابات السرطانية ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - الاضطرابات الخطيرة في الشخصية ؛
» - الاضطرابات العصبية المعرفية أو الإدراكية.
»يتقاضى الموظف طوال مدة الرخصة المذكورة مجموع الأجرة
»المطابقة لوضعيته النظامية.
»الفصل .66 - تشتمل العقوبات التأديبية ..... وهي مرتبة
»حسب تزايد الخطورة :
»1 - الإنذار ؛
»2 - ..... ؛
»3 - .....
»4 - الانحدار من الرتبة ؛
»5 - القهقرة من الدرجة ؛
»6 - العزل.
»وهناك عقوبتان .....(الباقي لا تغيير فيه.)
» الفصل 75 المكرر (الفقرة الخامسة). - .....
»إذا انصرم أجل سبعة أيام ..... صلاحية إصدار عقوبة
»العزل وذلك مباشرة وبدون سابق استشارة المجلس التأديبي.
».....

(الباقي لا تغيير فيه.)

.....

القسم الأول: أحكام عامة

القسم الثاني: تأسيس شركات المساهمة وتقييدها

القسم الثالث: إدارة شركات المساهمة وتسييرها

القسم الرابع: جمعيات المساهمين

القسم الخامس: إعلام المساهمين

القسم السادس: مراقبة شركات المساهمة

القسم السابع: تغيير رأسمال الشركة

القسم الثامن: تحويل شركات المساهمة وتوسيعها

القسم التاسع: القيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة

القسم العاشر: السنة المالية للشركة والنتائج والأرباح

القسم الحادي عشر: حالات البطلان والمسؤولية المدنية

القسم الثاني عشر: حل شركات المساهمة

القسم الثالث عشر: تصفية شركات المساهمة

القسم الرابع عشر: العقوبات الزجرية

القسم الخامس عشر: شركة المساهمة المبسطة المكونة بين الشركات

القسم السادس عشر: أحكام مختلفة وانتقالية

القسم الأول: أحكام عامة

المادة 1

شركة المساهمة شركة تجارية بحسب شكلها وكيفما كان غرضها.

يقسم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول ممثلة لحصص نقدية أو عينية دون أية حصة صناعية.

ويجب أن تتضمن العدد الكافي من المساهمين الذي يمكنها من تحقيق غرضها وتسييرها ورقابتها على ألا يقل عدد المساهمين عن خمسة لا يتحملون أية خسارة إلا في حدود حصصهم ودون أن تزداد أعباؤهم إلا برضاهم.

المادة 2

يحدد النظام الأساسي شكل الشركة، ومدتها التي لا يمكن أن تتجاوز 99 سنة وتسميتها ومقرها الاجتماعي وغرضها ومبلغ رأسمالها.

المادة 3

تبتدئ مدة الشركة من تاريخ تقييدها في السجل التجاري.

يمكن أن تمدد مدتها مرة أو عدة مرات دون أن تتجاوز مدة كل تمديد 99 سنة.

المادة 4

يجب أن تتضمن المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة إلى الغير، خاصة منها الرسائل والفاتورات ومختلف الإعلانات والمنشورات، تسمية الشركة مسبوقة أو متبوعة مباشرة وبشكل مقروء بعبارة ‘‘شركة مساهمة’’ أو الأحرف الأولى ‘‘ش. م’’ ومبلغ رأسمال الشركة، ومقرها الاجتماعي، بالإضافة إلى رقم تقييدها في السجل التجاري.

المادة 5

تخضع شركات المساهمة الكائن مقرها الاجتماعي في المغرب إلى التشريع المغربي.

يمكن للغير الاحتجاج بالمقر الاجتماعي المذكور في النظام الأساسي للشركة، ولا يمكن لها أن تواجه الغير بمقرها الحقيقي إن كان موجودا بمكان آخر.

المادة 6

لا يجوز أن يقل رأسمال شركة المساهمة عن ثلاثة ملايين درهم إذا كانت تدعو الجمهور إلى الاكتتاب وعن ثلاثمائة ألف درهم إذا كانت لا تدعو إلى ذلك.

المادة 7

تتمتع شركات المساهمة بالشخصية الاعتبارية ابتداء من تاريخ تقييدها في السجل التجاري. ولا يترتب عن التحويل من شركة مساهمة إلى شركة ذات شكل آخر، أو العكس إنشاء شخص اعتباري جديد. ويسري نفس الحكم في حالة التمديد.

المادة 8

إلى غاية تقييد الشركة بالسجل التجاري تبقى العلاقات بين المساهمين خاضعة لعقد الشركة وللمبادئ العامة للقانون المطبقة على الالتزامات والعقود.

المادة 9

تعتبر شركة تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها كل شركة مساهمة:

تطلب إدراج قيمها المنقولة في بورصة القيم أو في أي سوق منظمة أخرى؛

أو تصدر أو تفوت القيم المذكورة وفق الشروط المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 10

لا يشكل مجرد الشهر المنصوص عليه في القوانين والأنظمة دعوة الجمهور إلى الاكتتاب في مدلول المادة 9 أعلاه.

المادة 11

يجب أن يوضع النظام الأساسي كتابة.

إذا تم وضعه بعقد عرفي، حررت منه أصول بالقدر الكافي لإيداع واحد منه في المقر الاجتماعي وللقيام بمختلف الإجراءات المتطلبة.

لا تقبل بين المساهمين أية وسيلة إثبات ضد مضمون النظام الأساسي.

يجب أن تثبت الاتفاقات بين المساهمين كتابة.

المادة 12

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة، فضلا عن البيانات المذكورة في المادة 2، ودون إخلال بكل البيانات الأخرى المفيدة، البيانات التالية:

1- عدد الأسهم التي تم إصدارها وقيمتها الإسمية، مع التمييز عند الضرورة بين مختلف فئات الأسهم المنشأة والحقوق المرتبطة بكل واحدة من هذه الفئات؛

2- الشكل الإسمي للأسهم، مع مراعاة أحكام المادة 245 أدناه؛

3- الشروط الخاصة التي يخضع لها قبول المفوتة لهم الأسهم في حالة وضع قيود على حرية تداول الأسهم أو بيعها؛

4- هوية أصحاب الحصص العينية وتقييم للحصة التي قدمها كل واحد منهم وعدد الأسهم المسلمة مقابل الحصة؛

5- هوية المستفيدين من امتيازات خاصة طبيعة هذه الامتيازات؛

6- المقتضيات التي تتعلق بالعناصر المكونة لأجهزة الشركة تسييرها وسلطتها؛

7- المقتضيات المتعلقة بتوزيع الأرباح وبتكوين الاحتياطي وبتوزيع علاوة التصفية.

إذا لم يتضمن النظام الأساسي كل البيانات المتطلبة قانونيا وتنظيميا أو أغفل القيام بأحدالإجراءات التي تنص عليها فيما يخص تأسيس الشركة أو تمت بصورة غير قانونية، يخوللكل ذي مصلحة تقديم طلب للقضاء لتوجيه أمر بتسوية عملية التأسيس تحت طائلة غرامة تهديدية. كما يمكن للنيابة العامة التقدم بنفس الطلب.

تتقادم الدعوى المشار إليها في الفقرة أعلاه بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تقييد الشركة في السجل التجاري أو من تقييد التغيير في ذلك السجل وإلحاق العقود المغيرة للنظام الأساسي به.

المادة 13

يتم الشهر عن طريق الإشعارات أو الإعلانات، بنشرها حسب الأحوال إما في الجريدة الرسمية أو في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

المادة 14

يتم الشهر عن طريق إيداع العقود أو الوثائق، بكتابة ضبط المحكمة المختصة بالسجل التجاري.

يتم كل إيداع للعقود أو للوثائق المشار إليها في الفقرة السابقة في نسختين مشهود بمطابقتهما للأصل من طرف أحد المؤسسين للشركة أو ممثليها القانونيين.

المادة 15

تتم عملية الشهر بسعي من الممثلين القانونيين للشركة أو كل وكيل مفوض تحت مسؤوليتهم.

خلال التصفية، يقوم المصفي تحت مسئوليته بإجراءات الشهر التي يتولاها الممثلون القانونيون.

في حالة إغفال إجراء خاص بالشهر لا يتعلق بتأسيس الشركة ولا بتغيير نظامها الأساسي أو في حالة القيام به بصورة غير قانونية، ولم تقم الشركة بتسوية الوضعية داخل أجل ثلاثين

يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالإنذار الموجه لها، أمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، تعيين وكيل مكلف بالقيام بذلك الإجراء.

المادة 16

إذا تعلق الأمر بعمليات الشركة المنجزة قبل اليوم السادس عشر من نشر العقود والوثائق المفروض شهرها في الجريدة الرسمية، فإنه لا يواجه الأغيار بهذه العقود الوثائق متى أثبتوا استحالة علمهم بها.

إذا تضمن شهر العقود الوثائق المشار إليها في المادة 14 تباينا بين النص المودع في السجل التجاري والنص المنشور في الجريدة الرسمية، فإنه لا يمكن مواجهة الأغيار بهذا النص الأخير، غير أنه يسوغ لهؤلاء الاعتداد به ما لم تثبت الشركة إطلاعهم على النص المودع في السجل التجاري.

القسم الثاني: تأسيس شركات المساهمة وتقييدها

المادة 17

تعد شركة المساهمة مؤسسة إثر القيام بالإجراءات الأربعة التالية:

1- توقيع النظام الأساسي من جميع المساهمين وإذا لم يتم فبتوصل المؤسسين أو واحد منهم بآخر بطاقة اكتتاب؛

2- تحرير كل سهم نقدي بربع قيمته الإسمية على الأقل وفق أحكام المادة 21؛

3- تحويل الحصص العينية بعد تقييمها، لفائدة الشركة التي هي في طور التأسيس طبقا للمادة 24 وما بعدها؛

4- القيام بإجراءات الشهر المنصوص عليها في المادة 31.

المادة 18

يوقع المساهمون النظام الأساسي إما شخصيا أو بواسطة وكيل مفوض تفويضا خاصا.

المادة 19

إذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب، يودع النظام الأساسي الموقع من طرف المؤسسين لدى كتابة ضبط المحكمة الموجود بدائرتها المقر الاجتماعي للشركة التي هي في طور التأسيس أو لدى مكتب موثق.

يجب أن تتضمن بطاقة الاكتتاب في السهم البيانات المحددة بمرسوم وأن تشير بصفة صريحة إلى إمكانية الإطلاع عليه بكتابة الضبط أو بمكتب الموثق، مع حق الحصول على نسخة على نفقة الطالب.

المادة 20

يتم تعيين المتصرفين الأولين وأعضاء مجلس الرقابة الأولين ومراقبي الحسابات الأولين، إما بموجب النظام الأساسي أو بموجب عقد منفصل يشكل جزءا من النظام الأساسي وموقع وفق نفس الشروط.

يشرعون في ممارسة مهامهم فعليا ابتداء من تقييد الشركة في السجل التجاري.

يخول للأشخاص المعينين كمتصرفين بمجرد تسميتهم تعيين رئيس مجلس الإدارة وإن اقتضى الحال المدير العام أو المدراء العامين والمدير العام المنتدب أو المدراء العامين المنتدبين.

يخول للأشخاص المعينين كأعضاء لمجلس الرقابة بمجرد تسميتهم أن يعينوا أعضاء مجلس الإدارة الجماعية.

المادة 21

يجب أن يكتتب رأس المال بالكامل وإلا فلا يتم تأسيس الشركة.

يجب أن تحرر الأسهم الممثلة للحصص النقدية بما لا يقل عن الربع من قيمتها الإسمية. ويتم تحرير الباقي في دفعة واحدة أو عدة دفعات حسب قرار يتخذه مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية داخل أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من تقييد الشركة في السجل التجاري وإلا جاز لكل ذي مصلحة أن يتقدم بطلب إلى رئيس المحكمة التجارية المختصة بصفته قاضيا للمستعجلات لإصدار الأمر إلى الشركة تحت طائلة غرامة تهديدية بالدعوة لدفع الأموال غير المحررة.

تحرر الأسهم الممثلة للحصص العينية كاملة عند إصدارها.

المادة 22

تودع الأموال المستخلصة نقدا باسم الشركة التي هي في طور التأسيس في حساب بنكي مجمد مع قائمة للمكتتبين تبين المبالغ التي دفعها كل واحد منهم.

يجب أن يتم هذا الإيداع داخل أجل ثمانية أيام ابتداء من تلقي الأموال.

ويلزم المودعة الأموال لديه، إلى أن يتم سحبها، بوضع القائمة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه رهن إشارة كل مكتتب يدلي بحجة اكتتابه. ويمكن لمن طلب ذلك، الإطلاع على هذه القائمة والحصول على نسخة منها على نفقته.

المادة 23

تعاين الاكتتابات والأداءات بتصريح للمؤسسين في محرر موثق أو عرفي يودع لدى كتابة ضبط محكمة مكان المقر الاجتماعي للشركة.

يتحقق الموثق أو كاتب الضبط في غير العقود الموثقة من مطابقة تصريح المؤسسين للوثائق المقدمة له على ضوء أوراق الاكتتاب وشهادة البنك المودعة لديه النقود.

تلحق بالتصريح قائمة المكتتبين وكشف الأداءات التي قام بها كل واحد منهم ونسخة من النظام الأساسي أو نظير منه.

المادة 24

يتضمن النظام الأساسي وصفا للحصص العينية وتقييما لها. ويجري هذا الوصف والتقييم بناء على تقرير ملحق بالنظام الأساسي يعده تحت مسؤوليتهم مراقب أو عدة مراقبين للحصص يعينهم المؤسسون.

إذا تم التنصيص على منح امتيازات خاصة لفائدة أشخاص سواء كانوا شركاء أم لا، اتبعت نفس المسطرة. ويقصد بالامتياز الخاص في هذا القانون الحق التفضيلي في الأرباح وفي علاوة التصفية.

يمكن أن تكون هذه الحصص العينية والامتيازات الخاصة موضوع عقد منفصل يشكل جزءا من النظام الأساسي وموقع حسب نفس الشروط.

لا تطبق أحكام هذه المادة على شركات الدولة والشركات التابعة العامة والشركات المختلطة كما هي محددة في المادة الأولى من القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.195 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003).

المادة 25

يتم اختيار مراقب أو مراقبي الحصص من بين الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي الحسابات.

يخضع هؤلاء لحالات التنافي المنصوص عليها في المادة 161 يمكن أن يساعدهم في إنجاز مهمتهم خبير أو عدة خبراء من اختيارهم. وتتحمل الشركة أتعاب هؤلاء الخبراء.

يتناول تقريرهم وصف كل حصة على حدة يشير إلى طريقة التقييم المعتمدة وسببها كما يؤكد أن قيمة الحصص تطابق على الأقل القيمة الإسمية للأسهم المزمع إصدارها.

المادة 26

يوضع تقرير مراقب أو مراقبي الحصص بالمقر الاجتماعي للشركة ويودع بكتابة الضبط، رهن إشارة المساهمين المحتملين، خمسة أيام على الأقل قبل توقيع النظام الأساسي من طرفهم.

وإذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب، فإن التقرير المذكور يودع رفقة النظام الأساسي وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 19. ويسلم نظير من التقرير المذكور إلى مجلس القيم المنقولة وفق الإجراءات التي يحددها هذا الأخير.

المادة 27

يسأل الأشخاص الذين قاموا بعمل باسم شركة في طور التأسيس وقبل اكتسابها الشخصية المعنوية، على وجه التضامن بصفة مطلقة، عن الأعمال التي تمت باسمها إلا إذا تحملت الجمعية العامة الأولى العادية أو غير العادية للشركة الالتزامات الناشئة عن هذه الأعمال بعد تأسيسها وتقييدها بشكل قانوني.

يعتبر حينئذ هذه الالتزامات كما لو قامت بها الشركة منذ البداية.

المادة 28

إذا لم يتم تأسيس الشركة لأي سبب من الأسباب، فلا يحق للمؤسسين الرجوع على المكتتبين بشأن الالتزامات المبرمة أو المصاريف المدفوعة عدا في حالة التدليس أو عدم التدليس أو عدم احترام ما التزم به المكتتبون المذكورون إذا لم يتم تأسيس الشركة بخطإ منهم.

المادة 29

يوضع بيان الأعمال المنجزة لحساب الشركة التي هي في طور التأسيس طبقا للمادة 27، مع الإشارة إلى الالتزام الذي سيترتب عن كل عمل من هذه الأعمال بالنسبة للشركة، رهن إشارة المساهمين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 26 من هذا القانون. ويترتب على توقيع النظام الأساسي تحمل الشركة لهذه الالتزامات عندما يتم تقييد الشركة في السجل التجاري.

إذا لم تتم دعوة الجمهور للاكتتاب، يمكن للمساهمين أن يفوضوا بموجب النظام الأساسي أو بموجب عقد منفصل إلى مساهم أو عدة مساهمين من بينهم مهمة الالتزام لحساب الشركة. ويكون تقييد الشركة في السجل التجاري بمثابة تحمل الشركة بهذه الالتزامات، على أن تكون محددة وكيفتها موضحة في التفويض.

في حالة دعوة الجمهور للاكتتاب، يترتب عن تقييد الشركة في السجل التجاري تحملها للالتزامات إذا قررت الجمعية العامة الأولى العادية أو غير العادية، ذلك.

سواء تمت دعوة الجمهور للاكتتاب أم لا، يجب أن يتم وبقرار من الجمعية العامة العادية للمساهمين تحمل الأعمال المنجزة لفائدة الشركة الموجودة في طور التأسيس التي لم يقع إعلام المساهمين المحتملين بها وفق ما هو مشار إليه في الفقرات الثلاث السابقة.

المادة 30

المادة 31

يتعين على المؤسسين وأعضاء أجهزة الإدارة والإدارة الجماعية والرقابة الأولين، تحت طائلة عدم قبول طلب تقييد الشركة في السجل التجاري، القيام بإيداع ما يلي في كتابة الضبط:

1-

2- أصل النظام الأساسي أو نظير منه؛

3- نظير من شهادة الاكتتاب والدفع تبين الاكتتابات في رأس المال وكذا حصة الأسهم المحررة من طرف كل مساهم؛

4- قائمة المكتتبين مصادق عليها تتضمن الأسماء الشخصية والعائلية وعناوين وجنسيات المكتتبين بالإضافة إلى صفاتهم ومهنهم وعدد الأسهم المكتتبة ومبلغ الدفعات التي قام بها كل واحد منهم؛

5- تقرير مراقب الحصص، عند الاقتضاء؛

6- نسخة من وثيقة تسمية أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير ومراقبي الحسابات الأولين، إذا تمت هذه التسمية بعقد منفصل.

المادة 32

تقيد شركات المساهمة في السجل التجاري وفق الشروط التي ينص عليها التشريع المتعلق بذلك السجل.

المادة 33

بعد التقييد في السجل التجاري، يتم شهر تأسيس الشركة بواسطة إشعار في الجريدة الرسمية وفي صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية في أجل لا يتعدى ثلاثين يوما.

يتضمن هذا الإشعار البيانات التالية:

1- تسمية الشركة متبوعة عند الاقتضاء بمختصر تسميتها؛

2- شكل الشركة؛

3- إشارة مقتضبة لغرض الشركة؛

4- المدة التي تم تأسيس الشركة من أجلها؛

5- عنوان المقر الاجتماعي؛

6- مبلغ رأس مال الشركة مع بيان لمبلغ الحصص النقدية بالإضافة إلى وصف مقتضب للحصص العينية وتقييم لها؛

7- الإسم الشخصي والعائلي للمتصرفين أو أعضاء مجلس الرقابة ولمراقب أو لمراقبي الحسابات وصفتهم وموطنهم؛

8- مقتضيات النظام الأساسي المتعلقة بتكوين الاحتياطي وتوزيع الأرباح؛

9- الامتيازات الخاصة المنصوص عليها لفائدة كل شخص؛

10- الإشارة عند الاقتضاء لوجود مقتضيات متعلقة بقبول الأشخاص المخول لهم تفويت الأسهم وتعيين جهاز الشركة المخول له البت في طلبات القبول؛

11- رقم التقييد في السجل التجاري.

يوقع هذا الإشعار الموثق أو الجهة التي أعدت عقد الشركة إن اقتضى الحال أو أحد المؤسسين أو المتصرفين أو عضو في مجلس الرقابة الذين منح لهم تفويض خاص بذلك.

المادة 34

يقوم وكيل مفوض عن مجلس الإدارة أو عن مجلس الإدارة الجماعية بسحب أموال الاكتتابات النقدية مقابل تسليم شهادة مسلمة من الإدارة المختصة تثبت تقييد الشركة في السجل التجاري.

المادة 35

يلزم المؤسسون، في حالة عدم تأسيس الشركة داخل أجل ستة أشهر من تاريخ إيداع الأموال، بإرجاعها إلى المكتتبين. ويمكن لكل مكتتب استصدار أمر استعجالي بتعيين من يقوم باسترجاع الأموال المدفوعة وتوزيعها على المكتتبين.

تعتبر الشركة غير مؤسسة داخل الأجل الذي تنص عليه الفقرة السابقة حينما لا تنجز كل الإجراءات المنصوص عليها في المادة 17 قبل انصرام ذلك الأجل.

المادة 36

في حالة تحويل شركة قائمة إلى شركة مساهمة، يعين مراقب أو عدة مراقبين للتحويل يكلفون تحت مسئوليتهم بتقدير قيمة عناصر أصول وخصوم الشركة والامتيازات الخاصة بأمر استعجالي، ما لم يتفق الشركاء بالإجماع، وذلك بطلب من مسيري الشركة أو من أحدهم. ويكلف مراقبو التحويل كذلك بإعداد تقرير عن وضعية الشركة.

يبت الشركاء في تقييم العناصر ومنح الامتيازات المشار إليها في الفقرة السابقة، ولا يسوغ لهم تخفيضها إلا بالإجماع.

تطبق أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 25 على مراقبي التحويل.

يجب أن يشهد تقرير مراقبي التحويل على أن الوضعية الصافية للشركة المحولة لا تقل عن مبلغ رأسمالها. ويوضع هذا التقرير رهن تصرف الشركاء في المقر الاجتماعي قبل ثمانية أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية المدعوة للبت في التحويل. وفي حالة وجود استشارة كتابية، يجب أن يوجه نص التقرير لكل شريك وأن يلحق بنص القرارات المفتوحة.

يعتبر التحويل باطلا إذا لم يوافق عليه الشركاء بالإجماع ولم تضمن هذه الموافقة في محضر.

المادة 37

تخضع لنفس الشروط المتعلقة بالإيداع والنشر:

– كل العقود أو المداولات أو القرارات التي تؤدي إلى تعديل النظام الأساسي باستثناء تغيير المتصرفين وأعضاء مجلس الرقابة ومراقبي الحسابات المعينين منذ البداية في النظام الأساسي؛

– كل العقود أو المداولات أو القرارات المثبتة حل الشركة مع بيان الأسماء الشخصية والعائلية للمصفين وموطنهم ومقر تصفية الشركة؛

– كل المقررات القضائية القاضية بحل الشركة أو بطلانها؛

كل العقود أو المداولات أو القرارات المثبتة إتمام عملية التصفية.

يجب أن تتم عمليات النشر المنصوص عليها في هذه المادة داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ العقود أو المداولات أو القرارات أو المقررات القضائية المشار إليها أعلاه.

المادة 38

لا يحق للأشخاص المسقط عنهم حق إدارة أو تسيير شركة أو الذين تمنع عنهم ممارسة هذه المهام وكذا من سبق الحكم عليهم منذ أقل من خمس سنوات لارتكابهم جريمة السرقة أو الاختلاس أو خيانة الأمانة أو النصب أن يكونوا مؤسسين لشركة مساهمة.

القسم الثالث: إدارة شركات المساهمة وتسييرها

الباب الأول: في الشركة ذات مجلس الإدارة

الفصل الأول: أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 39

يدير شركة المساهمة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن إثني عشر عضوا على الأكثر. ويرفع هذا العدد الأخير إلى خمسة عشر عضوا إذا كانت أسهم الشركة مسعرة في بورصة القيم.

غير أنه في حالة الإدماج، يمكن زيادة عدد هؤلاء الأعضاء الاثني عشر والخمسة عشر إلى حدود مجموع عدد المتصرفين المزاولين وظائفهم منذ أكثر من ستة أشهر في الشركات المدمجة، على ألا يزيد هذا العدد عن أربعة وعشرين عضوا وعن سبعة وعشرين في حالة إدماج شركة مسعرة أسهمها في بورصة القيم مع شركة أخرى وعن ثلاثين عضوا في حالة إدماج شركتين مسعرة أسهمها في بورصة القيم.

عدا في حالة إدماج جديد، لا يمكن القيام بأية تسمية لمتصرفين جدد أو تعويض المتصرفين المتوفين أو المعزولين أو المستقيلين ما دام أن عدد المتصرفين لم يقع تخفيضه إلى اثني عشر أو إلى خمسة عشر في حالة ما إذا كانت أسهم الشركة مسعرة في بورصة القيم.

يمكن لمجلس الإدارة في حالة وفاة رئيسه أو عزله أو استقالته وتعذر عليه تعويضه بأحد أعضائه، تعيين متصرف إضافي يتولى مهام رئيس المجلس، مع مراعاة أحكام المادة 49.

تراعي الشركات من خلال تركيبه مجلس الإدارة المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية السعي إلى تحقيق تمثيلية متوازنة بين النساء والرجال.

المادة 40

يعين المتصرفون من طرف الجمعية العامة العادية.

يتم تعيين المتصرفين الأولين بموجب النظام الأساسي أو بموجب عقد منفصل يشكل جزءا من النظام الأساسي المذكور وفقا للمادة 20.

غير أنه في حالة الإدماج أو الانفصال، يمكن أن تتولى الجمعية العامة غير العادية هذا التعيين.

يعد باطلا كل تعيين تم خرقا للأحكام السابقة ما عدا التعيينات التي يمكن إجراؤها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 49.

المادة 41

يخضع المتصرفون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين لشروط الأهلية وقواعد التنافي المنصوص عليها في القوانين المعمول بها أو عند الاقتضاء في النظام الأساسي. وتتنافى مهمة متصرف مع مهام مراقب حسابات الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 161.

المادة 41 المكررة

يجب على الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب أن تعين في حظيرة مجلس إدارتها متصرفا مستقلا أو أكثر.

يجب أن لا يتعدى عدد المتصرفين المستقلين ثلث العدد الإجمالي للمتصرفين.

يجب أن يستجيب المتصرف المستقل للشروط التالية:

– أن يكون قد سبق له، خلال الثلاث سنوات السابقة لتعيينه، أن كان أجيرا أو عضوا في جهاز الإدارة أو الرقابة أو التسيير في الشركة؛

– أن لا يكون قد سبق له، خلال الثلاث سنوات السابقة، أن كان ممثلا دائما، أو أجيرا أو عضوا في جهاز إدارة أو رقابة أو تسيير لدى مساهم من مساهمي الشركة أو لدى شركة يضمها هذا الأخير في حساباته المدمجة؛

– أن لا يكون قد سبق له خلال الثلاث سنوات السابقة، أن كان عضوا في جهاز الإدارة أو الرقابة أو التسيير لشركة تملك فيها الشركة، مساهمات مهما بلغت نسبتها؛

– أن لا يكون عضوا في جهاز الإدارة أو الرقابة أو التسيير لشركة تتوفر فيها الشركة المعنية على وكالة داخل جهاز إدارتها أو رقابتها أو يتوفر فيها عضو من أعضاء جهاز إدارة أو رقابة أو تسيير الشركة المعنية، يمارس أو سبق له أن مارس منذ أقل من ثلاث سنوات، على وكالة داخل جهاز إدارتها أو رقابتها أو تسييرها؛

– أن لا يكون قد سبق له، خلال الثلاث سنوات السابقة، أن كان شريكا تجاريا أو ماليا أو ممارسا لمهمة استشارية لدى الشركة أو ممثلا لهم؛

– أن لا تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الثانية مع مساهم أو عضو في مجلس إدارةالشركة أو مع أزواجهم؛

– أن لا تكون قد سبق له خلال الست (6) سنوات السابقة لتعيينه، أن زاول مهنة مراقب الحسابات للشركة.

لا يجوز للمتصرف المستقل أن يمارس مهام رئيس مجلس الإدارة أو مهام المدير العام أو المدير العام المنتدب أو أية مهمة تنفيذية أخرى.

استثناء من أحكام المادة 44 من هذا القانون، لا يمكن للمتصرف المستقل أن يمتلك أي سهم في الشركة. غير أنه يحق له حضور اجتماعات الجمعيات العامة.

يعين المتصرف المستقل المذكور ويتقاضى أجره ويعزل وفق نفس الشروط والكيفيات المطبقة على المتصرفين. ويمكن أن ترصد له مكافأة استثنائية مقابل المهام الموكولة إليه بصورة خاصة ومؤقتة.

لا تطبق أحكام هذه المادة على المتصرفين أو الأعضاء المستقلين المشار إليهم في المادة 35 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

المادة 41 المكررة مرتين

يمكن لشركات المساهمة غير تلك التي تدعو الجمهور للاكتتاب أن تعين في حظيرة مجلس إدارتها متصرفا مستقلا أو أكثر على أن تتقيد بالشروط المنصوص عليها في المادة 41 المكررة أعلاه.

المادة 42

يمكن لشخص اعتباري أن يعين متصرفا ما لم يتضمن النظام الأساسي ما يخالف ذلك. ويجب على هذا الشخص عند تعيينه تسمية ممثل دائم عنه يخضع لنفس الشروط والالتزامات ويتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجنائية كما لو كان متصرفا باسمه الخاص. وذلك دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص الاعتباري الذي يمثله.

إذا عزل الشخص الاعتباري ممثله الدائم، وجب عليه إبلاغ الشركة دون تأخير، بواسطة رسالة مضمونة، بذلك العزل وبهوية ممثله الدائم الجديد، وينطبق نفس الأمر في حالة وفاة أو استقالة الممثل المذكور.

المادة 43

لا يمكن تعيين أجير للشركة في منصب متصرف إلا إذا كان عقد عمله يتعلق بمنصب فعلي، ويظل مستفيدا من عقد عمله. ويعتبر باطلا كل تعيين تم خرقا لأحكام هذه المادة. ولا يترتب عن ذلك بطلان المداولات التي شارك فيها المتصرف المعين بصورة غير قانونية.

لا يمكن أن يتجاوز عدد المتصرفين الذين تربطهم بالشركة عقود عمل ثلث أعضاء مجلس الإدارة.

المادة 44

يجب على كل متصرف أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يحدده النظام الأساسي. ولا يمكن أن يقل هذا العدد عن المفروض بموجب النظام الأساسي المخول للمساهمين حق الحضور في الجمعية العامة العادية، إن اقتضى الحال.

المادة 45

إذا كان أحد المتصرفين يوم تعيينه غير مالك للعدد المفروض من الأسهم أو إذا لم يعد مالكا له خلال مدة انتدابه عد مستقيلا بصفة تلقائية، ما لم يسو وضعيته داخل أجل ثلاثة أشهر.

المادة 46

المادة 47

يسهر مراقب أو مراقبو الحسابات تحت مسؤوليتهم على احترام الأحكام الواردة في المادتين 44 و45، ويعلنون عن كل خرق لها في تقريرهم إلى الجمعية العامة العادية.

المادة 48

يحدد النظام الأساسي مدة مهام المتصرفين على ألا تزيد عن ست سنوات في حالة تعيين من طرف الجمعيات العامة وعن ثلاث سنوات إذا تم تعيينهم في النظام الأساسي.

تنتهي مهام المتصرف عند اختتام اجتماع الجمعية العامة العادية المدعوة للبت في حسابات آخر سنة مالية منصرمة والمنعقد في السنة التي تنتهي فيها مدة مهام المتصرف المذكور.

يمكن إعادة انتخاب المتصرفين ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك. ويمكن للجمعية العامة العادية عزلهم في أي وقت، حتى دون إدراجه بجدول الأعمال.

المادة 49

في حالة شغور مقعد أو عدة مقاعد للمتصرفين بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لأي عائق آخر دون أن يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى النظامي، يمكن لمجلس الإدارة القيام بتعيينات مؤقتة للمتصرفين في الفترة الفاصلة بين جمعيتين عامتين.

عندما يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى القانوني، يجب على باقي المتصرفين دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من تاريخ الشغور، قصد استكمال أعضاء المجلس.

عندما يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى النظامي دون أن يقل عددهم عن الحد الأدنى القانوني، يجب على مجلس الإدارة القيام بتعيينات مؤقتة قصد استكمال أعضائه داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الشغور.

تخضع التعيينات التي قام بها مجلس الإدارة بموجب الفقرتين الأولى والثالثة أعلاه إلى مصادقة الجمعية العامة العادية المقبلة. وفي حالة عدم المصادقة، تظل القرارات والأعمال التي سبق أن اتخذها المجلس صالحة.

عندما يغفل مجلس الإدارة القيام بالتعيينات المتطلبة أو دعوة الجمعية للانعقاد، يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين وكيل مكلف بدعوة الجمعية العامة للانعقاد قصد القيام بالتعيينات أو المصادقة على تلك التي تمت بموجب الفقرة الثالثة.

المادة 50

لا يتداول مجلس الإدارة بصورة صحيحة إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل حضورا فعليا.

يمكن للمتصرف، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك أن يوكل كتابة متصرفا آخر لتمثيله في جلسة من جلسات المجلس. ولا يمكن أن يكون لكل متصرف سوى توكيل واحد خلال نفس الجلسة.

يعتبر في حكم الحاضرين لأجل احتساب النصاب والأغلبية، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، المتصرفون الذين يشاركون في اجتماع مجلس الإدارة بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة أو وسائل مماثلة تمكن من التعريف بهم والمحددة شروطها في المادة 50 المكررة أدناه.

لا يطبق كل مقتضى وارد في النظام الأساسي يخالف مقتضيات الفقرة الثالثة أعلاه، عندما تفرض ذلك ظروف استثنائية يتم الإعلان عنها من قبل السلطات العمومية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يمسك سجل للحضور يوقعه كل المتصرفين المشاركين في الاجتماع والأشخاص الآخرين الحاضرين فيه سواء بموجب حكم من أحكام هذا القانون أو لأي سبب من الأسباب.

تتخذ القرارات، ما لم ينص النظام الأساسي على وجوب أغلبية أكثر عددا، بأغلبية الأعضاء الحاضرين أو الممثلين .وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

يلزم المتصرفون وكل الأشخاص المدعوين للحضور في اجتماعات مجلس الإدارة بكتمان المعلومات ذات الطابع السري التي يحاطون بها علما خلال أو بمناسبة الاجتماعات بعد تنبيههم من طرف الرئيس بهذا الطابع.

المادة 50 المكررة

يقصد بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة أو وسائل مماثلة كل الوسائل التي تمكن المتصرفين أو أعضاء مجلس الرقابة أو المساهمين في الشركة من المشاركة عن بعد في اجتماعات أجهزة تسيير الشركة أو أجهزتها الاجتماعية.

يجب أن تستجيب وسائل الاتصال عبر الصوت والصورة للشروط التالية:

– التوفر على المميزات التقنية التي تضمن المشاركة الفعلية في اجتماعات أجهزة التسيير أو الأجهزة الاجتماعية التي يتم بث مداولاتها بطريقة غير متقطعة؛

– التمكين من التعريف مسبقا بالأشخاص المشاركين في الاجتماع بواسطة هذه الوسيلة؛

– التمكين من وضع تسجيل موثوق للمناقشات والمداولات، من أجل وسائل الإثبات.

يجب أن تبين محاضر اجتماعات هذه الأجهزة كل طارئ تقني متعلق بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة عندما يحدث اضطرابا في سير الاجتماع.

المادة 51

يمكن لمجلس الإدارة أن يشكل في حظيرته وبمساعدة الغير إن رأى ذلك ضروريا مساهمين كانوا أم لا، لجانا تقنية مكلفة بدراسة القضايا التي يعرضها عليها المجلس من أجل إبداء الرأي. ويقدم تقرير عن أنشطة هذه اللجان وعن الآراء والتوصيات التي صاغتها خلال جلسات المجلس.

يحدد المجلس تأليف واختصاصات اللجان التي تمارس مهامها تحت مسؤوليته.

يتعين على كل الأشخاص المشاركين في هذه اللجان التقييد بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 50.

المادة 52

تثبت مداولات مجلس الإدارة في محاضر جلسات يحررها كاتب المجلس تحت سلطة رئيس الجلسة ويوقعها هذا الأخير ومتصرف واحد على الأقل. وإذا عاق رئيس الجلسة عائق وقع محضر الجلسات متصرفان اثنان على الأقل.

تشير المحاضر إلى أسماء المتصرفين الحاضرين والممثلين أو المتغيبين وتشير كذلك إلى أي شخص آخر حضر طيلة الاجتماع أو جزءا منه، كما تشير إلى حضور أو غياب الأشخاص المدعوين لحضور الاجتماع طبقا لنص قانوني.

تبلغ هذه المحاضر لأعضاء مجلس الإدارة حالما يتم إعدادها، وفي أقصى الحالات أثناء دعوة الاجتماع الموالي للانعقاد، وتقيد في محضر الاجتماع الموالي ملاحظات المتصرفين حول نص المحاضر المذكورة أو طلبات التصحيح إذا لم يتأت أخذها في الاعتبار قبل ذلك.

المادة 53

تضمن محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يمسك في المقر الاجتماعي للشركة ويتم ترقيمه وتوقيعه من طرف كاتب الضبط للمحكمة التي يوجد بدائرتها مقر الشركة.

يمكن تعويض السجل المذكور بمجموعة أوراق مستقلة مرقمة بتسلسل وموقعة وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة. وتمنع كل إضافة في هذه الأوراق أو حذفها أو تعويضها أو قلب ترتيبها.

يبقى السجل أو مجموعة الأوراق المذكورة في كل الأحوال تحت مراقبة الرئيس وكاتب المجلس. ويجب إطلاع المتصرفين ومراقب أو مراقبي الحسابات عليه بطلب منهم، ويجب على هؤلاء أن يخبروا عن كل مخالفة بشأن مسكها كلما تطلب الأمر ذلك، أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة، ويعلنوا عنها في تقريرهم العام للجمعية العامة العادية.

المادة 54

يصادق رئيس مجلس الإدارة بمفرده أو أحد المديرين العامين وكاتب المجلس معا على صحة نسخ محاضر المداولات أو مستخرجاتها.

يكفي الإدلاء بنسخة من المحضر أو مستخرج منه لإقامة الدليل على عدد المتصرفين المزاولين وعلى حضورهم أو تمثيلهم أثناء جلسة من جلسات مجلس الإدارة.

خلال تصفية الشركة، يصادق أحد المصفين على صحة هذه النسخ أو المستخرجات.

المادة 55

يمكن للجمعية العامة العادية أن ترصد لمجلس الإدارة، على سبيل بدل الحضور، مبلغا سنويا قارا تحدده الجمعية دون قيد ويوزعه المجلس على أعضائه وفق النسب التي يراها ملائمة.

كما يحق للمجلس أن يرصد لبعض المتصرفين مقابل المهام أو التفويضات الموكلة إليهم بصورة خاصة ومؤقتة ولأعضاء اللجان المنصوص عليها في المادة 51 مكافأة استثنائية مع مراعاة المسطرة التي تنص عليها المادة 56.

يمكن له كذلك الترخيص بتسديد مصاريف السفر والتنقل اللذين يتمان لصالح الشركة.

تدرج المكافآت وتسديد المصاريف في باب تكاليف الاستغلال.

مع مراعاة أحكام المادة 43، لا يحق للمتصرفين أن يتلقوا بهذه الصفة أي أجر آخر من الشركة. ويعد كل شرط مخالف كأن لم يكن وكل قرار مخالف باطلا.

المادة 56

يجب أن يعرض كل اتفاق بين شركة مساهمة وأحد متصرفيها أو مديرها العام أو مديرها العام المنتدب أو مديريها العامين المنتدبين حسب الحالة أو أحد المساهمين فيها الذي يملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من خمسة في المائة من رأس المال أو من حقوق التصويت، على مجلس الإدارة للترخيص به مسبقا.

يسري نفس الحكم على الاتفاقات التي يكون أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه معنيا بها بصورة غير مباشرة أو التي يتعاقد بموجبها مع الشركة عن طريق شخص وسيط.

كما يلزم الحصول على ترخيص مجلس الإدارة مسبقا فيما يخص الاتفاقات المبرمة بين شركة مساهمة ومقاولة، إذا كان أحد المتصرفين أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو مديريها العامين المنتدبين حسب الحالة في الشركة مالكا لتلك المقاولة أو شريكا فيها مسؤولا بصفة غير محددة أو مسيرا لها أو متصرفا فيها أو مديرا عاما لها أو عضوا في جهاز إدارتها الجماعية أو في مجلس رقابتها.

المادة 57

لا تطبق أحكام المادة 56 على الاتفاقات المتعلقة بالعمليات المعتادة المبرمة وفق شروط عادية.

غير أن هذه الاتفاقات تبلغ من طرف المعني بالأمر إلى رئيس مجلس الإدارة ما لم تكن لها أدنى أهمية لأي من الأطراف بسبب موضوعها أو آثارها المالية. وتبلغ القائمة التي تضم موضوع وشروط هذه الاتفاقات من قبل الرئيس إلى أعضاء مجلس الإدارة وإلى مراقب أو مراقبي الحسابات في غضون الستين يوما التي تلي اختتام السنة المالية.

المادة 58

يتعين على المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم، المعني بالأمر إطلاع رئيس المجلس على كل اتفاق تنطبق عليه المادة 56 أعلاه بمجرد علمه بوجوده.

ولا يحق له المشاركة في التصويت على الترخيص المطلوب.

يخبر رئيس مجلس الإدارة مراقب أو مراقبي الحسابات بكل الاتفاقات المرخص بهابمقتضى المادة 56 داخل أجل ثلاثين يوما تبتدئ من تاريخ إبرامها ويعرضها على موافقةالجمعية العامة العادية المقبلة.

يقدم مراقب أو مراقبو الحسابات تقريرا خاصا عن هذه الاتفاقات إلى الجمعية التي تبت فيه. ويحدد مضمون هذا التقرير بمرسوم.

وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقبي الحسابات وفقا للكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

لا يحق للمعني بالأمر المساهمة في عملية التصويت ولا تراعى أسهمه في حساب النصاب القانوني والأغلبية.

المادة 58 المكررة

بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 56 من هذا القانون أن يخبروا أيضا مجلس الإدارة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام الاتفاقيات المنصوص عليها في نفس المادة. ولا سيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاقيات. والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.

المادة 58 المكررة مرتين

تنشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ إبرام الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 58 المكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيأة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.

المادة 59

حينما يواصل، أثناء السنة المالية الأخيرة، تنفيذ اتفاقات مبرمة ومرخص بها خلال السنوات المالية السابقة، يشعر مراقب الحسابات بهذه الوضعية داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء من اختتام السنة المالية.

المادة 60

تحدث الاتفاقات آثارها تجاه الأغيار سواء وافقت أو لم توافق عليها الجمعية، ما عدا إذا تم إبطالها في حالة الغش.

يمكن تحميل المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعني بالأمر وإن اقتضى الحال أعضاء مجلس الإدارة الآخرين النتائج الضارة بالشركة المترتبة على الاتفاقات المرفوضة حتى في حالة انعدام الغش.

المادة 61

يمكن إبطال الاتفاقات المشار إليها في المادة 56 المبرمة دون سابق ترخيص من مجلس الإدارة إذا ترتبت عنها نتائج مضرة بالشركة، بصرف النظر عن مسؤولية المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعني بالأمر.

تتقادم دعوى الإبطال بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إبرام الاتفاق. غير أنه إذا تم كتمان حقيقة وجود الاتفاق، فإن أجل التقادم يبتدئ من تاريخ اكتشاف وجوده.

يمكن تفادي الإبطال عن طريق تصويت تقوم به الجمعية العامة بعد أن يعرض عليها مراقب أو مراقبو الحسابات تقريرا خاصا يتناول الظروف التي لم يتبع من أجلها إجراء الحصول على الترخيص. وتظل مقتضيات الفقرة الرابعة من المادة 58 قابلة للتطبيق.

ولا يحول قرار الجمعية العامة العادية دون ممارسة دعوى التعويض الرامية إلى إصلاح الضرر الذي لحق الشركة.

المادة 62

يمنع على المتصرفين غير الأشخاص المعنويين تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض بأي شكل من الأشكال من الشركة أو من إحدى شركاتها التابعة أو من شركة أخرى مراقبة من طرفها حسب مدلول المادة 144 أدناه، كما يمنع عليهم العمل على أن تمنح لهم الشركة تغطية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى وأن تكفل أو تضمن احتياطيا التزاماتهم تجاه الأغيار.

غير أنه إذا كانت الشركة تستغل مؤسسة بنكية أو مالية، لا يطبق هذا المنع على العمليات المعتادة لتلك المؤسسة والمبرمة وفق شروط عادية.

يسري نفس المنع على المديرين العامين والمديرين العامين المنتدبين والممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين المتصرفين وعلى مراقبي الحسابات، كما يطبق على أزواج الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة وأصولهم وفروعهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وعلى كل شخص وسيط.

المادة 63

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه وفق النصاب والأغلبية المنصوص عليهما في المادة 50 رئيسا يكون، تحت طائلة بطلان تعيينه، شخصا طبيعيا.

يعين الرئيس لمدة لا يمكن أن تتجاوز مدة مأموريته كمتصرف. ويمكن تجديد انتخابه.

يمكن لمجلس الإدارة عزله في أي وقت. وكل شرط مخالف يعد كأن لم يكن.

المادة 64

يعين مجلس الإدارة كاتبا للمجلس، باقتراح من الرئيس، يكلف بتنظيم الاجتماعات تحت سلطة الرئيس وبتحرير محاضر الجلسات وتضمينها وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 52 و53. ويمكن أن يكون هذا الكاتب أجيرا للشركة أو شخصا من ذوي الاختصاص يتم اختياره من خارج الشركة على أن لا يكون من مراقبي الحسابات.

المادة 65

يحدد المجلس مقدار مكافأة كل من الرئيس وكاتب المجلس وكيفية احتسابها وأدائها.

المادة 66

في حالة حصول عائق مؤقت، للرئيس أو وفاته، فإن مجلس الإدارة يمكنه أن ينتدب متصرفا للقيام بمهام الرئيس.

في حالة حصول عائق مؤقت، يعطي هذا الانتداب لمدة محدودة قابلة للتجديد. وفي حالة الوفاة، يظل هذا الانتداب صالحا إلى حين انتخاب رئيس جديد.

المادة 67

يتولى الإدارة العامة للشركة تحت مسؤوليته إما رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيسا مديرا عاما أو أي شخص طبيعي آخر يعينه مجلس الإدارة بصفة مدير عام.

يختار مجلس الإدارة وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي إحدى الطريقتين لمزاولة مهام الإدارة العامة المشار إليهما في الفقرة الأولى ويتم إخبار المساهمين بهذا الاختيار في الجمعية العامة المقبلة ويخضع لإجراءات الإيداع والنشر والتقييد في السجل التجاري وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

إذا تولى رئيس مجلس الإدارة، الإدارة العامة للشركة تطبق عليه الأحكام المتعلقة بالمدير العام.

وفي حالة عدم تنصيص النظام الأساسي على أي اختيار يتولى رئيس مجلس الإدارة ،تحت مسؤوليته، مهام الإدارة العامة.

عندما يكون المدير العام متصرفا فإن مدة مهامه لا يمكن أن تتجاوز مدة انتدابه.

يعتبر متصرفين غير تنفيذيين المتصرفون الذين لا يمارسون مهام الرئيس أو مهام المدير العام أو المدير العام المنتدب وليسوا أجراء للشركة يمارسون مهام الإدارة.ويجب أن يفوق عددهم عدد المتصرفين الذين يحملون إحدى هذه الصفات.

المادة 67 المكررة

يمكن لمجلس الإدارة بناء على اقتراح من المدير العام، أن يفوض شخصا أو عدة أشخاص طبيعيين لمساعدة المدير العام بصفة مدير عام منتدب.

يحدد مجلس الإدارة مكافأة المدير العام والمديرين العامين المنتدبين.

المادة 67 المكررة مرتين

يعزل المدير العام في أي وقت من طرف مجلس الإدارة وينطبق نفس الأمر على المديرين العامين المنتدبين بناء على اقتراح من المدير العام. وإذا اتخذ قرار العزل دون سبب مشروع يمكن أن يكون محل تعويض عن الضرر ما عدا إذا كان المدير العام يزاول مهام رئيس مجلس الإدارة.

إذا توقف المدير العام أو منعه عائق من مزاولة مهامه يحتفظ المديرون العامون المنتدبون، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، بمهامهم واختصاصاتهم إلى حين تعيين المدير العام الجديد.

لا يفسخ عقد عمل المدير العام أو المدير العام المنتدب المعزول، الذي يكون في نفس الوقت أجيرا للشركة بسبب مجرد العزل.

المادة 68

لا يمكن للشركة ولا للغير من أجل التحلل من التزاماتهم، الاحتجاج بعدم قانونية تعيين أشخاص مكلفين بتسيير الشركة أو إدارتها، إذا تم نشر ذلك التعيين بصفة قانونية.

لا يمكن للشركة أن تحتج في مواجهة الغير بتعيين الأشخاص المشار إليهم أعلاه وانتهاء مهامهم ما لم يتم نشرها بصفة قانونية.

الفصل الثاني:مهام وصلاحيات أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 69

يحدد مجلس الإدارة التوجهات المتعلقة بنشاط الشركة ويسهر على تنفيذها. وينظر كذلك في كل مسألة تهم حسن سير الشركة ويسوي بقراراته الأمور المتعلقة بها مع مراعاة السلط المخولة، بصفة صريحة، لجمعيات المساهمين وفي حدود غرض الشركة.

يقوم مجلس الإدارة بعمليات المراقبة والتحقق التي يراها مناسبة.

تلتزم الشركة في علاقتها بالأغيار حتى بتصرفات مجلس الإدارة التي لا تدخل ضمن غرضها، ما لم تثبت أن الغير كان على علم بأن تلك التصرفات تتجاوز هذا الغرض أو لم يكن ليجهله نظرا للظروف، ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

لا يحتج ضد الأغيار بمقتضيات النظام الأساسي التي تحد من سلط مجلس الإدارة.

المادة 70

يكون محل ترخيص من لدن مجلس الإدارة تفويت الشركة لعقارات بطبيعتها وكذا التفويت الكلي أو الجزئي للمساهمات المدرجة في أصولها الثابتة. ويمكن للنظام الأساسي ،علاوة على ذلك، أن يخضع إبرام بعض عقود التصرف للترخيص المسبق لمجلس الإدارة.

غير أنه عندما يشمل التفويت أو التفويتات المذكورة أكثر من 50% من أصول الشركة، خلال مدة اثني عشر (12) شهرا، يتعين الحصول على ترخيص مسبق من الجمعية العامة غير العادية.

يجب أن يرفق طلب الترخيص بتقرير يعده مجلس الإدارة، يبين أسباب التفويت أو التفويتات وآثارها على نشاط الشركة ويحدد كيفيات التفويت والأصول المراد تفويتها وطبيعتها وثمن التفويت وطرق احتسابه وقيمة الأصول المحاسبية وأهميتها بالنسبة لأصول الشركة.علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بتفويت أصول عقارية فإن تقرير مجلس الإدارة يجب أن يتضمن تقييما لها يعده أحد الأغيار المستقلين والمؤهلين.

يجب أن يشمل التقرير المذكور نسبة أصول الشركة التي كانت موضوع عمليات التفويت المنجزة خلال مدة الاثني عشر (12) شهرا السالفة الذكر وكذا عمليات التفويت موضوع طلب الترخيص.

تحتسب نسبة 50% المشار إليها أعلاه على أساس آخر بيان حسابي للشركة. غير أنه عندما يكون أصل أو أكثر من أصول الشركة موضوع تفويت أو تفويتات قد خضع لتقييم أبرز قيمة تفوق القيمة المحاسباتية الصافية، فإنه يعتد بنتائج هذا التقييم من أجل احتساب النسبة المذكورة.

تكون موضوع ترخيص من لدن مجلس الإدارة، تحت طائلة عدم الاحتجاج ضد الشركة ،الكفالات والضمانات الاحتياطية والضمانات التي تمنحها شركات المساهمة غير تلك التي تستغل مؤسسات بنكية أو مالية، وفق الشروط التالية:

يمكن لمجلس الإدارة، في حدود مبلغ إجمالي يقوم بتحديده، أن يرخص للمدير العام بمنح كفالات أو ضمانات احتياطية أو ضمانات باسم الشركة. ويمكن أن يحدد هذا الترخيص كذلك، عن طريق الالتزام، المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه من أجل أن تمنح الشركة الكفالة أو الضمان الاحتياطي أو الضمان. وإذا تجاوز التزام ما أحد المبلغين المحددين بهذه الكيفية، وجب على مجلس الإدارة أن يرخص بذلك في كل حالة.

لا يمكن أن تتجاوز مدة الترخيصات المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدة سنة مهما كانت مدة الالتزامات محل كفالة أو الضمان الاحتياطي أو الضمان.

استثناء من أحكام الفقرة الثالثة أعلاه يمكن أن يرخص للمدير العام بمنح كفالات أو ضمانات احتياطية أو ضمانات للإدارات الجبائية والجمركية وذلك باسم الشركة ودون تحديد للمبلغ.

يمكن للمدير العام أن يفوض السلطة المخولة له تطبيقا للفقرات السابقة.

إذا أعطيت الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات من أجل مبلغ إجمالي يفوق القدر المحدد للمدة الجارية، فإن التجاوز لا يمكن أن يعارض به الأغيار الذين لم يطلعوا عليه إلا إذا كان مبلغ الالتزام يتجاوز وحده أحد الحدين المقررين من طرف مجلس الإدارة عملا بالفقرة الثالثة أعلاه.

المادة 71

يمكن لمجلس الإدارة أن يقرر نقل المقر الاجتماعي للشركة داخل نفس العمالة أو الإقليم، على أن تتم المصادقة على هذا القرار في أقرب جمعية عامة غير عادية.

المادة 72

يقرر مجلس الإدارة الدعوة لانعقاد جمعيات المساهمين، ويحدد جدول أعمالها ويحصر نص التوصيات التي تعرض عليها ونص التقرير المتعلق بتقديم هذه التوصيات.

يعد في نهاية كل سنة مالية جردا لمختلف عناصر أصول وخصوم الشركة في تلك الفترة، ويعد القوائم التركيبية السنوية، طبقا للتشريع المعمول به.

كما يجب عليه بالخصوص أن يقدم للجمعية العامة العادية السنوية تقريرا للتسيير يتضمن المعلومات المنصوص عليها في المادة 142.

يتحمل المجلس أيضا، إن تعلق الأمر بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، مسؤولية المعلومات الموجهة للمساهمين وللعموم المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 73

يدعو الرئيس مجلس الإدارة للانعقاد مرتين في السنة على الأقل وكلما دعا لذلك حسن سير أعمال الشركة.

يحدد الرئيس جدول أعمال مجلس الإدارة المرتبط بطلبات التقييد في جدول مشاريع القرارات الصادرة عن كل متصرف.

يمكن أن توجه هذه الدعوة في حالة تقصير الرئيس أو إذا كانت الحالة تدعو للاستعجال ،من طرف مراقب أو مراقبي الحسابات.

كما يجب أن يدعى المجلس للانعقاد من طرف الرئيس بطلب من المدير العام أو من قبل متصرفين يمثلون ما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس إذا لم ينعقد منذ أكثر من ثلاثة أشهر في حال عدم استدعاء المجلس من لدن الرئيس داخل أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ الطلب، يمكن للمدير العام المذكور أو للمتصرفين المذكورين القيام بدعوة المجلس للانعقاد.

يضع المدير العام أو المتصرفون جدول الأعمال الذي يستدعى من خلاله المجلس وفق الفقرة السابقة وحسب الحالات.

يمكن أن توجه دعوة انعقاد المجلس، بكل الوسائل ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك. ويجب في كل الأحوال أن يراعى في الدعوة مقر إقامة كل الأعضاء من أجل تحديد تاريخ الاجتماع .ويجب أن ترفق الدعوة بجدول الأعمال وبالمعلومات الضرورية حتى يتمكن المتصرفون من الاستعداد للمداولات.

المادة 74

يتمتع المدير العام في حدود غرض الشركة بأوسع السلط للتصرف باسمها في جميع الظروف مع مراعاة السلطات التي يخولها القانون صراحة لجمعيات المساهمين ولمجلس الإدارة.

كما يمثل الشركة في علاقاتها مع الأغيار، وتلتزم الشركة حتى بتصرفات المدير العام التي لا تدخل ضمن غرضها ما لم تثبت أن الغير كان على علم بأن تلك التصرفات تتجاوز هذا الغرض أو لم يكن ليجهله نظرا للظروف ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

لا يحتج ضد الأغيار بمقتضيات النظام الأساسي أو بقرارات مجلس الإدارة التي تحد من سلط المدير العام.

المادة 74 المكررة

يمثل مجلس الإدارة رئيس مجلس الإدارة، وينظم ويدير أشغاله التي يقدم بشأنها بيانا إلى الجمعية العامة. ويسهر على حسن سير أجهزة الشركة ويتأكد بصفة خاصة، من قدرة المتصرفين على أداء مهامهم.

يحصل كل متصرف على جميع المعلومات الضرورية للقيام بمهامه ويمكنه أن يطلب من الرئيس كل الوثائق والمعلومات التي يعتبرها مفيدة.

المادة 75

تناط بالمديرين العامين المنتدبين تجاه الشركة السلطات التي يحدد مجلس الإدارة نطاقها ومدتها باقتراح من المدير العام.

وللمديرين العامين المنتدبين تجاه الأغيار نفس السلطات المخولة للمدير العام.

المادة 76

يكلف داخل المجلس المتصرفون غير التنفيذيون المشار إليهم في المادة 67 أعلاه ،خصوصا بمهام مراقبة التسيير ومتابعة تدقيق الحسابات الداخلية والخارجية. ويمكنهم أن يكونوا فيما بينهم لجنة للاستثمار وأخرى للأجور والمكافآت.

الباب الثاني: في الشركة ذات مجلس الإدارة الجماعية وذات مجلس الرقابة

الفصل الأول: أجهزة إدارة الشركة ورقابتها

المادة 77

يمكن التنصيص في النظام الأساسي لكل شركة مساهمة على خضوعها إلى أحكام هذا الباب. وتبقى الشركة في هذه الحالة خاضعة لمجموع القواعد التي تسري على شركات المساهمة باستثناء تلك التي تنص عليها المواد من 39 إلى 76.

يمكن اتخاذ قرار بإدراج هذا التنصيص في النظام الأساسي أو بحذفه، خلال مدة وجود الشركة.

تكون تسمية الشركة في هذه الحالة مسبوقة أو متبوعة بعبارة ‘‘شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية وذات مجلس رقابة’’ مع مراعاة أحكام المادة 4.

المادة 78

يدير شركة المساهمة مجلس إدارة جماعية يتكون من عدد من الأعضاء محدد في النظام الأساسي، على ألا يتجاوز خمسة أعضاء. غير أنه يجوز أن يرفع النظام الأساسي هذا العدد إلى سبعة حينما تكون أسهم الشركة مقيدة في بورصة القيم.

يمكن لشخص واحد أن يزاول المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة الجماعية في شركات المساهمة التي يقل رأسمالها عن مليون وخمسمائة ألف درهم.

يزاول مجلس الإدارة الجماعية مهامه تحت مراقبة مجلس الرقابة.

المادة 79

يعين مجلس الرقابة أعضاء مجلس الإدارة الجماعية ويوكل لأحدهم صفة الرئيس.

حينما يزاول شخص واحد المهام المناطة بمجلس الإدارة الجماعية يكتسب لقب مدير عام وحيد.

يكون أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو المدير العام الوحيد من الأشخاص الطبيعيين تحت طائلة بطلان التعيين. ويمكن أن يتم اختيارهم من خارج المساهمين. ويمكن أن يكونوا من أجراء الشركة.

عند شغور مقعد أحد أعضاء مجلس الإدارة الجماعية، يتعين على مجلس الرقابة ملؤه داخل أجل شهرين. وإلا، فيمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات القيام بهذا التعيين بصفة مؤقتة. يمكن تعويض الشخص المعين بهذه الطريقة في أي وقت من طرف مجلس الرقابة.

المادة 80

يمكن للجمعية العامة عزل أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو المدير العام الوحيد، كما يمكن لمجلس الرقابة عزلهم عندما تنص الأنظمة الأساسية للشركة على ذلك. وإذا اتخذ قرار العزل دون سبب مشروع، يمكن أن يكون محل تعويض.

لا يفسخ عقد عمل العضو المعزول من مجلس الإدارة الجماعية الذي يكون في نفس الوقت أجيرا للشركة بسبب العزل وحده.

المادة 81

يحدد النظام الأساسي مدة انتداب مجلس الإدارة الجماعية على ألا تقل عن سنتين وألا تتجاوز ست سنوات. وفي غياب مقتضيات نظامية، تكون مدة الانتداب محددة في أربع سنوات. وفي حالة شغور أحد المقاعد، يعين من يشغله للمدة الباقية إلى غاية تجديد مجلس الإدارة الجماعية.

المادة 82

يحدد عقد التعيين مبلغ وطريقة صرف مكافآت كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الجماعية.

المادة 83

يتكون مجلس الرقابة من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثني عشر عضوا على الأكثر ويرفع هذا العدد الأخير إلى خمسة عشر عضوا إذا كانت أسهم الشركة مقيدة في بورصة القيم.

تطبق أحكام المادة 41 المكررة من هذا القانون على شركات المساهمة ذات مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة التي تدعو الجمهور للاكتتاب.

غير أنه في حالة الإدماج، يمكن أن يزيد هؤلاء الأعضاء الاثني عشر والخمسة عشر إلى حدود مجموع أعضاء مجلس الرقابة المزاولين منذ أكثر من ستة أشهر في كل واحدة من الشركات المدمجة، دون أن يتجاوزوا أربعة وعشرين وسبعة وعشرين في حالة إدماج شركة مقيدة أسهمها في بورصة القيم مع شركة أخرى وثلاثين عضوا في حالة إدماج شركتين مقيدة أسهمهما في بورصة القيم.

عدا في حالة إدماج جديد، لا يمكن تعيين أعضاء جدد في مجلس الرقابة ولا تعويض أعضاء مجلس الرقابة المتوفين أو المعزولين أو المستقيلين، ما دام لم يخفض عدد أعضاء ذلك المجلس إلى اثني عشر أو إلى خمسة عشر إذا كانت أسهم الشركة مقيدة في بورصة القيم.

تراعي الشركات من خلال تركيبه مجلس الرقابة المنصوص عليها في الانظمة الاساسية السعي إلى تحقيق تمثيله متوازنة بين النساء والرجال.

المادة 84

يجب أن يكون كل عضو من أعضاء مجلس الرقابة مالكا لعدد من أسهم الشركة يحدده النظام الأساسي. ولا يمكن أن يقل هذا العدد عن الذي يفرضه النظام الأساسي لمنح المساهمين حق حضور الجمعية العامة العادية.

إذا لم يكن أحد أعضاء مجلس الرقابة، إلى غاية يوم تعيينه، مالكا لعدد الأسهم المفروض أو إذا لم يعد مالكا له خلال مدة انتدابه، عد مستقيلا بصفة تلقائية ما لم يسو وضعيته داخل أجل ثلاثة أشهر.

المادة 85

يتولى مراقب أو مراقبو الحسابات تحت مسؤوليتهم التقيد بالأحكام المنصوص عليها في المادة 84 ويبلغون عن كل خرق لها في تقريرهم للجمعية العامة السنوية.

المادة 86

لا يمكن لأي عضو من أعضاء مجلس الرقابة أن يكون عضوا في مجلس الإدارة الجماعية.

إذا عين أحد أعضاء مجلس الرقابة في مجلس الإدارة الجماعية، تنتهي مدة انتدابه في مجلس الرقابة بمجرد شروعه في مزاولة مهامه.

لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس الإدارة الجماعية أي شخص طبيعي أجيرا كان أو وكيلا لشخص معنوي عضو في مجلس رقابة الشركة.

المادة 87

يعين أعضاء مجلس الرقابة بمقتضى النظام الأساسي ومن طرف الجمعية العامة العادية خلال مدة وجود الشركة، على ألا تتجاوز مدة مهامهم مدة مهامهم ست سنوات في حالة تعيينهم من طرف الجمعيات العامة وثلاث سنوات إذا تم تعيينهم في النظام الأساسي.

يمكن للجمعية العامة غير العادية أن تقوم بتعيينهم في حالة الإدماج أو الانفصال.

يمكن إعادة انتخاب أعضاء مجلس الرقابة ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.
ويمكن للجمعية العامة العادية عزلهم في أي وقت.

يعد باطلا كل تعيين تم خرقا للمقتضيات السابقة باستثناء التعيينات التي يمكن القيام بها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 89.

تنتهي مهام عضو مجلس الرقابة بانتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية التي بتت في حسابات السنة المالية المنصرمة والذي انعقد خلال السنة التي ينتهي فيها انتداب عضو مجلس الرقابة المذكور.

المادة 88

يمكن تعيين شخص معنوي في مجلس الرقابة. ويلزم عند تعيينه بتسمية ممثل دائم عنه يخضع لنفس الشروط والواجبات ويتحمل نفس المسؤولية المدنية والجنائية كما لو كان عضوا في المجلس باسمه الخاص وذلك دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثله.

حينما يعزل الشخص المعنوي ممثله، يتعين عليه تعويضه في نفس الوقت. ويبلغ القرارات التي يتخذها دون تأخير للشركة. ويقوم بنفس الإجراء في حالة وفاة الممثل الدائم أو استقالته.

المادة 89

في حالة شغور مقعد أو عدة مقاعد لأعضاء مجلس الرقابة بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لأي عائق آخر، يمكن لذلك المجلس القيام أثناء الفترة الفاصلة بين جمعيتين عامتين بتعيينات مؤقتة.

عندما يقل عدد أعضاء مجلس الرقابة عن الحد الأدنى القانوني، يجب على مجلس الإدارة الجماعية أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من تاريخ الشغور قصد استكمال أعضاء مجلس الرقابة.

عندما يقل عدد أعضاء مجلس الرقابة عن الحد الأدنى النظامي دون أن يقل عن الحد الأدنى القانوني، يجب على مجلس الرقابة القيام بتعيينات مؤقتة قصد استكمال أعضائه وذلك داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ الشغور.

تخضع التعيينات التي قام بها مجلس الرقابة بموجب الفقرتين الأولى والثالثة من هذه المادة إلى مصادقة الجمعية العامة العادية المقبلة. وفي حالة عدم المصادقة، تظل القرارات والأعمال التي سبق أن اتخذها المجلس صالحة.

عندما يغفل المجلس القيام بالتعيينات المتطلبة أو إذا لم تتم دعوة الجمعية للانعقاد، أمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين وكيل مكلف بدعوة الجمعية العامة للانعقاد قصد القيام بالتعيينات أو المصادقة على تلك التي تمت بموجب الفقرة الثالثة.

المادة 90

ينتخب مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا، وعند الاقتضاء، نائبا للرئيس يكلفان بدعوة المجلس للانعقاد وبتسيير النقاش فيه. ويحدد، عند الاقتضاء، مكافآتهما.

في حالة حصول عائق مؤقت للرئيس أو وفاته، فإن مجلس الرقابة يمكنه أن ينتدب أحد أعضائه للقيام بمهام الرئيس.

في حالة حصول عائق مؤقت، يعطى هذا الانتداب لمدة محددة قابلة للتجديد. و في حالة الوفاة، يظل هذا الانتداب صالحا إلى حين انتخاب رئيس جديد.

يكون رئيس ونائب رئيس مجلس الرقابة شخصين طبيعيين تحت طائلة بطلان تعيينهما. ويمارسان مهامهما خلال مدة انتداب مجلس الرقابة.

المادة 90 المكررة

يدعو الرئيس، بمبادرة منه، مجلس الرقابة للانعقاد مرتين في السنة على الأقل أو كلما دعا لذلك حسن سير أعمال الشركة ويحدد جدول أعماله بناء على طلبات إدراج مشاريع القرارات الصادرة عن كل عضو من أعضاء المجلس.

إذا لم ينعقد المجلس منذ أكثر من ثلاثة أشهر، يمكن لرئيس مجلس الإدارة الجماعية أو ثلث أعضاء مجلس الرقابة على الأقل أن يطلبوا من الرئيس الدعوة لانعقاد المجلس. وفي حالة عدم استجابته داخل أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ الطلب، يمكن لرئيس مجلس الإدارة

الجماعية المذكور أو لأعضاء المجلس المذكورين القيام بدعوة هذا الأخير للانعقاد ويحصر موجه الدعوة جدول الأعمال.

يمكن لمراقب أو مراقبي الحسابات توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الرقابة في حالة عدم قيام رئيسه بذلك أو إذا كانت الحالة تدعو للاستعجال.

توجه الدعوة لانعقاد المجلس بكل الوسائل، ما لم ينص النظام الاساسي على خالف ذلك.
ويتعين أن يراعى في تحديد تاريخ الاجتماع محل إقامة كل الأعضاء. يجب أن ترفق الدعوة بجدول الأعمال وبالمعلومات الضرورية المتعلقة بالمواضيع المدرجة به.

المادة 91

لا يتداول مجلس الرقابة بصورة صحيحة إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل.

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين أو الممثلين ما لم ينص النظام الأساسي على أغلبية أكبر عددا.

في حالة تساوي الأصوات يرجح صوت رئيس الجلسة ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

تطبق أحكام المواد من 50 إلى 54 على تسيير مجلس الرقابة.

المادة 92

يمكن للجمعية العامة أن ترصد لأعضاء مجلس الرقابة مقابل النشاط الذي يقومون به وعلى سبيل بدل الحضور، مبلغا سنويا قارا تحدده تلك الجمعية دون التقيد بمقتضيات نظامية أو بقرارات سابقة. ويدرج هذا المبلغ في تكاليف الاستغلال.

يوزع المجلس المبالغ المرصدة لتلك الغاية بين أعضائه وفق النسب التي يراها ملائمة.

المادة 93

يمكن لمجلس الرقابة أن يرصد مكافآت استثنائية عن المهام أو التوكيلات المسندة لأعضاء من هذا المجلس، وفي هذه الحالة، تخضع هذه المكافآت التي تسجل في باب تكاليف الاستغلال لأحكام المواد من 95 إلى 99.

المادة 94

لا يمكن لأعضاء مجلس الرقابة أن يتلقوا بهذه الصفة من الشركة أي أجر سواء كان دائما أم لا غير ذلك المنصوص عليه في المادتين 92 و93.

يعد كل شرط مخالف كأن لم يكن وكل قرار مخالف باطلا.

المادة 95

يخضع للترخيص المسبق لمجلس الرقابة كل اتفاق أبرم بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها الجماعية أو مجلس الرقابة فيها أو أحد المساهمين فيها الذي يملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من خمسة في المائة من رأس المال أو من حقوق التصويت.

ينطبق نفس الأمر على الاتفاقات التي يكون معنيا بها بصورة غير مباشرة أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة أو التي يتعاقد بموجبها مع الشركة عن طريق شخص وسيط.

تخضع الاتفاقات المبرمة بين شركة وإحدى المقاولات لنفس الترخيص إذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة في الشركة، مالكا لتلك المقاولة أو شريكا فيها مسؤولا بصفة غير محدودة أو مسيرا لها أو متصرفا فيها أو مديرا عاما لها أو عضوا في جهاز إدارتها الجماعية أو في مجلس الرقابة فيها.

المادة 96

لا تطبق أحكام المادة 95 على الاتفاقات المتعلقة بالعمليات المعتادة والمبرمة وفق شروط عادية.

غير أن هذه الاتفاقات تبلغ من طرف المعني بالأمر إلى رئيس مجلس الرقابة ما لم تكن لها أدنى أهمية لأي من الأطراف بسبب موضوعها أو آثارها المالية. وتبلغ القائمة التي تضم موضوع وشروط هذه الاتفاقات من قبل الرئيس إلى أعضاء مجلس الرقابة وإلى مراقب أو مراقبي الحسابات في غضون الستين يوما التي تلي اختتام السنة المالية.

المادة 97

يلزم العضو في مجلس الإدارة الجماعية أو في مجلس الرقابة أو المساهم المعني بمجرد علمه بوجود اتفاق تنطبق عليه المادة 95 أن يبلغ ذلك لمجلس الرقابة، إذا تعلق الأمر بأحد أعضاء مجلس الرقابة فلا يمكن له المشاركة في التصويت على الترخيص المطلوب.

يخبر رئيس مجلس الرقابة مراقب أو مراقبي الحسابات بشأن كل الاتفاقات المرخص بها بمقتضى المادة 95 داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تاريخ إبرامها، ويعرضها على موافقة الجمعية العامة العادية المقبلة.

حينما يواصل، أثناء السنة المالية الأخيرة، تنفيذ اتفاقات مبرمة ومرخص بها خلال السنوات المالية السابقة، يشعر مراقب الحسابات بهذه الوضعية داخل أجل ثلاثين يوما من اختتام السنة المالية.

يقدم مراقب أو مراقبو الحسابات تقريرا خاصا بشأن هذه الاتفاقات إلى الجمعية العامة التي تبت فيه ويحدد مضمون هذا التقرير بمرسوم.

وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقبي الحسابات وفقا للكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

لا يمكن للمعني بالأمر المشاركة في التصويت ولا تؤخذ أسهمه في الاعتبار في حساب النصاب والأغلبية.

المادة 97 المكررة

بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 95 من هذا القانون أيضا إخبار مجلس الرقابة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام الاتفاقيات المنصوص عليها في نفس المادة. ولا سيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاقيات، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.

المادة 97 المكررة مرتين

تنشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ إبرام الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 97 المكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيأة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.

المادة 98

تحدث الاتفاقات التي تصادق عليها الجمعية العامة أو ترفضها على حد سواء آثارها تجاه الغير إلا إذا أبطلت بسبب الغش.

يمكن أن يتم تحميل عضو مجلس الرقابة أو عضو مجلس الإدارة الجماعية أو المساهم المعني ، واحتمالا الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة الجماعية، ولو دون وقوع الغش، النتائج المضرة بالشركة المترتبة عن الاتفاقات المرفوضة.

المادة 99

يمكن إبطال الاتفاقات المشار إليها في المادة 95 والمبرمة دون سابق ترخيص من مجلس الرقابة إذا ترتبت عنها نتائج مضرة بالشركة وذلك دون المساس بمسؤولية المعني بالأمر.

تتقادم دعوى الإبطال بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الاتفاق. غير أنه إذا تم كتمانه فيسري أجل التقادم من اليوم الذي تم فيه كشف وجوده.

ويمكن تدارك الإبطال بتصويت للجمعية العام يتم تبعا لتقرير خاص من مراقب أو مراقبي الحسابات يعرض للظروف التي لم تتبع من أجلها مسطرة الترخيص. وتطبق الفقرة الرابعة من المادة 97.

ولا يحول قرار الجمعية العامة العادية دون ممارسة دعوى التعويض الرامية إلى إصلاح الضرر الذي لحق الشركة.

المادة 100

يمنع، تحت طائلة بطلان العقد، على أعضاء مجلس الإدارة الجماعية وأعضاء مجلس الرقابة غير الأشخاص المعنويين، أن يحصلوا على قروض مهما كان شكلها من الشركة أو من إحدى الشركات التابعة لها أو من شركة أخرى تخضع لمراقبتها حسب مدلول المادة 144 أدناه أو أن يعملوا على أن تمنح لهم تغطية في الحساب الجاري أو بأي طريقة أخرى أو أن يجعلوا الشركة تضمن أو تكفل التزاماتهم تجاه الغير.

غير أنه إذا كانت الشركة تستغل مؤسسة بنكية أو مالية، لا يطبق هذا المنع على العمليات المعتادة لهذه المؤسسة والمبرمة وفق شروط عادية.

يطبق نفس المنع على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين الأعضاء في مجلس الرقابة وعلى مراقبي الحسابات، كما يطبق على أزواج الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة وأصولهم وفروعهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وكذا على كل شخص وسيط.

المادة 101

يلزم أعضاء مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة وكل شخص مدعو لحضور اجتماعات هذه الأجهزة بالتقيد بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 50.

الفصل الثاني:مهام وسلطات أجهزة إدارة الشركة ورقابتها

المادة 102

تخول لمجلس الإدارة الجماعية أوسع السلط للتصرف باسم الشركة في جميع الظروف؛ ويزاولها في حدود غرض الشركة مع مراعاة السلط المخولة صراحة بمقتضى القانون لمجلس الرقابة وجمعيات المساهمين.

تلتزم الشركة في علاقاتها مع الأغيار بتصرفات مجلس الإدارة الجماعية ولولم تكن لها علاقة بغرض الشركة، إلا إذا أثبتت بأن الغير كان على علم بأن التصرف يتجاوز ذلك الغرض أولم يكن ليجهله نظرا للظروف، ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

لا يحتج ضد الأغيار بمقتضيات النظام الأساسي التي تحد من سلطات مجلس الإدارة الجماعية.

يتداول مجلس الإدارة الجماعية ويتخذ قراراته وفقا للشروط المحددة في النظام الأساسي، ويمكن لأعضائه ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، أن يتقاسموا مهام الإدارة بترخيص من مجلس الرقابة. غيرأنه لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يترتب عن هذا التقسيم تجريد مجلس الإدارة الجماعية من صبغة جهاز يتولى إدارة الشركة جماعيا.

يتحمل مجلس الإدارة الجماعية أيضا، إن تعلق الأمر بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، مسؤولية المعلومات الموجهة إلى المساهمين وإلى العموم المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 103

يمثل رئيس مجلس الإدارة الجماعية، أو إن اقتضى الحال، المدير العام الوحيد الشركة في علاقاتها مع الغير. غير أنه يمكن أن يخول النظام الأساسي لمجلس الرقابة نفس سلطة التمثيل لعضو أو عدة أعضاء في مجلس الإدارة الجماعية، ويكون له بذلك لقب مدير عام.

لا يمكن مواجهة الغير بمقتضيات النظام الأساسي التي تحد من سلطة تمثيل الشركة.

المادة 104

يمارس مجلس الرقابة المراقبة الدائمة على تسيير مجلس الإدارة الجماعية للشركة.

يمكن أن يخضع النظام الأساسي إبرام العمليات التي ينص عليها لترخيص سابق من طرف مجلس الرقابة، وحينما تستلزم إحدى العمليات ترخيصا من مجلس الرقابة ويرفض هذا الأخير منحه، يمكن أن يعرض مجلس الإدارة الجماعية الخلاف على الجمعية العامة قصد البت فيه.

يكون محل ترخيص من مجلس الرقابة تفويت الشركة لعقارات بطبيعتها وكذا التفويت الكلي أو الجزئي للمساهمات المدرجة في أصولها الثابتة وكذا 71 تكوين تأمينات والكفالات

والضمانات الاحتياطية والضمانات، عدا إن تعلق الأمر بشركات تستغل مؤسسة بنكية أو مالية. ويحدد مجلس الرقابة مبلغا لكل عملية. غير أنه يمكن أن يرخص لمجلس الإدارة الجماعية بمنح كفالات أو ضمانات احتياطية أو ضمانات دون تحديد لمبلغها للإدارات الجبائية والجمركية.

حينما تتجاوز إحدى العمليات المبلغ المحدد بهذه الكيفية، يجب الحصول على ترخيص مجلس الرقابة في كل حالة.

غير أنه عندما يشمل التفويت أو التفويتات أكثر من 50% من أصول الشركة، خلال مدة اثني عشر (12) شهرا، يتعين الحصول على ترخيص مسبق من الجمعية العامة غير العادية .يجب أن يرفق طلب هذا الترخيص بتقرير يعده مجلس الرقابة. وتطبق على هذه التفويتات أحكام المادة 70 من هذا القانون المتعلقة بالتقرير المرفق بطلب الترخيص المسبق وبطريقة احتساب نسبة 50%.

يمكن لمجلس الإدارة الجماعية تفويض السلطة المخولة له تطبيقا للفقرات السابقة.

لا يمكن الاحتجاج أمام الغير بعدم وجود ترخيص إلا إذا أقامت الشركة الدليل على علمهم بذلك أو على أنهم ما كانوا ليجهلوا ذلك.

يقوم مجلس الرقابة في كل وقت من السنة بعمليات الفحص والمراقبة التي يراها ملائمة، ويمكن له الاطلاع على الوثائق التي يرى فيها فائدة لإنجاز مهمته، ويحق لأعضائه الحصول على كل الأخبار والمعلومات المتعلقة بحياة الشركة.

يقدم مجلس الإدارة الجماعية تقريرا لمجلس الرقابة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

يقدم أيضا للمجلس بعد اختتام كل سنة مالية وداخل أجل ثلاثة أشهر الوثائق المنصوص عليها في المادة 141 بغرض فحصها ومراقبتها.

يقدم مجلس الرقابة للجمعية العامة المنصوص عليها في نفس المادة ملاحظاته بشأن تقرير مجلس الإدارة الجماعية وكذا بشأن حسابات السنة المالية.

المادة 105

يمكن لمجلس الرقابة اتخاذ قرار نقل المقر الاجتماعي للشركة داخل نفس العمالة أو الإقليم، على أن تتم المصادقة على هذا القرار في أقرب جمعية عامة غير عادية.

الباب الثاني المكرر: أحكام خاصة بتركيبة مجلس إدارة أو مجلس رقابة الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب

المادة 105-1

لا يمكن أن تقل نسبة أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة من كل جنس عن 40 % في الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

عندما لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة في هذه الشركات ثمانية أعضاء، لا يمكن أن يكون الفارق بين عدد الأعضاء من الجنسين أكثر من اثنين.

يعتبر باطلا كل تعيين يتم خرقا للفقرتين الأولى والثانية أعلاه ولا يكون الغرض منه تدارك عدم قانونية تركيبة المجلس.

المادة 105-2

طبقا لأحكام المادتين 49 و89 من هذا القانون، يحتسب الممثل الدائم للشخص الاعتباري عند تحديد نسبة كلا الجنسين في تركيبة مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة.

يعتبر باطلا كل تعيين يتم خرقا للفقرة الأولى أعلاه ولا يكون الغرض منه معالجة عدم قانونية تكوين المجلس. لا يمتد هذا البطلان إلى المداولات التي شارك فيها الممثل الدائم المعين بشكل غير قانوني.

المادة 105-3

طبقا لمقتضيات المواد 42 و49 و88 و89 من هذا القانون، عندما تصبح تركيبة مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة غير مطابقة لمقتضيات الفقرتين الأولى والثانية من المادة 105-1 أعلاه، يجب على مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة القيام بتعيينات بصفة مؤقتة قصد تصحيح الاختلال داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من يوم حدوث الشغور.

يستمر أعضاء مجلس الإدارة أو الرقابة الذي قام بالتعيينات المؤقتة المشار إليها أعلاه في تلقي المبالغ المرصدة على سبيل بدل الحضور المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه إلى غاية انعقاد الجمعية العامة المقبلة.

المادة 105-4

يجب أن تضم اللجان، المشار إليها في المواد 51 و76 و106 المكررة من هذا القانون، ممثلا على الأقل عن كل جنس.

المادة 105-5

لا يمكن أن يدفع لأعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أي مبلغ، على سبيل بدل الحضور، المنصوص عليه في المادة 55 أعلاه، إذا لم تكن تركيبة المجالس المذكورة مطابقة لما هو منصوص عليه في هذا الباب.

الباب الثالث: أحكام مشتركة

المادة 106

في حالة إدماج شركة مساهمة ذات مجلس إدارة مع شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية وذات مجلس رقابة، يمكن أن يزيد عدد المتصرفين أو عدد أعضاء مجلس الرقابة حسب الأحوال على إثني عشر أو على خمسة عشر وذلك إلى حدود مجموع المتصرفين وأعضاء مجلس الرقابة المزاولين منذ أكثر من ستة أشهر في الشركتين المدمجتين على ألا يتجاوز أربعة وعشرين أو سبعة وعشرين. وتطبق أحكام الفقرة الثالثة من المادة 39 والفقرة الثالثة من المادة 83.

المادة 106 المكررة

يجب على الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، أن تحدث لجنة لتدقيق الحسابات تعمل تحت مسؤولية مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة حسب الحالة.

تكلف هذه اللجنة بمتابعة القضايا المتعلقة بإعداد ومراقبة المعلومات المحاسباتية والمالية.

لا يمكن أن تضم هذه اللجنة التي تحدد تركيبتها من طرف مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة، حسب الحالة، إلا المتصرفين غير التنفيذيين أو أعضاء مجلس الرقابة الذين لا يمارسون أية مهمة من مهام الإدارة.

تتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن يتوفر رئيسها على تجربة كافية في المجال المالي أو المحاسباتي أو أن يكون مستقلا حسب مدلول المادتين 41 المكررة و83 من هذا القانون.

بالنسبة للشركات المدرجة أسهمها بالسوق الرئيسي لبورصة القيم، يجب أن يكون عضو ثان من أعضاء اللجنة على الأقل مستقلا حسب مدلول المادتين 41 المكررة و83 من هذا القانون.

دون المساس بصلاحيات ومسؤوليات الهيئات المكلفة بالإدارة أو التسيير، تكلف لجنة تدقيق الحسابات، على الخصوص، بما يلي:

1- متابعة إعداد المعلومات الموجهة للمساهمين وللعموم وللهيئة المغربية لسوق الرساميل؛

2- متابعة مدى فعالية أنظمة المراقبة الداخلية، وتدقيق الحسابات الداخلية وعند الاقتضاء، تسيير المخاطر المرتبطة بالشركة؛

3- متابعة المراقبة القانونية لحسابات الشركة والحسابات المدمجة؛

4- دراسة ومتابعة استقلالية مراقبي الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بتقديم خدمات إضافية إلى الجهة الخاضعة للرقابة.

تقدم هذه اللجنة توصية إلى الجمعية العامة حول مراقبي الحسابات الذين تم اقتراح تعيينهم.

كما تقدم هذه اللجنة تقارير إلى مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بصفة منتظمة عن أداء مهامها وتقوم فورا بتبليغه بالصعوبات التي تواجهها.

القسم الرابع:جمعيات المساهمين

المادة 107

تكون جمعيات المساهمين التي تنعقد خلال قيام الشركة إما جمعيات عامة أو خاصة.

لا تضم الجمعيات الخاصة سوى أصحاب نفس الفئة من الأسهم.

المادة 108

تكون الجمعيات العامة إما عادية أو غير عادية، وتمثل مجموع المساهمين.

المادة 109

تلزم قرارات الجمعيات العامة الجميع بمن فيهم الغائبون أو عديمو الأهلية أو المعارضون أو المحرومون من حق التصويت.

المادة 110

لا يمكن تغيير النظام الأساسي تغييرا يمس أي مقتضى من مقتضياته والترخيص بالتفويت أو التفويتات لأكثر من 50% من أصول الشركة الوارد في المادتين 70 و104 من هذا القانون إلا من طرف الجمعية العامة غير العادية. ويعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن.

غير أنه لا يمكن للجمعية العامة غير العادية، كما ورد في المادة الأولى، الزيادة في أعباء المساهمين ماعدا العمليات المترتبة عن تجميع لأسهم تم القيام به بصفة صحيحة؛ كما لا يمكنها تغيير جنسية الشركة.

لا تكون مداولات الجمعية صحيحة إلا إذا كان المساهمون الحاضرون أو الممثلون يملكون في الدعوة الأولى للانعقاد ما لا يقل عن نصف الأسهم المالكة لحق التصويت وفي الدعوة الثانية ربع تلك الأسهم. وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب، يمكن تمديد الجمعية الثانية إلى تاريخ لاحق لا يفصله أكثر من شهرين عن التاريخ الذي دعيت فيه للانعقاد.

تبت الجمعية بأغلبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.

يعتبر في حكم الحاضرين لأجل احتساب النصاب والأغلبية، ما لم ينص النظام الاساسي على خلاف ذلك، المساهمون الذين يشاركون في اجتماع الجمعية العامة بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة أو وسائل مماثلة تمكن من التعريف بهم والمحددة شروطها في المادة 50 المكررة أعلاه.

لا يطبق كل مقتضي وارد في النظام الاساسي يخالف مقتضيات الفقرة الخامسة أعلاه، عندما تفرض ذلك ظروف استثنائية يتم الإعلان عنها من قبل السلطات العمومية طبقا للنصوص التشريعي والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 111

تتخذ الجمعية العامة العادية كل القرارات التي لم تتم الإشارة إليها في المادة السابقة.

لا تكون مداولات الجمعية صحيحة في الدعوة الأولى لانعقادها إلا إذا كان المساهمون الحاضرون أو الممثلون يملكون ما لا يقل عن ربع الأسهم المالكة لحق التصويت. أما في الدعوة الثانية لانعقادها فلا يفرض بلوغ أي نصاب.

تبت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأصوات التي يملكها المساهمون الحاضرون أو الممثلون.

يعتبر في حكم الحاضرين لأجل احتساب النصاب والأغلبية، ما لم ينص النظام الأساسي على خالف ذلك، المساهمون الذين يشاركون في اجتماع الجمعية العامة بوسائل الاتصال عبر الصوت والصورة أو وسائل مماثلة تمكن من التعريف بهم والمحددة شروطها في المادة 50 المكرر أعلاه.

لا يطبق كل مقتضي وارد في النظام الأساسي يخالف مقتضيات الفقرة الرابعة أعلاه، عندما تفرض ذلك ظروف استثنائية يتم الإعلان عنها من قبل السلطات العمومية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 112

حينما تقتني الشركة خلال السنتين المواليتين لتقييدها في السجل التجاري مالا في حوزة أحد المساهمين لا تقل قيمته عن عشر رأسمال الشركة، يعين، بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، بطلب من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الرقابة، مراقب مكلف تحت مسؤوليته بتقدير قيمة ذلك المال. ويخضع هذا المراقب للأحكام المنصوص عليها في المادة 25.

يوضع تقرير المراقب رهن إشارة المساهمين. وتبت الجمعية العامة العادية في تقييم ذلك المال تحت طائلة بطلان تملك الشركة له. ولا يحق للبائع أن يكون له صوت في المداولة سواء لنفسه أو بوصفه وكيلا.

لا تطبق أحكام هذه المادة حينما يتم اقتناء المال المذكور في البورصة في شكل أسهم مسعرة فيها أو تحت مراقبة سلطة قضائية أو في إطار العمليات المعتادة للشركة المبرمة وفق شروط عادية.

المادة 113

للجمعيات الخاصة المشار إليها في الفقرة الثانية للمادة 107 صلاحية البت في كل قرار يهم فئات الأسهم التي تملكها هذه الجمعيات وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

لا يصير نهائيا قرار الجمعية العامة بتغيير الحقوق المتعلقة بفئة من فئات الأسهم إلا بعد موافقة الجمعية الخاصة للمساهمين المعنية بتلك الفئة.

تتداول الجمعيات الخاصة وفق شروط النصاب القانوني والأغلبية المنصوص عليها في المادة 111.

المادة 114

لا تشكل قاعدتا النصاب القانوني والأغلبية المنصوص عليهما في المواد 110 و111 و113 إلا حدا قانونيا أدنى يمكن أن يرفع بموجب النظام الأساسي.

المادة 115

تنعقد الجمعية العامة العادية مرة في السنة على الأقل خلال الأشهر الستة التالية لاختتام السنة المالية، مع مراعاة تمديد هذا الأجل مرة واحدة ولنفس المدة، بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة.

بعد تلاوة تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ، يقدم أحد المجلسين المعنيين للجمعية العامة العادية القوائم التركيبية السنوية، كما يعرض مراقب أو مراقبو الحسابات في تقريرهم إنجازهم مهمتهم ومستنتجاتهم.

المادة 116

يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بدعوة الجمعية العامة للانعقاد، وفي حالة عدم قيامهما بذلك، يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم أن يقوموا بدعوتها للانعقاد عند الاستعجال:

1- مراقب أو مراقبو الحسابات؛

2- وكيل يعينه رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، إما بطلب من كل من يهمه الأمر في حالة الاستعجال وإما بطلب من مساهمين يمثلون مالا يقل عن عشر رأسمال الشركة؛

3- المصفون؛

4- المساهمون الذين يملكون الأغلبية في رأس المال أو في حقوق التصويت على إثر عرض عمومي بالشراء أو عرض عمومي للتبادل أو على إثر تفويت كتلة سندات تغير مراقبة الشركة؛

5- مجلس الرقابة.

لا يحق لمراقب أو لمراقبي الحسابات دعوة جمعية المساهمين للانعقاد إلا بعد أن يطلبوا دعوتها دون جدوى، من مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة ومجلس الإدارة الجماعية.

في حالة تعدد مراقبي الحسابات، يتفق هؤلاء على الأمر ويحددون جدول الأعمال. وإن اختلفوا بشأن جدوى دعوة الجمعية للانعقاد، يمكن لأحدهم أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات الإذن بتوجيه هذه الدعوة، على أن يستدعي باقي مراقبي الحسابات ورئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الرقابة ورئيس مجلس الإدارة الجماعية بصورة قانونية. ويكون أمر رئيس المحكمة الذي يحدد جدول الأعمال غير قابل لأي طعن.

تتحمل الشركة المصاريف المترتبة على انعقاد الجمعية.

المادة 116 المكررة

تطبق أحكام المادة 116 على الجمعيات الخاصة.

المادة 117

يحصر جدول أعمال الجمعيات من طرف موجه الدعوة.

غير أنه يمكن لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن نسبة 5% من رأسمال الشركة أن يطلبوا إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول الأعمال.

حينما يكون رأسمال الشركة يتجاوز خمسة ملايين درهم، تخفض نسبة رأس المال التي يجب تمثيلها من أجل تطبيق الفقرة السابقة إلى نسبة 2% بالنظر إلى الفائض.

المادة 118

باستثناء المواضيع المختلفة التي يجب ألا تكتسي سوى أهمية ضئيلة، تحرر المواضيع المسجلة في جدول الأعمال بصورة تجعل مضمونها ومداها واضحين دون اللجوء إلى وثائق أخرى.

لا يمكن للجمعية أن تتداول بشأن موضوع غير مدرج في جدول الأعمال. غير أنه يحق لها في جميع الظروف عزل متصرف أو عدة متصرفين أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية والعمل على تعويضهم بآخرين.

لا يمكن تغيير جدول أعمال الجمعية في الاستدعاء الثاني لانعقادها.

المادة 119

يجب على القائم باستدعاء الجمعية أن يعد ويقدم لكل جمعية تقريرا عن المواضيع المدرجة في جدول الأعمال وعن التوصيات المعروضة على التصويت.

المادة 120

يمكن لكل مساهم في شركة لا تدعو الجمهور إلى الاكتتاب أراد ممارسة الإمكانية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 117 أن يطلب من الشركة إعلامه بواسطة رسالة مضمونة بتاريخ انعقاد الجمعيات أو بعضها وذلك قبل ثلاثين يوما على الأقل من ذلك التاريخ. وتلزم الشركة بإرسال هذا الإعلام مرفقا بجدول الأعمال وبمشاريع توصيات إذا أرسل لها المساهم مصاريف الإرسال.

ويجب أن يوجه طلب إدراج مشاريع توصيات في جدول الأعمال إلى المقر الاجتماعي برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل قبل عشرين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية المدعوة للانعقاد للمرة الأولى. ويسري هذا الأجل من تاريخ وضع الرسالة في البريد.

المادة 121

تلزم الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب بنشر إعلان بانعقاد الجمعية ثلاثين يوما على الأقل قبل انعقاد جمعية المساهمين في إحدى الصحف المدرجة في القائمة المحددة تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ويتضمن هذا الإعلان البيانات المنصوص عليها في المادة 124 ونص مشاريع التوصيات التي سيعرضها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية على أنظار الجمعية مع إضافة وصف دقيق للمساطر التي يجب على المساهمين اتباعها للمشاركة والتصويت في الجمعية، لا سيما كيفية التصويت بالوكالة أو عن طريق المراسلة.

يمكن ألا يتضمن الإعلان عن انعقاد الجمعية البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى، وذلك حينما يتم نشر هذه البيانات من قبل الشركة على موقعها الإلكتروني على أبعد تقدير، في نفس يوم نشر الإعلان المذكور. في هذه الحالة، يشار في هذا الأخير إلى عنوان موقعها الإلكتروني المذكور أعلاه.

يجب أن يودع أو يوجه طلب إدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال إلى المقر الاجتماعي مقابل إشعار بالتوصل داخل أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ نشر الإعلان المنصوص عليه في الفقرة السابقة. ويشار إلى هذا الأجل في الإعلان المذكور.

المادة 121 المكررة

تنشر الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، خلال الفترة المتواصلة التي تبدأ على أبعد تقدير في اليوم الحادي والعشرين الذي يسبق انعقاد الجمعية، على موقعها الإلكتروني المشار إليه أسفله في المادة 155 المكررة المعلومات والوثائق التالية:

1- الإعلان المشار إليه في المادة 121؛

2- العدد الإجمالي لحقوق التصويت المتوفرة، وعدد الأسهم المكونة لرأسمال الشركة في تاريخ نشر الإعلان المشار إليه في المادة 121، ويحدد، عند الاقتضاء، عدد الأسهم وحقوق التصويت المتوفرة في هذا التاريخ لكل فئة من الأسهم؛

3- الوثائق التي ستعرض على الجمعية؛

4- نص مشاريع التوصيات التي ستعرض على الجمعية. مع إضافة مشاريع التوصيات المقدمة أو المودعة من قبل المساهمين إلى الموقع الإلكتروني فورا بعد استلامها من قبل الشركة؛

5- استمارات التصويت بالمراسلة والتصويت بالوكالة، إلا في الحالات التي توجه فيها الشركة هاته الاستمارات إلى جميع المساهمين.

عندما لا يمكن، لأسباب تقنية، الولوج إلى هذه الاستمارات على الموقع الإلكتروني، فعلى الشركة أن تشير بهذا الموقع إلى الأماكن والطريقة والشروط التي يمكن وفقا لها الحصول على تلك الاستمارات. وتقوم الشركة بإرسالها على نفقتها إلى كل مساهم تقدم بطلب ذلك.

المادة 122

تتم دعوة الجمعيات للانعقاد بواسطة إشعار ينشر في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

إذا كانت كل أسهم الشركة إسمية، أمكن توجيه الاستدعاء إلى كل مساهم وفق الشكل والشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي وذلك عوض الإشعار المنصوص عليه في الفقرة الأولى.

عندما لا تتلقى الشركة التي تدعو الجمهور للاكتتاب من أي مساهم طلبا لإدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال، وفق الشروط المشار إليها في المادة 121 أعلاه، يعتبر الإعلان بانعقاد الجمعية بمثابة إعلام بالدعوة لانعقادها كما تم نشره.

المادة 123

يكون الأجل الفاصل بين تاريخ، إما نشر إعلام من دعوة الجمعية للانعقاد أو آخر نشر له في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وإما بعث الرسائل المضمونة، وبين تاريخ انعقاد الجمعية، خمسة عشر يوما على الأقل حينما يتعلق الأمر بدعوة انعقاد أولى وثمانية أيام في الدعوة الموالية.

المادة 124

ينبغي أن يبين في إعلام الدعوة للانعقاد، تسمية الشركة متبوعة إن اقتضى الحال بأحرفها الأولى وشكلها ومبلغ رأسمالها وعنوان مقرها الاجتماعي ورقم سجلها التجاري واليوم والساعة والمكان الذي سيعقد فيه الاجتماع وكذلك طبيعة الجمعية، عادية أو غير عادية أو خاصة، وجدول أعمالها ونص مشاريع التوصيات. ويجب أن تشير الدعوة بالنسبة لمشاريع القرارات التي تقدم بها المساهمون إلى قبولها أو عدم قبولها من طرف مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة.

يبين في إعلام الدعوة للانعقاد، إن اقتضى الحال شروط وإجراءات التصويت بالمراسلة كما هي محددة في المادة 131 المكررة من هذا القانون.

يجب أن تذكر دعوة الجمعية للانعقاد للمرة الثانية بتاريخ الجمعية التي لم تتداول بصورة صحيحة.

يبين في إعلام الدعوة للانعقاد، إن اقتضى الحال شروط وإجراءات التصويت بالمراسلة كما هي محددة في المادة 131 المكررة من هذا القانون.

يجب أن تذكر دعوة الجمعية للانعقاد للمرة الثانية بتاريخ الجمعية التي لم تتداول بصورة صحيحة.

المادة 125

يمكن إبطال كل جمعية تمت دعوتها للانعقاد بصفة غير قانونية. غير أن دعوى الإبطال تكون غير مقبولة حينما يكون كل المساهمين حاضرين أو ممثلين في الجمعية.

المادة 126

تنعقد جمعيات المساهمين في المقر الاجتماعي للشركة أو في أي مكان آخر يوجد في نفس مدينة المقر الاجتماعي يحدد في إعلام الدعوة، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

المادة 127

يمكن أن يفرض النظام الأساسي عددا أدنى من الأسهم حتى يخول حق المشاركة في الجمعيات العامة العادية، على ألا يتجاوز هذا العدد عشرة أسهم.

يمكن للمساهمين الذين لا يتوفرون على عدد الأسهم المطلوب أن ينضموا إلى بعضهم حتى يبلغوا الحد الأدنى المنصوص عليه في النظام الأساسي وأن يمثلهم أحدهم.

المادة 128

يحسب النصاب القانوني في كل الجمعيات تبعا لمجموع الأسهم المكونة لرأسمال الشركة أو لفئة الأسهم المعنية، وتطرح عند الاقتضاء الأسهم المحرومة من حق التصويت بموجب أحكام قانونية أو نظامية.

المادة 129

يكون حق التصويت الناشئ عن السهم لصاحب حق الانتفاع خلال الجمعيات العامة العادية ولمالك الرقبة خلال الجمعيات العامة غير العادية ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

يمثل المشتركين في ملكية الأسهم المشاعة في الجمعيات العامة واحد منهم أو وكيل وحيد عنهم. وفي حالة اختلافهم يعين رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، الوكيل بطلب من أكثر المشتركين في ملكية الأسهم حرصا.

في حالة رهن الأسهم رهنا حيازيا، يمارس مالكها حق التصويت. ويجب على الدائن المرتهن رهنا حيازيا إيداع الأسهم المرهونة إذا طلب منه المدين ذلك وتحمل المصاريف.

المادة 130

يمكن أن يخضع النظام الأساسي المشاركة في الجمعيات أو التمثيل فيها إما إلى تقييد المساهم في سجل التحويلات المنصوص عليه في المادة 245 أدناه أو إلى القيام، في المكان المحدد في إعلام دعوة الانعقاد، بإيداع كشف حساب السندات، مسلم من قبل المؤسسة المودعة لديها هذه السندات.

يحدد النظام الأساسي المدة التي يجب أن تتم الإجراءات خلالها .ولا يمكن أن تتجاوز خمسة أيام على الأكثر قبل تاريخ انعقاد الجمعية.

المادة 131

يمكن للمساهم أن يمثله مساهم آخر أو أن يمثله زوجه أو أصوله أو فروعه، كما يمكن أيضا في الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب أن يمثله كل شخص معنوي يكون غرض شركته تسيير محفظات قيم منقولة.

يمكن لكل مساهم أن توكل إليه الصلاحيات المفوضة له من طرف مساهمين آخرين قصد تمثيلهم في إحدى الجمعيات دونما تحديد لعدد التوكيلات أو الأصوات التي يمكن لشخص واحد أن يتوفر عليها سواء بإسمه الشخصي أو بوصفه وكيلا، إلا إذا حدد النظام الأساسي عدد هذه التوكيلات أو الأصوات.

في حالة توجيه المساهم توكيلا للشركة دون تحديد الوكيل، يقوم رئيس الجمعية العامة، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، بالتصويت لصالح مشاريع القرارات المقدمة لمجلس الإدارة أو التي قبلها مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة، ويصوت ضد اعتماد كل مشاريع القرارات الأخرى. ومن أجل الإدلاء بأي صوت آخر، يتعين على المساهم اختيار وكيل يقبل التصويت حسب الاتجاه الذي يشير إليه الموكل.

تعتبر المقتضيات المخالفة لأحكام الفقرتين الأولى والثانية كأن لم تكن.

المادة 131 المكررة

يمكن أن ينص النظام الأساسي على أن لكل مساهم إمكانية التصويت بالمراسلة بواسطة استمارة. ولا يعتد بالاستمارات التي لا تحدد أي اتجاه للتصويت أو التي تعبر عن الامتناع من التصويت في احتساب أغلبية الأصوات.

بالرغم من كل شرط مخالف لمقتضيات الفقرة الأولى أعلاه وارد في النظام الأساسي، يجوز لكل مساهم التصويت بالمراسلة بواسطة استمارة. عندما تفرض ذلك ظروف استثنائية يتم الإعلان عنها من قبل السلطات العمومية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

تعد استمارة التصويت بالمراسلة الموجهة إلى الشركة من أجل جمعية واحدة جائزة بالنسبة للجمعيات المتتابعة التي تدعى للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

تسلم الشركة أو ترسل على حسابها ابتداء من دعوة الجمعية للانعقاد استمارة التصويت بالمراسلة ومرفقاتها إلى كل مساهم يطلب ذلك بواسطة جميع الوسائل المنصوص عليها في النظام الأساسي أو إعلام الدعوة. ويجب على الشركة أن تستجيب لكل طلب تم إيداعه أو التوصل به في المقر الاجتماعي قبل تاريخ الاجتماع بعشرة أيام على الأكثر. ويخفض هذا الأجل إلى ستة أيام بالنسبة للشركات التي لا تدعو الجمهور للاكتتاب.

لا يعتد لأجل احتساب النصاب إلا بالاستمارات التي توصلت بها الشركة قبل انعقاد الجمعية. ولا يمكن أن تتجاوز المدة التي لا يعتد بعدها بالاستمارات المستلمة من لدن الشركة يومين على الأكثر قبل تاريخ انعقاد الجمعية.

يحدد مضمون استمارة التصويت بالمراسلة وكذا الوثائق المرفقة بها بمرسوم.

المادة 132

يوقع المساهم التوكيل الممنوح من أجل تمثيله في إحدى الجمعيات من لدن أحد المساهمين ويشير فيه إلى اسمه الشخصي والعائلي وموطنه. ولا يحق للوكيل المعين أن ينيب عنه شخصا آخر.

يمنح التوكيل من أجل جمعية واحدة فقط. غير أنه يمكن منحه من أجل جمعيتين، الأولى عادية والأخرى غير عادية، منعقدتين في نفس اليوم أو داخل أجل خمسة عشر يوما.

يعد التوكيل الممنوح من أجل جمعية واحدة جائزا بالنسبة للجمعيات المتتابعة التي تدعى للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

المادة 133

لا يمكن للشركة أن تصوت بالأسهم التي اقتنتها أو المرهونة لديها. ولا تدخل هذه الأسهم في حساب النصاب.

المادة 134

تمسك في كل جمعية ورقة حضور تبين الإسم الشخصي والعائلي وموطن المساهمين ووكلائهم إن وجدوا وعدد الأسهم التي يملكونها والأصوات التي تخولها لهم.

يتعين على المساهمين الحاضرين ووكلاء المساهمين الممثلين توقيع ورقة الحضور التي تلحق بها التوكيلات التي فوضت للمساهمين من أجل التمثيل أو التي وجهت للشركة، كما يتعين على مكتب الجمعية المصادقة على صحة ورقة الحضور.

يتكون مكتب الجمعية من رئيس وفاحصين اثنين للأصوات يساعدهم كاتب.

المادة 135

يترأس جمعيات المساهمين رئيس مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أو حالة غيابه، الشخص المعين في النظام الأساسي. وفي حالة عدم وجودهما تقوم الجمعية بانتخاب رئيس لها.

إذا تمت دعوة الجمعية من قبل مراقب أو مراقبي الحسابات أو وكيل قضائي أو المصفين، ترأسها الشخص أو أحد الأشخاص الذين دعوا لانعقادها.

يعين العضوان اللذان يملكان شخصيا أو بصفتهما وكيلين أكبر عدد من الأصوات، فاحصين بالجمعية المذكورة، على أن يقبلا هذه المهمة.

يعين مكتب الجمعية كاتبها الذي يمكن أن يكون نفس كاتب مجلس الإدارة المشار إليه في المادة 64 أو أي شخص آخر من غير المساهمين، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

المادة 136

تثبت مداولات الجمعيات في محضر يوقعه أعضاء المكتب ويحرر في سجل أو في أوراق مستقلة وفقا للشروط التي تنص عليها المادة 53.

يبين هذا المحضر تاريخ انعقاد الجمعية ومكانه ونمط الدعوة وجدول أعمالها وتشكيلة مكتبها وعدد الأسهم المشاركة في التصويت والنصاب الذي تم بلوغه والوثائق والتقارير المعروضة على الجمعية وملخصا للنقاش ونص التوصيات المعروضة على التصويت ونتائج التصويت.

يحدد هذا المحضر على الأقل، بالنسبة لكل توصية، عدد الأسهم التي تم التصويت عليها بطريقة صحيحة ونسبة رأسمال الشركة الممثل لهذه الأصوات ومجموع عدد الأصوات المعبر عنها بطريقة صحيحة وكذا عدد الأصوات المعبر عنها لفائدة كل توصية أو ضدها، وعند الاقتضاء، عدد الممتنعين.

تنشر الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم على موقعها الإلكتروني في أجل لا يتعدى 15 يوما من انعقاد الجمعية نتائج التصويت المنجز وفقا للفقرة السابقة.

المادة 137

حينما يتعذر على الجمعية التداول بصورة صحيحة لعدم اكتمال النصاب، يحرر مكتب الجمعية المذكورة محضرا بهذا الشأن.

المادة 138

يصادق مصادقة صحيحة على نسخ محاضر الجمعيات أو المستخرجات عنها وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 54.

في حالة تصفية الشركة، يصادق عليها مصادقة صحيحة أحد المصفين فقط.

المادة 139

تعد باطلة، مداولات الجمعيات المتخذة خرقا لأحكام المادتين 110 و111 والفقرة الثالثة من المادة 113 والمادة 117 والفقرة الثانية من المادة 118 والمادة 134.

القسم الخامس: إعلام المساهمين

الباب الأول: شركة المساهمة التي لا تدعو الجمهور للاكتتاب

المادة 140

يتعين على موجه الدعوة إرسال الوثائق المذكورة في المادة بعده إلى المساهمين أو لوكلائهم الذين يثبتون وجود وكالتهم أو أن يضعها رهن إشارتهم.

المادة 141

يحق لكل مساهم، ابتداء من دعوة الجمعية العامة العادية السنوية وعلى الأقل خلال الخمسة عشر يوما السابقة لتاريخ الاجتماع، الاطلاع بنفسه في المقر الاجتماعي للشركة على ما يلي:

1- جدول أعمال الجمعية؛

2- نص وبيان أسباب مشاريع التوصيات التي يقدمها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية، وإن اقتضى الحال، تلك التي يقدمها المساهمون؛

3- قائمة المتصرفين في مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة، وإن اقتضى الحال، معلومات تخص المترشحين للعضوية في هذه المجالس؛

4- الجرد والقوائم التركيبية للسنة المالية المنصرمة كما حصر ذلك مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية، وإن اقتضى الحال، ملاحظات مجلس الرقابة؛

5- تقرير التسيير لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية المعروض على أنظار الجمعية، وإن اقتضى الحال، ملاحظات مجلس الرقابة؛

6- تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات المعروض على أنظار الجمعية والتقرير الخاص المنصوص عليه، حسب الحالة، في الفقرة الثالثة من المادة 58 أو في الفقرة الرابعة من المادة 97 أعلاه؛

7- مشروع تخصيص النتائج؛

8- القائمة المنصوص عليها، حسب الحالة، في الفقرة الثانية من المادة 57 أو المادة 96 أعلاه؛

9- قائمة الاتفاقيات المنصوص عليها في المادتين 56 و95. غير أنه يمكن لكل مساهم أن يحصل على نسخة من هذه الاتفاقيات على نفقته.

ابتداء من تاريخ الدعوة لكل جمعية أخرى، عادية أو غير عادية، عامة أو خاصة، يحق أيضا لكل مساهم خلال أجل الخمسة عشر يوما على الأقل السابق لتاريخ الاجتماع، الإطلاع في عين المكان على نص مشاريع القرارات وتقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية، وعند الاقتضاء، على تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات.

إذا كان حق المشاركة في الجمعية متوقفا، بموجب النظام الأساسي، على امتلاك عدد أدنى من الأسهم، أرسلت الوثائق والمعلومات المشار إليها أعلاه إلى ممثل مجموعة المساهمين التي تستوفي الشروط المطلوبة.

المادة 142

يجب أن يتضمن تقرير التسيير لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية كل عناصر المعلومات ذات الفائدة بالنسبة للمساهمين وذلك حتى يتسنى لهم تقييم نشاط الشركة خلال السنة المالية المنصرمة والعمليات المنجزة والصعوبات التي اعترضتها والنتائج التي حصلت عليها ومكونات الناتج القابل للتوزيع واقتراح تخصيص ذلك الناتج والوضعية المالية للشركة وآفاقها المستقبلية.

يجب أن يبرز تقرير التسيير أيضا لائحة التوكيلات الممنوحة للمتصرفين أو لأعضاء مجلس الرقابة في مجالس الادارة أو الرقابة الأخرى، وكذا مناصبهم أو وظائفهم الأساسية فيها.

إذا كانت الشركة تملك شركات تابعة لها أو مشاركات أو تراقب شركات أخرى، يتعين أن يتضمن التقرير نفس المعلومات أعلاه عنها مع الإشارة إلى نصيبها في ناتج الشركة، وترفق بالتقرير قائمة بهذه الشركات التابعة والمشاركات مع الإشارة إلى النسب الممسوكة في نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى قائمة بالقيم المنقولة الأخرى التي تحوزها على شكل سندات بالمحفظة في نفس التاريخ وبيان بالشركات التي تراقبها الشركة.

إذا تملكت الشركة شركات تابعة أو مشاركات أو آلت إليها مراقبة شركات أخرى خلال السنة المالية يشار إلى ذلك بصفة خاصة في التقرير.

المادة 143

يقصد في مفهوم المادة السابقة:

– بالشركة التابعة، شركة تملك فيها شركة أخرى تدعى الأم أكثر من نصف رأس المال؛

– بالمشاركة، تملك شركة في شركة أخرى لجزء من رأس المال ما بين 10 و50%.

المادة 144

تعد شركة مراقبة لشركة أخرى حينما:

– تملك وحدها أو باتفاق مع مساهم أو أكثر مباشرة أو بصورة غير مباشرة جزءا من رأس المال يمنحها أغلبية حقوق التصويت في الجمعيات العامة لتلك الشركة؛

– تملك وحدها أغلبية حقوق التصويت في تلك الشركة بمقتضى اتفاق مبرم مع شركاء أو مساهمين آخرين لا يتنافى مع مصلحة الشركة؛

– تحدد في الواقع وحدها أو باتفاق مع مساهم وأكثر عن طريق حق التصويت المخول لها القرارات في الجمعيات العامة لتلك الشركة؛

– يفترض أن الشركة تمارس المراقبة المذكورة حين تملك مباشرة، أو بصورة غير مباشرة جزءا من حقوق التصويت يتجاوز40% ولا يملك أي شريك أو أي مساهم آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة جزءا من هذه الحقوق يتجاوز30%.

كل مشاركة حتى ولو كانت أقل من 10% مملوكة لشركة خاضعة للمراقبة تعد كأنها مملوكة بصورة غير مباشرة للشركة التي تقوم بالمراقبة.

لأجل تطبيق أحكام الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، يراد بالأشخاص الذين يتصرفون باتفاق فيما بينهم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يتعاونون على أساس اتفاق صريح أو ضمني شفوي أو كتابي يرمي إلى وضع سياسة مشتركة إزاء الشركة.

المادة 145

خلال أجل الخمسة عشر يوما السابق لانعقاد أي اجتماع للجمعية العامة، يحق لكل مساهم الإطلاع على قائمة المساهمين مع بيان عدد وفئات الأسهم التي يملكها كل مساهم.

المادة 146

يحق لكل مساهم، في أي وقت، الإطلاع على وثائق الشركة المشار إليها في المادة 141 الخاصة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة وكذلك الإطلاع على محاضر وأوراق حضور الجمعيات العامة المنعقدة خلال تلك السنوات.

المادة 147

يترتب على حق الإطلاع، حق الحصول على نسخة ما عدا فيما يخص الجرد.

المادة 148

إذا رفضت الشركة إطلاع المساهم على تلك الوثائق جزئيا أو كليا خلافا لأحكام المواد 141 و145 و146 و147 و150، أمكن للمساهم المواجه بهذا الرفض أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات إصدار أمر للشركة بالعمل على إطلاعه، تحت طائلة غرامة تهديديه، على تلك الوثائق وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد المذكورة.

المادة 149

يمكن لكل مساهم يمارس حق الإطلاع على الوثائق والمعلومات لدى الشركة أن يستعين بمستشار.

المادة 150

يمارس المساهم بنفسه، أو بواسطة وكيل عنه مفوض تفويضا قانونيا، الحقوق المعترف له بها في المواد 141 و145 و146 وذلك في المقر الاجتماعي للشركة.

كما أنه لكل مشترك في ملكية أسهم مشاعة ولمالك الرقبة ولذوي حق الانتفاع بالأسهم ولأصحاب شهادات الاستثمار وحقوق التصويت الحق في الإطلاع على الوثائق المنصوص عليها في المواد المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 151

يمكن أن ينص النظام الأساسي على أن ترسل تلقائيا على حساب الشركة الوثائق المشار إليها في المواد 141 و145 و146 باستثناء الجرد إلى المساهمين إسميا للعنوان الذي يقدمونه في نفس الوقت مع إرسال الدعوة؛ ونفس الأمر ينطبق على المساهمين أصحاب الأسهم لحامليها الذين يطلبون ذلك مقابل إثباتهم لصفتهم.

المادة 152

في حالة خرق أحكام هذا الباب، يمكن إبطال الجمعية.

الباب الثاني: شركات المساهمة التي تدعو الجمهور للاكتتاب

المادة 153

المادة 154

المادة 155

تطبق أحكام المواد من 140 إلى 152 على شركات المساهمة التي تدعو الجمهور للاكتتاب.

يشير تقرير التسيير لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية فيما يتعلق بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب إلى قيمة وملاءمة الاستثمارات التي أنجزتها الشركة وكذا تأثيرها المتوقع على تنمية هذه الأخيرة. ويشير كذلك إن اقتضى الحال إلى المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المذكورة، ويتضمن بيان وتحليل المخاطر والوقائع التي تعرفها أجهزة إدارة أو تدبير الشركة والتي قد تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على وضعيتها المالية.

المادة 155 المكررة

يتعين على الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب التوفر على موقع إلكتروني تقيدا بالتزاماتها المتعلقة بإخبار المساهمين.

المادة 156

يجب على الشركات المشار إليها في المادة 155، أن تنشر في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية في نفس الوقت مع نشر الدعوة لاجتماع الجمعية العامة العادية السنوية، القوائم التركيبية المتعلقة بالسنة المالية المنصرمة، معدة طبقا للنصوص التشريعية المعمول بها، مع توضيح إن كان الأمر يتعلق أم لا، بقوائم دققها مراقب أو مراقبو الحسابات.

الباب الثالث: أحكام مشتركة

المادة 157

يسوغ لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن عشر رأسمال الشركة رفع طلب لرئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات بتعيين خبير أو عدة خبراء مكلفين بتقديم تقرير عن عملية أو عدة عمليات تتعلق بالتسيير.

إذا تمت الاستجابة لهذا الطلب، حدد الأمر الاستعجالي نطاق مهمة الخبير وسلطاته، على أن يتم استدعاء الممثلين القانونين للشركة إلى الجلسة استدعاء قانونيا.

يحدد الأمر الاستعجالي كذلك إن اقتضى الحال، أتعاب الخبير أو الخبراء بصورة مؤقتة، ولا يتم أداء الأتعاب إلا عند انتهاء مهمة الخبراء إما من طرف الشركة أو من طرف المساهمين الذين طلبوا إجراء الخبرة إذا تبين أن للطلب طابعا تعسفيا وأنه يهدف إلى الإضرار بالشركة.

يوجه هذا التقرير إلى مقدم الطلب وإلى مجلس الإدارة أو الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة وكذلك إلى مراقب أو مراقبي الحسابات. ويجب أن يوضع رهن إشارة المساهمين بمناسبة الجمعية العامة المقبلة ويكون مرفقا بتقرير مراقب أو مراقبي الحسابات.

المادة 158

يجب إيداع نظيرين من القوائم التركيبية مرفقين بنسخة من تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات بكتابة ضبط المحكمة داخل أجل شهرين من تاريخ مصادقة الجمعية العامة عليها.

يمكن القيام بالإيداع المذكور أعلاه بطريقة إلكترونية وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.

في حالة عدم القيام بذلك، يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات إصدار أمر للشركة، تحت طائلة غرامة تهديدية، لإنجاز الإيداع المذكور.

القسم السادس: مراقبة شركات المساهمة

المادة 159

يجب أن يتم في كل شركة مساهمة تعيين مراقب أو مراقبين للحسابات يعهد إليهم بمهمة مراقبة وتتبع حسابات الشركة وفق الشروط والأهداف المنصوص عليها في القانون.

غير أنه يجب على الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب أن تعين مراقبين اثنين للحسابات على الأقل، وكذلك الشأن بالنسبة للشركات البنكية وشركات القرض والاستثمار والتأمين والرسملة والادخار.

المادة 160

لا يحق لأي كان مزاولة مهام مراقب حسابات ما لم يكن مقيدا في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

المادة 161

لا يمكن تعيين الأشخاص الآتي ذكرهم كمراقبي حسابات:

1- المؤسسون وأصحاب الحصص العينية والمستفيدون من امتيازات خاصة وكذا المتصرفون وأعضاء مجلس الرقابة أو مجلس الإدارة الجماعية بالشركة أو الشركات التابعة لها؛

2- أزواج الأشخاص المشار إليهم في البند السابق وأصولهم وفروعهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية؛

3- الذين يتلقون من الأشخاص المشار إليهم في البند 1 أعلاه، أو من الشركة أو الشركات التابعة لها أجرا كيفما كان عن خدمات قد تمس باستقلاليتهم أو يزاولون لفائدة الشركة أو الشركات التابعة لها وظائف قد تمكنهم من اتخاذ قرارات بشأن وثائق أو تقييمات أو مواقف ساهموا في إعدادها أو تجعلهم في وضع يمثلون معه الشركة أو الشركات التابعة لها ويقومون بتوظيف المستخدمين؛

4- شركات الخبرة في المحاسبة التي يكون أحد الشركاء فيها في وضع من الأوضاع المشار إليها في البنود السابقة. وكذا الخبير المحاسب، الشريك في شركة للخبراء المحاسبين حين تكون هذه الأخيرة في وضع من هذه الأوضاع؛

لا يمكن أن يعين كمراقبي حسابات لنفس الشركة خبيران أو عدة خبراء محاسبين ينتمون بأي صفة كانت إلى نفس شركة الخبراء المحاسبين أو نفس المكتب.

إذا طرأ أحد دواعي التنافي المشار إليها أعلاه خلال مدة مزاولة المراقب مهامه، تعين على المعني بالأمر الكف فورا عن مزاولة مهامه وإخبار مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما بعد حدوث حالة التنافي.

المادة 162

لا يمكن لمراقبي الحسابات أن يعينوا كمتصرفين أو مديرين عامين أو أعضاء في مجلس الإدارة الجماعية في الشركات التي يراقبونها إلا بعد انصرام أجل خمس سنوات على الأقل منذ انتهاء مهمتهم بها كمراقبين للحسابات. ولا يمكنهم خلال نفس الآجال أن يمارسوا نفس المهام في الشركة التي تملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة التي يراقبون حساباتها.

لا يمكن للأشخاص الذين كانوا متصرفين أو مديرين عامين أو أعضاء في مجلس الإدارة الجماعية لشركة مساهمة أن يعينوا مراقبين لحسابات تلك الشركة خلال الخمس سنوات على الأقل التي تلي تاريخ انتهاء مهامهم. ولا يمكنهم خلال نفس المدة أن يعينوا كمراقبين لحسابات الشركات التي تملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة التي كانوا يمارسون فيها مهامهم سالفة الذكر.

المادة 163

يتم تعيين مراقب أو مراقبي الحسابات لمدة ثلاث سنوات مالية من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين ،وفي الحالة المنصوص عليها في المادة 20، لا يمكن أن تزيد مدة مهامهم عن سنة مالية واحدة.

تنتهي مهام مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين بانتهاء اجتماع الجمعية التي تبت في حسابات السنة المالية الثالثة.

إذا عينت شركة تدعو الجمهور للاكتتاب مراقبا أو مراقبين للحسابات، فلا يجوز له أو لهم الإشهاد على حسابات الشركة لمدة نفوق 12 سنة.

عند انصرام المدة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة أعلاه، لا يمكن لمراقب الحسابات الإشهاد على حسابات شركة المساهمة المعنية خلال السنوات الأربع الموالية الانتهاء فترة انتدابه.

لا يواصل مراقب الحسابات الذي عينته الجمعية مكان مراقب آخر مزاولة مهامه إلا خلال ما تبقى من مدة مزاولة سلفه لمهمته.

حينما يقترح على الجمعية عدم تجديد مهام مراقب الحسابات لدى انتهائها، يتعين على الجمعية الاستماع إلى المراقب إن طلب ذلك.

المادة 164

يمكن لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن 5 في المائة من رأسمال الشركة توجيه طلب لرئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، بتجريح مراقب أو مراقبي الحسابات الذين

عينتهم الجمعية العامة على أن يكون هذا التجريح لأسباب صحيحة، وبتعيين مراقب أو عدة مراقبين يتولون القيام مكانهم بالمهام التي كانت موكلة إليهم. وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب يمكن لمجلس القيم المنقولة أن يقدم نفس الطلب المذكور.

يتعين تقديم طلب معلل إلى الرئيس، تحت طائلة عدم القبول، داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ التعيين موضوع الخلاف.

إذا تمت الاستجابة للطلب، يستمر مراقب أو مراقبو الحسابات الذين عينهم رئيس المحكمة في مزاولة مهامهم إلى حين تعيين مراقب أو مراقبين جدد من لدن الجمعية العامة.

المادة 165

في حالة عدم تعيين الجمعية العامة لمراقبي الحسابات، يعمل رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، على تعيينهم بأمر منه وذلك بطلب من أي مساهم، على أن تتم دعوة المتصرفين بصفة قانونية.

تنتهي المهمة المعهود بها بهذه الكيفية حينما تقوم الجمعية العامة بتعيين مراقبي الحسابات.

المادة 166

يقوم مراقب أو مراقبو الحسابات بصفة دائمة، باستثناء التدخل في تسيير الشركة، بمهمة التحقق من القيم والدفاتر والوثائق المحاسبية للشركة ومن مراقبة مطابقة محاسبتها للقواعد المعمول بها، كما يتحققون من صحة المعلومات الواردة في تقرير التسيير لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وفي الوثائق الموجهة للمساهمين والمتعلقة بذمة ووضعية الشركة المالية وبنتائجها ومن تطابقها مع القوائم التركيبية.

يتحقق مراقب أو مراقبو الحسابات من احترام قاعدة المساواة بين المساهمين.

المادة 167

يقوم مراقب أو مراقبو الحسابات، في أي فترة من السنة، بعمليات التحقق والمراقبة التي يرونها ملائمة ويمكن لهم الاطلاع في عين المكان على كل الوثائق التي يرون فيها فائدة فيما يخص مزاولة مهمتهم، وخاصة منها كل العقود والدفاتر المحاسبية وسجلات المحاضر.

يمكن لمراقبي الحسابات أن يعينوا حسب اختيارهم وتحت مسئوليتهم مساعدين أو ممثلين عنهم بصفة خبراء أو مساعدين قصد إنجاز عمليات المراقبة، على أن يطلعوا الشركة على أسمائهم.

ولهؤلاء نفس حقوق التحري المخولة لمراقبي الحسابات.

يمكن أن تتم أعمال التحري المنصوص عليها في هذه المادة سواء لدى الشركة نفسها، أو لدى الشركات الأم أو الشركات التابعة.

كما يمكن لمراقب أو مراقبي الحسابات جمع كل المعلومات المفيدة لمزاولة مهمتهم من الأغيار الذين أنجزوا عمليات لحساب الشركة. غير أن حق الاستعلام هذا لا يمكن أن يمتد ليشمل الاطلاع على الوثائق والعقود والمستندات التي يحوزها الأغيار، ما عدا إذا رخص لهم بذلك رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.

المادة 168

لا يمكن لأحد الاحتجاج بالسر المهني ضد مراقبي الحسابات، ما عدا مساعدي القضاء.

كما لا يمكن الاحتجاج به ضد مراقبي الحسابات من لدن الأغيار محرري العقود أو المودع لديهم الأموال أو وكلاء مسيري الشركة وذلك حينما تكون تلك العقود أو الودائع أو مزاولة وكالتهم ذات علاقة مباشرة مع الوثائق التي يضطلع مراقب أو مراقبو الحسابات قانونا بمراقبتها أو مع أعمال التحري المخول لهم القيام بها لإنجاز مهمتهم الاستعلامية.

المادة 169

يحيط مراقب أو مراقبو الحسابات مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة علما بما يلي كما تطلب الأمر بذلك:

1- عمليات المراقبة والتحقق التي قاموا بها ومختلف الاستطلاعات التي تولوا إنجازها؛

2- بنود القوائم التركيبية التي يتبين لهم ضرورة القيام بتغييرات فيها مع إبداء كل الملاحظات المفيدة حول أساليب التقييم المستعملة في إعداد هذه القوائم؛

3- الخروقات والبيانات غير المطابقة للحقيقة التي قد يكتشفونها؛

4- المستنتجات التي تؤدي إليها الملاحظات والتصحيحات المذكورة أعلاه فيما يخص نتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة المالية التي سبقتها؛

5- كل الأفعال التي بلغت إلى علمهم أثناء مزاولة مهامهم وبدا لهم أنها تكتسي صبغة جرمية.

إضافة إلى ذلك يقوم مراقبو الحسابات في الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب بإطلاع مجلس القيم المنقولة على الخروقات والبيانات غير المطابقة للحقيقة التي قد يكتشفونها أثناء مزاولة مهامهم.

المادة 170

يدعى مراقب أو مراقبو الحسابات إلى حضور اجتماع مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية الذي يحصر حسابات السنة المالية المنصرمة، كما يدعون إلى حضور كل جمعيات المساهمين.

كما يدعون، إن اقتضى الحال، إلى حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة في نفس الوقت الذي تتم فيه دعوة المتصرفين أو أعضاء مجلس الرقابة وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

المادة 171

إذا تعدد مراقبو الحسابات المزاولون مهامهم، أمكن لهم إنجاز مهامهم بصورة فردية على أن يعدوا تقريرا مشتركا.

في حالة نشوء خلاف بين مراقبي الحسابات، تتم الإشارة في التقرير إلى مختلف الآراء المعبر عنها.

المادة 172

يعد مراقب أو مراقبو الحسابات تقريرا يقدمونه للجمعية العامة يتضمن نتائج قيامهم بالمهمة التي أوكلتها الجمعية لهم.

إذا تملكت الشركة شركة تابعة أو تولت مراقبة شركة أخرى أو شاركت في شركة أخرى في مدلول المادة 143 وذلك خلال السنة المالية، فإن مراقب أو مراقبي الحسابات يشيرون إلى ذلك في تقريرهم.

المادة 173

توضع القوائم التركيبية وتقرير التسيير لمجلس الإدارة أو لمجلس الإدارة الجماعية رهن تصرف مراقب أو مراقبي الحسابات ستين يوما على الأقل قبل توجيه الدعوة للجمعية العامة السنوية للانعقاد.

المادة 174

يجب على مراقب أو مراقبي الحسابات، على الخصوص، إعداد التقرير الخاص المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 58 والفقرة الرابعة من المادة 97 وإيداعه في المقر الاجتماعي للشركة قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة عشر يوما على الأقل.

المادة 175

يجب على مراقب أو مراقبي الحسابات في تقريرهم المقدم للجمعية العامة:

1- إما أن يشهدوا بصحة وصدق القوائم التركيبية وبإعطائها صورة صادقة عن نتيجة السنة المالية المنصرمة والوضعية المالية للشركة وذمتها المالية في نهاية تلك السنة؛

2- وإما أن يشفعوا هذا الإشهاد بتحفظات؛

3- وإما أن يرفضوا الإشهاد على الحسابات.

في هاتين الحالتين الأخيرتين، يوضح المراقبون أسباب ذلك.

يوردون أيضا في التقرير السالف الذكر ملاحظاتهم حول صدق ومطابقة القوائم التركيبية مع المعلومات الواردة في تقرير التسيير للسنة المالية وفي الوثائق الموجهة إلى المساهمين التي تتناول الوضعية المالية للشركة وكذا حول ذمتها المالية ونتائجها.

المادة 176

يمكن دائما لمراقب أو مراقبي الحسابات دعوة الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال، وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 116.

المادة 177

يتقيد مراقبو الحسابات وكذلك مساعدوهم بالسر المهني فيما يتعلق بالوقائع والأعمال والمعلومات التي يكونون قد اطلعوا عليها بحكم ممارستهم مهامهم.

المادة 178

تعد باطلة، كل القرارات المتخذة في غياب مراقب أو مراقبي حسابات معينين بصفة صحيحة أو المتخذة تبعا لتقرير مراقبي حسابات معينين أو ظلوا يزاولون مهامهم خرقا لأحكام المادتين 160 و161.

تسقط دعوى البطلان إذا تم تأكيد هذه المداولات بصفة صريحة من طرف جمعية عامة بناء على تقرير قدمه مراقب أو مراقبون للحسابات معينون قانونا.

المادة 179

يمكن إعفاء مراقب أو عدة مراقبين للحسابات من مهامهم في حالة ارتكابهم خطأ أو إذا عاقهم عائق مهما كان سببه، قبل انقضاء المدة العادية لمهامهم من طرف رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات وذلك بطلب من مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أو من مساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن 5 في المائة من رأسمال الشركة أو من الجمعية العامة في كل الحالات.

كما يمكن لمجلس القيم أن يطلب إعفاء المراقبين بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب.

حينما يتم إعفاء مراقب أو عدة مراقبين للحسابات من مهامهم، يتم تعويضهم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 163.

المادة 179 المكررة

يتعين على مراقب الحسابات، في حالة الاستقالة أن يعد وثيقة يعرضها على مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة وعلى الجمعية العامة المقبلة، ويبين فيها بوضوح الأسباب الداعية إلى استقالته. وتوجه هذه الوثيقة فور الاستقالة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فيما يتعلق بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب.

في حالة عدم تعيين الجمعية العامة لمراقب الحسابات داخل أجل ستين يوما من تاريخ تقديم الاستقالة، يعمل رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، على تعيينه بأمر منه وذلك بطلب من أي مساهم، على أن تتم دعوة المتصرفين بصفة قانونية.

تطبق الأحكام الواردة في الفقرة الثانية أعلاه في حالة وفاة مراقب الحسابات.

تنتهي المهمة المسندة بهذه الكيفية عند قيام الجمعية العامة بتعيين مراقب الحسابات.

المادة 180

يسأل مراقب أو مراقبو الحسابات تجاه الشركة والأغيار عن الضرر الناتج عن الخطأ والإهمال المرتكب من طرفهم خلال مزاولتهم مهامهم.

لا يسألون مدنيا عن المخالفات التي ارتكبها المتصرفون أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة ما عدا إذا علموا بها حين مزاولتهم مهامهم، ولم يقوموا بالكشف عنها في تقريرهم إلى الجمعية العامة.

المادة 181

تتقادم الدعاوي المرفوعة ضد مراقبي الحسابات بشأن مسئوليتهم بمرور خمس سنوات تبتدئ من تاريخ وقوع الفعل الناجم عنه ضرر أو من تاريخ كشفه في حالة كتمانه.

القسم السابع: تغيير رأسمال الشركة

الباب الأول: الزيادة في رأس المال

المادة 182

يمكن الزيادة في رأس المال دفعة واحدة أو في عدة دفعات، إما بإصدار أسهم جديدة أو برفع القيمة الإسمية للأسهم الموجودة.

المادة 183

يمكن تحرير الأسهم الجديدة بإحدى الطرق التالية:

– تقديم حصص نقدية أو عينية؛

– إجراء مقاصة مع ديون الشركة المحددة المقدار والمستحقة؛

– إدماج احتياطي أو أرباح أو علاوات إصدار في رأس المال؛

– تحويل سندات القرض.

المادة 184

تستلزم الزيادة في رأس المال، بواسطة رفع القيمة الأسمية للأسهم، قبول المساهمين بالإجماع، إلا إذا تمت تلك الزيادة بإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار.

المادة 185

يتم إصدار الأسهم الجديدة إما حسب قيمتها الإسمية أو بإضافة علاوة الإصدار.

المادة 186

يخول للجمعية العامة غير العادية دون سواها اتخاذ قرار الزيادة في رأس المال بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية.

ويبين هذا التقرير أسباب الزيادة المقترحة في رأس المال وكيفيتها.

غير أنه يمكن للجمعية العامة تفويض السلط الضرورية لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية قصد القيام بالزيادة في رأس المال دفعة واحدة أو في عدة دفعات وتحديد ومعاينة كيفية إثبات تحقيقها والعمل على تغيير النظام الأساسي وفقا لتلك الزيادة.

يقدم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلى أقرب جمعية عامة بيانا عن كيفية استعمال السلط المخولة إليه تطبيقا للفقرة السابقة، وذلك بواسطة تقرير تبين فيه على الخصوص الشروط النهائية للعملية المنجزة. ويحدد مجلس القيم المنقولة البيانات التي يجب أن يتضمنها التقرير المذكور بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب.

المادة 187

يتعين تحرير مبلغ رأس المال بكامله قبل كل إصدار لأسهم جديدة تحرر نقدا، وذلك تحت طائلة بطلان عملية الإصدار.

كما يجب أن تسبق الزيادة في رأس المال بدعوة الجمهور للاكتتاب والتي تتم قبل انصرام سنتين عن تأسيس شركة ما، من طرف مراقب أو مراقبي حسابات الشركة بتحقيق للأصول والخصوم، وكذا الامتيازات الخاصة الممنوحة إن وجدت.

المادة 188

يجب أن تتم الزيادة في رأس المال، تحت طائلة البطلان، داخل أجل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة التي قررتها أو أذنت بها، إلا إذا تعلق الأمر بزيادة عن طريق تحويل سندات القرض إلى أسهم.

يتعين اكتتاب مجموع الزيادة في رأس المال. إذا تعذر ذلك، اعتبر الاكتتاب كأنه لم ينجز.

المادة 189

للمساهمين حق أفضلية اكتتاب الأسهم النقدية الجديدة بصورة متناسبة مع عدد الأسهم التي يملكونها. ويعد كل شرط مخالف كأن لم يكن.

يكون هذا الحق خلال مدة الاكتتاب قابلا للتداول أو التفويت وفق نفس الشروط المطبقة على السهم نفسه.

يمكن للمساهمين التنازل بصفة فردية عن حقهم في الأفضلية.

المادة 190

إذا لم يكتتب بعض المساهمين في الأسهم التي كان لهم حق الاكتتاب فيها على أساس غير قابل للتخفيض، ترصد هذه الأسهم المتبقية، إذا قررت الجمعية العامة ذلك صراحة، للمساهمين الذين اكتتبوا عددا أعلى من الأسهم على أساس قابل للتخفيض، وذلك بتناسب مع حصتهم في رأس المال وفي حدود طلباتهم.

المادة 191

إذا لم تستنفذ الاكتتابات على أساس غير قابل للتخفيض، وإن اقتضى الحال، التوزيعات القابلة للتخفيض، مجموع مبلغ الزيادة في رأس المال:

1- يرصد ما تبقى منها طبقا لما تقرره الجمعية العامة؛

2- يمكن حصر مبلغ الزيادة في مبلغ الاكتتابات إذا نصت الجمعية التي قررت الزيادة أو أذنت بها نصا صريحا على هذه الإمكانية.

المادة 192

يحق للجمعية التي تقرر الزيادة في رأس المال أو تأذن بها أن تلغي حق أفضلية الاكتتاب بالنسبة لمجموع الزيادة في رأس المال أو بالنسبة لجزء أو عدة أجزاء من هذه الزيادة. وتبت الجمعية، تحت طائلة البطلان، بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وتقرير مراقب أو مراقبي الحسابات. ويحدد مضمون هذا التقرير الأخير بمرسوم.

يجب أن يبين تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أسباب اقتراح إلغاء الحق المذكور.

المادة 193

يمكن للجمعية العامة التي تقرر الزيادة في رأس المال أن تلغي حق أفضلية الاكتتاب لفائدة شخص أو عدة أشخاص.
تحدد الجمعية العامة سعر الإصدار أو شروط تحديد ذلك السعر بناء على تقرير من مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وبناء على تقرير خاص لمراقب أو مراقبي الحسابات.
ويحدد مضمون هذا التقرير الأخير بمرسوم.
فضلا عن ذلك، يبين تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أسماء الأشخاص الذين رصدت لهم الأسهم وعدد السندات المرصدة لكل واحد منهم.
لا يحق لمن سترصد لهم أسهم جديدة المشاركة سواء شخصيا أو بواسطة وكيل في تصويت الجمعية التي تلغي لفائدتهم حق أفضلية الاكتتاب، ويحسب النصاب والأغلبية اللازمان لاتخاذ هذا القرار بناء على مجموع الأسهم باستثناء تلك التي يملكها من سترصد لهم الأسهم أو التي يمثلها هؤلاء.
تطبق أحكام الفقرة السابقة كذلك على الشركات التابعة والشركات المراقبة من طرف الشخص أو الأشخاص المقترح لفائدتهم إلغاء حق أفضلية الاكتتاب.
المادة 193 المكررة
تبلغ الشركة تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإدارة الجماعية في الحالات المشار إليها في المادتين 192 و193، إلى مراقب أو مراقبي الحسابات 45 يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في الزيادة في رأس المال.
يتم وضع تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإدارة الجماعية المذكورين أعلاه رهن إشارة المساهمين، بالمقر الاجتماعي للشركة أو بموقعها الإلكتروني أو بهما معا، على أبعد تقدير في تاريخ نشر الإعلان بانعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في الزيادة في رأس المال.
المادة 194
يجب على مراقب أو مراقبي الحسابات في الحالتين المشار إليهما في المادتين 192 و193 أن يبينوا في تقريرهم ما إذا كانت أسس الحساب التي اعتمدها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية تبدو لهم صحيحة وصادقة.
المادة 195
حينما تكون الأسهم مثقلة بحق انتفاع، يمتلك وقتئذ مالك الرقبة حق أفضلية الاكتتاب الخاص بهذه الأسهم. وإذا باع هذا الأخير حقوقه في الاكتتاب، خضعت المبالغ المترتبة عن البيع أو الأموال التي اكتسبها بواسطة هذه المبالغ إلى حق الانتفاع.
إذا أهمل مالك الرقبة ممارسة حقه، أمكن لصاحب حق الانتفاع أن يحل محله في اكتتاب الأسهم الجديدة أو في بيع حقوق اكتتابها. وفي هذه الحالة الأخيرة، يحق لمالك الرقبة أن يطالب بفرض إعادة توظيف المبالغ المترتبة عن التفويت؛ وتخضع الأموال المكتسبة بواسطة هذه المبالغ إلى حق الانتفاع.
يعتبر مالك الرقبة مهملا لحقه في مواجهة المنتفع حينما لا يكون قد اكتتب أسهما جديدة ولا

باع حقوق الاكتتاب قبل ثمانية أيام من انصرام أجل الاكتتاب الممنوح للمساهمين.
تطبق أحكام هذه المادة في حالة عدم وجود اتفاق بين الأطراف في الموضوع.

المادة 196

حينما لا تدعو الشركة الجمهور للاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، يتم إخبار المساهمين بإصدار أسهم جديدة عن طريق إعلان ينشر قبل تاريخ الاكتتاب بستة أيام على الأقل في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

إذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، يدرج ذلك الإعلان كذلك في بيان ينشر في الجريدة الرسمية. ويلحق بهذا البيان آخر القوائم التركيبية للشركة مصادق عليها.

حينما تكون الأسهم إسمية، يتم بدل القيام بالإعلان توجيه رسالة مضمونة إلى المساهمين خمسة عشر يوما على الأقل قبل تاريخ افتتاح الاكتتاب.

يجب أن يحيط الإعلان المساهمين علما بوجود حق الأفضلية لفائدتهم وبشروط ممارسة هذا الحق وكيفيته وبمكان وزمان افتتاح واختتام الاكتتاب وبسعر الأسهم عند الإصدار وبالمبلغ الذي يجب أن تحرر به.

المادة 197

لا يحق بأي حال من الأحوال أن يقل الأجل المخول للمساهمين القدامى لممارسة حقهم في الاكتتاب عن عشرين يوما تحتسب من تاريخ افتتاح الاكتتاب.

ينتهي أجل الاكتتاب قبل الأوان فور ممارسة جميع حقوق الاكتتاب على أساس غير قابل للتخفيض.

المادة 198

يخضع إصدار أسهم جديدة مقابل حصص نقدية أو عينية إلى إجراءات الاكتتاب والمراجعة المتطلبة لتأسيس الشركة، مع مراعاة أحكام هذا الباب.

كما يخضع إصدار أسهم جديدة من طرف شركة مساهمة تدعو الجمهور للاكتتاب إلى الالتزام بالإخبار المفروض على الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور للاكتتاب في أسهمها أو سنداتها والذي ينص عليه الباب الثاني من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212 الصادر في 4 ربيع الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المشار إليه سابقا.

المادة 199

إذا تم تحرير الأسهم الجديدة بواسطة مقاصة مع ديون الشركة، تكون هذه الديون محل عملية حصر حسابات يعدها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ويشهد على صحتها مراقب أو مراقبو الحسابات.

المادة 200

يخضع إصدار سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم لترخيص مسبق للجمعية العامة غير العادية، تتخذ الجمعية العامة قرارها في الموضوع بعد اطلاعها على تقرير خاص لمراقبي

الحسابات حول الأسس المقترحة لعملية التحويل.
تصبح تلك الزيادة تامة بمجرد طلب التحويل مرفوقا ببطاقة الاكتتاب.
يجب أن يتضمن هذا الترخيص تنازل المساهمين تنازلا صريحا لفائدة أصحاب سندات القرض عن حقهم في أفضلية اكتتاب الأسهم التي ستصدر عن طريق تحويل سندات القرض.
المادة 201
يترتب عن كل خرق للأحكام المدرجة في هذا الباب بطلان الزيادة في رأس المال.
الباب الثاني: استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال
المادة 202
يتم استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال بناء على مقتضى نظامي أو قرار تتخذه الجمعية العامة غير العادية وباستعمال الأرباح القابلة للتوزيع. لا يمكن أن يتم هذا الاستهلاك إلا بإرجاع متساو عن قيمة كل سهم من نفس الفئة ولا يترتب عنه تخفيض رأس المال.
تسمى الأسهم المستهلكة بكاملها أسهم انتفاع.
المادة 203
تفقد الأسهم المستهلكة كليا أو جزئيا بنفس النسبة الحق في الربح الأول وفي استرجاع قيمتها الإسمية؛ وتحتفظ بكل حقوقها الأخرى.
المادة 204
حينما يكون رأس المال مقسما إما إلى أسهم رأس المال وإلى أسهم مستهلكة كليا أو جزئيا أو إلى أسهم مستهلكة بصورة غير متساوية، يمكن للجمعية العامة غير العادية للمساهمين أن تتخذ قرار تحويل أسهم مستهلكة كليا أو جزئيا إلى أسهم رأس المال.
تقرر الجمعية من أجل ذلك إجراء اقتطاع إلزامي، إلى حدود المبلغ المستهلك للأسهم محل التحويل، على حصة أرباح الشركة المخصصة لهذه الأسهم لسنة أو عدة سنوات مالية، بعد أداء الربح الأول أو الفائدة التي يمكن أن تخولها هذه الأسهم المنصوص عليها في النظام الأساسي وذلك مقابل الأسهم المستهلكة جزئيا.
المادة 205
يمكن أن يرخص للمساهمين، وفق نفس الشروط، أن يدفعوا للشركة القيمة المستهلكة لأسهمهم مرفوعة، إن اقتضى الحال، بالربح الأول والفائدة التي ينص عليها النظام الأساسي الناشئين عن الفترة المنصرمة من السنة المالية الجارية، واحتمالا، عن السنة المالية السابقة.
المادة 206
تعرض القرارات المنصوص عليها في المادتين 204 و205 على مصادقة الجمعيات الخاصة لكل فئة من المساهمين الذين يتمتعون بنفس الحقوق.
المادة 207
يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية، حسب الأحوال، بإدخال التغييرات الضرورية على النظام الأساسي متى كانت هذه التغييرات مطابقة ماديا للنتائج الفعلية

للعمليات المشار إليها في المادتين 204 و205.

الباب الثالث: تخفيض رأس المال

المادة 208

يتم تخفيض رأس المال إما بتخفيض القيمة الإسمية لكل سهم وإما بتخفيض عدد الأسهم الموجودة تخفيضا بنفس القدر بالنسبة لكل المساهمين.

إذا لم يكن تخفيض رأس المال معللا بخسائر الشركة، أمكن تخفيض عدد الأسهم بإلغاء أسهم تشتريها الشركة لهذا الغرض.

المادة 209

يؤذن بتخفيض رأس المال أو يقرر من لدن الجمعية العامة غير العادية، ويجب أن تبين الدعوة الموجهة للمساهمين هدف التخفيض والطريقة التي سيحقق بها.

يمكن للجمعية العامة غير العادية تفويض كل السلطة لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية قصد إنجاز هذا التخفيض.

حينما ينجز مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية هذه العملية بتفويض من الجمعية العامة، يحرر بذلك محضرا يخضع لإجراءات الشهر المنصوص عليها في المادة 37 ويعمل على تغيير النظام الأساسي وفقا للمستجدات.

المادة 210

لا يترتب عن تخفيض رأس المال في أي حال من الأحوال المساس بالمساواة بين المساهمين ولا تخفيض القيمة الإسمية للأسهم عن الحد الأدنى القانوني.

المادة 211

يتم إطلاع مراقب أو مراقبي الحسابات على مشروع تخفيض رأس المال قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من انعقاد الجمعية.

تبت الجمعية عقب تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات الذين يبينون فيه تقييمهم لأسباب التخفيض وشروطه.

المادة 212

حينما توافق الجمعية على مشروع تخفيض رأس المال لا يكون معللا بوقوع خسائر، فلممثل كتلة حاملي سندات القرض ولكل دائن يعود دينه إلى ما قبل تاريخ إيداع مداولات الجمعية العامة في كتابة الضبط أن يتعرضوا على التخفيض داخل ثلاثين يوما ابتداء من التاريخ المذكور أمام رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.

يرفض رئيس المحكمة هذا التعرض أو يأمر إما بإرجاع الديون أو بتكوين ضمانات إذا ما عرضت الشركة ذلك واعتبرت كافية.

لا يمكن بدء عمليات التخفيض خلال أجل التعرض ولا قبل أن يبت، عند الاقتضاء، في هذا التعرض من طرف قاضي المستعجلات.

إذا قبل رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات التعرض، وقفت إجراءات تخفيض رأس

المال فورا حتى يتم تكوين ضمانات كافية أو حتى يتم إرجاع الديون. وإذا رفضه، أمكن البدء في عمليات تخفيض رأس المال.

المادة 213

يمكن للجمعية العامة التي اتخذت قرارا بتخفيض رأس المال غير معلل بوقوع خسائر، أن تأذن لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بشراء عدد معين من الأسهم بغرض إلغائها.

يجب أن يقدم عرض الشراء إلى كل المساهمين بالتناسب مع عدد الأسهم التي يملكونها.

لهذه الغاية، ينشر إشعار بالشراء في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية، وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب ينشر بالجريدة الرسمية.

غير أنه إذا كانت كل أسهم الشركة إسمية، فإن الإعلانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يمكن استبدالها بإشعار موجه لكل مساهم بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل على نفقة الشركة.

المادة 214

يبين الإشعار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 213 تسمية الشركة وشكلها وعنوان مقرها الاجتماعي ومبلغ رأسمالها وعدد الأسهم المزمع شراؤها والسعر المعروض مقابل كل سهم ونمط أدائه ومدة عرض الشراء والمكان الذي يمكن أن يقبل فيه. إذا كان عدد الأسهم المعروض للبيع أكبر من عدد الأسهم التي تعرض الشركة شراءها، يتم القيام بتخفيض نسبي لها.

لا يمكن أن يقل الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة عن ثلاثين يوما.

المادة 215

يجب أن تلغى الأسهم المشتراة من طرف الشركة التي أصدرتها قصد تخفيض رأس المال وذلك داخل أجل ثلاثين يوما بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في المادة 214.

القسم الثامن: تحويل شركات المساهمة وتوسيعها

الباب الأول: التحويل

المادة 216

يمكن لكل شركة مساهمة أن تتحول إلى شركة من شكل آخر، إن كانت خلال فترة التحويل قد تم إنشاؤها منذ ما لا يقل عن سنة وأعدت القوائم التركيبية للسنة المالية ووافق المساهمون عليها.

المادة 217

لا يمكن اتخاذ قرار تحويل شكل شركة مساهمة إلا بمداولة تتم حسب ما يتطلبه تغيير النظام الأساسي من شروط، مع مراعاة أحكام المادة 220.

المادة 218

يتعين التقيد بإجراءات تكوين شكل الشركة المعتمد إثر القيام بعملية التحويل.

ينشر قرار تحويل الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في حالة تغيير النظام الأساسي.
المادة 219
يتخذ قرار التحويل بناء على تقرير مراقب أو مراقبي حسابات الشركة. ويشهد هذا التقرير على أن الوضعية الصافية للشركة لا تقل عن رأسمالها.
يعرض التحويل على موافقة جمعيات حاملي سندات القرض، إن وجدت.
المادة 220
يستلزم التحويل إلى شركة تضامن موافقة جميع المساهمين. وقتئذ، لا تفرض الشروط التي تنص عليها المادة 216 والفقرة الأولى من المادة 219.
يتخذ قرار التحويل إلى شركة التوصية البسيطة أو ذات الأسهم وفق الشروط المنصوص عليها فيما يخص تغيير النظام الأساسي لشركة المساهمة وبموافقة كل المساهمين الذين يقبلون أن يكونوا شركاء متضامنين في الشركة الجديدة.
يتخذ قرار التحويل إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفق الشروط المنصوص عليها فيما يخص تغيير النظام الأساسي لهذا الشكل من الشركات.
المادة 221
يحق للمساهمين المعارضين للتحويل الانسحاب من الشركة. وفي هذه الحالة، يحصل هؤلاء على مقابل يوازي حقوقهم في الذمة المالية للشركة. ويحدد، عند انعدام الاتفاق، بمقتضى رأي خبير يعين من طرف رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.
يجب أن يوجه التصريح بالانسحاب برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل داخل أجل 30 يوما ابتداء من عملية النشر التي تنص عليها الفقرة الثانية من المادة 218.
ويعتبر كل شرط يرمي إلى استبعاد حق الانسحاب كأن لم يكن.
الباب الثاني: الإدماج والانفصال
الفصل الأول: أحكام عامة
المادة 222
يمكن لشركة ما أن تضمها شركة أخرى أو أن تشترك في تأسيس شركة جديدة عن طريق الإدماج. كما يمكنها أن تقدم جزءا من ذمتها المالية كحصة لشركات جديدة أو شركات قائمة عن طريق عملية الانفصال. كما يمكنها أخيرا أن تقدم ذمتها المالية كحصة لشركات قائمة أو أن تشترك مع هذه الشركات في تأسيس شركات جديدة عن طريق عملية الانفصال والإدماج.
للشركات التي توجد في طور التصفية أن تقوم بهذه العمليات شريطة ألا يكون قد تم الشروع في توزيع أصولها بين الشركاء.
عندما تكون شركة أو مجموعة من الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم طرفا في إحدى هذه العمليات، المشار إليها في هذه المادة، فإنه لا يمكن، تحت طائلة البطلان، اتخاذ قرار بشأن إحدى هذه العمليات إلا على أساس بيان المعلومات الذي أعدته وأشرت عليه الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وتم نشره وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها بمقتضى

القانون رقم 44.12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.

المادة 223

يمكن أن تنجز العمليات المشار إليها في المادة 222 أعلاه بين شركات من نفس الشكل أو من أشكال مختلفة.

يتخذ قرار إنجازها من لدن كل شركة يعنيها الأمر وفق الشروط التي يتطلبها تغيير النظام الأساسي لكل شركة.

غير أنه لا يحق أن يترتب عن العمليات المذكورة تغيير في توزيع حقوق الشركاء أو زيادة في التزاماتهم، ما لم يوافقوا بالإجماع على ذلك.

وإذا انطوت هذه العمليات على إنشاء شركات جديدة، تم تأسيس كل شركة من هذه الشركات حسب أنظمة التأسيس الخاصة بشكل الشركة المختار.

المادة 224

يترتب عن الإدماج حل الشركة التي تنتهي دون تصفيتها وانتقال مجموع ذمتها المالية للشركة المستفيدة في الحالة التي تكون عليها ذمتها المالية وقت الإنجاز النهائي للعملية.

ويترتب عن الانفصال الانتقال الشامل للجزء المفصول من الذمة المالية للشركة إلى الشركة الجديدة المؤسسة في نفس الوقت أو إلى الشركة الضامة في حالة الانفصال والإدماج.

يترتب عن العملية اكتساب الشركاء في الشركات المنتهية أو المنفصلة لصفة شركاء في الشركات المستفيدة وذلك وفق الشروط المحددة في عقد الإدماج أو الانفصال.

غير أنه لا يتم تبادل حصص أو أسهم الشركة المستفيدة بحصص أو أسهم الشركات المنتهية أو المنفصلة حينما تكون هذه الأسهم أو الحصص إما:

1- في ملك الشركة المستفيدة أو شخص يتصرف لحساب هذه الشركة باسمه الشخصي؛

2- أو في ملك الشركة المنتهية أو المنفصلة أو شخص يتصرف لحساب هذه الشركة باسمه الشخصي.

المادة 225

تكون عملية الإدماج أو الانفصال سارية:

1- في حالة إنشاء شركة أو عدة شركات جديدة، ابتداء من تقييد الشركة الجديدة أو تقييد آخر شركة منها في السجل التجاري؛

2- في كل الحالات الأخرى، ابتداء من تاريخ آخر اجتماع جمعية عامة وافقت على العملية ما لم ينص العقد على ابتداء سريان العملية في تاريخ آخر، وهو التاريخ الذي يجب ألا يكون لاحقا لتاريخ اختتام السنة المالية الجارية للشركة أو الشركات المستفيدة ولا سابقا لتاريخ اختتام آخر سنة مالية منتهية للشركة أو الشركات التي تنقل ذمتها المالية.

المادة 226

تقوم كل الشركات المشتركة في عملية من العمليات المذكورة في المادة 222 بإعداد مشروع

إدماج أو انفصال.
يودع هذا المشروع في كتابة ضبط كل محكمة يوجد بدائرتها المقر الاجتماعي للشركات المذكورة ويكون موضوع إعلان تدرجه كل شركة من الشركات المشتركة في العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية؛ وفي الحالة التي تكون فيها شركة واحدة على الأقل من هذه الشركات تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب فضلا عما سبق إدراج إعلان في الجريدة الرسمية.

المادة 226 المكررة

تطبق أحكام المواد 233 و234 و235 أدناه على الشركة أو الشركات المشاركة في عملية الإدماج أو الانفصال والتي لم تتخذ شكل شركة مساهمة.
غير أنه بالنسبة للشركات غير الملزمة بتعيين مراقب الحسابات والتي لم تقم بهذا التعيين، فإنه يجب عليها تعيين خبير من بين الخبراء المحاسبين المسجلين في جدول هيئة الخبراء المحاسبين من أجل القيام بالمراجعات المشار إليها في المادة 233 أدناه.
تطبق أحكام المواد 161 و162 و164 و179 و180 من هذا القانون على الخبراء المذكورين في هذه المادة.

المادة 227

يحصر مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ومسير أو مسير وكل شركة من الشركات المشتركة في العملية المزمع القيام بها مشروع الإدماج أو الانفصال.
ويجب أن يتضمن هذا المشروع البيانات التالية:
1- شكل كل الشركات المشتركة وتسميتها أو الإسم التجاري ومقرها الاجتماعي؛
2- دواعي الإدماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه؛
3- تعيين وتقييم الأصول والخصوم المزمع نقلها للشركات الضامة أو الشركات الجديدة؛
4- كيفية تسليم الحصص أو الأسهم والتاريخ الذي تعطي ابتداء منه هذه الأسهم أو الحصص الحق في الأرباح وكذلك كل الطرق الخاصة المتعلقة بهذا الحق والتاريخ الذي سوف تعتبر ابتداء منه عمليات الشركة المضمونة أو المنفصلة عمليات أنجزت من المنظور المحاسباتي من طرف الشركة أو الشركات المستفيدة من الحصص؛
5- التواريخ التي حصرت فيها حسابات الشركات المعنية بالأمر المستعملة لإعداد شروط العملية؛
6- نسبة تبادل حقوق الشركة، وإن اقتضى الأمر، المبلغ المعدل لفرق التبادل؛
7- المبلغ المخصص لعلاوة الإدماج أو علاوة الانفصال؛
8- الحقوق المخولة للشركاء ذوي الحقوق الخاصة ولحاملي سندات غير الأسهم، وعند الاقتضاء، كل الامتيازات الخاصة.

المادة 228

يتضمن الإعلان المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 226 البيانات المشار إليها في

المادة 227.

المادة 229

يتعين القيام بالإيداع لدى كتابة الضبط وبالشهر المنصوص عليهما في المادة 226 قبل ثلاثين يوما على الأقل من حلول تاريخ انعقاد أول جمعية عامة مدعوة للبت في هذه العملية.

الفصل الثاني: أحكام خاصة بشركات المساهمة

المادة 230

تخضع لأحكام هذا الفصل العمليات المشار إليها في المادة 222، المنجزة بين شركات المساهمة دون غيرها.

المادة 231

تتخذ قرار الإدماج الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركات المشاركة في هذه العملية.

يخضع الإدماج عند الاقتضاء، في كل شركة تشارك في هذه العملية لمصادقة جمعيات المساهمين الخاصة.

إذا كانت الشركة الضامة تملك بصفة دائمة مجموع الأسهم الممثلة لرأس مال الشركات المضمومة منذ إيداع مشروع الإدماج لدى كتابة ضبط المحكمة وإلى غاية إنجاز العملية، فلا تتم المصادقة على الإدماج من طرف الجمعية العامة غير العادية للشركات المضمومة ولا يتم إعداد التقريرين المشار إليهما في المادتين 232 و233. وتبت الجمعية العامة غير العادية للشركة الضامة في الأمر بناء على تقرير مراقب للحصص طبقا لأحكام المادة 24.

تطبق أحكام الفقرة السابقة على الإدماج بين شركات تابعة تملك مجموع أسهمها نفس الشركة الأم. وفي هاته الحالة تبت الجمعية العامة غير العادية لهذه الأخيرة وحدها في العملية.

المادة 232

يعد مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية لكل شركة تقريرا كتابيا يوضع رهن تصرف المساهمين.

يقدم هذا التقرير بتفصيل شروحات عن المشروع من الجانبين القانوني والاقتصادي ودواعي القيام به، ولاسيما فيما يخص نسبة تبادل الأسهم وطرق التقييم المعتمدة التي يجب أن تكون مطابقة بالنسبة للشركات المعنية، كما يتطرق، عند الاقتضاء، إلى الصعوبات الخاصة بالتقييم؛ ويشير كذلك، بصفة صريحة ومفصلة، عند الاقتضاء إلى وجود أي علاقات مصلحة قائمة بين واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة وبين الشركة أو الشركات الأخرى المشاركة في الإدماج.

وفي حالة الانفصال، يشير التقرير كذلك، بالنسبة للشركات المستفيدة من تحويل الذمة المالية، إلى إعداد تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات المتعلق بتقييم الحصص العينية والامتيازات الخاصة ويشير إلى أنه سيتم إيداع هذا التقرير بكتابة ضبط المحكمة الواقع مقر هذه الشركات في دائرة اختصاصها.

المادة 233

يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية لكل من الشركات المشاركة في عملية الإدماج بعرض المشروع على مراقب أو مراقبي الحسابات قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في المشروع المذكور.

يمكن لمراقب أو مراقبي الحسابات الحصول على كافة الوثائق المفيدة من كل شركة وإجراء كل المراجعات اللازمة

يتولى هؤلاء التأكد من أن القيمة المقدرة لأسهم الشركات المشاركة في العملية ملائمة ومن أن نسبة التبادل منصفة.

يشير تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات إلى الطريقة أو الطرق المتبعة في تحديد نسبة التبادل المقترحة ومدى ملاءمتها في هذه الحالة، كما يبين ما قد تنطوي عليه عملية التقييم من صعوبات خاصة، إن وجدت.

ويتأكدون خاصة من أن مبلغ صافي الأصول الذي جلبته الشركات المضمومة لا يقل عن مبلغ الزيادة في رأسمال الشركة الضامة أو عن مبلغ رأسمال الشركة الجديدة الناشئة عن عملية الإدماج. ويخضع رأسمال الشركات المستفيدة من الانفصال لنفس المراقبة.

المادة 234

يتعين على كل شركة مساهمة تشارك في عملية إدماج أو انفصال أن تضع رهن تصرف المساهمين الوثائق التالية بمقرها الاجتماعي قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في المشروع:

1- مشروع الإدماج أو الانفصال؛

2- التقارير المنصوص عليها في المادتين 232 و 233؛

3- القوائم التركيبية المصادق عليها وكذا تقارير التسيير للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة لكل شركة مشتركة في العملية؛

4- بيان حسابي يتم إعداده وفق نفس كيفية الإعداد والتقديم التي أنجزت حسبها آخر موازنة سنوية، ويتعين حصره في تاريخ سابق بثلاثة أشهر على الأقل عن تاريخ مشروع الإدماج أو الانفصال إذا تعلقت آخر القوائم التركيبية بسنة مالية انقضت قبل ما يزيد عن ستة أشهر من تاريخ هذا المشروع.

يمكن لكل مساهم الحصول وبدون صائر على نسخة كاملة أو جزئية من الوثائق المذكورة أعلاه من كل شركة من الشركات التي تشارك في عملية الإدماج أو الانفصال بناء على طلب عادي.

إذا كانت واحدة أو أكثر من الشركات التي تشارك في عملية الإدماج تدعو الجمهور للاكتتاب، وجب تسليم التقرير المشار إليه في الفقرة 4 من المادة 233 أعلاه، إلى مجلس القيم المنقولة وفق الإجراءات التي يحددها.

المادة 235

تبت الجمعية العامة غير العادية للشركة الضامة في المصادقة على الحصص العينية.

المادة 236
يعرض مشروع الإدماج على جمعيات حاملي سندات القرض في الشركات المضمومة، إلا إذا عرض عليهم إرجاع قيمة سنداتهم بناء على طلبهم.
ينشر عرض إرجاع قيمة السندات في الجريدة الرسمية ولمرتين في جريدتين مخول لهما نشر الإعلانات القانونية، على ألا يقل الأجل بين النشر الأول والثاني عن عشرة أيام.
يتم زيادة على ذلك إعلام حاملي سندات القرض الإسمية بهذا العرض برسالة مضمونة. وإذا كانت سندات القرض إسمية في مجموعها أصبح النشر المذكور اختياريا.
في حالة إرجاع قيمة السندات بناء على مجرد طلب، تصبح الشركة الضامة مدينة لحاملي سندات القرض التي أصدرتها الشركة المضمومة.
يحتفظ كل حامل لسندات القرض لم يطلب إرجاع قيمة سنداته داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ آخر إجراء للنشر أو من تاريخ توجيه الرسالة المضمومة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة، بصفته في الشركة الضامة وفق الشروط المحددة في عقد الإدماج.
المادة 237
يعرض مشروع الانفصال على جمعيات حاملي سندات القرض في الشركة المنفصلة ما لم يعرض على هؤلاء إرجاع قيمة سنداتهم بناء على مجرد طلب منهم. في هذه الحالة، تطبق أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 236.
في حالة إرجاع قيمة السندات بناء على مجرد طلب، تكون الشركات المستفيدة من الحصص الناتجة عن الانفصال مدينة متضامنة في مواجهة حاملي سندات القرض الذين يطلبون إرجاع قيمة سنداتهم.
المادة 238
لا يعرض مشروع الإدماج أو الانفصال على أنظار جمعيات حاملي سندات القرض في كل من الشركة الضامة والشركات المحولة إليها الذمة المالية.
غير أنه يمكن للجمعية العامة العادية لحاملي سندات القرض أن توكل ممثلي كتلتهم لتقديم التعرض على الإدماج أو الانفصال وذلك وفق الشروط والآثار المنصوص عليها في الفقرة الثانية وما يليها من المادة 239.
المادة 239
تعتبر الشركة الضامة مدينة، بدل الشركة المضمومة، لدائني هذه الأخيرة من غير حاملي سندات القرض، دون أن يؤدي هذا الاستبدال إلى تجديد الدين تجاه الدائنين.
يمكن لكل دائن إحدى الشركات المشاركة في الإدماج، من غير حاملي سندات القرض، إذا كان دينه سابقا لشهر مشروع الإدماج، أن يتقدم بتعرض خلال ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الشهر الأخير المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 226.
يحال التعرض على أنظار المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المقر الاجتماعي للشركة

المدينة، ولا يوقف هذا التعرض متابعة عمليات الإدماج.
إذا أقرت المحكمة ارتكاز التعرض على أساس صحيح أمرت الشركة الضامة إما بإرجاع الدين وإما بتقديمها ضمانات لفائدة الدائن إذا منحتها الشركة واعتبرت كافية.
في حالة عدم إرجاع الدين أو تقديم الضمانات المأمور بها، لا يحق الاحتجاج بالإدماج على الدائن المتعرض.
لا تحول أحكام هذه المادة دون تطبيق الاتفاقات التي تسمح للدائن بالمطالبة بالسداد الفوري لدينه عند إدماج الشركة المدينة مع شركة أخرى.

المادة 240

تصبح الشركات المستفيدة من الحصص الناشئة عن الانفصال مدينة متضامنة محل الشركة المنفصلة في مواجهة حاملي سندات القرض والدائنين غير الحاملين لسندات القرض دون أن يؤدي هذا الاستبدال إلى تجديد الدين تجاه الدائنين.
غير أنه استثناء من أحكام الفقرة السابقة يمكن التنصيص على ألا تكون الشركات المستفيدة من الانفصال ملزمة إلا بحصة الشركة المنفصلة من الخصوم والتي تتحملها كل واحدة منها دون أن ينشأ عن ذلك تضامن فيما بينها.
يمكن في هذه الحالة الأخيرة، لدائني الشركات المشتركة في الانفصال من غير حاملي سندات القرض التعرض على الانفصال وفق الشروط والآثار المنصوص عليها في الفقرة الثانية وما يليها من المادة 239.

المادة 241

إذا لم توافق جمعية حاملي سندات القرض للشركة المضمومة أو المنفصلة على مشروع الإدماج أو الانفصال حسب الأحوال أو إذا لم تستطع التداول بشكل صحيح نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب، يمكن لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية الاستغناء عن هذه الموافقة.
يتم نشر القرار في الجريدة المخول لها نشر الإعلانات القانونية التي تم فيها الإعلام بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية، وإذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب ينشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية.
يحتفظ عندئذ حاملو سندات القرض بصفتهم، حسب الأحوال، في الشركة الضامة أو في الشركات المستفيدة من الحصص الناشئة عن الانفصال.
غير أنه يمكن لجمعية حاملي سندات القرض أن توكل ممثلي كتلتهم لتقديم التعرض على هذه العملية وذلك وفق الشروط والآثار المنصوص عليها في الفقرة الثانية وما يليها من المادة 239.

المادة 242

تخضع عملية الانفصال لأحكام المواد 231 و232 و233 و235.

القسم التاسع: القيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة

المادة 243

القيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة هي الأسهم المكونة لرأسمال الشركة وشهادات الاستثمار وسندات القرض.

تعتبر بمثابة قيم منقولة حقوق الرصد أو الاكتتاب الناشئة عن القيم المنقولة المذكورة.

لا تعد سندات الديون القابلة للتداول والمنظمة بالقانون رقم 35.94 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995) قيما منقولة خاضعة لأحكام هذا القانون.

المادة 244

يمنع ابتداء من سريان هذا القانون إصدار حصص المؤسسين أو حصص المنفعة.

المادة 245

تكون القيم المنقولة إسمية ولا تجسم ماديا.

ينتج حق حامل هذه القيم المنقولة بمجرد تقييدها في سجل التحويلات المشار إليه في الفقرة الرابعة من هذه المادة.

ينتقل السند الإسمي تجاه الأغيار بإجراء تحويل في السجل المعد لهذا الغرض.

يجب على كل شركة مساهمة أن تمسك بمقرها الاجتماعي سجلا يسمى سجل التحويلات يقيد به ترتيبا وبمراعاة تاريخها الاكتتابات والتحويلات لكل فئة من القيم المنقولة الإسمية. وترقم صفحاته ويوقع عليه من طرف رئيس المحكمة. يحق لكل حامل قيمة إسمية صادرة عن الشركة أن يحصل على نسخة مشهود بمطابقتها من طرف رئيس مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية .وفي حالة ضياع السجل، تمنح للنسخ قوة الإثبات.

استثناء من أحكام الفقرتين الأولى والثانية أعلاه، يمكن أن تتخذ شكل قيم لحاملها:

-الأسهم التي تم إصدارها أو تفويتها من قبل الشركات في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب؛

-القيم المنقولة الأخرى المصدرة في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب.

تنتج حقوق صاحب إحدى السندات لحاملها المشار إليها في الفقرة الخامسة أعلاه، بمجرد تقييدها في حساب لدى وسيط مالي مؤهل طبقا لأحكام المادة 24 من القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.246 بتاريخ 29 شعبان 1417 (9 يناير 1997).

ينتقل السند لحامله تجاه الأغيار بإجراء تحويل من حساب إلى آخر طبقا لمقتضيات المادة 31 من القانون رقم 35.96 المشار إليه أعلاه.

الباب الأول: الأسهم

المادة 246

الأسهم النقدية هي المحررة قيمتها نقدا أو مقاصة مع ديون محددة المقدار ومستحقة على الشركة وكذلك التي يتم إصدارها إثر إدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار في

رأس المال.
تعتبر كل الأسهم الأخرى بمثابة أسهم عينية.
لا يجوز أن تقل القيمة الإسمية للسهم عن 50 درهما. غير أنه بالنسبة للشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، يحدد الحد الأدنى للقيمة الإسمية في 10 دراهم .
المادة 247
لا تصبح الأسهم قابلة للتداول إلا بعد تقييد الشركة في السجل التجاري أو تحقيق الزيادة في رأس المال.
المادة 248
يجب أن يبقى السهم العيني إسميا لمدة سنتين مواليتين لتقييد الشركة بالسجل التجاري أو لتحقيق الزيادة في رأس المال.
لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم.
المادة 249
تكون قابلة للتداول فورا:
1- الأسهم المقدمة من طرف شركة مسعرة أسهمها في البورصة مقابل حصة عبارة عن سندات مسعرة هي الأخرى في بورصة القيم؛
2- الأسهم المسلمة للدولة أو لمؤسسة عمومية تقدم أموالا تشكل جزءا من ذمتها المالية كحصة في شركة.
المادة 250
تظل الأسهم قابلة للتداول بعد حل الشركة وإلى حين قفل التصفية.
المادة 251
إذا كانت السندات صحيحة شكلا لا يترتب عن إبطال الشركة أو إبطال إصدار من إصدارات الأسهم بطلان التداولات المنجزة قبل قرار الإبطال؛ غير أنه يمكن للمشتري التقدم بدعوى الضمان ضد البائع.
المادة 252
تعتبر الأسهم، مع مراعاة أحكام المادة 129 والفقرة الثانية من المادة 150، غير قابلة للقسمة تجاه الشركة.
إذا اشترك عدة أشخاص في ملكية سهم وجب عليهم الاتفاق فيما بينهم على تعيين ممثل عنهم يمارس حقوق المساهم.
عند عدم تعيين ممثل مشترك، يكون للإبلاغات والتصريحات التي تقوم بها الشركة لأحدهم أثرها على جميعهم.
يعتبر المشتركون في ملكية سهم مسؤولين متضامنين عن الالتزامات المرتبطة بصفة مساهم.
المادة 253
عدا في حالة الإرث أو التفويت إما للزوج أو للأصول أو للفروع إلى الدرجة الثانية بإدخال

الغاية، يمكن التنصيص في النظام الأساسي على إخضاع تفويت الأسهم للغير بأية صفة من الصفات لموافقة الشركة.

لا يمكن التنصيص على مثل هذا المقتضى إلا إذا كانت الأسهم إسمية حصريا، بموجب القانون أو النظام الأساسي.

المادة 254

إذا كان التفويت متوقفا على موافقة الشركة، وجب تبليغ طلب الموافقة إلى الشركة برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

تتم الإشارة في هذا الطلب إلى الإسم الشخصي والعائلي للمفوت إليه وعنوانه وعدد الأسهم المراد تفويتها والسعر المعروض.

تتم الموافقة إما برد بالإيجاب تبلغه الشركة إلى المفوت أو بعدم الرد داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب.

إذا لم توافق الشركة على المفوت إليه المقترح، تعين على مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية، داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ الرفض، العمل على أن يتم شراء الأسهم إما من طرف أحد المساهمين أو أحد الأغيار أو من طرف الشركة، بعد موافقة المفوت، لأجل تخفيض رأس المال.

إذا انصرم هذا الأجل دون تحقيق الشراء اعتبرت الموافقة حاصلة. غير أنه يمكن تمديد هذا الأجل مرة واحدة ولنفس المدة بطلب من الشركة بناء على أمر لرئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.

إذا لم يتوصل الأطراف إلى اتفاق فيما بينهم بخصوص سعر الأسهم، حدد من طرف خبير يعينه الأطراف، وإن لم يتفقوا بشأن الخبير، فيعين من طرف رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.

المادة 255

يعتبر باطلا كل شرط يرد في النظام الأساسي لشركة مقيدة أسهمها في بورصة القيم يخضع تداول الأسهم لموافقة الشركة.

المادة 256

يمكن إخضاع رهن الأسهم الإسمية رهنا حيازيا لموافقة الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 253 و254 .

عند التحقيق الجبري للأسهم المرهونة رهنا حيازيا تعتبر الموافقة على مشروع الرهن الحيازي بمثابة قبول المفوت إليه إلا إذا فضلت الشركة بعد التفويت إعادة شراء الأسهم دون تأخير قصد تخفيض رأسمالها.

المادة 257

يمكن أن تبرم اتفاقات بين المساهمين أو بين المساهمين والأغيار بشأن شروط تفويت حقوق الشركة وأن تنص على الخصوص على عدم إجراء التفويت إلا بعد مدة معينة أو إجرائه

تلقائيا إن اقتضى الحال، بصورة تفضيلية لفائدة أشخاص يتمتعون بحق الشفعة سواء كانوا مساهمين أم لا وذلك مقابل السعر الذي يعرضه عن حسن نية أحد الأغيار أو مقابل السعر المحدد حسب الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي.

يمكن منح حق تصويت مضاعف لذلك الذي يمنح للأسهم الأخرى بموجب النظام الأساسي أو قرار جمعية عامة غير عادية لاحقة لجميع الأسهم المحررة كليا والتي ثبت أنها قيدت تقييدا إسميا منذ سنتين على الأقل باسم نفس المساهم مع اعتبار النسبة التي تمثلها في رأسمال الشركة.

وبالإضافة إلى ذلك وفي حالة الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار، فإنه يمكن منح حق تصويت مضاعف للأسهم الإسمية بمجرد إصدارها، الممنوحة مجانا لمساهم وذلك بتناسب مع الأسهم القديمة التي تخوله هذا الحق.

المادة 258

كل سهم يستفيد من حق التصويت المضاعف طبقا لأحكام المادة 257 أعلاه يفقد ذلك الحق إذا انتقلت ملكيته إلى الغير أو تم تحويله إلى سهم للحامل.

غير أنه إذا تم انتقال الملكية عن طريق التوارث، فإن ذلك لا يفقد السهم حق التصويت المضاعف ولا يوقف الأجل المنصوص عليه في المادة 257.

في حالة الإدماج أو الانفصال، تحتفظ الأسهم ذات التصويت المضاعف بطبيعتها ويمكن أن يمارس حق التصويت المضاعف المترتب عنها في إطار الشركة المستفيدة من الإدماج أو الانفصال، شريطة أن يجيز نظامها الأساسي ذلك.

المادة 259

يكون، مع مراعاة أحكام المواد 257 و260 و261، حق التصويت المترتب عن أسهم رأس المال أو أسهم الانتفاع كما تم تعريفها في المادة 202، متناسبا مع نصيب رأس المال الذي يمثله، ويعطي كل سهم الحق في صوت واحد على الأقل. ويعد كل شرط مخالف كأن لم يكن.

يمنع إصدار أسهم متعددة الأصوات، ما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة 257 السابقة.

المادة 260

يمكن أن يحدد النظام الأساسي عدد أصوات كل مساهم في الجمعيات، شريطة أن يكون هذا التحديد مفروضا على كل الأسهم دون تمييز بين فئاتها، ما عدا الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت.

المادة 261

مع مراعاة أحكام المواد من 316 إلى 319 والمادة 322، يمكن أن ينص النظام الأساسي على إنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت؛ وتخضع هذه الأسهم لأحكام المواد من 263 إلى 271.

لا يرخص بإنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، إلا للشركات التي حققت خلال السنتين الماليتين الأخيرتين أرباحا قابلة للتوزيع.

المادة 262
عند تأسيس الشركة أو خلال مدة قيامها، يمكن إنشاء أسهم ذات أولوية تخول امتيازات غير ممنوحة للأسهم الأخرى، مع مراعاة أحكام المادتين 259 و260.
كما يمكن إنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت وفق الشروط المنصوص عليها في المواد من 263 إلى 271 مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة 257 والمواد من 259 إلى 261.
المادة 263
يمكن إنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، بالزيادة في رأس المال أو بتحويل الأسهم العادية التي سبق إصدارها. ويمكن تحويلها إلى أسهم عادية.
لا يمكن أن تمثل الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، أكثر من ربع مبلغ رأسمال الشركة. وتساوي قيمتها الإسمية قيمة الأسهم العادية أو قيمة الأسهم العادية لفئة من الفئات التي سبق أن أصدرتها الشركة، إن وجدت.
يستفيد أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، من الحقوق المعترف بها للمساهمين الآخرين، باستثناء حقي المشاركة والتصويت في الجمعيات العامة للمساهمين في الشركة اللذين لا ينشآن عن امتلاك هذه الأسهم.
في حالة إنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، بتحويل الأسهم العادية التي سبق إصدارها أو في حالة تحويل أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت إلى أسهم عادية، تقوم الجمعية العامة غير العادية بتحديد القيمة القصوى للأسهم المزمع تحويلها وبضبط شروط عملية التحويل وذلك بناء على تقرير خاص يعده مراقب الحسابات. ولا يكون قرار الجمعية نهائيا إلا بعد موافقة الجمعية الخاصة لأصحاب الأسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، وموافقة الجمعية العامة غير العادية لحاملي سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.
يتم عرض التحويل على كل المساهمين باستثناء الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة 268 في نفس الوقت وبتناسب مع حصصهم في رأسمال الشركة. وتحدد الجمعية العامة غير العادية الأجل الذي يمكن خلاله قبول عرض التحويل.
المادة 264
ينشأ عن الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، الحق في أولوية الحصول على ربح يقتطع من أرباح السنة المالية القابلة للتوزيع قبل أي تخصيص آخر. وإذا تبين أن الأرباح ذات الأولوية لا يمكن دفعها بكاملها نظرا لنقصان الأرباح القابلة للتوزيع ، وجب توزيع هذه الأرباح على أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، محاصة. ويؤجل الحق في استيفاء الأرباح ذات الأولوية والتي لم تدفع بكاملها نظرا لنقصان الأرباح القابلة للتوزيع إلى السنة المالية الموالية، وإن اقتضى الحال، يؤجل إلى السنتين الموالیتين، أو إن نص النظام الأساسي على ذلك، يؤجل إلى السنوات المالية الموالية، ولهذا

الحق الأولوية بالنسبة لاستيفاء الأرباح ذات الأولوية المستحقة عن السنة المالية الجارية.
لا يمكن أن يقل الربح ذو الأولوية سواء عن مبلغ الربح الأول محتسبا وفقا للنظام الأساسي ولا عن مبلغ يساوي نسبة 7,5% من المبلغ المحرر من رأس المال الذي تمثله الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت. ولا يمكن أن تخول هذه الأسهم الحق في الربح الأول.
بعد اقتطاع الربح ذي الأولوية والربح الأول إن نص النظام الأساسي على وجودهما أو بعد اقتطاع ربح بنسبة 5% لفائدة كل الأسهم العادية محتسب وفق الشروط النظامية، يخول للأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، نفس الحقوق المخولة للأسهم العادية وذلك بتناسب مع المبلغ الإسمي لتلك الأسهم.
إذا كانت الأسهم العادية مقسمة إلى فئات تخول حقوقا غير متساوية في الربح الأول، يقصد عندئذ بمبلغ الربح الأول المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة، مبلغ الربح الأول الأكثر ارتفاعا.

المادة 265

حينما لا تكون الأرباح ذات الأولوية المستحقة عن ثلاث سنوات مالية قد دفعت بكاملها، يكتسب أصحاب الأسهم المطابقة، بالتناسب مع حصة رأس المال الذي تمثله هذه الأسهم، حقا في التصويت يساوي حق المساهمين الآخرين.
يظل حق التصويت المنصوص عليه في الفقرة السابقة قائما إلى غاية انصرام السنة المالية التي يتم خلالها دفع الأرباح ذات الأولوية بكاملها بما فيها الربح المستحق عن السنوات المالية السابقة.

المادة 266

يجتمع أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، في جمعية خاصة.
يمكن لكل مساهم يملك أسهما ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، المشاركة في الجمعية الخاصة. ويعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن.
يمكن للجمعية الخاصة لأصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، إبداء الرأي قبل اتخاذ الجمعية العامة لأي قرار. عندئذ تبت بأغلبية الأصوات التي عبر عنها المساهمون الحاضرون أو الممثلون. وفي حالة إجراء اقتراع، لا تراعى أوراق التصويت البيضاء. يبلغ هذا الرأي إلى الشركة. وتحاط الجمعية العامة علما به ثم يدون في محضرها.
يمكن للجمعية الخاصة تعيين وكيل أو عدة وكلاء، إن نص على ذلك النظام الأساسي، يعهد إليهم بتمثيل أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، في الجمعية العامة للمساهمين، وإن اقتضى الحال، بعرض رأيهم في هذه الجمعية قبل أن تتم أية عملية تصويت فيها. ويدون ذلك الرأي في محضر الجمعية العامة.
مع مراعاة المادة 267، لا يصير أي قرار بتغيير حقوق أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، قرارا نهائيا إلا بعد موافقة الجمعية الخاصة المشار إليها في

الفقرة الأولى من هذه المادة التي تبت وفق شرطي النصاب القانوني والأغلبية المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة 113.

المادة 267

في حالة الزيادة في رأس المال بواسطة حصص نقدية، يستفيد أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، على غرار المساهمين العاديين من حق أفضلية الاكتتاب.

غير أن للجمعية العامة غير العادية أن تقرر بعد إبداء رأي الجمعية الخاصة المنصوص عليها في المادة 266 تخويلهم، وفق نفس الشروط حق أفضلية اكتتاب أسهم جديدة ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، يتم إصدارها بنفس النسبة.

تمنح أسهم جديدة مجانا، إثر الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار إلى أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت. غير أنه يمكن للجمعية العامة غير العادية أن تقرر بعد إبداء رأي الجمعية الخاصة المنصوص عليها في المادة 266 تخويل أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، حق استلام أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، يتم إصدارها بنفس النسبة وذلك بدل الأسهم العادية.

تطبق كل زيادة في المبلغ الإسمي للأسهم الموجودة إثر الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار على الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت. ويحسب عندئذ الربح ذو الأولوية المنصوص عليه في المادة 264 ابتداء من تحقيق عملية زيادة رأس المال، حسب المبلغ الإسمي الجديد المرفوع، عند الاقتضاء، بزيادة علاوة الإصدار التي تم دفعها عند اكتتاب الأسهم القديمة.

المادة 268

لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أو لأعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو أعضاء مجلس الرقابة والمديرين العامين لشركة مساهمة ولأزواجهم ولأبنائهم القاصرين غير المأذونين، الحصول على أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، صادرة عن الشركة مهما كان شكلها.

المادة 269

يمنع على الشركة التي أصدرت أسهما ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأسمالها.

في حالة تخفيض رأس المال تخفيضا غير معلل بوقوع خسائر، يتم شراء وإلغاء الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، قبل الأسهم العادية وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الأخيرتين من المادة 270.

تخول للأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، نفس الحقوق المخولة للأسهم الأخرى على الاحتياطي الموزع خلال السنة المالية للشركة وذلك بتناسب مع المبلغ الإسمي لهذه الأسهم.

المادة 270
يمكن أن يخول النظام الأساسي للشركة إمكانية فرض إعادة شراء إما مجموع أسهمها ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت وإما فئات معينة من هذه الأسهم، على أن تحدد كل فئة من هذه الأسهم بتاريخ إصدارها. ويجب أن تخص إعادة شراء فئة من فئات الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، مجموع أسهم الفئة المعنية. ويتم اتخاذ قرار إعادة الشراء من قبل الجمعية العامة التي تبت حسب الشروط المحددة في المادة 209. وتظل أحكام المادة 212 قابلة للتطبيق. ويتم إلغاء الأسهم التي تمت إعادة شرائها ويخفض رأس المال بقوة القانون.
لا يمكن للشركة أن تفرض إعادة شراء الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، إلا إذا أدرج نص خاص بذلك في النظام الأساسي قبل إصدار هذه الأسهم.
تحدد قيمة الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، في اليوم الذي تتم فيه إعادة الشراء وذلك باتفاق بين الشركة وجمعية خاصة للمساهمين البائعين تبت حسب شرطي النصاب القانوني والأغلبية المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة 113. وفي حالة الاختلاف، يتم تطبيق الفقرة السادسة من المادة 254.
لا يمكن القيام بإعادة شراء الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، إلا إذا تم دفع مجموع الربح ذي الأولوية المستحق عن السنوات المالية السابقة وعن السنة المالية الجارية.
المادة 271
لا تراعى الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، في تحديد النسبة المائوية التي تملكها شركة أخرى في رأسمال الشركة.
المادة 272
يمنع استهلاك الأسهم عن طريق القرعة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق.
المادة 273
يظل السهم النقدي إسميا إلى حين تحريره كاملا.
المادة 274
يتعين لزاما عند الاكتتاب تحرير الأسهم المعروضة للاكتتاب نقدا بربع قيمتها الإسمية على الأقل.
يتم تحرير الباقي إما دفعة واحدة أو على دفعات بناء على قرار لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 21.
إذا تخلف المساهم عن أداء المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم التي اكتتبها والتي دعا مجلس الإدارة إلى استكمال تحريرها في مواعيد معينة، وجهت له الشركة إنذارا برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.
إذا ظل هذا الإنذار عديم الجدوى، بعد مرور ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ تبليغه، حق

للشركة، دون حاجة إلى ترخيص من المحكمة، مواصلة بيع الأسهم غير المحررة.
تباع في المزاد العلني الأسهم غير المقيدة في بورصة القيم بواسطة موثق أو شركة بورصة.
ولأجل إنجاز ذلك، تقوم الشركة، بعد مرور ثلاثين يوما على الأقل على الإنذار المنصوص عليه في الفقرة السابقة، بالإعلان عن البيع في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية، ويتضمن الإعلان إشارة لأرقام الأسهم المعروضة للبيع.
تخبر الشركة المدين والمشتركين معه في الدين، إن وجدوا، بعرض البيع مع تحديد تاريخ وعدد الصحيفة التي تم فيها نشر الإعلان بالبيع وذلك برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.
لا يمكن أن يتم البيع قبل مرور عشرين يوما من تاريخ توجيه الرسالة المضمونة.

المادة 275

يخصص صافي منتوج البيع للشركة في حدود ما تستحقه على المساهم المقصر من أصل وفوائد والمصاريف التي تحملتها الشركة لإتمام البيع.
يظل المساهم المقصر مدينا أو مستفيدا من الفرق.
يتم تقييد المشتري في سجل التحويلات.

المادة 276

إذا تعذر إتمام البيع لانعدام المشترين، أمكن لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أن يقرر سقوط حقوق المساهم المرتبطة بالأسهم المعنية والاحتفاظ بالمبالغ المدفوعة دون الإخلال بحق التعويض عن الضرر.
إذا لم يتأت بيع الأسهم لاحقا خلال السنة المالية التي اتخذ فيها قرار سقوط حقوق المساهم المقصر، تعين إلغاؤها وتخفيض رأسمال الشركة بنفس نسبتها.

المادة 277

يسأل، على وجه التضامن، كل من المساهم المقصر والمفوت إليهم بالتوالي والمكتتبون عن مبلغ السهم غير المحرر. ويمكن للشركة أن ترجع عليهم إما قبل البيع أو خلاله أو بعده لاستخلاص المبلغ المستحق واسترجاع المصاريف التي تحملتها.
يمكن لمن دفع كافة المستحقات للشركة أن يلجأ إلى القضاء لاسترجاع ذلك المبلغ والمصاريف ضد المالكين المتتالين للسهم؛ ويقع التحمل النهائي للدين على آخر هؤلاء.
بعد مرور سنتين على إرسال طلب التحويل، ينتهي إلتزام كل مكتتب أو مساهم فوت سنده فيما يخص الأقساط التي لم تدفع بعد.

المادة 278

بعد مرور ثلاثين يوما على الإنذار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 274، تكف الأسهم التي لم تدفع مبالغها المستحقة، عن تخويل حق الحضور والتصويت داخل الجمعيات العامة للمساهمين ولا تراعى في احتساب النصاب.
عند انتهاء أجل الثلاثين يوما المذكور، يعلق الحق في الأرباح والحق في أفضلية الاكتتاب في زيادة رأس المال الناشئان عن هذه الأسهم.

المادة 279
لا يمكن للشركة أن تملك بصورة مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف لحسابها باسمه الخاص أكثر من نسبة من رأس المال محددة بمقتضى نص تنظيمي. بالنسبة للشركات غير المقيدة أسهمها في بورصة القيم، يجب أن تكون الأسهم التي تملكها إسمية وأن يتم تحريرها بالكامل عند تملكها.
وفي حالة عدم القيام بذلك، يلزم أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بتحرير تلك الأسهم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 352.
لا يمكن أن يترتب عن تملك أسهم الشركة تخفيض الوضعية الصافية للشركة إلى حد يقل عن رأس المال بزيادة الاحتياطي غير القابل للتوزيع.
يجب أن تتوفر الشركة على احتياطي، غير الاحتياطي القانوني، لا تقل قيمته عن قيمة مجموع الأسهم التي تملكها.
لا تخول الأسهم التي تملكها الشركة حق التصويت أو الحصول على أرباح الأسهم.
في حالة زيادة رأس المال بواسطة اكتتاب أسهم نقدية، لا يحق للشركة أن تمارس بنفسها حق أفضلية الاكتتاب. ويمكن للجمعية العامة أن تقرر عدم اعتبار هذه الأسهم في تحديد حقوق أفضلية الاكتتاب الناشئة عن الأسهم الأخرى وإلا وجب إما أن تباع الحقوق الناشئة عن الأسهم التي تملكها الشركة قبل انتهاء أجل الاكتتاب في بورصة القيم أو أن توزع على المساهمين بالتناسب مع حقوق كل واحد منهم.
المادة 280
يمنع على الشركة :
1- أن تكتتب وتشتري أسهمها، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف لحساب الشركة باسمه الخاص إلا إذا كان الهدف من شراء الأسهم هو إلغاؤها من أجل تخفيض رأس المال وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 208.
يتعين على مؤسسي الشركة أو في حالة زيادة رأس المال، على أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو أعضاء مجلس الرقابة أن يقوموا بتحرير الأسهم التي اكتتبتها الشركة أو اشترتها خرقا لأحكام الفقرة السابقة.
حينما يتم اكتتاب الأسهم أو شراؤها بواسطة شخص يتصرف لحساب الشركة، باسمه الخاص وجب على ذلك الشخص تحرير الأسهم بتضامن مع المؤسسين أو حسب الأحوال مع أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة، ويعتبر هذا الشخص، فضلا عن ذلك، كما لو اكتتب تلك الأسهم لحسابه الخاص.
يجب أن تفوت الأسهم التي تملكتها الشركة خرقا لأحكام المادة 279 وأحكام هذا البند داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ اكتتابها أو شرائها ؛ ويجب أن تلغى عند انصرام هذا الأجل.
2- أن ترتهن أسهمها، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف لحسابها باسمه الخاص.

يجب أن ترجع الأسهم التي ارتهنتها الشركة إلى أصحابها داخل أجل سنة. ويمكن أن يتم ذلك داخل أجل سنتين إذا كان تحويل الرهن لفائدة الشركة ناتجا عن تحويل لذمة مالية على وجه العموم أو بموجب مقرر قضائي؛ وإذا لم يتم إرجاع هذه الأسهم، عد عقد الرهن باطلا بقوة القانون.

لا يطبق المنع المنصوص عليه في هذا البند على العمليات المعتادة لمؤسسات القرض.

3- أن تقدم أموالا كتسبيق أو تمنح قروضا أو تكون ضمانة من أجل اكتتاب أو شراء أحد الأغيار لأسهم الشركة.

لا تطبق أحكام هذا البند على العمليات المعتادة لمؤسسات القرض.

المادة 281

خلافا لأحكام البند الأول من المادة 280، يمكن للشركات المقيدة سنداتها في بورصة القيم شراء أسهمها في البورصة وذلك قصد تيسير سيولة سوق هذه الأسهم، أو تفويت الأسهم المقتناة، بعوض أو بدون عوض، لمستخدمي أو مسيري الشركة.

لهذا الغرض، يجب أن تكون الجمعية العامة العادية قد أذنت صراحة للشركة بالتعامل في البورصة بأسهمها. وتحدد هذه الجمعية كيفية إجراء العملية ولاسيما أسعار الشراء القصوى وأسعار البيع الدنيا والحد الأقصى لعدد الأسهم الممكن شراؤها والأجل الذي يجب أن تتم فيه عملية الشراء. ولا يحق إعطاء هذا الترخيص لمدة تفوق ثمانية عشر شهرا.

لا يمكن اتخاذ قرار بشأن هذه العملية، تحت طائلة البطلان، إلا على أساس بيان المعلومات الذي أعدته وأشرت عليه الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتم نشره وفق الشروط والشكليات المتطلبة بموجب القانون رقم 44.12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.

يجب أن تفوت الأسهم التي تملكتها الشركة بعد انصرام مدة ثمانية عشر شهرا المنصوص عليها أعلاه داخل أجل ستة أشهر.

تحدد الإدارة شكل إعادة الاقتناءات وشروطها بعد استشارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

الباب الثاني: شهادات الاستثمار

المادة 282

يمكن للجمعية العامة غير العادية لشركة مساهمة أن تقرر، بناء على تقرير لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وبناء على تقرير مراقبي الحسابات، إنشاء شهادات استثمار تمثل الحقوق المالية وشهادات حق في التصويت تمثل الحقوق الأخرى المرتبطة بالأسهم الصادرة بمناسبة الزيادة في رأس المال أو تجزيء الأسهم الموجودة على ألا تتجاوز نسبة هذه الشهادات ربع رأسمال الشركة.

المادة 283

في حالة الزيادة في رأس المال، يستفيد حاملو الأسهم وحاملو شهادات الاستثمار إن وجدوا،

من حق أفضلية اكتتاب شهادات الاستثمار المصدرة ويتم في هذا الشأن إتباع مسطرة الزيادة في رأس المال. ويتنازل حاملو شهادات الاستثمار عن حق أفضلية الاكتتاب في جمعية خاصة تتم دعوتها وتبت وفق القواعد الجاري بها العمل بالنسبة للجمعية العامة غير العادية للمساهمين. ويتم توزيع شهادات حق التصويت بين حاملي الأسهم وبين حاملي شهادات حق التصويت إن وجدوا، حسب الحقوق التي يملكونها.

المادة 284

في حالة التجزيء، يتم عرض إنشاء شهادات الاستثمار على كل حاملي الأسهم في نفس الوقت وحسب حصة كل واحد منهم في رأس المال. وعند انصرام أجل تحدده الجمعية العامة غير العادية، يتم توزيع ما تبقى من إمكانيات إنشاء هذه الشهادات غير المرصدة على حاملي الأسهم الذين طلبوا الاستفادة من هذا التوزيع الإضافي وذلك بنسبة تساوي حصصهم في رأس المال وبأي حال من الأحوال في حدود العدد الذي طلبوه. وبعد القيام بهذا التوزيع، يوزع مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ما قد يكون تبقى منها.

المادة 285

يجب أن تكون شهادة حق التصويت إسمية. وتكون شهادة الاستثمار قابلة للتداول، وتساوي قيمتها الإسمية قيمة الأسهم. وحينما تكون الأسهم مقسمة، تكون شهادات الاستثمار كذلك.

المادة 286

لا يحق تفويت شهادة حق التصويت إلا برفقة شهادة الاستثمار. غير أنه يسوغ تفويتها كذلك إلى حامل شهادة الاستثمار. ويؤدي التفويت بقوة القانون إلى إعادة تكوين السهم في الحالتين. كما تتم إعادة تكوين السهم بقوة القانون لدى حامل شهادة الاستثمار وشهادة حق التصويت. ويصرح هذا الأخير بذلك للشركة برسالة مضمونة داخل أجل خمسة عشر يوما. وفي حالة عدم قيامه بهذا التصريح، يفقد السهم حق التصويت إلى أن تتم تسوية الوضعية وكذا خلال مدة الثلاثين يوما الموالية لهذه التسوية.

لا يمكن منح شهادة تمثل أقل من حق واحد في التصويت، وتحدد الجمعية العامة كيفية منح هذه الشهادات بالنسبة للحقوق المعتبرة تكملة لازمة للحصول على حق تام.

المادة 287

في حالة إدماج أو انفصال، يمكن استبدال شهادات الاستثمار وشهادات حق التصويت لشركة في طور الانتهاء بأسهم الشركات المستفيدة من تحويل الذمة المالية.

المادة 288

يمكن لحاملي شهادات الاستثمار الإطلاع على وثائق الشركة وفق نفس الشروط المفروضة على المساهمين.

المادة 289

في حالة توزيع أسهم دون مقابل، ينبغي إحداث شهادات جديدة وتسليمها دون مقابل لأصحاب الشهادات القديمة، وذلك بتناسب مع عدد الأسهم الجديدة الممنوحة للأسهم القديمة، إلا إذا

تنازل عنها أصحاب هذه الشهادات لفائدة مجموع أصحاب الشهادات أو لفائدة البعض منهم.

المادة 290

في حالة الزيادة في رأس المال نقدا، يتم إصدار شهادات استثمار جديدة بأعداد تبقي بعد الزيادة على النسبة بين الأسهم العادية وشهادات حق التصويت التي كانت قبل الزيادة، مع اعتبار أن الزيادة أنجزت بالكامل.

لأصحاب شهادات الاستثمار دون غيرهم حق أفضلية اكتتاب شهادات جديدة على أساس غير قابل للتخفيض وذلك بالتناسب مع عدد السندات التي يملكونها. ويمكن لأصحاب شهادات الاستثمار التنازل عن هذا الحق خلال جمعية خاصة تعقد وتبت وفق قواعد الانعقاد والبت بالنسبة للجمعية العامة غير العادية للمساهمين. ويقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بتوزيع الشهادات غير المكتتبة. وتقدر الزيادة في رأس المال حسب حصة رأس المال الموازية لإصدار الأسهم. غير أنه، استثناء من أحكام الفقرة الأولى أعلاه، لا يتم إصدار شهادات جديدة حينما يتنازل أصحاب الشهادات عن حقهم في أفضلية الاكتتاب.

تمنح شهادات حق التصويت الموازية لشهادات الاستثمار الجديدة إلى حاملي شهادات حق التصويت القديمة وذلك بتناسب مع حقوقهم، إلا إذا تنازلوا عنها لفائدة مجموع حاملي شهادات حق التصويت أو لفائدة البعض منهم.

المادة 291

في حالة إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم، يكون لحاملي شهادات الاستثمار، بتناسب مع عدد السندات التي يملكونها، حق أفضلية الاكتتاب على أساس غير قابل للتخفيض. ويمكن لجمعيتهم الخاصة التي تنعقد وتبت حسب قواعد الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، أن تتنازل عن هذا الحق.

لا يمكن تحويل سندات القرض هذه إلا إلى شهادات استثمار. وتمنح شهادات حق التصويت الموازية لشهادات الاستثمار الصادرة بمناسبة التحويل إلى حاملي شهادات حق التصويت الموجودة في تاريخ منح شهادات الاستثمار بتناسب مع حقوقهم. إلا إذا تنازلوا عنها لفائدة مجموع حاملي شهادات حق التصويت أو لفائدة البعض منهم. وتتم عملية المنح هذه نهاية كل سنة مالية بالنسبة لسندات القرض القابلة للتحويل في أي وقت.

الباب الثالث: سندات القرض

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة 292

سندات القرض سندات قابلة للتداول تمنح برسم نفس الإصدار نفس حقوق الدين عن نفس القيمة الإسمية.

لا يمكن أن تقل هذه القيمة الإسمية عن 50 درهما. غير أنه بالنسبة للشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، يحدد الحد الأدنى للقيمة الإسمية في 10 دراهم .

المادة 293

لا يسمح بإصدار هذه السندات إلا لشركات المساهمة:

1- التي تم إنشاؤها منذ سنتين واختتمت سنتين ماليتين متواليتين وتمت الموافقة على قوائمها التركيبية من طرف المساهمين؛

2- التي تم تحرير رأسمالها بأكمله.

لا تسري هذه الأحكام على:

1- إصدار سندات القرض التي تستفيد من ضمانة الدولة أو الأشخاص المعنوية الأخرى التي تسمح لها الدولة بإعطاء هذه الضمانة؛

2- إصدار سندات القرض المرهونة بسندات الدين على الدولة أو على الأشخاصالمعنوية الأخرى بشرط أن تكون ديونها مضمونة من طرف الدولة.

غير أنه يمكن للشركات التي لم تمض على إنشائها سنتان، إصدار سندات قرض، شريطة:

1- أن يتم تحرير رأسمالها بالكامل؛

2- أن يكون الإصدار قد سبقه التحقق من أصول وخصوم الشركة من طرف مراقب الحسابات؛

3- أن ينجز توظيف الإصدار حصرا لدى المستثمرين المؤهلين كما تم تعريفهم في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

المادة 294

تكون صلاحية تقرير إصدار سندات القرض أو الترخيص بإصدارها من اختصاص الجمعية العامة العادية للمساهمين دون غيرها وكذا الإذن عند الاقتضاء بتأسيس ضمانات لكفالة إرجاع الاقتراض السندي.

يسوغ لهذه الجمعية أن تفوض لمجلس الإدارة أو لمجلس الإدارة الجماعية السلط اللازمة للقيام، داخل أجل خمس سنوات، بإصدار واحد أو أكثر لسندات القرض وضبط كيفية الإصدار.

غير أنه يخول بقوة القانون مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية للشركات التي يتمثل غرضها الأساسي في إصدار اقتراضات سندية مرصدة لتمويل القروض التي تمنحها، ولمجلس الإدارة أو مجلس الرقابة، بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، صلاحية إصدار اقتراضات سندية لا تسمح بالولوج لرأس المال، ما لم يتم تقييد ذلك بموجب النظام الاساسي.

المادة 295

لا يمكن للشركة أن تجعل من سندات القرض التي أصدرتها محل رهن مهما كان شكله.

المادة 296

لا يمكن ضمان الاقتراض السندي سوى بضمان عيني أو بالتزام إما من الدولة أو من شخص اعتباري مرخص له، بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة له، بمنح الضمانات أو من شركة أم تمنح هذه الضمانات للشركات التابعة لها مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرة الأولى من المادة 293 أعلاه ويمكن لهذه الضمانات أن تغطي الاقتراض السندي بشكل جزئي أو كلي.

يجب أن يكون إصدار سندات القرض المضمونة بضمان عيني موضوع طلب يوجه

مسبقا إلى الجهة المختصة بتقييد هذا الضمان حسب الإجراءات القانونية الجاري بها العمل وذلك لفائدة كتلة حاملي سندات القرض.

ولا يمكن شطب هذا التقييد أو تقليصه أو تحديده إلا برفع اليد من طرف وكيل كتلة حاملي سندات القرض المرخص له من طرف الجمعية العامة للكتلة أو بأمر من رئيس المحكمة الواقع مقر الشركة في دائرة اختصاصها بصفته قاضي المستعجلات.

المادة 297

يتعين على الشركة المصدرة، قبل أي إصدار سندات القرض بدعوة الجمهور للاكتتاب، أن تعد بيان المعلومات المنصوص عليه في المادة 13 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212 الصادر بتاريخ 4 ربيع الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المذكور، طبقا لأحكام المادة 14 من نفس الظهير.

المادة 298

إن كيفية الاكتتاب في الأسهم المنصوص عليها في المادتين 22 و23 تطبق عند الاكتتاب على سندات القرض.

يمكن تحرير الاقتراضات السندية حسب قرار الجمعية العامة العادية للمساهمين، إما نقدا أو عبر إجراء مقاصة مع ديون سائلة ومستحقة على الشركة.

إذا تم تحرير سندات القرض عبر إجراء مقاصة مع ديون على الشركة، فإن هذه الأخيرة تكون محل عملية حصر حسابات يعدها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ويشهد على صحتها مراقب أو مراقبو الحسابات.

يجب أن يقع اكتتاب مبلغ الاقتراض السندي كاملا وإلا اعتبر كأن لم يكن ما لم تكن الجمعية التي قررت الإصدار أو رخصت به قد نصت صراحة، على حصر مبلغ الإصدار في المبلغ

المكتتب به أو في مستوى محدد من طرفها، مع تأكيدها على كيفية ضمان وحمايةمصالح المكتتبين الذين قد يتضررون من هذا القرار.

المادة 299

يكون، بقوة القانون، حاملو سندات القرض المنشأة إثر نفس الإصدار كتلة تتمتع بالشخصية المعنوية سعيا منهم لحماية حقوقهم المشتركة.

غير أنه في حالة إصدارات متوالية لسندات القرض، يمكن للشركة، إذا نص على ذلك في كل عقد إصدار، أن تجمع في كتلة واحدة حاملي سندات القرض ذوي نفس الحقوق.

المادة 300

يمثل هذه الكتلة وكيل أو عدة وكلاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية لحاملي سندات القرض.

وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة وقبل الترخيص المسبق بإصدار سندات القرض من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، يعين من طرف مجلس الإدارة وكيل مؤقت، من بين الأشخاص المشار إليهم في المادتين 301 و301 المكررة أدناه.

يستدعي هذا الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر يبتدئ من تاريخ انتهاء الاكتتاب، الجمعية العامة العادية لحاملي سندات القرض قصد انتخاب وكيل كتلة حاملي سندات القرض.

إذا لم تقم الجمعية العامة العادية لحاملي سندات القرض بتعيين وكيل للكتلة بعد الدعوة الأولى والثانية، يستمر هذا الوكيل المؤقت في ممارسة مهامه إلى حين تعيين وكيل للكتلة من طرف رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات، بطلب من كل ذي مصلحة أو تعيينه في الاجتماع المقبل للجمعية العامة العادية.

في حالة شغور منصب وكيل الكتلة إثر استقالته أو عزله أو وفاته أو لأي عائق آخر، يتعين على الشركة المصدرة، في غضون شهر واحد، استدعاء الجمعية العامة العادية لحاملي سندات القرض قصد انتخاب وكيل آخر للكتلة.

في حالة عدم تعيين الجمعية العامة العادية لوكيل الكتلة، يمكن تعيينه من طرف رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات، بطلب من كل ذي مصلحة.

يمكن عزل هؤلاء الوكلاء في كل حين.

المادة 301

لا يمكن تعيين الأشخاص العاملين لدى الشركة المدينة والشركات الضامنة للاقتراض، ممثلين للكتلة، لا سيما أولئك الذين يوجدون في إحدى الوضعيات التالية:

– مراقبو الحسابات والمتصرفون وأعضاء مجلس الرقابة أو مجلس الإدارة الجماعيةوالمساهمون والمستفيدون من امتيازات خاصة والأجراء بالشركة المدينة والشركات الضامنة للاقتراض، من الشركة الأم أو من الشركات التابعة لها؛

– أزواج الأشخاص المشار إليهم في البند الأول أعلاه وأصولهم وفروعهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية؛

– الذين يتلقون من الأشخاص المشار إليهم في البند الأول أعلاه، أو من الشركة الأم أو الشركات التابعة لها أجرا كيفما كان عن خدمات قد تمس باستقلاليتهم أو يزاولون لفائدة الشركة الأم أو الشركات التابعة لها وظائف قد تجعلهم في وضع يمثلون معه الشركة الأم أو الشركات التابعة لها ولا سيما القيام بتوظيف المستخدمين.

لا يمكن كذلك أن يعين ممثلا للكتلة كل شخص:

– صدر في حقه حكم نهائي من أجل جناية أو إحدى الجنح المنصوص والمعاقب عليها بالفصول من 334 إلى 391 وفي الفصول من 505 إلى 574 من مجموعة القانون الجنائي؛
– صدر في حقه حكم نهائي من أجل مخالفة التشريع الخاص بالصرف أو التشريع المتعلق بغسل الأموال؛

– صدر في حقه هو، أو المقاولة التي كان يسيرها، حكم داخل المغرب أو خارجه يقتضي بفتح مسطرة التسوية أو التصفية القضائية ولم يرد إليه اعتباره؛

– أصدرت في حقه محكمة أجنبية حكما اكتسب قوة الشيء المقتضي به من أجل إحدى الجنايات أو الجنح المشار إليها أعلاه.

إذا طرأ أحد دواعي التنافي المشار إليها أعلاه خال مدة مزاولة المهام، يتعين على

المعني بالأمر التوقف فورا عن مزاولة مهامه وإخبار مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بذلك.

المادة 301 المكررة

يجب أن يتوفر وكيل الكتلة على تجربة كافية في المجال المالي والقانوني وأن يكون مستقال إزاء الشركة.

يتقاضى الوكيل أجرته من الشركة المصدرة لسندات القرض. ويجب أن تكون محددة وأن يخبر بها حاملو سندات القرض قبل تعيينه.

المادة 302

لممتلئ الكتلة سلطة القيام باسمها بكل أعمال التسيير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي سندات القرض، ما لم تقيد هذه السلطة بقرار من الجمعية العامة لحاملي سندات القرض.

يضع ممثلو الكتلة، كلما ارتأوا ذلك ضروريا، وعلى الأقل داخل 15 يوما التي تليالذكرى السنوية لإصدار الاقتراضات السندية، تقريرا موجها لحاملي سندات القرض يبينون فيه على الخصوص:

– المساعي التي بدلوها والتدابير التي قاموا بها في إطار مهامهم للحفاظ على مصالح حاملي سندات القرض؛

– الوقائع المهمة التي بلغت إلى علمهم والتي طرأت على نشاط الشركة المصدرة لسندات القرض أو على وضعيتها المالية والتي يمكن أن يكون لها تأثير على المصالح المذكورة.

يوجه التقرير المذكور إلى الشركة المصدرة التي يتعين عليها نشره على موقعها الإلكتروني ووضعه رهن إشارة حاملي سندات القرض بالمقر الاجتماعي للشركة طيلة مدة الاقتراض.

المادة 303

لممثلي الكتلة المرخص لهم بصورة صحيحة من طرف الجمعية العامة لحاملي سندات القرض، الصلاحية للتقاضي وحدهم باسم مجموع حاملي سندات القرض.

لا يمكن أن تقدم أمام القضاء الدعاوي الموجهة ضد مجموع حاملي سندات القرض من نفس الكتلة إلا ضد ممثليها.

المادة 304

لا يمكن لممثلي الكتلة التدخل في تسيير أمور الشركة ويمكنهم المشاركة في الجمعيات العامة للمساهمين لكن دون أن يكون لهم صوت في المداولات.

ولهم الحق في الاطلاع على الوثائق الموضوعة رهن إشارة المساهمين حسب نفس الشروط التي يخضع لها هؤلاء.

المادة 305

يحق لحاملي سندات القرض المنتمين إلى نفس الكتلة أن يعقدوا جمعيتهم العامة في أي وقت.

إذا تعددت كتل حاملي سندات القرض فلا يمكن لها بأي حال من الأحوال التداول في جمعية مشتركة مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة 299.

المادة 306

تتم الدعوة إلى عقد جمعية حاملي سندات القرض:

– من طرف مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية؛

– بمبادرة من ممثل أو ممثلي الكتلة؛

– من طرف حاملي سندات القرض، بشرط ألا تقل نسبة ما يمثلونه من سندات القرض عن 10% وبعد إخبار ممثل أو ممثلي الكتلة؛

– من طرف المصفين إذا كانت الشركة في طور التصفية.

المادة 307

تتم الدعوة إلى عقد الجمعيات العامة لحاملي سندات القرض وفق نفس الشروط الشكل والأجل التي تخضع لها جمعيات المساهمين. تتداول هذه الجمعيات وفق نفس شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها في المادة 113.

يكون حق التصويت الناشئ عن سندات القرض متناسبا مع حصة مبلغ الاقتراض التي تمثله. يمنح كل سند قرض الحق في صوت واحد على الأقل.

يكون لمالكي الرقبة، حق التصويت في الجمعيات العامة لحاملي سندات القرض.

يمكن إبطال كل جمعية لم تتم الدعوة إليها بشكل صحيح. غير أن دعوى البطلان تكون غير مقبولة إذا حضر الاجتماع مجموع حاملي سندات القرض المكونين للكتلة المعنية أو من يمثلهم.

المادة 308

تتداول الجمعية العامة بشأن كل الإجراءات التي يكون الغرض منها ضمان حماية حقوق حاملي سندات القرض وتنفيذ عقد الاقتراض المذكور وبصفة عامة كل الإجراءات ذات الطابع التحفظي أو الإداري.

المادة 309

يتعين إخضاع كل قرار يمس حقوق حاملي سندات القرض لموافقة الجمعية العامة لحاملي هذه السندات.

لا يمكن للشركة، عند عدم الموافقة، أن تتجاوزه إلا إذا عرضت إرجاع قيمة السندات إلى الحاملين الذين يطلبون ذلك داخل أجل ثلاثة أشهر من يوم حصول التغيير.

المادة 310

لا يمكن للجمعيات العامة للمساهمين، على الرغم من كل تنصيص مخالف، الزيادة في التزامات حاملي سندات القرض أو اتخاذ أي إجراء يخل بالمساواة بين حاملي سندات القرض المنتمين لنفس الكتلة أو تقرير تحويل سندات القرض إلى أسهم، مع مراعاة أحكام المادة 324.

المادة 311

لا يحق لحاملي سندات القرض أن يقوموا فرادى بممارسة مراقبة على عمليات الشركة أو المطالبة بالاطلاع على وثائقها، غير أنه يمكنهم مطالبة الشركة بإمدادهم وباستمرار بالمعلومات التي يحتاجون إليها بصفتهم حاملي سندات القرض.

المادة 312

تعتبر ملغاة وغير قابلة لإعادة التداول، سندات القرض التي أعادت الشركة المصدرة شراءها وتلك التي أفرزتها القرعة وتم إرجاع قيمتها.

المادة 313

لا يمكن للشركة، إذا لم تنص على ذلك أحكام خاصة في عقد الإصدار، أن تفرض على حاملي سندات القرض إرجاعهم قيمة سنداتهم قبل الأوان.

المادة 314

يمكن للجمعية العامة لحاملي سندات القرض، في حالة حل الشركة قبل الأوان لسبب غير الإدماج أو الانفصال، المطالبة باسترجاع قيمة السندات ويمكن للشركة أن تفرض ذلك.

المادة 315

يكون لممثلي كتلة حاملي سندات القرض، عند التسوية أو التصفية القضائية للشركة، صلاحية مباشرة الحقوق باسم الكتلة التي يمثلونها.

الفصل الثاني: سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم

المادة 316

يمكن لشركات المساهمة المستوفية للشروط المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب، إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وفقا للشروط الخاصة المحددة في هذا الفصل.

إن إمكانية إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم لا تمتد إلى الشركات التي تملك الدولة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نسبة 50% من رأسمالها.

المادة 317

يتعين قبل القيام بالإصدار الحصول على ترخيص الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

يكون للمساهمين حق اكتتاب سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم ضمن الشروط المحددة لاكتتاب الأسهم الجديدة، ما عدا الاستثناء المقرر طبقا للمادة 192.

يجب أن يتضمن الترخيص تنازلا صريحا للمساهمين عن حقهم في أفضلية اكتتاب الأسهم التي سيتم إصدارها بتحويل سندات القرض وذلك لفائدة حاملي سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.

المادة 318

يجب على مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أن يبين في التقرير الذي يتعين عليه عرضه على الجمعية أسباب الإصدار مع تحديد الأجل أو الآجال التي يمكن خلالها ممارسة حق الخيار الممنوح لحاملي سندات القرض مع تبيان القواعد التي سيتم وفقها تحويل سندات القرض إلى أسهم.

المادة 319

لا يمكن القيام بالتحويل إلا بموافقة حاملي السندات وفقط وفق شروط وقواعد التحويل المحددة في عقد إصدار سندات القرض، ويشير العقد إما إلى أن إجراء التحويل سيتم خلال فترة أو عدة فترات اختيارية محددة، أو في أي وقت.

لا يمكن أن يقل سعر إصدار سندات القرض القابلة للتحويل عن القيمة الإسمية للأسهم التي سيتوصل بها حاملو سندات القرض عند اختيارهم للتحويل.

يعرض مراقبو الحسابات على جمعية المساهمين تقريرا خاصا عن الاقتراحات التي تم التقدم بها بخصوص قواعد التحويل.

المادة 320

ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية المنصوص عليها في المادة 317 وطالما وجدت سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم، لا يرخص بإصدار أسهم تكتتب نقدا وسندات قرض جديدة قابلة للتحويل وإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار في رأس المال وتوزيع الاحتياطي نقدا أو في شكل سندات المحفظة، إلا بشرط الحفاظ على حقوق حاملي سندات القرض الذين يختارون التحويل.

يتعين على الشركة لهذه الغاية، تخويل حاملي سندات القرض الذين يختارون التحويل، حسب الحالة، إما اكتتاب أسهم بصفة غير قابلة للتخفيض أو سندات قرض جديدة قابلة للتحويل وإما الحصول مجانا على أسهم جديدة وإما على نقود أو سندات مماثلة للسندات الموزعة بنفس الكمية أو النسب ووفق نفس الشروط كما لو كانوا مساهمين أثناء القيام بذلك الإصدار أو الإدماج أو التوزيع، ما عدا فيما يتعلق بالانتفاع.

غير أنه، شريطة أن تكون أسهم الشركة مقيدة في بورصة القيم، يمكن أن ينص عقد الإصدار عوضا عن الإجراءات المسطرة في الفقرة السابقة على تقويم أسس التحويل المحددة أصلا وذلك مراعاة لآثار الإصدار أو الإدماج أو التوزيع، على أن يتم هذا التقويم حسب الشروط وكيفية الحساب التي يقوم مجلس القيم المنقولة بمراقبتها.

عندما توجد سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم، يجب على الشركة التي تقوم بإحدى العمليات المشار إليها في الفقرة الأولى، أن تخبر بذلك حاملي السندات بواسطة إعلان ينشر في جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية قبل بداية العملية. ويحدد مضمون الإعلان المذكور وأجل نشره بمرسوم .

المادة 321

عند أي إصدار لسندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم في أي وقت كان، يمكن التقدم بطلب تحويل هذه السندات داخل أجل يشترط فيه ألا تكون بدايته لاحقة لتاريخ أول استحقاق للتسديد ولا للذكرى الخامسة لبداية الإصدار، وأن ينتهي بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ استحقاق أداء سند القرض. غير أنه في حالة الزيادة في رأس المال أو الإدماج، يمكن لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية أن يوقف ممارسة الحق في التحويل خلال أجل لا يمكن أن يتجاوز ثلاثة أشهر.

تمنح الأسهم المسلمة إلى حاملي سندات القرض الحق في الأرباح الموزعة برسم السنة المالية التي تم خلالها التقدم بطلب التحويل.

إذا كان عدد الأسهم الموازية لسندات القرض التي يملكها حامل سندات القرض الذي يطلب القيام بالتحويل لا يشكل عددا صحيحا نظرا لشرط من الشروط المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، أمكن لحامل سندات القرض أن يطالب بتسليمه أسهما إضافية تجعل من العدد المذكور عددا صحيحا على أن يؤدي قيمة هذه الأسهم نقدا.

تتم بشكل نهائي الزيادة في رأس المال التي يمليها تحويل سندات القرض إلى أسهم بمجرد تقديم طلب بالتحويل مرفق ببيان الاكتتاب وعند الاقتضاء بالأداءات المترتبة عن اكتتاب الأسهم نقدا.

يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية في الشهر الموالي لاختتام كل سنة مالية، عند الاقتضاء، بمعاينة العدد والقيمة الإسمية للأسهم المصدرة خلال السنة المالية المنصرمة عن طريق تحويل سندات القرض وبإدراج التغييرات اللازمة على مقتضيات النظام الأساسي المتعلقة بمبلغ رأسمال الشركة وعدد الأسهم التي تمثله. كما يمكنه القيام بهذه المعاينة في أي وقت كان بالنسبة للسنة المالية الجارية وإدراج التغييرات المناسبة على النظام الأساسي للشركة.

المادة 322

يمنع على الشركة، ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية المنصوص عليها في المادة 317 وطالما وجدت سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم، استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأسمالها أو تخفيض رأسمالها عن طريق إرجاع قيمة السندات وكذا القيام بتغيير في توزيع الأرباح.
غير انه يمكن للشركة إنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت شريطة الحفاظ على حقوق حاملي سندات القرض وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 320.

إذا تم تخفيض رأسمال الشركة بعلة وقوع خسارة وتحقق ذلك بتخفيض إما القيمة الأسمية للأسهم أو عددها، تقلصت بذلك حقوق حاملي سندات القرض الذين اختاروا تحويل سنداتهم كما لو كان حاملو سندات القرض المذكورون مساهمين منذ تاريخ إصدار سنداتهم.

المادة 323

ابتداء من إصدار سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم وطالما وجدت مثل هذه السندات، يظل ضم شركة ما للشركة المصدرة أو إدماجها مع شركة أو عدة شركات أخرى في شركة جديدة، خاضعا للموافقة المسبقة للجمعية العامة غير العادية لحاملي سندات القرض المعنيين بالأمر. وعند عدم موافقة الجمعية على الضم أو الإدماج أو إذا لم تتمكن من المداولة بشكل صحيح نظرا لعدم توفر النصاب المطلوب يتم تطبيق أحكام المادة 241.

يمكن تحويل سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم للشركة الضامة أو الجديدة سواء خلال أجل أو آجال الاختيار المنصوص عليها في عقد الإصدار أو في أي وقت كان حسب الحالة.
ويتم تحديد قواعد التحويل بتصحيح نسبة تبادل الأسهم التي يحددها العقد المذكور بنسبة تبادل أسهم الشركة الضامة أو الجديدة مع أسهم الشركة المصدرة مع مراعاة أحكام المادة 320 عند الاقتضاء.

تقوم الجمعية العامة للشركة الضامة أو الجديدة، بناء على تقرير من مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وتقرير مراقبي الحسابات المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 319، بالبت في الموافقة على الإدماج والتنازل عن حق أفضلية الاكتتاب المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 317.

تحل الشركة الضامة أو الشركة الجديدة محل الشركة المصدرة فيما يخص تطبيق الفقرة الأولى من المادة 319 والمادة 320، وعند الاقتضاء، المادة 321 والفقرة الأولى من المادة 322.

المادة 324

عندما تكون الشركة المصدرة لسندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم موضوع المسطرة المتبعة لمعالجة صعوبات المقاولة، يفتح الأجل المقرر لتحويل تلك السندات إلى أسهم بمجرد صدور الحكم المحدد لمخطط استمرار المقاولة، ويمكن إنجاز التحويل بقبول كل حامل من حاملي سندات القرض وفق الشروط الواردة في ذلك المخطط.

المادة 325

تعتبر باطلة القرارات المتخذة خرقا لأحكام المواد من 316 إلى 323.

القسم العاشر: السنة المالية للشركة والنتائج والأرباح

المادة 326

مدة السنة المالية للشركة إثنا عشر شهرا، غير أنه يمكن أن تقل السنة المالية الأولى والأخيرة للشركة عن إثني عشر شهرا.

المادة 327

عند اختتام كل سنة مالية، يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بإعداد القوائم التركيبية كما هي محددة في القانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.138 بتاريخ 30 من جمادى الآخرة 1413 (25 ديسمبر 1992) . ويحصر مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية النتيجة الصافية للسنة المالية ومشروعا لرصد هذه النتيجة ليعرضا على موافقة الجمعية العامة العادية السنوية.

المادة 328

تتم الإشارة إلى ما قد يدخل من تغييرات على شكل القوائم التركيبية أو على طريقة التقييم المعتمدة، إضافة إلى ما تستلزمه المادة 13 من القانون رقم 9.88 المشار إليه، في تقرير التسيير، وإن اقتضى الحال، في تقرير مراقبي الحسابات.

تستهلك مصاريف تأسيس الشركة عند انتهاء السنة المالية الخامسة على أبعد تقدير وقبل القيام بأي توزيع للأرباح.

تستهلك مصاريف الزيادة في رأس المال على أبعد تقدير عند انتهاء السنة المالية الخامسة الموالية للسنة التي تم الالتزام خلالها بتلك المصاريف. ويمكن أن تخصم هذه المصاريف من مبلغ علاوات الإصدار الخاصة بتلك الزيادة.

لا تكون قابلة للتوزيع فوارق عملية إعادة التقييم المترتبة عن إعادة تقييم عناصر الأصول.

المادة 329

يتم، تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة، اقتطاع نسبة خمسة في المائة من الربح الصافي للسنة المالية يخصص لتكوين صندوق احتياطي يدعى الاحتياطي القانوني، على أن ينقص من هذا الربح خسارات السنوات المنصرمة، إن كانت هناك خسارات.

يصبح هذا الاقتطاع غير إلزامي إذا تجاوز مبلغ الاحتياطي القانوني عشر رأسمال الشركة.

كما تجري على أرباح السنة المالية كل الاقتطاعات الأخرى الهادفة إلى تكوين احتياطي يفرضه القانون أو النظام الأساسي، أو احتياطي اختياري يمكن أن تتخذ الجمعية العامة العادية قرارا بتكوينه قبل كل توزيع للأرباح.

المادة 330

تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من الأرباح الصافية للسنة المالية، على أن تنقص منها خسارات السنوات المنصرمة والمبالغ المخصصة للاحتياطي تطبيقا للمادة 329 وأن تضاف إليها الأرباح المنقولة عن السنوات المالية السابقة.

ما عدا في حالة تخفيض رأس المال، لا يمكن القيام بأي توزيع للأرباح على المساهمين حينما تكون الوضعية الصافية للشركة أو قد تصير نتيجة للتوزيع أقل من مبلغ رأس المال المرفوع بالاحتياطي الذي لا يسمح القانون أو النظام الأساسي بتوزيعه.

المادة 331

بعد الموافقة على القوائم التركيبية للسنة المالية والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع، تحدد الجمعية العادية الحصة المخصصة للمساهمين في شكل أرباح. وكل ربح موزع خرقا لأحكام المادة 330 السابقة يعد ربحا صوريا.

يجب أن يحدد قرار الجمعية أول الأمر الحصة المخصصة للأسهم التي تتمتع بحقوق الأولوية أو بالامتيازات الخاصة.

يحدد هذا القرار الربح الأول المخصص للأسهم العادية على أن تحسب تبعا لمبلغ رأسمال الشركة الذي تم تحريره ولم ترجع قيمته. وإذا لم يتم توزيع هذا الربح الأول كلا أو جزءا برسم سنة مالية معينة، يمكن أن يقتطع حسب الأولوية من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع للسنة أو السنوات المالية الموالية، مع مراعاة ما تنص عليه الفقرة الثانية من هذه المادة؛ ويفرض هذا الاقتطاع على الجمعية إن نص على ذلك النظام الأساسي.

يمكن أن يشكل الرصيد أرباحا إضافية على أن تنقص منها المبالغ المرصدة للاحتياطي المكون تكميلا للاحتياطي المنجز بمقتضى المادة 329 والمبالغ المنقولة من جديد إلى سنة مالية أخرى.

يمنع التنصيص على ربح محدد لفائدة المساهمين، ويعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن ما لم تمنح الدولة للأسهم ضمان ربح أدنى.

المادة 332

تحدد الجمعية العامة كيفيات أداء الأرباح المصوت عليها من طرفها، وإن لم تقم بذلك حددها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية. ويجب أن يتم هذا الأداء داخل أجل أقصاه تسعة أشهر تبتدئ من اختتام السنة المالية ما لم يتم تمديدها بأمر استعجالي من رئيس المحكمة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية.

المادة 333

يمكن أن تقرر الجمعية العامة بصفة استثنائية توزيع مبالغ مقتطعة من الاحتياطي الاختياري التي تتوفر عليه دون المبالغ المنقولة من جديد إلى سنة مالية أخرى؛ ولا يمكن التصرف في الاحتياطي الذي يمثل أسهما ذاتية، كما يمنع كل اقتطاع منه يهدف لتخصيص رصيد في حساب.

يجب أن يشير كل قرار للتوزيع يمس الاحتياطي الاختياري إشارة واضحة للأبواب التي تم الاقتطاع منها. ويمكن أن تتخذ الجمعية العامة العادية هذا القرار في أي وقت خلال السنة المالية.

المادة 334

يلغى الحق في الأرباح حينما تكون الشركة مالكة لأسهمها.

يمكن أن يعلق هذا الحق على سبيل الجزاء إذا لم يقم أصحاب الأسهم أو مالكو الرقبة بتحريرها بدفع المستحقات، أو إن لم يقدموها للتجميع في حالة وجوده.

إذا كانت الأسهم مثقلة بحق انتفاع، يؤول الربح لصاحب حق الانتفاع، غير أن ناتج توزيع الاحتياطي، دون المبالغ المنقولة من جديد لسنة مالية أخرى، يرصد لمالك الرقبة.

في حالة تفويت الأسهم، يكون للمشتري الحق في الأرباح التي لم تؤد بعد، ما لم يتفق الأطراف على خلافه اتفاقا يبلغ إلى الشركة.

المادة 335

تتقادم لفائدة الشركة الحقوق الناشئة عن المادتين331 و334 بمرور خمس سنوات ابتداء من تاريخ مباشرة أداء الربح.

وتشكل المبالغ غير المستوفاة وغير المتقادمة دينا لذوي الحقوق لا يترتب عنه فائدة في مواجهة الشركة، إلا إذا تم تحويلها إلى قرض وفق شروط محددة باتفاق الأطراف.

المادة 336

لا يمكن للشركة أن تفرض على المساهمين أي إرجاع للأرباح ما عدا إذا تم التوزيع خرقا للمادتين 330 و331 وتم إثبات أن المساهمين المعنيين كانوا على علم بعدم قانونية التوزيع عند القيام به أو أنه ما كان لهم ليجهلوا ذلك بحكم الظروف.

القسم الحادي عشر: حالات البطلان والمسؤولية المدنية

الباب الأول: حالات البطلان

المادة 337

لا يمكن أن يترتب بطلان شركة أو بطلان عقودها أو مداولاتها المغيرة للنظام الأساسي إلا عن نص صريح من هذا القانون أو لكون غرضها غير مشروع أو لمخالفته للنظام العام أو لانعدام أهلية جميع المؤسسين.

يعتبر كأن لم يكن كل شرط نظامي مخالف لقاعدة آمرة من هذا القانون لا يترتب على خرقها بطلان الشركة.

المادة 338

لا يمكن أن يترتب بطلان عقود أو مداولات غير تلك المنصوص عليها في المادة 337 السابقة إلا عن خرق لإحدى القواعد الآمرة لهذا القانون أو عن أحد أسباب بطلان العقود بشكل عام.

المادة 339

تسقط دعوى البطلان عندما يزول سببه ولغاية يوم البت ابتدائيا في الموضوع.

المادة 340

يمكن للمحكمة المعروضة عليها دعوى البطلان أن تحدد، ولو تلقائيا، أجلا للتمكين من تدارك أسبابه. ولا يمكنها أن تصدر حكما بالبطلان إلا بعد مرور شهرين على الأقل على تاريخ تقديم المقال الافتتاحي للدعوى.

إذا تبين، لتدارك بطلان ما، وجوب دعوة جمعية عامة للاجتماع أو أنه يجب استشارة مع المساهمين وثبت أن الدعوة لها كانت صحيحة أو أن نصوص القرارات مصحوبة بالوثائق اللازمة قد وجهت للمساهمين، أصدرت المحكمة حكما يمنح للمساهمين الأجل الضروري لاتخاذ قرارهم.

تبت المحكمة في الدعوى عند انقضاء الأجل المذكور دون أن يتم اتخاذ أي قرار من طرف المساهمين.

المادة 341

لا تطبق أحكام المادتين 339 و340 في حالات البطلان المنصوص عليها في الفصول من 984 إلى 986 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

المادة 342

عند بطلان العقود أو المداولات اللاحقة لتأسيس الشركة لعيب في الرضى أو لانعدام أهلية أحد المساهمين، وكان من الممكن تسوية ذلك الوضع، أمكن لكل ذي مصلحة أن يوجه إنذار برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل لكل من له الصلاحية في التسوية إما بإنجازها أو بتقديم دعوى البطلان داخل أجل ستة أشهر تحت طائلة سقوط الحق. ويتم تبليغ هذا الإنذار إلى الشركة.

يمكن للشركة أو لأي مساهم، عند تقديم دعوى البطلان المذكورة، أن يعرض على المحكمة أي إجراء من شأنه وضع حد لدعوى الطالب، لاسيما بإعادة شراء حقوقه في الشركة. ويجوز للمحكمة في هذه الحالة إما أن تحكم بالبطلان وإما أن تضفي الصبغة الإلزامية على

الإجراءات المقترحة إذا ما كانت هذه الأخيرة قد سبقت الموافقة عليها من طرف الشركة وفق الشروط المنظمة لتعديل النظام الأساسي. ولا يكون لتصويت المساهم المطلوب إعادة شراء حقوقه أي أثر على قرار الشركة.

عند وقوع أي نزاع، تحدد حقوق الشركة الواجب إرجاع قيمتها للمساهم وفقا لأحكام الفقرة السادسة من المادة 254.

المادة 343

إذا ارتكز بطلان بعض العقود أو المداولات اللاحقة لتأسيس الشركة على خرق لقواعد الشهر، جاز لكل ذي مصلحة في تسوية العقد أو المداولة أن يوجه إنذارا للشركة بتسوية الوضع داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الإنذار المذكور.

عند عدم إجراء التسوية المطالب بها داخل هذا الأجل، يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين وكيل للقيام بذلك الإجراء على نفقة الشركة.

المادة 344

لا يمكن أن يترتب بطلان عملية الإدماج أو الانفصال إلا عن بطلان مداولة إحدى الجمعيات التي قررت تلك العملية.

عندما يكون من الممكن تسوية المخالفة التي من شأنها أن توقع البطلان، منحت المحكمة المرفوعة إليها دعوى بطلان الإدماج أو الانفصال للشركات المعنية أجلا لتسوية الوضع.

المادة 345

تتقادم دعاوي بطلان الشركة أو عقودها أو مداولاتها اللاحقة لتأسيسها بمرور ثلاثة سنوات ابتداء من يوم سريان البطلان، تحت طائلة سقوط الحق المنصوص عليه في المادة 342.

غير أن دعوى بطلان عملية من عمليات الإدماج أو الانفصال تتقادم بمرور ستة أشهر ابتداء من تاريخ آخر تقييد بالسجل التجاري استوجبته تلك العملية.

المادة 346

كل شركة حكم ببطلانها تحل بقوة القانون دون أثر رجعي وتتم تصفيتها.

ويكون لهذا البطلان تجاه الشركة نفس آثار الحل المنطوق به قضاء.

المادة 347

لا يمكن للشركة ولا للمساهمين أن يحتجوا بالبطلان تجاه الأغيار حسني النية.

المادة 348

عند اكتساب المقرر القاضي ببطلان الإدماج أو الانفصال الصبغة النهائية، يتعين شهره طبقا لأحكام المادة 37.

لا يكون لهذا المقرر، خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ دخول الإدماج أو الانفصال حيز التنفيذ وتاريخ نشر المقرر القاضي بالبطلان، أي أثر على الالتزامات الناشئة على دائنية أو مديونية الشركات المحولة إليها الذمة أو الذمم المالية.

في حالة الإدماج، تكون الشركات المشاركة في هذه العملية مسؤولة على وجه التضامن عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تتحملها الشركة الضامة. ويسري نفس الحكم، في حالة الانفصال، على الشركة المنفصلة تجاه التزامات الشركات المحولة إليها الذمة المالية. وتتكفل كل شركة من الشركات المحولة إليها الذمة بما يقع عليها من الالتزامات التي تنشأ خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ دخول الانفصال حيز التنفيذ وتاريخ نشر المقرر القاضي بالبطلان.

الباب الثاني: المسؤولية المدنية

المادة 349

يعتبر كل من مؤسسي الشركة وكذا المتصرفين الأولين وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية الأولين وأعضاء مجلس الرقابة الأولين مسؤولين متضامنين عن الضرر المتسبب فيه عدم تضمين النظام الأساسي للشركة بيانا إلزاميا ما أو إغفال إجراء ينص عليه هذا القانون في باب تأسيس الشركة أو القيام به بشكل غير صحيح.

وتسري أحكام الفقرة السابقة، في حالة إدخال تعديل على النظام الأساسي للشركة، على المتصرفين وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية وأعضاء مجلس الرقابة المزاولين مهامهم أثناء إجراء التعديل المذكور.

تتقادم الدعوى بمرور خمس سنوات، حسب الحالة، ابتداء من تاريخ التقييد في السجل التجاري أومن تاريخ تقييد التعديل.

المادة 350

يمكن اعتبار مؤسسي الشركة المتسببين في البطلان وكذا المتصرفين وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة المزاولين مهامهم وقت تعرض الشركة للبطلان، مسؤولين متضامنين عن الأضرار التي تلحق بالمساهمين أو الأغيار من جراء بطلان الشركة.

يمكن القضاء بنفس المسؤولية التضامنية ضد المساهمين الذين لم تفحص حصصهم وامتيازاتهم ولم تتم المصادقة عليها.

المادة 351

تتقادم دعوى المسؤولية المرتكزة على بطلان الشركة أو عقودها أو مداولاتها اللاحقة لتأسيسها بمرور خمس سنوات ابتداء من يوم اكتساب مقرر البطلان الصبغة النهائية.

لا يحول زوال سبب البطلان دون ممارسة دعوى التعويض عن الضرر المترتب عن العيب الذي لحق الشركة أو تصرفاتها أو مداولاتها.

تتقادم هذه الدعوى بمرور خمس سنوات ابتداء من يوم تدارك سبب البطلان.

المادة 352

يكون أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وإن اقتضى الحال المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية مسؤولين فرادى أو متضامنين حسب الحالة تجاه الشركة أو الأغيار سواء عن مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة على شركات المساهمة أو عن خروقات النظام الأساسي للشركة، أو عن الأخطاء التي يرتكبونها في التسيير أو الأفعالالمرتكبة التي لا تدخل ضمن نطاق مصلحة الشركة، أثناء ممارسة التفويضات الموكلة إليهم.

مع مراعاة أحكام المادة 354 أدناه، يعتبر أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية، الذين لم يشاركوا في الأعمال والتصرفات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ولم يعز إليهم أي خطأ، مسؤولين إذا لم يبلغوا إلى الجمعية العامة المقبلة هذه الأعمال والتصرفات، بعد أن عملوا بها.

إذا اشترك أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام أو، إن اقتضى الحال، المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية في القيام بنفس الأعمال أو التصرفات، حددت المحكمة نسبة مساهمة كل واحد منهم في تعويض الضرر.

يسوغ للمساهمين الذين يزمعون، بناء على أحكام الفقرة الأولى، على مطالبة المتصرفين وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية والمدير العام والمدير العام المنتدب بالتعويض141 الضرر اللاحق بهم شخصيا من جراء الأعمال نفسها، أن يوكلوا شخصا أو عدة أشخاص من بينهم لمباشرة حقوقهم باسمهم أمام المحكمة وفق الشروط التالية:

1- يجب أن يكون التوكيل كتابيا وأن يشير صراحة إلى أنه يمنح بمقتضاه للوكيل أو الوكلاء صلاحية القيام بكافة أعمال المسطرة باسم الموكل، كما ينص عند الاقتضاء، على تخويل صلاحية ممارسة طرق الطعن؛

2- يجب أن يتضمن المقال الافتتاحي الإسم الشخصي والعائلي وعنوان كل واحد من الموكلين وكذا عدد الأسهم التي يملكونها، وأن يحدد مبلغ التعويض الذي يطالب به كل واحد منهم.

المادة 353

فضلا عن دعوى المطالبة بتعويض الضرر الشخصي، يحق للمساهمين، فرادى أو جماعات، إقامة دعوى الشركة في المسؤولية ضد المتصرفين والمدير العام وإن اقتضى الحال المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية. ويمكن للمدعين متابعة المطالبة بتعويض كل الأضرار التي لحقت بالشركة التي تمنح لها، في الحالة هاته، التعويضات عن الضرر.

لأجل ذلك، يجوز للمساهمين ولمصلحتهم المشتركة، أن يكلفوا، على حسابهم الخاص، واحدا أو بعضا منهم بتمثيلهم لدعم دعوى الشركة الموجهة ضد المتصرفين والمدير العام أو المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية سواء من حيث المطالبة أو من حيث الدفاع.

لا يكون لانسحاب مساهم أو عدة مساهمين خلال الدعوى إما لكونهم فقدوا صفة مساهمين أو لأنهم تخلوا بمحض إرادتهم، أي أثر على سير الدعوى المذكورة.

عند إقامة دعوى الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في هذه المادة، لا يمكن للمحكمة أن تبت فيها إلا إذا تم إدخال الشركة في الدعوى بشكل صحيح في شخص ممثليها القانونيين.

المادة 353 المكررة

عندما يتم تحقيق أرباح برسم الأعمال والتصرفات المنصوص عليها في المادة 352 أعلاه، تتأمر المحكمة المختصة الأشخاص المسؤولين عن هذه الأعمال والتصرفات المشار إليهم في المادة نفسها، بإرجاع تلك الأرباح إلى الشركة.

يجوز للمحكمة أيضا أن تقضي بمنع الأشخاص المشار إليهم أعلاه من إدارة أي شركة أو تدبيرها أو تسييرها أو تمثيلها أو مراقبتها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لمدة اثني عشر (12) شهرا.

المادة 354

يعتبر كأن لم يكن واردا في النظام الأساسي كل شرط يعلق ممارسة دعوى الشركة على الإبداء المسبق لرأي الجمعية العامة أو على ترخيص من هذه الأخيرة أو يتضمن تنازلا مسبقا عن هذه الدعوى.

لا يمكن أن يترتب عن أي قرار من قرارات الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية ضد المتصرفين والمدير العام وإن اقتضى الحال المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية لخطإ ارتكبوه أثناء ممارستهم مهامهم .

المادة 355

تتقادم دعوى المسؤولية ضد المتصرفين والمدير العام وإن اقتضى الحال المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية سواء قدمتها الشركة أو فرد من الأفراد، بمرور خمس سنوات ابتداء من تاريخ كشفه، وفيما يخص العناصر المدرجة في القوائم التركيبية يسري التقادم ابتداء من تاريخ الإيداع بكتابة الضبط المنصوص عليه في المادة 158. غير أنه إذا وصف هذا العمل بالجريمة، فلا تتقادم الدعوى إلا بمرور20 سنة.

المادة 355 المكررة

يعتبر أعضاء مجلس الرقابة مسؤولين عن الأخطاء الشخصية أو الأفعال التي لا تدخل ضمن نطاق مصلحة الشركة، أثناء ممارسة التفويضات الموكلة إليهم أثناء تنفيذ انتدابهم.

ولا يتحملون أية مسؤولية عن أعمال التسيير ونتائجها. ويمكن التصريح بمسؤوليتهم المدنية عن الجرائم التي يرتكبها أعضاء مجلس الإدارة الجماعية إذا كانوا على علم بها ولم يطلعوا الجمعية العامة عليها.

تسري على أعضاء مجلس الرقابة أحكام المادتين 354 و355.

القسم الثاني عشر: حل شركات المساهمة

المادة 356

يتم حل الشركة قبل الأوان بقرار للجمعية العامة غير العادية.

المادة 357

إذا أصبحت الوضعية الصافية للشركة تقل عن ربع رأسمالها من جراء خسائر مثبتة في القوائم التركيبية، كان لزاما على مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية داخل الثلاثة أشهر الموالية للمصادقة على الحسابات التي أفرزت هذه الخسائر، توجيه الدعوة لعقد الجمعية العامة غير العادية لأجل تقرير ما إذا كان الوضع يستدعي حل الشركة قبل الأوان.

إذا لم يتم اتخاذ قرار حل الشركة، تكون هذه الأخيرة ملزمة، في أجل أقصاه نهاية السنة الثانية الموالية لتلك التي أفرزت الخسائر، مع مراعاة أحكام المادة 360، بتخفيض رأسمالها بمبلغ يساوي على الأقل حجم الخسائر التي لم يمكن اقتطاعها من الاحتياطي وذلك إذا لم تتم خلال الأجل المحدد إعادة تكوين رأس المال الذاتي لما لا يقل عن ربع رأسمال الشركة.

في كل الحالات يتم نشر قرار الجمعية العامة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وفي الجريدة الرسمية كما يتم إيداعه بكتابة ضبط المحكمة وتقييده بالسجل التجاري.

في حالة عدم انعقاد الجمعية العامة كما هو الحال عندما لا تتيسر للجمعية المداولة بصورة صحيحة بعد آخر دعوة للانعقاد، أمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من القضاء حل الشركة. ويسري نفس الحكم متى لم تطبق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة 358

إذا تقلص عدد المساهمين إلى ما يقل عن خمسة لما يزيد عن عام، جاز للقضاء أن يقضي بحل الشركة بناء على طلب يتقدم به كل ذي مصلحة.

المادة 359

يمكن للمحكمة، في الحالات المنصوص عليها في المادتين 357 و358، أن تمنح للشركة أجلا أقصاه سنة لتسوية الوضعية، ولا يمكن لها أن تقضي بحل الشركة إذا تمت التسوية ولغاية يوم البت ابتدائيا في الموضوع.

المادة 360

يجب أن يتبع تخفيض مبلغ رأس المال داخل أجل سنة بزيادة فيه حتى يصل إلى المبلغ المنصوص عليه في المادة 6، إلا إذا تم تحويل الشركة إلى شكل آخر داخل نفس الأجل. وفي حالة عدم التحويل، يسوغ لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة أمام القضاء وذلك بعد شهرين من توجيهه إنذارا بتسوية الوضعية لممثلي الشركة.

تسقط الدعوى بزوال أسباب حل الشركة ولغاية يوم البت ابتدائيا في الموضوع.

القسم الثالث عشر: تصفية شركات المساهمة

المادة 361

تخضع تصفية شركات المساهمة، مع مراعاة أحكام هذا القسم، للمقتضيات المضمنة في النظام الأساسي وللأحكام غير المتعارضة من ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بقانون الالتزامات والعقود.

المادة 362

تعتبر الشركة في طور التصفية بمجرد حلها لأي سبب من الأسباب. وتلحق تسميتها ببيان " شركة مساهمة في طور التصفية ".

تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة لأغراض التصفية إلى حين اختتام إجراءاتها.

لا يحدث حل شركة المساهمة آثاره تجاه الأغيار إلا ابتداء من تاريخ تقييده بالسجل التجاري.

المادة 363

تنشر داخل أجل ثلاثين يوما وثيقة تعيين المصفين في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وكذلك في الجريدة الرسمية إذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب.

وتتضمن الوثيقة البيانات التالية :

1- تسمية الشركة متبوعة عند الاقتضاء، بأحرفها الأولى؛

2- شكل الشركة متبوعا ببيان " في طور التصفية"؛

3- مبلغ رأسمال الشركة؛

4- عنوان المقر الاجتماعي للشركة ؛

5- رقم تقييد الشركة في السجل التجاري ؛

6- سبب التصفية ؛

7- الأسماء الشخصية والعائلية للمصفين وعناوينهم ؛

8- عند الاقتضاء، الحدود المفروضة على الصلاحيات المخولة لهم.

علاوة على ذلك يشار في النشر ذاته إلى :

1- محل المخابرة ومحل تبليغ العقود والوثائق المتعلقة بالتصفية؛

2- المحكمة التي سيتم إيداع العقود والوثائق المتعلقة بالتصفية لدى كتابة ضبطها الملحقة بالسجل التجاري.

يحيط المصفي، بسعي منه، حاملي الأسهم وسندات القرض الأسمية علما بنفس هذه البيانات وذلك بواسطة رسالة عادية.

المادة 364

لا يترتب عن حل الشركة فسخ بقوة القانون لعقود كراء العقارات المستغلة في نشاط الشركة بما في ذلك المحلات السكنية التابعة لها.

إذا تعذر، في حالة تفويت الكراء، استمرار الوفاء بالضمان المنصوص عليه في العقد أمكن تعويضه، بناء على أمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات بأي ضمان آخر يعرضه المفوت له أو أحد الأغيار ويعتبر كافيا.

المادة 365

لا يمكن، ما عدا في حالة موافقة المساهمين بالإجماع، تفويت أصول الشركة الخاضعة للتصفية جزئيا أو كليا إلى شخص سبق أن شغل فيها منصب متصرف أو عضو مجلس الإدارة الجماعية أو عضو مجلس الرقابة أو مدير عام أو مراقب حسابات إلا بإذن من المحكمة وذلك بعد الاستماع، وجوبا، إلى المصفي ومراقب أو مراقبي الحسابات.

المادة 366

يمنع تفويت بعض أو كل أصول الشركة الخاضعة للتصفية سواء للمصفي أو لمستخدميه أو لأزواجهم أو لأقربائهم أو لأصهارهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية، حتى ولو استقال المصفي من مهامه.

المادة 367

يمكن تفويت كافة أصول الشركة أو حصة أصولها لشركة أخرى ولا سيما عن طريق الإدماج وذلك وفق شرطي النصاب والأغلبية التي تخضع لهما الجمعيات غير العادية.

المادة 368

تتم دعوة المساهمين عند الانتهاء من التصفية لأجل المداولة بشأن الحساب النهائي وإبراء ذمة المصفي في شأن التسيير وإعفائه من مهمته ومعاينة قفل التصفية.

في حالة عدم دعوتهم، يحق لكل مساهم أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين وكيل يكلف بإجراءات الدعوة.

المادة 369

إذا تعذر على الجمعية الختامية المنصوص عليها في المادة 368 التداول أو إذا رفضت أن تصادق على حسابات المصفي، وقع البت بمقرر قضائي بطلب من هذا الأخير أو من كل ذي مصلحة.

في هذه الحالة، يودع المصفون حساباتهم لدى كتابة ضبط المحكمة حيث يمكن لكل من يعنيه الأمر الاطلاع عليها والحصول على نسخة منها على نفقته.

تبت المحكمة في هذه الحسابات، وعند الاقتضاء، في قفل التصفية بدل جمعية المساهمين.

المادة 370

يعمل المصفي، بسعي منه، على نشر إعلان قفل التصفية موقع من طرفه وذلك في الصحيفة المخول لها نشر الإعلانات القانونية التي نشر فيها الشهر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 363 وفي الجريدة الرسمية إذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب.

ويتضمن هذا الإعلان البيانات التالية :

1- تسمية الشركة متبوعة عند الاقتضاء، بأحرفها الأولى؛

2- شكل الشركة متبوعا ببيان ‘‘في طور التصفية’’؛

3- مبلغ رأسمال الشركة؛

4- عنوان المقر الاجتماعي للشركة ؛

5- رقم تقييد الشركة في السجل التجاري ؛

6- الأسماء الشخصية والعائلية للمصفين وعناوينهم ؛

7- تاريخ ومكان انعقاد الجمعية الختامية إذا قامت بالمصادقة على حسابات المصفي وإلا فالإشارة إلى تاريخ المقرر القضائي المنصوص عليه في المادة 369 مع ذكر المحكمة التي أصدرته؛

8- كتابة ضبط المحكمة التي تم لديها إيداع حسابات المصفين.

يقسم المتبقي من رأس المال الذاتي، بعد إرجاع القيمة الإسمية للأسهم، محاصة بين المساهمين، ما لم يوجد في النظام الأساسي نص مخالف.

المادة 371

يعتبر المصفي مسؤولا تجاه الشركة وتجاه الأغيار على حد سواء عن عواقب الأخطاء المحدثة للضرر التي يرتكبها أثناء مزاولته مهامه.

تتقادم دعوى المسؤولية الموجهة ضد المصفين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 355.

المادة 372

تتقادم كل الدعاوى الموجهة ضد المساهمين غير المصفين أو ضد أزواجهم الباقين على قيد الحياة أو ورثتهم أو ذوي حقوقهم بمرور خمس سنوات ابتداء من تاريخ تقييد حل الشركة بالسجل التجاري.

القسم الرابع عشر: العقوبات الزجرية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 373

يقصد بتعبير أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير في مفهوم هذا القسم :

– في شركات المساهمة ذات مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك الرئيس والمديرون العامون غير الأعضاء في المجلس والمديرون العامون المنتدبون؛

– في شركات المساهمة ذات مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة، أعضاء المجلسين المذكورين بحسب الاختصاصات المسندة إليهم.

المادة 374

تطبق أحكام هذا القسم التي تخص أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركات المساهمة على كل شخص يكون قد زاول فعلا، سواء مباشرة أو بواسطة شخص آخر، إدارة الشركات المذكورة أو تدبيرها أو تسييرها إما باسم ممثليها القانونيين أو بالحلول محلهم.

المادة 375

تضاعف العقوبات المقررة في هذا القسم في حالة العود.

يعتبر في حالة عود في مفهوم هذا القانون من يرتكب جريمة بعد أن يكون قد حكم عليه بالحبس أو الغرامة أو هما معا بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل جريمة مماثلة قبل

مضي خمس سنوات من تمام تنفيذ العقوبة أو تقادمها وذلك خلافا للفصلين 156 و157 من القانون الجنائي.

المادة 376

المادة 377

خلافا لمقتضيات الفصول 55 و149 و150 من القانون الجنائي، لا يمكن النزول عن الحد الأدنى للغرامات المقررة في هذا القانون ولا يمكن الأمر بإيقاف التنفيذ إلا فيما يخص العقوبات الحبسية.

الباب الثاني: المخالفات المتعلقة بالتأسيس

المادة 378

يعاقب بغرامة من 4.000 إلى 20.000 درهم كل من مؤسسي شركة المساهمة والأعضاء الأولين لأجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين أصدروا أسهما إما قبل تقييد تلك الشركة بالسجل التجاري أو في أي وقت آخر إذا تم تقييد الشركة عن طريق الغش أو دون التقيد بالنصوص القانونية في القيام بإجراءات تأسيس الشركة المذكورة.

تضاعف الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إذا تم إصدار الأسهم دون أن يتم تحرير الأسهم النقدية عند الاكتتاب بمقدار الربع على الأقل أو دون أن يتم تحرير أسهم الحصص تحريرا كاملا قبل تقييد الشركة بالسجل التجاري.

يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة نفس الأشخاص الذين لم يبقوا على إسمية الأسهم النقدية إلى حين تحريرها كاملة.

يمكن فضلا عن الغرامة، الحكم بعقوبة الحبس لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر إذا تعلق الأمر بشركة مساهمة تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

المادة 379

يعاقب بعقوبة الحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط:

1- من عمل عن قصد، لإعداد شهادة المودع لديه التي تثبت الاكتتابات والدفوعات، على التصريح بصدق وسلامة اكتتابات يعلم أنها صورية أو من صرح أن الأموال التي لم توضع نهائيا رهن تصرف الشركة قد تم دفعها فعلا أو سلم للمودع لديه قائمة بأسماء المساهمين تشير إلى اكتتابات صورية أو إلى دفع أموال لم توضع نهائيا رهن إشارة الشركة؛

2- من حصل أو حاول الحصول عن قصد على اكتتابات أو دفوعات، بواسطة اكتتابات أو دفوعات صورية أو بنشر لاكتتابات أو دفوعات لا وجود لها أو لأية واقعة أخرى كاذبة؛

3- من عمل عن قصد، من أجل جلب اكتتابات أو دفوعات، على نشر أسماء، خلافا للحقيقة، لأشخاص باعتبارهم مرتبطين أو سيرتبطون بالشركة بأي شكل من الأشكال؛

4- من عمل عن طريق الغش على تقييم حصة عينية تقييما يفوق قيمتها الحقيقية.

المادة 380

المادة 381

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 6.000 إلى 30.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من مؤسسي وأعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة وكذا مالكي أو حاملي الأسهم الذين تداولوا عن قصد:

1-

2- أسهما نقدية لم يبق على إسميتها إلى حين اكتمال تحريرها؛

3-

4- أسهما نقدية لم يتم دفع ربعها؛

5- وعودا بأسهم، ما عدا الوعود بأسهم ستنشأ بمناسبة الزيادة في رأسمال شركة مقيدة أسهمها القديمة في بورصة القيم.

المادة 382

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 381 كل من قام، عن قصد، إما بالمشاركة في تداول الأسهم أو حدد أو نشر قيمة الأسهم أو الوعود بالأسهم المشار إليها في المادة المذكورة.

المادة 383

يعاقب بعقوبة الحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من وافق، عن قصد، على القيام بمهام مراقبي الحصص أو استمر في مزاولتها على الرغم من حالات التنافي والمنع المنصوص عليها قانونا.

الباب الثالث: المخالفات المتعلقة بالإدارة والتسيير

المادة 384

يعاقب بعقوبة الحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة:

1- الذين وزعوا، عن قصد، على المساهمين أرباحا وهمية في غياب أي جرد أو بالاعتماد على جرود تدليسية؛

2- الذين قاموا، عن قصد، ولو في حالة عدم توزيع أرباح وبغية إخفاء وضع الشركة الحقيقي، بنشر أو تقديم قوائم تركيبية سنوية للمساهمين لا تعطي صورة صادقة للنتائج المحققة برسم كل سنة مالية والوضعية المالية للشركة وذمتها المالية عند انتهاء تلك الفترة؛

3- الذين استعملوا بسوء نية، أموال الشركة أو اعتماداتها استعمالا يعلمون تعارضه مع المصالح الاقتصادية لهذه الأخيرة وذلك بغية تحقيق أغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مقاولة أخرى لهم بها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

4- الذين استعملوا بسوء نية، السلط المخولة لهم أو الأصوات التي يملكونها في الشركة أو هما معا بحكم منصبهم استعمالا يعلمون تعارضه مع المصالح الاقتصادية لهذه الأخيرة وذلك بغية تحقيق أغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مقاولة أخرى لهم بها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

المادة 385

يعاقب بغرامة من 3.000 إلى 15.000 درهم، الرئيس أو المتصرف رئيس الجلسة الذي لم يعمل على إثبات مداولات مجلس الإدارة في محاضر وفق ما تنص عليه المادة 53.

المادة 386

يعاقب بغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يعدوا برسم كل سنة مالية الجرد والقوائم التركيبية وتقرير التسيير.

الباب الرابع: المخالفات المتعلقة بجمعيات المساهمين

المادة 387

يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر وبغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط:

1- من منع عن قصد مساهما من المشاركة في إحدى جمعيات المساهمين؛

2- من انتحل شخصية مالك أسهم وشارك نتيجة عمله ذلك في تصويت إحدى جمعيات المساهمين سواء قام بذلك شخصيا أو بواسطة شخص وسيط؛

3- من حصل على منافع أو على ضمان أو وعد بها مقابل التصويت في اتجاه معين أو بعدم المشاركة في التصويت وكذا من منح أو ضمن أو وعد بتلك المنافع.

المادة 388

يعاقب بغرامة من 30.000 إلى 300.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يعقدوا الجمعية العامة العادية خلال الستة أشهر الموالية لاختتام السنة المالية أو خلال فترة تمديد تلك المدة، أو الذين لم يخضعوا القوائم التركيبية السنوية وتقرير التسيير لموافقة الجمعية المذكورة.

المادة 389

يعاقب بغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يدعوا داخل الآجال القانونية لحضور كل جمعية المساهمين المالكين لسندات إسمية منذ ثلاثين يوما على الأقل وفق الشكليات المنصوص عليها في النظام الأساسي.

المادة 390

يعاقب بغرامة من 6.000 إلى 30.000 درهم رئيس شركة المساهمة الذي لم يطلع المساهمين، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، على المعلومات اللازمة من أجل عقد الجمعيات.

المادة 391

يعاقب بغرامة من 4.000 إلى 20.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يبعثوا إلى كل مساهم قدم طلبا بذلك، صيغة توكيل مطابق لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة بالإضافة إلى:

1- قائمة بأسماء المتصرفين أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة المزاولين ؛

2- نص مشاريع التوصيات المدرجة في جدول الأعمال وبيان أسبابها؛

3- عند الاقتضاء، بيان عن المترشحين لأجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير؛

4- تقارير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية ومراقبي الحسابات التي ستعرض على أنظار الجمعية؛

5- القوائم التركيبية السنوية إذا تعلق الأمر بالجمعية العامة العادية السنوية.

المادة 392

يعاقب بغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يضعوا رهن إشارة كل مساهم بالمقر الاجتماعي للشركة:

1- خلال أجل الخمسة عشر يوما السابقة لعقد الجمعية العامة العادية السنوية، الوثائق المذكورة في المادة 141؛

2- خلال أجل الخمسة عشر يوما السابقة لعقد الجمعية العامة غير العادية، نص مشاريع التوصيات المقترحة ونص تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وعند الاقتضاء نص تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات ونص مشروع الإدماج؛

3- خلال أجل الخمسة عشر يوما السابقة لعقد الجمعية العامة، لائحة المساهمين التي تم حصرها ثلاثين يوما على أبعد تقدير قبل تاريخ انعقاد الجمعية المذكورة تضم الأسماء الشخصية والعائلية وعناوين كل أصحاب الأسهم الإسمية وكل من يملك أسهما لحاملها الذين أبدوا في هذا التاريخ عزمهم على المشاركة في الجمعية وكذا عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم معروف لدى الشركة؛

4- في أي وقت من السنة، الوثائق التالية المتعلقة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة التي تم عرضها على أنظار الجمعيات العامة: الجرد والقوائم التركيبية السنوية وتقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية وتقرير مراقبي الحسابات وأوراق الحضور ومحاضر الجمعيات.

المادة 393

يعاقب بغرامة من 6.000 إلى 30.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يقوموا عن قصد:

1- خلال كل اجتماع لجمعية المساهمين، بمسك ورقة حضور موقعة من طرف المساهمين الحاضرين والوكلاء، مشهود على صحتها من قبل مكتب الجمعية، تتضمن:

أ) الاسم الشخصي والعائلي وعنوان كل مساهم حاضر وعدد الأسهم التي يملكها وكذا عدد الأصوات المرتبطة بها؛

ب) الاسم الشخصي والعائلي وعنوان كل وكيل وعدد الأسهم التي يملكها موكلوه وكذا عدد الأصوات المرتبطة بها؛

ج) الإسم الشخصي والعائلي لكل مساهم ممثل وعنوانه وعدد الأسهم التي يملكها وكذا عدد الأصوات المرتبطة بها، أو عند غياب هذه البيانات، عدد التوكيلات الممنوحة لكل وكيل؛

2- بإلحاق التوكيلات الممنوحة لكل وكيل بورقة الحضور؛

3- بإثبات قرارات كل جمعية للمساهمين في محضر موقع من طرف أعضاء المكتب ومحتفظ به بالمقر الاجتماعي للشركة في سجل خاص يشير إلى تاريخ ومكان انعقاد الجمعية وكيفية الدعوة إليها وجدول أعمالها وتشكيلة مكتبها وعدد الأسهم المشاركة في التصويت والنصاب الذي تم بلوغه والوثائق والتقارير المعروضة على أنظار الجمعية وملخص النقاشات ونص التوصيات المعروضة للتصويت ونتيجة التصويت.

المادة 394

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 393 رئيس الجلسة وأعضاء مكتب الجمعية الذين لم يحترموا، خلال انعقاد جمعيات المساهمين، الأحكام المنظمة لحقوق التصويت المرتبطة بالأسهم.

الباب الخامس: المخالفات المتعلقة بتغيير رأسمال الشركة

الفصل الأول: الزيادة في رأس المال

المادة 395

يعاقب بغرامة من 4.000 إلى 20.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين أصدروا أسهما بمناسبة الزيادة في رأس المال:

1- إما قبل أن يتم إعداد شهادة المودع لديه؛

2- أو دون القيام بالإجراءات السابقة للزيادة في رأس المال بصورة قانونية.

تضاعف الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إذا تم إصدار الأسهم دون أن يتم تحرير رأس المال الذي اكتتبته الشركة من قبل تحريرا كاملا أو دون أن تحرر كاملة الأسهم العينية الجديدة قبل تقييد التغيير في السجل التجاري أو دون أن يتم تحرير الأسهم النقدية الجديدة على الأقل بربع قيمتها الإسمية عند الاكتتاب، وعند الاقتضاء، بقيمة علاوة الإصدار كاملة.

يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة نفس الأشخاص إذا لم يبقوا على إسمية الأسهم النقدية إلى حين تحريرها كاملة.

يمكن، فضلا عن الغرامة، الحكم بعقوبة الحبس لمدة من شهر إلى ستة أشهر إذا تعلق الأمر بشركات مساهمة تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

لا تطبق أحكام هذه المادة على الأسهم التي تم إصدارها بصورة قانونية بتحويل سندات قرض قابلة للتحويل في أي وقت.

المادة 396

يعاقب، مع مراعاة أحكام المواد من 189 إلى 193، بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة، عند الزيادة في رأس المال، الذين:

1- لم يمنحوا المساهمين، بالتناسب مع عدد أسهمهم، حق أفضلية اكتتاب الأسهم النقدية؛

2- لم يعطوا المساهمين أجل عشرين يوما على الأقل ابتداء من تاريخ افتتاح الاكتتاب لممارسة حقهم في الاكتتاب؛

3- لم يخصصوا الأسهم التي أصبحت قابلة للتصرف فيها، نظرا لغياب عدد كاف من الاكتتابات بالأفضلية، للمساهمين الذين اكتتبوا بصفة قابلة للتخفيض عددا من الأسهم يفوق العدد الذي كان لهم حق الاكتتاب فيه بالأفضلية وذلك بالتناسب مع ما لهم من حقوق؛

4- لم يحفظوا حقوق حاملي سندات القرض الذين قد يختارون تحويل سنداتهم في حالة إصدار سابق لسندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم؛

5- قاموا، في حالة إصدار سابق لسندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وطالما وجدت هذه السندات، باستهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال أو تخفيض رأس المال عن طريق إرجاع قيمة السندات أو بتغيير تقسيم الأرباح أو بتوزيع الاحتياطي دون اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق حاملي سندات القرض الذين قد يختارون التحويل.

المادة 397

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 35.000 إلى 350.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من ارتكب المخالفات المنصوص عليها في المادة 396 قصد حرمان إما كل المساهمين أو بعض منهم أو حاملي سندات القرض القابلة للتحويل أو بعض منهم، من قسط من حقوقهم في الذمة المالية للشركة.

المادة 398

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 12.000 إلى 120.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة أو مراقب أو مراقبو حساباتها الذين قاموا عن قصد، بإعطاء أو تأكيد بيانات مخالفة للحقيقة في التقارير المعروضة على الجمعية العامة المدعوة لاتخاذ قرار إلغاء حق المساهمين في أفضلية الاكتتاب.

المادة 399

تطبق أحكام المواد من 379 إلى 383 المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة في حالة الزيادة في رأس المال.

الفصل الثاني: استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال

المادة 400

يعاقب بغرامة من 7.000 إلى 35.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين يعملون على استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال بواسطة إجراء القرعة.

الفصل الثالث: تخفيض رأس المال

المادة 401

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين قاموا عن قصد بتخفيض رأسمال الشركة:

1- دون احترام مساواة المساهمين؛

2- دون موافاة مراقبي الحسابات بمشروع تخفيض رأسمال الشركة قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في الأمر.

المادة 402

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 401 أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين قاموا باسم الشركة باكتتاب أو حيازة أو ارتهان أو حفظ أو بيع أسهم أصدرتها الشركة خرقا لأحكام المواد من 279 إلى 281.

يعاقب بنفس العقوبة أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين قاموا باسم هذه الأخيرة بالعمليات التالية الممنوعة بمقتضى البند 3 من المادة 280: دفع أموال كتسبيق أو منح قروض أو منح ضمانة للاكتتاب أو لشراء الأسهم الذاتية للشركة من طرف الغير.

الباب السادس: المخالفات المتعلقة بمراقبة الشركة

المادة 403

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير بشركة مساهمة الذين لم يعملوا على تعيين مراقبي حسابات الشركة.

يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة نفس الأشخاص الذين لم يوجهوا الدعوة لمراقبي حسابات الشركة، لحضور جمعيات المساهمين التي تتطلب تقديم تقرير من طرفهم.

المادة 404

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم كل من قبل أو مارس أو احتفظ، عن قصد، بمهام مراقب للحسابات على الرغم من حالات التنافي القانونية، سواء باسمه الخاص أو بصفته شريكا في شركة لمراقبة الحسابات.

المادة 405

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل مراقب للحسابات قدم أو أكد، عن قصد، إما باسمه الخاص أو بصفته شريكا في شركة لمراقبة الحسابات، معلومات كاذبة بشأن وضع الشركة وكذا عدم إعلامه لأجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير بكل الأفعال التي بلغت إلى علمه أثناء مزاولة مهامه وبدا له أنها تكتسي صبغة جرمية.

يطبق الفصل 446 من القانون الجنائي على مراقبي الحسابات.

المادة 406

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 6.000 إلى 30.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة أو كل شخص يعمل لديها عرقل، عن قصد، القيام بالمراجعات أو المراقبات التي يجريها الخبراء أو مراقبو الحسابات المعينون تطبيقا للمادتين 157 و159 أو رفض إطلاعهم في عين المكان على جميع الوثائق اللازمة لأداء مهمتهم ولا سيما كل العقود والدفاتر والوثائق المحاسبية وسجلات المحاضر.

الباب السابع: المخالفات المتعلقة بحل الشركة

المادة 407

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 4.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين لم يقوموا عن قصد، حينما تقل الوضعية الصافية للشركة عن ربع رأس المال إثر خسائر مثبتة

في القوائم التركيبية خلال الأشهر الثلاثة الموالية للموافقة على الحسابات التي أفرزت تلك الخسائر، بدعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد حتى تقرر ما إذا كان الأمر يستدعي حل الشركة قبل الأوان.

الباب الثامن: المخالفات المتعلقة بالقيم المنقولة التي تصدرها الشركة

الفصل الأول: المخالفات المتعلقة بالأسهم

المادة 408

يعاقب بغرامة من 6.000 إلى 30.000 درهم ، أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة:

1- الذين لم يقوموا بالدعوة لاستخلاص الأموال لإنجاز تحرير رأسمال الشركة بكامله داخل الأجل القانوني؛

2- الذين أصدروا أو سمحوا بإصدار سندات قرض في حين لم يتم تحرير رأسمال الشركة تحريرا كاملا مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة 293.

المادة 409

يعاقب بغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة:

1- الذين أصدرت شركتهم أسهما ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت تتجاوز نسبتها تلك المحددة في المادة 263؛

2- الذين عرقلوا تعيين وكلاء يمثلون أصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت وممارستهم لوكالتهم؛

3- الذين أغفلوا استشارة جمعية خاصة لأصحاب الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 266 و267 و269؛

4- الذين عملت شركتهم على استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال في حين أن مجموع الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت، لم تتم إعادة شرائها وإلغاؤها بالكامل؛

5- الذين لم تقم شركتهم، في حالة تخفيض رأس المال تخفيضا غير معلل بوقوع خسائر، بإعادة شراء الأسهم ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت قبل الأسهم العادية وذلك لأجل إلغائها.

المادة 410

يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة 409 أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين يملكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 268، أسهما ذات الأولوية في الأرباح دون حق التصويت في الشركة التي يسيرونها.

المادة 410 المكررة

يعاقب بغرامة من 8.000 الى 40.000 درهم رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية الذين لا يمسكون سجلا للتحويلات أو يمسكونه خلافا لمقتضيات المادتين 12 و 245 أعلاه.

الفصل الثاني: المخالفات المتعلقة بحصص المؤسسين

المادة 411

يعاقب بغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم المؤسسون وأعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين أصدروا حصصا للمؤسسين لحساب شركة مساهمة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق.

الفصل الثالث: المخالفات المتعلقة بسندات القرض

المادة 412

يعاقب بغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين أصدروا لحساب هذه الشركة سندات قرض قابلة للتداول قبل أن تعد الشركة القوائم التركيبية برسم سنتين ماليتين متواليتين وافق عليها المساهمون بشكل صحيح وقبل أن تمر سنتان على وجود الشركة، مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة 293.

المادة 413

يعاقب بغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة:

1- الذين أصدروا لحساب هذه الشركة سندات قرض قابلة للتداول لا تمنح برسم نفس الإصدار نفس حقوق الدائنية عن نفس القيمة الإسمية ؛

2- الذين سلموا لحاملي سندات القرض سندات غير مبين عليها شكل الشركة المصدرة وتسميتها ومبلغ رأسمالها وعنوان مقرها الاجتماعي وتاريخ تأسيسها وتاريخ انتهاء مدتها والرقم الترتيبي للسند وقيمته الإسمية وسعر الفائدة وتاريخ أدائها وشروط إرجاع رأس المال ومبلغ الإصدار والضمانات الخاصة المرتبطة بالسندات والمبلغ غير المستهلك، عند الإصدار، من سندات القرض أو سندات الاقتراض الصادرة من قبل، وعند الاقتضاء، الأجل الذي يمكن خلاله ممارسة حق الاختيار الممنوح لحاملي سندات القرض لتحويل سنداتهم إلى أسهم وكذا قواعد هذا التحويل؛

3- الذين أصدروا، لحساب هذه الشركة، سندات قرض قابلة للتداول تقل قيمتها الإسمية عن الحد الأدنى القانوني.

المادة 414

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط:

1- من منع عن قصد حامل سندات قرض من المشاركة في إحدى الجمعيات العامة لحاملي سندات القرض؛

2- من انتحل شخصية حامل سندات قرض وشارك نتيجة لذلك في تصويت إحدى الجمعيات العامة لحاملي سندات القرض سواء قام بذلك شخصيا أو بواسطة شخص وسيط؛

3- من حصل على منافع أو على ضمان أو وعد بها مقابل التصويت في اتجاه معين أو بعدم المشاركة في التصويت وكذا من منح أو ضمن أو وعد بتلك المنافع.

المادة 415

يعاقب بغرامة من 6.000 إلى 30.000 درهم:

1- أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة ومراقبو الحسابات أو مستخدمو الشركة المدينة أو الضامنة لالتزامات الشركة المدينة كليا أو جزئيا وكذا أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية الذين مثلوا حاملي سندات القرض في جمعيتهم العامة أو قبلوا أن يكونوا ممثلين لكتلة حاملي سندات القرض؛

2- الأشخاص الممنوع عليهم مزاولة نشاط مصرفي أو حق تدبير شركة أو إدارتها بأي شكل من الأشكال الذين مثلوا حاملي سندات القرض في الجمعيات الخاصة بهم أو قبلوا تمثيل كتلة حاملي سندات القرض؛

3- الحائزون على سندات القرض المستهلكة والمرجعة قيمتها الذين شاركوا في جمعية حاملي سندات القرض؛

4- الحائزون على سندات القرض المستهلكة وغير المرجعة قيمتها الذين شاركوا في جمعية حاملي سندات القرض دون أن يتمسكوا بتقصير الشركة أو بنزاع متعلق بشروط إرجاع القيمة لإثبات عدم الإرجاع؛

5- أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين شاركوا في جمعية حاملي سندات القرض اعتمادا على سندات القرض المصدرة من قبل تلك الشركة والتي أعادت شراءها.

المادة 416

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 25.000 درهم رئيس الجمعية العامة لحاملي سندات القرض الذي لم يعمل على إثبات قرارات كل جمعية عامة لحاملي سندات القرض في محضر يضمن في سجل خاص يمسك في المقر الاجتماعي للشركة وتتم الإشارة فيه إلى تاريخ ومكان انعقاد الجمعية وكيفية الدعوة وجدول الأعمال وتشكيلة المكتب وعدد حاملي سندات القرض المشاركين في التصويت والنصاب الذي تم بلوغه والوثائق والتقارير التي عرضت على أنظار الجمعية وملخص للنقاشات ونص التوصيات المعروضة على التصويت ونتيجة التصويت.

المادة 417

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم:

1- أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين منحوا أو دفعوا لممثلي كتلة حاملي سندات القرض أجرا أو مكافأة تفوق ما حددته لهم الجمعية أو المقرر القضائي؛

2- كل ممثل لكتلة حاملي سندات القرض قبل أجرا أو مكافأة تفوق ما حددته له الجمعية أو المقرر القضائي، دون الإخلال بحق استرجاع الشركة للمبلغ المدفوع.

المادة 418

عند ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في البند الأول والثاني من المادة 413 والمواد من 415 إلى 417، مع استعمال الغش قصد حرمان حاملي سندات القرض أو بعض منهم من

حصة من الحقوق المرتبطة بسندات دينهم، يمكن أن ترفع الغرامة إلى 120.000 درهم كما يمكن، بالإضافة إلى ذلك، الحكم بالحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنتين.

الباب التاسع: المخالفات المتعلقة بالشهر

المادة 419

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم كل من أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركة مساهمة الذين يغفلون الإشارة، في كل المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة إلى الأغيار، لتسمية الشركة مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة " شركة مساهمة " أو بالأحرف الأولى " ش. م" أو العبارة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 77 وكذا مبلغ رأس المال والمقر الاجتماعي.

المادة 420

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل مؤسس أو متصرف أو مدير عام أو مدير عام منتدب أو عضو في مجلس الإدارة الجماعية لم يقم، داخل الآجال القانونية بإيداع لوثائق أو عقود لدى كتابة ضبط المحكمة وإما القيام بإجراء أو إجراءات الشهر المنصوص عليها في هذا القانون وذلك دون الإخلال بتطبيق النصوص التشريعية الخاصة ولا سيما منها المتعلقة بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص الاعتبارية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

غير أنه يمكن للأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة إيداع الوثائق المشار إليها في المادة 158 أعلاه في أجل إضافي مدته شهرين.

تؤدى عن هذا التأخير في الإيداع غرامة بمبلغ 5000 درهم لدى الخزينة العامة طبقا لمدونة تحصيل الديون العمومية بناء على سند تنفيذي صادر عن رئيس المحكمة المختصة.

تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة في حالة عدم التسوية داخل الأجل الإضافي.

الباب العاشر: المخالفات المتعلقة بالتصفية

المادة 421

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 25.000 درهم مصفي الشركة الذي لم يقم داخل أجل ثلاثين يوما من تعيينه، بنشر قرار تعيينه مصفيا في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وفي الجريدة الرسمية كذلك إن كانت الشركة قد دعت الجمهور للاكتتاب، وبإيداع القرارات القاضية بالحل في كتابة ضبط المحكمة وتقييدها في السجل التجاري.

يمكن، بالإضافة إلى ذلك، الحكم بالحبس لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر، إذا لم يقم مصفي الشركة بدعوة المساهمين عند انتهاء التصفية، للبت في الحساب النهائي وإبراء ذمته من التسيير الذي أشرف عليه وإعفائه من مأموريته وإثبات قفل التصفية، أو لم يقم في الحالة المنصوص عليها في المادة 369 بإيداع حساباته بكتابة ضبط المحكمة ولا تقدم بطلب إلى القضاء لأجل المصادقة عليها.

المادة 422

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 421 المصفي الذي أخل، عن قصد، بالالتزامات التي تفرضها عليه الفصول من 1064 إلى 1091 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود وأحكام هذا القانون، فيما يتعلق بالجرد وإعداد القوائم التركيبية وانعقاد الجمعيات وإخبار المساهمين وحفظ أموال ووثائق الشركة.

المادة 423

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 8.000 إلى 40.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، المصفي الذي قام عن سوء نية:

1- باستعمال أموال أو اعتمادات الشركة الجارية تصفيتها استعمالا يعلم تعارضه مع المصالح الاقتصادية لهذه الأخيرة وذلك بغية تحقيق أغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مقاولة أخرى له بها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

2- ببيع بعض أو كل أصول الشركة الجارية تصفيتها خرقا لأحكام المادتين 365 و366.

المادة 424

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 4.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل مصف قام بتوزيع أصول الشركة بين المساهمين قبل تصفية الخصوم أو قبل تكوين احتياطي كاف لضمان تسديدها أو لم يقم، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، بقسمة رؤوس الأموال الذاتية المتبقية بعد دفع قيمة الأسهم الإسمية بين المساهمين بنفس نسبة مشاركتهم في رأس المال.

القسم الخامس عشر: شركة المساهمة المبسطة المكونة بين الشركات

الباب الأول: الأحكام المطبقة على شركة المساهمة المبسطة

المادة 425

يمكن لشركتين أو عدة شركات قصد إنشاء شركة تابعة مشتركة أو تسييرها أو شركة ستصبح أما لهما، أن تشكل فيما بينها شركة مساهمة مبسطة تخضع لأحكام هذا القسم.

تؤسس شركة المساهمة المبسطة المكونة بين الشركات باعتبار شخصية أعضائها.

يتفق هؤلاء بحرية على تنظيم الشركة وتسييرها مع مراعاة الأحكام بعده.

لا تطبق القواعد العامة المتعلقة بشركات المساهمة على شركة المساهمة المبسطة المكونة بين الشركات إلا إذا كانت موافقة لهذه الأحكام.

المادة 426

لا يحق أن يكون عضوا في شركة مساهمة مبسطة إلا الشركات التي لا يقل رأسمالها عن مليوني درهم أو عن مقابل قيمتها بالعملات الأجنبية.

يجب على الشركة، بصفتها شريكة، التي تخفض رأسمالها إلى أقل من هذا الحد الأدنى أن تقوم داخل الستة أشهر الموالية لهذا التخفيض إما بزيادة رأسمالها حتى يصل إلى ذلك المبلغ أو أن تفوت أسهمها وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي.

يجب حل الشركة في حالة عدم قيامها بذلك وتحويلها إلى شركة من شكل آخر.

يمكن لكل ذي مصلحة أو للنيابة العامة طلب حل الشركة من المحكمة. ويمكن أن تمنح المحكمة أجلا أقصى للشريك حتى يقوم بتسوية وضعيته. ولا يمكن لها النطق بحل الشركة إذا تمت تسوية الوضعية ولغاية يوم البت ابتدائيا في الموضوع.

المادة 427

تؤسس الشركة بمقتضى نظام أساسي موقع من طرف جميع الشركاء.

يجب أن يحرر رأس المال المحدد في العقد بكامله بمجرد توقيع النظام الأساسي.

لا يمكن للشركة دعوة الجمهور إلى الإكتتاب.

المادة 428

يمكن لشركة من أي شكل من الأشكال أن تتحول، بالإجماع، إلى شركة مساهمة مبسطة مكونة بين شركات إذا استوفى جميع شركائها الشروط المنصوص عليها في المادتين 425 و426.

المادة 429

يمكن أن ينص النظام الأساسي على عدم قابلية الأسهم للتفويت لمدة لا تتجاوز عشر سنوات.

كما يمكن أن يخضع النظام الأساسي كل تفويت للأسهم إلى القبول المسبق للشركة. في هذه الحالة يكون كل تفويت لم يحصل على هذا القبول باطلا.

كما يمكن أن ينص على إمكانية إلزام أحد الشركاء بتفويت أسهمه، وإذا لم يقم بذلك التفويت علقت حقوقه غير المالية.

كما يمكن أن يفرض النظام الأساسي على الشريك الذي تغيرت مراقبته بمفهوم المادة 144 أن يخبر بذلك الشركة التي يمكنها أن تقرر إيقاف ممارسة ذلك الشريك لحقوقه غير المالية وإبعاده.

تطبق أحكام الفقرة السابقة على الشريك الذي اكتسب صفة الشريك عقب عملية إدماج أو انفصال أو حل للشركة.

المادة 430

إذا لم يحدد النظام الأساسي حساب سعر التفويت حينما تشرع شركة في تطبيق حكم مذكور في المادة 429، يحدد هذا السعر، في حالة عدم اتفاق الأطراف، بواسطة خبير معين بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات. وحينما تعيد الشركة شراء الأسهم تلزم بتفويتها داخل أجل ستة أشهر أو بإلغائها.

المادة 431

لا يمكن تغيير الأحكام النظامية المذكورة في المادتين 429 و430 إلا بالإجماع.

المادة 432

يحدد النظام الأساسي شروط تسيير الشركة.

غير أنه يجب أن يكون للشركة رئيس يعين أصلا في النظام الأساسي، ثم فيما بعد على النحو الذي يحدد في ذلك النظام.

يمكن أن يكون هذا الرئيس شخصا معنويا. ويخضع في هذه الحالة مسيرو هذا الشخص المعنوي لنفس الشروط والالتزامات ويتحملون نفس المسؤوليات المدنية أو الجنائية كما لو كانوا رئيسا باسمهم الخاص، دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي المسير من طرفه.

المادة 433

يقدم مراقب الحسابات إلى الشركاء تقريرا حول الاتفاقات الحاصلة مباشرة أو بواسطة وسيط بين الشركة ورئيسها أو مسيرها.

يبت الشركاء بناء على ذلك التقرير.

غير أن الاتفاقات غير المصادق عليها تنتج آثارها رغم ذلك، شريطة أن يتحمل الشخص المعني، وعند الاقتضاء، الرئيس وباقي المسيرين آثارها الضارة بالشركة.

لا تطبق أحكام الفقرات الثلاثة السابقة على الاتفاقات المتعلقة بالعمليات المعتادة والمبرمة وفق شروط عادية.

المادة 434

تطبق حالات المنع المنصوص عليها في المادتين 62 و100 وضمن نفس الشروط المحددة فيها على رئيس ومسيري الشركة.

المادة 435

يمثل الرئيس الشركة تجاه الأغيار. وتخول له أوسع السلط للتصرف في كل وقت باسم الشركة في حدود غرضها.

تلتزم الشركة في علاقاتها مع الأغيار حتى بتصرفات الرئيس التي لا صلة لها بغرض الشركة، إلا إذا أقامت الدليل على أن الأغيار كانوا على علم بتجاوز التصرف لهذا الغرض أو لم يكونوا ليجهلوه نظرا للظروف، مع العلم أن مجرد نشر النظام الأساسي غير كاف لإقامة هذا الدليل.

لا يمكن الاحتجاج بالنصوص النظامية التي تحد من سلط الرئيس ضد الأغيار.

تحدد، في العلاقات ما بين الشركاء، سلطات الرئيس وعند الاقتضاء باقي المسيرين المنصوص عليها في النظام الأساسي بمقتضى هذا النظام. في الحالة التي يتم فيها تطبيق القواعد العامة المتعلقة بشركة المساهمة، للرئيس أو المسيرين المعينين بالنظام الأساسي لهذه الغاية كل سلط الإدارة والتدبير والتسيير.

تطبق القواعد المحددة لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة أو التدبير أو التسيير على رئيس ومسيري شركات المساهمة المبسطة المكونة بين الشركات.

المادة 436

تحدد القرارات التي يتعين اتخاذها جماعيا من طرف الشركاء بمقتضى النظام الأساسي وفي إطار الشكليات التي ينص عليها.

غير أن الصلاحيات المخولة للجمعيات العامة العادية وغير العادية لشركات المساهمة فيما يتعلق بالزيادة في رأس المال أو تخفيضه أو استهلاك القيمة الإسمية لأسهم رأس المال أو الإدماج أو الانفصال أو الحل أو تعيين مراقبي الحسابات أو القوائم التركيبية والأرباح، تمارس جماعيا من طرف الشركاء وفق الشروط التي ينص عليها النظام الأساسي.

الباب الثاني: العقوبات الزجرية

المادة 437

تسري أحكام المواد من 375 إلى 383 و386 والمواد من 395 إلى 399 بإدخال الغاية على شركات المساهمة المبسطة.

تطبق العقوبات المقررة لأعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير لشركات المساهمة على رئيس ومسيري شركة المساهمة المبسطة.

تطبق على مراقبي حسابات شركة المساهمة المبسطة المواد 398 و404 و405.

المادة 438

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم كل رئيس لشركة مساهمة مبسطة أغفل الإشارة في كل المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة للأغيار إلى تسمية الشركة مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة " شركة مساهمة مبسطة " أو بأحرفها الأولى " ش. م. م." ومبلغ رأس المال والمقر الاجتماعي.

المادة 439

يعاقب بغرامة 2.000.000 درهم مسيرو شركة مساهمة مبسطة إذا قامت بدعوة الجمهور للاكتتاب.

المادة 440

تطبق أحكام المواد من 437 إلى 439 على كل شخص يكون قد زاول فعليا، بصفة مباشرة أو بواسطة شخص آخر، إدارة شركة مساهمة مبسطة تحت اسم أو محل رئيس ومسيري الشركة.

القسم السادس عشر: أحكام مختلفة وانتقالية

المادة 441

كل الآجال المنصوص عليها في هذا القانون آجال كاملة.

المادة 442

إذا تم النطق بإحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن للمحكمة أن تأمر إما بنشر قرارها كاملا أو بنشر مستخرج منه على نفقة المحكوم عليه في الصحف التي تحددها أو بإعلانه في الأماكن التي تعينها.

فضلا عن ذلك، يمكن للمحكمة أن تقضي بسقوط الأهلية التجارية وفق أحكام المادتين 717 و718 من مدونة التجارة.

المادة 443

تسري أحكام هذا القانون على الشركات التي ستنشأ فوق تراب المملكة ابتداء من تاريخ دخول الأحكام المتعلقة بالسجل التجاري حيز التطبيق موضوع الكتاب الأول من القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، على أنه لا يكون لازما القيام مجددا بإجراءات التأسيس التي سبق إنجازها.

المادة 444

تصبح الشركات المؤسسة قبل تاريخ صدور هذا القانون خاضعة لأحكامه عند انتهاء السنة الثالثة الموالية لدخوله حيز التنفيذ أو فور شهر التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للشركة قصد ملاءمتها مع الأحكام المذكورة.

يكون الهدف من هذه الملاءمة نسخ أو تغيير أو، إذا اقتضى الأمر، استبدال المقتضيات النظامية المخالفة للأحكام الآمرة المنصوص عليها في هذا القانون وإدخال ما يستلزمه القانون المذكور عليها من إضافات. ويمكن إنجاز هذه الملاءمة إما بتعديل النظام الأساسي القديم أو باعتماد آخر جديد.

يمكن أن تتخذ قرار الملاءمة هذا، جمعية المساهمين وفق شروط صحة القرارات العادية على الرغم من أية أحكام قانونية أو نظامية مخالفة وذلك شريطة أن لا يلحق التعديل في المضمون سوى المقتضيات المتنافية مع هذا القانون.

إلا أنه لا يمكن تحويل الشركة أو الزيادة في رأسمالها بطريقة أخرى غير دمج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار إلا ضمن الشروط المتطلبة لتعديل النظام الأساسي.

المادة 445

إذا تعذر على جمعية المساهمين، لأي سبب من الأسباب، البت بصورة صحيحة، يعرض مشروع ملاءمة النظام الأساسي على موافقة رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات بطلب من ممثلي الشركة القانونيين.

المادة 446

إذا لم يستدع الأمر إجراء أية ملاءمة، تسجل ذلك جمعية المساهمين التي تشهر مداولتها كما يشهر قرار تعديل النظام الأساسي. ويطبق هذا القانون على الشركة فور القيام بهذه الإجراءات.

المادة 447

عند عدم ملاءمة النظام الأساسي مع أحكام هذا القانون داخل الأجل المحدد أعلاه، تعتبر المقتضيات النظامية المخالفة لها عند انتهاء هذا الأجل كأن لم تكن.

المادة 448

عند عدم الزيادة في رأسمال الشركة ليبلغ على الأقل المبلغ الإسمي المنصوص عليه في المادة 6، يتعين على شركات المساهمة التي يقل رأسمالها عن هذا المبلغ اتخاذ قرار، قبل انصرام الأجل المفروض، بحل الشركة أو تحويلها إلى شركة من شكل آخر لا تفرض عليها النصوص التشريعية المعمول بها رأسمالا أدنى يفوق رأس المال المتوفر.

تحل بقوة القانون عند انصرام الأجل المفروض الشركات التي لم تتقيد بأحكام الفقرة السابقة.

المادة 449

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم متصرفو الشركات الذين تعمدوا عدم ملاءمة أو عدم العمل على ملاءمة النظام الأساسي مع أحكام هذا القانون.

تمنح المحكمة مهلة جديدة لا تتجاوز ستة أشهر يتوجب خلالها ملاءمة النظام الأساسي للشركة مع أحكام هذا القانون.

عند عدم احترام هذه المهلة الجديدة، يعاقب المتصرفون المعنيون بغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم.

المادة 450

لا ينسخ هذا القانون الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تخضع لها الشركات الخاضعة لنظام خاص.

إن مقتضيات النظام الأساسي لهذه الشركات، المطابقة للأحكام التشريعية المنسوخة بحكم المادة 451 ولكنها مخالفة لأحكام هذا القانون غير المنصوص عليها في النظام الخاص الذي تخضع له الشركات المذكورة، تتم ملاءمتها مع أحكام هذا القانون. ولهذه الغاية، تطبق أحكام المواد من 444 إلى 449.

المادة 451

تنسخ، مع مراعاة تطبيقها الانتقالي إلى حين انتهاء السنة الثالثة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق على الشركات التي لم تقم بملاءمة نظامها الأساسي، الأحكام المتعلقة بالمواد المنظمة بموجب هذا القانون ولا سيما النصوص التالية كما تم تعديلها أو تتميمها:

1- أحكام القسم الرابع من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المعتبر بمثابة القانون التجاري ، فيما يتعلق بشركات المساهمة ؛

2- أحكام الظهير الشريف الصادر في 17 من ذي الحجة 1340 (11 أغسطس 1922) المتعلق بشركات الأموال، فيما يتعلق بشركات المساهمة؛

لا تطبق أحكام هذا القانون على شركات المساهمة ذات رأس المال المتغير وعلى الشركات ذات المساهمة العمالية التي تظل خاضعة لأحكام الظهير الشريف السابق الذكر الصادر في 17 من ذي الحجة 1340 (11 أغسطس 1922).

3- أحكام الظهير الشريف الصادر في 29 من شوال 1374 (20 يونيو 1955) المتعلق بحصص التأسيس الصادرة عن الشركات، فيما يتعلق بشركات المساهمة ؛

4- أحكام الظهير الشريف الصادر في 21 من ذي الحجة 1374 (10 أغسطس 1955) المؤسس لحق أفضلية الاكتتاب لفائدة المساهمين في الزيادة في رأس المال، فيما يتعلق بشركات المساهمة.

المادة 452

يتعين على شركات المساهمة التي أصدرت حصص المؤسسين قبل نشر هذا القانون، إما العمل على إعادة شراء هذه السندات أو تحويلها إلى أسهم وذلك قبل انصرام السنة الثالثة الموالية لتاريخ النشر المذكور.

يقرر التحويل أو إعادة الشراء من طرف الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة 411، أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير الذين لم ينجزوا الإجراء المنصوص عليه في هذه المادة.

المادة 453

تطبق الإحالة إلى أحكام النصوص المنسوخة بموجب المادة 451 والمتضمنة في النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل، على الأحكام الموازية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 454

إلى أن يتم إحداث محاكم مختصة في النزاعات التي تنشأ بين التجار أو لتطبيق هذا القانون ، يبت في تلك النزاعات وفق النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

.....

.....

شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة

صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021

القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة[1]

كما تم تعديله بالقوانين التالية:

- القسم الثاني من القانون رقم 19.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.75 صادر في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليو 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذو الحجة 1442 (22 يوليو 2021)، ص5671؛

القانون رقم 21.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.79 بتاريخ 20 من شعبان 1440(26 أبريل 2019)؛ الجريدة الرسمية عدد 6773 بتاريخ 23 شعبان 1440 (29 أبريل 2019)، ص 2180؛

- القانون رقم 24.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.39 بتاريخ 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5956 بتاريخ 27 رجب 1432 (30 يونيو 2011)، ص 3083؛

[1] - الجريدة الرسمية عدد 4478 بتاريخ 23 ذي الحجة 1417 (فاتح ماي 1997)، ص 1058.

- القانون رقم 21.05 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.21 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)؛ الجريدة الرسمية عدد 5400 بتاريخ فاتح صفر 1427 (2 مارس 2006)، ص 558؛

- القانون رقم 82.99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.328 بتاريخ 21 رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)؛ الجريدة الرسمية عدد 4756 بتاريخ 21 رمضان 1420(30 ديسمبر 1999)، ص 3071.

الظهير الشريف رقم 1.97.49 الصادر في 5 شوال 1417 (13 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه).

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه؛

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 96.5 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، الصادر عن مجلس النواب في 27 من شعبان 1417 (7 يناير 1997).

وحرر بالرباط في 5 شوال 1417 (13 فبراير 1997).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول؛

الإمضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة[1]

[1] - تم تغيير وتتميم عنوان القانون أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القسم الثاني من القانون رقم 19.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.75 صادر في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليو 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذو الحجة 1442 (22 يوليو 2021)، ص5671.

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 11

تخضع شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة لهذا القانون وللأحكام غير المخالفة له الواردة في الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بقانون الالتزامات والعقود.

تطبق أحكام المواد 2 و3 و5 و8 و11 و12 و27 و31 و32 ومن 136 إلى 138 ومن 222 إلى 229 ومن 337 إلى 348 ومن 361 إلى 372 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة[2] على الشركات موضوع هذا القانون فيما إذا كانت متلائمة والأحكام الخاصة بها.

تخضع شركة الأسهم المبسطة الحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة فيما إذا كانت متلائمة والأحكام الخاصة بها، باستثناء المواد 6 و24 و36 و39 و40 والمواد من 43 إلى 67 المكررة مرتين والمواد 69 و70 و71 و73 و74 و74 المكررة والباب الثاني من القسم الثالث والمواد من 106 إلى 118 والمواد 122 و123 و127و129 و131 و131 المكررة و134 و142 و145 و146 والمواد من 148 إلى 152 والمواد 216 و257 و258 و260 من نفس القانون.

المادة 2

تعتبر الشركات موضوع الأبواب الثاني والثالث والثالث المكرر والرابع من هذا القانون شركات تجارية بحسب شكلها وكيفما كان غرضها. ولا تكتسب الشخصية المعنوية إلا من تاريخ تقييدها في السجل التجاري. ولا يترتب عن التحويل القانوني للشركة إلى شكل آخر، إنشاء شخص معنوي جديد. ويسري نفس الحكم في حالة التمديد[3].

تعد شركة المحاصة شركة تجارية إذا كان غرضها تجاريا.

الباب الثاني: شركة التضامن

المادة 3

---

[1] - تم تغيير وتتميم المادة 1 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القسم الثاني من القانون رقم 19.20، سالف الذكر.

[2] - قانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996)؛ الجريدة الرسمية عدد 4422 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1417 (17 أكتوبر 1996) ص 2320، كما تم تغييره وتتميمه.

[3] - تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى من المادة 2 أعلاه، بمقتضى المادة الخامسة من القسم الثاني من القانون رقم 19.20، سالف الذكر.

شركة التضامن هي الشركة التي يكون فيها لكل الشركاء صفة تاجر، ويسألون بصفة غير محدودة وعلى وجه التضامن عن ديون الشركة.

لا يمكن لدائني الشركة المطالبة بأداء ديونها في مواجهة أحد الشركاء إلا بعد إنذار الشركة بإجراء غير قضائي يبقى دون جدوى. ويعتبر الإنذار بدون جدوى، إذا لم تؤد الشركة ديونها أو تؤسس ضمانات داخل الثمانية أيام الموالية للإنذار. ويمكن أن يمدد هذا الأجل مرة واحدة ولنفس المدة بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.

المادة 4

تعين شركة التضامن بتسمية يمكن أن يضاف إليها اسم شريك أو أكثر، ويجب أن تكون مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة "شركة تضامن ".

يجب أن تدرج هذه البيانات وكذا مبلغ رأسمال الشركة ومقرها الاجتماعي بالإضافة إلى رقم تقييدها في السجل التجاري في المحررات والرسائل والفاتورات والإعلانات والمنشورات وغيرها من الوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة للأغيار.

كل شخص يسمح عن علم بأن يضاف اسمه إلى تسمية الشركة يكون مسؤولا عن التزاماتها وفق نفس الشروط التي تسري على الشركاء.

المادة 5

يجب، تحت طائلة بطلان الشركة، أن يؤرخ النظام الأساسي للشركة وأن يتضمن البيانات التالية :

1 - الاسم الشخصي والعائلي وموطن كل شريك ، وإن تعلق الأمر بشخص معنوي ، تسميته وشكله ومقره ؛

2 - إنشاء الشركة في شكل شركة التضامن ؛

3 - غرض الشركة ؛

4 - تسمية الشركة ؛

5 - مقر الشركة ؛

6 - مبلغ رأس المال ؛

7 - حصة كل شريك وبيان قيمتها إذا كانت حصة عينية ؛

8 - عدد وقيمة أنصبة كل شريك ؛

9 - مدة الشركة ؛

10 - الأسماء الشخصية والعائلية ومواطن الشركاء أو الأغيار، الذين يحق لهم إلزام الشركة، إن اقتضى الحال ؛

11 - كتابة ضبط المحكمة التي سيودع بها النظام الأساسي ؛

12 - إمضاء كل الشركاء.

المادة 6

تسير الشركة من قبل جميع الشركاء، إلا إذا نص النظام الأساسي على تعيين مسير أو أكثر من بينهم أو من الغير أو على تعيينهم بعقد لاحق.

إذا كان المسير شخصا معنويا، فإن مسيريه يخضعون لنفس الشروط والالتزامات ويتحملون نفس المسؤولية المدنية والجنائية كما لو كانوا مسيرين باسمهم الخاص، بصرف النظر عن المسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يسيرونه.

المادة 7

يمكن للمسير فيما يخص العلاقات ما بين الشركاء، وفي حالة عدم تحديد لسلطاته في النظام الأساسي، أن يقوم بأي عمل تسيير فيه مصلحة الشركة.

يتمتع كل مسير على حدة بنفس السلطات المذكورة في حالة تعدد المسيرين، مع مراعاة حق كل واحد منهم في التعرض على أية عملية قبل إبرامها.

كل اتفاقية مبرمة بين شركة تضامن وأحد مسيريها يجب الحصول في شأنها على إذن سابق من الشركاء.

لا يحق للمسير أن يمارس أي نشاط مماثل لنشاط الشركة إلا بعد حصوله على موافقة الشركاء.

المادة 8

تلزم الشركة في العلاقات مع الأغيار بأعمال المسير التي تدخل ضمن غرضها.

يتمتع كل مسير على حدة بنفس السلطات المذكورة في حالة تعدد المسيرين. ولا يكون للتعرض المقدم من مسير ضد أعمال مسير آخر أي أثر في مواجهة الأغيار، ما لم يثبت أن هذا التعرض كان في علمهم.

لا يحتج ضد الأغيار بأحكام النظام الأساسي التي تحد من سلطات المسيرين المنصوص عليها في هذه المادة.

يكون المسيرون مسؤولين بصفة فردية أو بالتضامن تجاه الشركاء عما أنجزوه من أعمال مخالفة للقانون أو للنظام الأساسي.

المادة 9

تتخذ القرارات التي تتجاوز السلطات المخولة للمسيرين بإجماع الشركاء، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك بالنسبة لبعض القرارات.

يمكن أن ينص النظام الأساسي على إمكانية اتخاذ القرارات عن طريق الاستشارة الكتابية إذا لم يطلب أحد الشركاء عقد جمعية عامة.

المادة 10

يعرض تقرير التسيير والجرد والقوائم التركيبية للسنة المحاسبية المعدة من طرف المسيرين على مصادقة جمعية الشركاء داخل أجل ستة أشهر من تاريخ اختتام السنة المذكورة.

ولهذه الغاية، تبلغ للشركاء الوثائق المشار إليها في الفقرة السابقة ونص القرارات المقترحة وكذا، عند الاقتضاء، تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات، داخل أجل خمسة عشر يوما على الأقل قبل انعقاد الجمعية.

يوضع الجرد رهن إشارة الشركاء بمقر الشركة خلال أجل خمسة عشر يوما قبل انعقاد الجمعية.

تثبت كل مداولة للشركاء في محضر يبين فيه تاريخ ومكان الاجتماع والأسماء الشخصية والعائلية للشركاء الحاضرين والتقارير المعروضة للمناقشة وملخص للنقاش ونص مشاريع القرارات المعروضة على التصويت ونتيجة التصويت.

يجب أن يوقع المحضر من طرف كل شريك حاضر.

إذا كان التسيير لكل الشركاء فلا يخضع لأحكام الفقرة السابقة سوى القرارات التي يتجاوز غرضها السلطات المعترف بها للمسيرين.

في حالة الاستشارة الكتابية، يشار إلى ذلك في محضر يوقعه المسير ويرفق به جواب كل شريك.

يمكن إبطال كل مداولة اتخذت خرقا لأحكام هذه المادة.

يحدد النظام الأساسي الشروط التي يجب توفرها في الشريك الذي يترأس الجمعية العامة.

كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة يعد كأن لم يكن.

المادة 11

يحق للشركاء غير المسيرين الاطلاع، مرتين في السنة بمقر الشركة، على الدفاتر والجرد والقوائم التركيبية وتقرير التسيير وتقرير مراقب أو مراقبي الحسابات إن اقتضى الحال ومحاضر الجمعيات ووضع أسئلة كتابية حول تسيير الشركة يتعين الإجابة عنها كتابة كذلك.

يترتب على حق الاطلاع حق الحصول على نسخة ما عدا فيما يخص الجرد.

يمكن الاستعانة بمستشار أثناء ممارسة حق الاطلاع.

كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة يعتبر كأن لم يكن.

المادة 12

يمكن أن يعين الشركاء بالأغلبية مراقبا أو أكثر للحسابات.

غير أن الشركات التي تتجاوز عند اختتام السنة المحاسبية، خمسين مليون درهم لمبلغ رقم معاملاتها دون اعتبار الضرائب تلزم بتعيين مراقب للحسابات.

يمكن لكل شريك أو عدة شركاء، حتى ولو لم يتم بلوغ مستوى رقم المعاملات المذكور في الفقرة السابقة، أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين مراقب أو أكثر للحسابات.

المادة 13

تطبق أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة فيما يرجع لشروط تعيين مراقبي الحسابات، وبالأخص في حالات التنافي، وسلطاتهم والتزاماتهم ومسؤوليتهم والنيابة عنهم وتجريحهم وعزلهم ومكافأتهم على شركات التضامن مع مراعاة القواعد الخاصة بها.

المادة 14

إذا كان كل الشركاء مسيرين أو إذا كان مسيرا أو أكثر من بين الشركاء معينا في النظام الأساسي فإنه لا يمكن أن يتقرر عزل أحدهم من مهامه إلا بإجماع باقي الشركاء.

يترتب عن هذا العزل حل الشركة، ما لم يكن استمرارها مقررا بمقتضى النظام الأساسي أو بإجماع باقي الشركاء. ويمكن للمسير المعزول آنذاك أن يقرر الانسحاب من الشركة مع طلب استرجاع حقوقه فيها. وتحدد قيمة هذه الحقوق بناء على رأي خبير يعينه الأطراف أو، إذا لم يتفقوا، رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات. وكل شرط مخالف يعد كأن لم يكن.

إذا كان شريك أو عدة شركاء مسيرين ولم يرد تعيينهم في النظام الأساسي جاز أن يعزل كل واحد منهم من مهامه وفق الشروط المحددة فيه وإلا فبإجماع باقي الشركاء سواء كانوا مسيرين أم لا.

يمكن عزل المسير غير الشريك وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي وإلا فبقرار لأغلبية الشركاء.

إذا تقرر العزل بدون سبب مشروع، جاز أن يترتب عن ذلك مطالبة بالتعويض.

المادة 15

تكون الأنصبة إسمية ولا يمكن تفويتها إلا بموافقة كل الشركاء.

كل شرط مخالف للقانون يعد كأن لم يكن.

المادة 16

يجب أن يتم تفويت الأنصبة كتابة، تحت طائلة البطلان. وتواجه الشركة بالتفويت ضمن الشكليات المنصوص عليها في الفصل 195 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المتعلق بقانون الالتزامات والعقود؛ غير أنه يمكن تعويض التبليغ بإيداع نظير من عقد التفويت بمقر الشركة مقابل تسليم المسير شهادة بهذا الإيداع للمودع.

لا يواجه الأغيار بالتفويت إلا بعد إتمام تلك الشكليات وبعد شهره في السجل التجاري.

المادة 17

تنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء مع مراعاة الأحكام الآتية.

إذا اشترط في حالة وفاة أحد الشركاء أن تستمر الشركة مع ورثته أو، فقط، بين الشركاء الباقين على قيد الحياة، وجب اتباع هذه الأحكام ما لم يقرر ليكون الوارث شريكا، أن تقبله الشركة.

وكذلك الشأن إذا اشترط استمرار الشركة سواء مع زوج الهالك أو وارث أو أكثر من الورثة أو مع أي شخص آخر معين في النظام الأساسي أو بمقتضى وصية إن كان هذا النظام يسمح بذلك.

إذا استمرت الشركة بين الشركاء الباقين على قيد الحياة، فإن الوارث يصبح دائنا للشركة وليس له الحق سوى في قيمة حقوق موروثه. وللوارث كذلك الحق في القيمة المذكورة إذا كان قد اشترط ليصبح شريكا أن يقبل من طرف الشركة ورفض له هذا القبول.

إذا استمرت الشركة فيما هو منصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة، فإن المستفيدين من الاشتراط يكونون مدينين لباقي الورثة بقيمة الحقوق التي تنوبهم.

تحدد قيمة الحقوق في الشركة ،في جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة، يوم الوفاة بناء على رأي خبير يعين من طرف رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات.

لا يسأل ورثة الشريك القاصرون غير المرشدين عن ديون الشركة في حالة استمرارها إلا في حدود أموال التركة وبنسبة مناب كل واحد منهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحول الشركة في أجل سنة من تاريخ الوفاة إلى شركة توصية يصبح فيها القاصر موصيا وإلا وجب حلها، ما لم يبلغ سن الرشد داخل هذا الأجل.

المادة 18

تحل الشركة إذا صدر حكم على أحد الشركاء بالتصفية القضائية أو بتحديد مخطط للتفويت الكامل أو بالمنع من مزاولة مهنة تجارية أو بإجراء يمس أهليته، ما لم ينص النظام الأساسي على استمرارها بين الشركاء الباقين أو يقرر هؤلاء استمرارها بالإجماع.

في حالة الاستمرار، تحدد قيمة الحقوق التي سترد للشريك الفاقد لتلك الصفة بناء على رأي خبير معين بأمر استعجالي من رئيس المحكمة، وكل شرط مخالف يعد كأن لم يكن.

تحل الشركة أيضا بالاندماج أو لأي سبب آخر ينص عليه النظام الأساسي.

الباب الثالث: شركة التوصية

المادة 19

شركة التوصية نوعان: شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم.

الفصل الأول: شركة التوصية البسيطة

المادة 20

شركة التوصية البسيطة تتكون من شركاء متضامنين ومن شركاء موصين.

يخضع الشركاء المتضامنون للنظام المطبق على الشركاء في شركة التضامن.

يسأل الشركاء الموصون عن الديون المستحقة على الشركة في حدود حصتهم التي لا يمكن أن تكون حصة صناعية.

المادة 21

تطبق الأحكام المتعلقة بشركات التضامن على شركات التوصية البسيطة، مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة 22

تعين شركة التوصية البسيطة بتسمية يمكن أن يضاف إليها اسم شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنين، ويجب أن تكون مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة : "شركة توصية بسيطة".

المادة 23

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة، بالإضافة إلى البيانات المشار إليها في المادة 5، ما يلي :

1- نصيب مبلغ أو قيمة حصص كل شريك متضامن أو موص في رأسمال الشركة؛

2- النصيب الإجمالي للشركاء المتضامنين ونصيب كل شريك موص في توزيع الأرباح وفي عائد التصفية.

المادة 24

تتخذ القرارات وفق الشروط التي يحددها النظام الأساسي، غير أن جمعية لكل الشركاء تنعقد بقوة القانون إذا طلب ذلك شريك متضامن أو ربع الشركاء الموصين من حيث العدد ورأس المال.

المادة 25

لا يمكن للشريك الموصي القيام بأي عمل تسيير ملزم للشركة تجاه الأغيار ولو بناء على توكيل.

في حالة مخالفة للمنع المنصوص عليه في الفقرة السابقة، يسأل الشريك الموصي بالتضامن مع الشركاء المتضامنين عن ديون والتزامات الشركة المترتبة عن الأعمال الممنوعة، ويمكن أن يلزم تضامنا بكل التزامات الشركة أو ببعضها فقط، حسب عدد وأهمية الديون والالتزامات المذكورة.

المادة 26

للشركاء الموصين حق الاطلاع، في كل حين، بالنسبة للسنوات المحاسبية الثلاث الأخيرة، على الدفاتر والجرد والقوائم التركيبية وتقرير التسيير وتقرير مراقب أو مراقبي الحسابات إن اقتضى الحال ومحاضر الجمعيات ووضع أسئلة كتابية في شأن تسيير الشركة يتعين الإجابة عنها أيضا كتابة.

المادة 27

لا يمكن تفويت أنصبة الشركة إلا برضى جميع الشركاء.

غير أنه يمكن أن يشترط في النظام الأساسي:

1- حرية انتقال أنصبة الشركاء الموصين فيما بين الشركاء؛

2- إمكانية تفويت أنصبة الشركاء الموصين إلى الأغيار الأجانب عن الشركة برضى جميع الشركاء المتضامنين وبأغلبية الشركاء الموصين من حيث العدد ورأس المال؛

3- إمكانية تفويت الشريك المتضامن لجزء من أنصبته لشريك موص أو للغير الأجنبي عن الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في البند 2 أعلاه.

المادة 28

لا يحق للشركاء تغيير جنسية الشركة.

يتم كل تعديل في النظام الأساسي برضى جميع الشركاء المتضامنين وبأغلبية الشركاء الموصين من حيث العدد ورأس المال.

كل شرط يفرض أغلبية أكثر عددا يعتبر كأن لم يكن.

المادة 29

تستمر الشركة بالرغم من وفاة أحد الشركاء الموصين.

إذا اشترط استمرار الشركة مع الورثة رغم وفاة أحد الشركاء المتضامنين، فإن هؤلاء يصبحون شركاء موصين إذا كانوا قاصرين غير مرشدين. وإذا كان الشريك المتوفى هو الشريك المتضامن الوحيد وكان ورثته جميعهم قاصرين غير مرشدين، وجب تعويضه بشريك متضامن جديد أو بتحويل الشركة، داخل أجل سنة من تاريخ الوفاة، تحت طائلة حل الشركة بقوة القانون بانتهاء الأجل المذكور.

المادة 30

تحل الشركة في حالة التسوية أو التصفية القضائية لأحد الشركاء المتضامنين أو المنع من ممارسة مهنة تجارية أو المس بأهليته ما لم ينص النظام الأساسي على استمرارها أو يقرر الشركاء استمرارها بالأغلبية المتطلبة لتعديل النظام الأساسي، إن وجد شريك أو عدة شركاء متضامنين آخرين، وفي هذه الحالة تطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 18 من هذا القانون.

الفصل الثاني: شركة التوصية بالأسهم

المادة 31

شركة التوصية بالأسهم هي التي يقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون بين شريك متضامن أو أكثر لهم صفة تاجر يسألون بالتضامن ودون تحديد، عن ديون الشركة وبين شركاء موصين لهم صفة مساهمين ولا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم. ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء الموصين عن ثلاثة.

تعين شركة التوصية بالأسهم بتسمية يمكن أن يضاف إليها اسم شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنين ويجب أن تكون مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة "شركة توصية بالأسهم".

تطبق على شركات التوصية بالأسهم، القواعد المتعلقة بشركات التوصية البسيطة وأحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، باستثناء ما يتعلق منها بتسييرها وإدارتها وذلك في حدود ملاءمتها مع الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة 32

يعين المسير أو المسيرون الأوائل في النظام الأساسي. ويقومون بإجراءات التأسيس المنوطة بمؤسسي شركات المساهمة.

يعين المسير أو المسيرون، أثناء وجود الشركة، من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين بموافقة جميع الشركاء المتضامنين، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

يعزل المسير، سواء كان شريكا أم لا، وفق الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي.

يعزل المسير، بالإضافة إلى ذلك، من طرف المحكمة لسبب مشروع بطلب من كل شريك أو من طرف الشركة. وكل شرط مخالف يعد كأن لم يكن.

المادة 33

تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مجلسا للرقابة متركبا من ثلاثة مساهمين على الأقل وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي.

لا يمكن للشريك المتضامن أن يكون عضوا في مجلس الرقابة، تحت طائلة بطلان تعيينه، ولا يمكن للمساهمين الذين لهم صفة الشريك المتضامن أن يشاركوا في تعيين أعضاء هذا المجلس.

في حالة عدم وجود مقتضيات نظامية، تطبق القواعد الخاصة بتعيين ومدة انتداب متصرفي شركات المساهمة.

المادة 34

تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبا أو عدة مراقبين للحسابات، وتطبق أحكام المادة 13 مع مراعاة القواعد الخاصة بشركة التوصية بالأسهم.

المادة 35

يتمتع المسير بأوسع السلطات للتصرف في جميع الظروف باسم الشركة، مع مراعاة أحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة 7 أعلاه.

تلتزم الشركة في علاقاتها مع الأغيار حتى بأعمال المسير التي لا تدخل ضمن غرض الشركة ما لم تثبت أن الغير كان على علم بأن العمل يتجاوز هذا الغرض أو أنه ما كان له بالنظر للظروف أن يجهل ذلك. ولا يعتبر مجرد شهر النظام الأساسي كافيا لإثبات ذلك.

لا يواجه الأغيار بشروط النظام الأساسي التي تحدد من سلطات المسير المنصوص عليها في هذه المادة.

يتمتع كل مسير على حدة بنفس السلطات المنصوص عليها في هذه المادة. ولا يكون للتعرض المقدم من مسير ضد أعمال مسير آخر أي أثر في مواجهة الأغيار، ما لم يثبت أن هذا التعرض كان في علمهم.

تكون للمسير نفس الالتزامات المفروضة على مجلس الإدارة لشركة مساهمة، مع مراعاة أحكام هذا الفصل.

المادة 36

لا يمكن منح المسير أية مكافأة غير المكافأة المحددة في النظام الأساسي إلا من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين. ولا يمكن منحها إلا بإجماع الشركاء المتضامنين، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

المادة 37

يمارس مجلس الرقابة مهام المراقبة المستمرة لتسيير الشركة. ويتمتع، لهذه الغاية، بنفس السلطات المخولة لمراقبي الحسابات.

يعد المجلس تقريرا للجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين يضمنه على الأخص رأيه بشأن تسيير الشركة ويشير، عند الاقتضاء، إلى المخالفات والبيانات غير الصحيحة التي قد يكون لاحظها في القوائم التركيبية للسنة المحاسبية.

ترفع له في نفس الوقت الذي توجه فيه لمراقبي الحسابات، الوثائق الموضوعة رهن إشارة هؤلاء.

يمكن لمجلس الرقابة توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للمساهمين.

المادة 38

تطبق على الاتفاقيات المبرمة مباشرة أو عن طريق شخص وسيط، بين شركة التوصية بالأسهم وأحد مسيريها أو أحد أعضاء مجلس رقابتها، أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الخاصة بالاتفاقيات المبرمة بينها وبين أحد أعضاء أجهزتها للإدارة أو التدبير أو التسيير.

كما تطبق نفس الأحكام على الاتفاقات المبرمة بين شركة التوصية بالأسهم وبين مقاولة، إذا كان أحد مسيري أو أحد أعضاء مجلس الرقابة للشركة، مالكا أو شريكا دون تحديد للمسؤولية أو مسيرا أو متصرفا أو مديرا عاما أو عضوا في مجلس الإدارة الجماعية أو عضوا في مجلس رقابة المقاولة.

يمنح الإذن بإبرام هذه الاتفاقات من طرف مجلس الرقابة، دون حضور عضو هذا المجلس الذي قد يكون معنيا بها.

يمنع على المسيرين غير الأشخاص المعنويين، تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض بأي شكل من الأشكال من الشركة، كما يمنع عليهم العمل على أن تمنح لهم الشركة دائنية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى وكذا أن تكفل أو تضمن احتياطيا التزاماتهم تجاه الأغيار.

يسري نفس المنع على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين، كما يطبق على أزواج وأقارب وأصهار الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وعلى كل شخص وسيط.

المادة 39

يستلزم تغيير النظام الأساسي موافقة كل الشركاء المتضامنين، ما لم يوجد شرط مخالف لذلك.

يثبت تغيير النظام الأساسي الناجم عن الزيادة في رأس المال من طرف المسيرين.

المادة 40

تطبق أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة فيما يخص أسهم الضمان ومسؤولية المؤسسين على مسيري شركة التوصية بالأسهم وعلى أعضاء مجلس الرقابة الخاص بها.

المادة 41

تطبق على المسيرين أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة فيما يخص مسؤولية أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير عن الخطأ المرتكب أثناء مزاولة مهامهم.

المادة 42

لا يتحمل أعضاء مجلس الرقابة أية مسؤولية عن أعمال التسيير وعن نتائجها.

يمكن التصريح بمسؤوليتهم المدنية عن الجرائم المرتكبة من طرف المسيرين إذا كانوا على علم ولم يبلغوها للجمعية العامة للمساهمين.

ويسألون عن الأخطاء الشخصية المرتكبة أثناء تنفيذ انتدابهم.

المادة 43

تقرر الجمعية العامة غير العادية للمساهمين تحويل شركة التوصية بالأسهم إلى شركة مساهمة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة بعد موافقة ثلثي الشركاء المتضامنين إلا إذا نص النظام الأساسي على نصاب آخر.

الباب الثالث المكرر: شركة الأسهم المبسطة[1]

المادة 43-1

تؤسس شركة الأسهم المبسطة (ش.أ. م) بين واحد أو أكثر من الأشخاص الذين لا يتحملون أية خسارة إلا في حدود حصصهم من الأسهم.

إذا كانت الشركة لا تتضمن إلا شخصا واحدا، تسمى في هذه الحالة بشركة الأسهم المبسطة ذات الشريك الوحيد (ش. أ.م . ش .و.)

يمارس الشريك الوحيد نفس الصلاحيات المخولة للشركاء عندما تنص أحكام هذا الباب على اتخاذ القرارات بصفة جماعية.

المادة 43-2

يمكن لشركة من أي شكل من الأشكال أن تتحول، بإجماع مساهميها أو شركائها، إلى شركة أسهم مبسطة مع مراعاة مقتضيات هذا الباب.

المادة 43-3

1 - تمت إضافة الباب الثالث المكرر أعلاه، بمقتضى المادة السادسة من القسم الثاني من القانون رقم 19.20، سالف الذكر.

لا يمكن لشركة الأسهم المبسطة دعوة الجمهور إلى الاكتتاب.

المادة 43-4

يحدد النظام الاساسي لشركة الأسهم المبسطة بحرية تنظيم الشركة وسيرها، مع مراعاة الأحكام الواردة في المواد أدناه.

عند تأسيس شركة الأسهم المبسطة، يتم التوقيع على نظامها الاساسي من قبل جميع الشركاء.

المادة 43-5

يحدد مبلغ رأسمال الشركة بحرية في نظامها الأساسي.

يقسم رأسمال شركة الأسهم المبسطة إلى أسهم قابلة للتداول ممثلة لحصص نقدية أو عينية.

غير أنه يمكن لشركة الأسهم المبسطة إصدار أسهم غير قابلة للتداول ممثلة لحصة صناعية.

يحدد النظام الاساسي كيفيات الاكتتاب وتوزيع الأسهم.

يجب أن تحرر، عند الاكتتاب، الأسهم الممثلة للحصص النقدية بما لا يقل عن ربع قيمتها الإسمية.

يتم تحرير الباقي من قيمة الأسهم دفعة واحدة أو على دفعات داخل أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من تقييد الشركة في السجل التجاري، وإلا جاز لكل ذي مصلحة أن يتقدم بطلب إلى رئيس المحكمة المختصة بصفته قاضيا للمستعجلات لإصدار الأمر إلى الشركة تحت طائلة غرامة تهديدية بالدعوة لدفع الأموال غير المحررة.

تحرر الأسهم الممثلة للحصص العينية كاملة عند إصدارها.

المادة 43-6

يمكن أن ينص النظام الاساسي على عدم قابلية الأسهم للتداول لمدة لا تتجاوز عشر سنوات.

يمكن أن يخضع النظام الاساسي كل تفويت لأسهم إلى الترخيص المسبق للشركة.

يعتبر باطلا كل تفويت يتم خرقا لأحكام النظام الاساسي.

المادة 43-7

يتم تسيير شركة الأسهم المبسطة من طرف شخص واحد أو أكثر من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين مع مراعاة الأحكام الواردة أدناه وكذا النظام الاساسي الذي يحدد الشروط التي يتم وفقها تسيير الشركة.

المادة 43-8

تمثل شركة الأسهم المبسطة اتجاه الأغيار بواسطة رئيس يتم تعيينه وفق الشروط المحددة في النظام الاساسي.

يتمتع الرئيس بأوسع السلط وفي جميع الظروف للتصرف باسم الشركة في حدود غرضها.

تلتزم الشركة في علاقاتها مع الأغيار بتصرفات الرئيس ولو لم تكن لها صلة بغرض الشركة، إلا إذا أقامت الدليل على أن الأغيار كانوا على علم بتجاوز التصرف لهذا الغرض أو لم يكونوا ليجهلوه باعتبار الظروف المحيطة بالتصرف. ولا يعتبر مجرد نشر النظام الأساسي كافيا لإقامة هذا الدليل.

لا يمكن الاحتجاج ضد الأغيار بمقتضيات النظام الأساسي التي تحد من سلط الرئيس.

تحدد في النظام الأساسي سلط الرئيس وسلط باقي المسيرين، عند الاقتضاء، فيما يخص علاقتهم مع الشركاء.

في الحالة التي يتم فيها تطبيق القواعد المتعلقة بشركات المساهمة، تخول للرئيس أو المسيرين المعينين طبقا للنظام الأساسي كل سلط الإدارة والتدبير والتسيير.

تطبق القواعد المحددة لمسؤولية أعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير الواردة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.95على رئيس ومسيري شركات الأسهم المبسطة.

المادة 43-9

إذا تم تعيين شخص اعتباري كرئيس أو مسير لشركة أسهم مبسطة، فإن مسيري هذا الشخص الاعتباري يخضعون لنفس الشروط والالتزامات ويتحملون نفس المسؤوليات المدنية والجنائية كما لو كانوا رؤساء أو مسيرين باسمهم الخاص، دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص الاعتباري الذي يسيرونه.

المادة 43-10

تستمر شركة الأسهم المبسطة في حالة امتلاك جميع أسهمها من لدن شخص واحد.

وتغير في هذه الحالة تسمية الشركة طبقا لأحكام المادة 43-1 أعلاه.

المادة 43-11

يمكن للشركاء أن يعينوا بالأغلبية مراقبا أو أكثر للحسابات.

غير أن الشركات التي يتجاوز رقم معاملاتها عند اختتام السنة المالية مبلغا يحدد بنص تنظيمي، ملزمة بتعيين مراقب للحسابات على الأقل.

يمكن كذلك لأي شريك، حتى ولو لم يتم بلوغ مستوى رقم معاملات الشركة المذكور في الفقرة السابقة، أن يطلب، من رئيس المحكمة المختصة بصفته قاضيا للمستعجلات، تعيين مراقب أو أكثر للحسابات.

يقدم مراقب الحسابات، حسب الحالة، إلى الشركاء تقريرا بشأن الاتفاقات المبرمة مباشرة أو عن طريق شخص وسيط بين الشركة ورئيسها أو مسيريها، ويبت الشركاء بناء على هذا التقرير.

غير أن الاتفاقات التي لم تتم المصادقة عليها تنتج آثارها رغم ذلك، شريطة أن يتحمل الشخص المعني، وعند الاقتضاء، الرئيس وباقي المسيرين آثارها الضارة بالشركة.

لا تطبق أحكام الفقرتين 4 و5 من هذه المادة على الاتفاقات المتعلقة بالعمليات المعتادة والمبرمة وفق شروط عادية.

المادة 43-12

يجب أن تدرج تسمية الشركة على النحو المنصوص عليه في المادة 43-1 أعلاه وكذا مبلغ رأسمالها ومقرها الاجتماعي ورقم تقييدها في السجل التجاري في المحررات والرسائل والفاتورات والإعلانات والمنشورات وغيرها من الوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة إلى الأغيار.

المادة 43-13

تسري أحكام المواد من 375 إلى 384 والمادة 386 والمواد من 395 إلى 399 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.95 على شركات الأسهم المبسطة.

تطبق على رئيس ومسيري شركات الأسهم المبسطة، العقوبات المقررة لأعضاء أجهزة الإدارة أو التدبير أو التسيير في شركات المساهمة.

تطبق أحكام المادتين 404 و405 من القانون السالف الذكر رقم 17.95، على مراقبي حسابات شركات الأسهم المبسطة.

المادة 43-14

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم رئيس شركة الأسهم المبسطة الذي أغفل الإشارة في المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة للأغيار إلى تسمية الشركة مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة "شركة الأسهم المبسطة" أو بأحرفها الأولى " ش. أ. م" أو الإشارة إلى "شركة الأسهم المبسطة ذات الشريك الوحيد" أو بأحرفها الأولى " ش. أ. م. ش. و" أو الإشارة إلى مبلغ رأس المال أو المقر الاجتماعي.

المادة 43-15

يعاقب مسيرو شركة الأسهم المبسطة التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب بغرامة قدرها 100.000 درهم.

الباب الرابع: الشركة ذات المسؤولية المحدودة

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة 44

تتكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص أو أكثر لا يتحملون الخسائر سوى في حدود حصصهم.

لا يجوز للشركات البنكية وشركات القرض والاستثمار والتأمين والرسملة والادخار أن تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

إذا كانت الشركة تتكون، حيادا عن مقتضيات الفصل 982 من قانون الالتزامات والعقود، من شخص واحد سمي هذا الشخص بالشريك الوحيد؛ ويزاول الشريك الوحيد الصلاحيات المخولة لجمعية الشركاء المنصوص عليها في هذا الباب.

المادة 45

تعين الشركة بتسمية يمكن أن يضاف إليها اسم واحد أو أكثر من الشركاء، ويجب أن تكون مسبوقة أو متبوعة مباشرة بعبارة "شركة ذات المسؤولية المحدودة" أو بالأحرف الأولى "ش. ذ. م. م." أو" شركة ذات مسؤولية محدودة "من شريك وحيد".

يجب أن تدرج البيانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وكذا مبلغ رأسمال الشركة ومقرها الاجتماعي بالإضافة إلى رقم تقييدها في السجل التجاري في المحررات والرسائل والفاتورات والإعلانات والمنشورات وغيرها من الوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة للأغيار.

المادة 146

يحدد رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحرية من طرف الشركاء في النظام الأساسي ويقسم الرأسمال إلى أنصبة قيمتها الإسمية متساوية.

المادة 47

لا يمكن أن يتجاوز عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة خمسين شريكا. وإذا اشتملت الشركة على أكثر من خمسين شريكا وجب تحويلها إلى شركة مساهمة داخل أجل سنتين وإلا تم حلها، ما لم ينخفض عدد الشركاء في نفس الأجل إلى الحد المسموح به قانونا.

المادة 48

تستمر الشركة ذات المسؤولية المحدودة في حالة امتلاك جميع الأنصبة من لدن شخص واحد.

المادة 49

لا يمكن أن تكون شركة ذات المسؤولية المحدودة متكونة من شخص واحد بمثابة شريك وحيد في شركة أخرى ذات المسؤولية المحدودة.

في حالة مخالفة لأحكام الفقرة السابقة، يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركات المؤسسة بصورة غير قانونية. وعندما تنتج المخالفة عن امتلاك جميع أنصبة شركة لها أكثر من شريك من لدن شخص واحد، فإن طلب الحل لا يمكن تقديمه إلا بعد مرور سنة على الأقل على وقوع جمع الأنصبة. وفي كافة الأحوال، يمكن للمحكمة أن تمنح أجل ستة أشهر كحد أقصى لتسوية الوضعية، ولا تصرح بالحل إذا تمت التسوية ولغاية يوم بت المحكمة ابتدائيا في الموضوع.

الفصل الثاني: التأسيس

المادة 250

يجب على كافة الشركاء أن ينضموا إلى العقد التأسيسي للشركة إما شخصيا أو بواسطة وكيل يتوفر على وكالة خاصة.

---

[1] - تم نسخ وتعويض أحكام المادة 46 أعلاه بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 24.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.39 بتاريخ 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5956 بتاريخ 27 رجب 1432 (30 يونيو 2011)، ص 3083.

[2] - تم تغيير وتتميم المادة 50 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.05 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.21 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)؛ الجريدة الرسمية عدد 5400 بتاريخ فاتح صفر 1427 (2 مارس 2006)، ص 558.

يجب، تحت طائلة بطلان الشركة، أن يؤرخ نظامها الأساسي وأن يتضمن البيانات التالية :

1- الاسم الشخصي والعائلي وموطن كل شريك أو إذا تعلق الأمر بشخص معنوي تسميته وشكله ومقره؛

2- إنشاء الشركة في شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة؛

3- غرض الشركة؛

4- تسمية الشركة؛

5- مقر الشركة ؛

6- مبلغ رأس المال؛

7- حصة كل شريك وبيان قيمتها إذا كانت حصة عينية؛

8- توزيع الأنصبة على الشركاء؛

9- مدة الشركة؛

10- الأسماء الشخصية والعائلية ومواطن الشركاء أو الأغيار الذين يحق لهم إلزام الشركة إن اقتضى الحال؛

11- كتابة ضبط المحكمة التي سيودع بها النظام الأساسي؛

12- إمضاء كل الشركاء.

المادة 51

يجب أن يكتتب الشركاء في كل الأنصبة وأن يدفعوا مجموع مبالغها إذا كانت تمثل حصصا عينية. ويجب أن تدفع نسبة الربع على الأقل من مجموع مبالغ الأنصبة الممثلة للحصص النقدية، ويدفع الباقي في دفعة واحدة أو عدة دفعات حسب قرار يتخذه المسير داخل أجل لا يتجاوز خمس سنوات ابتداء من تقييد الشركة في السجل التجاري، غير أن رأس مال الشركة يجب أن يدفع مجموع مبلغه قبل أي اكتتاب في أنصبة جديدة تدفع مبالغها نقدا وذلك تحت طائلة بطلان العملية.

إذا لم يتم داخل أجل خمس سنوات الدعوة إلى دفع مجموع مبلغ رأس مال الشركة، جاز لكل ذي مصلحة أن يتقدم بطلب إلى رئيس المحكمة التجارية بصفته قاضيا للمستعجلات إما

لإصدار أمر إلى المسير، تحت طائلة غرامة تهديدية، من أجل الدعوة إلى دفع الأموال المذكورة وإما لتعيين وكيل مكلف بالقيام بهذا الإجراء1.

لا يمكن أن تمثل الأنصبة حصصا صناعية. غير أنه إذا تعلق غرض الشركة باستغلال أصل تجاري أو مقاولة حرفية ،تم تقديمهما كحصة للشركة أو إنشاؤهما من طرفها انطلاقا من عناصر مادية أو معنوية قدمت لها بصفة عينية، جاز لمقدمها أن يقدم حصته الصناعية حينما يكون نشاطه الرئيسي مرتبطا بتحقيق غرض الشركة. وتحدد مساهمة مقدم الحصة الصناعية في الخسائر بمقتضى النظام الأساسي دون أن تتجاوز مساهمة الشريك المقدم لأقل حصة. ويحدد النظام المذكور كيفية الاكتتاب بهذه الأنصبة.

تودع الأموال الناتجة عن دفع مبالغ الأنصبة من لدن متلقيها في حساب بنكي مجمد، داخل أجل ثمانية أيام ابتداء من تلقي الأموال عندما يكون رأسمال الشركة المحدد من طرف الشركاء يتجاوز مائة ألف درهم.

يمكن القيام بإيداع الأموال المنصوص عليه في الفقرة السابقة بطريقة إلكترونية، ويقوم البنك المودعة لديه النقود بإصدار شهادة في شكل محرر أو بطريقة إلكترونية2.

المادة 352

يتم سحب الأموال الناتجة عن دفع الأنصبة من طرف وكيل الشركة مقابل تسليم شهادة تثبت تقييد الشركة في السجل التجاري. يمكن تسليم هذه الشهادة بطريقة إلكترونية وفق الشروط المنصوص عليها في نص تنظيمي.

إذا لم تنشأ الشركة داخل أجل ستة أشهر ابتداء من الإيداع الأول للأموال، أمكن لمقدمي الحصص سواء فرادى أو بواسطة وكيل يمثلهم جماعة، أن يتقدموا بطلب إلى البنك بسحب مبالغ حصصهم بعد الإدلاء بشهادة تثبت عدم تقييد الشركة في السجل التجاري .

إذا قرر مقدمو الحصص لاحقا إنشاء الشركة، وجب القيام بإيداع جديد للأموال.

تطبق أحكام الفقرات السابقة في حالة الزيادة في رأس المال.

المادة 53

يجب أن يتضمن النظام الأساسي تقييما لكل حصة عينية ، ويتم ذلك استنادا إلى تقرير، ملحق بهذا النظام، يعده مراقب للحصص تحت مسؤوليته يعين بإجماع الشركاء المرتقبين من بين

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 51 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.05، سالف الذكر.

2 - تم تغيير وتتميم المادة 51 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم24.10، سالف الذكر.

3 - تم تغيير وتتميم المادة 52 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم24.10، سالف الذكر.

الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي الحسابات وإلا فبمقتضى أمر صادر عن رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات بطلب من الشريك المرتقب الأكثر حرصا.

غير أنه يمكن للشركاء المرتقبين أن يقرروا بالإجماع أن اللجوء لمراقبي الحصص ليس إلزاميا حينما لا تتجاوز قيمة أية حصة عينية مبلغ مائة ألف درهم ولا تكون القيمة الإجمالية لمجموع الحصص العينية غير الخاضعة لتقييم مراقبي الحصص أكثر من نصف رأس المال.

في حالة إنشاء الشركة من طرف شخص واحد فإن مراقب الحصص يعين من طرف الشريك الوحيد. غير أن اللجوء إلى المراقب المذكور لا يكون إلزاميا عند توفر الشروط المذكورة في الفقرة السابقة.

إذا لم يوجد مراقب للحصص أو إذا كانت القيمة المقررة تختلف عن تلك المقترحة من طرف مراقب الحصص، فإن الشركاء يسألون بالتضامن طيلة خمس سنوات تجاه الأغيار بشأن القيمة المحددة للحصص العينية عند إنشاء الشركة.

الفصل الثالث: الأنصبة في الشركة

المادة 54

يمنع على الشركة ذات المسؤولية المحدودة إصدار قيم منقولة تحت طائلة بطلان الإصدار.

يمنع أيضا على الشركة ضمان إصدار قيم منقولة تحت طائلة بطلان الضمان.

المادة 55

لا يمكن أن تمثل الأنصبة بسندات قابلة للتداول.

المادة 56

تتنقل الأنصبة بحرية عن طريق الإرث أو بين الأزواج أو الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية.

غير أنه يمكن أن ينص في النظام الأساسي على أن أحد الأشخاص المشار إليهم أعلاه أو الوارث، لا يصبح شريكا إلا بعد قبوله وفق الشروط المنصوص عليها فيه. ولا يمكن أن تتجاوز الآجال الممنوحة للشركة للبت في القبول ، الآجال المنصوص عليها في المادة 58؛ ولا يمكن للأغلبية المتطلبة أن تفوق الأغلبية المنصوص عليها في نفس المادة ، تحت طائلة بطلان الشرط. وتطبق أحكام الفقرتين 3 و4 من المادة 58 في حالة رفض القبول. ويعتبر القبول حاصلا إذا لم يتحقق داخل الأجل المحدد أي حل من الحلول المنصوص عليها في الفقرتين المذكورتين.

المادة 57

إذا تعدد المفوت لهم المشار إليهم في المادة السابقة وأدى ذلك إلى الزيادة في عدد الشركاء على القدر المحدد في المادة 47 ، فإن أنصبتهم تعد في حكم أنصبة في يد شخص واحد بالنسبة إلى الشركة. ويمثل المفوت إليهم المذكورين واحد منهم أمام الشركة ، ما لم تفوت أنصبتهم إلى واحد أو عدد منهم للأغيار ضمن الحد المعين في المادة 47 المذكورة.

المادة 58

لا يمكن تفويت أنصبة الشركة للأغيار إلا برضى أغلبية الشركاء الممثلين على الأقل لثلاثة أرباع أنصبة الشركة.

حينما تضم الشركة أكثر من شريك، يبلغ مشروع التفويت إلى الشركة وإلى كل واحد من الشركاء، إما طبق الكيفيات المنصوص عليها في المواد 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية1 أو بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل. وإذا لم تعلن الشركة عن حق الاسترداد داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء من آخر التبليغات المنصوص عليها في هذه الفقرة اعتبر ذلك قبولا للتفويت.

إذا رفضت الشركة الموافقة على التفويت تعين على الشركاء داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ الرفض شراء أو العمل على شراء الأنصبة بثمن محدد كما نص على ذلك في المادة 14. وكل شرط مخالف يعتبر كأن لم يكن. ويمكن تمديد هذا الأجل بطلب من المسير مرة واحدة بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، دون أن يتجاوز هذا التمديد ثلاثة أشهر.

يمكن للشركة أيضا باتفاق مع الشريك المفوت أن تقرر في نفس الأجل تخفيض رأس المال بمبلغ القيمة الإسمية لأنصبة هذا الشريك وإعادة شرائها بالثمن المحدد وفق الشروط المبينة أعلاه. ولقاضي المستعجلات أن يصدر أمرا بمنح الشركة مهلة أداء مبررة لا تتجاوز ستة أشهر؛ وتترتب على المبالغ المستحقة فائدة بالسعر القانوني ابتداء من تاريخ قرار الجمعية لتخفيض رأس المال، وتطبق إن اقتضى الحال أحكام المادة 46.

إذا انصرمت المهلة المحددة ولم يحصل أي حل من الحلول المنصوص عليها في الفقرتين 3 و4 أعلاه، جاز للشريك إنجاز التفويت المقرر في الأصل.

1 - ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية؛ الجريدة الرسمية عدد 3230 مكرر، بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974)، ص 2741، كما تم تغييره وتتميمه.

في غير حالة إرث أو هبة للزوج أو للأصول أو للفروع إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية، لا يمكن للشريك المفوت التمسك بأحكام الفقرتين 3 و5 أعلاه، ما لم يكن مالكا لأنصبته منذ سنتين على الأقل.

يعتبر كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة كأن لم يكن.

المادة 59

إذا وافقت الشركة على مشروع رهن أنصبة الشركة طبق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من المادة 58 ترتب على هذه الموافقة قبول المفوت له عند تحقيق جبري للحصص المرهونة، ما عدا إذا فضلت الشركة بعد حصول التفويت إعادة شراء الأنصبة بدون تأخير قصد تخفيض رأسمالها.

المادة 60

يمكن تفويت الأنصبة بكل حرية بين الشركاء.

إذا تضمن النظام الأساسي شرطا يحد من قابلية الأنصبة للتفويت، طبقت أحكام المادة 58، غير أنه يمكن في هذه الحالة التنصيص في النظام الأساسي على تخفيض الأغلبية أو تقصير المهلة المقررة في المادة المذكورة.

المادة 61

يخضع تفويت الأنصبة لأحكام المادة 16.

الفصل الرابع: التسيير

المادة 62

تسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة من طرف واحد أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين.

يمكن اختيار المسيرين من غير الشركاء. ويتم تعيينهم وتحديد مدة مزاولة مهامهم من طرف الشركاء في النظام الأساسي أو بمقتضى عقد لاحق، طبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 75.

في حالة سكوت النظام الأساسي، فإن تعيين المسير، شريكا كان أم لا، يتم لمدة ثلاث سنوات.

المادة 63

في إطار العلاقات بين الشركاء، تحدد سلطات المسيرين طبقا للنظام الأساسي، وعند سكوته يمكن لأي شريك أن يقوم بأي عمل تسيير فيه مصلحة الشركة.

تناط بالمسيرين في العلاقات مع الأغيار أوسع السلطات من أجل التصرف باسم الشركة في كل الأحوال مع مراعاة السلطات المسندة صراحة للشركاء بمقتضى القانون.

تلتزم الشركة في علاقاتها مع الأغيار حتى بتصرفات المسير ولو لم تكن لها علاقة بغرض الشركة إلا إذا أثبتت أن الغير كان على علم بأن التصرف يتجاوز ذلك الغرض أو لم يكن ليجهله نظرا للظروف. ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

ولا يحتج ضد الأغيار بمقتضيات النظام الأساسي التي تحد من سلطات المسيرين الناتجة عن هذه المادة.

يتمتع كل مسير على حدة بنفس السلطات المنصوص عليها بهذه المادة في حالة تعدد المسيرين، ولا يكون للتعرض المقدم من مسير ضد أعمال مسير آخر أي أثر في مواجهة الأغيار ما لم يثبت أن هذا التعرض كان في علمهم.

تطبق أحكام الفقرة الرابعة من المادة السابعة على مسيري الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

المادة 64

يقدم المسير أو مراقب أو مراقبو الحسابات، إن وجدوا، إلى الجمعية العامة أو يضيفون إلى الوثائق المقدمة للشركة في حالة استشارة كتابية تقريرا بشأن الاتفاقات الحاصلة مباشرة أو عن طريق شخص وسيط بين الشركة وأحد المسيرين أو الشركاء. وتبت الجمعية العامة في هذا التقرير؛ ولا يمكن أن يشترك المسير أو الشريك المعني في التصويت؛ ولا تؤخذ أنصبته بعين الاعتبار عند احتساب النصاب والأغلبية.

غير أنه إذا لم يوجد مراقب للحسابات، فإن الاتفاقات المبرمة من طرف مسير غير شريك تخضع للموافقة المسبقة من طرف الجمعية العامة.

خلافا لأحكام الفقرة الأولى، حينما تضم الشركة شريكا وحيدا ويبرم الاتفاق معه، يكتفي بالإشارة إلى ذلك في سجل المداولات.

تسري آثار الاتفاقات غير المصادق عليها رغم ذلك مع تحمل المسير، وإن اقتضى الحال، الشريك المتعاقد، بصفة شخصية أو تضامنية حسب الحالة، نتائج العقد التي ألحقت ضررا بالشركة.

تمتد أحكام هذه المادة إلى الاتفاقات المبرمة مع شركة يكون فيها شريك غير محددة مسؤوليته إما مسيرا أو متصرفا أو مديرا عاما أو عضوا في مجلس الإدارة الجماعية أو عضوا في مجلس الرقابة، ويعتبر في نفس الوقت مسيرا أو شريكا في شركة ذات المسؤولية المحدودة

المادة 65

لا تطبق أحكام المادة 64 على الاتفاقات المتعلقة بالعمليات المعتادة والمبرمة بشروط عادية.

المادة 66

يمنع على المسيرين أو الشركاء الطبيعيين ، تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض بأي شكل من الأشكال من الشركة، كما يمنع عليهم العمل على أن تمنح لهم الشركة دائنية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى وكذا أن تكفل أو تضمن احتياطيا التزاماتهم تجاه الأغيار.

يطبق هذا المنع على الممثلين القانونيين للأشخاص المعنويين الشركاء.

يطبق هذا المنع أيضا على أزواج وأقارب وأصهار الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وكذا على كل شخص وسيط.

المادة 67

يسأل المسيرون فرادى أو متضامنين، حسب الأحوال، تجاه الشركة أو تجاه الأغيار عن مخالفتهم للأحكام القانونية المطبقة على الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو عن خرق أحكام النظام الأساسي أو عن الأخطاء المرتكبة في التسيير.

إذا ساهم عدة مسيرين في نفس الأفعال، فإن المحكمة تحدد النسبة التي يتحملها كل واحد منهم في التعويض عن الضرر.

فضلا عن دعوى المطالبة بتعويض الضرر الشخصي، يمكن للشركاء فرادى أو جماعة أن يمارسوا دعوى الشركة في المسؤولية ضد المسيرين. ويجوز للمدعين متابعة المطالبة بالتعويض عن الضرر الكامل اللاحق بالشركة التي يمنح لها التعويض عند الاقتضاء.

لأجل ذلك، يجوز للشركاء الممثلين لربع رأس المال، أن يكلفوا لمصلحتهم المشتركة وعلى نفقتهم، واحد أو بعضا منهم بتمثيلهم لدعم دعوى الشركة الموجهة ضد المسيرين سواء من حيث المطالبة أو من حيث الدفاع. ولا يكون لانسحاب شريك أو عدة شركاء خلال الدعوى، إما لكونهم فقدوا صفة شركاء أو لأنهم تخلوا بمحض إرادتهم، أي أثر على سير الدعوى المذكورة.

عند إقامة دعوى الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في هذه المادة، لا يمكن للمحكمة أن تبت فيها إلا إذا تم إدخال الشركة في الدعوى بشكل صحيح في شخص ممثليها القانونيين.

يعتبر كأن لم يكن، كل شرط وارد في النظام الأساسي يكون هدفه إخضاع ممارسة دعوى الشركة إلى رأي مسبق أو ترخيص من الجمعية العامة أو يتضمن تنازلا مسبقا عن ممارسة هاته الدعوى.

لا يمكن أن يترتب على أي قرار للجمعية العامة للشركاء سقوط دعوى المسؤولية ضد المسيرين لخطأ ارتكبوه أثناء ممارسة مهامهم.

المادة 168

تتقادم دعوى المسؤولية المنصوص عليها في المادة 67 بمضي خمس سنوات من ارتكاب الفعل المسبب للضرر أو من الكشف عنه إذا ما تم التكتم عليه.

وفيما يخص العناصر المدرجة في القوائم التركيبية يسري التقادم ابتداء من تاريخ الإيداع بكتابة الضبط المنصوص عليه في المادة 95 أدناه. غير أنه إذا وصف هذا الفعل بالجريمة فإن الدعوى تتقادم بمضي عشرين سنة.

المادة 69

يعزل المسير بقرار متخذ من الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع الأنصبة على الأقل، وكل شرط مخالف يعتبر كأن لم يكن، ويمكن أن يترتب عن كل عزل بدون سبب صحيح منح تعويض عن الضرر.

يعزل المسير أيضا من طرف المحاكم، عند توفر سبب مشروع، بطلب من أي شريك.

المادة 70

يعرض تقرير التسيير والجرد والقوائم التركيبية التي يعدها المسيرون على جمعية الشركاء لأجل المصادقة عليها داخل أجل ستة أشهر من تاريخ اختتام السنة المحاسبية.

ولهذه الغاية، توجه إلى الشركاء الوثائق المشار إليها في الفقرة السابقة ونص التوصيات المقترحة وكذا، عند الاقتضاء، تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات، قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوما على الأقل. وخلال هذا الأجل يوضع الجرد بالمقر الاجتماعي رهن إشارة الشركاء دون أن يكون لهم الحق في أخذ نسخة منه. ويمكن أن تبطل كل مداولة اتخذت خرقا لأحكام هذه الفقرة.

لكل شريك أن يضع أسئلة كتابية يلزم المسير بالجواب عليها عند انعقاد الجمعية وذلك ابتداء من التبليغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

علاوة على ذلك، يمكن للشريك، في كل حين، أن يطلع، بالنسبة للسنوات المحاسبية الثلاث الأخيرة، على الدفاتر والجرد والقوائم التركيبية وتقرير المسير، وإن اقتضى الحال على تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات، ومحاضر الجمعيات العامة.

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 68 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.05، سالف الذكر.

يترتب على حق الاطلاع حق الحصول على نسخة ما عدا فيما يخص الجرد.

يمكن الاستعانة بمستشار أثناء ممارسة حق الاطلاع.

كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة يعتبر كأن لم يكن.

الفصل الخامس: الجمعية العامة

المادة 171

تتخذ القرارات في الجمعية العامة. غير أنه يجوز أن يتم التنصيص في النظام الأساسي على إمكانية اتخاذ كل القرارات أو البعض منها باستشارة كتابية للشركاء باستثناء القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 70، ويحدد هذا النظام مسطرة وآجال هذه الاستشارة.

يدعى الشركاء لحضور الجمعيات العامة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل تتضمن جدول الأعمال. وتوجه الدعوة من طرف المسير وإلا فمن طرف مراقب أو مراقبي الحسابات، إن وجدوا.

يجب أن تشير الدعوة إلى جدول الأعمال مع تحرير مواضيعه بصورة تغني عن الالتجاء إلى وثائق أخرى.

يمكن لشريك أو أكثر ممن يملكون نصف الأنصبة أو عشر الانصبة اذا كانوا يمثلون عشر الشركاء على الاقل . أن يطلبوا عقد الجمعية العامة.

يمكن لشريك أو أكثر ممن يمثلون 5% على الأقل من رأس المال أن يطلبوا إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول الأعمال.

كل شرط مخالف لمقتضيات الفقرتين 4 و5 أعلاه يعتبر كان لم يكن.

يمكن لكل شريك، بعد تقديم طلب للمسير لعقد جمعية عامة يبقى دون جدوى، أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين وكيل يكلف بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة وتحديد جدول أعمالها.

يمكن إبطال كل جمعية وجهت الدعوة لانعقادها بكيفية غير قانونية.

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 71 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.79 بتاريخ 20 من شعبان 1440(26 أبريل 2019)؛ الجريدة الرسمية عدد 6773 بتاريخ 23 شعبان 1440 (29 أبريل 2019)، ص 2180.

غير أنه لا تقبل دعوى البطلان عندما يكون جميع الشركاء حاضرين أو ممثلين.

المادة 72

لكل شريك الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات ويتوفر على عدد من الأصوات مساو للأنصبة التي يملكها.

يمكن للشريك أن يمثل بواسطة زوجه ما لم تكن الشركة مكونة من الزوجين فقط ويمكن لشريك أن يمثل بواسطة شريك آخر ما لم يكن عدد الشركاء إثنين فقط.

يعد التوكيل الممنوح من أجل التمثيل في جمعية واحدة جائزا بالنسبة للجمعيات المتتابعة التي تدعى للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

لا يمكن أن يمثل الشريك بواسطة شخص آخر إلا إذا كان النظام الأساسي يسمح بذلك.

لا يمكن للشريك أن يعين وكيلا من أجل التصويت بجزء من أنصبته وأن يصوت هو شخصيا بالجزء الآخر.

كل شرط مخالف لأحكام الفقرات 1 و2 و5 أعلاه يعتبر كأن لم يكن.

المادة 73

تثبت كل مداولة للشركاء في محضر يبين تاريخ ومكان انعقاد الجمعية وأسماء الشركاء الحاضرين أو الممثلين ونصيب كل واحد منهم والتقرير والوثائق المعروضة وملخصا لما راج في المداولات ونص التوصيات المعروضة على التصويت ونتيجة التصويت.

يحدد النظام الأساسي الشروط التي يجب توفرها في الشريك الذي يترأس الجمعية.

في حالة الاستشارة الكتابية ،يشار إلى ذلك في المحضر مع إلحاق كل جواب به.

ينجز المحضر ويوقع من طرف الرئيس.

المادة 74

تتخذ القرارات في الجمعيات العامة أو عند الاستشارة الكتابية من طرف شريك أو أكثر يمثلون أزيد من نصف الأنصبة في الشركة.

عند عدم توفر الأغلبية المذكورة، وما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، يستدعى الشركاء أو يستشارون مرة ثانية حسب الأحوال؛ وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات المعبر عنها مهما كان عدد المصوتين.

المادة75 [1]

لا يمكن للشركاء تغيير جنسية الشركة.

يتم كل تعديل للنظام الأساسي بأغلبية الشركاء الممثلة على الأقل لثلاثة أرباع رأسمال الشركة. وكل شرط يستلزم توفر أغلبية أكبر عددا يعتبر كأن لم يكن. غير أنه لا يمكن في جميع الأحوال للأغلبية أن تلزم أحد الشركاء بالزيادة في أعبائه.

غير أنه استثناء من أحكام الفقرة السابقة، فإن قرار رفع رأس المال بإدماج الأرباح أو الاحتياطي يتخذ من طرف الشركاء الممثلين لنصف الأنصبة على الأقل.

تشترط نفس الأغلبية المقررة لتعديل النظام الأساسي لطلب تفويت أكثر من 50% من أصول الشركة خلال مدة اثنى عشر شهرا بناء على تقرير يعده المسير.

يجب أن يرفق طلب التفويت بتقرير يعده المسير. يبين أسباب التفويت أو التفويتات وأثارها على نشاط الشركة ويحدد كيفيات التفويت والأصول المراد المحاسبة وأهميتها بالنسبة لأصول احتسابه وقيمة الأصول المحاسبية وأهميتها بالنسبة لأصول الشركة. علاوة على ذلك عندما يتعلق الأمر بتفويت أصول عقارية فإن تقرير المسير يجب أن يتضمن تقييما لها يعده أحد الأغيار المستقلين والمؤهلين.

يجب أن يشمل التقرير المذكور نسبة أصول الشركة التي كانت موضوع عمليات التفويت المنجزة خلال مدة الاثني عشر شهرا السالفة الذكر وكذا عمليات التفويت موضوع الطلب.

تحتسب نسبة 50% المشار اليها أعلاه على أساس اخر بيان حسابي للشركة. غير أنه عندما يكون أصل أو أكثر من أصول الشركة موضوع تفويت أو تفويتات قد خضع لتقييم أبرز قيمة تفوق القيمة المحاسباتية الصافية . فإنه يعتد بنتائج هذا التقييم من أجل احتساب النسبة المذكورة.

المادة 76

لا تطبق الفقرات الثلاث الأولى من المادة 70 وكذا المواد من 71 إلى 74 والفقرتان 2 و3 من المادة 75 على الشركات ذات الشريك الوحيد.

وفي هذه الحالة يحرر المسير تقريرا حول التسيير والجرد والقوائم التركيبية، ويصادق الشريك الوحيد على الحسابات، عند الاقتضاء، بعد تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات داخل أجل ستة أشهر من اختتام السنة المحاسبية.

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 75 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.19، السالف الذكر.

لا يمكن للشريك الوحيد أن يفوض سلطاته. وتضمن في سجل القرارات التي يتخذها بدلا من الجمعية العامة.

يمكن إبطال القرارات المتخذة خرقا لأحكام هذه المادة بطلب من كل ذي مصلحة.

الفصل السادس: تغيير رأس المال

المادة 177

- يمكن تحرير الأنصبة الجديدة عند الزيادة في الرأسمال بإحدى الطرق التالية :

- تقديم حصص نقدية أو عينية؛

- إجراء مقاصة مع ديون الشركة المحددة المقدار والمستحقة؛

- إدماج احتياطي أو أرباح أو علاوات إصدار في رأس المال.

إذا تم تحرير الأنصبة الجديدة بواسطة مقاصة مع ديون الشركة، تكون هذه الديون محل عملية حصر حسابات يعدها المسير ويشهد على صحتها خبير محاسبي أو مراقب الحسابات عند الاقتضاء.

تطبق أحكام المادة 51 في حالة الزيادة في رأس المال باكتتاب نقدي في الأنصبة.

يمكن أن يتم سحب المبالغ المتأتية من الاكتتاب من طرف وكيل للشركة بعد إعداد شهادة المودع لديه.

إذا لم تحقق الزيادة في رأس المال في أجل ستة أشهر تبتدئ من أول إيداع للأموال، أمكن لمقدمي الحصص سواء فرادى أو بواسطة وكيل يمثلهم جماعة، أن يتقدموا بطلب إلى البنك بسحب مبالغ حصصهم.

المادة 78

إذا تحققت الزيادة في رأس المال سواء كليا أو جزئيا بواسطة حصص عينية، تطبق أحكام الفقرة الأولى من المادة 53. غير أن تعيين مراقب الحصص يتم بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات بناء على طلب من المسير.

1 - تم نسخ وتعويض أحكام المادة 77 أعلاه بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 24.10، سالف الذكر.

إذا لم يوجد مراقب للحصص أو إذا كانت القيمة المقررة تختلف عن تلك المقترحة من طرف مراقب الحصص، فإن مسيري الشركة والأشخاص الذين اكتتبوا للزيادة في رأس المال يسألون بالتضامن طيلة خمس سنوات تجاه الأغيار بشأن القيمة المحددة للحصص المذكورة.

المادة 79

يخفض رأس المال بإذن من جمعية الشركاء التي تبت وفق الشروط المتطلبة لتغيير النظام الأساسي، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يمس هذا التخفيض بمبدأ مساواة الشركاء.

يوجه مشروع تخفيض رأس المال إلى مراقبي الحسابات، إن وجدوا، داخل أجل خمسة وأربعين يوما على الأقل قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة المدعوة للنظر في هذا المشروع. ويطلع المراقبون الجمعية العامة على تقييمهم بشأن أسباب وشروط التخفيض.

إذا صادقت الجمعية العامة على مشروع لتخفيض رأس المال غير معلل بحصول خسائر، جاز للدائنين الذين ترتب دينهم قبل تاريخ إيداع محضر المداولة بكتابة الضبط، أن يتعرضوا على التخفيض داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ الإيداع، ويبلغ التعرض إلى الشركة بإجراء غير قضائي ويرفع للمحكمة.

يرفض رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات التعرض أو يأمر بتسديد الديون أو بتكوين ضمانات إذا عرضتها الشركة واعتبرت كافية، ولا يمكن أن يشرع في عمليات تخفيض رأس المال خلال سريان أجل التعرض.

يمنع على الشركة شراء أنصبتها. غير أنه يمكن للجمعية العامة التي قررت تخفيضا لرأس المال غير معلل بحصول خسائر أن تأذن للمسير بشراء عدد محدد من الأنصبة قصد إلغائها.

الفصل السابع: مراقبة الشركة ذات المسؤولية المحدودة

المادة 80

يمكن للشركاء تعيين واحد أو أكثر من مراقبي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 75.

غير أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز، عند اختتام السنة المحاسبية، خمسين مليون درهم لمبلغ رقم معاملاتها دون اعتبار الضرائب تلزم بتعيين مراقب للحسابات.

يمكن لشريك أو عدة شركاء يمثلون على الأقل ربع رأس المال، حتى ولو يتم بلوغ مستوى رقم المعاملات المذكور في الفقرة السابقة، أن يطلبوا من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، تعيين مراقب للحسابات.

المادة 81

يمكن للشريك غير المسير مرتين في كل سنة محاسبية، أن يوجه للمسير أسئلة كتابية بشأن كل واقعة قد تعرقل استمرارية الاستغلال. ويبلغ جواب المسير إلى مراقب أو مراقبي الحسابات، إن وجدوا.

المادة 82

يمكن لواحد أو أكثر من الشركاء المالكين لربع رأسمال الشركة على الأقل، سواء فرادى أو مجتمعين في أي شكل كان، أن يطلبوا من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، تعيين واحد أو أكثر من الخبراء لتقديم تقرير بشأن عملية أو أكثر من عمليات التسيير.

يحدد الأمر الاستعجالي نطاق مهمة الخبراء وصلاحيتهم عند الاستجابة للطلب بعد استدعاء المسير بصفة قانونية، ويمكن تحميل الشركة أتعابهم.

يوجه التقرير إلى المدعي وإلى مراقب أو مراقبي الحسابات، إن وجدوا وكذا إلى المسير. ويعرض على الجمعية العامة المقبلة رفقة تقرير المسير ومراقب أو مراقبي الحسابات ويحظى بنفس الشهر.

المادة 83

تطبق أحكام المادة 13 من هذا القانون على الشركات ذات المسؤولية المحدودة مع مراعاة القواعد الخاصة بها.

المادة 83 المكررة1

تحدد الجمعية العامة كيفيات أداء الأرباح "المصوت عليها من طرفها، وإن لم تقم بذلك حددها المسير.

يتم هذا الأداء داخل أجل أقصاه 9 أشهر من تاريخ اختتام السنة المالية، ما لم يتم تمديد هذا الأجل بأمر من رئيس المحكمة، بصفته قاض للمستعجلات، بطلب من المسير.

المادة 84

يمكن مطالبة الشركاء بإرجاع ما تسلموه من أرباح غير مطابقة لأرباح مكتسبة بصورة حقيقية.

تتقادم دعوى الاسترجاع بمرور خمس سنوات على عرض الأرباح للتوزيع.

الفصل الثامن: حل الشركة

1 - تمت إضافة المادة 83 المكررة أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 21.19، السالف الذكر.

المادة 85

لا تحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة ضد أحد الشركاء بالتصفية القضائية أو بالمنع من التسيير أو بإجراء يمس بالأهلية.

كما لا تحل الشركة بوفاة أحد الشركاء ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.

المادة 86

إذا أصبحت الوضعية الصافية للشركة تقل عن ربع رأسمالها من جراء خسائر مثبتة في القوائم التركيبية، تعين على الشركاء، داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية للمصادقة على الحسابات التي أفرزت هذه الخسائر، أن يتخذوا بالأغلبية المتطلبة لتغيير النظام الأساسي قرارا بشأن إمكانية حل الشركة قبل الأوان.

إذا لم يتم اتخاذ قرار حل الشركة، تكون هذه الأخيرة ملزمة، في أجل أقصاه نهاية السنة المالية الموالية لتلك التي أفرزت الخسائر مع مراعاة أحكام المادة 46 بتخفيض رأسمالها بمبلغ يساوي على الأقل حجم الخسائر التي لم يمكن اقتطاعها من الاحتياطي، وذلك إذا لم تتم خلال الأجل المحدد إعادة تكوين رأس المال الذاتي بما لا يقل عن ربع رأسمال الشركة.

في كلتا الحالتين ينشر القرار المتخذ من طرف الشركاء في جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية ويودع في كتابة ضبط محكمة المقر الاجتماعي للشركة ويقيد في السجل التجاري.

إذا لم يقم المسير أو مراقب أو مراقبو الحسابات، إن وجدوا، باستصدار قرار أو إذا لم يتمكن الشركاء من التداول بكيفية صحيحة، أمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة حل الشركة، وكذلك يكون الشأن عند عدم تطبيق أحكام الفقرة الثانية أعلاه. ويمكن للمحكمة في كل الحالات أن تمنح الشركة أجل سنة كحد أقصى لتسوية الوضعية، ولا يمكنها أن تقضي بالحل إذا تمت التسوية ولغاية يوم بت المحكمة ابتدائيا في الموضوع1.

لا تطبق أحكام هذه المادة على الشركات الموجودة في حالة تسوية قضائية.

الفصل التاسع: تحويل الشركة

المادة 87

يستلزم تحويل شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة تضامن موافقة جميع الشركاء.

1 - تم تغيير وتتميم المادة 86 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.05، سالف الذكر.

يتخذ قرار التحويل إلى شركة التوصية البسيطة أو بالأسهم وفق النظام الأساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة وبموافقة كل الشركاء الذين يقبلون أن يكونوا متضامنين.

يتخذ قرار التحويل بعد الاستماع إلى تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات للشركة، إن وجدوا، بشأن وضعية الشركة ،وإلا فإنهم يعينون بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات ما لم يتفق الشركاء بالإجماع، وذلك بطلب من المسير.

يتخذ قرار التحويل إلى شركة مساهمة بالأغلبية المتطلبة لتعديل النظام الأساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة 36 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

كل تحويل يتم خرقا للقواعد المنصوص عليها في هذه المادة يعد باطلا.

الباب الخامس: شركة المحاصة

المادة 88

لا وجود لشركة المحاصة إلا في العلاقات بين الشركاء، ولا ترمي إلى علم الغير بها.

لا تتمتع بالشخصية المعنوية.

لا تخضع لأي تقييد في السجل التجاري ولا لأي إجراء من إجراءات الشهر، ويمكن إثبات وجودها بكافة الوسائل.

يمكن أن تنشأ بفعل الواقع.

المادة 89

يتفق الشركاء بكل حرية على غرض الشركة وعلى حقوقهم والتزاماتهم وشروط تسيير الشركة مع مراعاة القواعد الآمرة الواردة بالخصوص في الفصول 982 و985 و986 و988 و1003 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المتعلق بقانون الالتزامات والعقود.

إذا كان للشركة طابع تجاري، فإن الأحكام المطبقة على شركات التضامن هي التي تضبط العلاقات بين الشركاء، ما لم يشترط خلاف ذلك.

يتعاقد كل شريك مع الغير باسمه الخاص، ويسأل وحده ولو في الحالة التي يكشف فيها عن أسماء باقي الشركاء دون موافقتهم. غير أنه إذا تصرف المحاصون علنا بصفتهم شركاء، يسألون تجاه الغير كشركاء متضامنين.

المادة 90

يحتفظ كل شريك بملكية حصته ما لم يوجد شرط مخالف.

غير أن الشركاء يمكن أن يتفقوا على اعتبار بعض الحصص في حالة شياع.

وتعد أموالا مشاعة الأموال التي يكتسبها الشركاء من توظيف أو إعادة توظيف أموال مشاعة خلال مدة الشركة.

المادة 91

إذا كانت مدة شركة المحاصة غير محددة فإن حلها يمكن أن يترتب في كل حين عن تبليغ موجه من أحد الشركاء إليهم جميعا شريطة أن يتم ذلك عن حسن نية وفي وقت ملائم.

لا يمكن لأي شريك أن يطلب قسمة الأموال المشاعة قبل حل الشركة، ما لم يوجد شرط مخالف.

الباب السادس: المسؤولية المدنية

المادة 92

يعتبر المسيرون الأوائل والشركاء المنسوب إليهم بطلان الشركة أو بطلان أحد مقرراتها مسؤولين متضامنين تجاه الشركاء الآخرين والغير عن الضرر الناتج عن البطلان. وتتقادم الدعوى بمرور خمس سنوات على اليوم الذي اكتسب فيه قرار البطلان قوة الشيء المقضي به.

الباب السابع: الشهر

المادة 93

يتم الشهر :

- بإيداع العقود أو الوثائق بكتابة ضبط محكمة المقر الاجتماعي؛

- وبنشر إشعار أو إعلانات في جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وفي الجريدة الرسمية.

المادة 94

تتم إجراءات الشهر بسعي من الممثلين القانونيين للشركة وتحت مسؤوليتهم.

يقوم المصفي، أثناء التصفية وتحت مسؤوليته، بإجراءات الشهر الموكولة للممثلين القانونيين.

إذا تعلق الأمر بعمليات شركة ذات مسؤولية محدودة منجزة قبل اليوم السادس عشر من نشر المحررات والوثائق في الجريدة الرسمية اللازم نشرها فيها، فإنه لا يواجه الأغيار بهذه المحررات والوثائق متى أثبتوا استحالة علمهم بها.

وإذا تضمن الشهر تباينا بين النص المودع في السجل التجاري والنص المنشور في الجريدة الرسمية فإنه لا يمكن مواجهة الأغيار بهذا النص الأخير، غير أنه يسوغ لهؤلاء الاعتداد به ما لم تثبت الشركة اطلاعهم على النص المودع في السجل التجاري.

المادة 195

يجب أن يتم إيداع نسختين من أصل النظام الأساسي أو نظيرين منه بكتابة ضبط المحكمة الموجود بها المقر الاجتماعي داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ تأسيس الشركة.

كما يجب إيداع نظيرين من القوائم التركيبية مرفقين بنظيرين من تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات، إن وجدوا، بنفس كتابة الضبط داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ مصادقة الجمعية العامة. في حالة عدم القيام بذلك، يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات إصدار أمر للشركة، تحت طائلة غرامة تهديدية، بإنجاز الإيداع المذكور.

يمكن القيام بالإيداع المذكور في الفقرة الأولى والثانية بطريقة إلكترونية وفق الشروط المنصوص عليها في نص تنظيمي2.

المادة 96 3

يجب، بعد التقييد في السجل التجاري، أن يتم شهر تأسيس الشركة بواسطة إشعار بالجريدة الرسمية وفي جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما.

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 95 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم24.10، سالف الذكر.

2 - انظر المرسوم رقم 2.20.956 لتطبيق المقتضيات المتعلقة بالشهر في السجل التجاري الإلكتروني وإيداع القوائم التركيبية للشركات بطريقة إلكترونية، بتاريخ 22 من شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6992 بتاريخ 22 شوال 1442 (3 يونيو 2021)، ص 3783. . وكذا قرار لوزير العدل رقم 3291.20 بتاريخ 22 من شعبان 1442 (5 أبريل 2021) بنسخ قرار وزير العدل رقم 106.97 الصادر في 9 رمضان 1417 (18 يناير 1997) بتحديد استمارات التصريح بالتقييد في السجل التجاري وتحديد قائمة العقود والأوراق المثبتة المشفوع بها التصريح المذكور. الجريدة الرسمية عدد 6992 بتاريخ 22 شوال 1442 (3 يونيو 2021)، ص 3810.

3 - تم تغيير وتتميم المادة 96 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.05، سالف الذكر.

يمكن القيام بهذا النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بطريقة إلكترونية وفق الشروط المنصوص عليها في نص تنظيمي1 .

يتضمن هذا الإشعار البيانات التالية :

1- شكل الشركة ؛

2- تسمية الشركة؛

3- غرض الشركة بإيجاز ؛

4- عنوان المقر الاجتماعي؛

5- المدة التي تأسست الشركة من أجلها؛

6- مبلغ رأسمال الشركة مع بيان مبلغ الحصص النقدية وكذا الوصف الموجز للحصص العينية وتقييمها؛

7- أسماء الشركاء الشخصية والعائلية وصفاتهم ومواطنهم؛

8- الأسماء الشخصية والعائلية وصفات ومواطن الشركاء أو الأغيار الذين يحق لهم إلزام الشركة تجاه الأغيار؛

9 - رقم التقييد في السجل التجاري.

المادة 97

تخضع لنفس شروط الإيداع والنشر المنصوص عليها في المادتين 95 و96 :

- كل العقود أو المداولات أو القرارات التي ينتج عنها تغيير النظام الأساسي، ماعدا استبدال المسيرين وأعضاء مجلس الرقابة ومراقب أو مراقبي الحسابات المعينين منذ البداية في النظام الأساسي؛

- كل العقود أو المداولات أو القرارات المثبتة لحل الشركة مع الإشارة إلى أسماء المصفين الشخصية والعائلية ومواطنهم وإلى مقر التصفية؛

- كل المقررات القضائية القاضية بحل أو بطلان الشركة؛

- كل العقود أو المداولات أو القرارات المثبتة لقفل التصفية.

1 - تم تغيير وتتميم المادة 96 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 24.10، سالف الذكر.

المادة 98

يترتب على عدم احترام إجراءات الإيداع والنشر :

- بطلان الشركة في الحالة المنصوص عليها في المادتين 95 و96؛

- بطلان العقود أو المداولات أو القرارات في الحالة المنصوص عليها في المادة 97.

تراعى في جميع الأحوال إمكانيات التسوية المنصوص عليها في المواد 340 و342 و343 و344 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

المادة 99

يحق لكل شخص الاطلاع على الوثائق المودعة بكتابة ضبط المحكمة، والحصول على نفقته على نظير أو مستخرج لدى كاتب الضبط أو الموثق الحائز للأصل.

الباب الثامن: المخالفات والعقوبات الزجرية

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة 100

تطبق أحكام هذا الباب التي تخص مسيري الشركات موضوع هذا القانون على كل شخص يكون قد زاول فعلا، سواء مباشرة أو بواسطة شخص آخر، تسيير شركة إما باسم ممثلها القانوني أو بالحلول محله.

المادة 101

تضاعف العقوبات المقررة في هذا الباب في حالة العود.

يعتبر في حالة عود في مفهوم هذا القانون من يرتكب جريمة بعد أن يكون قد حكم عليه بالحبس أو الغرامة أو هما معا بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل جريمة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تمام تنفيذ العقوبة أو تقادمها1 وذلك خلافا للفصلين 156 و157 من القانون الجنائي2.

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 101 أعلاه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 21.05، سالف الذكر.

2- ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي؛ الجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيو 1963)، ص 1253، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 1102

المادة 103

خلافا لمقتضيات الفصول 55 و149 و150 من القانون الجنائي لا يمكن النزول عن الحد الأدنى للغرامات المقررة في هذا القانون ولا يمكن الأمر بإيقاف التنفيذ إلا فيما يخص العقوبات الحبسية.

الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات المشتركة

المادة 104

تطبق على مراقبي الحسابات أحكام المادتين 404 و405 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

وتطبق على مسيري الشركة أحكام المادة 403 من نفس القانون إذا كانت الشركة ملزمة بتعيين مراقب أو مراقبين للحسابات.

كما تطبق على مسيري الشركة أو كل شخص يعمل لديها أحكام المادة 406 من نفس القانون إذا تمت، عمدا، عرقلة المراجعات أو المراقبات التي يجريها مراقبو الحسابات أو الخبراء المعينون.

المادة 105

تطبق على المصفين الأحكام المنصوص عليها في المواد من 421 إلى 424 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

المادة 106

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، المسيرون الذين يقومون تدليسيا بتقييم حصة عينية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية.

المادة 107

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

[1]- تم نسخ أحكام المادة 102 أعلاه بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 21.05، سالف الذكر.

1 - المسيرون الذين يقومون، عن قصد، بتوزيع أرباح خيالية بين الشركاء في غياب الجرد أو بوسائل جرد تدليسية؛

2 - المسيرون الذين قدموا للشركاء، عن قصد، حتى في غياب أي توزيع لأقساط الأرباح، قوائم تركيبية لا تعطي، بالنسبة لكل سنة مالية، صورة صادقة عن نتائج السنة وعن الوضعية المالية وعن الذمة المالية بانتهاء تلك الفترة بغية إخفاء الوضعية الحقيقية للشركة؛

3 - المسيرون الذين استعملوا، عن سوء نية، أموال الشركة أو اعتماداتها استعمالا يعلمون أنه ضد المصلحة الاقتصادية للشركة وذلك لتحقيق أغراض شخصية أو لمحاباة شركة أو مقاولة لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

4 - المسيرون الذين استعملوا، عن سوء نية، السلطات التي يتمتعون بها أو الأصوات التي يتوفرون عليها بهذه الصفة استعمالا يعلمون أنه ضد المصالح الاقتصادية للشركة وذلك لتحقيق أغراض شخصية أو لمحاباة شركة أو مقاولة لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

المادة 108

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، المسيرون الذين لا يقومون داخل الآجال القانونية بإيداع أو بإيداعات لوثائق أو عقود لدى كتابة ضبط المحكمة أو لا يقومون بإجراء أو إجراءات الشهر المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 109

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 40.000 درهم، المسيرون الذين لا يعدون بالنسبة لكل سنة محاسبية الجرد والقوائم التركيبية وتقرير التسيير.

المادة 110

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم ، المسيرون الذين :

1 - لا يضعون رهن إشارة كل شريك بالمقر الاجتماعي، محاضر الجمعيات والقوائم التركيبية والجرد وتقرير المسيرين وعند الاقتضاء تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات؛

2 - لا يقومون بدعوة الجمعية العامة للشركاء للانعقاد داخل أجل ستة أشهر من تاريخ اختتام السنة المالية والذين لا يعرضون لمصادقة الجمعية المذكورة أو لمصادقة الشريك الوحيد الجرد والقوائم التركيبية وتقرير التسيير.

المادة 111

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم، المسيرون الذين لا يقومون، داخل أجل 15 يوما قبل تاريخ الجمعية العامة، بتوجيه القوائم التركيبية وتقرير التسيير ونص التوصيات المقترحة وعند الاقتضاء تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات إلى الشركاء.

المادة 112

يعاقب بغرامة من 1.000 إلى 5.000 درهم، المسيرون الذين يغفلون الإشارة إلى التسمية التجارية للشركة في كل المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة للأغيار مسبوقة أو متبوعة مباشرة بالعبارة الدالة على شكلها القانوني أو أحرفها الأولى وبيان رأسمال الشركة.

كما يعاقب بنفس العقوبة كل ملزم قانونا :

- لم يعمل على إثبات قرارات جمعية الشركاء في المحضر المتطلب وتضمينه البيانات المشار إليها في المادتين 10 و73 حسب شكل الشركة؛

- لم يعمل على تدوين المحضر المذكور في السجل الخاص بمحاضر الجمعيات الممسوك بمقر الشركة.

الفصل الثالث: مخالفات وعقوبات خاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة

المادة 113

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 2.000 إلى 40.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مسيرو الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذين يدلون، وعن قصد، بتصريح كاذب في عقد الشركة بخصوص توزيع أنصبة الشركة ما بين الشركاء أو تحرير الأنصبة أو إيداع الأموال أو يغفلون عن عمد القيام بذلك التصريح.

تطبق أحكام الفقرة السابقة في حالة الزيادة في رأس المال.

المادة 114

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 2.000 إلى 30.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مسيرو الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذين يقومون بإصدار قيم منقولة كيفما كانت لفائدة الشركة سواء بصورة مباشرة أو بوسيط.

المادة 115

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 2.000 درهم إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مسيرو الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذين لا يقومون، وعن

عمد، حينما تقل الوضعية الصافية للشركة عن ربع رأسمالها بسبب الخسارة المثبتة في القوائم التركيبية :

1 - باستشارة الشركاء داخل الثلاثة أشهر التي تلي المصادقة على الحسابات التي أظهرت تلك الخسائر من أجل اتخاذ قرار الحل السابق لأوانه للشركة إن اقتضى الأمر ذلك،

2 - بإيداع القرار المتخذ من طرف الشركاء بكتابة ضبط المحكمة وتقييده في السجل التجاري ونشره في جريدة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

المادة 116

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من قام رغم المنع المنصوص عليه في المادة 66 بالاقتراض بأي شكل من الأشكال من الشركة أو عمل على الحصول على دائنية في حسابها الجاري أو بأي طريقة أخرى وكذا أن تكفل الشركة أو تضمن احتياطيا التزاماته تجاه الأغيار.

المادة 117

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم ، مسيرو الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذين لا يضعون في أي فترة من السنة، رهن إشارة كل شريك بالمقر الاجتماعي، الوثائق الآتية المتعلقة بالسنوات المالية الثلاثة الأخيرة المعروضة على الجمعيات العامة : القائمة التركيبية السنوية والجرد وتقرير المسيرين وعند الاقتضاء تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات ومحاضر الجمعيات العامة.

الفصل الرابع: المخالفات والعقوبات الخاصة بشركة التوصية بالأسهم

المادة 118

تطبق العقوبات الزجرية المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة على شركات التوصية بالأسهم.

تطبق العقوبات الخاصة بالرؤساء والمتصرفين والمديرين العامين أو أعضاء مجلس الإدارة الجماعية لشركات المساهمة على مسيري شركات التوصية بالأسهم فيما يتعلق باختصاصاتهم.

الباب التاسع: أحكام مختلفة وانتقالية

المادة 119

كل الآجال المنصوص عليها في هذا القانون آجال كاملة.

المادة 120

تسري أحكام هذا القانون على الشركات التي ستنشأ فوق تراب المملكة وذلك بعد دخول التشريع المتعلق بالسجل التجاري المنصوص عليه في الكتاب الأول من مدونة التجارة1 حيز التطبيق، غير أنه لا يكون لازما القيام مجددا بإجراءات التأسيس التي سبق إنجازها.

المادة 121

تصبح الشركات المؤسسة قبل تاريخ صدور هذا القانون خاضعة لأحكامه عند انتهاء السنة الثالثة الموالية لدخوله حيز التنفيذ2 أو فور شهر التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للشركة قصد ملاءمتها مع الأحكام المذكورة.

تتم الملاءمة إما بنسخ أو تغيير أو إذا اقتضى الحال باستبدال الأحكام النظامية المخالفة لأحكام هذا القانون الآمرة وإدخال ما يستلزمه القانون المذكور من إضافات عليها ويتم ذلك إما بتعديل النظام الأساسي القديم أو باعتماد نظام جديد.

يمكن أن يتخذ الشركاء قرار الملاءمة المذكورة وفق شروط صحة القرارات العادية على الرغم من أية أحكام قانونية أو نظامية مخالفة وذلك شريطة أن لا يلحق التعديل في المضمون سوى البنود المتنافية مع هذا القانون.

إلا أنه لا يمكن تحويل الشركة أو الزيادة في رأسمالها بطريقة أخرى غير دمج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار إلا ضمن الشروط المتطلبة لتعديل النظام الأساسي.

المادة 122

إذا تعذر على الشركاء، لأي سبب من الأسباب، البت بصورة صحيحة في مشروع ملاءمة النظام الأساسي، عرض هذا المشروع على موافقة رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات بناء على طلب من الممثلين القانونيين للشركة.

المادة 123

إذا لم يستدع الأمر إجراء أية ملاءمة، سجل الشركاء ذلك، وتشهر مداولتهم كما يشهر قرار تعديل النظام الأساسي .ويطبق هذا القانون على الشركة فور القيام بهذه الإجراءات.

---

1 - القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996)؛ الجريدة الرسمية عدد 4418 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417 (3 أكتوبر 1996).

2 - تم تغيير الفقرة الأولى من المادة 121 أعلاه بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 82.99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.328 بتاريخ 21 من رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)؛ الجريدة الرسمية عدد 4756 بتاريخ 21 رمضان 1420 (30 ديسمبر1999)، ص 3071.

المادة 124

عند عدم ملاءمة النظام الأساسي لأحكام هذا القانون داخل الأجل المحدد أعلاه، تعتبر البنود النظامية المخالفة لها عند انتهاء هذا الأجل كأن لم تكن.

المادة 1125

المادة 126

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم مسيرو الشركات الذين تعمدوا عدم ملاءمة أو عدم العمل على ملاءمة النظام الأساسي لأحكام هذا القانون.

تمنح المحكمة مهلة جديدة لا تتجاوز ستة أشهر يجب خلالها ملاءمة النظام الأساسي للشركة مع أحكام هذا القانون.

عند عدم احترام هذه المهلة الجديدة، يعاقب المسيرون المعنيون بغرامة 10.000 إلى 20.000 درهم.

المادة 127

لا ينسخ هذا القانون الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تخضع لها الشركات الخاضعة لنظام خاص.

إن مقتضيات النظام الأساسي لهذه الشركات، المطابقة للأحكام التشريعية المنسوخة بحكم المادة 128 ولكنها مخالفة لأحكام هذا القانون غير المنصوص عليها في النظام الخاص الذي تخضع له الشركات المذكورة، تتم ملاءمتها مع أحكام هذا القانون. ولهذه الغاية تطبق أحكام المواد من 121 إلى 126.

المادة 128

تنسخ، مع مراعاة تطبيقها الانتقالي إلى حين انتهاء السنة الثالثة من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق[2] على الشركات التي لم تقم بملاءمة نظامها الأساسي، الأحكام المتعلقة بالمواد المنظمة بمقتضى هذا القانون ولاسيما النصوص التالية كما تم تعديلها أو تتميمها :

[1] - تم نسخ أحكام المادة 125 أعلاه بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 24.10، سالف الذكر.

[2] - تم تغيير الفقرة الأولى من المادة 128 أعلاه بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 82.99، سالف الذكر.

1 - أحكام الفصول من 29 إلى 54، بإدخال الغاية، من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المعتبر بمثابة القانون التجاري1 ؛

2 - أحكام الظهير الشريف الصادر في 17 من ذي الحجة 1340 (11 أغسطس 1922) المتعلق بشركات الأموال ، فيما يتعلق بشركات التوصية بالأسهم؛

لا تطبق أحكام هذا القانون على الشركات التجارية إذا كانت ذات رأسمال قابل للتغيير، وكذا على الشركات ذات المساهمة العمالية التي تظل خاضعة لأحكام الظهير الشريف المشار إليه أعلاه بتاريخ 17 من ذي الحجة 1340 (11 أغسطس 1922)؛

3 - أحكام الظهير الشريف الصادر في 22 من صفر 1345 (فاتح ديسمبر 1926) المتعلق بإحداث الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛

4 - أحكام الظهير الشريف الصادر في 29 من شوال 1374 (20 يونيو 1955) المتعلق بحصص التأسيس الصادرة عن الشركات، فيما يتعلق بشركات التوصية بالأسهم؛

5 - أحكام الظهير الشريف الصادر في 21 من ذي الحجة 1374 (10 أغسطس 1955) المؤسس لحق أفضلية الاكتتاب لفائدة المساهمين في الزيادة في رأس المال، فيما يتعلق بشركات التوصية بالأسهم.

المادة 129

يتعين على شركات التوصية بالأسهم التي أصدرت حصص المؤسسين قبل نشر هذا القانون، إما العمل على إعادة شراء هذه السندات أو تحويلها إلى أسهم وذلك قبل انصرام السنة الثانية الموالية لتاريخ النشر المذكور2.

يقرر الشركاء التحويل أو إعادة الشراء وفق نفس الشروط المطلوبة لتعديل النظام الأساسي.

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 126، المسيرون الذين لم ينجزوا الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 130

---

1 - سبق نسخ أحكام الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المعتبر بمثابة القانون التجاري عبر مرحلتين:

- نسخت المواد من 1 إلى 28 والمواد من 55 إلى 389 بمقتضى المادة 733 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة سالف الذكر؛
- نسخت أحكام القسم الرابع، فيما يتعلق بشركات المساهمة، بمقتضى البند 1 من المادة 451 من قانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، سالف الذكر.

2 - تم تغيير الفقرة الأولى من المادة 129 أعلاه بمقتضى المادة الفريدة من القانون رقم 82.99، سالف الذكر.

تطبق الإحالة إلى أحكام النصوص المنسوخة بمقتضى المادة 128 والواردة في النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل، على الأحكام الموازية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 131

إلى أن يتم إحداث محاكم مختصة1 في النزاعات التي تنشأ بين التجار أو لتطبيق هذا القانون، يبت في تلك النزاعات وفق النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

1 ـ تم إحداث محاكم تجارية تختص بالنظر لاسيما في الدعاوى التي تنشأ بين التجار والمتعلقة بأعمالهم التجارية والنزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية، وذلك بموجب القانون رقم 53.95 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.95 بتاريخ 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997)؛ الجريدة الرسمية عدد 4482 بتاريخ 8 محرم 1418 (15ماي1997)، ص1141، كما تم تغييره وتتميمه.

الفهرس

قانون رقم 5.96 يتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة. 1027

الباب الأول: أحكام عامة 1028

الباب الثاني: شركة التضامن 1028

الباب الثالث: شركة التوصية 1034

الفصل الأول: شركة التوصية البسيطة 1034

الفصل الثاني: شركة التوصية بالأسهم 1036

الباب الرابع: الشركة ذات المسؤولية المحدودة 1044

الفصل الأول: أحكام عامة 1044

الفصل الثاني: التأسيس 1045

الفصل الثالث: الأنصبة في الشركة 1048

الفصل الرابع: التسيير 1050

الفصل الخامس: الجمعية العامة 1054

الفصل السادس: تغيير رأس المال 1057

الفصل السابع: مراقبة الشركة ذات المسؤولية المحدودة 1058

الفصل الثامن: حل الشركة 1059

الفصل التاسع: تحويل الشركة 1060

الباب الخامس: شركة المحاصة 1061

الباب السادس: المسؤولية المدنية 1062

الباب السابع: الشهر 1062

الباب الثامن: المخالفات والعقوبات الزجرية 1065

الفصل الأول: أحكام عامة 1065

الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات المشتركة 1066

الفصل الثالث: مخالفات وعقوبات خاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة 1068

الفصل الرابع: المخالفات والعقوبات الخاصة بشركة التوصية بالأسهم 1069

الباب التاسع: أحكام مختلفة وانتقالية 1069

الفهرس 1074

.....
.....

التحكيم في الفقه والقانون -1-
دعوة الحق
العددان 98 و99

ما هو التحكيم؟
غير خاف أن للأطراف المتنازعين الحق في عرض نزاعاتهم على محكمين بدل اللجوء إلى المحاكم المختصة فقد نص الفصل 527 من قانون المسطرة المدنية أن لكل الأشخاص أن يتفقوا على التحكيم في الحقوق التي يملكون التصرف فيها إلا ما استثناه المشرع ولم يجز فيه عرض المنازعات على المحكمين.
فالتحكيم ليس بمؤسسة للتقاضي بالمعنى الصحيح وإنما وسيلة خاصة عرفها الإنسان منذ أقدم العصور واستعملها الناس لفض بعض النزاعات الناشئة بينهم. فكان من الضروري أن يتناولها فقهاء القانون بالدرس لإرسالها على قواعد فقهية وحصرها في نطاق معين حتى لا يطغى أثرها على السلطة القضائية التي هي من سلط الدولة.
ومن البديهي أن التحكيم كوسيلة من وسائل التقاضي يتوفر على عدة مزايا بالنسبة لسرعة القرارات المتخذة لفصل النزاعات، والحد من مصاريف الدعوى، وحل المشاكل ذات الصبغة التقنية، لكنه كاد أن يصبح على جانب من الخطورة لولا أن القانون جعل منه مادة تخضع إلى عدة شروط وقيده بقيود تكفل حقوق الأشخاص الذين يتفقون على استعماله.فقد نصت الفصول 527 إلى 543 من قانون المسطرة المدنية على القواعد المتبعة للحد من استعمال حق التحكيم سواء بالنسبة لادعاءات الخصوم أو لسلطة المحكمين وجعل هذا النوع من التقاضي يخضع لمسطرة خاصة تقي الخصوم من كل شطط وتجعل الأحكام التحكيمية تخضع لسلطة قضاء المحاكم. ومن تحليل فصول المسطرة المدنية المتعلقة بالتحكيم سنرى أن المشرع عالج بدقة عدة جوانب هامة لتقنين حق التحكيم والتحديد من استعماله.
فما هي النزاعات التي يمكن عرضها على المحكمين؟ وكيف يبرم عقد التحكيم؟ وما هو الفرق بين التحكيم الاختياري والتحكيم الإجباري؟ وما هي الإجراءات المسطرية المتبعة أمام المحكمين؟ وهل هناك فرق بين الأحكام التحكيمية وأحكام المحاكم؟ وكيف يقع الطعن في احكام المحكمين؟ وإلى أي حد يخضع تنفيذ الأحكام التحكيمية لسلطة القضاء؟ وكيف يميز بين مهمة المحكم ومهمة الخبير؟ وما هو الفرق بين مقتضيات التحكيم ومقتضيات الصلح؟
ونود قبل الدخول في صميم الموضوع أن نلقي نظرة تاريخية على التحكيم لنعرف بسنده في الشرع الإسلامي وتطوراته في القانون الغربي، ويتخلل البحث دراسة مقارنة للتحكيم في الفقه وفي القانونين المغربي والتونسي.

التحكيم في الشرع الاسلامي

تداخل الصلح والتحكيم:

إن الشرع الإسلامي يخلط نوعا ما بين التحكيم (Arbitrage) وبين الصلح (Transaction) فهو يجعل الأول في خدمة الثاني ويحث عليهما معا في صالح المجتمع الإسلامي والعدالة البشرية. فقد ورد في القرآن الكريم «وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما». وكما ندب الله سبحانه الزوجين إلى الصلح بواسطة حكمين عند التنازع في حقوقهما ندب طائفتين مقتتلتين إلى الصلح وأمر المسلمين بالتحكيم بينهما «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما» وقال تعالى: «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس» وقال أيضا «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون».

روى الترمذي أن النبي (صلعم) قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون على شروطهم إلا شرطا حلل حراما أو حرم حلالا). فالصلح الجائز بين المسلمين هو الذي يعتمد فيه رضى الله ورضى الخصمين ويعتمد العلم والعدل فيكون المصلح أو الحكم عالما بالوقائع عارفا بالواجب قاصدا للعدل، فدرجة هذا أفضل من درجة الصائم القائم كما قال عليه السلام «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصائم القائم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إصلاح ذات البيت..» وأصلح (ص) بين كعب ابن مالك وابن أبي حدرد في دين على هذا الأخير بأن استوضع من دين كعب شطرا وأمر غريمه بقضاء الشطر الباقي.

ونرى في عمل الرسول عليه السلام نوعا من التحكيم على أساس المصالحة إذ كان ما صولح عليه الخصمان أمرا صادرا منه عليه السلام باستيضاع شطر من دين الدائن والحكم على المدين بقضاء الشطر الباقي.

وجوز صلى الله عليه وسلم في دم العمد أن يأخذ أولياء القتيل ما صولحوا عليه، وقال عطاء عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأسا بالمخارجة يعني الصلح في الميراث، وسميت المخارجة لأن الوارث يعطى ما يصالح عليه ويخرج نفسه من الميراث.

وحتى في القانون المغربي يمكن لعقد التحكيم أن يخول للمحكمين سلطة في النزاع كوسطاء للصلح، فيصبح المحكمون مفوضين مصالحين غير مقيدين بالفصل طبقا لقواعد القانون (المادة 536) وهذه ظاهرة لتداخل الصلح والتحكيم.

ونجد نفس الظاهرة في القانون المدني التونسي، فقد نصت المادة 264 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمين أن يتبعوا في أحكامهم القواعد القانونية ما لم يتضمن صك التحكيم صرامة تفويض الأمر إليهم فيصيرون بذلك محكمين مصالحين وهم معفون بصفتهم تلك من التقيد بالإجراءات والقواعد القانونية ولهم حينئذ اتباع قواعد العدل والإنصاف.

فإلقاء نظرة على الفقه الإسلامي تدلنا على أن مواد الصلح والتحكيم لا يختلف بعضها عن بعض فالحقوق التي لا يسمح بالتحكيم فيها هي نفس الحقوق التي لا يكون للصلح مدخل فيها.

فكما أنه من المقرر بأن لا صلح يحرم حلالا أو يحل حراما يجوز التأكيد بأن لا تحكيم يحرم حلالا أو يحل حراما، كنقل نسب أو ولاء عن محل إلى محل أو أكل ربا أو إسقاط واجب أو تعطيل حد وما أشبه ذلك. فالشرع الإسلامي وضع للصلح شروطا وأحكاما لا مجال هنا لتفصيلها إذ المرجع فيها لكتب الفقه، وبالجملة فالحقوق نوعان: حقوق الله وحقوق العباد. فحقوق الله لا مدخل للصلح ولا للتحكيم فيها كالحدود والزكوات والكفارات ونحوها. وأما حقوق الأفراد فهي التي تقبل الصلح والصلح فيها نوعان: نوع يجيزه الشرع مطلقا وهن ما كان إسقاطا أو إبراءا، ومصلح على عوض وهذا يجوز إلا أن أدى إلى حرام، وحكمه حكم البيع سواء كان في عين أو دين بشرط الاحتراز من الجهل والغرر والربا والوضع على التعجيل الخ... ولا نريد بهذا أن ندخل في تفاصيل احكام الصلح في الفقه الإسلامي فقد لا يسع المجال لذلك، وإنما أردنا أن نذكر بأن الشرع الإسلامي وضع للصلح شروطا وقيودا جعلته يسير جنبا لجنب مع العدل والحق ومراقبة القضاء، ومن ثم فالتحكيم مثل الصلح يمارس شرعا في نطاقات معينة ومجالات محدودة حتى لا يؤثر في الحقوق البائنة ولا يطغة أثره على سلطة القضاء.

وتلك المبادئ الفقهية نجدها بعينها في مقتضيات الفصول 527 إلى 543 المتعلقة بالتحكيم فالمشرع المغربي الذي يسعى دائما في أن تكون قوانينه العصرية مستمدة من روح الشريعة الإسلامية أخضع «قضاء» التحكيم لعدة شروط وإجراءات لوقاية المتحاكمين من كل حيف أو شطط كما استثنى من النزاعات التي يمكن عرضها على المحكمين عدة مواد لها صلة بالهبات والوصايا وبنظام العائلة والأحوال الشخصية أو بالنظام العام، وذهب القانون التونسي في هذا المضمار إلى حد أبعد مما ذهب إليه القانون المغربي فقد نصت المادة 260 من المجلة صراحة أن من المواد التي لا يجوز فيها التحكيم: المسائل التي لا يجوز فيها الصلح، ومن ثم فحكم التحكيم في القانون التونسي هو حكم الصلح مثل ما هو مقرر في الفقه الإسلامي فيتضح مما تقدم عرضه أن أحكام الصلح والتحكيم تتداخل بعضها في بعض وتربط بينها علاقة فقهية متينة.

المعنى الشرعي والقانوني للتحكيم

وأسند الشرع الإسلامي أمر التحكيم والإصلاح بين المسلمين إلى ذوي الرأي المحمود فالحكم يستمد علم الواقعة من القرآن فإن لم يجدها ففي السنة، فإن لم يجدها في السنة ففيما قضى به الخلفاء الراشدون فإن يجده ففيما قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم فإن لم يجده اجتهد رأيه، قال علي ابن الجعد: أنبأنا شعبة بن سيار عن الشعبي، قال: أخذ عمر فرسا من رجل على سوم، فحمل عليه فعطب، فخاصمه الرجل، فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلا، فقال الرجل: إني أرضى بشريح العراقي، فقال رشيح: «أخذته يا عمر صحيحا سليما فأنت له ضامن حتى ترده صحيحا سليما. فأعجب عمر حكمه فبعثه قاضيا وقال له: ما استبان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه، فإن لم يستبن في كتاب الله فمن السنة، فإن لم تجده في السنة فاجتهد رأيك».

أما التحكيم بالمعنى العصري كما عالجه القانون المغربي فله سنده في الفقه الإسلامي، فقد جاء في مذهب الإمام مالك أنه إذا حكم المتخاصمان رجلا لزمهما حكمه إذا حكم بما يجوز وذلك خلافا للإمام الشافعي الذي لا يجيز اللزوم، وفي مذهب أبي حنيفة يلزم حكم المحكمين إذا وافق حكم قاضي البلد. ويتضح من المذهبين المالكي والحنفي أن الحكم التحكيمي يلزم الخصوم إلا أن هذا اللزوم مقيد بمطابقة الحكم التحكيمي للشرع وما جرى به العمل وبعبارة بموافقة القاضي. وهذا المبدأ بالذات مبدأ خضوع الحكم التحكيمي لسلطة القضاء، هو الذي أخذ به المشرع المغربي في الفصول 537 و538 و543 من قانون المسطرة المدنية بمعنى أن حكم المحكمين لا يصير قابلا للتنفيذ إلا بأمر من رئيس المحكمة الإقليمية التي صدر في دائرة اختصاصها أو رئيس محكمة الاستيناف إذا كان محل التحكيم النظر على وجه الاستئناف في حكم، كما لا تنفذ أحكام المحكمين ولو كانت تحضيرية إلا بعد صدور أمر في ذيل أو في هامش أصل هذه الأحكام يأذن به رئيس المحكمة لكاتب الضبط بتسليم نسخة من هذه الأحكام بالصيغة التنفيذية، وزيادة على ذلك فإن المشرع أجاز للخصوم أن يطعنوا بالتعرض على الأمر بالتنفيذ أمام المحكمة التي أصدر رئيسها هذا الأمر وأن يطلبوا إبطال حكم المحكمين وذلك في الأحوال التي لا يجوز فيها للخصوم الطعن بالاستئناف أو طلب إعادة النظر في الأحكام التحكيمية.

ونجد نفس القواعد في القانون التونسي طبقا لما نصت عليه المادتان 278 و281 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية فحكم المحكمين لا يصير نافدا إلا بإصدار الحاكم إذنه بذيل نسخة الحكم بعد الاطلاع عليه وعلى صك التحكيم والتثبت من عدم وجود ما يمنع من تنفيذه قانونا كما أنه يمكن القيام بطلب إبطال حكم المحكمين الصادر نهائيا ولو اشترط الخصوم خلاف ذلك وقد عين القانون التونسي عدة أحوال أجاز فيها طلب البطلان أمام المحكمة التي صدر بدائرتها الحكم.

.....

...

.....

.....

القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية

ظهير شريف رقم 1.22.34 تاريخ 24-05-2022

الجريدة الرسمية عدد 7099 - 2022

صفحة : 3579

ظهير شريف رقم 34.22.1صادرفي 23 من شوال1443(24 ماي2022) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 17.95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بـــالرباط في 23 من رمضان 1443(24 ماي 2022.)

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

قانون رقم 17.95

يتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية

القسم الأول

التحكيم

الباب الأول

التعريف والقواعد العامة

المادة الأولى

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي :

- " التحكيم " : عرض نزاع على هيئة تحكيمية تتلقى من الأطراف مهمة الفصل في النزاع بناء على اتفاق تحكيم ؛

- " الهيئة التحكيمية " : المحكم المنفرد أو مجموعة محكمين ؛

- " نظام التحكيم " : كل نص يحدد مسطرة معينة يجب اتباعها في مادة التحكيم ؛

- " التحكيم المؤسسي " : التحكيم الذي ينظمه مركز أو مؤسسة دائمة للتحكيم ؛

- " التحكيم الخاص " : التحكيم الذي يجري خارج إطار التحكيم المؤسسي ؛

- " الحكم التحكيمي " : الحكم الذي يصدر عن محكم أو هيئة أو مؤسسة تحكيمية ؛

- " المحكمة المختصة " : المحكمة ذات الولاية للفصل في النزاع، إذا لم يكن محل اتفاق تحكيم بين أطرافه ؛

- " رئيس المحكمة المختصة " : رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية، أو رئيس المحكمة الابتدائية التجارية، أو من ينوب عنه ؛

- " محكمة الاستئناف المختصة " : محكمة الاستئناف أو محكمة الاستئناف الإدارية، أو محكمة الاستئناف التجارية.

المادة 2

اتفاق التحكيم هو التزام الأطراف باللجوء إلى التحكيم قصد حل نزاع نشأ أو قد ينشأ عن علاقة قانونية، تعاقدية أو غير تعاقدية.

يكتسي اتفاق التحكيم شكل عقد تحكيم أو شرط تحكيم.

المادة 3

يجب أن يبرم اتفاق التحكيم كتابة، إما بعقد رسمي أو عرفي، وإما بمحضر يحرر أمام الهيئة التحكيمية المعينة، أو بأي وسيلة أخرى يتفق عليها الأطراف.

يعتبر اتفاق التحكيم مبرما كتابة إذا ورد في وثيقة موقعة من لدن الأطراف أو في رسائل متبادلة أو برقيات أو أي وسيلة أخرى من وسائل االتصال المكتوبة، أو بموجب رسالة إلكترونية معدة وفقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل، أو بتبادل مذكرات الأطراف أو الدفاع التي يدفع فيها أحدهم أمام الهيئة التحكيمية، بوجود اتفاق تحكيم دون أن ينازعه الطرف الآخر في ذلك.

ويعد في حكم اتفاق التحكيم المبرم كتابة، كل إحالة صريحة في عقد مكتوب إلى أحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية، أو إلى أي وثيقة أخرى تتضمن شرطا تحكيميا، إذا كانت هذه الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءا من العقد.

المادة 4

عقد التحكيم هو الاتفاق الذي يلتزم فيه أطراف نزاع نشأ بينهم بعرض هذا النزاع على الهيئة التحكيمية.

يمكن إبرام عقد التحكيم ولو خلال دعوى جارية أمام المحكمة.

إذا تم الاتفاق على التحكيم أثناء نظر المحكمة المختصة في النزاع، فعليها أن تحيل الأطراف إلى التحكيم. ويعتبر هذا الحكم بمثابة اتفاق تحكيم مكتوب.

تصرح المحكمة، في هذه الحالة، بالإشهاد على اتفاق أطراف النزاع على اللجوء إلى التحكيم.

المادة 5

يجب أن يتضمن عقد التحكيم، تحت طائلة البطلان، تحديد موضوع النزاع.

كما يتضمن عقد التحكيم جميع البيانات المتعلقة بتحديد هوية كل طرف وعنوانه وموطنه إلى جانب عنوانه الإلكتروني.

يكون عقد التحكيم لاغيا إذا تضمن تعيين الهيئة التحكيمية ورفض أحد المحكمين المعينين القيام بالمهمة المسندة إليه أو تعذر عليه ذلك، ما لم يتفق الأطراف على تعويضه.

يسري نفس الحكم على المحكم المنفرد.

المادة 6

شرط التحكيم هو الاتفاق الذي يلتزم فيه أطراف عقد بأن يعرضوا على التحكيم كل أو بعض النزاعات التي قد تنشأ عن العقد المذكور، والمرتبطة به.

المادة 7

يجب، تحت طائلة البطلان، أن يضمن شرط التحكيم كتابة في الاتفاق الأصلي أو في وثيقة تحيل إليه بشكل لا لبس فيه.

المادة 8

يعتبر شرط التحكيم اتفاقا مستقال عن شروط العقد الأخرى،

و لا يترتب عن بطلان العقد أو إبطاله أو فسخه أو إنهائه أو إلغائه أو انتهاء آثاره لأي سبب كان، أي أثر على شرط التحكيم الذي يتضمنه،

إذا كان هذا الشرط صحيحا في ذاته.

المادة 9

لا يترتب عن تقديم دعوى أمام المحكمة المختصة، و لا عن الدفع ببطلان أو إبطال أو فسخ أو إنهاء أو إلغاء أو انتهاء أثار العقد الأصلي

ُ إجراءات التحكيم، وللهيئة للتحكيم لأي سبب من الأسباب، وقف التحكيمية أن تفصل في مدى صحة العقد الأصلي أو بطلانه.

المادة 10

يكون التحكيم إما خاصا أو مؤسسيا.

في حالة تحكيم خاص، تتكفل الهيئة التحكيمية بتنظيمه مع تحديد المسطرة الواجب اتباعها، ما عدا إذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك، أو اختاروا نظام تحكيم معين.

عندما يعرض التحكيم على مؤسسة تحكيمية، فإن هذه الأخيرة تتولى تنظيمه وضمان حسن سيره طبقا لنظامها.

تحترم في جميع الأحوال القواعد المتعلقة بحقوق الدفاع.

المادة 11

لا يمكن إسناد مهمة المحكم إلا لشخص ذاتي كامل الأهلية،

يتوفر على الحد الأدنى من الخبرة والكفاءة العلمية ، تؤهله لممارسة مهمة التحكيم، لم يسبق أن صدر ضده حكم حائز لقوة الشيء المقضي به بالإدانة من أجل ارتكاب أفعال ُيخل بالشرف أو صفات الاستقامة أو الآداب العامة، أو كان موضوع عقوبة تأديبية انتهت بعزله من وظيفة رسمية، أو صدرت في حقه إحدى العقوبات المالية المنصوص عليها في القسم السابع من الكتاب الخامس من القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة، أو بالحرمان من أهلية ممارسة التجارة أو حق من حقوقه المدنية.

إذا عين في الاتفاق شخص اعتباري، فإن هذا الشخص لا يتمتع سوى بصلاحية تنظيم التحكيم وضمان حسن سيره دون اختصاص الفصل في النزاع الذي يجب أن يسند إلى هيئة تحكيمية مكونة من شخص ذاتي أو أكثر.

المادة 12

مع مراعاة أحكام المادة 13 بعده، يجب على الأشخاص الذاتيين الذين يقومون اعتياديا أو في إطار المهنة بمهام المحكم، إما بصورة منفردة أو ضمن شخص اعتباري، أن يكونوا مسجلين ضمن قائمة المحكمين.

تحدد كيفيات مسك القائمة وشروط التسجيل فيها والتشطيب منها بنص تنظيمي على ألا يسجل فيها إلا ذوو الخبرة والكفاءة العلمية.

المادة 13

يمكن الأطراف النزاع تعيين الهيئة التحكيمية من خارج قائمة المحكمين المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه، كما يمكن لرئيس المحكمة المختصة أن يعين، عند الاقتضاء، محكما أو أكثر من خارج القائمة المذكورة، بعد استدعاء الأطراف.

المادة 14

يجوز لجميع الأشخاص من ذوي الأهلية الكاملة، سواء كانوا ذاتيين أو اعتباريين، أن يبرموا اتفاق تحكيم لتسوية النزاعات

الناشئة عن الحقوق التي يملكون حق التصرف فيها، ضمن الحدود

ووفق الإجراءات والمساطر المنصوص عليها في هذا القانون، مع التقيد بمقتضيات الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)بمثابة قانون الالتزامات والعقود، كما تم تغييره وتتميمه، ولا سيما الفصل 62 منه.

المادة 15

لا يجوز أن يبرم اتفاق التحكيم بشأن تسوية النزاعات التي تهم حالة الأشخاص وأهليتهم أو الحقوق الشخصية الخارجة عن دائرة التعامل.

المادة 16

لا يجوز أن تكون محل تحكيم النزاعات المتعلقة بالتصرفات الأحادية للدولة أو الجماعات الترابية أو غيرها من الهيئات المتمتعة بامتيازات السلطة العمومية.

غير أن النزاعات المالية الناتجة عنها، يمكن أن تكون محل عقد تحكيم، ما عدا المتعلقة بتطبيق قانون جبائي.

يمكن أن تكون النزاعات المتعلقة بالعقود التي تبرمها الدولة أو الجماعات الترابية محل اتفاق تحكيم مع التقيد بالمقتضيات الخاصة بالمراقبة المنصوص عليها في النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل فيما يخص العقود المعنية.

لا يؤثر عدم التقيد بالمقتضيات الخاصة المشار إليها في الفقرة السابقة، بأي شكل من الأشكال على صحة اتفاق التحكيم.

المادة 17

يجوز للمقاولات العمومية الخاضعة لقانون الشركات التجارية وللمؤسسات العمومية والمنشآت العامة أن تبرم اتفاقات تحكيم.

المادة 18

عندما يعرض نزاع مطروح أمام هيئة تحكيمية استنادا إلى اتفاق تحكيم، على نظر إحدى المحاكم، وجب على هذه الأخيرة أن تصرح بعدم القبول إلى حين استنفاذ مسطرة التحكيم أو إبطال اتفاق التحكيم.

إذا كان النزاع لم يعرض بعد على الهيئة التحكيمية، وجب أيضا على المحكمة المختصة أن تصرح بعدم القبول.

يتعين على المدعى عليه في كلتي الحالتين أن يدفع بذلك قبل كل دفاع في الجوهر، ولا يجوز للمحكمة المختصة أن تصرح تلقائيا بعدم القبول.

يتعين على المحكمة المختصة الفصل في الدفع بعدم القبول المثار في إطار مقتضيات هذه المادة بحكم مستقل وقبل الفصل في الموضوع،

ولا يقبل هذا الحكم المستقل الطعن إلا مع الحكم الصادر في الموضوع.

يمنع التمسك بالأسباب الموجبة لرفض إعطاء الصيغة التنفيذية أو الطعن بالبطلان أو إعادة النظر لأول مرة أمام المحكمة المختصة،

إذا كان بإمكان أحد الأطراف إثارتها أمام الهيئة التحكيمية قبل صدور الحكم التحكيمي.

المادة 19

لا يمنع اتفاق التحكيم أي طرف من اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة، سواء قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناء سيرها، لطلب اتخاذ أي إجراء وقتي أو تحفظي وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، ويجوز التراجع عن هذه الإجراءات وفقا

لنفس الأحكام.

الباب الثاني

التحكيم الداخلي

الفصل الأول

الهيئة التحكيمية

الفرع الأول

تشكيل الهيئة التحكيمية

المادة 20

تتشكل الهيئة التحكيمية من محكم واحد أو عدة محكمين، تكون للأطراف حرية تحديد عددهم وإجراءات تعيينهم، بمن فيهم الرئيس، إما في اتفاق التحكيم وإما بالاستناد إلى نظام التحكيم الموضوع للمؤسسة المختارة.

فإذا لم يتفق الأطراف على عدد المحكمين كان العدد ثلاثة، مع مراعاة أحكام المادة 22 بعده.

إذا تعدد المحكمون، وجب أن يكون عددهم وترا، وإلا كان التحكيم باطلا.

المادة 21

إذا ثبت أن المحكم أو المحكمين المعينين في اتفاق التحكيم لا تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذه المهمة، أو حال سبب آخر دون تشكيل الهيئة التحكيمية، فإن تعيين محكم أو محكمين جدد يتم إما باتفاق الأطراف وإما وفق المادة 22 بعده.

المادة 22

إذا عين الأطراف عددا مزدوجا من المحكمين، وجب تكميل تشكيل الهيئة التحكيمية بمحكم يتم اختياره طبقا لما اتفق عليه الأطراف، وإلا بأمر يصدره رئيس المحكمة المختصة بعد استدعاء الأطراف، يتم بمقتضاه تعيين محكم طبقا لأحكام المادتين 12 و 13 أعلاه.

في حالة التحكيم المؤسسي، وجب تكميل تشكيل الهيئة التحكيمية طبق ما هو مقرر من لدن المؤسسة التحكيمية المختارة.

املادة 23

إذا لم يتم تعيين الهيئة التحكيمية مسبقا وكيفية وتاريخ اختيار المحكمين، أو لم يتفق الأطراف على ذلك، تتبع الإجراءات الآتية :

1 - إذا كانت الهيئة التحكيمية تتكون من محكم منفرد، تولى رئيس المحكمة المختصة تعيين هذا المحكم بناء على طلب أحد الأطراف؛

2 - إذا كانت الهيئة التحكيمية مشكلة من ثلاثة محكمين يعين كل طرف محكما ويتفق المحكمان المعينان على تعيين المحكم الثالث، فإذا لم يعين أحد الطرفين محكمه خلال الخمسة عشر (15)يوما التالية لتسلمه طلبا بذلك من الطرف الآخر، تولى رئيس المحكمة المختصة تعيينه، بناء على طلب أي من الطرفين، وإذا لم يتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث خلال الخمسة عشر (15)يوما التالية لتاريخ تعيين آخرهما، تولى رئيس المحكمة المختصة تعيينه، من الطرفين، أو أي من بأمر غير قابل للطعن، بناء على طلب أي المحكمين أو هما معا، وتكون رئاسة الهيئة التحكيمية للمحكم الذي

اختاره المحكمان المعينان أو الذي عينه رئيس المحكمة المختصة ؛

3 - إذا تعدد أطراف فريق طالب التحكيم أو الفريق المطلوب في التحكيم، ولم يتفق أعضاء أحد الفريقين على تعيين محكم واحد عنهم جميعا، خلال الخمسة عشر (15)يوما التالية لتسلمهم طلبا بذلك من الطرف الآخر، تولى رئيس المحكمة المختصة تعيينه بناء على طلب أحد الأطراف ؛

4 - تتبع الإجراءات المذكورة في البند 2 أعلاه إذا كانت الهيئة التحكيمية مشكلة من أكثر من ثلاثة محكمين ؛

5 - يجب أن يراعي رئيس المحكمة المختصة في المحكم الذي يعينه الشروط التي يتطلبها هذا القانون، وتلك التي اتفق عليها الأطراف، ولغة التحكيم، ويصدر بعد استدعائهم أمرا غير قابل ألي طعن.

يبت رئيس المحكمة المختصة، بناء على طلب أحد الأطراف أو أحد المحكمين، في جميع الصعوبات المتعلقة بتشكيل الهيئة التحكيمية، بغض النظر عن الجهة التي قامت بالتعيين. ويكون حكمه غير قابل للطعن.

الفرع الثاني

تجريح الهيئة التحكيمية

المادة 24

يمكن تجريح المحكم في الحالات الآتية :

- صدور حكم في حق المحكم بالإدانة مكتسب لقوة الشيء المقضي به، من أجل ارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه ؛

- وجود مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في النزاع، للمحكم أو لزوجه أو أصوله أو فروعه ؛

- وجود قرابة أو مصاهرة تجمع بين المحكم أو زوجه وبين أحد الأطراف إلى الدرجة الرابعة، أو بين المحكم وأحد دفاع الأطراف ؛

- وجود دعوى جارية أو دعوى منتهية في أقل من سنتين بين أحد الأطراف والمحكم أو زوجه أو أحد الأصول أو الفروع، أو بين المحكم وأحد دفاع الأطراف ؛

- وجود علاقة تبعية بين المحكم أو زوجه أو أصوله أو فروعه وبين أحد الأطراف أو زوجه أو أصوله أو فروعه، أو بين المحكم وأحد دفاع الأطراف ؛

- وجود صداقة أو عداوة بادية بين المحكم وبين أحد الأطراف، أو بينه وبين أحد دفاعهم ؛

- كون المحكم دائنا أو مدينا لأحد الأطراف أو أحد دفاعهم ؛

- كون املحكم سبق له أن خاصم أو مثل غيره، أو حضر كشاهد، في النزاع المعروض على الهيئة التحكيمية ؛

- تصرفه بوصفه نائبا شرعيا أو ممثلا قانونيا لأحد الأطراف أو أحد دفاعهم، حسب الحالة.

لا تعتبر أسباب تجريح :

- العلاقات المهنية القائمة بين المحكم وبين ممثل أحد الأطراف في النزاع ؛

- العلاقات القائمة بين المحكمين أعضاء الهيئة التحكيمية ؛

- النزاعات الناشئة بين المحكم وأحد الأطراف في إطار نزاع تحكيمي منته.

المادة 25

يتعين على المحكم الذي يعلم بوجود أحد أسباب التجريح في نفسه أن يشعر الأطراف بذلك، وفي هذه الحالة لا يجوز له قبول مهمته إلا بعد موافقتهم صراحة أو بعد انصرام أجل التجريح المنصوص عليه في المادة 26 أدناه، دون أن يقوموا بتجريحه.

المادة 26

يقدم طالب التجريح طلبه كتابة إلى المحكم، موضوع التجريح، داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ علمه بتشكيل الهيئة التحكيمية أو بالظروف المبررة للتجريح، وإذا لم يتنح المحكم من تلقاء نفسه داخل أجل لا يتعدى ثلاثة (3)أيام من تاريخ تقديم الطلب، يجب على طالب التجريح، عرض طلبه على رئيس المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها مكان التحكيم أو التي يوجد بها موطن أو محل إقامة المحكم المجرح في الحالة التي لم يحدد فيها الأطراف مكان التحكيم.

يبت رئيس المحكمة المختصة أو من ينوب عنه في الطلب بعد توجيه الاستدعاء إلى الأطراف والمحكم موضوع طلب التجريح داخل أجل عشرة (10)أيام بأمر غير قابل لأي طعن.

لا يقبل طلب تجريح ثان في ذات التحكيم، ضد نفس المحكم، لنفس السبب، أو لسبب ثبت أن طالبه كان يعلمه قبل تقديمه للتجريح الأول.

إذا حكم بتجريح محكم تعتبر إجراءات التحكيم التي شارك فيها كأنها لم تكن، بما في ذلك الحكم التحكيمي.

المادة 27

إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها أو انقطع عن أدائها أو تأخر في قبولها دون عذر مقبول، بما يؤدي إلى تأخير إجراءات التحكيم، ولم يتنح ولم يتفق الأطراف على عزله، أمكن لرئيس المحكمة المختصة، بناء على طلب أي من الأطراف، إنهاء مهمته بالعزل، وذلك

بأمر غير قابل لأي طعن.

تنتهي مهمة المحكم في هذه الحالة بمجرد صدور الأمر القاضي بالعزل.

يعين الأمر القاضي بالعزل، في هذه الحالة، محكما آخر لتعويض المحكم الذي تم عزله.

تتوقف مسطرة التحكيم عندما تنتهي مهمة محكم لأي سبب من الأسباب، إلى أن يقبل المحكم المعين مهمة التحكيم، بدلا من المحكم المنتهية مهمته.

المادة 28

لا يجوز عزل محكم إلا بموافقة جميع الأطراف، مع مراعاة مقتضيات المادة 11 أعلاه، وتنتهي بالعزل المذكور مهمة المحكم بمجرد إعلامه بالأمر.

يعين، في هذه الحالة، محكم آخر وفقا لنفس القواعد المطبقة لتعيين المحكم الذي تم إنهاء مهمته.

المادة 29

يوقف طلب تجريح أو عزل أحد المحكمين المقدم لرئيس المحكمة المختصة مسطرة التحكيم بقوة القانون إلى أن يتم البت في هذا طلب، ما عدا إذا قبل المحكم المعني بالأمر التخلي عن مهمته.

ترفع الصعوبات الناتجة عن تجريح أو عزل أحد المحكمين إلى رئيس المحكمة المختصة الذي يبت فيها، بعد استدعاء الأطراف والمحكم موضوع طلب التجريح، بأمر غير قابل للطعن.

المادة 30

لا يعتبر تشكيل الهيئة التحكيمية كاملا إلا إذا قبل المحكم أو المحكمون المعينون المهمة المسندة إليهم.

يثبت قبول المهمة كتابة بالتوقيع على اتفاق التحكيم أو بتحرير وثيقة الشروع في المهمة.

يجب على المحكم الذي قبل مهمته أن يفصح كتابة عند قبولها عن أي ظروف من شأنها إثارة شكوك حول حياده واستقلاله.

يجب على المحكمين التصريح بقبول المهمة داخل أجل خمسة عشر (15)يوما من تاريخ إشعارهم بهوية المحكمين المعينين.

يجب على كل محكم أن يستمر في القيام بمهمته إلى نهايتها،

ولا يجوز له بعد قبولها، تحت طائلة تحميله المسؤولية المدنية، أن يتنحى عنها دون سبب مشروع. ويتعين عليه إرسال إشعار للأطراف يذكر فيه أسباب تخليه.

المادة 31

يلزم المحكمون بكتمان السر المهني تحت طائلة تطبيق المقتضيات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

الفرع الثالث

الإجراءات والطلبات العارضة

المادة 32

تبدأ إجراءات التحكيم من اليوم الذي يكتمل فيه تشكيل الهيئة

التحكيمية، ما لم يتفق الأطراف على خالف ذلك.

على الهيئة التحكيمية، قبل النظر في الموضوع أن تبت بأمر، إما تلقائيا أو بطلب من أحد الأطراف، في صحة أو حدود اختصاصاتها وفي صحة اتفاق التحكيم.

يمكن الطعن في هذا الأمر داخل أجل خمسة عشر (15)يوما من تاريخ صدوره، أمام رئيس المحكمة المختصة الذي يصدر أمرا بعد استدعاء الأطراف، يكون غير قابل للطعن.

المادة 33

تحدد الهيئة التحكيمية إجراءات مسطرة التحكيم التي تراها مناسبة، مع مراعاة أحكام هذا القانون دون أن تكون ملزمة بتطبيق القواعد المتبعة لدى المحاكم، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك في اتفاق التحكيم.

يمكن للهيئة التحكيمية، أثناء سريان المسطرة، تعديل الإجراءات التي سبق لها تحديدها.

لأطراف التحكيم الاتفاق على مكان التحكيم داخل المملكة المغربية أو خارجها، فإذا لم يوجد اتفاق حددت الهيئة التحكيمية مكان التحكيم، مع مراعاة ظروف القضية ومحل إقامة المطلوب

أو أحد المطلوبين في التحكيم عند تعددهم، ولا يحول ذلك دون أن تجتمع الهيئة التحكيمية في أي مكان آخر تراه مناسبا للقيام بإجراءات التحكيم كسماع أطراف النزاع أو الشهود أو الخبراء أو الاطلاع على المستندات أو معاينة بضاعة أو أموال أو إجراء مداولة بين أعضائها أو غير ذلك.

في حال تعذر حضور كافة المحكمين يمكن للهيئة التحكيمية، عند الاقتضاء، وبعد موافقة الأطراف، أن تعقد اجتماعا عن بعد اعتمادا على تقنيات الاتصال الحديثة.

يعامل أطراف التحكيم على قدم المساواة، وتهيأ لكل منهم فرصة كاملة ومتكافئة لعرض النزاع ودفوعه، وتحديد مطالبه وممارسة حقه في الدفاع.

المادة 34

يجري التحكيم باللغة العربية، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك .

تسري لغة التحكيم على البيانات والمراسلات والمذكرات المكتوبة والوثائق والمستندات والحجج والمرافعات الشفهية والجلسات والاجتماعات، وعلى كل حكم أو قرار أو أمر تصدره الهيئة التحكيمية، ما لم ينص اتفاق الأطراف أو قرار هذه الأخيرة على خالف ذلك.

للهيئة التحكيمية أن تطلب تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف أو من ينوب عنهم، ترجمة الوثائق المرفوعة إليها إلى لغة التحكيم من قبل ترجمان مقبول لدى المحاكم.

للهيئة التحكيمية، بغض النظر عن لغة التحكيم، وفي جميع الأحوال، أن تقرر إصدار الأحكام التحكيمية والقرارات والأوامر باللغة العربية، ما لم يعترض الأطراف على ذلك، بصفة صريحة، قبل اكتمال تشكيل الهيئة التحكيمية، دون أن يعتبر مجرد الاتفاق على

لغة للتحكيم اعتراضا على ما ذكر.

المادة 35

يجب على طالب التحكيم أن يتقدم، خلال الموعد المتفق عليه بين الأطراف أو الذي تعينه الهيئة التحكيمية، بمقال التحكيم مكتوبا أو بطريقة إلكترونية، يشتمل على اسمه وعنوانه واسم المطلوب في التحكيم وعنوانه، وعرض لوقائع القضية، وتحديد موضوع النزاع

والطلبات.

يرفق هذا المقال بكل الوثائق والأدلة المدعمة له، ويبلغ للاطراف الأخرى في التحكيم بجميع الوسائل المتاحة.

المادة 36

يحق للمطلوب في التحكيم أن يجيب بواسطة مذكرة مكتوبة أو موجهة بطريقة إلكترونية تتضمن أوجه دفاعه أو طلباته العارضة أو المضادة مرفقة بكل الوثائق والحجج.

المادة 37

إذا كانت بيد أحد الأطراف وسيلة إثبات، جاز للهيئة التحكيمية،

تلقائيا أو بطلب من أحد الأطراف، أن تطلب منه الإدلاء بها.

المادة 38

تبلغ نسخة مما يقدمه كل طرف للهيئة التحكيمية، من مذكرات أو مستندات أو أوراق أخرى إلى الطرف الآخر، وكذلك كل ما يقدم إلى الهيئة من تقارير الخبراء وغيرها من الأدلة، مع منحهم أجال لتقديم ما لديهم من ردود وملاحظات.

يمكن الطراف التحكيم تعديل طلباتهم أو أوجه دفاعهم أو استكمالها أو الإدلاء بوثائق إضافية خلال مسطرة التحكيم، طبقا إجراءات المسطرة المتفق عليها أو المحددة من قبل الهيئة التحكيمية، ما لم تقرر هذه الأخيرة عدم قبول ذلك.

المادة 39

تعقد الهيئة التحكيمية جلسات المرافعة لتمكين الأطراف

من شرح موضوع القضية وعرض حججهم وأدلتهم، ولها الاكتفاء

بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة، ما لم يتفق الأطراف على خالف ذلك.

يجب إخطار أطراف التحكيم بمواعيد الجلسات التي تقرر الهيئة

التحكيمية عقدها قبل التاريخ الذي تعينه لذلك في أجل لا يقل عن خمسة (5)أيام.

تدون وقائع الجلسات التي تعقدها الهيئة التحكيمية في محضر

تسلم نسخة منه إلى الأطراف.

المادة 40

يترتب على عدم تقديم طالب التحكيم، دون عذر مقبول، مقالا افتتاحيا للقضية داخل الأجل المحدد له، إنهاء إجراءات التحكيم بقرار للهيئة التحكيمية، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك.

إذا لم يقدم المطلوب في التحكيم مذكرته الجوابية داخل الأجل

المحدد له، تستمر الهيئة التحكيمية في إجراءات التحكيم دون أن يعتبر

ذلك بذاته إقرارا من المطلوب في التحكيم بادعاء طالب التحكيم، ما

لم يتفق الأطراف على خالف ذلك.

إذا تخلف أحد الأطراف عن حضور أي من الجلسات أو تقديم

ما طلب منه من مستندات ووسائل إثبات، دون عذر مقبول، تعين على

الهيئة التحكيمية الاستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار حكم في النزاع استنادا إلى الأدلة المتوفرة لديها.

المادة 41

تقوم الهيئة التحكيمية بجميع إجراءات التحقيق، بما في ذلك الاستماع إلى الشهود أو تعيين خبراء أو أي إجراء آخر.

يجوز للهيئة كذلك الاستماع إلى كل شخص متى رأت فائدة في ذلك.

يكون الاستماع أمام الهيئة التحكيمية وفق المسطرة الواجبة التطبيق.

يمكن للأطراف تعيين من يمثلهم أو ينوب عنهم.

المادة 42

يجوز للهيئة التحكيمية، ما لم يتم الاتفاق على خالف ذلك،

أن تتخذ بطلب من أحد الأطراف كل تدبير مؤقت أو تحفظي تراه

الزما في حدود مهمتها.

إذا تخلف من صدر الأمر إليه عن تنفيذه، يجوز للطرف الذي صدر الأمر لصالحه اللجوء إلى رئيس المحكمة المختصة بقصد استصدار أمر بناء على طلب بالتنفيذ.

المادة 43

يتعين على المحكمين، في حالة تعددهم، أن يساهموا جميعا في كل

أشغال وعمليات التحكيم، وتحرير المحاضر، إلا إذا أذن لهم الأطراف بانتداب أحدهم للقيام بذلك.

وللمحكم الرئيس بقوة القانون، عند تقديم طلب من أحد الأطراف، البت في الإجراءات المسطرية المتعلقة بالقضية، ما لم يعارض الأطراف أو المحكمون الآخرون في ذلك.

المادة 44

تختص الهيئة التحكيمية بالبت في كافة المسائل والدفوع التي يتوقف عليها الفصل في الطلبات المعروضة عليها.

إذا عرضت خلال إجراءات التحكيم مسألة تخرج عن اختصاص الهيئة التحكيمية أو تم الطعن بالزور في وثيقة أو سند قدم للهيئة التحكيمية، وتم تحريك الدعوى العمومية أمام قضاء الحكم، أمكن للهيئة التحكيمية الاستمرار في إجراءات التحكيم إذا ارتأت أن الأمر المذكور ليس الزما للفصل في موضوع النزاع، وإلا أوقفت الإجراءات حتى يصدر حكم حائز لقوة الشيء المقضي به في ادعاء الزور، ويترتب عن وقف إجراءات التحكيم وقف سريان أجل التحكيم انطلاقا من تاريخ تحريك الدعوى العمومية.

المادة 45

تطبق الهيئة التحكيمية على موضوع النزاع القواعد القانونية التي يتفق عليها الأطراف.

إذا لم يتفق الأطراف على القواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع، طبقت الهيئة التحكيمية القواعد الموضوعية في القانون الذي ترى أنه الأكثر اتصالا بالنزاع، وعليها في جميع الأحوال أن تتقيد بشروط العقد موضوع النزاع، وأن تراعي الأعراف

والعادات وما جرى عليه التعامل بين الأطراف.

المادة 46

إذا اتفق الأطراف صراحة على تفويض الهيئة التحكيمية صفة وسيط بالتراضي، تفصل الهيئة في هذه الحالة في موضوع النزاع بناء على قواعد العدالة والإنصاف.

المادة 47

إذا اتفق الأطراف خلال مسطرة التحكيم على حل النزاع وديا، تنهي الهيئة التحكيمية هذه المسطرة بالإشهاد على ذلك بعد إثبات شروط التسوية بحكم تحكيمي.

يكون لهذا الحكم نفس الأثر المترتب على أي حكم تحكيمي آخر صادر في جوهر النزاع.

تأمر الهيئة التحكيمية بإنهاء المسطرة عندما يتبين لها أن متابعة مسطرة التحكيم أصبحت، غير ذات جدوى أو غير ممكنة ألي سبب من الأسباب.

المادة 48

إذا لم يحدد اتفاق التحكيم للهيئة التحكيمية أجال لإصدار الحكم التحكيمية، فإن مهمة المحكمين تنتهي بعد مضي ستة (6)أشهر على اليوم الذي قبل فيه آخر محكم مهمته.

يمكن تمديد الأجل الاتفاقي أو القانوني لنفس المدة باتفاق الأطراف. وفي حالة عدم الاتفاق، يمدد الأجل المذكور لنفس المدة، حسب ظروف كل قضية، بأمر معلل غير قابل للطعن، يصدر عن رئيس المحكمة المختصة، وذلك بعد استدعاء الأطراف، وبناء على طلب أحدهم أو على طلب الهيئة التحكيمية.

إذا لم يصدر حكم التحكيم خلال الأجل المشار إليه في الفقرة أعاله، جاز ألي من أطراف التحكيم أن يطلب من رئيس المحكمة

المختصة إصدار أمر، غير قابل ألي طعن، بإنهاء إجراءات التحكيم،

ما لم يكن سبب عدم صدور الحكم التحكيمي داخل الأجل المذكور

يرجع إلى صاحب الطلب، ولأطراف التحكيم، بعد ذلك، رفع دعوى

إلى المحكمة المختصة أصال للنظر في النزاع.

المادة 49

تحدد الهيئة التحكيمية، بعد انتهائها من إجراءات الدعوى في القضية واعتبارها جاهزة، تاريخ حجزها للمداولة، وكذا التاريخ المقرر لصدور الحكم التحكيمي. ويمكن لها تغيير هذا التاريخ بناء على

ظروف الحال، شريطة التقيد بأجل التحكيم.

دون الإخلال بمقتضيات المادة 47 أعلاه، لا يجوز للأطراف، بعد حجز القضية للمداولة، تقديم أي طلب جديد أو إثارة أي دفع جديد أو إبداء أي ملاحظة جديدة، ولا الإدلاء بأي وثيقة جديدة ، ما لم يكن ذلك بطلب من الهيئة التحكيمية.

الفصل الثاني

الحكم التحكيمي

المادة 50

يصدر الحكم التحكيمي بأغلبية الأصوات بعد مداولة الهيئة

التحكيمية، ويجب على جميع المحكمين التصويت لفائدة مشروع الحكم التحكيمي أو ضده.

في حالة تعدد الأصوات، يرجح رأي رئيس الهيئة، ويمكن تضمين الرأي المخالف في محضر مستقل.

تكون مداولات المحكمين سرية.

يوقع كل محكم من المحكمين الحكم التحكيمي.

إذا رفض أحد المحكمين التوقيع أو تعذر عليه التوقيع ألي سبب

من الأسباب، يشير المحكمون الآخرون إلى ذلك في الحكم التحكيمي

مع بيان أسباب عدم التوقيع، ويكون للحكم نفس الأثر كما لو كان

موقعا من قبل جميع المحكمين.

المادة 51

يجب أن يصدر الحكم التحكيمي كتابة في دعامة ورقية أو إلكترونية،

وأن يشار فيه إلى اتفاق التحكيم، وأن يتضمن ما يلي :

- تاريخ الحكم ومكان صدوره؛

- أسماء المحكمين الذين أصدروه وجنسياتهم وصفاتهم وموطنهم

الحقيقي أو المختار وعناوينهم الإلكترونية ؛

- الأسماء الشخصية والعائلية للأطراف وموطنهم الحقيقي أو محل

إقامتهم أو موطنهم المختار ، وأسماء من ينوب عنهم ؛

- إذا كان أحد الأطراف شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام

أو القانون الخاص، فيجب أن يتضمن الحكم تسميته ونوعه

ومقره الإداري أو الاجتماعي، حسب الحالة ؛

- عرضا لموجز الوقائع وادعاءات الأطراف والدفوع المثارة

والمستندات المدلى بها، والنقط التي تم الفصل فيها.

يجب أن يكون الحكم التحكيمي معللا، ما لم يتفق الأطراف على

خالف ذلك في اتفاق التحكيم أو بمناسبة مسطرة التحكيم، أو كان

القانون الواجب التطبيق على مسطرة التحكيم ال يشترط تعليل الحكم.

كما يجب أن يكون الحكم التحكيمي معلال، متى كان أحد أطرافه شخصا من أشخاص القانون العام.

المادة 52

يتعين أن يتضمن الحكم التحكيمي تحديد أتعاب المحكمين،

ونفقات التحكيم، وكيفية توزيعها بين الأطراف.

إذا لم يتم الاتفاق بين الأطراف والمحكمين على تحديد الأتعاب،

فيتم تحديدها من لدن الهيئة التحكيمية بقرار مستقل.

يتم تبليغ القرار المستقل المتعلق بتحديد أتعاب المحكمين من

طرف الهيئة التحكيمية بجميع وسائل التبليغ المتاحة.

يكون قرار تحديد الأتعاب قابلا للطعن، داخل أجل خمسة عشر

(15) يوما من تاريخ التوصل به، أمام رئيس المحكمة المختصة الذي

يصدر أمرا غير قابل ألي طعن.

المادة 53

تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقا لهذا القانون حجية الشيء المقضي به بخصوص النزاع الذي تم الفصل فيه، وتكون واجبة النفاذ مع مراعاة أحكام هذا القانون.

تطبق القواعد المتعلقة بالتنفيذ المعجل للأحكام القضائية على

الأحكام التحكيمية التي ال يطلب تذييلها بالصيغة التنفيذية.

المادة 54

تسلم الهيئة التحكيمية إلى كل طرف من الأطراف نسخة من

الحكم التحكيمي خلال أجل سبعة (7) أيام من تاريخ صدوره.

ال يجوز نشر الحكم التحكيمي أو أجزاء منه إلا بموافقة أطراف التحكيم.

المادة 55

ينهي الحكم التحكيمي مهمة الهيئة التحكيمية بشأن النزاع الذي

تم الفصل فيه.

غير أنه يمكن إصلاح كل خطا مادي أو خطا في الحساب ورد في الحكم التحكيمي بعد استدعاء الأطراف، إما :

أ) تلقائيا من طرف الهيئة التحكيمية، داخل أجل ثالثين (30)يوما

التالية لصدور الحكم التحكيمي؛

ب) بطلب من أحد الأطراف داخل أجل خمسة عشر (15)يوما من

تاريخ تبليغ الحكم التحكيمي.

كما يمكن للأطراف تقديم طلب تفسير الحكم التحكيمي وفق نفس الشروط أعلاه ؛

ويمكن للهيئة التحكيمية، بناء على طلب أحد الأطراف، إصدار

حكم تحكيمي تكميلي داخل أجل ستين (60)يوما من تاريخ تبليغ

الحكم التحكيمي، بشأن طلب وقع إغفال البت فيه، وذلك بعد

استدعاء الأطراف ؛

إذا لم تبت الهيئة التحكيمية في الطلب داخل الأجل المذكور تطبق

مقتضيات أملاده 56 أدناه ؛

يودع أصل الحكم التحكيمي مصحوبا بنسخة من اتفاق التحكيم،

بكتابة ضبط المحكمة المختصة، من لدن الهيئة التحكيمية أو أحد

المحكمين أو الطرف الأكثر استعجالا داخل أجل خمسة عشر (15)

يوما الموالية لتاريخ صدوره.

المادة 56

في حالة تعذر انعقاد الهيئة التحكيمية من جديد، يرفع الأمر إلى

رئيس المحكمة المختصة، بناء على طلب أحد الأطراف.

يبت الرئيس في الطلب داخل أجل ثالثين (30) يوما بأمر غير قابل

ألي طعن، بعد استدعاء الأطراف.

يعتبر الحكم التحكيمي الصادر بهذا الخصوص جزءا ال يتجزأ من

الحكم التحكيمي الأصلي، وتطبق عليه مقتضيات المادة 50 أعلاه.

للطرف المتضرر من عدم بت الهيئة التحكيمية من جديد في طلب

تصحيح خطا مادي أو تفسير الحكم التحكيمي، الرجوع على الهيئة أو على المحكم المتسبب في ذلك، استنادا إلى قواعد المسؤولية المدنية، لجبر الضرر اللاحق به.

المادة 57

توقف الطلبات المقدمة وفقا للمادتين 55 و 56 من هذا القانون تنفيذ الحكم التحكيمي وآجال تقديم الطعون إلى حين تبليغ االحكام الصادرة بخصوصها، أو الأمر الصادر عن رئيس المحكمة المختصة، حسب الحالة.

يوقف طلب إصدار حكم تحكيمي تكميلي بشأن طلب وقع إغفال البت فيه، آجال تقديم الطعون إلى حين تبليغ الحكم التحكيمي التكميلي أو الحكم الصادر في إطار مسطرة الطعن بإعادة النظر، حسب الحالة.

يعتبر الحكم التحكيمي الصادر بهذا الخصوص جزءا ال يتجزأ من الحكم التحكيمي الأصلي، وتطبق عليه مقتضيات المادة 50 أعلاه.

المادة 58

لا يقبل الحكم التحكيمي أي طعن، مع مراعاة مقتضيات المواد 59 و60 و61 من هذا القانون.

المادة 59

يمكن أن يكون الحكم التحكيمي موضوع إعادة النظر، طبقا للشروط المحددة في قانون المسطرة المدنية، أمام محكمة الاستئناف المختصة، كما لو لم يكن هناك اتفاق تحكيم.

المادة 60

لا يواجه الأغيار بالأحكام التحكيمية ولو كانت مذيلة بالصيغة التنفيذية، ويمكنهم أن يتعرضوا عليها تعرض الغير الخارج عن الخصومة، طبقا للشروط المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، أمام المحكمة المختصة كما لو لم يكن هناك اتفاق تحكيم.

المادة 61

رغم كل شرط مخالف، تكون الأحكام التحكيمية قابلة للطعن

بالبطلان أمام محكمة الاستئناف المختصة التي صدرت في دائرتها،

طبقا للقواعد العادية.

يمكن تقديم هذا الطعن بمجرد صدور الحكم التحكيمي، أو خلال

أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ تبليغه.

المادة 62

يكون الطعن بالبطلان في الحالات الآتية :

- إذا صدر الحكم التحكيمي في غياب اتفاق التحكيم، أو إذا كان

اتفاق التحكيم باطلا، أو إذا صدر الحكم بعد انتهاء أجل التحكيم ؛

- إذا تم تشكيل الهيئة التحكيمية أو تعيين املحكم المنفرد بصفة غير قانونية أو مخالفة لاتفاق الطرفين ؛

- إذا بتت الهيئة التحكيمية دون التقيد بالمهمة المسندة إليها،

أو بتت في مسائل ال يشملها التحكيم، أو تجاوزت حدود هذا

الاتفاق، أو التصريح بعدم اختصاصها رغم أنها مختصة، ومع

ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة

للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له، فال يقع

البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها ؛

- إذا لم تحترم مقتضيات المواد 50 و 51 و 52 أعلاه ؛

- إذا تعذر على أي من أطراف التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم

تبليغه تبليغا صحيحا بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم،

أو ألي سبب آخر يتعلق بواجب احترام حقوق الدفاع ؛

- إذا صدر الحكم التحكيمي خالفا لقواعد النظام العام ؛

- في حالة عدم التقيد بالإجراءات السطرية التي اتفق الأطراف على تطبيقها، أو استبعاد تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع.

تحكم محكمة الاستئناف المختصة من تلقاء نفسها ببطلان الحكم التحكيمي إذا جاء مخالفا للنظام العام في المملكة المغربية أو إذا كان موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها.

تبت محكمة الاستئناف المختصة على وجه الاستعجال.

يوقف أجل ممارسة الطعن بالبطلان تنفيذ الحكم التحكيمي، كما توقف ممارسة هذا الطعن داخل الأجل تنفيذ الحكم التحكيمي.

المادة 63

إذا أبطلت محكمة الاستئناف المختصة الحكم التحكيمي، بتت في جوهر النزاع في حدود المهمة المسندة إلى الهيئة التحكيمية، ما لم يتفق الأطراف على خالف ذلك، وما لم يصدر قرار بالإبطال لغياب اتفاق التحكيم أو بطلانه.

يجب أن يكون فصل المحكمة في النزاع في حالة إبطال القرار مبنيا على اتفاق مسبق في شرط أو عقد، أو بطلب من الأطراف.

المادة 64

إذا قضت محكمة الاستئناف المختصة برفض دعوى البطلان أو بعدم قبولها، وبصفة عامة إذا لم تستجب لدعوى البطلان، وجب عليها أن تأمر تلقائيا بتنفيذ الحكم التحكيمي، ويكون قرارها نهائيا.

إذا تبين لمحكمة الاستئناف المختصة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى، أن الطعن قدم بشكل تعسفي، حكمت على الطاعن بتعويض عن الضرر لفائدة المطعون ضده ال يقل عن 25 %من قيمة المبلغ المحكوم به في الحكم التحكيمي.

المادة 65

تكون قرارات محكمة الاستئناف المختصة الصادرة في دعوى

الطعن بالبطلان قابلة للطعن بالنقض طبقا لقانون المسطرة المدنية.

المادة 66

تنظر محكمة الاستئناف المختصة في الطعون المقدمة ضد الأحكام التحكيمية أمام غرفة المشورة.

للأطراف الحق في سحب كافة الوثائق بعد إصدار المحكمة لحكمها وانصرام أجل الطعن أو استنفاذ كافة طرقه المنصوص عليها قانونا.

المادة 67

لا يكون الحكم التحكيمي قابلا للتنفيذ إلا بعد منحه الصيغة التنفيذية، بأمر من رئيس المحكمة المختصة الصادر الحكم في دائرتها، على وجه الاستعجال بعد استدعاء الأطراف.

إذا كان النزاع معروضا على محكمة الاستئناف المختصة واتفق الأطراف على اللجوء إلى التحكيم، وجب إيداع الحكم التحكيمي بكتابة ضبط المحكمة الابتدائية المختصة.

يصدر الأمر بمنح الصيغة التنفيذية عن رئيس المحكمة المختصة التي تم إيداع الحكم التحكيمي بكتابتها على وجه الاستعجال، بعد استدعاء الأطراف.

المادة 68

يرجع اختصاص النظر في طلب تذييل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية، عندما يتعلق الأمر بنزاع يكون أحد أشخاص القانون العام طرفا فيه، إلى رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية التي سينفذ الحكم التحكيمي في دائرتها، أو إلى رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط عندما يكون تنفيذ الحكم التحكيمي يشمل مجموع التراب الوطني.

المادة 69

توضع الصيغة التنفيذية على أصل الحكم التحكيمي.

لا يقبل الأمر بمنح الصيغة التنفيذية أي طعن.

غير أن الطعن بالبطلان في الأحكام التحكيمية يعتبر كذلك طعنا

في الأمر بمنح الصيغة التنفيذية ويترتب عنه رفع رئيس المحكمة

المختصة يده عنه إذا لم يكن قد أصدر أمره بعد.

المادة 70

يستجاب وجوبا لطلب منح الصيغة التنفيذية إذا انقضى أجل

الطعن بالبطلان دون أن تتم ممارسته، ما لم يكن الحكم التحكيمي

صادرا خالفا لقاعدة من قواعد النظام العام.

يجب أن يكون الأمر الذي يرفض منح الصيغة التنفيذية معلال.

يكون هذا الأمر قابلا للطعن بالاستئناف، وفق القواعد العادية داخل أجل خمسة عشر (15)يوما من تاريخ تبليغه، وتنظر محكمة الاستئناف المختصة، في هذه الحالة بناء على طلب الأطراف، في الأسباب التي كان بإمكانهم التمسك بها ضد الحكم التحكيمي عن طريق الطعن بالبطلان، ما لم يكن أجل الطعن بالبطلان قد انقضى دون أن تتم ممارسته.

على محكمة الاستئناف المختصة أن تبت في هذا الطعن على وجه

الاستعجال، وذلك بعد استدعاء الأطراف.

الباب الثالث

التحكيم الدولي

المادة 71

تطبق مقتضيات هذا الباب على التحكيم الدولي دون الإخلال بما ورد في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية.

المادة 72

يعتبر دوليا، حسب مدلول هذا الباب، التحكيم الذي يتعلق بمصالح التجارة الدولية، والذي يكون لأحد أطرافه على الأقل موطن أو مقر بالخارج.

المادة 73

يمكن، بصفة مباشرة أو استنادا إلى نظام للتحكيم، أن يعين اتفاق التحكيم المحكم أو المحكمين، أو ينص على إجراءات تعيينهم، وكذا إجراءات تعويضهم.

إذا اعترضت صعوبة تشكيل الهيئة التحكيمية، يجوز للطرف الأكثر استعجالا، ما لم ينص على شرط مخالف، أن يرفع الأمر إلى:

- رئيس المحكمة الابتدائية التجارية الذي سيتولى فيما بعد منح الصيغة التنفيذية للحكم التحكيمي إذا كان التحكيم جاريا بالمملكة المغربية؛

- رئيس المحكمة الابتدائية التجارية بالدر البيضاء إذا كان التحكيم جاريا بالخارج، واتفق الأطراف على تطبيق قانون التحكيم المغربي.

المادة 74

يمكن لاتفاق التحكيم أن يحدد، مباشرة أو استنادا إلى نظام للتحكيم، المسطرة الواجب اتباعها خلال سير التحكيم، كما يمكنه

إخضاع التحكيم لقانون المسطرة المحدد فيه.

إذا لم يحدد اتفاق التحكيم المسطرة والإجراءات اللازمة تتولى

هيئة التحكيم تحديدها تلقائيا، أو بالرجوع إلى قانون أو نظام تحكيم

معين.

المادة 75

إذا كان التحكيم خاضعا لأحكام هذا القانون، فإن مقتضيات

الباب الثاني منه تطبق دون الإخلال بأي اتفاق خاص بين الأطراف

ومع مراعاة المقتضيات الخاصة المنصوص عليها في هذا الباب.

تحترم في جميع الأحوال القواعد المتعلقة بحقوق الدفاع وبمعاملة أطراف التحكيم على قدم المساواة.

تحدد في اتفاق التحكيم، بكل حرية، القواعد القانونية التي يتعين على الهيئة التحكيمية تطبيقها على جوهر النزاع، وفي حالة عدم اختيار الأطراف للقواعد المذكورة، فإن الهيئة التحكيمية تفصل في النزاع طبقا للقواعد التي تراها ملائمة.

في جميع الأحوال، تتقيد الهيئة التحكيمية بمقتضيات العقد وتراعي الأعراف والعادات الدولية السائدة في ميدان التجارة.

المادة 76

لا تفصل الهيئة التحكيمية، بصفتها وسيطا بالتراضي، إلا إذا اتفق الأطراف صراحة على إسناد هذه المهمة إليها.

وفي هذه الحالة تفصل الهيئة في موضوع النزاع بناء على قواعد العدالة والإنصاف.

المادة 77

يمنح الاعتراف والتذييل بالصيغة التنفيذية للأحكام التحكيمية الدولية في المغرب ما لم تكن مخالفة للنظام العام الوطني أو الدولي، من قبل رئيس المحكمة الابتدائية التجارية التي صدرت في دائرتها أو رئيس المحكمة الابتدائية التجارية التابع لها مكان التنفيذ إذا كان مقر التحكيم بالخارج، وذلك بعد استدعاء الأطراف.

المادة 78

يتم إثبات وجود الحكم التحكيمي بالإدلاء بأصله وباتفاق التحكيم، أو بنسخ منهما مصادق على صحتهما، مع ترجمتهما إلى اللغة العربية من قبل ترجمان مقبول لدى المحاكم، إذا كانت الوثيقتان محررتين بلغة أجنبية.

المادة 79

يستجاب وجوبا لطلب الاعتراف ومنح الصيغة التنفيذية إذا إنقضى أجل الطعن بالبطلان المنصوص عليه في المادة 83 أدناه، دون أن تتم ممارسته، ما لم يكن الاعتراف أو التنفيذ مخالفا للنظام العام الوطني أو الدولي.

ويكون هذا الأمر قابلا للطعن بالاستئناف.

المادة 80

ال يمكن الطعن بالاستئناف في الأمر القاضي بمنح الاعتراف أو الصيغة التنفيذية إلا في الحالات الآتية :

1 - إذا صدر الحكم التحكيمي في غياب اتفاق التحكيم، أو إذا كان

اتفاق التحكيم باطلا، أو إذا صدر الحكم بعد انتهاء أجل التحكيم ؛

2 - إذا تم تشكيل الهيئة التحكيمية أو تعيين المحكم المنفرد بصفة غير قانونية ؛

3 - إذا بتت الهيئة التحكيمية دون التقيد بالمهمة المسندة إليها ؛

4 - إذا لم تحترم حقوق الدفاع ؛

5 - إذا كان الاعتراف أو التنفيذ مخالفا للنظام العام الوطني أو الدولي.

المادة 81

يرفع الطعن بالاستئناف المشار إليه في المادتين 79 و 80 أعلاه أمام محكمة الاستئناف التجارية المختصة، وذلك داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ الأمر.

وتبت هذه المحكمة على وجه الاستعجال، وذلك بعد استدعاء الأطراف.

المادة 82

يكون الحكم التحكيمي الصادر بالمملكة المغربية في مادة التحكيم الدولي قابلا للطعن بالبطلان، مالم يتفق الأطراف على خالف ذلك، في الحالات المنصوص عليها في المادة 80 أعلاه.

لا يقبل الأمر الصادر بمنح الصيغة التنفيذية لهذا الحكم التحكيمي أي طعن.

غير أن الطعن ببطلان الحكم التحكيمي يتضمن، بقوة القانون، في حدود النزاع المعروض على المحكمة، طعنا في الأمر بمنح الصيغة التنفيذية الصادر عن رئيس المحكمة المختصة أو رفعا ليد هذا الرئيس إذا لم يكن قد أصدر أمره بعد.

المادة 83

ترفع دعوى البطلان المشار إليها في المادة 82 أعلاه أمام محكمة

الاستئناف التجارية المختصة التي صدر الحكم التحكيمي في دائرتها،

ويمكن تقديم هذا الطعن بمجرد صدور الحكم التحكيمي، أو خلال

خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه.

المادة 84

يوقف أجل تقديم الطعون المنصوص عليها في المواد 79 و 80 و 81

و82 أعلاه تنفيذ الحكم التحكيمي.

كما يوقف الطعن داخل الأجل تنفيذ الحكم التحكيمي، ما لم يكن

مشمولا بالنفاذ المعجل، ويمكن لمحكمة الاستئناف التجارية المختصة

أن تأمر بوقف التنفيذ بحكم مستقل غير قابل ألي طعن.

تطبق القواعد المتعلقة بالتنفيذ المعجل للأحكام القضائية على

الأحكام التحكيمية.

المادة 85

خالفا لمقتضيات المادة 64 أعلاه، ال يمكن لمحكمة الاستئناف التجارية المختصة أن تبت في جوهر النزاع في حالة إذا ما قضت بإبطال الحكم التحكيمي الدولي.

القسم الثاني

الوساطة الاتفاقية

المادة 86

يجوز للأطراف، ألجل تجنب نزاع أو تسويته، الاتفاق على تعيين

وسيط يكلف بتسهيل إبرام صلح ينهي هذا النزاع.

المادة 87

اتفاق الوساطة هو العقد الذي يتفق الأطراف بموجبه على تعيين

وسيط، يكلف بتسهيل إبرام صلح لإنهاء نزاع نشأ أو قد ينشأ فيما بعد.

يجوز لجميع الأشخاص، من ذوي الأهلية الكاملة، سواء كانوا

ذاتيين أو اعتباريين، أن يبرموا اتفاق وساطة في الحقوق التي يملكون

حرية التصرف فيها، مع التقيد بمقتضيات الفصل 62 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، والمسائل المستثناة من نطاق تطبيق الصلح. وال يجوز إبرامه إلا مع مراعاة التحفظات أو الشروط

أو الحدود المقررة لصحة الصلح بموجب الفصول من 1099 إلى 1104 من نفس الظهير الشريف المذكور.

المادة 88

يمكن إبرام اتفاق الوساطة :

- بعد نشوء النزاع، ويسمى "عقد الوساطة" ؛

- قبل نشوء النزاع بالتنصيص عليه في العقد الأصلي أو في عقد يحيل على هذا العقد، ويسمى "شرط الوساطة" ؛

- أثناء مسطرة جارية أمام القضاء، وفي هذه الحالة يرفع تحت طائلة البطلان، من لدن الطرف الأكثر استعجالا، في أجل ال يتعدى سبعة (7) أيام بعد إبرامه، إلى علم المحكمة المختصة التي تصرح بالإشهاد على اتفاق أطراف النزاع على اللجوء إلى الوساطة.

المادة 89

يجب أن يبرم اتفاق الوساطة كتابة بعقد رسمي أو عرفي أو بمحضر يحرر إما أمام المحكمة المختصة، وإما أمام الوسيط المختار، أو بأي وسيلة أخرى يتفق عليها الأطراف.

يعتبر اتفاق الوساطة مبرما كتابة، إذا ورد في وثيقة موقعة من لدن الأطراف أو في رسائل متبادلة أو برقيات أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال المكتوبة تثبت وجوده، أو بموجب رسالة إلكترونية معدة وفقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل، أو بتبادل مذكرات الطلب أو الدفاع التي يدعي فيها أحد الأطراف أمام الوسيط وجود اتفاق وساطة دون أن ينازعه الطرف الآخر في ذلك.

ويعد في حكم اتفاق الوساطة المبرم كتابة، كل إحالة صريحة في عقد مكتوب إلى أحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية، أو إلى أي

وثيقة أخرى تتضمن شرط وساطة، إذا كانت هذه الإحالة واضحة في
اعتبار هذا الشرط جزءا من العقد.

المادة 90

يجب، تحت طائلة البطلان، أن يتضمن عقد الوساطة تحديد
موضوع النزاع.

إذا رفض الوسيط المعين القيام بالمهمة المسندة إليه، جاز
للأطراف الاتفاق على وسيط آخر، وإلا اعتبر العقد الغيا.

المادة 91

يجب، تحت طائلة البطلان، أن يحرر شرط الوساطة كتابة
في الاتفاق الأصلي أو في وثيقة تحيل على شرط اللجوء إلى الوساطة،
وأن يشير صراحة إلى أن الأمر يتعلق بالوساطة الاتفاقية الخاضعة لمقتضيات هذا القسم.

المادة 92

يجب على الطرف الذي يريد تطبيق شرط الوساطة إخبار الطرف
الآخر والوسيط بكل الوسائل المتاحة.

المادة 93

يمنع على المحكمة المختصة النظر في نزاع كان موضوع اتفاق
وساطة إلى حين انتهاء مسطرة الوساطة أو بطلان اتفاق الوساطة،
ويجب عليها التصريح بعدم قبول الدعوى إذا أثير الدفع أمامها بوجود
اتفاق وساطة من أحد الأطراف، مالم يكن هذا الاتفاق باطلا.

لا يمكن للمحكمة أن تصرح تلقائيا بعدم القبول دون إثارة الدفع من الأطراف.

المادة 94

يحدد الأطراف مدة مهمة الوسيط في أول الأمر دون أن تتجاوز فيه الوسيط مهمته، أجل ثلاثة (3) أشهر من التاريخ الذي قبل

غير أن للأطراف تمديد الأجل المذكور باتفاق يبرم وفق نفس الشروط المعتمدة لإبرام اتفاق الوساطة، ولا يجوز، في جميع الأحوال، أن تتعدى مدد التمديد مجتمعة ثلاثة (3)أشهر إضافية.

المادة 95

تتسم أعمال الوساطة بالسرية، وال يمكن الاحتجاج بما راج بها

أو ما تم فيها من تنازلات لأطراف النزاع أمام المحاكم أو أي جهة

أخرى، ما لم يتفق الأطراف على خالف ذلك.

المادة 96

يلزم الوسيط بكتمان السر المهني تحت طائلة تطبيق المقتضيات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

المادة 97

يعهد بالوساطة إلى شخص ذاتي أو شخص اعتباري.

ال يمكن إسناد مهمة الوسيط إلا لشخص ذاتي كامل الأهلية،

لم يسبق أن صدر ضده حكم حائز لقوة الشيء المقضي به بالإدانة

من أجل ارتكاب أفعال تخل بالشرف أو صفات الاستقامة أو الآداب

العامة، أوكان موضوع عقوبة تأديبية انتهت بعزله من وظيفة رسمية،

أو بإحدى العقوبات المالية المنصوص عليها في القسم السابع من

الكتاب الخامس من القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة،

أو بالحرمان من أهلية ممارسة التجارة أو حق من حقوقه المدنية.

يجب على الوسيط، فور قبوله المهمة المسندة إليه، أن يخبر بذلك

الأطراف بكل الوسائل المتاحة.

كما تحدد رسالة الوسيط هذه وجوبا مبلغ أتعاب مهمته أو طريقة تحديده، وكيفية أدائه. ولا يعتبر الاتفاق تاما بين الوسيط والأطراف إلا بالاتفاق حول ذلك كله كتابة.

يجب على الوسيط أن يلتزم بالاستقلالية والحياد والنزاهة والتجرد.

ال يمكن للوسيط أن يتخلى عن مهمته إلا بإعفائه من قبل الأطراف، أوفي حالة انصرم آجال الوساطة دون التوصل إلى إبرام صلح، أو بأمر من المحكمة المختصة في الحالات المنصوص عليها في المادة 93 أعلاه.

يتعين على الوسيط عند تعيينه والذي يعلم بوجود أي ظرف أو ما يمكن أن يمس بتجرده واستقلاليته وحياده، أن يشعر الأطراف بذلك، وفي هذه الحالة ال يجوز له قبول مهمته إلا بعد موافقتهم.

المادة 98

يمكن للوسيط أن يستمع إلى الأطراف، وأن يسعى إلى تقريب وجهات نظرهم ألجل تمكينهم من إيجاد حل للنزاع القائم بينهم.

يمكنه كذلك، بعد موافقة الأطراف، وملا تستلزمه الوساطة، الاستماع إلى الأغيار الذين يقبلون ذلك إذا استدعى الأمر ذلك.

يجوز له، بعد موافقة الأطراف، الاستعانة بكل خبرة من شأنها تسهيل دوره في الوساطة.

المادة 99

يحرر الوسيط عند انتهاء مهمته، مشروع صلح في شكل وثيقة تتضمن وقائع النزاع وكيفية حله، واتفاق الأطراف والحلول التي تم التوصل إليها كحل للنزاع المعروض، ويعرضه على الأطراف.

يوقع الوسيط مع الأطراف وثيقة الصلح في حالة موافقتهم عليه ويسلمها لهم.

في حالة عدم وقوع الصلح، ألي سبب من الأسباب، فإن الوسيط يسلم للأطراف وثيقة عدم وقوع الصلح موقعة من قبله.

يخضع الصلح الذي توصل إليه الأطراف من حيث صحته وآثاره مقتضيات القسم التاسع من الكتاب الثاني من الظهير الشريف

الصادر في 9 رمضان 1331(12 أغسطس 1913)بمثابة قانون

الالتزامات والعقود، مع مراعاة مقتضيات المادة 100 بعده.

المادة 100

يكتسي الصلح بين الأطراف قوة الشيء المقضي به، ويمكن أن يذيل بالصيغة التنفيذية من قبل رئيس المحكمة المختصة محليا للبت في موضوع النزاع داخل أجل سبعة (7) أيام.

القسم الثالث

أحكام انتقالية ومتفرقة

المادة 101

ال تتنافى مقتضيات هذا القانون مع النصوص التي تنظم إجراءات خاصة تتعلق بتسوية بعض النزاعات.

المادة 102

إن الآجال الواردة في هذا القانون هي آجال كاملة، طبقا للفصل 512 من قانون المسطرة المدنية.

المادة 103

تظل مطبقة بصورة انتقالية مقتضيات الباب الثامن من القسم

الخامس من قانون المسطرة المدنية المصادق عليه بالظهير الشريف

المعتبر بمثابة قانون رقم 447.74.1 بتاريخ 11 من رمضان 1394

(28 سبتمبر 1974 ،) كما تم تغييره وتتميمه، على :

- اتفاقات التحكيم أو الوساطة المبرمة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ؛

- الدعاوى التحكيمية الجارية أمام الهيئات التحكيمية أو النزاعات

المعروضة على الوساطة، أو الدعاوى المتعلقة بهما، المعروضة

أمام المحاكم في التاريخ المذكور في البند الأول أعلاه إلى حين تسويتها النهائية واستنفاذ جميع طرق الطعن.

المادة 104

تعتبر الإحالات إلى مقتضيات الباب الثامن من القسم الخامس من قانون المسطرة المدنية المنسوخة بموجب المادة 105 بعده، الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، إحالات إلى المقتضيات المماثلة لها في هذا القانون.

المادة 105

مع مراعاة مقتضيات المادة 103 أعلاه، يدخل هذا القانون حيز التنفيذ في اليوم الموالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تنسخ ابتداء من التاريخ المذكور جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون، ولا سيما أحكام الباب الثامن من القسم الخامس من قانون المسطرة المدنية المصادق عليه بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 447.74.1 بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974.)

.....
.....
.....

مرسوم نظام عام للمحاسبة العمومية

مرسوم ملكي رقم 330-66 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية.

صيغة محينة بتاريخ 05 نونبر 2018

الجزء الأول: مقتضيات عامة

الباب الأول: التعريف بالآمرين بالصرف والمحاسبين واختصاصاتهم والتزاماتهم

الباب الثاني: القواعد الخاصة بعمليات المداخيل

الباب الثالث: القواعد الخاصة بعمليات النفقات

الباب الرابع: عمليات الخزينة

الباب الخامس: المحاسبة

الباب السادس: المراقبة

الجزء الثاني: مقتضيات تتعلق بالدولة

الباب الأول: الآمرون بالصرف والمحاسبون

الباب الثاني: عمليات المداخيل

الباب الثالث: عمليات النفقات

الباب الرابع: عمليات الخزينة

الباب الخامس: المحاسبة

الباب السادس: المراقبة

الباب السابع: نزع الصفة المادية عن الوثائق والمستندات

مقتضيات ختامية

/////

الفصل 1

المحاسبة العمومية هي مجموع القواعد التي تجري ما عدا في حالة سن مقتضيات مخالفة على العمليات المالية والحسابية للدولة والجماعات المحلية ومؤسساتها وهيأتها والتي تحدد الالتزامات والمسؤوليات المنوطة بالأعوان المكلفين بها.

ويطلق على هؤلاء الأشخاص المعنويين في هذا المرسوم الملكي اسم ‘المنظمات العمومية’.

الفصل 2

يهدف هذا المرسوم الملكي إلى أن تحدد:

في جزئه الأول المقتضيات العامة التي تعتبر بمثابة المبادئ الأساسية لنظام المحاسبة العمومية،

في جزئه الثاني قواعد تطبيق هذه المقتضيات على الدولة وعند الاقتضاء الترخيصات بالمخالفة لها

ووفقا للمبادئ الأساسية لهذا المرسوم الملكي تحدد فيما بعد بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير المالية بعد استشارة الوزراء المعنيين بالأمر أنظمة المحاسبة العمومية المطبقة على الجماعات المحلية وعلى المؤسسات العمومية.

الجزء الأول: مقتضيات عامة

الباب الأول: التعريف بالآمرين بالصرف والمحاسبين واختصاصاتهم والتزاماتهم

القسم الأول: مقتضيات مشتركة

الفصل 3

تناط العمليات المالية العمومية بالآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

ويعتبر آمرا عموميا بالصرف للمداخيل والنفقات كل شخص مؤهل باسم منظمة عمومية لرصد أو إثبات أو تصفية أوامر باستخلاص دين أو أدائه.

ويعتبر محاسبا عموميا كل موظف أو عون مؤهل للقيام باسم منظمة عمومية بعمليات المداخيل أو النفقات أو تناول السندات إما بواسطة أموال وقيم معهود إليه بها وإما بتحويل داخلي لحسابات وإما بواسطة محاسبين عموميين آخرين أو حسابات خارجية للمتوفرات التي يأمر بترويجه أو مراقبتها.

الفصل 4

لا يجمع بين مهام آمر بالصرف ومهام محاسب ما عدا إذا كانت مقتضيات مخالفة لذلك.

القسم الثاني: القواعد الخاصة بالآمرين بالصرف

الفصل 5

يمكن للآمرين بالصرف أن يفوضوا في إمضائهم وأن يعينوا تحت مسؤوليتهم ومراقبتهم آمرين بالصرف ثانويين.

أما الآمرون بالصرف ومفوضوهم وكذا الآمرون بالصرف الثانويون المعينون فيجب اعتمادهم لدى المحاسبين المكلفين بالمداخيل والنفقات التي يأمرون بإنجازها.

الفصل 6

تقيد الأوامر المعطاة من طرف الآمرين بالصرف في محاسبات تمسك حسب القواعد المحددة في هذا المرسوم الملكي وفي قرارات التطبيق التي يصدرها وزير المالية والوزير المعني بالأمر.

الفصل 7

يتحمل الآمرون بالصرف بمناسبة مزاولة مهامهم المسؤوليات المقررة في القوانين والأنظمة المعمول بها.

الفصل 8

لا يمكن لأي آمر بالصرف أن يتوفر على أموال مقيدة في اعتماد حساب مفتوح لمحاسب عمومي إلا بواسطة أوامر تصدر لهذا المحاسب وتدعم بأوراق الإثبات القانونية.

القسم الثالث: القواعد الخاصة بالمحاسبين العموميين

الفصل 9

يعهد إلى المحاسبين العموميين وحدهم بما يلي:

التكفل بأوامر المداخيل التي يسلمها الآمرون بالصرف والديون المثبتة بعقدة أو رسم ملكية أو سند آخر يكون محفوظا لديهم والقيام باستيفائها وكذا استخلاص الحقوق نقدا؛

أداء النفقات إما بأمر صادر من الآمرين بالصرف المعتمدين وإما بعد الإطلاع على السندات التي يقدمها الدائنون وإما من تلقاء أنفسهم وكذا الإجابة على التعرضات والتبليغات الأخرى.

الفصل 10

يتحتم على المحاسبين المكلفين بالتسديد فيما يخص المداخيل أن يقوموا بمراقبة صحة الاستخلاص وإدراجه في محله وكذا بالتحقيق من الأوراق المثبتة.

الفصل 11

(غير بالمرسوم رقم 2.04.797 صادر في 11 من ذي القعدة 1425 (24 ديسمبر 2004) ج ر ع 5278 بتاريخ 17 من ذي القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004) ص 4248 يعمل به ابتداء من فاتح يناير 2005).:.

يجب على المحاسبين المكلفين بالتسديد أن يقوموا قبل التأشير بالأداء بمراقبة صحة النفقات. وتشمل هذه المراقبة:

– صحة حسابات التصفية؛

– وجود التصديق أو التأشيرة المسبقة للالتزام عندما تكون التأشيرة أو التصديق المذكورين مطلوبين؛

– الصفة الإبرائية للتسديد؛

ويجب عليهم أن يتحققوا مما يلي:

– صفة الآمر بالصرف أو مفوضه؛

– توفر الاعتمادات؛

– الإدلاء بالوثائق المثبتة التي تتطلبها النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

لا يجوز للمحاسبين العاملين أن يقوموا بمراقبة صحة الالتزامات بالنفقات باستثناء الحالات التي تفوض لهم فيها هذه المراقبة بشكل صريح.

الفصل 12

توضع الأنظمة الأساسية لمختلف أسلاك المحاسبين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير المالية والوزير المعني بالأمر عند الاقتضاء.

الفصل 13

يجب على المحاسبين العموميين أن يؤدوا قبل تنصيبهم في مركزهم الحسابي الأول اليمين المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في فاتح ذي القعدة 1361 (9 نونبر 1942). كما يتحتم عليهم أن يقدموا بيانات عن تصرفهم.

الفصل 14

يجري على المحاسبين العموميين الامتياز المحدث بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 13 ربيع الثاني 1333 (28 يبراير 1915) باستخلاص الباقي في ذمة المحاسبين.

ويلزمون بالضمان المنصوص عليه في الظهير الشريف المؤرخ في 26 رمضان 1343 (20 أبريل 1925) والذي يمكن أن يحصل عليه إما لدى شركة للضمان المتبادل وإما لدى شركات التأمين المقبولة من طرف وزير المالية.

الفصل 15

تحدد مسؤولية المحاسبين العموميين وفقا لمقتضيات الظهير المؤرخ في 8 شعبان 1374 (2 أبريل 1955).

الفصل 16

يعتبر محاسبا بحكم الواقع كل شخص يقوم دون موجب قانوني بعمليات المداخيل والنفقات أو يتناول قيما تهم منظمة عمومية بصرف النظر عن المقتضيات الجنائية المعمول بها.

وتجري على الشخص المعتبر محاسبا بحكم الواقع نفس الالتزامات والمراقبات الجارية على محاسب عمومي ويتحمل نفس المسؤوليات.

الفصل 17

(غير بالمرسوم رقم 1237-07-2 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1430 (26 ماي 2009) ج ر ع 5744 بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1430 (18 يونيو 2009) ص 3577 ويعمل به ابتداء من فاتح يوليو 2009).:.

يتوفر كل مركز حسابي على صندوق واحد وإن اقتضى الحال، على حساب بريدي جار او حساب للإيداع بالخزينة.

ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يحمل الحساب البريدي الجاري او حساب الإيداع بالخزينة الإسم الشخصي للمحاسب.

الفصل 18

يحدد وزير المالية المبالغ المأذون للمحاسبين العموميين في التوفر عليها وكذا الشروط والحدود التي يمكن لكل محاسب أن يفتح بموجبها حسابا بريديا جاريا.

وتنجز جميع التسديدات بين المحاسبين العموميين بواسطة التحويل من حساب لآخر ما عدا فيما يخص رواج النقود الذي يستوجبه تمويل صناديق المحاسبين أو الأخذ منها .

ويمكن لوزير المالية أن يفرض على المحاسبين أو على مراسلي الخزينة كل إجراء من شأنه تبسيط عمليات التسديد أ, التخفيض من آجالها.

وتدفع المبالغ المتوفرة إلى حساب الخزينة الجاري ببنك المغرب طبق الشروط المحددة من طرف وزير المالية وذلك فيما يخص المبالغ الزائدة على المبالغ في التوفر عليها مع مراعاة رواج الأموال بين المحاسبين.

المادة 19

مكن أن تسند إلى القباض والمكلفين بالأداء المفوضين مهمة القيام لحساب المحاسبين العموميين بعمليات القبض أو الأداء طبق الشروط المحددة في تعليمات لوزير المالية.

ويعين هؤلاء القباض والمكلفون بالأداء بموجب قرار مشترك لوزير المالية والوزير المعني بالأمر.

الباب الثاني: القواعد الخاصة بعمليات المداخيل

الفصل 20

تشتمل مداخيل المنظمات العمومية الجارية عليها مقتضيات هذا الباب على المتحصل من الضرائب والأداءات والحقوق المأذون فيها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها وعلى المتحصل من الاحتكارات والاستغلالات وأملاك الدولة وكذا المبالغ الناتجة عن أحكام قضائية أو اتفاقيات.

وتوضع بموجب قرار لوزير المالية المقتضيات الخصوصية المتعلقة بمداخيل القرض ذي الأمد القصير والأمد الطويل.

الفصل 21

يدرج مبلغ المحصولات بكامله في المداخيل دون مقاصة بين المداخيل والنفقات.

وينبغي أن لا تزيد المصالح في مبالغ الاعتمادات المفتوحة لها أي مبلغ من الموارد الخصوصية.

الفصل 22

يصدر بشأن كل دين تمت تصفيته ما عدا في حالة ترخيص بالمخالفة يمنحه وزير المالية أمر بالمداخيل يتألف من سند للمداخيل أو نسخة موجزة من حكم قضائي أو رسم يعتبر بمثابة سند أو قرار يتعلق بالباقي من الحسابات، وعند عدم وجود آمر بالصرف مؤهل يصدر وزير المالية سند المداخيل.

وفيما يخص المداخيل القبوضة نقدا يوضع سند المداخيل دوريا لأجل التسوية بإيعاز من المحاسب الذي استخلصها.

الفصل 23

يجب أن يتضمن كل آمر بالدفع أسس التصفية والعناصر التي يتأتى بها التعريف بالمدين وكذا جميع المعلومات التي من شأنها ضمان المراقبة المنصوص عليها في الفصل العاشر أعلاه.

ويترتب عن كل خطأ في التصفية يضر بالمدين إصدار أمر بإلغاء المداخيل أو التخفيض منها وتبين في هذا الأمر أسباب الإلغاء أو أسس التصفية الجديدة.

الفصل 24

لا يمكن تحقيق أي إبراء من دين أو صلح أو انضمام إلى اتفاق صلح ما عدا أن نص على خلاف ذلك إلا طبق الشروط المحددة في مرسوم يتخذ باقتراح من وزير المالية ويؤشر عليه عند الاقتضاء الوزير المعني بالأمر.

الفصل 25

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

كل اتفاقية أو عقد أو تعهد يحتوي على قبض مداخيل في أقساط لعدة سنوات يجب أن يوجه في نظيرين عند حلول أجل القسط الأول إلى المحاسب المكلف بالمداخيل.

ويباشر قبض مبالغ الأقساط الموالية بإيعاز من المحاسب وتعتبر بمثابة ورقة مثبتة شهادة لمداخيل يستند فيها إلى العملية الأولى.

يضاف أحد نظيري السند إلى حساب التسيير الخاص بالسنة المالية التي أنجزت خلالها عملية المداخيل الأولى بينما يضاف النظير الثاني إلى حساب التسيير الخاص بالسنة المالية التي تم أثناءها استخلاص القسط الأخير.

الفصل 26

إن جميع الضرائب التي لم يؤذن فيها بموجب القوانين والأنظمة وميزانيات المداخيل تمنع منعا كليا كيفما كانت الصفة أو الاسم الذي تستخلص به وإلا فتتابع من أجل الارتشاء السلطات التي قد تأمر باستخلاصها والمستخدمون الذين يضعون جداولها وتعاريفها وجميع من يقومون

باستخلاصها وذلك بصرف النظر عن دعوى الاسترداد التي تمكن إقامتها خلال ثلاث سنوات على المستخلصين والقباض أو غيرهم من الأشخاص الذين يكونون قد قاموا باستيفائها.

الفصل 27

(غير بالمرسوم رقم 2.01.2677 صادر في 13 رمضان 1422 (29 نونبر 2001) ج ر ع 4958 بتاريخ 20 رمضان 1422 (6 ديسمبر 2001) ص 4036).:.

تنجز المداخيل بدفع نقود أو بتسليم شيكات بنكية أو بريدية أو بدفع مبالغ أو تحويلها إلى حساب مفتوح في اسم المحاسب العمومي وفي الحالات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة بتسليم قيم أو سندات تجارية.

ويمكن أن تنجز المداخيل كذلك بالدفع عن طريق بطائق بنكية وفق الشروط المحددة بقرار لوزير المالية.

ويجوز بالإضافة إلى ذلك أن تنجز المداخيل بأي وسيلة أخرى من وسائل الدفع المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

الفصل 28

يترتب عن كل دفع لنقود تسليم وصول يعتبر بمثابة سند بالنسبة للمنظمة العمومية الدائنة.

ويحدد بتعليمات لوزير المالية أو عند الاقتضاء بتعليمات للوزير المعني بالأمر باتفاق مع وزير المالية شكل الوصولات وشروط تسليمها.

وخلافا للقاعدة المحددة في المقطع الأول من هذا الفصل لا يدافع أي وصول إذا تسلم الملتزم بالأداء مقابل الدفع طوابع أو أوراقا وبوجه عام لوازم يثبت التوفر عليها وحدها أداء لحقوق أو إذا أثبت الإبراء في سند يرجع أو يسلم الملتزم بالأداء.

الفصل 29

يثبت المحاسبون الحقوق المستخلصة نقدا في نسخ مطابقة الوصولات التي سلموها عنها وتوضع هذه النسخ طبق الشروط المحددة بتعليمات لوزير المالية.

الفصل 30

يتابع الاستخلاص الإجباري للديون على الطرق القانونية وفقا لسند يأمر بتنفيذه وزير المالية.

أما المداخيل التي لا تتوفر عملا بالأنظمة الموجودة على كيفية خاصة للاستيفاء أو المتابعة فتستخلص بعد الإطلاع على قوائم يحصرها وزير المالية فيما يخص الدولة أو وزير الداخلية فيما يخص الجماعات المحلية أو الآمرون بالصرف فيما يخص المؤسسات العمومية. وتكون لهذه القوائم قوة التنفيذ إلى أن يقدم الطرف المعني بالأمر تعرضا لدى المحاكم المختصة.

ولا يقبل أي تعرض إن لم يقدم في ظرف ثلاثة أشهر موالية لتاريخ تبليغ التنبيه.

الباب الثالث: القواعد الخاصة بعمليات النفقات

القسم الأول: الالتزام بالنفقات وتصفيتها والأمر بدفعها

الفصل 31

يجب أن تقرر نفقات المنظمات العمومية في ميزانياتها وأن تكون مطابقة للقوانين والأنظمة.

الفصل 32

يباشر دفع جميع النفقات وتصفيتها والآمر بدفعها بمسعى من الأمر بالصرف ما عدا في حالة ترخيصات بالمخالفة واردة في النصوص.

الفصل 33

الالتزام هو العمل الذي تحدث أو تثبت بموجبه المنظمة العمومية سندا يترتب عنه تحمل.

ولا يمكن التعهد به إلا من طرف الآمر بالصرف الذي يعمل وفقا لسلطاته.

ويجب أن يبقى في حدود الترخيصات في الميزانية وأن يكون متوقفا على المقررات أو الإعلانات أو التأشيرات المنصوص عليها في القوانين أو الأنظمة.

الفصل 34

تهدف التصفية إلى التأكد من حقيقة الدين وحصر مبلغ النفقة.

ويباشر هذه التصفية رئيس المصلحة المختص تحت مسؤوليته بعد الإطلاع على السندات التي تثبت الحقوق المكتسبة للدائنين.

الفصل 35

الأمر بالصرف هو العمل الإداري الذي يحتوي طبقا لنتائج التصفية على الأمر بأداء دين المنظمة العمومية ويقوم بهذا العمل الآمر بالصرف، ويضع وزير المالية بموجب قرار قائمة النفقات التي يمكن أن تؤدى دون أمر سابق بالصرف.

الفصل 36

تؤرخ سندات الأمر بالصرف وتحمل بخصوص كل آمر بالصرف رقما ترتيبيا من سلسلة فريدة متصلة بخصوص كل سنة ميزانية، ويجب أن تتضمن هذه السندات البيانات التالية:

– تعيين الآمر بالصرف؛

– الإدراج في الميزانية؛

– السنة الأصلية للدين؛

– البيان الدقيق للدائن: الإسم العائلي والاسم الشخصي والصفة وعند الاقتضاء العنوان؛

– مبلغ وموضوع النفقة وعند الاقتضاء الاستناد إلى الوثيقة المضافة إليها الأوراق المثبتة؛

– الاستناد إلى الالتزام عند الاقتضاء.

ويترتب عن الأمر بالصرف إصدار سند للأمر بالصرف أو لتحرير حوالة وسند للأداء.

الفصل 37

إذا بوشر الأمر بالصرف أو تحرير الحوالة لفائدة منظمة عمومية وجب إصدار سند الأداء لصالح المحاسب المكلف بمداخيل المنظمة المعنية بالأمر.

الفصل 38

يقوم الآمرون بالصرف تحت مسؤوليتهم بتسليم الأوامر بالصرف أو حوالات الأداء للمستفيدين.

ويباشر هذا التسليم مقابل إبراء بعد التعرف على هويتهم أو صحة سلطات ممثليهم.

الفصل 39

إذا رفض الدائن تسلم سند الأداء أو عند الاقتضاء الأداء نفسه جاز للآمر بالصرف تكليف المحاسب بإيداع مبلغ الأداء في صندوق الإيداع والتدبير بشرط أن يطلع على ذلك الدائن بواسطة رسالة مضمونة مع الإعلام بالتوصل.

القسم الثاني: أداء النفقات

الفصل 40

لا يمكن أداء الأوامر بالصرف أو الحوالات إلا بعد التأشير عليها من طرف المحاسب المكلف بالنفقة.

الفصل 41

(غير بالمرسوم رقم 2.03.545 صادر في 18 من رمضان 1424 (13 نوفمبر 2003) ج ر ع 5170 بتاريخ 23 شوال 1424 (18 ديسمبر 2003) ص 4253).:

(غير بالمرسوم رقم 1237-07-2 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1430 (26 ماي 2009) ج ر ع 5744 بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1430 (18 يونيو 2009) ص 3577 ويعمل به ابتداء من فاتح يوليو 2009).:.

الأداء هو العمل الذي تبرئ به المنظمة العمومية ذمتها من الدين.

ولا يمكن أن يتم هذا الأداء قبل تنفيذ العمل أو حلول أجل الدين أو صدور المقرر الفردي بتخويل إعانة أو منحة وذلك مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة.

استثناء من مبدإ تنفيذ العمل المشار إليه في الفقرة أعلاه، يمكن القيام بما يلي:

– أداء النفقات المتعلقة بالإشتراكات في الجرائد والدوريات والمجلات المتخصصة؛

– الأداء لولوج قواعد بيانات على الخط؛

– الأداء عند طلب شراء المؤلفات بالوحدة.

غير أنه يمكن منح أقساط أو تسبيقات للمستخدمين إما عن طريق المكتب (ريجي) أو بواسطة حوالة مباشرة طبق الشروط المحددة في تعليمات يصدرها أو يؤشر عليها وزير المالية ويمكن أن تمنح كذلك أقساط أو تسبيقات للممونين والمقاولين طبق شروط تحدد بمرسوم.

وبالنسبة للاقتناءات المنجزة بالخارج، تؤهل المنظمات العمومية، في إطار الاتفاقيات أو الاتفاقات أو الصفقات المبرمة مع دول أجنبية أو مقاولات أجنبية، لفتح اعتمادات بنكية. وتحدد تعليمية مشتركة للوزير المكلف بالمالية والوزير المعني بالأمر كيفيات تطبيق أحكام هذه الفقرة.

وإذا كانت مصلحة تابعة لمنظمة عمومية تضم عدة أعوان تؤدى أجورهم نقدا أمكن للمحاسب دفع مبالغ هذا الأداء إلى محاسب مؤد منتدب مقابل إبراء منه. وتحدد بموجب قرار لوزير المالية الشروط التي تسلم بموجبها هذه الأموال لأصحابها وأوراق إثبات الاستعمال أو الدفع المدلى بها للمحاسب.

ولا يمكن التنصيص على أية فائدة أو عمولة بنكية لصالح المقاولين أو الممونين أو المحاسبين المتصرفين بسبب قروض مؤقتة أو تسبيقات مالية بخصوص تنفيذ الخدمات أو الأداء عنها.

ولا تطبق مقتضيات المقطع السابق على اشتراءات الدولة ما دامت مخالفة لشروط التسليم العامة المنصوص عليها في اتفاق مبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومات أجنبية.

الفصل 42

إن جميع التعويضات أو غيرها من التبليغات الرامية إلى توقيف أداء يجب توجيهها إلى المحاسب العمومي المكلف بالنفقة وإلا اعتبرت غير مقبولة.

ولا يكون لهذه التبليغات مفعول إلا إذا تمت قبل أن يضمن المحاسب في سند الأداء عبارة ‘أطلع عليه – صالح للأداء’ مذيلة بتاريخ.

عندما يكون الخازن العام محاسبا مكلفا بالنفقة لا يمكن أن يكون للتبليغات مفعول بعد وضع الطابع المؤرخ الحامل عبارة ‘ أطلع عليه في التعرضات ‘ إما على ورقة الإصدار المحتوية على سند الأداء وإما على أية وثيقة أخرى قد تستعمل قصد إنجاز أداء تتحمله الدولة.

ولا تقبل التعرضات إلا إذا كانت مشفوعة بالبيانات الكافية للتعريف بمصلحة التصفية ومتممة قانونيا عند الاقتضاء برقم التأجير في المصلحة الميكانوغرافية.

الفصل 43

إذا كان الدين موضوع تعرض أو حجز أو تخل أو تفويض أو رهن أو نقل تحتم على المحاسب المكلف بالتسديد أن يسلم للأطراف المعنية بالأمر بطلب منهم نسخة موجزة أو قائمة من هذه التعرضات أو التبليغات.

وكل مبلغ وقع اقتطاعه وفقا للموانع أعلاه يودعه المحاسب في حساب بالخزينة باستثناء المبالغ المقتطعة بسم رهن الصفقات العمومية الجارية عليها مقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 23 شوال 1367 (6 غشت 1958) والتي تدفع مباشرة للمستفيد.

الفصل 44

إذا كان من الواجب أداء نفقة في أقساط تعين الإدلاء إلى المحاسب المكلف بالتسديد عند أداء القسط الأول بأصل الاتفاقية أو الصفقة أو العقدة التي تثبت الالتزام مشفوعا بنسخة مطابقة له.

الفصل 45

ينجز التسديد بتسليم نقود أو شيكات أو بواسطة حوالات بريدية أو تحويلات بنكية أو بريدية.

ويتعين على المحاسب أن يطالب المدين قبل الأداء نقدا بأن يؤرخ ويمضي لأجل الإبراء الأمر بالصرف أو الحوالة ولا ينبغي أن يتضمن هذا الإبراء أي قيد ولا شرط.

وكل نفقة تتجاوز ألفا وخمسمائة درهم (هكذا 1.500) لا يمكن أن تؤدى إلا بالتحويل من حساب لآخر ما عدا في حالة ترخيصات بالمخالفة يمنحها وزير المالية أو السلطة المفوض إليها من طرفه في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك يمكن أن تؤدى بعض النفقات بتسليم قيم عمومية أو سندات تجارية وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون أو النظام.

الفصل 46

يجب أن يتم تسديد النفقة إلى الدائن الحقيقي أو ممثله المؤهل.

ويكون المحاسب غير مسؤول فيما يخص الأداء نقدا إذا كان الإمضاء المثبت مطابقا للإمضاء الموضوع على ورقة تعريف رسمية يستند إليها في تدعيم الإبراء.

الفصل 47

إن بيان تحويل أو استعمال سند الأداء الموضوع بكيفية غير قابلة للمحو في شكل طابع مؤرخ يستند فيه إلى مميزات العملية يعتبر إبراء للمحاسب بالنسبة للإدارة.

وتبرأ ذمة المحاسب بالنسبة للدائن بتسليم شهادة تتضمن الإجراءات المنجزة لأجل التحويل.

الفصل 48

إن المبالغ التي تعادل مائتين وخمسين درهما (250) أو التي تقل عنها والواجب دفعها للأشخاص الأميين يمكن أن تؤدى للمستفيدين الذين يضعون بصمات أصابعهم بمحضر شاهدين يوقعان مع المحاسب على تصريح.

ويسلم عن هذه الأداءات وصول عدلي أو إداري فيما يخص المبالغ التي تفوق مائتين وخمسين درهما (250).

وتقبل بصفة استثنائية شهادة الشهود دون تحديد للمبلغ فيما يخص أداء الإعانات الإسعافية.

أما أداء المبالغ الواجب دفعها للأشخاص الأميين من طرف كتاب الضبط التابعين للمحاكم فيمكن إنجازه بمحضر قاض يسلم بذلك شهادة من غير صائر تعتبر بمثابة إبراء.

الفصل 49

يعهد إلى المحاسبين المكلفين بالتسديد وحدهم فيما يخص أداء كل مبلغ لذوي حقوق أصحاب الأوامر بالصرف أو الحوالات أو ممثليهم بالمطالبة تحت مسؤوليتهم ووفقا للقانون العادي بجميع الأوراق اللازمة لإثبات حقوق وصفات المستفيدين وصحة الإبراء الصادر عنهم.

وفي حالة وفاة صاحب الأمر بالصرف أو الحوالة إذا كان المبلغ الواجب دفعه لمجموع الورثة لا يتجاوز خمسمائة درهم (500) ينجز الأداء بعد الإدلاء بشهادة تتضمن تاريخ الوفاة وذوي الحقوق دون الإدلاء بآية حجة أخرى وتسلم هذه الشهادة دون صائر من طرف السلطات المحلية أو الموثقين أو القضاة أو الربانيين.

ويجوز للمحاسبين في حدود المبلغ المنصوص عليه في المقطع السابق أن يقوموا بتسديد المبالغ الواجبة إلى من يطلب ذلك من ورثة الدائن بشرط أن يوافق الوارث الطالب على الإبراء من هذا المبلغ باسم الورثة الآخرين المتغيبين.

الفصل 50

في حالة ضياع أمر بالصرف أو حوالة يتحتم على المستفيد أن يقدم تصريحا بذلك مدعما بأسباب إلى الآمر بالصرف الذي يوجهه إلى المحاسب المكلف بالتسديد.

ويؤهل هذا المحاسب وحده لوضع نظير من الآمر بالأداء بعد التحقق من أن السند المقصود لم يؤد من طرفه ولا لحسابه.

الباب الرابع: عمليات الخزينة

الفصل 51

تعتبر بمثابة عمليات للخزينة جميع العمليات المتعلقة بالنقود والقيم الممكن تداولها والودائع والحسابات الجارية والعمليات التي تهم حسابات مختلف الديون.

الفصل 52

تنفذ عمليات الخزينة من طرف المحاسبين العموميين إما من تلقاء أنفسهم أو بطلب من الآمرين بالصرف أو بطلب من أشخاص آخرين مؤهلين لذلك.

الفصل 53

تبين جميع عمليات الخزينة حسب كل نوع وبدون مقاصة بينها.

وتدرج في حسابات الميزانية التحملات والمحصولات الناتجة عن تنفيذ عمليات الخزينة.

الفصل 54

تودع وجوبا بالخزينة أموال المنظمات العمومية غير الدولة.

الباب الخامس: المحاسبة

الفصل 55

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423):.

تهدف المحاسبة الى بيان ومراقبة العمليات المتعلقة بالميزانية والمالية وكذا الى إخبار سلطات المراقبة والتسيير.

الفصل 56

(غير بالمرسوم رقم 2-09-608 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

تنظم محاسبة الدولة قصد التمكين من:

– معرفة العمليات المتعلقة بالميزانية والخزينة ومراقبتها؛

– تحديد نتائج التنفيذ السنوية؛

– معرفة وضعية الممتلكات؛

– معرفة التزامات الدولة تجاه الأغيار؛

– حساب أثمان التكلفة وكلفة المصالح ومردوديتها؛

– إدماج العمليات المحاسبية في المحاسبة الوطنية.

وتمسك المحاسبة برسم كل سنة مالية.

الفصل 57

(غير بالمرسوم رقم 2-09-608 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

تتضمن محاسبة الدولة محاسبة عامة ومحاسبة تحليلية ومحاسبة إدارية.

الفصل 58

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

تبين المحاسبة العامة ما يلي:

-العمليات المتعلقة بالميزانية؛

– عمليات الخزينة؛

– العمليات المنجزة مع الأغيار؛

– حركات الممتلكات وقيم الإستغلال.

وتبرز كذلك نتائج السنة المالية وتمكن من إعداد القوائم المالية ووضعيات التسيير.

تمكن المحاسبة التحليلية من حساب أثمان التكلفة وكلفة المصالح ومردوديتها، عند الإقتضاء.

تبين المحاسبة الإدارية جميع عمليات الموارد والنفقات المنجزة في إطار ترخيصات الميزانية، ويمسكها الآمرون بالصرف.

الفصل 59

تثبت البيانات الحسابية في:

حسابات للإدراج النهائي إذا كان المحاسب الذي يقيد العملية يتوفر في نفس الوقت على صفة محاسب مكلف بالمداخيل أو النفقات وكانت لديه العناصر اللازمة للإدراج؛

حسابات للإدراج المؤقت إذا كانت العملية في انتظار التحويل أو كان المحاسب الذي يقيد العملية مكلفا بالمداخيل أو النفقات دون التوفر على البيانات الكافية للإدراج؛حسابات للاتصال إذا كانت العملية تحول إلى المحاسب المكلف بالتسديد؛

حسابات للنتائج إذا أسفرت العملية عن نتيجة تصرف ما.

الباب السادس: المراقبة

الفصل 60

تجري مراقبة على تصرف الآمرين بالصرف وتصرف المحاسبين العموميين طبق الشروط المقررة بعده.

الفصل 61

إن المراقبة على تصرف الآمرين بالصرف تجريها طبقا للقواعد الخاصة بكل منظمة عمومية هيآت ولجان المراقبة المختصة ووزير المالية.

الفصل 62

تجري المراقبة على تصرف المحاسبين في عين المكان وبالإطلاع على الوثائق.

ويجري المراقبة بعين المكان طبقا للقواعد الخاصة بكل صنف من المحاسبين رؤساؤهم الإداريون السامون وهيآت المراقبة المختصة والمفتشية العامة للمالية.

وتناط المراقبة على الوثائق بقاضي الحسابات أو الخازن العام العامل بتفويض من هذا الأخير.

الفصل 63

يجري وزير المالية أعمال المراقبة المنصوص عليها في الفصلين السابقين بواسطة المفتشية العامة للمالية والهيآت الأخرى والأعوان أو المصالح المؤهلة لهذا الغرض بموجب نصوص خاصة.

الجزء الثاني: مقتضيات تتعلق بالدولة

الباب الأول: الآمرون بالصرف والمحاسبون

الفصل 64

(غيرت مرسوم رقم 512-79-2 بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 مايو 1980) ج ر ع 3526 بتاريخ 13 رجب 1400 (28 مايو 1980) ص 683).:.

(غيرت مرسوم رقم 2.00.644 صادر في 4 شعبان 1421 (فاتح نونبر 2000) ج ر ع 4847 بتاريخ 13 نونبر 2000 ص 3003).:.

يعتبر الوزراء بحكم القانون آمرين بالصرف فيما يتعلق بمداخيل ونفقات وزاراتهم وميزانيات مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية الراجعة لهذه الوزارات والميزانيتين الملحقتين.

ولأجل تنفيذ العمليات المتعلقة بمداخيل ونفقات ميزانيات مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، يعين رؤساء المصالح المذكورة آمرين بالصرف مساعدين بقرار يؤشر عليه وزير المالية.

غير أن رؤساء مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة يمكن تعيينهم آمرين بالصرف بمرسوم عندما تقتضي حاجات المصلحة ذلك.

ويجوز للآمرين بالصرف وفقا للفصل 2 أن يفوضوا في إمضائهم بقرار يعرض على تأشير وزير المالية طبق الشروط المحددة في الظهير الشريف رقم 1-57-068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) بالتفويض في إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ووكلاء الوزارات.

ويجوز للآمرين بالصرف تحت مسؤوليتهم ومراقبتهم أن يعينوا طبق نفس الكيفية آمرين بالصرف ثانويين يفوضون إليهم في سلطاتهم ضمن الحدود المالية والترابية التي يبينوها.

وتنشر هذه المراسيم والقرارات بالجريدة الرسمية.

الفصل 65

(غير بالمرسوم رقم 2.00.644 صادر في 4 شعبان 1421 (فاتح نونبر 2000) ج ر ع 4847 بتاريخ 13 نونبر 2000 ص 3003).:.

يقيد عمليات مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة محاسب عمومي يعينه وزير المالية ويلحق بمحاسب الدولة السامي.

الفصل 66

(غير بالمرسوم رقم 2.00.644 صادر في 4 شعبان 1421 (فاتح نونبر 2000) ج ر ع 4847 بتاريخ 13 نونبر 2000 ص 3003).:.

الخازن العام هو المحاسب السامي للمملكة ويتولى بهذه الصفة جمع التنفيذ الحسابي للميزانية العامة الخاصة بمصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة والميزانيتين الملحقتين وعمليات الخزينة.

الباب الثاني: عمليات المداخيل

القسم الأول: إصدار سندات المداخيل

الفصل 67

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

تدرج المداخيل في الحساب برسم السنة المالية التي استخلصت أثناءها من لدن المحاسبين.

الفصل 68

تستخلص المداخيل بناء على سندات للمداخيل يصدرها الآمرون بالصرف ويمكن أن تجمع هذه السندات في شكل جداول أو دفاتر.

ويترتب إصدار أوامر بالدفع عن المداخيل التي لم تحدد سنداتها بأنظمة خاصة.

الفصل 69

يحصر إصدار سندات المداخيل دوريا ويجمع في ورقة ويقارن مع ما تكفل به المحاسبون طبق الكيفيات المحددة بتعليمات لوزير المالية.

وكذا الشأن فيما يخص تخفيضات وإلغاءات السندات التي يسقط مبلغها من التكفلات.

الفصل 70

يؤذن للآمرين بالصرف في أن لا يصدروا الأوامر بالدفع المطابقة للديون التي يقل مبلغها الأصلي الأولي عن المبلغ المحدد بقرار لوزير المالية.

الفصل 71

إذا كان هناك في أحد تحملات المداخيل إدراج لا يمكن الاحتفاظ به قانونيا سلم الآمر بالصرف للمحاسب المكلف بالتسديد شهادة بإعادة الإدراج يزيد المحاسب بموجبها في تحمل

أحد الفصول ويخفض بمبلغ معادل التحمل المدرج في الفصل المعني بالأمر سابقا وتشفع هذه الشهادة بالأوراق المثبتة لحساب التصرف.

الفصل 72

تبلغ سندات المداخيل إلى الملزمين بالأداء طبقا لتعليمات وزير المالية.

ويطالب بمبالغها فورا.

القسم الثاني: استخلاص المداخيل.

الفصل 73

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يباشر استخلاص ديون الدولة من طرف المحاسبين العموميين طبقا للمقتضيات الواردة في النصوص المتعلقة بها.

ويعلن وزير المالية فيما يخص كل دين غير مستخلص وبعد إطلاعه على المعلومات المسلمة إليه من طرف العون المكلف بالاستخلاص أما عن تأجيل استخلاصها أو عن قبول إلغاءها أو إلقائها على كاهل المحاسبين الذين تثبت مسؤوليتهم.

يصدر مقرر وزير المالية بعد الإطلاع على بيان للاستخلاص يحصر في 30 يونيو من كل سنة مالية ويقدمه المحاسبون المكلفون بالاستخلاص في 31 أغسطس من السنة المالية الموالية.

الفصل 74

إن الأوامر بالدفع المتعلقة بالديون غير الراجعة للضرائب وأملاك الدولة والتي لم يتأت استخلاصها بالمراضاة يتكفل بها العون القضائي للخزينة طبق الشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في 15 جمادى الثانية 1372 (2 مارس 1953).

الفصل 75

إن التكفل بهذه الأوامر من طرف العون القضائي للخزينة يثبت بعد الإطلاع على الأوامر بالدفع غير المستخلصة والمجموعة في ورقة تحرر في نظيرين من لدن الخازن العام.

ويثبت تخفيض المبالغ المتكفل بها من طرف الخزينة العامة بتقديم نسخة من الورقة المذكورة تحمل إعلام العون القضائي للخزينة بالتوصل.

الفصل 76

يعلن عن الإبراء من الديون بما فيها الأصل أو الفوائد بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير المالية.

وتعتبر نسخة من المرسوم بمثابة الورقة المثبتة لتخفيض أو إلغاء المبلغ المتكفل به.

الباب الثالث: عمليات النفقات

القسم الأول: الآمرون بالصرف

الفصل 77

ترصد نفقات الدولة وتصفى ويؤمر بدفعها طبق الشروط المحددة في هذا المرسوم الملكي ما عدا إذا كانت هناك مقتضيات مخالفة.

الفصل 78

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

تدرج النفقات في الحساب برسم السنة المالية التي أشر خلالها المحاسب المكلف بالتسديد على الأوامر بالصرف أو الحوالات، ويجب أن تؤدى من الاعتمادات المرصدة للسنة المذكورة كيفما كان تاريخ الدين.

الفصل 79

تتألف الأوراق المثبتة لنفقات الموظفين من قوائم جماعية أو فردية تتضمن بخصوص كل ما يلي:

الاسم العائلي والاسم الشخصي؛

الدرجة أو المنصب؛

مدة الخدمة المنجزة؛

مقدار المبلغ الواجب دفعه؛

رقم التأجير بالمصلحة الميكانوغرافية عند الاقتضاء.

وإذا كان الأمر يتعلق بالأداء الأول وجب أن تضاف إلى ما ذكر نسخة من مقرر التعيين ويترتب عن كل تغيير في الوضعية الأولية الأداء بوثيقة مثبتة.

الفصل 80

إن الشروط والكيفيات التي تبرم وتنفذ وتمول وتسدد بموجبها صفقات الدولة محددة في المرسوم رقم 2.65.116 المؤرخ في 18 محرم 1385 (19 مايو 1965).

ويبين هذا المرسوم على الخصوص الأوراق المثبتة الواجب الأداء بها لدعم النفقة.

الفصل 81

تبين إثباتات نفقات الأدوات في قوائم. أما إثباتات نفقات الأدوات غير المبينة في هذه القوائم فتشتمل وجوبا على الإدلاء برسم الالتزام أو إثبات الخدمة المنجزة أو بيان الحساب وعند الاقتضاء الاستناد إلى رقم التقييد في الإحصاء.

الفصل 82

– (تممت بالمادة الأولى من المرسوم رقم 573-18-2 صادر في 6 ذي القعدة 1439 (20 يوليو 2018) ج ر عدد 6693 بتاريخ 9 ذو القعدة 1439 (23 يوليو 2018) ص 4861):

(غير بالظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.76.629 صادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) ج ر ع 3389 مكرر بتاريخ 13 أكتوبر 1977.):

(غير وتمم بالمرسوم رقم 185-02-2 صادر في 20 من ذي الحجة 1422 (5 مارس 2002) ج ر ع 4984 بتاريخ 22 ذي الحجة 1422 (7 مارس 2002) ص 480.) هناك مادة إضافية تابعة لهذا المرسوم هي:

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

غير أن أحكام الفصل 82 من المرسوم الملكي رقم 66-330 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967)، كما تم تغييره بهذا المرسوم، والمتعلقة باختصاصات ولاة الجهات

ستدخل حيز التنفيذ بالنسبة إلى كل جهة من جهات المملكة ابتداء من تاريخ نشر القرار المشترك الصادر بفتح المركز الجهوي للاستثمار في الجهة المذكورة.

في انتظار النشر المذكور، تمارس الاختصاصات المذكورة من لدن الوزير المكلف بالمالية.

(غير بالمرسوم رقم 471-09-2 صادر في 20 من ذي الحجة 1430 (8 ديسمبر 2009) ج ر ع 5798 بتاريخ 7 محرم 1431 (24 ديسمبر 2009) ص 6059 وبالمرسوم رقم 2.13.909 صادر في 23 من رجب 1435 (23 ماي 2014) ج ر ع 6262 بتاريخ 7 شعبان 1435 (5 يونيو 2014) ص 4791.):

يرخص اقتناء العقارات وبيعها من طرف الدولة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

يباشر بيع العقارات من ملك الدولة الخاص عن طريق المزاد العلني ما عدا إذا نصت أحكام تشريعية أو تنظيمية على خلاف ذلك.

ويمكن بيع عقارات أو حقوق عينية مرتبطة بها من ملك الدولة الخاص بالتراضي بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية لفائدة:

– لجماعات المحلية والمؤسسات أو المقاولات العامة؛

– الملاك على الشياع مع الدولة إذا كان تقسيم العقارات غير قابل للاستغلال العقلاني؛

– صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد، عندما يتعلق الأمر بعملية إصدار شهادات الصكوك التي تكون فيها الدولة هي المؤسسة المبادرة.

– الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين قصد إنجاز مشروع استثماري، إذا كانت القيمة التجارية الحقيقة للعقار المراد بيعه لا تتجاوز 10 % من التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع المذكور.

غير أن البيع المذكور يرخص من طرف ولاة الجهات عندما يتعلق الأمر بإنجاز مشاريع استثمار في قطاعات الصناعة والتصنيع الفلاحي والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية والسكن والتعليم والتكوين والصحة والطاقة، تقع داخل نفوذهم الترابي ويقل مبلغها عن مائتي مليون (200.000.000) درهم.

تتم الموافقة على عمليات بيع الأراضي المنجزة وفق الفقرة السابقة مع مراعاة ما يلي:

1 – أن يتم تحديد المساحات المراد تفويتها حسب طبيعة المشاريع المزمع إنجازها وعناصرها؛

2 – أن تحدد القيمة التجارية الحقيقة من طرف لجنة إدارية للخبرة تتألف من:

– العامل أو ممثله، رئيسا؛

– مندوب الأملاك المخزنية الذي يتولى سكرتارية اللجنة؛

– ممثل عن مديرية الضرائب؛

– ممثل عن السلطة الحكومية التابع لها القطاع الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار؛

– الممثل الجهوي للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.

3 – ألا تتجاوز هذه القيمة 10 % من التكلفة التقديرية الإجمالية لمشروع الاستثمار.

4 – أن يتضمن دفتر التحملات التزامات المفوت لهم ولا سيما إنجاز المشاريع التي تم تفويت الأراضي من أجلها داخل الأجل المحدد وشروط فسخ العقد عند إخلال المفوت لهم بالتزاماتهم، ولا سيما كيفية فسخ البيع واسترجاع الأراضي المفوتة.

تودع طلبات بيع العقارات التابعة لملك الدولة الخاص وفق الفقرة الرابعة من هذا الفصل إما لدى مندوب الأملاك المخزنية التابع له العقار أو مدير المركز الجهوي للاستثمار.

يوجه ملف كل طلب مودع لدى مندوب الأملاك المخزنية من طرف هذا الأخير إلى المركز الجهوي للاستثمار داخل أجل أقصاه 20 يوما ابتداء من تاريخ تسلمه .

عندما يودع الطلب لدى المركز الجهوي للاستثمار، يتخذ مديره الإجراءات التي تمكن من تطبيق المسطرة اللازمة لدراسة الطلب وفق النصوص التشريعية أو التنظيمية السارية عليه.

يكلف مندوبو الأملاك المخزنية بتنفيذ مقررات ولاة الجهات التي يرخص بمقتضاها بيع العقارات من ملك الدولة الخاص وبالسهر على مراقبة احترام بنود دفتر التحملات المشار إليه أعلاه.

يوجه ولاة الجهات كل ثلاثة أشهر تقارير إلى الوزير المكلف بالمالية تتضمن عمليات البيع الموافق عليها والمعلومات المفيدة عن المشاريع المقبولة وعن تتبع إنجازها.

الفصل 83

إن أملاك الدولة الخاصة اللازمة لإيواء المصالح العمومية للدولة تخصص بهذه المصالح بشرط أن تقوم بما يلي:

دفع مقابل قيمتها المحددة من طرف مصلحة أملاك الدولة إلى صندوق إعادة استعمال أملاك الدولة إذا لم تكن هذه الأملاك قد اشتريت أو شيدت من أموال المصالح المذكورة؛

القيام بصيانتها وإصلاحها كيفما كانت أهمية ونوع هذه الصيانة وهذا الإصلاح؛

تحمل الأداءات والتكاليف والضرائب المفروضة عليها.

وتجعل رهن إشارة جلالتنا الشريفة دون أي مقابل القصور الملكية التي تشغلها أسرتنا الملكية.

وإذا لم تمكن إعادة استعمال الممتلكات والمنقولات الجارية على ملك الدولة وكان يمكن بيعها وجب عرضها للبيع عن طريق المزاد العلني وتجوز مخالفة هذه القاعدة بموجب مقرر لوزير المالية وكذا الشأن فيما يخص الممتلكات أو الأشياء ذات القيمة الضئيلة أو التي تجري على بيعها أو تخصيصها أنظمة خاصة، ويسند القيام بالعمليات اللازمة إلى الأعوان الذين يعينهم وزير المالية لهذا الغرض.

الفصل 84

تقتضي التخليات فيما بين مصالح الدولة أمر بالصرف لفائدة المصلحة المتخلية إذا كانت مؤهلة الاستخلاص مداخيل في مقابل خدمات منجزة.

ويترتب عن التخلي في حالة العكس أمر بالصرف لفائدة الخازن العام.

الفصل 85

يتألف إثبات التخلي مما يأتي:

نظير من الاتفاقية وبيان مفصل عن الممتلكات أو الخدمات المتخلى عنها فيما يخص التخلي بين الحكومات؛

أمر بالدفع يتضمن تفصيل التخلي فيما يخص التخلي بين مصالح الدولة.

الفصل 86

(غير بالمرسوم رقم 1237-07-2 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1430 (26 ماي 2009) ج ر ع 5744 بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1430 (18 يونيو 2009) ص 3577 ويعمل به ابتداء من فاتح يوليو 2009).:.

تصدر الأوامر بالصرف أو الحوالات معززة بالإثباتات الضرورية من طرف الآمر بالصرف في ستين (60) يوما على أبعد تقدير انطلاقا من تاريخ تنفيذ الخدمة المنجزة، ويقوم الآمر بالصرف بتوجيهها الى المحاسب المكلف.

ويتم جمع هذه الأوامر بالصرف في أوراق للإصدار، وإن اقتضى الحال في شاكلة سند إلكتروني، ليتم إرسالها الى المحاسب المكلف.

ويتوفر المحاسب المكلف على أجل خمسة (5) أيام لوضع تأشيرته أو رفضها بالنسبة لنفقات الموظفين، وخمسة عشر (15) يوما بالنسبة للأصناف الأخرى من النفقات ابتداء من تاريخ التوصل بأوراق الإصدار وحوالات الأداء.

في حالة التأشيرة، يحتفظ المحاسب بحوالات الأداء وكذا الإثباتات المتعلقة بها وفق التنظيم الجاري به العمل ويرجع الى الآمر بالصرف الأوامر بالأداء المؤداة نقدا معززة بأوراق إصدارها، من أجل تسليمها للمستفيدين، كما يرجع أيضا أوراق الإصدار المتعلقة بالأداء عن طريق التحويل مع الإشارة الى عبارة التحويل.

الفصل 87

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص3332).:.

تلغى اعتمادات التسيير المفتوحة برسم ميزانية ما وغير المستهلكة بأوامر صرف ترتب عنها تأشير المحاسب طبق الشروط المحددة في الفصل السابق.

تنقل اعتمادات الأداء المتوافرة من نفقات الاستثمار بقرار لوزير المالية يفتح بموجبه اعتماد من نفس المبلغ يضاف إلى اعتمادات السنة المالية الموالية إلا في حالة إلغاء وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 21 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.63.326 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1383 (9 نوفمبر 1963).

الفصل 88

يمكن أن يترتب عن إعادة دفع الأموال إعادة إقرار الاعتماد بصفة فردية إذا كان المبلغ المعاد دفعه يعادل أو يفوق ألف درهم (هكذا 1.000) وفي جميع الحالات الأخرى يدرج المبلغ المعاد دفعه في المداخيل بباب المداخيل الطارئة.

وفيما دون ألف درهم (هكذا 1.000) تجمع الأموال المعاد دفعها في قوائم دورية يشهد بصحتها المحاسب المكلف بالتسديد.

ولا يمكن إعادة إقرار الاعتمادات إلا أثناء فترة التسيير التي تحملت النفقة المطابقة.

الفصل 89

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

إذا أدرجت نفقة تتعلق بالسنة المالية الجارية ولا يمكن الاحتفاظ بها قانونيا، يسلم الآمر بالصرف، للمحاسب المكلف بالتسديد، شهادة بإعادة الإدراج يزيد المحاسب بموجبها في نفقة إحدى المواد ويخفض بمبلغ معادل الإدراجات الواردة في المادة المعنية سابقا. وترفق هذه الشهادة بوثائق الإثبات الخاصة بحساب التسيير.

وإذا أدرج الآمر بالصرف نفقة بصفة قانونية ولم ترتب كما يجب في حسابات المحاسب حرر هذا الأخير شهادة تستعمل كما هو مبين في شهادة إعادة الإدراج.

وتساعد هذه العمليات على إعادة إقرار الاعتمادات التي اقتطعت منها أوليا النفقات المذكورة.

الفصل 90

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج ر ع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

(نسخ بالمرسوم رقم 1237-07-2 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1430 (26 ماي 2009) ج ر ع 5744 بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1430 (18 يونيو 2009) ص 3577 ويعمل به ابتداء من فاتح يوليو 2009).:.

القسم الثاني: المحاسبون

الفصل 91

يتولى المحاسبون المكلفون بالتسديد مراقبة الأوامر بالصرف والحوالات والتأشير عليها وأداء مبالغها.

الفصل 91 المكرر

(غير بالمرسوم رقم 2.03.545 صادر في 18 من رمضان 1424 (13 نوفمبر 2003) ج ر ع 5170 بتاريخ 23 شوال 1424 (18 ديسمبر 2003) ص 4253.):

(غيرت بالمرسوم رقم 2.04.797 صادر في 11 من ذي القعدة 1425 (24 ديسمبر 2004) ج ر ع 5278 بتاريخ 17 من ذي القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004) ص 4248 يعمل به ابتداء من فاتح يناير 2005.):

لا تسري أحكام الفصول 11 و40 و91 من هذا المرسوم على نفقات الدولة المنجزة في إطار برامج مرتبطة بمشاريع تستفيد من أموال مساعدات خارجية يمنحها الاتحاد الأوربي في شكل هبات.

الفصل 92

(غير بالمرسوم رقم 2.04.797 صادر في 11 من ذي القعدة 1425 (24 ديسمبر 2004) ج ر ع 5278 بتاريخ 17 من ذي القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004) ص 4248 يعمل به ابتداء من فاتح يناير 2005).:.

يقوم المحاسبون المكلفون بالتسديد بمراقبة الأوامر بالصرف والتأشير عليها وأداء مبالغها.

إذا لاحظ المحاسب المكلف بالتسديد أثناء إجراء مراقبته مخالفة لأحكام الفصل 11 من هذا المرسوم الملكي، أوقف التأشيرة وأعاد إلى الآمر بالصرف غير المؤشر عليها مرفقة بمذكرة معللة بشكل قانوني تتضمن مجموع الملاحظات التي أثارها قصد تصحيح الوضعية.

وإذا طلب الآمر بالصرف كتابة وتحت مسؤوليته صرف النظر على ذلك باشر المحاسب الذي لم يعد مسؤولا عن ذلك التأشير لأجل الأداء وأضاف إلى الأمر بالصرف أو إلى الحوالة نسخة من تصريحه بالإخبار وكذا طلب الآمر بالصرف.

الفصل 93

غير بالمرسوم رقم 2.04.797 صادر في 11 من ذي القعدة 1425 (24 ديسمبر 2004) ج ر ع 5278 بتاريخ 17 من ذي القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004) ص 4248 يعمل به ابتداء من فاتح يناير 2005.

خلافا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل السابق، يجب على المحاسب المكلف بالتسديد أن يرفض الامتثال الطلبات إذا كان إيقاف الأداء مدعما بأحد الأسباب الآتية:

– إما عدم وجود الاعتمادات أو عدم توفرها أو عدم كفايتها؛

– أو توفر الصفة الإبرائية؛

– أو عدم وجود التأشيرة المسبقة لمراقب الالتزامات بالنفقات أو تصديقه عندما يكون ذلك مطلوبا.

وفي حالة رفض الطلب يخبر المحاسب بذلك فورا وزير المالية الذي يبت في الأمر.

غير أنه في حالة عمليات تقتضيها حاجيات الدفاع عن البلاد لا يمكن للمحاسبين المكلفين بالتسديد الاستناد إلى عدم توفر الاعتمادات لرفض أداء الأجور وغيرها من الرواتب المنفذة للعسكريين غير الضباط وكذا التعويضات عن الغذاء والسفر والإقامة الممنوحة لمجموع المستخدمين العسكريين.

الفصل 94

إن نفقات الدولة المؤداة في الخارج يقوم بها لزوما الخازن العام أو يقوم بها لحسابه عون محاسب مؤهل لهذا الغرض.

وتحدد في تعليمات لوزير المالية الشروط التي يطبق بموجبها نظام الصرف على هذه النفقات.

الفصل 95

تتحمل الدولة النفقات المترتبة عن التسديد في الأحوال الآتية:

أولا – إذا كانت كيفية التسديد المستعملة ضرورية للمحاسب كي يمكنه الحصول على إبراء؛

ثانيا – إذا كان الأمر يتعلق بإعانات إسعافية؛

ثالثا – إذا كانت العقدة أو الاتفاقية أو الفاتورة تتضمن بيان محل للأداء بالخارج.

ويتحمل الدائن الصوائر في جميع الحالات الأخرى.

الفصل 96

في حالة ضياع أو إتلاف أو سرقة أوراق الإثبات المسلمة للمحاسبين يمكن للخازن العام النائب عن وزير المالية أن يأذن لهؤلاء المحاسبين في تعويضها.

الباب الرابع: عمليات الخزينة

الفصل 97

تشتمل عمليات الخزينة بالأخص على ما يأتي:

تزويد الصناديق العمومية بالأموال؛

خصم واستخلاص السفاتج والسندات الصادرة لفائدة الدولة؛

العمليات المنجزة بحسابات الإيداع؛

إصدار القروض ذات الأمدين القصير والمتوسط وتحويلها وتدبير شؤونها وإرجاعها.

ويعهد إلى الخازن العام بتنفيذ هذه العمليات.

الفصل 98

تشتمل العمليات المنجزة بحسابات الإيداع على ما يلي:

العمليات المتعلقة بالإبداعات الاختيارية والإجبارية وتحدد كيفيات تسيير هذه الحسابات بقرار لوزير المالية؛

العمليات المتعلقة بالمبالغ المؤتمن عليها بالخزينة من طرف بعض الأفراد لفائدتهم؛

الاستخلاصات والأداءات الموقتة؛

الأموال الباقية الواجب إرجاعها.

الفصل 99

يجمع الخازن العام نتائج إصدار القروض والعمليات الخاصة بتسيير الدين العمومي.

الفصل 100

تتألف الأوراق المثبتة لعمليات الخزينة مما يلي:

شهادة للموافقة أو قوائم لبيان الأجور؛

شيكات أو أوامر بالأداء أو التحويل مسلمة من طرف أصحاب حسابات الإيداع؛

سندات القرض أو سندات الالتزام المدعمة بجميع الوثائق التي تشهد بصحة حق الدين أو المستفيد؛

شهادة بالمداخيل أو النفقات أو أوامر بالأداء أو وصولات خاصة.

الباب الخامس: المحاسبة

القسم الأول: قواعد عامة

الفصل 101

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

ترتكز المحاسبة العامة للدولة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات. وتحسب العمليات المتعلقة بالميزانية والمالية برسم السنة المالية التي تربط بها بغض النظر عن تاريخ أدائها أو قبضها.

الفصل 102

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423.):

تبرز المحاسبة الإدارية تنفيذ ترخيصات الميزانية من قبل الآمرين بالصرف وتمسك وفقا لمقتضيات القسم الثاني من الباب الخامس من الجزء الثاني من هذا المرسوم الملكي.

الفصل 103

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

مسك محاسبة الدولة وفقا لمخطط الحسابات يحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية.

يتضمن مخطط الحسابات السالف الذكر هيكلة للحسابات توزع على أصناف متجانسة تسمى ‘أقسام’.

يتجزأ كل قسم الى حسابات تكون محل تصنيف عشري.

ويتكون عدد الأقسام المذكورة من تسعة أقسام:

– القسم 1: الوضعية الصافية وحسابات التمويل الدائم؛

– القسم 2: حسابات الأصول الثابتة؛

– القسم 3: حسابات الأصول المتداولة (خارج عمليات الخزينة) وحسابات الربط الداخلية؛

– القسم 4: حسابات الخصوم المتداولة (خارج عمليات الخزينة)؛

– القسم 5: حسابات الخزينة؛

– القسم 6: حسابات التكاليف؛

– القسم7: حسابات المحصولات؛

– القسم 8: التزامات خارج البيان؛

– القسم 9: محاسبة تحليلية للميزانية وقوانين التصفية والحسابات الترتيبية .

تدرج العمليات الناتجة عن تنفيذ قانون المالية في القسم 9 في المحاسبة المتعلقة بالميزانية. وتكون هذه المحاسبة موضوع تفصيل في إطار محاسبات ثانوية تمسك حسب طبيعة الموارد وطبيعة النفقات.

الفصل 104

يمسك الآمرون بالصرف المحاسبة الإدارية بخصوص العمليات المتعلقة بالوزارة المنتمي إليها.

أما العمليات التي يتولى محاسبتها الآمرون بالصرف الثانويون فتقيد من جديد في سجلات الآمر بالصرف الذي ينتمون إليه.

الفصل 105

يمسك الآمرون بالصرف محاسبة مستقلة بخصوص تنفيذ ما يلي:

الميزانية العامة للدولة؛

كل ميزانية من الميزانيات الملحقة؛

كل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية.

الفصل 106

تدرج في سجلات المحاسبة الإدارية جميع العمليات المتعلقة بما يأتي:

إثبات وتصفية المداخيل؛

رصد النفقات وتصفيتها والأمر بدفعها.

الفصل 107

إن سجلات المحاسبة الإدارية المستعملة لتتبع تنفيذ المداخيل هي:

أولا – السجل اليومي للحقوق المثبتة لفائدة الدولة؛

ثانيا – سجل الحساب حسب نوع المداخيل.

ويتضمن السجل اليومي في أعمدة متباينة بيان الرقم الترتيبي للدين وتاريخ تسجيله وإدراجه وموضوعه كما يتضمن بيان المدينين ومبلغ المدخول.

وتدرج في سجل الحسابات المبالغ الواجب استخلاصها في كل باب من أبواب وفصول وفقرات ميزانية المداخيل.

وتقيد نفس العمليات بالتفصيل إذا اقتضى ذلك في سجلات معاونة يحدد عددها وكيفية تنسيقها حسب نوع المصالح.

الفصل 108

إن سجلات المحاسبة الإدارية المستعملة لتتبع تنفيذ النفقات هي:

سجل تقييد حقوق الدائنين الذي تمسكه المصلحة المصفية والآمر بالصرف؛

السجل اليومي للأوامر بالصرف أو الحوالات الصادرة؛

سجل الحسابات حسب أبواب النفقات.

ويمسك هذه السجلات الآمر بالصرف الأصلي والآمرون بالصرف الثانويون.

كما تمسك عند الحاجة المصالح المكلفة بالتصفية والآمر بالصرف دفاتر للتفصيل وسجلات للحسابات معاونة.

الفصل 109

يتضمن سجل تقييد حقوق الدائنين بيانا موجزا عن كل باب وفصل عند الحاجة وعلى التوالي جميع العمليات المتعلقة بتحديد الاعتمادات الممنوحة للمصلحة ورصد النفقة والتصفية وعند الاقتضاء تاريخ توجيه هذه التصفية إلى الآمر بالصرف.

الفصل 110

إن السجل اليومي للأوامر بالصرف أو الحوالات الصادرة لأجل التسجيل على الفور وللتوالي حسب ترتيب الأرقام لجميع الأوامر بالصرف أو الحوالات الصادرة خلال مدة التصرف.

ويوجه الآمرون بالصرف الأصليون والآمرون بالصرف الثانويون في كل شهر إلى المحاسب المكلف بالتسديد قائمة تتضمن عن كل باب من أبواب الميزانية جميع الاعتمادات المفتوحة ومبلغ الإصدارات إلى آخر يوم من الشهر السابق.

ويرجع المحاسب اللائحة المؤشر عليها إلى الآمر بالصرف بعد تأكده من مطابقة المعلومات المستمدة من حساباته الخاصة.

الفصل 111

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يمكن أن يقوم بعمليات التسوية المتعلقة بالمحاسبة الإدارية إما الآمرون بالصرف أو وزير إلى غاية 31 أغسطس من السنة المالية التالية لسنة قانون المالية المعنية بالأمر.

ويخول الخازن العام أجلا ينتهي في 30 سبتمبر ليدرج في حساباته عمليات التسوية التي أقرها الآمرون بالصرف والعمليات المحاسبية الداخلية.

الفصل 112

يتضمن سجل الحسابات عن كل باب من أبواب النفقات بيان الاعتمادات الممنوحة والنفقات المأمور بدفعها أو المأذون بوضع حوالات لها حسب كل باب وفصل.

الفصل 113

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يمسك الآمرون بالصرف عند الاقتضاء في سجل للحسابات خاص بالآمرين بالصرف الثانويين محاسبة معاونة للعمليات المتعلقة بالاعتمادات المفوض فيها.

ويقيد في سجل الحسابات الخاص بالآمرين بالصرف الثانويين حسب كل آمر بالصرف ثانوي وحسب كل نفقة تترتب عنها ترخيص مستقل في الميزانية مبلغ الاعتمادات المفوض فيها وبعد الاطلاع على القوائم الشهرية الموضوعة من طرف الآمرين بالصرف الثانويين استهلاك هذه الاعتمادات .

وتقارن كل ثلاثة أشهر المحاسبات التي يمسكها الآمرون بالصرف الثانويون بالمحاسبة المعاونة للعمليات المتعلقة بالاعتمادات المفوض فيها.

يحصر سجل الحسابات الخاص بالآمرين بالصرف المساعدين بعد أن تدرج في الحسابات البيانات الشهرية للشهر الثاني عشر، ويصحح بعد ذلك سجل حقوق الدائنين الخاص للآمر بالصرف تبعا لأرقام البيان الشهري الأخير للسنة المالية.

الفصل 114

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

تشمل المحاسبة الإدارية الخاصة بتنفيذ نفقات الاستثمار على جزئين:

يتضمن الجزء الأول عن كل سنة مالية الترخيصات في الالتزام الممنوحة والاعتمادات المفتوحة نتيجة لهذه الترخيصات؛

ويتضمن الجزء الثاني استعمال الآمرين بالصرف الترخيصات في الالتزام والاعتمادات الممنوحة برسم السنة المالية.

الفصل 115

يمسك الجزء الأول من المحاسبة الإدارية لنفقات الاستثمار حسب الأحوال إما في سجل للاعتمادات المفتوحة بخصوص نفقات الاستثمار المأذون فيها بموجب قوانين المالية أو في سجل للاعتمادات المفتوحة بخصوص نفقات الاستثمار المأذون فيها بموجب قوانين البرامج.

الفصل 116

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يتضمن سجل الاعتمادات المفتوحة بخصوص نفقات الاستثمار المأذون فيها بموجب قوانين المالية ما يلي عن كل قانون للمالية للسنة وعن كل نوع من النفقات يترتب عنه إذن خاص:

الإذن الممنوح بموجب قانون المالية والتغييرات المدخلة عليه ومبلغه النهائي؛

مبلغ الالتزام المأذون فيه الناجم إما عن ترخيص في البرنامج أو عن اعتماد عادي أو عن مبلغهما معا؛

مبلغ الأداءات المأذون فيها كل سنة مالية. وينجم هذا المبلغ:

فيما يخص السنة المالية التي يحمل قانون المالية اسمها عن مبلغ المجموع من اعتماد الأداء المفتوح برخصة برنامج والاعتماد العادي.

فيما يخص كل سنة من السنوات المالية اللاحقة وإلى غاية انتهاء الترخيصات في البرنامج عن مبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة برسم السنة.

الفصل 117

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

إن سجل الاعتمادات المفتوحة بخصوص نفقات الاستثمار المأذون فيها بموجب قوانين البرنامج يتضمن عن كل قانون للبرامج وعن كل نوع من النفقات يترتب عنه إذن خاص مقدار الترخيص في النفقة الناجم عن قانون البرنامج والتغييرات الموالية المدخلة عليه ومبلغه النهائي.

ويتضمن بالإضافة إلى ذلك ما يلي عن كل سنة من السنوات المالية لتنفيذ قانون البرنامج:

الالتزامات المأذون فيها حديثا عن السنة والناجمة عن مجموع مبلغ الترخيصات والاعتمادات العادية الممنوحة برسم السنة؛

الأداءات المأذون فيها حديثا عن السنة والناجمة عن مجموع مبلغ اعتمادات الأداء المتعلقة بالترخيصات في البرنامج عن السنوات السالفة واعتمادات الأداء المطابقة للترخيصات في البرنامج عن السنة الجارية والاعتمادات العادية الممنوحة برسم نفس السنة؛

مجموع مبلغ الترخيصات في الالتزام والترخيصات في الأداء ابتداء من السنة الأولى لتنفيذ قانون البرنامج.

الفصل 118

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يمسك الجزء الثاني من المحاسبة الإدارية لنفقات الاستثمار في سجل للحسابات عن كل نوع من أنواع نفقات الاستثمار.

يمسك سجل الحسابات عن كل نوع من أنواع نفقات الاستثمار بموجب قانون المالية أو البرنامج عن كل سنة مالية ونوع الترخيص وكل نفقة يترتب عنها إذن خاص، وفقا لأحكام الفصل 108 وما يليه وللأحكام التالية:

يحدد مبلغ الالتزامات المأذون فيها عن السنة من طرف الآمر بالصرف بإضافة المبلغ الباقي غير المستعمل من السنة السالفة حسب ما هي ناتجة عن الجزء الأول من محاسبته المتعلقة بهذه السنة إلى مبلغ الترخيصات الجديدة للسنة الجارية حسبما هي ناتجة عن الجزء الأول من محاسبته؛

توضع الحوالات المأذون فيها عن السنة من طرف الآمر بالصرف بإضافة الاعتمادات المفتوحة برسم هذه السنة إلى الاعتمادات المنقولة طبقا لمقتضيات الفصل 87 من هذا المرسوم الملكي.

الفصل 119

يضع الآمرون بالصرف عند انصرام مدة التصرف حسابهم الإداري حسب الأبواب والفصول والفقرات.

وتتجلى من الحساب الإداري تقديرات المداخيل والاعتمادات النهائية الناجمة عن قانون المالية للسنة وقوانين المالية المعدلة والاقتطاعات المنجزة في باب النفقات الطارئة وتحويل الاعتماد من جهة والالتزامات بالنفقات والنفقات المؤشر عليها والمداخيل المأمور بصرفها أثناء الفترة الميزانية المعنية بالأمر من جهة أخرى، وتقدم هذه النتائج في جدولين يتعلق أحدهما بالمداخيل والآخر بالنفقات.

وتتضمن البيانات الملحقة بالجدولين المنصوص عليهما أعلاه ما يلي مع التفاصيل الخاصة بنوع كل مصلحة:

فيما يخص المداخيل: التقديرات النهائية والحقوق الصافية المثبتة والفرق الحاصل فيما بينهما؛

فيما يخص النفقات: الاعتمادات الناجمة عن قوانين المالية النفقات المصفاة والأوامر بالصرف المؤشر عليها من طرف المحاسب والديون الباقية الواجب الأمر بصرفها وتجاوز الاعتمادات الباقية من غير استعمال؛

الاقتناءات وتفويتات الملكية والامتيازات في الانتفاع بأملاك الدولة الخاصة المنجزة خلال السنة المعنية بالأمر؛

وأخيرا جميع المعلومات التي من شأنها أن تساعد على دراسة الوقائع المتعلقة بالتصرف الإداري والمالي للسنة المالية أو على تكملة إثباتها.

القسم الثالث: محاسبة المحاسبين

الفصل 120

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

تمسك المحاسبة العامة للدولة من طرف المحاسبين العموميين الذين يعاينون جميع العمليات المنجزة لحساب الدولة برسم:

– الميزانية العامة؛

– ميزانية مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة؛

– العمليات المتعلقة بالممتلكات؛

– العمليات المنجزة لحساب الأغيار؛

-العمليات الترتيبية وعمليات الخزينة.

الفصل 121

(غير مرسوم رقم 2-09-608 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

يحصر المحاسبون العموميون بياناتهم وسجلاتهم المحاسبية في 31 ديسمبر من كل سنة.

تعد في هذا التاريخ وضعية الصندوق ومحفظة الأوراق المالية وميزان عام للحسابات عن كل محاسب.

الفصل 122

(غير بالمرسوم رقم 2-09-608 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

يتولى الخازن العام للمملكة، بصفته محاسبا ساميا، مركزة جميع العمليات التي قام بها المحاسبون العموميون في بياناته ويحدد نتيجة تنفيذ قانون المالية.

الفصل 123

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).:.

يقوم الخازن العام للمملكة بتحديد النتيجة السنوية المتعلقة بالممتلكات ويعد عند تاريخ 31 مارس من السنة الموالية البيانات المالية التالية:

– البيان المقدم في شكل جدول الوضعية الصافية؛

– حساب النتيجة؛

– جدول حركيات أموال الخزينة؛

-المذكرات المتعلقة بالبيانات المالية.

ويجب أن تعكس القوائم المالية المشار إليها أعلاه صورة صادقة عن الوضعية المالية ووضعية ممتلكات الدولة.

الفصل 124

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

(غير بالمرسوم رقم 608-09-2 صادر في 11 من صفر 1431 (27 يناير 2010) ج ر ع 5811 بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010) ص423).ك.

يوجه الخازن العام للمملكة شهريا إلى الوزير المكلف بالمالية:

– وضعية العمليات الخاصة بالميزانية العامة وميزانيات المصالح المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة التي تمت معاينتها خلال الشهر المعني مع التذكير بنتائج الأشهر السابقة المتعلقة بنفس السنة المالية:

– وضعية ملخصة عن عمليات الخزينة محصورة في آخر يوم من الشهر، تعرض، من منظور الميزانية والممتلكات، النتائج المحاسبية لتنفيذ قانون المالية وعمليات الخزينة؛

– الميزان العام للحسابات.

الفصل 125

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يكون كل محاسب مسؤولا عن عملياته الخاصة ويقيد الخازن العام من جديد في سجلاته جميع عمليات المحاسبين المتعلقة بمداخيل الدولة ونفقاتها، كما يتحمل لدى قاضي الحسابات، مسؤولية العمليات التي يجمع أوراق إثباتها، ويعين بمقررات لوزير المالية المحاسبون العامون الذين يكونون مسؤولين لدى قاضي الحسابات عن الأوراق المثبتة الخاصة بعملياتهم والتي يحتفظون بها إلى نهاية السنة المالية (4).

ويضع الخازن العام حساب التصرف تبعا للتاريخ الذي قدم فيه، ثم يوجه هذا الحساب إلى قاضي الحسابات بواسطة وزير المالية.

الفصل 126

(غير بالمرسوم رقم 2.95.507 صادر في 12 دجنبر 1995 ج رع 4338 بتاريخ 20 دجنبر 1995 ص 3332).:.

يتضمن الحساب السنوي للتسيير الذي يقدمه الخازن العام بصفته محاسبا للدولة ما يلي:

– وضعية المحاسب بالنسبة إلى الدولة في اليوم الأول من السنة المالية؛

– تطور عمليات المداخيل والنفقات أيا كان نوعها المنجزة خلال نفس السنة مع التمييز بين العمليات الميزانية وعمليات الحسابات الخصوصية وعمليات الخزينة؛

– وضعية المحاسب إزاء الدولة في نهاية السنة المالية المقدم نوعها الحساب.

تحصر حسابات وسجلات الخازن العام في 30 يونيو من كل سنة مالية.

ويحرر المحاسب في نفس التاريخ بيانا عن حالة الصندوق ومحفظة الأوراق المالية يراجع حضوريا من طرف المفتشية العامة للمالية. ويقدم الخازن العام نسخة من هذا البيان لتدعيم حساب تصرفه.

القسم الرابع: حسابات نهاية السنة

الفصل 127

يضع وزير المالية الحساب العام للمملكة بعد الإطلاع على الحسابات الإدارية للآمرين بالصرف وحساب التصرف الخاص بالمحاسب.

ويبرز هذا الحساب التقديرات النهائية للمداخيل والنفقات وتنفيذها من طرف الآمرين بالصرف والمحاسبين.

ويوجه الحساب المذكور إلى قاضي الحسابات مشفوعا بالمشروع السنوي لقانون التصفية.

الباب السادس: المراقبة

القسم الأول: مراقبة العمليات الإدارية

الفصل 12

يجري الوزراء إما مباشرة أو بواسطة هيآت المراقبة مراقبة العمليات المنجزة من طرف الآمرين بالصرف الثانويين المنتمين إليهم.

الفصل 129

تجري على الآمرين بالصرف والآمرين بالصرف الثانويين تحقيقات المفتشية العامة للمالية طبق الشروط المبينة في القوانين والأنظمة.

الفصل 130

يجرى محاسبو الدولة على عمليات الآمرين بالصرف المراقبة المنصوص عليها في الفصلين 10 و11 من هذا المرسوم الملكي.

القسم الثاني: مراقبة العمليات الحسابية

الفصل 131

يقوم بمراقبة تصرف محاسبي الدولة رؤساؤهم الإداريون وهيأت المراقبة المختصة.

الفصل 132

تجري على جميع محاسبي الدولة تحقيقات المفتشية العامة للمالية طبق الشروط المحددة في الظهير الشريف رقم 1.59.269 الصادر في 17 شوال 1379 (14 أبريل 1960) بشأن المفتشية العامة للمالية.

الفصل 133

تعرض حسابات محاسبي الدولة على قاضي الحسابات بواسطة رئيسهم الإداري.

الباب السابع: نزع الصفة المادية عن الوثائق والمستندات

الفصل 133 مكرر

يمكن إعداد وحفظ وإرسال المستندات والوثائق المثبتة لعمليات المداخيل والنفقات وعمليات الخزينة والعمليات المتعلقة بالذمة المالية للدولة بشكل أو بطريقة لا مادية وفق الكيفيات والشروط المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

مقتضيات ختامية

الفصل 134

تلغى جميع المقتضيات المخالفة لمقتضيات هذا المرسوم الملكي ولاسيما:

الفصول 19 و20 و21 و23 و24 (المقطع الأول) 25 (المقطعات 1 و2 و3 و4 و5 و6) و26 و27 و28 و34 والفصل 35 وما يليه إلى غاية الفصل 53 والفصل 56 وما يليه إلى غاية الفصل 72 و79 (المقطعات 1 و3 و4) و80 و81 (المقطعان 1 و2) من الظهير الشريف رقم 1.58.041 الصادر في 20 محرم 1378 (6غشت 1958) بسن نظام للمحاسبة العمومية للمملكة المغربية.

وبناء على ما ذكر لا يبقى العمل جاريا إلا بالفصلين 54 و55 والمقطعين 3 و4 من الفصل 81.

الفصل 135

يعهد إلى وزير المالية بتنفيذ مرسومنا الملكي هذا الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 محرم 1378 (21 أبريل 1967).

.....
...

قانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.193 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014)

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6328 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1436 (22 يناير 2015)، ص 462.

المحتويات إخفاء

القسم الأول: مجال التطبيق والإطار المؤسساتي

الباب الأول: مجال التطبيق

الباب الثاني: الإطار المؤسساتي

القسم الثاني: منح الاعتماد وشروط مزاولة النشاط وسحب الاعتماد

الباب الأول: الاعتماد وشروط مزاولة النشاط

الباب الثاني: سحب الاعتماد

القسم الثالث: البنوك التشاركية

الباب الأول: مجال التطبيق

الباب الثاني: هيئات المطابقة

الباب الثالث: أحكام متفرقة

القسم الرابع: أحكام تتعلق بالمحاسبة وبالقواعد الاحترازية

الباب الأول: أحكام تتعلق بالمحاسبة

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالقواعد الاحترازية

القسم الخامس: مراقبة مؤسسات الائتمان

الباب الأول: مراقبة بنك المغرب

الباب الثاني: مراقبة مراقبي الحسابات

القسم السادس: الرقابة الاحترازية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع

الباب الأول: الرقابة الاحترازية الكلية

الباب الثاني: الإدارة المؤقتة لمؤسسات الائتمان

الباب الثالث: نظام ضمان الودائع

الباب الرابع: تصفية مؤسسات الائتمان

القسم السابع: العلاقات بين مؤسسات الائتمان وعملائها والوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان

الباب الأول: العلاقات بين مؤسسات الائتمان وعملائها

الباب الثاني: الوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان

القسم الثامن: العقوبات التأديبية والجنائية

الباب الأول: العقوبات التأديبية

الباب الثاني: العقوبات الجنائية

القسم التاسع: أحكام متفرقة وانتقالية

الظهير:

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف- بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عبد الإله ابن كيران.

القانون:

القسم الأول: مجال التطبيق والإطار المؤسساتي

الباب الأول: مجال التطبيق

المادة الأولى

تعتبر مؤسسات للائتمان الأشخاص الاعتبارية التي تزاول نشاطها في المغرب، أيا كان موقع مقرها الاجتماعي أو جنسية المشاركين في رأسمالها أو مخصصاتها أو جنسية مسيريها، والتي تزاول بصفة اعتيادية نشاطا واحدا أو أكثر من الأنشطة التالية:

– تلقي الأموال من الجمهور؛

– عمليات الائتمان؛

– وضع جميع وسائل الأداء رهن تصرف العملاء أو القيام بتدبيرها.

المادة 2

تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور الأموال التي يتسلمها شخص من الغير على سبيل الوديعة أو غير ذلك ويحق له أن يتصرف فيها لحسابه الخاص على أساس الالتزام بإرجاعها لأصحابها.

تعتبر في حكم الأموال المتلقاة من الجمهور:

– الأموال المودعة في حساب لسحبها عند الطلب سواء أكان ذلك بإعلام سابق أو بدونه ولو كان من الممكن أن يصير الحساب مدينا؛

– الأموال المودعة لأجل أو الواجب إرجاعها بعد إعلام سابق؛

– الأموال التي يدفعها مودع مع التنصيص على تخصيصها لغرض خاص إذا لم تحتفظ المؤسسة بالوديعة التي تلقتها على حالها، باستثناء الأموال المودعة لدى الشركات المرخص لها قانونا بتكوين وتدبير محفظة القيم المنقولة؛

– الأموال التي يترتب على تلقيها تسليم المودع لديه أذينة صندوق أو أي سند تستحق أو لا تستحق عليه فائدة.

غير أنه، لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور:

– المبالغ المقيدة في حساب شركة باسم الشركاء فيها على وجه التضامن والشركاء الموصين في شركات التوصية والشركاء المتضامنين والشركاء والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة والمساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة؛

– ودائع مستخدمي المنشأة إذا كانت لا تزيد على 10% من رأس مالها الذاتي؛

– الأموال المتأتية من المساعدات التي تقدمها مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المشار إليها في المادة 11 أدناه؛

– الأموال المسجلة في حسابات الأداء المنصوص عليها في المادة 16 أدناه.

المادة 3

يعتبر عملية ائتمان كل تصرف، بعوض، يقوم بمقتضاه شخص من الأشخاص:

– بوضع أموال أو الالتزام بوضعها رهن تصرف شخص آخر يكون ملزما بإرجاعها؛

– أو الالتزام لمصلحة شخص آخر، عن طريق التوقيع، في شكل ضمان احتياطي أو كفالة أو أي ضمان آخر.

تعتبر في حكم عمليات الائتمان:

– العمليات المتعلقة بالائتمان الإيجاري وبالإيجار التي يكون فيها للمستأجر خيار شراء العين المؤجرة والعمليات المعتبرة في حكمها؛

– عمليات شراء الفاتورات؛

– عمليات البيع الاسترجادي للأوراق والقيم المنقولة وعمليات الاستحفاظ كما هو منصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

المادة 4

تشمل العمليات المتعلقة بالائتمان الإيجاري وبالإيجار التي يكون فيها للمستأجر خيار شراء العين المؤجرة والمشار إليها في المادة 3 أعلاه:

– عمليات إيجار المنقولات التي تمكن المستأجر، كيفما كان تكييف تلك العمليات، من أن يتملك في تاريخ يحدده مع المالك كل أو بعض المنقولات المستأجرة، مقابل ثمن متفق عليه يراعى في تحديده على الأقل جزئيا المبالغ المدفوعة على سبيل الإيجار؛

– العمليات التي تقوم بموجبها منشأة بإيجار عقارات تكون قد اشترتها أو بنتها لحسابها إذا كان من شأن هذه العمليات، كيفما كان تكييفها، أن تمكن المستأجر من أن يصبح مالكا لكل أو بعض الممتلكات المستأجرة عند انتهاء عقد الإيجار كأقصى أجل؛

– عمليات إيجار الأصول التجارية أو أحد عناصرها المعنوية التي تمكن المستأجر، كيفما كان تكييف تلك العمليات، من أن يتملك الأصل التجاري أو أحد عناصره المعنوية في تاريخ يحدده مع المالك، مقابل ثمن متفق عليه يراعى في تحديد جزء منه على الأقل المبالغ المدفوعة على سبيل الإيجار، باستثناء كل عملية إيجار تفضي إلى تفويت الأصل التجاري المذكور أو أحد عناصره للمالك الأصلي.

الإيجار المفضي إلى التفويت هو العقد الذي تبيع بموجبه منشأة ملكا تستعمله إلى شخص يسلمه إليها فورا على سبيل الائتمان الإيجاري.

المادة 5

شراء الفاتورات المشار إليه في المادة 3 أعلاه هو اتفاقية تلتزم بموجبها إحدى مؤسسات الائتمان بتحصيل ديون تجارية وتعبئتها إما عن طريق شراء الديون المذكورة وإما عن طريق التصرف كوكيل للدائن مع ضمان حسن إنجاز العملية في هذه الحالة الأخيرة.

المادة 6

تعتبر وسائل للأداء جميع الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل أموال كيفما كانت الدعامة أو الطريقة التقنية المستعملة لذلك.

تعتبر كذلك وسيلة للأداء النقود الإلكترونية المعرفة كقيمة نقدية تمثل دينا على المصدر والتي تكون:

– مخزنة على دعامة إلكترونية؛

– ومصدرة مقابل تسليم أموال بمبلغ لا تقل قيمته عن القيمة النقدية المصدرة؛

– ومقبولة كوسيلة للأداء من قبل الأغيار غير الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية.

المادة 7

يجوز كذلك لمؤسسات الائتمان مع التقيد بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال أن تقوم بالعمليات التالية:

1. خدمات الاستثمار المشار إليها في المادة 8 بعده؛

2. عمليات الصرف؛

3. العمليات المتعلقة بالذهب والمعادن النفيسة والقطع النقدية؛

4. العرض على الجمهور لعمليات تأمين الأشخاص والمساعدة وتأمين القروض ولكل عملية تأمين أخرى، وفقا للتشريع الجاري به العمل؛

5. عمليات الإيجار للمنقولات أو العقارات بالنسبة إلى المؤسسات التي تباشر عمليات الائتمان الإيجاري بصورة اعتيادية.

المادة 8

1. تعتبر خدمات استثمار:

– تدبير الأدوات المالية؛

– تداول الأدوات المالية للحساب الخاص أو لحساب الغير؛

– تلقي وإصدار الأوامر لحساب الغير؛

– الإرشاد والمساعدة فيما يتعلق بتدبير الممتلكات؛

– الإرشاد والمساعدة فيما يتعلق بالتدبير المالي؛

– الهندسة المالية؛

– التوظيف بكل أشكاله؛

– خدمة تنقيط القرض.

2. تعتبر عمليات مرتبطة بخدمات الاستثمار المذكورة أعلاه:

– عمليات منح القروض لمستثمر لتمكينه من إنجاز صفقة متعلقة بأدوات مالية كما هي محددة في التشريع الجاري به العمل؛

– تقديم الإرشاد والخدمات للمنشآت لاسيما في مجال بنية رأس المال والاستراتيجية والاندماج وإعادة شراء المنشآت.

يحدد تعريف خدمات الاستثمار وكيفيات تقديمها بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة 25 أدناه.

المادة 9

يجوز لمؤسسات الائتمان أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في منشآت موجودة أو مزمع إحداثها مع مراعاة السقف المحدد، فيما يخص أموالها الذاتية ورأس مال الشركة المصدرة أو حقوق تصويتها، بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

غير أنه يمكن لبنك المغرب أن يعترض على أخذ مساهمة من لدن إحدى مؤسسات الائتمان من شأنها أن تمس بوضعيتها من حيث الملاءة أو السيولة أو المردودية، أو تجعلها تتعرض لخطر مفرط.

المادة 10

تشمل مؤسسات الائتمان صنفين من المؤسسات: البنوك وشركات التمويل.

ويمكن ترتيب البنوك وشركات التمويل من طرف بنك المغرب في أصناف فرعية اعتبارا، بوجه خاص، للعمليات المأذون لها القيام بها وحجم المؤسسات المذكورة.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا القانون بالنسبة لكل صنف أو صنف فرعي من مؤسسات الائتمان بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 11

تعتبر هيئات معتبرة في حكم مؤسسات الائتمان، في مدلول هذا القانون، مؤسسات الأداء وجمعيات السلفات الصغيرة والبنوك الحرة والشركات المالية وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

المادة 12

يمكن للبنوك أن تعتمد من أجل مزاولة كل أو بعض الأنشطة المشار إليها في المواد 1 و7 و16 من هذا القانون ويسمح لها وحدها أن تتلقى من الجمهور أموالا تحت الطلب أو لأجل يساوي أو يقل عن سنتين.

المادة 13

لا يمكن أن تزاول شركات التمويل، ضمن الأنشطة الواردة في المادة 1 والبنود 2 إلى 5 من المادة 7 أعلاه، إلا الأنشطة المنصوص عليها في مقررات الاعتماد المتعلقة بها أو إن اقتضى الحال في النصوص التشريعية أو التنظيمية الخاصة بها.

المادة 14

استثناء من أحكام المادة 12 أعلاه، يمكن أن تعتمد شركات التمويل وفقا للكيفيات والشروط المقررة في المادة 34 أدناه لتتلقى من الجمهور أموالا لأجل يفوق سنة واحدة.

المادة 15

مؤسسات الأداء هي تلك التي تقدم واحدة أو أكثر من خدمات الأداء المشار إليها في المادة 16 بعده.

يمكن لها كذلك مزاولة عمليات الصرف مع التقيد بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

1. تعتبر خدمات أداء:

– عمليات تحويل الأموال؛

– الودائع والسحوبات النقدية في حساب أداء؛

– تنفيذ عمليات الأداء بواسطة أي وسيلة اتصال عن بعد، شريطة أن يعمل المتعهد فقط كوسيط بين المؤدي ومورد السلع والخدمات؛

– تنفيذ اقتطاعات دائمة أو أحادية وتنفيذ عمليات الأداء بالبطاقة وتنفيذ التحويلات، عندما تتعلق بالأموال الموظفة في حساب أداء.

يراد بحساب أداء أي حساب يملكه مستعمل خدمات الأداء والذي يستخدم حصرا من أجل عمليات الأداء.

2. لا تعتبر خدمات أداء عمليات الأداء المنجزة عن طريق:

– شيك كما هو خاضع لأحكام مدونة التجارة؛

– كمبيالة كما هي خاضعة لأحكام مدونة التجارة؛

– حوالة بريدية صادرة أو مدفوعة نقدا أو هما معا؛

– أي سند آخر مماثل على دعامة ورقية.

وتحدد كيفيات مزاولة خدمات الأداء بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 17

يجب إيداع الأموال المسجلة في حسابات الأداء في حساب شامل ومنفصل ومنفرد لدى مؤسسة ائتمان مؤهلة لتلقي ودائع تحت الطلب.

يجب أن تكون هذه الأموال محددة ومحصورة بصفة منفصلة في محاسبة مؤسسات الأداء.

ولا يمكن لرصيد هذا الحساب أن يكون محل حق ناتج عن ديون ذاتية في حوزة مؤسسة الائتمان الماسكة لحساب مؤسسة الأداء. كما لا يمكنه أن يكون محل أي حجز لدى الغير من طرف دائني مؤسسة الأداء.

بالرغم من أي مقتضى تشريعي مخالف وفي حالة مسطرة تصفية مفتوحة في حق مؤسسة الأداء أو مؤسسة الائتمان الماسكة للحساب الشامل المشار إليه أعلاه، ترصد الأموال المسجلة في حسابات الأداء المذكورة لتعويض أصحاب حسابات الأداء.

المادة 18

دون الإخلال بالأحكام التشريعية الخاضعة لها الهيئات المعتبرة في حكم مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة 11 أعلاه، يمنع على كل شخص غير معتمد باعتباره مؤسسة ائتمان أو مؤسسة أداء أن يحترف، بصفة اعتيادية، القيام بالعمليات المشار إليها في المادتين 1 و16 أعلاه.

غير أنه، يمكن لكل شخص القيام بالعمليات التالية:

– منح المتعاقدين معه آجالا أو تسبيقات للأداء ولاسيما في شكل قرض تجاري أثناء مزاولة نشاطه المهني؛

– إبرام عقود إيجار مساكن تفضي إلى تملكها؛

– مباشرة عمليات الخزينة مع شركات تكون له معها بصفة مباشرة أو غير مباشرة روابط رأس مال تخول لإحداها سلطة مراقبة فعلية على الشركات الأخرى؛

– إصدار قيم منقولة وكذا سندات ديون قابلة للتداول في إطار سوق منظمة؛

– منح تسبيقات من الأجور أو قروض لفائدة مأجوريه لأسباب ذات طابع اجتماعي؛

– إصدار أذون وبطائق تسلم لشراء سلع أو خدمات معينة لديه وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان؛

– أخذ أو عرض من أجل الاستحفاظ القيم المنقولة المسعرة في بورصة القيم أو سندات الديون القابلة للتداول أو القيم التي تصدرها الخزينة؛

– تسليم نقود كضمان لعملية إقراض السندات الخاضعة لأحكام القانون رقم 45.12 المتعلق بإقراض السندات .

المادة 19

بالرغم من أحكام النصوص التشريعية المطبقة عليها ومع مراعاة الشروط الخاصة المنصوص عليها لهذا الغرض بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان:

– تسري على جمعيات السلفات الصغيرة الخاضعة للقانون المنظم للسلفات الصغيرة أحكام الأقسام II وIV وV وVI وVII وVIII من هذا القانون؛

– تسري على البنوك الحرة الخاضعة للقانون المنظم للمناطق المالية الحرة أحكام الأقسام II وIV وV وVI وVII وVIII من هذا القانون؛

– تسري على صندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي أحكام المادة 47 وأحكام الأقسام IV وV وVIII من هذا القانون.

المادة 20

تعتبر شركات مالية، في مدلول هذا القانون، الشركات التي تراقب حسب مقتضيات المادة 43 أدناه، بصفة حصرية أو رئيسية، مؤسسة ائتمان واحدة أو أكثر.

تطبق على الشركات المالية أحكام المواد 73 و75 و76 و77 و80 و82 و84 وكذا أحكام الباب الثاني من القسم الخامس من هذا القانون.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 21

تشكل تجمعا ماليا، في مدلول هذا القانون، كل مجموعة تستوفي الشروط الثلاثة التالية:

– أن تكون خاضعة لمراقبة وحيدة أو تأثير ملحوظ لكيان تابع للمجموعة يكون مقره الاجتماعي أو نشاطه الرئيسي بالمغرب؛

– أن يكون على الأقل كيانان تابعان للمجموعة ينتميان للقطاع البنكي و/أو لقطاع التأمين و/أو لقطاع سوق الرساميل؛

– أن تكون الأنشطة المالية المزاولة من طرف المجموعة ذات أهمية.

دون الإخلال بالأحكام المطبقة على الكيانات المنظمة التي تنتمي إلى قطاعات مؤسسات الائتمان والتأمين وسوق الرساميل، يجب على الهيئات التي تتحكم في التجمعات المالية أن تعد في صورة فردية ومجمعة أو مجمعة فرعيا القوائم التركيبية المتعلقة باختتام كل سنة محاسبية، وأن تقوم بنشرها، وأن تتوفر على آليات للحكامة ونظام للمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر، وأن توافي السلطات المعنية بجميع الوثائق والمعلومات اللازمة للقيام بمهمتها وأن تعين مراقبين اثنين للحسابات.

يتم تحديد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بمنشور مشترك تصدره سلطات الرقابة على القطاع المالي بعد استطلاع رأي لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية المشار إليها في المادة 108 أدناه.

المادة 22

تخضع مؤسسات الأداء المشار إليها في المادة 15 أعلاه لأحكام الأقسام II وIV وV وVI وVII وVIII من هذا القانون.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 23

لا يخضع لأحكام هذا القانون:

1. بنك المغرب؛

2. الخزينة العامة للمملكة؛

3. خدمة الحوالات البريدية؛

4. مقاولات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة للقانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات وكذا هيئات الاحتياط والتقاعد؛

5. الهيئات غير الهادفة للحصول على ربح التي تمنح، في نطاق مهامها ولدواع اجتماعية، قروضا من مواردها الذاتية وفق شروط تفضيلية للأشخاص الذين تجوز لهم الاستفادة منها عملا بالأنظمة الأساسية للهيئات المذكورة؛

6. صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاضع للقانون رقم 36.01؛

7. المؤسسات المالية الدولية والهيئات العمومية الأجنبية للتعاون المأذون لها، باتفاقية مبرمة مع حكومة المملكة المغربية بالقيام بعملية أو أكثر من العمليات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه.

الباب الثاني: الإطار المؤسساتي

المادة 24

تنشر في الجريدة الرسمية المناشير الصادرة عن والي بنك المغرب تطبيقا لهذا القانون ولأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بعد المصادقة عليها بقرارات يصدرها الوزير المكلف بالمالية.

المادة 25

تحدث لجنة تسمى لجنة مؤسسات الائتمان يستطلع رأيها والي بنك المغرب في كل مسألة ذات طابع عام أو فردي لها علاقة بنشاط مؤسسات الائتمان والهيئات الأخرى المعتبرة في حكمها المشار إليها في المادة 11 أعلاه.

تقوم اللجنة بجميع الدراسات المتعلقة بنشاط مؤسسات الائتمان ولاسيما بعلاقاتها مع العملاء وبإعلام الجمهور.

ويمكن أن تؤدي الدراسات المذكورة إلى إصدار والي بنك المغرب لمناشير أو توصيات.

يرأس والي بنك المغرب لجنة مؤسسات الائتمان.

وتضم اللجنة علاوة على ذلك:

– ممثلا لبنك المغرب؛

– ممثلين اثنين للوزارة المكلفة بالمالية، من بينهما مدير الخزينة والمالية الخارجية؛

– ممثلين اثنين للجمعية المهنية المشار إليها في المادة 32 أدناه، من بينهما الرئيس؛

– رئيس الجمعية المهنية لشركات التمويل؛

– رئيس الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء؛

– رئيس الفدرالية الوطنية لجمعيات السلفات الصغيرة.

وإذا أحيلت إليها مسائل ذات طابع فردي، كما هي محددة في البند 2 من المادة 26 بعده، وجب أن يقتصر تأليفها على ممثلي بنك المغرب والوزارة المكلفة بالمالية.

تحدد كيفيات سير لجنة مؤسسات الائتمان بمرسوم.

يتولى بنك المغرب أعمال كتابة اللجنة.

المادة 26

تعرض على لجنة مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة 25 أعلاه، المسائل المرتبطة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها لإبداء الرأي فيها، ولاسيما:

1. المسائل الآتي بيانها والتي تهم نشاط مؤسسات الائتمان وتكتسي طابعا عاما:

– التعريف بخدمات الاستثمار المشار إليها في المادة 8 أعلاه، وكيفيات تقديمها؛

– كيفيات تطبيق أحكام المادة 9 أعلاه المتعلقة بالسقف المحدد لمساهمة مؤسسات الائتمان في المنشآت الموجودة أو المزمع إحداثها؛

– كيفيات مزاولة خدمات الأداء المشار إليها في المادة 16 أعلاه؛

– شروط وكيفيات إصدار أذون وبطائق مسلمة لشراء سلع أو خدمات معينة، المشار إليها في المادة 18 أعلاه؛

– الشروط الخاصة التي يتخذها والي بنك المغرب تطبيقا لأحكام المادة 19 أعلاه؛

– شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 20 أعلاه المتعلقة بالشركات المالية؛

– شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 22 أعلاه المتعلقة بمؤسسات الأداء؛

– الأنظمة الأساسية للجمعيات المهنية والتغييرات الممكن إدخالها عليها الواردة في المادة 32 أدناه؛

– الوثائق والمعلومات اللازمة لدراسة طلب الاعتماد الواردة في المادة 34 أدناه؛

– شروط وكيفيات تعيين المتصرفين أو الأعضاء المستقلين المشار إليهم في المادة 35 أدناه من طرف مؤسسات الائتمان؛

– مبلغ رأس المال الأدنى المفروض على مؤسسات الائتمان والمنصوص عليه في المادة 36 أدناه؛

– كيفيات تطبيق أحكام المادة 37 أدناه المتعلقة بالأموال الذاتية الدنيا لمؤسسات الائتمان؛

– الشروط والكيفيات التي تتولى بموجبها مؤسسات الائتمان الكائنة مقارها الاجتماعية بالخارج فتح مكاتب في المغرب للإعلام أو الاتصال أو التمثيل والمنصوص عليها في المادة 41 أدناه؛

– التدابير المتخذة لتطبيق أحكام المادتين 47 و160 أدناه المتعلقتين على التوالي بإطلاع بنك المغرب على الوثائق والمعلومات اللازمة لسير المصالح ذات الاهتمام المشترك وبشروط وكيفيات الولوج إلى المعلومات المذكورة؛

– الحد الأقصى للفوائد التعاقدية وأسعار الفائدة التي يمكن تطبيقها على الادخار والشروط المتعلقة بتوزيع القروض من خلال اتفاقيات مع المؤسسات المعنية كما هو مشار إليها في المادة 51 أدناه؛

– شروط وكيفيات تلقي وتوظيف الودائع الاستثمارية المشار إليها في المادة 56 أدناه؛

– المواصفات التقنية للمنتوجات المشار إليها في المادة 58 أدناه وكذا كيفيات تقديمها إلى العملاء؛

– شروط وكيفيات مزاولة العمليات المشار إليها في المادة 61 أدناه؛

– شروط وكيفيات سير لجنة التدقيق المشار إليها في المادة 64 أدناه؛

– الشروط التي يرفع وفقها التقرير المنصوص عليه في المادة 65 أدناه؛

– الشروط والكيفيات المشار إليها في المادة 69 أدناه والمتعلقة بسير صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية المنصوص عليه في المادة 67 أدناه؛

– شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 70 أدناه؛

– التدابير المتخذة لتطبيق أحكام المادة 71 أدناه المتعلقة بالالتزامات المحاسبية لمؤسسات الائتمان؛

– الشروط التي يجب أن تقوم وفقها مؤسسات الائتمان بنشر قوائمها التركيبية المشار إليها في المادة 75 أدناه؛

– التدابير المتخذة لتطبيق أحكام المادتين 76 و77 أدناه المتعلقة بالقواعد الاحترازية؛

– شروط وكيفيات سير اللجنتين المشار إليهما في المادة 78 أدناه؛

– الكيفيات التي يجب وفقها على المنشآت المشار إليها في المادة 81 أدناه أن تبلغ إلى بنك المغرب قوائمها التركيبية؛

– الكيفيات التي يجب وفقها على مؤسسات الائتمان أن تبلغ إلى بنك المغرب جميع التغييرات التي تطرأ على تركيبة أجهزة إدارتها والمنصوص عليها في المادة 92 أدناه؛

– كيفيات تطبيق أحكام المادة 97 أدناه المتعلقة بوجوب التوفر على نظام اليقظة والمراقبة الداخلية؛

– التدابير المتخذة لتطبيق أحكام المادة 99 أدناه؛

– كيفيات ممارسة مهمة مراقبي الحسابات المشار إليها في المادة 100 أدناه؛

– الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بمراقبة مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة 112 أدناه؛

– شروط دفع الاشتراكات للصندوق الجماعي لضمان الودائع المشار إليها في المادة 130 أدناه؛

– كيفيات تدبير مداخيل صندوقي ضمان الودائع من لدن الشركة المسيرة وتدخلاتها المشار إليها في المادة 142 أدناه؛

– الاتفاقية النموذجية المنصوص عليها في المادة 151 أدناه؛

– كيفيات تطبيق أحكام المادة 154 أدناه المتعلقة بإخبار الجمهور وفق الشروط المطبقة من قبل مؤسسات الائتمان على عملياتها مع العملاء؛

– كيفيات تطبيق أحكام المادة 156 أدناه المتعلقة بإعداد كشوف الحسابات؛

– كيفيات تطبيق أحكام المادة 157 أدناه المتعلقة بمعالجة الشكايات؛

– كيفيات سير نظام الوساطة البنكية المنصوص عليها في المادة 158 أدناه؛

– الشروط المشار إليها في المادة 167 أدناه والتي بموجبها يأذن بنك المغرب للوسطاء الموكلين من لدن البنوك بتلقي الأموال من الجمهور.

ويستطلع والي بنك المغرب رأي لجنة مؤسسات الائتمان بتركيبتها الموسعة في المسائل المشار إليها في المادتين 136 و137 أدناه.

2. المسائل التالية التي تهم نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وتكتسي طابعا فرديا:

– منح الاعتمادات لمزاولة نشاط مؤسسة الائتمان ومؤسسة الأداء وجمعية السلفات الصغيرة وبنك حر؛

– اندماج مؤسستي ائتمان أو هيئتين معتبرتين في حكمها أو أكثر؛

– ضم مؤسسة ائتمان واحدة أو أكثر من طرف مؤسسة ائتمان أخرى؛

– إحداث شركات تابعة أو فتح فروع أو مكاتب تمثيل في الخارج وكذا كل أخذ مساهمة يؤدي إلى مراقبة مؤسسة ائتمان مستقرة في الخارج من لدن مؤسسات الائتمان الموجودة مقارها الاجتماعية بالمغرب؛

– التغييرات التي تطرأ على الجنسية أو مراقبة إحدى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها أو طبيعة العمليات التي تحترفها بصفة اعتيادية.

المادة 27

يحدث مجلس يسمى المجلس الوطني للائتمان والادخار ويتألف من ممثلين للإدارة وممثلين لهيئات ذات طابع مالي وممثلين للغرف المهنية وممثلين للجمعيات المهنية والأشخاص الذين يعينهم رئيس الحكومة رعيا لما لهم من كفاءة في الميدان الاقتصادي والمالي.

ويحدد تأليف المجلس المذكور وكيفيات سيره بمرسوم.

يتداول المجلس الوطني للائتمان والادخار في كل مسألة تهم تنمية الادخار وتطور نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. ويقدم اقتراحات إلى الحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصه.

ويمكن له أن يؤسس في حظيرته مجموعات عمل لإجراء جميع الدراسات التي يرى فيها فائدة والتي يمكن أن يعهد بها إليه الوزير المكلف بالمالية أو والي بنك المغرب.

ويجوز له أن يطلب من بنك المغرب والإدارات المختصة والهيئات ذات الطابع المالي والغرف والجمعيات المهنية والفيدراليات المعنية موافاته بكل المعلومات المفيدة للقيام بمهمته.

يرأس الوزير المكلف بالمالية المجلس الوطني للائتمان والادخار.

يتولى بنك المغرب أعمال كتابة المجلس.

المادة 28

تحدث لجنة تسمى اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان يعهد إليها ببحث الملفات التأديبية المرفوعة إليها وتقديم اقتراحات إلى والي بنك المغرب في شأن العقوبات التأديبية الممكن إصدارها تطبيقا لأحكام المادة 178 أدناه.

المادة 29

يرأس اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان نائب والي بنك المغرب أو مديره العام أو ممثل له يعينه والي بنك المغرب. وتتألف بالإضافة إلى رئيسها من:

– ممثل واحدا لبنك المغرب؛

– ممثلين اثنين للوزارة المكلفة بالمالية؛

– قاضيين يعينهما المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

يجوز لرئيس اللجنة أن يدعو أي شخص يرى فائدة في الاستعانة به قصد إبداء رأيه إلى اللجنة في القضية المرفوعة إليها. ولا يشارك الشخص المذكور في مداولات اللجنة.

يتولى بنك المغرب أعمال كتابة اللجنة.

المادة 30

تتولى اللجنة إعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه.

وتجتمع بدعوة من رئيسها ويشترط لصحة مداولاتها أن يحضرها أربعة من أعضائها على الأقل، من بينهم ممثل عن بنك المغرب وممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية وقاض.

وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 31

تستدعي اللجنة الممثل القانوني للمؤسسة المعنية قصد الاستماع إليه. ويمكن أن يستعين هذا الأخير بكل شخص من اختياره للدفاع عنه وذلك بعد أن تبلغ إليه اللجنة المؤاخذات المنسوبة إليه وموافاته بجميع عناصر الملف.

ويمكن أن تستدعي اللجنة بمبادرة منها أو بطلب من المعني بالأمر ممثل الجمعية المهنية المعنية قصد الاستماع إليه.

المادة 32

يجب على مؤسسات الائتمان المعتمدة باعتبارها بنوكا وكذا على البنوك الحرة أن تنضم إلى جمعية مهنية خاضعة لأحكام الظهير الشريف الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) في شأن تنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وقع تغييره وتتميمه.

ويجب على مؤسسات الائتمان المعتمدة باعتبارها شركات تمويل أن تنضم إلى جمعية مهنية خاضعة لأحكام الظهير الشريف السالف الذكر.

ويجب على مؤسسات الأداء المعتمدة أن تنضم إلى جمعية مهنية خاضعة لأحكام الظهير الشريف السالف الذكر.

ويصادق الوزير المكلف بالمالية على الأنظمة الأساسية للجمعيات المهنية الثلاث المذكورة وعلى جميع التغييرات المدخلة عليها بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 33

تقوم الجمعيات المهنية المشار إليها في المادة 32 أعلاه بدراسة المسائل التي تهم مزاولة المهنة ولا سيما تحسين تقنيات البنك والائتمان واستخدام تكنولوجيات جديدة وإحداث مصالح مشتركة وتكوين المستخدمين والعلاقات مع ممثلي المستخدمين.

ويمكن أن يستشيرها الوزير المكلف بالمالية أو والي بنك المغرب في كل مسألة تهم المهنة. ويمكنها كذلك أن تعرض عليهما اقتراحات في هذا المجال.

تقوم الجمعيات المهنية كذلك بدور الوسيط في المسائل المتعلقة بالمهنة بين أعضائها من جهة، وبين السلطات العمومية أو أي هيئة وطنية أو أجنبية من جهة أخرى.

ويجب عليها أن تخبر الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب بكل تقصير قد تطلع عليه فيما يطبقه أعضاؤها من أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

وتؤهل للتقاضي عندما ترى أن مصالح المهنة مهددة ولاسيما إذا تعلق الأمر بواحد أو أكثر من أعضائها.

القسم الثاني: منح الاعتماد وشروط مزاولة النشاط وسحب الاعتماد

الباب الأول: الاعتماد وشروط مزاولة النشاط

المادة 34

1. قبل مزاولة أنشطته في المغرب، يجب على كل شخص اعتباري يعتبر:

– مؤسسة ائتمان حسب مدلول المادة الأولى أعلاه؛

– جمعية للسلفات الصغيرة في مدلول القانون المنظم للسلفات الصغيرة؛

– بنكا حرا وفقا للقانون المنظم للمناطق المالية الحرة؛

– أو مؤسسة أداء حسب مدلول المادة 15 أعلاه،

أن يكون معتمدا سلفا من لدن والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

2. يجب أن توجه طلبات الاعتماد لمزاولة النشاط كمؤسسة ائتمان، في شكل بنك أو شركة تمويل، أو كمؤسسة أداء إلى بنك المغرب الذي يتأكد على الخصوص من:

– تقيد الشخص الاعتباري طالب الاعتماد بأحكام المواد 35 و36 و37 و38 و44 أدناه؛

– جودة المشروع المزمع إنجازه وملاءمته بالنسبة للوسائل البشرية والتقنية والمالية للشخص الاعتباري طالب الاعتماد؛

– التجربة المهنية والاستقامة المتوفرة في المؤسسين والمشاركين في رأس المال وأعضاء أجهزة الإدارة والتسيير والتدبير؛

– قدرة طالب الاعتماد على التقيد بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه؛

– أن ليس من شأن روابط رأس المال التي يمكن أن توجد بين الشخص الاعتباري طالب الاعتماد وأشخاص اعتبارية أخرى أن تعرقل المراقبة الاحترازية.

3. يجب أن توجه طلبات الاعتماد لمزاولة النشاط كجمعية السلفات الصغيرة أو كبنك حر إلى بنك المغرب الذي يتأكد من تقيد طالب الاعتماد بالشروط المنصوص عليها في القوانين المنظمة على التوالي للسلفات الصغيرة والمناطق المالية الحرة.

4. يؤهل بنك المغرب في إطار دراسة طلب الاعتماد للمطالبة بجميع الوثائق والمعلومات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان؛

5. يبلغ والي بنك المغرب مقرر منح الاعتماد أو إن اقتضى الحال رفضه المعلل بوجه قانوني إلى المنشأة طالبة الاعتماد داخل أجل لا يزيد على أربعة أشهر (4) من تاريخ تسلم جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة والمحددة بمقتضى البند الرابع أعلاه.

ويمكن لهذا المقرر أن يحصر الاعتماد الممنوح في مزاولة بعض الأنشطة فقط من تلك التي التمسها طالب الاعتماد في طلبه.

كما يمكن أن يكون منح الاعتماد رهينا باحترام الالتزامات المالية التي تعهد بها طالب الاعتماد.

6. ينشر مقرر منح الاعتماد بالجريدة الرسمية.

وتبلغ نسخة منه إلى الوزير المكلف بالمالية وإلى الجمعية المهنية المعنية.

المادة 35

1. لا يجوز أن تؤسس مؤسسات الائتمان الموجودة مقارها الاجتماعية بالمغرب إلا في شكل شركة مساهمة ذات رأس مال ثابت أو تعاونية ذات رأس مال متغير باستثناء المؤسسات التي حدد لها القانون نظاما خاصا.

لا تخضع مؤسسات الائتمان المؤسسة في شكل تعاونية للقانون المتعلق بالتعاونيات.

يجب على هذه المؤسسات أن تعين في حظيرة مجالس إدارتها أو

مجالس رقابتها، متصرفين أو أعضاء مستقلين وفق الشروط وتبعا للكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

تطبق مقتضيات الفقرة السابقة على أي هيئة تدير بنوكا أعضاء في شبكة ذات كيان مركزي.

استثناءا من أحكام المادة 44 من القانون رقم 95.17 المتعلق بشركات المساهمة كما وقع تغييره وتتميمه، لا يجوز للمتصرفين أو الأعضاء المستقلين أن يمتلكوا أسهما للمؤسسة مع حق التصويت أو دونه.

2. تؤسس مؤسسات الأداء في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

المادة 36

يجب على كل مؤسسة ائتمان يوجد مقرها الاجتماعي بالمغرب أن تثبت التوفر في موازنتها على رأس مال مدفوعة مبالغه بكاملها أو إذا تعلق الأمر بمؤسسة عمومية التوفر على مخصصات مدفوع مجموعها ويعادل مبلغها على الأقل رأس المال الأدنى كما هو محدد، بالنسبة للصنف أو الصنف الفرعي الذي تنتمي إليه، في منشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

ويجب على كل مؤسسة ائتمان يوجد مقرها الاجتماعي بالخارج ومأذون لها في فتح فرع بالمغرب أن ترصد لجميع عملياتها مخصصات مستخدمة بالفعل في المغرب يعادل مبلغها على الأقل رأس المال الأدنى المشار إليه أعلاه.

المادة 37

يجب في كل وقت أن تفوق فعلا أصول كل مؤسسة من مؤسسات الائتمان الخصوم المستحقة عليها بمبلغ يعادل على الأقل رأس المال الأدنى أو المخصصات الدنيا من غير اللجوء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى مقاصة دفعات المساهمين أو المخصصات حسب الحالة بقروض أو سلفات أو اكتتاب في سندات دين أو رأس مال يراد بها استرجاع رأس المال أو المخصصات.

وتحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 38

لا يجوز لأي شخص أن يؤسس مؤسسة ائتمان أو يسيرها أو يديرها أو يدبرها أو يصفيها، بأي وجه من الوجوه:

1. إذا صدر في حقه حكم نهائي من أجل جناية أو إحدى الجنح المنصوص والمعاقب عليها بالفصول من 334 إلى 391 ومن 505 إلى 574 من القانون الجنائي؛

2. إذا صدر في حقه حكم نهائي من أجل مخالفة للتشريع الخاص بالصرف؛

3. إذا صدر في حقه حكم نهائي عملا بالتشريع الخاص بمكافحة الإرهاب؛

4. إذا سقطت أهليته التجارية عملا بأحكام المواد من 711 إلى 720 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة ولم يرد إليه الاعتبار؛

5. إذا صدر في حقه حكم نهائي من أجل إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد من 721 إلى 724 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة؛

6. إذا صدر في حقه حكم نهائي عملا بأحكام المواد من 182 إلى 193 من هذا القانون؛

7. إذا وقع التشطيب عليه بصفة نهائية لأسباب تأديبية من إحدى المهن المنظمة؛

8. إذا صدر في حقه حكم نهائي عملا بالتشريع الخاص بمكافحة غسل الأموال؛

9. إذا أصدرت في حقه محكمة أجنبية حكما اكتسب قوة الشيء المقضي به من أجل إحدى الجنايات أو الجنح المشار إليها أعلاه.

المادة 39

إذا صدر طلب الاعتماد عن مؤسسة ائتمان يوجد مقرها الاجتماعي بالخارج إما لأجل إحداث شركة تابعة وإما لفتح فرع بالمغرب، وجب أن يشفع هذا الطلب برأي سلطة البلد المنشأ المؤهلة لإبداء مثل هذا الرأي.

ويتأكد بنك المغرب كذلك من أن أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة على مؤسسات الائتمان ببلد المنشأ ليس من شأنها أن تعرقل رقابة الشركة التابعة المزمع إحداثها أو الفرع المزمع فتحه بالمغرب.

المادة 40

يخضع للموافقة المسبقة لوالي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان:

– إحداث الشركات التابعة أو فتح فروع أو مكاتب التمثيل بالخارج من لدن مؤسسات الائتمان الموجودة مقارها بالمغرب؛

– كل مساهمة لمؤسسات الائتمان الموجودة مقارها بالمغرب في رأسمال يؤدي إلى مراقبة مؤسسة ائتمان يوجد مقرها في الخارج.

تخضع للموافقة المسبقة لوالي بنك المغرب أخذ مساهمات لا تؤدي إلى مراقبة مؤسسات ائتمان يوجد مقرها بالمغرب في رأسمال مؤسسات ائتمان يوجد مقرها في الخارج.

المادة 41

يجوز لمؤسسات الائتمان الموجودة مقارها الاجتماعية بالخارج أن تفتح بالمغرب مكاتب للقيام بنشاط إعلام أو اتصال أو تمثيل وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 42

تتوقف على منح اعتماد جديد وفق الشكليات والشروط المقررة في المادة 34 أعلاه كل عملية تتعلق بما يلي:

– اندماج مؤسستي ائتمان أو أكثر؛

– ضم مؤسسة ائتمان واحدة أو أكثر إلى مؤسسة ائتمان أخرى.

المادة 43

تتوقف التغييرات التي تطرأ على الجنسية أو مراقبة إحدى مؤسسات الائتمان أو طبيعة العمليات التي تنجزها عادة على منح اعتماد جديد يطلب ويسلم وفق الشكليات والشروط المقررة في المادة 34 أعلاه.

تكون مراقبة إحدى مؤسسات الائتمان ناتجة حسب مدلول هذه المادة عن:

– الحيازة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لقسط من رأس المال يخول أغلبية حقوق التصويت بالجمعيات العامة؛

– أو قدرة التوفر على أغلبية حقوق التصويت عملا باتفاق يبرم مع شركاء أو مساهمين آخرين؛

– أو الممارسة لسلطة الإدارة أو التسيير أو الرقابة بالاشتراك مع عدد محدود من الشركاء أو المساهمين؛

– أو الممارسة لسلطة الإدارة أو التسيير أو الرقابة عملا بأحكام نصوص تشريعية أو نظامية أو تعاقدية؛

– أو القدرة على اتخاذ القرارات بمجالس الجمعيات العامة عن طريق حقوق التصويت.

المادة 44

لا يجوز للرئيس المدير العام والمدير العام والمدير العام المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية وكل شخص أسند إليه تفويض في سلطة التسيير من الرئيس المدير العام أومن مجلس الإدارة أومن مجلس الرقابة بمؤسسة ائتمان تتلقى أموالا من الجمهور أن يجمع بين هذه المهام ومهام مماثلة بأي منشأة أخرى باستثناء:

– شركات التمويل التي لا تتلقى أموالا من الجمهور؛

– الشركات التي تراقبها مؤسسة الائتمان المعنية التي كان من الممكن أن تمارس هذه الأخيرة نشاطها في الإطار العادي لتدبيرها مع مراعاة التقيد بأحكام النصوص التشريعية الخاصة المطبقة على النشاط المذكور.

المادة 45

يجب على مؤسسات الائتمان أن تشعر بنك المغرب وفق الكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان ب:

– تنظيمها واستراتيجيتها؛

– كل تغيير يطرأ على أنظمتها الأساسية؛

– البرنامج السنوي لتوسيع شبكاتها بالمغرب أو الخارج؛

– كل فتح فعلي لوكالات أو شبابيك أو مكاتب تمثيل أو إغلاقها أو تحويلها بالمغرب أو الخارج.

ويجوز لبنك المغرب أن يحد من توسيع مؤسسات الائتمان لشبكاتها في المغرب أو الخارج أو يمنعها من ذلك في حالة عدم التقيد بأحكام المادتين 76 و77 أدناه.

المادة 46

يجب على كل مؤسسات الائتمان أن تشير في عقودها ووثائقها ومنشوراتها كيفما كانت الوسيلة المعتمدة، إلى ما يلي:

– تسمية شركتها كما هي مبينة في القائمة المشار إليها في المادة 48 أدناه؛

– شكلها القانوني؛

– مبلغ رأس مال الشركة أو مخصصاتها؛

– عنوان مقرها الاجتماعي أو مؤسستها الرئيسية بالمغرب؛

– رقم قيدها في السجل التجاري؛

– الصنف أو الصنف الفرعي الذي تنتمي إليه؛

– مراجع المقرر الصادر بمنحها الاعتماد.

المادة 47

يجب على مؤسسات الائتمان أن تبلغ إلى بنك المغرب جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لحسن سير المصالح ذات الاهتمام المشترك المشار إليها في المادة 160 أدناه، وذلك وفق الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 48

يتولى بنك المغرب إعداد وتحيين قائمة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة. وتنشر في الجريدة الرسمية بمسعى منه كل من القائمة الأصلية والتغييرات المدخلة عليها.

ويقوم بنك المغرب بإعداد وتحيين قائمة الفروع والوكالات والشبابيك ومكاتب التمثيل التابعة لمؤسسات الائتمان التي تزاول نشاطها بالمغرب وكذا قائمة الفروع والوكالات والشبابيك ومكاتب التمثيل المفتوحة في الخارج من قبل مؤسسات الائتمان الموجودة مقارها بالمغرب.

المادة 49

إذا قام مجلس المنافسة من تلقاء نفسه بدراسات تهم مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعتمدة، أو إذا أحيل عليه، تطبيقا للأحكام المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة وبعمليات التركيز الاقتصادي المنصوص عليها في القانون المنظم للمنافسة ، نزاعات متعلقة،

بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمؤسسة ائتمان أو هيئة معتبرة في حكمها، وجب عليه أن يستطلع مسبقا رأي بنك المغرب.

يوجه رأي بنك المغرب معللا إلى مجلس المنافسة داخل أجل لا يزيد عن شهر من تاريخ تسلم طلب الإدلاء بالرأي.

المادة 50

إذا ارتأى بنك المغرب، بمناسبة دراسة طلب اعتماد أو طلب اندماج وضم بين اثنتين أو أكثر من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها، أن العملية المزمع القيام بها من شأنها أن تشكل خرقا للأحكام المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي المنصوص عليها في القانون المنظم للمنافسة، يوقف البت في الطلب ويطلب رأي مجلس المنافسة لمعرفة الممارسات المنافية للقانون المنظم للمنافسة.

يوجه مجلس المنافسة رأيه معللا لبنك المغرب داخل أجل لا يزيد على شهر يحتسب من تاريخ تسلم الطلب.

المادة 51

يجوز للوزير المكلف بالمالية في إطار دعم سياسات الحكومة أن يحدد بموجب قرارات، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان، فيما يخص جميع مؤسسات الائتمان أو كل صنف أو صنف فرعي من هذه المؤسسات، الحد الأقصى للفوائد التعاقدية وأسعار الفائدة التي يمكن تطبيقها على الادخار والشروط المتعلقة بتوزيع القروض من خلال اتفاقيات مع المؤسسات المعنية.

الباب الثاني: سحب الاعتماد

المادة 52

يقرر والي بنك المغرب سحب الاعتماد من إحدى مؤسسات الائتمان:

1. إما بطلب من مؤسسة الائتمان نفسها؛

2. وإما في إحدى الحالات التالية:

– إذا لم تستخدم المؤسسة اعتمادها داخل أجل اثني عشر شهرا من تاريخ تبليغ مقرر منح الاعتماد؛

– إذا انقطعت المؤسسة عن مزاولة نشاطها منذ ستة أشهر على الأقل؛

– إذا لم تعد المؤسسة مستوفية للشروط التي منح على أساسها الاعتماد.

3. وإما عندما تعتبر وضعية مؤسسة الائتمان مختلة بشكل لا رجعة فيه.

4. وإما باعتباره عقوبة تأديبية تطبيقا لأحكام المادة 178 أدناه.

ويستطلع رأي اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان في الحالات المنصوص عليها في البنود 2 و3 و4 أعلاه.

المادة 53

يبلغ قرار سحب الاعتماد إلى مؤسسة الائتمان المعنية وينشر في الجريدة الرسمية. ويترتب عليه التشطيب على المؤسسة المعنية من القائمة المشار إليها في المادة 48 أعلاه.

وتبلغ نسخة منه إلى الوزير المكلف بالمالية وإلى الجمعية المهنية المعنية.

القسم الثالث: البنوك التشاركية

الباب الأول: مجال التطبيق

المادة 54

تعتبر بنوكا تشاركية الأشخاص الاعتبارية الخاضعة لأحكام هذا القسم والمؤهلة لمزاولة الأنشطة المشار إليها في المادة الأولى والمادتين 55 و58 من هذا القانون وكذا العمليات

التجارية والمالية والاستثمارية بصفة اعتيادية بعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى وفقا لمقتضيات المادة 62 أدناه.

يجب ألا تؤدي هذه الأنشطة والعمليات المشار إليها أعلاه إلى تحصيل أو دفع فائدة أو هما معا.

المادة 55

تؤهل البنوك التشاركية لتلقي الودائع الاستثمارية من الجمهور والتي يرتبط عائدها بناتج الاستثمارات المتفق عليها مع العملاء.

المادة 56

يقصد بالودائع الاستثمارية، الأموال التي تتلقاها البنوك التشاركية من لدن عملائها من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية ووفقا للكيفيات المتفق عليها بين الأطراف.

تحدد شروط وكيفيات تلقي وتوظيف هذه الودائع بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان وبعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى وفقا لمقتضيات المادة 62 أدناه.

المادة 57

يمكن للبنوك التشاركية مزاولة العمليات المشار إليها في المواد 7 و8 و9 و16 من هذا القانون مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال ووفق نفس الشروط الواردة في المادة 54 أعلاه.

المادة 58

يمكن للبنوك التشاركية أن تمول العملاء بواسطة المنتوجات التالية على الخصوص:

أ) المرابحة:

كل عقد يبيع بموجبه بنك تشاركي، منقولا أو عقارا محددا وفي ملكيته، لعميله بتكلفة اقتنائه مضاف إليها هامش ربح متفق عليهما مسبقا.

يتم الأداء من طرف العميل لهذه العملية تبعا للكيفيات المتفق عليها بين الطرفين.

ب) الإجارة:

كل عقد يضع بموجبه بنك تشاركي، عن طريق الإيجار، منقولا أو عقارا محددا وفي ملكية هذا البنك تحت تصرف عميل قصد استعمال مسموح به قانونا.

تكتسي الإجارة أحد الشكلين التاليين:

– إجارة تشغيلية عندما يتعلق الأمر بإيجار بسيط؛

– إجارة منتهية بالتمليك عندما تنتهي الإجارة بتحويل ملكية المنقول أو العقار المستأجَر للعميل تبعا للكيفيات المتفق عليها بين الطرفين.

ج) المشاركة:

كل عقد يكون الغرض منه مشاركة بنك تشاركي في مشروع قصد تحقيق ربح.

يشارك الأطراف في تحمل الخسائر في حدود مساهمتهم وفي الأرباح حسب نسب محددة مسبقا بينهم.

تكتسي المشاركة أحد الشكلين التاليين:

- المشاركة الثابتة: يبقى الأطراف شركاء إلى حين انقضاء العقد الرابط بينهم؛
- المشاركة المتناقصة: ينسحب البنك تدريجيا من المشروع وفق بنود العقد.

د) المضاربة:

كل عقد يربط بين بنك أو عدة بنوك تشاركية (رب المال) تقدم بموجبه رأس المال نقدا أو عينا أو هما معا، ومقاول أو عدة مقاولين (مضارب) يقدمون عملهم قصد إنجاز مشروع معين. ويتحمل المقاول أو المقاولون المسؤولية الكاملة في تدبير المشروع. يتم اقتسام الأرباح

المحققة باتفاق بين الأطراف ويتحمل رب المال وحده الخسائر إلا في حالات الإهمال أو سوء التدبير أو الغش أو مخالفة شروط العقد من طرف المضارب.

ه) السلم:

كل عقد بمقتضاه يعجل أحد المتعاقدين، البنك التشاركي أو العميل، مبلغا محددا للمتعاقد الآخر الذي يلتزم من جانبه بتسليم مقدار معين من بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل.

و) الاستصناع:

كل عقد يشترى به شيء مما يصنع يلتزم بموجبه أحد المتعاقدين، البنك التشاركي أو العميل، بتسليم مصنوع بمواد من عنده، بأوصاف معينة يتفق عليها وبثمن محدد يدفع من طرف المستصنع حسب الكيفية المتفق عليها بين الطرفين.

وتحدد المواصفات التقنية لهذه المنتوجات وكيفيات تقديمها إلى العملاء بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان وبعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى وفقا لمقتضيات في المادة 62 أدناه.

يجوز للبنوك التشاركية أن تمول عملاءها بواسطة أي منتوج آخر لا يتعارض مع الشروط الواردة في المادة 54 أعلاه، والذي تحدد مواصفاته التقنية وكذا كيفيات تقديمه إلى العملاء بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان وبعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى وفقا لمقتضيات في المادة 62 أدناه.

المادة 59

علاوة على القواعد المنظمة لمنتوجات التمويل المنصوص عليها في هذا القسم، يجوز كذلك لكل بنك تشاركي تقديم أي منتوج آخر لعملائها شريطة الحصول على الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى وفقا لمقتضيات المادة 62 أدناه.

المادة 60

تعتمد البنوك التشاركية طبقا لأحكام المادة 34 أعلاه.

المادة 61

يمكن للبنوك المشار إليها في المادة 10 أعلاه مزاولة العمليات المشار إليها في هذا القسم شريطة اعتمادها من طرف والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

يجوز كذلك لشركات التمويل مزاولة بعض العمليات المشار إليها في هذا القسم بشكل حصري، شريطة اعتمادها من طرف والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان. لا يمكن لهذه الشركات أن تزاول ضمن العمليات الواردة في هذا القسم، إلا تلك المنصوص عليها في مقررات الاعتماد المتعلقة بها أو إن اقتضى الحال في النصوص أو إن اقتضى الحال في النصوص التشريعية أو التنظيمية الخاصة بها.

يمكن لمؤسسات الأداء وجمعيات السلفات الصغيرة والبنوك الحرة مزاولة بعض العمليات المشار إليها في هذا القسم بشكل حصري، شريطة اعتمادها من طرف والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

يمكن لصندوق الضمان المركزي وصندوق الإيداع والتدبير المشار إليهما في المادة 11 أعلاه مزاولة العمليات المشار إليها في هذا القسم شريطة الحصول على إذن مسبق من طرف والي بنك المغرب.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان وبعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى المشار إليه في المادة 62 بعده.

الباب الثاني: هيئات المطابقة

المادة 62

يصدر المجلس العلمي الأعلى المنصوص عليه في الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية ، الآراء بالمطابقة المنصوص عليها في هذا القسم.

المادة 63

ترفع البنوك التشاركية إلى المجلس العلمي الأعلى المشار إليه في المادة 62 أعلاه، عند نهاية كل سنة محاسبية، تقريرا تقييميا حول مطابقة عملياتها وأنشطتها للآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى السالف الذكر.

المادة 64

يجب على البنوك التشاركية أن تحدث وظيفة للتقيد بآراء المجلس العلمي الأعلى تقوم بما يلي:

– التعرف على مخاطر عدم مطابقة عملياتها وأنشطتها للآراء بالمطابقة التي يصدرها المجلس العلمي الأعلى وفقا لمقتضيات المادة 62 أعلاه والوقاية منها؛

– ضمان تتبع وتطبيق للآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى المذكور ومراقبة احترامها؛

– السهر على وضع واحترام الدليل والمساطر الواجب احترامها؛

– التوصية باعتماد التدابير المطلوبة في حالة عدم احترام مؤكد للشروط المفروضة عند تقديم منتوج للجمهور صدر في شأنه عن المجلس العلمي الأعلى السالف الذكر رأي بالمطابقة.

تطبق أحكام الفقرة أعلاه على كل المؤسسات والهيئات المرخص لها بمزاولة العمليات المقررة في هذا القسم طبقا لمقتضيات المادة 61 أعلاه في الشق المتعلق بهذه العمليات.

وتحدد شروط وكيفيات سير وظيفة التقيد بآراء المجلس العلمي الأعلى السالفة الذكر بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 65

يجب على البنوك التشاركية أن ترفع إلى بنك المغرب تقريرا وفق الشروط المحددة بموجب منشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان حول مطابقة نشاطها لمقتضيات هذا القسم.

الباب الثالث: أحكام متفرقة

المادة 66

يجب على البنوك التشاركية التي تمارس الأنشطة المنصوص عليها في هذا القسم أن تنضم إلى الجمعية المهنية المشار إليها في المادة 32 أعلاه.

المادة 67

يحدث صندوق يسمى ‘‘صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية’’ لتعويض المودعين لدى البنوك التشاركية وذلك في حالة عدم توفر ودائعهم أو جميع الأموال الأخرى القابلة للإرجاع.

علاوة على ذلك يجوز لهذا الصندوق، على وجه الاحتياط والاستثناء، أن يقدم لبنك تشاركي في وضعية صعبة وفي حدود موارده، مساعدات قابلة للإرجاع أو يأخذ مساهمة في رأس ماله.

المادة 68

يشمل ضمان الصندوق المشار إليه في المادة 67 أعلاه جميع الودائع والأموال الأخرى القابلة للإرجاع التي تجمعها البنوك التشاركية باستثناء ودائع الاستثمار المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه والأموال المتلقاة من:

– مؤسسات الائتمان الأخرى؛

– الشركات التابعة لها وأعضاء أجهزة إدارتها ورقابتها وتسييرها والمساهمين فيها الذين يملكون 5 %على الأقل من حقوق التصويت؛

– الهيئات التي تقدم الخدمات المشار إليها في المادتين 7 و16 أعلاه؛

– الهيئات المشار إليها في البندين 2 و3 من المادة 19 أعلاه؛

– الهيئات المشار إليها في البنود 1 و2 و3 و4 و6 و7 من المادة 23 أعلاه.

المادة 69

يعهد بتسيير الصندوق المشار إليه في المادة 67 أعلاه إلى الشركة المسيرة لصندوقي ضمان الودائع المنصوص عليها في المادة 132 أدناه.

تحدد شروط وكيفيات سير هذا الصندوق بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان والرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى وفق مقتضيات المادة 62 أعلاه.

المادة 70

تطبق أحكام هذا القانون على البنوك التشاركية.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

القسم الرابع: أحكام تتعلق بالمحاسبة وبالقواعد الاحترازية

الباب الأول: أحكام تتعلق بالمحاسبة

المادة 71

استثناء من أحكام القانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها، تلزم مؤسسات الائتمان بمسك محاسبتها وفق أحكام هذا الباب وحسب الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان والمجلس الوطني للمحاسبة على التوالي.

ويبدي المجلس الوطني للمحاسبة آراءه داخل أجل لا يزيد عن شهرين يحتسب من تاريخ رفع الأمر إليه.

المادة 72

يجب على مؤسسات الائتمان الموجودة مقارها الاجتماعية بالخارج والمعتمدة لمزاولة نشاطها في المغرب أن تمسك بمقار مؤسساتها الرئيسية المقامة في المغرب محاسبة للعمليات التي تقوم بها وفقا لأحكام هذا الباب.

المادة 73

يجب على مؤسسات الائتمان عند اختتام كل سنة محاسبية أن تعد في صورة فردية ومجمعة أو مجمعة فرعيا القوائم التركيبية المتعلقة بالسنة المحاسبية المذكورة.

وتلزم مؤسسات الائتمان كذلك بإعداد الوثائق المذكورة عند نهاية النصف الأول من كل سنة محاسبية.

وتوجه القوائم التركيبية إلى بنك المغرب وفق الشروط التي يحددها.

المادة 74

يجب على مؤسسات الائتمان أن تمسك بيانات محاسبية وقوائم ملحقة وكل وثيقة أخرى تساعد بنك المغرب على إجراء المراقبة المعهود بها إليه بموجب هذا القانون أو بموجب أي نص تشريعي آخر معمول به.

ويتم إعداد الوثائق المذكورة وتبليغها إلى بنك المغرب وفق الشروط التي يحددها.

المادة 75

يجب على مؤسسات الائتمان أن تنشر القوائم التركيبية المشار إليها في المادة 73 أعلاه وفق الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

يتحقق بنك المغرب من أن عملية النشر المذكورة قد أنجزت بصورة منتظمة، ويأمر المؤسسات المعنية بنشر استدراكات إذا لوحظت في الوثائق المنشورة بيانات غير صحيحة أو إغفالات.

ويمكن لبنك المغرب بمبادرة منه، أن يقوم بنشر القوائم التركيبية للمؤسسات المذكورة بعد استطلاع رأي اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالقواعد الاحترازية

المادة 76

يجب على مؤسسات الائتمان للمحافظة على سيولتها وملاءتها وتوازن وضعيتها المالية أن تتقيد في صورة فردية أو مجمعة أو هما معا أو مجمعة فرعيا عند الاقتضاء بالقواعد الاحترازية المحددة بمناشير يصدرها والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان والمتمثلة في الحفاظ على نسب معينة، ولاسيما:

– بين جميع أو بعض عناصر الأصول والالتزامات بالتوقيع المتلقاة وجميع أو بعض عناصر الخصوم والالتزامات بالتوقيع المقدمة؛

– بين الأموال الذاتية وجميع أو بعض المخاطر المتعرض لها؛

– بين الأموال الذاتية وجميع أو بعض أصناف الديون التي لها والديون التي عليها والالتزامات بالتوقيع بعملات أجنبية؛

– بين الأموال الذاتية ومجموع المخاطر التي يتعرض لها بالنسبة إلى مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين تجمع بينهم روابط قانونية أو مالية تجعل منهم مجموعة ذات مصالح مشتركة.

المادة 77

يجب على مؤسسات الائتمان أن تتوفر، وفق الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان، على نظام ملائم للمراقبة الداخلية يهدف إلى تحديد جميع المخاطر التي تتعرض لها وقياسها ورقابتها وأن تحدث أجهزة تمكنها من قياس مردودية عملياتها.

المادة 78

يجب على مؤسسات الائتمان أن تحدث:

– لجنة تدقيق مكلفة بضمان الرقابة وتقييم تنفيذ أنظمة المراقبة الداخلية؛

– ولجنة مكلفة بتتبع عملية تحديد و تدبير المخاطر.

يجب أن تنبثق هاتين اللجنتين عن مجلس الإدارة أو، إن اقتضى الحال، عن مجلس الرقابة وأن تضم متصرفا واحدا أو أكثر أو عضوا مستقلا واحدا أو أكثر.

تطبق إلزامية إحداث اللجنتين المذكورتين في الفقرتين أ و 2 السالفتين على أي هيئة تدير بنوكا أعضاء في شبكة ذات كيان مركزي. وتحدد شروط وكيفيات سير هاتين اللجنتين بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 79

يجوز لوالي بنك المغرب أن يطالب مؤسسة الائتمان التي تبدي مخاطر خاصة أو لها أهمية شمولية أن:

– تتقيد بقواعد احترازية أكثر إلزاما من القواعد المعمول بها تطبيقا لأحكام المادة 76 أعلاه؛

– تقدم خطة حل الأزمة الداخلية.

تحدد الأهمية الشمولية لمؤسسات الائتمان لاسيما بالنظر إلى حجمها ودرجة ترابطها مع الأسواق المالية وكذا مع باقي مؤسسات النظام المالي.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

القسم الخامس: مراقبة مؤسسات الائتمان

الباب الأول: مراقبة بنك المغرب

المادة 80

يعهد إلى بنك المغرب بمراقبة تقيد مؤسسات الائتمان بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

ويتأكد من تناسب التنظيم الإداري والمحاسبي ونظام المراقبة الداخلية للمؤسسات المذكورة ويسهر على جودة وضعيتها المالية.

وفي هذا الإطار، يؤهل بنك المغرب لإجراء مراقبة في عين المكان ومراقبة وثائق المؤسسات المشار إليها أعلاه بواسطة مأموريه أو أي شخص آخر ينتدبه الوالي لهذا الغرض.

وللتأكد من تقيد المؤسسات المذكورة بالقواعد الاحترازية، يمكن أن تشمل المراقبة في عين المكان الشركات التابعة والأشخاص الاعتبارية التي تراقبها وفقا لأحكام المادة 43 أعلاه.

لا يتحمل الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 3 أعلاه المسؤولية المدنية الشخصية بسبب مزاولة مهامهم.

المادة 81

يجب على المنشآت الموجودة مقارها الاجتماعية بالمغرب، غير مؤسسات الائتمان، التي تراقب إحدى مؤسسات الائتمان أو مؤسسات الأداء أن تبلغ إلى بنك المغرب قوائمها التركيبية المعدة بصورة فردية ومجمعة أو مجمعة فرعيا مشفوعة بتقرير مراقبي حساباتها وذلك وفق الكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 82

يمكن أن يطلب بنك المغرب من الهيئات الخاضعة لمراقبته موافاته بجميع الوثائق والمعلومات اللازمة للقيام بمهمته. ويتولى تحديد قائمتها ونموذجها وآجال إرسالها.

المادة 83

يبلغ بنك المغرب نتائج المراقبة وتوصياته إلى مسيري المؤسسة المعنية وإلى جهاز إدارتها أو رقابتها.

يجوز لبنك المغرب أن يبلغ نتائج المراقبة إلى مراقبي الحسابات.

المادة 84

يجب على الرئيس المدير العام والمدير العام والمدير العام المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية وكل شخص يتقلد منصبا مماثلا في إحدى مؤسسات الائتمان أو في أي هيئة أخرى خاضعة لمراقبة بنك المغرب بموجب هذا القانون أن يطلعوا أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بمؤسستهم وكذا الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب بكل خلل أو حادث خطير يلاحظ في نشاط المؤسسة المذكورة أو تدبيرها ويكون من شأنه أن يضر بوضعيتها أو يمس بسمعة المهنة.

المادة 85

إذا أخلت إحدى مؤسسات الائتمان بأعراف المهنة، جاز لبنك المغرب أن يوجه تحذيرا إلى مسيريها بعد إعذارهم لإبداء إيضاحات حول ما لوحظ عليهم من مآخذ.

المادة 86

إذا كان تدبير إحدى مؤسسات الائتمان أو وضعيتها المالية لا يوفر الضمانات الكافية على مستوى الملاءة أو السيولة أو المردودية أو إذا لوحظت ثغرات مهمة في نظام مراقبتها الداخلية، وجه إليها بنك المغرب أمرا لتدارك ذلك داخل أجل يحدده.

ويجوز لبنك المغرب، في هذه الحالة، أن يطلب موافاته بمخطط تقويم مدعما، إذا ارتأى ذلك ضروريا، بتقرير يعده خبير مستقل يحدد بوجه خاص الإجراءات المتخذة والتدابير المزمع القيام بها وكذا التوزيع الزمني لتنفيذها.

المادة 87

إذا تبين لبنك المغرب أن وسائل التمويل المنصوص عليها في مخطط التقويم المشار إليه في المادة 86 أعلاه غير كافية، جاز له أن يطلب من المساهمين أو الشركاء الذين يملكون بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساهمة تساوي أو تفوق 5% من رأس المال وينتمون إلى أجهزة الإدارة أو التسيير أو التدبير بالمؤسسة المعنية، تقديم الدعم المالي اللازم لهذه الأخيرة.

المادة 88

يجوز لبنك المغرب، دون اللجوء إلى تنفيذ الأمر المنصوص عليه في المادة 86 أعلاه والطلب الموجه إلى المساهمين أو الشركاء المنصوص عليه في المادة 87 أعلاه، أن يوجه مباشرة إنذارا إلى مؤسسة الائتمان المعنية لأجل التقيد، داخل أجل يحدده، بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وتحسين مناهج تدبيرها وتقوية وضعيتها المالية أو تقويم الخلل الملاحظ في نظام المراقبة الداخلية.

المادة 89

يعين والي بنك المغرب مديرا مؤقتا بعد استطلاع رأي اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان:

– إذا تبين أن سير أجهزة تداول أو رقابة أو تدبير المؤسسة لم يعد في الإمكان القيام به بصورة عادية؛

– إذا تبين أن التدابير المزمع اتخاذها في مخطط التقويم المشار إليه في المادة 86 أعلاه غير كافية لضمان استمرارية المؤسسة سواء استجاب المساهمون أو الشركاء أو لم يستجيبوا لطلب والي بنك المغرب المنصوص عليه في المادة 87 أعلاه؛

– في الحالة المنصوص عليها في المادة 178 أدناه.

المادة 90

يمكن بصفة استثنائية ومؤقتة أن يسمح بنك المغرب لمؤسسات الائتمان باستثناءات فردية من القواعد المحددة تطبيقا لأحكام المادة 76 أعلاه ويحدد شروطها.

المادة 91

يجوز لبنك المغرب في حالة عدم التقيد بأحكام المواد 71 و 76 و 77 أعلاه والنصوص المتخذة لتطبيقها أن يقرر إما بدلا من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون أو

إضافة إليها المنع أو الحد من قيام إحدى مؤسسات الائتمان بتوزيع الربائح على المساهمين أو مكافأة حصص المشاركة على الشركاء.

المادة 92

يجوز لبنك المغرب أن يعترض بمقرر معلل بوجه قانوني على تعيين شخص في حظيرة أجهزة إدارة إحدى مؤسسات الائتمان أو تسييرها أو تدبيرها ولاسيما إذا تبين له أن الشخص المذكور لا يتوفر على الاستقامة والتجربة اللازمة لمزاولة مهامه.

يجوز لبنك المغرب كذلك أن يعترض على هذا التعيين إذا ارتأى أن الانتدابات الممارسة بمؤسسات أخرى يمكن أن تعرقل أداءه بشكل طبيعي لمهامه، وذلك بالرغم من أحكام المادة 44 أعلاه.

ولهذه الغاية، يجب على مؤسسات الائتمان أن تعرض على بنك المغرب، وفق الكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان، كل تغيير يطرأ على تركيبة الأجهزة المشار إليها أعلاه.

المادة 93

يجب على كل شخص يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمة تساوي أو تفوق 5% من رأسمال إحدى مؤسسات الائتمان أو حقوق التصويت فيها أن يصرح إلى بنك المغرب وإلى المؤسسة المعنية بالقسط الذي يملكه من رأس المال أو من حقوق التصويت.

ويجب أن يتم التصريح المذكور في رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسلم داخل أجل الثلاثين يوما الموالية للتاريخ الذي بلغت فيه المساهمة النسبة المذكورة.

المادة 94

دون الإخلال بأحكام المادة 43 أعلاه، تطلب موافقة بنك المغرب إذا أراد شخص ذاتي أو عدة أشخاص ذاتيين تجمع بينهم روابط أو شخص اعتباري أن يتملك أو يفوت بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساهمة في رأس مال إحدى مؤسسات الائتمان تخول على الأقل نسبة 10% أو 20% أو 30% من رأسمال الشركة أومن حقوق التصويت داخل الجمعيات العامة.

المادة 95

يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادتين 93 و94 أعلاه أن يبلغوا إلى بنك المغرب جميع المعلومات التي يمكن أن يطلبها منهم في إطار مزاولة مهامه.

المادة 96

يعهد إلى بنك المغرب بالسهر على تقيد الهيئات الخاضعة لمراقبته بأحكام النصوص التشريعية المطبقة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنصوص المتخذة لتطبيقها.

المادة 97

يجب على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والهيئات الأخرى الخاضعة لمراقبة بنك المغرب أن تتوفر في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نظام اليقظة والمراقبة الداخلية وفقا لأحكام القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما وقع تغييره وتتميمه والنصوص المتخذة لتطبيقه.

وفي هذا الإطار، يجوز لبنك المغرب أن يحدد قواعد خاصة لكل صنف من الهيئات الخاضعة لمراقبته اعتبارا لطبيعة أنشطتها وللمخاطر المتعرض لها.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 98

ينشر بنك المغرب تقريرا سنويا عن الإشراف البنكي.

الباب الثاني: مراقبة مراقبي الحسابات

المادة 99

تلزم مؤسسات الائتمان بتعيين مراقبين اثنين للحسابات بعد موافقة بنك المغرب.

استثناء من أحكام الفقرة أعلاه وأحكام المادة 159 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، تعين مؤسسات الائتمان مراقبا واحدا للحسابات عندما يكون مجموع موازنتها أقل من الحد المعين من قبل بنك المغرب.

وتحدد كيفيات الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات من لدن مؤسسات الائتمان بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 100

يعهد إلى مراقبي الحسابات بمهمة:

– مراقبة الحسابات وفقا لأحكام القسم السادس من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛

– التأكد من احترام التدابير المتخذة تطبيقا لأحكام المواد 71 و76 و77 أعلاه؛

– التحقق من صدق المعلومات المقدمة إلى الجمهور ومن مطابقتها للحسابات.

تحدد كيفيات مزاولة مهمة مراقبي الحسابات بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 101

استثناء من أحكام المادة 163 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، فإن تجديد انتداب مراقبي الحسابات الذين قاموا بمهمتهم لدى نفس المؤسسة طوال انتدابين متتاليين لمدة ثلاث سنوات لا يمكن أن يتم إلا بعد انصرام أجل ثلاث سنوات على نهاية آخر انتداب مع مراعاة موافقة بنك المغرب على ذلك.

المادة 102

علاوة على الأحكام المتعلقة بقواعد التنافي المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.95 والقانون رقم 15.89 المتعلق بتنظيم مهنة الخبرة المحاسبية وإنشاء هيئة للخبراء المحاسبين ، يجب على مراقبي الحسابات أن يتوفروا على جميع ضمانات الاستقلال بالنسبة إلى المؤسسة الخاضعة للمراقبة.

وعند تعيين مراقبين اثنين للحسابات لا يجوز أن يكونا ممثلين أو منتميين لمكاتب تجمع بينها روابط.

المادة 103

يعد مراقبو الحسابات تقارير يبينون فيها نتائج قيامهم بمهمتهم كما هي محددة في المادة 100 أعلاه.

وتبلغ التقارير المذكورة إلى بنك المغرب.

المادة 104

يجب على مراقبي الحسابات أن يخبروا بنك المغرب في الحال بكل فعل أو قرار يطلعون عليه خلال مزاولة مهامهم لدى مؤسسة ائتمان ويشكل خرقا لأحكام النصوص التشريعية أو التنظيمية المطبقة على مؤسسات الائتمان ومن شأنه بوجه خاص:

– أن يضر بالوضعية المالية للمؤسسة الخاضعة للمراقبة؛

– أن يعرض استمرارية الاستغلال للخطر؛

– أن يؤدي إلى تقديم تحفظات أو إلى رفض الإشهاد على الحسابات.

المادة 105

يجوز لبنك المغرب أن يطلب من مراقبي الحسابات أن يقدموا إليه جميع الإيضاحات والتفسيرات حول الاستنتاجات والآراء المعبر عنها في تقاريرهم وأن يضعوا رهن إشارته إن اقتضى الحال وثائق العمل التي استندوا إليها في التعبير عن استنتاجاتهم وآرائهم.

ويمكن أن يضع بنك المغرب رهن تصرف مراقبي الحسابات المعلومات التي يراها ضرورية للقيام بمهامهم.

المادة 106

يرفع بنك المغرب الأمر إلى الأجهزة المقررة بالمؤسسات الخاضعة لمراقبته لأجل إنهاء انتداب مراقب للحسابات والعمل على تعويضه:

– إذا لم يتقيد بأحكام هذا الباب وأحكام النصوص المتخذة لتطبيقه؛

– إذا صدرت في حقه عقوبات تأديبية من لدن هيئة الخبراء المحاسبين أو عقوبات جنائية تطبيقا لأحكام القانون المشار إليه أعلاه رقم 17.95.

المادة 107

تخضع المعلومات والوثائق المتبادلة بين بنك المغرب ومراقبي الحسابات لقاعدة كتمان السر المهني.

ولا يتحمل مراقبو الحسابات المسؤولية بسبب تبليغ معلومات إلى بنك المغرب.

القسم السادس: الرقابة الاحترازية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع

الباب الأول: الرقابة الاحترازية الكلية

المادة 108

تحدث لجنة تسمى لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية المشار إليها أدناه ب "لجنة التنسيق"، يعهد إليها القيام بالرقابة الاحترازية الكلية على القطاع المالي.

يعهد إلى لجنة التنسيق بمهمة:

1. تنسيق أعمال أعضائها فيما يتعلق بالإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها؛

2. تنسيق الرقابة على الهيئات التي تراقب الكيانات المكونة لتجمع مالي، المشار إليها في المادة 21 أعلاه وكذا الأنظمة المشتركة المطبقة على هذه المؤسسات؛

3. تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها وكذا رقابتها؛

4. تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر الشمولية؛

5. السهر على تنفيذ جميع التدابير للوقاية من المخاطر الشمولية والحد من تأثيراتها؛

6. تنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسي خطرا شموليا كما هو معرف في المادة 109 أدناه؛

7. تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة بالخارج.

يمكن أن يرفع الوزير المكلف بالمالية إلى لجنة التنسيق كل مسألة ذات اهتمام مشترك.

المادة 109

لأجل تطبيق هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه يراد بما يلي:

– خطر شمولي هو خطر اضطراب الخدمات المالية ناتج عن عجز كلي أو جزئي للنظام المالي والذي يمكنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد؛

– رقابة احترازية كلية هي جميع أدوات التنظيم والرقابة المتعلقة بالقواعد الاحترازية للمؤسسات المالية الهادفة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي وضبط الخطر الشمولي.

المادة 110

يرأس والي بنك المغرب لجنة التنسيق.

وتتألف من ممثلين لبنك المغرب وللسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وللسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل.

يتم توسيع تركيبتها لتشمل ممثلي الوزارة المكلفة بالمالية، من بينهم مدير الخزينة والمالية الخارجية عند دراسة المسائل المشار إليها في البنود 2 و3 و4 و5 من المادة 108 أعلاه.

ويحدد بمرسوم تأليف لجنة التنسيق وكذا كيفيات سيرها.

يتولى بنك المغرب أعمال كتابة لجنة التنسيق.

المادة 111

يجوز لأعضاء لجنة التنسيق أن يتبادلوا فيما بينهم المعلومات والوثائق اللازمة لمزاولة مهامهم ومن أجل الرقابة الاحترازية الكلية.

يجوز للجنة التنسيق أن تدعو لأشغالها أي شخص ترى فائدة في الاستعانة به.

المادة 112

يؤهل بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان، لإبرام، مع الهيئات المكلفة في دول أجنبية بمهمة مماثلة للمهمة المعهود بها إليه وفقا لهذا القانون فيما يتعلق بمراقبة مؤسسات الائتمان، اتفاقيات ثنائية يكون الغرض منها:

– تحديد الشروط التي يمكن وفقها لكل طرف من الطرفين أن يبعث ويتلقى المعلومات المفيدة لمزاولة مهمته؛

– إجراء المراقبة في عين المكان على الشركات البنكية التابعة أو فروع مؤسسات الائتمان المقامة بتراب كل طرف من الطرفين؛

– كيفيات التنسيق والتدخل في حل الأزمة التي تؤثر على الفروع أو الشركات التابعة والمقامة في تراب كل من الطرفين؛

– إحداث، عند الاقتضاء، مجمع مشرفين لتنسيق أعمال الإشراف على مؤسسات الائتمان المغربية التي لها فروع أو شركات تابعة مقامة في الخارج.

وتتعلق المراقبة في عين المكان المشار إليها أعلاه باحترام القواعد الاحترازية ونوعية المخاطر قصد السماح بإجراء مراقبة مجمعة للوضعية المالية للمجموعات البنكية والمالية.

غير أن هذه المراقبة لا يمكن:

– أن تتم عندما تكون دعوى جنائية قد أقيمت على الشركة التابعة أو الفرع المقام بالمغرب؛

– أن تؤدي إن اقتضى الحال سوى إلى تطبيق العقوبات المقررة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه على الشركة التابعة أو الفرع المقام بالمغرب.

ويخبر بنك المغرب الوزير المكلف بالمالية بإبرام كل اتفاقية مع هيئة أجنبية للإشراف على مؤسسات الائتمان.

لا يجوز إبرام الاتفاقيات المذكورة:

– إذا كان من شأنه المس بالسيادة الوطنية أو الأمن أو النظام العام أو المصالح الأساسية للمملكة؛

– إذا كان الجهاز الأجنبي لرقابة مؤسسات الائتمان غير خاضع لشروط مماثلة للشروط المقررة في التشريع المغربي فيما يتعلق بالتقيد بالسر المهني.

الباب الثاني: الإدارة المؤقتة لمؤسسات الائتمان

المادة 113

لا تخضع مؤسسات الائتمان لمساطر الوقاية ومعالجة صعوبات المقاولة المنصوص عليها على التوالي في أحكام القسمين الأول والثاني بالكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

المادة 114

يتولى والي بنك المغرب تعيين المدير المؤقت في الحالات المنصوص عليها في المادة 89 أعلاه. عندما يتعلق الأمر بمؤسسة ائتمان تتلقى أموالا من الجمهور، يمكن تعيين الشركة المسيرة لصندوقي الضمان المشار إليها في المادة 132 أدناه بصفتها مديرا مؤقتا.

يحدد مقرر تعيين المدير المؤقت مدة انتدابه وشروط أداء أجرته التي تتحملها مؤسسة الائتمان المعنية إذا لم يكن منخرطا في صندوق الضمان.

ويبلغ المقرر المذكور إلى أعضاء مجلس إدارة أو رقابة مؤسسة الائتمان المعنية وإلى الوزير المكلف بالمالية.

وينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية.

المادة 115

يجب أن يرفع المدير المؤقت إلى بنك المغرب داخل أجل يحدده هذا الأخير تقريرا يبين فيه طبيعة الصعوبات التي تعترض المؤسسة ومصدرها وأهميتها وكذا التدابير الكفيلة بتقويمها.

ويمكن له أن يقترح:

– تصفية المؤسسة عندما تعتبر وضعيتها مختلة بشكل لا رجعة فيه؛

– تفويتها كلا أو بعضا لمؤسسة أخرى؛

– تفويت أصول المؤسسة التي تعتبر مختلة إلى كيان خاص معتمد بقوة القانون باعتباره مؤسسة ائتمان. ويتم هذا التفويت استثناء من أحكام المواد 190 و192 و195 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛

– انفصال المؤسسة وفقا لأحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

يمكن أن تعتمد الكيانات المنبثقة عن عملية الانفصال بصفة مؤسسة ائتمان شريطة الحصول على إذن مسبق من طرف والي بنك المغرب.

المادة 116

يقرر بنك المغرب استمرار استغلال مؤسسة الائتمان عندما يعتبر استنادا إلى تقرير المدير المؤقت أن المؤسسة المذكورة تتوفر على إمكانيات تقويم مهمة.

ويخبر بنك المغرب المدير المؤقت بذلك كتابة.

المادة 117

يوقف سير أجهزة إدارة ورقابة وتسيير المؤسسة وكذا اجتماعات الجمعيات العامة ابتداء من تاريخ تعيين المدير المؤقت. وتنقل جميع صلاحياتها إلى المدير المؤقت.

ويجب على المدير المؤقت التقيد طوال مدة انتدابه بالالتزامات القانونية والتعاقدية الملقاة على عاتق مسيري المؤسسة.

ولا يجوز، ابتداء من تاريخ تعيين المدير المؤقت وتحت طائلة البطلان، تفويت الأسهم وحصص المشاركة وشهادات الاستثمار أو حقوق التصويت التي يملكها أعضاء أجهزة إدارة ورقابة وتسيير المؤسسة المعنية.

وتحول القيم المذكورة إلى حساب خاص مجمد يفتحه المدير المؤقت وتمسكه مؤسسة الائتمان أو وسيط مؤهل لذلك حسب الحالة.

ويشير المدير المؤقت إلى عدم قابليتها للتفويت في سجلات مؤسسة الائتمان.

وينتهي بقوة القانون عدم قابلية تفويت القيم المذكورة بانتهاء الإدارة المؤقتة.

المادة 118

يسلم المدير المؤقت لأعضاء أجهزة إدارة ورقابة وتسيير المؤسسة المعنية الذين يملكون أسهما أو حصص مشاركة أو شهادات استثمار أو حقوق تصويت شهادة تمكنهم من المشاركة في الجمعيات العامة لمؤسسة الائتمان.

غير أن بنك المغرب يتولى، عندما تستوجب الظروف ذلك ولاسيما في حالة تقصير الجمعيات العامة أو توقفها، رفع الأمر، باقتراح من المدير المؤقت، إلى رئيس المحكمة المختصة قصد تعيين وكيل قضائي يعهد إليه، طوال مدة يحددها، بممارسة حقوق التصويت المرتبطة بالسندات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 119

يمكن أن يرفع المدير المؤقت الأمر إلى رئيس المحكمة المختصة للحكم ببطلان أي عملية أداء أو تحويل للأصول أو تكوين للضمانات أو الكفالات تتم داخل الستة أشهر السابقة لتعيينه لفائدة كل شخص ذاتي أو اعتباري، إذا ثبت أن هذه العملية لم تكن مرتبطة بسير العمليات العادية للمؤسسة أو أنها كانت تهدف إلى إخفاء عنصر واحد أو أكثر من عناصر أصولها.

المادة 120

يجوز لبنك المغرب إذا اعتبر أن مصلحة المودعين تبرر ذلك رفع الأمر إلى المحكمة المختصة قصد إصدار الأمر ببيع السندات المشار إليها في المادة 117 أعلاه.

ويحدد ثمن البيع على أساس تقييم ينجزه خبير محاسب يختار من جدول الخبراء المحاسبين المنصوص عليه في القانون رقم 15.89 المشار إليه أعلاه المتعلق بتنظيم مهنة الخبرة المحاسبية وإنشاء هيئة الخبراء المحاسبين.

المادة 121

لا يجوز للمدير المؤقت أن يقتني أو يفوت عقارات أو سندات مساهمة واستخدامات مماثلة إلا بإذن مسبق من بنك المغرب.

المادة 122

بالرغم من كل مقتضى قانوني أو شرط تعاقدي، لا يمكن أن ينتج أي فسخ أو إبطال للعقود الجارية المبرمة مع العملاء أو مع الأغيار لمجرد وضع مؤسسة الائتمان تحت الإدارة المؤقتة.

المادة 123

يجب على المدير المؤقت أن يرفع إلى بنك المغرب تقريرا ربع سنوي يبين فيه تطور الوضعية المالية للمؤسسة وتنفيذ تدابير التقويم كما هي مبينة في التقرير المشار إليه في المادة 117 أعلاه وكذا الصعوبات التي تعترض ذلك، وإن اقتضى الحال، التدابير الجديدة الواجب اتخاذها لهذا الغرض.

المادة 124

عندما يتم تقويم الوضعية المالية للمؤسسة، تدعى الجمعية العامة للمساهمين أو الشركاء للاجتماع، بمبادرة من المدير المؤقت بعد موافقة بنك المغرب، لتعيين أجهزة جديدة للإدارة أو الرقابة أو التسيير.

المادة 125

تنتهي مهمة المدير المؤقت حين انصرام مدة انتدابه أو عندما:

– تعين الأجهزة المشار إليها في المادة 124 أعلاه؛

– تكون وضعية مؤسسة الائتمان مختلة بشكل لا رجعة فيه؛

– لا يستطيع لأي سبب من الأسباب مزاولة مهامه بصورة عادية؛

– يخل بالتزاماته كما هي مقررة في هذا الباب.

وفي هاتين الحالتين الأخيرتين، يباشر تعويض المدير المؤقت وفق الشكليات المحددة في المادة 114 أعلاه.

المادة 126

في حالة الاستعجال وعندما تستوجب الظروف التي تهدد استقرار النظام البنكي ذلك، يجوز لوالي بنك المغرب تعيين المدير المؤقت دون تطبيق أحكام المادة 89 أعلاه.

يزاول المدير المؤقت صلاحياته وفقا لأحكام هذا الباب.

المادة 127

يجوز لوالي بنك المغرب أن يقرر بصفة مباشرة، في نفس الظروف المشار إليها في المادة 126 أعلاه، تنفيذ تدبير واحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة 115 أعلاه.

الباب الثالث: نظام ضمان الودائع

المادة 128

علاوة على صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية المنصوص عليه في المادة 67 أعلاه، يحدث صندوق جماعي لضمان الودائع لأجل حماية المودعين، ويشار إليه في هذا الباب بالصندوق.

المادة 129

يخصص الصندوق لتعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم أو جميع الأموال الأخرى القابلة للإرجاع.

علاوة على ذلك، يجوز للصندوق، على وجه الاحتياط والاستثناء، أن يقدم لمؤسسة ائتمان في وضعية صعبة مساعدات قابلة للإرجاع أو أن يساهم في رأس مالها.

المادة 130

يجب على مؤسسات الائتمان المعتمدة لتلقي الأموال من الجمهور أن تنخرط في الصندوق وأن تساهم في تمويله بصورة منتظمة بدفع اشتراكات وفق الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 131

يشمل ضمان الصندوق جميع الودائع والأموال الأخرى القابلة للإرجاع التي تجمعها مؤسسة الائتمان باستثناء ما تتلقاه من:

– مؤسسات الائتمان الأخرى؛

– الشركات التابعة لها وأعضاء أجهزة إدارتها ورقابتها وتسييرها والمساهمين فيها الذين يملكون 5 %على الأقل من حقوق التصويت؛

– الهيئات التي تقدم الخدمات المشار إليها في المادتين 7 و16 أعلاه؛

– الهيئات المشار إليها في البندين 2 و3 من المادة 19 أعلاه؛

– الهيئات المشار إليها في البنود 1 و2 و3 و4 و6 و7 من المادة 23 أعلاه.

المادة 132

تحدث شركة مساهمة، يشار إليها بعده بالشركة المسيرة، يعهد إليها بتدبير صندوقي ضمان الودائع المنصوص عليهما في المادتين 67 و128 أعلاه، وبالمساهمة في تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان تطبيقا لدفتر تحملات يحدده بنك المغرب.

يحدد دفتر التحملات بوجه خاص:

– الالتزامات المتعلقة بسير الشركة المسيرة؛

– كيفيات مساهمتها في عملية تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان؛

– القواعد الأخلاقية الواجب احترامها من طرف مجلس الإدارة ومستخدمي الشركة المسيرة؛

– كيفيات تبادل المعلومات بين بنك المغرب والشركة المسيرة.

المادة 133

تخضع الشركة المسيرة لأحكام هذا الباب وللقانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وكذا لأنظمتها الأساسية.

المادة 134

يصادق بنك المغرب مسبقا على النظام الأساسي للشركة المسيرة وعلى جميع التغييرات التي قد تدخل عليه.

المادة 135

يكون رأس مال الشركة المسيرة في ملكية بنك المغرب ومؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوقين المسيرين من طرف الشركة المذكورة.

يترأس والي بنك المغرب مجلس إدارتها أو كل شخص ينيبه لهذا الغرض.

استثناء من أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تحدد الأنظمة الأساسية للشركة المسيرة عدد المتصرفين والمتصرفين المستقلين الذي يعينهم والي بنك المغرب.

المادة 136

يجوز للشركة المسيرة أن تقدم، على وجه الاحتياط والاستثناء، لإحدى مؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوق والتي تعترضها صعوبات من شأنها أن تؤدي آجلا إلى عدم توفر الودائع، مساعدات قابلة للإرجاع تحدد مبلغها وسعر الفائدة المطبق عند الاقتضاء وكذا كيفيات الإرجاع أو تأخذ مساهمات في رأسمالها، أو رأسمال مؤسسة منبثقة عن تطبيق مقتضيات الفقرات 2 و3 و4 من المادة 115 السالفة الذكر، وذلك بعد استطلاع رأي بنك المغرب شريطة أن تقدم المؤسسة المعنية تدابير تسوية مقبولة.

يحدد مجلس إدارة الشركة المسيرة مبلغ هذه المساهمة وشروط تفويتها.

المادة 137

يخبر بنك المغرب أعضاء المجلس الإداري للشركة المسيرة لتعويض المودعين عندما يلاحظ عدم قدرة إحدى مؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوق على إرجاع الودائع أو الأموال الأخرى القابلة للإرجاع ولا يتوقع أن يتم إرجاعها في آجال قريبة لدواع مرتبطة بوضعيتها المالية.

يجوز للشركة المسيرة أن تطلب من مؤسسات الائتمان المنخرطة، وفق الشروط المحددة من طرف والي بنك المغرب، اشتراكات إضافية في حالة عدم كفاية موارد الصندوق لتعويض المودعين.

ويجوز للشركة المسيرة كذلك إصدار أي سندات قرض، أو إصدار صكوك استثمار بالنسبة للبنوك التشاركية بصرف النظر عن الآجال المنصوص عليها في المادة 293 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

لا تخضع هذه الإصدارات لأحكام الباب II من الظهير المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212 الصادر في 4 ربيع الآخر 1414 (21 شتنبر1993)، المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنويين التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، كما وقع تغييره وتتميمه .

المادة 138

يتم تعويض المودعين في حدود مبلغ أقصى لكل مودع سواء أكان شخصا ذاتيا أم اعتباريا يحدد من طرف بنك المغرب.

ويحدد بنك المغرب آجال تعويض المودعين. ويحل الصندوق محل المودعين المستفيدين من التعويض في حقوقهم في حدود المبالغ المدفوعة إليهم.

المادة 139

في حالة تصفية إحدى مؤسسات الائتمان المستفيدة من المساعدات القابلة للإرجاع التي يمنحها أحد صندوقي ضمان الودائع، تتمتع الشركة المسيرة بامتياز في حصيلة التصفية

لتسديد الدين المستحق لها يرتب مباشرة بعد الامتياز الممنوح للخزينة والمنصوص عليه في المادة 109 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية .

المادة 140

يجب على الشركة المسيرة أن تخبر الجمهور بصفة منتظمة بالمعلومات المتعلقة بالقيام بمهمتها وفق الشروط المحددة من طرف بنك المغرب.

المادة 141

يجوز للشركة المسيرة أن تربط كل علاقات التعاون وتبادل المعلومات مع جمعيات أو هيئات أجنبية مكلفة بمهمة مماثلة لمهمتها.

المادة 142

تحدد كيفيات تدبير مداخيل الصندوقين من لدن الشركة المسيرة وتدخلاتها بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

الباب الرابع: تصفية مؤسسات الائتمان

المادة 143

يجب على رئيس المحكمة المرفوع الأمر إليها أن يخبر بنك المغرب بكل دعوى قضائية على إحدى مؤسسات الائتمان إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى إصدار حكم بفتح التصفية القضائية.

المادة 144

تدخل في طور التصفية كل مؤسسة ائتمان سحب الاعتماد منها:

1. إما بطلب من مؤسسة الائتمان نفسها؛

2. وإما في إحدى الحالات التالية:

– إذا لم تستخدم مؤسسة الائتمان اعتمادها داخل أجل اثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ تبليغ مقرر منح الاعتماد؛

– إذا انقطعت المؤسسة عن مزاولة نشاطها منذ ستة أشهر على الأقل؛

– إذا لم تعد المؤسسة مستوفية للشروط التي منح على أساسها الاعتماد.

وفي هذه الحالات، يعين والي بنك المغرب المصفي أو المصفين.

وتظل المؤسسة طوال أجل التصفية خاضعة لمراقبة بنك المغرب المنصوص عليها في المادتين 80 و82 أعلاه، ولا يجوز لها القيام سوى بالعمليات الضرورية فقط لتصفيتها.

ولا يجوز لها الاعتداد بصفتها مؤسسة ائتمان إلا بالإشارة إلى كونها في طور التصفية.

المادة 145

عندما يقرر سحب الاعتماد بسبب الوضعية المختلة بشكل لا رجعة فيه لمؤسسة الائتمان أو على سبيل عقوبة تأديبية تطبيقا لأحكام المادة 178 أدناه، يرفع والي بنك المغرب الأمر إلى رئيس المحكمة المختصة لإصدار حكم بالتصفية القضائية.

غير أنه، واستثناء من أحكام المادة 568 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، يعين المصفي أو المصفون أشخاصا ذاتيين كانوا أو اعتباريين من لدن والي بنك المغرب.

ويقوم المصفي بعمليات التصفية وفقا لأحكام القسم الثالث بالكتاب الخامس من مدونة التجارة.

المادة 146

تحدد في مقرر تعيين المصفي أو المصفين مدة انتدابهم التي يمكن تجديدها وكذا شروط أداء أجورهم التي تتحملها مؤسسة الائتمان المعنية.

وينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية.

يرفع المصفي أو المصفون إلى بنك المغرب تقريرا ربع سنوي عن عمليات التصفية.

المادة 147

استثناء من أحكام المادة 686 من القانون السالف الذكر رقم 15.95، يعفى مودعو مؤسسات الائتمان الموجودة في طور التصفية من التصريح بالديون المنصوص عليه في المادة المذكورة.

وتحدد كيفيات تطبيق الأحكام أعلاه بمنشور لوالي بنك المغرب.

المادة 148

يجوز للمصفي، ابتداء من تاريخ تعيينه، أن يعرض الأمر على المحكمة المختصة للحكم ببطلان أي عملية أداء أو تحويل للأصول أو تكوين للضمانات أو الكفالات تتم داخل الستة أشهر السابقة لتعيينه لفائدة كل شخص ذاتي أو اعتباري إذا ثبت أن هذه العملية لم تكن مرتبطة بسير العمليات العادية للمؤسسة أو أنها كانت تهدف إلى إخفاء واحد أو أكثر من عناصر أصولها.

المادة 149

بالرغم من جميع أحكام النصوص التشريعية المنافية، لا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تلغى الأداءات التي تم تسديدها والقيم التي تم تسليمها في إطار نظم تسديدات ما بين البنوك أو

في إطار نظم تسديد وتسليم الأدوات المالية إلى أن ينصرم اليوم الذي ينشر فيه مقرر سحب الاعتماد من مؤسسة تساهم في مثل الأنظمة المذكورة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

القسم السابع: العلاقات بين مؤسسات الائتمان وعملائها والوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان

الباب الأول: العلاقات بين مؤسسات الائتمان وعملائها

المادة 150

يجوز لكل شخص لا يتوفر على حساب تحت الطلب ورفض له فتح هذا الحساب من لدن بنك أو عدة بنوك بعد طلبه ذلك في رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتوصل أن يلتمس من بنك المغرب تعيين مؤسسة ائتمان يمكنه أن يفتح الحساب المذكور لديها.

وإذا تبين لبنك المغرب أن الرفض لا مبرر له، عين مؤسسة الائتمان التي سيفتح الحساب لديها. ويجوز لهذه الأخيرة أن تحصر الخدمات المرتبطة بفتح الحساب في عمليات الصندوق.

المادة 151

يجب أن تبرم في شأن فتح كل حساب تحت الطلب أو حساب لأجل أو حساب للسندات اتفاقية مكتوبة بين العميل ومؤسسة الائتمان تسلم نسخة منها إلى العميل.

وتحدد اتفاقية نموذجية الشروط الدنيا المضمنة في اتفاقية الحساب بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 152

تقوم مؤسسات الائتمان المودعة لديها أموال وقيم بإقفال الحسابات التي تمسكها إذا لم يقم أصحابها أو ذوو حقوقهم بأية عملية أو مطالبة منذ عشر سنوات فيما يتعلق بالأموال والقيم المذكورة.

ويجب على مؤسسات الائتمان أن توجه، داخل أجل ستة أشهر قبل انصرام المدة المشار إليها أعلاه، إعلاما مضمون الوصول إلى صاحب كل حساب أو ذوي حقوقه قد يطاله التقادم وتفوق المبالغ الموجودة فيه من رأس مال وفوائد أو تساوي مبلغا يحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية.

وتدفع الأموال والقيم المذكورة أو تودع من قبل مؤسسات الائتمان لدى صندوق الإيداع والتدبير الذي يحوزها لحساب أصحابها أو ذوي حقوقهم إلى غاية انصرام أجل خمس سنوات جديد.

وبعد انصرام الأجل المذكور تتقادم الأموال والقيم المشار إليها أعلاه بالنسبة إلى أصحابها أو ذوي حقوقهم وتصير كسبا بقوة القانون وتدفع إلى الخزينة.

المادة 153

لا تطبق على عمليات الإيداع والائتمان التي تقوم بها مؤسسات الائتمان أحكام الظهير الشريف بتاريخ 8 ذي القعدة 1331 (9 أكتوبر 1913) المحدد بموجبه في المادتين المدنية والتجارية، السعر القانوني للفوائد والحد الأقصى للفوائد التعاقدية، كما وقع تغييره.

المادة 154

يجب أن يخبر الجمهور وفق الكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان بالشروط التي تطبقها مؤسسات الائتمان على عملياتها ولا سيما فيما يتعلق بسعر الفوائد المدينة والدائنة والعمولة ونظام تواريخ القيمة.

المادة 155

يجب أن يبلغ كل إغلاق تقوم به مؤسسة ائتمان لإحدى الوكالات إلى العملاء، بأية طريقة ملائمة، قبل تاريخ الإغلاق الفعلي بشهرين على الأقل.

ويجب على مؤسسة الائتمان المعنية أن تخبر العملاء بالمعلومات المتعلقة بالوكالة التي ستحول إليها حساباتهم.

وتلزم بأن تتيح إلى العملاء الراغبين في إقفال حساباتهم أو تحويل أموالهم إمكانية ذلك، بدون مصاريف، إما لدى أي وكالة أخرى من وكالات شبكتها وإما لدى مؤسسة ائتمان أخرى.

المادة 156

يعتد بكشوف الحسابات التي تعدها مؤسسات الائتمان وفق الكيفيات المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان، في المجال القضائي باعتبارها وسائل إثبات بينها وبين عملائها في المنازعات القائمة بينهما إلى أن يثبت ما يخالف ذلك.

المادة 157

يجب على مؤسسات الائتمان أن تتوفر على نظام داخلي يتلائم مع حجمها وبنيتها وطبيعة أنشطتها يمكن من معالجة فعالة وشفافة للشكايات المرفوعة إليها من طرف عملائها.

ويتم تحديد كيفيات معالجة الشكايات بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 158

يجب على مؤسسات الائتمان أن تنضم إلى نظام وساطة بنكية يهدف إلى تسوية ودية للنزاعات القائمة بينها وبين عملائها.

ويتم تحديد كيفيات سير هذا النظام بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 159

يجوز لكل شخص يعتبر نفسه متضررا من جراء عدم تقيد إحدى مؤسسات الائتمان بأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه أن يرفع الأمر إلى بنك المغرب الذي يتخذ في شأنهما ما يراه ملائما.

ولهذه الغاية، يجوز لبنك المغرب أن يقوم بمراقبة في عين المكان أو يطلب إلى المؤسسة المعنية موافاته، داخل آجال يحددها، بجميع الوثائق والمعلومات التي يعتبرها ضرورية لبحث الطلبات المذكورة.

المادة 160

يجوز لبنك المغرب بمبادرة منه أو بطلب من الجمعيات المهنية أن يحدث ويدبر كل المصالح ذات الاهتمام المشترك المشار إليها في البنود من 1 إلى 6 بعده لفائدة الهيئات الخاضعة لهذا القانون أو لفائدة المنشآت أو الإدارات:

1. مصلحة مركزة عوارض أداء الشيكات تكون الغاية منها مكافحة التخلف عن الأداء بالشيك.

ولهذا الغرض، تقوم بمركزة البيانات المتعلقة بما يلي:

أ) عوارض أداء الشيكات المصرح بها من لدن المؤسسات البنكية الماسكة للحسابات؛

ب) الأوامر بعدم إصدار شيكات والمنع القضائي من إصدار الشيكات؛

ج) المخالفات للأوامر وللموانع القضائية المشار إليها في ب) أعلاه.

وتقوم مصلحة مركزة عوارض أداء الشيكات بتبليغ البيانات المشار إليها في أ) و ب) أعلاه إلى المؤسسات البنكية وتلك المشار إليها في ج) أعلاه إلى وكيل الملك.

لا يتم الاحتفاظ بعوارض الأداء التي تمت تسويتها أو إلغائها بمجرد تصريح المؤسسة البنكية المعنية بتسويتها أو بإلغائها.

يحتفظ بعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها لمدة عشر(10) سنوات.

عندما تصدر المحكمة موانع قضائية، يتم الاحتفاظ بها من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات كحد أقصى حسب مدة المنع.

ويتم الاحتفاظ بمخالفات الأوامر بعدم إصدار الشيكات وكذا الموانع القضائية لمدة خمس (5) سنوات بعد التصريح بها للمصلحة.

يجوز لبنك المغرب، وفقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل ومن أجل متطلبات المهام المسندة إليها الاحتفاظ ببيانات هذه المصلحة سنة واحدة بعد انتهاء المدد المحددة أعلاه.

2. مصلحة مركزة الشيكات غير الصحيحة تكون الغاية منها حماية المنشآت من عمليات التدليس عند الأداءات بالشيك.

تقوم هذه المصلحة، لغاية نشرها لدى المنشآت، بمركزة تصريحات المؤسسات البنكية المتعلقة بما يلي:

أ) الاعتراضات بسبب فقدان أو سرقة الشيكات أو صيغ الشيكات أو بسبب الاستعمال التدليسي للشيكات أو تزويرها أو بسبب تسوية أو تصفية قضائية لحاملي الشيكات؛

ب) تصريحات المؤسسات البنكية المتعلقة بالشيكات التي تم إصدارها لحسابات مقفلة أو غير قابلة للتصرف فيها.

تكون مدة الاحتفاظ بالبيانات الممركزة من طرف المصلحة كالآتي:

– المدة المقررة لتقادم دعوى حامل الشيك ضد المسحوب عليه وفقا للتشريع الجاري به العمل بالنسبة للشيكات الضائعة أو المسروقة أو التي تعرضت للتزوير أو لاستعمال تدليسي؛

– المدة المقررة لرفع عدم قابلية صرف الشيكات المسحوبة على حساب غير قابل للتصرف فيه؛

– المدة المقررة لمخطط استمرارية النشاط أو لعملية تصفية الشيكات التي يكون حاملها خاضعا لإجراءات تسوية أو تصفية قضائية.

ولا تكون مدة الاحتفاظ بالبيانات مقيدة بسقف بالنسبة لصيغ الشيكات المسروقة أو المفقودة أو التي تعرضت لعملية تزوير أو استعمال تدليسي وكذا الشيكات المسحوبة على حسابات مقفلة.

3. مصلحة مركزة الأوراق التجارية غير المؤداة والتي تكون الغاية منها مكافحة عدم الأداء بواسطة الكمبيالات والسندات لأمر.

تقوم هذه المصلحة بمركزة تصريحات المؤسسات البنكية المتعلقة بالأوراق التجارية غير المؤداة قصد نشرها لدى نفس المؤسسات.

يحتفظ بمعلومات المصلحة إلى غاية أداء الورقة التجارية.

4. مصلحة مركزة إشعارات الاقتطاع غير المؤداة التي تكون الغاية منها مكافحة عدم الأداء المتعلق بهذه الإشعارات.

تقوم هذه المصلحة بمركزة تصريحات المؤسسات البنكية المتعلقة بإشعارات الاقتطاع غير المؤداة قصد نشرها لدى نفس المؤسسات.

يحتفظ بمعلومات هذه المصلحة إلى غاية أداء الإشعار.

5. مصلحة مركزة مخاطر الائتمان التي تكون الغاية منها وضع رهن إشارة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعلومات المالية المفيدة لتدبير مخاطرها المتعرض لها إزاء المنشآت والخواص.

تقوم هذه المصلحة بمركزة توفير خدمات المعلومات والتنقيط المتعلقة بالقرض.

يحتفظ بمعلومات هذه المصلحة لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من تسديد القرض.

6. تقوم مصلحة مركزة الحسابات البنكية بإحصاء جميع الحسابات تحت الطلب والحسابات لأجل المفتوحة بدفاتر الحسابات لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

تستعمل بيانات هذه المصلحة من أجل متطلبات المهام المسندة إلى بنك المغرب وفقا للتشريعات الجاري بها العمل.

ويمكن لبنك المغرب أن يستغل ملفات هذه المصالح، وذلك قصد تكييف المعلومات والتأكد من مصداقية فحواها والقيام بتجميع المخاطر.

ويجوز لبنك المغرب أن يستعمل رقم البطاقة الوطنية للتعريف بالنسبة للأشخاص الذاتيين ووكلاء الأشخاص الاعتباريين من أجل مسك ملفات المصالح السالفة الذكر.

ويحدد والي بنك المغرب بمنشور يصدره بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان كيفيات سير هذه المصالح وشروط الولوج إلى المعلومات التي في حوزتها.

يمكن لبنك المغرب أن يعهد إلى جهة أخرى بتدبير المصالح المشار إليها في هذه المادة حسب الشروط التي يحددها.

الباب الثاني: الوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان

المادة 161

يعتبر وسيطا في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان كل شخص يحترف بصفة اعتيادية ربط الصلة بين الأطراف المعنية لإبرام إحدى العمليات المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه دون أن يكون ضامنا للوفاء.

ولا يجوز أن يمارس نشاط الوسيط إلا بين شخصين يكون أحدهما على الأقل مؤسسة للائتمان.

المادة 162

لا تسري أحكام هذا الباب على الإرشاد والمساعدة في ميدان التدبير المالي.

المادة 163

يزاول الوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان نشاطهم عملا بوكالة تسلمها إحدى مؤسسات الائتمان. وتنص هذه الوكالة على طبيعة وشروط العمليات التي يؤهل الوسيط للقيام بها.

المادة 164

تمنع مزاولة مهنة الوسيط في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان على كل شخص تسري عليه أحكام المادة 38 من هذا القانون.

المادة 165

يجب أن يكون الوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان مؤسسين في شكل شخص اعتباري.

المادة 166

يجب على كل وسيط في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان تودع لديه أموال باعتباره وكيلا للأطراف، ولو بصفة عرضية، أن يثبت في كل وقت وآن توفره على ضمانة مالية ترصد خصيصا لإرجاع الأموال المذكورة.

ولا يجوز أن تنتج هذه الضمانة إلا عن كفالة تقدمها مؤسسة للائتمان مؤهلة لهذا الغرض أو مقاولة للتأمين أو إعادة التأمين معتمدة بوجه قانوني وفقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 167

يجب على الوسطاء الموكلين من لدن البنوك لتلقي الأموال من الجمهور أن يؤذن لهم من لدن بنك المغرب وذلك وفق الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

المادة 168

لا تطبق أحكام المادة 167 أعلاه إذا كان الوسيط الموكل له مؤسسة ائتمان.

المادة 169

تطبق أحكام المادة 80 أعلاه على الوسطاء المأذون لهم بتلقي الأموال من الجمهور.

المادة 170

يجب على الوسطاء المأذون لهم بتلقي الأموال من الجمهور التقيد، تحت مسؤولية البنك الموكل، بأحكام المادة 97 أعلاه، المتعلقة بواجب اليقظة.

المادة 171

تلزم مؤسسات الائتمان بأن تبلغ إلى بنك المغرب، وفق الشروط التي يحددها، قائمة الوسطاء الذين وكلتهم للقيام بالنشاط المنصوص عليه في هذا الباب وكذا جميع المعلومات المتعلقة بهم.

القسم الثامن: العقوبات التأديبية والجنائية

الباب الأول: العقوبات التأديبية

المادة 172

دون الإخلال، إن اقتضى الحال، بالعقوبات الجنائية المنصوص عليها في هذا القانون أو بالعقوبات المقررة في النصوص التشريعية الخاصة، تتعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في المواد التالية مؤسسات الائتمان والهيئات الأخرى الخاضعة لمراقبة بنك المغرب التي تخالف أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 173

يؤهل بنك المغرب، في حالة عدم التقيد بأحكام المواد 9 و 45 و 47 و 51 و 71 و 72 و 74 و 75 و 76 و 77 و 82 و 130 و 152 و 154 و155 و 157 و 159 أعلاه وبالنصوص المتخذة لتطبيقها بأن يوقع على المؤسسة المعنية عقوبة مالية تساوي على الأكثر خمس (1/5) رأس المال الأدنى المطبق عليها بصرف النظر عن التحذير أو الإنذار المنصوص عليهما على التوالي في المادتين 85 و 88 أعلاه.

وتطبق الأحكام السابقة كذلك في حالة عدم تقيد مؤسسات الائتمان بتكوين الاحتياطيات الإجبارية لدى بنك المغرب كما هو منصوص على ذلك في القانون المنظم لبنك المغرب.

المادة 174

يبلغ بنك المغرب إلى مؤسسة الائتمان العقوبة المالية الصادرة عليها والأسباب الداعية إلى إصدارها والأجل المحدد لها لتطبيق أحكام المادة 175 بعده، ويجب ألا يقل هذا الأجل عن ثمانية (8) أيام من تاريخ توجيه التبليغ إلى المؤسسة.

المادة 175

تقتطع المبالغ المطابقة للعقوبات المالية مباشرة من حسابات مؤسسات الائتمان التي تتوفر على حساب لدى بنك المغرب.

ويجب على مؤسسات الائتمان التي لا تتوفر على هذا الحساب أن تدفع المبالغ المشار إليها أعلاه إلى شبابيك بنك المغرب.

وإذا لم تدفع المبالغ المذكورة داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 174 أعلاه من لدن مؤسسات الائتمان التي لا تتوفر على حساب لدى بنك المغرب، قامت الخزينة العامة بتحصيلها على أساس أمر بالمداخيل يصدره الوزير المكلف بالمالية أو أي شخص ينتدبه لهذا الغرض، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

واستثناء من أحكام المادتين 36 و41 من القانون السالف الذكر رقم 15.97 يشرع في إجراء المتابعات المتعلقة بالتحصيل فور تبليغ الإنذار.

المادة 176

يدفع بنك المغرب إلى الخزينة المبالغ المشار إليها في المادة 175 أعلاه عند انتهاء كل سنة محاسبية.

المادة 177

تحدد بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان، القائمة المفصلة للمخالفات المشار إليها في المادة 173 أعلاه وكذا العقوبات المالية المطابقة لها .

المادة 178

إذا ظل التحذير أو الإنذار المنصوص عليهما على التوالي في المادتين 85 و 88 أعلاه دون جدوى، جاز لوالي بنك المغرب القيام بما يلي بعد استطلاع رأي اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان:

– توقيف واحد أو أكثر من المسيرين؛

– المنع أو الحد من القيام ببعض العمليات من قبل مؤسسة الائتمان؛

– تعيين مدير مؤقت؛

– سحب الاعتماد.

المادة 179

يجوز لبنك المغرب أن ينشر بجميع الوسائل التي يراها ملائمة العقوبات التأديبية الصادرة في حق مؤسسات الائتمان.

الباب الثاني: العقوبات الجنائية

المادة 180

يلزم بكتمان السر المهني جميع الأشخاص الذين يشاركون، بأي وجه من الوجوه، في إدارة أو تسيير أو تدبير مؤسسة ائتمان أو هيئة معتبرة في حكمها أو يكونون مستخدمين لديها وأعضاء المجلس الوطني للائتمان والادخار ولجنة مؤسسات الائتمان واللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان ولجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية ومجلس الإدارة ومستخدمي الشركة المسيرة والأشخاص المكلفون ولو بصفة استثنائية بأعمال تتعلق بمراقبة المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك المغرب عملا بهذا القانون وبوجه عام كل شخص يدعى، بوجه من الوجوه، للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المذكورة أو لاستغلالها وذلك فيما يتعلق بجميع القضايا التي ينظرون فيها بأي صفة كانت تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من القانون الجنائي.

بالرغم من أحكام الفقرة السابقة، يجوز لمؤسسات الائتمان موافاة وكالات التنقيط بالمعلومات التي تخضع لكتمان السر المهني والتي تحتاجها لمتطلبات عملها في التنقيط أو الأدوات المالية التي تصدرها من جهة، ومن جهة أخرى الأشخاص الذين تتفاوض معهم، أو الذين يبرمون أو ينفذون معها العمليات التالية، عندما تكون هذه المعلومات ضرورية لإنجاز هذه العلميات:

1. عمليات الائتمان والعمليات المتعلقة بالأدوات المالية أو بالتأمين؛

2. أخذ مساهمة في مؤسسة ائتمان أو مراقبتها؛

3. تفويتات أو تحويلات أو رهون الأصول أو الأصول التجارية أو الديون التي لها أو العقود؛

4. عقود تقديم الخدمات التي تبرم مع الغير لتعهد إليه بوظائف تشغيلية مرتبطة بمزاولة نشاطها؛

5. دراسة وإعداد وإبرام وتنفيذ وتحويل جميع أنواع العقود والعمليات عندما يكون للوكالات والأشخاص المذكورين أعلاه صلة برأس مال مؤسسات الائتمان بصفة مباشرة أو غير مباشرة، تخول سلطة مراقبة فعلية لهذه الوكالات أو الأشخاص على مؤسسة الائتمان أو لمؤسسة الائتمان على هذه الوكالات أو الأشخاص .

علاوة على الحالات المذكورة أعلاه، يجوز لمؤسسات الائتمان موافاة الوكالات والأشخاص السالف ذكرهم بمعلومات تخضع لكتمان السر المهني كلما سمح بذلك الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه المعلومات.

يجب على الوكالات والأشخاص الذين يتلقون معلومات تخضع لكتمان السر المهني المحافظة على سريتها. غير أنه يجوز لهم موافاة الأشخاص الذين يتفاوضون معهم ويبرمون وينفذون العمليات المشار إليها أعلاه بالمعلومات المرتبطة بهذه العلميات والتي تخضع لكتمان السر المهني وفق نفس الشروط المشار إليها في هذه المادة.

المادة 181

علاوة على الحالات المنصوص عليها في القانون، لا يجوز الاحتجاج بالسر المهني على بنك المغرب وعلى السلطة القضائية العاملة في إطار مسطرة جنائية وعلى أي سلطة تابعة لدول أبرمت اتفاقية ثنائية مع المملكة المغربية تنص على تبادل المعلومات في المجال الضريبي.

المادة 182

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص عامل لحسابه الخاص أو لحساب شخص اعتباري:

– يستعمل بغير حق تسمية تجارية أو عنوانا تجاريا أو إعلانا وبصورة عامة كل عبارة تحمل على الظن أنه معتمد كمؤسسة ائتمان أو تحدث عمدا في أذهان الجمهور التباسا حول مزاولة نشاطه بصفة قانونية؛

– يستعمل جميع الأساليب التي يراد بها تشكيك الجمهور في صنف مؤسسة الائتمان الممنوحة من أجلها رخصة الاعتماد.

المادة 183

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 5.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص:

– يحترف، بصفة اعتيادية، القيام بالعمليات المحددة في المادتين 1 و 16 أعلاه من غير أن يكون معتمدا قانونا باعتباره مؤسسة ائتمان؛

– ينجز عمليات لم يمنح اعتماد لأجلها.

المادة 184

يجوز للمحكمة، في الحالات المنصوص عليها في المادتين 182 و 183 أعلاه، أن تأمر بإغلاق المؤسسة المرتكبة فيها المخالفة وبنشر الحكم في الجرائد التي تعينها على نفقة المحكوم عليه.

المادة 185

يعاقب كل من خالف المنع المقرر في المادة 38 أعلاه بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 186

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم كل من خالف أحكام المادة 44 أعلاه.

وتطبق العقوبة المذكورة كذلك على:

– كل مساهم شخصا ذاتيا كان أو اعتباريا لا يطبق أحكام المواد 93 و 94 و 95 أعلاه؛

– مسيري الأشخاص الاعتبارية المشار إليها في المادة 81 أعلاه الذين يرفضون تبليغ قوائمها التركيبية إلى بنك المغرب؛

– مسيري كل مؤسسة ائتمان لا يطبقون أحكام المادة 84 أعلاه.

وفي حالة العود، يعاقب مرتكب المخالفة بغرامة من 200.000 إلى 2.000.000 درهم.

المادة 187

يتعرض للعقوبات المقررة في المادة 186 أعلاه مسيرو التجمعات المالية والشركات المالية الذين لا يقومون بإعداد أو نشر القوائم التركيبية أو لا يبلغون إلى بنك المغرب المعلومات المطلوبة عملا بأحكام المادة 82 أعلاه.

المادة 188

يعاقب كل شخص يخالف الأحكام المقررة في المادة 161 أعلاه بغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم.

وفي حالة العود، يعاقب مرتكب المخالفة بغرامة من 200.000 إلى 2.000.000 درهم.

المادة 189

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 200.000 إلى 1.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من خالف أحكام المادة 164 أعلاه، باعتباره مسير منشأة تزاول أنشطة الوسيط في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان.

المادة 190

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص خالف أحكام المادة 166 أعلاه، باعتباره مسير منشأة تزاول أنشطة الوسيط في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان.

المادة 191

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 درهم كل ممثل مؤسسة يلزم، بموجب هذا القانون، بتبليغ وثائق أو معلومات إلى بنك المغرب ويقدم إليه عمدا معلومات غير صحيحة.

وفي حالة العود، يعاقب مرتكب المخالفة بغرامة من 200.000 إلى 2.000.000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 192

يعتبر في حالة العود، لأجل تطبيق أحكام المواد 187 و 190 و 191 أعلاه و 194 أدناه، كل من صدر في حقه حكم نهائي من أجل ارتكاب مخالفة سابقة ثم ارتكب مخالفة أخرى من نفس النوع خلال الإثني عشر شهرا الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم نهائيا.

المادة 193

يمكن أن يتابع مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في المواد من 182 إلى 192 أعلاه والمساهمون فيها أو المشاركون معهم بناء على شكوى مسبقة أو على مطالبة بالحق المدني صادرة عن بنك المغرب أو الجمعية المهنية المعنية.

المادة 194

تطبق أحكام المادتين 404 و 405 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة على مراقبي الحسابات فيما يتعلق بالمهام المنوطة بهم المشار إليها في الباب الثاني من القسم الرابع من هذا القانون.

القسم التاسع: أحكام متفرقة وانتقالية

المادة 195

تعتمد، بقوة القانون، مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الخاضعة للاعتماد التي تزاول في تاريخ نشر هذا القانون نشاطها، عملا باعتماد منح بقرار للوزير المكلف بالمالية أو بمقرر والي بنك المغرب.

المادة 196

تنسخ أحكام:

– القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)؛

– المادة 5 والفقرة الثالثة من المادة 6 والمواد 11 و22 و23 و24 و25 من القانون رقم 58.90 المتعلق بالمناطق المالية الحرة «»OFFSHORE ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.131 بتاريخ 21 من شعبان 1412 (26 فبراير 1992)؛

– المادتين 4 و5 والفقرتين الثانية والثالثة من المادة 6 والمواد 7 و13 و14 و15 و16 و17 والبند الثاني من المادة 19 والبنود 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 7 و 10 و 11 من المادة 20 والمواد 27 و28 و29 و30 من القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.16 بتاريخ 18 من شوال 1419 (5 فبراير 1999)، كما تم تغييره وتتميمه.

وتظل سارية المفعول جميع النصوص التنظيمية المتخذة تطبيقا للقانون رقم 34.03 السالف الذكر فيما يخص جميع الأحكام غير المخالفة لأحكام هذا القانون إلى حين تعويضها وفقا لأحكام هذا القانون.

وتعوض الإحالات إلى أحكام القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه بالإحالات إلى الأحكام المطابقة الواردة في هذا القانون.

.....
.....

قانون نظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية

القانون رقم 19-57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية

الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 74-21-1 بتاريخ في 3 ذي الحجة 1442

المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 ذو الحجة 1442 (22 يوليو 2021)

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و50 منه،

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 19-57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

قانون رقم 19-57 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية

القسم الأول: أحكام عامة

القسم الثاني: الملك العام للجماعات الترابية

الباب الأول: أحكام عامة

الباب الثاني: التحديد الإداري للملك العام للجماعات الترابية

الباب الثالث: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها

الباب الرابع: تعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة التابعة للجماعات الترابية

الباب الخامس: الإخراج

الباب السادس: الاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية

القسم الثالث: الملك الخاص للجماعات الترابية

الباب الأول: أحكام عامة

الباب الثاني: المعاملات العقارية

الباب الثالث: استغلال الملك الخاص للجماعات الترابية

القسم الرابع: أحكام متفرقة

القسم الأول: أحكام عامة

المادة الأولى:

يهدف هذا القانون إلى تحديد نظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية والقواعد المطبقة عليها، وذلك تطبيقا لأحكام المادة 222 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات والمادة 200 من القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم والمادة 209 من القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.

المادة 2:

تتكون أملاك الجماعات الترابية من أملاك تابعة لملكها العام وأملاك تابعة لملكها الخاص.

تشمل أملاك الجماعات الترابية جميع العقارات:

-المقتناة بالتراضي أو عن طريق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة؛

-المكتسبة ملكيتها عن طريق المبادلة؛

-المنقولة ملكيتها إلى الجماعات الترابية من طرف الدولة، أو جماعة ترابية أخرى، أو مؤسسة عمومية؛

-المنقولة ملكيتها إلى الجماعات الترابية تطبيقا لمقتضيات تشريعية أو بموجب مقررات قضائية؛

-المنقولة ملكيتها إلى الجماعات الترابية عن طريق الهبات أو الوصايا؛

-المكتسبة ملكيتها عن طريق الحيازة المستوفية للشروط القانونية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 3:

يمسك على صعيد كل جماعة ترابية سجل للمحتويات، تقيد فيه جميع العقارات التابعة لأملاكها.

ويقسم سجل المحتويات إلى قسمين تقيد في أحدهما الأملاك العامة وفي الآخر الأملاك الخاصة بالجماعة الترابية.

يتولى رئيس مجلس الجماعة الترابية مسك سجل المحتويات وتحيينه، وإخبار المجلس بالتغييرات التي تطرأ عليه خلال الدورة العادية الأولى التي يعقدها المجلس كل سنة. ويقوم رئيس المجلس بنشر السجل المحين بوسائل الإشهار الملائمة، ولاسيما البوابة الوطنية للجماعات الترابية كما يبلغ نسخة منه إلى المحاسب المكلف.

يحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية، نموذج سجل المحتويات والبيانات التي يجب أن يتضمنها وكيفيات مسكه.

القسم الثاني: الملك العام للجماعات الترابية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 4:

تدخل ضمن الملك العام للجماعات الترابية، جميع العقارات التي تمتلكها والمخصصة للاستعمال المباشر من قبل العموم أو لتسيير مرفق عمومي، ولاسيما:

-الطرق وملحقاتها غير المصنفة ضمن الملك العام للدولة؛

-المساحات الخضراء العامة وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة كالمساحات المخصصة للتظاهرات الثقافية والترفيهية والرياضية والبيئية؛

-التجهيزات العمومية المخصصة للاستعمال الإداري والثقافي والاجتماعي والرياضي والبيئي؛

-منشآت وتجهيزات الإنارة العمومية والماء الصالح للشرب والتطهير؛

-الأسواق الأسبوعية؛

-المجازر التابعة للجماعات الترابية.

كما تدخل ضمن الملك العام أملاك الجماعات الترابية التي تساهم في استعمال ملك تابع لملكها العام وتشكل ملحقا لا ينفصل عنه.

المادة 5:

لا يقبل الملك العام للجماعات الترابية التفويت أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم، ولا يمكن أن يكون موضوع حقوق عينية عقارية أو أية حقوق أخرى، لاسيما الحق في الكراء التجاري والأصل التجاري.

المادة 6:

ترتب الأملاك التابعة للملك الخاص للجماعة الترابية ضمن ملكها العام بموجب قرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية، يتخذ بعد مداولات المجلس المعني.

استثناء من أحكام الفقرة السابقة، ترتب بحكم القانون القطع الأرضية التي تمتلكها الجماعة الترابية والمخصصة لاستقبال تجهيزات وتهييئات عمومية بمقتضى وثيقة للتعمير، في الملك العام للجماعة الترابية، بمجرد إنجاز التجهيزات والتهييئات السالفة الذكر.

الباب الثاني: التحديد الإداري للملك العام للجماعات الترابية

المادة 7:

تعين حدود الملك العام للجماعة الترابية بقرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية بعد مداولات مجلسها، وإجراء بحث علني لمدة شهرين تبتدئ من تاريخ نشر مشروع قرار التحديد المذكور بالجريدة الرسمية.

ولهذه الغاية يقوم رئيس المجلس المعني قبل افتتاح البحث العلني، بنشر إعلان في جريدة أو عدة جرائد مأذون لها بنشر الإعلانات القانونية، يتضمن تاريخ افتتاح واختتام البحث المذكور، ويشار فيه إلى نشر مشروع قرار التحديد في الجريدة الرسمية وإيداعه بمقر الجماعة الترابية.

خلال مدة البحث العلني، يتم تعليق مشروع قرار التحديد بمقر الجماعة الترابية، مشفوعا بالتصميم المتعلق به.

يمكن لرئيس المجلس أن يستعمل، بالإضافة إلى ذلك، أية وسيلة من وسائل الإشهار الملائمة، ولاسيما البوابة الوطنية للجماعات الترابية.

خلال مدة إجراء البحث العلني، يمكن لكل من يعنيه الأمر أن يطلع على مشروع قرار التحديد والتصميم الملحق به المعد من طرف مهندس مساح طبوغرافي معتمد وأن يضمن ملاحظاته وتعرضاته في سجل مفتوح لهذا الغرض بمقر الجماعة الترابية، كما يمكنه أن يوجهها بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسلم إلى رئيس المجلس.

يمكن مسك السجل المشار إليه في الفقرة السابقة بطريقة لا مادية وفق الكيفيات المحددة بقرار لوزير الداخلية.

يقوم مجلس الجماعة الترابية المعني بدراسة الملاحظات والتعرضات المعبر عنها خلال البحث العلني، قبل التداول بشأن التحديد.

المادة 8:

ينشر قرار رئيس مجلس الجماعة الترابية المشار إليه في المادة 7 أعلاه، بالجريدة الرسمية.

المادة 9:

يمكن لكل ذي مصلحة أن يتقدم بملاحظاته وتعرضاته على قرار التحديد داخل أجل ستة أشهر يبتدئ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. ولا تقبل أية مطالب أو تعرضات تقدم خارج الأجل المذكور.

تتم دراسة الملاحظات والتعرضات السالفة الذكر من طرف رئيس مجلس الجماعة الترابية وتبليغ المعني بالأمر بالقرار المتخذ بشأنها داخل أجل ثلاثة) 3(أشهر من تاريخ التوصل بالملاحظة أو التعرض.

يجب أن يكون هذا القرار معللا، ويبقى قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة.

المادة 10:

يقوم المحافظ على الأملاك العقارية بتحفيظ العقارات موضوع عملية التحديد الإداري، وتأسيس رسوم نهائية لها، في اسم الجماعة الترابية المعنية، بمجرد التحقق من الحدود والتصميم العقاري، وذلك بناء على طلب من رئيس مجلس الجماعة الترابية مرفق بالقرار المعين لحدود الملك العام المعني والتصميم العقاري المتعلق به وشهادة صادرة عن الرئيس المذكور تفيد استيفاء إجراءات التحديد الإداري.

الباب الثالث: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها

المادة 11:

تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة للجماعات الترابية وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة للجماعات الترابية المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها بقرارات لرؤساء المجالس، بعد مداولات هذه الأخيرة، وفقا للتشريعات والأنظمة المتعلقة بالتعمير.

الباب الرابع: تعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة التابعة للجماعات الترابية

المادة 12:

تعين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة التابعة للجماعات الترابية، لتأكيد طابع الملكية العامة التي تكتسيها وبيان حدودها، بقرارات لرؤساء المجالس، بعد مداولات هذه الأخيرة، وفقا للتشريعات والأنظمة المتعلقة بالتعمير.

الباب الخامس: الإخراج

المادة 13:

يتم إخراج عقارات من الملك العام للجماعة الترابية وضمها إلى الملك الخاص بموجب قرار لرئيس المجلس يتخذ بعد مداولات المجلس المعني.

إذا وقع ترتيب ملك من أملاك جماعة ترابية ضمن ملكها العام، وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 6 من هذا القانون، فلا يجوز إخراجه من ملكها العام، إلا بعد تعديل أو تغيير وثيقة التعمير السارية المفعول.

المادة 14:

إذا تعلق الأمر بإخراج جزء من طريق عمومية، بعد إثبات انتفاء صبغة الملكية العامة عنها، تكون مساحته غير قابلة للبناء بالنظر إلى ضوابط التعمير الجاري بها العمل، فإن الجزء المستخرج لا يمكن تفويته إلا مع مراعاة حق الشفعة لفائدة الملاك المجاورين. ويمارس هذا الحق داخل أجل ثلاثة) 3(أشهر تحتسب من تاريخ توصل المعنيين بالأمر بتبليغ من قبل رئيس المجلس في هذا الشأن.

الباب السادس: الاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية

المادة 15:

يرخص بالاحتلال المؤقت للملك العام بدون إقامة بناء بموجب قرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية يتخذ بناء على قرار تنظيمي ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

يتخذ القرار التنظيمي المذكور أعلاه بعد مداولات المجلس.

المادة 16:

يرخص بالاحتلال المؤقت للملك العام بإقامة بناء بموجب قرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية، يتخذ بعد مداولات مجلسها.

إذا كان الغرض من الاحتلال المؤقت تجاريا أو صناعيا أو مهنيا، يتخذ رئيس المجلس القرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، بعد إجراء مزايدة عمومية، بعد طلب إبداء الاهتمام عند الاقتضاء، وذلك بناء على دفتر تحملات وثمن افتتاحي، مصادق عليهما مسبقا من طرف المجلس.

يحدد الثمن الافتتاحي بواسطة خبرة إدارية.

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية كيفيات إجراء المزايدة العمومية ونموذج دفتر التحملات وتركيبة اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية.

المادة 17:

يمكن الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام بالتراضي، بناء على دفتر تحملات يحدد نموذجه بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية، في إحدى الحالات التالية:

-بعد مزايدتين لم تسفرا عن أية نتيجة؛

-لفائدة الملاك المجاورين من أجل ممارسة نشاط يعتبر امتدادا للنشاط الرئيسي الذي يزاولونه؛

-لفائدة شخص اعتباري خاضع للقانون العام من أجل إنجاز مشروع يدخل في إطار المهام المسندة إليه؛

-لفائدة شخص اعتباري خاضع للقانون الخاص معهود له بتدبير مرفق عمومي.

ويرخص بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع للجماعات الترابية فورا، بدون مقابل ودون أي تحديد للمدة، وذلك لتلبية حاجيات المنشآت والبنيات التحتية العسكرية والتي يتم إنجازها لاعتبارات استعجالية ووفق متطلبات عملياتية.

المادة 18:

يمكن أن يتم الترخيص بالاحتلال المؤقت لقطع أرضية تابعة للملك العام، لازمة لإنجاز الغرض من التدبير المفوض لمرفقعمومي أو منشأة عمومية، حسب الشروط المحددة في عقد التدبير المفوض طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 19:

تمنح رخصة الاحتلال المؤقت في كل الحالات مع مراعاة حقوق الغير، ويبقى المستفيد وحده المسؤول تجاه الأغيار عنتبعات هذا الاحتلال .

لا يمكن، بأية حال من الأحوال، إثارة مسؤولية الجماعة الترابية عن الأضرار، كيفما كان مصدرها، والتي قد تلحق بالمستفيد أو بالأشخاص التابعين له أو بمنشآته أو بالأغيار.

المادة 20:

تمنح رخصة الاحتلال المؤقت لمدة لا تتعدى عشر (10) سنوات، غير أنه يمكن بصفة استثنائية رفع هذه المدة إلى مدة أقصاها أربعين (40) سنة، في حالة إنجاز نشاط مرتبط بمرفق عام لحساب الجماعة الترابية أو مشروع ذي نفع عام يدخل في نطاق اختصاصاتها.

يبتدئ العمل برخصة الاحتلال المؤقت من يوم تبليغها إلى المعني بالأمر بأي وسيلة من وسائل التبليغ القانونية.

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، تمنح رخص الاحتلال المؤقت للملك العام التابع للجماعة الترابية دون تحديد المدة في الحالات التالية:

-تهيئة الطرق الرابطة بين ملك مجاور للطريق العمومية وبين هذه الطريق مع السماح بالمرور على جانبي الطريق المذكورة أو عدم السماح به؛

-تهيئة ممرات للربط بين قطعتين أو أكثر مملوكة لنفس الشخص؛

-ربط القنوات العمومية بالسواقي المعدة لري الأملاك الخاصة أو لتصريف المياه عنها.

المادة 21:

كل احتلال مؤقت يستوجب أداء إتاوة تستحق ابتداء من تاريخ تبليغ قرار الترخيص وتؤدى في الآجال وفق الكيفيات المحددة في قرار الترخيص.

إذا تم سحب الرخصة لسبب من الأسباب المبينة في المادة 24 بعده، فإن مبلغ الإتاوة المستحقة الأداء حتى يوم سحب الرخصة يبقى حقا مكتسبا للجماعة الترابية.

إذا تم سحب الرخصة لأسباب المصلحة العامة، فإن الإتاوة لا تستحق إلا إلى يوم الاسترجاع الفعلي للملك العام موضوع الرخصة، ويرجع للمستفيد إذا اقتضى الحال ما زاد عن مبلغ الإتاوة المستحقة.

تراجع إتاوة الاحتلال المؤقت حسب نسبة تحدد في قرار الترخيص دون أن تقل المدة الفاصلة بين مراجعتين متتاليتين عن خمس (5) سنوات.

تطبق الإتاوة المراجعة تلقائيا عند حلول أجل استحقاقها.

المادة 22:

يحدد قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام على الخصوص ما يلي:

-اسم وعنوان المستفيد من الرخصة؛

-مساحة وموقع العقار؛

-مدة الاحتلال المؤقت؛

-مبلغ الإتاوة ونسبة مراجعتها؛

-طبيعة الأشغال والمنشآت التي يمكن للمستفيد أن ينجزها وآجال الشروع فيها والانتهاء منها؛

-آجال وكيفيات أداء الإتاوة.

كما يحدد قرار الاحتلال المؤقت شروط إرجاع العقار موضوع الرخصة إما كليا أو جزئيا إلى الجماعة الترابية عند انتهاء أجل الرخصة أو سحبها مع التمييز بين المنشآت التي يجب على المستفيد إزالتها وتلك التي يتعين عليه التخلي عنها مجانا للجماعة الترابية.

المادة 23:

يمكن سحب رخصة الاحتلال المؤقت في كل حين، مهما كانت مدتها، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، شريطة تبليغ قرار السحب إلى المستفيد ثلاثة أشهر على الأقل قبل التاريخ المحدد للسحب.

يجب أن يتم سحب الرخصة وفق إجراءات تسليمها ويكون بقرار معلل لرئيس المجلس.

إذا تم سحب رخصة الاحتلال طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز للمعني بالأمر مطالبة الجماعة الترابية بتعويض عن الأضرار المادية المباشرة المرتبطة بالبناء المشيد فوق الملك العام طبقا للتصاميم المرخص بها بموجب رخصة البناء.

لا يمكن أن يشمل التعويض، بأي حال من الأحوال، أي ضرر ناتج عن فقدان الأصل التجاري أو جزء منه أو أي عنصر من عناصره المادية أو المعنوية أو العمليات التجارية أو المهنية المرتبطة به.

يتم تحديد التعويض عن الضرر بواسطة خبرة إدارية، تحدد كيفيات إجرائها بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية.

في حالة عدم الاتفاق على التعويض المحدد بمقتضى الخبرة الإدارية، يمكن لمن له المصلحة طلب تحديد التعويض عن طريق القضاء المختص.

المادة 24:

تسحب رخصة الاحتلال المؤقت بحكم القانون وبدون أي تعويض، بعد تبليغ إعذار إلى المستفيد من الرخصة المذكورة، يحدد فيه أجل لا يتعدى شهرا واحدا لإخلاء العقار، وذلك في الحالات التالية:

-إذا لم يحترم المستفيد الآجال المحددة في قرار الاحتلال المؤقت للشروع في الأشغال المرخص بها والانتهاء منها، دون عذر مقبول من قبل رئيس المجلس؛

-إذا تخلى المستفيد للغير عن كل أو بعض الحقوق التي يخولها له قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت؛

-إذا خصص المستفيد القطع موضوع الترخيص بالاحتلال المؤقت لاستعمال آخر غير الذي تم الترخيص له به، أو أحدث تغييرا في المنشآت المنجزة، دون موافقة مسبقة للمجلس؛

-إذا لم يقم المستفيد بدفع إتاوة الاحتلال المؤقت عند حلول أجلها؛

-إذا صدر حكم نهائي بالتصفية القضائية في حق المستفيد من الرخصة؛

-إذا لم يحترم المستفيد بنود دفتر التحملات.

المادة 25:

في حالة سحب الرخصة أو انقضاء مدتها، يتعين على صاحبها إرجاع العقار إلى الجماعة الترابية المعنية وفق الشروط المنصوص عليها في قرار الترخيص، وفي حالة تقاعسه، يتولى رئيس المجلس القيام بذلك تلقائيا على نفقة المعني بالأمر. 26:

مع مراعاة أحكام قانون المسطرة الجنائية، يتمتع الموظفون والأعوان المحلفون الذين ينتدبهم رئيس مجلس الجماعة الترابيةبحق الولوج إلى العقار موضوع الاحتلال المؤقت للتأكد من مدى احترام قرار الترخيص.

المادة 27:

يوجه إلى كل شخص يحتل الملك العام دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه، حسب الحالة، في المادة 15 أوالمادة 16 من هذا القانون، إعذار للتوقف عن الاحتلال المذكور في الحال وذلك دون إخلال بالمتابعات القضائية.

ويعتبر المخالف في جميع الأحوال مدينا للجماعة الترابية، عن كل سنة أو كسر سنة من الاحتلال غير القانوني، بتعويض يساوي خمس (5) مرات مبلغ الإتاوة المستحقة في حالة الاستفادة من الترخيص.

يفرض هذا التعويض بواسطة أمر بالتحصيل يصدره رئيس مجلس الجماعة الترابية المعني، بناء على محاضر معاينة المخالفات التي يحررها الموظفون والأعوان المنتدبون لهذا الغرض والمحلفون طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 28:

دون المساس بأحكام المادة 27 أعلاه، في حالة إحداث بنايات أو القيام بأشغال فوق الملك العام دون ترخيص مسبق، تقوم السلطة المحلية تلقائيا بهدم البنايات وإرجاع العقار إلى حالته الأصلية على نفقة المخالف، دون إخلال بالمتابعات القضائية.

القسم الثالث: الملك الخاص للجماعات الترابية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 29:

تدخل ضمن الملك الخاص للجماعات الترابية، جميع العقارات التي تمتلكها والتي لا تدخل ضمن أملاكها العامة.

الباب الثاني: المعاملات العقارية

المادة 30:

يتداول مجلس الجماعة الترابية في عمليات الاقتناء والتفويت والمبادلة الجارية على العقارات التابعة للملك الخاص للجماعة الترابية، وكذا في قبول الهبات والوصايا المتعلقة بالعقارات الممنوحة للجماعة الترابية.

المادة 31:

يبرم رئيس مجلس الجماعة الترابية المعني عقود اقتناء الأملاك الخاصة، بعد مداولات المجلس.

تحدد قيمة العقارات موضوع الاقتناء بواسطة خبرة إدارية يعهد بها إلى لجنة تحدد تركيبتها بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية.

المادة 32:

يبرم رئيس مجلس الجماعة الترابية المعني عقود تفويت الأملاك الخاصة، بعد مزايدة عمومية وفقا لمداولات المجلس.

تتم المزايدة العمومية المشار إليها في الفقرة السابقة بناء على دفتر تحملات وثمن افتتاحي مصادق عليهما مسبقا من قبل المجلس.

لا يمكن للجماعة الترابية أن تفوت عقارات تدخل في ملكها الخاص إلا من أجل اقتناء عقارات أخرى بثمنها، أو تمويل مشاريع استثمارية.

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية كيفيات إجراء المزايدة العمومية وكذا نموذج دفتر التحملات.

المادة 33:

يمكن اللجوء إلى التفويت بالتراضي للأملاك الخاصة للجماعات الترابية بناء على دفتر تحملات يحدد نموذجه بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية وذلك في الحالات التالية:

-بعد مزايدتين لم تسفرا عن أية نتيجة دون أن يقل مبلغ التفويت عن الثمن الافتتاحي للمزايدتين طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 32 أعلاه؛

-لفائدة شخص اعتباري خاضع للقانون العام لأجل إنجاز مشروع ذي نفع عام يدخل في إطار المهام المسندة إليه؛

-تفويت محلات سكنية لفائدة المكترين الذين يثبتون اكتراءهم لهذه المحلات بصفة منتظمة لمدة لا تقل عن خمسة عشر سنة؛

-لفائدة الأشخاص المجاورين بالنسبة للعقارات غير القابلة للبناء، بالنظر إلى ضوابط التعمير الجاري بها العمل.

المادة 34:

يبرم رئيس مجلس الجماعة الترابية عقود مبادلة عقارات تابعة لأملاكها الخاصة بعد مداولات المجلس.

تحدد قيمة العقارات موضوع المبادلة بواسطة خبرة إدارية يعهد بها إلى لجنة تحدد تركيبتها بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية.

المادة 35:

يتداول المجلس بشأن قبول الهبات والوصايا المتعلقة بالعقارات الممنوحة للجماعة الترابية.

يعتبر باطلا كل شرط يقضي بتخصيص العقار الموهوب أو الموصى به تخصيصا مخالفا لوثائق التعمير.

يجب على رئيس المجلس أن يطلب، داخل الثلاثين يوما الموالية لمداولات المجلس، تقييد عقود الهبات في السجلات العقارية، بالنسبة للعقارات المحفظة أو في طور التحفيظ، وأن يودع مطالب تحفيظ العقارات غير المحفظة.

كما يجب عليه القيام بنفس الإجراءات بالنسبة لعقود الوصايا، وذلك عند حلول أجل استحقاقها.

الباب الثالث: استغلال الملك الخاص للجماعات الترابية

المادة 36:

يبرم رئيس مجلس الجماعة الترابية عقود كراء الأملاك الخاصة أو عقود استغلالها بعد مزايدة عمومية وفقا لمداولات المجلس.

تتم المزايدة العمومية المشار إليها في الفقرة السابقة بناء على دفتر تحملات وثمن افتتاحي مصادق عليهما مسبقا من قبل المجلس.

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية كيفيات إجراء المزايدة العمومية وكذا نموذج دفتر التحملات.

المادة 37:

يمكن اللجوء إلى كراء الأملاك الخاصة للجماعة الترابية بالتراضي بناء على دفتر تحملات يحدد نموذجه بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية وذلك في الحالتين التاليتين:

-بعد مزايدتين لم تسفرا عن أية نتيجة دون أن يقل مبلغ الكراء عن الثمن الافتتاحي للمزايدتين طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 36 أعلاه؛

-الكراء لفائدة شخص اعتباري خاضع للقانون العام لأجل تخصيصها لغرض إداري أو لإنجاز مشروع ذي نفع عام يدخل في إطار المهام المسندة إليه.

المادة 38:

يمكن لرئيس مجلس الجماعة الترابية أن يبرم عقود كراء طويل الأمد فوق عقارات محفظة من ملكها الخاص بهدف إنجازمشاريع استثمارية.

يبرم عقد الكراء الطويل الأمد لزوما بموجب محرر رسمي.

إذا تعلق الأمر بعقد كراء طويل الأمد، تصبح كل منشأة تم إنجازها فوق العقار المعني ملكا للجماعة الترابية دون أن يترتبعن ذلك أي تعويض لفائدة المكتري عند انتهاء مدة العقد.

المادة 39:

لا يؤدي تجديد عقد الكراء لمدة تساوي أو تفوق 10 سنوات إلى اكتساب هذا العقد طابع كراء طويل الأمد.

المادة 40:

تظل عقود الكراء المبرمة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ سارية المفعول إلى حين انتهاء المدة المحددة فيها.

يمكن، بصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، بناء على طلب المكترين، تجديد هذه العقود بالتراضي وفق أحكام هذا القانون مع مراعاة، على الخصوص، القيمة الإيجارية للعقار وقت التجديد.

القسم الرابع: أحكام متفرقة

المادة 41:

يمكن للجماعة الترابية أن تضع رهن إشارة الدولة أو جماعة ترابية أخرى أو مؤسسة عمومية، عقارات تابعة لها وذلك من أجل تخصيصها لمصلحة عامة تدخل في اختصاص الطرف المستفيد، وذلك في إطار اتفاقية تبرمها الأطراف المعنية.

ويتم الوضع رهن الإشارة بقرار لرئيس المجلس، بعد مداولات هذا الأخير.

يحدد هذا القرار شروط الوضع رهن الإشارة، ولاسيما:

-الغرض من الوضع رهن الإشارة؛

-مدة الوضع رهن الإشارة؛

-استرجاع الجماعة الترابية للعقارات مع البنايات والتحسينات المنجزة مجانا فور انقضاء الغرض الذي خصصت له أو تغييره من الطرف المستفيد بدون عرضه على موافقة المجلس.

المادة 42:

تنقل بحكم القانون وبدون إجراءات شكلية خاصة، إلى ملكية الجماعة الترابية أو الجماعات الترابية المحدثة، نتيجة الضم أو التجميع أو الإحداث أو الحذف، أملاك الجماعة الترابية أو الجماعات الترابية التي كانت قائمة.

يعفى نقل ملكية العقارات التابعة للأملاك العامة والخاصة التي كانت في ملكية الجماعات الترابية السابقة، إلى الجماعات الترابية المحدثة إثر تقسيم أو ضم للجماعات الترابية، من واجبات التقييد في الرسوم العقارية.

المادة 43:

يمكن للدولة أن تفوت مجانا إلى الجماعات الترابية وبناء على طلب هذه الأخيرة قطعا أرضية تابعة للملك الخاص للدولة لغرض بناء مقراتها بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية أومن يفوض إليه ذلك.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مساحة القطعة الأرضية المفوتة مجانا 2500 متر مربع.

إذا ثبت، بعد المعاينة التي يجريها مندوب أملاك الدولة والتي يجب أن تتم داخل أجل خمس (5) سنوات يبتدئ من تاريخ التفويت، أن بناء مقر الجماعة الترابية لم ينجز داخل هذا الأجل وجب إرجاع العقار موضوع التفويت إلى ملك الدولة الخاص وفق الشروط المحددة في نفس القرار.

إذا أثبتت المعاينة المذكورة أن العقار استعمل لغرض غير بناء مقر الجماعة الترابية وجب على الجماعة الترابية المعنية أن تؤدي للدولة قيمته الحقيقية بعد تحديدها بواسطة خبرة إدارية وفقا للتشريع والتنظيم المتعلقين بأملاك الدولة.

المادة 44:

خلافا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل في مجال التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، يترتب على التسلم المؤقت لأشغال التجهيز المنصوص عليها في مشروع التجزئة إلحاق طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة للجماعة الترابية المعنية.

ويكون إلحاق الطرق والشبكات والمساحات المشار إليها أعلاه بالأملاك العامة للجماعة الترابية المعنية بناء على محضر التسلم المؤقت للأشغال يقيد بإسمها في الصك العقاري الأصلي للعقار موضوع التجزئة، ويباشر هذا القيد مجانا بطلب من رئيس مجلس الجماعة الترابية التي يعنيها الأمر.

غير أن الإلحاق المشار إليه أعلاه لا يعفي صاحب التجزئة أو المجموعة السكنية من إتمام إجراءات التسلم النهائي لأشغال التجهيز المنصوص عليها في مشروع التجزئة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

تسري أحكام هذه المادة على التجزئات العقارية والمجموعات السكنية التي كانت موضوع تسلم مؤقت لأشغال التجهيز المنصوص عليها في مشروع التجزئة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 45:

تعفى الجماعات الترابية من أداء وجيبات المحافظة على الأملاك العقارية المستحقة على:

-إدراج مطالب التحفيظ المتعلقة بأملاكها والتي يجب إرفاقها بملف تقني يتم إعداده وفقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

-عمليات الإيداع أو التقييد المرتبطة بالأملاك العامة للجماعات الترابية؛

عمليات إيداع أو تقييد عقود الاقتناء بعوض أو بدون عوض لفائدة الملك الخاص للجماعات الترابية المبرمة قبل 31 ديسمبر

2015؛

المادة 46:

تعفى الجماعات الترابية من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع محلي، فيما يخص جميع تصرفاتها أو أعمالها أو عملياتها المتعلقة بأملاكها العقارية وكذا الدخول المرتبطة بها.

المادة 47:

تخضع مقررات مجالس الجماعات الترابية المتخذة طبقا لأحكام هذا القانون للتأشير عليها، حسب الحالة، من قبل والي الجهة بالنسبة للجهة أو عامل العمالة أو الإقليم المعني بالنسبة للعمالة أو الإقليم أو الجماعة.

تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية لائحة الوثائق والبيانات الواجب إرفاقها بالمقررات السالفة الذكر عند عرضها على التأشير.

المادة 48:

تسري أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه على تدبير أملاك مجموعات الجهات ومجموعات العمالات والأقاليم ومؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية، المحدثة تطبيقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

المادة 49:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. غير أن الأحكام التي تقتضي نصوصا تطبيقية تدخلحيز التنفيذ ابتداء من نشر تلك النصوص بالجريدة الرسمية على أن تنشر داخل أجل لا يتعدى 12 شهرا من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

تنسخ ابتداء من نفس التاريخ النصوص الآتية:

-الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340)19 أكتوبر 1921(المتعلق بالأملاك المختصة بالبلديات كما وقع تغييره وتتميمه؛

-الظهير الشريف الصادر في 22 من محرم 1369)14 نوفمبر 1949(في شأن منح بعض الرخص في إشغال الملك العمومي البلدي؛

-الظهير الشريف الصادر في 26 من شوال 1373)28 يونيو 1954(بشأن أملاك الجماعات القروية كما وقع تغييره وتتميمه؛

-الظهير الشريف رقم 1-62-308 الصادر في 17 من ربيع الآخر 1383 (7 سبتمبر 1963) بالإذن في التخلي للجماعات القروية بدون عوض عن قطع أرض مخزنية لازمة لبناء "دور جماعية."

.....

.....

.....

ظهير شريف بتاريخ 7 شعبان 1332 في شان الاملاك العمومية بالايالة الشريفة
المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 شعبان 1332 (10 يوليوز 1914)
لما كان يوجد بإيالتنا الشريفة أملاك لا يسوغ لأحد أن ينفرد بتملكها كما هو جار به العمل في باقي الممالك لأنها على الشياع بين الجميع ومن شأن الحكومة أن تتكلف بتدبير أمرها لأنها

وكيلة العموم في ذلك.
ولما كان عدم البيع لهذه الأملاك التي هي ملك عمومي للدولة قد أشير إليه في الفقرة الأولى من منشور وزيرنا الصدر الأعظم في الجريدة الرسمية بعددها المؤرخ في فاتح نوفمبر سنة 1912.
وكان من الضروري أن نعين نوع الأملاك الباقية ملكا عموميا للدولة ووجهتها المعتبرة شرعا والضوابط التي يتمشى عليها في تدبير هذه الأملاك.
الفصل الأول:
(غير وتمم بالظهير الشريف بتاريخ 14 صفر 1338 (8 نونبر 1919):
تدخل في عدد الأملاك العمومية بمنطقة الحماية الفرنسوية من إيالتنا الشريفة الأملاك الآتية وهي:
أولا – شاطئ البحر الذي يمتد إلى الحد الأقصى من مد البحر عند ارتفاعه مع منطقة مساحتها ستة أمتار تقاس من الحد المذكور؛
ثانيا – الأخلجة والمراسي والأموان وملحقاتها؛
ثالثا – المنارات والفنارات والعلامات التي توضع للإنذار بالخطر وكافة الأعمال المعدة للإضاءة والإنذار بالمخاطر في الشواطئ وملحقاتها؛
(نسخت الفقرات 4، 5، 6، 7، و 8 بالمادة 123 من القانون رقم 95-10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-95-154 بتاريخ 18 ربيع الأول 1416 (16 غشت 1995)).
تاسعا – الطرق والأزقة والسبل والسكك الحديدية الخارجية والكهربائية والجسور وعلى العموم طرق المواصلة أيا كان نوعها التي يستخدمها العموم؛
عاشرا – الأسلاك التلغرافية والتلفونية والأبنية الحديدية المعدة للتلغراف اللاسلكي ؛
حادي عشر – كل الاستحكامات والتحصينات المتعلقة بالمواقع الحربية والمراكز العسكرية وتوابعها وعلى العموم كل الأراضي والأعمال التي لا يمكن للأفراد أن يمتلكوها لأنها مشاعة.
الفصل الثاني:
كل من اكتسب قانونا من حقوق الملكية والانتفاع والاستعمال بالأملاك العمومية يبقى محفوظا إذا كان ذلك سابقا على نشر هذا الظهير.
ولا يمكن أن تنزع الحقوق المذكورة من أربابها إلا بالبيع الجبري بشرط أن يثبتوا هذه الحقوق أمام الحكومة أو المحاكم التي لها النظر وذلك بعد نشر هذا الظهير أو بعد صدور قرار تحديد الأملاك كما هو مذكور بالفصل السابع.
الفصل الثالث:
يجب على من له ملك خاص أن يتحمل الواجبات المتعلقة بالمرور وبالجولان في ملكه ويجعل جميع أنواع الآلات اللازمة لإحداث الأسلاك التلغرافية والتليفونية والأبنية الحديدية المعدة للتلغراف اللاسلكي ولمواصلات القوة الكهربائية الداخلة في عدد الأملاك العمومية ولصيانة جميع ما ذكر وللاستغلال به.

الفصل الرابع:
لا يقبل التفويت بالأملاك العمومية ولا تسقط حقوق الملكية فيها بمضي الزمان.
الفصل الخامس:
يمكن إخراج بعض الأملاك العمومية من حيز التقييد إذا ظهر أنها ليست ذات منفعة عامة وذلك بقرار وزيري من الصدر الأعظم يصدر بناء على طلب المدير العام للأشغال العمومية وتصير عندئذ ملكا خاصا بالمخزن الشريف.
الفصل السادس:
يدبر الأملاك العمومية المدير العام للأشغال العمومية بمقتضى تفويض مستمر أو يدبرها أعوان الدولة الذين يعينون لهذا الشأن بظهير شريف وكل رسم إداري يقصد به إكراء بعض الأملاك العمومية أو أشغالها يجب أن يصادق عليه المدير العام للإدارات المالية قبل إجراء العمل به.
الفصل السابع:
تعين حدود الأملاك العمومية إذا اقتضى الأمر بقرار وزيري يصدر بعد بحث عمومي بناء على طلب المدير العام للأشغال العمومية وتقبل كل المطالب المسندة على حقوق التملك أو التصرف في خلال ستة أشهر ابتداء من نشر قرار التحديد وذلك إذا كانت هذه الحقوق سابقة على هذا القرار ومؤيده بالفصل الثاني المذكور ويتخذ كناش لا تدون فيه إلا حقوق التملك أو التصرف المشار لها التي قبلت الإدارة صحتها في خلال المهلة المذكورة أعلاه وتدون فيه أيضا الحقوق التي أعلم بها أربابها في الوقت المناسب والتي اعترفت بها فيما بعد الحكومة العدلية ومن ادعى بأن تحديد الملك غير صحيح فيقبل مطلبه في خلال المهلة المذكورة.
(تمم بالظهير الشريف بتاريخ 14 صفر 1338 (8 نونبر 1919)):
على أن المدير العام للأشغال العمومية يمكنه حيازة الأراضي المشار إليها في القرار المتعلق بالتحديد إذا رأى في الأمر فائدة وذلك مع مراعاة حقوق الغير.
الفصل الثامن:
إن النزاع الواقع على ملك عمومي تحكم به المحاكم الفرنساوية لا غير.

.....
.....

<u>قانون رقم 15.38يتعلق بالتنظيم القضائي المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ:14 يوليوز 2022 :</u>

تحيين 2023

القسم الأول

مبادئ وقواعد التنظيم القضائي وحقوق المتقاضين

الباب الأول

مبادئ التنظيم القضائي
وقواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

يشمل التنظيم القضائي:

أولا – محاكم الدرجة الأولى، وتضم:

1 - المحاكم الابتدائية ؛
2 - المحاكم الابتدائية التجارية ؛
3 - المحاكم الابتدائية الإدارية.

ثانيا – محاكم الدرجة الثانية، وتضم:

– 4 - محاكم الاستئناف ؛
– 5 - محاكم الاستئناف التجارية ؛
– 6 - محاكم الاستئناف الإدارية.

ثالثا – محكمة النقض، ويوجد مقرها بالرباط.

المادة 2

تحدد الخريطة القضائية وتعين مقار محاكم الدرجة الأولى
ومحاكم الدرجة الثانية، وكذا دوائر اختصاصها المحلي بمرسوم،

بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية المعنية.

يراعى عند تحديد الخريطة القضائية وتوزيع المحاكم، على الخصوص، التقسيم الإداري للمملكة وحجم القضايا والخدمات الإدارية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والجغرافية.

المادة 3

يمكن إحداث غرف ملحقة بمحاكم الدرجة الثانية داخل دائرة نفوذها بمرسوم، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية المعنية.
يمكن للمحاكم عقد جلسات تنقلية ضمن دوائر اختصاصها المحلي.

الفصل الثاني

مبادئ التنظيم القضائي

المادة 5

يقوم التنظيم القضائي على مبدأ استقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

المادة 5

يعتمد التنظيم القضائي على مبدأ وحدة القضاء، وتعتبر محكمة النقض أعلى هيئة قضائية بالمملكة.
تشكل المحكمة الابتدائية الوحدة الرئيسية في التنظيم القضائي، وهي صاحبة الولاية العامة في كل القضايا التي لم يسند الاختصاص بشأنها صراحة إلى جهة قضائية أخرى.
يعتمد التنظيم القضائي أيضا مبدأ القضاء المتخصص، لاسيما بالنسبة للمحاكم والأقسام المتخصصة.
يراعى تخصص القضاة عند تعيينهم في المحاكم والأقسام المتخصصة.

المادة 6

طبقا لأحكام الفصل 121 من الدستور، يكون التقاضي مجانيا في الحالات المنصوص عليها قانونا لمن لا يتوفر على موارد كافية للتقاضي.

تتم الاستفادة من المساعدة القضائية والمساعدة القانونية طبقا للشروط التي يحددها القانون.

المادة 7

تمارس المحاكم مهامها القضائية تحت سلطة المسؤولين القضائيين بها، مع مراعاة مقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 13.106 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وتمارس مهامها الإدارية والمالية تحت إشراف المسؤولين القضائيين والإداريين بها، بما يؤمن انتظام واستمرارية الخدمات التي تقدمها.
تعقد المحاكم جلساتها بكيفية منتظمة.
لا يجوز، بأي حال من الأحوال، الإخلال بالسير العادي لعمل المحاكم. ويتعين على المسؤولين المعنيين اتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك طبقا للقانون، بما في ذلك برنامج الرخص الإدارية للقضاة والموظفين العاملين بالمحكمة.

الفصل الثالث

قواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية

المادة 8

تبتدئ السنة القضائية في فاتح يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة.
تفتتح السنة القضائية تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك أو بإذن منه بمحكمة النقض، أو بأي مكان آخر يحدده جلالته، في جلسة رسمية في بداية شهر يناير من كل سنة.

يتولى كل من الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها، خلال هذه الجلسة، التعريف بالنشاط القضائي لمحاكم المملكة وبعمل محكمة النقض ونشاطها برسم السنة القضائية المنتهية وكذلك بالبرامج التي تقرر تنفيذها خلال السنة الجديدة التي يجري افتتاحها.
يعطي الرئيس الأول لمحكمة النقض، بهذه المناسبة، انطلاقة افتتاح السنة القضائية في كافة المحاكم. عندئذ يترأس الرئيس الأول لكل محكمة من محاكم الدرجة الثانية، خلال شهر يناير جلسة رسمية

لإفتتاح السنة القضائية على صعيد دائرة نفوذها، ويحضر هذه الجلسة الوكيل العام للملك بالنسبة لمحاكم الإستئناف، وبالنسبة لمحاكم الإستئناف التجارية الوكيل العام للملك لديها.

المادة 9

تعقد المحاكم جلسات رسمية لتنصيب المسؤولين القضائيين والقضاة الجدد بها، وفق الإجراءات والأعراف المتبعة.

المادة 10

تتشكل هيئات الحكم في المحاكم وفق ما يحدده القانون، تحت طائلة البطلان. غير أنه لا يترتب البطلان في حالة مشاركة قاض إضافي أو أكثر في نفس الجلسة.
تعتمد المحاكم الإبتدائية القضاء الفردي أو القضاء الجماعي حسب الحالات التي يحددها القانون، مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة بمقتضى النصوص التشريعية الجاري بها العمل.
يعتمد القضاء الجماعي، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، في المحاكم الإبتدائية التجارية والمحاكم الإبتدائية الإدارية، وفي الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بالمحاكم الإبتدائية، وفي محاكم الدرجة الثانية، وفي محكمة النقض. ويعتمد القضاء الجماعي أيضا في كل حالة يقرر فيها القانون ذلك.

المادة 11

طبقا للفصل 123 من الدستور، تكون الجلسات علنية، ما عدا في الحالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك.
يناط برئيس الجلسة ضبط نظامها.
تطبق المساطر الكتابية والمساطر الشفوية في المحاكم حسب الحالات التي يحددها القانون.

المادة 12

تحدد قواعد اختصاص مختلف المحاكم وشروط ممارسته وفق المقتضيات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أو نصوص قانونية خاصة.

المادة 13

يمكن للمحكمة المعروض عليها النزاع، ما لم تكن محاولة الصلح إجبارية بنص قانوني، دعوة الأطراف لحل النزاع عن طريق الصلح أو الوساطة الإتفاقية، في الحالات التي لايمنع فيها القانون ذلك.

المادة 14

تظل اللغة العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم، مع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية طبقا لأحكام المادة 30 من القانون التنظيمي رقم 16.26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.
تقدم الوثائق والمستندات للمحكمة باللغة العربية، وفي حالة الإدلاء بها بلغة أجنبية، يمكن للمحكمة، تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف أو الدفاع، أن تطلب تقديم ترجمة لها إلى اللغة العربية مصادق على صحتها من قبل ترجمان محلف، كما يمكن للمحكمة وأطراف النزاع أو الشهود الإستعانة أثناء الجلسات بترجمان محلف تعينه المحكمة أو تكلف شخصا بالترجمة بعد أن يؤدي اليمين أمامها.

المادة 15

طبقا لأحكام الفصل 124 من الدستور، تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون.
تحدد المحكمة التاريخ الذي يتم فيه النطق بالحكم.
يجب أن تكون الأحكام معللة تطبيقا لأحكام الفصل 125 من الدستور، كما يجب تحريرها كاملة قبل النطق بها، مع مراعاة ما تقتضيه المساطر بشأن تحرير أحكام بعض القضايا الزجرية.
وتصدر الأحكام في جلسة علنية وفق الشروط المنصوص عليها قانونا.
تعتبر الأحكام النهائية وكذا الأحكام القابلة للتنفيذ، الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع.
تصدر أحكام قضاة هيئة القضاء الجماعي بالإجماع أو بالأغلبية،

بعد دراسة القضية والتداول فيها سرا، وتضمن وجهة نظر القاضي المخالف معللة، بمبادرة منه، في محضر سري خاص موقع عليه من قبل أعضاء الهيئة، يضعونه في غلاف مختوم، ويحتفظ به لدى رئيس المحكمة المعنية بعد أن يسجله في سجل خاص يحدث لهذه الغاية، ولايمكن الإطلاع عليه من قبل الغير إلا بناء على قرار من المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
يحتفظ بالمحضر المذكور لمدة عشر سنوات من تاريخ إنجازه، ويعتبر الكشف عن مضمونه، بأي شكل كان، خطأ جسيما.

المادة17

لا يحضر قضاة النيابة العامة مداولات قضاة الأحكام.
يمارس مهام النيابة العامة قضاتها، تحت سلطة ومراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة، ورؤسائهم التسلسليين.

المادة 18

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 126 من الدستور، يجب على السلطات العمومية تقديم المساعدة اللازمة أثناء المحاكمة، إذا صدر الأمر إليها بذلك من قبل الجهات القضائية المختصة، كما يجب عليها المساعدة على تنفيذ الأحكام.
تحدث على صعيد كل محكمة لجنة لبحث صعوبات سير العمل بها، وإيجاد الحلول المناسبة لذلك، وتعمل تحت إشراف:

أ-(بالنسبة لمحاكم الدرجة الأولى:رئيس المحكمة، وعضوية وكيل الملك لديها ورئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ونقيب هيئة المحامين في دائرة نفوذ المحكمة أو من يمثله ؛

ب-(بالنسبة لمحاكم الدرجة الثانية :الرئيس الأول للمحكمة، وعضوية الوكيل العام للملك لديها ورئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ونقيب هيئة المحامين في دائرة نفوذ المحكمة أو من يمثله.
علاوة على ذلك يمكن إشراك إحدى المهن القضائية الأخرى ممثلة في شخص رئيس هيئتها بدائرة نفوذ المحكمة، حسب موضوع اجتماع اللجنة.

يقصد بموظفي كتابة الضبط، في مدلول هذا القانون، موظفو هيئة كتابة الضبط وباقي الموظفين النظاميين العاملين بالمحكمة.
مع مراعاة مقتضيات المادتين 62 و80 أدناه، تتكون كتابة الضبط من كتابة الضبط للمحكمة وكتابة للنيابة العامة.
يمارس موظفو كتابة الضبط وموظفو كتابة النيابة العامة مهامهم ذات الطبيعة القضائية تحت سلطة ومراقبة المسؤولين القضائيين بالمحكمة، كل في مجال اختصاصه.
يخضع موظفو كتابة الضبط وموظفو كتابة النيابة العامة في مهامهم الإدارية والمالية لسلطة ومراقبة السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، والإشراف المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحكمة، كل في مجال اختصاصه.
لايسوغ لموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة القيام بالمهام التي تدخل في مجال اختصاصهم، في الدعاوى أو الشكاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أصهارهم أو أقاربهم إلى درجة العمومة أو الخؤولة أو أبناء الأخوة.

المادة 20

يرتدي القضاة بذلة خاصة أثناء الجلسات فقط، وتحدد أوصاف هذه البذلة بقرار للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
يرتدي موظفو هيئة كتابة الضبط بذلة أثناء الجلسات فقط، وتحدد أوصاف هذه البذلة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

الباب الثاني

منظومة تدبير محاكم الدرجة الأولى
ومحاكم الدرجة الثانية وتنظيمها الداخلي

الفصل الأول

منظومة التدبير

المادة 21

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل الإشراف الإداري والمالي على المحاكم بتنسيق وتعاون مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم،

وممثل المصالح اللاممركزة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.
ومن أجل ذلك، توفر السلطة الحكومية المكلفة بالعدل الوسائل الضرورية لعمل المحاكم.
كما تعد، تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وفي إطار الحترام التام لمبدأ إستقلال السلطة القضائية واختصاصها، برامج نجاعة أداء المحاكم، وتحدد أهداف كل برنامج، ومؤشرات القياس المرتبطة به، وذلك بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم وممثل المصالح اللاممركزة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 22

تحدد الهيكلة الإدارية للمحاكم بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

المادة 23

يعتبر كل من رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة، الرئيس التسلسلي لوظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة على صعيد كل محكمة، كل فيما يخصه، ويتولى، بهذه الصفة، الإشراف المباشر على الموظفين التابعين له، ومراقبة وتقييم أدائهم، وتنظيم عملهم وتدبير الرخص المتعلقة بهم.
يمارس كل من رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة مهامهما ذات الطبيعة القضائية تحت سلطة ومراقبة المسؤولين القضائيين بالمحكمة، كل في مجال اختصاصه.
يخضع كل من رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة في مهامه الإدارية والمالية لسلطة ومراقبة السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ولإشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة، كل في مجال اختصاصه.
يتم تعيين كل من رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة من بين الأطر المنصوص عليهم في المادة 19 من هذا القانون، طبقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 24

تحدث لجنة للتنسيق على صعيد كل محكمة من أجل تدبير شؤونها، وتعمل تحت إشراف:
أ-) بالنسبة ملحاكم الدرجة الأولى :رئيس المحكمة، وعضوية وكيل الملك لديها ورئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة، وممثل المصالح اللاممركزة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل ؛

ب-) بالنسبة لمحاكم الدرجة الثانية :الرئيس الأول للمحكمة، وعضوية الوكيل العام للملك لديها ورئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة، وممثل المصالح اللاممركزة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.
تجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة 25

تعتمد المحاكم الإدارة الإلكترونية الإجراءات والمساطر القضائية، وفق برامج تحديث الإدارة القضائية التي تضعها وتنفذها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وذلك بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، كل فيما يخصه.

الفصل الثاني

التنظيم الداخلي لمحاكم الدرجة الأولى
ومحاكم الدرجة الثانية

الفرع الأول
مكتب المحكمة
المادة 26

يحدث بكل محكمة من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية مكتب، يتولى وضع برنامج تنظيم العمل بالمحكمة، ويتضمن هذا البرنامج تحديد الغرف والهيئات وتأليفها، وتوزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة، وضبط عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها.

المادة 27

يرأس مكتب محكمة الدرجة الأولى رئيس المحكمة، ويضم في عضويته بالإضافة إلى وكيل الملك:
–نائب أو أكثر لرئيس المحكمة ورئيس قسم قضاء الأسرة ورؤساء الأقسام المتخصصة وأقدم القضاة بالمحكمة وأصغرهم سنا بها ؛
–نائب أول أو أكثر لوكيل الملك.
يضم مكتب المحكمة الإبتدائية الإدارية المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق الأعلى درجة بها، أو المفوض الملكي الذي يختاره الرئيس في حالة تعددهم.
يحضر رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة أشغال مكتب المحكمة بصفة استشارية.

المادة 28

يرأس مكتب محكمة الدرجة الثانية الرئيس الأول للمحكمة، ويضم في عضويته بالإضافة إلى الوكيل العام للملك:
–نائب أو أكثر للرئيس الأول للمحكمة ورؤساء الأقسام المتخصصة وأقدم المستشارين بالمحكمة وأصغرهم سنا بها ؛
–نائب أول أو أكثر للوكيل العام للملك.

يضم مكتب محكمة الإستئناف الإدارية المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق الأعلى درجة بها، أو المفوض الملكي الذي يختاره الرئيس في حالة تعددهم.
يحضر رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة أشغال مكتب المحكمة بصفة استشارية.

المادة 29

يستطلع رئيس المحكمة ووكيل الملك أو الرئيس الأول والوكيل العام للملك حسب الحالة، كل فيما يخصه، وقبل اجتماع مكتب المحكمة، آراء القضاة بشأن توزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة، ويطلع المكتب عليها.
يجتمع المكتب بدعوة من رئيس المحكمة أو الرئيس الأ بعد التنسيق مع وكيل الملك أو الوكيل العام للملك، حسب الحالة، في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل سنة، وكلما دعت الضرورة لذلك.

يخصص الإجتماع لإعداد برنامج تنظيم العمل بالمحكمة خلال السنة القضائية الموالية
ينجز رئيس كتابة الضبط محضرا بأشغال المكتب، تدون فيه المناقشات والقرارات المتخذة، ويوقعه الرئيس ووكيل الملك، أو الرئيس الأول والوكيل العام للملك، حسب الحالة، ورئيس كتابة الضبط.

الفرع الثاني
الجمعية العامة للمحكمة

المادة 30

تتكون الجمعية العامة لمحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية من جميع قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة العاملين بها.
يحضر رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة أشغال الجمعية العامة بصفة استشارية.
تنعقد الجمعية العامة بكل من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية في النصف الثاني من شهر ديسمبر من كل سنة، بدعوة من رئيس المحكمة أو الرئيس الأول بعد التنسيق مع وكيل الملك أو الوكيل العام للملك، حسب الحالة.

المادة 31

يوجه رئيس المحكمة أو الرئيس الأول بعد التنسيق مع وكيل الملك أو الوكيل العام للملك، حسب الحالة، دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة ثمانية أيام على الأقل قبل تاريخ الإجتماع مصحوبة بجدول الأعمال المعد من قبل رئيس المحكمة أو الرئيس الأول، وتتم الدعوة والإعلان عن هذا الإجتماع بكل الوسائل الممكنة.
تنعقد الجمعية العامة بحضور أكثر من نصف أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الإجتماع الذي ينعقد في أول أيام العمل، وفي هذه الحالة، يعتبر الإجتماع صحيحا بمن حضر.

المادة 32

يرأس الجمعية العامة لحاكم الدرجة الأولى رئيس المحكمة، ويحضرها وكيل الملك لدى المحاكم الإبتدائية ووكيل الملك لدى المحاكم الإبتدائية التجارية، والمفوض الملكي للدفاع عن القانون

والحق لدى المحاكم الإبتدائية الإدارية.
يرأس الجمعية العامة لمحاكم الدرجة الثانية الرئيس الأول،
ويحضرها الوكيل العام للملك لدى محاكم الإستئناف والوكيل العام
للملك لدى محاكم الإستئناف التجارية، والمفوض الملكي للدفاع عن
القانون والحق لدى محاكم الإستئناف الإدارية.

المادة 33

يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة للمحكمة جميع القضايا
التي تهم سير العمل بها، ولاسيما:

–عرض النشاط القضائي للمحكمة خلال السنة القضائية المنصرمة من قبل رئيس المحكمة
ووكيل الملك أو الرئيس الأول
والوكيل العام للملك حسب الحالة، كل فيما يخصه ؛

–عرض رئيس المحكمة أو الرئيس الأول، حسب الحالة، لبرنامج
تنظيم العمل بالمحكمة، المعد من قبل مكتب المحكمة ؛

–دراسة الطرق الكفيلة بالرفع من نجاعة الأداء بالمحكمة وتحديث أساليب العمل بها ؛

–دراسة البرنامج الثقافي والتواصلي للمحكمة، وحصر مواضيع
التكوين المستمر ؛

–تحديد حاجيات المحكمة من الموارد البشرية والمادية.

ينجز رئيس كتابة الضبط محضرا بأشغال الجمعية العامة، تدون
فيه المناقشات والقرارات المتخذة، ويوقعه الرئيس، ووكيل الملك، أو
الرئيس الأول والوكيل العام للملك، حسب الحالة، ورئيس كتابة
الضبط.
يوجه رئيس المحكمة أو الرئيس الأول، حسب الحالة، نسخة من
المحضر لكل من الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ويوجه وكيل الملك أو الوكيل
العام للملك حسب الحالة، نسخة من المحضر لرئيس النيابة العامة،
وتوزع نسخ منه على جميع قضاة المحكمة.
ينشر برنامج تنظيم العمل بالمحكمة على موقعها الإلكتروني.

الباب الثالث

حقوق المتقاضين وتجريح القضاة ومخاصمتهم

الفصل الأول
حقوق المتقاضين

المادة 35

يمارس القضاة مهامهم باستقلال وتجرد ونزاهة واستقامة ضمانا للمساواة الجميع أمام القضاء، ويتولون حماية حقوق شخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون طبقا لأحكام الفصل 117 من الدستور.
يمارس موظفو كتابة الضبط مهامهم بتجرد ونزاهة واستقامة.

المادة 36

يسهر مسؤولو المحاكم على تحسين ظروف استقبال الوافدين عليها، والتواصل مع المتقاضين بلغة يفهمونها، وتسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية والقضائية طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتمكينهم من تتبع مسار إجراءات قضاياهم عن بعد، في احترام تام للمعطيات الشخصية للأفراد وحمايتها، وإحداث ممرات خاصة ببنايات المحاكم تستجيب للإحتياجات الخاصة لأشخاص في وضعية إعاقة لتيسير ولوجهم.
يعتبر كل مسؤول قضائي أومن ينيبه عنه، ناطقا رسميا باسم المحكمة، كل فيما يخص مجاله، ويمكنه، عند الإقتضاء، التواصل مع وسائل الإعلام من أجل تنوير الرأي العام، مع مراعاة التسلسل الرئاسي لأعضاء النيابة العامة.

المادة 37

يمارس حق التقاضي بحسن نية، وبما لا يعرقل حسن سير العدالة.
تطبق المساطر أمام المحاكم وتنفذ الإجراءات بما يضمن شروط المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع في جميع مراحل التقاضي، وبما يحقق البت في القضايا وصدور الأحكام داخل أجل معقول.

المادة 38

يحق الطعن في المقررات القضائية وفقا للشروط المقررة قانونا.
تطبيقا لأحكام الفصل 122 من الدستور، يحق لكل متضرر من خطا قضائي أن يرفع دعوى للحصول على تعويض عن ذلك الضرر تتحمله الدولة.

الفصل الثاني
تجريح القضاة ومخاصمتهم

المادة 39

تحدد حالات تجريح القضاة طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في كل من قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية.
تحدد حالات مخاصمة القضاة طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.
يمنع على القضاة النظر في أي قضية عند وجودهم في حالة تنازع المصالح.

المادة 40

لا يمكن للأزواج والأقارب والأصهار إلى درجة العمومة أو الخؤولة أو أبناء الإخوة والأخوات أن يكونوا بأي صفة قضاة للحكم أو قضاة للنيابة العامة بنفس الهيئة بالمحكمة.

المادة 41

لا يسوغ للقضاة النظر في القضايا التي يرافع فيها، أو ينوب عن الأطراف فيها، أزواجهم أو أصهارهم أو أقاربهم إلى الدرجة الرابعة.

القسم الثاني
تأليف المحاكم وتنظيمها واختصاصها
الباب الأول
محاكم الدرجة الأولى

الفصل الأول
المحاكم الإبتدائية
الفرع الأول
تأليف المحاكم الإبتدائية وتنظيمها

المادة 42

تتألف المحكمة الإبتدائية من:
–رئيس ؛
–وكيل الملك ؛
–نائب أو أكثر للرئيس وقضاة ؛
–نائب أول أو أكثر لوكيل الملك وباقي نوابه ؛
–رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة.

المادة43

تشمل المحاكم الإبتدائية:
–المحاكم الإبتدائية ذات الولاية العامة ؛
–المحاكم الإبتدائية ذات الولاية العامة المشتملة على أقسام متخصصة في القضاء التجاري وأقسام متخصصة في القضاء الإداري.
المحاكم الإبتدائية المصنفة التي يمكن إحداثها طبقا لمقتضيات المادة 48 من هذا القانون.
تحدث الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الإبتدائية المعنية، وتحدد مقارها ودوائر اختصاصها المحلي بمرسوم، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية المعنية.
ويمكن أن يحدث في دائرة الإختصاص المحلي للمحكمة الإبتدائية مركز قضائي أو عدة مراكز قضائية تابعة للمحكمة، تحدد مقارها ودوائر اختصاصها بمرسوم، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية المعنية.

المادة45

مع مراعاة مقتضيات المادة 48 أدناه، تشتمل المحاكم الإبتدائية ذات الولاية العامة على قسم قضاء الأسرة، وغرف مدنية وزجرية وعقارية وتجارية واجتماعية وغرفة لقضاء القرب، حسب نوعية وحجم القضايا التي تختص بالنظر فيها.
يمكن لكل غرفة أن تبحث وتحكم في كل القضايا المعروضة على المحكمة كيفما كان نوعها، باستثناء قسم قضاء الأسرة، وكذا القسم المتخصص في القضاء التجاري والقسم المتخصص في القضاء

الإداري، المحدثين بالمحكمة الإبتدائية ذات الولاية العامة.
يجب أن يراعى في كل الأحوال مبدأ الفصل عند النظر في القضايا المدنية والقضايا الزجرية.
يمكن لكل غرفة من غرف القسم المتخصص في القضاء التجاري أو القسم المتخصص في القضاء الإداري أن تبت في كل القضايا المعروضة على نفس القسم.
مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 55 والفقرة الأخيرة من المادة 56 أدناه، إذا تبين لهيئة حكم أن القضية يرجع النظر فيها إلى هيئة أخرى بالمحكمة، فإنها ترفع يدها عنها، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، وتحيلها، بأمر قضائي، إلى رئيس المحكمة الذي يتولى هو أو نائبه إحالة ملف القضية فورا إلى الهيئة المختصة.

المادة 46

يعين رؤساء أقسام قضاء الأسرة ورؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري ورؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بقرار للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
تعمل جميع الأقسام والغرف تحت إشراف رئيس المحكمة ووكيل الملك لديها، كل في مجال اختصاصه، عدا القسم المتخصص في القضاء الإداري الخاضع لإشراف رئيس المحكمة وحده.

المادة 47

يعين من بين قضاة المحكمة الإبتدائية، طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون، رؤساء الغرف ورؤساء الهيئات ونوابهم، وقضاة التنفيذ، وكذا القضاة المنتدبون في قضايا صعوبات المقاولة بالأقسام المتخصصة في القضاء التجاري، والمفوضون الملكيون للدفاع عن القانون والحق بالأقسام المتخصصة في القضاء الإداري.
يعين بنفس الكيفية، عند الإقتضاء، أي قاض ينتدب لمهمة أخرى بالمحكمة.
يعين قضاة الأسرة المكلفون بالزواج، والقضاة المكلفون بالتوثيق، والقضاة المكلفون بشؤون القاصرين، والقضاة المكلفون بالتحقيق، وقضاة الأحداث، وقضاة تطبيق العقوبات لمدة ثلاث سنوات بقرار للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باقتراح من رئيس المحكمة.

المادة48

يمكن تصنيف المحاكم الإبتدائية، حسب نوعية القضايا التي تختص بالنظر فيها، إلى محاكم ابتدائية مدنية ومحاكم ابتدائية اجتماعية ومحاكم ابتدائية زجرية.
يمكن، عند الإقتضاء، إحداث هذه المحاكم في حدود التصنيف المذكور باختصاصات محددة.
تحدث المحاكم الإبتدائية المصنفة وتحدد مقارها ودوائر اختصاصها المحلي بمرسوم، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية المعنية.

المادة 49

يتألف المركز القضائي التابع للمحكمة الإبتدائية، من قاض أو أكثر للحكم وقاض أو أكثر للنيابة العامة، ومن موظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة.
يعين رئيس المركز القضائي من بين قضاة الحكم المعينين بهذا المركز القضائي طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون. ويتم تحديد القضايا التي ينظر فيها المراكز المذكور وفق هذه الكيفيات.

المادة 50

يمارس المساعدون الإجتماعيون المنتمون لهيئة كتابة الضبط بمكتب المساعدة الإجتماعية بكل من المحاكم الإبتدائية ومحاكم الإستئناف، علاوة على المهام المسندة إليهم بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وبتكليف من الجهات القضائية المختصة للمهام التالية:
–القيام بالإستقبال والإستماع والتوجيه ومواكبة الفئات الخاصة ؛
–إجراء الأبحاث الإجتماعية ؛
–ممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء ؛
–القيام بزيارات تفقدية لأماكن الإيداع وأماكن الإيواء ؛
–تتبع تنفيذ العقوبات والتدابير القضائية ؛
–تتبع وضعية ضحايا الجرائم ؛
–تتبع النساء ضحايا العنف.

يرفع مكتب المساعدة الإجتماعية تقارير إلى المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحكمة، حول الإحصائيات والدراسات والصعوبات والإكراهات المطروحة، كل سنة أو كلما طلبت الهيئة القضائية منه ذلك.

كما ينجز مكتب المساعدة الإجتماعية تقارير إدارية حول سير أشغاله والصعوبات التي تعترضه والحلول الكفيلة بتطوير عمله، ترفع إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يتم تنظيم مكتب المساعدة الإجتماعية بموجب النص التنظيمي المشار إليه في المادة 22 أعلاه.

المادة 51

مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة الإبتدائية بمقتضى قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أو نصوص قانونية خاصة، تعقد المحاكم الإبتدائية، بما فيها المصنفة، جلساتها بقاض منفرد وبمساعدة كاتب للضبط، عدا عند وجود نص قانوني خاص، أو في الحالات التالية التي يبت فيها بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة بمن فيهم الرئيس، وبمساعدة كاتب للضبط:

–القضايا العينية العقارية والمختلطة ؛

–قضايا الأحوال الشخصية بما فيها قضايا الأسرة، باستثناء قضايا الطلاق الإتفاقي والنفقة وأجرة الحضانة وباقي الإلتزامات المادية للزوج أو الملزم بالنفقة والحق في زيارة المحضون والرجوع إلى بيت الزوجية وإعداد بيت للزوجية وقضايا الحالة المدنية ؛

–القضايا الجنحية التي تقرر فيها متابعة شخص في حالة اعتقال ولو توبع معه أشخاص في حالة سراح، وتبقى الهيئة الجماعية مختصة بالبت في القضية في حالة منح المحكمة السراح المؤقت للشخص المتابع ؛

–القضايا التجارية المسندة إلى القسم المتخصص في القضاء التجاري ؛

–القضايا الإدارية المسندة إلى القسم المتخصص في القضاء الإداري.

إذا تبين للقاضي المنفرد أو لهيئة القضاء الجماعي، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، أن أحد الطلبات الأصلية أو المقابلة أو طلبات المقاصة يرجع النظر فيه إلى هيئة أخرى، أو له ارتباط بدعوى جارية أمامها، أحيل ملف القضية بأمر ولائي إلى رئيس المحكمة، الذي يتولى

هو أو نائبه إحالة ملف القضية فورا إلى الهيئة المعنية.
وفي جميع الأحوال لا يترتب البطلان عن بت هيئة القضاء الجماعي في قضية من اختصاص قاض منفرد.

المادة 52

تنعقد جلسات غرف قضاء القرب بقاض منفرد وبمساعدة كاتب للضبط، وبحضور ممثل للنيابة العامة في قضايا المخالفات التي تدخل ضمن اختصاص قضاء القرب. غير أن إدلاء النيابة العامة بمستنتجاتها الكتابية يغني عن حضورها في الجلسة عند الإقتضاء.
تكون المسطرة أمام غرف قضاء القرب شفوية، ومعفاة من الرسوم القضائية بالنسبة للطلبات المقدمة من طرف الأشخاص الذاتيين.
يمكن لغرف قضاء القرب عقد جلسات تنقلية بإحدى الجماعات الواقعة بدائرة النفوذ الترابي للمحكمة.

المادة 53

يجب حضور ممثل النيابة العامة في الجلسات الزجرية للمحكمة الإبتدائية تحت طائلة بطلان المسطرة والحكم، مع مراعاة مقتضيات المادة 52 أعلاه.
يعتبر حضور ممثل النيابة العامة في الجلسة اختياريا في جميع القضايا الأخرى ويغني إدلاءه بالمستنتجات الكتابية عن حضوره عند الإقتضاء، عدا في الأحوال المحددة بمقتضى قانون المسطرة المدنية، وخاصة إذا كانت النيابة العامة طرفا أصليا، وفي جميع الأحوال الأخرى المقررة بمقتضى نصوص قانونية أخرى.
يجب حضور المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق في جلسات القضايا الإدارية التي يختص بها القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الإبتدائية.
يدلي المفوض الملكي بكل استقلالية بآرائه مكتوبة، ويمكن له توضيحها شفهيا لهيئة الحكم بالجلسة، سواء فيما يتعلق بالوقائع أو القواعد القانونية المطبقة عليها.
يحق للأطراف الحصول على نسخة من المستنتجات الكتابية للمفوض الملكي.
لا يشارك المفوض الملكي في المداولات.

الفرع الثاني
اختصاص المحاكم الإبتدائية

المادة 54

تختص المحاكم الإبتدائية بما فيها المصنفة، مع مراعاة مقتضيات المواد من 55 إلى 57 بعده، بالنظر في كل القضايا التي لم يسند الإختصاص بشأنها صراحة إلى جهة قضائية أخرى باعتبارها صاحبة الولاية العامة، وتصدر أحكامها ابتدائيا وانتهائيا أو ابتدائيا مع حفظ حق الإستئناف، طبقا لمقتضيات قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أو نصوص قانونية أخرى، عند الإقتضاء.
يختص رئيس المحكمة الإبتدائية أو من ينوب عنه بالنظر فيما هو مسند إليه في قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أونصوص قانونية أخرى.

المادة 55

يختص القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الإبتدائية، دون غيره، بالبت في القضايا التجارية المسندة للمحاكم الإبتدائية التجارية بمقتضى القانون.
تطبق أمام القسم المتخصص في القضاء التجاري نفس المسطرة المطبقة أمام المحاكم الإبتدائية التجارية.
مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس املحكمة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 54 أعلاه، يمارس رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري أو من ينوب عنه الإختصاصات المخولة قانونا لرئيس المحكمة الإبتدائية التجارية، فيما له صلة باختصاصات هذا القسم.

المادة 56

يختص القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الإبتدائية، دون غيره، بالبت في القضايا الإدارية المسندة للمحاكم الإبتدائية الإدارية بمقتضى القانون، وفي القضايا الإدارية الأخرى التي تدخل في اختصاص المحاكم الإبتدائية.
تطبق أمام القسم المتخصص في القضاء الإداري نفس المسطرة المطبقة أمام المحاكم الإبتدائية الإدارية.

مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 54 أعلاه، يمارس رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري أو من ينوب عنه الإختصاصات المخولة قانونا لرئيس المحكمة الإبتدائية الإدارية، فيما له صلة باختصاصات هذا القسم.

المادة 57

ينظر قسم قضاء الأسرة في قضايا الأحوال الشخصية والميراث، وكذا قضايا الحالة المدنية والكفالة والجنسية، وفي كل القضايا التي لها علاقة برعاية وحماية الأسرة.
مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 54 أعلاه، يمارس رئيس قسم قضاء الأسرة أو من ينوب عنه الإختصاصات المخولة قانونا لرئيس المحكمة الإبتدائية، فيما له صلة باختصاصات هذا القسم.

الفصل الثاني
المحاكم الإبتدائية التجارية
الفرع ألول
تأليف المحاكم الإبتدائية التجارية وتنظيمها

المادة 58

تتألف المحكمة الإبتدائية التجارية من:
–رئيس ؛
–وكيل امللك ؛
–نائب أو أكثر للرئيس وقضاة ؛
-نائب أول أو أكثر لوكيل الملك وباقي نوابه ؛
–رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة.

المادة 59

يمكن أن تشتمل كل محكمة ابتدائية تجارية على غرف وتضم كل غرفة هيئة أو عدة هيئات، حسب أنواع القضايا المعروضة عليها، ويمكن لكل غرفة أن تبت في كل القضايا المعروضة على المحكمة.
يرأس كل غرفة أو هيئة بالمحكمة الإبتدائية التجارية قاض، يتم

تعيينه ونائبه طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
يعين من بين قضاة المحكمة الإبتدائية التجارية قاض أو أكثر للتنفيذ وقاض للسجل التجاري وقاض منتدب أو أكثر في قضايا معالجة صعوبات المقاولة وأي قاض ينتدب لمهمة أخرى بالمحكمة، طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
تعمل جميع غرف المحكمة الإبتدائية التجارية تحت إشراف رئيس المحكمة.

المادة 60

مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة بمقتضى القانون، تعقد المحكمة الإبتدائية التجارية جلساتها وتصدر أحكامها في جلسة علنية وهي مكونة من ثلاثة قضاة من بينهم رئيس، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وبحضور كاتب للضبط.
يعتبر حضور ممثل النيابة العامة في الجلسات اختياريا، ما لم ينص مقتضى قانوني على خلاف ذلك، ويكون حضوره إجباريا متى كانت طرفا أصليا.

الفرع الثاني
اختصاص المحاكم الإبتدائية التجارية

المادة 61

تختص المحكمة الإبتدائية التجارية ابتدائيا مع حفظ حق الإستئناف، بالبت في القضايا المسندة إليها بمقتضى القانون، مع مراعاة الإختصاصات المسندة إلى الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري المحدثة بالمحاكم الإبتدائية المنصوص عليها في المادة 55 أعلاه.

الفصل الثالث
المحاكم الإبتدائية الإدارية
الفرع الأول
تأليف المحاكم الإبتدائية الإدارية وتنظيمها

المادة 62

تتألف المحكمة الإبتدائية الإدارية من:
رئيس ونائب أو أكثر للرئيس وقضاة ؛
–مفوض ملكي أو أكثر للدفاع عن القانون والحق يعين من بين قضاة المحكمة طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون ؛
–رئيس كتابة الضبط ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط.

المادة 63

يمكن أن تشتمل كل محكمة ابتدائية إدارية على غرف وتضم كل غرفة هيئة أو عدة هيئات، حسب أنواع القضايا المعروضة عليها.
ويمكن لكل غرفة أن تبت في كل القضايا المعروضة على المحكمة.
يرأس كل غرفة أو هيئة بالمحكمة الإبتدائية الإدارية، قاض يتم تعيينه ونائبه طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
يعين من بين قضاة المحكمة الإبتدائية الإدارية قاض أو أكثر للقيام بمهام قاضي التنفيذ وأي قاض ينتدب لمهمة أخرى بالمحكمة، طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
تعمل جميع غرف المحكمة الإبتدائية الإدارية تحت إشراف رئيس المحكمة.

المادة 64

مع مراعاة الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة بمقتضى القانون، تعقد المحكمة الإبتدائية الإدارية جلساتها وتصدر أحكامها في جلسة علنية وهي مكونة من ثلاث قضاة من بينهم رئيس، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وبحضور كاتب للضبط.
يجب حضور المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق في الجلسات.
يدلي المفوض الملكي بكل استقلال بآرائه مكتوبة، ويمكن له توضيحها شفهيا لهيئة الحكم بالجلسة، سواء فيما يتعلق بالوقائع أوبالقواعد القانونية المطبقة عليها.
يحق للأطراف الحصول على نسخة من المستنتجات الكتابية

للمفوض الملكي.
لايشارك المفوض الملكي في المداولات

الفرع الثاني

اختصاص المحاكم الإبتدائية الإدارية

المادة 65

تختص المحكمة الإبتدائية الإدارية ابتدائيا وانتهائيا أو ابتدائيا مع حفظ حق الإستئناف، بالبت في القضايا المسندة إليها بمقتضى القانون، مع مراعاة الإختصاصات المسندة إلى الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بالمحاكم الإبتدائية المنصوص عليها في المادة 56 أعلاه.

الباب الثاني

محاكم الدرجة الثانية
الفصل الأول
محاكم الإستئناف
الفرع الأول
تأليف محاكم الإستئناف وتنظيمها

المادة 66

تتألف محكمة الإستئناف من:
–رئيس أول ؛
–وكيل عام للملك ؛
–نائب أو أكثر للرئيس الأول ومستشارين ؛
–نائب أول أو أكثر للوكيل العام للملك وباقي نوابه ؛
–رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة.

المادة67

مع مراعاة مقتضيات المادة 68 بعده، تشتمل كل محكمة استئناف على غرف وتضم كل غرفة هيئة أو عدة هيئات، حسب أنواع وحجم القضايا التي تختص بالنظر فيها.

يمكن لكل غرفة أن تبحث وتحكم في كل القضايا المعروضة على المحكمة كيفما كان نوعها، باستثناء اختصاصات قسم الجرائم المالية وقسم جرائم الإرهاب المشار إليها بعده، والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري.
تحدد محاكم الإستئناف، المشتملة على قسم الجرائم المالية، ودوائر اختصاصها المحلي بمرسوم بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.
تشتمل محكمة الإستئناف بالرباط وحدها على قسم مختص بالبت في جرائم الإرهاب.
يشتمل قسم الجرائم المالية وقسم جرائم الإرهاب على غرف التحقيق وغرف الجنايات الإبتدائية وغرف الجنايات الإستئنافية ونيابة عامة وكتابة للضبط وكتابة للنيابة العامة.

المادة 68

يمكن أن يحدث بمحكمة الإستئناف:
–قسم متخصص في القضاء التجاري ؛
–قسم متخصص في القضاء الإداري.
تحدث الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بمحاكم الإستئناف المعنية، وتحدد مقارها ودوائر اختصاصها المحلي بمرسوم، بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والهيئات المهنية املعنية.
يمكن تقسيم كل قسم متخصص من الأقسام المذكورة إلى غرف بحسب طبيعة القضايا المعروضة عليه، ويمكن لكل غرفة أن تبت في كل القضايا المعروضة على القسم المتخصص.
غير أنه يمنع أن يبت قسم متخصص في القضايا المسندة إلى قسم متخصص آخر، أو تبت غرفة من غرف محكمة الإستئناف في القضايا التي تختص بها الأقسام المتخصصة.
ويجب أن يراعى، في كل الأحوال، مبدأ الفصل عند النظر في القضايا المدنية والقضايا الزجرية.
مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 74 والفقرة الأخيرة من المادة 75 أدناه، إذا تبين لهيئة حكم أن القضية يرجع النظر فيها إلى هيئة أخرى بالمحكمة، فإنها ترفع يدها عنها بأمر ولائي، وتحيلها إلى

الرئيس الأول للمحكمة، الذي يتولى هو أو نائبه إحالة ملف القضية فورا إلى الهيئة المختصة.

المادة 69

يرأس كل قسم من أقسام الجرائم المالية والقسم المختص بالبت في جرائم الإرهاب، وكل غرفة أو هيئة بمحكمة الإستئناف مستشار.
يعين المستشارون المشار إليهم في الفقرة السابقة ونوابهم طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
يعين رؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري ورؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بقرار للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
تعمل الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري وأقسام الجرائم المالية والقسم المختص بالبت في جرائم الإهاب وباقي الغرف تحت إشراف الرئيس الأول للمحكمة والوكيل العام للملك لديها، كل في مجال اختصاصه، عدا القسم المتخصص في القضاء الإداري الخاضع لإشراف الرئيس الأول للمحكمة وحده.

المادة 70

يعين من بين قضاة محكمة الإستئناف، طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون، أي مستشار ينتدب لمهمة بالمحكمة، وعند الإقتضاء مفوض ملكي أو أكثر للدفاع عن القانون والحق بالقسم المتخصص في القضاء الإداري.
يعين المستشارون المكلفون بالأحداث والقضاة المكلفون بالتحقيق لمدة ثلاث سنوات بقرار للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باقتراح من الرئيس الأول للمحكمة.

المادة 71

تعقد محاكم الإستئناف جلساتها في جميع القضايا وتصدر قراراتها من قبل ثلاثة مستشارين من بينهم رئيس ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وبمساعدة كاتب للضبط.

المادة 72

يجب حضور ممثل النيابة العامة في جلسات القضايا الزجرية لمحاكم الإستئناف تحت طائلة بطلان المسطرة والحكم.
يعتبر حضور ممثل النيابة العامة في الجلسة اختياريا في جميع القضايا الأخرى، عدا الأحوال المحددة بمقتضى قانون المسطرة المدنية، وخاصة إذا كانت النيابة العامة طرفا أصليا، وفي جميع الأحوال الأخرى المقررة بمقتضى نص قانوني خاص.
يجب حضور المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق في جلسات القضايا الإدارية التي يختص بها القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الإستئناف.

يدلي المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بكل استقلال بآرائه مكتوبة، ويمكن له توضيحها شفهيا لهيئة الحكم بالجلسة، سواء فيما يتعلق بالوقائع أو بالقواعد القانونية المطبقة عليها.
يحق للأطراف الحصول على نسخة من المستنتجات الكتابية للمفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق.
لايشارك المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق في المداولات.

الفرع الثاني
اختصاص محاكم الإستئناف

المادة 73

تختص محاكم الإستئناف بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحاكم الإبتدائية، وكذا في جميع القضايا الأخرى التي تختص بالنظر فيها طبقا لمقتضيات قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أو نصوص قانونية أخرى.
يختص الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف أو من ينوب عنه بالنظر فيما هو مسند إليه في هذا القانون وفي قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أو نصوص قانونية أخرى.

المادة 74

يختص القسم المتخصص في القضاء التجاري بمحكمة الإستئناف، دون غيره، بالبت في استئناف أحكام الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الإبتدائية التابعة لمحكمة الإستئناف،

وكذا الأحكام الصادرة في القضايا التجارية الأخرى التي تدخل في اختصاص المحاكم الإبتدائية المذكورة.
مع مراعاة الإختصاصات المخولة للرئيس الأول لمحكمة الإستئناف بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 73 أعلاه، يمارس رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري أو من ينوب عنه الإختصاصات المخولة قانونا للرئيس الأول لمحكمة الإستئناف التجارية، فيما له صلة باختصاصات هذا القسم.

المادة 75

يختص القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الإستئناف، دون غيره، بالبت في استئناف أحكام الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الإبتدائية التابعة لمحكمة الإستئناف، وكذا الأحكام الصادرة في القضايا الإدارية الأخرى التي تدخل في اختصاص المحاكم الإبتدائية المذكورة.
مع مراعاة الإختصاصات المخولة للرئيس الأول لمحكمة الإستئناف بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 73 أعلاه، يمارس رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري أو من ينوب عنه الإختصاصات المخولة قانونا للرئيس الأول لمحكمة الإستئناف الإدارية، فيما له صلة باختصاصات هذا القسم.

الفصل الثاني
محاكم الإستئناف التجارية
الفرع الأول
تأليف محاكم الإستئناف التجارية وتنظيمها

المادة 76

تتألف محكمة الإستئناف التجارية من:
–رئيس أول ؛
–وكيل عام للملك ؛
–نائب أو أكثر للرئيس الأول ومستشارين ؛
–نائب أول أو أكثر للوكيل العام للملك وباقي نوابه ؛
–رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة.

المادة 77

تشتمل كل محكمة استئناف تجارية على غرف وتضم كل غرفة هيئة أو عدة هيئات، حسب أنواع القضايا المعروضة عليها، ويمكن لكل غرفة البت في كل القضايا المعروضة على المحكمة.

يرأس كل غرفة أو هيئة بمحكمة الإستئناف التجارية، مستشار يتم تعيينه ونائبه طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
تعمل جميع غرف محكمة الإستئناف التجارية تحت إشراف الرئيس الأول للمحكمة.

المادة 78

تعقد محكمة الإستئناف التجارية جلساتها وتصدر قراراتها في جلسة علنية وهي مكونة من ثلاثة مستشارين من بينهم رئيس، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وبمساعدة كاتب للضبط.

يعتبر حضور ممثل النيابة العامة في الجلسات اختياريا، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ويكون حضورها إجباريا متى كانت طرفا أصليا.

الفرع الثاني
اختصاص محاكم الإستئناف التجارية

المادة 79

تختص محكمة الإستئناف التجارية بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحاكم الإبتدائية التجارية، وفي جميع القضايا الأخرى التي تختص بالنظر فيها بمقتضى قانون المسطرة المدنية أوبمقتضى نصوص قانونية أخرى، مع مراعاة الإختصاصات المسندة إلى الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري المحدثة بمحكمة الإستئناف المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه.
يختص الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف التجارية أو من ينوب عنه بالنظر فيما هو مسند إليه في هذا القانون وفي قانون المسطرة المدنية أو نصوص قانونية أخرى.

الفصل الثالث
محاكم االستئناف الإدارية
الفرع الأول
تأليف محاكم الإستئناف الإدارية وتنظيمها

المادة 80

تتألف محكمة الإستئناف الإدارية من:
–رئيس أول ونائب أو أكثر للرئيس الأول ومستشارين ؛
–مفوض ملكي أو أكثر للدفاع عن القانون والحق يعين من بين المستشارين بالمحكمة طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون ؛
–رئيس كتابة الضبط ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط.

المادة 81

تشتمل كل محكمة استئناف إدارية على غرف وتضم كل غرفة هيئة أو عدة هيئات، حسب أنواع القضايا المعروضة عليها، ويمكن لكل غرفة البت في كل القضايا المعروضة على المحكمة.

يرأس كل غرفة أو هيئة بمحكمة الإستئناف الإدارية، مستشار يتم تعيينه ونائبه طبقا للكيفيات المنصوص عليها في الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول من هذا القانون.
تعمل جميع غرف محكمة الإستئناف الإدارية تحت إشراف الرئيس الأول للمحكمة.

المادة 82

تعقد محكمة الإستئناف الإدارية جلساتها وتصدر قراراتها في جلسة علنية وهي مكونة من ثلاثة مستشارين من بينهم رئيس ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وبمساعدة كاتب للضبط.
يجب حضور المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق في الجلسات.
يدلي المفوض الملكي بكل استقلال بآرائه مكتوبة، ويمكن له توضيحها شفهيا لهيئة الحكم بالجلسة، سواء فيما يتعلق بالوقائع أوبالقواعد القانونية المطبقة عليها.
يحق للأطراف الحصول على نسخة من المستنتجات الكتابية للمفوض الملكي.
لايشارك المفوض الملكي في المداولات.

الفرع الثاني
اختصاص محاكم الإستئناف الإدارية

المادة 83

تختص محكمة الإستئناف الإدارية بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحاكم الإبتدائية الإدارية، وفي جميع القضايا الأخرى التي تختص بالنظر فيها بمقتضى قانون المسطرة المدنية أو بمقتضى نصوص قانونية أخرى، مع مراعاة الإختصاصات المسندة إلى الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بمحكمة الإستئناف المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه.
يختص الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف الإدارية أو من ينوب عنه بالنظر فيما هو مسند إليه في هذا القانون وفي قانون المسطرة المدنية أو نصوص قانونية أخرى.

الباب الثالث
محكمة النقض
الفصل الأول
تأليف محكمة النقض وتنظيمها

المادة 84

تسهر محكمة النقض، باعتبارها أعلى هيئة قضائية بالمملكة، على مراقبة التطبيق السليم للقانون وتوحيد العمل ولإجتهاد القضائي.

المادة 85

يرأس محكمة النقض رئيس أول، وينوب عنه إذا تغيب أو عاقه عائق نائبه، وفي حالة تغيبهما معا يتولى رئيس الغرفة الأولى النيابة.
يمثل النيابة العامة لدى محكمة النقض وكيل عام للملك، يساعده محام عام أول ومحامون عامون، وينوب عنه إذا تغيب أو عاقه عائق المحامي العام الأول، وفي حالة تغيبهما معا يتولى أقدم المحامين العامين النيابة.
تشتمل محكمة النقض أيضا على:
–رئيس الغرفة الأولى ورؤساء غرف ورؤساء هيئات ومستشارين ومستشارين مساعدين ؛

–رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة ورؤساء مصالح وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة.

المادة 86

تتكون محكمة النقض من سبع غرف:
–غرفة مدنية تسمى الغرفة الأولى ؛
–غرفة الأحوال الشخصية والميراث ؛
–غرفة عقارية ؛
–غرفة تجارية ؛
–غرفة إدارية ؛
–غرفة اجتماعية ؛
–غرفة جنائية.
يرأس كل غرفة رئيس غرفة، ويمكن تقسيم غرف المحكمة إلى هيئات.

المادة87

تعقد محكمة النقض جلساتها علنيا وتصدر قراراتها من قبل خمسة مستشارين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وبمساعدة كاتب للضبط.
يعتبر حضور النيابة العامة إلزاميا في جميع الجلسات.

المادة88

يمكن لمحكمة النقض أن تبت بهيئة مكونة من هيئتين مجتمعتين أو غرفتين أو جميع الغرف طبقا لمقتضيات قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية.

الفصل الثاني
اختصاص محكمة النقض

المادة89

يحدد اختصاص محكمة النقض بمقتضى قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية أو نصوص قانونية أخرى عند الإقتضاء.

الفصل الثالث
التنظيم الداخلي لمحكمة النقض

الفرع الأول
مكتب محكمة النقض

المادة 90

يحدث بمحكمة النقض مكتب يتولى وضع برنامج تنظيم العمل بمحكمة النقض، وذلك بتحديد الهيئات وتأليفها وتعيين رؤساء الغرف ورؤساء الهيئات التي تشكلها، وتوزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة، وتحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها.

المادة 91

يرأس مكتب محكمة النقض رئيسها الأول، ويضم في عضويته بالإضافة إلى الوكيل العام للملك لديها:
–نائب الرئيس الأول لمحكمة النقض ؛
–رؤساء الغرف وأقدم مستشار بكل غرفة وأصغرهم سنا بها ؛
–المحامي العام الأول وأقدم محام عام.
يحضر رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة أشغال مكتب المحكمة بصفة استشارية.

المادة 92

يستطلع الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها، كل فيما يخصه، وقبل اجتماع مكتب المحكمة، آراء المستشارين والمحامين العامين بشأن توزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة، ويطلع المكتب عليها.
يجتمع المكتب بدعوة من الرئيس الأول لمحكمة النقض خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل سنة، وكلما دعت الضرورة لذلك.
يخصص الإجتماع لإعداد برنامج تنظيم العمل بالمحكمة خلال السنة القضائية الموالية
ينجز رئيس كتابة الضبط محضرا بأشغال المكتب، تدون فيه المناقشات والقرارات المتخذة، ويوقعه الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها ورئيس كتابة الضبط.

الفرع الثاني
الجمعية العامة لمحكمة النقض

المادة93

تتكون الجمعية العامة لمحكمة النقض، بالإضافة إلى الرئيس الأول والوكيل العام للملك بها، من جميع المستشارين والمحامين العامين العاملين بها.
يحضر رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة أشغال الجمعية العامة بصفة استشارية.

المادة 94

يرأس الجمعية العامة لمحكمة النقض الرئيس الأول.
تنعقد الجمعية العامة لمحكمة النقض وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادتين 30 و31 من هذا القانون.
يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة لمحكمة النقض المواضيع المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون

ينجز رئيس كتابة الضبط بمحكمة النقض محضرا بأشغال الجمعية العامة، تدون فيه المناقشات والقرارات المتخذة ويوقعه الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها ورئيس كتابة الضبط.
يوجه الرئيس الأول لمحكمة النقض نسخة من المحضر إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وتوزع نسخ منه على جميع المستشارين والمحامين العامين لمحكمة النقض.
ينشر برنامج تنظيم العمل بمحكمة النقض على موقعها الإلكتروني.

الفصل الرابع
التنظيم الإداري لمحكمة النقض
ومصالح الإدارة القضائية بها

المادة 95

تطبق بشأن وضعية رئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النيابة العامة بمحكمة النقض وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة بها مقتضيات المدتين 19 و23 من هذا القانون.

المادة 96

يشرف الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها على حسن إدارة المحكمة وسير مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بها، كل في حدود اختصاصه.

المادة 97

ينجز رؤساء الغرف ورؤساء الهيئات تقارير دورية ترفع إلى الرئيس الأول لحكمة النقض، تتضمن نشاط هذه الغرف والهيئات وأهم مبادئ القرارات الصادرة عنها، والمقترحات المناسبة لحل ما يثار أمامها من إشكاليات قانونية، وتضمن هذه التقارير بالتقرير السنوي لمحكمة النقض.
تنشر أهم القرارات والإجتهادات القضائية الصادرة عن محكمة النقض.

القسم الثالث
التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم
الباب الأول
تفتيش المحاكم

المادة 98

يقصد بتفتيش المحاكم تقييم تسييرها وأداء العاملين بها من قضاة وموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة لمهامهم.
يتم تفتيش المحاكم من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية والمفتشية العامة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، كل في حدود اختصاصاته المحددة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 99

تتولى المفتشية العامة للشؤون القضائية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية التفتيش القضائي للمحاكم.

المادة 100

تتولى المفتشية العامة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل التفتيش الإداري والمالي للمحاكم.
يحدد تأليف واختصاصات المفتشية العامة للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل بمقتضى نص تنظيمي.

الباب الثاني
الإشراف القضائي على المحاكم

المادة 101

يشرف الرئيس الأول لمحكمة النقض على الرؤساء الأولين لمحاكم الدرجة الثانية، وعلى رؤساء محاكم الدرجة الأولى.
للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض السلطة والإشراف على كافة أعضاء النيابة العامة بالمحاكم، ومراقبتهم.

المادة 102

يمارس الرؤساء الأولون لمحاكم الدرجة الثانية إشرافهم على جميع قضاة الأحكام العاملين بها، وكذا العاملين بمحاكم الدرجة الأولى التابعة لها.

المادة103

يمارس الوكلاء العامون للملك لدى محاكم الإستئناف في حدود اختصاصهم سلطتهم ومراقبتهم على كافة قضاة النيابة العامة وموظفي كتابتها وعلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية.

المادة 104

يمارس رؤساء محاكم الدرجة الأولى إشرافهم الإداري على قضاة الأحكام العاملين بها.

المادة 105

يمارس وكلاء الملك لدى محاكم الدرجة الأولى في حدود اختصاصهم سلطتهم ومراقبتهم على كافة قضاة النيابة العامة وموظفي كتابتها وعلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية.

المادة 106

إذا بلغ إلى علم رئيس إحدى المحاكم أن قاضيا من قضاة النيابة العامة أخل بواجباتها المهنية أو أساء إلى سمعة القضاء ووقاره، أو مس بحسن سير إدارة العدل، فإنه يتعين عليه إخبار الوكيل العام للملك أو وكيل الملك لدى محكمته، حسب الحالة، ورفع تقرير بذلك إلى السلطة الأعلى درجة.
تقع نفس الواجبات على عاتق الوكيل العام للملك أو وكيل الملك، حسب الحالة، إذا بلغ إلى علمه إخلالات مماثلة صدرت عن قاض من قضاة الحكم.

القسم الرابع
أحكام انتقالية ومختلفة

المادة 107

تحال بصفة انتقالية القضايا المستأنفة المعروضة على الغرف الإستئنافية بالمحاكم الإبتدائية، غير الجاهزة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، إلى محاكم الإستئناف المختصة، دون تجديد الإجراءات والمساطر المنجزة بصفة قانونية. غير أنه يجب استدعاء الأطراف.

المادة 108

تحال بحكم القانون إلى الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بالمحاكم الإبتدائية ومحاكم االإستئناف، ابتداء من تاريخ العمل بها، جميع القضايا التي تدخل ضمن اختصاصها، والتي ليست جاهزة للبت فيها، دون تجديد الإجراءات والمساطر المنجزة بصفة قانونية، غير أنه يجب استدعاء الأطراف من جديد، وتطبق نفس المقتضيات في حالة النقض والإحالة.

المادة 109

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة 110

مع مراعاة مقتضيات المادة السابقة، تنسخ ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ أحكام:

–الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة رقم 338.74.1 بتاريخ 24 جمادى الثانية 1394(15 يوليوز 1974(كما تم تغييره وتتميمه ؛

–المواد 1 و2 و 3 و 6 من القانون رقم 10.42 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 151.11.1 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس 2011) كما تم تغييره وتتميمه ؛

–المواد 1 و 2 و 3 و 4 من القانون رقم 95.53 يقضي بإحداث محاكم تجارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 65.97.1 بتاريخ 4شوال 1417(12فبراير1997)كما تم تغييره وتتميمه ؛

–الفقرة الأولى من المادة الأولى والمواد 2 و5 و7 من القانون رقم 90.41 المحدث بموجبه محاكم إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 225.91.1 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414(10 سبتمبر 1993) كما تم تغييره وتتميمه ؛

–الفقرة الأولى من المادة الأولى والمواد 2 و3 و5 من القانون رقم 03.80 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 07.06.1 بتاريخ 15 من محرم 1427 14(فبراير 2006)كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 111

إن الأحكام المنصوص عليها في النصوص التشريعية المنسوخة بمقتضى المادة السابقة والمحال إليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تعوض بالأحكام المماثلة لها المنصوص عليها في هذا القانون.

.....

.....

قانون المسطرة المدنية

ظهير شريف رقم 07.26.1 صادر في 22 من شعبان 1447 (
11 فبراير 2026) بتنفيذ القانون رقم 25.58 المتعلق بالمسطرة المدنية[1]

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

[1] - الجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير2026)، ص 1220.

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 25.58 المتعلق بالمسطرة المدنية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالدار البيضاء في 22 من شعبان 1447)11 فبراير 2026(.

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عزيز أخنوش.

قانون رقم 58.52

يتعلق بالمسطرة المدنية

بيان الأسباب

إذا كان القانون رقم 15.38 المتعلق بالتنظيم القضائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 38.22.1 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1443)30 يونيو 2022(، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7108 بتاريخ 14 من ذي الحجة 1443)14 يوليو 2022(، كقانون مهيكل للمنظومة القضائية، يضمن حسن سير العدالة بمحاكم المملكة، لما يوفره من الانسجام المطلوب في المبادئ والقواعد المنظمة لتأليف المحاكم وتنظيمها، وتحديد اختصاصاتها ومركزها في تراتبية النظام القضائي ببلادنا، وضبط التدبير القضائي والإداري والمالي للمحاكم، وتقييم أدائها، والإشراف القضائي عليها، لضمان الحكامة القضائية، والقرب الحقيقي لمرفق القضاء من المتقاضين والمرتفقين وعموم المواطنين، فإن قانون المسطرة المدنية، كقانون إجرائي ،يعتبر من القوانين المسطرية الهامة التي تعززت بها المنظومة التشريعية الوطنية الناظمة لحماية الحقوق كضمانة قانونية تنضاف إلى الضمانات الدستورية والقضائية ذات الصلة ،وذلك بالنظر إلى المستجدات التي يحملها هذا القانون على مستويات متعددة، ولاسيما ما يرتبط منها بالعدالة الإجرائية التي تسهم، بصورة فعلية ومباشرة، في تحسين جودة الخدمات القضائية، وضمان شروط المحاكمة العادلة .

وإذا كانت الصيغة الأولى لقانون المسطرة المدنية الساري النفاذ ترجع إلى ظهير

9 رمضان 1331)12 غشت 1913(، فإن هذا النص القانوني مر بعدة محطات، عرف خلالها مجموعة من التغييرات، من أهمها محطة التعريب والتوحيد والمغربة بموجب القانون رقم 64.3 بتاريخ 22 من رمضان 1384)26 يناير 1965(، يتعلق بتوحيد المحاكم، ومحطتا الإصلاح اللتان ترجعان إلى سنتي 1974 و2011، ثم تعديلات سنتي 2019 و2021، بحيث أصبح من الضروري فتح ورش مراجعة قانون المسطرة المدنية وفق معطيات دستورية وتشريعية لم تكن قائمة من ذي قبل، تستدعي سن قانون جديد متكامل ومندمج، ينسخ قانون المسطرة المدنية المطبق حاليا، ويسد الفراغات التي أفرزها الواقع، ومنها الدور السلبي للقاضي المدني في الإشراف على إجراءات التقاضي، وينظم الاختلالات التي أبانت عنها الممارسة القضائية من تعقيد للإجراءات، وبطء في المساطر، سواء على مستوى تبليغ أو تنفيذ الإجراءات أو المقررات القضائية، ويواكب بالتالي التطور التشريعي الإجرائي الدولي ،والتوجهات التي تضمنتها قواعد الاتفاقيات الدولية، والتحولات المستجدة التي يعرفها العالم على كافة الأصعدة والمستويات.

كما أن هذا القانون يعتمد، من جهة أولى، على تجميع شتات المساطر المدنية والإدارية والتجارية، وتلك المتعلقة بقضاء القرب، بالاستناد إلى مبدأي وحدة القضاء والتخصص فيه ،والضبط القانوني غير المسبوق للمقتضيات المتعلقة بالاختصاص القضائي الدولي، بالإضافة إلى اعتماده على وسائل التكنولوجيا الحديثة في إجراءات التقاضي من أجل الاستفادة من منافع الثورة الرقمية ونتائج التطور التكنولوجي، كما يراعي، من جهة ثانية، المستجد التشريعي الذي عرفه قانون المسطرة المدنية الحالي، باستخراج المقتضيات الناظمة للتحكيم والوساطة الاتفاقية بخصوص الفصول من 306 إلى 327-70، وهي المقتضيات التي صدر بشأنها القانون رقم 17.95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 34.22.1 في 23 من شوال 1443)24 ماي 2022(المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7099 بتاريخ 13 من ذي القعدة 1443)13 يونيو 2022(.

ومن الجدير التأكيد على أن من بين الموجبات الأساسية والمبررات الجوهرية التي كانت وراء سن هذا القانون ونسخ القانون الساري النفاذ، هو السعيُ إلى ملاءمة مقتضياته مع المرجعية الدولية المتمثلة في نتائج وتوصيات التقارير الدورية التي تصدر عن الهيئات والمنظمات واللجان الدولية المتخصصة في تقييم الأنظمة القضائية عبر العالم، ولاسيما الملاحظات المنصبة على التشريعات الإجرائية، وكذلك مع المرجعية الوطنية المتمثلة في:

الأحكام الدستورية التي تنظم، بصورة غير مسبوقة، حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، وتضبط الحق في التقاضي، وتحمي حقوق الدفاع، وترسخ الحق في

إصدار أحكام في آجال معقولة، وفي تعليل الأحكام، مع التأكيد على الصبغة الإلزامية للأحكام النهائية في مواجهة الجميع؛

الخطب والتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تأسيس مفهوم جديد لإصلاح منظومة العدالة يعتمد الإصلاح الشامل والعميق لهذه المنظومة، يقوم على أساس تبسيط الإجراءات والمساطر، ورفع تعقيداتها، وتيسير الولوج للمعلومة القضائية، والاستفادة من المساعدة القانونية والقضائية، وتوفير عدالة قريبة وفعالة للمتقاضي، مع الرفع من أداء منظومة العدالة؛

تنزيل توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، ولاسيما منها تلك التي تؤكد على تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وتشجيع اللجوء إلى الصلح لحل المنازعات، وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة، وتوفير عدالة قريبة وفعالة للمتقاضين؛

تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما منها تلك التي تؤكد على أهمية تحسين أداء المحاكم والتقليص من بطء العدالة وتسريع وتيرتها، والرفع من قدرتها على تنفيذ أحكامها.

القسم الأول: مبادئ عامة

الباب الأول: مقتضيات تمهيدية

المادة الأولى

تسهر المحاكم على حسن سير العدالة بما يضمن تحقيق شروط المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع في جميع مراحل التقاضي .

المادة

يمارس القضاة مهامهم باستقلال وتجرد ونزاهة واستقامة، في إطار السهر على ضمان مساواة الجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية، أمام القضاء، وعلى حماية حقوقهم وأمنهم القضائي.

المادة

لا يجوز للقاضي الامتناع، بدون سبب قانوني، عن البت في أي قضية عرضت عليه.

المادة

يمنع على قضاة الأحكام، تحت طائلة البطلان، أن ينظروا في قضية في أي مرحلة من مراحل التقاضي، إذا سبق لهم إبداء الرأي أو الترافع أو الشهادة في موضوعها، بأي صفة أو وسيلة كانت، أو شاركوا بأي وجه من الوجوه، أو بحكم وظيفة أو مهنة ما في إصدار المقرر المطعون فيه.

المادة

يجب على القاضي أن يصدر حكمه داخل أجل معقول.

المادة

لا يمكن الحكم على أي طرف في دعوى، قبل استدعائه بصفة قانونية أو بسط أوجه دفاعه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

يجب على الأطراف بيان الأسباب التي يؤسسون عليها طلباتهم والأدلة التي يعتمدونها ،داخل أجل مناسب تحدده المحكمة، بما يسمح لكل طرف بإعداد دفاعه.

المادة

لا يجوز لموظفي كتابة الضبط وموظفي كتابة النيابة العامة أن يباشروا، في مجال اختصاصهم، أي عمل أو إجراء، يدخل في إطار الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أصولهم أو فروعهم أو أصهارهم أو أقاربهم إلى درجة العمومة أو الخؤولة أو أبناء الإخوة .

المادة

يمكن للمحكمة، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، أن تعرض الصلح عليهم، ولها في هذه الحالة أن تأمر بحضورهم شخصيا أو من يمثلهم بوكالة خاصة أو انتداب، حسب الحالة .

كما يمكن للمحكمة أن تسند إجراء الصلح إلى دفاع الأطراف أو المساعدين الاجتماعيين أو الأشخاص الذين تقدر المحكمة أنهم مؤهلون لهذه الغاية .

تسجل المحكمة الصلح الذي تم بين الأطراف، بمقتضى حكم غير قابل لأي طعن .

المادة

يمكن للمحكمة أن تدعو الأطراف إلى حل النزاع عن طريق الوساطة، فإذا قبلوا منحتهم أجلا معقولا للإدلاء بنتيجة هذه الوساطة .

تسجل المحكمة الاتفاق الذي تم بين الأطراف، بمقتضى حكم غير قابل لأي طعن .

المادة

يجب على كل متقاض أن يمارس حقه في التقاضي طبقا لقواعد حسن النية، وبما لا يعرقل حسن سير العدالة .

يمكن للأطراف طلب التعويض عن التقاضي بسوء نية في المرحلة التي توجد عليها الدعوى، كما يمكنهم تقديم طلب التعويض بدعوى مستقلة.

المادة

لا يصح التقاضي، إلا ممن له الأهلية والصفة والمصلحة لإثبات حقوقه .

يمكن للجهة القضائية التي تنظر في الدعوى أن تأذن للقاصر المميز، الذي ليس له نائب شرعي أو لم تتأت النيابة عنه، بالتقاضي أمامها أو بطلب الصلح فيما له فيه مصلحة ظاهرة .

تثير المحكمة تلقائيا انعدام الأهلية أو الصفة أو المصلحة أو الإذن بالتقاضي إذا كان ضروريا.

لا يمكن للمحكمة أن تصرح في هذه الحالات، بعدم قبول الدعوى، إلا إذا أنذرت الطرف المعني بتصحيح المسطرة داخل أجل تحدده، ما لم يكن أحد الأطراف قد أثار هذا الدفع واطلع عليه الطرف الآخر ولم يستجب .

المادة

لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة ومشروعة، غير أن المصلحة المحتملة تكفي إذا كان الغرض من الطلب أو الدفع، الاحتياط لدرء ضرر محدق يخشى زوال دليل وآثار إثباته عند المنازعة فيه.

المادة

تبت المحكمة في حدود طلبات الأطراف، وفق التكييف القانوني السليم للوقائع المعروضة عليها، وطبق القوانين المطبقة على النازلة، ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة.

لا يمكن للمحكمة أن تغير تلقائيا موضوع طلبات الأطراف أو سببها، ما لم يوجد نص قانوني يسمح لها بذلك.

المادة

يقصد بمصطلح مقرر في مفهوم هذا القانون، كل أمر أو حكم أو قرار يصدر عن هيئة قضائية.

الباب الثاني: دور النيابة العامة أمام المحاكم

المادة

تكون النيابة العامة طرفا أصليا أو طرفا منضما، وتمثل الأغيار في الحالات التي ينص عليها القانون.

المادة

يحق للنيابة العامة ممارسة طرق الطعن عندما تكون طرفا أصليا، ولا يحق لها ممارستها عندما تكون طرفا منضما، إلا إذا نص القانون على ذلك .

لا يحق للنيابة العامة في جميع الأحوال الطعن بالتعرض .

تسري آجال الطعن بالنسبة للنيابة العامة ابتداء من تاريخ النطق بالحكم، إذا كانت حاضرة بالجلسة، أو من تاريخ تبليغها به إن لم تكن حاضرة.

المادة

يمكن للنيابة العامة المختصة ، وإن لم تكن طرفا في الدعوى، ودون التقيد باجال الطعن المنصوص عليها في المادة السابقة، أن تطلب التصريح ببطلان كل مقرر قضائي مخالف للنظام العام داخل أجل خمس)5(سنوات من تاريخ صيرورة المقرر القضائي حائزا لقوة الشيء المقضي به في الحالات التالية:

إذا ثبت أن المقرر صدر بناء على تزوير أو استعماله؛

إذا تم استصدار المقرر باستعمال وسائل تدليسية؛

إذا تم استصدار المقرر باستعمال الغش.

يتم الطعن أمام المحكمة المصدرة للمقرر القضائي، بناء على أمر كتابي يصدره الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

المادة 18

تكون النيابة العامة طرفا أصليا في الحالات التالية:

القضايا المتعلقة بالنظام العام؛

القضايا المتعلقة بالأسرة؛

القضايا المتعلقة بالحالة المدنية وقضايا الجنسية وكفالة الأطفال المهملين؛

القضايا المتعلقة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين .

تكون النيابة العامة طرفا أصليا أيضا في الحالات المحددة بمقتضى نص خاص .

يكون للنيابة العامة في جميع هذه الحالات ما للخصوم من حقوق، وتبلغ إليها هذه القضايا بمجرد تقييدها .

المادة 19

تتدخل النيابة العامة كطرف منضم في الحالات التالية:

القضايا التي ينص القانون على تبليغها إليها؛

الحالات التي تطلب التدخل فيها بعد اطلاعها على الملف؛

قضايا الزور؛

القضايا التي تحال عليها تلقائيا من طرف المحكمة.

المادة 20

يجب أن تبلغ إلى النيابة العامة الدعاوى التالية بمجرد تقييدها:

القضايا المتعلقة بالدولة أو بالجماعات الترابية ومجموعاتها أو بالمؤسسات العمومية أو بأي شخص آخر من أشخاص القانون العام أو بالهبات والوصايا لفائدة المؤسسات الخيرية أو بممتلكات الأوقاف أو بأراضي الجماعات السلالية؛

القضايا المتعلقة بعدم الاختصاص النوعي؛

القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص؛

حالات مخاصمة القضاة؛

حالات تجريح القضاة .

تدلي النيابة العامة بمستنتجاتها في أي حالة كانت عليها الدعوى، قبل إقفال باب المناقشة ،وتمهل للاطلاع بناء على طلبها لمدة تحددها المحكمة، يبدأ سريانها من تاريخ التوصل بالملف مشتملا على مستندات الخصوم ومذكراتهم التي يمكن لها أخذ نسخ منها .

المادة 21

يعتبر حضور النيابة العامة في الجلسة غير إلزامي، ولها أن تدلي بمستنتجات كتابية في جميع الأحوال.

القسم الثاني: اختصاص المحاكم

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادة

يحدد الاختصاص الانتهائي استنادا إلى مبلغ الطلب المجرد الناتج عن آخر مستنتجات

المدعي، دون احتساب المصاريف القضائية والفوائد القانونية والغرامات التهديدية والجبائية .

المادة

يبت ابتدائيا إذا كانت قيمة موضوع الطلب غير محددة.

المادة

إذا قدمت عدة طلبات في دعوى واحدة من طرف مدع واحد ضد نفس المدعى عليه، بت فيها ابتدائيا إن تجاوز مجموع الطلبات القدر المحدد للحكم انتهائيا، ولو كان أحدها يقل عن ذلك .

المادة

يحكم انتهائيا في الطلب المقدم من عدة مدعين أو ضد عدة مدعى عليهم مجتمعين وبموجب سند مشترك، إذا كان نصيب كل واحد من المدعين لا يزيد عن القدر المحدد للحكم انتهائيا، ويحكم ابتدائيا بالنسبة للجميع إذا زاد نصيب أحدهم عن هذا القدر .

لا تطبق مقتضيات الفقرة السابقة في حالة وجود تضامن بين المدعين أو بين المدعى عليهم أو إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة.

المادة

تختص المحكمة بالنظر في جميع الطلبات المقابلة المرتبطة بالطلب الأصلي وفي طلبات المقاصة التي تدخل بنوعها أو قيمتها في حدود اختصاصها .

إذا كان كل واحد من الطلبات الأصلية أو المقابلة أو طلبات المقاصة يدخل في حدود اختصاص المحكمة الانتهائي، بتت بحكم غير قابل للاستئناف .

إذا كان أحد هذه الطلبات قابلا للاستئناف، بتت المحكمة ابتدائيا في جميعها.

المادة

تثير محكمة الدرجة الأولى أو القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية، عدم الاختصاص النوعي تلقائيا .

يمكن للأطراف الدفع بعدم الاختصاص النوعي في جميع مراحل الدعوى أمام محاكم الدرجة الأولى، وأمام الأقسام المتخصصة بالمحاكم الابتدائية .

تبت المحكمة أو القسم المتخصص بحكم مستقل في الدفع بعدم الاختصاص النوعي ،داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ إثارته.

يمكن استئناف الحكم المتعلق بالاختصاص خلال أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ التبليغ به.

يتعين على كتابة الضبط أن توجه الملف إلى محكمة الدرجة الثانية داخل أجل عشرة

(10) أيام من تاريخ تقديم مقال الاستئناف.

تبت المحكمة داخل أجل عشرة (10) أيام تبتدئ من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

إذا بتت محكمة الدرجة الثانية في الاختصاص، أحالت الملف تلقائيا على المحكمة المختصة والذي يتوجب توجيهه من قبل كتابة الضبط إلى المحكمة المختصة داخل أجل عشرة

)10(أيام من تاريخ صدوره.

لا يقبل قرار محكمة الدرجة الثانية أي طعن عاديا كان أو غير عادي .

لا يمكن إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

28

يجب على الأطراف الدفع بعدم الاختصاص المحلي، قبل كل دفع أو دفاع .

لا يجوز إثارة هذا الدفع في مرحلة الاستئناف، إلا بالنسبة للأحكام الغيابية .

يجب على من يثير هذا الدفع أن يبين المحكمة التي تقدم إليها القضية، وإلا كان الدفع غير مقبول .

إذا قبل الدفع، يحال الملف بقوة القانون إلى المحكمة المختصة داخل أجل ثمانية) 8(أيام وبدون مصاريف .

يجوز للمحكمة التي أثير أمامها الدفع بعدم الاختصاص المحلي، أن تبت فيه بحكم مستقل أو تضمه إلى الموضوع .

لا يقبل الحكم الفاصل في الاختصاص المحلي أي طعن .

يمكن للأطراف أن يتفقوا كتابة على اختيار المحكمة المختصة محليا، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك.

الباب الثاني: الاختصاص النوعي

الفرع الأول: اختصاص محاكم الدرجة الأولى

الجزء الأول: اختصاص المحاكم الابتدائية

المادة 29

تختص المحاكم الابتدائية بالنظر في:

القضايا المدنية والاجتماعية؛

القضايا التجارية والإدارية المسندة إلى الأقسام المتخصصة بها، مع مراعاة المادة 31 أدناه؛

قضايا الأسرة وقضايا قضاء القرب؛

جميع القضايا التي تسند إليها بمقتضى نص خاص؛

جميع القضايا التي لم يسند الاختصاص بشأنها صراحة إلى جهة قضائية أخرى ،باعتبارها صاحبة الولاية العامة.

30

مع مراعاة المقتضيات الخاصة، تختص المحاكم الابتدائية بالنظر:

ابتدائيا وانتهائيا إلى غاية عشرة آلاف) 000.10(درهم؛

ابتدائيا، مع حفظ حق الاستئناف في جميع الطلبات التي تتجاوز عشرة آلاف) 000.10(درهم؛ يبت ابتدائيا، مع حفظ حق الاستئناف في الحالة المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه .

المادة

تختص المحاكم الابتدائية، مالم توجد محكمة تجارية بدائرة نفوذها، بالنظر في القضايا التجارية التي لا تتجاوز قيمتها ثمانين ألف (000.80) درهم، كما تختص، في هذه الحدود ،في جميع الطلبات المقابلة وطلبات المقاصة .

المادة

يمكن للطرف المتضرر من الحكم الصادر ابتدائيا وانتهائيا، وفق مقتضيات المادتين 30 أعلاه و331 أدناه، طلب إلغائه أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختص، داخل أجل خمسة عشر)15(يوما من تاريخ تبليغه بالحكم، وذلك في إحدى الحالات التالية:

إذا لم يحترم القاضي اختصاصه النوعي أو القيمي؛

إذا لم يجر القاضي الصلح بين طرفي الدعوى، طبق ما تنص عليه المادة 333 أدناه؛

إذا بت القاضي فيما لم يطلب منه، أو حكم بأكثر مما طلب، أو أغفل البت في أحد الطلبات؛

إذا بت القاضي رغم أن أحد الأطراف قد جرحه عن حق؛

إذا بت القاضي دون أن يتحقق مسبقا من هوية الأطراف؛

إذا حكم القاضي على المدعى عليه، دون أن تكون له الحجة على أنه توصل بالاستدعاء طبقا للقانون؛

إذا وجد تناقض بين أجزاء الحكم؛

إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى.

يبت الرئيس أو من ينوب عنه في الطلب بحكم غير قابل لأي طعن ،داخل أجل شهر بعد استدعاء الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم لتقديم إيضاحات.

33

تختص المحاكم الابتدائية في القضايا الاجتماعية التالية:

النزاعات الفردية المتعلقة بعقود الشغل أو التدريب من أجل الإدماج المهني؛

التعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، طبقا للتشريع الجاري به العمل؛

النزاعات التي تترتب عن تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

المادة 34

تبت المحكمة الابتدائية في القضايا الاجتماعية انتهائيا في حدود الاختصاص المخول لها والمحدد بمقتضى المادة 30 أعلاه، وابتدائيا إذا تجاوز الطلب ذلك المبلغ أو كان الطلب غير محدد .

غير أنها تبت ابتدائيا فقط في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، وكذا في المعاشات الممنوحة في نطاق الضمان الاجتماعي.

الجزء الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية

والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية

المادة 35

تختص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في:

الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية؛

الدعاوى التي تنشأ بين التجار والمتعلقة بأنشطتهم التجارية؛

الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية؛

النزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية؛

النزاعات المتعلقة بالأصول التجارية؛

مساطر صعوبات المقاولة؛

النزاعات الأخرى المسندة إليها بنص خاص .

وتستثنى قضايا التعويض عن حوادث السير على الطرقات، من اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية.

يمكن الاتفاق بين التاجر وغير التاجر، على إسناد الاختصاص للمحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية، فيما قد ينشأ بينهما من نزاع بسبب عمل من أعمال التاجر .

تختص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في الطلبات الأصلية التي تتجاوز قيمتها ثمانين ألف) 000.80(درهم، كما تختص بالنظر في جميع الطلبات المقابلة وطلبات المقاصة مهما كانت قيمتها، مع مراعاة مقتضيات المادة 31 أعلاه.

يجوز للأطراف الاتفاق على عرض النزاعات المبينة أعلاه على مسطرة التحكيم أو الوساطة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة

للمحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية ،أن تأمر بأداء مبلغ مسبق من الدين، إذا كان الدين ثابتا ومستحق الأداء، ولم يكن محل منازعة جدية، وذلك مقابل ضمانات بنكية أو نقدية كافية .

المادة

تختص المحاكم الابتدائية التجـارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في مجموع النزاع التجاري الذي يتضمن جانبا مدنيا .

الجزء الثالث: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم بالابتدائية

المادة 38

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، مع مراعاة مقتضيات المادتين 39 و375 أدناه، بالبت ابتدائيا في:

الطعون المتعلقة بإلغاء قرارات السلطات الإدارية، بسبب التجاوز في استعمال السلطة أو عدم تعليلها في الحالات الواجب فيها التعليل قانونا؛

النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية؛

دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال وأنشطة أشخاص القانون العام ،ماعدا التعويض عن الأضرار التي تسببها في الطريق العام مركبات، أيا كان نوعها، يملكها شخص من أشخاص القانون العام؛

النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمعاشات ومنح الوفاة المستحقة للعاملين في مرافق الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات العامة وموظفي إدارة مجلس النواب وموظفي إدارة مجلس المستشارين؛

النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات؛

الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون العمومية؛

نزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت؛

النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للأشخاص المعينين بظهير شريف أو مرسوم، مع مراعاة مقتضيات الفصل 114 من الدستور، والمادة 101 من القانون التنظيمي رقم 13.100 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للموظفين والعاملين في مرافق الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات العامة وموظفي إدارة مجلس النواب وموظفي إدارة مجلس المستشارين؛

طلبات فحص شرعية القرارات الإدارية، مع مراعاة مقتضيات المادة 59 أدناه؛

الدعاوى المتعلقة بالاعتداء المادي؛

النزاعات المسندة إليها بنص خاص.

المادة

تختص المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط بالنظر في:

النزاعات الراجعة إلى اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، التي تنشأ خارج دوائر اختصاص جميع هذه المحاكم والأقسام؛

النزاعات الأخرى المسندة إليها بنص خاص.

المادة

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، المرفوعة إليها دعوى تدخل في دائرة اختصاصها المحلي بالنظر في جميع الطلبات التابعة لها أو المرتبطة بها، وفي جميع الدفوع التي تدخل قانونا في الاختصاص المحلي لمحاكم ابتدائية إدارية أخرى أو لأقسام أخرى متخصصة في القضاء الإداري .

المادة

إذا رفعت إلى محكمة ابتدائية إدارية أو إلى قسم متخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية، دعوى لها ارتباط بدعوى تدخل في اختصاص محكمة النقض ابتدائيا وانتهائيا أو في اختصاص المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، حسب الحالة، وجب عليها أن تحكم تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف بعدم اختصاصها، وتحيل الملف إلى محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، ويترتب على هذه الإحالة رفع الدعوى الأصلية والدعوى المرتبطة بها بقوة القانون أمام الجهة القضائية المحال إليها الملف .

إذا تبين للمحكمة المحال إليها الملف عدم توفر شرط الارتباط، وجب عليها إرجاعه للجهة المحيلة داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما من تاريخ توصل كتابة الضبط به، ويجب على هذه الجهة القضائية المحال إليها البت في القضية.

المادة

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 26 أعلاه، تكون المحكمة المرفوعة إليها الدعوى الأصلية مختصة أيضا بالبت في كل دعوى فرعية تهدف إلى الحكم على شخص من أشخاص القانون العام، بأنه مدين للمدعي .

المادة

يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية الإدارية أو لرئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية، منح المساعدة القضائية طبقا للمسطرة المعمول بها في هذا المجال، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

يستأنف قرار رفض منح المساعدة القضائية داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ، أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية، أو أمام رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، حسب الحالة .

يتعين على كتابة الضبط توجيه مقال الاستئناف مع المستندات داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ إيداعه بها .

يبتُ في الاستئناف داخل أجل خمسة عشر)15(يوما من تاريخ توصل كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف.

المادة

كل قرار إداري صدر عن جهة غير مختصة أو لعيب في شكله أو في سببه أو لانعدام تعليله في الحالات الواجب فيها التعليل قانونا أو لمخالفة القانون أو لانحراف في السلطة، يشكل تجاوزا في استعمال السلطة، يحق للمتضرر الطعن فيه أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة .

المادة

يجب أن يكون الطعن بالإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة، مصحوبا بنسخة من القرار الإداري المطعون فيه أو بأي وثيقة تفيد صدوره متى كان ضمنيا، وإذا سبقه تقديم تظلم إداري، يتعين أن يرفق الطعن أيضا بنسخة من القرار الصادر برفض التظلم أو بنسخة من وثيقة تشهد بإيداع التظلم في حالة رفضه ضمنيا .

المادةيعفى من أداء الرسم القضائي:

الطعن الرامي إلى إلغاء قرار السلطة الإدارية بسبب التجاوز في استعمال السلطة ،وكذا طلب إيقاف تنفيذه؛ - طلبات البطلان المقدمة في إطار المراقبة الإدارية على أعمال الجماعات الترابية ومجموعاتها ورؤسائها.

المادة 47

يجب أن تقدم الطعون بإلغاء القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية بسبب التجاوز في استعمال السلطة داخل أجل ستين) 60(يوما، يبتدئ من نشر القرار المطعون فيه أو تبليغه إلى المعني بالأمر، أو من تاريخ علمه اليقيني به وبأسبابه .

ويجوز للطاعن أن يقدم، قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة، تظلما من القرار إلى مصدره أو إلى رئيسه، وفي هذه الحالة، يمكن رفع الطعن بالإلغاء إلى المحاكم الابتدائية الإدارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية داخل أجل ثلاثين) 30(يوما يبتدئ من تاريخ تبليغ القرار الصادر صراحة برفض التظلم الإداري كليا أو جزئيا .

إذا لم تجب السلطة الإدارية المعنية عن التظلم المرفوع إليها خلال أجل الثلاثين) 30(يوما، اعتبر ذلك بمثابة رفض له، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، وإذا كانت السلطة الإدارية هيئة تصدر قراراتها بتصويت أعضائها، فإن أجل ثلاثين) 30(يوما يمدد، إن اقتضىالحال ذلك، إلى نهاية أول دورة عادية لها تلي إيداع التظلم .

إذا كان نظام من الأنظمة ينص على إجراء خاص في شأن بعض الطعون الإدارية، فإن الطعن بالإلغاء لا يكون مقبولا، إلا إذا رفع إلى المحكمة بعد القيام بهذا الإجراء وداخل نفس الآجال المشار إليها أعلاه .

إذا لم تجب السلطة الإدارية المعنية عن الطلب المرفوع إليها خلال ثلاثين) 30(يوما ،اعتبر ذلك بمثابة رفض له، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، وللمعني بالأمر حينئذ أن يطعن في ذلك أمام المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية داخل أجل ثلاثين) 30(يوما، يبتدئ من انقضاء مدة ستين) 60(يوما الأولى المشار إليها أعلاه .

في حالة ما إذا كان بإمكان المعني بالأمر أن يطالب بما يدعيه من حقوق أمام القضاء الشامل، تصدر المحكمة أمرا برفع اليد عن القضية، وإحالتها إلى رئيس المحكمة أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الاداري بالمحكمة الابتدائية، حسب الحالة، الذي يعين الهيئة المختصة، وعلى هذه الأخيرة أن تنذر المدعي بتصحيح مقاله مع أداء الرسوم القضائية المستحقة، عند الاقتضاء.

المادة

للمحاكم الابتدائية الإدارية وللأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية أن تأمر، بصورة استثنائية، بناء على طلب مستقل يقدمه الطاعن، بوقف تنفيذ القرار الإداري موضوع الطعن بالإلغاء المعروض أمامها.

يجب على المحكمة المعنية أو القسم المتخصص أن يبت في الطلب المقدم داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما من تاريخ إيداعه بكتابة ضبط المحكمة.

المادة

يتوقف أجل قبول الطعن بإلغاء قرار إداري بسبب التجاوز في استعمال السلطة، إذا رفع إلى جهة قضائية غير مختصة ولو كانت محكمة النقض، ويبتدئ سريان الأجل مجددا ابتداء من تاريخ تبليغ المدعي بالحكم الصادر نهائيا، بتعيين الجهة القضائية المختصة .

يقطع لجوء الطاعن إلى مؤسسة الوسيط، لأول مرة، أجل قبول الطعن بالإلغاء، طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون رقم 16.14 المتعلق بمؤسسة الوسيط.

المادة

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية بالنظر أيضا في المنازعات الانتخابية التالية:

المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية ومجموعاتها؛

المنازعات المتعلقة بانتخاب الأجهزة المسيرة للمرافق الإدارية؛

المنازعات المتعلقة بانتخاب الغرف المهنية؛

المنازعات المتعلقة بانتخاب ممثلي الموظفين والمستخدمين في اللجان المتساوية الأعضاء؛

المنازعات الانتخابية الأخرى المسندة إليها بنص خاص.

المادة

تقدم الطعون بشأن المنازعات الانتخابية المشار إليها في المادة 50 أعلاه، ويبت فيها وفق القواعد الإجرائية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها .

تعفى الطعون المقدمة بشأن المنازعات الانتخابية من أداء الرسم القضائي.

تعفى كذلك من أداء الرسم القضائي الطعون المتعلقة بحل مجالس الجماعات الترابية ومجموعاتها أو الرامية إلى عزل عضو من أعضائها، والمقدمة في إطار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية .

المادة

تقدم الطعون المتعلقة بالضرائب وتحصيل الديون العمومية، ويبت فيها وفق الإجراءات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب والرسوم وباقي الديون العمومية .

المادة

تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بالضرائب والرسوم والأتاوى المستحقة للجماعات الترابية ومجموعاتها، المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مكان استحقاقها .

المادة

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، بتلقي وثائق إجراءات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت ،المنصوص عليها في القانون رقم 81.7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلالالمؤقت، وبالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون.

المادة

تطبق أمام المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية في قضايا نزع الملكية والاحتلال المؤقت، القواعد الإجرائية المنصوص عليها في القانون رقم 81.7 المشار إليه أعلاه، ويتولى اختصاصات قاضي المستعجلات رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية أو من ينوب عنه، أو

رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية أو من ينوب عنه .

المادة

تختص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق:

القانون رقم 71.011 الصادر في 12 ذي القعدة 1391)30 دجنبر 1971(بإحداث نظام المعاشات المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه، ماعدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفصل 28 منه؛

-القانون رقم 71.013 الصادر في 12 ذي القعدة 1391)30 دجنبر1971(بإحداث نظام المعاشات العسكرية، كما وقع تغييره وتتميمه، ماعدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفصل 32 منه؛

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 92.74.1 بتاريخ 3 شعبان 1395

)12 غشت 1975(المتعلق بانخراط رجال التأطير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 الصادر في 20 من شوال 1397

)4 أكتوبر 1977(بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، كما وقع تغييره وتتميمه، ماعدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفقرة الثانية من الفصل 52 منه؛

الظهير الشريف رقم 075.59.1 بتاريخ 6 رمضان 1378)16 مارس 1959(، بشأن نظام المعاشات الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم، كما وقع تغييره وتتميمه؛ - الظهير الشريف رقم 117.58.1 بتاريخ 15 من محرم 1378)فاتح أغسطس 1958(، في شأن معاشات الزمانة المستحقة للعسكريين، كما وقع تغييره وتتميمه؛

الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنظمة المعاشات والاحتياط الاجتماعي الخارجةعن نطاق تطبيق النظام الجماعي لرواتب التقاعد بمقتضى أحكام الفصل 2 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 المشار إليه أعلاه، كما وقع تغييره وتتميمه؛

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 534.76.1 بتاريخ 15 من شعبان 1396

)12 أغسطس 1976(المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم، كما وقع تغييره وتتميمه؛

الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 116.75.1 بتاريخ 12 من ربيع الثاني

1395)24 أبريل 1975(، المتعلق بمنح إيراد خاص للمستحقين عن العسكريين الذين استشهدوا بسبب عمليات حرب 10 رمضان 1393، كما وقع تغييره؛

أنظمة المعاشات والإيرادات والمنح المشار إليها في القانون رقم 80.4 المتعلق بتحسين وضعية بعض موظفي وأعوان الدولة المحالين على التقاعد، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.381 بتاريخ 3 جمادى الآخرة 1401)8 أبريل 1981(، كما وقع تتميمه؛

القرار الصادر في 22 من صفر 1369)14 ديسمبر 1949(بإحداث منحة الوفاة لفائدة المستحقين عن الموظفين المتوفين، والباب الخامس المكرر من المرسوم رقم 680.56.2 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375)2 أغسطس 1956(بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وكذا قواعد الإدارة والمحاسبة المتعلقة بذلك، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة

يمكن الطعن أمام المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، في مقررات لجنة الاستئناف المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من الفصل 56 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 الصادر في 20 من شوال 1397)4 أكتوبر 1977(بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد .

المادة

يقدم إلى المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط، الطعن القضائي المنصوص عليه في الفصل

57 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 216.77.1 المشار إليه أعلاه.

المادة 59

إذا كان الحكم في قضية معروضة على محكمة غير زجرية ، يتوقف على تقدير شرعية قرار إداري، وكان النزاع في شرعية القرار جديا، وجب على المحكمة

المثار ذلك أمامها أن تؤجل النظر في القضية ، وتحيل تقدير شرعية القرار الإداري محل النزاع إلى المحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية أو إلى محكمةالنقض، حسب اختصاص كل جهة قضائية، كما هو محدد في المواد 38 و39 أعلاه و375 أدناه، ويترتب على الإحالة رفع المسألة العارضة، بقوة القانون، إلى الجهة القضائية المحال إليها للبت فيها .

للجهات القضائية الزجرية كامل الولاية لتقدير شرعية أي قرار إداري وقع التمسك به أمامها، سواء باعتباره أساسا للمتابعة أو باعتباره وسيلة من وسائل الدفاع .

الفرع الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الثانية

المادة 60

تختص محاكم الدرجة الثانية بالنظر في استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى، وفي جميع القضايا الأخرى التي تختص بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص خاصة .

يختص الرؤساء الأولون لمحاكم الدرجة الثانية أو من ينوب عنهم، بالنظر في استئناف الأوامر الصادرة عن رؤساء محاكم الدرجة الأولى والأوامر الصادرة عن قضاة التنفيذ، وبما هو مخول لهم البت فيه بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص أخرى .

يختص رؤساء الأقسام المتخصصة بمحاكم الاستئناف، بالنظر في استئناف الأوامر الصادرة عن رؤساء الأقسام المتخصصة بالمحاكم الابتدائية، وبما هو مخول لهم البت فيه بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص أخرى .

يختص القسم المتخصص في القضاء التجاري بمحكمة الاستئناف، التي لا توجد محكمة استئناف تجارية في دائرة نفوذها، بالبت في استئناف أحكام المحاكم الابتدائية التجارية.

كما يختص القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، التي لا توجد محكمة استئناف إدارية في دائرة نفوذها، بالبت في استئناف أحكام المحاكم الابتدائية الإدارية.

الفرع الثالث: مقتضيات مشتركة بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية

المادة 61

يجب أن يثار في آن واحد، وقبل كل دفاع في الجوهر، وإلا سقط الحق في إثارته، الدفع:

بعدم القبول؛

بإحالة الدعوى على محكمة أخرى، لتقديمها أمام محكمتين مختلفتين أو لارتباط الدعويين؛

بالبطلان للإخلالات الشكلية والمسطرية، الذي لا تقبله المحكمة إلا إذا كانت مصالحالطرف الذي أثاره قد تضررت فعلا.

المادة

لا يمكن إثارة الدفوع بعدم القبول لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية، باستثناء الأحكام الغيابية.

المادة

إذا كان قاض من قضاة محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة، طرفا في الدعوى بصفة مدع أو مدعى عليه، أصدر الرئيس الأول لمحكمة النقض بناء على طلب من يعنيه الأمر، قرارا يقضي بتعيين المحكمة التي ستنظر في القضية خارج دائرة محكمة الدرجة الثانية التي يزاول القاضي مهامه فيها ،وذلك خلافا لقواعد الاختصاص المحلي المنصوص عليها في القانون.

يكون كل حكم صادر بدون هذا القرار باطلا.

لا تطبق هذه المقتضيات، إذا أقيمت الدعوى المدنية خارج دائرة محكمة الدرجة الثانية التي يزاول فيها القاضي مهامه، أو إذا كانت تابعة للدعوى العمومية.

المادة

تبت المحكمة بنفس الهيئة المصدرة للمقرر القضائي، إما تلقائيا أو بناء على ملتمس النيابة العامة أو طلب أحد الأطراف، وبدون مصاريف في كل ما يتعلق

بتصحيح أخطاء مادية كتابية أو حسابية في مقرراتها، إذا كانت لازالت قائمة، شريطة أن لا تكون موضوع طعن بالتعرض أو الاستئناف.

إذا قضت المحكمة بالتصحيح، ضمنه كاتب الضبط في السجلات، بعد أن يثبته ويوقعه هو ورئيس الهيئة في أصل المقرر المصحح.

إذا كانت الهيئة غير قائمة يحال المقرر إلى رئيس المحكمة.

المادة

لا تكون المقررات الصادرة طبقا للمادة السابقة قابلة للطعن، إلا إذا كان المقرر في الدعوى الأصلية قابلا نفسه للطعن .

الباب الثالث: الاختصاص المحلي

المادة

يكون الاختصاص المحلي لمحكمة الموطن الحقيقي أو المختار للمدعى عليه .

إذا لم يكن للمدعى عليه موطن في المغرب ولكن يتوفر على محل إقامة، انعقد الاختصاص لمحكمة هذا المحل .

إذا لم يكن للمدعى عليه موطن أو محل إقامة بالمغرب، فيمكن تقديم الدعوى ضده أمام محكمة موطن المدعي أو أي واحد منهم عند تعددهم .

إذا تعدد المدعى عليهم، جاز للمدعي أن يختار محكمة موطن أو محل إقامة أي واحد منهم.

المادة

خلافا لمقتضيات المادة السابقة، تقام الدعاوى أمام المحاكم التالية:

في الدعاوى العقارية، أمام محكمة موقع العقار المتنازع عليه؛

في الدعاوى المختلطة المتعلقة في آن واحد بنزاع في حق شخصي وعيني، أمام محكمة موقع العقار أو محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه؛

في دعاوى النفقة، أمام محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه أو موطن أو محل إقامة المدعي باختيار هذا الأخير؛

في دعاوى تقديم علاجات طبية أو مواد غذائية، أمام محكمة المحل الذي قدمت به العلاجات أو المواد الغذائية، أو أمام محكمة موطن المدعي باختياره؛

في دعاوى التعويض، أمام محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المسبب للضرر، أو أمام محكمة موطن المدعي أو المدعى عليه باختيار المدعي؛

في دعاوى التجهيز والأشغال والكراء وإجارة الخدمة أو العمل، أمام محكمة محل التعاقد أو تنفيذ العقد إذا كان هو موطن أحد الأطراف، وإلا فأمام محكمة موطن المدعى عليه؛

في دعاوى الأشغال العمومية، أمام محكمة المكان الذي نفذت فيه تلك الأشغال؛

في دعاوى النزاعات المتعلقة بالمراسلات والأشياء المضمونة والإرساليات المصرح بقيمتها والطرود البريدية، أمام محكمة موطن المرسل أو موطن المرسل إليه باختيار الطرف الذي بادر إلى رفع الدعوى؛

في دعاوى التركات، أمام محكمة افتتاح التركة؛

في دعاوى انعدام الأهلية والترشيد والتحجير وعزل الوصي أو المقدم، أمام محكمةمحل افتتاح التركة، أو أمام محكمة موطن الذين تقرر انعدام أهليتهم باختيار هؤلاء أو ممثلهم القانوني، وإذا لم يكن لهم موطن في المغرب، فأمام محكمة موطن المدعى عليه؛

في دعاوى التأمين وجميع الدعاوى المتعلقة بتحديد وأداء التعويضات المستحقة ،أمام محكمة موطن أو محل إقامة المؤمن له، أو أمام محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المسبب للضرر؛

في الدعاوى المتعلقة بتحديد تدابير لحماية المستهلك، أمام محكمة موطن أو محل إقامة المستهلك أو محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب في الضرر باختياره.

يحدد الاختصاص المحلي في القضايا الاجتماعية كما يأتي:

في دعاوى عقود الشغل والتدريب من أجل الإدماج المهني، أمام محكمة عنوان المشغل بالنسبة للعمل المنجز به أو محكمة موقع إبرام أو تنفيذ عقد الشغل بالنسبة للعمل المنجز خارج عنوان المشغل؛

في دعاوى الضمان الاجتماعي، أمام محكمة موطن المدعى عليه، أو أمام محكمة موطن المدعي باختياره؛

في دعاوى حوادث الشغل، أمام المحكمة التي وقعت الحادثة في دائرة نفوذها، أو أمام محكمة محل إقامة الضحية أو ذوي حقوقه؛

في دعاوى الأمراض المهنية، أمام محكمة محل إقامة الأجير أو ذوي حقوقه.

المادة 68

خلافا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة السابقة، فإن المحكمة المختصة:

في دعاوى الضمان الاجتماعي، هي محكمة الدار البيضاء إذا كان موطن المؤمن له خارج المغرب؛

في دعاوى حوادث الشغل، هي محكمة محل إقامة الضحية أو ذوي حقوقه، عند الاقتضاء، إذا وقعت الحادثة خارج المغرب؛

في دعاوى الأمراض المهنية، هي محكمة المحل الذي وقع فيه إيداع التصريح بالمرض، عند الاقتضاء، إذا كان موطن الأجير أو ذوي حقوقه خارج المغرب.

المادة

تختص المحكمة التي تنظر في الدعوى الأصلية بالبت في الطلبات العارضة.

يجوز للمدعى عليه في طلب الضمان أن يتمسك بعدم اختصاص المحكمة المعروضة أمامها الدعوى الأصلية، إذا أثبت أن هذه الدعوى لم تقدم إلا بقصد مقاضاته أمام محكمة غير المحكمة المختصة، أو إذا قررت المحكمة أن الطلب العارض غير جدي .

المادة

يحدد الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية كما يلي:

في النزاعات الناشئة بين الشركاء في شركة تجارية، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية التابع لأحدهما المقر الرئيسي للشركة أو مقر فرعها؛

فيما يتعلق بمساطر صعوبات المقاولة، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية التابع لها مؤسسة التاجر الرئيسية أو المقر الاجتماعي للشركة؛

فيما يخص الإجراءات التحفظية، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية التي سينفذ الإجراء المطلوب بدائرة نفوذها أو المحكمة الابتدائية التي لا يوجد بدائرتها محكمة ابتدائية تجارية أو قسم متخصص في القضاء التجاري؛ - في الدعاوى المتعلقة ببيع الأصل التجاري، أمام المحكمة الابتدائية التجارية أو القسم المتخصص في القضاء التجاري حيث يوجد الأصل التجاري موضوع دعوى البيع.

المادة 71

يحدد الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، على أساس انعقاده لمحكمة موطن الطرف المدعي أو الطاعن، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

واستثناء من ذلك، ينعقد الاختصاص المحلي للنظر في:

النزاعات الضريبية، للمحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها المكان المستحقة فيه الضريبة أو الرسم؛ - الطعن في مقرر اللجان الضريبية، للمحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية التابع لدائرة نفوذها مكان استحقاق الضريبة؛

النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية، للمحكمة الابتدائية الإدارية أو القسم المتخصصفي القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية لمحل إبرام العقد أو تنفيذه حسب اختيار المدعي.

الباب الرابع: الاختصاص القضائي الدولي

المادة

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي ترفع ضد مغربي ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة في المغرب، عدا بالنسبة للدعاوى المتعلقة بعقار يوجد في الخارج .

المادة

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في المغرب، عدا بالنسبة للدعاوى المتعلقة بعقار يوجد في الخارج .

المادة

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في المغرب، إذا كانت الدعوى تتعلق:

بمال موجود في المغرب أو بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيه؛

بالمسؤولية التقصيرية متى كان الفعل المنشئ للمسؤولية أو الضرر قد حدث فوق التراب الوطني؛

بحماية حق من حقوق الملكية الفكرية في المغرب؛

بمساطر صعوبات المقاولة المفتوحة بالمغرب؛

بعدة مدعى عليهم وكان لأحدهم موطن بالمغرب؛

بطلب نفقة وكان المستفيد منها مقيما بالمغرب؛

بنسب قاصر يقيم بالمغرب أو بمسألة من مسائل الولاية على النفس أو المال؛

بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية الأخرى:

إذا كان المدعي مغربيا؛

إذا كان المدعي أجنبيا مقيما بالمغرب ولم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج .

9- بطلب انحلال ميثاق الزوجية:

إذا كان عقد الزواج مبرما بالمغرب؛

إذا كانت الدعوى مرفوعة من الزوج أو الزوجة التي تحمل الجنسية المغربية؛

إذا كانت الدعوى مرفوعة من الزوج أو الزوجة الأجنبية المقيمة بالمغرب على زوجها الذي كان له موطن به؛

إذا كان أحد الزوجين قد هجر الآخر وجعل موطنه في الخارج أو كان قد أبعد من أراضي المغرب.

يمتد اختصاص محاكم المملكة التي تنظر في الدعاوى الأصلية، إلى النظر في الطلبات العارضة وكل طلب مرتبط بهذه الدعاوى الأصلية .

كما تختص محاكم المملكة باتخاذ التدابير التحفظية والوقتية التي تنفذ في إقليم المملكة ،ولو كانت غير مختصة بالنظر في الدعوى الأصلية.

المادة 75

تختص محاكم المملكة أيضا، بالنظر في الدعاوى، ولو لم تكن داخلة في اختصاصها، إذا قبل المدعى عليه ولايتها صراحة أو ضمنيا، ما عدا الدعاوى المتعلقة بعقار يوجد في الخارج .

إذا لم يحضر المدعى عليه المذكور، صرحت المحكمة بعدم اختصاصها.

القسم الثالث: المسطرة أمام محاكم الدرجة الأولى

الباب الأول: تقييد الدعوى

المادة

تقدم الدعوى أمام محاكم الدرجة الأولى، مالم ينص القانون على خلاف ذلك، بمقال مكتوب يودع بكتابة ضبط المحكمة أو بطريقة إلكترونية، ويكون مؤرخا وموقعا من قبل المدعي أو وكيله أو محاميه.

تقيد القضايا بكتابة الضبط في سجل معد لهذا الغرض، حسب الترتيب التسلسلي لتاريخ إيداعها، يضمن فيه أسماء الأطراف ومحاميهم، عند الاقتضاء، وموضوع الدعوى، وكذا تاريخ الاستدعاء.

المادةيتضمن المقال، تحت طائلة عدم القبول:

الاسم الشخصي والعائلي لكل طرف في الدعوى؛

صفة وموطن أو محل إقامة كل طرف في الدعوى؛

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للمدعي أو ما يقوم مقامها؛

الاسم الشخصي والعائلي لوكيل المدعي وموطنه في حالة توكيله؛

الاسم الشخصي والعائلي لمحامي المدعي ورقمه الوطني والهيئة التي ينتمي إليها ،وعنوان بريده الإلكتروني، في حالة تقديم الدعوى بواسطة محام؛

إذا تعلق الأمر بشخص اعتباري، اسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر الفرع التابع له، وعنوانه المضمن في السجل التجاري وعنوان بريده الإلكتروني؛

موجزا لموضوع الدعوى والوقائع والأسباب المعتمدة.

ترفق بالمقال، وجوبا، المستندات التي يرغب المدعي في استعمالها مقابل وصل يسلمه كاتب الضبط للمدعي، يثبت فيه عدد المستندات المرفقة ونوعها .

يعتبر وصلا، نسخة المقال المؤشر عليها من طرف كتابة الضبط التي تلقت المقال مع تاريخ إيداعه، بعد التأكد من عدد ونوع المستندات المرفقة .

إذا قدم الطلب بمقال مكتوب ضد عدة مدعى عليهم، وجب على المدعي أن يرفقه بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم .

يجب على كل طرف أن يشعر المحكمة بكل تغيير يقع في عنوانه أو محل المخابرة معه ،وإلا اعتبر كل تبليغ في آخر محل أو عنوان مدلى به، صحيحا ومنتجا لآثاره .

ينذر رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، عند الاقتضاء، كل طرف أو وكيله أو محاميه، بتدارك البيانات غير التامة أو التي تم إغفالها، وبالإدلاء بنسخ المقال الكافية وبالمستندات المعتمدة في المقال، وذلك داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم القبول .

في حالة عدم توقيع المقال، ينذر الطرف أو الوكيل أو المحامي بتصحيح المسطرة، حالا أو داخل أجل تحدده المحكمة، تحت طائلة الحكم بعدم القبول.

المادة

يجب أن يعين كل طرف أو وكيله موطنا للمخابرة معه بدائرة نفوذ المحكمة، وإلا اعتبر صحيحا كل تبليغ تم بكتابة الضبط.

يعتبر مكتب المحامي محلا للمخابرة معه، وتبلغ إليه الإجراءات، باستثناء الأحكام التمهيدية القاضية بتحملات مالية والأحكام الفاصلة في الدعوى، مالم يتفق الطرفان كتابة على خلاف ذلك.

المادة

لا يمكن أن يكون وكيلا للأطراف، إلا من كان زوجا أو صهرا أو قريبا من الأصول أو الفروع إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية .

يجب على الوكيل، الذي لا يتمتع بحكم مهنته بحق التمثيل أمام القضاء، أن يثبت وكالته بسند رسمي أو عرفي مصادق على صحة توقيعه بصفة قانونية، أو بتصريح شفوي يدلي به الطرف شخصيا أمام المحكمة بمحضر وكيله .

يمكن للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها والوصي على الجماعات السلالية، أن تكون ممثلة أمام القضاء بواسطة أحد الموظفين المنتدبين لهذه الغاية بصفة قانونية، كما يمكن لها تنصيب محام عنها.

المادةلا يصح أن يكون وكيلا للأطراف:

الشخص المحروم من حق أداء الشهادة أمام القضاء؛

الشخص المحكوم عليه بحكم غير قابل لأي طعن بسبب جناية أو جنحة متعلقة بالزور أو جرائم الأموال، ما لم يتم رد اعتباره؛

الشخص المعزول من مهنة قانونية أو قضائية بمقتضى مقرر تأديبي؛

الشخص المحروم من الحقوق المدنية.

المادة 81

تستدعي المحكمة الأطراف للجلسة المدرجة فيها القضية، ويتضمن الاستدعاء:

الاسم الشخصي والعائلي للمدعي والمدعى عليه وموطنهما أو محل إقامتهما؛

رقم القضية وموضوع الطلب؛

المحكمة ومقرها؛

تاريخ وساعة الحضور ورقم قاعة الجلسات؛

التنبيه إلى وجوب اختيار موطن في دائرة اختصاص المحكمة.

المادة

مع مراعاة مقتضيات القسم الحادي عشر من هذا القانون، لا يجوز تبليغ أي طي قضائي ،قبل الساعة السابعة صباحا وبعد الساعة العاشرة ليلا، إلا في حالات الضرورة، وبناء على إذن مكتوب ومعلل من طرف رئيس المحكمة أو من ينوب عنه، أو من طرف رئيس الهيئة أوالقاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أو من طرف قاضي التنفيذ .

المادة

يبلغ الاستدعاء بواسطة أحد المفوضين القضائيين .

يمكن للمحكمة أن تأمر، عند الاقتضاء، بتبليغ الاستدعاء بواسطة أحد موظفي كتابة الضبط أو بالطريقة الإدارية أو عن طريق البريد المضمون.

إذا كان المرسل إليه يقيم خارج المغرب، يوجه الاستدعاء بواسطة السلم الإداري على الطريقة الدبلوماسية أو عن طريق البريد المضمون، عدا إذا كانت الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية، تنص على خلاف ذلك.

المادة

يسلم الاستدعاء مرفقا بنسخة من مقال الدعوى إلى الشخص نفسه في موطنه الحقيقي أو المختار أو محل إقامته أو لكل شخص يسكن معه، أو في محل عمله أو بمقر المحكمة أو في أي مكان آخر يوجد فيه.

يكون التبليغ صحيحا للأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون الخاص وللإدارات والمؤسسات العمومية وباقي أشخاص القانون العام، بتسليم الاستدعاء لممثلها القانوني أو من يقوم مقامه بمقراتها أو بمكتب الضبط لديها إن وجد.

يتم تبليغ أو تنفيذ الإجراءات أو المقررات القضائية الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها، وجوبا بمقراتها داخل أوقات العمل الإداري، ولا يعتبر هذا التبليغ

أو التنفيذ صحيحا، إلا إذا حمل تأشير رئيس المجلس المعني، أو عند الاقتضاء، تأشير المدير العام للمصالح أو مدير المصالح حسب الحالة، أو مكتب الضبط إن وجد.

يسلم الاستدعاء الذي يحمل طابع المحكمة وتاريخ التبليغ، مذيلا بتوقيع كاتب الضبط.

المادة 85

ترفق بالاستدعاء شهادة التسليم التي يضمن فيها البيانات التالية:

الاسم الشخصي والعائلي لمن تسلم الاستدعاء، ورقم بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها، عند الاقتضاء؛

تاريخ التسليم أو تاريخ الرفض وساعته؛

توقيع الطرف أو الشخص الذي تسلم الاستدعاء وصفته طبق مقتضيات المادة 84 أعلاه، وإذا عجز من تسلم الاستدعاء عن التوقيع أو رفضه، أشار المكلف بالتبليغ إلى ذلك . في جميع الأحوال، يجب أن يرجع المكلف بالتبليغ شهادة التسليم إلى كتابة الضبط بعدتوقيعه عليها وتضم إلى الملف .

إذا رفض الطرف أو الشخص الذي له الصفة تسلم الاستدعاء، مع مراعاة مقتضيات المادة 86 أدناه، ضمن المكلف بالتبليغ ذلك في شهادة التسليم مع بيان هوية المعني ورقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها، وإذا رفض المعني بالأمر التعريف بهويته أو بأي وثيقة تفيد ذلك، ضمن المكلف بالتبليغ ذلك في الشهادة، مع إمكانية الاستعانة بالنيابة العامة ،عند الاقتضاء.

يعتبر الاستدعاء مسلما تسليما صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية، في اليوم العاشر الموالي لتاريخ الرفض الصادر عن الطرف أو الشخص الذي له الصفة في تسلم الاستدعاء.

المادة

إذا تعذر التبليغ وتبين أن المدعى عليه مجهول بالعنوان الوارد بالاستدعاء أو انتقل منه ،يتم اعتماد المعلومات المتوفرة بقاعدة المعطيات المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يعتبر الاستدعاء الموجه إلى هذا العنوان في حكم التوصل القانوني ومنتجا لآثاره القانونية في مواجهة المدعى عليه.

يحرر محضر بالإجراءات التي تم القيام بها، يتضمن رقم الملف وطبيعة الطي ونتيجة الإجراءات المتخذة.

إذا بقي التبليغ متعذرا بعد استنفاد الإجراءات السابقة، بتت المحكمة.

المادة

للمفوض القضائي المعين من طرف المدعي أو وكيله أو محاميه، بمجرد تعيين تاريخ الجلسة، أن يتسلم من كتابة الضبط الطيات المتعلقة بالاستدعاء، وجميع إجراءات الملف القضائية الأخرى، متى أرفق مقال الدعوى بكل الوثائق والمستندات المثبتة له، قصد السهر على تبليغها إلى المدعى عليه أو من له المصلحة من أطراف الدعوى.

المادة

يجب أن ينصرم بين تبليغ الاستدعاء والتاريخ المحدد للحضور، أجل خمسة) 5(أيام إذا كان للطرف موطن أو محل إقامة داخل دائرة نفوذ المحكمة، ومدة خمسة عشر) 15(يوما ،إذا كان موجودا في أي محل آخر من تراب المملكة .

إذا حضر الطرف رغم عدم احترام الأجل المشار إليه، وتمسك بالدفع المتعلق بهذا الأجل ،أخرت القضية حضوريا إلى جلسة أخرى .

إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور، وتعذر توصل المحكمة بإفادة التبليغ خلال الجلسةالتي استدعي إليها، وتبين في الجلسة الموالية أنه توصل بالاستدعاء بشكل قانوني، فإن التبليغ يكون صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

المادة

إذا لم يكن للطرف الذي وقع استدعاؤه موطن أو محل إقامة في تراب المملكة، فإن أجل الحضور يحدد في ثلاثة) 3(أشهر .

تطبق الآجال العادية بالنسبة للاستدعاءات التي تسلم بالمغرب إلى الشخص الذي لا يتوفر على موطن أو محل إقامة به، عدا إذا قررت المحكمة تمديد هذه الآجال .

الباب الثاني: الجلسات والأحكام

الفرع الأول: الجلسات

المادة 90

يهيأ جدول كل جلسة، ويبلغ إلى النيابة العامة ويعلق بباب قاعة الجلسات، ويشهر داخل المحكمة، بما في ذلك موقعها الإلكتروني وبجميع الوسائل الإلكترونية المعدة لهذا الغرض.

تعقد المحاكم جلساتها في كل الأيام عدا أيام العطل، مع مراعاة المقتضيات الخاصة بالقضاء الاستعجالي .

يحضر الأطراف أو من ينوب عنهم والشهود والتراجمة والخبراء وكل شخص ارتأت المحكمة فائدة في الاستماع إليه، الجلسات المنعقدة حضوريا أو عن بعد بأمر من المحكمة ،في التاريخ والساعة المحددين في الاستدعاء، كما يحضرون بنفس الكيفية الجلسات اللاحقة التي أشعروا بحضورها شفويا من قبل المحكمة.

تعقد المحكمة بموافقة مسبقة وصريحة للأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة، الجلسات عن بعد بواسطة تقنيات التواصل وفق الشروط التالية:

توفر فضاء مجهز بالوسائل التقنية اللازمة التي يتمتع خلالها المستمع إليه بسائر الضمانات القانونية لقواعد المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع؛

دوام الاتصال المتزامن وثنائي الاتجاه بين المحكمة ومكان حضور المستمع إليهم؛

تحرير محضر بكل ما راج بالجلسة المنعقدة عن بعد، مع إمكانية التسجيل السمعي البصري بما يضمن تماميتها وتوثيقها، دون المساس بالمقتضيات المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

إذا لم تتحقق الشروط أعلاه أو تعذر إتمام الجلسة عن بعد، أمكن للمحكمة بموجب مقرر معلل الرجوع للإجراءات العادية.

تحدد كيفيات سير الجلسات عن بعد، وفق نص تنظيمي.

المادة

تكون الجلسات علنية، إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك .

يمكن للمحكمة أن تأمر، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف أو النيابة العامة، بإجراء المناقشة في جلسة سرية، إذا استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو حرمة الأسرة أو المصلحة الفضلى للطفل .

تحرر محاضر الجلسات بكل تجرد وأمانة، ويدون كاتب الضبط كل ما راج بها أو عاينه أو تلقاه، دون بتر أو تشطيب أو إضافة بين السطور.

يوقع محضر الجلسة فورا من طرف رئيسها وكاتبها، كما يوقع بعد كل جلسة سجلها من طرف الرئيس وكاتب الضبط .

المادة

يجب على الأطراف شرح نزاعاتهم باعتدال، ودون الإخلال بالاحترام الواجب للمحكمة .

يجوز لرئيس الجلسة، في حالة حدوث اضطراب أو ضوضاء، الأمر بطرد الشخص المعني من الجلسة.

المادة

إذا أخل أحد الأفراد بالاحترام الواجب للمحكمة، جاز لرئيس الجلسة أن يحكم عليه بغرامة تتراوح ما بين ألف) 1000(درهم وعشرة آلاف) 10.000(درهم، ولا يقبل هذا الحكم أي طعن .

إذا امتنع من وقع طرده عن مغادرة قاعة الجلسات أو عاد إليها، أمكن لرئيس الجلسة أن يتخذ في حقه الإجراءات المقررة في قانون المسطرة الجنائية، وإذا صدرت منه أقوال تتضمن سبا أو قذفا أو إهانة تجاه المحكمة، حرر كاتب الجلسة، بأمر من رئيسها، محضرا خاصا يوجه في الحال إلى النيابة العامة لتطبيق المسطرة المتعلقة بالتلبس بالجريمة.

المادة

إذا صدرت أمام القضاء أقوال أو أفعال تتضمن سبا أو إهانة أو قذفا، ممن له بحكم مهنته حق تمثيل الأطراف، حرر كاتب الضبط، بأمر من رئيس الجلسة،

محضرا خاصا بذلك يوجه في الحال إلى النيابة العامة، فإذا تعلق الأمر بمحامٍ وجهه إلى نقيب الهيئة وإلى الوكيل العاململك المختصين.

الفرع الثاني: قواعد المسطرة

المادة 95

تطبق أمام محاكم الدرجة الأولى قواعد المسطرة الكتابية، غير أن المسطرة تكون شفوية أمام المحاكم الابتدائية في القضايا المشار إليها في المادة 96 أدناه .

الجزء الأول: المسطرة الشفوية

المادة 96

تطبق مسطرة المناقشة الشفوية في القضايا التالية:

القضايا التي تختص المحاكم الابتدائية بالنظر فيها ابتدائيا وانتهائيا، طبقا للمادة 30 أعلاه؛

قضايا الزواج والنفقة وإعداد بيت الزوجية والرجوع لبيت الزوجية والطلاق الاتفاقي وأجرة الحضانة وزيارة المحضون؛

القضايا المتعلقة بالحالة المدنية؛

القضايا الاجتماعية؛

قضايا استيفاء ومراجعة وجيبة الكراء؛

القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون .

المادة

بمجرد إيداع المقال بكتابة الضبط، يعين القاضي المكلف وفق مقتضيات الفقرة 3 من المادة 628 أدناه، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية .

يمكن لرئيس محكمة الدرجة الأولى أو من ينوب عنه، عند الاقتضاء، أن يعين أو يغير القاضي المكلف بالقضية كلما حصل موجب لذلك، بأمر ولائي .

تسلم كتابة الضبط فورا للطرف المدعي الاستدعاء لجلسة النظر في القضية، وتبلغ للطرف الآخر نسخة من هذا الاستدعاء ومن المقال، طبقا للمادة 84 أعلاه وما بعدها، مع الإشارة إلى إشعاره بوجوب إعداد دفاعه قبل الجلسة.

المادة

مع مراعاة آجال البت المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يفصل فورا في القضايا الواردة في المادة 96 أعلاه، أو تؤجل إلى جلسة مقبلة يعين تاريخها للأطراف حالا ،ويشار إلى ذلك في السجلات .

المادة

إذا استدعي المدعي أو وكيله أو المحامي، بصفة قانونية، وتخلف عن الحضور، أمكن للمحكمة البت في الطلب إذا كانت تتوفر على العناصر الضرورية للفصل في الدعوى. وإذا لم تتوفر على العناصر المذكورة حكمت بعدم قبولها .

يجوز للمحكمة تأجيل القضية إلى جلسة مقبلة، إذا أشعرت برسالة من أحد الأطراف أو في الجلسة بأن الاستدعاء الموجه إليه في موطنه لم يصله أو أنه تعذر عليه الحضور لغيابه أو بسبب مرض أو لقيامه بخدمة عمومية أو لأي سبب آخر مشروع .

يحكم غيابيا، إذا لم يحضر المدعى عليه أو وكيله أو المحامي في الوقت المحدد للجلسة

رغم توصله بصفة قانونية، ما لم يدل بجواب، وفي هذه الحالة يصدر الحكم حضوريا في حقه.

المادة

إذا تعدد المدعى عليهم ولم يحضر أحدهم أو وكيله أو محاميه رغم توصله طبقا للقانون ،أخرت المحكمة القضية إلى جلسة مقبلة، يستدعى لها الأطراف المتخلفون مع تنبيههم في نفس الوقت إلى أنها ستبت حينئذ في القضية بحكم واحد يعتبر حضوريا تجاه جميع الأطراف .

الجزء الثاني: المسطرة الكتابية

المادة

بمجرد إيداع المقال بكتابة الضبط، يعين القاضي المقرر وفق مقتضيات الفقرة 3 من المادة 628 أدناه، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية .

يمكن لرئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، أومن ينوب عنه حسب الحالة ،أن يغير بأمر ولائي القاضي المقرر كلما حصل موجب لذلك.

تسلم نسخة من المقال إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، بالنسبة للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية .

يتسلم الطرف المدعي فورا الاستدعاء لجلسة النظر في القضية، وتبلغ للطرف الآخر نسخة من هذا الاستدعاء ومن المقال طبقا للمادة 84 أعلاه وما بعدها، مع الإشارة إلى وجوب تقديم مذكرات الدفاع والمستندات قبل الجلسة.

المادة

يحق للأطراف أو من ينوب عنهم الاطلاع على مستندات القضية أو أخذ نسخ منها على نفقتهم في كتابة الضبط، دون نقل أصولها خارج المحكمة.

المادة

تودع المستنتجات في كتابة ضبط المحكمة، ويجب أن يكون عدد النسخ مساويا لعدد الأطراف، وإلا أنذر القاضي المقرر المعني بالأمر للإدلاء بهذه النسخ داخل أجل عشرة) 10(أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالإنذار، تحت طائلة عدم اعتبار هذه المستنتجات .

تبلغ المذكرات المشار إليها أعلاه، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة

إذا لم يقدم المدعى عليه مستنتجاته، عند عرض القضية في الجلسة، صدر الحكم في غيبته، ما لم تقرر المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أخرى بناء على طلبه أو طلب محاميه أو وكيله قصد تقديم مستنتجاته.

تأمر المحكمة عند تقديم المدعى عليه لمستنتجاته، حسب الأحوال، بتأخير القضية إلى جلسة أخرى أو بإرجاعها إلى القاضي المقرر، ما لم تعتبرها جاهزة .

يتعين على القاضي المقرر أن يحيل القضية من جديد إلى الجلسة داخل أجل لا يتعدى شهرا واحدا، إذا لم تكن جاهزة.

إذا تعدد المدعى عليهم ولم يدل أحدهم بمستنتجاته عند عرض القضية في الجلسة، أخرت إلى جلسة أخرى مع إنذار الطرف المتخلف بأنه إذا لم يقدم مستنتجاته إلى غاية تاريخ انعقادها ،صدر الحكم حضوريا بالنسبة للجميع .

تعتبر الأحكام حضورية إذا صدرت بناء على مقالات الأطراف أو مستنتجاتهم .

تعتبر الأحكام حضورية كذلك عندما ترفض دفعا، وتبت في نفس الوقت في الجوهر ولو كان الطرف الذي أثار الدفع قد امتنع احتياطيا عن الإدلاء بمستنتجاته في الموضوع .

تحدد المحكمة لدفاع المدعى عليه الذي لم يدل بمستنتجاته بالجلسة التي قدم فيها نيابته ،تاريخا جديدا دون الحاجة إلى استدعائه، وإذا لم يقدم مستنتجاته في التاريخ المعين، ولم يدل بعذر مقبول اعتبر الحكم حضوريا.

المادة

يتخذ القاضي المقرر الإجراءات لجعل القضية جاهزة للحكم، ويأمر بتقديم المستندات التي يراها ضرورية لتحقيق الدعوى، ويمكن له تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف، الأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق المنصوص عليها في المادة 116 وما بعدها من هذا القانون، دون المساس بما يمكن للمحكمة أن تأمر به بعد ذلك من إجراءات .

إذا أمر القاضي بأي إجراء من إجراءات التحقيق تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف، بين بتدقيق العناصر التي يشملها هذا الإجراء .

لا يمكن بأي حال أن تمس الأوامر التي تصدر في هذا الشأن بما يمكن أن يقضى به في الجوهر، وتبلغ هذه الأوامر وفق مقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، ولا تكون قابلة للطعن ،إلا في وقت واحد مع الأحكام الفاصلة في الجوهر وضمن نفس الآجال.

المادة

إذا تم تحقيق الدعوى، أو إذا انقضت آجال تقديم الردود، واعتبر القاضي المقرر أن الدعوى جاهزة، حدد تاريخ الجلسة التي تدرج فيها القضية يستدعى لها الأطراف .

لا تعتد المحكمة بالمستنتجات والطلبات المقدمة من الأطراف ولا المستندات المرفقة بها بعد اعتبار القضية جاهزة للحكم، باستثناء الطلبات الرامية إلى التنازل .

تسحب من الملف المذكرات والمستندات المدلى بها متأخرة، وتودع في كتابة ضبط المحكمة رهن إشارة من أدلى بها.

غير أنه يمكن للمحكمة، بمقرر معلل، إعادة القضية إلى المناقشة إذا طرأت بعد اعتبار الدعوى جاهزة للحكم واقعة جديدة من شأنها أن تؤثر على الحكم، أو إذا تعذر قبل ذلك إثارة واقعة لسبب خارج عن إرادة الأطراف.

المادة

يمكن للأطراف تقديم ملاحظاتهم الشفوية بالجلسة لتعزيز مستنتجاتهم الكتابية .

يجب أن يحضر الجلسة المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بالنسبة للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية .

يدلي المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بارائه مكتوبة، ويمكنه توضيحها شفهيا لهيئة الحكم بكل استقلال، سواء فيما يتعلق بالوقائع أو القواعد القانونية المطبقة عليها .

يحق للأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم، أخذ نسخة من مستنتجات المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، والتعقيب عليها.

المادة

يأمر رئيس الجلسة بحجز القضية للمداولة بعد انتهاء المناقشة والاطلاع أو الاستماع ،عند الاقتضاء، للنيابة العامة في مستنتجاتها الكتابية أو الشفوية .

يأمر رئيس الجلسة بالنسبة للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية، بحجز القضية للمداولة بعد انتهاء المناقشة والاستماع إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق .

يحدد رئيس الجلسة تاريخ النطق بالحكم .

تتم المداولة بحضور جميع قضاة الهيئة التي قررت حجز القضية للمداولة .

لا يشارك ممثل النيابة العامة ولا المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الحالة، في المداولة.

الفرع الثالث: الأحكام

المادة 109

تصدر الأحكام في جلسة علنية وتحمل في رأسها:

المملكة المغربية؛

المحكمة المصدرة للحكم؛

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

وتشتمل على البيانات التالية:

مراجع ملف القضية؛

تاريخ النطق بالحكم؛

اسم القاضي أو أسماء قضاة الهيئة التي أصدرته، واسم ممثل النيابة العامة عند حضوره، واسم المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الأحوال، واسم كاتب الضبط؛

أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وصفتهم وموطنهم أو محل إقامتهم وأسماء محاميهم، وكذا عند الاقتضاء، أسماء وصفة وموطن وكلائهم، وإذا تعلق الأمر بشخص اعتباري ينص على اسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر فرعه، وكل ما يرفع الجهالة عن الأطراف؛

حضور الأطراف أو تخلفهم حسب شهادات التسليم ومحاضر الجلسات؛

الاستماع إلى الأطراف الحاضرين أو وكلائهم أو محاميهم، وعند الاقتضاء، مضمون مستنتجات النيابة العامة أو المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق؛

الإشارة إلى مستنتجات الأطراف مع تحليل موجز لوسائل دفاعهم، والتنصيص على المستندات المدلى بها والمقتضيات القانونية المطبقة؛

التنصيص على أن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية، وأن الحكم قد صدر في جلسة علنية.

يجب أن تكون الأحكام معللة، كما يجب تحريرها كاملة عند النطق بها.

المادة 110

توقع أصول الأحكام من طرف رئيس الهيئة والقاضي المقرر وكاتب الضبط، أو من طرف القاضي المكلف بالقضية وكاتب الضبط .

إذا عاق القاضي المنفرد مانع حال دون تمكنه من توقيع الحكم، وجب توقيعه من طرف رئيس المحكمة داخل أربع وعشرين) 24(ساعة من وقت التحقق من وجود هذا المانع، وينص في أصل الحكم على هذا الحلول في التوقيع، بعد الإشارة إلى أن منطوقه مطابق للصيغة التي صدر عليها من القاضي الذي لم يتمكن من التوقيع عليه، والإشهاد بذلك من طرف كاتب الضبط .

إذا حصل المانع لرئيس المحكمة، اتخذ نفس الإجراء، وتولى توقيع الحكم نائبه .

إذا حصل المانع لكاتب الضبط، ذكر القاضي ذلك عند التوقيع على أصل الحكم .

إذا حصل المانع للقاضي ولكاتب الضبط في آن واحد، تولى توقيع الحكم رئيس المحكمة بعد التنصيص في أصل الحكم على هذا الحلول في التوقيع، وعلى مطابقة منطوق الحكم للصيغة التي صدر عليها .

إذا حصل المانع لرئيس الجلسة في قضاء جماعي، تولى توقيعه خلال نفس الأجل أقدم قاض شارك في الجلسة، وكذلك الأمر إذا حصل المانع للقاضي المقرر ما لم يكن هذا القاضي هو الأقدم، حيث يوقع الحكم من طرف القاضي الآخر، وينص في أصل الحكم على هذا الحلول في التوقيع .

إذا حصل المانع لكاتب الضبط في الحالة المشار إليها في الفقرة السابقة، ذكر ذلك عند التوقيع، رئيس الجلسة أو القاضي الذي يوقع عوضا عنه .

إذا حصل المانع لجميع القضاة المشكلة منهم الهيئة ولكاتب الضبط، وقع أصل الحكم رئيس المحكمة بعد التنصيص فيه على هذا الحلول في التوقيع، وعلى مطابقة منطوق الحكم للصيغة التي صدر عليها.

المادة111

يبلغ كاتب الضبط فورا الحكم، الذي صدر حضوريا، إلى الأطراف أو وكلائهم الحاضرين بالجلسة، ويسلم لهم نسخة من الحكم، ويشار في آخره إلى أن التبليغ والتسليم قد وقعا ويشعر الرئيس، علاوة على ذلك، إذا كان الحكم قابلا

للاستئناف، الأطراف أو وكلاءهم بأن لهم الحق في الطعن فيه بالاستئناف داخل الأجل المحدد في المادة 204 من هذا القانون، ابتداء من تاريخ تبليغه بالجلسة، ويضمن هذا الإشعار في محضر الجلسة من طرف كاتب الضبط بعد التبليغ .

المادة112

يضمن كاتب الضبط منطوق الحكم في محضر الجلسة وفي سجلها، ويشار إلى تاريخ صدوره في السجل المنصوص عليه في المادة 76 أعلاه .

يوقع محضر الجلسة وسجلها من طرف رئيسها وكاتب الضبط .

ترقم الأحكام وتجلد أصولها دوريا قصد تكوين سجل منها .

تضاف نسخة من الحكم إلى الملف بمجرد توقيعه .

ترد المستندات إلى أصحابها عند المطالبة بها مقابل وصل بعد صيرورة الحكم نهائيا ،من قبل رئيس كتابة الضبط، ما لم ير عرض الأمر على رئيس المحكمة للبت بمقتضى أمر ،في مدى إبقاء هذه المستندات بالملف أو إرجاعها.

المادة113

تطبق على أحكام محاكم الدرجة الأولى، مقتضيات المادة 223 أدناه المتعلقة بالتنفيذ المعجل .

المادة114

مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بالمصاريف القضائية وواجبات التمبر، تسلم كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم نسخة عادية منه بعد الإشهاد على مطابقتها للأصل ،لمن يطلبها من الأطراف. كما يمكن لكل ذي مصلحة من غير الأطراف، مطالبة رئيس كتابة الضبط بتسليمه نسخة عادية من الحكم مشهود بمطابقتها للأصل، ويشار إلى اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسليم، وفي حالة الرفض يعرض الأمر على رئيس المحكمة.

المادة115

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 78 أعلاه، يبلغ المقرر، بناء على طلب ،للشخص نفسه أينما وجد، أو في موطنه الحقيقي أو المختار أو بمحل إقامته

أو بمكتب محاميه بناء على موافقة هذا الأخير، وذلك وفق مقتضيات المواد 83 أعلاه وما بعدها.

الباب الثالث: إجراءات تحقيق الدعوى

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة116

يتعين على المحكمة، قبل الأمر تمهيديا بأي إجراء من إجراءات التحقيق، أن تتأكد من شكليات قبول الدعوى.

المادة117

يمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، وقبل البت في جوهر الدعوى، الأمر بإجراء خبرة أو الوقوف على عين المكان أو البحث أو تحقيق الخطوط أو أي إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى، متى كان ذلك ضروريا أو مجديا .

يجب على الأطراف أن يساهموا في إجراءات تحقيق الدعوى وفقا لما تقتضيه قواعد التقاضي بحسن النية، وللمحكمة ترتيب الآثار عن كل امتناع أو رفض غير مبرر .

يمكن لممثل النيابة العامة أن يحضر أي إجراء من إجراءات التحقيق المأمور بها، إذا كانت طرفا أصليا أو منضما في الدعوى.

المادة118

لا يستجاب لطلب أي إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى أو إعادته، كما يمكن التراجع عن إجراء سبق الأمر به، وذلك متى تبين للمحكمة وجه الحكم في القضية .

المادة119

تحدد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، المبلغ الذي يتطلبه القيام بإجراء من إجراءات تحقيق الدعوى، وتأمر طالبه بإيداعه بصندوق المحكمة داخل أجل أقصاه خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ تبليغه الأمر. وإذا صدر الأمر بإجراء التحقيق تلقائيا، فإنه يتم بمقتضاه تعيين

الطرف الذي يتولى إيداع هذا المبلغ، وذلك ما لم يكن مستفيدا من المساعدة القضائية .

إذا لم يقم من كلف من الأطراف بإيداع المبلغ المحدد خلال المهلة المبينة في الأمر، جاز للطرف الآخر أن يقوم بإيداع هذا المبلغ بعد موافقة المحكمة .

يصرف النظر عن الإجراء في حالة عدم إيداع هذا المبلغ في الأجل المحدد، وتبت المحكمة في القضية على حالتها .

يمكن تخفيض مبلغ الأتعاب بناء على طلب الطرف المعني بالخبرة، أو رفعه بناء على طلب الخبير، مع مراعاة مقتضيات المادة 25 من القانون رقم 00.45 المتعلق بالخبراء القضائيين.

المادة120

تؤدى المبالغ المودعة كأتعاب للخبراء أو تعويضات تنقل الشهود إلى مستحقيها بواسطة كتابة الضبط، تحت مراقبة القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، ولا تسلم هذه المبالغ ،في أي حالة، مباشرة من الأطراف إلى الخبراء والشهود من أجل أداء الأجور والمصاريف .

يشطب، وفق المسطرة المقررة قانونا، على الخبير المسجل في الجدول الذي تسلم المبالغ المذكورة مباشرة من الأطراف.

المادة121

تطبق مقتضيات المادة السابقة على أجور ومصاريف التراجمة المحلفين .

المادة122

إذا كان مستند من مستندات الإثبات يوجد بحوزة طرف في الدعوى أو الغير، أمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، ما لم يوجد مانع قانوني، الأمر بناء على طلب مكتوب من الطرف الآخر، بالإدلاء به داخل أجل معقول، تحت طائلة الحكم على حائز هذا المستند بغرامة تهديدية في حالة الرفض غير المبرر .

باستثناء شرط الكتابة، لا يخضع تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة السابقة لأي شكلية محددة، كما لا يشترط فيه تحديد المستند المطلوب الإدلاء به سوى من حيث نوعه.

الفرع الثاني: الخبرة

المادة123

إذا أمرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، بإجراء خبرة، عين خبير قضائي أو أكثر مختص في الميدان المطلوب إجراء الخبرة فيه ليقوم بهذه المهمة، إما تلقائيا أو باقتراح من الأطراف أو باتفاقهم، شخصا ذاتيا كان أم اعتباريا.

وعند عدم وجود خبير مدرج بالجدول يمكن، بصفة استثنائية، تعيين خبير من خارج الجدول على أن يؤدي اليمين الخاصة بالخبراء وفق مقتضيات القانون المتعلق بالخبراء القضائيين، تحت طائلة بطلان الخبرة.

وإذا تعلق الأمر بشخص اعتباري، تؤدى هذه اليمين وفق مقتضيات القانون رقم 00.45 المتعلق بالخبراء القضائيين .

وفي جميع الأحوال، تجب الإشارة في الحكم إلى تاريخ أداء اليمين.

تحدد العناصر التي تجرى الخبرة فيها في شكل أسئلة تقنية، لا علاقة لها بالقانون، يتطلب الجواب عنها الاستعانة بذوي الاختصاص.

تسهر كتابة الضبط على تبليغ الأطراف بالمقرر القاضي بإجراء خبرة، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة124

تحدد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، الأجل الذي يجب على الخبير أن يضع خلاله تقريره المكتوب مرفقا بنسخ بعدد الأطراف.

تشعر كتابة الضبط الأطراف بمجرد وضع التقرير المذكور بها لتسلم نسخة منه.

يمكن للمحكمة، عند الاقتضاء، استدعاء الخبير لتقديم توضيح عن تقريره، يضمن في محضر مستقل.

يمكن للأطراف الحصول على نسخة من ذلك المحضر، وتقديم مستنتجاتهم بشأنه، عند الاقتضاء.

المادة125

إذا لم يقم الخبير بالمهمة المسندة إليه داخل الأجل المحدد له، أو تعذر عليه إنجازها، أو رفض القيام بها دون عذر مقبول، عينت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أو من يتم انتدابه من أعضاء هيئة المحكمة لهذه الغاية، دون استدعاء الأطراف، خبيرا آخرا بدلا منه، وتشعر كتابة الضبط الأطراف فورا بهذا التغيير.

بصرف النظر عن الجزاءات التأديبية، يمكن الحكم على الخبير الذي لم يقم بالمهمة المسندة إليه داخل الأجل المحدد له أو رفضها بدون عذر مقبول، بالمصاريف والتعويضات المترتبة عن تأخير إنجاز الخبرة للطرف المتضرر، كما يمكن الحكم عليه بغرامة لفائدة الخزينة العامة، تحدد في ضعف أتعابه .

المادة126

يمكن تجريح الخبير الذي لم يعين باتفاق الأطراف للأسباب التالية:

إذا كانت للخبير أو لزوجه أو لأحد أصولهما أو فروعهما مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في النزاع؛

إذا وجدت بين الخبير أو بين زوجه وأحد الأطراف قرابة أو مصاهرة إلى غاية الدرجة الرابعة؛

إذا كانت بينه أو بين زوجه أو أصولهما أو فروعهما وبين أحد الأطراف دعوى قائمة أو انتهت منذ أقل من سنتين؛

إذا وجدت صداقة أو علاقة تبعية أو عداوة مشهورة بين الخبير أو زوجه وبين أحد الأطراف أو زوجه؛

إذا عين لإنجاز الخبرة في غير مجال تخصصه؛

إذا سبق أن قدم استشارة أو كان طرفا في النزاع المعين فيه أو نظر فيه كمحكم أو أبدى رأيا فيه أو أدلى بشهادة في موضوعه؛

إذا كان هو أو زوجه دائنا أو مدينا لأحد الأطراف؛

إذا سبق أن كان مستشارا لأحد الأطراف أو نائبا قانونيا له؛

إذا كان عضوا في جمعية لها مصلحة في النزاع؛

إذا كان هناك أي سبب خطير آخر.

يقدم طلب التجريح داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ تبليغ المقرر القضائي بتعيين الخبير تحت طائلة عدم قبوله.

يجب على الخبير أن يثير أسباب التجريح من تلقاء نفسه، وأن يتنحى تلقائيا.

يشعر الخبير فورا بمسطرة التجريح المقدمة في مواجهته، ويطلب منه التوقف مؤقتا عن إنجاز الخبرة في انتظار البت في هذه المسطرة.

تبت المحكمة في غرفة المشورة في طلب التجريح داخل أجل خمسة)5(أيام من تاريخ تقديمه، ولا يقبل مقررها أي طعن، إلا مع الحكم البات في الجوهر.

المادة 127

يجب على الخبير، تحت طائلة البطلان، أن يستدعي الأطراف ودفاعهم ووكلائهم، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، لحضور إنجاز الخبرة، مع إمكانية استعانة الأطراف بأي شخص يرون فائدة في حضوره.

يتضمن الاستدعاء تاريخ ومكان وساعة إنجاز الخبرة، ويجب على الخبير أن لا يقوم بمهمته، إلا بحضور أطراف النزاع ومحاميهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية، وذلك قبل خمسة) 5(أيام على الأقل من الموعد المحدد لإجراء الخبرة، ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك، متى تبين لها أن هناك حالة استعجال.

يجري الخبير محاولة الصلح بين الأطراف، ويضمن في محضر مرفق بالتقرير، أقوال الأطراف وملاحظاتهم ويوقعون معه عليه، مع وجوب الاشارة فيه إلى من لا يعرف التوقيع أو يرفضه، وإذا تعلق الأمر بتصريحات كتابية، وجب على الخبير إرفاقها بتقرير الخبرة.

يقوم الخبير بمهمته تحت مراقبة المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية .

ويمكن للقاضي حضور عمليات الخبرة، إذا اعتبر ذلك مفيدا.

المادة

يمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، إرجاع التقرير إلى الخبير ليقوم دون مصاريف بتدارك النقص أو الإغفال أو الغموض الحاصل فيه، كما يمكن تلقائيا أو بطلب من أحد الأطراف، استدعاء الخبير لجلسة معينة

يستدعى لها جميع الأطراف، لتقديم الإيضاحات والمعلومات اللازمة التي تضمن في محضر يوضع رهن إشارتهم.

المادة

إذا احتاج الخبير أثناء قيامه بمهامه إلى ترجمة شفوية أو كتابية، تعين عليه الاستعانة بترجمان محلف مسجل بجدول التراجمة المقبولين لدى المحاكم، فإذا تعذر عليه ذلك، أمكنه الرجوع إلى المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، لتعيين ترجمان محلف.

يمكن للخبير أن يتلقى في شكل تصريح كل المعلومات الضرورية مع الإشارة إلى مصدرها في تقريره، ما لم تمنعه الجهة التي عينته من ذلك.

المادة

إذا اعتبرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أن الخبرة يجب ألا تنجز من طرف خبير واحد، يعين ثلاثة أو أكثر على أن يكون عددهم وترا، حسب ظروف القضية.

يقوم الخبراء بأعمالهم مجتمعين ويحررون تقريرا واحدا، فإذا كانت آراؤهم مختلفة بينوا رأي كل واحد والأسباب التي يستند عليها مع توقيعه من طرف الجميع.

لا تلزم المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، برأي الخبير المعين أو الخبراء المعينين، ويبقى لهم الحق في انتداب خبير آخر أو خبراء آخرون ،من أجل استيضاح الجوانب التقنية للنزاع.

الفرع الثالث: المعاينة

المادة

يجوز للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، إما تلقائيا وإما بناء على طلب أحد الأطراف، الأمر بمعاينة موضوع النزاع، وفي هذه الحالة يحدد في الأمر التاريخ والساعة التي تتم فيها هذه المعاينة بحضور الأطراف ودفاعهم ووكلائهم الذين يتعين استدعاؤهم بصفة قانونية، فإذا كان

الأطراف حاضرين وقت النطق بالأمر، أمكن للمحكمة أن تقرر إجراءها حالا. وفي كلتا الحالتين يمكن الاستعانة بالقوة العمومية.

تحدد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، مصاريف المعاينة وفق التعريفة المحددة بمقتضى نص تنظيمي.

المادة

إذا كان موضوع المعاينة يتطلب معلومات تقنية لا تتوفر عليها المحكمة، تأمر في نفس المقرر بتعيين خبير للحضور وإبداء الرأي.

إذا تقرر إجراء المعاينة خارج دائرة نفوذ المحكمة الصادر عنها الأمر، أمكن انتداب محكمة أخرى لإجرائها.

المادة

يجوز للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، عند الاقتضاء، الاستماع أثناء المعاينة إلى أشخاص معينين في محاضر، وإجراؤها بحضورهم، متى كانت هناك فائدة تبرر ذلك.

المادة

يحرر محضر بالمعاينة ويوقع حسب الأحوال من طرف رئيس الهيئة وكاتب الضبط أو من طرف القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية وكاتب الضبط، ويوضع هذا المحضر رهن إشارة الأطراف بكتابة الضبط.

الفرع الرابع: الأبحاث

المادة

يجوز الأمر بالبحث في شأن الوقائع التي يبدو التثبت منها مفيدا في تحقيق الدعوى.

المادة

يبين المقرر القاضي بالبحث الوقائع التي سيجرى بشأنها، وكذلك تاريخ وساعة الجلسة التي سيتم فيها.

يتضمن المقرر استدعاء الأطراف ووكلاءهم ومحاميهم للحضور، وتقديم شهودهم في التاريخ والساعة المحددين أو إشعار كتابة الضبط خلال خمسة) 5(أيام بعد صدور المقرر ،بأسماء الشهود المطلوب الاستماع إليهم.

المادة

يجوز للمحكمة أن تقرر أيضا الانتقال إلى عين المكان، والاستماع فيه إلى الشهود.

المادة

يجوز للأطراف استدعاء شهودهم، وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة

لا تقبل شهادة من كانت بينهم وبين أحد الأطراف أو أزواجهم رابطة مباشرة من قرابة أو مصاهرة من الأصول أو الفروع إلى الدرجة الرابعة، عدا إذا قرر القانون خلاف ذلك.

لا تقبل أيضا شهادة الأشخاص الذين نص القانون أو قضى حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به بأنهم عديمو الأهلية لأداء الشهادة.

المادة

يستمع إلى الشهود على انفراد، بمحضر الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم .

يدلي كل شاهد قبل سماع شهادته ببطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها عند تعذر الإدلاء بها، ويصرح باسمه الشخصي والعائلي ومهنته وسنه وموطنه ومدى قرابته أو مصاهرته للأطراف مع ذكر درجتها، وما إذا كان أجيرا عند أحدهم.

يقسم الشاهد، تحت طائلة البطلان، بعد التأكد من عدم قيام موانع الشهادة، على قول الحقيقة.

لا يؤدي الأفراد الذين لم يبلغوا من العمر ثماني عشرة) 18(سنة اليمين، ولا يستمع إليهم، إلا على سبيل الاستئناس.

يمكن إعادة سماع الشهود ومواجهة بعضهم ببعض.

يجوز أن تتلى على الشهود المقتضيات المتعلقة بالمعاقبة على شهادة الزور.

المادة

يجب أن يفصل بين تاريخ تسليم الاستدعاء وتاريخ حضور الشهود خمسة) 5(أيام على الأقل، إذا كان الشاهد يقيم بدائرة نفوذ المحكمة، ويمدد هذا الأجل إلى خمسة عشر) 15(يوما ،إذا كان يقيم خارج دائرة نفوذها في أي مكان آخر من تراب المملكة وخارجها.

دون الإخلال بالمتابعات الزجرية، يمكن الحكم على الشهود المتخلفين عن الحضور بغرامة تتراوح بين 1000 و5000 درهم، ويقبل هذا الحكم التنفيذ رغم التعرض أو الاستئناف.

يجوز استدعاء الشهود من جديد، فإن تخلفوا مرة ثانية، حكم عليهم بغرامة تتراوح بين 2000 و10.000 درهم. غير أنه يمكن في جميع الأحوال إعفاء الشاهد من الغرامة المحكوم بها عليه، إذا قدم عذرا مقبولا.

المادة

إذا ثبت أن هناك استحالة لحضور الشاهد في التاريخ المحدد، أمكن تأخير القضية إلى تاريخ لاحق أو الانتقال قصد تلقي شهادته.

إذا كان الشاهد يقيم خارج دائرة اختصاص المحكمة، أمكن الاستماع إلى شهادته بواسطة إنابة قضائية.

المادة

يمكن تجريح الشهود لعدم أهليتهم لأداء الشهادة، أو لأي سبب قانوني آخر يمنعهم من أدائها.

يتم البت حالا في التجريح الموجه إلى الشاهد بحكم لا يقبل الطعن، إلا مع الحكم الفاصل في الموضوع، إذا كان قابلا للطعن.

المادة

يجب تقديم التجريح، قبل أداء الشهادة، إلا إذا ظهر سببه بعد ذلك.

إذا قبل التجريح في هذه الحالة الأخيرة، ألغيت الشهادة.

المادة

يؤدي الشاهد شهادته شفاهيا، ولا يمكن له أن يستعين بتصريحات مكتوبة، إلا بصفة استثنائية وبعد إذن المحكمة له بذلك.

إذا كان الشاهد يتكلم لغة أو لهجة يصعب فهمها على المحكمة أو الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أو الشهود الآخرين، أمكن الاستعانة، إما تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، بكل شخص قادر على الترجمة، شريطة أن لا يقل عمره عن ثماني عشرة) 18(سنة، وأن لا يكون مدعوا لأداء شهادته في القضية.

إذا كان الترجمان غير مسجل بجدول التراجمة المقبولين لدى المحاكم، وجب أن يؤدي اليمين أمام المحكمة على أن يترجم بأمانة.

يجوز تلقائيا أو بطلب من الأطراف أو من أحدهم، استفسار الشهود عن كل ما يكون ملائما لتوضيح الشهادة.

يؤدي من لا قدرة له على الكلام، الشهادة بالكتابة أو بالإشارة المفهومة.

المادة

يمكن لأي طرف في الدعوى أو دفاعه أو وكيله، في إطار الأبحاث التي تأمر بها المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، أن يطرح، بواسطة المحكمة أو بإذنها، على الطرف الآخر أو على أحد الشهود، أسئلة من أجل توضيح وقائع الدعوى.

لا يجوز للطرف أن يقاطع الشاهد أثناء إدلائه بشهادته.

تتلى على كل شاهد شهادته، ويوقع عليها أو يشار فيها إلى أنه لا يعرف التوقيع أو يرفضه.

المادة

يحرر كاتب الضبط محضرا بشهادة الشهود، يوقعه إلى جانب رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الأحوال، يتضمن البيانات التالية:

غياب أو حضور الأطراف ودفاعهم ووكلائهم؛

تاريخ ومكان وساعة الاستماع إلى الشهود؛

أسماءهم الشخصية والعائلية؛

أرقام بطائقهم الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها؛

أرقام هواتفهم الشخصية؛

عناوينهم؛

أداؤهم اليمين؛

مدى القرابة أو المصاهرة أو علاقة الزوجية أو علاقة العمل التي تجمع بين الأطراف والشهود؛

أوجه التجريح المقدمة في مواجهتهم؛

تصريحاتهم التي أدلوا بها؛

الإشارة إلى تلاوة شهادتهم عليهم.

المادة 148

تبت المحكمة حالا بعد البحث، أو تؤخر القضية إلى جلسة مقبلة، إذا لم تكن جاهزة للحكم.

الفرع الخامس: اليمين

المادة

إذا وجه أحد الأطراف اليمين الحاسمة إلى خصمه، لإثبات ادعاء، أو ردها هذا الأخير لحسم النزاع نهائيا، أصدرت المحكمة أمرا تمهيديا بأداء اليمين في الجلسة بحضور أطراف النزاع ودفاعهم، أو بعد استدعائهم بصفة قانونية.

يبين من يوجه اليمين بدقة الوقائع المطلوب أداء اليمين بخصوصها.

يؤدي الطرف اليمين على صحة أو عدم صحة الوقائع موضوع اليمين، بالعبارة التالية:

»أقسم بالله العظيم«، ويحرر محضر بذلك.

يجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أي حالة كانت عليها الدعوى أمام المحكمة، سواء ابتدائيا أو استئنافيا، ما لم يكن الشخص الموجهة إليه هذه اليمين شخصا اعتباريا.

ولمن وجهت إليه اليمين أن يردها على خصمه، على أنه لا يجوز الرد إذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان، بل يستقل بها شخص من وجهت إليه اليمين.

المادة

إذا عاق الطرف مانع مشروع وثابت بصفة قانونية عن حضور جلسة أداء اليمين بالمحكمة، أمكن الانتقال إليه من طرف قاض أو هيئة قضائية منتدبة بأداء اليمين بمحضر دفاعه أو بعد استدعائه، على أن يحرر محضر بذلك من طرف كاتب الضبط.

إذا كان الطرف الذي وجهت إليه اليمين أو ردت عليه يسكن خارج دائرة نفوذ المحكمة ،أمكن لها أن تأمر بأن يؤدي اليمين أمام محكمة موطنه أو محل إقامته، ويحرر محضر بذلك.

المادة

إذا اعتبرت المحكمة أن أحد الأطراف لم يعزز ادعاءاته بالحجج الكافية، أمكن لها تلقائيا أن توجه اليمين المتممة إلى هذا الطرف، بأمر تمهيدي يبين الوقائع التي ستتلقى اليمين بشأنها.

تؤدى هذه اليمين، وفق الشكليات والشروط المنصوص عليها في هذه المادة وفي المادتين

149 و150 أعلاه.

لا يجوز لمن وجهت إليه المحكمة هذه اليمين، أن يردها على الطرف الآخر.

المادة

يمكن للمحكمة أن تأمر بأن تؤدى اليمين طبقا للشروط والصيغة التي تلزم ضمير من يؤديها، ويثبت ذلك في الأمر الذي يحدد الوقائع التي تؤدى اليمين بشأنها، والأجل والمكان والشروط المحددة لإتمام أدائها.

تؤدى اليمين وفق مواد هذا الفرع بحضور الطرف الآخر أو بعد استدعائه بصفة قانونية ،وبحضور القاضي المنتدب أو الهيئة القضائية المنتدبة وكاتب الضبط الذي يحرر محضرا يثبت القيام بهذه العملية.

يعتبر حلف الأخرس ونكوله بالكتابة إذا كان يعرفها، وإلا فبإشارته المعهودة.

المادة

يجوز للنائب القانوني طلب توجيه اليمين للخصم إذا كان مخولا بذلك، ولا يجوز له أداء اليمين نيابة عمن يمثله.

المادة

توجه المحكمة تلقائيا، لمن ادعى حقا على التركة وأثبت وجوده، يمينا على أنه لم يستوف هذا الحق من المتوفى بنفسه أو بغيره، ولا أنه أبرأ المتوفى منه أو أحاله على غيره، وأنه لم يستوف دينه من الغير، وأنه لم يكن عليه للمتوفى في مقابل هذا الحق دين أو رهن.

الفرع السادس: تحقيق الخطوط والزور

الجزء الأول: تحقيق الخطوط

المادة 155

إذا أنكر خصم ما نسب إليه من كتابة أو توقيع أو بصمة، أمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، صرف النظر عن ذلك، إن تبين أنه غير ذي فائدة في الفصل في النزاع .

إذا كان الأمر بخلاف ذلك، أشر على المستند ووقع عليه من لدن رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية وكاتب الضبط، وأمر بتحقيق الخطوط أو البصمات ،بالسندات أو شهادة الشهود أو بواسطة خبير مختص.

إن المستندات التي يمكن قبولها للمقارنة هي بصفة خاصة:

التوقيعات على مستندات رسمية؛

الكتابة أو التوقيعات التي سبق الإقرار بها؛

الجزء الذي لم ينكر من المستند موضوع التحقيق.

يؤشر ويوقع رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الأحوال، على مستندات المقارنة.

المادة

مع مراعاة الطابع السري لبعض المستندات الرسمية، والنصوص القانونية الجاري بها العمل، يمكن للمحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، أمر الجهة المودع لديها المستند الرسمي بإحضاره للمقارنة أو للاطلاع عليه وأخذ نسخ منه وإرجاعه.

وفي حالة الامتناع، تطبق المقتضيات المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية.

المادة

إذا ثبت من التحقيق أن المستند محرر أو موقع أو مبصوم ممن أنكره، حكم عليه بغرامة لفائدة الخزينة العامة من عشرة آلاف) 10.000(إلى عشرين ألف) 20.000(درهم، بالإضافة إلى ما قد يحكم به من تعويضات ومصاريف.

لا تحول هذه المقتضيات دون تحريك المتابعة الزجرية عند الاقتضاء.

المادة

يمكن لمن بيده مستند عرفي، أن يقيم بشأنه دعوى ضد الشخص الذي يشهد عليه ذلك المستند، ليقر هذا الأخير أن ما ورد بالمستند هو خطه أو توقيعه أو بصمته.

يعتبر المستند مقرا به، إذا لم يحضر المدعى عليه رغم استدعائه وتوصله بصفة قانونية ،أو إذا حضر المدعى عليه، وسكت أو لم ينكره أو لم ينسبه إلى سواه.

إذا حضر المدعى عليه وأقر بالخط أو التوقيع أو البصمة، شهدت عليه المحكمة بهذا الإقرار.

160

إذا أنكر المدعى عليه الخط أو التوقيع أو البصمة، جرى التحقيق طبقا لمقتضيات المواد من 155 إلى 159 أعلاه.

الجزء الثاني: ادعاء الزور

أولا: الزور الفرعي

المادة

إذا قدم أحد الأطراف أو دفاعه أو وكيله، طلبا عارضا أثناء سريان الدعوى بالزور الفرعي في أحد المستندات المقدمة، صرفت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، النظر عن ذلك إذا تبين أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على هذا المستند.

إذا كان الأمر بخلاف ذلك، أنذرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية الطرف الذي قدم المستند أو محاميه إذا كانت له وكالة خاصة، ليصرح بما إذا كان يريد استعماله أم لا.

إذا صرح الطرف أو محاميه بعد إنذاره، أنه يتخلى عن استعمال المستند المطعون فيه بالزور الفرعي أو لم يصرح بشيء بعد ثمانية) 8(أيام، نحي المستند من الدعوى.

المادة

إذا صرح الطرف أو دفاعه أو وكيله الذي تم إنذاره، أنه ينوي استعمال المستند، أوقف الفصل في الطلب الأصلي، وأمر بإيداع أصل المستند داخل ثمانية) 8(أيام بكتابة الضبط، ابتداء من تاريخ إشعاره في الجلسة، إذا كان حاضرا أو من تاريخ توصله عن طريق كتابة الضبط، وإذا لم يقم بذلك في الأجل المحدد، توبعت المسطرة كما لو صرح بأنه لا ينوي استعماله.

المادة

إذا وضع أصل المستند أجري التحقيق في الطلب العارض المتعلق بالزور الفرعي.

المادة

إذا كان أصل المستند المطعون فيه بالزور محفوظا في مستودع عمومي، أصدرت المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، أمرا لأمين المستودع بتسليم هذا الأصل إلى كتابة الضبط.

165

تقوم المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، خلال ثمانية) 8(أيام من وضع أصل المستند المطعون فيه بالزور بكتابة الضبط، بالتأشير عليه وتحرير محضر يبين فيه حالة أصل المستند بحضور النيابة العامة، وكذا الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أو بعد توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية.

المادة

يقع الشروع، فور تحرير المحضر ،في إثبات الزور بنفس الطريقة المشار إليها في المادتين 155 و159 أعلاه .

تبت المحكمة بحكم واحد في الطلب العارض، وفي موضوع الدعوى بعد إيداع الأطراف لمستنتجاتهم.

يحكم على مدعي الزور المرفوض طلبه بغرامة لفائدة الخزينة العامة ما بين عشرة آلاف)10.000(درهم وعشرين ألف) 20.000(درهم، دون مساس بالتعويضات والمصاريف والمتابعات الجنائية.

إذا ثبت وجود الزور، أحيلت المستندات إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه ملائما.

وفي جميع الأحوال، تبلغ النيابة العامة بكل دعوى تتعلق بالطعن بالزور، رغم التنازل عن استعمال الوثيقة موضوع طلب الزور.

المادة

يوقف تنفيذ الحكم في شقه القاضي بحذف أو إتلاف المستند كلا أو بعضا أو تصحيحه أو إعادته إلى أصله، داخل أجل الاستئناف أو إعادة النظر أو النقض، وكذا أثناء سريان هذه المساطر، عدا إذا وقع التصريح بقبول الحكم أو بالتنازل عن استعمال طرق الطعن.

المادة

يوقف أيضا تنفيذ الحكم في شقه القاضي بإرجاع المستندات المقدمة إلى أصحابها، كما هو الشأن في الحالة المعينة في المادة السابقة، ما لم يؤمر بغير ذلك بناء على طلب من يعنيه الأمر.

المادة

لا يجوز تسليم نسخ من المستندات المطعون فيها بالزور مادامت موضوعة بكتابة الضبط، إلا بناء على مقرر قضائي.

ثانيا: الزور الأصلي

المادة

يمكن لمن يخشى الاحتجاج عليه بمستند مزور، أن ينازع من بيده ذلك المستند لسماع الحكم بتزويره، وذلك بدعوى أصلية، وفق المسطرة المنصوص عليها في المادة 159 أعلاه.

يتضمن المقال بيان الوسائل التي يعتمد عليها مدعي الزور.

يتم في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، الإشهاد على من أنكر وجود المستند موضوع دعوى الزور الأصلي.

المادة

تطبق في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا الفرع.

المادة

يوقف النظر في دعوى الزور المدنية إلى حين البت النهائي في دعوى الزور الزجرية ،إن وجدت.

الباب الرابع: الطلبات العارضة والتدخل ومواصلة الدعوى والتنازل

الفرع الأول: إدخال الغير في الدعوى

المادة

إذا طلب أحد الأطراف إدخال شخص في الدعوى بصفته ضامنا أو لأي سبب آخر ،استدعي المطلوب إدخاله طبقا للمادة 83 أعلاه وما بعدها .

يعطى له الأجل الكافي، اعتبارا لظروف القضية ومحل موطنه أو إقامته للحضور بالجلسة.

يمكن إدخال شخص في الدعوى إلى حين وضع القضية في المداولة أو التأمل، غير أنه يمكن للمدعي طلب تطبيق مقتضيات المادة 176 أدناه، إذا كان الطلب جاهزا وقت إدخال الغير.

المادة

تطبق مقتضيات المادة السابقة عندما يدخل الضامن شخصا آخر بصفته ضامنا فرعيا.

المادة

إذا أقر الضامن بحلوله محل المضمون، أمكن إخراج هذا الأخير من الدعوى بطلب منه ،ما لم يطلب المدعي الأصلي إبقاءه فيها حفاظا على حقوقه.

لا موجب لاستدعاء المسؤول المدني، إذا لم ينازع الضامن في ثبوت الضمان أو صحته أو إذا تبين للمحكمة عدم جدية الدفع بانعدام الضمان .

المادة

تبت المحكمة في الطلبات الأصلية والعارضة بحكم واحد.

يمكن للمدعي الأصلي، إذا كان طلبه جاهزا وحده دون الطلب العارض، أن يطلب البت في طلبه منفصلا، على أن يبت بعد ذلك في الطلب العارض، ما لم تقرر المحكمة البت في الطلبين معا بحكم واحد.

المادة

تنفذ الأحكام التي تصدر ضد الضامن الذي أقر بحلوله محل المضمون، على هذا الأخير في حالة عسر الضامن ولو أخرج المضمون من الدعوى.

المادة

إذا أدخل مدعى عليه أمام المحكمة بصفته وارثا لشخص هلك، منحته المحكمة بطلب منه أو دفاعه أو وكيله أجلا كافيا لإعداد دفاعه، مع مراعاة ظروف الدعوى.

الفرع الثاني: إحالة الدعوى أمام محكمتين مختلفتين

وارتباط الدعويين

المادة

إذا سبق أن قدمت دعوى لمحكمة أخرى في نفس الموضوع، أو إذا كان النزاع مرتبطا بدعوى جارية أمام محكمة أخرى، أمكن تأخير القضية تلقائيا أو بطلب من أحد الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم إلى حين البت في القضية الأولى.

المادة

تضم الدعاوى الجارية أمام محكمة واحدة بسبب ارتباطها، تلقائيا أو بطلب من الأطراف

أو دفاعهم أو وكلائهم أو من أحدهم، وفقا لمقتضيات المادة 61 أعلاه.

الفرع الثالث: التدخل الإرادي ومواصلة الدعوى

المادة

يقبل التدخل الإرادي في الدعوى ممن له مصلحة قائمة ومشروعة في النزاع.

المادة

يجوز للمحكمة، في حالة طلب تدخل الغير في الدعوى، أن تحكم في الطلب الأصلي منفصلا، إذا كانت القضية جاهزة، أو أن تؤجله لتبت فيه وفي طلب تدخل الغير في الدعوى بحكم واحد.

المادة

لا يمكن أن يؤخر التدخل والطلبات العارضة الأخرى، الحكم في الطلب الأصلي إذا كان جاهزا.

المادة

لا تؤخر وفاة الأطراف أو أحدهم أو حصول تغيير في أهليتهم، الحكم في الدعوى إذا كانت جاهزة للحكم.

المادة

تستدعي المحكمة، بمجرد علمها بوفاة أحد الأطراف أو بتغيير في أهليته، سواء شفويا أو بإشعار يوجه وفق المقتضيات المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها، لمن لهم الصفة في مواصلة الدعوى للقيام بذلك، إذا لم تكن الدعوى جاهزة للحكم.

المادة

إذا لم يقم الذين أشعروا بمواصلة الدعوى بذلك في الأجل المحدد لهم، بتت المحكمة في القضية.

المادة

تتم مواصلة الدعوى وفق الشكليات المنصوص عليها في المادة 76 أعلاه المتعلقة بتقييد الدعوى.

المادة

تتم مواصلة الدعوى ممن لهم الصفة في ذلك إما بإعلانهم الصريح، أو بحضورهم الشخصي بالجلسة التي أدرجت فيها القضية.

الفرع الرابع: التنازل

المادة

يمكن التنازل كتابة أو بتصريح يضمن بمحضر الجلسة، يشار فيه إلى أن الطرف تنازل عن الدعوى التي أقامها بصفة أصلية أو عارضة أو عن الطلب الذي رفعه إلى المحكمة في موضوع الحق .

لا يترتب عن التنازل عن الدعوى تخلي الخصم عن موضوع الحق.

يترتب عن التنازل عن الطلب محو الترافع أمام القضاء بالنسبة للطلبات المقدمة إلى المحكمة.

المادة

يقبل التنازل عن الدعوى أو الطلب في جميع القضايا وفي أي مرحلة، باستثناء ما تعلق بحق غير مسموح بالتخلي عنه أو التصرف فيه.

المادة

تسجل المحكمة التنازل بمقتضى مقرر غير قابل لأي طعن.

إذا اعترض الطرف الآخر على التنازل عن الدعوى، بعلة أنه قدم مقالا مضادا أو لسبب

آخر، بتت المحكمة في صحة التنازل بمقرر قابل للاستئناف، وفق قواعد الاختصاص القيمي.

المادة

يترتب على الحكم الصادر بتسجيل التنازل وفق المادة السابقة، إرجاع الأمور بقوة القانون إلى سابق حالتها.

المادة

يترتب عن كل تنازل موافقة الطرف المتنازل على أداء المصاريف التي يمكن استخلاصها بجميع الطرق القانونية .

الباب الخامس: المصاريف

المادة

يحكم بالمصاريف على كل من خسر الدعوى، سواء كان شخصا ذاتيا أو اعتباريا خاضعا للقانون العام أو الخاص ،ويجوز الحكم، بحسب ظروف القضية، بتوزيع المصاريف كلا أو بعضا.

يتحمل المحكوم عليه هذه المصاريف في حدود ما حكم به عليه.

إذا تعددت الأطراف التي خسرت الدعوى، جاز توزيع المصاريف بينها بالتساوي أو بنسبة ما حكم به على كل طرف، وتكون الأطراف ملزمة بالتضامن إذا كانت متضامنة فيما حكم به.

المادة

ينص في الحكم الفاصل في النزاع على المصاريف التي وقعت تصفيتها، ما لم يتعذر ذلك قبل إصدار الحكم، وتقع التصفية في هذه الحالة الأخيرة بأمر من المحكمة يرفق بمستندات القضية.

المادة

إذا تضمنت المصاريف أجور وأتعاب الخبير أو الترجمان المحلف، فإن نسخة من الأمر بتقديرها يؤشر عليها بصيغة التنفيذ من طرف كاتب الضبط، وتسلم وتوجه طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

إذا لم يكن المبلغ الذي وقع تسبيقه كافيا للمصاريف، فإن المبلغ المستحق يبين في نسخة الأمر.

يكون كل الأطراف ملزمين تجاه الخبير أو الترجمان المحلف بأداء المبلغ، غير أنه ليس لهذا الأخير متابعة غير المحكوم عليهم بالمصاريف، إلا في حالة إعسار الطرف المحكوم عليه.

المادة

يمكن للخبير وللترجمان المحلف وللأطراف بواسطة دفاعهم أو وكلائهم، الاعتراض أمام رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عنهما، على الأمر الصادر بتقدير الأتعاب خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ التبليغ.

لا يقبل الأمر الصادر في هذا الاعتراض إلا الطعن بالاستئناف.

يمكن تقديم الاعتراض أو الطعن بالاستئناف، المشار إليهما أعلاه بصفة شخصية.

المادة

إذا طلب أحد الشهود تقدير المصاريف، طبقت مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 196 أعلاه.

المادة 199

يجوز للأطراف المنازعة في تقدير المصاريف داخل أجل عشرة) 10(أيام من تبليغ الحكم أو الأمر المحدد لها، إذا كان الحكم الصادر في الموضوع انتهائيا، ولا يقبل المقرر الصادر في هذا الصدد أي طعن.

تجوز المنازعة في حصر المصاريف عن طريق الطعن بالاستئناف، متى كان الحكم الصادر في الموضوع ابتدائيا.

الباب السادس: التعرض

المادة

يجوز التعرض على الأحكام الغيابية الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى إذا لم تكن قابلة للاستئناف، وذلك داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ المنجز، طبقا لمقتضيات المادة 115 أعلاه.

ينبه الطرف في وثيقة التبليغ إلى أنه بانقضاء الأجل المذكور، يسقط حقه في التعرض.

المادة

يقدم الطعن بالتعرض ويستدعى الأطراف فيه للحضور بالجلسة، طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين 77 و83 أعلاه وما بعدها.

المادة

يوقف أجل التعرض والتعرض نفسه داخل الأجل القانوني التنفيذ، عدا إذا كان المقرر الصادر مشمولا بالنفاذ المعجل .

إذا قدم المحكوم عليه طلبا بإيقاف التنفيذ المعجل المأمور به في الحكم الغيابي، بتت غرفة المشورة في هذا الطلب طبقا لمقتضيات المادة 223 أدناه .

المادة

لا يقبل تعرض جديد من الشخص المتعرض المحكوم عليه غيابيا مرة ثانية.

الباب السابع: الاستئناف

المادة

يجوز الطعن بالاستئناف في جميع الأحوال في الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، مع مراعاة مقتضيات المادة 93 من مدونة الأوقاف، وباقي الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك.

تستأنف الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى داخل أجل ثلاثين) 30(يوما يبتدئ من تاريخ التبليغ.

يبتدئ أجل الاستئناف من تاريخ التبليغ المنجز وفق مقتضيات المواد 83 و84 و86 و115 أعلاه.

يوقف أجل الاستئناف والاستئناف نفسه داخل الأجل القانوني التنفيذ، عدا إذا كان الحكم أو الأمر مشمولا بالتنفيذ المعجل.

المادة

ليس لاستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية القاضية بإيقاف تنفيذ قرار إداري، أثر موقف.

إذا تعلق الاستئناف بحكم صادر يقضي بتحديد التعويض عن نقل الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، فلا يترتب عليه إيقاف التنفيذ، إلا بالنسبة للمبالغ التي تجاوزت تلك المحددة من طرف اللجنة الإدارية للتقييم.

يجب على محكمة الاستئناف الإدارية أو القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، أن تبت في طلب الاستئناف المتعلق بإيقاف تنفيذ قرار إداري داخل أجل ثلاثين

)30(يوما يبتدئ من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

المادة

يحق للمستأنف عليه رفع استئناف فرعي، ولو كان قد طلب دون تحفظ تبليغ الحكم.

يعتبر الاستئناف المقدم من طرف المستأنف عليه داخل الأجل القانوني استئنافا أصليا ،وكل استئناف قدمه خارج الأجل القانوني يعتبر استئنافا فرعيا.

لا يؤثر التنازل عن الاستئناف الأصلي في البت في الاستئناف الفرعي.

لا يترتب عن عدم قبول الاستئناف الأصلي، لوقوعه خارج الأجل القانوني، عدم قبول الاستئناف الفرعي.

لقبول الاستئناف الفرعي، يجب أن يكون الحكم المستأنف مضرا في جزء منه بالمستأنف الفرعي.

لا يصح توجيه الاستئناف الفرعي إلا ضد المستأنف أصليا.

يبتدئ سريان الأجل تجاه الشخص الذي بلغ الحكم بناء على طلبه، ابتداء من تاريخ التبليغ.

المادة

يجوز لكل طرف في الحكم الابتدائي أن يقدم استئنافا مثارا ضد غير المستأنف الأصلي ،متى كان من شأن الاستئناف المساس بمصالحه .

المادة

لا يمكن في أي حال أن يكون الاستئناف الفرعي أو الاستئناف المثار، سببا في تأخير الفصل في الاستئناف الأصلي إذا كانت القضية جاهزة.

المادة

تضاعف آجال الاستئناف مرتين لمصلحة الأطراف الذين ليس لهم موطن ولا محل إقامة بالمملكة.

المادة

توقف وفاة أحد الأطراف آجال الاستئناف لصالح ورثته، ولا تقع مواصلتها من جديد إلا بعد مرور خمسة عشر) 15(يوما الموالية لتبليغ الحكم للورثة بموطن الشخص المتوفى، طبقا لمقتضيات المادة 115 أعلاه.

يمكن أن يقع هذا التبليغ إلى الورثة أو إلى ممثليهم القانونيين، جماعيا دون تنصيص على أسمائهم وصفاتهم، غير أنه إذا وقع التبليغ لكل وارث على حدة، وجب أن يتم في موطن كل واحد منهم.

المادة

يبلغ مقال الاستئناف المقدم ضد شخص توفي أثناء سير الدعوى أو ضد الورثة أو ممثليهم القانونيين فرادى أو جماعة في الحالة المشار إليها في المادة 210 أعلاه، طبقا للطرق المحددة في نفس المادة، وللمستأنف أن يواصل استئنافه بعد التبليغ لكل واحد من الورثة أو ممثله القانوني بموطنه.

إذا وقع أثناء أجل الاستئناف تغيير في أهلية أحد الأطراف توقف الأجل، ولا يبتدئسريانه من جديد إلا بعد خمسة عشر) 15(يوما من تبليغ الحكم، لمن لهم الصفة في تسلم هذا التبليغ قانونا.

المادة

لا تقبل الأحكام التمهيدية الاستئناف بصورة مستقلة.

يترتب عن استئناف الحكم الفاصل في الموضوع، استئناف جميع الأحكام التمهيدية الصادرة في الدعوى.

لا يمكن الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تقضي في جزء من الطلبات الأصلية، وتأمر تمهيديا بإجراء من إجراءات التحقيق أو بإجراء وقتي في الجزء الآخر من الطلبات، إلا مع الأحكام الفاصلة في جميع الطلبات الأصلية.

المادة

يقدم الاستئناف أمام كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر المطعون فيه مقابل وصل، ويثبت في سجل خاص.

ويمكن تقديم المقال بأي صندوق من صناديق المحاكم، على أن يتم إرساله من طرف رئيس كتابة الضبط فورا إلى المحكمة المختصة.

يعتبر وصلا، نسخة المقال الموضوع عليها طابع كتابة الضبط التي تلقت المقال مع تاريخ إيداعه، بعد التأكد من عدد ونوع المستندات المرفقة به.

يجب أن يوجه المقال مع المستندات المرفقة به ووثائق ملف القضية دون مصاريف، إلى كتابة ضبط محكمة الاستئناف المختصة داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ إيداع مقال الاستئناف، ويحدد هذا الأجل في عشرة) 10(أيام بالنسبة لقضايا الأسرة، وفي سبعة) 7(أيام بالنسبة للقضايا الاستعجالية.

المادة

يعفى من أداء الرسم القضائي، الطعن بالاستئناف المقدم ضد المقررات الصادرة عن المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية.

يجوز للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، منح المساعدة القضائية طبقا للمسطرة الجاري بها العمل في هذا المجال.

216

يجب أن يتضمن مقال الاستئناف، تحت طائلة عدم القبول، ما يلي:

الاسم الشخصي والعائلي لكل من المستأنف والمستأنف عليه؛

صفة وموطن أو محل إقامة كل من المستأنف والمستأنف عليه ،وصفة وموطن أو محل إقامة وكلائهم، عند الاقتضاء؛

رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للطرف المستأنف أو ما يقوم مقامها؛

الاسم الشخصي والعائلي لمحامي المستأنف ورقمه الوطني والهيئة التي ينتمي إليها وعنوان بريده الإلكتروني، في حالة تقديم المقال بواسطة محام؛

إذا كان أحد الأطراف شخصا اعتباريا، وجب أن يتضمن المقال إسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر فرعه.

علاوة على ذلك، يجب أن يتضمن مقال الاستئناف موضوع الطلب والوقائع والوسائل المثارة، مع إرفاقه بالمستندات التي يرغب الطالب في استعمالها.

يرفق هذا المقال بنسخ منه مشهود بمطابقتها للأصل بعدد الأطراف المستأنف عليهم.

إذا لم تقدم أي نسخة أو كان عدد النسخ غير مساو لعدد الأطراف، تطلب كتابة الضبط من المستأنف أن يدلي بهذه النسخ داخل أجل عشرة) 10(أيام، ويدرج الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية القضية بعد مرور هذا الأجل في الجلسة التي يعينها، وتصدر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف قرارا بالتشطيب.

إذا أدلى المستأنف بالنسخ الناقصة داخل أجل شهر من تاريخ التشطيب، أدرجت القضية من جديد في الجلسة. وفي حالة عدم إدلائه بهذه النسخ داخل الأجل المذكور، صدر قرار بعدم القبول.

يجب أن يرفق المستأنف أيضا مقاله بنسخة من الحكم المطعون فيه، وما يفيد التبليغ، عند الاقتضاء، وإلا طلبتهما كتابة ضبط محكمة الاستئناف من المحكمة التي أصدرته.

ينذر المستشار المقرر، عند الاقتضاء، الطرف المستأنف باستكمال البيانات الشكلية غير التامة أو التي وقع إغفالها، داخل أجل يحدده، تحت طائلة عدم القبول.

في حالة عدم توقيع المقال، ينذر المستشار المقرر الطرف أو الوكيل أو المحامي بتصحيح المسطرة داخل أجل يحدده، تحت طائلة الحكم بعدم القبول.

يجب على كل طرف أن يشعر المحكمة بكل تغيير يقع في عنوانه أو محل المخابرة معه ،وإلا اعتبر كل تبليغ في آخر محل أو عنوان مدلى به، صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

217

يعرض الاستئناف الدعوى من جديد أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، ويحقللأطراف تقديم الأدلة وإثارة الدفوع التي يرونها.

يمكن للمستأنف أو دفاعه أو وكيله إثارة وسائل إضافية، ما لم يتم اعتبار القضية جاهزة.

تنظر هذه المحكمة في أسباب الاستئناف، ولها أن تثير تلقائيا كل ما يتعلق بالنظام العام ،بعد إشعار الأطراف بذلك، على أن لا يضار الطاعن بطعنه.

المادة

إذا صدر الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها مقاضاة أشخاص معينين، جاز لمن فاته أجل الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم، أن يطعن فيه أثناء النظر في الطعن المرفوع من أحد الأطراف داخل الأجل متبنيا طلباته.

إذا قدم الطعن ضد أحد المحكوم لهم داخل الأجل، وجب إدخال الباقي منهم، ولو بعد فواته بالنسبة إليهم.

يستفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أحدهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، إذا كانت مصالحهما غير متعارضة. وإذا قدم الطعن ضد أحدهما داخل الأجل، جاز إدخال الآخر فيه ولو بعد فواته بالنسبة إليه.

المادة

لا يمكن تقديم أي طلب جديد أثناء النظر في الاستئناف، باستثناء طلب المقاصة أو أي طلب لا يعدو أن يكون دفاعا عن الطلب الأصلي.

يجوز للأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم أيضا، طلب تعويض الأضرار والمستحقات الناشئة بعد ختم المناقشات أمام محكمة الدرجة الأولى.

لا يعد طلبا جديدا، الطلب المترتب مباشرة عن الطلب الأصلي والذي يرمي إلى نفس الغايات رغم تأسيسه على أسباب أو علل مختلفة.

المادة

لا يقبل أي تدخل إلا ممن يكون له الحق في أن يستعمل تعرض الغير الخارج عن الخصومة.

لا يقبل طلب إدخال الغير في القضايا المستأنفة أمام محكمة الدرجة الثانية ،ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

غير أنه يقبل طلب إدخال الغير في القضايا المستأنفة، أمام محكمة الدرجة الثانية، متى كان الحكم المستأنف قد صدر غيابيا في حق طالب الإدخال.

المادة

إذا أبطلت أو ألغت محكمة الدرجة الثانية الحكم المطعون فيه، وجب عليها أن تتصدى للحكم في الجوهر.

المادة

مع مراعاة مقتضيات المادة 475 أدناه، ينفذ الحكم من طرف محكمة الدرجة الأولى التي أصدرته أو من طرف المحكمة التي تعينها محكمة الدرجة الثانية في شخص رئيسها الأول ،بناء على طلب الجهة المحكوم لها.

لمحكمة النقض أن تعهد بتنفيذ قراراتها إلى محكمة الدرجة الأولى التي تعينها.

الباب الثامن: التنفيذ المعجل

المادة 223

يؤمر وجوبا بالتنفيذ المعجل رغم التعرض أو الاستئناف دون كفالة، إذا كان هناك سند رسمي أو تعهد معترف به، أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

يجوز الأمر أيضا بالتنفيذ المعجل بكفالة بنكية أو نقدية أو بدونهما، حسب ظروف القضية التي يجب توضيحها.

غير أنه يمكن تقديم طلبات إيقاف التنفيذ المعجل أمام المحكمة التي تنظر في التعرض أو الاستئناف بمقال مستقل عن الدعوى الأصلية، مرفق بنسخة من الحكم المطلوب إيقاف تنفيذه ونسخة من مقال الطعن فيه.

تستدعي المحكمة، عند الاقتضاء، بمجرد ما يحال إليها هذا المقال الأطراف ودفاعهم أو وكلائهم للمناقشة في غرفة المشورة، ويمكن لهم أن يقدموا ملاحظاتهم شفويا أو كتابيا .

تبت المحكمة داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما.

يمكن رفض الطلب أو الأمر بإيقاف التنفيذ المعجل كليا أو جزئيا إلى أن يقع البت في الجوهر، أو الأمر بإيقاف التنفيذ المعجل لمدة معينة، أو تعليق متابعة التنفيذ على تقديم كفالة من طالبه.

يمكن أيضا الترخيص للطرف المحكوم عليه بإيداع المبلغ الكافي لضمان القدر المحكوم به المشمول بالتنفيذ المعجل بكتابة ضبط تعينها المحكمة، أو بين يدي شخص آخر عين لهذه الغاية باتفاق الأطراف، ويكون المبلغ المودع لصالح الطرف المتابع لإجراءات التنفيذ وحده. ترفع اليد عن الإيداع بمجرد صدور الحكم النهائي في الجوهر.

إذا تعلق الأمر بحكم بت في جزء من الطلبات الأصلية وفق المادة 213 أعلاه، قدم طلبإيقاف التنفيذ أمام غرفة المشورة بالمحكمة المصدرة لهذا الحكم، وبت فيه وفق الإجراءات المقررة في الفقرات أعلاه.

المادة 224

لا تقبل قرارات غرفة المشورة الطعن بالتعرض، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

القسم الرابع: المساطر الخاصة بالاستعجال ومسطرة الأمر بالأداء

الباب الأول: الأوامر المبنية على طلب والمعاينات

المادة 225

يختص رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عن كل منهما، بالبت في كل طلب يهدف إلى الحصول على أمر بإثبات حال أواستجواب أو توجيه إنذار أو أي إجراء مستعجل في أي مادة لم يرد بشأنها نص خاص، ولا يضر بحقوق الأطراف ولو كان النزاع المرتبط بالإجراء معروضا على القضاء، ويصدر الأمر في غيبة الأطراف دون حضور كاتب الضبط.

يشتمل الطلب على ملخص للوقائع والأسباب الموجبة لتقديمه ويرفق بالمستندات المؤيدة له.

إذا كان الأمر يتعلق بإجراء معاينة لا يمكن القيام بها إلا بواسطة خبير مختص، أمكن للرئيس أومن ينوب عنه، تعيينه من بين الخبراء المسجلين بجدول الخبراء القضائيين المقبولين لدى محاكم الاستئناف للقيام بذلك.

يصدر الأمر فورا أو في اليوم الموالي على الأكثر لتقديم الطلب، إلا أنه يمكن للرئيس أو من ينوب عنه، عند الاقتضاء، أن يمنح أجلا للطالب، للإدلاء ببعض

المستندات الضرورية أو البيانات الإضافية، لا يتعدى ثمانية)8(أيام تحت طائلة رفض الطلب .

يرجع إلى الرئيس أو من ينوب عنه في جميع الأحوال في حالة وجود صعوبة.

يكون الأمر الذي لا يستجيب للطلب، قابلا للاستئناف داخل سبعة)7(أيام من تاريخ النطق به، عدا إذا تعلق الأمر بإثبات حال أو إجراء معاينة أو توجيه إنذار الذي لا يقبل أي طعن.

يجب على كتابة الضبط أن توجه مقال الاستئناف مع المستندات المرفقة إلى كتابة ضبط محكمة الدرجة الثانية داخل أجل ثلاثة) 3(أيام، من تاريخ إيداع مقال الاستئناف.

يبت الرئيس الأول أو رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عن كل منهما، في غيبة الأطراف بقرار لا يقبل أي طعن داخل أجل سبعة)7(أيام من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف.

يقوم المكلف بتنفيذ الأمر بتوجيه إنذار أو بإثبات حال، بتحرير محضر يثبت فيه باختصار أقوال وملاحظات المطلوب في هذا الإجراء الذي يمكنه أخذ نسخة منه.

يكون الأمر الصادر بناء على طلب، قابلا للتنفيذ خلال ثلاثين) 30(يوما من تاريخ صدوره، ويسقط بانصرام هذا الأجل، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد.

الباب الثاني: قضاء الاستعجال

المادة 226

يختص رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عن كل منهما، بصفته قاضيا للمستعجلات، بالبت في الحراسة القضائية، أو في أي إجراء وقتي أو تحفظي، شريطة أن يتوفر عنصر الاستعجال وأن لا يمس بما يمكن أن يقضى به في الجوهر، سواء كان النزاع قد أحيل إلى المحكمة أم لا.

إذا كان النزاع معروضا على محكمة الدرجة الثانية، مارس هذه المهام رئيسها الأول أو من ينوب عنه.

يمارس رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عنه، الاختصاصات المخولة للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية أو للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية، حسب الحالة، إذا كان النزاع معروضا على قسم متخصص بمحكمة الاستئناف.

يمكن للرئيس أو من ينوب عنه، رغم وجود منازعة جدية، أن يأمر بكل التدابير التحفظية أو بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه لدرء ضرر حال أو لوضع حد لاضطراب ثبت جليا أنه غير مشروع.

غير أنه إذا كانت القضية تستوجب رفع دعوى في الموضوع، حدد قاضي المستعجلات أجلا لطالب الإجراء للقيام بذلك، تحت طائلة اعتبار الأمر الصادر كأن لم يكن.

المادة

يمكن أن يقدم الطلب في غير الأيام والساعات المعينة للقضاء المستعجل في حالة الاستعجال القصوى، سواء إلى قاضي المستعجلات ولو بمحل إقامته، أو إلى مقر المحكمة ،وقبل التقييد في سجل كتابة الضبط، ويعين القاضي فورا التاريخ والساعة التي ينظر فيهما الطلب.

يمكن له أن يبت حتى في أيام العطل.

المادة

يبين المقال بإيجاز موضوع الدعوى والوقائع والأسباب الموجبة لتقديمه، ويرفق بالمستندات التي يرغب المدعي في استعمالها .

المادة

يستدعى الطرف المدعى عليه داخل أجل مناسب، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد 83 أعلاه وما بعدها.

يمكن الاستغناء عن هذا الاستدعاء في حالة الاستعجال القصوى.

المادة

تكون الأوامر الاستعجالية مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، ويمكن لقاضي المستعجلات مع ذلك أن يقيد التنفيذ بتقديم كفالة بنكية أو نقدية، كما يمكنه أن يأمر بالتنفيذ على أصل الأمر وقبل تبليغه إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى.

يقدم الاستئناف داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تبليغ الأمر، عدا في الحالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك .

ترفع كتابة الضبط مقال الاستئناف مع المستندات المرفقة ووثائق الملف إلى كتابة ضبط محكمة الاستئناف المختصة داخل أجل أقصاه سبعة) 7(أيام من تاريخ إيداع مقال الاستئناف.

يفصل في الاستئناف الرئيس الأول أو رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري أو رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري أومن ينوب عن كل واحد منهم، حسب الحالة ،بصفته قاضيا للمستعجلات .

لا تقبل الأوامر الاستعجالية الطعن بالتعرض.

المادة

يمكن إيقاف التنفيذ المعجل بقوة القانون من طرف الرئيس الأول أو رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عن كل منهما، إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ.

المادة

يجوز لقاضي المستعجلات، بحسب الأحوال، البت في المصاريف أو الأمر بالاحتفاظ بالبت فيها إلى أن تقع تصفيتها مع المصاريف المتعلقة بدعوى الموضوع .

تودع أصول الأوامر الاستعجالية بكتابة الضبط، ويكون منها سجل خاص.

الباب الثالث: مسطرة الأمر بالأداء

المادة

يمكن إجراء مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم الابتدائية، بشأن كل طلب تأدية مبلغ مالي يتجاوز خمسة آلاف) 5.000(درهم مستحق بموجب سند رسمي أو اعتراف بدين.

يمكن إجراء مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية، بشأن طلب تأدية مبلغ مالي يتجاوز ثمانين ألف)80.000(درهم مستحق بموجب ورقة تجارية أو سند رسمي أو اعتراف بدين ناتجين عن معاملات تجارية.

تجرى مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم الابتدائية، بشأن طلب تأدية مبلغ مالي يتجاوز خمسة آلاف) 000.5(درهم ولا يتجاوز ثمانين ألف) 80.000(درهم مستحق بموجب ورقة تجارية أو سند رسمي أو اعتراف بدين ناتجين عن معاملات تجارية.

المادة

يقدم مقال الأمر بالأداء إلى المحاكم الابتدائية أو المحاكم الابتدائية التجارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها موطن أو محل إقامة الطرف المدين، طبقا للشروط المشار إليها في القسم الثالث أعلاه.

يجب أن يتضمن المقال الاسم العائلي والشخصي وموطن أو محل إقامة الأطراف، وإذا كان أحد الأطراف شخصا اعتباريا، وجب أن يتضمن المقال إسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر فرعه وعنوان بريده الإلكتروني، مع البيان الدقيق للمبلغ المطلوب وموجب الطلب.

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 631 أدناه، يرفق هذا المقال بأصل السند الذي يثبت أساس الدين ونسخة أو نسخ منه بعدد المدينين.

المادة

لا يقبل الطلب إذا كان من الواجب تبليغه خارج المغرب، أو إذا لم يكن للمدين موطن معروف بتراب المملكة.

المادة

يختص رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس المحكمة الابتدائية التجارية أو رئيس القسم المتخصص في القضاء التجاري بالمحكمة الابتدائية أو من ينوب عن كل منهم، بالبت في مقالات الأمر بالأداء.

إذا ظهر لرئيس المحكمة أو رئيس القسم المتخصص أن الدين ثابت ومستحق الأداء، إما جزئيا أو كليا، أصدر أمرا بقبول الطلب، وقضى بأداء الدين على المدين في حدود ما هو ثابت ومستحق مع المصاريف والفوائد، عند الاقتضاء .

إذا ظهر خلاف ذلك ،أصدر الرئيس أمرا معللا برفض الطلب.

لا يقبل الأمر بالرفض أي طعن.

يبقى للطالب، في حالة رفض الطلب أو قبوله جزئيا، الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة وفق الإجراءات العادية.

المادة

تسجل مقالات الأمر بالأداء في تواريخها بسجل معد لهذه الغاية لدى كتابة ضبط المحكمة المقدم إليها الطلب، ويجب أن تبين فيه أسماء المدعين والمدعى عليهم وموطنهم وتاريخ الأمر المشار إليه في المادة 236 أعلاه القاضي بقبول الطلب إما جزئيا أو كليا أو رفضه، ومبلغ الدين وأساس المطالبة به، وتاريخ التعرض إن قدم.

إذا قدم الطلب إلكترونيا، بواسطة محامي يرفق بإشهاد بكونه يتوفر على أصل سند الدين أو نسخة مطابقة للأصل أو صورة شمسية له.

المادة

إذا صدر أمر بقبول الطلب إما كليا أو جزئيا، تبلغ نسخة طبق الأصل من الأمر مرفقة وجوبا بنسخة من الطلب وصورة من سند الدين المدعى به وفقا للمادة 236 أعلاه، بطلب من الدائن، إلى الطرف المدين.

يكون الأمر بالأداء قابلا للتنفيذ بمجرد صدوره، ولا يقبل أي طعن غير التعرض.

المادة

يجب أن تتضمن وثيقة تبليغ الأمر بالأداء، تحت طائلة البطلان، إعذار المحكوم عليه:

بأن يؤدي إلى الدائن مبلغ الدين والمصاريف المحددة في الأمر والفوائد، عند الاقتضاء؛

أو أن يتعرض على الأمر داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ، مع إشعاره بأنه في حالة عدم تقديم التعرض داخل هذا الأجل، يسقط حقه في ممارسة أي طعن. المادة 240

يعتبر الأمر بالأداء كأن لم يكن إذا لم يبلغ داخل أجل سنة من تاريخ صدوره، ويبقى للدائن الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة وفق الإجراءات العادية.

المادة

يقدم الطعن بالتعرض بمقال مكتوب أمام المحكمة التي صدر الأمر عن رئيسها، أو أمام القسم المتخصص في القضاء التجاري الذي صدر الأمر عن رئيسه .

وإذا نازع الخصم في هذه الوثيقة، تنذر المحكمة دفاع المدعي بالإدلاء بما تم الإشهاد عليه، تحت طائلة المساءلة التأديبية إن ثبت أن الإشهاد كان مخالفا للحقيقة.

يمكن للجهة القضائية المعروض عليها الطعن بالتعرض، أن تأمر بإيقاف تنفيذ الأمر بالأداء كليا أو جزئيا بحكم معلل، بناء على طلب المدين طبقا للمادة 223 أعلاه.

يكون الحكم الصادر في التعرض، والقاضي بتأييد الأمر بالأداء، مشمولا بالنفاذ المعجل.

المادة

يقبل الحكم الصادر في التعرض، الاستئناف داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ.

يمكن لمحكمة الدرجة الثانية، بناء على طلب المدين، أن توقف التنفيذ كليا أو جزئيا بقرار معلل طبقا للفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة 223 أعلاه.

يتعين البت في التعرض أو الاستئناف داخل أجل أقصاه ثلاثة) 3(أشهر.

المادة

إذا رأت المحكمة أن التعرض أو الاستئناف لم يقصد منهما إلا المماطلة والتسويف ،وجب عليها أن تحكم على المدين بغرامة لفائدة الخزينة العامة لا تقل

عن خمسة) 5(في المائة ولا تفوق نسبة خمسة عشر) 15(في المائة من مبلغ الدين المحكوم به.

القسم الخامس: المساطر الخاصة

الباب الأول: دعاوى الحيازة

المادة

لا يجوز رفع دعاوى الحيازة، إلا ممن كانت له شخصيا أو بواسطة الغير منذ سنة على الأقل، حيازة عقار أو حق عيني عقاري، حيازة مادية هادئة علنية متصلة غير منقطعة وغير مجردة من الموجب القانوني وخالية من الالتباس.

غير أنه يجوز رفع دعوى استرداد الحيازة المنتزعة بالعنف أو بالإكراه، إذا كانت للمدعي وقت استعمال العنف أو الإكراه، حيازة مادية وخالية من الالتباس وهادئة وعلنية ولو كانت حيازته تقل عن السنة.

المادة

مع مراعاة مقتضيات المادة 261 من القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية ،لا تقبل دعاوى الحيازة، سواء قدمت بطلب أصلي أو بطلب مقابل، إلا إذا أثيرت داخل أجل سنة من تاريخ الفعل الذي يخل بالحيازة أو داخل أجل أقصاه سنة من تاريخ صيرورة المقرر القضائي الزجري القاضي بالإدانة غير قابل لأي طعن.

المادة

إذا وقع إنكار الحيازة أو التعرض لها، فإن إجراء التحقيق الذي يؤمر به لا يمكن أن يتعلق بموضوع الحق.

يجوز مع ذلك للمحكمة أن تفحص السندات والعقود المدلى بها لتستخلص منها النتائج المفيدة فيما يتعلق بالحيازة.

المادة

من قدم دعوى الملكية لا تقبل منه بعد ذلك دعوى الحيازة، إلا إذا وقع إخلال بحيازته بعد تقديم دعوى الملكية.

المادة

إذا ادعى كل طرف من أطراف الدعوى أنه الحائز وتقدم بأدلة حيازته، فللمحكمة أن تبقي الحيازة لهم جميعا في نفس الوقت، أو أن تأمر بحراسة قضائية على المتنازع فيه، أو أن تسند حراسته لأحد الأطراف مع التزامه بتقديم حساب عن الثمار إذا اقتضى الحال ذلك.

الباب الثاني: عروض الوفاء والإيداع

المادة 249

يمكن للمدين، إذا أراد إبراء ذمته من التزام حال أو قبل حلوله، أن يعرض الوفاء به على الدائن مباشرة بواسطة مفوض قضائي .

يمكن للمدين إيداع المبلغ أو الشيء المعروض بالمحكمة:

إذا لم يتم العثور على الدائن؛

إذا رفض الدائن العرض المقدم إليه؛

إذا كانت المبالغ المستحقة محلا للحجز أو التعرض ضد الدائن أو ضد المحال له؛

إذا لم يستطع المدين أداء التزامه لسبب يرجع لشخص الدائن.

المادة

تتم العروض أمام المحكمة التي تنظر في الدعوى الأصلية، وعند عدم وجود دعوى فأمام المحكمة المختصة باعتبار موطن أو محل إقامة المعروض عليه أو مكان الوفاء، كما يمكن أن تتم العروض أمام المحكمة المتفق عليها بين طرفي الالتزام.

إذا لم يكن للدائن موطن أو محل إقامة معروف بالمغرب، يمكن أن تتم العروض أمام محكمة موطن المدين أو محل إقامته.

المادة

يثبتّ في كل محضر للعرض بيان عن الشيء المعروض، وعن مقدار المبلغ المالي، وطريقة أدائه، وجواب الدائن بقبول العرض أو رفضه، وسببه، وتوقيع

الدائن أو رفضه التوقيع، أو تصريحه بأنه لا يمكنه التوقيع، مع إشعار الدائن في حالة الرفض بتاريخ وساعة ومكان إجراء عملية الإيداع.

المادة

يتم الإيداع من طرف المدين قصد إبراء ذمته في كتابة ضبط المحكمة المختصة داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ رفض الدائن للعرض.

إذا رفض الدائن قبول العرض أو تعذر تبليغه، تأمر المحكمة بالإيداع بصندوق المحكمة.

عند وجود صعوبة مادية في إيداع الشيء المعروض بكتابة الضبط، يعين الرئيس أو من ينوب عنه، بطلب من المدين، الشخص أو الجهة التي يسلم لها الشيء أو تسند إليها حراسته . المادة 253

يقدم طلب الحكم بتصحيح أو بطلان العرض أو الإيداع طبقا للقواعد الخاصة بالطلبات الأصلية، وإذا كان هذا الطلب عارضا ضم إلى الموضوع .

المادة

إذا لم يكن الإيداع قد تم عند صدور الحكم بصحة العرض، أمرت المحكمة في نفس الحكم بإيداع المبلغ أو الشيء المعروض إذا لم يتسلمه الدائن، كما تقرر فيه وقف سريان الفوائد من تاريخ الإيداع.

المادة

تبقى التعرضات التي بلغت أو ستبلغ للمدين المودع قائمة، سواء كان الإيداع إراديا أو مأمورا به، غير أنها تكون على عاتق المودع عنده إذا أخبره المدين المودع بذلك.

المادة

لا يتم سحب المبالغ أو الأشياء المودعة إلا بأمر من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه:

بناء على طلب يقدمه المودع له شخصيا؛

بناء على طلب يقدمه وكيل المودع له بناء على توكيل خاص من هذا الأخير؛

بناء على طلب يقدمه محامي المودع له متى كان المبلغ مودعا بحساب الودائع والأداءات.

الباب الثالث: المساطر المتعلقة بقضايا الأسرة

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة

تطبق في قضايا الأسرة مقتضيات القسم الثالث والبابين الأول والثاني من القسم الرابع من هذا القانون، إذا لم تكن مخالفة لمقتضيات هذا الباب وكذا مقتضيات مدونة الأسرة.

يمارس مهام قاضي الأسرة المكلف بالزواج، قاضٍ أو أكثر من المحكمة الابتدائية يعين طبق مقتضيات قانون التنظيم القضائي.

المادة

يبت في طلبات النفقة خلال أجل شهر ابتداء من تاريخ إيداع المقال.

للقاضي المكلف بالقضية أن يأمر بنفقة مؤقتة لمستحقيها بمجرد طلبها.

تكون الأوامر والأحكام الصادرة في هذه القضايا مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، وقابلة للتنفيذ على الأصل رغم كل طعن.

يمكن طلب إيقاف التنفيذ إذا كانت المنازعة ترتبط بصفة من يطلب النفقة.

يقدم الطلب ويبت فيه وفق أحكام المادة 223 أعلاه.

المادة

تحال القضية حالا إلى الجلسة ويستدعى لها الأطراف.

تجرى دائما محاولة الصلح أو الوساطة بحضور الأطراف شخصيا، ما لم يتعذر ذلك لأسباب قاهرة، وإلا أجريت، في غير حالات الطلاق والتطليق والتعدد، بواسطة وكلائهم أو محاميهم.

كما يمكن للمحكمة أن تسند إجراء الصلح أو الوساطة إلى دفاع الأطراف أو الهيئات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص أو المساعدين الاجتماعيين بالمحاكم المؤهلين لهذه الغاية.

إذا تم الصلح أصدرت المحكمة حالا حكما يثبت الاتفاق وينهي النزاع، وينفذ بقوة القانون ولا يقبل أي طعن.

الفرع الثاني: النيابة القانونية

المادة

تطبق مقتضيات هذا الفرع في مجال تنظيم وتسيير النيابات القانونية .

المادة

يمارس مهام القاضي المكلف بشؤون القاصرين، قاض أو أكثر من المحكمة الابتدائية يعين طبقا لمقتضيات قانون التنظيم القضائي.

المادة

يفتح بقسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية ملف لكل نيابة قانونية ويقيد بسجل خاص معد لهذه الغاية.

الفرع الثالث: بيع منقولات المحجور

المادة

إذا كانت قيمة المنقولات لا تتجاوز عشرة آلاف) 000.10(درهم، أخبر الوصي أو المقدم، القاضي المكلف بشؤون القاصرين قبل البيع، بالثمن ليتأكد من كون الثمن مناسبا.

يأذن القاضي المكلف بشؤون القاصرين، للوصي أو المقدم في بيع أموال محجوره المنقولة، إذا تجاوزت قيمتها عشرة آلاف) 000.10(درهم، أو إذا لم يتم البيع بطريق المراضاة.

يتحقق القاضي في هذه الحالة قبل منح الإذن، من قيمة المنقولات التي يقومها خبير مختص يعينه لهذه الغاية ليحدد الثمن الافتتاحي للبيع بالمزاد العلني، ومن كون الثمن لا غبن فيه ولا ضرر على المحجور.

يبلغ الأمر في حالة الرفض تلقائيا للوصي أو المقدم وفقا للطرق العادية، ويمكن له أن يستأنفه خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ تبليغه.

المادة

يقع المزاد في أقرب سوق عمومي أو في أي مكان آخر وبأية وسيلة يمكن من خلالها الحصول على أحسن نتيجة، ويحاط العموم علما بتاريخ ومكان المزاد بكل وسائل الإشهار المناسبة لأهمية المبيع، بما في ذلك الموقع الرسمي الإلكتروني للمحاكم أو جميع الوسائل المعدة لهذا الغرض.

يباشر البيع بواسطة المكلف بالتنفيذ تحت إشراف القاضي المكلف بشؤون القاصرين.

يجري المزاد بعد انتهاء أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ إشهار إعلان البيع، إلا إذا كان المنقول عرضة للتلف أو لتقلب الأسعار، حيث يمكن للقاضي في هذه الحالة تقليص الأجل من يوم إلى آخر ومن ساعة إلى أخرى.

يرسو المزاد على من قدم أعلى عرض في التاريخ والمكان المعينين.

يسدد المشتري الثمن والمصاريف حالا، ولا تسلم له المنقولات إلا بعد أداء ثمنها نقدا أو بواسطة شيك معتمد.

ينذر عند تأخره عن أداء الثمن بتأديته دون أجل، وإذا لم يستجب للإنذار الموجه إليه أعيد البيع على نفقته ومسؤوليته.

يتحمل المشتري المتخلف عن الأداء الفرق بين الثمن الذي رسا به المزاد عليه وثمن رسو المزايدة الجديدة، إذا كان هذا الثمن أقل من الثمن الأول، أما إذا كان أكثر فلا حق له في الفرق بينهما.

المادة

إذا ادعى الغير أن المنقولات المراد بيعها في المزاد ملك له، يؤجل البيع إلى أن يبت القاضي المكلف بشؤون القاصرين في الأمر في أقرب وقت، إذا كان طلب إخراج تلك الأشياء من المزايدة مرفقا بحجج كافية، ويستثنى من ذلك المنقولات

المعرضة للتلف، حيث تستمر إجراءات بيعها ولا يسلم ثمنها إلا بعد البت في ملكيتها من طرف المحكمة.

إذا وافق القاضي المكلف بشؤون القاصرين، بمقتضى أمر، على تأجيل البيع قدم صاحب المصلحة طلبا بإخراج المنقولات من البيع، إلى محكمة مكان البيع، خلال أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ الأمر الصادر، وإلا فتواصل الإجراءات، ولا تتابع، عند الاقتضاء، إلا بعد الحكم في هذا الطلب.

المادة266

لا يطعن في وثيقة البيع إلا بالزور.

المادة

ينصب البيع إذا تعلق الأمر بأصل تجاري على جميع عناصره، بعد قيام الوصي أو المقدم بإجراءات التبليغ للبائعين السابقين المقيدين، وفق مقتضيات المادة 103 من مدونة التجارة.

يعين القاضي المكلف بشؤون القاصرين الذي يوجد بدائرته المركز الرئيسي للأصل التجاري، تلقائيا أو بطلب من الوصي أو المقدم، خبيرا مختصا لتحديد الثمن الافتتاحي.

لا يرسو المزاد على من قدم العرض الأعلى، إذا كان يقل عن ثمن التقييم الذي حدده الخبير المختص لمجموع العناصر المادية المكونة للأصل التجاري .

يباع في هذه الحالة كل عنصر من عناصر الأصل التجاري على حدة.

المادة

إذا تعلق الأمر بشركة مسعرة، فلا تباع سنداتها أو أسهمها أو حصصها في البورصة إلا بأمر يصدره القاضي المكلف بشؤون القاصرين.

الفرع الرابع: البيع القضائي لعقار المحجور

المادة

مع مراعاة مقتضيات مدونة الأسرة، يأذن القاضي المكلف بشؤون القاصرين ببيع عقار معين مملوك للمحجور بعد إثبات ضرورة بيعه وأنه أولى بالبيع من غيره.

المادة

يتعين على الوصي أو المقدم الذي يرغب في الحصول على الإذن أن يقدم إلى القاضي المكلف بشؤون القاصرين، مقالا مرفقا بالوثائق اللازمة، يضمنه جميع البيانات وبصفة خاصة موقع وحدود العقار وأوصافه وما له أو عليه من حقوق وعقود كراء وحالته إزاء التحفيظ العقاري إن كان.

يترتب عن تقديم هذا المقال، إنجاز محضر تضمن فيه هذه البيانات وكذا المستندات المدلى بها ويقيد بأسفله الأمر الذي يصدره القاضي بالإذن أو عدمه.

يبلغ الأمر في حالة الرفض تلقائيا للوصي أو المقدم وفقا للطرق العادية، ويمكن له أن يستأنفه خلال عشرة) 10(أيام.

المادة

يقع البيع بالمزاد العلني بواسطة المكلف بالتنفيذ تحت إشراف القاضي المكلف بشؤون القاصرين الذي فتح ملف النيابة القانونية بدائرته أو الذي يوجد العقار بدائرة نفوذه، بناء على إنابة من القاضي المذكور، وذلك وفقا للإجراءات والشروط التالية:

يحدد للعقار المراد بيعه، الثمن الافتتاحي الذي يقدره خبير مختص، يعينه القاضي المكلف بشؤون القاصرين، بعدما يبين في تقريره طبيعته المادية والقانونية ولو كان غير محفظ، من خلال الاطلاع على السجلات العقارية ووثائق التعمير؛

يقوم المكلف بالتنفيذ بالإشهار القانوني الذي يحدد القاضي شروطه باعتبار قيمة العقار ،على أن يستمر هذا الإشهار مدة شهرين؛

يبين في إعلان المزاد العلني تاريخ ومكان افتتاحه، ويعلق بباب العقار وبالأسواق المجاورة وباللوحة الإلكترونية المخصصة للإعلانات بالمحكمة الابتدائية التي يوجد العقار بدائرتها وبمكاتب السلطة الإدارية المحلية، وينشر إن اقتضى الحال، في صحيفة يومية أو إلكترونية أو أكثر وبجميع الوسائل الأخرى المتاحة قانونا؛

يبلغ المكلف بالتنفيذ للوصي أو المقدم إجراءات الإشهار التي تم القيام بها، ويخطره بضرورة الحضور في التاريخ المحدد لإجراء السمسرة.

المادة 272 يرسو المزاد على من قدم العرض الأعلى.

يؤدي من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال ثلاثة) 3(أيام من تاريخ المزاد ،ويجب عليه قبل تاريخ رسو المزاد العلني الموافقة عليه، وعلاوة على ذلك يؤدي من رسا عليه المزاد مصاريف البيع المحددة من طرف القاضي والمعلن عنها قبل المزاد، وذلك نقدا أو بواسطة شيك معتمد.

مع مراعاة مقتضيات القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، يعتبر محضر المزاد سند ملكية لصالح من رسا عليه المزاد، ويطهر العقار المبيع من جميع التحملات والديون الخاصة والعامة المثقل بها كيفما كانت.

إذا لم ينفذ من رسا عليه المزاد شروط السمسرة، أنذر بتنفيذها، فإن لم يستجب لهذا الإنذار داخل أجل ثمانية) 8(أيام، بيع العقار ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، ولا يمكن في هذه الحالة للمشتري المتخلف عن تنفيذ شروط السمسرة أن يسترجع المبلغ الذي يكون قد دفعه، وإذا لم يكن قد أدى أي مبلغ يصبح ملزما بأداء نسبة عشرة)10(بالمائة من مبلغ رسو المزاد العلني بأمر غير قابل لأي طعن.

تنحصر إجراءات السمسرة الجديدة في إشهار يتم خلال شهرين، ويتضمن هذا الإشهار بيان الثمن الذي رست عليه المزايدة الأولى وتاريخ السمسرة الجديدة.

يلزم المشتري المتخلف بأداء الفرق بين الثمن الذي رسا به عليه المزاد وثمن البيع الثاني، دون أن يكون له الحق في المطالبة بما قد ينتج من زيادة.

يعتبر محضر المزاد، في هذه الحالة، سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف عن الأداء.

لا يمكن للسمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني، أن تتجاوز ثلاثة بيوعات.

ويمكن لكل شخص داخل عشرة) (10) أيام من تاريخ السمسرة، أن يقدم عرضا بالزيادة عن الثمن الذي رسا عليه المزاد، في السمسرتين الأولى أو الثانية دون الثالثة والأخيرة، بشرط أن يكون العرض يفوق بمقدار العشر ثمن البيع الأصلي والمصاريف، وأن يودع بصندوق المحكمة نقدا أو بشيك معتمد أو بأي وسيلة

أخرى معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، مبلغ رسو المزاد العلني مضافا إليه مبلغ العشر سالف الذكر.

يجب على صاحب العرض أن يتعهد كتابة ببقائه متزايدا بثمن المزاد مضافا إليه الزيادة.

تقع سمسرة نهائية بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ انتهاء أجل تقديم العرض بزيادة العشر يعلن عنها، وتشهر وتتم في شأنها نفس الإجراءات المتخذة في السمسرة الأولى. يمكن للشخص الذي رسا عليه المزاد بالسمسرتين الأولى والثانية أن يقدم عرضا يفوق بمقدار العشر العرض الذي تم التقدم به من طرف شخص آخر داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ السمسرة، ويبقى المزاد مفتوحا بينهما عبر المنصة الإلكترونية الموضوعة لهذا الغرض، وداخل أجل عشرة (10) أيام إضافية إلى أن يرسو على أحدهما.

يجب على مقدم العرض الزائد بالعشر الإدلاء بعنوانه لتبليغه الإجراءات، ويعتبر كل إجراء بلغ إليه بالعنوان المدلى به صحيحا.

المادة 273

لا يطعن في وثيقة البيع إلا بالزور.

الفرع الخامس: الطلاق والتطليق

المادة

يقدم طلب الإذن بالإشهاد على الطلاق وطلب التطليق إلى المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها بيت الزوجية أو موطن الزوجة أو محل إقامتها بالمغرب أو المحل الذي أبرم فيه عقد الزواج، حسب الترتيب.

تجرى محاولة الصلح قبل الإذن بالإشهاد بالطلاق طبقا لمقتضيات مدونة الأسرة، وفي دعاوى التطليق المنصوص على أسبابه في نفس المدونة.

المادة

يقدم الطعن بالاستئناف إلى محكمة الاستئناف وفق مقتضيات المادة 204 أعلاه، كما تطبق في هذه الحالة مقتضيات مدونة الأسرة.

المادة يؤمر بالبحث تلقائيا أو بطلب من الأطراف.

يستمع للشهود في هذا البحث أمام القاضي في غرفة المشورة.

تجري بعد البحث المناقشات في غرفة المشورة، ويصدر الحكم في جلسة علنية.

الفرع السادس: المقررات القضائية المتعلقة بالحالة المدنية

المادة

يمكن لكل شخص له مصلحة مشروعة أو للنيابة العامة، تقديم طلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة لاستصدار مقرر قضائي بالتسجيل أو بإلغاء الرسم المسجل لأكثر من مرة أو إضافة بيانات أو تغييرها أو تصحيحها أو حذفها من الحالة المدنية، أو السماح بتسليم نسخ من رسوم الحالة المدنية، وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة

يقدم المقال إلى المحكمة الابتدائية لمحل الولادة أو الوفاة أو لمحل سكنى الطالب، إذا كان محل الولادة أو الوفاة مجهولا.

يتعين تبليغ المقال إلى النيابة العامة، إذا لم تكن هي التي أحالته إلى المحكمة، لتبدي رأيها بمستنتجات كتابية.

تبت المحكمة بحكم تصدره بعد الاستماع، عند الاقتضاء، إلى الأطراف المعنية، وإجراء بحث لإقامة الحجة على صحة الوقائع المعروضة عليها بجميع الوسائل القانونية.

ينص المقرر القضائي الصادر بقبول أحد الطلبات المنصوص عليها في المادة السابقة، على تسجيل الرسم بسجل السنة الجارية لمحل الولادة أو الوفاة، أو إلغاء أو إضافة أو تغيير أو تصحيح أو حذف البيانات الخاصة بالواقعة من سجلات الحالة المدنية أو بالمنظومة الرقمية المحدثة لهذه الغاية، حسب الحالة.

يتعين تضمين بيان الوفاة بطرة رسم ولادة المتوفى أو بالمنظومة الرقمية السالفة الذكر .

المادة 279

تقبل المقررات القضائية الصادرة في قضايا الحالة المدنية الطعن بالاستئناف داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ.

الفرع السابع: وضع الأختام بعد الوفاة والتعرض على وضعها ورفعها

المادة

تطبق مقتضيات هذا الفرع على مسطرة وضع الأختام، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة

يجب على القاضي أو المحكمة، عند الاقتضاء، اتخاذ جميع الإجراءات المستعجلة والضرورية للمحافظة على التركة، ولاسيما منها وضع الأختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة.

يأمر القاضي أو المحكمة باتخاذ هذه الإجراءات التحفظية، وذلك بطلب من:

وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية؛

القاصر أو نائبه الشرعي؛

أحد المعنيين بالأمر إذا كان هناك ما يبررها.

يتخذ القاضي المكلف بشؤون القاصرين تلقائيا هذه الإجراءات إذا كان من الورثة قاصر ليس له نائب شرعي أو كان أحدهم غائبا.

المادة 283

يتضمن محضر وضع الأختام البيانات التالية

التاريخ والساعة؛

طالب وضع الأختام وأسباب الطلب؛

حضور الأطراف وأقوالهم، عند الاقتضاء؛

وصف المحلات والأشياء؛

تعيين حارس قضائي.

المادة

تبقى مفاتيح أقفال الأبواب التي وضعت عليها الأختام بين يدي كاتب الضبط وتحت مسؤوليته، ولا يمكن له أن يدخل إلى المحل الذي وضعت عليه الأختام إلا بعد رفعها، عدا إذا طلب منه ذلك، أو صدر مقرر قضائي بهذا الشأن.

المادة

إذا عثر أثناء وضع الأختام على وصية أو أوراق أخرى مختومة ألحقت بالإحصاء ،وأثبت كاتب الضبط شكلها الخارجي والطابع والعنوان عند الاقتضاء، ويؤشر على الغلاف مع الأطراف الحاضرين إن كانوا يعرفون أو يستطيعون التأشير، مع بيان التاريخ والساعة التي سيقدم فيها ما عثر عليه إلى

القاضي أو المحكمة، ثم يضمن الكل في محضر يوقعه الحاضرون ،وإلا فيشار فيه إلى رفضهم أو إلى ما عاقهم عن ذلك.

المادة

يقدم كاتب الضبط ما عثر عليه مختوما إلى القاضي أو المحكمة في التاريخ والساعة المحددين دون حاجة إلى أي استدعاء، فيطلب القاضي أو المحكمة فتحه ويعاين حالته ثم يأمر بإيداعه إذا كان مضمونه يهم التركة.

المادة

إذا بدا من عنوان ما عثر عليه مختوما أو من أي حجة كتابية أخرى أنه ملك للغير ،استدعاه القاضي أو المحكمة في أجل محدد ليتمكن من حضور فتحه، ويفتح في التاريخ المحدد بمحضره أو في غيبته.

وإذا كان ما عثر عليه لا علاقة له بالتركة، سلمه القاضي أو المحكمة للغير دون إطلاع هذا الأخير على مضمونه أو ختمه من جديد ليسلم للغير بمجرد طلبه له.

المادة

يثبت كاتب الضبط حالة الوصية التي عثر عليها مفتوحة ويسلمها إلى القاضي أو المحكمة وفق ما هو مقرر في المادة 285 أعلاه.

المادة

إذا كانت الأبواب موصدة أو حالت عراقيل دون وضع الأختام، أو طرأت صعوبة قبل وضعها أو أثناءه، بت القاضي أو المحكمة على وجه الاستعجال، ويوقف لهذا الغرض كاتب الضبط وضع الأختام ويعين حارسا قضائيا خارج المكان أو حتى داخله إذا اقتضى الحال ،على أن يرجع إلى القاضي أو المحكمة حالا.

المادة

يثبت في كل الحالات التي يبت فيها القاضي أو المحكمة ما وقع القيام به وما أمر به في محضر يحرره كاتب الضبط.

يوقع القاضي أو رئيس الهيئة على هذا المحضر.

المادة

لا يجوز وضع الأختام إذا تم الإحصاء، كما لا يجوز وضعها أثناء عملياته، إلا على الأشياء التي لم يقع إحصاؤها، فإن لم يوجد أي منقول، حرر كاتب الضبط محضرا بذلك.

إذا وجدت منقولات لازمة لاستعمال الأشخاص الذين يبقون بالمحل، أو مما لا يمكن أن توضع عليها الأختام، حرر كاتب الضبط محضرا متضمنا وصفا موجزا لهذه الأشياء.

292

يمكن أن تقع التعرضات على وضع الأختام بتصريح كتابي، يثبت في محضر وضع الأختام أو يودع في كتابة ضبط المحكمة.

يتضمن هذا التصريح الهوية الكاملة للمتعرض وكذا اختياره موطنا في دائرة نفوذ المحكمة مع بيان دقيق لسبب التعرض.

المادة

يمكن لكل من له الحق في طلب وضع الأختام أن يطلب رفعها، باستثناء من يكون قد طلب وضعها لصالح غائبين يحتمل أن يكونوا ورثة.

يقدم هذا الطلب إلى الجهة التي أمرت بوضع الأختام.

المادة ترفع الأختام وفق الإجراءات التالية:

طلب يقدم لهذا الغرض ويشار إليه في محضر كاتب الضبط؛

أمر يصدره القاضي أو المحكمة مع بيان تاريخ رفع الأختام باليوم والساعة؛

إنذار لحضور رفع الأختام يوجهه كاتب الضبط لذوي الحقوق والمتعرضين.

إذا كان أحد الأطراف بعيدا، عين القاضي أو المحكمة من يمثله .

يستدعى المتعرضون في موطنهم المختار.

لا ترفع الأختام إذا كان ذوو الحقوق كلهم أو بعضهم قاصرين، إلا إذا عين لهم ممثل قانوني أو تم ترشيدهم.

المادة 295

يتضمن محضر رفع الأختام ما يأتي:

بيان التاريخ الذي وقع فيه؛

اسم طالب رفع الأختام ومهنته ومحل سكناه وموطنه المختار؛

الإشارة إلى الأمر الصادر برفع الأختام؛

الإشارة إلى الإنذارات المنصوص عليها في المادة السابقة؛

حضور الأطراف وأقوالهم؛

تعيين خبير مختص للتقويم، إن طلب وأذن به القاضي أو المحكمة؛

التحقق من كون الأختام في حالة سليمة وكاملة، فإذا لم تكن كذلك، أشير إلى ما طرأ عليها من تغيير؛

طلبات التفتيش ونتائجه إن وقع.

المادة

ترفع الأختام بصفة متوالية وتدريجية مع عملية الإحصاء، ويعاد وضعها في كل مرحلة.

يمكن جمع المنقولات التي تمثل نوعا واحدا ليقع إحصاؤها بصفة متوالية حسب ترتيبها، ويعاد في هذه الحالة وضع الأختام عليها.

المادة

إذا عثر على أشياء أو أوراق لا علاقة لها بالتركة وطلبها الغير، تسلم لأصحابها مع الإشارة إلى ذلك بالمحضر.

المادة

إذا زال سبب وضع الأختام قبل رفعها أو أثناء رفعها، لم يكن هناك محل لوصف الأشياء.

المادة

يمكن للقاضي أو المحكمة في حالة الضرورة القصوى، بطلب من أحد الأطراف المعنيين، أن يأمر برفع الأختام مؤقتا، شريطة إعادة وضعها تلقائيا بمجرد ما يرتفع السبب الذي من أجله قبل طلب الرفع .

يحدد القاضي أو المحكمة إذا اقتضى الحال، التدابير الرامية إلى المحافظة على حقوق المعنيين بالأمر أثناء مدة رفع الأختام.

الفرع الثامن: إحصاء التركة

المادة 300

يتم الإحصاء إذا كان له ما يبرره داخل أجل سنة من تاريخ الوفاة وفق الإجراءات التالية:

يعين القاضي المكلف بالتوثيق تلقائيا أو بناء على طلب كل من له مصلحة، عدلين للقيام بالإحصاء، بحضور الأطراف أو ممثليهم، وإذا لم يتأت استدعاء أحد الأطراف لبعد أو غيبة أو غير ذلك، عين القاضي من يمثله؛

يشمل الإحصاء بيان تاريخ إجرائه، ومن قام به ومكانه، والأطراف الذين طلبوه ،وتعيين وتقويم الأموال العقارية إن وجدت والسندات والمنقولات والقيم والنقود.

يوقع الأطراف الحاضرون مع العدلين الإحصاء.

301

إذا طرأت صعوبات عند إجراء الإحصاء أو ادعى أحد الأطراف استحقاق أموال تم إدراجها في الإحصاء ولم يوافق الآخرون، أشير إلى ذلك بالمحضر، على أن يرفع الأمر من كل ذي مصلحة إلى قاضي المستعجلات.

لا توقف دعوى الاستحقاق عملية الإحصاء، ما لم يأمر قاضي المستعجلات بذلك .

الفرع التاسع: قسمة التركة

المادة

يقدم طلب قسمة التركة إلى المحكمة الابتدائية لمحل افتتاح التركة، مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في مدونة الحقوق العينية.

يعتبر محلا لافتتاح التركة، الموطن الحقيقي للموروث أو محل إقامته.

المادة

يمكن للمحكمة أن تأمر بالقسمة البتية إذا كان المطلوب قسمته قابلا لذلك، وينتفع كل بحصته، بمدرك أو بدونه، ولو كان هناك قاصرون.

إذا كان موضوع القسمة غير قابل لها، ولا لانتفاع كل بحصته، تأمر المحكمة ببيعه جملة أو تفصيلا بالمزاد العلني، مع تحديد الثمن الافتتاحي للبيع بواسطة خبرة قضائية.

المادة

يتم البيع وفقا للمقتضيات المتعلقة ببيع عقار المحجور.

المادة

إذا أصبح الحكم قابلا للتنفيذ، تجرى القرعة بواسطة كاتب الضبط ويسلم هذا الأخير الأنصبة بعد القرعة حالا لأصحابها مع ملخصات من محضر القسمة كلا أو بعضا إذا طلبها الأطراف. ويشعر القاضي المكلف بشؤون القاصرين بذلك، عند الاقتضاء.

المادة

إذا كان جميع الشركاء رشداء متمتعين بحقوقهم المدنية، وحضروا بأنفسهم أو حضر من ينوب عنهم بصفة قانونية، أمكن لهم أن لا يلجؤوا إلى الطرق القضائية أو أن يتخلوا عنها في سائر مراحل الدعوى وأن يتفقوا على الطريقة التي يرتضونها في القسمة.

الفرع العاشر: الغيبة

المادة 307

يمكن لكل ذي مصلحة مشروعة أو للنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية، عند وجود ضرورة تسيير كل أو بعض أموال تركها شخص افترضت غيبته، بسبب انقطاع أخباره دون أن يترك وكالة لأحد، تقديم مقال إلى المحكمة الابتدائية لآخر محل إقامة من تفترض غيبته ،وإلا فإلى المحكمة التي توجد الأموال بدائرتها،

قصد الأمر باتخاذ إجراءات التسيير، وخاصة تكليف كاتب ضبط أو من تراه مؤهلا للتسيير ضمن الشروط التي تحددها.

تدلي النيابة العامة بمستنتجاتها، إذا لم تكن هي التي قدمت المقال، ويكون أمر المحكمة المختصة غير قابل للطعن.

يمنع على المسير أن يفوت أي منقول أو عقار دون إذن من المحكمة المختصة.

الفرع الحادي عشر: أهلية الدولة للإرث

المادة 308

إذا كانت الدولة مؤهلة للإرث عند انعدام وارث معروف، أخبرت السلطة المحلية لمكان الوفاة أوكل ذي صفة ومصلحة وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد المتروك في دائرة نفوذها المحلي بذلك، مع بيان المتروك على وجه التقريب .

يصدر رئيس المحكمة الابتدائية المحال إليه الطلب من طرف وكيل الملك، أمرا يقضي بالتصريح بشغور التركة، يعين فيه كاتب ضبط لإحصاء الأموال والقيم المتروكة، ويكلفه بحراستها إن كانت لها أهمية .

يضع كاتب الضبط الأختام، عند الاقتضاء، ويحرر محضرا بمختلف هذه العمليات.

إذا كانت الأموال تشتمل على عناصر قابلة للتلف، استؤذن رئيس المحكمة في بيعها بالكيفيات المقررة لبيع منقولات المحجور وتوضع الأموال الناتجة عن هذا البيع بعد خصم المصاريف بصندوق الإيداع والتدبير.

يشعر وكيل الملك حينئذ الإدارة المكلفة بأملاك الدولة.

يعتبر الأمر القضائي الصادر في إطار الفقرة الثانية أعلاه، سندا ناقلا لملكية أموال التركة المصرح بشغورها لفائدة الدولة.

المادة309

يأمر رئيس المحكمة الابتدائية، عند الاقتضاء، باتخاذ جميع تدابير الإشهار التي يراها

ضرورية، وخاصة تعليق أمره باخر موطن للهالك وبمقر الجماعة لمحل ولادته إذا كان معروفا، وكذا النشر في جريدة واحدة أو أكثر من الجرائد التي يعينها، وبجميع الوسائل الأخرى المتاحة قانونا.

تلغى الإجراءات السالفة الذكر إذا ظهر وارث للمتوفي بعد صدور الأمر بشغور التركة.

الباب الرابع: المسطرة في القضايا الاجتماعية

المادة

تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القانون، ما لم تكن منافية لمقتضيات هذا الباب.

المادة

يستفيد الأجير أو ذوو حقوقه بحكم القانون، مدعيا كان أو مدعى عليه، من المساعدة القضائية أمام محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية وأمام محكمة النقض.

يسري مفعول المساعدة القضائية بحكم القانون على جميع إجراءات تبليغ الأحكام القضائية وتنفيذها.

المادة

يستدعى الأطراف للجلسة طبقا للشروط المشار إليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها، قبل التاريخ المحدد لها بثمانية)8(أيام على الأقل.

المادة

إذا باشر طرفا عقد الشغل مسطرة الصلح التمهيدي المنصوص عليها في مدونة الشغل ، فلا يجوز لهما اللجوء إلى المحكمة إلا بعد انتهاء هذه المسطرة.

يعتبر نهائيا ولا يطعن فيه إلا بالزور، كل اتفاق موقع من طرف الأجير والمشغل أو من ينوب عنه، ويكون مصادقا على صحة إمضائه من طرف الجهة المختصة، وموقعا بالعطف من طرف المكلف بتفتيش الشغل.

المادة 314

يمكن للأطراف أن يمثلوا من طرف محام

يمكن أيضا تمثيلهم، في حالة تعذر الحضور الشخصي، بمقتضى إذن من المحكمة.

المادة

تجري المحكمة في بداية الجلسة محاولة صلح بين الأطراف.

المادة

تثبت، في حالة الصلح، شروط الاتفاق طبقا لما يأتي:

في النزاعات المتعلقة بالشغل بمقتضى حكم؛

في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، بمقتضى حكم يتضمن تاريخ وقوع الحادثة وتاريخ الشروع في الانتفاع بالتعويض أو الإيراد وجميع العناصر المستعملة لتقدير التعويض أو الإيراد، طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويبين في حالة مراجعة الإيراد بسبب الإنتكاس أو تفاقم العاهة أو انخفاضها؛

في قضايا الضمان الاجتماعي، حسب الحالة، بمقتضى محضر، وإذا كان النزاع يتعلق بتعويضات أو معاشات، فبمقتضى حكم يتضمن بيان العناصر المستعملة لتقدير التعويضات والمعاشات المذكورة، طبق الشروط المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي.

إن إثبات الاتفاق بمحضر والإشهاد عليه بحكم، يضع حدا للنزاعات وينفذ بقوة القانون ولا يقبل الحكم أي طعن.

المادة

إذا تعذر تحقيق التصالح لاختلاف الأطراف أو لعدم حضور أحدهم أو ممثل عنه في نزاعات الشغل أو قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، حرر محضر بعدم الصلح، ويبت في القضية حالا أو تؤخر لجلسة أخرى، عند الاقتضاء.

المادة

يمكن للمحكمة أن تستدعي وتستمع إلى جميع الشهود.

كما يمكن لها أن تأمر بكل إجراءات التحقيق وخاصة الخبرة ضمن المقتضيات الموالية.

المادة

لا يمكن في حالة إصدار المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف حكما تمهيديا بإجراء خبرة طبية، أن يكون الخبير المختص، عدا إذا وافق على ذلك الطرف المعني بالأمر، هو الطبيب الذي عالج الشخص المذكور أو طبيب المشغل أو الطبيب الملحق بالمقاولة أو شركة التأمين المنخرط فيها المشغل أو طبيب صندوق الضمان الاجتماعي .

يجب أن يضع الخبير أو الخبراء المختصين تقريرهم داخل أجل أقصاه شهر، ابتداء من تاريخ تبليغهم الحكم التمهيدي المتعلق بإجراء الخبرة.

المادة

إذا كان الأجير مضطرا لمغادرة محل إقامته قصد التوجه عند الخبير المختص المعين في قضايا حوادث الشغل أو الضمان الاجتماعي أو الخبراء المختصين في الأمراض المهنية، فإن مصاريف التنقل المحددة من طرف المحكمة، تسلم مسبقا من طرف الخزينة العامة، وتعتبر جزءا من مصاريف الدعوى.

المادة

يتضمن الحكم بالإضافة إلى المقتضيات المشار إليها في المادة 109 أعلاه، التنصيص على إجراء محاولة الصلح، وفي حالة إجراء البحث، أسماء الشهود وأداءهم اليمين، وعند الاقتضاء، الإجراءات العارضة ومختلف إجراءات التحقيق المأمور باتخاذها، وكذا النقط الواجب البت فيها .

ينص علاوة على ذلك:

في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، على تاريخ الحادثة وتاريخ الشروع في الانتفاع بالتعويض أو الإيراد وجميع العناصر المعتمدة في تقدير التعويض أو الإيراد، طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل؛

في قضايا الضمان الاجتماعي، إذا كان النزاع يتعلق بتعويضات أو معاشات، على جميع العناصر المعتمدة في تقدير التعويضات أو المعاشات المذكورة، طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الخاص بالضمان الاجتماعي.

المادة

يكون الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون، رغم كل تعرض أو استئناف، في قضايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، وفي قضايا الضمان الاجتماعي وفي قضايا التكوين من أجل الإدماج والتمرس المهني والتدرج المهني، وفي قضايا عقود الشغل، بشأن الأداءات المترتبة عن تنفيذ هذه العقود.

المادة

يستأنف الحكم داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ تبليغه، طبق الشروط المنصوص عليها في المادة 115 أعلاه، بمقال وفق مقتضيات المادة 216 أعلاه.

تستدعي كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف الأطراف والشهود، طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها.

المادة

يمكن الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة انتهائيا في القضايا الاجتماعية، وكذا القرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف طبقا للمسطرة العادية.

المادة

تحدد المحكمة، عند الاقتضاء، بمناسبة تحديد الإيراد العمري، مبلغ رأس المال الذي يجب أن يعوض هذا الإيراد.

يجب أن يشار إلى رأس المال المذكور في محضر الصلح أو الحكم.

المادة

يبت الحكم في طلب تسبيق الإيراد المقدم من الضحية اعتبارا لمصلحته.

المادة

يمكن للمحكمة، في حالة الاستعجال ،وفي كل مرحلة من مراحل المسطرة وطبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الخاص بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، أن تصدر أمرا معللا، بناء على طلب، وغير قابل لأي طعن، ودون إجراءات ولا مصاريف:

بتشريح الجثة؛

بتوقيف أداء التعويض اليومي في حالة امتناع الضحية عن إجراء المراقبة الطبية عليها؛

بشأن حق الضحية في الاستفادة من الأجهزة الطبية.

الباب الخامس: الاختصاص والمسطرة في قضايا قضاء القرب

الفرع الأول: مقتضيات عامة

المادة

تطبق أمام قضاء القرب قواعد الاختصاص والمسطرة المنصوص عليها في هذا الباب ،ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، كما تطبق القواعد المتبعة أمام المحاكم الابتدائية، ما لم تكن مخالفة لمقتضيات هذا الباب.

المادة

تطبق المسطرة الشفوية أمام قضاء القرب، وتكون مجانية ومعفاة من الرسوم القضائية بخصوص الطلبات المقدمة من طرف الأشخاص الذاتيين.

المادة

تكون جلسات قضاء القرب علنية، وتصدر الأحكام باسم جلالة الملك وطبقا للقانون ،وتضمن في سجل خاص، كما تذيل بالصيغة التنفيذية.

يتعين النطق بالأحكام وهي محررة، وتسلم نسخة منها إلى المعنيين بها داخل أجل عشرة)10(أيام الموالية لتاريخ النطق بها.

إذا صدر الحكم بحضور الأطراف، تم التنصيص على ذلك في محضر الجلسة، ويشعر القاضي الأطراف بحقهم في طلب الإلغاء وفق الشروط وداخل الآجال المنصوص عليها في المادة 32 أعلاه، ولا يعتبر هذا الحضور بمثابة تبليغ، إلا لمن تسلم نسخة الحكم بالجلسة ووقع على ذلك.

الفرع الثاني: الاختصاص والمسطرة

المادة

يختص قاضي القرب بالنظر في الدعاوى الشخصية والمنقولة التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف (5.000) درهم، ولا يختص في النزاعات المتعلقة بمدونة الأسرة والعقار والقضايا الاجتماعية والإدارية والإفراغات.

إذا قدم المدعى عليه طلبا مقابلا، فإن هذا الطلب لا يضاف إلى الطلب الأصلي لتحديد مبلغ النزاع، ويبقى قاضي القرب مختصا بالنسبة للجميع.

في حالة ما إذا تجاوز الطلب المقابل الاختصاص القيمي لقضاء القرب، أحيل صاحبه على من له حق النظر.

المادة

تقدم الدعوى إلى قاضي القرب، إما بمقال مكتوب، أو بتصريح شفوي يتلقاه كاتب الضبط ويدونه في محضر يتضمن الموضوع والأسباب المعتمدة، وفق نموذج معد لهذه الغاية بقرار لوزير العدل، ويوقعه مع المدعي.

إذا كان المدعى عليه حاضرا أوضح له القاضي مضمون الطلب، وإذا لم يحضر بلغ له مقال المدعي أو نسخة من المحضر في الحال، ويحتوي هذا التبليغ على استدعاء لجلسة لا يتجاوز تاريخها ثمانية) 8(أيام.

المادة

إذا تعذر الصلح بين طرفي الدعوى، بت قاضي القرب في موضوعها داخل أجل ثلاثين

)30(يوما بحكم غير قابل لأي طعن، مع مراعاة أحكام المادة 32 أعلاه.

الفرع الثالث: التبليغ والتنفيذ

المادة 334

تكلف السلطة الإدارية المحلية بتبليغ وتنفيذ أحكام قضاء القرب عندما يكون المستفيد شخصا ذاتيا، غير أنه يمكن لهذا الأخير، اختيار مفوض قضائي لتبليغ وتنفيذ أحكام قضاء القرب.

يمكن للمحكمة أن تأمر بتبليغ الاستدعاءات أو تنفيذ أحكام قضاء القرب بواسطة أحد موظفي كتابة الضبط.

تطبق مقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، بالنسبة للأشخاص الاعتبارية.

الباب السادس: التجريح

المادة 335 يمكن تجريح كل قاض للأحكام:

إذا كانت له أو لزوجه أو لأحد أصولهما أو فروعهما مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في النزاع؛

إذا وجدت قرابة أو مصاهرة بينه أو بين زوجه مع أحد الأطراف إلى غاية الدرجة الرابعة؛

إذا كانت بينه أو بين زوجه أو أصولهما أو فروعهما وبين أحد الأطراف دعوى قائمة، أو انتهت منذ أقل من سنتين؛

إذا كان دائنا أو مدينا لأحد الأطراف؛

إذا قدم استشارة أو رافع أو كان طرفا في النزاع أو نظر فيه كمحكم أو أدلى فيه بشهادة؛

إذا سبق أن كان نائبا قانونيا لأحد الأطراف؛

إذا وجدت علاقة تبعية بين القاضي أو زوجه وبين أحد الأطراف أو زوجه؛

إذا وجدت صداقة أو عداوة مشهورة بين القاضي وأحد الأطراف.

المادة

يقدم طلب التجريح وفق القواعد المقررة في المقال الافتتاحي للدعوى، إلى رئيس محكمة الدرجة الأولى أو الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية أو الرئيس الأول لمحكمة النقض، بحسب مقر عمل القاضي المطلوب تجريحه.

يتضمن طلب التجريح، تحت طائلة عدم القبول، هوية الأطراف وأسباب التجريح، ويرفق بالحجج المثبتة له، ويوقعه طالبه أو محاميه أو وكيل الطالب.

يجب على طالب التجريح، تحت طائلة عدم القبول، أن يقدم طلبه قبل البدء في مناقشة القضية ،ما لم تكن أسباب التجريح قد طرأت أو لم يعلم بها إلا لاحقا.

المادة

يبلغ الرئيس الموجه إليه طلب التجريح، القاضي المعني بالأمر ليصرح خلال أجل عشرة

)10(أيام، كتابة بموافقته على التجريح أو رفضه له مع الجواب عن وسائل التجريح، وتوجه نسخة من الطلب إلى النيابة العامة.

يجب على القاضي المطلوب تجريحه الامتناع عن النظر في القضية إلى حين البت في طلب التجريح .

يستبدل فورا القاضي الذي وافق على طلب تجريحه.

يمكن في حالة الاستعجال وتوفر عنصر الجدية تعيين قاضٍ آخر، ولو تلقائيا، للقيام بالإجراءات الضرورية.

المادة

يحال طلب التجريح إلى محكمة الدرجة الثانية المختصة خلال ثلاثة) 3(أيام من الجواب بالرفض أو السكوت، إذا تعلق الأمر بمستشار يعمل بها، أو بقاض، أو برئيس محكمة يعمل بدائرة نفوذها، وإلى محكمة النقض إذا تعلق الأمر بمستشار يعمل بها، أو برئيس أول لمحكمة الدرجة الثانية.

المادة

تبت المحكمة المختصة في غرفة المشورة، وجوبا، خلال أجل عشرة) 10(أيام بعد الاستماع، عند الاقتضاء، لإيضاحات الطرف طالب التجريح والطرف المطلوب تجريحه.

لا يقبل القرار الصادر في طلب التجريح أي طعن.

المادة

يمكن للقاضي المجرَّح فيه أن يطلب، عند الاقتضاء، تعويضه عن الأضرار، غير أنه لا يمكن للقاضي الذي يقيم أو ينوي إقامة دعوى التعويض أن يشارك بعد ذلك في الحكم في القضية الأصلية، فإن ساهم في ذلك لم يتأت له أن يقيم هذه الدعوى.

341

يجب على كل قاضٍ يعلم بوجود أحد أسباب التجريح المذكورة في المادة 335 أعلاه أوأي سبب آخر بينه وبين أحد الأطراف، أن يصرح بذلك كتابة:

لرئيس محكمة الدرجة الأولى، إذا تعلق الأمر بقاضٍ بهذه المحكمة؛

للرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية، إذا تعلق الأمر برئيس محكمة درجة أولى بدائرة نفوذها أو بأحد المستشارين العاملين بها؛

لرئيس الغرفة المعنية، إذا تعلق الأمر بأحد المستشارين بمحكمة النقض؛

للرئيس الأول لمحكمة النقض، إذا تعلق الأمر برئيس أول لمحكمة درجة ثانية أو برئيس غرفة بمحكمة النقض.

يتعين على الرؤساء الموجه إليهم التصريح، أن يقرروا بمحضر ما إذا كان يتعين على القاضي المعني بالأمر أن يتخلى عن الحكم في القضية.

المادة 342

تطبق أسباب التجريح المتعلقة بقاضي الأحكام على قاضي النيابة العامة، إذا كان طرفا منضما ،ولا يجرح إذا كان طرفا رئيسيا.

يصرح بسبب التجريح لوكيل الملك أو للوكيل العام للملك، حسب الحالة، الذي يقرر ما إذا كان يتعين على قاضي النيابة العامة المعني بالتجريح أن يتخلى عن متابعة الإجراءات في القضية.

الباب السابع: تنازع الاختصاص

المادة

يكون هناك مجال لتنازع الاختصاص إذا أصدرت عدة محاكم في نزاع واحد قرارات غير قابلة للطعن، صرحت فيها باختصاصها أو عدم اختصاصها فيه.

المادة

يقدم طلب الفصل في تنازع الاختصاص بمقال أمام المحكمة الأعلى درجة المشتركة بين المحاكم التي يطعن في أحكامها أمامها ،وأمام محكمة النقض إذا تعلق الأمر بمحاكم لا تخضع لأية محكمة أعلى مشتركة بينها.

المادة

ينظر في المقال بغرفة المشورة دون حضور الأطراف أو وكلائهم.

تصدر المحكمة التي قدم إليها المقال إذا اعتبرت عدم وجود تنازع للاختصاص، قرارا معللا بالرفض قابلا للطعن بطريق النقض، إذا لم تكن المحكمة هي محكمة النقض.

تعيد المحكمة التي قدم إليها المقال إذا اعتبرت أنه يمكن أن يكون هناك تنازع للاختصاص، القضية إلى المستشار المقرر ليبت فيها وفق الإجراءات العادية والآجال المقررة بمقتضى القانون، بعد تخفيضها حينئذ إلى النصف.

يوقف هذا القرار ابتداء من تاريخه، كل إجراء ومسطرة أمام قاضي الموضوع.

يكون معيبا بالبطلان، كل إجراء قد يقع خرقا للتوقيف الممنوح باستثناء مجرد الإجراءات التحفظية.

الباب الثامن: تعرض الغير الخارج عن الخصومة

المادة

يمكن لكل شخص أن يتعرض تعرض الغير الخارج عن الخصومة على مقرر قضائي يمس بحقوقه، إذا لم يكن طرفا أو ممثلا في الدعوى، وذلك داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 403 أدناه.

المادة

يقدم التعرض المشار إليه في المادة السابقة أمام المحكمة المصدرة للحكم وفقا للقواعد المقررة للمقال الافتتاحي للدعوى.

يجوز أن يبت في هذا التعرض نفس القضاة الذين أصدروا المقرر.

المادة

يترتب على تعرض الغير الخارج عن الخصومة، عرض النزاع على المحكمة بالنسبة للأسباب المعتمدة في مقال التعرض فقط.

إذا قضت المحكمة بصحة التعرض، فإنها تلغي المقرر المطعون فيه أو تعدله لصالح المتعرض.

إذا كان المقرر المتعرض عليه صادرا في موضوع غير قابل للقسمة، فلا يقبل التعرض إلا إذا تم إدخال كل الأطراف في الدعوى، ويكون المقرر الصادر فيها حجة عليهم جميعا. 349

لا يوقف تعرض الغير الخارج عن الخصومة التنفيذ، إلا إذا رأت المحكمة التي تنظر فيالتعرض وقف التنفيذ لأسباب جدية بناء على مقال مستقل.

تستدعي المحكمة، عند الاقتضاء، بمجرد ما يحال إليها مقال وقف التنفيذ، الأطراف للمناقشة والحكم في غرفة المشورة داخل أجل ثلاثين) 30(يوما.

المادة 350

يمكن للطرف المتضرر من تعرض الغير الخارج عن الخصومة، الذي لم يستجب لتعرضه، أن يتقدم بطلب التعويض عن التقاضي بسوء نية والتسويف والمماطلة، في المرحلة التي توجد عليها الدعوى، كما يمكنه تقديم طلب التعويض بدعوى مستقلة.

القسم السادس: المسطرة أمام محاكم الدرجة الثانية

الباب الأول: إجراءات تحقيق الدعوى

المادة

تودع مقالات الاستئناف وتوجه إلى كتابة ضبط المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، وفق مقتضيات المادة 214 أعلاه، مع مراعاة مقتضيات الفقرتين الثانية والسادسة من المادة 216 أعلاه.

يمكن تقديم المقال بأي صندوق من صناديق المحاكم، على أن يتم إرساله من طرف رئيس كتابة الضبط فورا إلى المحكمة المختصة.

المادة

بمجرد توصل كتابة الضبط لمحكمة الدرجة الثانية بمقال الاستئناف، يعين المستشار المقرر وفق مقتضيات الفقرة 3 من المادة 628 أدناه، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية .

يمكن لرئيس محكمة الدرجة الثانية أو من ينوب عنه، بصفة استثنائية، أن يغير المستشار المقرر كلما حصل موجب لذلك.

يأمر المستشار المقرر فورا بتسليم نسخة من مقال الاستئناف ونسخة من المستندات، إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق.

يأمر المستشار المقرر فورا بتبليغ مقال الاستئناف للطرف الآخر، مع مراعاة الآجال المنصوص عليها في المادتين 88 و89 أعلاه، إن اقتضى الحال.

يبلغ هذا الأمر إلى المستأنف عليه، ويعلم بتاريخ الجلسة العلنية التي خصصت للقضية ،مع الإشارة إلى وجوب تقديم مذكرات الدفاع والمستندات المؤيدة قبل الجلسة أو داخل أجل يحدده المستشار المقرر.

إذا تعدد المستأنف عليهم، ولم يقدم بعضهم مستنتجاته في الأجل المحدد، نبهه المستشار المقرر عند حلول الأجل، إلى أنه إن لم يقم بتقديمها داخل أجل جديد، اعتبرت المسطرة حضورية بالنسبة لجميع الأطراف.

يبت في القضية بعد انتهاء هذا الأجل، بقرار يعتبر حضوريا بالنسبة لجميع الأطراف.

يبلغ للمستأنف عليهم الأمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها، وتسلم لهم في الوقت نفسه نسخ المقالات المقدمة من طرف المستأنفين .

المادة

يجب على كل طرف أو وكيله يقيم خارج دائرة نفوذ المحكمة المرفوع إليها الاستئناف ،أن يعين موطنا للمخابرة معه في دائرة نفوذها الترابي، تحت طائلة اعتبار كل إجراء بلغ لكتابة ضبط محكمة الدرجة الثانية صحيحا.

يعتبر مكتب المحامي محلا للمخابرة معه وتبلغ إليه الإجراءات، باستثناء الأحكام التمهيدية القاضية بتحملات مالية والأحكام الفاصلة في الدعوى، مالم يتفق الطرفان كتابة على خلاف ذلك.

يعتبر كل إجراء بلغ للمحامي في حسابه الإلكتروني المعد لهذه الغاية أو عنوان بريده الإلكتروني صحيحا.

المادة

يحق للأطراف أو من ينوب عنهم الاطلاع على مستندات القضية أو أخذ نسخ منها على نفقتهم في كتابة الضبط، دون نقل أصولها خارج المحكمة.

المادة

تودع مذكرات الدفاع والردود وكل المذكرات والمستنتجات الأخرى، في كتابة ضبط المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، وتضاف إلى الملف، ويكون عدد نسخها مساويا لعدد الأطراف، مع مراعاة مقتضيات المادة 216 أعلاه.

يقع تبليغها طبقا لمقتضيات المادة 83 أعلاه وما بعدها، بمجرد إيداعها.

إذا لم يقدم المستأنف عليه مستنتجاته عند عرض القضية في الجلسة صدر القرار فيهاغيابيا، ما لم تقرر المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أخرى، طبقا لطلب المستأنف عليه أو وكيله أو محاميه قصد تقديم مستنتجاته.

إذا كانت القضية غير جاهزة للحكم، أمكن للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أن تؤجلها إلى أقرب جلسة أو أن ترجعها إلى المستشار المقرر، وفي جميع الأحوال يتعين على هذا الأخير الحرص على تجهيز القضية وإحالتها إلى الجلسة داخل أجل لا يتعدى تسعين) 90(يوما.

المادة

يتخذ المستشار المقرر الإجراءات لجعل القضية جاهزة للحكم، ويأمر بتقديم المستندات التي يراها ضرورية للتحقيق في الدعوى، ويمكن له بناء على طلب الأطراف أو تلقائيا، بعد سماع الأطراف أو استدعائهم للحضور بصفة قانونية، الأمر بأي إجراء للتحقيق، دون مساس بما يمكن للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أن تأمر به بعد ذلك من إجراءات في جلسة علنية أو في غرفة المشورة.

لا يمكن بأي حال أن تمس الأوامر التي تصدر في هذا الشأن الدعوى الأصلية، وتبلغ طبقا للمادة 83 أعلاه وما بعدها، ولا تكون قابلة لأي طعن.

المادة

إذا تم تحقيق الدعوى ،أو إذا انقضت آجال تقديم الردود، واعتبر المستشار المقرر أن الدعوى جاهزة للحكم، حدد تاريخ الجلسة التي تدرج فيها القضية، يستدعى لها الأطراف.

لا تعتبر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، المستنتجات والطلبات المقدمة من الأطراف ولا المستندات المرفقة بها بعد اعتبار الدعوى جاهزة للحكم، باستثناء المستنتجات الرامية إلى التنازل.

تسحب من الملف المذكرات والمستندات المدلى بها متأخرة، وتودع في كتابة ضبط المحكمة رهن إشارة أصحابها.

غير أنه يمكن للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف، بقرار معلل، إعادة القضية إلى المستشار المقرر ،إذا طرأت بعد اعتبار الدعوى جاهزة للحكم واقعة جديدة من شأنها أن تؤثر على القرار، أو إذا تعذرت إثارة واقعة قبل ذلك خارجة عن إرادة الأطراف.

359

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، مقتضيات الباب الثالث من القسم الثالث المتعلق بإجراءات تحقيق الدعوى، مع مراعاة ما يأتي:

تقرر إجراءات التحقيق بأمر من المستشار المقرر بصفته مكلفا بتجهيز القضية وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 357 أعلاه، أو بقرار من المحكمة مجتمعة بغرفة المشورة بعد الاستماع للمقرر، أو بقرار صادر في جلسة علنية.

يقوم المستشار المقرر بالوقوف على عين المكان، ما لم يتقرر القيام بذلك من طرف هيئة المحكمة.

تجرى الأبحاث أمام المستشار المقرر، ما لم ترغب المحكمة في الاستماع إلى الشهود بنفسها، وفي هذه الحالة يجري هذا الاستماع بغرفة المشورة.

يمكن أن يؤمر بحضور الأطراف شخصيا أمام المستشار المقرر أو بغرفة المشورة أو بالجلسة العلنية ويحرر محضر بذلك.

تجرى تحت إشراف المستشار المقرر مسطرة تحقيق الخطوط والزور.

الباب الثاني: قرارات محكمة الدرجة الثانية

المادة

يهيء الرئيس الأول جدول كل جلسة ويبلغ إلى النيابة العامة أو إلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الحالة، ويعلق بباب قاعة الجلسات، ويشهر بجميع الوسائل بما في ذلك الموقع الإلكتروني للمحاكم، وبجميع الوسائل الإلكترونية المعدة لهذه الغاية.

المادة

يجب أن يبلغ كل طرف في الدعوى أو دفاعه أو وكيله، طبقا للمادة 83 أعلاه وما بعدها ،بالتاريخ الذي أدرجت فيه القضية في الجلسة.

يجب أن ينصرم أجل خمسة (5) أيام بين تاريخ تبليغ الاستدعاء والتاريخ المحدد للحضور بالجلسة.

362

تكون الجلسات علنية، إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك .

يمكن للمحكمة أن تأمر، تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف أو دفاعه أو وكيله أو النيابة العامة، بإجراء المناقشة في جلسة سرية، متى استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو حرمة الأسرة أو المصلحة الفضلى للطفل .

تحرر محاضر الجلسات بكل تجرد وأمانة، ويدون كاتب الضبط كل ما راج بها أو عاينه أو تلقاه دون بتر أو تشطيب أو إضافة بين السطور.

يوقع محضر الجلسة فورا من طرف رئيسها وكاتبها، كما يوقع بعد كل جلسة سجلها من طرف الرئيس وكاتب الضبط .

المادة

للرئيس حفظ نظام الجلسة، وتطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف مقتضيات المواد 92 و93 و94 أعلاه.

المادة

يحرر المستشار المقرر في جميع القضايا التي أجري فيها تحقيق طبقا للمادتين 357 و358 أعلاه، تقريرا مكتوبا يضمن فيه ما حدث من عوارض في تسيير المسطرة، والإجراءات التي قام بها، ويحلل فيه الوقائع ووسائل دفاع الأطراف، ويورد ملخصا لمستنتجاتهم مع بيان النقط التي يجب الفصل فيها دون أن يبدي رأيه.

يمكن للأطراف تقديم ملاحظاتهم الشفوية بالجلسة لتعزيز مستنتجاتهم الكتابية.

يجب أن يحضر الجلسة المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، بالنسبة لمحاكم الاستئناف الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف.

يدلي المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بآرائه مكتوبة، ويمكنه توضيحها شفويا لهيئة الحكم بكامل الاستقلال، سواء فيما يتعلق بالوقائع أو القواعد القانونية المطبقة عليها.

يحق للأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم، الحصول على نسخة من مستنتجات المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، والتعقيب عليها.

المادة

يأمر الرئيس بوضع القضية في المداولة بعد انتهاء المناقشة والاستماع للمستنتجات الكتابية أو الشفوية للنيابة العامة، عند الاقتضاء، وبالنسبة لمحاكم الاستئناف الإدارية والأقسام

المتخصصة في القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف، بعد الاستماع للمستنتجات الكتابية أو الشفوية للمفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق.

يحدد الرئيس تاريخ الجلسة التي سيتم فيها النطق بالقرار.

تتم المداولة بحضور جميع قضاة الهيئة التي قررت وضع القضية في المداولة.

لا يشارك ممثل النيابة العامة ولا المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، حسب الحالة، في المداولة.

يجب أن يكون القرار محررا بشكل كامل عند النطق به.

المادة

تعتبر حضورية القرارات التي تصدر بناء على مقالات الأطراف أو مذكراتهم، ولو لم يقدموا ملاحظات شفوية في الجلسة.

تعتبر حضورية كذلك القرارات التي تصدر بعد أن حضر المستأنف عليه بالجلسة، ولم يقدم جوابا أو أسند النظر .

كما تعتبر حضورية القرارات التي ترفض دفعا، وتبت في نفس الوقت في الجوهر، ولو كان الطرف الذي أثار الدفع قد امتنع احتياطيا من الإدلاء بمستنتجاته في الموضوع.

تصدر كل القرارات الأخرى غيابيا، دون إخلال بمقتضيات الفقرتين السادسة والسابعة من المادة 352 أعلاه.

المادة

تنعقد الجلسات وتصدر قرارات محاكم الدرجة الثانية عن هيئة تتألف من ثلاثة قضاة بمن فيهم الرئيس، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

تحمل القرارات نفس العنوان والبيانات المنصوص عليها في المادة 109 أعلاه.

تكون القرارات معللة، ويشار إلى أنها صدرت في جلسة علنية، وأن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة، وتشتمل أيضا، عند الاقتضاء، على الاستماع للأطراف أو وكلائهم أو محاميهم، ومضمن مستنتجات النيابة العامة والمفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق، مع مراعاة مقتضيات المادة 21 أعلاه.

يؤرخ ويوقع أصل القرار من طرف الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إذا عاق الرئيس مانع استحال معه أن يوقع القرار، وقعه خلال ثمانية وأربعين) 48(ساعة الموالية أقدم مستشار شارك في الجلسة، وكذلك الأمر إذا حصل المانع للمستشار المقرر ،ما لم يكن هذا المستشار هو الأقدم، حيث يوقع القرار من طرف المستشار الآخر.

ينص في أصل القرار على هذا الحلول في التوقيع.

إذا حصل المانع لكاتب الضبط، اكتفى الرئيس أو المستشار الذي يوقع عوضا عنه بالإشارة إلى ذلك عند التوقيع.

إذا حصل المانع لجميع القضاة المشكلة منهم الهيئة ولكاتب الضبط، وقع أصل القرار

الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية، مع الإشارة عند التوقيع إلى البيانات المشار إليها أعلاه.

المادة

يضمن كاتب الضبط منطوق القرار في محضر الجلسة وفي سجلها، ويشار إلى تاريخ صدوره في السجل المنصوص عليه في المادة 76 أعلاه.

يوقع محضر الجلسة وسجلها من طرف رئيسها وكاتب الضبط.

يحفظ في كتابة الضبط أصل قرار كل قضية والملف المتعلق بها المتضمن للمراسلات، والمستندات الخاصة المتعلقة بتحقيق الدعوى.

ترقم القرارات وتجلد أصولها دوريا قصد تكوين سجل منها.

تسلم المستندات لأصحابها عند المطالبة بها مقابل وصل، ما لم تقرر محكمة الدرجة الثانية في غرفة المشورة إبقاء بعضها ملحقا بملف القضية .

المادة

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف، مقتضيات المادة 223 أعلاه المتعلقة بالتنفيذ المعجل رغم التعرض.

المادة

تضاف نسخة من القرار بمجرد توقيعه إلى الملف، وتسلم كتابة الضبط للأطراف نسخة عادية منه مطابقة للأصل متى طلب منها ذلك، مع الإشارة إلى اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسليم، مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بواجبات التمبر.

يمكن لكل ذي مصلحة من غير الأطراف، تقديم طلب إلى رئيس كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت القرار، بتسليمه نسخة عادية منه مشهود بمطابقتها للأصل، ويشار إلى اسم الشخص الذي سلمت إليه وتاريخ التسليم. وفي حالة الرفض يعرض الأمر على الرئيس الأول للمحكمة .

المادة

يرفق تبليغ القرار بنسخة منه مشهود بمطابقتها لأصلها بصفة قانونية، وتوجه وتسلم وفقا للشروط المحددة في المادة 115 أعلاه.

الباب الثالث: مواصلة الدعوى والتنازل

المادة 372

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف مقتضيات المواد من 178 إلى 193 أعلاه ،ما لم تكن متعارضة مع المقتضيات المنصوص عليها في الباب السابع من القسم الثالث من هذا القانون.

الباب الرابع: المصاريف

المادة 373

تطبق أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف مقتضيات المادة 194 أعلاه وما يليها.

يرفع إلى محكمة الاستئناف، وهي تبت في غرفة المشورة، التعرض على أتعاب الخبراء والتراجمة، وكذا تعرض الأطراف على تصفية المصاريف.

الباب الخامس: التعرض

المادة 374

تطبق أمام محكمة الاستئناف، عند النظر في الطعن بالتعرض، مقتضيات المادة 200 أعلاه وما بعدها.

القسم السابع: محكمة النقض

الباب الأول: الاختصاص

المادة 375

تختص محكمة النقض، ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، بالبت في:

الطعن بالنقض ضد المقررات الانتهائية الصادرة عن جميع محاكم المملكة، باستثناء الأحكام الصادرة في الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف (30000) درهم، وفي الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه، وبمراجعة الوجيبة الكرائية ؛

الطعون الرامية إلى إلغاء المقررات التنظيمية والفردية الصادرة عن رئيس الحكومة ، وقرارات السلطات الإدارية التي يتعدى نطاق تنفيذها دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة ابتدائية إدارية أو لقسم متخصص في القضاء الإداري بمحكمة ابتدائية، بسبب التجاوز في استعمال السلطة؛

تكون محكمة النقض المرفوع إليها دعوى تدخل في اختصاصها ابتدائيا و انتهائيا، مختصة أيضا بالنظر في جميع الطلبات التابعة لها أو المرتبطة بها، وفي جميع الدفوع التي تدخل ابتدائيا في اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية أو الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية؛

تنازع الاختصاص بين محاكم لا توجد محكمة أعلى درجة مشتركة بينها غير محكمة النقض؛

مخاصمة القضاة؛

الطعون المقدمة ضد الأعمال والقرارات التي تجاوز فيها القضاة سلطاتهم؛

الإحالة من أجل التشكك المشروع؛

الإحالة من محكمة إلى أخرى من أجل الأمن العمومي أو لصالح حسن سير العدالة؛

الطعون الواردة في النصوص القانونية الجاري بها العمل.

الباب الثاني: المسطرة

المادة376

تقدم الدعاوى والطعون المشار إليها في البنود 1 و2 و3 من المادة السابقة، بواسطة مقال مكتوب موقع عليه من طرف أحد المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

إذا كان أحد طرفي الطعن قاضيا أو محاميا، أمكنه الترافع شخصيا أمام محكمة النقض .

يمكن لمحكمة النقض عند عدم تقديم مقال أو تقديمه موقعا عليه من طرف الطاعن نفسه، أو من طرف محام لا تتوفر فيه الشروط المقررة في الفقرة الأولى أعلاه، أن تصدر قرارها تلقائيا من غير استدعاء الأطراف بالتشطيب على القضية.

يبقى مع ذلك مبلغ الرسم القضائي الذي قد يكون تم أداؤه، ملكا لخزينة الدولة.

تعفى من مساعدة المحامي الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والوصي على الجماعات السلالية، طالبة كانت أو مطلوبة، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرتين 1و3 أعلاه.

المادة 377

يتضمن المقال تحت طائلة عدم القبول:

بيان أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وموطنهم الحقيقي أو المختار؛

الرقم الوطني للمحامي ورقم هاتفه والهيئة التي ينتمي إليها وعنوان بريده الإلكتروني؛

ملخص الوقائع والوسائل المعتمدة وكذا المستنتجات.

في حالة عدم توقيع المقال، يوُجه إشعار للمحامي أو للطاعن شخصيا، حسب الحالة، مع منحه أجلا تحدده المحكمة لتصحيح المسطرة، تحت طائلة الحكم بعدم القبول، بعد انصرام الأجل دون استجابة.

يجب إرفاق المقال بنسخة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه، وإلا طلبتها كتابة الضبط من المحكمة التي أصدرته.

كما يجب إرفاقه تحت طائلة عدم القبول:

بنسخة من المقرر المطعون فيه، إذا كان الأمر يتعلق بالطعن في مقرر إداري من أجل التجاوز في استعمال السلطة؛

بنسخة من المقرر الذي قضى برفض طلب التظلم الأولي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 382 أدناه، أو بمستند يثبت تقديم الطلب المذكور، إن كان قد قدم.

يجب أن يرفق كل مقال بنسخ مساوية لعدد الأطراف، وإذا لم تقدم أي نسخة أو كان عدد النسخ غير مساو لعدد الأطراف، تطلب كتابة الضبط من الطاعن أن يدلي بهذه النسخ داخل أجل عشرة) 10(أيام، وعند انصرام الأجل المذكور دون القيام بالمطلوب، يدرج الرئيس القضية بالجلسة، وتصدر المحكمة قرارا بعدم القبول.

في حالة الطعن بالنقض المقدم من طرف النيابة العامة، يتعين إشعارها بضرورة إتمام البيانات الناقصة.

المادة 378

يجب أن يودع المقال داخل الأجل القانوني، بكتابة ضبط المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، بالنسبة للطعون المشار إليها في البند 1 من المادة 375 أعلاه، وبكتابة ضبط محكمة النقض بالنسبة للطعون الأخرى.

يودع المقال ومرفقاته لدى كتابة الضبط، مقابل وصل، كما يمكن إيداعه بالطريقة الإلكترونية.

يسجل المقال في سجل خاص معد لهذه الغاية.

توجه كتابة الضبط بالمحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، المقال مع المستندات المرفقة به وملف الدعوى إلى كتابة ضبط محكمة النقض داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ إيداع الطعن بالنقض.

يعتبر وصلا، نسخة المقال المؤشر عليها من طرف كتابة الضبط التي تلقت المقال مع تاريخ إيداعه، بعد التأكد من عدد ونوع المستندات المرفقة.

المادة379

يتعين على طالب النقض أن يؤدي الرسم القضائي بصندوق المحكمة أو بواسطة الأداء الإلكتروني.

المادة380

يحدد أجل الطعن أمام محكمة النقض، ما لم توجد مقتضيات خاصة، في ثلاثين (30) يوما من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو في موطنه الحقيقي أو المختار.

يعتبر الطعن بالنقض بمثابة تنازل عن الحق في الطعن بالتعرض.

يوقف أجل الطعن ابتداء من إيداع طلب المساعدة القضائية لدى الجهة المختصة، ويسري هذا الأجل من جديد من تاريخ تبليغ مقرر مكتب المساعدة القضائية للمحامي المعين تلقائيا، ومن تاريخ تبليغ قرار رفض الطلب لمن تقدم به.

المادة381

تبنى طلبات نقض الأحكام المعروضة على محكمة النقض على أحد الأسباب التالية:

خرق القانون؛

خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف؛

عدم الاختصاص، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 599 أدناه؛

التجاوز في استعمال السلطة؛

عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل.

المادة 382

تقدم طعون الإلغاء المشار إليها في البند 2 من المادة 375 أعلاه، داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ نشر أو تبليغ المقرر المطعون فيه إلى المعني بالأمر بعنوانه المنصوص عليه في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

يمكن للمعني بالأمر أن يقدم قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة، تظلما من المقرر إلى مصدره أو رئيسه، ويمكن في هذه الحالة رفع

الطعن إلى محكمة النقض خلال ثلاثين) 30(يوما من تبليغ مقرر الرفض الصريح كليا أو جزئيا .

إذا التزمت السلطة الإدارية المرفوع إليها التظلم الصمت في شأنه طوال ثلاثين) 30(يوما، اعتبر سكوتها عنه بمثابة رفض له.

إذا كانت السلطة الإدارية هيئة تصدر مقرراتها بتصويت أعضائها، فإن الأجل المحدد في ثلاثين) 30(يوما لتقديم الطعن يمتد، إذا اقتضى الحال، إلى نهاية أول دورة قانونية تلي تقديم الطلب .

إذا كان نظام من الأنظمة ينص على إجراء خاص في شأن طعن ما، فإن الطعن بالإلغاء لا يكون مقبولا، إلا إذا استنفذ هذا الإجراء داخل نفس الآجال المشار إليها أعلاه، قبل رفع هذا الطعن إلى محكمة النقض.

إذا التزمت الإدارة الصمت طوال ثلاثين) 30(يوما في شأن طلب قدم إليها، اعتبر سكوتها عنه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، بمثابة رفض له، وللمعني بالأمر في هذه الحالة أن يطعن أمام محكمة النقض داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ انقضاء مدة الثلاثين)30(يوما الأولى المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه .

لا يقبل الطعن بالإلغاء المقدم أمام محكمة النقض ضد المقررات الإدارية، إذا كان بإمكان المعني بالأمر أن يطالب بما يدعيه من حقوق أمام القضاء الشامل.

المادة 383

لا يوقف الطعن بالنقض التنفيذ إلا في الأحوال التالية:

الأحوال الشخصية؛

الزور؛

التحفيظ العقاري؛

المقررات الصادرة في القضايا الإدارية ضد الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها وباقي أشخاص القانون العام؛

المقررات الصادرة عن المحاكم في مواجهة شركات الدولة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم 00.69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى؛

المقررات الصادرة في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف العامة، المطعون فيها من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف؛

الحالات التي ينص عليها القانون .

يمكن لمحكمة النقض، بطلب من المعني بالأمر، وبناء على قرار معلل:

أن تأمر بإيقاف تنفيذ مقررات الإفراغ وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه؛

أن تأمر بإيقاف تنفيذ المقررات التنظيمية والفردية وقرارات السلطات الإدارية المشار إليها في البند 2 من المادة 375 أعلاه.

المادة384

يقوم الرئيس الأول أو نائبه، بمجرد تسجيل الملف، بإحالته إلى رئيس الهيئة المختصة الذي يعين فورا مستشارا مقررا يكلف بإجراء المسطرة.

المادة

يمكن لرئيس الهيئة، أن يقرر عدم إجراء البحث إذا ظهر من المقال أو من المذكرة التفصيلية أن حل القضية معروف مقدما بصفة يقينية .

يحال الملف مباشرة إلى النيابة العامة، وتدرج القضية بالجلسة من طرف الرئيس، مع مراعاة الأجل المقرر في الفقرة الثالثة من المادة 388 أدناه.

يمكن لمحكمة النقض، حينئذ، أن تبت في طلب النقض بقرار معلل، أو أن تحيل الملف إلى المستشار المقرر بقرار غير معلل، لجعل القضية جاهزة للبت فيها.

المادة385

إذا احتفظ الطاعن في مقاله بحق تقديم مذكرة تفصيلية، تعين الإدلاء بها خلال ثلاثين

(30) يوما من تاريخ تقديم المقال.

يعتبر الطاعن الذي لم يراع هذا الأجل، متخليا عن تقديم المذكرة المشار إليها.

يبلغ المقال والمذكرة التفصيلية، عند الاقتضاء، بعد انصرام الأجل المقرر في الفقرة الأولى إلى الأطراف المعنيين طبقا للمادة 83 وما بعدها أعلاه.

المادة386

يقدم الأطراف المعنيون بالأمر مذكرات جوابهم الموقعة، طبقا للمادة 377 أعلاه، وكذا المستندات التي يريدون استعمالها في ظرف ثلاثين) 30(يوما من تاريخ التبليغ.

المادة387

ينذر المستشار المقرر الطرف الذي لم يراع الأجل المحدد في المادة السابقة، ويحدد له عند الضرورة أجلا جديدا وأخيرا، ويبت في القضية، إذا بقي هذا الإنذار دون مفعول.

إذا رأى المستشار المقرر أن القضية أصبحت جاهزة، وضع تقريره، وأمر بتبليغها إلى النيابة العامة.

تقدم النيابة العامة مستنتجاتها في القضية داخل أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ التوصل بها.

يحدد الرئيس بمجرد إحالة القضية إلى النيابة العامة تاريخ إدراجها بالجلسة، مع مراعاة

الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة، ويبت فيها سواء قدمت النيابة العامة مستنتجاتها أم لا.

المادة388

تخفض الآجال المنصوص عليها في المادتين 380 و382 أعلاه إلى النصف، فيما يخص طلبات النقض المرفوعة ضد الأحكام الصادرة في قضايا الأسرة والجنسية والانتخابات والقضايا الاجتماعية والأحكام الصادرة في الموضوع طبق مسطرة القضاء الاستعجالي.

يجوز للمستشار المقرر في جميع القضايا المذكورة أن يحدد أجلا أقل، إن تطلب ذلك نوع القضية أو ظروفها.

المادة389

إذا قضت محكمة النقض بنقض مقرر، أحالت الدعوى إلى محكمة أخرى من نفس الدرجة التي نقضت حكمها، وبصفة استثنائية إلى نفس المحكمة التي صدر عنها المقرر المنقوض، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

تتكون المحكمة المحالة إليها الدعوى من قضاة لم يشاركوا بوجه من الوجوه أو بحكم وظيفة ما في الحكم موضوع النقض.

إذا بتت محكمة النقض في قرارها في نقطة قانونية، تعين على المحكمة التي أحيل إليها الملف أن تتقيد بقرار محكمة النقض في هذه النقطة.

إذا كانت طبيعة النزاع لا تقبل إلا حلا واحدا، فإن نقضه بالنسبة لأحد الطاعنين، يستتبع نقضه بالنسبة للباقي.

إذا رأت محكمة النقض بعد نقض الحكم، أنه لم يبق هناك شيء يستوجب الحكم، قررت النقض بدون إحالة.

المادة390

يمكن لمحكمة النقض، عند نقضها حكما أو قرارا كليا أو جزئيا، أن تتصدى للبت في القضية عند توفر الشرطين التاليين:

-أن يكون الطعن بالنقض قد وقع للمرة الثانية؛

-أن تتوفر على جميع العناصر الواقعية التي ثبتت لقضاة الموضوع.

المادة391

يمكن لمحكمة النقض، عند التصريح بنقض قرار صادر في دعوى الإلغاء، أن تتصدى للبت في القضية إذا كانت جاهزة.

المادة392

يحدد رئيس الغرفة جدول كل جلسة، وإذا كانت القضية تستدعي البت من طرف غرفتين أو عدة غرف مجتمعة، حدد الرئيس الأول جدول الجلسة، ويبلغ الجدول في جميع الأحوال إلى النيابة العامة.

يوجه إشعار لكل طرف بالتاريخ الذي تعرض فيه القضية على الجلسة.

المادة393

تعقد محكمة النقض جلساتها علنيا، وتصدر قراراتها بهيئة مكونة من خمسة مستشارين وبمساعدة كاتب للضبط.

يعتبر حضور النيابة العامة إلزاميا في جميع الجلسات.

يمكن للرئيس الأول ولرئيس الغرفة المعروض عليها القضية وللغرفة نفسها أو الهيئة ، تلقائيا أو بناء على ملتمس من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أن يحيلوا النظر في أي قضية إلى هيئة قضائية مكونة من هيئتين أو غرفتين مجتمعتين، ويعين الرئيس الأول في هذه الحالة الغرفة أو الهيئة المضافة إلى الغرفة أو الهيئة المعروضة عليها القضية، ويرجح صوت الرئيس، في حالة تعادل الأصوات، حسب نظام الأسبقية المتبع بين رؤساء الغرف.

يمكن للهيئة المؤلفة من غرفتين أن تقرر إحالة القضية إلى محكمة النقض للبت فيها بمجموع الغرف.

تتكون هيئة مجموع الغرف من أعضاء الهيئة المعروض عليها القضية ورؤساء باقي الغرف وقيدوم كل غرفة، ويمكن للرئيس الأول لمحكمة النقض إضافة عضو أو أكثر، عند الاقتضاء.

المادة394

تكون جلسات محكمة النقض علنية، عدا إذا قررت المحكمة سريتها.

يتلو المستشار المقرر تقريره ويقدم محامو الأطراف ملاحظاتهم الشفوية، متى تمت الاستجابة لطلب الاستماع إليهم، كما تقدم النيابة العامة مستنتجاتها.

يستمع إلى النيابة العامة في جميع القضايا، ولا تشارك في المداولات.

المادة395

يمكن أن يقدم طلب تجريح قاض من قضاة محكمة النقض بدون محام.

المادة396

لرئيس الجلسة سلطة حفظ النظام بها.

تطبق أمام محكمة النقض مقتضيات المواد 92 و93 و94 أعلاه.

المادة 397

تصدر محكمة النقض قراراتها في جلسة علنية وتحمل في أولها:

المملكة المغربية؛

محكمة النقض؛

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

تكون هذه القرارات معللة ويشار فيها إلى النصوص المطبقة، وتتضمن لزاما البيانات التالية:

الأسماء الشخصية والعائلية للأطراف وصفاتهم وموطنهم الحقيقي أو المختار؛

المذكرات المدلى بها وكذا الوسائل المثارة ومستنتجات الأطراف ومضمن مستنتجات النيابة العامة؛

أسماء المستشارين الذين أصدروا القرار، مع التنصيص على المستشار المقرر؛

إسم ممثل النيابة العامة؛

تلاوة تقرير المستشار المقرر والاستماع إلى النيابة العامة؛

-أسماء المحامين المقبولين أمام محكمة النقض الذين نابوا في الدعوى مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى الاستماع إلى ملاحظاتهم.

يوقع على أصل القرار كل من الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إذا حصل مانع لأحد الموقعين، طبقت مقتضيات المادة 367 أعلاه.

المادة398

يحكم على الطرف الذي خسر الدعوى بأداء المصاريف لفائدة خزينة الدولة، غير أنه يمكن توزيعها بين الأطراف.

تبت محكمة النقض أيضا في الطلب الذي يمكن أن يرفعه إليها المطلوب في النقض، للمطالبة بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب الطعن التعسفي.

المادة399

يمكن أن يتدخل أمام محكمة النقض قصد تعزيز ادعاءات أحد الأطراف، كل شخص له في فصل الدعوى مصالح مشتركة مع مصالح الطالب أو المطلوب في النقض.

المادة400

لا يقبل التعرض على القرارات الصادرة عن محكمة النقض.

المادة401

يجوز الطعن بإعادة النظر في القرارات التي تصدرها محكمة النقض في الأحوال التالية ، ما لم ينُص على خلاف ذلك:

إذا صدرت استنادا إلى وثائق صرح أو اعترف بزوريتها؛

إذا صدرت بعدم القبول أو التشطيب لأسباب ناشئة عن بيانات ذات صبغة رسمية وردت في مستندات الدعوى، ثم تبين عدم صحتها عن طريق وثائق رسمية جديدة وقع الاستظهار بها فيما بعد؛

إذا صدر القرار بالنقض وثبت فيما بعد أن الطعن بالنقض قدم خارج الأجل؛

إذا صدر القرار بعدم قبول النقض لوقوعه خارج الأجل، وثبت فيما بعد أنه قدم داخل الأجل؛

إذا صدرت القرارات على أحد الطرفين لعدم إدلائه بمستند حاسم احتكره خصمه أو غيره؛

إذا صدرت قرارات عن محكمة النقض لا يتأتى التوفيق بينها في نفس القضية؛

إذا صدر القرار دون مراعاة لمقتضيات المواد 394 و395 و398 أعلاه.

المادة402

يقدم طلب إعادة النظر خلال سنة، ابتداء من تاريخ صدور القرار المطعون فيه، غير أنه تطبق على هذا الطلب مقتضيات المواد 209 و210 و212 أعلاه.

إذا كانت أسباب طلب إعادة النظر، هي التزوير أو اكتشاف مستندات جديدة، فيجب أن يقدم الطعن داخل أجل ثلاثين) 30(يوما، تحتسب من تاريخ الإقرار

بالزور أو الحكم به أو من تاريخ اكتشاف المستندات الجديدة، بشرط أن توجد بالنسبة للحالة الأخيرة حجة كتابية ثابتة التاريخ.

كانت الأفعال الجرمية قد ثبت وجودها من طرف محكمة زجرية، فإن الأجل لا يسري إلا ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الصادر فيها مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة403

يمكن أن يقع تصحيح القرارات التي لحقها خطأ مادي من شأنه أن يكون قد أثر فيها:

تلقائيا من طرف الهيئة؛

بطلب من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض؛

بطلب من أحد الأطراف أو دفاعهم أو وكلائهم بدون مصاريف.

المادة404

يقبل تعرض الغير الخارج عن الخصومة ضد القرارات الصادرة عن محكمة النقض في:

الطعون المتعلقة بإلغاء المقررات المنصوص عليها في البند 2 من المادة 375 أعلاه؛

القرارات القاضية بالنقض والتصدي.

يحدد أجل تعرض الغير الخارج عن الخصومة في سنة من تاريخ صدور المقرر القضائي.

المادة405

تطبق محكمة النقض القواعد العادية الخاصة بمحاكم الدرجة الثانية بالنسبة للمقتضيات المسطرية غير المنصوص عليها في هذا الباب.

المادة406

إذا بلغ إلى علم الرئيس الأول لمحكمة النقض، صدور عدة مقررات قضائية انتهائية أو نهائية بتفسيرات مختلفة لمقتضى قانوني واحد، فإنه يمكن للرئيس الأول لمحكمة النقض، بعد استشارة ثلاثة قضاة من محكمة النقض يعينهم لهذه

الغاية، أن يحيل ذلك على محكمة النقض ،وهي مشكلة من مجموع الغرف لإصدار قرار بالتفسير القانوني للمقتضى المختلف بشأنه.

يبلغ قرار محكمة النقض فورا لمجموع الرؤساء والرؤساء الأولين لمحاكم المملكة، ويكون ملزما لها من تاريخ إصداره، إلى أن يتم العدول عنه وفقا لنفس المسطرة أعلاه، أو بعد صدور نص تشريعي .

إذا علم الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أنه صدر مقرر انتهائي على وجه مخالف للقانون أو لقواعد المسطرة، ولم يتقدم أحد من الأطراف بطلب نقضه في الأجل المقرر، أحاله إلى محكمة النقض.

بتت محكمة النقض وفق مقتضيات هذه المادة، فلا يمكن للأطراف الاستفادة من ذلك ليتخلصوا من مقتضيات المقررات القضائية موضوع الإحالة.

المادة407

يمكن للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أن يقدم طلب الإحالة إلى هذه المحكمة المقررات التي قد يكون القضاة تجاوزوا فيها سلطاتهم.

تقوم الغرفة المعروض عليها القضية بإبطال هذه المقررات، إن اقتضى الحال، ويسري أثر هذا الإبطال على جميع الأطراف فيها.

إذا تعلق الأمر بقرار صادر عن محكمة النقض، بت في القضية بهيئة تتكون من مجموع الغرف، باستثناء الهيئة مصدرة القرار.

المادة408

يمكن تقديم طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع، من أي شخص طرف في النزاع أو دفاعه أو وكيله بوصفه مدعيا أو مدعى عليه أو متدخلا أو مدخلا كضامن.

إذا قبلت محكمة النقض دعوى التشكك المشروع، أحالت القضية، بعد استشارة النيابة العامة، إلى محكمة تعينها تكون من نفس درجة المحكمة المتشكك فيها.

إذا لم تقبل محكمة النقض الدعوى، حكم على المدعي، غير النيابة العامة، بالمصاريف ،كما يمكن الحكم عليه بغرامة لفائدة الخزينة العامة لا تتجاوز خمسة آلاف (5000) درهم.

لا تقبل طلبات التشكك المشروع ضد محكمة النقض.

المادة409

يمكن للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، تقديم طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع أمام هذه المحكمة، عند عدم تقديم طلب في الموضوع من الأطراف.

يبت في هذه الطلبات الرئيس الأول أو نائبه ورؤساء الغرف مجتمعين في غرفة المشورة خلال الثمانية) 8(أيام الموالية لإيداع الطلب.

المادة410

يمكن لوزير العدل أن يقدم طلبات الإحالة من أجل الأمن العمومي كلما خيف أن يكون الحكم في الدعوى في مقر المحكمة المختصة محليا، مناسبة لإحداث اضطراب أو إخلال يمس بالنظام العام.

تقدم طلبات الإحالة من أجل حسن سير العدالة وفقا لما هو مقرر في الفقرة السابقة.

يبت في هذه الطلبات وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة السابقة.

قبلت محكمة النقض المقال، رفع قرارها، حالا ونهائيا، يد المحكمة المقدمة إليها الدعوى، وأحيل النزاع إلى محكمة من نفس الدرجة تعينها محكمة النقض.

المادة411

لا تقبل القرارات الصادرة عن محكمة النقض في إطار المواد 413 ومن 415 إلى 417 أدناه أي طعن.

الباب الثالث: مساطر خاصة

الفرع الأول: دعوى الزور أمام محكمة النقض

المادة412

يمكن، قبل اعتبار القضية جاهزة، تقديم طلب الإذن بتقييد دعوى الزور في مستند مدلى به أمام محكمة النقض إلى الرئيس الأول، بمقال موقع عليه من طرف محام مقبول للترافع أمام هذه المحكمة، مع مراعاة مقتضيات المادة 376 أعلاه.

لا يمكن النظر في الطلب، إلا إذا تم إيداع مبلغ أربعة آلاف) 4.000(درهم بكتابة الضبط.

يصدر الرئيس الأول أو من ينوب عنه، أمرا بالرفض أو بالإذن بتقييد دعوى الزور.

المادة413

يقع تبليغ الإذن بتقييد دعوى الزور والمقال المرفوع في شأنها إلى الطرف المدعى عليه في قضية الزور خلال خمسة عشر) 15(يوما، مع إنذاره بأن يفصح عما إذا كان ينوي استعمال الحجة المدعى فيها بالزور.

يجب على الطرف المدعى عليه أن يجيب في ظرف خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ، وإلا وقعت تنحية المستند من مناقشات الدعوى، كما يسحب المستند من الملف، إذا كان الجواب سلبيا.

يبلغ الجواب الإيجابي داخل خمسة عشر) 15(يوما إلى طالب الزور الفرعي.

يحيل الرئيس الأول أو من ينوب عنه الأطراف إلى المحكمة التي يعينها لهم للبت في

دعوى الزور، شريطة أن تكون من نفس درجة المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه.

يرد المبلغ المودع المنصوص عليه في المادة 413 أعلاه، إلى المدعي في دعوى الزور الذي يصدر الحكم لصالحه، كما يرد له إذا سحب المستند من الملف، وفي غيرها من الحالات ، يصادر المبلغ لفائدة الخزينة العامة.

الفرع الثاني: تنازع الاختصاص

المادة414

تنظر محكمة النقض في تنازع الاختصاص بين محاكم لا تخضع لأي محكمة أخرى مشتركة أعلى درجة.

المادة415

يقدم طلب تنازع الاختصاص إلى محكمة النقض، ويبلغ طبق الشروط المبينة في المادة416

384 أعلاه وما بعدها.

إذا اعتبرت المحكمة أنه لا داعي للتنازع، أصدرت قرارا معللا بالرفض.

تصدر المحكمة في الحالة المخالفة قرارا بالاطلاع إلى المدعى عليه داخل أجل عشرة

(10) أيام من تاريخ تقديم الطلب.

يوقف هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره، كل إجراء ومسطرة أمام قاضي الموضوع.

يجرى التحقيق بعد ذلك في القضية، وفقا للشروط المحددة في المادة 384 أعلاه وما بعدها، غير أن الآجال المقررة تخفض إلى النصف.

المادة 417

في حالة تناقض بين مقررات قضائية غير قابلة للطعن، صادرة عن محاكم مختلفة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، يمكن لمحكمة النقض، بناء على مقال يقدم إليها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 378 أعلاه، أن تبطل دون إحالة أحد المقررات المقدمة إليها.

الفرع الثالث: مخاصمة القضاة

المادة 418 يمكن مخاصمة القضاة في الأحوال التالية:

إذا ادعي ارتكاب تدليس أو غش أو غدر من طرف قاضي الحكم أو من طرف قاض من النيابة العامة أثناء قيامه بمهامه؛

إذا ادعُي ارتكاب خطأ مهني جسيم أثناء تهييء القضية؛

إذا نص القانون صراحة على جوازها؛

إذا نص القانون على مسؤولية القضاة التي يستحق عنها تعويض؛

عند وجود إنكار للعدالة.

المادة419

يعتبر القاضي منكرا للعدالة إذا رفض اتخاذ الإجراءات اللازمة، أو قرر التأخير لعدة مرات، أو رفض البت في المقالات أو الطلبات، أو رفض إصدار مقرر في قضية جاهزة بعد حلول تاريخ إدراجها في الجلسة، وذلك ما لم يكن هناك مبرر مشروع.

المادة420

يثبت إنكار العدالة بإخطارين يبلغان إلى القاضي شخصيا، يفصل بينهما أجل خمسة عشر)15(يوما.

إذا تعلق الأمر بأحد قضاة المحكمة يقوم بهذين الإخطارين رئيسها، وإذا تعلق الأمر برئيس محكمة يقوم بهذين الإخطارين رئيس المحكمة التي تعلو مباشرة المحكمة المعنية.

تتم الإجراءات تلقائيا من طرف رئيس المحكمة المختص أو بطلب مكتوب موجه مباشرة إليه من الطرف المعني بالأمر.

يجب على رئيس المحكمة المختص الذي أحيل إليه الطلب، أن يقوم بالإجراءات القانونية اللازمة في ذلك.

المادة421

يمكن مخاصمة القاضي بعد بقاء الإخطارين السابقين بدون جدوى.

المادة422

تقدم مخاصمة القضاة إلى محكمة النقض بمقال موقع من الطرف أو محام مقبول للترافع أمام هذه المحكمة يتوفر على وكالة خاصة مكتوبة، ترفق بالمقال مع المستندات، عند الاقتضاء ،وذلك تحت طائلة عدم القبول.

المادة423

لا يجوز أثناء هذه المسطرة استعمال أقوال تتضمن إهانة للقضاة، وإلا عوقب الطرف بغرامة بين عشرة آلاف) 10.000(درهم وخمسين ألف) 50.000(درهم، دون الإخلال بتطبيق مقتضيات القانون الجنائي، وإذا تعلق الأمر بمحام، طبقت مقتضيات المادة 94 أعلاه.

المادة424

يبت في قبول مخاصمة القضاة من طرف غرفة بمحكمة النقض، يعينها الرئيس الأول أو نائبه.

المادة425

يحكم على المدعي عند رفض المقال بغرامة بين عشرة آلاف (10.000) درهم وخمسين ألف (50.000) درهم لفائدة الخزينة العامة، دون المساس بحق الأطراف في المطالبة بالتعويض، عند الاقتضاء.

المادة426

إذا قبل الطلب، بلغ خلال ثمانية) 8(أيام للقاضي الذي وجهت المخاصمة ضده، ويجب عليه أن يقدم جميع وسائل دفاعه خلال الثمانية) 8(أيام التالية للتبليغ.

يجب على القاضي، علاوة على ذلك، أن يتخلى عن النظر في الدعوى موضوع المخاصمة، وأن يتخلى كذلك، إلى حين الفصل نهائيا في هذه الدعوى، عن النظر في كل قضية يكون المدعي في النزاع أو أحد أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة أو زوجه طرفا فيها ، تحت طائلة بطلان الحكم الذي قد يصدر في جميع هذه الحالات.

المادة427

يتم النظر في دعوى المخاصمة في الجلسة بناء على مستنتجات الأطراف، ويبت فيها من طرف غرف محكمة النقض مجتمعة، باستثناء الغرفة التي بتت في قبول الطلب.

تكون الدولة مسؤولة مدنيا فيما يخص الأحكام بالتعويضات الصادرة بالنسبة للأفعال التي ترتبت عنها المخاصمة ضد القضاة، مع إمكانية رجوعها عليهم.

المادة428

إذا رفض طلب المدعي، أمكن الحكم عليه بتعويضات لصالح القاضي ولصالح الأطراف الأخرى.

القسم الثامن: إعادة النظر

المادة 429

يمكن للأطراف الطعن بإعادة النظر في المقررات القضائية النهائية، مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في المادة 403 أعلاه وتلك الواردة في نصوص خاصة، وذلك في الأحوال التالية:

إذا بتت المحكمة فيما لم يطلب منها أو حكمت بأكثر مما طلب أو إذا أغفلت البت في أحد الطلبات، ما لم يتم الطعن بالنقض في المقرر موضوع الطعن بإعادة النظر؛

إذا وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى؛

إذا بني المقرر على مستندات أقر بزوريتها أو حكم بذلك بعد صدوره؛

إذا اكتشفت بعد الحكم وثائق حاسمة كانت محتكرة لدى الطرف الآخر؛

إذا وجد تناقض بين أجزاء نفس المقرر؛

إذا قضت نفس المحكمة، بين نفس الأطراف واستنادا لنفس الوسائل، بمقررين انتهائيين متناقضين، وذلك لعلة عدم الاطلاع على مقرر سابق أو لخطأ واقعي؛

إذا لم يقع الدفاع بصفة صحيحة على حقوق إدارات الدولة أو الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها أو المؤسسات والمقاولات العمومية أو كل شخص آخر من أشخاص القانون العام، أو جماعات سلالية أو حقوق محاجير.

لا يمكن تقديم طلب إعادة النظر إلا إذا كان المقرر غير قابل لأي من طرق الطعن الأخرى.

المادة430

لا يقبل طلب إعادة النظر ما لم يرفق بما يثبت إيداع مبلغ بكتابة الضبط بالمحكمة، يحدد في ثلاثة آلاف (3.000) درهم أمام محكمة الدرجة الأولى، وأربعة آلاف (4.000) درهم أمام محكمة الدرجة الثانية، وخمسة آلاف) 5.000(درهم أمام محكمة النقض .

يقدم طلب إعادة النظر خلال ثلاثين) 30(يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه، غير أنه تطبق على هذا الطلب مقتضيات المواد 209 و210 و212 أعلاه.

المادة431

إذا كانت أسباب طلب إعادة النظر هي التزوير أو التدليس أو اكتشاف مستندات جديدة ، لا يسري الأجل إلا من تاريخ الإقرار بالزور أو الحكم به أو من تاريخ اكتشاف التدليس أو المستندات الجديدة، بشرط أن توجد بالنسبة للحالتين الأخيرتين حجة كتابية ثابتة التاريخ.

إذا كانت الأفعال الجرمية قد ثبت وجودها من طرف محكمة زجرية، فإن الأجل لا يسري إلا ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم مكتسبا لقوة الشيء المحكوم به.

المادة432

إذا كان السبب المثار من أجله طلب إعادة النظر هو تعارض الأحكام، فان الأجل لا يسري إلا من تاريخ تبليغ الحكم الأخير.

المادة433

يقدم طلب إعادة النظر إلى المحكمة التي أصدرت المقرر المطعون فيه، ولا يجوز أن يبت فيه نفس القضاة الذين أصدروه.

لا يوقف طلب إعادة النظر التنفيذ، إلا إذا رأت المحكمة المعروض عليها الطعن بإعادة النظر بغرفة المشورة، بناء على طلب مستقل داخل أجل ثلاثين) 30(يوما، وقف التنفيذ لأسباب جدية ومستعجلة.

المادة434

يحكم على الطرف الذي يخسر طلب إعادة النظر بغرامة وفق المبلغ المشار إليه في المادة 430 أعلاه، حسب الحالة، بصرف النظر عما قد يقضى به من تعويضات لفائدة الطرف الآخر.

المادة435

إذا قبل طلب إعادة النظر، يتم العدول عن المقرر القضائي أو في الجزء الذي انصب عليه الطلب، ويرد المبلغ المودع، على أن تبت المحكمة في القضية من جديد.

المادة436

إذا ارتكز المقرر القضائي بإعادة النظر على تعارض في الأحكام، قضى هذا المقرر بأن الحكم الأول ينفذ شكلا ومضمونا.

القسم التاسع: طرق التنفيذ

الباب الأول: إيداع وقبول الكفالة النقدية أو البنكية

المادة437

تحدد المقررات القضائية التي تأمر بتقديم كفالة نقدية أو بنكية، التاريخ الذي يجب أن تقدم أو تودع فيه الكفالة، ما لم يقع هذا التقديم أو الإيداع قبل صدور الحكم.

إذا كان الضمان كفالة نقدية، وقع إيداعها مباشرة في كتابة ضبط المحكمة المعنية، أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يستدعى الطرف الذي يتعين عليه تقديم الكفالة النقدية أو البنكية، لإيداع الكفالة خلال الأجل المحدد.

يمكن استبدال الكفالة البنكية بقيمتها النقدية، وفي حالة رفض المستفيد، يتم سحب قيمتها من البنك وصرفها لفائدته.

المادة438

تقدم كل منازعة من الخصم في قبول الكفالة النقدية أو البنكية، ويشعر الأطراف بتاريخ

الجلسة العلنية، على أن تبت المحكمة داخل أجل ثمانية) 8(أيام بمقرر غير قابل لأي طعن.

المادة439

تتم الاستدعاءات والإنذارات الموجهة للأطراف تطبيقا لمواد هذا الباب، ضمن الشروط المقررة في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

الباب الثاني: تقديم الحسابات

المادة440

يرفع طلب تقديم الحساب من طرف من له الحق فيه أو من طرف ممثله القانوني أو محاميه، ويمكن أن يرفع من طرف من يقدمه إذا رغب في التحرر منه.

المادة441

تقام الدعوى على المحاسبين المعينين من قبل القضاء أمام من عينهم، ويطبق ذلك على المقدمين، وتقام على الأوصياء أمام محكمة المكان الذي فتحت فيه التركة، أما المحاسبون الآخرون فأمام قضاة موطنهم.

المادة442

إذا استؤنف المقرر الصادر برفض طلب تقديم الحساب، فإن القرار الاستئنافي القاضي بإلغائه، يحيل أمر تقديم الحساب أو الحكم فيه إلى المحكمة التي قدم إليها الطلب أو إلى أي محكمة أخرى، يعينها من نفس الدرجة.

إذا قدم الحساب وبت فيه ابتدائيا، فإن تنفيذ القرار الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي تقوم به محكمة الاستئناف التي أصدرته أو محكمة ابتدائية يعينها نفس القرار.

المادة443

يعين كل مقرر يقضي بتقديم حساب أجلا يقدم فيه دون أن يتجاوز ثلاثين) 30(يوما، إلا إذا مددته المحكمة التي طلب منها ذلك.

يعين هذا المقرر لتلقي الحساب قاضيا يمكن أن يختار من محكمة أخرى من نفس الدرجة.

444 المادة

يتضمن الحساب المداخيل والمصاريف الفعلية ويتضمن، عند الاقتضاء، في ضلع خاص المبالغ التي لم تستخلص بعد، والفوائد التي قد تستحق على المطالب بالحساب، وينتهي بملخص لموازنة المداخيل والمصاريف، ويرفق الحساب بكل المستندات المثبتة لمحتواه .

يقدم الحساب من المطالب به ويثبت صحته بنفسه أو بوكيل خاص خلال الأجل المحدد والتاريخ المعين من قبل القاضي المنتدب، بعد حضور الأطراف الذين قدم لهم أو استدعائهم بصفة قانونية شخصيا أو في موطنهم.

يحرر محضر بذلك يوقعه القاضي وكاتب الضبط.

المادة445

يجبر المطالب بالحساب إذا لم يقدم حسابه خلال الأجل المحدد، بحجز أمواله وبيعها في حدود المبلغ الذي تعينه المحكمة.

المادة446

إذا قدم الحساب مؤيدا بما يثبته وكانت المداخيل تزيد عن المصاريف، أمكن للطرف الذي يقدم إليه أن يطلب من القاضي المنتدب إصدار أمر قابل للتنفيذ لاستخلاص هذه الزيادة، دون أن يعتبر ذلك مصادقة منه على الحساب.

المادة447

يحضر الأطراف شخصيا أو بواسطة وكلائهم أو محاميهم أمام القاضي الذي عينته المحكمة في التاريخ والساعة اللذين يحددهما، وذلك قصد تقديم التظلمات والملاحظات، عند الاقتضاء، وكذا أجوبتهم فيما يتعلق بالحساب، ويمكن للقاضي حسب أهمية الحساب أن يمنح لمن قدم إليه أجلا لإبداء ملاحظات جديدة.

يحرر محضر يتضمن مختلف الأدلة المعروضة.

إذا لم يحضر الأطراف أو لم يتفقوا بعد حضورهم، أحال القاضي القضية إلى المحكمة التي عينته للبت فيها في جلسة علنية.

إذا اتفق الأطراف أمكن لهم أن يطلبوا المصادقة على اتفاقهم من طرف المحكمة، غير أن المحضر الموقع من طرفهم يمكن أن يثبت بصفة صحيحة هذا الاتفاق.

المادة448

يتضمن المقرر الذي يصدر في الدعوى حساب المداخيل والمصاريف، ويحدد الباقي بدقة إن وجد.

الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للمقررات القضائية

الفرع الأول: مقتضيات تمهيدية

المادة 449

تكون المقررات القضائية قابلة للتنفيذ خلال ثلاثين) 30(سنة من تاريخ صدورها ،وتسقط قابليتها للتنفيذ في مواجهة كل طرف محكوم عليه بانصرام هذا الأجل.

لا تكون المقررات القضائية قابلة للتنفيذ إلا إذا كانت نهائية، مع مراعاة المقتضيات المتعلقة بالتنفيذ المعجل.

لكل طرف مستفيد من المقرر يرغب في تنفيذه، حق الحصول على نسخ تنفيذية منه بعدد الأطراف التي سيجري التنفيذ ضدهم، وذلك بناء على طلبه.

تسلم النسخة التنفيذية مختومة وموقعة من طرف كاتب ضبط المحكمة التي أصدرت المقرر، حاملة العبارة التالية » سلمت طبقا للأصل ولأجل التنفيذ«.

يشار في ملف كل دعوى إلى حصول تسليم النسخة التنفيذية مع ذكر تاريخ التسليم واسم الشخص الذي سلمت إليه.

إذا تمت مباشرة إجراءات التنفيذ من خلال المنصة الإلكترونية المحدثة بمقتضى القسم الحادي عشر من هذا القانون، اعتمدت النسخة التنفيذية المدلى بها في جميع إجراءات التنفيذ، بغض النظر، عن عدد الأطراف المنفذ عليهم، كما تضمن المعطيات والبيانات ذات الصلة بمسطرة التنفيذ في النظام المعلوماتي لمرة واحدة، وتعتمد مع الوثائق المدلى بها إلكترونيا أمام جميع محاكم المملكة.

المادة450

لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بمقتضى سند تنفيذي يتضمن حقا محقق الوجود وحال الأداء ومعين المقدار.

السندات التنفيذية هي المقررات القضائية القابلة للتنفيذ ومحاضر الصلح والوساطة التي صادقت عليها المحاكم والمحررات الرسمية وسائر المحررات الأخرى التي يعتبرها القانون سندا قابلا للتنفيذ.

المادة451

لا تنفذ بالمملكة المغربية المقررات الصادرة عن المحاكم الأجنبية إلا بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية، وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

452المادة

يقدم طلب التذييل بالصيغة التنفيذية إلى رئيس محكمة الدرجة الأولى المختصة نوعيا.

يكون الاختصاص لمحكمة مكان التنفيذ، وتبقى للمنفذ الصلاحية للتنفيذ أينما وجدت أموال المنفذ عليه.

يستدعي الرئيس أو من ينوب عنه، المدعى عليه، عند الاقتضاء .

المادة 453

لا يجوز منح الصيغة التنفيذية إلا بعد التحقق مما يأتي:

عدم بت المحكمة الأجنبية مصدرة الحكم في موضوع يدخل في الاختصاص الحصري للمحاكم المغربية؛

عدم وجود غش في اختيار المحكمة المصدرة للحكم؛

أن أطراف النزاع قد استدعوا بصفة قانونية ومثلوا تمثيلا صحيحا؛

أن المقرر حاز قوة الشيء المقضي به طبق قانون المحكمة التي أصدرته؛

أن المقرر لا يتعارض مع مقرر سبق صدوره عن إحدى محاكم المملكة؛

أن المقرر لا يتضمن ما يخالف النظام العام المغربي؛

عدم مخالفة مضمون حكم بالصيغة التنفيذية لبنود اتفاقية دولية مصادق عليها من طرف المغرب ونشرت بالجريدة الرسمية.

المادة 454

يقدم الطلب، ما لم تنص الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية على غير ذلك، بمقال يرفق بما يلي:

نسخة رسمية من المقرر القضائي؛

شهادة عدم التعرض أو الاستئناف أو النقض؛

ترجمة تامة إلى اللغة العربية للمستندات المشار إليها أعلاه، مصادق على صحتها من طرف ترجمان محلف.

يكون المقرر البات في طلب التذييل بالصيغة التنفيذية قابلا للطعن بالاستئناف.

تبت محكمة الاستئناف في هذا الطعن داخل أجل شهر واحد.

يكون الحكم القاضي بمنح الصيغة التنفيذية في قضايا انحلال ميثاق الزوجية، غير قابل لأي طعن، إلا من قبل النيابة العامة إذا كان مخالفا للنظام العام.

455 المادة

تكون السندات والعقود المبرمة بالخارج أمام الضباط والموظفين العموميين المختصين، قابلة للتنفيذ بالمغرب بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية، وذلك بعد إثبات توفر السند أو العقد على صفة السند التنفيذي، وقابليته للتنفيذ طبقا لقانون البلد الذي تم توثيقه فيه، وعدم تضمنه ما يخالف النظام العام المغربي.

المادة456

يعمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية ، كما تراعى قواعد المعاملة بالمثل.

المادة457

لا يجوز التنفيذ، في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون، إلا بموجب نسخة تحمل صيغة التنفيذ التالية: » وبناء على ذلك يأمر جلالة الملك جميع المكلفين بالتنفيذ أن ينفذوا هذا السند، كما يأمر الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك لدى مختلف المحاكم، أن يمدوا يد المعونة لجميع قواد وضباط القوة العمومية وأن يشدوا أزرهم عندما يطلب منهم ذلك قانونا«.

المادة458

إذا كان منطوق السند الذي يجري تنفيذه غامضا، يقوم من له مصلحة باستصدار مقرر تفسيري من الجهة المختصة، ولا يمنع ذلك من تنفيذ الأجزاء الواضحة من منطوق السند التنفيذي.

المادة459

يترتب على حلول الغير محل الدائن في حقه، قانونا أو اتفاقا، الحلول محله في إجراءات التنفيذ التي سبق اتخاذها.

المادة460

لا يجوز للغير أن يؤدي ما يقضي به السند التنفيذي، ولا أن يجبر على أدائه، إلا بعد قيام المكلف بالتنفيذ بإشعار المنفذ عليه.

المادة461

لدائني المنفذ عليه المتوفرين على سند تنفيذي، الحق في التدخل في عملية التنفيذ الجارية على أموال هذا الأخير قصد إشراكهم في توزيع الأموال المتحصلة من عملية التنفيذ.

462 المادة

يتابع التنفيذ إذا كان المقرر قد صدر في نفس القضية لفائدة أطراف لها مصالح مختلفة ضد المحكوم عليه بالنسبة للكل، ويوزع المكلف بالتنفيذ الناتج بين المستفيدين طبقا للمقررات الصادرة لهم من المحكمة.

المادة463

مع مراعاة مقتضيات المادة 449 أعلاه، يجوز لمن فقد النسخة التنفيذية أن يحصل على نسخة تنفيذية ثانية، بمقتضى أمر يصدره على وجه الاستعجال الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية أو رئيس محكمة الدرجة الأولى أو رئيس القسم المتخصص أو من ينوب عنه، المختص حسب الحالة، بصفته قاضيا للأمور المستعجلة.

يتم البت في هذا الطلب في غيبة الأطراف، ما لم يقرر خلاف ذلك.

المادة464

لا يكون المقرر الصادر عن محاكم الموضوع الذي يقضي برفع يد أو رد أو وفاء أو أي عمل آخر يجب إنجازه من قبل الغير أو على حسابه، قابلا للتنفيذ من قبل الغير أو بينهم، ولو بعد أجل التعرض أو الاستئناف، إلا بعد تقديم شهادة من كتابة ضبط المحكمة التي أصدرته ، تتضمن تاريخ تبليغه للطرف المحكوم عليه، وتشهد بأنه لم يقع أي تعرض أو استئناف ضده ،وذلك باستثناء المقررات المشمولة بالتنفيذ المعجل.

المادة465

لا تسري آجال الاستئناف أو النقض في تبليغ المقررات الصادرة وفق مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 88 أعلاه، إلا بعد تعليقها في لوحة معدة لهذا الغرض بالمحكمة التي أصدرت المقرر مدة خمسة عشرة) 15(يوما، ونشرها في الموقع الإلكتروني للمحكمة المعنية، ولا يبتدئ سريان أجل الاستئناف أو النقض، إلا بعد مرور خمسة عشرة) 15(يوما من تاريخ الإشهار مقابل المصاريف المسبقة من المستفيد من المقرر، بكل وسائل الإشهار حسب أهمية القضية.

يضفي إشهاد كاتب الضبط على القيام بهذه الإجراءات، على المقرر الصبغة النهائية التي تسمح بتنفيذه.

المادة466

إذا كان تنفيذ السند متوقفا على القيام بعمل أو بالتزام ما أو على تقديم ضمان، أرفق طالب التنفيذ طلبه بالوثائق التي تثبت قيامه بذلك. غير أنه يجوز في حالة تقديم ضمان، إيداع مبلغ من النقود أو أوراق مالية أو كفالة بنكية أو نقدية، أو في حالة موافقة طالب التنفيذ على إيداع حصيلة التنفيذ بصندوق المحكمة أو تسليم الشيء موضوع التنفيذ إلى حارس .

يمكن للمنفذ عليه أن ينازع أمام قاضي التنفيذ في مواجهة طالب التنفيذ، في الحارس أوفي كفاية المال المودع أو في الضمانات أو الكفالة المقدمة، ولا يقبل الأمر الصادر في هذا الشأن أي طعن.

المادة467

يباشر التنفيذ على الأموال المنقولة، فإن لم تكف أو لم توجد، أجري على الأموال العقارية، غير أنه يقع التنفيذ مباشرة على العقار إذا كان طالب التنفيذ مستفيدا من ضمان عيني.

يمكن لقاضي التنفيذ أن يأمر، عند الاقتضاء، بسائر إجراءات البحث والتحري لمعرفة المنقولات التي يملكها المنفذ عليه، بناء على إفادة المنفذ له أو المكلف بالتنفيذ أو عبر منصة البيانات الرقمية للمحاكم.

يباشر التنفيذ أولا على المال المثقل بالضمان العيني، فإن لم يكف جاز التنفيذ على الأموال الأخرى للمدين.

المادة468

إذا كان المنفذ عليه ملزما بتسليم شيء منقول أو كمية منقولات معينة أو أشياء قابلة للاستهلاك، سلمت لطالب التنفيذ أو للدائن.

إذا كان المنفذ عليه ملزما بتسليم شيء معين بالذات، ولم يكن الشيء ظاهرا، ولم يقدم المنفذ عليه ما يدل على تلفه أو ضياعه، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي له أن يأمر بالتحري والبحث عنه بجميع الطرق المتاحة قانونا.

المادة469

إذا كان المنفذ عليه ملزما بتسليم عقار أو نقل ملكيته أو التنازل عنه، يتعين على المكلف بالتنفيذ الانتقال إلى العقار ومعاينة مساحته وحدوده وجواره، والإشهاد على نقل حيازته إلى المنفذ له.

وإذا كانت هناك أشياء منقولة لا يشملها التنفيذ، ترد إلى المنفذ عليه أو توضع تحت تصرفه خلال أجل عشرة) 10(أيام ابتداء من تاريخ التنفيذ، فإذا رفض تسلمها، بيعت بالمزاد العلني، وأودع ثمنها الصافي في صندوق المحكمة لفائدة من له الحق فيه، بعد خصم قيمة المصاريف.

المادة470

إذا رفض المنفذ عليه أداء التزام بعمل أو خالف إلزاما بالامتناع عن عمل، أثبت المكلف بالتنفيذ ذلك في محضره، ولصاحب المصلحة أن يعرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي يجوز

له أن يحكم على المنفذ عليه بغرامة تهديدية، ما لم يكن سبق الحكم بها.

يمكن للمستفيد من المقرر أن يطلب، علاوة على ذلك، التعويض من المحكمة التي أصدرته.

المادة471

لا يجوز للغير الذي يكون حائزا للشيء الذي يجري عليه التنفيذ، استنادا إلى ما يدعيه من رهن حيازي أو امتياز على هذا الشيء، أن يتعرض على الحجز، وإنما له أن يتمسك بحقوقه عند توزيع الثمن.

المادة472

لا يمكن، عدا في حالة الضرورة، وبموجب أمر من قاضي التنفيذ، إجراء حجز قبل السابعة صباحا وبعد العاشرة ليلا، وخلال أيام العطل المحددة بمقتضى النصوص القانونية والتشريعية الجاري بها العمل.

المادة473

تطبق القواعد المنصوص عليها في المادة السابقة في حالة تنفيذ مقرر صادر بحضانة الولد أو تسليمه إلى من له الحق فيه أو بالزيارة أو بصلة الرحم، ولو أدى ذلك إلى الاستعانة بالقوة العمومية ودخول المنزل، ويجوز إعادة التنفيذ كلما اقتضى الأمر ذلك.

الفرع الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ

المادة474

يعين قاضي التنفيذ من بين قضاة محكمة الدرجة الأولى وفق مقتضيات قانون التنظيم القضائي.

ينوب عن قاضي التنفيذ في مهامه، عند الاقتضاء، قاض أو أكثر.

المادة475

ينعقد الاختصاص لقاضي التنفيذ بالمحكمة المصدرة للحكم، أو بالمحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المنفذ ضده، أو بالمحكمة التي توجد بها أمواله، حسب الحالة.

المادة476

يختص قاضي التنفيذ بإصدار الأوامر المتعلقة بالتنفيذ، ويتولى الإشراف عليه ومراقبة سير إجراءاته.

يتم التنفيذ بواسطة كتابة الضبط أو بواسطة المفوضين القضائيين، ويجوز لصاحب المصلحة عرض الأمر على قاضي التنفيذ في حالة امتناع المكلف بالتنفيذ عن القيام بأي إجراء من إجراءات التنفيذ.

المادة477

يختص رئيس المحكمة بالبت في صعوبات التنفيذ الوقتية، وفي منح الأجل الإسترحامي الذي لا يعطى إلا لظروف خاصة، على أن لا يتعدى في مجموعه شهرين.

لا تقبل أوامر رئيس المحكمة التي تبت في الأجل الإسترحامي أي طعن.

المادة478

يختص بالبت في صعوبات التنفيذ الوقتية المثارة بشأن إجراءات التنفيذ التي تم القيام بها ،رئيس المحكمة المصدرة للحكم حيث يجري التنفيذ، أو رئيس المحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المنفذ ضده، أو رئيس المحكمة التي توجد بدائرة نفوذها أموال المنفذ ضده، حسب الحالة.

الفرع الثالث: المسطرة أمام قاضي التنفيذ

المادة479

مع مراعاة مقتضيات المادة 475 أعلاه، تنفذ المقررات الصادرة عن المحاكم في مجموع التراب الوطني بناء على طلب الطرف المستفيد من المقرر أو من ينوب عنه.

المادة 480

تقيد طلبات التنفيذ بكتابة الضبط في سجل معد لهذه الغاية.

يفتح ملف لكل طلب تودع فيه جميع الوثائق والإجراءات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وفي جميع الأحوال تراعى مقتضيات المادة 449 أعلاه .

المادة481

يقدم طلب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ، متضمنا هوية كل من طالب التنفيذ والمطلوب فيه وموطنهما مع تعيين موطن مختار داخل دائرة اختصاص المحكمة التي يجري التنفيذ بدائرتها.

إذا كان المنفذ له ممثلا بمحامٍ، وجب على هذا الأخير تحديد حسابه الإلكتروني المهني ورقمه الوطني في الطلب المقدم.

يرفق الطلب بالسند التنفيذي مع نسخ من الطلب ،وبنسخ من السند، بقدر عدد المنفذ عليهم.

المادة482

يجب أن يعين في الطلب محل للمخابرة بدائرة اختصاص المحكمة التي يجري بدائرة نفوذها التنفيذ، وإلا بلغت الإجراءات بكتابة الضبط التي تعلقها في لوحة الإعلانات.

يعين المنفذ عليه الذي لا موطن له بدائرة اختصاص المحكمة موطنا مختارا له بها، وإلا طبقت عليه مقتضيات الفقرة السابقة.

إذا كان طالب التنفيذ أو المنفذ عليه ممثلا بمحام، بلغت الإجراءات إلى هذا الأخير بحسابه الإلكتروني المهني أو عنوان بريده الإلكتروني.

تطبق القواعد السابقة سواء طلب التنفيذ الدائن أم طلبه المدين اختيارا.

المادة483

يقدم طلب التنفيذ من الورثة إذا توفي مورثهم قبل تقديمه، وإذا حدثت الوفاة بعد البدء في التنفيذ، حل الورثة محل طالب التنفيذ في متابعة الإجراءات بعد إثبات صفتهم. فإذا قام نزاع حول إثبات هذه الصفة، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي يقرر متابعة التنفيذ مع إيداع المبلغ المحصل عليه بكتابة الضبط بالمحكمة.

إذا تصرف طالب التنفيذ في حقه تصرفا نافذا لمن يعد خلفا خاصا له، أشعر هذا الأخير المنفذ عليه، وفي جميع الأحوال لا يجوز البدء بالتنفيذ ومتابعته، إلا بعد مضي عشرة) 10(أيام على هذا الإشعار.

المادة484

إذا توفي المحكوم عليه أو المنفذ عليه أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الإجراءات بالنيابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل تمامه، فلا يجوز التنفيذ في مواجهة ورثته أو من يمثل التركة أو في مواجهة الممثل القانوني لفاقد الأهلية، إلا بعد مضي عشرة) 10(أيام من تاريخ تبليغهم نسخة من السند التنفيذي، وتعتبر الإجراءات التنفيذية السابقة صحيحة في مواجهتهم.

المادة485

يأمر قاضي التنفيذ، فورا وبعد التأكد من اختصاصه ومن قابلية السند للتنفيذ، بتبليغ نسخة من السند مع إعذار المنفذ عليه بتنفيذ ما يقضي به اختياريا.

يأمر قاضي التنفيذ باتخاذ جميع الإجراءات التي تقتضيها عملية التنفيذ، بما في ذلك الإذن للمكلف بالتنفيذ بفتح أبواب المحلات والمنازل والغرف، وذلك في حدود ما تقتضيه مصلحة التنفيذ.

المادة486

يبلغ المكلف بالتنفيذ، داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ تقديم الطلب، نسخة من طلب التنفيذ ونسخة من السند المراد تنفيذه إلى المنفذ عليه شخصيا أو في موطنه أو محل إقامته، مع إعذاره بالتنفيذ اختياريا حالا أو بتعريفه بنواياه.

إذا طلب المنفذ عليه أجلا، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي له وحده أن يتخذ ما يراه مناسبا عملا بالمادة 488 أدناه.

إذا رفض المنفذ عليه التنفيذ أو صرح بعجزه عن ذلك، باشر المكلف بالتنفيذ الإجراءات المقررة في هذا الباب تحت إشراف قاضي التنفيذ.

المادة487

يتولى المكلف بالتنفيذ، عند تبليغه السند التنفيذي أو عند قيامه بالتنفيذ، قبض الدين أو الشيء موضوع التنفيذ عند عرضه عليه، مع إعطاء وصل بذلك دون حاجة إلى تفويض خاص، وعليه إيداع المبلغ المحصل بصندوق المحكمة المكلفة بالتنفيذ داخل أجل لا يتعدى ثمانية وأربعين) 48(ساعة من تاريخ التوصل به، مع مراعاة أيام السبت والأحد والعطل الرسمية.

المادة488

إذا لم يوف المنفذ عليه خلال الأجل المحدد له، ولكنه اقترح كيفية للوفاء بما يتوافق مع ظروفه المالية، عرض قاضي التنفيذ الأمر على طالب التنفيذ، فإذا وافق هذا الأخير اعتمد القاضي هذه التسوية، وإلا اتخذ ما يراه مناسبا، مع مراعاة حق طالب التنفيذ ووضعية المنفذ عليه حاضرا ومستقبلا.

المادة489

إذا رفض المنفذ عليه الوفاء أو أخل بالتسوية المقررة، يتعين على المكلف بالتنفيذ تحرير محضر بالحجز التنفيذي أو بيان الأسباب التي حالت دون إنجازه، وذلك داخل أجل أربعة) 4(أيام تبتدئ من تاريخ رفض التنفيذ أو الإخلال بالتسوية.

المادة490

لا يترتب على العرض الحقيقي وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع، ولقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتا مع إيداع المبلغ المعروض أو مبلغ أكبر منه يحدده.

المادة491

إذا أثيرت صعوبة وقتية من الأطراف أو من الغير، بت فيها رئيس المحكمة على وجه الاستعجال ولو في غيبة الأطراف.

تقدم الصعوبة من الأطراف أو الغير بمقال يشتمل على هوية الأطراف، وعلى وقائع الصعوبة وأسبابها، ويجب إدخال المنفذ عليه في الدعوى، متى كانت الصعوبة مثارة من غيره ، تحت طائلة عدم القبول.

المادة492

يحرر المكلف بالتنفيذ محضرا بشأن الصعوبات المادية التي قد تعترضه أثناء عملية التنفيذ، يقدمه إلى قاضي التنفيذ ليتخذ حالا ما يراه مناسبا.

لا يجوز للمكلف بالتنفيذ أن يوقف الإجراءات إلا بأمر من قاضي التنفيذ.

إذا كان من شأن التنفيذ أن يؤدي إلى وقوع مقاومة أو اعتداء على المكلف بالتنفيذ، وجب عليه أن يتخذ جميع التدابير التي تتطلبها إجراءات التنفيذ، وأن يطلب مساعدة القوة العمومية والسلطة المحلية تحت إشراف قاضي التنفيذ.

على السلطات المحلية تقديم المساعدة اللازمة من أجل إجراء التنفيذ، كما يمكن للمكلف بالتنفيذ مراجعة قاضي التنفيذ لغاية طلب الموافقة على تسخير القوة العمومية من طرف النيابة العامة.

المادة493

لا يترتب على الطلب المتعلق بالصعوبة وقف التنفيذ، ولا يجوز للمكلف بالتنفيذ أن يوقف الإجراءات، ما لم يأمر رئيس المحكمة بذلك.

المادة494

يقدر رئيس المحكمة ما إذا كانت الادعاءات المتعلقة بالصعوبة، مجرد وسيلة للمماطلة والتسويف، أو ترمي إلى المساس بالشيء المقضي به، حيث يأمر بصرف النظر وبرفض الطلب.

إذا ظهر له أن الصعوبة جدية، أمر بإيقاف التنفيذ إلى أن يبت في الأمر، داخل أجل أقصاه خمسة) 5(أيام.

لا يمكن تقديم أي طلب جديد يرمي إلى تأجيل التنفيذ، إلا إذا ظهرت وقائع جديدة غير متوقعة.

المادة495

تستأنف أوامر رئيس المحكمة الصادرة في صعوبات التنفيذ الوقتية، أمام الرئيس الأول لمحكمة الدرجة الثانية داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ صدورها إذا كانت حضورية أو من تاريخ تبليغها لطالب التنفيذ إذا كانت غيابية.

يبت الرئيس الأول أو من ينوب عنه في الاستئناف على وجه السرعة بعد استدعاء الأطراف المعنية، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى تستوجب البت في غيبتهم.

لا يطعن في القرارات الصادرة عن الرئيس الأول، إلا بالنقض ووفق الإجراءات العادية.

الباب الرابع: حجز المنقولات والعقارات

الفرع الأول: الحجز التحفظي

المادة 496

يصدر الأمر المبني على طلب بالحجز التحفظي عن رئيس المحكمة أو من ينوب عنه ،لضمان أداء دين له ما يرجح جديته وتحققه، ويحدد هذا الأمر، ولو على وجه التقريب، مبلغ الدين الذي رخص الحجز بسببه، ويبلغ وينفذ دون تأخير.

إذا لم يسبق لطالب الحجز رفع دعوى في الموضوع، يتعين عليه القيام بذلك داخل أجل عشرة)10(أيام من تاريخ صدور الأمر بالحجز، أو من تاريخ حلول أجل الأداء المنصوص عليه في السند المؤسس عليه الحجز، وفي حالة عدم قيامه بذلك داخل الأجل المذكور، أصدر رئيس المحكمة أو من ينوب عنه، بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، أمرا بالتشطيب عليه.

للمحجوز عليه أن يعترض على الأمر الصادر بالحجز خلال ثمانية) 8(أيام تلي تاريخ تبليغه الأمر المذكور، ويقدم الاعتراض إلى رئيس المحكمة أو من ينوب عنه بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، فإذا تبين أن الحاجز غير محق في طلب الحجز، أو تراخى في طلب حقه بدون مبرر، أمكن رفع الحجز كليا أو جزئيا.

لا يجوز أن يمتد الحجز إلى أكثر مما هو ضروري لضمان الوفاء بالدين، ويمكن للمحجوز عليه أن يقدم طلبه إلى قاضي المستعجلات من أجل قصر الحجز.

لرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر برفع الحجز التحفظي المضروب، مقابل كفالة بنكية أو نقدية توضع من طرف المحجوز عليه بصندوق المحكمة، أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 497

لا يترتب عن الحجز التحفظي سوى وضع يد القضاء على المنقولات أو العقارات التي انصب عليها، ومنع المدين من التصرف فيها تصرفا يضر بدائنه، ويكون نتيجة لذلك، كل تفويت تبرعا كان أو بعوض مع وجود هذا الحجز باطلا وعديم الأثر.

لطالب الحجز أن يتقدم بعد إيقاع الحجز بطلب تفقد المحجوزات وفقا لمقتضيات المادة

226 أعلاه.

المادة499

يبقى المحجوز عليه حائزا للأموال إلى أن يتحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي، ما لم يؤمر بغير ذلك وما لم يعين حارس قضائي.

يمكن له، نتيجة ذلك، أن ينتفع بها انتفاع الشخص الحريص على شؤون نفسه، وأن يتملك ثمارها دون أن يكون له حق كراء هذه الأموال إلا بإذن من الجهة التي أصدرت الأمر بالحجز ، ولا يمكن التمسك بأي عقد يتعلق بأصل تجاري أو بأحد عناصره في مواجهة الدائن الذي أوقع حجزا تحفظيا على ذلك الأصل أو على أحد عناصره، مما يتعلق بموضوع العقد المشار إليه.

المادة500

إذا وقع الحجز التحفظي على منقولات توجد في حوزة المحجوز عليه، قام المكلف بالتنفيذ بحصرها في محضر وصفا ونوعا ووزنا، إن أمكن، وعددا ورقما حسب طبيعتها.

إذا تعلق الأمر بحلي أو أشياء ثمينة أو أشياء يجهل معرفتها المكلف بالتنفيذ، تضمن المحضر بقدر الإمكان وصفها وتقدير قيمتها، عند الاقتضاء، بواسطة خبير مختص.

إذا تعلق الأمر بأصل تجاري تضمن المحضر، وصف العناصر المادية وتقدير قيمتها بواسطة خبير مختص، وتتخذ نفس الإجراءات إذا اقتصر الحجز على أحد عناصره.

يقيد المحضر، في الحالات المشار إليها في الفقرة السابقة، بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل التجاري وكذا السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة الذي يكون مرجعا بالنسبة لعناصر الأصل التجاري غير المادية التي يشملها الحجز أيضا، ويتم هذا التقييد في سجل خاص، إذا أهمل التاجر أو الشركة التجارية تطبيق المقتضيات التشريعية التي تحتم تسجيل التجار والشركات التجارية في السجل التجاري.

إذا تعلق الحجز التحفظي بعقار محفظ أو في طور التحفيظ، فإن الأمر الصادر به يوضع بالمحافظة العقارية لتقييده بطلب من المستفيد منه.

إذا تعلق الأمر بحجز تحفظي على عقار غير محفظ، حدد المحضر قدر الإمكان، موقعه وحدوده ومساحته، مع الإشارة إلى كل المعلومات المفيدة، مع إمكانية الاستعانة بخبير، عند الاقتضاء.

يبلغ الأمر الصادر بالحجز، المشار إليه في الفقرة السابقة، بطلب من المستفيد منه إلى المحجوز عليه، وتودع نسخة منه ومن المحضر بكتابة ضبط المحكمة المختصة قصد تقييده بسجل خاص موضوع رهن إشارة العموم، ويقع الإشهار لمدة خمسة عشر) 15(يوما بجميع وسائل الإشهار المتاحة قانونا على نفقة الحاجز.

المادة501

إذا كانت المنقولات أو العقارات المملوكة للمحجوز عليه الصادر ضده الأمر بالحجز التحفظي في حوزة الغير، بلغ المكلف بالتنفيذ لهذا الأخير الأمر، وسلمه نسخة منه ومن محضر الحجز، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 83 أعلاه وما بعدها.

يترتب عن الأمر الصادر بالحجز التحفظي اعتبار الغير حارسا قضائيا للمنقول أو العقار المحجوز، عدا إذا اختار تسليمه إلى المكلف بالتنفيذ، ويلزمه تحت مسؤوليته الشخصية أن لا يتخلى عنه، إلا بإذن من الجهة التي أصدرت الأمر بالحجز.

المادة502

يقدم الغير عند التبليغ، إذا كان المحجوز منقولا، وصفا تفصيليا لهذا المحجوز ويذكر بالحجز السابق الذي قد يكون وقع بين يديه والذي مازال ساري المفعول.

إذا كان المحجوز عقارا سلم المحجوز لديه وثائق الملكية التي بحوزته، ما لم يختر بعد الإحصاء تعيينه حارسا قضائيا عليه.

يحرر محضر بتصريحاته ترفق به المستندات المؤيدة لها، ويودع الكل خلال ثمانية) 8(أيام بكتابة ضبط المحكمة.

المادة 503

لا تقبل الحجز الأشياء التالية

أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها؛

الأدوات والآلات اللازمة للأشخاص في وضعية إعاقة؛

الفراش والملابس وأواني الطبخ اللازمة للمحجوز عليه ولعائلته والخيمة التي تأويهم؛

المواد الغذائية اللازمة مدة شهر للمحجوز عليه ولعائلته التي تحت كفالته؛

بقرتان وستة رؤوس من الغنم أو المعز باختيار المحجوز عليه، مع ما يلزم لأكل وفراش هذه الحيوانات مدة شهر من تبن وعلف وحبوب؛

الكتب والأدوات اللازمة لمهنة المحجوز عليه؛

الحقوق اللصيقة بشخص المدين؛

الأوسمة والرسائل والأوراق الشخصية، وما هو ضروري للقيام بالواجبات الدينية؛

نصيب الخماس ما لم يكن لفائدة رب العمل؛

الإعانات الممنوحة في إطار الدعم المباشر؛

ما لا يقبل الحجز بموجب القانون.

يشار في محضر الحجز، عند الاقتضاء، إلى الأشياء غير القابلة للحجز التي بقيت في حوزة المدين.

الفرع الثاني: الحجز التنفيذي

أولا- مقتضيات عامة

المادة 504

يجوز، في أي حالة كانت عليها إجراءات التنفيذ وقبل إجراء البيع، تقديم كفالة بنكية أو إيداع مبلغ من النقود مساوٍ للديون التي وقع الحجز بسببها، يخصص للوفاء بها دون غيرها، ويترتب على هذه الكفالة أو الإيداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى قيمة الكفالة أو إلى المبلغ المودع، وذلك بمقتضى أمر يصدره قاضي التنفيذ.

المادة505

يجوز للمحجوز عليه أن يطلب من قاضي التنفيذ، في أي حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ، تقدير قيمة كفالة بنكية أو مبلغ يودعه بصندوق المحكمة، للوفاء بدين الحاجز.

يترتب على الكفالة البنكية أو قيمة الإيداع، زوال الحجز على الأموال المحجوزة، وانتقاله إلى الكفالة البنكية المقدمة أو إلى المبلغ المودع، ويصبح هذا المبلغ مخصصا للوفاء للحاجز بما يتضمنه السند التنفيذي.

إذا وقعت بعد ذلك حجوز جديدة على قيمة الكفالة البنكية أو المبلغ المودع، فلا يكون لها أثر في حق من خصص له هذا المبلغ.

المادة506

إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله لا تتناسب مع قيمة أصل الدين، جاز للمدين أن يطلب من قاضي التنفيذ الأمر بقصر الحجز على بعض هذه الأموال، وفقا للإجراءات العادية مع إدخال جميع الدائنين الحاجزين.

يمكن لكل ذي مصلحة أن يتظلم لدى قاضي التنفيذ من هذا الأمر.

يكون للدائنين الحاجزين قبل قصر الحجز، دون غيرهم من الدائنين الآخرين، أولوية في

استيفاء حقوقهم من الأموال التي يقصر الحجز عليها، مع مراعاة أسباب الأولوية الأخرى.

المادة507

لطالب التنفيذ أن يطلب من قاضي التنفيذ إجراء حجز على أموال المنفذ عليه المادية والمعنوية الموجودة تحت يده أو يد الغير، قصد بيعها لاستيفاء حقوقه من ثمنها، ما لم يصرح القانون بعدم قابليتها للحجز والتحويل.

المادة508

يجري التنفيذ بطريق الحجز على الأشياء والأمتعة المنقولة والأوراق التجارية والقيم

المنقولة التي توجد في حيازة المنفذ عليه.

لا يمكن تمديد الحجز التنفيذي إلى أكثر مما هو لازم، لأداء ما وجب للدائن وتغطية مصاريف التنفيذ الجبري.

لا يتم البيع إذا لم ينتظر من بيع الأشياء المحجوزة ثمن يتجاوز مبلغ مصاريف التنفيذ الجبري.

المادة509

ينتقل المكلف بالتنفيذ لإجراء الحجز إلى مكان وجود الأشياء والأموال المراد حجزها ، وله أن يدخل إلى هذا المكان بعد إعلان صفته الرسمية مستعينا، عند الاقتضاء، بالقوة العمومية، مع مراعاة مقتضيات المادة 472 أعلاه.

ثانيا- حجز المنقولات أ- إجراءات الحجز

المادة509

يجري الحجز بعين المكان، وإلا كان الحجز باطلا.

يشتمل محضر الحجز بصفة خاصة على ما يلي:

مراجع السند التنفيذي أو مراجع الأمر الصادر عن قاضي التنفيذ؛

هوية أطراف التنفيذ؛

زمان ومكان الحجز؛

ما قام به المكلف بالتنفيذ من إجراءات وما اعترضه من صعوبات وعراقيل أثناء الحجز وما تقرر بشأنها؛

بيان الأشياء والأموال المحجوزة بتفصيل مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها، وبيان قيمتها بقدر الإمكان؛

تاريخ البيع وساعته والمكان الذي يجري فيه؛

تعيين حارس قضائي لتسلم الأموال المحجوزة، عند الاقتضاء؛

توقيع المكلف بالتنفيذ.

تسلم نسخة من المحضر للأطراف بمجرد تحريره.

المادة 510

يعين المنفذ عليه حارسا قضائيا للأموال المحجوزة إلا إذا خيف عليها لأسباب جدية.

إذا لم يكن المنفذ عليه حاضرا ولم يقبل أحد الحراسة القضائية، اتخذ المكلف بالتنفيذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأموال المحجوزة وإيداعها في محل آمن.

يوقع الحارس القضائي على محضر الحجز، وإلا ذكرت الأسباب المانعة من ذلك وتسلم إليه نسخة منه، وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوضح له المسؤولية الملقاة على عاتقه وينبهه إلى أن كل إتلاف أو اختلاس أو إخفاء أو تبديد للأشياء المحجوزة أو الامتناع عن تسليمها يستتبع المسؤولية الجنائية والمدنية، ويشار إلى ذلك في المحضر.

لا يجوز للحارس القضائي استعمال الأموال المحجوزة أو استغلالها أو إعارتها، ما لم يكن الحارس هو مالكها أو صاحب حق الانتفاع بها، فيجوز له حينئذ أن يستعملها فيما أعدت له، ما لم يأمر قاضي التنفيذ بمنعه من ذلك.

إذا كان الحجز واقعا على ماشية أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مقاولة أو مؤسسة، عرض الأمر على قاضي التنفيذ الذي له أن يكلف الحارس القضائي أو غيره بالقيام بالإدارة أو الاستغلال.

إذا كانت الأشياء المحجوزة من المثل، أمكن للمنفذ عليه متى كان حارسا قضائيا عليها

بيعها وتعويضها بما يماثلها عددا وصفة ونوعا ومقدارا، وذلك بناء على إذن من قاضي التنفيذ.

المادة511

تصبح الأموال محجوزة بمجرد حجزها طبقا للمادة 509 أعلاه، ولو لم تسلم إلى حارس قضائي.

إذا لم يتم الحجز في يوم واحد جاز إتمامه في اليوم أو الأيام الموالية له مباشرة، ويتخذ حينئذ المكلف بالتنفيذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأشياء المحجوزة والمطلوب حجزها إلى أن يتم الحجز، ويوقع على المحضر كلما توقفت إجراءات الحجز، وله، عند الاقتضاء، بصفة استثنائية، الاستمرار في إجراءات الحجز بعد المواعيد المقررة في المادة 472 أعلاه بعد إذن قاضي التنفيذ.

لقاضي التنفيذ أن يقرر عوضا ماديا عن الحراسة القضائية يؤخذ بامتياز من حصيلة البيع إذا كان الحارس غير المنفذ عليه.

المادة512

تباع الأمتعة المحجوزة بعد حصرها ووصفها بالمزاد العلني حسب مصلحة المدين.

يقع البيع في أجل أقصاه ثمانية) 8(أيام من تاريخ الحجز ما لم يتفق الدائن والمدين على

تحديد أجل آخر، أو إذا كان تغيير الأجل ضروريا لتجنب أخطار انخفاض ملموس في ثمن الأمتعة المحجوزة، أو صوائر حراسة قضائية غير متناسبة مع قيمة الشيء المحجوز.

يجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بناء على طلب، قبل إجراء البيع، بخبرة لتحديد قيمة المنقولات المحجوزة، إذا اعتبر أن طبيعتها وقيمتها تقتضي ذلك.

المادة513

يقع المزاد في أقرب سوق عمومي أو عن طريق منصة إلكترونية، أو في أي مكان آخر يتوقع الحصول فيه على أحسن عرض، ويحاط العموم علما بتاريخ ومكان المزاد بكل وسائل الإشهار المناسبة لأهمية الحجز، بما فيها الموقع الإلكتروني للمحكمة التي يجري المزاد العلني بدائرة نفوذها.

المادة514

يرسو المزاد على من قدم أعلى عرض، ولا يسلم له الشيء المبيع إلا بعد أدائه ثمنه حالا.

إذا لم يؤد المشتري الثمن أعيد بيع الأشياء المحجوزة فورا على نفقته وتحت مسؤوليته ، ويتحمل المشتري المتخلف الفرق بين الثمن الذي رست عليه المزايدة الجديدة إذا كان أقل من الأول، دون أن يكون له حق الاستفادة من الزيادة إن كانت.

يعاد البيع أيضا إذا لم يتسلم المشتري الذي أدى ثمن الشيء المبيع، داخل الأجل المحدد طبقا لشروط البيع، غير أن ثمن المزايدة الجديدة يوضع بكتابة الضبط

لصالح المشتري الأول بعد خصم الزيادة الناتجة عن المزايدة الأخيرة، باعتبارها جزءا من ثمن البيع.

لا يمكن للسمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني أن تتجاوز ثلاثة بيوعات.

إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو بسبب عدم كفاية العروض المقدمة سابقا أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استنادا إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء.

ويطهر البيع بالمزاد العلني الأشياء المحجوزة من المطالبات اللاحقة والالتزامات الناتجة عن الديون العمومية والخصوصية المستحقة قبل تاريخ البيع.

ب- إجراءات خاصة بحجز أنواع معينة من الأموال المنقولة

المادة515

يمكن حجز المحاصيل والثمار التي أوشكت على النضج قبل انفصالها عن أصولها.

يتضمن محضر الحجز بيان العقار الكائنة به المحاصيل أو الثمار المحجوزة وبيان حالتها ونوعها وعددها ولو على وجه التقريب، والاستعانة بخبرة يبلغ تقريرها، عند الاقتضاء ،لأطراف التنفيذ.

يعيّنّ المكلف بالتنفيذ حارسا قضائيا عليها عند الضرورة.

يقع بيع تلك المحاصيل والثمار، بعد جنيها، عدا إذا اعتبر قاضي التنفيذ أن بيعها قبل ذلك أكثر فائدة للمنفذ عليه.

المادة516

تبقى الحيوانات والأشياء المحجوزة، باستثناء النقود المسلمة للمكلف بالتنفيذ، تحت الحراسة القضائية للمنفذ عليه، إذا وافق طالب التنفيذ على ذلك أو كان من شأن طريقة أخرى غير هذه أن تتسبب في مصاريف باهضة، ويمكن أن تسلم إلى حارس قضائي بعد إحصائها ،عند الاقتضاء، داخل أجل لا يتجاوز شهرا.

المادة417

إذا شمل الحجز حليا أو مجوهرات أو أشياء ثمينة، وجب أن يتضمن المحضر وصفها ووزنها بدقة مع تقدير قيمتها بواسطة خبير مختص، عدا إذا قرر قاضي التنفيذ خلاف ذلك ،وأن توضع في ظرف مختوم.

المادة518

إذا أجري الحجز على أموال محفوظة في خزانة استأجرها المدين من إحدى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها، أو على أموال معروضة في معرض عمومي، عين المكلف بالتنفيذ فورا مدير المؤسسة أو مدير المعرض حارسا قضائيا عليها، وختم في الحالة الأولى الخزانة بالشمع الأحمر إلى أن يتمكن من فتحها وجرد موجوداتها بحضور المنفذ عليه أو في غيابه رغم إشعاره.

تنتهي الحراسة القضائية عند استلام المكلف بالتنفيذ الأموال المحجوزة داخل أجل لا يتجاوز شهرا.

المادة519

يودع المكلف بالتنفيذ النقود والأوراق المالية والحلي والأشياء الثمينة في صندوق بالمحكمة خاص بالمحجوزات، تحت إشراف رئيس كتابة الضبط.

1. إجراءات بيع القيم المنقولة

المادة 520

تباع القيم المنقولة بالمزاد العلني تحت إشراف قاضي التنفيذ المختص، مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بنظام بورصة القيم.

إذا كانت القيم المعروضة للبيع ذات قيمة مرتفعة، أصدر قاضي التنفيذ أمرا بالاستعانة بذوي الاختصاص في البورصة أو الأبناك بشأن بعض الإجراءات الممهدة للبيع ،وقرر ما يجب اتخاذه من إجراءات الإعلان والإشهار، مع مراعاة القواعد القانونية والأنظمة المتعلقة بالبيع في البورصة.

المادة521

يقدم طالب التنفيذ قائمة تتضمن بيان هوية أصحاب المصلحة وموطنهم ونوع الحق المطلوب بيعه وقيمته الاسمية والحقيقية والسند المثبت له والضمانات والحقوق التابعة له.

يأمر قاضي التنفيذ باستدعاء أصحاب المصلحة للاطلاع على القائمة وتقديم ملاحظاتهم أو اعتراضاتهم.

تقدم تلك الملاحظات والاعتراضات بواسطة مذكرة في مواجهة طالب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ داخل أجل خمسة) 5(أيام من تاريخ تبليغهم الاستدعاء المذكور، وإلا سقط حقهم في ذلك.

المادة522

يبت قاضي التنفيذ في تلك الاعتراضات بعد استدعاء كافة المعنيين بالأمر، ويكون قراره غير قابل لأي طعن.

المادة523

ينذر قاضي التنفيذ ممثل الشخص الاعتباري، مصدر القيم الأصلية، بتحويلها إلى اسم المشتري أو بجعلها لحاملها حسب رغبة هذا الأخير، على أن يعتبر محضر البيع سندا لملكية تلك القيم الأصلية.

المادة524

إذا لم يؤد المشتري الثمن خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ رسو المزاد، أعيد البيع على نفقته وتحت مسؤوليته، وأشير في الإعلانات إلى أن البيع يجري تحت عهدة المشتري المتخلف، مع بيان الثمن الذي رسا عليه المزاد الأول.

تنحصر إجراءات إعادة البيع في إشهار جديد فقط، على أن يقع المزاد خلال ثلاثين) 30(يوما.

يلزم المشتري المتخلف بأداء الفرق، إذا كان الثمن الذي رسا عليه المزاد الجديد أقل من الأول مع المصاريف التي تسبب فيها، دون أن يستفيد من الزيادة في الثمن.

يعتبر محضر المزاد في هذه الحالة، سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف.

لا يمكن للسمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني أن تتجاوز ثلاثة بيوعات.

إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو عدم كفاية العروض المقدمة سابقا أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي

جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استنادا إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء.

2. الحجز التنفيذي على الأصل التجاري

المادة 525

يتم حجز الأصل التجاري بجميع عناصره.

إذا سبق حجز الأصل التجاري تحفظيا، تحول هذا الحجز بعد الحصول على سند تنفيذي إلى حجز تنفيذي، وحرر المكلف بالتنفيذ محضرا بذلك يبلغ إلى المنفذ عليه.

3. إجراءات بيع الأصل التجاري

المادة526

يحدد قاضي التنفيذ الشروط الأساسية للبيع والثمن الافتتاحي للمزاد العلني، استنادا إلى

خبرة تقدر قيمة كل عنصر من عناصر الأصل التجاري، ويبلغ تقرير الخبرة لأطراف التنفيذ.

المادة527

يقوم المكلف بالتنفيذ بإشهار البيع على نفقة طالب التنفيذ، ويبين الإعلان عن المزاد تاريخ افتتاحه ومدته والثمن الافتتاحي.

يعلق إعلان البيع بالمزاد، بالمدخل الرئيسي للعقار الذي يوجد فيه الأصل التجاري ، وباللوحة المعدة للإعلانات في مقر المحكمة، وفي أي مكان يكون مناسبا للإعلان، وينشر علاوة على ذلك في إحدى الجرائد المخول لها نشر الإعلانات القانونية، وفي الموقع الإلكتروني للمحكمة التي يباشر ضمن دائرة نفوذها بيع الأصل التجاري.

يتلقى المكلف بالتنفيذ العروض إلى غاية إقفال محضر المزاد، مباشرة أو عبر منصة إلكترونية، أو هما معا، ويثبتها حسب ترتيبها الزمني في محضر خاص بتلقي العروض.

المادة528

تجري المزايدة بواسطة المكلف بالتنفيذ بعد ثلاثين) 30(يوما من تاريخ طلب التنفيذ.

يبلغ المكلف بالتنفيذ قبل عشرة) 10(أيام من التاريخ المحدد للمزاد قيامه بإجراءات الإشهار إلى المنفذ عليه، وإلى الدائنين المقيدين قبل الحجز، ويشعرهم بوجوب الحضور في التاريخ والساعة المحددين للمزايدة.

يقوم المكلف بالتنفيذ خلال نفس الأجل باستدعاء المتزايدين الذين قدموا عروضهم للحضور في نفس التاريخ.

المادة529

إذا حل اليوم والساعة المعينان لإجراء المزايدة ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته، قام المكلف بالتنفيذ، بعد التذكير بالأصل التجاري موضوع المزايدة وبالتكاليف التي يتحملها وبالعروض الموجودة وآخر أجل لقبول عروض جديدة، بالإعلان عن رسو المزاد بعد انقضاء هذا الأجل على المتزايد الموسر الأخير الذي قدم أعلى عرض أو قدم كفالة بنكية قابلة لاستخلاص قيمتها في أجل أقصاه عشرة) 10(أيام، ويحرر محضرا بإرساء المزاد.

يؤدي من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ المزاد بالإضافة إلى مصاريف التنفيذ المحددة من طرف قاضي التنفيذ والمعلن عنها قبل المزايدة.

تطبق مقتضيات المادة 569 أدناه فيما يخص كل طعن بالبطلان في إجراءات البيع المنجزة قبل المزايدة.

المادة530

إذا لم ينفذ من رسا عليه المزاد شروط المزايدة، ولم يستجب للإنذار الموجه إليه بتنفيذ التزاماته خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ توصله بالإنذار، يعاد بيع الأصل التجاري بالمزاد على نفقته داخل أجل الشهر الموالي لعشرة) 10(أيام المذكورة.

تنحصر إجراءات البيع في إعلان جديد تتبعه مزايدة جديدة.

يتضمن الإعلان، علاوة على البيانات العادية، بيان المبلغ الذي رسا عليه المزاد الأول وتاريخ المزايدة الجديدة، على أن لا تتجاوز السمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني ثلاثة بيوعات.

وفي حالة عدم كفاية العروض المقدمة، يعتبر العرض المقدم في المزايدة الثالثة.

يكون الأجل الفاصل بين الإعلان عن البيع والمزايدة الجديدة ثلاثين) 30(يوما.

يمكن للمتزايد المتخلف وقف إجراءات إعادة البيع إلى يوم المزايدة الجديدة بإثبات قيامه بتنفيذ شروط المزاد السابق والوفاء بالمصاريف التي تسبب فيها نتيجة إهماله.

يترتب عن إعادة البيع فسخ المزايدة الأولى بأثر رجعي.

يلزم المتزايد المتخلف بأداء المصاريف والفرق في الثمن، إذا كان الثمن الذي رسا عليه المزاد بعد إعادة البيع أقل من الأول، دون أن يكون له حق طلب ما قد ينتج من زيادة.

يعتبر محضر المزاد في هذه الحالة سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف.

المادة531

لا تقبل أي زيادة بالثلث إذا تمت الموافقة على البيع قضائيا بالمزاد العلني.

المادة532

إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو بسبب عدم كفاية العروض المقدمة في السمسرات العمومية الثلاث أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استنادا إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء.

المادة533

يقيد محضر بيع الأصل التجاري بالمزاد العلني، بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل التجاري وكذا في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

المادة534

تقدم في التطبيق، مقتضيات هذا القانون، كلما تعلق الأمر بإجراءات بيع الأصل التجاري بالمزاد العلني، على المقتضيات الواردة في نصوص تشريعية أخرى في نفس الموضوع ذات الصلة.

ج- التدخل في الحجز

المادة 535

لا يجوز لدائني المنفذ عليه إجراء حجز تنفيذي ثانٍ على الأموال المحجوزة، وإنما لهم التدخل في الحجز بطلب يقدم إلى قاضي التنفيذ مرفقا بسندهم التنفيذي، وعليهم أن يعينوا موطنا مختارا في دائرة المحكمة إذا لم يكن لهم موطن فيها، ما لم يكونوا ممثلين بمحام حيث يعد مكتبه موطنا مختارا لهم يجوز تبليغهم فيه بجميع إجراءات التنفيذ.

يمكن لدائني المنفذ عليه أن يطلبوا من قاضي التنفيذ إجراء حجز جديد على الأموال الخارجة عن الحجز الأول.

يحق للمتدخلين مراقبة الإجراءات وطلب متابعتها، إن لم يقم بذلك طالب التنفيذ الأول.

يقوم المكلف بالتنفيذ بجرد الأموال المحجوزة سابقا بحضور حارس قضائي إن وجد ،وتحرير محضر بحجز الأموال الجديدة، وتسلم هذه الأموال إلى الحارس القضائي نفسه أو إلى حارس قضائي آخر.

يتحمل الدائنون المصاريف إذا لم يسفر طلبهم عن وجود أموال جديدة.

يحق لمحامي دائني المنفذ عليه أن يحل محلهم في مواصلة الإجراءات.

المادة536

إذا كان سند دين آخر، يتم ضم الطلب المتعلق به إلى الحجز الأول، عدا إذا كان بيع الأشياء المحجوزة سابقا قد وقع الإعلان عنه، ويعد الطلب الثاني بمثابة تعرض على الأموال المتحصلة من البيع وتكون محل توزيع.

المادة537

يبلغ المكلف بالتنفيذ طلب التدخل في الحجز إلى طالب التنفيذ والمنفذ عليه والحارس القضائي، ويعتبر تبليغ ذلك الطلب بمثابة حجز على حصيلة التنفيذ الناتجة عن الأموال المحجوزة، ما لم يكن قد ورد طلب التدخل في الحجز بعد البيع، وفي هذه الحالة يقتصر أثره على ما بقي من حصيلة التنفيذ بعد استيفاء طالب التنفيذ والمتدخلين في الحجز حقوقهم قبل البيع.

المادة538

يجوز لقاضي التنفيذ عند وجود الأموال المحجوزة سابقا في أماكن متفرقة، أن يأمر بجمع الأموال كلها في محل واحد قصد توحيد إجراءات البيع.

د- دعوى استحقاق المنقولات المحجوزة

المادة 539

يمكن لمن يدعي من الأغيار ملكية المنقولات المحجوزة أن يتقدم إلى رئيس المحكمة ، قبل تاريخ بيعها، بطلب إيقاف إجراءات البيع في مواجهة المنفذ عليه وطالب التنفيذ والمتدخلين في حالة وجودهم، مرفقا بالوثائق والمستندات التي تدعمه.

يترتب عن تقديم الطلب المذكور إيقاف إجراءات البيع، إلى أن يبت فيه رئيس المحكمة بأمر غير قابل لأي طعن.

المادة540

إذا لم يستوف الطلب المشار إليه في المادة السابقة الشروط المقررة فيها، صرح رئيس المحكمة بعدم قبوله دون حاجة لاستدعاء الأطراف، وأمر بمواصلة إجراءات التنفيذ.

إذا تبين لرئيس المحكمة أن الطلب جدي ومستوف لشروطه، أمر باستدعاء الأطراف.

المادة541

يأمر رئيس المحكمة بإخراج المنقولات من الحجز وتسليمها إلى الغير إذا اتفق كافة الأطراف على أنها مملوكة له.

إذا لم يتفق الأطراف على ذلك، أمر رئيس المحكمة بإيقاف إجراءات البيع بكفالة أو بدونها، وبإيداع المنقولات في المكان المناسب، عند الاقتضاء، إلى أن تبت محكمة الموضوع في دعوى الاستحقاق.

إذا تبين من المناقشات عدم وجود ما يبرر الطلب، رفضه رئيس المحكمة.

المادة542

ترفع دعوى الاستحقاق إلى المحكمة المختصة داخل أجل ثمانية) 8(أيام من صدور الأمر في مواجهة المنفذ عليه وطالب التنفيذ والمتدخلين إن وجدوا، وإلا فتواصل الإجراءات.

يبت في دعوى الاستحقاق على وجه السرعة وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذا القانون.

لا تواصل إجراءات التنفيذ في حالة رفض طلب الاستحقاق، إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا.

المادة543

تكون المحكمة المختصة مكانيا هي المحكمة التي تمت في دائرتها إجراءات الحجز.

المادة544

إذا لم يدع الغير ملكية المنقولات إلا عند البيع، حرر المكلف بالتنفيذ محضرا في الموضوع ورفع الأمر إلى قاضي التنفيذ.

تطبق في هذه الحالة مقتضيات المادة 569 أدناه وما بعدها.

ثالثا: حجز العقارات أ- حجز العقار

المادة 545

لا يقع الحجز التنفيذي على العقار إلا عند عدم كفاية المنقول عدا:

إذا كان الدائن مستفيدا من ضمان عيني؛

إذا لم يثبت المنفذ عليه وجود أموال منقولة كافية أو تعذر بيعها بعد ثلاثة مزادات علنية؛

إذا اختار المنفذ عليه التنفيذ على أمواله العقارية؛

إذا سبق حجز العقار تحفظيا بلغ المكلف بالتنفيذ المنفذ عليه، بإحدى طرق التبليغ المنصوص عليها في هذا القانون، بتحول هذا الحجز إلى حجز تنفيذي عقاري.

إذا لم يتأت له التبليغ طبقا لمقتضيات الفقرة السابقة، اكتفى بإجراءات الإشهار.

المادة546

إذا لم يكن العقار محل حجز تحفظي سابق، قام المكلف بالتنفيذ بإجراء حجز تنفيذي عليه بمحضر يتضمن فضلا عن البيانات العامة ما يأتي:

ذكر السند التنفيذي وتاريخ تبليغه إلى المنفذ عليه؛

بيان هوية الحاجز والمنفذ ضده وموطنهما؛

موقع العقار وحدوده بدقة ومساحته ومشتملاته أثناء الحجز، والحقوق المرتبطة به والتكاليف التي يتحملها إن أمكن معرفتها، وعقود الكراء المبرمة بشأنه وحالته تجاه المحافظة العقارية، عند الاقتضاء؛

حضور المنفذ عليه أو غيبته في عمليات الحجز؛

توقيع المحضر من طرف المكلف بالتنفيذ والمنفذ عليه إذا كان حاضرا، أو الإشارة إلى جهله أو رفضه التوقيع.

تسلم نسخة من المحضر لأطراف التنفيذ.

إذا وقع الحجز في غيبة المنفذ عليه بلغ إليه محضر الحجز، وإلا تم نشره.

المادة547

يطلب المكلف بالتنفيذ، قبل إجراء الحجز، من المحجوز عليه أن يسلم إليه ما يثبت تملكه للعقار موضوع الحجز ليطلع عليه المتزايدون، وإذا تعذر ذلك أمكنه الرجوع إلى المحافظ على الأملاك العقارية المختص للحصول على شهادة الملكية.

إذا صرح المدين المنفذ عليه بوجود دائن مرتهن حائز لوثائق الملكية، أمكن لطالب التنفيذ اللجوء إلى قاضي التنفيذ، للحصول على أمر بإيداع هذه الوثائق، وكذا على بيان من المدين والدائن عن التكاليف التي يتحملها العقار والحقوق المرتبطة به.

إذا صرح المنفذ عليه بفقدان رسم الملكية أو عدم توفره عليه، وتعلق الأمر بعقار محفظ أو في طور التحفيظ، أصدر قاضي التنفيذ أمرا للمحافظ بتسليم شهادة ملكية أو نسخة من المستندات الموضوعة المعززة لمطلب التحفيظ، حسب

الأحوال، وإذا كان العقار غير محفظ، أحال المكلف بالتنفيذ الأمر على قاضي التنفيذ الذي له أن يأذن بالحجز.

المادة548

يمكن أن يشمل الحجز كل الأموال العقارية ولو لم تكن مذكورة في الوثائق المدلى بها، ويظهر أنها ملك للمدين، وذلك تنفيذا لإذن يسلمه قاضي التنفيذ بناء على طلب الحاجز، إذا كان هذا الأخير قد صرح بأنه يطلب الحجز تحت عهدته ومسؤوليته.

المادة549

يقيد محضر الحجز في الرسم العقاري، بطلب من طالب التنفيذ، من طرف المحافظ على الأملاك العقارية، طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون المطبق على العقارات المحفظة.

إذا لم يكن العقار محفظا، يقيد المحضر بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 499 أعلاه.

يقع إشهار الحجز لمدة خمسة عشر) 15(يوما بجميع وسائل الإشهار المتاحة قانونا.

المادة550

تتم الإجراءات طبقا لمقتضيات المادة 535 أعلاه عند وقوع حجز عقاري ثان.

المادة551

يأمر قاضي التنفيذ في حالة الشياع، وفي حدود الإمكان، بإشعار شركاء المنفذ عليه في ملكية العقار بإجراءات التنفيذ المباشرة ضد شريكهم، حتى يتسنى لهم المشاركة في المزاد العلني.

المادة552

يقدم كل طعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري، بمقال مكتوب، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثة) 3(أيام قبل يوم المزاد، وتطبق في هذه الحالة نفس المقتضيات المتعلقة بدعوى الاستحقاق المشار إليها في المادتين 570 و571 أدناه.

يحكم على المدعي الذي خسر دعواه في هذه الحالة وكذا في الحالة المشار إليها في المادتين 570 و571 أدناه، بغرامة قدرها عشرة آلاف) 10.000(درهم وبالمصاريف المترتبة عن مواصلة الإجراءات، دون مساس بالحق في التعويض.

ب- تنظيم دفتر شروط البيع

المادة 553

بمجرد إيقاع الحجز، وانصرام أجل خمسة عشر) 15(يوما المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 549 أعلاه، يقوم المكلف بالتنفيذ بإعداد دفتر شروط البيع خلال عشرة)10(أيام يضمن فيه:

مراجع السند التنفيذي؛

خلاصة الإجراءات السابقة؛

بيان العقار المحجوز ومشتملاته، وماله من حقوق وما عليه من تحملات، وفق ما هو مفصل بمحضر الحجز طبقا للمادة 546 أعلاه؛

بيان الوضعية المادية للعقار، بتحديد ما إذا كان فارغا أو مشغولا، والوضعية القانونية له ولو كان غير محفظ، من خلال الاطلاع على السجلات العقارية ووثائق التعمير؛

شروط البيع والثمن المحدد من طرف قاضي التنفيذ لانطلاق المزاد العلني، استنادا إلى تقرير خبير مختص؛

صور فوتوغرافية للعقار المحجوز.

يبلغ تقرير الخبرة لأطراف التنفيذ، عند الاقتضاء.

المادة554

يبلغ المكلف بالتنفيذ، خلال ثلاثة) 3(أيام من إعداد دفتر الشروط، إشعارا إلى المنفذ عليه والحائز وطالب التنفيذ والدائنين وأصحاب الحقوق العينية المسجلين بالرسم العقاري والمتدخلين في الإجراءات، بالاطلاع على دفتر شروط البيع وتقرير الخبرة بكتابة الضبط.

المادة555

إذا لم تكن العقارات مكتراة وقت الحجز، فإن المنفذ عليه يبقى حائزا لها بصفته حارسا قضائيا حتى انتهاء إجراءات بيعها، ما لم يأمر قاضي التنفيذ بغير ذلك.

يمكن للمحكمة أن تبطل عقود الكراء إذا أثبت الدائن أو من رسا عليه المزاد، أنها أبرمت إضرارا بحقوقه، دون مساس بمقتضيات المادتين 497 و498 أعلاه.

يمنع على المنفذ عليه بمجرد تحرير محضر الحجز، أي تصرف في العقار، تحت طائلة البطلان، وتعقل ثمار هذا العقار ومداخيله عن المدة اللاحقة وتوزع بنفس الرتبة مع ثمن العقار نفسه.

يعتبر الإشعار المبلغ للمكترين من المكلف بالتنفيذ، بمثابة حجز بين أيديهم على المبالغ التي كانوا سيؤدونها عن حسن نية قبل التبليغ، وعلى المبالغ التي تستحق عن المدة الموالية لهذا التبليغ، ويتعين عليهم تسليمها إلى المكلف بالتنفيذ.

ج- التعرض على دفتر شروط البيع

المادة556

يحق لكل ذي مصلحة ممن أشير إليهم في المادتين السابقتين إبداء أوجه تعرضه على الإجراءات وجميع الملاحظات على شروط البيع والثمن المحدد لانطلاق المزاد العلني خلال أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ الإشعار، وإلا سقط حقه في التمسك بها.

تطهر مسطرة البيع بالمزاد العلني العقار من أي تحمل سابق أو دين كيفما كان.

المادة557

يحدد قاضي التنفيذ، بعد انصرام أجل التعرض المشار إليه في المادة السابقة، تاريخ جلسة البت في التعرض ويفصل فيه داخل أجل أقصاه ثلاثة) 3(أيام، بعد استدعاء ذوي المصلحة، عند الاقتضاء، ويكون أمره في هذه الحالة غير قابل لأي طعن.

المادة558

يصبح دفتر شروط البيع نهائيا وغير قابل للتغيير إذا انقضى أجل التعرضات، دون تقديم أي تعرض عليه أو بعد صدور أمر قاضي التنفيذ طبقا للمادة السابقة.

يمكن لكل من يرغب في المشاركة في المزاد العلني، أن يطلع على دفتر الشروط بكتابة ضبط المحكمة أو بالموقع الإلكتروني للمحكمة.

د- بيع العقار المحجوز

المادة 559

يحدد قاضي التنفيذ يوم وساعة ومكان إجراء المزاد في أجل أقصاه خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ انصرام أجل تقديم التعرضات أو من تاريخ البت فيها، ويعلم المكلف بالتنفيذ العموم بالمزاد العلني من خلال:

التعليق:

أ(على كل واحد من العقارات المحجوزة، وكذا في الأسواق المجاورة لكل عقار من هذه العقارات؛

ب(باللوحة المخصصة للإعلانات في المحكمة الابتدائية التي يوجد العقار داخل دائرة نفوذها؛

ج(بمكاتب السلطة المحلية والجماعات الترابية بالنفوذ الترابي للمحكمة المختصة.

بكل وسائل الإشهار المكتوبة والمرئية والمسموعة المأمور بها، عند الاقتضاء، من طرف قاضي التنفيذ حسب أهمية الحجز، وبالموقع الإلكتروني للمحكمة.

يجب أن يتم الإعلان عن البيع قبل التاريخ المحدد لإجراء المزاد بخمسة عشر) 15(يوما على الأقل.

المادة560

يتلقى المكلف بالتنفيذ العروض بالشراء مباشرة أو عبر منصة إلكترونية إلى غاية إقفال محضر المزاد، ويثبتها حسب ترتيبها التاريخي في محضر خاص بتلقي العروض.

يستدعي المكلف بالتنفيذ المنفذ عليه والمتزايدين الذين قدموا عروضهم للحضور، وذلك قبل خمسة) 5(أيام من التاريخ المحدد للمزاد.

يجوز لكل شخص أن يتقدم للمزاد بنفسه أو بوكيل خاص عنه، على أن تضم الوكالة الخاصة إلى وثائق الملف، شريطة ألا تكون هذه الوكالة بغاية اقتناء المحل موضوع البيع بالمزاد لفائدة الوكيل.

المادة561

إذا حل اليوم والساعة المعينان لإجراء المزاد ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته، قام المكلف بالتنفيذ، بعد التذكير بالعقار موضوع المزايدة وبالتكاليف التي يتحملها والثمن الأساسي المحدد للمزاد في دفتر شروط البيع أو، عند الاقتضاء، العروض المقدمة وآخر أجل لقبول العروض الجديدة، بالإعلان عن رسو المزاد على المتزايد الموسر الأخير الذي قدم أعلى عرض أو قدم كفيلا موسرا بعد مرور ثلاث دقائق، وحرر محضرا بإرساء المزاد.

يؤدي من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ المزاد ،ويجب عليه أن يؤدي علاوة على ذلك مصاريف التنفيذ المحددة من طرف قاضي التنفيذ والمعلن عنها قبل المزاد.

يمكن أن تتم عملية البيع بالمزاد العلني عن طريق المنصة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض.

يحدد نص تنظيمي كيفية تطبيق هذه العملية.

المادة562

لا يمكن تغيير التاريخ المحدد للمزاد، إلا بأمر من قاضي التنفيذ بناء على طلب الأطراف أو المكلف بالتنفيذ، ولا يكون ذلك إلا لأسباب خطيرة ومبررة بصورة كافية، أو إذا لم تكن هناك عروض أو كانت العروض المقدمة غير كافية بصورة واضحة.

تعتبر العروض المقدمة كافية إذا كانت مساوية على الأقل للثمن المحدد في دفتر شروط البيع.

يحدد الأمر المذكور في الفقرة الأولى التاريخ الجديد للمزاد، على أن لا يتعدى خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ صدوره.

إذا لم يقع البيع بعد تحديد الثمن الافتتاحي، بسبب عدم حضور متزايدين أو عدم كفاية العروض المقدمة في السمسرات العمومية الثلاث أو في إحداها، أو عدم

تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائيا أو بناء على طلب كل ذي مصلحة ،استنادا إلى تقرير خبير مختص.

إذا لم يقع البيع، أمكن لقاضي التنفيذ تخفيض الثمن الافتتاحي للبيع تلقائيا، على ألا يتجاوز

هذا التخفيض نسبة ثلاثين) 30(بالمائة، وألا يقل عن عشرة) 10(بالمئة من المبلغ المحدد في الخبرة الأخيرة.

المادة 563

يمكن لكل شخص داخل أجل عشرة) 10(أيام من تاريخ المزاد العلني، أن يقدم عرضا بالزيادة عن المبلغ الذي رسا عليه المزاد، بشرط أن يفوق العرض المقدم ثمن البيع الأصلي والمصاريف بمقدار الثلث.

يودع صاحب هذا العرض، داخل نفس الأجل، المبلغ الذي رسا عليه المزاد زائد مبلغ الثلث بصندوق المحكمة، أو بأي وسيلة معتمدة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

يتعهد صاحب هذا العرض كتابة ببقائه متزايدا بثمن المزاد الأول مضافا إليه الزيادة ،ولا يحق له العدول عنه.

يجب على مقدم العرض الزائد بالثلث الإدلاء بعنوانه لتبليغ الإجراءات إليه، ويعتبر كل إجراء تم نشره تبليغا صحيحا.

يجرى مزاد نهائي بعد انصرام أجل خمسة عشر) 15(يوما بعد الإعلان عنه وإشهاره ،وتتم في شأنه نفس الإجراءات المتخذة في المزاد الأول.

المادة 564

يعتبر محضر المزاد:

سندا للمطالبة بالثمن الذي رسا به المزاد؛

سند ملكية لصالح من رسا عليه المزاد؛

سندا تنفيذيا لتسليم العقار المبيع لمن رسا عليه المزاد.

يتضمن المحضر أسباب الحجز العقاري والإجراءات المتبعة ورسو المزاد.

لا يسلم المحضر مع الوثائق المتعلقة بالعقار إلا عند إثبات تنفيذ شروط المزاد.

المادة

لا ينقل رسو المزاد إلى من رسا عليه، سوى ما كان للمنفذ عليه من حقوق في العقار المبيع .

المادة

إذا لم ينفذ من رسا عليه المزاد شروط المزاد، أنذر بذلك، فإن لم يستجب خلال عشرة

)10(أيام، أعيد البيع تحت مسؤوليته وعهدته.

المادة

تنحصر إجراءات إعادة البيع في إشهار جديد فقط، على أن يقع المزاد خلال ثلاثين) 30(يوما.

يتضمن الإشهار علاوة على البيانات العادية المتعلقة بالعقار، بيان المبلغ الذي رسا عليه المزاد الأول وتاريخ المزاد الجديد.

غير أنه يمكن للمشتري المتخلف، إيقاف إجراءات البيع الجديد إلى يوم المزاد، بإثبات ما يفيد قيامه بتنفيذ شروط المزاد الذي استفاد منه والوفاء بالمصاريف التي تسبب فيها نتيجة تخلفه .

المادة

يترتب عن المزاد الجديد فسخ الأول بأثر رجعي.

يلزم المشتري المتخلف بأداء الفرق إذا كان الثمن الذي رسا عليه المزاد الجديد أقل من الأول، دون أن يكون له حق طلب ما قد ينتج من زيادة، ويصادر لفائدة الخزينة العامة مبلغ الثلث المؤدى، على أن يستفيد المنفذ له من الفرق في الثمن.

يعتبر محضر المزاد في هذه الحالة، سندا تنفيذيا في مواجهة المتزايد المتخلف.

المادة

يمكن للمنفذ عليه الطعن بالبطلان في محضر رسو المزاد خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ تحرير محضر رسو المزاد، استنادا إلى سبب خطير مبني على أساس صحيح، أو بوجود عيب في إجراءات البيع يوم المزاد.

ويمكن مساءلة المكلف بالتنفيذ تأديبيا الذي ثبتت مسؤوليته، دون الإخلال بالمتابعات الزجرية في الموضوع.

تبت المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال.

يسوغ لقاضي التنفيذ أن يأمر، بصفة استثنائية وبناء على طلب، بإيقاف أثر المزاد مؤقتا بعد الإدلاء بنسخة من مقال الطعن، إذا ظهرت له جدية الأسباب المعتمدة في دعوى البطلان.

لا يقبل هذا الأمر أي طعن.

هـ- دعوى استحقاق العقارات المحجوزة

المادة 570

إذا ادعى الغير أن الحجز انصب على عقارات يملكها، أمكنه لإبطال الحجز رفع دعوى الاستحقاق ضد طالب التنفيذ والمنفذ عليه والمتدخلين.

يمكن رفع هذه الدعوى إلى حين رسو المزاد النهائي.

تباشر هذه الدعوى وفقا لمقتضيات المادة 552 أعلاه.

المادة 571

يمكن لمن يدعي من الأغيار ملكية العقارات المحجوزة أن يتقدم إلى رئيس المحكمة، قبل تاريخ بيعها، بطلب إيقاف إجراءات البيع في مواجهة المنفذ عليه، وطالب التنفيذ، والمتدخلين في حالة وجودهم، مرفق بالوثائق والمستندات التي تدعمه وبما يفيد رفع دعوى الاستحقاق.

يستدعى المحجوز عليه والدائن الحاجز إلى أقرب جلسة ممكنة، لإبداء اعتراضهما.

يجوز إيقاف إجراءات البيع بأمر من رئيس المحكمة، إذا ظهر من الوثائق المدلى بها أنها مبنية على أساس صحيح، وله أن يرفض طلب وقف إجراءات البيع، متى تبين له أن لا موجب لذلك.

لا يقبل الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، في جميع الأحوال، أي طعن.

الباب الخامس: الحجز لدى الغير

المادة 572

يمكن لكل دائن يتوفر على دين ثابت وحال الأداء، إجراء حجز بين يدي الغير على مبالغ وسندات لمدينه والتعرض على تسليمها له.

غير أنه لا يقبل تحويل أو حجز الأموال التالية:

أموال الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

التعويضات والأموال والاعتمادات التي يصرح القانون بأنها غير قابلة للحجز؛

مبالغ النفقة المستحقة؛

المبالغ التي تسبق أو ترد باعتبارها مصاريف مكتب أو جولة أو تجهيز أو تنقل أو نقل؛

المبالغ الممنوحة باعتبارها ردا لتسبيقات أو أداء لمصاريف أنفقها أجير مستخدم بصفة مستمرة أو مؤقتة بمناسبة عمله؛

المبالغ الممنوحة باعتبارها ردا لتسبيقات أو أداء لمصاريف سينفقها الموظفون أو الأعوان المساعدون في تنفيذ مصلحة عامة أو مصاريف أنفقوها بمناسبة عملهم؛

جميع التعويضات والمنح وجميع ما يضاف أو يلحق بالأجور والرواتب كتعويضات عائلية؛

رأسمال الوفاة المؤسس بالمرسوم رقم 500.98.2 الصادر في 14 من شوال 1419

)فاتح فبراير 1999(المحدث بموجبه نظام رصيد للوفاة لفائدة ذوي حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والأعوان التابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة؛

المعاشات المدنية للدولة المؤسسة بالقانون رقم 71.011 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391

)30 دجنبر 1971(، كما وقع تغييره وتتميمه، باستثناء ما أشير إليه في الشروط المقررة في الفصل 39 من القانون المذكور؛

المعاشات العسكرية المنظمة بالقانون رقم 71.013 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391

)30 دجنبر 1971(، كما وقع تغييره وتتميمه، باستثناء ما أشير إليه في الشروط المقررة في الفصل 41 من القانون المذكور؛

معاشات التقاعد أو العجز الممنوحة من القطاع الخاص ولو كان المستفيد منها لم يشارك في إنشائها بمبالغ سبق دفعها، ومع ذلك يجوز حجز وتحويل هذه المعاشات بنفس الشروط والحدود الخاصة بالأجور، ويجوز أن يصل الحد القابل للحجز والتحويل لفائدة المؤسسات الصحية أو دور إيواء المسنين لاستيفاء مقابل العلاج أو إقامة بها إلى 50 في المائة، إذا كان صاحبها متزوجا وإلى 90 في المائة في الحالات الأخرى.

لا يقبل، بصفة عامة، تحويل وحجز، كليا أو جزئيا، جميع الأشياء التي يصرح القانون بعدم قابليتها لذلك .

المادة

يمكن للمدين أن يتسلم من الغير المحجوز لديه، الجزء غير القابل للحجز من أجره أو راتبه، ويكون كل وفاء آخر يقوم به نحوه الغير المحجوز لديه باطلا.

يجوز للدائن أن يوقع الحجز بين يديه على ما يكون مدينا به لمدينه.

المادة

لا يكون لتحويل أو حجز المبالغ المستحقة لمقاولين أو من رسا عليهم مزاد أعمال لها صفة الأشغال العمومية، أثر إلا بعد استلام هذه الأشغال، وبعد خصم جميع المبالغ المستحقة لمن يأتي ذكرهم حسب الترتيب التالي:

الأجراء والمستخدمون من أجل أجورهم أو تعويضا عن عطلة مؤدى عنها أو تعويضا مقابلا لها بسبب تلك الأشغال؛

المزودون بالمواد والأشياء الأخرى التي استخدمت في إتمام الأشغال التي تستحق عنها المبالغ.

المادة

يتم حجز ما للمدين لدى الغير بناء على سند تنفيذي أو بأمر يصدره رئيس المحكمة، بناء على طلب بشرط الرجوع إليه عند وجود صعوبة.

المادة

يشتمل محضر الحجز على البيانات التالية:

مراجع سند التنفيذ؛

تاريخ وساعة تحرير محضر الحجز وأسماء أطراف الحجز لدى الغير؛

بيان المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف؛

البيانات اللازمة لتحديد مركز المدين وعلاقته بالمحجوز لديه، عند الاقتضاء؛

تنبيه المحجوز لديه بعدم الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه؛

تكليف المحجوز لديه بالتصريح بما في ذمته، في حدود مبلغ الحجز، داخل أجل ثمانية

)8(أيام من حصول التبليغ.

يرفق المحضر بنسخة من السند التنفيذي أو الأمر الذي تم إيقاع الحجز لدى الغير بمقتضاه.

يبلغ محضر الحجز فورا إلى المحجوز لديه.

المادة

يبلغ الأمر بإجراء الحجز أو نسخة من السند التنفيذي إلى المحجوز لديه أولا، وإذا تعلق الأمر بأجور أو مرتبات، إلى المكلف بأداء هذه الأجور أو المرتبات في المكان الذي يعمل فيه المدين المحجوز عليه، أو إلى المحاسب المكلف بالأداء، وينص الحجز على المبلغ الواقع عليه، وينجز محضر بالحجز لدى الغير، ويبلغ بعد ذلك الأمر بالحجز أو محضر الحجز حسب الحالات إلى المحجوز عليه، مع مراعاة التشريع المتعلق بعقل الأجور، عند الاقتضاء.

المادة

يقيد كل حجز لدى الغير في كتابة الضبط بتاريخه في سجل خاص، وإذا تقدم دائنون آخرون، فإن طلبهم الموقع والمصرح بصحته من طرفهم والمرفق بالمستندات الكفيلة بإعطاء القاضي بيانات لتقدير الدين، يقيد من طرف كاتب الضبط في السجل المذكور.

ويشعر كاتب الضبط المدين المحجوز عليه والمحجوز لديه بالحجز في ظرف ثمان وأربعين (48) ساعة.

المادة

يلتزم المحجوز لديه بالتصريح المنصوص عليه في المادة 576 أعلاه داخل أجل ثمانية)8(أيام الموالية للتبليغ، ويجب أن يكون التصريح مرفقا بالوثائق المثبتة أو النافية للمديونية.

في حالة عدم تصريح المحجوز لديه داخل الأجل المذكور في الفقرة أعلاه، يحرر من جديد محضر، بطلب من طالب الحجز، يضمن فيه المكلف بالتنفيذ تصريح المحجوز لديه ،وإنذاره في حالة تعذر ذلك بالقيام بالتصريح داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ الإنذار، تحت طائلة الحكم عليه بأداء المبلغ الموجود بين يديه وقت تبليغه بالحجز.

يعفى المحجوز لديه من التصريح في الحالتين الآتيتين:

إذا أودع المحجوز عليه بصندوق المحكمة مبلغا مساويا للدين المحجوز من أجله، أو مبلغا يقدره قاضي التنفيذ ويخصص للوفاء بدين الحاجز الذي أوقع حجزه قبل الإيداع؛

إذا قام المحجوز لديه تلقائيا أو بناء على طلب المحجوز عليه، بإيداع ما في ذمته بصندوق المحكمة.

المادة

إذا تم إيقاع الحجز بناء على سند تنفيذي، سلم المحجوز لديه للمكلف بالتنفيذ المبالغ المحجوزة بعد انصرام أجل خمسة عشرة(15) يوما الموالية للتصريح، ما لم ينازع أحد من الأطراف في ذلك.

في حالة وجود منازعة يقدم الطلب إلى قاضي التنفيذ المختص الذي يبت بأمر غير قابل لأي طعن.

يجب على المحجوز عليه إذا قدم طلب المنازعة، إشعار المحجوز لديه بذلك داخل الأجل المذكور أعلاه.

يمكن تسليم المبالغ المحجوزة قبل انصرام الأجل المذكور في الفقرة الأولى، إذا صرح المحجوز عليه كتابة بأنه لا يرغب في المنازعة.

المادة

إذا تم الحجز لدى الغير بناء على أمر رئيس المحكمة، تعين على طالب الحجز تقديم دعوى المصادقة على الحجز لدى الغير لفائدته أمام المحكمة خلال أجل الثمانية) 8(أيام الموالية للتبليغات المنصوص عليها في المادة 577 أعلاه، ويرفق طلبه بنسخة من الأمر بالحجز لدى الغير ومحضر الحجز وسند الدين والمستندات المنصوص عليها في المادتين 578 و579 أعلاه.

يقع تنفيذ الحكم الصادر بصحة الحجز لدى الغير بمجرد انتهاء أجل الاستئناف.

إذا لم تكن المبالغ المحجوزة كافية، فإن المحجوز لديه، يودع المبلغ الذي لديه في كتابة الضبط حيث يوزع على الدائنين بالمحاصة.

المادة

يمكن في كل الأحوال للطرف المحجوز عليه أن يطلب من قاضي المستعجلات إذنا بتسلم مبالغ من المحجوز لديه رغم التعرض، شرط أن يودع في كتابة الضبط أو لدى شخص معين ،باتفاق الأطراف، مبلغا كافيا يحدده الرئيس لتسديد أسباب الحجز لدى الغير احتماليا ،وذلك في حالة ما إذا أقر المحكوم عليه أو ثبت أنه مدين.

يضمن الأمر الصادر بالسجل المنصوص عليه في المادة 578 أعلاه.

تبرأ ذمة المحجوز لديه بمجرد تنفيذ الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة، وتنقل آثار الحجز لدى الغير إلى الغير الحائز.

المادة

لا يجوز أن يمتد الحجز لدى الغير إلى أكثر مما هو ضروري لضمان الوفاء بالدين ،ويمكن للمحجوز عليه أن يقدم طلبه إلى قاضي المستعجلات من أجل قصر الحجز.

يترتب عن الأمر بقصر الحجز لدى الغير، أولوية الدائنين قبل القصر في استيفاء دينهم من الأموال التي يقصر الحجز عليها، مع مراعاة أسباب الأولوية الأخرى.

الباب السادس: الحجز الارتهاني

المادة

يمكن للمكري، بصفته مالكا أو بأي صفة أخرى لعقار أو أرض فلاحية كلا أو بعضا، أن يطلب من رئيس المحكمة إيقاع حجز ارتهاني لضمان الأكرية المستحقة على الأمتعة والمنقولات والثمار الكائنة في ذلك العقار المكرى أو الموجودة بهذه الأرض، مع مراعاة مقتضيات المادة 587 أدناه.

يمكن أن يمتد هذا الحجز بنفس الأمر إلى المنقولات التي كانت أثاثا للدار أو مستعملة في الاستغلال الزراعي، إذا كانت قد نقلت بدون رضى المكري الذي يحتفظ إزاءها بحق الامتياز الذي يقرره القانون الواجب التطبيق في النازلة.

المادة

إذا أجر المكتري الأصلي للغير، أمكن تمديد مفعول الحجز الارتهاني بأمر من رئيس المحكمة إلى أمتعة المكترين الفرعيين المجهزة بها الأماكن التي يشغلونها، وكذلك إلى ثمار الأراضي المكراة لهم كراء فرعيا لضمان الأكرية المستحقة على المكتري الأصلي، غير أنه يمكن للمكترين الفرعيين الحصول على رفع اليد عن هذا الحجز، بعد الإدلاء بما يبرر تأدية ما عليهم من كراء دون غش للمكتري الأصلي، ولا يمكن لهم أن يدفعوا بالأداءات الصادرة عنهم مسبقا إن وجدت.

المادة

يطلب الحجز الارتهاني بمقال يقدم إلى رئيس المحكمة التي يقع العقار في دائرة نفوذها ،ويمكن تعيين المحجوز عليه حارسا قضائيا، ويحرر محضر بهذا الحجز، يبلغ لكل من المحجوز له والمحجوز عليه.

إذا بادر المحجوز عليه إلى أداء ما بذمته داخل أجل ثمانية) 8(أيام من تاريخ تبليغه الحجز، قدم طلبا لرئيس المحكمة لرفعه.

إذا انصرم الأجل دون أداء، تقدم الدائن بطلب تصحيح الحجز لدى محكمة الموضوع التي تأذن ببيع المحجوزات.

غير أنه لا يمكن بيع الأشياء المحجوزة، إلا بعد تصحيح الحجز الارتهاني بحكم من المحكمة المذكورة للمحل الذي أقيم فيه الحجز، بعد استدعاء المدين بصفة قانونية.

ينفذ الحكم الصادر بصحة الحجز الارتهاني بمجرد انتهاء أجل الاستئناف.

الباب السابع: الحجز الاستحقاقي

المادة

يمكن لكل شخص يدعي حق ملكية أو حيازة أو ضمانا على شيء منقول في حيازة الغير، أن يعمل على وضع هذا الشيء تحت يد القضاء تجنبا لتلفه.

يقدم المقال إلى رئيس المحكمة التي يوجد بدائرة نفوذها المحل الذي يتعين إجراء هذا الحجز فيه.

يبين المقال، ولو على وجه التقريب، المنقولات المدعى استحقاقها وأسباب الحجز وتعيين الشخص الحائز لهذه المنقولات.

يصدر رئيس المحكمة أمرا يأذن فيه بالحجز، ويبلغ إلى حائز الأشياء، ويحرر المكلف بالتنفيذ حالا محضرا بالأشياء المحجوزة، يبلغ للحاجز والمحجوز عليه.

المادة

إذا تعرض الحائز على الحجز، يوقف التنفيذ وترفع الصعوبة أمام رئيس المحكمة الذي أمر به، غير أنه يمكن للمكلف بالتنفيذ، تعيين حارس قضائي على المنقولات إلى حين البت في الصعوبة.

589

يتم الحجز الاستحقاقي بنفس الطريقة التي يتم بها الحجز التنفيذي، ويمكن تعيين المحجوز لديه حارسا قضائيا.

يقدم طلب تصحيح الحجز أمام المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر المشار إليه في المادة

587 أعلاه، غير أنه إذا كان الحجز مرتبطا بدعوى مقامة لدى القضاء، فإن طلب التصحيح يجب أن يقدم إلى المحكمة المحالة إليها الدعوى.

المادة 590

يثبت حكم التصحيح حق مدعي الاستحقاق، إذا اعتبر أن الطلب مبني على أساس، ويأمر برد الأشياء المنقولة إليه.

يصدر الحكم ابتدائيا أو انتهائيا وفق القواعد العادية للاختصاص باعتبار قيمة الأشياء المدعى استحقاقها.

الباب الثامن: توزيع حصيلة التنفيذ

المادة

توزع حصيلة التنفيذ على الدائنين الحاجزين حجزا تنفيذيا والدائنين المتدخلين في إجراءات التنفيذ، قبل تاريخ إجراء المزاد بمقتضى سند تنفيذي والدائنين أصحاب الامتياز وباقي الدائنين ذوي الأولوية.

المادة

يتعين على أصحاب ديون الامتياز وغيرهم من أصحاب حقوق الأولوية، التدخل في إجراءات التنفيذ خلال أجل خمسة عشرة) 15(يوما من تاريخ إشعارهم بالحجز، تحت طائلة سقوط حقهم في المشاركة في التوزيع.

المادة

إذا كانت حصيلة التنفيذ كافية للوفاء بجميع حقوق الدائنين، دفع المكلف بالتنفيذ لكل منهم دينه خلال أجل أقصاه عشرة) 10(أيام من تاريخ إيداع الثمن بصندوق المحكمة المختصة ،وأرجع الباقي إلى المدين أو المنفذ عليه ما لم يكن محل حجز آخر.

المادة

إذا كانت حصيلة التنفيذ غير كافية للوفاء بحقوق الدائنين، عرض المكلف بالتنفيذ الأمر على قاضي التنفيذ خلال ثلاثة) 3(أيام من تاريخ إيداع الثمن بصندوق المحكمة المختصة، لتهيئ مشروع التوزيع.

المادة

يقوم قاضي التنفيذ خلال عشرة) 10(أيام من تاريخ إحالة الأمر إليه، بإعداد مشروع التوزيع، حسب الترتيب الآتي:

مصاريف التنفيذ؛

الديون الممتازة وغيرها من الديون ذات الأولوية مع مراعاة رتبها؛

الديون العادية بالنسبة لمقدارها.

يبلغ مشروع التوزيع إلى الدائنين، ويحق لهم الاعتراض عليه خلال خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ التبليغ.

المادة

يقدم الاعتراض عند وجوده إلى المحكمة المختصة في مواجهة جميع الدائنين، ويبت فيه ابتدائيا أو انتهائيا حسب القواعد العادية للاختصاص.

المادة

إذا أصبح التوزيع نهائيا بعدم التعرض عليه خلال الأجل المشار إليه في المادة 595 أعلاه، أو بعد البت في الاعتراضات المقدمة، سلمت قوائم التوزيع للمعنيين بالأمر، بعد التأشير عليها من طرف قاضي التنفيذ، ويتم الوفاء في صندوق كتابة ضبط المحكمة التي تمت فيها الإجراءات.

المادة 598

إذا تدخل أصحاب الامتياز أو غيرهم من ذوي حقوق الأولوية في إجراءات التنفيذ، ولم تكن لديهم سندات تنفيذية، احتفظ بالأموال محل هذه الحقوق إلى حين صدور حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به بشأنها، فإن صدر حكم بتقريرها تواصل هذه الإجراءات تلقائيا، وإذا صدر الحكم بالرفض، وزعت هذه الأموال على الحاجزين، عند الاقتضاء.

القسم العاشر: مقتضيات مشتركة بين جميع المحاكم

المادة 599

مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بالدفع بعدم دستورية القوانين، لا يجوز للمحاكم أن تبت في دستورية قانون.

600

تختص كل محكمة بالنظر في الصعوبات الموضوعية المتعلقة بتأويل المقررات الصادرة عنها، شريطة ألا تكون محل طعن. وفي جميع الأحوال يكون الاختصاص المذكور منعقدا لآخر محكمة بتت في النزاع .

لا تكون الأحكام الصادرة طبقا للفقرة السابقة قابلة للطعن، إلا إذا كان الحكم في الدعوى الأصلية قابلا نفسه للطعن .

المادة

يجب التقيد بالآجال المحددة في هذا القانون، أو في قوانين أخرى لممارسة حق التقاضي، والطعن تحت طائلة الجزاءات المقررة قانونا.

المادة

تكون جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون كاملة، فلا يحسب اليوم الذي يتم فيه تسليم الاستدعاء أو التبليغ أو الإنذار، أو أي إجراء آخر للشخص نفسه أوفي موطنه، ولا اليوم الأخير الذي تنتهي فيه.

إذا كان اليوم الأخير يوم عطلة امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده.

إذا تمت الإجراءات المذكورة أعلاه بطريقة إلكترونية، فإن احتساب الأجل يتم بصورة مستمرة إلى غاية منتصف ليل اليوم الأخير من الأجل المحدد قانونا.

المادة

تعتبر أيام عطل، بالنسبة لتطبيق هذا القانون، جميع الأيام المقررة كذلك بمقتضى النصوص القانونية الجاري بها العمل.

المادة

يبتدئ سريان أجل الطعن تجاه الشخص الذي بلغ المقرر القضائي بناء على طلبه من تاريخ التبليغ.

إذا تعدد المبلغ إليهم، يسري الأجل بالنسبة لطالب التبليغ ابتداء من تاريخ تبليغ أولهم.

المادة

كلما كانت الطلبات تستهدف التصريح بمديونية الدولة أو إدارة أو مؤسسة عمومية أو شخص آخر من أشخاص القانون العام، في قضية لا علاقة لها بالضرائب ولا بإدارة أملاك الدولة، وجب إدخال الوكيل القضائي للمملكة في الدعوى، وإلا كانت غير مقبولة.

كلما كانت الطلبات تستهدف التصريح بمديونية الجماعات الترابية أو مجموعاتها، وجب إدخال الوكيل القضائي للجماعات الترابية في الدعوى، وإلا كانت غير مقبولة.

المادة 606

ترفع الدعوى من وضد

الدولة، في شخص رئيس الحكومة وله أن يكلف لتمثيله الوزير المختص، عند الاقتضاء؛

الجماعات الترابية ومجموعاتها، في شخص ممثلها القانوني؛

المؤسسات العمومية، في شخص ممثلها القانوني؛

الخزينة العامة للمملكة، في شخص الخازن العام للمملكة؛

المديرية العامة للضرائب، في شخص المدير العام للضرائب فيما يخص النزاعات المتعلقة بالقضايا الجبائية التي تدخل ضمن اختصاصها؛

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، في شخص مديرها العام فيما يخص النزاعات المتعلقة بالقضايا الجمركية؛

الأوقاف العامة، في شخص وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

الملك العام للدولة، في شخص ممثله القانوني؛

الملك الخاص للدولة، في شخص مدير إدارة أملاك الدولة؛

الجماعات السلالية وأملاكها، في شخص وزير الداخلية بصفته الوصي عنها ونائب الجماعة السلالية بعد إذن الوصي.

المادة607

توجه الاستدعاءات والتبليغات وأوراق الاطلاع والإنذارات والإشعارات والتنبيهات، المتعلقة بالمحجور عليهم والشركات والجمعيات وكل الأشخاص الاعتباريين الآخرين، إلى ممثليهم القانونيين بصفتهم هذه.

المادة608

تراعى في المقتضيات التي تنظم الاختصاص المحلي والموطن المواد من 609 إلى

617 أدناه، التي تحدد الشروط القانونية للموطن ومحل الإقامة، حسب مدلول القانون الوطني.

المادة 609

يكون موطن كل شخص ذاتي، هو محل سكناه الاعتيادي ومركز أعماله ومصالحه وعنوانه المضمن في بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية.

إذا كان للشخص موطن بمحل، ومركز لأعماله بمحل آخر، اعتبر مستوطنا بالنسبة لحقوقه العائلية وأمواله الشخصية بمحل سكناه الاعتيادي، وبالنسبة لحقوقه الراجعة لنشاطه المهني بالمحل الذي يوجد به مركز أعماله ومصالحه.

المادة610

يعتمد العنوان المنصوص عليه في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في جميع الإجراءات القضائية، كلما تعذر إنجاز التبليغ أو الإجراء المطلوب في العنوان المدلى به ،ويعتبر التبليغ صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

المادة611

يعتبر محل الإقامة، هو المحل الذي يوجد به الشخص فعلا في وقت معين.

يعتبر محل الإقامة بالنسبة لمن لا موطن له بالمغرب، هو العنوان المضمن بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو أي محل للمخابرة معه باختياره.

المادة612

يكون الموطن القانوني للمحجور عليه، هو موطن حاجره.

يكون الموطن القانوني للموظف العمومي، هو المحل الذي يمارس به وظيفته.

المادة613

يكون موطن الشركة، هو المحل الذي يوجد به مقرها الاجتماعي المضمن في السجل التجاري، ما لم تكن هناك مقتضيات قانونية تنص على خلاف ذلك.

المادة614

يمكن لكل شخص ذاتي ليس له موطن قانوني أن يغير موطنه، ويتم هذا التغيير بأن ينقل بصفة فعلية ودون غش، مسكنه الاعتيادي ومركز أعماله ومصالحه لمحل آخر، مع مراعاة مقتضى المادة 612 أعلاه.

المادة615

يرجح الموطن المختار الخاص بتنفيذ بعض الإجراءات وإنجاز أعمال والتزامات ناشئة عنها، على الموطن الحقيقي والموطن القانوني.

المادة616

يمكن أن يكون لكل أجنبي موطن بالمغرب مع التقيد بالتشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة.

تكون القواعد التي تحدد موطن الأجنبي ومحل إقامته، هي نفس القواعد التي يخضع لها المواطنون المغاربة.

يفترض في الأجنبي الذي تتوفر فيه هذه الشروط أن له موطنا أو محل إقامة بالمغرب، ما لم يقم دليل على خلاف ذلك.

لا تطبق مقتضيات هذه المادة على الأجنبي الذي يمارس وظيفة أسندت له من طرف منظمة وطنية أو دولية.

المادة617

لا يفقد المغربي، الذي يتخذ مقر إقامته الأصلية ببلد أجنبي، موطنه بالمغرب إذا كان يمارس بالخارج وظيفة رسمية أسندت له من طرف الدولة أو مؤسسة عمومية مغربية أو دولية.

يعتبر موطنا للمغربي، الذي يعمل بمنظمة دولية، مركز المؤسسة العمومية التي يعمل بها أو مركز إدارته الأصلية، أو الجهة المختصة لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية .

المادة618

إذا تعلق الأمر بتلقي شهادة أو يمين أو كفالة أو استجواب طرف أو تعيين خبير واحد أو أكثر، وبصفة عامة القيام، تنفيذا لمقرر قضائي، بإجراء كيفما كان، وكان الأطراف أو موضوع النزاع خارج دائرة نفوذ المحكمة المختصة، أمكن لها انتداب محكمة أخرى، حسبما يقتضيه الحال، للقيام بالإجراءات المأمور بها.

ترسل الانتدابات القضائية التي يتعين تنفيذها خارج المملكة بالطرق الدبلوماسية، أو طبقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة والمنشورة في الجريدة الرسمية.

تنفذ الإنابات القضائية الدولية الواردة من الخارج بنفس الطريقة التي تنفذ بها الإنابات الصادرة داخل أراضي المملكة، وطبقا للتشريع المغربي، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

يحيل وزير العدل الإنابات القضائية التي توصل بها من السلطات القضائية الأجنبية إلى السلطة القضائية المختصة.

المادة 619

يتعين، عند تقديم المقالات والطلبات والطعون، أداء الرسوم القضائية وفق مقتضيات القانون المتعلق بالرسوم والمصاريف القضائية وباقي القوانين الجاري بها العمل.

تنذر المحكمة كل طرف أو محاميه أو وكيله، باستكمال أداء رسم قضائي أو إيداع مبلغ داخل أجل تحدده، تحت طائلة عدم قبول الطلب.

المادة620

يتم استخلاص الغرامات المحكوم بها بمقتضى هذا القانون، والمستحقة لفائدة الخزينة العامة، طبق ما هو منصوص عليه في مدونة تحصيل الديون العمومية.

المادة621

إذا تلف أصل مقرر قضائي أو ضاع قبل تنفيذه، تم اعتماد نسخة رسمية منه محل الأصل، إن تم العثور عليها. ولهذه الغاية، يتعين على كل حائز لهذه النسخة أن يسلمها بأمر من رئيس المحكمة إلى كتابة الضبط، فإن امتنع عن تسليمها طوعا، جاز أن تجرى في حقه تدابير التفتيش أو الحجز المقررة في قانون المسطرة الجنائية .

وإذا لم يتم العثور على أي نسخة رسمية من المقرر، وكان القضاة المشكلون للهيئة المصدرة له أو بعضهم ما زالوا يعملون بنفس المحكمة، أعيد تحريره، من المقرر أو غيره في حالة عدم وجوده ، وتوقيعه طبقا لمقتضيات المادتين 110 و367 أعلاه. وفي حالة عدم وجود قضاة الهيئة بالمحكمة، بتت في القضية من جديد.

إذا تلف أو ضاع ملف دعوى، سواء قبل أو بعد صدور المقرر فيها، أعُيد تكوين نظير له، بواسطة نسخ المقررات والمقالات والمذكرات والمحاضر والوثائق والمستندات والتقارير المحفوظة على المنصة الإلكترونية أو الموجودة لدى الأطراف أو المحامين أو الخبراء أو الغير، وكذا من خلال الإجراءات المثبتة بسجلات المحكمة.

المادة622

تطبق أحكام هذا القانون على كافة الإجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

القسم الحادي عشر:

رقمنة المساطر والإجراءات القضائية

المادة623

علاوة على المقتضيات المنصوص عليها في هذا القسم، يمكن إنجاز، بطريقة إلكترونية ،المساطر والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون أو المحال إليها في

قوانين أخرى ،وذلك وفق المبادئ والكيفيات المحددة بموجب هذا القانون وباقي النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، لا سيما تلك المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.

يتعين، عند مباشرة المساطر والإجراءات بطريقة إلكترونية، تطبيق مقتضيات هذا القانون، مع مراعاة طبيعة وخصوصية المساطر والإجراءات المنجزة بطريقة إلكترونية.

المادة624

يحدث نظام معلوماتي لتدبير المساطر والإجراءات القضائية أمام محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية، يشار إليه في هذا القانون باسم "النظام المعلوماتي".

يتم تدبير النظام المعلوماتي ومسك قاعدة المعطيات المتعلقة به من طرف السلطة القضائية، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، كل في حدود اختصاصه.

تتولى محكمة النقض من خلال نظامها المعلوماتي تدبير المساطر والإجراءات القضائية المتعلقة بها.

المادة625

تحدث منصات إلكترونية خاصة بالمحامين والشركات المدنية المهنية للمحاماة والموثقين والعدول والمفوضين القضائيين والخبراء القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم.

يتم عبر هذه المنصات إنشاء حسابات مهنية لتبادل المعطيات والوثائق الإلكترونية المتعلقة بالمساطر والإجراءات القضائية.

المادة626

يتعين على إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها وباقي أشخاص القانون العام، الإدلاء من خلال المنصة الإلكترونية بعناوينها الإلكترونية وأرقام الهاتف، وذلك لغاية اعتمادها في المساطر والإجراءات القضائية الجارية أمام المحاكم.

المادة627

يمكن لكل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص، أن يدلي عبر المنصة الإلكترونية بعنوان بريده الإلكتروني ورقم هاتفه، مرفوق بتصريح بقبول تبليغه جميع مساطر وإجراءات الدعوى وكافة الوثائق والمستندات.

لا يعتد بأي تغيير في عنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف، لم يتم الإشعار به من طرف المعني بالأمر بالمنصة الإلكترونية .

المادة628

تودع المقالات والطلبات والطعون عبر المنصة الإلكترونية، وتؤدى عنها الرسوم والمصاريف القضائية بطريقة إلكترونية، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

يتوصل المودع عبر المنصة الإلكترونية، فور كل عملية إيداع أو أداء، بوصل يتضمن تاريخ وساعة الإجراء القضائي.

تقيد القضايا حسب الترتيب التسلسلي لتلقيها، في السجل الإلكتروني المعد لهذه الغاية بالنظام المعلوماتي، ويعين رئيس المحكمة فورا بطريقة إلكترونية، القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف، حسب الحالة، باعتباره مكلفا بتجهيز القضية.

يمكن لرئيس المحكمة أو من ينوب عنه، عبر النظام المعلوماتي، تغيير القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف، حسب الحالة.

المادة629

مع مراعاة مقتضيات المادتين 626 و627 أعلاه، يوجه الاستدعاء بطريقة إلكترونية ،فورا، إلى المدعي أو وكيله أو محاميه، حسب الحالة، كما يوجه استدعاء ونسخة من المقال للطرف المدعى عليه وفق مقتضيات المواد من 81 إلى 87 أعلاه.

بمجرد توجيه التبليغ إلى المعني بالأمر عبر حسابه الإلكتروني المهني المنصوص عليه في المادة 625 أعلاه ، وإشعاره بذلك من خلال رسالة نصية، تصدر المنصة الإلكترونية إشعارا بالتوصل.

المادة630

للمحكمة أن تعقد جلساتها بطريقة إلكترونية، متى تبين لها توفر الشروط التقنية اللازمة لذلك.

تضمن نتيجة الجلسة فورا على النظام المعلوماتي، كما تضمن به أيضا جميع الإجراءات والمقررات المتعلقة بالقضية فور اتخاذها .

يتم تبادل المذكرات والمستنتجات المدلى بها، عبر النظام المعلوماتي، تحت إشراف القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف، حسب الحالة، باعتباره مكلفا بتجهيز الملف.

يمكن للسلطة القضائية المختصة مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، أن تنفذ الإنابات القضائية الدولية الواردة عبر الطريق الدبلوماسي أو إعمالا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية، باستعمال تقنية الاتصال عن بعد. تتم العملية بعد موافقة المعني بالأمر في مكان مجهز بالوسائل التقنية اللازمة، ويتمتع خلالها بسائر الضمانات القانونية، وتسري عليها نفس القواعد المنظمة للحضور الشخصي وتترتب عنها نفس الآثار.

يمكن للجهة المشرفة على التنفيذ أن تعترض على العملية أو جزء منها، إذا كان من شأنها المساس بالنظام العام المغربي.

يحرر محضر بشأنها دون أن يضمن فيه فحوى الإجراء، وفق الشكليات القانونية، ويمكن أن تكون العملية محل تسجيل سمعي وبصري.

المادة631

يعتد أمام المحاكم بالوثائق والمستندات، سواء تم إيداعها أو الإدلاء بها بطريقة إلكترونية أو ورقية .

يجب على المحامي التصريح بنوعية الوثائق المدلى بها، وما إن كانت أصلية، أو نسخ مطابقة لها، أو صور شمسية، على مستوى المنصة الإلكترونية.

بالرغم من كل مقتضى مخالف، يعفى مودع الطلب أو المقال أو الطعن أو المذكرة أو تقرير خبرة، عبر المنصة الإلكترونية، من الادلاء بنسخ لها بعدد الأطراف.

للمحكمة، عند الاقتضاء، مطالبة الأطراف بالإدلاء بأصول الوثائق والمستندات والحجج التي سبق لهم إيداعها بطريقة إلكترونية.

المادة632

تضمن المقررات القضائية على النظام المعلوماتي، ويوقعها إلكترونيا رئيس الهيئة والقاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف وكاتب الضبط، حسب الحالة.

بعد استيفاء الشروط المتطلبة قانونا، تسلم نسخ من المقررات القضائية بطريقة إلكترونية لمن يطلبها من الأطراف عبر المنصة الإلكترونية ،كما يمكن أن تسلم نسخ منها لغير الأطراف ممن لهم المصلحة، بناء على طلب يوجه إلى رئيس كتابة الضبط إلكترونيا.

المادة633

تبلغ المقررات القضائية تلقائيا إلى الأطراف عبر المنصة الإلكترونية، وذلك في الحالات التي ينص القانون على التبليغ التلقائي.

كما تبلغ المقررات القضائية من خلال الحساب المهني الإلكتروني للمحامي بناء على موافقته.

المادة634

تباشر عبر النظام المعلوماتي إجراءات تبليغ وتنفيذ المقررات القضائية، وتضمن به جميع الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

يوجه طي التبليغ أو التنفيذ إلى المفوض القضائي المعني عبر حسابه المهني الإلكتروني ،وعلى هذا الأخير إرجاع نتيجة التبليغ أو التنفيذ إلى المحكمة عبر المنصة الإلكترونية.

يتولى قاضي التنفيذ الإشراف ومراقبة سير إجراءات التنفيذ من خلال النظام المعلوماتي.

المادة635

إذا تمت مباشرة إجراءات التنفيذ من خلال النظام المعلوماتي، اعتمدت النسخة التنفيذية المدلى بها في جميع إجراءات التنفيذ، بغض النظر عن عدد الأطراف المنفذ عليهم، كما تضمن المعطيات والبيانات ذات الصلة بمسطرة التنفيذ في النظام المعلوماتي لمرة واحدة، وتعتمد مع الوثائق المدلى بها إلكترونيا أمام جميع محاكم المملكة.

المادة636

يمكن المشاركة في إجراءات البيع بالمزاد العلني إما حضوريا أو عن بعد من خلال المنصة الإلكترونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بمقتضى نص تنظيمي.

المادة637

يمكن استخراج وتسليم نسخ من الوثائق والمستندات والمقررات القضائية المحفوظة بالنظام المعلوماتي، وذلك عبر المنصة الإلكترونية، وتتضمن هذه النسخ مراجع حفظها، التي تتيح التأكد من صدقيتها.

المادة638

يعتد بالإجراءات المتعلقة بإيداع المقالات والطلبات والطعون والمذكرات والمستنتجات والإدلاء بالوثائق والمستندات وأداء الرسوم القضائية وإيداع المصاريف القضائية وإجراءات التبليغ والتنفيذ، التي أنجزت كليا أو جزئيا من خلال المنصة الإلكترونية.

المادة639

إذا تم الاستدعاء أو التبليغ أو الإنذار أو تقديم الطعن أو القيام بالإجراء بطريقة إلكترونية ،فإن احتساب الآجال يتم وفق مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 602 أعلاه.

في حالة تعذر الولوج إلى المنصة الإلكترونية في اليوم الأخير من الأجل القانوني، يمدد هذا الأجل إلى أول يوم يلي استئناف المنصة تقديم خدماتها بكيفية عادية .

تنشر الإدارة المختصة بلاغا يثبت العطب الذي أصاب المنصة الالكترونية يتضمن المدة الزمنية لذلك.

تطبق أحكام هذا القانون على كافة الإجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

مقتضيات انتقالية وختامية

المادة 640

تطبق أحكام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية بالأسبقية على القواعد المسطرية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة641

كل إجراء تم صحيحا في ظل القانون المعمول به قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ ،يبقى مرتبا لآثاره القانونية، ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة642

تنسخ وتعوض كما يلي، مقتضيات الفصل 62 من القانون رقم 81.7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

254.81.1 الصادر في 11 من رجب 1402)6 مايو 1982(:

"الفصل 62 - إذا لم يقبل المعنيون بالأمر الاتفاق المنصوص عليه في الفصل 61 أعلاه ،تطلب الإدارة المعنية من المحكمة الابتدائية الإدارية أو من القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية تقدير زائد القيمة المكتسب في تاريخ الطلب وتحديد التعويض المستحق، ويجب أن تقدم الإدارة هذا الطلب خلال أجل أقصاه أربع)4(سنوات من تاريخ نشر القرارات الإدارية المنصوص عليها في الفصل 60 أعلاه، وتطبق في هذا المجال القواعد الإجرائية المحددة في الفصلين 45 و47 من هذا القانون."
المادة 643

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

تظل سارية المفعول مقتضيات قواعد الاختصاص النوعي والمكاني المعمول بها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بالنسبة للقضايا الجاهزة للحكم.

يستمر العمل بالمقتضيات المتعلقة بالآجال، متى بدأ سريانها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لا تطبق مقتضيات هذا القانون المتعلقة بطرق الطعن، بالنسبة للأحكام الصادرة قبل دخوله حيز التنفيذ.

المادة644

ينسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ:

الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 447.74.1 بتاريخ 11 من رمضان 1394

(28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

المواد 4 و5 ومن 7 إلى 13 من القانون رقم 10.42 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 151.11.1 بتاريخ 16 من رمضان 1432(17 أغسطس 2011)، كما وقع تغييره؛

القانون رقم 95.53 القاضي بإحداث المحاكم التجارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 65.97.1 بتاريخ 4 شوال 1417 12(فبراير 1997)، كما وقع تغييره وتتميمه؛

القانون رقم 90.41 المحدث بموجبه محاكم إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 225.91.1 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)، كما وقع تغييره وتتميمه؛

القانون رقم 03.80 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 07.06.1 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، كما وقع تغييره؛ 6- الظهير الشريف المتعلق بتنفيذ الأحكام العدلية الفرنسية التي وقع عرضها على محكمة النقض والإبرام، الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1363)14 يونيو 1944(؛

7- الفقرتان الثالثة والرابعة من الفصل 61 من المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم

67.552 بتاريخ 26 من رمضان 1388 (17 ديسمبر 1968) المتعلق بالقرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي.

إن المقتضيات المنصوص عليها في النصوص التشريعية المنسوخة بمقتضى هذه المادة ،والمحال إليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تعوض بالمقتضيات المماثلة لها في هذا القانون.

.....

.....

مدونة تحصيل الديون العمومية

صيغة محينة بتاريخ 20 ديسمبر 2021

كما تم تعديله بـ:

المادة 7 المكررة من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.115 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1443 (10 ديسمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7049 مكرر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1443 (20 ديسمبر 2021)، ص 10484؛

المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.104 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1440 (20 ديسمبر 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6736 مكرر بتاريخ 13 ربيع الآخر 1440 (21 ديسمبر 2018)، ص 9608؛

المادة 11 من قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.110 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6633 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، ص 7336؛

المادة 9 من قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.200 بتاريخ 23 محرم 1432 (29 ديسمبر 2010)؛ الجريدة الرسمية عدد 5904 بتاريخ 24 محرم 1432 (30 ديسمبر 2010)، ص 5487؛

المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.243 بتاريخ 13 محرم 1431 (30 ديسمبر 2009)؛ الجريدة الرسمية عدد 5800 بتاريخ 14 محرم 1431 (31 ديسمبر 2009)، ص 6095؛

المادة 8 من قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.147 بتاريخ 2 محرم 1430 (30 ديسمبر 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5695 بتاريخ 14 محرم 1420 (31 ديسمبر 2008)، ص 4557؛

المادة 12 من قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.211 بتاريخ 16 من ذي الحجة عدة 1428 (27 ديسمبر 2007)؛ الجريدة الرسمية عدد 5591 بتاريخ 20 ذي الحجة 1428 (31 ديسمبر 2007)، ص 4605؛

المادة 7 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 من ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006)؛ الجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 11 ذي الحجة 1427 (فاتح يناير 2007)، ص3؛

المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.255 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004)؛ الجريدة الرسمية عدد 5278 بتاريخ 7 ذي القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004)، ص 4141؛

المادة 13 المكررة من قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.308 بتاريخ 7 ذي القعدة 1424 (31 ديسمبر 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5174 بتاريخ 8 ذي القعدة 1424 (فاتح يناير 2004)، ص 3؛

المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02 للسنة المالية 2003 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.362 بتاريخ 26 من شوال 1423 (31 ديسمبر 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 5069 مكرر بتاريخ 27 شوال 1423 (فاتح يناير 2003)، ص 2.

ظهير شريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية1

الحمد لله وحده؛

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري خصوصا الفقرة الثانية بالمادة 24 منه؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 382.2000 بتاريخ 8 ذي الحجة 1420 (15 مارس 2000) الذي صرح بموجبه هذا المجلس أن أحكام المادة 142 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية غير مطابقة للدستور ولكن يمكن فصلها عن باقي أحكام القانون المذكور؛

وحيث إنه عملا بأحكام الفقرة الثانية بالمادة 24 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 29.93 يجوز إصدار الأمر بتنفيذ القانون رقم 15.97 المذكور باستثناء المادة 142 منه المصرح بعدم مطابقتها للدستور،

1- الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000)، ص 1256.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا – باستثناء المادة 142- القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بطنجة في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء: عبد الرحمن يوسفي

قانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية

القسم الأول: أحكام عامة

الباب الأول: ميدان التطبيق

المادة 1

يقصد بالتحصيل مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيآتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو عن الاتفاقات.

المادة 12

تعتبر ديونا عمومية بمقتضى هذا القانون:

الضرائب المباشرة للدولة والرسوم المماثلة وكذا الضريبة على القيمة المضافة، المشار إليها بعبارة " الضرائب والرسوم " فيما يلي من هذا القانون؛

الحقوق والرسوم الجمركية؛

حقوق التسجيل والتمبر والرسوم المماثلة؛

مداخيل وعائدات أملاك الدولة؛

2- تم تغيير وتتميم المادة 2 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.255 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004)، الجريدة الرسمية عدد 5278 بتاريخ 7 ذو القعدة 1425 (30 ديسمبر 2004)، ص 4141.

حصيلة الاستغلالات والمساهمات المالية للدولة؛

الغرامات والإدانات النقدية؛

ضرائب ورسوم الجماعات المحلية وهيئاتها؛

سائر الديون الأخرى لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي يعهد بقبضها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، باستثناء الديون ذات الطابع التجاري المستحقة لفائدة المؤسسات العمومية.

الباب الثاني: المحاسبون المكلفون بالتحصيل

المادة 3

يكلف بتحصيل الديون العمومية المحاسبون الآتي ذكرهم:

الخازن العام للمملكة؛

الخازن الرئيسي؛

المؤدي الرئيسي للأجور؛

الخزنة الوزاريون؛1

الخزنة الجهويين وخزنة العمالات والخزنة الإقليميون2؛

الخزنة الجماعيون والقباض والقباض الجماعيون؛

قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة؛

قباض إدارة الضرائب3؛

كتاب الضبط بمحاكم المملكة بالنسبة إلى الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية والرسوم القضائية؛

الأعوان المحاسبون والخزنة المكلفون بالأداء بالمؤسسات العمومية بالنسبة إلى ديون هذه المؤسسات عندما يتم التنصيص صراحة على تطبيق أحكام هذا القانون في النصوص المحدثة لها.

---

1 - تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 12 من قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.211 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5591 بتاريخ 20 ذو الحجة 1428 (31 ديسمبر 2007)، ص 4605.

2 - تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.

3 - تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 13 المكررة من قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.308 في 7 ذي القعدة 1424 (31 ديسمبر 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5174 بتاريخ 8 ذي القعدة 1424 (فاتح يناير 2004)، ص 3.

ويمكن عند الاقتضاء للمحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة أو قباض الجمارك والضرائب غير المباشرة أو قباض إدارة الضرائب القيام بعمليات تحصيل الديون المستحقة لفائدة المؤسسات العمومية المحددة بموجب قرار السلطة الحكومية المكلفة بالمالية1.

الباب الثالث: طرق التحصيل

المادة 4

تستوفى الديون العمومية:

عن طريق الأداء التلقائي بالنسبة إلى الحقوق الواجب دفعها نقدا؛

أو بواسطة تصريح الملزمين بالنسبة إلى الضرائب المصرح بها؛

أو بموجب أوامر بالمداخيل فردية أو جماعية يصدرها وفقا للقانون الآمرون بالصرف المختصون.

يتم إصدار أوامر المداخيل الجماعية على شكل:

جداول أو قوائم الإيرادات بالنسبة إلى الضرائب والرسوم؛

سجلات الحراسة بالنسبة إلى المداخيل وعائدات أملاك الدولة.

ويتم إصدار أوامر المداخيل الفردية على شكل:

جداول وقوائم الإيرادات الفردية أو سندات المداخيل أو التصريح للجمرك؛

مستخرجات سجلات الحقوق الثابتة بالنسبة لحقوق التسجيل والتمبر؛

مستخرجات الأحكام أو قرارات العجز.

المادة 5

يجب بمبادرة من الإدارة إخبار الملزمين بتواريخ الشروع في تحصيل جداول الضرائب والرسوم واستحقاقها بكل وسائل الإخبار بما فيها تعليق الملصقات.

وترسل الجداول وقوائم الإيرادات إلى المحاسب المكلف بالتحصيل خمسة عشر يوما على الأقل (15) قبل تاريخ الشروع في التحصيل.

1 - تم تغيير وتتميم المادة 3 أعلاه، بمقتضى المادة 7 المكررة من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.115 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1443 (10 ديسمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7049 مكرر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1443 (20 ديسمبر 2021)، ص 10484.

ويرسل إعلام الضريبة عن طريق البريد في ظرف مغلق إلى كل ملزم مقيد بالجداول أو قوائم الإيرادات وعلى أبعد تقدير عند تاريخ الشروع في التحصيل وذلك بمبادرة من الإدارة. ويبين هذا الإعلام المبلغ الواجب أداؤه وتاريخي الشروع في التحصيل والاستحقاق.

المادة 6

بالنسبة إلى الديون غير المدرجة في جداول أو قوائم إيرادات وباستثناء تلك التي يعهد بها لقباض الجمارك، فإن المحاسب المكلف بالتحصيل يرسل إشعارا للمدين يتضمن بيان نوع الدين والمبلغ الواجب أداؤه وتاريخي الإصدار والاستحقاق.

المادة 7

تستوفى الديون العمومية المدرجة في أوامر المداخيل:

إما رضائيا خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الشروع في التحصيل أو الإصدار وتاريخ الاستحقاق؛

وإما باللجوء إلى التحصيل الجبري وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

الباب الرابع: القوة التنفيذية

المادة 8

تذيل جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وأوامر المداخيل التي يصدرها قباض التسجيل عن الرسم القضائي وتلك المتعلقة بعائدات أملاك الدولة بمجرد إصدارها بصيغة التنفيذ من طرف الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

المادة 9

تذيل أوامر المداخيل المتعلقة برسوم وضرائب الجماعات المحلية وهيئاتها وتلك التي تصدر عن المؤسسات العمومية بصيغة التنفيذ بمجرد إصدارها من طرف الآمر بالصرف للهيئة المعنية.

المادة 10

تكون قابلة للتنفيذ مستخرجات الأحكام والقرارات المتعلقة بالغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية والرسم القضائي وفق الشروط المحددة في المادة 132 أدناه.

المادة 111

تذيل قرارات العجز الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات بصيغة التنفيذ بمجرد ما تصبح نهائية.

1- تم تغيير وتتميم المادة 11 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.

تذيل المقررات الصادرة عن الوزير المكلف بالمالية القاضية بإقرار المحاسبين العموميين مدينين بصيغة التنفيذ بمجرد صدور أوامر المداخيل المتعلقة بهذه المقررات.

المادة 112

ما لم ينص على أحكام خاصة، تذيل أوامر المداخيل المتعلقة بديون الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية غير تلك المشار إليها في المواد 8 و9 و10 و11 أعلاه بصيغة التنفيذ بمجرد صدورها من طرف الآمرين بالصرف المعنيين أو إذا اقتضى الحال من طرف المحاسبين المكلفين عندما يتعلق الأمر بمبالغ مرجعة من المرتبات والأجور المؤداة دون أمر سابق بصرفها.

القسم الثاني: أحكام مشتركة

الباب الأول: الاستحقاق

الفرع الأول: الاستحقاق بأجل

المادة 13

تستحق الضرائب والرسوم المدرجة في الجداول عند انصرام الشهر الثاني الموالي لشهر الشروع في تحصيلها.

المادة 14

تستحق الضرائب والرسوم المخصومة من المنبع، عند انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم خلاله اقتطاعها من الأداءات الخاضعة لها.

المادة 15

تستحق الضرائب والرسوم القابلة للأداء تلقائيا بناء على تصريح، والحقوق والرسوم الجمركية، وحقوق التسجيل والتمبر وكذا الضرائب والرسوم المحلية والديون الأخرى لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها، وفق الشروط المحددة في النصوص أو الاتفاقات المتعلقة بها.

المادة 216

تستحق الديون العمومية غير التي تمت الإشارة إليها في المواد 13 و14 و15 أعلاه، عند انصرام أجل ثلاثين يوما (30) من تاريخ إصدارها.

1- تم تغيير وتتميم المادة 12 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.

6- تم تغيير وتتميم المادة 16 أعلاه، بمقتضى المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.243 بتاريخ 13 من محرم 1431 (30 ديسمبر 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5800 بتاريخ 14 محرم 1431 (31 ديسمبر 2009)، ص 6095.

بصرف النظر عن كل أحكام مخالفة، تستحق الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المحكوم بها من طرف محاكم المملكة، بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الأحكام والقرارات المتعلقة بها، المستنفذة لجميع طرق الطعن العادية.

غير أنه تستحق فورا الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية الصادرة بشأنها الأحكام والقرارات الحضورية والمستنفذة لطرق الطعن العادية.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل والوزير المكلف بالمالية، شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية.

المادة 17

عندما يصادف حلول الأجل يوما معطلا أو يوم عطلة، يرجأ تاريخ الاستحقاق إلى أول يوم عمل موال.

وتعتبر الآجال المنصوص عليها في هذه المدونة آجالا كاملة.

الفرع الثاني: الاستحقاق الفوري

المادة 18

ما لم ينص على أحكام خاصة، واستثناء من أحكام المواد 13 و14 و15 أعلاه، تستحق فورا، الجداول وقوائم الإيرادات التي يتم إصدارها على سبيل التسوية فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المفروض تسديدها أصلا بناء على تصريح الملزم.

المادة 19

تستحق فورا، الديون المترتبة على ذمة الملزم والقابلة للأداء بأجل إذا لم يعد يتوفر بالمغرب على محل إقامة اعتيادي أو محل مؤسسته الرئيسي أو موطنه الجبائي.

وباستثناء الضريبة الحضرية، تستحق كذلك فورا الديون القابلة للأداء بأجل في الحالات الآتية:

انتقال الملزم خارج دائرة اختصاص المحاسب المكلف بالتحصيل إلا إذا أشعره المدين بمحل إقامته الجديد خمسة عشر يوما قبل ذلك (15)؛

البيع الإرادي أو الجبري؛

توقيف النشاط؛

إدماج أو انفصال أو تحويل الشكل القانوني للشركة، وبشكل عام في حالة تغيير يطرأ على شخص الملزم.

الباب الثاني: الأداء

الفرع الأول: طرق الأداء

المادة 20

تؤدى الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى إما نقدا أو بواسطة تسليم شيك عن طريق تحويل أو الدفع لفائدة حساب مفتوح في اسم المحاسب المكلف بالتحصيل أو بأي وسيلة أخرى للأداء منصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

يترتب عن كل أداء تسليم وصل أو تصريح بالدفع وفق الشروط المحددة في القوانين الجاري بها العمل.

الفرع الثاني: جزاءات تأخير الأداء

المادة 121

تكون الضرائب والرسوم المدرجة في الجداول أو قوائم الإيرادات قابلة للأداء قبل تاريخ استحقاقها.

وإذا لم يتم الأداء قبل تاريخ الاستحقاق، فإن المبالغ غير المسددة تخضع لزيادة عن التأخير قدرها 5% بالنسبة إلى الشهر الأول عن التأخير و0.50% عن كل شهر أو جزء شهر إضافي.

غير أن الزيادة المذكورة لا تطبق على الضريبة الحضرية أو على ضريبة النظافة عندما لا يتجاوز مبلغ حصة أو جزء الحقوق المدرجة في الجداول ألف درهم (1.000) بالنسبة لكل ضريبة منها.

المادة 222

تخضع الضرائب والرسوم التي يتم إصدارها على سبيل التسوية بواسطة جداول أو قوائم الإيرادات لزيادة عن التأخير بنسبة 5% عن الشهر الأول من التأخير و0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي تطبق ابتداء من تاريخ استحقاقها إلى تاريخ إصدارها.

بالنسبة لتحصيل الجداول أو قوائم الايرادات تطبق زيادة قدرها 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي ينصرم بين تاريخ الإصدار وتاريخ الأداء.

1- تم تتميم المادة 21 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02 للسنة المالية 2003، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.362 بتاريخ 26 من شوال 1423 (31 ديسمبر 2002)، الجريدة الرسمية عدد 5069 مكرر بتاريخ 27 شوال 1423 (فاتح يناير 2003)، ص 2.

2- تم تتميم المادة 22 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

المادة 123

تخضع أوامر المداخيل المتعلقة بالديون المشار إليها في المادة 2 أعلاه والتي لا تترتب عنها جزاءات عند التأخير في الأداء، لزيادة بنسبة 6 % سنويا.

المادة 224

تطبق الزيادات عن التأخير المشار إليها في المواد 21 و22 و23 أعلاه على أصل الدين المستحق باستثناء الغرامات والذعائر. وترفع أعشار مبلغها إلى الدرهم الأعلى.

وتطبق مباشرة من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل مع مراعاة مبلغ زيادة التأخير المضمن – عند الاقتضاء- بالجداول وقوائم الإيرادات التي تم إصدارها.

المادة 25

تبقى الحقوق والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل وكذا الرسوم والضرائب المحلية خاضعة للفوائد والزيادات عن التأخير المقررة في النصوص المنظمة لها.

المادة 25 المكررة3

تكون الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المتكفل بها من طرف المحاسبين العموميين قابلة للأداء قبل تاريخ استحقاقها.

إذا لم يتم الأداء في الأجل المحدد في الفقرة الثانية من المادة 16 أعلاه، فإن المبالغ غير المسددة تخضع لزيادة عن التأخير قدرها 0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي.

تحتسب هذه الزيادة على حسب مدة التأخير انطلاقا من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ الأداء على جميع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

المادة 426

عندما يتم تسديد المبالغ المقررة برسم الضرائب والرسوم بكيفية تلقائية بناء على تصريح خارج الآجال المحددة، يؤدي المدينون علاوة على المبالغ الواجبة غرامة قدرها 10 %.

1- تم تغيير وتتميم المادة 23 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.104 بتاريخ 12 من ربيع الآخر 1440 (20 ديسمبر 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6736 مكرر بتاريخ 13 ربيع الآخر 1440 (21 ديسمبر 2018)، ص 9608؛

2- تم تتميم المادة 24 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

3- تمت إضافة المادة 25 المكررة أعلاه، بمقتضى المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09، السالف الذكر.

4- تم تتميم المادة 26 أعلاه، بمقتضى المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

إلا أنه فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، تطبق على مبلغ الضريبة المستحقة بالإضافة إلى الغرامة السالفة الذكر، زيادة قدرها 15 % عن إيداع التصريح خارج الآجال القانونية.

وتطبق أيضا زيادة قدرها 5% بالنسبة إلى الشهر الأول من التأخير و0.50 % عن كل شهر أو جزء شهر إضافي ينصرم بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ دفع الضريبة.

المادة 27

يلزم المحاسب بالتحصيل أن يدرج الأداءات الجزئية المدفوعة لتسديد الديون العمومية، على الدين الذي للمدين مصلحة أكثر في تسديده، أو على الدين الأكثر كلفة بالنسبة إليه، ومن بين عدة ديون متساوية الكلفة على أقدمها.

وتدرج الأداءات برسم كل دين على حدة وفق الترتيب التالي على:

صوائر التحصيل؛

الزيادة عن التأخير؛

الذعائر والغرامات؛

أصل الدين بالنسبة للباقي.

إلا أن أحكام الفقرة أعلاه لا تكون قابلة للتطبيق فيما يخص الديون الجمركية في حق المصرح وموكله المدينين على وجه التضامن في مدلول المواد 87 و88 و189 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إلا إذا تعلقت هذه الديون بنفس المدينين معا.

المادة 28

يقيد الإدراج المتعلق بالمبلغ المدفوع على الوصل أو التصريح بالدفع المسلم للطرف المسدد.

الباب الثالث: التحصيل الجبري

الفرع الأول: الأشخاص الذين يمكن القيام في حقهم بالتحصيل الجبري

المادة 129

باشر التحصيل الجبري بناء على سندات تنفيذية، طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون في حق:

12– تم تتميم المادة 29 أعلاه، بمقتضى المادة 7 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 11 ذو الحجة 1427 (فاتح يناير 2007)، ص 3.

المدينين الذين لم يؤدوا ما بذمتهم من ديون داخل الآجال المحددة؛

الأشخاص المشار إليهم في المواد 93 إلى 99 أدناه؛

إلا أنه إذا كان الملزم موضع مسطرة تصحيح جبائي، فإن المحاسب المكلف بالتحصيل مؤهل لاتخاذ كل الإجراءات التحفظية التي من شأنها المحافظة على ضمان الخزينة استنادا إلى إعلام بتصحيح جار صادر عن مصالح الوعاء الضريبي. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعرقل هذه الإجراءات النشاط العادي للمقاولة.

يقبل هذا الإعلام بالتصحيح من طرف السنديك فيما يخص التصريح بالديون.

ويتم إرسال الإعلام بالتصحيح المشار إليه في الفقرة السالفة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل المعني، بعد استطلاع رأي مدير الضرائب أو الشخص المفوض من طرفه لذلك.

الفرع الثاني: الأعوان المؤهلون لتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري

المادة 30

تنفذ إجراءات التحصيل الجبري من طرف مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة المنتدبون خصيصا لهذه الغاية. ويمارس هؤلاء هذه الاختصاصات لحساب المحاسبين المكلفين بالتحصيل وتحت مراقبتهم.

المادة 31

ينتدب مأمورو التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة من طرف رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو الشخص الذي يفوض من طرفه لذلك.

المادة 32

يؤدي مأمورو التبليغ والتنفيذ للخزينة القسم بمجرد تعيينهم أمام المحكمة المختصة الموجودة بمكان عملهم.

ولا يجدد أداء هذا القسم في حالة تغيير مقر عملهم.

المادة 33

في حالة تعرض مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة إلى الشتم أو التهديد أو للاعتداء أو لكل ذلك، يحرر محضرا بذلك يكتسي صبغة بيان، ويسلمه للمحاسب المكلف بالتحصيل. ويمكن لهذا الأخير عند الضرورة، رفع الأمر لوكيل الملك لدى المحكمة المختصة.

المادة 34

يمكن كذلك اللجوء عند الحاجة إلى أعوان مكاتب التبليغات والتنفيذات القضائية بمحاكم المملكة وإلى الأعوان القضائيين للقيام بإجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية.

ويمكن للمحاسبين المكلفين بالتحصيل اللجوء إلى أعوان القوة العمومية أو السلطات المدنية للقيام بأي تبليغ أو معاينة أو تنفيذ عن بعد وذلك بطلب يوجه إلى السلطة المختصة.

يباشر الأعوان المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة التحصيل الجبري في جميع درجاته وأشكاله، ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة 35

بصرف النظر عن الجزاءات المقررة في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، يمنع تحت طائلة العزل على مأموري التبليغ والتنفيذ للخزينة وعلى أي شخص مؤهل لذلك، القيام بأعمال التحصيل الجبري دون ترخيص مسبق وفق الأشكال المحددة في هذا القانون.

الفرع الثالث: الشروط المسبقة للتحصيل الجبري

المادة 36

لا يمكن مباشرة التحصيل الجبري إلا بعد إرسال آخر إشعار للمدين دون صوائر، ويجب تقييد تاريخ إرسال هذا الإشعار في جدول الضرائب والرسوم أو في أي سند تنفيذي آخر. ويعتد بهذا التقييد ما لم يطعن فيه بالزور.

المادة 37

باستثناء الإنذار، لا يمكن مباشرة التحصيل الجبري، إلا بموجب قائمة إسمية بمثابة ترخيص تبين المدين أو المدينين المشار إليهم في المادة 29 أعلاه. يصدر هذا الترخيص عن رئيس الإدارة التي ينتمي لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو عن الشخص المفوض من طرفه لذلك.

المادة 38

يشمل التحصيل الجبري مجموع المبالغ المستحقة الواجبة على نفس المدين.

الفرع الرابع: درجات التحصيل الجبري

المادة 39

تباشر إجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية حسب الترتيب التالي:

الإنذار؛

الحجز؛

البيع.

ويمكن أيضا اللجوء إلى الإكراه البدني لتحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 76 إلى 83 أدناه.

الإنذار

المادة 40

يباشر التحصيل بواسطة الإنذار في شكل قائمة أصلية للإنذار.

المادة 41

لا يمكن تبليغ الإنذار إلا بعد مضي أجل ثلاثين يوما (30) ابتداء من تاريخ الاستحقاق وعشرين يوما (20) على الأقل بعد إرسال آخر إشعار المنصوص عليه في المادة 36 أعلاه.

المادة 42

يتم تبليغ الإنذار من طرف مأموري التبليغ والتنفيذ للخزينة أو أي شخص منتدب لذلك.

كما يمكن أن يتم التبليغ بالطريقة الإدارية أوعن طريق البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.

المادة 43

يسلم الإنذار للمعني بالأمر الذي يشهد بالتوصل على القائمة الأصلية.

في حالة تعذر تبليغ الإنذار للشخص نفسه، يسلم في ظرف مختوم في موطنه بين يدي أقاربه أو خدمه أو مستخدميه أو أي شخص آخر يسكن معه. ويشهد الشخص الذي تسلم الإنذار بالتوصل على الأصل.

وتعتبر بمثابة شهادة تسليم القائمة المكونة لأصل الإنذار ممهورة بتوقيع الشخص الذي تسلم الإنذار أو بالعبارات «عجز عن التوقيع» أو «رفض التوقيع».

إذا رفض المدين أو الشخص الذي يقوم مقامه استلام الإنذار، يشار إلى ذلك على الأصل، ويعتبر الإنذار حينئذ مبلغا تبليغا صحيحا في اليوم الثامن الموالي للتاريخ الذي تم فيه رفض استلام الإنذار.

وفي الحالة التي يتعذر فيها تسلم الإنذار نظرا لعدم العثور على المدين أو على أي شخص آخر في موطنه أو محل إقامته، يعتبر الإنذار مبلغا تبليغا صحيحا في اليوم العاشر الموالي لتاريخ تعليقه في آخر موطن له.

الحجز

المادة 44

يتم حجز الأثاث والأمتعة المنقولة والمحاصيل والثمار تنفيذا للترخيص المشار إليه في المادة 37 أعلاه بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل وطبقا لأحكام قانون المسطرة المدنية.

يتضمن هذا الترخيص أيضا الأمر بإجراء البيع إذا لم يسدد المدين ما بذمته بعد تنفيذ الحجز.

ما عدا في الحالة المنصوص عليها في المادة 53 أدناه، لا يمكن أن يتم الحجز إلا بعد ثلاثين يوما (30) من تبليغ الإنذار.

المادة 45

ينفذ الحجز بصرف النظر عن أي تعرض، إلا أن للمتعرض أن يرفع دعواه أمام المحكمة المختصة وفق الشروط المحددة في المواد 119 إلى 121 من هذا القانون.

المادة 46

تكون غير قابلة للحجز لتحصيل الديون المشار إليها في هذا القانون:

فراش النوم والملابس وأواني الطبخ اللازمة للمحجوز عليه ولعائلته؛

السكنى الرئيسية التي تأوي عائلته على أساس ألا تتعدى قيمتها مائتي ألف درهم (200.000)؛

الكتب والأدوات اللازمة لمهنة المحجوز عليه؛

المواد الغذائية المخصصة لتغذية المحجوز عليه ولعائلته لمدة شهر واحد؛

الحيوانات مصدر قوت المحجوز عليه وكذا العلف الضروري لتربيتها؛

البذور الكافية لبذر مساحة تعادل خمس هكتارات؛

الأشياء الضرورية للأشخاص المعاقين أو التي تخصص لعلاج المرضى.

المادة 47

إذا وجد مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة عند إجراء حجز أن حجزا سابقا قد انصب على أمتعة المدين القابلة للحجز، فإنه يكتفي بجرد المحجوزات بعد الاطلاع على محضر الحجز السابق.

ويجب تبليغ التدخل في الحجز إلى الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه، وإن اقتضى الحال إلى المحجوز لديه والحارس.

ويعتبر هذا التبليغ بمثابة تعرض على حصيلة البيع ويخول حق المشاركة في التوزيع.

وإذا لم يشمل الحجز السابق جميع الأشياء القابلة للحجز، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بإجراء حجز أوفر. ويتم إذاك ضم الحجزين معا، عدا إذا تم الشروع في بيع الأشياء المحجوزة سابقا.

المادة 48

في حالة تقاعس الحاجز الأول، يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل أن يطلب مواصلة مسطرة الحجز.

المادة 49

إذا أصر المدين أثناء الحجز على رفض أداء ما بذمته، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بإحصاء الأشياء الموجودة في المحلات وداخل الأثاث الذي يمكن له أن يطلب فتحه، ويحرر محضرا بذلك.

المادة 50

تضمن محضر الحجز:

وصف الأمتعة المحجوزة؛

تحديد تاريخ البيع؛

وتعيين الحارس.

المادة 51

يمنع على الحارس، تحت طائلة استبداله والحكم عليه بتعويض عن الضرر، استعمال الأثاث أو الأشياء الأخرى المحجوزة، أو الاستفادة منها ما لم يأذن له طالب الحجز بذلك.

المادة 52

عندما يتعذر على مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة القيام بمأموريته لكون الأبواب مغلقة أو نظرا لرفض فتحها له، يرخص له بواسطة أمر صادر بناء على طلب وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية بفتح أبواب المحلات ذات الاستعمال المهني أو المعدة للسكنى، وكذا الأثاث، في حدود ما تقتضيه مصلحة التنفيذ.

ولهذه الغاية، يجوز له أن يطلب مساعدة السلطة الإدارية المحلية.

يثبت فتح الأبواب والحجز في محضر واحد يحرره مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة ويوقعه عند الاقتضاء مع السلطة التي قدمت المساعدة.

المادة 53

استثناء من أحكام المادة 37 أعلاه، عندما يقع إخبار المحاسب المكلف بالتحصيل ببداية أخذ الأثاث أو الثمار خفية، ويخشى من جراء ذلك ضياع ضمان الخزينة، يجب عليه، إذا تم تبليغ الإنذار، أن يجري مباشرة بواسطة مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، حجزا تنفيذيا أو حجزا على المحاصيل والثمار دونما حاجة إلى أمر آخر أو ترخيص.

إن لم يتم توجيه الإنذار، واستثناء من أحكام المادة 36 أعلاه، يعمل المحاسب المكلف بالتحصيل على توجيهه دون أي إجراء آخر بموجب مستخرج جداول موقع من طرفه ويعد هذا الإنذار بمثابة حجز تحفظي. وفي هذه الحالة يبين عون الخزينة في المحضر الأثاث والأشياء المحجوزة.

المادة 54

في حالة اختفاء أو رحيل المدين دون الإعلان عن عنوانه الجديد، وعند انعدام أموال قابلة للحجز، يتم تحرير محضر تفتيش من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو من يمثله، وذلك بحضور السلطة الإدارية المحلية عند الاقتضاء.

المادة 55

إذا طلب المدين الوفاء بما في ذمته خلال عملية الحجز، يتم توقيف الحجز حينا بمجرد أداء جميع المبالغ الواجبة بما فيها صوائر الحجز التي تتم تصفيتها حسب التعرفة المخفضة المقررة في المادة 91 أدناه.

المادة 56

عند انعدام منقولات قابلة للحجز، وحين يتبين عدم وجود أية وسيلة أخرى لاستيفاء المبالغ الواجبة في ذمة المدين، يحرر محضر بعدم وجود ما يحجز من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو من يمثله بحضور السلطة الإدارية المحلية عند الاقتضاء.

المادة 57

يثبت عسر المدينين:

إما بمحضر عدم وجود ما يحجز كما نصت عليه المادة 56 أعلاه بالنسبة للمدينين المعروفين بقدرتهم على الوفاء والذين لم يفض الحجز الذي أجري عليهم إلى أي نتيجة؛

وإما بشهادة العوز المسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية بالنسبة للمدينين المعروفين بعسرهم.

البيع

المادة 58

لا يمكن القيام بأي بيع إلا بموجب الترخيص المنصوص عليه في المادة 37 أعلاه الذي يعطى للمحاسب المكلف بالتحصيل من طرف رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المذكور.

المادة 59

لا يتم بيع الأثاث والأمتعة المحجوزة والمحاصيل والثمار التي أوشكت على النضج إلا بعد أجل ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ الحجز. إلا أنه يمكن تخفيض هذا الأجل باتفاق مع المدين، لاسيما حين يخشى تلف المحجوزات أو لتجنب صوائر الحراسة غير المتناسبة مع قيمتها.

يمكن بعد موافقة الملزم إجراء خبرة حسب ما تفرضه طبيعة الشيء المحجوز من أجل تقدير قيمته وذلك طبقا لمدونة المسطرة المدنية.

المادة 60

يتم بيع المحجوزات إما من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل أو لحسابه من طرف مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، وإما من طرف مأموري كتابات الضبط أو الأعوان القضائيين، وذلك بطلب من المحاسب المذكور، بحضور السلطة الإدارية المحلية أو من يمثلها.

تعرض الأشياء المحجوزة للبيع حسب الترتيب الذي يرغب فيه صراحة المدين المحجوز عليه. وتتم الإشارة إلى ذلك في محضر البيع.

المادة 61

استثناء من أحكام المادة السابقة، يمكن للمدين المحجوز عليه، بطلب منه وبترخيص من رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أن يبيع الأمتعة المحجوزة بنفسه، ويخول له للقيام بذلك أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ الترخيص الممنوح له.

في هذه الحالة، يتم البيع بحضور مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة، وذلك لحساب المحاسب المكلف بالتحصيل.

عندما يتضح نقص بين في تقدير ثمن الأمتعة الموضوعة للبيع من شأنه أن يضر بتحصيل المبالغ الواجبة، يوقف مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة البيع ويعرض الأمر على المحاسب المكلف بالتحصيل.

إذا تم البيع، يدفع محصوله في الحال بين يدي مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة في حدود المبالغ الواجبة.

في حالة عدم كفاية محصول البيع، يتابع إجراء التحصيل الجبري بالنسبة للباقي.

إذا لم يتم البيع من طرف المدين في الأجل المحدد، يتم إجراؤه وفق الشروط المنصوص عليها في المواد 62 إلى 64 أدناه.

المادة 62

إذا تم بيع المحجوزات متفرقة أو على شكل حصص، يتعين على المحاسبين المكلفين بالتحصيل أو ممثليهم والأعوان المشار إليهم في المادتين 30 و34 أعلاه وتحت مسؤوليتهم، أن يوقفوا البيع بمجرد ما يكون محصوله كافيا لتسديد مجموع المبالغ الواجبة.

المادة 63

تتم البيوعات بالمزاد العلني في أقرب سوق أو في أي مكان آخر يتوقع الحصول فيه على أحسن نتيجة.

يتم إبلاغ العموم بتاريخ ومكان البيع بكل وسائل الإشهار المتناسبة مع أهمية الحجز.

المادة 64

بصرف النظر عن الجزاءات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وتحت طائلة العزل، يمنع على المحاسبين المكلفين بالتحصيل وعلى الأعوان الآخرين المشار إليهم في المادتين 30 و34 أعلاه، أن يقتنوا بأنفسهم أو بواسطة الغير أحد الأشياء الموضوعة للبيع بمسعى منهم.

يمتد هذا المنع أيضا إلى اقتناء الأشياء الموضوعة للبيع بمبادرة من المدين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 61 أعلاه.

المادة 65

تعفى الوثائق والمستندات المتعلقة بالتحصيل الجبري للديون العمومية من إجراءات التسجيل والتمبر والرسم القضائي وغيره من الرسوم التي تفرض على الوثائق والإجراءات بمحاكم المملكة.

الفرع الخامس: مساطر التحصيل الجبري الخاصة ببعض الأصناف من الأموال

حجز السفن وبيعها

المادة 66

يتم حجز السفن وبيعها وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في مدونة التجارة البحرية1.

1- أنظر الظهير الشريف في المصادقة على ثلاثة نصوص تتعلق بالتجارة والملاحة والصيد بحرا، الجريدة الرسمية عدد 312 بتاريخ 21 رجب 1337 (21 أبريل 1919) ص 234. كما تم تغييره وتتميمه.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المالك الجديد عند كل عملية تفويت سفينة أن يطالب بالاطلاع على وصولات أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى المتعلقة بالسفينة وإلا ألزم المفوت إليه تضامنيا مع المالك القديم بأداء تلك الديون.

يجب أن يدلى بالوصولات أو بالشهادة المذكورة في الفقرة أعلاه إلى المصلحة المكلفة بتسجيل السفن قبل تسليم أية رخصة تحويل للملكية.

حجز العقارات وبيعها

المادة 67

ذا كانت المنقولات غير كافية أو منعدمة، يمكن القيام بحجز العقارات وبيعها باستثناء العقار المخصص لسكنى المحجوز عليه وعائلته وذلك وفق الشروط المحددة في المادة 46 أعلاه.

يتم حجز العقارات وبيعها من طرف أعوان التبليغات والتنفيذات القضائية طبقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية1.

حجز الأصول التجارية وبيعها

المادة 268

يتم حجز الأصول التجارية طبقا لأحكام الفقرة 3 من الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية3 من لدن مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين للخزينة تنفيذا للترخيص المشار إليه في المادة 37 أعلاه، بناء على طلب من المحاسب المكلف بالتحصيل.

1- ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 3230 مكرر، بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974)، ص 2741. كما تم تغييره وتتميمه.

2- تم تغيير وتتميم المادة 68 أعلاه، بمقتضى المادة 25 من قانون المالية رقم 26.04، السالف الذكر.

3 -أنظر الفقرة 3 من الفصل 455 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، السالف الذكر.

الفقرة 3 من الفصل 455

"إذا تعلق الأمر بأصل تجاري تضمن المحضر وصف العناصر المادية وتقدير قيمتها وتتخذ نفس الإجراءات إذا اقتصر الحجز على أحد عناصره".

ينفذ بيع الأصول التجارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) 1.

إجراءات التنفيذ على العربات السيارة

المادة 69

علاوة على الحجز والبيع المنصوص عليهما في المواد 44 إلى 64 أعلاه، يمكن للعربات البرية ذات محرك الموجودة في ملك المدينين بالضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى، أن تكون موضع إجراءات تنفيذ عن طريق التثبيت أو التعرض لدى مراكز تسجيل السيارات وفق الشروط المحددة في المواد بعده.

المادة 70

يمكن العمل على تثبيت العربات المشار إليها في المادة السابقة أينما كانت موجودة.

يحرر مأمور التبليغ أو التنفيذ للخزينة الذي أجرى عملية التثبيت محضرا بذلك، ويبلغ للمدين في ظرف ثمانية (8) أيام إنذارا للأداء بمثابة حجز.

المادة 71

إذا تم تثبيت العربة على الطريق العام ولم يؤد المدين المبالغ الواجبة في اليومين المواليين للتثبيت، يقوم مأمور التبليغ والتنفيذ للخزينة بالعمل على رفعها.

ويبلغ للمدين إذاك إنذار بمثابة حجز، داخل أجل ثمانية أيام (8).

المادة 72

يتم بيع العربة المحجوزة طبقا لأحكام المواد 58 إلى 64 من هذا القانون.

المادة 73

دون الإخلال بأحكام الظهير الشريف المؤرخ في 27 من ربيع الآخر 1355 (17 يوليو 1936)2 المنظم لبيع العربات السيارة بالسلف، يمكن التعرض لدى مراكز تسجيل السيارات لمنع نقل ملكية

---

1 - القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 في 15 من ربيع الأول 1417 **(**فاتح أغسطس 1996، الجريدة الرسمية عدد 4418 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417 **(**3 أكتوبر 1996)، ص 2187.

2- ظهير شريف صادر لبيع عربات الأطموبيل بالدين أو النسيئة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1355 (17 يوليوز 1936) ، الجريدة الرسمية عدد 1244 بتاريخ 9 جمادى الثانية 1355 (28 غشت 1936)، ص 1206.

السيارة قبل الوفاء بجميع الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى في ذمة المدين، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ما لم يسلم رفع اليد من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل.

المادة 74

يتم التعرض المشار إليه في المادة 73 أعلاه في شكل تصريح يتضمن هوية المدين ونوعية الديون الواجبة ومبلغها وكذا المواصفات والبيانات التي تمكن من التعرف على العربة.

المادة 75

لا يمكن نقل ملكية عربة، إلا بعد إثبات أداء الديون محل التعرض، ما عدا إذا تم ذلك عن طريق القضاء.

الفرع السادس: الإكراه البدني

المادة 76

إذا لم تؤد طرق التنفيذ على أموال المدين إلى نتيجة، يمكن أن يتابع التحصيل الجبري للضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى بواسطة الإكراه البدني.

يتم اللجوء إلى الإكراه البدني مع مراعاة أحكام المادتين 77 و78 أدناه، ضد:

المدينين الذين لم يثبت عسرهم وفق الشروط المحددة في المادة 57 أعلاه؛

المدينين المشار إليهم في المادة 84 أدناه.

المادة 77

لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني في ما يخص تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى في الحالات الآتية:

إذا كان مجموع المبالغ المستحقة يقل عن ثمانية آلاف درهم (8.000)؛

إذا كان سن المدين يقل عن 20 سنة أو بلغ 60 سنة فما فوق؛

إذا ثبت عسر المدين طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه؛

إذا كان المدين امرأة حاملا؛

إذا كان المدين مرضعة، وذلك في حدود سنتين ابتداء من تاريخ الولادة.

المادة 78

لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني ضد الزوج وزوجته في آن واحد ولو من أجل ديون مختلفة.

المادة 79

تحدد مدة الإكراه البدني كالتالي:

من خمسة عشر يوما (15) إلى واحد وعشرين يوما (21) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها ثمانية آلاف درهم (8.000) ويقل عن عشرين ألف درهم (20.000)؛

من شهر إلى شهرين (2) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها عشرين ألف درهم (20.000) ويقل عن خمسين ألف درهم (50.000)؛

من ثلاثة أشهر (3) إلى خمسة أشهر (5) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها خمسين ألف درهم (50.000) ويقل عن مائتي ألف درهم (200.000)؛

من ستة أشهر (6) إلى تسعة أشهر(9) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها مائتي ألف درهم (200.000) ويقل عن مليون درهم (1.000.000)؛

من عشر أشهر (10) إلى خمسة عشر شهرا (15) بالنسبة للديون التي يعادل أو يفوق مبلغها مليون درهم (1.000.000).

المادة 80

يتم اللجوء إلى الإكراه البدني بناء على طلب يعين المدين إسميا، ويوجه هذا الطلب إلى المحكمة الابتدائية من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل بعد التأشير عليه من لدن رئيس الإدارة التابع لها المحاسب المكلف بالتحصيل أو الشخص الذي يفوضه لذلك مع مراعاة أحكام المادة 141 أدناه.

يبت قاضي المستعجلات في الطلب المعروض عليه داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما (30) ويحدد مدة الحبس وذلك طبقا للأحكام الواردة في هذا الفرع.

يتم تطبيق الإكراه البدني فورا، ويعمل على تنفيذه بمجرد توصل وكيل الملك لدى المحكمة المختصة بالقرار المحدد لمدة الحبس.

المادة 81

يمكن للمدينين الذين صدر في حقهم الأمر بالإكراه البدني أن يتجنبوا أو يوقفوا آثاره إما بالأداء الكلي لديونهم، وإما بعد موافقة المحاسب المكلف بالتحصيل الذي طلب الاعتقال وفق الشروط المحددة أدناه.

ويفرج عن المدين المعتقل بأمر من وكيل الملك، بعد إثبات انقضاء الديون أو بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل بعد أداء قسط يعادل على الأقل نصف المبالغ الواجبة وتعهد المدين كتابة بدفع الباقي داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر (3) مع تقديم الضمانات المنصوص عليها في المادة 118 أدناه.

المادة 82

يمكن إكراه المدين من جديد من أجل المبالغ الواجبة المتبقية، إذا لم يف بتعهداته التي أدت إلى إيقاف مفعول الإكراه البدني.

المادة 83

لا يسقط الدين بحبس المدين، إلا أنه لا يمكن اعتقاله من جديد من أجل نفس الدين، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة.

الفرع السابع: افتعال العسر

المادة 84

يعتبر مفتعلين لعسرهم أو معرقلين لتحصيل الديون العمومية، المدينون الذين بعد توصلهم بإعلام ضريبي قاموا بأعمال ترتب عنها تبديد الأموال التي تكون ضمان الخزينة بهدف عدم إخضاعها لإجراءات التحصيل أو الحيلولة دون القيام بهذه الإجراءات.

المادة 85

يعاقب مرتكب الأفعال المنصوص عليها في المادة 84 أعلاه، بغرامة من خمسة آلاف درهم (5.000) إلى مائة ألف درهم (100.000) وبعقوبة حبسية موقوفة التنفيذ من سنة إلى سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة 86

في حالة العود تضاعف الغرامة ومدة الحبس المنصوص عليهما في المادة 85 أعلاه وتكون العقوبة الحبسية نافذة.

يعتبر في حالة العود، مرتكب المخالفة الذي أدين بصفة نهائية خلال الخمس سنوات السابقة من أجل مخالفة مماثلة.

المادة 87

يتعرض لنفس العقوبات شركاء المدينين في ارتكاب المخالفات المشار إليها في المادتين 84 و86 أعلاه.

المادة 88

يقدم طلب المتابعات القضائية في شأن افتعال العسر إلى وكيل الملك لدى المحكمة المختصة من طرف المحاسب، بعد ترخيص من رئيس الإدارة التابع لها المحاسب.

المادة 89

عندما يقرر وكيل الملك المتابعة في شأن الأفعال المشار إليها في المادة السابقة، ينتصب المحاسب المكلف بالتحصيل أو من ينوب عنه، مطالبا بالحق المدني.

الفرع الثامن: صوائر التحصيل الجبري

المادة 90

يترتب عن الإجراءات التي تباشر لتحصيل الديون العمومية، استخلاص صوائر يتحملها المدين، وتحتسب طبقا لأحكام المادة 91 بعده على أساس المبالغ المستحقة حسب جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وأوامر المداخيل المصدرة، بعد خصم الأقساط المسددة.

توضع أيضا على ذمة المدينين الصوائر التابعة الآتية:

صوائر الخبرة؛

صوائر حراسة الأمتعة أو المحاصيل المحجوزة؛

صوائر نقل الأعوان المكلفين بالتحصيل الجبري ونقل الأشياء المحجوزة؛

صوائر تثبيت ورفع العربات السيارة؛

صوائر الإشهار.

تضاف الصوائر المشار إليها في الفقرتين السابقتين بحكم القانون إلى الديون المذكورة، ويتم تحصيلها في نفس الوقت وحسب نفس الشروط.

المادة 91

تحدد تعرفة الإجراءات التي تباشر للتحصيل الجبري كما يلي:

الإشعار للغير الحائز..... 1 %؛

الإنذار..... 2 %؛

الإنذار بمثابة حجز تحفظي..... 2،5 %؛

حجز المحاصيل والثمار..... 2،5 %؛

الحجز التنفيذي..... 2،5 %؛

تحويل حجز تحفظي..... 2 %؛

الإحصاء بعد حجز سابق..... 2 %؛

تبليغ البيع..... 2 %؛

الملصقات..... 1 % ؛

إحصاء قبل البيع..... 1 % ؛

محضر البيع..... 1 % ؛

الحجز الموقوف..... 1 %.

تستوفى هذه الصوائر لحساب الخزينة من طرف الأعوان المشار إليهم في المادتين 30 و34 أعلاه بناء على القوائم المشار إليها في المواد 37 و40 و43 و58. وترفع أعشار مبلغها إلى الدرهم الأعلى.

وتستوفى الصوائر التابعة المشار إليها في المادة 90 أعلاه حسب المبلغ المدفوع.

المادة 92

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، فإن المحاسبين المكلفين بالتحصيل غير ملزمين بتسبيق صوائر التحصيل المتعلقة بالإجراءات المنفذة بناء على طلبهم من طرف كتاب الضبط، الذين لا يمكنهم قبض صوائر أخرى غير التي حددتها المادة 90 أعلاه.

ويقوم المحاسبون المكلفون بالتحصيل برد الصوائر المتعلقة بالتحصيل الجبري المسبقة لحسابهم من طرف كتاب الضبط، بعد الإدلاء بالفواتير أو البيانات بعد إبرائها بصورة صحيحة.

الباب الرابع: التزامات الأغيار المسؤولين أو المتضامنين

المادة 93

تعتبر قابلة للتنفيذ، جداول الضرائب وقوائم الإيرادات وسندات التحصيل الأخرى الموضوعة للتحصيل بكيفية قانونية، ضد المدينين المسجلين فيها وضد ذوي حقوقهم وكل الأشخاص الآخرين الذين جعل المدينون موطنهم الجبائي لديهم بموافقتهم.

المادة 94

في حالة تفويت عقار، يتعين على المالك الجديد أن يطالب بالاطلاع على وصولات أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم المثقل بها هذا العقار برسم سنة التفويت والسنوات السابقة.

وإذا لم يقم المفوت إليه بذلك، ألزم تضامنيا مع المالك القديم أو صاحب حق الانتفاع بأداء الضرائب والرسوم المذكورة.

إذا تعلق الأمر بتفويت جزئي، لا ينصب التضامن إلا على جزء الضرائب والرسوم المناسب للحصة المفوتة.

المادة 95

في حالة انتقال ملكية عقار أو تفويته، يتعين على العدول أو الموثقين أو كل شخص آخر يمارس مهام توثيقية، أن يطالبوا بالإدلاء لهم بشهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثقل بها العقار برسم السنة التي تم فيها انتقال ملكيته أو تفويته، وكذا السنوات السابقة، وذلك تحت طائلة إلزامهم بأدائها على وجه التضامن مع الملزم.

وعلى قابض التسجيل أن يحتفظ بكل عقد تقدمه له الأطراف مباشرة إلى أن يتم الإدلاء بالشهادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

المادة 96

في حالة تفويت أصل تجاري أو مؤسسة تجارية أو صناعية أو صناعية تقليدية أو معدنية بعوض أو بالمجان كما في حالة تفويت مجموع الأموال أو العناصر المدرجة في أصول شركة أو المستعملة لمزاولة مهنة خاضعة للضريبة المهنية (الباتنتا)، فإن المفوت إليه ملزم بالتأكد من أداء الضرائب والرسوم الواجبة على المفوت في تاريخ التفويت برسم النشاط المزاول وذلك استنادا على شهادة يسلمها المحاسب المكلف بالتحصيل.

في حالة عدم احترام هذا الالتزام الواقع عليه، يمكن جعل المفوت إليه مسؤولا على وجه التضامن عن أداء الضرائب والرسوم الواجبة عند تاريخ التفويت برسم النشاط المزاول.

المادة 97

في حالة إدماج شركة أو انفصالها أو تحويل شكلها القانوني بإحداث أو دون إحداث شخص معنوي جديد، فإن الشركات الضامة أو التي تنبثق عن الإدماج أو الانفصال أو التحويل ملزمة بأداء مجموع المبالغ الواجبة عن الشركات المنحلة.

المادة 198

إذا تعذر تحصيل الضرائب كيفما كانت طبيعتها والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المرتبطة بها الواجبة على شركة أو مقاولة نتيجة أعمال تدليسية مثبتة قانونا، أمكن جعل المدبرين أو المتصرفين أو المسيرين الآخرين مسؤولين على وجه التضامن مع الشركة أو المقاولة عن أداء المبالغ المستحقة وذلك إذا لم يكونوا ملزمين بأداء ديون الشركة تطبيقا لأحكام أخرى.

1- تم تتميم المادة 98 أعلاه، بمقتضى المادة 9 من قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.200 بتاريخ 23 محرم 1432 (29 ديسمبر 2010)، الجريدة الرسمية عدد 5904 بتاريخ 24 محرم 1432 (30 ديسمبر 2010)، ص 5487.

تثار هذه المسؤولية حسب الحالة بمبادرة من الخازن العام للمملكة أو المدير العام للضرائب أو المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الذين يقيمون دعوى لهذا الغرض أمام المحكمة الابتدائية ضد المدبرين أو المتصرفين أو المسيرين الآخرين.

المادة 99

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يعتبر مالك الأصل التجاري مسؤولا على وجه التضامن مع المستغل عن أداء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الواجبة برسم استغلال ذلك الأصل.

الباب الخامس: التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين

المادة 1100

لا يمكن للمصفين القضائيين والموثقين والحراس وكذا مصفي الشركات المنحلة وغيرهم من المؤتمنين على الأموال، أن يسلموا الأموال التي يحوزونها للورثة أو الدائنين أو الأشخاص الآخرين الذين لهم الحق في الحصول على المبالغ المحروسة أو المودعة، إلا بعد إثبات أداء الضرائب والرسوم الواجبة على الأشخاص الذين يمتلكون تلك الأموال.

غير أنه عندما يتعلق أمر المبالغ المودعة بتفويت أو بانتقال ملكية عقار، يقتصر الموثقون والعدول على شهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثقل بها العقار طبقا للمادة 95 أعلاه.

وبالنسبة لكتاب الضبط والأعوان القضائيين والمحامين فيما يخص الأموال الناتجة عن عمليات التفويتات والحراسة القضائية المودعة لديهم، يجب أن لا يسلموا الأموال إلى مستحقيها إلا بعد إثبات أداء الضرائب والرسوم الواجبة على الأشخاص الذين يمتلكون تلك الأموال.

يتعين على المودع لديهم المشار إليهم في الفقرتين السابقتين، رغم كل التعرضات غير التي قد يقوم بها الدائنون أصحاب أحد الامتيازات المنصوص عليها في المادة 107 أدناه، أن يؤدوا مباشرة الضرائب والرسوم والديون الأخرى التي قد يدين بها الأشخاص المؤتمن على أموالهم قبل تسليمها لهم، ولو لم يتقدم المحاسب المكلف بالتحصيل بأي طلب.

المادة 101

يتعين على المحاسبين العموميين والمقتصدين والمكترين وكل الحائزين أو المدينين الآخرين بمبالغ يملكها أو ينبغي أن تعود لفائدة الملزمين بالضرائب والرسوم والديون الأخرى المتمتعة بامتياز

1- تم تغيير وتتميم المادة 100 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18، السالف الذكر.

الخزينة، أن يدفعوا وفاء عن الملزمين، بناء على طلب المحاسب المكلف بالتحصيل على شكل إشعار للغير الحائز، الأموال التي يحوزونها أو التي يدينون بها وذلك في حدود المبالغ الواجبة على هؤلاء الملزمين.

ويخضع أيضا للالتزامات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، مسيرو الشركات أو متصرفوها أو مديروها بالنسبة للضرائب والرسوم المترتبة عليها، وذلك بصفتهم أغيارا حائزين.

المادة 102

يترتب على الإشعار للغير الحائز، التسليم الفوري للمبالغ الموجودة في حوزة الأغيار المشار إليهم في المادتين السابقتين، في حدود مبلغ الضرائب والرسوم والديون الأخرى المطلوب أداؤها.

يمتد مفعول هذا التسليم إلى الديون بأجل أو الديون المشروطة التي للمدين على الأغيار الحائزين المتابعين.

المادة 103

يخصم مبلغ الوصولات المسلمة من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل للمودع لديهم وللأغيار الحائزين برسم أداء الضرائب والرسوم، من الأموال والديون العائدة للملزمين بالضرائب والرسوم المذكورة.

ويمكن الاعتداد بهذه الوصولات في مواجهة هؤلاء الملزمين.

المادة 104

يمكن إلزام الأغيار الحائزين أو المودع لديهم المشار إليهم في المادتين 100 و101 أعلاه، بنفس الطرق المستعملة ضد الملزمين أنفسهم بدفع المبالغ الموجودة لديهم والمتمتعة بامتياز الخزينة إلى المحاسب المكلف بالتحصيل باستثناء اللجوء إلى مسطرة الإكراه البدني.

الباب السادس: الضمانات والامتيازات

المادة 105

لتحصيل الضرائب والرسوم، تتمتع الخزينة ابتداء من تاريخ الشروع في تحصيل الجدول أو قائمة الإيرادات، بامتياز على الأمتعة وغيرها من المنقولات التي يملكها المدين أينما وجدت، وكذا على المعدات والسلع الموجودة في المؤسسة المفروضة عليها الضريبة والمخصصة لاستغلالها.

المادة 106

لتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على العقارات، تتمتع الخزينة علاوة على ذلك بامتياز خاص يمارس على المحاصيل والثمار والأكرية وعائدات العقارات المفروضة عليها الضريبة أيا كان مالكها.

المادة 107

تمارس الامتيازات المنصوص عليها في المادتين السابقتين، قبل جميع الامتيازات العامة أو الخاصة الأخرى باستثناء:

الامتيازات الأربعة الأولى المنصوص عليها في المادة 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛

الامتياز المخول للمأجورين بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة 1248 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) السالف الذكر؛

الامتياز الناجم عن المادة 490 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية لفائدة عمال وموردي الأشغال العمومية؛

الامتياز المخول لحامل سند التخزين (ورانط) بموجب المادة 349 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996)؛

امتياز الدائن المرتهن تطبيقا للمادة 365 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة السالف الذكر.

المادة 108

تتمتع الخزينة بامتياز عام على الأثاث والمنقولات الأخرى التي يملكها المدينون وكفلاؤهم أينما وجدت، وذلك من أجل تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية.

يأتي هذا الامتياز في الرتبة الموالية للامتياز المخول للضرائب والرسوم ويمارس إما ابتداء من تاريخ السند التنفيذي كالأمر بالمدخول أو الحكم، وإما ابتداء من تاريخ حلول أجل الدين.

المادة 109

تتمتع الخزينة أيضا بامتياز عام على الأثاث والمنقولات الأخرى التي يملكها المدينون أينما وجدت وذلك من أجل تحصيل الديون الأخرى غير تلك المنصوص عليها في المادة 105 أعلاه.

ويأتي هذا الامتياز العام في المرتبة الموالية لامتياز الخدم والعمال والأعوان والمستخدمين الآخرين بالنسبة لأجورهم ويمارس ابتداء من تاريخ إصدار الأمر بالمدخول أو تاريخ حلول أجل الدين.

المادة 110

إن الامتيازات الممنوحة للخزينة تنفيذا لهذا القانون لا تمس بتاتا بالحقوق التي يمكن أن تمارسها على أموال المدينين كأي دائن آخر.

المادة 111

تتمتع الجماعات المحلية وهيئاتها من أجل تحصيل ضرائبها ورسومها بامتياز عام يأتي مباشرة في الرتبة الموالية لامتياز الخزينة المنصوص عليه في المادة 105 أعلاه. وينصب على نفس الأشياء ويمارس وفق نفس الشروط.

وتتمتع الجماعات المحلية وهيئاتها بامتياز يأتي مباشرة بعد امتياز الخزينة المشار إليه في المادة 109 أعلاه وذلك من أجل تحصيل الديون الأخرى غير تلك المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 112

تمتد الضمانات والامتيازات المخولة للخزينة والجماعات المحلية وهيئاتها إلى صوائر التحصيل المدفوعة وزيادات التأخير والذعائر والغرامات.

المادة 113

تتمتع الخزينة من أجل تحصيل الضرائب والرسوم وديون المحاسبين العموميين الناتجة عن قرارات العجز، برهن رسمي على جميع الأملاك العقارية للمدينين الذين يدينون بمبلغ يساوي أو يفوق عشرين ألف درهم (20.000).

يرتب الرهن الرسمي للخزينة حسب تاريخ تقييده بمحافظة الأملاك العقارية.

لا يمكن تقييد هذا الرهن إلا ابتداء من التاريخ الذي يتعرض فيه المدين للزيادة الناتجة عن عدم الأداء.

إلا أنه يمكن تقييده دون تأخير في حالات الاستحقاق الفوري المنصوص عليه في المادتين 18 و19 من هذا القانون.

المادة 114

يتم تقييد الرهن الرسمي لفائدة الخزينة من طرف المحاسب الماسك للجداول أو قوائم الإيرادات، ضد الملزمين المدرجين فيها وضد المستحقين عنهم.

المادة 115

يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل، بناء على الإعلام بالتصحيح المشار إليه في المادة 29 أعلاه، أن يطلب التقييد الاحتياطي وفق الشروط المحددة في المادة 85 من ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن تحفيظ العقارات.

المادة 116

تتم بالمجان التقييدات الاحتياطية وتقييدات الرهن الرسمي المطلوبة في ما يخص تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى.

الباب السابع: المطالبات

المادة 117

بصرف النظر عن أي مطالبة أو دعوى، ينبغي على المدينين أن يؤدوا ما بذمتهم من ضرائب ورسوم وديون أخرى، طبقا للشروط المحددة في هذا القانون.

إلا أنه يمكن للمدين الذي ينازع كلا أو بعضا في المبالغ المطالب بها، أن يوقف أداء الجزء المتنازع فيه، شريطة أن يكون قد رفع مطالبته داخل الآجال المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وأن يكون قد كون ضمانات من شأنها أن تؤمن تحصيل الديون المتنازع فيها.

عند عدم تكوين ضمانات أو عندما يعتبر المحاسب المكلف بالتحصيل أن الضمانات المعروضة غير كافية، فإنه يتابع الإجراءات إلى حين استيفاء الدين.

المادة 118

يمكن تكوين الضمانات المشار إليها في المادة السابقة على شكل:

إيداع في حساب للخزينة؛

سندات ممثلة لحقوق دين المنصوص عليها في القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)1؛

سندات عمومية وغيرها من القيم المنقولة؛

كفالة بنكية؛

ديون على الخزينة؛

سند التخزين؛

رهن أصل تجاري؛

1- القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)، الجريدة الرسمية عدد 4293 بتاريخ 8 رمضان 1415 (8 فبراير 1995) ص 294. كما تم تغييره وتتميمه.

تخصيص عقار للرهن الرسمي.

يمكن للمدين أن يعرض أشكالا أخرى من الضمانات على أن يتم قبولها من طرف المحاسب المكلف بالتحصيل.

يتحمل الملزم صوائر تكوين الضمانات.

المادة 119

يمكن لأي مدين يكون محل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري أن يتعرض عليه إذا تعلقت مطالبته بما يلي:

قانونية الإجراء المتخذ من حيث الشكل؛

عدم اعتبار أداءات يكون قد قام بها.

المادة 120

ترفع المطالبات المتعلقة بإجراءات التحصيل الجبري تحت طائلة عدم القبول، إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المكلف بالتحصيل المعني أو إلى من يمثله، داخل أجل ستين يوما (60) الموالي لتاريخ تبليغ الإجراء، مدعمة بالمستندات التي تثبت تكوين الضمانات، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 118 أعلاه.

عند عدم رد الإدارة داخل أجل ستين يوما (60) الموالي لتاريخ توصلها بالمطالبة، كما في الحالة التي يكون القرار في غير صالح المدين، يمكن لهذا الأخير رفع دعوى أمام المحكمة المختصة.

المادة 121

في حالة المطالبة بالأثاث وغيره من المنقولات المحجوزة، أو في حالة طلب فصل أشياء غير قابلة للحجز، يجب على المطالب أن يوجه مذكرة إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها المحاسب المكلف بالتحصيل أو إلى من يمثله، مدعمة بجميع الحجج اللازمة، وذلك بالبريد المضمون مع إشعار بالتوصل.

عند عدم الرد داخل أجل ستين يوما (60) ابتداء من تاريخ التوصل بالمذكرة المشار إليها أعلاه، يمكن للملتمس أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية.

يجب أن ترفع الدعوى أمام القاضي، تحت طائلة عدم القبول، داخل أجل ثلاثين يوما (30) الموالي لتاريخ تبليغ قرار الإدارة أو انقضاء أجل الرد الممنوح لها.

يمكن إيقاف تنفيذ بيع الأشياء المطالب بها إلى حين البت النهائي في المطالبة أو طلب الفصل.

الباب الثامن: الإعفاء من الزيادة عن التأخير ومن صوائر التحصيل

المادة 1122

يمكن للوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك، بناء على طلب الملزم واعتبارا للظروف المثارة، أن يمنح إعفاء أو تخفيضا من الزيادة عن التأخير وصوائر التحصيل المنصوص عليها في المواد 21 و23 و25 المكرر و90 و91 أعلاه.

الباب التاسع: التقادم

المادة 123

تتقادم إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وحقوق التسجيل والتمبر بمضي أربع سنوات (4) من تاريخ الشروع في تحصيلها.

تتقادم الديون الأخرى المعهود باستخلاصها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، وفق القواعد المقررة في النصوص المتعلقة بها، وعند انعدامها، وفق القواعد المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرتين السابقتين بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من المحاسب المكلف بالتحصيل، أو بإحدى الإجراءات المنصوص عليها في الفصلين 381 و382 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود السالف الذكر.

الباب العاشر: المسؤولية في ميدان تحصيل الديون العمومية

المادة 124

لا يحق لأي سلطة عمومية أو إدارية أن توقف أو تؤجل تحصيل الضرائب والرسوم والديون الأخرى، أو أن تعرقل سيره العادي، تحت طائلة إثارة مسؤوليتها الشخصية المالية، وفق الشروط المحددة في الظهير الشريف المؤرخ في 8 شعبان 1374 (2 أبريل 1955) بشأن مسؤولية المحاسبين العموميين2.

إلا أنه يمكن للمحاسب المكلف بالتحصيل أو لرئيس الإدارة التي ينتمي إليها أن يقبلا من المدينين تبرئة ذمتهم على أقساط، مقابل تقديم الضمانات المنصوص عليها في المادة 118 أعلاه.

1- تم تتميم المادة 122 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 68.17 لسنة 2018 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.110 في 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6633 بتاريخ 4 من ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)، ص 7378.

2- تم نسخ الظهير الشريف المشار إليه أعلاه، بمقتضى المادة 19 من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.25 بتاريخ 19 من محرم 1423 (3 أبريل 2002) ، الجريدة الرسمية عدد 4999 بتاريخ 15 صفر 1423 (29 ابريل 2002)، ص 1168. كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 125

إن المحاسبين المكلفين بالتحصيل الذين تركوا أجل التقادم يمر دون القيام بإجراءات التحصيل أو الذين شرعوا فيها ثم تخلوا عنها إلى أن تقادمت الديون المعهود إليهم بتحصيلها، تسقط حقوقهم تجاه المدينين، غير أنهم يبقون مسؤولين تجاه الهيئات العمومية المعنية.

المادة 126

إذا لم تفض جميع طرق التنفيذ على أموال المدين وعند الاقتضاء على شخصه إلى تحصيل الديون العمومية، يقترح إلغاء هذه الأخيرة بمبادرة من المحاسب المكلف بالتحصيل.

يتم اقتراح إلغاء الديون غير القابلة للتحصيل بواسطة قوائم معززة بالتبريرات الضرورية يمكن أن تكون على الشكل التالي:

محضر عدم وجود ما يحجز؛

محضر التفتيش؛

شهادة الغياب؛

شهادة العوز.

ما لم ينص على أحكام مخالفة، يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف:

الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك بالنسبة للدولة؛

الآمر بالصرف بعد تأشيرة السلطة الوصية المختصة بالنسبة للجماعات المحلية وهيئاتها؛

الآمر بالصرف بعد تأشيرة الوزير المكلف بالمالية بالنسبة للمؤسسات العمومية.

يعتبر بمثابة قبول الإلغاء، انعدام رد السلطة المختصة داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ توصلها بقوائم الديون غير القابلة للتحصيل.

المادة 127

يترتب عن قبول الإلغاء إبراء مسؤولية المحاسب المكلف بالتحصيل دون أن يؤدي ذلك إلى انقضاء دين المدين.

الباب الحادي عشر: حق الاطلاع

المادة 128

للمحاسبين المكلفين بالتحصيل حق الاطلاع على جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمدينين والمفيدة لتحصيل الديون العمومية.

المادة 129

بالإضافة إلى المدين، يمارس حق الاطلاع المشار إليه في المادة السابقة تجاه:

إدارات الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية وكل هيئة أخرى خاضعة لمراقبة السلطة العمومية دون إمكانية إثارة السر المهني؛

الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تسمح لهم مهنتهم بالتدخل في المعاملات وتقديم الخدمات ذات الصبغة المالية أو القانونية أو المحاسبية، أو بحيازة ممتلكات أو أموال لحساب أغيار مدينين.

إلا أنه فيما يخص المهن الحرة، لا ينصب حق الاطلاع على الإدلاء الكلي بملفات زبنائهم المدينين بالضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى.

المادة 130

يتعين على الهيئات والأشخاص المشار إليهم في المادة 129 أعلاه أن يقدموا المعلومات المطلوبة كيفما كان سندها، داخل أجل خمسة عشر يوما (15) وذلك بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل ابتداء من تاريخ الطلب الموجه إليهم.

إن عدم الإدلاء بالمعلومات المطلوبة في الأجل المحدد، يعرض لأداء غرامة تهديدية قدرها خمسمائة درهم (500) عن كل يوم تأخير، في حدود خمسين ألف درهم (50.000).

تستخلص الغرامة التهديدية بواسطة أمر بالمداخيل يصدره الوزير المكلف بالمالية.

مع مراعاة الأحكام القانونية التي تنص على حفظ السر المهني، يعتبر رفض الإدلاء بالمعلومات المطلوبة أو الإدلاء ببيانات خاطئة عرقلة للتحصيل بمفهوم المادة 84 من هذا القانون ويعرض المخالف للجزاءات المنصوص عليها في المادة 87 أعلاه.

إلا أن هذه الجزاءات غير قابلة للتطبيق على الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئاتها.

القسم الثالث: أحكام خاصة

الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

المادة 131

تستخلص الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل التابعين لإدارة المالية، ومن طرف مأموري كتابات الضبط بمحاكم المملكة في آن واحد.

المادة 1132

تستحق الإيرادات المشار إليها في المادة 131 أعلاه، بمجرد أن يستنفذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

إلا أن الإدانات النقدية في ميدان الجمرك والضرائب غير المباشرة وفي ميدان الصرف التي تكتسي طابع تعويض مدني تكون قابلة للتنفيذ بمجرد ما يصبح نهائيا القرار المتعلق بها والذي لا يقبل أي طريق من طرق الطعن العادية.

المادة 133

بمجرد التكفل بمستخرجات الأحكام أو سندات المداخيل، يقوم المحاسب المكلف بالتحصيل بدعوة المدينين للوفاء بالمبالغ الملقاة على كاهلهم بواسطة إشعار بدون صائر.

عند عدم الأداء، يباشر التحصيل عن طريق الإنذار فالحجز ثم البيع، وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

المادة 134

يبقى الإكراه البدني في ميدان تحصيل الغرامات والإدانات النقدية خاضعا للفصول 675 إلى 687 من قانون المسطرة الجنائية2.

المادة 135

تحصل طبق نفس الشروط التي يتم وفقها تحصيل أصل الغرامات والإدانات النقدية، صوائر التحصيل والصوائر التابعة الأخرى الملقاة على كاهل المحكوم عليهم والمنصوص عليها في القانون رقم 23.86 المتعلق بتنظيم المصاريف القضائية في الميدان الجنائي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.238 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) وفي الملحق الأول بالمرسوم رقم 2.58.1151 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1378 (24 ديسمبر 1958) المدونة بموجبه النصوص المتعلقة بالتسجيل والتمبر.

المادة 136

إذا كانت أموال المحكوم عليه غير كافية لضمان استيفاء الصوائر والغرامات والاستردادات أو التعويضات عن الضرر، يخصص القدر المستوفى حسب ترتيب الأفضلية الآتي:

1- تم تغيير وتتميم المادة 132 أعلاه، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 9 من قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، السالف الذكر.

2- أنظر المواد من 633 إلى 647 من القانون رقم 22.01 المتعلق بقانون المسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 في 3 أكتوبر 2002، الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315.

للمصاريف القضائية؛

لصوائر التحصيل الجبري؛

للاستردادات؛

للتعويضات عن الضرر؛

لأصل الغرامة.

المادة 137

تتمتع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية في تحصيلها بالامتياز العام المنصوص عليه في المادة 109 من هذا القانون.

المادة 1138

تتقادم دعوى التحصيل :

فيما يخص الغرامات والإدانات النقدية غير الجمركية بمضي:

خمسة عشر سنة (15) بالنسبة للعقوبات الجنائية؛

أربع سنوات (4) بالنسبة للعقوبات الجنحية؛

سنة (1) بالنسبة للعقوبات عن المخالفات.

فيما يخص المصاريف القضائية بمضي خمسة عشر سنة (15).

وتسري آجال التقادم المنصوص عليها أعلاه ابتداء من استنفاذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرات السابقة بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من إدارة المالية أو مصالح كتابات الضبط بمحاكم المملكة.

المادة 139

يتم اقتراح إلغاء الغرامات والإدانات النقدية المعتبرة غير قابلة للاستخلاص بواسطة قوائم معززة بالحجج اللازمة.

يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف الوزير المكلف بالمالية، أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

1 - تم تغيير وتتميم المادة 138 أعلاه، بمقتضى المادة 11 من قانون المالية رقم 80.18، السالف الذكر.

القسم الرابع: أحكام مختلفة وانتقالية وختامية

الباب الأول: أحكام مختلفة

المادة 140

يلزم بكتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل، كل شخص يشارك بمناسبة مزاولة مهامه أو اختصاصاته في تحصيل الديون العمومية بمقتضى هذا القانون.

المادة 1141

تعرض النزاعات التي قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون على المحاكم الإدارية الموجودة بالمكان الذي تستحق فيه الديون العمومية.

الباب الثاني: أحكام انتقالية

المادة 143

تبقى الضرائب والرسوم التي تم الشروع في تحصيلها قبل بدء العمل بهذا القانون إلى أن تتم تصفيتها، خاضعة للزيادات عن التأخير المنصوص عليها في الفصل 6 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 من جمادى الأولى 1354 (21 أغسطس 1935) بسن نظام للمتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والديون الأخرى التي يستوفيها مأمورو الخزينة.

المادة 144

تخضع لأحكام هذا القانون طلبات الإكراه البدني التي لم يصدر في شأنها وكيل الملك أمرا بالاعتقال قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 145

تعتبر مقبولة الإلغاء، الديون غير القابلة للتحصيل فيما يخص الضرائب والرسوم والديون الأخرى التي تم اقتراح إلغائها قبل فاتح يوليو1998 ولم يتم البت فيها قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق.

سيتم البت في الديون غير القابلة للتحصيل المقترح إلغاؤها من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل ما بين فاتح يوليو 1998 وتاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق، داخل أجل سنة ابتداء من هذا التاريخ.

1- صرح المجلس الدستوري في القرار رقم 382.2000 الصادر بتاريخ 15 مارس 2000، بأن المادة 142 من القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية غير مطابقة للدستور ويمكن فصلها عن باقي أحكام القانون رقم 15.97، الجريدة الرسمية عدد 4786 بتاريخ 8 محرم 1421 (13 أبريل 2000)، ص 661.

تعتبر مقبولة الإلغاء، الديون غير القابلة للتحصيل المشار إليها في الفقرة السابقة والتي لم يتم البت فيها في الآجال المحددة.

الباب الثالث: ملاءمة أحكام التشريع الجبائي مع أحكام القانون بمثابة

مدونة تحصيل الديون العمومية

المواد من 146 إلى 1158

(نسخت)

المادة 159

الحقوق والرسوم الجمركية

تنسخ أحكام الفصول 260 و268 و271 من الظهير الشريف رقم 1.77.339 الصادر في 25 من شوال 1397(9 أكتوبر 1977) بالمصادقة على مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتحل محلها الأحكام التالية:

الفصل 260 - يسوغ لأعوان الإدارة أن يحرروا ويبلغوا جميع العقود غير القضائية التي يستلزمها:

بيع الأشياء المحجوزة أو المصادرة أو المتروكة في الجمرك؛

تنفيذ التدابير الجمركية غير تلك المتعلقة بإثبات الحقوق والرسوم التي يعهد بقبضها للإدارة وبتحصيلها وبالمنازعات القائمة في شأنها.

الفصل 268 - يمكن اتخاذ كل الإجراءات التحفظية المفيدة على أساس المحاضر الجمركية في حق الأشخاص المسؤولين جنائيا أو مدنيا قصد ضمان جميع أنواع الديون الجمركية الناتجة عن المحاضر المذكورة.

الفصل 271 - يسوغ لمدير الإدارة أن يصدر أمرا بالإكراه لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الفصل 36 من هذه المدونة.

ويبلغ الإكراه من طرف أعوان الإدارة.

لا يمكن استعمال الإكراه بعد أجل 15 سنة ابتداء من تاريخ التبليغ.

المادة 160

1- تم نسخ أحكام المواد 146 و147 و148 و149 و150 و151 و152 و153 و154 و155 و156 و157 و158 أعلاه، بمقتضى البند **III** من المادة 16 من قانون المالية رقم 45.02، السالف الذكر.

الرسم على محور المحرك

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفقرة VIII من المادة 21 من قانون المالية لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 15 من جمادى الأولى 1409 (28 ديسمبر 1988):

المادة 21 – VIII - بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يترتب تطبيق حق تكميلي عن كل تأخير في أداء الرسم داخل الأجل المحدد في الفقرتين IV وVII:

.....

(الباقي دون تغيير)

المادة 161

الرسم السنوي على الإشهار بوضع ملصقات على جوانب طرق المواصلات الطرقية التابعة للدولة

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفقرة V من المادة 17 من قانون المالية رقم 8.96 للسنة المالية 1996-1997 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417(29 يونيو 1996):

المادة 17- V- بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يترتب أداء زيادة عن كل تأخير في أداء الرسم:

.....

(الباقي دون تغيير)

الباب الرابع: أحكام ختامية

المادة 162

تنسخ جميع الأحكام المخالفة ولاسيما الأحكام الواردة في:

الظهير الشريف المؤرخ في 20 من جمادى الأولى 1345 (21 أغسطس 1935) بسن نظام للمتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والديون الأخرى التي يستوفيها مأمورو الخزينة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

الظهير الشريف المؤرخ في 24 من ربيع الآخر1343 (22 نوفمبر 1924) المتعلق بتحصيل ديون الدولة؛

المادتين 23 و24 في شأن الامتياز من القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.87.187 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989)؛

الفصول 262 و269 (الفقرتان الأولى والثانية) و272 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر؛

الظهير الشريف المؤرخ في 25 من صفر 1344 (14 سبتمبر 1925) بشأن استخلاص الغرامات والإدانات النقدية، كما وقع تغييره؛

الظهير الشريف الصادر في 13 من ربيع الآخر1333 (28 فبراير 1915) بشأن استخلاص عجز المحاسبين؛

المادة 9 (الفقرة 7) من القانون رقم 13.94 المتعلق باستخدام صندوق النهوض بتشغيل الشباب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.282 بتاريخ 15 من صفر 1415 (25 يوليو 1994)؛

المادة 10 (الفقرة 7) من القانون رقم 14.94 المغير للقانون رقم 36.87 المتعلق بمنح قروض لمساعدة الراغبين في إنجاز بعض المشاريع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.102 بتاريخ 21 من ربيع الأول 1417 (7 أغسطس 1996).

المادة 163

تعتبر الإحالات إلى أحكام النصوص المنسوخة بموجب المادة السابقة والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى المعمول بها إحالات إلى الأحكام المطابقة لها في هذا القانون.

المادة 164

يدخل هذا القانون حيز التطبيق بعد انصرام الشهر الثالث الموالي للشهر الذي ينشر فيه بالجريدة الرسمية.

1281218124

فهرس

قانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية 1524

القسم الأول: أحكام عامة 1524

الباب الأول: ميدان التطبيق 1524

الباب الثاني: المحاسبون المكلفون بالتحصيل 1525

الباب الثالث: طرق التحصيل 1526

الباب الرابع: القوة التنفيذية 1527

القسم الثاني: أحكام مشتركة 1528

الباب الأول: الاستحقاق 1528

الفرع الأول: الاستحقاق بأجل 1528

الفرع الثاني: الاستحقاق الفوري 1529

الباب الثاني: الأداء 1529

الفرع الأول: طرق الأداء 1530

الفرع الثاني: جزاءات تأخير الأداء 1530

الباب الثالث: التحصيل الجبري 1532

الفرع الأول: الأشخاص الذين يمكن القيام في حقهم بالتحصيل الجبري 1532

الفرع الثاني: الأعوان المؤهلون لتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري 1533

الفرع الثالث: الشروط المسبقة للتحصيل الجبري 1534

الفرع الرابع: درجات التحصيل الجبري 1534

الإنذار 1535

الحجز 1535

البيع 1538

الفرع الخامس: مساطر التحصيل الجبري الخاصة ببعض الأصناف من الأموال 1540

حجز السفن وبيعها 1540
حجز العقارات وبيعها1541
حجز الأصول التجارية وبيعها 1541
إجراءات التنفيذ على العربات السيارة 1542
الفرع السادس: الإكراه البدني 1543
الفرع السابع: افتعال العسر 1545
الفرع الثامن: صوائر التحصيل الجبري 1546
الباب الرابع: التزامات الأغيار المسؤولين أو المتضامنين 1547
الباب الخامس: التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين 1549
الباب السادس: الضمانات والامتيازات 1550
الباب السابع: المطالبات 1553
الباب الثامن: الإعفاء من الزيادة عن التأخير ومن صوائر التحصيل 1554
الباب التاسع: التقادم 1555
الباب العاشر: المسؤولية في ميدان تحصيل الديون العمومية 1555
الباب الحادي عشر: حق الاطلاع 1556
القسم الثالث: أحكام خاصة 1557
الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية1557
القسم الرابع: أحكام مختلفة وانتقالية وختامية1560
الباب الأول: أحكام مختلفة 1560
الباب الثاني: أحكام انتقالية 1560
الباب الثالث: ملاءمة أحكام التشريع الجبائي مع أحكام القانون بمثابة 1561
مدونة تحصيل الديون العمومية 1561
الحقوق والرسوم الجمركية 1561

الرسم على محور المحرك 1562

الرسم السنوي على الإشهار بوضع ملصقات على جوانب طرق المواصلات الطرقية التابعة للدولة 1562

الباب الرابع: أحكام ختامية 1562

فهرس 1564

قرار 382/00

المنطوق :مطابقة جزئية للدستور2000/03/15

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

المجلس الدستوري

ملف رقم : 464/2000

قرار رقم : 382/2000 م. د

باسم جلالة الملك

المجلس الدستوري ،

بعد اطلاعه على القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الذي أحاله السيد الوزير الأول رفقة كتابه المسجل بالأمانة العامة للمجلس في 15 فبراير 2000 ، وذلك من أجل البت في مدى دستورية أحكام المادة 142 منه عملا بمقتضيات الفصل 81 من الدستور والفقرة الأولى من المادة 22 من القانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري ؛

وبعد اطلاعه على الوسائل الواردة في كتاب السيد الوزير الأول المتعلقة بعدم مطابقة أحكام المادة 142 المذكورة للدستور ؛

وبناء على الدستور ، خصوصا الفصول 12 و37 و38 و46 و81 منه ؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري ، كما وقع تغييره وتتميمه ، خصوصا الفقرة الأولى من المادتين 22 و23 منه ؛

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون ؛

حيث إن المادة 142 من القانون 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية المعروضة على أنظار المجلس الدستوري تتضمن فقرتين: تنص الأولى على أنه "يعتبر في حالة التنافي لممارسة مهمة رسمية أو تمثيلية كل من لم يؤد ديونا عمومية مستحقة عليه بمقتضى سند تنفيذي ، والتي ليست موضوع منازعة" وتضيف الثانية أنه "ترفع حالة التنافي بعد أداء المبالغ المستحقة" ؛

فيما يتعلق بالوسيلة المثارة تلقائيا، المتخذة من أن المشرع لم يمارس كل ما يخوله له اختصاصه :

حيث إن الفصل 12 من الباب الأول من الدستور ينص على "أنه يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها" وأن الفصل 46 من نفس الدستور ينص في المقطع الأول من فقرته الأولى على أن القانون يختص بالتشريع في مجال "الحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الباب الأول"؛

وحيث إنه يستخلص من هذه النصوص أن الإمكانية المخولة لجميع المواطنين في تقلد الوظائف والمناصب العمومية تعد من الحريات العامة التي يكرسها الدستور وأن كل استثناء لهذا الحق ، كما هو الشأن عند إحداث حالة من التنافي بين وضعية معينة وتقلد الوظائف والمناصب العمومية ، هو من اختصاص المشرع ويجب أن يكون محدودا في مداه ومحددا في مجال تطبيقه ومدققا بالنسبة لشروط إعماله ومبررا بالمتطلبات القانونية والوظيفية الخاصة بمزاولة المهام الناتجة عن تقلد الوظائف والمناصب العمومية ، كما عليه أن يكون متلائما مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور أو التي لها قيمة دستورية ؛

وحيث إنه يبين من تحليل لأحكام المادة 142 المذكورة ومن الاطلاع على فحوى الأعمال التحضيرية لها أن المشرع عندما أحدث أحوالا للتنافي بين وضعية الشخص الذي لم يؤد ديونا عمومية مستحقة ومزاولة مهمة رسمية أو تمثيلية وبررها بضرورة "تخليق الحياة العامة" فإنه لم يضمن هذا العمل القانوني القواعد الجوهرية التي كان عليه سنها بالنظر لطبيعة المادة وصفة الاختصاص الممنوحة له من لدن الدستور إذ لم يحدد ماهية كل من المهمة الرسمية والتمثيلية واكتفى بمقابلتهما ولم يذكر أصناف كل منهما التي تندرج ضمن أحوال التنافي ، كما أنه لم يحدد القواعد الإجرائية التي يتم التصريح بمقتضاها بحالة التنافي ولا الجهة أو الجهات المؤهلة لذلك والتي يجب أن تتوافر فيها شروط الحياد والنزاهة التي تجنب كل تعسف وتضمن استقلال المؤسسة التشريعية في إطار فصل السلط مع احترام الصلاحيات المخولة للمؤسسات الدستورية ، كما أنه لم يتعرض للجهات المخول لها المطالبة بالتصريح بالتنافي ولا الكيفية التي سيتم بها تزويد هذه الجهات من طرف السلطة التنفيذية بالمعلومات الضرورية لإعمال صلاحيتها بكل تجرد ؛

وحيث ، إنه بالإضافة إلى ما سلف ، فإن الأحكام المعروضة على أنظار المجلس الدستوري لم تشر بدقة إلى الجزاء المترتب عن التصريح بالتنافي ، وأنه قد يفهم من الفقرة الثانية من المادة 142 المذكورة التي تنص على أنه "ترفع حالة التنافي بعد أداء المبالغ المستحقة" أن التصريح المذكور يترتب عليه مجرد تعليق لمزاولة المهمة الرسمية أو التمثيلية في انتظار تسديد الدين العمومي ، الأمر الذي يكون مخالفا لمبدأ استمرارية المرافق العمومية ؛

وحيث إنه يتضح من كل ما سبق أن المشرع لم يمارس في النازلة كل ما يخوله إياه اختصاصه إذ لم يشر إلى القيود اللازمة لحصر استثناء لحرية عامة في حدود معينة مضبوطة ، كما أنه لم يرفق إحداث حالة التنافي المذكورة بالضمانات القانونية التي من شأنها حماية المبادئ الدستورية ، الأمر الذي تكون معه أحكام المادة 142 مخالفة للدستور؛

في شأن المأخذ المتعلق بعدم مراعاة أحكام الفقرة الثانية من الفصلين 37 و38 من الدستور:

حيث إن أحكام الفقرة الثانية من الفصل 37 من الدستور تنص على أن أحوال التنافي المتعلقة بعضوية مجلس النواب تحدد بقانون تنظيمي وأن الفقرة الثانية من الفصل 38 من الدستور تتضمن أحكاما مماثلة بالنسبة للعضوية بمجلس المستشارين؛

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أحكام المادة 142 المعروضة على أنظار المجلس الدستوري وعلى باقي مواد القانون رقم 97-15 المومأ إليه أعلاه أنها لم تستثن من نطاق المهمات التمثيلية المصرح بتنافي مزاولتها مع صفة الشخص الذي لم يؤد ديونا عمومية مستحقة ، عضوية كل من مجلسي النواب والمستشارين؛

وحيث إن أحكام المادة 142 السالفة الذكر تكون بورودها في قانون عادي مخالفة للدستور،

لهذه الأسباب

ومن غير حاجة إلى التعرض إلى باقي المآخذ الواردة في الإحالة

أولا: يصرح بأن أحكام المادة 142 من القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية غير مطابقة للدستور؛

ثانيا: يصرح بأن المادة 142 المذكورة يمكن فصلها عن باقي أحكام القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية؛

ثالثا: يأمر بتبليغ قراره هذا إلى السيد الوزير الأول وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المجلس الدستوري بالرباط في يوم الأربعاء 8 ذي الحجة 1420 (15 مارس 2000)

الإمضاءات

عبد العزيز بن جلون

محمد الودغيري إدريس العلوي العبدلاوي السعدية بلمير هاشم العلوي

حميد الرفاعي عبد اللطيف المنوني عبد القادر العلمي إدريس لوزيري

محمد تقي الله ماء العينين محمد معتصم

القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر

بتنفيذه الظهير الشريف رقم 195.07.1 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) -1
كما وقع تغييره و تتميمه بالقانون رقم 20.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91
بتاريخ

[1] الجريدة الرسمية عدد 5583 بتاريخ 22 ذو القعدة 1428 (3 ديسمبر 2007) صفحة 3734

16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) -1

[1] الجريدة الرسمية عدد 6948 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) صفحة 8632

القانون رقم 14.25 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7412 بتاريخ 12 يونيو 2025

ظهير شريف رقم 50.25.1 صادر في 9 ذي الحجة 1446 6(يونيو 2025)بتنفيذ القانون رقم25.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية ،

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله (محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا : بناء على الدستور وال سيما الفصلين 42 و50 منه، أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي : ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 25.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب .وحرر بتطوان في 9 ذي الحجة 1446(6 يونيو 2025.) وقعه بالعطف : رئيس الحكومة، الإمضاء : عزيز أخنوش

* * *

قانون رقم25.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية المادة الأولى تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام المواد 45 و100 و116 و167من القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 195.07.1 بتاريخ 19من ذي القعدة 1428(30 نوفمبر 2007)كما وقع تغييره وتتميمه« : المادة 45 - .السعر «تحدد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية وفق «الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه كما يلي - « : من 15 إلى 30 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة «بالمناطق المجهزة المتوفرة على جميع أو أغلب المرافق و لا سيما «المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية والشبكات العمومية «الأساسية من طرق وشبكات الكهرباء واملاء والتطهير والإنارة «العمومية والنقل الحضري وكذا خدمة جمع النفايات

- «من 5 إلى 15 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة « بالمناطق متوسطة التجهيز والتي تتوفر على الأقل على الطرق «وشبكات الكهرباء والماء ؛ - «من 5.0 إلى درهمين للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة «بالمناطق ضعيفة التجهيز والتي تفتقر لكل أو أغلب المرافق «والشبكات العمومية الأساسية السالفة الذكر« .

تحدد المناطق المذكورة أعلاه بقرار لرئيس مجلس الجماعة المعنية « و لا يكون هذا القرار قابلا للتنفيذ إلا بعد التأشير عليه من لدن عامل «العمالة أو الإقليم « .لا يتم إصدار وأداء الرسم الذي يقل عن مائتي (200)درهم.

« »المادة 100 - .استخلاص الرسم «يستخلص الرسم من طرف المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل.

« »المادة 116 –

.استخلاص الرسم «يستخلص الرسم من طرف المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل« ».المادة 167 - .الإدارة «يقصد بعبارة الإدارة الواردة في هذا القانون - 1 « : المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب بالنسبة للرسم «المهني ولرسم السكن ولرسم الخدمات الجماعية ؛ - 2 «المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية بالنسبة لباقي «الرسوم الواردة في هذا القانون ».المادة الثانية تتمم على النحو التالي أحكام المادة 82 من القانون السالف الذكر رقم 06.47« :المادة 82 - .أداء الرسم «يؤدى مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع مداخيل الجماعة «أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل« ..... وفق مطبوع نموذجي للإدارة».

المادة الثالثة يتمم على النحو التالي القانون السالف الذكر رقم 06.47 بالمادة 167 المكررة « : المادة 167 المكررة. - المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل» يقصد بعبارة المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل الواردة في هذا» القانون - 1« : قباض إدارة الضرائب بالنسبة للرسم المهني ولرسم السكن «ولرسم الخدمات الجماعية ؛ - 2«القباض الجماعيون بالنسبة لباقي الرسوم الواردة في هذا «القانون« .يعين القباض الجماعيون لدى الجماعات الترابية المشار إليهم «في البند 2 أعاله من هذه المادة، بقرار مشترك للسلطة الحكومية «المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، ويؤهلون بهذه «الصفة وحدهم لتحصيل الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات «الترابية غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية. وفي «هذا الإطار، يؤهلون لتنفيذ جميع إجراءات التحصيل المنصوص عليها «في القانون السالف الذكر رقم 97.15 بما في ذلك إجراءات التحصيل «الجبري.

»المادة الرابعة يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويتعين داخل أجل أقصاه شهران ابتداء من هذا التاريخ نقل ملفات الملزمين الخاضعين لرسم السكن ولرسم الخدمات الجماعية من مصالح الخزينة العامة للمملكة إلى مصالح المديرية العامة للضرائب وإلى القباض الجماعيين بالنسبة لباقي الرسوم غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، متضمنة لجميع الوثائق والمستندات والمعلومات والمعطيات المعلوماتية الضرورية للقيام بتصفية الرسمين المذكورين وإصدارهما وتحصيلهما والبت في المطالبات والمنازعات المتعلقة بهما .ويحل المدير العام للضرائب محل الخازن العام للمملكة في كل القضايا المعروضة أمام المحاكم بخصوص رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، ويحل القابض الجماعي محل الخازن العام للمملكة في القضايا المعروضة أمام المحاكم والمتعلقة بتحصيل باقي الرسوم غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية

فهرس

الجزء الأول

قواعد الوعاء والتحصيل والجزاءات

القسم الأول : قواعد الوعاء
..... 1
الباب الأول: الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية
..... 1 الباب الثاني : الرسم المهني
..... 2
الباب الثالث :رسم السكن
.....
8 الباب الرابع :رسم الخدمات الجماعية
..... 12 الباب
الخامس :الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية
..... 13 الباب السادس :الرسم على
عمليات البناء 16
الباب السابع :الرسم على عمليات تجزئة الأراضي
..... 17 الباب الثامن :الرسم
على محال بيع المشروبات
..... 18 الباب التاسع :الرسم
على الإقامة بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى
..... 20 الباب العاشر :الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة
..... 21 الباب الحادي عشر :الرسم
على النقل العمومي للمسافرين 21
الباب الثاني عشر :الرسم على استخراج مواد المقالع
..... 23 الباب الثالث عشر :الرسم
على رخص السياقة 24

الباب الرابع عشر :الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية
..... 25 الباب الخامس عشر :الرسم على بيع
الحاصلات الغابوية ..... 26 الباب
السادس عشر :الرسم على رخص الصيد البري
..... 27 الباب السابع عشر :الرسم
على استغلال المناجم 27
الباب الثامن عشر :الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ
..... 28

القسم الثاني :قواعد التحصيل
.....الباب
الأول :مسطرة التحصيل
..... 29
الباب الثاني :الاستحقاق
.....
30 الباب الثالث :التحصيل الجبري
..... 30

القسم الثالث :الجزاءات
.....ال
باب الأول :الجزاءات المتعلقة بالوعاء
..... 30 الباب الثاني
:الجزاءات المتعلقة بالتحصيل
..... 33

الجزء الثاني

مساطر المراقبة والمنازعات

القسم الأول :حق المراقبة والاطلاع
..... 33 الباب
الأول :أحكام عامة

.....
33 الباب الثاني :إجراءات وأحكام خاصة
..... 34 الباب
الثالث :مسطرة فرض الرسم بصورة تلقائية
..... 38 الباب الرابع :التقادم
.....
38 ..
القسم الثاني :المنازعات
.....
39 الباب الأول :المسطرة لإدارية
..... 39
الباب الثاني :المسطرة القضائية
..... 40

الجزء الثالث

أحكام مختلفة

الباب الأول :تعريف

.....
. 40 الباب الثاني :مساطر خاصة
..... 41
الباب الثالث :توزيع عائدات الرسوم و دفع مداخيل الجزاءات الجبائية
..... 42 الباب الرابع :التضامن
.....
42 الباب الخامس :حساب الآجال
..... 43
الباب السادس :السر المهني
..... 43
الباب السابع :نسخ ودخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية
..... 43 مقتضيات مدرجة بالقانون
رقم 20.07.....44

ملحق بالقانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية

قائمة الأنشطة الخاضعة للرسم المهني

..... 45

القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 195.07.1 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428)30 نوفمبر 2007(كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 20.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 120.91. بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442)31 ديسمبر 2020(؛

الجزء الأول

قواعد الوعاء والتحصيل والجزاءات القسم الأول

قواعد الوعاء الباب الأول

الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية

المادة الأولى أحكام عامة

يؤذن للجماعات الترابية باستيفاء الرسوم المستحقة لفائدتها طبقا للأحكام الواردة أدناه.

الفرع الأول الجماعات المادة 2

الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات تحدث لفائدة الجماعات الرسوم التالية:

الرسم المهني؛

رسم السكن؛

رسم الخدمات الجماعية؛

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية؛

الرسم على عمليات البناء؛

الرسم على عمليات تجزئة الأراضي؛

الرسم على محال بيع المشروبات؛

الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة؛

الرسم على النقل العمومي للمسافرين؛

الرسم على استخراج مواد المقالع.

الفرع الثاني

العمالات والأقاليم المادة 3

الرسوم المستحقة لفائدة العمالات

والأقاليم تحدث لفائدة العمالات والأقاليم الرسوم التالية:

الرسم على رخص السياقة؛

الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية؛

الرسم على بيع الحاصلات الغابوية.

الفرع الثالث الجهات

المادة

الرسوم المستحقة لفائدة الجهات

تحدث لفائدة الجهات الرسوم التالية:

الرسم على رخص الصيد البري؛

الرسم على استغلال المناجم؛

الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ.

الباب الثاني

الرسم المهني

الفرع الأول

مجال التطبيق

المادة

الأشخاص والأنشطة الخاضعة للرسم

يخضع للرسم المهني كل شخص ذاتي أو معنوي ذو جنسية مغربية أو أجنبية يزاول في المغرب نشاطا مهنيا.

وتخضع كذلك لهذا الرسم الصناديق المحدثة بنص تشريعي أو باتفاقية وغير متمتعة بالشخصية المعنوية والمعهود بتسييرها إلى هيئات خاضعة للقانون العام أو الخاص. ويفرض الرسم باسم الهيئات المكلفة بتسييرها.

وتصنف الأنشطة المهنية حسب طبيعتها في إحدى طبقات قائمة المهن الملحقة بهذا القانون.

المادة 6

الإعفاءات والتخفيضات

I- الإعفاءات والتخفيضات الدائمة

ألف– الإعفاءات الدائمة

يستفيد من الإعفاء الدائم الكلي:

°1- الأشخاص الذين لا تكون المهن المذكورة بالنسبة إليهم سوى مزاولة لوظيفة عمومية ؛

°2- المستغلون الفلاحيون فيما يتعلق بعمليات البيع خارج أي دكان أو متجر ومناولة ونقل المحصولات والغلل المتأتية من أراضيهم التي يستغلونها وكذا بيع الحيوانات الحية التي يقومون بتربيتها على أراضيهم والمنتوجات المتأتية من تربيتها التي لم يتم تحويلها بوسائل صناعية.

ويستثنى من هذا الإعفاء الأشخاص الذين يزاولون نشاطا مهنيا يتعلق بعمليات بيع وشراء الحيوانات الحية أو تسمينها أو جميع هذه العمليات؛

°3- جمعيات مستعملي المياه الفلاحية لأجل الأنشطة الضرورية لتسييرها أو تحقيق غرضها، المنظمة بالقانون رقم 02.84 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 12.87.1 بتاريخ 3 جمادى الآخرة 1411)21 ديسمبر 1990(؛

°4- الجمعيات والهيئات المعتبرة قانونا في حكمها غير الهادفة للحصول على ربح فيما يخص فقط العمليات المطابقة للغرض المحدد في أنظمتها الأساسية. غير أن هذا الإعفاء لا يطبق على مؤسسات بيع السلع والخدمات التابعة للجمعيات أو الهيئات المذكورة؛

°5- العصبة الوطنية لمكافحة أمراض القلب والشرايين المحدثة بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 334.77.1 بتاريخ 25 من شوال 1397)9 أكتوبر 1977(؛

°6- مؤسسة الحسن الثاني لمكافحة داء السرطان المحدثة بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 335.77.1 بتاريخ 25 من شوال

1397)9 أكتوبر 1977(؛

°7-مؤسسة محمد الخامس للتضامن بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

°8- مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان المحدثة بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 228.93.1 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414

)10 سبتمبر 1993(بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

°9- مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين المحدثة بالقانون رقم 00.73 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 197.01.1 بتاريخ 11 من جمادى الأولى 1422)فاتح أغسطس 2001(بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

°10- المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية المحدث بالقانون رقم 00.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

205.01.1 بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1422)30 أغسطس 2001(بالنسبة لمجموع أنشطته؛

°11- المؤسسات الخصوصية للتعليم العام أو التكوين المهني بالنسبة للمحلات المخصصة لتدريس التلاميذ وإقامتهم ؛

°12- جامعة الأخوين بإفران المحدثة بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 227.93.1 بتاريخ 3 ربيع الآخر 1414)20 سبتمبر

1993(بالنسبة لمجموع أنشطتها ؛

°13- التعاونيات واتحاداتها المؤسسة قانونا والمشهود بمطابقة أنظمتها الأساسية وسيرها وعملياتها للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها المطبقة على الصنف الذي تنتمي إليه:

-عندما تنحصر أنشطتها في جمع المواد الأولية لدى المنخرطين بها وتسويقها؛

-أو عندما يقل رقم أعمالها السنوي عن مليوني) 000.000.2(درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، إذا كانت تزاول نشاطا يتعلق بتحويل مواد أولية تم جمعها لدى منخرطيها أو عناصر داخلة في الإنتاج بواسطة تجهيزات ومعدات ووسائل إنتاج أخرى مماثلة لما تستعمله المنشآت الصناعية الخاضعة للضريبة على الشركات، وتسويق المنتجات التي قامت بتحويلها؛

°14- بنك المغرب بالنسبة للأراضي والبنايات والمعدات والأدوات المخصصة لصنع الأوراق والقطع النقدية ؛

°15- البنك الإسلامي للتنمية وفقا للاتفاقية الصادر بنشرها الظهير الشريف رقم 4.77.1 بتاريخ 5 شوال 1397)19 سبتمبر

1977(؛

°16- البنك الإفريقي للتنمية وفقا للظهير الشريف رقم 316.63.1 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1383)12 نوفمبر 1963(بالمصادقة على الاتفاق المتعلق بإحداث البنك الإفريقي للتنمية وكذا الصندوق المحدث من لدن هذا البنك والمسمى "صندوق إفريقيا 50"؛

°17- الشركة المالية الدولية وفقا للظهير الشريف رقم 145.62.1 بتاريخ 16 من صفر 1382)19 يوليو 1962(بالمصادقة على انضمام المغرب إلى الشركة المالية الدولية؛

°18-وكالة بيت مال القدس الشريف طبقا لاتفاق المقر الصادر بنشره الظهير الشريف رقم 330.99.1 بتاريخ 11 من صفر 1421

)15 ماي 2000(؛

°19- شركة المساهمة المسماة "الحديقة الوطنية للحيوانات"؛

°20- الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة المنظمة بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 213.93.1 بتاريخ 4 من ربيع الآخر 1414)21 سبتمبر 1993(فيما يخص الأنشطة المنجزة في إطار غرضها القانوني ؛

21°- صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد المنظمة بالقانون رقم 06.33 المتعلق بتسنيد الأصول، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

95.08.1 بتاريخ 20 من شوال 1429)20 أكتوبر 2008(فيما يخص الأنشطة المنجزة في إطار غرضها القانوني؛

°22- هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال المنظمة بالقانون رقم 05.41 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 13.06.1 بتاريخ 15 من محرم 1427)14 فبراير 2006(فيما يخص الأنشطة المنجزة في إطار غرضها القانوني؛

°23- الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية بالنسبة للأنشطة المتعلقة بإنجاز مساكن اجتماعية فيما يخص مشاريع "النسيم" الواقعة بجماعتي "دار بوعزة" و "ليساسفة "الهادفة إلى إعادة إسكان القاطنين بالمدينة القديمة بالدار البيضاء ؛ °24- شركة "سلا الجديدة" بالنسبة لمجموع أنشطتها ؛

25°- الأشخاص الذاتيون الخاضعون للضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية غير الدخول المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة أو وفق نظام المقاول الذاتي؛

26°- المنعشون العقاريون الذين ينجزون خلال مدة أقصاها ثلاث) 3(سنوات ابتداء من تاريخ رخصة البناء، عمليات بناء أحياء وإقامات ومبان جامعية تتكون على الأقل من خمسين) 50(غرفة لا تتجاوز الطاقة الإيوائية سريرين لكل غرفة، وذلك في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة مشفوعة بدفتر للتحملات.

ويمنح هذا التخفيض وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 7-II من المدونة العامة للضرائب؛

27°- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المملكة المحدثة بالقانون رقم 95.6 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 155.95.1 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1416)16 أغسطس 1995(بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

28°- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 645.02.2 بتاريخ 2 رجب 1423)10 سبتمبر 2002(بالنسبة لمجموع أنشطتها ؛

29°- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة المحدثة بالقانون رقم 05.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 53.06.1 بتاريخ 15 من محرم 1427)14 فبراير 2006(بالنسبة لمجموع أنشطتها ؛

30°-وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، المحدثة بموجب القانون رقم 04.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 70.05.1 بتاريخ 20 من شوال 1426)23 نوفمبر 2005(بالنسبة لمجموع أنشطتها ؛

31°- الأشخاص الذاتيون أو المعنويون الحاصلون على رخصة البحث أو امتياز استغلال حقول الهيدروكاربورات المنظمة بالقانون رقم 90.21 المتعلق بالبحث عن حقول

الهيدروكاربورات واستغلالها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 118.91.1 بتاريخ 27 من رمضان 1412)فاتح أبريل 1992(؛

°32- الملزمون الذين يقومون باستثمارات خاضعة للرسم بالنسبة للقيمة الإيجارية المتعلقة بثمن التكلفة الذي يفوق:

مائة) 100(مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأراضي والبنايات وتهيئتها والمعدات والأدوات المقتناة من طرف منشآت إنتاج السلع ابتداء من فاتح يوليو 1998؛

-خمسين) 50(مليون درهما دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأراضي والبنايات وتهيئتها والمعدات والأدوات المقتناة من طرف منشآت إنتاج السلع والخدمات ابتداء من فاتح يناير 2001.

غير أنه لا يدخل في تحديد السقف المذكور الأموال المستفيدة من إعفاء دائم أو مؤقت وكذا العناصر غير الخاضعة للرسم؛ °33-الملزمون بالنسبة للقيمة الإيجارية للمستعقرات المستعملة كوسيلة للنقل والاتصال فيما يخص:

-معدات النقل؛

-قنوات التزويد والتوزيع العمومي للماء الصالح للشرب أو صرف المياه العادمة؛

-خطوط نقل وتوزيع الكهرباء وشبكات الاتصال؛

الطرق السيارة والسكك الحديدية؛

°34- الملزمون الخاضعون للرسم المهني بالنسبة للمحلات المخصصة لمصالح الجمارك والشرطة والصحة وكل محل مخصص لمرفق عمومي؛

°35- مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد المحدثة بالقانون رقم 07.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 103.07.1 بتاريخ 8 رجب

1428)24 يوليو 2007(بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

°36- مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

°37- مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بالنسبة لمجموع أنشطتها؛

°38- العصبة المغربية لحماية الطفولة بالنسبة لمجموع أنشطتها.

باء – التخفيض الدائم

يستفيد الملزمون الذين لهم موطن ضريبي أو مقر اجتماعي بإقليم طنجة سابقا والذين يزاولون نشاطا رئيسيا بدائرة نفوذ الإقليم المذكور من تخفيض نسبته 50% من الرسم بالنسبة لهذا النشاط.

II.- الإعفاءات المؤقتة يستفيد من الإعفاء الكلي المؤقت:

°1- كل نشاط مهني جديد تم إحداثه طيلة مدة خمس) 5(سنوات ابتداء من سنة الشروع في مزاولة هذا النشاط.

لا يعتبر نشاطا جديدا تم إحداثه:

-تغيير مستغل النشاط المهني؛

-نقل النشاط.

ويطبق الإعفاء المذكور كذلك عن نفس المدة على الأراضي والمباني كيفما كانت طبيعتها والمباني الإضافية والمعدات والأدوات الجديدة المقتناة خلال الاستغلال بطريقة مباشرة أو عن طريق الائتمان الإيجاري.

غير أن هذا الإعفاء لا يطبق على:

-مؤسسات المنشآت التي لا يوجد مقرها بالمغرب، والمقبولة لإنجاز صفقات أعمال أو توريدات أو خدمات؛

-مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير؛

-مقاولات التأمين وإعادة التأمين باستثناء وسطاء التأمين المشار إليهم في المادة 291 من القانون رقم 99.17 بمثابة مدونة التأمينات؛

- الوكالات العقارية.

°2- المقاولات المرخص لها بمزاولة نشاطها في مناطق التسريع الصناعي، المشار إليها في المدونة العامة للضرائب، طيلة الخمسة عشر) 15(سنة الأولى للاستغلال ؛

°3- الوكالة الخاصة طنجة – البحر الأبيض المتوسط وكذا الشركات المتدخلة في إنجاز وتهيئة واستغلال وصيانة مشروع المنطقة الخاصة للتنمية طنجة – البحر الأبيض المتوسط والمقامة في مناطق التسريع الصناعي السالفة الذكر طيلة الخمسة عشر) 15(سنة الأولى للاستغلال.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 7

تحديد القيمة الإيجارية

ا.- يفرض الرسم المهني على القيمة الإيجارية السنوية والإجمالية العادية والحالية للمتاجر والدكاكين والمعامل والمصانع والسقائف والمرائب والأوراش وأماكن الإيداع وجميع المحلات والأماكن والمراكز المعدة لمزاولة الأنشطة المهنية الخاضعة للرسم.

تحدد القيمة الإيجارية المعتبرة أساسا لحساب الرسم إما بواسطة عقود الإيجار أو الكراء وإما عن طريق المقارنة أو التقييم المباشر ،دون اللجوء إلى مسطرة التصحيح المنصوص عليها في هذا القانون.

فيما يخص المؤسسات الصناعية وجميع الأنشطة المهنية الأخرى، يحتسب الرسم المهني على أساس القيمة الإيجارية لهذه المؤسسات ،باعتبار مجموعها وباعتبارها مجهزة بالوسائل المادية لإنتاجها بما في ذلك الأملاك المكتراة أو المقتناة عن طريق الائتمان الإيجاري.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل القيمة الإيجارية المذكورة عن 3% من ثمن تكلفة الأراضي والمباني والتجهيزات والمعدات والأدوات.

بالنسبة للأملاك المكتراة أو المنتقاة عن طريق عقدة ائتمان إيجاري، تحدد القيمة الإيجارية على أساس سعر تكلفة هذه الأملاك المبين في أول عقدة ائتمان إيجاري حتى في حالة رفع خيار الشراء.

يفرض الرسم على الملزم الذي يزاول في نفس المكان عدة أنشطة مهنية باعتبار سعر طبقة النشاط المهني الرئيسي.

عندما يزاول عدة أشخاص أنشطة مهنية في نفس المحل، يفرض الرسم المهني على كل ملزم على حدة، باعتبار القيمة الإيجارية المطابقة للجزء الذي يشغله من هذا المحل.

II – بالنسبة للمؤسسات الفندقية، واستثناء من أحكام I أعلاه، تحدد القيمة الإيجارية المعتبرة كأساس لاحتساب الرسم بتطبيق معاملات حسب ثمن التكلفة الإجمالي للعناصر المادية للمؤسسة المعنية، على ثمن تكلفة المباني و المعدات و الأدوات و التجهيزات والتهييئات الخاصة بكل مؤسسة على حدة، سواء كانت مستغلة من لدن مالكها أو من لدن المكتري.

تحدد هذه المعاملات كما يلي:

2 % إذا كان ثمن التكلفة أقل من 000.000.3 درهم؛

1,50 % إذا كان ثمن التكلفة يساوي أو يفوق 000.000.3 درهم وأقل من 000.000.6 درهم؛

1,25 % إذا كان ثمن التكلفة يساوي أو يفوق 000.000.6 درهم وأقل من 000.000.12 درهم؛

1 % إذا كان ثمن التكلفة يساوي أو يفوق 000.000.12 درهم.

لا يجوز الجمع بين هذه المعاملات المخفضة وبين أي تخفيض آخر من هذا الرسم.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 8

مكان وفترة فرض الرسم

يفرض الرسم المهني في المكان الذي توجد به المحال والمنشآت المهنية الخاضعة للرسم. ويتعين على الأشخاص الذين لا يتوفرون على محال أو منشآت مهنية تحديد موطن ضريبي.

يستحق الرسم عن السنة بكاملها باعتبار الأحوال الموجودة في شهر يناير.

غير أنه يستحق الرسم عن السنة بكاملها كيفما كان الوقت الذي ابتدأت فيه العمليات من طرف الملزمين الذين لا يمكن أن تزاول عملياتهم بحكم طبيعتها إلا في فترة معينة من السنة.

يخضع الملزمون الذين يشرعون في مزاولة نشاط مهني جديد بعد شهر يناير للرسم المهني ابتداء من فاتح يناير من السنة الموالية لسنة انصرام الإعفاء الخماسي المنصوص عليه في المادة 6-II-°1 أعلاه.

يفرض الرسم على الاستثمارات الإضافية المنجزة خلال الاستغلال وبعد شهر يناير عن طريق اقتناء أراضي ومباني كيفما كان نوعها وإضافة بنايات ومعدات وأدوات جديدة ابتداء من فاتح يناير من السنة الموالية لسنة انصرام الإعفاء الخماسي المنصوص عليه في المادة 6-II-°1 أعلاه.

كل نقصان في العناصر الخاضعة للرسم بعد شهر يناير لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا ابتداء من فاتح يناير من السنة الموالية.

لا تخضع للرسم المعدات المستعملة المقتناة بعد شهر يناير إلا ابتداء من فاتح يناير من السنة الموالية لسنة اقتنائها.

في حالة التوقف الكلي للنشاط المهني خلال السنة، يستحق الرسم عن السنة بكاملها إلا إذا كان إغلاق المؤسسات والمتجر والدكاكين والورشات ناتجا عن وفاة أو تصفية قضائية أو نزع ملكية أو الإفراغ وفي هذه الحالة، تترتب الحقوق عن المدة السابقة والشهر الجاري.

في حالة العطالة الجزئية أو الكلية لمؤسسة طيلة سنة مدنية، يمكن للملزم الحصول على تخفيض أو إبرام من الرسم المهني طبقا لمقتضيات المادة 15 أدناه.

المادة 9

السعر والحد الأدنى للرسم

ا.- سعر فرض الرسم

يحدد سعر الرسم المهني المطبق على القيمة الإيجارية كما يلي:

الطبقة 3)ط3 (..... 10%؛

الطبقة 2)ط2 (..... 20%؛

الطبقة 1)ط1 (..... 30%.

اا.- الحد الأدنى للرسم

يجب ألا يقل مبلغ الحد الأدنى للرسم المستحق على الملزمين المشار إليهم في المادة 10)ا-°2-ب(بعده عن المبالغ التالية:

الطبقات	الجماعات التي يشمل نفوذها الترابي مدارا حضريا	الجماعات التي لا يشمل نفوذها الترابي مدارا حضريا
الطبقة 3)ط 3(	300 درهم	200 درهم

الطبقة 2 (ط 2)	600 درهم	300 درهم
الطبقة 1 (ط 1)	1200 درهم	400 درهم

المادة 10

الأداء والإبراء من الرسم

ا- أداء الرسم

1°- الاستخلاص عن طريق الجدول

يفرض الرسم المهني عن طريق الجداول.

2°- الأداء المسبق

يقوم بأداء الرسم المهني مسبقا:

أ(الملزمون الذين يطلبون ذلك كتابة؛

ب(الوكلاء المتجولون والممثلون والوسطاء في التجارة أو الصناعة غير الخاضعين للضريبة على الدخل برسم الأجور والدخول المعتبرة في حطمها والباعة المتجولون في الطرق العمومية والملزمون الذين لا يزاولون نشاطهم بمحل إقامتهم والأشخاص الذين يزاولون التجارة أو الصناعة في مدينة دون أن يكونوا قاطنين بها وبصفة عامة جميع

الذين يزاولون مهنة خارج المحلات التي يمكن أن تكون أساسا لاحتساب الرسم المهني، يؤدون الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة 9-II أعلاه.

ويجب على الأشخاص المذكورين أعلاه أن يحملوا بطاقة تثبت قيدهم الشخصي بالرسم المهني تسلم لهم من طرف إدارة الضرائب قبل البدء في مزاولة عملياتهم وبعد الأداء المسبق للرسم، وتحمل هذه البطاقة بطلب من الملزم صورة فوتوغرافية له؛

ج(الملزمون الذين يزاولون نشاطهم في الأسواق القروية. وفي هذه الحالة يفرض الرسم المستحق ويتم تحصيله من طرف أعوان القباضات.

II.- الإبراء من الرسم المهني

لا يتم إصدار الرسم الذي يقل مبلغه عن مائتي) 200(درهم.

المادة 11

توزيع عائد الرسم المهني يوزع عائد الرسم المهني كما يلي:

87% لفائدة ميزانيات الجماعات التي يفرض الرسم داخل مجالها الترابي؛

11% لفائدة غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري وجامعاتها.

ويتم تحديد توزيع هذا العائد على هذه الغرف وجامعاتها بنص تنظيمي.

2% لفائدة الميزانية العامة برسم تكاليف التسيير .

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 12

التسجيل في جدول الرسم المهني

يجب على كل شخص خاضع للرسم المهني وضع إقرار بالتسجيل في جدول الرسم المهني لدى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها مقره الاجتماعي أو مؤسسته الرئيسة أو موطنه الضريبي داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما التي تلي تاريخ الشروع في مزاولة النشاط، وذلك وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة.

وبناء على هذا الإقرار يسلم لكل ملزم رقم تعريفي.

المادة 13

الإقرار بالعناصر الخاضعة للرسم

يتعين على الملزمين الذين يمسكون محاسبة أن يدلوا بإقرار إجمالي يبين بالنسبة لكل مؤسسة مستغلة الأراضي والمباني والتجهيزات والتهييئات والمعدات والأدوات تاريخ اقتنائها وتاريخ اشتغالها أو تركيبها والمكان الملحقة به وثمن تكلفتها وذلك في أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية لسنة الشروع في مزاولة النشاط.

كما يجب على هؤلاء الملزمين الإدلاء بإقرار يبين كل التغييرات الواقعة داخل المؤسسة والتي من شأنها الزيادة أو النقصان في العناصر الخاضعة للرسم وذلك في أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية لسنة وقوع هذه التغييرات.

تحرر هذه الإقرارات على أو حسب مطبوع نموذجي تعده الإدارة. وترسل أو تودع مقابل وصل لدى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها المقر الاجتماعي أو المؤسسة أو الموطن الضريبي.

المادة 14

إشهار رقم التعريف بالرسم المهني وتقديم وثائق التسجيل

يتعين على الخاضعين للرسم إشهار رقم تعريفهم بالرسم داخل كل مؤسسة يزاولون فيها نشاطهم.

ويجب تعليق هذا الإعلان بصورة واضحة في مكان يسهل فيه الاطلاع عليه.

يتعين على الملزمين المنصوص عليهم في المادة 10 - I- °2أعلاه الإدلاء بالوثائق المثبتة لتسجيلهم في جدول الرسم المهني كلما طلب منهم ذلك مفتشو الضرائب وأعوان التحصيل وضباط الشرطة القضائية وأعوان القوة العمومية.

المادة 15

إقرار عطالة المؤسسة

في حالة العطالة الجزئية أو الكلية المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يتعين على الملزم أن يدلي بإقرار لدى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها مقره الاجتماعي أو مؤسسته الرئيسية أو موطنه الضريبي داخل أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية لسنة العطالة، يبين هذا الإقرار رقم التعريف بالرسم المهني ووضعية المؤسسة المعنية والتعليلات والإثباتات ووصف الجزء الذي شملته العطالة.

ويقصد بالعطالة الجزئية عطالة جميع مرافق المؤسسة التي تشكل موضوع استغلال منفصل.

المادة 16

إقرار بتفويت أو توقف النشاط أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة

في حالة تفويت النشاط أو توقفه أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة، يجب على الملزمين المعنيين وضع إقرار لدى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها مقرهم

الاجتماعي أو مؤسستهم الرئيسية أو موطنهم الضريبي وذلك داخل أجل خمسة وأربعون) 45(يوما من تاريخ وقوع إحدى الحالات المنصوص عليها سابقا.

وفي حالة وفاة الملزم يصبح أجل إيداع الإقرار من طرف ذوي الحقوق هو ثلاثة) 3(أشهر تبتدئ من تاريخ الوفاة.

وفي حالة استمرار ذوي الحقوق في ممارسة نشاط الهالك، يتعين عليهم التنصيص صراحة على ذلك ضمن الإقرار المنصوص عليه سابقا لكي يتم إصدار الرسم على الشياع.

الفرع الخامس

الإحصاء والمعاينة المادة 17

الإحصاء

يتم سنويا إحصاء الملزمين الذين يزاولون نشاطا مهنيا ولو كانوا معفيين صراحة من الرسم المهني.

وتقوم بهذه العملية لجنة الإحصاء المنصوص عليها بالمادة 32 أدناه.

أثناء عمليات الإحصاء، يتعين على الملزمين الخاضعين للرسم المهني إخبار مفتش الضرائب بما يلي:

طبيعة النشاط المهني المزاول؛

أهمية النشاط باعتبار عدد العمال والمستخدمين والعناصر الأخرى المميزة للنشاط؛

-الموقع والقيمة الإيجارية للمحلات المستغلة والغرض المخصصة له؛

-وجميع المعلومات الأخرى الضرورية لتحديد القيمة الإيجارية.

المادة 18

المعاينة

يمكن لمفتشي الضرائب المفوضين لذلك طيلة السنة وداخل الأوقات القانونية للعمل زيارة المحلات المخصصة لنشاط تجاري أو صناعي أو مهني من أجل القيام بجميع المعاينات الضرورية وجمع المعلومات الضرورية لتحديد أساس الرسم المهني.

الباب الثالث

رسم السكن الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 19

العناصر الخاضعة للرسم

يفرض رسم السكن سنويا على العقارات المبنية والمباني على اختلاف أنواعها التي يتخذ مالكوها من جميعها أو بعضها سكنا رئيسيا أو ثانويا لهم أو يضعونها مجانا تحت تصرف أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم ليجعلوا منها سكنا لهم، ويدخل في ذلك الأراضي المقامة عليها العقارات والمباني الآنفة الذكر والأراضي المتصلة بها كالساحات والممرات والحدائق إذا كانت تابعة لها مباشرة.

وفي حالة وجود أراضي تابعة لبنايات غير مهيأة أو مهيأة بشكل بسيط، تحدد المساحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تقدير القيمة

الإيجارية في حدود خمس) 5(مرات المساحة المغطاة لمجموع المباني

المادة 20

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم باسم المالك أو من له حق الانتفاع أو باسم حائز العقار أو واضع اليد عليه إذا لم يعرف مالكه أو صاحب حق الانتفاع منه.

إذا كان مالك الأرض غير مالك البناء يفرض الرسم في اسم هذا الأخير.

في حالة الشياع، يفرض الرسم في اسم المالكين على الشياع ما لم يطلبوا فرضه بصورة مستقلة على كل وحدة سكنية تشكل سكنا مستقلا.

لهذه الغاية يجب أن يدلي المعنيون بالأمر بما يلي:

- عقد رسمي تبين فيه الحصة المشاعة التي يملكها كل شريك؛

-عقد مصادق على إمضائه تحدد فيه شروط تخصيص العقار المشاع مع بيان اسم كل شخص من الأشخاص الذين يشغلونه.

تطبق الأحكام المنصوص عليها في الفقرة أعلاه في حالة تسوية تركة يترتب عليها إنهاء حالة الشياع.

يفرض رسم السكن في اسم الشركة، إذا تعلق الأمر بشركات عقارية مالكة لوحدة سكنية وحيدة مستثناة من الضريبة على الشركات ،طبقا لأحكام المادة) 3-3°-أ(من المدونة العامة للضرائب.

يفرض الرسم باسم كل واحد من الشركاء عن كل جزء من العقار أو مجموعة عقارية يمكن استعمالها بصورة مستقلة إذا تعلق الأمر بالشركات العقارية المشار إليها في المادة) 3-3° ب(من المدونة العامة للضرائب.

21

المجال الترابي لفرض الرسم يطبق هذا الرسم داخل:

المدارات الحضرية المحددة طبقا لأحكام القانون رقم 12.131 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 74.13.1 بتاريخ 18 من رمضان 1434)27 يوليو 2013(؛ - المراكز المحددة المعينة بنص تنظيمي؛

-المحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية التي يتم تحديد الدوائر التي يفرض داخلها الرسم بنص تنظيمي؛

المناطق غير المشار إليها أعلاه والمشمولة بتصميم التهيئة.

المادة 22

الإعفاءات والتخفيضات

I.- الإعفاء والتخفيضات الدائمة ألف – الإعفاءات الدائمة تستفيد من الإعفاء الكلي الدائم:

1° - الإقامات الملكية ؛

2° - العقارات التي تملكها:

-الدولة والجماعات الترابية والمستشفيات العمومية؛

-مشاريع الإسعاف والإحسان الخاضعة لمراقبة الدولة؛

-الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة إذا كانت هذه العقارات تأوي مؤسسات خيرية ولا تهدف إلى تحقيق ربح؛

3° - الأوقاف العامة ؛

4° - العقارات الموضوعة مجانا رهن تصرف المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في 2° أعلاه؛

°5 - العقارات التي تملكها دول أجنبية وتخصصها لسكن سفرائها أو وزرائها المفوضين أو قناصلها المعتمدين بالمغرب شريطة أن تعامل تلك الدول المملكة المغربية بالمثل في هذا المجال؛

°6 - العقارات المستعملة كمحلات للبعثة الدبلوماسية أو القنصلية التي تملكها أو تكتريها الدولة المعتمدة أو رئيس البعثة طبقا للمادة

23 من اتفاقية فيينا، المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية؛

°7 - العقارات التي تملكها هيئات دولية تتمتع بالنظام الدبلوماسي إذا كانت هذه العقارات مخصصة لسكن رؤساء بعثاتها المعتمدين بالمغرب؛

°8 - العقارات التي لا تدر دخلا والمخصصة فقط لإقامة مختلف الشعائر الدينية أو للتعليم المجاني أو تكون مصنفة أو مسجلة في جملة المآثر التاريخية وفق الشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

باء – التخفيض الدائم

يطبق تخفيض قدره 50% من رسم السكن على العقارات المتواجدة بإقليم طنجة سابقا.

II.- الإعفاء المؤقت تستفيد من الإعفاء المؤقت المباني الجديدة التي يقوم بها أشخاص بالنسبة للسكن الرئيسي خلال الخمس) 5(سنوات الموالية للسنة التي تم خلالها انتهاء أشغال بنائها.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 23

تحديد القيمة الإيجارية

يفرض رسم السكن على أساس القيمة الإيجارية للعقارات المقدرة عن طريق المقارنة من طرف لجنة الإحصاء المنصوص عليها في المادة 32 أدناه.

يتم تحديد هذه القيمة الإيجارية باعتبار متوسط مبالغ أكرية المساكن المماثلة الواقعة بنفس الحي.

إذا كان واحد أو أكثر من الشركاء على الشياع يشغل وحدة مخصصة للسكنى، يدفع إيجارا لباقي الملاك على الشياع غير القاطنين بهذا المسكن، فإن القيمة الإيجارية الخاضعة للرسم تحدد فقط على حصة القاطن المستغل للمسكن. ويخضع مبلغ هذا الإيجار للضريبة على الدخل.

وتتم مراجعة القيمة الإيجارية كل خمس) 5(سنوات بزيادة نسبتها 2%.

24الإسقاط المتعلق بالسكن الرئيسي

يطبق إسقاط بنسبة 75% من القيمة الإيجارية للسكن الرئيسي لكل ملزم مالكا أو منتفعا.

ويطبق كذلك هذا الإسقاط على القيمة الإيجارية للعقار الذي يستغل كسكن رئيسي من طرف:

الزوج أو الأصول أو الفروع من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى؛

أعضاء الشركات العقارية المحددة في المادة 3-°3 من المدونة العامة للضرائب؛

الملاك على الشياع بالنسبة للعقار الذي يشغلونه كسكن رئيسي؛

المغاربة المقيمين بالخارج بالنسبة للسكن الذي يحتفظون به كسكن رئيسي لهم بالمغرب والذي يشغله مجانا أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى.

لا يجوز الجمع بين هذا الإسقاط وبين أي تخفيض آخر من هذا الرسم.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 25

مكان وفترة فرض الرسم

يفرض الرسم سنويا بموقع العقارات الخاضعة للرسم مع مراعاة مكوناتها والأغراض المخصصة لها في تاريخ الإحصاء. إلا أنه إذا لم يتم إحصاء عقار خلال سنة معينة، لأي سبب من الأسباب، يفرض رسم السكن المتعلق به على أساس آخر رسم تم إصداره.

إذا كان العقار متواجدا بمحطات صيفية أو شتوية أو بمحطة استشفاء بالمياه المعدنية، فرض عليه الرسم ولو كان غير مشغول.

ولا يمكن إثبات الشغور إلا وفق الشروط المنصوص عليها في أحكام المادة 26-II والمادة 31 أدناه.

المادة 26

تغيير الملكية وشغور العقار

I.- عندما يكون العقار موضوع تغيير الملكية، يصدر الرسم في اسم المالك الجديد ابتداء من السنة الموالية:

-إما بناء على الإقرار المنصوص عليه بالمادة 30 أدناه؛

إما بناء على الإقرار بالدخل الإجمالي المنصوص عليه بالمادة 82 من المدونة العامة للضرائب؛

إما على أساس الوقائع التي تعاينها لجنة الإحصاء المنصوص عليها في المادة 32 أدناه.

II.- إذا كان المحل شاغرا عند تاريخ الإحصاء إما لإدخال إصلاحات كبيرة عليه وإما لعزم مالكه على بيعه أو إيجاره، يفرض الرسم بالنسبة لسنة الشغور.

إلا أنه يمكن للملزم أن يحصل على إبراء من الرسم بسبب الشغور وفق الشروط المنصوص عليها بالمادتين 31 و161 أدناه.

إذا كان الشغور محل شك، جاز للجنة الإحصاء أو لمفتش الضرائب الذي هو عضو فيها استدعاء الملزم وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أدناه من أجل إثبات الشغور. ويتعين على الملزم الحضور إلى المصلحة المحلية للضرائب، أو أن يرسل جوابه بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل وذلك خلال أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلم الاستدعاء.

ويثبت الشغور بجميع وسائل الإثبات المتاحة للملزم ولا سيما:

إذا تعلق الأمر بمحال في طور الإصلاح: الحالة التي توجد عليها الأماكن أو ترحيل جميع المنقولات أو وجود الهيئات الحرفية المكلفة بالإصلاح داخلها؛

إذا تعلق الأمر بمحال في طور التخصيص لغرض من الأغراض: إزالة عدادي الماء والكهرباء.

المادة 27

سعر الرسم

يحدد سعر الرسم كما يلي:

القيمة الإيجارية السنوية	سعر الرسم
من 0 إلى 000.5 درهم.....	معفى
من 001.5 إلى 000.20 درهم.....	10%
من 001.20 إلى 000.40 درهم..	20%

0001.40 درهم فما فوق.....	30%

28أداء الرسم والإبراء منه

يفرض الرسم عن طريق الجداول.

لا يتم إصدار الرسم الذي يقل مبلغه عن مائتي) 200(درهم.

المادة 29

توزيع عائد الرسم

يوزع عائد الرسم من طرف المصلحة المكلفة بالتحصيل كما يلي:

98% لفائدة ميزانية الجماعات التي يفرض الرسم داخل مجالها الترابي؛

2% لفائدة الميزانية العامة برسم تكاليف التدبير.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 30

إقرار بانتهاء أشغال البناء أو تغيير ملكية العقار

أو الغرض المخصص له

يجب على الملاك أو المنتفعين أن يدلوا للإدارة التابع لها كل عقار على حدة:

بإقرار بانتهاء أشغال بناء عقار جديد أو إضافات؛

بإقرار بتغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له.

تحرر هذه الإقرارات وفق أو على مطبوع نموذجي تعده الإدارة، وتودع قبل 31 يناير من السنة الموالية لسنة الانتهاء من الأشغال أو التغيير مع الإشارة إلى مكونات العقار ونوعه وتاريخ ومبررات الأشغال أو التغيير وإن اقتضى الحال هوية المالك الجديد.

المادة 31

الإقرار بالشغور

يتعين على الملاك أو المنتفعين المعنيين أن يدلوا للإدارة التابع لها كل عقار على حدة بإقرار بالشغور.

يحرر هذا الإقرار وفق أو على مطبوع نموذجي تعده الإدارة خلال شهر يناير من السنة الموالية لسنة الشغور مع الإشارة إلى مكونات المحلات الشاغرة والمدة وأسباب الشغور مثبتا ذلك بجميع وسائل الإثبات.

ويعتبر هذا الإقرار بمثابة طلب إبراء من الرسم.

الفرع الخامس الإحصاء

المادة 32

عمليات الإحصاء

يتم سنويا إجراء إحصاء شامل للعقارات الخاضعة لرسم السكن ولو كانت معفية صراحة من هذا الرسم.

تقوم بعملية الإحصاء في كل جماعة لجنة يعين أعضاؤها لمدة ست) 6(سنوات بقرار من عامل العمالة أو الإقليم.

تضم اللجنة وجوبا:

ممثل عن الإدارة؛

ممثل عن المصالح الجبائية للجماعة باقتراح من رئيس المجلس الجماعي.

ويمكن أن تنقسم اللجنة إلى عدد من اللجان الفرعية بحسب ما تتطلبه الأعمال المنوطة بها.

ويجب أن تضم كل لجنة فرعية ممثل عن الإدارة وممثلا عن المصالح الجبائية للجماعة.

يتم إشعار الملزمين بتاريخ ابتداء عملية الإحصاء ثلاثين) 30(يوما على الأقل قبل بداية هذه العملية، وذلك بواسطة الملصقات والنشر في الجرائد وغير ذلك من وسائل الإعلان المستعملة محليا.

يتم إحصاء العقارات في كل زنقة حسب ترتيب موقعها.

يجب على اللجنة عند الانتهاء من عملية الإحصاء أن تنجز:

محضر انتهاء عملية الإحصاء موقع من طرف أعضاء اللجنة وتسليم نسخة لأعضائها؛

جداول القيم الإيجارية على أساس متوسط إيجارات العقارات المماثلة داخل الحي.

الباب الرابع

رسم الخدمات الجماعية الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 33

الأشخاص والعناصر الخاضعة للرسم

يفرض رسم الخدمات الجماعية سنويا بموقع العقارات الخاضعة للرسم باسم المالك أو من له حق الانتفاع أو باسم حائز العقار أو واضع اليد عليه إذا لم يعرف مالكه أو صاحب حق الانتفاع منه، بالنسبة:

للعقارات المبنية والمباني على اختلاف أنواعها؛

للمعدات والأدوات وجميع وسائل الإنتاج الخاضعة للرسم المهني.

يطبق هذا الرسم داخل:

المدارات الحضرية المحددة طبقا لأحكام القانون رقم 12.131 السالف الذكر؛

-المراكز المحددة المعينة بنص تنظيمي؛

المحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية والتي يتم تحديد الدوائر التي يفرض داخلها الرسم بنص تنظيمي؛

المناطق غير المشار إليها أعلاه والمشمولة بتصميم التهيئة.

المادة 34

الإعفاءات

لا يخضع لرسم الخدمات الجماعية الملزمون المستفيدون من الإعفاء الكلي الدائم من رسم السكن والرسم المهني وكذا الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية بالنسبة للعقارات التي تملكها هذه الهيئات والمخصصة لمقراتها باستثناء:

هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة) OPCVM(المنظمة بأحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 213.93.1 السالف الذكر؛

صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد) FPCT(المنظمة بالقانون رقم 06.33 السالف الذكر؛

هيئات التوظيف الجماعي لرأس المال) OPCC(المنظمة بالقانون رقم 05.41 السالف الذكر بالنسبة للأنشطة المزاولة في إطار غرضها القانوني؛

التعاونيات واتحاداتها المحدثة وفقا للقانون والتي يخضع نظامها الأساسي وتسييرها وعملياتها للقوانين الجاري بها العمل والخاصة بالأصناف التي تنتمي إليها هذه التعاونيات والتي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة 6-I"ألف"-13° أعلاه؛

بنك المغرب؛

الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الحاصلين على رخصة البحث أو امتياز استغلال حقول الهيدروكاربورات المنظمة بالقانون رقم

90.21 السالف الذكر المتعلق بالبحث واستغلال حقول الهيدروكاربورات؛

الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بالنسبة للعقارات المخصصة للسكن ماعدا السكن الوظيفي.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 35

تحديد أساس فرض الرسم

يفرض رسم الخدمات الجماعية على أساس:

فيما يتعلق بالعقارات الخاضعة لرسم السكن وللرسم المهني بما فيها تلك المعفاة بصفة دائمة أو مؤقتة، على أساس القيمة الإيجارية المعتمدة لاحتساب الرسميين المذكورين؛

فيما يخص العقارات غير الخاضعة لرسم السكن، إما على مبلغ إيجارها الإجمالي عندما يتعلق الأمر بعقارات مؤجرة أو على قيمتها الإيجارية عندما تكون موضوعة رهن إشارة الغير دون مقابل.

الفرع الثالث

سعر الرسم وتوزيع عائده المادة 36 السعر

يحدد سعر رسم الخدمات الجماعية كما يلي:

10,50% من القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه فيما يخص العقارات الواقعة داخل المدارات الحضرية والمراكز المحددة والمحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية؛

6,50 %من القيمة الإيجارية المذكورة فيما يخص العقارات الواقعة بالمناطق غير المشار إليها أعلاه والمشمولة بتصميم التهيئة.

المادة 37

توزيع عائد الرسم

يوزع عائد رسم الخدمات الجماعية من طرف المصالح المكلفة بالتحصيل كما يلي:

95 % لفائدة ميزانيات الجماعات؛

5 % لفائدة ميزانيات الجهات.

المادة 38

مقتضيات مختلفة

تطبق على رسم الخدمات الجماعية نفس المقتضيات المتعلقة بالتصفية والواجبات والجزاءات والإحصاء والتقادم والمطالبات والتخفيضات والمقاصة والأحكام المختلفة والمتعلقة برسم السكن والرسم المهني.

الباب الخامس

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 39

الأملاك الخاضعة للرسم

تخضع لهذا الرسم الأراضي الحضرية غير المبنية الواقعة داخل:

المدارات الحضرية المحددة طبقا لأحكام القانون رقم 12.131 السالف الذكر؛

-المراكز المحددة المعينة بنص تنظيمي؛

المحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية التي يتم تحديد الدوائر التي يفرض داخلها الرسم بنص تنظيمي؛

المناطق غير المشار إليها أعلاه والمشمولة بتصميم التهيئة.

وتخضع كذلك لهذا الرسم الأراضي التابعة للبنايات المنصوص عليها في المادة 19 أعلاه والتي تفوق مساحتها خمس) 5(مرات المساحة المغطاة لمجموع المباني.

المادة 40

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم على المالك، فان لم يكن معروفا يتم فرضه على حائز العقار.

إذا تعلق الأمر بملكية مشاعة، يتم فرض الرسم على الملكية كاملة إلا إذا طلب كل واحد من الملاك فرض هذا الرسم على حصته فقط. وحتى في هذه الحالة يلزم على وجه التضامن كل الملاك بمبلغ الرسم بكامله.

المادة 41

الإعفاءات الكلية الدائمة

تعفى من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية الأراضي التابعة:

°1 - للدولة وللجماعات الترابية وللأوقاف العامة وكذا أراضي "الكيش" وأراضي الجموع؛

°2- لوكالات الإسكان والتجهيز العسكري المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 498.94.2 بتاريخ 16 من ربيع الآخر 1415)23 سبتمبر

1994(؛

°3 - للأشخاص الذاتيين أو المعنويين الحاصلين على رخصة البحث أو امتياز استغلال حقول الهيدروكاربوهات، المنظمة بالقانون رقم 90.21 المتعلق بالبحث واستغلال حقول الهيدروكاربوهات؛

°4 - للعصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 334.77.1 السالف الذكر؛

°5- لمؤسسة الحسن الثاني لمحاربة داء السرطان المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 335.77.1 السالف الذكر؛

°6 - لمؤسسة محمد الخامس للتضامن؛

°7 - لمؤسسة "الشيخ زايد بن سلطان" المحدثة بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 228.93.1 السالف الذكر؛

°8 - لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، المحدثة بالقانون رقم 00.73 السالف الذكر؛

°9 - للمكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية، المنظم بالقانون رقم 00.81 السالف الذكر؛

°10 - لجامعة الأخوين بإفران المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 227.93.1 السالف الذكر؛

°11- للبنك الإسلامي للتنمية طبقا للاتفاقية الصادر بنشرها الظهير الشريف رقم 4.77.1 السالف الذكر؛

°12 - للبنك الإفريقي للتنمية طبقا للظهير الشريف رقم 316.63.1 السالف الذكر؛

°13 - للشركة المالية الدولية طبقا للظهير الشريف رقم 145.62.1 السالف الذكر؛

°14 - لوكالة بيت مال القدس الشريف، طبقا لاتفاقية المقر المنشورة بالظهير الشريف رقم 330.99.1 السالف الذكر؛

°15 - للشركة الوطنية للتهيئة الجماعية، بالنسبة لنشاطها المتعلق بعمليات بناء السكن الاجتماعي لبرنامج "النسيم" المتواجد بجماعتي

"دار بوعزة وليساسفة" والخاصة بإعادة إيواء سكان المدينة القديمة بالدار البيضاء؛

°16 - لشركة "سلا الجديدة"؛

°17 - لشركة التهيئة لزناتة؛

°18 - للمنعشين العقاريين الذين يقومون، خلال مدة أقصاها ثلاث)3(سنوات تبتدئ من تاريخ الحصول على رخصة البناء، بإنجاز عمليات بناء الأحياء والإقامات والمباني الجامعية التي لا يقل عدد غرفها عن خمسين) 50(غرفة وطاقة استيعابية أقصاها سريرين بكل غرفة، في إطار اتفاقية مع الدولة طبقا لدفتر التحملات.

يمنح هذا الإعفاء، طبقا لمقتضيات المادة 7-II من المدونة العامة للضرائب؛

°19 - لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المملكة، المحدثة بالقانون رقم 95.6 السالف الذكر؛

°20 - لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة، المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 645.02.2 السالف الذكر؛ °21 - لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة، المحدثة بالقانون رقم 05.12 السالف الذكر؛

°22 - لوكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، المحدثة بموجب القانون رقم 04.16 السالف الذكر؛

°23 - لوكالة التعمير والتنمية بأنفا؛

° 24- لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية المنظمة بالقانون رقم 18.38 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 79.20.1 بتاريخ 18 من ذي الحجة 1441)8 أغسطس 2020(؛

° 25- لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها المحدثة بالقانون رقم 18.37 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 75.20.1 بتاريخ 18 من ذي الحجة 1441)8 أغسطس 2020(؛

° 26- للدول الأجنبية والهيئات الدولية التي تتمتع بالنظام الدبلوماسي إذا كانت هذه الأراضي مخصصة لبناء البعثات الدبلوماسية والقنصلية شريطة أن تعامل تلك الدول المملكة المغربية بالمثل في هذا المجال.

المادة 42

الإعفاءات الكلية المؤقتة تعفى مؤقتا من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية:

الأراضي غير المبنية المخصصة لاستغلال مهني أو فلاحي كيفما كان نوعه في حدود خمس) 5(مرات مساحة الأراضي المستغلة .ويتم إثبات هذا الاستغلال المهني أو الفلاحي بناء على وثيقة إدارية يدلي بها المعني بالأمر تسلم له من طرف المصالح المختصة بالنشاط المزاول أو من طرف السلطة المحلية، وتبين برسم سنة التضريب نوع الاستغلال المزاول وكذا المساحة المستغلة. كما يمكن إثبات الاستغلال بناء على محضر معاينة تنجزه لجنة تتألف من مصالح الجماعة المعنية وممثل السلطة المحلية، إضافة إلى ممثل عن المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة أو عن المديرية الجهوية للضرائب بحسب نوع النشاط المزاول؛

الأراضي التي يصعب ربطها بإحدى شبكات توزيع الماء والكهرباء وذلك استنادا إلى محضر لجنة تضم ممثلين عن الجماعة والوكالة الحضرية والهيئة المكلفة بإنجاز أو استغلال شبكات توزيع الماء والكهرباء وذلك تحت رئاسة عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه؛

الأراضي الواقعة داخل المناطق الممنوع فيها البناء أو المخصصة لأحد الأغراض المنصوص عليها في الفقرات من 2 إلى 8 من المادة 19 من القانون رقم 90.12 السالف الذكر المتعلق بالتعمير؛

الأراضي التي تكون موضوع رخصة البناء لفترة ثلاث) 3(سنوات ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة البناء.

الأراضي المملوكة لأشخاص ذاتيين أو اعتباريين والتي تكون موضوع رخصة التجزئة خلال الفترات التالية:

ثلاث) 3(سنوات ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة التجزئة بالنسبة للأراضي التي لا تتعدى مساحتها عشرين) 20(هكتارا؛

خمس) 5(سنوات ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة التجزئة بالنسبة للأراضي التي تفوق عشرين

)20(هكتارا ولا تتعدى مائة) 100(هكتار؛

سبع) 7(سنوات ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة التجزئة بالنسبة للأراضي التي تفوق مائة

)100(هكتار ولا تتعدى مائتي وخمسين) 250(هكتار؛

عشر) 10(سنوات ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة التجزئة بالنسبة للأراضي التي تفوق مائتي وخمسين) 250(هكتار ولا تتعدى أربعمائة) 400(هكتار؛

خمس عشر) 15(سنة ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة التجزئة بالنسبة للأراضي التي تفوق أربعمائة) 400(هكتار.

غير أنه بعد انصرام الآجال المذكورة أعلاه فان الملزم الذي لم يتمكن من إنهاء أشغال البناء أو من إنجاز أشغال التجزئة بنسبة تفوق 50% يكون ملزما بأداء الرسم المستحق عن فترة الإعفاء المؤقت، دون الإخلال بتطبيق الذعائر والزيادات المنصوص عليها بالمادتين 134 و147 أدناه. وفي فاتح يناير من كل سنة تلي انصرام الآجال المذكورة أعلاه دون أن يتم الإنتهاء من أشغال البناء أو إنجاز نسبة 50% من أشغال التجزئة، يفرض الرسم باعتبار الحالة التي توجد عليها الأرض. ويتم إثبات إنهاء أشغال البناء ونسبة إنجاز أشغال التجزئة والحالة التي توجد عليها الأرض من خلال محضر تعده قبل فرض الرسم لجنة مكونة من ممثلي الوكالةالحضرية والعمالة أو الإقليم والجماعة وهيئات توزيع الماء والكهرباء.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 43

تحديد أساس فرض الرسم

يفرض الرسم على أساس مساحة الأرض بالمتر المربع ويعد كل جزء من المتر المربع مترا مربعا كاملا.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 44

سنوية الرسم

يفرض الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية ويستحق عن السنة بكاملها باعتبار الحالة التي توجد عليها في فاتح يناير من سنة فرض الرسم.

المادة 45 السعر

تحدد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه، كما يلي:

منطقة العمارات من 4 إلى 20 درهما للمتر المربع؛

منطقة الفيلات والسكن الفردي والمناطق الأخرى من 2 إلى 12 درهما للمتر المربع؛ لا يتم إصدار وأداء الرسم الذي يقل عن مائتي) 200(درهم.

المادة 46

أداء الرسم

يؤدى الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية تلقائيا لدى صندوق شسيع مداخيل الجماعة أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل قبل فاتح مارس من كل سنة.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 47

الإقرار بالأراضي

يتعين على مالكي أو حائزي الأراضي الحضرية غير المبنية، الخاضعة للرسم أو المعفاة منه، أن يودعوا لدى مصلحة الوعاء الجماعية قبل فاتح مارس من كل سنة، إقرار بهذه الأراضي على أو وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة يتضمن جميع البيانات المتعلقة بتصفية الرسم.

المادة 48

الإقرار بتغيير المالك أو بتخصيص الأراضي

في حالة تغيير المالك أو تخصيص الأرض أو تفويتها يقوم الملزم بوضع إقرار لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة داخل أجل خمس وأربعون) 45(يوما الموالية لتاريخ وقوع أحد التغييرات السالفة ويتضمن هذا الإقرار كافة البيانات المتعلقة بتصفية هذا الرسم.

الفرع الخامس الإحصاء

المادة 49

عمليات الإحصاء

يتم سنويا إجراء إحصاء شامل للأراضي الخاضعة للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

وتتكلف مصلحة الوعاء التابعة للجماعة تحت سلطة رئيس مجلس الجماعة بإنجاز هذا الإحصاء.

الباب السادس

الرسم على عمليات البناء الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 50

الأنشطة الخاضعة للرسم

يفرض هذا الرسم على عمليات البناء وإعادة البناء وتوسيع المباني كيفما كان نوعها وعمليات الترميم التي تستوجب الحصول على رخصة البناء.

يفرض هذا الرسم كذلك على الأشغال التي تستوجب الحصول على رخصة الإصلاح وعلى عمليات تسوية البنايات غير القانونية التي تستوجب الحصول على رخصة وعلى عمليات الهدم الكلي والجزئي لبناية من البنايات.

ويقصد بعبارة "بناء" الواردة في هذا الباب كل العمليات والأشغال المشار إليها أعلاه.

المادة 51

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم على المستفيد من رخصة البناء أو رخصة الإصلاح أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية أو رخصة الهدم.

المادة 52

الإعفاءات تعفى من هذا الرسم:

1° - المساكن الاجتماعية المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب؛

2° -)نسخت(؛

3° - وكالة الإسكان والتجهيز العسكري المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 498.94.2 السالف الذكر؛

4° - العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 334.77.1 السالف الذكر؛

5° - مؤسسة الحسن الثاني لمحاربة داء السرطان المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 335.77.1 السالف الذكر؛

6° - مؤسسة محمد الخامس للتضامن؛

7° - مؤسسة "الشيخ زايد بن سلطان" المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 228.93.1 السالف الذكر؛

8° - مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، المحدثة بمقتضى القانون رقم 00.73 السالف الذكر؛

9° - المكتب الوطني للأعمال الجامعية والثقافية، المنظم بالقانون رقم 00.81 السالف الذكر؛

10° - جامعة الأخوين بإفران المحدثة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 227.93.1 السالف الذكر؛

11° - بنك المغرب بالنسبة للبنايات المخصصة لسك الأوراق والقطع النقدية؛

12°- البنك الإسلامي للتنمية طبقا للاتفاقية الصادر بنشرها الظهير الشريف رقم 4.77.1 السالف الذكر؛

13° - البنك الإفريقي للتنمية، طبقا للظهير الشريف رقم 316.63.1 السالف الذكر؛

14° - الشركة المالية الدولية طبقا للظهير الشريف رقم 145.62.1 السالف الذكر؛

15° - وكالة بيت مال القدس الشريف، طبقا لاتفاقية المقر الصادر بنشره الظهير الشريف رقم 330.99.1 السالف الذكر؛

°16 - الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية، بالنسبة لنشاطها المتعلق بعمليات بناء السكن الاجتماعي لبرنامج "النسيم" المتواجد بجماعتي

"دار بوعزة وليساسفة" والخاصة بإعادة إيواء سكان المدينة القديمة بالدار البيضاء؛

°17 - شركة "سلا الجديدة"؛

°18 - وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المملكة، المحدثة بالقانون رقم 95.6 السالف الذكر؛

°19 - وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة، المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 645.02.2 السالف الذكر؛ °20 - وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة، المحدثة بالقانون رقم 05.12 السالف الذكر؛

°21 - وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، المحدثة بموجب القانون رقم 04.16 السالف الذكر؛

°22- الأوقاف العامة.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 53

تحديد أساس فرض الرسم

يحتسب الرسم على عمليات البناء على أساس المساحة المغطاة بالمتر المربع، ويعد كل جزء من المتر المربع مترا مربعا كاملا. فيما يتعلق بالبنايات المتوفرة على بروزات واقعة بالملك العام الجماعي، فان مساحة هذه البروزات تعد مضاعفة في احتساب الرسم.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 54 السعر

تحدد أسعار هذا الرسم وفق الإجراءات والشروط المحددة بالمادة 168 أدناه كما يلي:

أولا: العمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية

-عمليات إعادة إيواء قاطني دور الصفيح وعمليات معالجة الدور الآيلة للسقوط: من 5 إلى 10 دراهم للمتر المربع المغطى؛

-عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية والعقارات المعدة لغرض صناعي أو تجاري أو مهني أو إداري: من 10 إلى 20 درهم للمتر المربع المغطى؛

المساكن الفردية: من 20 إلى 30 درهم للمتر المربع المغطى.

يؤدى الرسم على عمليات البناء مرة واحدة وذلك أثناء تسليم رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية.

وعند إدخال تعديلات على عمليات البناء موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية والتي تستوجب الحصول على رخصة جديدة فإن الرسم في هذه الحالة يؤدى في حدود الأمتار الزائدة .

وفي جميع الحالات لا يمكن أن يقل مبلغ الرسم المستحق عن 1000 درهم بالنسبة للعمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية.

ثانيا: العمليات موضوع رخصة الإصلاح أو رخصة الهدم

يؤدى مبلغ من مائتي) 200(درهم إلى خمسمائة) 500(درهم بالنسبة لعمليات الإصلاح؛

ومبلغ من خمسمائة) 500(درهم إلى ألف) 1000(درهم بالنسبة لعمليات الهدم.

ويؤدى الرسم أثناء تسليم رخصة الإصلاح أو رخصة الهدم.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 55

أداء الرسم

يتعين على الملزمين أداء مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع المداخيل للجماعة المعنية أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل أثناء تسليم رخصة البناء أو رخصة الإصلاح أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية أو رخصة الهدم.

المادة 56

إشهار الترخيص

يتعين على المستفيدين من رخصة البناء أو رخصة الإصلاح أو رخصة التسوية البنايات غير القانونية أو رخصة الهدم أن يقوموا بإشهار بيانات الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وذلك قبل انطلاق الأشغال.

الباب السابع

الرسم على عمليات تجزئة الأراضي الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 57

الأنشطة الخاضعة للرسم

يفرض هذا الرسم على كل عمليات تجزئة الأراضي.

المادة 58

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض هذا الرسم على المستفيدين من رخصة التجزئة.

المادة 59

الإعفاءات

تعفى من هذا الرسم عمليات تجزئة الأراضي المنجزة من طرف:

1° - وكالة الإسكان والتجهيز العسكري المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 498.94.2 السالف الذكر؛

2° - الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية، بالنسبة لنشاطها المتعلق بعمليات بناء السكن الاجتماعي لبرنامج "النسيم" المتواجد بجماعتي

"دار بوعزة" "وليساسفة" والخاصة بإعادة إيواء سكان المدينة القديمة بالدار البيضاء؛

3° - شركة "سلا الجديدة"؛

4° - وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المملكة، المحدثة بالقانون رقم 95.6 السالف الذكر؛

5° - وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة، المحدثة بالمرسوم بقانون رقم 645.02.2 السالف الذكر؛

6° - وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم شرق المملكة، المحدثة بالقانون رقم 05.12 السالف الذكر؛

7° - وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق المحدثة بالقانون رقم 04.16 السالف الذكر؛

8° - الأوقاف العامة.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 60

تحديد أساس فرض الرسم

يحتسب هذا الرسم على أساس مجموع تكلفة الأشغال التي يتطلبها التجهيز داخل التجزئة، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 61 السعر

يحدد سعر الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه، ما بين 3% و 5 % من التكلفة الإجمالية التي يتطلبها التجهيز المتعلق بالتجزئة.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 62

الإقرار

يجب على الملزمين الخاضعين للرسم أن يدلوا إلى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة المعنية بإقرار يتضمن:

-مجموع التكلفة المقدرة لإنجاز أشغال التجهيز المتعلق بالتجزئة حين إيداع طلب رخصة التجزئة؛

-مجموع التكلفة الحقيقية للأشغال المشار إليها أعلاه عند التسلم المؤقت لهذه الأشغال.

المادة 63

أداء الرسم

يجب على الملزمين أن يؤدوا تلقائيا إلى شسيع مداخيل الجماعة أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل:

-حين تسليم رخصة التجزئة: دفعة مقدمة على الحساب قدرها 75% من مبلغ الرسم المستحق، تصفى باعتبار مجموع التكلفة المقدرة لإنجاز أشغال تجهيز وتطهير وكهربة الأرض المراد تجزئتها، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

- حين انتهاء الأشغال: الرصيد المتبقي من مبلغ الرسم المستحق الذي يصفى باعتبار مجموع التكلفة الحقيقية للأشغال المشار إليها أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

لا يتم تسليم شهادة الاستلام المؤقت أو شهادة المطابقة للملزمين إلا بعد أداء مبلغ الرسم كاملا.

الباب الثامن

الرسم على محال بيع المشروبات الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 64

الأشخاص الخاضعون للرسم

يؤدى الرسم على محال بيع المشروبات من طرف مستغلي المقاهي والحانات وقاعات الشاي وبصفة عامة من طرف كل بائعلمشروبات تستهلك في المكان الذي تباع فيه.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 65

تحديد أساس فرض الرسم

يفرض هذا الرسم على المداخيل التي يحققها مستغلو المؤسسات الخاضعة للرسم والمتأتية من بيع المشروبات التي تستهلك في المكان الذي تباع فيه وذلك دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 66 السعر

يحدد سعر الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه، ما بين 2% و 10% من المداخيل المتأتية من بيع المشروبات التي تم تحقيقها من طرف المؤسسة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 67

التصريح بالتأسيس والإقرار بالمداخيل

يتعين على الملزمين إيداع تصريح بتأسيس المؤسسة يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة وذلك لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة التي يزاول النشاط في دائرة نفوذها داخل أجل أقصاه ثلاثون) 30(يوما الموالية لتاريخ الشروع في مزاولة النشاط المذكور.

يجب على الملزمين أن يودعوا لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة إقرارا بالمداخيل المحققة خلال السنة المنصرمة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة وذلك قبل فاتح أبريل من كل سنة.

ويؤدى مبلغ الرسم تلقائيا كل ربع سنة قبل انصرام الشهر الموالي لربع السنة لدى صندوق شسيع المداخيل للجماعة المعنية أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل على أساس المداخيل المحققة خلال هذه الفترة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة وذلك بناء على بيان للأداء يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

المادة 68

إقرار بتفويت النشاط أو توقيفه أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة

في حالة تفويت النشاط أو توقيفه أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة، يتعين على الملزمين المعنيين إيداع إقرار لدى مصلحة الوعاء المعنية، داخل أجل خمسة وأربعين) 45(يوما ابتداء من تاريخ وقوع إحدى الحالات المذكورة، يتضمن جميع العناصر المتعلقة بتصفية الرسم.

المادة 69

الإقرار بالعطالة

في حالة العطالة الجزئية أو الكلية المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يتعين على الملزم أن يدلي داخل أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية بإقرار، لدى مصلحة الوعاء التابعة

للجماعة التي يمارس النشاط داخل نطاقها الترابي، يتضمن إشارة إلى رقم القيد ووضعية المؤسسة المعنية وأسباب العطالة ومبرراتها ووصف للجزء الذي شملته العطالة.

ويقصد بالعطالة الجزئية عطالة مجموع مرافق المؤسسة التي تشكل موضوع استغلال منفصل.

الباب التاسع

الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 70

الأشخاص والأنشطة الخاضعة للرسم

يستخلص هذا الرسم بمؤسسات الإيواء السياحي والأشكال الأخرى للإيواء السياحي المنظمة بالقانون رقم 14.80 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 108.15.1 بتاريخ 18 من شوال 1436)4 أغسطس 2015(والتي يستغلها أشخاص ذاتيون أو اعتباريون ويضاف إلى أجرة الإيواء .

المادة 71

الإعفاءات يعفى من هذا الرسم الأطفال دون سن الثانية عشر) 12(.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 72

تحديد أساس فرض الرسم

يؤدى الرسم عن كل شخص وعن كل ليلة وفق الأسعار المحددة بالنسبة لمختلف أصناف مؤسسات الإيواء السياحي والأشكال الأخرى للإيواء السياحي.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 73 السعر

تحدد أسعار الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه، كما يلي:

أ(دور الضيافة ومراكز وقصور المؤتمرات والفنادق الفاخرة: من 15 إلى 30 درهم؛ ب(الفنادق:

5 نجوم: من 10 إلى 25 درهم؛

4 نجوم: من 5 إلى 10 دراهم؛

3 نجوم: من 3 إلى 7 دراهم؛

نجمتين ونجمة واحدة: من 2 إلى 5 دراهم؛ ج(النوادي الفندقية: من 10 إلى 25 درهم؛

د(الرياضات والمنازل المؤجرة للسياح: من 10 إلى 25 درهم؛ ه(قرى العطل: من 5 إلى 10 دراهم؛ و(الإقامات السياحية: من 3 إلى 7 دراهم؛

ز(المؤسسات والأشكال الأخرى للإيواء السياحي: من 2 إلى 5 دراهم.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين

المادة 74

الإقرار بعدد الزبناء والليالي

يتعين على مستغلي مؤسسات الإيواء السياحي إيداع إقرار لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة قبل فاتح أبريل من كل سنة، وذلك وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة، يتضمن عدد الزبناء الذين أقاموا بالمؤسسة خلال السنة المنصرمة وكذا عدد الليالي.

المادة 75

إقرار بتفويت النشاط أو توقيفه أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة

في حالة تفويت النشاط أو توقيفه أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة، يتعين على الملزمين وضع إقرار لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة التي تقع المؤسسة داخل نطاقها الترابي، داخل أجل خمسة وأربعين) 45(يوما ابتداء من تاريخ وقوع إحدى الحالات المذكورة.

وفي حالة وفاة الملزم، يصبح أجل إيداع الإقرار من طرف ذوي الحقوق ثلاثة) 3(أشهر ابتداء من تاريخ الوفاة.

وفي حالة مواصلة نشاط الهالك من طرف ذوي الحقوق، يتعين عليهم التنصيص صراحة على ذلك بالإقرار المذكور وذلك لإصدار الرسم على النشاط المزاول على الشياع.

المادة 76

أداء الرسم

يعتبر مستغلو مؤسسات الإيواء السياحي المشار إليهم بالمادة 70 أعلاه مسؤولين عن تحصيل الرسم من الزبناء.

يجب أن تبين الفاتورات مبلغ الرسم بشكل منفرد.

يؤدى مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع المداخيل للجماعة المعنية أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل كل ربع سنة قبل انصرام الشهر الذي يلي ربع السنة، على

أساس عدد الزبناء الذين أقاموا بالمؤسسة وعدد الليالي، بناء على بيان للأداء يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

الباب العاشر

الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 77

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم على المؤسسات التي تستغل ينابيع مياه معدنية أو مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات.

المادة 78

المواد الخاضعة للرسم

المياه المعدنية ومياه المائدة الخاضعة للرسم هي مياه الينابيع أو الآبار المنظمة بالأحكام التشريعية الجاري بها العمل المتعلقة باستغلالها وبيعها.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 79

تحديد أساس فرض الرسم

يفرض الرسم على أساس كل لتر أو كسر من اللتر من المياه المعدنية أو مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 80 السعر

يحدد سعر الرسم في 0،10 درهم عن كل لتر أو كسر من اللتر من المياه المعدنية أو مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 81

الإقرار

يجب على الملزمين أن يودعوا قبل فاتح أبريل من كل سنة، لدى وكيل المداخيل إقرارا بعدد اللترات أو كسور اللترات من المياه المعدنية و مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات.

المادة 82

أداء الرسم

يؤدى مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق وكيل المداخيل الجماعي كل ربع سنة وقبل انصرام الشهر الموالي لكل ربع سنة، على أساس عدد اللترات أو كسور اللترات من المياه المعدنية أو مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات، بناء على بيان للأداء يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

الباب الحادي عشر

الرسم على النقل العمومي للمسافرين الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 83

الأنشطة الخاضعة للرسم

يفرض الرسم على النقل العمومي للمسافرين على نشاط سيارات الأجرة وحافلات النقل العمومي للمسافرين على أساس المجال الترابي لاستغلالها.

المادة 84

الأشخاص الخاضعون للرسم

يؤدى الرسم من طرف المالكين، وفي حالة عدم معرفتهم، من طرف مستغلي سيارات الأجرة وحافلات النقل العمومي للمسافرين.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 85 تحديد أساس فرض الرسم

يفرض هذا الرسم على مزاولة نشاط النقل العمومي للمسافرين باعتبار أصناف العربات المخصصة لذلك.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 86 السعر

تحدد أسعار هذا الرسم عن كل ربع سنة وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها بالمادة 168 أدناه، وذلك حسب الجدول التالي:

الصنف	المبلغ
سيارات الأجرة: من الصنف الثاني..... : من الصنف الأول	من 80 إلى 200 درهم. من 120 إلى 300 درهم.
الحافلات: أقل من 7 مقاعد..... سلسلة ج..... سلسلة ب..... سلسلة أ.....	من 150 إلى 400 درهم من 300 إلى 800 درهم. من 500 إلى 400.1 درهم. من 800 إلى 000.2 درهم.

وتبتدئ أرباع السنة من فاتح يناير وفاتح أبريل وفاتح يوليوز وفاتح أكتوبر، وكل ربع سنة ابتدئ يعد ربع سنة كامل.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 87

التصريح بالتأسيس والإقرار

يتعين على الملزمين أن يودعوا لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة تصريحا بالتأسيس عند الشروع في مزاولة النشاط وإقرار بتوقيف النشاط في حالة تفويت العربة أو تغيير طبيعة النشاط أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة.

المادة 88

أداء الرسم

يؤدى الرسم تلقائيا كل ربع سنة، قبل انصرام الشهر الموالي لكل ربع سنة لدى صندوق شسيع المداخيل أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل:

الجماعة التي يتم الاستغلال بنطاقها الترابي فيما يتعلق بسيارة الأجرة من الصنف الثاني؛

الجماعة التي توجد بها نقطة انطلاق العربة بالنسبة للأصناف الأخرى.

المادة 89

إثبات الأداء

يثبت أداء الرسم بتسليم وصل إلى الملزم للإدلاء به عند كل عملية مراقبة من طرف المصالح المختصة.

الباب الثاني عشر

الرسم على استخراج مواد المقالع الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 90

الأنشطة الخاضعة للرسم

يفرض الرسم على كميات المواد المستخرجة من المقالع الموجودة داخل النفوذ الترابي للجماعة.

المادة 91

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم على المستغل المرخص له كيفما كان نظام ملكية المقلع.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 92

تحديد أساس فرض الرسم

يحتسب الرسم على أساس كميات المواد المستخرجة من المقالع حسب طبيعة هذه المواد.

الفرع الثالث

تصفية الرسم المادة 93 السعر

يحدد سعر الرسم كما يلي:

أصناف المواد المستخرجة	السعر عن كل متر مكعب مستخرج
بالنسبة للغاسول.....	من 20 إلى 30 درهم؛
بالنسبة للرخام والغرانيت المستخدمين في التكسية...	من 15 إلى 20 دراهم؛
بالنسبة للرمل والطين	

المستخدمين في الهندسة المدنية والبناء والكلس المعد لحجر البناء أو للحصى والطين المعد للصناعة الخزفية.....	من 3 إلى 6 دراهم.

المادة 94

توزيع عائد الرسم

يوزع عائد الرسم من طرف المصلحة المكلفة بالتحصيل كما يلي:

90% لفائدة ميزانيات الجماعات المعنية؛

10% لفائدة ميزانية الجهة المعنية.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 95

الإقرار

يتعين على الملزمين أن يسلموا لكل زبون وصلا مرقما وتابعا لسلسلة متواصلة ومعدا وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة عن الكمية التي يقتنيها.

يتعين على الملزمين إيداع إقرار لدى مصلحة الوعاء التابعة للجماعة التي يتم استخراج مواد المقالع داخل نطاقها الترابي قبل فاتح أبريل من كل سنة وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة يتضمن طبيعة وكمية المواد المستخرجة برسم السنة المنصرمة.

المادة 96

أداء الرسم

يؤدى مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع مداخيل الجماعة المعنية أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل أو بطريقة إلكترونية كل ربع سنة قبل انصرام الشهر الموالي لكل ربع سنة، على أساس طبيعة وكمية المواد المستخرجة، بناء على بيان للأداء يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

الباب الثالث عشر

الرسم على رخص السياقة الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 97

العمليات الخاضعة للرسم

يفرض الرسم على رخص السياقة حين تسليم الرخصة أو تمديد صلاحيتها إلى صنف آخر.

ولا يستحق الرسم عند تسليم نسخة من الرخصة.

المادة 98

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم على كل شخص حصل على رخصة سياقة أو على تمديد صلاحيتها إلى صنف آخر.

الفرع الثاني

تصفية الرسم المادة 99 السعر

يحدد سعر الرسم في 150 درهم.

المادة

استخلاص الرسم

يستخلص الرسم من طرف القباض التابعين للخزينة العامة للمملكة.

المادة

إثبات أداء الرسم

)نسخت(

الفرع الثالث الواجبات

المادة

دفع مبلغ الرسم

)نسخت(

المادة

الطابع الخاص

)نسخت(.

الباب الرابع عشر الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية

الفرع الأول

مجال التطبيق

المادة

العمليات الخاضعة للرسم

يستحق الرسم على المركبات حين تسليم محاضر المراقبة التقنية الإيجابية التي تخضع لها هذه المركبات.

المادة

الأشخاص الخاضعون للرسم يؤدى الرسم من طرف صاحب شهادة تسجيل المركبة.

الفرع الثاني

تصفية الرسم المادة 106

السعر

تحدد أسعار هذا الرسم على أساس القوة الجبائية للمركبات كما يلي:

القوة الجبائية	السعر
أقل من 8 أحصنة.....	30 درهما
من 8 إلى 10 أحصنة.....	50 درهما
من 11 إلى 14 حصانا.....	70 درهما
15 حصانا أو أكثر.....	100 درهم

المادة 107

الهيئة المكلفة باستخلاص الرسم

يستخلص هذا الرسم من طرف الشخص الحامل لرخصة فتح واستغلال مركز المراقبة التقنية للمركبات.

الفرع الثالث الواجبات

المادة 108

الإقرار ودفع مبلغ الرسم

يتعين على كل مركز للمراقبة التقنية للمركبات إيداع إقرار ربع سنوي لكل عمليات المراقبة التقنية الإيجابية للمركبات المنجزة من طرفه والعمل على دفع مبلغ الرسم تلقائيا لدى شسيع مداخيل العمالة أو الإقليم أو لدى المحاسب المكلف بالتحصيل للعمالة أو الإقليم الذي يوجد المركز داخل نطاقه الترابي.

ترفق كل دفعة لمبلغ الرسم ببيان إعلام يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة يتضمن معطيات حول ربع السنة الذي تم خلاله استخلاص الرسم وعنوان المركز الذي قام بعملية الدفع وكذا مبلغ الرسم المستخلص.

الباب الخامس عشر

الرسم على بيع الحاصلات الغابوية الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 109

الحاصلات الخاضعة للرسم

يفرض الرسم على بيع الحاصلات الغابوية بما فيها الأخشاب المقطوعة من الأشجار على أساس الثمن الذي بيعت به هذه الحاصلات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

المادة 110

الأشخاص الخاضعون للرسم

يفرض الرسم المشار إليه أعلاه على مشتري الحاصلات الغابوية.

الفرع الثاني

تصفية الرسم المادة 111 السعر

يحدد سعر الرسم في 10% من مبلغ مبيعات الحاصلات الغابوية المنصوص عليها في المادة 109أعلاه.

المادة 112

الهيئة المكلفة باستخلاص الرسم

يصفى الرسم ويستخلص من طرف إدارة المياه والغابات وفق نفس الشروط المنظمة لتصفية وتحصيل الموارد الغابوية.

المادة 113

دفع مبلغ الرسم

يدفع عائد الرسم لدى صندوق القابض المكلف بتدبير ميزانية الإقليم أو العمالة التي تمت في دائرة نفوذها عمليات بيع الحاصلات الغابوية وذلك داخل أجل الشهر الموالي لتاريخ تحصيل مبلغ هذه المبيعات.

الباب السادس عشر

الرسم على رخص الصيد البري الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 114

الأشخاص الخاضعون للرسم يفرض هذا الرسم على المستفيد من رخصة الصيد البري.

ولا يستحق الرسم عن تسليم نسخة من الرخصة.

الفرع الثاني

تصفية الرسم المادة 115 السعر

يحدد سعر الرسم في 600 درهم عن كل سنة.

المادةاستخلاص الرسم

يستخلص الرسم من طرف القباض التابعين للخزينة العامة للمملكة.

المادة

إثبات أداء الرسم

)نسخت(.

الباب السابع عشر

الرسم على استغلال المناجم الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 118

الأشخاص والأنشطة الخاضعة للرسم

يفرض الرسم على كميات المواد المستخرجة من المناجم المنجزة من طرف الأشخاص أصحاب الامتياز ومستغلي المناجم كيفما كان الشكل القانوني لهذا الاستغلال.

الفرع الثاني

تصفية الرسم المادة 119 السعر

يحدد سعر الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه ما بين درهم واحد وثلاثة دراهم عن كل طن مستخرج.

الفرع الثالث

واجبات الملزمين المادة 120

الإقرار ودفع الرسم

يتعين على مستغلي المناجم الإدلاء قبل فاتح أبريل من كل سنة بإقرار إلى مصلحة الوعاء التابعة للجهة يتضمن الكميات المستخرجة من المواد المنجمية خلال السنة المنصرمة.

ويدفع مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع مداخيل الجهة أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل كل ربع سنة قبل انصرام الشهر الموالي لكل ربع سنة، على أساس الكميات المستخرجة خلال هذه الفترة، بناء على بيان للأداء يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

المادة 120 المكررة

يوزع عائد الرسم على استغلال المناجم كما يلي:

50% لفائدة ميزانية الجهات التي يفرض هذا الرسم داخل مجالها الترابي؛

50% لفائدة ميزانية الجماعات التي يفرض هذا الرسم داخل مجالها الترابي.

الباب الثامن عشر

الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ الفرع الأول

مجال التطبيق المادة 121

الأشخاص والأنشطة الخاضعة للرسم

يفرض لفائدة الجهة على الهيئات المعنية رسم على الخدمات المقدمة بالموانئ الواقعة بالنفوذ الترابي للجهة باستثناء الخدمات المرتبطة بالنقل الدولي والمتعلقة بالسلع العابرة غير الموجهة للسوق الوطني.

الفرع الثاني

أساس فرض الرسم المادة 122

تحديد أساس فرض الرسم

يفرض هذا الرسم الذي يتحمله المستفيدون من الخدمات على المبلغ الإجمالي للخدمات المقدمة المنصوص عليها في المادة 121 أعلاه، حتى في حالة إعفائها من الضريبة على القيمة المضافة.

الفرع الثالث

تصفية الرسم

السعر

يحدد سعر الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه من 2% إلى 5% من رقم الأعمال دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

المادة

الهيئة المكلفة باستخلاص الرسم

يستخلص هذا الرسم من طرف الهيئة التي تقدم الخدمات.

الفرع الرابع

واجبات الملزمين المادة 125

الإقرار ودفع الرسم

يتعين على الهيئات المكلفة باستخلاص هذا الرسم إيداع إقرار يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة قبل فاتح أبريل من كل سنة لدى مصلحة الوعاء التابعة للجهة يتضمن رقم الأعمال الذي تم تحقيقه من طرف الهيئة المعنية خلال السنة المنصرمة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

يتم دفع مبلغ الرسم تلقائيا لدى صندوق شسيع مداخيل الجهة أو لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل كل ربع سنة قبل انصرام الشهر الموالي لكل ربع سنة على أساس رقم الأعمال الذي تم تحقيقه خلال هذه الفترة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة وذلك بناء على بيان للأداء يعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة.

القسم الثاني

قواعد التحصيل الباب الأول

مسطرة التحصيل المادة 126

طرق التحصيل

تستخلص الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية:

تلقائيا بناء على إقرارات الملزمين بالنسبة للرسوم الإقرارية أو عن طريق الدفع نقدا بالنسبة للحقوق النقدية؛

بناء على أوامر الاستخلاص فردية أو جماعية يتم إصدارها بصفة منتظمة.

المادة 127

الرسوم المستخلصة من طرف شسيع المداخيل

يقوم شسيع المداخيل للجماعة الترابية المعنية أو المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل باستخلاص الرسوم الإقرارية والحقوق النقدية.

المادة 128

إصدار الأوامر بالاستخلاص

تصدر الأوامر بالاستخلاص وتذيل بصيغة التنفيذ من طرف:

السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض بالنسبة للرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية؛

الآمر بالصرف للجماعة المعنية أو أي شخص مفوض من لدنه لهذا الغرض بالنسبة للرسوم الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 129

تحصيل الأوامر بالاستخلاص

ترسل الأوامر بالاستخلاص على الأقل خمسة عشر) 15(يوما قبل تاريخ الشروع في التحصيل إلى المحاسب المكلف بالتحصيل الذي يتكلف بها ويضمن استخلاصها طبقا لأحكام هذا القانون والقانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

المادة 130

الإعلام بفرض الرسم

يرسل المحاسب المكلف بالتحصيل الإعلام بفرض الرسم إلى الملزمين المسجلين بالجداول عن طريق البريد في ظرف مغلق وعلى أبعد تقدير عند تاريخ الشروع في التحصيل.

ويبين هذا الإعلام مبلغ الرسم الواجب أداؤه وتاريخ الشروع في التحصيل وتاريخ الاستحقاق.

المادة 131

وسائل الإخبار بتاريخ الشروع في التحصيل

يتم إخبار الملزمين بتاريخ الشروع في التحصيل وتاريخ الاستحقاق بجميع وسائل الإخبار خاصة إلصاق الإعلانات بمقرات الجماعة المعنية.

الباب الثاني الاستحقاق

ا لمادة 132

أجل الاستحقاق

تستحق الرسوم المستخلصة عن طريق الجداول عند انصرام الشهر الثاني الموالي لشهر الشروع في تحصيلها.

غير أنه تستحق فورا الأوامر بالاستخلاص التي يتم إصدارها على سبيل التسوية فيما يتعلق بالرسوم المفروض تسديدها بناء على إقرار.

الباب الثالث

التحصيل الجبري المادة 133

مسطرة التحصيل الجبري

تطبق أحكام القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية لتحصيل الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون.

القسم الثالث الجزاءات

الباب الأول

الجزاءات المتعلقة بالوعاء الفرع الأول

الجزاءات المشتركة المادة 134

جزاءات عن عدم الإقرار أو وضع الإقرار خارج الأجل أو عن التصحيحات

ا.- في حالة عدم إيداع الإقرار أو إيداعه خارج الأجل، تطبق على مبلغ الرسم المستحق زيادة قدرها 15%.

بالنسبة لكل إقرار ناقص أو يتضمن عناصر غير متطابقة، تطبق على مبلغ الرسم المستحق زيادة قدرها 15%، ماعدا إذا كانت العناصر الناقصة أو غير المتطابقة لا تؤثر على أساس تصفية الرسم أو استخلاصه.

ولا يمكن أن يقل مبلغ كل زيادة من الزيادات السالفة الذكر عن 500 درهم.

II.- في حالة تصحيح أساس فرض الرسم المصرح به في الإقرار، تطبق زيادة 15% على مبلغ الواجبات المترتبة عن هذا التصحيح دون الإخلال بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة 147 أدناه.

III.- يتم إصدار تحصيل المبالغ التكميلية والجزاءات المشار إليها أعلاه عن طريق جداول.

ويمكن الرفع من نسبة الزيادة من 15% المنصوص عليها أعلاه إلى 100% عند ثبوت سوء نية الملزم.

وتطبق زيادة 100% دون أن تقل عن مبلغ مائة) 100(درهم كحد أدنى ودون الإخلال بتطبيق الذعيرة والزيادات المنصوص عليها في المادة 147 أدناه.

135 جزاءات عن عدم الإقرار بتفويت النشاط أو توقفه أو نقله أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة

يتعرض الملزم الذي لا يقوم بإيداع الإقرارات المنصوص عليها في المواد 16 و48 و68 و75 و87 أعلاه داخل الأجل المحدد ،لتطبيق زيادة قدرها 15% تحتسب على مبلغ الرسم المستحق أو الذي كان سيستحق في غياب كل إعفاء من الرسم أو تخفيض منه.

في الحالة التي لم يحدد فيها ذوو الحقوق صراحة في الإقرار بوفاة الملزم المنصوص عليه في المادة 16 أعلاه مواصلة مزاولة نشاط الهالك، تتم تسوية الرسم طبقا لأحكام الفقرة 8 من المادة 8 أعلاه.

المادة 136

جزاءات مخالفة الأحكام المتعلقة بحق الاطلاع والإدلاء بالوثائق المحاسبية

يعاقب على المخالفات المتعلقة بحق الإطلاع المنصوص عليه في المادة 151 أدناه وبعدم الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في المادة 149 أدناه، بغرامة قدرها خمسمائة) 500(درهم وبغرامة تهديديه قدرها مائة) 100(درهم عن كل يوم تأخير في حدود ألف) 1000(درهم، وذلك وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 159 أدناه.

ويتم إصدار الغرامة والغرامة التهديدية عن طريق جداول التحصيل. غير أن هذه الأحكام لا تطبق على القضاة المكلفين بالتوثيق والإدارات العمومية والجماعات الترابية.

المادة 137

جزاءات عن عدم الإدلاء بالرخص

إذا امتنع الملزم عن تقديم التراخيص المسلمة إليه من طرف الإدارة عند كل عملية مراقبة رسم معين، توجه إليه رسالة تدعوه إلى الإدلاء بالرخص المذكورة داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما ابتداء من تاريخ تسلمه الرسالة المذكورة.

وفي حالة عدم إدلاء الملزم بالوثائق المطلوبة بعد انصرام الأجل المذكور، يفرض عليه الرسم بصفة تلقائية ودون سابق إعلام مع تطبيق غرامة قدرها خمسمائة) 500(درهم.

المادة 138

الجزاءات الجنائية

بصرف النظر عن الجزاءات الجبائية المنصوص عليها في هذا القانون، يتعرض لغرامة تتراوح بين خمسة آلاف) 5000(وخمسين ألف) 50.000(درهم، كل شخص ثبت في

حقه قصد الإفلات من إخضاعه للرسم أو تملص من دفعه أو الحصول على خصم منه أو استرداد مبالغ بغير حق، استعمال إحدى الوسائل التالية:

تسليم أو تقديم فاتورات صورية؛

تقديم تقييدات محاسبية مزيفة أو صورية؛

بيع بدون فاتورات بصفة متكررة؛

إخفاء أو إتلاف الوثائق المحاسبية المطلوبة قانونا؛

اختلاس مجموع أو بعض أصول الشركة أو الزيادة بصورة تدليسية في خصومها قصد افتعال إعسارها.

وفي حالة العود إلى المخالفة قبل مضي خمس) 5(سنوات على الحكم بالغرامة المذكورة الذي اكتسب قوة الشيء المقضي به، يعاقب مرتكب المخالفة زيادة على الغرامة المقررة أعلاه بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة) 3(أشهر.

تثبت المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمحضر يحرره مأموران بالإدارة ينتميان على الأقل إلى درجة متصرف مساعد أو درجة مماثلة لها منتدبان خصيصا لهذا الغرض ومحلفان وفقا للتشريع الجاري به العمل.

مهما يكن النظام القانوني للخاضع للرسم فإن عقوبة الحبس لا يمكن أن تطبق إلا على الشخص الذاتي الذي ارتكب المخالفة أو على كل مسؤول ثبت أن المخالفة ارتكبت بتعليمات منه وبموافقته.

ويتعرض لنفس العقوبة كل شخص ثبت أنه ساهم في ارتكاب الأفعال المذكورة أو ساعد أو أرشد الأطراف في تنفيذها. ولا يمكن إثبات المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة إلا في إطار مراقبة ضريبية.

المادة 139

جزاءات المساعدة على التملص من أداء الرسم

يتعرض لغرامة لا تقل عن ألف) 000.1(درهم ولا تفوق 100% من مبلغ الرسم المتملص من أدائه، كل شخص ثبت أنه ساهم في أعمال تهدف إلى التملص من دفع الرسم أو ساعد الملزم أو أشار عليه بخصوص تنفيذ الأعمال المذكورة.

ويتم إصدار مبلغ الغرامة المشار إليها أعلاه عن طريق الجدول.

الفرع الثاني

الجزاءات الخاصة ببعض الرسوم

ا.- الرسم المهني

المادة 140

جزاء عدم التسجيل بجدول الرسم المهني

كل ملزم لم يقم داخل الأجل المحدد بإيداع إقرار التسجيل بجدول الرسم المهني المنصوص عليه في المادة 12 أعلاه، يتعرض لزيادة قدرها 15% من مبلغ الرسم المستحق أو الذي كان سيستحق في غياب كل إعفاء من الرسم أو تخفيض منه.

وفي جميع الأحوال، لا يمكن أن يقل مبلغ الزيادة عن خمسمائة) 500(درهم.

المادة 141

جزاء عدم الإقرار بالعناصر الخاضعة للرسم

في حالة عدم إيداع الإقرار بالعناصر الخاضعة للرسم أو التأخير في ذلك أو عدم الإقرار بتغييرات متعلقة بهذه العناصر والمنصوص عليه بالمادة 13 أعلاه، أو في حالة الإدلاء بإقرار ناقص وغير كاف يطبق الرسم وفق العناصر التي في حوزة الإدارة مع تطبيق زيادة قدرها 15% تحتسب على أساس مبلغ الرسم المستحق أو الذي كان سيستحق في غياب كل إعفاء من الرسم أو تخفيض منه دون الإخلال بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة 147 أدناه.

ويتم إصدار مبلغ الرسم والذعيرة والجزاءات المشار إليها أعلاه عن طريق الجدول.

المادة 142

جزاءات عدم إشهار رقم التعريف وعدم الإدلاء بوثيقة إثبات التسجيل بجدول الرسم المهني

في حالة عدم مراعاة أحكام المادة 14 أعلاه، يدعى الملزم وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أدناه، إلى تسوية وضعيته داخل أجل ثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلمه الإشعار.

وإذا لم يقم الملزم بتسوية وضعيته داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه، تقرر المخالفة بمحضر وتؤدي إلى تطبيق زيادة قدرها 15% من مبلغ الرسم المستحق أو الذي كان سيستحق في غياب كل إعفاء من الرسم أو تخفيض منه، وذلك برسم السنة التي ثبتت فيها المخالفة.

وفي حالة عدم تمكن الأشخاص المشار إليهم في المادة(10-I-2° ب(أعلاه من الإدلاء بتعريفهم بالرسم المهني وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 10 المذكورة، يتم اللجوء على نفقتهم إلى حجز البضائع المعروضة للبيع وكذا المعدات المستعملة لمزاولة نشاطهم المهني إلا إذا قدموا ضمانة كافية إلى حين الإدلاء بتعريفهم بالرسم المهني.

المادة 143

جزاءات عدم الإدلاء بالإقرار بعطالة المؤسسة

في حالة عدم الإدلاء بالإقرار بعطالة المؤسسة المنصوص عليه في المادة 15 أعلاه، يفقد الملزم الاستفادة من الإبراء من الرسم أو التخفيض منه بسبب العطالة المنصوص عليه في المادة 162 أدناه.

II.- رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية.

المادة 144

جزاءات عدم الإدلاء بالإقرار بانتهاء أشغال البناء أو بتغيير المالك أو بتغيير الفرض المخصص له

يتعرض الملاك أو ذوو حق الانتفاع الذين لم يدلوا داخل الآجال المحددة بالإقرارات بانتهاء أشغال البناء أو بتغيير المالك أو بتغيير الغرض المخصص له المنصوص عليها في المادة 30 من هذا القانون لزيادة قدرها 15% تحتسب من مبلغ الرسم المستحق أو الذي كان سيستحق في غياب الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم.

المادة 145

جزاءات عدم الإقرار بشغور العقار

يفقد الملاك أو ذوو حق الانتفاع الذين لم يستجيبوا لاستدعاء المفتش المنصوص عليه في المادة 26 أعلاه، أو الذين لم يدلوا داخل الآجال المحددة بإقرار الشغور المنصوص عليه في المادة 31 أعلاه، حق الاستفادة من الإبراء من الرسم الصادر بسبب الشغور.

III.- الرسم على محال بيع المشروبات والرسم على النقل العمومي للمسافرين

146 جزاء عدم إيداع التصريح بالتأسيس

يتعرض الملزمون الذين لم يقوموا بإيداع التصريح بالتأسيس المنصوص عليه في المادتين 67 و87 أعلاه أو إيداع إقرار مغلوط لغرامة قدرها خمسمائة) 500(درهم.

تصدر هذه الغرامة بواسطة أمر بالاستخلاص.

الباب الثاني

الجزاءات المتعلقة بالتحصيل المادة 147

الجزاءات عن الأداء المتأخر للرسم

تطبق ذعيرة قدرها 10% وزيادة قدرها 5% عن الشهر الأول من التأخير و 0,50% عن كل شهر أو جزء شهر إضافي من مبلغ:

الأداءات التلقائية جميعها أو بعضها بعد انصرام الأجل المحدد عن المدة المنصرمة بين تاريخ استحقاق الرسم وتاريخ الأداء.

غير أن هذه الزيادات والذعيرة لا تطبق على رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية عندما يكون مبلغ أو حصة الرسم الواجب أداؤه المسجل بجدول التحصيل لا يفوق ألف) 1000(درهم لكل رسم على حدة؛

الرسوم الصادرة عن طريق الجدول أو أوامر الاستخلاص إثر تصحيح أساس فرض الرسم الناتج عن الإقرار عن المدة المتراوحة بين تاريخ استحقاق الرسم وتاريخ إصدار الجدول أو الأوامر بالاستخلاص.

واستثناء من الأحكام المشار إليها أعلاه، فإن الزيادات المشار إليها في هذه المادة لا تطبق على الفترة التي تتجاوز الأربعة وعشرون)24(شهرا الفاصلة بين تاريخ تقديم الطعن من طرف الملزم إلى اللجنة المحلية لتقدير الضريبة المنصوص عليها في المادة 225 من المدونة العامة للضرائب، وبين التاريخ الذي يوضع فيه الأمر بتحصيل الجدول أو الأمر بالاستخلاص المتضمن للرسم التكميلي المستحق موضع التنفيذ.

وفيما يتعلق بتحصيل الجدول أو الأمر بالاستخلاص، تطبق زيادة قدرها 0,05%عن كل شهر أو جزء من شهر عن التأخير ينصرم بين فاتح الشهر الذي يلي تاريخ صدور الجدول أو الأمر بالاستخلاص وتاريخ أداء الرسم.

المادة 148

الزيادات عن التأخير في حالة الأداء المتأخر للأوامر بالاستخلاص لتسوية الرسوم

استثناء من أحكام المادة 147 أعلاه، بالنسبة للرسوم الصادرة عن طريق الأمر بالاستخلاص لتسوية الرسم، تطبق فقط زيادة قدرها 0,50% عن كل شهر أو جزء من

شهر إضافي عن التأخير ينصرم بين تاريخ وضع الأمر بالاستخلاص لتسوية الرسم موضع التنفيذ وتاريخ الأداء.

الجزء الثاني

مساطر المراقبة والمنازعات القسم الأول حق المراقبة والإطلاع الباب الأول

أحكام عامة المادة 149

حق المراقبة

ا.- تراقب الإدارة الإقرارات والوثائق المعتمدة لإصدار الرسوم التالية:

الرسم على عمليات التجزئة؛

الرسم على محال بيع المشروبات؛

الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة؛

الرسم على النقل العمومي للمسافرين؛

الرسم على استخراج مواد المقالع؛

الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ؛

الرسم على استغلال المناجم؛

الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية.

يجب على الملزمين، أشخاص ذاتيين أو معنويين، أن يدلوا بجميع الإثباتات الضرورية وأن يقدموا جميع الوثائق المحاسبية إلى المأمورين الملحقين التابعين للإدارة المنتدبين للقيام بالمراقبة الجبائية.

II.- يجب على الملزمين الخاضعين لنظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة المبسطة المنصوص عليهما على التوالي في المادتين 33 و 38 من المدونة العامة للضرائب مسك محاسبة طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

المادة 150

حفظ الوثائق

يجب على الملزمين أن يحتفظوا طوال عشر) 10(سنوات في المكان المفروض فيه الرسم عليهم بالوثائق المحاسبية اللازمة للمراقبة الجبائية وكذا كل وثيقة أخرى منصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

إذا ضاعت الوثائق الآنفة الذكر لأي سبب من الأسباب وجب على الملزمين أن يخبروا بذلك مصلحة الوعاء التابع لها محل موطنهم الضريبي أو مقرهم الاجتماعي أو مؤسستهم الرئيسية بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل خلال الخمسة عشر) 15(يوما الموالية للتاريخ الذي لاحظوا فيه ضياعها.

المادة 151

حق الإطلاع

يجوز للإدارة كي تتمكن من الحصول على جميع المعلومات التي من شأنها أن تفيد في ربط ومراقبة الرسوم المستحقة على الغير أن تطلب الإطلاع على الأصل أو تسليم النسخ على حامل مغناطيسي أو على الورق لما يلي:

1°.- وثائق المصلحة أو الوثائق المحاسبية الموجودة في حوزة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل هيئة خاضعة لمراقبة الدولة دون إمكانية الاعتراض على ذلك بحجة كتمان السر المهني ؛

°2.- السجلات والوثائق التي تفرض القوانين أو الأنظمة الجاري بها العمل مسكها وكذا جميع العقود والمحررات والسجلات والملفات الموجودة في حوزة الأشخاص الذاتيين أو المعنويين الذين يزاولون نشاطا خاضعا للضرائب والواجبات والرسوم.

غير أن حق الإطلاع لا يمكن أن يشمل الملف بكامله فيما يتعلق بالمهن الحرة التي تستلزم مزاولتها تقديم خدمات ذات طابع قانوني أو ضريبي أو محاسبي.

يمارس حق الإطلاع بأماكن المقر الاجتماعي للأشخاص الذاتيين والمعنويين المعنيين أو مؤسستهم الرئيسية ماعدا إذا قدم المعنيون بالأمر المعلومات كتابة أو سلموا الوثائق مقابل وصل لمأموري الضرائب.

تقدم المعلومات والوثائق المشار إليها أعلاه إلى مأموري الإدارة المحلفين.

يجب أن تقدم طلبات الإطلاع المشار إليها أعلاه كتابة.

الباب الثاني

إجراءات وأحكام خاصة المادة 152

كيفية التبليغ

يتم التبليغ بالعنوان المحدد من قبل الملزم في إقراراته أو عقوده أو مراسلاته المدلى بها إلى الإدارة التابع لها مكان فرض الرسم عليه إما برسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم إليه بواسطة المأمورين المحلفين التابعين للإدارة أو أعوان كتابة الضبط أو المفوضين القضائيين أو بالطريقة الإدارية.

يجب أن يقوم العون المبلغ بتقديم الوثيقة المراد تبليغها إلى المعني بالأمر في ظرف مغلق.

يثبت التسليم بشهادة تحرر في نسختين تعد وفق مطبوع نموذجي للإدارة وتسلم نسخة منها إلى المعني بالأمر.

يجب أن تتضمن شهادة التسليم البيانات التالية:

اسم العون المبلغ وصفته؛

تاريخ التبليغ؛

الشخص المسلمة إليه الوثيقة وتوقيعه.

وإذا لم يستطع أو لم يرد الشخص الذي تسلم التبليغ توقيع الشهادة، وجب على العون الذي قام بالتسليم أن يشير فيها إلى ذلك، وفي جميع الحالات، يوقع العون المذكور الشهادة ويوجهها إلى الإدارة المعنية.

إذا تعذر القيام بالتسليم المذكور نظرا لعدم العثور على الملزم أو الشخص النائب عنه، وجبت الإشارة إلى ذلك في الشهادة التي ترجع إلى الإدارة المشار إليها في الفقرة السابقة.

تعتبر الوثيقة مبلغة بصورة صحيحة:

1°.- إذا وقع تسليمها:

فيما يخص الأشخاص الذاتيين، إما للشخص المعني وإما بموطنه لأقاربه أو مستخدمين عنده أو لكل شخص آخر يسكن أو يعمل مع الملزم الموجهة إليه الوثيقة أو في حالة رفض تسلم الوثيقة المذكورة، بعد انصرام أجل العشرة) 10(أيام الموالية لتاريخ رفض التسلم؛ - فيما يخص الشركات والهيئات الأخرى، إلى الشريك الرئيسي أو ممثلها القانوني أو مستخدميها أو أي شخص آخر يعمل مع الملزم الموجهة إليه الوثيقة أو في حالة رفض تسلم الوثيقة المذكورة، بعد انصرام أجل العشرة) 10(أيام الموالية لتاريخ رفض التسلم.

°2.- إذا تعذر تسليمها إلى الملزم بالعنوان المدلى به إلى الإدارة عندما يتم توجيه الوثيقة في رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسلم أو بواسطة أعوان كتابة الضبط أو المفوضين القضائيين أو بالطريقة الإدارية وتم إرجاع الوثيقة مذيلة ببيان غير مطالب به أو انتقل من العنوان أو عنوان غير معروف أو غير تام أو أماكن مغلقة أو ملزم غير معروف بالعنوان، في هذه الحالات يعتبر الظرف مسلما بعد انصرام أجل العشرة) 10(أيام الموالية لتاريخ إثبات تعذر تسليم الظرف المذكور.

المادة 153

فحص المحاسبة

I.- إذا قررت الإدارة القيام بفحص محاسبة تتعلق بالرسوم المشار إليها في البند I من المادة 149 أعلاه ، وجب تبليغ إشعار بذلك إلى الملزم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه قبل التاريخ المحدد للشروع في عملية الفحص بخمسة عشر) 15(يوما على الأقل.

تقدم الوثائق بحسب الحالة في محل الموطن الضريبي أو المقر الاجتماعي أو المؤسسة الرئيسية للملزمين المعنيين أشخاصا ذاتيين أو معنويين إلى أعوان الإدارة المحلفين والمنتدبين للقيام بالمراقبة الجبائية.

يتحقق الأعوان من صحة الوثائق والتقييدات المحاسبية والإقرارات التي أدلى بها الملزمون ويتأكدون في عين المكان من حقيقة وجود الأموال المدرجة في الأصول.

إذا كانت المحاسبة ممسوكة بوسائل الإعلاميات أو كانت الوثائق محفوظة في مكروفيشات) Microfiches(يجب على الملزم أن يقدم للأعوان جميع التسهيلات للقيام بالمراقبة وتحليل المعطيات المسجلة.

II.- ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستغرق عملية الفحص المشار إليها أعلاه:

أكثر من ستة) 6(أشهر بالنسبة للمنشآت التي يعادل أو يقل مبلغ رقم أعمالها المصرح به في حساب الحاصلات والتكاليف برسم السنوات المحاسبية الخاضعة للفحص عن خمسين) 50(مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

أكثر من اثني عشر) 12(شهرا بالنسبة للمنشآت التي يفوق مبلغ رقم أعمالها المصرح به في حساب الحاصلات والتكاليف برسم إحدى السنوات المحاسبية الخاضعة للفحص خمسون) 50(مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

لا يدخل في مدة الفحص كل توقف ناتج عن تطبيق المسطرة المنصوص عليها في المادة 159 أدناه المتعلقة بعدم لإدلاء بالوثائق المحاسبية.

يتعين على مأمور الإدارة أن يشعر الملزم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه بتاريخ انتهاء عملية الفحص.

يجوز للملزم أن يستعين في إطار فحص المحاسبة بمستشار يختاره.

III.- يجب على الإدارة عقب إجراء مراقبة في عين المكان:

أن تطبق المسطرة المنصوص عليها في المادة 155 أو المادة 156 أدناه في حالة تصحيح أسس فرض الرسم؛

أن تقوم في حالة العكس، بإشعار الملزم بذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه.

ويجوز لها أن تقوم فيما بعد بفحص جديد للحسابات التي سبق فحصها، دون أن يترتب على الفحص الجديد، تغيير أسس فرض الرسم التي وقع إقرارها عقب المراقبة الأولى ولو تعلق الأمر برسوم أخرى.

المادة 154

سلطة الإدارة التقديرية

I- إذا شابت حسابات سنة محاسبية أو فترة لفرض الرسم إخلالات جسيم من شأنها أن تشكك في قيمة الإثبات التي تكتسبها المحاسبة ،جاز للإدارة أن تحدد أساس فرض الرسوم المشار إليها في المادة 149-I أعلاه باعتبار العناصر المتوفرة لديها .

ويعد من الإخلالات الجسيمة:

عدم تقديم محاسبة ممسوكة وفقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛

انعدام الجرود؛

إخفاء بعض الأشرية أو البيوع إذا أثبتت الإدارة ذلك؛

الأخطاء أو الإعفاءات أو البيانات غير الصحيحة الجسيمة والمتكررة الملاحظة فيما تتضمنه المحاسبة من عمليات؛

انعدام أوراق الإثبات الذي يجرد المحاسبة من كل قيمة إثباتية؛

عدم إدراج عمليات في المحاسبة بالرغم من إنجاز الملزم لها؛

إدراج عمليات صورية في المحاسبة.

II.- إذا كانت المحاسبة المدلى بها لا يشوبها شيء من الإخلالات الجسيمة المبينة أعلاه لا يجوز للإدارة أن تعيد النظر في المحاسبة المذكورة وتعيد تقدير رقم الأعمال إلا إذا أثبتت نقصان الأرقام التي وقع الإقرار بها.

المادة 155

المسطرة العادية لتصحيح الرسوم

إذا لاحظت الإدارة ما يستوجب القيام بتصحيح أسس فرض الرسوم المشار إليها في المادة 149-I أعلاه إما بناء على الإقرارات التي أدلى بها الملزم وإما بصورة تلقائية، تبلغ هذا الأخير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه أسباب التصحيح المزمع القيام به وطبيعته وتفاصيل مبلغه وتدعوه إلى الإدلاء بملاحظاته خلال أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلم رسالة التبليغ. وفي حالة عدم الجواب داخل الأجل المضروب

لذلك، يتم وضع الواجبات التكميلية موضع التحصيل ولا يمكن أن ينازع فيها إلا وفقا للشروط المقررة في المادة 161 أدناه.

إذا تلقت الإدارة ملاحظات الملزم داخل الأجل المضروب ورأت أن جميعها أو بعضها لا يستند إلى أساس صحيح، وجب عليها أن تقوم خلال أجل لا يتجاوز ستين) 60(يوما من تاريخ تسلم الجواب، بتبليغه وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه، أسباب رفضها الجزئي أو الكلي وأساس فرض الرسم الذي ترى من الواجب اعتماده، مع إخباره بأن هذا الأساس سيصير نهائيا إن لم يقدم طعنا في ذلك إلى اللجنة المحلية لتقدير الضريبة المنصوص عليها في المادة 157 أدناه، داخل أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلم رسالة التبليغ الثانية.

تتسلم الإدارة المطالبات الموجهة إلى اللجنة المحلية لتقدير الضريبة وتبلغ مقررات هذه اللجنة إلى المعنيين بالأمر وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه.

يمكن للإدارة أو الملزمين الطعن في المقررات الصادرة عن اللجنة المحلية لتقدير الضريبة أمام المحاكم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 164 أدناه.

V. تحرر على الفور جداول لتحصيل الواجبات الإضافية والذعائر المتعلقة بها الناتجة عن الرسوم المفروضة:

°1- عند عدم الجواب أو عدم تقديم الطعن داخل الآجال المقررة في اوII أعلاه؛

°2- بعد الاتفاق الجزئي أو الكلي المبرم كتابة بين الطرفين خلال مسطرة التصحيح؛

°3- عقب صدور مقرر اللجنة المحلية لتقدير الضريبة؛

°4- بالنسبة للتصحيحات التي لم تقدم في شأنها ملاحظات من قبل الملزم خلال مسطرة التصحيح.

VI. تكون مسطرة التصحيح لاغية:

في حالة عدم توجيه الإشعار بالتحقيق إلى المعنيين بالأمر داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 153-I أعلاه؛

في حالة عدم تبليغ جواب الإدارة على ملاحظات الملزمين داخل الأجل المنصوص عليه في البند II أعلاه.

المادة 156

المسطرة السريعة للتصحيح

I.- إذا لاحظت الإدارة ما يستوجب القيام بتصحيح أساس فرض الرسوم المشار إليها في المادة 149- Iأعلاه لآخر فترة نشاط غير مشمولة بالتقادم المنصوص عليه في المادة 160 أدناه في حالة وفاة الملزم أو تفويت مقاولة أو انقطاع عن مزاولة النشاط أو تغيير شكلها القانوني أو تسوية أو تصفية قضائية تبلغ إلى الملزم وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه أسباب التصحيحات وتفاصيل مبلغها المزمع القيام بها والأساس المعتمد لفرض الرسم.

يضرب للملزم أجل ثلاثين) 30(يوما من تاريخ تسلم رسالة التبليغ لتقديم جوابه والإدلاء إن اقتضى الحال بما لديه من إثباتات .

وفي حالة عدم الجواب داخل الأجل المضروب لذلك، يفرض الرسم ولا يمكن أن ينازع فيه إلا وفق الأحكام الواردة في المادة 161 أدناه.

إذا قدمت ملاحظات داخل الأجل المضروب لذلك وارتأت الإدارة أن جميعها أو بعضها لا يستند إلى أي أساس صحيح، وجب عليها أن تبلغ الملزم وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه، داخل أجل لا يتجاوز الستين) 60(يوما الموالية لتاريخ تسلم جواب الملزم، أسباب رفضها الجزئي أو الكلي وكذا أسس فرض الرسم المعتمدة مع إخباره بأن له أن يطعن في الأسس المذكورة أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة المنصوص عليها في المادة 157 بعده داخل أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلم التبليغ الثانية.

تقوم الإدارة بفرض الرسوم باعتبار الأسس المبلغة إلى الملزم في رسالة التبليغ الثانية المذكورة.

يمارس الطعن أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة وفق الشروط المحددة في المادة 155 أعلاه.

لا يمكن أن ينازع في الرسوم المفروضة المشار إليها أعلاه أمام المحاكم إلا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 164 أدناه.

غير أنه في حالة عدم تقديم طعن أمام اللجنة المذكورة لا يمكن أن ينازع في الرسم المفروض إلا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 161 أدناه.

II.- إذا توقف مجموع نشاط الملزم وتلت ذلك تصفية، بوشر تصحيح أسس الرسم بعد القيام بفحص للمحاسبة من دون إمكانية الاحتجاج بالتقادم على الإدارة خلال مجموع فترة التصفية.

ويجب أن تبلغ نتيجة فحص المحاسبة المذكور إلى الملزم قبل انصرام اجل سنة على تاريخ إيداع الإقرار النهائي المتعلق بنتيجة التصفية النهائية.

المادة 157

اللجان المحلية لتقدير الضريبة

استثناء من أحكام المادة 225 من المدونة العامة للضرائب، تنظر اللجان المحلية لتقدير الضريبة المذكورة في المطالبات المتعلقة بالرسوم المشار إليها في المادة 149-I أعلاه التي يقدمها في شكل عرائض، الملزمون الكائن موطنهم الضريبي أو مقرهم الاجتماعي أو مؤسستهم الرئيسية داخل دائرة اختصاصها.

وتبت هذه اللجان في النزاعات المعروضة على أنظارها ويجب عليها أن تصرح بعدم اختصاصها في المسائل التي ترى أنها تتعلق بتفسير نصوص تشريعية أو تنظيمية.

I.- تضم كل لجنة:

1°- قاض رئيسا؛

°2- ممثلا لعامل العمالة أو الإقليم الواقع مقر اللجنة بدائرة اختصاصه؛

°3- ممثلا للمصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية المعين من طرف العامل والذي يقوم بمهمة الكاتب المقرر.

°4- ممثلا للملزمين يكون تابع للغرفة أو المنظمة المهنية الممثلة للنشاط الذي يزاوله الملزم الذي قدم الطعن.

وتبت اللجنة في الأمر بصورة صحيحة إذا حضرها ثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم الرئيس وممثل للملزمين. وتتداول بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وإذا تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

وتبت بصورة صحيحة خلال اجتماع ثان بحضور الرئيس وعضوين آخرين فإن تعادلت الأصوات رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يجب أن تكون مقررات اللجان المحلية مفصلة ومعللة.

ويحدد في اثني عشر) 12(شهرا الأجل الأقصى الذي يجب أن يفصل بين تاريخ تقديم الطعن وتاريخ صدور المقرر المتخذ في شأنه.

عندما ينصرم الأجل المشار إليه أعلاه ولم تتخذ اللجنة المحلية لتقدير الضريبة مقررها، لا يجوز إدخال أي تصحيح على إقرار الملزم أو على أساس فرض الرسم المعتمد من لدن الإدارة في حالة فرض الرسم بصورة تلقائية بسبب عدم الإدلاء بالإقرار أو بسبب إقرار غير تام.

غير أنه في حالة إعطاء الملزم موافقته الجزئية على الأسس المبلغة إليه من لدن لإدارة أو في حالة عدم تقديمه لملاحظات على أسباب التصحيح المدخلة من طرف الإدارة، يكون الأساس المعتمد لإصدار الرسوم هو الأساس الناتج عن تلك الموافقة الجزئية أو أسباب التصحيح المذكورة.

II.- يعين ممثلو الملزمين وفق الشروط التالية:

°1- فيما يخص الطعون التي تهم الملزمين الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو فلاحيا:

يعين عامل العمالة أو الإقليم المعني بالأمر الممثلين الرسميين ومثل عددهم من الممثلين الاحتياطيين لمدة ثلاث) 3(سنوات من بين الأشخاص الذاتيين المدرجين في القوائم التي

يقدمها رؤساء غرفة التجارة والصناعة والخدمات وغرفة الصناعة التقليدية وغرفة الفلاحة وغرفة الصيد البحري قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة التي تبتدئ خلالها مهام الأعضاء المعينين في حظيرة اللجنة المحلية.

2°- فيما يخص الطعون التي تهم الملزمين الذين يزاولون مهنا حرة:

يعين عامل العمالة أو الإقليم المعني بالأمر، الممثلين الرسميين ومثل عددهم من الممثلين الاحتياطيين لمدة ثلاث) 3(سنوات من بين الأشخاص الذاتيين أعضاء المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا، المدرجين في القوائم التي تقدمها المنظمات المذكورة قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة التي تبتدئ خلالها مهام الأعضاء المعينين في حظيرة اللجنة المحلية.

ويباشر تعيين الممثلين المشار إليهم في 1° و2° أعلاه قبل فاتح يناير من السنة التي تبتدئ خلالها مهامهم في حظيرة اللجان المحلية .

وإذا طرأ تأخير في تعيين الممثلين الجدد أو حال دون ذلك عائق، وقع تلقائيا تمديد انتداب المثلين المنتهية مهامهم لفترة لا تتجاوز ثلاثة) 3(أشهر.

III.- إذا استحال تمديد انتداب الممثلين المنتهية مهامهم لأي سبب من الأسباب أو لم يتأت في فاتح أبريل تعيين الممثلين الجدد للملزمين، وجب إخبار الملزم بذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه. ويجوز للملزم في هذه الحالة أن يقدم إلى رئيس المصلحة الجبائية التابعة للجماعة المحلية التابع لها مكان فرض الرسم، داخل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلم الرسالة المذكورة، طلبا يلتمس فيه المثول أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة مؤلفة فقط من رئيسها وممثل عامل العمالة أو الإقليم ورئيس المصلحة الجبائية التابعة للجماعة المحلية.

IV.- يمكن أن تضيف اللجنة إليها فيما يخص كل قضية خبيرين اثنين على الأكثر تعينهما من بين الموظفين أو الخاضعين للرسم ويكون لهما صوت استشاري. وتستمع اللجنة إلى ممثل الملزم إذا طلب ذلك أو إذا رأت أن من اللازم الاستماع إليه.

في كلتا الحالتين، تستدعي اللجنة في آن واحد ممثل أو ممثلي الملزم وممثل أو ممثلي الإدارة المعينين لهذا الغرض.

تستمع اللجنة إلى الطرفين كل على حدة أو هما معا إما بطلب من أحدهما أو إذا ارتأت أن هذه المواجهة ضرورية.

يجوز للملزم أن ينازع قضائيا في الرسوم المفروضة على إثر المقررات الصادرة عن اللجان المحلية لتقدير الضريبة التي أصبحت نهائية، بما في ذلك المتعلقة منها بالمسائل التي صرحت اللجان المذكورة بشأنها بعدم الاختصاص، وذلك وفق الشروط والآجال المنصوص عليها في المادة 164 أدناه.

الباب الثالث

مسطرة فرض الرسم بصورة تلقائية المادة 158

فرض الرسم بصورة تلقائية عن عدم الإدلاء بالإقرار أو الإدلاء بإقرار ناقص

إذا لم يدل الملزم بالإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون، أو أدلى بإقرار غير تام تنقصه المعلومات اللازمة لوعاء وتحصيل الرسوم المشار إليها في المادة 149-I أعلاه، يدعى وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه، إلى إيداع إقراره أو إتمامه داخل أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تسلم الرسالة الموجهة إليه.

إذا لم يقم الملزم بإيداع أو تتميم إقراره داخل أجل الثلاثين) 30(يوما الآنف الذكر، أخبرته الإدارة وفق نفس الإجراءات المقررة في المادة 152 أعلاه بالأسس التي قدرتها والتي على أساسها سيفرض عليه الرسم تلقائيا إذا لم يودع أو لم يتمم إقراره داخل أجل ثان مدته ثلاثون) 30(يوما من تاريخ تسلم رسالة الإخبار الثانية.

لا يمكن المنازعة في الواجبات الناتجة عن فرض الرسوم بهذه المسطرة وكذا الذعيرة والزيادات المتعلقة بها إلا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 161 من هذا القانون.

المادة 159

فرض الرسم بصورة تلقائية على مخالفة الأحكام المتعلقة بالإدلاء بالوثائق المحاسبية وحق المراقبة

إذا لم يقدم الملزم الوثائق المشار إليها في المادة 149 أعلاه أو إذا رفض الخضوع للمراقبة الجبائية وجهت إليه رسالة وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه، تدعوه فيها الإدارة إلى التقيد بالالتزامات القانونية داخل أجل خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ تسلم الرسالة المذكورة.

إذا لم يقدم الملزم الوثائق داخل الأجل المذكور أعلاه أو إذا رفض الخضوع للمراقبة المذكورة، أخبرته الإدارة في رسالة وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 أعلاه بتطبيق غرامة قدرها خمسمائة درهم) 500(وتمنحه أجلا إضافيا مدته خمسة عشر) 15(يوما من تاريخ تسلم الرسالة المذكورة للتقيد بالالتزامات المذكورة أو تبرير عدم وجود وثائق .

إذا لم يتقيد الملزم بالتزاماته القانونية خلال هذا الأجل الأخير، فرض عليه الرسم تلقائيا دون سابق تبليغ.

غير أنه يمكن المنازعة في الرسم المذكور وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 161 أدناه.

إذا لم يبرر الملزم عدم تقديم الوثائق أو رفض الخضوع للمراقبة فرضت عليه غرامة تهديديه قدرها مائة) 100(درهم عن كل يوم تأخير دون أن تتعدى ألف) 1000(درهم.

الباب الرابع التقادم

المادة 160

أجل التقادم

يمكن أن تصحح الإدارة أوجه النقصان والأخطاء والإغفالات الكلية أو الجزئية الملاحظة في تحديد أسس فرض أو حساب الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون داخل أجل أربع سنوات ابتداء من سنة استحقاق الرسم.

ينقطع التقادم بالتبليغ الأول المنصوص عليه في المواد 155 و 156 و 158 و 159 أعلاه.

يوقف التقادم طوال الفترة الممتدة من تاريخ تقديم الطعن أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة إلى غاية انصرام أجل الثلاثة) 3(أشهر الموالية لتاريخ تبليغ المقرر الصادر عن اللجنة المذكورة.

يمكن أن تصحح أوجه النقصان في استيفاء الرسوم والأخطاء والإعفاءات الكلية أو الجزئية الملاحظة من لدن الإدارة في تصفية وفرض الرسوم داخل أجل التقادم المنصوص عليه في هذه المادة.

ينقطع أجل التقادم بوضع الأمر بالاستخلاص موضع التحصيل.

القسم الثاني المنازعات الباب الأول

المسطرة الإدارية المادة 161

حق وأجل المطالبة

يجب على الملزمين الذين ينازعون في مجموع أو بعض مبلغ الرسوم المفروضة عليهم أن يوجهوا مطالباتهم إلى الآمر بالصرف أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض:

في حالة فرض الرسم عن طريق جداول أو أوامر بالاستخلاص خلال الستة) 6(أشهر الموالية للشهر الذي توضع فيه موضع تحصيل؛

في حالة أداء الرسم بصورة تلقائية خلال الستة) 6(أشهر الموالية لانصرام الآجال القانونية للإقرارات، بعد البحث الذي تقوم به المصلحة المختصة يتم البت في المطالبة من طرف:

السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض فيما يخص الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية؛

الآمر بالصرف للجماعة الترابية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض بالنسبة للرسوم الأخرى.

إذا لم يقبل الملزم المقرر الصادر عن الإدارة أو في حالة عدم جواب هذه الأخيرة داخل أجل الستة) 6(أشهر الموالية لتاريخ المطالبة ،جاز له أن يرفع الأمر إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ تبليغ المقرر المذكور.

فيما يخص الملزمين غير المقيمين يحدد أجل رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة في شهرين.

لا تحول المطالبة دون التحصيل الفوري للمبالغ المستحقة وإن اقتضى الحال الشروع في مسطرة التحصيل الجبري مع مراعاة استرداد مجموع أو بعض المبالغ المذكورة بعد صدور المقرر أو الحكم.

المادة 162

إسقاط الرسم والإبراء منه والتخفيف من مبلغه وتحويل أداء مبلغه

على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية أو الأشخاص المفوضين من لدنهما لهذا الغرض أن يقرروا داخل أجل التقادم المتعلق بالمطالبة المنصوص عليه في المادة 161أعلاه، إسقاط الرسوم جميعها أو بعضها إذا ثبت أنها زائدة على المبلغ المستحق أو أن الأمر يتعلق برسم فرض مرتين أو فرض بغير موجب صحيح طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

يجوز للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو الأشخاص المفوضين من لدنهما لهذا الغرض أن يسمحوا بناء على طلب الملزم ومراعاة للظروف المستند إليها بالإبراء أو التخفيف من الزيادات والغرامات والذعائر وباقي الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون.

إذا صدر رسم السكن على عقار معين في اسم شخص آخر غير الشخص المالك، يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض أن يقررا تحويل أداء مبلغ الرسم أو التخفيف من مبلغه، بناء على طلب يتقدم به المالك أو الشخص

الذي صدر الرسم باسمه دون موجب حق، وذلك طبقا للإجراءات وآجال التقادم المنصوص عليها بالمادة 160 أعلاه.

في حالة المنازعة حول ملكية العقار يصدر الرسم مؤقتا في اسم الحائز أو واضع اليد عليه طبقا لأحكام المادة 19 أعلاه ويتم لجوء الأطراف المعنية إلى المحاكم المختصة.

وبعد صدور الحكم النهائي حول ملكية العقار تتم تسوية الوضعية في حدود فترة التقادم المنصوص عليها بالمادة 160 أعلاه.

المادة 163 المقاصة

إذا طلب أحد الملزمين إسقاط الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون أو تخفيض مبلغه أو استرداده، جاز للإدارة المختصة خلال بحث الطلب المذكور أن تواجه الملزم بكل مقاصة لفائدة المعني بالأمر فيما يتعلق بالرسم المعني، بين الإسقاط المبرر والرسوم التي قد يكون الملزم مدينا بها، بسبب أوجه النقص أو الإعفاءات غير المنازع فيها الملاحظة في تحديد وعاء أو حساب نفس الرسوم المفروضة عليه وغير المتقادمة.

عندما ينازع الملزم في مبلغ الواجبات المستحقة عليه فيما يتعلق بالرسوم المشار إليها في المادة 146-I أعلاه بسبب نقصان أو إغفال، فإن الإدارة المختصة تمنح الإسقاط وتشرع حسب الحالة في تطبيق المسطرة المنصوص عليها في المادة 155 أو المادة 156 أعلاه.

الثاني

المسطرة القضائية المادة 164

المسطرة القضائية المطبقة إثر المراقبة الجبائية

يجوز للملزم أن ينازع عن طريق المحاكم في الرسوم المفروضة على إثر المقررات الصادرة عن اللجنة المحلية لتقدير الضريبة أو الرسوم التي تفرضها الإدارة تلقائيا باعتبار الأساس الذي بلغته بسبب تصريح اللجنة المذكورة بعدم اختصاصها، وذلك داخل أجل الستين) 60(يوما الموالية لتاريخ وضع الأمر بالاستخلاص موضع التحصيل.

إذا لم يترتب على المقررات الصادرة عن اللجان المحلية لتقدير الضريبة إصدار أمر بالاستخلاص، جاز تقديم الطعن القضائي داخل الستين) 60(يوما الموالية لتاريخ تبليغ مقررات اللجنة المذكورة.

يمكن كذلك للإدارة أن تنازع عن طريق المحاكم داخل الأجل المذكور حسب الحالة في الفقرة الأولى أو الثانية أعلاه في المقررات الصادرة عن اللجنة المحلية لتقدير الضريبة، سواء تعلقت هذه المقررات بمسائل قانونية أو فعلية.

بصرف النظر عن جميع المقتضيات المخالفة تمثل الإدارة بكيفية صحيحة أمام القضاء، مطالبة كانت أو مطلوبا ضدها، بمدير الضرائب أو الآمر بالصرف للجماعة المحلية المعنية أو الأشخاص المفوضين من لدنهما لهذا الغرض والذي يمكنه إن اقتضى الحال توكيل محام.

لا يمكن للنزاعات المتعلقة بتطبيق هذا القانون أن تكون موضوع تحكيم.

المادة 165

المسطرة القضائية المطبقة على إثر مطالبة

إذا لم يقبل الملزم المقرر الصادر عن الإدارة عقب بحث مطالبته، جاز له أن يرفع الأمر إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاثين)30(يوما الموالية لتاريخ تبليغ المقرر المذكور.

إذا لم تجب الإدارة داخل أجل الستة) 6(أشهر الموالية لتاريخ المطالبة، جاز كذلك للملزم المعني رفع طلب إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاثين) 30(يوما الموالية لتاريخ انصرام أجل الجواب المشار إليه أعلاه.

المادة 166

المسطرة المتعلقة بتطبيق الجزاءات الجنائية على المخالفات الضريبية

إن الشكاية الرامية إلى تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة 138 أعلاه، يجب أن تعرض مسبقا من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الآمر بالصرف للجماعة الترابية أو الأشخاص المفوضين من لدنهما لهذا الغرض على سبيل الاستشارة على لجنة للنظر في المخالفات الضريبية المنصوص عليها في المادة 231 من المدونة العامة للضرائب يرأسها قاض وتضم ممثلين اثنين لإدارة الضرائب وممثلين اثنين للملزمين يختاران من القوائم التي تقدمها المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا.

ويعين أعضاء هذه اللجنة بقرار لرئيس الحكومة.

يجوز للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو الآمر بالصرف للجماعة الترابية أو الأشخاص المفوضين من لدنهما لهذا الغرض أن يحيل بعد استشارة اللجنة المذكورة الشكاية الرامية إلى تطبيق الجزاءات الجنائية المنصوص عليها في المادة 138 أعلاه إلى وكيل الملك المختص التابع له مكان ارتكاب المخالفة.

يجب على وكيل الملك أن يحيل الشكاية إلى قاضي التحقيق.

الجزء الثالث

أحكام مختلفة الباب الأول تعريف

المادة 167

الإدارة

يقصد بعبارة الإدارة الواردة في هذا القانون:

°1- المصالح التابعة لإدارة الضرائب بالنسبة للرسم المهني؛

°2- المصالح التابعة للخزينة العامة للمملكة بالنسبة لرسم السكن ولرسم الخدمات الجماعية؛

°3- المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية بالنسبة لباقي الرسوم الواردة في هذا القانون.

الثاني

مساطر خاصة

المادة 168

تحديد الأسعار بقرار

إذا لم ينص هذا القانون على أسعار أو تعريفات ثابتة للرسوم الواردة فيه، يتم تحديد هذه الأسعار والتعريفات بقرار يصدره الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية بعد مصادقة مجلس الجماعة الترابية.

غير أنه إذا امتنع مجلس الجماعة الترابية أو لم يصدر القرار الذي يحدد أسعار أو تعريفات الرسوم ونتج عن هذا الامتناع أو عدم الإصدار تملص من أحكام هذا القانون أو ضرر

بالمنفعة العامة للجماعة الترابية، يتعين تفعيل التدابير التي يتم تطبيقها في حالة رفض مجلس الجماعة الترابية المعنية القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهيرالشريف رقم 83.15.1بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015(أو المادة 74 من القانون التنظيمي رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 84.15.1 بتاريخ 20 من رمضان 1436)7 يوليو2015(أو المادة 73 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهيرالشريف رقم85.15.1 بتاريخ 20 من رمضان 1436)7 يوليو 2015(.

المادة 168 المكررة

الإقرار الإلكتروني

يمكن إيداع الإقرارات بطريقة إلكترونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي بالنسبة للرسوم التالية:

الرسم المهني؛

رسم السكن؛

رسم الخدمات الجماعية؛

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية؛

الرسم على محال بيع المشروبات؛

الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة؛

الرسم على استخراج مواد المقالع؛

الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية؛

الرسم على استغلال المناجم؛

الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ.

يكون للإقرار الإلكتروني نفس الآثار القانونية للإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 168 مكرر مرتين

الأداء الإلكتروني

يمكن أداء مبلغ الرسم بطريقة إلكترونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي بالنسبة للرسوم التالية:

الرسم المهني؛

رسم السكن؛

رسم الخدمات الجماعية؛

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية؛

الرسم على محال بيع المشروبات؛

الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة؛

الرسم على استخراج مواد المقالع؛

الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية؛

الرسم على استغلال المناجم؛

الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ.

يكون للأداء الإلكتروني نفس الآثار القانونية للأداءات المنصوص عليها في هذا القانون.

الثالث

توزيع عائدات الرسوم ودفع مداخيل الجزاءات الجبائية المادة 169

توزيع عائد الرسم

إذا كانت الأملاك الخاضعة للرسوم تابعة للنفوذ الترابي لجماعتين أو أكثر يوزع عائد هذه الرسوم على هذه الجماعات باعتبار جزء الأملاك الواقعة في المجال الترابي لكل جماعة.

المادة 169 المكررة مداخيل الجزاءات الجبائية

تدفع لفائدة ميزانية الجماعة الترابية مداخيل الجزاءات الجبائية المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بوعاء الرسوم المفروضة داخل المجال الترابي لهذه الجماعة.

الباب الرابع التضامن

المادة 170

التضامن في حالة تفويت عقار

عند تفويت عقار يجب على المالك الجديد أن يطلب من البائع تقديم إيصالات الأداء أو شهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء الرسوم المستحقة على العقار المذكور المتعلقة بسنة التفويت والسنوات السالفة، وإلا أصبح المالك الجديد مسؤولا، على وجه التضامن مع المالك القديم أو صاحب حق الانتفاع، عن أداء الرسوم المذكورة.

إذا كان التفويت جزئيا فإن التضامن لا يكون إلا باعتبار الرسوم المستحقة على الجزء المفوت.

في حالة تفويت العقار للغير، يصبح المالك الجديد متضامنا مع المالك القديم في أداء الرسم على عمليات تجزئة الأراضي.

المادة 171

تضامن العدول والموثقين

في حالة تفويت عقار للغير أو انتقال ملكيته، وجب على العدول والموثقين وعلى كل شخص آخر يمارس مهنة تحرير العقود طلب تقديم شهادة من المصالح المكلفة بالتحصيل تثبت أداء مبالغ الرسوم المتعلقة بسنة تفويت أو انتقال الملكية والسنوات السالفة، وإلا أصبحوا مسؤولين على وجه التضامن مع الملزم بأداء الرسوم المستحقة على العقار موضوع التفويت.

يجب أن يحتفظ مفتش الضرائب المكلف بالتسجيل بكل وثيقة متعلقة بتفويت عقار يقدمها المتعاقدان مباشرة إليه إلى أن يتم تقديم الشهادة المنصوص عليها بالفقرة السابقة.

المادة 172

التضامن عند تفويت الأصل التجاري

في حالة تفويت أصل تجاري لمؤسسة تجارية أو صناعية أو حرفية أو منجميه أو تخل عن جميع الأموال أو العناصر المدرجة في أصول شركة من الشركات أو تلك المستعملة لمزاولة مهنة خاضعة للرسم المهني، يجب على المفوت إليه التأكد من أداء جميع الرسوم المستحقة على المفوت عند تاريخ التفويت والمتعلقة بالنشاط المزاول وذلك استنادا إلى شهادة مسلمة من طرف المصالح المكلفة بالتحصيل.

في حالة عدم احترام هذا الالتزام يصبح المفوت إليه مسؤولا على وجه التضامن بأداء الرسوم المستحقة عند تاريخ التفويت والمتعلقة بالنشاط المزاول.

المادة 173

تضامن المالك مع مستغل الأصل التجاري

بصرف النظر عن كل الأحكام المخالفة، يعتبر مالك الأصل التجاري مسؤولا على وجه التضامن مع المستغل عن أداء الرسوم المستحقة برسم استغلال هذا الأصل التجاري.

الباب الخامس

حساب الآجال المادة 174

آجال الاستحقاق والإجراءات المسطرية

إذا صادف انتهاء الآجال المنصوص عليها في هذا القانون يوم عيد أو عطلة قانونية، تم إرجاء حلول الأجل إلى اليوم الأول من أيام العمل الموالية.

تعتبر الآجال المحددة للمساطر المنصوص عليها في هذا القانون آجال كاملة بحيث لا يعتبر في الحساب اليوم الأول من الأجل ويوم حلول الأجل.

الباب السادس السر المهني

المادة 175

الأشخاص الملزمون بالسر المهني.

يلزم بكتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل كل شخص يشارك، بمناسبة مزاولة مهامه أو اختصاصاته ،في تحديد الرسوم ومراقبتها واستيفائها أو المنازعات المتعلقة بها وكذا أعضاء اللجان المنصوص عليها في المادة 157 أعلاه.

غير أنه لا يجوز لهؤلاء الأشخاص أن يسلموا المعلومات أو نسخ من العقود أو الوثائق أو السجلات التي في حوزتهم لأشخاص غير المتعاقدين أو الملزمين المعنيين أو خلفهم العام، إلا بموجب أمر صادر عن القاضي المختص.

الباب السابع

نسخ ودخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية المادة 176 نسخ

I. تنسخ ابتداء من تاريخ دخول القانون حيز التطبيق أحكام:

الظهير الشريف رقم 442.61.1 بتاريخ 22 من رجب 1381)30 ديسمبر 1961(المنظم للضريبة المهنية؛

-القانون رقم 89.37 المتعلق بالضريبة الحضرية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 228.89.1 بتاريخ 22 من جمادى الآخرة

1410)30 ديسمبر 1989(؛

القانون رقم 97.22 المؤسس لفائدة غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الحرف التقليدية وغرف الصيد البحري واتحاداتها رسم إضافي للضريبة المهنية والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 170.97.1 بتاريخ 27 من ربيع الآخر 1418)2 أغسطس 1997(؛

القانون رقم 89.30 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية وهيئاتها.

تنسخ كذلك ابتداء من نفس التاريخ جميع الأحكام المتعلقة بالضرائب والرسوم المشار إليها أعلاه والمنصوص عليها بنصوص تشريعية خاصة.

تعوض مراجع القوانين المشار إليها في I أعلاه والمضمنة بنصوص تشريعية وتنظيمية بالأحكام المقابلة لها في هذا القانون.

كل مقتضى يتعلق بجبايات الجماعات المحلية يجب التنصيص عليه في هذا القانون.

المادة

تاريخ دخول حيز التنفيذ I. تطبق أحكام هذا القانون ابتداء من فاتح يناير 2008.

المادة

أحكام انتقالية

تبقى سارية المفعول أحكام النصوص التي تم نسخها بموجب المادة 176- I أعلاه بالنسبة لوعاء ومنازعات ومراقبة وتحصيل الضرائب والرسوم المتعلقة بالفترة ما قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لا يطبق الطابع الخاص المشار إليه بالمادة 103 من هذا القانون على رخص السياقة التي تم الحصول عليها أو تمديد صلاحيتها إلى صنف آخر قبل فاتح يناير 1990.

مقتضيات مدرجة بالقانون رقم 20.07

دخول حيز التنفيذ

)المادة السادسة من القانون رقم 20.07(

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021.

غير أنه يستمر بصورة انتقالية:

تحصيل الرسم المهني من طرف الخزينة العامة للمملكة بالنسبة للخاضعين للرسم المهني، ماعدا الخاضعين للرسم المهني المحددين بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية الذين يتعين عليهم دفع هذا الرسم لدى إدارة الضرائب؛

إصدار رسم السكن من طرف مصالح إدارة الضرائب بالنسبة للخاضعين لرسم السكن، ماعدا الخاضعين لرسم السكن المحددين بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية الذين يتم إصدار الجداول المتعلقة بهم من لدن الخزينة العامة للمملكة؛

إصدار رسم الخدمات الجماعية من طرف مصالح إدارة الضرائب بالنسبة للخاضعين لرسم الخدمات الجماعية ،ماعدا الخاضعين لرسم الخدمات الجماعية المحددين بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية الذين يتم إصدار الجداول المتعلقة بهم من لدن الخزينة العامة للمملكة.

أحكام ختامية

)المادة السابعة من القانون رقم 20.07(

I - تستفيد من أحكام المادة 42 من القانون رقم 06.47 السالف الذكر كما تم نسخها وتعويضها بموجب المادة الثانية من هذا القانون، الأراضي موضوع رخصة التجزئة أو البناء التي ظلت معفاة من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

II- لا تطبق الجزاءات عن عدم الإقرار أو وضع الإقرار خارج الأجل بالنسبة للأراضي غير المبنية المخصصة لاستغلال مهني أو فلاحي قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ .

III - ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ:

▪ تلغى الديون الجبائية المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، بما فيها الضريبة الحضرية والضريبة المهنية

)البتانتا(الموضوعة قيد التحصيل والتي يساوي أو يقل مبلغها عن مائتي) 200(درهم.

▪ تلغى الديون الجبائية المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، بما فيها الضريبة الحضرية والضريبة المهنية)البتانتا(، والتي بوشر بشأنها تحصيل جزئي نتج عنه مبلغ متبقى غير مؤدى يساوي أو يقل عن مائتي) 200(درهم.

▪ تلغى كذلك الغرامات والذعائر والزيادات وفوائد التأخير ومصاريف التحصيل المرتبطة بالديون المشار إليها أعلاه مهما كان مبلغها.

▪ تطبق تلقائيا الإلغاءات المشار إليها أعلاه من طرف محاسب الخزينة المختص دون تقديم طلب من طرف المدينين المعنيين.

▪ تعتبر الديون المشار إليها في هذا البند تلك التي ظلت غير مستخلصة إلى غاية دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

IV -تلغى الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات بما في ذلك الضريبة الحضرية والضريبة المهنية)الباتنتا(والتي لم يتم استخلاصها قبل فاتح يناير2020 شريطة أن يقوم الخاضعون والملزمون المعنيون بتسديد أصل هذه الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى إلى غاية أجل أقصاه 30 يونيو 2021.

تطبق تلقائيا الإلغاءات المشار إليها أعلاه من طرف المكلف بالتحصيل عند تسديد أصل الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المشار إليها أعلاه دون تقديم طلب مسبق من طرف الملزم أو الخاضع المعني.

ويستفيد المدينون فقط بالغرامات والذعائر والزيادات وصوائر التحصيل غير المستخلصة قبل فاتح يناير 2020 من إلغائها كليا وتلقائيا.

الملحق بالقانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية

قائمة الأنشطة الخاضعة للرسم المهني

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
1	السقط	- تاجر بالتقسيط	تاجر بالجملة	
2	ذبح أو زبر	الحيوانات بالمجازر) يقوم ب (زبرا الحطب و قطعه)مقاول في (		
3	توابع	-الصيد) بائع بالتقسيط(أو القطع المنفصلة المستعملة) تاجر(	مكاتب المعلوميات أو الآلات الطبية) بائع(	
4	توابع الهاتف		بائع)قار أو جوال (	
5	مصلح الأوتار	-البيانو		مستغل مصحة

6	الولادة		مستغل دار	
7	حاضن	- حاضن		
8	المراكم و البطاريات الكهربائية	- صانع		
9	الحمض الكبريتي	عبر أشغال الخراطة و غرف الرصاص أو التحفيز)مستغل مصنع)		
10	النشاط الرياضي أو الفني		) صاحب امتياز لعمليات (	
11	توليف الأفلام السينمائية		) مستغل استوديو (	
12	متصرف		في الأملاك أو المحروسات	
13	جوية	- مقاول أشغال		
14	عدل	-عدل		
15	الإعلانات و الملصقات	) مقاول في وضع وصيانة (		
16	مستأجر		السفن	
17	مصفى	المعادن الاعتيادية	مسترجع , مصفي المعادن النفيسة	
18	وكالة		سفر)تشغل من شخص إلى خمسة أشخاص () مستغل (تجارية لتشجيع الادخار العمومي على الاستهلاك	

			) مستغل(للتزويد بالوثائق أو المواد للصحافة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			للتزويد بالوثائق أو المواد للصحافة)مستغل(لعمليات الرهان المتبادلة خارج المضامير)مستغل(الوثائق و التنظيم التجاري و التقني)مستغل(للعمليات المتبادل للرهان)مستغل(الاشهار) مستغل(	
19	وكيل		-الأعمال -استخلاص حقوق المؤلف	
20	مركمات الفحم الاصطناعي أو الأجر القابل للاحتراق	مستغل معمل تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة او بنصف الجملة	

21	مركمات الاسمنت و الأجر و القرميد	- صانع		
22	خرفان	- سمسار	-تاجر بالجملة أو بالقلة	تاجر مصدر
23	قابل أو مثمن	مواد غذائية و بضائع و أشياء أخرى		
24	رخصة		-نقل الأشخاص أو البضائع)مكري(	
25	الكحول	الشمندر الحبوب)صانع(ماء الحياة أو مشروب روحي أو فاتح الشهية مكون أساسا من الكحول) بائع الكحول -مغير) تاجر بالتقسيط المستهلكة في عين المكان (أو)بائع قنينات (	-ماء الحياة أو مشروب روحي أو فاتح الشهية مكون أساسا من الكحول) تاجر نصف الجملة (-مغير)تاجر نصف الجملة(	ماء الحياة أو مشروب روحي أو فاتح الشهية مكون أساسا من الكحول) تاجر نصف الجملة (-مغير)تاجر نصف الجملة(
26	الحلفاء	- تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو بنصف الجملة	
27	أنواع الاشنة و الفوقس و النباتات العطرية أو الطبية أو الصناعية	- ملتقط من أحل البيع	-جامع من اجل البيع	
28	التغذية العامة		-مستغل متجر	
29	أغذية مركبة أو مواد أخرى لتغذية الحيوانات	تاجر بالتقسيط	-صانع أو تاجر بالجملة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
30	-أغذية	- بائع الأغذية الصلبة التي تستهلك في عين المكان		

31	-أعواد الثقاب و الشموع	)صانع(		تاجر بالجملة
32	-ألمنيوم	- مستغل مسبك		
33	أسمدة التلقيح	- صانع أو تاجر يبيع بالتقسيط	-صانع أو تاجر بالجملة	
34	سيارة الإسعاف	-مستغل		
35	حرير صخري 'الأمينت (بما فيها الأنابيب	- صانع لمواد مستخرجة من		
36	النشا او سكر العنب أو الغلوتين أو مواد أخرى مماثلة	صانع		
37	المكتري الأول		أو المكتري الثاني لامتياز المناجم أ والمقالع أو غيرها -السوق	
38	الترفيهات العمومية	- صاحب		
39	تحليلات طبية أو كيماوية او صناعية			صاحب مختبر
40	الحمير	تاجر بالجملة أو بالقلة		
41	أخصائي تخدير	- ممرض	-طبيب	
42	الحيوانات	- مكري حيوان للحمل أو الجر	-تاجر حيوانات الألفة	
43	إعلانات و إعلامات مختلفة		المقاول في نشر	
44	الانتموان	- مستغل مسبك		
45	بائع الأثريات		–بائع الاثريات	
46	المشروبات الفاتحة للشهية	-صانع - مزود أوبائع بالقنينة	-تاجر بنصف الجملة	تاجر بالجملة

47	مربى النحل	- مربى النحل		
48	الأجهزة	-الراديو و التلفزة و التوابع الخاصة بالصوت و الصورة	-توابع أو قطع الراديو و التلفزة)تاجر بالجملة (	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		المكري أو البائع بالتقسيط -أو قطع الأسنان الاصطناعية)الصانع للغير(-الات التصوير أو الساعات او أدوات التحقيق و البصر)صانع(الاتصال اللاسلكي او مكبرات الصوت)مكري (-الآلات المنزلية للتدفئة و المطبخ) مصلح(-الآلات أ توماتيكية لطبخ و قلي الذرة أو الإسفنج	-)بائع بالجملة (موزع أوتوماتيكي أو أجهزة اللعب او غيرها من الأجهزة المماثلة) مستغل(فاحص أو مقاول صيانة -الكهرباء, أو أجهزة الأمان)تاجر أو صانع (–أو قطع الأسنان الاصطناعية)تاجر أو صانع (-معدات صحية)تاجر(جنى أوراق التبغ)صانع أوبائع(السينمائية)تاجرأو مكري (-الكهربائية و أجهزة التدفئة و الطبخ المنزلية) مستغل ورشة صيانة أو إصلاح(	

49	التجهيزات	الكهربائية)صانع أو مصلح (	توابع أو لوازم الاتصال السلكي)بائع(	
50	الآلات لتوزيع المشروبات		مستغل	
51	الآلات لتوزيع الأسطوانات أو الأقراص أو CDالمدمجة ( )DVDالديفيديي (			
52	شقق	أجزاء شقةٍ أو محلات مختلفة أو عمارة أو أجزاء عمارة عن طريق الإيجار من الباطن)مستغل (-شقق مفروشة) مكري (-مقاول تنظيف		
53	طلاء بالمعادن	-طلاء بالذهب أو بالفضة		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
54	مقيم	المواد الغذائية أو البضائع أو أشياء مختلفة		
55	مهيئ و محضر	المعادن النفيسة		
56	مزود	السفن بالمواد الغذائية دون غيرها		للسفن
57	الأشجار	تا جر		
58	مهندس معماري		-يغسل بمفرده - يشغل من واحد إلى ثلاثة رسامين أو حاسبين أو كاتبات أو راقنات	-يشغل أكثر من ثلاثة رسامين او حاسبين أو كاتبات أو راقنات
59	مطلي المعادن بالفضة	او مطليها بالذهب		

60	مجهز السفن		-للصيد و التي تبلغ حمولتها الصافية الكلية للمنشآت أكثر من 5 أطنان -مجهز السفن للملاحة الساحلية الكبيرة أو الصغيرة -للآماد البعيدة أنظر ملاحة	
61	الخزانات المعدنية	)تاجر(		
62	الأوسمة	رسام		
63	الدعامات	صانع الدعامات المعدنية للبناء أو المقاولة		
64	صانع الأسلحة	صانع الأسلحة أو صانع الأسلحة للغير		
65	المساح , القائس	المساح الخبير		
66	شحان	شحان		
67	الرش و الكنس		مقاولة	
68	أدوات	-صانع أدوات القنص و الصيد المائي و الرياضة و أدوات التخييم و أدوات	-تاجر في أدوات التدخين -تاجر بالجملة أو بالتقسيط لأدوات القنص او الصيد	-صاحب محل للبيع بالجملة للأدوات المنزلية عندما يشغل اكثر من 10

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		أخرى من نفس النوع صاحب دكان للبيع بنصف الجملة أو بالتقسيط للأدوات المنزلية عندما يشغل عادة أكثر من 10 أشخاص -تاجر بالجملة للملابس و لوازم الخياطة أو القطع الصغيرة للثوب العادي -صاحب متجر)بازار (يشغل شخص واحد أو شخصين للأدوات المنزلية أو لعب الأطفال	المائي أو أدوات التخييم و الرياضة او أدوات أخرى من نفس النوع -صاحب متجر)بازار(يشغل من 3 إلى 10 أشخاص للأدوات المنزلية أو لعب الأطفال -صاحب متجر) بازار(يشغب من 3 إلى 5 أشخاص -تاجر بالجملة أو بالتقسيط للأدوات الرياضية و	

		-صاحب محل صناعي لصناعة أدوات السفر و الأدوات الأخرى من نفس النوع -مؤلف الإنتاجات الأدبية و العلمية -أدوات الرياضة و التخييم و أدوات أخرى من نفس النوع)صانع(	أدوات أخرى من نفس النوع	
69	صانع الشهب و الأنوار الاصطناعية	-صانع الشهب و الأنوار الاصطناعية		
70	فنان غنائي أو درامي	-يشغل لحسابه الخاص		
71	فنون الترفيه	-صاحب دروس		
72	الإسفلت	-مقاول في الأشغال الخاصة بالإسمنت و الزفت و غيره من المواد المشابهة الذي يشغل على الأكثر شخصين صانع مستحلب تاجر بالتقسيط	-مقاول في الأشغال الخاصة بالاسمنت و الزفت و غيره من المواد المشابهة الذي يشغل أكثر من شخصين -تاجر بالجملة أو نصف الجملة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
73	التأمينات	-سمسار تأمين بحري أو بري لا يتوفر على أي مستخدم	سمسار تامين بحري أو بري يشغل شخصا أو أكثر -وكيل مقاولات الادخار و الرسملة	-مقاول في التأمينات البحرية -مقاول في التأمينات غير المتبادلة
74	منجم أو قارئ الورق او الخطوط	يشتغل بغرفة		
75	ورشة توليف و تأليف و تركيب و		صاحب مختبر أو ورشة	

	تصويت أفلام سينمائية			
76	ورشة إصلاح المراكب	صاحب		
77	ورشة الالكترونيات و الاليكتروميكانيكيات	صاحب		
78	الترفيهات		-مستغل مؤسسة حضرية او متنقلة للتسلية و الفرجة-مستغل مؤسسة حضرية للتسلية	
79	صاحب مأوى	أو صاحب حان مأوى - صاحب مأوى		
80	مؤلف	-المؤلفات و المواد الأدبية أو العلمية و غيرها		
81	حافلات النقل الحضري	-مقاول النقل الحضري		
82	السيارات	-مستغل مؤسسة لصيانة السيارات -صاحب مؤسسة لتعليم سياقة السيارة المالك لعربة واحدة -مقاول نقل البضائع بالسيارات -مقاول نقل المسافرين في	-تاجر في توابع السيارات و القطع المفصولة الخاصة بها -بائع السيارات المستعملة و قطعها المفصولة و توابعها المستعملة -مقاول تزيين السيارات	-تاجر بالجملة في السيارات

		يوم و ساعات محددة -نقل مواد مختلفة	-مستغل مؤسسة لصيانة السيارات - سمسار -مكري العربات	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			-صاحب مؤسسة لتعليم سياقة السيارة المالك لعربتين أو أكثر -صاحب موقف لحراسة و إيواء السيارات	
83	)صندوق الضمانة أو الكفالة (التسبيقات أو القروض , المداخيل و الأداءات و الضمانة			-منجز عمليات -الهيئات المكلفة بتسيير الصناديق
84	مربي الطيور	-حاضن أو مربى الطيور الداجنة و منتج البيض		

85	الشوارع	-مقاول صيانة الشوارع		
86	الطائرة	مركب الطائرات	-مكري الطائرات أو المروحيات -)مستغل(الطائرات لنقل الأشخاص أو البضائع-صاحب مؤسسة لتعليم سياقة الطائرات	
87	طائرات – طاكسي		مستغل	
88	إعلامات مختلفة		-مقاول نشر الإعلانات و الإعلامات	
89	محام		-يشغل على الأكثر راقنين أو كاتبين	-يشغل زميلا أو أكثر بالإضافة إلى راقنة أو كاتب أو ثلاث راقنات أو كاتبات أو كتاب مترجمين
90	بلاغي)بابوش(	صانع أو تاجر بالتقسيط أو بنصف الجملة	-تاجر بالجملة	
91	مركب عبارة BAC		-مكتري أو صاحب امتياز أو مستغل	
92	غطاء واقي		-ًصانع أو بائع -مكري	
93	حمام	-مكري مقصورات حمام البحر أو الأنهار		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		-مقاول أو مستغل حمامات أو مرشات عمومية		

94	مكناس	-بائع بالتقسيط -صانع أو تاجر بالتقسيط للمكانس العادية	-صاحب محل لصناعة المكانس-صانع أو تاجر بالجملة للمكانس	
95	الموازين	-بائع او مصلح		
96	أرجوحات	-مستغل مؤسسة متنقلة للدفع اليدوي		
97	الكنس		-مقاولة في الكنس	
98	محفل راقص عمومي	مقاول		
99	ضمادة		-تاجر أو صانع آلات التضميد	
100	مصرفي			مصرفي
101	قوارب	-مكري القوارب أو السفن أو الزوارق ذات محرك أو آليات أو أجهزة معدة للألعاب أو الرياضات المائية	-تاجر أو مشيد القوارب أو الزوارق أو السفن-صانع القوارب أو الزوارق	
102	عبار	-قارب عبار بقوة دفع ميكانيكية)مستغل(		
103	الجوارب و الملابس المنسوجة	تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة او نصف الجملة -تاجر بالتقسيط من جودة رفيعة أو ممتازة	
104	قبان	-صاحب -مستغل قبان عمومي	-مستغل قبان أوتوماتيكي و آلات أخرى مماثلة	

105	سفن	-مكري الزوارق ذات المحرك أو الأدوات المعدة للألعاب أو الرياضات المائية	-تاجر أو مشيد السفن أو الزوارق -صانع السفن أو الزوارق	
106	مباني أوبراكات		مقاول	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
107	خبط ، درس		مستغل مقاولة	
108	متجر)بازار(للوازم المنزلية و لعب الأطفال	صاحب متجر بازار للوازم المنزلية و لعب الأطفال يشغل شخصان على الأكثر	-صاحب متجر بازار للوازم المنزلية و لعب الأطفال يشغل اكثر من ثلاثة أشخاص	
109	متجر)بازار(للسلع الجلدية أو سختيائية maroquinerie		-صاحب متجر بازار للسلع الجلدية أو الاستختيائية	
110	الفطائر	تاجر بالتقسيط		
111	المواشي	سمسار	-تاجر المواشي بالجملة أو بالقلة	-تاجر مصدر للمواشي
112	شمندر سكري	صانع كحول		
113	الزبدة و مشتقات الحليب	منتج الزبدة و مشتقات الحليب بطريقة ميكانيكية -تاجر في الزبدة و مشتقات الحليب بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة في الزبدة و مشتقات الحليب	
114	تحف صغيرة و أدوات التزيين	-تاجر بالتقسيط في تحف صغيرة و أدوات التزيين		
115	ممتلكات		-مدير ممتلكات	
116	الجعة		-صاحب مستودع الجعة أو تاجر الجعة بالجملة	

117	متجر الحلي	-صانع الحلي غير الأصيلة و الأشياء المبتكرة		
118	صانع الحلي	-صانع الحلي لحسابه الخاص -صانع الحلي للغير	-تاجر أو صانع ذو ورشة أو متجر - تاجر بدون و رشة	
119	الحلي	-مصلح أو مرسم الحلي و المجوهرات -تاجر الحلي غير الأصيل بائع التقسيط -صانع الحلي من معادن نفيسة للغير	صانع بالجملة او نصف الجملة للحلي المصطنعة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		-سكري الحلي -تاجر أو صانع الحلي المصطنعة يبيع بالتقسيط		
120	أوراق	-بائع لحسابه أو بعمولة للأوراق اليانصيب مجمعة أو مجزأة	سمسار في أوراق اليناصيب المجزأة	-مصدر أو بائع بالجملة لأوراق اليانصيب مجمعة أو مجزأة
121	لعب الأطفال	-صاحب متجر بازار بدون مستخدمين -تاجر بالتقسيط للعب العادية	-صاحب متجر بازار يشغل مستخدم واحد على الأقل	
122	البسكويت الصناعي	-مستغل مصنع يستخدم فرن بحزام أو سلاسل		
123	البسكويت و الحلويات الصلبة و الخبز المتبل و خبز الحمية		-صانع أو تاجر	

124	زفت معدني	-تاجر بالتقسيط -صانع مستحلب	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
125	الغسل و التنظيف والصباغة و الكي	-صاحب محل يشتغل بطريقة ميكانيكية		
126	مبيض الثوب	-يملك أو لايملك مغسلة		
127	الأبقار	-سمسار	-تاجر بالجملة و القلة	-تاجر مصدر
128	تلفيف	صاحب ورش		
129	الحطب	-تاجر بالتقسيط للحطب المعد للحرق -تاجر الحطب بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة للحطب المعد للحرق -تاجر الخشب المقطع أو المعد لصناعة العربات -تاجر الخشب البحري و خشب البناء أو القطع -تاجر خشب السفن و أدوات الكيل و خشب النقش و التزيين و النجارة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			و ألواح الدنان و الأغصان	
130	بائع مكاييل	تاجر بالتقسيط		

131	المشروبات	-بائع المشروبات و الأغذية غير المائعة التي تستهلك بعين المكان -بائع بالتقسيط -صانع أو معد المشروبات الغازية و ماء المائدة و السيرو و مواد للمشروبات غير الكحولية و الذي يستخدم أدوات في عمله		
132	العلب	-صانع بطريقة ميكانيكية للعلب من الورق المقوى وللأكياس والأعمدة من الورق -صانع بطريقة ميكانيكية للعلب الحديدية و التلفيف المعدني و أدوات و لوازم معدنية غير تلك التي تدخل ضمن الأواني المعدنية		
133	الحلويات	-صانع بطريقة ميكانيكية -معيد للبيع		

134	الملابس	-تاجر بالتقسيط للملابس -تاجر بالتقسيط للملابس العادية	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة -تاجر بالتقسيط للملابس النفيسة	
135	العلب المعدنية		-تاجر	
136	جزار	في المسلخ	بنصف الجملة أو بالتقسيط	بالجملة
137	السدادات	-صانع بطريقة ميكانيكية للسدادات من الفلين -تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
138	الوحل		-مقاولة إزالة الوحل	
139	الشموع	-صانع أو تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
140	خباز	خباز)مستغل(		
141	مخبزة	صاحب مخبزةتصنع الخبز بطريقة ميكانيكية يشغل خمسة مستخدمين على الأكثر	-صاحب مخبزة تصنع الخبز بطريقة ميكانيكية يشغل ستة مستخدمين أو أكثر	
142	كتبي	-كتبي أو بائع الكتب المستعملة		
143	مجهزالخيل	-صانع أجهزة الخيل		
144	صانع المصارين	صانع المصارين و حبال المصارين		
145	المصارين		-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
146	براسري	صاحب مصنع		
147	النعاج	مربى		

148	براءة الاختراع		-يبيع و يشتري براءات الاختراع - مكري	
149	الأجور	-صانع بمحرك أو بدونه المربعات و البوثقات و الفخار العادي و القرميد و قدوات صرف المياه و أدوات من الفخار أو من الجبس أو من الإسمنت ....إلخ من أجل البناء أو التزيين أو اللوحات و اليافطات ...إلخ -مستغل مصنع لبنات قابلة للاشتغال		
150	تاجر السقط	-يملك أو لا محلا	إعادة البيع للباعة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			بالتقسيط	
151	قطبان اللحم	تاجر		
152	المطروزات و المخرمات	--صانع أو تاجر بالتقسيط -صانع للغير	-صانع أو تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
153	طراز	-على الثوب بالذهب أوالفضة		

		-على الجلد بالذهب أو الفضة		
154	البرونز	-مسبك		
155	الفرشايات	صاحب مؤسسة صناعية للإنتاج الفرشا يات العادية أو الناعمة و المكنسات		
156	فراشي	صانع أو تاجر بالتقسيط	-صانع أو تاجر بالجملة	
157	طحن المعادن	-صاحب مصنع لطحن المعادن بطريقة ميكانيكية أو بطريقة فيزيو كيميائية		
158	طحن	صاحب مصنع		
159	مكتب	صاحب مكتب الإرشادات المختلفة -صاحب مكتب إعلام البيع أو كراء الممتلكات	-صاحب مكتب بيع بالعينات	-صاحب مكتب دراسات و أبحاث و تحريات
160	مكتبية		-تاجر لوازم و أدوات مكتبية	
161	نادي ليلي , صوان للمشروبات cabaret	-صاحب - صاحب نادي ليلي صوان المشروبات بمأوى		
162	مخادع الاستحمامات البحرية أو النهرية	-مكري		

163	المراحض العمومية	-صاحب		
164	الحبال	-صانع الحبال المعدنية		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		-صاحب مصنع للحبال المضفورة و المنتجات الحبلية و الحبال و الخيوط الغليضة		
165	البن	-حماص -تاجر بالتقسيط -صاحب مقهى تقليدي	تاجر بالجملة أو نصف الجملة -صاحب مقهى فيه غناء أو موسيقى أو فرجة بدخول مجاني وبدون أسعار و أثمنة متباينة - صاحب مقهى تقليدي فيه غناء	صاحب مقهى فيه غناء أو فرجة بدخول مِدي عنه أو مجاني و بأسعارو مقاعد متباينة
166	صاحب مقهى		يشغل مستخدمين أو أكثر	

167	الصناديق	-صانع -صانع الصناديق أو علب التلفيف -صانع الصناديق أو علب التلفيف بطريقة ميكانيكية	تاجر صناديق التلفيف تاجر صناديق التسجيل	
168	حوض لإصلاح السفن		مستغل أو صاحب امتياز	
169	إصلاح ثقب أو فوهة	إصلاح ثقب السفن	تلركيب ووضع	
170	عزل الحرارة			
171	الشاحنات	-صانع أو مركب محركات		
172	المعسكرات		صانع أو تاجر أدوات المعسكرات	
173	المخيم	-صانع لوازم	تاجر بالتقسيط أو الجملة في لوازم	
174	أنابيب المياه	-مقاول بناء أو صيانة		مستغل
175	زوارق	-مكري	مكري الزوارق بمحرك	
176	مطاط, سولونيد, مادة البلاستيك, أو مواد أخرى مشابهة	-مستغل مؤسسة للإنتاج أو استعمال المطاط, السولوتيد مادة البلاستيك أو مواد أخرى مشابهة	صانع أو تاجر أدوات مصنعة من تاجر بالجملة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		بطريقة ميكانيكية		
177	تلبيس واق	صانع للغير		
178	رسملة		-عميل مقاولة الرسملة -مقاولة تشغل شخصين أو أكثر	
179	كبسولات أو شحنات فشكات	صانع		
180	رأسمال بالمجازفة		مقاولة	
181	وقود أو مواد سائلة قابلة للاحتراق , الزيوت و الشحوم الصناعية	تاجر بالتقسيط	تاجر نصف الجملة	-تاجر بالجملة
182	محل مشط النسيج	مستغل		
183	مشط النسيج	صانع		
184	ممشط النسيج	ممشط النسيج		
185	مربعات التبليط	صانع بمحرك أو بدونه تاجر الموزاييك-		
186	صانع مربعات	-يشغل واحد أو أكثر		
187	المقالع	مستغل المقالع بالات ميكانيكية أو بدونها	-المكري الأول أو المكري الثاني	
188	الهياكل المركبة	-مصلح يشغل أقل من خمسة مستخدمين	-مصلح يشغل أكثر من خمسة	

			مستخدمين - صانع	
189	بطاقات	-تاجر بطاقات اللعب	-طابع أوتاجر بالجملة للبطاقات البريدية	
190	قارئة الورق القوي	-تزاول بالغرفة		
191	الورق المقوى	-بائع بالتقسيط	-تاجر بنصف الجملة أو بالجملة	
192	الورق المقوى المزفت	-صانع		
193	الخرطوش)البارود(	-صانع		
194	كازينو			-مستغل
195	كفالة			-منجز عمليات

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
196	أحزمة		-صانع أو تاجر	
197	ستلويد	-مستغل مؤسسة لتهييئ أو استعمال ستلويد بطريقة ميكانيكية	-صانع أو تاجر مواد مصنوعة من الستلويد	
198	الستلوز	-صانع عجينة		
199	مراكز	-مقاول بناء مراكز الكهرباء أو الهاتف		
200	خزافي	-صانع		
201	النوادي و الجمعيات	-مزود بمواد الاستهلاك		

202	الكراسي	-صاحب محل لملئ الكراسي		
203	أشرطة الفيديو ,الأشرطة الصوتية ,الأقراص المدمجة و الأقراص الدفدي أو ماشابهها	-مكري -تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة	
204	مراكز النداء الهاتفي		-مستغل	
205	الحجرات و الشقق المؤثثة	-مكري		
206	الجمال	-سمسار -مكري	-تاجر بالجملة و القلة	تاجر مصدر
207	تربية الفطر في سراديب تحت أرضية	-مستغل		
208	صانع الشمعدان من الحديد أو النحاس	-صانع للغير		
209	شمعدان	-تاجر بالتقسيط	تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
210	الصرف		سمسار	
211	صيرفي			النقود
212	قنب	-تاجر		
213	القبعات, القبيعات و الشواشي	-صانع أو تاجر بالتقسيط	-صانع أو تاجر بالجملة	
214	قبعاتي		الدقيقة و الناعمة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة (01%)3	الطبقة (02%)2	الطبقة (03%)1

215	الفحم الخشبي	-تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
216	الفحم الأرضي	-تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
217	الفحم الاصطناعي	-مستغل مصنع		
218	متجر لحم الخنزير	-مستغل		-تاجر بالجملة -صانع مواد من لحم الخنزير
219	مجهز لحم الخنزير	معيد البيع	-تاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط	
220	الشحن و التفريغ	المراكب أو عبرات القطار)مقاول(		
221	نجار الهياكل الخشبية أو الحديدية	-مقاول للغير - مقاول يشغل أقل من عشرة مستخدمين	-مقاول يشغل عشرة مستخدمين أو أكثر	
222	صانع العربات	-صانع العربات		
223	القنص		-منظم دوريات القنص	
224	القنص	-صانع الغير -بائع السلاح و العتاد -تاجر توابع القنص بالتقسيط	-صانع أو تاجر بالجملة لأدوات و توابع القنص و الصيد البحري	
225	القطط	-صاحب ملجأ		
226	المساخن	-صانع المساخن الكبيرة من الحديد أو النحاس		

227	صانع المساخن	-من الحديد أو النحاس -صانع المساخن الكبيرة يشغل أقل من عشرة مستخدمين - مرمم	-يشغل عشرة مستخدمين أو أكثر	
228	التدفئة		مقاول تركيب	
229	خف و أحدية داخلية	-صانع أو تاجر بالتقسيط		
230	الأحذية	-تاجر الأحذية العادية	-تاجر بالجملة أو نصف	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		-تاجر بالتقسيط -صانع أجزاء الأحذية بطريقة ميكانيكية	الجملة	
231	الجير	-تاجر بالتقسيط أو الاسمنت أو الجبس- صانع الجير أو الاسمنت الطبيعي- صانع الجير أو الاسمنت الصناعي		
232	الشاشيات	-صانع أو تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة	
233	رئيس	-مؤسسة	فرقة موسيقية	
234	السكة الحديدية	-مستغل		
235	قمصان , ملابس داخلية ستائر	-صانع		
236	الخيل	-مربى الخيل أو البغال -مكري أو صاحب أسطبل تربية أو تدريب أو ترويض خيول - سمسار	-تاجر بالجملة أو بالقلة	-تاجر مصدر

237	الماعز	-مربى -سمسار	تاجر بالجملة و القلة	تاجر مصدر
238	الكلاب	-مربى أو مروض -صاحب ملجأ		
239	الخرقي	-تاجر بالتقسيط	-تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
240	الخرق	-صاحب معمل تنسيل الخرق		
241	كيماوية	صاحب مؤسسة صناعة مواد	-صانع أو تاجر مواد	
242	كيميائي		-كيميائي أو كيميائي خبير معترف به لدى المحاكم	
243	تطبيق عن طريق فقرات		-صاحب مؤسسة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
	الظهر			
244	جراح		-جراح أو طبيب بدون ممرض أو مساعد	-جراح أو طبيب أخصائي يشتغل بمصحة -جراح أو صاحب مصحة تشغل ممرضا أو ممرضين أو مساعدين على الأكثر
245	الجراحة		تاجر أدوات و لوازم	
246	الشوكولاطة	-صانع بطريقة ميكانيكية	تاجر بالجملة	

247	سدر	بائع التقسيط		
248	الإسمنت	-صانع		
249	السينمائية		- صاحب قاعة العروض -موزع أفلام	
250	السينما,الفيديو و الأشرطة		-موزع أفلام	
251	سينمائية صوتية أو متكلمة		-تاجر أو مكري الآلات أو الأفلام	
252	دهان الأحذية و دهان الصقل و التلميع	-تاجر أو صانع بطريقة ميكانيكية		
253	الشمع	-تاجر بالتقسيط	تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
254	نقاش رصاع	-نقاش رصاع		
255	الزبائن	مكري		
256	مسامير للدقة أو عقاقير	صانع بطريقة ميكانيكية		
257	-مصحة			-صاحب مصحة للجراحة أو للتوليد
258	مسماري	تاجر بالتقسيط		
259	كوبالت	مستغل مسبك		
260	الخنازير	مربى	تاجر	
261	الشرنقة	مستغل خيوط		
262	الصناديق	صانع الصناديق الخشبية	صانع الصناديق الخشبية ملفف	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			صانع الصناديق الخشبية مرسل	
263	خزانات الكترونية و أوميكانيكية		مكري	
264	خزانات فولاذية	صانع	دواليب معدنية تاجر	
265	صانع الصناديق و الخزانات	من الخشب أو الجلد		

266	حلاق	للسيدات أو الرجال	للسيدات أو الرجال يشغل أكثر من مستخدمين	
267	حلاقة	مصنوعات من الشعر للحلاقة	صاحب مدرسة	
268	حلاقة		بائع مواد و لوازم الحلاقة	
269	وكيل بالعمولة	لمخالصة حقوق الجمارك و الشحن عند انطلاق أو وصول السفن	للنقل البري أو المائي أو الجوي مدير شركة	في البضائع مصدر منتوجات الصناعة التقليدية مصدر
270	مؤلف أو ملحن	-موسيقى -على آلة جمع حروف الطبع		
271	محاسبة		مقاول أشغال صاحب مدرسة	
272	محاسب		معتمد	
273	صاحب امتياز منجمي		المكتري الأول أو المكتري الثاني	
274	صاحب امتياز		خدمات الهاتف	-الماء و التطهير -السائل أو الصلب -الكهرباء -النقل العمومي
275	التكييف و التعبئة		مقاول	
276	سياقة السيارات		صاحب مدرسة	
277	تجارة السكاكر	-تاجر حلواني بالتقسيط -صانع حلويات بطريقة ميكانيكية	تاجر بالجملة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		معيد بيع		
278	حلواني		حلواني	
279	مربى	صانع	تاجر بالجملة	
280	مستشار قانوني		يشغل مستخدما على الأكثر	يشغل مستخدمين أو أكثر
281	مصبرات	غذائية صانع	تاجر بالجملة للمصبرات الغذائية	صاحب محل للبيع بنصف الجملة أو بالتقسيط عندما يشغل عادة أكثر من عشرة أشخاص
282	مستشار		جبائي اجتماعي أو في التدبير	
283	صانع	-الدراجات الهوائية أو الدراجات النارية		
284	تشييدات معدنية	-مقاول		
285	حاويات		مكري	
286	دعامات و ركائز	-صانع بطريقة ميكانيكية		
287	الأخشاب المعاكسة	صانع بطريقة ميكانيكية		
288	النسخ أو الكتابة	مقاول		
289	بائع متجول للبيض,الحليب ,الزبدة و بضائع أخرى	يتجول بسيارة أو حيوان جر أو بغيرهما		
290	الحبال و الحبال الضفورة	صاحب معمل صناعة		
291	حبال من المصارين	صانع		

292	تحميل و نقل الأموال		صاحب مقاولة	
293	الحبال	تاجر أو صانع الحبال بالقلة	تاجر بالجملة تاجر أو صانع الحبال و الحبال المضفورة للملاحة البحرية	
294	نطاق، طرق رباط	صانع لحسابه		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
295	الإسكافي	الإسكافي		
296	القرون	محضر	بائع بالجملة	
297	مطري الجلد	تاجرالجلود السميكة أو منهي الجلود للغير		
298	مشدات نسوية	صانع و بائع بالتقسيط	بائع بالتقسيط المشدات و سندات للصدر و مطاطات الجوارب	
299	قطن	فارز و منقي القطن من الشوائب		
300	تجميلي		تاجر في مواد التجميل	
301	الألوان و الدهن الصيني للطلاء	بائع بالتقسيط		
302	قص	صاحب مدرسة يشغل شخصان على الأكثر	صاحب مدرسة يشغل ثلاثة أشخاص أو أكثر	
303	الأكاليل و الحلل الماعية		صانع أو تاجر بالتقسيط	
304	دروس	صاحب دروس الرقص		
305	مختلف سباقات		صاحب مؤسسة	
306	حلبة التنس	مستغل		

307	سمسار	الحيوانات المواد الغذائية \او الفلاحية عمليات بالتقسيط للحبوب النقل العمومي للإشهار بدون مستخدمين للملاحة البحرية أو التأمين البري بدون مستخدمين	جميع العمليات البيع للتجار البائعين بالتقسيط و للمستهلكينللإشهار و يشغل شخصا على الاقل)عمليات بالجملة أو بنصف الجملة للحبوب (للعقارات بدون مستخدمين أو مستخدم واحد للسيارات في الحبوب)عمليات بالجملة (للملاحة البحرية و الصرف	البضائع و العمليات بالجملة للعقارات المبنية و يشغل شخصان على الأقل

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			ونقل البضائع و السفن التأمين البري	
308	أريكة	مزين		
309	صانع السكاكين	بائع بالتقسيط	بائع بالجملة أو بنصف الجملة	
310	الحياكة و الخياطة		صاحب محل الحياكة أو الخياطة الراقية	
311	خياط أو خياطة	للغير بالمحل أو بالمنزل و يشتغل لحسابه	على المقاس	
312	الأغطية الصوفية	بائع بالتقسيط		
313	مسقف	مسقف للغير		
314	السوط	صانع أو تاجر		
315	قلم الرصاص	صانع		
316	بوثقة)قالب (	صانع بوثقات للتجميل و العنوان		

317	القرض		وسيط الحصول على القروض	
318	الإيجار التمويلي			صاحب مؤسسة
319	السبيب	بائع التقسيط صانع بسبب نباتي بطريقة ميكانيكية	تاجر بالجملة	
320	بلورات		تاجر	
321	الجلود	بائع التقسيط بائع بالتقسيط للجلود القديمة	بائع بالجملة أو بنصف الجملة بائع بالجملة أو بنصف الجملة للجلود القديمة	
322	طاهي	أو خباز		
323	نحاس	-صانع أو بائع لحسابه نحاس للسلاح أو أدوات		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		الأمان تاجر مواد من نحاس صاحب مسيك		
324	التربية البدنية وفن المتعة	صاحب دروس		
325	دراجة	مكري تاجر بالتقسيط صانع أو مركب دراجات نارية تاجر بالتقسيط لقطع الغيار	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة للتوابع و قطع الغيار للدراجات و الدراجات النارية تاجر بالتقسيط لقطع غيار الدراجات صاحب موقف للحراسة	

326	الرقانة	صاحب مدرسة يشغل مستخدمين على الأكثر معالجة النصوص	صاحب مدرسة يشغل أكثر من مستخدمين	
327	التبليط و الرصف بالإسمنت أو الموزيك	مقاول		
328	مرصع	مرصع		
329	الرقص	صاحب الدروس		
330	بائع بعين المكان	المشروبات الروحية و الجعة و المواد الغذائية للاستهلاك بعين المكانللمشروبات الروحية بالتقسيط		
331	التفريغ	مقاول تفريغ القوارب و عربات القطار و غيرهم		
332	الشوائب	فارز و منظف الصوف و القطن		
333	تزيين و زخرفة الشقق		مقاول	
334	التزيين	تاجر لوازم تزيين و زخرفة الشقق و المحلات التجارية رسم التزيين و لوحات		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة (01%)3	الطبقة (02%)2	الطبقة (03%)1
		العنوان		
335	تقشير	صاحب معمل		
336	تصبين	تصبين الأثواب و الملابس بطريقة ميكانيكيةصاحب محل كي		

		الأثواب و الملابس بطريقة ميكانيكية		
337	صبان	صاحب محل أو مستودع بطريقة ميكانيكية		
338	مدافع		معترف به	
339	مزيل الصوف	الجلود		
340	دلال	بائع بالمزاد أو متجول إذا لم يتوسط في بيع العقارات و الحلي و الذهب و الفضة		
341	الترحيل	مقاول		
342	دنتيل	صانع و تاجر بالتقسيط صانع للغير	بائع بالجملة أو بنصف الجملة	
343	طبيب أسنان		يعمل وحده أو يملك أو لا يملك معمل لصنع الاسنان الاصطناعية مسموح به	طبيب أسنان يشغل معد وله ورشة صناعة الأسنان أو يشغل معدان أو أكثر
344	برقيات		مقاول لنقل البرقيات	
345	مستودع البضائع	مستغل مكان إيداع البضائع		
346	التطهير	صاحب مؤسسة للتطهير بطريقة ميكايكية أو كيماوية		
347	رسام	رسام فنان لايبيع إلا منتوج فنه	رسام تصاميم أو مشاريع معمارية	
348	الرسم	مشغل الات لطبع الرسوم		

349	الواجهات	مقاول تنظيف الواجهات		
350	عراف	يزاول بغرفة		
351	الجواهر و الأحجار الدقيقة	قاطع للغير	قاطع	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة (01%)3	الطبقة (02%)2	الطبقة (03%)1

352	الأسطوانات	تاجر	تاجر مناهج و توابع دراسة اللغات صاحب مؤسسة لضغط الأسطوانات الرديوفونية و الفوتوغرافية	
353	مقطر	مقطر خلاصات النباتات أو العطور أو الأعشاب الطبية مقطر العطور أو المشروبات الممزوجة بالخلاصات		
354	تكرير النفط الخام	صاحب معمل		
355	موزع		مستغل الات التوزيع	
356	حوض أو غيره لإصلاح السفن	مستغل أو صاحب امتياز		
357	مدهب	مفضض أو ملصق المعادن		
358	الرشاشات	مقاول		
359	جراف	جراف الرمال من الممرات المائية جراف بمحرك ميكانيكي أوأله بأيادي أوالة دائرية		
360	متجرالعقاقير	تاجر بالتقسيط		
361	عقاقيري		تاجر	

362	عقاقير صيدلية أو حيوانية	صاحب مؤسسة صنع	تاجر بالتقسيط	صانع أو تاجر بالجملة أو بنصف الجملة
363	تصريف	مقاول		
364	حقوق	صاحب محل حقوق على العينات	أسواق البيع بالجملة أو غيرها من الأسواق أو أماكن عمومية أخرى للبيع بالوزن أو بالمقياس أو بالسعة مكتري أو صاحب امتياز	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			أو مستغل البيع في الأسواق الأسبوعية أو أماكن عامة أخرى وكيل لحيازة حقوق التأليف	
365	مقهى الانترنيت	مستغل		
366	إنقاد و جر العربات السيارة		صاحب مقاولة	
367	واضع		الات توزيع النقود	
368	مصمم مبدع		مصمم مبدع	
369	موزع	موزع الإعلانات المطلوبة و أو نشرة دعائية		
370	الماء	صاحب مؤسسة لتصفية الماء تاجر بالجملة للماء المعدنية أو الماء الغازي أو مشروبات الحوامض و عصير الفواكهتاجر أو	مقاول المعدات و توزيع	

		منتج المياه الغازية أو المياه المعدنية أو المياه الطبيعية أو غير الطبيعية أو مشروبات الحوامض و عصير الفواكه		
371	ماء الحياة	صانع		
372	ماء المائدة	منتج أو معد يشغل الة		
373	الابنوس	صانع لحسابه أو تاجر في لوازم الأمان أو السلاح		
374	صانع الأشياء الخشبية	صانع للغير	صانع لحسابه	
375	المياه المزيفة	صانع أو تاجر		
376	الإنارة		تاجر الآلات و الأجهزة و الأدوات المستعملة للإنارة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
377	مدرسة للرقانة أو اختزال الكتابة أو المحاسبة أو التهييئ للامتحانات أو الحلاقة أو التجميل أو الفصالة	صاحب مدرسة يشغل شخصان على الأكثر	صاحب مدرسة يشغل ثلاثة أشخاص أو أكثر	
378	مدرسة تكوين الرياضيين		صاحب	
379	مدرسة تكوين الطيارين		صاحب	
380	مدرسة تكوين مضيفي و مضيفات الطيران		صاحب	
381	مدرسة تكوين الممرضين		صاحب	
382	مدرسة الموسيقى		صاحب	
383	مدرسة ركوب الخيل		صاحب	

384	مدرسة تعلم السياقة	صاحب مدرسة تعليم سياقة السيارات تشغل سيارة واحدة	صاحب مدرسة تعليم سياقة السيارات تشغل سيارتين على الأقلصاحب مدرسة تعليم سياقة الطائرات أو الطائرات العمودية	
385	ذبح أو سلخ الحيوانات	يملك أو لا يملك محل لسلخ الحيوانات		
386	الكتابة	مقاول		
387	كاتب	عمومي		
388	إسطبل	صاحب إسطبل لصيانة و تدريب و ترويض الخيل	صاحب إسطبل خيل السباق	
389	ناشر		الكتبي الجرائد و الدورياتالناشر الذي يطبع جريدته يأخذ صفة الناشر التوبوغرافي تاجر بالجملة للبطاقات البريدية	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
390	تنسيل الخيوط	مستغل مصنع للتنسيل		
391	قنوات الصرف الصحي	مقاول بناء أو صيانة قنوات الصرف الصحي		
392	نزع الحب	مصنع		
393	كهربائي	كهربائي أو الكترومكانيكي كهربائي مصلح	كهربائي السيارات	

			كهربائي منجز أعمال الترميم في البناء ا	
394	كهرباء	تاجر لوازم دقيقة للاستعمال في الكهرباء)بالجملة(	مقاول صناعة أو توزيع الكهرباء تاجر آلات الكهرباء الطبية تاجر الآلات و الأدوات أو أواني لاستعمال الكهرباء أو الغاز تاجر بالجملة أو)بالتقسيط (لآلات الكهرباء - تاجر الآلات أو الأدوات أو الأواني لاستعمال الكهرباء	
395	كهربائية	صانع أو مستغل مؤسسة لإصلاح الالات الكبيرةمقاول إنجاز الشبكات أو محطات كهربائية صانع الالات الكهربائية الصغيرة	مقاول تركيب الكهرباء تشغل أقل من 10 أشخاص	
396	التلفيف المعدني	صانع التلفيف بطريقة ميكانيكية		
397	الملفف	ملفف صانع الصناديق الخشبية أو لا	ملفف مرسل لايصنع الصناديق الخشبية	

398	معالج الصفائح المعدنية في قوالب مختلفة	معالج الصفائح المعدنية في قوالب مختلفة		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة (01%)3	الطبقة (02%)2	الطبقة (03%)1
399	موضع	مستغل موضع لخزن البضائع	مكري أو حاصل على واجبات لاحتلال موضع	
400	ملأ الغاز المضغط	صاحب المؤسسة		
401	مستحلب	صانع مستحلب الحمر ,الزفت القطران و مواد أخرى مشابهة		
402	صانع الإطارات الخشبية أو المعدنية	صانع الإطارات الخشبية أو المعدنية		
403	بالمزايدة		مقاول البيع بالمزايدة	
404	ملمع	صانع أو تاجر		
405	المزاد	بائع المزاد		
406	الحبر		صانع أو تاجر حبر الكتابة أو الطباعة	
407	الطاقة	صاحب مصنع إنتاج أو تحويل الطاقة الكهربائية مصلح الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح	صانع أو تاجر الأدوات أو اللوحات للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح	
408	الأسمدة	صانع أو تاجر بالتقسيط صانع أو تاجر بالتقسيط للأسمدة أو التخصيب	صانع أو تاجر بالجملة للأسمدة أو التخصيب	
409	لوحات العنوان	رسام		

410	مستودع التبريد	صاحب مؤسسة تستعمل أدوات ميكانيكية ذات قوة اشتغال عادية تساوي على الأقل 100 حصان بخاري		
411	مقاول		الإشهار	
412	مؤسسة			يشغل لحسابه لوضع تدبير قيم منقولة أو لعمليات على القيم أو وضع اليد على شركات
413	صيانة	مقاول صيانة القبور بالمقبرة	صاحب مؤسسة لصيانة السيارات	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
			مقاول لأشغال صيانة و إصلاح العقارات المبنية	
414	فرش	مقاول		
415	الادخار		مؤسسة الادخار أو الرسملة	
416	حطام	مخرج الحطام من الماء		
417	بقالة	تاجر بالتقسيط	تاجر بنصف الجملة	تاجر بالجملة
418	التوابل	تاجر بالتقسيط Regretier	تاجر بنصف الجملة صاحب متجر لبيع أنواع متعددة عندما يشغل أكثر من 10 مستخدمين	تاجر بالجملة
419	التجهيز	صانع أو تاجر مواد التجهيز	تاجر بالتقسيط في مواد التجهيز العسكري	
420	سلاخ	سلاخ الحيوانات يملك أو لايملك مغسل للسلخ		
421	الحلزون		تاجر بالجملة	

422	خاصم			الذي يقوم بعمليات الخصم في الموضع الذي يقطن به
423	فضاء		صاحب أو مكري فضاء تجاري صاحب أو مكري فضاء الملصقات أو الإشهار	
424	أحذية الرياضة	صانع أو تاجر بالتقسيط للنعال أو أحذية الرياضة أو الخفيات	صانع أو تاجر بنصف الجملة للنعال أو أحذية الرياضة أو الخفيات	
425	بنزين النفط	تاجر بالتقسيط	صاحب مصفاة	
426	مؤسسة تجارية أو صناعية		مكري	
427	قصدير	صاحب مسبك		
428	اختصاصي بعلم الجمال		اختصاصي بعلم الجمال	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
429	العازلة للسوائل و الغازات		مقاول الأشغال	
430	مبيض	أواني الطبخ		
431	الأقمشة	رسام أثواب الصوف أو الخيط صاحب مِؤسسة لصباغة		

		و تصبين الأقمشة بطريقة ميكانيكية تاجر القطع العادية الصغيرة بالتقسيط		
432	الركاب	صانع		
433	غمد و غلاف	صانع بطريقة ميكانيكية		
434	مرسل		بدون صناديق خشبية	
435	دراسة		دراسة و تصميم مواقع الانترنيت و غيرها	
436	ارسال طرود منتوج البلد		مقاول	
437	أخصائي	كيميائي Engreur	في تقسيم و تقييم و توزيع الأملاك لدى المحاكم تسوية تعويض الحوادث في ميدان التأمين محاسب بدون مستخدميناختصاصي في علم الهندسة أو مسح الأراضي أو خبير طوبوغرافي بحري أو طيراني لدى المحاكم محاسب	
438	استغلال تجاري أو صناعي		مقاول تدبير	
439	متفجرات	صانع المفرقعات و		

		الفشك و الخرطوشات		
440	مصدر			تاجر نوع أو عدة أنواع

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
				من المواد الغذائية أو البضائع
441	تصدير			تاجر أو وسيط لانجاز التصدير و الاستراد
442	العروض		مكري القاعات المعدة للعروض	
443	مطفات الحريق		صانع أو تاجر	
444	المصنوعات الخزفية الملونة	صانع الزليج تاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط	بائع بالجملة	
445	دقيق	تاجر بالتقسيط صانع دقيق السمكتاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط النشا أو السميد أو النخالة	تاجر بالجملة النشا أو السميد أو النخالة	
446	النشا	صانع تاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط	تاجر بالجملة	
447	الحديد	صاحب مسبك لإعادة صهر الحديد تاجر بنصف الجملة في الحديديات المستعملة أو المعادن	صانع مواد من حديد مسبك تاجر بالجملة في الحديديات المستعملة أو المعادن المستعملة الأخرى المشابهة	

		المستعملة الأخرى المشابهة		
448	محل الأكلات السريعة		صاحب	
449	سقف مزيف		مقاول	
450	سمكري	صانع الصفيح أو سمكري		
451	تاجر الأشياء المستعملة من الحديد أو معادن أخرى	تاجر الأشياء المستعملة من الحديد		
452	حدادة فنية		خردوات	
453	خاص بالسكك الحديدية	مقاول صناعة و إصلاح مقطورات و الآلات و لوازم		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
		السكك الحديدية		
454	حفلات	مكري قاعات معدة للحفلات		
455	الأوراق المذهبة الداخلة في صناعة الجلود	صانع أو تاجر بالتقسيط		
456	اللباد	صانع اللباد أو الورق المقوى المزفت صانع لباد غليظ		
457	الشهب الصناعية	صانع أو تاجر		
458	عربات نقل الأشخاص	مقاول		
459	الخيوط الغليضة	صاحب مصنع للخيط السبروم		

		,الحبليات أو الحبال المبرومة		
460	الأفلام السينمائية		موزع صاحب استوديو إخراج أو توضيب الصوت مكري أو تاجر	منتج
			صاحب مختبر أو ورشة توليف ,توضيب ,إدخال الصوت و طبع	
461	الخيوط	معيد نقل الخيط و حاله و مكتبيه أو لفافه رسام الثوب		
462	الغزل و النسيج	صاحب محل غزل و نسج الصوف أو الكتان أو القطن		
463	محل غزل	القطن مستغل		
464	شباك القنص و الصيد المائي	صانع أو تاجر		
465	غزال	مقاول		
466	بائع الورد	بائع الورد		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
467	الزهور الاصطناعية أو الطبيعية أو مغروسات التزيين		تاجر	

468	مسبك	صاحب مسبك الكحل أو القزدير أو الرصاص أو المنغنيز أو الزنك أو النحاس أو البرونز أو الألمنيوم أو غيرهم صاحب محل إعادة صهر المعادن		
469	الفولاذ المصنوع	تاجر		
470	فندق تقليدي	صاحب		
471	القوة المحركة		الذي بصفته مالك للعقارات و المحركات التي لايستعملها لحسابه الخاص, و يقوم بكرائها لمصنعين الذي يلتزم بتزويدهم بالقوة المحركة	
472	حفار الآبار	حفار يشتغل بأيديه أو ينقب بالات أو محركات		
473	حداد	حداد بالقطع للغير		
474	هيئة لإصلاح السفن	مستغل أو صاحب امتياز		
475	سوط أو كرباج	صانع أو تاجر		
476	ضاغط النسيج لجعله متلاصق	ضاغط النسيج لجعله متلاصق		
477	حفار القبور	مقاول		

478	خباز	أو طاهي يستغل فرن أو مطبخ واحد على الأقل أو طباخ يستعمل أدوات ميكانيكية		
479	مطبخ بالغاز	صانع أو مصلح		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
480	لوازم المكتب		تاجر	
481	مزود مواد استهلاكية	في دائرة أو محيط		
482	لوازم	تاجر بالتقسيط في لوازم المدرسة	صانع أو تاجر بالجملة للوازم الحياكة تاجر بالتقسيط لوازم الفراش	
483	الكلأ و التبن	تاجر بالتقسيط أو نصف الجملة	تاجر بالجملة	
484	غمد السيوف و السكاكين	صانع		
485	بائع الفراء		بالجملة	
486	الفراء		تاجر بالتقسيط	
487	شحن		سمسار الشحن أو السفن	
488	مِؤجر		السفن	
489	تبريد	مستغل مستودع		
490	الألبسة المستعملة	تاجر بالتقسيط	تاجر بالجملة	

491	الجبن	صانع بطريقة ميكانيكية لعجينة الجبن أو الياوورت أو غيرهم صانع أو تاجر بالتقسيط	صانع أو تاجر بالجملة أو نصف الجملة	
492	الفواكه	أو تاجر الخضر الطرية بالتقسيط أو تاجر الفواكه الجافة أو الخضر الجافة بالتقسيط تاجر الفواكه بالتقسيط	أو تاجر الخضر الطرية بالجملة أو نصف الجملةأو تاجر الفواكه الجافة أو الخضر الجافة بالجملة أو نصف الجملة	
493	الفواكه		مصنع أو معد عصير الفواكه	
494	مصلح المداخن و أجهزة التدفئة	مقاول أو لا		
495	المداخن الصناعية		مقاول في وضع و تركيب	
496	جنائزية		مقاول الصرح و النصب	مقاول الدفن و الحفل

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
				و الموكب الجنائزي

497	جنائزي		صانع أو تاجر بالتقسيط -لوازم التزيين تاجر بالتقسيط	
498	القفازات	تاجر بالتقسيط	صانع أو تاجر بالجملة	
499	ضفيرة و تخريم	صانع ضفيرة أو تخريم أو رباط لحسابه		
500	الضمانات		أو الكفالات) منجز عمليات(...	أو الكفالات) منجز عمليات(...
501	راعي المريض	راعي المريض أو ممرض		
502	مرآب السيارات	مستغل		
503	حراسة الأثاث		مقاول	
504	حراسة السيارات و الدراجات		صاحب محطة	

505	لوازم تزيين السيارات	مقاول		
506	حراسة المباني العمومية أو الخاصة		مقاول	
507	مطعم صغير	مستغل		
508	الكوفريث		صانع أو تاجر بالجملة	
509	الغار	صانع محل تعبئة أو معمل إنتاج الغاز المضغوط أو المسال أو المنحل أو تاجر بالتقسيط	تاجر ألات الاستقبال أو القطع المنفصلة أو لوازم الغاز تاجر بالجملة في الغاز المضغوط أو االمسال أو المنحل	
510	جهاز توليد الغاز أو ما شابه		- صانع أو تاجر	
511	مولد الكهرباء	صانع	تاجر	
512	اختصاصي مساح		أو مساح طبغرافي	
513	الهندسة المدنية		مقاولة في	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
514	الهندسة المعلوماتية		مقاولة في	
515	مدبر		شؤون المباني	
516	تدبير		مقاول تدبير الاستغلالات التجارية أو الصناعية أو الخدماتية أو الفلاحية المدنية أو العسكرية القيم المنقولة	
517	الغاسول	تاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط	تاجر الجملة	
518	طريدة	تاجر بالتقسيط		تاجر مصدر
519	مثلجات أو مرايا	صاحب مصنع الإنتاج الصناعي للمثلجات صانع المثلجات من البوز و الأشربة بمحرك ميكانيكي أو بدونه صانع أوتاجر المياه المجمدة مرايا)مقطع(بائع بالتقسيط	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة للمثلجات من البوز و الأشربة مقاول في توليد أو وضع المرايا تاجر بالجملة أو بنصف الجملة في المرايا	
520	كلوكوز	صانع		
521	دبق)بروتين الدقيق(	صانع		
522	صناعة الأقداح و الطاسات	صانع		

523	الكولف	صاحب ملعب للكولف		
524	صمغ و مواد أخرى مشابهة	صانع		
525	الزفت و القطران	تاجر بالتقسيط	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة	
526	دراسة الخط		صاحب مكتب	
527	دارس أو خبير الخط	يزاول بغرفة		
528	بذور الكلأ و النباتات الزيتية و المواد المشابهة الأخرى	تاجر بنصف الجملة	تاجر بالجملة	
529	بائع الحبوب و البذور	تاجر بالتقسيط		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
530	الحبوب	صانع الكحول تاجر بالتقسيط للبذور والحبوب سمسار عمليات نصف الجملة أو التقسيط	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة سمسار عمليات الجملة	
531	نقاش	نقاش أشياء بسيطة فنان لايبيع إلا منتوجه الفني		
532	مركب شباك	مركب شباك		
533	آلات كبيرة إليكترومحاسبية		مكري	تاجر
534	معالج تقليدي	أو بالمغناطيس أو بالإشعاع		

535	دليل أو مرشد	للسفر أو السياحة		
536	جيتا بيرشا Guetta Percha	صاحب مؤسسة إعداد أو استعمال بوسائل ميكانيكية	صانع أو تاجر أشياء مصنوعة من	
537	اللباس	تاجر لباس عادي		
538	فارم	فارم اللحم		
539	تجهيز الخيل و لوازم المعسكر		صانع أو تاجر بالجملة	
540	مجهز الخيل	سراج		
541	مكبر الصوت	مكري		
542	الطائرات العمودية أو الطائرات	مركب الطائرات العمودية أو الطائرات	- مستغل أو مكري الطائرات لنقل المسافرين- صاحب مدرسة تعليم السياقة	
543	نقاش شمسي	نقاش شمسي		
544	الحناء	تاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط	تاجر بالجملة	
545	عشاب	تاجر بالتقسيط أو بنصف الجملة	تاجر بالجملة	
546	معالج الحيوانات المريضة غير الحائز على شهادة	اختصاصي أو غير		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
547	ساعاتي		ساعاتي	

548	صناعة الساعات	صانع ساعات من المعدن تاجر بالتقسيط		
549	مصلح الساعات	مكسي غير تاجر	مصلح	
550	الفندق	فندق يشغل أقل من ثلاث مستخدمين	فندق يشغل أقل من ثلاث إلى عشرة مستخدمين	- فندق يشغل أكثر من عشرة مستخدمين فندق للسياحة الراقية أو السياحة الكبرى
551	الزيوت	تاجر بالتقسيط لزيوت المائدة مستغل مصنع لتصفية الزيوت صانع الزيوت بطريقة كيماوية أو حرارية صانع الزيوت عن طريق الضغط المستمر	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة لزيوت المائدة	
552	مفوض قضائي	في العدل		
553	المحارات	بائع مربي		
554	عقارات	مستغل إيجار من الباطن للعقارات أو جزء من العقارات	عمليات عقارية أخرى)مع القيام بشراء أو بيع(محلات تجهيزات رياضية او فنون جميلة)مستغل(لا يشغل)وسيط(منعش عقاري	مجزىء عقاري وسيط عقاري يشغل أكثر من مستخدم

555	مستورد		تاجر بنصف الجملة	تاجر يبيع بالجملة
556	استيراد و تصدير			)بائع أو وسيط(

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
557	مطبعي	طابع نحات بحجم متوسط أو بطرق فوطوتيبيك - على الثياب أو خيوط على المعادن		
558	غرفة تمريض	للحيوانات)صاحب(	طبيب بيطري صاحب أو غير	
559	ممرض	ممرض		
560	أنفوجرافي)التصوير بالحاسوب(		مستغل لورشة	
561	إعلاميات		بائع أو مكتري آلات مبرمج محلل منظر في بيع النظم و البرامج	
562	مهندس		استشارة في الخرسانة	
563	نقل و دفن الأموات			مقاول في
564	تجهيزات		مراقب أومقاول في كهربائية، صحية للتدفئة، عازلة للحرارة أو	

			المواقد الصناعية)مقاول في(	
565	مؤسسة	رئيس أو رب العمل		
566	أدوات	فلاحية)صانع أو بائع(طبية جراحية)صانع(.... موسيقية ما عدا البيانو)مكتري...( )صانع...(أو)بائع(..	طب الجراحة)بائع(بالتقسيط أو الجملة -للعلوم ،أدوات الدقة طبوغرافيا ، بصريات) بائع الجملة (	
567	وسيط		- توزيع عمليات النقل العمومي للبضائع	
568	مترجم		مترجم	
569	اختراع		)مكتري لبراءة الاختراع	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
570	العزل الحراري		)مقاول في(	
571	العاج	صانع أو بائع مواد من		
572	حدائق	مقاول في الأغراس أو صيانة		
573	جلباب	بائع		

574	وسيط		للحصول على قروض	
575	ألعاب	الطاولة أو ألعاب أخرى مماثلة)مستغل آلات(والترفيه العمومي)صاحب(أو الرياضات المائية)مكتري آليات(...	وسباق الخيل)صاحب الامتياز في عمليات(مستغل الورق ،الحظ أو مسليات أخرى)صاحب صالون (الطاولة أو ألعاب أخرى مماثلة) مقاول في (	
576	صانع المجوهرات			بائع
577	لعب		بائع بالجملة للأطفال)صانع(صانع أو بائع بالتقسيط	
578	صحافي أو مستشهر		يشتغل لحسابه	
579	صحف و دوريات	معيد البيع	كتبي طابع	
580	عصير الفواكه أو الخضر	صانع أو معد		
581	قبعات	صانع أو بائع بالتقسيط	بائع أو صانع بالجملة	
582	دلاك طبي	دلاك طبي		
583	مختبر		أو ورشة للتحميض، للسحب، للتركيب أو لأصوات الأفلام	للتحليلات الطبية الكيميائية أو الصناعية)صاحب(....

			السينمائية)مستغل(....	
584	خيوط	صانع		
585	صوف	بائع بالتقسيط فارز أو منظف النفايات	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة بائع بالتقسيط للحياكة	
586	حليب	مشكل من جديد)صانع(مستغل مؤسسة صناعية لتعقيم	بائع بالجملة أو بنصف الجملة	
تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
587	لبان	لبان		
588	ورشة تصفيح المعدن	أو مقلدة الحديد)مستغل(		
589	مصابيحي	بائع		
590	فوانيسي	فوانيسي		
591	لياك	على مواد خشبية أو على مواد معدنية		
592	أرانب	بائع بالتقسيط	بائع بالجملة أو بنصف الجملة	بائع أو مصدر
593	صناديقي	معبىء	معبىء مرسل	
594	خضر طرية	بائع بالتقسيط صانع أو مهيىء عصير	بائع بالجملة أو بنصف الجملة	
595	غسل المعادن	بطريقة ميكانيكية أو فيزيوكيماوية)مستغل معمل(		
596	غاسل	صوف		

597	خميرة	صانع	أو خميرة)بائع(	
598	كتبي		ناشر أو غير ناشر	
599	فلين	مكتل أو محبب)صانع(بائع بالتقسيط	بائع بنصف الجملة أو بالجملة	
600	مشروبات غازية	بائع أو صانع		
601	كتان (lin) أو قنب	صانع أو بائع بالتقسيط مستغل معمل لنقع و تقطيع	بائع بنصف الجملة أو بالجملة	
602	صانع البياضات	بائع أو صانع يبيع بالتقسيط	صانع أو بائع بنصف الجملة أو بالجملة يبيع مواد ذات نوعية رفيعة أو من الكماليات بائع بالتقسيط أو)صانع(- أو بائع قمصان)بائع أو صانع(	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
603	بياضة أو تجارة البياضات أو الملابس الذاخلية	مشتركة) بائع بالتقسيط(صانع		
604	منضد سطري	مؤلف موسيقي		

605	مشروب روحي	أو مشهى)بائع أو صانع(مقسط أو بائع		
606	عدة السرير	مواد أو توريدات لعدة السرير)صانع(	مواد أو توريدات لعدة السرير)بائع بالجملة (-بائع مواد أو توريدات	
607	كتب للقراءة	مكري بائع كتب مستعملة		
608	كراء العقارات	صاحب مكتب لبيع و		
609	محلات معدة للاجتماعات و الحفلات، و الأعياد و المعارض		مكتري قاعات أو	
610	محلات مختلفة	مستغل بالإيجار من الباطن		
611	صاحب مـأوى	المواشي		
612	المجرى الطويل)سفن(		مجهز في)سفن(أنظر ملاحة	
613	اليانصيب	بائع بالتقسيط لحسابه أو مقابل عمولة عن مجموع أوراق اليانصيب أو نقطة جزئية	)وسيط في أوراق(مجزئة	)باعث أو بائع بالجملة(لأوراق كاملة أو مجزئة
614	مؤجر	الآلات راديوفونية لأقراص صوت أو مكبرات صوت كتب للمطالعة أثاث، موادأو مواعين	طائرة أو مروحية قوة محركة آلات كهربائية ضخمة حاسبة آلات حاسبة معدات صناعية أو آلات أدوات براءات اختراع آلات أدوات	آلات فلاحية كبيرة)بائع(آلات ميكانوغرافية ببطاقات مثقبة- آلات ميكانوغرافية ببطاقات مثقبة آلات كهربائية ضخمة محاسبة)بائع(

			آلات ضخمة معدات صناعية أو لمقاول)بائع(لعلامات لمصنع أو الزبناء عربات شحن أو حاويات لنقل البضائع لمؤسسة تجارية أو صناعية	آلات أدوات سيارات

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
615	نظاراتي	نظاراتي	نظاراتي)بائع بالتقسيط(بصرياتي	
616	عود	مكسي غير بائع		
617	آلات	- للسحب و نسخ التصاميم الرسوم)مستغل ل(فلاحية)مستغل ل(بمحرك	للخياطة أو للوخز للطرز،للثني أو آلات أخرى مماثلة)بائع(فلاحية)بائع(للكتابة محاسبة)مؤجر ل(محاسبة كهربائية)مؤجر للآلات الضخمة(معدات السكة الحديدية	آلات فلاحية كبيرة)بائع(ميكانوغرافية ببطاقات مثقبة -آلات كهربائية ضخمة محاسبة)مؤجر أو بائع(أدوات)مؤجر(

			)مقاول في البناء أو في الإصلاح -مكتب آلات محاسبة صناديق مسجلة وآلات أخرى مماثلة)بائع(أدوات آلات كبيرة معدات صناعية أو لمقاول)بائع(	
618	بناء	رب عمل للغير		
619	البناء	مقاول يشغل أقل من عشرة أفراد	مقاول يشغل عشرة أفراد أو أكثر	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
620	مخزن		عام)مستغل(عندما يقوم أو لا يقوم بقطع سندات الخزن للبيع بنصف الجملة أو بالتقسيط الأواني و الأدوات الحديدية و الأدوات المنزلية	لبيع عدة أصناف من البضائع أو للبيع بالجملة للأواني، و السلع الحديدية أو ما شابهها و الأدوات المنزلية أو للبيع بنصف الجملة أو للخواص

			)صاحب(عندما يشغل عادة أكثرمن عشرة أفراد أو مكتب للبيع حسب عينات للخواص عدة أصناف من البضائع أو الملابس الجاهزة)صاحب(	للألبسة الجاهزة أو للبيع بنصف الجملة أو بالتقسيط للبقالة أو المصبرات)عندما يشغل أكثر من عشرة أشخاص(
621	أمين مخزن	الذي يتسلم لأجل الخزن، لحساب التجار بضائع لا يتكلف ببيعها أو إرسالها.		
622	مخازن		مقاول في تنظيف	
623	ممغنطون	معالج بإشعاع التمغنط		
624	ماء الحياة	بائع بالتقسيط أو بالقنينة	بائع بنصف الجملة صانع	بائع بالجملة
625	اليد العاملة		مقاول في التزويد	
626	دار الولادة		رئيس	
627	دار الصحة		صاحب	
628	رب فندق	أو رئيس مؤسسة		
629	صانع صناديق	صانع صناديق من الخشب أو الجلد		
630	منتشة أو شعير نابت يستعمل في صناعة الجعة	مستغل لمعمل		

631	وكيل		بالسوق	
632	ميدان مجهز بمعدات اللعب	للفروسية)صاحب(زوارق مرفوعة، أرجوحات إلخ (مستغل لمؤسسة مختلفة(		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
633	منغنيز	مستغل لمسبكة		
634	دار الضيافة أو رياض		مستغل ل	
635	تطبيب الأيدي	تطبيب الأرجل بغرفة أو بالمنزل		
636	المنقولات البحرية		مقاول في	
637	ملاحات	مستغل		
638	رخامي	رخامي للغير		
639	بائع		متجول	
640	البضائع		وسيط في	
641	أسواق		مناقصات، أصحاب امتياز أو مستأجرين لحقوق	
642	حداد	حداد		
643	مارغارين أو مواد أخرى مماثلة	صانع بائع بالتقسيط	بائع بالجملة أو نصف الجملة	
644	البحرية		وسيط	

645	منتجات من السختيان	بسيطة)بائع بالتقسيط أو صانع(	بائع بالجملة أو نصف الجملة	
646	سختياني	للغير		
647	علامة الصنع		مؤجر ل	
648	تدليكات طبية و علاجات التجميل		صاحب مؤسسة ل	
649	مدلك	بغرفة أو بمنزل		
650	صانع الفرش	يشتغل منفردا أو يشغل شخصين على الأكثر		
651	مواد البناء	بائع بالتقسيط	بائع بالجملة	
652	معدات	حديدية)مقاول في البناء(	صناعية، آلات أو أدوات)مؤجر(بائع أدوات أو معدات كبيرة مراقب أو مقاول في	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
653	مادة بلاستيكية	مستغل لمؤسسة تهيئأو استعمال		
654	مازوط)بائع(	بائع بالتقسيط	بائع بنصف الجملة	بائع بالجملة
655	ميكانيكي	صانع مصلح للغير		
656	طبيب او جراح		أو جراح بدون ممرض أو ممرضة أو مساعد	- صاحب عيادة أو يشغل أكثر من ممرضين أو ممرضات أو مساعدين يشغل

				ممرض أو ممرضين أو ممرضات أو مساعدين اختصاصي
657	مخلط	مستغل لمعمل		
658	نجارة، أليمينيوم ،حديدية أو بلاستيكي		مقاول في	
659	نجار	نجار نجار صغير	مقاول في	
660	عقادة	بائع بالتقسيط	-بائع بالجملة أو نصف الجملة -ذات نوعية رفيعة أو من الكماليات بالتقسيط	
661	قياس	قياس		
662	معادن	بائع بالتقسيط ما يستهلك من)مصفى(بائع بالجملة)صانع للغير(معادن نفيسة	خام)بائع بالجملة أو نصف الجملة(مسترجع	معادن نفيسة أو أحجار رفيعة)تاجر(
663	معادن بسيطة	بائع بالتقسيط	بائع بالجملة	
664	مناهج وتوابع		لدرلسة اللغة)بائع(	
665	حرف	مستغل لمعمل		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
666	متار		محقق	
667	أثاث	حديدي)صانع(مواد أو مواعين)مؤجر(مستعملة)بائع(	صانع أو بائع	
668	مسحقات أو)أرحية(	صانع أو بائع		
669	عسل أو شمع	بائع بالتقسيط	-بائع بالجملة أو نصف الجملة	
670	محلبة	تشغل أقل من خمسة أشخاص)مستغل ل(	تشغل خمسة أشخاص أو أكثر)مستغل ل(	
671	معادن	-بعربات معلقة أو سيارات)مقاول في نقل(- بطرق ميكانيكية أو فيزيوكيماوية)مستغل لمعمل لسحق و لغسل( )مقاول في نقل(	و معادن خام)بائع(	
672	مناجم أو مناجم مكشوفة	مستغل		
673	منجم مكشوف		مؤجر أو مؤجر من الباطن للإمتياز	
674	مرايا	مقطع المرايا أو تاجر بالتقسيط	مقاول التزويد أو وضع المرايا متاجر بنصف الجملة أو بالجملة للمرايا	

675	نماذج ورق للتطريز	صانع أو بائع		
676	موضة		بائع مواد	
677	تاجر قبعات	صانع للغير	تاجر قبعات	
678	النقود			صراف
679	تركيب أفلام سينماتوغرافية		مستغل لمختبر	
680	مؤسسة عمومية تقرض بواسطة رهن حق عقاري			وسيط
681	مركب	طائرة		
682	آثار الجنازة		مقاول في	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
683	درجات	)بناء أو مركب(	لوازم الدراجات)بائع بالتقسيط أو بنصف الجملة(	صاحب مراب لحراسة
684	مولدة	مولدة		
685	فسيفساء		مقاول في	
686	طاحونة ،أو معمل لطحن ضرب، سحق، دق، هرس، خلط عصر، تقشير أو درس	مستغل		
687	جدال	في الحرير		
688	خرفان أو حمال	وسيط في	بائع بالجملة أو بالقلة	بائع مصدر
689	البغال	مربي مؤجر أو بائع		
690	ذخيرة و لوازم القنص	بائع بالتقسيط		

691	متحف	مستغل أو مقاول في		
692	موسيقى	موسيقى		
693	موسيقى	أدوات)بائع بالتقسيط (مؤلف موسيقي		
694	زوارق أو سلل مرفوعة	سلل مرفوعة أرجوحات)مستغل لمؤسسة متنقلة(		
695	صدفيات	للختم الأسلحة إلخ ...)صانع لحسابه أو بائع مواد في		
696	مضفر	مضفر		
697	عالم طبيعيات	مهيء		
698	ملاحة		مجهز للصيد)الساحلي أو في أعالي البحار(مجهز ملاحة السواحل الكبيرة و الصغيرة مجهز للمجرى الطويل وسيط في الشحن أو في السفينة	
699	سفن	مزود بالمواد الغذائية فقط مقاول في شحن و إفراغ مزفت هياكل السفن مستأجر سفن	وسيط	مزود

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
700	سفن أجنبية		مستودع أو صاحب وكالة	
701	تاجر			تاجر
702	نكافة		تنظيم حفلات الزواج	
703	نظافة		تزيين السيارات	
704	تنظيف واجهات المخازن و العمارات إلخ...	مقاول في		
705	منظف	نفايات الصوف و القطن		
706	مربى	الدجاج خنازير، أبقار، ماعز أو نعاج		
707	مستجدات		الفن أو الاستطلاع لا يشغل أكثر من عشرة مستخدمين	
708	مواد	من النحاس، ملبس ، عظم صدفيات، عاج، خشب إلخ)صانع لحسابه أو بائع(للتأثيث و لعدة الأسرة)مؤجر(من الطين الجبس أو الإسمنت)صانع(أو مواعين)مؤجر(	الفن أو الاستطلاع)بائع(و توريدات من معادن أخرى غير الأواني)صانع(أو توريدات لعدة الأسرة)بائع أو صانع(	

709	تنجيم أو دراسة الخط		صاحب عيادة	
710	البيض	بائع بالتقسيط - منتج	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة	بائع مصدر
711	عصافير	بائع حيوانات صغيرة أو اسماك		
712	عربة صغيرة لنقل المسافرين	مقاول في		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
713	بصرياتي		بائع صانع	
714	بصري		صانع آلات	
715	حاسوب		مصلح	
716	حواسيب		بائع	
717	صانع	صانع لحسابه	بائع أو صانع بورشة أو متجر أو بدونهما بائع	
718	شعير نابت	مستغل لمعمل		
719	تزيينات	جنائزية)بائع أو صانع(للعمارات، للمخازن)بائع(		
720	تقويم اعوجاج الأعضاء		صانع أو بائع بالتقسيط معدات	
721	مقوم أسنان		مقوم أسنان	
722	مقوم الأعضاء		مقوم الأعضاء	

723	مقوم النطق		مقوم النطق	
724	مقوم العظام		مقوم العظام	
725	عظم	صانع أو بائع مواد العظام	تاجر بالجملة	
726	مربي المحار	مربي المحار		
727	oukil(وكيل)	oukil (وكيل)		
728	مواد أو مواعين مختلفة	مؤجر		
729	منجزات	صانع لحسابه أو بائع مواد من الشعر، النيلون ،الحرير إلخ للحلاقة أو مواد أدبية علمية أو أشياء أخرى		
730	عامل بالمنزل	- جميع الفروع(يعمل لحسابه		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
731	أداءات			يقوم بعمليات
732	أفرشة قش	صانع أو بائع يبيع بنصف الجملة		
733	تبن	صانع أو بائع يبيع بنصف الجملة	تاجر بالجملة	
734	خبز	صاحب مخزن معيد للبيع		
735	ألواح حديدية على الطرق إشهارية	- مستغل لمؤسسة صناعية لصناعة - صانع		
736	خف		صانع أو بائع	

737	وراقة	بالميكانيك)مستغل(بائع بالتقسيط		
738	وراق		بائع	
739	أوراق	محضرة أو مصنعة)صانع أو بائع يبيع بالتقسيط(صباغة للبساط)بائع(	محضرة أو مصنعة)صانع أو بائع يبيع بالجملة(	
740	مظلات	صانع		
741	شمشيات	صانع أو بائع يبيع بالتقسيط		
742	موقف	حديقة حيوانات أو حديقة أداء)صاحب(حدائق و شوارع ...إلخ مقاول في الأغراس و الصيانة	لحراسة السيارات و الدراجات)مستغل(	
743	عطار		تاجر بنصف الجملة أو بالتقسيط	تاجر بالجملة
744	عطور	بائع عطور عادية بالتقسيط		
745	رهان متبادل		-)صاحب وكالة لعمليات(خارج حلبات السباق رياضي)صاحب وكالة لعمليات(صاحب امتياز لعمليات خارج ملاعب السباق	

			الرياضي)صاحب امتياز لعمليات(	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
746	صانع القيطان	بائع بالتقسيط	بائع بنصف الجملة أو بالجملة	
747	تعقيم الحليب	مستغل لمؤسسة صناعية		
748	أقراص	صانع بطريقة ميكانيكية		
749	عجين	- سيلولوز)صانع(-غذائية)صانع أو بائع بالتقسيط(- من الجبن)صانع أو بائع بالتقسيط(	غذائية)بائع بالجملة أو بنصف الجملة(من الجبن)صانع أوبائع بالجملة أو بنصف الجملة(	
750	حلواني		- أو بائع مبردات أو حلواني يقدم استهلاك الخمور يبيع بالتقسيط أو بالجملة	
751	صناعة الحلوى	- عادية)صانع أو بائع بالتقسيط(- أو للحلويات)بائع بالتقسيط(		
752	مبلط	مبلط		

753	جلود	تاجر بالتقسيط	تاجر بالجملة أو بنصف الجملة	
754	الصيد	صانع أو بائع شبكات الصيد منظم الرحلات صانع أو بائع مواد و لوازم بالجملة	ملتزم)أو الراسي عليه المزاد(أو المكتري مجهز)أنظر الملاحة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
755	تطبيب الأرجل	في غرفة أو في المنزل		
756	مشط و تسريح الصوف القطن أو وبر الحرير	بطريقة ميكانيكية)مستغل(		
757	مشط	صانع أو بائع		
758	رسام	لا يبيع إلا إنتاج فنه مبرنق السيارات شعارات الأوسمة، رموز، زخارف أو عناوين المحلات بالمباني غير مقاول		
759	صباغة		مقاول في صباغة عمارات	

			)مستغل(	
760	ملجأ	يؤوي عائلة)مستغل(الحيوانات)مستغل(صاحب		
761	تحصيل حقوق المؤلف		عون	
762	مزين	مزين		
763	نفط	نفط خام)مستغل مصفاة بائع بالتقسيط		
764	صيدلية		بيع لوازم أو توابع ل	
765	صيدلي		يبيع بالتقسيط يشغل ثلاثة أشخاص على الأقل	يبيع بالتقسيط يشغل أكثر من ثلاثة أشخاص أو يبيع بالجملة أو بنصف الجملة
766	مصور	متوفر أو غير متوفر على معمل و يشتغل لوحده	مصور	
767	تصوير		مستغل استوديو بائع آلات و لوازم أو توريدات ل فني)صاحب استوديو(جوي)مقاول(	
768	تصويرية		مستغل ورشة أشغال	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)

769	بيانو	مؤجر أو مدوزن	بائع	
770	غرف و قطع		مستغل شقق مكتراة من الباطن)غرف(صانع قطع خاصة للحرف، لوازم أو أدوات أو توابع صناعة النسيج	
771	حجارة	صانع أو تاجر أحجار الغير الرفيعة صانع أو تاجر بالتقسيط)تاجر(الحجارة أو مربعات الموزاييك تاجر للبناء أو للطرق	تاجر في الرمل ، الحصى يؤمن النقل إلى عين المكان	
772	بطاريات كهربائية	صانع		
773	صلصال	بائع بالتقسيط		
774	ريشات	مستغل مؤسسة لصناعة		
775	مسبح		أو مدرسة للسباحة)مستغل(	
776	توظيف	أو لمعلومات)صاحب مكتب(		لقيم منقولة
777	محل بيتزا		مستغل	
778	سقاف	جصاص للغير	أو جصاص مقاول	
779	تصاميم	إعادة طبع		

780	أغراس	مقاول في صيانة أو		
781	نباتات طبية		بائع	
782	نباتات	عطرية طبية أو صناعية)جامع أو لاقط(أشجار أو شجيرات)بائع بالتقسيط(للتزيين)بائع بالتقسيط(	- للتزيين) بائع بالجملة(	
783	معدن ملبس	صانع أو بائع مواد		
784	جبس	بائع بالتقسيط - صانع بواسطة أفرنة متوالية أو بطريقة عادية		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
785	جصاص	أو سقاف للغير	أو جصاص مقاول	
786	أقمشة مطوية		صانع	
787	رصاص	مستغل مسبك		
788	رصاص	رصاص		
789	ريش و زغب	بائع بالتقسيط	بائع بالجملة أو بنصف الجملة	
790	إطارات مطاطية	صانع تاجر بالتقسيط إطارات مستعملة	بائع بنصف الجملة أو بالتقسيط	بائع بالجملة

791	خنجر	أغمدة ل		
792	سنان	صانع بطريقة ميكانيكية		
793	سمك	بائع بالتقسيط	بائع بالجملة للسمك الطري بائع بالجملة أو نصف الجملة للسمك المملح أو الجاف أو المغطى بالزيت	
794	بطاطس	تاجر بنصف الجملة	بائع بالجملة	
795	نقل الأموات			مقاول
796	خزف ملون	بائع بالتقسيط		
797	حمال	بواسطة حيوان أو بعربة بيدين		
798	خزافة	من طين)صانع أو بائع بالجملة(صانع خزافة عادية بفرن كهربائي أو غازي		
799	الدقة	صانع آلات الدقة		
800	تحضير امتحانات	صاحب مدرسة يشغل شخصين على الاكثر	صاحب مدرسة يشغل أكثر من شخصين	
801	تحضير مواد صيدلية أوبيطرية		صانع أو بائع	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
802	عصر	مستغل معمل ل		

803	قروض			يقوم بعمليات
804	منتج الأفلام السينماتوغرافية			الذي يؤلف أو يدعو إلى تأليف سيناريوهات يوظف الفنانين أو يقوم بأخذ الصور و تسجيل الصوت
805	مواد	كيماوية)مستغل مؤسسة صناعية لصناعة(لمشروبات اقتصادية)صانع أو محضر(لتغذية الحيوانات)بائع بالتقسيط(	الحمية)بائع بالتقسيط(كيماوية)صانع أو بائع(أواني بطريقة ميكانيكية)صانع(لعلف الحيوانات)تاجر(	
806	أستاذ الآداب العلوم أو فنون المتعة	يشتغل لحسابه		
807	الأملاك	صاحب مكتب إعلام لبيع أو كراء الأملاك		
808	مواد صحية للفلاحة		تاجر أو صانع أو موزع	
809	التنقيب المنجمي بأساليب جيوفزيائية		مقاول في	
810	الحراسة و الحماية ضد السرقة	يشغل على الأقل خمسة أشخاص)مقاول في(	يشغل على الأقل ستة أشخاص)مقاول في(	
811	الإشهارية	)صانع اللوحات(		

812	أسنان اصطناعية	)صانع للغير(	)صانع أو متجر في أجهزة(	
813	خليط أغذية	الأغذية المركبة أو المنتوجات الأخرى لتغذية الحيوانات)المتاجر بالتقسيط في (	الأغذية المركبة أو المنتوجات الأخرى لتغذية الحيوانات)صانع أومتاجر يبيع بالجملة(	
814	إشهار	)مقاول أو صاحب وكالة(بدون مستخدم(هوائية	يشغل على الاقل مستخدما واحدا)مقاول أو صاحب وكالة(	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
815	مستشهر		)يعمل لحسابه الخاص(	
816	آبار	الحافر أو المختص في معرفة الأعماق بواسطة محرك يدوي أو آلة	الحافر أو المختص في معرفة الأعماق بواسطة محرك آلي	
817	طحن	)مستغل مطحنة(		
818	أنواع الأواني و الأدوات المعدنية	يشغل على الأكثر شخصان .)المتاجر في(بالتقسيط	يشغل أكثر من ثلاثة أشخاص و أقل من عشرة أشخاص،)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	عندما يشغل أكثر من عشرة أشخاص.)صاحب متجر للبيع بالجملة و نصف الجملة و بالتقسيط(
819	أنواع الأواني	)صانع منتوجات(		
820	إشعاعي	معالج		

821	مبرد		مستغل مقاولة لإصلاح و صيانة	
822	مبرد المحركات	)صانع(		
823	الراديو و الكهرباء الطبية و المعالجة بالراديوم		)المتاجر في أجهزة أو قطع غيار أو توابع أجهزة	
824	الراديو	- أو التلفزيون)مصلح أجهزة الاستقبال(-) معيد بيع أجهزة(	أو التلفزيون)صانع أجهزة الاستقبال أو قطع غيار أو معدات أجهزة استقبال(- أو التلفزيون المتاجر في أجهزة أو قطع غيار أو معدات	
825	المعالجة بالراديوم	)المتاجر في أجهزة(		
826	مرسم السفن	السفن		
827	إخراج الأفلام السينمائية		)مستغل استوديو(	
828	إعادة تأمين			)مقاول في(
829	مداخيل			الذي يقوم بعمليات
830	الأواني	)مقاول في إصلاح(		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
831	الحمية		)المتاجر في(بالتقسيط	
832	مجلد كتب	مع أو بدون مستخدم	فنية	

833	مقاعد المنحدرات	)مستغل(		
834	تحصيل الديون		)صاحب مكتب(	
835	تجليد الكتب و الأعمال المماثلة		)صاحب ورشة(	
836	الجر بالبواخر		ذات الدفع الآلي)مقاول في(	
837	شاحذ	شاحذ		
838	معلومات مختلفة	'صاحب مكتب(		
839	إصلاحات	صناعية)مستغل ورشة(التجهيزات الكهربائية الضخمة)مستغل مؤسسة(التجهيز الكهربائي و الأجهزة المنزلية)مستغل مؤسسة(	المباني)مقاول(النقل العمومي للبضائع	
840	الكي بطريقة آلية	)مستغل مؤسسة(مع أو بدون مستخدم		
841	كاوي الملابس	مع أو بدون مستخدم		
842	منتشل	الحطام		
843	ممثل		تجاري	تجاري صاحب توكيل فرعي أو ضامن الوفاء أو منجز عمليات بالجملة
844	الرانتج و الأسفلت و القطران و	)المتاجر في(بالتقسيط	)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	

	الزيت و المواد الأخرى التي تشاكلها			
845	نوابض السيارات و الشاحنات و المقصورات ...إلخ	)صانع(		
846	مطعم			مستغل
847	صاحب مطعم	بأثمان محددة	باللائحة يشغل أقل من 15 شخصا	باللائحة الكبرى يشغل 15 شخصا أو أكثر

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
848	اجتماعات	مستغل قاعات	)مكري قاعات(	
849	معيد بيع	الصحف و الجرائد و الدوريات		
850	ستائر و صباغة		)صانع(	
851	قصب	)المتاجر في(بالتقسيط	المتاجر في السلع المصنوعة من القصب(يبيع بالجملة	
852	صاحب مشواة	مستغل فرن للشي		
853	نقل البضائع بالسيارات		مقاول	
854	نقل البضائع بالسيارات	يتوفر على طاقمين على الأكثر	يتوفر على أكثر من ثلاثة أطقم	
855	سائق شاحنات	يتوفر على طاقمين على الأكثر	يتوفر على أكثر من ثلاثة أطقم	
856	رمل	بائع		

857	سيف	)صانع أغمدة للسيوف(		
858	أكياس	من الكتان)صانع(أو الأغطية الواقية)مصلح(أو أغلفة من ورق)صانع أو متاجر في(	أو أغلفة من ورق)صانع أو متاجر في(بالجملة مكري أو بائع بالتقسيط	
859	الزعفران	المتاجر بنصف الجملة	المتاجر بالجملة	
860	مولدة		مولدة	
861	قاعات ألعاب الفيديو		)مستغل(	
862	القاعات أو الأماكن الخاصة بالإجتماعات و المراسيم و الأعياد و المعارض		)مكري(	
863	قاعات الأنترنت		)مستغل(	
864	قاعة شاي		صاحب	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
865	صانع البارود	يشتغل لحسابه		
866	النعال	)صانع(أو)متاجر في(النعال بالتقسيط	)صانع(أو)متاجر في(النعال بالجملة أو نصف الجملة	

867	الصحية		)مقاول في الجهيزات.( )بائع الأجهزة(	
868	صحة		)صاحب دار(	
869	صونا		)صاحب مؤسسة حمام بخاري جاف أو(	
870	الصابون	)صانع(	)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	
871	نحات	)فنان(لا يبيع إلا ما ينتجه من فنه		
872	علوم	)صانع أدوات(	)المتاجر في أدوات الدقة ل(	
873	منشر ميكانيكي	)مستغل(لنشر الرخام أو الحجارة .)مستغل(		
874	نشار	بالطول		
875	نشارة الخشب	)متاجر في(		
876	سلة)تكفيفين(	لعصر الزيتون بطريقة ميكانيكية)صاتع(		
877	أمن		)شركة تورد عناصر(	
878	ملح	)مصفاة( )المتاجرفي(بالتقسيط		
879	صانع الأسرجة	سراج للغير	) صانع أجهزة الخيل(	
880	سميد	)المتاجر في(		
881	حراسة قضائية		)متصرف(	
882	الطبع على الحرير	)مستغل ورشة(		

883	صانع الأقفال	أو صانع الأقفال ميكانيكي)مقاول(		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
884	الخدمات		التليفونية)شركة صاحبة الامتياز(المعلومات و الإرشادات التجارية)مقاول في(	
885	شراب	صانع أو معد بطريقة عادية أو باستعمال آليات.)المتاجر في(بالتقسيط	بائع بنصف الجملة أو نصف بالجملة	
886	شركة		متعاقدة لتعهد و تسيير المستخدمين التقنيين	-)مقاولة تعمل ،لحسابها ،على مراقبة(.
887	الحرير	الطبيعي أو الصناعي)المتاجر في(بالتقسيط)صانع أو المتاجر في منتج(	- الطبيعي أو الصناعي)المتاجر في(بنصف الجملة أو بالجملة	
888	عناية التزيين	صاحب مدرسة	مستغل محل ل	
889	المفارش	)صانع(لحسابه)المتاجر في(بالتقسيط أو بالجملة		
890	النخالة	)المتاجر في(بالتقسيط أو نصف الجملة.)صانع(	)المتاجر في(بالجملة	

891	مختص في معرفة الأعماق أو حفر الآبار	يشتغل باليد أو بالآلة	بمحرك آلي	
892	أصوات الأفلام السينمائية		)مستغل مختبر أو استوديو ل(	
893	المثلجات من البوز و الأشربة	)صانع(بمحرك آلي أو بدونه)المتاجر في(بالتقسيط	)المتاجر في بالجملة أو بنصف الجملة	
894	التلحيم	ذاتي المولد أو كهربائي)مستغل ورشة(		
895	المنافيخ	صانع		
896	كبريت	موزع		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
897	مستكشف الينابيع	مستكشف الينابيع		
898	المنسوجات من الحلفاء	صانع او المتاجر في مواد		
899	الادوية الجاهزة أو المستحضرات الصيدلية أو البيطرية		صانع أو متاجر بالتقسيط. مستغل مؤسسة صناعية لتحضير	صانع أو متاجر بالجملة أو بنصف الجملة
900	الفرجات و المهرجانات	)مستغل محال(	)مدير( )مقاول في(	

901	الرياضة	)صانع لوازم(المائية)مكري القوارب أو الزوارق ذات محرك أو آليات أو أجهزة الرياضات أو(	)المتاجرة بالجملة بالتقسيط في المواد(	
902	محطة خدمة السيارات		)صاحب(	
903	الرقانة	)صاحب مدرسة(يشغل على الأكثر شخصين	)صاحب مدرسة(يشغل ثلاثة أشخاص فأكثر	
904	الراتق	الراتق		
905	استوديو		لإخراج أو توضيب أو تصوت الأفلام السينمائية)مستغل(	
906	مصمم		مصمم	
907	السكر	)مستغل مصفاة( )المتاجر في(بالتقسيط	)المتاجر في(بنصف الجملة أو بالجملة	
908	شحم حيواني	)مسبك(أو المتاجر بالتقسيط في	)المتاجر في(بالجملة و بنصف الجملة	
909	فوسفاط ممتاز	)مستغل مصنع(		
910	الحراسة و الحماية		)صانع أو المتاجر في الأجهزة الكهربائية(بالجملة أو نصف الجملة	
911	حراسة السيارات و الدراجات الهوائية و الدراجات النارية		)صاحب موقف ل(	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
912	الحراسة والحماية ضد السرقة	)مقاول في(لا يشغل أكثر من خمسة أسخاص	)المتاجر في أو صانع الأجهزة	
913	السانديك) syndic(		العمارات	
914	التبغ	بائع التبغ بالتقسيط		)المتاجر في أو صانع(. يبيعان بالجملة
915	حداد	حداد		
916	خياط أو مقطع	خياط بالقيس خياط بالقيس للغير أو بالقيس يشغل أقل من ثلاثة أشخاص - مقطع الحجر	الخياطة العليا خياط بالقيس يشغل على الأقل ثلاثة أشخاص	
917	الأعقاب أو قطع الأحذية أو قطع أخرى	)صانع(بطريقة آلية		
918	غربال	صانع أو بائع		
919	مسحوق قشر البلوط	)المتاجرفي(		
920	دباغ	الجلد)المتن أو الرخو(مستغل معمل بمحرك أو بدونه		
921	زرابي الصوف و الجنود		)المتاجر في(	
922	نجاد	)المتاجر في (		
923	سيارات الأجرة أو سيارات أخرى	لنقل الأشخاص)مقاول في(		
924	صباغة	منظف النسيج و الألبسة		

		بطريقة ميكانيكية)مستغل محل ل(		
925	صباغ	التجارة أو الصناعة منظف بطريقة عادية)صاحب مستودع(-بطريقة عادية و لا يقوم بتنظيف الأقمشة	منظف)صاحب متجر ل.( )المتاجر في(بدون مستخدم	
926	مخدع هاتفي)téléboutique(	مستغل		

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
927	الحبال الجوية	المقاول في نقل المعادن بواسطة	المقاعد الجوية و مقاعد المنحدرات)مستغل(الشركة ذات الامتياز في خدمة	
928	الهاتفية	)مقاول في بناء المركز(		
929	تلفزيون	مستغل شبكة		
930	الخيام و الاغطية و قلاع السفن		)صانع أو المتاجر في(يبيع بالتقسيط)أو مكري(	)صاتع أو المتاجر في(يبيع بالجملة أو نصف الجملة
931	ستارة	)صانع(		
932	ميدان أو أرض	للكولف أو ملعب كرة المضرب، إلخ)مستغل(	للعقار)مجزء و بائع(	

		أو أماكن التخييم)مستغل(		
933	سطح	)مشيد(		
934	الشاي	)بائع للإستهلاك بعين المكان	)مستورد و محضر(يبيع بالجملة المتاجر بالتقسيط في	) المتاجرفي (بالجملة أو نصف الجملة
935	المسرح	)مقاول في(		
936	الطوابع البريدية المعدة للتجميع		)المتاجر في(	
937	طبع الأفلام السينمائية		)مستغل(	
938	حائك أو نساج	حائك أو نساج		
939	الأنسجة و الأثواب	)المتاجر بالتقسيط في(البسيطة)المتاجر في(الانسجة أو الخيوط)المقاول في الأشغال المتعلقة بصنع أو معالجة(	)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة -ذات الجودة الرفيعة أو الفاخرة)المتاجر في(التقسيط	
940	الأنسجة	المشمعة أو المبرنقة المصنوعة من مادة البلاستيك)المتاجر في(بالتقسيط	المشمعة أو المبرنقة المصنوعة من مادة البلاستيك)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)

941	مصلح هياكل السيارات	مصلح هياكل السيارات		
942	البراميل	)المتاجر في(		
943	صانع البراميل	صانع البراميل للغير		
944	طبوغرافي)Topographe(		او متخصص في مسح الأراضي	
945	طبوغرافيا)Topographie(	جوية)مقاول في أشغال(	)المتاجر في أدوات(	
946	خراط	خراط		
947	جرار بعجلات أو بزنجير	)صانع أو مركب(		
948	ترجمان	ترجمان		
949	ممون		ممون	
950	وسيط جمركي		وسيط جمركي	
951	نقل	البضائع بواسطة السيارات التي لا تتعدى حمولتها المعتمدة 15 طن)مقاول في(المسافرين بواسطة السيارات)مقاول في(-المعادن بواسطة الحبال	البرقيات)مقاول في(البضائع بواسطة السيارات التي تساوي حمولتها المعتمدة أو تفوق 15 طن)مقاول في(المسافرين أو البضائع)مستغل طائرة ل(النهري)مقاول في(البري أو المائي)وكيل بالعمولة	

		الجوية أو عربات)مقاول في(المسافرين بواسطة السيارات التي تنطلق أو لا في أيام أو ساعات محددة)مقاول في(المواد من جميع الأصناف بالسيارات		
952	النقل السياحي		)مقاول في	
953	أشغال	مختلفة أو بناءات)المقاول في(- جوية)المقاول في(	الصيانة أوإصلاح البيانات (المقاول في Mécanographiques ميكانوغرافية تصويرية)مستغل ورشة(	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
954	مصنع الخيوط الحديدية	)مستغل(		
955	الجهيدات (tresses)	)صانع(لحسابه		
956	منتقي	أو منظف نفايات الصوف و القطن إلخ		

957	المتاجر في السقط)Tripier(	المتاجر في الأمعاء و الكروش و الكراعين		
958	سحق	)مستغل معمل(		
959	أنابيب	)صانع(		
960	قرميد	)صانع(		
961	معامل	مطحنة أو معمل آخر للطحن أو لدرس أو لسحق أو لدق أو لخلط أو التعسيرأو الفرك الحبوب)مستغل(		
962	الأواني المنزلية	)مكري(		
963	الأبقار	)مربي( )وسيط في بيع(	)المتاجر في(بالجملة أو بالقلة	مصدر
964	القيم المنقولة			الذي يقوم بتوظيف و إدارة القيم المنقولة لحسابه الخاص
965	السلال	)المتاجر في(بالتقسيط	)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	
966	صانع السلال	)صانع السلال العادية(		
967	النباتات البحرية	ملتقط	جامع	
968	العجول	)مربي( )وسيط في بيع(	)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	)مصدر(
969	السيارات	الفاحص أو المقاول في صيانة	السيارات)مكري(	

970	بيع	حسب العينات)صاحب متجر(الأملاك)صاحب مكتب إعلام لكراء و بيع(	في الأسواق أو أماكن البيع العامة)صاحب المناقصة أو المزايدة او صاحب الامتياز أوصاحب حقوق البيع (في الأسواق أو أماكن البيع العامة -بالمزاد) مقاول(	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
971	منفخة هواء	اختصاصي في....		
972	فاحص		أو مقاول في صيانة السيارات و الأجهزة و الأواني و المعدات و التجهيزات، إلخ	
973	الطلق)ميكا(و مواد معدنية أخرى تشاكله	)مستغل مؤسسة لمعالجة(		
974	طلاءات البرنيق و العقاقير	)المتاجر في(بالتقسيط		
975	مطال البرنيق	بالعربات أو الطاقم مطال البرنيق لحسابه الخاص على أجسام من الجلد أو من الورق المقوى أو على المعدن للغير		

976	زجاج	المتاجر في المنتجات الزجاجية بالتقسيط الوقاية وأنواع خاصة إلخ)مستغل مؤسسة لصنع أو إعداد	-) المتاجر في منتجات (بالجملة أو نصف الجملة (	
977	مصنع الزجاج	صانع الأقداح أو غيرها	الزجاج الرقيق أو البلور)بائع بالتقسيط(	
978	الألبسة	الجاهزة)بائع بالتقسيط( )صباغة و تنظيف الألبسة(	الجاهزة)متاجر بالجملة أو بنصف الجملة(مؤسسة صناعية تشغل عشرة أشخاص على الأكثر	الجاهزة)مؤسسة صناعية لصناعة تشغل أكثر من عشرة أشخاص
979	طبيب بيطري		بعيادة أو بدونها	

تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
980	اللحوم المملحة أو المذخنة أو المجففة أو المبردة..إلخ		)المتاجر في	
981	استبدال الزيوت)vidange(	-) مقاول في(		
982	معادن عادية قديمة	)المتاجر في(بالتقسيط	)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	

983	نبيذ، جعة، ماء، الحياة، شاي، أو قهوة	بائع بالتقسيط)المتاجر في(بالتقسيط	)صانع أو معد(باستعمال الآلة)المتاجر في(بالجملة أو نصف الجملة	
984	الحراس		-)شركة لانتقاء و توظيف الحراس(	
985	قرية سياحية		مستغل	
986	الخل	المتاجر بالتقسيط في	صانع المتجار بالجملة أو بنصف الجملة	
987	بائع أو صانع الزجاج	بائع أو صانع الزجاج		
988	طرق المواصلات و تمديد قنوات المياه و المجاري	)المقاول في بناء و إصلاح(		
989	أشرعة السفن		)صانع أو المتاجر في(يبيع بالتقسيط أو) مكري(	)صانع أو المتاجرفي(يبيع بالجملة او بنصف الجملة
990	صانع الأشرعة	صانع الأشرعة		
991	العربات	المجرورة بواسطة حيوانات الجر)المتاجر في (الأطفال)صانع أو المتاجر في(المخصصة لنقل الأشخاص)المقاول في(	- أوالسيارات الشاحنات أو الجرارات على عجلات أو المجهزة بجنزير)صانع أو مركب	
992	سائق العربات	عربة الخيل أو التي يجرها حيوان واحد	التي تحتوي على أكثر من خمسة أطقم	

		التي تحتوي على طاقمين إلى خمسة أطقم		
تسلسل	الأنشطة	الطبقة 3(01%)	الطبقة 2(02%)	الطبقة 1(03%)
993	السرقة	لا يشغل أكثر من خمسة أشخاص)المقا ول في الحراسة و الحماية ضد(	يشغل ستة أشخاص أو أكثر)للمقاول في الحراسة والحماية ضد(	
994	الدواجن	)المتاجر بالتقسيط في(مربى	)المتاجر بالجملة أو بنصف الجملة(	تاجر مصدر
995	دواجن أو أرانب أو طريدة	المتاجر بالتقسيط	)المتاجر بالجملة أو بنصف الجملة(	
996	كبرنة المطاط	)مستغلة ورشة ل(		
997	المقطورات		لنقل البضائع (مكري) أو الآلات و المعدات السككية (مقاول في بناء و إصلاح)	
998	اللبن الرائب)الياغورت(	(صانع) بطريقة آلية		
999	الزنك)zinc(	)مستغل(		

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون المغربيين

- الجزء - 67 -

اعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
حاصل على الإجازة في الشريعة جامعة القرويين فاس المغرب
له العديد من المؤلفات

.....
.....

مسيرة مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس :

مصطفى علاوي هو مستشار (قاضٍ) بمحكمة الاستئناف بفاس في المملكة المغربية، ويُعد من القضاة البارزين الذين جمعوا بين العمل القضائي العملي والإنتاج العلمي الغزير في مجال القانون والاجتهاد القضائي المغربي.

foulabook.com

المؤهلات العلمية

• حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس (إحدى أقدم الجامعات في العالم).
• حاصل على دبلوم المعهد العالي للقضاء بالمغرب، وهو التكوين الأساسي للقضاة.
• مارس خطة العدالة و استقال منها للالتحاق بسلك القضاء المغربي .

foulabook.com

هذه المؤهلات تجمع بين الخلفية الشرعية التقليدية (الفقه الإسلامي) والتكوين الحديث في القضاء، مما يمنحه قدرة متميزة على الربط بين النصوص الشرعية والتطبيقات القانونية المعاصرة.

المسيرة المهنية العملية

يعمل مصطفى علاوي كمستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، وهي محكمة ذات أهمية كبيرة على المستوى الجهوي (جهة فاس - مكناس). يشارك في النظر في الاستئنافات في المواد المدنية والجنائية والتجارية وغيرها.

foulabook.com

من أبرز أنشطته العملية:

• عضو اللجنة الجهوية بمحكمة الاستئناف بفاس لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل.
• المشاركة في تدريب وتأطير قضاة وعدول ومهنيين قضائيين في مواضيع مثل: قضاء المالية، قضاء التوثيق، محاكمة الطفل، الفقه والتوثيق، ودورات متخصصة أخرى (مثل فوج 2018 للعدول).

foulabook.com

يظهر نشاطه في قضايا حساسة مثل حقوق المرأة والطفل والتوثيق، مما يعكس التزامه بالجوانب الاجتماعية للقضاء.

الإسهامات العلمية والفكرية (الجانب العلمي)يتميز مصطفى علاوي بإنتاج علمي غزير جداً، حيث ألف أو نسق عشرات (وربما مئات) الكتب والمؤلفات التي تركز على تدوين وتحليل الاجتهاد القضائي المغربي. هذه الأعمال تعتبر مرجعاً مهماً للقضاة والمحامين والباحثين.

coursdroitarab.com

من أبرز مؤلفاته و سلسلاته:

• سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (أجزاء متعددة تصل إلى 20 جزءاً أو أكثر).

• ما جرى عليه عمل محكمة النقض (أقسام متعددة).

• المستحدث من قرارات محكمة النقض.

• قطوف قضائية (سلسلة).

• الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة.

• الاجتهاد القضائي في مجالات مثل: التحكيم والوساطة، المحاسبة، الضرائب، الحيازة والملكية العقارية، إعادة النظر، التنظيم القضائي، الغرف الجنحية، وسائل الإثبات، تصحيح الأحكام، والعديد من المواضيع الأخرى (عقود، مسؤولية، نفقة، إلخ).

• مؤلفات حول التنظيم القضائي للمملكة، حقوق الإنسان، والتراث.

foulabook.com

تُنشر معظم هذه الأعمال أو تُتاح PDF على مواقع متخصصة مثل foulabook.com ومواقع قانونية مغربية، وتُستخدم على نطاق واسع في الأوساط القضائية والأكاديمية.

foulabook.com

مدى النجاح والتقييم

• نجاح مهني: يشغل منصباً مرموقاً في محكمة استئناف رئيسية، ويُكلف بتدريب قضاة ومهنيين، مما يدل على الثقة التي يحظى بها من المؤسسة القضائية المغربية.

• نجاح علمي: إنتاجه الفكري الضخم (أكثر من 300-370 عنواناً متاحاً في بعض القوائم) يجعله من أبرز "مُدوّني" الاجتهاد القضائي المغربي. هذه الأعمال تساهم في توحيد الممارسة القضائية، تسهيل البحث للمهنيين، وتعزيز الشفافية والاستقرار القانوني.

• إسهاماته:

• توثيق وأرشفة الاجتهادات ← يساعد في تطوير القانون المغربي.

• ربط الشريعة بالقانون الوضعي بفضل خلفيته في جامعة القرويين.

• دعم التكوين القضائي المستمر.
• التركيز على قضايا اجتماعية مثل حماية المرأة والطفل والتوثيق.
بشكل عام، يُعتبر مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس ، نموذجاً للقاضي "العالم العامل" الذي يجمع بين التطبيق العملي والإسهام الفكري. لا تتوفر معلومات علنية مفصلة عن بدايات مسيرته الدقيقة أو جوائز شخصية محددة، لكن حجم إنتاجه وموقعه يشهدان على نجاحه المهني والعلمي.
foulabook.com
ملاحظة: المعلومات مستمدة من مصادر علنية متاحة (مواقع قانونية، مكتبات إلكترونية، ومنشورات رسمية).

لتقرير أكثر تفصيلاً أو تحديثات حديثة، يُفضل الرجوع إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو منشوراته الشخصية إن وجدت.

سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية

تحليل سلسلة "تدوين الاجتهادات القضائية المغربية" لمصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس .

هذه سلسلة مرجعية رئيسية في المكتبة القانونية المغربية، أعدها مصطفى علاوي (مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين). تُعد من أكثر الأعمال شمولاً في توثيق وتبويب القرارات القضائية المغربية.
foulabook.com
الهيكل العام والحجم
• عدد الأجزاء: تصل إلى 28 جزءاً (أو أكثر حسب التحديثات)، مع أجزاء جماعية (مثل 1-20 أو 1-28).
noor-book.com
• التنسيق: كل جزء أو مجموعة أجزاء يركز على موضوع محدد (مثل الاعتراف، الإثبات، التقادم، المسؤولية، المواريث، الملكية الفكرية، المسطرة المدنية، إلخ).
• المحتوى: تجميع وتبويب قرارات محكمة النقض، محاكم الاستئناف (خاصة فاس)، وقرارات أخرى ذات صلة. غالباً ما تكون مصحوبة بملاحق قوانين محينة (مثل تحديثات 2025).
sajplus.com

• الحجم: الأجزاء الجماعية تصل إلى آلاف الصفحات (مثال: الأجزاء 1-20 حوالي 2091 صفحة).

foulabook.com

أهداف السلسلة (من منظور المؤلف)

• تدوين وأرشفة الاجتهاد القضائي المغربي الذي يُعتبر مصدراً مهماً للقانون (خاصة في النظام القانوني المغربي المختلط).

• تبويب موضوعي يسهل على القضاة، المحامين، الباحثين والطلبة الوصول إلى المبادئ القضائية.

• ربط الاجتهاد بالتشريع: غالباً ما تُدمج قرارات مع نصوص قانونية ذات صلة.

• تحديث مستمر: إضافة أجزاء جديدة وملاحق قوانين حديثة (مثل 2025).

sajplus.com

المحتوى النموذجي للأجزاء

• مقدمة/تقديم: شرح أهمية الموضوع ومنهجية الاختيار.

• تبويب القرارات: حسب المبادئ القانونية، مع ذكر أرقام القرارات وتواريخها ومحاكم الإصدار.

• تحليل أو تعليق: في بعض الحالات (ليس دائماً)، مع التركيز على الاتجاهات القضائية.

• ملاحق: قوانين، اتفاقيات دولية، أو قرارات مكملة.

moneast.blogspot.com

أمثلة على مواضيع الأجزاء:

• الجزء 1 أو 3: الاعتراف.

• الجزء 2: الإثبات.

• الجزء 8: التقادم.

• الجزء 14: المواريث.

• الجزء 15: الملكية الفكرية والصناعية.

• الجزء 18: المسؤولية.

• الجزء 19: المسطرة المدنية.

• أجزاء أخرى: النفقة، التحكيم، الشركات، إعادة النظر، إلخ.

facebook.com

نقاط القوة (الإيجابيات)

• شمولية وتخصص: تغطي مجالات واسعة من القانون المدني، التجاري، الجنائي، الأسري، والإجرائي.

• قيمة عملية: أداة يومية للمهنيين القانونيين في المغرب، حيث يصعب الوصول إلى قواعد بيانات شاملة لكل القرارات.
• توثيق جهود قضائية: يبرز دور محاكم الاستئناف (مثل فاس) ومحكمة النقض.
• توافق مع الخلفية الشرعية: يربط أحياناً بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
• تحديث مستمر: يواكب التعديلات التشريعية الحديثة.

sajplus.com

نقاط الضعف أو التحديات (السلبيات المحتملة)
• التركيز على الجمع أكثر من التحليل العميق .
• معظم الأجزاء تدوين وتبويب، وقد تكون أقل في النقد أو الدراسة المقارنة.
• الاعتماد على اختيار المؤلف: قد لا تشمل كل القرارات، بل الأبرز أو المتاحة.
• التوافر: متاحة PDF على مواقع مثل foulabook،sajplus ،noor-book ، لكن بعض الأجزاء قد تكون غير رسمية أو تحتاج تحديثاً مستمراً.
• الحجم الكبير: يتطلب جهداً في البحث داخل السلسلة نفسها.

الأهمية في السياق القانوني المغربي في المغرب، يلعب الاجتهاد القضائي دوراً مكملاً للتشريع (خاصة في المواد غير المكتملة تشريعياً).

هذه السلسلة تساهم في:
• توحيد الممارسة القضائية عبر الجهات.
• دعم البحث الأكاديمي والتكوين القضائي.
• تعزيز الشفافية والوصول إلى العدالة.
• الربط بين التقليد (الشريعة) والحداثة (القانون الوضعي والدولي).

التقييم العام

تُعد السلسلة إنجازاً مهماً لمصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس ، وتضعه في مصاف أبرز المُدوّنين القانونيين المغاربة المعاصرين. هي ليست مجرد مجموعة قرارات، بل أرشيف حي يعكس تطور القضاء المغربي. قيمتها العملية عالية جداً للعاملين في المجال القانوني، رغم أنها تحتاج أحياناً إلى دراسات تحليلية مكملة.

sajplus.com

.....

.....

ألف المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، الأستاذ مصطفى علاوي، مجموعة واسعة من الكتب والمراجع القانونية المتخصصة في القضاء المغربي. من أبرز مؤلفاته التي يعتمد عليها الباحثون والقضاة، نذكر ما يلي:

• وسائل الإثبات في التشريع المغربي: كتاب مفصل (يقع في قرابة 484 صفحة) يغطي وسائل الإثبات التقليدية والمستحدثة، مع التركيز على التطبيق القضائي.

• ما جرى عليه عمل محكمة النقض: مؤلف مرجعي شامل مقسم إلى عدة أجزاء يغطي الأقسام من 1 إلى 7.

• سلسلة اقتباسات قضائية وقانونية: سلسلة توثيقية واسعة تقع في أجزاء متعددة وتضم مقتباسات قانونية مفيدة.

• التوثيق في القضاء والقانون المغربيين: سلسلة أجزاء توثق القواعد والعمل القضائي المتعلق بالتوثيق.

• قطوف قضائية: سلسلة تتضمن مبادئ وقرارات قضائية هامة.

• الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة: عمل توثيقي يجمع ويسهل الاطلاع على الاجتهادات القضائية المحينة المتعلقة بقضايا النفقة.

تتميز هذه المؤلفات بكونها عملية تستند إلى نصوص القانون وتدعمها بالقرارات والاجتهادات القضائية الصادرة عن محاكم المملكة، كما أن المؤلف حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين مما يضفي طابعاً فقهياً وقانونياً مميزاً على أعماله.

مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس ، هو قاضٍ مغربي بارز، يعمل مستشارًا بمحكمة الاستئناف بفاس.

scribd.com

مؤهلاته العلمية والمهنية (كما ذكرت):

• حاصل على دبلوم المعهد العالي للقضاء بالمغرب.

• حاصل على الإجازة في الشريعة من جامعة القرويين بفاس.

• مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس.

نشاطه العلمي والمؤلفات:

يُعرف بإسهاماته الكبيرة في تدوين الاجتهادات القضائية المغربية وجمع قرارات محكمة النقض وقرارات محاكم الاستئناف. له العديد من المؤلفات والسلسلات المهمة في المجال القانوني، من أبرزها:

coursdroitarab.com

• سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (عدة أجزاء، تصل إلى 28 جزءًا في بعض الإشارات).

• ما جرى عليه عمل محكمة النقض (أقسام متعددة).
• المستحدث من قرارات محكمة النقض.
• سلسلة نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس (للسنوات مثل 2018-2019 وغيرها).
• مؤلفات أخرى حول مواضيع مثل الإثبات، الاعتراف، الحيازة والملكية العقارية، ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل (كعضو في اللجنة الجهوية).

تُنشر كتبه ومؤلفاته على مواقع قانونية مغربية وعربية متخصصة مثل foulabook، sajplus، noor-book ، ومدونات قضائية، وتُستخدم كمراجع مهمة للقضاة والمحامين والباحثين في القانون المغربي.

foulabook.com

هو شخصية متخصصة في التوثيق القضائي والاجتهاد القضائي المغربي، ويُعتبر من المراجع النشيطة في هذا المجال.

.....

.....

كتاب "البطلان والإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي" هو دراسة فقهية وقضائية شاملة من إعداد مصطفى علاوي (المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس سابقاً). يقع هذا المؤلف القيم في عدة أجزاء (من الجزء الأول إلى الخامس)، ويُعد مرجعاً أساسياً للممارسين والقضاة في تحليل وتفكيك تطبيقات نظرية بطلان العقود في القانون المغربي.

.....

.....

.....

.....

صفحة : 5366

الجريدة الرسمية عدد 7328

17 صفر 1446 موافق - 22 أغسطس 2024

ظهيرشريف رقم 1.24.42صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)

بتنفيذ القانون رقم44.24 القاضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96 املتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم

املبسطة
والشركةذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة.
الحمد لله وحده،
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 44.24 القاضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية
بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة
وشركة المحاصة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس املستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم44.24
يقضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة
وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة
والشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة
مادة فريدة
تتمم على النحو التالي أحكام المادة 71 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية
بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة
وشركة المحاصة :
»المادة 71 (الفقرة الرابعة). - يمكن لشريك أو أكثر ممن يملكون
»نصف الأنصبة أو عشر الأنصبة إذا كانوا يمثلون عشر الشركاء على
»الأقل أن يطلبوا عقد الجمعية العامة. غير أنه يمكن لشريك أو أكثر،

»في حالة شغور منصب المسير لأي سبب كان، الدعوة إلى عقد جمعية «عامة للشركة لتعيين مسير لها.«

ظهير شريف رقم 1.24.43صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم45.24 القاضي بتتميم المادة 85 من
القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة
والشركةذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 45.24 القاضي بتتميم المادة 85 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس املستشارين.

وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

قانون رقم45.24
يقضي بتتميم المادة 85 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركةالتضامن وشركة التوصية البسيطة
وشركةالتوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة
والشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المحاصة

مادة فريدة

تتمم على النحو التالي أحكام المادة 85 من القانون رقم 5.96
المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية

بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة
وشركة المحاصة :
»المادة .85 - لا تحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة .....
»بإجراء يمس بالأهلية.
»كما لا تحل الشركة بوفاة ..... على خلاف ذلك.
»عند وفاة الشريك الوحيد يمكن لأحد الورثة أو الورثة أو أحد »ذوي حقوقهم، تقديم طلب لرئيس المحكمة المختصة لتعيين وكيل
»من أجل عقد جمعية عامة للشركة ملاءمة نظامها الأساسي مع
» مقتضيات هذا القانون داخل أجل 60 يوما.«

ظهير شريف رقم 1.24.37صادرفي 2صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم39.24 القاضي بتغيير و تتميم القانون
رقم 18.00 املتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات املبنية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00
املتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، كما وافق عليه
مجلس النواب ومجلس املستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم 39.24
يقضي بتغيير و تتميم القانون رقم 18.00
املتعلق بنظام الملكية املشتركة للعقارات المبنية

المادة الأولى
تغير وتتمم على الشكل التالي أحكام المواد 13 و 16 و 16 مكرر 2 و 16 مكرر 4 و 30 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية
المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
رقم 1.02.298 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)

»المادة .13 - ينشأ بقوة القانون بين جميع الملاك املشتركين في
»ملكية العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون
»منذ تاريخ تقييد أول تفويت بشأنها، اتحاد للمالك المشتركين، يتمتع
»بالشخصية املعنوية والاستقلال المالي.
»يكون الغرض من اتحاد الملاك حفظ وصيانة الأجزاء المشتركة
»وإدارتها، وعند الاقتضاء، إسداء خدمات جماعية لفائدة الملاك،
»ترتبط بتدبير الملكية المشتركة.
»يحق التحاد الملاك في حالة تعذر الصلح والوساطة التقاضي
»ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع
»الملاكين المتضررين.
(الباقي بدون تغيير.)
»المادة .16 - ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر.
»ويستدعى إليه الملاك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية،
»خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع. ويبين
»الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع وجدول الأعمال.
»المادة 16 مكرر .2 - ينعقد الجمع العام العادي على الأقل مرة كل
»سنة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من انتهاء السنة الجارية.
»ويمكن عقد جمع عام استثنائي كلما دعت الضرورة لذلك ويستدعى
»إليهما جميع الملاك المشتركين.
»يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي
»إلى جميع الملاك بكل الوسائل القانونية المتاحة، تتضمن مكان وتاريخ
»وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال.
»المادة 16 مكرر .4 - يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك
»بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية بآخر عنوان شخصي أو مهني
»أشعر به وكيل الاتحاد. ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر (15)

»يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.
(الباقي بدون تغيير.)

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.24.39صادرفي 2صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم41.24 القاضي بتغيير المادة 4 من القانون
رقم 39.08 المتعلق بمدونةالحقوق العينية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 41.24 القاضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08
املتعلق بمدونة الحقوق العينية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
قانون رقم 41.24
يقضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08
المتعلق بمدونة الحقوق العينية
المادة الأولى
تغير على النحو التالي أحكام المادة 4 من القانون رقم 39.08
المتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)،
كما وقع تغييره وتتميمه :
»المادة .4 - يجب أن تحرر - تحت طائلة البطلان - جميع التصرفات
»المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها

»أو تعديلها أو إسقاطها بما في ذلك الوعد بالبيع العقاري وكذا
»الوكالات الخاصة بها بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ
»يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ما
» لن ينص قانون خاص على خلاف ذلك.
(الباقي بدون تغيير).
المادة الثانية
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة .

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.24.38صادرفي 2صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم 40.24 القاضي بتغيير و تتميم الفصل573
من ظهير 9 رمضان 1331 المو افق لـ (12 أغسطس 1913)
بمثابة قانون الالتزامات والعقود.
الحمد لله وحده،
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 40.24 القاضي بتغيير وتتميم الفصل 573 من ظهير
9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون
الالتزامات والعقود، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم 40.24
يقضي بتغيير و تتميم الفصل 573

من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913)
بمثابةقانون الالتزامات والعقود
المادة الأولى
تغير وتتمم أحكام الفصل 573 من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود،
كما وقع تغييره وتتميمه، على النحو التالي :
»الفصل .573 - كل دعوى ناشئة عن العيوب الموجبة للضمان
»أو عن خلو المبيع من الصفات الموعود بها يجب أن ترفع في الآجال
»الآتية، وإلا سقطت :
» بالنسبة للعقارات بمضي سنتين من تاريخ التسليم، وفي جميع
»الحالات بمضي خمس (5) سنوات من تاريخ البيع.
»بالنسبة إلى الأشياء املنقولة والحيوانات خلال 30 يوما بعد »التسليم بشرط أن يكون قد أرسل للبائع الإخطار المشار إليه في
»الفصل .533
»ويسوغ تمديد هذه الآجال أو تقصيرها باتفاق المتعاقدين،
»وتسري أحكام الفصول 371 إلى 377 على سقوط دعوى ضمان
»العيب.«
المادة الثانية
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

.....
.....

نظام موظفي الإدارات العامة
نصوص عامة
ظهيرشريف رقم1.24.44صادر في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)
بتنفيذ القانون رقم46.24 بتغيير و تتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادرفي4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة
العمومية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 46.24 بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف
رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن
النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.
وحرر بتطوان في 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : عزيز أخنوش.
*
* *
قانون رقم46.24 بتغيير و تتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008
الصادرفي4شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية
مادة فريدة
تغير أو تتمم على النحو التالي، أحكام الفصول 4 (الفقرة الأولى و25 و43 المكرر (الفقرة الثانية) و44 و66 و75 المكرر (الفقرة الخامسة)
من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية .
»الفصل 4 (الفقرة الأولى) . - يطبق هذا النظام الأساسي .....
»وبمصالحها اللاممركزة.

»..... .....
(الباقي ال تغيير فيه.)
»الفصل .25 - تنشر نتائج الامتحانات والمباريات وتسميات الموظفين
»وترقياتهم بمقرات الإدارات وبمواقعها الإلكترونية.
»الفصل 43 المكرر (الفقرة الثانية). - .....

»يتقاضى الموظف طوال مدة الرخصة المذكورة مجموع الأجرة المطابقة
» لوضعيته النظامية.

»..... .....

»الفصل .44 - تمنح رخص ..... بأحد الأمراض التالية:
» - الإصابات السرطانية ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - ..... ؛
» - الاضطرابات الخطيرة في الشخصية ؛
» - الاضطرابات العصبية المعرفية أو الإدراكية.
»يتقاضى الموظف طوال مدة الرخصة المذكورة مجموع الأجرة
»المطابقة لوضعيته النظامية.
»الفصل .66 - تشتمل العقوبات التأديبية ..... وهي مرتبة
»حسب تزايد الخطورة :
»1 - الإنذار ؛
»2 - ..... ؛
»3 - .....
»4 - الانحدار من الرتبة ؛
»5 - القهقرة من الدرجة ؛
»6 - العزل.
»وهناك عقوبتان .....(
الباقي لا تغيير فيه.)

»الفصل 75 المكرر (الفقرة الخامسة). - .....
»إذا انصرم أجل سبعة أيام ..... صلاحية إصدار عقوبة
»العزل وذلك مباشرة وبدون سابق استشارة المجلس التأديبي.

».....

.....
(الباقي لا تغيير فيه.)

.....

.....

صفحة : 4336 الجريدة الرسمية عدد 7525 - 13 يوليوز 2026

قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار رقم963.26
صادرفي 23 من ذي القعدة 1447 (11 ماي2026) بتتميم
قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم
140.09 الصادرفي 25 من محرم 1430
(22 يناير 2009) بتحديد قائمةالشهادات الوطنية التي تخول ولوج تكوينات سلك
الدكتوراه.
وزير التعليم العالي والبحث العلمي و الابتكار ،
بناء على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425
(7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك
الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره
وتتميمه، و لا سيما المادة 8 منه
صفحة : 4336 الجريدة الرسمية عدد 7525 - 13 يوليوز 2026
وبعد الاطلاع على قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين
الأطر والبحث العلمي رقم 140.09 الصادر في 25 من محرم 1430
(22 يناير 2009) بتحديد قائمة الشهادات الوطنية التي تخول ولوج تكوينات سلك
الدكتوراه، كما وقع تغييره وتتميمه، و لا سيما المادة الأولى منه،
قرر ما يلي :
المادة الأولى
تتمم مقتضيات المادة الأولى من قرار وزير التربية الوطنية
والتعليم العالي وتكوين ألطر والبحث العلمي رقم 140.09 الصادر في
25 من محرم 1430 (22 يناير 2009) املشار إليه أعاله كما يلي :
»المادة الأولى. - تفتح تكوينات سلك الدكتوراه ،..... كما تفتح
»تكوينات هذا السلك في وجه حاملي الشهادات الوطنية أو شهادة
»معترف بمعادلتها الواردة بعده .

.....»
؛ ..
» - دبلوم التخصص في الصحة العمومية والتدبير الصحي المسلم
»من المدرسة الوطنية للصحة العمومية ؛
» - دبلوم الأكاديمية للفنون التقليدية املسلم من أكاديمية الفنون
»التقليدية.«
المادة الثانية
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 23 من ذي القعدة 1447 (11 ماي 2026).
الإمضاء : عز الدين المداوي.

.....
.....

الجريدة الرسمية عدد : 7525 - 27 محرم 1448 (13) يوليو 2026

نصوص خاصة

قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 1155.26 صادر في 16 من ذي الحجة 1447 (2) يونيو 2026) يقضي بتقييد مجموعة المعالم التاريخية المتواجدة بإقليم الدريوش في عداد الآثار

وزير الشباب والثقافة والتواصل

بناء على القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25) ديسمبر (1980)، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.81.25 الصادر في 23 من ذي الحجة 1401 (22) أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه :

وبعد الاطلاع على طلب التقييد الذي تقدم به رئيس أكاديمية التراث بتاريخ 6 أكتوبر 2025 ؛

وبعد استشارة اللجنة المشار إليها في الفصل 3 من المرسوم رقم 2.81.25 المشار إليه أعلاه المجتمعة بتاريخ 31 مارس 2026

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقيد في عداد الآثار المعالم التاريخية المتواجدة بإقليم الدريوش والمبينة في الجدول التالي :

اسم العقار

الاسم بالرسم العقاري

رقم الرسم العقاري

العنوان

الوضعية القانونية

11/22444

المحمدية"

ملك خاص

جماعة تروكوت دائرة الريف إقليم الدريوش

جماعة تزاغين إقليم الدريوش.

دار ومحكمة عبد " الكريم الخطابي

بناية لا كومبانيا (La Campana)

"م م رقم 216/1م"

11/11797

ملك الدولة الخاص

معسكر تلامغايت

"ثكنة تلمرايت"

ملك الدولة الخاص

قصيطة جماعة تسافت إقليم الدريوش

11/69253

المادة الثانية . - لا يجوز إحداث أي تغيير كيفما كانت طبيعته في الشكل العام للمعالم التاريخية المشار إليها في الجدول أعلاه ما لم تعلم بذلك المصالح المختصة بقطاع الثقافة، قبل التاريخ المقرر للشروع في الأعمال بستة (6) أشهر على الأقل، وذلك طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه.

المادة الثالثة . - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ذي الحجة 1447 (2) يونيو (2026).

الإمضاء : محمد المهدي بنسعيد

صفحة : 4337

قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 1162.26 صادر في
16 من ذي الحجة 1447 (2 يونيو 2026) يقضي بتقييد برج الحمام بزايو بإقليم الناضور في عداد الآثار .
وزير الشباب والثقافة والتواصل،
بناء على القانون رقم 22.80 املتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية و المناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401
(25 ديسمبر 1980)، كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وعلى المرسوم رقم 2.81.25 الصادر في 23 من ذي الحجة 1401
(22 أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه ؛
وبعد الاطلاع على طلب التقييد الذي تقدم به رئيس أكاديمية التراث بتاريخ 6 أكتوبر

2025 ؛
وبعد استشارة اللجنة المشار إليها في الفصل 3 من المرسوم
رقم 2.81.25 المشار إليه أعلاه المجتمعة بتاريخ 31 مارس ،2026
قرر ما يلي :
المادة الأولى
يقيد في عداد الآثار " برج الحمام بزايو " (الملك المسمى : الوردة)
ذي الرسم العقاري عدد 5410/11 الكائن بقبيلة أولاد ستوت بدائرة
لوطا بجماعة زايو بإقليم الناضور، كما هو مبين في الوثائق الملحقة بأصل هذا
القرار.
المادة الثانية
لا يجوز إحداث أي تغيير في المكونات التراثية للمعلمة أو في شكلها العام كيفما
كانت طبيعته ما لم تعلم بذلك المصالح المختصة بقطاع
الثقافة، قبل التاريخ المقرر للشروع في الأعمال بستة (6) أشهر على
الأقل، وذلك طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 22.80 المشار إليه
أعلاه.
المادة الثالثة
ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 16 من ذي الحجة 1447 (2 يونيو 2026).
الإمضاء : محمد المهدي بنسعيد.

.....
.....

.....
.....

قرار محكمة النقض

رقم : 2456/8

الصادر بتاريخ 29 دجنبر 2022

في الملف الجنحي رقم 4985/6/8/2022

ضبط المخالفة في حالة تلبس أمر غير لازم.

لجوء عون المياه والغابات إلى القائد قصد معرفة المخالف يتهم محضر المعاينة باعتباره يتمتع قانونا بالصفة الضبطية التي تخول له إجراء البحوث والتحديات اللازمة للوصول إلى هوية مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في الشكل

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطالب بإمضاء الأستاذين (م.ل) و (ح.ب.س) المحاميين بهيئة أكادير
المقبولين للترافع لدى محكمة النقض، المتضمنة لأسباب الطعن بالنقض.

وحيث جاء الطلب علاوة على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلا.

في الموضوع

في شأن سبب النقض الوحيد المتخذ من الخرق الجوهري للإجراءات المسطرية وانعدام التعليل ذلك أنه من خلال مراجعة محضر المعاينة يتضح أن التقني محرره عاين وجود البناء وأمر العمال بهدمه ولم يعرف من هو المسؤول عنه، غير أن القائد مده بهوية الطالب، وكان على التقني استدعاءه والاستماع إليه وكذا الاستماع إلى العمال الذين كانوا يقومون بعملية البناء والذين كلفهم بالهدم، غير أنه لم يقم بذلك ولم يشر إلى أسماء العمال، مما يجعل تقريره خال من معرفة الفاعل معرفة يقينية، خاصة أمام إنكار الطاعن أمام المحكمة، ومحكمة النقض لما أوضحت في قرارها أن معرفة الفاعل تنتج من البحث التمهيدي أو من التحقيق أمام المحكمة، فإن المحكمة المطعون في قرارها بعدم قيامها بذلك، تكون قد خرقت مقتضيات المادة 554 من قانون المسطرة الجنائية، وعرضت قرارها للنقض.

لكن، حيث أسس قرار محكمة النقض السابق على أن المحكمة لم تتأكد بدقة من عناصر فصل المتابعة على ضوء محضر المعاينة المنجز بتاريخ 25/01/2011 من قبل تقني إدارة المياه والغابات والذي لا يطعن فيه إلا بالزور، وأنه ليس لازما ضبط المخالف في حالة تلبس للتعرف عليه بعين المكان، وأن معرفة الفاعل قد تنتج من البحث التمهيدي أو من التحقيق أمام المحكمة ..... وبعد الإحالة واستنفاذ الإجراءات قضت محكمة الإحالة مصدرة القرار موضوع الطعن الحالي بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة الطالب من أجل جنحة تغيير الملامح الخارجية داخل المنتزه الوطني بدون رخصة، بعدما اعتبرت أن: "متابعة

1

المتهم من طرف النيابة العامة أسست على محضر منجز من طرف المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر باشتوكة ايت باها الذي تضمن معاينة تقنيي المياه والغابات المختص لبناء بيت فوق مغارة قديمة بموقع للاخويرة التابع لجماعة انشادن، بالمنتزه الوطني لسوس ماسة وتضمن المحضر المذكور تحديد هوية المخالف بناء على إفادة قائد بلفاع، الذي يتمتع قانونا بالصفة الضبطية التي تخول له إجراء البحوث والتحريات اللازمة للوصول إلى هوية مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها ..... ، وهو تعليل اعتمدت فيه حجية محضر المخالفة المقررة قانونا، معتبرة ضمنيا أن الجريمة ثابتة بمقتضى البحث التمهيدي، ومتقيدة بذلك بقرار النقض السابق الذي لم يلزمها بالاستماع إلى أي شخص، ولا القيام بأي تحقيق، خلافا لما أوردته الوسيلة، فلم يخرق القرار بذلك أي مقتضى، وجاء القرار معللا كفاية، والسبب على غير أساس.

وحيث لا يوجد بالملف ما يفيد أن الطالب أودع بصندوق المحكمة الضمانة، مما يقتضي الحكم عليه بضعفها.

من أجله

قضت برفض الطلب.

وتحميل الطاعن ضعف مبلغ الضمانة، يستخلص وفق الإجراءات المقررة في استيفاء صائر الدعوى الجنائية وتحديد مدة الإجبار في الأدنى.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة عبد الإلاه حنين رئيس الغرفة والمستشارين لطيفة أسكرم مقررة والطيبي تاكوتي وحجاج بنوغازي وعبد الرحيم بشرا بحضور المحامي العام السيد رشيد لعكيدي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة العكرود.

2

.....

.....

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

الكتابة العامة

مديرية الشؤون القروية

الحمد لله وحده

الرباط في :

25 أكتوبر 2017

25 OCT 2017

وزير الداخلية

إلى

40

السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم

الموضوع : بخصوص تسليم شواهد الاستغلال أو الشواهد الإدارية للعقارات الجماعية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين

وبعد،

تعد الأملاك الجماعية بموجب الظهير الشريف الصادر بتاريخ 26 رجب 1337 (27) أبريل (1919) المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها - حسب ما وقع تعديله وتعميمه - ملكا خاصا للجماعات السلالية.

ويحق لهذه الجماعات السلالية بموجب القانون، نقل سلطاتها إلى أشخاص تختارهم بالكيفية المنصوص عليها بدليل النائب التعيين أو الانتخاب)، ليشكلوا ما يعرف بجمعية المندوبين أو جماعة النواب، تسند إليهم مهمة السهر على تدبير شؤون هذه الجماعات وتمثيلها أمام الجهات الإدارية والقضائية.

وقد حددت النصوص القانونية والتنظيمية للأراضي الجماعية مجالات تدخل جماعة النواب في تسيير مصالح الجماعات السلالية، ومنها تسليم شواهد استغلال الأنصبة الجماعية المفرزة لفائدة أعضائها.

إلا أن هذه المقتضيات، لم تشر بصريح النص إلى الضوابط التي يجب أن تخضع لها مسطرة تسليم شهادة الاستغلال من طرف جماعة النواب أو الشهادة الإدارية من قبل السلطة المحلية التي تفيد نفس الغرض، لفائدة عضو الجماعة.

وارتباطا بهذا الموضوع، فقد لاحظت في الآونة الأخيرة، ومن خلال التحريات الميدانية التي تقوم بها اللجن المركزية للوزارة في مجموعة من القضايا النزاعية أو الشكايات التي يطرحها عموم المواطنين والمرتبطة بأراضي الجموع، أن تسليم شواهد الاستغلال أو الشواهد الإدارية لذات الغرض يتسم غالبا بالعشوائية والمزاجية - حسب اجتهادات السلطات المحلية ، بحيث أن معظم ملفاتها لا تتوفر على أدنى الوثائق المتعارف عليها من قبيل طلب خطي تصريح بالشرف، إفادة جماعة نواب الجماعة السلالية المعنيين، بحث عون السلطة المحلية محضر معاينة ...إلخ. كما أن غياب لوائح ذوي الحقوق للجماعات السلالية وضبط الأنصبة المستغلة من طرف كل عضو يسهم إلى حد بعيد في تنامي ظاهرة التملك غير المشروع للعقار الجماعي من جهة، ويعرض حقوق ومصالح أفراد الجماعات السلالية للضياع من جهة أخرى.

ولست في حاجة إلى تذكيركم في هذا الصدد، أن مديرية الشؤون القروية منكبة، ومنذ وقت، مع جميع الشركاء والفرقاء المعنيين على معالجة كل الاختلالات والإكراهات التي تعرفها منظومة الأراضي الجماعية، بدءا بتوحيد نتائج ومخرجات الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، وانتهاءا بالتفاعل مع الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى مناظرة الصخيرات يومي 08 و 09 دجنبر 2015 في موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" باعتبارها خارطة طريق ومدخلا أساسيا الإصلاح نظام الملكية العقارية الجماعية في أفق الإدماج الفعلي للأراضي السلالية ضمن الدينامية الاقتصادية الوطنية والنهوض بأوضاع ذوي الحقوق وجعلهم في صميم هذه التنمية.

وفي انتظار تنزيل هذه المقاربة على أرض الواقع، وتفاديا لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تدبير الرصيد العقاري الجماعي، وحمايته من كل التطاولات غير المشروعة، فإني أطلب منكم حث السلطات المحلية التابعة لنفوذكم على العمل على دراسة طلبات الحصول على شواهد الاستغلال أو الشواهد الإدارية التي تخص العقارات الجماعية، وفق المسطرة الآتية:

1- إيداع الملف:

يتعين على عضو الجماعة الراغب في الحصول على شهادة الاستغلال أو الشهادة الإدارية التي تثبت استغلاله الفعلي لنصيبه المفرز من العقار الجماعي، أن يودع لدى السلطة المحلية المتواجد بدائرتها العقار موضوع الشهادة ملفا مكونا من:

- طلب خطي مصحح الإمضاء؛

- تصريح بالشرف، وفق نموذج موحد - ملحق رقم 1 - ؛

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف مصادق عليها ؛

- بطاقة معلومات حول العقار موضوع الطلب موقعه المجالي، مساحته، حدوده الحقيقية

- ملحق رقم 2 -

بالإحداثيات ...)، وفق نموذج موحد

- تصميم بالإحداثيات يحدد العقار محل الطلب ومراجعه العقارية، وفي حالة عدم توفره على أي مرجع عقاري، يتعين تبيان الموقع المتواجد به مقارنة بجيرانه، مع ذكر مطالب التحفيظ، الرسوم العقارية أو التحديدات الإدارية للأملاك المجاورة.

بالإضافة إلى الإدلاء بوثائق أخرى إن توفر عليها قد تثبت استغلاله الفعلي للعقار محل الطلب. وينبغي على السلطة المحلية المعنية، بعد أن تتأكد من توفر الوثائق المطلوبة وتفحصها، أن تسلم الطالب الشهادة في حينه وصلا عن ذلك.

2- الإجراءات الخاصة بدراسة طلبات شواهد الاستغلال أو الشواهد الإدارية:

1- بالنسبة لشهادة الاستغلال:

تستدعي السلطة المحلية جماعة النواب بصفتهم الممثلين الشرعيين للجماعة السلالية المالكة للعقار محل طلب الشهادة، داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل بالطلب، من أجل القيام معاب:

دراسة الطلب ومرفقاته؛

- معاينة العقار موضوع الطلب للتأكد من استغلاله فعليا من طرف صاحبه باعتباره من ذوي الحقوق للجماعة السلالية المالكة من جهة، ومطابقا للتصميم الطبوغرافي المضمن في الملف من جهة أخرى، مع تحرير محضر بذلك؛

- تحرير شهادة الاستغلال لطالبها، موقعة من قبل جماعة النواب المعنيين ومؤشر عليها من طرف السلطة المحلية بالموافقة، وفق نموذج موحد - ملحق رقم 3 - :

- تمكين أصل الشهادة لطالبها، مع الاحتفاظ بنسخة منها ضمن باقي الوثائق المكونة للملف في أرشيف المقاطعة أو القيادة للرجوع إليه عند الاقتضاء.

- توجيه نسخة من الملف برمته إلى مصالح العمالة أو الإقليم قسم الشؤون القروية - قصد التتبع والتدخل في حينه عند الإخلال بمقتضيات هذه الدورية.

ب أما بالنسبة للشهادة الإدارية:

تقوم السلطة المحلية بعد توصلها بملف طلب الشهادة الإدارية الذي يحتوي على نفس الوثائق المذكورة سلفا، بالإجراءات ذاتها المتبعة في تسليم شهادة الاستغلال، وذلك داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ التوصل، بعد أن تكون قد ضمت إلى باقي مكونات الملف الوثيقتين التاليتين:

تصريح كتابي من لدن جماعة النواب المعنيين يشهدون فيه أن طالب الشهادة من ذوي الحقوق وأن العقار محل الطلب يمثل النصيب الجماعي المفرز له داخل الجماعة ؛

تقرير كتابي يتضمن بحث عون السلطة المحلية في الموضوع

وتعمل السلطة المحلية على توقيع الشهادة الإدارية بمفردها بعد تحريرها وفق النموذج الموحد - الملحق رقم ، ومن تم تمكين أصل هذه الشهادة لطالبها، والاحتفاظ بنسخة منها ضمن باقي الوثائق المكونة للملف في أرشيف المقاطعة أو القيادة للرجوع إليه عند الاقتضاء، مع توجيه نسخة من الملف برمته المصالح العمالة أو الإقليم قسم الشؤون القروية - لنفس الغاية سلفا .

هذا، وفي حالة ما إذا ثبت للسلطة المحلية المعنية أثناء دراسة ملف الشهادة بصنفيها، أن العقار موضوع الطلب تعتريه بعض الشوائب، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أنه لا يتوفر على مراجع عقارية

أنه لا يكتسي الصبغة الجماعية

أنه لا يستغل فعليا من طرف صاحبه

آن به نزاع معروض على الجهات المختصة

أن الجماعة المالكة لهذا العقار لا تتوفر على جماعة النواب الممثلين لها،

أن الطلب أودع في غير الغرض الذي أعد لأجله،

فإنه لا يمكن لهذه السلطة تحرير شهادة من هذا القبيل، ووجب عليها إجابة طالبيها بذلك صراحة وبشكل معلل خلال السبعة أيام (07) الموالية لانقضاء أجل العشرة (10) أيام المحددة أعلاه، مقابل وصل عن ذلك .

لذلك، فإن كل شهادة تسلم خارج هذا الإطار المنظم ابتداءا من تاريخه تعتبر باطلة، وتعرض جميع الأطراف ذات الصلة للعقوبات الإدارية والزجرية التي يفرضها القانون.

وإنني على يقين أن تقيدكم بتنفيذ مضامين هذه الدورية من خلال حرصكم على التطبيق السليم لها من قبل السلطات المحلية التابعة لنفوذكم، سيساهم بشكل كبير في الحد من الفوضى التي يعرفها تدبير هذا القطاع الحيوي والهام من جهة، كما سيساعدكم على ضبط العنصر البشري للجماعات السلالية من خلال الإعداد النهائي للوائح ذوي الحقوق التي ما فتئت مديرية الشؤون القروية تطالب بتطبيق القانون المنظم لها، وبتفعيل الدوريات المصاحبة التي تبين كيفية حصرها من جهة أخرى.

الرباط في

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

.....

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 6859 - 29 جمادى الآخرة 1441 (24) فبراير 2020

صفحة : 1033

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.19.409 صادر في 9 صفر 1441 (8) أكتوبر 2019 يتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

رئيس الحكومة

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 90 و 92 منه :

وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17) يونيو (1992). كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، ولا سيما المواد من 64 إلى 70 منه :

وعلى القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17) يونيو (1992) ، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، ولا سيما المواد 63 و 63-1 و 63-2 و 63-3 : 64 63-6 63-5 63-4 و و و و منه

وعلى الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25) يونيو (1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء. ولا سيما الفصول من 12-4 : إلى 12-10 منه

وبعد دراسة مشروع المرسوم في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 15 من ذي القعدة 1440 (18) يوليو 2019

رسم ما يلي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المواد من 64 إلى 70 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والمواد من 63 إلى 64 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والفصول من 12-4 إلى 12-10 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية المشار إلها أعلاه، يحدد هذا المرسوم ما يلي :

كيفيات تخويل صفة ضابط الشرطة القضائية للمراقبين في مجال التعمير والبناء ونطاق ممارستهم لمهامهم :

- كيفيات ممارسة مهام المراقبة ومعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء :

ممثلي السلطات الحكومية في اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم :

كيفيات وضوابط إفراغ البنايات من معتمريها وتنفيذ عملية الهدم.

المادة 2

يراد بـ «الإدارة»، لتطبيق أحكام المادة 65 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والمادة 63-1 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والفصل 12-5 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية السالف ذكرها السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.

الفصل الثاني

صفة المراقب في مجال التعمير والبناء ونطاق ممارسته لمهامه

المادة 3

تطبيقا لأحكام المادة 65 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-1 من القانون رقم 25.90 والفصل 12-5 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 السالف ذكرها، تمنح صفة ضابط الشرطة القضائية لممارسة مهام مراقب التعمير والبناء :

للموظفين التابعين للوالي أو العامل المحددة أسماؤهم بموجب قرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة
الحكومية المكلفة بالعدل :

للموظفين العاملين بالمصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير المحددة أسماؤهم بموجب قرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 4

يشترط في الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة للحصول على صفة ضابط الشرطة القضائية لممارسة مهام مراقب في مجال التعمير والبناء. التوفر على أحد الشروط التالية :

دبلوم يخول الولوج إلى السلم 10 على الأقل، مع التوفر على أقدمية 4 سنوات من الخدمة الفعلية :

دبلوم تقني متخصص في مجال التعمير والبناء أو الهندسة المعمارية أو المدنية أو الطبوغرافية أو رسم البناء، مع التوفر على أقدمية 4 سنوات من الخدمة الفعلية :

دبلوم يخول الولوج إلى السلم 8 على الأقل، مع التوفر على أقدمية

8 سنوات من الخدمة الفعلية.

المادة 5

يحدد النطاق الترابي الذي يزاول فيه المراقب في مجال التعمير والبناء مهامه بموجب القرار المشترك المشار إليه في المادة 3 أعلاه حسب الحالة.

المادة 6

يحمل المراقب في مجال التعمير والبناء خلال مزاولة مهامه، بطاقة مهنية ظاهرة تبين اسمه الشخصي والعائلي وصفته وصورته والنطاق الترابي لممارسة مهامه بالإضافة إلى توقيع الجهة التي يتبع لها.

المادة 7

في حالة تقديم المراقب في مجال التعمير والبناء لطلب إعفائه من مهام المراقبة، يتعين عليه، وجوبا، الاستمرار في أداء مهامه إلى غاية قبول طلب إعفائه ونزع الصفة الضبطية عنه.

المادة 8

يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير، حسب الحالة، أن تقرر إعفاء المراقب التابع لها من مهامه، إذا أخل بمسؤولياته الوظيفية المتعلقة بالمراقبة، وذلك بناء على اقتراح معلل من الجهة التي يتبع لها مباشرة.

يتم نزع صفة ضابط الشرطة القضائية في مجال التعمير والبناء. وفق نفس الشكليات المقررة لمنحها.

المادة 9

يخبر الوالي أو العامل أو ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير. حسب الحالة، فورا، وكيل الملك المختص بقرار الإعفاء ونزع الصفة الضبطية عن المراقب في مجال التعمير والبناء.

الفصل الثالث

كيفيات ممارسة مهام المراقبة ومعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء

المادة 10

تطبيقا لأحكام المادة 66 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-2 من القانون رقم 25.90 والفصل 6-12 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 السالف ذكرها، ودون الإخلال بالمقتضيات القانونية التي تمنح اختصاص طلب القيام بالمراقبة في مجال التعمير والبناء للسلطة الإدارية المحلية ولرئيس مجلس الجماعة والمدير الوكالة الحضرية، يتعين على المراقب في مجال التعمير والبناء تطبيقا لمبدإ تلقائية المراقبة، أن يحرص على مباشرة إجراءات المراقبة داخل النطاق الترابي المحدد له في قرار تعيينه، وذلك بكيفية دائمة ويقظة.

ولهذا الغرض، بعد تقارير شهرية عن مختلف المخالفات التي قام بمعاينتها، ويوجهها إلى الجهة التي يتبع لها..

المادة 11

إذا تعلق الأمر بمراقبة أوراش مشاريع مرخصة تتوفر على دفاتر

أوراش ممسوكة طبقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب النصوص

التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وتتضمن، عند الاقتضاء.

الأوامر الصادرة عن المراقب في شأن المخالفات التي يمكن تداركها.

يتعين على هذا الأخير بالنسبة للمخالفات التي لا يمكن تداركها. أن يوجه فورا إلى المخالف أمرا بإنهاء المخالفة، تحت طائلة تطبيق أحكام الفقرات 2 و 3 و 4 من المادة 68 من القانون رقم 12.90 والفقرات 2 و 3 و 4 من المادة 3-4 من القانون رقم 25.90 والفقرتين 2 و 3 من الفصل 12-8 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 ، السالف ذكرها، ولا سيما في الحالات التالية :

- عدم التقيد بالعلو المسموح به :

- زيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية :

عدم احترام المواقع المأذون فيها والمساحة المباح بناؤها :

- عدم احترام الغرض المخصص له البناء.

المادة 12

تطبيقا لأحكام الفقرة 3 من المادة 66 من القانون رقم 12.90 والفقرة 2 من المادة 63-2 من القانون رقم 25.90 والفقرة 3 من الفصل 6-12 من الظهير الشريف رقم 1.60.063 السالف ذكرها. يقوم المراقب بتحرير محضر معاينة مؤرخ ومرقم وموقع يتضمن اسمه وصفته ومكان عمله، ويضمنه ما عاينه بالورش وما تلقاه، عند الاقتضاء، من تصريحات في شأن المخالفة.

يرفق مراقب التعمير والبناء أصل المحضر الذي حرره بنسختين منه مشهود بمطابقتهما للأصل، وكذا بجميع الوثائق والمستندات والصور الفوتوغرافية المتعلقة بالمخالفة، ويوجهه إلى وكيل الملك المختص، كما يوجه نسخا من مختلف المحاضر والأوامر، حسب الحالة، إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية، بالإضافة إلى المخالف.

المادة 13

من أجل تطبيق أحكام الفقرة 3 من المادة 67 من القانون رقم 12.90 والفقرة 2 من المادة 63-3 من القانون رقم 25.90 والفقرة 2 من الفصل 12-7 من الظهير الشريف رقم 1.60.063، السالف ذكرها، يتعين على المراقب في حالة حجز المعدات ومواد وأدوات
البناء، القيام بما يلي :

تحرير محضر تفصيلي برفقه بمحضر معاينة المخالفة، يتضمن تعدادا ووصفا للأشياء المحجوزة، مع الإشارة إلى حضور مرتكب المخالفة أو غيابه عند جرد ووصف الأشياء المحجوزة، وكذا التصريحات التي أدلى بها مع توقيع هذا الأخير على المحضر أو الإشارة إلى رفضه التوقيع عليه، كما يرفق هذا المحضر بصور فوتوغرافية للأشياء المحجوزة، تحمل تاريخ وساعة التقاطها :

اتخاذ التدابير الضرورية لنقل المحجوزات إلى المحجز الجماعي :

اتخاذ إجراءات تعيين حارس على الأشياء المحجوزة، إذا ما تقرر

الإبقاء عليا بموقع المشروع :

إخبار كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية بالتدابير والإجراءات المتخذة.

المادة 14

يتعين على المراقب عند اتخاذه لقرار إغلاق الورش القيام بما يلي :

اتخاذ التدابير اللازمة لإخلاء موقع الورش من العاملين به :

تثبيت لوحة بارزة عند مدخل الورش، تشير إلى إغلاقه :

إغلاق الورش ووضع الأختام على المنافذ والأقفال إن وجدت، مع وضع الحواجز، عند الاقتضاء، في منافذ الورش :

تبليغ المخالف فورا بنسخة من محضر الإغلاق :

- إخبار كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة

ومدير الوكالة الحضرية بالتدابير والإجراءات المتخذة.

المادة 15

يمسك المراقب في مجال التعمير والبناء، سجلا مرقما يضمنه تاريخ

وساعة ومكان إجراء المعاينات، ومراجع المحاضر والأوامر والإحالات إلى الجهات المعنية ويؤشر على صفحات هذا السجل وكيل الملك التابع له النطاق الترابي، الذي يزاول فيه المراقب مهامه.

المادة 16

يمارس ضباط الشرطة القضائية مهامهم المتعلقة بمراقبة ومعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء، وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذا المرسوم.

الفصل الرابع

اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم

المادة 17

تطبيقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-4 من القانون رقم 25.90 والفصل 12-8 من الظهير الشريف رقم 1.60063 السالف ذكرها . تتألف اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم. بالإضافة إلى الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا، وكذا رئيس مجلس الجماعة أو من يمثله من الأعضاء التالي بيانهم :

ممثل عن المصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة

بالتعمير :

ممثل عن المصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة

بالثقافة، عند الاقتضاء :

ممثل عن مصالح الوقاية المدنية.

المادة 18

يتم استدعاء أعضاء اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم من طرف رئيسها، كما يمكن له استدعاء كل هيئة أو شخص آخر يرى فائدة في حضوره لا سيما ممثل عن المصالح المكلفة بتدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء وباقي الشبكات الأخرى، عند الاقتضاء.

الفصل الخامس

كيفيات وضوابط إفراغ البنايات من معتمريها

وتنفيذ عملية الهدم

المادة 19

تطبيقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 12.90 والمادة 63-4 من القانون رقم 25.90 والفصل 12-8 من الظهير الشريف رقم 1.60.063. السالف ذكرها، توجه السلطة الإدارية المحلية للمخالف الذي امتنع داخل الأجل المضروب له عن تنفيذ الأمر الموجه إليه بهدم الأشغال أو الأبنية، إنذارا عبر كافة وسائل التبليغ القانونية، من أجل إخلاء البناية من معتمريها وإفراغها من مشتملاتها، وذلك داخل أجل أقصاه 48 ساعة.

المادة 20

إذا انقضى أجل 48 ساعة دون أن يمتثل المخالف للإنذار المذكور في المادة السابقة، تقوم السلطة الإدارية المحلية بتحرير محضر امتناع يتضمن الإشارة إلى تاريخ ومراجع تبليغ الأمر بهدم الأشغال والأبنية موضوع المخالفة وتاريخ ومراجع الإنذار بإخلاء المبنى من معتمريه وإفراغه من مشتملاته توجهه فورا إلى النيابة العامة المختصة.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإخلاء المحل من معتمريه وإفراغه من مشتملاته، بعد إشعار النيابة العامة المختصة بذلك.

المادة 21

يجب على اللجنة الإدارية المكلفة بالهدم أن تتأكد قبل الشروع في عملية الهدم من اتخاذ التدابير التالية :

إعداد تقرير تقني عند اللزوم بطلب من السلطة الإدارية المحلية، يتضمن وصفا للعقار موضوع الهدم وتحديد الكيفيات المناسبة لهدمه، وكذا التدابير الوقائية لحماية البنايات والعقارات المجاورة له من الأضرار المحتملة الأشغال الهدم :

تحرير محضر بأسماء معتمري المبنى. يتضمن جردا لمشتملاته :

- إخبار أصحاب البنايات والعقارات المجاورة بتاريخ الشروع

في عملية الهدم وتوقيتها :

إخلاء المبنى موضوع المخالفة من معتمريه :

- تأمين منطقة الهدم من أجل حماية العموم والأشخاص المشرفين على هذه العملية، وذلك بمؤازرة القوة العمومية عند الاقتضاء :

إبداع مشتملات المحل موضوع المخالفة بالمحجز الجماعي، عند الاقتضاء

يمكن للجنة الإدارية المكلفة بالهدم أن تعهد ، حسب حجم ونوع وطبيعة المبنى بتنفيذ الهدم إلى مقاولة متخصصة.

المادة 22

فور الانتهاء من عملية الهدم، يتم تحرير محضر بذلك، يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، ويوجه رئيسها نسخة منه إلى كل من وكيل الملك المختص والسلطة الإدارية المحلية ورئيس مجلس الجماعة ومدير الوكالة الحضرية.

المادة 23

في الحالات التي يتعذر فيها القيام بعملية الهدم أو إتمامها، يتم إعداد تقرير من قبل اللجنة يوقعه أعضاؤها الحاضرون، ويشار فيه إلى الصعوبات التي حالت دون القيام بعملية الهدم أو إتمامها.

يوجه رئيس اللجنة التقرير المذكور في الفقرة السابقة، إلى وكيل الملك المختص وإلى السلطة الإدارية المحلية.

عند انتفاء الصعوبات التي حالت دون تنفيذ عملية الهدم، وبناء على طلب من السلطة الإدارية المحلية يوجه رئيس اللجنة الدعوة إلى أعضائها لاستئناف عملية الهدم من جديد، مع مراعاة الإجراءات والتدابير الواردة في هذا الفصل .

المادة 24

يلتزم رئيس اللجنة بالنفقات اللازمة لتمويل عملية الهدم، على أن يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن هذه العملية، بواسطة أمر بتحصيل المداخيل يوجه إلى المخالف يتضمن جردا بجميع نفقات الدراسات والأشغال المتعلقة بعملية الهدم، وذلك عملا بمقتضيات القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

أحكام ختامية

المادة 25

تحدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير ، نماذج الوثائق المتعلقة بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

المادة 26

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية ووزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 9 صفر 1441 (8) أكتوبر (2019).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت

وزير العدل.

الإمضاء : محمد أوجار.

وزير الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : محمد بلشعبون

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة.

الإمضاء : عبد الأحد فاسي فهري.

.....

.....

Centre Transmissions DÉPART

12738 N°

2712 H90

27 Juil 2022

وزارة الداخلية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة

إلى السيدات والسادة

ولاة الجهات وعمال العمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة :

العامل المدير العام للوكالة الحضرية للدار البيضاء

رؤساء مجالس الجماعات :

المفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني :

مديري الوكالات الحضرية.

الموضوع

دورية مشتركة رقم 7.22 بشأن اقتراح تعيين مراقبين في مجال التعمير

والبناء وتنسيق وتتبع عمليات المراقبة.

المرفقات

دليل مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين

وبعد، وكما تعلمون، فقد توخى القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، والذي يعتبر بمثابة مراجعة جزئية لثلاثة قوانين، تتمثل في كل من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وكذا الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

1

تحديد وتوضيح المسؤوليات من خلال التمييز بين مهمة ترخيص مشاريع البناء والتجزيئ وتقسيم العقارات، ومهمة مراقبة تلك المشاريع ومعاينة المخالفات المرتكبة بشأنها، بما يمكن من ربط المسؤولية بالمحاسبة

تحصين عمليات مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء بجعلها تحت الإشراف الوظيفي للنيابة العامة

إقرار نوع من التوزان والتكامل بين البعد الوقائي لعملية المراقبة، من خلال إقرار دفتر الورش كالية استباقية لتجاوز المخالفة وضمان سير الورش وفق التصاميم والوثائق المرخصة، وبين بعدها الزجري عبر رفع منسوب العقوبات بما يضمن إكسابها لقوة ردعية تنأى بالمخالف عن ارتكاب المخالفة

توضيح مسؤوليات المهنيين المتدخلين بالورش لضمان حسن تنفيذ الأشغال وفق التصاميم والوثائق المرخصة.

ومن هذا الأساس، ترمي هذه الدورية إلى استكمال تنزيل منظومة مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء، بما يمكن تحقيق الأهداف والغايات المبررة لإصدارها، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

أولا: اقتراح تعيين مراقبين في مجال التعمير والبناء تابعين للوالي أو للعامل أو للمفتشيات الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية واعداد التراب الوطني:

استحضارا لأهمية المراقبة في تكريس وجوب الحرص على اتساق البناء والتعمير مع المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وانطلاقا من تعدد المهام الوظيفية لرجال السلطة فضلا عما أنيط بهم من اختصاصات في هذا المجال بصفتهم ضباطا للشرطة القضائية، فقد نص المشرع على تعيين مراقبي التعمير تخول لهم الصفة الضبطية، ويمنحون صلاحيات مهمة في مجال مراقبة وزجر المخالفات تتمثل في صلاحية إصدار أوامر فورية بإيقاف الأشغال وحجز المعدات وأدوات ومواد البناء وإغلاق الأوراش ووضع الأختام عليها، وبإنهاء المخالفات .

وتنزيلا لهذا الدور الهام والجوهري نص المرسوم رقم 2.19.409 الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2019 المتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء على الشروط الواجب توافرها في الموظفين المقترحين لممارسة مهمة مراقب في التعمير والبناء، وكيفيات ممارستهم لمهامهم.

وكما هو معلوم يتعين على هؤلاء المراقبين القيام إما تلقائيا أو بعد إبلاغهم من طرف الجهات المختصة قانونا، بمهام المراقبة بكيفية دائمة ويقظة داخل النطاق الترابي المحدد لهم في قرار تعيينهم والعمل على مراقبة أوراش المشاريع بكيفية مستمرة، لضبط المخالفات في مجال التعمير والبناء في إبانها واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المخالفين، وذلك وفق نماذج الوثائق المتعلقة بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء الملحقة بالقرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 792.22 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 7091 بتاريخ 16 ماي 2022

2

هذا، وغير خاف عنكم، أنه يجب أن يراعى في اختيار الموظفين المؤهلين للقيام بمهمة المراقبة في مجال التعمير والبناء والذين بوأهم القانون مكانة متميزة من خلال تحويلهم صفة ضابط للشرطة القضائية، فضلا عن استقامتهم وكفاءتهم المهنية والبدنية، واستقرارهم بالمصالح التي يعملون بها، توفرهم

على أحد الشروط التالية:

دبلوم يخول الولوج للسلم 10 على الأقل، مع التوفر على أقدمية 4 سنوات من الخدمة الفعلية دبلوم تقني . متخصص في مجال التعمير والبناء أو الهندسة المعمارية أو المدنية أو الطبوغرافية أو رسم البناء، مع التوفر على أقدمية 4 سنوات من الخدمة الفعلية

دبلوم يخول الولوج إلى السلم 8 على الأقل، مع التوفر على أقدمية 8 سنوات من الخدمة الفعلية.

ثانيا: تنسيق عمليات مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء وتوحيد منهجية إعمالها

اعتبارا لتعدد المراقبين في مجال التعمير والبناء داخل النفوذ الترابي المحدد في نطاق تدخلهم بين ضباط الشرطة القضائية (القائد والباشا) الذين يزاولون مهام مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء داخل مجال اختصاصهم الترابي، وبين مراقبي التعمير التابعين للوالي أو العامل أو للمفتشيات الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني، وتمهيدا لإرساء منظومة رقمية مندمجة لكيفية إعمال وتنسيق وتتبع عمليات مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء، فإنه يبقى من الرئيسي والملح وضع آلية تنسيقية لعمل المراقبة وكذا تيسير توحيد منهجيتها بما يضمن فعاليتها ونجاعتها من جهة، وتحصينها من موجبات زيغها عن جادة القوانين والأنظمة المؤطرة لها من جهة ثانية ، وذلك على النحو التالي:

أ- تنسيق عمليات مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء

تأسيسا على المهام الموكولة إليه، فإن قسم التعمير بالعمالة أو الإقليم يعتبر الوحدة الإدارية الأكثر أهلية لتنسيق عمليات مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء، تحت إشراف السيد الكاتب العام

للعمالة أو للإقليم.

وفي هذا الصدد، وبغرض ضمان أكبر قدر من الفعالية والنجاعة والتكاملية بين أدوار المراقبين

فإنه يتعين على هذه الوحدة الإدارية القيام بما يلي:

حث مراقبي التعمير، تحت إشراف رؤسائهم على موافاة القسم بنسخ من المساطر المنجزة بخصوص مخالفات التعمير والبناء، والعمل على مسك قاعدة معطيات محينة في هذا الشأن؛

3

- تتبع المساطر المنجزة بخصوص المخالفات المرتكبة بالنفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم والحرص على ضرورة اتخاذ الجهات التي باشرتها، وكذا السلطات المحلية لكافة الإجراءات الرامية إلى استنفاذ مراحل المسطرة وإنهاء المخالفات التي تمت معاينتها :

التنسيق مع النيابة العامة المختصة بخصوص مال مساطر مخالفات التعمير التي تمت موافاتها بها من طرف مراقبي التعمير

مواكبة مراقبي التعمير في الاضطلاع بمهامهم بتنسيق مع رؤسائهم، لاسيما فيما يتعلق بتقديم الاستشارات عند الاقتضاء، وتدارك النواقص الممكن تسجيلها بخصوص المساطر الزجرية التي تتم مباشرتها، ومواكبتهم بشأن توفير الإمكانيات اللوجستيكية للاضطلاع بمهام المراقبة وتيسير التنسيق مع السلطة المحلية

- رفع تقارير دورية إلى والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم بخصوص المخالفات التي لم يتم إنهاؤها واقتراح السبل الكفيلة لبلوغ الغاية المرجوة

- التنسيق مع مصالح الجماعات داخل النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم قصد العمل على تمكين مراقبي التعمير من الرخص والأذونات فور تسليمها، مع تمكينهم من حسابات فردية عبر المنصة الرقمية "Rokhas.ma" قصد الاطلاع على الوثائق والمستندات الرخصة أو الإذن، التصاميم صورة الموقع الجغرافي للمشروع... إلخ) المتعلقة بالمشاريع المرخصة داخل دائرة اختصاصهم

- إعداد برامج أسبوعية لمعاينة المخالفات في مجال التعمير والبناء بتنسيق مع جميع المراقبين ورؤسائهم والسلطات المحلية المعنية وعرضها على أنظار السلطة الإقليمية للتأشير عليها. ولهذا الغرض، يتعين مد هؤلاء المراقبين بدفاتر دوريات مختومة، يضمنها كل مراقب المسار الذي اعتمده خلال جولته اليومية للمراقبة، وبالمخالفات التي وقف عليها، وكذا بتلك التي تبين له أنه تم إنهاؤها أو لم يتم ذلك؛

- بالنسبة لمراقبي التعمير التابعين للمفتشيات الجهوية، فإن المفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني مطالبون بالقيام بالإجراءات المشار إليها أعلاه، وتنسيق عمليات المراقبة التي يقوم بها مراقبو التعمير التابعين لهم مع قسم التعمير بولاية الجهة التي تتواجد المفتشية الجهوية في دائرة اختصاصها الترابي

4

- التنسيق مع المصالح المركزية لوزارة الداخلية الكتابة العامة / مديرية الشؤون القانونية والمنازعات ولوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة الكتابة العامة مديرية الشؤون القانونية قطاع التعمير بخصوص مختلف القضايا الإشكالية التي تثيرها مهام مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء، علما أن

هذه المصالح المركزية ستضطلع في إطار لجنة تتبع مشتركة بإيجاد حلول قانونية وعملية للإشكاليات المطروحة بتنسيق تام مع مختلف الجهات المتدخلة

ب توحيد منهجية مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء

من أجل تيسير عملية المراقبة أعدت وزارة الداخلية مديرية الشؤون القانونية والمنازعات" دليلا عمليا من أجل توضيح كيفية الإعمال القانوني لمنظومة مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء بما يمكن مراقبي التعمير من ضباط الشرطة القضائية، وكذا المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للمفتشيات الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني من إعمال مختلف الصلاحيات الموكولة إليهم في هذا المجال في اتفاق واتساق مع المقتضيات القانونية والتنظيمية والإجرائية التي سنها القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية كما تم تعديلها وتتميمها بموجب القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 19 شتنبر 2016

وقد تطرق الدليل المذكور بشكل مفصل لمفهوم المخالفة في مجال التعمير والبناء ولمختلف الجهات المتدخلة في معاينتها. كما عالج بشكل دقيق وعملي المسطرة الواجب اتباعها منذ معاينة المخالفات إلى حين تطهيرها بشكل تام، وفق مبدأي التلقائية والديمومة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم الاستناد عند إعداد نماذج المحاضر والأوامر بشكل حصري إلى القرار المشترك رقم 792.22 المذكور، والذي يعتبر نتيجة عمل مشترك وتنسيقي بين مديرية الشؤون القانونية والمنازعات بوزارة الداخلية ومديرية الشؤون القانونية (قطاع التعمير بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ورئاسة النيابة العامة، وذلك بغرض ضبط نماذج المحاضر والوثائق ذات الصلة بمنظومة مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، من أجل تحصينها قانونا، والحرص على خلوها من العيوب الجوهرية والشكلية التي يمكن للمخالف الاستناد إليها من أجل الطعن فيها أمام القضاء.

5

كما يجيب هذا الدليل على مجموع الإشكاليات العملية التي تم طرحها للنقاش من طرف رجال السلطة الممارسين أثناء تلقيهم للتكوين القانوني التخصصي في مجال

التعمير والبناء تحت إشراف مصالح هذه الوزارة مديرية الشؤون القانونية والمنازعات ومديرية الإدارة الترابية وبتنسيق مع السلطة القضائية والوكالة القضائية للمملكة، من خلال وضع خارطة طريق من أجل تدبير محكم ومحصن الملف التعمير والبناء داخل نفوذهم الترابي.

وقد تم تصميمه بشكل عملي ورقيا وعلى دعامة إلكترونية تمكن المتصفح من الاطلاع على كافة المساطر والإجراءات القانونية التي لها علاقة بموضوع الدليل، مع إمكانية تحميل نماذج وثائق قانونية (محاضر. أوامر، تقارير ، مراسلات ... ومعرفة المزيد من التفاصيل من خلال النقر على الكلمات ذات اللون المغاير التي تحيل مباشرة على النموذج أو المحتوى التفصيلي المراد تحميله.

هذا ونهيب بكم إلى:

موافاة المصالح المركزية داخل أجل أقصاه 20 غشت 2022 باقتراحات تعيين مراقبي التعمير وفق الشروط التنظيمية الواردة بالمرسوم رقم 2.19.409 المذكور (وزارة الداخلية الكتابة العامة مديرية الشؤون القانونية والمنازعات بالنسبة للاقتراحات الصادرة عن السادة الولاة والعمال) و (وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (الكتابة العامة /مديرية الشؤون القانونية / قطاع التعمير بالنسبة للاقتراحات الصادرة عن المفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني)

التقيد بمقتضيات هذه الدورية وبالإجراءات المضمنة بها مع موافاة المصالح المركزية المذكورة أعلاه بتقارير حول مختلف الإشكاليات التي تعترض التفعيل الأمثل لمنظومة مراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء، واقتراحاتكم من أجل تجاوز الإشكاليات المثارة.

والسلام.

السيد وزير الداخلية

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

6

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني

والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

وزيرة إعداد التراب الوطني

والتعمير والإسكان السياحة المدينة

إمضاء : فاطمة الزهراء المنصوري

.....

.....

مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 25) 1437 أغسطس (2016بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء978

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف - بداخله:

)محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه(

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 42 و 50منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 21 من ذي القعدة 25) 1437 أغسطس(2016

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران

978- **الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص 6647.**

قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

الباب الأول :أحكام تغيير وتتمم القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 40 و 41و 55من الباب الثالث من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15من ذي الحجة 17) 1412 يوليو:(1992

المادة40

يمنع القيام بالبناء ..... لمباشرة ذلك:

داخل.....

.....

ويجب الحصول..... المعمول بها.

كما يجب كذلك الحصول على رخصة البناء على كل تغيير كيفما كانت طبيعته يهم واجهة بناية.

يجب الحصول على رخصة الإصلاح، في المناطق الخاضعة لإلزامية رخصة البناء، للقيام بالأشغال التي لا تدخل ضمن الأشغال الخاضعة لرخصة البناء أو التغيير المنصوص عليهما في هذه المادة .وتمنح رخصة الإصلاح من طرف رئيس المجلس الجماعي دون إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات

خاصة ودون أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل.

تمنح رخصة الإصلاح وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ويجوز لرئيس المجلس الجماعي، بناء على طلب يقدمه المعني بالأمر، تسليم رخصة تسوية بنايات غير قانونية .وتسلم رخصة التسوية، بعد موافقة الوكالة الحضرية المعنية، وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب نص تنظيمي.

المادة41

يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة البناء، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

المادة55

لا يجوز لمالك المبنى..... لغرض آخر غير السكن.

ويسلم رئيس مجلس الجماعة،..... عن المعاينة.

وفي حالة تولي مهندس معماري إدارة الأشغال، يتعين على رئيس المجلس الجماعي، لتسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة، الاكتفاء بشهادة مسلمة من طرف المهندس المعماري يشهد فيها هذا الأخير أن الأشغال قد تم إنجازها وفقا للتصاميم المرخصة . وتغني الشهادة المذكورة عن المعاينة.

وفي حالة عدم تسليم ..... يجوز لمالك المبنى أن يطلب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني للقيام بذلك بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 7) 1436 يوليو.(2015

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة السكن أو شهادة المطابقة، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

تحل رخصة التسوية المشار إليها في المادة 40 أعلاه، محل رخصة السكن أو شهادة المطابقة المقررتين في التشريع المعمول به.

المادة الثانية

تمم على النحو التالي بالفصل الثاني المكرر أحكام الباب الثالث من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير:

الفصل الثاني المكرر :تنظيم الورش

المادة1-54

يحب أن تتضمن رخصة البناء إلزام المستفيد منها بما يلي:

أ (قبل افتتاح الورش :

إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بالمهندس المعماري.

تحيل الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل على السلطة الإدارية المحلية؛

وضع سياج محيط بالورش، ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وعدد الطوابق والمساحة المغطاة واسم صاحب المشروع والمهندس المكلف بتتبع الأشغال.

ب (طيلة مدة إنجاز الأشغال :

وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة" غير قابل للتغيير "داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير.

ج (عند انتهاء الأشغال :

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بمهندس معماري، أن الأشغال قد تم إنجازها

وفق التصاميم المرخصة .توجه الجماعة المعنية نسخة من التصريح بإغلاق الورش ونسخة من وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

المادة 2-54

يجب على المهندس المعماري المشرف على إدارة الأشغال، أن يمسك، داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع:

طبيعة الأشغال:

التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

الإعلان بفتح الورش ؛

تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي ؛

شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال .

المادة الثالثة

تتمم على النحو التالي أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير:

الفصل الخامس :أحكام مختلفة

المادة1-63

يتوقف كل هدم كلي أو جزئي لبناية من البنايات على الحصول على رخصة للهدم . يسلم رخصة الهدم رئيس المجلس الجماعي داخل أجل شهر.

وتحدد إجراءات وكيفيات منح هذه الرخصة بموجب نص تنظيمي.

المادة الرابعة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الباب الرابع من القانون المذكور رقم 12.90 المتعلق بالتعمير:

الباب الرابع :مقتضيات زجرية

الفصل الأول :المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة 64

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة للقانون الجاري به العمل في مجال التعمير :

-إنجاز بناء أو الشروع في إنجازه :

من غير رخصة سابقة؛

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الرخص المسلمة في شأنها؛

في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك ؛

استعمال البناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة ؛

ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون؛

الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 2-54 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش .

المادة 65

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه" وتحرير محاضر بشأنها :

ضباط الشرطة القضائية ؛

مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة، المخولة لهم صفة ضباط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات التي تحدد بنص تنظيمي.

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 64 من القانون .ويحضر ممثل السلطة المذكور، في حاله استدعائه، لتنوير المحكمة حول خطورة المخالفات المرتكبة.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي[979].

المادة66

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب، معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين منه، مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

---

[979]- أنظر المرسوم رقم 2.19.409 بتاريخ 9 صفر 1441 (8 أكتوبر 2019) يتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، الجريدة الرسمية عدد 6859 بتاريخ 29 جمادى الآخرة 1441 (24 فبراير 2020)، ص1033.

المادة 67

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة، مازالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة.

يبلغ الأمر الفوري بإيقاف الأشغال إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال، يمكن للمراقب، حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه .ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

المادة68

يصدر المراقب الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم . وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، وعلى نفقة المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من:

والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا ؛

رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله.

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.

المادة 69

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

المادة 70

تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 68 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو كان البناء غير مطابق للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم تقيده بالعلو المسموح به بزيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية أو بالمواقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو بالضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد أو الطرق المحظورة في البناء أو بالغرض المخصص له البناء.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك، أو في منطقة غير قابلة للبناء بموجب وثائق التعمير، يجب على السلطة الإدارية المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف .ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عليه انقضاؤها إذا كانت جارية.

الفصل الثاني :العقوبات الزجرية

المادة71

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر بناء أو شيده من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لقوة الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة (3) أشهر.

يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، كل من أدخل تغييرات على بناء موجود من غير الحصول على رخصة البناء.

المادة72

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بتغيير العلو المسوح به والأحجام والمواقع المأذون فيها أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 50.00 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق.

المادة73

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم على كل تغيير، كيفما كانت طبيعته، تم إدخاله على واجهة بناية من دون الحصول على رخصة بذلك.

المادة74

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من خالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون.

المادة75

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم، مالك المبنى الذي يستعمله لنفسه من غير الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

غير أنه إذا جعل المبنى في متناول الغير لاستعماله قبل الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة، فيعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

المادة76

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 2-54 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

ويعاقب بضعف هذه الغرامة إذا كانت المخالفة تمس بالأنسجة التقليدية أو بالمعالم التاريخية ومحيطها، المعينة كذلك بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة77

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إقامة بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا على الأرضي التابعة للجماعات السلالية من غير الحصول على الرخص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة78

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي، في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 84 ساعة من علمهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء المخالف للقانون.

يعاقب المشاركون المذكورون بالعقوبات المطبقة على الفاعلين الأصليين ما لم يتعلق الأمر بجريمة أشد.

المادة79

يترتب عن تعدد الأفعال المرتكبة ضم الغرامات المحكوم بها.

المادة80

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأول مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة1 – 80

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، يجب على المحكمة، في حالة الإدانة أن تحكم، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية، موضوع المخالفة، وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

تتولى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه، القيام بعملية الهدم وعلى نفقة المخالف بعد توصلها بالمقرر القضائي النهائي.

الباب الثاني :أحكام تغير وتتمم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

المادة الخامسة

تغير وتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 و 24و 29و 35و 61من القانون رقم 25.90المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 17) 1412 يونيو 1992):

المادة3

يسلم رئيس ..... المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه.

اذا كان العقار المراد ..... رؤساء مجالس الجماعات المعنية.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من الإذن المتعلق بإحداث التجزئات العقارية مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر .

المادة24

تتولى التسلم الموقت للأشغال..... والكهرباء.

ويدعى صاحب التجزئة والمقاول ..... لحضور اجتماع اللجنة .

ويحرر بعد انتهاء الاجتماع ..... في المادة 26 من هذا القانون، وذلك بحسب ما تقتضيه الحالة .

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية الوكالة الحضرية نسخة من محضر التسلم المؤقت.

المـادة29

يترتب على التسلم النهائي ..... ومختلف الشبكات توجد في حالة سليمة .

يتوقف على تسليم الشهادة ..... بالأملاك العامة للجماعة .

يكون إلحاق الطرق والشبكات والمساحات المشار اليها أعلاه ..... من الجماعة التي يعنيها الأمر .

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من الشهادة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه .ومحض إلحاق طرق التجزئة أو المجموعة السكنية وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة الجماعية.

المادة35

لا يجوز للعدول والموثقين .....إدارة التسجيل والجهات المخول لها الإشهاد على صحة الإمضاءات أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا أو يشهدوا على صحة إمضاءات العقود المتعلقة بعمليات البيع والإيجاز والقسمة ..... إذا لم يقع الإدلاء:

.....

)الباقي بدون تغيير(

المادة61

لا يجوز للعدول والموثقين .....إدارة التسجيل والجهات المخول لها الإشهاد على صحة الإمضاءات أن يحرروا أو يتلقوا أو يسجلوا أو يشهدوا على صحة إمضاءات العقود المتعلقة بعملية من عمليات البيع أو القسمة ..... لا تدخل في نطاق تطبيق هذا القانون .

المادة السادسة

الفرع الثاني المكرر :تنظيم الورش

المادة1-17

يجب أن يتضمن الإذن المتعلق بإحداث تجزئة عقارية وكذا الإذن بإحداث مجموعة سكنية إلزام المستفيد منهما بما يلي:

"أ (قبل افتتاح الورش :

-إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، لتصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المنسق المذكور في المادة 17 أعلاه.

توجه الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل إلى السلطة الإدارية المحلية :

-وضع سياج محيط بالورش ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها واسم صاحب المشروع والأماكن الموضوعة بها الوثائق المتعلقة بالتجزئة.

ب (طيلة مدة إنجاز الأشغال :

-وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات الجهات المختصة ولعبارة" غير قابل للتغيير "داخل الورش وكذا الوثائق التقنية" المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجالات التعمير والتجزئات العقارية أو المجموعات السكنية.

ج (عند انتهاء الأشغال :

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة .مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المنسق" المذكور أعلاه، بانتهاء الأشغال المنجزة طبقا للوثائق المرخصة في" احترام للمقتضيات الواردة في الأذون المتعلقة بإحداث التجزئات العقارية أو المجموعات السكنية .وتوجه نسخة من التصريح بإغلاق الورش ومن وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

المادة2-17

يجب على منسق المشروع، أن يمسك داخل" الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفتر للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص :

جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع،

طبيعة الأشغال؛

التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

الإعلان بفتح الورش؛

تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي؛

شهادة التصريح بإغلاق الورش بانتهاء الأشغال.

المادة السابعة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الفصل الأول من الباب الخامس من القانون المذكور رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات:

الفصل الأول :مقتضيات زجرية

الفرع الأول :المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة63

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة لأحكام هذا القانون :

إحداث تجزئات عقارية أو مجموعات سكنية أوتقسيم عقارات :

من غير إذن سابق؛

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الأذون المسلمة في شأنها؛

في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك؛

استعمال بناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة المشار إليهما في القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31بتاريخ 15 من ذي الحجة 17) 1412 يونيو(1992 ؛

ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من القانون المذكور رقم 12.90المتعلق بالتعمير؛

الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 2-17 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش؛

بيع أو إيجار أو قسمة أو القيام ببيع أو بإيجار بقعة داخل تجزئة أو سكن داخل مجموعة سكنية، عندما تكون التجزئة أو المجموعة السكنية غير مرخصة أو لم يحرر بشأنها محضر للتسلم المؤقت للأشغال مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق بيع العقارات في طور الإنجاز.

المادة1-63

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 63 أعلاه وتحرير محاضر بشأنها :

ضباط الشرطة القضائية؛

مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب بنص تنظيمي.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

المادة2-63

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من" السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من

طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

"يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 63 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه اصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين مشهود بمطابقتها للأصل وكذا بصورة رقمية لورش أو أعمال البناء أو الإصلاح موضوع المخالفة أو أية وسيلة أخرى تمكن من تحديد وضعية المخالفة وبجميع الوثائق والمستندات الأخرى المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

المادة3-63

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال التجهيز أو البناء مازالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة، وتبلغ بذلك كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال يمكن للمراقب حجز المعدات والأدوات ومواد البناء، وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه ويحرر محضرا تفصيليا بذلك يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمراقب أن يعين المخالف حارسا على الأشياء المحجوزة أو يأمر بنقلها إلى مستودع خاص.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء سواء في حالة تسوية المخالفة أو في حالة صدور قرار من المحكمة الإدارية بإلغاء الإجراءات الصادرة في حق المعني بالأمر.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

المادة4-63

يصدر المراقب الذي عاين المخالف أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشر (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بالمقتضيات المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المتعلقة بإحداث التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم . وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة وعلى نفقة المخالف.

وتتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من :

والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أومن يمثله بصفته رئيسا؛

رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله؛

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في لفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم .

المادة5-63

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية .

المادة6-63

تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 4-63 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية أو القيام ببناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد، من غير إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك، يجب على السلطة المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف .ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه انقضاؤها إذا كانت جارية.

المادة64

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 63 من هذا القانون.

الفرع الثاني :العقوبات الزجرية

المادة65

يعاقب بغرامة من 100.000 درهم إلى 5.000.000 درهم كل من قام بإحداث :

تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية من غير إذن سابق؛

تقسيم مخالف لأحكام المادة 58 من هذا القانون.

المادة 66

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة.

المادة67

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، كل من قام بإحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية أو تقسيم أو شيد بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير الحصول على الأذون المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة68

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، كل من قام ببيع أو إيجار أو قسمة أو عرض للبيع أو الإيجار بقعا من تجزئة أو مساكن من مجموعة سكنية أو توسط في ذلك، إذا كانت التجزئة أو المجموعة السكنية لم يؤذن في إحداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال، مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز.

المادة69

يعتبر كل بيع أو إيجار لبقعة من تجزئة أو لسكن من مجموعة سكنية لم يؤذن في إحداثهما أو لم تكونا محل التسلم المؤقت للأشغال بمثابة مخالفة مستقلة.

المادة70

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 2-17 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

المادة71

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى غير قابل لأي طعن.

المادة 1-71

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، تأمر المحكمة في حالة الإدانة، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية والتجهيزات المنجزة من أجل إحداث تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية موضوع المخالفة وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

المادة 2-71

في حالة تجزئة عقارية أو مجموعة سكنية غير قانونية يمكن أن تأمر المحكمة، على نفقة المخالفين وبحسب الحالة، بإعادة هيكلة التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية المحدثة موضوع المخالفة.

المادة 3-71

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة

أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 48 ساعة من عملهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية التجزئة السكنية المخالفة للقانون.

الباب الثالث : أحكام تغير وتتمم الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 25) 1379 يونيو (1960 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية

المادة الثامنة

تنسخ ونعوض على النحو التالي أحكام الفصل 6 من الجزء الثالث من الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر في 30 من ذي الحجة 25) 1379 يونيو (1960 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية:

الفصل6

يصدر رؤساء المجالس الجماعية في العمارات القروية المشار إليها في الفصل الأول أعلاه قرارات يباشر بموجبها توسيع الطرق والساحات العمومية الموجودة أو تسويتها أو إلغاؤها كلا أو بعضا، وكذا إنشاء طرق أو ساحات عمومية جديدة .
وتوضع هذه القرارات في الصيغ المحددة في المواد من 32 إلى 36 من القانون رقم 12.90المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 17) 1412 يونيو.(1992

تخضع هذه القرارات في مفعولها إلى مقتضيات المادتين 37 و 38من القانون المذكور أعلاه رقم.12.90

المادة التاسعة

تتمم على النحو التالي بالجزء الخامس المكرر أحكام الظهير الشريف المذكور رقم 1.60.063بشأن توسيع نطاق العمارات القروية:

الجزء الخامس المكرر :تنظيم الورش

الفصل 1-12

تخضع لمقتضيات هذا الجزء المشاريع الواقعة في نطاق العمارات القروية الخاضعة لتصميم خاص للتوسيع والتي ستحدد طبيعتها وخصائصها بنص تنظيمي.

الفصل2-12

يجب أن يتضمن الإذن بالبناء أو ذلك المتعلق بإحداث تجزئة عقارية بالنسبة للمشاريع المشار إليها في الفصل 1-12 أعلاه إلزام المستفيد منها بما يلي:

قبل افتتاح الورش:

إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على المشروع.

وتبلغ كذلك نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل إلى السلطة الإدارية المحلية؛

وضع سياج محيط بالورش، ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها.

طيلة مدة إنجاز الأشغال:

وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة" غير قابل للتغيير "داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا لهذا القانون وللنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير والتجزئات العقارية.

عند انتهاء الأشغال:

وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المهندس المعماري، المشرف على المشروع، بمطابقة الأشغال المنجزة للوثائق المرخصة في احترام للمقتضيات الواردة في رخصة البناء أو الإذن في إحداث تجزئة عقارية، توجه نسخة منه ونسخة من وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

الفصل3-12

يجب على المهندس المعماري المشرف على المشروع بالنسبة للمشاريع المشار إليها في الفصل 12-1 أعلاه، أن يمسك، داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفتر للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص:

جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع؛

طبيعة الأشغال؛

التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

الإعلان بفتح الورش؛

تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي؛

شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

الجزء السادس :مقتضيات زجرية[980]

الفرع الأول :المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

الفصل12-4

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة لأحكام هذا القانون:

تشييد أبنية أو إحداث تجزئات عقارية أو تقسيم عقارات:

من غير إذن سابق؛

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الرخص المسلمة في شأنها؛

في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

980

فوق ملك من الأملاك العامة والخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، بدون رخصة أو إذن سابقين يجب الحصول عليهما قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك؛

بيع أو إيجار أو قسمة أو القيام ببيع أو إيجار بقعة داخل تجزئة، عندما تكون التجزئة غير مؤذون بها أو لم يحرر بشأنها محضر للتسلم المؤقت للأشغال مع مراعاة أحكام القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز؛

الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 3-12 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

الفصل5-12

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في الفصل 4-12 أعلاه وتحرير محاضر بشأنها:

ضباط الشرطة القضائية؛

مراقبو التعمير التابعون للوالي أو العامل أو للإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق إجراءات تحدد بنص تنظيمي.

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في الفصل 4-12 من هذا القانون.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين إلى الوالي أو العامل أو الإدارة المشار إليهم في هذا الفصل وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

الفصل6-12

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب، معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في الفصل 4-12 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بصورة رقمية لورش أو أعمال البناء او الإصلاح موضوع المخالفة أو أية وسيلة أخرى تمكن من تحديد وضعية المخالفة وبجميع الوثائق الأخرى المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

الفصل7-12

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة، مازالت في طور الإنجاز ويرفق الأمر المذكور بنسخة من محضر المعاينة .ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال يمكن للمراقب حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن تعيين المخالف حارسا على الأشياء المحجوزة أو يؤمر بنقلها إلى مستودع خاص.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

الفصل8-12

يصدر المراقب أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها، وتبلغ بذلك كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المخالفة يبلغ إلى المخالف .إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك على نفقة المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتها بنص تنظيمي من:

والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا؛

رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله؛

مدير الوكالة الحضرية أو من يمثله.

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثانية من هذا الفصل بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.

الفصل9-12

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

الفصل10-12

تطبق مقتضيات الفقرتين 2 و 3من الفصل 7-12 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو القيام ببناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام بإحداث تجزئة عقارية أو ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير إذن سابق يجب الحصول عليه قبل مباشرة ذلك، يجب على السلطة الإدارية المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف، وذلك دون الإخلال بتطبيق العقوبة المقررة في هذا الشأن.

الفصل11-12

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 48 ساعة من علمهم بارتكابها وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء أو إنجاز التجزئة السكنية المخالفة للقانون.

الفرع الثاني :العقوبات الزجرية

الفصل13

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر أو شيد بناء من غير الحصول على إذن سابق بذلك، في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لحجية الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة واحدة.

الفصل14

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من سلم له إذن بالبناء وقام بتشييد بناء خلافا للإذن المسلم له، وذلك بتغيير العلو المسموح به والأحجام والمواقع المأذون فيهما أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 100.00 درهم، كل من سلم له إذن بالبناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق إضافية.

الفصل15

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من خالف مقتضيات قرارات رئيس المجلس الجماعي المشار إليها في الفصل 6 أعلاه.

الفصل16

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 3-12 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

الفصل17

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إحداث تجزئة عقارية من غير الحصول على إذن سابق بذلك.

الفصل18

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إحداث تجزئة عقارية في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة.

الفصل19

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إحداث تجزئة عقارية أو بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير الحصول على الأذون المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر فوري بإيقاف الأشغال أو الأبنية المخالفة، وكذا بهدم البناء المخالف وذلك على نفقة المخالف.

الفصل20

تكون باطلة بطلانا مطلقا عقود البيع والإيجار والقسمة المبرمة خلافا لأحكام الفصلين 10 و 11من هذا القانون.

تقام دعوى البطلان من طرف الإدارة أو من طرف كل ذي مصلحة.

الفصل21

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، تأمر المحكمة في حالة الإدانة، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية والتجهيزات المنجزة من أجل إحداث تجزئة عقارية موضوع المخالفة وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

فهرس

قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء 192

الباب الأول :أحكام تغيير وتتمم القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير 192

الفصل الثاني المكرر :تنظيم الورش 194

الفصل الخامس :أحكام مختلفة 195

الباب الرابع :مقتضيات زجرية 196

الفصل الأول :المخالفات والبحث عنها ومعاينتها 196

الفصل الثاني :العقوبات الزجرية 199

الباب الثاني :أحكام تغير وتتمم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات 202

الفرع الثاني المكرر :تنظيم الورش 203

الفصل الأول :مقتضيات زجرية 205

الفرع الأول :المخالفات والبحث عنها ومعاينتها 205

الفرع الثاني :العقوبات الزجرية 209

الباب الثالث : أحكام تغير وتتمم الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 25) 1379 يونيو (1960 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية 211

الجزء الخامس المكرر :تنظيم الورش 211

الجزء السادس :مقتضيات زجرية 213

الفرع الأول :المخالفات والبحث عنها ومعاينتها 213

الفرع الثاني :العقوبات الزجرية 217

فهرس 219

–القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره وتتميم

ظهير شريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير

قانون_التعمير_رقم 12.90-

الحمد لله وحده ؛

الطابع الشريف – بداخله:

)الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه(

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ؛

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 29 من ذي الحجة 1411 (12 يوليو.(1991

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو(1992

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : الدكتور عز الدين العراقي،

قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير

الباب الأول: تعريفات أولية

المادة1

لتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه يراد بـ:

–الجماعات الحضرية: البلديات والمراكز المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المسماة ‘‘المراكز المستقلة’’؛

–المراكز المحددة: أجزاء من جماعات قروية تعين حدودها السلطة التنظيمية؛

–المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة: الأراضي القروية المجاورة لتلك الجماعات والمراكز، وتمتد المناطق المحيطة بالمدن إلى مسافة خمسة عشر كيلومترا تحسب من الدائرة البلدية، وتعين المناطق المحيطة بالمراكز المحددة في النص التنظيمي المتعلق بتحديد دائرة كل مركز من هذه المراكز.

وإذا حدث تداخل بين منطقتين من المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين في النص التنظيمي الصادر بإحداثها أو عند عدم وجوده بنص تنظيمي خاص[2]؛

–المجموعات العمرانية : المجموعات المتكونة من كل أو بعض جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية أو مراكز محددة والمناطق المحيطة بها وكذلك، إن اقتضى الحال، من أراض قروية تجاورها وتربطها بها علاقات اقتصادية وثيقة وتستلزم تنميتها بصورة رشيدة القيام بتهيئتها تهيئة جماعية أو تزويدها بتجهيزات مشتركة أو إنجاز هاتين العمليتين معا فيها.

وتعين السلطة التنظيمية حدود المجموعات العمرانية.

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه

المادة2

يطبق مخطط توجيه التهيئة العمرانية على رقعة أرضية تستوجب تنميتها أن تكون محل دراسة إجمالية بسبب الترابط القائم بين مكوناتها في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

ويمكن أن تشتمل الرقعة الأرضية المشار إليها أعلاه على جماعة حضرية أو عدة جماعات حضرية ومركز محدد أو عدة مراكز محددة وكذلك، إن اقتضى الحال، على بعض أو جميع جماعة قروية أو جماعات قروية مجاورة.

المادة3

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على تخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية للرقعة المتعلق بها، وذلك لمدة لا يمكن أن تجاوز 25 سنة.

ويهدف إلى تنسيق أعمال التهيئة التي يقوم بها جميع المتدخلين بما فيهم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والهيئات التي تحصل على مساعدات أو مساهمات مالية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات المذكورة.

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة4

يهدف مخطط توجيه التهيئة العمرانية، بوجه خاص، إلى:

تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية؛

تحديد المناطق العمرانية الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها، مع الحفاظ، بوجه خاص، على الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها[3] ؛

تحديد الأغراض العامة المخصصة لها الأراضي وتعيين مواقع:

–المناطق الزراعية والغابوية ؛

–المناطق السكنية وكثافتها؛

–المناطق الصناعية؛

–المناطق التجارية؛

–المناطق السياحية؛

–المناطق المثقلة بارتفاقات كارتفاقات عدم البناء وعدم التعلية والارتفاقات الخاصة بحماية الموارد المائية ؛

–الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب القيام بحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

–المساحات الخضراء الرئيسية التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا؛

–التجهيزات الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية ومنشآت الموانئ الجوية والموانئ والسكك الحديدية والمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية ؛

–المناطق التي تكون تهيئتها محل نظام قانوني خاص.

تحديد القطاعات التي يجب القيام بإعادة هيكلتها أو تجديدها أو بهما معا؛

تحديد مبادئ الصرف الصحي والأماكن الرئيسية التي تصب فيها المياه المستعملة والأماكن التي توضع فيها النفايات المنزلية ؛

تحديد مبادئ تنظيم النقل؛

حصر برمجة مختلف مراحل تطبيق المخطط وبيان الأعمال التي يجب أن يحظى إنجازها بالأولوية، خصوصا تلك التي يكون لها طابع فني أو قانوني أو تنظيمي.

المادة5

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على:

–وثائق تتكون من رسوم بيانية وتشتمل بوجه خاص على خرائط تتضمن بيان استعمال الأراضي وتحدد المناطق الزراعية والغابوية، كما تتضمن، إن اقتضى الحال، تصميما لصيانة التراث التاريخي وإبراز قيمته ؛

–تقرير يبرر ويشرح اختيار التهيئة المبين في خرائط استعمال الأراضي ويحدد التدابير التي يجب القيام بها لبلوغ الأهداف المحددة فيه ويشير إلى مراحل تنفيذ الإجراءات المقررة خصوصا المراحل التي يجب أن تزود خلالها المناطق المعنية بتصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية.

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة6

يتم وضع مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي.[4]

المادة7

يحال مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية[5]، قبل أن توافق عليه الإدارة، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي.[6]

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل ثلاثة أشهر يبتدئ من تاريخ إحالة المخطط إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة المجالس الجماعية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع المخطط المحال إليها.

المادة8

تتم مراجعة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وفق الإجراءات والشروط المقررة لوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية

المادة9

يجب على الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وعلى أشخاص القانون الخاص المعنوية التي يكون رأسمالها بأجمعه مملوكا للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة أن تتقيد بأحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

المادة10

كل مشروع تجزئة أو مجموعة سكنية أو مشروع بناء لا يمكن الإذن في إنجازه، في حالة عدم وجود تصميم تهيئة أو تصميم تنطيق، إلا إذا كان لا يتنافى والأحكام المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية المتعلق بالمناطق العمرانية الجديدة والأغراض العامة المخصصة لها الأراضي الواقعة فيها.

المادة11

تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة وتصاميم التنمية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) المتعلق بتنمية التجمعات القروية[7] يجب أن تتقيد بأحكام مخططات توجيه التهيئة العمرانية المنصوص عليها في 1 و2 و3 و4 من المادة 4 أعلاه.

الفرع الخامس: أحكام متنوعة

المادة12

تصاميم التهيئة وتصاميم التنطيق وتصاميم التنمية المتعلقة بمناطق تكون فيما بعد محل مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية تظل سارية المفعول إذا كانت قد تمت الموافقة

عليها قبل تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على المخطط الآنف الذكر، بشرط أن تكون أحكامها تتلاءم مع الخيارات الواردة فيه.

وفي حالة مخالفة أحكام تصاميم التهيئة أو تصاميم التنطيق المشار إليها في الفقرة السابقة للتوجيهات الأساسية المقررة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية، يجب أن يتخذ – داخل شهر على الأكثر من تاريخ الموافقة على هذا المخطط – مقرر رئيس المجلس الجماعي بعد مداولات المجلس يقضي بدراستها وفق أحكام المادة 21 من هذا القانون وتحدد فيه المناطق التي يجب أن توضع لها تصاميم تهيئة جديدة.

الفصل الثاني: تصميم التنطيق

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق

المادة13

يهدف تصميم التنطيق إلى تمكين الإدارة والجماعات المحلية من اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لإعداد تصميم التهيئة والحفاظ على توجيهات مخطط توجيه التهيئة العمرانية.

ولبلوغ هذه الغاية يشتمل تصميم التنطيق على:

–تحديد تخصيص مختلف المناطق للأغراض التي يجب أن تستعمل لها بصورة أساسية : منطقة سكنية، منطقة صناعية، منطقة تجارية، منطقة سياحية، منطقة زراعية، منطقة غابوية على سبيل المثال ؛

–تحديد المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

–تعيين المواقع المخصصة لإقامة التجهيزات الأساسية والاجتماعية كالطرق الرئيسية والمستوصفات والمدارس والمساحات الخضراء ؛

–تحديد المناطق التي يجوز لرئيس المجلس الجماعي أن يؤجل البت في الطلبات التي ترمي إلى الحصول على إذن للقيام داخلها بتجزئة أو إحداث مجموعة سكنية أو استصدار ترخيص للبناء فيها.

المادة14

يشتمل تصميم التنطيق على:

–وثيقة تتكون من رسوم بيانية ؛

–نظام يحدد قواعد استعمال الأراضي.

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه

المادة15

يتم وضع مشروع تصميم التنطيق بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية، وتتم الموافقة عليه وفق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي.[8]

المادة16

يحال مشروع تصميم التنطيق، قبل أن توافق عليه الإدارة[9]، إلى مجالس الجماعات المعنية وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، لدراسته وفق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي.

وللمجالس المشار إليها أعلاه أن تبدي، داخل أجل شهرين يبتدئ من تاريخ إحالة التصميم إليها، ما تراه في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها.

المادة17

يسري مفعول تصاميم التنطيق خلال مدة أقصاها سنتان من تاريخ نشر النص الموافق بموجبه عليها.

الفصل الثالث: تصميم التهيئة

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة

المادة18

يوضع تصميم التهيئة لـ:

أ. جميع أو بعض كل من الجماعات والمراكز والمناطق والمجموعات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى أعلاه، بيد أنه لا يجوز أن يوضع تصميم تهيئة لجزء من مجموعة عمرانية فقط إلا إذا كانت هذه المجموعة مشمولة بمخطط لتوجيه التهيئة العمرانية ؛

ب. جميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية تكتسي صبغة خاصة[10] سياحية أو صناعية أو منجمية ويستوجب نموها العمراني المرتقب تهيئة تخضع لرقابة إدارية، وتتولى الإدارة تحديد هذه المناطق باقتراح من مجالس الجماعات المختصة أو بطلب من عامل العمالة المعنية أو الإقليم المعني في حالة عدم صدور اقتراح من هذه المجالس.

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة

المادة19

يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضروات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال ؛

المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

حدود الطرق (المسالك والساحات ومواقف السيارات) الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

حدود المساحات الخضراء العامة (الأماكن المشجرة والحدائق والبساتين) وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة كالمساحات المخصصة للتظاهرات الثقافية والفلكلورية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

حدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب إحداثها وفق أحكام المادة 61 من القانون رقم 6.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)[11]
وحدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها ؛

المواقع المخصصة للتجهيزات العامة كتجهيزات السكك الحديدية وتوابعها والتجهيزات الصحية والثقافية والتعليمية والمباني الإدارية والمساجد والمقابر ؛

المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يتولى إنجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية؛

الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمواقع والمناطق الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة الواجب حمايتها أو إبراز قيمتها لأغراض جمالية أو تاريخية أو ثقافية وكذلك القواعد المطبقة عليها إن اقتضى الأمر ذلك؛

ضوابط استعمال الأراضي والضوابط المطبقة على البناء، خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل جزء من أجزائه وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات وتوجيهها ومواقف السيارات المسقفة أو المكشوفة والمسافات الفاصلة بين المباني ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والارتفاقات المعمارية ؛

الارتفاقات المحدثة لمصلحة النظافة والمرور أو لأغراض جمالية أو أمنية أو للحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتفاقات التي تفرضها قوانين خاصة إن وجدت ؛

المناطق المفتوحة لإنجاز أعمال عمرانية بها بحسب توقيت معين ؛

دوائر القطاعات الواجب إعادة هيكلتها أو تجديدها؛

المناطق التي تخضع تهيئتها لنظام قانوني خاص.

وينص تصميم التهيئة إن اقتضى الحال ذلك على التغييرات التي يجوز إدخالها على الأحكام الواردة فيه تطبيقا لمقتضيات البنود 1 و9 و11 من هذه المادة بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية ويحدد شروط القيام بتلك التغييرات.

المادة20

يشتمل تصميم التهيئة على:

–وثيقة أو وثائق متكونة من رسوم بيانية؛

–نظام يحدد ضوابط استعمال الأراضي والارتفاقات والالتزامات المفروضة لتحقيق تهيئة منتظمة ومتناسقة وقواعد البناء المتعلقة بالمنطقة المعنية.

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه

المادة21

قبل وضع تصميم التهيئة، يجوز اتخاذ قرار يقضي بالقيام بدراسته ويعين حدود الرقعة الأرضية التي يشملها تصميم التهيئة المزمع دراسته.

يصدر رئيس مجلس الجماعة بطلب من الإدارة[12] أو بمبادرة منه قرار القيام بدراسة تصميم التهيئة بعد أن يتداول المجلس في ذلك.

ويستمر مفعول القرار المشار إليه أعلاه مدة ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز تجديده مرة واحدة لمدة مساوية للمدة الأولى.

المادة22

فور نشر القرار المشار إليه في المادة السابقة، يؤجل رئيس مجلس الجماعة البت في جميع الطلبات الرامية إلى إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء في الرقعة الأرضية المعنية، بيد أنه يمكنه أن يأذن في إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية أو إقامة بناء بعد موافقة الإدارة[13] إذا كان المشروع المتعلق بذلك يتلاءم مع الأحكام الواردة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع ما يصلح له فعلا القطاع المعني في حالة عدم وجود المخطط الآنف الذكر.

المادة23

يتم وضع مشروع تصميم التهيئة بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية وتتم الموافقة عليه طبق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي.[14]

المادة24

يحال مشروع تصميم التهيئة قبل موافقة الإدارة عليه إلى مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية لدراسته، وإلى مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الأمر ذلك.

وللمجالس المشار إليها في الفقرة أعلاه أن تبدي داخل أجل شهرين من تاريخ إحالة مشروع التصميم إليها ما يعن لها في شأنه من اقتراحات تتولى الإدارة دراستها بمشاركة الجماعات المحلية التي يعنيها الأمر.

وإذا لم تبد المجالس الآنفة الذكر أي رأي داخل الأجل المنصوص عليه أعلاه فإن سكوتها يحمل على أن ليس لها أي اقتراح في موضوع التصميم المحال إليها.[15]

المادة25

يكون مشروع تصميم التهيئة محل بحث علني يستمر شهرا ويجري خلال المدة التي يكون فيها مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية بصدد دراسته.

ويهدف البحث المشار إليه أعلاه إلى اطلاع العموم على المشروع وتمكينه من إبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليه.

وعلى رئيس مجلس الجماعة أن يوفر وسائل النشر والإشهار قبل تاريخ بدء البحث .[16]

ويتولى مجلس الجماعة عند دراسته لمشروع تصميم التهيئة، دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال إجراء البحث قبل عرضها على الإدارة.

المادة26

يتم تغيير تصميم التهيئة وفق الإجراءات والشروط المقررة فيما يتعلق بوضعه والموافقة عليه.

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة

المادة27

ابتداء من تاريخ اختتام البحث العلني المشار إليه في المادة 25 أعلاه وإلى حين صدور النص القاضي بالمصادقة على مشروع تصميم التهيئة، لا يجوز الإذن في أي عمل من أعمال البناء والغرس وإحداث تجزئات أو مجموعات سكنية إذا كان يخالف أحكام هذا المشروع.

وينتهي العمل ابتداء من نفس التاريخ بأحكام تصميم التهيئة أو التنطيق الذي يكون اذاك ساري المفعول.

بيد أنه إذا لم يتم نشر النص المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال أجل إثني عشر شهرا يبتدئ من تاريخ اختتام البحث العلني المتعلق به فإن أحكام المشروع تصير غير لازمة التطبيق.

المادة28

يعتبر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تستوجب القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 و12 من المادة 19 أعلاه.

وتنتهي الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة عند انقضاء أجل 10 سنوات يبتدئ من تاريخ نشر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة في الجريدة الرسمية، ولا يجوز القيام بإعلان المنفعة العامة للغرض نفسه، فيما يتعلق بالمناطق المخصصة للتجهيزات الآنفة الذكر، قبل انصرام أجل 10 سنوات.

وعندما يستعيد ملاك الأراضي التصرف في أراضيهم فور انتهاء الآثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة يجب أن يكون استعمال تلك الأراضي مطابقا للغرض المخصصة له المنطقة التي تقع فيها.

واستثناء من الأحكام المقررة أعلاه، فإن الأراضي المخصصة للأغراض المشار إليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه يجوز بإذن من الجماعة الواقعة فيها أن تستعمل بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في تصميم التهيئة، ولا تسلم الجماعة الإذن إلا إذا كان الاستعمال المؤقت المزمع القيام به لا يعوق إنجاز التجهيزات المقررة في التصميم، وعلى المالك في جميع الحالات أن يقوم حين مباشرة إنجاز هذه التجهيزات بإعادة الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة29

يمكن أن يكون تصميم التهيئة بمثابة قرار تعين فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

ولهذه الغاية، يجب أن ينص فيه على العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

وتطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982)[17] على تصميم التهيئة المعتبر بمثابة قرار تعين فيه العقارات المراد نزع ملكيتها، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات التي يخضع لها والآثار المترتبة عليه، بيد أن مدة البحث المنصوص عليها في الفصل 10 من القانون الآنف الذكر تقتصر على شهر وفق ما هو منصوص عليه في المادة 25 أعلاه.

المادة30

تحدد التعويضات المستحقة لأصحاب الأراضي اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 من المادة 19 أعلاه.

–فيما يخص الطرق: باعتبار العناصر المحددة في المادتين 37 و38 من هذا القانون؛

–فيما يتعلق بغير الطرق من التجهيزات: وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 الآنف الذكر المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت.

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة

المادة31

تتخذ مجالس الجماعات، وكذلك مجلس المجموعة الحضرية إن اقتضى الحال ذلك، بتنسيق مع الإدارة، جميع التدابير اللازمة لتنفيذ واحترام أحكام تصميم التهيئة.

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة – قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة

المادة32

يجوز لرؤساء مجالس الجماعات بعد مداولة المجلس أن يصدروا قرارات تهدف إلى إحداث طرق جماعية وساحات ومواقف سيارات عامة بالجماعات أو إلى تغيير تخطيطها أو عرضها أو حذفها كلا أو بعضا، وتكون هذه القرارات مصحوبة بخريطة تبين فيها حدود الطرق والساحات ومواقف السيارات المزمع إحداثها أو إدخال تغيير عليها أو حذفها.

ويمكن أن تعتبر القرارات المشار إليها أعلاه بمثابة قرارات تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها.

ولهذه الغاية تعين في القرارات الآنفة الذكر العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها ومساحتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها.

المادة33

تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، بعد موافقة الإدارة على مشاريعها والتحقق من ملاءمتها لمخطط توجيه التهيئة العمرانية أو تصميم التهيئة أو لهما معا إن وجدا.[18]

ويجب أن تحمل القرارات المشار إليها أعلاه التأشيرات المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل، قبل افتتاح البحث العلني في شأنها. وتكون مدة هذا البحث شهرا فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وشهرين فيما يخص قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.[19]

ولا يجوز، طوال مدة البحث وإلى نشر القرار في الجريدة الرسمية، تسليم أي رخصة لإقامة بناء على الأراضي التي يشملها قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، على ألا يتجاوز هذا الحظر ستة أشهر.[20]

المادة34

تعتبر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تقضي بإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها، ويستمر مفعولها طوال عشر سنوات، وتقتصر هذه المدة على سنتين فقط فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

وابتداء من تاريخ نشر قرار تخطيط حدود الطرق العامة أو قرار تخطيط الطرق العامة المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

لا يجوز القيام في الأراضي التي يشملها الطريق بمقتضى الخريطة المنصوص عليها في المادة 32 أعلاه بأي بناء جديد أو تعلية أو توطئة للأرض يكون من شأنها تغيير حالتها، ولا يجوز أن تباشر في المباني القائمة في الأراضي الآنفة الذكر إلا الإصلاحات التي تقتضيها صيانتها بشرط أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة وفق الإجراءات والشروط المقررة في الباب الثالث من هذا القانون.

بيد أن الأراضي التي تشملها قرارات لتخطيط حدود الطرق العامة لم تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، يجوز أن تخصص بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في القرار بعد أن يأذن في ذلك رئيس مجلس الجماعة، ولا يجوز تسليم هذا الإذن إلا إذا كان الغرض الذي تخصص له الأرض مؤقتا لا يعوق إنجاز التجهيز المنصوص عليه في الخريطة المضافة إلى القرار.

ويجب في جميع الحالات على مالك الأرض، عند مباشرة إنجاز التجهيز الآنف الذكر، أن يعيد الأرض إلى الحالة التي كانت عليها فيما قبل.

المادة35

تسري الأحكام المقررة في القانون المشار إليه أعلاه رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت على قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون.

المادة36

يتم تغيير قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية وفق الإجراءات المقررة لوضعها.

وتكون مدة سريان مفعول كل قرار صادر بتغيير قرار يتعلق بتخطيط حدود طريق عامة أو قرار يخص تخطيط حدود طريق عامة مع تعيين الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية مساوية لمدة سريان مفعول القرار محل التغيير.

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها

المادة37

تقوم الجماعة بتملك العقارات الواقعة في مساحة الطرق العامة الجماعية، وذلك إما برضى ملاكها وإما بنزع ملكيتها منهم، مع مراعاة الأحكام الخاصة التالية:

–يكون مالك كل بقعة أرضية تصير أو تبقى مجاورة للطريق العامة الجماعية المقرر إحداثها ملزما بالمساهمة مجانا في إنجازها إلى غاية مبلغ يساوي قيمة جزء من أرضه يعادل مستطيلا يكون عرضه عشرة أمتار وطوله مساويا لطول واجهة الأرض الواقعة على الطريق المراد إحداثها على أن لا تتعدى هذه المساهمة قيمة ربع البقعة الأرضية ؛

–إذا بقى من بقعة أرضية، بعد أن يكون قد أخذ منها ما يلزم لإنجاز طريق عامة جماعية، جزء غير قابل للبناء بموجب الضوابط الجاري بها العمل يجب على الجماعة أن تتملكه إذا طلب منها المالك ذلك؛

–بعد أخذ ما يلزم لإنجاز الطريق وتملك الأجزاء غير القابلة للبناء إن اقتضى الحال ذلك، يكون مالك البقعة الأرضية دائنا للجماعة بالفرق بين مبلغ المساهمة المفروضة عليه وفق ما هو منصوص عليه أعلاه وقيمة المساحات المأخوذة من بقعته الأرضية إذا كانت هذه القيمة تفوق مبلغ المساهمة أو مدنيا للجماعة بالفرق بينهما إذا كان مبلغ المساهمة يتعدى قيمة المساحات المأخوذة منه.

المادة38

يحدد التعويض المستحق لملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة بموجب المادة 37 أعلاه، وفق أحكام القانون المشار إليه آنفا رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت، مع مراعاة الحدود التي كانت لكل عقار عند افتتاح البحث السابق لقرار إعلان المنفعة العامة.

ولا يمكن بأي حال أن تعتبر في تحديد التعويض المصروفات المترتبة على الأشغال المأذون في إنجازها عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 34 أعلاه.

ويتم تحصيل المبالغ المستحقة على ملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة وفق القواعد المعمول بها لتحصيل الضرائب المباشرة، ويقوم الآمر بالصرف المختص بإصدار الأمر بتحصيل ذلك.

المادة39

الطرق الخاصة

لا يتمتع مالكو العقارات المجاورة للطرق غير المفتوحة للمرور العام، خصوصا المسالك المخصصة للمشاة أو لراكبي الدراجات، بحق النفوذ إليها وحق الوقوف بجانبها المعترف بهما لمالكي العقارات المجاورة للطرق العامة.

وتحدد الأحكام المطبقة على الطرق المشار إليها أعلاه، خصوصا شروط السماح لمالكي العقارات المجاورة لها بممارسة بعض الحقوق فيها، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتح الطريق (تصميم التهيئة أو قرار تخطيط حدود الطريق أو قرار تخطيط حدود الطريق المعينة فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تقتضيه العملية) وإما في قرار يصدره رئيس مجلس الجماعة.

ويجب أداء تعويض عن جميع المساحة المنزوعة ملكيتها التي تتكون منها الطرق الخاصة التي لا يتمتع فيها ملاك الأراضي المجاورة لها بالحقوق المشار إليها أعلاه أو يتمتعون فيها ببعض هذه الحقوق فقط.

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء

المادة[21]40

يمنع القيام بالبناء دون الحصول على رخصة لمباشرة ذلك:

–داخل الدوائر المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه وفي المناطق المشار إليها في ب) من المادة 18 من هذا القانون التي تكتسي صبغة خاصة تستوجب خضوع تهيئتها لرقابة إدارية؛

–خارج الدوائر المنصوص عليها في البند السابق والتجمعات القروية الموضوع لها تصميم تنمية : على طول السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق يبلغ كيلومترا ابتداء من محور السكك الحديدية والطرق الآنفة الذكر، وعلى طول حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمسة كيلومترات ؛

–داخل التجزئات المأذون في إحداثها عملا بالتشريع المتعلق بتجزئة الأراضي وتقسيمها وإقامة المجموعات السكنية.

ويجب الحصول على رخصة البناء كذلك في حالة إدخال تغييرات على المباني القائمة إذا كانت التغييرات المزمع إدخالها عليها تتعلق بالعناصر المنصوص عليها في الضوابط المعمول بها.

كما يجب كذلك الحصول على رخصة البناء على كل تغيير كيفما كانت طبيعته يهم واجهة بناية.

يجب الحصول على رخصة الإصلاح، في المناطق الخاضعة لإلزامية رخصة البناء، للقيام بالأشغال التي لا تدخل ضمن الأشغال الخاضعة لرخصة البناء أو التغيير المنصوص عليهما في هذه المادة. وتمنح رخصة الإصلاح من طرف رئيس المجلس الجماعي دون إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة ودون أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل.

تمنح رخصة الإصلاح وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ويجوز لرئيس المجلس الجماعي، بناء على طلب يقدمه المعني بالأمر، تسليم رخصة تسوية بنايات غير قانونية. وتسلم رخصة التسوية، بعد موافقة الوكالة الحضرية المعنية، وفق الإجراءات والكيفيات المحددة بموجب نص تنظيمي.

المادة[22]41

يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة.

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة البناء، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

المادة42

يجوز فرض الحصول على رخصة البناء خارج الدوائر المنصوص عليها في المادة 40 أعلاه، وذلك إما في جميع أو بعض أراضي المملكة أو فيما يتعلق ببعض أصناف المباني التي تحدد بمرسوم[23]، ويحدد هذا المرسوم كذلك الضوابط والارتفاقات التي يجب أن تخضع لها المباني خصوصا فيما يتعلق بموقع إقامتها، وذلك لتوفير ما تستوجبه المتطلبات الصحية ومتطلبات المواءمة وتيسير المرور والمتطلبات الأمنية والجمالية.

المادة43

تسلم رخصة البناء بعد التحقق من أن المبنى المزمع إقامته تتوفر فيه الشروط التي تفرضها الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الأحكام الواردة في تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة.

وتسلم رخصة البناء دون إخلال بوجوب إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة وبعد أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل.[24]

المادة44

علاوة على ما ذكر أعلاه، عندما يتعلق الأمر في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة ببناء:

–عمارة مهما كان نوعها أو الغرض المخصصة له، تتكون من أربعة مستويات على الأقل أو من ثلاثة مستويات تشتمل على ستة مساكن؛

–عمارة لأغراض تجارية أو صناعية تكون مساحة الأرض المبينة عليها تساوي أو تفوق 500 متر مربع.

فإن رخصة البناء لا تسلم إلا إذا كان مشروع المبنى ينص على إقامة الخطوط اللازمة لربطه بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة.

وتنجز هذه الخطوط تحت مسؤولية ومراقبة المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وفق الشروط التي تحدد بمقرر تنظيمي[25]، ويجب أن تتوفر فيها المتطلبات الأمنية اللازمة وأن تكون بحيث تجعل المستعمل لها والدولة في مأمن من كل خطر يترتب على استخدامها بصورة غير قانونية.

المادة45

إذا كان الغرض المخصصة له الأراضي غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق يجوز لرئيس مجلس الجماعة بعد استطلاع رأي الإدارة المكلفة بالتعمير أن يقوم داخل دوائر الجماعة الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات الصبغة الخاصة:

–إما بتأجيل البت في طلبات رخص البناء، ويكون التأجيل مسببا ويجب ألا تتعدى مدته سنتين؛

–وإما بتسليم رخصة البناء إذا كان المبنى المزمع إقامته يتلاءم مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية المقررة عملا بالبندين 2 و3 من المادة 4 أعلاه أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع المعني عند عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية .

المادة46

إذا كان الغرض المخصص له الأراضي الواقعة خارج الدوائر المشار إليها في المادة 45 أعلاه غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التنطيق فإن رئيس مجلس الجماعة يسلم رخصة البناء إذا توفرت في المشروع الشروط المتعلقة بالمساحة الدنيا للبقعة الأرضية المزمع إقامة المبنى عليها وبالمساحة المسموح ببنائها وبعلو المبنى والتي تحدد بنص تنظيمي.[26]

يجب أن يقام المبنى على بعد 10 أمتار من حد الطريق العام المجاور له و5 أمتار من الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من العقارات.

ولا تسري الأحكام المقررة أعلاه على تشييد المباني العامة.

المادة47

لا تسلم رخصة البناء إذا كانت الأرض المزمع إقامة المبنى عليها غير موصولة بشبكة الصرف الصحي أو شبكة توزيع الماء الصالح للشرب.

بيد أنه يمكن تسليم الرخصة وإن لم يتوفر هذا الشرط إذا كانت طريقة الصرف الصحي والتزويد بالماء تتوفر فيها الضمانات التي تستلزمها متطلبات النظافة والصحة وذلك بعد استطلاع رأي المصالح المختصة في هذا الميدان.

المادة48

في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها.

المادة49

تسقط رخصة البناء سواء أكانت صريحة أم ضمنية إذا انقضت سنة من تاريخ تسليمها أو من تاريخ انتهاء أجل الشهرين المشار إليه في المادة 48 أعلاه دون أن يشرع في الأشغال المتعلقة بأسس المبنى المنصوص عليها في التصميم المرخص في شأنه.

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه

المادة50

في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمناطق التي تكتسي صبغة خاصة كما هي محددة في (ب) من المادة 18 أعلاه تكون الاستعانة:

–بمهندس معماري حر ؛

–بمهندسين مختصين؛

واجبة فيما يتعلق بـ:

–كل بناء جديد؛

–كل تغيير مدخل على بناء قائم يستوجب الحصول على رخصة بناء؛

–جميع الأشغال المتعلقة بترميم الآثار.

وتعتبر الاستعانة بمهندس معماري حر مقيد في جدول هيئة المهندسين المعماريين شرطا للحصول على رخصة البناء.

المادة51

خارج الدوائر المشار إليها في المادة 50 أعلاه تكون الاستعانة بـ:

–مهندس معماري حر؛

–مهندسين مختصين؛

–واجبة فيها يتعلق بتشييد المباني العامة أو التي يستعملها العموم.

المادة52

يمكن أن يقوم كل من المهندس المعماري والمهندسين المختصين في الحالة التي تكون الاستعانة بهم واجبة وفق المادتين 50 و51 أعلاه، بالمهمة التي يسندها إليهم رب العمل وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة 53 بعده.

المادة53

فيما يتعلق بكل عملية بناء أو إدخال تغيير على بناء قائم يكلف وجوبا كل من:

أ) المهندس المعماري:

–تصميم المبنى أو تغييره من الوجهة المعمارية؛

–وضع جميع الوثائق المرسومة والمكتوبة المعمارية المتعلقة بتصميم البناء أو تغييره ولاسيما التي يجب تقديمها إلى الجماعة للحصول على رخصة البناء وفق الأنظمة الجاري بها العمل؛

–السهر على مطابقة الدراسات التقنية المنجزة من طرف المهندسين المختصين في البناء مع التصميم الهندسي؛

–متابعة تنفيذ أشغال المبنى ومراقبة مطابقتها مع التصاميم الهندسية وبيانات رخصة البناء وذلك إلى تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

ب) المهندسين المختصين:

–دراسة ووضع الوثائق التقنية اللازمة المتعلقة بتصميم المبنى؛

–تتبع إنجاز الأشغال المتعلقة بالدراسات التقنية التي وضعوها.

المادة54

استثناء من أحكام المادة 53 أعلاه، يقتصر وجوب الاستعانة بمهندس معماري على تصميم أو تغيير المبنى من الوجهة المعمارية إذا تعلق الأمر بمبان تكون مساحة أرضياتها مجتمعة تساوي مائة وخمسين مترا مربعا أو تقل عن ذلك.

الفصل الثاني المكرر: تنظيم الورش[27]

المادة1-54

يحب أن تتضمن رخصة البناء إلزام المستفيد منها بما يلي:

أ) قبل افتتاح الورش:

–إيداع بمقر الجماعة، قبل انطلاق الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، تصريح بافتتاح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بالمهندس المعماري.

تحيل الجماعة نسخة من نفس التصريح ونسخة من نفس الوصل على السلطة الإدارية المحلية؛

–وضع سياج محيط بالورش، ولوحة عند مدخله تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وعدد الطوابق والمساحة المغطاة واسم صاحب المشروع والمهندس المكلف بتتبع الأشغال.

ب) طيلة مدة إنجاز الأشغال:

–وضع الوثائق المرخصة الحاملة لتأشيرات المصالح المختصة ولعبارة ‘‘غير قابل للتغيير’’ داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير.

ج) عند انتهاء الأشغال:

–وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيبي، يشهد فيه المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاضعة لإلزامية الاستعانة بمهندس معماري، أن الأشغال قد تم إنجازها وفق التصاميم المرخصة. توجه الجماعة المعنية نسخة من التصريح بإغلاق الورش ونسخة من وصل إيداعه إلى السلطة الإدارية المحلية والوكالة الحضرية.

المادة2-54

يجب على المهندس المعماري المشرف على إدارة الأشغال، أن يمسك، داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفترا للورش، يتم إعداد نموذجه من طرف الإدارة المختصة.

يتضمن دفتر الورش على الخصوص:

–جميع العناصر المتعلقة بتعريف المشروع:

–طبيعة الأشغال:

–التعريف بالمقاولات حسب طبيعة عملها؛

–الإعلان بفتح الورش ؛

–تواريخ ومذكرات وأوامر ومحاضر وملاحظات وزيارات مختلف المتدخلين المعنيين، خصوصا المهندس المعماري المشرف على المشروع والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي ؛

–شهادة التصريح بإغلاق الورش وبانتهاء الأشغال.

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة

المادة[28]55

لا يجوز لمالك المبنى أن يستعمله بعد انتهاء الأشغال فيه إلا إذا حصل على رخصة السكن إذا تعلق الأمر بعقار مخصص للسكن أو على شهادة المطابقة إن تعلق الأمر بعقار مخصص لغرض آخر غير السكن.

ويسلم رئيس مجلس الجماعة، وفق الإجراءات والشروط التي تحددها السلطة التنظيمية، رخصة السكن وشهادة المطابقة بطلب من المالك الذي يجب عليه أن يصرح بانتهاء عملية البناء، وتحرر الرخصة والشهادة المذكورتان بعد إجراء معاينة للتحقق من أن الأشغال أنجزت وفق ما يجب.

بيد أنه إذا تولى مهندس معماري إدارة الأشغال يمكن الاكتفاء بشهادته عن المعاينة.

وفي حالة تولي مهندس معماري إدارة الأشغال، يتعين على رئيس المجلس الجماعي، لتسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة، الاكتفاء بشهادة مسلمة من طرف المهندس المعماري يشهد فيها هذا الأخير أن الأشغال قد تم إنجازها وفقا للتصاميم المرخصة. وتغني الشهادة المذكورة عن المعاينة.

وفي حالة عدم تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة خلال شهر يبتدئ من تاريخ التصريح بانتهاء عملية البناء، يجوز لمالك المبنى أن يطلب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني للقيام بذلك بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو.(2015

يوجه رئيس المجلس الجماعي إلى السلطة الإدارية المحلية المعنية نسخة من رخصة السكن أو شهادة المطابقة، مباشرة بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

تحل رخصة التسوية المشار إليها في المادة 40 أعلاه، محل رخصة السكن أو شهادة المطابقة المقررتين في التشريع المعمول به.

المادة56

لا يجوز تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة فيما يتعلق بالمباني المشار إليها في المادة 44 أعلاه إلا بعد أن تتحقق المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية من وجود الخطوط التي تنص المادة الآنفة الذكر على وجوب إقامتها.

ويجب أن يباشر التحقق من ذلك خلال الشهر الذي يلي التصريح بانتهاء عملية البناء[29] المنصوص عليه في المادة 55 أعلاه، وإن لم يجر التحقق عند انصرام هذا الأجل اعتبر ذلك بمثابة إقرار بأن المبنى يتوفر على الخطوط الواجب إقامتها فيه بمقتضى القانون.

المادة57

عندما يتولى صاحب تجزئة عقارية بنفسه إنجاز مبان في تجزئته وفق الأحكام التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات فإن رخصة السكن وشهادة المطابقة لا يجوز تسليمهما إلا بعد القبول المؤقت للتجزئة العقارية.

المادة58

لا يجوز تغيير الغرض المخصص له كل مبنى والذي سلمت من أجله رخصة البناء ورخصة السكن أو شهادة المطابقة.

بيد أنه يمكن لرئيس مجلس الجماعة الإذن في ذلك بعد موافقة الإدارة المكلفة بالتعمير وبعد التأكد من أن الغرض الجديد يتلاءم مع وظيفة القطاع المعني وتصميم المبنى وأنه لا يشكل أي إزعاج بالنسبة لسكان أو مستعملي البنايات المجاورة له.

الفصل الرابع: ضوابط البناء

المادة59

تحدد ضوابط البناء العامة:

–شكل وشروط تسليم الرخص وغيرها من الوثائق المطلوبة بمقتضى هذا القانون والنصوص التشريعية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها[30]؛

–ضوابط السلامة الواجب مراعاتها في المباني والشروط الواجب توافرها فيها لما تستلزمه متطلبات الصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ومقتضيات الراحة العامة خصوصا: [31]

–قواعد استقرار المباني ومتانتها؛

–مساحة المحلات وحجمها وأبعادها؛

–شروط تهوية المحلات، خصوصا فيما يتعلق بمختلف الأحجام والأجهزة التي تهم الصحة والنظافة؛

–الحقوق التي يتمتع بها في الطرق العامة أصحاب العقارات المجاورة لها؛

–مواد وطرق البناء المحظور استخدامها بصورة دائمة؛

–التدابير المعدة للوقاية من الحريق [32]؛

–طرق الصرف الصحي والتزود بالماء الصالح للشرب ؛

–الالتزامات المتعلقة بصيانة الأملاك العقارية والمباني.

المادة60

يصدر مرسوم تنظيمي بتحديد ضوابط البناء العامة.[33]

وتكون هذه الضوابط، في حدود الشروط المقررة فيها أو في النصوص الصادرة بالموافقة عليها، نافذة في جميع المملكة، ما لم ينص على خلاف ذلك إما في الضوابط نفسها أو في النص الصادر بموافقة عليها.

المادة61

لرئيس مجلس الجماعة أن يحدد بقرارات يطلق عليها اسم ‘‘ضوابط البناء الجماعية’’ القواعد المنصوص عليها في المادة 59 أعلاه إذا لم تنص عليها ضوابط البناء العامة أو تصاميم التهيئة.

وتصدر الضوابط المشار إليها أعلاه بعد أن تكون محل مداولة في مجلس الجماعة يوافق عليها طبق الأحكام الواردة في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، ولا يجوز أن تشتمل على أحكام مخالفة للأحكام الواردة في ضوابط البناء العامة أو في ضوابط التهيئة.

المادة62

تحل أحكام ضوابط البناء العامة بقوة القانون محل الأحكام المخالفة أو المباينة لها الواردة في ضوابط البناء الجماعية.

الفصل الخامس: أحكام مختلفة[34]

المادة63

لا تسري أحكام الباب الثالث من هذا القانون على المنشآت الفنية (الجسور والأنفاق....) ولا على التجهيزات الأساسية كالخزانات والسدود.....

المادة1-63

يتوقف كل هدم كلي أو جزئي لبناية من البنايات على الحصول على رخصة للهدم.
يسلم رخصة الهدم رئيس المجلس الجماعي داخل أجل شهر.

وتحدد إجراءات وكيفيات منح هذه الرخصة بموجب نص تنظيمي.

الباب الرابع: مقتضيات زجرية[35]

الفصل الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

المادة64

يعد ارتكاب الأفعال المبينة أدناه مخالفة للقانون الجاري به العمل في مجال التعمير:

–إنجاز بناء أو الشروع في إنجازه:

من غير رخصة سابقة؛

دون احترام مقتضيات الوثائق المكتوبة والمرسومة موضوع الرخص المسلمة في شأنها؛

في منطقة غير قابلة لاستقبالها بموجب النظم المقررة؛

فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك من طرف السلطات الوصية على تسيير هذه الأملاك ؛

–استعمال البناية بدون الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة ؛

–ارتكاب أعمال ممنوعة بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون؛

–الإخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

المادة65

يقوم بمعاينة المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه ‘‘وتحرير محاضر بشأنها:

–ضباط الشرطة القضائية ؛

–مراقبو التعمير التابعون للوالي أو للعامل أو للإدارة، المخولة لهم صفة ضباط الشرطة القضائية.

لمراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة الحق في طلب تسخير القوة العمومية أثناء مزاولة مهامهم.

تخول صفة ضابط الشرطة القضائية إلى المراقبين التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم أعلاه، وذلك وفق الإجراءات والكيفيات التي تحدد بنص تنظيمي.

يستدعى، عند الاقتضاء، ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لحضور جلسات المحاكم التي تبت في المخالفات المنصوص عليها في المادة 64 من القانون.
ويحضر ممثل السلطة المذكور، في حاله استدعائه، لتنوير المحكمة حول خطورة المخالفات المرتكبة.

تحدد طرق وكيفيات عمل مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو للإدارة المشار إليهم في هذه المادة وكذا نطاق ممارستهم لمهامهم بنص تنظيمي.

المادة66

يزاول المراقب مهامه من تلقاء نفسه أو بطلب من السلطة الإدارية المحلية أو من رئيس المجلس الجماعي أو من مدير الوكالة الحضرية، بناء على إبلاغ بالمخالفة من طرف الأعوان التابعين لهم المكلفين بهذه المهمة أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية.

يمكن لضابط الشرطة القضائية أو المراقب، معاينة مخالفة مرتكبة داخل محلات معتمرة، بناء على إذن كتابي للنيابة العامة المختصة وذلك داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

يقوم المراقب الذي عاين مخالفة من المخالفات المشار إليها في المادة 64 أعلاه، بتحرير محضر بذلك طبقا لأحكام المادة 24 من قانون المسطرة الجنائية، يوجه أصله إلى وكيل الملك في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ معاينة المخالفة مرفقا بنسختين منه، مشهود بمطابقتهما للأصل وكذا بجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالمخالفة.

توجه نسخة من محضر معاينة المخالفة إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية وكذا إلى المخالف.

المادة67

يتخذ المراقب أو ضابط الشرطة القضائية، مباشرة بعد معاينة المخالفة أمرا بإيقاف الأشغال في الحال، إذا كانت أشغال البناء المكونة للمخالفة، مازالت في طور الإنجاز، ويرفق الأمر المذكور الموجه إلى المخالف بنسخة من محضر المعاينة.

يبلغ الأمر الفوري بإيقاف الأشغال إلى كل من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

إذا لم ينفذ المخالف الأمر المبلغ إليه بإيقاف الأشغال في الحال، يمكن للمراقب، حجز المعدات والأدوات ومواد البناء وكذا إغلاق الورش ووضع الأختام عليه. ويحرر محضرا تفصيليا بذلك، يوجهه إلى وكيل الملك.

يمكن للمخالف أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إعادة فتح الورش ورفع الحجز عن المعدات والأدوات ومواد البناء.

في حالة الحكم بالإدانة، تأمر المحكمة بمصادرة الأشياء المحجوزة مع حفظ حقوق الأشخاص حسني النية.

المادة68

يصدر المراقب الذي عاين المخالفة أمرا إلى المخالف باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء المخالفة في أجل لا يمكن أن يقل عن عشرة (10) أيام ولا أن يتجاوز شهرا واحدا، إذا كانت الأفعال المكونة للمخالفة يمكن تداركها لكونها لا تمثل إخلالا خطيرا بضوابط التعمير والبناء التي تم خرقها ويبلغ بذلك كلا من السلطة الإدارية المحلية ورئيس المجلس الجماعي ومدير الوكالة الحضرية.

تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشغال أو الأبنية المخالفة، إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه.

يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم. وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، وعلى نفقة المخالف.

تتكون اللجنة الإدارية المشار إليها في الفقرة أعلاه، بالإضافة إلى ممثلي السلطات الحكومية المحددة قائمتهم بنص تنظيمي من:

–والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله بصفته رئيسا ؛

–رئيس المجلس الجماعي أو من يمثله.

يتم تحصيل جميع المصاريف المترتبة عن الهدم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بواسطة أمر بتحصيل المداخيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.97 المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

تحدد بنص تنظيمي طرق وكيفيات تنفيذ عملية الهدم وكذا شروط وضوابط إفراغ البنايات موضوع المخالفات من معتمريها.

المادة69

لا يحول هدم الأشغال أو البناء غير القانوني دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عنه سقوطها إذا كانت جارية.

"المادة70

تطبق مقتضيات الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 68 أعلاه، إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو كان البناء غير مطابق للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم تقيده بالعلو المسموح به بزيادة أو الشروع في زيادة طابق أو طوابق إضافية أو بالمواقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو بالضوابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد أو الطرق المحظورة في البناء أو بالغرض المخصص له البناء.

غير أنه إذا كانت الأشغال تتمثل في القيام ببناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية، من غير رخصة سابقة يجب الحصول عليها قبل مباشرة ذلك، أو في منطقة غير قابلة للبناء بموجب وثائق التعمير، يجب على السلطة الإدارية المحلية أن تقوم بهدمها تلقائيا وعلى نفقة المخالف. ولا يحول هدم البناء دون تحريك الدعوى العمومية ولا يترتب عليه انقضاؤها إذا كانت جارية.

الفصل الثاني: العقوبات الزجرية

المادة71

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من باشر بناء أو شيده من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو في منطقة غير قابلة بموجب النظم المقررة لأن يقام بها المبنى المشيد أو الموجود في طور التشييد.

إذا عاد المخالف إلى اقتراف نفس المخالفة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأولى مكتسبا لقوة الشيء المقضي به يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة (3) أشهر.

يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، كل من أدخل تغييرات على بناء موجود من غير الحصول على رخصة البناء.

المادة72

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم، كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بتغيير العلو المسوح به والأحجام والمواقع المأذون فيها أو المساحة المباح بناؤها أو الغرض المخصص له البناء.

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 50.00 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من سلمت له رخصة بناء وقام بتشييد بناء خلافا للرخصة المسلمة له، وذلك بزيادة طابق أو طوابق.

المادة73

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم على كل تغيير، كيفما كانت طبيعته، تم إدخاله على واجهة بناية من دون الحصول على رخصة بذلك.

المادة74

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم، كل من خالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون.

المادة75

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم، مالك المبنى الذي يستعمله لنفسه من غير الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

غير أنه إذا جعل المبنى في متناول الغير لاستعماله قبل الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة، فيعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

المادة76

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10.000 درهم، على كل إخلال بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 54-2 أعلاه، المتعلقة بمسك دفتر الورش.

ويعاقب بضعف هذه الغرامة إذا كانت المخالفة تمس بالأنسجة التقليدية أو بالمعالم التاريخية ومحيطها، المعينة كذلك بموجب التشريع الجاري به العمل.

المادة77

يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، على إقامة بناية فوق ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات الترابية وكذا على الأرضي التابعة للجماعات السلالية من غير الحصول على الرخص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة78

علاوة على الحالات المنصوص عليها في الفصل 129 من مجموعة القانون الجنائي، يعد شريكا لمرتكب المخالفات لهذا القانون ولضوابط التعمير أو البناء العامة أو الجماعية، حسب الحالة، ويعاقب بنفس العقوبة رب العمل والمقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس المختص والمهندس المساح الطبوغرافي، في حالة عدم تبليغهم عن المخالفة خلال 84 ساعة من علمهم بارتكابها، وكل من صدرت عنهم أوامر نتجت عنها المخالفة والأشخاص الذين سهلوا أو ساهموا في عملية البناء المخالف للقانون.

يعاقب المشاركون المذكورون بالعقوبات المطبقة على الفاعلين الأصليين ما لم يتعلق الأمر بجريمة أشد.

المادة79

يترتب عن تعدد الأفعال المرتكبة ضم الغرامات المحكوم بها.

المادة80

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل إذا عاد مرتكب المخالفة إلى اقتراف مخالفة مماثلة داخل أجل السنة الموالية للتاريخ الذي صار فيه الحكم الصادر في المخالفة الأول مكتسبا لقوة الشيء المقضي به.

المادة1 – 80

دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها أعلاه، يجب على المحكمة، في حالة الإدانة أن تحكم، على نفقة المخالف، بهدم الأبنية، موضوع المخالفة، وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

تتولى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه، القيام بعملية الهدم وعلى نفقة المخالف بعد توصلها بالمقرر القضائي النهائي.

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة

المادة81

يمكن القيام في جميع أرجاء المملكة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة لتأكيد طابع الملكية العامة التي تكتسيها وبيان حدودها.

ويتم إجراء عملية التعيين المشار إليها أعلاه بقرار لرئيس مجلس الجماعة بعد مداولة المجلس فيما يخص طرق المواصلات الجماعية وبمرسوم فيما يتعلق بطرق المواصلات البرية الأخرى.[36]

وتضاف إلى القرارات والمراسيم المنصوص عليها أعلاه خريطة تحدد رسم الطريق العامة.

ولا يمكن أن تكون القرارات والمراسيم المشار إليها آنفا محل مطالبة بعد انقضاء سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة82

تسري أحكام الفرع الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا القانون على إنجاز طرق المواصلات البرية.

المادة83

تحدد الأحكام المشار إليها في المادة 39 أعلاه فيما يتعلق بالطرق الخاصة المملوكة للدولة، ولاسيما الطرق السيارة، إما بالنص القاضي بأن المنفعة العامة تستوجب فتحها وإما بمرسوم.[37]

المادة84

لا يستحق أي تعويض على الارتفاقات المحدثة عملا بأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه، استجابة لمقتضيات الأمن والصحة والمتطلبات الجمالية.

بيد أنه يستحق تعويض إذا نتج عن الارتفاقات المشار إليها أعلاه إما مساس بحقوق مكتسبة وإما تغيير أدخل على الحالة التي كانت عليها الأماكن من قبل ونشأ عنه ضرر مباشر مادي محقق، ويحدد التعويض بحكم قضائي في حالة عدم اتفاق من يعنيه الأمر على ذلك.

المادة85

الصلاحيات المسندة في هذا القانون لرؤساء مجالس الجماعات تمارسها في جماعة الرباط – حسان الحضرية وفي جماعة مشور الدار البيضاء الحضرية السلطات المنصوص عليها في الفصلين 67 و67 المكرر من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المتعلق بالتنظيم الجماعي، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر.(1984

المادة86

تبقى سارية المفعول جميع أحكام:

–الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.188 بتاريخ 13 من محرم 1405 (9 أكتوبر 1984) المتعلق بوكالة الدار البيضاء الحضرية [38]؛

–الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.17 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1404 (25 يناير 1984) المتعلق بمخطط توجيه التهيئة الحضرية للدار البيضاء الكبرى.[39]

المادة87

ينسخ الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير والنصوص الصادرة بتغييره وتتميمه.

المادة88

الإحالات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية إلى أحكام الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) في شأن التعمير تنصرف بقوة القانون إلى الأحكام المطابقة لها المقررة في هذا القانون.

الفصل الثاني: تدابير انتقالية

المادة89

خلافا لأحكام الفصل الأول من الباب الثاني من هذا القانون وإلى غاية وضع مخططات جديدة لتوجيه التهيئة العمرانية تنتج عن المخططات الموضوعة قبل تاريخ نشره والتي ستحصر السلطة التنظيمية لائحتها الآثار المنصوص عليها في الفرع الرابع من نفس الفصل.[40]

غير أنه يجب ألا يرجع التاريخ الذي بوشر فيه التشاور بشأن هذه المخططات بين مختلف الأشخاص المعنوية المشار إليها في المادة 9 أعلاه إلى أكثر من عشر سنوات قبل تاريخ نشر هذا القانون.

المادة90

يبقى لتصاميم التهيئة التي تكون قد تمت الموافقة عليها في تاريخ نشر هذا القانون مفعولها المنصوص عليه في الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30

يوليو 1952) في شأن التعمير إلى تاريخ نشر النص الموافق بموجبه على تصاميم التهيئة الجديدة التي تحل محلها.

المادة91

تستمر إجراءات البحث والموافقة المتعلقة بتصاميم التهيئة المحالة إلى مجالس الجماعات قبل تاريخ نشر هذا القانون جارية وفق أحكام الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) إلى أن تصل إلى نهايتها.

المادة92

يخضع تغيير تصاميم التهيئة الموافق عليها عملا بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليو 1952) للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة93

لا تسري أحكام هذا القانون على مشاريع البناء التي سبق أن كانت في تاريخ نشره محل ملف مؤسس كما يجب، ثم إيداعه في مقر مجلس الجماعة للحصول على رخصة البناء.

الفهرس

قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير

الباب الأول: تعريفات أولية

الباب الثاني: وثائق التعمير

الفصل الأول: مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الأول: نطاق تطبيق مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتعريفه

الفرع الثاني: غرض مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الثالث: دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية وإجراءات بحثه والموافقة عليه

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية

الفرع الخامس: أحكام متنوعة

الفصل الثاني: تصميم التنطيق

الفرع الأول: الغرض من تصميم التنطيق

الفرع الثاني: دراسة تصميم التنطيق وإجراءات بحثه والموافقة عليه والآثار المترتبة عليه

الفصل الثالث: تصميم التهيئة

الفرع الأول: نطاق تطبيق تصميم التهيئة

الفرع الثاني: الغرض من تصميم التهيئة

الفرع الثالث: دراسة تصميم التهيئة وإجراءات بحثه والموافقة عليه

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على تصميم التهيئة

الفرع الخامس: تنفيذ تصميم التهيئة

الفصل الرابع: قرارات تخطيط حدود الطرق العامة – قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية

الفرع الأول: الدراسات وإجراءات البحث والموافقة

الفرع الثاني: المساهمة في إنجاز الطرق العامة الجماعية المفروضة على ملاك الأراضي المجاورة لها

الطرق الخاصة

الباب الثالث: الأبنية

الفصل الأول: رخصة البناء

الفصل الثاني: الاستعانة بالمهندس المعماري والمهمة المسندة إليه

الفصل الثاني المكرر: تنظيم الورش

الفصل الثالث: رخصة السكن وشهادة المطابقة

الفصل الرابع: ضوابط البناء

الفصل الخامس: أحكام مختلفة

الباب الرابع: مقتضيات زجرية

الفصل الأول: المخالفات والبحث عنها ومعاينتها

الفصل الثاني: العقوبات الزجرية

الباب الخامس: أحكام متنوعة وتدابير انتقالية

الفصل الأول: أحكام متنوعة المراسيم والقرارات المتعلقة بتعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة

الفصل الثاني: تدابير انتقالية

الفهرس

–[1]الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص.887

–[2]أنظر المادة 1 من المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414(14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ الجريدة الرسمية عدد 4225 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993)، ص 2061.

المادة1

"تعين حدود دوائر المراكز المحددة والمناطق المحيطة بها وحدود المجموعات العمرانية بمراسيم تصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأى الوزراء المكلفين بالداخلية والأشغال العمومية والفلاحة والسكنى.

ويجب أن تكون المراسيم المذكورة التي تنشر في الجريدة الرسمية مشفوعة بوثيقة تتكون من رسوم بيانية وتتضمن الحدود المذكورة التي يجب أن تكون مجسدة بانصاب موحدة تتصل إن اقتضى الحال بالشبكة الجيوديزية.

وإذا حدث تداخل ببن منطقتين من المناطق المحيطة بالمراكز المحددة فإن حدود كل منهما تعين وفق الإجراءات والشروط المقررة أعلاه".

–[3]أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.92.832 ، السالف الذكر.

المادة2

"تعين حدود المناطق الزراعية والغابوية المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 4 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من الوزير المكلف بالفلاحة بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.

ويجب أن تكون المراسيم المذكورة التي تنشر في الجريدة الرسمية مشفوعة بخريطة تنطيق زراعي أو غابوي بحسب الحالة".

–[4]أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة3

"يتم إعداد مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بمسعى من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير وبمساعدة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها.

ويجب على الإدارات والمؤسسات العامة لأجل إعداد مشروع مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية أن تبلغ إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير الوثائق. المتعلقة بمشاريع التجهيز ذات المنفعة الوطنية أو الجهوية المراد إنجازها في نطاق المخطط التوجيهي المقترح.

ويجب أن يتم تبليغ الوثائق المذكورة بطلب من السلطة الحكومية المشار إليها أعلاه داخل أجل لا يزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب الآنف الذكر.

ويمكن إذا استلزم ذلك تنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة وبناء على طلب من السلطة الحكومية المعنية أن يراجع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الجاري به العمل و ذلك وفق الصور والإجراءات المقررة لإعداده والموافقة عليه".

–[5]أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة7

"تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير مشروع للمخطط التوجيهي الذي تم إعداده وفقا لأحكام المواد 3 إلى 6 أعلاه إلى مجالس الجماعات وإن اقتضى الحال إلى

مجلس المجموعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم.12.90

ويقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه اقتراحات إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد دراستها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم".12.90

–[6]تم نسخ الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي بمقتضى المادة 144 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 5058 بتاريخ 16 رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002)، ص.3468

–[7]ظهير شريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية بتاريخ 30 ذي الحجة 1379 موافق 25 يونيه 1960؛ الجريدة الرسمية عدد 2489 بتاريخ 13 محرم 1380 (8 يوليوز 1960)، ص.2098

–[8]أنظر المواد 12 و 13 و 16 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة12

"يتم إعداد مشروع تصميم التنطيق بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالات الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل".

المادة13

"تقوم الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية، بحسب الحالة بعرض مشروع تصميم التنطيق الذي تم إعداده وفقا لأحكام المادة السابقة على لجنة محليه يحدد تأليفها وتسييرها وفقا لما ورد في المادة 5 من هذا المرسوم لإبداء رأيها فيه".

المادة16

"يوافق على تصميم التنطيق بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير ينشر في الجريدة الرسمية".

–[9]أنظر المادة 15 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة15

"تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة مشروع تصميم التنطيق الذي تم إعداده وفقا لأحكام المواد 12 و13 و14 أعلاه إلى مجالس الجماعات و إن اقتضى الحال إلى مجلس المجموعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 16 من القانون المشار إليه أعلاه رقم.12.90

ويقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه اقتراحاتها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو إلى مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة قصد دراستها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 16 من القانون المشار إليه أعلاه رقم".12.90

–[10]أنظر المادة 17 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة17

"تحدد المناطق ذات الصبغة الخاصة المشار إليها في المادة 18- ب من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد موافقة الوزير المكلف بالفلاحة والسلطة الحكومية المعهود إليها بالوصاية على القطاع المعني بالأمر.

وينشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية".

–[11]تم نسخ أحكام القانون رقم 06.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.172 بتاريخ 13 من شوال 1409 (19 ماي 1989)، بمقتضى المادة 117 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010)؛ الجريدة الرسمية عدد 5885 بتاريخ 16 ذو القعدة 1431 (25 أكتوبر 2010)، ص.4805

–[12]أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة18

"يراد بالإدارة، لتطبيق المادة 21 (الفقرة 2) والمادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية بحسب الحالة".

–[13]أنظر المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة18

"يراد بالإدارة، لتطبيق المادة 21 (الفقرة 2) والمادة 22 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 الوزارة المكلفة بالتعمير أو الوكالة الحضرية بحسب الحالة".

–[14]أنظر المادة 19 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة19

"يتم إعداد مشروع تصميم التهيئة بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعة الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل".

–[15]أنظر المادتين 22 و 25 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة22

”تحيل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير أو مدير الوكالة الحضرية بحسب الحالة مشروع تصميم التهيئة الذي تم إعداده وفقا للمواد 19 و20 و21 أعلاه إلى مجالس الجماعات وإن اقتضى الحال إلى مجلس الجماعة الحضرية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 24 من القانون المشاء إليه أعلاه رقم”.12.90

المادة25

”يقوم رؤساء المجالس المذكورة بتوجيه الاقتراحات المشار إليها في المادة 22 أعلاه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير قصد دراستها وفقا لأحكام المادة 24 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 وباتصال مع الوكالة الحضرية في حالة وجودها.

ويحب أن تكون الاقتراحات المذكورة مشفوعة بملف البحث العلني الذي يتضمن بوجه خاص الملاحظات التي قدمها الجمهور حول البحث المذكور وقامت المجالس بدراستها”.

–[16]أنظر المادة 23 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة23

”يجب على رئيس مجلس الجماعة أن يقوم، قبل افتتاح البحث العلمي المشار إليه في المادة 25 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بنشر إعلان يتضمن تاريخ افتتاح واختتام البحث المذكور ويشار فيه إلي إيداع مشروع تصميم التهيئة بمقر الجماعة.

ويجب أن ينشر الإعلان المذكور مرتين تفصل بينهما ثمانية أيام في جريدتين يوميتين من الجرائد المسموح لها بتلقي الإعلانات القانونية، ويكون كذلك محل ملصقات بمقر الجماعة.

ولرئيس مجلس الجماعة المعني بالأمر أن يستعمل بالإضافة إلى ذلك أي وسيلة من وسائل الإعلان الملائمة".

–[17]القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) ؛ الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 980؛ كما تم تغييره وتتميمه.

–[18]أنظر المادة 28 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة28

"تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 تتخذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير على أن تراعى في ذلك التأشيرات المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل".

–[19]أنظر المادة 29 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة29

"تطبق إجراءات الإعلان المنصوص عليها في المادتين 23 و 24 من هذا المرسوم على البحث العلني المقرر في الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 12.90 فيما يتعلق بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها".

–[20]أنظر المادة 30 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة30

"تنشر قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نرع ملكيتها في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 33 من القانون الآنف الذكر رقم".12.90

–[21]تم تتميم وتغيير المادة 40 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)؛ الجريدة الرسمية 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص.6630

–[22]تم تغيير وتتميم المادة 41 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

–[23]أنظر المادة 31 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة31

"تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير اقتراح المراسيم المتخذة تطبيقا للمادة 42 من القانون المشار إليه أعلاه رقم".12.90

–[24]أنظر المادة 32 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة32

"تطبيقا لأحكام الفترة الثانية من المادة 43 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 و دون إخلال بوجوب الحصول على الرخص والآراء والتأشيرات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يجب أن يعرض كل طلب للحصول على رخصة البناء على المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير لإبداء رأيها فيه مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل.

وإضافة إلى ما ذكر، يجب الحصول على:

–رأي مصالح العمالة أو الإقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية فيما يتعلق بالمباني المراد إقامتها على طول طرق المواصلات البرية غير الجماعية أو المجاورة للملك البحري العام؛

–رأي مصالح العمالة أو الإقليم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل فيما يتعلق بالمباني المراد إقامتها على طول السكك الحديدية".

–[25]أنظر المادة 33 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة33

"الخطوط اللازمة لربط المباني المراد إقامتها بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة والمقررة في المادة 44 من القانون الآنف الذكر رقم.12.90

يجب أن تقام وفق الشروط المحددة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير".

–[26]أنظر المادة 34 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة34

"تحدد فيما يلي، مع مراعاة أحكام المادتين 35 و36 من هذا المرسوم، الشروط الواجب توافرها في مشاريع البناء للحصول على رخصة إنجازها تطبيقا للمادة 46 من القانون الآنف الذكر رقم: 12.90

أن تكون مساحة الأرض المزمع إقامة المبنى فيها تساوي أو تفوق هكتارا واحدا؛

ألا تزيد المساحة القابلة للبناء على نسبة 1/50 من مجموع مساحة الأرض بحيث لا تتعدى في أي حال من الأحوال 800 متر مربع؛

ألا يزيد الحد الأقصى لعلو المبنى على 8.50 أمتار باعتبار كل تجهيز فوقي".

–[27]تمت إضافة الفصل الثاني المكرر إلى أحكام الباب الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

–[28]تم تغيير وتتميم المادة 55 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

–[29]أنظر المادة 38 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة38

"يجب على رئيس مجلس الجماعة، لتطبيق المادة 56 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 أن يطلع المصالح المختصة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية على تاريخ تقديم التصريح بانتهاء أعمال البناء".

–[30]أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛ الجريدة الرسمية عدد 6155 بتاريخ 16 رجب 1434 (27 ماي 2013)، ص.4306

المادة الأولى

"طبقا لمقتضيات المادة 59 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، يحدد هذا الضابط شكل وشروط إيداع ودراسة طلبات وتسليم الأذون المتعلقة بإحداث

التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ورخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة".

–[31]مرسوم رقم 2.13.874 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني؛ الجريدة الرسمية عدد 6306 بتاريخ 12 محرم 1436 (6 نوفمبر 2014)، ص.7714

–[32]مرسوم رقم 2.14.499 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات وبإحداث اللجنة الوطنية للوقاية من أخطار الحريق والهلع في البنايات؛ الجريدة الرسمية عدد 6306 بتاريخ 12 محرم 1436 (6 نوفمبر 2014)، ص.7715

–[33]أنظر المادة 39 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة39

"يوافق على أنظمة البناء العامة المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأي السلطات الحكومية المكلفة بالسكنى والأشغال العمومية والداخلية.

وتنشر المراسيم المذكورة في الجريدة الرسمية".

– [34]تم تتميم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث أعلاه، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

– [35]تم نسخ وتعويض أحكام الباب الرابع أعلاه، بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم 66.12، السالف الذكر.

–[36]أنظر المادة 40 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة40

"تصدر المراسيم المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 81 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية ؛

ويجب أن تكون المراسيم والقرارات المذكورة المشفوعة بالخرائط المتعلقة بها محل ملصقات بمقر الجماعات المعنية حيث يستطيع كل شخص يعنيه الأمر الإطلاع عليها داخل أجل سنة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وبعد انصرام الأجل المذكور، يسلم رئيس الجماعة المعنية بطلب من المعنيين بالأمر:

–شهادة تثبت الملصقات المشار إليها أعلاه؛

–شهادة بالتعرض أو عدم التعرض".

–[37]أنظر المادة 41 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة41

"يصدر المرسوم المنصوص عليه في المادة 83 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالأشغال العمومية".

–[38]الجريدة الرسمية عدد 3754 بتاريخ 14 محرم 1405 (10 أكتوبر 1984)، ص.959

–[39]الجريدة الرسمية عدد 3718 بتاريخ 28 ربيع الآخر 1404 (فاتح فبراير 1984)، ص.154

–[40]أنظر المادة 42 من المرسوم رقم 2.92.832، السالف الذكر.

المادة42

"تحدد لائحة المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية المشار إليها في المادة 89 من القانون الآنف الذكر رقم 12.90 بمرسوم يصدر باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد استطلاع رأي وزير الداخلية.

وينشر المرسوم المذكور في الجريدة الرسمية".

.....
.....

ظهير شريف رقم1.20.20صادر في11من رجب 1441 (6 مارس 2020)
بتنفيذ القانون رقم 39.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99
المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
الحمد لله وحده
الطابع الشريف - بداخله :
(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :
ينفذ و ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 39.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية،كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وحرر بفاس في 11 من رجب1441 (6 مارس2020).
وقعه بالعطف :
رئيس الحكومة،
الإمضاء : سعد الدين العثماني.
*
* *
قانون رقم 39.19
بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99
المتعلق بمدونة المحاكم المالية
المادة الأولى
تغير وتتمم، على النحو التالي، أحكام المواد 169 (الفقرة الثانية) و170 و172 و174 (الفقرة الثانية) و198 (الفقرة ألولى) و232 (الفقرة الثانية) من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) كما تم تغييره وتتميمه:

»المادة 169 (الفقرة الثانية)-. غير أنه يمكن تعيين املوظفين
»والمستخدمين الذين لا تتجاوز سنهم، عند تقديم الطلب، خمسا
»وخمسين (55) سنة، التالي بيانهم، مباشرة في حدود خمس (5/1)
»المناصب المالية الشاغرة بناء على اقتراح مجلس قضاء المحاكم
»المالية في الدرجتين التاليتين

الجريدة الرسمية عدد 6866 - 24 رجب 1447 موافق 19 يوليوز 2020
صفحة 1643

»في الدرجة الاستثنائية:
» - الموظفون الذين تم توظيفهم بموجب إحدى الشهادات التي تسمح
»بولوج درجة متصرف من الدرجة الثانية أو درجة مهندس الدولة
»من الدرجة الأولى أو درجة ذات ترتيب استدلالي مماثل، والمثبتون
»قضاء عشرين (20) سنة على االقل من الخدمة العمومية
»الفعلية في إحدى الدرجات المذكورة فما فوق ؛
» - مستخدمو المؤسسات والمقاولات العمومية الذين تم تشغيلهم
»في إحدى الدرجات أو المناصب بموجب إحدى الشهادات التي
»تسمح، بالإدارات العمومية، بولوج درجة متصرف من الدرجة
»الثانية أو درجة مهندس الدولة من الدرجة الأولى أو درجة ذات
»ترتيب استدلالي مماثل، والمثبتون قضاء عشرين (20) سنة على
»الأقل من الخدمة الفعلية في إحدى الدرجات أو المناصب
»المذكورة فما فوق ؛
»في الدرجة الأولى:
» - الموظفون الذين تم توظيفهم بموجب إحدى الشهادات التي تسمح
»بولوج درجة متصرف من الدرجة الثانية أو درجة مهندس الدولة
»من الدرجة الأولى أو درجة ذات ترتيب استدلالي مماثل، والمثبتون
» قضاء خمس عشرة (15) سنة على الأقل من الخدمة العمومية
»الفعلية في إحدى الدرجات المذكورة فما فوق ؛
» - مستخدمو المؤسسات والمقاولات العمومية الذين تم تشغيلهم
»في إحدى الدرجات أو المناصب بموجب إحدى الشهادات التي
»تسمح، بالإدارات العمومية، بولوج درجة متصرف من الدرجة
»الثانية أو درجة مهندس الدولة من الدرجة الأولى أو درجة ذات
»ترتيب استدلالي مماثل، والمثبتون قضاء خمس عشرة (15) سنة
»على الأقل من الخدمة الفعلية في إحدى الدرجات أو املناصب
»المذكورة فما فوق.

»يحدد الرئيس ألول .....(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة -.170 إن المترشحين المقبولين تطبيقا لمقتضيات المادة 169
»أعلاه ، يمكن إدراجهم بناء على اقتراح من مجلس قضاء المحاكم
»المالية، قضاة في درجاتهم المطابقة،ويدرجون في الرتبة.....
».....رتبتهم القديمة.
»تراعى، بالنسبة للمترشحين المقبولين من مستخدمي املؤسسات
»والمقاولات العمومية، الوضعية الإدارية التي كانوا عليها و لا سيما
»سنوات ألقدمية.«

»المادة -.172 يوظف الملحقون القضائيون :
»1 - .....؛
»-2 بناء على المؤهلات.....دبلوم المدرسة
»الوطنية العليا للإدارة والمختارين.....
(الباقي لا تغيير فيه.)
»المادة 174 (الفقرة الثانية)-. غير أن مدة..... الحاصلين
»على دبلوم المدرسة الوطنية العليا للإدارة.«
»المادة 198(الفقرة الأولى)-.يحق لكل قاض.....من
»رخصة محددة في اثنين وعشرين يوم عمل عن كل سنة.....
»اثني عشر شهرا من العمل.«
»املادة 232 (الفقرة الثانية) -. وتحدد سن الإحالة إلى التقاعد في
»خمس وستين سنة بالنسبة.....من جميع الدرجات.«
»غير أن قضاة املحاكم المالية يمكن تمديد سن إحالتهم على
»التقاعد لمدة سنتين يمكن تجديدها مرتين على الأكثر بظهير شريف
»بناء على اقتراح من الرئيس الأول بعد موافقة مجلس قضاء المحاكم »المالية، إذا كان الاحتفاظ بهم يستجيب لحاجات المصلحة «.

المادة الثانية

تنسخ أحكام المادة 206 من القانون السالف الذكر رقم 62.99 وتعوض كما يلي:
»المادة -.206 تتمتع المرأة القاضية الحامل برخصة والدة مدتها »أربعة عشر أسبوعا، تتقاضى خاللها كامل أجرتها.«

المادة الثالثة

استثناء من أحكام الفقرة الثانية من المادة 232 من القانون
السالف الذكر رقم ،62.99 كما تم تغييرها بموجب هذا القانون،
يظل حد سن الإحالة إلى التقاعد بالنسبة للمزدادين قبل سنة 1960

ستون سنة ويحدد في أربع وستين سنة بالنسبة للمزدادين سنة .1960
المادة الرابعة
لا تطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 232 من القانون السالف الذكر رقم ،62.99 كما تم تغييرها بموجب هذا القانون، على قضاة المحاكم المالية الذين تم، قبل تاريخ دخوله حيز التنفيذ، الاحتفاظ بهم في عملهم طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 232 المذكورة.
ويظل هؤلاء خاضعين لأحكام هذه الفقرة الأخيرة.

.....

.....

الجريدة الرسمية عدد 6866 - 24 رجب 1447
صفحة 1559

ظهير شريف رقم 1.20.04 صادر في 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020)
بتنفيذ القانون رقم 46.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون
رقم86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور، و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،
القانون رقم 46.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12
المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص،كما وافق عليه
مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بفاس في 11 من رجب1441 (6 مارس2020).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

*

* *

قانون رقم 46.18
يقضي بتغيير و تتميم القانون رقم 86.12
املتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المادة الأولى

تغير وتتمم، على النحو التالي، أحكام المواد الأولى و2 و7 (الفقرة الأولى) و9 و10 من القانون رقم 86.12 املتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.192 بتاريخ فاتح ربيع ألول 1436 (24 ديسمبر 2014) :

»المادة الأولى. - تعاريف

»عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المشار إليه في هذا

»القانون بعبارة "عقد الشراكة"، هو عقد محدد المدة، يعهد بموجبه

»شخص عام .....صيانة و/أو استغلال منشأة أو بنية تحتية

»أو معدات أو ممتلكات غير مادية أو تقديم خدمات .....

»عمومي.

»يقصد، في مدلول هذا القانون، بالمصطلحات التالية ما يلي:

»1 - الشخص العام :

»أ) الدولة؛

»ب) الجماعات الترابية أو مجموعاتها أو الأشخاص الاعتبارية

»الخاضعة للقانون العام التابعة للجماعات الترابية؛

»ج) المؤسسات العمومية أو المقاولات التي تملك الدولة، بصفة

»مباشرة، أغلبية رأسمالها، سواء بصفة حصرية أو مشتركة مع

»مؤسسات عمومية أو مقاولات عمومية؛

»2 -الشريك الخاص:شخص اعتباري خاضع.....

»أو جزئيا.«

»المادة 2 . - التقييم القبلي

»يجب أن تستجيب المشاريع.....

»..... العام.

»مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند ج) من المادة 28-1

»والبند ب) من المادة 28-2 من هذا القانون، يجب أن تخضع هذه

»المشاريع لتقييم قبلي.....

»..... عقود الشراكة.

»يجب أن يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار .....

»..... ..

»..... طرق تمويله.

»تحدد بموجب نص تنظيمي:

» - شروط وكيفيات إجراء التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكة

»الخاصة بالأشخاص العموميين المشار إليهم في أ) و ج) من البند
»الأول من المادة الأولى أعلاه، والتصديق عليه ؛
» - شروط وكيفيات إجراء التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكة
»الخاصة بالأشخاص العموميين املشار إليهم في ب) من البند
»الأول من المادة الأولى أعلاه، والتصديق عليه.«
»المادة 7)الفقرة أألولى(. - املسطرة التفاوضية
»ما عدا في حالة الحصول على ترخيص خاص تمنحه،حسب الحالة،
»اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص
»عليها في المادة 28-1 من هذا القانون أو اللجنة الدائمة املنصوص
»عليها في المادة 28-2من هذا القانون، لا يمكن إبرام عقد الشراكة وفق
»المسطرة التفاوضية إلا في إحدى الحالات التالية.....
(الباقي لا تغيير فيه.)

»المادة .9 - العرض التلقائي
»يمكن للشخص العام تلقي .....

»..... ....

»..... ....

»..... ...

»..... ..
»..... المادة 5
أعلاه.
»تحدد، بموجب نص تنظيمي، شروط منح المنحة الجزافية
»والأجل الأقصى للرد على صاحب الفكرة المعني.
»علاوة على الحالات المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون،
»يجوز للشخص العام اللجوء أيضا إلى املسطرة التفاوضية في إطار
»عرض تلقائي يراه تنافسيا من الناحية التقنية والاقتصادية والمالية.
» لا يستفيد صاحب الفكرة من أي منحة إذا لم يتم اختياره بعد

»اللجوء إلى المسطرة التفاوضية.
»المادة .10 - المصادقة على عقد الشراكة
»يصادق..... بمرسوم.
»يوافق على عقود الشراكة التي تبرمها المؤسسات العمومية
»الخاضعة لوصاية الدولة من لدن أجهزتها التداولية وتتم املصادقة
»عليها من قبل سلطات الوصاية.
»يصادق على عقود الشراكة التي تبرمها المقاولات العمومية التي
»تملك الدولة،بصفة مباشرة،أغلبية رأسمالها ، سواء بصفة حصرية
»أو مشتركة،مع مؤسسات عمومية أو مقاولات عمومية،وفقا لأنظمتها
»الأساسية.
»طبقا للتشريع الجاري به العمل، لا تكون مقررات الأجهزة التداولية
»للجماعات الترابية أو مجموعاتها املتعلقة بعقود الشراكة قابلة للتنفيذ
»إ٦ال بعد التأشير عليها من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.
»يصادق على عقود الشراكة التي تبرمها الأشخاص الاعتبارية
»الخاضعة للقانون العام التابعة للجماعات الترابية من لدن أجهزتها
»التداولية ويتم التأشير عليها من لدن السلطة الحكومية المكلفة
»بالداخلية أو الشخص المفوض من لدنها لهذا الغرض.
»يتم تبليغ عقد الشراكة المصادق عليه وعند الاقتضاء المؤشر
»عليه إلى نائل الصفقة،قبل أي شروع في التنفيذ.«

المادة 2

تتمم، على النحو التالي،أحكام القانون السالف الذكر رقم 86.12
بالباب الثالث المكرر و بالمادة 28-3 :
»الباب الثالث مكرر
»اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص
»واللجنة الدائمة
»املادة .28-1 - اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام
»والخاص
»تحدث، تحت رئاسة رئيس الحكومة، لجنة وطنية تسمى"اللجنة
»الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص"، يشار إليها في هذا
»القانون باسم "اللجنة الوطنية".
»مع مراعاة املهام املوكولة إلى اللجنة الدائمة املنصوص عليها
»في المادة 28-2 أدناه، تتولى اللجنة الوطنية، على وجه الخصوص،
»القيام بالمهام التالية:
»أ) وضع التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية في مجال

»الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
»ب) القيام، باقتراح من الأشخاص العامين المعنيين، بتحديد
»البرنامج الوطني السنوي أو متعدد السنوات أو هما معا للمشاريع
»التي يمكن أن تكون، وفق الشروط املنصوص عليها في هذا القانون،
»موضوع عقود شراكة، و السهر، وفق الشكليات نفسها، على تحيينه
»أو تحيينهما، حسب الحالة؛
»ج) دراسة عتبة الاستثمار التي يكون، فيما دونها، التقييم القبلي
»المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القانون اختياريا،والمصادقة عليها ؛
»د) الترخيص، بصفة استثنائية، وفق معايير محددة بنص
»تنظيمي،باللجوءإلى المسطرة التفاوضية فيما يخص مشاريع الشراكة
»التي تكتسي طابعا اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا استراتيجيا.ومن أجل
»الحصول على هذا الترخيص، يتعين على الشخص العام المعني
»أن يودع لدى اللجنة الوطنية، طلبا مرفقا بمحضر، يبين فيه، تحت
»مسؤوليته، الأسباب التي تبرر اللجوء إلى المسطرة التفاوضية؛
»ه) البت في طلبات الترخيص املنصوص عليها في املادة 28-3 أدناه.
»تحدد العتبة المنصوص عليها في البند ج) من هذه املادة بقرار
»لرئيس الحكومة.
»يحدد بموجب نص تنظيمي:
» - تأليف اللجنة الوطنية وكيفيات سيرها
» - كيفيات تحديد وتحيين البرنامج الوطني السنوي أو متعدد
»السنوات أو هما معا للمشاريع، املنصوص عليها في البند ب) من
»هذه المادة.
»املادة .28-2 - اللجنة الدائمة
»تحدث لدى اللجنة الوطنية لجنة دائمة مكلفة بمشاريع الشراكة
»بين القطاعين العام والخاص الخاصة بالأشخاص العموميين املشار
»إليهم في ب)من البند ألول من املادة ألولى من هذا القانون.
»ولهذا الغرض، يعهد إلى اللجنة الدائمة، طبقا للتوجهات العامة
»و الاستراتيجية الوطنية التي تضعها اللجنة الوطنية،القيام،على وجه
»الخصوص، بالمهام التالية:
»أ) القيام، باقتراح من الأشخاص العموميين المشار إليهم في ب)
»من البند الأول من المادة الأولى من هذا القانون، بتحديد البرامج
»السنوية أو متعددة السنوات أو هما معا للمشاريع التي يمكن أن تكون،
»وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، موضوع عقود
»شراكة والسهر،وفق الشكليات نفسها، على تحيينها ؛
»ب)دراسة عتبة الاستثمار التي يكون،فيما دونها ،التقييم القبلي

»المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القانون اختياريا بالنسبة إلى كل
»جهة،والمصادقة عليها ؛
»ج) الترخيص، بصفة استثنائية، وفق معايير محددة بنص
»تنظيمي،باللجوءإلى المسطرة التفاوضية فيما يخص مشاريع الشراكة
»التي تكتسي طابعا اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا استراتيجيا على
»صعيد الجهة أو الإقليم أو العمالة أو الجماعة.من أجل الحصول على
»هذا الترخيص، يتعين على الشخص العام المعني من بين ألشخاص
»العموميين املشار إليهم في ب)من البند الأول من المادة الأولى من هذا
» القانون أن يودع لدى اللجنة الدائمة،طلبا مرفقا بمحضر، يبين فيه،
»تحت مسؤوليته، الأسباب التي تبرر اللجوءإلى المسطرة التفاوضية.
»تعد اللجنة الدائمة تقريرا سنويا حول حصيلة أنشطتها ترفعه
»إلى اللجنة الوطنية.
»تتألف اللجنة الدائمة، التي يرأسها وزير الداخلية أو الشخص
»المفوض من لدنه لهذا الغرض، من ممثلين للإدارة معينين بموجب
»نص تنظيمي ومن ممثلي الجماعات الترابية.
»تحدد بموجب نص تنظيمي:
» - كيفيات تحديد وتحيين البرامج السنوية أو متعددة السنوات
»أو هما معا للمشاريع المنصوص عليها في البند أ) من هذه المادة ؛
» - العتبات املنصوص عليها في البند ب) من هذه المادة ؛
» - كيفيات سير اللجنة الدائمة ؛
» - عدد ممثلي الجماعات الترابية في حظيرة اللجنة الدائمة وصفتهم
»وطريقة تعيينهم.
»الباب الرابع
»أحكام متفرقة
»المادة .28-3 - أحكام خاصة
»ما عدا في حالة الحصول على ترخيص استثنائي تمنحه اللجنة
»الوطنية، يخضع ألشخاص العامون الخاضعون لنصوص خاصة
»تؤهلهم لإبرام عقود الشراكة إلى أحكام المواد 2 و7و 8 و10 و12 و14
»و 16 و 18 و19 و 21 و 24 و 28 و 28-1 من هذا القانون.
»من أجل الحصول على هذا الترخيص،يتعين على الشخص العام
»المعني أن يودع لدى اللجنة الوطنية،بالنسبة إلى كل مشروع شراكة،
»طلبا، يبين فيه،تحت مسؤوليته، الأسباب التي تبرر طلب الترخيص.«
المادة 3
تنسخ وتعوض، على النحو التالي، أحكام الفقرة الأخيرة من المادة

19 من القانون السالف الذكر رقم 86.12 :
»المادة 19)الفقرة الأخيرة). -جزاءات عدم احترام بنود العقد
»وفوائد التأخير
»ينص عقد الشراكة على دفع فوائد التأخير من قبل الشخص
»العام إلى الشريك الخاص في حالة التأخر في أداء أجرة هذا اﻷلخير.
»تحدد كيفيات حساب هذه الفوائد وأدائها بموجب نص تنظيمي.«
المادة 4
دخول حيز التنفيذ
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه في الجريدة الرسمية.
غير أن أحكام هذا القانون لا تسري على مساطر الاستشارات المتعلقة بعقود الشراكة المعلن عنها قبل دخوله حيز التنفيذ.

.....
.....
الجريدة الرسمية عدد 6328 - فاتح ربيع الآخر 1436 (22) يناير 2015
صفحة : 456

ظهير شريف رقم 1.14.192 صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24) ديسمبر (2014) بتنفيذ القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الحمد لله وحده .

الطابع الشريف - بداخله :

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الأول 1436 (24) ديسمبر (2014).

وقعه بالعطف

رئيس الحكومة

الإمضاء عبد الإله ابن كيران

قانون رقم 86.12

يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

دبياجة

انخرط المغرب منذ عدة سنوات في مشاريع إصلاح توجت باعتماد دستور جديد يهدف إلى تعزيز الديمقراطية والمؤسسات، وتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وتعزيز الحكامة الجيدة.

في هذا السياق، وعلى الرغم من التقدم المحرز، ينبغي تكثيف الجهود من أجل تلبية أفضل لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين فيما يخص البنيات التحتية والمرافق العمومية ذات الجودة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للساكنة وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وحتى يتسنى التوفيق بين ضرورة الاستجابة في أقرب الأجال الممكنة للانتظارات المتزايدة فيما يخص المرافق العمومية وبين محدودية الموارد المالية المتوفرة، يتعين تفعيل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجريدة الرسمية عدد 6328 - فاتح ربيع الآخر 1436 (22) يناير 2015

ومن شأن اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن يمكن من الاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص وتمويله ومن ضمان توفير الخدمات بصفة تعاقدية وتقديمها في الأجال وبالجودة المتوخاة وأداء مستحقاتها جزئيا أو كليا من طرف السلطات العمومية وبحسب المعايير المحددة سلفا.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمكن تحت مسؤولية الدولة من تعزيز :

توفير خدمات وبنيات تحتية اقتصادية واجتماعية وإدارية ذات

جودة وبأقل تكلفة :

يتولى الشريك الخاص تقديم الخدمات موضوع مشاريع الشراكة مع التقيد بمبدأي المساواة بين المرتفقين واستمرارية المرفق :

تقاسم المخاطر المرتبطة بها ما بين القطاعين العام والخاص :

تنمية نماذج جديدة لحكامة المرافق العمومية داخل الإدارات العمومية على أساس الفعالية :

وكذا إلزامية المراقبة والتدقيق في عقود الشراكة خاصة شروط وأحكام الإعداد والإسناد والتنفيذ.

علاوة على ذلك، وتطبيقا لمبدأ الشفافية والحق في الولوج إلى المعلومة، فإنه أصبح من الواجب نشر أهم البيانات المتعلقة بعقود الشراكة.

ويتطلب تكثيف اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص القيام بتقييم قبلي للمشاريع المعنية وذلك للتحقق على مستوى تنفيذها من جدوى اللجوء إلى هذا الشكل من التعاون من حيث التناسب بين التكلفة والربح واختيار الشريك الخاص استنادا إلى مبادئ الشفافية والمنافسة ومعايير الانتقاء بهدف اختيار العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية.

إن تطوير اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيساعد على تعزيز بروز مجموعات ذات مرجعية وطنية في هذا المجال وتشجيع نشاط الشركات الصغرى والمتوسطة من خلال التعاقد من الباطن.

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تعريف

عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص عقد محدد المدة، يعهد بموجبه شخص عام إلى شريك خاص مسؤولية القيام بمهمة شاملة تتضمن التصميم والتمويل الكلي أو الجزئي والبناء أو إعادة التأهيل وصيانة أو استغلال منشأة أو بنية تحتية أو تقديم خدمات ضرورية لتوفير مرفق عمومي.
يقصد بالمصطلحات التالية في مدلول هذا القانون :

. الشخص العام : الدولة والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والمقاولات العمومية.

الشريك الخاص : شخص معنوي خاضع للقانون الخاص، بما في ذلك الشخص المعنوي الذي يمتلك شخص عام رأسماله كليا أو جزئيا.

المادة 2

التقييم القبلي

يجب أن تستجيب المشاريع التي يمكن أن تكون موضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحاجة محددة مسبقا من قبل الشخص العام.

ويجب أن تخضع هذه المشاريع لتقييم قبلي. ويجب أن يتضمن هذا التقييم تحليلا مقارنا لباقي أشكال إنجاز المشاريع يبرر اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار، لا سيما الطبيعة المعقدة للمشروع وتكلفته الإجمالية خلال مدة العقد وتقاسم المخاطر المرتبطة به ومستوى أداء الخدمة المقدمة وتلبية حاجيات المرتفقين والتنمية المستدامة وكذا التركيبات المالية للمشروع وطرق تمويله.

تحدد شروط وكيفيات التقييم القبلي المشاريع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتصديق عليها بنص تنظيمي.

الباب الثاني

مساطر الإسناد

المادة 3

مبادئ عامة

يخضع إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبادئ حرية الولوج والمساواة في المعاملة والموضوعية والمنافسة والشفافية واحترام قواعد الحكامة الجيدة.

يجب أن تكون مسطرة إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص موضوع إشهار مسبق.

وتخضع كل مسطرة من مساطر إبرام عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لنظام الدعوة إلى المنافسة.

المادة 4

طرق الإبرام

تبرم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق مساطر الحوار التنافسي أو طلب العروض المفتوح أو طلب العروض بالانتقاء المسبق أو وفق المسطرة التفاوضية حسب الشروط المنصوص عليها على التوالي في المواد 5 و 6 و 7 أدناه.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات وشروط تطبيق طرق الإبرام المذكورة وكذا تلك المتعلقة بالتأهيل المسبق للمترشحين.

المادة 5

الحوار التنافسي

الحوار التنافسي مسطرة تمكن الشخص العام على أساس برنامج عملي ونظام الدعوة إلى المنافسة يعده بنفسه، وبعد إعلان إشهاري بإجراء مناقشات مع مترشحين للتعرف على الحل أو الحلول التي من شأنها تلبية حاجياته.

يجوز للشخص العام أن يلجأ إلى مسطرة الحوار التنافسي في حالة ما إذا لم يستطع لوحده بكل موضوعية وبصفة مسبقة تحديد الوسائل التقنية لتلبية حاجيات المشروع موضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو إعداد تركيبته المالية أو القانونية.

يجوز إجراء الحوار التنافسي مع المترشحين حول جميع نقاط المشروع. ويمكن للشخص العام أن يقلص من عدد المترشحين على مراحل متتالية بالتنصيص على ذلك في نظام الاستشارة، ومواصلة الحوار على أساس قائمة محدودة.

وبعد المناقشات، يدعو الشخص العام المترشحين إلى تقديم عروضهم النهائية على أساس الحل أو الحلول التي تم تحديدها أثناء الحوار. وينبغي أن يصاغ الحل أو الحلول بوضوح في دفتر التحملات المرفق النظام الاستشارة.

يمكن الشخص العام أن يطلب توضيحات أو تدقيقات أو تتميمات أو تحسينات تتعلق بالعروض المقدمة من طرف المترشحين وكذا التأكيد على بعض الالتزامات، ولا سيما المالية منها. غير أنه لا يمكن لهذه الطلبات أن تؤدي إلى تغيير العناصر الأساسية العرض أو الخاصيات الأساسية التي من شأن تغييرها المس بالمنافسة أو أن يكون لها أثر تمييزي.

يختار الشخص العام العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أدناه.

يجوز للشخص العام أن يخصص منها للمترشحين الذين لم يتم اختيارهم وحظيت عروضهم بالمراتب الأولى. ويجب أن لا يفوق عدد المترشحين الذين يتلقون المنح ثلاثة مترشحين

يتم بنص تنظيمي كيفية تحديد هذه المنحة.

لا يجوز بأي حال من الأحوال كشف المعلومات السرية أو الحلول المقترحة المقدمة من قبل أحد المترشحين في إطار مسطرة الحوار لباقي المترشحين دون الموافقة المسبقة المعبر عنها كتابة من المترشح المعني.

المادة 6

طلب العروض

طلب العروض المفتوح مسطرة يقوم بموجبها الشخص العام بعد دعوة للمنافسة باختيار العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أدناه.

طلب العروض بالانتقاء المسبق مسطرة تمكن الشخص العام من التحديد المسبق للائحة المترشحين المقبولين لإيداع العروض.

بعد تقديم العروض النهائية من طرف المترشحين، يمكن للشخص العام أن يطلب توضيحات أو تدقيقات أو تتميمات أو تحسينات على العروض المودعة من طرف المترشحين وكذا التأكيد على بعض الالتزامات، ولا سيما المالية منها. غير أنه لا يمكن لهذه الطلبات أن تؤدي إلى تغيير العناصر الأساسية للعرض أو الخاصيات الأساسية للعقد التي من شأن تغييرها المس بالمنافسة أو أن يكون لها أثر تمييزي

المادة 7

المسطرة التفاوضية

يمكن إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق المسطرة التفاوضية في الحالات التالية :

عدم إمكانية إنجاز الخدمة أو استغلالها لاعتبارات تقنية أو قانونية إلا من قبل فاعل وحيد من القطاع الخاص :

- حالة الاستعجال الناجمة عن أحداث غير متوقعة بالنسبة إلى الشخص العام :

دواعي تتعلق بالدفاع الوطني أو الأمن العام.

استثناء من أحكام المادة 3 أعلاه، يمكن أن لا تخضع المسطرة التفاوضية للإشهار المسبق أو النظام الدعوة للمنافسة أو هما معا.

المادة 8

العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية

في جميع مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يسند العقد للمترشح الذي يقدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية على أساس المعايير المحددة مسبقا.

يجب أن يبين نظام الدعوة إلى المنافسة المعايير الاقتصادية وتلك المتعلقة بالجودة الواجب العمل بها لتقييم العروض. كما يجب أن تكون هذه المعايير موضوعية وغير تمييزية ولها علاقة بموضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصيات المشروع. وتهم هذه المعايير خصوصا القدرة على إنجاز أهداف حسن الأداء والقيمة الإجمالية للعرض ومتطلبات التنمية المستدامة والوقع الاجتماعي والبيئي للمشروع والطابع التقني الابتكاري للعرض وعند الاقتضاء إجراءات التفضيل الفائدة المقاولة الوطنية ونسبة استعمال العناصر الداخلة ذات الأصل الوطني للمنتوج وذلك حسب الشروط المحددة بنص تنظيمي.

بمجرد اختيار نائل عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يخبر الشخص العام باقي المترشحين الآخرين برفض عروضهم داخل أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما .

المادة 9

العرض التلقائي

يمكن للشخص العام تلقي مشروع أفكار ابتكارية على المستوى التقني أو الاقتصادي أو المالي، من قبل فاعل خاص يسمى "صاحب الفكرة من أجل إنجازه في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يقرر الشخص العام قبول مشروع الأفكار الابتكارية أو تغييره أو رفضه، دون تحمل أي مسؤولية تجاه صاحب الفكرة المعني. ويخبر الشخص العام هذا الأخير بقراره النهائي خلال أجل محدد.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات وشروط إيداع مشروع الأفكار الابتكارية.

في حال قبول الشخص العام إنجاز العرض التلقائي يقوم بإنجاز التقييم القبلي المشار إليه في المادة 2 أعلاه ويقوم بإطلاق مسطرة الحوار التنافسي أو مسطرة طلب العروض المنصوص عليهما على التوالي في المادتين 5 و 6 أعلاه، وعند الاقتضاء وفق المسطرة التفاوضية طبقا للشروط المحددة بنص تنظيمي.

ويمكن أن يقبل صاحب الفكرة للمشاركة في مسطرة الحوار التنافسي أو مسطرة طلب العروض إذا توفر على القدرات التقنية

والمهنية والمالية المطلوبة.

في حال عدم اختيار صاحب الفكرة كنائل للعقد عقب مسطرة الحوار التنافسي أو مسطرة طلب العروض، يمكن للشخص العام أن يدفع له منحة جزافية. ولا يمكن الجمع بين هذه المنحة وتلك المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه.

كما يمكن للشخص العام اللجوء للمسطرة التفاوضية مع صاحب الفكرة وذلك طبقا للمادة 7 أعلاه، في حال ما تبين من خلال التقييم القبلي أن العرض التلقائي يستجيب لحاجة استعجالية وله صبغة ابتكارية ويتسم بالتنافسية على المستوى المالي.

وفي هذه الحالة، فإن صاحب الفكرة لا يستفيد من أي منحة إذا لم يتم اختياره بعد اللجوء للمسطرة التفاوضية.

يتم تحديد شروط دفع المنحة الجزافية وكذا الأجل الأقصى للإجابة على صاحب الفكرة بنص تنظيمي.

المادة 10

المصادقة على عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يصادق على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من طرف الدولة بمرسوم.

يصادق على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من طرف المؤسسات العمومية التابعة للدولة من لدن مجلسها الإداري ويتم التصديق عليها من طرف سلطات الوصاية.

يصادق على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من طرف المقاولات العمومية وفق مقتضيات نظامها الأساسي.

يتم تبليغ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص المصادق عليه إلى نائل العقد، قبل أي شروع في التنفيذ.

المادة 11

الإخبار عن العقد

يقوم الشخص العام بنشر مستخرج من عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مرسوم المصادقة عليه، إذا تعلق الأمر بعقود الشراكة المبرمة من طرف الدولة.

يحدد نموذج المستخرج المذكور بنص تنظيمي.

الباب الثالث

بنود العقد

المادة 12

البنود والبيانات الإلزامية

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص حقوق الأطراف المتعاقدة والتزاماتها ويتضمن لزوما وعلى وجه الخصوص البنود

والبيانات التالية :

1 - تحديد الأطراف المتعاقدة :

2 - موضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

3 - مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

4 - أهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص :

5 - كيفيات التمويل :

6 - كيفيات دفع أجرة الشريك الخاص :

7 - تقاسم المخاطر بين الأطراف :

8 - المستخدمون :

9 - توازن عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حالة حادث فجائي أو قوة قاهرة :

10 - إجراءات وآليات تتبع ومراقبة تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

11 - الجزاءات في حالة عدم احترام بنود عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفوائد عن التأخير في أداء الأجرة :

12 - الإحالة على المعايير المغربية في حالة وجودها :

13 - شروط التعاقد من الباطن :

14 - الحلول :

15 - التفويت وشروط تغيير مساهمات الشريك الخاص :

16 - شروط تغيير عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

17 - النظام القانوني للأملاك :

18 - الكفالات والضمانات :

19 - عقود التأمين التي يتعين على الشريك الخاص إبرامها :

20 - طرق تسوية النزاعات :

21 - حالات وشروط الفسخ :

22 - تاريخ الشروع في تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المادة 13

مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تحدد مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار حسب الحالة، خصوصا استخماد الاستثمارات التي سيتم إنجازها وكيفيات التمويل المعتمدة وطبيعة الخدمات المقدمة.

وتتراوح هذه المدة ما بين خمس سنوات وثلاثين سنة ويمكن تمديدها بصفة استثنائية، إلى خمسين سنة وذلك حسب الطبيعة المعقدة للمشروع وخصوصياته التقنية والاقتصادية والمحاسباتية والمالية.

المادة 14

أهداف حسن الأداء

يجب على الشريك الخاص أن يحترم مبدأ المساواة بين المرتفقين ومبدأ استمرارية المرفق عند توفير الخدمات موضوع العقد.

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص ولا سيما تلك المتعلقة بجودة الخدمات وجودة المنشات والتجهيزات، وعند

الاقتضاء مستوى التردد عليها من طرف المرتفقين. ويحدد العقد أيضا طريقة قياس أهداف حسن الأداء وكيفية تتبعها ومراقبتها .

ويحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كذلك الشروط التي يتم وفقها وضع الخدمات السالفة الذكر رهن تصرف الشخص العام.

المادة 15

كيفيات دفع أجرة الشريك الخاص

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص شروط وكيفيات دفع أجرة الخدمات للشريك الخاص خلال مدة العقد. ويجب أن تتضمن هاته الشروط توفر الخدمة المعنية بانتظام واحترام الأهداف المرتبطة بحسن

يتم دفع هذه الأجرة كليا أو جزئيا من قبل الشخص العام.

يمكن أن ينص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أن يتلقى الشريك الخاص أجرته بصفة جزئية من طرف المرتفقين أو عن طريق مداخيل متأتية عن استغلال المنشآت والأملاك والتجهيزات التابعة للمشروع أو هما معا.

المادة 16

تقاسم المخاطر

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشروط التي يتم وفقها تقاسم المخاطر بين الشخص العام والشريك الخاص، بما في ذلك تلك الناجمة عن حادث فجائي أو قوة قاهرة مع احترام توازن العقد المذكور وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 17 بعده.

يجب تعريف وتفصيل المخاطر المرتبطة بمختلف مراحل المشروع. ويتحمل هذه المخاطر الطرف المؤهل لذلك قصد التقليص من تكلفتها مع مراعاة المصلحة العامة وخصوصيات المشروع.

المادة 17

توازن العقد

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشروط التي تخول لكل من الشخص العام والشريك الخاص الحق في الحفاظ على توازن العقد عند وقوع أحداث مفاجئة غير متوقعة أو في حالة قوة قاهرة.

المادة 18

مراقبة تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يراقب الشخص العام تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومدى احترام الشريك الخاص لا سيما، لأهداف حسن الأداء وجودة الخدمة المتفق عليها وكذلك الشروط المتعلقة بلجوء الشريك الخاص المقاولات أخرى من أجل تنفيذ العقد.

ينص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على كيفيات تطبيق هذه المراقبة.

يمكن للشخص العام الاستعانة بأي خبير من اختياره

ولهذا الغرض. يضع الشريك الخاص تحت تصرف الشخص العام أي وثيقة أو معلومة ضرورية المراقبة تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يطلع الشريك الخاص بصفة منتظمة الشخص العام عن تقدم تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر تقرير يوجهه سنويا إلى الشخص العام.

المادة 19

جزاءات عدم احترام بنود العقد وفوائد التلخير

ينص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على بنود بشأن الجزاءات التي يمكن تطبيقها على الشريك الخاص في حال الإخلال بالتزاماته، ولا سيما في حال عدم احترامه لأهداف حسن الأداء.

يقوم الشخص العام قبل تطبيق هذه الجزاءات، وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإنذار الشريك الخاص من أجل التقيد بالتزاماته التعاقدية التي تم الإخلال بها.

ينص عقد الشراكة على طرق احتساب الجزاءات ويحدد الشروط التي يتم وفقها اقتطاعها من أجرة الشريك الخاص أو تأديتها مباشرة الشريك العام.

ينص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على دفع فوائد التأخير من طرف الشخص العام في حالة التأخير في أداء أجرة المتعاقد معه.

المادة 20

التعاقد من الباطن

يجوز للشريك الخاص التعاقد من الباطن على جزء من المهام المتعلقة بالمشروع التي عهد بها إليه، ضمن الشروط المتضمنة في العقد.

إلا أنه لا يمكن للتعاقد من الباطن أن يشمل كل العقد.

يجب على الشريك الخاص أن يطلع الشخص العام على عقود التعاقد من الباطن التي أبرمها طيلة مدة تنفيذ عقد الشراكة وذلك قبل الشروع في تنفيذ تلك العقود.

لا يمكن للشريك الخاص التعاقد من الباطن مع المقاولات التي لا تحترم القوانين الجاري بها العمل وخصوصا المتعلقة بالالتزامات

الضريبية والاجتماعية.

تخضع عقود المناولة لمختلف مقتضيات أحكام القوانين المعمول بها.

ويبقى الشريك الخاص المسؤول الوحيد عن التزاماته أمام الشخص العام سواء تلك التي نفذها بنفسه أو تلك المنجزة عن طريق متعاقدين من الباطن.

المادة 21

الحلول محل الشريك الخاص

يمكن للشخص العام، من أجل ضمان استمرارية المرفق العام، أن يعين شريكا خاصا آخر ليحل محل الشريك الخاص المتعاقد معه لا سيما في الحالات التالية :

الإخلال الخطير بالالتزامات والمعاين بصفة قانونية ولا سيما فيما يتعلق بأهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص :

وقوع أحداث أخرى يمكن أن تبرر الفسخ المسبق للعقد.

يتم هذا الحلول وفق نفس شروط تنفيذ العقد الأصلي.

ينص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الكيفيات التي يقوم وفقها الشخص العام بإجراءات الحلول محل الشريك الخاص.

يمكن أيضا للشخص العام، بناء على طلب من المؤسسات الممولة للمشروع، القيام بإجراءات الحلول محل الشريك الخاص في حالة الإخلال بالتزاماته التي من شأنها المس بمبدأ استمرارية المرفق العام تجاه هذه المؤسسات والمعاين بصفة قانونية.

المادة 22

تفويت عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لا يجوز للشريك الخاص تفويت عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص للغير كليا أو جزئيا دون موافقة كتابية من الشخص العام

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص شروط وكيفيات إنجاز التفويت.

في حال تفويت عقد الشراكة، فإن الشريك الخاص المفوت إليه يحل محل الشريك الخاص المفوت في جميع حقوقه والتزاماته.

المادة 23

تغيير عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص البنود التي يمكن

تغييرها.

يحدد عقد الشراكة كذلك الشروط التي يتم وفقها إدخال التغيير المذكور بطلب من أحد الطرفين، إلا أنه لا يمكن إجراء أي تغيير في العقد إلا بالموافقة المسبقة للشخص العام.

كل تغيير للعقد يكون موضوع عقد ملحق، ولا يمكنه أن يغير طبيعة المشروع أو يؤدي إلى اختلال توازن العقد.

1

تتم المصادقة على ملحقات عقود الشراكة بين القطاعين العام -والخاص وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه.

المادة 24

النظام القانوني للأملاك

عند انتهاء عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأي سبب من الأسباب، تنقل بقوة القانون إلى ملكية الشخص العام الأملاك المنجزة أو التي اكتسبها الشريك الخاص في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن أجل تنفيذه، والضرورية لاستغلال المرفق العام واستمراريته.

يحدد عقد الشراكة شروط النقل المذكور.

يتمتع الشريك الخاص، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك بحقوق عينية على المنشآت والتجهيزات التي ينجزها في إطار الحدود والشروط الهادفة إلى ضمان وحدة الملك العام والغرض المخصص له.

ويتم تحديد الشروط والحدود المذكورة في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المادة 25

الضمانات

يمكن للشريك الخاص بترخيص من الشخص العام مع احترام المقتضيات القانونية الجاري بها العمل منح ضمانات المؤسسات التمويل على الأصول المكتسبة أو التي تم إنجازها في إطار تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص برهن حيازي للعائدات والديون المنبثقة من العقد، أو تأسيس أي ضمانة أخرى مناسبة دون الإخلال بكل المقتضيات التشريعية التي تمنع تأسيس ضمانات على ملك عام أو ملك يشكل جزءا من الملك العام.

المادة 26

حالات وشروط فسخ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمكن فسخ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص قبل انتهاء مدته باتفاق الطرفين في حالة القوة القاهرة أو اختلال توازن العقد أو لسبب تقتضيه المصلحة العامة أو الفسخ بالتراضي.

يمكن فسخ العقد من قبل الشخص العام في حالة خطأ جسيم يرتكبه الشريك الخاص.

يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أوصاف الخطأ الجسيم. كما يجب أن يحدد العقد حالات القوة القاهرة واختلال توازن العقد وشروط فسخه.

كما يحدد العقد التعويضات في حالات فسخه بسبب القوة القاهرة أو اختلال التوازن أو في حالات الفسخ بالتراضي.

المادة 27

كيفيات تسوية النزاعات

ينص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل حل النزاعات على اللجوء إلى مساطر الصلح والوساطة الاتفاقية أو التحكيم أو المساطر القضائية.

يمكن لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن ينص على مسطرة الصلح قبل اللجوء إلى مساطر الوساطة الاتفاقية أو التحكيم أو المساطر القضائية.

يتعين أن يحدد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الوسيط المختص أو هيئة التحكيم ذات الاختصاص في حالة اللجوء إلى مسطرة الوساطة الاتفاقية أو التحكيم.

المادة 28

العقيق

تخضع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتدقيق.

يطبق التدقيق على شروط وكيفيات إعداد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإسناده وتنفيذه.

الباب الرابع

أحكام متفرقة

المادة 29

تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه في الجريدة الرسمية، وفي جميع الحالات سنة أشهر بعد نشره في الجريدة الرسمية.

غير أنه لا يطبق هذا القانون على المساطر الاستشارية المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إطلاقها قبل دخوله حيز التنفيذ.

.....

.....

- الإطار التشريعي و التنظيم
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- القانون رقم 46.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- المراسيم التطبيقية:

- مرسوم رقم 2.15.45 صادر بتطبيق القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

• مرسوم رقم 2.20.703 يتعلق باللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص
• مرسوم رقم 2.20.704 القاضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.45 صادر بتطبيق القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
• مرسوم رقم 2.21.349 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخاصة بالجماعات الترابية
• مرسوم رقم 2.21.350 يتعلق باللجنة الدائمة المكلفة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخاصة بالجماعات الترابية

• القرارات:

• قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 2846.15 بتعيين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص
• قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 2728.16 بتغيير القرار رقم 2846.15 بتعيين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص
• قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية بتغيير قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2846.15 بتعيين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص
• قرار لوزير الداخلية ر قم 2239.23 بتعيين ممثلي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات في حظيرة اللجنة الدائمة

.....
.....

Bulletin officiel nº 4023 du 6 joumada I 1410 (6 décembre 1989)

Décret n° 2-88-19 du 16 rebia II 1410 (16 novembre 1989) instituant le Conseilnational de la comptabilité

Le Premier Ministre,

Vu la Constitution, notamment ses articles 62 et 64;

Vu le dahir nº 1-59-271 du 17 chaoual 1379 (14 avril 1960) organisant le contrôle financier de l'Etat sur les offices, établissements publics et sociétés concessionnaires ainsi que sur les sociétés et organismes bénéficiant du concours financier de l'Etat

ou de collectivités publiques, tel que modifié par le dahir nº 1-61-402 du 27 moharrem 1382 (30 juin 1962);

Sur proposition conjointe du ministre des finances et du ministre délégué auprès du Premier ministre chargé du plan;

Après examen par le conseil des ministres réuni le 16 kaada 1409 (20 juin 1989),

Décrète :

Article Premier: Il est institué auprès du Premier ministre un Conseil national de la comptabilité.

Article 2: Le Conseil national de la comptabilité a pour mission, en liaison avec les ministres et organismes compétents de:

coordonner et synthétiser les recherches théoriques et méthodologiques de comptabilité ainsi que leurs applications pratiques;

concevoir, élaborer et proposer les normes comptables générales ou sectorielles;

collecter et diffuser toutes informations relatives à la normalisation, l'enseignement et la formation comptables;

recommander toutes mesures susceptibles d'améliorer l'information comptable tant au niveau national qu'au niveau des entreprises;

coordonner et encourager les actions de recherches, d'études et de perfectionnement se rattachant à la discipline comptable;

représenter l'Etat dans les organismes internationaux de normalisation comptable.

Article 3: Le Conseil national de la comptabilité est préalablement consulté sur toutes réglementations, instructions ou recommandations d'ordre comptable proposées par les administrations, les commissions ou comités créés à l'initiative des pouvoirs publics ainsi que par les établissements publics, sociétés et entreprises soumis au contrôle financier de l'Etat.

Article 4: Le Conseil national de la comptabilité est présidé par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet. Il comprend en outre :

Le ministre des finances ou son représentant;

Le ministre chargé des travaux publics ou son représentant;

Le ministre chargé des affaires économiques ou son représentant;

Le ministre chargé du plan ou son représentant;

Le directeur des établissements publics et des participations au ministère des finances;

Le directeur de la statistique au ministère chargé du plan;

Le directeur de la planification au ministère chargé du plan;

Le directeur des impôts au ministère des finances;

Le Trésorier général du Royaume;

L'inspecteur général des finances;

Le directeur du budget au ministère des finances;

Le directeur des assurances et de la prévoyance sociale au ministère des finances;

Le directeur du trésor et des finances extérieures au ministère des finances;

Le responsable de la comptabilité nationale au ministère chargé du plan;

Un représentant du ministre du commerce et de l'industrie;

Un représentant du ministre de l'éducation nationale;

2

Un représentant du ministre de l'agriculture et de la réforme agraire;

Un représentant du ministre chargé des transports;

Un représentant du ministre chargé de l'artisanat;

Un représentant du ministre chargé de l'habitat;

Un représentant du ministre chargé des mines;

Un représentant du ministre chargé du tourisme;

Un représentant du ministre chargé des pêches maritimes;

Un magistrat de la Cour des comptes ;

Un représentant de Bank Al-Maghrib;

Un représentant de la bourse des valeurs de Casablanca;

Sept experts comptables exerçant la profession à titre libéral désignés par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet sur proposition des organisations professionnelles les plus représentatives;

Deux enseignants de la comptabilité désignés par le ministre de l'éducation nationale;

Deux enseignants de la comptabilité désignés par le directeur de l'institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises;

Quatre comptables salariés désignés par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet sur proposition des organisations professionnelles les plus représentatives;

Trois représentants des entreprises privées désignés par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet sur proposition des organisations professionnelles les plus représentatives;

Deux représentants de la fédération des chambres de commerce et d'industrie;

Un représentant du groupement professionnel des banques marocaines;

Deux personnalités choisies par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet en raison de leur compétence en matière de comptabilité.

3

En cas de non proposition par les organisations professionnelles précitées de leur représentants dans le délai imparti par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet, celui-ci désignera d'office les membres représentant lesdites organisations.

Les représentants des organisations professionnelles visées ci-dessus sont désignés pour une période de quatre ans renouvelable.

Le Conseil national de la comptabilité peut faire appel à titre consultatif, à toute personne dont la participation est jugée utile à ses travaux.

Article 5: Le conseil national de la comptabilité tient au moins une assemblée plénière par an.

Article 6: Le Conseil national de la comptabilité comprend en son sein un comité permanent présidé par l'autorité gouvernementale déléguée par le Premier ministre à cet effet ou son représentant et composé des membres suivants :

le directeur des établissements publics et des participations au ministère des finances;

le directeur de la statistique au ministère du plan;

le directeur des impôts au ministère des finances;

un secrétaire général, un rapporteur général, un enseignant de la comptabilité et trois experts comptables exerçant la profession à titre libéral nommés par le Premier ministre ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet parmi les membres du Conseil national de la comptabilité;

les trois représentants des entreprises privées qui siègent au Conseil national de la comptabilité.

Le Conseil national de la comptabilité peut également créer en son sein toutes autres commissions techniques spécialisés qu'il estime nécessaires à la réalisation de sa mission

Article 7: Le comité permanent:

s'informe de la suite donnée aux avis, propositions et recommandations du Conseil national de la comptabilité;

assure les liaisons utiles à l'exécution de la mission du Conseil national de la comptabilité ;

prépare les projets d'avis, de recommandations ou de publications dudit conseil.

4

Le comité permanent se réunit au moins une fois par trimestre.

Article 8: Les conditions de fonctionnement du conseil national de la comptabilité doivent faire l'objet d'un règlement intérieur approuvé par le Premier ministre ou l'autorité déléguée par lui à cet effet.

Article 9: Le ministre des finances et le ministre délégué auprès du Premier ministre chargé du plan sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au Bulletin officiel.

Fait à Rabat, le 16 rebia II 1410 (16 novembre 1989).

Dr Azzeddine Laraki.

Pour contreseing :

Le Ministre des Finances, Mohamed Berrada.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre chargé du Plan, Rachidi El Rhezouani.

5

.....

.....

Bulletin officiel nº 4888 du 10 moharrem 1422 (5 avril 2001)

Bulletin officiel nº 4318 du 4 rabii I 1416 (2 août 1995) Arrêté du Premier ministre n° 3-131-95 du 15 safar 1416 (14 juillet 1995)

approuvant le règlement intérieur du Conseil National de la Comptabilité

Le Premier Ministre,

Vu le décret n °2-88-19 du 16 rabii II 1410 (16 novembre 1989) instituant le Conseil national de la comptabilité, notamment son article 8,

Arrête :

Article Premier Est approuvé, tel qu'annexé au présent arrêté, le règlement intérieur du Conseil national de la comptabilité.

Article 2: Le présent arrêté sera publié au Bulletin officiel.

Rabat, le 15 safar 1416 (14 juillet 1995).

Abdellatif Filali.

*

**

Règlement intérieur du Conseil National de la Comptabilité

Article premier

Le président du Conseil National de la Comptabilité:

fixe l'ordre du jour de l'assemblée plénière du Conseil national de la comptabilité, sur proposition du comité permanent ;

convoque l'assemblée plénière;

désigne les personnes appelées, à titre consultatif, à participer aux travaux de l'assemblée plénière ;

reçoit les consultations préalables sur les réglementations, instructions ou recommandations d'ordre comptable prévues à

l'article 3 du décret n° 2-88-19 du 16 rabii II 1410 (16 novembre 1989) instituant le Conseil national de la comptabilité;

dirige les débats de l'assemblée plénière et veille à l'exécution des décisions qui y sont prises;

signe le texte des publications, avis ou recommandations adoptés par l'assemblée plénière;

signe les décisions relatives à la composition des commissions techniques spécialisées créées par l'assemblée plénière;

procède, en cas d'urgence, à la saisine du comité permanent pour l'examen de questions entrant dans le cadre de la mission du Conseil national de la comptabilité;

- désigne les représentants du Conseil national de la comptabilité dans les organismes internationaux de normalisation comptable sur proposition du comité permanent.

Article 2

Le président du comité permanent:

convoque le comité permanent et fixe son ordre du jour;

préside les réunions du comité permanent et dirige ses débats ;

désigne les personnes appelées, à titre consultatif, à participer aux travaux du comité permanent;

2

signe les correspondances adressées aux tiers entrant dans le champ des attributions du comité, permanent;

reçoit les communications et correspondances autres que celles visées à l'article 3 du décret n° 2-88-19 précité;

peut déléguer une partie de ses pouvoirs, pour une période déterminée, à un ou plusieurs membres du comité permanent.

Article 3

Le secrétaire général du comité permanent:

veille à l'exécution des décisions arrêtées par le comité permanent;

établit les comptes rendus des réunions de l'assemblée plénière et du comité permanent;

rédige le texte des projets d'avis, de recommandations ou de publications qu'il soumet à l'examen du comité permanent;

prépare les dossiers de travail de l'assemblée plénière et du comité permanent;

assure la diffusion de l'information;

réunit toute documentation utile;

tient les dossiers et archives du Conseil national de la comptabilité.

Article 4

Le rapporteur général du comité permanent:

coordonne les travaux des rapporteurs désignés au sein des commissions techniques spécialisées et leur apporte, éventuellement, son concours;

fait rapport au comité permanent et à l'assemblée plénière des travaux des commissions techniques spécialisées.

Les commissions techniques spécialisées sont des instances de travail, de dialogue et de réflexion, créées à l'initiative de l'assemblée plénière et chargées :

- de proposer des normes comptables sectorielles ou spécifiques;

3

d'éclairer les travaux du conseil sur certains aspects de la normalisation comptable relevant de leur spécialité;

de réfléchir sur des questions comptables spécifiques ou ponctuelles entrant dans la mission du Conseil national de la comptabilité.

Les commissions techniques spécialisées présentent les travaux, visés au présent article, au comité permanent et à l'assemblée plénière.

Article 6

Les commissions techniques spécialisées sont composées de membres du conseil et peuvent, également, faire appel à des personnes, particulièrement qualifiées, pour l'examen de problèmes relevant de la compétence de chaque commission.

Article 7

Chaque commission technique spécialisée désigne, parmi ses membres, un président et un rapporteur.

Article 8

Les décisions de l'assemblée plénière et du comité permanent sont prises à la majorité des voix des membres présents ou représentés. En cas de partage égal des voix, celle du président et prépondérante.

Chacune des instances visées à l'alinéa ci-dessus est régulièrement réunie si plus de la moitié des membres la composant sont présents ou représentés.

Un membre ne peut se faire représenter que par un autre membre de la même instance, par signature d'un pouvoir écrit. Un membre ne peut représenter plus d'une personne.

Article 9

Les membres du Conseil national de la comptabilité reçoivent les documents inscrits à l'ordre du jour au moins une semaine à l'avance. Les personnes, appelées à titre consultatif, reçoivent, également, expédition de ces documents dans les mêmes délais.

Article 10

Le siège du Conseil national de la comptabilité est fixé au ministère des finances à Rabat.

4

.....
.....